

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
عمادة البحث العلمي  
سلسلة نشر الرسائل الجامعية

- ١٣ -



# شرح النص الكافي للحج

القسم الأول - المجلد الأول  
دراسة وتحقيق

الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم كحظي  
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالرياض

طبع على نفقة صاحب السمو الملكي  
الأمير عبد الله بن عبد العزيز  
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني  
وفقه الله

بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية

أشرفت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بالجامعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م



شرح الفقه الكافي



## تقديم لمعالي مدير الجامعة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين  
نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد :

فامتداداً لاهتمام الجامعة بنشر الرسائل العلمية ، اختيرت رسالة ( شرح  
الرضي لكافية ابن الحاجب ) لمحمد بن الحسن الإستراباذي المعروف بالرضي  
( دراسة وتحقيقاً ) . وهذه الرسالة قسمان : قام بتحقيق القسم الأول منهما  
الدكتور حسن بن محمد الحفظي ، وقام بتحقيق القسم الثاني الدكتور يحيى  
بشير مصري .

ويتضمن القسم الأول ترجمة لابن الحاجب ، وترجمة للرضي وبيان مؤلفاته  
ومنهجه النحوي ، وموقفه من ابن الحاجب ، ووصفاً للنسخ المعتمدة ، ونماذج  
من المخطوطات وبيان منهج الباحث في التحقيق .

أما القسم الثاني من الرسالة ، فقد تضمن المبنيات من الأسماء والأفعال  
والحروف والمعرفة والنكرة وأسماء العدد - المذكر والمؤنث - المثني -  
الجمع - المصادر - المشتقات - إعراب الفعل - حروف الجر - الحروف  
المشبهة بالفعل - حروف العطف - حروف التنبيه - أحكام هاء السكت .  
وقد ختم كل واحد من القسمين بالفهارس الفنية اللازمة مما يخدم متن الكتاب  
ويسهل على المطالع الوصول إلى غايته بيسر وسهولة .

وهذا الكتاب يصدر ضمن سلسلة علمية مختارة من الكتب ، رأت الجامعة  
إصدارها بمناسبة انتقالها إلى المدينة الجامعية الجديدة ؛ إسهاماً منها في خدمة اللغة

العربية ، والثقافة الإسلامية ، والفكر الإسلامي الأصيل ، ولتؤكد أن البناء الحضاري الشاغل لا يقتصر على المادة وإنما يتجاوز ذلك إلى نهضة في الفكر ونشاط في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع والدعوة الإسلامية ، وأن هذه المدينة الجديدة ينبغي أن تكون عوناً وحافزاً للجامعة على التقدم والرفق في جميع المجالات ، وأن تكون من شواهد الأعمال المجيدة لحكومة خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - في خدمة العلم وأهله وطلابه .

وقد تفضل صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بطباعة هذا الكتاب على نفقته الخاصة إسهاماً منه في خدمة العلم ، فجزاه الله خير الجزاء وجعل صنيعه من الأعمال الصالحة والصدقات الجارية المقبولة ، وله من منسوبي الجامعة ، ومن طلبة العلم كل الشكر والتقدير .

نفع الله تعالى بهذا الجهد العلمي وجعله خالصاً لوجهه الكريم .

والله الموفق ،،،

مدير جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية

عبد الله بن عبد المحسن التركي

القسم الأول  
الدراسة



## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

الحمدُ لله المَحمودِ بكلِّ لسانٍ ، عظيمِ الفضلِ ، واسعِ العطاء والإحسان ،  
والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمةً للعالمين ، ليخرجهم من الظلمات  
إلى النور بإذنه ، ويهديهم إلى صراطٍ مستقيم ، محمد النبي الأمي ، وعلى آله  
وصحابه ومن سار على هديه ، ونهج نهجِه إلى يوم الدين . أما بعد :

فإن التراث الإسلامي تراث غنيٍّ بحشدٍ وافرٍ في ضروب المعرفة ودروبها ،  
وعلى الأخصّ في مجال الدراسات الإسلامية ، واللغة العربية . وخزائنُ الكتب  
والمخطوطات في شتى أنحاء العالم أكبرُ دليل على ذلك ، وإن الناظر إليها والمتبّع  
لما احتوته ليرى من ذلك العجب العُجاب ، ولا تزال دور المخطوطات بحاجة  
إلى من يوليها كبير الاهتمام في البحث والتنقيب ، لاستخراج كنوزها ، ونفض  
الغبار عنها ، ونشر محتوياتها ، من هذا التراث العظيم ، لتعمّ الفائدة ويشمل  
النفع .

وبين أيدينا اليوم كتابٌ عظيمُ الفائدة ، جليلُ القدر ، بسط فيه مؤلفه القولَ  
في معظم مسائل النحو بسطاً يدل على علمٍ وفيرٍ ، ورأيٍ حصيفٍ ، وفهمٍ  
صحيحٍ ، ووعي عميقٍ ، بأسلوب متمكنٍ من مادته ، مستوعبٍ لها ، عالمٍ  
بأسرارها ، هذا الكتاب هو شرح رضي الدين ، محمد بن الحسن الإِسْتِراباذي  
لكافية جمال الدين عثمان بن عُمَرَ المعروف بابن الحاجب .

ليس هذا الكتابُ بمعزلٍ عن أيدي راغبي الاطلاع في مجال العلوم العربية ،

فقد طُبِعَ عدة طَبَعَات ، وكان منها طبعةٌ مصححةٌ مشتملةٌ على كثير من الفوائد ، قام بها المرحومُ الدكتور يوسف حسن عمر ، ولكنه لا يُعَدُّ تحقيقاً للكتاب . وقد أشار الدكتور يوسف إلى ذلك في مقدمته ١١/١ فقال : أما إخراج الكتاب إخراجاً عِلْمِيًّا مُحَقَّقًا يجمع شتاتَ نُسخِهِ المخطوطةِ المتعددة ، ويحقق ما امتلأ به من نصوص منقولةٍ عن السابقين من العلماء ، والتي أكثر منها الرضويُّ معزوةً إلى أصحابها ، فذلك أَمَلٌ نرجو أن يتحقق على يد من يوفقه اللهُ إليه ، ويكونُ قادرًا على النهوض به . اهـ .

وإني لأرجو أن يكون الله عزَّ وجلَّ قد استجاب دعوة هذا الرجل فهياً لي ولزميلي يحيى بشير مصري ، خدمةً هذا الكتاب ، وإخراجَه للقراء إخراجاً مُحَقَّقًا موثَّقًا ، مشتملاً على ما يحتاج إليه من بيانٍ غامضٍ ، أو توضيحٍ مُقْصِدٍ ، أو تصحيحٍ نسبةٍ لرأي أو لقولٍ أو لشاهدٍ .

وإذا شكَا باحثٌ أو محققٌ من قلة مخطوطات كتابه الذي يحققه ، فإني لأشكو من كثرة مخطوطات هذا الكتاب الذي أحققه ، فقد وجدتُ له نسخاً مخطوطة كثيرة بأقلام عديدة ، والمكتبةُ السليمانية - وحدها - فيها ما يربو على خمسين نسخة ، ناهيك بما تحتويه دارُ الكتب بالقاهرة ، والظاهرية بدمشق ، ومخازنُ المخطوطات في العالم .

ومما لاشك فيه أن مقابلة هذه النسخ جميعها أمرٌ يكاد يكون مستحيلاً ، فكان لزاماً علي أن أختار منها ثلاثَ نسخٍ - على الأقل - مع المطبوعة المتداولة بين أيدي القراء ، وأوجب هذا علي أن أطلع على ما يمكن الاطلاع عليه من هذه النسخ ، فسافرت إلى كل من سوريا وتركيا ومصر ، واطلعت على ما احتوته المكتبة السليمانية والظاهرية ودار الكتب ، واجتهدت في اختيار نسخٍ منها ، وآمل أن يكون اجتهاداً موفقاً ، وسأحدث عن النسخ المختارة قبيل البدء في التحقيق - إن شاء الله - .



والكتاب الذي نحققه كتاب مليء بالآراء النحوية المعزوة إلى قائلها وغير المعزوة ، وتوثيق نسبة هذه الآراء يحتاج إلى جهد جهيد ، إذا علمنا أن كثيرا منهم لا تزال كتبهم مخطوطة ، أو لم يصل إلينا شيء منها . أضف إلى هذا استشهاد المؤلف بالآيات القرآنية في مواضع كثيرة ، والأحاديث الشريفة ، والآثار ، وأقوال علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، والأمثال ، والأقوال ، والشعر . وكل هذا يحتاج إلى تخريج وشرح لغريبه ، وتوضيح لغوامضه . ولا أنسى أن أذكر أن أسلوب الرضي في كتابه هذا لا يخلو في كثير من

المواضع من الغموض الذي يُحتاجُ لفهمه إلى كثير من الجهد . هذه الأمور وغيرها جعلت هذا البحث من الصعوبة بمكان ، لكنَّ عونَ الله وتوفيقه أولا ، ثم العمل الدؤوب ، وما قام به المشرف - جزاه الله خيرا - من توجيه سديد ، وجهد كبير متواصل ، وكشف لأسراره وغوامضه ، يسرت السبيل لقطف الثمار ، والإفادة من هذا الكتاب الفريد .

وجدير بالذكر أن نشني هنا على ما قام به المرحوم الشيخ يوسف حسن عمر ، في حسن إخراجه ، وما علق به من تعليقات مفيدة ، فجزاه الله خيرا ، وتغمده بواسع رحمته .

ولقد أفدت كثيرا من مناقشة الأستاذ الدكتور علي أبو المكارم ، والأستاذ الدكتور فايز زكي دياب ، فسجلت كثيرا من مناقشاتها ، فجزاهما الله خيرا .

ولا أنسى ملحوظات الفاحص الأستاذ محمود محمد الطناحي ، فقد تتبعتها بدقة ، واعتدلت بها في تعديل ما يحتاج إلى تعديل .

وسيقوم بحثي هذا « شرح الرضي لكافية ابن الحاجب » على ركنين :

## الدراسة والتحقيق

أما الدراسة فتتكون من عشرة فصول : الفصل الأول ترجمة ابن الحاجب ، والثاني ترجمة الرضي ، والثالث مكانة الرضي وما قيل عنه ، والرابع مؤلفاته ، والخامس منهجه في شرح الكافية ، والسادس أسلوبه ، والسابع مذهبه النحوي ، والثامن شواهد شرح الكافية ، والتاسع موقفه من ابن الحاجب ، والعاشر نظرة تقويمية للكتاب<sup>(١)</sup> .

وأما التحقيق فيشمل تحقيق الجزء الأول من شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، وهو القسم الخاص بالمعربات من الأسماء ، المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع .

وسأتحدث عن منهجي في التحقيق قبل البدء فيه إن شاء الله .  
وسأختم الرسالة بفهارس فنية تكشف عن محتويات الكتاب وتيسر الوصول إليه .

ولا يفوتني في هذه المقدمة أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لشيخه وأستاذه الجليل الدكتور أحمد حسن كحيل ، الذي كان لي - بعد الله عز وجل - نعم المساعد والمعين على حل مشكلات هذا البحث ، وتيسير صعوباته ، والذي ما كَلَّ ولا مَلَّ من الساعات الطويلة التي كنت أقضيها بين يديه ، مستفسرا وسائلا عن كل ما يصعب عليَّ فهمه ، وقارئاً لما كتبت من الدراسة والتحقيق في هذا البحث الطويل . وأبتهل إلى الله العلي القدير أن يحياه

---

(١) انظر التنبيه الآتي بعد صفحتين .

حياة طيبة ، وأن يطيل في عمره في طاعة الله عز وجل ، وأن يجزيه أحسن الجزاء ، وأن يثيبه جنات النعيم .

كما أشكر جميع إخواني الذين ساعدوني لإتمام هذا البحث ، وأدعو لهم بالخير والصلاح . والله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

تنبيه :

نظراً لتكريم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في عمادة البحث العلمي ، وإدارة الثقافة والنشر ، بالقيام بطباعة قسمي هذا الكتاب ( شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ) كان لابد من حذف المكرر ، والاستغناء ببعض ما ورد في القسم الأول عما يشبهه من القسم الثاني .

من أجل هذا اكتفي بالترجمة الواردة في القسم الأول لابن الحاجب والرضي ، وحذف من هوامش القسم الثاني ما ورد له نظير في القسم الأول ، سواء في تراجم الأعلام أو الشواهد النثرية أو الشعرية أو غيرها ، مع الإشارة إلى أماكنها في القسم الأول عند ورودها في القسم الثاني .

ولقد اشترك المحققان ، د . حسن بن محمد الحفظي محقق القسم الأول ، ود . يحيى بشير مصري محقق القسم الثاني ، في جعل النسخة التركية أصلاً لهما ، واختلفا في بقية النسخ ، واشتركا أيضاً في النظر إلى المطبوعة ، ولذا - أيضاً - اكتفي بما ورد عن النسخة الأصلية في القسم الأول .

وفي بداية القسم الثاني ستذكر مقدمة موجزة يتلوها ما تبقى من دراسة القسم الثاني ؛ لأن كل واحد من المحققين درس الجزء الخاص به فقط .

ونأمل أن يكون في ذلك توحيد - بقدر الإمكان - للقسمين ، وسلامة من التكرار ، كما نأمل أن نكون بذلك خطونا الخطوة الصحيحة . والله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

المحققان

د . يحيى بشير مصري

د/حسن بن محمد الحفظي



## الفصل الأول

### ابن الحاجب

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدُّوني<sup>(١)</sup> ثم المصري ،  
الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب ، الملقب جمال الدين<sup>(٢)</sup> .

ولد عام سبعين وخمسمائة<sup>(٣)</sup> بأُسُنَا<sup>(٤)</sup> ، وهو العام الذي استتبَّ الأمر فيه  
لصلاح الدين وصار سيدَ الموقف في مصر والشام .

وسببُ تسميته بابن الحاجب ، أن أباه كان حاجبا للأمير عز الدين مؤسك  
الصلاحى ، وكان كرديا<sup>(٥)</sup> .

#### نشأته :

نشأ أبو عمرو ابن الحاجب في القاهرة واشتغل في صغره بالقرآن الكريم ،  
ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ، ثم بالعربية والقراءات<sup>(٦)</sup> .

---

(١) ذكر ياقوت في معجم البلدان ٢/٤٩٠ أن دونة قرية من نهاؤند ، وأنها أيضا قرية بهمَذان . والنسبة إليها : دوني .  
(٢) وفيات الأعيان ٣/٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٣) ذكر طارق الجنابي في كتابه « ابن الحاجب النحوي » صفحة ٣٣ أن هناك خلافا في ميلاده فمن قائل : إنه سنة  
٥٧٠ . وهم الأكثرون . ومن قائل : إنه سنة ٥٧١ . وقال : إن سبب ذلك أن ابن الحاجب لم يكن يعرف ، على  
وجه الدقة ، سنة ولادته .

(٤) بُليدة صغيرة بالصعيد الأعلى من مصر ( وفيات الأعيان ٣/٢٥٠ ) ، وفي الناج ٩/١٢٣ أنها بفتح الهمزة  
وكسرهما .

(٥) و (٦) وفيات الأعيان ٣/٢٤٨ ، ٢٤٩ .

## أخلاقه وشخصيته :

قال عنه أبو شامة المقدسي : كان رحمه الله ركنا من أركان الدين في العلم والعمل ، بارعا في العلوم الأصولية ، وتحقيق علم العربية .. وكان من أذكى الأمة قريحة ، وكان ثقة حجة ، متواضعا ، عفيفا ، كثير الحياء ، منصيفا ، محبا للعلم وأهله ، ناشرا له ، محتملا للأذى ، صبورا على البلوى<sup>(١)</sup> .

وقال ابن خلكان : وجاءني مرارا بسبب أداء شهادات ، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة ، فأجاب أبلغ إجابة ، بسكون كثير ، وثبت تام<sup>(٢)</sup> .

وقال السيوطي : كان فقيها مناظرا ، مفتيا ، مبرزا في عدة علوم ، متبحرا ، ثقة دينيا ، ورعا ، متواضعا ، مُطَرِّحا للتكلف<sup>(٣)</sup> .  
شيوخه :

تلقى ابن الحاجب عن عدد كبير من علماء عصره وشيوخه المبرزين في علوم الدين والعربية ، وكان الأغلب عليه علم العربية<sup>(٤)</sup> .

فمن شيوخه :

١ - أبو محمد قاسم بن فيره<sup>(٥)</sup> بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الضرير المقرئ ، صاحب منظومة حرز الأمان ووجه التهاني في القراءات ، وكان عالما بكتاب الله قراءة وتفسيرا ، ومحدث رسول الله ﷺ ، وكان أوحدا في علم النحو واللغة ، عارفا بعلم الرؤيا ، حسن المقاصد مخلصا

(١) ذيل الروضتين ١٨٢ .

(٢) وفيات الأعيان ٢٥٠/٣ .

(٣) بغية الوعاة ١٣٥/٢ .

(٤) انظر : وفيات الأعيان ٢٤٩/٣ ، وغاية النهاية ٥٠٩/١ .

(٥) فيره ، بكسر الفاء وسكون الياء المثناة من تحتها وتشديد الراء وضمها ، وهو بلغة اللطيني من أعاجم الأندلس ، ومعناه بالعربي : الحديد . ( الوفيات ٧٢/٤ ) .

فيما يقول ويفعل ، متجنباً لفضُول الكلام .

ولد سنة ٥٣٨ هـ بشاطبة وتوفي سنة ٥٩٠ هـ بمصر ، ودفن في تربة القاضي الفاضل بالقرافة الصُغرى<sup>(١)</sup> .

٢ - هبة الله البوصيري : أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود .. الأنصاري الخزرجي .. المعروف بالبُوصيري ، كان أديبا كاتباً ، له سماعات عالية ، وروايات تُفرد بها . ولم يكن في آخر عصره في درجته مثله .. وسمع عليه الناس وأكثروا ، وكان ممن سمع عليه أبو عمرو ابنُ الحاجب<sup>(٢)</sup> .. ولد بمصر سنة ٥٠٦ هـ ، وتوفي سنة ٥٩٨ هـ ، ودفن بسفح المُقَطَّم<sup>(٣)</sup> .

٣ - أبو الحسن الأياري : علي بن إسماعيل بن علي ، أحد العلماء البارزين ، برع في علوم شتى ؛ الفقه والأصول والكلام ، وتفقه بأبي الطاهر ابن عوف .. وتخرج به ابنُ الحاجب ، ولد سنة ٥٥٧ هـ وتوفي سنة ٦١٨ هـ<sup>(٤)</sup> .

٤ - أبو الفضل الغزنوي : محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين ، أبو الفضل الغزنوي المقرئ الفقيه النحوي ، نزيل القاهرة ولد سنة ٥٢٢ هـ ، تصدر للإلقاء فأخذ عنه العلم السخاوي والجمالُ ابنُ الحاجب ، درس المذهب المالكي بمسجد الغزنوي المعروف به ، توفي سنة ٥٩٩ هـ<sup>(٥)</sup> .

تلامذته :

من أخذ عنه العربية :

---

(١) انظر في ترجمته : وفيات الأعيان ٧١/٤ - ٧٣ ، وغاية النهاية ٢٠/٢ - ٢٣ ، وحسن المحاضرة ٤٩٦/١ ، ومفتاح السعادة ١٣٩/١ .

(٢) انظر : غاية النهاية ٥٠٨/١ ، وبغية الوعاة ١٣٤/٢ .

(٣) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٦٧/٦ - ٦٩ ، وحسن المحاضرة ٣٧٥/١ .

(٤) انظر : ابن الحاجب النحوي ٤٣ . نقلاً عن حسن المحاضرة ١٩٣/١ ، والديباج المذهب ٢١٣ .

(٥) غاية النهاية ٢٨٦/٢ ، وحسن المحاضرة ٤٩٨/١ .

١ - الرضي القسطنطيني : أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم النحوي الشافعي ، ولد سنة ٦٠٧ هـ وأخذ العربية عن ابن مَعْطٍ وابن الحاجب ، وكان من كبار أئمة العربية بالقاهرة ، وكان له معرفة تامة بالفقه ومشاركة في الحديث ، صالحا خيرا دينيا متواضعا ساكنا ناسكا ، سمع من جماعة كثيرة ، توفي سنة ٦٩٥ هـ<sup>(١)</sup> .

٢ - الموفق محمد ابن أبي العلاء النُصَيبي : محمد بن محمد بن علي بن المبارك ، مقرر نحوي ، ولد سنة ٦١٧ هـ بِنَصَيبين ، وقرأ بها على والده ، ثم رحل إلى مصر .. وأخذ العربية عن ابن مَعْطٍ وابن الحاجب ، وكان جم المعرفة بالأدب والقراءات ، وله نظم ، توفي سنة ٦٩٥ هـ<sup>(٢)</sup> .

هل أخذ ابنُ العماد عن ابن الحاجب ؟

نقل السيوطي في البغية<sup>(٣)</sup> عن الكمال الأدفوي<sup>(٤)</sup> ، أن محمد بن رضوان العذري المَحَلّي كان نحويا أديبا شاعرا ، أخذ النحو عن أبي عمرو ابن الحاجب<sup>(٥)</sup> ، وتبعهما طارق الجنابي وزميلي يحيى بشير مصري<sup>(٦)</sup> .

والغريب أنهم جميعهم نقلوا أنه ولد سنة ٦٥٨ هـ ، وتوفي سنة ٧٠٠ هـ<sup>(٧)</sup> ، ومعلوم أن ابنُ الحاجب توفي سنة ٦٤٦ هـ<sup>(٨)</sup> .

ولست أدري كيف أخذ عنه وقد توفي ابنُ الحاجب قبل ميلاد ابن العماد باثنتي عشرة سنة .

(١) بغية الوعاة ٤٧٠/١ .

(٢) غاية النهاية ٢٤٤/٢ ، ٢٤٥ .

(٣) بغية الوعاة ١٠٣/١ .

(٤) هو جعفر بن ثعلب الأدفوي صاحب كتاب الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد ، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ .

(٥) ابن الحاجب النحوي ٤٥ .

(٦) شرح الكافية للرضي ، تحقيق يحيى بشير مصري ، الجزء الثاني من الشرح ، صفحة ٨ من الدراسة .

(٧) البغية ١٠٣/١ وابن الحاجب النحوي ٤٥ ، وتحقيق يحيى بشير مصري ، صفحة ٨ من الدراسة .

(٨) وفيات الأعيان ٢٥٠/٣ ، والبغية ١٣٥/٢ .



غير أن السيوطي ذكر في ترجمته أنه يعرف بابن الرعاد ، وقد أعرضنا عن ذكر ذلك ، وسمياه ابن العماد ، ونقلنا بقية الترجمة كما في البغية .  
والمؤكد - بناء على ما تقدم - أنه لم يأخذ عن ابن الحاجب .

### مكانته العلمية ومؤلفاته :

ابن الحاجب عالم جليل ، برع في علم القراءات ، والفقه وأصوله ، والنحو والعروض .

قال السبكي - وهو يتحدث عن أبي الحسن علي بن أحمد بن الحسن العروضي - : وقد ذكر شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن عقيدته اجتمع عليها الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة ، ووافقه على ذلك من أهل عصره شيخ المالكية في زمانه أبو عمرو ابن الحاجب<sup>(١)</sup> .

صنّف ابنُ الحاجب في مذهبه تصانيفَ جليّةً ، وكان معنياً بالقراءات عناية خاصة تلقاها عن شيوخ القراءة في عصره « فقرأ بعض الروايات على الشاطبي ، وسمع منه التيسير والشاطبية .. ثم قرأ جميع القراءات على أبي الفضل الغزنوي وأبي الجود ، وسمع من البوصيري وابن ياسين »<sup>(٢)</sup> .

وقال السيوطي : وكان الأغلبُ عليه النحو .. وله الأمالي في النحو مجلّد ضخم في غاية التحقيق ، بعضها على آيات ، وبعضها على مواضع من المفصل ، ومواضع من كافيته ، وأشياء نثرية . ومصنفاته في غاية الحسن ، وقد خالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مفحمةً ، يعسرُ الجواب عنها<sup>(٣)</sup> .

(١) طبقات الشافعية ٣/٣٦٥ .

(٢) غاية النهاية ١/٥٠٨ .

(٣) بغية الرعاة ٢/١٣٤ ، ١٣٥ .

وله مؤلفات كثيرة ، منها ما ألفه في الفقه وفي أصوله وفي النحو والصرف والعقيدة<sup>(١)</sup> .

ومن كتبه النحوية والصرفية :

- ١ - الكافية . وسيأتي تفصيل الحديث عنها .
- ٢ - شرح الكافية ( مطبوع ) .
- ٣ - الوافية ( نظم الكافية ) مطبوع .
- ٤ - وشرحها ( مطبوع بتحقيق د/ موسى بناي العليي )<sup>(٢)</sup> .
- ٥ - الإيضاح في شرح المفصل ( مطبوع بتحقيق د/ موسى العليي )<sup>(٣)</sup> .
- ٦ - الشافية ، وهي مقدمة في الصرف على غرار الكافية في الإيجاز غير المخل .

٧ - شرحها ، كما ذكر ذلك ابن خلكان<sup>(٤)</sup> ، وحاجي خليفة<sup>(٥)</sup> .

٨ - الأمالي النحوية ( مطبوع ) .

٩ - رسالة في الشعر .

١٠ - منظومة في المؤنثات السماعية .

١١ - إعراب بعض آيات القرآن الكريم .

١٢ - شرح كتاب سيبويه .

١٣ - المكتفي للمبتدي ( شرح إيضاح الفارسي ) .

١٤ - شرح المقدمة الجزولية .

---

(١) انظر : ابن الحاجب النحوي ٤٩ وما بعدها .

(٢) مطبعة الآداب بالنجف بغداد ١٤٠٠ هـ .

(٣) مطبعة العاني - بغداد .

(٤) وفیات الأعيان ٢٤٩/٣ .

(٥) كشف الظنون ١٠٢٠/٢ .

١٥ - المسائل الدمشقية .

ومن مؤلفاته في العروض :

المقصد الجليل في علم الخليل ( منظومة )<sup>(١)</sup> .

ومن كتبه في الفقه وأصوله :

١ - جامع الأمهات في الفقه المالكي ، مخطوط<sup>(٢)</sup> .

٢ - منتهى السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل<sup>(٣)</sup> .

٣ - مختصر المنتهى<sup>(٤)</sup> .

### الكافية ومكانتها :

يبدو عِظْمُ منزلة الكافية واضحا فيما حَظِيَتْ به من الشروح ، مما جعلها بين أيدي الناس يفيدون منها ، ويجتئون من ثمارها ، قال حاجي خليفة : الكافية في النحو ... مختصرة معتبرة ، شهرتها مغنية عن التعريف<sup>(٥)</sup> .

وذكر حاجي خليفة أن هذه المقدمة شُرِحت شروحا كثيرة ، ونُظِمَتْ وشرِّحَ النظم ، وعُلِّقَ على شروحها حواشي ، وأعربت ، ولخص بعض شروحها<sup>(٦)</sup> .

وإن الناظر لهذا المتن يرى العلاقة الوطيدة بينه وبين المفصل للزمخشري ، فقد قسم الزمخشري المفصل أربعة أقسام في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف وفي المشترك من أحوالها ، وتقسيم ابن الحاجب لكافيته هو التقسيم المذكور نفسه .

---

(١) المؤلفات من رقم ٨ إلى قوله : منظومة . نقلتها عن تعليقة للأستاذ الدكتور علي أبو المكارم ، على رسالتي .

(٢) هدية العارفين ٦٥٥/١ .

(٣) مطبوع في إستانبول سنة ١٣٢٦ هـ .

(٤) مطبوع في بولاق سنة ١٣١٦ هـ .

(٥) كشف الظنون ١٣٧٠/٢ .

(٦) أطال حاجي خليفة في ذكر شروح الكافية والتعليقات عليها وإعرابها . ينظر كشف الظنون ١٣٧٠/٢ -

١٣٧٦ .

ولا يبعد أيضا أن يكون ابن الحاجب قد استفاد من إيضاح أبي علي  
الفارسي ، فقد ذكر حاجي خليفة أن عبد القاهر الجرجاني شرح إيضاح أبي  
علي شرحا مبسوطا في نحو ثلاثين مجلدا وسماه المغني ثم لخصه في مجلد وسماه  
المقتصد<sup>(١)</sup> .. وله مختصر الإيضاح المسمى بالإيجاز .. وللشيخ جمال الدين  
ابن الحاجب شرح هذا المختصر بالقول سماه المكتفي للمبتدي ، أوله : الحمد  
لله حمدا يستوعب جزيل آلائه<sup>(٢)</sup> .

### شروح الكافية :

حظيت هذه المقدمة المختصرة في النحو بشروح كثيرة ، ذكر بعضها حاجي  
خليفة<sup>(٣)</sup> . وذكر بعضها آخر بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي<sup>(٤)</sup> ، وعد  
طارق الجنابي ما يربو على سبعين شرحا<sup>(٥)</sup> ، وعد د/موسى العلي<sup>(٦)</sup> لها ما  
يزيد على ضعف ما ذكره طارق الجنابي .

ومما لا شك فيه أن هذه الشروح والحواشي ما كانت لتكون لولا عظم هذا  
المختصر ، وأهميته الكبيرة .

ويكاد المطلعون على هذه الشروح يُجمِعون على أن أعظمها قدرا ، وأعلاها  
منزلةً ، وأكثرها استيعابًا ، شرح الرضي محمد بن الحسن الإسترابادي ، وهو  
الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه .

يقول السيوطي : لم يؤلف على الكافية بل ولا في غالب كتب النحو مثلها  
جمعا وتحقيقا<sup>(٧)</sup> .

---

(١) مطبوع في المطبعة الوطنية عمان - الأردن ، بتحقيق د/كاظم بحر المرجان .

(٢) كشف الظنون ١١٢/١ .

(٣) كشف الظنون ١٣٧٠/٢ وما بعدها .

(٤) انظر الرضي الإسترابادي عالم النحو واللغة ٣١ وما بعدها .

(٥) ابن الحاجب النحوي ٥٧ وما بعدها .

(٦) شرح الوافية نظم الكافية ٣٧ وما بعدها .

(٧) بغية الوعاة ٥٦٧/١ .

وهذه الشروح - كما ترى - من الكثرة بمكان ، والحديث عنها جميعها طويلٌ مملٌ ، لكنني سأذكر مجموعةً منها اطلعت عليها في مكتبة السلیمانیة بإستانبول ، مع أرقامها ، رغبةً مني في دفع من يريد تحقیقها ونشرها ، لما أتوخاه فيها من فوائد جمّة .

- ١ - شرح الكافية لإبراهيم بن محمد بن عرب ، داماد إبراهيم ١٠٧٠ .
- ٢ - شرح الكافية لأحمد بن علي جوكدفاني . بغدادلي ١٨٤٨ .
- ٣ - شرح الكافية لأحمد بن عمر دولت آبادي . أيا صوفيا ٤٥٠١ .
- ٤ - شرح الكافية لسعيد الصريف الجرجاني . بغدادلي ١٨٧٠ .
- ٥ - شرح الكافية لنجم الدين سعيد . أيا صوفيا برقم ٤٤٩٩ .
- ٦ - شرح الكافية لصفیّ الدين عبد العزيز بن سرايا . الفاتح ٥٣٩٨/١١ .

- ٧ - شرح الكافية لعصام الدين الإسفرائيني . ٤٥٠٧ .
  - ٨ - شرح الكافية للغجدواني . الفاتح ٤٩٨٩ .
  - ٩ - شرح الكافية لفاضل أحمد الهندي بشير أغا برقم ٦٠١ .
- أما الشرح الذي نحققه فسأتحدث عنه بالتفصيل - إن شاء الله - عند ذكر مؤلفات الرضي .

#### وفاته :

انتقل ابن الحاجب من القاهرة إلى الإسكندرية ، ولم تطل مدته هناك ، وتوفي بها ضاحيً نهار الخميس ، السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة ، ودفن خارج باب البحر ، بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة<sup>(١)</sup> .

(١) وفیات الأعيان ٢٥٠/٣ .



## الفصل الثاني

### الرضي

محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي أو السمنائي النجفي المعروف بالرضي ، وبالشارح ، وبنجم الأئمة ، ونجم الملة والدين<sup>(١)</sup> .  
ولد سنة ٦٢٤ هـ تقريبا<sup>(٢)</sup> .

قال محمد باقر الموسوي : والعجب من الحافظ السيوطي ، المعروف بالتبعية والمهارة كيف لم يزد في ترجمة مثل هذا الأسد الضرغام ، والعهد القمقام<sup>(٣)</sup> ، والخبر التمام على ما ذكره .. إلا أن يُعْتَذَرَ عن الإهمال في حقه ، والمساحة في أمره بكونه من الشيعة الإمامية ، ( والعلماء ) الدينية الاثنى عشرية<sup>(٤)</sup> .

وأقول : ليس هذا - فيما أرى - سببا للتقليل في ترجمته ، فالذين ترجموا للشيعة لم يستطيعوا الزيادة على ما ذكره السيوطي . إلا أن السيوطي ترجم للرضي في حرف الراء لشهرته ، وقال : ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته<sup>(٥)</sup> .

---

(١) هذا أقصى ما ذكرته المراجع من اسمه ونسبه ، انظر : روضات الجنات ٢٨٦ ، وأمل الآمل ٢/٢٥٥ ، والأنوار الساطعة ١٥٥ والرضي الإستراباذي ٩ .

(٢) الرضي الإستراباذي ٩ .

(٣) العهد : المنزل الذي لا يزال القوم إذا اتأوا عنه رجعوا إليه ( اللسان ٣٠٨/٤ ) ، شبه به الرضي . والقمقام والقمام من الرجال : السيد الكثير الخير الواسع الفضل ( اللسان ٣٩٦/١٥ ) .

(٤) روضات الجنات ٢٨٦ .

(٥) البغية ١/٥٦٧ .

والبغدادي عند ترجمته للرضي لم يأت بجديد مفيد ، إلا أنه أورد ما وجدته مكتوبا على نسخة قديمة من الشرح ، وفيها أنه انتهى من إملاء شرحه في ربيع الآخر سنة ٦٨٨ هـ .

ثم نقض ذلك بأنه لا يوافق ما ذكره الرضي نفسه في آخر شرحه قبل أحكام هاء السكت ، وهو أنه انتهى من شرحه سنة ٦٨٦ هـ<sup>(١)</sup> .

ثم ذكر ما أورده السيوطي في ترجمته ثم قال : والتاريخان غير موافقين لما ذكرناه ، وقد ذكر البقاعي في ( مناسبات القرآن ) تاريخ هذا الشرح كما ذكرنا .

ثم قال : وعلى هذا لا يمكن أن يكون تاريخ وفاته ما ذكره السيوطي<sup>(٢)</sup> ، فإنه عاش مدة يحرر شرحه .. وشرحه للشافية متأخر عن شرحه للكافية ، فلا يصح ذلك التاريخ .

ثم أورد البغدادي صورة إجازة الشريف الجرجاني لمن قرأ عليه هذا الشرح<sup>(٣)</sup> .

وهذا كله لم يفدنا فائدة جديدة يمكن الاعتماد عليها والاعتداد بها . وهذا لا يعدو كونه مناقشة لم يفصل الحكم فيها .

ونحن لا نجزم بأن وفاة الرضي كانت سنة ٦٨٦ هـ مع أن كثيرا من المراجع يقول ذلك<sup>(٤)</sup> . ونكاد نجزم بأنه انتهى من شرحه في السنة المذكورة ، لما

---

(١) شرح الرضي على الكافية ط ٤٠٧/٢ .

(٢) يعني ما نقله السيوطي عن شمس الدين بن عزم في البغية ٥٦٨/١ من أن الرضي توفي سنة ٦٨٤ أو ٦٨٦ . والشك من السيوطي .

(٣) انظر : خزائن الأدب ٢٨/١ - ٣٠ .

(٤) انظر مثلا : روضات الجنات ٢٨٦ ، وأمل الآمل ٢/٢٥٥ ، والأنوار الساطعة ١٥٥ .

واكتفت د/ أميرة علي توفيق ، صفحة ١١ ، من الرضي للإسترابادي ، بأنه توفي في القرن السابع الهجري .



ذكره هو في كتابه ، وهذا لا يمنع مما نقله البغدادي - كما ذكرت<sup>(١)</sup> - من إحدى نسخ الشرح : أنه أُملِيَ سنة ٦٨٨ هـ ، لأن ذلك محتمل لأمرين : أحدهما : أن يكون الرضي أَملى كتابه مرات ، وكان بعضها كما ذكر هو في كتابه سنة ٦٨٦ هـ وبعضها سنة ٦٨٨ هـ .

والثاني : أن يكون « أُمْلِي » بالبناء للمفعول ، وعليه يكون المُملِي غير الرضي .

والثاني عندي أقرب حتى يكون متفقا مع ما ذكره المؤرخون من أن سنة وفاته هي ٦٨٦ هـ .

والعجيب أن آغا برزك الطهراني ذكر في كتابه الأنوار الساطعة<sup>(٢)</sup> أنه رأى نسخة من شرح الشافية مكتوبةً في حياة المؤلف سنة ٦٨٣ هـ .

وهذا لا يتفق مع ما نكاد نجزم به من أن الرضي انتهى من شرحه للكافية سنة ٦٨٦ هـ إذا علمنا أن الرضي في شرحه للكافية وفي مواضع عديدة كان يقول : كما يجيء في التصريف .

وهذا - في رأيي - له تخريجٌ واحد ، وهو أن يكون الرضي كان يشرح الكافية والشافية معا ، وانتهى من شرحه للشافية قبل انتهائه من شرحه للكافية ، والله أعلم بالصواب .

ليس بين أيدينا من المراجع ما يفصل لنا تاريخ حياة هذا العالم الجليل ، ولا كيف كانت بداية حياته في موطنه الأول « أستراباذ » بإقليم طبرستان في شمال إيران ، وقد خرج منها جمع كثير من علمائنا الأعيان ، كما يقول الموسوي<sup>(٣)</sup> .

---

(١) صفحة ٢٦ .

(٢) صفحة ١٥٥ .

(٣) روضات الجنات ٢٨٦ هـ .

غير أنا نعرف أن الرضي انتقل إلى النجف ، وألف شرحه للكافية فيها ، كما ذكر هو في مقدمته<sup>(١)</sup> .

ولا تسعفنا المراجع أيضا بذكر شيوخه ولا تلامذته ، ولا ذكر حياته ، وهل كان في عيش رغيد أو شطط من العيش ، وهل تزوج أولا ؟ وإذا كان تزوج فهل رزق بأولاد أو لا ؟ تقول د/ أميرة علي توفيق : وهو في ذلك مثل نظرائه من علماء الشيعة الإيرانيين في عصر الغزو المغولي للدولة الإسلامية . ولا يتعدى ما وصلنا عنه - فيما عدا ما سبق - سوى أنه كان إمامي المذهب ، معتزلي العقيدة<sup>(٢)</sup> .

أقول : أما تشييع الرضي ، فأمر واضح جدا يتبين من عدة أمور ؛ منها أنه في شرحه للكافية يستشهد كثيرا بأقوال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ثم يتبعها بقوله : عليه السلام .

ولعل منها تمثيله بقوله : استخلف المرتضى المصطفى . لما يجوز فيه تقديم المفعول به على الفاعل لقرينة معنوية ، وذلك أنه أراد بالمرتضى علي بن أبي طالب ، وبالمصطفى محمدا ﷺ ، وأراد باستخلافه وصيته له بالخلافة ، وهذا اعتقاد الشيعة ، ولكن هذا ليس دليلا قاطعا ؛ لأنه قد يريد بالاستخلاف ، استخلاف الرسول ﷺ لعلي ؛ لينوب عنه في تسليم الأمانات والودائع التي كانت عنده لأهل مكة ، ليسلمها لهم حين هاجر إلى المدينة .

ثم إن الذين ترجحوا لعلماء الشيعة ترجحوا له معهم<sup>(٣)</sup> .

وقال طاش كبري زاده : يروى أن نجم الأئمة رضي الدين كان على مذهب الرفض . ويحكى عنه أنه كان يقول : العدل في عمر ليس بتحقيقي ، موضع

(١) انظر : قسم التحقيق صفحة ٢ .

(٢) الرضي الإستراباذي ١١ .

(٣) انظر مثلا : أمل الآمل ٢/٢٥٥ ، وطبقات أعلام الشيعة ( الأنوار الساطعة في المائة السابعة ١٥٥ ) .

قوله : العدلُ في عُمَرَ تقديرٌ . ثم قال : نعوذ بالله من الغلو في البدعة ،  
والعصبية في الباطل<sup>(١)</sup> .

وأقول : لا أدري من أين أخذ نسبته إلى الرفض ، أما ما نُقِلَ عنه أنه يقول :  
العدل في عمر ليس بتحقيقي ، فلم أجده في شرحه لكافيته . بل قال : بخلاف  
العدل المقدر ، فإنه الذي يُصَار إليه لضرورة وجَدَانِ الاسمِ غيرِ منصرف ،  
وتعذر سبب آخر غير العدل . فإن عمر مثلاً لو وجدناه منصرفاً لم نحكم قط  
بعدوله عن عامر . بل كان كأدد<sup>(٢)</sup> .

أما كونه من المعتزلة فلعل مما يؤيده تأويله للوجه بالذات في قوله : وأما  
تقديم النفس على العين فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ، ولفظ العين  
مستعار لها مجازاً ، من الجارحة المخصوصة ، كالوجه في قوله تعالى : ﴿ كل  
شيء هالك إلا وجهه ﴾<sup>(٣)</sup> أي ذاته<sup>(٤)</sup> .

ونحن لا نستطيع استخلاص مذهبه وعقيدته من الكتاب الذي نحققه ، لأنه  
كتاب نحوي ، وليس بصدد الحديث عنهما . ثم إن الكتب التي ترجمت الرضي  
لم تذكر أدلة قوية على ذلك .

(١) مفتاح السعادة ١/ ١٨٤ .

(٢) انظر التحقيق صفحة ١١٣ .

(٣) القصص ٨٨ .

(٤) انظر : التحقيق صفحة ١٠٧٠ .



## الفصل الثالث

### مكانة الرضي وما قيل عنه

الرضي عالم نحو وصرف ولغة لاشك في هذا ، ومؤلفاته التي بين أيدينا تشهد له بما وصل إليه من رأي حصيف ، وعلم واسع ، ووحي عميق ، وفهم دقيق ، واستيعاب لمسائل هذه العلوم ، واستحضار لشواهدا ، ولما قيل فيها من آراء ، وهذا يدل على سعة اطلاع على هذه العلوم . ومناقشته لمسائلها ، وسرد آراء ذوي الرأي ، وتمييزه بين الحسن والردى ، والغث والسمين ، فيها أيضا دلالة على أنه كان ذا وعي وفهم واسعين .

يقول الإمام السيوطي : الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، الذي لم يؤلف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو - مثلها ، جمعا وتحقيقا وحسن تعليل<sup>(١)</sup> .

ويقول الموسوي : وبالجمله فهو أحد نوادر الدهر ، وأعاجيب الزمان ، الذي به افتخار العجم على العرب ، ومباهاة الشيعة على سائر فرق الإسلام<sup>(٢)</sup> .

ونقل الموسوي عن الفاضل الهندي أنه قال في موضع من شرح الشافية : كتاب شرح الشافية للشيخ الرضي المَرَضِي ، نجم الملة والحق والحقيقة والدين الإستراباذي ، الذي دُررُ كلامه أسنى من نجوم السماء ، وتعاطيها أسهل من

(١) بغية الوعاة ١/ ٥٦٧ .

(٢) روضات الجنات ٢٨٦ .

تعاطي لآلء الماء ، إذا فاه بشيء اهتزت له الطباع ، وإذا حدث بمحدث أقرط  
الأسماع بالاستماع ، هو الذي بين الأئمة مَلِكٌ مطاع للمؤالف والمخالف من  
جميع الأراضي والبقاع<sup>(١)</sup> .

والبغداديّ في خزانته إذا ورد ذكر الرضي قال : وقال الشارح المحقق .  
ومواضع هذا في الخزانة أكثر من أن تحصى .

والمتبع لخزانة الأدب يرى ثناء البغدادى على الرضي في عدة مواضع منها .  
ونقل البغدادى عن نسخة قديمة لشرح الكافية ما نصّه : هو - يعني  
الرضي - المولى الإمام ، العالم العلامة ملك العلماء صدر الفضلاء ، الفقيه  
المعظم ، نجم الملة والدين محمد بن الحسن الإستراباذي<sup>(٢)</sup> .

ويقول طاش كبرى زاده : ليس في المتأخرين من اطلّع على تدقيقات كتاب  
سيبويه مثل الرضي<sup>(٣)</sup> .

ونقلت د/أميرة علي توفيق عن القاضي نور الله الشوشتری المتوفى سنة  
١٠١٩ هـ ، أنه يَعُدُّ الرضي إماماً في فنه ؛ ذلك أنه شرح الكافية على نحو لم  
يفعله أحدٌ قبله ولا بعده على الإطلاق .

ولعل إطلاق الشريف الجرجاني<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup> لقب نجم الأئمة على الرضي  
دليل آخر من الأدلة على عظيم منزلته ، وعلو مكانته .

(١) روضات الجنات ٢٨٦ .

(٢) خزانة الأدب ٢٨/١ .

(٣) مفتاح السعادة ومصباح السيادة ١٨٤/١ .

(٤) انظر : إجازته لبعض تلاميذه التي أوردتها البغدادى في الخزانة ٢٩/١ ، ٣٠ .

(٥) كالرصاص أحد شراح الكافية ، وانظر : أمل الآمل ، وروضات الجنات ، والأنوار الساطعة .

## الفصل الرابع

### مؤلفاته

لا تذكر المراجع غير ثلاثة كتب للرضي وهي :

١ - شرحه لكافية ابن الحاجب .

٢ - شرحه لشفافية ابن الحاجب .

٣ - شرح القصائد السبع العلويات ، لابن أبي الحديد .

أما شرحه للقصائد فهو لا يزال مخطوطا ، ومخطوطته صورة فلمية بجامعة الملك سعود تحت رقم ١٩٨٠ تاريخ النسخ القرن الثالث عشر الهجري ، عدد الأوراق ٦٧ مقياس الورقة ١٥×٢١,٥ سم .

أولها : بسم الله الرحمن الرحيم .

ألا إنَّ نَجْدَ المَجْدِ أبيضُ مَلْحُوبٌ ولكنَّهُ جَمُّ المِهَالِكِ مرهوبٌ

النجد : الطريق المرتفع . والمجد : الكرم . والماجد : الكريم . قال ابن السكيت : المجد والشرف يكونان من قبل الآباء ، يقال : شريف ماجد إذا كان له آباء متقدمون في الشرف ، والمجد والحسب يكونان وإن لم يكن له آباء لهم شرف ، والمملحوب : الواضح ، يقال : لَحَبْتُ اللحمَ عن العظم إذا قَشَرْتَهُ ، وكذا العودُ وغيره . والجَم : الكثير . المرهوب : المخوف . ثم قال :

هو العسل الماذني يَشْتَارُهُ امرؤُ بَعَاهُ وأطرافُ الرماحِ اليعاسيبُ

ثم شرحه ، وهكذا في القصائد جميعها .

وأذكر الآن أوائل هذه القصائد :

١ - تقدم ذكر أول القصيدة الأولى .

- ٢ - جللت فلما دق في عينك الورى  
٣ - عن ريقها يتحدث المسواك  
٤ - بزغت لكم شمس الكنس  
٥ - لمن ظعن بين الغميم وحاجر  
٦ - يارسم لارسمتك ريح زعزع  
٧ - الصبر إلا في فراقك يحمل  
يا ظالماً حكمته في مهجتي  
أنفقت عمري في هواك تكرماً  
إن ترم قلبي نظم نفسك إنه
- نهضت إلى أم القرى أيد القرا  
أرجاً فهل شجر الكباء أراك  
وبدت لكم روح القدس  
بزغن شموساً في ظلام الدياجر  
وسرت بليل في عراصك خروغ  
والصعب إلا عن ملائك يسهل  
حتام في شرع الهوى لا تعدل  
وتضن بالنزر القليل وتبخل  
لك موطن تأوي إليه وتنزل

وأخر المخطوطة :

هي دون مدح الله فيك وفوقها مدح الورى وعلاك منها أكمل  
ولقد أجاد وأحسن في كل ما قال ... وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وصحبه  
الأخيار المنتخبين .. آمين آمين .

وقد نقلت ما نقلته هنا من شرح القصائد ، ليكون القارئ على معرفة بها ؛  
لكونها غير متداولة ، ولم تطبع بعد ، ولأبين منهج الرضي في شرح أبياتها .

شرح الشافية :

الشافية مقدمة موجزة في علم الصرف ألفها ابن الحاجب ، كما ذكرت في  
ترجمته<sup>(١)</sup> .



يقول شيخنا د/ كحيل : ومن أحسن المؤلفات التي استقلت بالصرف كتاب الممتع لابن عصفور المتوفى سنة ٦٩٦ هـ ، غير أنه لم يستوعب أبواب الصرف كلها ، وتكلم على الأبنية والإعلال والقلب والإدغام بأسلوب واضح ، وشفافية ابن الحاجب<sup>(١)</sup> .

وقد حظيت الشافية بما يقرب مما حظيت به الكافية من الشروح والخواشي والتعليقات والنظم ، وقام بترجمتها إلى التركية قورد أفندي ويعقوب بن عبد اللطيف<sup>(٢)</sup> .

ولعل من أحسن شروحها وأوفاهها وأكثرها تفصيلا وبيانا شرح الرضي ، يقول الشيخ عزيمة - رحمه الله - : إنه يغني عن غيره ولا يغني عنه غيره<sup>(٣)</sup> .

ويقول الشيخ د/ كحيل : إنه يعد من أمهات المراجع في التصريف وإن كان في أسلوبه صعوبة<sup>(٤)</sup> .

ويعزو محققو هذا الشرح هذه الصعوبة إلى أنه : كتاب ملأه صاحبه تحقيقا وأفعمه تدقيقا ، وجمع فيه أوابد الفن وشواردّه ، وأتى بين ثناياه على غرر ابن جني وتدقيقه ، وأسرار ابن الأنباري واستدلالاته وتعليله ، وإفاضة المازني وترتيبه ، وأمثلة سيبويه وتنظيره ، ولم يترك في كل ما بحثه لقائل مقالا ، ولا أبقى لباحث منهجا ، حتى كان كتابه حريا بأن ينتجعه طالب الفائدة ، ويقبل

(١) التبيان في تصريف الأسماء ١٦ .

(٢) انظر ما ذكره حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون ج ٢/ ١٠٢٠ - ١٠٢٢ . فقد أورد عددا كبيرا من الشروح والخواشي .

(٣) المغني في تصريف الأفعال ٢٠ هامش ٢ .

(٤) التبيان في تصريف الأسماء ١٦ .

على مدارسته واستذكاره كل من أراد التفوق على أقرانه في تحصيل مسائل العلم ونوادره<sup>(١)</sup> .

ومنهج الرضي في شرحه للشافعية يقوم على إيراد جزء من الشافية ثم تفصيل ما فيه من مسائل وإيضاحها ، وذكر أقوال العلماء فيها وتأيدهم أو الرد عليهم ، والإضافة إلى ما ذكره ابن الحاجب إذا احتاج الأمر إلى ذلك . وهذا شأنه في شرح الكافية ، كما سيأتي بيانه .

### شرح الكافية :

كتاب عظيم القدر جليل الفائدة ، جمع من مسائل النحو الشيء الكثير ، وحشد فيه مؤلفه آراء جمهرة النحاة ، وناقشها ، وأورد فيه آراء جديدة واختيارات خاصة .

يقول السيوطي : الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، الذي لم يؤلف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو - مثلها جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل ، وقد أكب الناس عليه ، وتداولوه ، واعتمده شيوخ هذا العصر ومن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم ، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة ، واختيارات جمّة ، ومذاهب ينفرد بها<sup>(٢)</sup> .

ويقول عنه الموسوي : وهو شرح لطيف وكتاب طريف ، فاق جميع مصنفات الفريقين في الاشتغال على التحقيق والتدقيق ، وإعمال الفكر العميق<sup>(٣)</sup> .

ويقول الشريف الجرجاني : وإن شرح الكافية للعالم الكامل نجم الأئمة

(١) مقدمة شرح الشافية ج ١ صفحة ٣ بتحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد .

(٢) بغية الوعاة ٥٦٧/١ .

(٣) روضات الجنات ٢٨٦ .

وفاضل الأمة محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي .. كتاب جليل الخطر ، محمود الأثر ، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاتها ، ومن فروعه على نكاتها ، قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها ، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها ، وبالغ في توضيح المناسبات ، وتوجيه المباحثات حتى فاق ببيانه على أقرانه ، وجاء كتابه هذا كعقد نُظِمَ فيه جواهر الحكم بزواهر الكلم<sup>(١)</sup> .

وقال طاش كبري زاده : وأجل شروحها - يعني الكافية - الذي سار ذكره في الأمصار والأقطار ، مسير الصبا والأمطار ، شرح نجم الأئمة رضي الدين الإسترابادي ، وهو شرح عظيم الشأن ، جامع لكل بيان وبرهان تضمن من المسائل أفضلها وأعلاها ، ولم يغادر من الفوائد صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها<sup>(٢)</sup> .

ومع أني لا أوافق « طاش كبري زاده » على الجملة الأخيرة من كلامه ففيها مبالغة دفع إليها التعصب ، لكن كلامه يدل على أن الكتاب عظيم القدر جليل المنزلة .

ويقول البغدادي في مقدمته للخزانة :

وهو - يعني شرح الرضي - كتاب عكف عليه نحارير العلماء ودقق النظر فيه أمائل الفضلاء ، وكفاه من الشرف والمجد ما اعترف به السيد والسعد<sup>(٣)</sup> ، لما فيه من أبحاث أنيقة ، وأنظار دقيقة ، وتقريرات رائقة ، وتوجيهات فائقة ، حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة ، وكالأئمة المنسوخة<sup>(٤)</sup> .

(١) ذكر ذلك في إجازته التي نقلها عنه البغدادي في الخزانة ٢٩/١ .

(٢) مفتاح السعادة ١٨٣/١ .

(٣) ذكر عبد السلام محمد هارون أن المقصود بهما : السيد علي بن محمد بن علي الجرجاني ، المتوفى سنة ٨١٦ هـ وسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، المتوفى سنة ٧٩٢ هـ .

(٤) خزانة الأدب ٣/١ .



القسم الثاني

التحقيق



## مقدمة التحقيق

أولا : النسخ التي اعتمدت عليها

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ مخطوطة ، ورابعة مطبوعة .

والنسخ المخطوطة هي :

أ - النسخة التركية : وهي الأصل ، وقد رمزت لها ب : ت .

١ - يقع القسم الذي حققته في أربع وعشرين ومائة لوحة ، متوسط أسطر كل لوحة واحد وثلاثون سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر إحدى وعشرون كلمة .

٢ - كتبت بخط نستعليق جميل واضح لم يذكر اسم كاتبها ، لكنه ذكر أن انتهاءه من كتابتها في أوائل ذي القعدة سنة ست وسبعين وثمانمائة هجرية .

٣ - تمتاز هذه النسخة باحتوائها على متن الكافية كاملا ، ووضوح كتابتها ، وعدم الطمس فيها ، وقلة السقط منها ، ولأجل هذا جعلتها أصلا .

٤ - صورت هذه النسخة من المكتبة السلিমانيّة بتركيا ، وهي فيها تحت رقم ١٠٦٦ مكتبة داماد إبراهيم .

ب - نسخة الجامعة : وقد رمزت لها ب : ج .

١ - يقع القسم الأول في تسع وثلاثين ومائة لوحة ، متوسط أسطر كل لوحة تسعة وعشرون سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر ست عشرة كلمة .

٢ - كتبت بخط نسخي جميل واضح ، بقلم مكّي بن محمد بن أبي بكر

الكردي الشاكر ، فرغ من كتابتها في التاسع عشر من شهر شوال سنة سبع عشرة وثمانمائة للهجرة .

٣ - تتضمن تعليقات علمية على الهوامش بخطوط غير خط الناسخ .

٤ - في هامشها استدراكات على الأسقاط .

٥ - بهامشها إشارة إلى بعض المسائل .

٦ - هذه النسخة تاريخ كتابتها أسبق من النسخة الأصلية ، ولكن فيها سقطا أكثر من سابقتها ، وأيضا فإن الكاتب لا يورد نص الكافية كاملا بل يكتفي بذكر شيء يسير من المتن .. ثم يقول : إلخ . ولهذا عدلت عن جعلها أصلا إلى النسخة التركية .

٧ - صورت هذه النسخة عن ميكروفلم برقم ٤٣٢١ بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المركزية ، وهو مصور من مكتبة تشيستريتي بإيرلندا .

ج - النسخة المصرية : وقد رمزت لها بـ : ص .

١ - يقع القسم الأول في ثماني عشرة ومائة لوحة ، متوسط أسطر كل لوحة ثلاثة وثلاثون سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر إحدى وعشرون كلمة .

٢ - كتبت بخط نسخي واضح جميل ، ولم يذكر اسم الكاتب ولا تاريخ الكتابة .

٣ - يضع خطأ فوق كلمات المتن .

٤ - عليها تعليقات لبعض العلماء .

٥ - يتصدر النسخة بيان بأبوابها بخط الناسخ .

٦ - توجد في لوحة ١٢ إشارة إلى الناسخ ، وهو علاء الدين الصيرافي .



٧ - السقط فيها أكثر من سابقتها ، ولا يورد الكاتب نصّ متن الكافية بل يكتفي بجزء يسير ثم يقول : إلخ .

٨ - صورت هذه النسخة من دار الكتب القومية بالقاهرة عن مخطوطة بها تحت رقم ٦٥١ نحو تيمور .

### المطبوعة :

وقد حرصت على أن تكون المطبوعة من النسخ التي اعتمدت عليها ، وذلك لكونها متداولة بين أيدي الناس ، ويُرجع إليها كثيرا ، ولإظهار الفروق بينها وبين النسخ الأخرى من الزيادة والنقص ، وقد أثبت أرقام صفحات المطبوعة على الجانب الأيسر من صفحات التحقيق ، رغبة مني في تيسير الوصول إلى هذا التحقيق ، وإذا أحال الرضي على شيء مما يتضمنه الجزء الثاني من المطبوعة وهو الذي حققه زميلي يحيى بشير مصري فأني أحيل القارئ أيضا على الجزء الثاني منها وأذكر أنه في ط ٢ صفحة كذا .

وهذه المطبوعة صورت بدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، عن النسخة المطبوعة في مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ، وقد انتهت من طباعتها في أوائل ذي الحجة لسنة عشر وثلاثمائة وألف من الهجرة .

ثانيا : نماذج من المخطوطات







### ثالثا : عملي في التحقيق

- ١ - أثبتُّ نسخة الأصل « التركية » إلا أن أجد نقصا لا بد من إتمامه أو خطأ واضحا ، فإني أصوبه من النسخ الأخرى ، وأشير إلى أنه تكملة أو تصويب من نسخة كذا .
- ٢ - لم يذكر الرضي في هذا الشرح عنوانا واحدا ، وقد قمت بذكر عناوين ؛ ليصل القارئ إلى ما يريد بسهولة ويسر .
- ٣ - الآيات الكريمة الواردة في النص أذكر في الهامش أرقامها وسورها ، وإن استقلت بالمعنى اكتفيت بما ذكر ، وإلا أتممت ما يكمل به المعنى في الهامش ، مع ضبطها بالشكل .
- ٤ - خرجت القراءات من كتب القراءات ما استطعت إلى ذلك سبيلا .
- ٥ - خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث ، مع بيان قوة وضعف الحديث إن استطعت ، وشرح الغريب فيها ، واختلاف رواياتها في مصادرها .
- ٦ - خرجت أقوال الإمام علي رضي الله عنه من كتاب نهج البلاغة .
- ٧ - خرجت الأمثال والأقوال من كتب الأمثال والمعاجم مع ذكر مناسبتها وشرح غريبها ومتى تُضرب .
- ٨ - ترجمت لمعظم الأعلام الواردة في النص ، ولم أترجم للمشهورين جدا كالأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، والحجاج وأمثالهم في الشهرة .
- ٩ - الشواهد الشعرية خرجتها من دواوين الشعراء - إن وُجدت - ثم من كتب الأدب واللغة والنحو ، مع ذكر ترجمة موجزة لقائلها وشرح غريبها ،

وبيان معناها إن احتجت إلى ذلك ، ثم بيان موضع الشاهد ووجه الاستشهاد بها ، مع ضبطها بالشكل .

١٠ - خرجت أقوال النحاة والعلماء من كتبهم - إن وُجِدَتْ - مخطوطة أو مطبوعة ، مع ذكر النص المخرّج إن اختلف عنه كلامُ الرضي ، وإن كان المرجع مخطوطا ذكرته - غالبا - وإلا اكتفيت بذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة .

١١ - شرحت الكلمات الغريبة في النص ، وربطت الكلام ببعضه إن طال الفصل ، وضبطَ بالشكل ما يحتاج إلى ذلك من النص .

١٢ - ميزت متنَ الكافية عن الشرح بتوضيح خطوط المتن .

١٣ - ختمت الكتاب بفهارس فنية تُسهّل الرجوع إلى الكتاب ، وتعين على الحصول على المقصود .

## دراسة القسم الأول





## الفصل الأول

### منهج الرضي في شرح الكافية

أما منهجه في شرحه للكافية فلا يبعد عن منهجه في شرحه للشافية ، فهو يعتمد إلى نص من الكافية ثم ييسط القول فيه ، ويذكر ما يدور حول هذا الموضوع من خلاف وآراء ، ويؤيد رأيه في معظم المسائل ، ويستقل في كثير من الأحيان بآراء خاصة به ، ويؤيد ويعارض ، مع التعليل والتدليل لما يختاره من آراء أو يرده ، ويورد اعتراضات يتخيلها ثم يجيب عنها بالجواب الذي لا محيص عنه .

ومن الأمثلة على ذلك شرحه لقول ابن الحاجب : الكلمة لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفردٍ . فقد تحدث عن الكلم والكلمة واشتقاقهما ، وتحدث عن اللفظ والكلام ، وأنه اشتهر في المركب ، وعن وضع اللفظ ، واستعمال الكلام بمعنى المصدر ، وعن محرفات العوام ، وبيّن أنه - بناء على تفسيره للوضع - لم يكن ابنُ الحاجب محتاجاً إلى قوله : « لمعنى » . وتكلم عن المراد بالمفرد والمركب ، واستعمالهما عند أهل المنطق ، وبين الاحترازا في التعريف ، ثم أورد اعتراضات ، منها : ما يرد من أن التاء في الكلمة للوحدة واللام للجنس ، فيتناقضان ، ثم أجاب عنه . ومنها قوله : إن قيل لِمَ لَمْ يقل لفظه ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث ؟ ثم أجاب عنه . وَلِمَ لَمْ يقل لفظه حتى تخرج الكلمتان والكلمات ؟ وأجاب عنه . وَلِمَ لَمْ يُسْتَعْنَ بقوله « وضع » عن قوله « مفرد » ؟ ثم أجاب عنه ، وعن الاعتراض بنحو : مسلمان ومسلمون ، لم عُدَّت مفردة مع أن كل واحد منهما فيه جُزءاً لفظ ، كل واحد منهما يدل على جزء معناه ؟ وأجاب عنه .

واستوعب شرحه وبسطه الكلام على هذا حيزا كبيرا ، من الصفحة الثانية من التحقيق حتى آخر الصفحة الحادية عشرة .

ومن الظواهر البارزة في شرحه كثرة التعليل ، والأمثلة على هذا كثيرة جدا في كتابه ، ومن ذلك :  
قوله : وأصل المبتدأ التقديم .. إلخ .

إنما كان أصل المبتدأ التقديم ؛ لأنه المحكوم عليه ، ولا بد من وجوده قبل الحكم ، فقصد في اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه .  
وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية ، فلكونه عاملا في المحكوم عليه ، ومرتبة العامل قبل المعمول .

وإنما اعتُبر هذا الأمر اللفظي - أعني العمل - وألغِيَ الأمر المعنوي - أعني تقدم المحكوم عليه على الحكم ؛ لأن العمل طارئ ، والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه .

أما وجوب تقديم الحكم في نحو : أقائم الزيدان ، مع أن كل واحد عامل في الآخر - على الصحيح - فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل .

وقيل : إنما قدم الفعل في الفعلية ؛ لكون الفعل محتاجا إلى الاسم في الكلام ، واستغناء الاسم عنه ، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل ، وقصدوا - أيضا - الإيذان من أول الأمر أنها فعلية ، فلو قُدِّم الفاعل لم يتعين للفعلية من أول الأمر ، إذا أمكن صيرورته كلاما باسم آخر <sup>(١)</sup> .

وقال - معللاً ترتيب ابن الحاجب للمفعولات - : قدم المفعول المطلق ؛ لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا ..

(١) التحقيق ٢٥٧ .

وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق ؛ لأنَّ طَلَبَ الفعل الرفع للفاعل له أَشَدُّ من طَلَبِهِ لغيره ..

وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه ؛ لأنَّ احتياج الفعل منا إلى الزمان والمكان ضروريٌّ بخلاف العلة والمصاحب .

وقدم المفعول له على المفعول معه ، إذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل ، بخلاف الفعل بلا مصاحب ، فإنه أكثرُ منه مع المصاحب ، وأيضا يصل الفعلُ إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل <sup>(١)</sup> .

وقال : وأما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب ؛ فلأنَّ المستثنى المتصل .. يجبُ دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة إلا المبرد وعند أكثر الأصوليين ..

والأول هو الوجه ؛ لأنَّ الاستثناء إخراج اتفاقا ، وهو لا يكون إلا بعد تحقُّق الدخول ، ثم إنَّ المخرج منه إنما يصح حذفه إذا قام عليه دليل ، والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى ؛ لأنه يُعرَف به أن المقدَّر متعدّد من جنسه يُعمِّه وغيره ، وذلك التعدد المقدَّر لا يمكن أن يكون بعضا من الجنس غير معين ، لأنه يتحقق - إذن - دخولُ المستثنى فيه ، ولا أن يكون بعضا معيناً يدخل فيه المستثنى قطعاً <sup>(٢)</sup> .. إلخ .

وقد يدفعه شَعْفُه بالتعليل إلى التكلف فيه ، ومن ذلك قوله :

ولا يقع من الموصولات وصفاً إلا ما في أوله اللام ، نحو الذي والتي واللاتي وبابها ؛ لمشابهة لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعداً بخلاف مَنْ وما <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر التحقيق ٣٤٤ - ٣٤٦ .

(٢) انظر التحقيق ٧٤٨ .

(٣) التحقيق ١٠٠٠ .

وأمثلة التعليل كثيرة جدا ، لكنني أكتفي بما أوردته .

استدراكات الرضي على ابن الحاجب :

كان الرضي لا يكتفي بشرح ما قال ابن الحاجب ، بل يُتِمّ ما يحتاج إلى إتمام .

ومن أمثلة ذلك قوله في باب مالا ينصرف ، في منع صرف المؤنث إذا سُمّي به مذكّر :

وههنا شروط آخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر .

أحدها : أن لا يكون ذاك المؤنث منقولا من مذكر ..

وثانيها : أن لا يكون تأنيث المؤنث ، الذي سمي به المذكر ، تأنيثا يحتاج إلى تأويل غير لازم ..

وثالثها : أن لا يغلب استعماله في المذكر قبل تسمية المذكر به<sup>(١)</sup> ..

ومن ذلك قوله في مبحث حذف الخبر :

وقد ترك المصنّف قسماً آخر مما يجب فيه حذف الخبر ، وهو إذا كان الخبرُ

ظرفاً متعلقاً بالمعنى العام ..

ثم قال : ولعل المصنّف إنما تركه لكون هذا السأّد مسدّد الخبر مرفوع المحل

لكونه خبراً دون سائر ما تقدم<sup>(٢)</sup> .

وقال في مبحث التّذبة : وقد أخل المصنّف بأحد قسمي المندوب ، وهو

المتوجع منه نحو : واحزننا<sup>(٣)</sup> .

---

(١) التحقيق ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) التحقيق ٣٢٩ .

(٣) التحقيق ٤٩٤ .

وقال في مبحث حذف حرف النداء : ولم يذكر المصنف لفظة « الله » فيما لا يحذف منه الحرف - يعني حرف النداء - وهي منه ؛ لأنه لا يُحذف الحرف منه إلا مع إبدال الميمين منه في آخره<sup>(١)</sup> .

وقال في مبحث ما يضرر فعله وجوبا : وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب إضمار فعله قياسا ، وهو باب الإغراء<sup>(٢)</sup> . ثم ذكر ضابطه وأنواعه وأمثله . وفي باب الاستثناء استدرك على المصنف عدة أحكام فقال : ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الاستثناء وهي أنواع :

أحدها : أن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ..

وثانيها : أنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيان بلا عطف ، خلافا لقوم ..

وثالثها : أنه لا يمتنع استثناء النصف ... وكذا لا يمتنع استثناء الأكثر ..

ورابعها : أنه إذا اجتمع شيان فصاعدا يصلحان لأن يستثنى منهما ، فإما أن يتغايرا معنى ، أو لا ، فإن تغايرا وأمكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد ، اشتركا فيه ..

وخامسها : أنك إذا كررت إلا فإما أن تكررهما للتأكيد أو لا ..

وسادسها : أن الجمل المعطوف بعضها على بعض إذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع ، كقوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾<sup>(٣)</sup> الآية ، فما يقتضيه مذهب محققي البصرة .. أن الجملة الأخيرة أولى بالعمل فيه<sup>(٤)</sup> ..

وقال في باب النعت : وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة أشياء لم يذكرها المصنف ، وهي على ضربين ؛ قياسي وسماعي .

(١) التحقيق ٥٠٧ .

(٢) التحقيق ٥٧٧ .

(٣) سورة النور : آية ٤ .

(٤) التحقيق ٧٦٤ - ٧٧٣ .

ثم فصل الحديث عنها تفصيلا تاما<sup>(١)</sup> .

وقال : ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام النعت ، وهي أقسام :

أحدها : جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات ..

وثانيها : تفريق الصفات مع جمع الموصوفات ..

وثالثها : قطع الصفة رفعا أو نصبا ..

ورابعها : حذف الموصوف<sup>(٢)</sup> ..

---

(١) التحقيق ٩٧٦ - ٩٨٣ .

(٢) التحقيق ١٠٠٣ - ١١١٨ .

## الفصل الثاني

### أسلوبه

كان طُغيانُ الفلسفة والمنطق على علوم العصر بعامة ، وعلى علم النحو خاصة ظاهراً جلياً ، ومن أجل هذا لم يخل هذا الشرحُ من بعض الغموض في كثير من الأحيان ، ولو تتبعته لوجدته يستخدم ألفاظَ المناطق بكثرةٍ من أمثال : الحد ، الماهية ، ماهية الجنس ، ماهية الشيء ، الاستغراق الذهني ، العرض والجوهر ، ونحو ذلك .

ومن ذلك قوله عند تفصيله لما قال ابن الحاجب في تعريف الكلمة : فإن قيل : إن التاء في لفظ الكلمة للوحدة .. واللام فيه للجنس فيتناقضان ، لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة .

فالجواب : أن اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد .. ولو سلمنا ذلك قلنا : إن الجنس على ضربين :

أحدهما : استغراقُ الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل ..

والثاني : ماهيةُ الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة ، بل ذاك احتمالٌ عقلي .

والمقصود في هذا الموضع هو الثاني - أي ماهيةُ الجنس من حيث هي هي - لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه<sup>(١)</sup> .

---

(١) التحقيق ٧ .

وأمثلة هذا في الكتاب كثيرة جداً ، وبخاصة عند شرحه للحدود التي يحُدُّ بها ابنُ الحاجب .

وقد جعلت د/أميرة علي توفيق اصطناعه لأسلوب المناطق والفلاسفة أمراً طَبِيعِيًّا ، وأعادت ذلك إلى عدة عوامل ، بعضها يرجع إلى العصر حيث تفلسف فيه العلم ؛ لأن الفلسفة والمنطق كانا قد تُرجمَا من اليونانية إلى العربية .. وبعضها يرجع إلى المرحلة التي وصل إليها تطوُّر الدراسات النحوية .. وذلك أنه شاع بين الناس أن النحو لم يبق فيه زيادةٌ لمستزيد ، ولم يكن أمامهم سوى التوغل في العناية بإتقان أساليب الجدل ، والتفنن في إخراج الألفاظ ، وإيجاد التأويلات العقلية والتعمق في التعليل ، والتفلسف فيه ، حتى يمكن القول بأن براعة أغلب النحاة اقتصرَت في هذا العصر على اصطناع منهج جديد في دراسة قضايا النحو .. يحظى فيه المنطق والفلسفة بمكانة بارزة<sup>(١)</sup> .

وكان لكثرة تشعيب الرضي للمسائل وتفريعها ، وإيراد الاعتراضات عليه وعلى ابن الحاجب والجواب عليها ، وإيراد الاعتراضات على الجواب ثم الجواب عليها وهكذا ، كان لهذا أثره في هذا الغموض الظاهر في أسلوب الرضي .

#### الاستطراد :

وهذا يجرُّ الرضي في بعض الأحيان إلى الاستطراد ، والخروج عن الموضوع ، وقد يكون هذا الخروجُ إلى مسألة نحوية لكن لا علاقة لها بالباب ، أو إلى موضوع غير النحو .

ومن أمثلة الاستطراد في كتابه :

خروجه من الحديث عن قوله : جاؤوا قضهم بقضيضهم . إلى الحديث عما يشبهها نحو كلمته : فوه إلى في .

(١) انظر : الرضي الإستراباذي عالم النحو واللغة ١٤٤ - ١٦٦ .



ثم قال : وهذا شيء قد عرض استطرادًا ، ولنعد إلى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيتهم<sup>(١)</sup> .

وما فعل وهو يتحدث عن العطف على عاملين مختلفين ، حيث تحدث عن الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب وبيان الاختلاف فيه ، ثم قال : ولترجع إلى العطف على عاملين فنقول<sup>(٢)</sup> .

### كثرة الإحالات :

وهو مع ذلك لا يجب تكرار الحديث على المسائل ، ولذا بلغت الإحالات في كتابه عددا لا يستهان به ، فبلغ إحالاته على ما مر ما يزيد على مائة وعشرة مواضع ، أما الإحالات على ما يجيء فقد بلغت ما يزيد على ستين ومائتي موضع ، وقد كلفني ذلك جهدا كبيرا رغبة مني في إعادة القارئ إلى الموضع الذي أشار إليه الرضي ، وقد وجدت معظم إحالاته صحيحة ، ومن الإحالات غير الصحيحة قوله - بعد ذكر رأي الكسائي والفراء في ترفع المبتدأ والخبر - : وقد قوينا هذا في حد العامل<sup>(٣)</sup> . والواقع أنه قواه في حد الإعراب<sup>(٤)</sup> .

وكثرة الإحالات في شرحه تعطيني دلالة واضحة على أن الرضي مستوعب لمادته التي يشرحها ، مستحضر لها في عقله ، عالم بمواطنها التي ينبغي أن تكون فيها .

### الدقة في التعبير واختيار الألفاظ :

والرضي يحرص حرصًا شديدًا على الدقة في التعبير ، والدقة في اختيار

(١) التحقيق من ٦٤٥ - ٦٤٧ .

(٢) التحقيق ١٠٣٥ - ١٠٣٧ .

(٣) انظر التحقيق ٢٥٥ .

(٤) انظر صفحة ٥٩١ تعليقة ٨ وصفحة ٧٨٠ تعليقة ٦ .

الألفاظ التي تدل على المراد دلالة واضحة ، ولذا كان كثير من مآخذه على ابن الحاجب سببه استعمال ألفاظ في الحدود في غير ما وضعت له ، ولكونها تدل على ما سيقّت له وعلى غيره ولكن دالاتها على غيره أقوى .

وللرضي في كتابه هذا كلام يدل على ملكة أدبية ، وذوق رفيع ، فمن ذلك حديثه عن « هل » من أن أصلها أن تكون بمعنى قد اللازمة للفعل ، فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبرُ المبتدأ فيها فعلية .. وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل إلا على قبح .. لأنه إذا لم تجد فعلاً تسلت عنه ، فإن كان أحدُ جزأي الجملة التي تدخلها فعلاً تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى إلا بأن تعانقه ، فيجب أن توليه إياها<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك تمثيله لحال الكسائي في الفرار من الإضمار قبل الذكر إلى حذف الفاعل بقوله :

فكنْتُ كالساعي إلى مَثْعَبٍ مؤايلاً من سَبَلِ الراعي<sup>(٢)</sup>

ومن ذلك تعليقه لجواز تأخر الخبر في نحو : سلامٌ عليك ، مع كونه جاراً ومجروراً والمبتدأ نكرة ، بقوله : وإنما تأخر الخبر عنه مع كونه جاراً ومجروراً لتقديم الأهم ، وللتبادر إلى ما هو المراد ، إذ لو قدمت الخبر وقلت : عليك ، فقبل أن تقول : سلام ، ربما يذهب الوهم إلى اللعنة .. ولهذا انخزل أبو تمام وترك الإنشاد - على ما يُحكى - لما ابتدأ القصيدة وقال :

على مثلها من أُرْبَعٍ وملاعبٍ

فعارضه شخص كان حاضراً ، فقال : لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .

(١) التحقيق ٥٤٧ .

(٢) التحقيق ٢٢٧ - ٢٢٨ .

ولا بد هنا من ذكر بعض الملحوظات على أسلوب الرضي ، فمن ذلك أن الرضي كان يُدخل « ال » على كل وبعض وغير<sup>(١)</sup> ، مع أنه قال في شرحه هذا : وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة ، فالأكثر إبدال التنوين ، وامتناع دخول اللام فيهما ، وبعضهم جَوَّزَه<sup>(٢)</sup> .

ومنه استعماله صيغة طَرَّان مصدرا لطرأ<sup>(٣)</sup> ، ولم أجد لهذا المصدر ذكرا في معاجم اللغة .

ومنه استعماله للاعتبار وما اشتق منه بمعنى الاعتداد بالشيء ، وهذا أكثر من أن يحصى ، ولم أجد له ذكرا في المعاجم .

ولم يعجبني تمثيله في باب عطف النسق بقوله : الذي تزول الجبال ولا يزول أنا ، والذي تقوم القيامة ولا ينتبه أنت<sup>(٤)</sup> . وهذا - وإن كان لا يعدو كونه مثالا - يوحى بشيء من التعالي في المتكلم والإهانة للمخاطب .

وقد تردد في كتابه ألفاظٌ معينة منها : واعلم ، وفيه نظر ، وليس بوجه ، وهو الوجه ، وليس بشيء ، وتقييد إحالاته في ما يجيء بالمشيئة ونحو ذلك :

---

(١) انظر مثلا : التحقيق ٦٢٧ - ٨٨٠ .

(٢) التحقيق ٩٣٩ .

(٣) التحقيق ٥٠ .

(٤) التحقيق ١٠٣٢ .



## الفصل الثالث

### مذهب النحوي

لا نستطيع القول بأن الرضي في شرحه للكافية كان ينهج نهج البصريين ، ولا يذهب مذهب الكوفيين ولا غيرهم ، بل نقول إنه عالم محقق ، مطلع على آراء البصريين والكوفيين وغيرهم ، مستوعبٌ لها ، غير ملزم لنفسه باتباع فريق دون آخر ، بل تجده يذكر الرأي ثم يتبعه بتأييد أو برّد ، أو يسكت عنه ، والسكوت دليل الرضا .

وهو في الأخذ بالرأي أو رده يعتمد على الأدلة والبراهين ، ويناقش أدلة المعارضين ، ويجيب عنها .

ويرى د/ شوقي ضيف أن الرضي يعد من علماء المدرسة البغدادية المتأخرين ، وهو يمثل الطراز البغداديّ .. فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاة البصرة .. وفي بعض الأحيان يأخذ بآراء الكوفيين<sup>(١)</sup> .

ولعل الصواب أنه كان ينظر إلى الرأي القوي ذي الأدلة الواضحة القوية - في رأيه - فيتبعه ، ويزيده من التعليل والتدليل والبراهين ما يدعمه ويزيده قوة .

### موقفه من آراء البصريين والكوفيين

ذكر الرضي في شرحه هذا ثمانية وسبعين رأياً للبصريين وخمسة وتسعين

(١) المدارس النحوية ٢٨١ ، ٢٨٢ .

رأيا للكوفيين ، وقد بينت قبل قليل أنه لم يكن بصريّ المذهب ولا كوفيّ ، ولكنه كان ذا رأي مستقل يذكر الرأي ودليله ، ويعتمد الرأي ذا الدليل القوي فيؤيده ويتفق معه ، بعضُ النظر عن قائله ، وإن ظهر له أدلةٌ أخرى للرأي الذي يراه صوابا ذكرها . وقد يذكر الآراء دون أن يعقب عليها بتأييد أو رد ، وذلك شأنه في معظم آراء البصريين والكوفيين .

وعند تتبعي لآراء البصريين والكوفيين التي ذكرها وجدت الرضي نصرَ البصريين في ثمانية عشر رأيا ، ونصر الكوفيين في سبعة آراء .  
وها أنذا أمثل بثلاثة أمثلة لكل منهما :

١ - قال : ومنع الكوفيون نحو : زيدا غلامه ضَرَبَ ؛ لأنه متأخر في التقدير من وجوه .. وأجازوه البصرية - وهو الحق - اكتفاءً بالتقدم اللفظي<sup>(١)</sup> .

٢ - ذهب الكوفيون إلى أن نحو : قائما - يعني في : ضربي زيدا قائما - حالٌ من معمول المصدر لفظا ومعنى .. وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا ، والعامل في الحال محذوف ، أي ضربي زيدا حاصلٌ إذا كان قائما .

والدليل على بطلان مذهب الكوفية أن كلهم متفقون على أن معنى ضربي زيدا قائما : ما أضرب زيدا إلا قائما ، وهذا المعنى المُتَّفَقُ عليه لا يُستفاد إلا من مذهب البصرية والأخفش<sup>(٢)</sup> .

٣ - جوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا ، نحو : إلا زيدا ضربني القوم ، وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم ، نحو : إلا زيدا لم أضرب ، والأولى مذهبُ البصريين لعدم سماع مثل

(١) التحقيق ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٢) التحقيق ٣١٨ .

هذا ، ويمنعه القياسُ أيضاً<sup>(١)</sup> .. إلخ .

ومن أمثلة نصره لرأي الكوفيين :

١ - وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر ، على مذهب الكسائي والفراء ، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر .

واختلف في ناصب الفضلات ، فقال الفراء : هو الفعل مع الفاعل ، وهو قريب على الأصل المذكور ، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صارت فضلة ، فهما معا سبب كونها فضلة ، فيكونان أيضاً سبب علامة الفضلة<sup>(٢)</sup> .

٢ - قال وهو يعدد بعض أحكام الاستثناء التي تركها المصنف :

وثالثها : أنه لا يمتنع استثناء النصف ، خلافاً لبعض البصرية ، يقال : له علي عشرة إلا خمسة ، وكذا لا يمتنع استثناء الأكثر نحو : له علي عشرة إلا سبعة أو ثمانية ، وفاقاً للكوفيين<sup>(٣)</sup> .

٣ - وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار مؤقتاً ، كدرهم ودينار .. بكل وأخواته لا بالنفس والعين ، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت<sup>(٤)</sup> .

(١) التحقيق ٧٢٧ .

(٢) التحقيق ٥٢ .

(٣) التحقيق ٧٦٥ .

(٤) التحقيق ١٠٦٧ .





## الفصل الرابع

### شواهد شرح الكافية

بنى علماء النحو قواعدهم على ما سُمِعَ من العرب في الجاهلية وصدر الإسلام ، وقد قسّم البغداديّ ما يُستشهد به إلى شعر وغيره ، وذكر أن طبقات الشعراء أربعٌ ... الجاهليون كامرئ القيس والأعشى - والمخضرمون كلبيد وحسان - والمتقدمون ويقال لهم الإسلاميون كجرير والفرزدق - والمولّدون ويقال لهم المحدثون كبشار وأبي نواس .

ثم ذكر الإجماع على جواز الاستشهاد بالطبقتين الأوليين ، أما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، والرابعة عكسها .

وأما غير الشعر فإما أن يكون كلام الله ، وهذا أفصح الكلام وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشأده . وإما أن يكون غيره ، وقد أطال القول عن الاستشهاد بالحديث بين مؤيديه ومعارضيه ، وأدلة الفريقين والردود عليها . وذكر أن الرضّيّ استشهد بالحديث ، وزاد عليه الاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم <sup>(١)</sup> .

### الاستشهاد بالقرآن والقراءات عند الرضي :

أكثر الرضّيّ من الاستشهاد بالقرآن الكريم على المسائل النحوية ، وكان لا يتردّد في الاستشهاد بالقراءات المتواترة أو الشاذة ، بل استشهد بقراءتين لم أجدهما

---

(١) انظر : خزنة الأدب ١/٥ - ١٨ .

في كتب القراءات المتواترة والشاذة ، قال : وقد يؤنث ما أسند إلى اسم الأب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو : جاءني قريشٌ ، مصروفاً ، أي أولادُ قريش ، قال الله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثُمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾<sup>(١)</sup> بصرف ثمود على ما قرئ<sup>(٢)</sup> .

ولم يشر إليها أحد من ألف في القراءات متواترها وشاذها فيما رأيت . وقال : وأما الكوفيون ... فذهبوا إلى أن قيام المفعول به مقامَ الفاعل أولى ، لا أنه واجب ، استدلالاً بالقراءة الشاذة : ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ ﴾<sup>(٣)</sup> بالنصب<sup>(٤)</sup> .

ولم أجد هذه القراءة أيضاً . وهو مع هذا يرد القراءة إذا لم تتفق مع ما يذهب إليه سواء كانت سبعة أو لا .

قال - بعد أن ذكر قراءة ابن عامر - قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ببناء « زُيِّنَ » للمفعول ، ورفع « قتل » على أنه نائب فاعل ، ونصب « أولادهم » مفعولاً لقتل ، وخفض « شركائهم » بإضافة قتل إليه ، وذكر شواهد من الشعر ، وذكر أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وَرَدَ على قبحه وَقَلَّتْهُ - : والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح من كل ، مفعولاً كان الفاصل أو يميناً أو غيرهما ، فقراءة

(١) الشعراء ١٤١ .

(٢) انظر : التحقيق ١٤٦ .

(٣) الفرقان ٣٢ .

(٤) انظر : التحقيق ٢٤٤ تعلية ٥ .

(٥) الأنعام ١٣٧ .

ابن عامرٍ ليست بذاك ، ولا تُسَلَّم تَوَاتُرُ القراءات السبع ، وإن ذهب إليه بعضُ  
الأصوليين<sup>(١)</sup> .

فالقراءة - كما ترى - سبعية ، ولكنه لا يُسَلَّم أن القراءات السبعية  
متواترة .

ومن ذلك قوله : إن الكوفيين استدلوا على جواز العطف على الضمير  
المتصل المجرور دون إعادة الجار ، بالأشعار وبقراءة حَمْزَةٍ : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ  
الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾<sup>(٢)</sup> بجزء الأرحام .. ثم قال : والظاهر أن حمزة  
جَوَزَ ذلك بناء على مذهب الكوفيين ؛ لأنه كوفي ، ولا تُسَلَّم تَوَاتُرُ  
القراءات<sup>(٣)</sup> .

فالرضي يرى أن الظاهر أن حمزة قرأ بناء على مذهبه ، والقراءة سنة متبعة ،  
ولا أظن أن ما ذكره الرضي صحيح .

وموقف الرضي هذا من القراءات موقفُ الأقدمين من النحاة من أمثال  
سيبويه والمبرد وابن جني وغيرهم ، وقد تحدث الشيخ عزيمة - رحمه الله -  
عن هذا الموقف في أول كتابه « دراسات لأسلوب القرآن » وأفاض في الحديث  
عنه<sup>(٤)</sup> . وتحدث عنه أيضا في مقدمته للمقتضب<sup>(٥)</sup> .

والحق أن القراءة سنة متبعة ، ومن البعيد جدا أن يقرأ قارئٌ تبعاً لما يميزه  
له مذهبه النحوي ، وكان الأجدر بهؤلاء الطاعنين في القراءة أن يُخَضِّعُوا  
قواعدهم ومقاييسهم للقراءة ، وعلى سبيل الخصوص القراءات المتواترة .

### استشهاده بالحديث :

بلغ عددُ الأحاديث التي استشهد بها الرضي في الجزء الأول ستة وثلاثين

(١) التحقيق ٩٤٢ ، وهناك تفصيل فارجع إليه .

(٢) النساء ١ .

(٣) انظر : التحقيق ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ .

(٤) القسم الأول الجزء الأول من ١٩ - ٩٢ .

(٥) مقدمة المقتضب ١١١ .

حديثاً ، وهو في استشهاده يكتفي بذكر موضع الشاهد الذي يريده ، وقد اختلفت درجة هذه الأحاديث بين الصحة والضعف ، وقد يعتمد على كتب غريب الحديث في ذكر ألفاظ الحديث كالحديث « الثيب يُعرب عنها لسائها »<sup>(١)</sup> وقوله : « إنا معاشر الأنبياء فينا بكء »<sup>(٢)</sup> وقوله : « سابق رسول الله ﷺ بين الخيل فأتى فرس له سابقاً »<sup>(٣)</sup> .

ومن الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة « اطلبوا العلم ولو بالصين »<sup>(٤)</sup> ، وقوله : « لا فتى إلا علي ، ولا سيف إلا ذو الفقار »<sup>(٥)</sup> و « أنا أفصح العرب ، بيد أني من قريش »<sup>(٦)</sup> و « الناس كلهم هالكون إلا العاملون ، والعاملون كلهم هالكون إلا العاملون .. »<sup>(٧)</sup> و « وجدتُ الناس أُخبرَ ثقله »<sup>(٨)</sup> .

ويبدو لي أن بعض النحاة الذين كانوا يستشهدون بالحديث لم يكونوا يستوثقون من صحة الحديث .

وموقف اللغويين والنحويين من الاستشهاد بالحديث ذكره البغدادي في مقدمة الخزانة ، وملخص ما قاله : أنهم في ذلك ثلاث فرق : فرقة أجازته كابن مالك والرضي ، وفرقة منعتهم كابن الضائع وأبي حيان ، وتوسط الشاطبي فأجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها ، ونقل عنه قوله : لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ ، وهم يستشهدون

- 
- (١) التحقيق ٦١ .
  - (٢) التحقيق ٥١٣ .
  - (٣) التحقيق ٦٥٠ .
  - (٤) التحقيق ٥٥٨ .
  - (٥) التحقيق ٧٦٣ .
  - (٦) التحقيق ٧٨١ .
  - (٧) التحقيق ٧٨٤ .
  - (٨) التحقيق ٩٨٦ .

بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى ، ويتركون الأحاديث الصحيحة .. ثم قال : وأما الحديث فعلى قسمين : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ، كالأحاديث التي قُصِدَ بها بيان فصاحتها - ﷺ - والأمثال النبوية ، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في العربية .

وذكر أن السيوطي قد تبع الشاطبي في ذلك<sup>(١)</sup> .

ولعل الصواب ما ذهب إليه الشاطبي والسيوطي ، فإذا ثبت الحديث بالتواتر ، وأنه هكذا نطق به رسول الله ﷺ ، فإنَّ عدم الاحتجاج به أمر لا يُقرُّه فكر سليم ولا عقل قويُّم .

استشهاده بأقوال علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

استشهد الرضِّي بكلام علي بن أبي طالب في اثني عشر موضعا من هذا الجزء ، واعتماده في هذا الاستشهاد على كتاب نهج البلاغة ، وقد شكَّك ابنُ خلكان في نسبة ما في هذا الكتاب إلى علي بن أبي طالب ، فقال في ترجمة الشريف المرتضى المتوفى سنة ٤٣٦ هـ : وقد اختلف الناس في نهج البلاغة المجموع من كلام الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، هل هو جَمْعُهُ ، أم جَمْعُ أخيه الرضِّي .. وقد قيل : إنه ليس من كلام علي ، وإنما الذي جَمَعَهُ ونسبه إليه هو الذي وضعه ، والله أعلم<sup>(٢)</sup> .

ونقل حاجي خليفة عن ميزان الاعتدال قوله : ومن طالع كتاب نهج

(١) قال السيوطي في الاقتراح ٥٢ : وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جدا ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قِلَّةٍ أيضا ، فإنَّ غالب الأحاديث مروية بالمعنى .. إلخ .  
(٢) وفيات الأعيان ٣/٣١٣ .

البلاغة جزم بأنه مكذوبٌ عَلَى أمير المؤمنين عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، فَإِنْ فِيهِ السَّبُّ الصَّرِيحُ وَالْخَطُّ عَلَى السَّيِّدِينَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ<sup>(١)</sup> .

وَإِكْتَفَى الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ فِي مَقْدَمَتِهِ لشرح نهج البلاغة بِصَبِّ أَنْوَاعٍ مِنْ عَطْرِ الْمَدِيحِ لِلْكِتَابِ وَلِجَامِعِهِ وَلِقَائِلِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْ صِحَّةِ نَسْبَتِهِ إِلَيْهِ أَوْ عَدِمِهَا شَيْئًا .

أَمَّا مُحَمَّدٌ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ ، وَهُوَ الَّذِي رَجَعْتُ إِلَى تَحْقِيقِهِ لِلْكِتَابِ عِنْدَ تَخْرِيجِ أَقْوَالِ الْإِمَامِ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، فَلَمْ يُجْهِدْ نَفْسَهُ هُوَ الْآخِرُ فِي تَحْقِيقِ نَسْبَةِ هَذِهِ الْخُطْبَةِ إِلَيْهِ ، بَلْ اِكْتَفَى بِمَا نَقَلَهُ عَنِ الْمَسْعُودِيِّ ، بِأَنَّ الَّذِي حَفِظَ النَّاسَ مِنْ خُطْبِهِ ثِيْفٌ وَثْمَانُونَ وَأَرْبَعُمِائَةٍ خُطْبَةٍ ، وَظَلَّتْ مُحْفُوظَةً فِي الصَّدُورِ حَتَّى كَانَ عَصْرُ التَّدْوِينِ ، فَانْتَثَرَتْ فِي كُتُبِ التَّارِيخِ وَالْأَدَبِ وَغَيْرِهَا ، وَأَنَّ الشَّرِيفَ الرِّضِّيَّ لَمْ يَذْكُرِ الْمَصَادِرَ الَّتِي رَجَعَ إِلَيْهَا ، إِلَّا أَنَّهُ كَمَا يَبْدُو مِنْ تَضَاعُيفِ الْكِتَابِ ثَقُلَ بَعْضُ مَا نَقَلَ عَنْ كِتَابِ الْبَيَانِ وَالتَّبَيُّنِ لِلْجَا حِظِّ ، وَالْمُقْتَضَبِ لِلْمَبْرَدِ ، وَكِتَابِ الْمَغَازِي لِسَعِيدِ الْأُمَوِيِّ ، وَكِتَابِ الْجُمَلِ لِلْوَا قِدِيِّ ، وَالْمَقَامَاتِ فِي مَنَاقِبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ لِأَبِي جَعْفَرِ الْإِسْكَافِيِّ ، وَتَارِيخِ ابْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ ، وَحِكَايَةِ أَبِي جَعْفَرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ ، وَرَوَايَةِ الْيَمَانِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ قَتِيبَةَ ، وَمَا وَجَدَ بِخَطِّ هِشَامِ بْنِ الْكَلْبِيِّ ، وَخَبَرِ ضِرَّارِ بْنِ حَمَزَةَ الصُّدَائِيِّ ، وَرَوَايَةِ حَجِيفَةَ ، وَحِكَايَةَ ثَعْلَبِ بْنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ . وَلَعَلَّهُ فِي غَيْرِ مَا نَقَلَ عَنْ هَؤُلَاءِ نَقَلَ مِنْ مَصَادِرٍ أُخْرَى لَمْ يَصْرِّحْ بِهَا<sup>(٢)</sup> .

وَتَحْقِيقُ نَسْبَةِ هَذَا الْكَلَامِ إِلَيْهِ يَحْتَاجُ إِلَى كَلَامٍ طَوِيلٍ لَيْسَ هَذَا مَكَانُهُ ، فَأَكْتَفَى بِمَا سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ .

(١) كَشَفُ الظُّنُونِ ١٩٩١/٢ .

(٢) مَقْدَمَةُ مُحَمَّدِ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ لِنَهْجِ الْبَلَاغَةِ ٦ - ٨ .

وأذكر الآن ثلاثة أمثلة لاستشهاد الرضي بكلام الإمام علي رضي الله عنه .  
قال الرضي وهو يتحدث عن حذف الخبر في نحو : كل رجل وضعته : هذا  
والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب ، وفي نهج البلاغة : وأنتم  
والساعة في قرن . فلا يكون إذن من هذا الباب فلا يرد إشكال<sup>(١)</sup> .

وقال وهو يتحدث عن اشتراط بعض النحاة لنصب المفعول له التشارك في  
الفاعل : وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل ، وهذا الذي يقوى  
في ظني ، وإن كان الأغلب هو الأول ، والدليل على جواز عدم التشارك قول  
أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة : فأعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطية  
واستتماما للبلية . والمستحق للسخطية إبليس والمعطي للنظرة هو الله<sup>(٢)</sup> .

وقال - في الصفة المشبهة - : والأولى أن يقول فيما ليس بجنس .. إنه إن  
لم يلبس فالأولى الأفراد وعدم المطابقة نحو : هم حسنون وجهًا ، وطيبون  
عرضًا ، ويجوز وجوها وأعراضا ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ  
مِنْهُ نَفْسًا ﴾<sup>(٣)</sup> وقال علي عليه السلام : فطيبوا عن أنفسكم نفسًا<sup>(٤)</sup> .. إلخ .  
وقد جعلت د/أميرة علي توفيق استشهادَه بكلام علي دليلًا على تشيُّعه ،  
وإليه أذهب أيضًا ، ولكنها قالت بعد ذلك : إن الأسلوب الذي اتبعه في  
الإشارة إليه يدل دلالة واضحة على اعتداله في تشيُّعه ، فهو يسوي بينه وبين  
غيره من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، فلا يخصه بالصيغة المتعارفة عند  
الشيعة « عليه السلام » . ثم ذكرت أنها لم تعثر على هذه الصيغة عند الرضي  
على الرغم من اجتهادها في التتبع والقيقظ<sup>(٥)</sup> .

(١) التحقيق ٣٢٧ .

(٢) التحقيق ٦١٢ .

(٣) النساء ٤ .

(٤) انظر : التحقيق ٧٠٨ .

(٥) الرضي الإسترابادي ١٠٣ ، ١٠٤ .

والحق أن نسخ شرح الرضي كثيرة ، والنسخة التي اعتمدت عليها د/أميرة هي المطبوعة في إيران سنة ١٢٧٥ هـ ، وهي كما قالت لا يُكْتَب فيها بعد ذكره إلا رضي الله عنه ، ولكن النسخة التي جعلتها أصلا لتحقيق هذا الكتاب لم يُذكر فيها علي إلا وأردفه بقوله : عليه السلام . ومعظم المواضع في النسخة المصرية وهي إحدى النسخ المعتمدة يقول فيها : عليه السلام .

بل إنه حين يذكر عُمرَ بن الخطاب لا يقول : رضي الله عنه ، في نسخة الأصل<sup>(١)</sup> .

ويؤيد ما أظنه من عدم اعتدال الرضي في تشييعه إيراده قصة الأعرابي الذي قال :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسّها من نقبٍ ولا دبرٍ  
اغفر له اللهم إن كان فَجَرٌ<sup>(٢)</sup>

وما فيها من إهانة لعمر لكونه يُقسِم إنها ليست نقباء ثم يتبين له حثثه في يمينه . والله أعلم بالصواب .

### استشهاده بأمثال العرب وأقوالهم :

كان لأمثال العرب وأقوالهم في هذا الشرح نصيبٌ ، وشأن الرضي في الاحتجاج بها شأن غيره ، فمن سبقه من علماء النحو واللغة ، وهذا ليس غريبا إذا علمنا أنهم قعدوا قواعدهم بناء على ما سمعوه من كلام العرب .

وقد احتجّ بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في موضعين :  
أحدهما : في باب التحذير ، وهو قوله : إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب

(١) انظر مثلا : التحقيق ١٠٧٦ .

(٢) التحقيق ١٠٩٣ - ١٠٩٤ .



بالعصا ، وليذك لكم الأسْلُ والرَّماحُ<sup>(١)</sup> .

والثاني : في باب الاستثناء : وهو قول عمر في كتابه إلى أبي موسى حين جاءه منه كتابٌ فيه : من أبو موسى ، فكتب إليه : عزمت عليك لَمَّا ضربت كَاتِبَكَ سوطاً<sup>(٢)</sup> .

واستشهد أيضا بقول عمرو بن معد يكرب لمن شكاه إليه المغص : كَذَبَ عَلَيْكَ الْعَسَلُ<sup>(٣)</sup> .

واستشهد بمَثَلٍ قاله عبدُ الملك بن مروان لسعيد بن عمرو بن العاص وهو : أَمَكَّرَا وَأَنْتَ فِي الْحَدِيدِ<sup>(٤)</sup> .

واستشهد بقول العرب : إذا بلغ الرجلُ الستين فأياه وإيَّا الشواب<sup>(٥)</sup> .  
وقد بلغ عدد الأمثال والأقوال في القسم الأول ما يربو على ثلاثمائة قول ومثل ، بعضها ورد مرة واحدة فقط ، وبعضها ورد أكثر من مرة . وهذا يعطينا دلالة واضحة على عناية الرضي بالسموع عن فصحاء العرب ، والاحتجاج به ، ولذا تجذده يحتكم إلى هذا المسموع سواء كان شعرا أو نثرا ، فيقول مثلا : وجوزَ الكوفيون في السعةِ تقدَمَ المستثنى على المستثنى منه والحكم معاً في نحو : إلا زيدا ضربني القومُ .. والأولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا<sup>(٦)</sup> .

---

(١) التحقيق ٥٧١ .

(٢) التحقيق ٧٩٦ - ٧٩٧ .

(٣) التحقيق ٩٧٩ .

(٤) التحقيق ٣٨٧ .

(٥) التحقيق ٥٧٠ .

(٦) التحقيق ٧٢٧ .

بل اعتدَّ الرضِّي بالمسموع إذا كان له أكثر من رواية ولم يُجزَّ ردَّ أيَّها إذا ثبتت جميعاً .

استدل الكوفيون على جواز منع العلم من الصرف لعله واحدة بقوله :

فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مجمع

وأبطله البصريون برواية أبي العباس : يفوقان شَيْخِي . قال الرضِّي :  
والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجوز ردها ، وإن كان هناك رواية  
أخرى<sup>(١)</sup> .

والأمثلة على احترامه للسمع كثيرة في كتابه هذا .

#### الشواهد الشعرية :

يأنس علماء النحو واللغة بالاحتجاج بالشعر ؛ لما يمتاز به الشعر من ثباته  
في صدور الحفاظ على الصورة التي أنشد عليها ، والوزن والقافية الموحَّدان  
ساعداً على هذا الحفظ ، وقد ثبت عنايتهم بالسمع من العرب ومجالستهم ،  
ونقل الرواة من أشعار العرب شيئاً كثيراً ، ومع ذلك يرى أبو عمرو بن العلاء  
أنه لم يصلنا مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءنا وافرا لجاءنا علم وشعر  
كثير<sup>(٢)</sup> .

وقد ذكرت ما ذكره البغدادي عن طبقات الشعراء ، وأنهم اتفقوا على  
الاحتجاج بأشعار الجاهليين والخضرمين ، وأن الصواب الاستشهاد بشعر  
الإسلاميين دون المولدين<sup>(٣)</sup> .

ونرى الرضِّي يستشهد بأشعار من يطلق عليهم المولَّدون كأبي تمام، والمتنبي

(١) التحقيق ١٠٥ .

(٢) طبقات فحول الشعراء ٢٣ .

(٣) صفحة ٦٧ من الدراسة .

وأبي نواس ، وأشجع بن عمرو السلمي ، وابن دُرَيْد .

وقد دافع البغدادي عن احتجاج الرضي بييت أبي نُوَاس :

غير مأسوف على الزمن ينقضي بالهم والحزن

بقوله : وهو ليس ممن يستشهد بكلامهم ، وإنما أوردته الشارح مثالا للمسألة ، ولهذا لم يقل كقوله<sup>(١)</sup> .

قالت د/أميرة علي توفيق : ودفاعُ البغدادي ضعيفٌ ، وأنا أعتقد أن الرضي كان يقصد الاحتجاج بشعر ذوي الذوق العربي الصحيح ، والحس اللغوي السليم . ذلك أنه أدرك أنهم مورد ثرِّي يخصب اللغة ويقيها الذبول والجفاف . ثم إنه يعتقد أن حق المحدثين في أن يحتج بكلامهم أمرٌ مقررٌ بالطبيعة لا مساغ للنزاع فيه ، وأن من أنكروه لم ينكروه بقول يناقش أو حجة تُقبل ، كما أنه يتفق مع ابن جنبي<sup>(٢)</sup> .. في قوله : إن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب<sup>(٣)</sup> .

وأقول : إن الاحتجاج بأقوال المولدين وضعٌ للشيء في غير موضعه ، وإعطاءً للحق غير ذويه ، وإذا أقرنا ذلك فلا بأس بأن نستشهد بقول كل من هبّ ودبّ ، سواء كان المستشهد بشعره جاهليا أو عاش في القرن الأول أو الرابع عشر أو ما بعده ، ومن المعلوم أنه زان على الألسنة آثارُ لكنة الأعاجم منذ اختلط بهم العرب ، فدخل في اللسان ما ليس منه ، وشاع اللحن بين المتكلمين ، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، لكن لا يصح القياسُ عليه .

(١) خزانة الأدب ٣٤٦/١ ، ٣٤٧ .

(٢) الخصائص ٣٥٧/١ نقلا عن أبي عثمان المازني .

(٣) الرضي الإستراباذي ١١٥ ، ١١٦ .

فالأولى - محافظة على اللغة وصيانة لها - أن يُحتاط في الأخذ من عاش بعد الخمسين والمائة للهجرة أشد احتياط ، ولنسمع منهم ونعجب بقولهم إذا استحق الإعجاب ، لكن إن خرجوا عن قواعد اللغة فلنحذر من اتخاذ كلامهم أصلاً نبني عليه قواعدنا ، أو نقيس به مقاييسنا .

بلغ عدد الأبيات التي استشهد بها الرضي في القسم الأول ثلاثة وسبعين وثلاثمائة بيت نسب منها تسعة وثلاثين بيتاً إلى قائلها . ثلاثة لكل من امرئ القيس وذي الرمة وجريز والمنتبي ، واثنان لكل من الفرزدق ، وأبي ذؤيب ورؤبة وحاتم والأعشى وأبي تمام ، وبيت واحد لكل من الكميت وأعشى باهلة - وقد اكتفى بقوله : قال الأعشى ، ومعلوم أن الأعشى إذا أُطلق انصرف الذهن إلى صناجة العرب ميمون بن قيس - والخنساء ، والراعي ، ولبيد ، والحطيئة ، والأحوص ، والنابغة ، وحسان ، والشمّاخ ، وابن ميادة ، والخرنق ، والمِرار الأسدي ، وأبي طالب ، والعجاج .

والأبيات مجهولة القائل بلغت سبعة وأربعين بيتاً وهو عدد لا يستهان به ، وعلى الرغم مما بذلته من جهود في سبيل معرفة قائلها فإني لم أستطع ، وكثير من هذه الأبيات لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب النحو ، ولعل ذلك لأن النحاة يَنقل بعضهم عن بعض ، وإذا رأوا الشاهد عند من يثقون به لم يهتموا بعزوه إلى قائله .

قال البغدادي ، بعد أن أورد كلاماً لابن النحاس يردُّ به على الكوفيين استشهداهم بقوله :

ولكنني من حبها لعميد

قال : ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائله وتتمته إن صدرَ من ثقة يُعتمد عليه قبل ، وإلا فلا ، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصحَّ الشواهد ، اعتمد

عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها ، وما عيب بها  
ناقلوها ، وقد خَرَجَ كتابه إلى الناس والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه  
وكيدة ، ونُظِرَ فيه وقُتِّشَ ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادّعى أنه  
أتى بشعر منكراً<sup>(١)</sup> .

وأذكر هنا أرقام الشواهد التي لم أعثر على قائلها ، وعسى أن يأتي الله بمن  
يستطيع أن يدلنا عليها ويرشدنا إليها :

١٣ - ١٤ - ١٨ - ٢٥ - ٢٩ - ٣٣ - ٥٧ - ٧٥ - ٧٧ - ٨٢ -  
٨٣ - ٩٣ - ٩٨ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣١ - ١٣٩ - ١٤٤ - ١٤٧ -  
١٥١ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ٢٠٨ - ٢١٣ - ٢٤٥ - ٢٥٠ -  
٢٥١ - ٢٥٥ - ٢٦١ - ٢٧١ - ٢٧٥ - ٢٧٩ - ٢٩٥ - ٢٩٦ -  
٢٩٧ - ٣١٣ - ٣١٨ - ٣٤٠ - ٣٤٥ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٦ -  
٣٥٩ - ٣٦٣ - ٣٦٧ - ٣٧٢ .

وأشير هنا إلى أني التزمت ترقيم البغدادي للشواهد في خزانته رغبةً مني في  
تسهيل اطلاع من يريد المزيد من المعرفة ؛ ذلك لأن البغدادي يطيل الحديث  
عن الشواهد وما يتعلق بها . ومن أجل هذا فستجد في الصفحة ٣٤٥ من  
التحقيق تخريج البيت رقم ١٧٥ وهو قوله :

أستغفرُ اللهَ ذَنْبًا لستُ مُحْصِيهِ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

مع أن رقم البيت الذي قبله ٨١ ولكن البغدادي لم يُخْرِجْهُ عند أول ذكره ،  
وأحببت أن أخرجَه هناك .

والبيت الذي لا يُخْرِجُ البغدادي في خزانته أدعُه بلا رقم ، ومن ذلك قوله :

(١) خزانة الأدب ١٦/ ١٧٠ .

والله لولا أن تُحشَّ الطُّبُّخُ بي الجَحِيمَ حيث لا مُسْتَصْرَحُ<sup>(١)</sup>

وقوله :

يا ليت زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا ورُمْحًا<sup>(٢)</sup>

وقوله :

ستقرع منها سِنَّ خَزْيَانَ نَادِمٍ إِذَا الْيَوْمُ ضَمَّ النَّاكِثِينَ الْعَصْبُصْبُ<sup>(٣)</sup>

وسبب عدم تخريج البغدادي للأول منها أن الرضِّي لم يورد إلا قوله : لا مستصرخ ، والحقيقة أن هذه ليست عادة البغدادي .

أما البيت الثاني والثالث فليسا في النسخة التي أعتمد عليها .

« بعض أمور تتعلق بالشواهد الشعرية »

نسب البغدادي في الخزانة ٤/١٩٤ إلى الأنباري في الإنصاف أنه يقول : إن قوله :

فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَجَةٍ رَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ<sup>(٤)</sup>

لبعض المدنيين المولدين ، ولم أجد هذا الكلام في الإنصاف عند رده على استشهاد الكوفيين بالبيت .

قول الشاعر :

أفي الولائم أولادًا لِوَاحِدَةٍ وفي العيادة أولادًا لَعَلَّاتٍ

بيتٌ مجهولُ القائل ، ولكن نسبه محققُ شرح الكافية الشافية صفحة ٧٦٦

(١) التحقيق ٣٤١ .

(٢) التحقيق ١٠٢٨ .

(٣) التحقيق ١٠١٦ .

(٤) التحقيق ٩٤١ .

إلى هند بنت عُتْبَةَ وخرَّجَهُ تخريجاً ليس له ، وإنما هو لقولها :  
أفني السلم أعياراً جَفَاءَ وَغِلْظَةً      وفي الحرب أشبَّاهَ النساءِ العوارِكِ<sup>(١)</sup>  
قول الشاعر :

يكيك ناءٍ بعيدُ الدارِ مغترَّبٌ      ياللكهول وللشبانِ للعجب<sup>(٢)</sup>  
قال عنه البغدادي في الخزانة ١٥٤/٢ : هذا البيت من شواهد جُمَلِ  
الزجاجي وغيره ولم ينسبه أحدٌ إلى قائله .  
وقد وجدته مع ما ينسب إلى عمرو بن معد يكرب في ديوانه صفحة  
١٨٥ .

قول الشاعر :  
وكأنه لَهَقُ السَّراةِ كأنَّهُ      ما حاجِبِيهِ معينٌ بِسَوادِ<sup>(٣)</sup>  
قال البغدادي في الخزانة ١٩٩/٥ : وهذا البيت من أبيات سيويه التي لم  
يعرف لها قائل .  
أقول : وجدت البيت في الصبح المنير في شعر أبي بصير صفحة ٢٤٠  
منسوبا إلى الأعشى .  
عدد الشعراء الذين استشهد الرضي ببعض شعرهم ثمانية وأربعون ومائة  
شاعر .

(١) التحقيق ٦٨٤ .

(٢) التحقيق ٤١٦ .

(٣) التحقيق ١٠٨٩ .





## الفصل الخامس

### موقف الرضي من ابن الحاجب

اتسم موقفه من ابن الحاجب فيما حققته بالحدة والصرامة ، وقد سجلت مأخذه على ابن الحاجب فبلغت تسعين مأخذًا ، بعضها يتعلق بالحدود في الكافية ، وبعضها مأخذ عليه في شرحه للكافية ، وفي شرحه للمفصل ، وعددتُ المواضع التي أيد فيها ابن الحاجب فلم تتجاوز ستة مواضع ، وكان في بعض الأحيان يعمد إلى كلام ابن الحاجب فينقله في هذا الشرح ، فإن وجد عليه اعتراضا ذكر اسمه وردَّ عليه ، وإن لم يجد ترك نسبة الرأي إليه . ولعل لتعاصرها دورا في ذلك ، والمعاصرة - كما يقولون - حجابٌ ، وقد يكون لاختلافهما في كون أحدهما سُنِّيًّا والآخر شيعيًّا اليُدَّ الطولى في ذلك . مع أن مأخذه التي أخذها عليه ليست كلها صوابا ولها - كما أرى - توجيه .

ولنأخذ أمثلة من هذه المواقف . فمن تأييده له :

١ - عرّف ابنُ الحاجب المَرَبَ بأنه : المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل ، ثم جعل اختلاف آخرِ المَرَبِ حكماً من أحكامه ، فقال الرضي : هذا الذي جعله المصنّف بعد تمام حد المَرَبِ حكماً من أحكامه لازماً له ، جعله النحاة حدَّ المَرَبِ فقالوا : ما يختلف آخره باختلاف العامل ، قال المصنّف - وهو الحق - يلزم منه الدور<sup>(١)</sup> .. إلخ .

(١) التحقيق ٤٢ .

٢ - وقال الرضي : وإعلم أن مذهب النحاة أن باب غلامي مبني لإضافته إلى المبني ، وخالفهم المصنف - كما رأيت - لأنه عده من قسم المعرب المقدر إعرابه ، وهو الحق ، بدليل إعراب نحو : « غلامه وغلامك وغلامي » ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني - مطلقا - سبب البناء<sup>(١)</sup> .

٣ - لما ذكر الرضي المواضع المختلف فيها في باب الترخيم قال : فمنها اسم أزال الترخيم سبب حذف حرف لين منه ، قال الجمهور في ترخيم نحو : أعلن وقاضون - على هذه اللغة - يا أعلى ويا قاضي ... وقال المصنف - ونعم ما قال - لو قيل يا أعل ويا قاض في هذه اللغة لم ينعُد<sup>(٢)</sup> .

٤ - اشترط جمهور النحاة الاشتقاق في الحال ، وإن وجدوا الحال جامدا تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق ..

قال الرضي : قال المصنف - وهو الحق - لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبين للهيئة - كما ذكره في حده - فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يُتكلّف تأويله بالمشتق .

وكذا رد عليهم في اشتراط اشتقاق الصفة<sup>(٣)</sup> .

أما ما أخذه الرضي على ابن الحاجب فأشياء :

منها أنه كان يأخذ غليه نقصائه لبعض الحدود :

قال ابن الحاجب : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد<sup>(٤)</sup> .

قال الرضي : كان على المصنف أن يقول كلمتين أو أكثر<sup>(٥)</sup> .

ومنها نقضه لبعض آرائه :

(١) التحقيق ٩٥ .

(٢) التحقيق ٤٨٧ .

(٣) التحقيق ٦٦٢ - ٦٦٣ .

(٤) التحقيق ١٦ .

(٥) التحقيق ١٧ .

قال ابن الحاجب : الرفع علم الفاعلية<sup>(١)</sup> .  
وقال الرضي : الأولى أن يقال : الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام<sup>(٢)</sup> .  
وقال أيضا : وليس صرف نحو : « أجـلـ » لكونها غير موضوعة للوصف  
تحقيقاً - كما أشار إليه المصنف<sup>(٣)</sup> - .

ومنها نقده لترتيب الرضي لموضوعات كافيته :  
قال الرضي : وكان ترتيبُ الكلام يقتضي أن يذكر المصنف ههنا المواضع  
التي يجب فيها تقديمُ المبتدأ ، والمواضع التي يجب فيها تأخيرُهُ ثم يذكر المواضع  
التي يصحُّ فيها تنكيرُ المبتدأ<sup>(٤)</sup> .

وأحيانا يهجم على ابن الحاجب هجوماً لا مبرر له :  
- عرّف ابنُ الحاجب المنادى ، وقال الرضي بعد شرح التعريف : وقد  
تصّلّف المصنف بهذا الحد ، وقال : إن الزمخشريّ لم يحدّ المنادي لإشكاله ..  
إلخ . ثم قال : والظاهر أن جار الله لم يحدّه لظهوره لا لإشكاله<sup>(٥)</sup> .. إلخ .  
- استدل ابن الحاجب على امتناع عمل اسم الإشارة في أول الحالين -  
يعني نحو هذا بُسرّاً أطيّبُ منه رطباً - بأن المبتدأ إذا تقيّد بحال لم يتقيّد الخبر  
بالحال .

قال الرضي : وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف ، أما أولاً ..  
إلخ<sup>(٥)</sup> .

(١) التحقيق ٦١ .

(٢) التحقيق ١٣٦ .

(٣) التحقيق ٢٥٨ .

(٤) التحقيق ٤٠٦ .

(٥) التحقيق ٦٦٦ .

- قال ابن الحاجب : لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ لأن توافقهما في الإعراب واجب .

وقال الرضي : وليس بشيء ؛ لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما ، فأما مع طلب التخفيف فلا تُسَلَّم له<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك رده لما نقل ابن الحاجب عن النحاة .

قال الرضي : وليس الأمر كما زعمه المصنف من قوله : يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فإنَّ كُلَّهُم أطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا<sup>(٢)</sup> .

قال ذلك رادًّا على ابن الحاجب ، نقله عن الكوفيين إجازة العطف على معمولي عاملين مطلقا<sup>(٣)</sup> .

على أن الرضي لم يكن محقا في جميع ما أخذه على ابن الحاجب ، ومما أراه أخطأ فيه قوله :

وكان عليه أن يذكر ههنا « هذان واللذان » - يعني مع الملحق بالمتنى - لأن ظاهر مذهبه - كما ذكر في شرح المفصل - أنها صيغٌ موضوعة للمتني غيرُ مبنية على الواحد .

أقول : كلام ابن الحاجب في شرح المفصل<sup>(٤)</sup> يدل على أنهما مبنيان ، وهو الآن في قسم المعربات فلذا لم يذكرهما<sup>(٥)</sup> .

والرضي قد ينقل من ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل أو في شرحه لكافيته ولا يشير إليه ، لأنه لا اعتراض له على ما يقول ، ومن ذلك :

(١) التحقيق ٩٢٣ .

(٢) التحقيق ١٠٣٤ .

(٣) شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٩ .

(٤) ٤٧٩/١ .

(٥) التحقيق ٧٨ .

١ - حديث ابن الحاجب في شرح المفصل وحديث الرضي في هذا الشرح عن نحو : ضربني زيدًا قائمًا ليسا ببيعدين عن بعضهما ومع ذلك لم يذكره الرضي<sup>(١)</sup> .

٢ - قال الرضي : وشرط بعضهم أن يكون معمولُ الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلاً كما في سرت وزيدا ... ثم قال : ويتنقض ما قاله بنحو : حسبك وزيدا درهم ، فإن الكاف مفعولٌ - في المعنى - إذ المعنى يكفيك<sup>(٢)</sup> .

وقال ابنُ الحاجب : ومن قال : إنه مشارك لفاعل فإنه توهم اختصاص المفعول معه بذلك ... ويُضَعِّفُهُ إطباقهم على أن زيدا في : حسبك وزيدا درهم ، مفعول معه ، والمعنى كفاك وزيدا درهم<sup>(٣)</sup> .

والنصّان - كما ترى - متقاربان ولم يشر الرضي إلى ابن الحاجب .  
٣ - قال الرضي - بعد ذكر أقوالهم في العامل في البدل والمعطوف : وفائدةُ الخلاف في هذا كله جوازُ الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال : العامل في الثاني غيرُ الأول ، وامتناعه عند من قال : العامل فيهما هو الأول<sup>(٤)</sup> .

وقد أشار ابن الحاجب لهذه الفائدة فقال :  
وقد أُخِذَ من هذا الخلاف صحةُ الوقف على المتبوع على قول من قال بتقدير عاملٍ مثل الأول .. وأكثرُ الناس على أنه لا يجوز الوقف على المتبوع دون تابعه<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : التحقيق ٣١٧ - ٣٢٦ ، وإيضاح ابن الحاجب للمفصل ١٩٦/١ - ٢٠٠ .

(٢) التحقيق ٦١٨ .

(٣) شرحه لكافيته ٣٩ .

(٤) التحقيق ٩٦٦ .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٤٣٥/١ .

٤ - ومن أعجب العجب سطو الرضي على عبارة ابن الحاجب في باب الاستثناء ، حيث أوردا جميعاً أن الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته ، وذكر ما يمكن أن يؤول عليه الكلام ، ونسباً إلى القاضي قوله : إن المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد<sup>(١)</sup> .

وقال ابن الحاجب في شرحه لكافيته : والمذهب الثالث ، وهو المستقيم المندفع عنه الإشكالات ما فروا منه وما لزمهم أن المستثنى مراد به الجميع<sup>(٢)</sup> .  
وقال الرضي : وقال آخرون - وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم - إن المستثنى داخل في المستثنى منه<sup>(٣)</sup> .

ومع هذا لا يذكر ابن الحاجب ولا يشير إليه .  
ومما يدل على حرص الرضي على الاعتراض على ابن الحاجب ، قصداً للاعتراض ليس إلا اعتراضه عليه في حده للتمييز ، ثم يقف بعد هذا مكتوف اليدين فلا يورد لنا تعريفاً يصحح به خطأ ابن الحاجب<sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر : التحقيق ٧١٩ وما بعدها ، وإيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٥٩/١ ، ٣٦٠ .

(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٤ .

(٣) التحقيق ٧١٩ .

(٤) التحقيق ٦٩١ .

## الفصل السادس

### نظرة تقويمية للكتاب

الرضي كغيره من العلماء يصيب ويخطئ ، ويُحسِنُ ويسيء ، وهذا شأن البشر ، وإذا نظرنا للكتاب الذي بين أيدينا لنحكم عليه ، فإن من الحق أن نعطيه ما يستحق ، ونذكر حسناته كما نذكر ما أخذنا عليه ؛ لأن هذا هو النقد القويم ، ولا يقتصر النقد على ذكر الأخطاء .

ولنبداً بذكر المحاسن :

إن من أول ما يذكر له فيشكر ، أنه جمع لنا في هذا الكتاب الكثير الكثير من المسائل النحوية وآراء النحاة بدءاً بأبي عمرو بن العلاء وانتهاءً بمعاصريه كابن مالك وابن عصفور .

ثم إن طريقته في عرض المسائل وبسطها بسطاً تاماً وذكر ما يتعلق بها وما يتفرع عنها طريقةٌ جدُّ حسنَةٍ .

ومن أمثلة هذا البسط والاستيعاب جمعه لما يمتنع أن يعمل ما بعده فيما قبله في مكان واحد ، وذلك عند حديثه عما يجب رفعه في باب الاشتغال<sup>(١)</sup> .

ومما أجاده وأحسنَ تعليقه خلُّو الجملة المعطوفة على الصلة من الضمير في نحو : الذي يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ ، فيقول :

والذي يقوى عندي أن الجملة التي يلزمها الضمير - كخبر المبتدأ والصفة

---

(١) التحقيق ٥٢١ وما بعدها .

والصلة - إذا عطفت عليها جملة أخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى - بكون مضمونها بعد مضمون الأولى متراخيا أولا أو بغير ذلك - جاز تجرّد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط ، اكتفاء بما في أختها التي هي قرينتها وكجزئها ، سواء كان مضمون الأولى سببا لمضمون الثانية - كما في مسألة الذباب - أولا كما تقول ... الذي جاء فغربت الشمس زيد .. وتقول : .. التي جاء زيد فغربت الشمس<sup>(١)</sup> .

ومما يعد له من الحسنات ما سبق إليه من آراء :  
فمن ذلك : تعريفه المفعول به بأنه : ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مُقيّد ، مصوغ من عامله المثبت أو المجهول مثبتا<sup>(٢)</sup> .

ومنه تعليله لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في نحو : ياتيم تيم عدي على رأي سيبويه ، بأنه لتكرار الأول بلفظه ، فكأن الثاني هو الأول وكأنه لا فصل<sup>(٣)</sup> .

ومنه تعليله لجواز نحو : يا أبتا ويا أمّتا بأنه جمع بين عوضين بخلاف يا أبتي ويا أمّتي فإنه جمع بين العوض والمعوض<sup>(٤)</sup> .

ومنه : حديثه عن الضمير الذي يشتغل به المفسر الواقع بعد إلا ، وكون هذا المشتغل به ضميرين مرفوعا ومنصوبا ، أو ضميرا ومتعلقا به ، أو متعلقين بضميرين مختلفين رفعا ونصبا ، وتفصيل الحديث عن تقدير كلّ مسألة من هذه المسائل ، وعن تسليط الفعل على الاسم المتقدّم . كل هذا حديث جديد لم أعثر عليه عند غيره ممن سبقه<sup>(٥)</sup> .

(١) التحقيق ١٠٣١ - ١٠٣٢ .

(٢) التحقيق ٣٩١ .

(٣) التحقيق ٤٦١ .

(٤) التحقيق ٤٦٨ .

(٥) التحقيق ص ٥٦٤ - ٥٦٧ .



ومنه : تجويزه لتقدم المفعول معه على عامله إذا تأخر عن المصاحب ،  
وتعليقه ذلك بأنه مع واو العطف - الذي هو الأصل جائز<sup>(١)</sup> .

لعل الرضي سبق إلى القول بأن « علما » في نحو : أنت الرجل علما تمييز  
محول عن الفاعل<sup>(٢)</sup> .

وقد انفرد الرضي بآراء خاصة أذكر منها :

١ - قوله بجواز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل ، معرفة كان أو نكرة ،  
واللبس مرتفع مع إلزام كل منهما مركزه<sup>(٣)</sup> .

٢ - قوله : إن نيابة ثاني مفعولي أعلمت عن الفاعل أولى - من حيث  
القياس - من نيابة ثالثها ، كما كان قيام أول مفعولي علمت أولى<sup>(٤)</sup> .

٣ - قوله : بجواز كون « حقا » في نحو : زيد قائم حقا ، منتصبا بالجملة  
السابقة عليه ، وهي زيد قائم ، يعني عن تمام الجملة .

٤ - قوله في التحذير والإغراء : إن الواو في نحو : إياك والأسد ، وشأنك  
والحج ، لا يمتنع أن يدعى أن تكون بمعنى مع<sup>(٥)</sup> .

٥ - يرى ابن الحاجب في نحو : ما لزيد وعمرو وجوب العطف<sup>(٦)</sup> .  
ويرى الجمهور أنه مختار ، وقال الرضي : والأولى أن يقال : إن قصد النص  
على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا<sup>(٧)</sup> .

(١) التحقيق ٦٣٠ .

(٢) التحقيق ٦٧٠ .

(٣) التحقيق ٢٤١ .

(٤) التحقيق ٢٤٣ .

(٥) التحقيق ٥٧٧ .

(٦) شرحه لكافيته ٣٩ .

(٧) التحقيق ٦٢٥ .

٦ - قوله : ولا يمتنع دعوى كون لات هي لا التبرئة ، ويقويه لزوم تنكير ما أضيف حين إليه ، فإذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول ، وإذا ارتفع فالاسم محذوف ، أي لات حين حين مناص<sup>(١)</sup> .

٧ - إجازته إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، وقوله : لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا<sup>(٢)</sup> .

هذا ولا بد من الإشارة قبل الانتهاء من الحديث عما سبق إليه وما انفرد به إلى أن ذلك كله حَسَبَ ما اطلعت عليه من كتب النحو ، وأنه لا مانع من أن يكون مسبوقا إلى رأي مما أثبتته أو مشاركا فيه ولكني لم أطلع على ذلك .  
الْمَأْخُذُ :

قسمت هذه المأخذ إلى ثلاثة أقسام :

أ - مأخذ عامة .

ب - أخطاء في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها .

ج - تناقضات .

أولا/المأخذ العامة مرتبة حسب ورودها في الجزء المحقق من الشرح :

١ - ادعى أن اضْرِبْ مأخوذ من تضرب بالاتفاق<sup>(٣)</sup> ، مع أن هذا الرأي للكوفيين وحدهم ، وقد ردّه الأنباري في أسرار العربية<sup>(٤)</sup> .

٢ - نقل خلافا بين النحاة في النقل عن سيبويه والأخفش في دخول الفاء في خبر إن ، ولم يبيّن الصحيح من هذه النقول<sup>(٥)</sup> .

(١) التحقيق ٨٧٠ .

(٢) التحقيق ٨٨٢ .

(٣) التحقيق ١٨ .

(٤) صفحة ٣١٨ - ٣٢٠ .

(٥) التحقيق ٣١٠ .

٣ - ادعى أنه لم يرد خبرٌ لا العاملةِ عملٌ ليس منصوبا في شيء من كلامهم . والصواب أنه ورد . ومن ذلك :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا  
وقول النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لأنامبتغ سواها ولا عن حبها متراخيا<sup>(١)</sup>

٤ - نقل أن غير سيبويه يجيز في نحو : اسحارَّ مرخما الكسر أيضا للساكنين<sup>(٢)</sup> .

وقد بحث كثيرا ولم أجد من أجاز هذا غير ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> .

٥ - ادعى أن الفعل لا يرفع ما قبله باتفاق جميع النحاة<sup>(٤)</sup> .

والحق أن الكوفيين أجازوا في نحو قول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا .. ﴾<sup>(٥)</sup> وفي : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾<sup>(٦)</sup> أن يكون امرأةً وأحدٌ مرفوعين بالفعل المذكور كما نقل عنهم ذلك الأنباري في الإنصاف<sup>(٧)</sup> وابن هشام في المغني<sup>(٨)</sup> .

٦ - ادعى عدم الخلاف في نصب نحو : ميل وفرسخ على الظرفية<sup>(٩)</sup> .

ونقل صاحبُ الهمع أن السهيلي يزعم أن انتصاب هذا النوع انتصابٌ

(١) التحقيق ٣٤١ .

(٢) التحقيق ٤٨٨ .

(٣) الإيضاح لابن الحاجب ٣٠١/١ .

(٤) التحقيق ٥٢٠ .

(٥) النساء ١٢٨ .

(٦) التوبة ٦ .

(٧) صفحة ٦١٥ - ٦٢٠ .

(٨) صفحة ٧٥٧ .

(٩) التحقيق ٤١٥ - ٤١٦ .

المصادر ، لا انتصاب الظروف ، لأنه لا يُقَدَّرُ بفي<sup>(١)</sup> .

٧ - جعل قول الشاعر :

مها مِهاً وخُرُوقاً لا أنيسَ بها      إلا الضوايح والأصداء والبُومًا  
مثل : لا أَحَدَ فيها إلا زيداً<sup>(٢)</sup> .

والحق أن الاستثناء في البيت مُنْقَطِعٌ بخلاف المثال فإنه متّصل .

ثانياً/أخطأؤه في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها ، مرتبةً حسب تاريخ وفيات قائلها :

أ - سيبويه :

١ - نسب إليه الحزم بامتناع صرف نحو هُندَ علماً لمؤنث<sup>(٣)</sup> .

والحق أن سيبويه خيرٌ في الصرف وعدمه ، واختار ترك الصرف<sup>(٤)</sup> .

٢ - قال الرضي : وظاهر كلام سيبويه أن المصدر - يعني في نحو : له

صوتٌ صوتٌ حمار - منصوب بقوله : له صوت لا بفعل مقدّر<sup>(٥)</sup> .

وصرح سيبويه في الكتاب بخلاف هذا فقال : ويدلك على أنك إذا قلت :

فاذا له صوتٌ صوتٌ حمار ، فقد أضمرت فعلاً بعد « له صوت » وصوتٌ

حمار انتصب على أنه مثال أو حال يُخَرَّجُ عليه الفعل ، لأنك إذا أظهرت الفعل

الذي لا يكون المصدرُ بدلاً منه احتجت إلى فعل آخر تُضمِره<sup>(٦)</sup> .

(١) الجمع ١/١٩٩ .

(٢) التحقيق ٧٦٢ .

(٣) التحقيق ١٤١ .

(٤) الكتاب ٢/٢١١ .

(٥) التحقيق ٣٧١ .

(٦) الكتاب ١/١٧٩ .

٣ - قال الرضي : وأما إذا لم يكن المصدرُ للتشبيه ، وجاء موصوفاً ، نحو : فإذا له صوتٌ صوتٌ حسن ، فقال سيبويه : يجب رفعه على أحد وجهين<sup>(١)</sup> .. إلخ .

وسيبويه لم يوجب رفعه بل قال : هذا باب ما يُختارُ فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً .

وذلك إذا كان الآخر هو الأول ، وذلك نحو قولك : له صوت صوت حسن<sup>(٢)</sup> .

٤ - نسب إليه أن مما يلزمه الظرفيةُ عنده صفة زمانٍ أقيمت مُقامة<sup>(٣)</sup> .  
والحق أن سيبويه لم يوجه بل اختاره ، قال في الكتاب<sup>(٤)</sup> : ومما يختار فيه أن يكون ظرفاً ، ويقبح أن يكون غيرَ ظرف ، صفةُ الأحيان تقول : سير عليه طويلاً ، وسير عليه حديثاً .. إلخ .

٥ - قال الرضي : ما أرى عطفَ البيان إلا البدل - كما هو ظاهر مذهب سيبويه<sup>(٥)</sup> .

والحق أن هذا لا يظهر من كلام سيبويه ، فقد ذكر سيبويه في كتابه أمثلةً لعطف البيان وأحياناً يكتفي بكلمة عطف ، وأحياناً يقول عطف البيان<sup>(٦)</sup> .  
وقال سيبويه بعد ذكر بيت رؤية : يا نصر نصرنا نصرنا<sup>(٧)</sup> وأما قول رؤية فعلى أنه جعل نصرنا عطف البيان ونصبه .

(١) التحقيق ٣٧٤ .

(٢) الكتاب ١٨٢/١ .

(٣) التحقيق ٥٩٩ .

(٤) الكتاب ١١٦/١ .

(٥) التحقيق ١٠٧٣ - ١٠٧٤ .

(٦) الكتاب ٣٠٤/١ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٧) الكتاب ٣٠٥/١ .

## ب - يونس :

نقل أن الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل بحيث لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر في منع الاسم الصرف مطلقا خلافا ليونس ، فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقا ، سواء غلب على الفعل أو لم يغلب<sup>(١)</sup> .

ونقل عنه سيبويه خلاف هذا قال : زعم يونس أنك إذا سميت رجلا بضارب من قولك : ضارب وأنت تأمر فهو مصروف ، وكذلك إن سميته ضارب وكذلك ضرب ، وهو قول أبي عمرو والخليل<sup>(٢)</sup> .  
قلت : هذا عكس ما نقله عنه الرضي .

## ج - هشام بن معاوية الضير :

لا أستطيع الجزم في هذه المسألة بأن الرضي مخطئ أو مصيب ؛ لأن الضير لم يترك لنا مؤلفات يمكن أن نأخذ منها الصحيح في نسبة المسائل إليه .  
نقل عنه الرضي أن ناصب الفضلات هو الفاعل<sup>(٣)</sup> .  
ونقل عنه الأنباري قوله : ونص هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت : ظننت زيدا قائما تنصب زيدا بالتاء وقائما بالظن<sup>(٤)</sup> .

## د - الأخفش سعيد بن مسعدة :

١ - قال الرضي : وكان سعيد بن مسعدة الأخفش يصرف نحو مساجد علما<sup>(٥)</sup> .

(١) التحقيق ١٨٢ .

(٢) الكتاب ٧/٢ .

(٣) التحقيق ٥٣ .

(٤) الإنصاف ٧٨ ، ٧٩ .

(٥) التحقيق ١٥٩ .

كلام الأخفش في معاني القرآن خلاف ما ذكره عنه الرضي ، فقد قال عند تفسير قوله تعالى : ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾<sup>(١)</sup> : إن موطن لا تنصرف ، وكذلك كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرف ثقل أو اثنان خفيفان فصاعدا ، فهو لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة<sup>(٢)</sup> .

ونقل المبرد عن الأخفش أنه كان يصرف نحو ذلك في النكرة<sup>(٣)</sup> .

٢ - نسب الرضي إليه أنه يقول : إن نصب المفعول معه منقول عن الواو ؛ لأن نصبه عنده نصب الظروف<sup>(٤)</sup> .

وسبق أن نسب هذا الرأي إلى السيرافي<sup>(٥)</sup> ، وهو مثبت على هامش كتاب سيبويه<sup>(٦)</sup> .

وقد صرح بنسبته إلى الأخفش أبو الفتح بن جني<sup>(٧)</sup> .

٣ - نسب الرضي إلى الأخفش أنه يميز زيادة الفاء في جميع خبر المبتدأ<sup>(٨)</sup> ، وهو تابع لكثير من النحاة كابن جني<sup>(٩)</sup> ، وابن مالك<sup>(١٠)</sup> ، وعبد القاهر<sup>(١١)</sup> ، وابن يعيش<sup>(١٢)</sup> .

والأخفش حين ذكر ذلك في معاني القرآن قال : وزعموا أنهم يقولون :

---

(١) التوبة ٢٥ .

(٢) معاني القرآن ٣٢٨ .

(٣) المقتضب ٢٤٥/٣ .

(٤) التحقيق ٦٢٠ .

(٥) التحقيق ٣٢٦ .

(٦) ١٥٠/١ .

(٧) سر الصناعة ١٤٤ .

(٨) التحقيق ٣٠٧ .

(٩) سر الصناعة ٢٦١ .

(١٠) شرح الكافية الشافية ١/٣٧٨ .

(١١) المقتصد ٣١٣/١ .

(١٢) شرح المفصل ١٠٠/١ .

أخوك فوجد ، بل أخوك فجهد ، يريدون أخوك وجد ، و : بل أخوك جهد ،  
فيزيدون الفاء<sup>(١)</sup> .

وذكر الرضي أن الأخفش ينشد شاهدا على ذلك :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خر كما هيا<sup>(٢)</sup>

مع أن الأخفش حين ذكر البيت قال بعده : فكأنه قال : هؤلاء خولان ،  
كما تقول : الهلال فانظر إليه ، أي هذا الهلال فانظر إليه .

فليس الأخفش - كما أرى - يُجيزُ زيادةَ الفاء مطلقا ، بل يكتفي بما ورد  
عن العرب ، وتقديره في البيت هو تقدير سيبويه<sup>(٣)</sup> .

٤ - قال الرضي<sup>(٤)</sup> : وأجاز الأخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة  
قال : ﴿ الْأُولَيَانِ ﴾<sup>(٥)</sup> صفة ﴿ آخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾<sup>(٦)</sup> .

ولم يذكر الأخفش في معاني القرآن إلا أن « الأوليان » بدل . قال : لأنه  
حين قال بـ ﴿ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ﴾ كأنه قد حدَّهما ،  
حتى صارا كالمعرفة في المعنى ، فقال : الأوليان : فأجرى المعرفة عليهما  
بدلاً<sup>(٧)</sup> .

٥ - نسب إليه أنه يجيز نحو : اختصم الزيدان كلاهما<sup>(٨)</sup> .

والمراجع التي بين يدي تنسب إليه المنع<sup>(٩)</sup> .

(١) معاني القرآن ١٢٥ .

(٢) التحقيق ٣٠٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٦٥/١ .

(٤) التحقيق ٩٩٢ .

(٥) المائدة ١٠٧ .

(٦) معاني القرآن للأخفش ٢٦٦/١ .

(٧) التحقيق ١٠٦٦ .

(٨) انظر : المقتضب ٢٤٢/٣ ، ٢٤٣ ، والتسهيل ١٦٤ ، والتصریح ١٢٣/٢ .



## هـ - المبرد :

حظي المبردُ بأكبر قدر من الأخطاء في النسبة إليه ، والحق أن الخطأ في نسبة هذه الآراء إليه ليس مختصا بالرضي ، بل يشاركه في كثير من هذه النقول كثير من النحاة ، ولهذا في رأيي سبب واحد ، وهو أن يكون المبرد يقول في المسألة قولاً فينقله النحاة عنه ثم يرجع عنه ، ويكتفي النحاة بالقول الذي كتبه عنه ، ولا يسجلون رجوعه عنه ، والله أعلم . ومما أخطأ الرضي في نسبته إليه :

١ - نسب إليه أنه يجزم بامتناع صرف نحو هند إذ سمي به مؤنث<sup>(١)</sup> . والمبرد لم يجزم به بل خير بين الصرف والمنع<sup>(٢)</sup> .

٢ - نسب إليه أن التنوين في جوارٍ عوضٌ من حركة الياء<sup>(٣)</sup> . والذي في المقتضب<sup>(٤)</sup> أن التنوين عوضٌ مما حذف منه .

٣ - نسب إليه القول بأن نباتا من قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أُنَبِّئُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾<sup>(٥)</sup> منصوبٌ بالفعل الظاهر<sup>(٦)</sup> . ونسبه إليه أيضا ابنُ يعيش<sup>(٧)</sup> والسيوطي<sup>(٨)</sup> .

والظاهر أن الذي يراه المبرد أنه منصوب بفعل مقدر كما قال سيبويه . قال المبرد : واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يُحمَلَ مصدرُ أحدهما على الآخر ، لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبُّه ، قال

(١) التحقيق ١٤١ .

(٢) المقتضب ٣٥١/٣ .

(٣) التحقيق ١٦٤ .

(٤) ١٤٣/١ .

(٥) نوح ١٧ .

(٦) التحقيق ٣٥٢ .

(٧) شرح الفصل ١١٢/١ .

(٨) الجمع ١٨٧/١ .

الله عز وجل : ﴿ تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتَلًا ﴾ <sup>(١)</sup> لأن تَبَتَّلَ وَتَبَّتْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ <sup>(٢)</sup> .

٤ - نسب إليه أنه يُجِيزُ نصب المنادى على حرف النداء ؛ لسدّه مسدّد الفعل <sup>(٣)</sup> .

وقال المبرد : اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : يا عبد الله ؛ لأن يا بدل من قولك : أدعو عبد الله وأريد ؛ لأنك تخبر أنك تفعل ، ولكن بها وَقَعَ أنك قد أوقعت فعلاً <sup>(٤)</sup> .

٥ - للمبرد في نحو : ياتيم تيم عدي ، قولان أحدهما موافق لرأي سيبويه ، وهو أن يُرْفَعَ الأول ؛ لأنه مفرد ويُنْصَبَ الثاني ؛ لأنه مضاف ، والآخر نصبهما على إقحام الثاني تأكيداً للأول ، أو على حذف المضاف إليه استغناءً بإضافة الثاني <sup>(٥)</sup> .

واقصر الرضي على ذكر الرأي الثاني <sup>(٦)</sup> ، مما يوهم أنه لا يقول برأي سيبويه .

٦ - قولهم : أقائمًا وقد قعد الناس ، نسب إليه الرضي أن الصفة قائمة مقام المصدر ، أي أتقوم قياماً <sup>(٧)</sup> .

والمبرد جعله حالاً قال : وإن شئت وضعت اسم الفاعل موضع المصدر

---

(١) المزمل ٨ .

(٢) انظر : تفصيل الحديث عن هذه المسألة في التعليقة الثانية من صفحة ٣٥٢ من التحقيق .

(٣) التحقيق ٤٠٨ .

(٤) المقتضب ٢٠٢/٤ .

(٥) المقتضب ٢٢٧/٤ ، ٢٢٨ .

(٦) التحقيق ٤٦٣ .

(٧) التحقيق ٦٨٥ .

فقلت : أقائما وقد قعد الناس ، فإنما جاز ذلك لأنه حال ، والتقدير : أثبت قائما<sup>(١)</sup> .

٧ - نسب إليه أنه يرى هو والمازني أن حكم ألا إذا كانت للتمني حكمها إذا كانت مجردة<sup>(٢)</sup> .

والمبرد عرض للرأين دون اختيار لأحدهما<sup>(٣)</sup> .

٨ - نقل عنه أنه يُعمل ما النافية عمل ليس مع إن قياسا<sup>(٤)</sup> .

والمبرد يرى خلاف ذلك ، قال : وتكون إن زائدة في قولك : ما إن زيد منطلق ، فيمتنع بها « ما » من النصب الذي كان في قولك : ما زيد منطلقا<sup>(٥)</sup> .

٩ - قال الرضي : اختلف النحاة في المبدل منه ، فقال المبرد : إنه في حكم الطرح معنى<sup>(٦)</sup> .

وكلام المبرد عكس ما نقله الرضي قال : وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام .. ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجوز أن تقول : زيد مررت به أي عبد الله ، لأنك لو لم تعتد بالهاء فقلت : زيد مررت بأي عبد الله كان خُلُفا<sup>(٧)</sup> .

## و - الزجاج :

١ - نسب ابن الحاجب إليه وتبعه الرضي أن المفعول له هو المفعول المطلق لبيان النوع<sup>(٨)</sup> .

(١) المقتضب ٢٢٩/٣ .

(٢) التحقيق ٨٣٦ .

(٣) المقتضب ٣٨٢/٢ ، ٣٨٣ .

(٤) التحقيق ٨٥٣ .

(٥) المقتضب ٥١/١ .

(٦) التحقيق ١٠٨٩ .

(٧) المقتضب ٣٩٩/٤ .

(٨) التحقيق ٦٠٨ .

والزجاج في معاني القرآن وإعرابه<sup>(١)</sup> عند الحديث عن قوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾<sup>(٢)</sup> قال : إنما نصبت حَذَرَ الموت لأنه مفعولٌ له ، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر ، كأنه قال يحذرون حذرا .

٢ - نَقَلَ عَنْهُ أَنْكَ إِذَا أَضَفْتَ غَيْرَ إِلَى مَعْرِفٍ لَهُ ضِدٌّ وَاحِدٌ فَقَطْ تَعَرَّفَ ، لَانْخِصَارِ الْغَيْرِيَّةِ ، كَقَوْلِكَ : عَلَيْكَ بِالْحَرَكَةِ غَيْرِ السَّكُونِ<sup>(٣)</sup> .

وقال الزجاج عند الحديث عن قوله تعالى : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(٤)</sup> : وإنما وقع غيرُ ههنا صفةً للذين ؛ لأن الذين ههنا ليس بمقصودٍ قصدهم ، فهو بمنزلة إني لأمر بالرجل مثلك فأكرمه<sup>(٥)</sup> .

٣ - نسب إليه أنه يقول : إن ﴿المُوفُونَ﴾<sup>(٦)</sup> ، صفة لـ ﴿مَنْ آمَنَ﴾<sup>(٧)</sup> . ولم يجعله الزجاج صفة بل أجاز فيه وجهين : الأجود أن يكون مرفوعا على المدح ، وجائز أن يكون معطوفا على مَنْ<sup>(٨)</sup> .

٤ - قال الرضي : وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى : ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾<sup>(٩)</sup> : إن كلَّهم دال على الإحاطة ، وأجمعون دال

(١) ٦٣/١ .

(٢) البقرة ١٩ .

(٣) التحقيق ٨٨٤ .

(٤) الفاتحة ٧ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٦/١ .

(٦) في الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٧) التحقيق ١٠١١ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٢/١ .

(٩) الحجر ٣٠ .

على أن السجودَ منهم في حالة واحدة<sup>(١)</sup> .

أقول : نقل الزَّجَّاجُ هذا الرأي عن المبرِّدِ وذكر فيه رأياً آخر عن الخليل وسيبويه ، وهو أن يكون توكيداً بعد توكيد ، ثم قال : وقول سيبويه والخليل أجود ؛ لأن أجمعين معرفة فلا يكون حالاً<sup>(٢)</sup> .

### ز - أبو علي الفارسي :

١ - نسب ابنُ يعيش والرضيُّ إليه القولُ بأن يا وأخواته أسماءُ أفعال<sup>(٣)</sup> .  
وكلام أبي علي في الإيضاح وفي المسائل العسكرية لا يؤيد ما ذهبوا إليه ، قال في الإيضاح : ويدلُّك على أن هذه الكَلِمَ - يعني أسماء الأفعال - أسماءٌ وليست بحروف أن الحرف والاسم لا يستقلُّ بهما كلامٌ إلا في النداء ، وليس ذلك بنداء<sup>(٤)</sup> .

٢ - نسب إليه أنه يقول : إن « لا » غيرُ زائدة في قول الشاعر :

ما بالُ جهلك بعد العلم والدين وقد علاك مشيبٌ حين لا حين<sup>(٥)</sup>  
وقال أبو علي : إنها زائدة ، وذكر هذا البيت ثم قال : لا فيه زائدة ، والتقدير : وقد علاك مشيب حين حين<sup>(٦)</sup> .

### ح - عبد القاهر الجرجاني :

١ - قال الرضي : وألحق عبدُ القاهر عتمة وضحوة - معينتين - بسحر في منع الصرف<sup>(٧)</sup> .

(١) التحقيق ١٠٧٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ق ١٣١ ب .

(٣) التحقيق ٤٠٨ .

(٤) الإيضاح بشرح عبد القاهر ( المقتصد ٥٧٣ ) .

(٥) التحقيق ٨٢٧ .

(٦) الحجة لأبي علي ١٢٢/١ .

(٧) التحقيق ٥٩٤ .

وعبد القاهر ألحق ضحى وعممة - معيتين - بسحر في النصب على  
الظرفية لا في منع الصرف ، قال : وكذا ضحى إذا أردت ضحى يومك ، لا  
تقول : عند ضحى موعذك ، ولا : وقتك ضحى ، وإنما تقول : سرت  
ضحى ، فتستعمله منصوبا البتة<sup>(١)</sup> .

٢ - نسب إلى عبد القاهر القول بأن المفعول معه منصوب بالواو<sup>(٢)</sup> .  
وكلام عبد القاهر واضح في أن ناصبه الفعل بوساطة الواو ، قال : اعلم  
أنك إذا قلت : ما صنعت وزيدا . فإن زيدا ينتصب بالفعل الذي هو صنعت  
بوساطة الواو<sup>(٣)</sup> .

### ط - الزمخشري

١ - نسب إليه إجازة منع صرف نحو : ( نوح )<sup>(٤)</sup> .  
وقد تبع في ذلك ابن يعيش في شرحه للمفصل<sup>(٥)</sup> وابن الحاجب في  
إيضاحه للمفصل<sup>(٦)</sup> ، وهذا ليس رأي الزمخشري . وإنما نقله عن غيره ،  
فقال : وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة  
الفصيحة التي عليها التنزيل ، لمقاومة السكون ، وقوم يُجْرُونَهُ على القياس ،  
فلا يصرفونه<sup>(٧)</sup> .

٢ - نسب إليه أنه يقول : إن العامل في البذل هو العامل في المبدل  
منه<sup>(٨)</sup> .

(١) المقتصد ٦٣٦ .

(٢) التحقيق ٦٢٠ .

(٣) المقتصد ٦٥٩ ، ٦٦٠ .

(٤) التحقيق ١٥١ .

(٥) ٧١/١ .

(٦) ١٤٨/١ .

(٧) المفصل بشرح ابن يعيش ٧٠/١ .

(٨) التحقيق ٩٦٥ .

والزمنخشري يرى أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه ، إذ هو على نية تكرير العامل ، قال <sup>(١)</sup> : والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه أنه في حكم العامل ، بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله عز وجل : ﴿لِّلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ى - ابن يعيش :

١ - نسب إليه أن عمرك الله وقعدك لا يستعملان إلا في القسم <sup>(٣)</sup> .  
وقال ابن يعيش في شرحه للمفصل <sup>(٤)</sup> : والعمر والعمر واحد .. وهما إن كانا مصدرين بمعنى ، إلا أنه استعمل في القسم منهما المفتوح دون المضموم .. إلى أن قال : فأما قول عمر بن أبي ربيعة :

عَمَرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

فليس على معنى القسم وإنما المراد سألت الله أن يطيل عمرك .  
وهذا يسميه النحويون القسم الاستعطافي .

٢ - قال الرضي : وأجاز المبرد .. ردّ اللام في أربعتها - يعني في أب وأخ وحم وهن عند إضافتها إلى ياء المتكلم - كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك <sup>(٥)</sup> .

والواقع أن ابن يعيش وابن مالك لم ينقلا عن المبرد إجازة الرد إلا في الأب والأخ <sup>(٦)</sup> .

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ٦٧/٣ .

(٢) الأعراف ٧٥ .

(٣) التحقيق ٣٦٤ .

(٤) ٩١/٩ - ١٩٢ .

(٥) التحقيق ٩٥٣ .

(٦) انظر : شرح ابن يعيش للمفصل ٣٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٠٨ - ١٠١٠ .

## ك - ابن مالك :

١ - ذكرت في الفقرة السابقة خطأ الرضي فيما نسب إلى ابن يعيش وابن مالك .

٢ - قال الرضي وهو يتحدث عن دخول الفاء في خبر إن : وألحق المالك بها أن المفتوحة ولكن من غير سماع<sup>(١)</sup> .

لكن ابن مالك أورد لها شواهد من القرآن والشعر<sup>(٢)</sup> .

٣ - ذكر آراء النحاة في العامل في عطوفا من نحو : زيد أبوك عطوفا .

ثم قال : والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك ، وهو أن العامل معنى الجملة - كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه أو لعامله<sup>(٣)</sup> .

وأقول : كلام ابن مالك في التسهيل<sup>(٤)</sup> وفي شرح الكافية الشافية<sup>(٥)</sup> يخالف ما ذكره الرضي ، فقد ذكر أن عاملها يلزم إضماره بعد الجملة .

ثالثا/التناقضات : ( مرتبة حسب ورودها في الشرح ) :

١ - قال الرضي : وعند الكوفيين أن خبر إن وأخواتها ، وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ، لا بالحروف لضعفها عن عمليين<sup>(٦)</sup> .

ولكنه قال أيضا : وارتفاع خبر لا بها - إن لم يكن اسمها مبني - عند جميع النحاة<sup>(٧)</sup> .

(١) التحقيق ٣٠٨ .

(٢) انظر تفصيل ذلك في التحقيق ٣٠٨ . تعليقة ٨ .

(٣) التحقيق ٦٨٩ .

(٤) صفحة ١١٢ .

(٥) صفحة ٧٥٦ .

(٦) التحقيق ٣٣٢ .

(٧) التحقيق ٣٣٦ .



٢ - قال الرضي : غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا ، وإن لم تكونا معيتين .

ثم قال : وإذا لم يُقصد تعيينهما جاز أيضا تنوينهما اتفاقا .  
ثم قال : وإذا قلت : كل غدوة وبكرة ، أو رب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير<sup>(١)</sup> .

٣ - قال الرضي : ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول<sup>(٢)</sup> .  
ثم قال : ويجوز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر ، نحو : لقيت زيدا راكبا وماشيا قال :

وإنا سوف تدرُكنا المنايا مقدرةً لنا ومقدرينا<sup>(٣)</sup>  
٤ - قال الرضي : ولا تستعمل هذه الكلم - يعني ليس ولا يكون وخلا وعدا - إلا في الاستثناء المتصل<sup>(٤)</sup> .  
مع أنه أورد فيما سبق شاهدا استعملت فيه خلا في الاستثناء المنقطع وهو قول الشاعر :

وبلدة ليس بها طورِي ولا خلا الجنُّ بها إنسي<sup>(٥)</sup>  
ولا شك أن الاستثناء فيه منقطع ، وإن كان الرضي استشهد به على تقدم المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه شذوذا .

(١) التحقيق ٥٩٦ .

(٢) التحقيق ٦١٣ .

(٣) التحقيق ٦٣٧ - ٦٣٨ .

(٤) التحقيق ٧٣٦ .

(٥) التحقيق ٧٢٧ .

٥ - منع الرضئي في مواضع من شرحه هذا حذف الفاعل وحده .  
من ذلك قوله : وأما حذفُ الفاعل وحده فلم يثبت إلا عند الكسائي<sup>(١)</sup> .  
ولكنه قال : إن المصدرَ في قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَةٍ  
يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾<sup>(٢)</sup> مجردٌ عن المرفوع ، وإنَّ المَصْدَرَ في نحو : أعجبنى ضَرْبٌ  
مُجَرَّدٌ عن المرفوع والمنصوب<sup>(٣)</sup> .

٦ - قال الرضي : ولا نقول : إنَّ الأصل في هذه المواضع هو المفرد - كما  
يقول بعضهم - وإنَّ الجملة إنما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعًا للمفرد ؛  
لأن ذلك دعوى بلا برهان<sup>(٤)</sup> .

ثم قال : وكذا يجوز عطفُ المفرد على الجملة وبالعكس .. لكن عطفَ  
الجملة على المفرد أولى من العكس لكونها فرعًا عليه في كونها ذات محل من  
الإعراب<sup>(٥)</sup> .

٧ - قال الرضي : اعلم أن الفصلَ بينهما - يعني المضاف والمضاف إليه -  
في الشعر بالظرف والجار والمجرور غيرُ عزيز كقوله :

لما رأت ساتيد ما استعبرث      لله درُّ اليوم من لأمها<sup>(٦)</sup>

ثم قال : وأنكر أكثر النحاة الفصلَ بالمفعول وغيره في السعة ، ولا شكَّ  
أن الفصلَ بينهما في الضرورة بالظرف ثابتٌ مع قلته وقُبْحِه<sup>(٧)</sup> .

(١) التحقيق ٢٢٢ .

(٢) البلد ١٤ و ١٥ .

(٣) التحقيق ٨٩٩ .

(٤) التحقيق ٩٨٣ .

(٥) التحقيق ١٠٤٧ .

(٦) التحقيق ٩٤٠ .

(٧) التحقيق ٩٤٢ .

فجعل الفصل بالظرف في الشعر غير عزيز ، ثم عاد وقال إنه قليلٌ قبيحٌ .  
وبعد ، فإن الشامة في وجه الحسناء تزيدها حسنا وجمالا ، وما هذه المآخذ  
التي أخذناها على الرضي إلا شاماتٌ على وجه جميل ، ولئن كانت كثيرةً فهي  
بمثابة شامة واحدة إذا علمنا أن الكتاب بهذا الحجم الكبير ، ولعل من الحسن  
أن أتمثل بقول أبي تمام :

ومن ذا الذي تُرضى سجاياه كلها      كفى المرء ثبلاً أن تعد معايئه  
وقفة مع د/أميرة علي توفيق في كتابها : الرضي الإستراباذي عالم النحو  
واللغة .

درست د/أميرة كتاب الرضي « شرح الكافية » دراسة متأنية مستوعبة ،  
وبذلت فيها جهودا عظيمة ، تذكر فتشكر ، وقدمت لكل قضاياها ومسائله  
إحصاء حسنا ، فظهر الكتاب مستوفيا ما أريد منه ، مشتملا على نظرة  
مصيبة ، وفهم عميق .  
وإن كان لي من تعليق لقيامي بتحقيق شرح الرضي فهو تعليق يسير مبعثه  
الرغبة في بيان الحقيقة ونشر العلم .

١ - ترى د/أميرة - وهي في ذلك تابعة لـ د/شوقي ضيف - أن الرضي  
يعد من علماء المدرسة البغدادية المتأخرين ، وهو يمثل الطراز البغدادى الذي  
عرفناه عند أبي علي الفارسي ، وابن جني ، فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاة  
البصرة .. وفي بعض الأحيان يأخذ بآراء الكوفيين<sup>(١)</sup> .

\* هذا رأي ، ولعل الأصوب أن نقول : إنه كان عالما مجتهدا ، يستقطب  
الآراء في المسألة النحوية ، ثم يعرضها على ميزان فكره ، فإن رأى فيها رأيا  
جديدا ذكره ، وإن رأى الحق مع البصريين أو الكوفيين ذكره ورجحه بذكر  
أدلتهم ، وقد يكتفي بها أو يزيد عليها من مخزون فكره أدلة أخرى .

(١) الرضي الإستراباذي ٢٧٠ ، ٢٧١ ، وانظر : المدارس النحوية لشوقي ضيف ٢٨١ ، ٢٨٢ .

٢ - ترى د/ أميرة أن استشهاد الرضي بكلام الإمام على دليل على تشيعه ، ولكنها أشارت إلى أنه كان معتدلاً في تشيعه ، لأنه كان إذا ورد ذكر الإمام على لم يكن يقول : عليه السلام ، وكان إذا ورد ذكر عمر بن الخطاب يقول : رضي الله عنه<sup>(١)</sup> .

\* ومنشأ هذا الحكم الذي ذكرته هو أنها اعتدت بنسخة واحدة ، وهي المطبوعة المتداولة ، ولو اطلعت على غيرها - كما في النسخة التي جعلتها أصلاً لتحقيق هذه الرسالة - لتبين لها خلاف ذلك ، فإنه لا يرد ذكر علي إلا ويتبعه بقوله : عليه السلام ، وإذا ورد ذكر عمر لم يقل : رضي الله عنه ، من أولها إلى آخرها .

ولعل الذين طبعوا هذا الكتاب هم الذين أضافوا « رضي الله عنه » عند ذكر عمر ، وغيروا « عليه السلام » بـ « رضي الله عنه » عند ذكر علي ، والله أعلم بالصواب .

٣ - يرد ذكر صاحب المغني في شرح الرضي هذا ، وقد وقفت د/ أميرة أمام هذا مناقشة الرضي في المقصود به ، إذ قد يتبادر إلى الذهن أن المقصود ابن هشام الأنصاري صاحب مغني اللبيب عن كتب الأعراب .. وقد أكدت أن المقصود غيره ؛ لأنه ولد سنة ٧٠٨ هـ أي بعد وفاة الرضي .

ثم قالت : وقد بحثت في المعاجم عن الكتب المؤلفة في النحو باسم المغني فاتضح لي وجود ثلاثة كتب بهذا الاسم : الأول المغني في شرح الإيضاح .. لعبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ .. والثاني المغني في النحو لتقي الدين ( أبي الخير ) منصور بن فلاح اليمني المتوفى سنة ٦٨٠ هـ .. والثالث المغني في النحو لتقي الدين الجاربردي ، المتوفى سنة ٧٤٦ هـ ثم استبعدت أن يكون هذا

(١) الرضي الإستراباذي ١٠٣ ، ١٠٤ .

الأخير للسبب الذي استبعدت من أجله مغني ابن هشام .

ثم قالت : وليس لدي من الأدلة ما أرجح به رجوع الرضي إلى أحد الكتابين دون الآخر ، ولا أعرف السبب الذي دعا الأستاذين محمد شرف الدين بالتقاي ، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي مصححي كتاب كشف الظنون لأن يذكر أن الرضي قصد من ذكره كتاب المغني مغني ابن فلاح . ثم رجحت أن يكون المقصود مغني عبد القاهر الجرجاني<sup>(١)</sup> .

\* وأقول : لا تلام د/أميرة لأنها ليست مسؤولة في دراستها عن تخريج الآراء في كتاب الرضي ، وإنما هي معنية بدراسته فقط .

وعند تخريج رأي ابن فلاح اليمنى الذي نقله عنه الرضي في الجزء الذي أحققه اطلعت على مخطوطة لابن فلاح ، يشرح فيها كافية ابن الحاجب ، ووجدت الرأي نفسه منقولاً من هذا الشرح ، وهذا يقطع بأن المقصود بقول الرضي « صاحب المغني » ابن فلاح اليمنى<sup>(٢)</sup> .

٤ - مما يتصل بهذا قولها :

وتردد اسم المالكي في كتاب الرضي مرات عديدة دون أي إيضاح أو تفسير يعين على معرفة صاحبه .

ثم ذكرت عدداً من العلماء يحتمل أن يكون واحداً منهم ، ثم قالت : وأعتقد أن الرضي قصد المالقي - يعني أبا بكر بن يحيى الجذامي المالقي المتوفى سنة ٦٥٧ هـ وله شرح كتاب سيويه وشرح إيضاح الفارسي - تقول : فمما لا شك فيه أن الشهرة بالمالقي أنسب من الشهرة بالمالكي التي

(١) انظر : الرضي الإستراباذي ٥٥ - ٥٧ .

(٢) انظر : التحقيق ٨٦ .

كانت تشمل عددا كبيرا من الناس .. وإذا صح ذلك يكون في الاسم « المالكي » تصحيحا من عمل النساخ<sup>(١)</sup> .

\* وأقول : قد وجدت الآراء التي نسبت إلى المالكي في الجزء الذي أحققه في كتب ابن مالك ، ناظم الألفية المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، ويغلب على ظني أنه هو المقصود<sup>(٢)</sup> .

٥ - ويتصل بهذين أيضا قولها عن ابن جعفر الذي ينقل عنه الرضي في مواضع من شرحه :

وأما ابن جعفر فأني إذا رجعت إلى مسلك الرضي في الإشارة إلى مصادره من العلماء ، أقرر أنه ربما قصد به ابن درستويه أبا محمد عبد الله بن جعفر المتوفى سنة ٣٤٧ هـ<sup>(٣)</sup> .

\* وأقول : قد تبين لي بعد الاطلاع على مخطوطة شرح مقدمة الجزولي لرضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي أن الرضي يقصده ، فأني وجدت رأيين من ثلاثة آراء منسوبة إلى ابن جعفر وجدتها كما ذكر الرضي تماما في هذا الشرح .

أما الرأي الثالث فلم أستطع العثور عليه لأمرين : الأمر الأول أن تصوير المخطوطة رديء جدا ، والثاني أنها ناقصة من مقدمتها نحو من عشرين ورقة . ويعود الفضل في معرفة ابن جعفر إلى الله عز وجل ثم إلى أخي وزميلي تركي العتيبي الذي نبهني إلى أنه يوجد لديه صورة لهذه المخطوطة وأنه ربما يكون هو المقصود ، فجزاه الله خير الجزاء .

(١) الرضي الإسترأبادي ٦٣ .

(٢) انظر : التحقيق ٢٣٠ ، ٣٠٨ ، ٣٢٢ ، ٦١٧ ، ٦٧٠ ، ٧٥٤ ، ٧٨٣ . ففيها آراء المالكي التي نقلها عنه

الرضي وتخريجها من كتب ابن مالك .

(٣) الرضي الإسترأبادي ٦٥ ، ٦٦ .

٦ - اعتمادها على النسخة المطبوعة وحدها التي ذكر فيها رأي لسعيد بن الأخفش جعلها تقول :

أما سعيد بن الأخفش فأعتقد أنه لا يوجد نحوي بهذا الاسم ... ثم قالت :  
وأكد لا أشك في أن هذا الاسم ليس سوى سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط<sup>(١)</sup> .

\* وأقول : هو كما قلت ، فقد وجدت في النسخة التي صورتها من جامعة الإمام ، وهي المرموز لها ب : جـ وكان سعيد بن مسعدة الأخفش يصرف نحو مساجد علما<sup>(٢)</sup> .

هذا ولا يفوتني أن أسجل إعجابي وتقديري للجهد الذي بذلته د/أميرة في دراسة كتاب الرضي ، ولكن كما يقولون : عين الناقد بصيرة ، ولا يخلو عمل البشر من النقص والخلل إلا ما شاء الله عز وجل .

---

(١) الرضي الإستراباذي ٦٢ .

(٢) انظر : التحقيق ١٥٩ .

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم معالي مدير الجامعة .....
٧	أولا / الدراسة
٩	المقدمة .....
١٥	الفصل الأول/ ابن الحاجب .....
١٥	اسمه ونسبه
١٥	نشأته
١٦	أخلاقه وشخصيته
١٦	شيوخه
١٧	تلامذته
١٩	مكانته العلمية ومؤلفاته
٢١	الكافية ومكانتها
٢٢	شروح الكافية
٢٣	وفاته
٢٥	الفصل الثاني/ الرضي .....
٣١	الفصل الثالث/ مكانة الرضي وما قيل عنه .....
٣٣	الفصل الرابع/ مؤلفاته .....
٣٣	شرح القصائد السبع العلويات
٣٤	شرح الشافية
٣٦	شرح الكافية
٥١	الفصل الخامس/ منهج الرضي في شرح الكافية .....
٥٤	استدراكات الرضي على ابن الحاجب
٥٧	الفصل السادس/ أسلوبه .....
٥٧	ظهور أثر المنطق والفلسفة فيه



٥٨	الاستطراد
٥٩	كثرة الإحالات
٥٩	الدقة في التعبير واختيار الألفاظ
٦٣	الفصل السابع/ مذهبه النحوي .....
٦٣	موقفه من آراء البصريين والكوفيين
٦٧	الفصل الثامن/ شواهد شرح الكافية .....
٦٧	الاستشهاد بالقرآن والقراءات
٦٩	الاستشهاد بالحديث
٧١	الاستشهاد بأقوال علي بن أبي طالب
٧٤	الاستشهاد بأمثال العرب وأقوالهم
٧٦	الاستشهاد بالشعر
٨٠	أمور تتعلق بالشواهد الشعرية
٨٣	الفصل التاسع/ موقف الرضي من ابن الحاجب .....
٨٩	الفصل العاشر/ نظرة تقويمية للكتاب .....
٨٩	المحاسن
٩٢	المآخذ
٩٢	أولاً : مآخذ عامة
٩٤	ثانياً : أخطاؤه في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها :
٩٤	أ - سيبويه
٩٦	ب - يونس
٩٦	ج - هشام بن معاوية الضرير
٩٦	د - الأخفش
٩٩	هـ - المبرد
١٠١	و - الزجاج
١٠٣	ز - أبو علي الفارسي
١٠٣	ح - عبد القاهر الجرجاني
١٠٤	ط - الزمخشري

١٠٥

ى - ابن يعيش

١٠٦

ك - ابن مالك

١٠٦

ثالثا : التناقضات

١٠٩

رابعا : وقفة مع د/ أميرة علي توفيق في كتابها الرضي الإستراياذي

## بسم الله الرحمن الرحيم

### [ مقدمة المؤلف ]

وبه نُسْتَعِينُ ( وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم ، ربّ يسرّ  
( بخير )<sup>(١)</sup> يا كريم )<sup>(٢)</sup> .

الحمد لله الذي جلت آلاؤه<sup>(٣)</sup> عن أن تحاطَ بعدد ، وتعالَت كبرياؤه عن أن تُشتمَلَ  
بحدّ ، تاهت في ( مَوامي )<sup>(٤)</sup> معرفته سابلة الأفهام<sup>(٥)</sup> ، وغرقت في بحار عزّته ساجدة  
الأوهام ، كلّ ما يخطر ببال ذوي الأفكار فبمَعزِل عن حقيقة ملكوته ، وجميع ما تُعَقّد  
عليه ضمائر أولي الأبصار فعلى خلاف ما ذأته المقدسة عليه من نعوت جبروته .  
وصلواته على خاتم أنبيائه ، ومُبلِّغ أنبائه محمد بن عبد الله ، المبشّر به قبل ميلاده ،  
وعلى السادة الأطهار من عترته<sup>(٦)</sup> وأولاده .

وبعد : فقد طَلَب إليّ بعض مَنْ أعتني بصلاح حاله ، وأسعفه<sup>(٧)</sup> بما تَسَعه مُقدِرتي من  
مقترحات آماله ، تعليق ما يَجْري مَجْرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب<sup>(٨)</sup> ( في

---

(١) تكلمة من ص .

(٢) تكلمة من ص .

(٣) آلاؤه : نعمه ، واحداً ألى - بالفتح - وإلى ، وإلى ( انظر اللسان مادة ألا ) .

(٤) في ص : بوادي والموامي جمع مَوامة ، وهي المفازة الواسعة المساء ، وقيل الفلاة التي لا ماء ولا أنيس بها ( اللسان  
موم ) .

(٥) أصله : الأفهام السابلة ، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ، وسيأتي في باب الإضافة أن إضافة الصفة إلى  
الموصوف ، مما اختلف فيه ، والمقصود بالسابلة الطويلة ، من الإسيال بمعنى الإطالة .

(٦) عترته : أقرباؤه من ولد وغيره ، وقيل : هم قومه ، وقيل رهطه وعشيرته الأذنون ( اللسان عتر ) .

(٧) يجوز أن تكون الواو هنا عاطفة على « أعتني » ويجوز أن تكون اعتراضية ، وعليه تكون جملة « أسعفه » واقعة  
في محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أسعفه .

(٨) المقصود متن الكافية .

النحو<sup>(١)</sup> عند قراءتها عليّ فانتدبت له<sup>(٢)</sup> ، مع عَوَزٍ<sup>(٣)</sup> ما يحتاجُ إليه الغائصُ في هذا اللّج<sup>(٤)</sup> ، والسالك ( في مثل )<sup>(٥)</sup> هذا الفَجّ ، من الفطنة الوقادة ، والبصيرة النقادة ، بذلاً ( لسؤله )<sup>(٦)</sup> وتحقيقاً لمأموّله .

ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوزَ عن الأصول إلى الفروع ، فإن جاء مُرضياً فببركاتِ الجنابِ المقدسِ الغرويِّ<sup>(٧)</sup> ، صلواتُ الله على مشرّفه ، لاتفاقه<sup>(٨)</sup> فيه ، وإلا فمن قصور مؤلّفه فيما يَنْتجيه<sup>(٩)</sup> والله تعالى المؤمّل لإرشادِ السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

---

(١) ساقطتان من ط .

(٢) انتدبت له : أجبته إلى مطلبه .

(٣) العوز : أن يعوزك الشيء وأنت محتاج إليه ، وقد يراد به العدم وسوء الحال .

(٤) اللج : لجة البحر حيث لا يدرك عمقه .

(٥) في ص وط : لمثل .

(٦) في ط : لسؤوله .

(٧) لَعَلَّه يقصد بالجناب المقدس الغروي علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه حيث يقال : إن قبره بالنجف بالعراق ، وقد ألف الرضي شرح الكافية في النجف ، وقد نص على أنه هو المقصود كل من : محمد بن الحسن الحر العاملي في كتابه أمل الآمل ٢/٢٥٥ ، ومحمد باقر الموسوي في روضات الجنات ٢٨٦ . والجناب : الفناء وما قرب من محلّة القوم ، والمقدّس : المعظم ، والغروي : نسبة إلى الغريّ وهو الحسن .

(٨) لاتفاقه فيه : لحصوله فيه .

(٩) أي فيما يتجه إليه ويقصده .

## ( الكلمة والكلام )<sup>(١)</sup>

قوله : الكلمة لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفردٍ .

اعلم أن الكلمَ جنسُ الكلمةِ ( كَتَمَر )<sup>(٢)</sup> وتمرّة ، وليس المجردُ من التاء من هذا النوعِ جمعًا لذى التاء - كما يجيء تحقيقه في باب الجمع<sup>(٣)</sup> - بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير ، كالعسل والماء ، لكن الكلم لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو : تمر وضرب<sup>(٤)</sup> .

( وقيل )<sup>(٥)</sup> : إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم - وهو الجرح - لتأثيرهما في النفس ، وهو اشتقاق بعيدٌ ، وقد تطلّق الكلمة مجازًا على القصيدة والجمل ، فيقال : كلمة شاعرٍ ، قال الله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ ( الْحُسْنَى ) ﴾<sup>(٦)</sup> .

واللفظ في الأصل مصدرٌ ، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به ، وهو المراد به ههنا ، كما استعمل القول بمعنى المقول ، وهذا كما يقال : الدينارُ ضربُ الأمير ، أي مضروبُهُ . والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الأصل مصدرًا - على الصحيح - إذ ليس على صيغة مصادر الأفعال التي ( تنصبه )<sup>(٨)</sup> على المصدر ، نحو كلمته كلاما ، وتكلم كلاما ، بل هو موضوع ( لجنس )<sup>(٩)</sup> ما يُتكلّم به ، سواء كان كلمةً على حرف ، كواو العطف ، أو على أكثر ، أو كان أكثر من كلمة ، وسواء كان مهملاً أو لا ، أما إطلاقه على المفردات

(١) لم يثبت الرضي في شرحه عنوانا لباب ولا لفصل ، ورغبة مني في مساعدة القارئ على العثور على بغيته أثبت ما في هذا الشرح من عناوين .

(٢) في ط و ج : مثل تمر .

(٣) انظر ط ١٧٧/٢ و ١٧٨ وانظر شرحه للشافية ١٩٣/٢ - ٢٠٤ .

(٤) أي فإنه استعمل في الاثنين .

(٥) في ت : قيل .

(٦) تكلمة من ط .

(٧) الأعراف ١٣٧ .

(٨) في ط تنصبها .

(٩) في ص : بجنس .

( فمثل قولك )<sup>(١)</sup> لمن تكلم بكلمة كزید ، أو بكلماتٍ غير مركبة تركيب الإعراب كزید عمرو وبكر : هذا كلامٌ غير مفید .

وأما إطلاقه على المهمل فكقولك : تكلم فلان بكلام لا معنى له .

فالقول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى ، فيطلق على كل حرف من حروف المعجم كان أو من حروف ( المعنى )<sup>(٢)</sup> ، وعلى أكثر منه ، مفيدا كان أولا ، لكن القول اشتهر في المفيد ، بخلاف اللفظ والكلام . واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا .

واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول ، فلا يقال : لفظ الله كما يقال : كلام الله وقوله .

ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقل كلمته كلاما كأعطى عطاء ، مع أنه في الأصل لما يُعطى ، وهذا كما يحكى عنهم عجت من ذهنيك لحيثك - بضم الدال - بمعنى ذهنيك بفتحها<sup>(٣)</sup> . وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء<sup>(٤)</sup> .

والمقصود من قولهم : وضع اللفظ : جعله أولا لمعنى من المعاني ، مع قصد أن يصير متواطئا<sup>(٥)</sup> عليه بين قوم ، فلا يقال - إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول - إنك واضعه إذ ليس جعلا أولا .

بلى لو جعلت اللفظ الموضوع ( لمعنى لمعنى )<sup>(٦)</sup> آخر مع قصد التواطؤ قيل : إنك واضعه ، كما إذا سميت ( بزید )<sup>(٧)</sup> رجلا .

ولا يقال لكل لفظة بدرث من شخص بمعنى ( من المعاني )<sup>(٨)</sup> إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها .

(١) في ط و ص : فكقولك .

(٢) في ص : المعاني .

(٣) الدهن والدَّهن : في اللسان : دهن رأسه وغيره يدهنه دهنًا : بله ، والاسم الدهن .

(٤) صفحة ١٦ .

(٥) التواطؤ : الاتفاق . وفي القاموس مادة وطأ : واطأه على الأمر مواطأة ، ووطاء : وافقه .

(٦) في ص : بمعنى .

(٧) في ص زيد .

(٨) ساقطتان من ج و ص و ط .

ومحرّفات العوأم على هذا ليست ألفاظاً موضوعة<sup>(١)</sup> (فيه) لعدم قصد (المحرّف) (٢) الأول إلى التواطؤ .

وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن<sup>(٣)</sup> محتاجاً إلى قوله : لمعنى ؛ لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى ، إلا أن يفسّر الوضع ( بصوغ اللفظ )<sup>(٤)</sup> مهملاً كان أو لا ، ومع قصد التواطؤ أولاً ، فيحتاج إلى قوله لمعنى ، لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم . ومعنى اللفظ : ما يُعنى به - أي يُراد - بمعنى المفعول . قوله : ( لمعنى )<sup>(٥)</sup> مفرد .

يعني به : المعنى الذي لا يدلّ جزء لفظه على جزئه ، سواء كان لذلك المعنى جزءٌ نحو معنى : ضرب الدالّ على المصدر والزمان<sup>(٦)</sup> ، أو لا جزء له ، كمعنى نُصِر وضرب<sup>(٧)</sup> .

فالمعنى المركّب - على هذا - هو الذي يدلّ جزء لفظه على جزئه نحو : ضرب زيد ، وعبد الله - إذا لم يكونا علمين - وأما مع العلمية فمعناها مفرد<sup>(٨)</sup> ، وكذا لفظهما ، لأن اللفظ المفرد لفظ لا يدلّ جزؤه على جزء معناه ، وهما كذلك . واللفظ المركّب : الذي يدلّ جزؤه على جزء معناه .

والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركّب صفة اللفظ ، فيقال : اللفظ المفرد ، واللفظ المركّب<sup>(٩)</sup> .

( ولا )<sup>(١٠)</sup> ينبغي أن يُحتَرَع في الحدود ألفاظ ، بل الواجب استعمال المشهور

(١) تكملة من ص .

(٢) في ص المحرم .

(٣) يعني ابن الحاجب .

(٤) ساقطة من ت ، وفي ص : بوضع اللفظ .

(٥) في ت : معنى .

(٦) لأنه فعل ماض .

(٧) لأنهما يدلان على المصدرية فقط ولا يدلان على الزمان .

(٨) أما قولهم عند التسمية بنحو : ضرب زيد أو عبد الله : إن الأول مركّب إسنادي والثاني مركّب إضافي فلا يغير ذلك ما يراد بهما من الدلالة على العلمية ، لأنهما يدلان على مفرد ، فلو أخذت « ضرب » مثلاً من مسمى شخص اسمه « ضرب زيد » لم تدل على جزء معنى هذا المسمى فيكون المراد بها اللفظ المفرد .

(٩) يقول ابن سينا في كتاب الشفاء ص ٢٦ : واللفظ إما مفرد أو مركّب .. إلخ .

(١٠) في ص : فلا .

المتعارف منها<sup>(١)</sup> فيها<sup>(٢)</sup> ، لأن الحدَّ للتبيين .

وليس له أن يقول : إني أردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه ، لأن جميع الأفعال - إذن - تخرج عن حدِّ الكلمة<sup>(٣)</sup> .

ولو قال : الكلمة لفظ مفرد موضوع ، سلم من هذا ، ولم يرد عليه - أيضا - الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة - على ما يجيء<sup>(٤)</sup> - .

واحترز بقوله : لفظ عن نحو الخط ، والعقد ، والنَّصْبَة<sup>(٥)</sup> والإشارة ، فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد ، وليست بكلمات .

ويجوزُ الاحترازُ بالجنس - أيضا - إذا كان أخص من الفصل بوجه ، وهو ههنا كذا ، لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون .

واحترز بقوله<sup>(٦)</sup> : وضع عن لفظ دالٍّ على معنى مفرد بالطَّبع لا بالوضع كأخ الدالٍّ على السعال ونحو ذلك ، وعن المحرّف ، و ( عن )<sup>(٧)</sup> المهمل ، لأنه دال أيضا على معنى كحياة المتكلم ( به )<sup>(٨)</sup> ، ولكن عقلا لا وضعاً .

وبقوله : لمعنى عَمَّا ( صيغ )<sup>(٩)</sup> لا لمعنى ، كالمهمات كليّمْ ( وغيره )<sup>(١٠)</sup> من الهذيانات ، وقد مر الكلام على هذا الاحتراز<sup>(١١)</sup> .

---

(١) الضمير يعود إلى الألفاظ .

(٢) الضمير يعود إلى الحدود .

(٣) السبب في خروج الفعل - على هذا التفسير - أنه لا بد لكل فعل من فاعل ، وهو إما أن يظهر وإما أن يكون ضميرا مستترا ، وعلى كلا الحالين فهو مركب من كلمتين .

(٤) صفحة ٨ .

(٥) النصبة : ما ينصب ليكون علامة أو دلالة على شيء .

(٦) في ص زيادة هي : جواب سؤال .

(٧) تكملة من ج و ص و ط .

(٨) تكملة من ص .

(٩) في ص : وضع .

(١٠) في ط : ونحوه .

(١١) صفحة ٤ ، وفي ص : الاختيار .



وبقوله : مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو : عبد الله وضرب زيد غير علمين .

فإن قيل : إن التاء في لفظ الكلمة للوحدة لأن كلمة وكلما كتمرة ( وتمر )<sup>(١)</sup> واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة .  
فالجواب : أن اللام في مثله ليس للجنس ، ولا للعهد - كما يجيء في باب المعرفة<sup>(٢)</sup> - ولو سلمنا ذلك قلنا : إن الجنس على ضربين : -

أحدهما : استغراق الجنس وهو الذي يَحْسُن فيه لفظة كل كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾<sup>(٣)</sup> أي كل الإنسان<sup>(٤)</sup> ، وإلا لم يجز الاستثناء لأنه<sup>(٥)</sup> ( عند جمهور النحاة )<sup>(٦)</sup> يُخْرِجُ ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة .

والثاني : ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة ، بل ذاك احتمال عقلي كما في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ أَكَلَهُ الذُّبُّ ﴾<sup>(٧)</sup> ولم يكن هناك ذبُّ معهود ، ولم يُرَدَّ استغراق الجنس أيضا . ومثله قولك : ادخل السوق ، واشتر اللحم وكل الخبز ، فهذا النوع ( من )<sup>(٨)</sup> الجنس لا يناقض الوحدة ، إذ لا دلالة فيه على الكثرة .  
والمقصود في هذا الموضع هو الثاني - أي ماهية الجنس من حيث هي هي - لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه .

إن قيل : لِمَ لَمْ يَقُلْ : ليوافق الخبرُ المبتدأ في التأنيث ؟  
فالجواب : أنه لا يجب توافقهما فيه إلا إذا كان الخبرُ صفةً مشتقةً غير سببية نحو : هندٌ حسنة<sup>(٩)</sup> ، أو في حكمها كالمنسوب ، أما في الجوامد فيجوز ، نحو : هذه الدارُ مكانٌ طيب ، وزيدٌ نسمةٌ عجيبَةٌ .

(١) في ط : وتمر ، والصحيح ما أثبتته ولا وجه للنصب .

(٢) انظر ط ١٢٩/٢ ، ١٣٠ .

(٣) العصر ٢ و ٣ .

(٤) أليس الأصح أن يكون التقدير : كل إنسان ، لأن معنى أل هنا : كل .

(٥) أي الاستثناء .

(٦) في ص و ط : عند الجمهور من النحاة .

(٧) يوسف ١٤ .

(٨) في ص : مثل .

(٩) في ت زيادة هي : أي ، ولا معنى لها .

وقوله : لفظ ههنا - وإن كان بمعنى الصفة أي ملفوظ بها كما ذكرنا<sup>(١)</sup> ، إلا أن أصله مصدر ويعتبر<sup>(٢)</sup> الأصل في مثله ، نحو : امرأة صوم ، ورجلان صوم ( ورجال صوم )<sup>(٣)</sup> فلا يؤثت ولا يثنى ولا يجمع .

فإن قيل : كان ينبغي أن يقول : لفظه ، ليخرج عنه الكلمتان إذ هما لفظتان ، وكذا الكلمات .

قلت : لا يخرج مثل ذلك ( بناء الوحدة )<sup>(٤)</sup> ، لأن مثل قولك قالوا وقالوا ، كأرطى وبرقع لفظة واحدة ، وكذا كل ما ( يتلفظ )<sup>(٥)</sup> به مرة واحدة ، مع أن كل واحد من الأولين كلمتان بخلاف الثانيين .

إن قيل : هلا استغني بقوله : وُضِعَ عن قوله : مفرد ؟ لأن الواضع لم يضع إلا المفردات ، أما المركبات فهي إلى المستعمل بعد وضع المفردات لا إلى الواضع ؟ .

فالجواب : ( أنا )<sup>(٦)</sup> ( لا )<sup>(٧)</sup> نسلم أن المركب ليس بموضوع ، وبيانه : أن الواضع إما أن يضع ألفاظا معينة سماعية ، وتلك هي التي يُحتاج في معرفتها إلى علم اللغة ، وإما أن يضع قانونا كلياً يعرف به الألفاظ ، فهي قياسية ، وذلك القانون إما أن يُعرف به المفردات القياسية ، وذلك كما يُبين أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ، ومن باب أفعل على وزن مُفَعِّل<sup>(٨)</sup> ، وكذا حال اسم المفعول ، والأمر ، والآلة ، والمصغر ، والجمع ، ونحو ذلك . ويحتاج في معرفتها إلى علم التصريف .

وإما أن يُعرف به المركبات القياسية ، وذلك كما يُبين - مثلاً - أن المضاف مقدم على

(١) صفحة ٣ .

(٢) ذكر صاحب الشرح الاعتبار وما يُشتق منه بمعنى الاعتداد في مواضع عديدة من هذا الكتاب . والحق أن الاعتبار لا يأتي بمعنى الاعتداد بالشيء ، ولم تذكر المعاجم اللغوية ذلك .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ط بناء والوحدة .

(٥) في ت : يلفظ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) ساقطة من ط ، وبسقوطها يختل المعنى .

(٨) في ص : يفعل ، والصواب ما هنا .

المضاف إليه ، والفعل على الفاعل ، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام ، ويُحتاجُ في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع ، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو - كما ذكرنا<sup>(١)</sup> - .

إن قيل : إن في قولك مسلمان ومسلمون وبصريّ وجميع الأفعال المضارعة ( جُزْأِي )<sup>(٢)</sup> لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه ، إذ الواو تدل على الجمع ، والألف على التثنية ، والياء على النسبة ، وحروف المضارعة على معنى في المضارع ، وعلى حال الفاعل أيضا ، وكذا تاء التأنيث في قائمة ، والتنوين ، ولام التعريف ، وألفا التأنيث<sup>(٣)</sup> ، فيجب أن يكون ( لفظ )<sup>(٤)</sup> كل واحد منها مركبا ، وكذا المعنى ، فلا يكون كلمة ، بل كلمتين .

فالجواب : أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ( ككلمة )<sup>(٥)</sup> واحدة فأعرب المركب إعراب الكلمة ، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ( وكذلك الحركات الإعرابية )<sup>(٦)</sup> ، ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سَكَنَ أول أجزاء الفعل في المضارع ، وغير الاسم المنسوب إليه نحو : تَمَرِيّ ، وَعَلَوِيّ وَوَشَوِيّ ، ونحو ذلك . ( فتغيرت بالحرفين )<sup>(٧)</sup> بنية المنسوب إليه والمضارع ، وصارتا<sup>(٨)</sup> من تمام بنية الكلمة ، وأما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو : ضَرَبْتَ فلا يوجب تغيير البنية ، إذ لا تُعْتَبَر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجيء في أول التصريف<sup>(٩)</sup> إن شاء الله تعالى<sup>(١٠)</sup> .

(١) قبل قليل .

(٢) في جميع النسخ جزء ، والمقام يقتضي هذا التصويب .

(٣) أي المملودة كضراء ، والمقصودة كحيلي .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ص كلمة والصواب ما أثبتته .

(٦) تكلمة من ط .

(٧) أي حرف المضارعة وحرف النسبة أعني ياء المشددة .

(٨) يقصد بهما الحرفين ، وقد أثبت الفعل لأن الحرفين كلمتان .

(٩) شرح الرضي للشافية : ٢/١ .

(١٠) تكلمة من ط .

أما الفعل الماضي نحو : ضَرَبَ ففيه نظر ، لأنه كلمة بلا خلاف ، مع أن الحدث مدلول حروفه المرتبة ، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه ، والوزن جزء اللفظ ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع ( مجموع )<sup>(١)</sup> الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا ، والحركات مما يُتَلَفَّظُ به ، فهو إذن كلمة مركبة من ( جزأين )<sup>(٢)</sup> يدل كل ( واحد )<sup>(٣)</sup> منهما على جزء معناه ، وكذا نحو أُسِّدَ في جمع أُسَيْدٍ ، وكذا المصغَّر ، ونحو رجال ، ومساجد ، ونحو ضارب ، ومضروب ، ومضرب ، لأن الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الأمثلة المذكورة ، الحركات الطارئة مع الحرف الزائد .

ولا يصح أن ندعي ههنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في ( الكلم )<sup>(٤)</sup> المتقدمة ، وكما يصح أن ندعي في الحركات الإعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد ، إلا أن نقيده تفسير اللفظ المركب فنقول : هو ما يدل جزؤه على جزء معناه ، وأحد الجزأين متعقب للآخر ، وفي هذه الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا .

---

(١) في ص : مجموع الكلمات .

(٢) في ص : حرفين .

(٣) تكلمة من ط .

(٤) في ت و ص : الكلمة .

## ( أقسام الكلمة )

قوله : وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ .

إنما قَدَّمَ الاسمَ على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه نحو : زيدٌ قائمٌ ، والمقصودُ من معرفة الكلم الكلام والأحوال التي تعرض له من الإعراب وغيره . ثم قدم الفعل على الحرف لأنه - وإن لم يتأتَّ من الفعلين كلامٌ كما تاتَّى من الاسمين - لكنه ( يكون )<sup>(١)</sup> أحدَ جزأي الكلام نحو : ضرب زيد ، بخلاف الحرف فإنه لا يتأتَّى منه ومن كلمة أخرى كلامٌ .

فإن قيل : يجب أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معا - لأن الواو للجمع - فيكون نحو : أذهب زيد ؟ ونحو : مرَّ بزيد كلمة ؛ لأنه اسم وفعل وحرف ! فالجواب أنه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء إلى أجزائه<sup>(٢)</sup> ، كما تقول : السكنجين<sup>(٣)</sup> خلَّ وعسلٌ ، وما ذكره قسمة الشيء إلى جزئياته نحو قولك : الحيوان

(١) ساقطة من ص .

(٢) قال الشيخ محمد عبادة في حاشيته على شذور الذهب ١٦ .

قوله : ( مالا يدل جزؤه الخ ) سواء كان له جزء أم لا ، لأنها سالبة تصدق بنفس الموضوع فاشتمل التعريف على أربعة أقسام ، الأول : مالا جزء له كهمزة الاستفهام ، الثاني : ماله جزء ولا معنى له كزيد ، الثالث : ماله جزء أو أجزاء كل واحد له معنى لكن ليس بمقصود كعبد الله علما ، الرابع : ماله جزء ومعناه جزء من المعنى المقصود نحو : حيوان ناطق إذا جعل علما .. والحق أن الثلاثة الأخيرة لها أجزاء غير دالة أصلا حال العلمية ، لأن عبد وحيوان بمنزلة الزاي من زيد ، فلا دلالة في الجميع . فتكون الأربعة مرجعها إلى قسمين ماله جزء وما لا جزء له .

بقي هنا أمور : الأول أن هذا التعريف اتبع فيه ابن الحاجب وهو مناسب لاصطلاح المناطقة لا لاصطلاح النحاة ، لأن المفرد عند النحاة الملفوظ به بلفظة واحدة بحسب العرف ، والمركب بخلافه ، وعليه فعبد الله - علما - مركب عند النحاة لأن نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء ، وكل علم مركب قد يشتمل على إعرابين ، بخلاف نظر المناطقة فإنه للمعاني أولا وبالذات ، وللألفاظ ثانيا وبالعرض .

(٣) كلمة أعجمية يراد بها الشراب المصنوع من حلو وحامض وقد مثل له المصنف بالخل والعسل .

(إنسان<sup>(١)</sup>) وفرس وبقر وغير ذلك ، ونريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو : الإنسان حيوان .

وقولهم : الواو للجمع لا يريدون به أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة - كما يجيء في باب حروف العطف<sup>(٢)</sup> - بل المراد أنهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما ( في )<sup>(٣)</sup> جاءني زيد وعمرو ، أو ( في ) كونهما حُكْمَيْن على شيء نحو : زيد قائم وقاعد ، أو في حصول مضمونهما نحو : قام زيد وقعد عمرو ، بخلاف ( أو ) فإنها في الأصل لحصول أحد الشيئين .

( ولو )<sup>(٤)</sup> قال : الكلمة اسم أو فعل أو حرف لكان المعنى : الكلمة أحد الثلاثة دون الباقيين .

بلى إن أريد الحصر مع ( أو ) قَدَّمَ ( إما ) على المعطوف عليه نحو : الكلمة : إما اسم أو فعل أو حرف فتكون القضية مانعة للجمع والخلو كما هو مذكور في مَظَانِّهِ .

( وكذا )<sup>(٥)</sup> كان ينبغي أن يذكره المصنف لأن مقصوده الحصر بدليل قوله : لأنها إما أن تدل .

فإن قيل : إنك حكمت على الفعل والحرف ( بأن )<sup>(٦)</sup> كل واحد منهما كلمة ، والكلمة اسم فيجب أن يكونا اسمين !

قلت : إن أردت بقولك ( إن )<sup>(٧)</sup> الكلمة اسم أن لفظها اسم لدخول علامة الأسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة ، لأن معنى كلامك - إذن - أن الفعل كلمة من حيث المعنى ، ولفظ الكلمة اسم ، وهذا لا يُنتِجُ أن الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط .

(١) في ص : الإنسان .

(٢) انظر ط ٣٦٣/٢ .

(٣) ساقطة من ت .

(٤) في ط : فلو ، وفي ص : فلو كان .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ص و ط : أن .

(٧) تكلمة من ط .

وكذا إن أردت به ( أن معنى الكلمة )<sup>(١)</sup> اسم لأنها لفظ دال على معنى مفرد  
( وكل لفظ هكذا اسم لأنه يصح الإخبار عنه ولو بأنه دال على معنى مفرد ، كما تقول :  
ضَرَبَ دالٌّ على معنى مفرد )<sup>(٢)</sup> أو تقول : ضرب فعلٌ ماضٍ ، فنقول : هذا أيضا  
مغالطة لأن معنى كلامك - وهو أن الفعل كلمة وكل كلمة اسم - أن الفعل لفظٌ  
وضَع لمعنى مفرد ، إذا أريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له ، كما في ضَرَبَ زيدٌ ،  
وكل لفظ هكذا اسم إذا أريد به مجرد اللفظ ، كما في قولك ضربَ فعلٌ ماضٍ ، وهذا  
لا يُنتِجُ أن الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط .

فإن قيل : فإذا كان نحو ( مِنْ ) و ( ضَرَبَ ) في قولك : مِنْ حَرْفٍ جَرُّ وضرب  
فعل ماضٍ ، اسمين فكيف أخبرت عنهما بأن الأول حرف والثاني فعل ؟ وهل هذا  
( ١ ) لا تناقض ؟

قلت<sup>(٤)</sup> : لم يُرد أن ( مِنْ ) في هذا التركيب حرف ، وضرب فعل ، بل المعنى أن  
( مِنْ ) إذا ( استعمل )<sup>(٥)</sup> في المعنى الذي وضع له أولاً نحو : خرجت من الكوفة  
حرفٌ ، وكذا ضرب فعل ماضٍ في نحو : ضرب زيدٌ ، ومثله إذا قلت : مدلول الفعل  
لا ( يخبر عنه )<sup>(٦)</sup> ، فإنك أخبرت عن قولك : مدلول الفعل بقولك : لا يخبر عنه ؛  
لأن المراد مدلول الفعل إذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك : مدلول الفعل ليس  
كذا .

وكذلك قولك : الفعل لا يسند إليه ، أي الفعل إذا كان بلفظه نحو ضرب زيد ،  
وقصدت معناه الموضوع ( هُوَلَهُ )<sup>(٧)</sup> .

(١) في ص : أن لفظ الكلمة ، وعليه يكون مكررا للرد السابق ، وفي ط : أن لفظ معنى الكلمة والتصحيح من

ت و ج .

(٢) ساقط من ص .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص زيادة : ذلك .

(٥) في ص استعملت .

(٦) في ص يخبره .

(٧) في ص : له .

وكذا قولهم : المجهول مطلقا لا يحكم عليه ، أي الشيء الذي لا شعور به أصلاً لا يحكم عليه . ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه ، إذ هو مالا نعرفه . وفي جميع ذلك مبتدآن ، أحدهما محكوم عليه بشيء ، وهو المذكور في لفظك ، والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المُكَنَّى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض ، لأن التناقض لا يكون إلا مع اتحاد ( الموضعين )<sup>(١)</sup> .

قوله : لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أولا ، الثاني الحرف ، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا ، الثاني الاسم والأول الفعل ، وقد علم بذلك حد كل واحد منها .

اعلم أن اسم أن<sup>(٢)</sup> ضمير الكلمة ، والمضاف محذوف ، إما من الاسم أو من الخبر ، أي لأن حالها إما دلالة ، أو لأنها ذات دلالة ، ويجوز أن يكون ( أن تدل ) مبتدأ محذوف الخبر أي دلالتها ثابتة . ومثله قولك : ( زيد )<sup>(٣)</sup> إما أن يسافر أو يقيم .

واللام في قوله : ( لأنها ) متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف ، إذ المعنى الكلمة ( محصورة )<sup>(٤)</sup> في هذه الأقسام .

واستدل<sup>(٥)</sup> على الحصر بأن قال : هذا اللفظ الدال على معنى مفرد - أعني الكلمة - إما أن يدل على معنى في نفسه ، أو على معنى لا في نفسه ، الثاني الحرف ، أعني الكلمة الدالة على معنى لا في ( نفسها )<sup>(٦)</sup> والأول - أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها - إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ( الثاني الاسم ، أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة )<sup>(٧)</sup> والأول الفعل ، أي الكلمة

(١) في ص الموضع .

(٢) في قوله : لأنها إما أن تدل .. إلخ .

(٣) في ط : زيذا وهو خطأ .

(٤) في ص : منحصرة .

(٥) أي المصنف .

(٦) في ط : نفسه .

(٧) ساقط من ص .



الدالة على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة<sup>(١)</sup> .  
فهذه قسمة دائرة بين النفي والإثبات فتكون حاصرة ، أي لا يمكن الزيادة فيها ولا  
النقصان .  
فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الأقسام ، لأنه ذكر فيه جنس كل واحد  
وفصله - كما بينا - والمركب من الجنس والفصل هو الحد .

---

(١) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ص ٦ : والدليل على انحصار ذلك أنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا . الثاني الحرف والأول وهو ما يدل على معنى في نفسه إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، فإن لم يقترن فهو الاسم وإن اقترن فهو الفعل ، فقد علم بهذا الحصر أنها لا تخرج عن ثلاثة .. إلخ .

## ( الكلام )

قوله : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأق ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم .

إنما قدمَ حدَّ الكلمة على حدَّ الكلام - مع أن المقصودَ الأهمَّ في علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب - لتوقف الكلام على الكلمة توقّف المركب على ( جزئه )<sup>(١)</sup> .

ويعني بتضمينه الكلمتين تركّبه منهما وكونهما ( جزأيه )<sup>(٢)</sup> ، وذلك من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه دلالةً تضمّن .

وجزءاً الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم ، وقام زيد ، ومقدرين كنعم في جواب من قال : أزيد قائم ؟ أو أقام زيد ؟ أو أحدهما مقدراً دون الآخر ، وهو إما الفعل كما في : إن زيد قام ، أو الفاعل كما في زيد قام ، أو المبتدأ أو الخبر كما في قوله تعالى : ﴿ فصبر جميل ﴾<sup>(٣)</sup> .

والمراد بالإسناد : أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى ، على أن يكون المخبر عنه أهمُّ ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصُّ به .

فقولنا : أن يخبر ( احتراز )<sup>(٤)</sup> عن النسبة ( الإضافية )<sup>(٥)</sup> وعن التي بين التوابع ( ومتبوعاتها )<sup>(٦)</sup> .

(١) في ص : جزئه .

(٢) في ت و ص جزئه .

(٣) يوسف ١٨ والتقدير فأمرني صبر جميل أو فصبر جميل أمرني .

(٤) في ت احترازا .

(٥) في ت الإضافة .

(٦) في ت ومتبوعها .

وقولنا : ( في الحال ) كما في قام زيد وزيد قائم .

وقولنا : أو في الأصل ليشمَل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو : بعثت ، وأنت حر ، وفي الطلبي نحو : هل أنت قائم ، وليتك أو لعلك قائم . وكذا نحو : اضرب لأنه مأخوذ من ( تضرب )<sup>(١)</sup> بالاتفاق<sup>(٢)</sup> ، وقياسه لتضرب ، بزيادة حرف الطلب ، قياسا على سائر الجمل الطلبية ، فحُفِّف ( بحذف اللام )<sup>(٣)</sup> وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه ( لتضرب ) ( وفي الغائب ( ليضرب ) )<sup>(٤)</sup> وفي المتكلم ( لأضرب ) و ( لتضرب ) لَمَّا قُلَّ ( استعمالها )<sup>(٥)</sup> .

وقولنا : ( بكلمة ) كما في زيد قائم .

وقولنا : ( أو أكثر ) ليعم نحو زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه .

فكان على المصنف أن يقول كلمتين أو أكثر<sup>(٦)</sup> ، وليس له أن يقول : الأصل في الخبر الأفراد لأنه لا دليل عليه ، ويجيء فيه مزيد بحث<sup>(٧)</sup> - إن شاء الله تعالى - .

وقولنا : أن يكون الخبر عنه أهم ما يخبر عنه : احتراز عن كون الفعل خبرا أيضا ( عن كل واحد )<sup>(٨)</sup> من المنصوبات في نحو : ضرب زيد عمرا أما ملك يوم الجمعة ضربة ، وضرب زيد يوم الجمعة أما ملك ضربة ، فإن المرفوع في الموضعين أخص بالفعل ،

(١) في ص ضرب .

(٢) ذكر الأنباري في أسرار العربية ٣١٨ - ٣٢٠ هذا الرأي وأسنده إلى الكوفيين ثم قال : وأما ما ذهب إليه الكوفيون ففساد ، وقولهم : إن الأصل في قم : لتقم واذهب لتذهب ، إلا أنهم حذفوه لكثرة الاستعمال : قلنا : ليس كذلك ، وإنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله ، فلما قيل : اقنعيسن و احرنجم واعلوطن وما أشبه ذلك بالحذف ولا يكثر استعماله دل على فساد ما ذهبوا إليه . فادعاء الشارح الاتفاق على أن أصل الأمر المضارع مردود بهذا .

(٣) في ط : بخلاف اللام .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في ج : استعماله بهما .

(٦) في هامش صفحة ٨ من ط إجابة عن هذا الاعتراض قال فيها : قيل : الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين ، مسند ومُسند إليه لا بأكثر ، وهما إما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول الإسناد به أو إليه ، فلذلك اقتصر على كلمتين .

(٧) صفحة ٢٦٦ .

(٨) في ط : عن واحد .

وأهم بالذکر من المنصوبات - كما يجيء في باب المصدر<sup>(١)</sup> - .

وكان على المصنف أن يقول : بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته ليُخرج بالأصلي إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف ، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام .

وأما نحو أقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال .

وليُخرج بقوله « المقصود » ما تركب به لذاته ، الإسناد الذي في خبر المبتدأ - في الحال أو في الأصل - وفي الصفة والحال والمضاف إليه إذا كانت كلها جملا ، والإسناد الذي في الصلة ، والذي في الجملة القسمية لأنها لتوكيد جواب القسم ، والذي في الشرطية لأنها قيد في ( الجزاء )<sup>(٢)</sup> . فجزاء الشرط ، وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية .

والفرق بين الجملة والكلام : أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي ( سواء )<sup>(٣)</sup> كانت مقصودة لذاتها ، أولا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ ، وسائر ما ذكر من الجمل ، فيخرج المصدر ، واسما الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، والظرف مع ما أسندت<sup>(٤)</sup> إليه .

والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي ، وكان مقصودا لذاته ، فكل كلام جملة ، ولا ينعكس . وإنما قال : بالإسناد ولم يقل : بالإخبار لأنه أعم ، إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري ، والطلبية ، والإنشائي - كما ذكرنا<sup>(٥)</sup> - .

واحترز بقوله : بالإسناد ، عن بعض ما ( تركب )<sup>(٦)</sup> من اسمين كالمضاف والمضاف إليه ، والتابع ومتبوعه ، وبعض المركب من الفعل والاسم نحو : ضربك ،

(١) انظر ط ١٩٤/٢ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقطة من ج .

(٤) في ت : أسند .

(٥) صفحة ١٦ ، ١٧ .

(٦) في ط : ركب .

وعن جميع الأنواع الأربعة الأخر من التركيبات ( الثنائية )<sup>(١)</sup> الممكنة بين الكلم الثلاث ، وهي اسم مع حرف ، وفعل مع فعل ، أو حرف ، وحرف مع حرف ، وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم ، أي الإسناد الذي هو رابطة . ولا بد له من طرفين ، مسند ومسند إليه ، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندا ومسندا إليه ، والفعل ( يصلح )<sup>(٢)</sup> لكونه مُسندًا لا مسندًا إليه ، والحرف لا يصلح لأحدهما .

والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء<sup>(٣)</sup> - ( أعني )<sup>(٤)</sup> الاسم والفعل والحرف - لا يعدو ستة ( أقسام )<sup>(٥)</sup> : الاسمان ، والاسم مع الفعل أو الحرف ، والفعل مع الفعل أو الحرف ، والحرفان .

فالاسمان يُكوّنان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه ، وكذا الاسم مع الفعل ، لكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه ، والاسم مع الحرف لا يكون كلاما ، إذ لو جعلت ( الاسم )<sup>(٦)</sup> مسندا فلا مسند إليه ، ولو جعلته مسندا إليه فلا مسند ، وأما نحو : ( يا زيد ) فلسد ( يا ) مسد دعوت الإنشائي ، والفعل مع الفعل أو الحرف لا يُكوّن كلاما لعدم المسند إليه ، أما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه . فظهر بهذا معنى قوله : ولا يتأتى ، أي فلا يتيسر الإسناد إلا في اسمين ، أو فعل واسم .

والباء في قوله : بالإسناد للاستعانة أي تركيب من كلمتين بهذا الرابط ، أو بمعنى مع ، أي مع هذا الرابط .

(١) في ص : البنائية .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) الأولى أن يقول : ثلاثة الأشياء ، والكوفيون يميزون مثل هذا .

(٤) في ص : أي .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) ساقطة من ج .

## ( الاسم )

قوله : الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .  
لم يقتصر على ما تقدم ، مع قوله : وقد علم بذلك حد كل واحد منها<sup>(١)</sup> ، لأنه أراد  
أن يصرح بحد كل واحد من الأقسام في ( أول )<sup>(٢)</sup> صنفه ، والذي تقدم لم يكن حدًا  
مصرحًا به ، ولا المقصود منه الحد ، بل كان المراد منه الدليل على الحصر .  
قوله : ما دل .

أي كلمة دلت ، وإلا ورد عليه الخط ، والعقد ، والنصب والإشارة .  
وإنما أوردَ لفظة ( ما )<sup>(٣)</sup> مع احتمالها للكلمة وغيرها ، اعتمادا على ما ذكره قبل من  
كون الاسم أحد أقسام الكلمة في قوله : وهي اسم وفعل وحرف ، فكل اسم كلمة ،  
( لأن الكلمة كلي والاسم جزئي لها )<sup>(٤)</sup> .  
وقوله : في نفسه .

الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى ، والضمير البارز في نفسه لما التي المراد  
بها الكلمة . كما أن الضمير في قوله قبل : على معنى في نفسها<sup>(٥)</sup> للكلمة .

وقال المصنف : إن الضمير في قولهم : ما دل على معنى في نفسه ، وقولهم : في غيره ،  
راجع إلى معنى ، وإن معنى ( ما دل على معنى في نفسه ) أي لا باعتبار غيره ، كقولهم :  
الدار قيمتها في نفسها كذا أي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد أو غير  
ذلك<sup>(٦)</sup> .

(١) صفحة ١٣ .

(٢) في ت الأول .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص : لأن الكلمة كل والاسم حرفي لها ، وهذا تحريف .

(٥) صفحة ١٤ .

(٦) لم يذكر المصنف ذلك في شرحه لكافيته ولا في شرحه للوافية ، ولا في الإيضاح في شرح المفصل عند حديثه  
عن حد الاسم .

وفيه نظر ، لأن قولهم - في حد الحرف : على معنى في غيره ، نقيض قولهم : على معنى في نفسه ، ولا يقال - في مقابلة قولك : قيمة الدار في نفسها كذا ، قيمة الدار في غيرها كذا ، بل يقال : لا في نفسها .

( ومعنى الكلام - على ما اخترنا - أعني جعل في نفسه )<sup>(١)</sup> صفة لمعنى ، والضمير لما : الاسم<sup>(٢)</sup> كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة ، والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها . فغير صفة للفظ .

وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام ، والمنكر بتنوين التنكير ، وقد يكون جملة كما في : هل زيد قائم ، لأن الاستفهام معنى في الجملة ، إذ قيام زيد مستفهم عنه ، وكذا النفي في : ما قام زيد ، إذ قيام زيد منفي .

فالحرف ( موجد )<sup>(٣)</sup> لمعناه في لفظ غيره ، إما مقدم عليه كما في نحو : بصري ، أو مؤخر عنه كما في الرجل .

والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ ، فيكون متضمنا للمعنى الذي أحدث فيه الحرف ، مع دلالة على معناه الأصلي ، إلا أن هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن ، كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار دالا عليه ، بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن . فرجل في قولك : الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللام المقترن به ، وكذا ضرب زيد في ( هل ضرب زيد ) متضمن لمعنى الاستفهام ( لأن )<sup>(٤)</sup> ضرب زيد مستفهم عنه ، ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام ، وموجده فيه ( هل ) .

وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة ، وذلك إذا كان ذلك الغير<sup>(٥)</sup> لازم الإضمار ، كما دل همزة أضرب ، ونون تضرب على معنى الضميرين اللازم إضمارهما .

(١) ساقط من ص .

(٢) خبر قوله : ومعنى الكلام .

(٣) في ص : موجود .

(٤) في ص و ط : إذ .

(٥) دخول ( أل ) على غير وكل وبعض مما اعتاده الشارح في هذا الكتاب ، مع أنه قال في كتابه هذا صفحة ٩٣٨ ، ٩٣٩ : وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة فالأكثر إبدال التنوين ، وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه .

وقد يكون الحرف دالا على معنيين ، كل منهما في كلمة ، كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل .

والأغلب في معنى الحرف أن يكون معنى الأسماء الدالة على المعاني دون الأعيان ، وقد تكون دالة على العين أيضا ، ( كالمزة والنون في أَضْرِبُ وَتَضْرِبُ )<sup>(١)</sup> ، وتاء تَضْرِبُ في خطاب المذكر ، فإنها تفيد معاني الفاعلين بعد الأفعال .

ثم تقول : إن معنى ( مِنْ ) الابتداء ، فمعنى ( من ) ومعنى لفظ الابتداء سواء ، إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر ( بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ، ومعنى ( مِنْ ) مضمون لفظ آخر )<sup>(٢)</sup> فيضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي .

فلهذا جاز الإخبار عن لفظ ( الابتداء ) نحو : الابتداء خير من الانتهاء ، ولم يجز الإخبار عن ( من ) لأن الابتداء الذي هو ( مضمونها )<sup>(٣)</sup> في لفظ آخر ، فكيف يجز عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره ؟ وإنما يُخْبَرُ عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة ، فالحرف وحده لا معنى له أصلا ، إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة ما ، فإذا أفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلا .

فظهر بهذا أن المعنى الإفرادي للاسم والفعل في أنفسهما ، وللحرف في غيره . ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات ، وذلك بأن يقال : إن معنى طويل مثلا في : جاءني رجل طويل موجد لمعناه - أي الطول - في موصوفه ، حتى صار ( الموصوف )<sup>(٤)</sup> متضمنا له .

وذلك أن معنى طويل ذو طول ، فهو دال على معنيين أحدهما قائم بالآخر ، إذ الطول

(١) في ص : كالمزة في أضرب والنون في تضرب .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ط : مدلولها .

(٤) في ط : الموصول .



قائمٌ بذو فمعناه الطول وصاحبه ، لا مجرد الطول الذي في رجل ، وإنما ذُكِرَ الموصوفُ قبله ليعين ذلك الصاحبَ الذي دل عليه طويلٌ ، وقام به الطولُ ، لا ليقوم به الطول .  
وأما قولهم : التعت دال على معنى في متبوعه ، فلكون المتبوع معيّنًا لذلك الذي قام به المعنى ، ومخصّصًا له ، وكونه إياه .

( بلى )<sup>(١)</sup> المصدر في قولك : ( ضَرَبَ زيد )<sup>(٢)</sup> مفيد لمعنى في لفظ غيره - أعني ضارية زيد - لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم : دل ، أي دل بالوضع ، ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظٍ غيره معنى إذ يصح أن تقول : الضربُ شديدٌ ، ولا يذكر الضارب ، ولا يخرج بذلك عن الوضع .

ويصح أن يعترض عليه بالأفعال ، فإن ضَرَبَ موضوع ليدل على ضارية ما ارتفع به .

ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم : الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره ، فإن « ضَرَبَ » مفيد في نفسه الإخبار عن وقوع ضَرْبٍ ، وفي فاعله عن ضاربيته ، بخلاف ( مِنْ ) فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره .  
قوله : غير مقترن .

صفةٌ بعد صفةٍ لقوله : معنى ، ويتبين معنى قوله : غير مقترن ببيان قوله - في حد الفعل - هو ما دل على معنى في نفسه ( مقترن )<sup>(٣)</sup> بأحد الأزمنة الثلاثة<sup>(٤)</sup> . أي على معنى واقع في أحد الأزمنة الثلاثة معيّنًا ، بحيث يكون ذلك الزمان المعيّن - أيضا - مدلولًا للفظ الدالّ على ذلك المعنى ، بوضعه له أولاً ، فيكون الظرفُ والمظروفُ ( مدلوليّ )<sup>(٥)</sup> لفظٍ واحد ، بالوضع الأصلي ، فيخرج عن حدّ الفعل نحو الضرب

(١) في ج و ص و ط : بل .

(٢) في ج : ضرب زيد شديد .

(٣) في ص : مقترنا .

(٤) صفحة ١٤ .

(٥) في ت : مدلول .

والقتل - وإن وجب وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة معينا في نفس الأمر - لأن ذلك (المعین) <sup>(١)</sup> لا يدل عليه لفظ المصدر .

ويخرج نحو الصُّبُوح <sup>(٢)</sup> ، والغُبُوق <sup>(٣)</sup> ، والقَيْلُولَة <sup>(٤)</sup> ، والسُّرَى <sup>(٥)</sup> ، لأن اللفظ - وإن دل على زمان - لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة ، أي الماضي والحال (والمستقبل) <sup>(٦)</sup> .

(وكذلك) <sup>(٧)</sup> يخرج نحو : خَلَقَ السموات ، وقيام الساعة ، لأنه - وإن اقترن الحدثان كل واحد منهما بأحد الأزمنة معينا عند السامع - لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا .

ويخرج أيضا اسما الفاعل والمفعول عند إعمالهما ، لأنهما - وإن كانا لا يعملان عندهم إلا مع اشتراط الحال أو الاستقبال - إلا أن ذلك الزمان مدلول (عملهما العارض لا مدلولهما) <sup>(٨)</sup> وضعا .

وكذلك يخرج أسماء الأفعال ، لأن ذلك فيها ليس بالوضع الأول ، بل بالوضع الثاني - كما يجيء في بابها <sup>(٩)</sup> - .

ويدخل فيه المضارع لأنه (دال) <sup>(١٠)</sup> على أحد الأزمنة الثلاثة بالوضع - إن قلنا إنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، وكذا إن قلنا - أيضا - باشتراكه في الحال والاستقبال ، لأن اللفظ المشترك في معنيين حقيقةً فيهما ، موضوعٌ لكل واحد منهما ، فهو في أصل الوضع لأحد الأزمنة الثلاثة معينا . وكذا في الاستعمال ، والتباس ذلك

---

(١) في ص : المعنى .

(٢) الصُّبُوح : كل ما أكل أو شرب غدوة ، والصُّبُوح ما أصبح عندهم من شرابهم فشربوه .

(٣) الغُبُوق : الشرب بالعشي ، وخص بعضهم به اللبن المشروب في ذلك الوقت .

(٤) القَيْلُولَة : النوم في الظهيرة . وقال الليث القيلولة : نومة نصف النهار .

(٥) السُّرَى : سير الليل عامة ، وقيل : سير الليل كله (اللسان) .

(٦) في ت : والاستقبال .

(٧) في ج و ص : وكذا .

(٨) ساقط من ص .

(٩) انظر ط ٦٦/٢ .

(١٠) في ص : حال .

( المعين )<sup>(١)</sup> على السامع لا يحل بكونه لأحدهما معينا .

( وكذا تدخل الأفعال الإنشائية لعروض الإنشاء ، وكون الفعل لأحدهما معينا )<sup>(٢)</sup>  
في الوضع سواء كان الإنشاء العارض لازما كما في ( عسى ) أو غير لازم كما في ( بعت واشترت ) .

ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال ، إذا أريد به الفعل الذي مضى ، والفعل الآتي والفعل الحالي ، لأن اللفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان ، بل لكل ماضٍ في الزمان ، أو في المكان ، نحو : مضى في الأرض ، وكذا المستقبل والحال .

والأولى أن يقال : الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن ، حتى لا يرد مثل هذا من الأصل ، ولا يرد - أيضا - مثل الصُّبُوح والعَبُوق والسُّرى ، ( ولا )<sup>(٣)</sup> الاسم الموضوع دالا بتركيبه على أحد الأزمنة الثلاثة ، كالغُبُور - مثلا - بمعنى كون الشيء في الماضي أو في المستقبل ، فإن دلالة على أحد الأزمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ، ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن ، كالغابر ، وغير يَعْبَرُ .

والحق أنه بمعنى المضي أو البقاء - في المكان ( كان )<sup>(٤)</sup> أو في الزمان - قال الله تعالى : ﴿ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

ولمَّا لم يفسر قوله : الأزمنة الثلاثة ، لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال .

والحق أن مثل هذا ( الإهمال )<sup>(٦)</sup> لا يَحْسُنُ في الحدود .

وكذا لفظ ( الاقتران ) مهملاً ، غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره .

(١) في ص : المعنى .

(٢) ساقط من ص .

(٣) ساقطة من ج .

(٤) ساقطة من ج و ط .

(٥) الأعراف ٨٣ .

(٦) ساقطة من ت ، وفي ص الإجمال .

ولا ( يُورَدُ )<sup>(١)</sup> في الحدود إلا الألفاظُ الصريحةُ المشهورةُ في المعنى المقصود بها .  
( إن )<sup>(٢)</sup> قيل : إن ضمير الغائب ، والأسماءُ الموصولةُ ، وكأف التشبيه  
( الاسمية )<sup>(٣)</sup> وكم الخبريةُ ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام خارجةٌ عن حد الاسم  
بقوله : في نفسه !

فالجواب : أن الضمير المذكور ، والأسماءُ الموصولةُ - وإن احتاجا ضرورةً إلى لفظٍ  
آخر - لكن لا يفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم ( ويحدثاه في ذلك اللفظ ، فإن لفظة  
( الذي ) - مثلا - تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم )<sup>(٤)</sup> في نفسها ، لا في صلتها  
وإنما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك ( الإبهام ورفعها منها )<sup>(٥)</sup> لا لإثبات ذلك الإبهام في  
الصلة ، وكذا ضمير الغائب . فهما مبهمان ، لكن اشترطَ فيهما من حيث الوضع أنه  
لا بد لهما من معيّن مخصص ، فلذا عُدَّ من المعارف .

وكذا اسم الإشارة ، إلا أنه كثيرا ما يُكْتَفَى بقرينة غير لفظية للتخصيص .  
وأما الكاف الاسمية فمعناها : المِثْل ، بخلاف الحرفية ، فإن معناها التشبيه الحاصل  
في لفظ آخر .

وكذا معنى ( كم ) كثير ، لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها ، بخلاف ( رَبُّ )  
عند من قال بحرفيتها<sup>(٦)</sup> ، فإن معناها القلة التي في مجرورها .

وإنما وجب القول بهذا في رَبُّ وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدي الاسم  
والحرف عن الاعتراض ، ولولا ذاك لكان الفرقُ بين الكافين ، وبين رَبُّ وكم بما فرَّقنا  
تحكما ، لكن لما ثبت اسمية ( كم ) بدخول علامات الأسماء عليها<sup>(٧)</sup> ، ولم يثبت مثله في

(١) في ص : يذكر .

(٢) في ج : فإن .

(٣) ساقطة من ج .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) تكملة من ط وفي ص : الإبهام الشيء المبهم ورفعها منها .

(٦) وهم البصريون ما عدا أبا عمرو بن العلاء .

(٧) تقبل ( كم ) من علامات الأسماء الجر والإسناد إليها .

( رب ) وكذا في الكافين اضطررنا إلى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان .  
وأما اسمُ الاستفهام واسمُ الشرط فكلُّ واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره ، نحو قولك : أيهم ضربت ؟ وأيهم تضرب أضرب ، فإن الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ، إذ تَعَيَّنْ مضروبِ المخاطب مستفهم ( عنه )<sup>(١)</sup> ، ومعنى الشرط موجودٌ في الشرط والجزاء ، وأُثِي في الموضعين دال على ذات أيضا ، وهي ليست معنى فيما بعدها ، فَسَلِمَ حُدَّ الاسم .

ويجوز الجوابُ عنه بما قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : إن حرفي الاستفهام والشرط - أعنى الهمزة وإن - حُدِفَتْما وجوبًا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال ، وكان الأصلُ أَيْهِمْ ضربتْ ، وإنْ أَيْهِمْ تضربُ ، ثم تُضْمَنُ ( أَيْ ) معنى الاستفهام والشرط ، فالمعنيان عارضان فيهما<sup>(٣)</sup> - وإن كانا لازمين - وكذا ما سوى ( أَيْ ) من أسماء الاستفهام والشرط ( نحو مَنْ تضرب ؟ أي أَمَنْ تضرب ؟ فَمَنْ بمعنى أَيْ في التعيين في الاستفهام ، وكذا من تضرب أضرب ، أي إن من تضرب ، فجميعُ أسماء الاستفهام والشرط )<sup>(٤)</sup> بمعنى أي الشرطية والاستفهامية .

هذا ولو قلنا : الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراضُ بمثلها ، وبالكاف ورب وكم .

(١) في ت : منه .  
(٢) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، وسيبويه لقبه ، ومعناه بالفارسية رائحة التفاح وهو من أهل فارس من البيضاء ، ونشأ بالبصرة . برع في النحو ، وصنف كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله ، ولا لحقه أحد من بعده . كان المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه . يقول له : هل ركبنا البحر تعظيما لكتاب سيبويه . توفي سنة ٢٦١ هـ ( نزهة الألباء ٦٠ - ٦٦ ) .

(٣) في الكتاب ٥١/١ . وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز ، وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره ، وإنما تركوا الألف في ( من ومتى وهل ) ونحوهن حيث أمنوا الالتباس ، ألا ترى أنك تدخلها على مَنْ إذا تمت بصلتها كقول الله عز وجل : ﴿ أَقْمَنُ يُلقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ فصلت ٤٠ .

(٤) سقط من ص ما بين القوسين ، وسقط من ط من قوله : وكذا إلى قوله : الاستفهام .

## ( خواصُّ الاسم )

قوله : ومن خواصه<sup>(١)</sup> دخول اللام والجرُّ والتوينُ والإسنادُ إليه والإضافة .  
الفرق بين الحدِّ والخاصَّة أن الحدَّ مطردٌ منعكس ، والخاصة مطردة غير منعكسة .  
والمراد بالاطراد أن ( تضيف )<sup>(٢)</sup> لفظ ( كل ) إلى الحد فتجعله مبتدأ ، وتجعل  
المحدود خبره ، ( كقولك )<sup>(٣)</sup> ( في )<sup>(٤)</sup> قولنا : الاسم ما دل على معنى في نفسه غير  
مقترن ، كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم .  
وكذا تقول في الخاصة : كل ما دخله لام التعريف فهو اسم .  
والمراد بالعكس ( عند النحاة )<sup>(٥)</sup> أن تجعل مكان هذين نقيضيهما فنقول : كل ما  
لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم .  
( ولا يصح أن تقول في الخاصة : كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم )<sup>(٦)</sup> .  
وقد يقال العكس أن يُجعل المبتدأ خبراً ، والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والإيجاب بحاله ،  
وهذه عبارة المنطقيين<sup>(٧)</sup> .

(١) في ج و ص ومن خواصه .. إلخ ، وهذه عادته لا يكتب إلا جزءا يسيرا من المتن ثم يقول : إلخ ولذا لن أتبه عليه مرة أخرى .

(٢) في ص : أضيف .

(٣) في ص : كذلك .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) تكملة من ط .

(٦) ساقط من ص .

(٧) في المنطق لمحمد رضا المظفر ١٩٤٤ عكس النقيض وله طريقتان :

١ - طريقة القدماء وهو تحويل القضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ، ومحمولها نقيض موضوع الأصل مع بقاء الصدق والكيف ...

٢ - طريقة المتأخرين ... وهو تحويل القضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ومحمولها عين موضوع الأصل مع بقاء الصدق دون الكيف .. إلخ .

فتطرد قضية الحدّ والمحدود كليّةً ، مع جعل المحدود موضوعاً نحو : كلُّ اسم دالٌّ على معنى في نفسه غيرٌ مقترن . ( وتنعكس كليّةً نحو : كلُّ دال على معنى في نفسه غير مقترن اسمٌ )<sup>(١)</sup> .

وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرّد كذا ، نحو كلُّ ما دخله اللام اسمٌ ، ولا يقال كلُّ اسمٍ يدخله اللام .  
قوله : دخول اللام .

أي لام التعريف الحرفية ، بخلاف لام الموصول<sup>(٢)</sup> في نحو : الضارب ، والمضروب ، فإنها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم - كما يجيء في الموصولات<sup>(٣)</sup> - وبخلاف نائر اللامات ، كلام الابتداء ، ولام جواب ( لو ) وغير ذلك .

وإنما اختصت لأم التعريف بالاسم لكونها موضوعةً لتعيين الذات المدلول عليها مطابقةً في نفس الدال ، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنيّاً ، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه .

أما قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

١ - يقول الحنا وأبغضُ العُجمِ ناطقاً إلى ربّنا صوتُ الحمارِ اليُجدع<sup>(٥)</sup>

(١) ساقط من ج .

(٢) الجمهور على اختصاصها بعني اللام الموصولة أيضاً - بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة وابن مالك جوز دخولها على المضارع - اختياراً - فلا تختص بالاسم عنده ( انظر حاشية الصبان على الأشموني ٣٧/١ ، ٣٨ ) .  
(٣) انظر ط ٣٨/٢ .

(٤) البيت للذي الخرق الطهوي ، قال البغدادي في الخزّانة ٤٢/١ ، ٤٣ :

نسب أبو زيد في نوادره هذا الشعر للذي الخرق الطهوي قال : وهو جاهلي . ومن لقب من الشعراء من بني طهية ذا الخرق ثلاثة : أحدهم خليفة بن حمل بن عامر ، والثاني قُرط ، ويقال له ذو الخرق بن قرط ( الثالث ) شمير بن عبد الله بن هلال ، كذا في المؤتلف والمختلف للآمدي .. ولم أر من قيّد أحد هذه الثلاثة بكونه جاهلياً ، فلا يظهر أن هذا الشعر لمن هو من هؤلاء الثلاثة .

(٥) وقد ورد ثاني سبعة أبيات في نوادر أبي زيد ص ٦٧ - وهو أيضاً في الضرائر الشعرية لابن عصفور ٢٨٩ ، وفي الضرائر الشعرية للألوسي ٣٠١ وفي اللسان (جدع) وذكر ابن منظور أنه من شواهد الكتاب ، ولم أجده فيه ، =

فليست اللام فيه للتعريف ، بل هي اسمٌ موصول دخل على صريح الفعل ، لمشابهته لاسم المفعول ، وهو مع ذلك شاذٌّ قبيحٌ لا يجيء إلا في ضرورة الشعر .

وإنما اختص الجرّ بالاسم ، لأنهم قصدوا أن يُوفُوا الاسمَ - لأصالته في الإعراب - حركاته الثلاثَ وينقصُوا من المضارع الذي هو فرعه<sup>(١)</sup> فيه<sup>(٢)</sup> واحداً منها فنقصوه ما لا يكون معمولُ الفعل ، وهو الجرُّ ، وأعطَوْه ما يكون معمولُه وهو الرفعُ والنصبُ .  
وأما التنوينُ فاختص من جملة أقسامه<sup>(٣)</sup> الخمسة بالاسم ما ليس للترثُم . فهي - إذن - أربعة أقسام :

أحدها للتنكير نحو صِهٍ ومِهٍ ودَجٍ<sup>(٤)</sup> ، ( وسيبويه )<sup>(٥)</sup> .

قيل ويختص بالصوتِ واسمِ الفعل .

وأما التنوين في نحو رَبِّ أَحْمَدَ وإِبْرَاهِيمَ فليس ( يتمحض )<sup>(٦)</sup> للتنكير ، بل هو للتمكُّن لأن الاسمَ منصرفٌ<sup>(٧)</sup> .

وأنا لا أرى ( مانعا )<sup>(٨)</sup> من أن يكون تنوينٌ واحدٌ للتمكُّن والتنكير معا ، فَرُبَّ

---

= وهو أيضا في الإنصاف ١٥١ و ٣١٦ و ٥٢٢ وفي شرح ابن يعيش ١٤٤/٣ وفي شرح شواهد شروح الألفية للعيني ٤٦٧/١ وفي الدرر اللوامع ٦١/١ وفي الحزاة ٣١/١ ، وفي كثير من معاجم اللغة وفي رصف المباني ٧٦ وفي اللامات ٣٥ وفي المسائل العسكرية ٩١ و ١٥٤ .  
اللغة : الخنا : أفحش الكلام ، حمار مجدع : مقطوع الأذن ، شبه صوته وهو يقول الخنا بصوت الحمار إذ تُقَطَّع أذناه .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن ( أل ) في ( اليجدع ) اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول . وليست للتعريف .

(١) الضمير عائد على الاسم .

(٢) الضمير عائد على الإعراب .

(٣) في ت : أقسامها ، والتنوين يذكر لكونه ( لفظا ) ويؤنث لكونه ( كلمة ) ولذلك يعيد عليه الرضي الضمير مذكرا أحيانا ومؤنثا أحيانا أخرى .

(٤) ( دج ) اسم صوت لزجر الدجاج .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) تكملة من ط .

(٧) لزوال العلمية بدخول ( رب ) التي لا تدخل إلا على النكرات ، ومنصرف في ط : ينصرف .

(٨) في ط : منعا .



ولا أرض أبْقَل. إِبْقَالَهَا<sup>(١)</sup>

فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث فِصْر الذي هو بتأويل البُقعة .

والأولى عندي أن يقال : إن التنوين للصرف والتمكُّن ، وإنما لم يسقط في نحو : ﴿ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه لو سقط لتبعه الكسرُ في السقوط ، وتبع النصبُ ، وهو خلاف ما عليه الجمعُ السالم ، إذ الكسرُ فيه متبوعٌ لا تابعٌ ، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف المانع .

هذامع أنه جوز المبرد<sup>(٣)</sup> والزجاج<sup>(٤)</sup> ههنا مع (العلمية)<sup>(٥)</sup> حذف التنوين (وابقاء الكسر<sup>(٦)</sup>)

(١) صدره : فلا مزنة ودقت ودقها . وهذا البيت في سيبويه ٢٤٠/١ ، وفي معاني القرآن للفراء ١٢٧/١ ، وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٧/٩٩٢ و ٩١/٣ ، وفي المذكر والمؤنث للفراء ٨١ ، وفي الكامل للمبرد ٢٧٩/٢ و ٩١٩/٣ ، وفي الخصائص ٤١١/٢ ، وفي ما يجوز للشاعر للضرورة ١٢٣ ، وفيه : وقد أنشد قوم ولا أرض أبقلت إِبْقَالَهَا ، على أنه رد حركة الهزمة على التاء ثم حذفها وفي شرح المفصل ٩٤/٥ ، وفي العيني ٤٦٤/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١٥٨/١ و ١٦١ ، وفي المحتسب ١١٢/٢ ، وفي المقرب لابن عصفور ٣٠٣/١ ، وفي تفسير القرطبي ٢٨٩/١٢ ، وفي الدرر ٢٢٤/٢ ، وفي شرح الأشموني ١٧٤/١ ، وفي الخزانة ٤٥/١ .

ال لغة : المزنة واحدة المَزْن وهو السحاب يحمل الماء ، والوَدُق : المطر .

وأبقلت : أخرجت البقل وهو من النبات ما ليس بشجر .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن لفظ أرض مؤنث ولا يجوز فيه التذكير إلا بتأويل بعيد - نظير عرفات -

وهو أن يراد بهما المكان ، ( الخزانة ٤٥/١ ) .

(٢) البقرة ١٩٨ ، وتقدمت صفحة ٣١ .

(٣) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، إمام العربية ببغداد في زمانه ، كان فصيحاً بليغاً مفوهاً ثقة إخبارياً علامة . من تصانيفه : معاني القرآن ، الكامل ، المقتضب ، الروضة ، المقصور والممدود ، الاشتقاق .. إلخ . توفي سنة ٢٨٥ هـ ( بغية الوعاة ٢٦٩/١ ) .

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، كان من أكابر أهل العربية ، صنف مصنفات كثيرة منها : كتاب المعاني في القرآن ، والفرق بين المؤنث والمذكر ، وفعلت وأفعلت ، والرد على ثعلب في الفصيح وغير ذلك وكان صاحب اختيار في علمي النحو والعروض . توفي سنة ٣١١ هـ ( نزهة الألباء ٢٤٤ ) .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) قال المبرد في المقتضب ٣٧/٤ : وتقول مررت بمسلمات يافتي فلا تنون لأنها لا تُصَرَّف ولا يجوز فتحها . وانظر المقتضب ٣٣١/٣ - ٣٣٣ .

وقال الزجاج في كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٨ : ويجوز في قُرَيْسياتِ الصرف وترك الصرف ، وقد بينا ذلك في عرفات ، الأجود الصرف لأنها على لفظ الجمع ، ويجوز ترك الصرف لأن فيها تاء التأنيث .

قال محقق الكتاب في الهامش تعليقة (٢) لم يسبق كلام في ( عرفات ) ولم يأت بعد ذلك .

ويروى بيت امرئ القيس<sup>(١)</sup> :

٣ - تنوّرتُها من أذرعاتٍ وأهلها      يثرب أدنى دارها نظرٌ عالٍ<sup>(٢)</sup>  
بكسر التاء بلا تنوين ، وبعضهم بفتح التاء في مثله مع حذف التنوين<sup>(٣)</sup> ويروى  
من أذرعات كسائر ما ( لا )<sup>(٤)</sup> ينصرف .

فعلي هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف .  
والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية ( أيضا )<sup>(٥)</sup> .

وقال بعضهم : التنوين فيه عوضٌ من منع الفتح .  
وأما تنوين الترثم<sup>(٦)</sup> فهو في الحقيقة لترك الترثم ، لأنه إنما يؤتى به إشعاراً بترك الترثم  
عند بني تميم في روي مطلق<sup>(٧)</sup> ، وذلك أن الألف والواو والياء في القوافي تصلح للترثم  
بما فيها من المد ، فيبدل منها التنوين لمناسبته إياها ، إذا قصّد الإشعارُ بترك الترثم ، لخلو  
التنوين من المد ، فهذا التنوين يلحق الفعل أيضا والمعرف باللام .  
قال<sup>(٨)</sup> :

٤ - أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابين<sup>(٩)</sup> (وقولي إن أصبتُ لقد أصابن<sup>(١٠)</sup>)

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي ، أشهر شعراء العرب ، يمتني الأصل مولده بنجد ، اشتهر بلقبه ، كان  
أبوه ملك أسد وعطفان ، لقنه خاله المهلهل الشعر ، وطردّه أبوه وظل يطرب ويغزو ويلهو حتى قتل أبوه ، رحل  
في البلاد وظهرت بحسبه قروح وهو بأنقرة فأقام إلى أن مات سنة ٨٠ ق هـ . ( الأعلام ٣٥١/١ ) .

(٢) هذا البيت في ديوان امرئ القيس ٣١ ، وفي المقتضب ٣٣٣/٣ ، وفي سيبويه ١٨/٢ ، وفي شرح ابن يعيش  
٤٧/١ و ٣٤/٩ ، وفي الخزائنة ٥٦/١ ، وفي شرح الشواهد للعيني ١٩٦/١ ، وفي التصريح ٨٣/١ ، وفي الهمع  
٢٢/١ ، وفي الدرر ٥/١ ، وفي الأسموني ٤١/١ ، وفي شرح ابن عقيل ٧٦/١ ، وفي شرح شواهد ابن عقيل ١٠ ،  
وفي رصف المباني ٣٤٥ .

اللغة : تنورتها : المتنوّر الناظر إلى النار من بعد ، وأذرعات : بلد في أطراف الشام يجاور البلقاء وعمان ، ويثرب :  
من أسماء المدينة المنورة . أدنى دارها نظر عال : يقول إن أقرب مكان من ديارها بعيد ، فكيف بها ؟  
الشاهد : استشهد به الرضي على أن أذرعات ونحوه مما سمي به من جمع المؤنث يجوز فيه كسر التاء بلا تنوين ،  
وفتحها بلا تنوين ومنعها من الصرف .

(٣) ساقط من ص .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) تنوين الترثم : هو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة كقوله :

أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابا ... وسيأتي

(٦) الروي المطلق : الروي هو الحرف الصحيح آخر البيت ، وهو إما متحرك أو ساكن والمتحرك هو الروي المطلق .

(٧) البيت لجريز بن عطية الخطفي ، وستأتي ترجمته - إن شاء الله - صفحة ٨٢٦ .

(٨) في ت : العتابا ، وأصابا .

(٩) ورد هذا البيت في ديوانه ٨١٣ ، وفي سيبويه ٢٩٨/٢ ، وفي نوادر أبي زيد ١٢٧ ، وفي المقتضب ٢٤٠/١ ،

وفي الخصائص ١٧١/١ و ٩٦/٢ ، وفي المنصف ٢٢٤/١ و ٧٩/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٩/٢ ، وفي الإنصاف

٦٥٥ ، وفي ابن يعيش ٧/٥ و ٢٩/٩ ، وفي الخزائنة ٦٩/١ .

اللغة : عاذل : منادى مرخم أصله يا عاذلتي ، أي يالائمتي .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن تنوين الترثم يلحق الفعل والمعرف باللام وقد اجتمعا في البيت .

(١٠) الشطر الثاني ساقط من جـ .

( حرف مفيد فائدتين ، كالألف والواو في : مسلمان ومسلمون .  
فنقول : التنوين في ( رجل )<sup>(١)</sup> يفيد التنكير أيضا ، فإذا سميت بالاسم تمحضت  
للتمكّن .

( وإنما ) اختص<sup>(٢)</sup> تنوين التنكير بالأسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف<sup>(٣)</sup> .  
وثانيها للتمكّن<sup>(٤)</sup> ومعناه كون الاسم معرباً ، فلا يمكن إلا في الاسم .  
وإنما لم يُجعل ( لإعراب )<sup>(٥)</sup> المضارع علامة لعروضه .  
وإنما حذفت علامة الإعراب من غير المنصرف - مع كونه معرباً - لمشايبته للفعل  
الذي أصله البناء .

وثالثها للتعويض عن المضاف إليه ، كحيثُذ ومررت بكل قائما ، وسيجيء أن  
المضاف لا يكون إلا اسماً<sup>(٦)</sup> .

ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات - على  
الأعراف من أقوالهم - ولا معنى له إلا في الاسم .

وإنما قالوا : إنه تنوين مقابلة ، إذ لو كانت للتمكّن لم تثبت في نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْ  
عَرَفَاتٍ ﴾<sup>(٧)</sup> ولو كانت للتنكير لم تثبت في الأعلام ، وليست عوضاً عن المضاف  
إليه ، ولا للترنم ، فلن يبق إلا أن يُقال : هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع  
المذكر ، ( لأن هذا معنى مناسب ، ألا ترى إلى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر  
كما في جمع المذكر ، فالنون في جمع المذكر )<sup>(٨)</sup> قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى .

(١) ساقط من ص .

(٢) في ت : اختصت .

(٣) انظر صفحة ٣٠ .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في ت : إعراب .

(٦) صفحة ٣٧ .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ  
الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴾ البقرة ١٩٨ .

(٨) ساقط من ص .

الجامع لأقسام التنوين فقط ، وهو كونه علامة تمام الاسم ، وليس في النون شيء من معاني ( الأقسام )<sup>(١)</sup> الخمسة المذكورة ، فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة تمام الاسم فقط ، وليس فيها - أيضا - شيء من تلك المعاني ، لكنهم حطّوها عن النون بسقوطها مع اللام ، وفي الوقف ، دون النون ، لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها .

وقال الربيعي<sup>(٢)</sup> وجار الله<sup>(٣)</sup> : إن التنوين في نحو ( مسلمات ) للصرف<sup>(٤)</sup> .

قال جار الله : وإنما لم تسقط في عرفات ، لأن التأنيث فيها ضعيف ، لأن التاء ( التي كانت )<sup>(٥)</sup> لمحض التأنيث سقطت ( والباقية )<sup>(٦)</sup> علامة لجمع المؤنث<sup>(٧)</sup> .

وفيما قاله نظّر ، لأن عرفات مؤنث - وإن قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة - لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثا تقول : هذه عرفات مباركا فيها ، ولا يجوز مباركا فيه إلا بتأويل بعيد كما في قوله<sup>(٨)</sup> :

(١) في ص : أقسام .

(٢) علي بن عيسى بن الفرّج بن صالح الربيعي أبو الحسن ، أحد أئمة النحو وحذاقهم الجيّدي النظر ، أخذ عن السيرافي ورحل إلى شيراز فلامز الفارسي عشر سنين ، كان يحفظ الكثير من أشعار العرب . توفي سنة ٤٢٠ هـ ( بغية الوعاة ١٨١/٢ ) .

(٣) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جار الله كان واسع العلم كثير الفضل غاية في الذكاء وجودة القريحة متفنا في كل علم معتزليا قويا في مذهبه مجاهرا به حنفيا من تصانيفه الكشف في التفسير والفائق في غريب الحديث والمفصل في النحو والمُسْتَفْصَى في الأمثال . توفي سنة ٥٣٨ هـ ( بغية الوعاة ٢٧٩/٢ ) .

(٤) انظر رأي الزمخشري في صرف عرفات في الكشف ٣٤٨/١ وسيأتي بعد قليل .

(٥) في ج : التي فيها كانت .

(٦) في ج و ط : والتاء فيه .

(٧) قال في الكشف ٣٤٨/١ : فإن قلت هلا مُنِعَت الصرف ؟ وفيها السببان التعريف والتأنيث ؟ قلت : لا يخلو التأنيث إما أن يكون بالتاء التي في لفظها ، وإما بقاء مقدرة كما في سعاد ، فالتي في لفظها ليست للتأنيث ، وإنما هي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنث ، ولا يصح تقدير التاء فيها ، لأن هذه التاء لا اختصاصها بجمع المؤنث - مانعة من تقديرها .

(٨) البيت لعامر بن جُوَيْن ، قال البغدادي ٥٣/١ هو عامر بن جوين بن عبد رضاء الطائي ، أحد بني جرم ، كان سيدا شاعرا فارسا شريفا ، وهو الذي نزل به امرؤ القيس بن حجر ، وكان سبب قتله أن كلبا غزت بني جرم ، وأسير وجعلوا يتدافعونه لكبره فقال : لا يكن لعامر بن جوين الهوان ، فعرفوه ، فذبحوه ومضوا .

ولم يسمع دخولها الحرف ، ولا يتمتع ذلك في القياس نحو ( نعم )<sup>(١)</sup> في القافية .  
وقد يلحق - عند بعضهم - الرويُّ المقيد ، فيختص باسم ( الغالي ) ( لأن الغلوَّ  
تجاوزُ الحد )<sup>(٢)</sup> ، وحد هذا التنوين أن يكون بدلا من حروف الإطلاق ، دلالة على  
( ترك الترغم )<sup>(٣)</sup> فإذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حدّه ، ويخرج به الشعر أيضا عن  
الوزن ، فهو غال بهذا الوجه أيضا ، وهو كقوله<sup>(٤)</sup> :

٥ - وقاتم الأعماق خاوي المُخترَق<sup>(٥)</sup>

يفتح ما قبل النون تشبيها لها بالخفيفة ، أو يكسر للساكنين ، كما في حيثئذ - كما يجيء  
في آخر الكتاب<sup>(٦)</sup> - وإنما ألحق<sup>(٧)</sup> بالرويِّ المقيد تشبيها له بالمطلق .

وإنما اختصَّ كون الشيء مسندا إليه بالاسم لأن المسند إليه مُخبر عنه ، إما في الحال  
أو في الأصل - كما ذكرنا<sup>(٨)</sup> - ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة ،  
والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنا ، والحرف لا يدل على معنى في نفسه .

فلهذه العلة اختصَّ التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم .  
أما نحو : ضربت وضربا وضربوا ، فالتأنيث والتثنية والجمع راجع فيها إلى الاسم .

(١) في ط نعمن ، وتمثيل الشارح به لتنوين الترغم لا يصلح وإنما يصلح للتنوين الغالي لأن آخره ساكن ، وإنما يصلح  
للمثيل هنا نحو رب وليت في القافية ( انظر تعليقة ٢ ص ٤٨ ج ١ من تحقيق د/يوسف حسن عمر لشرح الرضي ) .  
(٢) في ص : لأنه يجاوز الحد .

(٣) في ص : دلالة على الغلو في ترك الترغم أي التنوين .

(٤) بيت من مشطور الرجز لرؤبة بن العجاج ، وستأتي ترجمته صفحة ٦٥ .

(٥) ورد هذا البيت في ديوانه ١٠٤٤ ، وفي سيبويه ٣٠١/٢ ، وفي الخصائص ٢٦٤/١ ، وفي المنصف ٣/٢ و  
٣٠٨ ، وفي العمدة ٢٤٠/٢ ، وفي ابن يعيش ١١٨/٢ و ٢٩/٩ ، وفي الخزانة ٧٨/١ ، وفي الإرشاد الشافي ١٧٨ ،  
وفي الشعر والشعراء ٦١ ، وفي العقد الفريد ٥٠٦/٥ ، وفي رصف المباني ٢٥٥ .

اللغة : وقاتم : الواو واو رب ، والقاتم : المغرب أو الأسود بالأعماق : ما بعد من أطراف المفاوز . خاوي : خالي .  
المخترق : مكان الاختراق .

الشاهد : استشهد به الرضي على لحاق تنوين الترغم للقوافي المقيدة وتسميته حيثئذ بالغالي .

(٦) انظر شرح الرضي على الشافية ٢/٢٣٥ ، ولم يذكر شيئا من ذلك في آخر كتابه شرح الكافية .

(٧) أي التنوين .

(٨) صفحة ١٨ .

وكذا التصغيرُ في نحو قوله<sup>(١)</sup> :

٦ - ياما أميلح غزلانا شَدَنَّ لَنَا من هَوْلِيَاءِ بَيْنَ الضَّالِّ والسَّمْرِ<sup>(٢)</sup>

راجع إلى المفعول المتعجب منه أي هن مُلِيحَاتٌ ، والتصغير للشفقة نحو يا بني ، فهو شيء موضوع في غير موضعه ، كما أن التانيث في ضَرَبْتُ في غير موضعه .

أما نحو قوله تعالى : ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾<sup>(٣)</sup> على تأويل ارْجِعْنِي ( ارْجِعْنِي ارْجِعْنِي )<sup>(٤)</sup> وقول الحجاج : يا حَرَسِي اَضْرِبَا عُنُقَهُ<sup>(٥)</sup> ، أي اَضْرِبْ ( اَضْرِبْ )<sup>(٦)</sup> فليس الأول بجمع والثاني بثنية<sup>(٧)</sup> إذ الثنية ضُمَّ مفرد إلى مثله في اللفظ غيره في المعنى ، والجمع ضُمَّ مفرد إلى مثليه أو أَكْثَرَ في اللفظ غيره في المعنى ، وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا<sup>(٨)</sup> - والتكرير ضُمَّ الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إياه في المعنى

(١) قال العيني : إن البيت للعرجي ، ونسبه البغدادي في الخزانة ٩٧/١ نقلا عن معاهد التنصيص لبعض الأعراب ، وعن الدُمَيْة للباخري أنه لبدي اسمه كامل الثقفي وروي البيت للمجنون ، ولذي الرمة ، وللحسين بن عبد الله .  
(٢) ورد البيت في ديوان العرجي ١٨٢ ، وفي ديوان المجنون ١٦٨ ، وفي الأمالي الشجرية ١٣٠/٢ و ١٣٣ و ١٣٥ ، وفي الإنصاف ١٢٧ ، وفي ابن يعيش ٦١/١ و ١٣٤/٣ و ١٣٥/٥ و ١٤٣/٧ ، وفي الخزانة ٩٣/١ ، وفي شرح شواهد الشافعية ٨٣ ، وفي شرح شواهد المغني ٩٦١ ، وفي العيني ٤١٦/١ و ٤٦٣/٣ ، وفي الصحاح ( ملح ) وفي اللسان شدن ، ويروى في بعض هذه الكتب : هَوْلِيَاكُن وفي بعضها الآخر هَوْلِيَاءِ بَيْن . وفي ط : يا أميلح .

اللغة : شدن : شَدَنَّ الغزال : قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه .

الضال : السدر البري ، السمر : جمع سمرة وهو شجر الطَّلَح .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن التصغير الوارد في ( أميلح ) راجع إلى المفعول المتعجب منه أي هن غزلان مُلِيحَاتٌ .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ المؤمنون ٩٩ .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) في اللسان ( حَرَسَ ) الحَرَسُ حرسُ السلطان ، وهم الحراس ، الواحد حَرَسِي لأنه قد صار اسم جنس فنسب إليه ، ولا تَقُلْ حارس إلا أن تذهب به إلى معنى الحراسة دون الجنس .. والحَرَسُ وهم خدام السلطان المرتبون لحفظه وحراسته .

وانظر المقتصد ١٠١٩ فقد نقل المحقق كلام الحجاج عن كامل المبرد .

ولكنه لم يقل فيه اضربا ، وإنما قال : اضرب . وانظر : ليس في كلام العرب ٣٤١ والمغني ٤٨٧ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) فيه عطف على معمولي عاملين مختلفين . وقد تحدث الشارح عن ذلك في باب عطف النسق بما لا مزيد عليه .

(٨) قبل قليل .

للتأكيد ( والتقرير )<sup>(١)</sup> .

والغالب فيما يفيد التأكيد أن يذكر بلفظين فصاعدا ، لكنهم اختصروا في بعض المواضع بإجرائه مُجَرَى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث إن التأكيد اللفظي أيضا ضُمَّ شيء إلى مثله في اللفظ وإن كان إياه في المعنى أيضا ، فقوله : اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> في كون اللفظ في صورة المثنى ( كأنه مثنى )<sup>(٣)</sup> وليس به .

واختص الإضافة - أعني كون الشيء مضافا - بالاسم لأن المضاف إما متخصص كما في غلام رجل ، أو متعريف كما في : غلام زيد ، والتخصص والتعريف من خصائص الاسم - كما مر في لام التعريف<sup>(٤)</sup> - .

وأما الإضافة في نحو : ضارب زيد ، وحسن الوجه ، ومؤدب الخدام - وإن لم تخصص المضاف ولم تعرفه - فهي فرع الإضافة المحضة ، فلا يكون المضاف أيضا في مثلها إلا اسما .

ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا إليه ، لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ ﴾<sup>(٥)</sup> من إضافة الظروف إلى الأفعال .

وعده بعضهم من خواصه ، واعتذروا عن الإيراد المذكور بأن المضاف إليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل ، أي يوم جمع الله .

قيل : والدليل على أن المضاف إليه هو المصدر تعرف المضاف به ، مع خلو الفعل من التعريف نحو : أتيتك يوم قدم زيد الحار أو البارد .

وأما أنا فلا أضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم .

(١) في ت : والتقرير .

(٢) الملك ٤ .

(٣) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٤) صفحة ٢٨ .

(٥) المائدة ١١٠ .

والظاهر أن المضاف إليه - لفظا - في نحو : ( يوم )<sup>(١)</sup> قدم زيد الجملة الفعلية لا  
الفعل وحده كما أن الاسمية في قولك : أتيتك زمن الحجاج أمير هي المضاف إليها ، وأما  
من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف إليه الزمان في الجملتين .

---

(١) تكملة من ط .



## ( المعرب من الأسماء )

قوله : وهو معربٌ ومبنيٌ . المعرب المركب الذي لم يُشَبَّه مبني الأصل .  
هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب ، لأنه في صنف الأسماء ، فلا يذكر إلا أقسامها ، فكأنه قال : الاسم المعرب هو الاسم المركب ، وكذا جميع الحدود ( التي )<sup>(١)</sup> يذكرها في صنف الاسم .

ولفظ المركب يطلق على شيئين : على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخر ، كما يقال في ( ضَرَبَ زيدٌ ) مثلا إن ( زيدا )<sup>(٢)</sup> مركب إلى ضَرَبَ ، وضَرَبَ مركَّبٌ إلى زيدٍ ، فهما مركبان ، ويطلق على المجموع ، فيقال : ضَرَبَ زيدٌ مركب من ضرب ومن زيد ، وهذا كما ( يقال )<sup>(٣)</sup> - مثلا - لأحد الخُفَّين هو زوج الآخر ، وتقول لهما معا زوج .

ومراد المصنف المعنى الأول ، وليس بِمَرْضِيٍّ ، لأن المركب في اصطلاحهم في المجموع أشهر منه في كل واحد من جزأيه أو أجزائه ، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه .

وهذا ذاب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته<sup>(٤)</sup> .

وينبغي أن يُختارَ في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد ، ويحترز عن

---

(١) في ص : الذي .

(٢) فيما عدا ط : زيد وهو جائز على الحكاية .

(٣) في ج و ط : تقول .

(٤) يعني فهمه وعلمه .

الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر .

ثم وإن نزلنا عن هذا المقام ، وسلمنا أن المركب في الظاهر هو أحد الجزأين أو الأجزاء ، فليس كل اسم مركب إلى غيره غير مشابه لمبني الأصل معربا ، بل الاسم المركب إلى عامله ، ألا ترى أن المضاف اسم مركب إلى المضاف إليه ، ولا يستحق بهذا التركيب إعرابا ، بل المضاف إليه يستحق بالتركيب الإضافي ، لأن المضاف عامله على قول ، أو الحرف المقدر على الآخر - كما يجيء<sup>(١)</sup> - .

وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق أحدهما بهذا التركيب إعرابا معينا ، وكذا أسماء الحروف الموجودة في أوائل السور نحو حم ويس .  
قوله : مبني الأصل .

هذا ( أيضا )<sup>(٢)</sup> من ذلك<sup>(٣)</sup> ، لأنه اصطلاح مجدد ( منه )<sup>(٤)</sup> مراد به الحرف والفعل الماضي والأمر ، - على ما فسره في الشرح<sup>(٥)</sup> - وإن أخذنا ( لفظ )<sup>(٦)</sup> ( مبني )<sup>(٧)</sup> الأصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور ، دَخَلَ فيه مطلق الأفعال ، وإن كانت مضارعة ، إذ أصل جميع الأفعال البناء - على ما ذهب إليه البصرية<sup>(٨)</sup> - فيرد عليه اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، وجميع باب مالا ينصرف<sup>(٩)</sup> .  
بلى إن اختار مذهب الكوفيين<sup>(١٠)</sup> في ( كون المضارع في الإعراب أصلا )<sup>(١١)</sup>

(١) صفحة ٨٧٦ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) يريد أن ابن الحاجب استعمل هنا في قوله : لم يشبه مبني الأصل ألفاظا هي لغير المعنى المقصود أقرب ، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن إذا قال مبني الأصل الفعل عموما ، لأن الأصل فيه - على رأي البصريين - البناء .

(٤) تكملة من ج و ص و ط .

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ط : المبني .

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٤ .

(٩) ترد هذه الأشياء عليه لأنها أشبهت الفعل ( مبني الأصل ) فتخرج عن حد المعرب . وقد أجاب الرضي بتوجيه محتمل للمصنف . وهو أن يكون قصد من ذلك أن الفعل المضارع أصل في الإعراب كالاسم على ما يراه الكوفيون .

(١٠) الإنصاف ٥٤٩ .

(١١) ساقطة من ت ( وفي ط : أصيلا في الإعراب ) .

كالاسم لتوارد المعاني عليه (١) - كما يجيء في بابه (٢) - لم يرد عليه ما ذكرنا .

ولا يرد على تفسيره المبنيّ الأصل بالحرف والماضي والأمر ( المصدر ) في نحو : أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً أمس ، وذلك بأن يقال : المصدر ههنا ( يشبه الماضي ) (٣) لتقديره به مع أن ، أي أن ضرب ، وإلا لم يعمل ، فهو مشابه للماضي ، مع أنه معرّب ، لأن مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله ، لا مشابهته للماضي ، بدليل أنه يعمل وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإنما ذُكر في حد العرب ( التركيب ) وكونه غير مشابه لمبنيّ الأصل احترازاً من قسَميّ المبني ، وذلك أن الاسم إما أن يبنى لعدم موجب الإعراب - أعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد ، كالفاعلية والمفعولية والإضافة - وهو الأسماء المعددة تعديداً ، كأسماء العدد نحو : واحد اثنان ثلاثة ، وأسماء حروف التهجي نحو : ألف با تا ثا ، ونحو : زيد عمرو بكر ، والأصوات كـ ( نَحْ (٤) وهَدَغْ (٥) .

والمعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل ، والتركيب شرط حصول موجب الإعراب ، فلهذا قال (٦) : المركب أي الاسم الذي فيه سبب الإعراب (٧) .

فتخرج هذه الأسماء المجردة عن السبب .

ويجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين (٨) تحقيق الكلام في الأسماء المعددة تعديداً - إن شاء الله تعالى - .

وإما (٩) أن يُبنى - مع حصول موجب للإعراب - لوجود المانع منه ، والمانع

(١) في ص : أن الأصل في المضارع الإعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه .

(٢) انظر ط ٢٢٧/٢ .

(٣) في ص : يشبه مبني الأصل الماضي .

(٤) نَحْ : التثنية : الإبل التي تناخ عند المصدق ليصدقها .. نَحْنُ الناقه فنحنخت : أبركتها فبركت (الصحيح نَحْ) .

(٥) هَدَغْ : كلمة يسكن بها صغار الإبل إذا نفرت . (الصحيح هَدَغ) .

(٦) أي ابن الحاجب .

(٧) شرح الكافية لابن الحاجب ٨ .

(٨) شرح الشافية للرضي ٢٢٢/٢ ، ٢٢٣ .

(٩) عطف على قوله صفحة ٤٦ : وذلك أن الاسم إما أن يبنى ... إلخ .

مشابته للحرف أو الفعل - على ما يجيء في باب المبني<sup>(١)</sup> - وذلك في المضمرات ،  
والمبهمات ، وأسماء الأفعال ، والمركبات ، وبعض الظروف - على ما يأتي<sup>(٢)</sup> - .

فقوله : الذي لم يشبه مبنى الأصل يُخْرِجُ هذه الأسماء .

وإنما صح الاحتراز بالجنس - أيضا - لكونه أخص من الفصل بوجه .

قوله : وحكمه (أن)<sup>(٣)</sup> يختلف آخره لاختلاف (العوامل)<sup>(٤)</sup> لفظًا أو تقديرًا .

هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد العرب حكما من أحكامه لازما له جعله النحاة  
حدَّ العرب . فقالوا : العرب ما يختلف آخره باختلاف العامل .

قال المصنف<sup>(٥)</sup> - وهو الحق - يلزم منه الدور ، لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف  
الآخر ، بل الاختلاف الذي يصح لغة ، ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة  
العرب أوَّلًا ، فإن حدَّدنا العرب ( باختلاف العامل )<sup>(٦)</sup> كان معرفة العرب متوقفة  
على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده ، فيكون دورا .

هذا إن قُصِدَ تعريف حقيقة العرب ، لتمييز عند المنشيء للكلام ، فَيُعْطِيَهُ بعد تعقل  
حقيقته حقَّه من اختلاف الآخر .

أما إن عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة العرب بل بحصول الاختلاف في كلام

---

(١) انظر ط ٢/٢ .

(٢) في أبوابها إن شاء الله تعالى .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ت و ص : العامل .

(٥) في الإيضاح لابن الحاجب ١١٢/١ ، ثم شرع في ذكر حد العرب - يعني الزمخشري - فقال : ما اختلف آخره  
باختلاف العوامل لفظا بحركة أو حرف أو محلا .

وقد اعترض على هذا الحد بأنه حد الشيء بما هو متوقف على حقيقته ، وذلك أنه إنما يختلف آخره لاختلاف العوامل  
بعد فهم كونه معربا ، فإذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا توقف كونه معربا على معرفة اختلاف آخره ،  
لكونه عرّف حقيقته به ، توقف كل واحد منهما على الآخر .

(٦) في ت و ج و ص : بالاختلاف .

صحيح موثوق به ، كالقرآن وغيره ، جاز تعريف العرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته - إذن - على معرفة العرب .

إن قيل : أئني فرق بين العرب والمبني في الحكم المذكور ؟ فإن المبني أيضا يختلف تقديرا ، وذلك في أحد قسميه - أعني المركب ( منه )<sup>(١)</sup> - مع العامل نحو : ( جاءني )<sup>(٢)</sup> هؤلاء فهو مثل ( جاءني )<sup>(٣)</sup> قاض !

فالجواب : أن العرب يختلف آخره تقديرا ، أي يقدر الإعراب على حرفه الأخير ولا يظهر ، إما للتعذر - كما في المقصور - أو الاستثقال - كما في المنقوص - بخلاف المبني ، فإن الإعراب لا يقدر على حرفه الأخير ، إذ المانع من الإعراب في جملته - وهو مناسبه للمبني - لا في آخره نحو هؤلاء وأمس ، وقد يكون في آخره - أيضا - كما في جملته نحو هذا . فلهذا يقال في نحو : ( هؤلاء ) إنه في محل الرفع ، أي في موقع الاسم المرفوع بخلاف ( الاسم )<sup>(٤)</sup> المقصور في جاءني الفتى ، فإنه يقال : إن الرفع مقدر في آخره . قوله : لفظا أو تقديرا .

مصدران بمعنى المفعول ، أي يختلف آخره اختلافا ملفوظا ، أو مقدرا ، فهما نصب على المصدر ، ويجوز أن يكون المضاف مقدرا ، أي اختلاف لفظ أو تقدير .

قوله : الإعراب ما يختلف آخره به .

هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح<sup>(٥)</sup> .

قوله : ليدل على المعاني المعتورة عليه .

بيان لعله وضع الإعراب في الأسماء .

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ج : جاء وفي ص : جاءني .

(٣) تكملة من ج .

(٤) لأنه لما انتهى من شرح قوله : الإعراب ما يختلف آخره به وبدأ في شرح قوله ( ليدل على المعاني المعتورة عليه )

قال : تنبيه على علة وضع الإعراب في الأسماء ، لأن الأسماء تطرأ عليها معاني مختلفة بالتركيب .. إلخ .

فقد بين أن قوله ليدل .. إلخ إنما هو تنبيه على علة وضع الإعراب ، وليس من الحد .

والضمير في قوله : آخره للمعرب ، وفي قوله به ل ( ما ) .

قوله : المَعْتَوِرَةُ أي المتعاقبة .

قوله : عليه أي على المعرب .

قوله : ليدلّ ، فيه ضمير الاختلاف ، أو ضمير ( ما ) ( ويعني )<sup>(١)</sup> ب ( ما ) الحركات والحروف ، ويدخل في عموم لفظة ( ما ) العامل أيضا ، لأنه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به ، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة ، التي هي الإعراب ، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين ، وإن كان ( فاعل )<sup>(٢)</sup> الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب ، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة - وإن كان علامة لا علة - ( ولهذا )<sup>(٣)</sup> سموه عاملا .

ويمكن الاعتذار للمصنف - بناء على ظاهر اصطلاحهم ( أعني )<sup>(٤)</sup> أن العامل كالعلة الموجدة - بأن يقال : بآلة الاستعانة دخولها في الآلة أكثر منه في الموجد .

ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لأجل ياء الإضافة ، وياء النسبة ، وفتح لأجل تاء التأنيث ، بأن يقال : الإعراب الذي كان على الآخر انتفى لأجل ياء الإضافة من غير انتقال إلى شيء آخر ، وانتفى لأجل ياء النسبة وتاء التأنيث ، وانتقل إلى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم ، وهذا تغير في الآخر ، وكذا في ألف المثني ، ويائه ، وواو الجمع ، ويائه ، ( وذلك )<sup>(٥)</sup> لأنه قال : الإعراب ما اختلف آخر المعرب به ، والمعرب - كما ذكرنا<sup>(٦)</sup> - هو المركب مع عامله ، ولا يدخل العامل في المضاف إلى الياء ، والمنسوب ، والمؤنث بالتاء ، والمثنى والمجموع إلا بعد لحاق الأحرف المذكورة بها ، لأنك أخبرت - مثلا - في قولك : جاءني مسلمان عن المثني ، ولم تخبر عن المفرد ، ثم تثنيته ، وكذا البواقي .

(١) في ط : يعني . والصحيح ما أثبتته .

(٢) في ت : عامل .

(٣) في ص : وهذا .

(٤) في ج : على .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) صفحة ٣٩ و ٤٠ .

فقبل لحاق هذه الأحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب ، فلم يختلف آخرُ المعرب بهذه الأحرف .

ولا يقال : ( إن )<sup>(١)</sup> الحد غير جامع ، لأن التغير في نحو : مسلمان ومسلمون ليس في الآخر ، إذ الآخر هو النون ، وذلك لأن النون فيهما كالتنوين . فكما أن التنوين - لعروضه - لم يُخْرِجْ ما قبله عن أن يكون آخرَ الحروف فكذا النونان .

قال المصنف : إنما اخترت هذا الحد - وهو مختار عبد القاهر<sup>(٢)</sup> على ما نسب إليه الأندلسي<sup>(٣)</sup> - على حدّ بعض المتأخرين : الإعراب اختلاف الآخر ، لأن الاختلاف أمرٌ لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى إعراباً<sup>(٤)</sup> .

(١) في ص : بأن .

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، أبو بكر ، واضعُ أصول البلاغة كان من أئمة اللغة من أهل جرجان ، له شعر رقيق ، من كتبه : أسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز ، والجمل في النحو ، وإعجاز القرآن ، والعوامل المائة .

توفي سنة ٤٧١ هـ ( الأعلام ١٧٤/٤ ) .

قال عبد القاهر في المقتصد في شرح الإيضاح ٩٨/١ - بعد أن بين أن للإعراب من ناحية اللغة وجهين التبيين والتوضيح فإن الإعراب يبين الكلام . والفساد فكأن المعنى : في الإعراب إزالة الفساد .

قال : وبعد ، فإن الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ . ولهذا قال : الإعراب أن تختلف أواخر الكلم ... وقوله : أن تختلف بمعنى الاختلاف وليس الاختلاف بلفظ ... فإذا قيل لك في قولك : جاءني زيد : ما الإعراب ؟ فقل اختصاص الضمة بهذه الحال ومعنى الاختصاص : أنها تزول في قولك رأيت زيدا ... فالحركة - إذن - آلة الإعراب ، لأن الاختلاف يحصل بها ، ولو كانت الحركة إعراباً لوجب أن لا يقال : حركات الإعراب ، إذ لا يضاف الشيء إلى نفسه ... فالإعراب يفتقر إلى ثلاث شرائط : إحداها الاختلاف ، والثانية أن يكون ذلك الاختلاف في آخر الكلمة ، والثالثة أن يكون باختلاف العوامل .

(٣) هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسى اللوزقي النحوي وسماه بعضهم محمداً وكناه أبا القاسم ، والأول أصح ، إمام في العربية عالم بالقراءات ، وما من علم إلا وله فيه أو قرئ نصيب ، قرأ القرآن والنحو ، وكان يعرف الفقه والأصول وعلوم الأوائل . صنف شرح المفصل ، شرح الجزولية ، شرح الشاطبية . توفي سنة ٥٦١ هـ ( بغية الوعاة ٢٠٠/٢ ) .

وقد نسب الأندلسي هذا الرأي لعبد القاهر في المباحث الكاملية ٢٨/١ حيث قال : وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني : الإعراب لفظ لا معنى وهو الحركات والسكنات في آخر الكلم .

(٤) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١١٣/١ و ١١٤ ، والإعراب يطلق ممدداً لأعربت ، وهو واضح ويطلق على ما يختلف آخر المعرب به من حركة أو حرف ، وهو المقصود في الاصطلاح وقد فسره - يعني الإعراب - كثير باختلاف الآخر للعامل ، فإن أراد وإما أردناه فلا مشاحة في التعبير ، وإن أرادوا خلافه فغير مستقيم ، لثبوت ما ذكرناه ، وفساد ذلك من وجهين : الأول الاتفاق على أن أنواعه رفع ونصب وجر ، وأن الضمة في : قام زيد رفع =

ولهم أن أن يقولوا : إنك - أيضا - أثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك :  
ما اختلف آخره به ، ولا يختلف آخر الشيء بشيء إلا وهناك اختلاف ، إذ الفعل  
متمضن للمصدر .

وقال : ولو ثبت الاختلاف - أيضا - فهو أمر واحد ، ناشئ من مجموع الضم  
والفتح والكسر ، لا من كل واحد ( منها )<sup>(١)</sup> ، إذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم  
يكن هناك ( اختلاف )<sup>(٢)</sup> ، فالاختلاف شيء واحد ، والإعراب - بالاتفاق - ثلاثة  
أشياء ، فكيف يكون الإعراب اختلافا<sup>(٣)</sup> .

ولهم أن يقولوا : هذا منك ( بناء )<sup>(٤)</sup> على أن معنى الاختلاف انقلاب حركة  
حركة أخرى ، وانقلاب حرف حرفا آخر . والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد .  
والحق أن معنى قولنا : يختلف الآخر ، أي يتصف بصفة لم يكن عليها ( قبل )<sup>(٥)</sup> .  
قال ( زيد )<sup>(٦)</sup> - مثلا - في حال الأفراد ، لم يستحق شيئا من الحركات ، فلما  
ضُمَّت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت ، أي ( انتقلت )<sup>(٧)</sup> من حال  
السكون إلى هذه الحركة المعينة ، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر ،

---

= والفتحة في : ضربت زيدا نصب ، والكسرة في : مررت بزید جر ، ونوع الجنس يستلزم حقيقته فوجب ما  
ذكرناه ، الثاني أن الاختلاف أمر معقول لا يحصل إلا بعد التعدد ، فيجب أن لا تكون الحركة الأولى في التركيب  
الأول في كلمتها إعرابا ، إذ لا اختلاف في حالة واحدة ، وهو باطل ، ولو قدر صحته فتعسف مُستغنى عنه .  
قلت : وهأنذا ترى اليون الشاسع بين رأيي عبد القاهر وابن الحاجب ، فعبد القاهر يرى أن الإعراب أمر  
معنوي ، وابن الحاجب يراه لفظيا ، والرضي ينسب إلى ابن الحاجب أنه اتبع عبد القاهر في اختياره ، مع أنه سبق  
أن قال : إن المراد بـ ( ما ) في قول ابن الحاجب « ما اختلف آخره به » : الحركات والحروف .

(١) في ص : منهما .

(٢) في ص : الاختلاف .

(٣) قال في الشرح ص ٩ : وإن سلم أن ثمة أمرا زائدا فلا بد وأن يكون ناشئا عن متعدد من الضم والفتح والكسر ،  
فإذا نشأ عن متعدد بطل تقسيمه إلى ثلاثة ، إذ لا يعقل الاختلاف بعد تسليم كونه أمرا زائدا عن كل واحد من الثلاثة  
على انفراده .

(٤) في ص : مبني .

(٥) تكملة من ج و ط .

(٦) في ص : أريد .

(٧) في ج : انتقل وفي ص : انقلبت .



وانتقال الآخر إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة ، وكذا انتقاله من السكون إلى الكسرة فهنا ثلاث<sup>(١)</sup> اختلافات ، مغاير بعضها لبعض ، بحسب تغاير الحالات المتقل إليها ، وإن كانت داخلية في مطلق الاختلاف ، فالاختلاف - إذن - ثلاثة كالإعراب ، والإعراب - أيضا - هو الانتقالات المذكورة .

هذا إذا أعرب بالحركات ، وإن ( أعرب )<sup>(٢)</sup> بالحروف فاختلاف الآخر - إذن - أحد ( نوعين )<sup>(٣)</sup> :

أحدهما : ردُّ حرف محذوف من الكلمة فقط ، أو رده مع القلب ، كما إذا أردت - مثلا إعراب ( أب ) بالحروف ( رددت )<sup>(٤)</sup> عليه الواو المحذوفة رفعا ، ورددتها وقلبها ألفا في النصب ، وياء في الجر .

وثانيهما : جعل العين أو الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه إعرابا ( أيضا )<sup>(٥)</sup> أو جعله مع القلب إعرابا ، كما جعلت الألف والواو المزيدين علامتي التثنية ، والجمع في ( نحو )<sup>(٦)</sup> مسلمان ومسلمون علامتي الرفع أيضا ، ( وجعلتهما )<sup>(٧)</sup> مع القلب علامتي النصب والجر ، وكذا فوه وذو مال .

فقد اختلف حال الألف والواو - رفعا - لأنهما صارا لشيئين بعدما كانا لشيء واحد ، وينبغي أن نقدّر كل واحدة من الكسرتين في نحو : إن المسلمات وبالمسلمات غير الأخرى ، فالاختلاف في آخره ثلاثة ، فهما كضمتي فُلك مفردا وفُلك ( مجموعا )<sup>(٨)</sup> .

---

(١) لعل الأصح أن يقول : ثلاثة ، إلا أن يريد بالاختلاف الهيئة أو الحالة فلا بأس .

(٢) في ت و ص : كان الإعراب .

(٣) في ص : النوعين .

(٤) في ت و ص : ردت .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) ساقطة من ج .

(٧) في ص . وجعلهما .

(٨) في ج : جمعا . وفي اللسان : والفُلك بالضم ، السفينة تذكّر وتؤنث ، وتقع على الواحد والاثني والجميع . فإن شئت جعلته من باب جُنُب ، وإن شئت من باب دِلاص وهجان ، وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيويه أعني =

وكذا فتحنا نحو : إن أحمد وبأحمد ، وباء إن المسلمَيْن وبالمسلمَيْن ( وإن المسلمَيْن وبالمسلمَيْن )<sup>(١)</sup> .

وليس كذا ألف المثني وواو المجموع إذا جُعِلتا إعرابا ( لأن )<sup>(٢)</sup> علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما .

( فتبين لك بهذا )<sup>(٣)</sup> أن الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالإعراب ، وهو هو . ولو جعلنا - أيضا - الاختلاف ( تحوّل )<sup>(٤)</sup> حركة حركة ، أو حرف حرفا ، كما فهم المصنف فهي - أيضا - ثلاث اختلافات بحسب المتحوّلات ، تحوّل الضمة فتحة ، وتحوّل الضمة كسرة ( وتحوّل الفتحة كسرة )<sup>(٥)</sup> وكذا في الحروف .

ولو جعلنا تحوّل الضمة فتحة غير تحوّل الفتحة ضمة حصل ست<sup>(٦)</sup> اختلافات . والحق أن معنى الاختلاف ما ذكرنا أولا<sup>(٧)</sup> ، ( وهو ثلاثة )<sup>(٨)</sup> .

وقال - أيضا - لو كان الإعراب هو الاختلاف لزم أن يكون الاسم في أول تركيبه غير معرب . كما لو جُعِل - مثلا - زيد ( اسم شخص )<sup>(٩)</sup> ، ثم ركب مع عامله أول تركيب نحو : جاءني زيد ، فلا اختلاف إذ لم تتحول حركة إلى حركة بعد<sup>(١٠)</sup> .

---

= أن تكون ضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء برد وخاء خرج ، وضمة الفاء في الجمع بمنزلة ضمة حاء حُرّ وصاد صُفّر ، جمع أحمر وأصفر .

(١) ساقط من ص .

(٢) في ج : لا .

(٣) في ص : يبين لك هذا .

(٤) في ص : تحرك .

(٥) ساقط من ج و ص .

(٦) يقال فيه ما قيل في ثلاث اختلافات ، فإن الأصح أن يقول : ستة إلا أن يقصد الهيئة أو الحالة .

(٧) صفحة ٤٦ .

(٨) ساقطتان من ج و ص .

(٩) في ص و ط : اسما لشخص .

(١٠) قال في شرح الكافية ٩ : وأيضا فإنه يؤدي إلى أن يكون الاسم في أول تركيبه غير معرب ، والذي يدل على أنه عند المحققين كذلك - وإن وقع في بعض عبارات المتأخرين ما يُشعر بخلافه - أنهم متفقون على أن أنواعه رفع ونصب وجر ، وأن الرفع والنصب والجر أسماء للضمة والفتحة والكسرة في قولك : جاء زيد وضربت زيدا ومررت بزيد ، وهذا عين ما قصدناه .

( والجواب : أن معنى الاختلاف - كما ذكرنا<sup>(١)</sup> ) - انتقال الآخر من السكون إلى حركة ما<sup>(٢)</sup> ففيه - إذن - اختلاف .

ثم تقول : ولو فسرنا الاختلاف أيضا بانقلاب حركة ( حركة<sup>(٣)</sup> ) لكان الإلزام مشتركا بينه وبين النحاة ، لقوله : ما اختلف آخره ( به )<sup>(٤)</sup> ، فما لم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره .

فإن قال : أردت ما يكون به الاختلاف إذا كان .

قيل : العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به ، لا ما اختلف .

قوله : ليدل على المعاني ( المعتورة )<sup>(٥)</sup> . تعليل لوضع الإعراب في الأسماء .

اعلم أن ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكلم على ضربين :

أحدهما : أن يكون في كلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر ، كمعاني الكلم المشتركة نحو : القرء في الطهر والحيض ، وضرب في التأثير المعروف والسير ، وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها<sup>(٦)</sup> ، و ( من ) للابتداء والتبيين والتبعض .

فمثل هذا لا يلزم العلامة المميزة لأحد المعنيين أو المعاني عن الآخر ، لأن جاعله لأحد المعنيين - واضعا كان أو مستعملا - لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما .

والثاني : أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر بطراً ( أحدهما أو أحدها على الآخر

---

(١) صفحة ٤٦ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) ساقطة من ص و ط .

(٤) ساقطة من ض .

(٥) تكملة من ص .

(٦) أي في الدلالة على الحال والاستقبال .

أو الآخر<sup>(١)</sup> فلا بد للطارئ إن لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه ، ومن ثم احتاج كل مجاز إلى قرينة دون الحقيقة ، وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم أن يُطلب له أخفُ العلامات ، بل قد تغير له صيغة الكلمة ، كما في التصغير ، والجمع المكسر ، والفعل المسند إلى المفعول كرجيل ورجال وضرب .

وقد يُجْتَلَب له حرف دالٌّ عليه ، صائر كأحد حروف تلك الكلمة ، كما في المثني والجمع السالم ، والمنسوب ، والمؤنث ، والمعرف ، نحو : مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدِّي ومسلمة والمسلم .

وقد تكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمةً أخرى مستقلةً ، كالوصف الدالُّ على معنى في موصوفه والمضاف إليه الدال على معنى في المضاف .

وإن كان طرآن<sup>(٢)</sup> المعنى لازماً للكلمة فإن كان الطارئ معنى واحداً لا غير - ككون الفعل عمدةً فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة إلى العلامة لأنها تطلب للملتبس بغيره .

وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة ، ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الأخرى التي بها طراً ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف ، لأن المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه ، فاحتاطوا في هذا النوع أتم احتياط ، حتى إن بُعد ما طراً بسببه المعنى ( كان )<sup>(٣)</sup> هناك علامة لازمة للكلمة ، دالة على معناها الطارئ .

ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم ، لأنه بعد وقوعه في الكلام لا بد أن يعرض فيه ، إما معني كونه عمدة الكلام ، أو كونه فضلةً ، فجعل علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف ( الحروف )<sup>(٤)</sup> - أعني الحركات ، وجعلت في بعض الأسماء حروف المد ،

(١) في ص : يطر أحدهما على الآخر ، أو أحدها على الآخر .

(٢) طرآن : صيغة فعلان من طرأ ، قصد منها الدلالة على المصدر من طرأ ، ولم أجدها في المعجم ، قال في اللسان ( طراً ) طرأ على القوم بطراً طرءاً وطرؤاً . وفي التاج ٩١/١ : وحام طرآني وأمر طرآني بالضم ، كذا في نسختنا وفي بعضها زيادة كعثمان : لا يدرى من حيث أتى وهو نسب على غير قياس من طراً علينا .. إلخ .

(٣) في ط : كائن .

(٤) ساقطة من ص .

وهي الأسماء الستة والثنى والمجموع بالواو والنون لعلّة نذكرها في كلّ واحد منها .  
ولم تُجْتَلَب حروف مدّ أجنبية لما قصد ( ذلك )<sup>(١)</sup> بل جُعِل في الأسماء الستة لأمّ  
الكلمة أو عينها علامة ، وفي الثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين . كل ذلك  
لأجل التخفيف .

وجُعِل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد ، وهي ثلاثة : الفاعل والمبتدأ والخبر .  
وجعل النصب للفضلات ، سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه  
من المفاعيل وكالحال والتمييز ، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه ، والمستثنى غير  
المفرغ والأسماء التي ( تلي )<sup>(٢)</sup> حروف الإضافة - أعني حروف الجر - .  
وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات  
أضعف من العمدة وأكثر منها .

ثم ( أريد أن يميّز بعلامة )<sup>(٣)</sup> ما هو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن بقي من  
الحركات غير الكسر فميّز به ، مع كونه منصوب المَحَل ، لأنه فضلة ، فصار معنى  
كون الاسم مضافا إليه معنى العمدة بحرف معنى<sup>(٤)</sup> آخر منضمّا إلى المعنيين المذكورين  
علامته الجر .

فإن سقط الحرف ظهر الإعراب المَحَلّي في هذه الفضلة ، نحو : الله لأفعلن .  
فإذا عُطِف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب  
( المقدر )<sup>(٥)</sup> . وقد يُحْمَل على المحل كما في قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ  
وَأَرْجُلَكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> بالنصب<sup>(٧)</sup> .

(١) ساقطة من ج .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ص : أن يدل غير بعلامة ، وهو تحريف .

(٤) خبر صار في قوله : فصار معنى كون الاسم .. إلخ .

(٥) في ص : المذكور .

(٦) المائدة ٦ .

(٧) قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام عطفا على « أيديكم » فيكون حكمها الغسل  
كالوجه ، وقرأ الباقر بنفضها عطفا على رؤوسكم ، لفظا ومعنى ثم نسخ المسح بوجوب الغسل ( المهذب في  
القرائات العشر ١٨١/٢ ) وعلى قول الرضي : إنها معطوفة على موضع برؤوسكم تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة  
( انظر البحر المحيط ٤٣٨/٣ ) .

وإن سقط الجارُّ مع الفعل لزوماً - كما في الإضافة - زال النصب المقدَّرُ - كما سيحيي<sup>(١)</sup> - .

ثم اعلم أن محدث هذه ( المعاني )<sup>(٢)</sup> في كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتِها ، لكنه نُسِبَ إحداثُ هذه العلامات إلى اللفظ الذي ( بوساطته )<sup>(٣)</sup> قامت هذه المعاني بالاسم ، فسُمِّيَ عاملاً لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب للمعنى المعلَّم ، فقيل : العاملُ في الفاعل هو الفعل ، لأنه به صار أحدُ جزأي الكلام ، وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخرُ على مذهب الكسائي<sup>(٤)</sup> والقراء<sup>(٥)</sup> ، إذ كل واحد منهما صار عمدةً بالآخر<sup>(٦)</sup> .

واختلف في ناصب الفضلات ، فقال الفراء : هو الفعل مع الفاعل<sup>(٧)</sup> . وهو قريب على الأصل المذكور ، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر ( صارت )<sup>(٨)</sup> فضلةً ، فهما معا سبب كونها فضلة ، فيكونان أيضاً سببَ علامةِ الفضلة . وقال هشامُ بن معاوية<sup>(٩)</sup> : هو الفاعل<sup>(١٠)</sup> .

(١) صفحة ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ج و ص و ط : بوساطته .

(٤) هو علي بن حمزة الكسائي الأسدي مولاهم ، وهو من أولاد فارس من سواد العراق . أبو الحسن الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات ، قال عنه الشافعي : من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيالٌ على الكسائي ، وله من الكتب : معاني القراءات - العَدَد - النوادر الكبير والأوسط والأصغر ، كتاب في النحو .. وغيرها . توفي سنة ١٨٩ هـ ( غاية النهاية في طبقات القراء ٥٣٥/١ ) .

(٥) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، أخذ على الكسائي ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم وغيره ، كان إماماً ثقة ، قال أبو بكر الأنباري : لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس ، إذ انتهت العلوم إليهما . له كتاب معاني القرآن . توفي سنة ٢٠٧ هـ ( نزهة الألباء ٩٨ - ١٠٣ ) .

(٦) ذكر الفراء في مواضع متعددة من كتابه معاني القرآن أن المبتدأ يرتفع بما يعود إليه من الضمير في جملة الخبر ، من ذلك قوله في الجزء الثاني صفحة ٣٠٢ : وقوله : ﴿ وقالت امرأة فرعون قُرْةٌ عين لي ولَكَ ﴾ القصص ٩ : رفعت ( قُرْةٌ عين ) بإضمار ( هو ) ومثله في القرآن كثيرٌ يرفع بالضمير ، وانظر أيضاً ٢٤٠/١ و ٢٥٥/٢ و ٤١٠ . وقد نسب أبو البركات الأنباري هذا الرأي إلى الكوفيين ، انظر الإنصاف ٤٤ .

(٧) هذا رأي الكوفيين ، الإنصاف ٧٨ .

(٨) في ص و ط : صار . وقد آثرت : صارت لأن الضمير فيها يعود على الفضلات .

(٩) هشام بن معاوية الضمير ، أبو عبد الله النحوي الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكسائي ، له مقالة في النحو تعزى إليه ، صنف مختصر النحو ، الحدود ، القياس . توفي سنة ٢٠٩ هـ ( بغية الوعاة ٣٢٨/٢ ) .

(١٠) قال في الإنصاف ٧٨ ، ٧٩ ونصَّ هشامُ بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت : ظننت زيدا قائماً =

وليس ببعيد ، لأنه جَعَلَ الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما ، فصار غيره من الأسماء فضلة .

وقال البصريون : العامل هو الفعل نظرا إلى كونه الْمُقْتَضِي للفضلات<sup>(١)</sup> .

وقول الكوفيين<sup>(٢)</sup> أقرب ، بناء على الأصل الممَّهَّد المذكور .

وَجُعِلَ الحرف الموضَّل لأحد جزأي الكلام إلى الفضلة عاملا للجبر في ظاهر الفضلة .، إذ بسببه حَصَلَ كونُ ذلك الاسم مضافاً إليه تلك العمدة .

ثم قد يُحذف حرف الجر لزوماً مع الفعل الذي أوصله الحرف إلى الفضلة لغرض التخصيص أو التعريف في الاسم - كما يجيء في باب الإضافة<sup>(٣)</sup> - فيزول النصب المَحَلِّي عن المجرور لفظا لكون الناصب - أي الفعل مع الفاعل - محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه ، فكأن أصل ( غلام زيد )<sup>(٤)</sup> غلام حصل لزيد ، فإذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه أو تعريفه مقام ( الحرف )<sup>(٥)</sup> الجار لفظا فلا يفصل بينهما ، كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ، ومعنى - أيضا - لدلالته على معنى اللام ، في نحو : غلام زيد ، إذ هو مختص بالثاني ، وعلى معنى ( مِنْ ) في نحو : خاتم فضة ، إذ هو ( مُبَيَّن )<sup>(٦)</sup> بالثاني .

فيحال عمل الجر على هذا الاسم ، كما أُحِيلَ على حرف الجر - كما يجيء<sup>(٧)</sup> - .  
فأصل الجر أن يكون عَلمَ الفضلة التي تكون بواسطة ، ثم يخرج في موضعين عن كونه

---

= تنصب زيدا بالتاء وقائما بالظن . ورأي هشام كما نقله الرضي يخالف ما نقله صاحب الإنصاف ، فإن صاحب الإنصاف يرى أن ناصب المفعولين في : ظننت زيدا قائما الظن والفاعل كل واحد منهما نصب فضلة ؛ التاء نصبت الفضلة الأولى والظن الثانية .

(١) الإنصاف ٧٩ .

(٢) وهو ما ذكره عن الفراء من أن العامل في المفعول الفعل والفاعل جميعا ، وانظر الإنصاف ٧٨ .

(٣) صفحة ٨٨١ - ٨٨٢ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ج و ص : متبين .

(٧) صفحة ٨٧٦ .

علمَ الفضلة ، ويبقى علماً للمضاف إليه فقط ، أحدهما في ما أضيف إليه الاسم ، والثاني في الجرور المسند إليه نحو ( مُرّ بزيد ) والأصل فيهما أيضا ذلك - كما بيناه<sup>(١)</sup> - .

وكان قياسُ المستثنى غير المفرغ بإلا والمفعول معه الجرّ أيضا ، إذ هما فضلتان بواسطة الحرفين ، لكن لما كان الواو في الأصل - للعطف ، وغير مختص بأحد ( القبيلين )<sup>(٢)</sup> وكان ( إلا ) يدخل على غير الفضلة أيضا كالمستثنى المفرغ لم يروا إعمالهما ، فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ .

هذا وأما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء ، بل معانيها طارئة على معاني ألفاظٍ آخر - كما مر في حد الاسم<sup>(٣)</sup> - .

وأما الأفعال فلا يلزمها إلا معنى واحد طارئ - كما مر<sup>(٤)</sup> - بل قد يطرأ عليها في بعض المواضع أحد ( معنيين مُلتبسَيْن أحدهما بالآخر )<sup>(٥)</sup> كقولك : ما بالله حاجة فيظلمك - على ما يجيء في قسم الأفعال<sup>(٦)</sup> - فاعتبر ذلك الكوفيون فقالوا : إعراب المضارع أصلي لا بمشابهته الاسم ، خلافا للبصريين<sup>(٧)</sup> - على ما يجيء في بابه<sup>(٨)</sup> .. فظهر بهذا التقرير أنّ الأصل في الإعراب الأسماء دون الأفعال والحروف ، وأن أصل كل اسم أن يكون معربا .

فإن قيل : كيف حكم بذلك وأصل الأسماء الإفراد ، وهي في حالة الإفراد غير مستحقة للإعراب - كما تقدم في الأسماء المعددة<sup>(٩)</sup> - .

قلت : إنما حكم بذلك لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة واستعمالها مفردة ( مخالفٌ لنظر الواضع ، فبناء المفردات - وإن كانت أصولا

(١) قبل قليل .

(٢) أي الاسم والفعل ، وفي ص : التذكير وهو تحريف .

(٣) صفحة ٢١ و ٢٢ .

(٤) صفحة ٢٥ .

(٥) في ط : المعنيين الملتبسَيْن ، وسقط من ص قوله : أحدهما بالآخر .

(٦) انظر : ط ٢٢٧/٢ .

(٧) الإنصاف ٥٤٩ وما بعدها .

(٨) انظر أيضا : ط ٢٢٧/٢ .

(٩) صفحة ٤١ و ٤٢ وفي ص : المعدودة .



للمركبات - عارضٌ لها لكون استعمالها مفردة (١) عارضاً لها غير وضعي .

وقد خرج من عموم قولهم : ( أصل الأسماء الإعراب ) صنفان منها :  
أحدهما : أسماء الأصوات كنيخ وجه (٢) ، ( وِجْ ) (٣) ، وده (٤) ، لأن الواضع لم يضعها إلا ( لتستعمل ) (٥) مفردة لأنها لم تكن في الأصل كلمات - كما يجيء في بابها (٦) - .

والثاني : أسماء حروف التهجي ، لأنها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ، ومن ثم كان أوائلها تلك الحروف المحكية ، إلا لفظة ( لا ) فإنهم لما لم يمكنهم النطق بالألف الساكنة توصلوا إليه باللام المتحركة ، كما توصلوا إلى النطق بلام التعريف الساكنة بالألف المتحركة - أعني الهزمة .

وأما ألف فهو اسم الهزمة ، لأن أوله الهزمة ، فينبغي أن نقول : لا ، ولا نقول : لام ألف . وأما قوله (٧) :

٧ - نُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ (٨)

(١) ساقط من ج .

(٢) في اللسان : جَهَّجَهُ بِالْإِلِ ل كَهَجَّجَ ، وجهجه بالسَّح وغيره : صاح به ليكف كهجهج مقلوب .

(٣) ساقطة من ص ، ومعناها في اللسان ( دج ) دعاؤك بالدجاجة ، ودجَّدج بالدجاجة : صاح بها فقال : دج دج .

(٤) في ط ٨٣/٢ ده .. زجر مطلقاً بمعنى اضرب وأصله فارسي ..

(٥) ساقطة من ص .

(٦) انظر : ط ٨١/٢ .

(٧) هو أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي . قال البغدادي في الخزانة ١٠٣/١ هو الفضل بن قدامة بن عبيد الله .. بن بكر بن وائل ، أحد رجاء الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى ، قال أبو عمرو بن العلاء : هو أبلغ من العجاج في النعت . وفي الأعلام ٣٥٧/٥ ، أنه توفي سنة ١٣٠ هـ .

(٨) من مشطور الرجز وقبله :

أخرج من عند زياد كالحرف تحطُّ رجلاي بخطِّ مُخْتَلَف

والبيت في ديوانه ١٤١ ، في سيبويه ٣٤/٢ ، وفي المقتضب ٢٣٧/١ و ٣٥٧/٣ ، وفي العقد الفريد ٣٤٧/٦ ، وفي الموشح ١٧٧ ، وفي الخصائص ٢٩٧/٣ ، وفي المخصص ٤/١٣ و ٩٥/١٤ و ٥٣/١٧ و ٥٤ ، وفي الخزانة ٩٩/١ .

اللغة : لام ألف أي صورة اللام وصورة الألف ، وقد يراد به صورة لا .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن مراد الشاعر اللام والهزمة ، لا صورة لا ، فيكون معناه : أنه تارة يمشي مستقيماً فتخط رجلاه خطاً مستقيماً ، وتارة يمشي مُعَوَّجاً ، فتخط رجلاه خطاً شبيهاً باللام ( الخزانة ٩٩/١ ) .

فمقصوده اللام والهمزة لا صورة ( لا ) .

ولو نظر الواضع في الصنفين إلى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجوز أن يصوغهما على أقل من ثلاثة أحرف ، لأنك لا تجد معربا على أقل من ثلاثة أحرف إلا وقد حُذِفَ منه شيء كيد ودم .

وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا وتا وثا .

وإنما صاغ على أقل من ( ثلاثة )<sup>(١)</sup> ما كان يعرف أنه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن ، وتاء الضمير وكافه ، فعلم أنه ( يئنى )<sup>(٢)</sup> لثبوت علته ( فجوز )<sup>(٣)</sup> بناءه على أقل من ثلاثة .

ثم نقول : لا يلزم الكسائي والفراء ما ألزما في ترفع ( المبتدأ )<sup>(٤)</sup> والخبر ( من أنه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر )<sup>(٥)</sup> ( لأنه يجب تقدم العامل على المعمول )<sup>(٦)</sup> فيلزم على ذلك تقدم الشيء على نفسه ، لأن المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء .

وإنما لم يلزمهما ذلك لأن العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة ، حتى يلزم تقدمه على أثره ، بل هو علامة - كما مر<sup>(٧)</sup> - .

ولو أوجبنا - أيضا - تقدمه لكونه كالسبب - كما مر<sup>(٨)</sup> - قلنا : إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من ( وجه )<sup>(٩)</sup> آخر ، فإذا اختلف الجهتان فلا دور .

---

(١) في ص : ثلاثة أحرف .

(٢) في ط : يئنى .

(٣) في ج : فيجوز .

(٤) في ص : الابتداء .

(٥) ساقط من ص .

(٦) ساقط من ت .

(٧) صفحة ٥١ .

(٨) صفحة ٥٢ .

(٩) تكملة من ط .

أما تقدّم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه ، وفرعا له <sup>(١)</sup> .  
وأما تقدم الخبر فلأنه محطُّ الفائدة ، وهو المقصود من الجملة ، لأنك إنما ابتدأت  
بالاسم لغرض الإخبار عنه ، والغرض وإن كان متأخرا في الوجود إلا أنه متقدم في  
القصد ، وهو العلة ( الغائية ) <sup>(٢)</sup> وهو الذي يقال فيه : أول الفكر آخر العمل .  
فيرفع كل منهما ( صاحبه بالتقدم الذي فيه . فترافعُ المبتدأ والخبر - إذن - كعمل  
كلمة الشرط والشرط كل واحد منهما ) <sup>(٣)</sup> في الآخر نحو قوله تعالى : ﴿ أَيَّامًا  
تَدْعُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> فأداة الشرط متقدمة على الشرط ، إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه ،  
متأخرة عنه تأخّر الفضلات عن ( العمْد ) <sup>(٥)</sup> .  
فالمبتدأ والخبر - على هذا التقرير - أصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في  
الرفع عليه ، وهو مذهب الأخفش <sup>(٦)</sup> وابن السراج <sup>(٧)</sup> .  
ولا دليل على ما يُعزى إلى الخليل <sup>(٨)</sup> من كونهما فرعين على الفاعل <sup>(٩)</sup> . ولا على ما يُعزى

(١) هذا تعليل لتأخر الخبر ، فهو تعليل للنقيض .

(٢) في ص : الثانية .

(٣) ساقط من ص .

(٤) الإسراء ١١٠ .

(٥) في ج و ص : العمل .

(٦) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش من أكابر أئمة النحويين البصريين ، وأخذ عن أخذ عنه سيبويه ، ثم أخذ  
عن سيبويه ، وهو الطريق إلى كتابه . وكان ممن قرأ عليه الجرمي والمازني والكسائي . صنف كتب كثيرة في النحو  
والعروض والقوافي . توفي سنة ٢١٥ هـ ( نزهة الألباء ١٣٣ ) .

(٧) أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج ، كان أحد العلماء المذكورين ، وأئمة النحو المشهورين أخذ  
عن المبرد ، وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعده ، أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني . له مصنفات كثيرة  
منها كتاب الأصول وكان ثقة . توفي سنة ٣١٦ هـ ( نزهة الألباء ٢٤٩ ) .

حين تحدث ابن السراج في الأصول عن المرفوعات ٥٨/١ قال : الأسماء التي ترتفع خمسة : الأول مبتدأ له خبر ،  
الثاني خبر لمبتدأ بنيته عليه ، الثالث فاعل بني على فعل ، الرابع مفعول بني على فعل ، ولم تذكر من فعل به فقام مقام  
الفاعل ، والخامس مشبه بالفاعل في اللفظ - ويعني به اسم كان وخبر إن - .

(٨) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد البصري الفراهودي ، سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده ، والغاية في تصحيح  
القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله ، قرأ على أبي عمرو وأخذ عنه سيبويه ، أول من استخرج علم العروض  
وضبط اللغة ، وأمل كتاب العين على الليث بن المظفر . توفي سنة ١٦٠ هـ ( نزهة الألباء ٤٧ ) .

(٩) لم أجِد من نسب هذا الرأي للخليل .

إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع<sup>(١)</sup> . وعلى التقرير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة أصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه - كما هو مذهب النحاة - .

ولما كان مستنكرًا في ظاهر الأمر - ترافع المبتدأ والخبر ، لما تقرر في الأذهان من تقدم المؤثر على الأثر ، واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضَعْف عملهما ، فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثرًا فيهما معنى ، ككان وظن وكاد وإن وأخواتها ، وما ولا التبرئة - على ما يجيء في أبوابها - فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبَةً ، وهي اسم إن و ( لا ) التبرئة ، وخبر كان ( وأخواتها )<sup>(٢)</sup> وكادَ ( وإن وأخواتها )<sup>(٣)</sup> ومفعولا ظَنّ ، ووجه مشابهتها ( للفضلة )<sup>(٤)</sup> يجيء في أبوابها .

وإنما جاز تقدم كل واحد من جزأي الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر ، والعامل متقدم الرتبة على معموله ، لكن الأولى تقدم المسند إليه ، لسبق وجود الخبر عنه على الخبر ، وإن كان الخبر متقدّمًا في العناية .

ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل ، لأن الفاعل معمول للفعل ، وليس عاملاً فيه كما كان المبتدأ في الخبر .

ولم يعتنوا بحال المفاعيل ، ولم يلزموها موضعها الطبيعي - أعني ما بعد العامل - لكونها فضلات .

فظهر لك أن أصل الأسماء الإعراب ، فما وجدت منها مبنياً فاطلب لبنائه علّة ، - كما نذكره في المضمرات والمبهمات ، وأسماء الأفعال والكنائيات ، وبعض الظروف - . وأما أسماء الأصوات وأسماء حروف التهجي فبناؤها أصلي لا يحتاج إلى تعليل .

(١) لم أجد في الكتاب في باب المبتدأ والخبر ولا في باب الفاعل ما يشير إلى ذلك .

(٢) ساقطة من ص و ط .

(٣) ساقط من ج و ص و ط ، وهو في ت ولعله يقصد إن النافية العاملة عمل ليس مع أن أم الباب ( ما ) وليست ( إن ) .

(٤) ساقطة من ص .

و (أما) <sup>(١)</sup> إعرابهما في نحو <sup>(٢)</sup> قوله <sup>(٣)</sup> :

٨ - تداعينَ باسمِ الشَّيبِ في مُثَلِّمٍ <sup>(٤)</sup>

وقوله <sup>(٥)</sup> :

٩ - إذا اجتمعوا على أَلِفٍ وواوٍ وياءٍ هاجَ بينهمُ جدالٌ <sup>(٦)</sup>

( فعلل ) <sup>(٧)</sup> بكونهما مركَّبينَ ، وهو خلاف الأصل ، والله أعلم ( بالصواب ) <sup>(٨)</sup> .

(١) ساقطة من ط .

(٢) تكملة من ص .

(٣) قائله ذو الرمة ( وستأتي ترجمته ) صفحة ٤٧١ .

(٤) عجزه : جوانبه من بَصْرَة وسلام ، والبيت في ديوان ذي الرمة ١٠٧٠ وفي إصلاح المنطق ٣٤ وفي ابن يعيش

١٤/٣ و ٨٥/٤ وفي الخزانة ١٠٤/١ وفي اللسان مادة ( شيب ) .

اللغة : تداعين : دعا بعض القُلُص بعضاً ، الشَّيب : أصوات مشافر الإبل عند الشُّرب ، المثَلِّم : المنكسر ، أراد

في حوض منكسر ، بَصْرَة : حجارة رخوة فيها بياض ، سلام : حجارة جمع سَلَمَة .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن اسم الصوت إذا ركب جاز إعرابه : معتدا بالتركيب العارض بشرط إرادة

اللفظ لا المعنى .

(٥) هذا البيت ينسب ليزيد بن الحكم ، ونسبه في درة الغواص ٢٣٣ ، لعيسى بن عمر وستأتي ترجمته صفحة ١٤٤

قال البغدادي في ترجمة يزيد ١١٣/١ ، هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي البصري الشاعر المشهور ... حدث

عن عمه عثمان ، وروى عن معاوية بن قرة وعبد الرحمن بن إسحاق . وردَّ على الحجاج في العراق وله معه قصة .

وفي الأعلام ٢٣٢/٩ أنه شاعر عالي الطبقة من أعيان العصر الأموي . توفي سنة ١٠٥ هـ .

(٦) هذا البيت في المقتضب ٢٣٦/١ وفيه ألف وباء وتاء ... قتال . وكذا في المخصص ٩٥/١٤ ، وفي درة الغواص

٢٣٣ ، وفي شرح ابن يعيش ٣٩/٦ ، وفي الخزانة ١١٠/١ .

والمعنى المراد من رواية الرضي والخزانة : ما يحصل من الجدال حول حروف العلة وإعلاها . هامش المقتضب

٢٣٦/١ .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن حروف المعجم إذا رُكِّبت جاز إعرابها .

(٧) في ط : معلل .

(٨) ساقطة من ص .

## ( أنواع الإعراب )

قوله : وأنواعه رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ ، فالرفع علمُ الفاعلية ، والنصب علمُ المفعولية ، والجر علمُ الإضافة .

اعلم أن الحركاتِ في الحقيقة أبعاضُ حروفِ العلة ، فضمُّ الحرف في الحقيقة إتيانٌ بعده - بلا فصل - ببعض الواو ، وكسْرُهُ الإتيانُ بعده بجزء ( من )<sup>(١)</sup> الياء ، وفتحُهُ الإتيانُ ( بعده )<sup>(٢)</sup> بشيء من الألف ، وإلا فالحركة والسكون من صفات الأجسام ، فلا تحلُّ الأصوات ، لكنك لما كنت تأتِي عقيبَ الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سُمِّي الحرفُ متحرِّكًا ، كأنك حرَّكت الحرف إلى مخرج حرف المد ، وبضدِّ ذلك سكون الحرف .

فالحركة - إذن - بعد الحرف ، لكنها من فرط اتصالها به يُتَوَهَّمُ أنها معه ( لا )<sup>(٣)</sup> بعده ( بلا فصل )<sup>(٤)</sup> فإذا أُشِيعَت الحركة - وهي بعض ( حرف )<sup>(٥)</sup> المد - صارت حرفٌ مد تامًا .

ولمَّا قيل لعلِّمَ الفاعل رفعٌ لأنك إذا ضمنت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفعُ من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه ، فسُمِّي حركةُ البناء ضمًّا وحركةُ الإعراب رفعًا ، لأن دلالةَ الحركة على المعنى تابعةٌ لثبوت نفس الحركة أولاً .

وكذلك نصبُ الفم تابع لفتحهِ ، كأن الفم ( كان )<sup>(٦)</sup> شيئًا ساقطًا فنصبته ، أي أقمته بفتحك إياه ، فسُمِّي حركةُ البناء فتحًا ، وحركةُ الإعراب نصبًا .

(١) تكملة من ط .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) تكملة من ص و ط .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) ساقطة من ص ، وهي لازمة .

وأما جرُّ ( الفك )<sup>(١)</sup> الأسفل إلى أسفل و ( خَفَضُهُ )<sup>(٢)</sup> فهو ككسر الشيء ، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل ، فسُمِّي حركة الإعراب جراً وخفضاً ، وحركة البناء كسراً ، لأن الأولين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث .  
ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد . والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف ، فسُمِّي الإعرابي جزءاً ، والبنائي وقفاً وسكوناً .  
وإنما سمي المعرب معرباً لأن الإعراب إبانة المعنى والكشف عنه ، من قوله ﷺ « الثيبُ يعربُ عنها لسانُها »<sup>(٣)</sup> أي يبين ، وسمي المبني ( مبنياً )<sup>(٤)</sup> لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص .

قوله : فالرفع علم الفاعلية .  
أي علامتها ، والأولى - كما بينا<sup>(٥)</sup> - أن يقال : الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون في غير العمد . والنصب علم الفضلية - في الأصل - ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات - كما مضى<sup>(٥)</sup> .  
وعلى قول المصنف : الرفع في الأصل علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، ثم يكونان فيما يشابههما .  
وأما الجر فعلم الإضافة - أي كون الاسم مضافاً إليه - معنى أو لفظاً ، كما في غلام زيد وحسن الوجه .

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ط : وحفظه ، وهو تحريف .

(٣) قال عنه عبد القادر البغدادي في تخریج أحاديث شرح الرضي ق ١ : ولم أره بهذا اللفظ إلا في نهاية ابن الأثير . قال بعد إيراده : يروى هكذا بالتخفيف من أعرب ، وقال أبو غُبَيْد : الصواب يُعَرَّب - يعني بالتشديد - يقال : عربت عن القوم إذا تكلمت عنهم ، وقيل : إن أعرب بمعنى عَرَّب ، يقال : أعرب عن لسانه وعرب . قال ابن قتيبة : والصواب يعرب عنها بالتخفيف .. وكلا القولين لغتان متساويتان بمعنى الإيضاح . ١ هـ . قلت وقد وجدته بلفظ الثيب تعرب عن نفسها في سنن ابن ماجه ٢٠٦/١ وقال المحقق بعد ذكره : قال في الزوائد : رجال إسناده ثقات إلا أنه منقطع .. لكن الحديث له شواهدٌ صحيحةٌ . وفي المسند ١٩٢/٤ وفيه : الثيب تعرب عن نفسها بلسانها والبكر رضاها صمتها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) صفحة ٥١ .

فالرفع ثلاثة أشياء : الضم والألف والواو في نحو : ( جاء )<sup>(١)</sup> مسلم ومسلمان ومسلمون وأبوك .

والنصب أربعة : الفتح والكسر والألف والياء في نحو : إن مسلما ( ومسلمات وأباك )<sup>(٢)</sup> ومسلمين ( ومسلمين )<sup>(٣)</sup> .

والجر ثلاثة أشياء : الكسر والفتح والياء في نحو : يزيد وبأحمد ، وبمسلمين وبمسلمين وبأبيك .

وكل ما سوى الضم في الرفع ، والفتح في النصب ، والكسر في الجر فروغها - كما يجيء<sup>(٤)</sup> - وبين الضم والرفع عموم وخصوص ( من وجه )<sup>(٥)</sup> .

أما كون الرفع أعم فلو قوِّع على الضم والألف والواو .

وأما كونه أخص فلأن الضم قد يكون علم العمدة كما في : جاء الرجل ، وقد لا يكون كما في حيث . وكذا الكلام في النصب والجر .

وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريَّة ( فهي )<sup>(٦)</sup> لا تقع إلا ( على )<sup>(٧)</sup> حركات غير إعرابية - بنائية كانت كضمة حيث ، أولا كضمة قاف قفل<sup>(٧)</sup> ومع القرينة تطلق على حركات الإعراب - أيضا - كقول المصنف : بالضمة رفعا .

والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقا .

قوله : وأنواعه رفع ونصب وجر .

---

(١) تكملة من ص .

(٢) ساقط من ج .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) يعني في الأسماء الستة والثني والمجموع جمع تصحيح للمذكر والمنوع من الصرف والفعل المعتل وغير ذلك .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : فهما .

(٧) لأن البناء لا يقع إلا في آخر الكلمة كالإعراب .



الرفع والنصب والجُرْ - عنده - الحركاتُ - كما ذكرنا<sup>(١)</sup> - والحروفُ .  
وعلى مذهب من قال : الإعراب الاختلاف ( يقال )<sup>(٢)</sup> : الرفع انتقالُ الآخر إلى  
علامةِ العمدة ، والنصبُ انتقاله إلى علامةِ الفضلة ، والجَر انتقاله إلى علامةِ الإضافة .  
والظاهر في اصطلاحهم أن الإعرابَ هو الاختلاف ، ألا ترى أن البناء ضده ؟ وهو  
عدم الاختلاف اتفاقاً ، ولا يطلق البناء على الحركات .  
وإنما جعل الإعراب في آخر الكلمة لأنه دال على وصف الاسم ، أي كونه عمدةً  
أو فضلةً ، والدالُّ على الوصف بعد ( الدالَّ على )<sup>(٣)</sup> الموصوف .

---

(١) صفحة ٦٠ .

(٢) في ص و ط : قال .

(٣) ساقطتان من ج و ص و ط .

## ( العامل )

قوله : العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ( للإعراب )<sup>(١)</sup> .

إنما بين العاملَ لاحتياج قوله قبل<sup>(٢)</sup> : ( ويختلف آخره لاختلاف العامل ) إلى بيانه .  
ويعنى بالتَّقَوُّمُ نحواً من قيام العَرَضِ بالجوهر ، فإن معنى الفاعلية ( والمفعولية والإضافة )<sup>(٣)</sup> كَوْنُ الكلمة عمدةً أو فضلةً أو مضافاً إليها ، ( وهي )<sup>(٤)</sup> كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل .

فالموجدُ - كما ذكرنا<sup>(٥)</sup> - لهذه المعاني هو المتكلمُ ، والآلةُ العاملُ ، ومحلها الاسمُ ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني ( هو المتكلم )<sup>(٦)</sup> ، لكنَّ النحاة جعلوا الآلةَ كأنَّها هي الموجدةُ ( للمعاني )<sup>(٧)</sup> ولعلاماتها - كما تقدم<sup>(٨)</sup> - فلهذا سميت ( الآلات )<sup>(٩)</sup> عوامل .

فالباء في قوله : ( به يتقوم للاستعانة ، نظراً إلى أن المسمى عاملاً في الحقيقة آلة ، والمقوم هو المتكلم ، وليس الباء ، كما في قولك )<sup>(١٠)</sup> قام هذا العرضُ بهذا المحل .  
ولا شك أن في لفظ المصنَّف إيهاماً ، لأن الظاهر في نحو : قام به ، وتقوم به هذا المعنى الأخير .

---

(١) تكلمة من ص ومن مخطوطة المتن صفحة ٤ .

(٢) صفحة ٤٢ .

(٣) ساقط من ت .

(٤) ساقطة من ت .

(٥) صفحة ٥١ و ٥٢ .

(٦) ساقطتان من ص .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) صفحة ٥١ و ٥٢ .

(٩) في ص : آلات الإعراب .

(١٠) ساقط من ص .

فإذا ثبت أن العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب ، وذلك المعنى كون الاسم عمدة ، أو فضلة ، أو مضافا إليه العمدة أو الفضلة ، فاعلم أن بينهم خلافا في أن العامل في المضاف إليه هو اللام المقدرة أو من ، أو المضاف .

فمن قال : إنه الحرف المقدر نظر إلى أن معناه في الأصل هو ( الموقع للإضافة )<sup>(١)</sup> بين الفعل والمضاف إليه ، إذ أصل غلام زيد : ( غلام )<sup>(٢)</sup> حصل لزيد ، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف .

ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا ، وإن ضعف مثله في نحو : خير<sup>(٣)</sup> ، في قول رؤية<sup>(٤)</sup> ، وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف ، الذي هو مختص بالمضاف إليه ، ( أو متبين به )<sup>(٥)</sup> ، كما أن نصب ( أن ) المقدرة في نحو<sup>(٦)</sup> :

١٠ - ..... أحضر الوغى<sup>(٧)</sup>

(١) في ط : الموقع المقدم للإضافة ، وأرى أن كلمة ( المقدم ) زائدة لا داعي لها .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) حين قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : خير ، أي بخير أو على خير ، انظر شرح الكافية الشافية ١٢٤٢ ، وكلمة خير ساقطة من ص .

(٤) رؤية بن عبد الله العجاج بن رؤية التميمي السعدي أبو الحجاب ، راجز من الفصحاء المشهورين ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، كان أكثر مقامه في البصرة ، أخذ عنه أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته ، له ديوان شعر مطبوع ، توفي سنة ١٤٥ هـ ( الأعلام ٦٢/٣ ) .

(٥) ساقط من ص .

(٦) قول طرفة بن العبد ، وستأتي ترجمته - إن شاء الله - صفحة ٩١٣ .

(٧) البيت بتمامه :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد للذات هل أنت مخلدي

هذا البيت في ديوان طرفة من معلقته ص ٣١ ، وفي سيبويه ٤٤٥٢/١ ، وفي مجالس ثعلب ٣٨٣ ، وفي الأمالي الشجرية ٨٣/١ ، وفي الإنصاف ٥٦٠ ، وفي ابن يعيش ٧/٢ و ٢٨/٤ و ٥٢/٧ ، وفي الخزائن ١١٩/١ ، وفي المعنى ٥٠٢ و ٨٤٠ ، وفي شرح شواهد المعنى ٨٠٠ ، وفي العيني ٤٠٢/٤ ، وفي الضرائر لابن عصفور ١٥١ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢٦٥/٣ ، وفي ما يجوز للشاعر للضرورة ١٤٣ ، وفي عبث الوليد ٤٢١ ، وفي المقتضب ٨٣/٢ و ١٣٤ ، وفي شرح ابن عقيل ٢٤/٤ ، وفي رصف المياني ١١٣ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٨٦/١ ، وفي شرح القصائد للأنباري ١٩٢ ، وفي المسائل العسكرية ٢٠٢ .

اللغة : الزاجري : اللاتمي ، وهي رواية أخرى للبيت موجودة في كثير من الكتب . الوغى : الحرب ، مخلدي :

يقال : أخلده بمعنى أبقاه .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن نصب المضارع بأن مقدرة هنا ضعيف لعدم الفاء السببية أو واو المعية .

ضعيف، فإذا وقع موقعها فاء السببية، أو واو الجمع<sup>(١)</sup> - كما يجيء في باب نواصب المضارع<sup>(٢)</sup> -  
جاز نصبها مطردا. وكذا الجر بررب المقدرة بعد الواو، و (الفاء)<sup>(٣)</sup> وبل ليس بضعيف.

ومن قال : إن عامل الجر هو المضاف - وهو الأولى - قال : إن حرف الجر شريعة  
منسوخة ، والمضاف مفيد معناه ، ولو كان مقدرا لكان ( غلام زيد ) نكرة كـ ( غلام  
لزيد ) فمعنى كون الثاني مضافا إليه حاصل له بوساطة ( الأولى )<sup>(٤)</sup> فهو الجار بنفسه .  
وقال بعضهم : العامل معنى الإضافة .

وليس بشيء ، لأنه إن أراد ( بالإضافة )<sup>(٥)</sup> كون الاسم مضافا إليه ، فهذا هو  
المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى .

وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل  
( والمفعول - أيضا - النسبة التي بينهما وبين الفعل ، كما قال خلف<sup>(٦)</sup> : العامل في  
( الفاعل )<sup>(٧)</sup> هو الإسناد لا الفعل<sup>(٨)</sup> .

(١) يقصد بها واو المعية .

(٢) ط ٢٤٤/٢ - ٢٤٨ .

(٣) في ت : والباء .

(٤) في ت : الأولى .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) لم أجد فيما بين يدي من المراجع من يجمع بين كون اسمه ( خلفا ) وبين كونه من الكوفيين ، وتحدث أبو الطيب  
اللغوي في مراتب النحوين صفحة ١ و ٢ عن جهالة من لم يفرق بين الأحمر البصري والأحمر الكوفي، ولكنه سماه  
هنا علي بن المبارك الأخفش الكوفي، وسماه في مواضع آخر بعلي الأحمر ٥٣ وبأبي الحسن علي الأحمر ٥٨ والأحمر ٥٩  
والأحمري ٩٠. أقول هذا لأن الرضي سيذكر في باب المفعول به صفحة ٣٩٣ أن خلفا هذا كوفي. ولم يذكر أبو  
الطيب ولا غيره أن الأحمر الكوفي يسمى خلفا إلا ما كان من أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف صفحة ٧٩  
حيث قال: وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول... إلخ وذكر د/يوسف عمر في تحقيقه لشرح  
الكافية أن خلفا هذا هو: خلف بن يوسف الأندلسي، ولست أراه كذلك، لما يأتي في المفعول به من كونه كوفيا.  
والله أعلم بالصواب. وانظر ما كتبه عبد الأمير الورد عن ذلك في كتابه منهج الأخفش الأوسط صفحة ٢٥ - ٢٨ .

(٧) ساقط من ص .

(٨) نقل الرضي هذا الرأي عن خلف تبعا لابن مالك في التسهيل حيث قال صفحة ٧٥ : وليس رافعه - يعني  
الفاعل - الإسناد خلافا لخلف .

ونقل الأنباري في الإنصاف رأيا آخر عن خلف - ولعله غير صاحبنا - قال في الإنصاف صفحة ٧٩ : وذهب  
خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية ، ثم رد هذا الرأي  
صفحة ٨١ بقوله : لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يسم فاعله ، نحو ضرب زيد لعدم معنى الفاعلية .  
وكذا قال البهاء ابن النحاس في التعليقة على المقرب ق ٩ ب و ١٠ أ: ونقل ابن عمرو، رحمه الله، أن مذهب خلف الأحمر،  
رحمه الله، أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية. ونقل غيرهم أن مذهب هشام، رحمه الله، أن الفاعل يرتفع بالإسناد.  
وفي الهمع ١٥٩/١ مثل ما في الإنصاف والتعليقة غير أنه لم يقل إنه من الكوفيين ونسب الرأي الذي ذكر الرضي  
أنه رأى خلف إلى هشام، ورد عليه بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويا إلا عند تعذر اللفظي الصالح، وهو هنا موجود.

## الأسماء المعربة وما تستحقه من أنواع الإعراب

قوله : فالفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمّة رفعاً ، والفتحة نصبا ، والكسرة جرّاً ، جمع المؤنث السالم بالضمّة والكسرة ، غير المنصرف بالضمّة والفتحة ، أخوك وأبوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال - مضافة إلى غيرياء المتكلم - بالواو والألف والياء ، المثنى وكلا - مضافا إلى مضمّر - واثنان بالألف والياء ، جمع المذكر السالم وأولو وعشرون وأخواتها بالواو والياء .

هذا تقسيم الأسماء المعربة بحسب إعراباتها المختلفة ، وذلك أنا بيّنا أن الرفع ثلاثة أشياء ، والنصب أربعة والجرّ ثلاثة<sup>(١)</sup> .

فهو يريد بيان محال هذه الإعرابات ، وأن كل واحد منها في أي معرب يكون ؟ فبدأ بمعربات ( إعرابها بالحركات )<sup>(٢)</sup> لأنها الأصل في الإعراب لحقتها ، وقسمها ثلاثة أقسام :

أحدها : ما استوفي الحركات الثلاث ، كلّ واحدة منها في محلها - أعني الضم في حالة الرفع ، والفتح في النصب ، والكسر في الجر - وهو شيان أحدهما المفرد - أي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا - سواء كان مضافا أولا - المنصرف ( احترازا )<sup>(٣)</sup> عن غير المنصرف .

وكان عليه أن يضم إليه قيدا آخر ، وهو أن لا يكون من الأسماء الستة ( ولا يجوز أن يكون قوله ( المفرد ) احترازا عن المضاف فتخرج الأسماء الستة )<sup>(٤)</sup> إذ لو احترز

(١) صفحة ٦٢ .

(٢) في ص : إعراباتها بحركات .

(٣) في ط : احتراز .

(٤) ساقطة من ص .

عنه لوجب أن لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلاث .

وثانيهما : الجامعُ لثلاثة قيود ، الجمعية - احترازا عن المثني إذ إعرابه بالحروف وعن المفرد إذ قد مر ذكره - والتكسير - احترازا عن السالم لأن ( إعراب المذكر منه بالحروف ، والمؤنث غير مستوفٍ للحركات - والإنصراف - احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وأنبياء -

وإنما أُعربَ الجمعُ المكسّرُ إعرابُ المفرد )<sup>(١)</sup> - أي بجميع الحركات - ( إذا كان منصرفا )<sup>(٢)</sup> لمشابهته للمفرد بكونه صيغةً مستأنفةً مغيرةً عن وضع مفرده ، ويكون بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة . كالمفردات المتخالفة الصيغ ، وأيضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يجعل إعرابا ، كما في الجمع بالواو والنون .

قوله : بالضمة رفعا .

الجار والمجرور خبرُ المبتدأ<sup>(٣)</sup> .

وقوله : رفعا .

مصدرٌ بمعنى المفعول ، كقولهم : الفاعل رفع أي مرفوع ، وانتصابه على الحال - أي مرفوعين<sup>(٤)</sup> ، والعامل فيه الجار والمجرور ، وذو الحال الضمير المستكن .

والباء في قوله : بالضمة بمعنى مع ، ويجوز أن يكون المعنى ملتبسان بالضمة .

ومعنى الكلام : هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين أي مصاحبين لعلم العمدة . وكذا قوله : والفتحة نصبا وأمثاله ، وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوّز عند المصنف قياسا ، نحو : إن في الدار زيدا والحجرة عمرا - على ما يجيء<sup>(٥)</sup> -

(١) ساقط من ص .

(٢) تكملة من ج و ط .

(٣) يعني في قوله قبل : فالمفرد المتصرف .. إلخ .

(٤) يعني المفرد وجمع التكسير المستوفين للشروط .

(٥) صفحة ١٠٣٣ وما بعدها .

والثاني من الثلاثة الأقسام<sup>(١)</sup> : ما فيه الضمة رفعا ، والكسرة نصبا وجرا ، وهو شيء واحد - أعني الجمع - ( بشرطين )<sup>(٢)</sup> - :

أحدهما : أن يكون جمع المؤنث - احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء .

والثاني : أن يكون سالما - احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو : رجال أو للضم والفتح نحو : مساجد .

وإنما نقص هذا الجمعُ الفتح ، وأُتبع الكسرُ إجراء له مُجرى أصله - أعني جمع المذكر السالم على ما يجيء بعد<sup>(٣)</sup> -

والثالث : ما فيه الضمة رفعا ، والفتح نصبا وجرا ، وهو - أيضا - شيء واحد ، ( غير المنصرف ) مفردا أو مجموعا مكسرا نحو : أحمد ومساجد .

وإنما نقص الكسرَ وأُتبع الفتح - لما يجيء في بابه<sup>(٤)</sup> - .

ثم ثنى بمعربات ( إعرابها )<sup>(٥)</sup> بالحروف وقسمها - أيضا - ثلاثة أقسام .

أحدها : ما استوفى الحروف الثلاثة ، كلا في محلها ، وهي الأسماء الستة بشرط إفرادها وكونها غير مصغرة ، وإضافتها إلى غيرياء المتكلم ، لأنها إذا ثنيت أو جمعت فإعرابها إعرابُ سائر الأسماء المثناة والمجموعة ، وكذا إذا صُغرت ، لأن المصغر منها تتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزنُ فُعِيل ، وحرف العلة المجعولُ إعرابا يجبُ سكونه ليشابه الحركة .

وإنما اشترط إضافتها إلى غيرياء المتكلم لما سيجيء أن المقطوع منها عن الإضافة محرّكٌ بالحركات لما سنذكر<sup>(٦)</sup> ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يبينُ إعرابه - على ما سيجيء<sup>(٧)</sup> - .

(١) كان الأولى أن يقول : ثلاثة الأقسام .

(٢) في ت : وهو جامع بشرطين بقيدین ، وسقط من ص قوله : بشرطين إلى قوله والثاني .

(٣) صفحة ٧٨ ، ٧٩ حيث اتبع النصب فيه للجر ، وكذا في الثنى .

(٤) صفحة ٩٧ ، ٩٨ .

(٥) في ص : إعراباتها .

(٦) صفحة ٩٥٤ ، ٩٥٥ وما بعدها .

(٧) صفحة ٩١ ، ٩٢ .

وتصريحه بهذه الأسماء الستة يغني عن الاحتراز عن ثنيتها وجمعها وتصغيرها<sup>(١)</sup> .  
ولهم في إعراب هذه الأسماء أقوال :

الأقرب عندي - أن اللام في أربعة منها ، وهي أبوك وأخوك وحموك وهنوك ، أعلام للمعاني ( المتناوية )<sup>(٢)</sup> كالحركات ، وكذا العين في الباقيين منها - أعني فوك وذومال ، فهي في حال الرفع لأم الكلمة أو عينها وعلمُ العمدة ، وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف إليه ، ( فهي مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها حرفُ إعراب )<sup>(٣)</sup> ، وسنُشيدُ هذا الوجه بعد ذكر الأوجه المقولة فيها<sup>(٤)</sup> .

فمن سيبويه : أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف<sup>(٥)</sup> ، فأعرابها كإعراب المقصور ، لكنْ أتبعَتْ في هذه الأسماء حركات ما قبل ( حروف )<sup>(٦)</sup> إعرابها حركات إعرابها ، كما في ( امرئ وابنم ) ثم حذفَت الضمة

(١) لأنه مثل لها في حالة استكمالها للشروط أي كونها مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم .

(٢) في ت : المتعاقبة .

(٣) في ت : مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها ، وقوله : حرف إعراب سقط من ص .

(٤) صفحة ٧٤ ، ٧٥ .

(٥) لم ينص سيبويه في كتابه على إعراب الأسماء الستة ، ولكنه تحدث عن إعراب المثني وجمع المذكر السالم ، وهما والأسماء الستة يُجرّون مَجْرَى واحدا ومما قاله في ٤/١ و ٥ .

واعلم أنك إذا ثنيت الواحدَ لحقته زيادتان ، الأولى منهما المد واللين وهو حرف الإعراب ، غير متحرك ولا ينون ، يكون في الرفع ألفا .. ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها .. ويكون في النصب كذلك .. وتكون الزيادة الثانية نونا ، كأنها عوض لما مُنِعَ من الحركة والتنوين ..

وإذا جُمِعَتْ على حد الثنية لحقتها زائدتان ، الأولى منهما حرف المد واللين والثانية نون . وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في الثنية .

قلت : فقد تبين بهذا أن سيبويه يرى أن الألف والياء في المثني والواو والياء في جمع السلامة حروفُ الإعراب . ولم يخص الأسماء الستة بمحدث من حيث الإعراب بالحروف أو بالتقدير . وكلامه في الجزء الثاني صفحة ٨٠ و ١٤٠ يفيد بأن الواو في أبوك وأخوك هي لام الكلمة حيث قال : هذا باب مالا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرُدْ ، وذلك قولك في أب : أبوي ، وفي أخ أخوي وفي حم حموي ، من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل مالا يخرج أصله في الثنية ...

ثم قال : اعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك ..

(٦) تكملة من ج و ص و ط .



( للاستئصال )<sup>(١)</sup> ، ( فبقي الواو ساكنةً ، وحذفت الكسرة أيضا للاستئصال )<sup>(٢)</sup> فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ، وقُلِبَت الواو المفتوحة ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها .

والاعتراض عليه : أنه كيف خالفت الأربعة منها - أعني المحذوفة اللام - أخواتها من يد ودم في رد اللام في الإضافة ؟ وأيش<sup>(٣)</sup> الغرض من ردها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف ؟ وأيضا اتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقل قليل ، وأيضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر ، فهلا نجعلها مثلها في كونها أعلامًا على المعاني .

وقال المصنف : ظاهرُ مذهبِ سيبويه أن لها إعرابين تقديرِيَّ بالحركات ، ولفظِيَّ بالحروف ، قال : لأنه قدر الحركة ثم قال في الواو : وهي علامة الرفع<sup>(٤)</sup> .

وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين .

وقال الكوفيون : إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف أيضا<sup>(٥)</sup> .

وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تأول المصنف كلام سيبويه .

وقال الأخفش : إنها مزيدة للإعراب كالحركات<sup>(٦)</sup> .

---

(١) في ص : لاستئصالها .

(٢) ساقط من ص .

(٣) أصلها أي شيء .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١ .

(٥) في الإنصاف ١٧ ذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين ثم قال ١٩ : احتج الكوفيون بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات - التي هي الضمة والفتحة والكسرة - تكون إعرابا لهذه الأسماء في حالة الإفراد ... فإذا قلت في الإضافة : هذا أبوك وفي النصب رأيت أباك وفي الجر مررت بأبيك - والإضافة طارئة على الإفراد - كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد .. والذي يدل على صحة هذا تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر ، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا .

(٦) في معاني القرآن للأخفش ١٣ ، ١٤ : وجعلت الياء للنصب والجر ، نحو العالمين والمتقين ... وجعل الرفع بالواو ليكون علامة للرفع ، وجعل رفع الاثنين بالألف . وفي الإنصاف ١٧ نَسَبَ إليه قولين ( الأول ) ما رآه البصريون وهو أن الواو والألف والياء هي حروف الإعراب ، ( والثاني ) أنها ليست بحروف إعراب ولكنها دلائل الإعراب .

ويتعذر ما قال في فوك وذومال لبقاء المعرب على حرف واحد ، وذلك ما لا نظير له .  
وقال الرِّبَعي : إنها معربة بحركاتٍ منقولةٍ من حروف العلة إلى ما قبلها ، وانقلبت  
الواو ياءً لإنكسار ما قبلها ، وألفا لانفتاحه كما في ياجل<sup>(١)</sup> .

وهو ضعيف ، لأن نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وفقا بشرط  
سكون الحرف المنقول إليه .

وقال المازني<sup>(٢)</sup> : إنها معربةٌ بالحركات ، والحروفُ ناشئةٌ منها للإشباع<sup>(٣)</sup> ، كما في  
قوله<sup>(٤)</sup> :

أَدُنُو فَأَنْظُرُوا<sup>(٥)</sup>

- ١١

(١) في الإنصاف أيضا ١٩ عنه أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب . وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل  
وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب .

وفي الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١ وقال أبو الحسن الربعي : أصله أُبُوك نقلت الحركة إلى ما قبلها استقلا ،  
ونقلت في الجر وقلبت ياء ، ونقلت في النصب وقلبت ألفا .

(٢) بكر بن محمد بن بقية ، الإمام أبو عثمان المازني ، نزل في بني مازن فنسب إليهم وهو بصري ، وكان إماما في  
العربية متسعا في الرواية ، يقول بالإرجاء ، قال المبرد : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان . من تصانيفه :  
كتاب في القرآن ، علل النحو ، تفاسير كتاب سيبويه .. إلخ . توفي سنة ٢٤٩ هـ ( البغية ٤٦٣/١ ) .

(٣) رشيد عبد الرحمن العبيدي مؤلف كتاب ( أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو . أسند هذا الرأي إلى  
السيرافي وقال : إنه في شرحه للكتاب ١٤/١ ، ١٥ .

وفي فهرست مراجع العبيدي لكتابه ( أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ) ذكر أن شرح السيرافي  
مخطوط بدار الكتب تحت رقم ١٣٧ هـ/ نحو .

ونسب هذا الرأي ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١١٧/١ إلى المازني .

(٤) قائله إبراهيم بن هرمة الكِنَاني القرشي ، وهو آخر الشعراء الذين يُحتج بشعرهم ( الخزانة ٤٢٥/١ ومن مخضرمي  
الدولتين الأموية والعباسية . توفي سنة ١٧٦ هـ ( الأعلام ٤٤/١ ) .

(٥) جزء من بيتين هما :

الله يعلم أنا في تلفتنا      يوم الفراق إلى أحبابنا صور  
وأنتي حوثما يشني الهوى بصري      من حوثما سلكوا أدنو فأَنْظُرُوا

ورد البيتان أو بعضهما في ديوانه ١١٨ ، وفي الخصائص ٣١٦/٢ و ١٢٤/٣ ، وفي المختص ٢٥٩/٢ ، وفي المخصص  
١١٥/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٢١/١ ، كلمة فأَنْظُرُوا فقط وفي الإنصاف ٢٤ ، وفي الخزانة ١٢١/٢ و ٤٧٧/٣  
و ٥٤٠ . وفي المغني ٤٨٢ ، وفي شرح شواهد المغني ٧٨٥ ، وفي الجمع ١٥٦/٢ ، وفيه من حيث ما نظروا أدنو  
فأَنْظُرُوا ، وفي الدرر ٢٠٧/٢ .

اللغة : صور : جمع أصور وهو المائل ، حوثما : لغة في حيثما .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الواو في ( انظور ) ناشئة عن إشباع ضمة الظاء .

وقوله<sup>(١)</sup> :

١٢ - يَبْنِغُ مِنْ ذِفْرِي غَضُوبٍ جَسْرَةٍ<sup>(٢)</sup>

وهو أيضا ضعيف ، لأن مثل ذلك لضرورة الشعر ، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلا في الوزن ، وأيضا يبقى فوك وذو مال على حرف .

وقال الجرمي<sup>(٣)</sup> : انقلبها هو الإعراب ، وأما هي فإما لآم أو عين<sup>(٤)</sup> .

فعلى قوله لا يكون في الرفع إعراب ظاهر ، وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة .

وقال أبو علي<sup>(٥)</sup> : إنها حروف إعراب وتبدل على الإعراب<sup>(٦)</sup> .

(١) هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي من شعراء الطبقة الأولى ، من أهل نجد ، أمه حبشية اسمها زبيبة ، أشهر فرسان العرب في الجاهلية ، كان يوصف بالحلم على شدة بطشه ، قتله الأسد الرهيص نحو سنة ٢٢ ق . هـ ( الأعلام ٢٦٩/٥ ) .

(٢) عجزه : زيافة مثل الفنيق المكدم  
ورد هذا البيت في شرح القصائد لأبي بكر الأنباري ٣٣٢ ، وفي المحتسب ٧٨/١ و ٢٥٨ و ٢٧٨ ، وفي الأمالي الشجرية ١٥٨/٢ ، الشرط الأول وفي الإنصاف ٢٦ ، وفي الخزانة ١٢٢/١ و ٥٤٠/٣ ، وفي شرح شواهد شرح الشافية ٢٤ .

اللغة : يبناع : يسيل ، الذفري : العظم الشاخص خلف الأذن ، الغضوب : الناقة العبوس ، الجسرة : العظيمة من الإبل ، زيافة : متبخرة في مشيتها ، الفنيق : الفحل ، المكدم : الذي لا يؤذى ولا يركب لكرامته .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الألف في ( يبناع ) تولدت من إشباع الفتحة والأصل ينع .  
(٣) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري ، مولى جرم بن زيان ، كان فقيها عالما بالنحو والفقه ، ديناً ، ورعاً ، حسن المذهب ، أخذ النحو عن الأخفش ويونس ، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة ، انتهى إليه علم النحو في زمانه ، من تصانيفه : التنبيه ، كتاب السير ، الأبنية ، العروض وغيرها . توفي سنة ٢٢٥ هـ ( البغية ٨/٢ ) .

(٤) انظر أسرار العربية ٥٢ .

(٥) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، من أكابر أئمة النحويين ، أخذ عن ابن السراج والزجاج ، وعلت منزلته في النحو حتى فضّل على المبرد ، أخذ عنه ابن جني والربيعي وغيرهما ، من كتبه الإيضاح في النحو ، والحجة في علل القراءات السبع . توفي سنة ٣٧٧ هـ ( نزهة الألباء ٣١٥ ) .

(٦) تحدث أبو علي الفارسي عن هذه المسألة في كتابه ( المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ) في المسألة ذات الرقم ٦٣ من ٥٣٩ - ٥٤٢ وما قال : الدليل على أن الواو في أخيك ونحوه حرف الإعراب الذي هو لام الفعل ، وليس هو بعلامة الإعراب ودلالته قولهم : امرؤ وابنم ، فأتبعوا ما قبل حرف الإعراب حرف الإعراب .. ثم قال : ويدل أيضا على أن ذلك حرف الإعراب وليس بعلامة للإعراب دون أن يكون حرفه قولهم : فوك وذو مال ، ألا ترى أن قولنا (ذو) لا يخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا للإعراب ، أو حرف إعراب كما يذهب إليه من يقول بقول =

فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها ، ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه ، وإن أراد أن الحركات مقدرةٌ عليها الآن مع كونها كالحركات الإعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه<sup>(١)</sup> .

وقال المصنف : إن الواو والألف والياء مبدلةٌ من لام الكلمة في أربعة ومن عينها في الباقيين ، لأن دليل الإعراب لا يكون من سينخ<sup>(٢)</sup> الكلمة ، فهي بدل مفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الإعراب ، كالتاء في بنت تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها ، ولا يبقى ذو وفوك على ( حرف )<sup>(٣)</sup> لقيام البدل مقام المبدل منه<sup>(٤)</sup> .  
هذا ( آخر )<sup>(٥)</sup> كلامه .

ويقال عليه : أي محذور يلزم من جعل الإعراب من سينخ الكلمة لغرض التخفيف

= سيبويه ، فلا يجوز أن تكون علامة الإعراب دون أن يكون حرفه ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد ، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم ... ثم قال : ومن كان عنده أن حرف اللين في أخيك للإعراب وليس بحرف الإعراب يلزمه أن يكون الحرف في ( ذو ) أيضا للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد حصل الاسم على حرف واحد ، وذلك فاسدٌ عند الجميع .

(١) قد تبين مما نقلته عن الفارسي في التعليقة السابقة أنه يرى أن هذه الحروف حروف إعراب يدور الإعراب عليها ، وهي أيضا دلالات الإعراب وعلاماته .

(٢) في اللسان ( سينخ ) السينخ الأصل من كل شيء ، والجمع أسناخ وسنوخ .

(٣) في ص : حرف واحد .

(٤) تحدث ابن الحاجب عن إعراب الأسماء الستة إيضاحه للمفصل ١١٦/١ - ١٢٠ وما قال : اختلف الناس في هذه الحروف : فمنهم من يقول : هي حروف إعراب ، ومنهم من يقول ليست حروف إعراب .. ثم ذكر آراءهم فيها ثم قال ١١٧/١ . والصحيح أنها بالحروف الأصلية أو بحروف تدل عليها ، كإعراب التننية والجمع بحرفي التننية والجمع على حدها ، من حيث كان التعدد لازما لها ، وآخرها حروف علة يمكن أن تتغير لتغير العامل كالتننية وجمع السلامة . ثم رد على آراء بعضهم ثم قال : ١١٨/١ ، ١١٩ .

فإن قيل : فإذا جعلتم حرف العلة زائدا للإعراب أدى إلى أن يكون في كلام العرب اسم متمكن على حرف واحد ، والجواب عنه من أوجه :

أحدها : أن ذلك إذا لم يكن فيه بدل منه ، ألا ترى أنك إذا قلت : فم كانت الميم بدلا ، والواو في ( أخوك ) أيضا بدل ، وإن وافقت الحرف الأصلي في اللفظ ، بدليل ما تقدم ، ولا يبعد أن يكون الشيء جيء به لمعنى مع أنه بدل ، ألا ترى أن التاء في أخت للتأنيث مع كونها بدلا عن المحذوف ولا يبعد أن تكون ( أخوك ) للإعراب مع كونها بدلا .. والوجه الثاني أن ذلك إنما ذكر في المعرب بالحركات .. إلخ قلت : ما نقلته عن الإيضاح يوحي بما أشار إليه الرضي ، وليس نص ما نقله عنه ، ولم أجد في شرحه لكافيته شيئا عن ذلك .  
(٥) تكملة من ج و ص و ط .

فَيُقْتَصَرُ عَلَى مَا يَصْلَحُ لِلإِعْرَابِ مِنْ سِنْخِهَا ، كَمَا اقْتَصَرَ فِي الْمُسْتَشْنَى وَالْمَجْمُوعِ عَلَى مَا يَصْلَحُ لِلإِعْرَابِ مِنْ سِنْخِهِمَا ، أَعْنِي عَلَامَةَ التَّشْنِيعِ وَالْجَمْعِ إِذْ هِيَ مِنْ سِنْخِ الْمُسْتَشْنَى وَالْمَجْمُوعِ .

ثم نقول<sup>(١)</sup> : إِنَّمَا جُعِلَ إِعْرَابُهَا بِالْحُرُوفِ الْمَوْجُودَةِ دُونَ الْحَرَكَةِ عَلَى مَا ( اخْتَرْنَا )<sup>(٢)</sup> تَوَظُّعًا لَجْعَلِ إِعْرَابَ الْمُسْتَشْنَى وَالْمَجْمُوعِ بِالْحُرُوفِ ، لِأَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّهُمْ ( يُخَوِّجُونَ )<sup>(٣)</sup> إِلَى إِعْرَابِهَا بِهَا ، لِاسْتِيفَاءِ الْمَفْرَدِ لِلْحَرَكَاتِ .

والحروف - وإن كانت فروعا للحركات في باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات ( إلا أنها أقوى )<sup>(٤)</sup> من حيث تولُّدُها منها فاستبد بها ( المفرد )<sup>(٥)</sup> ( لأن )<sup>(٦)</sup> الحروف أقوى ، لأن كل حرف منها كحركتين أو أكثر ، فكَرِهُوا أَنْ يَسْتَبِدَّ الْمُسْتَشْنَى وَالْمَجْمُوعُ مَعَ كَوْنِهِمَا فَرْعَيْنِ لِلْمَفْرَدِ بِالْإِعْرَابِ الْأَقْوَى ، فَاخْتَارُوا مِنْ جُمْلَةِ الْمَفْرَدَاتِ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ ، وَأَعْرَبُوهَا بِهَذَا ( الْأَقْوَى )<sup>(٧)</sup> ، لِيُثْبِتَ فِي الْمَفْرَدَاتِ الْإِعْرَابُ بِالْحَرَكَاتِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَبِالْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ أَقْوَى مِنْهَا مَعَ كَوْنِهَا فُرُوعًا لَهَا ، وَفَضْلُهَا عَلَى الْمُسْتَشْنَى وَالْمَجْمُوعِ بِاسْتِيفَائِهَا لِلْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ ( كَلَّا فِي مَوْضِعِهِ )<sup>(٨)</sup> ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْتَشْنَى وَالْمَجْمُوعِ لَمْ يَسْتَوْفِهَا ، وَلَا كُلُّ حَرْفٍ فِيهِمَا فِي مَوْضِعِهِ .

وإنما اختاروا هذه الأسماء بخلاف ( نحو : غد )<sup>(٩)</sup> لمشابتها للمُسْتَشْنَى ( باستلزام كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ذَاتًا أُخْرَى كَالْأَخِ لِلْأَخِ وَالْأَبِ لِلابْنِ ، وَخَصُّوا ذَلِكَ بِحَالِ الْإِضَافَةِ لِيُظْهَرَ ذَلِكَ اللَّازِمُ فَتَقْوَى الْمِشَابَهَةِ .

(١) لقد وعد الرضي بتشديد رأيه في إعراب الأسماء الستة ، وها هو ذا يفني بموعده .

(٢) في ص : حررنا . وانظر اختياره صفحة ٧٠ .

(٣) في ص : مخرجون .

(٤) تكملة من ط ، وسقط من ص من قوله : في باب الإعراب إلى هنا .

(٥) في ط : المفرد الأول .

(٦) في ت : إلا أن .

(٧) ساقطة من ج و ص .

(٨) في ص : كما في موضعين ، وهو تحريف .

(٩) في ج : غيرها ، وفي ص : من بين الأسماء المفردة .

وخصوا هذه الأسماء من بين الأسماء المفردة المشابهة للمثنى (١) لأن لام بعضها وعين الآخر حرف علة ، يصلح أن يقوم مقام الحركات ، فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية ، مع أن اللام في أربعة منها كأنها مجلوبة للإعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيًا منسيا ، فهي - إذن - كالحركات المجتلبة للإعراب ، وكذا الواو في فوك ، لأنها كانت مبدلة منها الميم في الأفراد ، فلم ترد إلى أصلها إلا للإعراب .

أما في نحو : ( جر ) فليس لامه حرف علة (٢) ، وأما نحو ابن واسم فهزمة الوصل فيه بدل من اللام ، بدليل معاقبتها إياها في النسب نحو : ابني وبنوي ، وكأن لامهما ليست حرف علة .

والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الأسماء واو ، فاختروها لتكون الواو التي فيها أصلاً للرفع الذي هو أسبق الإعراب ، فمن ثم لم يجعلوها فيها نحو : يد ودم (٣) ، إذ لامة ياء .

ثم نقول : جعلوا الواو ياء في الجر ، وألفا في النصب ليكون الألف إعرابا مثل الفتح ، والياء مثل الكسر ، ( لا ) (٤) لانفتاح ما قبلها وانكساره ، وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي أثقل من الحركات ( ولتناسب الحركات ) (٥) التي قامت مقامها ، لأن الحركات أبعاض حروف المد الساكنة ، وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف ، وللتنبية في الأربعة منها على أن ما قبل لام الكلمة كان حرف إعراب ، وأما في الباقيين فطردها للباب (٦) .

ومعنى حموك أبو زوجك أو أخوه أو ابنه ، وبالجمله فالحم نسب (٧) زوج المرأة .  
والهن : الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح أو غير ذلك .

(١) ساقطة من ص .

(٢) لأن أصله ( حرج ) .

(٣) في اللسان ( دمي ) ٢٩٣/١٨ : وأصله دمي ودليل ذلك قوله : دميته يده ، وقوله : جري الدميان بالخبر اليقين . ويقال في تصريفه : دميته يدي تدمي دمي ، فيظهرون في دميته وتدمي الياء والألف اللتين لم يجدهما في دم قال ابن سيده : وقال قوم أصله دمي .

(٤) ساقطة من ت و ط ، والصحيح ما أثبتته من ج و ص لقوله بعد : وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف ، فقد ذكر أن الحركات التي قبلها إنما وضعت من جنسها للتخفيف .

(٥) ساقطتان من ج .

(٦) هذا من ولع الرضي بالتعليل لكل شيء .

(٧) في اللسان ( نسب ) النسبة والنسبة والنسب : القرابة ، وقيل هو في الآباء خاصة .

## ( إعراب المثني وجمع المذكر السالم )

والثاني من الثلاثة الأقسام التي إعرابها بالحروف ما رَفَعَهُ ألف ونصبه وجره ياء ، وهو المثني وما حمل عليه .

ونعني بالمثني كل اسم له مفرد ثم ألحق بآخره ألف ونون ليدل على أن معه مثله من جنسه - على ما يجيء في باب المثني<sup>(١)</sup> - .

فلم يكن - على هذا - كِلًا داخلا ( في المثني )<sup>(٢)</sup> إذ لم يثبت ( كِل ) في المفرد ، وأما قوله<sup>(٣)</sup> :

١٣ - في كِلَتْ رجلها سُلَامَى زائدة<sup>(٤)</sup>

فالألف محذوفة للضرورة - كما يجيء<sup>(٥)</sup> - .

وكذا ( اثنان ) إذ لم يثبت للمفرد ( اثن ) لكن كلا ليس مثني ، ولا وضْعُهُ وضْعُ المثني لأن ألفه كألف عصا ، بخلاف ( اثنان ) فإنه ليس بمثنى - كما ذكرنا - لكنَّ وضْعَهُ وضْعُ المثني إذ هو كقولك : ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لأنه من الثَّني .  
وكان عليه أن يذكر أيضا ( مِذْرَوَان )<sup>(٦)</sup> إذ لم يستعمل مفرده ، فإن زعم أنه ثابت

(١) ط ١٧١/٢ و ١٧٢ .

(٢) ساقطتان من ج و ص .

(٣) لم أعر له على قائل .

(٤) بيت من مشطور الرجز ، وبعده : كلتاها قد قرنت بواحدة ، ويجيء في بعض المصادر

في كلت رجلها سلامى واحدة كلتاها مقرونة بزائدة

والبيت في الإنصاف ٤٣٩ ، وفي الخزانة ١٢٩/١ ، وفي العين ١٥٩/١ ، وفي الهمع ٤١/١ ، وفي الدرر ١٦/١ ، وفي اللسان مادة : كلا .

اللغة : كلت : أصلها كلتا ، والضمير في ( رجلها ) يعود على النعامة ، السلامى : عظم في فرسين البعير ، وعظام صغار طول إصبع أو أقل في اليد والرجل ، والجمع سلاميات ، والضمير في كلتاها يعود على الرجلين .  
الشاهد : استشهد به الرضي على أن كلت أصلها كلتا خذفت ألفها ضرورة وفتحة التاء دليل عليها .

(٥) صفحة ٨٨ ، ٨٩ .

(٦) في اللسان ( ذرى ) ٣١١/١٨ ، ٣١٢ قيل : المذروان أطراف الإليتين ليس لهما واحد ، وهو أجود القولين ، لأنه لو قال : مذكرى لقليل في التنثية مذكران بالياء للمجاورة .

في التقدير ، إذ كأنه كان مِذْرَى ثم ثني ، لم يمكنه مثل ذلك في ( ثِنَايان ) وكان عليه أن يذكره وذلك أن معنى ( ثِنَاء ) لو استعمل : طرفُ الجبل ، وليس في الطرف الواحد معنى الثني ، كما لم يمكن أن يقال لمفرد ( اثنان ) اثنٌ إذ ليس في المفرد معنى الثني ، فالثِنَايان طرفا الجبل المثنى ، فالثني في مجموع الجبل لا في كل واحد من طرفيه . وكان عليه - أيضا - أن يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما ، لأن ظاهر مذهبه - كما ذكر في شرح المفصل<sup>(١)</sup> - أنها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد . وقال : ويدل عليه جواز تشديد نون هذان ، وأنهم لم يقولوا ذيان واللذيان .

فنحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي أن يكون مثل عشرون في الجمع ، كلها صيغ موضوعة ، وإن ثبت في الظاهر ، ما يوهم أنه مفردة .

ولمّا أعرب المثنى وجمعُ المذكر السالم بالحروف لأن الحركات استوفتها الآحاد ، مع أن في آخرهما ما يصلح لأن يكون إعرابا من حروف المد ، ومن ثمّ أُعْرِبَ المكسّر وجمع ( المؤنث )<sup>(٢)</sup> السالم بالحركات .

ولمّا أعربا هذا الإعراب المعين لأن الألف كان جلب قبل الإعراب في المثنى علامةً للثنية ، وكذا الواو في الجمع علامةً للجمع لمناسبة الألف بخفته لقلّة عددِ المثنى ، والواو بِثِقَلِهِ لكثرة عدد الجمع - وهذا حكم مطّرد في جميع المثنى والمجموع ، نحو : ضربا وضربوا ، وأتما ( أنتمو )<sup>(٣)</sup> وهما ( وهمو )<sup>(٤)</sup> وكما و ( كمو )<sup>(٥)</sup> .

(١) قال ابن الحاجب في شرحه للمفصل ٤٧٩/١ : بقيت ثلاثة وضعوا لكل واحد لفظا نصا ، وهو ذا للواحد المذكر وذان للثنتين المذكرين وتان للثنتين المؤنثين ، وهي مبنية عند المحققين لاحتياجها إلى معنى الإشارة كاحتياج المضمر إلى التكلّم والخطاب وتقدّم الذكر . وقال بعض الناس : إن المثنى معرب ، وذلك أنه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل .. إلخ .

قلت : فابن الحاجب - كما ترى - يرى أنهما مبنيان ، ولذا لم يذكرهما هنا ، فإن الحديث الآن عن المعربات فاعتراض الشارح مردود بهذا .

(٢) في ص : المركب .

(٣) في ت و ط وأنتما وفي ص وأنتم .

(٤) في ت و ط وهما وفي ص وهم .

(٥) في ت و ط كموا وفي ص كم .



ثم أرادوا إعرابهما ، فإنَّ ( صَوَّغَ )<sup>(١)</sup> المثنى والمجموع متقدم لا محالة على إعرابهما فَجُعِلَ فيهما ما صلح لأن يكون إعرابا ، وأسبق الإعراب الرفعُ لأنَّه علامةُ العمدة - كما ذكرنا<sup>(٢)</sup> - فجعلوا أَلَفَ المثنى وواو المجموع علامَتَي الرفع فيهما ، ولم يبق من حروف ( اللين وهي )<sup>(٣)</sup> التي هي أولى بالقيام مقام الحركات إلا الياءُ للجَر والنصب في المثنى والمجموع ، والجُرُّ أولى بها ، فقلبت أَلَفَ المثنى وواو الجمع في الجر ياءً ، فلم يبق للنصب حرفٌ فأتبع للجَرِّ دونَ الرفع لكونهما علامَتَي الفَصْلَات ، بخلاف الرفع .

وَتَرَكَ فَتَحَ ما قبل ( الياء )<sup>(٤)</sup> في المثنى إبقاءً على الحركة الثابتة قبل إعراب المثنى ، مع عدم استتقالها . وأما الضم قبل ياء الجمع فقلِّبَ كسرا ، لاستتقاله قبل الياء الساكنة لو أبقيت ، والتباس الرفع بغيره ، وبطلان السعي لو قلبت الياء - لضمه ما قبلها - واوا ، مع أن تغيُّر الحركة أولى من تغيُّر الحرف ، فارتفع التباسُ المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع إن حُذِفَ نوناها بالإضافة .

وكسر النون في المثنى لكونه تنويना ساكنا في الأصل ، والأصل في تحريك الساكن إذا اضطرَّ إليه أن يكسَرَ - لما يجيء في التصريف<sup>(٥)</sup> - وفتح ( في )<sup>(٦)</sup> الجمع للفرق<sup>(٧)</sup> . فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة ، وأما الياء فيهما فطارئة للإعراب - كما ذكرنا<sup>(٨)</sup> - .

وقال سيويوه : ( حروف )<sup>(٩)</sup> المد في المثنى والمجموع حروف إعراب<sup>(١٠)</sup> .

(١) ساقطة من ط .

(٢) صفحة ٥١ و ٦١ .

(٣) في ت : اللين وهما وهي .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) شرح الشافية للرضي ٢/٢٣٥ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) يعني بين المثنى والمجموع .

(٨) قبل قليل .

(٩) في ط : حرف .

(١٠) قال في الكتاب ٤/١ و ٥ : وإذا جمعت على حد الشنية لحقها زائدتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، والثانية نون وحال الأولى في : السكون وترك التنوين ، وأنها حرف الإعراب حال الأولى في الشنية .. إلخ .

فقال بعض أصحابه<sup>(١)</sup> : الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الأسماء الستة<sup>(٢)</sup> .

فالمثنى والمجموع - إذن - معربان بالحركات المقدرة كالمقصود .

وفهم الإعراب من هذه الحروف يُضعف هذا القول .

وقال أبو علي : ( الإعراب )<sup>(٣)</sup> مقدّر عند سيبويه على الحروف ، لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين ، قال : وإنما أبدل مع الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى ؛ لأن الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الإعراب اللفظي<sup>(٤)</sup> .

( ونقول )<sup>(٥)</sup> : بأي شيء تعرف أن هذه الحروف كانت في الأصل حروف الإعراب ؟ ولم لا يجوز - كما اخترنا<sup>(٦)</sup> - أن يُجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الإعراب علامة الإعراب - أيضا - ؟ فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الإعراب معا ، إذ لا تنافي بينهما .

ثم نقول : الدال على المعنى هو الألف والواو والياء وهي لفظية .

فإن قيل : كيف يكون ( مُعَرَّب )<sup>(٧)</sup> بلا حرف إعراب ؟

قلنا : ذاك إنما يلزم إذا أعرب بالحركات لأنها لا بد لها من الحروف ، فأما إذا أريد الإعراب بالحروف فإن الحرف لا يحتاج إلى حرف آخر يقوم به .

---

(١) قال السيوطي في المجمع ٤٨/١ : وهو رأي الخليل وسيبويه واختاره الأعلام والسهيلي ، وسقط من ص كلمة : أصحابه .

(٢) انظر المجمع ٤٨/١ .

(٣) في ت و ط : لا إعراب ، والصحيح ما أثبتته . فإن قيل : النون عوض من الحركة والتنوين فكيف يجمع بين العوض والمعوض ؟ فالجواب أن النون عوض عن الحركة التي كان يستحقها المفرد كما سيذكر الشارح بعد صفحة ٩٩ . ويدل على ذلك أيضا أن المثنى والمجموع لا يستحقان تنوينا حتى يعوض عنها النون ، لأن الذي يستحق التنوين هو المفرد ، والله أعلم .

(٤) انظر الإيضاح صفحة ٢٢ فقد ذكر أن النون عوض من الحركة والتنوين . ولم ينسب ذلك إلى سيبويه .

(٥) في ص : وهو .

(٦) صفحة ٧٩ .

(٧) في ت : معربا ، وفي ج : كيف تكون معربة ، والذي أثبتته عن ص و ط وعليه تكون كان هنا تامة تستغني بمرفوعها .

وقال الأخفش<sup>(١)</sup> والمازني<sup>(٢)</sup> والمبرد<sup>(٣)</sup> : إنها دلائل الإعراب لا حروف الإعراب .  
وقال الكوفيون : هي الإعراب<sup>(٤)</sup> .

ومعنى القولين سواء ، فإن أرادوا أنها زيدت من أول الأمر للإعراب ففيه نظر ، إذ ينبغي أن يُصاغ المثني والمجموع أولاً ثم يُعرَّب ، وإن أرادوا أنهم جعلوا علامتي المثني والمجموع دلائل الإعراب فذاك ما اخترناه .

وقال الجرمي : هي حروف الإعراب ، وانقلابها علامة الإعراب<sup>(٥)</sup> .

فعلى مذهبه يكونان في الرفع معرَّين بحركة مقدرة ، إذ الانقلاب لم يَحْصُلْ بعد - كما ذكرنا - على مذهبه في الأسماء الستة<sup>(٦)</sup> .

وقال بعضهم<sup>(٧)</sup> : « الإعراب بالحركات مقدر في ( متلو )<sup>(٨)</sup> الألف والواو والياء ، والحروف ( دلائل )<sup>(٩)</sup> »<sup>(١٠)</sup> .

وهذا قريب من قول ( الكوفيين )<sup>(١١)</sup> في الأسماء الستة<sup>(١٢)</sup> ، والكلام عليه ما مرَّ

---

(١) و(٣) في المقتضب ١٥٢/٢ : والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش ، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعرابٌ هو غيرها ، كما كان في الدال من زيد ولكنها دليل على الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف .  
وانظر الإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، والإنصاف ٣٣ وما بعدها ، وسر الصناعة تحقيق هنداي ٦٩٥ .

(٢) انظر الإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، والإنصاف ٣٣ وما بعدها .  
(٤) في الإنصاف ٣٣ : ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وانظر : سر الصناعة ٦٩٦ تحقيق هنداي .

(٥) في المقتضب ١٥١/٢ : وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب ، كما قال سيبويه ، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب .

(٦) صفحة ٧٣ .

(٧) و (١٠) نسب السيوطي هذا الرأي في الجمع ٤٧/١ إلى الأخفش قال : وقيل - يعني إعراب المثني والمجموع - بحركات مقدرة فيما قبلها ، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدين - مثلاً - وهو رأي الأخفش .. ورُدَّ بأنه تقدير فيما في غير الآخر والإعراب لا يكون إلا آخراً ، وبأنه لم يكن يحتاج إلى تغييرها كما لم يحتاج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل باء المتكلم .

(٨) في ص : مطلق متلوه .

(٩) في ص : دلائل الإعراب .

(١١) في ط : الكوفيون ، وهو خطأ واضح .

(١٢) حيث قالوا: إن الأسماء الستة معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف أيضاً وانظر صفحة ٧٠ ، ٧١ .

هناك<sup>(١)</sup> .

فإن قيل : علامة الإعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة ، وأنتم اخترتم في الأسماء الستة وفي المثني والمجموع حصولها قبل تمام حروفها .

فالجواب : أن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد صَوِّغِها وحصولها بكمال حروفها ، وفي آخرها ، لما تقدم من أن الإعراب دال على صفات الكلمة<sup>(٢)</sup> ، فيكون بعد ثبوتها ، فإن كان بالحركات فلا بد أن يكون على حرفها الأخير ، ومحل الحركة بعد الحرف ( الأخير )<sup>(٣)</sup> - كما مر<sup>(٤)</sup> - فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة .

وأما إذا كان بالحروف التي هي من سينخ الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ، ويكون الإعراب بها - أيضا - بعد ثبوت جميع حروف الكلمة ، لأنها ( إنما تجعل )<sup>(٥)</sup> إعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة .

وأما نون المثني والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة ، وأنها غير مضافة<sup>(٦)</sup> ، لكن الفرق بينهما أن التنوين مع ( إفادتها هذا المعنى تكون على خمسة أقسام )<sup>(٧)</sup> - كما مر<sup>(٨)</sup> - بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء .

وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ، ولا يسقط النون معها لأنها لا تكون للتنكير .

---

(١) صفحة ٧١ .

(٢) انظر صفحة ٤٩ و ٥٠ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) صفحة ٦٠ و ٦١ .

(٥) في ت : إما أن تجعل ، والصحيح ما أثبت له عدم تكرار ( إما ) .

(٦) ذكر مثل هذا الكلام المألقي في كتابه رصف المباني ٣٣٩ .

(٧) الأحسن أن يقول : مع إفادته . وفي ص : مع كونها علامة الكمال تكون - على إفادته هذا المعنى - على خمسة أقسام ( .

(٨) صفحة ٣٠ وما بعدها .

وكذا يسقط التنوينُ للبناء في نحو : ( يا زَيْدُ ) و ( لا )<sup>(١)</sup> رجلاً بخلاف النون في نحو : يا زِيدان ويا زِيدون ولا مُسْلِمَيْنِ ولا مُسْلِمَيْنِ لأنها ليست للتمكين كالتنوين . وكذا يسقط التنوينُ رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لأنها متحركة ، وإسكان المتحرك يكفي في الوقف .

وإن كان الحرفُ الأخير ساكنا فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر ، وقلب ألفا بعد الفتح ، ( لأنها حرف معرضة للحذف لعدم )<sup>(٢)</sup> لزوم الكلمة وضعفها بالسكون<sup>(٣)</sup> والوقف محل التخفيف والحذف ، فخففت بعد الفتح بقلبها ألفا لخفة الألف ، وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء ، وقلبها حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما<sup>(٤)</sup> .

وإن كان الساكنُ حرفا أخيرا من جوهر الكلمة فإن كان حرفا صحيحا نحو : لِيَضْرِبْ ، وَمَنْ ، وَكَمْ<sup>(٥)</sup> ، بقيت بحالها ، وكذا إن كانت ألفا لخفتها نحو : الفتى ، وحبلى ، ويخشى ، وإن كانت واوا أو ياء نحو : القاضي ويرمي ويدعو فالأولى الإثبات ، وجاز الحذف - كما يجيء في باب الوقف<sup>(٦)</sup> - .

وقال سيبويه : النون في الأصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا<sup>(٧)</sup> . لأن حروف المد عنده حروفُ إعراب . امتنعت من الحركة ، فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثم . والحركة وإن كانت مقدرة على الحروف عند بعض<sup>(٨)</sup> أصحابه لكن لما لم تظهر كانت لعدم .

(١) في ت وج و ص : يا .

(٢) في ت : بعد .

(٣) في ج و ط : لأنه حرف معرض للحذف لعدم لزومه للكلمة ، وضعفه بالسكون .

(٤) شرح الشافية للرضي ٢٧٩/٢ .

(٥) لا يكون التنوين مع هذه الكلمات الثلاث إلا إذا كانت أعلما .

(٦) شرح الشافية للرضي ٣٠٠/٢ .

(٧) قال في الكتاب ٤/١ : وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين .

(٨) لعل المقصود أبو علي الفارسي انظر صفحة ٨١ وعليه فيكون المقصود بأصحابه من تبعه في رأيه .

( ثم إنه رُجِّعَ )<sup>(١)</sup> جانبُ الحركة مع اللام ، أي جُعِلَ عِوَضًا منها بعد ما كان عوضاً منها ، فثبت ( معها )<sup>(٢)</sup> ( ثبات )<sup>(٣)</sup> الحركة ، وجانبُ<sup>(٤)</sup> التنوين مع الإضافة ، فحذف معها حذف التنوين ، فهي في نحو : جاءني رجلان يافتى ( عوض )<sup>(٥)</sup> منها - وهو الأصل - وفي ( الرجلان ) عوض من الحركة فقط ، وفي رَجُلًا زَيْدٌ من التنوين فقط ، وفي ( رَجُلَانٌ ) - وَقَفًا - ليس عوضاً منهما ولا من أحدهما ، وفي نحو : يا زَيْدَان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط<sup>(٦)</sup> .

وفيما قال بُعِّدَ ، لأن ( حروف )<sup>(٧)</sup> العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية ( عن )<sup>(٨)</sup> التعويض من الحركة .

وقال بعض الكوفيين : إنه تنوين حركت للساكنين فَقَوِيَتْ بالحركة<sup>(٩)</sup> . وهو ما اخترناه إن أرادوا أنه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة . وقيل : هو بدل من الحركة وحدها<sup>(١٠)</sup> .

وهو ضعيف لحذفها في الإضافة .

(١) في ت : ثم يرجع ، وفي ص : ثم رجح .

(٢) يعني مع اللام ، وفي ت : معه .

(٣) في ت : كإثبات .

(٤) معطوف على جانب في قوله : ثم إنه رُجِّعَ جانب الحركة .

(٥) في ط : عوضاً .

(٦) ذكر هذا الرأي صاحب الهمع ٤٨/١ ونسبه إلى ابن جني ، وهذا حق فقد وجدت في سر صناعة الإعراب حديثاً طويلاً عن نون التنوين ، ومما قال في حديثه صفحة ٤٦٣ ، ٤٦٤ تحقيق هندأوي فقد صح مما ذكرناه أن نون التنوين تكون في موضع عوضاً عن الحركة والتنوين جميعاً ، وفي موضع عوضاً من الحركة وحدها ، وفي موضع عوضاً من التنوين وحده ، إلا أن أصل وضعها أن تكون داخلية عوضاً مما منع الاسم منهما جميعاً ، ولو كانت عوضاً من الحركة وحدها لثبتت مع الإضافة ولا المعرفة ، ولو كانت عوضاً من التنوين وحده لحذفت مع الإضافة ولا المعرفة .. إلخ .

(٧) في ت : حرف .

(٨) في ت : من .

(٩) قال في الهمع ٤٩/١ : نقله ابن هشام الخضرأوي وأبو حيان ولم ينسبه .

(١٠) انظر رصف المياني ٣٤٠ ولم ينسبه أيضاً ونسبه في الهمع ٤٨/١ - نقلاً عن أبي حيان إلى الزجاج .

وقال الفراء : هو للفرق بين المفرد والمنصوب الموقوف عليه بالألف ، والمثنى<sup>(١)</sup> المرفوع .

وثبوته مع اللام يُضَعِّفُهُ ، وكذا مع الياء وواو الجمع .  
وقيل : هو بدل من تنوينين في المثنى ، ومن أكثر في المجموع ، بناء على أن المثنى كان في الأصل مفردا مكررا مرتين ، والجمع مفردا مكررا أكثر منهما<sup>(٢)</sup> .  
ودون ( تصحيحه )<sup>(٣)</sup> خرط القتاد<sup>(٤)</sup> . ومع تسليمه نقول : إنهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة ، فلا يستحقان إلا تنوينا واحدا لأنه أهدر ذلك التكرير اللفظي .

---

(١) في سر صناعة الإعراب ٤٧٠ تحقيق هندأوي : وذهب الفراء إلى أن نون التثنية إنما دخلت فرقا بين رفع الاثنين ونصب الواحد ، ومعنى ذلك أنك إذا قلت : عندي رجلان ، فلولاً النون لا لتبس بقولك ضربت رجلا ، فإذا جاءت النون أعلمت أنك الكلمة مثناة ، وأنها ليست واحدا منصوبا . وهذا القول عندنا على نهاية الخلل والضعف والفساد ، وله وجوه كثيرة تفسده وتشهد ببطلانه ... إلخ .

(٢) نسب الزجاجي في إيضاحه صفحة ١٤١ هذا الرأي للعلب .

(٣) في ط : تصحيح ذلك .

(٤) يضرب للأمر دونه مانع .

## ( كلا وكلتا )

وأما ( كلا ) فأعرب إعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون آخره ألفا ، ولا ينفك عن الإضافة حتى يتميز عنه بالتجرّد عن النون ، ومعنى بكونه مثنى المعنى .

ونُحَصَّ ذلك بحال إضافته إلى المضمر - وهو ثلاثة أشياء نحو : كلاهما وكلاهما وكلانا - لأنه إذا كان مضافا إلى المضمر فالأغلب كونه جاريا على المثنى تأكيدا له ، نحو : جاءني الرجلان كلاهما ، وجئنا كلانا ، وجئنا كلاكما .

وإن جاز - أيضا - أن تقول : كلاهما جاءني - بعد ذكر شخصين - فلا يكون تأكيدا ، وكذا كلاكما جئنا ، وكلانا جئنا .

وإذا كان - في الأغلب - جاريا على المثنى ، وهو موافق له معنى ولفظا - كما مر - وأصل المثنى أن يكون معربا فالأولى جعله موافقا لمتبوعه في الإعراب ، ثم طُرِدَ ذلك فيما إذا لم يتبع المثنى المعرب ، نحو : جئنا كلانا ، وجئنا كلاكما ، وجاءا كلاهما ، وكلاهما جاءاني .

وأما إذا أضيف إلى المظهر فإنه لا يجري على المثنى أصلا إذ لا يقال : جاءني أخواك كلا أخويك .

وكنانة<sup>(١)</sup> يعربونه ، مضافا إلى المظهر أيضا إعراب المثنى<sup>(٢)</sup> .

وذكر صاحب المغني<sup>(٣)</sup> أن بعض العرب يثبت الألف في كلا وكلتا مضافين إلى

---

(١) في معجم قبائل العرب ١٥٨/٥ : الكِنَانَةُ : فخذ من خَفَاجَة بالعراق فروعه : البتراء والمسهود . وفيه أيضا : كنانة فخذ من العوامر من بني شهر السراة ( بالسعودية ) وفي نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٤٠٨ : بنو كنانة : بطن من مضر من القحطانية .

(٢) في معاني القرآن للقرآني ١٨٤/٢ وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض ، وهما اثنان ، إلا بني كنانة ، فإنهم يقولون : رأيت كِلَي الرجلين ، ومررت بكِلَي الرجلين ، وهي قبيحة قليلة مضوا على القياس .

وانظر : شرح الكافية الشافية ١٨٦ والجمع ٤١/١ .

(٣) منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان البجلي الشيخ تقي الدين أبو الخير المشهور بابن فلاح النحوي ، له مؤلفات =



المضمر في الأحوال<sup>(١)</sup> ، كما في المضامين إلى المظهر<sup>(٢)</sup> .

ولا أدري ما صحته .

وألف كلا بدل من الواو عند سيبويه<sup>(٣)</sup> .

لإبدال التاء منها في المؤنث كما في أخت وبنت ، ولم يبدل التاء من الياء إلا اثنتين .

وقال السيرافي<sup>(٤)</sup> : هو ( بدل )<sup>(٥)</sup> من الياء لسماع الإمالة فيه .

وأما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في إمالة الألف المنقلبة عن الواو<sup>(٦)</sup> .

ويجيء الكلام عليه في باب الإمالة<sup>(٧)</sup> .

( وكلتا )<sup>(٨)</sup> فعلى ، والألف للتأنيث ، جُعِلَ إعرابا ( كما )<sup>(٩)</sup> في كلا . ( وإنما

جيء )<sup>(١٠)</sup> بألف التأنيث بعد التاء ، ولم يكن جمعاً بين علامتي التأنيث ؛ لأن التاء لم تتمحض<sup>(١١)</sup> للتأنيث ، فلهذا جاز توسطها ، بل فيها راحة منه ، لكونها بدلا من

---

= في العربية منها الكافي ، ذكر في جمع الجوامع وفي الطبقات الكبرى كثير من فوائده . توفي سنة ٦٨٠ هـ . ( بغية الوعاة ٢/٢٠٢ ) .

(١) أي في الرفع والنصب والجر .

(٢) قال في شرحه لكافية ابن الحاجب - ق ١٦ ب وهو يتحدث عن إعراب كلا وكلتا : وإن أضيفا إلى مضمر كقولك : جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاها .. ففيهما لغتان : أقيسهما وهي أقلهما استعمالا ثبوت الألف مطلقا ، وتقدير الإعراب لأن ألف المقصور لا يتغير بإضافته إلى المضمر ، واللغة المخالفة للقياس وهي الكثيرة استعمالا قلب ألفها في حال النصب والجر .. إلخ .

(٣) ذكر سيبويه في الكتاب ٨٣/٢ أن التاء في كلتا هي لام الكلمة والألف للتأنيث ، وأن التاء بمنزلة الواو في شروى .

(٤) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان الميرافي من أكابر الفضلاء ، وأفاضل الأدباء ، لا نظير له في علم العربية ، صنف تصانيف كثيرة ، أشهرها شرح كتاب سيبويه ، ذكر أنه كان يدرس القرآن والقراءات وعلوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض والكلام والشعر والعروض والقوافي والحساب . توفي سنة ٣٦٨ هـ ( نزهة الألباء ٣٠٧ ، ٣٠٨ ) .

(٥) في ط : بدلا ، وهو خطأ .

(٦) قال في الشافية : ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو . انظر : الشافية بشرح الرضي ٨/٣ .

(٧) انظر الكلام على هذا الرأي في شرح الشافية للرضي ٨/٣ .

(٨) في ط : وكلتي .

(٩) في ت : بكل اللام و ( كما ) ساقطة من ص .

(١٠) في ج : وإنما بجاء ، وفي ط : وإنما تحيء بالألف للتأنيث .

(١١) في ت : يخص .

اللام في المؤنث كأخت وبنت وثنان ، ولهذا لم يفتح ما قبلها ، ولم تنقلب تاء بنت وأخت في الوقف هاء .

وأجاز يونس<sup>(١)</sup> أختي وبنتي<sup>(٢)</sup> .

ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الأمور .

والألف أيضا لما كانت تتغير للإعراب صارت كأنها ليست للتأنيث فجاز الجمع بينهما .

وعند الجرمي وزنه فَعَتَل<sup>(٣)</sup> .

ولم يثبت مثله في كلامهم .

وعند الكوفيين الألف في كلا وكتلتا للتثنية ، ولزم حذف نونيهما للزومهما للإضافة . وقالوا : أصلهما ( كَلَّ ) المفيد للإحاطة ، فخفف بحذف إحدى اللامين ، وزيد ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود الإحاطة في المثني لا في الجمع ، قالوا : ولم يستعمل أحدهما إذ لا إحاطة في الواحد ، فلفظهما كلفظ ( اثنين )<sup>(٤)</sup> سواء<sup>(٥)</sup> .

قالوا : ويجوز - في الضرورة - استعمال الواحد قال :

في كلتَ رجلِها سلامي زائدة كلتاها مقرونة بواحدة<sup>(٦)</sup> . (١٣)

وقال<sup>(٧)</sup> :

---

(١) يونس بن حبيب البصري ، من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمرو وسمع من العرب وأخذ عنه سيبويه وحكى عنه في كتابه ، وكان له مذاهب وأقيسة تفرد بها ، وكانت حلقته بالبصرة ، وكان يقصده طلبة العربية ، وفصحاء الأعراب والبادية . توفي سنة ١٨٢ هـ ( نزهة الألباء ٤٩ - ٥١ ) .

(٢) الكتاب ٨١/٢ .

(٣) في سر صناعة الإعراب ١٦٨ : وأما أبو عمر الجرمي فذهب إلى أنها فعلت ، وأن التاء فيها عَلَمٌ تأنيثها . ( وكان يتحدث عن كلتا ) .

(٤) في ت : الاثنين .

(٥) في الإنصاف ٤٣ : ذهب الكوفيون إلى أن كلا وكتلتا فيهما تثنية لفظية ومعنوية وأصل كلا كَلَّ ، فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية وزيدت التاء في كلتا للتأنيث والألف فيهما كالألف في ( الزيدان والعمران ) ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما للإضافة .

(٦) سبق تخريج البيت صفحة ٧٧ ، وقد استشهد به الكوفيون على أن كلا وكتلتا مثني لفظا ومعنى ، انظر : الإنصاف ٤٣٩ ، واستشهد به الرضي هنا على إجازة الكوفيين استعمال مفرد كلا وكتلتا في الضرورة .

(٧) لم أعثر له على قائل .

١٤ - كَلَّتْ كَفَّيْهِ تَوَالِي دَائِمًا بِجُيُوشٍ مِنْ عِقَابٍ وَنَعَمٌ<sup>(١)</sup>

والجواب : أنهما لو كانا مثنيين لم يجوز رجوع ضمير المفرد إليهما قال<sup>(٢)</sup> :

١٥ - كَلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَفَاتَهُ<sup>(٣)</sup>

وقال تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، وَلَوْ جَبَّ قَلْبُ أَلْفَيْهِمَا نَصْبًا وَجَرًا - أضيفا إلى المضمر أو إلى المظهر - كسائر الثنائي .

أما البيتان فالألف حُذِفَ فيهما للضرورة ، بدليل فتح التاء ، ولو كانت مفردة لوجب كسرُ التاء في قوله : فِي كَلَّتِ ، وَضُمُّهُ فِي قَوْلِهِ : كَلَّتْ كَفَّيْهِ ، وَلَكَانَ مَعْنَى الْمَفْرَدِ مَخَالِفًا لِمَعْنَى الْمُثْنِيِّ . وَاَعْلَمُ أَنَّ كَلَا وَكِلْتَا لَا تَضَافَانِ إِلَّا إِلَى الْمَعَارِفِ لِأَنَّ وَضْعَهُمَا لِلتَّأْكِيدِ ، وَلَا يُؤَكِّدُ التَّأْكِيدُ الْمَعْنَوِي إِلَّا الْمَعَارِفَ - كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِهِ<sup>(٥)</sup> - وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُثْنًى إِمَّا لَفْظًا وَمَعْنًى نَحْوُ : كَلَا الرَّجُلَيْنِ ، أَوْ مَعْنًى نَحْوُ : كَلَانَا ، وَلَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ الْمُثْنِيِّ إِلَّا فِي الشَّعْرِ نَحْوُ : كَلَا زَيْدٍ وَعَمْرُو .

وَالْحَاقُّ التَّاءُ بِكَلَا مُضَافًا إِلَى مُؤَنَّثٍ أَفْصَحُ مِنْ تَجْرِيدِهِ فِي نَحْوِ : كَلَا الْمَرَاتَيْنِ . وَيَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ مَرَّةً وَعَلَى الْمَعْنَى ( مَرَّةً )<sup>(٦)</sup> ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ

(١) البيت في الخزانة ١/١٣٣ ، ولم أجده في غيرها .

اللغة : تَوَالِي : تَتَابَعُ ، الْعِقَابُ : النِّكَالُ . النَّعَمُ : جَمْعُ نَعْمَةٍ .

الشاهد : اسْتَشْهَدَ بِهِ الرِّضِيُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ مِنْ أَنَّ ( كَلَّتْ مَفْرَدٌ ) كِلْتَا .

(٢) البيت لتأبط شرا ثابت بن جابر بن سفيان أبو زهير الفهمي من مضر شاعر عداء ، من فناء العرب في الجاهلية ، قُتِلَ فِي بِلَادِ هَذِيلَ ، وَأَلْقِيَ فِي غَارٍ يُقَالُ لَهُ رَحْمَانُ نَحْوُ ٨٠ قَبْلَ الْهِجْرَةِ ( الْأَعْلَامُ ٢/٨٠ ) .

وَفِي الْخَزَانَةِ ١٣٤ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ السَّكْرِيَّ نَسَبَهُ إِلَى أَمْرِئِ الْقَيْسِ ، قُلْتُ : وَلَمْ أَجِدْهُ ، فِي دِيْوَانِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ .

(٣) عَجَزَهُ : وَمِنْ يَحْتَرِثُ حَرِثٌ وَحَرِثُكَ يَهْزِلُ

وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ تَأْبُطِ شَرَا ١٨٤ ، وَفِي الْمَعَانِي الْكَبِيرِ لِابْنِ قَتِيْبَةَ ٢٠٩ وَأَوَّلُهُ فِيهِ كَلَانَا مُضَيِّعٌ لَا جَرَاءَةَ عِنْدَهُ ، وَهُوَ أَيْضًا فِي الْخَزَانَةِ ١/١٣٤ . الْمَعْنَى - نَقْلًا عَنِ الْخَزَانَةِ - قَالَ نَقْلًا عَنِ التَّبْرِيزِيِّ : أَيُّ مَنْ طَلَبَ مِنِّي وَمَنْكَ شَيْئًا لَمْ يَدْرِكْ مُرَادَهُ . وَقَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ مَنْ كَانَتْ صِنَاعَتُهُ وَطْلِبَتُهُ مِثْلَ طَلِبَتِي وَطْلِبَتِكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَاتَ هُزَالًا ، لِأَنَّهُمَا كَانَا بَوَادٍ لِأَنبَاتٍ فِيهِ وَلَا صِيدَ .

الشاهد : اسْتَشْهَدَ بِهِ الشَّارِحُ عَلَى أَنَّ كَلَا وَكِلْتَا لَوْ كَانَا مُثْنِيَيْنِ حَقِيقَةً لَمْ يَجُزْ عَوْدُ الضَّمِيرِ الْمَفْرَدِ إِلَيْهِمَا .

(٤) الْكَهْفُ ٣٣ . قَالَ تَعَالَى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا ﴾ .

(٥) صَفْحَةُ ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ .

(٦) فِي ص : أُخْرَى .

أَكْلَهَا<sup>(١)</sup> ثم قال : ﴿ وَفَعَّرْنَا خِلَالَهُمَا ﴾<sup>(٢)</sup> .

( والقسم )<sup>(٣)</sup> الثالث ما فيه الواو والياء .

قال<sup>(٣)</sup> : إنما ( أُفِرِدَتْ )<sup>(٤)</sup> أولو وعشرون وأخواتها بالذكر لأن جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة ثم ألحق ( بهذا )<sup>(٥)</sup> المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين ، وليس أولو وعشرون وأخواتها كذلك ، لأن أولو موضوع وَضَعَ ( جمع السلامة )<sup>(٦)</sup> وليس به ، إذ لم يأت ( أول ) في المفرد وكذا عشرون وأخواته ، وليس عَشْرٌ وثَلَاثٌ وأَرْبَعٌ ( أَحَادَ العشرين والثلاثين والأربعين )<sup>(٧)</sup> وإن أُوْهِمَ ذلك ، إذ لو كان كذلك لقليل لثلاث عَشْرَاتٍ مع كل عَشْرَةٍ تزيد عليها عشرون لأن أَقْلَ الجمع ثلاثة . وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ، وأما عَلَيُّونَ وَقُلُونِ ونَحْوُهَا فَإِنَّهَا جَمْعٌ عَلِيَّةٌ وَقَلَّةٌ ونَحْوُهَا وإن كانت على خلاف القياس<sup>(٨)</sup> . ( هذا قوله )<sup>(٩)</sup> .

ولنا أن نَحْدَ المثني بأنه اسم دال على مفردين في آخره ألف أو ياء ونون مزيدتان . فيدخل فيه اثنان وثنيان ومذروان واللذان وهذان ، بخلاف كلا ، فلا يُحْتَاجُ إلى إفراد هذه المثنيات بالذكر .

ونحد جمع المذكر السالم بأنه اسم دال على أكثر من اثنين ، في آخره واو أو ياء ونون

(١) الكهف ٣٣ .

(٢) في ت : هذا والقسم .

(٣) يعني ابن الحاجب .

(٤) في ت و ج : أوردت .

(٥) في ج و ط : بذلك .

(٦) في ت و ج : الجمع .

(٧) في ت و ج و ط : أَحَادَ العشرون والثلاثون والأربعون .

(٨) قال المصنف في شرحه للكافية ص ١٠ : وأهمل النحويون ذكر ( أولو ) في هذا الموضع ، ولا يصح دخوله في الجمع المذكر السالم ؛ لأن حقيقة الجمع ثبوت مفرد تلحق آخره ياء أو واو ونون وليس ( أولو ) كذلك ، إنما هو اسم موضوع بالأصالة لجماعة بمعنى أصحابه .. وأهملوا أيضا ( عشرون وأخواتها ) وتقريره كتقرير ( أولو ) ، ولا يفيدهم وضع ثلاثة وأربعة لأن ( ثلاثين ) ليس جمعا لثلاثة وكذلك البواقي .. بخلاف ( سنون وأرضون ) ، فإنه وإن لم يكن جاريا على القياس ، فإنه من باب الجمع المذكر السالم ، فقد اندرج فيه ، وإن كان خارجا منه .

(٩) ساقطتان من ص .

مزیدتان<sup>(۱)</sup> ، فیدخل فیہ أولو وعشرون وأخواته .

وأما ( ذُوو ) فهو داخل في حد ( الجمع المذكور )<sup>(۲)</sup> على أي وجه كان لأن واحده ذو قال<sup>(۳)</sup> :

ولكني أريد به الذوينا<sup>(۴)</sup>

- ١٦ -

قوله : التقدير فيما تعذر كعصا وغلّامي مطلقاً ، أو استثقل كقاضٍ - رفعا وجرا - ونحو : مسلمي ، رفعا ، واللفظي فيما عداه .

هذا بيان أن ( الإعراب المذكور )<sup>(۵)</sup> في أيّ الأسماء المعربة ( يكون مقدرا )<sup>(۶)</sup> وفي أيها ( يكون ظاهرا )<sup>(۷)</sup> .

حصّر الأسماء المقدرة الإعراب لإمكان ضبطها ، فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الإعراب .

قوله : فيما تعذر .

أي في معرب تعدّر إعرابه ، فحذف المضاف وهو إعراب ، وأقام المضاف إليه - أعني الضمير - مقامه ، فصار مرفوعاً فاستتر في الفعل .

اعلم أن تقدير الإعراب لأحد شيئين ، إما تعدّر النطق به واستحالته ، وإما تعسّره

---

(۱) ساقطة من ص .

(۲) في ص : جمع الذكور .

(۳) القائل هو الكميت بن زيد الأسدي ، وستأتي ترجمته صفحة ١١٥ .

(۴) صدره :

فلا أعني بذلك أسفليكم

والبيت في ديوانه ١٠٩/٢ ، وفي سيبويه ٤٤٣/٢ ، وفي الخزانة ٦٧/١ و ٣٨٤/٢ و ٤١١/٣ ، وفي الهمع ٥٠/٢ وفيه الذوينا وفي الدرر ٦٢/٢ .

المعنى : أنه لا يريد هجو الأراذل والأسافل منهم ، وإنما يريد هجاء العلّية والملوك ( الخزامة ١٤٢/١ ) .  
الشاهد : استشهد به الرضي على أن ( ذوي ) داخل في حد الجمع المذكور على أي وجه لأن مفرده ذو .

(۵) في ت : الإعرابات المذكورة .

(۶) في ت : تكون مقدرة .

(۷) في ت : تكون ظاهرة .

واستثقاله . فالتعذر في باين يستحيل في كل واحد منهما على الإطلاق - أي رفعاً ونصباً وجراً - ..

الأول / باب عصا : يعني كلّ معرب مقصور ، فإنه يتعذر إعرابه لفظاً في الأحوال الثلاث ، لأن الألف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره ، وانقلب حرفاً آخر - أي همزة - فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفاً .

الثاني / باب غلامي : يعني كلّ مفرد - احترازاً عن نحو : ( غلاماي )<sup>(١)</sup> ومسلمي - مضافاً إلى ياء المتكلم فإنه يتعذر الإعراب اللفظي فيه مطلقاً - أيضاً - لأنّ إعراب المضاف متأخّر عن إضافته ، وذلك لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله - كما تقرر<sup>(٢)</sup> - ففي قولك : جاء غلام زيد - مثلاً - لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسنداً إليه ، أي كونه عمدة الكلام - إذ هو المقتضي لرفع الأسماء ، وكونه مسنداً إليه مسبوق بشبوته أوّلاً في نفسه ، والمسند إليه المجيء - في مثالنا - ليس مطلق الغلام ، بل الغلام المتصف بصفة الإضافة إلى زيد .

فالإعراب مسبوق بالإضافة ، فالأول الإضافة ، ثم كون المضاف عمدة أو فضلة ، ثم الإعراب .

( ثم نقول )<sup>(٣)</sup> : إنهم لما أضافوا الاسم المفرد إلى ياء المتكلم ألزموا أن يكون حركة ما قبل الياء كسرة ، لتوافقها ، فلما أرادوا الإعراب ( بعد ذلك )<sup>(٤)</sup> وجدوا محل الإعراب مُشْتَغَلاً بحركة لازمة ، واحتمل الحرف لحركتين - متخالفتين كانتا أو متماثلتين - مستحيل ضرورة .

( وكذا في نحو : قاضيّ في المفرد يستحيل ظهور الإعراب فيه لوجوب إدغام حرف الإعراب )<sup>(٥)</sup> .

(١) في ت : يا غلاماي ، ولا داعي لحرف النداء .

(٢) صفحة ٤١ .

(٣) في ص : فنقول .

(٤) ساقطتان من : ص .

(٥) تكملة من ط .

وأما المستقل إعرابه فشيئان ؛ يُستقل في أحدهما رفعاً وجراً ، وفي الآخر رفعاً .  
**فالأول :** ( الاسم )<sup>(١)</sup> المنقوص ، أي الذي حرف إعرابه ياء قبلها كسرة ،  
 فيستقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها ، وذلك محسوس لضعف الياء ، وثقل  
 الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة ، فإن سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستقل  
 الحركتان عليهما نحو : ظني ودلو وكرسي ومغزو ، وأما الفتحة فلخفتها لا تستقل على  
 الياء مع كسرة ما قبلها نحو : رأيت القاضي .

ويسمى هذا النوع منقوصاً لأنه نقص حركتين .  
 وسمي نحو : العصا والفتى ، مقصوراً لكونه ضدَّ الممدود ، أو لكونه ممنوعاً عن مطلق  
 ( الحركة )<sup>(٢)</sup> ، والقصر : المنع

والأول أولى ؛ لأنه لا يسمى نحو : غلامي ، مقصوراً ، وإن كان ممنوعاً من الحركات  
 الإعرابية - أيضاً - هذا مع أنه لا يجب اطرأ الألقاب ، وأيضاً مذهب النحاة أن نحو :  
 غلامي ، مبني<sup>(٣)</sup> - على ما يجيء<sup>(٤)</sup> - والمقصور من ألقاب العرب .

**الثاني :** كل جمع مذكر سالم مضاف إلى ياء المتكلم فإن رفعه - وحده - مقدّر  
 فيه ، وذلك نحو : جاءني مسلمي ، والأصل مسلموي ، اجتمعت الواو والياء مع  
 ثَمَّائِلهما في اللين وأولاهما ساكنة مستعدة للإدغام ، فقلب أثقلهما إلى أخفهما - أعني  
 الواو إلى الياء - إذ المراد بالإدغام التخفيف ، وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو :  
 سيد وميت - وإن كان ( القياس )<sup>(٥)</sup> في إدغام المتقاربين قلبُ الأول إلى الثاني كما يجيء  
 في التصريف<sup>(٦)</sup> ( إن شاء الله تعالى )<sup>(٧)</sup> ، وأدغم بعد القلب أولاهما في الأخرى ،  
 وكُسِر ما قبل الياء لإتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ، ولكون الضمة قرينةً من الطرف ،

(١) في ط : اسم .

(٢) في ط : الحركات .

(٣) هذا الرأي غير مسلم ، بل هو رأي مرجوح .

(٤) صفحة ٩٦ .

(٥) في ت و ج و ط : القياسي .

(٦) شرح الشافية ٢٦٤/٣ .

(٧) ساقطة من ج .

والطرف محل التغيير ، فمن ثم لم يكسر الضم في نحو : سَيْلٌ ومَيْلٌ ، لأنه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يُتِمَّ به ، ولم يكن ( الضم ) <sup>(١)</sup> قريبا من الطرف ، وليست الياء الساكنة المدغمة - في امتناع انضمام ما قبلها - كالياء الساكنة غير المدغمة ، فإن ذلك لا يجوز فيها ، ولذا قيل في جمع أبيض بيض ، وفي فُعْلَى من الطَّيْب طُوْبَى .  
وأما المدغمة في المتحركة فكأنها متحركة ، لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد ، فنحو : سَيْلٌ كهَيَّام <sup>(٢)</sup> .

وإن كان الاسم الذي قلب واؤه ياءً للإدغام في الياء على أخف الأوزان - أي ثلاثيا ساكنَ ( الأوسط ) <sup>(٣)</sup> - جوزوا - أيضا - بقاء الضم على حاله ، فقالوا في جمع ألْوَى : لُئِي .

ثبت أن الواو الذي هو علامة الرفع مقدَّر في ( نحو ) <sup>(٤)</sup> : جاءني مسلمي ، وأما في حالة الجر والنصب فالياءُ باقية ، إلا أنها أدغمت ، والمدغم ثابت .

ولعله إنما لم يُعَدَّ نحو : جاءني صالحا القوم وصالحو القوم ، ورأيت صالحِي القوم ومررت بصالحِي القوم من المقدّر حرفه لظهور عروض الحذف ، لأن الكلمتين ( مستقلتان ) <sup>(٥)</sup> بخلاف نحو : مسلمي ، فإن المضاف إليه - لكونه ضميرا متصلا - كجزء المضاف .

وأما لفظة ( فَيَّ ) <sup>(٦)</sup> في الأحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامي فلذا لم ( يفرّدها ) <sup>(٧)</sup> بالذَّكر .

(١) ساقطة من ص .

(٢) حيث لم تقلب الضمة فيهما كسرة ، لاكتساب الياء الأولى في سيل قوة الحركة من الياء المتحركة التي أدغمت فيها .

(٣) في ط : الأوسط .

(٤) ساقطة من ت و ص .

(٥) في ج و ط مستقلتان ، والصواب ما أثبتته .

(٦) المقصود ( فو ) مضافة إلى ياء المتكلم .

(٧) في ص و ط : يُفَرِّدُ .



( وكان عليه أن يَعُدَّ في المستقل إعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو :  
جاءني زيدٌ ومررت بزيد )<sup>(١)</sup> .

و ( كان عليه )<sup>(٢)</sup> أن يعد في قسم المتعذر إعرابه ( مطلقا )<sup>(٣)</sup> المحكي في نحو : مَنْ  
زيدٌ ؟ وَمَنْ زيدًا ؟ وَمَنْ زيدٌ ؟ لكونه معربا مقدر الإعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة  
الحكاية .

واعلم أن مذهب النحاة أن باب غلامي مبني لإضافته إلى المبني<sup>(٤)</sup> .

وخالفهم المصنف - كما رأيت<sup>(٥)</sup> - لأنه ( عَدَّه )<sup>(٦)</sup> من قسم المعرب المُقَدَّر  
إعرابه ، وهو الحق ، بدليل إعراب نحو : غلامه وغلارك وغلارك<sup>(٧)</sup> ، ومن أين لهم  
أن الإضافة إلى المبني - مطلقا - سببُ البناء ، بل لها شرط - كما يجيء في الظروف  
المبنية<sup>(٨)</sup> - .

فإذا عرفت المعرب الذي إعرابه مقدر - إما مطلقًا أو في بعض الأحوال دون بعض -  
فما بقي من المعربات إعرابه ظاهرٌ ، وهو قوله : واللفظي فيما عداه .

---

(١) تكلمة من ج و ط ، والحق أنه من المتعذر وليس من المستقل لاشتغال المحل بسكون الوقف .

(٢) ساقطتان من ج و ط .

(٣) في ج : مطلق .

(٤) في شرح الكافية الشافية ٩٩٩ : زعم الجرجاني وابن الخشاب وابن الحُبَّاز أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني .  
والصحيح أنه معرب ، إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتب عليها بناء الأسماء .  
أقول : رأى جمهور النحاة أنه معرب ، وحصر أسماء القائلين بالبناء دليل على ذلك . ولم أجد رأي عبد القاهر

هذا في المقتصد .

ونقل محقق الشافية الكافية رأي ابن الخشاب من المرتجل ١٠٩ ، ورأي ابن الحُبَّاز من شرح الدرة الألفية صفحة  
١١ ، ونقل عن ارتشاف الضرب لأبي حيان مخطوطة الأحمدية رقم ٨٩٩ الورقة ٢٤٧ أن الجمهور يذهب إلى أن  
المضاف إلى ياء المتكلم معرب ، والجرجاني وابن الخشاب والمطرزي والزنجشري يذهبون إلى أنه مبني . وقال  
الزنجشري في الفصل بشرح ابن يعيش ٣١/٣ : وما أضيف إلى ياء المتكلم فتحكمه الكسر .

(٥) صفحة ٩١ .

(٦) في ج : عنده .

(٧) مع أنها مضافة إلى مبنيات .

(٨) انظر : ط ١٠١/٢ و ١٠٢ .

## المنوع من الصرف

قوله : غير المنصرف ما فيه علتان من تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما وهي :

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبٌ  
والنونُ زائدةٌ من قبلها ألفٌ ووزنُ فعلٍ وهذا القولُ تقريبٌ<sup>(١)</sup>  
مثلُ عُمَرَ ، وأحمرَ ، وطلحةَ ، وزينبَ ، وإبراهيمَ ، ومساجدَ ، ومعدٍ  
يكرِبَ ، وعمرانَ ، وأحمدَ ، وحكمه أن لا كسرَ ولا تنوينَ .

قوله : ما فيه علتان .

اعلم ( أولاً )<sup>(٢)</sup> أن قول النحاة : إن الشيء الفلانيُّ علّةٌ لكذا لا يريدون به أنه موجب له ، بل المعنى ( أنه )<sup>(٣)</sup> إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم .

والحكم - في اصطلاح الأصوليين<sup>(٤)</sup> - ما تُوجِبُهُ العلةُ ، وإياه عنى المصنف بقوله : وحكمه أن لا كسرَ ولا تنوينَ ؛ لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مُقتَضَى العِلَّتَيْنِ .

وتسميتهُم - أيضاً - لكل واحدٍ من الفروع في غير المنصرف سبباً وعلّةً مجازٌ ؛ لأن كل واحد منهما جزء العلة ، لا علة تامة . إذ باحتماع اثنين منها يحصل الحكم . فالعلّةُ التامة - إذن - مجموعُ علتين ، أو واحدةٌ منها تقوم مقامهما مع ( حصول )<sup>(٥)</sup> شرط كل واحد منها .

(١) هذان البيتان مذكوران في أسرار العربية ٣٠٧ ، وفي الأشموني ٢٣٠/٣ .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) في ط : أنه شيء .

(٤) في العدة في أصول الفقه ١٧٦/١ : وأما الحكم فما جلبته العلة أو ما اقتضته العلة ، من تحريمٍ وتحليلٍ وصحةٍ وفسادٍ ووجوبٍ وانتفاءٍ وجوبٍ .

(٥) تكملة من ط .

وستعرف الشروط - إن شاء الله تعالى - .

ويدخل في الحدّ الذي ذكره المصنّف ( لغير المنصرف )<sup>(١)</sup> ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب ، وكذا المجموع بالألف والتاء - عَلَمًا - والمجموع بالواو والنون - علما للمؤنث - كمسلمات ومسلمون ، وإن لم يحذف منهما الكسر والتنوين ؛ لثبوت علتين في ( جميع )<sup>(٢)</sup> ذلك .

ففي قوله - بعد<sup>(٣)</sup> - : ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب نظرٌ ؛ لأن الصرف - على قوله - عبارة عن تَعَرِّي الاسم عن ( السببين المعبرين )<sup>(٤)</sup> وعن السبب القائم مقامهما ، وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرّد عنهما ، فكان الوجه أن يقول : ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسب ؛ لأن حكم غير المنصرف حكمٌ قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم العرب - أعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا - فإنه لا يَتَخَلَف عن علة الإعراب .

وعلى ما حد النحاة غير المنصرف - أعني قولهم : هو مالا يدخله الكسر والتنوين للسببين - يجوز أن يقال : يجوز صرفه للضرورة .

وكذا على ما حد المصنّف يكون ما دخله اللام أو الإضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف ، وعند غيره هو منصرف ، سواء قالوا : إن الكسر سقط تبعاً للتنوين ، أو قالوا : إن الكسر والتنوين سقطا معاً ، وذلك أن أكثرهم قالوا : إن الاسم لَمَّا شابه الفعل حُذِف - لأجل مشابهته إياه - علامة تمكّنه التي هي التنوين ، أي علامة إعرابه ؛ لأن أصل الاسم الإعراب وأصل الفعل البناء .

وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ، وقالوا : ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف ، وقوّوا هذا القول بأنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى تحذف

(١) ساقطتان من ص .

(٢) في ت : جمع .

(٣) صفحة ١٠٣ .

(٤) في ص : علتين المعبرتين .

لمنع الصرف لم يسقط الكسر ، فظهر أن سقوطه ( بِتَعْيَةٍ )<sup>(١)</sup> التنوين لا بالأصالة .  
فعلى قول هؤلاء نحو : « الأحمر وأحمر كم » منصرف ؛ لأن التنوين لم ( توجد )<sup>(٢)</sup>  
فتحذف كما في ( أحمران وأجمعون ) .

وقال بعضهم : إنه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف .  
ونحو « الأحمر وأحمر كم » عندهم - أيضا - منصرف ؛ لأن الكسر والتنوين لم  
يُحذفَا ، ولا أحدهما مع اللام والإضافة لمنع الصرف .  
( والأقرب الأول )<sup>(٣)</sup> - أعني أن الكسر سقط تبعا للتنوين ، وذلك أنه يعود في  
حال الضرورة مع التنوين تابعا له ، مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر ، إذ الوزن  
يستقيم بالتنوين وحده ، فلو كان الكسر حُذِفَ أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يُعَدَّ بلا  
ضرورة إليه ، إذ مع الضرورة لا يُرْتَكَبُ إلا قدر الحاجة .

وإنما تبعه الكسر في الحذف ؛ لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف - أيضا - كما في  
الوقف ، ومع اللام والإضافة والبناء ، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلا  
لمشابهة الفعل لا للإضافة ولا للبناء ، ولا لشيء آخر ، فحذفوا معه صورة الكسر التي  
لا تدخل الفعل ، ولهذا يؤتى بنون العماد<sup>(٤)</sup> في نحو : ضربني ، ويضربني .

وإنما لم يظهر أثر منع الصرف في المثني وجمع المذكر السالم مع اجتماع ( سببين )<sup>(٥)</sup>  
نحو : أحمران ومسلمون - عَلَمِينَ للمؤنث - لأن النون فيهما ليس للتمكن - كما  
ذكرنا<sup>(٦)</sup> - حتى يُحذف فيتبعه الكسر ، وأيضا فإن النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع  
الجر النصب .

بلى ، إن سُمِّيَ بهما وأعربا إعرابَ المفرد - أي جعل النون معتقِبَ الإعراب -

(١) في ص و ط : لتبعية .

(٢) في ت : يدخل .

(٣) في ج و ص : والأول أقرب .

(٤) تعبير كوفي يقصد منه نون الوقاية .

(٥) في ص : السببين .

(٦) انظر صفحة ٨٢ وما بعدها .

وجب منع ( صرفهما )<sup>(١)</sup> للعلتين ؛ لأن ( التنوين )<sup>(٢)</sup> -إذن - فيهما تنوين التثنية ، ولا يتبع نصبهما الجر .

ثم نقول : أصل الاسم الإعراب - كما ذكرنا<sup>(٣)</sup> - ثم قد يتفق مشابهته للفعل ، وهي ( على )<sup>(٤)</sup> ثلاثة أضرب :

أحدهما : - وهو أقواها - أن يصير ( معنى الاسم )<sup>(٥)</sup> معنى الفعل سواء ، كما في أسماء الأفعال فيبنى الاسم ، نظرا إلى أصل الفعل ، الذي هو البناء ويُعطى عمله .

وثانيها : وهو أوسطها - أن يوافق من حيث تركيب الحروف الأصلية ، ويشابه في شيء من المعنى ، كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة ، فيعطى عمل الأفعال التي فيه معناها ولا يبنى ؛ لضعف أمر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الإعراب ، فلا يبنى منه إلا ( قوي )<sup>(٦)</sup> في المشابهة للأفعال - أي الذي معناه معنى الفعل سواء - ( كاسم الفعل )<sup>(٧)</sup> .

وثالثها : وهو أضعفها - أن لا ( يشابهه )<sup>(٨)</sup> لفظا ولا يتضمن معناه ، ولكن يشابهه بوجه بعيد ، ككونه فرعا لأصل ، كما أن الأفعال فرغ الأسماء إفادةً واشتقاقا ، أما الإفادة فلاحتياج الفعل - في كونه كلاما - إلى الاسم ، واستغناء الاسم فيه عنه ، وأما الاشتقاق فيجىء في باب المصدر<sup>(٩)</sup> ، فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ، ولا يُعطى بها عمل الفعل ؛ لأن ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل

(١) في ط : صرفها .

(٢) تكملة من ص .

(٣) انظر صفحة ٥٤ و ٩٧ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) ساقطتان من ط .

(٦) في ص : ما قوي منه .

(٧) في ط : كاسم الفاعل ، وهو تحريف ؛ لأن اسم الفاعل غير مبني .

(٨) في ط : يشابه .

(٩) انظر ط ١٩١/٢ و ١٩٢ .

والمفعول ، وهو خَلَوُ منه ، بل ينزع ، بهذه المشابهة ، علامة الإعراب ، فيكون اسما  
معربا بلا علامة إعراب ، ثم يتبعه الكسر - على قول - أو ينزع التنوين والكسر معا -  
كما تقدم<sup>(١)</sup> .

وإنما احتيج في هذا الحكم إلى كون الاسم فرعاً من ( جهتين )<sup>(٢)</sup> ، ولم يُقْتَنَعْ بكونه  
فرعاً من جهة واحدة ؛ لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية ، إذ الفرعية  
ليست من خصائص الفعل الظاهرة ، بل يُحْتَاج - في إثباتها فيه - إلى تكلف - كما  
مضى<sup>(٣)</sup> .

وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر - كما يجيء<sup>(٤)</sup> - فلم  
تُكْفِ واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين .

فإن قلت : إذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل أيضا فلم كان إعطاء  
الاسم حكم الفعل أولى من العكس ؟

فالجواب : ( أن )<sup>(٥)</sup> الاسم تَطَفَّلَ على الفعل فيما هو من خواصّ الفعل ، وليس  
ذلك لمطلق المناسبة بينهما ، وذلك كما يصيرُ اسمُ الفعل بمعنى الفعل ، ويتضمن هنا اسمُ  
الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، معنى الفعل فيتطفل الأسماء على الأفعال  
في المعنى فتعطى ( حكم )<sup>(٦)</sup> الفعل ، وذلك ببناء اسمِ الفعل وعمله معاً ،  
وعمل البواقي ( عمله )<sup>(٧)</sup> حسب .

وهذا مطرد في كل ما يُعطى حكماً لأجل مشابهته لنوع آخر ، كما إذا اتفق مشابهة  
الحرف للفعل بتضمن معناه - كإن وأخواتها وما ولا - أُعْمِلَ عملُ الفعل .

(١) صفحة ٩٧ .

(٢) في ت : جهتين في هذا الحكم .

(٣) صفحة ٩٨ .

(٤) صفحة ١٠٢ .

(٥) في ت : لأن .

(٦) في ت : بحكم .

(٧) ساقطة من ص .

وإذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه إلى غيره كالموصلات والمضمرات والغايات ، أو يتضمن معناه كأسماء الشرط والاستفهام ( ونحو ذلك )<sup>(١)</sup> كما يجيء في باب المبني<sup>(٢)</sup> - بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها<sup>(٣)</sup> .

وههنا تكفي أدنى مشابهة لأجل بناء الاسم ، بخلاف مشابهته للأفعال ؛ وذلك لتمكّن الحرف ، ورسوخه في البناء دون الفعل .

وإذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف ، أعطي حكم الحرف في عدم التصرف ، كما في عسى وفعل التعجب ، وإن شابه الاسم - كالمضارع - أعرب - كما يجيء في بابه<sup>(٤)</sup> - فظهر أن الاسم قد يشابه الفعل والحرف ، وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف ، وأما الحرف فيشابه الفعل فقط .

قوله : والنون زائدة .

انتصب « زائدة » على أنها حال من النون ، والعامل معنى الكلام ، فإن معنى قوله : وهي عدل ووصف .. إلى آخره ، أي تكون علل منع ( المنصرف )<sup>(٥)</sup> عدلا ووصفا ، وكذا وكذا ، والنون زائدة .

وقد ألحق ( بالأسباب )<sup>(٦)</sup> المذكورة ما شابه ألف التأنيث المقصورة ، وهو كل ألف زائدة في آخر الاسم العلم سواء كانت للإلحاق - كما في أرطى<sup>(٧)</sup> - وذفرى<sup>(٨)</sup> ، وحبّطى<sup>(٩)</sup> - أولا - كقَبْعَثْرَى<sup>(١٠)</sup> ؛ لأنها بالعلمية تمتنع من التاء كألف التأنيث .

(١) تكلمة من جر و ط .

(٢) انظر : ط ٢/٢ .

(٣) أنت الضمير العائد على الحرف لأنه كلمة .

(٤) انظر : ط ٢٢٧/٢ .

(٥) في ت و ص : الصرف .

(٦) في ط : بأسباب .

(٧) في اللسان ( أرط ) الأرطى شجر ينبت بالرمل ... شبيه بالغضا ينبت عصيا من أصل واحد يطول قدر قامة .

(٨) في اللسان ( ذفر ) الذفرى من الناس ومن جميع الدواب من لدن المقد إلى نصف القذال . وقيل : هو العظم الشاخص خلف الأذن .

(٩) في اللسان ١٤٠/٩ : الحبّطى : الممتلئ غضبا أو بطنه ، وحكى اللحياني عن الكسائي : رجل حبّطى : مقصور ، وحبّطى : مكسور مقصور .

(١٠) في اللسان ( قبعثر ) ٣٧٨/٦ القبعثرى : الجمل العظيم ، والأنثى قبعثرة ، والقبعثرى أيضا : الفصيل المهزول .

فإذا عُدَّ الألف والنون سببا لمشابهة ألف التانيث بالامتناع من التاء فَعُدَّ الألف المقصورة الممتنعة من التاء أولى لمشابتها لها لفظا وامتناعا من التاء .

وأما ألف الإلحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بألف التانيث الممدودة - وإن كانت أيضا ممتنعة من التاء مثل ألف التانيث الممدودة - لاجتماع شيئين :

أحدهما : ضعف ما تشبه ألف الإلحاق الممدودة - أي الهزمة في نحو : حمراء - في باب التانيث ، دون الألف في نحو : سَكْرَى ؛ لكون الهزمة في الأصل ألفا .

والثاني : كون هزمة الإلحاق في مقابلة الحرف الأصلي .

ولذلك أثر الألف والنون في نحو : سكران لمشابهة ألف التانيث الممدودة ؛ لأن النون ليست في مقام حرف أصلي ، وألف الإلحاق المقصورة - وإن كانت في مقابلة حرف أصلي لكنها - تشبه علامة التانيث الأصلية ، أي الألف المقصورة ، لا المنقلبة عن علامة التانيث - أي ألف التانيث الممدودة .

وأما فرعية هذه العلل فإن العدل فرغ إبقاء الاسم على حاله ، والوصف فرغ الموصوف ، والتانيث فرغ التذكير ، والتعريف فرغ التنكير - إذ كل ما نعرفه كان مجهولا في الأصل عندنا - والعجمة - في كلام العرب - فرغ العربية ؛ إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر ، فيكون العربية - إذن - في كلام العجم فرعا ، والجمع فرغ الواحد ، والتركيب فرغ الأفراد ، والألف والنون فرغ ألفي التانيث - كما يجيء بعد<sup>(١)</sup> - أو فرغ ما زيدا عليه ، ووزن الفعل في الاسم فرغ وزن الاسم ، إذا كان خاصا بالفعل ، أو أوله زيادة كزيادة الفعل ؛ لأن أصل كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره<sup>(٢)</sup> .

وهنا فروغ آخر لم يعتبروها ، ككون الاسم مصغرا أو منسوباً وشاذاً ، أو غير ذلك مما لا يحصى<sup>(٣)</sup> ، وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة .

(١) صفحة ١٦٩ و ١٧٠ .

(٢) في أسرار العربية ٣٠٧ و ٣٠٨ بيان لفرعية هذه العلل لا يبعد عنه هذا كثيرا .

(٣) قال في هامش ٣٨/١ من ط تعلية رقم ٩ : قوله : وغير ذلك مما لا يحصى ككونه مثني ، وكونه مشتقا وكونه مقلوبا ، وكونه محذوفا منه شيء .



قوله : وحكمه أن لا كسر .

ولم يقل أن لا جَر ؛ لأنه يَدْخُلُه الجَرُّ عند الجمهور ، إذ هو - عندهم - مُعْرَبٌ ،  
والجر أنواع وجَرّه فَتَحٌ ، ( والفتح <sup>(١)</sup> ) الذي في ( بأحمد <sup>(٢)</sup> ) ( عندهم <sup>(٣)</sup> ) ) عملُ  
الجار ، وهو يعملُ لا محالة .

وقال الأخفش <sup>(٤)</sup> والمبرد <sup>(٥)</sup> والزجاج <sup>(٦)</sup> : غيرُ المنصرف - في حال الجر - مبني  
على الفتح لحقيقته ؛ وذلك لأنَّ مشابهته للمبني - أي الفعل - ضعيفةٌ ، فَحُذِفَ علامة  
الإعراب مطلقا - أي التثوين - ويُبْنَى في حالة واحدة فقط ، واختصَّ بالبناء في حالة  
الجر ؛ ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر .

قوله : ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسبِ مثلُ : ﴿ سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا ﴾ <sup>(٧)</sup> -  
و ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ <sup>(٨)</sup> -

قال الأخفش <sup>(٩)</sup> : ( إنَّ ) <sup>(١٠)</sup> صرفٌ مالا ينصرف مطلقا - أي في الشعر وغيره -  
لغةُ الشعراء وذلك أنهم كانوا يُضْطَرُّون كثيرا - لإقامة الوزن - إلى صرف مالا  
ينصرف ، فَتَمَرَّنَ على ذلك ألسنتهم ، فصار الأمرُ إلى أن صرّفوه في الاختيار أيضا ،

(١) في ط : فالفتح .

(٢) في ت : بأحر .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) في المواضع التي تحدث فيها الأخفش عن المنوع من الصرف في كتابه معاني القرآن لم يذكر ذلك ، ولم أر من  
نسب إليه ذلك غير الرضي ، والله أعلم بالصواب .

(٥) في المقتضب ٢٤٨/١ : ولذلك كان مالا ينصرف ، إذا كان مخفوضا فُتِحَ ، وحمل على ما هو نظير الخفض ،  
نحو : مررت بعثمان وأحمد ياقتي ، وذلك قولك في الكتابة : ضربتك ومررت بك وضربتته ومررت به ، وضربتهم  
وعليهم واحد .

(٦) في ما ينصرف ومالا ينصرف ٢ : فلذلك جعل المخفوض مفتوحا . فالفتح فيه بناءٌ إذ لم يمكن أن يدخله إعرابٌ  
لا يدخل في الفعل مثله فأبْدِل من الكسر بناءً الفتح .

(٧) الدهر ٤ .

(٨) الدهر ١٥ .

(٩) انظر : الأشموني بحاشية الصبان ٢٧٥/٢ .

(١٠) ساقطة من ص .

وعليه حَمَلَ قوله تعالى : ﴿ سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ قَوَارِيرًا ﴾<sup>(٢)</sup> .

( وقال هو والكسائي )<sup>(٣)</sup> : إن صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم إلا أفعال منك<sup>(٤)</sup> .

وأنكره غيرهما ، إذ ليس المشهور عن أحد في الاختيار نحو : جاءني أحمد وإبراهيم ونحو ذلك .

وأما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه ، فلا يصرف ما فيه الألف المقصورة لعدم الضرورة .

ومتنع ( الكوفيين )<sup>(٥)</sup> صرفَ أفعال ( من )<sup>(٦)</sup> في الضرورة ؛ لأن من مع مجروره كالمضاف إليه ، فلا ينون ما هو كالمضاف<sup>(٧)</sup> .

والأصل الجواز لأن الكلام في الضرورة ، وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف . وجوز الكوفيون وبعضُ البصريين - للضرورة - تركَ صرف المنصرف ، لا مطلقا ، بل بشرط العلمية<sup>(٨)</sup> ، دون غيرها من الأسباب لقوتها - كما يتبين لك عند

---

(١) و (٢) الدهر ٤ و ١٥ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢١٤/٣ ، وقوله عز وجل ﴿ سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا ﴾ كتبت سلاسل بالألف ، وأجراها بعض القراء ، لمكان الألف التي في آخرها ، ولم يُجَرَّ بعضهم ، وقال الذي لم يُجَرَّ : العربُ تثبت فيما لا يُجري الألف في النصب ، فإذا وصلوا حذفوا الألف ، وكلُّ صوابٌ ، ومثل ذلك قوله : ﴿ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴾ . أثبت الألف في الأولى لأنها رأسُ آية ، والأخرى ليست بآية ، فكان ثبات الألف في الأولى أقوى لهذه الحجة ، وكذلك في مُصحف عبد الله ، وقرأ بها أهل البصرة ، وكتبوها في مصاحفهم كذلك .. وأهل الكوفة والمدينة يثبتون الألف فيها جميعا .. فإن شئت أجريتهما جميعا ، وإن شئت لم تجرهما .

قلت : المقصود بالإجراء هنا الصرف . ولم يذكر الأخفش في معاني القرآن ما نسب إليه الرضي ، وعدَّ الأخفش الألف في ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ زائدة لمناسبة رؤوس الآي . انظر : معاني القرآن للأخفش ٥٢١ .

(٣) في ت و ص : وقال الكسائي . والصواب ما هنا لأنه أعاد الضمير إليهما مثني في قوله : وأنكره غيرهما . والضمير في قوله هو يعود إلى الأخفش .

(٤) منع الكوفيون صرف ( أفعال من ) للضرورة وأجازه البصريون ، انظر : الإنصاف ٤٨٨ .

(٥) في ج و ص : ومنع الكوفيون .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) الإنصاف ٤٨٨ ، وقد عللوا لها بعلّة أخرى أيضا وهي أن ( من ) لقوة اتصالها بأفعل منع من صرفه ، ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع بلفظ واحد .

(٨) في الإنصاف ٤٩٣ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

الكلام في تفصيل الأسباب<sup>(١)</sup> - وذلك بكونها شرطاً لكثير من الأسباب مع كونها سبباً واستشهدوا بقوله<sup>(٢)</sup> :

١٧ - فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مَجْمَع<sup>(٣)</sup>  
ومَنَعَه الباكون استدلالاً بأن الضرورة تجوز رد الأشياء إلى أصولها فجاز صرف غير  
المنصرف ، ولا تخرج لأجلها الأشياء عن أصولها<sup>(٤)</sup> .  
وقريب من هذا ( الوجه )<sup>(٥)</sup> جواز قصر الممدود في الشعر ، دون مد المقصور إلا نادراً ،  
ومنعوا روايتهم بأن قالوا : الرواية : يفوقان شيخي<sup>(٦)</sup> .  
والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردّها وإن ثبتت هناك رواية أخرى .  
قوله : سلاسلا .

( صُرِفَ )<sup>(٧)</sup> ليناسب المنصرف الذي يليه ( أي )<sup>(٨)</sup> « أغللا » فهو كقولهم : هنأني

- 
- (١) انظر صفحة ١٨٣ وما بعدها .  
(٢) البيت لعباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة بن عبد بن عيس ، أسلم قبل فتح مكة ، وأمه الخنساء الصحابية  
الشاعرة وكان من المؤلفات قلوبهم ، وكان بدوياً فحماً لم يسكن مكة ولا المدينة ، مات في خلافة عمر نحو سنة ١٨ هـ  
( الخزنة ١٥٢/١ - ١٥٤ والأعلام ٣٩/٤ ) .  
(٣) هذا البيت في الشعر والشعراء ١٠١ وفي العقد الفريد ٢٧٧/١ ، وفي الموشح ١٤٤ . وفي الضرائر لابن عصفور  
١٠٢ ، وفي الإنصاف ٤٩٩ ، وفي العيني ٣٦٥/٤ ، وفي الخزنة ١٤٧/١ و ٢٥٣ ، وفي الهمع ٣٧/١ ، وفي الدرر  
١١/١ ..

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الكوفيين وبعض البصريين جوزوا ترك صرف المنصرف بشرط العلمية ،  
كما فعل الشاعر في ( مرداس ) هنا .  
(٤) هذه المسألة من المسائل القليلة التي وافق فيها مؤلف الإنصاف الكوفيين في رأيهم ؛ ذلك لأن حجتهم دامغة ،  
وعلى الرغم من ذلك قال : ص ٥١٤ : والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج  
عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس .  
(٥) تكملة من جد و ط .

(٦) يعني مكان يفوقان مرداس في الشاهد السابق وقد أورد صاحب الإنصاف شواهد كثيرة تؤيد مذهب الكوفيين  
وليس لها روايات أخرى ومنها :

أنا أبو دِهَيْلٍ وَهَبٌ لَوْهَبٌ من جُمَحٍ والعزُّ فيهم والحسب  
ومنها :

أُحْشَى على دَيْسَمٍ من بُعْدِ الثرى أئى قضاء الله إلا ما ترى  
( وانظر الأشموني ٢٧٥/٣ ) .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) تكملة من ص و ط .

الشيء وَمَرَأْنِي<sup>(١)</sup> ، والأصل أَمَرَأْنِي<sup>(٢)</sup> .

قوله : قواريرا .

يعني إذا قُرِئَ مِنُونَا صرف<sup>(٣)</sup> ، لا إذا وَقَفَ عليه بالألف ؛ ( لأنه )<sup>(٤)</sup> حينئذٍ كما يُحْتَمَلُ أن يكون بدلا من التنوين يُحْتَمَلُ أن يكون للإطلاق ، كما في قوله تعالى : ﴿ الظُّنُونَا ﴾<sup>(٥)</sup> و ﴿ الرُّسُولَا ﴾<sup>(٦)</sup> و ﴿ السَّيِّلَا ﴾<sup>(٧)</sup> فلا يكون نَصًّا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف ، وإنما صرف ليناسب أواخر الآي في هذه السورة ؛ لأن أواخر الآي كالفواقي يُعْتَبَرُ توافقها وتجانسها ، وكذا كل كلام مسجّع ألا ترى إلى قوله - ﷺ - « خَيْرُ الْمَالِ سَكَةٌ مَأْبُورَةٌ وَفَرَسٌ مَأْمُورَةٌ »<sup>(٨)</sup> أي مَوْمَرَةٌ ، يعني كثيرة التناج ، وقال تعالى : ﴿ وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾<sup>(٩)</sup> ثم قال ﴿ يَسْرٍ ﴾<sup>(١٠)</sup> ويُقال ﴿ سَجَى ﴾<sup>(١١)</sup> لموافقة ﴿ قَلَى ﴾<sup>(١٢)</sup> .

(١) في اللسان هنا ١٨١/١ : ابن السكيت : هناك وَمَرَأَكْ ، وقد هنا نِي ومرَأْنِي بغير ألف ، إذا أتبعوها هنا نِي ، فإذا أفردوها قالوا : أَمَرَأْنِي .

(٢) في ج زيادة نقلها عن الصحاح هي : وقال الأخفش مرَأْنِي الطعام يمرأ مرءا قال : وقال بعضهم : أَمَرَأْنِي ، وقال الفراء : يقال : هنا نِي ومرَأْنِي إذا أتبعوها ، وإذا أفردوها قالوا : أَمَرَأْنِي وانظر الصحاح ٧٢/١ ففيه يمرأ مرءة وليس مرءا .

(٣) يقصد في حال الوصل ، لا في حال الوقف لأنه يدل التنوين ألفا في حال الوقف فحينئذٍ يحتمل أن تكون الألف للإطلاق أيضا ، وسقطت كلمة : صرف من ص .

(٤) في ص : لأن الألف .

(٥) الأحزاب ١٠ .

(٦) الأحزاب ٦٦ .

(٧) الأحزاب ٦٧ .

(٨) هذا الحديث في المسند ٤٦٨/٣ ولفظه عن سويد بن هبيرة عن النبي ﷺ قال : « خَيْرُ مَالٍ الْمَرْءُ لَهُ مَهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ أَوْ سَكَةٌ مَأْبُورَةٌ » ، وأخرجه السيوطي في الجامع الصغير ٥٢٢/١ ، وفي النهاية لابن الأثير ١٣/١ ( أمر ) فيه خير المال مهرة مأمورة وسكة مأبورة . السكة : الطريقة المصطفة من النخل ، والمأبورة الملقحة ، يقال : أُبْرِتِ النخلة وأُبْرِثُهَا فهي مأبورة ومؤبرة ، والاسم الإبار ، وقيل : السكة سكة الحرث ، والمأبورة الْمُصْلَحَةُ له ، أراد خير المال إنتاج أو زرع .

(٩) الفجر ١ و ٢ .

(١٠) الفجر ٣ .

(١١) الضحى ٢ .

(١٢) الضحى ٣ .

قوله : وما يقوم مقامهما الجمع وألفا التأنيث .

اعلم أن الأكثرين على أن قيام الجمع الأقصى مقام سبيين وقوّته لكونه لا نظير له في الآحاد العربية ، أما نحو : ثَمَانُ وَرَبَاعٌ - أي الذي ألقى رُبَاعِيته - ورجل ( شَنَاح )<sup>(١)</sup> - أي طويل - وحمّار حَزَاب<sup>(٢)</sup> - أي غليظ قصير فشواد .

وأما نحو الترامي والتغازي فالأصل فيه ضَمُّ ما قبل الآخر لكنه كُسِرَ لأجل الياء .  
وأما نحو هَوَازُنُ وشَراحِيلُ ( علمين )<sup>(٣)</sup> ، فمنقولٌ عن الجمع ، وسيجيء حكمه<sup>(٤)</sup> .

وأما يَمَانٍ وشَامٍ فالألف فيهما عوض عن إحدى ياءَي النسب<sup>(٥)</sup> ، فهذا الوزن عارضٌ لم يُعتدَّ به ؛ وذلك لأنَّهُما صارَا إلى هذا الوزن بسبب إحدى ياءَي النسب والألف الذي هو بدل من الأخرى ، وياءُ النسب عارضةٌ لا يعتدُّ بها في الوزن نحو : جماليّ وكَماليّ في المنسوب إلى جَمَالٍ وكَمَالٍ .

وكذا تَهَامٍ - بفتح التاء - في المنسوب إلى التَّهَم ، بمعنى تهامة ، قال<sup>(٦)</sup> :

١٨ - أَرَقْنِي اللَّيْلَةَ بَرَقٌ بِالتَّهَمِ يَالِكَ بَرَقًا مَن يَشْقُهُ لَا يَلَمُّ<sup>(٧)</sup>

قال سيبويه : منهم من يقول : يَمَانِي وشَامِي بتشديد الياء<sup>(٨)</sup> .

---

(١) في مادة شَنَح في اللسان : يقول ابن سيدة : الشَّنَاحُ والشَّنَاجِيّ والشَّنَاجِيّةُ من الإبل : الطويل الجسم ... وبكر شَنَاحٌ وهو الفتى من الإبل .. ورجل شَنَاحٌ وشَنَاحِيّةٌ طويل ، حذفت الياء من شَنَاح مع التنوين لاجتماع الساكنين .  
(٢) في اللسان حزب : والحزابي والحزابية من الرجال والحمير : الغليظ إلى القصر ما هو رجل حزاب .. إذا كان غليظا إلى القصر .

(٣) تكملة من ص .

(٤) انظر صفحة ١٥٤ .

(٥) ولذا لا يقال يَمَانِي ولا شَامِي إلا قليلا حتى لا يجمع بين العوض والم عوض .

(٦) لم أعر على قائله .

(٧) هذا البيت ورد في الخصائص ١١١/٢ وفيه يَم ، وفي الخزانة ١٥٤/١ ، وفي اللسان ( تهم ) .. اللغة : أَرَقْنِي : أسهرني ، يالك برقاً : تعجب من البرق واستعظام له ، من يشقه : الشوق إلى الشيء : نزاع النفس إليه وفي ص : يشمه ، ومعناه : نظرت إلى سحابه أين تمطر . لا يلم : جواب الشرط والمعنى لا يعذل .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن التهم بمعنى تهامة ، والنسب إليها تَهَامٍ ، كما يقال في اليمن : يمان .

(٨) الكتاب ٧٠/٢ .

وهو قليل ، ويجيء وجهه في التصريف<sup>(١)</sup> - إن شاء الله تعالى ..

وإنما لم تُعدَّ ياء النسب عارضة كما في قَمَارِي وَكَرَاسِي وَعَوَارِي ، وَبَحَاتِي<sup>(٢)</sup> وَدَبَاسِي<sup>(٣)</sup> ونحوها لأنها تثبت في آحادها ، وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات في الآحاد ، وليس ذلك - أي اعتدادُ الياء في المفرد وصوغُ الجمع عليه - مطردًا ، ألا ترى أنك لا تقول في جمع عَجَمِي عَجَامِي ، وإن كانت ياءه للوحدة كما في بُحْتِي . وقيل : إن ثمانية مثل يمان ، الألف والياء للنسب إلى الثمن الذي هو جزء من ثمانية<sup>(٤)</sup> .

وفيه نظر ، إذ لا معنى للنسب في ( ثمان )<sup>(٥)</sup> فإنه بالإضافة إلى ثَمْنٍ كالأربع ( إلى الرُّبْع )<sup>(٦)</sup> والخُمْس إلى الخُمْس ، ولا معنى لنسب هذين العددين إلى جزأيهما ، وتقدير النسب في الرباعي أنسب فيكون منسوباً إلى الرباعية ، وهي السن .

ويجوز أن يقال في الثماني : إنه منسوب إلى الثمانية ، أي مجرد العدد ؛ لأن الثماني لا يستعمل إلا في المعدود ، والثمانية - في الأصل - العدد لا المعدود ، وكما تقول في صريح

---

(١) في شرح الرضى على الشافية ٨٣/٢ ، وجاء يمانِي وشَامِي ، وكأنهما منسوبان إلى يمان وشَامٍ المنسوبين بحذف ياء النسبة دون ألفها ، إذ لا استئصال فيه ، كما استئصل النسبة إلى ذي الياء المشددة لو لم تحذف ، والمرادُ يمان وشَامٍ في هذا موضع منسوب إلى الشَّام واليمن ، فينسب الشيء إلى هذا المكان المنسوب ، ويجوز أن يكون يمانِي وشَامِي جمعاً بين العوض والمعوّض منه ، وأن يكون الألف في يمانِي للإشباع .. إلخ .

(٢) في اللسان ( بَحَت ) البَحْتُ والبَحْتِيَّة دَخِيلٌ في العربية أعجمي معرّب ، وهي الإبل الخُرَاسانية تُنتَج من بين عربية وفاليج ... وهي جمال طوال الأعناق ويجمع على بُحْتٍ وَبَحَات ، وقيل الجمع بَحَاتِي غير مصروف ولك أن تخفف الياء فتقول : البَحَاتِي ..

(٣) في اللسان ( دَبَسَ ) الدُّبْسِي ضَرَبَ من الحَمَام ، جاء على لفظ المنسوب وليس بمنسوب . قال : وهو منسوب إلى طير دُبْس ، ويقال : إلى دُبْس الرُّطْب ، لأنهم يغيرون في النسب ، ويضمون الدال ، كالذَّهْرِي والسُّهْلِي .

(٤) في الكتاب ١٦/٢ قلت فما بال ثمان لم يشبه صحارى وعدارى ؟ قال : الياء في ثماني ياء الإضافة أدخلتها على فعال ، كما أدخلتها على يمان وشَام ، فصرفت الاسم إذ خففت ، كما صرفته إذ ثقلت يمانِي وشَامِي وكذلك رباع ، فإنما ألحقت هذه الأسماء بياءات الإضافة .

وتبعه ابن السراج في السراج في الأصول ٩٣/٢ ونقل ذلك الزجاج عن سيبويه عن الخليل في ما ينصرف ومالا ينصرف ٤٧ وانظر صحاح الجوهري ٢٠٨٨/٥ .

(٥) في ص : ثماني .

(٦) ساقطتان من ط .

العدد ستة ضعف ثلاثة ، ولا تقول : ستّ ضعف ثلاث - وقد يجيء تحقيقه في باب العدد<sup>(١)</sup> .

فالألف فيهما - إذن - غير ( ألف )<sup>(٢)</sup> المنسوب إليه تقديرا ؛ لكونه ( بدلا )<sup>(٣)</sup> من إحدى ياءي النسب ، وكذلك الياء غير الياء ، كما قيل في هِجَان<sup>(٤)</sup> وفُلك<sup>(٥)</sup> ، وقد جاء ثماني في الشعر غير ( مصروف )<sup>(٦)</sup> شاذّا ، قال الشاعر<sup>(٧)</sup> :

١٩ - يحدو ثمانِي مولعا يلقاحها<sup>(٨)</sup>

وهو على التَّوهُم ؛ لما رأى فيه معنى الجمع ، ولفظه يشبه لفظَ الجمع ، ظَنَّهُ جمعا<sup>(٩)</sup> .

(١) انظر : ط ١٤٧/٢ .

(٢) تكملة من ج .

(٣) في ط : بدل .

(٤) في اللسان ( هجن ) الأزهرى .. ( الهجان من الإبل : البيضُ الكرام .. قال : ويستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع .. ابن سيده والهجان من الإبل : البيضاء الخالصة اللون ، والعنق من نوق هُجْن وهَجَان وهِجَان ، فمنهم من يجعله من باب جُنُب ورضًا ، ومنهم من يجعله تكسيرا ، وهو مذهب سيبويه ، وذلك أن الألف في هِجان الواحد بمنزلة ألف ناقة كَنَاز و امرأة ضِنَاك ، والألف في هِجان في الجمع بمنزلة ألف ظُراف وشِراف .

(٥) يريد أن ضمة فلك الجمع غير الضمة في فلك المفرد .

(٦) في ط : منصرف .

(٧) البيت لابن ميادة وهو الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني ، شاعر رقيق هجاء ، من مخضرمي الأموية والعباسية ، وكان مقامه بنجد ، يُقدّ على الخلفاء والأمراء ويعود ، اشتهر بنسبه إلى أمه ميادة . توفي سنة ١٤٩ هـ ( الأعلام ٥٩/٣ ) .

(٨) عجزه :

حتى هممن بَرِيفة الإرتاج

والبيت في ديوانه ٩١ وفي الكتاب ١٧/٢ ، وفي سر صناعة الإعراب ١٨٣/١ ، وفي العيني ٣٥٢/٤ ، وفي الخزانة ١٥٧/١ .

اللغة : يحدو : يسوق ، المولع : من تعلق بشيء وأحبه ، هَمّ : أراد ولم يفعل ، والبرِيفة : مصدر زاع يزيع ، أي مال . والإرتاج : مصدر أرتجت الناقة إذا أغلقت رُجْمَهَا على ماء الفحل ، رصف إبلا أولع راعيا بلقاحها حتى لَقِحت ثم حداها أشدّ الحدا حتى همت بإزلاق ما أرتجت على أرحامها .

الشاهد : أورده الشارح شاهدا على أن ثماني لم يصرف في الشعر شذوذا ، لما توهم الشاعر أن فيه معنى الجمع ، ولفظه يشبه لفظَ الجمع .

(٩) قال ابن سيده : ولم يصرف ثماني لشبهها بجواري لفظا لا معنى ( اللسان ٢٣٠/١٦ ) .

أما سراويل فأعجمي ( في الأشهر )<sup>(١)</sup> وقد قيدنا الآحاد بالعربية ، أو عربي مفرد شاذ ، أو جمع تقديرًا - كما يجيء<sup>(٢)</sup> - وأما ( نحو )<sup>(٣)</sup> : أكلب وأجمال ، فإنهما - وإن لم يأت لهما نظير في الآحاد - إلا أن كونهما جمعي قلة ، وحكم جمع القلة حكم الآحاد ، بدليل تصغيره على لفظه فت في عضد جمعتهما ، مع أنه نسب إلى سيبويه أن أفعالا مفرد<sup>(٤)</sup> ، ( وكذا )<sup>(٥)</sup> قال تعالى : ﴿ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾<sup>(٦)</sup> والضمير للأنعام ، وجاز وصف المفرد به نحو : بُرمة أعشار<sup>(٧)</sup> ، وثوب أسمال<sup>(٨)</sup> ، و ﴿ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾<sup>(٩)</sup> ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع .

ولا يصح الاعتذار بمجيء أفعال في الواحد نحو : أذرح<sup>(١٠)</sup> في اسم موضع ، لكونه منقولاً عن الجمع كمدائن<sup>(١١)</sup> ، ولا بآجر<sup>(١٢)</sup> وأئك<sup>(١٣)</sup> لأنهما أعجميان ، ولا

(١) تكملة من ط .

(٢) صفحة ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في الكتاب ١٧/٢ وأما أفعال فقد يقع للواحد ، من العرب من يقول : هو الأنعام ..

(٥) في ت : ولذا .

(٦) النحل ٦٦ من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِقًا لِلشَّارِبِينَ ﴾ .

(٧) في اللسان ( عشر ) وقدح أعشار ، وقدر أعشار ، وقدور أعشار : مكسرة على عشر قطع ... وقيل : قدر أعشار عظيمة ، كأنه لا يحملها إلا عشر أو عشرة .

(٨) في اللسان ( سمل ) سمل الثوب يسمل سُمولاً وأسمل : أخلق وثوب سملةً وسمل وأسمل وسميل وسُمول .

(٩) الدهر ٢ ، والأمشاج : الأخلاط ، واحدها مشج ومشيح مثل : جدن وتحدين .

(١٠) في ت و ص و ط : أذرح ولم أجد فيما بين يدي كتاباً يتحدث عن مكان اسمه أذرح والصحيح والصحيح أنه أذرح صحف فيما عدا ج ، وعن أذرح يتحدث ياقوت في معجم البلدان ١٢/١ ، ١٣ أنه بلد في أطراف الشام من أعمال الشراة ، ونقل عن مسلم بن الحجاج أن بين أذرح والجرأة ثلاثة أيام ، ونقل عن الأمير شرف الدين يعقوب ابن الحسن الهذلي أن بينهما ميلاً واحداً أو أقل ، واستشهد لذلك ثم ذكر أن الصحيح أن التحكيم كان بين أذرح إلى الجراء واستشهد له بأشعار .

(١١) قال ياقوت : في معجم البلدان ٧٤/٢ هذا الموضع كان مسكن الملوك كأسرة الساسانية وغيرهم ، فكان كل واحد منهم إذا ملك بنى لنفسه مدينة إلى جنب التي قبلها وسماها باسم ( ذكر ذلك في سبب تسميتها ) .

(١٢) في اللسان ( أجر ) الآجر : طيبخ الطين ، الواحدة بالهاء ، أجرة وأجرة وأجرة .. فارسي معرب .

(١٣) في اللسان ( أنك ) الأئك : الأُسْرُب ، وهو الرصاص القلعي ، وقال كراع : هو الفزدير ، ليس في الكلام على مثال فاعل غيره ، أما كأبل فأعجمي ، وفي الحديث : « من استمع إلى قينة صب الله الأئك في أذنيه يوم القيامة » رواه ابن =



بَابِلُمْ<sup>(١)</sup> لأنها لغة رديئة شاذة ، والفصيح ضَمْ الهزمة ، ولا بِأَشْدُّ لأنه جمع شدة على غير ( قياس )<sup>(٢)</sup> أو ( هو )<sup>(٣)</sup> جمع لا واحد له بدليل قوله<sup>(٤)</sup> :  
٢٠ - بلغتها واجتمعت أَشْدَي<sup>(٥)</sup>

فَأَثَّ الفعل .

. وقال بعضهم : إنما قوي حتى قام مقام سبين لكونه نهاية جمع التكسير ، أي يُجمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيرتدع ؛ ولهذا سمي بالأقصى نحو : كلب وأكلب وأكلب ، ونعم وأنعام وأناعم<sup>(٦)</sup> ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام : « إنكن صَوَاحِبَاتُ يَوْسُفَ »<sup>(٧)</sup> .

= قتيبة ... قال أبو منصور : وأحسبه معربا ... ولم يجر على أَفْعُل واحد غير هذا ، فأما أَشْدُ فمختلف فيه .. وذكر عن الجوهري قوله : وقد جاء في شعر عربي .  
والقطعة الواحدة آنكة قال رؤبة :

في جسم جَدَلٍ صَلَهِيبٍ عَمَمُهُ يَأْتُكَ عَنْ تَفْقِيهِهِ مَقَامُهُ  
قال الأصمعي : لا أدري ما يَأْتُكَ ، وقال ابن الأعرابي : يَأْتُكَ : يعظم . قلت : كون أنك أعجمي موضع خلاف .

وفي النهاية لابن الأثير ٧٧/١ ولم يجر على أَفْعُل واحد غير هذا .. وقيل : يحتمل أن يكون فاعلا لا أَفْعُل .  
(١) في اللسان ( بلم ) الإِبْلَمُ والأَبْلَمُ والإِبْلَمَةُ والأَبْلَمَةُ كل ذلك : الخوصة . ولم يذكر الوزن الذي ذكره الرضي .

(٢) في ص : القياس .

(٣) تكملة من ط .

(٤) نسب البيت إلى أبي نُحَيْلَةَ ، وهذا اسمه وقيل : اسمه يَغْمُرُ وكنتي أبا نخيلة ، لأن أمه ولدته إلى جنب نخلة ، وهو من بني حَمَّان بن كعب ، وكان عاقا لأبيه فنفاه أبوه عن نفسه ، أغلب شعره الرجز ( الخزانة ١٦٥/١ ) وينسب البيت إلى أبي النجم العجلي ، ولم أجده في ديوانه .

(٥) البيت في الخزانة ١٦١/١ ، وفي الأغاني ١٤٠/١٨ . ولما ذكر صاحب الخزانة أبيات أبي نخيلة التي منها هذا البيت أورده هكذا :

بلغتها مجتمعت الأشد

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الأشد جمع شدة على غير قياس أو جمع لا واحد له .

(٦) قال ابن السراج في الأصول ٩٠/٢ : وإنما منع الصرف لأنه جمع جمع ، لا جمع بعده ، ألا ترى أن أكلبا جمع كلب ، فإن جمع ( أكلبا ) قلت : أكلاب فهذا قد جمع مرتين .

(٧) جزء من حديث في صحيح البخاري ١٨٢/٤ وفيه : فإنكن صواحب يوسف ، وفي سنن الترمذي ٢٧٥/٩ وفيه : إنكن لأتن صواحب يوسف ، وفي سنن النسائي ٧٧/٢ وفيه : إنكن لأتن صواحب يوسف ، وفي سنن ابن ماجه ٣٨/١ وفيه : فإنكن صواحب يوسف ، وكذا في المسند ٤١٢/٤ .

وقوله<sup>(١)</sup> :

## ٢١ - جذب الصَّرَارِيِّينَ بِالكَرُّورِ<sup>(٢)</sup>

جمع صَّرَاء جمع صَّارَ بمعنى المَّلَاح فهما ( جَمْعًا )<sup>(٣)</sup> سلامة ، ونحن قلنا نهاية جمع التكسير . وقيل : لما لم يكن له في الآحاد ( نظير )<sup>(٤)</sup> أشبه الأعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العُجْمة<sup>(٥)</sup> . وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسبيين .

وقال الجُزُولي<sup>(٦)</sup> : فيه الجمع وعدم النظر في الآحاد .

وعدم النظر فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج إلى الجمعية<sup>(٧)</sup> - كما يأتي في سراويل<sup>(٨)</sup> - ففيه عنده أيضا سببان ، والأسباب عنده أكثر من التسعة .

وقال المصنف : منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة ( كأكالب )<sup>(٩)</sup> أو كونه على وزن جمع الجمع كمساجد<sup>(١٠)</sup> .

(١) البيت من أرجوزة للعجاج وستأتي ترجمته صفحة ٧٤٥ .

(٢) قبله : لأَيَّا يُنَائِيهَا من الجُورور

وهو في ديوانه ٣٥٠/١ ، وفي الخزانة ١٦٦/١ و ٢٠٤ ، وفي الصحاح : صَرَّ اللغة : اللَّأْي : البطء والشدة ، ينَائِيها : يباعدُها ، الجُورور : مصدر جار إذا عدل عن القصد ، الصرارين : المَلَّاحون أو المَلَّاح على خلاف في ذلك ، والكَرُّور : الحبال ، واحدها كُر .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الصَّرَارِيِّينَ جمع صَّرَاء وهو جمع صار بمعنى الملاح .

(٣) فيما عدا ص : جمع ، والصواب ما أثبتته .

(٤) في ص و ط : له نظير .

(٥) لم أجد فيما بين يدي من قال بذلك .

(٦) هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَحْت .. أبو موسى الجُزُولي ، و جُزُولَة : بطن من البربر ، لزم ابن بَرِّي بمصر لما حج ، وعاد متصدرا للإقراء - أخذ عنه العربية جماعة منهم الشُّلُوبين وابنُ مُعْطٍ ، وكان إماما فيها ، شرح أصول ابن السراج ، وله المقدمة المشهورة وهي هوامش على الجمل . توفي سنة ٦٠٧ هـ ( البغية ٢/٢٣٦ ) .

(٧) في المقدمة الجزولية ق ٤٦ : والجمع وتأثيره مع عدم النظر في الآحاد العربية .

(٨) انظر ١٥٩ وما بعدها .

(٩) في ت : كالكتاب .

(١٠) قال في شرحه لكافيته ص ١٢ : وإنما قام الجمع مقام علتين لأنه صيغة منتهى الجموع فكأنه جمعان ، وإنما قامت كل واحدة من أُلْفَي التَّائِيَتِ مقام علتين للزومهما الاسم للزوما لا ينفكان عنه بحال ، فجعل لزومهما كتائيت ثان ، فصار كأنه تائيتان .

فلا أثر عنده لكونه أقصى جموع التكسير .

وأما قيام ألفي التأنيث - أعني الممدودة والمقصورة - مقام سببين فللزوميهما الكلمة ، وبناء الكلمة عليهما ، بخلاف تاء التأنيث ، فإن بناءها على العروض ، وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها كعَنْصُورَة <sup>(١)</sup> وقَمَحْدُورَة <sup>(٢)</sup> وحِجَارَة وخَزَايَة <sup>(٣)</sup> وغيرها - كما يجيء في باب التأنيث <sup>(٤)</sup> - .

قوله : فالعدلُ خروجه عن ( صيغته ) <sup>(٥)</sup> الأصلية ، تحقيقا كَلَالَتَ ومَثَلَتَ وأُخِرَ وجُمِعَ ، أو تقديرا كَعَمَرَ وبَابِهِ ، ( وقَطَامَ ) <sup>(٦)</sup> في تميم .

العدل : إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للإلحاق ولا لمعنى .

فقولنا : بغير القلب ليخرج نحو : أَيْسَ في يَيْس .

وقولنا : لا للتخفيف ، احترازا عن نحو : مَقَامَ ومَقُولَ وفَخْذَ وعُنُقَ .

وقولنا : ولا للإلحاق ليخرج نحو : كَوَثَر <sup>(٧)</sup> .

وقولنا : ولا لمعنى ليخرج نحو : رُجِيلَ وِرْجَال .

قوله : خروجه .

أي خروج الاسم ، ولو قال : إخراجُه لكان أوفق لمعنى العدل ، وهو الصَرْفُ ، يقال : اسم معدول أي مصروف عن بَنِيته ، والعدول : الانصراف والخروج . قوله : عن صيغته الأصلية .

يخرج عنه أُخِرَ ، إن قلنا : إنه معدول عن الآخِر ، وسحر عند من قال : إنَّه معدول

(١) في اللسان ( عَنَصَ ) المُنصُورَة والعَنْصُورَة والعَنْصِيبة والعَنْاصِي : الخصلة من الشعر قدر القنزعة .

(٢) في اللسان ( قَمَحْدَ ) ٣٧٠/٤ القَمَحْدُورَة الهَيَّة الناشئة فوق القفا وهي بين الذَوَابِي والقفا ، منحدرَةٌ عن الهامة ، إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه .

(٣) في القاموس : خَزَي خَزَايَة وخَزَى استحيا .

(٤) انظر ط ١٦١/٢ - ١٦٦ .

(٥) في ط : صيغة .

(٦) في ص : وباب قطام .

(٧) الملحقه بجمعفر .

غيرُ منصرف<sup>(١)</sup> ، وأمس عند تميم<sup>(٢)</sup> ، إذ هما معدولان عن السّحر والأمس ، واللام ليست من صيغة الكلمة ؛ لأن الكلمة لم تُصنَع عليها ، إلا أن نقول : كأنها من صيغة الكلمة وبُنيتْها ، لشدة امتزاجها بها .

قوله : تحقيقا .

نُصِبَ على المصدر ؛ لأن الخروج إما خروجٌ تحقيق ، أي خروجٌ محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ ، أو خروج تقدير أي خروج مقدر .

وبعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه ، غير كون الاسم غير منصرف ، بحيث لو وجدناه - أيضا - منصرفا لكان هناك طريقٌ إلى معرفة كونه معدولا ، بخلاف العدل المقدر فإنه الذي يصار إليه لضرورة وجد أن الاسم غير منصرف ، وتُعَدُّ سبب آخر غير العدل ، فإن عُمرَ - مثلا - لو وجدناه منصرفا لم يحكم قطّ بعدوله عن عامر بل كان كأد<sup>(٣)</sup> .

وأما ثُلاثٌ ومُثلثٌ فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثةٍ ثلاثَةٍ ، وذلك أنا وجدنا ثلاثٌ وثلاثةٌ ثلاثَةٌ بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمرٍ ذي أجزاءٍ على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرّر على الاطراد في كلام العرب ، نحو : قرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءني القوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا .

فكان القياسُ في باب العدد أيضا ( التكرير )<sup>(٤)</sup> ( عملا )<sup>(٥)</sup> بالاستقراء ، وإلحاقا للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وجد ثُلاثٌ غير مكرر لفظا حكم بأن أصله لفظٌ مكرر ، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاثٍ إلا ثلاثة ثلاثة فقليل : إنه أصله .

وقد جاء فُعَالٌ ومَفْعَلٌ في باب العدد من واحد إلى أربعة - اتفاقا - وجاء فُعَالٌ من

---

(١) يمنع سحر من الصرف عند الجمهور إذا كان معينا ، أي المراد به وقتٌ بعينه فإنه يلزم الظرفية فلا يتصرف ولا ينصرف . انظر : الهمع ٢٨/١ فهناك آراء أخرى فيه .

(٢) وهي عند الحجازيين مبنية على الكسر .

(٣) أي في كونه مصروفا وغير معدول عن غيره .

(٤) في ج : التكرار .

(٥) في ت : حملا .

عشرة في قول الكميت<sup>(١)</sup> :

٢٢ - ولم يَسْتَرِيْثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ      فوق الرِّجالِ خِصَالًا عُشَارًا<sup>(٢)</sup>  
والمبرد<sup>(٣)</sup> والكوفيون<sup>(٤)</sup> يقيسون عليها إلى التسعة نحو : خُمَاسٌ وَمَخْمَسٌ وَسُدَاسٌ  
وَمُسَدَسٌ ، والسماعُ مفقود<sup>(٥)</sup> .  
بلى يستعمل على وزن فُعال من واحد إلى عشرة مع ياء ( النسب )<sup>(٦)</sup> نحو الخُمَاسِي  
والسُدَاسِي والسُّبَاعِي والثُّمَانِي والتَّسَاعِي .  
وعند سيبويه أن منع الصرف في هذا للعدل والوصف<sup>(٧)</sup> :  
فإن قيل : الوصف في هذا المكرر عارضٌ كعروضه في أربع في نحو : نسوةٌ أربعٌ ،  
فكيف أثر فيه ولم يؤثر في أربع ؟

(١) الكميت بن زيد بن حُثَيْس الأسدي ، شاعرُ الهاشميين ، من أهل الكوفة ، اشتهر من العصر الأموي وكان عالما  
بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها ثقةً في علمه ، منحازا إلى بني هاشم ، خطيبُ بني أسد وفقية الشيعة فارسا  
شجاعا سخيا . توفي سنة ١٢٦ هـ ( الأعلام ٩٢/٦ ) .  
(٢) البيت في ديوانه ١٩١/١ ، وفي الخصائص ١٨١/٣ ، وفي الخزانة ١٧٠/١ ، وفي الهمع ٢٦/١ ، وفي الدرر ٨/١ .  
اللغة : يستريثوك : يجذوك بطيما ، رميت : زدت ، خِصَالًا عُشَارًا : عشر خِصَال .  
الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن لفظ « عُشَارًا » قد ورد في شعر الكميت بمعنى تكرار العشرة .  
(٣) في المقتضب ٣٨٠/٣ ومن المعدول قولهم : مثنى وثلاث ورباع ، وكذلك ما بعده . وظاهر هذه العبارة أن  
المبرد يقيس مفعل وفعل إلى العشرة .  
(٤) نسبته ابنُ مالك في شرحه للكافية الشافية ١٤٤٨ إلى الكوفيين والزجاج .  
(٥) في الهمع ٢٦/١ والسموع من ذلك أحاد ومَوْحِد ( وَثْنِي ) ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس وخممس  
وعشار ومَعَشَر . قال تعالى : ﴿ أُولَىٰ أُجْنِبَةٍ مَّيْثَىٰ وَثَلَاثَ رُبَاعَ ۚ ﴾ وقال الشاعر :  
ولقد قتلتم ثناءً وموحداً

وقال :

ترى الثُّعْرَاتِ الزَّرَقَ تحت لِبَانِهِ      أَحَادَ وَمِثْنَى أَصْعَقَتْهَا صَوَاهِلُهُ

وقال :

هنيئاً لأربابِ اليُوتِ بيوتهم      وللاكلين التمرَ مَخْمَسَ مَخْمَسَا  
وقال : فلم يستريثوك .... إلخ بيت الكميت

قلت : السماع - على هذا موجود في خماس وخممس مع ما قال الرضي .

(٦) في ص : النسبة .

(٧) في الكتاب ١٥/٢ : وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع فقال : هو بمنزلة آخر ، إنما حُدّه واحداً  
واحداً .. إلخ .

قلت : هذا التركيب المعدول لم يوضع إلا وصفاً ، ( ولم )<sup>(١)</sup> يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه ، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه .  
والفراء يجوز صرف هذا المعدول إذا لم يَجْرَ<sup>(٢)</sup> على الموصوف<sup>(٣)</sup> .  
وليس بوجه ، إذ الموضوع على الوصفية كأمر يؤثر فيه الوصف ، وإن لم يتبع الموصوف .

وقال ابن السراج : وإنما لم ينصرف لكون مثنى - مثلاً - معدولاً عن ( لفظ )<sup>(٤)</sup> اثنين ، وعن معناه - أيضاً - لأنه عُدِلَ عن معناه مرة واحدة إلى معنى اثنين اثنين ، ففيه عدل لفظي وعدل معنوي<sup>(٥)</sup> .

وقيل : إن فيه عدلاً مكرراً من حيث اللفظ ؛ لأن أصله كان اثنين مرتين ، فجُعل مرة واحدة ، ثم غُيِّرَ لفظ اثنين إلى مثنى<sup>(٦)</sup> .

وقال الكوفيون<sup>(٧)</sup> وابن كيِّسَان<sup>(٨)</sup> : إن فيه العدل والتعريف - كما في عمر - إذ لا

(١) في ت و ص : ولا .

(٢) أي لم يكن تابعا .

(٣) في معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١ وأما قوله : ( مثنى وثلاث ورباع ) فإنها أحرف لا تُجْرَى ، وذلك أنهم مصروفات عن جهاتهن ... ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء أجراها ، والعرب تقول : ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثاً ثلاثاً . وقال الشاعر :

وإن الغلام المستهَامَ بذكره قتلنا به من بين مثنى وموحد

بأربعة منكم وآخر خامس وساد مع الإِظلام في ربح معبد

فوجه الكلام أن لا تجرى ، وأن تجعل معرفة لأنها مصروفة ، والمصروف خلقته أن يترك على هيئته مثل لُكْعَ ولكاع .

(٤) في ت : لفظة .

(٥) في الموجز لابن السراج ٧١/١ وأما الذي عدل بإزالة معنى إلى معنى فمثنى وثلاث ورباع وأحاد ، فهذا عُدِلَ معناه ولفظه ، عُدِلَ عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين ، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى .  
وانظر : الأصول ٨٨/٢ .

(٦) قال ابن مالك في شرحه للكَافِيَةِ الشافِيَةِ ١٤٤٧ : ومنهم من جعل امتناعها للعدل في اللفظ والمعنى ، أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف لأصولها .

(٧) في معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١ أنها أحرف لا تجرى وذلك أنهم مصروفات عن جهاتهن ألا ترى أنهم للثلاث والثلاثة وأنهن لا يضاف إليهما إلا ما يضاف إليه الثلاث والثلاثة فكان لامتناعه من الإضافة كان فيه الألف واللام وامتنع من الألف واللام لأن فيه تأويل الإضافة .

(٨) أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيِّسَان النحوي ، كان أحد المشهورين بالعلم والمعرفين بالفهم ، أخذ عن المبرد =

يدخله اللام ، وإذا جرى<sup>(١)</sup> على النكرة فمحمول على البدل<sup>(٢)</sup> .

ولا دليل على ما قالوا ، ولو كان معرفة - ولا شك أن فيه معنى الوصف - لجرى على المعارف ، وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا ، نحو : جاءني القوم مثنى ؟ !  
وأما (أخر) فإنه جمع أخرى التي هي مؤنث آخر ، وهو أفعال التفضيل بشهادة (التصرف)<sup>(٣)</sup> نحو : آخر آخرون وأواخر ، وأخرى أخريان أخريات ( وأخر )<sup>(٤)</sup> ، مثل الأفضل ، الأفضلان الأفضلون والأفاضل ، والفضلى والفضليان والفضليات والفضل .

فمعنى آخر في الأصل أشد تأخرا ، وكان في الأصل معنى جاءني زيد ورجل آخر : (رجل)<sup>(٥)</sup> أشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ، ثم نقل إلى معنى غير ، فمعنى رجل آخر : رجل غير زيد ، ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولا ، فلا يقال : جاءني زيد وحمار آخر ، ولا امرأة أخرى .

وتستعمل (أخريات) في المعنى الأول ، ولا تستعمل إلا مع اللام أو الإضافة - كما هو حقها - نحو : جاءني فلان في أخريات الناس ، أي في الجماعات المتأخرة ، وكذا (الأواخر)<sup>(٦)</sup> .

فلما خرج (آخر) وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم أفعال التفضيل - أعني من والإضافة واللام - وطُوبِقَ بالمجرد عن اللام والإضافة ما هو له ، نحو : رجلا آخران ورجال آخرون ، وامرأة أخرى ، وامرأتان أخريان ، ونسوة أخر .

---

= وتعلب ، وكان قيما بمعرفة مذهب البصريين والكوفيين . له مصنفات كثيرة منها المذهب في النحو ، وشرح الطوال . توفي سنة ٢٩٩ هـ ( نزهة الألباء ٢٣٥ ) .

(١) أي إذا تبع النكرة .

(٢) في شرح ابن يعيش للمفصل ٦٣/١ وحكي أن ابن كيسان قال : قال أهل الكوفة : مثنى وموحد بمنزلة عَمْر ، وأن هذا الاسم معرفة فإذا سميت به لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل ، ونقله ابن برهان عن أبي علي عن ابن كيسان في شرح اللمع ٤٤٨ .

(٣) في ت و ط : الصرف وفي ج صرف والتصحيح من ص .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) ساقطة من ط و ص .

(٦) في ص : الآخر .

قيل<sup>(١)</sup> : الدليل على عدل أخر أنه لو كان مع ( من ) ( المقدر )<sup>(٢)</sup> كما في ( الله أكبر ) للزم أن يقال : بنسوة آخر ، على وزن أفعل ؛ لأن أفعل التفضيل مادام بـ ( من ) ظاهرة أو مقدرة لا يجوز مطابقتها لمن هو له ، بل يجب إفراده .

ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة ؛ لأن المضاف إليه لا يُحذف إلا مع بناء المضاف - كما في الغايات - أو مع ساد مسد المضاف إليه ، ( إما بالتنوين )<sup>(٣)</sup> - كما في حينئذ و ﴿ كَلَّا آتَيْنَا ﴾<sup>(٤)</sup> أو مع ( دلالة )<sup>(٥)</sup> ما أضيف إليه تابع ( ذاك )<sup>(٦)</sup> المضاف عليه ، نحو قوله<sup>(٧)</sup> :

٢٣ - إلا غلالة أو بداهة سابح<sup>(٨)</sup>

أخذنا من استقراء كلامهم ، فلم يبق إلا أن يكون أصله اللام .

(١) قال ابن برهان في شرح اللمع ٤٥٢ : فإذا كسرت أخرى قلت : أخر فلم تصرف ؛ لأنه معدول عن الألف واللام ؛ لأن أفعل لا يكون مؤنثه فعلى إلّا وقد عاقبت فيه الألف واللام من ، فانتفت من ولزمت اللام .

(٢) في ص و ط : المقدرة .

(٣) في ص : وهو التنوين .

(٤) الأنبياء ٧٩ من قوله تعالى : ﴿ فَهَمَّانَهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ الآية .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) في ط : ذلك .

(٧) هو للأعشى ميمون بن قيس بن جندل من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، يسمى صناجة العرب ، أدرك الإسلام ولم يسلم . توفي سنة ٧ هـ ( الأعلام ٣٠٠/٨ ) .

(٨) قبل هذا البيت في ديوانه :

وهناك يصدق ظنكم أن لا اجتماع ولا زيارة

ولا براءة للبري ولا عطاء ولا تحفارة

وأخره : نهد الجزيرة

والبيت في ديوانه ٢٠٩ ، وفي الكتاب ٩١/١ و ٢٩٥ ، وفيه قارح : مكان سابح ، وفي المقتضب ٢٨٨/٤ ، وفي الخصائص ٤٠٧/٢ ، وفي المغرب ١٨٠/١ ، وفي الخزانة ١٧٢/١ ، وفي العيني ٤٥٣/٣ ، وفي الضرائر الشعرية ١٩٤ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢٣١/٢ ، وفي البيان والتبيين ١٥/٣ ، وفي رصف المباني ٣٥٨ ، وفي سر الصناعة ٢٩٧/١ ، وفي اللسان ( علل ) ، وفي أمالي السهيلي ١٣١ ، وفي شروح سقط الزند ٨١٠ ، وفي المذكر والمؤنت لابن الأنباري ٣١٩ .

اللغة : الغلالة : بقية جري الفرس وبقية كل شيء أيضا ، والبداهة : أول جري الفرس ، والسابح : الفرس الذي يدحو الأرض بيديه في العدو ، النهد : المرتفع ، الجزيرة : الرأس واليدان والرجلان ، وهذا في الأصل فيما يذبح ، لأن الجزار يأخذها مقابل الذبح ، أقول : وبعض قرى تهامة عسير لا يزال يُسميها جزيرة .  
الشاهد : استشهد به الرضي على أن المضاف يحذف مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف عليه .



ولمانع أن يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب إليه الخليل في أجمع وأخواته من كونها معارف بتقدير الإضافة<sup>(١)</sup>، مع (عُريها)<sup>(٢)</sup> من تلك الوجوه .

فالأولى أن يقال - في امتناع كون آخر بتقدير الإضافة - : إن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ، ولا يجوز إظهاره ههنا .

ومنع أبو علي من كون آخر معدولا عن اللام<sup>(٣)</sup> ، استدلالا بأنه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كأمر وسحر المعدولين عن ذي اللام ، فكان لا يقع صفة للنكرات<sup>(٤)</sup> ، كما في قوله تعالى : ﴿ من أيام آخر ﴾<sup>(٥)</sup> .

وأجيب بأنه معدول عن ذي اللام ، لفظا ومعنى ، أي عُديل عن التعريف إلى التنكير ، ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ؟ ولو كان ( معنى )<sup>(٦)</sup> اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر - كما ذهب إليه بعضهم<sup>(٧)</sup> - لتضمنه معنى الحرف .

فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما .  
وذهب ابن جني<sup>(٨)</sup> ( إلى )<sup>(٩)</sup> أن قياس ( آخر )<sup>(١٠)</sup> لما تجرد عن اللام والإضافة أن

---

(١) في الكتاب ١٤/٢ وسألته عن جمع وكتم فقال : هما معرفة بمنزلة كلهم ، وهما معدولتان عن جمع جمعاء وجمع كعاء ، وهما منصرفان في النكرة .

(٢) في ص . خروجها .

(٣) القول بأنها معدولة عن اللام قول الخليل ، في الكتاب ١٤/٢ : قلت فما بال آخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن آخر خالفت أخواتها وأصلها وإنما هي بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يكن صفة إلا وفيه ألف ولام ، فتوصف بهن المعرفة . وانظر ما ينصرف ومالا ينصرف ٤٠ ، ٤١ .

(٤) لم أجد حديثا عن ( آخر ) في باب الممنوع من الصرف من الإيضاح ولم يتحدث أبو علي عن هذا الجزء من الآية ١٨٤ من سورة البقرة في الحجة .

(٥) البقرة ١٨٤ .

(٦) في ت : مع .

(٧) ذكر السيوطي في الجمع ٢٨/١ : أن الذي يرى ذلك صدر الأفاضل وابن الطراوة ، ونصر هذا الرأي أبو حيان .

(٨) أبو الفتح عثمان بن جني النحوي ، من حذاق أهل الأدب وأعلمهم بعلم النحو ، والتصريف ، صنف فيها كتابا أبدع فيها كالحصائص والمنصف وسر الصناعة ، وله كتب غيرها . أخذ عن أبي علي الفارسي وصاحبه أربعين سنة وأخذ عنه أبو القاسم الثماني وغيره . توفي سنة ٣٩٢ هـ ( نزهة الألباء ٣٣٢ ) .

(٩) تكملة من جد و ص و ط .

(١٠) فيما عدا ص : آخر ، والصواب ما أثبتته .

يستعمل بـ ( مِنْ ) ويفرد لفظه في جميع الأحوال ، فأُخِرَ في قولك : بنسوة أُخِرَ معدول  
عن أُخِرَ مِنْ<sup>(١)</sup> .

ويلزم على هذا القول أن يكون آخِران وآخرون وأواخر وأخرى وأخريات  
معدولات - أيضا - عن ( آخِرَ مِنْ )<sup>(٢)</sup> ، إلا أن أخرى وأواخر غيان عن اعتبار  
العدل بألف التأنيث<sup>(٣)</sup> ، والجمعية<sup>(٤)</sup> .

والثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكمٌ منع الصرف في موضع نحو :  
أحمران وأجمعون - كما مر<sup>(٥)</sup> - .

وأما أخريات فاستعمالها باللام والإضافة كما هو الأصل ، ولو لم يكن - أيضا - لم  
يَبْنِ فيه أثر منع الصرف لكونه كَعَرَفَات .

( هذا )<sup>(٦)</sup> وفي ادعاء كون ( ظواهر )<sup>(٧)</sup> ألفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولةً  
عن لفظ الواحد المذكور بُعْدٌ ، فالأولى أن لا يدعى كون أُخِرَ وتصاريفه معدولةً عن أحد  
لوازم أفعال التفضيل على التعيين ، بل نقول : هي معدولة عما كان حقها ولازمها في  
الأصل - أعني أحد الأشياء الثلاثة مطلقا<sup>(٨)</sup> - وإنما عدل عنه لتعريبه عن معنى أفعال  
التفضيل الذي هو المستلزم لأحدها - كما يجيء في باب أفعال التفضيل<sup>(٩)</sup> - وذلك لأنه  
( صار )<sup>(١٠)</sup> بمعنى غير - كما ذكرنا<sup>(١١)</sup> - .

(١) في اللمع ١٥٧ وكذلك أُخِرُ لا تنصرف للوصف والعدل عن آخر من كذا .

(٢) في ت : لفظ آخر .

(٣) أي في أخرى .

(٤) أي في أواخر .

(٥) صفحة ٩٨ ، ٩٩ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) ساقطة من ج .

(٨) يعني الاقتران بمن أو الإضافة أو أل .

(٩) انظر ط ١١٩/٢ .

(١٠) تكملة من ج و ط و ص .

(١١) صفحة ١١٧ ، ١١٨ .

فعلى هذا لا يُفسَّر العدلُ بما فسر به المصنّف - أعني خروجه عن صيغته الأصلية - بل نقول : العدل : إخراج اللفظ - كما ذكرنا - عما الأصل أن يكون معه من الصيغة ، أو استلزام كلمة أخرى ، فيدخل فيه سحر وأمس ، ونحو : ضَحَى ( وعشية وعَتَمَة )<sup>(١)</sup> ومساءً وبكراً<sup>(٢)</sup> - مُعَيَّنَاتٍ - لأن الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا أن يكون باللام أو الإضافة .

ويدخل فيه الغايات - أيضا - نحو : قبل وبعد ، لقطعهما عن المضاف ( إليه )<sup>(٣)</sup> الذي كان يقتضيه وضعا .

فعلى هذا إذا كان المعدول معربا ، وانضم إلى عدله سبب آخر ( مُنِع )<sup>(٤)</sup> صرفه ، فلم يمتنع ضحى وأخواته لعدم اعتبار العلمية فيها - كما اعتبرت في سحر - على ما يجي<sup>(٥)</sup> . -

وأما جُمع ومثله أخواته من كُتِعَ<sup>(٦)</sup> وبُضِعَ<sup>(٧)</sup> وُبُتِعَ<sup>(٨)</sup> فالأكثر على أنه معدول عن جُمع<sup>(٩)</sup> لأنه جُمُعُ جَمْعَاء ، وقياس جمع فعلاء أَفْعَل : فُعْل ، كَحَمْرَاء وَحُمُر . وقال أبو علي : ليس قياس كل فعلاء أن يجمع على فُعْل ، بل قياس فعلاء مؤنث أفعل ( المجموع )<sup>(١٠)</sup> على فُعْل ، وأجمع مجموع على ( أجمعون ) لا جُمع<sup>(١١)</sup> .

(١) في ت : وعتمه ، وفي ص و ط : وعشية ، والجمع بين اللفظين في ج .

(٢) نُصِبَ ضحى وما بعده على الحكاية .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص و ط : امتنع .

(٥) صفحة ١٢٤ .

(٦) كُتِعَ : تَقَبُّضٌ وانضم ، وأكثع رَدَفٌ لأجمع لا يفرد منه ... وقيل : أكثع كأجمع ليس يَرْدِف ، وهو نادر . قال عثمان بن مظعون :

أَتَيْمَ بَنَ عَمْرُو الَّذِي جَاءَ بِقُضَّةٍ      ومن دونه الشَّرْمَانُ وَالْبَرْكُ أَكْثَعُ  
( اللسان كتح ) .

(٧) البَضْعُ : الجمع ، قال الجوهري : سمعته من بعض النحويين ، ولا أدري ما صحته ( اللسان : بضع ) .

(٨) التبع : طول العنق مع شدة مغرزه ( اللسان : تبع ) .

(٩) اختار هذا الرأي الأخفش والسيرافي وابن عصفور ، وليس هذا رأي الأكثرين ، وانظر : الجمع ٢٨/١ .

(١٠) في ط : المجموع .

(١١) انظر تفصيل رأي أبي علي في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ١٣ ، وفي اللسان ( جمع ) ٤١١/٩ ، ٤١٢ .

وقوله<sup>(١)</sup> :

٢٤ - فَمَا وَجَدْتُ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ<sup>(٢)</sup>

شاذٌ - كما يجيء في باب الجمع<sup>(٣)</sup> - .

ولو كان جُمع معدولا عن جُمع ، وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث ، لجاز جاءني الرجل جُمع .

قال<sup>(٤)</sup> : والحق أن جمعاء اسم لا صفة ، وقياس جمع فعلاء - اسما - فعَالِي في التكسير ، وفعلاوات في التصحيح ، كصحارى وصحراوات ، فجُمع معدول عن أحدهما<sup>(٥)</sup> .

ويرد عليه أن جمعاء لو كان اسما لكان ( أجمع )<sup>(٦)</sup> أيضا كذلك ، فجمعه - إذن - على ( أجمعون ) شاذ ، إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم والوصف - كما يجيء في باب الجمع<sup>(٧)</sup> - .

وأما السبب الآخر فيه<sup>(٨)</sup> وفي ( أجمع )<sup>(٩)</sup> فعن الخليل أنه تعريف إضافي<sup>(١٠)</sup> ،

---

(١) البيت لحكيم الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام من قصيدة هجا بها مضر وينسب إلى الكميت وهو في ديوانه ١١٦/٢ .

(٢) هذا البيت في المقرب ٥٠/٢ ، وفي ابن يعيش ٦٠/٥ ، وفي الخزانة ١٧٨/١ ، وفي شرح شواهد شرح الشافية ١٤٣ ، وفي الهمع ٤٥/١ ، وفي الدرر ١٩/١ .

اللفظ : حلائل : جمع حليل وهو الزوج ، والحليلة الزوجة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن جمع أسود وأحمر جمع تصحيح شاذ .

(٣) انظر : ط ١٨٢/٢ .

(٤) يعني أبا علي الفارسي .

(٥) انظر : اللسان ٤١٢/٩ ( جمع ) . والتكملة لأبي علي ١٧١ .

(٦) في ج : جُمع والصحيح ما هنا .

(٧) انظر : ط ١٨٠/٢ وما بعدها .

(٨) الضمير يعود على ( جُمع ) .

(٩) في جميع النسخ : جمع ، والصحيح ما أثبتته ، لأن الضمير المذكور قبله عائد على جمع .

(١٠) انظر : صفحة ١١٩ تعليقة ١ .

( لأن )<sup>(١)</sup> الأصل في جاءني القوم أجمعون : أجمعهم ، أي جميعهم ، وقرأت الكتاب أجمع ، أي جميعه .

قيل : هو ضعيف ؛ لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف .  
وله أن يقول : إنما لم يُعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه ؛ لأن حكم منع الصرف لا يبين فيه - كما يجيء - وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره ؟  
وقال بعضهم<sup>(٢)</sup> : فيه التعريف الوضعي كالأعلام ، أي وُضِعَ تأكيداً للمعارف بلا علامة التعريف ، ( والمؤكد )<sup>(٣)</sup> لا يكون إلا معرفة ، إلا ما جوز الكوفيون من نحو قوله<sup>(٤)</sup> :

٢٥ - قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً<sup>(٥)</sup>

مما كان المؤكد فيه محدوداً .

(١) في ت وج و ط : وكذا في أجمع لأنه ، وهو مكرر لا داعي له ، لأنه سبق ذكره والتصحيح من ص .  
(٢) نسب صاحب المجمع ٢٨/١ هذا الرأي إلى ابن الحاجب ولم أجده في شرحه لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل ، وانظر : الأشموني بحاشية الصبان ٢٦٣/٣ و ٢٦٤ .

(٣) في ت : فالمؤكد .  
(٤) لم أعثر له على قائل . وقال في الإنصاف ٤٥٦ : هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به .  
وفي الخزانة ١٨١/١ قال جماعة من البصريين : إنه مصنوع . قلت : والآيات المجهول قائلها كثيرة ، فلو لم يحتج بها جميعها لهدمنا كثيراً من قواعد النحو . وهذه قضية يطول النقاش فيها .

(٥) نقل في الخزانة ١٨٢/١ عن العيني أن صدره : ( إنا إذا حُطِّفْنَا تَقَعَّقْنَا ) ثم قال : وفيه نظر من وجهين :

الأول/أن بيت الشاهد بيت من الرجز ، وليس مصراعاً من بيت ، حتى يكون ما ذكره صدره .  
والثاني/أنه غير مرتبط ببيت الشاهد ، فإن بيت الشاهد لا يصلح أن يكون خبراً لقوله : إنا ولا جواباً لإذا ، اللهم إلا إن قُدِّرَ الرابط ، أي صرّت البكرة فيه ، وتكون حينئذ الجملة الشرطية خبراً لأن قلت : وهذا التقدير الذي ذكره البغدادي لا يصلح أيضاً ؛ لأنه لا بد أن يكون الضمير المذكور أو المقدر في جملة الخبر عائداً على المبتدأ ، وهو هنا ليس كذلك .

والبيت الشاهد في الإنصاف ٤٥٤ ، وفي أسرار العربية ٢٩١ ، وفي العيني ٩٥/٤ قال : والرواية الصحيحة : يوماً أجمع ، بلا تنوين ، الخزانة ١٨١/١ ، وفي الدرر ١٥٧/٢ .

اللغة : صرّت : بالبناء للفاعل يكون المعنى صوتت ، وتكون البكرة : ما يستقى عليه الماء من البئر ، وبالبناء للمفعول يكون المعنى : شد عليها الصرار لئلا يرضعها ولدها وتكون البكرة الفتية من الإبل .  
الشاهد : أنشده الرضي شاهداً على ما يراه الكوفيون من جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة مؤقتة . كيوم وسنة ونحوها .

ففيهما - على هذا القول - شبه العلمية .

ويرد عليه : صباحا ومساء وبكرا وضحي وعَتَمَةٌ وضُحوةٌ ( معيناتٍ فإنها معارف )<sup>(١)</sup> بلا عِلَّةٍ مَخْصُصة بعد العموم ، كالأعلام الغالبة ، نحو النجم<sup>(٢)</sup> والصَّعِق<sup>(٣)</sup> ، ففيه العدلُ عن اللام مع شبه العلمية ، مع أن جميعها ( منصرفٌ ) .  
وأيضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون ، بل المجموع هذا الجمع إما العلم وإما الوصف .

قال المصنف : فيه وفي أجمع مع العدل الوصف الأصلي ، وإن صار بالغلبة في باب التأكيد<sup>(٤)</sup> .

فهما عنده كأسود<sup>(٥)</sup> وأرقم<sup>(٦)</sup> ونحوهما .

وهذا قريب ، لكن بقي الكلام في أن أجمع - في الأصل - من أي الصفات هو ؟  
أمن باب أحمر حمراء ، أم من باب الأفضل والفضلى ؟

لا يجوز أن يكون من باب أحمر لجمعه على ( أجمعون ) ، وجمعه - بالنظر إلى أصله - فُعْلٌ ، وبالنظر إلى نقله إلى الأسماء بالغلبة أَفَاعِلٌ ، كأساود وأداهم ، قال<sup>(٧)</sup> :

٢٦ - أَتَانِي وَعَيْدُ الْخُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ      فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْآخَاوِصَا<sup>(٨)</sup>

(١) في ط : إذا كانت معينات ، فإنها إذن معارف .

(٢) أراد به الثريا ، وهو في الأصل صالح لكل نجم .

(٣) الصَّعِقُ في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصَّعَقُ ، لكنه غلب على خويلد بن نُفَيْل الكلابي ، أحد فرسان العرب ، سمي بذلك لأنه أصابته صاعقة ، وقيل : لأن بني تميم ضربوه على رأسه فكان إذا سمع الصوت الشديد صُوقَ فذهب عقله . وقال أبو سعيد السرياني : كان يطعم الناس في الجذب بتهامة ، فهبت الريح فهالت التراب في قصاعه فشب الريح فأصابته صاعقة فقتلته . اللسان ( صعق ) يتصرف .

(٤) لم أجد ذلك في شرحه لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل ، وقال في الإيضاح ١٣٣/١ ، ١٣٤ : ومنها فُعْلٌ في التأكيد كجُمُع وكُتِّع وبُصِّع وبُتِّع ، إما عن جُمُع وكُتِّع ، فإنه قياسها على قول ، إذ مفردا جمعاء . كحمراء وحمير ، وإما عن جمعاء ، إذ ذكره أجمعون ويقرب من هذا كلامه في شرحه لكافيته ١٢ ، ١٣ .

(٥) الأسود : العظيم من الحيات وفيه سواد .

(٦) الأرقم : أحببت الحيات ، وأطلبها للناس ، أو ما فيه سواد وبياض . اللسان ( رَقَم ) .

(٧) البيت للأعشى ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٨) وهو في ديوانه ١٩٩ ، وفي ابن عيش ٦٢/٥ ، ٦٣ ، وفي الخزانة ١٨٣/١ ، وانظر : الصحاح ( حوص ) . =

فأفعلون لا يجوز فيه لا قبل ( الغلبة )<sup>(١)</sup> ولا بعدها ، وأيضا أفعل فعلاء لا يجيء -  
في الأغلب - إلا في الألوان والخلق .

والأولى أن يقال : إنه في الأصل أفعل التفضيل بشهادة ( أجمعون ) وجمع ، فكان  
معنى قولنا : قرأت الكتاب أجمع - في الأصل - أنه أتم جمعا في ( قراءتي )<sup>(٢)</sup> من كل  
شيء ، تفضيل لقولهم : جميع . نحو : أحمد وأشهر ، في محمود والمشهور ، ثم جعل  
بمعنى جميعه ، وانمحي عنه معنى التفضيل ( فهو معدول في اللفظ عن )<sup>(٣)</sup> لوازم أفعل  
التفضيل الثلاثة - أعني اللام والإضافة ومن - كما ذكرنا في آخر<sup>(٤)</sup> . فأجمع وآخر  
فيهما العدل والوصف والوزن ، وآخر وجمع فيهما العدل والوصف .

ويرد على جعل ( أجمع ) من باب الأفضل أن مؤنثه جمعاء ، وحقه جمعى كأخرى .  
والجواب ( عنه )<sup>(٥)</sup> أنه لما انمحي عنه معنى التفضيل جاز أن يغير بعضُ تصاريفه  
عما هو قياسه ، ولما بقي فيه معنى الصفة مع أن وزنه أفعل صار كأحمر الذي هو على  
أفعل وهو صفة ، فجاز جمعاء كحمراء ، وإذا جاز لك أن تقول : حسناء وخشناء  
وعلياء مع أن مذكراتها حسن وخشين وعال ، لكونها صفات ، فكيف إذا انضم إلى  
الصفة وزنُ أفعل ؟ !

هذا وكان على المصنف أن يذكر ( سَحَر ) معينا في العدل المحقق ، إذ هو غير  
منصرف في القول المشهور ، ويذكر - أيضا - أمس - رفعا - ( على )<sup>(٦)</sup> لغة تميم -

---

= اللغة : الوعيد : التهديد ، والحوص والأحوص : أولاد الأحوص بن جعفر ، سمي بذلك لضيق كان في عينه ،  
وعبد عمرو هو : ابن شريح بن الأحوص ( انظر : الخزانة ١/١٨٣ ، ١٨٤ ) .  
الشاهد : استشهد به الرضي على أن الأحوص بالنظر إلى الوصفية يُجمع على الحوص ، وبالنظر إلى نقله إلى  
الاسمية - بالغلبة - جمع على الأحوص .

(١) في ج : العلمية .

(٢) في ط : قرأتى .

(٣) في ج : كما ذكر في آخر بعينه ، فعدله في اللفظ من ، وفي ط : فعدل في اللفظ عن .

(٤) صفحة ١٢٠ ، ١٢١ .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : على أنه .

كما يجيء في الظروف المبنية<sup>(١)</sup> - لقيام الدليل على عدلهما ، وهو أن كل لفظ جنس أطلق وأريد به فرد من ( أفراد )<sup>(٢)</sup> معين ، فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما - نحو : النجم والصعق - أولا نحو قوله تعالى : ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾<sup>(٣)</sup> أخذنا من استقراء ( لغتهم )<sup>(٤)</sup> ثبت عدل سحر وأمس محققا ، وأما علميتهما فمقدرة - كما يجيء في الظروف المبنية<sup>(٥)</sup> - .

قوله : أو تقديرا .

قد مضى التقدير<sup>(٦)</sup> ، اعلم أن ما هو على وزن فُعَل من الأسماء على ثلاثة أضرب : إما اسم جنس غير صفة ، وذلك على ضربين :

مفرد كصُرْد وهُدَى ، وجمع كعُرْف وحُبْر ، فهذه كلها منصرفة ، وإن سمي بها ، إذا كان المسمى مذكرا .

وإما صفة ، وذلك على ثلاثة أقسام :

أحدها : مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء ( نحو : حُطَم )<sup>(٧)</sup> وُخْتَع<sup>(٨)</sup> في مبالغة حاطم وخاتع ، فهو كضُرُوبٍ في مبالغة ضارب .

وثانيها : مبالغة فاعل مختصة بالنداء ، نحو : يا فُسَقَ وَيَالْكَعَ ، فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو : يا فساق ويالكع - كما يجيء في باب النداء<sup>(٩)</sup> - .

وفُعَل وفَعَال - المختصان بالنداء - معدولان عند النحاة ، بخلاف نحو : حُطَم وُخْتَع .

(١) انظر : ط ١٢٥/٢ ، ١٢٦ .

(٢) في ت : أفراد .

(٣) المزمّل ١٦ .

(٤) في ج و ص : كلامهم .

(٥) انظر : ط ١٢٥/٢ ، ١٢٦ .

(٦) صفحة ١١٤ .

(٧) في ط : كحطم . والْحَطْمُ : الكسر في أي وجه كان ، وقيل : هو كسر الشيء اليابس خاصة كالعظم ونحوه ، ( اللسان حطم ) .

(٨) في اللسان ( خَتَعَ ) ورجل خُتَعَ وخَتَعَ وخَوَّتَعَ : حاذق بالدلالة ماهر بها .

(٩) صفحة ٥٠٩ ، ٥١٠ .



قالوا : ( لو لم )<sup>(١)</sup> يكونا معدولين بل كانا كحُطَم لم ( يختصا )<sup>(٢)</sup> بالنداء ، بل ساوقهما لمبالغته في شيوع الاستعمال ، كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ، ولم يَخْتَصَّ بباب دون باب .

وأنا لا أرى في نقصان بعض الأشياء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلاً على أن الناقص معدولٌ عن الشائع ، وسيجيء لهذا مزيد بحث في أسماء الأفعال<sup>(٣)</sup> .

ولما كان من مذهبهم أن جميع أنواع فَعَال - مبنية كانت أو ممنوعة من الصرف - معدولة وكذا فُعِل المختص بالنداء ، فرعوا عليه أنك إذا سميت بها ففَعَل لا ينصرف اتفاقاً ، نحو : فسَق ( علما )<sup>(٤)</sup> للعدل والعلمية ، وكذا فَعَال عند بني تميم ، نحو : نزال وفجار وفساق - أعلاما - .

وهذا الذي قالوا حق ، لو ثبت لهم أن جميعها معدول ، ولم يثبت ، ودونه خرط القتاد ، - كما يجيء في أسماء الأفعال<sup>(٥)</sup> - .

**وثالث الأقسام :** جمع فُعِل التفضيل ، ولا عدل فيها إلا في آخر وجمع وأتباعه - كما ذكرناهما<sup>(٦)</sup> - .

وإما عَلِم<sup>(٧)</sup> ، وهو أن جمع شرطين : ثبوت فاعل ، وعدم فُعِل ، قبل العلمية فهو غير منصرف كقُتِم<sup>(٨)</sup> وجُحَا ، لأنه ثبت قائم<sup>(٩)</sup> وجَاح<sup>(٩)</sup> ، وعدم قَم وجحا قبل

(١) في ط : لم ، والصحيح ما أثبتته .

(٢) في ت : يختص .

(٣) انظر : ط ٧٧/٢ وما بعدها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) انظر : ط ٧٧/٢ .

(٦) صفحة ١١٦ ، ١١٧ ، وما بعدها .

(٧) هذا هو الضرب الثالث مما جاء على وزن فعل .

(٨) قُتِم اسم رجل مشتق من قَتَم ، وهو معدول عن قائم ، وهو المعطي ، ويقال للرجل إذا كان كثير العطاء : مائِح قُتِم ( اللسان : قَم ) .

(٩) جحا بالمكان يحجو : أقام به كحجا ، ابن الأعرابي : الجاحي : الحسن الصلاة ، والجاحي المثاقب (اللسان :

جحا ) ١٤٤/١٨ .

العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل - جنسا - وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي ،  
فقلنا : هو علم مرتجل ، أي غير منقول عن شيء ، وهو معدول .

وإنما ( حملناه على كونه )<sup>(١)</sup> معدولا ، ولم نُجَوِّزْ أن يكون مرتجلا غير معدول ،  
كعمران وسُعاد - لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف ، واضطررنا حينئذ  
إلى تقدير العدل فيه - على ما تقدم<sup>(٢)</sup> - لئلا تنخرم علينا القاعدة الممهدة .

( وكل )<sup>(٣)</sup> فعل علم جامع للشرطين يُجهل ( كونه )<sup>(٤)</sup> في كلامهم منصرفا أو  
غير منصرف ، فعلينا أن نقدر العدل ( فيه )<sup>(٥)</sup> ، ونمنعه الصرف إلحاقا للمشكوك فيه  
بالأغلب .

أما ( أدَدَ ) فإنه - وإن جمع الشرطين - لكنه سمع في كلامهم منصرفا ، فلا يقدر  
العدل فيه .

وإن اختل أحد الشرطين - وذلك بأن لا يجيء له فاعل قبل العلمية ، ولا فعل -  
فهو منصرف ، لو جاء مثل ذلك في كلامهم - ولا أعرف له مثالا - وكذا إن جاء  
له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل أيضا قبلها فهو منصرف كحُطِّمَ وخُتِّعَ علمين لجواز  
نقله عن فعل جنسا ، وأن لا يكون معدولا عن فاعل ، ولا سيما أن النقل في الأعلام  
أكثر ( وأغلب )<sup>(٥)</sup> من العدل .

وأما عُمر وزُفر - عَلمَين - فكان الواجب - على هذا الأصل - صرفهما ؛ لأنه  
كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل أيضا نحو : عُمر جمع عُمرة ، والزُفر : السيد .  
قال الأعشى<sup>(٦)</sup> :

(١) في ج : حكمنا بكونه ، وفي ص : حكمنا على قوله .

(٢) صفحة ١١٤ .

(٣) في ط : فكل .

(٤) في ط : بكونه .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) هو أعشى باهلة عامر بن الحارث بن رباح الباهلي من همدان شاعر جاهلي ، يكنى أبا قحطان ، أشهر شعره زائية  
له في رثاء أخيه لأمة المنتشر بن وهب وقيل اسمه عُمر ( الأعلام ١٦/٤ ) .

يَأْنِي الظَّلَامَةَ مِنْهُ التَّوْفُلُ الرَّقْرُ<sup>(١)</sup>

لكنهما لما سُمعا غير منصرفين حكمتنا بأنهما حالٌ العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل .

وإن اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا ( أيضا )<sup>(٢)</sup> لو اتفق مجيئه .  
فإن قيل : هلا حكم في ( المرتجلة )<sup>(٣)</sup> التي هي نحو : مَوْهَبٌ وَمَكْزُورَةٌ وَمَحَبٌّ وَحَيَوَةٌ أنها معدولة عن مَوْهَبٍ ( بكسر الهاء )<sup>(٤)</sup> وعن مُكَازَةٍ وَمَحَبٍّ وَحْيَةٍ ؟

قلت : لأنها - وإن كانت خارجة عن القياس - إلا أن هذه التغيرات رجوعٌ إلى الأصل من وجه ، فكأنها ليست بمعدولة إذ العدل خروج عن الأصل ، وهذا رجوع إليه .

أما في محب ومكوزة فظاهر .

وأما في مَوْهَبٍ فَإِنَّهُ - وإن كان قياس معتل الفاء بالواو أن يصاغ منه مَفْعِلٌ بكسر العين - لكن الأصل في ( يَفْعَلُ )<sup>(٥)</sup> مفتوح العين أن يبنى منه مَفْعَلٌ بالفتح ، فالعدول إلى الكسر في نحو : موضع وموجل مخالفةٌ للأصل ، وإنما خولف حملا على الأكثر ؛ وذلك لأن ( معتل )<sup>(٦)</sup> الفاء الواوي أكثر من باب يَفْعَلُ - بكسر العين - والموضع<sup>(٧)</sup> مبني على المضارع ، وقد حكى الكوفيون موضع - بفتح الضاد - على الأصل .

(١) صدره : أخو رغائب يعطيها ويسألها  
والبيت من قصيدة لأعشى باهلة يرثي المنتشر بن وهب الباهلي وهو في أسرار البلاغة ٣٨٠ ، وفي الأصمعيات ٩٠ ، وفي الخزائن ١٨٥/١ ، وفي جمهرة أشعار العرب ١٣٦ ، وفي مختارات شعراء العرب لابن الشجري ٣٩ .  
اللفظة : الأخ هنا : الملابس والملازم . التوفل : البحر والكثير العطاء . الرقر : الكثير والناصر والأهل والعدة .  
الشاهد : استشهد به الرضي على أن عمر وزفر لهما فاعل وفعل قبل العلمية ، فكان الواجب صرفهما لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمتنا بأنهما علمان غير منقولين عن فعل الجنسي .

(٢) تكملة من ص و ط .

(٣) في ت : المرتجل .

(٤) ساقطتان من ط .

(٥) في ج : مفعل .

(٦) في ط : مثل ، والصواب ما هنا .

(٧) يعني اسم المكان .

وأما مَوْزَّق - في اسم رجل - فإنما صرف إما بناء على أنه فوعل<sup>(١)</sup> ، أو على أنه مَفْعَل<sup>(٢)</sup> لكن كونه أكثر من مفعِل - كما يجيء في التصريف<sup>(٣)</sup> - أو همهم أنه غير معدول عن مفعِل ( بكسر العين )<sup>(٤)</sup> وكذلك موكل عَمَلًا .

وأما : -

شُمُسُ بن مَالِك<sup>(٥)</sup>

٢٨ -

بضم الشين فلما لم يلزم لم يُعْتَبَر ( في العدل )<sup>(٥)</sup> ( بالوزن )<sup>(٦)</sup> ، ولو سلمنا لزومه قلنا : إنه منقول عن جَمْع شُمُوس ، وإلا لزم جوازُ صرفه ، وتركُ صرفه ، كما في هند ؛ لأن أمر العدل ظاهر ، وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال : إنه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الأوسط .

(١) يصير عل التقدير الأول غير معتل الفاء . وأما الثاني فقد بين الشارح وجهه .

(٢) شرح الرضي للشافية ١٨٦/١ .

(٣) في ج : بالكسرة .

(٤) المذكور في شرح الرضي ( شمس بن مالك ) ، وقد عدّه البغدادي في الخزانة ٢٠٠/١ جزءا من قول الشاعر تأبط شرا :

وإني لمهيد من ثنائي وقاصد به لابن عم الصدق شمس بن مالك

وقد مرت ترجمته صفحة ٨٩ ، والبيت في ديوانه ص ١٤٨ وهو أول أبيات عشرة مذكورة في حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٩٢ ، وهو في الخزانة ٢٠٠/١ .

اللغة : قاصد : اسم فاعل من قصد ، ونقل البغدادي في الخزانة ٢٠١/١ عن ابن جني أن الضمير في به راجع إلى موصوف محذوف أي ثناء من ثنائي ، وراجع إلى ثنائي المذكور عند الأخفش ومن عنده زائدة . لابن عم : متعلقان بقاصد عند البصريين . وابن عم الصدق : أي الخير والصلاح .

الشاهد : أنشدّه الرضي شاهدا على أن شُمُس هنا معدول عن شمس بفتح الشين ، وإنما صرف لأنه لم يلزم الضم بل سمع فيه الفتح أحيانا .

قال البغدادي ٢٠١/١ ، بعد أن نقل عن ابن جني كلاما قريبا من كلام الشارح وفيه نظر ، فإن شُمُسا في هذا البيت مضموم الشين لا غير ، وإن المضموم غير المفتوح كما فصله الحسن العسكري في كتاب التصحيف فإنه قال بعد ما أورد هذا البيت : شمس مضموم الشين : بطن من الأزد من مالك بن فهم وكل ما جاء من أنساب اليمن فهو شُمُس بالضم ، وكل ما جاء في قريش فهو شُمُس بالفتح .

(٥) ساقطتان من ص و ط .

(٦) في ت و ص و ط : في الوزن .

وأما حيوة فإن الصيغة لم تتغير ( بقلب لامها )<sup>(١)</sup> والعدل خروج عن الصيغة الأصلية ووزن حية وحيوة جميعا فعلة ، ( فلنا )<sup>(٢)</sup> أن نرتكب كونها معدولة .

قوله : وقطام في تميم .

أي في لغة بـ ( بني )<sup>(٣)</sup> تميم ، أما في لغة أهل الحجاز ففيها أيضا عدلٌ مقدّر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة .

ونعني بباب قَطَام ما هو على وزن فَعَال من أعلام الأعيان المؤنثة ، وذلك أن فعال على أربعة أقسام - كما يجيء<sup>(٤)</sup> :

اسمٌ فعل كَنَزَال ، وبنائوه ظاهر .

وعلم للمصادر - على رأي النحاة - كَفَجَار للفجرة .

وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة ، وهما أيضا مبنيان باتفاق ، قالوا : لمشابهته باب نزال عدلا ووزنا ، ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو : سحاب وجهام<sup>(٥)</sup> و ( كلام )<sup>(٦)</sup> وكهام<sup>(٧)</sup> ، فإنها معربة . فقالوا : كما أن نزال معدولة عن انزل ، ففساق وفجار -- في التقدير - معدولتان عن فاسقة والفجرة .

والقسم الرابع<sup>(٨)</sup> علم الأعيان المؤنثة ، فَلَعَةُ الحجازيين بنائوه كله ( قيل )<sup>(٩)</sup> : لمشابهتها أيضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا ، وبنو تميم افترقوا فرقتين ، أكثرهم على أن ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار .

(١) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) ساقطة من ص و ط .

(٤) انظر التفصيل في ط ٧٥/٢ - ٧٩ .

(٥) الجهام : السحاب الذي لا ماء فيه أو الذي قد هُراق ماؤه . ( التاج ٢٣٥/٨ ) .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) سيف كَهِام ولسان كَهِام وفرس كَهِام ورجل كَهِام : كليل .. عَيِي بطيء مُسِين لا غناء عنده ( التاج ٥٣/٩ ) .

(٨) أي من أقسام ما كان على وزن فعال .

(٩) تكملة من ط .

وإنما قدروا العدل فيها تحصيلًا للكسر اللازم بسبب البناء ، إذ كسر الراء مصحح للإمالة المطلوبة المستحسنة .

وغير ذات الراء كقطام معربةٌ غيرُ منصرفة ؛ للتأنيث والعلمية ، ولم يحتاجوا في ترك الصرف هنا إلى تقدير العدل ، كما أنه احتيج إليه في عُمر ، إلا أن بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة ؛ لأنه من باب حَضَارٍ الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الإمالة ، ( فقدروا )<sup>(١)</sup> فيه أيضًا طَرْدًا للباب .

وأقلهم<sup>(٢)</sup> على أن جميع هذا القسم غيرُ منصرف ، من ذوات الراء كان أولاً . وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في أسماء الأفعال<sup>(٣)</sup> .

قوله : الوصفُ شرطُه أن يكون في الأصل ، فلا تضره الغلبة ، فلذلك صُرف مررت بنسوة أربع ، وامتنع أسودُ وأرقمُ للحية ، وأدهمُ للقيد ، وضعفَ منعُ أفعى للحية ، وأجدل للصقر وأحيل لطائر .

( تقدير الكلام )<sup>(٤)</sup> ( الوصف )<sup>(٥)</sup> شرطُه أن يكون في الأصل ، فلذلك صُرف مررت بنسوة أربع ، فلا تضرُ الغلبةُ فلذلك امتنع أسودُ وأرقمُ .

وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصفَ العارضَ غيرُ معتد به في منع الصرف . أما قولهم : مررت بنسوة أربع - مصروفا - فيجوز أن يكون الصرفُ لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر<sup>(٦)</sup> ، وهو عدم قبوله للتاء ، فإنه يقبلها لقولهم أربعة ، لا لعدم شرط الوصف .

وليس قولهم : إن التاء في أربعة ليست بطائرة على أربع ؛ لأن أربعة للمذكر ( وأربعاً )<sup>(٧)</sup> للمؤنث ، والمذكر في الرتبة قبل المؤنث ، بخلاف يعمل ويعمَلَة<sup>(٨)</sup> ، فإن

(١) في ط : فقدروه .

(٢) يعني بني تميم .

(٣) انظر ط ٧٨/٢ ، ٧٩ .

(٤) في ط : الوصف تقدير الكلام .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) صفحة ١٧٦ وما بعدها .

(٧) في ت و ج و ص أربع .

(٨) اليعملة .. الناقة النحبة المعتملة المطبوعة .. ونقل عن بعضهم : الجمل يعمل وهو النجيب . التاج ٣٥/٨ واليعمل عند سيبويه اسم لأنه لا يقال : جمل يعمل ولا ناقة يعملة . ( اللسان عمل ) .

يعملة للمؤنث ، فالتاء طارئة بشيء<sup>(١)</sup> . وإن دققوا فيه النظر ؛ لأنه إذا جاز أن لا يعتد بالوزن الأصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرج من الاعتبار - وهو التاء في المؤنث - فكيف يعتد بالوزن العارض في أربع مع كونه ( قبل )<sup>(٢)</sup> على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن ، وهي اتصاله بالهاء ، فإذا كان الوزن في الحال حاصلًا فيهما ، والمُخْرِجُ عن اعتباره في حالة أخرى فسواء كان تلك الحال قبل أو بعد ، بل الأول ينبغي أن يكون أضعف لأنه عارضٌ غير لازم ، إذ قد يجوز في أربع للمؤنث استعمال الأصل - أعني أربعة - للمذكر ، وفي الثاني - أعني يعملًا - وزنُ الفعل أصلٌ ، لكنه ( غير )<sup>(٣)</sup> لازم ؛ لأنه يقال للمؤنث : يَعْمَلُ .

فالوزنان متساويان في عدم اللزوم ، وأربع يزيد ( ضَعُفًا )<sup>(٤)</sup> بعروض الوزن على يَعْمَلُ .

قوله : فلا تضر الغلبة .

( معنى الغلبة )<sup>(٥)</sup> أن يكون اللفظ في أصل الوضع عامًا في أشياء ، ثم يصير - بكثرة الاستعمال - في أحدها أشهرَ به ، بحيث لا يُحتاجُ لذلك الشيء إلى قرينة . بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس ، فإنه كان ( عامًا )<sup>(٦)</sup> يقع على كل واحد من بني العباس . ثم صار أشهر في عبد الله ، فلا يُحتاج ( له )<sup>(٧)</sup> إلى قرينة ، بخلاف سائر ( إخوانه )<sup>(٨)</sup> وكذا النجم في الثريا ، والبيت في الكعبة ، وكذا أسود كان عامًا في كل ما فيه سواد فكثير استعماله في الحية السوداء حتى لا يُحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره ، إذا عُنيت به ذلك النوع من الحيات ، بخلاف سائر السود ، فإنه

(١) هذا هو خبر ليس في قوله : وليس قولهم ... إلخ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) تكملة من ج و ط ، وهي لازمة .

(٤) في ت : ضعف .

(٥) في ص : يعني .

(٦) ساقطة من ج و ص .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ط : أخواته .

لا بد لكل منها إذا قصدته من قرينة ، إما الموصوف نحو : ليل أسود ، أو غيره نحو : عندي أسود من الرجال .

وبهذا الشرح يتبين لك أنه لا تُخْرَجُ الأوصافُ العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ، ولا سيما إذا لم تُصِرْ أعلاما بالغلبة ، فإن اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر - كما يجيء - وكيف يُخْرَجُ عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيصُ اللفظ ببعض ما وُضِعَ له ؟ فلا يخرج عن مطلق الوصف ، بل إنما يخرج عن الوصف العام ، أي لا يطلق على كل ما وُضِعَ له ، ( بلى )<sup>(١)</sup> يخرج الوصف - لفظا - عن كونه وصفاً - أي لا يتبع الموصوف لفظا - فلا يقال : قيد أدهم لكن المقصود في - باب مالا ينصرف - الوصف ( من حيث المعنى لا )<sup>(٢)</sup> من حيث اللفظ .

فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد : ( وخالف سيبويه الأخفش ) وهو قوله : ومذهب سيبويه أولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحقيقها معنى<sup>(٣)</sup> .

بل لا استدلال له في باب أحمر إذا نُكِّرَ بعد العلمية بباب أسود الغالب ، لأن معنى الوصف في أحمر إذا زال بالعلمية تحقيقا لم يُعَدَّ بعد التنكير ، لأن معنى رُبَّ أَحْمَرٍ - إِذَنْ - رُبَّ مسمى بأحمر - كان فيه الحمرة أولا حتى يَجُوزَ في السودان ( المسمى )<sup>(٤)</sup> كل واحد منهم بأحمر رُبَّ أَحْمَرٍ لقيته .

فإذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف .

ويجوز - مع العلمية أيضا - بقاء معنى الوصف - كما يجيء<sup>(٥)</sup> - فيجوز أن يعتبر بعدها ، فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم ، وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كأسود لازم ، لبقائه بحاله قطعاً .

(١) في ت : بل .

(٢) ساقط من ص .

(٣) شرح ابن الحاجب للكافية ص ١٩ .

(٤) في ص : يسمي .

(٥) صفحة ١٣٥ .



ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول أبي علي في كتاب الشعر : الأبرق<sup>(١)</sup> والأبطح<sup>(٢)</sup> - وإن استُعْمِلَا استعمال الأسماء وكُسِّرَا تكسيرها - لم يُخْلَع عنهما معنى الوصف ، بدلالة أنهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة ، فعلمت أن معنى الوصف مُقَرَّرٌ فيهما ، وإذا أُقِرَّ فيهما معنى الوصف عُلِّقَت الحال والظرف بهما<sup>(٣)</sup> .

هذا لفظه ، ونحن نعلم أن معنى أسودَ الغالب حية سوداء ، ومعنى أرقم حية فيها سواد وبياض ، ومعنى أدهم قيد فيه دُهْمَة أي سواد ، أي قيد من حديد ؛ لأن الحديد أسود ، فلم يثبت بنحو أسود أن الوصفية الأصلية تعتبر بعد زوالها .

فلا حجة - إذن - لسيبويه في منع صرف أحر المنكر بعد العلمية<sup>(٤)</sup> .

كما أنه لم يثبت بأربع أن الوصفية العارضة ( لا تعتبر )<sup>(٥)</sup> .

وقال بعضهم : ربما لم يُعَبَّرَ الصفةُ الغالبةُ نحو : أبطح ( ونحوه من الغالبة )<sup>(٦)</sup> فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظاً لعدم جريها على الموصوف ، وإن كان معنى الوصف باقياً فيها .

قوله : وضَعَفَ منعُ أفعى .

معطوف على قوله : صُرِفَ ، أي ولكون الوصف الأصلي معتبراً ضعف منعُ أفعى لأنه لم يتحقق كونه وصفاً في أصل الوضع ، و ( لا يثبت )<sup>(٧)</sup> أيضاً في الاستعمال نحو : أَيْمٌ<sup>(٨)</sup> أفعى ، بل تُوهَّم أنها موضوعة للصفة لما رأوا أنها للحية الخبيثة الشديدة ،

---

(١) الأبرق : غلظ فيه حجارة ورحل وطين مختلطة ( مختار الصحاح برق ) ، الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى ( مختار الصحاح بطح ) .

(٢) إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ٢٨٢ ، تحقيق هنداي ، طبع دار القلم دمشق ، وزارة العلوم والثقافة - بيروت .

(٣) قال سيبويه ٢/٢ : اعلم أن أفعال إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة .. قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ فقال : لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستقلوا التنوين فيه كما استقلوه في الأفعال . إلخ . (٤) في ص : تعتبر .

(٥) ساقط من ج و ص وفي ط ونحوه من الغالبات .

(٦) في ص : ولم يثبت .

(٧) في اللسان ٣٠٦/١ : الأيم والأيم : الحية الأبيض اللطيف ، وعم به بعضهم جميع ضروب الحيات ... وقال =

من قولهم : فَعَوَّةُ السَّم ، أي شدته .

( وكذا تُوْهِم )<sup>(١)</sup> في الأجدل الذي هو الصقر ، أنه موضوع في الأصل للوصف ، أي طائر ذو جَدَل - وهو الإحكام - وقد قيل للدرع جدلاء ، فكأنها مؤنث ( أجدل )<sup>(٢)</sup> .

وكذا توهم في أخيل<sup>(٣)</sup> أن معناه الأصلي طائر ذو خيلان . ولم يثبت ما توهموه تحقيقا .

ولنا أن نقول : صرف هذه ( الكلمات )<sup>(٤)</sup> ونحوها ؛ لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف ( مطلقا )<sup>(٥)</sup> . لا عارضا ولا أصليا ، فأفعى وإن كانت في نفسها خبيثة ، وأجدل طائرا ذا قوة ، وأخيل طائرا ذا خيلان . إلا أنك إذا قلت - مثلا - : لقيت أجدلا ، فمعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة ، كما تقول : رأيت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدّة ؛ وإن كانت أقوى من الصقر .

وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا - كما أشار إليه المصنف<sup>(٦)</sup> - فأما منع صرف مثله فغلط ووهم .

قوله : التأنيث بالتاء شرطه العلمية ، والمعنوي كذلك ، وشرط تحتم تأثيره زيادة على الثلاثة . أو تحرك الأوسط ، أو العجمة ، فهنّ يجوز صرفه ، وزينب وسقر وماء وجور ممتع ، فإن سُمّي به مذكر فشرطه الزيادة ( على الثلاثة )<sup>(٧)</sup> ، فقدّم منصرف ، وعقرب ممتع .

اعلم أن التأنيث على ضربين : تأنيث بالألف وتأنيث بالتاء .

---

= أبو خيرة : الأيم والأين والثعبان : الذُكران من الحيات ، وهي التي لا نضر أحدا .

(١) في ص و ط : وكذا توهم الصفة .

(٢) في ت و ج و ص : الأجدل .

(٣) الأخيل : طائر مشغوم أو هو الصُّرد أو الشُّقْران سمي لاختلاف لونه بالسواد والبياض ( القاموس خيل ) .

(٤) في ت : الكلمة .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) قال في شرحه لكافيته ص ١٣ : وإنما ضعف منع أفعى وأجدل وأخيل لأنه لم يتحقق فيه وصفية أصلية ، وليس

فيه إلا وزنُ الفعل ، فضعف منع الصرف لذلك .

(٧) تكملة من المتن .

فما هو بالألف متحتم التأثير بلا شرطه . للزوم الألف وضعًا - على ما مر<sup>(١)</sup> -  
ولذا قام مقام سببين .

ونريدُ بقاء التأنيث تاءً زائدةً في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها ، تنقلب ( في الوقف هاءً )<sup>(٢)</sup> ، فنحو : أخت و بنت ، ليس مؤنثا بالتاء ، بل التاء بدل من اللام ، لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر ؛ لمناسبة التاء للتأنيث ، فعلى هذا لو سُميت ( بنت )<sup>(٣)</sup> وأخت وهنت مذكرا لصرفتها .

### والتأنيث بالتاء على ضربين :

أحدهما : أن يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحزمة ، أو مؤنثا حقيقيا كعرة ، أو لا هذا ولا ذاك كعرة<sup>(٤)</sup> ( فالعلمية شرط تأثيره متحتما )<sup>(٥)</sup> فلا يؤثر من دون العلمية ، بدليل نحو : امرأة قائمة ، وفي قائمة الوصف الأصلي ، والتأنيث بالتاء ، فالخلل لم يجيء إلا من التأنيث ؛ لأن شرط الوصف - وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف - حاصل . وذلك الخلل أن وضع تاء التأنيث - في الأصل - على العروض ، وعدم الثبات تقول في قائمة : قائم ، فلم يعتد ( بالعارض )<sup>(٦)</sup> .

وإنما قلنا في الأصل لأن أصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ، ولا يجيء لهذا المعنى في الصفات والأسماء إلا غير لازمة للكلمة ، كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وجمارة ، وأما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة وغرفة - كما يجيء في باب التأنيث<sup>(٧)</sup> - ثم إن العلمية حيث كانت ( في )<sup>(٨)</sup> الكلمة من الكلمات العربية

(١) صفحة ١٠٧ .

(٢) في ط : هاء في الوقف .

(٣) في ط : بنت .

(٤) العرة : البياض في جبهة الفرس .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت و ج : به .

(٧) ط ١٦٢/٢ .

(٨) ساقطة من ج و ص و ط .

صَيَّرْتُهَا مَصُونَةً عَنِ النِّقْصَانِ ، فَيُلْزَمُ التَّاءُ بِسَبَبِهَا ، فَنَاءُ عَائِشَةَ كَرَاءُ جَعْفَرَ ، صَارَتْ لَازِمَةً لَا تُحْذَفُ إِلَّا فِي التَّرْخِيمِ ، كَمَا يُحْذَفُ الْحَرْفُ الْأَصْلِيُّ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ بِاللَّفْظِ وَضَعَهُ لَهُ ، وَكُلَّ حَرْفٍ وَضَعَتِ الْكَلِمَةَ عَلَيْهِ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْكَلِمَةِ ، فَقَوْلُكَ : عَائِشَةُ فِي الْجِنْسِ لَيْسَ مَوْضُوعًا مَعَ التَّاءِ ، فَإِذَا سَمِيتَ بِهِ فَقَدْ وَضَعْتَهُ وَضْعًا ثَانِيًا مَعَ التَّاءِ ، فَصَارَ التَّاءُ كَلَامَ الْكَلِمَةِ فِي هَذَا الْوَضْعِ .

وَأَمَّا إِنْ كَانَتِ الْعِلْمِيَّةُ فِي غَيْرِ الْكَلِمِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَرَبَّمَا تَصَرَّفَ الْعَرَبُ فِيهَا بِالنَّقْصِ ، وَتَغْيِيرِ الْحَرَكَةِ ، وَقَلْبِ الْحَرْفِ - إِنْ اسْتَقْلَوْهَا - كَمَا فِي جُبْرَيْلَ وَمِيكَائِيلَ ، وَأَرْسَطَاطَالَيْسَ . فَقَالُوا : جِبْرِيلَ وَجِبْرِالَ وَجِبْرِينَ ، وَمِيكَالَ ، وَأَرْسَطُو ، وَأَرْسَطَالَيْسَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ لَوُرُودِهَا عَلَى غَيْرِ أَوزَانٍ كَلِمَتِهِمْ الْخَفِيفَةُ ، وَتَرْكِيبِ حُرُوفِهَا (الْمُنَاسِبُ) <sup>(١)</sup> مَعَ عَدَمِ مَبَالَتِهِمْ بِمَا لَيْسَ مِنْ أَوْضَاعِهِمْ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا : أَعْجَمِي فَالْعَبُّ بِهِ مَا شَتَّى <sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فِي ( الْأَعْلَامِ ) <sup>(٣)</sup> فنَقُولُ : إِنْ كَانَ الْحَرْفُ الزَّائِدُ لَا يَفِيدُ مَعْنَى - كَأَلْفِ التَّائِيثِ فِي نَحْوِ : بُشْرَى وَذِكْرَى . وَتَاءُ التَّائِيثِ فِي نَحْوِ : غُرْفَةٌ ، وَأَلْفُ الْإِلْحَاقِ فِي نَحْوِ : مِعْزَى <sup>(٤)</sup> - لَمْ يَجْزِ زِيَادَتُهُ ، ( لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ ) <sup>(٥)</sup> لَا يَكُونُ إِلَّا حَالُ الْوَضْعِ ، وَكَلَامُنَا فِيمَا يُزَادُ عَلَى الْعِلْمِ بَعْدَ وَضْعِهِ إِذَا اسْتَعْمَلَ عَلَى وَضْعِهِ الْعِلْمِيِّ ، وَكَذَا الْحَكْمُ إِنْ لَمْ تَقَدْ الزِّيَادَةُ إِلَّا مَا أَفَادَ الْعِلْمُ ، كَتَاءِ الْوَحْدَةِ وَلَا مِ التَّعْرِيفِ ، مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاكِ الْعِلْمِ . وَإِنْ أَفَادَتِ الزِّيَادَةُ مَعْنَى آخَرَ فَإِنْ لَمْ ( يَبَيَّنْ ) <sup>(٦)</sup> لَفْظُ الْعِلْمِ بِذَلِكَ الْمَعْنَى عَلَى مَا وَضَعَ لَهُ أَوَّلًا لَمْ يَجُزْ ، لِزَوَالِ الْوَضْعِ الْعِلْمِيِّ ، فَلَا تَزِيدُ عَلَيْهِ التَّاءُ الْمَفِيدَةُ لِمَعْنَى التَّائِيثِ . وَإِنْ بَقِيَ لَفْظُ الْعِلْمِ مَعَ تِلْكَ الزِّيَادَةِ وَاقْعَا عَلَى مَا كَانَ مَوْضُوعًا لَهُ جَازَتْ مُطْلَقًا ،

(١) فِي ص : الْمُنَاسَبُ وَفِي ط : الْمُنَاسِبَةُ .

(٢) لَمْ أَعثر عَلَيْهِ فِي كُتُبِ الْأَمْثَالِ .

(٣) فِي ج : الْأَوْزَانِ .

(٤) مِعْزَى مُلْحَقَةٌ بِذُرْهَمٍ .

(٥) فِي ج : لِأَنَّكَ .

(٦) فِي ت وَ ص : يَقَعُ .

إن لم يخرج العلمُ بها عن التعيين ، كياء النسبة ، وياء التصغير ، وتنوين التمكن نحو :  
هاشمي ، وطليحة .

وإن خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته ، كما في الزيدان  
والزيدون ( كما )<sup>(١)</sup> يجيء في باب الأعلام<sup>(٢)</sup> .

فإن قيل : فإذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة : إنه قائم مقام سبين  
كالألف ، فتكون العلمية شرط قيامه مقام سبين ، ولا تكون سببا ؟

قلت : لما ذكرنا من أن وضع التاء - في الأصل - على العروض ، فلزومه عارض ،  
فلم يبلغ مبلغ الألف التي وضعها على اللزوم .

وثانيهما<sup>(٣)</sup> : أن يكون التاء مقدرا ، وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي ، سواء كان  
حقيقيا كهند وزينب ، أو غير ( حقيقي )<sup>(٤)</sup> كحلب ومصر ، والألف لا تقدّر  
كالتاء ، إذ الألف - للزومها - لا تحذف حتى تقدّر ، ولا تؤثر التاء مقدرة - أيضا -  
إلا مع العلمية .

ولا يصح الاستدلال على كون التائيث المعنوي - أيضا - مشروطا بالعلمية  
بانصراف نحو : حائض ، وامرأة جريح - كما فعل المصنف في شرحه<sup>(٥)</sup> - لأن المراد  
بالمؤنث المعنوي ما ( كان )<sup>(٦)</sup> التاء فيه مقدرا - كما مر<sup>(٧)</sup> - لا المؤنث الحقيقي ، وفي  
نحو حائض ، لا تاء مقدرا إذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر  
كعقرب ، وليس كذلك ، ولكنت تقول في تصغيره تصغير الترخم حَيْضَة ، كما تقول

(١) في ص و ط : على ما .

(٢) ط ١٣٦/٢ ، ١٣٧ .

(٣) أي ثاني ضربي تاء التائيث .

(٤) في ت : الحقيقي .

(٥) قال في شرحه لكافيته ص ١٤ : والمعنوي كذلك ، والكلام فيه كالكلام في التائيث بالتاء لأنك تقول : امرأة  
جريح فتصرفه وإن كان فيه تائيث وصفة ، كما ذكرناه في التاء .

(٦) في ت : كانت .

(٧) صفحة ١٣٨ .

في سماء سُمِّيَّة ، وليس كذلك ، ( لأنك تقول : حيض )<sup>(١)</sup> ، ( ألا ترى إلى نحو حائض منصرفا مع التأنيث والوصف ، ومثله مع العلمية أيضا )<sup>(٢)</sup> ( منصرف كما يجيء )<sup>(٣)</sup> .

ولما شُرِطَ فيه العلمية أيضا لأن المقدّر عندهم أضعف من الظاهر ، وشرطُ الظاهر العلمية ، والفرق بينهما أن العلمية تُصَيِّرُ التاء الظاهرة متَحْتَمَةً التأثير مطلقا ، وإن كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الأوسط كشاة - علما - لأن العلامة ظاهرة ، وأما التاء المقدرة فضعيف .

فإن سد مسده في اللفظ حرف آخر أثر وجوبًا ، وإلا ففيه الخلاف - كما يجيء - وما يسد مسده الحرف الأخير في الزائد على الثلاثة ، لأن موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا تزداد ثالثة ، وأما نحو : ثَبَّة وشاة ، فمحذوف اللام .  
ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب ، من دون التاء ، بخلاف قدر فإن تصغيره قديرة .

فالمؤنث بالتاء المقدرة - حقيقيا كان ( أو غيره )<sup>(٤)</sup> - إذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف ، سواء سميت به مذكرا حقيقيا ، أو مؤنثا حقيقيا أو لا هذا ولا ذاك ، ( وذلك )<sup>(٥)</sup> لأن فيه تاء مقدرة أو حرفا سادا ( مسدها )<sup>(٦)</sup> ، فهو بمنزلة حمزة<sup>(٧)</sup> .  
وإن كان ثلاثيا ، فإما أن يكون متحرك الأوسط أو لا ، فالأول إن سميت به مؤنثا حقيقيا كَقَدَم في اسم امرأة ، أو غير حقيقي كَسَقَر لَجَهَنَّم ، فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ، ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء .

(١) في ص : لأنه يقول فيه حَيْض .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ص و ط : أو لا .

(٥) في ص : ولا ذاك .

(٦) في ط : مسده .

(٧) لتقدير التاء فيه وبنائه على أكثر من ثلاثة .

والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أن تقول في حُبْلَى حُبْلَى  
وَحُبْلَوِي ، ولا تقول في جَمَزَى<sup>(١)</sup> إلا جَمَزِي ، كما لا تقول في جُمَادَى الإِجْمَادِي<sup>(٢)</sup> .  
وخالفهم ابن الأنباري<sup>(٣)</sup> فجعل سَقَر كهند في جواز الأمرين<sup>(٤)</sup> .

نظرا إلى ضعف الساد مسدّ التاء .

وإن سميت به مذكرا حقيقيا أو غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه ،  
لعدم تقدير تاء التأنيث ، وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بِقَدَم .

وإنما لم يقدر لطرّان التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تأنيثه في الوضع الأول .  
فعلى هذا نقول في تصغير سقر ، اسم رجل : سَقِير ، وأما أُذَيْنَةٌ وعُيْنَةٌ لرجلين فُسُمِي  
بهما بعد التصغير . وإن لم يسدّ مسدّ التاء ولا مسدّ السادّ مسدّ شيء - وذلك إذا كان  
ثلاثيا ساكن الوسط فلا يخلو ، إما أن يكون فيه عَجْمَةٌ أَوْلاً ، فإن لم يكن فإن سميت  
به مذكرا سواء كان حقيقيا أولا كهند إذا جعلته اسم رجل أو اسم سيف - مثلا -  
فلا خلاف في صرفه .

وإن سميت به مؤنثا حقيقيا أو غيره فالزجاج<sup>(٥)</sup> وسيبويه<sup>(٦)</sup> والمبرد<sup>(٧)</sup> جزموا بامتناعه  
من الصرف ، لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي ، فظهر فيه أمر التأنيث .

(١) في اللسان : جمز الإنسان والبعير والدابة يَجْمَزُ جَمْزًا وَجَمْزَى ، وهو عدو دون الحُضْر الشديد وفوق العَنَق ..  
وجمار جَمْزَى : وثاب سريع .

(٢) فقد جاز في حبل وجهان لكونه ساكن الوسط ، ولم يجز في جمزى إلا وجه واحد لتحرك أوسطه .

(٣) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري النحوي ، كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو  
الكوفيين ، وأكثرهم حفظا للغة ، وكان زاهدا متواضعا ، أخذ عن ثعلب ، ألف كتبًا كثيرة في علوم القرآن والحديث  
واللغة والنحو . توفي سنة ٣٢٨ هـ ( نزهة الألباء ٣٦٤ - ٣٧١ ) .

(٤) انظر : شرح الأسموني ٢٥٣/٣ فقد نسب إليه أيضا ، ولم أجد رأيَه هذا في كتاب المذكر والمؤنث .

(٥) ما ينصرف ومالا ينصرف ٤٩ ، ٥٠ وفيه نقل عن سيبويه أن الاختيار ترك الصرف ثم صَوَّب الترك .

(٦) لم يجزم سيبويه بامتناعه من الصرف قال في الكتاب ٢١/٢ : فَإِنْ سَمِيَتْهُ - يعني المؤنث - بثلاثة أحرف فكان  
الأوسط منها ساكنا وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد . فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت  
لم تصرفه ، وترك الصرف أجود ، وتلك الأسماء نحو : قَدْرٌ وَعَتْرٌ وَدَعْدٌ وَجُنْدٌ وَهِنْدٌ .

(٧) والمبرد أيضا لم يجزم بامتناعه وإنما قال في المقتضب ٣٥٠/٣ : وأما المستعملة للتأنيث فنحو : جُمْلٌ وَدَعْدٌ وَهِنْدٌ ،  
فأنت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس . ثم علل للرأين .

وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه ؛ لفوات الساد مسدَّ حرف التأنيث ، وما يسدُّ مسدَّ الساد .

وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للإعلال لا وضْعًا كدار ونار ( فهُمَا كهند ودعد )<sup>(١)</sup> وكذا الثاني كيد اسم امرأة .

وإن كان فيه العجمة كاه وجور فإن سميت به مذكرا حقيقيا أو لا فالصرف لا غير ، إذ هما كنوح ولوط - كما يجيء<sup>(٢)</sup> - وإن سميت به مؤنثا حقيقيا أو لا فترك الصرف لا غير لأن العجمة وإن لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الأوسط - كما يجيء<sup>(٣)</sup> - لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السبيين حتى يصير الاسمُ بهما متحتَمُ المنع .

فظهر ( بهذا )<sup>(٤)</sup> التفصيل أن المؤنث إذا سُمِّي به مذكر حقيقي أو غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادةً على ثلاثة أحرف ، ولا يعتبر تحرك الأوسط ولا العجمة .

وهنا شروط آخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر تركها المصنف :

أحدها : أن لا يكون ذاك المؤنث منقولا عن مذكر ، فإن ربابا اسمُ امرأة ، لكن إذا سميت به مذكرا انصرف لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم . وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا انصرف ؛ لأنه في الأصل لفظ مذكر وصِفَ به المؤنث ( إذ معناه في الأصل شخص حائض )<sup>(٥)</sup> ؛ ( لأن الأصل المطرد في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر ، وذو التاء موضوعا للمؤنث ، فكل نعتٍ لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث )<sup>(٦)</sup> .

وثانيها : أن لا يكون تأنيث المؤنث الذي سُمِّي به المذكر تأنيثا يحتاجُ إلى تأويل غير لازم ، فإن نساء ورجالا ، وكل جمع مكسر خالٍ من علامة التأنيث لو سُمِّيَتْ بها

(١) ساقط من ج و ص .

(٢) صفحة ١٥٠ .

(٣) صفحة ١٤٨ ، وما بعدها .

(٤) في ت : بذلك .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) ساقط من ج و ط ، وسقط من ص قوله : للمذكر .



مذكراً انصرفت ؛ لأن تأنيثها لأجل تأويلها بجماعة . ولا يلزم هذا التأويل ، بل لنا أن نؤولها بالجمع ويكون مذكراً ، ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ، ولا التذكير الحقيقي في نحو : نساء ورجال ، بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة ، وهو غير لازم كما ذكرنا .

**وثالثها :** أن لا يغلب استعماله في ( المذكر قبل )<sup>(١)</sup> تسمية المذكر به ؛ وذلك لأن الأسماء المؤنثة السماعية كذراع ( وعناق )<sup>(٢)</sup> وشمال وجنوب على أربعة أضرب - قسمة عقلية - إما أن يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة ، فإذا سمي بها مذكراً جاز فيها الصرف وتركه . أو يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها إلا الصرف . أو يغلب استعمالها مؤنثة ، فالوجه ترك الصرف إذا سمي بها مذكراً ، وجاز الصرف أيضاً . أو لا تستعمل إلا ( مؤنثة )<sup>(٣)</sup> فليس فيها بعد تسمية المذكر بها إلا منع الصرف .

أما إن عكست الأمر - أعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا أولاً - فإن كان الاسم ثلاثياً متحرك الأوسط ( كرجل )<sup>(٤)</sup> وحسن ، أو زائداً على الثلاثة كجعفر ، فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطرآن ، مع ساد مسد التاء أو ساد مسد الساد .

وإن كان ثلاثياً ساكن الأوسط كزيد وبحر يسمى بمثلها امرأة ، فالخليل<sup>(٥)</sup> وسيبويه<sup>(٦)</sup> وأبو عمرو<sup>(٧)</sup> يمنعونه الصرف متحتماً كاه وجور ؛ لظهور أمر التأنيث بالطرآن .

(١) تكلمة من ج و ص .

(٢) في ج و ص : عائق ، والعناق - في اللغة - الأنثى من المعز .

(٣) في ط : المؤنثة .

(٤) في ج و ط : كجبل .

(٥) المقتضب ٣/٣٥١ .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢٣/٢ : فإن سميت المؤنث بعمر أو زيد لم يجز الصرف .

(٧) هو زيان بن العلاء بن عمار بن العريان بن الحسين .. التميمي المازني البصري ، اختلف في اسمه على أكثر من عشرين قولاً ، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والزهد ، قرأ عليه خلق كثير . توفي سنة ١٥٤ هـ ( نزهة =

وأبو زيد<sup>(١)</sup> وعيسى<sup>(٢)</sup> والجرمي<sup>(٣)</sup> يجعلونه مثل هند في جواز الأمرين ، ويُرجّحون صرفه على صرف هند نظرا إلى أصله .

قوله : وشرط تحتم تأثيره .

أي تأثير المعنوي ، والمراد به تأنيث ما التاء فيه مقدّرة ، سواء كان حقيقيا كزئب أو لا كعقرب .

قوله : زيادة على الثلاثة ، أو تحرك الأوسط أو العجمة .

أي إذا سمي به المؤنث ، وذلك لما ذكرنا أن آخر حروف الزائد على الثلاثة يقوم مقام التاء ، وتحرك الأوسط يقوم مقام ( الزائد )<sup>(٤)</sup> الساد مسدّ التاء ، وأما العجمة فإنها - وإن لم تسدّ مسدّ التاء ( ولا مسدّ الساد المذكور )<sup>(٥)</sup> وليست أيضا سببا في الثلاثي الساكن الأوسط - كما يجيء<sup>(٦)</sup> - لكنها مُقَوِّية للتأنيث الضعيف تأثيره ، لكون علامته مقدرة بلا ( نائب )<sup>(٧)</sup> فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج إلى التقوية لا العلمية ، فلذا قال : وشرط تحتم تأثيره ( أي تأثير التأنيث المعنوي به )<sup>(٨)</sup> .

---

= (الألباء ٢٤) وانظر رأيه هذا في كتاب سيبويه ٢٣/٢ ، وفي المقتضب ٣٥٢/٣ قال : إن أبا عمرو يرى صرف مثل ذلك جائزا لكنه لم يقطع بذلك بل قال : وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء .

(١) هو سعيد بن أوس الأنصاري ، كان عالما بالنحو واللغة ، أخذ عن أبي عمرو ، وأخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم وأبو العيّن ، وكان ثقة من أهل البصرة ، وكان سيبويه إذا قال : سمعت الثقة يريد أبا زيد ، حكى من شواهد النحو ما ليس لغيره . توفي سنة ٢١٤ هـ ( نزّهة الألباء ١٢٥ - ١٢٩ ) .

(٢) أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري ، معلم النحو ومؤلف الإكمال والجامع . كان من قراء البصرة ، وعالما بالنحو ، كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يفارق قراءة العامة ويستكره الناس ، وكان الغالب عليه حبّ النصب إذا وجد سبيلا . توفي سنة ١٤٩ هـ ( غاية النهاية ٦١٣/١ ) وقد نقل رأيه هذا سيبويه في الكتاب ٢٣/٢ ، والمبرد في المقتضب ٣٥٢/٣ ، والزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٥١ .

(٣) المقتضب ٣٥٢/٣ .

(٤) في ت : ذلك .

(٥) في ج : ولا مسدّ الزائد الساد المذكور ، وفي ص و ط : ولا مسدّ الزائد المذكور .

(٦) صفحة ١٥٠ وما بعدها .

(٧) في ج : تأنيث .

(٨) تكملة من ج و ط .

قوله : فهند يجوز صرفه .

خلوه من جميع شرائط التحثم الثلاث<sup>(١)</sup> .

وزينب ممتنع للزيادة ، وسقر لتحرك الأوسط ، وماه وجور للعجمة .

قوله : فإن سُمي به مذكر .

أي بالمؤنث المقدّر تأؤه ( الذي عبر عنه بالمعنوي )<sup>(٢)</sup> .

قوله : فشرطه الزيادة .

أي الزيادة على الثلاثة ، ولا يفيد تحرك الأوسط ولا العجمة ؛ لضعف أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته ( فيزيل )<sup>(٣)</sup> التذكير الطارئ في الوضع العلميّ ذلك الأمر ( الضعيف )<sup>(٤)</sup> ، إلا إذا سدّ مسدّد علامته حرف ، ولا يقاومه الحركة القائمة ( أوّلاً )<sup>(٥)</sup> مقام الساد فيكون ماه وجور - إذن - كنوح ولوط ؛ لأن الجميع علّم المذكور ، فلا تكون التاء مقدرة .

وسيجيء أن العجمة لا تأثير لها في الثلاثي الساكن الأوسط بالسببية<sup>(٦)</sup> ، بل إنما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها .

فقدّم وجورّ منصرفان لعدم الحرف الزائد ، وعقرب ممتنع لأن الباء قام مقام تاء التأنيث .

وأما أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيها - مع العلمية - سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة<sup>(٧)</sup> وتغلب<sup>(٨)</sup> وبغداد<sup>(٩)</sup> وخراسان<sup>(١٠)</sup> ونحو ذلك .

---

(١) يعني الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) في ج : فيه بل .

(٤) في ط : ضعيف ، والصواب ما هنا .

(٥) ساقطة من ص و ط .

(٦) صفحة ١٤٨ وما بعدها .

(٧) لأن فيها تاء التأنيث .

(٨) لوزن الفعل .

(٩) للعجمة أو التأنيث المعنوي .

(١٠) للألف والنون والعجمة مع العلمية في الكلمات الأربع .

وإن لم يكن فالأصل فيها الاستقراء ، فإن وجدتهم سلكوا في صرفها أو تركوا صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم ، كصرفهم ثقيفا ومعدًا وحنيئًا ودابقًا ، وترك صرفهم سدوس ، وخندف وهجر وعُمان .

فالصرف في القبائل بتأويل الأب - إن كان اسمه - كثقيف ، أو الحي ، وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما .

وترك الصرف في القبائل بتأويل الأم - إن كان في الأصل - كخندق ، أو القبيلة ، وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما .

وإن جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش فجوزها أيضا على التأويل المذكور وإن جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان . هذا وربما جعلوا الأب مؤولا بالقبيلة فمنعوه الصرف . قال (١) :

٢٩ - وهم قريش الأكرمون إذا اتتموا طأبوا فروعًا في العُلا وعُروقا (٢) ويصفونه بـ ( بنت ) نحو : تميم بنت مر (٣) ، وقيس بنت عيلان (٤) .

وكذا قد يؤولون ( اسم ) (٥) الأم بالحي فيصفونه بـ ابن نحو باهلة بن أعصر (٦) ، وباهلة امرأة .

وقد يؤنث ما أُسند إلى اسم الأب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو : جاءني قريش - مصروفا - أي أولاد قريش . قال تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثُمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٧) بصرف ثمود ، على ما قرئ (٨) ، فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ

(١) لم أعر على قائله .

(٢) لم أجده إلا في خزائن الأدب ٢٠٢/١ . وآخره في ط : عروقها ، وقد ذكر صاحب الخزائن فيها ٢٠٣/١ نقلا عن العُباب سبب تسمية قريش بهذا الاسم فقال : سميت قريش بقريش بن مَخْلَد بن غالب وكان صاحب غيرهم .. وقال قوم : سميت قريشا لأن قُصيا قرشها أي جمعها .. وقال الليث : قريش قبيلة أبوهم النضر بن كنانة .. إلخ . الشاهد قوله : ( قريش ) حيث منعه من الصرف لتأويله الأب بالقبيلة .

(٣) (٤) (٦) قال سيبيوي في الكتاب ٢٦/٢ في باب أسماء القبائل والأحياء : ومما يقوي ذلك أن يؤنس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعتهم يقولون قيس بنت عيلان ، وتميم صاحبة ذلك . فإِنما قال : بنت ، حين جعله اسما للقبيلة ومثل ذلك قولهم : باهلة بن أعصر ، فباهلة امرأة ، ولكنه جعل اسما للحي ، فجاز له أن يقول : ابن . وانظر : المقتضب ٣٦٠/٣ .

(٥) تكلمة من ص و ط .

(٧) الشعراء ١٤١ .

(٨) في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٤٤ ، ﴿ وَإِلَى ثُمُودَ أَنفَاهُمْ ﴾ سورة الأعراف ٧٣ : مُجْرَى في كل القرآن ، =

أَهْلَكْنَاهَا ، فَجَاءَهَا بِأُسْنًا يَبَاطًا أَوْهُمْ قَائِلُونَ ﴿١﴾ .

ويجوز أن يكون صرف مثله لتأويله بالحكي ، وتأنيث المسند<sup>(٢)</sup> لتأويله بالقبيلة ، فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين ، الإسناد والصرف ولا منع فيه .

وأما نحو قولهم : قرأت هودًا ( فَإِنْ )<sup>(٣)</sup> جعلته اسم النبي - ﷺ - على حذف المضاف ، أي سورة هود فالصرف ، وإن جعلته اسم السورة فترك الصرف لأنه كإياه وجور .

وأما أسماء الكلمة المبنية في الأصل ، نحو : إِنَّ تَنْصُبُ وَتَرْفَعُ ، وَضَرَبَ فعل ماضٍ ، فالأكثر الحكاية ، وإن أعربت فلك الصرف بتأويل اللفظ ، وتركه بتأويل الكلمة واللفظة .

ويجوز بسط القول فيها وفي أسماء حروف التهجي - إذا سميت بها السور أو غيرها - في باب الأعلام<sup>(٤)</sup> ( إن شاء الله تعالى )<sup>(٥)</sup> .  
قوله : المعرفة شرطها أن تكون علمية .

= الأعمش ويحيى ، ولم ينص أحد من أصحاب كتب القراءات - فيما رأيت - على قراءة ( تَمُودُ ) في هذه الآية بالتثنية وقد قرئ في آيات أخر بالتثنية ، قال ابن الجزري في النشر ٨٩/٢ : واختلفوا في ( ألا إن تَمُودَ ) - هنا - يعني في سورة هود آية ٦٨ ، وفي الفرقان ﴿ وَعَادًا وَتَمُودَ ﴾ ، وفي العنكبوت ﴿ وَتَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ ﴾ ، وفي النجم ﴿ وَتَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾ فقرأ يعقوب وحمة وحفص في الأربعة بغير تنوين ، ووافقه أبو بكر في النجم ، وانفرد أبو علي العطار شيخ ابن سوار عن الكناشي عن الحرابي عن ابن عون عن الصريفي عن يحيى عنه فيه بوجهين : أحدهما ، عدم التنوين ، والثاني ، بالتثنية ، وكذلك قرأ الباقر في الأربعة ، وكل من نون وقف بالألف ومن لم ينون وقف بغير ألف - وإن كانت مرسومة - فبذلك جاءت الرواية عنهم منصوبة ، لا نعلم عن أحد منهم في ذلك خلافاً ، إلا ما انفرد به أبو الربيع الزهراني عن حفص عن عاصم أنه كان إذا وقف عليه وقف بالألف . واختلفوا في : ﴿ أَلَا يُعَذِّبُ لِمُؤْمِدَ ﴾ هود ٦٨ فقرأ الكسائي بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقر بغير تنوين مع فتحها . قلت : القراءة سنة متبعة ، وجواز حكم نحوي أو لغوي في مسألة لا يجعل بالضرورة القراءة بها جائزة في القرآن - كما في هذه المسألة .

(١) الأعراف ٤ ، والآية لم تذكر في جـ .

(٢) يعني الفعل في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ تَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ .

(٣) في ت : إن .

(٤) ط ١٤٤/٢ .

(٥) ساقطة من جـ ..

وذلك لأن المعارف خمس ، المضمرات والمبهات - وهما مبنيان - فلا مدخل لهما في غير المنصرف إذ هو معرب ، وأما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال : غير المنصرف ما حذف منه التنوين ( والكسر تبعاً للتنوين ، وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر ؟ )<sup>(١)</sup> ( لأنه ليس مع اللام والإضافة تنوين حتى تحذف لمشابهة الفعل ، فكيف يتبعه الكسر ؟ )<sup>(٢)</sup> وكذا عند من قال : هو ما حذف منه الكسر والتنوين معاً .

وأما عند المصنف ، فيمكن منع صرفهما لأنه قال : هو ما فيه علتان أو واحدة قائمة مقامهما<sup>(٣)</sup> . ( لكنه لا يظهر فيهما عنده حكمٌ منع الصرف ، وهو أن لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل )<sup>(٤)</sup> فلم يَتَّقَ من جُمْلَةِ المعارف إلا العلم .

وإنما اعتبر الخليل في أجمع وأخواته تعريف الإضافة ( في منع الصرف )<sup>(٥)</sup> لسقوط المضاف إليه منها ، وتعرض المضاف لدخول التنوين ، فيظهر أثر منع الصرف .

قوله : العجمة شرطها ( أن تكون )<sup>(٦)</sup> علمية في العجمية ، وتَحْرُكُ الأوسط ، أو زيادة على الثلاثة ، فنوحٌ منصرف وشتُر وإبراهيمٌ ممتنع .  
قوله : علمية في العجمية .

أي كون الاسم علمًا في اللغة العجمية ، أي يكون قبل استعمال العرب له علمًا .  
وليس هذا الشرط بلازم<sup>(٧)</sup> ، بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أولًا إلا مع

(١) في ت : ويتبعه الكسر لمشابهته للفعل ، وفي ج و ص : والكسر تبعاً للتنوين للسبيين وفيهما لم يحذف التنوين للسبيين فكيف يتبعه الكسر .

ومن قال : إن الكسر يحذف تبعاً للتنوين ابن مالك في عمدة الحفاظ صفحة ٨٤٢ . حيث قال : وزوال الكسر من غير المنصرف تبعٌ لزوال التنوين .

(٢) ساقط من ج و ص ، وفي ط : وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعهما الكسر .

(٣) انظر متن الكافية صفحة ٩٦ .

(٤) تكملة من ج و ص و ط .

(٥) ساقط من ص و ط .

(٦) تكملة من ط .

(٧) المسألة خلافية ، والشارح أخذ برأي بعض النحاة كالشلوبين وابن عصفور وفي المقرب ٢٨٦/١ : وأما العجمة =

العلمية ، سواء كان قبل استعماله فيه أيضا ( علما )<sup>(١)</sup> كإبراهيم وإسماعيل ، أولا كقالون فإنه الجيد بلسان الروم ، سمي به نافع<sup>(٢)</sup> رَوَايَةُ عَيْسَى<sup>(٣)</sup> لجودة قراءته .

وإنما اشترط استعمال العرب له أولا مع العلمية لأن العجمة في الأعجمي تقتضي أن لا يُتَصَرَّفَ فيه تُصَرَّفَ كلام العرب ، ووقوعه في كلامهم يقتضي أن يُتَصَرَّفَ فيه تصرف كلامهم ، فإذا وقع أولا فيه مع العلمية - وهي منافية للام والإضافة ، فامتنعاعها - جاز أن يمتنع ما يعاقبهما أيضا - أعني التنوين - رعاية لحق العجمة حين أمكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ، وبقي الاسم بعد ذلك قابلاً لسائر تصرفات كلامهم ، على ما يقتضيه وقوعه فيه ، لِمَا تقرر أن الطاريء يُزيل حكمَ المَطْرُوءِ عليه فيقبل الإعراب ، وياء النسبة وياء التصغير ، ويخفف ما يُسْتَثْلَفُ فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو: جُرْجَان<sup>(٤)</sup> وأذْرِيْجَان<sup>(٥)</sup> في كركان وآذربايجان ونحو ذلك .

وأما إذا لم يقع الأعجمي في كلام العرب أولاً مع العلمية قبل اللام والإضافة إذ لا مانع فيقبل التنوين أيضاً مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام<sup>(٦)</sup> والفِرْنْدِ<sup>(٧)</sup> والبرق<sup>(٨)</sup>

---

= فالذي يمنع فيها الصرف الشخصية ، بشرط أن يكون الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف ، وأعني بالشخصية أن ينقل الاسم في أول أحواله من كلام العجم إلى كلام العرب معرفة ، وسواء كان في كلام العجم معرفة كإبراهيم أو نكرة كقالون ، ولا تمنع الصرف إلا مع التعريف .

وانظر : الأشموني ٢٥٦/٣ .

(١) في ت : علم .

(٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، أبو رويم ، الليثي مولا هم ، أحد القراء السبعة ، ثقة صالح ، أصله من أصبهان ، كان أسود اللون حالكا ، حسن الخلق ، أخذ القراءة عَرَضًا عن جماعة من تابعي أهل المدينة ، انتهت إليه رئاسة القراء بالمدينة ، وكان عالما بوجوه القراءات . توفي سنة ١٦٩ هـ ( غاية النهاية ٣٣٠/٢ ) .

(٣) عيسى بن مينا بن وردان الملقب قالون ، قارئ المدينة ونحوها ، يقال : إنه ربيب نافع ، وقد اختص به كثيرا ، وهو الذي سماه قالون لجودة قراءته ، أخذ القراءة عن نافع وغيره ، قال ابن أبي حاتم : كان أصم يقرأ القرآن ويفهم لحنهم وخطأهم بالشفة . توفي سنة ٢٢٠ ( غاية النهاية ٦١٥/١ ) .

(٤) قال ياقوت : مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان ( وانظر : معجم البلدان ١٩٩/٢ ) .

(٥) قال ياقوت : أشهر مدنها : بُيْرُز والمراغة ومن مدنها خوى و سلماس وأرمية وأردبيل وقال : هو اسم اجتمعت فيه خمسة موانع من الصرف : العجمة والتعريف والتأنيث والتركيب ولحاق الألف والتون ( وانظر : معجم البلدان

( ١٢٨/١ ) .

(٦) لجام الدابة : ما يوضع على فيها ليكبج جماعها . وفي اللسان : قال سيبويه : فارسي معرب ( اللسان لجام ) .

(٧) الفِرْنْدِ : وشي السيف وهو دخيل ، وقيل : فرند السيف : جوهره وماؤه الذي يجري فيه وطرائقه ( اللسان فرند ) .

(٨) البرق : محرّكة الحَمَل معرب بره ( القاموس المحيط برق ) .

( والبرْدَج )<sup>(١)</sup> ، فيصيرُ كالكلمة العربية ، فإن جُعِلَ بعد ذلك عَلَماً كان كأنه جُعِلَتْ الكلمة العربية علماً ، فيُنظَرُ إن كان فيه مع العلمية سببٌ آخرٌ غيرُ العجمة مُنِعَ الصرف كترجس<sup>(٢)</sup> وبَقَم<sup>(٣)</sup> ففهما الوزن ، وكذا آجُر - مخففاً - وإن لم يكن ( صُرِفَتْ )<sup>(٤)</sup> كلجام - عَلَماً .

ففي العجمة - على مقال المصنف - ( الشرطان معا واجبان )<sup>(٥)</sup> العلمية في العَجْمَةِ مع أحد الشرطين الباقيين وهما إما الزيادةُ أو تحركُ الأوسط .  
وعند سيبويه وأكثر النحاة تحركُ الأوسط لا تأثير له في العجمة<sup>(٦)</sup> .

فبحو : لَمَك<sup>(٧)</sup> - عندهم - منصرف متحتماً كنوح ولوط ، فهم يعتبرون الشرطين المعينين كونَ العجمي علماً في أول استعمال العرب له ، والزيادة على الثلاثة . وهو أولى ، وذلك أن تحركَ الأوسط في المؤنث نحو سَقَرٍ إنما أثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التأنيث ، وأما العجمةُ فلا علاقة لها حتى يسد مسدّها شيء ، بل الأعجمي

(١) في ط والبدح . ومعنى البردج : السبي : معرب ، وأصله بالفارسية برد ، ( اللسان بردج ) .

(٢) الترجس : بالكسر من الرياحين .. وهو دخيل ( اللسان نرجس ) .

(٣) البَقَم : صِبْغٌ معروف وهو العندمُ قال العجاج :

بطعنة نجلأ فيها أَلْمَه  
كبرجل الصباغ جاش بَقْمَه

قال أبو علي الفسوي : مُعَرَّب ( اللسان بقم ) .

قال الجوهري : قلت لأبي علي الفسوي أعربني هو ؟ قال : معرب .

وقال في التاج ٢٠٤/٨ ، بعد أن ذكر رأي أبي علي الفسوي وقال غيره : إنما علمنا من بَقَم أنه دخيل معرب لأنه ليس للعرب بناء على حُكْم فَعْل ، قال : فلو كانت بَقَم عربيةً لَوَجَدَ لها نظيراً إلا ما يقال بَذَرٌ وخَضَمٌ .

قلت : وقد ذكر ياقوت في معجم البلدان ٣٦١/١ أنه وزن عزيز لم تستعمل العرب منه في الأسماء إلا عشرة ألفاظ : وهي بَذَرٌ : موضع ، وبَقَمٌ للخشب الذي يصبغ به ، وشَلَمٌ : اسم لبيت المقدس ، وعثر موضع باليمن وخَضَمٌ اسم موضع واسم العنبر بن عمرو بن تميم ، وخَوَرٌ اسمٌ موضع ، وشمر : اسم فرس ، واسم قبيلة من طيء ، ونَطَحٌ : اسم موضع أيضاً .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ط : مجموع الشرطين واجب .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ١٣/٢ : كل مذكر سُمِّي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنا ما كان أعجمياً أو عربياً أو مؤنثاً إلا فَعْل .. إلخ .

(٧) ملك محرّكة ويقال : لملك ، أبو نوح ( النبي ) صلى الله عليه وعلى نبينا وسلم ( التاج ١٧٥/٧ ) .



لمجرد كونه ثلاثيا - سكن وسطه أو تحرك - يشابه كلام العرب ، ويصير كأنه خارجٌ عن وضع كلام العجم ؛ لأن أكثر ( كلام العجم )<sup>(١)</sup> على الطول ، ولا يراعون الأوزان الخفيفة ، بخلاف كلام العرب .

والزخشرئي تجاوز عما ذهب إليه المصنف بأن جعل الأعجمي إذا كان ثلاثيا ساكن ( الأوسط )<sup>(٢)</sup> جائزا صرفه وترك صرفه ، مع ترجيح الصرف<sup>(٣)</sup> .

فقد جوّز تأثير العجمة مع سكّون الوسط أيضا ، فكيف لا يُؤثر مع تحركه ؟ وليس بشيء لأنه لم يسمع نحو : لوط ، غير منصرف في شيء من الكلام ، والقياس المذكور أيضا يمتنع .

والذي غره<sup>(٤)</sup> تحتم منع ( صرف )<sup>(٥)</sup> ماه وجور ، ولولا العجمة لكان مثل : هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه ، وذهل عن أن تأثير الشيء على ضربين : - ( إما لكونه )<sup>(٦)</sup> شرطاً كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي .

( وإما لكونه )<sup>(٧)</sup> سببا كالعدل في ثلاث ، والعجمة في ماه وجور من القسم الأول ، إذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الأوسط لسُمع نحو : لوط ، غير منصرف ، في كلام فصيح أو غير فصيح .

ويتبين بما تقدم علّة وجوب صرف نحو : لوط ، وجواز منع نحو : هند ، مع أن كلّ واحد منهما ثلاثي ساكن الأوسط ، وذلك أن خفة الأول ألحقته بالعربي ، وأيضا فالتأنيث له

(١) في ص و ط : كلامهم .

(٢) في ت و ج و ص : الوسط .

(٣) في الفصل بشرح ابن يعيش ٧٠/١ : وما فيه سبيان من الثلاثي الساكن كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة ، التي عليها التنزيل ؛ لمقاومة السكون أحد السببين ، وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه . فالزخشرئي لم يتجاوز ، وإنما حكى عن غيره من العلماء فقرر أن الثلاثي الساكن الوسط اللغة الفصحى صرفه ، ثم حكى أن بعض العلماء أجاز فيه الوجهين . والرضى هنا تابع لابن يعيش فقد نسب للزخشرئي في شرحه للمفصل ٧١/١ هذا الكلام . وكذا ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١٤٨/١ .

(٤) يعني الزخشرئي .

(٥) نكلمة من ص و ط .

(٦) في ج : أن يكون وفي ص : إما كونه .

معنى ثُبُوتِي في الأصل ، وله علامة مقدّرة تظهر في بعض التصرفات ، وهو ( التصغير )<sup>(١)</sup> بخلاف العجمة ، فإنه لا معنى لها ثُبُوتِي ، بل ( معناها )<sup>(٢)</sup> أمرٌ عَدَمِيٌّ ، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ، ولا علامة لها مقدرة ، فالتأنيث أقوى منها . قوله : وَشَتَّر .

هو حصن بأَرَّان<sup>(٣)</sup> ، ويجوز أن يقال : إن امتناعه من الصرف لأجل تأويله بالْبُقعة أو الْقَلعة ، إلا أن يقول : إنه لا يُستعمل إلا مذكراً ، فلا يَرْجَعُ إليه إلا ضميرُ المذكر ، لكن ذلك مما لم يثبت ، فالمثال الصحيح ( لَمَك ) لأنه اسم أبي نوح ( النبي ) عليه الصلاة والسلام .

قوله : الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاءٍ كمساجدٍ ومصاييحٍ ، وأما نحو : فرائضةٍ ، فمنصرف ، وحَضَاجِر - علما للضبع - غير منصرف ، لأنه منقول عن الجمع ، وسراويل إذا لم يُصَرَف - وهو الأكثر - فقد قيل : أعجميٌّ حُمِلَ على موازنه ، وقيل : عربيٌّ جَمُعُ سروالَةٍ تقديراً . وإذا صرف فلا إشكال ، ونحو : جَوَارٍ - رفعا وجرا - كقاضٍ .

قوله : صيغة منتهى الجموع .

أي وزن غاية جُمُوع التكسير لأنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعاً بعد جمع ، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير . كجمع كلب على أَكْلَب ، وجمع أَكْلَب على أَكَالِب ، ( وكجمع )<sup>(٤)</sup> نَعَم على أَنْعَام ، وجمع أَنْعَام على أَنْاعِم .

وإنما قيدنا بغاية جُمُوع التكسير لأنه لا يمتنع جمعه جمع السلامة ، وإن لم يكن قياساً

(١) في ط : تصغير .

(٢) في ت و ص : معناه .

(٣) أَرَّان : اسم أعجمي لولاية واسعة وبلاذ كثيرة منها جَنَزه ، وبرذعه ، وشَمُكُور ، ويَيْلُقان ، وبين أذربيجان وأران نهر يقال له : الرس ، قال نصر : أَرَّان من أصقاع أرمينية يذكر مع سيسجان ( انظر : معجم البلدان ١/ ١٣٦ ) .

(٤) في ت و ج و ص : وجمع .

مطّردا - على ما يجيء في التصريف في باب الجمع<sup>(١)</sup> - نحو قوله ﷺ : « إنكن صواحبات يوسف »<sup>(٢)</sup> .

وقوله : جَذَبَ الصَّرَارِيْنَ بِالْكُرُورِ<sup>(٣)</sup>

وقوله<sup>(٤)</sup> :

٣٠ - وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكسي الأبصار<sup>(٥)</sup> كما ذكره أبو علي في الحجة<sup>(٦)</sup> .

وضابط هذه الصيغة أن يكون أولها مفتوحا ، وثالثها ألفا ، وبعدها حرفان - أدغم أحدهما في الآخر أولا - كمساجد ودواب ، أو ثلاثة ساكن الوسط . فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية ، كما في حُرّ وحِسان . ( مع أن في )<sup>(٧)</sup> كل واحد منهما الجمعية والصفة .

(١) شرح الشافية للرضي ٢٠٨/٢ - ٢١٠ .

(٢) سبق تخريجه انظر ١١١ .

(٣) سبق تخريجه صفحة ١١١ ، واستشهد به هنا على أنه لا يتمتع جمع صيغة منتهى الجموع جمع سلامة ، وإن كان غير قياسي .

(٤) القائل هو الفرزدق ، وستأتي ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٥) البيت في ديوانه ٣٠٤ ، وفي سيبويه ٢٠٧/٢ ، وفي المقتضب ١٢١/١ و ٢١٧/٢ ، وفي الجمل للزجاجي ٣٧٧ ، وفي ابن يعيش ٥٦/٥ ، وفي الخزانة ٢٠٤/١ ، وفي شرح شواهد الشافية ١٤٢ ، وفي اللسان ١٢٧/٨ (نكس) .

اللسان : خضع : جمع خاضع ، والخاضع هو الدليل المستكين ، نواكسي : جمع ناكس . والناكس : المطأطأ رأسه . ويزيد هو : يزيد بن المهلب بن أبي صفرة .

الشاهد أورده الرضي شاهدا على أن جمع التكسير - نحو نواكس - لا يتمتع جمعه جمع سلامة ( الخزانة

٢٠٥/١ ) .

وفي اللسان ١٢٧/٨ روى أحمد بن يحيى : هذا البيت نواكسي الأبصار ، وقال : أدخل الياء لأن رد النواكس إلى الرجال إما كان وإذا الرجال رأيتهم نواكس أبصارهم ، فكان النواكس للأبصار ، فقُلْتُ إلى الرجال . فلذلك دخلت الياء ، وإن كان جمع جمع ، قال : وأما الفراء والكسائي فإنهما رويا البيت نواكس الأبصار بالفتح ، أقرا نواكس على لفظ الأبصار ، قال : والتذكير ناكسي .

وقال الأخفش : يجوز نواكس الأبصار بالجر لا بالياء كما قالوا : جحر ضب خرب . ( معاني القرآن ٤١١ ) . أقول : البيت في جمل الزجاجي ٣٧٧ نواكس بالفتح .

(٦) أنشده الأخفش في معاني القرآن ٤١١ عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ۖ ۝٣٠ الْأَنْبِيَاءُ ۖ ۝٣١ ﴾ حيث تحدث عن عود الضمير في كانتا مثنى إلى السموات والأرض . قال : لأنه جعلهما صنفين .. إلخ ولم أجد البيت في القسم المطبوع من الحجة .

وذكر البغداد في الخزانة ٢٠٥/١ أن أبا علي ذكره في إعراب الشعر أيضا .

(٧) في ت و ص : ففي .

وإنما شُرِطَ في هذه الصيغة أن تكون بغير هاء احترازاً عن نحو ملائكةٍ لأنَّ التاء تُقَرَّبُ اللفظ من وزن المفرد نحو : كراهية وعلانية وطواعية ، فتكسر من قوة جمعيتها ، فلا يقوم مقام ( سبين )<sup>(١)</sup> ، ولا سيما على مذهب من قال : إن قيامه مقامهما<sup>(٢)</sup> لكونه لا نظير له في الآحاد - كما ذكرنا قبل<sup>(٣)</sup> - .

ولا يلزم منع ثمانٍ ورباعٍ وحزابٍ<sup>(٤)</sup> - وإن حصلت فيها صيغةٌ منتهى الجموع - لأن هذه الصيغة شرطُ السبب ، والمؤثر هو المشروطُ مع الشرط .

وقوله : وحضاجر - علماً للضبع - غيرُ منصرف .

قوله : علماً حالٌ من الضمير الذي في غير المنصرف ، أي لا ينصرف في حال كونه علماً ( للضبع )<sup>(٥)</sup> ( وإذا كان جمع حَضَجْر<sup>(٦)</sup> فلا بحث في منع صرفه ، لكن الإشكال في منع صرفه حال كونه علماً للضبع )<sup>(٧)</sup> ، والضبع لا يطلق إلا على الأنثى ، والذكر ضِبْعَان ، وذلك ( أنه إذا كان علماً ينبغي أن يكون منصرفاً )<sup>(٨)</sup> ، لأنه لا يبقى - إذن - فيه معنى الجمع ، إذ يقع على كل واحدةٍ منها ، وهي علم للجنس لا لواحدةٍ معينة ، فهي كأسماء للأسد - على ما يجيء في باب الأعلام<sup>(٩)</sup> - .

ففيه - إذن - الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع ، فكان ينبغي أن يكون منصرفاً كثمانٍ ورباع .

والجواب عنه - عند المصنف : أن الجمع الأقصى إذا سُمي به لا ينصرف<sup>(١٠)</sup> ،

(١) في ص : السبين .

(٢) أي قيام صيغة منتهى الجموع مقام علتين .

(٣) صفحة ١٠٧ .

(٤) سبق شرحه صفحة ١٠٧ .

(٥) في ت : أيضاً ، ولعل الصواب ما أثبتته ، لأنه إذا كان جمعا فهو ممنوع من الصرف .

(٦) الحَضَجْر : العظيم البطن الواسع . قال :

حَضَجْر كَأَمِّ التَّوأمين تَوَكَّأَتْ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةً عَاشِرِ

( اللسان حضجر ) .

(٧) ساقط من ج و ص و ط .

(٨) تكملة من ج .

(٩) ط ١٣٢/٢ .

(١٠) في شرح ابن الحاجب لكافيته ص ١٥ قوله : وكذلك لو سمي بمساجد لكان ممنوعاً من الصرف باعتبار الجمع المشروط بما ذكرناه فحَضَجْر إذن كمساجد إذا سمي به لأن حضاجر في الأصل جمع .

لأن المعتبر في (الجمع)<sup>(١)</sup> - عنده - أن يكون في الأصل - كما ذكرنا في الوصف<sup>(٢)</sup> - فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال .

فلا أثر - على هذا القول - للعلمية في منع مساجد - علما - بل المؤثر الجمعية الأصلية القائمة مقام سبين .

فإن قيل : أليس بين الجمعية والعلمية تضاداً - كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية<sup>(٣)</sup> ؟ .

فالجواب (أنهما)<sup>(٤)</sup> ليستا بمتضادتين ، ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية ، كما يسمّى جماعة معينة من الرجال بكرام - مثلا - فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ ، فيكون معنى الجمعية باقيا ، وهذا كما سُمّي بأبائين<sup>(٥)</sup> جيلان ، فروع - مع العلمية - معنى الثنية .

فهما - وإن جُعلا كشيء واحد مسمى بلفظ المثني - لكنه يفهم من لفظ أبائين معنى الثنية ، إذ معناه هذان الجيلان المعينان ، فلا تنافي بين العلمية والجمعية والثنية<sup>(٦)</sup> .

والأولى - عندي - أن لا تنافي - أيضا - بين الوصف والعلمية .  
وأما قول المصنف بعد في الشرح : إن العلمية تفيدُ الخصوصَ والصفةَ تفيدُ (الإطلاق)<sup>(٧)</sup> فتناقنا<sup>(٨)</sup> .

(١) في ت : الجموع .

(٢) صفحة ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣) صفحة ١٥٦ .

(٤) تكملة من ج .

(٥) أبانان : في معجم البلدان لياقوت ٦٢/١ .

قال الأصمعي : وادي الرّمة يمر بين أبانين ، وهما جيلان يقال لأحدهما : أبان الأبيض ، وهو لبني قزارة ثم لبني جريد منهم ، وأبان الأسود لبني أسد ..

وبينهما ثلاثة أميال وقال آخرون : أبانان : ثنية أبان ، ومُتَالِعٌ غُلِبَ أَحدهما .

(٦) كان الأولى أن يقول : أو الثنية .

(٧) في ج و ص وط : العموم ، والصواب ما أثبتّه ، لأن الرضي في رده لم يذكر العموم بل كان حديثه عن الإطلاق .

(٨) قال في شرحه لكافيته ١٨ و ١٩ : وإنما لم تعتبر - يعني الوصفية - في باب حاتم لمانع خاص ، وهو أنا نعلم =

( فنقول : ( الإطلاق لا ينافي بالخصوص إلا إذا كان الإطلاق قيداً <sup>(١)</sup> ) كما يقال : الوصف لابد فيه أن لا يكون لا عاماً ولا خاصاً بل لابد فيه من الإطلاق ، ولا نسلم أن هذا القيد شرط في الصفة لأنك تقول : هذا العالم وكلُّ عالمٍ ، والأول خاص والثاني عام ، وكلاهما وصفان .

وإن أراد المصنف بالإطلاق العموم <sup>(٢)</sup> ( قلت ) <sup>(٣)</sup> : لا نسلم أن ماهية الوصف لابد فيها من معنى العموم ، بل الصفة المرادة في باب منع الصرف أن يكون الاسم وضع دالاً على معنى غير الشمول ، وصاحبه صحيح التبعية لما يخص ذلك صاحب - كما يجيء في باب الوصف <sup>(٤)</sup> - .

فإذا ثبت في اسم أن دلالة على ما ذكرنا ، وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جزيه على ذلك المخصص وتبعيته له ، ألا ترى أن نحو : أسود وأرقم ، عَرَضَ فيه ما يمنع الجري - وهو الغلبة - لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف - وهو العَرَضُ وصاحبه - باقياً ، لم يضره ذلك العارض ؟

على أن لي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية ( في باب منع الصرف ) <sup>(٥)</sup> نظراً ، كما ذكرنا في أربع <sup>(٦)</sup> ، فنقول : يُمكن أن يُعتبر في حاتم معنى الحتم ، فيكون دالاً على معنى وصاحبه ، لكن (عرض) <sup>(٧)</sup> المانع من الجري - وهو العلمية - كما عرض في نحو : أسود وأرقم ، الغلبة المانعة من الجري ، فالعلمية ههنا كالغلبة

---

= أن الوصفية تنافي العلمية في المعنى ، لأن العلمية وضع الشيء للدلول بعينه لا يتجاوزها ، والوصفية وضع الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً ، فكيف يكون الشيء مختصاً غير مختص ، فامتنع لامتناع اعتبار الضدين في حكم واحد ، وهو منع الصرف ، فلما نُكِّرَ زال المانع لاعتبار الوصفية فاعتبرت لزوال المانع ، فوافقت علّة أخرى - لعلها وزن الفعل - فوجب منع الصرف لذلك .

(١) في ت : الإطلاق قيد .

(٢) ساقط من ج و ص من قوله : فنقول إلى هنا .

(٣) في ط : قلنا .

(٤) صفحة ٩٦٩ ، ٩٧٠ .

(٥) ساقط من ج و ص .

(٦) صفحة ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٧) في ص : عرض له .

هناك ، لا فرق بينهما ، إلا أن الكلمة العلمية ( تصير )<sup>(١)</sup> أخصّ منها بالغلبة وحدها ؛ لأن العلمية تُخصّصُها بذات واحدة ، والغلبة بنوع واحد .

( بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقاً )<sup>(٢)</sup> ( أن )<sup>(٣)</sup> الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف - كما في أسود وأرقم - والأكثر في العلمية عدم مراعاته .  
والدليل على إمكان ملح الوصف مع العلمية قولهم : إنما سميت هائثا لهنأ<sup>(٤)</sup> .  
وقول حسان<sup>(٥)</sup> :

٣١ - وشقّ له من اسمه ليُجِلَّهُ فذو العرش محمودٌ وهذا مُحَمَّدٌ<sup>(٦)</sup>  
وأيضاً فنحن نعلم أنّ اللقب كالمظفر وقفة<sup>(٧)</sup> من الأعلام ، واللقب هو الذي يُعتبر فيه المدح والذم ، فيمكن فيه معنى الوصف الأصلي .  
ويؤكد هذا قول النحاة : إنما تدخل اللام على الأعلام التي أصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الأصلية<sup>(٨)</sup> .

(١) في ت : تكون .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) في ت : وأن ، وبما أثبتناه يستقيم الكلام .

(٤) في مجمع الأمثال ١٨/١ يقال : هنأ الرجل أهونه وأهنته هنأ إذا أعطيته ، والاسم الهنء بالكسر ، وهو العطاء ، أي سميت بهذا الاسم لتفضيل على الناس . قال الكسائي : لهنأ أي لتعول : وقال الأموي : لهنأ أي لثمرى .

(٥) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري أبو الوليد الصحابي ، شاعر النبي ﷺ وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام اشتهرت مدائحه في الغسانيين وملوك الحيرة قبل الإسلام ، لم يشهد مع النبي ﷺ مشهداً لعلة أصابته . توفي سنة ٥٤ هـ ( الأعلام ١٨٨/٢ ) .

(٦) هذا البيت في ديوان حسان ٣٣٨ وفيه ليعزه ، وفي الخزانة ٢٢٣/١ و ٢٢٧ وفي التصريح ١١/١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه يمكن ملح الوصف مع العلمية ، كما في محمد .

(٧) القفة : الزنبيل ، والقفة قرعة يابسة وفي المحكم : كهيفة القرعة تتخذ من خوص ونحوه تجعل فيها المرأة قطنها ( اللسان/ قفف ) .

(٨) قال ابن عيش في شرحه للمفصل ٢٩/١ : وما نقل عن الصفة وفيه اللام المعرفة فإنها تقرّ فيه بعد النقل نحو : الحارث والعباس ، وما نقل منها مجرداً من الألف واللام لم يجر دخولهما عليه ، بعد النقل نحو : سعيد ومكرم وحاتم ونائلة ، وما فيه الألف واللام بعد النقل فإنشاعاً فيه بتقيّة معنى الصفة ، وكذلك يجري عليه أحكام الصفة .

( فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف ( كان ) <sup>(١)</sup> لُمَح ؟

ولو كانت الصفة من حيث هي هي تقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يجز نحو :  
( هذا العالم ) ، فإنه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه <sup>(٢)</sup> .

فإن قلت : فإذا لم يكن بينهما تنافٍ فلم لم يمتنع <sup>(٣)</sup> هاء ومحمد في المثل والبيت المذكورين ؟ وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الأصلي ؟

قلت : كذا كان يجب ، إلا أن المقصود الأهم الأعم في وضع الأعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح ( فيها المعنى الأصلي كما في اللقب أو لم يلح ) <sup>(٤)</sup> كتسميتهم الأحمر بالأسود وبالعكس - وكان المعنى الأصلي إنما يلح ( فيها لمحا خفياً ) <sup>(٥)</sup> ، ويوماً إليه إيماء مختلساً في بعض الأعلام لم يعتد بذلك الوصف الأصلي لكونه كالمسوخ مع لمحه .

وكذا تقول في الجمعية في نحو : مساجد ، علما : إنما لم تعتبر - وإن لم تنافها العلمية وأمكن لمحها في بعض الأعلام - لأن المقصود الأهم في وضع العلم غير معنى الجمعية .

فإذا ثبت أن معنى الوصف والجمعية لا يُعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه ، فكيف بالاعتبار في نحو : مساجد ، اسم رجل الذي لم يلح فيه معنى الجمع ، وفي حاتم إذا لم يلح فيه معنى الوصف ؟

فالأولى - إذن - في منع ( صرف ) <sup>(٦)</sup> مساجد علما - ما قال أبو علي ، وهو أن فيه العلمية وشبه العجمة ، حيث لم يكن له في الآحاد نظير ، كما أن الأعجمي ( لا ) <sup>(٧)</sup> يُشبه العربي <sup>(٨)</sup> . فيزيد عنده في الأسباب شبه العجمة .

(١) ساقطة من ص و ط .

(٢) ساقطة من ج من قوله : فلو لم ... إلى هنا ، وسقط من ص من قوله : ولو كانت الصفة ... إلى هنا .

(٣) يعني من الصرف .

(٤) تكملة من ص و ط ، وهي لازمة لأمرين : الأول/ أن قوله : ( سواء ) يحتاج إلى أمرين للتسوية بينهما ، والثاني أن تسمية الأحمر بالأسود وبالعكس لم يلح فيهما الأصل .

(٥) في ط : لمحا خفياً فيها .

(٦) في ط : الصرف .

(٧) في ط : ليس .

(٨) في الإيضاح بشرح عبد القاهر ( المقتصد ١٠٢٧ ) ولو سميت بمساجد رجلاً لم تصرف ، لأنه شابه الأعجمي المعرفة ، حيث لم يكن له في الآحاد نظير .



وعند الجزولي فيه سبيان تامان ، غير مبني أحدهما على سبب آخر ، كما قال أبو علي :  
إن فيه شبه العجمة ، وذلك أن الجزولي يعدُّ عدم النظر في الآحاد سببا من الأسباب  
كالعلمية والوصفية وغيرهما ، ولم يعدُّه شرط السبب كما فعل غيره<sup>(١)</sup> .

وكان سعيد بن ( مسعدة )<sup>(٢)</sup> الأخفش يصرف نحو : مساجد ، علما<sup>(٣)</sup> ، لزوال  
السبب ، وهو الجمع ، وهو خلاف المستعمل عندهم .

قوله : وسراويل .

الأكثر على أنه غير منصرف . قال<sup>(٤)</sup> :

فتى فارسي في سراويل رامي<sup>(٥)</sup>

- ٣٢

واختلف في تعليقه ، فعند سيبويه<sup>(٦)</sup> - وتبعه أبو علي<sup>(٧)</sup> - أنه اسم أعجمي مفرد

(١) المقدمة الجزولية ق ٤٦ .

(٢) تكملة من ج .

(٣) كلام الأخفش في معاني القرآن صفحة ٣٢٨ على خلاف هذا قال : وقال : ﴿ في مواطن كثيرة ﴾ التوبة ٢٥ ،  
لا تنصرف ، وكذلك كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان خفيفان فصاعدا ، فهو لا ينصرف  
في المعرفة ولا في النكرة نحو : محارب ومقاتل ومساجد وأشباه ذلك ، إلا أن يكون في آخره الهاء فإن كانت في آخره  
الهاء انصرف في النكرة نحو : طيالة وصياقلة . ونسب المبرد إلى الأخفش أنه كان يصرف نحو ذلك في النكرة فقط ،  
قال في المقتضب ٣/٣٤٥ : فإن سميت رجلا بمساجد وقناديل فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا  
نكرة .. إلا أبا الحسن الأخفش فإنه كان إذا سمى بشيء من هذا رجلا أو امرأة صرفه في النكرة فهذا عندي هو القياس .  
ثم قال : قيل له : فلم لم تصرف مساجد إذا كان اسم الرجل في المعرفة ؟

فقال : إن بناءه قد بلغ به مثال مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

أقول : لم أجد من نص على أن الأخفش يصرف نحو ذلك علما غير الرضي .

(٤) القائل : تميم بن أبي بن مقبل بن عوف بن حنيف .. شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وكان يكي أهل  
الجاهلية وبلغ مائة وعشرين سنة وكان يهاجي النجاشي الشاعر ( الخزائن ١/٢٣١ ) .

(٥) صدره : أتى دونها ذب الرياد كأنه

والبيت في ديوانه ٤١ ، وفي الجمهرة ١/٢٧ ، وفي مقاييس اللغة ٢/٣٤٩ ، وفي أمالي القالي ٢/١٦٤ ، وفي اللسان

( ذب ) ، وفي الخزائن ١/٢٢٨ .

اللغة : الضمير في دونها يعود إلى أنشئ الثور الوحشي ، دونها : أمامها ، ذب الرياد : الذب : الثور الوحشي ،  
ويقال له أيضا ذب الرياد غير مهموز ، وسمي بذلك لأنه يختلف ولا يستقر في مكان واحد ، وقيل لأنه يروود فيذهب  
وبجيء ، ( اللسان ذب ) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن سراويل غير مصروف عند الأكثرين .

(٦) الكتاب ٢/١٦ .

(٧) في المقتصد لعبد القاهر صفحة ١٠٠٤ ، وأما قول الشيخ أبي علي : والقياس عندي أن ( لا ) يصرف في النكرة =

عُربَ ، كما عرب الآجر لكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعاً نحو : قناديل ، فحمل على ما ( شابهه )<sup>(١)</sup> فمنع الصرف ، ولم يمنع الآجر - مخففاً ( لأن جميع مُوازِنه )<sup>(٢)</sup> ليس ممنوعاً من الصرف ، ألا ترى إلى نحو : أكلب وأجر .

فعلى قوله ليس فيه من الأسباب شيء ؛ لأن العجمة شرطها العلمية ، وفيه التأنيث المعنوي وشرطه - أيضاً - العلمية أما الصيغة فليست سبباً بل هي شرط لسبب الجمعية إلا عند الجزولي .

فسيبويه يمنع الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف .

وقال الجزولي : فيه عدم النظر والعجمة الجنسية<sup>(٣)</sup> .

وعدم النظر عنده سبب كما مر<sup>(٤)</sup> ، لكن الكلام في العجمة الجنسية ، ويجوز له أن يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره ، لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن . وقال المبرد : هو عربي جمع سرّوالة ، والسرّوالة قطعة خِرقة<sup>(٥)</sup> ، قال<sup>(٦)</sup> :

٣٣ - عليه من اللّؤم سرّوالة فليس يرقّ لمُسْتَعِطِف<sup>(٧)</sup>

---

= أيضاً ، قبل التسمية بها ، فقد حكى شيخنا رحمه الله أنه كان يقول : قد اجتمع فيه العجمة والتأنيث والطول ، فيجوز أن يجري جميع ذلك مجرى سبين .

وما ذكره عبد القاهر نقلاً عن أبي علي من تأثير العجمة والتأنيث عجيب ؛ لأنهما إنما يؤثران مع العلمية ، ولا علمية هنا .

(١) في ط : يناسبه .

(٢) في ص و ط : لأن جمع ما وزنه .

(٣) في المقدمة الجزولية ق ٤٧ ومع العجمة الجنسية إذا كان ما يوازن الاسم من العربية لا ينصرف .

(٤) صفحة ١٩٤ .

(٥) في المقتضب ٣/٣٤٥ ، ٣٤٦ فأما سراويل فكان - يعني الأخفش - يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحداً ، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب ، ومن العرب من يجعلها جمعاً واحداً سرّوالة ، وينشدون :

عليه من اللّؤم سرّوالة

فمن رآها جمعاً يقال له : إنما هي اسم لشيء واحد فيقول : جَعَلُوهُ أَجْزاء كما تقول : دخاريص القميص والواحد دِخْرِصَة ، فعلى هذا كان يرى أنها بمنزلة مناديل لأنها جمع لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ولكن إن سَمِيَ بها صرفها في النكرة .

(٦) لم أجد له نسبة .

(٧) البيت في المقتضب ٣/٣٤٦ ، وفي ابن يعيش ١/٦٤ ، وفي الخزانة ١/٢٣٣ ، وفي شرح شواهد شرح الشافية ١٠٠ ، وفي العيني ٤/٣٥٤ ، وفي التصريح ٢/٢١٢ ، وفي الهمع ١/٢٥ ، وفي الدرر ١/٧ .

ويشكل عليه بأن إطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجيء في الأجناس ، فلا يقال لرجل رجال ، بلى جاء ذلك في الأعلام كمداثن في مدينة معينة .  
 وجوابه : أن الجمع فيه مقدّر لا محقق ، كعدل عمر ، وذلك أن لنا قاعدة ممهدة :  
 أن ما على هذا الوزن ( لا ينصرف للجمعية )<sup>(١)</sup> ، ولم تتحقق فيه لكونه لآلة مفردة فقدّرناها ، لئلا تنخرم القاعدة ، وأيضا إذا اشتمل الشيء على الأقطاع<sup>(٢)</sup> جاز ( لك )<sup>(٣)</sup> أن تطلق اسم تلك الأقطاع على المجتمع منها ، كبرمة أعشار .  
 وليس للخصم أن يقول : إن مثل هذا مختص بوزن ( أفعال )<sup>(٤)</sup> لأنه قد جاء نحو قوله<sup>(٥)</sup> :

٣٤ - جاء الشتاء وقميصي أخلاق شراذم يعجب منه التّواق<sup>(٦)</sup>  
 وشراذم ( لفظ )<sup>(٧)</sup> جمع ( بلا خلاف )<sup>(٨)</sup> ، والتواق ابنه .  
 وقد نُسِبَ إلى سيبويه أن أفعالا مفرد<sup>(٩)</sup> .

---

= الشاهد : أوردته شاهدا على أن سراويل عند المبرد عربي جمع سروالة ، والسروالة قطعة خرقه . وفي الخزانة ٢٣٣/١ قال : هذا البيت مصنوع وقيل : قائله مجهول والذي أثبتته قال : إن سروالة واحدة السراويل ، وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقه مع الحكم بأنها واحدة السراويل . هذا لا يكون .  
 (١) في ص و ط : لا ينصرف إلا للجمعية ، والصحيح ما أثبتناه لأن الجمعية سبب لمنعه لا لانصرافه .  
 (٢) يعني الأجزاء .  
 (٣) تكملة من ط .  
 (٤) في ط : الأفعال ، والصحيح ما هنا .  
 (٥) نسيه البغدادي في الخزانة ٢٣٤/١ إلى بعض الأعراب .  
 (٦) البيت في الخزانة ٢٣٤/١ وفي اللسان مادة خلق وشرذم .  
 اللغة : أخلاق : جمع خلّق ، أي بال كلّه . شراذم : قطع . التواق : اسم ابن الشاعر ، وأصله مبالغة تائق : من تافت النفس إلى الشيء بمعنى اشتاقت ( الخزانة ٢٣٥/١ ) .  
 الشاهد قوله : شراذم يعجب منه ، فإنه يجوز في الجمع إذا كان ذا أجزاء أن يطلق على الواحد ، وليس خاصا بصيغة أفعال بدليل أن لفظ شراذم جمع بلا خلاف ، وقد عاد الضمير في قوله : منه عليه موحدًا .  
 (٧) تكملة من ط .  
 (٨) في ص و ط : بالاتفاق .  
 (٩) انظر : سيبويه ١٧/٢ وقد سبق تخريجه صفحة ١١٠ .

وقال أبو الحسن<sup>(١)</sup> : إن من العرب من يصرفُ سراويلَ لكونه مُفردًا<sup>(٢)</sup> .  
ونسب بعضهم إلى سيبويه أنه يقول بانصرافه أيضا نظرا إلى قوله : ( عُرْب )<sup>(٣)</sup> كما  
عرب الآجر<sup>(٤)</sup> .

وهو غلط لأن تشبيه سيبويه له بالآجر لأجل التعريب فقط ، لا لكونه منصرفا مثله ،  
ألا ترى إلى قوله بعد : إلا أنه أشبه من كلامهم مالا ينصرف<sup>(٥)</sup> .  
قوله : وإذا صُرِفَ فلا إشكال .

لأن السبب - أعني الجمعية - غيرُ حاصل . فلا يفيد الشرطُ وحده .  
هذا ويمكن تقديرُ الجمع في سراويلَ مطلقا - صُرِفَ أو لم يُصَرَفَ - وذلك  
لاختصاص هذا الوزن بالجمع ، فمن لم يصرفه ( فنظرا )<sup>(٥)</sup> إلى ذلك المقدر ، ومن  
صرفه فلزواله بوقوعه على الواحد .

وكذا يجوز في نحو : حمَارٍ حَزَابٍ ، أن يقدر الجمع ، وذلك لتجويز بعضهم فيه  
الصرفَ وتركه نحو : رأيتَ حمارا حَزَائِيَّ وحَزَائِيًّا . فنقول : هو جمع حَزْبَاءَ ، أي  
الأرض الغليظة والجمع الحَزَائِيَّ كالصَّحَارَى بالتخفيف<sup>(٦)</sup> .

قوله : ونحو : جَوَارٍ ، رفعا .  
أي المنقوص من هذا الجمع .  
اعلم أن الأكثر ( على )<sup>(٧)</sup> أن ( جَوَارٍ ) في اللفظ كقاضٍ رفعا وجرا ، وقد جاء

(١) المراد به الأخفش .

(٢) انظر : المقتضب ٣/٣٤٥ وقد سبق ذكره صفحة ١٦٠ تعليقة ٣ .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) الكتاب ١٦/٢ .

(٥) في ط : فنظر .

(٦) لست أرى هذا التوجيه سديدا ، فإنه إذا كان جمع حَزْبَاءَ فإنه يكون على وزن فعَالِي بالفتح ، ثم لا يجوز أن  
نصف المفرد بالجمع ، إلا أن نوجهه كما وجهه الشارحُ قولُ الشاعر :

جاء الشتاء وقميصي أخلاق شراذمٌ يعجب منه التوافق

وهو بعيد .

(٧) تكملة من : ط .

عَنْ بعض العرب في الجر جوارِي ، قال الفرزدق<sup>(١)</sup> :

٣٥ - فلو كان عبدُ الله مولًى هَجَوْتُهُ ولكنَّ عبدَ اللهِ مولًى مَوَالِيَا<sup>(٢)</sup>

وقال الآخر<sup>(٣)</sup> :

٣٦ - له ما رَأَتْ عَيْنُ البَصِيرِ وَفَوْقَهُ سماءُ الإلهِ فوقَ سبعِ سَمَائِيَا<sup>(٤)</sup>

وهي قليلة :

واختارها الكسائي<sup>(٥)</sup> وأبو زيد<sup>(٦)</sup> وعيسى بنُ عُمَرَ<sup>(٧)</sup> .

(١) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي ، أبو فراس الشهير بالفرزدق ، شاعر من النبلاء من أهل البصرة ، عظيم الأثر في اللغة ، كان يقال : لولا شعرُ الفرزدق لذهب ثُلثُ اللغة ، يشبه بزهير ، هاجى جريرا والأخطل ، له ديوان مطبوع ، توفي سنة ١١٠ هـ ( الأعلام ٩٦/٩ ) .

(٢) البيت في الكتاب ٥٨/٢ ، وفي الموشح ١٤٩ ، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٤٢ ، وفي العيني ٣٧٥/٤ ، وفي المقتضب ١٤٣/١ ، وفي ابن يعيش ٦٤/١ ، وفي الخزانة ٢٣ ولم أجده في ديوانه .

اللغة : المولى : الحليف ، والرجل إذا كان ذليلا يوالي قبيلة ليعتز بهم ، وإذا والى مولى كان أذل ذليل ، وعبد الله المذكور في البيت هو ابن أبي إسحاق الحضرمي .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن بعض العرب يجر نحو : جوار ، بالفتحة كما فعل الفرزدق في البيت .  
(٣) القائل أمية بن أبي الصلت واسمه عبد الله بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي ، كان يكثر في شعره من ذكر الآخرة ، وقد صدقه النبي ﷺ في بعضه ، قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٤٥٩ : كان قد قرأ الكتب المتقدمة ورغب عن عبادة الأوثان ، وكان يؤمل أن يكون النبي الموعود به . توفي سنة ٥٠ هـ ( الخزانة ١٤٧/١ ) .

(٤) البيت في ديوانه ٥٢٨ ، وفي الكتاب ٥/٢ ، وفي المقتضب ١٤٤/١ ، وفي الخصائص ٢١١/١ و ٣٣٣ ، وفي الضرائر الشعرية ٤٤ ، وفي المخصص ٣/٩ ، وفي اللسان ( سما ) وفي المنصف ٦٦/٢ و ٦٨ ، وفي الخزانة ٢٤٤/١ .

اللغة : سماء الإله : أراد العرش ، سبع سمائيا : أراد به سبع سموات ، ويروى ست سمائيا .  
الشاهد : أوردته الرضي شاهدا على أن سمائيا هنا جمع سماء ، وقد جُرث بالفتحة نيابة عن الكسرة وليست الباء الموجودة في سمائي بياء النسب بل الكلمة على صيغة منتهى الجموع .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١٤٠/١ وفيه قال الشيخ : لا خلاف في لفظه في حال الرفع وفي حال النصب ، وأما في حال الخفض فكثرة العرب يقولون : مررت بجوارٍ ومنهم من يقول : مررت بجوارِي ، واختار ذلك مسيبويه والكسائي ، وانظر : شرح الكافية الشافية ١٥٠٦ .

وعند الرجوع إلى الكتاب وجدته خص ذلك بالضرورة ، قال في الكتاب ٥٨/١ ، ٥٩ بعد أن ذكر بيت الفرزدق : فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لابد لهم فيه من الحركة أخرجه على الأصل .

(٦) نسب إليه أيضا ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٥٠٦ .

(٧) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ وأما يونس وأبو زيد وعيسى والكسائي فيقولون في ( قاض ) اسم امرأة : هذه قاضي ، ورأيت قاضي ومررت بقاضي ، وانظر : الأشموني بحاشية الصبان ٢٧٣/٣ .

ولا خلاف في التَّصْبِ أَنَّهُ جَوَارِي وَأَنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ .

ثم اختلفوا في كون جوار - رفعا وجرا - منصرفا أو غير منصرف :

فقال الزجاجُ : إن تثوينه للمنصرف<sup>(١)</sup> .

وذلك أن الإعلالَ مقدَّم على منع الصرف ، لأن الإعلال سببه قوِّي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف ، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل - على ما تبين قَبْلُ<sup>(٢)</sup> - قالوا : فَسَقَطَ الاسم بعد الإعلال عن وزان أقصى الجموع الذي هو الشرطُ فصار منصرفا .

والاعتراض عليه أن الياء الساقطة في حكم الثابت ، بدليل كسرة الراء في جاءتني جوارٍ ، وكسر الراء حكمٌ لفظي كمنع الصرف ، فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكُّم .

وكل ما حذف لإعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كعمٍ وشجٍ ، وإلا كان كالعدم كيدٍ ودمٍ ، ومن ثمَّ صُرِفَ<sup>(٣)</sup> جَنَدِلٌ<sup>(٤)</sup> مقصورى<sup>(٥)</sup> جَنَادِلٌ ودَلَادِلٌ .

وقال المبردُ : التثوينُ عوضٌ من حركة الياء<sup>(٦)</sup> ، ومنعُ الصرف مقدَّم على الإعلال ، وأصله جوارِي بالتثوين ، ثم جوارِي بحذفها ، ثم جوارِي بحذف الحركة

---

(١) في ما ينصرف ومالا ينصرف ١١١ : اعلم أن كل ما كان آخره ياءً مكسورة ما قبلها أو آخره واو مكسورة ما قبلها ، أو مضموم ما قبلها كسرت وأبدلت منها ياءً ، وحذفت هذه الياء وصرفت في هذا الباب كل ما كان لا ينصرف ، تصرف في حال الرفع والجرا وتمنعه الصرف في حال التثويب .

(٢) صفحة ٩٩ ، ١٠٠ .

(٣) انظر : الكتاب ١٦/٢ .

(٤) الدَّلْدَلُ والدِّلْدَلُ والدِّلْدَلَةُ والدِّلْدَلَةُ ، كله أسافل القميص الطويل إذا ناس فأخلق ، والدِّلْدَلُ مقصور عن الدَّلْدَلِ الذي هو جمع ذلك كله .

(٥) أي أن أصلهما جَنَادِلٌ ودَلَادِلٌ فاقتصر على هذين اللفظين .

(٦) في المقتضب ١٤٣/١ فإنما انصرف باب جوار في الرفع والخفض لأنه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين ، وكذلك قاض فاعلم ، لو سميت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض ؛ لأن التثوين يدخل عوضا مما حذف منه ( فلم يقل من الحركة ) وقد ذكر مثل هذا الكلام عن المبرد الزجاج في ما ينصرف ومالا ينصرف ١١٢ فقال : وقال محمد بن يزيد : التثوين عندي عوض من حركة الياء لا غير وذلك أن الياء كان يجب أن تكون في هذا الباب ساكنة لا غير قلت : ولم أجده في المقتضب .

( للاستئصال )<sup>(١)</sup> ، ثم جوارٍ بتعويض التنوين من الحركة ، ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين .

وقال سيبويه والخليل : إن التنوين عوضٌ من الياء<sup>(٢)</sup> .

ففسر بعضهم هذا القول بأن منع الصرف مقدّم على الإعلال ، فأصله جوارِيّ بالتنوين ، ثم جوارِيّ بحذفها ، ثم جوارِيّ بحذف الحركة للاستئصال ، ثم جوارٍ بحذف الياء للاستئصال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية .

ولمّا أبدل التنوين من الياء ليقطع التنوينُ الحاصل طَمَعَ الياء الساقطُ في الرجوع ، ( إذ يلزم )<sup>(٣)</sup> اجتماع الساكنين لو رجعت .

والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد : أنه لو كان منع الصرف مقدّمًا على الإعلال لوجب الفتحُ في قولك مررت بجوارِيّ - كما في اللغة القليلة ( الخبيثة )<sup>(٤)</sup> - وذلك لأن منع الصرف يقتضي ( شيئين )<sup>(٥)</sup> حذف التنوين ، وتبعية الكسر له في السقوط ، وصيرورته فتحا ، وأيضا يلزم أن يقال : جاءني الجوارٍ ومررت بالجوارٍ عند سيبويه - بحذف الياء - لأن الكلمة لا تخفُ بالألف واللام ، وثقل الفرعية باقي معهما .

وفسر السيرافي - وهو الحق - قول سيبويه بأن أصله جوارِيّ - بالتنوين والإعلال مقدّم على منع الصرف<sup>(٦)</sup> - لما ذكرنا - فحذف الياء لالتقاء الساكنين ، ثم وجدَ بعد

(١) ساقط من ص و ط .

(٢) في الكتاب ٥٧/٢ : وسألت الخليل عن رجل يسمى بجوارٍ فقال : هو في حال الجر والرفع بمنزلة قبل أن يكون اسما .. قلت : فإن جعلت اسم امرأة ؟ فقال : أصرفُها ؛ لأن هذا التنوين يجعل عوضًا ، فثبت إذا كان عوضًا ، كما ثبتت التنوينية في أذرعٍ إذ صارت كنون مسلمين .

(٣) في ط : أي يلزم .

(٤) تكلمة من ج و ص و ط .

(٥) تكلمة من ط .

(٦) قال السيرافي في هامش ٥٧/٢ من الكتاب : وأما قول سيبويه فالذي ظهر من كلامه أنهم جعلوا التنوين عوضا من الياء .

فإن قال قائل : وكيف يجعل التنوين عوضا من الياء ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين ؟ قيل له : تقديرُ هذا أنه أصل غواشٍ غواشيّ ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل ، ثم تحذف ضمة الياء مثلا استغالا ، فيجتمع الساكنان فتحذف الياء ، ثم يحذف التنوين لمنع الصرف ؛ لأن الياء منوية ، ثم يعوض من الياء المحذوفة تنوينٌ غير تنوين الصرف .

الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديرا ، لأن المحذوف للإعلال كالثابت ، بخلاف المحذوف نسيا منسيا - كما ذكرنا - فحذَف تنوينَ الصرف ، ثم خافوا رجوعَ الياءِ بزوال الساكنين في غير المنصرف المستقل لفظا بكونه منقوصا ، ومعنى بالفرعية ، فعوضَ التنوينُ من الياءِ ، بخلاف نحو : أحوى وأشقى ، فإنه قدَّم الإعلال في مثلهما أيضا ، وَوَجَدَ عِلَّةَ منع الصرف بعد الإعلال حاصلةً ، لأن أَلَفَ أحوىَ المنونَّ ثابتٌ تقديرا فهو على وزن أفعال ، فحذف تنوينَ الصرف ، لكن لم يعوض التنوينَ من الألف المحذوفة ولا من حركة اللام - كما فعل في جوارٍ - لأن أحوى بالألف أخفُ منه بالتنوين ، وأما جوارٍ فهو بالتنوين أخفُ ( منه ) <sup>(١)</sup> بالياء .

والخفة اللفظية مقصودةٌ في غير المنصرف ، بقدر ما يمكن ، تنبيهها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفاً بالفرعين <sup>(٢)</sup> ، ألا ترى أنك تقول : خطايا وبرايا وأداوى - بلا تنوين اتفاقا - لما انقلبت الياءُ ألفاً في الجمع الأقصى .

وكلُّ غيرٍ منصرفٍ منقوصٍ حكمه حكمُ جوارٍ فيما ذكرنا ، ويحيى فيه الخلاف المذكورُ ، نحو : ( قاض ) ، اسمَ امرأة ، وأعيل تصغير أعلى .

وإذا جعل هذا النوع - أعني جوارٍ وأعيلَ - علما فيونس يجعل حاله مخالفاً لحاله في التنكير <sup>(٣)</sup> .

وذلك بأن يقدمَ منعُ الصرف على الإعلال ، فيبقى الياءُ ساكنةً في الرفع ومفتوحة في النصب والجر ، (نحو) <sup>(٤)</sup> : جاءني جوارِي وقاضي وأعيلي - بياء ساكنة - ورأيت

(١) تكملة من ج و ص و ط .

(٢) المقصود الفرعية اللفظية والفرعية المعنوية .

(٣) في الكتاب ٥٨/٢ : فأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة ، كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة ، فإذا كان لم ينصرف لم يصرف ، يقول : هذا جوارِي قد جاء ، ومررت بجوارِي قبل . قال الخليل : هذا خطأ . لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر فكانوا خلّقاء أن يلزموه الرفع والجر ، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر ، وكانوا خلّقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر فيقولوا : مررت بجوارِي قبل ، لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة سواء .

(٤) في ط : تقول .



جوارِي وقاضي وأعيلي ، ومررت بجوارِي وقاضي وأعيلي - بياء مفتوحة في  
الحالين - .

وإنما قدم منع الصرف لأن العلمية سببٌ قويٌّ في باب منع الصرف ، حتى منع  
الكوفيون الصرف لها وحدها<sup>(١)</sup> في نحو قوله :

يفوقان مرداس في مَجْمَع<sup>(٢)</sup> (١٧) .....

كما تقدم<sup>(٣)</sup> .

وأما عند سيبويه والخليل فحالٌ نحو : جوارٍ وأعيل - عَلَمًا كان أو نكرة -  
سواء<sup>(٤)</sup> .

واعلم أنك إذا صغرتَ نحو : ( أحوى ) ، قلت : أَحَيَّ - بحذف الياء الأخيرة  
نسيا ، لكونها متطرفةً بعد ياءٍ مكسورةٍ مشددةٍ في غير فعل أو جارٍ مجراه ، كأَحَيَّ  
والمَحَيَّ ، وقياس مثلها الحذفُ نسيا - كما يجيء في التصريف<sup>(٥)</sup> - إن شاء الله تعالى .  
فسيبويه بعد ( حذفها )<sup>(٦)</sup> نسيا يمنعُ الصرف ، لأنه بقي في أوله زيادةٌ دالةٌ على وزنِ  
الفعل<sup>(٧)</sup> .

وعيسى بنُ عُمَرَ يصرفُه لنقصانه عن الوزنِ ( بحذف الياءِ )<sup>(٨)</sup> نسيًا<sup>(٩)</sup> .

---

(١) لم أجد في الإنصاف أن الكوفيين يمنعون الصرف للعلمية ، بل فيه أن منع الصرف في البيت المذكور بعد قليل  
وفي عدة شواهد ذكرها هناك لضرورة الشعر - كما يرى الكوفيون - وفي شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١ قريب  
من كلام الرضي .

(٢) استشهد به الرضي هنا على أن الكوفيين يمنعون الصرف في مثله للعلمية فقط .

(٣) خرج هذا البيت صفحة ١٠٥ تعليقة ٣ .

(٤) ٥٨/٢ من كتاب سيبويه .

(٥) شرح الرضي للشافية ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ .

(٦) في ط : حذف الياء .

(٧) في الكتاب ١٣٢/٢ : واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخرُ الحروف وبصير الحرف  
على مثال فَعِيل ، ويجري على وجوه العربية وكذلك أحوى إلا في قول من قال : أَسَيَّوْدُ ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة  
في أوله ، ولا يُلْتَفَتُ إلى قلته ، كما لا يلتفت إلى قلة يَضَعُ .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في الكتاب ١٣٢/٢ وأما عيسى فكان يقول أَحَيَّ ويصرف ، وهو خطأ .

بخلاف نحو : جوار ، فإن الياء كالثابت ، بدليل ( كسرة )<sup>(١)</sup> الراء - كما ذكرنا - فلم يسقط عن وزن أقصى الجموع .

والأولى قول سيبويه ، ألا ترى أنك لا تصرف نحو : ( يَعدُّ ) و ( يَضَعُ ) عَلَمًا ، وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل .

وأبو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو : أَحْيَيْ نَسِيًا ، بل يُعِلُّه إعلال أعيل<sup>(٢)</sup> . وذلك لأن في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل - وهي الهمزة - بخلاف غُطِّي في تصغير عطاء ، فَجَعَلَهُ كالجاري مجرى الفعل - أعني الْمُحْيِي - في الإعلال . فأحْي - عنده - كأعيل ، سواء في الإعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء - كما ذكرنا<sup>(٣)</sup> - .

وبعضهم يقول : أَحْيَوُ في تصغير أَحْوَى . كأسيود في تصغير «أسود»<sup>(٤)</sup> - كما يجيء في التصريف<sup>(٥)</sup> - ويكون في الصرف وتركه كأعيل على الخلاف المذكور<sup>(٦)</sup> .

قوله : التركيب شرطه العلمية ، وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد مثل : بَعْلَبَك . إنما كان شرط التركيب العلمية ، لأن الكلمتين - معا - تدخلان في وضع العلم فيؤمّن حذف أحدهما<sup>(٧)</sup> ، إذ العلمية - كما قلنا<sup>(٨)</sup> - تؤمّن من النقصان ، ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال .

قوله : وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد .

(١) في ط : كسرة .

(٢) الكتاب ١٣٢/٢ والتسهيل ٣٠٧ وشرح الشافية ٢٣٢/١ .

(٣) صفحة ١٦٧ .

(٤) في شرح الشافية ٢٢٦/١ قال - يعني ابن الحاجب - : وإذا ولي ياء التصغير واو أو ألف منقلبة أو زائدة قلبت ياء .. وتصحيحها في باب أُسَيِدْ وُجْدَيْل قليل .. وعلى قياس أُسَيود أَحْيَوُ . وعند شرح هذه العبارات لم يذكر من قال : أُسَيود .

(٥) شرح الشافية ٢٣٢/١ إلى ٢٣٤ .

(٦) صفحة ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٧) الذي في النسخ جميعها : أحدهما ، والأفضل أن يقول : إحداهما ، لأن الضمير يعود على الكلمتين المركبتين ، ويجوز ما في النسخ على أن المقصود اللفظان .

(٨) صفحة ١٣٧ ، ١٣٨ .

لأنه لو كان بأحدهما ( لوجب )<sup>(١)</sup> إبقاء الجزأين على حالهما قبل العلمية - لما يجيء في باب المبنيات<sup>(٢)</sup> -

وكان عليه أن يقول : ولا معربا جزؤه الأخير قبل العلمية ، ليُخرج نحو : ( إن زيذا ) عِلْمًا وكذلك نحو : ( ما زيد )<sup>(٣)</sup> .

ويقول أيضا : وأن لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ، ليخرج به نحو : سيبويه ، وخمسة عشر - عِلْمًا - فإن الأفصح - إذن - مراعاة البناء الأول - على ما يجيء في باب المبنيات<sup>(٤)</sup> -

قوله : ما فيه أَلْف ونونٌ إن كان اسمًا فشرطه العلمية - كعمران - أو صفة فانتفاء فعلاية ، وقيل وجودُ فعلى ، ومن ثم اختلف في رَحْمَن دون سَكْران وتَلَمَّان .

اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما أَلْف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما ( معا )<sup>(٥)</sup> ، وبفوات هذه الجهة<sup>(٦)</sup> تسقط الألف والنون عن التأثير .

وتشابهها - أيضا - بوجوه آخر لا يضر فوائدها ، نحو : تساوي الصدرين - وزنا - فسكّر من سكران كحمر من حمراء ، وكون الزائدين في نحو : سكران ، مختصين بالمدكّر كما أن الزائدين في نحو : حمراء ، مختصان بالمؤنث . وكون المؤنث في نحو : سكران ، صيغة أخرى مخالفة للمذكر ، كما أن المذكر في نحو : حمراء كذلك .

(١) في ص و ط : و جب .

(٢) الجزء الثاني من شرح الكافية ط ١٣٦ و ١٣٧ .

(٣) في ص : يا زيد .

(٤) في ط ٨٤/٢ لأنه إما أن يكون في الجزء الأخير - يعني من المركب - قبل التركيب سبب البناء أولا ، فإن كان فالأولى والأشهر إبقاء الجزء الأخير على بنائه مراعاة للأصل ، ويجوز إعرابه . ولكنه قال ١٤٠/٢ : وإذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها عِلْمًا لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب ، وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ - سواء كانت في الأصل اسمًا أو فعلا أو حرفا - فالأكثر الحكاية .. فهل في كلامه تناقض ؟ !

(٥) ساقطة من ج .

(٦) أي الامتناع من دخول تاء التانيث .

وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في إعلان فعلى ، غير حاصلة في عمران وعثمان  
وغطفان ونحوها .

وتشابهها - أيضا - بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء ، وهما زيادة  
الألف والنون - معا - كزيادة ( زائدي )<sup>(١)</sup> حمراء معا ، وكون الزائد الأول في  
الموضعين ألفا ، فإنه اجتمع الوجهان في نذمان وعريان مع انصرافهما . فالأصل على هذا  
هو الامتناع من تاء التأنيث .

وقال المبرد : جهة الشبه أن النون كانت في الأصل همزة ، بدليل قلبها إليه في صنعاني  
وبهراني في النسب إلى صنعاء وبهراء<sup>(٢)</sup> .

وليس بوجه ، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال : إن النون أُبدل منها ، وأما  
صنعاني وبهراني فالقياس صنعائي وبهراوي كحمراوي ، فأبدلوا النون من الواو  
شدودا ، وذلك للمناسبة التي بينهما ، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو<sup>(٣)</sup> ؟

وجرأهم على هذا الإبدال قولهم في النسب إلى اللحية والرقبة : لحياي وركباني ، بزيادة  
النون من غير أن تبدل من حرف - فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف تناسبا أولى .  
ثم إنهم - بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث -  
اختلفوا : -

(١) ساقطة من ص .

(٢) في المقتضب ٦٤/١ والنون تكون بدلا من ألف التأنيث في قولك غضبان وعطشان وفيه ٣٣٥/٣ قريب مما نقل  
عنه الرضي .

وقال الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة رحمه الله ، في حاشية ٦٤/١ تعليقه ٣ : كلام المبرد هنا صريح في أن نحو :  
غضبان وسكران ، نونه بدل عن همزة التأنيث وكذا في ٢٢١ من الأصل .. وفي ج ٩٤٤/٣ من الأصل جعل النون  
في نحو : غضبان مشبهة لألف التأنيث .. ثم قال : فهل نقول : إن هذا اضطراب من المبرد ؟

وقال : وقد وجدت في كتاب سيبويه مثل هذا الاضطراب . ثم ذكر مكان هذا الاضطراب في الكتاب ففي الكتاب  
١٠٧/٢ و ١٠٨ ، و ٣١٤/٢ جعل النون بدلا . وفي ١٠/٢ جعلها مشبهة لألف حمراء .

ثم ذكر أن الرضي وابن يعيش قالا : إن المبرد خالف سيبويه فجعل النون بدلا من الهمزة . ولم يذكر الرضي مخالفة  
المبرد لسيبويه بل قال : إنه يقول : إنها قلبت الهمزة نونا ولم يذكر سيبويه . وعند تتبع رأي المبرد نجد متبعا لسيبويه  
فيما يراه .

(٣) يعني إذا وقعت الواو بعد النون الساكنة .

فقال الأكثرون : تحتاج إلى سبب آخر ، ولا تقوم بنفسها مقام سبين - كالألف -  
لنقصان المشبه عن المشبه به ، وذلك الآخر إما العلمية كعمران ، وإما الصفة كما في  
سكران<sup>(١)</sup> .

وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر<sup>(٢)</sup> .  
فالعلمية عنده في نحو : عمران ، ليست سببا بل شرط الألف والنون ، إذ بها يتمتع  
عن زيادة التاء ، ( وهذا الانتفاء هو شرطها سواء كانت مع العلمية أو الوصف )<sup>(٣)</sup> .  
والوصف عنده في نحو : سكران ، لا سبب ولا شرط .  
والأول أولى لضعفها ، فلا تقوم مقام علتين .  
قوله : إن كان اسما .

( أي )<sup>(٤)</sup> غير صفة ، وإنما شرط فيه العلمية ليؤمن بها ( عن )<sup>(٥)</sup> دخول التاء - كما  
ذكرنا في التأنيث بالتاء<sup>(٦)</sup> -

قوله : أو صفة فانتفاء فعلاية .  
عطف بأو على عاملين مختلفين ، عطف ( صفة ) على كان ، وقوله<sup>(٧)</sup> : ( فانتفاء )  
على إن ، لأن التقدير : أو إن كان صفة فشرطه انتفاء فعلاية .  
وليس هذا مما يجوز المصنف مثله - كما يجيء في باب العطف<sup>(٨)</sup> - .  
قوله : وقيل وجود فعل ، والأول أولى .

---

(١) ومنهم سيبويه والمبرد ، انظر : الكتاب ٦/٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، والمقتضب ٦٤/١ ، ٢٢٠ ، ٣٣٥/٣ ،

٣٣٦ ، والزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) لم أجد من قال بهذا الرأي في الكتب التي بين يدي .

(٣) تكملة من ص و ط .

(٤) تكملة من ج و ط .

(٥) في ط : من .

(٦) صفحة ١٣٦ وما بعدها .

(٧) أي وعطف قوله .. إلخ ، والصحيح أن صفة معطوف على ( اسما ) و ( فانتفاء ) على العلمية .

(٨) فإنه قيّد جواز العطف بأن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ثم يأتي المعطوف على

ذلك الترتيب ، نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو ، أو إن في الدار زيدا والحجرة عمرا . وانظر : صفحة ١٢٥٨ .

لأن وجودَ فعلى ليس مقصوداً بذاته ، بل المطلوبُ منه انتفاءُ التاءِ ، لأنَّ كلَّ ما يجيءُ منه فعلى لا يجيءُ منه فعلانة - في لغتهم - إلا عند بعض بني أسد<sup>(١)</sup> ، فإنهم يقولون في كل فعلاَن جاء منه فعلى : فعلانة أيضاً ، نحو : غضبانة وسكرانة ، فيصرفون - إذن - فعَلاَن فعلى .

وهذا دليلٌ قويٌّ على أن المعتبرَ في تأثير الألف والنون انتفاءُ التاء لا وجودُ فعلى . فإذا كان المقصودُ من وجود فعلى انتفاءُ التاء - وقد حصل هذا المقصود في رحمَن لا بواسطة وجود رَحَمَى ، بل لأنهم خصَّصُوا هذه اللفظةَ بالباري تعالى ( فلم يطلقوه على غيره )<sup>(٢)</sup> ( ولم )<sup>(٣)</sup> يضعوا منه مؤنثاً ، لا من لفظه بالتاء ، ولا من غير لفظه ، أعني فعلى - فيجب - أن يكون غير منصرف .

فإن قلت : لا نسلم أن وجود فعلى مطلوب ليُتطَرَّقَ به إلى انتفاءِ فعلانة ، بل هو مقصودٌ بذاته ، لأنه يحصل بوجودها<sup>(٤)</sup> مشابَهةً بين الألف والنون وبين أَلِفِ التأنِيثِ ، لكون مؤنث هذا على غير لفظه ، كما أن مذكر ذاك على غير لفظه !

قلت : هذا الوجه - وإن كان يحصل به بينهما مشابَهةٌ - إلا أنه ليس وجهاً للمشابَهة ضرورياً ، بحيث لا يؤثر الألف والنون بدونه ، بل الوجه ( الضروري )<sup>(٥)</sup> - كما ذكرنا<sup>(٦)</sup> - في التأثيرِ انتفاءُ التاء ، ألا ترى إلى عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفاءِ التاء من دون وجود فعلى .

ثم نقول : منعُ صرف رحمَن أولى ؛ لأن المنوع من الصرف مما ( هو )<sup>(٧)</sup> على هذا الوزن وصفاً في كلام العرب أكثرُ من المصروف .

(١) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٤٤١ : ثم بينت أن بني أسد يؤنثون باب سكران بالتاء ، فيستغنون فيه بفعلانة عن فعلى بخلاف غيرهم من العرب .

(٢) تكملة من ص و ط .

(٣) في ت و ج : فلم .

(٤) يعني وجود فعلى .

(٥) ساقطة من ج و ص .

(٦) صفحة ١٧١ .

(٧) تكملة من ص و ط .

فيثبت بهذا - أيضا - أن اشتراط انتفاء التاء أولى من اشتراط وجود فعلى .  
وللخصم أن يقول : بل الصرف فيما يُشكُّ فيه هل صرّفته العرب أولاً لأنه  
الأصل .

وهكذا الخلاف بينهم قائم في إعلان صفة ( لم يُعلم )<sup>(١)</sup> هل انتفى منه فعلانةً أولاً ،  
وهل وُجد له فعلى أولاً ، فبعضهم يصرفه لأن الصرف هو الأصل ، وبعضهم يمنعه  
الصرف لأنه الغالب في إعلان .

وقد جاء عُريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيهاً بباب سكران قال<sup>(٢)</sup> :

٣٧ - كم دون بيشة من حزن ومن علمٍ كأنه لامع عُريان مَسلوب<sup>(٣)</sup>

وقد جاءت ألفاظٌ تحتَمِل نونها الأصالة فتكون مصروفةً إذا سميت ( بها )<sup>(٤)</sup> ،  
وتحتَمِل الزيادة فلا تنصرف ، نحو : حَسَّان وقَبَّان ، فهما إما من الحُسْن والقَبْن<sup>(٥)</sup>  
فيصرفان ، أو من الحَسِّ<sup>(٦)</sup> والقَبِّ<sup>(٧)</sup> ، فلا يصرفان ، وكذا نحو شيطان<sup>(٨)</sup> ورُمان<sup>(٩)</sup> .  
قال الأخفش : إذا سميت بأصليال منعت الصرف ؛ لأن اللام بدل من النون ، ( كما

(١) ساقطتان من ط وهما لازمتان .

(٢) القاتل ذو الرمة ، وستأتي ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٣) البيت في ديوان ذي الرمة ١٥٧٥/٣ ، وفي الخزائن ٢٥٣/١ ويروى في بعض المراجع ( مية ) مكان بيشة .  
اللغة : الحزن : ضد السهل ويروى ( حَرَق ) والحَرَق : الأرض الواسعة . العَلَم : الجبل ، اللامع : من لمع  
الرجل بيده إذا أشار .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن عريان جاء في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيهاً بباب سكران .  
(٤) ساقطة من ص .

(٥) في التاج ٣٠٤/٩ قين يقين قبونا : ذهب في الأرض ، وأقبن إذا انهزم من العدو أو إذا أسرع في عدوه .  
(٦) الحس : القتل الذريع ، قال تعالى : ﴿ إِذْ تُحْسِنُونَ كَلِمَتَهُمْ بِإِذْنِهِ ﴾ .

(٧) في اللسان : قَبَّ القَوْمُ يَقْبُونُ قَبًّا : صَحَبُوا في حُصُومَةٍ أَوْ تَمَارٍ .. وَقَبَّه .. قَطَعَهُ .

(٨) الشيطان : يقال من شَطَّنَ إِذَا بَعُدَ فِيمَنْ جَعَلَ النَّوْنُ أَصْلًا ، وقولهم الشياطين دليلٌ على ذلك ، وقيل هو من  
شَاطَ يَشِيطُ إِذَا احْتَرَقَ غَضَبًا ، قال الأزهري : والأول أكثر ( اللسان ١٠٤/١٧ ) .

(٩) اختلف في الرُّمان ، قال سيبويه : سألته - يعني الخليل - عن الرمان إذا سُمِّيَ به فقال : لا أصرفه في المعرفة ،  
وأحمله على الأكثر .. وقال الأخفش : نونه أصلية مثل قراض وحماض .. إلخ ( اللسان رمن ) .

لا يصرف (١) إذا سميت بـ ( هراق ) إذ الهاء بدل الهمزة (٢) .

قوله : ومن ثم اختلف في رحمن .

يعني ومن أجل الاختلاف في الشرط ، فمن قال : الشرط انتفاء فعلاية لم يصرفه في قولك : الله رحمن ( رحيم ) (٣) ، لحصول الشرط . إذ لم يجيء رحمانية .

ومن قال : الشرط وجود فعلى صرفه ، إذ لم يجيء رَحْمَى .

ولم يُخْتَلَف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين (٤) .

ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين (٥) .

قوله : وزن الفعل شرطه أن يَخْتَصَّ بالفعل كَشَمَّرَ وَضَرَبَ ، أو يكون أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ، ومن ثم امتنع أَخْمَرُ ، وانصرف يَعْمَلُ .

( ليجيء يعملة بالتاء ) (٦) .

قوله : يَخْتَصَّ بالفعل نحو : شَمَّرَ .

فَعَلٌ مَخْتَصٌّ بالفعل ، ولم يأت في الأسماء إلا أعجميا نحو : بَقَمَ (٧) ، ونحو : شَلَّمَ : لبيت المقدس - وكلامنا في كلام العرب - أو منقولا عن الفعل نحو : شَمَّرَ لفرس ، وَبَذَرَ (٨) لماء ، وَعَثَرَ (٩) لموضع ، وَخَضَّمَ لرجل ، فأصل هذه ( الكلمات ) (١٠) كلها أفعال .

(١) في ص : كما يصرف .

(٢) الأثموني ٢٥٢/٣ ، ولم ينسبه إلى الأخفش .

(٣) في ط : الرحيم .

(٤) وهو انتفاء فعلاية ووجود فعلى .

(٥) لأن مؤنثه ندمانة ، ولا يقال فيه : ندمى .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في اللسان : البقم : شجر يُصْنَعُ به ، دخيلٌ معرب .

(٨) في معجم البلدان ٣٦١/١ بذَّرَ بوزن فَعَل .. وهو اسم بئر بمكة لبني عبد الدار .

(٩) عثر موضع باليمن بينها وبين مكة ( عشرة أيام ) ، يعني بسير الإبل ، وهو مأسدة ( معجم البلدان ٨٥/٤ ) .

(١٠) تكملة من ط .



( ونحو )<sup>(١)</sup> : يَزِيدُ وَيَشْكُرُ وَتَرْجِسُ خَوَاصُّ ، لعدم هذه الأوزان في أجناس ( الأسماء )<sup>(٢)</sup> العربية .

فيزيد ويشكر في الأسماء منقولان ، وترجس أعجمي ، ونحو تنضب<sup>(٣)</sup> ويرمع<sup>(٤)</sup> وأغصر وإصبع ، ( وتذرا )<sup>(٥)</sup> وإئيد<sup>(٦)</sup> من الغالبة في الفعل .  
وأما فعل فمن الخواص إذ لم يأت فعل ( جنسا )<sup>(٧)</sup> في أسماء الأجناس إلا دُئِلَ لدُوَيْتِهِ .

وقيل : إن العرب قد تنقل الفعل إلى أسماء الأجناس ، وإن كان قليلا ، كقوله ﷺ : « إن الله تعالى نهاكم عن قيل وقيل »<sup>(٨)</sup> وقولهم لطائر : تُبَشِّرُ<sup>(٩)</sup> ، ولاخر : تُنَوِّطُ<sup>(١٠)</sup> ، لتنويطه عُشَّه<sup>(١١)</sup> فيجوز في دُئِلَ بمعنى : دُوِيَّةٌ أن يكون منقولاً من فعلٍ مالم يسم فاعله من قولهم : دُئِلَ فيه ، أي أسرع ، والدال لأن مشي سريع .  
وأما دُئِلَ علما - فيجوز أن يكون من ذلك<sup>(١٢)</sup> ، ويجوز أن يكون منقولاً من دَال ،

(١) في ت وج : فعل هذا نحو ، ولعل الصواب ما أثبتته عن ط .

(٢) في ط : أسماء .

(٣) في اللسان ( نضب ) التنضب : شجر ينبت بالحجاز ، وليس بنجد منه شيء إلا جزعة واحدة .. وهو ينبت ضخمًا على هيئة السرح وعيدانه بيض ضخمة ، وورقه متقبض ولا تراه إلا كأنه يابس مغبر ، وإن كان نابتا ، وله شوك مثل شوك العوسج ، وله جنا مثل العنب الصغير يؤكل ، وهو أحمر .

(٤) البرمع : الحصا البيض تلالاً في الشمس ، وقال اللحياني : هي حجارة لينة رقاق بيض تلمع .. اللسان : رمع .

(٥) في اللسان ( ذرا ) ، وإنه لذو تدبر ، أي حفاظ ومنعة وقوة على أعدائه ومدافعة .. وهو اسم موضوع للدفع تاؤه زائدة لأنه من درأت ولأنه ليس في الكلام ، مثال جعفر . وفي ط : تدرأ ، والصحيح ما هنا .

(٦) الأئيد : حجر يكتحل به .

(٧) ساقطة من ج .

(٨) جزء من حديث في صحيح البخاري ١٥٧/٣ وفيه : وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ : وفي مواضع آخر منه ، وفي المسند

٢٥٠/٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ وفيه : وكان ينهى عن قيل وقال ..

(٩) التبشّر والتبشّر : طائر ، يقال : هو الصفارئة . اللسان : بشر ١٢٩/٥ .

(١٠) التَنَوُّطُ ، والتَنَوِّطُ : طائر : نحو القارية سوادًا ، تركب عُشَّها بين عودين أو على عود واحد ، فتطيل عُشَّها ، فلا يصل الرجل إلى بيضها حتى يدخل يده إلى المنكب . اللسان ( نوط ) ٢٩٨/٩ .

(١١) ساقطتان من ص .

(١٢) يعني من الفعل المبني للمجهول .

والتغيير دلالة النقل إلى العلم كما قيل شمسُ بن مالك<sup>(١)</sup> في دُئِل - عَلَمَا - الوزُن والعدل مع العلمية .

وإن صح ما يقال : إن الوَعِلَ لغةٌ في الوَعِلِ ، والرُّئِم - بمعنى الاست - ( فهما شاذان )<sup>(٢)</sup> .

( ومن الخواص نحو : استفعل وتفاعل وتُفَوِّعِل وتُفَعِّل وتَفَعَّل وهي كثيرة )<sup>(٣)</sup> .

قوله : أو يكون أوله زيادةً كزيادته .

أي أول وزن الفعل الذي في الاسم زيادةً كزيادة الفعل من حروف اتين ، وغيرها . فأوَلَقَ المشتقُّ منه مألوق إذا سمي به انصرف لأن الهمزة أصلية .

وكذا أَيْقَقَ<sup>(٤)</sup> - عَلَمَا - لكونه ملحقا بجَعْفَر - كَمَهْدَد - فالهمزة أصلية ، ولو كان<sup>(٥)</sup> أَفَعَلَ لوجب الإدغام كأَشَدَّ وأَحَبَّ<sup>(٦)</sup> .

وأما أَلْبَبُ - علما - فممنوعٌ من الصرف ، لكونه منقولاً من جمع لب ، والفكُّ شاذٌّ ، ولم يأت في الكلام فَعَلَّلَ حتى يكون ملحقا به . ونون نَهْشَل<sup>(٧)</sup> أصليةٌ ، لصرفه مع العلمية .

والنحاة قالوا - في موضع قول المصنف ، أو يكون أوله زيادةً كزيادته أو يغلب عليه ، أي يكون ذلك الوزُن في الأفعال أكثر منه في الأسماء ، حتى يصحَّ أن يقال : وزُنْ

---

(١) سبق الحديث عنه صفحة ١٣٠ ، وقد أورده هنا للدلالة على التغيير الحاصل في الشين من الفتح إلى الضم بسبب النقل إلى العلمية .

(٢) في ج : شاذ .

(٣) تكملة من ص .

(٤) لم أجد فيما بين يدي من معاجم اللغة مادة أقق ، وأما يقق فتكون الهمزة زائدة واليقق : شدة البياض . (٥) يعني أيقق .

(٦) الظاهر أن لا يجب فيه الإدغام لكون الفاء حرف علة ، وإذا أدغم تحركت الفاء ، وذلك ثقيل .

(٧) في اللسان ٢٠٦/١٤ : النهشل : المسن المضطرب من الكبر ، وقيل : هو الذي أسن وفيه بقية ، والأنثى نهشلة .. الأزهرى : نهشل مشتق من النهشلة وهي الكبر .

الفعل ، فيضاف إلى الفعل ، إذ لو غلب الوزن في الأسماء ، ( أو )<sup>(١)</sup> تساوى فيه الاسم والفعل لم يُقَلَّ ( إنه )<sup>(٢)</sup> وزن الفعل .

والذي حمل المصنف على مخالفتهم شيثان :  
أحدهما : أنه رأى فاعل في الأفعال أغلب ، ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا . ولو كان الغلبة في الأفعال معتبرة لم ينصرف .

والدليل على غلبته في الأفعال أن باب المفاعلة أكثر من أن يُحصى ، والماضي منه فاعل ، وفاعل الاسمي أقل قليل كخاتم وعالم وساسم .

والثاني : أنه رأى ( أن )<sup>(٣)</sup> نحو : أحمد وأحمر لا ينصرف ، وعنده أن هذا الوزن ( في الاسم )<sup>(٤)</sup> أكثر منه في الفعل ، قال : لأنَّ كلَّ فعلٍ ثلاثي ، ليس من الألوان والعيوب ، يجيء منه أفعل التفضيل ، ( ومن الألوان والعيوب )<sup>(٥)</sup> يجيء ( أفعل )<sup>(٦)</sup> فعلاء كأحمر وأحور ، وكلاهما اسمان ، وأما أفعل الفعلى فلم يجيء منه إلا ماضيا ( للأفعال )<sup>(٧)</sup> ، من بعض الأفعال الثلاثية ، كأخرج وأذهب ، لا من كلها ، فلم يسمع نحو : أَقْتَلُ وَأَنْصَرَّ<sup>(٨)</sup> .

ولذا رُدَّ على الأخفش قياسُ أَحْسَبَ وَأَخَالَ وَأَظَنَّ وَأَوْجَدَ وَأَزَعَمَ على أَعْلَمَ وأرى<sup>(٩)</sup> .

قال<sup>(١٠)</sup> : ويجيء أفعل ماضيا للأفعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا ، كأشحم

(١) ساقطة من ط ، وذكرها لازم .

(٢) في ط : أو .

(٣) تكلمة من ص و ط .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) في ص و ط : ومنهما .

(٦) في ت : لأفعل .

(٧) في ص : من الأفعال .

(٨) قال في شرحه لكافيته ص ١٧ : والدليل على أن أفعل في الأسماء أكثر أنه ما من فعل ثلاثي إلا وله أفعل اسما إما للتفضيل وإما لغيره .. إلخ .

(٩) البصرة ١٢٠/١ ، والهمع ٨٢/١ .

(١٠) يعني المصنف .

وَالْحَمَّ وَأَثَمَرَ ، ويقابله في الأسماء ( من )<sup>(١)</sup> غير الفعل الثلاثي أيضا في القلة ، نحو  
أَيْدَعُ<sup>(٢)</sup> وَأَفْكَلُ<sup>(٣)</sup> وَأَرْبُ<sup>(٤)</sup> .

ولقائل أن يقول : على قوله أفعَل فعلاء لم يجيء من جميع الأفعال الثلاثة ( بل )<sup>(٥)</sup>  
جاء على ما اخترت ، أنت من مذهب البصريين ، وهو أن أفعَل التعجب فَعَلٌ ، ومن  
كل ما يجيء منه أفعَل التفضيل الاسمي يجيء أفعَل التعجب الفعلي ، والذي جاء في فَعَل  
يَفْعَل - مفتوح العين - وفي فَعَل يَفْعَل - بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ، .  
من حكاية النفس في المضارع نحو : أَذْهَبُ وَأَحْمَدُ يزيد على أفعَل فعلاء إذ لا يجيء من  
غير باب فَعَل يَفْعَل إلا قليلا ، كأشيب - على ما يجيء في التصريف<sup>(٦)</sup> - إن شاء الله  
تعالى - لكن الإنصاف أن الغلبة في أفعَل الفعلي ليست بظاهرة .

( وقال المصنف : معرفة غلبة )<sup>(٧)</sup> الوزن في أحد القبيلين لا يُمكن ( الحكمُ به )<sup>(٨)</sup>  
إلا بعد الإحاطة بجميع أوزان القبيلين ، وهو إما متعذرٌ أو متعسرٌ ، ولا سيما على  
المتبدئ ، فلا يصح أن تجعل الغلبة شرطَ وزن الفعل<sup>(٩)</sup> .

وفيه نظر ، إذ رُبما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في أحدهما دون

(١) في ط : وفي ، والصواب ما أثبتته .

(٢) الأيدع : صيغ أحر ، وقيل : هو خشب البَقَم ، وقيل : هو دم الأخوين ، وقيل : هو الزعفران . ( اللسان  
٢٩٤/١٠ ) .

(٣) الأفكل : الرعدة ، ولا يبنى منه فَعَلٌ .

(٤) في شرحه لكافيته ص ١٧ : وأفعَل في الأفعال لا يكون إلا في بعض ما جاء فيه فعل ، وفي غير ذلك قليلا ويقابله  
في القلة وقوع أفعَل في الأسماء من غير فعل ، كأجدل وأخيل وأفعى وأرب ، وأشباه ذلك . وانظر : الإيضاح في  
شرح المفصل ١٢٩/١ .

(٥) في ص و ط : بلى .

(٦) شرح الرضي للشافية ٨٣/١ وما بعدها .

(٧) ساقط من ج ، وفي ص و ط : إذكون .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ١٧ : ( قوله أو يكون في أوله زيادة كزيادته ) هذا أولى من قول النحويين :  
أو يكون غالبا على الفعل ، فإنه غير مستقيم لوجهين :

أحدهما ، أنه ردٌ إلى جهالة ، إذ لا تُعرف كثرتُه على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء .

والثاني : أنه باطل بأفعَل فإن أفعَل في الأسماء أكثرُ منه في الأفعال ، وهو مع ذلك معتبر في منع الصرف .. إلخ .

الآخر ، كما نعرف - مثلا أن أفعل قياس في الأمر من يفعل الكثير الغالب كاذهَبَ واحمَدَ ، وليس في الاسم قياسا في شيء كإصْبَعَ .

وأيضا ( معرفة )<sup>(١)</sup> كون الوزن خاصا بأحد القبيلين - وهو القائل به - في نحو : شَمَّرَ وضُرِبَ ، لا يمكن إلا بالإحاطة بجميع أوزان القبيل الآخر ، وهو متعذرٌ أو متعسرٌ .

ولما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الأفعال المتصرفة دون الأسماء ، إذ لا فعل متصرف إلا وله مضارعٌ ، ولا يخلو المضارع من الزيادة في أوله .

وأما غير المتصرف كنعِمَ وبئسَ وعسى فأقل قليل ، فصارت هذه الزيادة لا طرادها في جميع الأفعال دون الأسماء أشدَّ اختصاصا بالفعل ، فجرت الوزن - وإن كان مشتركا كأفعل - إلى جانب الفعل - حتى صحَّ أن يقال : هو وزن الفعل .

وأيضا فإن هذه الزوائد في الفعل لا تكون إلا لمعنى ، وأما في الأسماء فقد تكون لمعنى كأحمر وأفضل منك ، وقد لا تكون كأرب و أفكل وأيدع ، فكأنها لم تُرَدَّ فيها ، فصارت بالفعل أشهر وأخص ، لأن أصل الزيادات أن تكون لمعنى .

ولما اشترط - مع هذا الشرط - أن لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث ، ولا يكون عرضة له ، لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان ( الفعل )<sup>(٢)</sup> ، إذ الفعل لا يلحقه هذه التاء .

فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن إلى جانب الفعل تجرهُ التاء إلى جانب الاسم ، لاختصاصه بالاسم ، وترجعُ التاء في الجر ، إذ الوزن في الاسم ، ( فانصرف أرمل<sup>(٣)</sup> ويعمل<sup>(٤)</sup> ) - مع الوصف الأصلي السليم من الخلل ، والوزن المشروط بتصدر<sup>(٥)</sup> الزيادة - لجواز لحاق التاء ، نحو : أرملية ويعملية .

(١) ساقطة من ص و ط .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) رجل أرمل ، وامرأة أرملة محتاجة .

(٤) سبق شرحه صفحة ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٥) ساقط من ط ، وقد ذكره بعد قوله الآتي : ولم يصرفهما .

وأما لحاقُ التاء بأُسُودَةٍ في الحية فلا يضر ، لأن هذا اللحاق عارضٌ ، بسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء ، والأصل أن يقال في مؤنثه : سوداء .

هذا والأوزانُ الخاصةُ بالفعل كثيرة نحو : اسْتَفْعَلَ ، واسْتَفْعِلَ ، واسْتَفْعِلْ ، وإِسْتَبْرَقَ<sup>(١)</sup> أعجميٌّ ، ومنها تَفَاعَلَ وتُفَوِّعَلْ ( وتَفَاعَلَ )<sup>(٢)</sup> و ( دُخِرَجَ وَدُخِرِجَ )<sup>(٣)</sup> ( واقْتَعَلَ واقْتَعِلْ واقْتَعِلْ ) ، وكذا انْفَعَلَ وانْفَعِلْ وانْفَعِلْ<sup>(٤)</sup> وغير ذلك .

وإذا سميت بنرجس - بكسر النون - وثرثب<sup>(٥)</sup> - بضم التاء الأولى - فالصرف واجبٌ لعدم الوزن ، والزيادةُ المذكورةُ شرطُ الوزن ، فلا تؤثر من دونِ المشروط .

ولم يصرفهما<sup>(٦)</sup> الزجاجُ ، نظرا إلى وزنيهما المشهورين - أعني نَرْجِسَ ، على وزن نَضْرِبَ ، وثرثبَ على وزن تَقْتُلُ<sup>(٧)</sup> .

وإذا غُيِّرَ وزنُ الفعلِ عما كان عليه فإن كان بإبدال الزيادةِ المعتمدةِ في أولِ الوزنِ حرفا آخر كهراق وهرق ، فإنه لا يضر ذلك بوزن الفعل ، وإن كان الهاء لا اختصاصا له بالفعل كالمهزة ، وذلك لعدم لزوم ذلك الإبدال ، لأن الأكثر في الاستعمال أَرَأَقَ وأَرَقَ .

وإن كان التغييرُ بغير ذلك ، فإن كان بعدَ التغييرِ الزيادةُ المصدرةُ المعتمدةُ حاصلةً فلا يضر ذلك التغيير أيضا ، لأنها تُحَرِّزُ وزنَ الفعل ، وتدلُّ عليه ، نحو : يَعدُّ وَيَهَبُ ، وكذا

(١) الإِسْتَبْرَقُ : الدِيَاجُ الغليظ ، فارسيٌّ معرَّبٌ وتصغيرُهُ أَيْرَقُ .

(٢) تكلمة من ج و ط .

(٣) في ط : دَخِرَجَ وَدُخِرِجَ وَدُخِرِجَ ، والصحيح أن المختصَّ بالفعل الثاني والثالث ، أما الأولُ فمنه في الأسماء جَعْفَرٌ وغيره . وفي الكتاب ٨/٢ : وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك وهو خلاف قول العرب ، سمعناهم يصرفون الرجلَ يسمى كَغَسَبًا ، وإنما هو فَعَّلٌ من الكعسبة ، وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ .

وفي الكتاب ٢٠٧/٣ بتحقيق هارون : فأما فَعَّلٌ فهو مصروف ، ودَخِرَجَ وَدُخِرِجَ لا تصرفه ، لأنه لا يشبه الأسماء .

وهو يخالف - في ضبطه - ما يراه سيوييه من صرف نحو : كعسب والصحيح أن ضبطه دَخِرَجَ .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في اللسان ( رتب ) أبو عبيد التُّرْتَبُ : الأمر الثابت ، ابن الأعرابي : الترتب : التراب ، والتُّرْتَبُ : العبدُ السوء .

(٦) في ط : ولم يصرفهما ، فانصرف أرمل ، ويعمل مع الوصف الأصلي السليم من الخلل ، والوزن المشروط بتصور الزجاج .. وهو خطأ في الترتيب .

(٧) ما ينصرف ومالا ينصرف ١٧ ، ١٨ .

(محذوف) <sup>(١)</sup> العين كَتَقُلَّ وَتَبِعَ وَتَخَفَ ، من قولك : لم تقل ولم تبع ولم تخف . وكذا المحذوف اللام نحو : تَحْشَ وتَرْمِ وتَغْزُ ، وكذا ، اخش وارم واغز ، لأن همزة الوصل بالفعل - أيضا - أحص ، لأنها مطردة في الفعل ، إذ لا فعل ثلاثي متصرف إلا وقياس أمره أن يكون بهمزة الوصل ، ونحو : سِدَ وقُل ، أصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة .

فإذا سميت بفعل محذوف العين أو اللام لأجل الجزم أو الوقف رددت المحذوف ، لأن سقوطه إنما كان للجزم ، أو الوقف الجاري مجراه ، والجزم لا يكون في الأسماء . فنقول في المسمى بتقل واخش : جاءني تقول واخشى .

وكذا <sup>(٢)</sup> في المسمى بقل وبع ( وخف ) <sup>(٣)</sup> : جاءني قول وبيع ( وخاف ) <sup>(٤)</sup> ، ( منصرفات لعدم الزيادة المعبرة ) <sup>(٥)</sup> .

وإن لم يكن في المغير الزيادة المعبرة المصدرة ، وكان ( التغير ) <sup>(٦)</sup> لازماً ، كما تسمى بقل وبع وعد ، أو بقل وبيع ، لم يعتبر الوزن الفائت الأصلي ، تقول : جاءني قيل وبيع ، وفي قل وبع وخف : جاءني قول وبيع وخاف .

وإن لم يكن التغير لازماً - كما يقال في عِلِمَ : عُلِمَ - فهو عند سيبويه يضر أيضاً بالوزن ، كما في رُدَّ وبيع <sup>(٧)</sup> .

وقال المبرد : إن كان التغير قبل النقل أخل بالوزن ، لأنه لا يجمع - إذن - العلمية ، وأما إن كان بعد النقل والتسمية - كما إذا سمي بعِلِمَ ثم خُفَّفَ - فالوزن معتبر لأنه جامع الوزن العلمية ، وزوال الوزن يكون فيه عارضا غير لازم ، وأما التغير في الأول فهو في العلمية لازم ، إذ لم يصادفه الوزن العلمي إلا مخففا <sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) في ط : المحذوف .  
(٢) يعني يرد المحذوف أيضا في المسمى بقل .. إلخ أما الصرف وعدمه فسيجيء الحديث عنه بعد قليل .  
(٣) ساقطتان من ص و ط .  
(٤) ساقط من ج و ص و ط .  
(٥) تكلمة من ص و ط .  
(٦) في الكتاب ٨/٢ : فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ، ليست في أوله زيادة ، وله مثال في الأسماء انصرف .  
(٧) في المقتضب ٣/٣١٤ : اعلم أنك إذا سميت رجلا بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة فهو منصرف في المعرفة والنكرة .

هذا واعلم أن الوزنَ المشتركَ فيه بين الاسم والفعل ، ( بجيْثُ )<sup>(١)</sup> لا اختصاصَ له بالفعل بوجهٍ لا يؤثر مطلقا ، خلافا ليوئس ، فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقا ، سواء غلب على الفعل أو لم يغلب<sup>(٢)</sup> .

فَمَنَعَ الصرفَ في : نحو جَبَلٌ وَعَضُدٌ وَكَتِفٌ وَجَعْفَرٌ وَحَاتِمٌ أَعْلَامًا .  
واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو : كَعَسَبٌ<sup>(٣)</sup> واستدل بقوله<sup>(٤)</sup> :

٣٨ - أنا ابن جلا وطلاغُ الشنايا متى أضع العمامةَ تعرفوني<sup>(٥)</sup>  
والجواب : أنه إن كان علما فمحمكي ، لكون الفعل سمي به مع الضمير ، فيكون جملة كيزيد في قوله<sup>(٦)</sup> :

٣٩ - بُبْتُ أُنْوَالي بني يَزِيدُ ظِلْمًا علينا لهم فَدِيدُ<sup>(٧)</sup>

= فإن سميت بفعل لم تسم فاعله لم تصرفه؛ لأنه على مثال ليست عليه الأسماء وذلك نحو: ضَرْبٌ وَدُحْرَجٌ وَبُوطِرٌ، إلا أن يكون معتلا أو مدغما، فإنه إن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء، وذلك نحو: قَيْلٌ وَبَيْعٌ وَرُدٌّ... إلخ.  
(١) في ص : الذي .

(٢) في الكتاب ٧/٢ : زعم يونس أنك إذا سميت رجلا بضارب من قولك : ضاربٌ وأنت تأمر ، فهو مصروف ، وكذلك إن سميت ضارب ، وكذلك ضَرْبٌ وهو قول أبي عمرو والخليل . قلت : وهذا عكس ما نقل عنه المصنف .  
(٣) الكتاب ٧/٢ .

(٤) القائل سُحَيْمٌ بنٌ وَثِيلٌ بنٌ أَغْفِرٌ بنٌ أَبِي عمرو ، قال عنه ابن سلام في طبقاته صفحة ٥٧٦ : شريف مشهور الأمر في الجاهلية والإسلام جيد الموضع في قومه ، شاعر خنذيد . ١ هـ . توفي نحو سنة ٦٠ هـ ( الأعلام ١٢٤/٣ ) .  
(٥) البيت في الأصمعيات ١٦ ، وفي سيبويه ٧/٢ ، وفي مجالس ثعلب ١٧٦/١ ، وفي ابن يعيش ٦١/١ ، ٥٩/٣ ، ٦٢ ، ١٠٥/٤ ، وفي المقرب ٢٨٣/١ ، وفي الخزانة ٢٥٥/١ ، وفي العيني ٣٥٦/٤ ، وفي الهمع ٣٠/١ ، وفي الدرر ١٠/١ .  
اللغة : ابن جلا ، أي المنكشف المشهور الأمر .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما يراه عيسى بن عمر من منع صرف كل ما نقل عن الفعل .

(٦) القائل رؤية بن المعجاج وقد تقدمت ترجمته صفحة ٦٥ .  
(٧) بيتان من مشطور الرجز ، وهما في ملحقات ديوان رؤية ١٧٢ ، وفي مجالس ثعلب ١٧٦/١ ، وفي ابن يعيش ٢٨/١ ، وفي الخزانة ٢٧٠/١ ، وفي المعنى ٨١٧ ، وفي العيني ٣٨٥/١ ، ٣٧٠/٤ ، وفي التصريح ١١٧/١ ، ٢٢١/٢ ، وفي اللسان ( فدد ) .

اللغة : نبئت : أخبرت ، الفديد : الصوت المرتفع ، بنو يزيد : تجار كانوا بمكة ( كما في الخزانة ٢٧١/١ ) .  
الشاهد : استشهد به الرضي على أن ( يزيد ) علم محكي لكونه سمي بالفعل مع ضميره المستتر من قولك المال يزيدُ - مثلا .



وإن لم يكن علما فهو صفة ( موصوفها )<sup>(١)</sup> مقدر ، أي أنا ابن رجل جلا أمره ،  
أي انكشف ، أو جلا الأمور أي ( كشفها )<sup>(٢)</sup> .

وفي ضعف ؛ لأن الموصوف ( بالجملة )<sup>(٣)</sup> لا يقدر إلا بشرط تذكره في باب  
الصفة<sup>(٤)</sup> ، وأما بغير ذلك فقليل نادر ، ولا سيما إذا لزم منه إضافة غير الظرف إلى  
الجملة .

قوله : وما فيه علمية مؤثرة إذا نُكِّرَ صُرِفَ ، لما تبين أنها لا تجامع - مؤثرة - إلا  
ما هي شرط فيه ، إلا العدل ، ووزن الفعل ، وهما متضادان ، فلا يكون  
( معها )<sup>(٥)</sup> إلا أحدهما ، فإذا نكر بقي بلا سبب ، أو على سبب واحد .  
يعني بكون العلمية مؤثرة أن يكون منع صرف الاسم موقوفاً عليها ، وذلك على  
ثلاث أضرب : لأنها إما أن تكون سبباً لا غير ، أو شرطاً لا غير ، أو شرطاً وسبباً معا .  
فالأول في موضعين اتفاقاً :

أحدهما : أن تكون مع العدل في اسم لم يوضع إلا علماً كعمر ( وقطام في  
تميم )<sup>(٦)</sup> .

والثاني : أن تكون مع الوزن ، سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية ،  
كأحمر ، أو لا كاصبغ وإثمد ويزيد ويشكر .  
وفي موضعين على الخلاف :

الأول باب مساجد - علما - فإن العلمية سبب فيه عند أبي علي<sup>(٧)</sup> والجزولي<sup>(٨)</sup>

(١) في ص و ط : موصوف .

(٢) في ت و ج و ص : كشف .

(٣) في ص و ط : بالجملة .

(٤) صفحة ١٠١٢ والشرط هو أن يكون الموصوف بعض ما قبله من الجورر بين أوفي .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) تكملة من ص و ط .

(٧) الإيضاح بشرح عبد القاهر ( المقتصد ١٠٢٧/٢ ) .

(٨) المقدمة الجزولية ق ٤٦ .

والسبب الثاني عند أبي علي شبه العجمة<sup>(١)</sup> ، ( لأنه غير موجود في المفردات العربية )<sup>(٢)</sup> ، وعند الجزولي ، عدم النظر في الآحاد ، وليست سببا عند المصنف ، لاعتباره الجمع الأصلي .

فيكون - إذن - نحو ثَمَانٍ وَرَبَاعٍ علمين منصرفاً عند المصنف ، غير منصرف عند غيره<sup>(٣)</sup> .

وأما سراويل - علما - فعند سيبويه فيه العلمية والتأنيث المعنوي<sup>(٤)</sup> وقد يُذكر ، لكن التأنيث أغلب ، فلذلك اعتُبر ، كما مرّ في التأنيث<sup>(٥)</sup> ، فقال<sup>(٦)</sup> : سراويل كعقرب<sup>(٧)</sup> إذا سمي به .

وعند الجزولي فيه العلمية والتأنيث والعجمة وعدم النظر<sup>(٨)</sup> .

وكان القياس يقتضي أن لا تؤثر العلمية عنده ، لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظر ، لكن عاداته أن لا يلغي سببا ، فيقول : في حمراء - علما - سبيان . الثاني من الموضعين : كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف ، نحو : مثني وثلاث .

فالأخفش<sup>(٩)</sup> وأبو علي<sup>(١٠)</sup> وأكثر النحاة يصرفونه<sup>(١١)</sup> ، لزوال الوصف بالعلمية ،

---

(١) الإيضاح بشرح عبد القاهر ( المقتصد ١٠٢٧/٢ ) .

(٢) ساقط من ط .

(٣) في الكتاب ١٦/٢ قلت : فما بال ثمان لم يشبه صحارى وعذارى ؟ قال : الباء في ثمانى باء الإضافة أدخلتها على فعال ، كما أدخلتها على يمان وشام ، فصرفت الاسم إذ خففت ، كما صرفته إذ ثقلت يمانى وشامى ، وكذلك رباع ، فإنما ألحقت هذه الأسماء بباءات الإضافة .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١٦/٢ : وأما سراويل فشيء واحد ، وهو أعجمي عرب .. إلا أن سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف في نكرة ولا معرفة .

(٥) صفحة ١٣٩ ، ١٤٠ وما بعدها .

(٦) يقصد سيبويه .

(٧) في الكتاب ١٦/٢ فإن حقرتها - يعني سراويل - اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل .

(٨) انظر : المقدمة الجزولية ق ٤٦ ، ٤٧ .

(٩) انظر : التبصرة والتذكرة ٥٦٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤٨٣/٣ ، وشرح ابن يعيش ٦٣/١ .

(١٠) نسبه إليه أيضا ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٤٨٢/٣ ، ١٤٨٣ ولم أجده في الإيضاح .

(١١) لا أظن أن أكثر النحاة يصرفونه فمعظم كتب النحو تنسب الصرف إلى الأخفش وحده وابن مالك والرضي ينسبانه إلى الأخفش وأبي علي فقط فكيف يكونان أكثر النحاة .

وزوال العدل ببطلان معنى العدد .

وذهب الجرمي<sup>(١)</sup> وابن بابشاذ<sup>(٢)</sup> إلى منع صرفه ، اعتبارا للعدل الأصلي مع العلمية<sup>(٣)</sup> وهو قياس قول سيبويه في أحمر المنكر بعد العلمية<sup>(٤)</sup> .

ولا تنافي بين العدل والعلمية ، بدليل عُمر ، ( وهو أقوى )<sup>(٥)</sup> .

وأما آخر وجمع - عَلَمَيْن - فغير منصرفين عند سيبويه<sup>(٦)</sup> ، اعتبارا للعدل الأصلي مع العلمية ، وكذا لُكَعَ ؛ لأن فيه العدل<sup>(٧)</sup> - كما ذكرنا<sup>(٨)</sup> - عندهم .

وأما إن سميت بفضّل من قولك الفضل فإنه ينصرف ، إذ لا عدل في الأصل .

والأخفش والكوفيون يصرفون آخر وجمع ولُكَعَ أعلاما<sup>(٩)</sup> ، إذ العلمية وضع

آخر .

وقول سيبويه أقرب ؛ لأن العدل أمر لفظي ، وبالعلمية لم يتغير اللفظ .

وعكس سيبويه الأمر في سَحَر إذا سُمِّي به غير ما وضع له أولاً من ظرف زمان ،

أو ظرف مكان ، أو رجل أو غيره فجعله منصرفا<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) مَنَعَ صَرَفَهُ أيضا الصيمري في التبصرة ٥٦٠/٢ ، ولم أجد فيما بين يدي من نسب هذا الرأي إلى الجرمي غير الرضي .

(٢) أبو الحسن ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ من أكابر النحويين ، حسن السيرة ، كان منتفعا به وبتصانيفه . شَرَحَ كتابَ الجمل للزجاجي ، صنف مقدمة في النحو ، وسماها المحتسب ، كان من حذاق نخاة المصريين على مذهب البصريين ، توفي سنة ٦٤٩ هـ ( نزهة الألباء ) .

(٣) في شرح المقدمة المحسبة ١٠٨ لابن بابشاذ وأما الستة الآخر التي هي أحمر صفة ووزن وأحاد عدل وصفة ، وسكران مشبهة بباب حمراء ، وسكرى تأنيث لازم ، ومساجد جمع لا نظير له في الآحاد ، فجميع هذه الستة لا تنصرف وإن كانت نكرة ، وإذا لم تنصرف نكرة فأخرى ألا تنصرف معرفة ، فلذلك تقول : نفعتي أحمر وأحمر آخر .. وكذلك الباقي ، ونسب إليه ابن مالك في شرحه للكافية الشافية عكس ذلك انظر ١٤٩٧/٣ .

(٤) في الكتاب ٥/٢ كل أفعل يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، وكل أفعل يكون اسما تصرفه في النكرة . (٥) ساقطتان من ص و ط .

(٦) في الكتاب ١٤/٢ قلت : فما بال آخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فقال : لأن آخر خالفت أخواتها وأصلها ، وإنما هي بمنزلة الطول والوسط والكثير لا يَكُنُّ صفة إلا وفيهن الألف واللام .

(٧) في الكتاب أيضا ١٤/٢ كما تركوا صرف لكع حين أرادوا يا لكع .

(٨) صفحة ١٥١ .

(٩) انظر : الجمع ٢٨/١ وانظر رأي الأخفش في صرف آخر في التبصرة والتذكرة للصيمري ٥٦٣/٢ والمقتضب

٣٧٧/٣ .

(١٠) في الكتاب ٤٤/٢ وكذلك سحر اسم رجل تصرفه .. ولو وقع اسم شيء وكان ظرفا صرفته .. إلخ .

ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو : عَمَرُ وَزَفَرٌ وَلُكِعَ عندهم ، بخلاف فَعَلَ .  
والثاني - أعني ( أن تكون )<sup>(١)</sup> العلمية شرطاً لا غير - في موضع واحد - على  
الخلاف - وهو الألف والنون ( مع العلمية سبب ) قائم<sup>(٢)</sup> مقام سببين عند  
بعضهم ، والعلمية شرطه ، وفي الحقيقة الشرط انتفاء التاء ، وهو معطل بأحد ثلاثة  
أشياء ، العلمية - كما في عمران ، ووجود فعل - كما في سكران - واختصاص اللفظ -  
كما في رَحْمَنٍ وعند الباقيين الألف والنون<sup>(٣)</sup> سبب ، والعلمية سبب آخر - كما  
مر<sup>(٤)</sup> - فإن العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو : عمران وعُثْمَانُ ؛ لأنه يمتنع  
بها من التاء فيشابه أَلَفُ التأنيث ، فيقوم مثلها مقام سببين ، وعند الباقيين العلمية سبب  
معها - كما مر<sup>(٥)</sup> - .

الثالث - أعني أن تكون العلمية شرطاً وسبباً معا - في أربعة مواضع اتفاقاً : -  
في المؤنث بالتاء - لفظاً أو تقديراً - وفي الأعجمي ، وفي المركب ، وفي ذي الألف  
الزائدة المقصورة .

وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين :

إما أن لا تجامع السبب ، وذلك مع الوصف - على ما ذكره المصنف<sup>(٦)</sup> - وقد  
ذكرنا أنها تجامعه لكن الوصف لا يُعْتَبَرُ معها<sup>(٧)</sup> .

وإما أن تُجَامِعَ ولا تؤثر ، وهو إذا ( كانت )<sup>(٨)</sup> مع أَلَفِ التأنيث نحو : صحراء  
وبشرى ، خلافاً للجُزُولِي فإنه لا يلغي سبباً .

فهذا حال العلمية في جميع باب مالا ينصرف .

(١) في ص و ط : كون .

(٢) تكملة يقتضيهما السياق .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ١٧٠ ، ١٧١ .

(٥) صفحة ١٧٠ ، ١٧١ .

(٦) صفحة ١٥٦ وما بعدها .

(٧) صفحة ١٥٦ - ١٥٨ .

(٨) في النسخ جميعها : كان ، ولعل الصواب ما هنا .

رجعنا إلى شرح كلام المصنف فنقول :  
 إنما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نُكِّرَ لأن جميع ما العلمية ( المؤثرة )<sup>(١)</sup> شرطٌ  
 فيه فقط ، أو شرطٌ وسببٌ معا خمسة أشياء : -  
 التأنيثُ بالتاء ، والعجمةُ ، والتركيبُ ، والألفُ المقصورةُ ( الزائدة )<sup>(٢)</sup> والألفُ  
 والنونُ في الاسم .

فلو فرضنا اجتماعها في اسم - مع استحالةِ مجامعةِ الألفِ المقصورة ( الزائدة )<sup>(٣)</sup>  
 للألفِ والنون - وأقصى ما يمكن اجتماعه من هذه ، العلميةُ والتأنيثُ والعجمةُ  
 والتركيبُ والألفُ والنونُ ، كما في أَذْرِيحَانْ لكان يزول تأثيرُ الجميع بزوال العلمية ؛  
 لأنَ المشروطَ لا يؤثرُ بدون الشرطِ .

وجميعُ ما العلمية المؤثرة ( سببٌ فيه )<sup>(٤)</sup> ثلاثة أشياء : -  
 العدلُ ، والوزنُ ، وشبه العجمة أو عدمُ النظر في الآحاد في باب مساجد على  
 الخلاف المذكور<sup>(٥)</sup> .

ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين : -  
**الأول :** أن كل واحد منها يضاد الآخرين ، لأن أوزان العدل إما فُعَال أو مَفْعَل أو  
 فُعَل أو فَعْل أو فَعَال كَثَلَاتٍ وَمَثَلَتْ وَأُخِرَ ، وَسَحَرَ وَأُمِسَ عند بني تميم ، وَقَطَامَ  
 عندهم أيضا ، وليس شيء منها وزنَ الفعل ، ولا أوزانَ الجمع الأقصى ، وليس الجمعُ  
 أيضا من أوزان الفعل .

**الثاني :** أنه لو لم يتضاد الثلاثة - أيضا - لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ،  
 إذ العلمُ يكون - إذن - منقولاً مما اجتمع فيه اثنان منها ، فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة  
 ( لاستقلالهما )<sup>(٦)</sup> بمنع الصرف قبل ورود العلمية<sup>(٧)</sup> .

(١) ، (٣) ساقطة من ص .

(٢) ساقطة من ط .

(٤) في ت : فيه سبب .

(٥) صفحة ١٥٨ .

(٦) في ت و ص : لاستقلالها .

(٧) يقصد بقوله : الثاني .. إلخ : أن العلمية لم تؤثر فيه بمنع الصرف ، لأنه منقول مما اجتمع فيه العلتان قبل العلمية .

فإذا ثبت أنه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدها ،  
فإذا نُكِّرَ ذلك الاسم بقي على سبب واحد ( فيُصَرَّفُ أيضا )<sup>(١)</sup> .  
هذا غاية ما يمكن أن يُتَمَحَّلُ تمشية قول المصنف .

ويمكن أن يُرْتَكَبَ عدم التضادِّ بين العدل والوزن ، كما قلنا في دُئِلَ<sup>(٢)</sup> .  
وكما يمكن أن يقال في اصْصِت<sup>(٣)</sup> علم المكان القفر ، إذ أصله أَصْصِتْ بضمَّتْ بضمَّتَيْن فعُدِلَ  
إلى اصْصِتْ في حال العلمية .. ، ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل ، حتى  
يقال : ليست بمؤثِّرة ، ( لاستقلالهما )<sup>(٤)</sup> بالتأثير دونها ، لأنه إنما عُدِلَ عِلْمًا ، كما قلنا  
في شمس بن مالك<sup>(٥)</sup> ، فإذا نُكِّرَ مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف ، لأن  
العدل - وإن حصل فيه لأجل العلمية - لكنه لا يَخْرُجُ العلم إذا نُكِّرَ عن صيغته ، ومن  
أين له أن صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الأوزان ؟

هذا كله إن قلنا : إن العلم بعد التنكير لا يُعْتَبَرُ أصله - كما هو مذهب الأخفش -  
وإن اعتبرنا - كما هو مذهب سيبويه<sup>(٦)</sup> - السبب الأصلي الذي ألغيناه لأجل العلمية قلنا  
في ثلاث ومثلث وبأبهما : إنها لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصلي مع العدل كما في  
أحمر .

وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب أحمر بأن قال : الوصف ههنا لا يثبت من  
دون العدد ، ( وقد زال العدد )<sup>(٧)</sup> بالتسمية ، ولا يرجع فيه بعد التنكير ، إذ معنى  
رُبَّ ثلاث : رب مُسمًى بهذا اللفظ ، بخلاف أحمر المنكر ، فإنه لا يمنع أن يكون معنى  
رب أحمر : رب مُسمًى بهذا اللفظ فيه الحمرة .

(١) ساقطتان من ج و ص .

(٢) صفحة ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٣) ضَبَّطَهُ في اللسان بكسر الميم فقال : ولقيته بلدة اصصيت ، وهي القفر التي لا أحد بها .

(٤) في ت و ض : لاستقلالها .

(٥) صفحة ١٣٠ ، ١٣١ .

(٦) وسيبويه يرى أن كل أفعل يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة . فهو يعتد بالوصف الأصلي فيه ( الكتاب  
٥/٢ ) .

(٧) ساقط من ج و ص .

والذي يقوى - عندي - أن الزايل بالكلية لا يُعتَبَر - وصفاً كان أو غيره ، في باب  
أحمر كان أو في غيره - وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه<sup>(١)</sup> .

وقياس قول سيبويه ( في أحمر )<sup>(٢)</sup> أن ينصرف آخر وجمع - بعد التنكير - لأنهما  
من باب أفعل التفضيل - كما ذكرنا<sup>(٣)</sup> - وسيأتي أن أفعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف  
بعد التنكير .

وإذا نكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف ؛ لأنه لا علمية فيه - إذن - ولا  
عدل ، إذ العدل إنما ثبت له قبل التسمية به ، لكون المراد به سحر يومك ، وكذا أمس  
رفعاً عند بني تميم<sup>(٤)</sup> .

وإذا نكرت نحو : مساجد ، بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الأكثرين .  
أما عند المصنف فلأنه يعتبر الجمع الأصلي مع العلمية التي ظاهرها مناقض له ، فكيف  
لا يعتبره بعد التنكير<sup>(٥)</sup> .

وأما عند الجزولي فلسبب واحد ، وهو عدم النظر في الآحاد ، وشبه سبب آخر  
يعني الجمع إذ لفظه لفظه<sup>(٦)</sup> .

ونسب أبو علي إلى الأخفش أنه لا يصرفه بعد التنكير - أيضاً - ويفرق بينه وبين  
أحمر بأن علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير ، بخلاف ( نحو )<sup>(٧)</sup> : أحمر ، إذ مثل هذا  
الوزن قد يكون غير صفة ، كأرنب وأفكل<sup>(٨)</sup> .

(١) انظر صفحة ١٩٣ وما بعدها .

(٢) ساقطتان من ص .

(٣) انظر صفحة ١١٦ وما بعدها .

(٤) نقل سيبويه في الكتاب ٤٣/٢ عن بني تميم أنهم يمنعون صرف أمس في حالة الرفع .

(٥) انظر صفحة ١٥٤ تعليقة ١٠ .

(٦) المقدمة الجزولية ق ٤٦ .

(٧) تكملة من و ط .

(٨) انظر الإيضاح بشرح عبد القاهر ( المقتصد ١٠٢٧ ) .

وقال العبدى<sup>(١)</sup> : لا فرق بينه وبين أحمر<sup>(٢)</sup> ،<sup>(٣)</sup> .

ولا نص للأخفش في تركه صرفه ، وقول الجزولي أولى .

وإذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد ، إذ هو جمع سروالة<sup>(٤)</sup> .

وقياس قول سيبويه أيضا تركه الصرف ، إذ هو أعجمي ( يحمل )<sup>(٥)</sup> على موازينه ، كما كان قبل التسمية<sup>(٦)</sup> .

وكذا قياس قول الجزولي ، يُعتبر فيه عدم النظر ، والعجمة الجنسية ، كما اعتبرها قبل العلمية .

ومن صرفه قبل التسمية يصرفه أيضا بعدها<sup>(٧)</sup> .

وأما الكلام في أحمر بعد التنكير فسيجيء<sup>(٨)</sup> ، ومثله فعلاً الصفه ، إذا سمي به ثم نكر ، سواء ، يصرفه الأخفش خلافاً لسيبويه .

وقال الأخفش : ( إن )<sup>(٩)</sup> سميت باسم مركب آخر جزئيه ذو ألف التأنيث أو الجمع الأقصى نحو : معدى صحراء ، أو معدى مساجد ، ثم نكرته صرفته ؛ لأن الاسم الأخير بعد التسمية صار جزء الكلمة ، فليس مجموع الكلمة - إذن - ذا ألف التأنيث ، ولا الجمع الأقصى ، حتى يمتنع عن الصرف بعد التنكير<sup>(١٠)</sup> .

والآخرون لم يصرفوها بعد التنكير نظراً إلى إفرادهما .

---

(١) أحمد بن بكر بن أحمد بن بَقِيَّة ، أحد أئمة النحاة المشهورين ، كان نحويًا لغويًا قيماً بالقياس ، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي ، وروى عن أبي عمر الزاهد ، له شرح الإيضاح ، وشرح كتاب الجرمي ، اختل عقله في آخر عمره . توفي سنة ٤٠٦ هـ ( بغية الوعاة ٢٩٨/١ ) .

(٢) لم أجد هذا الرأي منسوباً إلى العبدى عند غير الرضي .

(٣) في ج زيادة هي : لأن علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف أحمر ، وفيها تناقض لقوله : بخلاف أحمر .

(٤) قد سبق القول بأن المبرد ذكر أن بعض العرب يجعله جمع سروالة . انظر ١٩٦ .

(٥) في ط : حمل .

(٦) الكتاب ١٦/٢ .

(٧) انظر صفحة ١٦٢ .

(٨) من ١٩٣ - ١٩٦ .

(٩) في ط : لو .

(١٠) التسهيل ٢٢١ ، والهمع ٣٦/١ .



( وقول الأخفش : إن مجموع الكلمة ليس ذا ألف التأنيث ، مع جعل الجزء الأخير كجزء الكلمة ممنوع<sup>(١)</sup> ، أما قوله : - مجموع الكلمة ليس الجمع الأقصى فمسلم<sup>(٢)</sup> .

قوله : مؤثرة .

حال ، ومفعول تجماع ( ما ) ، ويعني بما هي ( شرط<sup>(٣)</sup> ) فيه : التأنيث بالتاء والعجمة والتركيب ، والألف والنون في الموضوع اسما .

قوله : إلا العدل .

مُسْتَنَى مما بقي من المُسْتَنَى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة ( ما ) بعد استثناءها ، أي لا تجماع سبباً غير السبب الذي هي شرط فيه إلا العدل . فكل المستثنين من ذلك المقدر ، نحو قولك : ما ضربت إلا زيدا إلا عمرا ، أي ما ضربت أحداً غير زيد إلا عمرا .

( فالعلمية )<sup>(٤)</sup> المؤثرة تجماع الأربعة الأشياء<sup>(٥)</sup> ، وهي شرط فيها ، وتجماع العدل والوزن وليست شرطا فيهما ، بل سبب معهما ، فإن كانت في اسم واحد مع الأربعة الأول كأذريجان فإذا نُكِّر بقي بلا سبب لزوال شرط الأربعة الأسباب<sup>(٦)</sup> ، وكذا إن كانت مع اثنين أو ثلاثة من الأربعة .

وإن كانت مع العدل أو الوزن . قال<sup>(٧)</sup> : ولا يمكن أن تكون معهما ( معا )<sup>(٨)</sup> لتضادهما ، فلا تكون إلا مع أحدهما ، كما في نحو عُمر وأحمد ، فإذا نكر الاسم بقي على سبب واحد<sup>(٩)</sup> .

(١) لأن الكلمة مختومة بألف التأنيث .

(٢) في جدو ص : وقول الأخفش قوي .

(٣) في ت : شرطه .

(٤) في ت : إذ العلمية .

(٥) الأصح أن يقول : أربعة الأشياء .

(٦) الأصح أن يقول : أربعة الأسباب .

(٧) يعني ابن الحاجب .

(٨) تكملة من ط .

(٩) انظر : شرحه لكافيته ص ١٨ .

قال : وإنما قلت هما متضادان ليصح حُكمي الكلّي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة (يجيء) <sup>(١)</sup> منصرفاً بعد التنكير ، إذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسمٍ لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير <sup>(٢)</sup> ، لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة <sup>(٣)</sup> .

وأما بيان تضادّهما فما تقدم <sup>(٤)</sup> .

واعترض على قوله بأن قيل : لم يكن محتاجاً إلى هذا الاحتراز ( لأن كلامه في العلمية المؤثرة ، ولو اتَّفَق اجتماعها لم تكن العلمية مؤثرة ، لأن مثل هذا العلم لو وقع لكان منقولاً عن اسمٍ فيه العدل ووزن الفعل ، فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة ، كما في حمراء ( وسُعْدَى ) <sup>(٥)</sup> عَلمين ، بلى ، لو كانت الأسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض ، لجاز أن يقال : إن حكم منع الصرف منسوب إلى اثنين منها غير معينين ، فيكون للعلمية تأثير ما ، بكونها أحد الثلاثة المؤثرة اثنان منها ، ويمكن أن يجوز اجتماعها ، ويمنع طرآن العلمية - إذن - على الوزن والعدل ، كما في نحو : اصميت - على ما مرّ <sup>(٦)</sup> - ) <sup>(٧)</sup> إذ لو لم يتضاداً أيضاً - واجتمعا في اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما ، إذ كانت العلمية - إذن - طارئة عليهما ، بعد استقلالهما بالتأثير .

والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرآن العلمية على الوزن والعدل - إذن - كما ذكرنا في اصميت <sup>(٨)</sup> .

والاعتراض الحق أن يُمنع التضادّ بينهما ، وذلك بمنع حصر أوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا <sup>(٩)</sup> .

(١) تكملة من ص .

(٢) في ص زيادة هي ( مع أن العلمية مؤثرة ) والكلام الذي قبلها يعني عن ذكرها .

(٣) في شرحه لكافيته صفحة ١٨ : وبيان التضاد وهو أن العدل لا يكون إلا بالأوزان المذكورة ، ولا شيء فيها من أوزان الفعل ، فلا يكون أبداً مع العلمية إلا أحدهما .. ولم يذكر في شرحه لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل نص ما نقله عن الرضي .

(٤) صفحة ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٥) في ص : وسوداء .

(٦) صفحة ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٧) تكملة من ط وحدها ، وفيه بعض تفصيل لذا أوردته في المتن ، ولولا ذلك لذكرته في الهامش .

(٨) صفحة ١٨٨ .

(٩) صفحة ١٨٩ .

قوله : وخالف سيبويه الأخفش في مثل أحمر عَلَمًا إذا نُكِّرَ اعتبارا للصفة بعد التنكير ، ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد .

قوله : اعتبارا .

منصوبٌ على أنه حالٌ من سيبويه ، أي خالف سيبويه معتبرا ، أو مصدرٌ لقوله خالف سيبويه ، إذ معناه اعتبر سيبويه<sup>(١)</sup> دون الأخفش<sup>(٢)</sup> .

قوله : ولا يلزمه باب حاتم .

هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها .

وتقريره : أن الوصفَ الأصليَّ لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف ، ( إذ فيه العلمية )<sup>(٣)</sup> الحالية والوصف الأصلي .

فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الإلزام لا يلزمه لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزايل ، بخلاف أحمر المنكر ، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية ، إذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص ، وبين العموم والخصوص تناف<sup>(٤)</sup> .

قوله : في حكم واحد .

---

(١) في الكتاب ٢/٢ اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة .. إلخ .  
(٢) في المقتضب ٣١٢/٢ أرى إذا سمي بأحمر وما أشبهه ثم نكر أن ينصرف .. وهذا قول أبي الحسن الأخفش ولا أراه يجوز في القياس غيره ، وانظر : التبصرة والتذكرة ٥٤٤/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج صفحة ٧ ، والمسألة المذكورة في كثير من كتب النحو ، ووجه ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل الرأيين بقوله ١٥١/١ : ووجه قول الأخفش أن العلمية تنافي الوصفية ، فإذا سُمِّيَ فقد خرج عن الوصفية وبقي ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فإذا نكر زالت العلمية ، وبقي على سبب واحد فانصرف .. ووجه قول سيبويه أن الصرف ومنعه من الأحكام اللفظية فيعتبر في أمرها الوصفية الأصلية ، كما اعتبرت في جميعه وإدخال اللام عليه .  
(٣) في ص : للعلمية .

(٤) في شرح ابن الحاجب لكافيته ١٨ ، ١٩ : والجواب أنه قد ثبت اعتبار الوصفية بعد الاسمية في مثل أسود وأرقم ، وإنما لم تعتبر في باب حاتم لمانع خاص ، وهو أننا نعلم أن الوصفية تنافي العلمية في المعنى ، وأن العلمية وضع الشيء للدلول بعينه لا يتجاوزه والوصفية وضع الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقا .. إلخ وقد سبق ذكره صفحة ١٩٠ تعليقة ٢ .

يعني في الحكم بمنع الصرف ، لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين ، فتكون قد جمعت المتضادين في حالة ( واحدة )<sup>(١)</sup> .

ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز ، إذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة ، كما إذا حكمنا بجمع أحمر على حُمْر لأن أصله صفة ، وعلى أحمر لأجل العلمية ، فقد حَصَلَ في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين ، فلم يجتمعا في حالة واحدة .

فإذا نُكِّرَ أحمر فإنه يصح اعتبار الوصف ، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية ، حتى يكون معنى ربّ أحمر : رب شخص فيه معنى الحمرة ، بل معنى رب أحمر : رب شخص مسمّى بهذا اللفظ ، سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر .

فمعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير أنه كالثابت مع زواله ، لكونه أصليا ، وزوال ما يضاده - وهو العلمية - فصار اللفظ بحيث لو أراد مريد إثبات معنى الوصف الأصلي لجاز بالنظر إلى ( اللفظ )<sup>(٢)</sup> ( لزوال )<sup>(٣)</sup> المانع .

هذا والحق أن اعتبار ما زال بالكلية ، ولم يبق منه شيء خلاف الأصل ، إذ المعدوم من كلّ وجه لا يؤثر بمجرد ( تقدير )<sup>(٤)</sup> كونه موجودا .

فالأولى أن يقال : إن اعتُبر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية ، كما ( لو )<sup>(٥)</sup> سُمّي - مثلا - بأحمر من فيه حمرة ، وقُصِدَ ذلك ثم نُكِّر ، جاز اعتبار الوصف بعد التنكير ، لبقائه في حال العلمية - أيضا - لكنه لم يُعْتَبَر فيها ؛ لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ، ولذلك تراها - في الأغلب - مجردة عن المعنى الأصلي ، كزيد وعمر ، وقليل ما يلمح ذلك ، وإن كان لم يُعتبر في وضع العلم الوصف الأصلي بل قُطِعَ النظر عنه بالكلية - كما ( لو )<sup>(٥)</sup> سمي بأحمر أسود أو أشقر - لم يعتبر بعد التنكير أيضا .

(١) ساقطة من ط .

(٢) تكلمة من ص و ط .

(٣) في ت و ج : زوال .

(٤) تكلمة من ط .

(٥) ساقطة من ص .

وقال الأخفش في كتاب الأوسط<sup>(١)</sup> : إن خلافه في نحو : أحمر إنما هو في مقتضى القياس ، وأما السماع فهو على منع الصرف .

هذا كله في أفعال فعلاء ، وكذا فعلاًن فعلى ، وأما أفعال التفضيل نحو : أعلم فإنك إذا سميت به ثم نكرته فإن كان مجرداً من التفضيلية انصرف إجماعاً ، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الأصلي كما اعتبر في نحو : أحمر<sup>(٢)</sup> .

وإن كان مع من لم يُصرف إجماعاً ( بلا خلاف )<sup>(٣)</sup> من الأخفش ، كما كان في أحمر .

أما الأول<sup>(٤)</sup> فلضعف أفعال التفضيل في معنى الوصف ، ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل أفعال فعلاء<sup>(٥)</sup> .

فإذا تجرد من من التيسر بأفعال الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كأفكل وأيدع ولا يظهر فيه معنى الوصف .

أما أفعال فعلاء ( فليثوت )<sup>(٦)</sup> عمله في الظاهر قبل العلمية ، وإشعار لفظه بالألوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعاً صفة .

فإذا اتصل أفعال بمن ( فقد )<sup>(٧)</sup> تميز عن نحو أفكل ، فظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف .

وأما الثاني<sup>(٨)</sup> : فإنما وافق الأخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه - إذن - ( كما ذكرنا<sup>(٩)</sup> ) ، ولكون من مع مجروره كالمضاف إليه ، ومن تمام أفعال التفضيل

(١) من مؤلفات الأخفش وهو مفقود .

(٢) في الكتاب ٥/٢ هذا باب أفعال منك . أعلم أنك إنما تريد صرف أفعال منك لأنه صفة ، فإن سميت رجلاً بأفعال هذا بغير ( منك ) صرفته في النكرة ، وذلك نحو : أحمد وأصغر وأكبر .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) يعني أفعال التفضيل المجرد من التفضيلية .

(٥) أفعال هنا ليس أفعال تفضيل بل هو صفة مشبهة ، لذا يعمل في الظاهر .

(٦) هكذا في النسخ جميعها ، ولعل الصواب : فثبوت ليكون مبتدأ خبره قوله بعد : يكفي .

(٧) ساقطة من ج و ص .

(٨) أي أفعال التفضيل المقترن بمن .

(٩) قبل قليل .

من حيثُ المعنى الوضعي ، فلو نُؤنَ لكان الثاني متصلا منفصلا ، لأن التنوين يشعر بالانفصال (١) بسبب وجود ( علامته ) (٢) للوصف - أعني من - بخلاف باب أحمر ، لُعرِيه عن العلامة الدالة على الوصف .

ولو سميت رجلاً بأجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته ألبتة إجماعاً ، لكونه في معنى الوصف أخفى من أفعال التفضيل ؛ لأنه ( كان ) (٣) بمعنى كل قبل العلمية ، وانمحي عنه معنى الوصف على ما تقدم في جُمع (٤) .

هذا حكم مالا ينصرف في حال العلمية وبعدها .

ثم اعلم أن التصغير يُخلُّ من أسباب منع الصرف بالعدل عن وزنٍ إلى آخر ؛ لأنه يزول الوزن المعدول إليه بالتصغير ، وذلك الوزن مراعى في العدل ، إذ العدل أمرٌ لفظي ، وكذا الجمع الأقصى يختل بالتصغير ، لوجوب رده إلى واحده ، فيقال في رباع ومساجد ، ربيع ومسجد .

ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغرته انصرف أيضاً ؛ لزوال علامة الجمع ووزنه المعبر .

وإذا صغرت سراويل - علما - لم ينصرف ؛ لأن التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي يكون فيه ، فيكون كعناق - ( علما ) (٥) - إذا ( صُغِر ) (٦) بعد التسمية به .

ويختل بالتصغير وزن الفعل - أيضا - إن لم يكن أوله زيادة كزيادة الفعل ، كخُضِضِمْ ودُخِرِج ( في خَضَمَ ودُخِرِج ) (٧) .

(١) تكملة من ط وحدها .

(٢) في نسخة د/يوسف عمر : علامة .

(٣) فيما عدا ط : صار .

(٤) صفحة ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٥) ساقطة من ص و ط . وهذا في الكتاب ٦/٢ .

(٦) في ص : نكر .

(٧) ساقط من ص .

وأما إن كان أوله زيادةً ( كزيادة الفعل )<sup>(١)</sup> فإن التصغير لا يزيله ، كما تقول في تصغير أحمد ونرجس ويشكر وتغلب : أحمد ونرجس ويشكر وتغلب ، لأنه على وزن مضارع فيعل ، ( نحو : يَنْطَرُ يَنْطَرُ )<sup>(٢)</sup> .

وأما إن عرض الوزن في المصغر ، ولم يكن في المكبر ، كما تقول في ( تَضَارِبُ ) علماً : تُضَيِّرُ ، وفي تحليء<sup>(٣)</sup> : تُحْلِيءُ ، فبعضهم لا يعتبره لعروضه ، والأكثرون يعتبرونه لأن التصغير وضع مستأنف .

قال بعضهم : يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناءً مستأنفاً ، كما اعتد بالوصف العارض في نحو مئتي وثلاث ، لكونه وضعاً مستأنفاً ، فلا ينصرف أذير تصغير أذور للوزن والوصف العارض في التصغير .

والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم : غليُّون ورَجُلون في جمع مصغر غلامٍ ورَجُلٍ<sup>(٤)</sup> .

قال<sup>(٥)</sup> : فكان القياس أن ينصرف العلم في نحو : حُمَيْرَة في تصغير حمزة ، لعروض الوصف المنافي للعلمية ، إلا أنه لما لم يكن ظاهراً في التصغير لم يعتدوا به<sup>(٦)</sup> .

والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه ( صفة )<sup>(٧)</sup> فلا يقال : شخصٌ رجيلٌ .

وفيما قال نظر ( إذ لو لم يكن ظاهراً لم يعتد به في أذير .

(١) في ص و ط : كزيادته .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) التحليء ، بالكسر ما أفسده السكين من الجلد إذا قُشِر ، تقول منه : حَلَى الأديم حلاً بالتحريك إذا صار فيه التحليء . ( اللسان حلاً ) .

(٤) حيث جمعا جمع تصحيح ولا يجوز جمع التصحيح إلا لعلم أو صفة بشروط معينة .

(٥) لا أعلم من القائل .

(٦) بحث عن قائله في الكتب التي بين يدي ولم أعتد إليه ، ولعل هذا من افتراضات الرضي ، والله أعلم بالصواب .

(٧) ساقطة من ج و ص و ط .

والأولى أن يقال : لا تنافي بين الوصف والعلمية - كما ذكرنا<sup>(١)</sup> - إلا<sup>(٢)</sup> أن الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وُضِعَ صحيح التبعية لما يخصُّصُ الذات المبهمة المدلول عليها - كما ذكرنا قبل<sup>(٣)</sup> - وذلك لأن الفرعية إنما تتبين في مثل هذا الوصف ، وهي المطلوبة في غير المنصرف .

وأما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه<sup>(٤)</sup> .

وأما الألف والنون فنقول : إن بقي الألف في التصغير كما كان فلا يُخْلَ التصغير بهما نحو : سكيران وعثيمان في سكران وعثمان ، وإن انقلب ياء - كما تقول في سلطان - علما - سليطين ، فإنه يخل بهما .

ومعرفة ما تُقلب ألفه مما لا تقلب يتبين في التصريف في باب التصغير<sup>(٥)</sup> .

فعلى هذا ، التصغير يُخْل بالعدل عن وزن ، وبالجمع - مطلقا - وبالألف والنون والوزن من وجهٍ دون وجهٍ ، ولا يُخْل بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيب والعجمة .

قوله : وجميع الباب باللام أو بالإضافة يَنْجُرُّ بالكسر .

أي كان بدونهما ينجُرُّ بالفتح ، فصار ( بهما )<sup>(٦)</sup> ينجُرُّ بالكسر .

اعلم أن من ذهب في منع غير المنصرف الكسر إلى أنه لأجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال : لم يُحذف الكسر مع اللام والإضافة ؛ لأنه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر ، بل حذفت لأنها لا تجامعهما ، إذ التنوين دليل تمام الاسم ، وإضافته مشعرة بعدم تمامه فتافرا .

(١) صفحة ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) ساقط من ج و ص ، وفي ط لأن ، مكان إلا أن .

(٣) في صفحة ١٥٥ ، ١٥٦ كلام قريب من هذا .

(٤) صفحة ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٥) شرح الرضي لشافية ابن الحاجب ٢٥٠/١ .

(٦) في ط : بسببهما .



وأما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نوْنِيِ المثني والمجموع<sup>(١)</sup> .  
ويجوز أن يقول : لما عاقبت اللام والإضافة التنوين صارتا كالعوض منه ، فكأنه ثابت فلم يُحذف الكسر .

ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال : لم يحذف مع اللام والإضافة لأنهما من خواصّ الأسماء ، فترجّح بهما جانبُ الاسمِية ، فضعُفَ شَبَهُ الفعل ، فكأنه ( ليس فيه علتان من تسع ، فدخله الكسر ، فعلى هذا صار الاسمُ بهما منصرفاً . وعلى الوجه الأول ، هو باقٍ على حاله من عدم الانصراف )<sup>(٢)</sup> لا سبب في الاسم .

و ( قد )<sup>(٣)</sup> ذكرنا هل يكونُ الاسمُ منصرفاً بهما ، أو باقياً على عدم الانصراف في أول باب مالا ينصرف<sup>(٤)</sup> .

ويرد على الثاني ، أن ( كون )<sup>(٥)</sup> الاسم فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه بحرف جر ظاهرٍ أو مقدّرٍ من خواصّ الاسم - أيضاً - ولا يعودُ الكسر ، فالأول أولى .

(١) صفحة ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) تكملة من ج و ط .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) صفحة ٩٧ ، ٩٨ .

(٥) في ت : يكون .

## المرفوعات

قوله : المرفوعاتُ هو ما اشتمل على علم الفاعلية .

قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لأن المرفوعَ عمدةُ الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر ( والبواقي محمولة عليه )<sup>(١)</sup> . والمنصوب في الأصل فضلةٌ ، لكن يُشبهه ( بها )<sup>(٢)</sup> بعضُ العُمد ، كاسم إن وخبر كان وأخواتها ، وخبر ما ولا . والمجرور في الأصل منصوبُ المحل - كما تقدم تحقيقه<sup>(٣)</sup> .

قوله : هو ما اشتمل .

ذَكَرَ الضميرَ مع رجوعه إلى المؤنث - أي المرفوعات - نظراً إلى خبر الضمير - أعني ما - لأن المبتدأ هو الخبر ، فيجوز مطابقة المبتدأ له كمطابقته للمعود عليه ، ومثله قولهم : مَنْ كانت أُمَّك .

ويعني باشتماله على علم الفاعلية : تضمّنه إياه بحيث يكونُ علمُ الفاعلية أحدَ أجزائه . ويعني بعلم الفاعلية : الضمُّ والألف والواو ، ( إذ )<sup>(٤)</sup> دلّ كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدةُ الكلام . فكلُّ ما فيه أحدُ هذه الأشياء مرفوعٌ . والأولى - على ما اخترناه قبل<sup>(٥)</sup> - أن يقال :

( المرفوعاتُ ما اشتمل على علم العُمدة ؛ لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما ( من العُمَد )<sup>(٦)</sup> ليس بمحمول على رفع الفاعل )<sup>(٧)</sup> - كما بينا<sup>(٨)</sup> - ( بل )<sup>(٩)</sup> هو أصل في جميع العُمَد - على ما تقرر قبل<sup>(١٠)</sup> .

(١) تكملة من ج و ط .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) صفحة ٥١ .

(٤) في ت : وإذا ، وفي ص و ط إذا .

(٥) و (٨) صفحة ٥١ .

(٦) تكملة من ج .

(٧) ساقط من ص .

(٩) تكملة من ج و ص و ط .

(١٠) صفحة ٦١ .

## الفاعل

قوله : فمنه الفاعل ، وهو ما أسند الفعل إليه ، أو شبهه ، وقدم عليه من جهة قيامه به ، مثل : قام زيد ، وزيد قائم أبوه .

قوله : فمنه الفاعل .

أي مما اشتمل على علم الفاعلية ، وقال بعد<sup>(١)</sup> : ومنها المبتدأ والخبر حملا على معنى ما .

إنما قدّم الفاعل على سائر المرفوعات بناءً منه على أنه أصل المرفوعات ، ولهذا سمي الرفع ( علامة )<sup>(٢)</sup> الفاعلية ، وقد ذكرنا ما عليه<sup>(٣)</sup> .

قوله : ما أسند .

قد عرفت في حد الكلام معنى الإسناد<sup>(٤)</sup> .

ولم يقل ما أخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائي نحو : بعث وهل ضرب زيد ( ونحوه )<sup>(٥)</sup> .

قوله : أو شبهه .

يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل .

ولم يقل : أو معناه ، فدخل فيه الظرف والجائر والمجرور المرتفع بهما الضمير في ( نحو )<sup>(٦)</sup> : زيد قدامك أو في الدار ، أو الظاهر نحو : زيد قدامك غلامه ، لكون

(١) صفحة ٢٤٨ .

(٢) في نسخة د/يوسف عمر : علم ، وهو نص ما ذكره ابن الحاجب في كافيته ، والثبت هنا معناه .

(٣) صفحة ٥١ ، ٦١ .

(٤) صفحة ١٦ .

(٥) تكملة من ط .

(٦) ساقطة من ج و ص .

الرافع في الحقيقة عنده الفعل واسمُ الفاعل المقدّر ، خلافاً لمن قال : إنه الظرفُ والجارُ  
والجورور - على ما يجيء في باب المبتدأ<sup>(١)</sup> .

قوله : وقُدّم ( عليه )<sup>(٢)</sup> .

الضمير فيه<sup>(٣)</sup> : للفعل أو شبهه ، وفي عليه : لما .

واحترز بقوله ( وقدم )<sup>(٤)</sup> عليه عن المبتدأ ؛ لأن نحو زيد في قولك : زيد قام مسند  
إليه قام ؛ لأن قام خبر عنه ، والمسند إليه هو المخبر عنه في الحال أو الأصل - كما مر في  
حدّ الكلام<sup>(٥)</sup> -

وكلّ خبر يرفع ضميرَ المبتدأ يجوز أن يقال : هو مسند إلى المبتدأ وأن يقال : هو مسند  
إلى ذلك الضمير ، والمجموع مسند إلى المبتدأ .

وكلّ خبر رافعٍ لغير ضميرِ المبتدأ ( فهو مع مرفوعه )<sup>(٦)</sup> مسند إلى المبتدأ .

وكل خبر غير رافعٍ لشيء ( كالجوامد )<sup>(٧)</sup> فهو وحده مسند إلى المبتدأ نحو : أنت  
زيد .

إن قيل : فالمبتدأ في قولك : قائم زيد ، يدخل في حدّ الفاعل ؛ لأن المسند قُدّم عليه .

قلت : هو مؤخّر تقديرًا ، وتقديمه كلا تقديم .

قوله : على جهة قيامه ( به )<sup>(٨)</sup> .

أي قيام الفعل أو شبهه ، والضميرُ في ( به ) لما ، أي على طريقة قيامه به وشكّله ،  
سواء كان قائماً أولاً . يقال : عملت هذا العمل على وجه عمليّ وعلى جهته ، أي على  
طَرزِهِ وطَرِيقَتِهِ .

---

(١) وهم الكوفيون والأخفش في أحد قوليه ، انظر صفحة ٢٨٠ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) يعني في قدم .

(٤) تكملة من ط و ص .

(٥) صفحة ١٦ .

(٦) ساقط من جـ .

(٧) في ت : كالجامد .

(٨) تكملة من جـ و ط .

والجائر في قوله : على جهة متعلق بأُسْنَد ، أو صفة لمصدره ، أي إسناد على طريقة إسناد القيام .

ويعني بتلك الجهة أن لا تغيّر صيغة الفعل إلى فِعْل ويُفَعْل أو ( أشباههما )<sup>(١)</sup> وذلك أن طريقة إسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو : ظَرَفَ زيد ( وطال وقصر وكرم وأمّالها )<sup>(٢)</sup> عدم التغير .

وكل ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد فاعلٌ عند النحاة ، وإن لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة ، كالأمور النسبية نحو : قُرْبَ وبعُدَ زيد ، وكذا الأفعال المتعدية نحو : ضَرَبَ وقتل ، لأن الضرب نسبة بين الضارب والمضروب ، لا تقوم بأحدهما دون الآخر ، بل بهما ، لصدوره عن أحدهما ، ووقوعه على الآخر .

وبقوله : على جهة قيامه به ، يخرج ( مفعول )<sup>(٣)</sup> ما لم يسم فاعله .

وهو عند عبد القاهر<sup>(٤)</sup> والزحشري<sup>(٥)</sup> فاعلٌ اصطلاحا ، فلا يحتززان عنه ، ليدخل في الحد ، وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل .

وخلافهم لفظي ، راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة : فاعلٌ أولا ، وليس خلافا معنويًا .

وتمثيله بـ ( زيد قائم أبوه ) لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد؛ لاحتمال كون

---

(١) في ت : أشباهها .

(٢) ساقط من ج و ص ، وقوله عدم التغير خبر أن في قوله : أن طريقة .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) نص عبد القاهر في المتقصد ٣٤٦/١ على أنه لا فصل بين ضَرَبَ زيد وضَرَبَ زيد في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلا .

(٥) ولذا لم يعقد بابا لنائب الفاعل في كتابه المفصل ، قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١٥٨/١ : ومفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل ، والذي يدل عليه أنه داخل في حده ، وأنه لم يذكره في المرفوعات ، فدل على أنه داخل في حد الفاعل ، إذ لا يصح دخوله مع غيره بوجه ، وأنه قد صرح بذلك في بعض فصول كتابه ، وهو قوله : وتضاف الصفة إلى فاعلها كقولك : معمور الدار ومؤدب الخدام .

قلت : وقد حد الزحشري الفاعل بقوله : الفاعل هو ما كان المسند إليه من فِعْل أو شبهه مقدما عليه أبدا ( المفصل بشرح ابن يعيش ٧٤/١ ) .

فيدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله .

قائم خبرا مقدما على أبوه ( زيد )<sup>(١)</sup> ، ولو قال : أبواه لكان نصا<sup>(٢)</sup> .

والعامل في الفاعل المسندُ خلافا لخلف فإنه قال : هو الإسناد<sup>(٣)</sup> .

وقد ذكرنا في حد الإعراب<sup>(٤)</sup> ( أن الموجد للإعراب إنما هو المتكلم ، لكن التحويين جرى عادتهم بأن ينسبوا العمل إلى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقتضى في المعرب ، لا إلى المعنى المقتضي ، كما قالوا في المضاف : إنه العامل لا الإضافة ، وقد ذكرنا في حد الإعراب )<sup>(٥)</sup> علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل<sup>(٦)</sup> .

قوله : والأصل أن يلي الفعل ، فلذلك جاز : ضرب غلامه زيد ، وامتنع : ضَرَبَ غلامه زيدا .

قوله : يلي فعله .

أي يكون بعده بلا فصل ، من قولهم : وليك الشيء ، أي قَرَبَ منك .  
( قوله )<sup>(٧)</sup> : فلذلك جاز .

أي جواز هذه المسألة معلل بكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ، وذلك أن يقال : إنما جاز : ضرب غلامه زيد - مع أن ما يرجع إليه الضمير مؤخر عنه - لأن ( زيد ) فاعل ، وأصله أن يلي الفعل ، فهو متقدم على الضمير تقديرا .

وكذلك عدم جواز : ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر ، وذلك أن يقال : إنما لم يَجُزْ : ضَرَبَ غلامه زيدا لأن «غلامه» فاعل ، وأصل الفاعل أن يلي الفعل ، فهو مقدم على (زيد) لفظا وأصلا ، فيكون الضمير قبل الذكر ، ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده ، إلا في ضمير الشأن ؛ لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهما ، ثم مفسرا ، ليكون أوقع

(١) تكملة من ص .

(٢) لأنه لا يخبر عن المتنى بالمفرد .

(٣) سبق تفريغ هذا الرأي صفحة ٦٦ .

(٤) صفحة ٤٤ ، ٥٢ .

(٥) ساقط من ج و ص و ط .

(٦) صفحة ٥٨ .

(٧) ساقطة من ص .

في النفس - كما يجيء<sup>(١)</sup> - ، وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه .

أو في الضمير الذي يجيء<sup>(٢)</sup> ( بمفسره )<sup>(٣)</sup> فيما بعده منصوبًا على التمييز ؛ لأن ذلك المنصوب لا يجيء به<sup>(٤)</sup> إلا لغرض رفع الإبهام عن الضمير ، فلا يُلبس بخلاف ( زيدا ) في مسألتنا ، فإن مجيئه ليكون مفعولا لا لكونه للتمييز فقط .

وأنت إذا جئت بعد المبهّم بشيء ، الغرض من مجيئك به تفسيره فقط ، لم يبق الإبهام فأما إذا جئت ( بعده بشيء )<sup>(٥)</sup> الغرض الأصلي منه غيرُ التفسير كالمفعول ههنا ، فلا يكفي في التفسير ؛ لأنه يُحمّل على ما هو ( المراد )<sup>(٥)</sup> الأصلي منه ، ويبقى الإبهام بحاله .

فمن ثم منع الفراء<sup>(٦)</sup> والكسائي<sup>(٧)</sup> في باب التنازع إعمالَ الثاني إذا توجه الأول إلى المتنازع فيه بالفاعلية - كما يجيء - خلافا للبصرية<sup>(٨)</sup> .

وقد ( جَوَزَ )<sup>(٩)</sup> الأخفش<sup>(١٠)</sup> وتبعه ابن جني<sup>(١١)</sup> نحو : ضرب غلامه زيدا ، أي

(١) انظر : الجزء الثاني من ط ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) يعني المتكلم .

(٣) في ج : مفسره .

(٤) في ص : به لشيء .

(٥) في ج : الغرض .

(٦) ، (٧) في التبصرة والتذكرة ١٤٩/١ : فأما الكوفيون فالكسائي منهم يميز إعمال الفعل الثاني ، على أنه لا يضر في الفعل الأول فاعلا .. وأما الفراء فإنه لا يميز إلا إعمال الفعل الأول في هذه المسألة ، لأنه لا يضر قبل الذكر ولا يُخلّي الفعل من الفاعل فوجب على هذا الأمر أن لا تجوز المسألة في مذهبه ، أعني قاما وقعد الزيدان ، وهذا الذي ذكره الفراء قياسًا لولا ما سمع من العرب من إعمال الفعل الثاني .

(٨) انظر الإنصاف من ٨٣ - ٩٦ .

(٩) في ت : يجوز .

(١٠) ، (١١) لم أجد في معاني القرآن للأخفش ما يؤيد ما نسبته الرضّي إليه ، والظاهر من كلام ابن جني أنه لم يشاركه أحد في رأيه ، قال في الخصائص ٢٩٤/١ : وأجمعوا على أنه ليس بجائر : ضرب غلامه زيدا ، لتقدم المضمير على مظهره لفظًا ومعنى ، وقالوا في قول النابغة :

جزى ربّه عني عديّ بن حاتم  
جزاء الكلاب الماويات وقد فعل  
إن الهاء عائدة على مذکور متقدم ، .. وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله :

جزى ربه عني عدي بن حاتم

عائدة على عدي خلافا على الجماعة . ثم علل لرأيه واستشهد له .

وانظر في المسألة : شرح ابن عيش للمفصل ٧٦/١ ، والأمال الشجرية ١٠١/١ ، ١٠٢ .

اتصال ضمير المفعول به بالفاعل ، مع تقدّم الفاعل ، لشدة اقتضاء ( الفعل )<sup>(١)</sup> للمفعول به كإقتضائه للفاعل .

واستشهد بقوله<sup>(٢)</sup> :

٤٠ - جزی ربّه عنی عَدِيّ بن حاتم جزاء الكلاب العاویات وقد فعل<sup>(٣)</sup>

وبقوله<sup>(٤)</sup> :

٤١ - لَمَّا عَصَى أصحابه مُصْعَبًا أدّى إليه الكيل صاعًا بصاع<sup>(٥)</sup>

ويجوز التأويل برّب الجزاء ، وأصحاب العَصِيان .

وبقوله<sup>(٦)</sup> :

٤٢ - أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هل يلو من قومه زهيرًا على ما جرّ من كلّ جانب<sup>(٧)</sup>

(١) في ت : الفاعل .

(٢) ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي ، ظالم بن عمرو بن سفيان .. وهو واضع علم النحو ، استعمله عليّ على البصرة بعد ابن عباس . توفي بالطاعون سنة ٦٩ هـ وله خمس وثمانون سنة ( الخزّانة ٢٨١/١ ) . وينسب البيت إلى النابغة الذبياني وأوله في ديوانه ( جزی الله عيسا في المواطن كلها .. ) ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٣) البيت في الجمل ١١٩ ، وفي الخصائص ٢٩٤/١ ، وفي العمدة ٩٤/١ ، وفي الأمالي الشجرية ١٠٢/١ ، وفي ابن يعيش ٧٦/١ ، وفي الخزّانة ٢٧٧/١ ، وفي العيني ٤٨٧/٢ ، وفي الموشح ٨٥ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٩ ، وقد ورد موضعُ الشاهد بروايات متعددة بعضها ليس فيه شاهد كما في ديوان النابغة ١٩١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما ذهب إليه الأخفش وابنُ جني من جواز اتصال ضمير المفعول بالفاعل مع تقدم الفاعل .

(٤) قاتله السّفاخ بن بُكَيْر بن مَعْدَانَ البربوعيّ ، من قصيدة رثى بها يحيى بن شداد بن ثعلبة بن بشر .. وقال أبو عبيدة : هي لرجل من بني قريع رثى بها يحيى ميسرة صاحب مُصْعَب بن الزبير ، وكان وفيًا له حتى قُتل معه ( الخزّانة ٢٩٠/١ ) .

(٥) البيت في الخزّانة ٢٨٩/١ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٩ ، ولم أجده في قصيدته التي في المفصلیات ١١٢٣ - ١١٢٧ وهي على الوزن والقافية أنفسهما .

المعنى : أدّى إليه الكيل صاعا بصاع : أي جزاه بالإحسان إحسانا وبالإساءة إساءة .  
الشاهد : أوردته الرضي شاهدا على جواز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل . وذكر صاحب الخزّانة ٢٩٠/١ له رواية أخرى لا شاهد فيها وهي :

لما جلا الخلان عن مُصْعَبٍ أدّى إليه القرض صاعا بصاع  
(٦) القائل : أبو جندب بن مرة أحد بني قرد بن عمرو بن معاوية بن نعيم بن سعد بن هذيل ، وهو أحد شعراء هذيل المعهودين ( الشعر والشعراء ٦٦٤ ) .

(٧) البيت في ديوان الهذليين ٣٥١ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٩ ، وفي الخزّانة ٢٩١/١ .



والأولى تجويز ما ذهباً<sup>(١)</sup> إليه ، لكنْ على قلةٍ ، وليس للبضرية منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا<sup>(٢)</sup> .

وكذا نقول : يحسن : أعطيتُ درهمه زيدًا ، لأن مرتبة المفعول الأول قبل الثاني - وإن تأخر عنه - لكونه فاعلاً معنًى - كما يجيء في ( باب )<sup>(٣)</sup> مفعول ما لم يُسمَّ فاعله<sup>(٤)</sup> .

ويقل نحو : أعطيت صاحبه الدرهم قلةً : ضرب غلامه زيدًا .  
وكذا إذا كان ( لفعل )<sup>(٥)</sup> مفعولٌ يتعدى إليه الفعل بنفسه فمرتبته أقدم مما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر ظاهراً نحو : قتلت بأخيه زيدًا ، أو مقدراً نحو : اخترت قومه زيدًا ، أي من قومه ، فمن ثم حَسُنَ رجوعُ الضمير إلى المتأخر في المسألتين .  
قوله : وإذا انتفى الإعرابُ لفظاً فيهما والقرينةُ ، أو كان مضمراً متصلاً ، أو وقع مفعوله بعد إلا أو معناها ، وجب تقديمه .

هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديمَ الفاعلِ على المفعول ، بعد أن كان جائز التأخير عنه .

قوله : لفظاً .

منصوبٌ على التمييز ، أي انتفى لفظ الإعراب لا تقديره .

قوله : فيهما .

أي في الفاعل والمفعول به الذي دلَّ عليه سياق الكلام ، أي إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً ، مع ( انتفاء )<sup>(٦)</sup> القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر ،

---

= اللغة : الجريمة : الذنب والجناية ، من كل جانب : من كل ناحية .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل .

(١) يعني الأخفش وابن جني .

(٢) وهو أن الأفضل لإعمال الثاني في التنازع حتى لو توجه الأول إلى المفعول . طلب الفاعلية .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ٢٤٧ .

(٥) في ط : للفعل .

(٦) ساقطة من ج .

وجب تقديم الفاعل<sup>(١)</sup> ؛ لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعية للتمييز بينهما - أي الإعراب والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد تُوجد في بعض المواضع ، دالة على تعيين أحدهما من الآخر - كما يجيء<sup>(٢)</sup> - فيلزم كل واحد مركزه ، ليعرفا بالمكان الأصلي .

والقرينة اللفظية ، كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما ، نحو : ضرب موسى عيسى الطريف ، أو اتصال علامة الفاعل بالفعل ، نحو : ضربت موسى حُبلى ، أو اتصال ضمير الثاني بالأول ، نحو : ضرب فتاه موسى ونحوه .

والمعنوية نحو : أكل الكمثرى موسى ، واستخلف المرتضى<sup>(٣)</sup> المصطفى ﷺ ونحو ذلك .

وكذا إن كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول ، سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت ( زيدا )<sup>(٤)</sup> ، أو مضمرا منفصلا كما ضربت إلا إياك ، أو مضمرا متصلا كضربتك ؛ لئلا يصير المتصل منفصلا .

فإن قيل : ففي المثال الذي أوردته أخيرا ، أعني ضربتك ، صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله !

قلت : لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا ، وكلا الأمرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما ك بعض حروف الفعل ، ألا ترى إلى إسكان لامِ ضَرَبْتُ ، بخلاف ضَرَبَكَ ؟ وذلك ( أنهم )<sup>(٥)</sup> لا يميزون توالي أربع حركات في كلمة واحدة ، فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها ( بخلاف نحو : ضَرَبَكَ ، فإن المفعول فضلة

(١) في ت : زيادة هي قوله : لأنه إذا انتفت القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل . وقد جاء كلام يغني عن هذه الزيادة ، وهو قوله : لأنه إذا انتفت .. إلى قوله بالمكان الأصلي - لذا عدتها زيادة .

(٢) من ذكر القرائن اللفظية والمعنوية - قريبا - .

(٣) يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين استخلفه الرسول ﷺ ليرد الأمانات والودائع إلى أهلها لما هاجر إلى المدينة ، وقد يكون مراد الرضى أن الرسول ﷺ استخلف عليا أي أوصى له بالخلافة ، وهو اعتقاد الشيعة ، والله أعلم .

(٤) في ص : موسى .

(٥) تكلمة من ج و ص و ط .

بمعنى ، أنه ليس من تمام الكلام (١) فصار ضميرُ المفعول في ضربتُك كأنه اتصل بالفاعل .

أما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصاهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء ( من عامله ، لأن المفعول - وإن كان من حيث كونه ضميرًا متصلًا كالجزء ) (٢) ( لكنه ) (٣) من حيث كونه مفعولاً فضلة .

قوله : أو وقع مفعوله بعد إلا .

أي مفعولُ الفاعل نحو قولك : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، وينبغي أن تعرف أولاً أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصاً للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية أو المفعولية أو الحالية أو غير ذلك محصوراً في المتأخر ، وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال ، لم يدخله الخصوص والعموم ، كما إذا قلت مثلاً - ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، فضارية زيد محصورة في عمرو ، أي ليس ضارباً لأحد إلا لعمرو ، وأما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال ، أي يجوز أن يكون مضروباً لغير زيد - أيضاً - .

وبالعكس لو قلت : ما ضرب عمرا إلا زيدٌ ، مضروبية عمرو مقصورة على زيد ، أي لم يضربه إلا ( زيد ) (٤) ، وضارية زيد باقية على الاحتمال ، أي يصح أن يكون ضارباً لغير عمرو أيضاً .

وكذا في نحو : ما جاءني زيدٌ إلا راكباً ، يجوز أن تكون حالة الركوب بغير زيد أيضاً ، بخلاف : ما جاء راكباً إلا زيد .

فإذا تقرر هذا تبين أن ضربَ زيد في قولك : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا مقصورٌ على عمرو ، ومضروبية عمرو على الاحتمال .

(١) ساقط من ج و ص و ط .

(٢) ساقط من ج و ص .

(٣) في ت : لكنه منفصل .

(٤) في ت : هو ، وكلاهما بمعنى .

فلو قدمت عمرا على زيد ، فإما أن تُقدِّمه عليه من غير إلا ، نحو : ما ضرب عمرا إلا زيد ، وفيه انعكاسُ المعنى ( إذ )<sup>(١)</sup> تصير المضروبة خاصة والضاربة باقية على الاحتمال فلا يجوز .

وإما أن تقدمه مع إلا نحو : ما ضرب إلا عمرا زيد ، فعند هذا نقول : إن أردت أن عمرا وزيدا مستثيان معا ، والمراد ما ضرب أحداً أحد إلا عمرا زيد اختل أيضا ، لأن مضروبة عمرو في أصل المسألة - أعني ما ضرب زيد إلا عمرا - كانت على الاحتمال ، وبالتقدير المذكور الآن ( صارت مضروبيته مختصةً بزيد ؛ لأن الاحتمال المذكور فيما بعد إلا إنما يكون في الفاعل إذا ذكرت مفعولاً خاصا ، نحو : ما ضربني إلا زيد ، وكذا يكون في المفعول إذا ذكرت فاعلا خاصا ، نحو : ما ضربتُ إلا زيدا .

أما إذا لم تذكرهما ، أو ذكرتهما عامين ، فليس في ما بعد ( إلا )<sup>(٢)</sup> الاحتمال المذكور - فاعلا كان أو مفعولا - نحو : ما ضرب إلا زيد ، وما ضرب أحدًا إلا زيد - في الفاعل - وما ضرب إلا زيدا ، وما ضرب أحد إلا زيدا - في المفعول - .

وكذا إذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو : ما ضرب أحد أحدًا إلا زيد عمرا ، أو قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو : ما ضرب إلا زيد عمرا ، بقي المستثيان غير محتملين .

وإنما كان كذا إذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى ، وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى ، كما كان حين ذكرتهما خاصين .

فيكون - في ما ضرب إلا عمرا زيد - المضروبة المطلقة مقصورة على عمرو ، والضاربة المطلقة مقصورة على زيد ، وتختص مضروبة عمرو بزيد ، وهو عكس المعنى<sup>(٣)</sup> .

(١) في ت : أي .

(٢) هذه الكلمة مكررة في ط ، والصحيح عدم تكرارها ، وهذا النص كله من ط فلم أتمكن من مقابلة النص في نسخ أخرى .

(٣) في ت و ج و ص : لا ضارب إلا زيد ولا مضروب إلا عمرو ، فصارت ضاربة هذا مقصورة على هذا ، ومضروبة هذا مقصورة على هذا ... وهذا ملخص وفي ط زيادة تفصيل .

هذا مع أن استثناء شيعين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا - عند الأكثرين -  
لضعف أداة الاستثناء ، إذ الأصل فيه ( إلا ) وهي حرف ، فلا يستثنى بها شيان ، لا  
على وجه البدل ، ولا على غيره ، فلا تقول - على البدل - ما سخا أحد بشيء إلا عمرو  
بدرهم ، ولا تقول في غير البدل : ما سخا أحد بشيء إلا عمرا الدينار .  
ويجوز مطلقا عند جماعة .

وبعضهم فصلوا ، فقالوا : إن كان المستثنى منهما المذكورين ، والمستثنيان بدلين  
( منهما )<sup>(١)</sup> جاز ، نحو : ما ضرب أحد أحدا إلا زيدا عمرا ، وذلك لأن الاسمين -  
بكونهما بدلين مما قبل إلا كأنهما واقعان موقع ما أبدا منهما ، أي كأنهما وقعا قبل إلا ،  
وليسا بمستثنين ، فكأنك قلت : ضرب زيد عمرا ، ومثل هذا عند الأولين بدل ،  
ومعمول عامل مضممر من جنس الأول لا بدلان . والتقدير : ما ضرب أحد أحدا إلا  
زيد ضرب عمرا .

وإن كان المستثنى منهما مقدرين نحو : ما ضرب إلا زيد عمرا ، أو كان أحدهما  
مذكورا دون الآخر نحو : ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضا ، أو كلاهما المذكورين لكن  
المستثنين لم يبدلا منهما نحو : ما ضرب أحد بشيء إلا زيدا أو إلا زيد ( السوط )<sup>(٢)</sup>  
لم يجوز ، لأن المستثنين - إذن - ليسا كالواقعين ، قبل إلا ، وهي تضعف عن ( استثناء  
شيعين )<sup>(٣)</sup> إلا على الوجه المذكور<sup>(٤)</sup> .

فإن استدل من أجاز مطلقا بقوله : ﴿ وما تراك أتبعك إلا الذين هم أرذلنا بادي  
الرأي ﴾<sup>(٥)</sup> فإنه لم يذكر المستثنى منهما ، والتقدير : ما تراك أتبعك أحد في حالة إلا

(١) في ص : مما قبل إلا .

(٢) في ت : سوط .

(٣) في ت : الاستثناء بشيعين .

(٤) يعني البدلية .

(٥) هود ٢٧ قرئ : بادي الرأي ، بالهمز وغير الهمز ، بمعنى اتبعك أول الرأي أو ظاهر الرأي ، وانتصابه على الظرف ،  
أصله وقت حدوث أول رأيهم ، أو وقت حدوث ظاهر رأيهم ، أرادوا أن اتبعهم لك إنما هو شيء عن لهم بديهة  
من غير روية ولا نظر . الكشف ٢٦٥/٢ .

أرأدنا في ( بادي الرأي )<sup>(١)</sup> بلا ( روية )<sup>(٢)</sup> فلغيرهم أن يَعْتَدِرُوا بأنه منصوب بفعل مقدر ، أي اتبعوا في بادي الرأي ، أو بأن الظرف يكفيه راحة الفعل ، فيَجُوز فيه مالا يجوز في غيره .

وإن أردت في أصل المسألة - أعني ما ضرب إلا عمرا زيد - أن ( زيد ) مقدم ( معنى )<sup>(٣)</sup> وليس بمستثنى ، وأن المراد : ما ضرب زيد إلا عمرا ، فالمعنى لا ينعكس ، ولا يلزم استثناء شيئين بأداة إلا .

إلا أن أكثر النحاة منعوا أن يعمل ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها ، إلا أن يكون ( معموله )<sup>(٤)</sup> الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه ، نحو : ما جاءني إلا زيداً أحد ، أو تابعا للمستثنى نحو : ما جاءني إلا زيد الظريف ، أو معمولاً لغير العامل في المستثنى نحو قولك : رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكاً .

وذلك أن ما بعد إلا من حيث المعنى ( جملة )<sup>(٥)</sup> مستأنفة ، غير الجملة الأولى ، لأن قولك : ما جاءني إلا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد ، فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة ، فالأولى أن لا يَتَوَعَّلَ معمول في الحيز الأجنبي عن عامله . أما المستثنى ، فإنه ( على طرف )<sup>(٦)</sup> ذلك الحيز الأجنبي غير متوَعَّل فيه .

وإنما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لأن المستثنى له تعلق بهما من وجه ، فكأنه وكل واحد منهما كالشيء الواحد ، وأما نحو : ضاحكاً<sup>(٧)</sup> فليس في الحيز الأجنبي عن عامله ، إذ قولك : إذ لم يبق إلا الموت معمول رأيتك ، وضاحكاً معموله الآخر .

فإذا ثبت هذا فإن وقع معمول آخر لما قبل إلا بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة<sup>(٨)</sup>

(١) في ص : بادي أي الرأي .

(٢) في ت : روية قوية .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) تكملة من ج و ص .

(٥) في ص : من جملة .

(٦) في ج و ص : على طريق .

(٧) من نحو : رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكاً .

(٨) يعني إذا كان معمول هو المستثنى منه أو تابعا للمستثنى ، أو معمولاً لغير العامل في المستثنى .

إما مرفوعٌ أو منصوبٌ - ولا يكون إلا في الشعر ، كقوله<sup>(١)</sup> :  
 ٤٣ - كَانَ لَمْ يَمُتْ حَيَّ سِوَاكَ وَلَمْ يَقُمْ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْكَ النَّوَائِحُ<sup>(٢)</sup>  
 وكقوله<sup>(٣)</sup> :

٤٤ - مَا أَشْتَهِي يَا قَوْمَ إِلَّا كَارَهَا بَابَ الْأَمِيرِ وَلَا دِفَاعَ الْحَاجِبِ<sup>(٤)</sup>  
 أضمر<sup>(٥)</sup> له عاملاً آخرَ من جنس الأول ، أي قامت النوائحُ ، وأشتهي بَابَ الْأَمِيرِ  
 كارها .

والكسائي جَوَزَ - مطلقاً - عملٌ ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها<sup>(٦)</sup> ، سواء كان  
 العمل رفعا أو نصبا - صريحا كان النصب - كما ذكرنا<sup>(٧)</sup> - أو لا ، كما في قولك : ما  
 مررت إلا راكباً بزيد ، في الشعر أو في غيره بلا تقدير ( ناصب )<sup>(٨)</sup> ولا رافع .  
 وابن الأنباري جَوَزَ رفَعَ ما بعد المستثنى فقط دون النصب<sup>(٩)</sup> .

(١) قائله أشجع بن عمرو السلمي ، يكنى أبا الوليد ، نشأ باليمامة مع والدته ، ثم انتقل إلى البصرة بعد موت أبيه ،  
 كان الشعر في ربيعة واليمن ولم يكن لقيس شاعر فلما نجم أشجع افتخرت به قيس ، وليس ممن يستشهد بكلامه .  
 توفي سنة ١٩٥ . ( الخزائن ٢٩٦/١ ، الأعلام ٣٣٢/١ ) .

(٢) البيت في ديوانه ٢٠٠ وفي أمالي القالي ١١٨/٢ ، وفي العقد الفريد ٢٨٧/٣ ، وفي زهر الآداب للحصري ٦٩٤  
 وفيه : ميت سواك . وفي الخزائن ٢٩٥/١ ، وفي شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٨٥٩ ، وفي الوفيات ٨٩/٤ .  
 المعنى : كأنه لم يمُت أحدٌ سواك ولم تنح النوائح على غيرك .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه إذا وَقَعَ مَرْفُوعٌ بعد المستثنى في الشعر أضمر<sup>(٥)</sup> له عاملاً من جنس الأول .  
 وذكر البغدادي في الخزائن ٢٩٩/١ أنه ليس ممن يستشهد بكلامه ، فكان ينبغي أن يؤخر عن الشاهد الذي يليه .  
 (٣) قائله موسى بن جابر بن أرقم بن مسلمة الحنفي ، شاعر مكة من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، من أهل اليمامة ،  
 كان نصرانياً ( الأعلام ٢٦٩/٨ ) .

(٤) البيت في الحماسة بشرح المرزوقي ٣٦٣ ، وفي الخزائن ٣٠٠/١ .  
 المعنى : أنه لا يعلق نفسه بورود باب الأمير ، وموافقة الحاجب ، إلا على كره .  
 الشاهد : استشهد به الرضي على أن ( باب الأمير ) في البيت منصوب بـ ( لا أشتهي ) مقدراً .

(٥) هذا جواب الشرط في قوله : فإن وقع معمول ...  
 (٦) في شرح الكافية الشافية ٥٩٠/٢ ، وأجاز الكسائي وحده تقديم المحصور بإلا ، لأن المعنى مفهوم معها ، فقدم  
 المقترن بها أو أخر .

(٧) في قول الشاعر : ما أشتهي يا قوم .. إلخ .

(٨) في ت وج و ص : لناصر .

(٩) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٩١/٢ .

فتبين لك - على هذا - أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعد المستثنى - على الأصح - سواء كان ذلك - أيضا - مستثنى أولا - كما مضى - فلا يجوز في : ما ضرب زيد إلا عمرا ، ما ضرب إلا عمرا زيد .

وإنما قلت في أول بيان المسألة<sup>(١)</sup> معمولا خاصا ، لأنه إذا كان المعمول عاما نحو : ما ضرب أحد إلا زيدا فلا يقال : إن مضروبية زيد باقية على الاحتمال ، لأنه لم يبق بعد أحد شيء يمكن أن يضرب زيدا ، كما كان في : ما ضرب زيد إلا عمرا ، أمكن أن يضرب عمرا غير زيد أيضا .

قوله : أو معناها .

يعني ما في إنما من معنى الحصر ، وذلك أن المشهور عند النحاة والأصوليين أن معنى إنما ضرب زيد عمرا : ما ضرب زيد إلا عمرا<sup>(٢)</sup> .

( فلو<sup>(٣)</sup> قدمت المفعول - على هذا - انعكس الحصر - كما ذكرنا في ما ضرب زيد إلا عمرا )<sup>(٤)</sup> .

وقد خالف بعض الأصوليين<sup>(٥)</sup> في إفادته الحصر استدلالا بقوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات »<sup>(٦)</sup> و « إنما الولاء للمعتق »<sup>(٧)</sup> .

(١) صفحة ٢٠٩ .

(٢) انظر مثلا: التمهيد في أصول الفقه ١١٥/١ قال: قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ معناها لا إله إلا الله .

(٣) في ط : فإن .

(٤) تكلمة من ج و ص و ط .

(٥) قال فخر الدين الرازي في كتابه المحصول في علم أصول الفقه ١/٥٣٥ - ٥٣٨ : لفظة إنما للحصر خلافا لبعضهم . لنا ثلاثة أوجه :

أحدها/ أن الشيخ أبا علي الفارسي حكى ذلك في كتاب الشيرازيات عن النحاة وصوبهم فيه ، وقولهم حجة .  
وثانيها/ التمسك بقول الأعشى :

ولست بالأكثر منهم حصي وإنما العزرة للكائر

ثالثها/ أن كلمة إن تقتضي الإثبات ، وما تقتضي النفي .

وقال صاحب العدة في أصول الفقه ٢٠٥/١ : وإنما للحصر . وقول النبي ﷺ : « وإنما لكل امرئ ما نوى » .

يقتضي أن جميع ما للمرء هو الذي نواه

(٦) جزء من حديث نبوي يروى عن عمر بن الخطاب ، مذكور في كثير من كتب الحديث ومنها صحيح البخاري ٤/١ ومواضع أخر منه ، صحيح مسلم ١٥١٥/٣ وفيه : إنما الأعمال بالنية ، وكذا في صحيح الترمذي ١٥١٧/٧ ، وسنن النسائي ٥١/١ ، ومسند الإمام أحمد ٢٥/١ ، ٤٣ ، وهو أيضا في سنن أبي داود ٦٥١/٢ ، وفي سنن ابن ماجه ١٤١٣/٢ .

(٧) جزء من حديث مروي عن عائشة رضي الله عنها ، وهو في البخاري ١١٧/١ وفيه : فإن الولاء لمن أعتق . ومسلم =



وأجيب بأن المراد في الخبرين التأكيد ، فكأنه ليس عملٌ إلا بالنية ، وليس الولاء إلا بالعتق ، كقوله ﷺ : « لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلا في المسجدِ »<sup>(١)</sup> .

قوله : وإذا اتصل به ضميرُ مفعولٍ ، أو وُتِعَ بعدَ إلا أو معناها ، أو اتصل مفعوله وهو غيرُ متّصلٍ ، وجب تأخيرُهُ .

بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الأصل ، أي تأخيرَ الفاعل عن المفعول .  
قوله : اتصل به ، أي بالفاعل .

ضميرُ مفعول : ( أي ضميرٌ )<sup>(٢)</sup> راجعٌ إلى مفعول ( وجب تأخيرَ الفاعل عند الأكثرين )<sup>(٣)</sup> ، ومثاله : ضربَ زيدًا غلامه ، إذ لو قدمته لكان إضمارًا قبل الذكر لفظًا ( وأصلًا )<sup>(٤)</sup> - كما مر<sup>(٥)</sup> -

وينبغي أن يجوز عند الأخفش وابنِ جني - كما تقدم<sup>(٦)</sup> -

وكذا الحكم لو اتصل ضميرُ المفعول بصلةِ الفاعل أو صفته ، نحو: ضربَ زيدًا الذي ضربَ غلامه ، وأكرمَ هندًا رجلٌ ضربَها .

هكذا قيل ، ولو قيل بجواز أكرمَ رجلٌ هندًا ضربَها ( جاز )<sup>(٧)</sup> ؛ لأن الفصل بين الوصف والموصوف بالأجنبي غيرُ ( ممتنع )<sup>(٨)</sup> ، بخلاف الصلة والموصول ، إذ الاتصال الذي بين الأوّلين أقلُّ مما بين الأخيرين .

---

= ١١٤١/٢ وفيه : فإنما الولاء لمن أعتق و ١١٤٢ وفيه : فإن الولاء لمن أعتق . وكذا سنن أبي داود ٣/٣٣١ ، وفي الترمذي ٢٦٦/٨ وفي ٢٨/٨ بلفظ: فإنما الولاء لمن أعتق ، وورد بلفظ الولاء لمن أعتق في سنن ابن ماجه ١/٦٧١ ، ٨٤٢/٢ وفي المسند ١/٢٨١ .

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٤٢٠ عن جابر بن عبد الله قال : فقد النبي ﷺ قوما في الصلاة ، فقال : ما خلفكم عن الصلاة ؟ قالوا : لِحَاءَ كان بيننا ، فقال : لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلا في المسجدِ .

(٢) ساقطتان من ط .

(٣) تكملة من ج و ط وهي لازمة حتى يُعْطَفَ عليها قوله : وكذا الحكم لو اتصل .. إلخ .

(٤) في ت : ومعنى .

(٥) صفحة ٢٠٤ ،

(٦) لأنيهما أجازا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل نحو: ضربَ غلامه زيدًا ، وانظر: صفحة ٢٠٤ ،

٢٠٥ .

(٧) في ط : لجاز .

(٨) في ج و ص : ممنوع .

قوله : أو وقع بعد إلا .

أي وقع الفاعل نحو : ما ضرب عمرا إلا زيد ، أو معناها نحو : إنما ضرب عمرا زيد .  
وإنما وجب تأخيرُ الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في : ما ضرب زيد  
إلا عمرا<sup>(١)</sup> ، فإن مضرورة ما قبل إلا محصورة فيما بعدهل ، والضارية محتملة ، فلو  
قدمت الفاعل بلا إلا لانعكس ( المعنى )<sup>(٢)</sup> ، ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور<sup>(٣)</sup> .  
( قوله : أو اتصل مفعوله .

أي كان مفعولُ الفاعل ضميرًا متصلًا - وهو غير متصل<sup>(٤)</sup> - أي الفاعل غير  
الضمير المتصل ، وغير الضمير المتصل ؛ إما ضمير منفصل نحو : ما ضربك إلا أنا ،  
أو مظهر نحو : ضربك زيد .

وإنما قيد بقوله : ( وهو غير متصل ) لأنهما لو كانا معًا متصلين نحو : ضربتك ، وجب  
تقديمُ الفاعل - كما ذكرنا<sup>(٥)</sup> - )<sup>(٦)</sup> .

قوله : وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا في مثل ( زيد ) لمن قال : من قام ؟  
و ( ليئك يزيد ضارحٌ لخصومة )<sup>(٧)</sup> ووجوبًا في مثل : ﴿ وإن أحد من  
المشركين استجارك ﴾<sup>(٨)</sup> وقد يحذفان معًا مثل ( نعم ) لمن قال : أقام  
زيد .

قوله : لقيام قرينة جوازًا .

لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة ، سواء كان الحذف جائزًا أو واجبًا .

(١) صفحة ٢٠٩ ، ٢١٤ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) صفحة ٢١٤ . وكلمة المذكور ساقطة من ص .

(٤) في ت زيادة حيث قال : متصل به ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٥) صفحة ٢٠٧ .

(٦) ساقط من ج و ص و ط ، وسقوطه أمر غريب ، وبخاصة من ط ، لأنه بسقوطه يبقى جزء من الكافية بدون  
شرح مع الحاجة إليه ، والرضي لم يعتد ذلك .

(٧) سيأتي تخريجه صفحة ٢١٧ .

(٨) التوبة . آية ٦ .

قوله : زيد لمن قال : من قام ؟

الظاهر أن ( زيد ) مبتدأ لا فاعل ، لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى ، ومن ثم قالوا في جواب ماذا - إذا كان ذا بمعنى الذي - : إنه رفع لأن السؤال ( جملة )<sup>(١)</sup> اسمية ، بخلاف مما إذا كان ( ذا )<sup>(٢)</sup> زائدا ، فإن الأولى نصب الجواب - كما يجيء في باب الموصولات<sup>(٣)</sup> -

وأیضا فالسؤال عن ( القائم )<sup>(٤)</sup> لا عن الفعل ، والأهم تقديم المسؤول عنه ، فالأولى أن يقدر ( زيد قام ) .

( بلى )<sup>(٥)</sup> قولهم : إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ<sup>(٦)</sup> برفع حظية ، من باب حذف الفعل بلا خلاف ، أي إن لا يتفق لك حظية من النساء فأنا لا أليّة ، أي غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند أزواجهن من الخدمة والتصنع .  
وروي النصبُ فيهما على تقدير : إِلَّا أكنُ حَظِيَّةً فَلَا أكونُ أليّةً .

قوله :

٤٥ - وليك يزيد ضارع ( لخصومة )<sup>(٧)</sup>

هذا أيضا من جنس الأول - ( أي مما القرينة فيه السؤال )<sup>(٨)</sup> إلا أن السؤال - أيضا - ههنا مقدر ، مدلولٌ عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول ، لأنه يلتبس الفاعل - إذن - على السامع ، فيسأل عنه ، فكأنه لما قال : لِيُكَّ يَزِيدُ ، (سأل سائل: من يَكِيهِ؟ فأجاب بقوله)<sup>(٩)</sup>: ضارع، أي يكيه ضارع، والسؤال في الأول. مصرّح به.

(١) في ط : بجملة .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) انظر: ط ٥٨/٢ .

(٤) في ص : القيام .

(٥) في ت : بل .

(٦) في مجمع الأمثال للميداني ٢٠/١ رواه بالنصب وقال : مصدر الحظية الحظوة والحظوة والحظوة ، والأليّة فعيلة من الألو وهو التقصير .. والحظية فعيلة بمعنى مفعولة .. قال أبو عبيد : أصل هذا في المرأة تصلّف عند زوجها فيقال لها : إن أخطأتك الحظوة فلا تألّي أن تتودّدي إليه . يضرب في الأمر بمداواة الناس ، ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم .

(٧) تكملة من ج و ص و ط . وسيأتي تخريج البيت صفحة ٢١٨ .

(٨) في ج : في مالا قرينة فيه إلا السؤال .

(٩) ساقط من ص ، وفي ت : قال السائل : من يكيه ؟ فأجاب بقوله .

والبيت للحارث بن نُهَيْك<sup>(١)</sup> ، وَعَجَزُهُ :

وَمَخْتَبَطٌ مَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ<sup>(٢)</sup>

يقال : بكيته : أي بكيته عليه - بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال - وليس بقياس - كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الأفعال<sup>(٣)</sup> - والضارعُ : الدليل ، من قولهم : ضَرَعَ ضِرَاعَةً .

قوله : لخصومة : متعلق بضارع - وإن لم يَعْتَمِدْ على شيء - لأن الجارَّ والمجرور يكتفي برائحة الفعل ، أي يبيكه من يَضْرَع وَيَذِل لأجل الخصومة ، فإن يزيد كان ملجأ وظهراً للأذلاء والضُّعَفَاء .

( وتعليقه يبيكي المقدَّر ليس بقوي في المعنى )<sup>(٤)</sup> .

والمَخْتَبَطُ : الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة ، يقال : اخْتَبَطَنِي فلان ، وأصله

---

(١) لم أعر له على ترجمة إلا أن أبا زيد في نواته صفحة ٥٠٧ ، ٥٠٨ بتحقيق د/محمد عبد القادر أحمد طبع دار الشروق ، قال : وقال الحارث بن نهيك ( النهشل أدرك الإسلام ) .

(٢) في الخزانة ٣١٣/١ نسب النحاس هذه الأبيات للبيد الصحابي ، وحكى الزمخشري أنها لمزرد أخي الشماخ ، وقال ابن السرياني هي للحارث بن ضرار النهشلي ( انظر : شرح أبيات سيويه ١١٠ ، ١١١ ) وقال اللبلي : إنها لضرار النهشلي ، وذكر البعلبي أنها للحارث بن نُهَيْك النهشلي ( وهكذا في شرح الرضي للكافية ) وقيل : هي للمهلل . ثم قال : والصواب أنها لنهشل بن حري ..

والبيت في سيويه ١٤٥/١ منسوباً للحارث بن نهيك ، وفي الشعر والشعراء لابن قتيبة ٩٩ ، وفي تصحيف العسكري ٢٠٨ وفي المقتضب ٢٨٢/٣ ، وفي المحتسب ٢٣٠/١ ، وفي الخصائص ٣٥٣/٢ ، وفي الخزانة ٣٠٣/١ ، وفي التصريح ٢٧٤/١ ، وفي معاهد التنصيص ٧٠/١ ، وفي الهمع ١٦٠/١ ، وفي الدرر ١٤٢/١ .

وقد أورد البغدادي أبياتاً أخرى وقال : إنها لنهشل بن حري يرثي يزيد ، وأولها :

لعمري لئن أسسى يزيدُ بنُ نهشل حشا جدت تُسْنِي عليه الروائع

ولم أعر على ترجمة ليزيد هذا . أما نهشل بن حري فقد ترجم له البغدادي في خزانته ٣١٢/١ .

الشاهد : استشهد به ابن الحاجب على أن الفعل المسند إلى ضارع حُذِفَ جوازاً وتقديره يبيكه ، وهذا على رواية لَيْك بالبناء للمفعول ، ويرى البيت كما في الشعر والشعراء بالبناء للفاعل قال : وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول : أظفره إليه ؟ وإنما الرواية : لَيْك يزيدُ ضارعٌ لخصومة ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٣) انظر : ط ٢٧٣/٢ .

(٤) ساقط من ج و ص و ط . وهو يعينه في الخزانة ٣٠٦/١ مشروحاً قال : قال الفناري : لأن مطلق الخصومة ليس سبباً للبكاء ، بل هي بوصف المغلوبة ، وهذا دليل على وجود هذا الكلام في الأصل وإلا لما علق عليه البغدادي .

من خبطت الشجرة إذا ضربتها بالعصا ، ليسقط ورقها .

مما تطيح : أي تُذهِب وتُهْلِك .

والطوائح بمعنى المطيحات ، يقال : طوّحته الطوائح ، وأطاحت الطوائح ، أي ذهبت به ورمت به ، ولا يقال : المُطَوِّحات ولا المُطِيحات<sup>(١)</sup> ، وهو إما على حذف الزوائد مثل أَوْرَسَ فهو وارس<sup>(٢)</sup> ، وأَعْشَبَ فهو عاشب ، أو على النسب مثل ماء دافق ، أي ذو دفق ، يقال : طَاحَ يَطُوحُ مثل قال يقول ، وطَاحَ يَطِيحُ ، وهو واوِيّ من باب فَعِل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل<sup>(٣)</sup> .

وقوله : مما تطيح متعلق بمخبط ، أي يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله ، و ( ما ) مصدرية ، أو يبيكي ( المقدّر )<sup>(٤)</sup> أي يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد .

ويجوز أن تكون ( ما ) بمعنى التي ، أي لأجل خلال ( الكرام )<sup>(٥)</sup> التي طوّحتها الطوائح وتطيح - على كل تقدير - حكاية حال ماضية ، يُورَدُ الماضي بصورة الحال ، إذا كان الأمر هائلا ، لتصويره للمخاطب نحو ( قولك )<sup>(٦)</sup> : لقيت الأسد فأضربه فأقتله .

قوله : ووجوبا في مثل : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾<sup>(٧)</sup> .

( انتصاب جوازا ووجوبا على أنهما مصدران لقوله : يحذف ، أي يحذف جائزا أو واجبا )<sup>(٨)</sup> .

إنما كان الحذف واجبا مع وجود المفسّر ( الذي هو )<sup>(٩)</sup> استجارك الظاهر ، لأن

(١) في اللسان : طوّحته الطوائح قدفته القواذف ، ولا يقال : المُطَوِّحات ، وهو من النوادر .

(٢) في اللسان : وقد أَوْرَسَ الرَّمْتُ فهو مُورِس وأَوْرَسَ المكان فهو وارس والقياس مُورِس ثم نقل عن الصحاح أنه لا يقال مُورِس .

(٣) في الكتاب ٣٦١/٢ ، وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنها فعل يفعل بمنزلة حَسِبَ يحسب وهي من الواو .

(٤) في ج : المقدم .

(٥) في ج و ص و ط : الكرم .

(٦) ساقطة من ج و ط .

(٧) التوبة . آية ٦ .

(٨) ساقطة من ص و ط .

(٩) في ج و ص و ط : نحو .

الغرض بالإتيان<sup>(١)</sup> بهذا الظاهر تفسيرُ المقدّر ، فلو أظهرته لم يَحْتَجْ إلى مفسّر ، لأن الإبهام المُخَوِّجَ إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير ، ومع الإظهار لا إبهام ، والغرض من الإبهام (أولاً)<sup>(٢)</sup> ثم التفسير إحداهُ وقع في النفوس لذلك المبهم ، لأن النفوس تشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه ، وأيضاً في ذكر الشيء مرتين - مَبْهَمًا ثم مفسراً - تأكيدٌ ليس في ذكره مرة .

وإنما لم يُحْكَمْ بكون (أحد) مبتدأً ، و (استجارك) خبره لعلمهم - بالاستقراء - باختصاص حرف الشرط بالفعلية .

على أنه نُسِبَ إلى الأخفش جوازُ وقوع الاسمية بعدها ، بشرط كون الخبر فعلاً<sup>(٣)</sup> .  
فمثالنا - على مذهبه - إذن - ليس من قبيل ما نحن فيه .

ويطُل ما نُسِب إليه بوجوب النصب في : إن زيداً ضربته ، إلا على ما أجاز بعض الكوفيين<sup>(٤)</sup> من نحو<sup>(٥)</sup> :

٤٦ - لا تجزعي إن منفسّ أهلكته<sup>(٦)</sup>

(١) كان الأولى أن يقول : من الإتيان .

(٢) ساقطة من ج و ص و ط .

(٣) في معاني القرآن للأخفش ٣٢٧ : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ فابتدأ بعد (إن) وأن يكون رفع (أحد) على فعل مضمر أقيس الوجهين ، لأن حروف المجازة لا يُبتدأ بعدها ، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن) تمكّنها ، وحُسنتها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ .

وانظر رأيه هذا في الخصائص ١/١٠٥ ، وفي الإنصاف ٦١٦ ، وقد أجاز ذلك سيبويه ، لكن على قبح . انظر : الكتاب ١/٥٤ ، وانظر ردّ المبرد على سيبويه وردّ ابن ولّاد على المبرد ورأي الشيخ عضيمة في المسألة في التعليقة ٤ صفحة ٧٤ من الجزء الثاني من المقتضب .

(٤) في الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ : ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك : إن زيداً أتاني آتة ، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

(٥) قول الشاعر الحر بن تولب ، صحابي يعد من المخضرمين ، شاعر جواد واسع العطاء ، كان أبو عمرو بن العلاء يسميه الكيس لجودة شعره وكثرة ماله ، لم يمدح أحداً ولا هجا ، وفد على النبي ﷺ مسلماً وهو كبير وهو من المعمرين ، توفي سنة ١٤ هـ (الخراتة ١/٣٢١) .

(٦) عجزه :

فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

والبيت في ديوانه ٧٢ ، وفي الكتاب ١/٦٧ ، وفي المقتضب ٢/٧٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١/٣٣٢ ، وفي ابن يعش ٢/٣٨ ، وفي الخراتة ١/٣١٤ .

ومع ذلك ما أولوه إلا بإضمار فعلٍ رافعٍ لنفس<sup>(١)</sup> (أي هلك منفس) <sup>(٢)</sup> (أو إن هلك منفس) <sup>(٣)</sup> (وهو مع ذلك مردود) <sup>(٤)</sup> - على ما يجيء الكلام عليه بعد<sup>(٥)</sup> - .  
وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في (لو ذات سوار لطمتني) <sup>(٦)</sup> وهلا زيد قام ، أعني كل حرف لا يليه إلا الفعل .

ومفسر الفعل المقدّر إما فعلٌ صريح كما مر<sup>(٧)</sup> ، أو حرفٌ يؤدي معنى الفعل ، مثل أن الموضوع للثبوت والتحقق ، فهي - إذن - دالة على ثبوت وتحقيق ، والتزم أن يجيء خبرها (فعلا) <sup>(٨)</sup> - كما يجيء في قسم الحروف<sup>(٩)</sup> - ليكون أن مشعرا بمعنى الفعل المقدّر ، وخبرها في صورة ذلك الفعل - أعني الفعل الماضي - (فيكونا) <sup>(١٠)</sup> معاً كالفعل الصريح المفسر ، وذلك بعد لو خاصة ، كقوله تعالى : ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ <sup>(١١)</sup> ، أي لو ثبت وتحقق أن الله هداي ، فأن مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدّر <sup>(١٢)</sup> .

= اللغة : لا تجزعي : لا تحزني ، النفس : ما يتنافس فيه ويرغب ، والإهلاك : إيقاع الهلاك به (الخزاة ٣١٦/١) .

الشاهد : أستشهد به الرضى على أن بعض الكوفيين رووا البيت بالرفع في (منفس) على أن الرفع فعل مضارع مقدر . وقد سبق ذكر مذهب الكوفيين في الفقرة رقم (٤) من الصفحة السابقة .

(١) قد تبين في التعليقة (٤) من الصفحة السابقة أن الكوفيين يرفعون الاسم بما عدا إليه من الفعل من غير إضمار ، وانظر : الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٢) ساقط من ط .

(٣) ساقط من جـ وفي ص : أي إن هلك منفس .

(٤) تكملة من ط .

(٥) انظر : صفحة ٥٥٩ .

(٦) في مجمع الأمثال للميداني ١٧٤/٢ : أي لو لطمتني ذات سوار ، لأن لو طالبة للفعل داخلة عليه ، والمعنى لو ظلمني من كان كففاً لي هان علي ، ولكن ظلمني من هو ذوي ، وقيل : أراد لو لطمتني حرة ، فجعل السوار علامة للحرية ، لأن العرب قلما تلبس الإمامة السوار ، فهو يقول : لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف علي . وفي الهامش : يضرب للكريم يظلمه ذوي ، فلا يقدر على احتال ظلمه .

(٧) في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ ص ٢١٩ .

(٨) في ط : فعل ، ولا وجه له .

(٩) انظر : ط ٣٥٠/٢ ، ٣٩٠ .

(١٠) في جـ و ص : فيكونان ، ووجهه على الاستئناف ، والمثبت هنا يكون عطفاً على قوله : ليكون أن مشعرا .

(١١) الزمر : ٥٧ .

(١٢) اعتد الرضى هنا برأي الكوفيين ، وانظر : الصبان على الأشموني ٤٠٤/٤ .

قوله : وقد يحذفان معا مثل : نَعَمْ .

أي يُحذفُ الفعلُ والفاعلُ ، وأما حذفُ الفاعلِ وحده فلم يثبت<sup>(١)</sup> إلا عند الكسائي - كما يجيءُ في التنازع<sup>(٢)</sup> - .

وإنما حكم بعد نَعَمْ بحذف الفعل والفاعل معا لأن نعم حرف لا يفيد معناه الإفرادي أيضاً إلا بانضمامه إلى غيره - كما سبق في حد الاسم<sup>(٣)</sup> - وههنا أفادَ المعنى الكلامي ( المستقل )<sup>(٤)</sup> فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدَّقه لفظة نَعَمْ ، وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية ، فتقدَّر بعد نَعَمْ جملة فعلية .

وإذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدَّر بعد ( نعم ) اسمية ، كما يقال : أزيد قائم ؟ فنقول : نعم ، أي نعم زيد قائم .

وحذفُ الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ، ولذا قال : وقد يحذفان .

---

(١) ذكر ابن هشام في شرحه لقطر الندى ١٨٣ ، ١٨٤ أنه يطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع :

- ١ - في نحو : ما قام إلا هند .. فإن التقدير ما قام أحد إلا هند .
  - ٢ - فاعل المصدر كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَىٰ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ تقديره أو إطعمه .
  - ٣ - في باب النيابة نحو : ﴿ وَقَضَى الْأَمْرَ ﴾ أصله والله أعلم وقضى الله الأمر .
  - ٤ - فاعل أفعال في التعجب إذا دل عليه مقدم مثله كقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ قلت : كيف يمكن الجمع بين رأي الرضي في عدم ثبوت حذف الفاعل وحده ، مع قول ابن هشام في اطراد حذف الفاعل في هذه المواضع ؟
- (٢) صفحة ٢٢٣ .
- (٣) صفحة ٢٠ .
- (٤) ساقطة من ج و ص .



## التنازع

قوله : وإذا تنازعَ الفعلانَ ظاهراً بعدهما فقد يكونُ في الفاعلية ( نحو )<sup>(١)</sup> :  
ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ ، وفي المفعولية ( نحو )<sup>(٢)</sup> : ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زَيْدًا ، وفي  
الفاعلية والمفعولية مختلفين .

( اعلم أنه )<sup>(٣)</sup> لو قال : الفعلانِ فصاعداً أو شبههما ، ليشمل اسمَ الفاعلِ  
والمفعولِ والصفةَ المشبهةَ نحو : أنا قَاتِلٌ وضاربٌ زَيْدًا ، وlishمِل أيضاً أكثرَ من عاملين  
نحو : ضَرَبْتُ و ( أَكْرَمْتُ وأَهْنَيْتُ )<sup>(٤)</sup> زَيْدًا ، لكانَ أعم ، لكنه اقتصَرَ على الأصلِ ( في  
العمل )<sup>(٥)</sup> وهو الفعل ، وعلى أقلِّ المتعددات ، وهو الاثنان .  
قوله : ظاهراً بعدهما .

إنما قال ذلك لأن بعض المضمرات لا يصح تنازُعُه ، وذلك لأن المضمَر المتنازِع  
( فيه )<sup>(٥)</sup> لا يخلو من أن يكون متصلاً أو منفصلاً ، ويستحيل التنازُعُ في المضمَر  
المتصل بالعامل الأخير - مرفوعاً أو منصوباً - لأن التنازعَ إنما يكونُ حيثُ يمكنُ أن  
يعمَلَ في المتنازِع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الآخرُ ، والعامل  
الأول يستحيل عمله في المضمَر المتصل بالعامل الأخير ، لأن المتصلَ يجب اتصاله  
بعامله ، أو بما هو كجزئته ، ولا يتصلُ بعاملٍ آخر .

وأما المنفصل فإن كان مرفوعاً نحو : ما ضرب وما أكرم إلا أنا ، وكذا الظاهر الواقع  
هذا الموقع نحو : ما قام وما قعد إلا زيد ، فلا يجوز أن يكون - أيضاً - من باب التنازع

(١) في ط : مثل .

(٢) تكلمة من ج و ط .

(٣) في ج و ص و ط : أهنت وأكرمت .

(٤) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٥) ساقطة من ص و ط .

على الوجه الذي التزمه البصريون - وهو أن الأول إذا توجه إلى المتنازع بالفاعلية وألغيته فلا بد أن يكون ( في العامل المُلغى )<sup>(١)</sup> ضميرٌ موافقٌ للمتنازع - . ( سواء كان المُلغى هو الأول أو الثاني )<sup>(٢)</sup> .

وإنما لم يجوز أن يكون منه ( لأن المُلغى إن كان هو الأول )<sup>(٣)</sup> وأضمرت فيه ضميرًا مطابقًا للمتنازع فإن كان بدون ( إلا ) صار هكذا ما ضربت وما أكرم إلا أنا ، وما قام - أي هو أعني زيدا - وما قعد إلا زيد ، فيكون إلا أنا مُستثنى من المتعدد المقدّر في ( ما أكرم ) وكذا إلا زيد مستثنى من المتعدد المقدّر في : ما قعد ، ولا يجوز أن يكونا مستثنين من ( ما ضربت وما قام ) لأنه لا متعدّد فيهما ، لا ظاهرا ولا مقدرا ، فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع ، بعد ما كانا مثبتين له ، وشرطُ باب التنازع أن لا يختلف المعنى بالإضمار في المُلغى .

وإن كان الإضمار في المُلغى مع ( إلا ) قلت في الأول : ما ضرب إلا أنا وما أكرم إلا أنا ، إذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بإلا ، فلا يكون من باب التنازع ، لأن المُلغى في باب التنازع إما أن يكون خاليا من العمل في المتنازع وفي نائبه - أعني الضمير - كضربت وأكرمتي زيد ، وكذا ضربت وأكرمت هند عند الكسائي<sup>(٤)</sup> ، أو يكون فيه نائبٌ عن المتنازع - أعني الضمير - في نحو : ضربا وأكرمت الزيدين ، ليظهر كونه مُلغى ، وكون الآخر هو العمل ، ولا يظهر في ( إلا أنا ) الذي بعد ( ما ضرب ) نيابةً عن ( إلا أنا ) الذي بعد ( ما أكرم ) كما ظهر في ألف ( ضربا ) نيابةً عن ( الزيدين ) في قولك : ضربا وأكرمت الزيدين ، فلا يظهر كون ( ما ضرب ) مُلغى وكون ( ما أكرم ) ( مُعَمَّلا )<sup>(٥)</sup> ، إذ لكلّ منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء .

(١) في ت : فيه .

(٢) تكملة من ص .

(٣) في ط : إذ لو كان المُلغى ههنا هو الأول .

(٤) فإنه يجوز إعمال الثاني مع عدم إضمار الفاعل في الأول . وانظر مذهبه أيضا في شرح الكافية الشافية ٦٤٦ .

(٥) في ج : عاملاً .

( وكذا )<sup>(١)</sup> يجب أن تقول - في الثاني - ما قام إلا هو وما قعد إلا زيد ، ولا يستعمل مثله في كلامهم ، بل المستعمل ما قام وما قعد إلا زيد .  
ويجوز أن يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ، ويكون الفاعل محذوفاً من الأول مع إعماله للثاني - كما هو مذهبه<sup>(٢)</sup> على ما سيجيء<sup>(٣)</sup> - .  
ويلزم البصريين - أيضاً - في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لأنهم يوافقونه ههنا في أن هذا من باب الحذف لا الإضمار ( لأنهم حذفوا )<sup>(٤)</sup> الفاعل مع إلا لدلالة الثاني عليه ، لأنه هو .  
وكل ما ذكرنا على إعمال ( الأول )<sup>(٥)</sup> في المنفصل المرفوع يجيء مثله في إعمال الثاني فيه .

وإن كان المتنازع فيه منفصلاً منصوباً ، نحو : ما ضربت وما أكرمت إلا إياك ، جاز أن يكون من باب التنازع ، وتكون قد حذفت المفعول مع إلا من الأول مع إعمال الثاني ، أو من الثاني مع إعمال الأول ، إذ المفعول يجوز حذفه - بخلاف الفاعل - .  
وكذا المجرور المنصوب المحل نحو : قمت وقعدت ( بك )<sup>(٦)</sup> .  
فعلى هذا يجوز التنازع في المضمَر المنفصل والمجرور ، ولا سيما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملين ، نحو : إياك ضربت وأكرمت ، ( وبك قمت وقعدت )<sup>(٧)</sup> .  
فقول المصنف ( ظاهراً غير واردٍ مورده ، وكذا قوله )<sup>(٨)</sup> : بعدهما ، لا حاجة إليه ، إذ قد يتنازعان ما هو قبلهما إذا كان منصوباً ، نحو : زيدا ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت ، وإياك ضربت وأكرمت .

(١) في ط : وكان .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٤٦ .

(٣) صفحة ٢٢٨ .

(٤) في ت : فحذفوا وفي ص : وحذفوا .

(٥) في ت : الثاني .

(٦) في ص : في الدار .

(٧) ساقط من ج و ص و ط .

(٨) ساقط من ج و ص .

قوله : فقد يكون ( في الفاعلية )<sup>(١)</sup> .

أي يكون المتنازع .

اعلم أن العاملين في التنازع على ضربين ، إذ هما إما متفقان أو مختلفان .

والمتفقان على ثلاثة أضرب ، لأنهما إما أن يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو:

ضربني وأكرمني ( زيد )<sup>(٢)</sup> أو في المفعولية حسب نحو: ضربت وأكرمت زيدا ، أو في الفاعلية والمفعولية معا نحو: ضرب وأكرم زيد عمرا .

ولم يذكر المصنف هذا الثالث ؛ لأنه يتبين بالقسمين الأولين ، لأنهما إذا تنازعا في

الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا ( في الفاعلية وتنازعا )<sup>(٣)</sup> أيضا في المفعولية .

والمختلفان على ضربين : لأنه ( إما أن يَطلُب )<sup>(٤)</sup> الأول ( الفاعلية )<sup>(٥)</sup> والثاني

( المفعولية )<sup>(٦)</sup> نحو: ضربني وأكرمت زيدا ، أو بالعكس نحو: ضربت وأكرمني زيد .

فقوله : مختلفين حال من الفعلين ، لأن معنى قوله : فقد يكون أي التنازع : فقد

يتنازعان ، أي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين .

واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من أقسام المتفقين ، لأنهما تنازعا في ذلك

القسم في الفاعلية والمفعولية أيضا لكن متفقين في التنازع .

وإنما احترز عنه لأن هذا القسم - كما ذكرنا<sup>(٧)</sup> - يتبين من القسمين الأولين حتى

لا يتكرر بعض الأقسام .

قوله : ويختار البصريون إعمال الثاني والكوفيون ( الأول )<sup>(٨)</sup> .

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : زيدا والصواب ما أثبتته .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ت : أما إن يكون يطلب .

(٥) في ت : للفاعلية .

(٦) في ت : للمفعولية .

(٧) صفحة ٢٢٣ .

(٨) في ت : إعمال الأول . والذي أثبتته موافق لما في متن الكافية صفحة ١١ ، ثم إن الرضي سيقوم بشرح قوله الأول

في الصفحة القادمة .

أي البصريون يقولون : اختارَ إعمالَ الثاني مع تجويز إعمالِ الأول أيضا ، وكذا الكوفيون يختارون إعمالَ الأول مع تجويز إعمالِ الثاني .

وإنما اختار البصريون<sup>(١)</sup> إعمال الثاني لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب ، فالأولى أن يستبدَّ به دون الأبعد ، وأيضا لو أعملتَ الأول في العطف نحو : قام وقعد زيد ، لفصلتَ بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة ، ولعطفت على ( شيء )<sup>(٢)</sup> وقد بقيت منه بقية ، وكلاهما خلاف الأصل ، ولا تحيُّ هذه العلة في غير العطف نحو : جاءني لأكرمَه زيدٌ ، وكادَ يخرجُ زيدٌ .

وقال الكوفيون<sup>(٣)</sup> : إعمالُ الأول أولى ، لأنه أولُ الطالبين ، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدمُ من احتياج الثاني .

ولاشك - مع الاستقراء - أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم .

قوله : الأول : أي إعمال الأول .

قوله : فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي ، وجاز خلافا للفراء<sup>(٤)</sup> ، وحذفت المفعول إن ( استغني )<sup>(٥)</sup> عنه وإلا أظهرت .

هذا بيان أنه إذا أعملت الثاني - على ما هو اختيار البصريين - فكيف يكون حال الأول ؟

فقال : الأول - إذن - إما أن يطلب المتنازع للفاعلية أو للمفعولية ، فإن كان الأول - نحو : ضربني وأكرمت زيدا - فالبصريون يُضمرون في الأول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع ، في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

(١) هذه هي المسألة الثالثة عشرة من مسائل الإنصاف لأبي البركات الأنباري انظر ص ٨٣ - ٩٦ فقد ذكر المؤلف حجج الكوفيين ثم حجج البصريين ، وأيد كعاداته البصريين بأن أجاب عن كلمات الكوفيين كلها .

(٢) في ص و ط : الشيء .

(٣) في ط زيادة ليست في المتن وهي : مثل : ضربني وضربت زيدا ، ويقصد بقوله : جاز الحذف لأن الفراء يمنع الإضمار والحذف .

(٤) في ط استغني . والذي أثبت موافق لما في مخطوطة متن الكافية صفحة ١١ .

فنقول : ضربني وأكرمت زيدا ، ضرباني وأكرمت الزيدَين ، ضربوني وأكرمت الزيدَين ، ضربتني وأكرمت هنداً ، ضربتاني وأكرمت الهندَين ، ( ضربتني )<sup>(١)</sup> وأكرمت الهندات .

والكسائي يحذف الفاعل من الأول ، حذرا من الإضمار قبل الذكر - كما ذكرنا قبل<sup>(٢)</sup> - فحاله كما قيل<sup>(٣)</sup> :

٤٧ - فكنْتُ كَالسَاعِي إِلَى مَثْعَبٍ مُوَائِلًا مِنْ سَبِيلِ الرَّاعِدِ<sup>(٤)</sup>

وذلك لأن حذف الفاعل أشتع من الإضمار قبل الذكر ، لأنه قد جاء بعده ما يفسره ( في الجملة )<sup>(٥)</sup> - وإن لم يجيء لمحض التفسير كما جاء في نحو : رَبُّهُ رَجُلًا - .

فهو<sup>(٦)</sup> يقول : ضربني وأكرمت زيدا ، أو الزيدَين ، أو هنداً أو الهندَين ، أو الهندات .

ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسألة - أي إعمال الثاني إذا طلب الأول الفاعلية ، وقال : إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا<sup>(٧)</sup> .

(١) في النسخ جميعها ضربتني بالياء ، والمطابقة تقتضي هذا التصحيح أي أن تكون بالنون .

(٢) صفحة ٢٢٧ .

(٣) نسبه البغدادي في الخزنة ٣٢٣/١ تبعا للعتبي إلى سعيد بن حسان ، ولعله يريد سعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وقد قال عنه أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني ١٥٨/٧ طبع دار الفكر : إنه شاعر من شعراء الدولة الأموية ، متوسط في طبقة ، ليس معدودا في الفحول . وقد وفد إلى الخلفاء من بني أمية فمدحهم ووصلوه ولم تكن له نباهة أبيه وجده .

(٤) هذا البيت جار مجرى المثل ، وقد ورد في الخزنة ٣٢٢/١ ، وفي شرح شواهد شرح الشافعية ١١١ ، ويقول البغدادي : إنه لم ير هذا البيت إلا في تاريخ يمين الدولة محمود بن سبكتكين للعتبي وفيها :

فررت من معن وإفلاسه إلى الزبيدي أبي واقد

اللغة والمعنى : الساعي : المثعب ، المثعب : أحد مثاعب الحياض ، واثعب الماء : جرى في المثعب ، وفي اللسان : ثعب الماء .. فجّره ، ومنه اشتق مثعب المطر . موائلا : اسم فاعل من وائل أي طلب النجاة وهرب ، والسبل : المطر ، الراعد : السحاب ذو الرعد . يقول : أنا في التجاني إليه كالهارب من السحاب ملتجئا إلى الميزاب ، فقد وقعت في أشد مما هربت منه . ( شرح شواهد شرح الشافعية ١١١ ) .

الشاهد : ضربه الرضي مثلا لحال الكسائي في هروبه من الإضمار قبل الذكر إلى حذف الفاعل وقال : إنه وقع في أشد مما هرب منه .

(٥) في ت : على الجملة .

(٦) أي الكسائي ، وانظر : شرح الكافية الشافعية ٦٤٦ .

(٧) قال في شرحه لكافيته ص ٢١ : قوله : وجاز خلافا للفراء لأن الفراء يمنع هذه المسألة وأمثالها لما يلزم من الإضمار =

والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا : أن الثاني إن طلب أيضاً الفاعلية نحو : ضرب وأكرم زيد، جاز أن تُعمل العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين<sup>(١)</sup> . لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في ( علم الأصول )<sup>(٢)</sup> ، وهم يُجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية .

قال<sup>(٣)</sup> : وجاز<sup>(٤)</sup> أن يأتي بفاعل الأول ضميراً بعد المتنازع نحو : ضربني وأكرمني زيد هو ، جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر .

( وإن طلب الثاني للمفعولية مع طلب الأول له لأجل الفاعلية )<sup>(٥)</sup> ، نحو : ضربني وأكرمت زيدا هو ، تعين - عنده - الإتيان بالضمير بعد المتنازع - كما رأيت<sup>(٦)</sup> - .

كل هذا حذراً مما لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل . قوله : وحذفت المفعول إن ( استغنيت )<sup>(٧)</sup> عنه وإلا أظهرت .

يعني إذا عملت الثاني وطلب الأول ( للمفعولية )<sup>(٨)</sup> فالواجب حذف المفعول . وافق ( البصريون )<sup>(٩)</sup> ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل ، لأن

---

= قبل الذكر أو حذف الفاعل ، وهو مردود ؛ لأنه ثبت مثله عن العرب كقوله :

وكمثا مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

(١) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٤٤ : واختار عند البصريين إعمال الثاني وعند الكوفيين إعمال الأول ، فإن اقتضى رفعاً دون الثاني تعين عند الفراء إعماله . والله أعلم . وانظر : الجمع ١٠٩/٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٠٣/٢ .

(٢) في جو ص و ط .

(٣) يعني الفراء .

(٤) هذا هو الوجه الثاني الذي يميزه الفراء فيما إذا طلب العاملان المتنازعان للفاعلية .

(٥) في ص : وإن طلب الثاني للمفعولية مع طلب الأول الفاعلية .

(٦) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٤٦ : مثل : يُخسنان ويسىء ابنك ، جائز عند البصريين ممتنع عند الكوفيين .. فلو حذفت الألف صحت المسألة عند الكسائي .. والفراء يمنع ذلك مع الإثبات ومع الحذف ، فلو جيء بضمير الفاعل مؤخراً صحت المسألة عنده نحو : يُحسِن ويسىء ابنك هما .

وانظر : الجمع ١٠٩/٢ .

(٧) الذي في المتن صفحة ١١ : استغني ، وهما بمعنى .

(٨) في ت : للمفعول .

(٩) في ج : البصريين ، وعليه يكون ( الكسائي ) فاعلاً ، والأصح ما أثبتته لأنهم هم الذين وافقوه كما يبين من الكلام .

الحذف هناك - أيضا - كان الوجه ، للزوم الإضمار قبل الذكر ، إلا أنه تعذر لأن الفاعل لا يُحذف ، وفي المفعول هذا المانع مرتفع ، لأنه فضلة يحذف في السعة ، فكيف مع مثل هذا المُنحَوَج - أعني الإضمار قبل الذكر - .  
قوله : إن ( استغني )<sup>(١)</sup> عنه .

في مثل : ضربت وأكرمني زيد ، لا تقول : ضربته وأكرمني زيد .  
وقال المالكي<sup>(٢)</sup> : يجوز ذلك على قلة<sup>(٣)</sup> .

قوله : وإلا أظهرت .

يعني إن لم تستغن عن المفعول أظهرت ، وذلك لكونه أحد مفعولي باب علمت مع ذكر الآخر ، فإنه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم ، وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي ، لأن المعلوم في قولك : علمت زيدا قائما ، مصدر المفعول الثاني مضافا إلى الأول ، أي علمت قيام زيد ، بخلاف مفعولي أعطيت ، فإن كل واحد منهما مفعول به ، إذ زيد في قولك : أعطيت زيدا درهما مُعْطًى ، وكذا الدرهم .

ولا يجوز أيضا إضماره ، لكونه ( إظمارا )<sup>(٤)</sup> قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل ، فلم يبق بعد تعذر الحذف والإضمار إلا الإظهار .

واعترض على هذا بأنه يجوز في ( السعة )<sup>(٥)</sup> - وإن كان قليلا - حذف أحد

---

(١) الذي في المتن صفحة ١١ : استغني . وهما بمعنى .

(٢) ورد ذكر المالكي في شرح الرضي على الكافية الجزء الأول سبع مرات ، وعند تتبع ما نقله عنه لمعرفة قائله تبين أنه يقصد ابن مالك ، ناظم الألفية ، وقد ذكر الرضي ابن مالك ثلاث عشرة مرة في جزئه الأول بلفظ ابن مالك ، أولها في باب الحال لذا سأترجم له هناك إن شاء الله ، انظر صفحة ٦٨٩ .

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٦٤٨ : ونحو :

(ترضيه ويرضيك ندر ومثله لو شاع لم يعد النظر

ثم قال في الشرح ٦٤٩ ، ٦٥٠ : وأشرت بقولي : ونحو : ترضيه ويرضيك ، إلى قول الشاعر :

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهازا فكن في الغيب أحفظ للود

وقولي : ومثله لو شاع لم يعد النظر ... أي لو شاع إثبات الضمير المنصوب مع المتقدم المُهْمَل لكان له وجه من النظر ، لأنه تقديم مفسر على مفسر ، فيُعتَفَر ، كما اغتفر تقديم غيره من المفسرات على مفسراتها . بل كما اغتفر ذلك في المرفوع .

(٤) في ط : إضمار .

(٥) في ج : الشعر .



مفعولي باب علمت عند قيام القرينة ، لأن كل واحد منهما - في الظاهر - منصوب برأسه ، ظاهر في المفعولية ، كمفعولي باب أعطيت ، وقد جاء ذلك في القرآن والشعر ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> ( بالياء ) <sup>(٢)</sup> ﴿ الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> أي يخلهم هو خيرا فحذف أولهما .  
وقال الشاعر <sup>(٤)</sup> :

٤٨ - لَا تَخْلُنَا عَلَى غَرَاتِكَ إِنَّا طَالَمَا قَدْ وَشَىٰ بِنَا الْأَعْدَاءُ <sup>(٥)</sup>

أي لا تخلنا أذلاء فحذف ثانيهما .

سلمنا أنه امتنع الحذف . لم امتنع الإضمار في حسبنه وحسبت زيدا قائما ؟  
قوله : لكونه إضمارا قبل الذكر في المفعول .

قلنا : إن جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف ، وإن لم يجز فهو كالفاعل ، فليجز فيه أيضا الإضمار قبل الذكر ، لمشاركته الفاعل في علة جواز الإضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه <sup>(٦)</sup> .

سلمنا أنه يمتنع الإضمار قبل الذكر في مطلق المفعول ، لم لا يجوز إضماره بعد الذكر

(١) و (٣) آل عمران ١٨٠ ، وفي التبيان في إعراب القرآن ٣١٤/١ ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ﴾ يقرأ بالياء على الغيبة و ﴿ الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ ﴾ الفاعل ، وفي المفعول الأول وجهان : أحدهما : هو ، وهو ضمير البخل الذي دل عليه ييخلون . والثاني : هو مخوف ، تقديره البخل ، و ( هو ) على هذا فصل .

(٢) ساقطة من ط .

(٤) القائل هو الحارث بن حلزة الشكري ، شاعر جاهلي ، من أهل بادية العراق ، أحد أصحاب المعلقات ، كان أبرص فخورا ، ارتحل معلقته بين يدي عمرو بن هند الملك بالحيرة ، وفي الأمثال : أفخر من الحارث بن حلزة ، إشارة إلى إكثاره من الفخر . توفي نحو سنة ٥٠ ق هـ . الأعلام ١٥٥/٢ .

(٥) البيت في نوادر أبي زيد ١٩٨ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال للأتباري ٤٥٤ ، وفيه غرائك إنا قبل ما قد ، وفي الخزانة ٣٢٤/١ .

اللغة : لا تخلنا : لا تظننا . غراتك : الغرة بالفتح والقصر اسم بمعنى الإغراء ، ويقال : أغرته به إغراء فأغري به .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن بعضهم جوز حذف أحد مفعولي باب علمت للقرينة . وفي شرح القصائد السبع الطوال ٤٥٦ : والنون والألف اسم الخيلة و ( على ) خبرها . فقد جعل المفعولين ( نا ) و ( على غراتك ) .

(٦) قلت : إن اشترك الفاعل والمفعول في امتناع جواز الحذف فإن للفاعل مزية أخرى ، وهي أن مرتبته التقديم ، فهو - وإن تأخر - فحقه التقديم ، فالإضمار جائز بالنظر إلى الرتبة ، وهذا غير موجود في المفعول به فإن مرتبته التأخير فلو أضمرت لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، أما في الفاعل فيعود الضمير على متأخر في اللفظ . قدم في الرتبة .

كما هو مذهبُ الفراءِ في : ضربني وأكرمت زيدا هو ؟ فنقول هنا : حسبي وحسبت زيدا قائما إياه ، كما ذكر السيرافي<sup>(١)</sup> .

هذا والحق أن يقال ( في هذا الأخير )<sup>(٢)</sup> : إن الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي قبيح ، ولا سيما إذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه .

قوله : وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني ، والمفعول على المختار ، إلا أن يمنع مانع فظنهر .

هذا بيان أنه إذا أعمل الأول - على ما هو ( اختيار الكوفيين )<sup>(٣)</sup> فكيف يكون حال الثاني ؟

فقال : لا يخلو إما أن يطلبه للفاعلية أو المفعولية ، فتقول ( في الأول )<sup>(٤)</sup> : ضربت وضربني زيدا ، وضربت وضرباني الزيدَين ، وضربت وضربتني هندا ، وضربت وضربتاني الهندَين ، وضربت ( وضربني )<sup>(٥)</sup> الهنداتُ ، يضم الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من أحد ، لأنه ليس إضمرا قبل الذكر ، لكون المتنازع من حيث كونه معمولاً للأول مقدما على العامل الثاني تقديرا - وإن كان مؤخرا لفظا .

قوله : والمفعول على المختار .

أي وأضمرت المفعول - أيضا - في الثاني كالفاعل على الوجه المختار ، فيكون ضميرا بارزا ، ولا تحذفه نحو : ضربني وضربته زيد ، ويجوز حذفه لكونه فضلة .

أما اختيار الإضمار فلأن الثاني أقرب الطالبين ، فالأولى إذا لم يحظ بمطلوبه مع

---

(١) قال في شرحه لكتاب سيبويه ج ١ ق ٢٣٩ ب : وإذا أعملت الأول على هذا الوجه قلت : أعطيت وأعطاني إياه زيدا درهما .. ويجوز حذف إياه ، لأن المفعول يستغنى عنه ، وإن كان الفعل متعديا إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما فسيبويه سبيل أعطيت إلا في الاقتصار على أحد المفعولين تقول : ظننت زيدا منطلقا إياه .. إلخ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ج و ص و ط : المختار عند الكوفيين .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) قد سبق أن الأصح أن تكون ضربتني بالنون لا بالياء كما في النسخ طلبا للمطابقة ، انظر صفحة ٢٢٨ ف ١ .

الإمكان أن يشغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه ، حتى يترك ذلك المطلوب الأبعد الذي حقه أن لا يعمل مع وجود الأقرب ، وحتى لا يُظَنَّ - بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب - أنه ليس مطلوبه ، وأنه موجه إلى غيره .

فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسألة - أعني عند إعمال الأول وطلب الثاني للمفعول - على أن المختار إضمارُ المفعول في الثاني كان خلوُ الثاني عن الضمير في قوله تعالى : ﴿ هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله : ﴿ اَتُورِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> دليلاً للبصرية على أن المختار إعمالُ الثاني ، وإلا كان أفصحُ الكلام - أي القرآن - على غير المختار - أي ( على ) <sup>(٣)</sup> حذف المفعول من الثاني عند إعمال الأول .

قوله : إلا أن يمنع مانع فيظهر .

( أي يمنع مانع من الإضمار فيظهر ) <sup>(٤)</sup> ، وذلك إذا كان ذلك المفعول أحدَ مفعولي باب علمت ، ويلزم من إضماره مطابقاً للمعود عليه مخالفةً بينه وبين المفعول الأول في الأفراد أو التثنية أو الجمع أو التذكير أو التأنيث نحو : حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا .

قال المصنف : لم يجوز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ، ولا إضماره لأنك لو أضمرته مشى - ليطابق المفعول الأول ، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل ، وتطابقهما في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث واجبٌ - لخالف المَعُودَ إليه وهو منطلقا ، ولو أضمرته مفردا ليطابق المرجوعُ إليه لخالف المفعول الأول ، فلما امتنع الحذف والإضمار وجب الإظهار <sup>(٥)</sup> .

هذا كلامه ، والكلام على عدم جواز حذف أحدِ مفعولي حسبت قد سبق <sup>(٦)</sup> .  
ولو سلّم له لم يُسَلَّم وجوبُ المطابقة بين الضمير والمعود إليه ، إذا لم تلبس المخالفةُ

(١) الحاقة ١٩ .

(٢) الكهف ٩٦ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) ساقط من ج و ص وفي ط : على المختار .

(٥) شرح ابن الحاجب لكافيته ٢٢ .

(٦) صفحة ٢٣١ .

بينهما ، قال تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾ <sup>(١)</sup> وقبله : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ <sup>(٢)</sup> والضمير للأولاد ، فالإضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز : حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقا - وإن كان المعود إليه مفردا - مراعاة للمسند إليه .

وكذا تقول : حسبت ( وحسابي ) <sup>(٣)</sup> إياه الزيدان قائمين ، وحسبت وحسبتي إياه هندا قائمة ، وحسبتي وحسبته إياها هندا قائمة ، وفي كل هذا القبح حاصل بفصل الأجنبي بين العامل والمعمول ، وفي بعضها ( الفصل ) <sup>(٤)</sup> بين المبتدأ والخبر في الأصل .  
قوله : وقول امرئ القيس <sup>(٥)</sup> :

٤٩ - فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ <sup>(٦)</sup>  
ليس منه لفساد المعنى .

هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت <sup>(٧)</sup> في كون إعمال الأول هو المختار ، وذلك أنهم قالوا : الشاعر فصيح ، وقد أعمل الأول بلا ضرورة ، إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره ، وأيضا لو أعمل الثاني لم يلزمه محذور ( إذ كان يكون الفاعل مضمرًا في كفاني ، فاختار إعمال الأول ، مع أنه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق ) <sup>(٨)</sup> وهو حذف المفعول من الثاني - كما مر <sup>(٩)</sup> - وفيه دليل على أن إعمال

(١) و (٢) آية ١١ : من سورة النساء والآية بتمامها : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ زَيْنٍ ، آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ .

(٣) في ج : وحسبني .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) قد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٦) البيت في ديوانه ٣٩ ، وفي سيبويه ٤١/١ ، وفي المتقضب ٧٦/٤ ، وفي الخصائص ٣٨٧/٢ ، وفي الإنصاف ٨٤ ، وفي ابن يعيش ٧٨/١ ، وفي المقرئ ١٦١/١ ، وفي الخزانة ٣٢٧/١ ، وفي المغني ٣٣٨ ، وفي العين ٣٥/٣ ، وفي الجمع ١١٠/٢ ، وفي الدرر ١٤٤/٢ .

الشاهد : أورده الرضي مبينا أنه ليس من باب التنازع ، وفي الشرح تفصيل كاف .

(٧) انظر : الإنصاف ٨٤ ، ٨٥ .

(٨) تكملة من ج و ص و ط .

(٩) صفحة ٢٣٣ .

الأول مختار عند الفصحاء ، إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع ( وجود )<sup>(١)</sup> مشقة ومكروه له في ذلك دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الأمر الذي اختاره في الحسن على الآخر .

أجاب البصرية<sup>(٢)</sup> بأن هذا الاستدلال إنما يصح إذا كان البيت من ( باب )<sup>(٣)</sup> التنازع وليس منه لفساد المعنى .

وبيأه مبني على مقدمة ، وهي أن لو تنفي شرطها وجزائها ، سواء كانا مثبتين أو منفيين .

فإن كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو : لو كان لي مال لحججت ، فالحج ووجود المال منفيان .

فإن كانا منفيين وجب ثبوتهما ، لأن نفي النفي إثبات نحو : لو لم تزرني لم أكرمك ، فالزيارة والإكرام مثبتان .

وإن كان أحدهما مثبتا دون الآخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو : لو لم تشمتني أكرمتك ، ولو شمتني لم أكرمك .

رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول :

( أوله : فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة )<sup>(٤)</sup> ( وقوله : أن ما أسعى لأدنى معيشة )<sup>(٥)</sup> شرط ( لو ) ، أي لو ثبت أن سعبي لأدنى معيشة ، ( فيكون منفيًا )<sup>(٦)</sup> ، فيكون المعنى : لم يثبت أن سعبي لأدنى معيشة ، أي أن طلبي لقليل من المال<sup>(٧)</sup> .

(١) في ج و ص و ط : لزوم .

(٢) في دفاع الأنباري عن البصريين في الإنصاف صفحة ٩٣ لم ينكر أن هذا البيت من التنازع ، بل قال : إنما أعمل الأول منها مراعاة للمعنى .. ومعلوم أن إعمال الأول جائز ولكنه غير مختار كما يرى البصريون فقد أعملوه تجوزا .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) تكملة من ج و ص و ط .

(٥) ساقط من ص .

(٦) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٧) لو قال : أي لم يثبت أن طلبي لقليل من المال ، لكان أوضح .

وقوله : كفاني جزاء لو ، وقوله لم أطلب قليل من المال عطف عليه ، فيكون حكمه حكم الجواب ، فيكون عدم طلب قليل من المال منتفيا ، أي ثبت أن طلبي لقليل من المال ، وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول ، فيكون تناقضا فيفسد المعنى<sup>(١)</sup> .  
فإن قال الكوفي : إن التناقض إنما جاء لجعلك الواو في ( ولم أطلب ) للعطف ، ونحن نقول : إن الواو للحال .

فالجواب : أنك تكون - إذن - مستشهدا بما يحتمل العطف الراجع والحال المرجوح ، إذ واو العطف أكثر من واو الحال ، والاستشهاد ينبغي أن يكون بالراجع ، أو بما هو نص في المقصود ، لا بما يحتمله وغيره على السواء ، فكيف إذا كان غير المقصود راجعا ، والمقصود مرجوحا ؟

فإن قلت : ( فإلى من )<sup>(٢)</sup> ثوجّه قوله : ( ولم أطلب ) إذا لم يكن موجها إلى قليل ؟

قلنا : قيل إلى ( المجد ) المحذوف المدلول عليه بقوله ( بعده )<sup>(٣)</sup> :  
ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي<sup>(٤)</sup>

(١) قلت : قد أورد الكوفيون شواهد أخرى منها قول رجل من بني أسد :  
فرد على الفؤاد هوى عميذا      وسؤل لو يبين لنا السؤال  
وقد نغنى بها ونرى عصورا      بها يقتدنا الخرد الخدالا  
فأعمل الأول : ولذلك نصب ( الخرد الخدالا ) ، ولو أعمل الثاني لقال : تقتادنا الخرد الخدال . وقال الآخر :  
ولما أن تحمّل آل ليلي      سمعت بينهم نعب الغرابا  
فأعمل الأول ولذلك نصب الغراب ولو أعمل الثاني لوجب الرفع .  
فالأولى أن يقال في هذه المسألة : إن إعمال الأول جائز وكذا الثاني ولا مزية لأحدهما على الآخر لوجود ما يؤيد كلاهما من النقل والقياس . وانظر : الإنصاف ٨٣ - ٩٦ .

(٢) في ص : فالإم .

(٣) في ط : بعد .

(٤) هذا هو البيت التالي لبيت امرئ القيس ( ولو أن ما أسعى .. إلخ ) وهو في ديوانه ٣٩ ، وفي ابن يعيش ٧٩ / ١ ، وفي المصحح ١٤٣ / ١ ، وفي الدرر ١٢٢ / ١ ، وفي رصف المباني ٣١٩ ، وفي اللسان ( أثل ) ، وفي الخزانة ٣٢٧ / ١ .  
اللغة : المجد : الشرف والرفعة ، المؤثّل : المستمر المثبت ، وقد ذكره الرضي ليبين أن ( لم أطلب ) في البيت السابق عمل في ( المجد ) المحذوف المقدر المدلول عليه بقوله في هذا البيت ( أسعى لمجد ) .

والمعنى : لو كان سعيي لتحقيق أقل ما يُعاش به من المال لكنت أكتفي بذلك ، لأنه قد حصل لي ذلك ولم أكن أطلب المجد .

والأظهر أن مفعول لم أطلب محذوف نسيا كما في قوله تعالى : ﴿ يَقْبِضُ وَيَصْطُ ﴾<sup>(١)</sup> أي له القبض والبسط ، وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ، ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان ، بل كنت أستقر وأطمئن ، ولكنني أسعى لتحقيق مجد مؤثّل ، أي مؤصل مدّخر لنفسي ولعقبِي ، يُرجع إليه عند التفأخر .

واعلم أنه قد يتنازعُ الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافا للجرمي<sup>(٢)</sup> . نحو : أعلمت وأعلمني زيدَ عمرا قائما ، على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول ، وأعلمني ( وأعلمته إياه )<sup>(٣)</sup> زيدَ عمرا قائما ، على إعمال الأول ، وإضمار مفاعيل الثاني .

والأولى أن يقال : وأعلمته ذلك ، قصدا للاختصار ، إذ مفعول علمت في الحقيقة - كما ذكرنا<sup>(٤)</sup> - هو مضمون المفعولين ، فيكون ذلك إشارة إليه .

وإنما منعه الجرمي لعدم السماع .

وكذا يتنازعُ فعلا تعجب خلافا لبعضهم<sup>(٥)</sup> ، نظرا إلى قلة تصرف فعل التعجب ،

---

(١) البقرة ٢٤٥ قال تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ .

(٢) انظر أيضا : لباب الإعراب للإسفرائيني ٢٣٩ .

(٣) فيما عدا ص و ط : وأعلمته إياه ، والصحيح ما في ط ، لأنه قال بعد : وإضمار مفاعيل الثاني ، وعلى ما في غير ط لا يوجد إلا ضميران . وانظر : الأشموني ١٠٧/٢ .

(٤) صفحة ٢٣٠ .

(٥) في المجمع ١١٠/٢ ، ومنعه الجمهور في العامل غير المتصرف كنعم وبئس .. قال : وكذا فعل التعجب في ظاهر مذهب سيبويه ، لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معموله على إعمال الأول وقيل : يجوز في التعجب مطلقا ، ويفتقر الفصل لامتناع الجمليتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان ، وعليه المبرد ورجحه الرضي ، وقيل : يجوز فيه بشرط إعمال الثاني ليزول ما ذكر من الفصل المحذور ، وعليه ابن مالك نحو : ما أحسن وأجمل زيدا .

قلت : لم أجِد في الكتاب ما يميز ولا ما يمنع ذلك . وفي المقتضب ١٨٤/٤ : ما أحسن وأجمل زيدا ، إذا نصبت بأجمل ، فإن نصبت بأحسن قلت : ما أحسن وأجمله زيدا ، لأنك تريد ما أحسن زيدا وأجمله . وفي هامش هذه الصفحة رد الشيخ عزيمة رحمه الله على السيوطي في الأشباه والنظائر لأنه نسب إلى المبرد أنه يشترط إعمال الثاني ، والصحيح أن السيوطي قال في الأشباه : إن الذي اشترط إعمال الثاني هو ابن مالك كما نقلت عن المجمع ، وانظر : =

تقول : ما أحسن وما ( أكرم )<sup>(١)</sup> زيدا - على إعمال الثاني وحذف مفعول الأول ،  
وما أحسن وأكرمه زيدًا على إعمال الأول .

---

= الأشباه والنظائر ١٥٠/٤ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد . وقال ابن مالك في التسهيل ٨٦ : ولا يمنع التنازع تعدد إلى أكثر من واحد ولا كون المتنازعين فعلًا تعجب خلافا لمن منع . وقد اشترط في شرحه للتسهيل لجواز ذلك إعمال الثاني تخلصا من الفصل المذكور ، وانظر : الصبان على الأشموني ١٠٠/٢ .

(١) في ت : أكرمه ، والأصح ما هنا ، لأنه لو كان كذلك كان على إعمال الأول والإضمار في الثاني .



## النائب عن الفاعل

قوله : مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله ، وأقيمَ هو مقامه ،  
وشرطه أن تُغيّر صيغة الفعل إلى فِعْلٍ وَيُفْعَلُ ، ولا يقع المفعول الثاني من  
باب علمتُ ، ولا الثالث من باب أعلمتُ ، والمفعول له ، والمفعول معه  
كذلك ، وإذا وجد المفعول به تعين له ، تقول : ضَرَبَ زيدٌ يومَ الجمعة  
أمامَ الأميرِ ضرباً شديداً في داره ، فيتعين زيد ، فإن لم يكن فالجميع  
سواء ، والأول من باب أعطيتُ أولى من الثاني .

قوله : مفعول ما لم يسم فاعله .

أي مفعول الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله .

وقولهم : فعل ما لم يسم فاعله ، أي : فعل المفعول الذي لم يسم فاعله ، أضيف  
الفعل إلى المفعول لأنه صيغٌ له .

قوله : إلى فِعْلٍ وَيُفْعَلُ .

أي إلى فِعْلٍ وَيُفْعَلُ ونظائرها ، مما يُضَمُّ أولُه في الماضي ، ويكسر ما قبل آخره ، حتى  
يَعْمُ نحو : أَفْعِلْ وَاثْعِلْ واسْتَفْعِلْ وفَعِّلْ وفُوْعِلْ وفُعِّلِلْ وتَفْعَّلِلْ وأمثالها .

ويضم أولُه في المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى يعم يُفْعَلُ وَيُسْتَفْعَلُ وَيُفْعَّلِلْ  
وأمثالها ، لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه أصلاً للرباعي وذوي الزيادة .

قوله : ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب أعلمت .

اعلم أن الثالث من باب أعلمت هو الثاني من باب علمت - كما يجيء في بابهِ<sup>(١)</sup> -  
والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الأول ، إذ معنى أعلمت زيدا عمرا فاضلا ، صيرتُ  
زيدا يعلم عمرا فاضلا .

(١) انظر ط ٢٧٥/٢ .

(فالثاني) <sup>(١)</sup> والثالث مفعولا علمت ، وكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل أعلمت .

فنقول : إذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف ، أو جارًا ومجرورا أو جملة نحو : علمت زيدا عندك ، أو أبوه منطلق ، أو في الدار لم يقم مقام الفاعل ، إذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية ، أو انجراره بمن نحو : من قبلك ، والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح - كما يجيء <sup>(٢)</sup> - والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه - أيضا - بل إذا كانت محكية جاز قيامها مقامه ، لكونها بمعنى المفرد ، أي اللفظ نحو قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> أي قيل هذا القول وهذا اللفظ .

وكذا قد تحيء الجملة في مقام الفاعل ، ومفعول ما لم يسم فاعله ، وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> وقوله ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ <sup>(٥)</sup> أي تبين لكم فعلنا بهم ، وأو لم يهد لهم إهلاكنا ، فيصح نحو : تبين لكم كيف فعلنا .

وما أجازاه الكسائي <sup>(٦)</sup> والفراء <sup>(٧)</sup> من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو : كين يُقام وجعل يُفعل فبعيد لوجهين :

أحدهما : أن هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف في هذا الباب من

(١) ساقطة من ط .

(٢) صفحة ٢٤٥ .

(٣) هود ٤٤ .

(٤) إبراهيم ٤٥ ، قال العكبري في التبيان ٧٧٣ : فاعله مضمردل عليه الكلام ، أي تبين لكم حالهم ، وكيف في موضع نصب بفعلنا ، ولا يجوز أن يكون بفاعل تبين لأمرين ، أحدهما : أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، والثاني : أن كيف لا تقع إلا خبرا أو ظرفا أو حالا .

(٥) السجدة ٢٦ ، وقال الفراء في معاني القرآن ٣٣٣/٢ : كم في موضع رفع بـ ( يهد ) كأنك قلت : أو لم يهدهم القرون المهلكة ... وقد يكون كم في موضع نصب بأهلكنا وفيه تأويل الرفع ، فيكون بمنزلة قولك : سواء علي أزيدا ضربت أم عمرا .

(٦) و (٧) التسهيل ٧٧ .

(فاعل) <sup>(١)</sup> فليس بمنوي ، ولا يُحذف المبتدأ إلا مع كونه منويا ، فلا ينوب - على هذا - خيرٌ كان المفردُ أيضا عن الفاعل ، نحو : كين قائمٌ ، وقد أجازته الفراء دون الكسائي <sup>(٢)</sup> .

والثاني : أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولة بالمصدر المضمون <sup>(٣)</sup> ، ولا معنى لِكَيْنَ القيام .

والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي ( علمت ) مطلقا مقامَ الفاعل قالوا : لأنه مسندٌ أسندَ إلى المفعول الأول ، فلو قام مقامَ الفاعل - والفاعل مسندٌ إليه - صار في حالة واحدة مسندا ومسندا إليه ، فلا يجوز <sup>(٤)</sup> .

وفيما قالوا نظر ، لأن كون الشيء مسندا إلى شيء ومسندا إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضرب ، كما في قولنا : أعجبني ضرب زيد عمرا ، فأعجبني مسندٌ إلى ضرب ، وضرب مسندٌ إلى زيد .

ولو كان لفظُ مسندا إلى شيء ، أُسِنِدَ - أي ذلك الشيء - إلى ذلك اللفظ بعينه ، لم يجز ، وهذا ( كما يكون ) <sup>(٥)</sup> الشيء مضافا ومضافا إليه بالنسبة إلى شيئين ، كغلام في قولك : فرس غلام زيد .

وأما المتأخرون فقالوا : يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يُلبس ، كما إذا كان نكرةً وأوّلُ المفعولين معرفةً نحو : ظنَّ زيدا قائمٌ ، لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبرُ في الأصل <sup>(٦)</sup> .

والذي أرى أنه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل - معرفةً كان أو نكرةً واللبس مرتفع مع إلزام كلٍّ من المفعولين مركزه ، وذلك بأن يكون ما كان خبرا في الأصل بعد ما كان

(١) في ج و ص و ط ج : الفاعل .

(٢) التسهيل ٧٧ ، ونسب ابن السراج في الأصول الإجازة إلى قوم فقال ٨١/١ : وقد أجاز قوم في كان زيد قائما أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله ، فيقولون : كين قائم .

(٣) يعني المصدر الذي تضمنته الجملة ، كالقيام في قام زيد - مثلا - .

(٤) التمثيل لهذه المسألة في الكتاب يدل على أن الذي يقام إنما هو المفعول الأول . انظر : الكتاب ٢٠/١ .

(٥) في ص : كما يقال يكون .

(٦) نسب ابن عيش الإجازة إلى ابن درستويه ( شرح المفصل ٧٧/٧ ) .

مبتدأً فلا يجوز في نحو : علمت زيدا أباك ، مع اللبس تقديم الثاني على الأول ، وهذا كما قلنا في نحو : ضَرَبَ موسى عيسى<sup>(١)</sup> ، وكذا في نحو : أعلمتك زيدا أباك .

فإذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه .

وليس معنى قيام المفعول مقامَ الفاعل أن يلي الفعل بلا فصل ، بل معناه أن يرتفع بالفعل ارتفاعَ الفاعل ، فنقول : عَلِمَ زيدًا أبوك ، والمرفوع ثاني المفعولين ، وأُعْلِمَكَ زيدا أبوك ، والمرفوع ثالث المفاعيل .

وكذا يجب حفظ المراتب في باب أعطيت<sup>(٢)</sup> إذا ألبست مخالفته نحو : أعطيت زيدا أخاك ، فإن لم يلبس بقرينة جاز العدول ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾<sup>(٣)</sup> .

هذا الذي قلنا من حيث القياس ، ولا شك أن السماع لم يأت إلا بقيام أول مفعولي علمت ، لكون مرتبته بعدَ الفاعل بلا فصل و « الجارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ »<sup>(٤)</sup> وكذا لم يُسَمَّع إلا قيام أول مفاعيل أعلمت كقوله<sup>(٥)</sup> :

٥ - بُعِثَ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نِعْمَتِي<sup>(٦)</sup>

(١) صفحة ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) أي فيما كان مفعولاه ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

(٣) الجاثية ٢٣ .

(٤) جزء من حديث ورد في صحيح البخاري ٤٧/٣ ، وفيه بسقه وكذا في سنن أبي داود ٧٨٦/٣ ، وفي سنن النسائي ٢٨١/٧ ، ٢٨٢ ، وسنن ابن ماجه ٨٣٤/٢ ، وفي المسند ١٠/٦ ، قال صاحب اللسان ( سقب ) ٤٥٢/١ ، والسقب : القرب .. وأبياتهم متسابقة أي متدانية ومنه الحديث : الجار أحق بسقبه ، السقب بالسين والصاد في الأصل : القرب .

(٥) القائل عنترة بن شداد العبسي وقد مرت ترجمته صفحة ٧٣ .

(٦) عمزه :

والكفر مَحِيَّةٌ لنفس النعم

والبيت في ديوان عنترة ٢١٤ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال للأبنباري ٣٥٥ ، وفي رصف المباني ٤٩ ، وفي حماسة البحرري ١١٠ ، وفي الخزانة ٣٣٦/١ .

اللغة : الكفر هنا : الجحود ، محيئة : سبب لحبث النفس .

الشاهد : أورده الرضي ليبين أن ( أعلم ) وأخواتها إذا بنيت للمفعول فإنه لم يسمع قيام غير المفعول الأول مقام الفاعل .

لأنه في الحقيقة فاعل عَلِمَ ، إذ معنى أعلم زيدَ عمرا منطلقا عَلِمَ زيدَ عمرا منطلقا .  
وقيامُ ثاني مفاعيلُ أعلِمْتُ مقامَ الفاعلِ أولى - من حيث القياس - من قيام ثالثها ،  
كما كان قيامُ أولِ مفعوليَّ علمتُ أولى ، فتقول : أَعْلِمَكَ ( زيد )<sup>(١)</sup> أباك ، ولا يلتبس  
مع لزوم كلِّ مركره .

قوله : والمفعول له والمفعول معه كذلك .

إنما لا يقومان مقامَ الفاعل لأن النائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من  
ضروريات الفعل ، من حيث المعنى ، وإن جاز أن لا يذكر لفظا ، كما أن الفاعل من  
ضروريات الفعل ، ولا شك أن الفعل لابد له من مصدر ، إذ هو جزؤه ، وكذا لابد  
له من زمان ومكان يقع فيهما ، ولابد للمتعدي ( من حيث المعنى )<sup>(٢)</sup> من مفعول به  
يقع عليه ، وكذا المجرورُ مفعولٌ به لكن بواسطة حرف الجر ، ولهذا كان ( كل )<sup>(٣)</sup>  
مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يَقُمْ<sup>(٤)</sup> مقامَ الفاعل ، كالمجرور بلام التعليل ، نحو :  
جئتكَ للسمن ، فلا يقال : جيء للسمن ، إذ رُبَّ فعل بلا غرض لكونه عبثا ، فمن  
ثم لم يقيم المفعول له مقامَ الفاعل .

وإنما لم يقيم المفعول معه مقامه إذ هو مصاحب ، ورُبَّ فعل يفعل بلا مصاحب مع  
أن معه الواو التي أصلُها العطف ، وهي دليل الانفصال ، والفاعل كجزء الفعل ، ولو  
حذفها لم يعرف كونه مفعولا معه .

وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته .

وأجاز الكسائي<sup>(٥)</sup> نيابة التمييز ، لكونه في الأصل فاعلا ، فقال في طاب زيد نفسا :  
طَبِيتُ نفس ( زيد )<sup>(٦)</sup> .

وأما الحال فإنها - وإن كانت من ضروريات الفعل - لكن قلة مجيئها في الكلام منعها

(١) في ط : زيدا ، والصحيح ما أثبتناه ، لأنه لو كان في ط لكان القائم مقامَ الفاعل هو الأول .

(٢) ساقط من ج و ص و ط .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) ليس الأولى أن يقول : لا يقوم ؟

(٥) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦١١/٢ : وحكى الكسائي : خذه مطبوبة به نفس ، ومن الموجوع رأسه  
والمسفوه رأيه ، وأجاز في امتلأت الدار رجلا امتلأ رجلا .

(٦) تكملة من ط .

من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه .

قوله : وإذا وجد المفعول به تعين له .

أي للقيام مقامَ الفاعل ، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدَّ منه لسائر المنصوبات ، هذا مذهب البصريين<sup>(١)</sup> .

وأما الكوفيون - ووافقهم بعض المتأخرين<sup>(٢)</sup> - فذهبوا إلى أن قيامَ المفعول به ( مقامَ الفاعل )<sup>(٣)</sup> أولى ، لا أنه واجبٌ ، استدلالاً بالقراءة الشاذة ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ﴾<sup>(٤)</sup> بالنصب<sup>(٥)</sup> .

ويقول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

٥١ - وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرَوْ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرُّ الْكِلَابُ<sup>(٧)</sup>

(١) و (٢) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٠٧/٢ - ٦١٠ ذُكِرَ لجواز إقامة غير المفعول به مع وجوده عند الأخفش والكوفيين وامتناعه عند غير الأخفش من البصريين ، واستشهد ابن مالك للأخفش والكوفيين بقراءة ﴿ليجزي قوما بما كانوا يكسبون﴾ الجائية ١٤ وشاهدين شعريين آخرين .

وأراد الرضي ببعض المتأخرين ابنَ مالك ، كما سبق النقل عنه في شرحه للكافية الشافية .

(٣) في ت و ط : المجرور مقامَ الفاعل ، والصحيح ما أثبتناه ، لأن الحديث عن قيام المفعول به لا عن المجرور .  
(٤) الفرقان ٣٢ .

(٥) لم أجد في كتب القراءات الشاذة ذكراً لهذه القراءة وليست في معجم القراءات ولا في البحر المحيط .

(٦) هو جرير بن عطية الخطفي كما في الخزانة ٣٣٨/١ ، ولم أجده في ديوانه ولا في النقااض ، وكذا قال عبد السلام هارون في هامش ٣٣٧/١ من تحقيقه للخزانة وستأتي ترجمة جرير صفحة ١٠٠٢ .

(٧) ورد هذا البيت في الخصائص ٣٩٧/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢١٥/٢ ، وفي ابن يعيش ٧٥/٧ ، وفي الخزانة ٣٣٧/١ ، وفي الهمع ١٦٢/١ ، وفي الدرر ١٤٤/١ .

اللغة : قُفَيْرَةُ : والدة الفرزدق ، الجرو : بكسر الجيم وفتحها : ولد الكلب والسباع ، والجمع أجرو وجَراء .  
المعنى : أن قفيرة لو ولدت جروا لسبت جميع الكلاب بسبب ذلك الجرو ، لسوء خلقه . الخزانة ٣٣٧/١ ، ٣٣٨ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الكوفيين وبعض المتأخرين أجازوا نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح . وفي الأمالي الشجرية ٢١٥/٢ ، وفي ابن يعيش ٧٥/٧ ورد الشاهد على أن النائب عن الفاعل هو المصدر الذي فهم من الفعل مع وجود المفعول به يعني السب المفهوم من سُبَّ .

وأمثاله .

ومنع الجزؤي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار<sup>(١)</sup> ، كما في قوله<sup>(٢)</sup> :

٥٢ - أمرتك الخير<sup>(٣)</sup>

والوجه الجواز ، لالتحاقه بالمفعول به الصريح .  
والأخفش أجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقديمهما على المفعول به ووصفهما<sup>(٤)</sup> .

والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل أن يكون ملفوظا به .  
وقد أجاز سيبويه إضمار المصدر المعهود ، ( فيقال )<sup>(٥)</sup> لمن ينتظر القعود : قد قعد ،  
أو الخروج : قد خرج ، بناء على قرينة التوقع ، أي قعد القعود المتوقع<sup>(٦)</sup> .

---

(١) في المقدمة الجزولية ق ٣٢ فإذا وجد المفعول به لم يقم سواه ، وإذا عدم تساوت مراتب البواقي .  
(٢) نسبه سيبويه في الكتاب ١/١٧ ، والزجاجي في الجمل ٢٨ ، إلى عمرو بن معد يكرب ، ونسبه في الخزانة ١/٣٤٢ ،  
٣٤٣ إلى أعشى طرود نقلا عن المؤلف والمختلف وقال ورد في أبيات شعر آخر ثم قال : وهذا الشعر قد نسب إلى  
عمرو بن معد يكرب وللعباس بن مرداس ولزرعة بن السائب ولخفاف بن ثذبة .  
(٣) البيت بتمامه :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب  
وهو في ديوان عمرو بن معد يكرب ٤٧ ، وفي سيبويه وفي المقتضب ٢/٣٥ ، ٨٣ ، ٣٢٠ ، وفي الجمل للزجاجي  
٢٨ ، وفي المحتسب ١/٥١ ، ٢٧٢ ، وفي الأمل الشجرية ١/١٦٥ ، ٢/٢٤٠ ، وفي ابن يعيش ٢/٤٤ ، ٨/٥٠ ، وفي  
المغني ٤١٤ ، ٧٣٦ ، وفي شرح شواهد المغني ٧٢٧ ، وفي شرح شذور الذهب ٣٦٩ ، وفي الخزانة ١/٣٣٩ ، وفي  
اللامات ١٥١ ، وفي الجمع ٢/٨٢ ، وفي الدرر ٢/١٠٦ ، وفي المؤلف والمختلف ١٧ ، وفي الكامل للمبرد ١/٣٣ ، وفي  
رغبة الأمل ١/١٣٦ .

اللغة : النسب : قيل : بمعنى جميع ما يملك من المال وقيل : المال الأصل الثابت بمعنى العقار كالدار والضياح .  
الشاهد : أورده الرضي مثالا لما سقط منه حرف الجر فنصب لسقوطه ، وقال : إن الجزوي منع نيابة مثله عن  
الفاعل مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار .

(٤) في الخصائص ١/٣٩٧ وأجاز أبو الحسن : ضرب الضرب الشديد زيذا ، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد  
دينارا ، وقتل القتل يوم الجمعة أذاك ، ونحو هذه من المسائل ، ثم قال : هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال .  
(٥) في ت : فتقول .

(٦) وقد نسب هذا الرأي إلى سيبويه الزجاجي في الجمل ٧٧ ، ولم أجد في الكتاب ما يؤيد هذه النسبة إليه .

ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل، إذا كان المصدر مفعولا به نحو (قولك) <sup>(١)</sup> : قمت فاستحسن ، أي استحسن قيامي .

ويشترط في المفعول المطلق - أيضا - أن لا يكون مجرد التوكيد ، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله - في إفادة ما لم يُفدَ الفعل - حتى يتبين احتياج الفعل إليه (فيصيرا معا كلاما) <sup>(٢)</sup> ، فلو قلت : ضُربَ ضرب لم يجز ، لأن ضُربَ مستغن بدلالته على ضُربَ عن قولك : ضُربَ ، بل يقال : ضُربَ ضربةً ، أو الضربُ الفلاني ، ولذلك قال المصنف <sup>(٣)</sup> : (ضربا شديدا) <sup>(٤)</sup> .

وكذا اشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل ، فلا يقال : ضُربَ شيء ولا جُلس مكان أو زمان أو (في) <sup>(٥)</sup> موضع ، لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ، ولا فائدة متجددة في ذكرها .

ويشترط في الظرف النائب أن يكون متصرفا ملفوظا به .

(وقد أجاز بعضهم <sup>(٦)</sup> في غير المنصرف نحو: قعد عندك وليس بوجه) <sup>(٧)</sup> .

وقد أجاز بعضهم <sup>(٨)</sup> في غير الملفوظ به مع القرينة ، نحو: أنت في (دار) <sup>(٩)</sup> ضُربَ ، أي ضرب فيها ، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ <sup>(١٠)</sup> (عنه) مرفوع المحل

(١) ساقطة من ج و ص .

(٢) ساقط من ص .

(٣) أي في المتن في قوله صفحة ٢٣٩ : ضُربَ زيدَ يومَ الجمعة أمامَ الأميرِ ضُربًا شديدا .

(٤) فيما عدا ط : ضرب شديد .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) نسب صاحب الهمع ١٦٣/١ الإجازة إلى الكوفيين والأخفش .

(٧) ساقط من ج .

(٨) نسب صاحب الهمع ١٦٣/١ الإجازة إلى ابن السراج ، ولم يصرح بذلك ابن السراج في الأصول ١١٩/١ غير أنه قال في نحو: سير يزيد سير شديد : وقد يجوز نصبها على الموضع ، وإن كنت لم تُقَمَّ المجرور مقام الفاعل - أعني قولك يزيد - على أن تحذف ما يقوم مقام الفاعل وتضمه ، وذلك المحذوف على ضربين ؛ إما أن يكون الذي قام مقام الفاعل مصدرا استغني عن ذكره بدلالة الفعل عليه ، وإما أن يكون مكانا دَلَّ الفعل عليه أيضا ، إذ كان الفعل لا يخلو من أن يكون في مكان .

(٩) في ط : الدار .

(١٠) قال أبو حيان : كل مبتدأ ، والجملة خبره ، واسم كان عائد على كل ، وكذا الضمير في مسؤولا ، والضمير =



بمسؤولا المقدّر المفسّر بمسؤولا الظاهر ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾<sup>(١)</sup> لكن ليس في مسؤولا المفسّر ضميرٌ كما كان في استجارك المفسّر ، وذلك لأصالة الفعل في رفع المسند إليه ، فلا يجوزُ دخلُوه منه ، بخلاف اسمي الفاعل والمفعول .  
والأكثر على أنه إذا فُقدَ المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم يُفضَّلَ بعضها ( بعضا )<sup>(٢)</sup> .

ورجح بعضهم<sup>(٣)</sup> الجارّ والمجرور منها لأنه مفعول به لكن بواسطة ( حرف )<sup>(٤)</sup> ،  
ورجح بعضهم<sup>(٥)</sup> الظرفين والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة ، وبعضهم<sup>(٦)</sup> المفعول المطلق ( لأن دلالة )<sup>(٧)</sup> الفعل عليه أكثر .

والأولى أن يقال : كل ما كان أدخل في عناية المتكلم ، واهتمامه بذكره ، وتخصيص الفعل به ، فهو أولى بالعناية ، وذلك إذن اختياره .  
قوله : ( والأول )<sup>(٨)</sup> من باب أعطيت أولى .

أي مما له مفعولان أولهما ليس بمبتدأ ، وإنما كان أولى لأن فيه معنى الفاعلية دون الثاني ، ففي أعطيت زيدا درهما : زيد غاط<sup>(٩)</sup> أي آخذ ، والدرهم معطو ، وفي كسوت عمرا جبة : عمرو مكس ، والجبة مكتساة ، وكذا في غيره .

---

= في ( عنه ) عائد على ما من قوله : ﴿ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ فيكون المعنى أن كل واحد من السمع والبصر والفؤاد يسأل عما لا علم له به ، أي انتفاء ما لا علم به ، وهذا الظاهر ، وقيل : الضمير في كان ومسؤولا عائدان على القائف ما ليس له به علم ، والضمير في عنه عائد على كل ، فيكون ذلك من الالتفات ، وقال الزمخشري : وعنه في موضع الرفع بالفاعلية ، أي نائب عن فاعل مسؤولا ، وهو لا يجوز لأن النائب عن الفاعل لا يتقدم على فعله . ( البحر ٣٧/٦ ) .

(١) التوبة ٦ .

(٢) في ص : على بعض .

(٣) في شرح ابن عيش ٧٦/٧ : ذهب قوم إلى أن الاختيار الجار والمجرور ، لأنه في مذهب المفعول به . وانظر : أسرار العربية (٩٥) .

(٤) تكملة من ص و ط .

(٥) في شرح ابن عيش ٧٦/٧ وقال قوم : الظرف أولى لظهور الإعراب فيه ، فإن قيل : فالإعراب أيضا يظهر في المصدر قيل : ذاك صحيح إلا أن الظرف فيه زيادة فائدة ، لأن الفعل دال على المصدر وليس بديل على الظرف .

(٦) لم أجد من ذكر ذلك غير الرضي .

(٧) في ت و ص : لدلالة .

(٨) ساقطة من ج و ص و ط .

(٩) في اللسان : العطو : تناول يقال منه : عطوت أعطو .

## المتبدأ والخبر

قوله : ومنها المتبدأ والخبر ، فالمتبدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ، مسنداً إليه ، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام ، رافعة لظاهر ، مثل زيد قائم ، وما قائم الزيدان ، وأقائم الزيدان فإن طابقت مفرداً جاز الأمران ، والخبر هو المجرد ( المسند )<sup>(١)</sup> المغاير للصفة المذكورة .

( اعلم )<sup>(٢)</sup> أن المتبدأ اسم مشترك بين ماهيتين ، فلا يمكن جمعهما في حد ، لأن الحد مبين للماهية بجميع أجزائها ، فإذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد . فأفرد المصنف لكل منهما حداً ، وقدم منهما ما هو الأكثر في كلامهم . وفسر الزمخشري<sup>(٣)</sup> والمصنف<sup>(٤)</sup> العوامل اللفظية في حد المتبدأ بنواسخ المتبدأ ، وهي كان وإن وظن وأخواتها وما ولا .

والأولى أن نطلق ولا نخصّ عاملاً دون عامل ، صونا للحد عن اللفظ المجمل ، ونجيب عن قولهم : يحسبك ( زيد )<sup>(٥)</sup> وما في الدار من أحد بزيادة الباء ومن فكأنهما معدومان .

وعن قولهم<sup>(٦)</sup> في نحو إن زيدا منطلق وعمرؤ : إن ( عمرو ) معطوف على محل اسم إن لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الأول ، وذلك أن لفظة ( إن ) لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها إلا التأكيد .

(١) في ت و ط : المسند به ولعل الصواب ما أثبتته ، وقوله : به غير موجود في متن الكافية المثبت على شرح ابن الحاجب لكافيته .

(٢) في ط : واعلم .

(٣) الفصل بشرح ابن يعيش ٨٣/١ .

(٤) شرح ابن الحاجب لكافيته ص ٢٣ .

(٥) في ص : درهم .

(٦) معطوف على قوله : عن قولهم في قوله قبل : ونجيب عن قولهم .

لكنه يُشكّل بقولهم : لا رجلٌ ظريفٌ في الدار ، حملاً لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ - إن اخترنا مذهب الأخفش<sup>(١)</sup> والمبرد<sup>(٢)</sup> ، وهو أن لا هذه عاملةٌ وخبرها مرفوعٌ بها ، واسمها منصوب (الموضع)<sup>(٣)</sup> .

ووجه الإشكال هو أن ( لا ) ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد ، فاسمها - إذن - اسمٌ ليس بمجرد عن العامل اللفظي ، وهو مبتدأ ، وإلا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع . ولا يشكل إن اخترنا مذهب سيبويه - وهو أن لا هذه ليست بعاملة ، والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ<sup>(٤)</sup> .

فإن قيل : نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده ، بل على ( محل )<sup>(٥)</sup> المركب ، الذي هو لا مع اسمها ، وهذا المركب مجردٌ عن ( العامل )<sup>(٦)</sup> .

فالجواب أنه قد خرج - إذن - هذا المركب ( عن حد المبتدأ بقولهم : هو الاسم المجرد ، وليس هذا المركب )<sup>(٧)</sup> باسم ، بل هو حرف مع اسم ، إلا أن يقال : إنه بالتركيب صار كاسم واحد .

لكن الاعتراض واردٌ على كل حال - على مذهب من أجاز رفع صفة ( اسم )<sup>(٨)</sup>

(١) انظر الحجة للفارسي ١٤٢/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١ .

(٢) في المقتضب ٣٥٧/٤ - ٣٦٣ عقد المبرد باباً يبيّن فيه عمل لا التي للنفي واستهله بقوله : اعلم أن لا إذا وقعت

على نكرة نصبتها بغير تنوين .  
وليس في الباب تصريح بأنها الرافعة للخبر ، أما كونها عاملة النصب في الاسم فقد تبين من النص السابق .

(٣) في ط : المحل .

(٤) في الكتاب ٣٥٣/١ وقال الخليل رحمه الله : يدلك على أن ( لا رجل ) في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك :

لا رجل أفضل منك ، كأنك قلت : زيد أفضل منك . ومثل ذلك : بحسبك قولُ السوء ، كأنك قلت : حسبك قولُ السوء .

وقال الخليل رحمه الله حين مثله رجل أفضل منك .

ولم ينكر سيبويه على الخليل رأيَه فدل على أنه رأيُه أيضا .

(٥) في ج و ص : المحل .

(٦) في ط : العوامل .

(٧) ساقط من ص .

(٨) في ط : الاسم .

لا التبرئة إذا كان مضافاً ، نحو لا غلامَ رجل ظريف في الدار ، لأنه لا يصح فيه دعوى التركيب ، وصيرورتها كاسم واحد .

قوله : الاسم المجرد .

لا يرد عليه نحو ( تسمع بالمعيدي لا أن تراه )<sup>(١)</sup> وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ( عند من قال<sup>(٣)</sup> : أأنذرتهم )<sup>(٤)</sup> مبتدأ ، لتأويلهما بالاسم ، أي سماعك بالمعيدي ، وسواء عليهم إنذارك وتركه .

ولو قال : المبتدأ الاسم المسند إليه ، لدخل فيه الفاعل .

ولو اقتصر على قوله : الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الأسماء التي ( لا )<sup>(٥)</sup> تُركَّب مع عاملها نحو واحد ( و )<sup>(٦)</sup> اثنان ، والخبر ، والمبتدأ الثاني<sup>(٧)</sup> .

فيقوله : مسند إليه خرجت الثلاثة .

قوله : أو الصفة الواقعة .. إلى آخره .

هذا هو حد المبتدأ الثاني ، والنحاة تكلفوا إدخال هذا أيضا في حد المبتدأ الأول . فقالوا : إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر<sup>(٨)</sup> .

---

(١) في جمع الأمثال للميداني ١٢٩/١ : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ويروى لأن تسمع بالمعيدي خير ، وأن تسمع ، ويروى تسمع بالمعيدي لا أن تراه ، واختار : أن تسمع ، يضرب لمن خبره خير من مرآه ، ودخل الباء على تقدير تُحدَّث به خير . ثم ذكر قصة المثل من ١٢٩/١ - ١٣١ .

(٢) البقرة ٦ .

(٣) ذكر صاحب التبيان في إعرابه خمسة أوجه قال صفحة ٢١ : ( سواء عليهم ) رفع بالابتداء ، وأأنذرتهم أم لم تنذرهم جملة في موضع الفاعل ، وسدت هذه الجملة مسد الخبر ... ويجوز أن تكون هذه الجملة في موضع مبتدأ ، وسواء خبر مقدم .. ويجوز أن يكون سواء خبر إن وما بعده معمول له ، ويجوز أن يكون ( لا يؤمنون ) خبر إن ، وسواء عليهم وما بعده ، معترض بينهما ، ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر .

(٤) ساقط من ص .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) الواو ساقطة من ج و ص وهو أولى .

(٧) يعني الوصف الواقع بعد حرف النفي أو شبهه .

(٨) لم أجد فيما بين يدي من مؤلفات من تقدم على الرضي من قال ذلك إلا الزمخشري حيث قال في المفصل بشرح ابن يعيش ٩٥/١ : وما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم : أقام الزيدان .. ولما شرحه ابن يعيش ٩٦/١ قال : وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ ، =

وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف ويسدّ غيره مسدّه ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأتّى ، إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له ، فمن ثم تم بفاعله كلاماً من بين جميع اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، ولهذا أيضاً لا يُصغّر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث<sup>(١)</sup> .

ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة .  
قوله : رافعة لظاهر .

احترارٌ عن نحو أقائم الزيدان وأقائمون الزيدون فإنه خبر .  
ويريد بالظاهر ما كان بارزاً غير مستكنٍّ سواء كان مظهراً نحو أقائم الزيدان ، أو مضمراً كقولك - بعد ذكر الزيدين - ( أقائم هما )<sup>(٢)</sup> فإن قولك هما فاعل مع كونه مضمراً .

قوله : بعد حرف النفي وألف الاستفهام .  
كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وإن قائم ( الزيدان )<sup>(٣)</sup> وأقائم الزيدون ، وهل حسن الزيدان .  
والأخفش<sup>(٤)</sup> والكوفيون<sup>(٥)</sup> جوزوا رفع الصفة للظاهر - على أنه فاعل لها - من غير

= فقالوا : أقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر ، من حيث إن الكلام تمّ به ، ولم يكن ثم خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة . أما ابن الحاجب فقد قال في إيضاحه للمفصل ١٩٥/١ : ولا يحتاج في التحقيق إلى خبر لأنه في معنى يقوم الزيدان ، فقائم مخبر به كالإخبار بالفعل ، والزيدان فاعل ، مثله في يقوم الزيدان ، وإنما ذكر الحذف على سبيل المساحة تقريباً على المتبدئين والتحقيق فيه ما ذكرناه .

(١) في التسهيل ٤٤ ولا خير للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل ، ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة ( يتعاقبون فيكم ملائكة ) ولا فرق بين كلام ابن مالك وكلام الرضي إلا في قوله يتعاقبون فيكم ملائكة وقول الرضي أكلوني البراغيث .

(٢) في ط : أقائمان هما .

(٣) ساقط من ج و ص و ط .

(٤) انظر ابن يعيش في شرحه للمفصل ٧٩/٦ وشرح الكافية الشافية ٣٣٣/١ .

(٥) نسب ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٦٤١/١ هذا الرأي إلى الفراء وحده وانظر الرأي منسوباً إلى الأخفش والكوفيّين في الهمع ٩٤/١ وفي شرح الأشموني ١٩٢/١ .

اعتماد على الاستفهام أو النفي ، نحو قائم الزيدان ، كما يجيزون في نحو ( في الدار زيد )  
أن يعمل الظرف بلا اعتماد<sup>(١)</sup> .

وأجري نحو ( غير قائم الزيدان ) مُجَرَى ما قائم لكونه بمعناه . قال<sup>(٢)</sup> :

٥٣ - غير مأسوف على الزمن ينقضي بالهم والحزن<sup>(٣)</sup>

ومثل ذلك : أقل رجل يقول ذلك ( إلا زيد - عند أبي علي<sup>(٤)</sup> ) - كما يجيء في باب  
الاستثناء<sup>(٥)</sup> .

وكذا قولهم : خطيئة يوم لا أصيد فيه<sup>(٦)</sup> ، أي قل رجل يقول ذلك<sup>(٧)</sup> ويخطئ يوم  
لا أصيد فيه ، أي يقل وينذر .

فهذه كلها مبتدآت لا أخبار لها ، لما فيها من معنى الفعل ، ولا تدخل نواسخ المبتدأ  
عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر .

---

(١) ذكر الأنباري هذه المسألة في الإنصاف . أعني عمل الظرف بلا اعتماد صفحة ٥١ فقال : ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإليه ذهب الأخفش في أحد قوليهِ وأبو العباس المبرد .. إلخ .

(٢) القائل هو أبو نواس الحسن بن هانيء بن عبد الأول بن صباح الحكمي بالولاء ، شاعر العراق في عصره اتصل بخلفاء بني العباس ومدح بعضهم وخرج إلى دمشق ومنها إلى مصر ثم عاد إلى بغداد ، وقد نظم جميع أنواع الشعر ، له ديوان مطبوع ، قال الجاحظ : ما رأيت رجلاً أعلم باللغة ولا أفصح لهجة من أبي نواس . توفي سنة ١٩٨ هـ ( الأعلام ٢٤٠/٢ ) .

(٣) البيت غير موجود في ديوان أبي نواس وهو في الأمالي الشجرية ٣٢/١ وفي الجمع ٩٤/١ وفي الخزانة ٣٤٥/١ وفي العيني ٥١٣/١ ، وفيها جميعها : على زمن ، ولكن المثلث في نسخ شرح الكافية ، على الزمن ، أورده الرضي مثالا لإجراء ( غير قائم الزيدان ) مجرى ( ما قائم الزيدان ) .

(٤) في الكتاب ٣٦١/١ : وتقول : أقل رجل يقول ذلك إلا زيد لأنه صار في معنى ما أحد فيها إلا زيد وفي المقتضب ٤٠٤/٤ وتقول : أقل رجل رأيته إلا زيد ، إذا أردت النفي بأقل ، كأنك قلت : ما رجل رأيته إلا زيد .. إلخ وعليه يكون أبو علي مسبوقا بـسيبويه والمبرد في جعل - أقل - بمعنى النفي ، وتخرج رأي أبي علي سيأتي صفحة ٧٣٩ وفي حاشية المقتضب ج ٤ ص ٤٠٥ .

لخص المرحوم الشيخ عزيمة آراء النحاة في إعراب قولهم : أقل رجل يقول ذلك إلا زيد .. ثم أحال على الخصائص ١٢٤/٢ والأشباه ٤٥/٢ والخزانة ٢٦/٢ - ٢٨ طبع بولاق ١٢٩٩ هـ وشرح الكافية ٧٧/١ و ٢١٢ و ٣٠٨/٢ المطبعة العامرة سنة ١٢٧٥ بالاستانة .

(٥) صفحة ٧٣٩ .

(٦) في اللسان ( خطأ ) ويقال : خطيئة يوم يمر بي أن لا أرى فيه فلانا . وخطيئة ليلة تمر بي أن لا أرى فلانا في النوم .

(٧) ساقط من ص .

وَرُبَّ عند أبي عمرو مبتدأ لا خبر له<sup>(١)</sup> ، كأقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي - كما يجيء في باب حروف الجر<sup>(٢)</sup> - .

ويجوز عند الأخفش والفراء إنَّ قائماً الزيدان<sup>(٣)</sup> .

وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن - أيضاً - نحو ظننت قائماً الزيدان<sup>(٤)</sup> .

وكلاهما بعيدٌ عن القياس ، لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل ( إلا )<sup>(٥)</sup> مع دخول معنى يناسب الفعل عليها ، كمعنى النفي والاستفهام ، أو دخول مالايد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة ، وأما إنَّ وظنَّ فليسا من ذينك<sup>(٦)</sup> في شيء ، بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا ( بعدها )<sup>(٧)</sup> .

وأما العامل في المبتدأ فقال البصريون : هو الابتداء ، وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد ( إليه )<sup>(٨)</sup> ، ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لإسناذه إلى شيء<sup>(٩)</sup> .

واعترض بأن التجريد أمر عديمي فلا يؤثر .

---

(١) وقال الرضي في الجزء الثاني صفحة ٣٣١ : قال أبو عمرو : رب لا عامل لها ، لأنها ضارعت النفي ، والنفي لا يعمل فيه عامل ، وانظر آخر مسألة في الإنصاف ٨٣٢ وما بعدها .

(٢) انظر ط ٣٣٠/٢ و ٣٣١ .

(٣) وقد نسب ابن السراج في الأصول ٢٥٦/١ إلى الفراء وقال : إنه على معنى إن من قام الزيدان ونسبه أبو علي في الحجة ١٤٩/١ إلى الأخفش ، واحتج له وكذا نسب ابن مالك إلى الفراء والأخفش في شرحه للكافية الشافية ٤٧٨/١ واستضعفه فقال ، وفاعل ذلك بعد النفي والاستفهام معذور لأن النفي والاستفهام لشدة طلبهما للفعل .. جعلنا الصفة كأنها فعل .. ونحو إن قائما الزيدان بخلاف ذلك لأن إن مختصة بالأسماء فدخولها على ما فيه شبه الفعل مزيل لشبهه به أو جاعله كالزائد .

ونسبه ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل إلى الأخفش ١٩٥/١ .

(٤) لم يذكر ذلك غير الرضي فيما رأيت .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) يعني دخول النفي أو الاستفهام أو دخول اللام الموصولة .

(٧) في ت و ج و ص : بعدها .

(٨) ساقطة من ج و ص .

(٩) الإنصاف ٤٤ - ٥١ .

وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات ، والعدم الخصوص - أعني عدم الشيء المعين - يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيته ( فالعامل - على هذا - تجريد الاسم للإسناد إليه في المبتدأ الأول ، وتجريد الاسم لإسناذه إلى شيء آخر في المبتدأ الثاني )<sup>(١)</sup> .

وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر ( الكلام )<sup>(٢)</sup> تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه أو لإسناذه<sup>(٣)</sup> .

حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد ( أمر )<sup>(٤)</sup> عدمي فلا يؤثر .

ثم قال المتأخرون كالزنجشيري<sup>(٥)</sup> والجزولي<sup>(٦)</sup> : هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضاً ، لطلبه لهما على السواء .

ونقل الأندلسي<sup>(٧)</sup> عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ<sup>(٨)</sup> .

ويحكي هذا عن أبي علي<sup>(٩)</sup> وأبي الفتح<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) ساقط من ج و ص ومذكور في ت وهامش ط .

(٢) في ط : الكلام لفظاً .

(٣) في المقدمة الجزولية ق ١٩ : الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مسنداً إليه الخبر وبه يرتفع المبتدأ والخبر .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في الفصل بشرح ابن يعيش ٨٣/١ : وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما ، لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحداً ، من حيث إن الإسناد لا يتأق بلون طرفين مسند ومسند إليه .

(٦) الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مسنداً إليه الخبر ، وبه يرتفع المبتدأ والخبر ، بشرط التعرية من العوامل اللفظية ( المقدمة الجزولية ق ١٩ ) .

(٧) في المباحث الكاملية ٤٥٩/١ مذهبه أن المبتدأ يرفع الخبر ، فالمبتدأ يرتفع بالابتداء .

(٨) في الكتاب ٢٧٨/١ : فأما الذي ينشئ عليه شيء هو هو ، فإن المبني عليه - يعني الخبر - يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وانظر الكتاب ٢٠٢/١ و ٤١ و ٢٦٢ و ٢٩٢ والجمع ٩٤٤/١ .

(٩) في الإيضاح بشرح عبد القاهر ٢١٣/١ ، مثال ذلك : زيد منطلق .. فزيد ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة نحو إن وكان وظننت ، وبإسناد الانطلاق والذهاب ونحوهما إليه ، ولم يتحدث أبو علي في الإيضاح عن رافع الخبر لما تحدث عن الخبر انظر المقتصد ٢٥٥ غير أن عبد القاهر قال في المقتصد ٢٥٥/١ - ٢٥٦ : ويعمل الرفع فيه ما يعمل في المبتدأ والمبتدأ جميعاً ، ثم قال : هذا هو مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابنا المحققين .

(١٠) في اللمع ٢٦ فإذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ في المعنى ، وهو مرفوع بالمبتدأ ( وقوله : أبي الفتح ساقط من ص ) .



وقال الكسائي والفراء : هما يترافعا<sup>(١)</sup> .  
وقد قوينا هذا في حد العامل<sup>(٢)</sup> .  
وقال بعضهم<sup>(٣)</sup> : المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه - كما قال خَلَفَ في ارتفاع  
الفاعل<sup>(٤)</sup> - .  
وقال الكوفيون المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه<sup>(٥)</sup> .  
لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضا<sup>(٦)</sup> - كما يجيء<sup>(٧)</sup> - .  
قوله : فَإِنْ طابَقَتْ مفردا جاز الأمران .  
أي إِنْ كَانَتْ الصِّفَةُ المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الأفراد جاز الأمران : كونها  
مبتدأ ما بعدها فاعلها ، وكونها خبرا عما بعدها .  
فنقول : الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي إما أن تكون مفردة أولا ،  
فإِنْ كَانَتْ مفردة فالمسندُ إليه بعدها إما مفردا أولا ، والمفردة المفرد ما بعدها تَحْتَمِلُ  
وجهين - كما ذكرنا الآن - .

- 
- (١) الكسائي والفراء كوفيان ، وهذا الرأي الذي نسبته إليهما رأي الكوفيين ، انظر المسألة الخامسة من الإنصاف  
٤٤/١ والمجم ٩٤/١ وفي معاني القرآن ٩٥/٢ - ٩٦ ما يشعر بهذا : وأما قوله : ﴿ وَكَلَّ شَيْءٌ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾  
فلا يكون إلا رفعا ، لأن المعنى والله أعلم : كل فعلهم في الزبر مكتوب ، فهو مرفوع بغي .  
(٢) لم يقدِّم في حد العامل بل في حد الإعراب ، قال صفحة ٦٠/٦١ : وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر  
هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء ، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر .  
(٣) في شرح ابن يعيش للمفصل ٨٤/١ : وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ، ثم اختلفوا  
فيه ، فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية ، وقال الآخرون : هو التعري وإسناد الخبر  
إليه ، وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب . وانظر كلام الزمخشري في التعليقة رقم ٥ في الصفحة السابقة .  
(٤) قد سبق تخريج هذا الرأي صفحة ٦٦ .  
(٥) في المجم ٦٤/١ وللکوفيين قول آخر : إن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد ضربته لأنه لو زال الضمير  
انتصب ، فكان الرفع منسوبا للضمير ، فإذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيد ترافعا . وانظر المناظرة التي ذكرها صاحب  
الإنصاف بين أبي عمر الجرمي والفراء صفحة ٤٩ .  
(٦) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٣٨/١ ، ٣٣٩ نسب الرأي إلى الكوفيين ، ونسبه الرضي صفحة ٢٩٢  
والسيوطي في المجم ٩٥/١ إلى الكسائي ، ونقل عن صاحب البسيط أنه نسب إلى الكوفيين والرَّمَانِي ، ولا ضمير فإن  
الكسائي كوفي .  
(٧) صفحة ٢٩٢ .

والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها .  
والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو أقائم الزيدان وأقائمون  
الزيدون .

والأظهر أنها خبر عما بعدها ، ويُحتمل أن تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة  
« يتعاقبون فيكم ملائكة »<sup>(١)</sup> .

والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لإسناده إلى شيء آخر .  
وعلى ما اخترنا في حد العامل<sup>(٢)</sup> يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأول وخبره ، لأن كون  
كل واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر .  
قوله : والخبر هو المجرد .

دخل فيه المبتدأ الأول والثاني والأسماء ( المعددة )<sup>(٣)</sup> .  
قوله : المسند .

أخرج منه المبتدأ الأول والأسماء ( المعددة )<sup>(٤)</sup> .  
قوله : المغاير للصفة المذكورة .  
أخرج ( منه )<sup>(٥)</sup> المبتدأ الثاني .

قوله : وأصل المبتدأ التقديم ، ومن ثم جاز في داره زيد ، وامتنع صاحبها في  
الدار .

إنما كان أصل المبتدأ التقديم لأنه ( المحكوم )<sup>(٦)</sup> عليه ، ولا بد من وجوده قبل

---

(١) هذا جزء من حديث رواه أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال : يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار .  
وهو بهذا النص في صحيح البخاري ١٧٧/٨ و ١٩٥ وورد في صحيح مسلم ٤٣٩/١ وفي سنن النسائي ١٩٤/١  
ونصه في المسند ٢٥٧/٢ هكذا : « إن لله ملائكة يتعاقبون ملائكة الليل وملائكة النهار » .

(٢) انظر صفحة ٢٥٥ .

(٣) في ج و ص و ط : المعدودة .

(٤) في ج و ص و ط : المعدودة .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) في ط : محكوم .

الحكم ، فُقَصِدَ في اللفظ - أيضا - أن يكون ذِكْرُهُ قبل ذكر الحكم عليه .  
وأما تقديمُ الحكم في الجملة الفعلية ( فلكونه )<sup>(١)</sup> عاملا في المحكوم عليه ومُرْتَبَةً  
العامل قبل المعمول .

وإنما اعتُبر هذا الأمر اللفظي - أعني العمل - وألغِيَ الأمر المعنوي - أعني تقدم  
المحكوم عليه على الحكم - لأن العمل طارئ ، والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه .  
وأما وجوبُ تقديم الحكم في نحو أقائم الزيدان مع أن كل واحد عاملٌ في الآخر -  
على الصحيح - فلكون الصفة فرعاً على الفعل في العمل .

وقيل : إنما قدم ( الفعل )<sup>(٢)</sup> في الفعلية لكون الفعل محتاجا إلى الاسم ( في  
الكلام )<sup>(٣)</sup> واستغناء الاسم عنه ، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتميمَ الناقص  
بالكامل ، وقصدوا - أيضا - الإيذان من أول الأمر أنها فعلية ، فلو قُدِّمَ الفاعل لم  
( يتعين )<sup>(٤)</sup> للفعلية من أول الأمر إذ أمكنَ صيرورته كلاماً باسم آخر .  
قوله : ومن ثم .

أي من جهة كون أصل المبتدأ التقديمَ جازت هذه المسألة ، يعني إن قيل - مثلاً -  
لم جازت وفيها إضمارٌ قبل الذكر ؟ قلنا : لأن أصل المبتدأ التقديمُ ، فالتقدير زيد في  
داره ( فالمَعْوَدُ إليه بعد الضمير لفظاً وقبله تقديراً )<sup>(٥)</sup> .

قوله : وامتنع صاحبها في الدار .  
أي امتناع هذه - أيضا - معللٌ بكون أصل المبتدأ التقديمُ ، فيكون الضميرُ في  
( صاحبها ) راجعاً إلى الدار المؤخر عن ( الضمير )<sup>(٦)</sup> لفظاً وأصلاً ، فيكون ضميراً  
قبل الذكر فلا يجوز .

(١) في ص : فلكونها .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقطتان من ج و ط .

(٤) هكذا في جميع النسخ بالمشناة التحتية ، ولو كانت بالمشناة الفوقية لكان أولى لأن الضمير عائد إلى الجملة .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) في ط : صاحبها وفي ج : عن صاحبها ، وهي ساقطة من ص .

ومن جوز ( ثمة )<sup>(١)</sup> ضرب غلامه زيذا<sup>(٢)</sup> ينبغي أن يجوز هذا ، لأن طلب المبتدأ للخبر كطلب الفعل للمفعول ، بل أشد .

وكان ترتيب الكلام يقتضي أن يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ ، والمواضع التي يجب فيها تأخيرها ، ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ . قوله : وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما ، مثل : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾<sup>(٣)</sup> وأرجل في الدار أم امرأة ، وما أحد خير منك ، و ( شرُّ أهرّ ذا ناب )<sup>(٤)</sup> وفي الدار رجل وسلام عليك .

اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيصاً ما . قال المصنف : لأنه محكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته<sup>(٥)</sup> . وهذه العلة تطرد في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص . وأما قول المصنف : إن الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه<sup>(٦)</sup> ، فوهم ، لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص ، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته ، وقد قال : إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته . وقال ابن الدهان<sup>(٧)</sup> - وما أحسن ما قال - إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة

(١) تكملة من ط ، والمقصود منه تجويز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول .

(٢) وهما الأخفش وابن جني . انظر صفحة ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٣) البقرة ٢٢١ .

(٤) في جمع الأمثال للميداني ٣٧٠/١ يقال : أهرّ إذا حمّله على الهرير ( قلت وهو صوت الكلب دون النباح ) وشر رَفَعُ بالابتداء وهو نكرة .. وابتدأ أولاً بالنكرة ههنا من غير صفة لأن المعنى ما أهرّ ذا ناب إلا شر .. يُضْرَبُ في ظهور أمارات الشر ومخايله . وانظر كتاب سيبويه ١٦٦/١ واللسان هـ ر .

(٥) قال في شرحه لكافيته ص ٢٣ : قوله وأصل المبتدأ التقديم لأنه المحكوم عليه فلا بد من تقديم عقليته ، ليكون الحكم على متحقق .

(٦) في الإيضاح في شرح الفصل ١٨٥/١ قال وهو يتحدث عن مسوغات مجيء المبتدأ نكرة :

وإما أن تكون في كلام مقدّر بالفاعل كقولهم : شر أهرّ ذا ناب ، فإن معناه ما أهرّ ذا ناب إلا شر ، وإذا كان في معنى الفاعل صبح الابتداء به ، لأن الفاعل محكوم عليه قبل ذكره فكأنه موصوف ، فالوجه الذي صحّح الإخبار به عن الفاعل هو المصحح للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل .

(٧) أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري المعروف بابن الدهان كان سيبويه عصره ، وله في النحو التصانيف =

شئت ، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب ، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أولا<sup>(١)</sup> .

فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل - سواء كانا معرفتين أو نكرتين ( مختصتين )<sup>(٢)</sup> بوجه ( ما )<sup>(٣)</sup> أو نكرتين غير ( مختصتين )<sup>(٤)</sup> - ( شيء )<sup>(٥)</sup> واحد ، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو عُلِمَ في المعرفة ذلك - كما لو علم قيام زيد مثلاً - فقلت زيد قائمٌ غدٌ لغوا ، ولو لم يعلم كون رجلٍ ما من الرجال قائماً في الدار ( جاز لك أن تقول رجل قائم في الدار )<sup>(٦)</sup> ( وإن لم تخصص النكرة بوجه )<sup>(٧)</sup> ، وكذا تقول : كوكب انقض الساعَة ، قال الله تعالى : ﴿ وَجُودَ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾<sup>(٨)</sup> .

وكذا في الفاعل ، لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول : قام زيدٌ ، ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول : قام في الدار رجلٌ .

ولا أنكر أن وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرةً ، لاشتباه الخبر بالصفة ، في كثير من المواضع ، بخلاف الفاعل ، فإن فعله - لتقدمه عليه وجوباً - لا يلتبس بصفته .

ثم نقول : يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع :

أحدها : ( ما ) ( التعجبية - على مذهب سيبويه<sup>(٩)</sup> ) كما يجيء في باب<sup>(١٠)</sup> .

= المفيدة منها شرح الإيضاح والتكملة والفرة في شرح اللمع والدروس في النحو وغيرها . كان مولده ومنشؤه ببغداد ، توفي بالموصل سنة ٥٦٩ هـ ( وفیات الأعيان ٣٨٢/٢ ) .

(١) لم يسبق ابن الدهان إلى هذا القول ، ففي أصول ابن السراج ٥٩/١ : وقد يجوز أن تقول : رجل قائم ، إذا سألك سائل فقال : أرجل قائم أم امرأة ، فتجيبه فتقول رجل قائم ، وجملة هذا أنه إنما يُنظر إلى ما فيه فائدة ، فمتى كانت فائدة لوجه من الوجوه فهو جائز ، وإلا فلا .

(٢) في ت : مختصتين .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) في ج و ص و ط : بشيء .

(٥) ساقط من ج .

(٦) تكملة من ط .

(٧) القيامة ٢٢ ، وفي التبيان ١٢٥٤ و جاز الابتداء بالنكرة لحصول الفائدة .

وفي ص أيضاً قوله : إلى ربها ناظرة .

(٨) في الكتاب ٣٧/١ قولك : ما أحسن عبد الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به .

(٩) انظر ط ٣٠٩/٢ و ٣١٠ .

والثاني : المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو : شَرَّ أَهْرَ ذَانَاب<sup>(١)</sup> ، وأمر أَعَدَهُ عن الحرب ، وشَرَّ ما أَلْجَأَكَ إلى مُخَّةِ عُرْقُوب<sup>(٢)</sup> .

والثالث : المبتدأ الذي خَبَرَهُ ظَرْفٌ أو جَارٌ ومَجْرُور<sup>(٣)</sup> .

والرابع : كلماتُ الاستفهام نحو : من عندك وما حدث<sup>(٤)</sup> ، أو ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو : أَرَجُلٌ في الدار ، وهل رجل في الدار ، وأرجل في الدار أم امرأة .

والخامس : ما بعد واو الحال نحو : ما أراك إلا وشخصٌ يضربُك .

والسادس : بعد أما ، نحو أما غلامٌ فليس عندك ، وأما جاريةٌ فلا أملكها .

السابع : الجواب نحو قولك : رجلٌ ، في جواب ( من قال )<sup>(٥)</sup> من جاءك ؟ ( أي رجل جاءني )<sup>(٦)</sup> لأن السؤال بالاسمية ، فالجواب بمثلها أولى .

وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له ، كقولهم شهرٌ ثرى وشهرٌ تَرى وشهرٌ مرعى<sup>(٧)</sup> وقولهم : أُمْتُ في حَجَرٍ لا فيك<sup>(٨)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ ﴾

(١) سبق الحديث عنه صفحة ٣ ف ٢٥٨ .

(٢) أورده في مجمع الأمثال ٣٥٨/١ هكذا : شر ما يُجْنِكُ إلى مخّة عرقوب ثم قال : ويروى ( ما يُثْنِيكَ ) والثني بدل من الجيم وهذه لغة تميم يقال : أجاته إلى كذا : أي أَلْجَأَتْهُ ، والمعنى : ما أَلْجَأَكَ إليها إلا شَرَّأَيْ فَقَرَّ وفاقَةً ، وذلك أن العرقوب لا مخّ له ، وإنما يُخَوِّج إليه من لا يقدر على شيء .

وفي اللسان ( عرقب ) العُرْقُوب : العصب الغليظ الموتر فوق عقب الإنسان ، وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها . قال الأَصْمَعِيُّ : وكل ذي أربع عرقوباه في رجله وركبته في يديه .. وقال : وفي المثل : الشر أَلْجَأَكَ إلى مخّة عرقوب ، وقالوا : شر ما أْجَاعَكَ إلى مُخَّةِ عرقوب : يضرب هذا عند طلبك إلى اللئيم أعطاك أو منعك .

(٣) هذا بشرط أن يتقدم الخبر على المبتدأ وهو ظرف أو جار ومجرور ، فإن لم يتقدم فالتباس الخبر بالصفة حاصل فلا يجوز إلا أن يسوغه مسوغ آخر نحو سلام عليك .

انظر شرح ابن يعيش ٨٦/١ وغيره .

(٤) في الكتاب ٢٦٩/١ : جاءت ( ما ) بعد ( رب ) فهذا يقوي أنها نكرة - وكذا قال عن من ٢٧٠/١ . ونص ابن هشام في المغني ٣٩١ على أن ما الاستفهامية نكرة ولم ينص على تنكير من الاستفهامية .

(٥) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٦) في ص : أي جاءني رجل ، والصحيح ما هنا .

(٧) في مجمع الأمثال للميداني ٣٧٠/١ : يعنون شهور الربيع ، أي مطر أولا ، ثم يطلع النبات فتراه ، ثم يطول فترعاه النعم ، وأرادوا شهرٌ ثرى فيه وشهرٌ تَرى فيه .. وإنما حذف التنوين من ثرى ومرعى في المثل لتابعة ترى الذي هو الفعل .

(٨) في اللسان (أمت) والأمت العوج . وفي الكتاب ١٦٦/١ وقد ابتدئ في الكلام على غير ذا المعنى .. وقالوا =

نَاضِرَةٌ ﴿١﴾ .

أما قول المصنف في ( ما ) التعجبية ، وفي نحو : شرُّ أهرَّ ذا ناب<sup>(٢)</sup> : إن ذلك لما كان - في المعنى - فاعلاً ، والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه ، فكذا يختص هذا أيضاً<sup>(٣)</sup> .

فقد ذكرنا ما عليه<sup>(٤)</sup> وهو أن المحكوم عليه إذا اختص بعين الحكم فأنت حاكم على غير المختص .

فلا يتم قولهم - إذن - في تعليل كون المبتدأ معرفة ، أو مختصاً : إن الحكم ينبغي أن يكون على مختص ، ولو كفى الاختصاصُ الحاصل من الخبر لجاز الابتدأ بأي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها أو تأخر ، لأن المخصَّصَ في الصورتين حاصل ( عند المتكلم )<sup>(٥)</sup> .

( فظهر بما ذكرنا أن قول المصنف في نحو : في الدار رجل : إن المبتدأ تخصص بالحكم المتقدم<sup>(٦)</sup> ليس بشيء )<sup>(٧)</sup> .

( وأما قوله - في أرجل في الدار أم امرأة - : إن التخصيص حاصل عند المتكلم )<sup>(٨)</sup> لأنه يعلم كون أحدهما في الدار<sup>(٩)</sup> ، فنقول : لو كفى الاختصاص

---

= في مثل : أمت في الحجر لا فيك . وقال السيرافي في هامش هذه الصفحة : جعله سيبويه إخباراً محضاً ، وقال المبرد : إنه خبر مراد به الدعاء ، كأنهم قالوا : جعل الله في حجر أمنا لا فيك ، قلت : لم أجد هذا في المقتضب وقد ذكره الزمخشري في كتابه المستقصى ٣٦٠/١ ثم قال : أي جعل الله اعوجاجاً في الحجر لا فيك ، يضرب في دعاء الخير .

(١) القيامة ٢٢ .

(٢) سبق الحديث عنه صفحة ٢٥٨ .

(٣) قال في شرحه لكافيته صفحة ٢٤ : وباب شرُّ أهرَّ ذاناب ، فإنه تخصص بشبهه بالفاعل ، إذ معناه ما أهرَّ ذاناب إلا شرُّ ، فالوجه الذي تخصص به الفاعل حتى جاز أن يكون نكرة حاصل له .

(٤) صفحة ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٥) في ط : على الجمل وفي طبعة الشيخ يوسف عمر ٢٣٣/١ : على الجملة والكلمتان ساقطتان من ت .

(٦) شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٤ .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ساقط من ص .

(٩) شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٣ و ٢٤ .

الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء بأي نكرة كانت ، إذا كانت مخصوصة عند المتكلم ، بل إنما يُطَلَّب الاختصاصُ في المبتدأ عند المخاطب - على ما ذكروا<sup>(١)</sup> - .

( ولو )<sup>(٢)</sup> كان المجوزُ للتنكير في ( أرجلٌ في الدار أم امرأة ) معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار ، للزم امتناعُ أرجلٍ في الدار ، وهل رجلٌ في الدار ( أو )<sup>(٣)</sup> امرأة لعدم لفظة ( أم ) الدالة على حصول الخبر عند المتكلم ، وعدم شيء آخر ( ههنا )<sup>(٤)</sup> يتخصَّص به المبتدأ .

وقوله - في ( ما )<sup>(٥)</sup> أحدٌ خيرٌ منك ، إنَّ وجه التخصيص فيه أن النكرة في سياق العموم<sup>(٦)</sup> ( فقولك ( أحدٌ ) عمٌّ جنسَ الإنس<sup>(٧)</sup> ) حيث لم يبق أحد منهم )<sup>(٨)</sup> . فيه نظر ، وذلك أنَّ التخصيصَ أن يُجْعَلَ ( لبعضٍ من الجملة )<sup>(٩)</sup> ( شيءٌ )<sup>(١٠)</sup> ليس لسائر أمثاله ، وأنت إذا قلت : ما أحدٌ خيرٌ منك فالقصد أن هذا الحكم - وهو عدمُ الخيرية - ثابتٌ لكل فردٍ فردٍ ، فلم يتخصص ( فردٌ من أفرادهِ )<sup>(١١)</sup> ( بسبب )<sup>(١٢)</sup> العموم بشيء ، وكيف ( ذلك )<sup>(١٣)</sup> والخصوص ضدَّ العموم ؟ ! بل ( الحق أن يقال )<sup>(١٤)</sup> إنما جاز ذلك لأنك ( عينتَ المحكوم عليه وهو كلُّ فردٍ فردٍ )<sup>(١٥)</sup> .

(١) يعني النحويين .

(٢) في ت : وأو .

(٣) في ت : أم ، والصواب ما أثبتته بدليل قوله بعد : لعدم لفظة أم .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في ت و ج : النفي ، وقد آثرت ما هنا لمطابقته لكلام ابن الحاجب في شرحه لكافيته .

(٧) قال في شرحه لكافيته ٢٤ وباب ما أحدٌ خيرٌ منك تخصص بما حصل من إفادة العموم .

(٨) تكملة من ط .

(٩) تكملة من ج و ص و ط .

(١٠) في ت شيئا ، وذلك أنَّ ( يُجْعَلَ ) فيها بالبناء للفاعل .

(١١) في ص و ط . بعض الأفراد .

(١٢) في ط : لأجل .

(١٣) ساقطة من ج .

(١٤) تكملة من ج و ص و ط .

(١٥) تكملة من ج و ص و ط .



ولو حكمتُ بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة ( لعدم تعيين المحكوم عليه ، أما إذا بينتُ أن حكمي على الواحد حكمي على كل فردٍ فقد تعينَ المحكومُ عليه وهو كلُّ فردٍ فرد )<sup>(١)</sup> .

وكذلك كلماتُ الشرط نحو « مَنْ صَمَتَ نَجَا »<sup>(٢)</sup> تحصل الفائدةُ فيها بسبب « التعيينِ الحاصل من »<sup>(٣)</sup> العموم ، لا بسبب تخصُّصها بشيء .  
وقد اضطرب أقوالهم في هذا : -

فاختار الأندلسي<sup>(٤)</sup> أن الخبرَ هو الشرطُ دون الجزاء ، لجواز خُلُوه<sup>(٥)</sup> من الضمير ( إذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء )<sup>(٦)</sup> دون الشرط ، فإنه إذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير ، نحو : من قام قمت ( وفي الدعاء : من كان الناسُ بُعَيْتَه )<sup>(٧)</sup> ورجاءه فأنت ( بغيتي )<sup>(٨)</sup> ورجائي )<sup>(٩)</sup> .

وقيل : الخبر هو الشرط والجزاء معا ، لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة<sup>(١٠)</sup> .

وقيل : كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له<sup>(١١)</sup> .  
هذا ما قيل ( فيها )<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) ساقط من ج و ص .  
(٢) قال البغدادي في تحريجه لأحاديث الرضي ق ٣ أ : قال السيوطي في الجامع الكبير : أخرجه ابن المبارك والطبراني في معجمه الكبير ، والبيهقي في شعب الإيمان ، والعسكري في الأمثال ، وقال الترمذي : غريب . وقال أيضا في جامعه الصغير : أخرجه أحمد والترمذي عن ابن عمر . قلت : وقد وجدته في صحيح الترمذي ٣٠٩/٩ وقال بعد ذكره : قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن شعبة ، وهو في المسند ١٥٩/٢ و ١٧٧ .  
(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) في المباحث الكاملية ٢١٨/١ : واختلفوا في الخبر ف قيل : هو فعل الشرط وحده ، وقيل : فعل الشرط مع جزائه ، والختار هو الأول لأن مَنْ اسم تام وفي فعل الشرط ضمير يعود عليها فصلح أن يكون خيرا لها .

(٥) يعني جواب الشرط .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ط : ثقته .

(٨) في ط : ثقتي .

(٩) كلام ساقط من ج و ص .

(١٠) و (١١) لم أجد فيما بين يدي من نسب هذه الآراء إلى أصحابها ولكنها تذكر على أنه مختلف فيها .

(١٢) ساقطة من ص .

ويمكن أن يقال - على مذهب سيبويه - أن كلمات الشرط والاستفهام كانت مع ( حرف )<sup>(١)</sup> الشرط وحرف الاستفهام ، فحُذِفَتْ لكثرة الاستعمال<sup>(٢)</sup> - على ما ذكرنا في حد الاسم<sup>(٣)</sup> : ( إن )<sup>(٤)</sup> كلمات الشرط إما فاعلة لفعل مقدر أو ( مفعولة )<sup>(٥)</sup> له ، أو ( للظاهر )<sup>(٦)</sup> ، فقولك : من قام قمت ، أي إن مَنْ قام أُنِيَ إن إنساناً قام ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَمْرُو هَلَك ﴾<sup>(٧)</sup> ( وقوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾<sup>(٨)</sup> )<sup>(٩)</sup> ( وقولك )<sup>(١٠)</sup> : من ضَرَبَ ضَرَبْتُهُ ، أي إن مَنْ ضَرَبَ ، أي إن إنساناً ضَرَبَ ، فهو مفعول للفعل الظاهر .

وقولك : مَنْ ضَرَبْتُهُ ضَرَبْتُهُ ، أي ( إن )<sup>(١١)</sup> مَنْ ضَرَبْتُهُ ، فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر ، وكذا في نحو : ما كان فليكن كذا ( هو فاعل )<sup>(١٢)</sup> ( وفي ما فعلت أفعل هو مفعول للفعل الظاهر بعده ، وفي ما فعلته أفعل مفعول للفعل المقدر ، وما تفعل أفعل ما تفعله أفعله )<sup>(١٣)</sup> وكذا في كلمات الاستفهام<sup>(١٤)</sup> .

(١) في ص و ط : حروف .

(٢) في الكتاب ٥١/١ وإنما تركوا الألف - يعني همزة الاستفهام - في ( مَنْ ومتى وهل ) ونحوهن حيث أمِنُوا الالتباس ، ألا ترى أنك تُدْخِلُهَا على ( من ) إذا تَمَّتْ بصلتها كقول الله عز وجل : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ فصلت ٤٠ .. إلخ .

(٣) صفحة ٢٨ .

(٤) مقول القول في قوله ويمكن أن يقال .

(٥) في ت : مفعول .

(٦) في ت : الظاهر .

(٧) النساء ١٧٦ .

(٨) التوبة ٦ .

(٩) ساقط من جد و ص و ط .

(١٠) في ت و جد و ص : وقوله .

(١١) ساقطة من ط .

(١٢) تكملة من ص و ط .

(١٣) تكلمة من ط وفي ت : وما تفعل أفعل ، فقط .

(١٤) تحدث صاحب اللمع ٦٤/٢ عن إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام بكلام موجز قال فيه : إذا وقعت الأداة الشرطية على مكان أو زمان فظرف ، أي فهي في موضع نصب على الظرف .. أو على حدث فمفعول مطلق .. وإلا فإن وقع بعدها فعل لازم فمبتدأ خبره فعل الشرط ، وفيه ضميرها ، وقيل هو والجواب معا ، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب .. أو متعد واقع عليها .. فمفعول به ، أو واقع على ضميرها .. أو متعلقها .. فاشتغال .. إلخ .

وقوله <sup>(١)</sup> في ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ﴾ <sup>(٢)</sup> : إنه مختص بنسبته إلى المسلم ، لأن أصله سلمت سلاماً ، فسلاماً المنصوب منسوب إلى المتكلم ، فإذا رفعته فهو باقٍ على ما كان عليه في حال النصب <sup>(٣)</sup> . غير مطّرد في جميع الدعاء ، إذ ليس معنى ( ويل لك ) ويلي لك ، لأن معنى ( الويل ) <sup>(٤)</sup> : الهلاك ، ولو قدرت - أيضاً - ويلك لك لكان خُلُفاً من القول ، بل المراد مطلق الهلاك لك .

( فالأولى ) <sup>(٥)</sup> . أن يقال تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدرًا منصوباً ، ولا ( تخصيص ) <sup>(٦)</sup> فيه ، إذ تخصيصه بالنظر إلى المخاطب إنما كان بذكر الفعل الناصب والمسند إليه .

وإنما تأخر الخبر عنه - مع كونه جاراً ومجروراً - لتقديم الأهم ، وللتبادر إلى ما هو المراد ، إذ لو قدّمت الخبر وقلت : عليك ، فقبل أن تقول : سلامً ربما يذهب الوهم إلى اللعنة ، فيظن أن المراد : عليك اللعنة . ولهذا انحَزَلَ <sup>(٧)</sup> أبو تمام <sup>(٨)</sup> وترك الإنشاد - على ما يُحكى - لما ابتدأ القصيدة ، وقال :

(١) يعني المصنف .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾ مريم ٤٧ .

(٣) في شرح المصنف لكافيته ٢٤ وباب سلام عليكم تخصص بنسبته إلى المسلم إذ أصله سلمت سلاماً ، ثم حذفوا الفعل ، فبقي سلاماً عليك ، ثم عدل عن النصب إلى الرفع لغرض الثبوت ، والمعنى على ما كان عليه في مدلوله ، وقد كان مخصصاً فوجب أن يكون مخصصاً .

(٤) في ج و ص و ط : ويل .

(٥) في ت : فأولى .

(٦) في ت : يتخصص .

(٧) في اللسان : انحزل في كلامه : انقطع .

(٨) حبيب بن أوس الطائي شامي الأصل ، كان في مصر في حدائنه يسقي الماء في جامع عمرو بن العاص ثم جالس الأديباء ، فأخذ عنهم ، وكان فطناً فهماً ، وكان يُحب الشعر ، فلم يزل يعانيه حتى قاله وأجاده وسار شعره ، قدم إلى بغداد فجالس الأديباء وعاشر العلماء . توفي سنة ٢٣١ هـ ( نزهة الألباء ١٥٥ - ١٥٦ ) .

٥٤ - على مثلها من أُرْبِع وملاعِب<sup>(١)</sup>

فعارضه شخصٌ كان حاضرا فقال : لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .  
وبعد المصراع :

تُذَالُ مَصُونَاتُ الدُمُوعِ السَّوَائِبِ<sup>(١)</sup>

هذا مع أن ( سلام ) لا يجوز أن يكون بمعنى ( مصدر )<sup>(٢)</sup> سلمْتُ ؛ لأن  
( سلمْتُ ) مشتق من سلامٌ عليك ، كليت من ( لَيْتَ ) ( وَسَبَّحْتُ )<sup>(٣)</sup> من  
سبحان الله ، فمعنى سلمت : قلت : سلامٌ عليك ، كما أن ليت وسبحت بمعنى قلت :  
ليتك وسبحان الله ، فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت ( قولٌ )<sup>(٤)</sup> سلام  
عليك .

فعلى ما فسر المصنف ينبغي أن يكون ( معنى )<sup>(٥)</sup> سلام عليك قولي للفظ سلام  
عليك<sup>(٦)</sup> ، وليس كذا ، بل ( سلام ) في قولك : سلام عليك ( بمعنى )<sup>(٧)</sup>

---

(١) البيت في ديوان أبي تمام ٢٠٥/١ وفيه : أذيلت مكان تذال ، وفي الخزنة ٣٤٨/١ .

اللغة : الأربع : جمع ربع وهو محلة القوم ومنازلهم ، تذال : تهان . السواكب : المنصبّة .

أورد الرضي البيت مدلّلا على أن تقديم الخبر في مثله قد يُؤهم عكس المراد ، وذلك كما حصل لأبي تمام عند إنشاده ،  
الشرط الأول مع تقديم الخبر الجار والمجرور .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ج : سبحت .

(٤) في ج : قولي .

(٥) تكملة من ط .

(٦) فيما عدا ص : قولي للفظ سلام عليك عليك ، ولعل الصواب عدم تكرار عليك وهذا معنى كلام ابن الحاجب  
لأنه يقول إن معناه سلمت سلاما . فكأنه قال : قلت سلام عليك . والله أعلم .

(٧) تكملة من ج و ص و ط .

(مصدر) <sup>(١)</sup> سلمك الله ، أي جعلك سالماً ، فالأصل : سلمك الله سالماً ، ثم حُذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوباً ، وكان النصب يدل على الفعل ، والفعل على الحدوث ، فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره أزالوا (نصبه) <sup>(٢)</sup> الدال على الحدوث فرفعوا سلام . وكذا أصل (ويل لك) هلكك ويلاً ، أي هلاكاً ، فرفعه - بعد حذف الفعل - نفصاً لغبار معنى الحدوث .

قوله : والخبر قد يكون جملة نحو : زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ، فلا بد من عائد ، وقد يُحذف .

اعلم أن (خبر) <sup>(٣)</sup> المبتدأ قد يكون جملة اسمية أو فعلية - كما مثل المصنف - وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له .  
وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين لا يصح أن تكون طلبية ، لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب <sup>(٤)</sup> .

وهو وهم ، وإنما أثروا من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب ، كما أن الفاعل عندهم ليس من فعل شيئاً ، ففي قولك : أزيّد عندك يسمون الظرف خبراً ، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب ، بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف <sup>(٥)</sup> : وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ، ويدل على جواز (كونها) <sup>(٦)</sup> طلبية قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(١) في ط : المصدر ، ولعل الصواب ما أثبتته لكونه مضافاً ، والإضافة لا تتجمع (أل) إلا في مواضع ليس هذا منها .

(٢) في ط : النصب .

(٣) في ت : الخبر .

(٤) نقل هذا الرأي عن ابن الأنباري وبعض الكوفيين ابن مالك في التسهيل ٤٨ .

(٥) صفحة ٢٤٨ .

(٦) في ط : كونه وعليه فالضمير راجع إلى الخبر ، وأما على ما هنا فالضمير راجع إلى الجملة الخبرية .

(٧) سورة ص آية ٦٠ . وجعل صاحب الكشاف الخبر محذوفاً فقال ٣/٣٧٩ أي بل أنتم أحق به ، ولم يجعله هو الخبر .

وأيضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو ( أمّا زيد فاضربه ) .  
وقال ثعلب<sup>(١)</sup> : لا يجوز أن تكون قسمية نحو ( زيد )<sup>(٢)</sup> والله لأضربه<sup>(٣)</sup> .  
والأولى الجواز ، إذ لا منع .  
قوله : فلا بد من عائد .

لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من أن تكون هي المبتدأ معنى أو لا .  
فإن كانت لم يُحتج إلى الضمير ، كما في ضمير الشأن نحو هو زيد قائم ، وكما في قولك  
مقولي زيد قائم ، لارتباطها به بلا ضمير ، لأنها هو .

وإن لم تكن إياه فلا بد من ضمير ( ظاهر أو مقدّر ، وقد يُقام الظاهر مقام الضمير  
وإنما احتاجت إلى الضمير )<sup>(٤)</sup> لأن الجملة في الأصل كلام مستقل ، فإذا قصدت  
جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر ، وتلك الرابطة هي الضمير ،  
إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض ، فمن ثم قيل - في بعض الأخبار كما يجيء<sup>(٥)</sup> : إن  
الظاهر قائم مقام الضمير .

وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا .  
فالقياص في موضع ، وهو أن يكون الضمير مجرورا بمن ، والجملة خبرية ابتدائية ،  
والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول البر الكثر يستين<sup>(٦)</sup> ، أي الكثر منه ، لأن جزئيته

---

(١) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني النحوي المعروف بثعلب كان إمام الكوفيين في النحو واللغة  
في زمانه ، وكان ثقة دينا مشهورا بصدق اللهجة والمعرفة بالغريب ورواية الشعر . قال المبرد : أعلم الكوفيين ثعلب .  
توفي سنة ٢٩١ هـ ( نزهة الألباء ٢٢٨/٢٣٢ ) .

(٢) في ط : ما زيد ، والصواب ما أثبتته .

(٣) لم أجد ذلك في مجالس ثعلب وانظر رأيه مسندا إليه في التسهيل ٤٨ وفي الهمع ٩٦/١ .

(٤) تكملة من جد وص وط .

(٥) صفحة ٢٧٣ .

(٦) في اللسان : الكر مكيال لأهل العراق ، وفي حديث ابن سيرين : إذا بلغ الماء كرا لم يحمل نجسا .. والكرسة  
أوقار جمار ، وهو عند أهل العراق ستون قفيرا .

تشعر بالضمير ، فيحذف الجار والمجرور ( معاً .

فإن كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور <sup>(١)</sup> صفة له ، نحو : السمن منوان <sup>(٢)</sup>  
بدرهم وكذا إن كان معرفاً باللام ، كما في ( البر الكر بستين ) <sup>(٣)</sup> لأن التعريف غير  
مقصود قصده ، كما في قوله <sup>(٤)</sup> :

٥٥ - ولقد أمرُّ على اللقيم يسبني <sup>(٥)</sup>

ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر ، والعامل فيه ( الخبر ، أي  
البر ) <sup>(٦)</sup> الكر بستين كائناً منه .

---

(١) ساقط من ص .

(٢) في اللسان ( مني ) ١٦٧/٢٠ ( والمنا : الكيل ، أو الميزان الذي يوزن به ، والمكيال الذي يكيلون به السمن ،  
وقد يكون من الحديد أوزانا ، وتثنيته منوان ومنيان والأولى أعلى .

(٣) في النسخ جميعها : البرالكرمنه بستين ، ولعل الأولى ما أثبتته ، لأن الحديث عن حذف العائد المجرور قياساً ،  
ويؤيد هذا المثال السابق وهو : السمن منوان بدرهم ، فلم يثبت فيه ( منه ) .

(٤) نسب في الكتاب ٤١٦/١ وفي الخزانة ٣٥٨/١ لرجل من بني سلول وفي الأصمعيات ١٣٧ أنه لشير بن عمرو  
الحنفي .

(٥) عجزه :

فمضيت ثمّ قلت لا يعنيني

وهو في سيبويه ٤١٦/١ وفي الخصائص ٣٣٠/٣ و ٣٣٢ وفي دلائل الإعجاز ١٣٦ وفي الأمل الشجرية ٣٠٢/٢  
وفي الخزانة ٣٥٧/١ و ٢٠٢/٣ و ٢٠٦/٤ ، ٢١٨ وفي المغني ١٣٨ وفي العيني ٥٨/٤ وفي التصريح ١١١/٢ وفي  
المع ٩/١ و ١٤٠/٢ وفي الدرر ٤/١ و ١٩٢/٢ .

اللغة : يسبني يشتمني ، وهو نعت للقيم ، فمضيت : ذهبت ، ثمّ : هي ثم العاطفة وإذا وقعت مع التاء اختصت  
بعطف الجمل ( انظر الخزانة ٣٥٨/١ ) .

الشاهد : استشهد به الرضي على وقوع الجملة صفة لما دخلت عليه ( أل ) لأن ( أل ) فيه جنسية ، وتعريفها  
لفظي لا يفيد التعيين .

(٦) ساقط من ص .

قال الفراء : ويحذف أيضا قياسا إذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ كل<sup>(١)</sup> ،  
قال<sup>(٢)</sup> :

٥٦ - قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع<sup>(٣)</sup>  
وقال<sup>(٤)</sup> :

٥٧ - ثلاث كلهن قتلن عمدا فأخزى الله رابعة تعود<sup>(٥)</sup>  
قال<sup>(٦)</sup> :

(١) في معاني القرآن للفراء ٩٥/٢ : وقوله : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾ ( النحل ٥ ) ومثله : ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَتَاهُ طَائِرُهُ ﴾ ، ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ ﴾ والوجه في كلام العرب رفع ( كل ) في هذين الحرفين ، كان في آخره راجع من الذكر أو لم يكن ، لأنه في مذهب ما من شيء إلا قد أحصيناه في إمام مبین ، والله أعلم . سمعت العرب تنشد :  
ما كل من يظنني أنا مُعتب ولا كل ما يزوي علي أقول  
فلم يوقع علي كل الآخرة أقول ، ولا على الأولى معتب ، وأنشدني بعضهم :

قد علقت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع  
(٢) هذان بيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي وقد تقدمت ترجمته صفحة ٥٥ .

(٣) وهما في ديوانه ١٣٢ وفي سيبويه ٤٤/١ ، ٦٩ وفي معاني القرآن للفراء ١٤٠/١ و ٢٤٢ و ٩٥/٢ وفيه علقت مكان أصبحت وفي الخصائص ٦١/٣ و ٣٠٣ وفي المحتسب ٢١١/١ وفي الأمالي الشجرية ٨/١ و ٩٣ و ٣٢٦ وفي الخزانة ٣٥٩/١ و ٢٠/٤ .

اللغة : أم الخيار هي زوجة أبي النجم قاتل القصيدة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على ما يراه الفراء من جواز حذف العائد قياسا إذا كان منصوبا مفعولا به والمبتدأ كل .

(٤) لم أجد له نسبة وقال البغدادي في الخزانة ٣٦٩/١ : وهذا البيت - وإن كان من شواهد سيبويه - لا يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا قائله ، فإن سيبويه إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه ، وأما الأبيات المنسوبة في كتابه إلى قائلها فالنسبة حادثة بعده اعتنى بنسبتها أبو عمر الجرمي .

(٥) البيت في سيبويه ٤٤/١ وفي معاني القرآن للأخفش ٢٥٢ وفي الأمالي الشجرية ٣٢٦/١ وفي الخزانة ٣٦٦/١ .  
اللغة : أخزى : أذل وأهان ، تعود : ترجع جعل فعل سابقاتها كأنه فعلها ، وإن لم تكن فعلت الجيء قبل .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على حذف العائد المنصوب مفعولا به من الخبر على المبتدأ قال البغدادي ٣٦٨/١ :  
واعلم أن الضمير المحذوف من الشاهد تقديره قتلها ، لأن ( كلا ) المضافة إلى المعرفة يكون عائدها مفردا ، قال تعالى : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيه ﴾ ... إلخ .

(٦) يعني الفراء .



( لأن معنى كلهم ضربت معنى الجحد )<sup>(١)</sup> أي ما منهم أحدٌ إلا ضَرَبْتُ<sup>(٢)</sup> .  
وقال السيرافي : ليس هذا بـحُجّة ، إذ كل موجب يتهياً رُدهُ إلى الجحد ، كما تقول  
في زيد ضربت : ما زيدٌ إلا مضروبٌ .

( ثم يقال : أُنِّي تأثيرٌ للجحد في جواز حذف الضمير معه )<sup>(٣)</sup> .

والسماع في غير ذلك .

أما في المجرور فنحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾<sup>(٤)</sup> أي إن ذلك منه .

وأما في المنصوب فيشترطُ كونه منصوباً بفعل لفظاً قال<sup>(٥)</sup> :

فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أُجِرُّ<sup>(٦)</sup>

- ٥٨ -

أو بصفةٍ محلّاً نحو ( زيد أنا ضاربٌ )<sup>(٧)</sup> ، ولا يُخصَّصُ - مع كونه سماعاً - بالشعر

(١) في ج و ط : لأن كلهم ضربت بمعنى الجحد .

(٢) انظر معاني القرآن للقرآن ٩٥/٢ ، والتعليقة رقم ١ من صفحة ٢٧٠ .

(٣) تكملة من ج و ص و ط ، وفي ط : لا تأثير .. إلخ .

(٤) الشورى ٤٣ ، وفي التبيان ١١٣٥ : ولمن صبر ( مَنْ ) شرطيةٌ وصبر في موضع جزم بها ، والجواب : إن ذلك ،

وقيل : من بمعنى الذي والعائد محذوف أي أن ذلك منه .

(٥) قائله امرؤ القيس وقد سبقت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٦) صدره :

فأقبلت زحفاً على الركبتين

والبيت في ديوان امرئ القيس ١٥٩ وفيه :

فلما دنوت تسدتها فثوباً نسيبت

إلخ .. وهو أيضاً في سيبويه ٤٤/١ وفيه ( علي ) مكان لبست ، وفي المحتسب ١٤٢/ وفي الأمالي الشجرية ٩٣/١

و ٣٢٦ وفي الخزائن ٣٧٣/١ ، وفي المغني ٦١٤ وفي العيني ٥٤٥/١ ..

الشاهد : استشهد به الرضي على أن حذف العائد المنصوب بالفعل من الخبر سماعي .

(٧) في ج : إنما زيد أنا ضارب ، وفي ص و ط : أنا زيد ضارب ، ولعل الأفضل ما أثبتته .

خلافًا للكوفيين<sup>(١)</sup> .

وأما المرفوعُ فلا يحذف لكونه عمدةً ، وقد يحذف في الصلة في بعض الأحوال ،  
لكونها أشدَّ ارتباطًا بالموصول من المبتدأ - كما يجيء في باب الموصولات<sup>(٢)</sup> - .

وجوازُ حذف الضمير في الصلة أحسنُ منه في الصفة ، لكون اتصالها بالموصول  
أشدَّ ، إذ لا غنى للموصول عنها ، وهما بتقدير مفرد ، نحو قول الله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي  
بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾<sup>(٣)</sup> .

ثم الحذف بعدها في الصفة أحسنُ منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربتُ ، لأنها  
مع الموصوف جزءُ الجملة ، بخلاف الخبر فإنه مع المبتدأ جملةٌ ، فالتخفيف فيما هو مع  
غيره كالكلمة الواحدة أولى .

ولئنما كان الحذف في الصفة أنقصَ حسنًا منه في الصلة إذ ليس الصفة من ضرورياتِ  
الموصوف ، كما كانت الصلة من لوازم الموصول ( وضرورياته )<sup>(٤)</sup> .

فالحذف في الجملة إذا كانت خبرًا للمبتدأ - على ما قال سيبويه - يجوز في الشعر  
( بلا ضعف )<sup>(٥)</sup> وهو في غيره ضعيفٌ<sup>(٦)</sup> .

---

(١) في شرح الكافية الشافية ٣٤٧/١ فإن كان المبتدأ غير كل والعائد مفعولٌ لم يجز عند الكوفيين حذفه وبقاء المبتدأ  
بل يجوبون نصبه بمقتضى المفعولية إلا في ضرورة شعر ، وخالفهم البصريون بإجازة رفع غير كل في الاختيار . ومن  
حجتهم في إجازة ذلك قراءة بعض السلف ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ المائدة ٥٠ بالرفع وقد خرج المحقق قراءة  
الرفع من مختصر ابن خالويه ٣٢ والمختضب ٢١٠/١ .

(٢) انظر ط ٣٧/٢ .

(٣) الفرقان ٤١ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت : بلا وصف ضعف .

(٦) في الكتاب ٣٦/١ و ٣٧ : وقال بعضهم :

وما كُلُّ مَنْ وَاثَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ

لَزِمَ اللَّغَةَ الْحِجَازِيَّةَ فَرَفَعَ كَأَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا عَارِفٌ ، فَأَضْمَرَ الْهَاءَ فِي عَارِفٍ وَكَانَ الرَّجُلُ عَارِفَهُ، حَيْثُ  
لَمْ يَعْمَلْ عَارِفٌ فِي كُلِّ .. لِأَنَّهُمْ قَدْ يَدْعُونَ هَذِهِ الْهَاءَ فِي كَلَامِهِمْ وَفِي الشَّعْرِ كَثِيرًا.. إلخ. وانظر الكتاب ٤٠/١ - ٤٥ .

وأما وضع الظاهر مقام (الضمير) <sup>(١)</sup> فإن كان في معرض التفخيم جاز قياساً كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ <sup>(٢)</sup> أي ما هي ؟

وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول <sup>(٣)</sup> ، قال <sup>(٤)</sup> :

٥٩ - لعمرُك ما معنُ بتاركِ حقّه ولا مُنسىءٍ معنُ ولا مُتيسِّرٍ <sup>(٥)</sup>

بجر منسىءٍ وإذا رفعته فهو خبرٌ مقدم على المبتدأ .

وقال <sup>(٦)</sup> :

٦٠ - لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيءٌ <sup>(٧)</sup>

---

(١) في ج و ص : المضمّر .

(٢) الحاقّة ١ و ٢ .

(٣) الكتاب ٣٠/١ .

(٤) قاله هو الفرزدق ، وقد سبقت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٥) هذا البيت في ديوان الفرزدق ٣١٠ وفي الكتاب ٣١/١ وفي أمالي القالي ٧٣/٣ وفي الخزنة ٣٧٦/١ .

اللغة : لعمرُك : العمر : الحياة ، ويجب فتح العين إذا اتصل بلام الابتداء وهو بمعنى العُمُر ، معن : قال البغدادي في الخزنة ٣٧٦/١ : قال أبو علي القالي في أماليه : قال أبو محمّد : هو رجل كان كلاءً بالبادية يبيع بالكاليء ، أي بالنسيئة وكان يُضربُ به المثل في شدة التقاضي . منسىء : مؤخر .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن سيبويه يشترط في وقوع الظاهر موقع المضمّر ، إذا لم يُردّ التفخيم أن يكون بلفظ الأول كما في البيت .

(٦) البيت لعدي بن زيد ، وستأتي ترجمته صفحة ٧٣٨ وينسب إلى ابنه سودة كما في الكتاب ٣٠/١ وإلى أمية بن أبي الصلت ، ولم أجده في ديوانه .

(٧) عجزه :

نقص الموت ذا الغنى والفقير

والبيت في الكتاب ٣٠/١ ، وفي الخصائص ٥٣/٣ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٤٣/١ ، ٢٨٨ ، وفي الخزنة ٣٧٩/١ ، وفي المغني ٦٥٠ وفي المفضليات ٦١ .

المعنى : خوفُ الغني من الموت نقص عليه الالتئاذ بالغنى ، وخوف الفقير من الموت نقص عليه السعي في التماس الغنى .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على إجازة سيبويه لوضع الظاهر موضع المضمّر في الشعر لا على سبيل التفخيم بشرط أن يكون الثاني بلفظ الأول .

( وإن لم يكن بلفظ الأول لم يجوز عنده<sup>(١)</sup> ..

وقال الأخفش : يجوز<sup>(٢)</sup> وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر كان أو في غيره<sup>(٣)</sup> ، قال<sup>(٤)</sup> :

٦١ - إذا المرء لم يغش الكريهة أو شكّت حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا<sup>(٥)</sup>  
وليس هذا في خبر المبتدأ<sup>(٦)</sup> .

قال<sup>(٧)</sup> : ويجوز ( زيد قام أبو طاهر ) إذا كان زيد مكنتي بأبي طاهر ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾<sup>(٨)</sup> ( أي لا نضيع أجرهم )<sup>(٩)</sup> .

ومنع بعضهم<sup>(١٠)</sup> في غير التفضيم مطلقا .

(١) الكتاب ٣١/١ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) قال الأخفش في معاني القرآن ٣٩٦/٢ عند ذكر قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ الكهف/٣٠ : لأنه لما قال لا نضيع أجر من أحسن عملا كان في المعنى لا نضيع أجورهم ، لأنهم ممن أحسن عملا . وانظر الخصائص ٥٣/٣ .

(٤) قائله الكلجة العُري ، وهو هبيرة بن عبد الله بن عبد مناف بن عُرَيْن التميمي اليربوعي العُريني ، شاعر جاهلي من فرسان تميم وساداتها يقال له فارس العرادة وهي فرسه ويُعرف بالكلجة ومعناه صوت النار ولهيها ( الأعلام ٦٥/٩ - ٦٦ ) .

(٥) البيت في نوادر أبي زيد ١٥٣ وفي الخصائص ٥٣/٣ وفي العمدة ٥٦/٢ وفي الخزانة ٣٨٦/١ وفي المفصليات ٣٢ .

اللغة : لم يغش : لم يأت ، الكريهة : الحرب أو النازلة أو المصائب ، أو شكّت : قاربت ، الهوينى : الرفق والراحة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على جواز وضع الظاهر موضع الضمير وإن لم يكن بلفظ الأول كما يرى الأخفش .

(٦) يقصد أن ( المرء ) هنا ليس مبتدأ ، بل هو فاعل لفعل محذوف يفسره قوله ( يغش ) .

(٧) يعني الأخفش وانظر رأيه في الخصائص ٥٣/٣ .

(٨) الكهف ٣٠ .

(٩) ساقط من جو ص و ط .

(١٠) جعل ابن الشجري في أماليه ٢٤٣/١ تكرار الموت في البيت للتعظيم ، وانظر المجمع ٩٧/١ - ٩٨ .

ولا وجه له مع وروده .

قوله : وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدّر بجملة .

أي ظرفا أو جاراً ( ومجروراً )<sup>(١)</sup> ، ولم يذكره لجريه مجراه في جميع أحكامه ، حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحاً .

وانتصاب الظرف خيراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف<sup>(٢)</sup> ، أي يعنون : الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو ( زيد قائم ) أو كأنه هو في نحو ﴿ أَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ارتفع ارتفاعه ، ولما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ ، فلا يقال في نحو ( زيد عندك ) إن زيدا عند ، خالفه في الإعراب ، فيكون العامل عندهم معنواً ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر .

( وأما البصريون فقالوا<sup>(٤)</sup> : لا بد للظرف من محذوفٍ يتعلّق به لفظيٌّ ، إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه )<sup>(٥)</sup> .

وقال بعض النحاة : العامل فيه المبتدأ<sup>(٦)</sup> .

وقال البصريون : الظرف منصوبٌ على أنه مفعول فيه ، كما أنه كذلك - اتفاقاً -

---

(١) ساقطة من ج و ط .

(٢) انظر الإنصاف ٢٤٥ - ٢٤٨ وتوضيح المقصود بقوله ( على الخلاف ) هو قوله أي يعنون .. إلخ .

(٣) الأحزاب ٦ .

(٤) انظر الإنصاف ٢٤٥ - ٢٤٨ .

(٥) تكملة من ج و ط .

(٦) نسبة السيوطي في الجمع ٩٨/١ إلى ابن خروف ، وقال : نسبة ابن أبي العافية إلى سيبويه ، وأنه عمل فيه النصب لا الرفع ، لأنه ليس الأول في المعنى . ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث .. وفي الكتاب ٢٠١/١ و ٢٠٢ ما يؤيد ما نسب ابن أبي العافية إلى سيبويه .

في نحو جلست أمامك ، وخرجت يوم الجمعة<sup>(١)</sup> .

والجارُّ والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به ، كما أنه كذلك - اتفاقا في نحو مررت بزيد ، إلا أن العامل ههنا مقدَّر<sup>(٢)</sup> .

وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة ، أي مما لا يخلو منه فعل ، نحو كائن وحاصل ، ليكون الظرف دالا عليه ، ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر لم يَجْزُ لعدم الدليل عليه ، وقد يُحذف خاصُّ لقيام الدليل نحو : من لك بالمهذب ؟ أي من يضمن .

ولا يجوز عند الجمهور إظهارُ هذا العامل - أصلا - لقيام القرينة على تعيينه ، وسدُّ الظرف مسدَّه - كما يجيء في لولا زيد لكان كذا<sup>(٣)</sup> - فلا يقال : زيدٌ كائن في الدار . وقال ابن جني بجوازه<sup>(٤)</sup> .

ولا شاهد له ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾<sup>(٥)</sup> فمعناه : ساكنا غير متحرك ، وليس بمعنى كائنا .

وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع أُخَر : الصفة والصلة والحال ، وفيما عدا المواضع الأربعة لا يتعلق الظرف والجار ( والمجرور )<sup>(٦)</sup> إلا بملفوظ موجود . وأكثرهم على أن المحذوف المتعلق به فعلٌ ، لأننا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلق ، وإنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو : أنا مار بزيد لمشابهته للفعل ، فإذا احتجنا إلى المتعلق به فالأصل أولى .

(١) في الإنصاف ٢٤٥ : وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه زيدٌ استقر أمامك .

(٢) صفحة ٢٣٣ وما بعدها .

(٣) قال في اللمع ٢٨ : تقول زيد خلفك ، فزيد مرفوع بالابتداء ، والظرف بعده خبر عنه ، والتقدير زيد مستقر

خلفك فحذف اسم الفاعل تخفيفا وللعلم به ، وأقيم الظرف مقامه .

فقوله : تخفيفا وللعلم به دليل على أن الحذف والإثبات جائزان .

(٤) المحل ٤٠ .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

وأيضاً للقياس على ( نحو )<sup>(١)</sup> الذي في الدار زيد ، وكل رجل في الدار فله درهم ، والمتعلق في الموضعين فعل لا غير - كما يأتي<sup>(٢)</sup> .

وذهب ابن السراج<sup>(٣)</sup> وأبو الفتح<sup>(٤)</sup> إلى أنه اسم ، لكونه مفرداً ، والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً .

ولمانع أن يمنع ، قالوا : إنما كان أصله الإفراد لأنه القول المقتضي نسبة أمر إلى آخر ، فينبغي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً ، كالمنسوب إليه ، وإلا لكانت هناك نسبتان أو أكثر ، فيكون خبران أو أكثر لا خبر واحد ، فالتقدير في : ( زيد ضرب غلامه ) : زيد مالك لغلام ضارب<sup>(٥)</sup> .

والجواب أن المنسوب يكون شيئاً واحداً - كما قلتم - لكنه ذو نسبة في نفسه فلا ( يقدر )<sup>(٦)</sup> بالمفرد ، فالمنسوب إلى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة .

قالوا : إنه يفصل بالظرف بين أما وجوابها ، ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد<sup>(٧)</sup> - كما يجيء<sup>(٨)</sup> - .

---

(١) ساقطة من ج و ص و ط .

(٢) انظر صفحة ٩٨٣ وما بعدها و ٣٥/٢ - ٣٦ حيث يجب في صلة الموصول أن تكون جملة .

(٣) في الأصول ٦٣/١ : وضربٌ يهدف فيه الخبر ويقوم مقامه ظرف له .. والمخوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما كأنك قلت زيد مستقر خلقتك ، وعمرو مستقر في الدار .

(٤) اللمع في العربية ٢٨ - ٢٩ .

(٥) و (٧) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٤٩/١ فقد ذكر التوجيهين .

(٦) في ج و ص و ط : ن قدره .

(٨) انظر ط ٣٩٥/٢ - ٤٠٠ .

والجواب : أن الظرف في مثله ليس بمستقر - أي متعلقٌ بمحذوف - بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء ، نحو : أما قدامك فزيد قائمٌ ، فهو كالمفعول به في نحو ( أما زيدًا فأنا ضاربٌ - كما يجيء في حروف الشرط<sup>(١)</sup> ) - .

واعلم أن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب بعد أن لم تكن لا يدلُّ على كونها بتقدير المفرد ، بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقعَ المفرد .

وإن كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند أبي علي ( هو )<sup>(٢)</sup> معمول الظرف لقيامه مقامَ العامل ، ومن ثم وجب حذفه<sup>(٣)</sup> .

وقال غيره : هو للعامل المقدَّر ، لأن الظرف جامد ، لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقة اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، له<sup>(٤)</sup> .

وكذا الخلاف في أن الخبر أيهما .

ثم ذهب السيرافي إلى أن الضمير حُذِفَ مع المتعلِّق<sup>(٥)</sup> .

وذهب أبو علي ومن تابعه إلى أنه لانتقل إلى الظرف لأنه يُؤكِّد<sup>(٦)</sup> كقوله<sup>(٧)</sup> :

(١) انظر ط ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) في الإيضاح بشرح عبد القاهر ٦٧١/١ - ٦٧٢ الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها كما أن الظرف كذلك وذلك قولك : جاءني زيد راكبا وخرج عمرو مسرعا فمعنى هذا خرج زيد في حال الإسراع ووقت الإسراع فأشبهت ظروف الزمان ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة ، كما علمت في الظروف فقالوا : في الدار زيد قائما ، فعمل فيها المعنى الذي هو ( في الدار ) .

(٤) انظر مثلا للأصول ٢١٦/١ .

(٥) لم أجد تخريجا لرأي السيرافي هذا .

(٦) في الإيضاح بشرح عبد القاهر ( المقتصد ٢٦٢ ) ويدل على تضمن هذه الأسماء لهذا الضمير الذي وصفت قولهم : مررت برجل ضارب أبوه ، ومررت يقوم عرب أجمعون فلولا أن في عرب ضميرًا مرفوعا يعود إلى الموصوف لما جاز أن يرفع أجمعون .

(٧) ينسب البيت إلى كثير وهو في ديوانه ٣٣/١ وينسب إلى جميل بن معمر وهو في ديوانه ١١٨ وقد اعتمد ذلك البغدادي فترجم له في الخزانة ٣٩٧/١ ومما قال : هو جميل بن عبد الله بن معمر ، وصاحبه بشينة ، وهما من عذرة ، وقد عشقها وهو صغير فلما كبر خطبها فَرَدَّ عنها ، فقال فيها الشعر ، وهجا قومها فاستعدوا عليه مروان بن الحكم . توفي عام ٨٢ هـ . وانظر الأعلام ١٣٤/٢ .



فَإِنَّ فَوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ<sup>(١)</sup>

٦٢ -

ويعطف عليه كقوله<sup>(٢)</sup> :

٦٣ - أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(٣)</sup>

وينتصب عنه الحال كقوله تعالى : ﴿ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي - وادعى ( بعضهم )<sup>(٥)</sup> أنه مجمع عليه - إن الظرف إذا اعتمد على موصوف أو موصول ، أو ذي حال ، أو حرف استفهام ، أو حرف نفي فإنه يجوز أن يرفع الظاهر لتقويته بالاعتماد ، كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة<sup>(٦)</sup> . وكذا قال<sup>(٧)</sup> : إذا وقعت بعده ( أن ) المصدرية كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾<sup>(٨)</sup> لا صريح المصدر<sup>(٩)</sup> .

(١) صدره :

فَإِنْ يَكْ جَنَانِي بِأَرْضِ سَوَاكُم

والبيت في الأملية الشجرية ٥/١ و ٣٣٠ وفي الخزانة ٣٩٥/١ وفي شرح شواهد المغني ٨٤٦ .

اللمعة : الجنان بمنزلة الجسمان ، جامع لكل شيء تريد به جسمه وألواحه ( تهذيب اللغة ٢٧/١١ ) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الضمير انتقل من متعلق الظرف إلى الظرف وهو ( عندك ) لأنه ليس قبل أجمع ما يصح أن يحمل عليه إلا اسم إن ، والضمير الذي في الظرف والدهر . واسم إن والظرف منصوبان ، فلم يبق سوى الضمير .

(٢) قائله الأحوص وستأتي ترجمته صفحة ٤١٣ .

(٣) البيت في مجالس ثعلب ١٩٨ والشطر الثاني فيه : برود الظل شاعركم السلام وفي الخصائص ٣٨٦/٢ وفي الأملية

الشجرية ١٨٠/١ وفي الخزانة ٣٩٩/١ وفي الجمع ١٧٣/١ و ٢٢٠ و ١٣٠/٢ و ١٤٠ .

المعنى : النخلة في البيت المراد بها المرأة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن قوله : ورحمة الله عطف على الضمير المستكن في عليك الراجع إلى السلام .

(٤) سورة هود/١٠٨ .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) و (٩) نسب أبو البركات الأنباري هذا الرأي في الإنصاف ٥٢ إلى سيبويه ولم أعثر عليه في كتابه ، ولما تحدث

أبو علي عن الأسماء التي تعمل عمل الفعل لم يذكر منها ذلك ، واشترط لإعمال اسم الفاعل عمل الفعل أن يجري وصفا على موصوف أو خبرا مبتدأ أو حالا لذي حال . وانظر الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد) ٥٠٥ - ٥٧٩ .

(٧) يعني أبا علي الفارسي .

(٨) سورة فصلت/٣٩ .

أما قوله <sup>(١)</sup> :

٦٤ - أَحَقَّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ <sup>(٢)</sup>  
فلا عتماد الظرف <sup>(٣)</sup> .

قيل : إنما عمل في ( أن ) بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في أنها لا توصف مثله .  
ويجوز أن يقال في جميع ذلك : إن الظرف خبر ( مقدم ) <sup>(٤)</sup> على مبتدئه .  
أما في غير المواضع المذكورة نحو : في الدار رجل فالرفوع مبتدأ مقدم الخبر .  
وعند الكوفيين <sup>(٥)</sup> والأخفش في أحد قوليهِ <sup>(٦)</sup> : هو فاعل للظرف لتضمنه معنى  
الفعل ، كما قالوا في نحو : قائم زيد <sup>(٧)</sup> .

وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ - مفردًا كان أو  
جملة <sup>(٨)</sup> - فيوجبون ارتفاع زيد في نحو : في الدار زيد ، وقائم زيد ، على الفاعلية لئلا  
يتقدم الضمير على مفسرهِ .

---

(١) قائله الأسود بن يعفر النهشلي الدارمي التميمي شاعر جاهلي من سادات تميم من أهل العراق ، كان فصيحًا جوادًا  
نادم النعمان بن المنذر ولما أسنَّ كُفَّ بصره ، يقال له : أعشى بني نهشل . توفي نحو ٢٢ ق هـ ( الأعلام ١/ ٣٣٠ ) .  
(٢) البيت في الكتاب ٤٦٨/١ وفي الخزنة ٤٠١/١ و ٩١/٢ .  
سلمى : يفتح السين ، تهددكم : وعيدكم وإنذاركم .

الشاهد : أورده الرضي شاعدا على أن ( تهددكم ) فاعل الظرف ( أحقا ) لاعتداده على الاستفهام . وتقدير :  
أحقًا : أي حق . انظر الخزنة ٤٠١/١ .

(٣) يعني على الاستفهام في أحقا .

(٤) في ط : قد تقدم .

(٥) انظر الإنصاف ٥١ .

(٦) انظر الإنصاف ٥١ ونسبه أيضا إلى محمد بن يزيد المبرد ، ولم أجده في المقتضب .

(٧) انظر الإنصاف ٦ - ٧٠ .

(٨) الإنصاف ٦٥ .

وليس بشيء ، لأنَّ حقَّ المبتدأ ( التقديم )<sup>(١)</sup> فالضمير متأخر تقديرا ، كما في ضرب غلامه زيد .

وأما الأخفش فلا يوجب ذلك ، بل يُجَوِّز ارتفاعه بالابتداء أيضا<sup>(٢)</sup> .  
إذ هو يُجَوِّز تقدّم الخبر على المبتدأ لكنه لما أجاز عمل الصفة بلا اعتماد أجاز كون ( زيد ) في ( قائم زيد ) فاعلا أيضا<sup>(٣)</sup> .

وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان<sup>(٤)</sup> ، وذلك لأنَّ الظرف أضعف في عمل الفعل من الصفة .

وثبوت الإجماع على جواز ( في داره زيد ) يصحح تقديم الخبر ، ويمنع كون زيد فاعلا ، وإلا لزم الإضمار قبل الذكر ، وكذا قولهم : إن في الدار زيدا دال على أن زيدا كان مبتدأ ، وإلا لم يَنْتَصِب<sup>(٥)</sup> .

ومنع بعض ( البصريين )<sup>(٥)</sup> من نحو : في داره قيام زيد ، وفي دارها عبد هند<sup>(٦)</sup> وذلك لأنَّ المبتدأ حقُّ التقديم ، فجاز عود الضمير من الخبر إليه نحو ( في داره زيد ) ، فأما ( ما )<sup>(٧)</sup> أضيف إليه المبتدأ فليس له التقدم الأصلي .

---

(١) في ط : التقدم .

(٢) سبق ذكر ذلك صفحة ٢٥٣ .

(٣) سبق ذكر ذلك صفحة ٢٨٠ .

(٤) لم يذكر الأنباري هاتين الحجتين للبصريين عند دفاعه عنهم . انظر الإنصاف ٦٥ - ٧٠ .

(٥) في ص : النحويين .

(٦) ذكر ابن مالك أن الذي أجازاه هو الأخفش وحده . انظر التسهيل ٤٧ .

(٧) ساقطة من ط .

والأولى جواز ذلك كما ذهب إليه الأخفش<sup>(١)</sup> ، وذلك لأنه ( عَرَضَ للمضاف )<sup>(٢)</sup> إليه بسبب التركيب ( الأصلي )<sup>(٣)</sup> الحاصل بينه وبين المبتدأ ، وصيرورته معه كاسم واحد ، مرتبة التقديم تبعاً للمبتدأ ، ( وإن لم يكن له ذلك في الأصل )<sup>(٤)</sup> وقد ورد في كلامهم : في أكفانه دُرَج الميث<sup>(٥)</sup> .

واعلم أن ظرف الزمان لا يكون خيراً عن اسم عين ، ولا حالاً منه ، ولا صفةً له ، - لعدم الفائدة - إلا في موضعين<sup>(٦)</sup> :

أحدهما : أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت نحو : الليلة الهلال .  
الثاني : أن يُعْلَم إضافة معنى إليه تقديرًا نحو قول امرئ القيس : اليوم خمرٌ وغدا أمر<sup>(٧)</sup> ، أي شَرِبُ خمرٍ ، وقوله<sup>(٨)</sup> :

٦٥ - أَكَلُ عامٍ نَعَمٌ تَخَوُّوهُ<sup>(٩)</sup>

(١) التسهيل ٤٧ والممع ١٠٣/١ .

(٢) في ص : عوض عن المضاف .

(٣) في ط : الإضافي .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في اللسان ( درج ) ٩٣/٣ و ٩٤ الدَّرَجُ لف الشيء ، يقال : أَدْرَجْتُهُ ، وَدَرَجْتُهُ وَدَرَجْتُهُ ، والرباعي أفصحها ، وَدَرَجَ الشيء في الشيء يَدْرُجُه درجاً وأَدْرَجُه طواه ... وأَدْرَجَ الميث في الكفن والقبر أدخله .

(٦) انظر التسهيل ٤٩ ففيه ذكر لهذين الموضعين .

(٧) في مجمع الأمثال ٤١٧/٢ أي يشغلنا اليوم خمر ، وغدا يشغلنا أمر يعني أمر الحرب . فجعل المقتدر فعلاً ولم يجعل قوله ( خمر وأمر ) مبتدأ بل جعلهما فاعلين - قال : ومعناه اليوم خفضٌ ودَعَة ، وغدا جدٌ واجتهاد .. وكان أبوه طرده فلحق بدمون من أرض اليمن حتى قُتِل أبوه .. فجاءه الأغور العجلي فأخبره فقال .. اليوم خمر وغدا أمر .  
(٨) نسبه البغدادى في الخزنة ٤١٢/١ إلى رجل من بني ضبة ، ثم قال : وقال شراح أبيات سيبويه هو قيس بن حصين ابن يزيد الحارثي ، ولم أعثر على ترجمة لقيس هذا .

(٩) البيت من مشطور الرجز ، قال صاحب الخزنة ٤٠٩/١ وروي أيضاً في كل عام ، وبعده : يُلْقِيهِ قومٌ وتنتجونه .

وهو في سيبويه ٦٥/١ وفي مجاز القرآن ٣٦٢/١ وفي المخصص ١٩/١٧ وفي الإنصاف ٦٢ وفي الخزنة ٤٠٧/١  
وفي العيني ٤٢/١ وفي اللسان ( ليل ) وفي النقاظ ١٠٧٢ وفي اللمع ١١٣ .

أي جوايته .

ولو قلت : الأرض يوم الجمعة ، أو زيد يوم السبت لم يجز لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله .

ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم ( معنى ) <sup>(١)</sup> ( بشرط حدوثه ) <sup>(٢)</sup> ، ثم يُنظر ، فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره ، وكان الزمان نكرة ، رُفِعَ غالبا ، نحو : الصوم يوم ، والسير شهر ، إذا كان السير في أكثره ، لأنه باستغراقه إياه كأنه هو ، ولا سيما مع التنكير المناسب للخيرية .

ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجزه بفي نحو : الصوم في يوم أو يوما ، خلافا للكوفيين <sup>(٣)</sup> ، وذلك أن ( في ) عندهم يوجب التبعض ، فلا يميزون صمت في يوم الجمعة ، بل يوجبون النصب ( خلافا للبصريين ) <sup>(٤)</sup> .

والأولى جوازه - كما هو مذهب البصريين <sup>(٥)</sup> - ( ولا يعلم ) <sup>(٦)</sup> إفادة ( في ) للتبعض <sup>(٧)</sup> .

وإن كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة ( لم يكن الرفع ) <sup>(٨)</sup> غالبا كما في الأول عند البصريين <sup>(٩)</sup> ، وأوجب الكوفيون النصب كما ( أوجبوا ) <sup>(١٠)</sup> في المنكر للعلة المذكورة <sup>(١١)</sup> .

= اللغة : نحوونه : تحصلون عليه أو تهبونه .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز الإخبار عن اسم العين بظرف الزمان ولكن على تقدير مضاف ، أي حواية

نعم .

(١) في ج و ص : المعنى .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) فإنهم أوجبوا رفعه فيقولون : الصوم يوم فقط ، وانظر التسهيل ٤٩/١ والممع ٩٩/١ .

(٤) ساقطتان من ص و ط .

(٥) التسهيل ٤٩ والممع ٩٩/١ .

(٦) في ت و ج : ولا نسلم .

(٧) عند البحث في الكتب التي تحدثت عن معاني الحروف لم أجد أحدا قال بإفادتها للتبعض .

(٨) في ج : لم يكن إلا الرفع .

(٩) التسهيل ٤٩ والممع ٩٩/١ .

(١٠) في ط : أوجبهما في ج و ص : أوجبوه ، والصحيح ما أثبت ، لأنه لا يمكن أن يوجبوا الرفع والنصب معا

وكان الأولى أن يقول : أوجبوا الرفع ، لأن هذا مذهبهم .

(١١) في التسهيل ٤٩ ولا يخص رفع المعرفة بالشعر ، أو بكونه بعد اسم مكان خلافا للكوفيين .

فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرّفاً أو منكراً فالأغلب نصبه أو جره بفي ، اتفاقاً ( من )<sup>(١)</sup> الفريقين نحو : الخروج يوماً أو في يوم ، والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ( وربما رفع )<sup>(٢)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾<sup>(٣)</sup> فلتنأيد أمر الحج ، ودعاء الناس إلى الاستعداد له ، حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة .

وإذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عين - سواء كان اسم مكان أو لا - فإن كان غير متصرف نحو : زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه ، وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح<sup>(٤)</sup> نحو : أنت مني مكان قريب ، ودارك مني يمين أو شمال ، وهو باق على الظرفية عند البصريين ، والمضاف محذوف إما من المبتدأ أي مكانك مني ( مكان )<sup>(٥)</sup> قريب ، أو من الخبر أي أنت مني ذو مكان قريب .

ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه ، وليس بظرف - كما يجيء عن قريب<sup>(٦)</sup> - .

وإن كان معرفة فالرفع مرجوح<sup>(٧)</sup> نحو زيد خلفك ، وداري أمامك ، وذلك لأن أصل الخبر التنكير ، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله<sup>(٨)</sup> :  
إلا جبرئيل أمامها<sup>(٩)</sup>

- ٦٦ -

(١) في ط : بين .

(٢) ساقط من ص و ط ، وانظر التسهيل ٤٩ .

(٣) البقرة ١٩٧ .

(٤) هذا الكلام بعينه في التسهيل ٤٩ .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) صفحة ٢٨٩ .

(٧) قائله كعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري صحابي من أكابر الشعراء من أهل المدينة، اشتهر في الجاهلية وكان في الإسلام من شعراء الرسول ﷺ وشهد الوقائع، عاش سبعا وسبعين سنة وتوفي سنة ٥٠ هـ (الأعلام ٨٥/٦) .  
(٨) البيت بتمامه :

شهدنا فما تلقى لنا من كنية يد الدهر إلا جبرئيل أمامها

وهو في ديوان كعب ٢٧١ ، وفي الأزمعة والأمكنة ٣٠٩/١ وفي الخزنة ٤١٤/١ .

اللغة : شهدنا : حضرنا ، يد الدهر : مدى الدهر .

المعنى : جميع الغزوات التي حضرناها مع رسول الله ﷺ كان يقدمنا جبرائيل عليه السلام .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن الظرف الواقع خبراً إذا كان معرفة يجوز رفعه والراجع نصبه .

خلافًا للجرمي<sup>(١)</sup> (والكوفيين)<sup>(٢)</sup> . ( وإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه إجماعًا ، وإن كان خبرًا عن المكان نحو داري خلفك ، ومنزلي أمامك جوزوا رفعه في السعة )<sup>(٣)</sup> .

وإذا كان المكان في موضع الخبر عن عين ، والمراد تعيين المنزل من قرب أو بعد ، قال سيويه : لا يستعمل منه إلا ما استعملته العرب ، فلا ( تقل )<sup>(٤)</sup> هو مني مجلسك ومتكأ زيد ، ومربط الفرس ، قال<sup>(٥)</sup> : ولو أظهرت المكان في هذه الأشياء جاز ، نحو : هو مني مكان مجلسك ، ومكان متكأ زيد ، وذلك أن المكان يستعمل قياسا ، في تعيين القرب والبعد<sup>(٦)</sup> .

ومما ( استعملته العرب قولهم )<sup>(٧)</sup> هو مني مزجر الكلب<sup>(٨)</sup> - أي مهان - ومقعد القابلة أي قريب ، وكذا مقعد الإزار ، ومقعد الخاتين ، وهو مني مناط الثريا<sup>(٩)</sup> ( أي بعيد )<sup>(١٠)</sup> قال أبو ذؤيب<sup>(١١)</sup> :

٦٧ - فوردن والعُيُوقُ مقعدَ رائِي الضِّدِّ رَبَاءَ فَوْقَ النَّجْمِ لَا يَتَلَّعُ<sup>(١٢)</sup>

(١) لم ينسبه إليه غير الرضي فيما رأيت .

(٢) التسهيل ٤٩ وفي ت : وسائر الكوفيين .

(٣) ساقط من جد و ص و ط وفيه تكرار لما قبله .

(٤) في ت : تقس .

(٥) يعني سيويه .

(٦) الكتاب ٢٠٥/١ و ٢٠٦ .

(٧) في ط : استعملته العرب مقعد قولهم ... إلخ .

(٨) في اللسان ( زجر ) : زجر السبع والكلب ، وزجر به نهبه . قال سيويه وقالوا هو مني مزجر الكلب : أي بتلك المنزل .. إلخ .

(٩) في اللسان ( نوط ) قال سيويه : وقالوا : هو مني مناط الثريا أي في البعد وقيل أي بتلك المنزل فحذف الجار وأوصل كذهبت الشام .

(١٠) تكملة من ص و ط .

(١١) خويلد بن خالد بن محرت ، أبو ذؤيب ، من بني هذيل بن مدركة بن مضر شاعر فحل مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وسكن المدينة واشترك في الغزو والفتوح ، خرج في جند عبد الله بن أبي السرح إلى إفريقية سنة ٢٦ غازيا مات بمصر سنة ٢٧ هـ ( الأعلام ٣٧٢/٣ ) .

(١٢) البيت في ديوان الهذليين ٦/١ وفي سيويه ٢٠٥/١ وفي ابن عيش ٤١/١ وفي شرح المفصليات للتبريزي ١٤١٩ وفي الخزنة ٤١٨/١ .

أي عال مشرف كالأمين على الياسرين<sup>(١)</sup> ، ( فإن مقعده )<sup>(٢)</sup> أعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يخونوا .  
( ويقال<sup>(٣)</sup> ) :

- ٦٨

هُم دَرَجَ السِيُول<sup>(٤)</sup>

أي مسرعون متباعدون ، والدَّرَجُ الطريق الذي يدرج بالسلوك ، أي يُطَوَّى<sup>(٥)</sup> .  
قال بعضهم : ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو : معقد الإزار فجعله ظرفا أولى من رفعه ، وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه أولى .  
قال : لأن الظرف حاوٍ للمظروف ، فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء ، وبعده عنه يبعده عن الاحتواء .  
وفيه نظر ، وذلك لأن الظرف في قولك : أنت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف ، بل هو محتوٍ عليه لكهنا بعيدان عن المتكلم .

= اللغة : العيوق : كوكب أحمر يطلع حيال الثريا . والمقعد : بفتح الميم مكان القعود والرائء : اسم فاعل من ربأهم بمعنى علا وارتفع ، ورائء الضرباء خلف ضارب قداح الميسر يرتبئ لهم فيما يخرج من القداح ، يتلغ : يتقدم ويرتفع .

الشاهد : أوردته الرضي شاهدا على أن ( مقعد ) ظرف منصوب وقع خبرا عن اسم عين وهو العيوق .  
(١) في اللسان ( يسر ) الياسر : الجازر ، لأنه يجزئ لحم الجزور ، وهذا الأصل في الياسر ثم يقال للضاربين بالقداح ، والمتقارمين على الجزور ياسرون لأنهم جازرون ، إذ كانوا سببا لذلك . الجوهرى : الياسر : اللاعب بالقداح .  
(٢) في ج و ط : فإنه .

(٣) اكتفى الرضي بقوله : ويقال : هم درج السيلول .  
ولكن البغدادي خرجه على أنه شاهد شعري ، وقائل البيت هو إبراهيم بن علي بن هرمة وقد مرت ترجمته صفحة ٧٢ .

(٤) البيت بتمامه :

أَنْصَبَ لِلْمَنِيةِ تَعْتَرِيهِمْ رَجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجَ السِيُول

وهو في الكتاب ٢٠٦/١ وفي الخزانة ٤٢٤/١ وفي اللسان ( درج ) .  
اللغة : أنصب : الشيء المنسوب والشر والبلاء ، درج السيلول : مدرجها ومنحدرها ، وطريقها في معاطف الأودية .

وفي اللسان : وقالوا : هو دَرَجَ السيل ، وإن شئت رفعت ، وأنشد سيبويه ثم ذكر البيت برفع ( درج ) .  
والرواية في الكتاب ٢٠٦/١ بالنصب ، ثم نقل عن يونس في ٢٠٧/١ جواز الرفع وأنشد البيت .  
المعنى : أقومي كانوا غرضا للمنية فأهلكتهم ، أم كانوا في ممر السيل فاجترفهم .

الشاهد : استشهد به الرضي على وقوع درج ظرفا منصوبا خبرا عن اسم عين وهو قوله ( هم ) .  
(٥) ساقط من ج و ص و ط .



ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا كان متصرفاً وموقفاً محدوداً ، وأخبرت به عن اسم عين لإرادة تقدير المسافة القريبة أو البعيدة ، نحو دارك مني فرسخ<sup>(١)</sup> ، وأنت مني بريء<sup>(٢)</sup> ، ومنزلك مني ليلة ، أي ذات مسافة فرسخ ( على حذف مضاف بعد مضاف<sup>(٣)</sup> ) وكذا ذو مسافة سري ليلة ، و ( مني ) متعلق بمبدلول الخبر ، أي بعيدة مني هذا القدر ، وكذا قولهم : هو مني فوت اليد ، أي إذا مددت إليه يدي لم أئله ، وهو مني دعوة الرجل أي إذا صاح الرجل ( يبلغه )<sup>(٤)</sup> صيحته ، والتقدير : ذو مكان فوت اليد ، وذو مكان بلوغ دعوة الرجل .

وأما انتصاب نحو قولك : داري خلف دارك فرسخين وميلاً<sup>(٥)</sup> وبريدا ، ( و )<sup>(٦)</sup> يوماً وليلة فلأن الخبر هو خلف دارك ، ونصبها على الحال - عند المبرد - من الضمير في الخبر<sup>(٧)</sup> ، أي ذات مسافة فرسخين ، وعلى التمييز عند الجمهور ، وهو تمييز عن النسبة ، أي تباعدت فرسخين ، فالفرسخان مبعدان لهما<sup>(٨)</sup> ، كما أن الماء في ( امتلاء الإناء ماء ) مالى .

ويجوز أن ينتصب على المصدر كقولك : دنوت أئمة ، أي ( دُنُوْ أئمة )<sup>(٩)</sup> كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾<sup>(١٠)</sup> .

- 
- (١) الفرسخ : في اللسان : الفرسخ ثلاثة أميال أو ستة ، سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك كأنه مسكن . وقال قبل ذلك : الفرسخ : السكون .  
(٢) البريد : أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال .  
(٣) تكملة من ج و ص و ط .  
(٤) في ص و ط : لم يبلغه ، والصحيح ما أثبتته .  
(٥) الميل : أربعة آلاف ذراع ( اللسان برد ) .  
(٦) في ط : أو .

(٧) في المقتضب ١٣٢/٤ وتقول زيد في الدار قائم ، إذا جعلت قولك ( قائم ) مبنياً على زيد فإن جعلت في الدار مبنياً على زيد نصبت قائماً على الحال .

(٨) يعني أنهما مبعدان للدارين عن بعضهما ، وفي ط لها ، ويكون الضمير للدار .

(٩) في ت : دنوا تاماً ، وبعده في ص : أي دنوا تاماً .

(١٠) الزخرف ٣٢ وذكر العكبري في إعرابها أقوالاً ، قال في التبيان ٢٠١ ودرجات حال من بعضهم أي ذا درجات ، وقيل درجات مصدر في موضع الحال ، وقيل انتصابه على المصدر ، لأن الدرجة بمعنى الرفعة ، فكأنه قال : ورفعنا بعضهم رَفَعَات ، وقيل التقدير على درجات أو في درجات أو إلى درجات ، فلما حذف الجر وصل الفعل بنفسه .

ويجوز ( الرفع فيها )<sup>(١)</sup> ، وخلف ظرف للخبر ، أي ذات مسافة ( فرسخين خلف دارك )<sup>(٢)</sup> أو هما خيران<sup>(٣)</sup> .

وكذا قولهم : داري من خلف دارك فرسخين أو فرسخان ، لأن دخول ( من ) في مثله وخروجها على السواء ، كما في قولك : جئت قبلك ومن قبلك .

قال أبو عمرو : إذا دخلت ( من ) وجب الرفع ( في الظروف التي بعد المجرور )<sup>(٤)</sup> لأن التمييز فضلة ، وبدخول ( من ) خرج الكلام عن التمام<sup>(٥)</sup> .

وليس بشيء إذ يقال داري من خلف دارك ، ويُسَكَّت عليه .

ويجوز أيضا : أنت مني فرسخين ( بالنصب )<sup>(٦)</sup> ، على أن مني خبر المبتدأ ، أي من أشياعي ، وفرسخين حال ، أي ذَوِي ( سير )<sup>(٧)</sup> فرسخين ، أو على الظرف أي في فرسخين ، أي أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين كقوله صلى الله عليه وسلم « سلمانُ منا »<sup>(٨)</sup> .  
واعلم أن نحو خلف وقدام من الظروف عند البصرية<sup>(٩)</sup> أضيفت أو لم تضاف ، وترك

(١) في ج و ص و ط : رفعها .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) يعني ( خلف وفرسخان ) في حالة الرفع .

(٤) تكملة من ج و ص و ط .

(٥) في الكتاب ٢٠٨/١ وزعم يونس أن أبا عمرو كان يقول : داري من خلف دارك فرسخان ، يشبه بقولك دارك مني فرسخان ، لأن خلف ههنا اسم ، وجعل من فيها بمنزلتها في الاسم ، وهذا مذهب قوي ، وأما العرب فتحمله بمنزلة قولك خلف فت نصب وترفع ، لأنك تقول : أنت من خلفي ، ومعناه أنت خلفي .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) قال البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ث ٤ : أخرجه الطبراني في معجمه الكبير والحاكم في مستدركه عن عمرو بن عوف .

أقول : ذكر هذا الحديث الحاكم في مستدركه ٥٩٨/٣ ، ولم أجد في مسند عمرو بن عوف المزني في المعجم الكبير للطبراني ج ١٧ ص ١٢ - ٢٧ .

(٩) في الأصول ٢٠٤/١ و ٢٠٥ : واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفًا يسميها الكسائي صفةً والفراء يسميها مَحَالً .. فإذا كان الظرف غير محل للأسماء سماه الكوفيون الصفة الناقصة ، وجعله البصريون لغوا . ولم يجز في الخبر إلا الرفع وذلك قولك : فيك عبد الله راغب ، ومنك أخواك هاربان .

وقد أجاز الكوفيون فيك راغبًا عبد الله ، شبهها الفراء بالصفة التامة لتقدم راغب على عبد الله ، وذهب الكسائي إلى أن المعنى فيك رغبة عبد الله .

الإضافة قليل ( عندهم )<sup>(١)</sup> .

وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا إلا مع الإضافة ، أما عند الأفراد فهي بمعنى اسم الفاعل<sup>(٢)</sup> .

فمعنى جلست خلفا - عندهم - أي متأخرا نُصِبَ على الحال ، وقام مكانا طيباً أي مغتبطاً<sup>(٣)</sup> . فإذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب - عندهم - ( رفعها )<sup>(٤)</sup> نحو أنت خلف وقدام ، أي متأخر ومتقدم<sup>(٥)</sup> .

والبصرية تجوز نصبها على قلة - كما ذكرنا<sup>(٦)</sup> - وأما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف - كما مر<sup>(٧)</sup> - وهي باقية على الظرفية .

وهو الأولى ، إذ خروج الشيء عن معناه خلاف الأصل ، فلا يُرْتَكَبُ - ما أمكن - حملُه على عدم خروجه عنه ، وقوله<sup>(٨)</sup> :

٦٩ - وساغ لي الشرابُ وكنت قبلا أكادُ أغصُ بالماءِ الحميمِ<sup>(٩)</sup>

أي قبل ذلك ، يقوي مذهب البصرية .

واعلم أن اليومَ إذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ( ضعف )<sup>(١٠)</sup> لكونهما في الأصل مصدرين ، فمعنى اليوم الجمعة أو السبت أي الاجتماع أو السكون .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) و (٣) و (٥) انظر التعليقة رقم (٩) في الصفحة السابقة .

(٤) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) صفحة ٢٨٣ .

(٧) صفحة ٢٨٤ .

(٨) قائله يزيد بن الصعق وهو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلبي ، وخويلد يقال له الصعق ، قيل : إنما سمي بذلك لأنه سبَّ الرّيح فأحرقه الله بصاعقة وقيل : لأن بني نعيم ضربوه ضربة فأمتّه ( أي أصابت أم رأسه ) فكان إذا سمع الصوت الشديد صَعَقَ فذهب عقله ( الخزائن ٤٣٠/١ ) وينسب البيت إلى عبد الله بن يعرب ( الخزائن ٤٢٩/١ ) .  
(٩) البيت في شرح ابن عييش ٨٨/٤ وفي الخزائن ٤٢٦/١ وفي التصريح ٥٠/٢ وفي الهمع ٢١٠/١ وفي الدرر ٦١/٢ وفي الثلاثة الأخيرة بقافية الفرات .

اللغة : ساغ : طاب ولد ، أغص : الغصة : ما غص به الإنسان من طعام أو غيظ على التشبيه ، والحميم : الماء الحار ، وإنما ألجأه إليه طلب القافية ويقال : هو من ألفاظ الأضداد فيطلق على الماء البارد أيضا ، والحميم في ج : الفرات .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز نصب الظرف المنكر وهو قوله ( قبلا ) وفيه تقوية لمذهب البصرية .

(١٠) في ج و ص و ط : ضعفه .

والأولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين .

ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الأحد والاثنين ، إذ هما بمعنى اليومين ، واليوم لا يكون في اليوم ، وأجازه الفراء<sup>(١)</sup> وهشام<sup>(٢)</sup> ، وذلك لتأويلهما اليوم بالآن ، كما يقال : أنا اليوم أفعل كذا ، أي الآن ، فمعنى اليوم الأحد : الآن الأحد ، والآن أعم من الأحد ، فيصح أن تكون ظرفه .

هذا ، ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ إذا كان مفردا فنقول :

هو إما مشتق ، أو جامد ، وكلاهما إما أن يغير المبتدأ لفظا أولا .

والأول ( على ضربين لأنه )<sup>(٣)</sup> إما أن يتحد به معنى نحو زيد أخوك وزيد قائم ، أو يغيره معنى أيضا .

والمغاير يقع خبرا عنه إما لمساواته في معنى - كقوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ( أو لحذف )<sup>(٥)</sup> المضاف من المبتدأ أو الخبر نحو داري منك فرسخان ، أي بعد داري فرسخان ، أو داري منك ذات مسافة فرسخين - أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معني والآخر عينا ، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي كقول الخنساء<sup>(٦)</sup> :

٧٠ - تَرْتَعُ مَارَتَعَتْ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتَ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ<sup>(٧)</sup>

(١) و (٢) التسهيل ٥٠ والممع ١٠٠/١ .

(٣) ساقط من ج و ص و ط .

(٤) الأحزاب ٦ .

(٥) في ت الحذف .

(٦) تناصر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد ، من بني سليم من قيس عيلان ، من مضر ، أشهر شواعر العرب ، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي ، وأدركت الإسلام فأسلمت ، كان رسول الله يستنشد بها ويعجبه شعرها . توفيت سنة ٢٤ هـ ( الأعلام ٦٩/٢ ) .

(٧) البيت في ديوانها ٤٤ وفي سيبويه ١٦٩/١ وفي المقتضب ٢٣٠/٣ و ٣٠٥/٤ وفي مجالس العلماء ٣٤٠ وفي الخصائص ٢٠٣/٢ و ٨٩/٣ وفي الأمالي الشجرية ٧١/١ وفي ابن يعيش ١١٥/١ وفي الخزانة ٤٣١/١ و ٣٤/٢ وفي شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٨٢/١ .

اللغة : ترتع : ترعى ، اذكرت : تذكرت ولدها .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن اسم المعنى يصح وقوعه خبرا عن اسم العين إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ ﴾<sup>(١)</sup> .

وإن قَدَرنا المضاف في مثله في المبتدأ ( أي )<sup>(٢)</sup> لكن ذا البر من آمن ، وحالها إقبال ، أو في الخبر نحو بر من آمن ، وذات إقبال ، أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة ، نحو : ولكن البار ، وهي مقبلة ، جاز ، لكنه يخلو من معنى المبالغة .  
والثاني أي الذي لا يغير المبتدأ لفظاً يُذكر للدلالة على الشهرة أو عدم التغير كقوله<sup>(٣)</sup> :

٧١ - أنا أبو النجم وشعري شعري<sup>(٤)</sup>

أي هو المشهور ( المعروف )<sup>(٥)</sup> بنفسه ، لا بشيء آخر ، كما يقال - مثلاً - شعري مليح .

وتقول : أنا أنا ، أي ما تغيرت عما كنت ، قال<sup>(٦)</sup> :

٧٢ - رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وأنكرت الوجوه هم هم<sup>(٧)</sup>  
وأما الجامد فإن كان مؤوَّلاً بالمشتق نحو قولك : هذا القاع<sup>(٨)</sup> عَرَفَج<sup>(٩)</sup> كله ، أي غليظ -

(١) البقرة ١٧٧ والوجوه المذكورة في إعرابه هنا ذكرها العكبري في التبيان ١٤٣ .

(٢) ساقطة من ج و ص ، وفي ت : نحو .

(٣) هو أبو النجم وقد مرت ترجمته صفحة ٥٥ .

(٤) البيت من مشطور الرجز وهو في ديوان أبي النجم ٩٩ وفي الكامل ٣٨/١ وفي الخصائص ٣٣٧/٣ وفي النصف ١٠/١ وفي الخزانة ٤٣٩/١ وفي المغني ٤٣٤ .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن عدم مغايرة المبتدأ للخبر لفظاً يكون للدلالة على الشهرة .

(٥) في ت : المعروف .

(٦) قائله أبو خراش الهذلي ، واسمه خويلد بن مرة من بني هذيل من مضر شاعر مخضرم ، وفارس فاتك مشهور أدرك الجاهلية والإسلام واشتهر بالعدو فكان يسبق الخيل ، أسلم وهو شيخ كبير ، نهشته أفعى فقتلته سنة ١٥ هـ ( الأعلام ٣٧٣/٢ ) .

(٧) البيت في ديوان الهذليين ١٤٤/٢ وفي شرح السكري ١٢١٧ وفي الفاخر ٤٧ وفي الخصائص ٢٤٧/١ و ٣٣٧/٣ وفي الخزانة ٤٤٠/١ .

اللغة : رفوني : رفوت الرجل إذا سكنته ، لا ترع : لا تحف .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن عدم مغايرة المبتدأ للخبر إنما هو للدلالة على الشهرة .

(٨) في اللسان القاع أرض سهلة مطمئنة .

(٩) في اللسان ( عرفج ) العرفج والعرفج نبت وقيل هو ضرب من النبات سهلي سريع الانقياد واحدته عَرَفَجَة .

تحمل الضمير (١) ( فكله ) (٢) ههنا تأكيد للضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرًا عن الخبر .

وإن لم يكن مؤولا ( بالمشتق ) (٣) لم يتحمله - خلافاً للكسائي (٤) - .

فكأنه نظر إلى أن معنى زيد أخوك ، ( أي ) (٥) متصف بالأخوة ، وهذا زيد أي متصف بالزيدية ، أو محكوم عليه ( بكذا ) (٦) وذلك لأن الخبر عَرَضَ فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن ، فلا بد من رابط ، وهو الذي يقدره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر .

فالجامد ( كله ) (٧) - على هذا - متحمل للضمير عند الكسائي (٨) ، لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر ( كالمشتق ) ، وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابعٌ لحفائه .

وأما المشتق فهو متحمل للضمير - اتفاقاً - إن لم يرفع الظاهر (٩) خبراً كان أو نعتاً أو حالاً ، فيستكن فيه إن جرى على من هو له نحو زيد قائم .

وإن جرى على غير من هو له أُكِّدَ ( المستكنُ بمنفصل ) (١٠) خبراً كان ( المتحمل ) (١١) للضمير نحو أنا زيد ضاربُه أنا ، أو نعتاً نحو : لقيت رجلاً ضاربَه أنا ، أو حالاً نحو : لقيك زيد مكرمه أنت ، أو صلة نحو الضاربُه أنا زيد .

وإن أُمنَ اللبسُ جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصُّور عند الكوفية ، وأما البصرية

(١) تكملة من ج و ص و ط .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) في ص و ط : به .

(٤) تحمل الجامد للضمير رأى الكوفيين ، والكسائي منهم انظر المسألة السابعة في الإنصاف ٥٥ - ٥٧ وقد تبع الرضي في نسبته الرأي للكسائي وحده ابن مالك في التسهيل ٤٧ - ٤٨ وانظر شرح ابن مالك للكافية الشافية ٣٣٨ - ٣٣٩ فقد جعل هذا رأي الكوفيين .

(٥) ساقطة من ص و ط .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ت : أيضا .

(٨) انظر التعليقة رقم (٤) .

(٩) ساقط من ص .

(١٠) في ط : المستكن به بمنفصل .

(١١) في ط : المحتمل .

فأوجبوه طردا ، نحو هند زيد ضاربته هي<sup>(١)</sup> .

وتمام البحث فيه يجيء في باب الإضمار<sup>(٢)</sup> - إن شاء الله تعالى .

قوله : وإذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام ( مثل )<sup>(٣)</sup> من أبوك ؟ أو  
كانا معرفتين أو متساويين ( مثل )<sup>(٣)</sup> أفضل منك أفضل مني ، أو كان  
الخبر فعلا له ( مثل )<sup>(٣)</sup> زيد قام ، وجب تقديمه .  
قوله : من أبوك .

مبني على مذهب سيبويه ، وذلك لأنه يخبر - عنده - بمعرفة عن نكرة  
( متضمنة )<sup>(٤)</sup> استفهاما ، أو نكرة هي أفعل التفضيل مقدم على خبره ، والجملة صفة  
لما قبلها ، نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه<sup>(٥)</sup> .  
وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان<sup>(٦)</sup> .

والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام : من قام ؟ وما جاء بك ؟ وأيهم قام ؟ ومن قام  
قمت .

وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتعني ، ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة  
التصدر ، لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله ، فلو جوز أن يجيء  
بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير  
لما سيجيء بعده من الكلام ، فيتشوش لذلك ذهنه .

---

(١) تحدث الأنباري عن هذه المسألة في الإنصاف من ٥٧ - ٦٥ . والذي يظهر لي أن رأي الكوفيين في هذه المسألة  
أولى بالاتباع لوجود ما يدعمه من الشواهد ولضعف حجة البصريين وانظر الرأيين وشواهد الكوفيين والرد عليهم  
في الإنصاف ٥٧ - ٦٥ .

(٢) الجزء الثاني من ط صفحة ١٣ .

(٣) في ت : نحو ، وقد أثرت ما في ط لاتفاقه مع ما في شرح ابن الحاجب لكافيته والخطب في ذلك سهل .  
(٤) في ص و ط : مضمنة .

(٥) نص سيبويه في الكتاب ٢٧٠/١ على أن ( من ) قد تحيى نكرة بدليل دخول رب عليها ، ولكني لم أجده نصا  
على جواز الإخبار عنها بمعرفة ، أما الابتداء بالنكرة التي هي أفعل التفضيل فقد استحسنته سيبويه في الكتاب ٢٢٩/١  
ومثل له بقوله : خير منك زيد .. والخبر في هذا المثال معرفة .

(٦) النحاة - وسيبويه منهم - يمثلون للخبر الذي يجب تقديمه بنحوين زيد ؟ وكيف الحال ؟ وانظر - مثلا الكتاب  
٢٧٨/١ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٦٨ . ومثل ابن مالك لوجوب تقديم المبتدأ بقوله : مالزيد ؟ وفنى من  
وافد ؟ ولم أجده من قال إن إعراب نحو من أبوك خبر مقدم ومبتدأ مؤخر .

وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام يجب تصدره نحو : غلامٌ من قام ؟ وغلامٌ من يقيم أقم ، لأن معنى الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف ، وإلا لم يجوز تقدُّمه على ماله الصدر .

قوله : أو كانا معرفتين أو متساويين .

ليس على الإطلاق ، بل يجوز تأخرُ المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويين ( مع )<sup>(١)</sup> قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ ، كما في قوله<sup>(٢)</sup> :

٧٣ - بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأبايدِ<sup>(٣)</sup>

وذلك لأننا نعرف أن الخبر محطُّ الفائدة ، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر ، كقولك أبو يوسف أبو حنيفة ، أي مثل أبي حنيفة ، ولو أردت تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف فأبو يوسف هو الخبر .

ومثله قول أبي تمام<sup>(٤)</sup> :

٧٤ - لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُه وأرْئي الجنَى اشتارته أيدٍ عواسِلٍ<sup>(٥)</sup>

أي بنو أبنائنا مثل بنينا ، ولعابه مثل لعاب الأفاعي .

(١) في ط : من ، والصواب ما هنا .

(٢) قال البغدادي في الخزانة ٤٤٥/١ : هذا البيت لا يعرف قائله مع شهرته في كتب النحاة وغيرهم .. ثم قال : ورأيت في شرح الكرماني في شواهد شرح الكافية للخبزي أنه قال : هذا البيت قائله أبو فراس همام الفرزدق بن غالب ثم ترجمه والله أعلم بحقيقة الحال .. أقول : هذا البيت في ديوان الفرزدق صفحة ٢١٧ ، وقد تقدمت ترجمة الفرزدق صفحة ١٦٣ .

(٣) البيت في ديوانه ٢١٧ وفي الإنصاف ٦٦ وفي ابن يعيش ٩٩/١ و ١٣٢/٩ وفي المغني ٥٨٩ وفي شرح شواهد المغني ٨٤٨ وفي الخزانة ٤٤٤/١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن المبتدأ والخبر إذا تساويا تعريفا وتخصيصا جاز تأخيرُ المبتدأ إذا كان هناك قرينة معنوية .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ٢٦٥ .

(٥) البيت في ديوان أبي تمام ٢٣/٢ وفي دلائل الإعجاز ٢٣٨ وفي الخزانة ٤٤٥/١ وفي حاشية يس ٣٥٣/١ .  
اللغة : اللعاب : ما يسيل من الفم ، الأرْئي : ما لزق من العسل في جوف الخلقة ، والجنَى : العسل . اشتارته : استخرجته ، والعواسل : جمع عاسلة أي مستخرجة العسل ( الخزانة ٤٤٧/١ ) مثل به الرضي لجواز تأخير المبتدأ مع تساويه هو والخبر في التعريف والتخصيص للقرينة .  
والشطر الثاني ساقط من ص .



قوله : أو كان الخبر فعلا له .

أي فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ نحو زيد قام ، فإنه لو قُدِّمَ اشتبه المبتدأ بالفاعل .  
فإن قيل : فليجز إن كان الضمير بارزا نحو : الزيدان قاما والزيدون قاموا .

قلت : يشته المبتدأ بالبدل من الضمير ، أو بالفاعل على لغة ( يَتَعَابُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ )<sup>(١)</sup> أو نقول : مُنِعَ ذلك حملا على المفرد ، مع أنه قيل في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله ( تعالى )<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾<sup>(٤)</sup> إن ( كثير ) و ( الذين ) مبتدآن مقدما الخبرين<sup>(٥)</sup> .

ويجب أيضا تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء ، نحو : الذي يأتيني فله درهم ، نظرا إلى أصل الفاء الذي هو التعقيب ، وأيضا لكونه فاء الجزاء ، وهو عقيب الشرط ( الذي له صدر الكلام )<sup>(٦)</sup> لاستحقاق أداته صدر الكلام .

ويجب أيضا تأخير الخبر إذا جاء بعد ( إلا ) لفظا أو معنى نحو : ما زيد إلا قائم ، وإنما زيد قائم ، لأنك ( إذا )<sup>(٧)</sup> قَدِّمته من غير إلا انعكس المعنى - كما ( قلنا )<sup>(٨)</sup> في باب تقديم الفاعل وتأخير<sup>(٩)</sup> - ولا يجوز ( تقديمه )<sup>(١٠)</sup> مع إلا لما يجيء في الاستثناء<sup>(١١)</sup> .

(١) سبق تخريج هذا الحديث صفحة ٢٥٦ .

(٢) المائدة ٧١ وفي التبيان ٤٥٣ : هو خبر مبتدأ محذوف ، أي العمى والصم كثير ، وقيل : هو بدل من ضمير الفاعل في صموا ، وقيل هو مبتدأ والجملة قبله خبر عنه .. وقيل : الواو علامة جمع الاسم و ( كثير ) فاعل صموا .  
(٣) تكلمة من ج و ص و ط .

(٤) الأنبياء ٣ وفي التبيان ٩١١ : قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ في موضعه ثلاثة أوجه :  
أحدها : الرفع وفيه أربعة أوجه أحدها أن يكون بدلا من الواو في أسروا ، والثاني أن يكون فاعلا والواو حرف للجمع لا اسم ، والثالث أن يكون مبتدأ والخبر ( هل هذا ) والتقدير يقولون : هل هذا ، والرابع أن يكون خبر مبتدأ محذوف .

الوجه الثاني : أن يكون منصوبا على إضمار أعني .

الوجه الثالث : أن يكون مجرورا بصفة للناس ... قلت : وهذا بعيد جدا .

(٥) جعلهما سيبويه في الكتاب ٢٣٦/١ مرفوعين على البدل وانظر التعليقين السابقين ( ٢ و ٤ ) .

(٦) ساقط من ج و ص و ط .

(٧) في ص و ط : إن .

(٨) في ج و ص : ذكرنا .

(٩) انظر ما تقدم من ٢٠٧ - ٢١٥ .

(١٠) في ط : التقديم .

(١١) صفحة ٧٢٨ .

ويجب أيضا تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد ( قائم )<sup>(١)</sup> أو كان ضمير الشأن للزوم تصديرهما .

قوله : وإذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل : أين زيد ، أو كان مصححا ( له )<sup>(٢)</sup> مثل : في الدار رجل ، أو لمعلقه ضمير في المبتدأ مثل : على التمرة مثلها زُبداً ، أو عن أن مثل : عندي أنك قائم وجب تقديمه .

هذا بيان لموجبات تقديم الخبر .

وإنما قال : الخبر المفرد لأنه إن كان الخبر جملة متضمنة ( لماله صدر الكلام )<sup>(٣)</sup> لم يجب تقديمه ، نحو : زيد من أبوه ، إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل ، بحيث لا يتقدم عليها أحد ركني تلك الجملة ، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كإن وأخواتها ، وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها . فلا يقال : إن من يأتني أشكره ، وأما قولهم : علمت أيهم في الدار فإن الفعل لما كان من أفعال القلوب ، وليس أثرها المعنوي بظاهر كأفعال العلاج - فإنها محسوسة الآثار كالضرب والمشي - جُوز ( تقدمه )<sup>(٤)</sup> على الكلام المصدر بأداة الاستفهام ، والنفي ، ولام الابتداء ، مع تأثيره فيه معنى ، مع أن تقدمه كلا تقدم ، إذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظني ، ومُنِع<sup>(٥)</sup> من العمل فيه ظاهرا احتراماً للفظ المقتضي للمصدر .

وأما قولهم : الذي ما يضرب ، والذي إن تضربه يضربك فإن الموصول - وإن كان مع الصلة ككلمة واحدة - إلا أنه لا يؤثر في صلته معنى .

ونحو قولهم : زيد من أبوه ؟ وعمرو في دار من هو ؟ أولى بالجواز ، لأن المبتدأ كما أنه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ( ليس معه أيضا بتقديره كالمفرد )<sup>(٦)</sup> ، كما كان

(١) ساقطة من ص .

(٢) ساقطة من ط ، وقال في هامش ط ٩٨/١ : و ( له ) ليس في المقروءة على ابن الحاجب .

(٣) في ج و ص و ط : لما يقتضي صدر الكلام .

(٤) في ط : تقديمه .

(٥) يعني الفعل القلبي المعلق .

(٦) في ص و ط : ليس هو معه أيضا كالمفرد ، وفي ج : ليس معه أيضا كالمفرد .

الموصول مع ( الصلة )<sup>(١)</sup> ( كذلك )<sup>(٢)</sup> .

فإن قيل : كيف الجمع بين قوله ههنا ، ( أين مفرد ) و ( بين )<sup>(٣)</sup> قوله قبل : وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجملة<sup>(٤)</sup> ؟

قلت : لاشك أن لفظ ( أين ) اسم مفرد في الوضع سواء قُدِّرَ بالجملة أو بالمفرد ، فأين في ( أين زيد ) مفرد واقع موقع الجملة على الأصح ، فيصح أن يقال : إنه خبر مفرد .

وإن كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدأ ، إما مع الخبر نحو ( غلام ركب زيد ، وبدونه نحو غلام زيد ركب )<sup>(٥)</sup> .

قوله : وإذا تضمن الخبر المفرد ( ماله صدر الكلام )<sup>(٦)</sup> .

اعلم أنه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا إلا كلمة الاستفهام نحو ( من زيد ) أو مضاف إليها نحو ( غلام من زيد )<sup>(٧)</sup> .

قوله : أو كان مصححا .

أي كان الخبر أي ( تقديمه )<sup>(٨)</sup> مصححا لمحجى المبتدأ نكرة - على ما ذكر قبل<sup>(٩)</sup> - في جواز تنكير المبتدأ : أن تقدّم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ ، وقد قلنا عليه ما فيه كفاية<sup>(١٠)</sup> .

(١) في ط : صلته .

(٢) تكلمة من ط .

(٣) ساقطة من ج و ص و ط .

(٤) صفحة ٢٧٥ .

(٥) في ط : غلام - فهما بالغين المعجمة ، والصحيح ما هنا لأنه استفهام .

(٦) ساقط من ج و ص و ط .

(٧) كان الأولى أن يمثل بمثال ابن الحاجب أين زيد ، لأن من زيد يحتمل أن يكون ( من ) مبتدأ وزيد هو الخبر ،

كما نقل هو عن سيويه صفحة ٢٩٣ .

(٨) في ط : تقدمه .

(٩) صفحة ٢٥٨ .

(١٠) انظر صفحة ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

( فالأولى )<sup>(١)</sup> أن يقال - في إيجاب تقديم الظرف خبراً عن المبتدأ المنكر في الأغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء - إن العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة ، مع كثرة استعمال الظرف خبراً ، فلو قلّ وقوع الظرف خبراً عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴾<sup>(٣)</sup> وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس ، ولا يُعَيِّنُه للخبرية ، إذ لو قلت - في رجل قائم - قائم رجل احتُمِلَ كونُ رجل خبراً عن قائم أو بدلاً منه ، وأما الظرف فإنه إذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظاً أو محلاً هذا كله على مذهب سيويه<sup>(٤)</sup> .

أما على مذهب الأخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده<sup>(٥)</sup> ، فليس إذن من هذا الباب .

وقولنا : في الأغلب ، احتراز عن نحو قولهم أُمْتُ في حَجَرٍ لَا فِيكِ<sup>(٦)</sup> .  
وقولنا : مما لا يتضمن معنى الدعاء ، احتراز عن نحو سلام عليك ، وويلُّ لك ، فإن الأغلب تأخير الخبر ، لما ذكرنا قبل<sup>(٧)</sup> .  
قوله : أو لمتعلقه .

أي لمتعلق الخبر - بكسر - اللام - ونعني بالمتعلق جزء الخبر ( فقولك على التمرة خبرٌ ، والمجرور جزؤه )<sup>(٨)</sup> .

( ويجوز أن يريد بالخبر ذلك المقدّر ، لأن الجار والمجرور متعلق به ، والمجرور وحده يتعلق به ، لأن الجار ليس بمتعلق في الحقيقة ، بل بسبب تعلق ( المجرور )<sup>(٩)</sup> به )

(١) في ط : والأولى .

(٢) القيامة ٢٢ .

(٣) القيامة ٢٤ ، ويومئذ في الآيتين ظرف زمان ، وقد اغتفر الابتداء بالنكرة ههنا ونجى ظرف الزمان بعدها لأنه يقل حد الإخبار عن اسم العين بظرف الزمان ولا بد من تأويله ، وهذا الذي عنه الرضي بالقلة في المثالين .

(٤) الكتاب ٢٧٨/١ .

(٥) انظر المسألة السادسة من الإنصاف ٥١ .

(٦) سبق الحديث عنه صفحة ٢٦٠ .

(٧) صفحة ٢٦٥ .

(٨) تكملة من جد و ص و ط .

(٩) في ط : المجرور ما .

القاصر<sup>(١)</sup> ( يعني إذا اتصل بالمبتدأ ضميرٌ يرجع إلى جزء الخبر وجب تقديم الخبر ، حتى لا يلزم ضميرٌ قبل الذكر )<sup>(٢)</sup> فلو قلت : مثلها زيدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار ، وقد تقدم امتناعه<sup>(٣)</sup> .

وإذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زيدٌ مثلها جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بأن يتوسط بينه وبين صفته ، نحو زيدٌ على التمرة مثلها ، إذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز<sup>(٤)</sup> .

وإن تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذي الضمير ، وتأخر الخبر عنه ، نحو في الدار مالکها نائم جاز عند البصريين<sup>(٥)</sup> وعند هشام<sup>(٦)</sup> من الكوفيين ، خلافا للباقيين<sup>(٧)</sup> . وكان المانع نظر إلى أن المفسر مرتبته ( التأخير )<sup>(٨)</sup> ، لتعلقه بالخبر .

وليس بشيء ، لأن التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَتَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَّبُّهُ ﴾<sup>(٩)</sup> .

ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو : زيدا غلامه ضارب ، لا في نحو زيدا غلامه ضرب<sup>(١٠)</sup> .

وكأنه نظر إلى شدة طلب الفعل لمفعوله ، فكأن مفعوله متأخر ، بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه له بالمشابهة .

والأولى الجواز في الكل<sup>(١١)</sup> ، لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي<sup>(١٢)</sup> .

(١) تكملة من ص و ط .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) انظر صفحة ٢٥٧ .

(٤) بشرط أن لا يكون الفاصل أجنيا عنهما .

(٥) التسهيل ٤٧ .

(٦) في الأصول ٢٤٠/٢ فإن قالوا : زيدا أجله أحرز فأكثر النحويين المتقدمين وغيرهم يحيلها ، إلا هشاما ، وهي تجوز ، لأن المعنى أجل زيد أحرز زيدا ، فلما قلت زيدا أجل زيد أحرز لم تحتج إلى إظهار زيد مع الأجل . وانظر

المسألة في التسهيل ٤٧ .

(٧) في ط : التأخر .

(٨) البقرة ١٢٤ ويقصد الشارح أن تقدم ( إبراهيم ) اللفظي أجاز عود الضمير عليه مع أن رتبته التأخير .

(٩) التسهيل ٤٧ .

(١٠) دخول ( أل ) على كل يمنعه كثير من النحويين . انظر التسهيل ١٥٨ وهامش المقتضب ٢٤٣/٣ .

(١١) في هذه الصفحة .

قوله : أو عن أن .

يعني أو كان الخبر عن أن مع اسمها وخبرها ، يريد إذا كان أن مع صلتها مبتدأً وجب تقديم خبرها عليها ، وقد تقدم أنها مع صلتها فاعلٌ عند أبي علي إذا كان الخبر ظرفاً<sup>(١)</sup> . وإنما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بأن المكسورة ، لأنك لو جئت بالخبر بعد خبر أن المفتوحة إما ظرفاً نحو : أن زيدا قائم عندي ، أو غير ظرف نحو : أن زيدا قائم حق لا شتبهت المفتوحة بالمكسورة ، ولم ( ترفع )<sup>(٢)</sup> الفتحة الخفية اللبس ، لكون الموقع موقع المكسورة ، لأن لها صدر الكلام ( بخلاف المفتوحة - كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل )<sup>(٣)</sup> .

ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر أن اللبس - أيضا - إذ ربما يُظن أنه خبر بعد خبر لأن المكسورة ، أو يظن في الظرف تعلُّقه بخبر إن .

وإذا تقدم الخبر على ( أن ) عرف أنه خبر المبتدأ ، وأنه ليس في حيز أن المفتوحة ، إذ هي حرف موصولة ، ويجيء في باب ( الموصولات )<sup>(٤)</sup> أن ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول<sup>(٥)</sup> ، ولا ( ما )<sup>(٦)</sup> في حيز خبر المكسورة ، لأن لها الصدر<sup>(٧)</sup> .

فإذا تعين أن المقدم خبر ، والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح أن تكون مبتدأً لأنها جملة ، والمبتدأ مفرد ، تعين أن ما بعد الخبر هي ( أن ) المفتوحة لا غير .

وإذا كان ( أن ) المفتوحة مع صلتها بعد ( أما ) نحو : أما أنك خارج فلا ( أُصدِّقه )<sup>(٨)</sup> فإنها تتقدم على خبرها ، لما ( يذكر )<sup>(٩)</sup> في حروف الشرط أن الجملة ( التامة )<sup>(١٠)</sup> لا ( تتوسط )<sup>(١١)</sup> بين أما وفائها<sup>(١٢)</sup> ، فلا ( تلتبس )<sup>(١٣)</sup> المفتوحة بالمكسورة .

(١) صفحة ٣٤٠ .

(٢) في ط : تدفع .

(٣) انظر ط ٣٤٧/٢ .

(٤) في ص و ط : الموصول .

(٥) انظر ط ٦٠/٢ .

(٦) تكملة من ص .

(٧) من قوله بخلاف المفتوحة التي لها الصدر ساقط من ج .

(٨) في ج : أحذفه .

(٩) في ط : تذكر ، وفي ج و ص : تذكر .

(١٠) تكملة من ج و ص و ط .

(١١) في ط : يتوسط .

(١٢) انظر ط ٣٩٧/٢ .

(١٣) في ط : يلتبس .

ويجب أيضا تأخيرُ المبتدأ الذي بعد (إلا) لفظا ، نحو : ما قائم إلا زيد ، أو معنى (نحو إنما قائم زيد ، لأنك إن قدمته من دون إلا انعكس الحصر ، وإن قدمته مع إلا لم يجز) <sup>(١)</sup> لتقدم أداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ، ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء <sup>(٢)</sup> .

وإذا كان تقديم الخبر يُفهم منه معنى لا يفهم (من تأخيره) <sup>(٣)</sup> وجب التقديم نحو قولك تميمي أنا ، إذا كان المراد التفاخر بتميم ، أو غير ذلك مما يقدم له الخبر .

قوله : وقد يتعدد الخبر (مثل) <sup>(٤)</sup> زيد عالم عاقل .

اعلم أن تعدد الخبر إما أن يكون بعطف أو (غيره) <sup>(٥)</sup> .

فالأول نحو زيد عالم وعاقل ، وليس قولك : هما عالم وجاهل من هذا ، لأن كلامنا (فيما إذا تعدد الخبر) <sup>(٦)</sup> عن شيء واحد ، وههنا الخبر عنه (بالعالم غير الخبر عنه) <sup>(٧)</sup> بالجاهل .

والثاني على ضربين ، لأن الأخبار المتعددة إما أن تكون متضادة أولا ، وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة ، نحو : زيد جائع ناعم <sup>(٨)</sup> ، لأنهما بمعنى واحد ، (والثاني) <sup>(٩)</sup> في الحقيقة تأكيد للأول .

فإن لم تكن متضادة كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَفْوَورُ (الْوَدُودُ) ﴾ <sup>(١٠)</sup> ذو العرش المجيد ، فعَلَّ لما يُريد <sup>(١١)</sup> ففي كل واحد ضمير يرجع إلى المبتدأ إن كان مشتقا ، ولا إشكال فيه .

(١) تكملة من ج و ص و ط .

(٢) صفحة ٧٢٨ .

(٣) في ص و ط : بتأخيره .

(٤) في ت : في مثل .

(٥) في ط : بغيره .

(٦) في ج و ط : فيما تعدد فيه الخبر .

(٧) تكملة من ج و ص و ط .

(٨) في ت : جامع ناعم ، وفي اللسان (نوع) والتَّوَع بالضم الجوع ، وصُرِفَ سيبويه منه فعلا فقال : ناع ينوع نوعا فهو ناعم .

(٩) في ت : فالثاني .

(١٠) في ت : الرحيم والصواب ما هنا .

(١١) البروج ١٤ - ١٦ .

وإن كانت متضادة فهي على ضربين :

إما أن يتصف ( جزء )<sup>(١)</sup> المبتدأ ببعض تلك الأخبار ، والجزء الآخر بالخبر الآخر .

أو يتصف المجموع بكل واحد منهما .

فالأول نحو قولك للأبلى : هذا أبيضُ أسودُ . وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبرُ ، لأنه مثل قولك : هما عالمٌ وجاهلٌ ، إلا أن الفرق بينهما أن الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع إلى مجموع المبتدأ ، بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل . وأما الضمير في كل واحد من أبيض وأسود فإنه يرجع إلى مجموع المبتدأ ، بدليل مطابقتها له أفراداً وتنشئةً وجمعاً ، كقولك : هما ( أبيضان أسودان )<sup>(٢)</sup> وهم ( بيض سود )<sup>(٣)</sup> . وإنما جاز ذلك مع أن المراد بعضه أبيض وبعضه أسود ، كما أن المراد بالأول أحدهما عالمٌ والآخر جاهلٌ ، لاتصال البعضين ، بخلاف ( جزأي الأول )<sup>(٤)</sup> فإنَّ كلَّ واحد منهما منفرد عن الآخر .

وإذا جاز إسنادُ الشيء إلى ( الشيء )<sup>(٥)</sup> مع أن المسند إليه في الحقيقة متعلِّقُ الخارجِ منه مع قيام القرينة نحو ( هذا حسنُ الغلامِ )<sup>(٦)</sup> بنصب الغلام وجره ، فَلأنَّ يجوزَ إسنادُ ( الشيء إلى الشيء مع أن )<sup>(٧)</sup> المسند إليه ( في الحقيقة جزءُ المسند إليه )<sup>(٨)</sup> في الظاهر أولى . وهذا كما نقول : النَّارَنْجُ<sup>(٩)</sup> أحمرُ أي ظاهر قشره ، ومنه قولهم : زيدٌ حسنُ الوجه ، وحسنُ وجهه ، وحسنٌ وجهها نصبا وجرا .

(١) في ط : جزؤه .

(٢) في ت و ص : أبيضان وأسودان .

(٣) في ت و ص : بيض وسود .

(٤) في ت و ج و ص جزأيهما .

(٥) في ت : شيء .

(٦) في ت : هذا الغلام حسن .

(٧) تكملة من ج و ص و ط .

(٨) تكملة من ج و ص و ط .

(٩) في التاج ١٠٥/٢ و ١٠٦ النارنج ثمَّ معروف ، فارسي ، معرب نارنك ، أنشد شيخنا قال أنشدنا الإمام محمد ابن السنائي :



وأما الثاني - أعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما ، نحو هذا حلو حامض - فلا إشكال فيه ، لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ ، إذ المعنى في جميع أجزائه حلاوة ، وفيها كلها حموضة ، لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه ، وانكسر أحدهما بالآخر ، وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما .

واعلم أنه يجوز أن يُعطَف أحد الخبرين على الآخر بالواو - مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين - تقول : زيد كريم شجاع ، وزيد كريم وشجاع ، كما يعطف بعض الأوصاف على بعض نحو قوله <sup>(١)</sup> :

٧٥ - إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم <sup>(٢)</sup>

وكذا ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين إلى ( مجموع ) <sup>(٣)</sup> المبتدأ نحو : هذا أبيض وأسود ، وهذا حلو ( و ) <sup>(٤)</sup> حامض .

وأما إذا لم يرجع ضمير كل واحد إلى مجموع المبتدأ نحو : هما عالم وجاهل فلا بد من الواو ، لأن المبتدأ مفكوك تقديرا ، أي أحدهما عالم والآخر جاهل .

قوله : وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط ، فيصح دخول الفاء في الخبر ، وذلك الاسم الموصول بفعل أو ظرف ، والنكرة الموصوفة بهما ، مثل : الذي يأتيني أو في الدار فله درهم ، وكل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم ، وليت ولعل مانعان ( بالاتفاق ) <sup>(٥)</sup> وألحق بعضهم ( إن ) بهما .

وشادن قلن له صف لنا  
فقال لي بستائكم جنة

بستاننا الزاهي ونارنجنا  
ومن جنى النارنج نارا جنا

أقول : لم أجده في اللسان .

(١) لم أعثر على قائله .

(٢) البيت في الإنصاف ٤٦٩ وبعده فيه ..

وذا الرأي حين تُعَمُّ الأمور بذات الصليل وذات اللجم

وهو أيضا في معاني القرآن للقرآن ١٠٥/١ وفي الكشف ١٣٣/١ وفي تفسير الطبري ١٠٠/٢ وفي الخزانة ٤٥١/١

و ١٠٧/٥ .

اللغة : القرم : السيد ، الهمام : الملك العظيم الهمة والسيد الشجاع السخي ، والكتيبة : الجيش ، وقيل جماعة الخيل إذا أغارت ، والمزدحم : مكان الازدحام .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على جواز عطف أحد الخبرين على الآخر كما يجوز عطف بعض الصفات على بعض .

(٣) في ت : المجموع .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) في ت : باتفاق .

اعلم أن الفاء تدخل ( في )<sup>(١)</sup> خبر المبتدأ الواقع بعد ( أمّا ) وجوبا ، نحو : أما زيد فقائم ، ولا تحذف إلا ( لضرورة )<sup>(٢)</sup> كقوله<sup>(٣)</sup> :

٧٦ - وأما القتال لا قتال لديكم<sup>(٤)</sup>

أو لإضمار القول كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> أي فيقال ( لهم )<sup>(٦)</sup> : أكفرتم ، وتجيء علة الإتيان بالفاء ( في خبر مثل هذا المبتدأ )<sup>(٧)</sup> في حروف الشرط<sup>(٨)</sup> .

وتدخل جوازا في خبر ( المبتدأ المذكور )<sup>(٩)</sup> ههنا ، وهو شيثان :

أحدهما : الاسم الموصول إما بفعل أو بظرف ، ويدخل في قولنا ( الموصول ) اللام الموصولة أيضا في نحو ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾<sup>(١٠)</sup> وصلتها لا تكون إلا فعلا في صورة اسم الفاعل أو المفعول - لما يجيء في الأسماء الموصولة<sup>(١١)</sup> - .

(١) في ط : على .

(٢) في ت : بضرورة .

(٣) قاله : الحارث بن خالد بن العاص بن هشام من قريش شاعر غزل نشأ في أواخر أيام عمر بن أبي ربيعة ، وكان يذهب مذهبه ، ولاء يزيد بن معاوية إمارة مكة ، ولما ظهرت دعوة عبد الله بن الزبير استتر ثم رحل إلى عبد الملك بدمشق ثم عاد إلى مكة وتوفي بها نحو سنة (٨٠) الأعلام ١٥٥/٢ .

(٤) عجزه :

ولكن سيرا في عراض المواكب

والبيت في المقتضب ٦٩/٢ وفي المنصف ١١٨/٣ وفي الأمل الشجرية ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ و ٣٤٨/٢ وفي ابن يعيش ١٣٤/٧ و ١٢/٩ وفي المغني ٨٠ وفي شرح شواهد المغني ١٧٧ وفي العيني ٥٧٧/١ و ٤٧٤/٤ وفي الخزانة ٤٥٢/١ .

اللغة : عراض : جمع عُرْض ، بمعنى الناحية ، المَوَاكِب : الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل ركاب الإبل للزينة .  
الشاهد : استشهد به الرضي على أن حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد ( أمّا ) ضرورة .

(٥) آل عمران ١٠٦ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) تكملة من ج و ص و ط .

(٨) انظر ط ٣٩٧/٢ حيث قال : وإنما وجب الفاء في جواب أمّا ولم يجز الجزم وإن كان فعلا مضارعا لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قَبِيحٌ أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط .

(٩) في ت : المبتدأ المذكور ، وفي ج و ص و ط : مبتدأ مذكور ، وقد اقتضى المقام هذا التصويب .

(١٠) النور ٢ .

(١١) انظر ط ٣٨/٢ وفيه : فنقول : بناء على مذهب الجمهور أن أضل الضارب والمضروب الضَرْب والضَرْب ، فكروا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل .

والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عاما وصلته - مستقبله - كما في أسماء الشرط وفعل الشرط ، نحو : من تضرب أضرب .

وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ <sup>(١)</sup> ... الآية <sup>(٢)</sup> ، لأن الآية مسوقة للحكاية عن جماعة ( مخصوصة ) <sup>(٣)</sup> حصل منهم الفتن ، أي الإحراق <sup>(٤)</sup> ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> أَوْ جَفْتُمْ <sup>(٦)</sup> .

وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبله كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تُقَرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> إذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم ( إذ رُبَّ موت فر منه الشخص فمالاقاه ذلك النوع ، كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر ) <sup>(٨)</sup> فالعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم .

وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا - وإن لم يكن موصولا - لأنه موصوف بالموصول .

وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور ، وهو بمعنى المستقبل ، لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي أتاني فله درهم .

والموصول بالظرف نحو : الذي قدامك أو في الدار فله درهم .  
وإنما وُصِلَ المبتدأ الذي في خبره الفاء أو وُصِفَ بالفعل أو الظرف فقط لكون الموصول

(١) البروج ١٠ .

(٢) تكملة الآية ... ﴿ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ .

(٣) في ط : مخصوصين .

(٤) الفتن في اللغة : الابتلاء والامتحان والاختبار وأصلها مأخوذ من قولك : فتنت الفضة والذهب إذا أذبتهما بالنار تمييز الرديء من الجيد .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) الحشر ٦ ، وتمة الآية ... ﴿ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(٧) الجمعة ٨ .

(٨) تكملة من ج و ص و ط .

والموصوف ككلمة الشرط ، والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء ، ( فالصلة والصفة يكونان كالشرط )<sup>(١)</sup> فكان حق الموصول - على هذا - أن لا يكون إلا مبهما كأسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين .

وإنما جاز أن لا يكون مبهما - كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا ﴾<sup>(٢)</sup> لأنه دخيل في معنى ( الشرط )<sup>(٣)</sup> .

وكذا كان حق الصلة أن لا تكون إلا فعلا مستقبل المعنى كشرط مَنْ وما ، إلا أنه لما لم يكن شرطاً في الحقيقة جاز أن لا يكون صريحاً في الفعلية ، بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور ، وأن لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا ﴾<sup>(٢)</sup> .

وكذا كان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء ( لكن من )<sup>(٤)</sup> حيث إنه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية ، نحو الذي يأتيني له درهم .

ولا يلزم ( مع الفاء )<sup>(٥)</sup> أن يكون الأول سبباً للثاني ، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها ، كما في جميع الشرط والجزاء ، ففي قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ ﴾<sup>(٦)</sup> .. الآية<sup>(٧)</sup> ، الملاقاء لازمة للفرار ، وليس الفرار سبباً للملاقاء ، وكذا في قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾<sup>(٨)</sup> كون النعمة منه - تعالى - لازماً ( لحصولها )<sup>(٩)</sup> معنى ، فلا يغرنك قول بعضهم : إن الشرط سبب للجزاء - ويجيء تحقيقه في حروف الشرط إن شاء الله<sup>(١٠)</sup> . -

(١) في ط : وأما الصلة والصفة فيكونان كالشرط .

(٢) البروج ١٠ .

(٣) في ط : الشر .

(٤) فيما عدا ص : فمن .

(٥) تكلمة من ج و ص و ط .

(٦) الجمعة ٨ .

(٧) تكلمة الآية : ... ﴿ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .

(٨) النحل ٥٣ .

(٩) فيما عدا ( ط ) لحصوله .

(١٠) انظر ط ٣٩٠/٢ .

والثاني<sup>(١)</sup> : النكرة العامة<sup>(٢)</sup> الموصوفة بالفعل أو الظرف ( أو الجار والمجرور )<sup>(٣)</sup> نحو كل رجل يأتيني ، أو أملك ، أو في الدار فله درهم .  
وقد تجيء صفتها أيضا ( ماضيا مستقبلا المعنى )<sup>(٤)</sup> ، نحو : كل رجل أتك غدا فله درهم - كما ذكرنا في الموصول<sup>(٥)</sup> -

وقد تدخل الفاء على خبر ( كل ) وإن كان مضافا إلى غير موصوف<sup>(٦)</sup> ، نحو كل رجل فله درهم ، لمضارعتة لكلمات الشرط في الإبهام ، وكذا إن كان مضافا إلى ( موصوف )<sup>(٧)</sup> بغير الثلاثة المذكورة ، نحو : كل رجل عالم فله درهم .  
وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت<sup>(٨)</sup> .  
والأخفش يميز زيادتها في جميع خبر المبتدأ<sup>(٩)</sup> نحو : زيد فوجد ، وأنشد<sup>(١٠)</sup> :

(١) يعني من الموضعين اللذين تدخل الفاء في خبرهما جوازا .

(٢) أي التي تتضمن معنى العموم بدليل السياق .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ت : ماضيا غير مستقبلا المعنى ، والصواب ما أثبتته لأن الماضي هنا مستقبلا المعنى .

(٥) أي لأنه ليس شرطا في الحقيقة وانظر ص ٣٠٣ .

(٦) في ص زيادة هي قوله : بغير الثلاثة المذكورة .

(٧) في ط : غير موصوف ، والصواب ما هنا ، فإن ( رجل ) موصوف بـ ( عالم ) .

(٨) الكتاب ١/٧٠ و ٤٥٣ .

(٩) ينسب كثير من النحاة إلى الأخفش أنه يميز زيادة الفاء في جميع خبر المبتدأ ، ويعتمدون في ذلك على قوله في معاني القرآن صفحة ١٢٤ - ١٢٥ وقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَأَنْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ ﴾ التوبة ٦٣ ، وقوله : ﴿ أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ الأنعام ٥٤ ، فيشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة ما ويكون الذي بعد الفاء بدلا من أن التي قبلها ، وأجوده أن تُكسر إن وأن تُجعل الفاء جواب المجازاة ، وزعموا أنهم يقولون أخوك فوجد بل أخوك فجهد ، يريدون : أخوك وجد ، و : بل أخوك جهد فيريدون الفاء .

ومن نسب إليه هذا الرأي ابن جني في سر الصناعة ٢٦١ وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣٧٨ وعبد القاهر في المقتصد ١/٣١٣ وابن يعيش في شرح المفصل ١/١٠٠ والرضي هنا ، والمالقي في رصف المباني ٣٨٦ .  
والذي أراه أن هذا ليس رأي الأخفش بل نقله كما سمعه عن العرب ، ولذا تجده يقول في معانيه صفحة ٨٠ : وما ذكرنا في هذا الباب من قوله : ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ المائدة/٣٨ و ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ ليس في قوله فاقطعوا أو اجلدوا خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء ، لو قلت عبد الله فينطلق لم يحسن ، وإنما الخبر هو المضمر الذي فسرث لك من قوله : وما نقص عليكم ، وهو مثل قوله : وقائلة حولان فانكح فتأنهم كأنه قال : هؤلاء حولان ، كما تقول : الهلال فانظر إليه أي هذا الهلال فانظر إليه ، فأضمر الاسم .  
أقول فهو إنما يقف عند المسموع فلا يرده ، ولكنه لا يقيس عليه وقد قدر البيت هنا كما قدره سيبويه .

(١٠) قائل البيت مجهول وقد أنشده الأخفش في معانيه ٧٦ و ٨٠ .

٧٧ - وقائلةٌ خولانُ فانكحُ فتأتهم وأكرومةُ الحيينِ خلُّو كما هيا<sup>(١)</sup>  
وسيبيوه يؤول مثله بنحو : هذه خولانُ فانكح<sup>(٢)</sup> .

قوله : وليت ولعل مانعان باتفاق .

جميعُ نواسخ ( الابتداء )<sup>(٣)</sup> تمنع دخولَ الفاء في خبر المبتدأ المذكور ، إلا ما نذكره ، وذلك لأنه إنما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط ، ويلزمها التصدر ، ولا يدخلها نواسخُ الابتداء<sup>(٤)</sup> ، لأن تلك النواسخُ تؤثر معنى في الجملة ، وقد تقدم أن ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر<sup>(٥)</sup> ، إلا أن هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز أن يدخله ( مالا يؤثر )<sup>(٦)</sup> في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا ، وهو ( إن ) نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> .. الآية ، ( وألحق المالك<sup>(٨)</sup> بها أن المفتوحة ولكن - من غير سماع - لكنه لما رأى أنه يجوز

(١) البيت في الكتاب ٧٠/١ وفي شرح ابن يعيش ١٠٠/١ و ٩٥/٨ وفي المغني ٢١٩ وفي شرح شواهد المغني ٨٧٣ وفي العيني ٥٢٩/٢ وفي التصريح ٢٩٩/١ وفي الهمع ١١٠/١ وفي الدرر ٧٩/١ وفي رصف المباني ٣٨٦ وفي البحر المحيط ٤٧٧/٣ وفي الخزانة ٤٥٥/١ .

اللغة : خولان : قبيلة باليمن ، الأكرومة : فعل الكرم ، مصدر بمعنى اسم المفعول ، أي ومكرمة الحيين ، والحيان : حي أبيها وحي أمها ، خلُّو : لا زوج لها .

الشاهد : استشهد به الرضي على زيادة الفاء في خبر المبتدأ على رأي الأخفش وعدم زيادتها عند سيبويه .

(٢) في الكتاب ٦٩/١ : وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبد الله فاضربه ، إذا كان مبنيا على مبتدأ مظهر أو مضمّر ، فأما في المظهر فقولك : هذا زيد فاضربه ، وإن شئت لم تظهر هذا ، ويعمل كعمله إذا أظهرته ، وذلك قولك : الهلال والله فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال ، ثم جئت بالأمر .

(٣) في ط : المبتدأ .

(٤) سيأتي بعد قليل أنه إذا ورد مثل ذلك أنه يضم له ضمير الشأن .

(٥) انظر صفحة ٢٩٦ .

(٦) تكملة من ط وفي ج و ص : مالا يدخل .

(٧) البروج ١٠ .

(٨) سبقت الإشارة ( صفحة ٢٣٠ تعليقة ٣ ) إلى أن المقصود به ابن مالك ، قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٣٧٥ - ٣٧٨ في فصل في دخول الفاء على خبر المبتدأ :

وذا الجواز بعد لكن وإن وأن باق وأنى أبو الحسن

إذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن إن أو أن أو لكن بإجماع من المحققين . ثم استدلت بآيات لدخول الفاء في خبر إن وبقوله تعالى ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه ﴾ الآية ٤١ من سورة الأنفال .. واستشهد لدخولها في خبر لكن بقول الشاعر :

العطف بالرفع على محل اسم لكن ، كما يجوز على محل اسم إن - كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل<sup>(١)</sup> - وكذا أجرى بعضهم أنَّ المفتوحة - في جواز رفع المعطوف على اسمها - مجرى المكسورة - على ما يجيء في الموضع المشار إليه<sup>(٢)</sup> - أجراها<sup>(٣)</sup> مجرى إن المكسورة<sup>(٤)</sup> .

وأما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الأقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء ( من نواسخ الابتداء )<sup>(٥)</sup> إلا في الضرورة فيضمّر مع ذلك بعدها ضمير الشأن ( حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملتها ، وذلك )<sup>(٦)</sup> نحو قوله<sup>(٧)</sup> :

٧٨ - إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظباء<sup>(٨)</sup>

= بكل داهية ألقى العداة وقد  
كلا ولكن ما أبدية من فرقي فكئي يغروا فيغريهم يبي الطمع

وقول الشاعر :

فوالله ما فارقتم قالياً لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

قلت : وأعجب بعد هذا من قول الرضي : إنه من غير سماع .  
وقد وجه أبو البقاء دخول الفاء في كتابه التبيان فقال ٦٢٣ - ٦٢٤ عند إعراب آية ٤١ من سورة الأنفال :  
فإن لله : يقرأ بفتح الهمزة ، وفي الفاء وجهان : أحدهما : أنها دخلت في خبر ( الذي ) - يعني « ما » في قوله ما غنم لأنها بمعنى الذي - « وأن وما عملت فيه في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره فالحكم أن لله خمسه ، والثاني : أن الفاء زائدة وأن بدل من الأولى ..

ويقرأ بكسر الهمزة في إن الثانية ، على أن تكون إن وما عملت فيه مبتدأ وخبراً في موضع خبر الأولى .

(١) انظر ط ٣٥٤/٢ .

(٢) انظر ط ٣٥٣/٢ .

(٣) هذا خبر قوله قبل : لكنه لما رأى .. إلخ والضمير يعود على أن ولكن .

(٤) تكملة من جد و ص و ط من قوله : وألحق المالكى إلى هنا .

(٥) تكملة من جد و ص و ط .

(٦) تكملة من جد و ص و ط .

(٧) ينسب إلى الأخطل غياث بن غوث بن الصلت ، من بني تغلب شاعر اشتهر في عهد بني أمية بالشام ، وأكثر من مدحهم نشأ على المسيحية في أطراف الحيرة ، تهاجى مع جرير والفرزدق ، وكان معجبا بأدبه له ديوان شعر ، توفي سنة ٩٠ هـ ( الأعلام ٣١٨/٥ ) .

(٨) البيت في ديوانه فيما ينسب إليه ٣٧٦ وفي المقرب ١٠٩/١ و ٢٧٧ وفي ابن يعيش ١١٥/٣ وفي المغني ٥٦ و ٧٦٧ وفي شرح شواهد المغني ١٢٢ و ٩١٨ وفي الهمع ١٣٦/١ وفي الدرر ١١٥/١ وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ١٧٨ وفي ما يجوز للشاعر للضرورة للقيرواني ١٨١ وفي العملة ٢١٠/٢ وفي رصف المبانى ١١٩ وفي الخزنة

٤٥٧/١ .

اللفظة : الجاذر جمع جُوذُر وهو ولد بقر الوحش . والظباء : الغزلان .

قوله : وألحق بعضهم ( إن ) بهما .

أي ألحق ( إن ) في المنع من دخول الفاء بليت ولعل .

قال المصنف أتباعا لعبد القاهر<sup>(١)</sup> : إن هذا الملحق سيبويه خلافاً للأخفش<sup>(٢)</sup> .

ونقل العبدى<sup>(٣)</sup> وأبو البقاء<sup>(٤)</sup> وابن يعيش<sup>(٥)</sup> : أن المجوز لدخول الفاء مع إن سيبويه خلافاً للأخفش<sup>(٦)</sup> .

قوله : وليت ولعل مانعان ( بالاتفاق )<sup>(٧)</sup> .

---

= المعنى : من يدخل الكنيسة يلق فيها أشباه الجآذر من أولاد النصارى وأشباه الأطباء من نسائهم ( الخزائنة ٤٥٨/١ ) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن إن وأخواتها إذا دخلت على اسم الشرط يضمرب بعدها ضمير الشأن ، حتى لا تخرج كلمات الشرط عن المصدر .

(١) في المقتصد ٣٢٤/١ : وقد اختلفوا في إن هل تمنع من الفاء أم لا ؟ فمذهب أبي الحسن أنها لا تمنع ولم يتعرض للذكر رأي سيبويه ، بل اكتفى بذكر رأي الأخفش وتبين أن غير الأخفش لا يميز ذلك .

(٢) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٢٥ : واختلفوا في ( إن ) فسيبويه لا يميز دخول الفاء معها وأجازه الأخفش ، فكان سيبويه نظر إلى أن الشرط لا تدخل عليه ( إن ) فكذلك ما يشبه الشرط ومن أجازه نظر إلى أن إن لا تغير المعنى الإخباري بخلاف ليت ولعل ، وكل من التعليلين يستقيم .

(٣) سبقت ترجمته صفحة ١٩٠ .

(٤) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير ، صاحب الإعراب ، قرأ العربية حتى حاز قصب السبق وصار فيها من الرؤساء أقرأ النحو واللغة والمذاهب والخلاف والفرائض والحساب .. وكان ثقة صدوقاً من تصانيفه : إعراب القرآن ، إعراب الحديث ، إعراب الشواذ .. توفي سنة ٦١٦ بغية الوعاة ٣٨/٢ .

وعند البحث في التبيان لم يذكر أبو البقاء من المانع ومن المميز ( انظر التبيان ١٢٢٢ ) ولكنه ذكر ذلك في شرحه للإيضاح ق ٥٣ أ حيث قال : فأما إن فلا تمنع من الفاء عند الجمهور ، لأنها تؤكد معنى الابتداء ، ولذلك جاز الرفع في المعطوف على معنى الابتداء ، وقال الأخفش دخول إن يمنع من الفاء لأنها عامل مثل كأن وليت .

(٥) انظر شرح المفصل ١٠١/١ وابن يعيش هو : يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا ، أبو البقاء وكان يعرف بابن الصانع ، وكان من كبار أئمة العربية ، ماهراً في النحو والتصريف ، قدم دمشق وجالس الكندي ، وتصدر بحلب للإقراء زماناً . من تصانيفه شرح المفصل . توفي سنة ٦٤٣ هـ ( بغية الوعاة ٣٥١/٢ ) .

(٦) ظاهر كلام سيبويه أنه يميز دخول الفاء في خبر إن ، لأنه استدل في كتابه لجواز دخول الفاء في الخبر بعدة آيات منها قوله ٤٥٣/١ ومثل ذلك : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ البقرة ٢٧٤ وقال تعالى جده : ﴿ قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَكُمْ ﴾ الجمعة ٨ ومثل ذلك : ﴿ إِنْ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ البروج ١٠ .

(٧) في ت : باتفاق ، وقد سبق أن شرح الرضي هذا الكلام صفحة ٣٠٨ ولكنه أعاده هنا ليعترض على ابن الحاجب ولو ذكر الاعتراض هناك لكان أولى .



لا وجه لتخصيصهما ، بل كل ناسخ للابتداء هكذا ، سوى ما استثنى .

وما ذكره المصنف من أن امتناع دخول الفاء في خير ليت ولعل للزوم التناقض ، وذلك أن ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلا خبراً ، أي محتملاً للصدق والكذب ، وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك<sup>(١)</sup> . ليس بشيء ، لصحة قولك : إن ( جاءك )<sup>(٢)</sup> زيد فاضربه ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾<sup>(٣)</sup> .

قوله : وقد يُحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا ، كقول المستهل : الهلال والله ، والخبر جوازا نحو : خرجت فإذا السبع ، وجوبا فيما التزم في موضعه غيره ، مثل : لولا ( علي )<sup>(٤)</sup> هلك عمر ، وضربي زيدا قائما ، وكل رجل وضعته ، ولعمرك لأفعلن .

المستهل : المبصر للهلال .

وقد ذكرنا أنه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا إلا مع قرينة دالة على تعيينه<sup>(٥)</sup> . اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبا إذا قطع النعت بالرفع - كما يجيء في بابه<sup>(٦)</sup> - نحو : الحمد لله أهل الحمد ، أي هو أهل الحمد .

ولما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم - كما يجيء<sup>(٧)</sup> - فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك .

ويحذف وجوبا - أيضا - عند من قال - في ( نحو )<sup>(٨)</sup> نعم الرجل زيد : إن

(١) شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٥ .

(٢) في ج : جارك .

(٣) آل عمران ٢١ ووجه الاستشهاد بالآية أن الفاء في فبشرهم قصد منها الجزاء وقد دخلت على الأمر ، وهو لا يحتمل الصدق ولا الكذب ، كما يقول المصنف .

(٤) في ت : زيد .

(٥) صفحة ٢١٦ .

(٦) انظر صفحة ١٠١١ .

(٧) انظر صفحة ١٠١١ وما بعدها .

(٨) تكملة من ط .

تقديره : هو زيد . وفيه نظر - على ما يجيء في بابه<sup>(١)</sup> - .

قوله : جوازا أو وجوبا .

نصب على المصدر ، أي حذفوا واجبا أو جائزا .

وإذا في قوله : إذا السبُع للمفاجأة ، واختلف فيها فنقل عن المبرد أنها ظرف مكان - فعلى قوله يجوز أن تكون خبر المبتدأ الذي بعدها ، أي فبالمكان السبع ، فنقول على هذا : مررت فإذا زيد قائما ، وإذا عنده متعلق بكائني أو شبهه من متعلقات الظروف العامة<sup>(٢)</sup> .

ولا يجوز - على قوله - أن يكون ( إذا ) مضافا إلى الجملة الاسمية ( المحذوفة )<sup>(٣)</sup> الخبر ، إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا حيث - على ما يجيء في الظروف المبنيّة<sup>(٤)</sup> - وما ( ذهب إليه )<sup>(٥)</sup> لا يطرّد في جميع مواضع إذا المفاجأة ، إذ لا معنى لقولك : فبالمكان السبع الباب في تأويل قولهم : خرجت فإذا السبع ( بالباب )<sup>(٦)</sup> . وقال الزجاج : إن إذا المفاجأة ظرف زمان<sup>(٧)</sup> .

---

(١) انظر ط ٣١٤/٢ قال : المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره ، لا خير مبتدأ مقدّر ، إذ لو كان خبر مبتدأ مقدر لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه ، نحو كنت نعم الرجل ، ونعم السيدان وجدتما .

(٢) تحدث المبرد عن إذا الفجائية في موضعين من المقتضب ، قال في ج ١٧٨/٣ : فأما إذا التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ ، وذلك قولك : جئتك فإذا زيد وتأويل هذا جئت ففاجأني زيد . وقال في ج ٢٧٤/٣ : وتقول : خرجت من الدار فإذا زيد ، فمعنى إذا ههنا المفاجأة ، فلو قلت على هذا خرجت فإذا زيد قائما كان جيدا ، لأن معنى فإذا زيد : فإذا زيد قد وافقني .. فقوله : فهي التي تسد مسد الخبر ، فيه إشارة إلى أنها ظرف مكان لكون المبتدأ هنا جثة ولا يخبر بالزمان عن الجثة .

وكذا قوله : فلو قلت على هذا خرجت فإذا زيد قائما كان جيدا يدل على أن ناصب ( قائما ) هو الظرف ( إذا ) أو عامله ، ولكن تأويله لـ ( إذا ) في الموضعين بفاجأني ووافقني يقرب ( إذا ) الفجائية من الظرفية الزمانية ، والله أعلم . وقد نسب هذا الرأي إلى المبرد ابن مالك في التسهيل ٩٤ ، وابن هشام في المغني ١٢٠ والمراد في الجنى الداني ٣٦٥ .

(٣) في ت و ص : المحذوف .

(٤) انظر ط ١٠٣/٢ .

(٥) في ط : وما ذكره ، والمقصود به : المبرد .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) انظر التسهيل ٩٤ والمغني ١٢٠ والجنى الداني ٣٦٥ .

فعلى قوله يجوز أن تكون<sup>(١)</sup> في قولهم : فإذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف ، أي فإذا حصول السبع ، أي ففي ذلك الوقت حصوله ، لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة - كما مر<sup>(٢)</sup> - .

ويجوز أن يكون الخبر محذوفا ( على هذا القول بلا حذف مضاف )<sup>(٣)</sup> و ( إذا ) ظرفٌ لذلك الخبر ، غيرُ ساد مسدّه ، أي ففي ذلك الوقت السبعُ بالباب ، فحذف ( بالباب ) للدلالة قرينة خرجتُ عليه .

ويجوز أن يكون ظرفُ الزمان مضافا إلى الجملة الاسمية ، وعامله محذوف - على ما قال المصنف - أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب .

إلا أنه إخراجٌ لإذا عن الظرفية ، إذ هو - إذن - مفعولٌ به لفاجأت ، ولا حاجة ( لهذه )<sup>(٤)</sup> الكلفة ، فإن إذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح .  
ونُقِلَ عن ابن بَرِّي<sup>(٥)</sup> أن إذا المفاجأة حرفٌ<sup>(٦)</sup> .

فعلى هذا خبر المبتدأ في نحو ( فإذا السبع ) محذوف بلا خلاف .  
وأما الفاء الداخلة على إذا المفاجأة فنُقِلَ عن الزيادي<sup>(٧)</sup> أنها جواب شرط مقدر<sup>(٨)</sup> .

---

(١) يعني إذا الفجائية .

(٢) صفحة ٢٨٢ .

(٣) ساقط من ج و ص و ط .

(٤) في ص و ط : إلى هذه .

(٥) عبد الله بن بري بن عبد الجبار ، أبو محمد ، المقدسي المصري النحوي اللغوي ، شاع ذكره واشتهر ، ولم يكن في مصر مثله ، تصدر للإقراء بجامع عمرو ، وكان مع علمه وغزارة فهمه ذا غفلة . له كتاب : اللباب في الرد على ابن الحشاش . توفي سنة ٥٨٢ ( البغية ٣٤/٢ ) .

(٦) نسب ابن هشام هذا الرأي في المغني ١٢٠ إلى الأخفش ونسبه المرادي في الجني الداني ٣٦٦ إلى الكوفيين وقال : وحكي عن الأخفش واختاره الشلوبي في أحد قوليهِ ، وإليه ذهب ابن مالك . ونقل الأتباري عن الكوفيين في الإنصاف ٧٠٤ أنها إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان .

(٧) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي ، قيل له : الزيادي لأنه من أولاد زياد بن أبيه ، أخذ عن الأصمعي وغيره ، وأخذ عنه المبرد وغيره ، وكان عالما بالنحو ، قرأ كتاب سيبويه ، له كتاب الأمثال وكتاب النقط والشكل . توفي سنة ٢٤٩ هـ ( نزهة الألباء ٢٠٥ ) .

(٨) سر صناعة الإعراب ٢٦٢ .

ولعله أراد ( أنها )<sup>(١)</sup> فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها - كما تقدم<sup>(٢)</sup> - أي مفاجأة السبع لازمة للخروج .

وقال المازني : هي زائدة<sup>(٣)</sup> .

وليس بشيء إذ لا يجوز حذفها .

وقال أبو بكر مبرم<sup>(٤)</sup> : هي للعطف حملا على المعنى ، أي خرجت ففاجأت كذا<sup>(٥)</sup> .

وهو قريب .

قوله : التزم في موضعه ( غيره )<sup>(٦)</sup> .

يقال : ( ألزمه )<sup>(٧)</sup> الشيء فالتزمه أي قبل ملازمته ، أي في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر ( المقدر )<sup>(٨)</sup> في موضعه ، فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر ( من بين سائر الأخبار )<sup>(٩)</sup> لفظ ساء مسد ذلك الخبر ، وهو في أربعة أبواب - على ما ذكر المصنف - .

أولها : المبتدأ الذي بعد لولا - هذا على مذهب البصريين<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) فيما عدا ط : أن .

(٢) صفحة ٣٠٦ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٦٢ وقد اختاره ابن جني وعلمه ، وانظر الخصائص ٣٢٠/٣ فقد نقض ما قال في سر الصناعة .

(٤) هو محمد بن علي أبو بكر العسكري ، المعروف بمبرم ، أخذ عن المبرد وعن الزجاج وكان قيما بالنحو ، أخذ عنه الفارسي والسيدي ، وله من التصانيف شرح كتاب سيبويه ( لم يم ) شرح شواهد .. إلخ توفي سنة ٣٤٥ ( بغية الوعاة ١/١٧٥ ) .

(٥) سر صناعة الإعراب ٢٦٢ وفي الخصائص ٣٢٠/٣ : وبهذا يقوى عندي قول مبرم إن التاء في نحو قولك : خرجت فإذا زيد عاطفة وليست زائدة كما قال أبو عثمان .

(٦) ساقطة من ج و ص و ط .

(٧) في ص و ط : ألزمته .

(٨) تكملة من ط .

(٩) ساقط من ج و ص .

(١٠) انظر المسألة العاشرة من الإنصاف صفحة ٧٠ .

وقال الفراء : لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر  
العوامل<sup>(١)</sup> .

وقال الكسائي : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر<sup>(٢)</sup> ، كما في قوله : لو ذات سيور  
لَطَمْتَنِي<sup>(٣)</sup> .

وهو قريب من وجه ، وذلك أن الظاهر منها أنها ( لو ) التي تفيد امتناع الأول  
لامتناع الثاني - كما يجيء في حروف الشرط<sup>(٤)</sup> - دخلت على ( لا ) وكانت لازمة  
للفعل لكونها حرف شرط ، فبقي مع دخولها على ( لا ) على ذلك الاقتضاء ، ومعناها  
مع ( لا ) - أيضا - باقٍ على ما كان ، كما تبقى مع غير لا من حروف النفي ، فمعنى  
لولا عليّ هلك عمر : لو لم يوجد عليّ هلك عمر ، فينتفي الأول - ( أي عدم وجود  
علي )<sup>(٥)</sup> - لانتفاء هلاك عمر ، وانتفاء الانتفاء ثبوت ، فمن ثم كان ( لولا ) مفيدة  
ثبوت الأول ، وانتفاء الثاني ، كإفادة ( لو ) في قولك : لو لم تأتني شتمتك ، كما مر  
في بيان قوله :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة (كفاني ولم أطلب قليل من المال)<sup>(٦)</sup> (٤٩)  
لكن مَنَعَ البصريين من هذا التقدير ، وحملهم على أن قالوا : لولا كلمة  
( بنفسها )<sup>(٧)</sup> وليست ( لو ) الداخلة على ( لا ) ( أن )<sup>(٨)</sup> الفعل بعد ( لو ) إذا أضمر  
وجوبا فلا بد من الإتيان بمفسر - كما مر في باب الفاعل<sup>(٩)</sup> - وليس بعد لولا

(١) الإنصاف ٧٠ والأمال الشجرية ٢/٢١١ ونسبه إلى الكوفيين وانظر الجمع ١/١٠٥ .

(٢) وكذا نسبه إليه المرادي في الجنى الداني ٥٤٤ والسيوطي في الجمع ١/١٠٥ .

(٣) سبق الحديث عنه انظر صفحة ٢٢١ .

(٤) انظر ط ٢/٣٩٠ .

(٥) في ط : أي انتفى انتفاء وجود على ، وفي ص : أي انتفاء وجود علي .

(٦) تكملة من ط ، وقد سبق الحديث عن البيت شاهد رقم ٤٩ صفحة ٢٣٤ وما بعدها .

(٧) في ص : برأسها .

(٨) في ط لأن ، وعليه تكون ( لكن ) بتشديد النون ، ومَنَعَ اسمُها و ( لأن ) خبرُها .

(٩) صفحة ٢٢٠ .

مفسر ، وأيضاً لفظ ( لا ) لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرراً في الأغلب - كما يجيء في قسم الحروف<sup>(١)</sup> - ولا تكرير<sup>(٢)</sup> بعد لولا ، فقال البصريون : الاسم ( المرفوع )<sup>(٣)</sup> بعده مبتدأ<sup>(٤)</sup> .

ولا يجوز أن يكون جواب ( لولا ) خبره ، كما مرّ في أما زيد فقام<sup>(٥)</sup> ، لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب ، كما في لولا علي هلك عمر ، فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف ، أحدهما : القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لولا ، إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم . ( فلولا )<sup>(٦)</sup> دالة على أن خبر المبتدأ الذي بعدها موجود<sup>(٧)</sup> ، لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر .

الثاني : اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا .

وربما دخلت ( لولا ) هذه على الفعلية قال<sup>(٨)</sup> :

٧٩ - قالت أمانة لما جئت ( زائرهما )<sup>(٩)</sup> هلا رميت ببعض الأسهم السود  
لا درّ دركٍ إني قد رميتهم لولا حُددت ولا عُذرى لمحدود<sup>(١٠)</sup>

(١) انظر ط ٣٧٨/٢ .

(٢) في ت زيادة هي : فيه .

(٣) تكملة من ص .

(٤) الإنصاف ٧٠ .

(٥) صفحة ٣٠٤ .

(٦) في جـ : فلها ، وفي ص : فلها دلالة .

(٧) يعني تقديره : موجود .

(٨) البيتان ينسبان للجموح الظفري ، المذكور في الخزانة ٤٦٤/١ وينسبان إلى راشد بن عبد الله السلمي .

(٩) في ت : أنبتها ، وهو يتناسب مع القصة التي سأذكرها عن الجموح وأبي بشر . لكن معظم المراجع ذكرته زائرهما .

(١٠) الثاني منهما في الأمالي الشجرية ٢١١/٢ وهما في ابن يعيش ٩٥/١ وفيه الثاني في ١٤٦/٨ والأول في الإنصاف ٧٣ والثاني

في شرح القصائد السبع الطوال ٥٥١ وهما في الخزانة ٤٦٢/١ وفي اللسان ( عذر ) وفيه لله درك . في الخزانة ٤٦٤/١ أن

الشاعر يبيت بني لحيان وبني سهم .. وكان قد جمع جمعا .. وفيهم رجل يقودهم يكنى بأبي بشر ، فتحالفا على الموت وكان في

كتانة الجموح نبل معلّمة بسواد ، حلف ليرمين بها جمع قبل عودته فقتل أبو بشر .. وأعجز الجموح ، فقالت له امرأته : هلا

رميت تلك النبل .. الخ وفي اللسان : أن الأسهم السود كناية عن الأسطر المكتوبة . وأمانة زوجة الشاعر لا در درك : لا كان

فيك خير ولا أتيت بخير يدعو عليها . والعذرى : اسم بمعنى المذرة .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أنه ربما دخلت لولا على الفعلية - كما هنا - وفيه ردّ على الفراء القائل إن ما بعد لولا

مرفوع بها . وقد نسب هذا الرأي صاحب الإنصاف إلى الكوفيين وأيد رأيهم وانتصف لهم من البصريين مع أن الحق هذه المرة

مع البصريين .

( أي لولا الحد ، وهو الجرمان )<sup>(١)</sup> .

وثانيها<sup>(٢)</sup> : كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا ( نحو ضربي )<sup>(٣)</sup> أو بمعنى المصدر ، وهو أَفْعُلُ التفضيل مضافا إلى المصدر ، لأنه بعض ما يضاف إليه - كما يجيء في باب<sup>(٤)</sup> - نحو أخطب ما يكون أي كون ، وأكثر شرني السويق ، ويكون المصدر مضافا إلى الفاعل نحو ضربي زيدا ، أو المفعول نحو ضربي زيد ، أو إليهما نحو تَضَارَبْنَا ، وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى ، نحو ضربي زيدا قائمين ، أو تَضَارَبْنَا قائمين ، أو من أحدهما نحو : ضربي هندا قائما أو قائمة .

ويقع هذا الحال فعلاً أيضاً خلافاً للفراء<sup>(٥)</sup> نحو علمي يزيد كان ذا مال ، ويقال : سمع أذني زيدا يقول ذاك ، أي سمع أذني كلام زيد ، على حذف المضاف .

وإن كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال ( نحو ضربي زيدا وعلامته قائم )<sup>(٦)</sup> ، قال ( النبي )<sup>(٧)</sup> ﷺ « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ »<sup>(٨)</sup> ، إذ الحال فضلة ، وقد وقعت موقع العمدة ، فيجب معها علامة ( الحالية )<sup>(٩)</sup> ( لتعرف )<sup>(١٠)</sup> إذ كل واقع غير موقعه يُنْكَرُ .

(١) ساقط من ط .

(٢) يعني ثاني المواضع التي التزم فيها حذف الخبر .

(٣) ساقطتان من ص .

(٤) انظر ط ٢١٦/٢ - ٢١٧ .

(٥) التنهيل ٤٥ ونسب صاحب المجمع ١٠٦/١ المنع لسيبويه والفراء ، ووجدت في الكتاب ٩٨/١ ومنه قولهم : سمع أذني زيدا يقول ذاك . وهذا التمثيل يدل على جوازه عند سيبويه ثم قال صاحب المجمع ١٠٧/١ : الثامنة في جواز نحو علمي يزيد كان قائما قولان : أحدهما لا ، وعليه أبو علي .. والثاني نعم على أن كان زائدة . ولم يذكر صاحب المجمع في المانعين سيبويه والفراء مع أن الحال هنا فعل إلا أن يكون الحكم عنده مختلفا بين الفعل التام والناقص . ولا يظهر ذلك من حديثه .

(٦) ساقط من ج .

(٧) تكملة من ج و ص و ط .

(٨) جزء من حديث أخرجه مسلم ٣٥٠/١ وأحمد في مسنده ٤٢١/٢ عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وفي تخریج أحاديث شرح الرضي للبغدادی ق ٣ أخرجه البزار عن ابن مسعود ، ومسلم وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة : فأكثروا الدعاء ، كذا في الجامع الصغير .

(٩) في ت : الحال .

(١٠) ساقطة من ص و ط .

وجوز الكسائي تجرّدها عن الواو<sup>(١)</sup> ، لوقوعها ( موقع ) خبر المبتدأ ، فتقول :  
ضربي زيدا أبوه قائم ، كما في قوله : كلمته فوه إلى في .

ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع ، نحو : ضربي زيدا كله ، أو  
ضربي زيدا الشديد قائما<sup>(٢)</sup> .

ومنعه غيره ، لغلبة معنى الفعل عليه .

ولهذا ذهب ابن دُرستويه<sup>(٣)</sup> إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له ، لكونه بمعنى الفعل ، إذ  
المعنى ما أضرب زيدا إلا قائما<sup>(٤)</sup> .

ولم يُسمع الاتباع مع الاستقراء .

وفي خبر مثل هذا المبتدأ أقوال :

ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أنه لا خبر له ، لكونه بمعنى الفعل<sup>(٥)</sup> ، كما قلنا<sup>(٦)</sup>  
فمعنى ضربي زيدا قائما أضربه قائما ، وهو نحو : أقائم الزيدان - عندهما - .

وذهب الكوفيون إلى أن نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى ، والعامل  
فيه المصدر الذي هو مبتدأ ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا ، أي ضربي زيدا قائما  
حاصل<sup>(٧)</sup> .

---

(١) التسهيل ٤٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي ، كان أحد النحاة المشهورين والأدباء المذكورين ،  
ألف كتابا منها : الإرشاد ، وشرح كتاب الجرمي . أخذ عنه عبيد الله المرزباني وغيره . سئل عنه البرقاني فقال : ضعيف  
وسئل عنه أبو سعيد الشيرازي فقال : ثقة . توفي سنة ٣٤٧ ( نزهة الألباء ٢٨٣ ) .

(٤) في الإيضاح في شرح الفصل ١/١٩٦ : والمذهب الثالث - وهو مذهب بعض المتأخرين واختاره الأعلام أن  
التقدير ضربت زيدا قائما .

(٥) بعد أن ذكر السيوطي هذا الرأي في الهمع ١/١٠٥ ونسبه إلى قوم قال : وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصح  
الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه به .

أقول : لم أجد هذا الرأي في شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ولا نص على نسبته إليه وإلى ابن درستويه غير الرضي  
فيما رأيت .

(٦) قبل قليل .

(٧) انظر الهمع ١/١٠٦ .



وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت الحال مسدده مصدر مضاف إلى صاحب الحال<sup>(١)</sup> ، أي ضربي زيدا ضربه قائما ، أي ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد ، وكذا أكثر شربي السويق شربه ملتوتا .

وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا ، والعامل في الحال (محذوف)<sup>(٢)</sup> أي ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما<sup>(٣)</sup> .

والدليل على بطلان مذهب الكوفية أن كلهم متفقون على أن معنى ضربي زيدا قائما : ما أضرب زيدا إلا قائما ، وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش ، وبيانه مبني على مقدمة ، وهي :

أن اسم الجنس - أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد - إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس أخذا من استقراء كلامهم ، فمعنى التراب يابس ، والماء بارد أي : كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا ، فلو قلت مع قولهم : ( النوم ينقض الطهارة ) : إن النوم - مع الجلوس - لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ ، وإذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص ( نحو )<sup>(٤)</sup> اشتر اللحم واشرب الماء ، لأن ( شرب )<sup>(٥)</sup> الجميع وشرب الجميع ممتنعان .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه ، بل الحال - عندهم - قيد في الخبر ، فيبقى الجنس ( أي المبتدأ الذي هو مصدر )<sup>(٦)</sup> على العموم ، فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام ، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه - أعني ما أضرب زيدا إلا قائما - .

(١) التسهيل ٤٥ وفي الجمع ١٠٦/١ : واختاره ابن مالك لما فيه من قلة الحذف ، وضعف بأنه لم يقدر زيادة على ما أفاده الأول .

(٢) في ت محذوفا .

(٣) وانظر الجمع ١٠٦/١ .

(٤) في ص : كقوله .

(٥) هكذا في النسخ . قال ابن منظور في اللسان ( مادة ( شرب ) شرب الشيء بشربه شربى وشربا واشتره سواء .

(٦) ساقط من ج و ص و ط .

أما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصّص له ، فيكون المعنى : ضربى زيدا المختص بحال ( القيام )<sup>(١)</sup> حاصل ، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه ، لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ( أيضا )<sup>(٢)</sup> في وقت آخر ، فليس في تقديرهم - إذن - معنى الحصر المراد ( المتفق )<sup>(٣)</sup> عليه .  
( وبهذا يبطل )<sup>(٤)</sup> مذهب ابن درستويه - أيضا - لأنه لا حصر في قولك : أضرب زيدا قائما .

وما يفسد مذهب الكوفية ( زيادة ما تقدم )<sup>(٥)</sup> ( من جهة اللفظ )<sup>(٦)</sup> أنه ليس في تقديرهم ما يسد مسدّ الخبر ، لأن مقام الخبر - عندهم - بعد الحال ، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر ، وقد تقدم أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سد مسده لفظ آخر<sup>(٧)</sup> . وكذا تقول في قولهم : أكثر شربى السوق ملتوتا : إن معناه ( أن شربى له ملتوتا أكثر من ( شربى له )<sup>(٨)</sup> غير ملتوت ) .

فلو قدرناه على مذهب الكوفية : أكثر شربى السوق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه ، إذ يجوز أن ( يقول هذا اللفظ - إذن - من شربه )<sup>(٩)</sup> ملتوتا عشر مرات - وغير ملتوت ألف مرة ، ويريد بأكثر شربى السوق ملتوتا شربه ملتوتا تسع مرات - مثلا - فإنه أكثر شربه ملتوتا .

ويرد على مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله ، وذلك عندهم ممتنع ، إذ هو بتقدير أن الموصولة مع الفعل ، والموصول لا يحذف .

إلا أن يقال ، إذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه ، كما قال سيبويه في

(١) في ط : التام .

(٢) تكملة من ج و ط .

(٣) في ت : بالمتفق .

(٤) في ت : وهذا بطل وفي ج و ص : وهذا يبطل .

(٥) تكملة من ط .

(٦) تكملة من ج و ص و ط .

(٧) صفحة ٢٣٠ وقوله : آخر ساقط من ص و ط .

(٨) في ج و ص و ط : شربه .

(٩) في ط : نقول هذا اللفظ ، أو تريد إذن من شربه .

( باب )<sup>(١)</sup> المفعول معه : إن تقدير ( مالك وزيدا ) مالك وملا بستك زيدا<sup>(٢)</sup> .

هذا ، والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الإخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام ، لأنه لا يمكن تقييده إلا بعد حصوله ، واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال ، فقد حصل شرطا وجوب الحذف ، وأصله عندهم ضربني زيدا حاصل إذا كان قائما .

وليس ( إذا ) للاستقبال ههنا ، بل هو للاستمرار ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ومثله كثير ، حُذِفَ ( حاصل ) كما يحذف متعلقات الظروف العامة ، نحو : زيد عندك ، والركض في الميدان ، فبقي ( إذا كان قائما ) ثم ( حذف )<sup>(٥)</sup> إذا مع شرطه العامل في الحال ، وأقيم الحال مُقَامَ الظرف ، لأن في الحال معنى الظرفية ، إذ معنى ( جاءني زيد راكبا ) أي : ( في )<sup>(٦)</sup> وقت الركوب ، فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر ، ( فيكون الحال قائما مقام الخبر )<sup>(٧)</sup> .

فإن قيل : لم لا تكون ( كان ) المقدرة ناقصة ، وقائما خبرها ؟

قيل لأن مثل هذا المنصوب - أي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة - لا يكون إلا نكرة ، لم يسمع - مع كثرته - إلا كذا ، فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ( وسمع ذلك مع طول الابتداء )<sup>(٨)</sup> .

هذا ما قيل فيه<sup>(٩)</sup> .

(١) تكملة من ص .

(٢) انظر الكتاب ١٥٦/١ .

(٣) البقرة ١١ .

(٤) الشورى ٣٧ .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) تكملة من ج و ص و ط .

(٧) ساقط من ص .

(٨) تكملة من ط . ولعل قوله : الابتداء محرف عن الاستقراء .

(٩) من هنا يبدأ اضطراب في النص حتى قوله : - كما تقدم بيانه - إذ كان من الأفضل أن يؤخر ذكر رأيه هو وتأنيده =

( والذي يظهر لي أن تقديره بنحو ضربي زيدا يلبسه قائما - إذا أردت الحال عن المفعول في المعنى - وضربي ( زيد )<sup>(١)</sup> ( يلبسه )<sup>(٢)</sup> قائما - إذا كان عن الفاعل في المعنى - أولى .

ثم نقول : حذف المفعول الذي هو ذو الحال ، فبقي ( ضربي زيدا يلبس قائما ) - ويجوز حذف ذي الحال ( على ما أُورِدَ )<sup>(٣)</sup> مع قيام القرينة ، تقول الذي ( ضربت )<sup>(٤)</sup> قائما زيد - أي ضربه - ثم حذف يلبس الذي هو خبرُ المبتدأ والعامل في الحال ، وقام الحال مقامه ، كما تقول : راشدا مهديا ، أي سر راشدا مهديا .  
( فنكون )<sup>(٥)</sup> - على هذا - مستريحين من ( حذف )<sup>(٦)</sup> إذا مع شرطه الذي هو العامل - ولم يثبت مثله في كلامهم ، ولا نحتاج إلى الاستدلال على أن كان تامة لا ناقصة )<sup>(٧)</sup> .

وعلى مذهب من جوز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها<sup>(٨)</sup> يجوز أن يكون التقدير : ضربي زيدا حاصل قائما ، فيكون العامل ( في الحال )<sup>(٩)</sup> حاصلًا ، وذو الحال معمول ضربي .  
( هذا ما قيل فيه )<sup>(١٠)</sup> .

---

= وذلك من قوله : والذي يظهر لي حتى قوله : لا ناقصة ، وأن يذكر هنا الرد على الآراء التي حشدها وهو قوله : وفيه تكلفات كثيرة إلى قوله : ولا نظير له .

ولعل هذا الاضطراب دفع من كتب نسختي جدو ص إلى إسقاط قوله : والذي يظهر لي إلى قوله لا ناقصة حتى يستقيم الكلام . والله أعلم بالصواب .

(١) في النسختين ت و ط : زيدا ، والصحيح ما أثبتته ، ليكون قوله ( زيد ) هو الفاعل هنا والمفعول في حالة نصبه .

(٢) في ط يلبس والصواب ما أثبتته .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ت : ضربه ، والصواب ما أثبتته .

(٥) في ط : فيكون .

(٦) في ت : طرف .

(٧) من قوله : والذي يظهر لي - حتى هنا ساقط من جدو .

(٨) يعني ابن مالك ، كما سيأتي بعد قليل .

(٩) ساقطتان من ط .

(١٠) ساقط من ط وهو لازم ، ولو سقط لكان ما بعده ردا على ابن مالك مع أنه اختار رأيه كما سيأتي في قوله :

والحق أنه يجوز اختلاف العاملين .

وفيه تكلفات كثيرة من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها - ولم يثبت في غير هذا المكان - ومن العُدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة ، وذلك لأن معنى قولهم : حاصل إذا كان قائما ظاهرا في معنى الناقصة ، ومن قيام الحال مقام الظرف - ولا نظير له .

والذي أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها ، بلا دليل عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه .

والحق أنه يجوز اختلاف العاملين - على ما ذهب إليه المالكي<sup>(١)</sup> - فنقول : تقديره : ضربي زيدا حاصل قائما ، والعامل في الحال حاصل ، وفي صاحبها ضربي - وهو الباء أو زيدا - .

فنقول : حذفنا كائن أو حاصل العامل في الحال - لكونه عاما شاملا لجميع الأفعال - كما حذفناه في نحو زيد عندك ، أو في الدار ، لمشابهة الحال للظرف ، والحذف في كليهما واجب ، لقيام الحال والظرف مقام العامل - كما تقدم بيانه<sup>(٢)</sup> - .

واعلم أنه يجوز رفع الحال ( السادة )<sup>(٣)</sup> مسد الخبر عن أفعال المضاف إلى ما المصدرية الموصولة بكان أو يكون ، نحو أخطب ما يكون الأمير قائم . هذا عند الأخفش<sup>(٤)</sup> ، والمبرد<sup>(٥)</sup> ، ومنعه سيبويه<sup>(٦)</sup> .

---

(١) في التسهيل ١١١ : وقد يعمل فيها - يعني في الحال - غير عامل صاحبها ، خلافا لمن منع .

(٢) صفحة ٢٧٥ .

(٣) في ص و ط : الساد .

(٤) نقله عنه السيرافي ، انظر هامش الكتاب ٢٠٠/١ .

(٥) لم أجده هذه المسألة في المقتضب ولا في الكامل ، بل لم أجده حديثا عن مواضع حذف الخبر وجوبا إلا قوله في الكامل ٩٢/٢ : وأما قوله : حكمك مسمطا فأعرابه : أنه أراد لك حكمك مسمطا ، واستعمل هنا فكثير حتى حذف استخفافا لعلم السامع بما يريد القائل ، كقولك : الهلال والله ، أي هذا الهلال . ونقله عنه السيرافي في هامش الكتاب ٢٠٠/١ .

(٦) المواضع التي ذكر فيها سيبويه الحال التي تسد مسد الخبر لم يتحدث فيها عن الرفع إلا في موضع واحد وهو في الكتاب ٢٠٠/١ - ٢٠١ حيث قال : ومنه - يعني مما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال - مررت برجل أعيت ما يكون أعيت منك أعيت ما تكون ، وبرجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون ... وإن شئت قلت : مررت برجل خير ما يكون خير منك ، كأنه يريد برجل خير أحواله خير منك ... وتقول : البر أرخص ما يكون =

والأولى جوازُه ، لأنك جعلت ذلك الكونَ أخطَبَ مجازا ، فجاز جعلُه قائما أيضا ، ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح إلا في الضرورة ، فلا تقول : ضربي زيدا قائمٌ ، إذ لا مجاز في أول الكلام ، ولا شك أن المجاز يُؤنسُ بالمجاز .

ويجوز أن يقدر في ( أفعل ) المذكور زمانٌ مضاف إلى ما يكون ، بخلاف نحو : أكثر ضربي السويق ملتوتا وضربي زيدا ، وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك : ماذَرَّ شارِقٌ <sup>(١)</sup> ، فيكون التقدير : أخطب أوقات ما يكون الأميرُ قائمٌ ، أي أوقات كون الأميرِ ، ( فتكون قد جعلت ) <sup>(٢)</sup> الوقت أخطب ، وقائما ، كما يقال : نهارُه صائمٌ ( وليله ) <sup>(٣)</sup> .

وَيُرْجَعُ هذا التقديرُ أنه سُمِعَ : أخطب ما يكون الأميرُ يومَ الجمعة <sup>(٤)</sup> - يرفع ( يوم ) <sup>(٥)</sup> - وأيضا كثرة وقوع ( ما ) المصدرية زمانا ، وكثرة وقوع الزمان مسندا إليه ( الفعل ) <sup>(٦)</sup> الواقع فيه كقوله <sup>(٧)</sup> :

وما ليلَ المطيِ بنائِمٌ <sup>(٨)</sup>

- ٨٠ -

---

= قفيزان ، أي البر أرخصُ أحواله التي يكون عليها قفيزان ...  
وأما عبد الله أحسنُ ما يكون قائما ، فلا يكون فيه إلا النصب ، لأنه لا يجوز لك أن تجعل أحسنَ أحواله قائما على وجه من الوجوه . وانظر الكتاب ٩٨/١ و ١٧٨ و ٢٠٨ .

(١) في اللسان مادة ( شرق ) وآتيك كلُّ شارِق : كل يوم طلعت في الشمس وقيل : الشارق قرنُ الشمس ، يقال : لا آتيك ماذَرَّ شارِق ( التهذيب ) : والشمس تسمى شارقا ، يقال : إني آتيه كلما ذر شارِق ، أي كلما طلعت الشمس .

وانظر جمهرة الأمثال للعسكري ٢٨٢/٢ .

(٢) في ص : فيكون قد جعلنا .

(٣) في ج و ص و ط : وليله قائم ، وقد آثرت ما في ت حتى يتفق المشبه والمشبه به ، فإن الرضي شبه قوله نهاره صائم وليله بقوله أخطب أوقات ما يكون الأمير قائم في الإخبار عن الاثنين بشيء واحد . فقد جعل الوقت أخطب وقائما في المشبه به ، وجعل الليل والنهار صائما في المشبه ، والله أعلم بالصواب .

(٤) انظر الكتاب ١٠٠/١ حيث نقل ذلك عن العرب .

(٥) في ط : يوم الجمعة .

(٦) ساقطة من ج و ص و ط .

(٧) القائل جرير بن عطية الخطفي وستأتي ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٨) البيت بتمامه :

لقد لمتنا يا أمَّ غيلانَ بالسُّرى ونمتَ وما ليلَ المطيِ بنائِمِ

ومنع المبرد نحو قولك : أحسن ما يكون زيد القيام<sup>(١)</sup> .  
وذلك لأن ( أحسن )<sup>(٢)</sup> في الحقيقة زيد ، فلا يخبر عنه بنفس القيام .  
وأجازه الزجاج .  
وهو الأولى ، لأنك جعلت أحسن - وإن كان في الحقيقة ( زيدا )<sup>(٣)</sup> مصدرا ،  
وذلك بإضافته إلى ( ما ) المصدرية .  
قوله : وكل رجل وضعته .  
الضيعة في اللغة : العقار . وهي ههنا كناية عن الصنعة<sup>(٤)</sup> .  
وضابط هذا : كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى ( مع ) .  
وفيه مذهبان ، قال الكوفيون : وضعته خبر المبتدأ ، لأن الواو بمعنى ( مع ) فكأنك  
قلت كل رجل مع ضيعته<sup>(٥)</sup> ، فإذا صرحنا بجمع لم تحتج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع  
الواو التي بمعناه ، فلا يكون هذا المثال - إذن - مما نحن فيه ، أي مما ( حذف )<sup>(٦)</sup>  
خبره .

وفيه نظر ، لأن الواو - وإن ( كانت )<sup>(٧)</sup> بمعنى مع - تكون في اللفظ للعطف في

---

= وهو في ديوانه ٩٩٣ وفي الكتاب ٨٠/١ وفي النقااض ٧٥٣ وفي المقتضب ١٠٥/٣ و ٣٣١/٤ وفي المحتسب  
١٨٤/٢ وفي الأمالي الشجرية ٣٦/١ و ٣٠١ وفي الإنصاف ٢٤٣ وفي الخزانة ٤٦٥/١ .  
اللغة : أم غيلان : بنت جرير ، والمطي ، جمع مطية وهي الراحلة التي يمتطي ظهرها أي يركب ، والسرى :  
سير الليل ( الخزانة ٤٦٦/١ ) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الزمان يسند إليه كثيرا ما يقع فيه ، فإن النوم يقع في الليل وقد أسند إليه .  
(١) لم أجد هذه المسألة في المقتضب ولا في الكامل .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) في ت و ج و ص : لزيد .

(٤) في اللسان ( ضيع ) ضيعة الرجل حرفته وصناعته ومعاشه وكسبه ، يقال : ما ضيعتك أي ما حرفتك .. والعرب  
لا تعرف الضيعة إلا الحرفة والصناعة .. والضيعة : العقار . قلت : فهي في الأصل للحرفة والصناعة . وقد نسب  
صاحب اللسان إلى الأزهري أنه يقول : الضيعة والضياع - عند الحاضرة - مال الرجل من النخل والكرم  
والأرض .

(٥) نسب هذا الرأي صاحب الجمع إلى الكوفيين وقال : واختاره ابن خروف ١٠٥/١ وانظر الأشموني ٢١٧/١ .

(٦) ساقطة من ج .

(٧) في ت : كان .

غير المفعول معه ، فإذا كان ( وضيعة ) عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا .

فإن قيل : يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدأ - كما هو مذهب السيرافي - في نصب المفعول معه - على ما يجيء في بابه<sup>(١)</sup> - ( وذلك أنه يقول : النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الأصل على مع ، فلما قام الواو مقامه لم يمكن أن يكون عليها لكونها في الأصل حرفا ، فانتقل إلى ما بعدها )<sup>(٢)</sup> . فالجواب أن ( مع ) إذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل إلى ما بعده ، بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية ، مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر ، نحو زيد معك ، كما تقول : زيد عندك ( فإذا لم يستحق رفعا لفظيا فكيف يُنقل إلى ما بعده )<sup>(٣)</sup> .

وقال البصريون : الخبر محذوف ، أي كل رجل وضيعة مقرونان<sup>(٤)</sup> . وفيه أيضا إشكال ، إذ ليس في تقديرهم لفظٌ يسد مسد الخبر ، فكيف حذف وجوبا ؟

وإنما قلنا ذلك لأن الخبر مثني ، فمحله بعد المعطوف ، وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ، ولو جاز أن تقول : إن المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك : ضربي زيدا قائما حاصل ( بأنه )<sup>(٥)</sup> ليس هناك ما يسد مسد الخبر ، إذ لهم أن يقولوا - أيضا - تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر .

ولو تكلفنا وقلنا : التقدير : كل رجل مقرون وضيعة ، ( أي هو )<sup>(٦)</sup> مقرون

---

(١) كتب هذا الرأي ملخصا في هامش كتاب سيبويه عن السيرافي ١٥٠/١ ، ونسبه الرضي في باب المفعول معه صفحة ٦١٩ إلى الأخفش .

(٢) تكملة من ط وحدها .

(٣) ساقط من ج و ص و ط ، وبعده في ت زيادة لا داعي لها هي : سد الواو مسده .

(٤) انظر المسألة في الكتاب ١٥٤/١ ، ١٩٧ وفي معظم كتب النحو .

(٥) في ص : فإنه .

(٦) في ت : أي كل رجل هو .



بضيعته وضيعته مقرونة به ، كما تقول : زيد قائم وعمره ، ثم حذف مقرون ، وأقيم المعطوف مقامه ، لبقی البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسدده . ويجوز أن يقال - عند ذلك - : إن المعطوف أجري مجرى المعطوف ( عليه )<sup>(١)</sup> في وجوب حذف خبره .

هذا والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب ، وفي نهج البلاغة ( وأنتم والساعة في قرن )<sup>(٢)</sup> فلا يكون - إذن - من هذا الباب ، فلا يرد إشكال . قال الكوفيون : إن ولي معطوفا على مبتدأ فَعَلْ لأحدهما<sup>(٣)</sup> واقع على الآخر ، جاز أن يكون ذلك الفعل خبرا عنهما ، سواء دل ذلك الفعل على التفاعل أولا<sup>(٤)</sup> . فالأول نحو زيد والريح يباريها ، فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان . والثاني نحو زيد وعمره يضربه .

وقريب منه قول أمير المؤمنين ( علي بن أبي طالب )<sup>(٥)</sup> ( عليه السلام )<sup>(٦)</sup> ( فهم والجنة كمن قد رآها )<sup>(٧)</sup> . وإنما جاز ذلك لتضمن ( ذلك )<sup>(٨)</sup> الخبر ضميرهما .

- 
- (١) تكملة من ج و ص و ط .  
(٢) في نهج البلاغة ٨٢/٢ : فالله الله عباد الله ، فإن الدنيا ماضية بكم على سنن ، وأنتم والساعة في قرن . وفي ط : في قرن واحد ، وليس لفظ ( واحد ) في النهج .  
(٣) يعني للمعطوف أو المعطوف عليه .  
(٤) في الهمع ١٠٧/١ - ١٠٨ : اختلف هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ معطوف عليه بواو ، وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو عبد الله والريح يباريها فليلزم بقاء الآخر بلا خبر ، وقيل : نعم .. ثم اختلف في توجيه ذلك ، فوجهه من أجازته من البصريين على أن الخبر محذوف ، التقدير عبد الله والريح يجريان يباريها ، ويباريها في موضع نصب على الحال ، واستغني بها عن الخبر لدلالته عليه ، ووجهه من أجازته من الكوفيين على أن المعنى يتباريان ، ولم يقدروا محذوفا ، إذ من بآراك فقد باريته .  
(٥) ساقطة من ص .  
(٦) في ص و ط : رضي الله عنه .  
(٧) من خطبة يصف فيها المتقين في نهج البلاغة ٤٤٤/١ ومنها : عظم الخالق في أنفسهم فصغر ما دونه في أعينهم ، فهم والجنة كمن قد رآها ، فهم فيها منعمون ، وهم والنار كمن قد رآها فهم فيها معذبون .  
(٨) ساقطة من ص و ط .

والبصريون يمنعون مثل هذه على أن يكون الفعل خبراً<sup>(١)</sup> ، إذ الفعل في ذلك كالصفة فلا يقال : زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق .

ويجوزونها على أن يكون الفعل حالاً لا غير ، فزيد والريح - عندهم - مثل كل رجل وضيعته ، ويأريها : حال<sup>(٢)</sup> ( لا غير )<sup>(٣)</sup> .

واعلم أنه قد يغني ما أضيف إليه المبتدأ عن المعطوف ، فيطابقهما الخبر ، كما ( قيل )<sup>(٤)</sup> : راكب الناقة طليحان<sup>(٥)</sup> ، وقولك : مقاتل زيد قويان ، أي زيد ومن ( يقاتله )<sup>(٦)</sup> زيد قويان<sup>(٧)</sup> .

قوله<sup>(٨)</sup> : ولعمرك لأفعلن كذا .

ضابطه : كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم ، نحو : لعمرك ، وأئمن الله ، - كما يجيء في باب القسم<sup>(٩)</sup> - فإن تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف ، أي لعمرك ما أقسم به ، وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف ، والعمر والعمر بمعنى ، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوحة ، لأن القسم موضع التخفيف ، لكثرة استعماله ، وقد يستعمل ( لعمرك ) في قسم السؤال ، نحو : لعمرك لتفعلن .

وقد ترك المصنف قسماً آخر مما يجب فيه حذف الخبر ، وهو إذا كان الخبر ظرفاً متعلقاً بالمتعلق العام ، نحو : زيد قدأمك أو في الدار - على ما ذكرنا قبل<sup>(١٠)</sup> - .

(١) انظر التعليقة رقم (٤) في الصفحة ٣٢٦ .

(٢) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٣) في ط : يقال .

(٤) في اللسان ( طلع ) مصدر طلح البعير يطلح طلحاً إذا أعيا وكل . ابن سيده : والطلع والطلاخة الإعياء والسقوط من السفر .. ومن كلام العرب : راكب الناقة طليحان أي والناقة ، لكنه حذف المعطوف لأمرين ، أحدهما تقدم ذكر الناقة .. ثم لم يذكر الأمر الآخر . وانظر نزهة الألباء ٢٣٠ .

(٥) في ط : يقاومه .

(٦) هذا استطراد من الرضي ، وليس هذا مكانه ، وإنما مكانه باب العطف ، لأنه لا علاقة له بموضع حذف الخبر وجوبا ، بل هو مما حذف منه العاطف والمعطوف .

(٧) هنا في ج : ورابعها .

(٨) ط ٣٣٦/٢ و ٣٣٧ .

(٩) صفحة ٢٧٦ .

وتجوزُ ابنُ جني إظهارَ ذلك المتعلق<sup>(١)</sup> ليس بوجه ، لأنَّ الأمرين - أي الدلالة على تعيين الخبر ( وسد شيء )<sup>(٢)</sup> آخر مسدِّه حاصلان ، ( فوجب الحذف )<sup>(٣)</sup> .

ولعل المصنّف إنّما ترك ذكره لكون هذا السادّ مسدّد الخبر مرفوع المحل ، لكونه خبراً دون سائر ما تقدم مما سدّ مسدّد الخبر .

ثم اعلم أنَّ الأغلب في الاستعمال تعريفُ المبتدأ ، لأنَّ الأصل كون المسند إليه معلوماً ، وكذا الأصل تنكيرُ الخبر ، لأنّه مسند فشابه الفعل ، والفعل خال من التعريف والتنكير - كما ذكرنا في أول الكتاب<sup>(٤)</sup> - ولا يصح تجريدُ الاسم عنهما<sup>(٥)</sup> ، فجردناه مما يطرأ ويحتاج إلى العلامة وهو التعريف ، وبقيناه على الأصل فكان نكرة .

وإنّما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم ، لأنَّ الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً إليه ، والفعل مختصّ بكونه مسنداً لا غير ، فصار الإسنادُ لازماً له دون الاسم .

أما قول النحاة : أصلُ الخبر التنكير لأنَّ المسند ينبغي أن يكون مجهولاً ، فليس بشيء لأنَّ المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه ، وإنّما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه ، فالمجهول في قولك : زيد أخوك هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد ، وإسناده إليه ، لا أخوته .

وإذا تعددت المبتدآت نحو : زيد أبوه أخوه عمُّه خاله ابنه بنته صهرها جاريتها سيدها صديقه قادمٌ ، فالمبتدأ الأخير مع خبره خبرٌ عما قبله بلا فصل ، فصديقه قادم خبر عن سيدها ، وهكذا إلى المبتدأ الأول ، فتكون الجملة التي بعد الأول وهي مركبة من جمل خيراً عن الأول ، ويضاف ( كل )<sup>(٦)</sup> واحد من المبتدآت إلى ضمير متلوه إلا المبتدأ الأول .

(١) انظر صفحة ٢٧٦ تعليقة ٣ .

(٢) في ط : والسد شيء .

(٣) تكلمة من جد و ص و ط .

(٤) صفحة ١٣ .

(٥) يعني عن التعريف والتنكير معا .

(٦) ساقطة من ص .

وإن لم تُضَفِ المبتدآتُ كُلُّ واحد منها إلى ضمير ما قبله فإنك تأتي بالعوائد بعد خبر  
المبتدأ الأخير ، فيكون آخرُ العوائد لأول المبتدآت ، وما قبل الآخر لما بعد أول  
المبتدآت ، وهكذا على الترتيب ، وذلك نحو : هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في  
داره بأمره معها ، فكأنك قلت : بكر خالد قائم عنده ، ومعناه بكر مع خالد ، ثم جعلت  
هذه الجملة - أي بكر مع خالد - خبراً عن عمرو مع رابطة ( في داره ) فكأنك قلت  
عمرو بكر مع خالد في داره أي عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ، ثم تجعل هذه الجملة  
خبراً عن زيد مع رابطة ( بأمره ) فكأنك قلت : زيد عمرو داره مشتملة على بكر  
وخالد بأمره ، أي بأمر زيد ، أي زيد أمر عمرًا بجمع بكر وخالد . ثم تجعل هذه الجملة  
خبراً عن هند مع رابطة ( معها ) فكأنك قلت : هند زيد أمر عمرًا بجمع بكر وخالد  
معهما ، وعلى هذا القياس إن كانت المبتدآت أكثر .

## خبرُ إنَّ وأخواتها

قوله : خبر إنَّ وأخواتها هو المسندُ بعد دخول هذه الحروف نحو إنَّ زيدًا قائم ، وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفا .

اعلم أنه لما كان مذهبه<sup>(١)</sup> أن الأصل في رفع الأسماء الفاعل ، وفي نصبها المفعول<sup>(٢)</sup> لم يكن له بد من أن يدعي أنَّ كل مرفوع أو منصوب غيرهما فهما مشبهان ( هما )<sup>(٣)</sup> من وجه ، كما يقال : إنَّ المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا إليه ، والخبر يشبه لكونه ثاني جزأي الجملة ، وخبر إنَّ وأخواتها يشبه لكون عامله - أي إنَّ وأخواته - مشابها للفعل المتعدي ، إلا أنه قدم منصوبه على مرفوعه ، تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل .

وخبر ( لا ) التبرئة ( يشبه )<sup>(٤)</sup> خبر إنَّ المشبهة للفاعل .

واسم ( ما ) الحجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل .

وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ( إنَّ ) واسم ( لا ) التبرئة وخبر ( ما ) الحجازية للمفعول .

وكذا نقول : إنَّ الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات .

وأما من قال - وهو الحق - إنَّ الرفع علامة العمد - فاعلة كانت أولا - والنصب علامة الفضلات - مفعولة كانت أولا - فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل ، بل يحتاج في نصب بعض العمد - وهي اسمُ إنَّ وأخواتها ، واسمُ لا التبرئة ، وخبرُ كان وأخواتها وخبرُ ما الحجازية - إلى تشبيهها بالفضلة ، فيقول :

(١) يعني ابن الحاجب .

(٢) انظر شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٩ ، وقد سبق الحديث عن هذا في أول الكتاب صفحة ٥٢ ، ٦٠ .

(٣) في ج و ص و ط : بهما .

(٤) في ط : مشبه .

إِنَّ ( إنَّ وأخواتها ) لما شابهت الفعل المتعدي - كما يجيء في بابها<sup>(١)</sup> - ( عملت )<sup>(٢)</sup> رفعا ونصبا مثله ، ولم يقدم الرفع على النصب - كما ( قدم )<sup>(٣)</sup> في ما الحجازية - لأن معنى ( ما ) ومعنى الفعل الذي يعمل عمله - أعني ليس - شيء واحد ، ( فكان )<sup>(٤)</sup> ترتيب ( معموليها )<sup>(٥)</sup> كترتيب معمولي ليس - أعني تقديم المرفوع على المنصوب - تطبيقاً<sup>(٦)</sup> للفظ بالمعنى ، وأما ( إِنَّ ) فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء ، بل معناها يشبه معناه من وجه ، وكذا لفظها لفظه ، والمشابهة قوية - كما يجيء في بابها<sup>(٧)</sup> - وأعطيت عمل ( الفعل )<sup>(٨)</sup> في حال قوته ( وهو )<sup>(٩)</sup> إذا تُصَرَّفَ في معموله بتقديم النصب على الرفع .

وعند الكوفيين - أن خبر ( إِنَّ ) وأخواتها ، وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عمليين<sup>(١٠)</sup> .

ومذهب البصريين أولى<sup>(١١)</sup> ، لأن اقتضاءها للجزأين على السواء ، فالأولى أن تعمل فيهما ، ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي<sup>(١٢)</sup> .

قوله : بعد دخول هذه الحروف .

يخرج خبر المبتدأ ، وكل ما كان أصله ذلك سوى خبر هذه الحروف ،

(١) انظر ٣٤٥/٢ .

(٢) في ط : علمت .

(٣) في ت و ج و ص : تقدم .

(٤) في ت : فكانت .

(٥) في ط : معمولها .

(٦) تطبيقاً هنا مفعول لأجله ، وخبر كان هو قوله : كترتيب معمولي ليس .

(٧) انظر ط ٣٤٥/٢ و ٣٤٦ :

(٨) في ص : العمد .

(٩) في ت : وهي .

(١٠) أسرار العربية ٥٠ .

(١١) وهو أن تكون عاملة فيهما .

(١٢) انظر ط ٣٤٥/٢ - ٣٤٦ وأسرار العربية ١٤٨ .

( ولكن )<sup>(١)</sup> دَخَلَ فِيهِ غَيْرُ الْمَحْدُودِ ، فَإِنْ ( نَحْوُ )<sup>(٢)</sup> ( حَسَنًا ) فِي قَوْلِكَ : إِنْ رَجَلَا  
حَسَنًا غَلَامُهُ فِي الدَّارِ مَسْنَدٌ إِلَى غَلَامِهِ بَعْدَ دُخُولِ ( إِنْ ) وَلَيْسَ بِخَبَرِهَا .

وَكَذَا يَرِدُ عَلَى حَدِّ خَبَرِ ( لَا التَّبَرُّة )<sup>(٣)</sup> نَحْوُ لَا رَجُلٌ حَسَنًا غَلَامُهُ فِي الدَّارِ ( فَإِنْ  
حَسَنًا مَسْنَدٌ بَعْدَ دُخُولِ ( لَا ) مَعَ أَنَّهُ صِفَةٌ لاسْمِهَا لَا خَبَرُهَا )<sup>(٤)</sup> .

وَكَذَا يَرِدُ عَلَى حَدِّ اسْمِ ( مَا وَلَا ) الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ<sup>(٥)</sup> ، نَحْوُ : مَا زَيْدٌ الظَّرِيفُ غَلَامُهُ  
فِي الدَّارِ ، فَإِنْ غَلَامُهُ مَسْنَدٌ إِلَيْهِ ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمِ ( مَا ) .

وَكَذَا يَرِدُ عَلَى حَدِّهِ لَخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ بِقَوْلِهِ : الْمَجْرَدُ الْمَسْنَدُ<sup>(٦)</sup> إِلَى آخِرِهِ صِفَةُ الْمُبْتَدَأِ فِي نَحْوِ  
قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾<sup>(٧)</sup> .

وَلَوْ قَالَ هُنَاكَ<sup>(٨)</sup> : الْمَغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَلِتَابَعِ الْمُبْتَدَأُ ، وَقَالَ هُنَا : الْمَسْنَدُ بَعْدَ  
دُخُولِهَا ، الَّذِي كَانَ فِي الْأَصْلِ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ ، وَفِي اسْمِ ( مَا ) الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ الَّذِي كَانَ فِي  
الْأَصْلِ مَبْتَدَأً لِسَلَمٍ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ .

قَوْلُهُ : وَأَمْرُهُ .

أَيُّ حَالِهِ وَشَأْنِهِ .

كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ .

أَيُّ فِي أَقْسَامِهِ مِنْ كَوْنِهِ مَفْرَدًا أَوْ جُمْلَةً ، وَفِي أَحْكَامِهِ مِنْ كَوْنِهِ مُتَّحِدًا أَوْ مُتَعَدِّدًا وَمُثَبَّتًا  
وَمَحْذُوفًا وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَفِي شَرَائِطِهِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ جُمْلَةً فَلَا يَدُ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَلَا يَحْذَفُ  
إِلَّا إِذَا عَلِمَ .

(١) فِي جَوْصٍ وَطٍ : لَكِنْ .

(٢) تَكْمَلَةٌ مِنْ جَوْصٍ وَطٍ .

(٣) حَيْثُ عَرَّفَهُ صَفْحَةُ ٣٣٦ بِأَنَّهُ الْمَسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا .

(٤) سَاقَطَ مِنْ جَوْصٍ وَطٍ .

(٥) حَيْثُ قَالَ فِي تَعْرِيفِهِ صَفْحَةُ ٣٤٠ وَهُوَ الْمَسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا .

(٦) قَدْ سَبَقَ أَنْ عَرَفَهُ صَفْحَةُ ٢٤٨ بِأَنَّهُ الْمَسْنَدُ الْمَغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ .

وَيَعْنِي بِالصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ : الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النِّفْيِ وَأَلْفِ الْإِسْتِنْهَامِ رَافِعَةً لظَاهِرِ .

(٧) الْبَقَرَةُ ٢٢١ .

(٨) يَعْنِي فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ .

قوله : إلا في تقديمه .

أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه ، فإنه لا يجوز تقديمه على اسم إن ، وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ ، ( وإنما ذلك )<sup>(١)</sup> لأن هذه الحروف فروغ على الفعل في العمل ( كما يجيء في بابها )<sup>(٢)</sup> - فأريد أن يكون عملها فرعياً أيضاً ، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع ، والأصل أن يتقدم المرفوع على المنصوب - كما عرفت في باب الفاعل عند قوله : والأصل أن يلي فعله<sup>(٣)</sup> - فلما أعملت العمل لفرعيتها<sup>(٤)</sup> ( لم يُتصَرَّف )<sup>(٥)</sup> في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول ، كما تُصَرَّف في معمولي الفعل ( لنقصانها عن درجة الفعل )<sup>(٦)</sup> .

وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر أيضاً ، وذلك أن خبرها لا يكون مفرداً متضمناً ماله صدر الكلام - كما يجيء في قسم الحروف<sup>(٧)</sup> - .  
قوله : إلا أن يكون ظرفاً .

استثناء من قوله : في تقديمه ، الذي كان منفيًا ، لكونه مستثنى من الموجب ، فيكون ( معنى )<sup>(٨)</sup> المستثنى الثاني موجباً لكونه من منفي ، أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً ، فإن حكمه - إذن - حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾<sup>(٩)</sup> وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة نحو : « إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا »<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) في ت : وإنما جاز ذلك . والحق ما أثبتته ، لأن الإشارة ههنا تصح للجواز والمنع ولو قلنا كما في ت لكان خلاف المقصود ، لأنه يتحدث عن منع تقديم خبر إن على اسمها .

(٢) ط ٣٤٥/٢ .

(٣) صفحة ٢٠٤ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت و ج و ص : فلم تتصرف .

(٦) تكملة من ط .

(٧) ط ٣٤٨/٢ .

(٨) ساقطة من ج و ص و ط .

(٩) الغاشية ٢٥ .

(١٠) جزء من حديث نبوي عن عبد الله بن عمر ، وهو في صحيح البخاري ٣٠/٧ وفي صحيح مسلم وفي الموطأ ٩٨٦/٢ وفي المسند ٢٦٩/١ وغيره . وورد في البخاري والموطأ باللفظ المذكور هنا وبلفظ : إن بعض البيان لسحر .



وإنما جاز تقديم الخبر ظرفاً لتوسعهم في (الظرف) <sup>(١)</sup> مالا يُتوسَّعُ في (غيره) <sup>(٢)</sup> ،  
لأن كل شيء من المحدثات فلا بد (وأن) <sup>(٣)</sup> يكون في زمانٍ أو مكانٍ (فصار) <sup>(٤)</sup> مع  
كل شيء كقريبه ، ولم يكن <sup>(٥)</sup> (أجنبياً) <sup>(٦)</sup> منه ، (فيدخل) <sup>(٧)</sup> حيث لا يدخل  
(غيره) <sup>(٨)</sup> كالحارم ، يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي ، وأُجري الجارُ مجراه لمناسبة  
بينهما ، إذ كل ظرف في التقدير جارٌّ ومجرور ، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج  
الظرف .

---

(١) في ط : الظروف .

(٢) في ط : غيرها .

(٣) في ج و ص و ط : أن .

(٤) فصارت .

(٥) يعني الظرف ، وفي ط : تكن .

(٦) في ط : أجنبية .

(٧) في ط : فتدخل .

(٨) في ط : غيرها .

## خبر لا النافية للجنس

قوله : خبر لا ( التي )<sup>(١)</sup> لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها ، مثل لا غلام رجل ظريف فيها ، ويُحذف كثيرا ، وبنو تميم لا يُثبتونه .

( وجه مشابهته<sup>(٢)</sup> للفاعل مشابهته لخبر إن ، المشابه للفاعل<sup>(٣)</sup> ، فهو مشبهة بالمشبهة<sup>(٤)</sup> .

( ووجه<sup>(٥)</sup> مشابهة لا التبرئة لأن : أن ( لا ) للمبالغة في النفي ، لكونها لنفي الجنس ، كما أن ( إن ) للمبالغة في الإثبات ، وقيل : حُمِلت عليها حمل النقيض على النقيض .

وارتفاع خبر ( لا ) بها إن لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة<sup>(٦)</sup> .

وإن كان اسمها مبنيا نحو : لا رجل ظريف قال سيويوه : ( إن )<sup>(٧)</sup> ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء<sup>(٨)</sup> .

وذلك لأنه لما ( صار )<sup>(٩)</sup> الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا ، وصار دخولها عليه

(١) تكملة من ج و ص و ط وهي في مخطوطة المتن صفحة ١٥ .

(٢) يعني خبر لا النافية للجنس .

(٣) قد سبق ذكر مشابهة خبر إن للفاعل صفحة ٣٣١ .

(٤) تكملة من ط وحدها .

(٥) فيما عدا ط : وجه .

(٦) هذا الكلام لا يتفق مع قوله صفحة ٣٣٢ : إن خبر ( إن ) وخبر ( لا ) عند الكوفيين مرفوع بما رفع به حين كان خبر المبتدأ .

(٧) ساقطة من ج و ص و ط .

(٨) في الكتاب ٣٤٥/١ : واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ ، وانظر ٣٥٣/١ .

(٩) في ط : صادر .

( سبب )<sup>(١)</sup> بنائه - مع قرينه منها - استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعرابا ، فبقي على أصله من الرفع بالابتداء .

وهو عند غيره مرفوع بلا ، كما كان مع اسمها المنصوب بها<sup>(٢)</sup> .

قال المصنف : ليس ( تمثيل )<sup>(٣)</sup> النحاة لارتفاع خبر ( لا ) بنحو لا رجل ظريف ، بحسن لأنه في الظاهر صفة لاسم ( لا ) والمثال ينبغي ( أن يكون ظاهرا فيما يُمثَّل له )<sup>(٤)</sup> ويستتبع إذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء ، وأصح منه إذا كان غير ما مثَّل له أظهر ، ومثالهم كذلك ، لأن خبر ( لا ) يحذف كثيرا ، فظريف في : لا رجل ظريف في الصفة أظهر<sup>(٥)</sup> .

وقال<sup>(٥)</sup> : ( وفي )<sup>(٦)</sup> مثالنا لا يحتمل ( ظريف ) إلا الخبر ، لأن المضاف المنفي بلا لا يوصف إلا ( بمنصوب )<sup>(٧)</sup> .

والذي ذهب إليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة<sup>(٨)</sup> ، وقد خولفوا فيه ( وجوزوا )<sup>(٩)</sup> رفعه حملا على المحل<sup>(١٠)</sup> ، وذلك لأن

---

(١) في ت : سبب ، والصواب ما أثبتته .

(٢) وقال السيوطي في الممع ١/١٤٦ : والإجماع على أن لا هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرد والسياري وجماعة ، وصححه ابن مالك ، إجراء لها مجرى إن .. إلخ وانظر المغني ٣١٤ .

(٣) في ت : يمثل ، وفي ط : هنا تمثيل .

(٤) في ج : أن يكون فيما مثل له .

(٥) في شرحه لكافيته ٢٦ : قوله : مثل لا غلام رجل ظريف فيها ، والنحويون يمثلون في هذا الموضع بقولهم لا رجل ظريف ، وليس بحسن في التمثيل لأمرين :

( أحدهما ) : أنه في الظاهر صفة ، ولا يليق بذئ الفهم أن يمثل بمثال ظاهر في غير ما قصد له .. وهذا المثال لا يحتمل أن يكون ظريف إلا خبرا ، لأن المضاف المنفي لا يوصف إلا بمنصوب ، فوجب أن لا يكون صفة ، فزال الاحتمال عنه فحسن التمثيل به .

( الثاني ) : هو أننا نقول - بعد ذلك - وبنو نعيم لا يثبتون الخبر مع لا ، فإذا كان التمثيل بلا رجل ظريف غلب الظن امتناع هذه في لغتهم ، فيوقع ذلك في الخطأ لأنهم يقولون بها .

(٦) في ج و ص و ط : في .

(٧) في ج و ص و ط : بالمنصوب .

(٨) في التسهيل ٦٨ وليس رفعها - يعني صفة اسم لا - مقصورا على تركيب الموصوف ، ولا دليل على إلغاء لا ، خلافا لابن برهان في المسائلين . وانظر شرح اللمع لابن برهان ٩٠ .

(٩) في ت و ص : وجوز .

(١٠) التسهيل ٦٨ .

( لا ) هذه مشبهةٌ بإنّ ، فكما يجوز في توابع اسم ( إن ) - وإن كان معربا - الحملُ على المحل فكذا في توابع اسم ( لا ) معربا كان أو مبنيا .

وللأولين أن يفرقوا بين لا وإنّ في هذا الباب بأن ( إنّ ) لا تزيل معنى الابتداء ، بل معناها توكيدُ مضمون الجملة ، فكأن المبتدأ باق على حاله ، فجاز الحملُ على المحل ، بخلاف ( لا ) فإنّ معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه ، فلا يجوز أن تقدّر كالعدم ، ويجعل الاسم بعده كالمتبداً به ، كما فعل مع ( إن ) .

وكان مقتضى ذلك أن لا يجوز الحملُ على ( محل )<sup>(١)</sup> اسمها إلا أنهم جوزوا ذلك إذا كان اسمها مبنيا ، لأنه إذا كان معربا ( فالحمل على )<sup>(٢)</sup> الإعراب الظاهر - أي النصب - أولى من الرفع البعيد ، الذي إن اعتُبر فلكونه أصلا في هذا الاسم مع مشابهة ( لا ) لأنّ التي الابتداء معها كالباقي .

أما إذا كان مبنيا فنصبه بعيدٌ كرفعه ، لأن النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه - حملا على فتحه المشابه للنصب بعروضه بلا وزواله بزوالها - مساويا لرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الأصل ، لأن كلّ واحد منهما بعيد . قوله : ظريف فيها .

لا فائدة في إيراد ( هذا )<sup>(٣)</sup> الظرف بعد الخبر ، ولا معنى له إن علقناه بالخبر ، إذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سَمِجٌ ، ومثاله - أيضا - ظاهر - بسبب هذا الظرف - في كون ظريف صفةً لغلام رجل ، والظرف خبر لا ، والمعنى : ليس في الدار غلامٌ رجل ظريفٌ ، ولو قال : لا غلام رجل قائمٌ فيها لكان أظهر من جهة المعنى في كون ( فيها ) متعلقا بالخبر . قوله : وبنو تميم لا يشبتونه<sup>(٤)</sup> .

(١) ساقط من ص .

(٢) في ت : فهناك .

(٣) ساقطة من ج و ص .

(٤) في ط زيادة ليست في متن الكافية انظر صفحة ١٥ وهي قوله : إلا إذا كان ظرفا ولم يذكرها ابن الحاجب في شرحه لكافيته انظر صفحة ٢٦ ولا في إيضاحه للمفصل انظر ٢١٥/١ - ٢١٧ ، ولا ذكرها ابن يعيش في شرحه للمفصل ١٠٧/١ ، والظاهر أن الأمر اختلط على الناسخ فظن أن ما ذكره الجزولي من متن الكافية . والله أعلم .

( اقتدى فيه بحار الله <sup>(١)</sup> .

قال الجزولي : بنو تميم لا يلفظون به <sup>(٢)</sup> إلا ( إذا كان <sup>(٣)</sup> ظرفا <sup>(٤)</sup> ) .

قال الأندلسي: لا أدري من أين نَقَلَهُ ، ولعله قاسه ، قال : والحق أن بني تميم ( يحذفونه ) <sup>(٥)</sup> وجوبا إذا كان جوابا ، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسا ، إذ لا دليل عليه ، بل بنو تميم - إذن - كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به <sup>(٦)</sup> .

فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ، ويجب عند بني تميم .

---

(١) يعني الزمخشري ، حيث قال في المفصل بشرح ابن يعيش ١٠٧/١ ويحذفه الحجازيون كثيرا فيقولون : لا أهل ولا مال .. وبنو تميم لا يشتون في كلامهم أصلا .

(٢) ساقط من ج و ص .

(٣) ( إذا ) ساقطة من ت ، وفي ط : أن يكون .

(٤) في المقدمة الجزولية ق ٥١ : ولا تلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفا وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٣٧/١ وزعم قوم منهم الزمخشري والجزولي أن بني تميم يحذفون خبر لا مطلقا على سبيل اللزوم ، إلا أن الزمخشري قال : وبنو تميم لا يشتون في كلامهم أصلا ، وقال الجزولي : ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفا .

(٥) في ط : يحذفون .

(٦) في المباحث الكاملية ٢٨٩/٣ وأما قول المؤلف إلا أن يكون ظرفا فقال الشلويني لا أدري من أين نقله ، ولا فرق بين الظرف وغيره في ذلك ، ولعله قاسه ، وليس هو موضع قياس .. ثم قال : وإنما ساغ الحذف لأن هذا النفي لا يكاد يأتي إلا جوابا لسؤال جرى فيه ذكر الخبر فلم يُحْتَجْ إلى إظهاره مع لا في الجواب .

## اسم ما ولا المشبهتين بليس

قوله : اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند ( إليه )<sup>(١)</sup> بعد دخولهما ، نحو : ما زيد قائما ، ولا رجل أفضل منك ، وهو في ( لا ) شاذ .

اسم ( ما ) وخبرها قد يكونان معرفتين أو أحدهما نحو : ما زيد قائم وما زيد هو الظريف .

وأما الجملة الاسمية التي تدخلها ( لا ) فإما أن يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير ( لا ) نحو : لا زيد فيها ولا عمرو ، أو يكون جزأها نكرتين نحو لا رجل قائم<sup>(٢)</sup> . قوله : وهو في ( لا ) شاذ .

أي عمل ( ليس في ( لا ) شاذ ، قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله<sup>(٣)</sup> :

٨١ - من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح<sup>(٤)</sup>

والظاهر أنه ( لا يعمل عمل ليس )<sup>(٥)</sup> لا شاذًا ولا قياسًا ، ولم يوجد في شيء من

(١) ساقطة من ط : وهي لازمة .

(٢) ( لا ) في هذا المثال عاملة عمل إن .

(٣) قائله سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة البكري الوائلي من سرة بني بكر وفرسانها المعدودين في الجاهلية قال البغدادي : له أشعار جواد قتل في حرب البسوس . قال التبريزي : هو جد طرفة بن العبد ( الأعلام ٣/ ١٣٧ ) .

(٤) البيت في الكتاب ٢٨/١ و ٣٥٤ وفي المقتضب ٣٦٠/٤ وفي الإنصاف ٣٦٧ وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٦ وفي ابن عيش ١٠٨/١ وفي الخزانة ٤٦٧/١ و ٣٩/٤ وفي شرح المفضليات ٢٦ وفي رصف المباني ١٦٦ وفي اللسان

( برح ) ونسبه إلى سعد بن ناشب وفي التمام في تفسير أشعار هذيل ٥٤ وفي الخزانة ٤٦٧/١ و ٣٩/٤ .

اللغة : أنا ابن قيس : أي المشهور بالنجدة . وأضاف اسمه إلى جده الأعلى ، لا براح : لا زوال ولا فرار .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن ( لا ) تعمل عمل ليس في الشعر خاصة .

(٥) في ط : لا يعمل لا عمل ليس .

كلامهم خير ( لا ) منصوبا ، كخير ( ما ) و ( ليس )<sup>(١)</sup> وهي في نحو : لا براح<sup>(٢)</sup> :  
و :

( والله لولا أن تحشَّ الطبخُ ني الجحيم حينَ ) لا مُستصرخ<sup>(٣)</sup>  
( الأولى أن يقال )<sup>(٤)</sup> هي ( لا )<sup>(٥)</sup> التي في نحو لا إله ( إلا الله )<sup>(٦)</sup> أي لا التبرئة ، إلا أنه  
يجوز لها أن ( تهمل )<sup>(٧)</sup> مكررة ، نحو لا حول ولا قوة ، ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها

(١) بل ورد ومنه قول الشاعر :  
تعرّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزّر مما قضى الله واقيا  
وقال ابن الشجري في أماليه ٢٨٢/١ - ٢٨٤ :  
ومرّني بيت للناطقة الجعدي فيه مرفوع ( لا ) معرفة وهو : -  
وحلت سواد القلب لا أنا مبتغ سواها ولا عن حبا متراخيا  
ثم ذكر البيت الذي قبله والذي بعده لبيان أن القافية منصوبة في البيت ثم قال عن ( لا ) الأولى : إنها إما أن تكون  
معملة ، وخبرها مبتغ ، وكان حقه أن ينصب ، ولكنه أسكن الياء في موضع النصب .  
ثم أورد اعتراضا فقال :  
فإن قيل : فهل يجوز أن يكون قوله متراخيا حالا ، والعامل فيه الظرف الذي هو ( عن ) ... ؟  
قيل لا يجوز ذلك ، لأن « عن » ظرف ناقص ، وإنما يعمل في الحال الظرف التام ثم قال : ووجدت بعد انقضاء  
هذه الأمالي في كتاب عتيق يتضمن اختار من شعر الجعدي لا أنا باغيا .. فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على  
مبتغ . أقول : رواية البيت في شعر الناطقة الجعدي صفحة ١٧١ : لا أنا باغيا .  
(٢) سبق تخريجه تحت رقم ٨١ صفحة ٣٤٠ .  
(٣) ورد قوله لا مستصرخ فقط في الشرح ولم يخرج الجعدي وهأنذا أخرجه : البيتان من مشطور الرجز للعجاج  
وستأتي ترجمته صفحة ٦١٣ .  
وبعدهما في ديوانه ١٤ :

في دَحَلِ النار وقد تسلخوا لعلم الجُهَّال أني مَفْنَح  
وقوله لا مستصرخ في الكتاب ٣٧/١ وفي الأمالي الشجرية ٢٣٩/١ والبيتان فيه ٢٨٢/١ وفي اللسان ( طبخ  
وفنخ ) ، وحشش .  
اللغة : تُحش : تُسَرَّ وتوقد . الطبخ : أراد بهم الملائكة الموكلين بالعذاب ، لا مستصرخ : لا أحد يستصرخ ،  
أو لا مكان استصراخ ، دخل النار : من يدخلها ، مَفْنَح : أراد من يذل أعداءه ويكسر رؤوسهم كثيرا ( اللسان حش  
وفنخ ) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن ( لا ) هنا هي العاملة عمل إن ، ولكنها أهملت شذوذا .

(٤) ساقط من ص .

(٥) ساقطة من ج و ص .

(٦) ساقطتان من ص و ط .

(٧) في ت : يعمل . والصواب ما أثبتته .

وبينها ، ومع المعرفة ، ويشدُّ في غير ذلك نحو :  
( لا براخ )<sup>(١)</sup> .

وذلك لضعفها في العمل - كما يجيء في باب المنصوبات عند ذكر اسمها<sup>(٢)</sup> - .

والظاهر ( فيها )<sup>(٣)</sup> الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكّر بعدها ، لأن النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر ، سواء كانت مع لا أو ليس ، أو غيرهما من حروف النفي أو النهي ، أو الاستفهام ، ويُحتمل أن يكون لغير الاستغراق مع القرينة ( نحو )<sup>(٤)</sup> لا رجل في الدار بل رجلان ، وأما إذا انتصب اسمها أو انفتح فهي نص في الاستغراق ، كما أن ( ما جاءني رجل ) ظاهر في الاستغراق ، ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان ، و ( ما جاءني من رجل ) نص في الاستغراق ، فلا يجوز : ما جاءني من رجل بل رجلان .

---

(١) سبق تخريجه تحت رقم ٨١ صفحة ٣٤٠ .

(٢) صفحة ٨٢٨ .

(٣) في ت : فيه .

(٤) في ط : فيجوز .



## الْمَنْصُوبَات

قوله : المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية .

قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات<sup>(١)</sup> .  
وعلمُ الفصلة - كما تقدم في أول الكتاب<sup>(٢)</sup> - أربعة : الفتحة والكسرة والألف والياء ، نحو : رأيت زيدا ومسلماتٍ ( وأباك<sup>(٣)</sup> ) ومسلمين ( ومسلمين<sup>(٤)</sup> ) .  
وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين<sup>(٥)</sup> : أصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة . ومحمولا عليه ، وهو غيرُ المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك .

والذي جعلوه غيرَ المفعولات يمكن أن يدخل بعضها في حيز المفاعيل ، فيقال للحال : هو مفعول مع قيد مضمومه ، إذ ( المجيء ) في : جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون ( راكبا ) ويقال للمستثنى : هو المفعول بشرط إخراجه ، وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية . والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجيء<sup>(٦)</sup> . ففي جعل المفعول معه والمفعول له أصلا في النصب - لكونهما مفعولين - وجعل المستثنى والحال فرعين - مع أنهما أيضا مفعولان لكن مع قيد كالأولين<sup>(٧)</sup> - نظرٌ .

وإن كان الأصالَةُ في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دونَ المفعول معه والمفعول له ، إذ رب فعل بلا علة ولا ( مصاحب )<sup>(٨)</sup> ، ولا فعل

(١) صفحة ٢٠٠ .

(٢) صفحة ٦٤ .

(٣) في ط : وإياك .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) انظر مثلا : الأصول لابن السراج ١٥٩/١ ، والإيضاح بشرح عبد القاهر ( المقتصد ) ٥٧٩/١ .

(٦) صفحة ٣٤٤ وما بعدها .

(٧) يعني كالمفعول معه والمفعول له ، لأن ( معه وله ) قيدان فيهما .

(٨) في ج : مصاحب للفاعل .

(إلا وهو واقع) <sup>(١)</sup> على حالة من الموقع (أو الموقع <sup>(٢)</sup>) عليه .  
والحق أن يقال : النصبُ علامةُ الفَضَلات - في الأصل - فيدخل فيها المفاعيلُ الخمسة ، والحالُ والتمييزُ والمستثنى ، وأما سائر المنصوبات فعُمِدَتْ شُبُهَتْ بالفَضَلات كاسم إن ، واسم لا التبرئة ، وخبر ما الحجازية ، وخبر كان وأخواتها .

## المفعول المطلق

قوله : ( فمنه ) <sup>(٤)</sup> المفعولُ المطلقُ وهو اسم ما فعله فاعل فعلٍ مذكورٍ بمعناه .  
قدم المفعولُ المطلقُ لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجدهُ فاعل الفعل المذكور وفَعَلَهُ ، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا ، لأن ضاربية زيد في قولك : ضرب زيد ضربا ، لأجل حصول هذا المصدرِ منه ، وأما المفعول به نحو ضربت زيدا ، والمفعول فيه نحو ضربتُ قدامك يومَ الجمعة ، فليسا مما فعله ( الفاعل ) <sup>(٤)</sup> المذكورُ وأوجده ، وكذا المفعول معه ، وأما ( المفعولُ له ) <sup>(٥)</sup> ( فهو ) <sup>(٦)</sup> - وإن كان مفعولا للفاعل وصادرا منه - إلا أن ( فاعلية الفاعل ) <sup>(٧)</sup> ليست لقيام هذا المفعول به ، ألا ترى أن كون المتكلم زائرا في قولك : زرتك طمعا ليس لأجل قيام الطمع به بل لأجل الزيارة . فبان أن المفعولَ المطلقَ أخصُّ بالفاعل من المفعول له ، فهو أحقُّ بتقديم ذكره .  
وأیضا لا فعل إلا وله مفعول مطلق ، ذُكِرَ أو لم يذكر ، بخلاف المفعول له ، فرب فعل بلا علة . وقَدَّمَ المفعولُ به بعد المفعول المطلق لأن طلبَ الفعل ( الرفع ) <sup>(٨)</sup> للفاعل له أشدُّ

(١) في ص : إلا وقع .

(٢) في ط : والموقع .

(٣) تكملة من ج و ص وط ، وهي موجودة في متن الكافية صفحة ١٦ .

(٤) في ص وط : فاعل الفعل .

(٥) في ص : المفعول لأجله .

(٦) ساقطة من ج و ص وط .

(٧) في ج و ص وط : فاعليته .

(٨) في ت : الواقع .

من طلبه لغيره ، ألا ترى أنه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم ( مفعول )<sup>(١)</sup> منه بلا قيد آخر ، ففي قولك : ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ، وخالد إكراما لك ، زيد ضارب وعمرو مضروب ، وأما يوم الجمعة فهو مضروب فيه ، وخالد مضروب معه وإكراما مضروب له .

فتعليق ذلك الفعل ( بالمفعول به )<sup>(٢)</sup> بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضُرِبَ زيدٌ ، وأما إلى غيره فبحرف جر ، نحو : ضُرِبَ في يوم الجمعة .

وأما قولهم : سير فرسخان ، وصيد يوم كذا فمجازٌ قليلٌ ، وكذا فرسخ مسيرٌ ، ويوم مَصِيدٌ ، وهو على حذف حرف الجر للاتساع ، كما في نحو :  
١٧٥ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه - في قولهم : جئتك خُفُوق<sup>(٤)</sup> النجم - أصله حين خفوق النجم ، فأتُسَيِّعُ في الكلام واختُصِر<sup>(٥)</sup> . قال<sup>(٦)</sup> : وليس هذا في سعة الكلام ( بأبعد )<sup>(٧)</sup> من قولهم : صيد عليه يومان ، وولد له ستون عاما ، وسير عليه فرسخان<sup>(٨)</sup> .

(١) في ص : فاعل .

(٢) في ج و ص : إلى المفعول به .

(٣) هذا جزء من بيت من الشعر ذكره الرضي في باب المفعول فيه صفحة ٦٠٣ ، ونخرجه هنا لأن الرضي ذكره هناك تمثيلا لاستشهادا فقال : وكذا المفعول له هو أيضا مفعول به تعدى إليه الفعل بنفسه بعدما تعدى إليه بحرف الجر ، فهما مثل ( ذنبا ) في قولك : استغفرت الله ذنبا إلخ . والبغدادى خرجه هناك تحت رقم ١٧٥ . وهو بتمامه :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصَّيَّةُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهَ وَالْعَمَلَ

البيت مجهول النسبة ، وهو في الكتاب ١٧/١ ، وفي المقتضب ٣٢٠/٢ ، وفي الخصائص ٢٤٧/٣ ، وفي العيني ٢٢٦/٣ ، وفي الخزانة ١١١/٣ . وقد استشهد به الرضي هنا على أن الأصل أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ ذَنْبٍ وَحَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ اتِّسَاعًا .

(٤) في اللسان ( خفق ) : وخفق النجم والقمر انحط في المغرب . يقال : وردت خفوق النجم أي وقت خفوق الثريا ، تجعله ظرفا وهو مصدر .

(٥) الكتاب ١١٤/١ .

(٦) يعني سيبويه .

(٧) في ص : تابعة .

(٨) الكتاب ١١٤/١ ، وفي الكتاب ١٠٨/١ ومن ذلك أن تقول : كم ولد له ؟ فيقول : ستون عاما . فالعنى ولد له الأولاد ، وولد له الولد ستين عاما ولكنه اتسع وأوجز .

يعني أنك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا ، فجعله - كما ترى - في غاية البعد . وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه ؛ لأن احتياج الفعل منا إلى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب . وقدم المفعول له على المفعول معه إذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض ( فيه ) <sup>(١)</sup> قليل ، بخلاف الفعل بلا مصاحب فإنه أكثر منه مع المصاحب ، وأيضا يصل الفعل إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل . ولولا مراعاة التسمية - كما قلنا <sup>(٢)</sup> - لكان تقديم الحال على المفعول له ، والمفعول معه أولى ، إذ الفعل لا يخلو من حالٍ من حيث المعنى . وإنما سُمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لأنه ليس مقيدا - لكونه مفعولا حقيقيا - بحرف جر ، كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه .

قوله : هو اسم ما فعله .

قال <sup>(٣)</sup> : إنما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ( ضربت ) الثاني في قولك : ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ ، فإنه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور <sup>(٤)</sup> . قلت : إن أراد بقوله : ( فعله المتكلم ) أوجده بالقول ، أي قاله . ( فالمقول ) <sup>(٥)</sup> في الحقيقة - وإن كان مفعولا - إلا أن الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول ، فيقال : هذا مقولٌ وهذا مفعول ، فلم يكن - إذن - داخلا في قوله ( ما فعله ) حتى يخرج بقوله ( اسم ) . وأيضا ضربت - باعتبار أنه مقول - ليس بفعل ، بل هو اسم ؛ لأن المراد هذا اللفظُ المقولُ ، فلا يخرج بقوله : اسم ما فعله ، لكونه اسما ، وبتأويله باللفظ يدخل في الحد جميعُ المفاعيل ، فإن لفظَ ( زيدا ، ويوم الجمعة ، وأمامك ) لفظٌ أوجده الفاعل بالقول في قولك : ضربت زيدا يوم الجمعة أمامك .

(١) ساقطة من جـ و ط .

(٢) صفحة ٣٤٣ .

(٣) يعني ابن الحاجب .

(٤) انظر شرحه لكافيته ٢٧ .

(٥) في ت : فالمفعول ، وفي ص : فالقول ، وفي جـ : والفعل . والصحيح من ط .

وإن أراد - وهو الظاهر - بقوله : ( فعله ) أنه فعل مضمونه الذي هو الضرب ، فلم يكن داخلا حتى يخرج ، لأنه - إذن - فعل مضمونه ولم يفعله . هذا ويعني باسم ما فعّله اسم الحدث الذي فعله . ويخرج عن هذا الحد نحو : ( ضربا ) في : ما ضربت ضربا ، لأنه لم يفعل فاعلُ الفعل المذكور ههنا فعلا ، إلا أن يقول : النفي فرع الإثبات فجرى مجراه وألحق به . وكذا نحو مات موتا ، وفني فناء ، جار مجرى ما فعله الفاعل . واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو : أعجبنى الضربُ ، فإن الضربَ فعله فاعل فعل ما ، لكن لم يفعله فاعل ( الفعل )<sup>(١)</sup> الذي هو ( أعجب ) لأن فاعله الضرب ، وهو لا يفعل نفسه ، وكذا استحسنت الضرب .

قوله : مذكور .

صفة ( فِعْل ) وكذا قوله ، بمعناه ، والضمير في معناه عائد إلى ( اسم ) أو إلى ( ما ) .

قوله : بمعناه .

احترازٌ عن نحو : كرهت قيامي ، فإن قيامي اسمٌ لما فعله المتكلم ، وهو فاعل الفعل المذكور ، لكن ليس كرهتُ بمعنى قيامي . ويبتل هذا الحد بنحو : كرهت كراحتي ، وأحببت ( حُبِي )<sup>(٢)</sup> وأبغضت بُغْضِي ، على أن المنصوبات مفعولٌ بها .

قوله : ويكون للتأكيد ، والنوع ، والعدد ، نحو : جلست جلوساً و جلستاً و جلستاً فالأول لا يشئ ولا يجمع ، بخلاف أخويه .

المراد بالتأكيد : المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد ، وهو في الحقيقة تأكيدٌ لذلك المصدر المضمون ، لكنهم سمّوه تأكيداً للفعل توسعا ، فقولك : ضربت بمعنى أحدثت ضربا ، فلما ذكرت بعده ضربا صار

(١) ساقطة من ط .

(٢) في ط : جنى .

( بمنزلة )<sup>(١)</sup> قولك أحدثت ضرباً ضرباً ، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده ، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل .

وعني بالنوع المصدر الموصوف ، وذلك على ضروب ، لأنه إما أن يكون موضوعاً على معنى الوصف كالفهقرى<sup>(٢)</sup> والقرفصاء<sup>(٣)</sup> ، وكالجلسة ، والركبة ، لأن الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات ، كصفة الحسن ، أو القبح ، أو الشدة ، أو الضعف ، أو غير ذلك ، فالجلسة ليست لمطلق الجلوس ، ( وربما يذكر<sup>(٤)</sup> بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو : جلسة حسنة ، وربما يتركه نحو : جلست جلسة<sup>(٥)</sup> ) .

وإما أن يكون موصوفاً بصفة مع ثبوت الموصوف ، نحو : جلست جلوساً حسناً ، أو مع حذفه نحو : ﴿ عَمِلَ صَالِحًا ﴾<sup>(٦)</sup> أي عملاً صالحاً ، ومنه : ( ضربته )<sup>(٧)</sup> ضرب الأمير ، لأنك حذف الموصوف ، ثم حذف المضاف من الصفة ، والأصل : ضربته ضرباً مثل ضرب الأمير ، وذلك لأنك لا تفعل فعل غيرك .

وإما أن يكون اسماً صريحاً ( مبيناً )<sup>(٨)</sup> كونه بمعنى المصدر ، إما بمن نحو : ضربته أنواعاً من الضرب ، وإما بالإضافة ، وذلك إما في ( أي ) نحو : ضربته أي ضرب ، وإما في أفعل التفضيل نحو : ضربته أشد ضرب ، وقدمت خير مقدم ، لأن أيّاً وأفعل

(١) في ص : بمعنى .

(٢) القهقرى : الرجوع إلى خلف ، فإذا قلت : رجعت القهقرى ، فكأنك قلت : رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم ، لأن القهقرى ضرب من الرجوع ( اللسان قهقر ) .

(٣) القرفصا والقرفصا والقرفصا : وهو أن يجلس على إبطيه ويلزق فخذه ببطنه ويحتمي بيديه وزاد ابن جني : القرفصا . وقال : وهو على الإتياع ، والقرفصا : ضرب من القعود يمدد ويقصر .

(٤) يعني المتكلم .

(٥) تكملة من ج و ص وط .

(٦) في آيات كثيرة منها الآية الثانية والستون من سورة البقرة ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ وفي ط : أعمل صالحاً ، وهي من قول الله تعالى في سورة النمل آية ١٩ : ﴿ قَتَسِمَ صَاحِبًا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَذِلِّجَنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ .

(٧) في ج و ص وط : ضربت .

(٨) في ط : مبيناً .

( التفضيل )<sup>(١)</sup> بعض ما يضافان إليه ، - كما يجيء في باب الإضافة<sup>(٢)</sup> - ويجوز أن يكون هنا مما حذف موصوفه ، أي : ضربا أي ضرب ، وضربا أشد ضرب . وإما<sup>(٣)</sup> في بعض أو كل نحو : ضربته بعض الضرب أو كل الضرب . أو غير<sup>(٤)</sup> مبين في اللفظ ، نحو : ضربته أنواعا وأجناسا . وإما أن يكون مصدرا مثني أو مجموعا لبيان اختلاف الأنواع ، نحو : ضربته ضربين ، أي مختلفين ، قال تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾<sup>(٥)</sup> . أو معرّفا بلام العهد ، كما إذا أشرت إلى ضرب معهود ، شديد أو خفيف أو غير ذلك ، فتقول : ضربته الضرب . ونحو ( القُرفُصاء ) في قعد القرفصاء ( والقهقرى في رجع القهقرى )<sup>(٦)</sup> ( مصدر بنفسه - كما ذكرنا<sup>(٧)</sup> - عند سيبويه<sup>(٨)</sup> . وقال المبرد<sup>(٩)</sup> : هو في الأصل صفة المصدر أي القعدة القُرفُصاء والرجوع القهقرى<sup>(١٠)</sup> ) .

(١) ساقطة من ص .

(٢) صفحة ٩٢٥ وما بعدها .

(٣) هذا قسم قوله قبل : إما في أي ( في صدر هذه الصفحة سطر ٢ ) .

(٤) هذا قسم قوله قبل : وإما أن يكون اسما صريحا مبينا .. إلخ ( صدر هذه الصفحة .. ) .

(٥) الأحزاب ١٠ .

(٦) ساقط من ج و ص .

(٧) صفحة ٣٤٨ .

(٨) في الكتاب ١٥/١ : واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثَان الذي أخذ منه .. وذلك قولك : ذهب عبد الله الذهاب الشديد ، وقعد قعدة سوء ، وقعد قعدتين ، لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين وما يكون ضربا منه ، فمن ذلك : قعد القرفصاء ، ورجع القهقرى ، لأنه ضرب من فعْلِهِ الذي أخذ منه . (٩) لم أجد في المقتضب حديثا عن ذلك ، ولكنني وجدت في أصول ابن السراج ١٦٠/١ ما يلي : قال أبو العباس : قولهم : القرفصاء ، واشتمل الصماء ورجع القهقرى هذه حُلَى وتلقيبات لها ، وتقديرها اشتمل الشمل التي تعرف بهذا الاسم ، وكذلك أخواتها ، قال : وجملة القول أن الفعل لا ينصب شيئا إلا وفي الفعل دليل عليه ، فمن ذلك المصادر ، لأنك إذا قلت : قام فقي قام دليل على أنه فعل قياما .

ولعل الرضي تبع ابن السراج في نسبة الرأي إلى أبي العباس ، وانظر : أيضا شرح ابن يعيش ١١٢/١ .

(١٠) تكملة من ج و ص وط .

وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وإن لم يستعمل ، فكأنه قيل : تفهقر القهقرى ، وتقرقص القرفصاء ونحوه . وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفا لشيء ، وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين ، إذ هو إثبات حكم بلا دليل .  
ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات - معينا كان أولا - وهو إما مصدر موضوع له نحو : ضربت ضربة وضربتين وضربَات ، أو مصدر موصوف بما يدل عليه نحو : ضربته ضربا كثيرا .

وإما عدد صريح مميز بالمصدر ، نحو : ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ <sup>(١)</sup> أو مجرد ( عن ) <sup>(٢)</sup> التمييز ، نحو : ضربته ألفا ، ويجوز أن يكون المجرد صفةً لمصدر محذوف أي ضربا ألفا .

وإما آلة موضوعة موضع المصدر ، نحو : ضربته سوطاً وسوطين وأسواطاً ، والأصل : ضربته ضربةً بسوط ، فحذف المصدر المراد به العدد ، وأقيم الآلة مقامه دالةً على العدد بأفرادها ، وكذا في ضربت ضربتين بسوط ، أو ضربات بسوط ، وضعت الآلة مقام المثني والمجموع مثناة ومجموعة ، فقليل : ضربت سوطين وأسواطاً ، وتثنيتهما ( وجمعها تثنية المصدر وجمعه ) <sup>(٣)</sup> لا تثنية الآلة وجمعها ، لأنك ربما قلت : ضربته سوطين وأسواطاً ، مع أنك لم تضربه العدد المذكور إلا بسوط واحد ، لكنك تثيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثني والمجموع .

ويجوز أن يكون أصل ( ضربته سوطاً ) ضربته ضربةً سوطٍ فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

وقد اجتمع في هذا القسم - أي فيما قام فيه الآلة مقام المصدر - النوع والعدد كما اجتماعاً في نحو قولك : ضربته ضربين وضروباً ، قاصداً اختلاف الأنواع .

(١) النور ٤ .

(٢) في ج : على .

(٣) ساقط من ص .



قوله : فالأول لا يثنى ولا يجمع .

إذ المراد بالتأكيد ( ذكر )<sup>(١)</sup> ما تضمنه الفعل ، بلا زيادة عليه ، ولم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث هي هي ، والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها ، والثنية والجمع لا يكونان إلا مع النظر إلى كثرتها فتناقصا .  
قوله : بخلاف أخويه .

يعني النوع والعدد ، وذلك لأن النوع قد يكون نوعين فصاعدا ، وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا .

قوله : وقد يكون بغير لفظه نحو : قعدت جلوساً .

أي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل ، وذلك إما مصدر أو غير مصدر .  
والمصدر على ضربين :

إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِلًا ﴾<sup>(٢)</sup> ،  
﴿ وَاللَّهُ أُنَبِّئُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾<sup>(٣)</sup> . وإما أن لا يلاقيه فيه نحو : قعدت جلوساً .  
ومذهب سيويه في كليهما<sup>(٤)</sup> أن المصدر منصوب بفعله المقدر ، أي تبتل إليه وتبتل  
نفسك تبتيلاً ، وأنبتكم من الأرض فنبتتم نباتاً ، وقعدت وجلست جلوساً<sup>(٥)</sup> .

---

(١) ساقطة من جرد و ط .

(٢) المزمل ٨ .

(٣) نوح ١٧ .

(٤) يعني فيما لاقى المصدر فيه الفعل في الاشتقاق ومالم يلاقه .

(٥) في الكتاب ٢/٢٤٤ : هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد ، وذلك قولك اجتوروا تجاورا وتجاوزوا اجتوراء ، لأن معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد ، وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَاللَّهُ أُنَبِّئُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ . لأنه إذا قال : أنبئه فكأنه قال : قد نبئت ، وقال عز وجل : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِلًا ﴾ . لأنه إذا قال : تبتل . فكأنه قال : تبتل .

ومذهب المازني<sup>(١)</sup> والمبرد<sup>(٢)</sup> والسيرافي<sup>(٣)</sup> أنه منصوبٌ بالفعل الظاهر .  
وهو أولى ، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ( ملجئة )<sup>(٤)</sup> إليه .  
وأما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ، ومن ( جملة )<sup>(٥)</sup> الضميرُ الراجعُ إلى  
مضمون عامله ، نحو قوله<sup>(٦)</sup> :

(١) ذكر عنه ذلك أيضا السيوطي في الجمع ١٨٧/١ .  
(٢) في المقضب ٧٣/١ ، ٧٤ : واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدرُ أحدهما على الآخر ، لأن  
الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه . قال الله عز وجل : ﴿ وَتَبْتَئِلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ . لأن تَبْتَئِلْ وتَبْتَئِلْ بمعنى واحد ،  
وقال : ﴿ وَاللَّهُ أَتَبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ تَبَاتًا ﴾ .

قال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في هامش رقم ٣ من ج ٧٣/١ : ماذا يراه المبرد في ناصب تبتيلا ونباتا في  
الآيتين ؟ وهل بينه وبين سيبويه خلاف في هذا ؟ الذي أراه أن المبرد يرى أن الناصب فعل محذوف بدليل قوله هنا ،  
فكان التقدير ، والله أعلم : أنه إذا أنبتكم نبت نباتا ، قال : وقوله في الجزء الثالث ص ١٨٤ من الأصل ( توافق ٢٠٤  
ج ٣ ) : ولكن المعنى ، والله أعلم : أنه إذا أنبتكم نبت نباتا .

ويشهد لهذا أيضا سياق الحديث في الجزء الثالث : فقد ذكر آيات وشواهد شعرية حذف فيها الفعلُ الناصب  
للمصدر ( صنع الله ) ثم قال : ومثل هذا - إلا أن اللفظ مشتق من فعل المصدر - قوله عز وجل : ﴿ وَتَبْتَئِلْ إِلَيْهِ  
تَبْتِيلًا ﴾ . وليس بين سيبويه والمبرد خلاف في هذه المسألة .

وقد عبر عن ذلك السيوطي في الجمع ١٨٧/١ بقوله : الثاني أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرًا ،  
والفعل الظاهر دليل عليه ، وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه .. وأما ابن يعيش والرضي فينسيبان إلى المبرد  
القول بأن الناصب هو الفعل المذكور . انظر : ابن يعيش ١١٢/١ .

قلت : والقول ما قال السيوطي وشيخي المرحوم عضيمة في هذه المسألة ، والله أعلم .  
(٣) في هامش الكتاب ٢٤٦/٢ : كما أن النبات ليس بمصدر لأنبت ، وإن كان قد يوضع في موضعه .  
(٤) تكملة من ج و ص و ط .  
(٥) في ط : جملة .

(٦) هذا البيت بهذه الرواية من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها ، ونقل البغدادي في خزائنه ٣/٢ عن  
الأعلم ما يلي : هجا هذا الشاعر رجلا من القراء نُسِبَ إليه الرياء وقبول الرشأ والحرص عليها . ا. هـ .  
قلت : وعجزه في المعنى : يقطع الليل تسييحًا وقرآنًا  
والظاهر أن البيت على رواية المعنى ملفق من بيتين ؛ أحدهما في ديوان حسان بن ثابت صفحة ٢١٦ بتحقيق سيد  
حنفي حسنين هكذا :

ضَحَوْا بِأَمْطَ غَوَاةِ السُّجُودِ بِهِ يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسِيحًا وَقَرَأْنَا  
وَالثَّانِي بِالرَّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الرُّضِّيُّ وَسَيْبُوهُ وَغَيْرُهُمَا .

وفي هامش ديوان حسان ص ٢١٦ تعليقة (٣) : يقول ابن عبد البر في الاستيعاب ٢٩٢/٢ : هذا البيت يختلف  
فيه ، فهو ينسب لغير حسان ، وقال بعضهم : هو لعمران بن حطان ، وذكر الذهبي أن تاريخه أن هذا البيت لحسان .  
ويعلق البغدادي فيقول : وقد راجعت ديوانه ، فرأيت أبياتا على هذا الوزن ، وما فيها هذا البيت ( الخزائنة ط بولاق  
١١٨/٤ ) .

٨٢ - هذا سراقَةُ للقرآن يَدْرُسُهُ والمرءُ عند الرُّشَا إن يَلْقَها ذِيبٌ<sup>(١)</sup>

أي يدرس الدرس .

أو إلى غير مضمون عامله نحو : أعجبني الضرب الذي ضربته .

أو اسم الإشارة المشار به إلى غير مضمون عامله ، نحو : أعجبني ضربني فضربت

ذاك .

ومن غير المصدر نحو : أعطيته عطاءً ، وكلمته كلاماً ، فإنهما ليسا بمصدرين لشيء

من الأفعال .

قوله : وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا ، كقولك لمن قدم : خير مقدم ، ووجوبا

سماعا ( نحو )<sup>(٢)</sup> سَقِيًا ، ورعيًا ، وخيئةً ، وجدعًا ، وحمداً ، وشكراً ، وعجباً .

اعلم أنه لا بد في الواجب الحذف والجائزه من القرينة .

قوله : جوازا ووجوبا .

نصب على المصدر ( أي حذف جواز أو حذف وجوب ) .

قوله : ( سماعا وقياسا )<sup>(٣)</sup> .

نصب على المصدر بفعل محذوف ، أي بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس

عليه ، وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا .

---

(١) البيت في الكتاب ٤٣٧/١ ، وفي المقرب ١١٥/١ ، وفي الخزانة ٣/٢ ، وفي المغني ٢٨٨ ، بالرواية الأخرى ،

وفي شرح شواهد المغني ٥٨٧ ، وفي رصف المباني ٢٤٧ ، ٣١٥ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٣٩/١ .

اللغة : الرشا جمع رشوة ، وعليه فالمقصود غير سراقَة الصحابي .

الشاهد : قال في الخزانة ٣/٢ : أنشده على أن الضمير في يدرسه راجع إلى مضمون يدرس ، أي يدرس الدرس ،

فيكون راجعا للمصدر المدلول عليه بالفعل ، وإنما لم يجز عوده للقرآن ؛ لئلا يلزم تعدي العامل إلى الضمير وظاهره

معا .

قلت : لعل السبب في ذلك أن قوله : للقرآن متعلق بيدرُس ، فلو أعاد الضمير على القرآن لعمل يدرس في

الظاهر - لتعلقه به - وفي ضميره - لنصبه مفعولا به .

(٢) في ط : مثل .

(٣) ساقط من : ج و ص و ط .

وأقول : الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها ، إن لم يأت بعدها ما يبينها ، ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول ، إما بحرف جر ، أو بإضافة المصدر إليه ، فليست مما يجب حذف فعله ، بل يجوز سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعا ، وجدعك ( الله )<sup>(١)</sup> جدعا<sup>(٢)</sup> ، وشكرت شكرا وحمدت حمدا .

وفي نهج البلاغة في الخطبة البكالية<sup>(٣)</sup> ( نحمده على عظيم إحسانه ، ونير بُرهانه ، ونؤاسي فضله وامتنانه ، حمداً يكون لحقه ( قضاءً ولشكره )<sup>(٤)</sup> أداء )<sup>(٥)</sup> .

وأما ما يبين فاعله بالإضافة نحو ﴿ كِتَابَ اللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾<sup>(٧)</sup> و ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ ﴾<sup>(٨)</sup> و ﴿ وَعَدَ اللَّهِ ﴾<sup>(٩)</sup> و ﴿ حَنَانِكَ ﴾<sup>(١٠)</sup> ، و ﴿ دَوَائِكَ ﴾<sup>(١١)</sup> .

أو يُبين مفعوله بالإضافة نحو : ﴿ ضَرَبَ الرَّقَابِ ﴾<sup>(١٢)</sup> ، وسبحان الله ،

(١) غير مذكورة في ط .

(٢) سيشرحه الرضي صفحة ٣٥٥ .

(٣) لعل سبب تسميتها بالبكالية ؛ لأنه رواها عند نوف البكالي ، وكان حاجبه ، وهو منسوب إلى بكالة . انظر : نهج البلاغة ٤٢٩/١ .

(٤) ساقط من ج و ص و ط .

(٥) نهج البلاغة ٤٢٩/١ .

(٦) من قول الله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ النساء ٢٤ .

(٧) البقرة ١٣٨ قال تعالى : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَتَخُنْ لَهُ عَابِدُونَ ﴾ .

(٨) في أربع آيات في الكتاب الكريم منها الأحزاب ٣٨ قال تعالى : ﴿ مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴾ .

(٩) آيات كثيرة منها ١٢٢ من سورة النساء ، قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ ، وليست الآية في ص .

(١٠) في اللسان ( حنن ) وقالوا : حنانك وحنانك ، أي تحننا عليّ بعد تحنن .. قال ابن سيده : يقول : كلما كنت في رحمة منك وخير فلا ينقطعن ، وليكن موصولا بآخر من رحمتك .

(١١) في اللسان ( دول ) : ودوايك من تداولوا الأمر بينهم ، يأخذ هذا دولة وهذا دولة ، وقولهم دوايك أي تداولوا بعد تداول .

(١٢) من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ الآية ٤ من سورة محمد .

ولبيك<sup>(١)</sup> ، وسعديك<sup>(٢)</sup> ، ومعاذ الله .

أَوْ يُبَيِّنُ فاعله بحروف جر ، نحو بؤساً لك أي شدة ، وسحقاً لك أي بعدا ، وكذا بعدا لك .

أو بين مفعوله بحرف جر : نحو : عقرا لك أي جرحاً ، وجذعاً لك ، والجدع قطع الأنف أو الأذن أو الشفة أو اليد ، وشكراً لك ، وحمداً لك ، وعجباً منك .

فيجب<sup>(٣)</sup> حذف الفعل في جميع هذا قياساً ، والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابطٌ كليٌّ يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط ، والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافاً إليه أو بحرف الجر لا لبيان النوع احترازاً عن نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾<sup>(٥)</sup> .

وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط ؛ لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ويتصلا به ، فاستُحسن حذف الفعل في بعض المواضع ؛ إما إبانةً لقصد الدوام وال لزوم ، بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد ، أي الفعل - ( كما )<sup>(٦)</sup> في نحو : حمداً لك ، وشكراً لك ، وعجباً منك ، ومعاذ الله ، وسبحان الله .

وإما ( لتقدم )<sup>(٧)</sup> ما يدل عليه ، كما في قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> و﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾<sup>(٩)</sup> و﴿ وَعَدَ اللَّهُ ﴾<sup>(١٠)</sup> .

(١) سيأتي في شرح الرضي للكافية شرح لبعض هذه المصادر المثناة إن شاء الله . انظر : ٤٧٠ وما بعدها . في اللسان مادة ( لب ) كلام طويل عن لبيك ، واختلاف كبير حول تفسيره ، ولعل أقرب ما ذكر أنه من لب بالمكان وألب بمعنى أقام ، وأن معناه إقامة على طاعتك بعد إقامة .

(٢) في اللسان مادة ( سعد ) وُحكي عن ابن السكيت في قوله : لبيك وسعديك ، تأويله إلباباً بك بعد إلباب ، أي لزوماً لطاعتك بعد لزوم ، وإسعاداً بعد إسعاد .

(٣) الفاء واقعة في جواب ( أما ) في قوله : وأما ما يُبَيِّنُ فاعله . إلخ .

(٤) إبراهيم ٤٦ .

(٥) الإسراء ١٩ .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) في ط : التقدم .

(٨) النساء ٢٤ وتقدم ذكرها صفحة ٣٥٤ .

(٩) البقرة ١٣٨ وتقدم ذكرها صفحة ٣٥٤ .

(١٠) النساء ١٢٢ وتقدم ذكرها صفحة ٣٥٤ .

أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه ، ( بالسرعة )<sup>(١)</sup> نحو : لبيك وسعديك ودواليك وهذا ذيك<sup>(٢)</sup> وهجاجيك<sup>(٣)</sup> . فبقي المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به من فاعل أو مفعول ، فذكر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر ليختص به ، فلما بينتهما بعد المصدر بالإضافة أو ( بحرف )<sup>(٤)</sup> الجر قُبِحَ إظهار الفعل ، بل لم يَجْز . فلا يقال : كتبَ كتابَ الله ، ووعَدَ وعدَ الله ، واضربوا ضربَ الرقاب ، وأصبحُ سبحانَ الله ، وأحمدُ حمداً لك ، وعقر الله عقرا لك ، وذلك لما ذكرناه من أن حق الفاعل والمفعول أن يتصلا بالفعل معمولين له ، فلما حذف الفعل لأحد الدواعي المذكورة ، وبين المصدر المبهم إما بالإضافة أو بحرف الجر<sup>(٥)</sup> ، فلو ظهر الفعل رجع الفاعل أو المفعول إلى مكانه ومركزه ( بعد الفعل )<sup>(٦)</sup> متصلا بالفعل ومعمولا له ، فوزأته وزانُ قوله تعالى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾<sup>(٧)</sup> .

وأما قولهم : حَرَدْتُ حرده<sup>(٨)</sup> ، وحمدت حمده ، وقصدت قصده ، ونحوت نحوه ، ونحو ذلك ، فليس انتصابُ الأسماء في ( مثل )<sup>(٩)</sup> ذلك على المصدر ، بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ، كقوله<sup>(١٠)</sup> :

(١) تكملة من ط .

(٢) أصل الهذّ والهذذ سرعة القطع وسرعة القراءة ... وضرباً هذا ذيك أي هذا بعد هذ ، يعني قطعاً بعد قطع . ( اللسان هذ ٥٤/٥ ) .

(٣) في اللسان ( هج ) وهجاجيك ههنا وههنا أي كُف . يقال للأسد والذئب وغيرها في التسكين : هجاجيك .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) جواب لما هنا مخوف لدلالة السياق عليه ، وتقديره : قبِحَ إظهار الفعل .

(٦) تكملة من ط .

(٧) النساء ١٧٦ .

(٨) في اللسان ( حرد ) : الحرد : الجدّ والقصد ، حَرَدَ يَحْرِدُ - بالكسر - حرداً قَصَدَ .. الخ .

(٩) ساقطة من ج و ص و ط .

(١٠) هذا البيت مجهول النسبة .

والمعنى قصدت ( به )<sup>(٢)</sup> جهته التي ينبغي أن يقصدها من يطلبه .

ويجوز أن يكون المعنى حردته حردة الذي يليق به ، وحمدته حمده الذي ينبغي ، فيكون مضافا لبيان النوع ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾<sup>(٥)</sup> .

والجار المجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه ، ليلي الفاعل أو المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل ، كما كان ولي الفعل ، والمعنى هو لك ، أي هذا الدعاء لك .

وكذا كل ما فيه ( من ) التبيينية المبينة للمعارف<sup>(٦)</sup> ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾<sup>(٧)</sup> إن جعلنا ( ما ) بمعنى الذي .

وأما المبينة للنكرة فهي صفة لها ، كما لو جعلنا ( ما ) في الآية نكرة ( موصوفة )<sup>(٨)</sup> .

(١) ورد هذا البيت في الكتاب ٩/١ ، وفي المسائل العسكرية ١٩٩ ، وفي التكملة للفارسي ٣٠ ، وفي العقد الفريد ١٨٥/٤ ، وفي الخصائص ٨٩/١ ، وفي ابن يعيش ٩٧/٣ ، وفيه ديار سُعْدَى ، وفي رصف المباني ١٧ ، وفي الخزانة ٥/٢ ، ٣٣٩/٢ ، ٤٤٣/٣ ، وفي الموشح ١٤٧ ، وفي ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٧ ، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ١٢٦ .

أورد هذا البيت صاحب الخزانة ونقل عن حاشية الباب أن قبله :

هل تعرف الدار على ثيراكا

اللغة : إذْهُ : أصله إذ هي ثم أسكن الياء ضرورة ، ثم حذفها ضرورة أخرى . انظر : التكملة للفارسي ٣١/٣ . الشاهد : استشهد به الرضي على أن المصدر ( هواك ) بمعنى اسم المفعول أي : مهويك .

(٢) تكملة من ط .

(٣) إبراهيم ٤٦ .

(٤) الشعراء ١٩ .

(٥) الإسرائ ١٩ .

(٦) لم أجد فيما بين يدي من ذكر أن من التبيينية بعد المعارف تجعل خبرا لمبتدأ محذوف غير الرضي .

وقد أعرب العكيري في التبيان ٧٩٧ قوله : ( من نعمة ) حالا من الضمير في الجار . وذكرها الرضي هنا على سبيل الاستطراد .

والشبه بينهما وبين نحو : هنيئا لك بعيد جدا .

(٧) النحل ٥٣ .

(٨) ساقطة من ج و ص و ط .

وقد يُبين أيضا بعض أنواع المفعول به اللازم إضمار فعله بحرف الجر ، نحو مرحبا بك ، وأهلا بفلان ، أي هذا الدعاء مختص بك - هذا إن ( فُسِّر )<sup>(١)</sup> ( مرحبا ) بموضع الرحب ، أي أتيت موضعا رحيبا . وإن فسرتَه بالمصدر أي رَحِبَ موضعك مرحبا - أي رحبا - فهو من هذا الباب ، والجملة المفسرة المحذوفة المبتدأ لا محل لها ، لأنها مستأنفة .

ثم اعلم أن هذه المصادر - مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة - إما أن يُتَوَعَّلَ في حذف فعلها بحيث لا يُنَوَى ( قبلها )<sup>(٢)</sup> تقديرا ، بل يصير المصدر عوضا منه ، وقائما مقامه ، كالمصادر الصائرة أسماء أفعال - كما يجيء في بابها<sup>(٣)</sup> - نحو هيات ورويد وشتان - فتُبْنَى لقيامها مقام المبني ، ولا يكون لها - إذن - محل من الإعراب ( الذي استحقته )<sup>(٤)</sup> كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه ، ( وبنائها )<sup>(٥)</sup> على الفتح أكثر - إذن ( إن زادت على حرفين )<sup>(٦)</sup> - لتبقى مبنية على الإعراب<sup>(٧)</sup> الذي ( استحقته )<sup>(٨)</sup> حال المصدرية ، فيرجع - إذن - في استعمال الفاعل والمفعول بعدها إلى الوجه الذي كانا يستعملان عليه ( مع الفعل )<sup>(٩)</sup> لصيرورة المصدر كالفعل ، فيقال : هيات زيد ، ويجوز أن يراعى أصلها في المصدرية مع كونها أسماء أفعال ، فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر ، قال الله تعالى : ﴿ هَيَّاهُ هَيَّاهُ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾<sup>(١٠)</sup> فهو بمنزلة بُعْدًا لما توعدون استعمالا ، وأما في المعنى فهيات اسم فعل ، وإلا لم يُبين .

(١) في ط : فسرت .

(٢) في ت : فعلها .

(٣) انظر : ط ٧٣/٢ ، ٧٤ .

(٤) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٥) في ت : فبنائها .

(٦) تكملة من ص وهامش ط .

(٧) يعني به الحركة المستحقة .

(٨) في ت : استحقته .

(٩) تكملة من ص و ط .

(١٠) المؤمنون ٣٦ .



وإما أن لا يتوغل في حذف فعلها ، بل يكون فعلها مقدراً قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا ، فهذه المصادر كأنها قائمة مقام الفعل ، كالمصادر الأولى من حيث لم تستعمل الأفعال قبلها ، لكنها ليست قائمة مقام أفعالها ، إذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها ، فلم تكن تَنْتَصِبُ ، فبانصبها ( عرفنا )<sup>(١)</sup> أن الفعل مقدرٌ قبلها ، وبيناء الأولى ( عرفنا )<sup>(٢)</sup> قيامها مقام أفعالها .

وقد يجوز في بعض المصادر أن يُستعمل الاستعمالين - أعني أن يكون مصدرا أو اسم فعل - نحو رويد زيد ورويد زيّداً ، ( وبله زيد )<sup>(٣)</sup> وبله زيّداً .

ويجوز أن يكون ( حاشي ) من هذا الباب ، فيكون حاشي زيد مصدرا مضافا كرويد زيد ، بدليل القراءة الشاذة ﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> منونا<sup>(٥)</sup> ، ويكون حاشي لزيد اسم فعل ( مستعملا )<sup>(٦)</sup> استعمال المصادر ، كما ذكرنا في هيهات لزيد<sup>(٧)</sup> .

ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور<sup>(٨)</sup> مصادر لم توضع أفعالها أصلا نحو ذَفَرَا له<sup>(٩)</sup> - أي تُتَنّا - ، وبَهَرَا له أي تُعَسَا ، أما بَهَرَا بمعنى غلبة ( فله )<sup>(١٠)</sup> فعل ( استعمل )<sup>(١١)</sup> فهما مثل القهقري والقرقصاء - أعني أن جميعها مصادر لا فعل لها - على مذهب سيبويه<sup>(١٢)</sup> - إلا أن الفرق بينهما أن ذفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما

(١) و(٢) في ت وج و ص : عرف .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) يوسف ٣١ .

(٥) هي قراءة أبي السّمّال كما في مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ٦٣ .

(٦) في ج : مستعمل .

(٧) صفحة ٣٥٨ .

(٨) صفحة ٣٥٥ ، وفي ج و ص : بالضابطة المذكورة .

(٩) قال ابن منظور في اللسان ( ذفر ) : الأَفَرُ بالتحريك والدَّفَرَةُ جميعا شدة ذكاء الريح من طيب أو ثمن وخص اللحيائي بهما رائحة الإبطين المنتن ، وقد ذَفِرَ بالكسر يَذْفِرُ فهو ذَفِرٌ وأَذْفَرُ ، والأنثى ذَفْرَةٌ وذَفْرَاء .. وعليه فليس كما قال الشارح من المصادر التي لم توضع أفعالها ، وهي في ط بالدال المهملة وفي اللسان : أنه بالدال المهملة لا فعل له ، لكن قال صاحب القاموس : وَذَفِرَ كفرح فهو ذَفِرٌ وأَذْفَر . وفي التاج : وَذَفِرَ على النسب لا فعل له .. (١٠) في ط : فعله .

(١١) في ط : مستعمل .

(١٢) انظر صفحة ٣٤٩ تعليقة ٨ .

وَيُنْبَأُ بِحَرْفِ جَرٍ ، بخلاف نحو القرفصاء فإنه استعمل ناصبه من غير لفظه ، والناصبُ  
المقدر لذفرا وبهرا أيضا فعلٌ من غير لفظهما ، والتقدير : انتنت ذفرا ، وتَعَسْتَ بِهِرًا .  
ومنها أسماء ( أعيان )<sup>(١)</sup> هي آلة مقامة مقام المصادر نحو ثُرْبًا لك وَجَنْدَلًا<sup>(٢)</sup> ، أي  
رُمِيتَ رميا بثرَبٍ وجندل ، فهذا مثل ضربته سوطا ، والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا  
والقهقري .

ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو : هنيئالك أي هنيئالك أي هناة ، وعائذالك أي عياذا ،  
وهي مثل : قم قائما ، أي قياما ، وتعال جائيا ، والفرق بينهما ما ذكر في القسمين  
المذكورين<sup>(٣)</sup> .

وقد قيل في هذا القسم إنه نُصِبَ على الحال المؤكدة ، كما قيل في قم قائما<sup>(٤)</sup> .  
ومنها ( أيضا )<sup>(٥)</sup> أسماء أصوات قامت مقام المصادر كآهًا منك أي توجعا ، وواهاً  
لك أي طيبا ، وأفاً ( وتفا )<sup>(٦)</sup> وأفةً لك أي كراهة ، فتقدّر لجميعها أفعال بمعناها .  
ويلزم إضمارُ ناصبٍ ما كان في الأصل صوتا ، وإن لم يبيّن بالجار نحو إيهاً أي كفا  
وويهاً أي زيادة<sup>(٧)</sup> ، وذلك لأن الأصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف ، والمصدر  
أصلٌ في باب التصرف والاشتقاق ، إذ جميع أنواع الأفعال والأسماء المتصلة بها صادرة  
عنه<sup>(٨)</sup> على الصحيح من المذهب ، فلما صار مالا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع

(١) في ت : الأعيان .

(٢) الجندل : الحجارة ، وقيل : هو ما يقل الرجل من الحجارة ( اللسان : جندل ) .

(٣) يعني ما ذكر في الفرق بين ناصب نحو ذفرا وبهرا ونحو القرفصاء .

(٤) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٦٨ : كما جاز أن يُحذف ناصب المصدر ويجعل المصدر بدلا من اللفظ  
به جاز أن يفعل مثل ذلك بما وقع موقع المصدر مما ليس بمصدره ، ولا حاجة إلى أن يتأول بمصدر ، بل يجعل الجامد منه  
مفعولا به نحو تربا وجندلا والمشتق حالا نحو عائذاك بك .. وهذا التقدير ونحوه هو الظاهر من قول سيبويه رحمه الله  
وما سواه تكلف لا فائدة فيه ، وهو مذهب المبرد واختيار الرمخشري ، وانظر : الكتاب ١ / ١٥٨ .

(٥) ساقطة من ج و ص وط .

(٦) ساقطة من ج و ص وط .

(٧) إذا كانت إليه بالكسر ، أو بالكسر مع التنوين ، فإنها كلمة استزادة واستنطاق .. وإذا قلت : إيها بال نصب فإنما تأمر  
بالسكوت ( اللسان إيه ) . أما ويه فهي إغراء ، ومنهم من يقول : ويها ، الواحد والاثنان والجميع والمذكر والمؤنث  
في ذلك سواء ( اللسان ويه ) .

(٨) يعني عن المصدر .

عنه الفعل الناصب له نصبَ المفعول المطلق ، لأنه - في الأغلب - يكون مشتقا من مفعوله المطلق .

والأصوات القائمة مقام المصادر يجوز إعرابها نصبا إلا أن يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو : وَيْ لزيد ، وذلك نحو : آها ( وواها )<sup>(١)</sup> وويها ، ويجوز إبقاؤها على البناء الأصلي نحو : ﴿ أَفْ لَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> وأَوْه على إخواني ، وآه من ذنوبي ، والظاهر أن ويلك<sup>(٣)</sup> ، وويحك<sup>(٤)</sup> ، وويسك<sup>(٥)</sup> ، وويك<sup>(٦)</sup> من هذا الباب<sup>(٧)</sup> .

وأصل كلها ( وي ) علي ما قال الفراء<sup>(٨)</sup> ، جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو : وي لك ، ووي له ، ثم خلط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة ، كما ( خلط )<sup>(٩)</sup> اللام بيا في قوله<sup>(١٠)</sup> :

(١) تكلمة من ط .  
(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أَفْ لَكُمْ أَنْتُمَا نَبِيَّ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي ﴾ الآية ١٧ من سورة الأحقاف ، وذكر أبو حيان في بحره المحيط ٢٣/٦ نقلا عن الزناتي أن في ( أف ) لغات تقارب الأريعين ، ثم سردها .

(٣) ويلك : الويل كلمة عذاب .  
(٤) ويح : كلمة يقال ( إنها ) رحمة لمن تنزل به بلية وربما جعل مع ما كلمة واحدة وقيل : ويحما .  
(٥) ويسك : ويس كلمة في موضع رافة واستملاح ، كقولك للصبي : ويسه ما أملحه .  
(٦) ويك : ويب كلمة مثل ويل ، وويها لهذا الأمر أي عجبا ، ووييه كويله . تقول : ويك وويب زيد كما تقول : ويلك ( انظر اللسان في تفسير هذه الكلمات ) .

(٧) يعني مما جاز فيه إعرابه نصبا على المصدر وإبقاؤه على البناء الأصلي .  
(٨) في تهذيب اللغة ٤٥٥/١٥ : وأخبرني المنذري عن أبي طالب النحوي أن ويله أصلها وي وصلت بـ ( له ) ومعنى ( وي ) حَزَنٌ أُخْرِجَ مَخْرَجَ النَّدْبَةِ .

وفيه ٢٩٦/١٣ : وقال بعضهم : الأصل في ويح وويس وويل : وي ، وصلت بحاء مرة ، ومرة بسين ، ومرة بلام . وقال سيبويه : سألت الخليل عنها فزعم أن كل من ندم فأظهر ندامته قال : وي ، معناها التنديم والتنبية .  
وفي الكتاب ٢٩٠/١ : وسألت الخليل عن قوله : ﴿ وَيَكَاذُ لَافْتُلِحْ ﴾ ، وعن قوله : ﴿ وَيَكَاذُ اللَّهُ ﴾ فزعم أنها مفصولة من كان ، والمعنى على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نبهوا فقبل لهم : أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا ، والله أعلم .

ولم أجد في معاني القرآن للفراء هذا الكلام ، ولا عثرت على من نسبه إليه غير الرضي .

(٩) في ت : خلطوا ، والأحسن ما أثبتته ؛ لأن المقصود واحد وهو الشاعر .

(١٠) قائله زهير بن مسعود الضبي المذكور في الخزانة ١٣/٢ ولم أعر له على ترجمة .

٨٤ - فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا<sup>(١)</sup>

فصار معرباً بإتمامه ثلاثياً ، فجاز أن يدخل بعدها لاماً أخرى في نحو : ويلاً لك ، لصيرورة الأولى لام الكلمة ، ثم نقل إلى باب المبتدأ ف قيل : ويل لك - كما مر في سلام عليك<sup>(٢)</sup> - ثم جعل ويج وويب وويس كنايات عن ويل ، وهذا كما قالوا : قاتله الله بمعنى قتله ، ثم استشنعوها ، فكنوا عنها بقاتعه ، وكاتعه ، ثم صار بعض الأصوات القائمة مقام المصادر قائماً مقام الفعل ، فصار اسم فعل ، نحو صه ومه وإيه ، وغير ذلك ، مما سندكره في أسماء الأفعال<sup>(٣)</sup> ، كما يقوم المصدر الأصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل<sup>(٤)</sup> .

ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل أن يقال ببقائه على مصدريته ، ويكون بناؤه نظراً إلى أصله ( حين )<sup>(٥)</sup> كان صوتاً ، لا لكونه اسم فعل ، ف ( صه أنت وزيد ) ( مثل )<sup>(٦)</sup> ضرباً أنت وزيد ، وذلك لأننا علمنا صيرورة المصادر أسماء أفعال ، بكونها مبنية كما ذكرنا<sup>(٧)</sup> - فإذا كان لنا طريق إلى بناء هذه الأسماء غير كونها أسماء أفعال - وهو النظر إلى ( أصلها )<sup>(٨)</sup> - فلا ضرورة تلجئنا إلى كونها أسماء أفعال .

---

(١) البيت في نوادر أبي زيد ٢١ ، وفي الخصائص ١/٢٧٦ ، ٢/٣٧٥ ، ٣/٢٢٨ وفي رصف المباني ٢٩ ، وفي الخزانة ٦/٢ وفي المغني ٢٨٩ ، ٥٨١ وفي شرح شواهد المغني ٥٩٥ .

اللغة : المثوب : يقال : ثوب الداعي تنويهاً إذا أعاد مرة بعد أخرى . يالا : ذكر البغدادي في تفسيرها ثلاثة آراء ... أولها .. أراد يالبنّي فلان .. ثانيها .. المنادي والمنفي بلا محذوفان أي يا قوم لا تغدو .. ثالثها .. أنه بقية يا آل بني فلان . ( الخزانة ٧/٢ ) .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما ذكره الفراء من أنهم خلطوا ( وي ) في نحو ( ويلك ) باللام حتى صارت لام الكلمة كما خلط هذا الشاعر حرف الاستغاث باللام المستغاث به .

(٢) صفحة ٢٦٥ وما بعدها .

(٣) انظر ط ٦٩/٢ وما بعدها .

(٤) صفحة ٣٥٨ .

(٥) في ط : حتى .

(٦) في ج و ص : نحو .

(٧) صفحة ٣٥٨ .

(٨) في ج و ص و ط : أصله .

ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور<sup>(١)</sup> قولهم : عَمَرَكَ اللهُ<sup>(٢)</sup> وَقَعَدَكَ اللهُ<sup>(٣)</sup>  
بفتح القاف ، قال المازني : سمعت كَسَرَهَا مِنْ لَا أَثَقُ بِهِ<sup>(٤)</sup> .

وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر<sup>(٥)</sup> .

وقد استعمل فعل عَمَرَكَ بخلاف قَعَدَكَ ، قال<sup>(٦)</sup> :

٨٥ - عَمَرَتِكَ اللهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارِنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ<sup>(٧)</sup>

ولا يقال : قعدتك الله .

وأكثر ما يستعملان في قَسَمِ السَّوَالِ ، فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالأمر  
والنهي ، قال<sup>(٨)</sup> :

٨٦ - قَعِيدِكَ أَنْ لَا تَسْمَعَنِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكَأِي قَرْحَ الْفَوَادِ فَيَسْجَعًا<sup>(٩)</sup>

(وَأَنْ زَائِدَةٌ .

(١) صفحة ٣٥٥ .

(٢) سيأتي تفسيرها في شرح الرضي - إن شاء الله - صفحة ٣٦٥ .

(٣) لم أجد هذا منسوباً إلى المازني في مظانه ، وفي التهذيب ٢٠٠/١ أبو عبيد عن الكسائي : يقول قعدك الله مثل  
نشدتك الله .

(٤) في الكتاب ١٦٢/١ و ١٦٣ فصارت عمرك الله منصوبةً بعمرتك الله فقعدك الله يجري هذا المجرى وإن لم يكن  
له فعل .

(٥) قائله الأحوص وستأتي ترجمته صفحة ٤١٣ .

(٦) البيت في ديوانه ١٩٩ وفي سيبويه ١٦٣/١ وفي المقتضب ٣٢٨/٢ وفي الأمل الشجرية ٣٤٩/١ وفي الخزانة  
١٣/٢ وفي الجمع ٤٥/٢ وفي الدرر ٥٣/٢ .

اللغة : في الخزانة ١٣/٢ عمرك الله : ذكرتك الله ، وأصله من عمارة الموضع فكأنه جعل تذكيره عبارة لقلبه .  
ما : زائدة ، ذو سلم موضع عند جبل قريب من المدينة .

الشاهد : استشهد به الرضي على وجود فعل لقولهم عمرك الله كما في هذا البيت .

(٧) قائله متمم بن نويرة بن حمزة بن شداد البربوعي ، أبو نهشل شاعر فحل صحابي ، من أشرف قومه ، اشتهر  
في الجاهلية والإسلام . أشهر شعره رثاؤه لأخيه مالك ، سكن المدينة في أيام عمر . توفي نحو سنة ٣٠ هـ ، ( الأعلام  
١٥٥/٦ ) .

(٨) البيت في المقتضب ٣٢٩/٢ ، وفي المنصف ٢٠٦/١ ، وفي الخزانة ٢٠/٢ ، وفي الجمع ٤٥/٢ ، وفي الدرر  
٥٥/٢ ، وفي شرح المفصلية للتبريزي ٩٦٣ .

اللغة : قعيدك في معنى نشدتك ، وأصله الحافظ ، وفي التنزيل ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ ويقال : قعيدك  
الله وقعدك الله ، أي أذكرك الله الحافظ لك ، وليس هذا بيمين ، إنما هو استلطاف ( انظر : شرح التبريزي  
للمفصلية ٩٦٤ ) ملامة : لوما . لا تنكأي : لا تقشري ، والقرح : الجرح .

وقال<sup>(١)</sup> :

٨٧ - أيها المنكحُ الثريا سهيلا عَمَرَكَ اللهُ كيف يلتقيان  
هي شاميةٌ إذا ما استقلت وسهيلٌ إذا استقل يَمَانِ<sup>(٢)</sup>

وقد ذكر الجوهري<sup>(٣)</sup> استعمال (عَمَرَكَ اللهُ وَقَعْدَكَ)<sup>(٤)</sup> في القسم الذي لا سؤال فيه ، قال : يقال : قَعْدَكَ لا آتِيكَ ، وكذا قَعِيدَكَ ( لا آتِيكَ )<sup>(٥)</sup> وَقَعْدَكَ اللهُ لا آتِيكَ وَعَمَرَ اللهُ ما فعلت كذا ، وعَمَرَكَ اللهُ ما فعلت كذا<sup>(٦)</sup> .

قال ابن يعيش : لا يستعملان إلا في القسم<sup>(٧)</sup> .

قال الجوهري : قد جاء عَمَرَكَ اللهُ في غير القسم ، واستشهد بقوله :

\*عَمَرَكَ اللهُ كيف يلتقيان (٨٧)

= فيجعا : ويجمع أصلها يُوجع ، وهي لغة الحجاز ، وتم تكسر حرف المضارعة فصار يُوجع فقلت الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصارت يجمع .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن قعيدك الله وعمرك الله أكثر ما يستعملان في القسم السؤالي .

(١) قائله عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة الخزومي أبو الخطاب أرق شعراء عصره من طبقة جرير والفرزدق ، ولد في الليلة التي توفي فيها عمر بن الخطاب ، كان يفد على عبد الملك ، غزا في البحر فاحترقت السفينة فمات غرقا سنة ٩٣ هـ (الأعلام ٢١١/٥) .

(٢) البيتان أو بعضهما في ديوانه ٤٣٨ ، وفي المقتضب ٣٢٨/٢ ، وفي أمالي المرتضي ٣٤٨/١ ، وفي جمهرة الأنساب ٧٦ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٤٩/١ ، وفي وفيات الأعيان ٤٣٧/٣ ، وفي ابن يعيش ٩١/٩ ، وفي الخزانة ٢٨/٢ .  
اللغة : المنكح : الزوج ، الثريا : بنت علي بن عبد الله بن الحارث ، سهيل : ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري ( انظر : ترجمتهما في الخزانة ٢٨/٢ - ٢٩ ) . الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن نحو عمرك الله يأتي في القسم السؤالي ، ويكون جوابه ما فيه الطلب ، وهو هنا جملة : كيف يلتقيان .

(٣) إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح الإمام أبو نصر الفارابي ، قال ياقوت : كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلمًا .. وكان إماما في اللغة وخطه يضرب به المثل ، وهو مع ذلك من فرسان الكلام والأصول . قرأ العربية على الفارسي والسيرواني . صنف كتابا في العروض ومقدمة في النحو والصحاح . توفي سنة ٣٩٣ هـ ( البغية ٤٤٦/١ ) .

(٤) في ط : قَعْدَكَ وعمرك ، وفي ج : عمرك وقَعْدَكَ .

(٥) تكملة من ط .

(٦) الصحاح ٥٢٦/٢ .

(٧) كلام ابن يعيش في شرحه للمفصل ٩١/٩ - ٩٢ يناقض كلام الشارح قال : والعمر والعمر واحد .. وهما وإن كانا مصدرين بمعنى ، إلا أنه استعمل في القسم منهما المفتوح دون المضموم - إلى أن قال : فأما قول عمر بن أبي ربيعة عمرك الله كيف يلتقيان ، فليس على معنى القسم ، وإنما المراد سألت الله أن يطيل عمرك .

وقال : المعنى : سألت الله أن يطيل عُمرَكَ ، ولم يرد القسم <sup>(١)</sup> .  
وقد ذكرنا ( أن المراد به ) <sup>(٢)</sup> في البيت قسمُ السؤال .  
والأصل عند سيبويه عَمَّرْتُكَ الله تعميرا ، فَحُذِفَ الزوائد من المصدر ، وأقيم مقامُ  
الفعل مضافا إلى المفعول به الأول ، وكذا قَعَّدَكَ اللهُ <sup>(٣)</sup> ( تقديرًا ) <sup>(٤)</sup> .  
ومعنى عَمَّرْتُكَ أعطيتك عُمرًا بأن سألت الله أن يُعَمِّرَكَ ، فلما ضمنَ عَمَرَ معنى  
السؤال تعدى إلى المفعول الثاني ( أعني الله ) <sup>(٥)</sup> ، وكذا قَعَّدْتُكَ الله - وإن لم  
يستعمل - ( أي ) <sup>(٦)</sup> جعلتك قاعدة متمكنا بالسؤال من الله ( تعالى ) <sup>(٧)</sup> .  
وأجاز الأخفش رفع ( الله ) في ( عَمَّرَكَ اللهُ ) ليكون فاعلا ، أي عَمَّرَكَ اللهُ  
تعميرا <sup>(٨)</sup> .

ويجوز أن لا يكون انتصابهما على المصدر ، ويكون التقدير : أسأل ( الله  
عَمَّرَكَ ) <sup>(٩)</sup> أي أسأل الله تعميرَكَ <sup>(١٠)</sup> ، وأسأل الله قَعْدَكَ أي تقعيدَكَ وتمكينَكَ - على  
حذف الزوائد - وأسأل متعديًا إلى مفعولين .  
أو يكون المعنى ( أسألك ) <sup>(١١)</sup> بحق تعميرِكَ اللهُ ، أي اعتقادِكَ بقاءه وأبدِيَّتِهِ ،  
وبتقعيدِكَ اللهُ ، أي ( نسبَتِكَ إياه ) <sup>(١٢)</sup> إلى القعود ، أي الدوام والتمكُّن ، فيكون

(١) الصحاح ٧٥٧/٢ ، قال بعد ذكر البيت : يريد سألت الله أن يطيل عمرَكَ لأنه لم يرد القسم بذلك .

(٢) في ط : أنه ، وفي ج و ص : وقد ذكرنا في البيت أن المراد قسم السؤال .

(٣) الكتاب ١٦٢/١ كلام سيبويه قريب من هذا . والمعنى واحد .

(٤) في ج : تقعيدا .

(٥) تكملة من ج و ص .

(٦) في ط : أن . ولعل الصواب ما أثبتته .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ذكر ابن الشجري في أماليه ٣٥١/١ - ٣٥٢ أن أبا الحسن الأخفش قال في كتابه الذي سماه الأوسط : أصله

أسألك بتعميرِكَ اللهُ ، أي بأن يُعَمِّرَكَ اللهُ ، وحذفت زوائد المصدر وحذف الفعل الذي هو أسألك ، وحذف الجار  
فانتصب المجرور .

(٩) في ت وج : عمرَكَ اللهُ .

(١٠) في ت وج و ص زيادة وهي : أو أسأل الله عمرَكَ .

(١١) في ط : أسأل .

(١٢) في ت : بسببتكَ اللهُ إياه .

انتصابهما بحذف حرف القسم ، نحو : الله لأفعلن ، وهما مصدران محذوفان الزوائد ، مضافان إلى الفاعل ، و ( الله ) مفعول به للمصدرين .

ويجوز أن يكون معنى قعدك الله - بكسر القاف - بحق ( قعدك )<sup>(١)</sup> أي قعيدك ، أي ملازمك العالم بأحوالك ، وهو الله ، فالله عطف بيان لقعدك ، ويؤيد هذا التأويل قولهم : قعيدك الله - بمعناه - فالقعد والقعيد بمعنى القاعد ، كالحلف والحليف . فعلى هذا مذهب سيويه ، وهو أن نصبهما على المصدر<sup>(٢)</sup> .

وعلى تأويلهما بأسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فهما ، مع (أنهما)<sup>(٣)</sup> لا يستعملان إلا في القسم - كما ذكرنا<sup>(٤)</sup> - إلا أن يقال : لما كانا للدعاء للمخاطب جرياً مجزئاً قَسَمَ السؤال ، لأنه قد يتبدأ ( السؤال )<sup>(٥)</sup> بالدعاء للمسؤول ، كأنه قيل : طَوَّلَ اللهُ عَمركَ أَفعل لي كذا ( وكذا )<sup>(٦)</sup> .

قوله : وقياساً في مواضع منها ما وقع مثبتاً بعد نفي ، أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبراً عنه ، أو وقع مكرراً ، مثل ما زيد إلا سيرا ، وما أنت إلا سير البريد ، وإنما أنت سيرا ، وزيد سيرا سيرا .

قوله : ما وقع مثبتاً إلى آخره .

هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين :

أحدهما : أن يكون ناصبه خيراً عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبراً عنه لم يكن إلا مجازاً ، لكونه صاحب ذلك المصدر .

والثاني : أن يكون المصدر مكرراً ، أو بعد إلا ، أو معناها ، نحو : ما زيد إلا سيرا ، وما الدهر إلا تقلباً ، وإنما أنت سيرا ، وزيد سيرا سيرا ، والمنون<sup>(٧)</sup> تقرّيعاً تقرّيعاً<sup>(٨)</sup> .

(١) في ت : قعدك الله .

(٢) الكتاب ١٦٢/١ و١٦٣ .

(٣) في ج و ص و ط : أنه .

(٤) صفحة ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) تكملة من ط .

(٧) المنون : الموت .

(٨) يعني : تفرع الناس تقرّيعاً لتنبيه الأحياء إلى أن هذا مصيرهم ، وتقرّيعاً الثانية ساقطة من ص .



وكذا إن دخل على المبتدأ نواسخه نحو : إن زيدا سيرا سيرا ، ويجوز أن يكون نحو ما كان زيد إلا سيرا ( من هذا )<sup>(١)</sup> .

ولمّا وجب حذف الفعل لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له - ووضع الفعل على الحدوث والتجدّد ، وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام أيضا ، نحو قولك : زيد ( يؤوي )<sup>(٢)</sup> الطريد ، ويؤمن الخائف ، ﴿ وَاللَّهُ يُقْبِضُ وَيَبْصِطُ ﴾<sup>(٣)</sup> وذلك أيضا لمشايبته لاسم الفاعل ، الذي لا دلالة فيه - وضعاً - على الزمان ، فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلاً ، لكونه إما فعلاً - وهو موضوع على التجدد - أو اسم فاعل ، وهو مع العمل كالفعل ( لمشايبته )<sup>(٤)</sup> فصار العامل لازماً الحذف ، فإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً ، نحو : زيد سير سير ، وما زيد إلا سير - كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا :

فإنما هي إقبال وإدبار<sup>(٥)</sup>

فينمحي - إذن - عن الكلام معنى الحدوث أصلاً ، لعدم صريح الفعل ، وعدم المفعول المطلق الدال عليه .

ومثل هذا المعنى - أعني زيادة المبالغة في الدوام - رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدّمنا أن فاعلها أو مفعولها يُبينُ بالإضافة ، أو حرف الجر بعد حذف الفعل ( لزوما )<sup>(٦)</sup> تبييناً لمعنى الدوام قال<sup>(٧)</sup> :

(١) تكملة من ج و ص وط .

(٢) في ط : يؤدي .

(٣) البقرة ٢٤٥ .

(٤) في ص وط : بمشايبته .

(٥) سبق تخريج قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا أذكرت فإنما هي إقبال وإدبار

صفحة ٢٩٠ .

(٦) ساقطة من ج .

(٧) ذكر صاحب الخزنة في نسبة البيت أقوالاً كثيرة ، انظر : ٣٨/٢ . وهو يرى أنه لضمر بن ضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم .. قال : وكان يرأه ويخدمها ، وكانت مع ذلك تؤثر أخا له يقال له : جندب ، فقال =

٨٨ - عجبٌ لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجبٌ<sup>(١)</sup>

قال سيويه : سمعنا بعض من يوثق به - وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : حمدٌ لله وثناءً عليه<sup>(٢)</sup> ، ومنه : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكَ ﴾<sup>(٣)</sup> وويلٌ لك .

قوله : مثبتا بعد نفي .

إنما شرطهما لأنه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ، أو لم يكن ( منفيا )<sup>(٤)</sup> نحو زيد سيرا ، لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام ، فلم يجب حذف الفعل ، إذ قصده هو الموجب ( حذف )<sup>(٥)</sup> الفعل - كما ذكرنا<sup>(٦)</sup> .

قوله : داخل على اسم .

صفة لنفي ، وليس دخول النفي على الاسم المذكور ( شرطا )<sup>(٧)</sup> وذلك لأنه يجوز - كما قلنا في نحو : ما كان زيد إلا سيرا ، وما وجدتك إلا سير البريد<sup>(٨)</sup> - أن يكون انتصابُ المصدر على أنه مفعولٌ مطلق ، كما يجوز أن يكون<sup>(٩)</sup> لكونه خبرَ الفعلين مجازا ، فالشرط - إذن - ما ذكرنا<sup>(١٠)</sup> - أعني كون ناصبه خبرا عن شيء ، لا يكون هو - أي المصدر - خبرا عنه إلا مجازا .

---

= شعرا منه هذا البيت . وفي الأعلام ٣١١/٣ أنه شاعر جاهلي من الشجعان الرؤساء ، وهو صاحب يوم ذات الشقوق من أيام العرب في الجاهلية ، أغار فيه على بني أسد وظفر بهم .

(١) البيت في الكتاب ١٦١/١ ، وفي المؤلف والمختلف ٣٨ ، وفي شرح ابن عيمش ١١٤/١ ، ونسبه إلى رؤية ، وفي الخزانة ٣٤/٢ ، وفي التصريح ٨٧/٢ ، وفي الجمع ١٩١/١ ، وفي معجم البلدان ٩٨/١ ، وفيه قضيتي .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أنهم يرفعون بعض المصادر المنصوبة بعد حذف عاملها لزيادة المبالغة في الدوام .

(٢) الكتاب ١٦١/١ .

(٣) مريم ٤٧ .

(٤) في ج و ص وط : بعد نفي .

(٥) في ج و ص وط : لحذف .

(٦) صفحة ٣٦٧ .

(٧) في ط : شرط ، وهو خطأ .

(٨) صفحة ٣٦٦ .

(٩) يعني انتصاب المصدر .

(١٠) صفحة ٣٦٦ .

قوله : أو معنى نفى .

يريد به ما في ( إنما ) من معنى الحصر ، نحو : إنما زيد سيرا .  
واعلم أن هذا المصدر الذي بعد إلا أو معناها قد يكون منكرًا - كما ذكرنا<sup>(١)</sup> -  
ومعرفًا ، إما بالإضافة نحو ما زيد إلا سير البريد ، أو باللام نحو : ما زيد إلا السير ،  
وكذا يجيء مكررا نحو ما زيد إلا سيرا سيرا ، قالوا : فحينئذ حذف الفعل أوجب لقيام  
الأول مقامه .

قوله : أو وقع مكررا .

فيه نوع إخلال ، لأن مراده أو وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرًا عنه ، حتى لا  
يرد عليه - ( نحو )<sup>(٢)</sup> قوله تعالى : ﴿ ذُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾<sup>(٣)</sup> ولا يعطي لفظه هذه  
الفائدة إلا بتكلف .

قوله : ومنها ما وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة ، نحو قوله تعالى :  
﴿ فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَثًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾<sup>(٤)</sup> .

يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا إلى الفاعل أو المفعول - فمضمون شَدُّوا  
الْوَتَاقَ : شَدَّ الْوَتَاقَ .

( ويعني )<sup>(٥)</sup> بأثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه ، وسماه  
أثرا لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء ، كالأثر الذي يكون بعد  
المؤثر .

ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان أنواعه المحتملة .  
واعلم أن ضابط هذا القسم أن يُذكر جملة طلبية أو خبرية ، تتضمن مصدرًا ، يُطلب  
منه فوائد وأغراض ، فإذا ذُكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على

(١) يعني في الأمثلة السابقة نحو : ما زيد إلا سيرا .

(٢) في ط : مثل ، وهي ساقطة من ص .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ الفجر ٢١ .

(٤) سورة محمد آية ٤ .

(٥) في ط : يعني .

أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها ، وذلك لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون ، فيصح أن يقوم ما تضمن ذلك المصدر - أعني الجملة المتقدمة - مقام ما تضمن تلك الأغراض ، أي أفعالها الناصبة لها ، فلما صح ذلك ، وتكررت ( تلك ) <sup>(١)</sup> الفوائد استثقل ( ذكر ) <sup>(٢)</sup> أفعالها قبلها ، فالزم قيام متضمن المصدر - الذي هي أغراضه - مقام ( متضمناته ) <sup>(٣)</sup> فوجب حذفها .

فقوله تعالى : ﴿ فَشَدُّوا الْوَتَاقَ ﴾ <sup>(٤)</sup> جملة تتضمن شد الوثاق ، والمطلوب من شد الوثاق إما قتل أو استرقاق أو من أو فداء ، فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله : ﴿ فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وتقول في الخبرية : زيد يكتب فراءة بعد ، ( أو يبع ) <sup>(٦)</sup> ، وعمرو يشتري طعاما فأما يبعأ وإما أكلا ، ونحو ذلك .

قوله : ومنها ما وقع للتشبيه ( علاجا ) <sup>(٧)</sup> بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ، مثل : مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار ، وصراخ صراخ الثكلي .

يعني أن قوله : صوت حمار مصدر فائدته التشبيه ، إذ المعنى مثل صوت حمار .  
قوله : بعد جملة .

يعني بها ( نحو له صوت ) <sup>(٨)</sup> ، وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع ، وهي مشتملة أيضا على صاحب ذلك الاسم ، أي الذي قام به ذلك الحدث ، وهو الضمير المجرور باللام في مسألتنا .

(١) ساقطة من ج .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ت : متضمناتها .

(٤) سورة محمد ٤ .

(٥) في ط أو يبعأ وبعأ ولا داعي هنا للتكرار .

(٦) تكملة من ط ، وهي في متن الكافية صفحة ١٧ وفي المتن المثبت في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٨ .

(٧) في ص : نحو قوله : له صوت .

وكان ينبغي أن يضم إليه شرطاً آخر وهو أن يكون ( معنى ذلك الاسم )<sup>(١)</sup> المضمون للجملة ( التي )<sup>(٢)</sup> بمعنى المصدر المنسوب عارضاً لصاحبه ، غير لازم ، حتى يخرج نحو قولهم : له عِلْمٌ علَمُ الفقهاء ، وله هُذْيٌ هُدْيُ الصلحاء ، فإن الثاني - إذن - يكون مرفوعاً لا غير ، لأن الجملة المتقدمة لا تدل - إذن - على معنى الفعل - أعني على الحدث<sup>(٣)</sup> .

وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر ، تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه ، ( فلذا )<sup>(٤)</sup> وجب حذفه ، فالأصل : له صوت يصوته صوتٌ حمار ، أي تصويت حمار ، فأقيم الاسم مقام المصدر ، كما في أعطى عطاءً وكُلّم كلاماً ..

وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوبٌ بقوله : له صوت ، لا بفعل مقدر<sup>(٥)</sup> . قال ( سيبويه )<sup>(٦)</sup> : وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويتٍ ومعالجة<sup>(٧)</sup> .

يعني أن هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل ، ( فهي )<sup>(٨)</sup> بمعنى يصوت ، لأنها تدل على المصدر الحادث ، وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان ( ذلك )<sup>(٩)</sup> المصدر الحادث ، أي الحال الماضية ، وهو لفظ مررت في مسألتنا ، فالجموع كالفعل والفاعل ، وهذا وجه قوي .

(١) في ت : ذاك معنى الاسم .

(٢) في ط : الذي هو .

(٣) اختار سيبويه في مثل هذا الرفع ولم يوجهه ، وانظر : الكتاب ١/١٨١ ، والرضي أوجهه .

(٤) في ج و ص و ط : فلها .

(٥) لا يظهر هذا من كلام سيبويه ، فقد صرح في الكتاب ١/١٧٩ بخلاف هذا ، قال : ويدلك على أنك إذا قلت : فإذا له صوت صوتٌ حمار فقد أضمرت فعلاً بعد ( له صوت ) وصوتٌ حمار انتصب على أنه مثال أو حال يخرج عليه الفعل أنك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر بدلاً منه احتجت إلى فعل آخر تضرمه إلخ ..

(٦) تكلمة من ط .

(٧) انظر : الكتاب ١/١٧٨ ، وليس في هذا تأييدٌ ما ظهر للرضي من كلام سيبويه .

(٨) في ط : فهو ، وفي هامش ط ١/١٢٢ ، تعلية ٣ فهو عائد إلى الجملة ، لأنها بمعنى الكلام .

(٩) تكلمة من ط .

( وقد <sup>(١)</sup> قيل : إن العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة ، لأن المعنى فإذا له تصويت ، والتصويت مصدر يعمل عمل فعله ، إذا لم يكن مفعولا مطلقا - كما يجيء في باب المصدر <sup>(٢)</sup> - فهو كما تقول : عجبت من ضربك ضرب الأمير ، أي من أن ضربت ضرب الأمير ، وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربه .

وفي هذا تردد ، لأن المصدر - عندهم - لا يعمل عمل الفعل إلا إذا صح تقديره بأن وفعل ( منه ) <sup>(٣)</sup> ، ويسمح لو قلت : مررت فإذا له أن يصرخ صراخ الشكلى ، بمعنى له صراخ ( حاصل ) <sup>(٤)</sup> لأن معنى له أن يفعل أي يصح وقوع الفعل منه ، ولا يمتنع ، وليس قطعاً بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فإنه قطعٌ بحصول الفعل .

وعلى الوجهين الأخيرين <sup>(٥)</sup> لا يكون من هذا الباب لأن عامله ظاهر .

ويجوز أن يدعى القول الثاني <sup>(٦)</sup> من هذه الأقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى : ﴿ صُنِعَ اللَّهُ <sup>(٧)</sup> ﴾ و ﴿ وَعَدَ اللَّهُ <sup>(٨)</sup> ﴾ و ﴿ كَتَبَ اللَّهُ <sup>(٩)</sup> ﴾ و ﴿ صَيَّعَ اللَّهُ <sup>(١٠)</sup> ﴾ لأن قبلها ما يؤدي معنى أفعالها ، فيقال : هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها ، لقيامها مقام أفعالها .

(١) ساقطة من ص .

(٢) انظر ط ١٩٧/٢ .

(٣) في ت وج : مثله ، ولم يوجب ذلك ابن مالك في تسهيله بل قال في صفحة ١٤٢ : والغالب إن لم يكن بدلا من اللفظ بفعله تقديره به بعد أن المخففة أو المصدرية وقد نقل الصبان عن المراد وفي شرحه للتسهيل أنه يستفاد من كلامه أن نحو له صوت حمار يقدر بالحرف المصدرية والفعل . انظر حاشية الصبان ١٢٠/٢ - ١٢١ .

(٤) ساقطة من ج و ص .

(٥) يعني ما ظهر له من كلام سيبويه من أن المصدر منصوب بقوله : صوت ، وما قيل من أن العامل فيه الاسم الذي قبله بمعناه .

(٦) يعني أنه منصوب بالجملة التي تقدمته - كما ظهر له من كلام سيبويه .

(٧) المل ٨٨ .

(٨) الروم ٦ .

(٩) النساء ٢٤ .

(١٠) البقرة ١٣٨ .

( وأجاز سيويه )<sup>(١)</sup> رفع هذا المصدر المنصوب<sup>(٢)</sup> - أعني نحو صوت حمار ،  
وصراخ الثكلي - إما على البدل ( أو عطف البيان ، فإن عطف البيان هو بدل الكل من  
الكل - كما يجيء<sup>(٣)</sup> في باب البدل )<sup>(٤)</sup> وإما على الوصف<sup>(٥)</sup> ، وذلك على أحد وجهين :  
قال الخليل : على حذف المضاف ، أي مثل صوت حمار<sup>(٦)</sup> .

فيجيز - إذن - تعريفه مع كون الموصوف ( نكرة )<sup>(٧)</sup> لأن ( مثل ) لا يتعرف  
بالإضافة ، وبنى عليه أنه يجوز : هذا رجل أخو زيد ، على الوصف ، أي مثل أخي  
زيد<sup>(٨)</sup> .

ورد عليه سيويه وقال : لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل ، أي مثل الطويل<sup>(٩)</sup> .  
وقال غير الخليل : هو جامد مؤول بالمشتق ، أي له صوت منكر ، كما تقول : مررت  
برجل أسد ، أي جريء : ومثله قليل - كما يجيء في باب الوصف<sup>(١٠)</sup> - .  
فإذا تعرّف فهو عند هؤلاء بدل لا غير .

( وإذا اتصف )<sup>(١١)</sup> المصدر - أعني نحو : صوتا حسنا - جاز أن يكون حالا ، على  
أحد التأويلين المذكورين في الوصف ، وذو الحال الضمير المستكن في ( له ) .

---

(١) انفردت ج بهذا ، وفي ت وص وط : وأجاز غير سيويه ، وقد أثرت ما في ص لأنني وجدت سيويه أجازته  
فقال في الكتاب ١٨١/١ : وإن شئت قلت : له صوت صوت حمار ، وله صوت خوار ثور ، وذلك إذا جعلته صفة  
للصوت ولم ترد فعلا ولا إضماره .

(٢) انظر الكتاب ١٨١/١ .

(٣) صفحة ١٠٧٣ .

(٤) ساقط من ج وط ومذكور في هامش ط تعلية ٤ من صفحة ١٢٢ .

(٥) الكتاب ١٨١/١ قال : وإن شئت قلت : له صوت صوت حمار .. إذا جعلته صفة للصوت .. وإن كان معرفة  
لم يجز أن يكون صفة لنكرة ، كما لا يكون حالا .. إلخ .

(٦) انظر : الكتاب ١٨١/١ .

(٧) في ط : غير معرفة .

(٨) في الكتاب ١٨١/١ وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز : هذا رجل أخو زيد ، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد .

(٩) وفي الكتاب أيضا ١٨١/١ وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار ولو جاز هذا لقلت : هذا قصير  
الطويل ، تريد مثل الطويل .

(١٠) صفحة ٩٧٥ .

(١١) في ج وص وط : فإذا انتصب .

وأما إذا لم يكن المصدر للتشبيه ، وجاء موصوفا ، نحو : فإذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه : يجب رفعه على أحد وجهين ، إما على أنه بدل من الأول ، أو وصف له<sup>(١)</sup> .

وإنما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيدٌ زيدٌ ، لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الأول ، ولو لم يكن معه الصفة لكان تأكيداً لا غير . ( ولم يجعلوه وصفاً للأول لأن معنى الوصف في تابع هذا الثاني لا فيه ، وإما أنه مع وصفه وصف للأول )<sup>(٢)</sup> .

( وإنما حكم بكونه وصفاً مع أن معنى الوصف )<sup>(٣)</sup> ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد ، ألا ترى أنهم جعلوا الحال الموطئة حالا لأن في وصفه معنى الحالية ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾<sup>(٤)</sup> ، وهذا كما قال سيبويه : في نحو لا ماء ماءً بارداً ، فإن كررت فصار وصفاً فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونت ، وإن شئت لم تنون<sup>(٥)</sup> .

جعل الثاني لكونه تكريرا للأول موصوفاً بشيء كالوصف للأول .  
ومن جعله بدلاً ( فإن )<sup>(٦)</sup> معنى الوصف في تابعه - في الظاهر - لا فيه .  
ولا منع غندي أن يكون الثاني - أعني صوت حسن - توكيداً لفظياً - كما يجيء

---

(١) لم يوجب سيبويه في مثل هذا الرفع بل قال في الكتاب ١٨٢/١ : هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً . وذلك إذا كان الآخر هو الأول ، وذلك نحو قولك : له صوت صوت حسن ، لأنك إنما أردت الوصف ، كأنك قلت : له صوت حسن . وإنما ذكرت الصوت توكيداً ، ولم ترد أن تحمله على الفعل لما كان صفة .. فالرفع في هذا أحسن لأنك ذكرت اسماً يحسن أن يكون هذا الكلام منه يحمل عليه ، كقولك : هذا رجل مثلك .. الخ . وأما : له صوت صوت حمار فقد علمت أن صوت حمار ليس بالصوت الأول ، وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام ، كما جاز لك أن تقول : ما أنت إلا سير .

(٢) ساقط من ج و ص وط .

(٣) في ج و ص وط : ومن جعله وصفاً مع أن معنى الوصف .

(٤) يوسف ٢ .

(٥) في الكتاب ٣٥١/١ : وإن كررت الاسم فصار وصفاً فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونت ، وإن شئت لم تنون ، وذلك قولك : لا ماء ماءً بارداً ولا ماء ماءً بارداً ، ولا يكون بارداً إلا منونا لأنه وصف ثان .

(٦) في ت : قال .



في باب النداء<sup>(١)</sup> - .

وأجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب - أيضا - إما على المصدر أو (على)<sup>(٢)</sup> الحال<sup>(٣)</sup> .

وإنما اختار سيبويه الإتيان في الثاني دون النسب<sup>(٤)</sup> (على المصدر)<sup>(٥)</sup> لكونه بلفظ الأول ومعناه ، فالأولى ( أن تجعل الثاني مع تابعه تابعا للأول ، حتى يكون تابع الثاني كتابع الأول )<sup>(٦)</sup> .

وإذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالأولى الإتيان ، ويجوز النصب على حذف ( المصدر )<sup>(٧)</sup> الموصوف نحو له صوت حسن ، ويجوز حسنا ، أي صوتا حسنا .

وكذا إن خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر ، فالأولى إتيان المصدر - وإن كان للتشبيه - وصفا وبدلا - كما ذكرنا<sup>(٨)</sup> - نحو ( مررت )<sup>(٩)</sup> فإذا في الدار ( صوت )<sup>(١٠)</sup> صوت حمار .

وإنما ( ضعف )<sup>(١١)</sup> نصبه لأن الجملة المتقدمة ليست - إذن - كالفعل ، لخلوها مما أسند إليه الحدث معنى ، ولا بد للفعل من مسند إليه ، وقد أجازوا النصب فيه على المصدر أو الحال - كما مر<sup>(١٢)</sup> - .

(١) صفحة ٤٣١ .

(٢) تكملة من جد وص وط .

(٣) في الكتاب ١/ ١٨٢ : وإن قلت : له صوت أيما صوت ، أو مثل صوت الحمار ، أو له صوت صوتا حسنا جاز ، زعم ذلك الخليل رحمه الله .

(٤) في الكتاب ١/ ١٨٢ .

(٥) ساقطتان من ص .

(٦) في ت : أن تجعله تابعا للأول .

(٧) تكملة من ص .

(٨) صفحة ٣٧١ .

(٩) تكملة من جد وص وط .

(١٠) ساقطة من ط ، وذكرها لازم ليعرب ما بعدها صفة أو بدلا .

(١١) في ت : حذف ، وفي ص : فر من .

(١٢) صفحة ٣٧١ .

وروي<sup>(١)</sup> في بيت رؤية<sup>(٢)</sup> .

٨٩ - فيها ازدهاف أيما ازدهاف<sup>(٣)</sup>

نصب أيما ، مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ، ولا الموصوف ، وهو في غاية الضعف ، فالوجه الإتيان في مثله .

قوله : ومنها ما وقع مضمون جملة لا مُحْتَمَل لها غيره ، ( نحو )<sup>(٤)</sup> له على ألف درهم اعترافا ، ويسمى توكيدا لنفسه .

يعني يكون ( ذلك )<sup>(٥)</sup> المصدر مضمونا لجملة لا ( تحتل تلك )<sup>(٦)</sup> الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر ، فلا محتمل لها - إذن من المصادر إلا ذاك المصدر ، ولهذا قيل : إن المصدر الظاهر يؤكد نفسه ، فاعترافا في ( له )<sup>(٧)</sup> على ألف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة ، كما أن المصدر مؤكّد لنفسه في نحو : ضربت ضربا ، إلا أن المؤكّد ههنا مضمون المفرد ، أي الفعل من دون الفاعل ، لأن الفعل يدل - وحده - على الضرب والزمان ، أما في مسألتنا فاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكاملها ، لا مضمون أحد جزئيهما .

ومنه قولهم : الله أكبر دعوة الحق ، لأن الله أكبر أول ( الأذان )<sup>(٨)</sup> الذي هو الدعاء

(١) ذكر سيبويه في الكتاب ١/١٨٢ أن يونس وعيسى جميعا زعما أن رؤية ينشد هذا البيت نصبا ، ثم ذكر البيت .

(٢) مرت ترجمته صفحة ٦٥ .

(٣) البيت في ديوانه ١٠٠ وفيه : فيه ازدهاف ، وفي سيبويه ١/١٨٢ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٠١ ، وفي اللسان ( زهف ) ، وفي الخزنة ٤١/٢ .

اللغة : فيها : أي في الأقوال ، لأن قبله : قولك أقوالا مع التحلاف .

ازدهاف : استعجال وتقحم وتزيد في الكلام .

الشاهد : أوردته الرضي شاهدا على أنه روي بنصب ( أيما ) على المصدر أو الحال ، مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف ، قال : وهو في غاية الضعف .

(٤) في ط : مثل .

(٥) تكملة من ص .

(٦) في ت : محتمل لتلك .

(٧) ساقطة من جـ وص .

(٨) في ط : أذان .

الحق، إذ هو دعاءٌ إلى الصلاة، فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء، ومنه قوله<sup>(١)</sup> :

٩٠ - إني لأمتحك الصدود وإنني قسما إليك مع الصدود لأميل<sup>(٢)</sup>

لأن قسما بمعنى التأكيد، وهو الحاصل في الكلام السابق، بسبب إن (واللام)<sup>(٣)</sup>.

فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نضا، ومنه : ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿صَنَّعَ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup> و﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> ونحوها، لأن ما تقدمها من الكلام (يدل نضا)<sup>(٧)</sup> على معاني هذه المصادر، (وجيء بالمصادر مضافةً إلى الفاعل لأنه حصل اليأس من إظهار فعلها كما تقدم)<sup>(٨)</sup>.

ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف أفعالها :  
الإضافة المذكورة وكونها تأكيداً لأنفسها .

ولا يمتنع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر أن يقال : الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الأفعال الناصبة، وتأديتها معناها، كما قلنا في نحو : (لزيد صوتٌ حمارٌ) فلا يكون من المنصوب باللازم إضماره .

---

(١) القائل هو الأحوص، وستأتي ترجمته صفحة ٤١٣ .  
(٢) البيت في ديوانه ١٦٦، وفيه : أصبحت أمتحك، وفي سيبويه ١٩٠/١، وفي المقتضب ٢٣٣/٣، وفي العقد الفريد

٤٦٣/٤، وفي أمالي المرتضى ١٣٥/١، وفي الخزائن ٤٨/٢ .

اللغة : أمتحك : أعطيك، الصدود : الإعراض والهجر، لأميل : لأكثر ميلا .  
الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن (قسما) تأكيد لمضمون الجملة في الكلام السابق .

(٣) في ص : واللام تؤذن بالقسم .

(٤) البقرة ١٣٨ .

(٥) الحمل ٨٨ .

(٦) النساء ٢٤ .

(٧) في جـ وط : نص .

(٨) ساقط من جـ .

قوله : ومنها ما وقع مضمون جملة لها مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ نحو ( زيد قائم حقا ) ويسمى  
توكيدا لغيره .

اعلم أن قولك : زيد قائم حقا مثل ( قولك ) <sup>(١)</sup> : رجع ( زيد ) <sup>(٢)</sup> القهقري في أن المصدر  
في كليهما مؤكد لما يَحْتَمِلُ غَيْرُهُ ، إلا أن المحتَمَل في الأول جملة وفي الثاني مفرد -  
أعني مجرد الفعل من دون الفاعل - .

ثم اعلم أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكدٌ لنفسه ، وإلا فليس بمؤكد ، لأن معنى  
التأكيد تقوية الثابت بأن تكررهِ ، وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يُقَوَّى ، وإذا كان ثابتا  
فمُكْرَرُهُ إنما يؤكد نفسه .

وبيان كونه مؤكداً لنفسه ( على التفصيل ) <sup>(٣)</sup> أن جميع الأمثلة الموردة  
( للمؤكد ) <sup>(٤)</sup> لغيره إما صريح القول ، أو ما هو في معنى القول ، قال تعالى : ﴿ ذَلِكْ  
عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾ <sup>(٥)</sup> وقولهم : هذا القول لا قولك ، أي هذا هو القول  
الحق ، لا أقول مثل قولك : إنه باطل ، وهذا زيد غير ما تقول ، ( ما ) فيه مصدرية ،  
أي قولاً غير قولك ، ومعنى ( هذا زيد ) كمعنى قوله :  
أنا أبو النجم <sup>(٦)</sup>

أي هذا هو ذلك المشهور الممدوح ، لا كما تقول في حقه من ضد ذلك .  
وقولك : هذا ( زيد ) <sup>(٧)</sup> قائم حقا ، أي قولاً حقا ، وكذا هذا عبدُ الله حقا ،  
والحق لا الباطل ، وكذا قولُ أبي طالب <sup>(٨)</sup> :

(١) ساقطة من ص وط .

(٢) تكملة من ج و ص وط .

(٣) ساقطتان من ج و ص .

(٤) في ص : للمؤكد .

(٥) مريم ٣٤ .

(٦) سبق تخريجه صفحة ٢٩١ .

(٧) تكملة من ط .

(٨) هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم ، أبو طالب ، عم النبي ﷺ وكافله ومربيّه ومناصره ، كان من أبطال  
بني هاشم ورؤسائهم ، ومن الخطباء العقلاء الأباة ، ينسب له مجموع صغير سمي ديوان شيخ الأباطح فيه من الركاة  
ما يبرئه منه . توفي سنة ٣ قبل الهجرة ( الأعلام ٤/٣١٥ ) .

٩١ - إذن لا تُبعناه على كلِّ حالةٍ من الدهرِ جدًّا غير قول التَّهَازُلِ<sup>(١)</sup>

أي قولاً جداً .

وكذا قولك : لأفعلته ألبتة ، أي قطعت بالفعل وجزمت به قطعةً واحدة ، والمعنى : أنه ليس فيه تردد ، بحيث أجزم به ثم يبدو لي ، ثم أجزم به مرة أخرى ، فيكون قَطْعَتَانِ أو أكثر ، بل هو قطعة واحدة لا يُثْنَى فيها النظر .

وكذا قولهم : أفعله ألبتة<sup>(٢)</sup> ، أي جزمت بأن تفعله ، وقطعت به قطعةً .  
فألبتة بمعنى القول المقطوع به ، ( وكأن )<sup>(٣)</sup> اللام فيها في الأصل للعهد ، أي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها .

فنقول : التقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تُجعل الجملة ( المتقدمة )<sup>(٤)</sup> مفعولاً بها لقلت ، وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لقلت بيانا للنوع .

فالقول الناصب مدلولُ الجملة المتقدمة ، لأن المتكلم إذا تكلم بالجملة فهي مقولة .  
فمعنى جميع هذه المصادر - إن كانت بعد الجملة الخبرية - قولاً ( صادقاً )<sup>(٥)</sup> حقاً مطابقاً للخارج ، وهذا المعنى تدل عليه الجملة السابقة نصاً بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلولُ اللفظ ، إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصدق ، وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ ، بل هو نقيض مدلوله .

وأما قولهم : الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلولُ لفظ

---

(١) ذكر عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية صفحة ٣٠٨ أن البيت في ديوان أبي طالب ق ٤ ، والبيت في الروض الأنف ١٦/٢ من قصيدة طويلة وقبلة :

فوالله لولا أن أجيء بسبة تخر على أشياخنا في المحافل  
وهو أيضاً في الخزنة ٥٦/٢ وكذا قصيدته مشروحة من ٥٩/٢ - ٧٥ .

اللغة : التهازل : الهزل .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن المصدر المؤكّد لغيره يكون في الحقيقة مؤكداً لنفسه .

(٢) في ط ١٢٤/١ تعليقة ٤ : وقطعت همزة ألبتة على خلاف القياس .

(٣) في ت : فكأن .

(٤) في ط : المتقدم .

(٥) ساقطة من ط .

الخبر كالصدق ، بل ( المراد )<sup>(١)</sup> أنه يحتمل الكذب من ( حيث )<sup>(٢)</sup> العقل ، أي لا يمتنع عقلا أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا .

وكذا ما يجيء بعد الأمر والنهي من المؤكد لغيره - كالأبته - يدلان ( عليه أيضا )<sup>(٣)</sup> دلالة نص ، لأن الأمر قاطع بطلب الفعل ، والناهي قاطع بطلب تركه .  
وأما قولهم : أجذك لا تفعل ( كذا )<sup>(٤)</sup> قال<sup>(٥)</sup> :

- ٩٢ -

أجذك لا تقضيان كراكما<sup>(٦)</sup>  
ولا يستعمل إلا مع النفي - فليس<sup>(٧)</sup> مؤكدا للفعل المذكور بعده - كما توهم بعضهم<sup>(٨)</sup> - إذ لو أكد قوله : أجذك قوله : لا تقضيان ( كراكما )<sup>(٩)</sup> لكان مؤكدا لمضمون المفرد - أعني الفعل بلا فاعل - فيكون نحو ( رجع زيد القهقري ) لأن عدم القضاء يكون - إذن - هو المحتمل للجد وغيره ، فيكون كالرجوع المحتمل للقهقري وغيرها .

(١) في ج : المعنى .

(٢) في ص : على ذلك ، وفي ط : عليه .

(٣) في ص : حيث مدلول .

(٤) تكملة من ص وط .

(٥) قاله قس بن ساعدة بن عمرو بن عدي الإباضي ، أحد حكماء العرب ، ومن كبار خطبائهم في الجاهلية ، يقال إنه أول من قال في كلامه : أما بعد ، وهو من المعمرين ، أدركه النبي ﷺ قبل النبوة . توفي نحو ٢٣ ق هـ ( الأعلام ٣٩/٦ ) وينسب البيت إلى عيسى بن قدامة الأسدي والي الحزبين بن الحارث وإلى غيرهما .

(٦) صدره : خليلي هب طالما قد رقدتما

والبيت في شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٨٧٥ وفي شرح مقامات الحريري للشريشي ١٨٧/٢ وفي معجم البلدان ( وأوفد ) ٢٠/٣ وقال : وقال آخرون : إنه لنصر بن غالب يرثي خالدا وأنيسا ، وفي شرح ابن يعيش ١١٦/١ وفي الخزانة ٧٧/٢ .

اللغة : هبا : استيقظا . لا تقضيان : من قضيت وطري إذا أبلغته ونلت ، والكرى : النوم ..

الشاهد : أنشدته الرضي على أن ( جدكا ) ليس مصدرا مؤكدا لقوله : لا تقضيان ، إذ لو كان كذلك لكان مؤكدا المضمون المفرد ، والرضي يرى أن نصب ( أجذك ) على نزع الخافض ، والتقدير أبجد منك وفي الشرح مزيد إيضاح .

(٧) جواب أما في قوله : وأما قولهم : أجذك .

(٨) في هامش ط ٢٤/١ تعليقة ٥ : كالرخشري والمصنف في الإيضاح . وفي الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٢/١ ، وقوله : أجذك لا تفعل كذا أصله : لا تفعل كذا جدا ، لأن الذي ينتفي الفعل عنه يجوز أن يكون بجد منه ، ويجوز أن يكون من غير جد ، فإذا قال : جدّا فقد ذكر أحد المحتملين . ثم أدخلوا همزة الاستفهام إيذانا بأن الأمر ينبغي أن يكون كذلك على سبيل التقدير فقدم المصدر من أجل همزة الاستفهام ، فصار أجذك لا تفعل كذا .

(٩) في ت : مثلا . والكلمة ساقطة من ص .

فإن قلت : ( جد كما ) مضمون عدم قضاء المخاطبين ، لأن ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا ، فيكون مؤكّدا للجملة ( لا للمفرد )<sup>(١)</sup> .

قلت : عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل ، سواء أسندته إلى المخاطبين أو غيرهما ، ويعارض بنحو : زيد رجع القهقرى ، ( فإن القهقرى )<sup>(٢)</sup> في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق ، فثبت أن ( جد كما ) مبین لمضمون المفرد ، ونحن إنما جعلنا المصدر مؤكّدا لغيره - إذا أكّد معنى القول الذي هو مضمون الجملة - لكونها ( مقولته )<sup>(٣)</sup> .

ولا يجوز أن يقدر ( أجد كما )<sup>(٤)</sup> أقول : لا تقضيان ، كما قدرنا في بيت أبي طالب<sup>(٥)</sup> : أقول اتبعناه على كل حالة جدّا - لفساد المعنى<sup>(٦)</sup> .

فنصب أجدك - إذن - بطرح الباء ، والمعنى أبجد منك ، كما قال الأصمعي<sup>(٧)</sup> . ومثله قوله :

أحقا بني أبناء سلمى بن جندل تهذّكم إياي وسطّ المجالس<sup>(٨)</sup>

أي أفى حق ، ومعنى حقا وجدك متقاربان .

أو نقول : انتصابه على الحال ، كما في فعلته جهذك - على الخلاف الذي يجيء فيه<sup>(٩)</sup> - والعامل في ( أجد كما ) الفعل الذي بعده إذا لم يكن مصدرا بما ، لأن لها صدر الكلام .

(١) في ت وص : للمفردات .

(٢) في ص : لأنه .

(٣) في ص وط : مقولة .

(٤) في ت : أجدك .

(٥) صفحة ٣٧٨ .

(٦) قدره هناك بقوله : أي قولاً جدا ، ومؤدى التقديرين واحد ، فإن ( قولاً ) منصوب بفعل محذوف من لفظه .

(٧) عبد الملك بن قريب ، واسم قريب عاصم ، كان صاحب النحو واللغة والأخبار والملح حكى عنه أنه كان يحفظ عشرة آلاف أرجوزة ، كان صدوقا في الحديث ، أراد أن يقرأ العروض على الخليل فتعذر ذلك عليه . توفي سنة ٢١٣

ويقال ٢١٧ ( نزهة الألباء ١١٢ - ١٢٤ ) .

(٨) سبق تخريجه صفحة ٢٨٠ .

(٩) انظر صفحة ٦٤١ وما بعدها .

ويجوز أن يقال : هو بتقدير أئجدان جدًا ، ثم بين ما يسأل عن الجد فيه ، وهو لا تقضيان فيكون - إذن - مما يجب حذف فعله بضابط إضافته إلى الفاعل .

فقد تبين لك بما قدمنا ( أن )<sup>(١)</sup> جميع المصادر المؤكدة ( لغيرها )<sup>(٢)</sup> ينبغي أن تكون ( مدلوله )<sup>(٣)</sup> الجملة المتقدمة ، بحيث لا يُحتمل من حيث اللفظ ( سواها )<sup>(٤)</sup> ، كما في المؤكدة لنفسها ، ويقوي ذلك أنه لا يجوز لك ( أن تقول )<sup>(٥)</sup> : زيد قائم غير حق ، أو هو عبد الله قولاً باطلاً ، لأن اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر أن قولهم في نحو ( قولك )<sup>(٦)</sup> : متى زيد قائم ظنك : إن ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك : زيد قائم حقاً ، ليس بشيء . إذ ليس قولك : زيد قائم ( دالا )<sup>(٧)</sup> على ظن المخاطب نصاً ، فانتصابه بنزع الخافض ، كما قيل في ( أجذك ) أو على المصدر ، لكنه غير مؤكد ، ولا يجوز إظهار ناصبه لكونه مضافاً إلى فاعله .

فإذا ثبت هذا قلنا : إنما قيل لمثل هذه المصادر : مؤكد لغيره - مع أن اللفظ السابق دالٌّ عليه نصاً - لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذا توهم المخاطب ( ثبوت )<sup>(٨)</sup> نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر ، وغلب في ذهنه كذب مدلولها ، فكأنك أكدت باللفظ - النص في معنى - لفظاً محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل . فلذلك قيل : مؤكد لغيره ، وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض ، فيسمى توكيداً لنفسه ، ( وهذه )<sup>(٩)</sup> عبارة المتأخرين .

وسيبيوه يسمى ( المؤكد )<sup>(١٠)</sup> لنفسه التأكيد الخاص ، والمؤكد لغيره :

(١) و(٢) ساقطتان من ج .

(٣) في ج : مدلول .

(٤) في ج : سواهما .

(٥) ساقطتان من ج .

(٦) ساقطة من ص وط .

(٧) ساقطة من ج وص .

(٨) ساقطة من ص .

(٩) في ت وجد وص : وهذا .

(١٠) في ت وص : التوكيد .



التأكيّد العام<sup>(١)</sup> .

وقال المصنّف : معنى التوكيد لغيره : أي التوكيد ( لرفع )<sup>(٢)</sup> احتمال غيره<sup>(٣)</sup> .  
وليس بشيء ، لأنه في مقابلة التوكيد لنفسه ، فينبغي أن يكون الغير مؤكّداً  
كالنفس .

وإنما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين  
عن الناصب ، من حيث الدلالة عليه ، وقائمتين مقامه - ( أعني قبل المصدر )<sup>(٤)</sup> -  
فلا يجوز تقدّم المصدرين على الجملتين ، لكونهما كالعامل الضعيف .  
قال الزجاج : ولا يمتنع التوسط نحو : زيد حقاً أخوك<sup>(٥)</sup> .

وأنا لا ( أرى )<sup>(٦)</sup> بأساً بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين ،  
لإفادتهما معنى الفعل - كما ذكرنا<sup>(٧)</sup> - فلا يتقدم المصدران عليهما ، لضعف العامل ،  
فلا يكونان - إذن - من هذا الباب<sup>(٨)</sup> .

( فالإضافة إلى الفاعل نحو : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾<sup>(٩)</sup> و ﴿ وَعَدَ اللَّهُ ﴾<sup>(١٠)</sup> للأمن من إظهار  
الفعل مع حصول النائب عنه )<sup>(١١)</sup> .

---

(١) عقد سيبويه باباً للمصدر المؤكد لنفسه ١٩٠/١ عتوّه بقوله : هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه  
نصباً ، وذلك قولك : له علي ألف عرفاً .. وإنما صار توكيداً لنفسه لأنه حين قال : له علي ، فقد أقر واعترف .  
ثم قال ١٩٢/١ : وأعلم أن نصب هذا الباب المؤكّد به العام منه وما وكّد به نفسه ينصب على إضمار فعلٍ غير  
كلامك الأول .. إلخ .

(٢) في جـ وصـ وطـ : لدفع .

(٣) في إيضاحه للمفصل ٢٣١/١ وسُمّي توكيداً لغيره لأنه جيء به لأجل غيره ليرفع احتمالاً .

(٤) ساقط من جـ .

(٥) شرح ابن يعيش للمفصل ١١٦/١ .

(٦) في تـ : أدري .

(٧) صفحة ٣٧٧ .

(٨) هذا مما انفرد به الرضي ، ولم أجد من قاله غيره .

(٩) البقرة ١٣٨ .

(١٠) الروم ٦ .

(١١) تكملة من صـ وطـ ، ولا علاقة له بما قبله ، وقد سبق الحديث عنه مرات .

## قوله : ومنها ما وقع مثى مثل : ليك وسعديك .

ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يُعرف بها وجوب حذف فعله ، سواء كان المراد بالثنية التكرير كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾<sup>(١)</sup> أي رجعا كثيرا مكررا ، أو كان لغير التكرير نحو : ضربته ( ضربين أي مختلفين )<sup>(٢)</sup> ، بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وأمثاله إضافته إلى الفاعل أو المفعول - كما ذكرنا قبل<sup>(٣)</sup> .

وليك مُثْنَى عند سيبويه<sup>(٤)</sup> . مفردٌ كلدى عند يونس قَلْبُ أَلْفَهَا ياء لَمَّا أُضِيفَ إلى المضمر كَأَلْفَ لَدَى<sup>(٥)</sup> .

وليس بوجه ، لبقاء يائه مضافا إلى الظاهر . قال<sup>(٦)</sup> :

٩٣ - دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبِئْتُ فَلَبِئْتُ يَدَي مِسُورِ<sup>(٧)</sup>

قال أبو علي - معتذرا ليونس - : يجوز أن يقال : أجرى الشاعرُ الوصلَ مُجْرَى الوقف ، على لغة من وقف على أَفْعَى أَفْعَى بالياء<sup>(٨)</sup> .

وأصل لبيك : أَلْبُ لَكَ الْبَايِنَ ، أي أقيم لخدمتك ، وامثال مأمورك ، ولا أبرح عن مكاني كالمُعِيمِ في موضع ، والثنية للتكرير - كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعَ الْبَصَرَ

(١) من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ الملك ٤ وفي ت : فارجع ، وهو خطأ .

(٢) في ت : ضربتين أي مختلفتين .

(٣) صفحة ٣٥٥ .

(٤) في الكتاب ١٧٥/١ : كما أنه أراد بقوله : لبيك وسعديك إجابةً بعد إجابة ، كأنه قال : كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر عجيب ، وكأن هذه الثنية أشدُّ توكيدا .

(٥) في الكتاب ١٧٦/١ : وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقوله : عليك .

(٦) هذا البيت مجهول النسبة .

(٧) البيت في الكتاب ١٧٦/١ ، وفي المحتسب ٧٨/١ ٢٣/٢ ، وفي الكشاف ٣٦٩/٢ ، وفي اللسان ( لب ) ، وفي الخزانة ٩٢/٢ .

اللغة : لما نابني : اللام للتعليل ، نابني : أصابني ، مسور : اسم رجل ، الفاء الأولى عاطفة والثانية سببية . المعنى : دعوت مسورا لدفع ما أصابني فأجابني أجاب الله دعاءه .

الشاهد : أوردته الرضي شاهدا على أن لبيك مثنى عند سيبويه لا مفرد كلدى ، لبقاء يائه عند إضافته إلى الظاهر . (٨) ذكر ذلك ابن جني في المحتسب ٧٩/١ عن أبي علي ، قال : قال أبو علي : يمكن يونس أن يقول : إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، فكما يقول في الوقف : عصني وفني كذلك قال : فلبئي ثم وصل على ذلك .

كَرَّيْنِ ﴿١﴾ والمعنى : إلبابًا كثيرًا متتاليا ، فحُذِفَ الفعل ، وأقيم المصدرُ مقامَه ، وحذف زوائده ، ورُدَّ إلى الثلاثي ، ثم حذف حرف الجر من المفعول ، وأضيف المصدر إليه ، كل ذلك ليفرغ المحجب بالسرعة من التلبية ، فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يَمْتَثِلَه ، ويجوز أن يكون من لب بالمكان بمعنى ألب ، فلا يكون محذوف الزوائد .

وأما قولهم : لَبَّى يُلَبِّي فهو مشتق من لبيك ، لأن معنى لَبَّى : قال : لبيك ، كما أن معنى سَبَّحَ وسَلَّمَ وبَسَمَلَ : قال : سبحان الله ، وسلام عليك ، وبسم الله .

وأما سبح بمعنى نزه ، وسلم بمعنى ( جعله ) ﴿٢﴾ سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك .

وسعديك مثل لبيك ، أي أُسْعِدُكَ - أي أعينك - إسعادين ، إلا أن أسعد يتعدى بنفسه بخلاف اللَّبِّ ، ( فإنه يتعدى باللام ) ﴿٣﴾ .

وقولهم :

٩٤ - دواليك ﴿٤﴾

(١) الملك ٤ .

(٢) في ت : جعل ، وفي ج : جعلك ، وفي ص : جعله .

(٣) تكملة من ط .

(٤) جعل البغدادي هذه الكلمة جزءا من الشاهد الرابع والتسعين فقال في الخزانة ٩٨/٢ - ٩٩ : وأنشد بعده وهو

الشاهد الرابع والتسعون وهو من أبيات سيويه :

إذا شقَّ بُرْدٌ شقٌّ بالبرد مثله دواليك حتى كُنَّا غير لابس

على أن ( دواليك ) منصوب بعامل محذوف .

وأقول : الظاهر أن الرضي لم يورد الكلمة على أنها جزء من هذا الشاهد ، والنسخ التي بين يدي لم يذكر فيها

غير هذه الكلمة . ولعل مما يؤكد كلامي ما يلي :

١ - أن الرضي قال قبل الكلمة : وقولهم ، ولو كان يقصد الاستشهاد لقال : وقوله ثم بين ما فيه من شاهد

كعاداته .

٢ - أنه شرح قبلها لبيك وسعديك ثم شرح بعدها هذاذيك وهجاجيك . إلخ وإذا أراد الاستشهاد لشيء منها

نص عليه .

وقائل البيت سحيم عبد بني الحسحاس ، وهو شاعر رقيق الشعر ، كان عبدا ثوبيا ، أعجمي الأصل ، اشتراه بنو

الحسحاس - وهم بطن من بني أسد - فنشأ فهم ، قتل بنو الحسحاس ، وأحرقوه لتشبيهه بنسائهم نحو سنة ٤٠ هـ

( الأعلام ١٢٤/٣ ) والبيت في ديوان سحيم ١٦ وفي الكتاب ٣٥٠/١ وفي الخصائص ٤٥/٣ وفي النخوص ٢٣٢/٣

=

وفي المزهري ١٩٥/٢ وفي الخزانة ٩٩/٢ .

أي تَدَاوَلَ الأمر دوالين .

وهذاذيك أي أسرع إسرعين قال<sup>(١)</sup> :

٩٥ - ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضًا<sup>(٢)</sup>

أي ضربا يقال فيه : هذاذيك ، كقوله<sup>(٣)</sup> :

٩٦ - جَاءُوا بِمَذْقٍ هَل رَأَيْتِ الذَّنْبَ قَطْ<sup>(٤)</sup>

وهجاجيك أي كف كفين ، كلها مصادر لم تستعمل إلا ( مثناه )<sup>(٥)</sup> للتكرير ، بخلاف حنانيك ومثلها حواليك - وإن كان ظرفا - فإنه يستعمل حنانٌ وحوالٌ ، قال<sup>(٦)</sup> :

= اللغة : دواليك : أي تداول بعد تداول ، قال البغدادي ٩٩/٢ - ١٠٠ : والتداول حصول الشيء في يد هذا فترة وفي يد ذاك أخرى ، وكان العرب يزعمون أن المتحائنين إذا شَقَّ كُلُّ واحد منهما ثوب صاحبه دامت مودتهما ، ولم تفسد .

(١) قائله العجاج ، وستأتي ترجمته - إن شاء الله - صفحة ٦١٣ .

(٢) بيت من مشطور الرجز في ديوان العجاج ١٤٠/١ ، وفي الكتاب ١٧٥/١ ، وفي الاحتساب ٢٧٩/٢ ، وفي ابن يعيش ١١٩/١ ، وفي العيني ٣٩٩/٣ ، وفي اللسان ( هذ ) ، وفي الخزانة ١٠٦/٢ .

اللغة : الهذ : سرعة القطع وسرعة القراءة ، قال البغدادي ١٠٧/٢ : وهذاذيك ليس بدلا من فعل الأمر حتى يحتاج إلى تقدير القول ليصبح وقوعه وصفا لما قبله ، بل معناه ضربا يَهْذُ هَذَا بعد هَذَا ، أي قطعاً سريعاً بعد قطع سريع ، فهو صفة بدون إضمار القول ، والأنسب تهذ به هَذَا - بالخطاب - ليظهر كونه مضافاً إلى فاعله .  
الوخض : مصدر وَخَضَهُ بمعنى طعنه من غير أن ينفذ من جوفه .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن هذاذيك بمعنى أسرع إسرعين أي ضربا يقال فيه : هذاذيك . وقد ذكرت أنفا رد البغدادي على الرضي ، وأنه غير محتاج إلى تقدير القول .

(٣) قال البغدادي في الخزانة ١١٢/٢ : وهذا الرجز لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائله ، وقيل قائله العجاج والله أعلم .  
وأقول : البيت في ملحقات ديوان العجاج ٣٠٤/٢ .

(٤) البيت من مشطور الرجز وقبله في ملحقات ديوان العجاج ٣٠٤/٢ .

حتى إذا جن الظلام يختلط

والبيت في الأمالي الشعرية ١٤٩/٢ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٥٩ ، وفي المقرب ٢٢٠/١ ، وفي أسرار البلاغة ٣٨١ ، وفي العيني ٦١/٤ ، وفي الخزانة ١٠٩/٢ .

اللغة : جن : ستر وغطى ، المذق : اللبن الممزوج بالماء ، قط : ظرف لاستغراق الزمن الماضي ، قال البغدادي في الخزانة ١١٠/٢ : وقط استعملت هنا مع الاستفهام ، مع أنها لا تستعمل إلا مع الماضي المنفي ، لأن الاستفهام أخو النفي في أكثر الأحكام ، لكن قال ابن مالك : قد ترد قط في الإثبات ، واستشهد له بما وقع في حديث البخاري في قوله : قصرنا الصلاة في السفر مع النبي ﷺ أَكْثَرَ مَا كُنَّا قَطْ .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن قوله : هذاذيك ، مَقُولٌ لقول محذوف ، كما أن ( هل رأيت ) هنا كذلك .

(٥) ساقطة من جد وص وط ، وهي لازمة ، لأن الشارح جعل الفرق بين حواليك ودواليك وبين سائر المصادر الأخرى الثنية لا إرادة التكرير ، بدليل استشهاده بقوله : فقالت حنان .

(٦) قائله المنذر بن درهم الكلبي المذكور في الخزانة ١١٣/٢ ولم أعثر له على ترجمة .

٩٧ - فقالت حنان ما أتى بك ههنا أذو نَسَب أم أنت بالحي عارف<sup>(١)</sup>

ومعنى حنانيك أي تحنن تحنننا بعد تحنن .

ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا - أيضا - كل ما كان توبيخا - مع استفهام كان أولا - نحو قوله<sup>(٢)</sup> :

٩٨ - أَرْضًا وَذُوبَانُ الْخُطُوبِ تَنْوِشُنِي<sup>(٣)</sup>

وَأَمَكْرًا وَأَنْتَ فِي الْحَدِيدِ<sup>(٤)</sup> ، ( وَقِيَامًا قَدْ عَلِمَ اللَّهُ ، وَأَقِيَامًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ )<sup>(٥)</sup>

وإنما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما أنكر عليه .

وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ ، نحو أقائما وقد قعد الناس . وأقائما قد علم الله وقد قعد الناس ، وكذا قولهم : أتميميا مرة وقيسيا أخرى ، وقد قيل : إنها أحوال - كما يجيء في باب الحال<sup>(٦)</sup> - .

ومما يشبه أن يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو ، والمراد ( بالعطف )<sup>(٧)</sup> تأكيد المعطوف عليه وتبيينه ، كما يقول المجيب للطالب : نَعَمْ وَنَعْمَ ( عين )<sup>(٨)</sup> ، أي

---

(١) البيت في الكتاب ١/١٦١ ، وفي المقتضب ٣/٢٢٥ ، وفي معجم البلدان ٣/٩٥ ، وفي العيني ١/٥٣ ، وفي الدرر ١/١٦٣ ، وفي الخزانة ٢/١١٢ .

اللغة : الحنان : الرحمة .. والعرب تقول : حنانك يارب وحنانك بمعنى واحد أي رحمتك ( الخزانة ٢/١١٣ ) .  
الشاهد : قوله ( حنان ) فقد ورد بلفظ المفرد ، بخلاف المصادر الأخرى نحو ليك ودوايك .. إلخ .

(٢) لم أعتد إلى قائله .

(٣) لم أعتد له على تكملة ، ولم أجده في غير شرح الرضي والخزانة ٢/١١٥ .

اللغة : أرضا : أترضى رضا ، ذوبان : جمع ذئب ، الخطوب : جمع خطب ، وهو الأمر الشديد ينزل بالإنسان ، تنوشني : تنالني وتصيبني .

الشاهد : أورده شاهدا على أن ( رضا ) مصدر حذف فعله وجوبا ، لأن الكلام دل على التوبيخ .

(٤) في مجمع الأمثال ٢/٣٠٩ قال أبو عبيد : هذا المثل لعبد الملك بن مروان ، قاله لسعيد بن عمرو بن العاص ، وكان

مكيلا فلما أراد قتله قال : يا أمير المؤمنين إن رأيت أن لا تفضحني بأن تخرجني للناس فتقتلني بحضرهم فافعل

وإنما أراد سعيد بهذه المقالة أن يخالفه عبد الملك فيما أراد فيخرجه ، فإذا أظهره منعه أصحابه ، وحالوا بينه وبين قتله .

فقال : يا أبا أمية أمكرا وأنت في الحديد . يضرب لمن أراد أن يمكر وهو مقهور .

وانظر : المثل في الجمهرة للعسكري ١/٣٤ ، والمستقصى ١/٣٦٧ .

(٥) في ت : وأقياما قد علم الله وقد قعد الناس .

(٦) انظر صفحة ٦٨٥ .

(٧) تكملة من ص وط ، والواو في ( المراد ) حالية .

(٨) ساقطة من جـ .

أَفْعَلْ وَأَنْعِمُ عَيْنَكَ إِنْعَامًا ، أَيِ أَقْرَبَهَا ، فحذف الزوائد ، وأضاف إلى المفعول به ، أو نَعِمْتَ عَيْنَكَ نِعْمَةً ، أَيِ ( قَرْت ) <sup>(١)</sup> قَرَّةٌ ، وهو مضبوط بضابط الإضافة أيضا - كما تقدم <sup>(٢)</sup> - .

ويقول الراد : لا أفعل ذلك ولا كيذا ولا هـما <sup>(٣)</sup> ، وهو مصدر كاد أي قرب .  
ويقال أيضا : و ( لا كودا ) <sup>(٤)</sup> ولا مكادة .

ويقول الراد على الناهي : لأفعلن ذلك ورغما وهوانا .  
وتقول اغتديت ولا اغتداء الغراب ، واهتديت ولا اهتداء القطا ، أي : ولا اغتديت اغتداء الغراب بل أسرع من ذلك .

وإنما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة ( المفعول ) <sup>(٥)</sup> المعطوف عليه ، على الفعل المقدر ، وإغناؤه عنه .

ومن القياسات نحو : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ <sup>(٦)</sup> عند سيبويه <sup>(٧)</sup> .  
وهذا آخر القياسات .

وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر ، وهي فَأَهَا لَفِيكَ <sup>(٨)</sup> ، أي :

(١) ساقطة من ج و ص وط .

(٢) صفحة ٣٥٥ .

(٣) المعنى لا أفعله ولا أكاد أفعله ولا أهم بفعله .

(٤) في ت : كودا .

(٥) ساقطة من ج و ص وط .

(٦) الزمل ٨ .

(٧) في صفحة ٣٥١ نسب الرضي إلى سيبويه أنه يرى أن المصدر في نحو هذه الآية منصوب بفعله المقدر ، أي تبتل إليه وتبتل نفسك تبتيلا ، وخرج رأيه هناك وليس في الكتاب تصريح بكونه قياسيا انظر ٢٤٤/٢ .

(٨) الظاهر من كلام سيبويه في الكتاب ١٥٩/١ أن ( فأها ) منصوب بالألف ، لكونه من الأسماء الستة مضافا إلى ها . قال : ومن ذلك قول العرب : فأها لفيك وإنما تريد فالداهية ، كأنه قال تربا لفيك .. ثم قال : ويدلك على أنه يريد الداهية قوله ( وهو عامر بن الأحوص ) :

وداهية من دواهي المنو ن ترهبها الناس لا فأها

فجعل للداهية فما ، حدثنا بذلك من نثق به .

وفي شرح ابن يعيش ١٢٢/١ وإنما يعنون به فم الداهية ، فالضمير يعود إلى الداهية . وتبع ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٢٤٠/١ أبا زيد الأنصاري فقال : وقول القائل : فأها لفيك - داعيا - لم يرد به الفم ، وإنما قصد =

(فا) (١) الداهية . والمعنى دهيت دهيا ، والأصل فوها لفيك ، أي إلى فيك ، واللام بمعنى إلى كما تقول في الحال : كلمته فاه إلى في (أي مشافها) (٢) .  
ويجوز أن (يكون هذا) (٣) أيضا بمعنى المصدر ، أي كلمته مشافهةً ، إلا أنه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك في (٤) :  
٩٩ - فاهًا لفيك (٥) .

ثم جعلت الجملة التي هي (فوها لفيك) بمعنى المصدر ، أي إصابة داهية ، فأنمحي عنها معنى (المبتدأ) (٦) والخبر ، وكذا صار معنى (فاه إلى في) أي مشافهةً أو

= الحية وإصابة الداهية .. وفي اللسان ٤٢٤/١٧ قال سيويه : فاهالفيك غير منون إنما يريد فم الداهية ، وصار بدلا من اللفظ بقوله : دهاك الله ... وحكي عن ثمر قال : سمعت ابن الأعرابي يقول : فاهًا بفيك منونا ، أي ألصق الله فاك بالأرض وقال بعضهم : فاهالفيك غير منون دعاء عليه بكسر الفم ، أي كسر الله فمك . في التاج ٤٠٥/٩ قريب من كلام ابن منظور .

والذي يظهر من كلام الرضي - أيضا - أنه غير منون ، بل هو منصوب بالالف وسياقي صفحة ٣٩٠ قوله : فلما صارت الجملة بمعنى المفرد أعرب منها ما قبل الإعراب - وهو الجزء الأول - بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه - وهو المصدر أو الحال - فقيل في فوها وفوه : فاهًا وفاه .  
ولو كان يراها منونة لقال : فاهًا وفاهًا لأنهما منصوبان الأول على المصدرية ، والثاني على الحالية ، والله أعلم .  
(١) في ط : فاء .  
(٢) تكلمة من جـ وص وط .  
(٣) في ط : تكون هذه .

(٤) اكفى الرضي بقوله : في فاهالفيك ، وعده البغدادي في الخزانة ١١٦/٢ جزءا من بيت ونسبه إلى أبي سدره الأعرابي ، ونسبه الميداني في مجمع الأمثال ٧١/٢ إلى رجل من بلهجم ، وكذا نقل صاحب الخزانة عن نواذر أبي زيد . وأبو سدره من بني الهجم قال الزركلي في الأعلام ١٢٥/٣ : أبو سدره سُحيم بن الأعرف من بني الهجم بن عمرو بن تميم ، ويعرف بأبي سدره ، شاعر نجدي أعرابي ، له مقطعات مليحة وكان معاصرا للفرزدق وجريز ، وزار البحرين في أيام الحجاج ، توفي نحو سنة ١٠٠ هـ .  
(٥) البيت بتمامه :

فقلت له فاهالفيك فإنها قلوص امرئ قارليك ما أنت حاذره  
وهو في الكتاب ١٥٩/١ ، وفي نواذر أبي زيد ١٨٩ ، ١٩٠ ، وفي أمالي القالي ٢٣٦/١ ، وفي مجمع الأمثال ٧١/٢ ، وفي الخزانة ١١٦/٢ .

الضمير في فقلت له عائد إلى الأسد المذكور في قوله :

تَحَسَّبَ هَوَّاسٌ وَأَيْقَنَ أَتْنَسِي بِهَا مَفْتِدٌ مِنْ وَاحِدٍ لَا أَغَامُرُهُ

والهواس : الأسد ، والضمير في فإنها يعود على الراحلة ، قلوص : ناقة شابة ، قاريك : مضيفك . الخزانة ١١٧/٢ .  
الشاهد قوله : فاهالفيك ، فإنه وضع موضع المصدر ، وأصله فوهالفيك ، فلما صارت الجملة بمعنى المصدر أعرب الجزء الأول منها الإعراب الذي يستحقه المصدر .  
(٦) في ت : الابتداء .

مُشَافِئُهَا ، من غير أن يُفهم من المضاف والمضاف إليه معنًى ، ومن الجار والمجرور معنًى آخر .

فلما صارت الجملة بمعنى المفرد أُعْرِبَ منها ما قبل الإعراب وهو الجزء الأول بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه ، وهو المصدر ، أو الحال ، فقيّل في ( قَوْهَا ، وَفَوْه ) ( فَاها وفاه ) وَثَرِكَ المضافُ إليه والجارُّ والمجرور على ما ( كَانَا )<sup>(١)</sup> ( عليه )<sup>(٢)</sup> .

وقيل : انتصاب ( فَاها ) على أنه مفعولٌ به ، أي جعل الله ( فَا ) الداهيةَ إلى فيك ، أي جعلها مُشَافِئَتَكَ<sup>(٣)</sup> .

---

(١) في ط : كَانَا .

(٢) تكملة من ط .

(٣) نسبه البغدادي في الخزائن ١١٦/٢ إلى سيويه ، وفي الكتاب ١٥٩/١ ما يؤذن بذلك قال : ومن ذلك قول العرب فاهالفيك ، وإنما تريد فالداهية كأنه قال : تبالفيك ، فصار بدلا من اللفظ بالفعل ، وأضمر له ، كما أضمر للترب والجدل فصار بدلا من اللفظ بقوله : دهاك الله ، ثم أنشد بيت أبي سدره : فقلت له .. إلخ .



## المفعول به

قوله : المفعول به ما وقع عليه فعلُ الفاعلِ نحو : ضربت زيدا ، وأعطيت عمرا درهما .

قوله : ما وقع عليه فعلُ الفاعلِ ( نحو ضربت زيدا )<sup>(١)</sup> .

لفظُ جارِ الله<sup>(٢)</sup> ، يريد ما وقع عليه ، أو جرى مجرى الواقع ، ليدخل فيه المنصوبُ في ( ما ضربت زيدا ، وأوجدت ضربًا ، وأحدثت قتلا ) .  
فكأنك أوقعت عدمَ الضرب على زيد ، وكأن الضرب كان شيئًا أوقعت عليه الإيجاد .

وفسير المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يُعقل إلا به<sup>(٣)</sup> .

فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجزئات في ( مرتت بزید ، وقربت من عمرو ، وبعدت من بكر ، وسرت من البصرة إلى الكوفة ) مفعولا بها .  
ولاشك أنه يقال إنها مفعول بها ، لكن بواسطة حرف جر ، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في ( اصطلاحهم )<sup>(٤)</sup> وكلامنا في المطلق .

وأیضا فإن معنى اشترك في قولهم : اشترك زيد وعمرو لا يفهم - بعد إسنادك إياه إلى زيد - إلا بشيء آخر ، وهو عمرو أو غيره ، وليس بمفعول ( به )<sup>(٥)</sup> في الاصطلاح<sup>(٦)</sup> .

(١) ساقط من ص وط .

(٢) انظر الفصل بشرح ابن يعيش ١٢٤/١ .

(٣) انظر شرح ابن الحاجب لكافيته ٢٩ .

(٤) في ط : الاصطلاحهم .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في هامش ط ١٢٧ تعليقة (٨) رد على الرضي قال : قد يقال : هو مسند إلى زيد وعمرو معا بحسب المعنى المقصود ، والإسناد لا يسمى تعلقًا ، ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل - كما لا يخفى - وعمرو فاعل حقيقة وقصدا - وإن لم يسم فاعلاً لفظًا ، وأما قولك ضارب زيدَ عمرا فليس عمرو سفيه - مما يقصد جهة فاعليته بل جهة مفعوليته - أعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع .

والأقرب في رسم المفعول به أن يقال : ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد  
مصوغ من عامله المثبت أو المفعول مثبتًا .

فبقولنا : « اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عاملة » يخرج ( عنه )<sup>(١)</sup> جميع  
المعمولات .

أما المفعول المطلق فلأن ( الضرب ) في قولك : ضربت ضربا ، وأحدثت ضربا -  
وإن كان مفعولا للمتكلم في المثالين - إلا أنه لا يقال في الأول : إن ( ضربا ) مضروب ،  
ويقال في الثاني : إنه محدث .

وأما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدًا بحرف  
الجر ، كما يقال في سرت اليوم فرسخا ، وجئت زيدا إكرامًا لك : إن اليوم مسير فيه ،  
وكذا فرسخا ، وزيدا مفعول معه ، وإكراما مفعول له .

وكذا في قولك : مررت بزيد ، وقمت إلى زيد ، زيد ممرور به ومقوم إليه .  
(و زيد ) في ( قُربت زيدا ، وجئت زيدا ، وبعث زيدا مالا ، وكلتُ زيدا طعامًا ،  
وبغيت زيدا شرا ) وأمثالها ملحق بالمفعول به ، بحذف حرف الجر ، لأنه مقروب  
( منه )<sup>(٢)</sup> ومجيء إليه ، ومبيع منه ، ومكيل له ، ومبغى له .

وقولنا : الثبت أو المفعول مثبتا ، ليعم زيدا في ( نحو )<sup>(٣)</sup> ضربت زيدا ، وما  
ضربت زيدا<sup>(٤)</sup> .

وأفعال القلوب - في الحقيقة - لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد ، وهو مضمون الجزء  
الثاني ، مضافا إلى الأول ، فالمعلوم في ( علمت زيدا قائما ) قيامُ زيد ، ( لكن )<sup>(٥)</sup>  
نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ، ولذا قل حذف أحدهما من دون الآخر ، - مع أنهما

(١) تكملة من ط .

(٢) في ج : به .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) الحق أن تعريف الشارح للمفعول به تعريف جامع مانع ، ولا يدخل عليه الاعتراض من أي باب ، ولعله لم  
يسبق إليه .

(٥) ساقطة من ج .

في الأصل مبتدأ وخبر - لأنك لو حذفتهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة .  
 وباب كسوت وأعطيت متعد إلى مفعولين حقيقة ، لكن أولهما مفعول هذا الفعل  
 الظاهر - إذ ( زيد ) في قولك : كسوت زيدا جبة ، وأعطيت زيدا جبة مكسو  
 ومُعطًى - وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل إذ الجبة ( مكتساة )<sup>(١)</sup> ومعطوة أي  
 مأخوذة .

وكذا نحو أحفرت زيدا النهر زيد مُحفَرٌ ، والنهر مُحفُورٌ .  
 فالمعنى : حملت زيدا على أن يكتسِي الجبة ويعطوها ويحفِرَ النهر .  
 وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدّر - كما قال بعضهم - أي أحفرتَه فحفَر  
 النهر ، لأنك تقول : أحفرتَه النهر فلم يحفره ، بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر ، لأنه  
 متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع ، أي حملته على أن ( يحفره )<sup>(٢)</sup> كما مر .  
 وباب أعلمتك زيدا قائما - في الحقيقة - متعد إلى مفعولين ، فإن المُعلّم هو  
 المخاطبُ ، وقيام زيد هو المعلوم ، كما قلنا في كسوت وأعطيت ، فنصب الثاني والثالث  
 لكونهما - معا - متضمنين لمفعوله الثاني - كما قلنا في علمت - .

وقولهم : المفعول به ، الضمير ( في به )<sup>(٣)</sup> يرجع إلى الألف واللام ، أي الذي يفعل  
 به فعل ، أي يعامل بالفعل ، ويوقع عليه ، يقال : فعلت به فعلا ، قال تعالى : ﴿ وَمَا  
 أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وكذا الضمير في المفعول فيه ، ( وله )<sup>(٥)</sup> ومعه .  
 وأما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين<sup>(٦)</sup> ، أو شبهه بناء على أنه به ( يتقوم )<sup>(٧)</sup>  
 المعنى المقتضي للرفع - أي الفاعلية - ( والمعنى المقتضي للنصب أي المفعولية )<sup>(٨)</sup> .

(١) في ط : مكساة .

(٢) في ط : يحفر النهر وفي ص : يحفر .

(٣) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٤) الأحقاف ٩ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) الإنصاف ٧٩ .

(٧) في ت و ج : يقوم .

(٨) تكملة من ط .

وقال الفراء : هو الفعل والفاعل <sup>(١)</sup> .

وقال هشام بن معاوية - من الكوفيين <sup>(٢)</sup> - هو الفاعل .

وقد ذكرنا في حد العامل أن هذين القولين أولى بناءً على أن النصب علامة الفصلية لا علامة المفعولية <sup>(٣)</sup> .

وقال خلف - من الكوفيين <sup>(٤)</sup> - إن عامله كونه مفعولاً ، كما قال في الفاعل : إن عامله الإسناد <sup>(٥)</sup> - على ما تقدم <sup>(٦)</sup> - .

قوله : وقد يتقدم على الفعل .

هذا الحكم ليس مختصاً بالمفعول به ، بل المفعولات الخمسة فيه سواءً إلا المفعول معه ، وذلك لمراعاة أصل الواو ، إذ هي في الأصل للعطف فموضعها أثناء الكلام .

ويجب تأخير منصوب الفعل ( عنه ) <sup>(٧)</sup> إن كان الفعل بنون تأكيد مشددة ، أو مخففة ، فلا يقال : زيدا اضربن .

ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً - في ظاهر الأمر - على أن الفعل غير مهم ، وإلا لم يؤخر عن مرتبته ( وهي ) <sup>(٨)</sup> الصدر ، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهماً ، فيتنافران في الظاهر .

وكذا يجب تأخيرُه عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم ، كما في ضرب موسى عيسى ، إذ لو قلت فيه : عيسى ضرب موسى لظن أن المقدم مبتدأ .

(١) انظر رأي الكوفيين في المسألة الحادية عشرة من الإنصاف صفحة ٧٨ .

(٢) الإنصاف ٧٨ ، ٧٩ ، وانظر : صفحة ٥٢ تعليقة ١٠ .

(٣) صفحة ٥٣ ولم يذكره في حد العامل ، وإنما ذكره في حد المعرب .

(٤) سبق الحديث صفحة ٦٦ عن خلف ، وأنه لم يبين لي المقصود به .

(٥) في الإنصاف ٧٩ : وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل

معنى الفاعلية ، وانظر : صفحة ٦٦ تعليقة ٦ ، ٨ .

(٦) صفحة ٦٦ وهناك تحقيق نسبة الرأي إلى خلف فارجع إليه .

(٧) ساقطة من ج و ص .

(٨) في ج و ط : أي .

وكذا لو كان الناصبُ فعلَ التعجب ، نحو : ما أحسن زيدا ، لأنه لا يتصرف في معموله - كما يجيء<sup>(١)</sup> - .

وكذا لو كان الفعل صلةً للحرف ، نحو عجبت من أن ضربت زيدا ، ( إذ لا )<sup>(٢)</sup> يفصل بين ( الحروف الموصولة وصلتها )<sup>(٣)</sup> - كما يجيء في باب ( الموصول )<sup>(٤)</sup> .

ويجب تقديم منصوب الفعل عليه إن تضمن المنصوب معنى الاستفهام أو الشرط ، أو أضيف إلى ما تضمن أحدهما ، نحو : أيهم ضربت ؟ وأي حين تركب أركب ، و غلام أيهم ضربت ؟ و غلام من لقيت فأكرمه .

وكذا إن كان المنصوب معمولاً لما يلي الفاء التي في جواب أما إذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾<sup>(٥)</sup> وذلك لما يجيء في حروف الشرط من أنه لا بد من نائب مَنَاب الشرط المحذوف بعد أما<sup>(٦)</sup> .

ولو كان له منصوب آخر جاز ( أن تُقدّم )<sup>(٧)</sup> أيهما شئت وتخلّي الآخر بعد عامله ، نحو : أما يوم الجمعة فاضرب زيدا .

وكذا إن سَدَّ شرط آخر مسدّد شرط ( أما )<sup>(٨)</sup> نحو : أما إن لقيت زيدا فاضرب خالدا ، لم يجب تقديم المنصوب .

ومنع الكوفيون نحو زيداً غلامه ضَرَبَ<sup>(٩)</sup> ، لأن زيدا متأخر في التقدير من وجوه : أحدها : بالنظر إلى غلامه لأنه من تمام خبره .

والثاني : بالنظر إلى ضَرَبَ ، لأنه معموله .

والثالث : بالنظر إلى فاعل ضَرَبَ لأنه مفعوله ، فيبقى الضمير المتصل بغلامه كأنه

(١) انظر ط ٣٠٩/٢ .

(٢) في ج و ص وط : لأنه لا .

(٣) في ص : بين الحرف الموصول وصلته .

(٤) انظر ط ٦٠/٢ ، وهذه الكلمة في ط : الموصولات .

(٥) الضحى ٩ .

(٦) انظر ط ٣٩٦/٢ .

(٧) في ج و ص : تقديم .

(٨) ساقطة من ج .

(٩) التسهيل ٨٤ .

لا مفسر له قبله ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾<sup>(١)</sup> لأن المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط ، وبخلاف زيداً ضرب غلامه فإنه متأخر من جهة المفعولية والمفعولية .

وأجازه البصرية<sup>(٢)</sup> - وهو الحق - اكتفاء بالتقدم اللفظي .

وكذا منع الكوفيون نحو : غلامه أو غلام أخيه ضرب زيد ، وأي شيء أراد أخذ زيد - على أن في أراد ضمير زيد<sup>(٣)</sup> .

وذلك لأن المفسر في هذه الصور هو الفاعل ، ولا يجوز أن تقدّره قبل المفعول المقدم على الفعل ، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل ، فكيف ( يفسر )<sup>(٤)</sup> ما هو متقدم لفظاً ، وليس بمقدم تقديراً ، وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد ، فإن مرتبة المفسر قبل الضمير ، ويجوز تقديمه عليه .

وأجازه البصريون<sup>(٥)</sup> - وهو الحق - نظراً إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل .

( وإذا )<sup>(٦)</sup> لم يجوز تقديم المفسر وحده - أي الفاعل - أخرنا ما اتصل به ضمير المفسر ، فنقول : إن تقدير ( غلامه ضرب زيد ) : ضرب زيد غلامه .

وكذا منعوا ( نحو ) ما طعأمك أكل إلا زيد<sup>(٧)</sup> ، لأنك حذف الفاعل الذي هو الأصل والعمدة ، واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة ، وذلك بأن قدمته على الفعل .

وأجازه البصريون<sup>(٨)</sup> - وهو أولى - لأن ( المستثنى )<sup>(٩)</sup> سد مسد الفاعل .

(١) البقرة ١٢٤ .

(٢) الأصول ٢/٢٣٩ ، وانظر التسهيل ٢٨٤ .

(٣) الأصول ٢/٢٣٩ ، وانظر التسهيل ٢٨٤ .

(٤) في ت : فسر .

(٥) الأصول ٢/٢٣٩ ، وانظر التسهيل ٢٨٤ .

(٦) في ص وط : فإذا .

(٧) التسهيل ٢٨٤ . واتفق السيوطي في الجمع ١/٦٦ مع ابن السراج وابن مالك والرضي في هذه المسائل إلا في نسبته إلى الكوفيين إجازة نحو « غلام ابنه ضرب زيد » . ونسب ابن السراج وابن مالك والرضي إليهم المنع .

(٨) انظر التسهيل ٨٤ .

(٩) في ت : المثني .

واعلم أنه لا ( يوقع )<sup>(١)</sup> فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر ، أي لا ينصبه ، فلا يقال : زيدًا ضرب - كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير<sup>(٢)</sup> .

قوله : وقد يُحذف ( الفعل )<sup>(٣)</sup> لقيام قرينة جوازا ( نحو )<sup>(٤)</sup> زيدا ، لمن قال : من أضرب ؟ ووجوبًا في أربعة مواضع ، الأول سماعي نحو : امرأ ، ونفسه ، و ﴿ اَنْتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وأهلاً وسهلاً .

القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية ، كما إذا قال شخص : من أضرب ؟ فتقول : زيدًا .

وقد تكون ( حالة )<sup>(٦)</sup> إذا رأيت شخصًا في يده خشبة ، قاصدا لضرب شخص ، فتقول : زيدًا .  
قوله : امرأ ونفسه .

أي دع امرأ ( ونفسه )<sup>(٧)</sup> ، والواو بمعنى مع ، أو العطف .  
وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال<sup>(٨)</sup> ، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يُعرف به ثبوت علة وجوب الحذف ، أي كثرة الاستعمال ، بخلاف المنادى ، فإن الضابط كونه منادى .

قوله تعالى : ﴿ اَنْتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾<sup>(٩)</sup> تفسير سيبويه : انتهوا عن التثليث واثتوا خَيْرًا لكم<sup>(١٠)</sup> .

(١) في ت : يرفع والصحيح ما أثبتته بدليل قوله بعده : على مفسره الظاهر أي لا ينصبه .

(٢) انظر صفحة ٥٢١ وما بعدها .

(٣) تكملة من ص والمتن و ط .

(٤) في ط : كقولك .

(٥) النساء ١٧١ .

(٦) في ت : غير لفظية كما ، وفي ج : حالة ما ، وهو ساقط من ص ومثّل فيه اللفظية بغير اللفظية .

(٧) ساقطة من ص و ط .

(٨) في الكتاب ١٤٣/١ ذكر لهذه العلة ، قال لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحذف كحذفهم ما رأيت كالיום رجالا .

(٩) النساء ١٧١ .

(١٠) قال في الكتاب ١٤٣/١ : وإنما نصبت خيرا لك وأوسع لك لأنك حين قلت انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر .

وقال الكسائي : التقدير : انتهوا يكن خيرا لكم<sup>(١)</sup> .  
 وليس بوجه ، لأن كان لا يقدر قياسا ، فلا يقال : عبد الله المقتول أي كن ذلك .  
 وقال الفراء : لو كان على إضمار كان لجاز اتق الله محسنا أي تكن محسنا ، وهو عنده  
 بتقدير انتهوا انتباه خيرا لكم<sup>(٢)</sup> .  
 وقولهم : حسبك خيرا لك ، ووراءك أوسع لك بتقدير حسبك واثت خيرا لك ،  
 ووراءك واثت مكانا أوسع لك يقوي مذهب سيويه<sup>(٣)</sup> - أي تقدير ائت في الآية -  
 وكذا قوله<sup>(٤)</sup> :

١٠٠ - فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ أَوْ الرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلًا<sup>(٥)</sup>

أي قولي ( له )<sup>(٦)</sup> : ايت مكانا أسهل .

وكذا قولهم : انته امرأ قاصدا ، أي انته عن هذا واثت امرأ قاصدا .  
 وقرينة ( واثت ) في هذه المواضع أنك نهيت في الأول عن شيء ، ثم جئت بعده  
 بما لا يُنهى عنه ، بل هو مما يؤمر به ، فيجب أن ينصب بائت أو اقصد ، أو ما يفيد هذا  
 المعنى .

(١) نسب هذا الرأي إليه السريافي ، انظر هامش الكتاب ١٤٣/١ . ونسبه النحاس في إعراب القرآن ٥٠٨/١ إلى  
 أبي عبيدة ، قال أبو عبيدة في مجاز القرآن ١٤٣/١ : ﴿فَأَمِنُوا خَيْرَ الْكُفِّ﴾ النساء ١٧٠ نصب على ضمير جواب يكن  
 خيرا لكم وكذلك كل أمر ونهي .

(٢) في معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١ خيرا : منصوب باتصاله بالأمر لأنه من صفة الأمر ... وليس نصبه على إضمار  
 يكن لأن ذلك يأتي بقياس يطل هذا ، ألا ترى أنك تقول : اتق الله تكن محسنا ، ولا يجوز أن تقول : اتق الله محسنا ،  
 وأنت تضرع تكن .. إلخ .

(٣) في الكتاب ١٤٣/١ ، ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ﴿انْتَهُوا خَيْرَ الْكُفِّ﴾ ووراءك  
 أوسع لك ، وحسبك خيرا لك إذا كنت تأمره .

(٤) قائله عمر بن أبي ربيعة ، المترجم له صفحة ٣٩٨ .

(٥) البيت في ديوان عمر ٣٠٦ ، وفي الكتاب ١٤٣/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٤٤/١ ، وفي الخزائن ١٢٠/٢ .  
 اللغة : السَّرْحَةُ واحدة السَّرْح ، وهو كل شجر عظيم لا شك له ، الربا : جمع ربوة وهو المكان المرتفع عما  
 حوله . أسهل ، أفعل تفضيل من السَّهولة ضد الحَزونة ( الخزائن ١٢١/٢ ) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن أسهل صفة لموصوف محذوف واقع مفعولا به لفعل محذوف ، أي قولي  
 ائت مكانا أسهل .

(٦) ساقطة من ط .



وليس قولهم : أمرا ( قاصدا )<sup>(١)</sup> مما يجب حذف فعله - على ما ذكر سيبويه<sup>(٢)</sup> -  
وأورده الزمخشري في ذلك<sup>(٣)</sup> .

وأورد سيبويه « انتهوا خيرا ( لكم )<sup>(٤)</sup> ، وحسبك خيرا لك » فيما وجب إضمار  
فعله<sup>(٥)</sup> .

ولعله<sup>(٦)</sup> سمع انته واثت أمرا قاصدا ، بإظهار ناصب أمرا ، ولم يسمع إظهار ناصب  
خيرا لكم وخيرا لك ، وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى .

ومعنى أمرا قاصدا : ( أي أمرا ذا قصد )<sup>(٧)</sup> ، والقصد في الأمر خلاف القصور  
والإفراط ، قال :

كلا طَرَفَيِ قَصْدِ الْأُمُورِ ذَمِيمٌ<sup>(٨)</sup>

١٠١ -

قوله : أهلا .

أي أتيت أهلا لا أجنب ، وسهلا أي : وطئت مكانا سهلا ( عليك )<sup>(٩)</sup> لا وعرا .

---

(١) ساقطة من ج .

(٢) الكتاب ١/١٤٣ .

(٣) انظر ٢٧/٢ من الفصل بشرح ابن يعيش .

(٤) تكملة من ص .

(٥) الكتاب ١/١٤٣ .

(٦) يعني سيبويه .

(٧) في ط : إذا قصد . ولعله يريد : أي ذا قصد ، فسقطت الياء في الطباعة .

(٨) قبله كما في الخزائن ١/١٢٢ :

عليك بأوساط الأمور فإنها طريق إلى نهج الصواب قويم

وصدره :

ولا تلك فيها مُفَرِّطاً أو مُفَرِّطاً

قال البغدادي - بعد ذكر البيتين - : ولا أعلم قائل هذين البيتين ولا رأيتهما إلا في كتاب الغُباب في شرح أبيات  
الأدب لابن سناء الملك وضمنه أبياتا وأشعارا تتضمن حكما ومواعظ وذكر أيضا أَنَّ الخطابي أبا سليمان حمد بن

محمد بن إبراهيم بن الخطاب المتوفى سنة ٣٨٦ - قد ضمن الشطر الثاني من البيت تنفة له وهي :

فسامخ ولا تستوف حَقَّك كُلَّهُ وأبق فلم يستقدس قط كريم

ولا تغل في شيء من الأمر واقتصد كلا طرفي قصد الأمور ذميم

اللغة : الإفراط المبالغة في الأمر ، والتفريط : الإهمال والتضييع ، والقصد بينهما .

الشاهد : ذكره الرضي ليدل على أن معنى القصد خلاف القصور والإفراط .

(٩) ساقطة من ج .

وقال المبردُ : هي منصوبة على المصدر ، أي رُحِبْتَ بلادك مرحبا ، أي رَحِبَا ، وأهَلَّتْ أَهْلًا<sup>(١)</sup> ، أي تأهَلَّتْ تأهلا .

فقدَّر له فعلا - وإن لم يكن له ( فعل )<sup>(٢)</sup> - كما قيل في نحو القهقري - ( كما ذكرنا )<sup>(٣)</sup> .

وسَهِّلَ موضعك سهلا ، على وضع سهلا موضع سُهولة<sup>(٤)</sup> .

ومن الواجب إضمارُ فعلها سماعا قولهم : هذا ولا زَعَمَاتِكَ<sup>(٥)</sup> . كأن المخاطب كان يزعم زعماتٍ كاذبةً ، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سَيِّمًا الصَّدَقِ صادرٍ من غيره قيل له : هذا ولا زعماتك ، أي هذا الحق ، ولا أتوهمُ زعماتك<sup>(٦)</sup> .

ويجوز أن يكون التقدير : أزعمُ هذا ولا أزعم زعماتِكَ ، أو أزعمُ هذا ولا تزعمُ زعماتِكَ .

ومنها قولهم : من أنت زيدا<sup>(٧)</sup> ، وأصله أن رجلا غير معروف بفضيلة ( يسمى )<sup>(٨)</sup> بزيد ، وكان اسمَ رجلٍ مشهور فأنكر ذلك عليه ، أي من أنت ذاكرة زيدا ، ( أو تذكر زيدا )<sup>(٩)</sup> وانتصاب ( ذاكرة ) على الحال من معنى ( من أنت ) أي من تكون ، كما قيل ( في كيف )<sup>(١٠)</sup>

---

(١) في المنتضب ٢١٨/٣ : وأما قولهم : مرحبا وأهلا فهو في موضع قولهم : رُحِبْتَ بلادك رحبا وأهَلَّتْ أَهْلًا ، ومعناه الدعاء .

(٢) ساقطة من ج و ص و ط .

(٣) في ط : على نحو ما ذكرنا ، وفي ص : على ما ذكرنا .

(٤) في اللسان ( رحب ) ٣٩٩/١ : وكذلك إذا قال سهلا أراد نزلت بلدا سهلا لا حزنا غليظا ، وفي التاج ٣٨٣/٧ : والسهل من الأرض ضد الحزن وهو من الأسماء التي أجريت مجرى الظروف .

(٥) ذكر هذا المثل في الكتاب ١٤١/١ ، وفي الإيضاح لابن الحاجب ٣٠٨/١ ، وقال : كأن المخاطب وُعِدَ بأشياء فلم يف بها ، ثم رأى الموعدَ على حال دونها ، فقال : الموعدُ هذا ، أي أرضي هذا ولا زعماتك ، أو ولا أتوهم زعماتك ، وانظر : الصَّبَان على الأعمش ١٩٣/٣ .

(٦) هذا تقدير سيبويه في الكتاب ١٤١/١ .

(٧) قال سيبويه ١٤٧/١ : ومن ذلك قول العرب : من أنت زيدا ، فزعم يونس أنه على قوله : من أنت تذكر زيدا . وانظر ابن عيمش ٢٨/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣١٠/١ .

(٨) هكذا في النسخ التي بين يدي ولعل الصواب : يسعى ، حتى يتفق مع تفسير الشارح .

(٩) تكملة من ج و ص و ط .

(١٠) تكملة من ج و ص و ط .

أنت وقصة<sup>(١)</sup> من ثريد<sup>(٢)</sup> . أي كيف تكون .

ويقال هذا أيضا فيمن ذكر عظيما بسوء ، أي من أنت تذكر زيدا ( بسوء )<sup>(٣)</sup> .  
ويروى ( زيد ) بالرفع ، أي كلامك زيد ، نحو كلمته فوه إلى في ، والنصب أقوى  
وأشهر .

ومنها قولهم : عذيرك من فلان ، والعذير إما بمعنى العاذر كالسميع ، أو  
(المُعذِر)<sup>(٤)</sup> كالألِيم بمعنى المؤلم ، وأعذر وعذر بمعنى .

ويجوز أن يكون ( العذير )<sup>(٥)</sup> بمعنى العُذر ، إلا أن الفعل في مصدر غير الأصوات  
قليل كالتكثير ، وأما في الأصوات كالصهيل والنثيم<sup>(٦)</sup> فكثير .

والعذير - أيضا - الحال التي يحاولها المرء يُعذّر عليها قال<sup>(٧)</sup> :

١٠٢ - جَارِي لَا تَسْتَكْرِي عَذِيرِي سِيرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي<sup>(٨)</sup>

يُنِّ بِقَوْلِهِ سِيرِي وَإِشْفَاقِي الْحَالِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَعْذِرَ فِيهَا ، وَلَا يَلَامُ عَلَيْهَا ، يُقَالُ هَذَا  
إِذَا أَسَاءَ شَخْصَ الصَّنِيعِ إِلَى الْمُخَاطَبِ ، أَيْ أَحْضَرَ عَازِرَكَ أَوْ عُذْرَكَ ، أَوْ الْحَالِ الَّتِي تُعْذَرُ  
فِيهَا وَلَا تَلَامُ ، وَهِيَ فَعْلُ الْمَكْرُوهِ إِلَى ذَلِكَ الشَّخْصِ ، أَيْ لَكَ الْعُذْرُ فِيمَا تَجَازِيهِ  
( لسوء )<sup>(٩)</sup> صَنِيعِهِ إِلَيْكَ .

(١) في اللسان ( قصع ) القصعة الضخمة تُشْبِعُ العشرة والجمع قِصَاع .

(٢) كثيرا ما يرد هذا المثال عند النحويين ، ولم أجد له تخریجا في كتب الأمثال ولا في كتب اللغة وانظر الكتاب  
١٥٣/١ .

(٣) ساقطة من ج و ص وط .

(٤) في ص : المعذور .

(٥) تكلمة من ج و ط .

(٦) في اللسان ( نأَم ) النأمة بالتسكين الصوت ، نأَم الرجل يَنِثِمُ وينأَم نثيما ، وهو كالأنين ، وقيل : هو كالزحير ،  
وقيل : هو الصوت الضعيف الخفي ، أيا كان ، ونأَم الأسد يَنِثِمُ نثيما وهو كالزئير .

(٧) قائله العجاج ، وستأتي ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٨) البيت في ديوانه ٣٣٢/١ ، وفي الكتاب ٣٢٥/١ ، وفي المقتضب ٢٦٠/٤ ، وفي معجم مقاييس اللغة ٢٠٤/٣ ،  
وفي مجمع الأمثال ١٢/٢ ، وفي الخزانة ١٢٥/٢ ، اللغة : جاري : منادى مرخم ، أي يا جارية ، والعذير : الحال  
التي يحاولها المرء يعذر عليها ، إشفاقي حناني وعطفي .

الشاهد : أنشدته الرضي لبيان أن العذير بمعنى الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها .

(٩) في ت : سوء .

ومعنى ( من فلان ) أي من أجل الإساءة إليه وإيذائه ، أي أنت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه .

ومنه ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال لأبي بكر : « أعذِرْني من عائشة »<sup>(١)</sup> أي من جهة تأديبها وتعريبها<sup>(٢)</sup> .

وفي الخبر : « ( لن )<sup>(٣)</sup> يهلك الناسُ حتى يُعذِّروا مِنْ أَنْفُسِهِمْ »<sup>(٤)</sup> أي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لِمُعذِّبِهِمْ ومهلكهم ، فمعنى من أنفسهم : من ( جهة أنفسهم و )<sup>(٥)</sup> إهلاكها .

ويقال : من يعذِرْني من فلان ، أي من أجل إيذائي إياه ، أي لي عذر في إيذائه فهل ههنا من يعذِرْني ؟

ومنها قولهم : أهْلَكَ والليل<sup>(٦)</sup> ، إن كان الواو فيه بمعنى ( مع ) فالمعنى الحق أهْلَكَ ( مع )<sup>(٧)</sup> الليل ، أي لا يسبقك الليل إليهم ، وإن كانت للعطف انتصب الليل بفعل آخر غير ناصب أهْلَكَ ، أي الحق أهْلَكَ ، واسبق الليل .

ومنها : كليهما وتمرا<sup>(٨)</sup> ، أي أعطني كليهما وتمرا ، وأصله أنه قال : شخص بين

---

(١) قال البغدادي في ترجمته لأحاديث شرح الرضوي ق ١٣ : قال الأزهري في التهذيب : وفي الحديث أن النبي ﷺ استعذر أبا بكر من عائشة ، كأنه عتب عليها بعض الأمر ، فقال لأبي بكر : أعذِرْني منها إن أدبتا . قلت : ولم أجد هذا الحديث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، والنص الذي نقله البغدادي في التهذيب ٣١٠/٢ .

وفي النهاية لابن الأثير ١٩٧/٣ ، ومنه الحديث « أنه استعذر أبا بكر رضي الله عنه من عائشة كان عتب عليها في شيء ، فقال لأبي بكر : كن عذيري منها إن أدبتا » أي قم بعذري في ذلك .

(٢) في اللسان ( عرك ) ٣٥٣/١٢ : العريكة : الطبيعة ، يقال : لانت عريكته إذا انكسرت نخوته .. يقال : فلان لين العريكة إذا كان سلسا مطاوعا منقادا قليل الخلاف والنفور .

(٣) في ت : أن .

(٤) رواه أبو داود في سننه ٥١٥/٤ ، وأحمد في مسنده ٢٦٠/٤ ، ٢٩٣/٥ . وفي النهاية ١٩٧/٣ : يقال : أعذر فلان من نفسه إذا أمكن منها ، يعني أنهم لا يهلكون حتى تكثر ذنوبهم وعبوبهم ، فيستوجون العقوبة ، ويكون لمن يعذبهم عذر ، كأنهم قاموا بعذره في ذلك ويروى بفتح الياء ، من عذرتة وهو بمعناه .

(٥) ساقط من جـ .

(٦) في مجمع الأمثال ٥٢/١ : أي أذكر أهْلَكَ وبعدهم عنك ، واحذر الليل وظلمته فهما منصوبان بإضمار الفعل ، يضرب في التحذير والأمر بالحزم . ( وانظر جمهرة الأمثال ١٩٦/١ ، والمستقصى ٤٤٣/١ ) .

(٧) في ت : من .

(٨) ورد هذا المثل في المستقصى ٢٣١/٢ : كليهما ، وفي جمهرة الأمثال ١٤٧/٢ ، ومجمع الأمثال ١٥١/١ =

يديه زُبْدٌ وسنام وتمر لآخر : أي هذين تريد - ( مشيراً )<sup>(١)</sup> إلى الزبد والسنام ، فقال : ذلك الآخر ذلك .

ومنها قولهم : الكلاب على البقر<sup>(٢)</sup> . أي أرسل .  
وأحشفاً وسوء كيلة<sup>(٣)</sup> ، أي أتجمع حشفاً ( وسوء كيلة )<sup>(٤)</sup> .  
وكل شيء ولا شتيمة حر<sup>(٥)</sup> ، أي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر .  
وإن تأتني فأهل الليل و ( أهل )<sup>(٦)</sup> النهار<sup>(٧)</sup> ، أي فتأتي أهل الليل و ( أهل )<sup>(٨)</sup> النهار ، أي أهلاً لك بالليل والنهار .  
( وقولهم )<sup>(٩)</sup> ديار الأجابة<sup>(١٠)</sup> ، أي اذكرها .  
وقولهم : كالיום رجلاً ، أي ما رأيت كرجل اليوم رجلاً ، على حذف ناصب رجل ، وحذف ما أضيف إلى اليوم ، وكالיום حال مقدم ( من رجلاً )<sup>(١١)</sup> .

---

= كلاهما . قال الزمخشري في المستقصى : مرّ بعمرو بن حمران الجعدي رجلٌ مجهود وبين يديه زبد وقُرس وتمر فاستطعمه زبداً أو قرصاً ، فقال عمرو ذلك : أي أطعمك كل واحد منهما وتغراً أيضاً ، ثم ضرب في كل موضع تخير فيه الرجل بين شيئين وهو يريداهما معا .  
ورواية الزمخشري عكس رواية الرضي لأصل المثل وقد ذكر الميداني الروايتين .

- (١) ساقطة من ج .
- (٢) في مجمع الأمثال ١٤٢/٢ ، يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة يعني لا ضرر عليك فخلهم .. ويقال : الكراب على البقر ، هذا من قولك : كربت الأرض إذا قلبتها للزراعة ، يضرب في تخلية المرء وصناعته . وانظر جمهرة الأمثال ١٦٩/٢ .
- (٣) في جمهرة الأمثال ١٠١/١ يضرب مثلاً لجمعك على الرجل ضريين من الخسران ونوعين من النقصان ، وفي مجمع الأمثال ٢٠٧/١ الكيلة : فعلة من الكيل ، وهي تدل على الهبة والحالة نحو الركبة والجلسة ، والحشف أردأ التمر .. يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين .
- (٤) ساقط من ج و ص وط .
- (٥) ذكره سيبويه في الكتاب ١٤٢/١ وقال : أي أئت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر . ونقله عنه ابن منظور في اللسان مادة شتم ، وانظر الإيضاح ٣٠٨/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٩٤/٣ .
- (٦) تكملة من ص وط .
- (٧) ذكره ابن الحاجب في الإيضاح ٣١٠/١ وقال : فإنك تأتي ، ومعناه الإكرام ، لأن المرء يكرم في أهله ليلاً ونهاراً ، وانظر حاشية الصبان على الأشموني ١٩٣/٣ .
- (٨) تكملة من ج .
- (٩) قدر الأشموني المضرر بأعطني ، وقدره الصبان بأذكرها ( حاشية الصبان ١٩٣/٣ ) .
- (١٠) في ط : من رجل .

وقد يقال : كلاهما - بالرفع - ( وتمرا )<sup>(١)</sup> ، وكلُّ شيء ولا شتيمةٌ حر ، أي كلاهما لي ، وكل شيء أُمم<sup>(٢)</sup> .

ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها لكونها أمثالا أو كالمثل في كثرة الاستعمال ، والأمثال لا تغير .

وأعلم أن المفعول به يحذف كثيرا ، إلا في أفعال القلوب - كما يجيء في بابها<sup>(٣)</sup> - وكذا المتعجب منه ، فإنه لا يحذف إلا مع قيام القرينة على ( تعيينه )<sup>(٤)</sup> نحو ما أحسنك وأجمل ، إذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه .

ولا يحذف المجاب به ، نحو : ضربت زيدا في جواب من قال : من ضربت ؟ إذ هو مقصود الكلام .

وكذا إذا كان مستثنى نحو ما ضربت إلا زيدا .

وما حذف من المفعول به فهو على ضربين :

إما منوئي كما في قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾<sup>(٥)</sup> أي ( لمن )<sup>(٦)</sup> يشاؤه .

أو غير منوئي ، وذلك إما لتضمين الفعل معنى اللزوم ، كقوله تعالى : ﴿ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾<sup>(٧)</sup> أي يعدلون . وقوله<sup>(٨)</sup> :

١٠٣ - وإن تَعْتَزِرْ بِالْحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَايِبِهَا نَصْلِي<sup>(٩)</sup>  
أي يؤثر بالجرح .

---

(١) في ص : وتمر ، ( ولعل الصواب ما أثبتته ) .

(٢) هذا تقدير سيبويه ١٤٢/١ وتبعه النحويون ، والأمم الشيء اليسير .

(٣) انظر ط ٢٧٩/٢ .

(٤) في ط : تعيينه .

(٥) آل عمران ١٢٩ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) النور ٦٣ وفي التبيان ٩٧٩ الكلام محمول على المعنى ، لأن معنى يخالفون يميلون ويعدلون .

(٨) قائله ذو الرمة ومستانی ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٩) البيت في ديوانه ١٥٦/١ وفي ابن يعيش ٣٩/٢ وفي المغني ٦٧٦ وفي الخزانة ١٢٨/٢ .

اللغة : المحل : انقطاع المطر ويئس الأرض من الكأ ، عراييبها قال الأصمعي : كل ذي أربع عرقوباه =

وإما للمبالغة بترك التقييد كما تقول : فلان يعطي ويمنع . قال الله تعالى : ﴿ والله يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ ﴾<sup>(١)</sup> .

---

= في رجليه وركبته في يديه ، والنصلُ حديدة السيف والسكين ( الخزانة ١٢٩/٢ ) .  
الشاهد : أوردته الرضي شاهداً على حذف مفعول يجرح لتضمنه معنى يؤثر قلت : والذي أراه أن المفعول به لم يحذف فهو كلمة ( عراقية ) ولكنه عدى الفعل إلى المفعول به بواسطة حروف الجر لتضمنه معنى يؤثر الذي لا يتعدى إلا بحرف الجر .  
(١) البقرة ٢٤٥ .

## المنادى

قوله : والثاني المنادى وهو المطلوب إقباله بحرفٍ نائبٍ منابٍ أدعو لفظاً أو تقديراً .

( قوله : المطلوب إقباله )<sup>(١)</sup> .

أي الذي يطلب منه أن يقبل عليك بوجهه .

قال المصنف : المطلوبُ إقباله أخرج المندوب ، لأنه المتفجّع عليه لا المطلوبُ إقباله ، وبحرف نائبٍ منابٍ أدعو أخرج نحو زيد في قولك : أطلب إقبالَ زيد<sup>(٢)</sup> .

وقد تصلّف<sup>(٣)</sup> ( المصنف )<sup>(٤)</sup> بهذا الحد ، وقال : إن الزمخشري لم يحدّ المنادى لإشكاله ، وذلك أنه لوحدَ بأمر معنوي أي كونه مطلوبَ الإقبال دخل فيه ( زيد ) في : أطلبُ إقبالَ زيد ، ولوحدَ بأمر لفظي - أي ما دخل عليه يا وأخواتها - دخل فيه المندوب وليس بمنادى<sup>(٥)</sup> .

والظاهر أن جار الله لم يحدّه لظهوره لا لإشكاله ، فإن المنادى - عنده - كل ما دخله ( يا ) وأخواتها ، والمندوب عنده منادى ( على وجه التفجع )<sup>(٦)</sup> كما صرح به لما فصل أحكام المنادى في الإعراب والبناء<sup>(٧)</sup> .

وكذا الظاهر من كلام سيبويه أنه منادى<sup>(٨)</sup> .

( كما )<sup>(٩)</sup> قال الجزولي : المندوب منادى على وجه التفجع ، فإذا قلت يا محمداً،

(١) تكملة من ط .

(٢) في الإيضاح لابن الحاجب ٢٤٩/١ ، والتحقيق أن يقال في حده - يعني حد المنادى - : هو المطلوب إقباله بحرف نائبٍ منابٍ أدعو لفظاً أو تقديراً .. وخرج المندوب عنه بأصل الجنس فإنه ليس مطلوباً إقباله .

(٣) في اللسان صلف ٩/١١ الصلف مجاوزة القدر في الظرف والبراعة والادعاء .

(٤) تكملة من ط .

(٥) الإيضاح ٢٤٩/١ .

(٦) تكملة من ط ، وهي مأخوذة من كلام سيبويه في الكتاب ٣٢١/١ .

(٧) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ١٢٨/١ .

(٨) في الكتاب ٣٢١/١ ، اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه .

(٩) تكملة من ص وط .



فكأنك تناديه ، وتقول ( له )<sup>(١)</sup> : تعال ، فأنا مشتاق إليك ، ومنه قولهم في المراثي : لا تبعد ، أي لا تهلك ، كأنهم من ضنهم بالميت ( على )<sup>(٢)</sup> الموت تصوره حيا ، فكرهوا موته ، فقالوا : لا تبعد ، أي لا يبعدت ولا هلكت<sup>(٣)</sup> .

وكذا المندوب ( المتوجع عليه )<sup>(٤)</sup> نحو ( واويلا )<sup>(٥)</sup> وواثبورا<sup>(٦)</sup> ، وواحننا ، أي احضر حتى يتعجب من فظاعتك .

والدليل على كونه مدعواً قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا ، وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾<sup>(٧)</sup> أمرهم بقول : واثبورا .

وكذا المستغاث منادى دخله معنى ( الاستغاثة ) .

وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى<sup>(٨)</sup> التعجب ، فمعنى ياللماء ويا للدواهي : احضرا حتى يُتَعَجَّبَ منكما .

وكذا لا يرد عليه المخصوص ، فإنه يقول : هو منادى نقل إلى معنى الاختصاص<sup>(٩)</sup> والعارض غير معتد به .

هذا ، وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعل المقدر . وأصله عنده يا أدعو زيدا ، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ( ولدلالة )<sup>(١٠)</sup> حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته<sup>(١١)</sup> .

(١) تكملة من ص وط .

(٢) في ط : عن .

(٣) في المقدمة الجزولية ق ٤٥ : المندوب منادى على وجع التفجع لا لأن يجيب .

(٤) في ت : المتوجع به .

(٥) في جـ وط : واويلاه وفي ط : واثبوره ، وواحنناه .

(٦) الثبور : الهلاك والخسران والويل .

(٧) الفرقان : ١٤ .

(٨) تكملة من جـ وص وط .

(٩) في المفصل بشرح ابن يعيش ١٧/٢ وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويُقصد به الاختصاص لا النداء ، وذلك قولهم : أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل .. إلخ .

(١٠) في ط : لدلالة .

(١١) في الكتاب ١٤٧/١ : وما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله والنداء كله .. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا الكلام ، وصار يا بدلاً من اللفظ بالفعل - كأنه قال : يا أريد عبد الله ،

فحذفت أريد ، وصارت ( يا ) بدلاً منها .

( وأجاز )<sup>(١)</sup> المبرد نصب المنادى على حرف النداء ، لسده مسد الفعل<sup>(٢)</sup> .  
 وليس ببعيد ، لأنه يمال إمالة الفعل فلا يكون - إذن - من هذا الباب ، أي مما  
 انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف .  
 وعلى المذهبين ( يازيد )<sup>(٣)</sup> جملة ، وليس المنادى أحد جزأي الجملة ، فعند سيويه  
 جزءا الجملة - أي الفعل والفاعل - مقدّران ، وعند المبرد حرف النداء سدّ مسد أحد  
 جزأي الجملة - أي الفعل - والفاعل مقدر .  
 ولا منع من دعوى سده مسدّهما .  
 والمفعول به هنا - على المذهبين - واجب الذكر لفظا أو تقديرا ، إذ لا نداء بدون  
 المنادى .

وما أوردَ ههنا - إلزامًا - من أن الفعل لو كان مقدرا ، أو كان ( يا ) عوضًا منه ،  
 لكان جملةً خبرية غير لازم ، لأن الفعل مقصودٌ به الإنشاء ، فالأولى أن يقدر بلفظ  
 الماضي ، أي دعوت أو ناديت ، لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي .  
 وقال أبو علي - في بعض كلامه - إن ( يا وأخواته ) أسماء أفعال<sup>(٤)</sup> .  
 ومُنِعَ بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين ، والهمزة من أدوات النداء .

(١) في ت وج : وأحال .

(٢) كلام المبرد يوافق كلام سيويه . قال في المقتضب ٢٠٢/٤ : اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته ، وانتصابه  
 على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : يا عبد الله لأن ( يا ) بدل من قولك : أدعو عبد الله وأريد ، لأنك تخبر  
 أنك تفعل ، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا ، فإذا قلت : يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنه  
 مفعول تعدى إليه فعلك ..

وانظر تعليق الشيخ عزيمة هامش رقم ١ من صفحة ٢٠٢ ج ٤ .

(٣) في ط : فيازيد .

(٤) لعل الرضي اتبع ابن يعيش في نسبة هذا الرأي إلى أبي علي ، انظر شرحه للمفصل ١٢٧/١ . وكلام أبي علي  
 في الإيضاح وفي المسائل العسكرية لا يؤيد ما ذهب إليه . قال في الإيضاح بشرح عبد القاهر ( المقتصد ٥٧٣ ) ويدل ذلك  
 على أن هذه الكلم - يعني أسماء الأفعال - أسماء وليست بحروف أن الحرف والاسم لا يستقل بهما كلام إلا في النداء ،  
 وليس ذلك بنداء . وظاهر كلام عبد القاهر في المقتصد ٥٧٣ - ٥٧٤ لا يؤيدهما أيضا وفي المسائل العسكرية ١٠٩ :  
 فأما قولهم في النداء ( يازيد ) واستقلال هذا الكلام مع أنه مؤتلف من اسم وحرف فذلك لأن الفعل ههنا مرادٌ  
 عندهم ، يدل ذلك على ذلك ما حكاه سيويه في قولهم : يا إياك .

ويمكن أن يقال : خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء ، فجُوزَ في أدواته مالا يجوزُ في غيرها ، ألا ترى إلى الترخيم .

ومُنِعَ أيضا بأن الضمير فيه لا يكون لغائبٍ لعدم تقدم ذكره ، ولا لتكلم لأن اسمَ الفعل لا يضم في ضمير المتكلم .

والجواب ( أن )<sup>(١)</sup> اسمَ كُلِّ فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا أو مضمرا ، وغائبا أو متكلما أو مخاطبا ، لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر ( فتقول )<sup>(٢)</sup> صه في المفرد المذكر والمؤنث ، وكذا في مشاهما ومجموعهما ، وإذا كان أداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره ، فيكون كما قال بعضهم في أف : إنه بمعنى أتضجر أو تضجرت ، وفي أوّ : إنه بمعنى أتوجع أو توجعت<sup>(٣)</sup> .

وقيل : لو كان اسمَ فعلٍ لثم ( من )<sup>(٤)</sup> دون المنادى ، لكونه جملة .

والجواب : أنه قد يعرض للجملة مالا ( تستقل به كلاما )<sup>(٥)</sup> ، ( كخبر المبتدأ )<sup>(٦)</sup> والجملة القسمية ، والشرطية ، والنداء لا بد له من منادى .

واعلم أنه قد ينصب عاملُ المنادى المصدرَ اتفاقا - نحو : يا زيد دعاءً حقا ، ويجوز أن يكون مثل : الله أكبر دعوة الحق ، وزيد قائم حقا ، أي منتصبا بعامل مقدّر ، كما قيل فيهما .

وأجاز المبردُ نصبَه للحال ، نحو : يا زيد قائما ، إذا ناديته في حال قيامه<sup>(٧)</sup> ، قال

---

(١) في ج : لأن .

(٢) في ت وص : وتقول ، وفي ط : تقول .

(٣) نقل أبو حيان في بحره المحيط ٢٣/٦ عن الزناني أن في ( أف ) لغات تقارب الأربعين ، وذكر ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣٨/٤ - ٣٩ ، في أوّ عدة لغات منها أوّ وآه وأوّ وأوّه .

(٤) في ط : مني .

(٥) في ج وص : يستقل كلاما ، وفي ط : يستقل كلاما بوجوده .

(٦) ساقط من ج وص وط .

(٧) لم أجد في المقتضب ولا في الكامل ذكرا للبيت الذي ذكر الرضي أن المبرد قال : إنه مما نصبَ فيه عاملُ المنادى الحال ، ولعله اعتمد في نقله هذا على ابن السراج في الأصول ٣٧٠/١ - ٣٧١ فإنه حكى عن أبي العباس المبرد أنه قال : قلت لأبي عثمان : ما أنكرت من الحال للمدعو ؟ قال : لم أنكرك منه إلا أن العرب لم تدع على شريطة ، =

ومنه قوله<sup>(١)</sup> :

١٠٤ -

يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام<sup>(٢)</sup>

والظاهر أن عامله ( بؤس ) الذي هو بمعنى الشدة ، وهو مضاف إلى صاحب الحال - أعني الجهل - تقديرا ، لزيادة اللام ، فهو مثل أعجبنى ( مجيء )<sup>(٣)</sup> زيد راكبا .

قوله : ويُنَى على ما يُرْفَع به إن كان مفرداً معرفة ، نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون .

إنما قال : على ما يرفع به ليكون أعم من قولهم : يبنى على الضم فإن نحو : يا زيدان ويا زيدون خارج منه .

وما يرفع به الاسم الضم والألف والواو .

وقال الكسائي : المنادى المفرد المعرفة مرفوعٌ لتجرده عن العوامل اللفظية<sup>(٤)</sup> .

= فإنهم لا يقولون : يا زيد راكبا ، أي ندعوك في هذه الحالة ونُمسِكُ عن دُعائك ماشيا ، لأنه إذا قال : يا زيد فقد وقع الدعاء على كل حال ، قال : قلت : فإن احتاج إليه راكبا ولم يحتج إليه في غير هذه الحالة فقال : يا زيد راكبا ، أي أريدك في هذه الحالة ؟ قال : أُلست قد تقول : يا زيد دعاء حقا ؟ فقلت بلى فقال : علام تحمل المصدر ؟ قلت : لأن قولي : يا زيد كقولي : أدعو زيدا ، فكأنني قلت : أدعو دعاء حقا ، قال : لا أرى بأسا بأن تقول على هذا : يا زيد قائما ، وألزم القياس . قال أبو العباس : وجدت أنا تصديقا لهذا قول النابغة :

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

وانظر : الإنصاف ٣٢٩ ، والخزانة ١٣١/٢ .

(١) القائل النابغة الذبياني ، وستأتي ترجمته ٧٧٦ .

(٢) صدره : قالت بنو عامر خالوا بني أسد

والبيت في ديوانه ٢٢٠ ، وفي الكتاب ٣٤٦/١ ، وفي الخصائص ١٠٦/٣ ، وفي شرح المفضليات للتبريزي ٤٤٦ ، وفي رصف المباني ١٦٨ ، وفي الخزانة ١٣٠/٢ . اللغة : خالوا : قاطعوا وتاركوا من المخلاة والخلاء ( الخزانة ١٣٢/٢ ) . وقال البغدادي ١٣٠/٢ : من جعل عامل الحال النداء جعل الحال من المضاف .. ومن جعل ضرارا حالا من المضاف إليه جعل العامل المضاف .. وقال في الخزانة ١٣٢/٢ : اللام في لأقوام زائدة ، قال المبرد : هذه اللام تزداد في المفعول على معنى زيادتها في الإضافة يقولون : هذا ضاربٌ زيدا وهذا ضاربٌ لزيد .

الشاهد : نسب الرضي إلى المبرد أنه استشهد بهذا البيت لمجيء الحال منصوبا بعامل المنادى .

(٣) تكملة من جوص وط : وهي لازمة لتكون عاملة في الحال ، ولأنها مضافة إلى صاحب الحال ، فيشبهها حينئذ قوله يا بؤس للجهل ضرارا .

(٤) هذا رأي الكوفيين انظر : الإنصاف ٣٢٣ .

(و) <sup>(١)</sup> لا يعني أن التجرد فيه عاملُ الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ <sup>(٢)</sup> ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سببُ البناء حتى يبنى ، فلا بد فيه من الإعراب .  
ثم ( قالوا ) <sup>(٣)</sup> لو جردناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت الياء ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ، ولم ننوّه ليكون فرقا بينه وبين ما رُفِعَ بعامل رافع .  
( ولا ) <sup>(٤)</sup> يعترض عليه بالمبتدأ ، فإن العامل فيه عنده هو الخبر <sup>(٥)</sup> .  
قال <sup>(٦)</sup> : وإنما نصب المنادى ( المضاف ) <sup>(٧)</sup> لطوله ، ولأن المنصوبات في كلام العرب أكثر .

فهو عنده مرفوع أو منصوب بلا عامل <sup>(٨)</sup> .  
وقال الفراء : أصل يازيدُ يازيدا ( ليكون ) <sup>(٩)</sup> المنادى بين الصوتين ، ثم اكتفي بيا ، ونوي الألف ، فصار كالغايات ، فبني على الضم ، وفتح المضاف لوقوع المضاف إليه موقعَ ألف يازيدا <sup>(١٠)</sup> .  
فحركته عنده ليست نصبا . ولا أدري ما يقول في نصب المضارع ( للمضاف ) <sup>(١١)</sup> والمفرد النكرة ، ولم لا يجري المضاف مجراها في كونه منصوبا .

- 
- (١) تكملة من ط .  
(٢) قد نسب الرضي هذا الرأي إلى البصريين انظر : صفحة ٢٥٣ .  
(٣) في ت وط : أنا ، ولعل ما أثبتته هو الصواب ، لأن هذا دليل الكوفيين وانظر : الإنصاف ٣٢٣ .  
(٤) في ج : فلا .  
(٥) انظر رأيه فقد تقدم صفحة ٢٥٥ .  
(٦) يعني الكسائي ، وقد ذكر صاحبُ الإنصاف ذلك في دليل الكوفيين صفحة ٣٢٣ فقال : فأما المضاف فنصبتناه لأننا وجدنا أكثر الكلام منصوبا ، فحملناه على وجه من النصب أكثر استعمالا .  
(٧) في ت : المضاف الطويل وفي ص : المنادى الطويل .  
(٨) قد تقدم أن هذا رأي الكوفيين وليس رأي الكسائي وحده .  
(٩) ساقطة من ص .  
(١٠) في الإنصاف ٣٢٣ ، وأما الفراء فتمسك بأن قال : الأصل في النداء أن يقال : يا زيدا .. والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو ( يا ) في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره ، فحذفوه ، وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيها بقبل وبعد .. ثم قال : وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحا لأن الاسم الثاني حل محل ألف الندبة .  
(١١) ساقطة من ج و ص وط .

قوله : مفردا .

أي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له ، فيدخل فيه نحو : يازيدان ويازيدون .  
ويعني بالمعرفة ما كان مقصودا قصده ، سواء تعرف بالنداء أو كان معرفة قبله ،  
( فيعم )<sup>(١)</sup> نحو يا زيد ، ويا رجل ، ويا هذا ، ويا أنت .

والضم مقدر في المنقوص والمقصور ، نحو : يا قاضي ويا فتى ، وفي المبني قبل النداء ،  
نحو يا هذا ، ويا هؤلاء .

ويؤنس يحذف الياء في المنقوص ، ويعوض منها تنوينًا ، فيقول : يا قاضٍ ، لأنه لم  
يُعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لامٍ أو إضافة ، ولا يحذف في يا مُرِّي - من  
الإراءة - خوفاً من الإجحاف بالكلمة<sup>(٢)</sup> .

وإنما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة - لفظا ومعنى - لكاف  
الخطاب الحرفية ، وكونه ( مثلها )<sup>(٣)</sup> إفرادا وتعريفا ، وذلك لأن يا زيد بمنزلة أدعوك  
وهذا الكاف ( ككاف )<sup>(٤)</sup> ذلك لفظا ومعنى .

وإنما قلنا ذلك لِمَا تقرر أن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف ( بوجه )<sup>(٥)</sup> أو الفعل ،  
ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني .

وأما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لأنهما ليسا كالكاف إفرادا .

ولم يبنِ المفرد ( المنكر )<sup>(٦)</sup> لأنه ليس مثلها تعريفا ، ولم يقع موقعها .

وإن وقع المضمرُ منادى جاز ( نحو )<sup>(٧)</sup> يا أنت ، نظرا إلى المظهر ، قال<sup>(٨)</sup> :

(١) ساقطة من جـ ، وفي ط : فيضم .

(٢) في الجمع ١٧٣/١ وقال يونس : تحذف - يعني الياء - لأن النداء دخل على اسم معرب منون محذوف الياء فذهب  
التنوين من المحذوف الياء ، فبقي حذف الياء بحاله ، وتقدر الضمة في الياء المحذوفة .

(٣) تكملة من جـ و ص و ط .

(٤) في ط : مشابه للكاف في .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ص : المركب .

(٧) ساقطة من جـ و ط .

(٨) قائله سالم بن دارة ، ودارة لقب أمه ، واسمها سيقاء ، وأبوه مسافع بن عقبة بن يربوع .. وقال التبريزي : دارة =

١٠٥ - يا أبجرُ بن أبجر يا أنتا أنت الذي طلقتَ عام جُعْتَا<sup>(١)</sup>  
 وجاز يا إياك نظرا إلى كونه مفعولا ، كما ورد في كلام ابن الأحوص<sup>(٢)</sup> : يا إياك قد  
 كفيْتُك ، قاله لأبيه لما أراد أن يتكلم<sup>(٣)</sup> .  
 وإذا اضطرَّ إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطرَّ إليه ( من  
 التنوين )<sup>(٤)</sup> ، قال<sup>(٥)</sup> :  
 ١٠٦ - سلامُ الله يا مطرَّ عليها وليسَ عليك يا مطرَّ السلام<sup>(٦)</sup>  
 وعند يونس يُنصَّب رجوعا به إلى حركته الإعرابية ، لما اضطرَّ إلى إزالة البناء بتنوين

= هو يربوع ونسب سالمٌ إليه . وكذا في الأغاني ، قال البغدادي : والصحيح الأول ( الخزنة ١٤٤/٢ ، ١٤٥ ) .

(١) البيت في نوادر أبي زيد ١٦٣ وفيه يا مُرثيا ابن واقع وهي الرواية الصحيحة كما في الخزنة ١٤٠/٢ ، وفي الأمالي  
 الشجرية ٧٩/٢ ، وفيه يا أقرع بن حابس ، وفي الإنصاف ٣٢٥ ، ٦٨٢ ، وفي ابن يعيش ١٢٧/١ ، وفي الخزنة  
 ١٣٩/٢ ، وفي التصريح ١٦٤/٢ ، وفي الجمع ١٧٤/١ .

الشاهد : أوردته الرضي شاهدا على أنه يجوز لك إذا ناديت المضمَر أن تقول : يا أنت نظرا إلى المظهر .  
 (٢) الأحوص هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري ، شاعر هجاء صافي الديباجة عاصر جريرا  
 والفرزدق ، وقد على الوليد بن عبد الملك فأكرمه ثم بلغه عنه ما ساءه من سيرته فردّه إلى المدينة وأمر بجلده . أخباره  
 كثيرة توفي سنة ١٠٥ هـ ( الأعلام ٢٥٧/٤ ) .

(٣) نسب هذا القول السيوطي للأحوص - بالخاء المعجمة الفوقية - في الجمع ١٧٤/١ ، وفي كثير من كتب النحو  
 قال بعضهم : وفي إيضاح ابن الحاجب ٢٥٣/١ ، قول بعض العرب : يا إياك . وفي الخزنة ١٤١/٢ قال - وهو  
 يتحدث عن نسبة البيت : يا مريا ابن واقع .. إلخ - : زعم العيني أن قائله الأحوص ، وهو وهم وإنما قوله نثر لا نظم ،  
 وهو أنه لما وفد مع أبيه على معاوية خطب فوثب أبوه ليخطب فكفّه وقال : يا إياك قد كفيْتُك . والظاهر من كلام  
 الشارح إجازة نداء المضمَر ، والذي عليه الجمهور خلافه ، قال في الجمع ١٧٤/١ : لا ينادى المضمير عند الجمهور ،  
 أما ضمير الغيبة والتكلم فلاهما يناقضان النداء ، إذ هو يقتضي الخطاب ، وأما ضمير المخاطب فلا أن الجمع بينه وبين  
 النداء لا يحسن لأن أحدهما يغني عن الآخر ، وجوز قوم نداءه متمسكا بقوله : يا أبجر بن أبجر يا أنتا ، وقول الأحوص  
 يا إياك قد كفيْتُك . وأجاب الأولون بندوره ...

(٤) تكملة من ص .

(٥) قائله هو الأحوص وقد سبقت ترجمته .

(٦) البيت في ديوان الأحوص ١٨٩ ، وفي الكتاب ٣١٣/١ ، وفي المقتضب ٢١٤/٤ ، وفي الإنصاف ٣١١ ، وفي

الخزنة ١٥٠/٢ ، وفي العيني ١٠٨/١ ، ٢١١/٤ ، وفي المحتسب ٩٣/٢ ، وفي رصف المباني ١٧٧ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الشاعر إذا اضطرَّ إلى تنوين المنادى المضموم اكتفى بذلك ولم ينصّب . وفي  
 هذا البيت قال يا مطرَّ ولم يقل يا مطرا . قلت : وقد ورد في البيت الروايتان .

التَّمَكُّنُ<sup>(١)</sup> .

وإنما بني المفرد على الحركة لأن له عرقاً في الإعراب ، وبني على الضم فرقا بين  
حَرَكَتِي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا ، وحركة المبني نحو يا قوم ، كما عملوا ذلك  
في نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل .

---

(١) في أمالي الزجاجي ٨٣ ، وأما أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر وأبو عمر الجرمي فينشُدونه  
سلام الله يا مطراً عليها .

وفي الكتاب ٣١٣/١ : وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطراً يشبهه بقوله يا رجلاً يجعله إذا ثَوَّنَ وطال كالنكرة  
ولم نسمع عربياً يقوله ، وله وجه من القياس .



## الاستغاثة ونصب المنادى

قوله : وَيُخَفِّضُ بِلَامِ الاستغاثة نحو يا لَزِيدٍ ، وَيُفْتَحُ لِإِلْحَاقِ أَلْفِهَا وَلَا لَامٍ نَحْوِ يا زِيدَاهُ ،  
وينصب ما سواهما نحو يا عَبْدَ اللَّهِ ، ويا طَالِعَا جَبَلَا ، ويا رَجُلَا لَغَيْرِ مَعِينِ .

هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى إذا استغاث به نحو ( يا الله )<sup>(١)</sup> أو تُعْجَبُ منه نحو  
يا لَلْمَاءِ ( ويا لِلدَّوَاهِي )<sup>(٢)</sup> وهي لام التخصيص أدخلت علامة ( للاستغاثة )<sup>(٣)</sup>  
والتعجب .

وإنما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها ( لِمَعْنَاهُمَا )<sup>(٤)</sup> ، إذ المستغاث  
مخصوص من بين أمثاله بالدعاء ، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار  
لغرابته .

فاللام معدية لأدعو المقدّر عند سيبويه<sup>(٥)</sup> ، أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد<sup>(٦)</sup>  
إلى المفعول .

وجاز ذلك مع أن أدعو متعدي بنفسه لضعفه بالإضمار ( له )<sup>(٧)</sup> أو لضعف النائب  
منابه ، ألا ترى أنك تقول : ضربي لزيد حسنً ، وأنا ضاربٌ لزيد ، ولا يجوز ضربتُ  
لزيد .

وإنما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين :

(١) في ط : يا الله ، وهو تحريف .

(٢) تكملة من ص وط .

(٣) في ج : الاستغاثة والأحسن ما أثبتته .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) وقد سبق ذكرُ مذهب سيبويه في ناصب المنادى ، وأنه بأدعو المقدّر الذي صارت يا بدلا منه انظر : صفحة  
٤٩٧ ، وقال في الكتاب ٣١٨/١ : هذا باب ما يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة ، وذلك في  
الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرف اللام المفتوحة .

(٦) قد بينت صفحة ٤٠٨ أن كلام المبرد يوافق كلام سيبويه في ناصب المنادى .

(٧) ساقطة من ط .

**أحدهما :** الفرق بين المستغاث والمستغاث له ، وذلك لأنه قد يلي ( يا ) ما هو مستغاث له بكسر اللام ، والمنادى محذوف ، نحو يا للمظلوم ويا للضعيف ، أي يا قوم .  
**والثاني :** وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لأم الجر معه - كما يجيء في حروف الجر<sup>(١)</sup> - فإن عطفت ( على المستغاث )<sup>(٢)</sup> بغير ( يا ) نحو قوله<sup>(٣)</sup> :  
 ١٠٧ - يا للكهول وللشبان للعجب<sup>(٤)</sup>

كُسِرَتْ لأم المعطوف ، لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصلٌ بعطفه على المستغاث .

وإن عطفت مع ( يا ) فلا بد من فتح لام المعطوف أيضا نحو قوله<sup>(٥)</sup> :  
 ١٠٨ - يا لَعَطَفْنَا ويا لِرِيَّاحٍ<sup>(٦)</sup>

(١) ط ٣٢٨/٢ .

(٢) ساقطتان من جد وص وط .

(٣) قال البغدادي في الخزانة ١٥٤/٢ : هذا البيت من شواهد جمل الزجاجي وغيره ، ولم ينسبه أحد إلى قائله . وقد وجدته منسوبا إلى عمرو بن معد يكرب .

(٤) صدره : ييكك ناء بعيد الدار مغترب

والبيت في ديوان عمرو بن معد يكرب مع ما ينسب إليه صفحة ١٨٥ ، وفي المقتضب ٢٥٦/٤ ، وفي الكامل ٢٧٢/٣ ، وفي المقرب ١٨٤/١ ، وفي رصف المباني ٢٢٠ ، وفي العيني ٢٥٧/٤ ، وفي الخزانة ١٥٤/٢ .  
 اللغة : ناء : أراد به بعيد النسب ، مغترب : غريب ، الكهل : من حين يبلغ الإنسان أربعاً وثلاثين حتى الحادية والخمسين ، والشاب من السابعة عشرة حتى الرابعة والثلاثين ، ( الخزانة ١٥٤/٢ ) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه إن عطف على المستغاث بغير ( يا ) كسرت اللام .

وأنقل هنا ما ذكره المرادي في الجنى الداني ١٤٩ عن إعراب اللام في المستغاث به والمستغاث من أجله حيث قال :  
 اختلف في لام الاستغاث ف قيل هي زائدة فلا تتعلق بشيء ، وقيل ليست بزائدة وعلى هذا ففيما يتعلق به قولان :  
 أحدهما : أنه الفعل المحذوف وهو اختيار ابن عصفور .

والثاني : أنه حرف النداء ، وإليه ذهب ابن جني .

أما لام المستغاث من أجله فهي في الحقيقة لأم التعليل ، وهي متعلقة بفعل محذوف ، وبه قال ابن عصفور وقيل تتعلق بحال محذوفه أي مدعوا .

(٥) من الخمسين التي لم يعرف قائلها .

(٦) ذكر صاحب الخزانة فيها ١٥٥/٢ هذا الشطر ضمن بيتين وقال : إن الشاعر رثى بهما رجلا من قومه هم عطف ورياح وأبو الحشرج والبيتان هما :

يا لقومي من للعلا والمساعي      يا لقومي من للندى والسماح  
 يا لعطفنا ويا لرياح      وأني الحشرج الفتى النفاح

وإنما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله : يا لله للمسلمين<sup>(١)</sup> .

وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ، ويطرّد كسر لامه على ( تأويل )<sup>(٢)</sup> أنه مدعو له ، والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ، يا للماء ، ويا للفليقة<sup>(٣)</sup> .

وحكى الفراء عن بعضهم أن أصل يا لزيد يا آل زيد فخفف<sup>(٤)</sup> .  
وهو ضعيف ، لأنه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوهما .  
وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو<sup>(٥)</sup> :

— ١٠٩ — فيالله من ألم الفراق<sup>(٦)</sup>

وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام ، أي أستغيث بالله من ألم الفراق .  
وأما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام ( الأول )<sup>(٧)</sup> فمعنى

---

= والبيتان أو بعضهما في الكتاب ٣١٩/١ ، وفي المقتضب ٢٥٧/٤ ، وفي ابن يعيش ١٢٨/١ ، وفي العيني ٢٦٨/٤ ، وفي اللامات ٨٤ .

اللغة : النّفاح : كثير النّفع ، أي العطية .

الشاهد : قوله : يا لعطافنا ويا لرياح حيث فتح اللام فيهما حين عطف على المستغاث به وأعاد ( يا ) .

(١) هذا من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه قاله لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسي ، انظر : المقتضب ٢٥٤/٤ .  
(٢) تكلمة من ط . .

(٣) في اللسان ( فلق ) ١٨٦/١٢ الفليقة الداهية .. والعرب تقول يا للفليقة . وانظر : المستقصى ٤٠٧/٢ .

(٤) انظر شرح ابن يعيش للمفصل ١٣١/١ فقد نسب ذلك للفراء أيضا وضعفه كالرّضي ونقل السيوطي في الهمع ١٨١/١ عن أبي حيان أنه نازع في ذلك بأن قال : ومن الناس من زعم كذا فذكره ، فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيين ، ثم إنه لم يقل به وهو رأسهم .

(٥) هذا البيت لعبيد الله بن الحر ، من أبيات رثى بها الحسين بن علي رضي الله عنهما ، قال عنه البغدادي في الخزانة ١٥٦/٢ : إنه كان شهد القادسية ، وكان شجاعا لا يعطي الأمراء طاعة ، ثم صار مع معاوية فكان يكرمه ثم أغضبه فخرج إلى الكوفة . لم يشهد فاجعة الحسين رضي الله عنه . وفي الأعلام ٣٤٦/٤ أنه حبسه مصعب فحقدّها عليه وخرج مغاضبا وأبيا مصعبا أمره ، وفي آخر أمره تفرق عنه جمعه وخاف أن يؤسر فألقى نفسه في الفرات سنة ٦٨ هـ .

(٦) صدره : مع ابن المصطفى نفسي فداء

ولم أجد البيت إلا في الخزانة ١٥٥/٢ ، ١٥٦ .

والشاهد : فيه أن المستغاث له قد يُجرّ بمن كما يجز باللام .

(٧) في ط : الأولى .

يا لله للمسلمين أحص الله بالدعاء لأجل المسلمين .  
وقد يُستغنى عن المستغاث له إذا كان معلوما .  
وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهْدَد نحو ( يا )<sup>(١)</sup> لزيد لأقتلتك . قال مهلهل<sup>(٢)</sup> :

١١٠ - يا لبكر أنشروا لي كُلياً يا لبكر أين أين الفِرار<sup>(٣)</sup>  
وقولهم : إن هذه لامُ الاستغاثة كأنه استغاث بهم لنشر كليب ، واستغاث بهم للفرار<sup>(٤)</sup> تكلف ، ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا .  
ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة ، فلو قلت : يا لزيد قد كان كذا - وأنت تحدثه - لم يجز .  
ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب إلا يا وحدها ، لكونها أشهر في النداء ، فكانت أولى بأن يُتوسّع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به ( والمهدد )<sup>(٥)</sup> والمتعجب منه .  
( قوله : ولا لام . )  
قال الخليل<sup>(٦)</sup> : اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجب منه<sup>(٧)</sup> .

---

(١) تكملة من جرد و ط .  
(٢) عدي بن ربيعة بن مرة بن هبيرة من بني جُشم من تغلب ، أبو ليلى المهلهل ، شاعر من أبطال العرب في الجاهلية من أهل نجد ، لقب مهلهلا لأنه أول من هلهل نسج الشعر - أي رقعته - ثار لمقتل أخيه كليب فكانت وقائع بكر وتغلب التي دامت ٤٠ سنة توفي سنة ١٠٠ ق هـ تقريبا ( الأعلام ٩/٥ ) .  
(٣) البيت في الكتاب ٣١٨/١ ، وفي الخصائص ٢٢٩/٣ ، وفي العقد الفريد ٤٧٨/٥ ، وفي اللامات ٨١ ، وفي الخزائن ٢٦٢/٢ .  
اللغة : أنشروا : أحيوا ، وهي بفتح الهمزة وكسر الشين ، يقال : أنشر الله الميت إذا أحياه ويتعدى بدون الهمزة أيضا ( الخزائن ١٦٣/٢ ) .

الشاهد : قوله : يا لبكر حيث دخلت اللام على المنادى المهْدَد .  
(٤) قال سيويه في الكتاب ٣١٨/١ ، فاستغاث بهم ليُشروا له كليا ، وهذا وعيد وتهديد ، وأما قوله : يا لبكر أين أين الفرار ، فإنما استغاث بهم لهم ، أي لم تفرون ؟ استطالة عليهم ووعيدا .  
(٥) ساقطتان من ص . وفي ت : والمهدد به ، وفي ط : والمتعجب منه والمهدد .  
(٦) الكتاب ٣٢٠/١ .  
(٧) ساقط من ص .

فكل واحد من اللام والألف يعاقب صاحبه ( في الاستغاثة والتعجب )<sup>(١)</sup> ، ولا يجتمعان .

وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب ، فتكون مرة واوا ، ومرة ياء ، ومرة ألفا ، كزيادة المندوب - على ما يجيء<sup>(٢)</sup> - .

وإنما صار المستغاث به والمتعجب منه ، معرّين عند اللام - وإن كانا مفردين معرفتين - لأن علة البناء في المنادى ضعيفة ، لأنه ( بُني )<sup>(٣)</sup> لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف ، فغلبت اللام المقتضية للجبر حرف النداء المقتضية<sup>(٤)</sup> للبناء ، لضعفها في اقتضاء البناء - كما قلنا - مع كونها أبعد من مقتضى الجبر .

قوله : وينصب ما سواهما .

أي ( ينصب )<sup>(٥)</sup> ما سوى المفرد المعرفة ، والمستغاث - مع اللام كان أو مع الألف - وما سواهما ثلاثة أقسام : المضاف ، والمضارع له ، والمفرد النكرة .

ويعنون بالمضارع للمضاف اسماً يجيء بعده شيء من تمامه ، إما ( معمول )<sup>(٦)</sup> للأول نحو يا طالعا جبلا ، ويا حسنا وجهه ، ويا خيراً من زيد . وإما معطوف عليه عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد ، نحو يا ثلاثة وثلاثين ، لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة وخمسة ، فهو كخمسة عشر إلا أنه لم يركب لفظه .

ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض ( بين )<sup>(٧)</sup> أن يكون علماً أو لا ، فإنه مضارع للمضاف ، وهذا ظاهر مذهب سيبويه<sup>(٨)</sup> .

وكذا تقول : لا ثلاثة وثلاثين عندي .

(١) تكملة من ص وط .

(٢) صفحة ٤٩٥ وما بعدها .

(٣) تكملة من ص .

(٤) أنت المقتضية لأنها نعت لقوله : حرف النداء والحرف كلمة .

(٥) تكملة من ج و ص وط .

(٦) في ت : معوم .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) لم يفصل سيبويه حين تحدث في كتابه عن العدد المعطوف بعضه على بعض القول في أن الحكم الذي ذكره خاص بغير العلم أو يدخل فيه العلم ، قال ٣٢٤ / ١ هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممتطول ، وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو . وذلك قولك : والثلاثة وثلاثيناه ، وإن لم تندب قلت : ياثلاثة وثلاثين كأنك قلت : يا ضارباً رجلاً . ثم تحدث عن الفرق بين نحو يازيد وعمرؤ ويا ثلاثة وثلاثين ، بأن ياثلاثة وثلاثين مرتبطان ببعضهما فلا تقول يا ثلاثة ويا ثلاثون ، بخلاف يازيد وعمرؤ فإن كل واحد منهما مفرد .

وقال الأندلسي<sup>(١)</sup> وابن يعيش<sup>(٢)</sup> : هو إنما يضارعُ المضاف إذا كان علما ، وإلا فلا .  
 فيقال عندهما في غير العلم يا ثلاثةً والثلاثون أو الثلاثين ، كيازيدُ والحارثُ ( هذا )<sup>(٣)</sup>  
 إذا قصد جماعةً معينة ، وإلا قلت : يا ثلاثةً وثلاثين نحو يا رجلا وامرأةً لغير مُعَيَّن .  
 والأول أولى لطوله قبل النداء ، وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى ، كما ( في )<sup>(٤)</sup> يا  
 خيرا من زيد ، بل أشد .  
 وإما نعتٌ هو جملةٌ أو ظرف ، نحو قولك : يا حليما لا يعجل ، ويا جوادا لا يبخل ،  
 قال<sup>(٥)</sup> :

١١١ - أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جريٌ ولكن في كليبٍ تواضعُ<sup>(٦)</sup>  
 وقال<sup>(٧)</sup> :

١١٢ - أعبدا حلّ في شعبي غريبا ألومّا لا أبالك واغترابا<sup>(٨)</sup>

(١) ذكر الأندلسي ذلك في المباحث الكاملية ١٨٨/٣ نقلا عن الزمخشري ولم يفصل ذلك الزمخشري في الفصل  
 بشرح ابن يعيش ١٢٧/١ .

(٢) في شرح ابن يعيش للمفصل ١٢٨/١ وأما قوله يا ثلاثةً وثلاثين فإن سميت بهما وجعلتهما علما نصبتهما .. فإن  
 ناديت جماعة هذه عدتهم قلت يا ثلاثةً وثلاثون ، وإن شئت نصبت الثاني فقلت يا ثلاثةً وثلاثين كما تقول : يا زيدُ  
 والحارثُ والحارثُ .. الخ .

(٣) ساقط من ج و ص وط .

(٤) في ج و ص : نقول .

(٥) قائله الصلّتان العبدَي واسمه قُثم بن حَبِيبَة العبدِي ، من بني محارب بن عمرو من عبد القيس ، قال فيه الآمدي :  
 مشهور خبيث وهو صاحب القصيدة التي أولها :

أشباب الصغير وأفنى الكبير كُر الغداة ومُر العشي

توفي نحو ٨٠ هـ ( الخزانة ١٨١/٢ ، والأعلام ٢٩/٦ ) .

(٦) البيت في سيبويه ٣٢٨/١ ، والشعر والشعراء ٥٠١ ، وفي المقتضب ٢١٥/٤ ، وفي أمالي القاضي ١٤٢/٢ ، وفي  
 الخزانة ١٧٤/٢ .

الشاهد قوله : أيا شاعرا حيث جاء المنادى منصوبا لشبهه بالمضاف لكونه موصوفا بجملة .

(٧) قائله جرير بن عطية الخطفي ، وستأتي ترجمته ٨٢٦ .

(٨) البيت في ديوانه ٦٥٠ ، وفي الكتاب ١٧٠/١ ، ١٧٣ ، وفي رصف المباني ٥٢ ، وفي معجم البلدان ( شعبي )  
 ٣٤٦/٣ ، وفيه ( أعبدا ) ، وفي الخزانة ١٨٣/٢ .

اللغة : لا أبالك : جملة معترضة للمدح ، والمراد نفى نظير المدح بنفي أيه ويكون للذم بأن يراد أنه مجهول  
 النسب ، وسيذكر الرضي الخلاف في إعراب ( لا أبالك ) في باب المنسوب بلا التي لنفي الجنس صفحة ٨٤٥  
 وما بعدها .

وقال<sup>(١)</sup> :

١١٣ - أدارا بخزوى هجت للعين عبرةً فماء الهوى يَرَفُضُ أو يَتَرَقُّقُ<sup>(٢)</sup>

وقال :

ألا يا نخلة من ذاتِ عِرْقٍ عليك ورحمةُ الله السَّلامُ<sup>(٣)</sup> (٦٣)

فكل هذا مضارعٌ للمضاف سواء جعلته عَلَمًا أولاً ، وإذا لم تجعله علماً جاز أن يتعرف بالقصد ، كما في يا رجل ، وأن لا يتعرف لعدم القصد ، كما رجلاً ، فتقول في النكرة : يا حسناً وجهه ظريفاً ، ويا ثلاثة وثلاثين ( ظِرافاً )<sup>(٤)</sup> ، ويا عبداً حل في شعبي غريباً ، وتقول في المعرفة : يا حسناً وجهه الظريف ، ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء . وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضاً أن يجوز نحو يا حليماً لا يجعل القدوس ، وأدارا بخزوى الدراسة ، لكنه كره ( وصف الشيء بالمعرفة )<sup>(٥)</sup> بعد وصفه بالنكرة ، فالوجه أن لا يوصف إلا بالنكرة ، على تقدير أنه كان موصوفاً بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء ، فتقول : يا حليماً لا يجعل غفاراً للذنوب .

= الشاهد : قوله : أعبدًا فإنه منادى منصوب شبيه بالمضاف لأنه وصف بجملة .

(١) قائله ذو الرمة وستأتي ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٢) البيت في ديوانه ٤٥٦ ، وفي الكتاب ٣١١/١ ، وفي الخزانة ١٩٠/٢ ، وفي العيني ٢٣٦/٤ ، وفي التصريح ٣٨٠/٢ ، وفي حاشية الصبان على الأشموني ١٣٩/٣ .

اللغة : حزوى : موضع في بلاد بني تميم ، وقيل موضع قريب من سواد الكوفة ، هجت : أثرت ، عبرة : دعة . ماء الهوى : الدمع ، يرفض : يسيل بعضه في أثر بعض ، يترقق : يبقى في العين متحيراً يجيء ويذهب . الخزانة ١٩٠/٢ ، ١٩١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على نصب المنادى ( داراً ) لكونه شبيهاً بالمضاف لوصفه بقوله بخزوى ( الجار والمجرور ) .

(٣) تقدّم تخرج هذا البيت صفحة ٢٧٩ .

الشاهد : استشهد به الرضي هنا على أن نخلة منادى شبيه بالمضاف منصوب لأنه وصف بالجار والمجرور ( من ذات عرق ) .

وقد خرج البغدادى في الخزانة مرتين الأولى تحت رقم ٦٣ والثانية هنا تحت رقم ١١٤ .

(٤) في ص وط : ظرفاء .

(٥) في ج و ص : وصف الشيء بالمعرفة بالمعرفة : والصحيح ما أثبتته لأن قوله : حليماً هنا نكرة ، وسيذكر الشارح بعد قليل أن الجمل والظروف لا تقع صفات للمعارف .

هذا وإن لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد ، بل كلٌّ منهما اسمٌ لشيء مستقل ، نحو يا رجل وامرأة ، أو لم يكن الوصف بالجملة أو الظرف ، فليس متبوعهما مضارعاً للمضاف ، لأنه يجوز جعله مفرداً معرفة مستقلاً ، فتقول : يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف ، ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلاً وامرأة ، ويا رجلاً ظريفاً ، بخلاف نحو يا ثلاثة وثلاثين ، إذ الأول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى ، وبخلاف نحو يا حليماً لا يعجل ، لأن الجملة والظرف لا يكونان صفةً للمعرفة ، ألا ترى أنك لا تقول في باب لا : لا حليماً لا يعجل ، ( ولا )<sup>(١)</sup> لا غلاماً من الغلمان في الدار ، لأن الجملة أو الظرف يصح وقوعهما وصفاً للنكرة ، فظهر أنهم مضطرون إلى جعل نحو يا حليماً لا يعجل ، وأدارا بجزوى مضارعاً للمضاف مع قصد التعريف أيضاً ، بخلاف ( نحو )<sup>(٢)</sup> يا رجلاً ظريفاً .

فإن قيل : اجعل الجملة أو الظرف صلةً للذي ، وقد صح وصفاً للمعرفة .  
 قيل : يبعد الكلام - إذن - جدا عن أصله بزيادة الموصول ، والنداء موضع ( الاختصار )<sup>(٣)</sup> ألا ترى إلى الترخيم وحذف حرف النداء .  
 وصرح الكسائي<sup>(٤)</sup> والفراء<sup>(٥)</sup> بتجويز ( نحو )<sup>(٦)</sup> يا رجلاً راكباً لمعين ، ( على أنه مضارع )<sup>(٧)</sup> للمضاف ، حتى إنهما أجازا يا راكباً لمعين ، على حذف الموصوف .  
 وفي كلام سيبويه<sup>(٨)</sup> - أيضاً - ما يشعر ( بجواز نحو يا رجلاً راكباً

(١) ساقطة من ص .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ص : اختصار .

(٤) ، (٥) الأصول ٣٧٧/١ ، وفي الجمع ١٧٣/١ ، أما النكرة الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فيجوز نداؤها وفاقا وهي من شبه المضاف فتصب .. وقيل يجوز البناء والنصب قاله الكسائي ، وفصل الفراء فأوجب النصب إذا كان العائد فيها ضمير خطاب نحو يا رجل ضربت زيدا .

(٦) ساقطة من ج و ص .

(٧) في ط : لجعله من قبيل المضارع .

(٨) في الكتاب ٣١١/١ ، ٣١٢ ، وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف ثم ذكر بيت ذي الرمة أدارا بجزوى .. وقول عبد يغوث فيا راكباً إما عرضت الخ قال : وأما قول الطرمح :

يا دارُ أقوت بعد أصرامها عاما وما يعنك من عامها

فإنما ترك التنوين فيه لأنه لم يجعل أقوت من صفة الدار ، ولكنه قال : يا دارُ ثم أقبل بعد يحدث عن شأنها . وهذا لا يشعر بجوازه بل بعدم جوازه ، ولم أجد في الكتاب ما يؤيد كلام الرضي .



لمعين<sup>(١)</sup> .

وفيه إشكال ، لاستلزام ( جواز )<sup>(٢)</sup> لا رجلا راكبا ، ولا قاتر  
وأما سائر التوابع - من البدل وعطف البيان والتأكيد - فلا يجوز  
بها مضارعا للمضاف ، لأن شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد ،  
وثلاثين في العدد ، فلا يلزم من ضم متبوعاتها فساد ، كما لزم في نحو يا حليما لا ي  
قوله : ويا رجلا لغير معين .

الفراء<sup>(٣)</sup> والكسائي<sup>(٤)</sup> لا يميزان النكرة مفردة ، بل يوجبان الصفة ، نحو : يا رجلا  
ظريفا .

ونحو قوله<sup>(٥)</sup> :

١١٥ - فيا راكبا إما عرضت فَبَلَّغْنِ نداماي من نَجْران أن لا تلاقيا<sup>(٦)</sup>  
إنما جاز عندهما إما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر ، أي يا رجلا راكبا ، أو لكونه  
معرفة .

ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة ، لا في اللفظ ولا في  
التقدير ، ( إذ )<sup>(٧)</sup> لا مانع من ذلك .

(١) في ط : بجوازه .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) و (٤) في الجمع ١٧٣/١ ، وذهب الكوفيون إلى جواز ندائها إن كانت تخلفا من موصوف ، بأن كانت صفة  
في الأصل حذفت موصوفها وخلفته ، نحو يا ذاهبا ، والأصل يا رجلا ذاهبا .  
وتنسب منع نداء النكرة مطلقا إلى الأصمعي والمازني .

(٥) قائله عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثي ، وفي الأعلام ٣٣٧/٤ أن اسمه عبد يغوث بن صلاة بن ربيعة  
من بني الحارث بن كعب من قحطان . شاعر جاهلي يمني وفارس معدود كان سيد قومه ، أسير في بعض الوقائع  
وقُطِعَ عرقه الأكحل فمات نزفا نحو سنة ٤٠ ق هـ .

(٦) البيت في المفضليات بشرح التبريزي ٦٠٨ ، وفي الكتاب ٣١٢/١ ، وفي المقتضب ٢٠٤/٤ ، وفي حاشية الصبان  
١٤٠/٣ ، وفي العقد الفريد ٢٢٩/٥ ، وفي الخزانة ١٩٤/٢ .

اللغة : يا راكبا : لا تسمى العرب الراكب إلا راكب البعير . إما : إن الشرطية مع ما الزائدة . عَرَضَتْ : عرض  
الرجل أتى مكة والمدينة وما حولهما . نداماي : جمع نديم وهو المُشَارِبُ . الخزانة ١٩٧/٢ - ١٩٨ .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهدا على أن ( راكبا ) هنا إما معرفة بالقصد وإما أصله يا رجلا راكبا عند الكسائي  
والفراء ، لأنهما لا يميزان نداء النكرة مفردة .

(٧) في ت : لو .

وأجاز ثعلبُ ضمَّ المنادى المضاف والمضارع له إذا جاز دخول اللام عليهما ، نحو  
يا ضاربُ الرجل ، ويا ضارباً رجلاً ، وإن لم يجوز دخول اللام نحو يا عبدَ الله ، ويا خيراً  
من زيد لم يجوز ضمُّهما<sup>(١)</sup> .

ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلاً على أن الإضافة غيرُ حقيقية ،  
وأن المضافَ كالمفرد ، ولذلك جاز يا زيدُ الحسنُ الوجه - يرفع الوصف اتفاقاً ، ولم يجوز في يا  
زيدُ ذا المال إلا النصب ، وأجرى المضارع للمضاف إذا صلح اللام مُجرى المضاف .

---

(١) في الأصول ٣٧٧/١ : ويقولون : يا قاتلَ نفسك ، ويا عبدَ الطفل ، قال أحمد بن يحيى لو أجزت الرفع لم يكن  
خطأ ، قال : وكذلك يا ضاربنا ولا شاتمنا يختار النصب مع كل ما أظهرت إضافته ، قال : ويجوز في القياس الرفعُ  
وأنت تنوي الألف واللام ، فإذا كان لا يجوز فيه الألف واللام لم يجوز إلا النصب مثل يا أفضل منا ويا أفضلنا ويا  
غلامَ زيد ويا غلامَ رجل . وانظر التسهيل ١٨٠ .

## توابع المنادى

قوله : وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد ، والصفة ، وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ، تُرْفَعُ على لفظه وتنصبُ على محله ، نحو : يا زيدُ العاقلُ والعاقلُ ، والخليلُ في المعطوف يختار الرفع ، وأبو عمرو النصب ، وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل وإلا فكأبي عمرو ، والمضافة المعنوية تُنصبُ ، والبدلُ والمعطوفُ غير ما ذكر حكمه حكمُ المستقل مطلقا ، والعلم الموصوفُ بابن مضافا إلى عَلمٍ ( آخر )<sup>(١)</sup> يختار فتحه .

كان عليه أن يقول : توابعُ المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاث ، فإن توابعه لا ترفع ، نحو يا زيدا وعمرا ، ولا يجوز وعمرو ، لأن المتبوع مبني على الفتح .

وكذا توابع المنادي المجزور باللام ، لا تكون إلا مجزورة ، تقول : يا لزيد وعمرو ، ولا يجوز رفعها ونصبها ، لظهور إعراب المتبوع .

وأما نحو ( أعجبنى )<sup>(٢)</sup> ضربُ زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الإضافة<sup>(٣)</sup> .

وقال الأصمعي : لا يوصف المنادى المضموم ، لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه ، فارتفع نحو « الظريف » في قولك : يا زيدُ الظريفُ على تقدير أنت الظريفُ ،

(١) تكملة من مخطوطة المتن ص ١٩ ومن ط .

(٢) ساقطة من ج و ص و ط .

(٣) صفحة ٨٩٩ .

وانتصابه على تقدير أعني الظريف<sup>(١)</sup> .

وليس بشيء ، إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه .

ثم نقول : توابع المنادى على ضربين :

إما بدّل وعطف نسق مجرد عن اللام ، أو غيرهما من بقية التوابع الخمسة ، وهي :  
النعث والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام .

والضرب الأول كالمنادى المستقل ( المستأنف )<sup>(٢)</sup> ، أي كالمنادى ( الذي )<sup>(٣)</sup>  
باشره حرف النداء ، سواء كانا مفردين أو لا ، وكان متبوعهما مضموما أو لا .

فتقول : يا زيد ورجلاً إذا قصدت التنكير ، كما تقول : يا رجلاً ، و ( تقول : يا  
زيد ( ورجل )<sup>(٤)</sup> إذا قصدت التعريف ، وكذا )<sup>(٥)</sup> يا عبد الله ورجل .

و ( كذا )<sup>(٦)</sup> إذا كان مضافاً أو مضارعاً له ، نحو يا زيد وعبد الله ، ويا عبد الله  
وطالماً جبلاً .

وتقول في البدل : يا زيد أخانا ، ويا عبد الله أخ ، وذلك لأن ( البدل ساد مسدّد  
المبدل منه ، والأول في حكم الساقط )<sup>(٧)</sup> .

وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف ، ( فإذا لم يكن معه في اللفظ ما  
يمنع مباشرة حرف النداء - أعني اللام - جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف )<sup>(٨)</sup> ،

---

(١) التسهيل ١٨٠ وفي الأصول ٣٧١/١ : وقال أبو إسحاق - يعني الزيايدي - كان الأصمعي لا يميز أن يوصف  
المنادى بصفة ألينة ، مرفوعة ومنصوبة .

(٢) ساقطة من جـ وط .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) في ط : يا رجل ، والصحيح ما أثبتته ، لأن الحديث عن تابع المنادى والمُعْطُوف عطف نسق دون إعادة حرف  
النداء .

(٥) ساقط من جـ ، وبعده في ص : يا عبد الله ورجلاً .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) و (٨) ساقط من جـ .

الذي باشره ( حرف )<sup>(١)</sup> النداء . هذا ما نص عليه سيبويه<sup>(٢)</sup> .  
وأجاز ( المازني )<sup>(٣)</sup> يا زيد وعمراً - على الموضع - إذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فَرَّقَ<sup>(٤)</sup> .  
قالوا : ونظير ذلك ربّ شاةٍ وسَحَلَتْها<sup>(٥)</sup> .  
وعلى ما أجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ .  
وكذا أجاز<sup>(٦)</sup> : يا عبد الله وزيدا بالنصب<sup>(٧)</sup> .  
وكل ذلك بناءً على أنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع .  
وكذا البدل سادّ مسدّد المتبوع ، وجائز قيامه مقامه ، فجاز أن يكون في اللفظ ( كالنداء )<sup>(٨)</sup> المستأنف .  
والذي ( أرى )<sup>(٩)</sup> أن عطف البيان هو البدل - كما يجيء في باب التوابع<sup>(١٠)</sup> -  
فيطرّد فيه حكم البدل نحو يا عالمُ زيدُ ، ويا ذا المال بكرُ ، بالضمّ فيهما .  
وجوز في البدل أن لا يُجعل كالمستقل ، فيقال : يا عالم زيد بالرفع - كما يجيء في التوابع<sup>(١١)</sup> - .

- 
- (١) ساقطة من ط .  
(٢) في الكتاب ٣٠٥/١ تقول : يا زيد وعمرو ليس إلا ، لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله يا ، وكذلك يا زيد وعبد الله ويا زيد لا عمرو ويا زيد أو عمرو ، لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما تدخل في الأول وليس ما بعدها صفةً ، ولكنه على ( يا ) .  
(٣) ساقطة من ج و ط . وبسقوطها يوهم الكلام أن الضمير عائد إلى سيبويه ، وسيبويه لم يجر ذلك . انظر الكتاب ٣٠٥/١ .  
(٤) الأصول ٣٧٢/١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣١٥ ، وقال : وهذا مذهب الكوفيين .  
(٥) يعني أنه جاز عطف المعرفة على مجرور رب ، مع امتناع دخول رب على المعرفة .  
(٦) يعني المازني ، وهو معطوف على قوله قبل وأجاز المازني .. الخ وكلمة المازني سقطت من ج و ط .  
(٧) نسبة ابن السراج في الأصول ٣٦٩/١ إلى الكوفيين ونسبه ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٣١٥ - ١٣١٦ إلى المازني والكوفيين .  
(٨) في ص : كالننادي .  
(٩) تكملة من ج و ط .  
(١٠) صفحة : ١٠٧٣ .  
(١١) صفحة : ١٠٧٧ .

فإن قيل : إذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجل غلام لعمرؤ في البدل ، ولا غلام ( و )<sup>(١)</sup> جارية في العطف . قلت : لم يطرّد ذلك فيه ، إما لأن بناء اسم ( لا ) للتركيب - على ما قيل - ولا تركيب مع كون أحد جزأي المركب مقدّراً ، وإما لأن عمل ( لا ) ضعيف لضعف مشابهتها لأن - كما يجيء في بابها<sup>(٢)</sup> - ألا ترى إلى انزعالها عن العمل في الفصل بينها وبين معمولها ، نحو ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾<sup>(٣)</sup> . وإلى جواز انزعالها بتكرّر اسمها ، فإذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها ، بخلاف ( يا ) على أنه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف .

وأما الضرب الثاني من التوابع - أعني النعت والتأكيد وعطف البيان - عند النحاة - وعطف النسق ذا اللام - فنقول : إن كانت تابعة للمنادى المعرب تتبعه إعراباً - معارف كانت أو نكرات - إذ لا محل لمتبوعها .

وقال الأخفش - في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب : إنه يجوز فيه الرفع - أيضاً - نحو يا رجلاً والحرث ، ويا عبد الله والحرث ، وذلك ( لقوة كونه )<sup>(٤)</sup> في حكم المستأنف معني ، ( فكأنه )<sup>(٥)</sup> باشره حرف النداء ، كما تقول : يا أيها الرجل . وكذا أجاز<sup>(٦)</sup> ضمّ عطف البيان المفرد التابع للمعرب ، نحو : يا أحنانا زيد . وقال : إن هذا موضع قد اطرّد فيه المرفوع<sup>(٧)</sup> .

( وهو غريب لم يذكره غيره )<sup>(٨)</sup> ، وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل ، فيلزم - إذن - ضمّه إذا كان ( مفرداً )<sup>(٩)</sup> - تبع المعرب أو المبنّي .

(١) في ت : ولا ، والصواب ما أثبتته عن النسخ الأخرى .

(٢) صفحة : ٨٢٢ .

(٣) الصفات ٤٧ .

(٤) في ص وط : لقوة حكم كونه .

(٥) في ط : وكأنه .

(٦) يعني الأخفش .

(٧) في الأصول ٣٧٥/١ وتقول : يا أحنونا زيد وعمرؤ على قولك : يا زيد وعمرؤ يعني البدل ، وقال الأخفش :

وإن شئت قلت زيد وعمرؤ على التعويض كأنك قلت : أحدهما زيد والآخر عمرؤ .

(٨) ساقط من ج ، وفي ت : وهو قريب .

(٩) في ص : معرباً وهو تحريف .

وإن كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به - سواء كان الضمة ظاهرة أو مقدرة ، نحو يا زيدُ ويا قاضي ويا فتى ويا هذا - فلا ( تخلو التوابع )<sup>(١)</sup> ( من )<sup>(٢)</sup> أن تكون مضافةً أو لا ، والمضافة إما لفظية ، كما في : يا زيد الحسن الوجه ، قال<sup>(٣)</sup> :

١١٦ - يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حُجِرَ تَمْنَى صاحب الأحلام<sup>(٤)</sup>

وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء ( العشرون )<sup>(٥)</sup> رجلا .

وإما معنويةً نحو يا زيدُ ذا المال .

والأولى حكمها حكمُ المفردات ، لأن إضافتها كلا إضافة ، فيجوز فيها الرفع والنصب لأنها - إذن - في حكم المضارع للمضاف . والمضارعُ إذا كان تابعا للمضموم ليس واجبَ النصب كالمضاف ، أما إذا كان منادى فحكمه حكمُ المضاف في وجوب النصب .

والثانية - أي المضافةُ إضافةً معنوية - يجب نصبُها ، نحو يا زيد أبا عمرو في عطف البيان ، ويا زيد ذا المال في الوصف ، ويا تميم كلُّكم في التأكيد ، وجاز يا تميم كلُّهم ، نظرا إلى ( لفظه )<sup>(٦)</sup> قبل النداء ، لأن الخطاب فيه عارض ، وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا إضافةً حقيقيةً .

(١) في ص : فلا يخلو التابع .

(٢) في ت : إما .

(٣) القائل عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي ، أبو زياد ، شاعر من دُعاة الجاهلية وحكمائها ، عمر طويلا حتى قتله النعمان ابن المنذر وقد وفد عليه في يوم بُوسه نحو سنة ٢٥ ق هـ ( الخزاعة ٢١٥/٢ ، والأعلام ٣٣٩/٤ - ٣٤٠ ) .

(٤) البيت في ديوان عبيد بن الأبرص ١٢٢ ، وفي الكتاب ٣٠٧/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٢٠/٢ ، وفي الخزاعة ٢١٢/٢ .

اللغة : حجر : والد امرئ القيس ، تمنى صاحب الأحلام : أي أنت لا تقدر على الانتقام وإن كنت تتمناه . وذلك أن امرأ القيس قد توعد بني أسد الذين قتلوا أباه فخطبه عبيدٌ بهذا البيت .  
الشاهد : استشهد به الرضي على أن المخوفنا نعت لاسم الإشارة المنادى ( ذا ) المبني على ضم مقدر ، والنعت مضاف إضافةً لفظية ، وقد أجاز فيها الرضي الرفع والنصب .

(٥) في ص : العشرين .

(٦) في ص : لفظ تميم .

وابن الأنباري يميز في هذه المضافات الرفع أيضا كما في المفرد<sup>(١)</sup> .

وإن لم تكن التوابع المذكورة مضافةً جاز رفعها ونصبها ، تقول في الوصف : يا زيد الظريف ( والظريف )<sup>(٢)</sup> ، وفي عطف البيان - عند النحاة - يا عالم زيدٌ وزيدًا ، وفي التأكيد : يا تميم أجمعون وأجمعين . وفي المعطوف ذي اللام : يا زيد والحارث ( والحارث )<sup>(٣)</sup> ، وأما التوكيد اللفظي فإن حكمه - في الأغلب - حكمُ الأول إعرابا وبناء ، نحو يا زيد ( زيد )<sup>(٣)</sup> ، لأنه هو ( هو )<sup>(٤)</sup> لفظا ومعنى ، فكأن حرف النداء باشره لَمَّا باشر الأول ، وقد يجوز إعرابه رفعًا ونصبًا ، قال رؤية :

١١٧- إني وأسطارٍ سَطِرْنَ سَطْرًا لقائل يا نصرُ نصرٌ نصرًا<sup>(٥)</sup>

وفي جعل أبي علي<sup>(٥)</sup> وجار الله<sup>(٦)</sup> يا زيدُ زيدٌ بدلًا ، وجعل سيبويه إياه عطْفُ

(١) شرح الكافية الشافية ١٣١٢ ، والتسهيل ١٨٢ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقطة من ط ، وهي لازمة . وإلا لم يصلح مثالا للتوكيد اللفظي .

(٤) البيت كما قال الرضي لرؤية بن العجاج وقد تقدمت ترجمته صفحة ٧٦ . وهو في ملحقات ديوانه ١٧٤ ، وفي الكتاب ٣٠٤/١ ، وفي المقتضب ٢٠٩/٤ ، وفي الخصائص ٣٤٠/١ ، وفي شرح شواهد المغني ٨١٢ ، وفي العيني ١١٦/٤ ، وفي الدرر ٢٠٥/١ ، وفي الخزانة ٢١٩/٢ .

اللغة : أسطار جمع سطر جمع قلة ، يقسم بأسطار المصحف ، نصر الأول : نصر بن سيار أمير خراسان . والثانية توكيد لفظي والثالث حاجبه ، وهذا أحد التفاسير وفيه أقوال أخرى .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن تابع المنادى إذا كان تأكيدًا لفظيًا فإنه قد يجوز رفعه ونصبه ، كما في الشاهد ، وفي الخزانة ٢٢١/٢ ، وملخص ما ذكرنا أن نصرًا الأول روي فيه وجهان ضمه ونصبه ، والثاني روي فيه أربعة أوجه : ضمه ورفع ونصبه وجره ، والثاني روي فيه وجه واحد وهو النصب ، ووجه الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة روايات البيت في التعليقة الأولى من الصفحة ٢١٠ ج ٤ من المقتضب فقال :

أ - ضم الأول مع رفع الثاني على أن يكون الثاني عطف بيان على اللفظ عند سيبويه والمبرد وأبي حيان .

وقال الرضي : هو توكيد لفظي ، وضعف البيان والبدل ...

ب - ضم الأول مع نصب الثاني عطف بيان على المحل ، أو توكيد ، أو نصب بتقدير أعني ، أو مصدر بدل من فعل الأمر ، أو مصدر أريد به الدعاء .

ج - ضم الأول مع ضم الثاني بدل .

د - نصب الأول وجر الثاني على إضافة الأول إلى الثاني ، كما تقول : حاتمُ الجوادِ أو طلحةُ الخير .

وإعراب نصر الثالث أن يكون عطف بيان ، أو توكيدًا على المحل إذا ضم نصر الأول أو هو منصوب على المصدرية .

(٥) قال أبو علي : وعطف البيان كالصفة تقول : يا زيدُ زيدٌ على اللفظ ويا زيدُ زيدًا على الموضع .. وأما البدل فإنك تقول فيه : يا زيدُ زيدُ أقبل ، فلا تنون « زيد » ( الإيضاح بشرح عبد القاهر المقتصد ٧٧٥ ) .

(٦) المفصل بشرح ابن عيمش ٢/٢ ، وقوله : جار الله ساقطة من ص .



بيان<sup>(١)</sup> نظر ، لأن البدل وعطف البيان يفيدان مالا يفيداه الأول من غير معنى التأكيد ،  
والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد .

فإن ( وَصِفَ )<sup>(٢)</sup> الثاني نحو يا زيدُ زيدُ الطويلُ فأبو عمرو يضم الثاني أيضاً على أنه  
توكيد لفظي للأول موصوف ، أو بدلٌ منه بما حصل له من الوصف<sup>(٣)</sup> . كما في قوله  
تعالى : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾<sup>(٤)</sup> كما ذكرنا في لزيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ<sup>(٥)</sup> .  
ولا يجوز أن يكون الثاني مع وصفه وصفاً للأول كما جاز هناك ، لأن العلم لا يوصف

به .

وحكى يونس عن رؤبة أنه كان يقول : يا زيدُ زيدًا الطويلُ بنصب الثاني ، على أنه  
توكيد مثل يا تميم أجمعين<sup>(٦)</sup> .

فلا يمتنع - إذن - رفعه ، وذلك لأنك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للأول .  
فعلى هذا يكون رفعُ زيد الثاني ونصبه مع الوصف أكثرَ منهما لو لم يوصف ،  
لصيورورته مع الوصف كالوصف للأول ، كما يجيء في قولهم لا ماءً ماءً بارداً<sup>(٧)</sup> .

ثم اعلم أنه إنما جاز الرفعُ في المفرد حملاً على اللفظ ، ولم يجز في المضاف عند غير  
ابن الأنباري<sup>(٨)</sup> ، لأن النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس ، لأن التوابع  
الخمسة إنما وضعت تابعةً للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه ، ألا ترى أنك لا تقول :  
جاءني هؤلاء الكرام . بجر الصفة حملاً على اللفظ ، بل يجب رفعها حملاً على المحل ، لكنه  
لما كانت الضمة ( التي )<sup>(٩)</sup> هي الحركةُ البنائيةُ تَحْدُثُ في المنادى بحدوث حرف

---

(١) في الكتاب ٣٠٥/١ بعد أن ذكر بيت رؤبة إني وأسطار .. قال : وأما قول رؤبة فعل أنه جعل نصراً عطفَ  
بيان ونصبه ، كأنه على قوله : يا زيدُ زيدًا .

(٢) في ص وط : وصفت .

(٣) في الكتاب ٣٠٤/١ : وتقول : يا زيدُ زيدُ الطويل وهو قول أبي عمرو .

(٤) العلق ١٥ ، ١٦ .

(٥) صفحة ٣٧٠ وما بعدها .

(٦) الكتاب ٣٠٤/١ .

(٧) صفحة ٣٧٤ .

(٨) انظر صفحة ٣٧٤ تعليقة ٣ .

(٩) ساقطة من ج و ص .

النداء ، وتزول بزواها ، صارت كالرفع و ( صار حرف النداء كالعامل لها )<sup>(١)</sup> ، وكذلك فتحة نحو ( لا رجل ) ، فلمشابهة الضمة للرفع جاز أن تُرفع التوابع المفردة ، لأنها كالتابعة للمرفوع .

وقل شيئا من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء - التي هي خلاف الأصل - كونُ الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد ، لأنه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع - أي الضم - بخلاف التابع المضاف . إذ المنادى المضاف واجبُ النصب .  
وأما ابنُ الأنباري فلم ينظر إلى تصور وقوعها موقعَ المنادى ، بل نظر إلى مشابهة متبوعها للمرفوع ، وتابَعُ المرفوع مرفوعٌ ، سواء كان مضافا أو مفردا<sup>(٢)</sup> ، وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يَجْزِ بِنَاءُ التوابع المفردة ، ولا سيما الوصفُ منها ، كما جاز ، في لا رجلٌ ظريفٌ فكنت تقول : يا زيدُ الظريفُ ، واللام لا تمنع البناء ، كما لم تمنع في الخمسة عشر ؟

قلت : إنما جاز ذلك في ( لا ) لأن المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف ، فكأنَّ ( لا ) باشرت الوصف ، وذلك لأن معنى لا رجلٌ ظريفٌ فيها : لا ظرافة في الرجال الذين فيها ، فالمنفي مضمونُ الصفة ، فهي لنفي الظرفاء ، لا لنفي الرجال ، فكأنه قيل : لا ظريفٌ فيها ، بخلاف يا زيدُ الظريفُ ، فإن المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ( فبان الفرق )<sup>(٣)</sup> .

على أنه أورد الأخفش في مسائله الكبير أن بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيدُ الطويلُ ، ويا عالمُ زيد : إنهما مبنيان على الضم - كما في البدل - وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل .

قوله : والخليل في المعطوف يختار الرفع<sup>(٤)</sup> .

(١) في ت : وصارت حرف النداء كالعامل لها ، وهو جائز لأن الحرف كلمة .

(٢) قد مر تخريج رأيه قريبا .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في الكتاب ٣٠٥/١ ويقولون يا عمرو والهارث ، وقال الخليل رحمه الله : هو القياس ، وانظر : المقتضب

أي في المنسوق ذي اللام ، وإنما اختارَ الرفعَ - مع تجويز النصب - نظرا إلى المعنى ،  
لأنه منادى مستقل ( معنى )<sup>(١)</sup> - وإن لم يصح مباشرة حرف النداء له ، فالرفع أولى ،  
تنبيها على استقلاله معنى ، كما في يا أيها الرجل .

وأبو عمرو بن العلاء يختار النصب<sup>(٢)</sup> ، لأنه لأجل اللام يتمتع وقوعه موقع المتبوع  
( فاستبعد )<sup>(٣)</sup> أن يجعل جركته كحركة ما بشره الحرف ، وكان الوجه أن ينظر إلى  
كونه تابعا ، والوجه في التوابع أن تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في البناء .

ويلزم الخليل وأبا عمرو - نظرا إلى العلتين المذكورتين - اختيار الرفع أو النصب في  
التابع المذكور ، مع كون المتبوع غير المضموم .

قوله : وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل<sup>(٤)</sup> .

أي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع ، إذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام  
وجواز حذفها ، فكأنه - إذن - مجرد عن اللام ، ويوافق أبا عمرو في اختيار النصب  
مع لزوم اللام ، كما في الصَّعِق<sup>(٥)</sup> ، لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا ، فكيف  
يُضَمُّ<sup>(٦)</sup> .

ويحتاج ههنا إلى معرفة لزوم اللام في الأعلام وعروضها ، وذلك بأن ينظر إلى  
العَلَم ، فإن كان غالبا - أي كان في الأصل للجنس - ثم كثر ( استعماله )<sup>(٧)</sup> لواحد  
من ذلك الجنس ، لخصلة مختصة ( به )<sup>(٨)</sup> من بين ذلك الجنس - ولا بد أن يكون وقت  
استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ، ليفيد الاختصاص به ( وصار لكثرة  
استعماله علما له )<sup>(٨)</sup> ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقي - كانت اللام في مثله لازمة ، لأنه

(١) ساقطة من ج .

(٢) انظر المقتضب ٢١٢/٤ .

(٣) في ج : فلا تستبعد ، وهو تحريف .

(٤) سيأتي تخرج رأي أبي العباس صفحة ٤٣٨ .

(٥) سبق بيان المراد بالصعق صفحة ١٢٤ .

(٦) انظر شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٠ .

(٧) في ت : استعمال ، والصواب ما أثبتته .

(٨) ساقط من ج .

لم يصير علما إلا مع اللام ، فصَارَتْ كـبعض حروف ذلك العلم ، وذلك إما في الاسم كالبيت<sup>(١)</sup> والنجم<sup>(٢)</sup> والكتاب ، وإما في الصفة كالصِّعق .

ومن الأعلام الاتفاقية ما يكون بالإضافة نحو ابن عباس وابن الزبير ( رضي الله عنهم )<sup>(٣)</sup> .

وإن لم يكن غالبا فإما أن يكون منقولا من الصفة أو المصدر ، أو لا ، والمنقول من أحدهما كالعباس ، والحسن ، والحسين ، والفضل ، والعلاء ، والنَّضْر ، تكون اللام فيه عارضةً غير لازمة ، لأنها لم تصر مع اللام أعلاما ، حتى تكون كأحد أجزائها ، بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية ، وإن لم يكن العلم محتاجا إلى التعريف ، وذلك للَمَح ( الوصفية )<sup>(٤)</sup> الأصلية ، ومدح المسمى بها - إن كانت متضمنة للمدح - كالحسن والحسين ، وذمه - إن كانت متضمنة للذم - كالقيح والجهم ، لو سُمِّيَ بهما ، فكأنك أخرجتهما عن العلمية ، وأطلقتها على المسمين بها أوصافا ، ومن ثم قيل في المثل : إِنَّمَا سُمِّيَتْ هَاتَيْنِ لِيَتَهَنَّا<sup>(٥)</sup> .

والصفات قبل العلمية إذا استعملت في بعض ما تصلح له كانت مع اللام ، كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب ، وكذا المصادرُ أُجريت مجرى الصفات ، لأنه قد يوصف بها - أيضا - نحو صومٍ وزُورٍ وعَدَلٍ .

وليس جواز دخول اللام في الأعلام ( المنقولة )<sup>(٦)</sup> عن الوصف والمصدر مطردا ، ( ألا ترى أنك لا تقول )<sup>(٧)</sup> في محمد وعليّ المحمّد وعليّ ، بل يجوز دخول اللام في أكثرها .

(١) يعني البيت الحرام .

(٢) أراد الثريا .

(٣) تكملة من ص .

(٤) في ج : الصفة .

(٥) سبق تخريجه صفحة ١٥٧ . تعلية ٤ .

(٦) في ت : المنقول .

(٧) ساقط من ج .

وما ليس منقولاً من الوصف والمصدر فإن كان في الأصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالأولى جوازُ ملح الأصل ، نحو الأسد في المسمى بأسد ، والكلب في المسمى بكلب ، قالوا : بنو الليث في بني ليث بن بكر ( بن )<sup>(١)</sup> مناة<sup>(٢)</sup> .

وإن لم يكن ( في )<sup>(٣)</sup> الأصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام ، إلا إذا وقع اشتراك اتفاقي ، فحيثُذ إما أن تضيف العلم أو تعرفه ( باللام )<sup>(٤)</sup> وإن كان ( في الأصل )<sup>(٥)</sup> ( فعلا )<sup>(٦)</sup> ، وليساً بمطّردين ( قياسيين )<sup>(٧)</sup> .  
قال<sup>(٨)</sup> :

١١٨ - علا زيدنا يومَ النقا رأسَ زيدكم بأبيضَ ماضى الشفرتين يَمَانِ<sup>(٩)</sup>  
وقال<sup>(١٠)</sup> :

١١٩ - رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مبارَكًا شديدًا بأحناءِ الخِلافةِ كاهله<sup>(١١)</sup>

- 
- (١) ساقطة من ج و ص .  
(٢) في كتاب سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب ٦١ ، ٦٢ ليث بن بكر بن عبد مناة ، قال : ومن بني ليث هذا الصعب بن خثامة الصحابي . وقال عبد مناة : بطن من كنانة .  
(٣) ساقطة من ص .  
(٤) تكملة من ج و ط .  
(٥) في ط : في أصل .  
(٦) في ت : فعلا أيضا .  
(٧) تكملة من ط .  
(٨) ذكر العيني ٣٧١/٣ عن المبرد أنه نسبته إلى رجل من طيء . وكذا في الخزانة ٢٢٤/٢ - ٢٢٥ ولكن بتغيير بعض ألفاظ البيت ففيها :

علا زيدنا يوم الحمى رأسَ زيدكم بأبيض مشحوذ الغرارِ يمان  
(٩) البيت في ابن عيش ٤٤/١ ، وفي المغني ٧٥ ، وفي العيني ٣٧١/٣ ، وفي التصريح ١٥٣/١ ، وفي حاشية ياسين ١٠٣/١ ، وفي الخزانة ٢٢٤/٢ .  
اللغة : النقا : الكتيب من الرمل . ويوم النقا : اليوم الذي وقعت فيه الحرب عند النقا . الأبيض : السيف ، الشفرتين : حد السيف .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك لفظي جاز إضافته للتعين .  
(١٠) البيت لابن ميادة من قصيدة يمدح فيها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وابن ميادة قد سبقت ترجمته صفحة ١٣٠ .

(١١) وهو في الإنصاف ٣١٧ ، وفي ابن عيش ٤٤/١ ، وفي المغني ٧٥ ، وفي الخزانة ٢٢٦/٢ ، وفي شرح شواهد شرح الشافعية ١٢ ، وفي العيني ٢١٨/١ ، ٥٠٩ .  
=

وأما أعلام أيام الأسبوع - كالأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس - فمن الغوالب ، فيلزمها اللام وقد تُجَرَّدُ ( اثنان ) من اللام دون ( أخواتها )<sup>(١)</sup> نحو قولهم : هذا يوم اثنين مباركا فيه .

وإنما حكمنا بكونها غالبية - وإن لم يثبت الثلاثاء والأربعاء والخميس أجناساً بمعنى الثالث والرابع والخامس - محافظةً على القاعدة الممهدة في كون الأعلام اللازمة ( لامها )<sup>(٢)</sup> في الأصل أجناساً ، صارت بالغلبة أعلاماً مع لام العهد ، فيقدَّر كونها أجناساً .

وكذا في نحو الثريا<sup>(٣)</sup> والدبران<sup>(٤)</sup> والعيوق<sup>(٥)</sup> والسَّمَاك<sup>(٦)</sup> ( وإن )<sup>(٧)</sup> لم تثبت ألفاظها أجناساً ولم نعرف في بعضها أيضاً معنى شاملاً للمسمى المعين ولأخواته ، كما عرفنا في الثلاثاء والأربعاء .

وربما يكون في هذه الأعلام ما يثبت لفظه جنساً ، لكن لا يعرف كيفية ( غلبة واحد )<sup>(٨)</sup> من جنسه ، كالمشتري في الكوكب المعين ، فإننا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه .

ولذلك قال سيبويه : وما لم يعرف من هذا الجنس أصله فملحق بما عُرِف<sup>(٩)</sup> .

---

= اللغة : الأثناء جمع جنو ، وهو الجانب والجهة ، ويروى بأعباء ، والمراد مشاق الخلافة وأتاعها . والكاهل : ما بين الكتفين .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك لفظي جاز تعريفه باللام . كما في اليزيد .  
(١) في ص وط : أخواته .

(٢) في ت : لأنها ، وهو تحريف .

(٣) في اللسان ١٢١/١٨ الثريا النجم المعروف ، ويقال : إن خلال أنجم الثريا كواكبٌ خفية كثيرة .

(٤) في اللسان ٣٥٦/٥ الدبران نجم يدبر الثريا .. الجوهرى : الدبران خمسة كواكب من الثور ، يقال إنه سنامُه ، وهو من منازل القمر .

(٥) في اللسان ١٥٣/١٢ العيوق كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا ، في ناحية الشمال ، ويطلع قبل الجوزاء سمي بذلك لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا .

(٦) في اللسان ٣٢٨/١٢ السماكان نجمان نيران : أحدهما السماك الأعزل ، والآخر السماك الراح .. الخ .

(٧) تكملة من ص وط .

(٨) في ص : غلبته في واحد .

(٩) في الكتاب ٢٦٨/١ : وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة ، فإن كان عربياً نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك لأننا جهلنا ما علم غيرنا ، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المُسمَّى .

وعند المصنف ما لزمته اللام من الأعلام التي لم يثبت استعمال ألفاظها في الجنس الشامل لذلك ( المعنى )<sup>(١)</sup> المعين ، ولغيره ، كالثلاثاء والأربعاء والديوان والمشتري ( ليس )<sup>(٢)</sup> من الغوالب ، لأن العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما ، قال : بل هي أسماء موضوعة لمسمياتها<sup>(٣)</sup> .

وإنما ارتكب سيويه تلك الطريقة إجراءً للآزم لأنها مجرى واحدا في التقدير لما أمكن ، ( وكان )<sup>(٤)</sup> الأكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس ، فألحق القليل بالأعم الأغلب .

فالغوالب عند سيويه على أربعة أقسام :

أحدها : ما ثبت جنسيته لفظا ، ويُعرف فيه المعنى ( العام )<sup>(٥)</sup> الشامل للمسمى المعين ولأخواته ، كالنجم والصديق وابن عباس .

وثانيها : ما يعرف فيه ذلك المعنى ، ولم تثبت جنسية لفظه كالثلاثاء .

( وثالثها )<sup>(٦)</sup> : ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشتري .

ورابعها : ما لا يعرف ( فيه )<sup>(٧)</sup> ذلك المعنى ، ولم تثبت جنسية لفظه كالديوان والعيوق ( للكوكبين )<sup>(٨)</sup> ، لا يعرف معنى العوق والدُّبُور فيهما ، هذا ( بطوله )<sup>(٩)</sup> .

(١) ساقطة من جد وص وط .

(٢) في ط : ليست وكلاهما جائز .

(٣) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١٠٠/١ قوله : وكذلك الديوان والعيوق والسماك والثريا لأنها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بالدُّبُور والسُّمُوك والثَّرْوَة يؤهم أنها صفات غالبية كالصديق ، وليس الأمر كذلك ، وإنما هي أسماء موضوعة باللام .

(٤) في ت : فكان .

(٥) تكملة من ط .

(٦) تكملة من جد وص وط .

(٧) تكملة من جد وص وط .

(٨) في ط : للكوكبين لمن ، وفي ص : لمن .

(٩) في هامش رقم ٩ من ط ١٤٠/١ كلامه : نسخة . وانظر الكتاب ٢٦٧/١ ، ٢٦٨ ، ٣١٠ ، ١٤٨/٢ ،

٣٢٠/٢ .

ومذهب المبرد ليس ما أحال عليه المصنف ، ولا يدل عليه كلامه . وذلك أنه قال :  
إن كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل ، لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه ،  
ولا يفيدان التعريف ، بل يلمح بهما الوصفية ( الأصلية )<sup>(١)</sup> فقط ، فكأنه مُجَرَّدُ  
عنهما ، لأن تعريفه بالعلمية .

قال : وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو ، لأن اللام - إذن -  
تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها<sup>(٢)</sup> .

فعلى هذا مذهب المبرد في الحَسَنِ والصَّعِقِ ( معا )<sup>(٣)</sup> اختيارُ الرفع ، لأن اللام لا  
تفيد التعريف ، وهذا كما ترى خلاف ما نسب إليه المصنف .  
قوله : والمضافة المعنوية .

أي التوابع المضافة ، وهي في مقابلة قوله قبل : وتوابع المبني المفردة .  
وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية<sup>(٤)</sup> ، ولا بد منه ، لأن اللفظية - كما

---

(١) ساقطة من ص .

(٢) لم أجد في المقتضب ولا في الكامل للمبرد هذا النقل الذي ذكره الرضي عنه . والذي ذكره المبرد عن ذلك هو  
قوله في المقتضب ٢١٢/٤ وما بعدها : فإن عطفت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافا ، أما  
الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع .. وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون  
النصب ، وهي قراءة العامة .

وحجة من اختار الرفع أن يقول : إذا قلت يا زيد والحارث فأنتما أريد يا زيد وبيا حارث فيقال لهم فقولوا : يا  
الحارث ، فيقولون : هذا لا يلزمنا ، لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء ، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه  
أيضا ذلك الموقع ، فكلاهما في هذا سواء .

وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا : نردُّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل ، كما نرده بالإضافة والتثنية إلى الأصل ،  
فيحتج عليهم بالنعت الذي فيه الألف واللام ، وكلا القولين حسن .

والنصب عندي حسن على قراءة الناس .

وقد قال أيضا في المقتضب ٢٠٧/٤ : إن نَعَتْ مفردا بمفرد فأنت بالخيار إن شئت رفعتَه وإن شئت نصبته .  
وانظر : الأصول ٣٣٦/١ ، وابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/٢ فقد نسبنا ذلك إليه أيضا .  
وقال ابن الحاجب في شرحه لكافيته صفحة ٣٠ :

قوله : وأبو العباس : يعني المبرد ( إن كان كالحسن فكالخليل ) يعني إن كان المعطوف المذكور مثل الحسن في  
صحة تقدير نزع اللام فهو كالخليل في اختياره الرفع فيه ( وإلا فكأنني عمرو ) أي وإن لم يكن كالحسن بل كان  
مما لا يصح تقدير نزعها كالصق والنجم وأشباههما فهو كأني عمرو في اختياره النصب . فقد نظر إلى صحة تقدير  
نزع اللام وعدم صحته .

(٣) في ت : هذا .

(٤) لم أجد تقييدها بالمعنوية في مخطوطة المتن التي بين يدي ولا في متن الكافية بشرح ابن الحاجب نفسه .



ذكرنا<sup>(١)</sup> - جارية مجرى المفردة .

وذكر في شرح (المفصل)<sup>(٢)</sup> في تجويز الرفع في نحو :

يا ذا المخوفنا<sup>(٣)</sup>

وفي نحو<sup>(٤)</sup> :

١٢٠ - يا صاح يا ذا الضامر العنس<sup>(٥)</sup>

مع أنهما مضافان - علتين ، إحداهما : أن صفة اسم الإشارة لا تكون إلا مفردة - ، كما يجيء في باب الوصف<sup>(٦)</sup> - فكأنه قال : يا ذا الرجل الضامر العنس ، فالصفة في الحقيقة مفردة . والثانية : أن اللام في الضامِر والخوف اسم موصول مع صلته في حكم

(١) صفحة ٤٢٩ .

(٢) في ت : المصنف للمفصل .

(٣) سبق تخرىج البيت صفحة ٤٢٩ .

(٤) قول خزر بن لوزان السُدي كما ذكر سيوييه في الكتاب ٣٠٦/١ ، وفي الخزانة ٢٣٢/٢ نقلا عن الأغاني أنه شاعر يقال : إنه قبل أمرى القيس . وفيها ٢٣٣/٢ أن صاحب الأغاني نسب البيت لخالد بن المهاجر ثم قال : ٢٣٤/٢ هو ابن المهاجر بن خالد بن الوليد .. كان هاشمي المذهب حبسه معاوية لأنه قتل طبيبه ، ثم أطلق سراحه وعاد إلى مكة .

(٥) عجزه : والرحل والأقتاب ، والجلس .

والبيت في الكتاب ٣٠٦/١ ، وفي المقتضب ٢٢٣/٤ ، وفي مجالس ثعلب ٢٧٥ ، وفي الخصائص ٣٠٢/٣ ، وفي الخزانة ٢٢٩/٢ .

اللغة : صاح : مرخم صاحب . الضامر : الدقيق قليل اللحم ، العنس : الناقة الصلبة الشديدة ، والرحل : كل شيء يعد للرحيل ، الأقتاب : جمع قَب ، وهو رحل صغير على قدر السنم . المجلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله ، والجمع أحلاس .

الشاهد : أطال صاحب الخزانة في الحديث عن هذا الشاهد . فأما الرضي فأورده هنا مع قوله : يا ذا المخوفنا ليذكر العلتين اللتين ذكرهما ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ، وبناء على ذلك فإن الرواية يجب أن تكون برفع الضامر وجر العنس حتى يستقيم توجيه ابن الحاجب . ورواية سيوييه في الكتاب برفع الضامر . وقال البغدادي ٢٢٩/٢ : أنشدته على أن الضامر العنس والمخوفنا تركييان إضافيان ، قد وقعا صفتين للمنادى الذي هو اسم إشارة ، وصفة المنادى إذا كانت مضافة وجب نصبها ، فكيف رُفِعَتْ اتباعا للمنادى المفرد .

قلت : الرضي ذكر أن الإضافة إذا كانت لفظية فهي كلا إضافة .

وقال البغدادي أيضا ٢٣٠/٢ بعد أن ذكر رواية سيوييه : وأورد عليه أنه لا يستقيم ، لأن بعده والرحل والأقتاب والجلس . وهي لا توصف بالضمور . فالصواب إنشاده بالجر على أن ذا بمعنى صاحب ، كما أنشدته الكوفيون . وذكر الذين قالوا برواية الجر كأبي جعفر النحاس وثلعب ، وأبي علي وابن جني . وذكر تخرجات لرواية سيوييه .

(٦) صفحة ١٠٠١ .

( المفرد )<sup>(١)</sup> - وإن ( كان )<sup>(٢)</sup> مضارعاً للمضاف - فكأنه قال : الذي ضمرت  
عنسه . ولو كان ( قولك )<sup>(٣)</sup> الذي ضمرت عنسه يقبل ( الحركة )<sup>(٤)</sup> لم تكن إلا  
الرفع ، فكذا ما كان مثله<sup>(٥)</sup> .

وتزول ( علتاه )<sup>(٦)</sup> في قولك : يا يزيد الحسن الوجه ، فإن الموصوف ليس باسم  
الإشارة ( ولا )<sup>(٧)</sup> يكون الألف واللام موصولاً إلا في اسم الفاعل أو المفعول ، ويجوز  
رفع الوصف اتفاقاً .

فالأولى ما قدمناه ، وهو أن المضاف اللفظي - وإن كان مضارعاً ( للمضاف )<sup>(٨)</sup>  
لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب ، بل إنما يجري مجراه إذا كان منادى .  
قوله : غير ما ذكر .

أي : غير ذي اللام .

قوله : مطلقاً .

أي مفردين كانا أو لا ، وكان متبوعهما مضموماً أولاً .

قوله : والعلم الموصوف بابن .

حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر ، وأما بنت فليس مثلها في النداء ، وأما في غير النداء  
ففي ( جريها )<sup>(٩)</sup> مجراها وجهان . والأولى المنع<sup>(١٠)</sup> ، لأن التخفيف معهما لفظاً وخطاً  
إنما هو لكثرة الاستعمال . ولم يكثر استعمال بنت .

---

(١) في ط : المفردة .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) ساقطة من ج و ص .

(٤) في ت و ص و ط : حركة .

(٥) الإيضاح لابن الحاجب ١/٢٧١ - ٢٧٢ .

(٦) في ج : علتان .

(٧) في ص : وقد لا .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في ت و ج و ص : جريه .

(١٠) حكى الوجهين سيويه في الكتاب ١/٣١٤ ، والكلمتان ساقطتان من ج و ص و ط .

والشرط أن يكون العلم موصوفاً بـابن متصلاً بموصوفه ، احترازاً عن نحو يا زيدُ  
الظريفُ ابنُ عمرو ، فإنه لا يفتح المنادى في مثله ، إذ مثله غير كثير الاستعمال .

فالشروط أربعة ، وهي :

كونُ المنادى علماً احترازاً ( عن نحو يا رجلُ ابنُ زيد .

وكونه موصوفاً بـابن احترازاً )<sup>(١)</sup> عن نحو : يا زيدُ ابنُ عمرو في الدار ، على أن ابنُ

عمرو مبتدأ .

وكونُ ابنٍ متصلاً - كما ذكرنا<sup>(٢)</sup> - .

وكونه مضافاً إلى عَلم ، احترازاً عن نحو يا زيدُ ابنُ أخينا .

فإذا اجتمعت الشروط اختير فتحُ المنادى ( جامعاً لها )<sup>(٣)</sup> ولا يجب .

وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه<sup>(٤)</sup> .

وإنما اختير فتحُ المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها ، والكثرة  
مناسبة للتخفيف ، فخففوه لفظاً بفتحه ، وسهّل ذلك كونُ الفتحة حركته المستحقة  
في الأصل ، لكونه مفعولاً ، وخففوه خطأً بحذف ألف ابن وابنة .

والكوفيون يجوزون فتح المنادى ( العلم )<sup>(٥)</sup> الموصوف بأي صفة منصوبة كانت  
نحو : يا زيدُ ذا المال<sup>(٦)</sup> .

وبعض البصريين يجوزون فتح المنادي ( المفرد )<sup>(٧)</sup> المعرفة - علماً كان

( أولاً )<sup>(٨)</sup> - إذا وقع موصوفاً بـابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالمُ بنُ العالم<sup>(٩)</sup> .

(١) ساقط من ص .

(٢) قبل قليل .

(٣) حكى الوجهين سيويه في الكتاب ٣١٤/١ ، والكلمتان ساقطتان من جـ وصـ وطـ .

(٤) في الموجز في النحو لابن السراج ٤٧ : فإن نعت الاسم المفرد بـابن فلان نصبت ، فقلت : يا زيدُ بنُ عمرو ،  
وتنصب زيداً ولا تُنَوِّه . وانظر المقتصد ٧٨٥/٢ .

(٥) في جـ : في العلم .

(٦) في الأصول لابن السراج ٣٦٩/١ وربما نصبوا - يعني الكوفيون - المنعوت بغير تنوين فأتبعوه نعتهم ويُشَدُّون :  
فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سَعْدِ بأجودَ منك يا عمرَ الجوادا

وانظر التسهيل ١٨٠ .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) في ص : أو غيره .

(٩) في التسهيل ١٨٠ : ويلحق بالعلم المذكور نحو يا فلانَ بنَ فلان ، ويا ضُلَّ بنَ ضل ويا سيدَ بنَ سيد .  
وابن مالك لم ينسب هذا الرأي لأحد .

والعلمُ المتصفُ بابن وابنة الجامعُ للشرائط الأربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا ، وبحذف ألف ابن خطأ (أيضا) <sup>(١)</sup> نحو جاءني زيد بن عمرو .  
وقوله <sup>(٢)</sup> :

١٢١ - جارية من قيس بن ثعلبة <sup>(٣)</sup>  
شاذ .

وإن احتل إحدى الشرائط لم يحذف التنوين ( لفظا ) <sup>(٤)</sup> ولا الألف خطأ .  
والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة ، لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما ، لأنه لا  
يكثر استعمالها كذلك .  
وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا ، لأن المثني والمجموع ليسا بعلمين ، وأيضا  
لا يكثر استعمالها .

---

(١) تكملة من ص وط .

(٢) قائله الأغلب العجلي ، وهو الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة ، من بني عجل بن لجيم .. وهو أرجز الرجاز وأرصنهم كلاما وأصحهم معاني ، أدرك الإسلام فأسلم ثم كان ممن سار مع سعد إلى العراق فنزل الكوفة واستشهد في نهاوند عام ٢١ هـ .

( الخزانة ٢/٢٣٩ ، والأعلام ١/٣٣٩ - ٣٤٠ ) .

(٣) البيت من مشطور الرجز ، وبعده : كريمة أحوالها والعصبة ، وهو في الكتاب ١٤٨/٢ ، وفي المقتضب ٢١٣/٢ ، وفي الخصائص ٢/٤٩١ ، وفي الأمالي الشجرية ١/٣٨٢ ، وفي ابن يعيش ٦/٢ ، وفي المقرب ١٨/٢ ، وفي الخزانة ٢/٢٣٦ .

اللغة : جارية : أراد امرأة اسمها كلية كان بينهما مهاجاة ( الخزانة ٢/٢٣٧ ) .  
الشاهد : أنشده الرضي على أن تنوين ( قيس ) في البيت شاذ لجمعه للشرائط الأربعة .  
(٤) ساقطة من ط .

## نداء ما فيه أل

قوله : وإذا نودي المعروف باللام قيل يا أيها الرجل ، ( ويا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل )<sup>(١)</sup> ، والتزموا رفع الرجل لأنه المقصود ( بالنداء )<sup>(٢)</sup> ، وتوابعه لأنها توابع معرب ، وقالوا يا الله خاصة .

لو دخل اللام المنادى فإما أن يُبنى معها ، وهو بعيد ، لكون اللام معاقبةً للتونين ، فهي كالتونين ، فمن ثم قل بناءً الاسم معها كالخمسَ عشرَ وأخواته ، والآن ، فاستكره دخولها مطَّردًا في المنادى المبني .

وإما أن يعرب ، وهو أيضا بعيد ، لحصول علة البناء ( وهي )<sup>(٣)</sup> وقوع المنادى موقع ( كاف الخطاب )<sup>(٤)</sup> وكونه مثله في الأفراد والتعريف .

وقال بعضهم<sup>(٥)</sup> : إنما لم يَجْمَعُوا بينهما كراهة اجتماع حرفي ( تعريف )<sup>(٦)</sup> . وفيه نظر ، لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يستنكر ، كما في لقد ، وألا إن ، على ما يجيء في موضعيهما<sup>(٧)</sup> .

قالوا : وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين ، بدليل قولك : ( يا )<sup>(٨)</sup> هذا ويا عبد الله ( ويا الله )<sup>(٩)</sup> ويا أنت ، بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف ( مع حصول )<sup>(١٠)</sup>

(١) في ط وفي مخطوطة المتن : يا هذا الرجل ويا أيها الرجل .

(٢) تكملة من مخطوطة المتن .

(٣) في ت وص : وهو .

(٤) في ج وص وط : الكاف .

(٥) ذكر ذلك صاحب الإنصاف حجةً للبصريين المانعين من اجتماع حرف النداء وأل : وانظر المقتضب ٢٣٩/٤ ، والإنصاف ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٦) في ص وط : التعريف .

(٧) انظر ط ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩ .

(٨) تكملة من ج وص وط .

(٩) تكملة من ص وط .

(١٠) في ط : لحصول .

الاستغناء بأحدهما<sup>(١)</sup> .

وقال المبرد - في الأعلام - إنها تُنكر ثم تُعرَّف بحرف النداء<sup>(٢)</sup> .

ولا يتم ما قال في : يا الله ويا عبد الله .

وقال المازني - في اسم الإشارة - ينكر ثم يجبر بحرف النداء الفاتت من الإشارة ومن ثم لا يقال : هذا أقبل ، أي يا هذا<sup>(٣)</sup> .

ولا حاجة إلى ما ارتكبا ، إذ لا منع من كون الشيء المعين مواجهًا مقصودًا بالنداء ، وأُيِّ محذور من اجتماع مثل هذين التعريفين .

هذا ، ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسمًا مبهما ، غير دال على ماهية معينة ، محتاجا بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر ، يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم ( لشدة )<sup>(٤)</sup> احتياجه إلى مخصّصه ، الذي هو ذو اللام ، وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكون متميز الماهية ، ( وأن يكون )<sup>(٥)</sup> معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شيء ، ويا موجود ، إلا أن يُكنَّى بمثلهما عن أن المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقل ، إلا أنه يقع عليه اسم الشيء والموجود ، وهذا مجاز ، وكلامنا في الحقيقة . فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ( أيًا ) بشرط قطعه عن الإضافة ، إذ هي تخصّصه ، نحو أي رجل ، واسم<sup>(٦)</sup> الإشارة .

أما لفظ شيء ، و( ما ) بمعنى شيء ، فإنهما - وإن كانا مبهمين - لكن لم يوضعا

---

(١) لما ذكر أبو البركات في الإنصاف ٣٣٨ دليل البصريين كان من كلامه : وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى . وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية . وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية ، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية .. إلخ .

(٢) في المقتضب ٢٠٥/٤ : وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة ، منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف .

(٣) لم ينسبه إلى المازني غير الرضي فيما رأيت .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في جوط : وإن لم يكن ، وقد أثبتنا في الهامش ما أثبتته .

(٦) معطوف على قوله ( أيًا ) .

على أن يزال إيهامهما بالتخصيص ، بخلاف أيّ واسم الإشارة ، فإنهما وُضِعَا مبهمين مشروطاً بإزالة إيهامهما بشيء . أما اسم الإشارة فبالإشارة الحسية أو بالوصف ، ( وأما )<sup>(١)</sup> أي فباسم آخر بعده .

وأما ضمير الغائب فإنه وضع مبهما ، مشروطاً بإزالة إيهامه ، لكن بما قبله لا بما بعده ، وإن اتفق ذلك فالأغلب أن يكون ذلك منكراً ، كما في رُبُّهُ رجلاً ، أما نحو: رأيته زيداً فقليل .

وأما الموصول فإنه - وإن أزال إيهامه ما بعده - لكنه جملة .

ثم نقول : إن أياً المقطوع عن الإضافة أحوج إلى الوصف من اسم الإشارة ، لأنه<sup>(٢)</sup> - كما ذكرنا - وضع مبهما ، مزال الإيهام باسم بعده ، بخلاف ( اسم )<sup>(٣)</sup> الإشارة ، فإنه قد يزول إيهامه بالإشارة الحسية ، ( فلذا )<sup>(٤)</sup> قد يقتصر على يا هذا دون يا أيها .

ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع ، كما في يا زيد الظريف ، وأوجب رفع نعت أي<sup>(٥)</sup> .

وفصل بعضهم في وصف يا هذا ، فقال : إن كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع ، لأنه غير مستغنى عنه ، وإلا جاز الرفع والنصب ، نحو يا هذا الطويل<sup>(٦)</sup> ( رفعا ونصبا )<sup>(٧)</sup> .

---

(١) في ت : فأما .

(٢) يعني ( أيا ) .

(٣) في ت وج : الاسم .

(٤) في ط : فلهذا .

(٥) في الموجز لابن السراج ٤٦ وأما قولهم : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، فإنهم جعلوا أي الرجل بمنزلة اسم واحد ، فأَي في التقدير مدعو والرجل صفة له ، وهاء تنبيه . ويميزون أن تقيم الصفة مقام الموصوف ، فتقول : يا أيها الطويل ويا هذا القصير ، فإن قدرت الوقف على هذا ، ولم تجعله وصلة إلى الصفة كنت في صفته بالخيار إن شئت رفعت وإن شئت نصبت ، وأما أي فلا يجوز في وصفها النصب .

(٦) في الأصول ٣٣٧/١ وكذلك في يا هذا الرجل إذا جعلت هذا سبباً لنداء الرجل ، ولك أن تقيم الصفة مقام الموصوف فتقول : يا أيها الطويل ويا هذا القصير ... فإن قدرت الوقف على هذا ، ولم تجعله وصلة إلى الصفة ، وكان مستغنياً بإفراده كنت في صفته بالخيار إن شئت رفعت وإن شئت نصبت ... فقلت يا هذا الطويل والطويل .

(٧) تكملة من ط .

وأما المازني<sup>(١)</sup> والزجاج<sup>(٢)</sup> فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة وأي ،  
قياسا على نحو يا زيد الظريف . ولم يثبت .

ولمّا قطع ( أي ) المتوصّل به إلى نداء ذي اللام عن الإضافة لما ذكرنا من قصد  
الإبهام ، وأيضا لو لم يُقَطَّع ( عن الإضافة )<sup>(٣)</sup> لكان منصوبا ، وكذا ذو اللام الذي هو  
وصفه ، فلم يُمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء ، كما أمكن بلزوم الرفع وترك  
النصب .

وأبدل هاء التنبيه من المضاف إليه ( لأنه لم يكن يخلو من مضاف إليه )<sup>(٤)</sup> أو من  
تنوين قائم مقامه ، نحو ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا ﴾<sup>(٥)</sup> وليس هذا موضع التنوين ، وأيضا  
التنوين يدل من مضاف إليه معلوم مقدّر ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ  
بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾<sup>(٦)</sup> و ﴿ كُلَّا هَدَيْنَا ﴾<sup>(٧)</sup> والقصد ههنا الإبهام .

وهاء التنبيه أيضا مناسبت للنداء ، إذ النداء أيضا تنبيه .

ثم لكون اسم الإشارة أوضح من ( أي ) وُصِفَ ( أي ) به في بعض المواضع ، نحو  
يا أيهذا ، فيقتصر عليه .

ولمّا توصّل بأي إلى نداء اسم الإشارة لأن اسم الإشارة في الأصل ما يشار به

---

(١) في أسرار العربية ٢٢٩ قال : وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه النصب نحو يا أيها الرجل كما يجوز في يا  
زيد الظريف ، وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال . وانظر المقتصد ٧٧٨/٢ .

(٢) في حاشية الصبان على الأثموني ١٥٠/٣ : وأجاز المازني نصبه قياسا على صفة غيره من المناذيات المضمومة .  
قال الزجاج : لم يجر هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده .. وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج  
فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ، ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازني . وتبعه ولده .  
قلت : كذا في شرح الكافية الشافية لابن مالك صفحة ١٣١٨ ، ولعل الرضي تبعه في ذلك .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) ساقط من ص .

(٥) الإسراء ١١٠ ، والآية بتمامها ﴿ قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُ  
بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ .

(٦) الزخرف ٣٢ .

(٧) الأنعام ٨٤ . والآية بتمامها ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ  
وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾ .



للمخاطب إلى شيء ، فهو في أصل الوضع لغير المخاطب ، ولهذا يؤتي فيه بحروف الخطاب - كما يجيء في بابه<sup>(١)</sup> - فتُحوشي في بعض الأماكن من أن يدخله حرف يجعله مخاطبا ، أي حرف النداء ، ففصل بينهما بأي ( في بعض المواضع )<sup>(٢)</sup> لتناكُرهما في الظاهر .

ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس ، نحو يا أيُّها الرجل ، ( فعلى هذا )<sup>(٣)</sup> ليس ( نحو يا أيُّها الرجل )<sup>(٤)</sup> لأجل نداءِ المعرف باللام - على ما أُومأ إليه المصنف<sup>(٥)</sup> - بل لأجل نداء اسم الإشارة ، بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا أيُّها ، من دون الوصف باسم الجنس .

وقال الأخفش في : يا أيُّها الرجل : أي موصول ، وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة ( أي ) وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادي ، ولا سيما إذا زيدَ عليه كلمتان - أعني أيُّها<sup>(٦)</sup> - .

ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع ( أي ) موصولة في غير هذا الموضع ، وندور كونها موصوفة - كما يجيء في باب الموصولات<sup>(٧)</sup> - .

قيل : لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها<sup>(٨)</sup> .

والجواب : أنه إذا حُذِفَ صدرُ صلتها فالأغلب بناؤها على الضم - كما يأتي في الموصول<sup>(٩)</sup> - فحرفُ النداء - ( على هذا )<sup>(١٠)</sup> - ( يكون داخلا )<sup>(١١)</sup> على اسمِ

(١) انظر ط ٣٢/٢ .

(٢) ساقط من ج .

(٣) في ص وط : فعلى ما ذكرنا .

(٤) في ص وط : هذا التركيب مصوغا .

(٥) في قوله في المتن : وإذا نودي المعرف باللام قيل : يا أيُّها الرجل ، ويا أيُّها الرجل .. إلخ . انظر صفحة ٤٤٣ .

(٦) انظر الجمع ١٧٥/١ .

(٧) انظر ط ٥٦/٢ .

(٨) نسب السيوطي هذا الكلام إلى الزجاج في الجمع ١٧٥/١ .

(٩) انظر ط ٥٧/٢ .

(١٠) ساقطتان من ص .

(١١) في ت وج وط : تكون داخلية .

مبني على الضم فلم يغيره ، وإن كان مضارعا للمضاف ، كما في قولك : يا من قال كذا .  
والأكثر على أن ذا اللام وصف لاسم الإشارة في النداء وغيره ، لأنه اسم دال على  
معنى في تلك الذات ( المبهمة )<sup>(١)</sup> وهو الرجولية ، وهذا حدُّ النعت - كما يجيء<sup>(٢)</sup> -  
أي ما دل على معنى في متبوعه .

وقال بعضهم : هو عطف . بيان لعدم الاشتقاق<sup>(٣)</sup> .

والجواب أن الاشتقاق ليس بشرط في الوصف - كما يجيء في بابه<sup>(٤)</sup> - .

ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعروف باللام - كما يأتي في باب  
النعت<sup>(٥)</sup> - .

أما اسم الجنس فلأنه هو الدال على الماهية من بين الأسماء ، والمحتاج ( إليه )<sup>(٦)</sup> في  
نعت أسماء الإشارة بيان ماهية المشار إليه ، فمن ثم قُبِحَ نعتها من الصفات المشتقة إلا بما  
يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم ، فقبح هذا الأبيض .

وأما التعريف باللام فلأن تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس ، وتعيين المفرد من  
أفرادها عُلِمَ من اسم الإشارة ، فلم يبق إلا تطابق النعت والمنعوت ، مع أنهما كلمتان  
بمنزلة قولك : الرجل المعهود ، لأن لفظ هذا لا يفيد إلا تعيين الفرد الذي دل عليه  
الرجل ، وهذه الفائدة تحصل من لام العهد ، فظهر شدة احتياج المبهم إلى صفته ،  
( فمن )<sup>(٧)</sup> ثمّة لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا ، فلا تقول : هذا اليوم  
الرجل ، كما يجوز في غير هذا النوع ، ولا يجوز أيضا تفريق صفاته نحو : هؤلاء ؛ الرجل  
والفرس والبقر .

(١) في ط : بالمبهمة .

(٢) انظر صفحة ٩٦٧ .

(٣) في المقتضب ٢٢٠/٤ ومن قال : يا زيد الطويل قال : يا هذا الطويل ، وليس بنعت لهذا ، ولكنه عطف عليه  
وهو الذي يُسمّى عطف البيان .

(٤) صفحة ٩٧٣ .

(٥) صفحة ١٠٠٢ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في ت : ومن .

قوله : والتزموا رفع الرجل .

أي اسم الجنس الواقع صفةً لأي<sup>(١)</sup> وهذا ، ( و كان )<sup>(٢)</sup> القياس جوازُ نصبه ، كما في يازيد الظريف ، لكنهم نَهَوْا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء ( فكأنه باشره حرفُ النداء ، وأما الظريف في يازيد الظريف فليس مقصودا بالنداء )<sup>(٣)</sup> ، بل المقصود به زيد ، وقد ذكرنا الخلاف في ( تجويز )<sup>(٤)</sup> نصبه قبل<sup>(٥)</sup> .

قوله : وتوابعه .

أي التزموا رفعَ توابعه .

اعلم أن تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا ، ( أي )<sup>(٦)</sup> إن كان تابع المنادى مرفوعاً أو منصوباً يُحْمَلُ تابعُ التابع على ظاهر إعراب التابع ، سواء كان المنادى « أي أو هذا أو غيرهما » . تقول في غيرهما : يازيد الطويل ذو الجمّة ، إذا جعلته صفةً للطويل ، وإن حملته على زيد نصبت ، ومن نصب الطويل نصب ذا الجمّة لا غير ، كان نعتا للطويل أو لزيد .

وأما في ( أي ) فإن التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون إلا تابعا لوصف أي ، لأنه هو المنادى في الحقيقة ، وأي وُصِّلَ إليه ، فعلى هذا إذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع ، نحو : يا أيها الرجل ذو المال ، ولا يجوز : يا أيها الرجل وعبدُ الله ، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فيجب - إذن - أن يكون عبد الله صفةً أي ، ولا يجوز ، لأنه لا يوصف إلا بذي اللام ، ويجوز يا أيها الرجل الحسن الوجه ، ( كما يجوز يا أيها الحسن الوجه )<sup>(٧)</sup> وكذا يجوز يا أيها الفاضل والحسن الوجه .

وإن أُبدل من وصف ( أي ) فإن جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يَجُزْ ، إلا

(١) بعده في ص وهامش ط : صفة مفردة لمنادى مضموم .

(٢) في ج و ط : وإن كان .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ص : جواز .

(٥) صفحة ٤٤٥ - ٤٤٧ .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) ساقط من ص .

أن يكون البدل مما يجوز كونه صفة لأي - أعني الجنس ذا اللام - فلا تقول : يا أيها الرجل زيد .

وإن لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا أيها الرجل زيد - برفع زيد - وسيجيء في باب البدل<sup>(١)</sup> أنه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو : يا عالم زيد بالضم ، ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب . ولا يجوز : يا أيها الرجل زيد - بضم زيد بدلا من أي - لما تقدم أن التابع الذي بعد وصف أي لا يتبع أي<sup>(٢)</sup> .

وأما إذا جئت ( به )<sup>(٣)</sup> بعد وصف ( اسم )<sup>(٤)</sup> الإشارة ( فيجوز فيه الأمران ، لأن اسم الإشارة )<sup>(٥)</sup> قد يستبد من دون وصفه ، فتقول : يا هذا الرجل زيد وذو المال ، حملا على الوصف ، وزيد - بالضم - وذو المال حملا على هذا .

وإذا كان ذلك التابع عطفاً نسق مجزئاً عن اللام لم يجز إلا حملة على هذا ، نحو : ( يا )<sup>(٦)</sup> هذا الرجل وذو الجملة ، لأنك ( لو )<sup>(٧)</sup> حملته على الوصف كان وصفاً لهذا ، واسم الإشارة لا يوصف إلا بذوي اللام ، كما قلنا في أي<sup>(٨)</sup> .

( قال الأندلسي )<sup>(٩)</sup> : لا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى ( المضموم )<sup>(١٠)</sup> ، نحو : يا زيد الطويل وذو الجملة ، أما النصب ، فلأن المنصوب لا يعطف على المرفوع ، وأما الرفع ؛ فلأن حق المعطوف جواز قيامه مقام

(١) قال في باب البدل صفحة ١٠٧٥ : لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ، ولا في سائر الأبدال إلا الغلط ، فإن كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر .

(٢) قبل قليل في قوله : وأما في أي ، فإن التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون إلا تابعا لوصف أي .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) تكملة من ج و ص و ط .

(٥) ساقط من ص .

(٦) تكملة من ج و ص و ط .

(٧) في ط : لولا .

(٨) انظر صفحة ٤٤٣ وما بعدها .

(٩) ساقطتان من ص و ط ، وبسقوطهما يختل المعنى ، لأنها تصبح مقول القول ، لقوله كما قلنا في أي ، ولا يستقيم الكلام على ذلك .

(١٠) في ط : المضمون .

المعطوف عليه ، ولا يجوز : يا زيد ذو الجمّة ، برفع ( ذو ) فلم يبق إلا النصب عطفاً على زيد<sup>(١)</sup> .

وأجاز المازنيّ الرّفْعَ حملاً على الطويل ، ويَمْنَعُ من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه ، ألا ترى إلى قولهم : يا زيد والحارث ولا يجوز : يا الحارث<sup>(٢)</sup> .

والجواب : أنه كان القياسُ امتناعَ نحو : يا زيد والحارث ، ( لكنه )<sup>(٣)</sup> إنما جاز لأن المانع من نحو : يا الحارث ، اجتماعُ يا واللام لفظاً ، ولم يجتمعا في يا زيد والحارث ، فهو مثل يا أيّها الرجل ، من حيث إنهما يجتمعان في الصورتين تقديراً لا لفظاً . قوله : لأنها توابع معرّب .

يوميء إلى أن المعرّب لا محلّ له ، أو إلى أنه لا يُحمَل على محله وترك ظاهر إعرابه . وفي الموضوعين نظر .

أما الأول ؛ فلأن المضاف إليه إضافة غير محضة له محل من الإعراب ، مع كونه معرباً لفظاً نحو : حسن الوجه ، ومؤدّب الخدام ، وضارب زيد ، وكذا ما أضيف إليه المصدر ( قال<sup>(٤)</sup> ) :

١٢٢- ( حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرُّوْحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمَعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ<sup>(٥)</sup> )<sup>(٦)</sup>

(١) ذكر الأندلسي ذلك في المباحث الكاملية ١٩٩/٣ - ٢٠٠ بعد أن ذكر رأياً لأبي علي الفارسي نقله عن التذكرة ، ثم نقل قريباً مما نقله عنه الرضي .

(٢) في الأصول ٣٧٢/١ : قال - يعني المازني - وأرى إن عطفتُ ذا الجمّة على الطويل أن أرفعه كما فعلتُ في الصفة . (٣) في ص : إلا أنه .

(٤) قائله ليبد من ربيعة العامري وستأتي ترجمته ٦٤٤ .

(٥) البيت في ديوان ليبد ١٥٥ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٢٨/١ ، وفي الإنصاف ٢٣٢ ، وفي ابن يعيش ٢٤/٢ ، وفي العيني ٥١٢/٢ ، وفي الخزانة ٢٤٠/٢ .

اللغة : تهجر : سار في الهاجرة وهي نصف النهار ، الرواح : اسمٌ للوقت من زوال الشمس إلى الليل ، هاجها : أزعجها ، المعقب : الذي يطلب حقه مرة بعد مرة .

الشاهد : أوردته الرضي شاهداً على أن فاعل المصدر وإن كان مجروراً بإضافة المصدر إليه - محله الرفع ، والدليل الاتباع على محله بالرفع في قوله : المظلوم .

(٦) هذا البيت تكملة من ط وحدها .

وأما الثاني ، فإنه - وإن كان ظاهرُ كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما أضيف إليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر<sup>(١)</sup> ، وإن جاء في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمنُ له عاملا ، كقوله في ضارب زيد وعمرا : إن التقدير ( ضاربُ زيد )<sup>(٢)</sup> ( وضاربٌ عمرًا )<sup>(٣)</sup> ، ولا يميز في نحو : حسن الوجه واليد ، الرفع في المعطوف<sup>(٤)</sup> .

كل هذا )<sup>(٥)</sup> كراهةٌ لمخالفة التابع لظاهر إعراب المتبوع إلى ( المحل )<sup>(٦)</sup> الخفي . لكنه يُشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ( إن ) في نحو : إن زيدا منطلقً وعمرو .

وله<sup>(٧)</sup> أن يرتكب أن الجملة غير المؤكدة - أعني عمرو مع خبره المقدر - عطفً على الجملة المؤكدة - أعني إن مع اسمه وخبره - ولا نقول إن الاسم عطفٌ على الاسم . وكذا نقول في نحو قوله<sup>(٨)</sup> :

١٢٣ - فإن لم تجد من دون عدنان والداً ودون معد فلتزعك العواذل<sup>(٩)</sup>

(١) و(٣) في الكتاب ٨٦/١ وتقول في هذا الباب : هذا ضارب زيد وعمرو ، إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار ، لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يشترك بينه وبين مثله ، وإن شئت نصبت على المعنى ، وتضمن له ناصبا ، فتقول : هذا ضارب زيد وعمرا ، كأنه قال ويضربُ عمرا أو وضاربُ عمرا . وانظر أيضا ٨٩/١ ، ٩٨ .

(٢) ساقطتان من ص .

(٤) لم أجد حديثا عن ذلك في الكتاب في باب الصفة المشبهة ولا في العطف .

(٥) تكلمة من جـ وصن وط .

(٦) في ت وص : المحلى .

(٧) يعني لسبويه .

(٨) قائله لبید ، وستأتي ترجمته ٦٤٤ .

(٩) البيت في ديوانه ١٣١ ، وفي الكتاب ٣٤/١ ، وفي المقتضب ١٥٢/٤ ، وفي المختص ٤٣/٢ ، وفي الإنصاف ٣٣٤ ، وفي سر صناعة الإعراب ١٤٧/١ ، وفي رصف المباني ٨٢ ، وفي الخزانة ٢٥٢/٢ .

اللغة : تزعك : تكفك ، العواذل : أراد بها حوادث الدهر ونوازلَه .

قال الشيخ عزيمة في حاشية المقتضب ١٥٢/٤ : يقول : لم يبق لك أب حيٌّ إلى عدنان ، فكف عن الطمع في الحياة .

الشاهد : ذكره الرضي شاهداً على أن ( دون ) بالنصب معطوف على محل الجار والمجرور ( من دون ) .

( بنصب دون )<sup>(١)</sup> وقوله<sup>(٢)</sup> :

١٢٤ - ( معاوي إئتنا بشر فأسجج ) فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ<sup>(٣)</sup>

إن المنصب عطف على محل الجار والمجرور .

قوله : والتزموا رفع الرجل .

كأنه جواب عن سؤال مقدر ، وهو : أنه إذا كان صفة للمنادى المضموم ، فلم لم

يجز ( نصبه )<sup>(٤)</sup> كما في يازيد الظريف .

(١) ساقطتان من جـ وص وط .

(٢) قاله عبد الله بن الزبير بن الأشيم ، انظر الخزائن ٢/٢٦٤ ، وعلى رواية أخرى بجر الحديد من أبيات لعقبة بن هيرة الأسدي ، ونسب سيبويه رواية النصب إلى عقبة هذا .

(٣) البيت في الكتاب في أربعة مواضع أحدها معه بيت ثان يدل على أن القافية منصوبة وهو قوله :

أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

وانظر الكتاب ١/٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، والبيت برواية النصب في المقتضب ٢/٣٣٧ ، ١١٢/٤ ،

٣٧١ ، وقال الشيخ عزيمة في هامش ٢/٣٣٧ : استشهد به سيبويه على العطف على الموضع في أربعة مواضع ...

واستشهد به المبرد على العطف على الموضع ، ولم يتعرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذا البيت في مواضعه الأربعة ، ثم بعد هذا كله نرى البغدادى ينسب إلى المبرد أنه رد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب . ١ هـ .

قلت : ذكر البيت ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٩٩ نقلا عن سيبويه ثم قال : وقد غلظ على الشاعر لأن هذا الشعر

كله مخفوض ، قال الشاعر :

فهبها أمة ذهب ضياعا يزيد أميرها وأبو يزيد

أكلتم أرضنا وجرذتموها فهل من قائم أو من حصيد

وكذا قال العسكري في التصحيف ٢٠٧ .

والبيت في كثير من كتب النحو ، وفي الخزائن ٢/٢٦٠ ، وفيها ٢/٢٦٢ : وأجاب الزمخشري تبعاً لما قاله ابن

الأنباري في الإنصاف بأن هذا البيت روي مع أبيات منصوبة ونع أبيات مجرورة ، فمن رواه بالجر روى معه الأبيات

المتقدمة ، ومن رواه بالنصب روى معه :

أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

قلت : الذي في الإنصاف ٣٣٣ فنصب الحديد حملا على موضع الجبال لأن موضعها النصب بأنها خبر ليس ،

ومن زعم أن الرواية ولا الحديد بالخفض فقد أخطأ ؛ لأن البيت الذي بعده : أديروها ... إلخ .

والروئي المخفوض لا يكون مع الروي المنصب في قصيدة واحدة .

فليس كلام ابن الأنباري موافقا ولا مقاربا لما في الخزائن .

والخلاصة أن رواية سيبويه لا ترد ، وبها استشهد صاحبنا ، ويمكن أن يكون للبيت رواية أخرى في قصيدة أخرى ،

فقد يتفق الشاعران في البيت كله أو بعضه إما عن طريق تقليد اللاحق للسابق أو من طريق توارد المعاني .

اللغة : معاوي : منادى مرخم معاوية ، وهو أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان . وأسجج : أرفق وسهل .

(٤) في جـ وط : فيه النصب والكلمة ساقطة من ص .

قوله : وتوابعه .

كأنه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الأول ، أي إذا كان هو المقصود بالنداء ، والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم ، فالوجه أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم ، فعلى هذا صار نحو ( الرجل ) في يا أيها الرجل كالنعامة<sup>(١)</sup> ، إذا قيل : لم ( وجب )<sup>(٢)</sup> رفعه ؟ قيل : هو المنادى المفرد الذي بشره حرف النداء ، لكونه مقصودا دون موصوفه ، فإذا قيل : فيجب - إذن - أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم ( قيل هو ليس نفس المنادى المضموم )<sup>(٣)</sup> بل مثله .

قوله : وقالوا : يا الله خاصة .

( أي )<sup>(٤)</sup> لم يدخل حرفُ النداء من جملة ما فيه اللام إلا ( في )<sup>(٥)</sup> لفظة الله ، قيل : إنما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام ، لزومها للكلمة فلا يقال : لا إلا نادرا ، قال<sup>(٦)</sup> :

يَسْمَعُهَا لَا هُ الْكِبَارُ<sup>(٧)</sup>

- ١٢٥ -

(١) نقل الرضي عن الزجاجي كلاما يشتم عليه الكوفيون فقال ط ١١٣/٢ : قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين ، فإذا عندهم كالنعامة ، قيل لها : احمل ، قالت : أنا طائر ، قيل لها : طيري ، قالت : أنا جمل . والرضي هنا جاء بالمثل ليشبه به الرجل في نحو يا أيها الرجل .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقط من ط .

(٤) في ج و ص وط : يعني .

(٥) تكملة من ص .

(٦) قائله الأعشي وقد تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٧) صدره : كحلفة من أبي رياح .

والبيت في ديوانه ٣٣٣ ، وفي الأمالي الشجرية ١٥/٢ ، وفي التصحيف للعسكري ٣١٠ ، وفي الخزانة ٣٦٦/٢ ، وفي العيني ٢٣٨/٤ ، وفي الجمع ١٧٨/١ ، وفيه : يسمعها اللهم الكبار .

اللمعة : أبو رياح : حصن بن عمرو بن بدر ، وكان قتل رجلا فسأله أن يحلف أو يعطي الدية فحلف ثم قتل بعد حلفه ، فضرته العرب مثلا لما لا يعني من الحلف . الكبار : صيغة مبالغة الكبير ، وهو صفة لأه . انظر الخزانة ٢٦٩/٢ ، ٢٧٠ .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أنه قيل بالله للزوم اللام للكلمة ، فلا يقال لا . إلا نادرا ، كما في هذا الشعر . قال البغدادي في الخزانة ٢٦٨/٢ بعد أن أورد كلام ابن الشجري الذي نقله عن سيبويه من أن أصل الله إله : أقول : البيتان اللذان أوردهما ليسا في كتاب سيبويه وليس في الشعر دليل على أن الله أصله لا ، لجواز أن يكون لا ، مخفف إله ، حذفت الهزة لضرورة الشعر ، بدليل الجمع على إلهة دون الإلهة .



( وكونها )<sup>(١)</sup> بدلا من همزة إله ، فلا يجمع بينهما إلا قليلا ، قال<sup>(٢)</sup> :

١٢٦ - معاذ الإله أن تكون كظبية ولا دُمية ولا عقيلة رَبِّ رَبِّ<sup>(٣)</sup>

وأما النجم والصَّعِقُ والذي وبأبه فإن لامها لازمة ، ( لكن )<sup>(٤)</sup> ليست بدلا من الفاء ، وأما الناس فإن اللام فيه عوض من الفاء ، وأصله أناس ، ( ولا )<sup>(٥)</sup> يجتمعان إلا في الشعر ، كقوله<sup>(٦)</sup> :

١٢٧ - إِنَّ المنايا يَطْلَعْنَ على الأناس الآمنينا<sup>(٧)</sup>

إلا أنها ليست لازمة ، إذ يقال في السعة : « ناس » .

( قالوا )<sup>(٨)</sup> وأصله الإله ، فَعَالٌ بمعنى مفعول ، والإِلاهَةُ العبادة<sup>(٩)</sup> ، وآله بفتح العين أي عَبَدَ ، فإله بمعنى مألوه ، أي معبود ، فالله في الأصل من الأعلام الغالبة ،

---

(١) في ت وص : وكونه .

(٢) قائله البُعْثُ بن حُرَيْث بن جابر بن سَري بن مسلمة بن عُبيد بن ثعلبة شاعر محسن وهو القائل : خيال لأم السلسيل ودوتها ... البيت . وهي أبيات جواد مختارة . انظر : الخزائن ٢/٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٣) البيت في حماسة أبي تمام ٣٧٨ ، وفي الخزائن ٢/٢٧٧ .

اللغة : معاذ الإله : منصوب على المصدر ، أي أعوذ بالله معاذاً ، الدُمية : الصورة من العاج ونحوه ، عقيلة كل شيء : أكرمه ، الربوب : القطيع من بقر الوحش .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن أل في الله بدل من همزة إله فلا يجمع بينهما إلا قليلا ، كما هنا .

(٤) في ط : لكنها .

(٥) في ت : لأنهما لا .

(٦) قائله ذو جردن الحميري الملك ، نقل ذلك البغدادي عن كتاب المعمرين لأبي حاتم السجستاني .. وهو من أدواء اليمن ، والأدواء بعضهم ملوك وبعضهم أقيال والقيل دون الملك ( انظر الخزائن ٢/٢٨٧ - ٢٨٩ ) .

(٧) البيت في مجالس العلماء ٧٠ ، وفي الخصائص ٣/١٥١ ، وفي الأمالي الشجرية ١/١٢٤ ، وفي ابن يعيش ٩/٢ ، وفي الخزائن ٢/٢٨٥ .

اللغة : المنايا : جمع منية وهي الموت . يطلعن : يشرفن ويقربن .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن اجتماع أل والهمزة في الأناس لا يكون إلا في الشعر ، والقياس الناس .

(٨) في ط : فقالوا .

(٩) في اللسان ( إله ) ٣٦٠/١٧ ابن سيده : والإِلاهَةُ والأُلوهَةُ والأُلوهِيَةُ العبادة ، وقد قرئ ﴿ وَيَذَرُكَ وَيَآلِهَتَكَ ﴾ وقرأ ابن عباس ( ويذرك وإلاهتك ) أي وعبادتك ، وهذه الأخيرة عند ثعلب كأنها هي المختارة ، قال : لأن فرعون

كان يُعْبُدُ ولا يُعْبُدُ ، فهو على هذا ذو إلهة لا ذو آلهة .

وانظر : مجالس ثعلب ١/١٨٠ .

كالصَّعِقِ ، ( كَأَنَّهُ )<sup>(١)</sup> كان عامًّا في كل معبود ، ثم اختص بالمعبود ( الحق )<sup>(٢)</sup> لأنه أولى من يُؤَلَّه ، أي يعبد ، وصار مع لام العهد. علما له ، فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها أغلب من تركه ، وصار الألف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما .

( ولا نقول : اجتماعهما )<sup>(٣)</sup> يختص حال الضرورة ، كما قلنا في الأناس ، وذلك أنه قد يجيء الإله في السعة .

أورد أبو الفرج الأصفهاني<sup>(٤)</sup> أن أُمَيَّةَ بنَ خلف<sup>(٥)</sup> كان يُسمِّي عبدَ الرحمن بنَ أُمَيَّةَ عبدَ الإله<sup>(٦)</sup> .

فلما خففت الهمزة نقلت حركتها إلى ما قبلها - كما هو القياس - وحذفت ، فصار إِلَهَ ، ثم أسكنوا اللام الأولى ، وأدغموها في الثانية .

ولا تُدغم لو خففت الإلاهة بمعنى العبادة ، لأن التخفيف - مع عروضه - غير غالب ، كما غلب في الله ، فكأن اللامين لم يلتقيا .

والأكثر في ( يا الله ) قطع الهمزة ، وذلك للإيدان من أول الأمر أن الألف واللام خرجا عما كانا عليه في الأصل ، وصارا كجزء الكلمة ، حتى لا يستكره اجتماعُ يا

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ط : بالحق .

(٣) ساقط من ص .

(٤) هو علي بن الحسين بن محمد القرشي أبو الفرج الأصبهاني من أئمة الأدب الأعلام في معرفة التاريخ والأنساب والسير والآثار واللغة والمغازي ، ولد في أصبهان ونشأ وتوفي ببغداد ، قال الذهبي : والعجب أنه أموي شيعي من كتبه : الأغاني ، ومقاتل الطالبين ، توفي سنة ٣٥٦ هـ ( الأعلام ٨٨/٥ ) .

(٥) أُمَيَّة بن خلف بن وهب من بني لؤي أحد جبابرة قريش في الجاهلية ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، وهو الذي عذب بلالا ، أسره عبد الرحمن بن عوف يوم بدر ، فرآه بلال فصاح بالناس يحرضهم على قتله فقتلوه سنة ٢ هـ ( الأعلام ٣٦٢/١ ) .

(٦) ذكر ذلك أبو الفرج في الأغاني ٢٨/٤ طبع دار الفكر ، وقال : إن عبد الرحمن بن عوف كان يسمِّي في الجاهلية عبدَ عمرو ، فلما أسلم سماه الرسول ﷺ عبدَ الرحمن ، وكان صاحبًا لأُمَيَّة بن خلف فقال أُمَيَّة : أدعوك عبدَ عمرو فأبى عبدُ الرحمن ، فقال : إذن أدعوك عبدَ الإله ؛ لأنِّي لا أعرف الرحمن .. ولا أدري من عبد الرحمن بن أُمَيَّة الذي ذكره الرضي ، إلا أن يكون والد عبد الرحمن بن عوف كان يسمي أُمَيَّة ! .

واللام ، فلو كانا بقيا على أصلهما لسقط الهمزة في الدَّرَج<sup>(١)</sup> ، إذ همزة اللام المعرفة همزة وصل .

وحكى أبو علي : يا الله ، بالوصل على الأصل<sup>(٢)</sup> .

وجوز سيبويه أن يكون الله من لاه يليه ليها أي استتر<sup>(٣)</sup> .

فيقال في قطع همزته واجتماع اللام ويا : إن هذا اللفظ اختصّ بأشياء لا تجوز في غيره ، كاختصاص مسماه تعالى ، وخواصّه : ( ما )<sup>(٤)</sup> في اللهم ، وتالله ، وآله ، وهالله ( ذا ، وألله )<sup>(٥)</sup> مجرورا بحرف مقدر في السعة ، وأقا الله ( لتفعلن )<sup>(٦)</sup> بقطع الهمزة ، كما يجيء في باب القسم<sup>(٧)</sup> . وقوله<sup>(٨)</sup> :

١٢٨ - من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني<sup>(٩)</sup>

---

(١) يعني في أثناء الكلام .

(٢) في المباحث الكاملية ١٨٣/٣ : حكى أبو علي يا الله ويا الله بالوصل والقطع في التذكرة .

(٣) في حاشية المقتضب ٢٤٠/٤ تعليقة برقم (٢) ما يلي : لسيبويه رأيان في اشتقاق لفظ الجلالة .. يرى في الجزء الأول ٣٠٩ أن أصله أله قال : وكان الاسم - والله أعلم - إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام تحلفا منها فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، ومثل ذلك أناس . وقال في ج ١٤٤/٢ - ١٤٥ الأصل فيه لاه قال :

وقال بعضهم : لَهْي أبوك ، فقلب العين ، وجعل اللام ساكنة ، إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم مفتوحا ، وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرت في كلامهم . وقد اعترض المبرد في نقده لسيبويه على رأي سيبويه الثاني بأنه مناقض لرأيه الأول .. ورد ابن ولاد على المبرد ، انظر : الانتصار ٢٧٩ - ٢٨٠ .. إلخ .

وقد رجعت إلى الكتاب فوجدت نصّ ما نقله الشيخ عزيمة عنه في المواضع التي أشار إليها .

(٤) ساقطة من جـ وص وط .

(٥) في ط : ذو الله .

(٦) تكملة من جـ وط .

(٧) انظر ط ٣٣٤/٢ - ٣٣٦ .

(٨) لم أعثر له على قائل .

(٩) البيت في الكتاب ٣١٠/١ ، وهو في المقتضب ٢٤١/٤ ، وفي الإنصاف ٣٣٦ ، وفي اللامات ٣٤ ، وفي اللسان

( لتا ) ، وفي الخزانة ٢٩٣/٢ ، ويروى في بعض المصادر : فديتك يا التي .

اللغة : تيمت : أذلت واستعبدت .

الشاهد : قوله يا التي ، حيث دخلت ( يا ) على ما فيه ( ال ) شذوذا ، ووجهه مع شذوذه أن اللام لازمة

للكلمة .

شاذٌ ، ووجهُ جوازهِ مع الشذوذ لزومُ اللام ، وقوله<sup>(١)</sup> :  
١٢٩ - فِيا الغلامان اللذانِ فَرَا إِيّاكَا أَنْ تُبَغِّيا لِي شِرا<sup>(٢)</sup>  
أشد .

وبعض الكوفيين يجيز دخول ( يا ) على ذي اللام مطلقا ، في السعة<sup>(٣)</sup> .  
والميمان في ( اللهم ) عَوَّضتا من يا ، أُخَرتا تبركا ( بالابتداء )<sup>(٤)</sup> باسمه تعالى .  
وقال الفراء : أصله يا الله أَمَّا بالخير ، فخفف ( بحذف )<sup>(٥)</sup> الهمزة<sup>(٦)</sup> .  
وليس بوجه ، لأنك تقول : اللهم لا تُؤمِّهم بالخير<sup>(٧)</sup> .  
ويُجمَع بين ( يا ) و ( الميم ) المشددة ضرورة . قال<sup>(٨)</sup> :  
١٣٠ - إني إذا ما حَدَّثْتُ أَلَمّا أقول يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمّا<sup>(٩)</sup>

- 
- (١) وهذا أيضا مجهول القائل .  
(٢) البيت في المقتضب ٢٤٣/٤ ، وفي المقرب ١٧٧/١ ، وفي ابن يعيش ٩/٢ ، وفي الضرورات الشعرية ١٦٩ ، وفي الإنصاف ٣٣٦ ، وفي أسرار العربية ٢٣٠ ، وفي اللامات ٣٤ ، وفي الخزانة ٢٩٤/٢ ، ويروى البيت في بعض المصادر تعقبانا .  
اللغة : تعقبانا : تتبعنا .  
استشهد به الرضي على دخول يا على ما فيه ال شذوذا ؛ لأن اللام ليست لازمة ولا عوضا .  
(٣) انظر المسألة السادسة والأربعين من الإنصاف ٣٣٥ - ٣٤٠ .  
(٤) تكملة من ط .  
(٥) في ت : كما تحذف .  
(٦) في معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ : ونرى أنها كلمة ضم إليها ( أم ) تريد يا الله أمنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت .  
(٧) هذا أحد أربعة ردود ذكرها الأنباري في الإنصاف ٣٤٤ .  
(٨) في الخزانة ٢٩٥/٢ : هذا البيت من الأبيات المتداولة في كتب العربية ، ولا يعرف قائله ، ولا بقيته . وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي : قال : وقيله :  
إن تغفر اللهم تغفر جما وأني عبد لك لا ألما  
وهذا خطأ ، فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيت مفرد ، لا قرين له ، وليس هو لأبي خراش ، وإنما هو لأمية ابن أبي الصلت .. إلخ .  
أقول : لم أجد البيتين في ديوان أمية بن أبي الصلت . طبع دار مكتبة الحياة .  
(٩) البيت في نوادر أبي زيد ١٦٥ ، وفي المقتضب ٢٤٢/٤ ، وفي المحتسب ٢٣٨/٢ ، وفي اللمع ١٩٧ ، وفي المختص ١٣٧/١ ، وفي الخزانة ٢٩٥/٢ .  
الشاهد : استشهد به الرضي على أن اجتماع الياء والميم الساكنة في نحو : يا اللهم ، شاذ .

وقد يزداد ( في آخره )<sup>(١)</sup> ( ما ) قال<sup>(٢)</sup> :

١٣١ - وما عليك أن تقول كلَّما ( صَلَّيتَ أو سَبَّحتَ )<sup>(٣)</sup> يا اللَّهُمَّ ما  
أرُدُّ علينا شيخنا مسلماً<sup>(٤)</sup>

ولا يوصف اللهم عند سيويه<sup>(٥)</sup> .

كما لا توصف أخواته - أعني الأسماء المختصة بالنداء ، نحو : يا هناه<sup>(٦)</sup> ، ويا  
نومان<sup>(٧)</sup> ، ويا ملكعان<sup>(٨)</sup> ، وفُلُّ<sup>(٩)</sup> .

وقد أجاز المبرد وصفه<sup>(١٠)</sup> ؛ لأنه بمنزلة ( يا الله ) ( وقد يقال : يا الله  
الكرِيم )<sup>(١١)</sup> .

وقد استشهد بقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾<sup>(١٢)</sup> وهو عند  
سيويه على النداء المُستأنف<sup>(١٣)</sup> .

- 
- (١) ساقطتان من ج و ص و ط .
- (٢) هذا الرجز مجهول القائل أيضا .
- (٣) في ص و ط : سبحت أو صليت .
- (٤) الأبيات في معاني القرآن للقراء ٢٠٣/١ ، وفي الإنصاف ٣٤٢ ، وفي اللامات ٨٦ ، وفي الحمل ١٦٤ ، وفي  
المقرب ١٨٣/١ ، وفي رصف المباني ٣٠٦ ، وفي الخزانة ٢٩٦/٢ .
- اللغة : ما عليك : ما استفهامية . سبحت : التسبيح تنزيه الله وتعظيمه .
- شيخنا : أراد الأب أو الزوج .
- الشاهد : استشهد به الرضي على أن ( ما ) تُرَادُّ قليلا بعد يا اللهم .
- (٥) في الكتاب ٣١٠/١ : وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم ، من قِيلَ أنه صار عندهم بمنزلة صوت كفولهم : يا هناه .
- (٦) في التاج ٤١٣/١٠ : ويقال في النداء للرجل من غير أن يصْرَحَ باسمه : يا هن أقبل ، أي يا رجل أقبل ، ويا  
هنا أقبلا ، ويا هتون أقبلوا .
- (٧) في التاج ٨٦/٩ : وقولهم للرجل : يا نومان . قال الجوهري : يختص بالنداء أي كثير النوم .
- (٨) في اللسان ١٩٨/١٠ : وملكعان ولكوع : ليم دنيء ، وكل ذلك يوصف به الحيث .
- (٩) في اللسان ٤٩/١٤ قال الجوهري : قولهم في النداء : يا فل مخففا إنما هو محذوف من يا فلان لا على سبيل الترخيم ،  
قال : ولو كان ترخيما لقالوا يا فلا .
- (١٠) المقتضب ٢٣٩/٤ .
- (١١) تكملة من ج و ط .
- (١٢) الزمر ٤٦ وانظر استشهد المبرد بها في المقتضب ٢٣٩/٤ .
- (١٣) في الكتاب ٣١٠/١ : وأما قوله عز وجل : ﴿ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ فعلى يا .

ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف ، بل السماعُ مفقود فيها .

قوله : ولك في مثل يَتِيمٍ تيمٍ عدي الضم والنصب .

يعني بمثله المنادى ( المكرر )<sup>(١)</sup> إذا ولي الثاني اسمَ مجرورٍ بالإضافة . فالثاني واجبُ النصب ، ولك في الأول الضمُّ والنصب . قال<sup>(٢)</sup> :

١٣٢ - يا تيمٌ تيمٌ عدي لا أبالكُم لا يلقينكُم في سوءة عُمُرُ<sup>(٣)</sup>  
وقال<sup>(٤)</sup> :

١٣٣ - يا زيدٌ زيدَ اليعملات الذُبُلُ تطاولَ الليلُ عليك فانزل<sup>(٥)</sup>  
أما الضم في الأول فواضح ، لأنه منادى مفردٌ معرفةٌ ، والثاني عطفُ بيان - وهو  
البدل على ما يأتي في بابه<sup>(٦)</sup> - . .

(١) في ص : المفرد المكرر لفظه .

(٢) قائله جرير ، وستأتي ترجمته .

(٣) البيت في ديوانه ٢١٢ ، وفيه : لا يوقعنكم ، مكان : لا يلقينكم . وفي الكتاب ٢٦/١ ، وفي المقتضب ٢٢٩/٤ ، وفي الجمل ١٥٧ ، وفي الخصائص ٣٤٥/١ ، وفي اللامات ١٠١ ، وفي نوادر أبي زيد ١٣٩ ، وفي الخزانة ٢٩٨/٢ .

وفي الخزانة ٢٩٨/٢ قال ابن سيده : من رواه بالفاء فقد صحَّف وحَرَّف . والبيت من قصيدة يهجو بها جريرُ عُمَرَ بنَ لجأ التيمي ، والسوءة : الفعلة القبيحة والمعنى : لا يوقعنكم عمر في بلية ومكرهه لأجل تعرضه لي . أي امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقىكم في بلية .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن ( تيم ) الأول يجوز فيه الضم والنصب .

(٤) بيتان من مشطور الرجز لعبد الله بن رواحة ، ونسبها شراح شواهد للكتاب إلى بعض ولد جرير ، وعبدُ الله بن رواحة الأنصاري هو أبو محمد صحابي ، يعد من الأمراء والشعراء الراجزين ، وكان يَكُتُبُ في الجاهلية ، شهد العقبة مع السبعين ، شهد بدرًا وأحداً والخندق والحديبية . كان أحد الأمراء في وقعة مؤتة واستشهد فيها سنة ٨ هـ ( الأعلام ٢١٧/٤ ) .

(٥) البيتان في ديوانه ١٥٢ ، وفي الكتاب ٣١٥/١ ( الأول فقط ) ، وفي المنصف ١٦/٣ ، وفي ابن عيش ١٠/٢ ، وفي المغني ٥٩٦ ، وفي اللامات ١٠١ ، وفي الخزانة ٣٠٣/٢ ، وفي اللسان ( عمل ) .

اللغة : اليعملات : الإبل القوية على العمل . الذبل : جمع ذابلة أي ضامرة من طول السفر ، وأراد يزيدُ زيدَ بنَ الأرقم ، وقيل زيدُ بنَ حارثة ، ورد ذلك صاحبُ الخزانة ٣٠٤/٢ .

الشاهد : استشهد بهما الرضي على أن ( زيد ) الأول يجوز فيه الضم والنصب .

(٦) صفحة ١٠٧٣ .

وأما نصب الأول فقال سيبويه : إن تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وهو تأكيد لفظي لتيم الأول<sup>(١)</sup> .

وقد مرَّ في توابع المنادى المبني أن التأكيد اللفظي - في الأغلب - حُكْمُهُ حُكْمُ الأول وحركته حركته ، إعرابية كانت أو بنائية<sup>(٢)</sup> ، فكَمَا أن الأول محذوف التنوين للإضافة ، فكذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف .

وشبَّهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في : لا أبالك ، لتأكيد اللام المقدَّرة<sup>(٣)</sup> .

وإنما جيء بتأكيد المضاف لفظاً بينه وبين المضاف إليه ، لَا بَعْدَ المضاف (إليه)<sup>(٤)</sup> ، لثلاثٍ يستتكر بقاء الثاني بلا مضافٍ إليه ، ولا تنوين معوضٍ عنه ، ولا بناءٍ على الضم .

وجاز الفصل به بينهما في السعة - مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة ، وذلك بالظرف خاصة ، في الأغلب ، كما يجيء في باب الإضافة<sup>(٥)</sup> - (لأنك)<sup>(٦)</sup> لَمَّا (كررت)<sup>(٧)</sup> الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثاني هو الأول ، وكأنه لا فصل هناك ، ألا ترى أنك تقول : إنَّ إنَّ (زيداً)<sup>(٨)</sup> قائم ، مع قولهم : لا يُفْصَلُ بين إنَّ واسمها إلا بالظرف ، وتقول : لا لا رجل في الدار ، مع أن النكرة المفصولة بينها وبين ( لا ) التبرئة واجبة الرفع ، (نحو قوله)<sup>(٩)</sup> تعالى : ﴿ لَا

---

(١) في الكتاب ٣١٤/١ ، ٣١٥ بعد أن ذكر البيتين : يا تيم تيم عدى . ويا زيد زيد اليعملات قال : وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً ، فلما كرروا الاسم توكلوا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا .

(٢) صفحة ٤٣٠ .

(٣) قال في الكتاب ٣١٥/١ : وقال الخليل رحمه الله : وهو مثل لا أبالك ، قد علم أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة قال : أباك ، فتركه على حاله الأولى ، واللام ههنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله : يا تيم تيم عدي .

(٤) تكملة من جد وص وط .

(٥) صفحة ٩٤١ .

(٦) في ت وص : لأنه .

(٧) في ت وص : كُرِّرَ .

(٨) في ط : زيد ، وهو خطأ .

(٩) في ص وط : كقوله .

فِيهَا غَوْلٌ ﴿١﴾ وَقَالَ (٢) :

١٣٤ - فلا والله لا يُلْقَى لِمَا يِي وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً (٣)  
مع أن ( حرف الجر لا يدخل ) (٤) إلا في الاسم .  
ويمكن أن يكون قوله (٥) :

١٣٥ - وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُوثِقِينَ (٦)

من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية .

وقال المبرد : إن تيم الأول مضاف إلى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر (٧) .

(١) الصافات ٤٧ .

(٢) قائله : مسلم بن معبد الوالبي من نسل والبة بن الحارث الأسدي ، شاعر اشتهر في العصر الأموي ، ( الأعلام ١٢٠/٨ ) .

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٦٨/١ ، وفي المختص ٢٥٦/٢ ، وفي الخصائص ٢٨٢/٢ ، وفي الإنصاف ٥٧١ ، وفي ابن يعيش ١٧/٧ ، وفي المقرب ٢٣٨/١ ، وفي الصاحبي ٥٦ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٨٣/١ ، وفي الخزانة ٣٠٨/٢ ... لا يلقى : لا يوجد .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن اللام الثانية في قوله : لِمَا مؤكدة للام الأولى .

(٤) في ج و ط : حروف الجر لا تدخل .

(٥) قائله خُطَاتُ المجاشعي ، قال عنه الآمدي في المؤتلف والمختلف ١٦٠ : خُطَامُ الرِّيحِ المجاشعي الراجز ، وهو خُطَامُ ابن نصر بن رباح بن عياض بن يربوع من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم .

(٦) البيت في الكتاب ١٣/١ ، وفي المقتضب ٩٧/٢ ، وفي مجالس ثعلب ٣٩/١ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ ، وفي الخصائص ٣٦٩/٢ ، وفي الضرائر الشعرية ٣٠٤ ، وفي مجالس العلماء ٧٢ ، وفي المزهر ٢٢٣/١ ، وفي الخزانة ٣١٣/٢ .

اللغة : صاليات : أراد بها الأثافي ، والأثافي جمع أثفئة ، وهي الأحجار التي ينصب عليها القدر ، والمراد أن هذه الأثافي لا تزال مثلما أثفيت . وفي الخزانة ٣١٥/٢ الواو عاطفة وليست واو رب .

وعليه يكون تقدير الكلام لم يبق من آثار هذه الديار غير خُطَام .. وغير صاليات .. إلخ وفيها أيضا ٣١٥/٢ نقلا عن ابن السيد في الاقتضاب ٤٣٠ .. والكافان لا يتعلقان بشيء فإن الأولى زائدة ، والثانية قد أُجريت مُجرى الأسماء لدخول الجار عليها ..

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أنه يمكن أن تكون الكاف الثانية في ( كَكَمَا ) مؤكدة للأولى .

(٧) في المقتضب ٢٢٧/٤ - ٢٢٨ فالأجود في هذا أن تقول : يا تيم عدي فترفع الأول لأنه مفرد وتنصب الثاني لأنه مضاف .

والوجه الآخر أن تقول : يا تيم تيم عدي ... فأما أقحمت الثاني تأكيدا للأول ، وإما حذف من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني فكأنه في التقدير يا تيم عدي يا تيم عدي .

قلت : فالمبرد لم يجزم بالرأي الذي ذكره الرضي ، بل ذكر رأي سيبويه ثم أجاز وجه آخر .

=



ولم يبدل من المضاف إليه التنوين - كما أبدل في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا هَدَيْنَا ﴾<sup>(١)</sup> لأن القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف - أعني عدي الظاهر الذي أضيف إليه تيم الثاني - فكأن المضاف إليه ( الأول )<sup>(٢)</sup> لم يُحذف .

وإذا جاز حذف المضاف إليه في مثله<sup>(٣)</sup> مع ( اختلاف )<sup>(٤)</sup> المضافين نحو قوله<sup>(٥)</sup> :

١٣٦ - بين ذراعي وجبة الأسد<sup>(٦)</sup>

وقولهم : نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما أجوز ، لأن كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه .

فهو عند المبرد ( في الأصل )<sup>(٧)</sup> مضاف ومضاف إليه بعدهما مثلهما ، وعند سيبويه ليست الإضافة مكررة .

وقال بعضهم :- بعد موافقة المبرد في أن أصله يا تيم عدي تيم عدي - : إن تيم الأول مضاف إلى عدي الظاهر ، والذي أضيف إليه الثاني محذوف ، قال : لما حذف المضاف

= ويقول الشيخ عزيمة رحمه الله في هامش ٢٢٧/٤ من المقتضب : إن المبرد عرض لذلك في موضعين من الكامل واكتفى برأي سيبويه .

ثم قال : والسيرافي وابن يعيش والرضي وابن هشام والشميني والسيوطي والأشموني يصورون مذهب المبرد بالخرج الثاني فقط ، وصنيعهم هذا يشعر بأن المبرد لا يقول بتخرج سيبويه ، مع أنه بدأ به هنا ، واقتصر عليه في موضعين من الكامل .

(١) الأنعام ٨٤ ، والآية بتامها : ﴿ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

(٢) تكملة من ص .

(٣) يعني في مثل : ياتيم تيم عدي ، ويازيد زيد اليعملات .

(٤) في ط : اختلا .

(٥) قائله الفرزدق وقد مرت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٦) صدره : يا من رأى عارضاً أسر به .

والبيت في ديوانه ١١٥/١ نقلاً عن سيبويه ، وفي الكتاب ٩٢/١ ، وفي المقتضب ٢٢٩/٤ ، وفي معاني القرآن ٣٢٢/٢ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٩٧/١ ، وفي رصف المباني ٣٤١ ، وفي الخزانة ٣١٩/٢ .

اللغة : العارض : السحاب الذي يعترض الأفق . الذراعان والجهة : من منازل القمر الثاني والعشرين . الشاهد : استشهد به الرضي على جواز حذف المضاف إليه من الأول للدلالة الثاني عليه مع اختلاف لفظ المضاف فيهما .

(٧) تكملة من ج و ط .

إليه من الثاني بقي يا تيمّ عدي تيمّ ، فُقَدِمَ ( تيمّ على عديّ ، لما ذكرنا في قول سيبويه<sup>(١)</sup> .

وكذا يقول هذا القائل في نحو : ( ذراعِي وجبهة الأسد ) إلا أنه لا يطرد له ههنا ( أن يقول )<sup>(٢)</sup> : إن الفصل كلا فصل ؛ لأن المضاف الثاني ليس بلفظ الأول ، كما كان في تيمّ عدي . ( فالأولى )<sup>(٣)</sup> قول المبرد .

وقد أجاز السيرافي وجهاً رابعاً في نحو : يا تيمّ تيمّ عدي ، وهو أنه كان - في الأصل - يا تيمّ - بالضم - تيمّ عدي ، ففتح اتباعاً لنصب الثاني ، كما في يا زيد بن عمرو<sup>(٤)</sup> . وهذا كما ذكرنا في قوله : والعلم الموصوف بابن : أن الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب أي صفة كان ، لأن تيمّ عطُف بيان للأول ، فهو كالوصف في التبيين<sup>(٥)</sup> .

### المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله : والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ( يا غلامي<sup>(٦)</sup> ) ويا غلام ويا غلاماً وبالهاء وقفاً ، وقالوا : يا أبي ويا أمّي ويا أبت ويا أُمّت فتحا وكسرا ، وبالألف دون الياء ، ويا ابن أمّ ويا ابن عمّ خاصةً مثل باب يا غلامي ، وقالوا : يا ابن أمّ ويا ابن عمّ .

(١) وهو قوله صفحة ٤٦١ : لتلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه ، ولا تنوين معوض عنه ، ولا بناء على الضم .

(٢) ساقطتان من ج .

(٣) في ط : فالأول .

(٤) هامش كتاب سيبويه ٣١٥/١ ، وانظر المجمع ١٧٧/١ ، فقد نسب إليه ذلك .

(٥) صفحة ٤٤١ .

(٦) تكلمة من ط ، وليست في المتن المثبت مع شرح ابن الحاجب لكافيته ٣١ .

وشرح ابن الحاجب لهذه الكلمة ينبيء عن أنها غير موجودة في المتن فقد قال : أما إثبات الياء فعلى الأصل - فتحا أو سكوناً - .

اختلف في ياء المتكلم ، فقال بعضهم : أصلها الفتح<sup>(١)</sup> ، لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ، دون تركيبها ، فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه ، وباء الجر ولايه ، وياء المتكلم أصلها الحركة ، لتلايئد بالسكن ، وأصل حركتها ( الفتحة )<sup>(٢)</sup> ، لأن الواحد - ولاسيما حرف العلة - ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة .

وقال بعضهم : أصلها الإسكان<sup>(٣)</sup> . وهو أولى ، لأن السكون هو الأصل .

وقولهم : الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوع ، وظاهر أنه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها ، بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ، والإعراب لا يكون إلا حالة التركيب ، ولو لم ينظر في الكلمات إلى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة أحرف فما زاد ، بل جاز وضعها على حرف أو حرفين ، كما وضع ياء الضمير وكافه ، ونحو : ما ومن .

هذا وعلى كل حال فلا شك أن إسكان ياء المتكلم أكثر استعمالا إذا لم يلزم اجتماع ( ساكنين )<sup>(٤)</sup> ، وذلك لعدم الاحتياج - إذن - إلى حركتها ، لوقوعها - أبدا - بعد كلمة أخرى ، فلا يئد بها مع كونها حرف علة .

وهذان - أعني الفتح والسكون - مطردان في غير النداء أيضا ، نحو : جاءني غلامي ، وأما يا غلام بحذف الياء في النداء فلأن النداء موضع تخفيف ، ألا ترى إلى الترخيم ؟ وذلك لأن المقصود غيره ، فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ، ليئخلص إلى المقصود من

---

(١) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ١١/٢ - وهو يتحدث عن اللغات الجائرة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم - : الثالثة يا غلامي بفتح الباء وهو الأصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف في أخوك وأبوك ، والإسكان فيها ضرب من التخفيف . وانظر أيضا : التبصرة والتذكرة للصيمري ٣٥٠ / ١ .

(٢) في ص وط : الفتح .

(٣) في الجمع ٥٣/٢ ، وفي الأصل منهما خلاف ، قيل : الفتح أصل .. وجزم به ابن مالك في سبك المنظوم ، وقيل : السكون أصل ؛ لأنه حرف علة ضمير ، فوجب السكون كواو ضربوا ، لأن بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذر الابتداء به والمتصل بغيره لا تعذر فيه .

(٤) في ج و ص وط : الساكنين .

الكلام ، فخفف ( يا غلامي ) بوجهين ، حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلا عليها ، وقلب الياء ألفا ، لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة .

وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم ، بل في الاسم الذي غلب عليه الإضافة إلى الياء ، واشتهر بها ، لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف أو القلب ، فلا تقول : يا عدو ، ويا عدوا .

وقد جاء شاذا في المنادى نحو : يا غلام ، ويا أب ، بالفتح<sup>(١)</sup> ، اجتراء بالفتح عن الألف .

أما فتح يا بني ، وأصله يا بنيًا ، فليس بشاذ ، كما شذ يا غلام لاجتماع الياءين . وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة ، وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء ، للعلم بالمراد ، ومنه القراءة الشاذة<sup>(٢)</sup> ( رَبُّ أَحْكُم )<sup>(٣)</sup> .

وربما ورد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء ، لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبًا للازدواج .

قوله : وبالهاء وقفا .

إذا وقفت على ( يا غلاما ) فبالهاء لبيان الألف - كما يجيء في باب الوقف<sup>(٤)</sup> - وإذا وقفت على ( يا )<sup>(٥)</sup> غلامي - بسكون الياء وصلا - فالوقف عليها بالسكون أجود ، ويجوز حذفها ، وإسكان ما قبلها ، كما تقف على ما حُذِفَ ياءُه وصلا ، وذلك على مذهب من وقف على القاصي بإسكان الضاد - كما يجيء في باب الوقف<sup>(٦)</sup> .

(١) قالوا : ومنه قول الشاعر :

ولستُ براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لوائي

والتقدير ، بقولي : يالهِف . وانظر : الخصائص ١٣٥/٣ ، والمقرب ١٨١/١ .

(٢) في مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ٩٣ : ربُّ احكم ، بضم الباء . أبو جعفر المدني ، ورواية عن ابن كثير .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ ، وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ الأنبياء ١١٢ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٣٠٠/٢ .

(٥) تكملة من جوص وط .

(٦) في شرح الرضي للشافية ٣٠٠/٢ ، أما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه في الوقف ، إذ المطلوب وجود الحرف الساكن ليوقف عليه ، وهو حاصل ، وبعض العرب يحذف الياء في الوقف ، لكونه موضع استراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقیل .

وإذا وقفت على ( يا غلامِي ) بفتح الياء - وصلا - جاز الإسكان للوقف ، وجاز إلحاق هاء السكت مع إبقاء الفتح .

قوله : وقالوا يا أُنِي ويا أُمِي .

يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء ، ويزيدان عليها بجواز إبدال الياء تاءً تأنيثاً ، هذا عند البصريين ، قالوا : والدليل على أنها بدلٌ منها أنهم لا يجمعون بينهما<sup>(١)</sup> .

ولمَّا أُبدلت تاءُ التأنيث لأنها تدل في بعض المواضع على التفعيم - كما في علامة ونسابة - والأب والأم مَظَنَّتَا التفعيم ، ودليل كونها للتأنيث انقلاؤها في الوقف هاء . وقال الكوفيون : التاء للتأنيث ، وياءُ الإضافة مقدرةٌ بعدها<sup>(٢)</sup> .

ولو كان الأمر كما قالوا لسمع ( يا أُنِي )<sup>(٣)</sup> ويا أُمِي أيضا .

ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من ( الياء )<sup>(٤)</sup> للترخيم ، فيلزم فتح ما قبلها نحو : يا أب ويا أم - على ما حكى يونس<sup>(٥)</sup> - لئلا تلتبس ببناء الأب والأم بلا تاء .

والفراء يقف عليهما بالتاء ، لأنها ليست للتأنيث المحض ، كما في أخت وبنت<sup>(٦)</sup> . والأولى الوقف ( عليهما )<sup>(٧)</sup> بالهاء لانفتاح ما قبلهما ، كما في ظُلمة وغُرُفة ؛ بخلاف تاء أخت وبنت .

فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاءً ، ومن وقف بالهاء كتبها هاء ، لأن مَبْنَى الخطّ على الوقف .

---

(١) ، (٢) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٢٨١/١ الرأيان منسوبان إلى البصريين والكوفيين مع شيء من التفصيل .

(٣) في جـ : يا بُنِي .

(٤) في طـ : التاء .

(٥) في الكتاب ٣١٨/١ ، وحدثننا يونس أن بعض العرب يقول : يا أم لا تفعلِي ، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة ، إذ قالوا : يا طلح أقبل ، لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة ، فحذفوها . ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف .

(٦) في معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ وقوله : يا أُنْتِ لا تقف عليها بالهاء ، وأنت خافضٌ لها في الوصل ، لأن تلك الحفصة تدل على الإضافة إلى المتكلم .. الخ .

(٧) ساقطة من جـ وصـ وطـ .

وإنما تفتح هذه التاء لأنها بدلٌ عن ياءٍ حركتها الفتحُ لو حركت .  
 وقال الأندلسي : أصلُ يا أبْتُ ويا أُمْتُ ، يا أبُتا ويا أُمُتا ، فحذفت الألف<sup>(١)</sup> .  
 وهو ضعيف ، لأن الألف خفيفة لا تستثقل فتحذف ، وأما حذفها في يا ابنُ أمٍّ ويا  
 ابن عمٍّ فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب .  
 وقيل ( في )<sup>(٢)</sup> : يا أبْتُ ويا أُمْتُ : إنهما رخما بحذف التاء ، ثم ردت مفتوحةً -  
 كما يجيء<sup>(٣)</sup> - من نحو قوله<sup>(٤)</sup> :

١٣٧ - كليني لهم يا أميمة ناصب<sup>(٥)</sup>

وقد يقال : يا أبْتُ ويا أُمْتُ - بالضم<sup>(٦)</sup> - وهو أقل من الأول ، وكسر التاء فيهما  
 أكثر ، لمناسبة الكسرة للياء التي هي أصلها ، وجاز يا أبُتا و ( يا )<sup>(٧)</sup> أُمُتا ، لأنه جمعٌ  
 بين عَوْضَيْنِ بخلاف يا أبُتي ويا أُمُتي ، فإنه لا يجوز ، لأنه جمع بين العوض والمعوّض منه .  
 قوله : ويا ابن أمٍّ ويا ابن عمٍّ خاصة مثل باب يا غلامي .

المضاف إلى ( ياء المتكلم )<sup>(٨)</sup> إذا أضيف إليه المنادى فهو كما أضيف إليه غيره ، إلا  
 الأمّ والعمّ<sup>(٩)</sup> إذا أضيف إليهما ابن أو بنت - منادى - فإنه يجوز فيهما تخفيف الياء -

(١) في المباحث الكاملية ٣٧/٣ ذكر الأندلسي أن من اللغات الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو : يا غلام ،  
 بفتح الميم من غير ألف على حد يا أبْتُ ، وكأنها على لغة من يقول : يا غلامًا ، ثم يحذف الألف ويدع الفتح دالةً  
 عليها ، ومع ذلك فهي شاذة .

(٢) تكملة من ج و ص ، وهي لازمة .

(٣) صفحة ٤٧٦ .

(٤) البيت للناطقة وستأتي ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٥) عجزه : وليل أفاقيه بطيء الكواكب .

وهذا البيت في ديوانه ٥٤ ، وفي الكتاب ٣١٥/١ ، وفي الجمل ١٧٢ ، وفي مجاز القرآن ١٨٤/٢ ، وفي اللامات  
 ١٠٢ ، وفي رصف المباني ١٦١ ، وفي العيني ٣٠٣/٤ ، وفي الخزانة ٣٢١/٢ .

اللغة : كليني : أمرٌ من وَكَلَّ إذا قَوَّضَ . ناصب : يقال نصب له إذا قصده ، أو هو بمعنى متعب ، أفاقيه :  
 أكابد .

(٦) في معاني القرآن للقراء ٣٢/٢ : ولو قرأ قارئ يا أبْتُ لجاز ، وكان الوقف على الهاء جائزا ، ولم يقرأ به أحد  
 نعلمه .

(٧) تكملة من ج و ص وط .

(٨) في ت : الياء .

(٩) وهنا في ص : والعمة .

قياسا - بالحذف أو القلب ألفا ، لكثرة الاستعمال ، بخلاف غيرهما ، فإنه لم يكثر استعمال نحو : يا غلام أخي ، فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الأربعة الأوجه ، ويزيدان عليه باطراد فتح الميم ، نحو : يا ابن أمّ ويا ابن عمّ ، اجتراء بالفتحة عن ( الألف )<sup>(١)</sup> لزيادة استتقاله ، فبُولغ في تنفيفه أكثر من تخفيف يا غلام ، ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرهما أكثر من حذف ( ياء )<sup>(٢)</sup> نحو : يا غلامي .

## الترخيم

قوله : وترخيم المنادى جائز ، وهو في غيره ضرورة .

إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرتة ، ولكون المقصود في النداء هو المنادى له ، فقصده ( سرعة )<sup>(٣)</sup> الفراغ من النداء ، ( للإفضاء )<sup>(٤)</sup> إلى المقصود ، فحذف آخره اعتباطا<sup>(٥)</sup> .

قوله : وهو حذف في آخره تخفيفا .

يعنون بالحذف للتخفيف : ما لم يكن له موجب - كما كان في باب قاض وعَصَا<sup>(٦)</sup> ، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ، ويقولون ( لهذا )<sup>(٧)</sup> أيضا : حذف بلا علة ، وحذف الاعتباط ، مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف ، وهو العلة ، فهذا اصطلاح منهم .

(١) في ط : ألف .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ج و ط : بسرعة ، وفي ص : سرعة .

(٤) في ج و ص و ط : الإفضاء .

(٥) يعني من غير سبب ، في الحديث « من اعتبط مؤمنا قتلا فإنه قود » ، أي قتل بلا جنابة كانت منه ، ولا جريرة

توجب قتله ، فإن القاتل يقاتل به ويُقتل ، وكل من مات بغير علة فقد اعتبط ( اللسان ٢٢١/٩ ، ٢٢٢ ) .

(٦) حذف الياء من قاض ، وحذف الواو من عصا لعل صرفية .

(٧) ساقطة من ج و ص .

وهذا الذي ذكره إن كان حدَّ الترخيم ، خرج منه ترخيمُ غير المنادى ، فإن أردنا الحدَّ الشامل لجميع أقسامه قلنا : هو حذف آخر الكلمة ( اعتباراً )<sup>(١)</sup> جوازاً .

فيخرج منه حذف التنوين والحركة وفقاً ، لأنهما بعد آخر الكلمة ، ويدخل فيه حذف التاء ، والجزء الأخير من نحو : بعلبك ، لأن المحذوف صار آخر الكلمة بدلالة تعاقب الإعراب عليه .

ويخرج منه حذف الياء في نحو : يا غلام ، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة ، ألا ترى أن مورد الإعراب ما قبله .

ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لأن الحذف ( لعل لا للاعتباط )<sup>(٢)</sup> .

ويخرج أيضاً حذف ( لام )<sup>(٣)</sup> نحو : يد ودم ؛ لأنه واجب .

قوله : وشرطه أن لا يكون مضافاً ولا مستغاثاً ولا جملةً ، ويكون إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف ، وإما بتاء تأنيث .

( شروط )<sup>(٤)</sup> ترخيم المنادى خمسة ، أربعة منها عدمية متعينة ، وهي : أن لا يكون مضافاً ، ولا مضارعاً له ، وأن لا يكون مستغاثاً ، ولا يكون مندوباً ، ولا يكون جملة .

والشرط ( الأخير )<sup>(٥)</sup> ثبوتي بغير معين بل هو أحد ( شرطين )<sup>(٦)</sup> :

أحدهما : كونه علماً زائداً على ثلاثة أحرف .

والثاني : كونه بتاء تأنيث .

وإنما ( لم )<sup>(٧)</sup> يذكر المصنف مضارع المضاف لأن حكمه حكم المضاف .

---

(١) في ط : اعتباط ، وهو خطأ .

(٢) في ط : لا لعل الاعتباط . ولعل الأفضل ما أثبتته .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص وط : شرط .

(٥) في ت : الآخر .

(٦) في ت وص : الشرطين .

(٧) ساقطة من ط .



وإنما لم يقل : ولا مندوبا ؛ لأن المندوب عنده ليس بمنادى - كما مضى<sup>(١)</sup> - .  
وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف<sup>(٢)</sup> ، ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني ، نحو  
قوله<sup>(٣)</sup> :

١٣٨ - تُخَذُوا حَظُّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُرُوا أَوْاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ<sup>(٤)</sup>  
وقوله<sup>(٥)</sup> :

١٣٩ - أبا عرو لا تبعد فكل ابن حُرَّة سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتَةٍ فَيُجِيبُ<sup>(٦)</sup>  
أي : يا آل عكرمة ، وأبا عروة .

وهو<sup>(٧)</sup> عند البصريين ضرورة في غير المنادى<sup>(٨)</sup> ، كما في قول ذي الرمة<sup>(٩)</sup> :

---

(١) صفحة ٤٠٦ تعليقة ٢ .

(٢) المسألة الثامنة والأربعون في الإنصاف صفحة ٣٤٧ - ٣٥٦ .

(٣) قائله زهير بن أبي سلمى ، ربعة بن رباح المزني ، حكيم الشعراء في الجاهلية ، من أئمة الأدب من يفضلته على شعراء العرب كافة ، قيل : كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة ، له ديوان مطبوع . توفي سنة ١٣ ( ق هـ ) . ( الأعلام ٨٧/٣ ) .

(٤) البيت في ديوانه ٢١٤ ، وفي الكتاب ٣٤٣/١ ، وفي الأمالي الشجرية ١٢٦/١ ، وفي الإنصاف ٣٤٧ ، وفي الصحاح « عكرم » ، وفي الضرائر الشعرية ١٣٨ ، وفي الخزانة ٣٢٩/٢ .

اللغة : أواصرنا : روابطنا ، الحظ هنا : النصيب .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على جواز ترخيم المضاف ووقوع الحذف في آخر الاسم الثاني .

(٥) لم أهتم إلى قائله .

(٦) البيت في معاني القرآن للفراء ١٨٧/١ ، وفي المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٩٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١٢٩/١ ، وفي الإنصاف ٣٤٨ ، وفي ابن عيش ٢٠/٢ ، وفي الخزانة ٣٣٦/٢ .

اللغة : لا تبعد : لا تهلك ، وهو دعاء خرج بصيغة النهي .

الشاهد قوله : أبا عرو . فإنه منادى مرخم ، وهو مضاف ، وقد حذف آخر المضاف إليه ، كما يقول الكوفيون .

(٧) يعني الترخيم .

(٨) في الكتاب ٣٣٣/١ : وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء . وفيه ٣٤٢/١ - ٣٤٥ هذا باب ما رخمتم الشعراء في غير النداء اضطرابا .

(٩) هو غيلان بن عقبة بن نُهيس ، أبو الحارث ذو الرمة ، شاعر من فحول الطبقة الثانية ، قال أبو عمرو : فُبح الشعر بامرئ القيس ، وختم بذئ الرمة . وكان شديد القصر ، دميما ، يضربُ لونه إلى السواد ، عشق مية المنقرية واشتهر بها ، له ديوان شعر مطبوع . توفي سنة ١١٧ هـ ( الأعلام ٣١٩/٥ ) .

١٤٠ - ديار مية إذ ميّ تُساعِفنا ولا يُرى مثلها عُجْمٌ ولا عَرَبٌ<sup>(١)</sup>  
وقول المتنبي<sup>(٢)</sup> :

١٤١ - لله ما فعل الصوارم والقنا في عَمَرُو حابٍ وضبة الأغنام<sup>(٣)</sup>  
وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها ، نحو : يا تأبط<sup>(٤)</sup> والفراء<sup>(٥)</sup> ،

(١) البيت في ديوانه ٢٣/١ ، وفي الكتاب ١٤١/١ ، ٣٣٣ ، وفي نوادر أبي زيد ٣٢ ، وفي المذكر والمؤنت للأنباري ٢٨٠ ، وفي دلائل الإعجاز ٩٦ ، وفي الخزانة ٣٣٩/٢ . ديار مية : يجوز أن يكون منصوبا بذكر مقدرا ، ويجوز أن يكون مجرورا على أنه بدل من دار في قوله قبل :

لا بل هو الشوق من دارٍ تُحَوِّثها مرًا سحابٍ ومرا بارحَ خرب

اللغة : تساعفنا : تدانينا وتواتينا . عجم : لغة في العجم .

الشاهد : أنشد الرضي على أن ( مي ) مرخم مية ، وهو ضرورة لأنه في غير النداء . وقال في الكتاب ٣٣٣/١ بعد إنشاد هذا البيت : فزعم يونس أنه - يعني ذا الرمة - كان يسميها مرة مية ومرة مي ، ويجعل كل واحد من الاسمين اسمًا لها في النداء وفي غيره . قال البغدادي في الخزانة ٣٤٠/٢ : وعلى هذا فيكون ما في البيت على أحد الوجهين فلا ترخم ولا ضرورة . وقد ذكر سيبويه في الكتاب ٣٤٢/١ - ٣٤٥ شواهد أخر للترخم في غير النداء .

(٢) أبو الطيب أحمد بن الحسين .. المتنبي ، الشاعر الحكيم ، أخذ مفاخر الأدب العربي ، ولد بالكوفة ، ونشأ وتبأ في بادية السماوة ، وخرج إليه أمير حمص فأسرّه وسجنه حتى تاب ، وفد على سيف الدولة وكافور الأخشيدي وغيرهما ، قتله فاتك الأسد في سنة ٣٥٤ ( الأعلام ١١٠/١ ) .

(٣) البيت في شرح ديوان المتنبي للعسكري ٢٨٥/٢ ، وفي ديوانه بشرح البرقوقي ١٢٥/٤ ، وفي الخزانة ٣٤٥/٢ . اللغة : الصوارم : السيوف . القنا : الرماح . عمرو حاب : مرخم عمرو حابس ، وقد أوقع سيف الدولة بعمرو ابن حابس من بني أسد وبني ضبة ورياح من بني تميم سنة ٣٢١ ، الأغنام ، قال البغدادي : وهو بالنون لا بالمشاة الفوقية ، ونقل عن ابن سيده أنه الأغنام جمع الأغتم وهو الأعجم الذي لا يفصح شيئا . ( انظر : الخزانة ٣٤٦/٢ ) . وقد مثل به الرضي لترخم المضاف والمضاف إليه بحذف آخر المضاف إليه كما في عمرو حاب .

(٤) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٠٤/١ : وأما قوله :

فأجروا تأبط قرضا لا أبالكم صاعا بصاع فإن الذلّ معيوب  
فشذوذ على شذوذ .

وحكى ذلك سيبويه عن العرب فقال في الكتاب ٨٨/٢ : إذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر .. وذلك قولك في تأبط شرا : تأبطي ، وكذلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول : يا تأبط أقبل . ولكنه منعه في مكان آخر من كتابه فقال ٣٤٢/١ : واعلم أن الحكاية لا ترخم ، لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو : تأبط شرا ، وبرق نحره . وفي ص : نحو : يا تأبط شرا ، ولعل الصواب نحو : تأبط في : يا تأبط شرا .

(٥) الأصول ٣٦٥/١ ، وانظر : المسألة التاسعة والأربعين من الإنصاف من ٣٥٦ - ٣٦٠ فقد نسب هذا الرأي للكوفيين ، ونسبه عبد القاهر في المقتصد ٧٩١/٢ إلى البغداديين ، وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٥٧ : وما انفرد به الفراء لترخم الثلاثي الحرك الأوسط .

والأخفش<sup>(١)</sup> جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط - عَلَمًا - لأن حركة الأوسط كالحرف الرابع ، فيرْخُمان نحو ( رَجُل ) عَلَمًا .

ونقل ابن الخشاب<sup>(٢)</sup> عن الكوفيين جوازَ ترخيم الثلاثي - عَلَمًا - سكن أوسطه أو تحرك .

ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة ، وإن خلا من تَأْنِيثٍ وَعَلَمِيَّةٍ ، على تقدير الاستقلال كان أو ( على نية )<sup>(٣)</sup> المحذوف عند سيبويه<sup>(٤)</sup> .

والمبرد يوجب تقدير الاستقلال<sup>(٥)</sup> .

واستدل سيبويه بقوله<sup>(٦)</sup> :

١٤٢ - أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسَعَةٌ أَمَامًا<sup>(٧)</sup>  
أي أَمَامَةً .

(١) الأملالي الشجرية ٨١/٢ ، والجمع ١٨٢/١ نقلا عن ابن بابشاذ .

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد .. ابن الخشاب أبو محمد النحوي ، قال القفطي : كان أعلم أهل زمانه بالنحو .. وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة ، كان ثقة صدوقا نبلا حجة ، له مصنفات كثيرة . من تصانيفه : شرح الجمل للجرجاني ، وشرح اللمع لابن جني . توفي سنة ٥٦٧ ( بغية الوعاة ٢٩/٢ - ٣١ ) .

(٣) في ط : علانية ، وهو خطأ إملائي .

(٤) لم ينص سيبويه في كتابه ٣٤٢/١ - ٣٤٤ ، حين ذكر ترخيم غير المنادى للضرورة ، على جواز ذلك سواء كان على تقدير الاستقلال أو على نية المحذوف . بل استشهد بعدة شواهد يظهر منها جميعها أنها على نية المحذوف .

(٥) في المقتضب ٢٥١/٤ ، ٢٥٢ ، وأما قول رؤية :

إِذَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أَمْ حَمَزٍ قَارِبْتُ ( بعد ) عَنِّي وَحَمَزِي

فليس من هذا - يعني ليس من المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم - ولكنه قدر حمزة أولا مرهما على قولك يا حار ، فجعله اسما على حياله فأضاف إليه كما تضيف إلى زيد .

(٦) قائل هذا البيت جرير ، وستأتي ترجمته ٨٢٦ .

(٧) البيت في ديوان جرير ٢٢١ وفيه :

أَصْبَحَ وَصَلْتُ حُبَّكُمْ رِمَامًا وَمَا عَهْدُكُمْ كَعَهْدِكُمْ يَا أَمَامًا

ويخرج على هذه الرواية من الاستشهاد به في ترخيم غير المنادى .. وهو أيضا في الكتاب ٣٤٣/١ ، وفي نوادر أبي زيد ٣١ ، وفي الجمل ١٧٤ ، وفي الأملالي الشجرية ١٢٦/١ ، وفي الإنصاف ٢١٥ ، وفي التصريح ١٩٠/٢ ، وفي الخزائن ٣٦٣/٢ .

اللغة : رَمَامًا : بالية . شَاسَعَةٌ : بعيدة .

الشاهد : ذكر الرضي أن سيبويه استشهد بهذا البيت على وقوع الترخيم في غير النداء على لغة من ينتظر .

وإنما لم يجوز ترخيم المضاف ( والمضاف إليه )<sup>(١)</sup> - على ما اختاره البصرية<sup>(٢)</sup> - ولا ترخيم الجملة - عَلمَين - لأنهما إذا سمي بهما يراعى حال جزأيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزأين بإعرابه ( على ما يجيء )<sup>(٣)</sup> في باب التركيب<sup>(٤)</sup> ، فلما كان كل واحد من جزأيهما مستقلا من حيث اللفظ - أي الإعراب - لمراعاة حالهما قبل العلمية ، وانحى بعد العلمية عن كل واحد من جزأيهما معنى الاستقلال ، لأن عبد الله وتأبط شرا من حيث المعنى كزيد ، وروعي اللفظ والمعنى معا ، لم يمكن<sup>(٥)</sup> الحذف من الأول نظرا إلى المعنى ، إذ ليس بآخر الأجزاء ، ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا إلى اللفظ ، فامتنع الترخيم فيهما بالكلية .

ويجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه ( بأن )<sup>(٦)</sup> المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما ، بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره ، بدليل أن إعراب المضاف باقٍ ، والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة ، ولم يكن أيضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم ، بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة ( منه )<sup>(٧)</sup> لأجل المضاف إليه ، فهو متصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف ، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان ، فلم يصح ترخيم أحدهما .

والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف .

وإنما لم يرخم المستغاث المجزؤ باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء فلم يورّد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ، وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة عَلمَين .

(١) تكملة من ط .

(٢) الكتاب ٣٣٠/١ ، والمقتضب ٢٦٠/٤ ، والإنصاف ٣٤٧ .

(٣) في ج : كما يجيء .

(٤) انظر : ط ٨٥/٢ .

(٥) هذا جواب قوله قبل : فلما كان كل واحد .. إلخ .

(٦) في ت وص : أن .

(٧) تكملة من ج وص وط . والضمير في ( منه ) يعود إلى المضاف .

وامتنع الترخيمُ في المستغاث الذي آخره زيادةُ المد ؛ لأن الزيادة تنافي الحذف .  
وكذا المندوب لأن الأغلب فيه زيادةُ مدة في آخره ، لإظهار التفجع وتشهير  
المندوب ، وغير المريد فيه قليلٌ ( نادرٌ )<sup>(١)</sup> .

قوله : ويكون إما علما زائداً ( على ثلاثة أحرف )<sup>(٢)</sup> .

إنما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم ، فناسبه التخفيف بالترخيم ، مع أنه -  
لشهرته - فيما أبقي منه دليل على ما ألقى .

وإنما اشترط في العلم زيادةً على الثلاثة لأنهم كرهوا نقص الاسم نقصا ( قياسيا )<sup>(٣)</sup>  
مطردا عن أقل أبنية العرب ، أي عن الثلاثي ، بلا علة ظاهرة موجبة ، بخلاف نحو :  
يد ودم ، فإن النقص فيه - وإن كان بلا علة - لكنه قليلٌ غيرٌ قياسي ، والشذوذ لا يُعْبَأُ  
به ، وبخلاف نحو : عَمٍ وشَجٍ وَعَصَا ، فإنه - وإن كان قياسيا ، لكنه - لعله ظاهرة  
ملجئة إلى الحذف .

فإن قلت : المنادى المرتخم مبنيٌّ ، والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف  
نحو : مَنْ وَمَا .

قلت : البناء فيه عارض ، فهو في حكم المعرب ، وضمُّه مشبه للرفع ، على ما بينا  
قبلُ<sup>(٤)</sup> .

وإذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة ( أحرف )<sup>(٥)</sup> ، فالشرط كونه بتاءٍ  
( التأنيث )<sup>(٦)</sup> نحو : شاة وثبة ، فإنه يرتخم وإن لم يكن علما ، ولا زائدا على الثلاثة ؛  
وذلك لأن وضع التاء على الزوال ( وعدم اللزوم )<sup>(٧)</sup> - كما ( ذكرنا )<sup>(٨)</sup> في باب مالا

(١) ساقطة من ص .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ط : قياسا .

(٤) صفحة ٤١١ .

(٥) تكملة من ص .

(٦) في ص وط : تأنيث .

(٧) تكملة من ص وط .

(٨) ساقطة من ج و ص وط .

ينصرف<sup>(١)</sup> - فيكفيه أدنى مقتصر للسقوط ، فكيف إذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي ؟ - أعني آخر المنادى - .

ولما لم نبال ببقاء نحو : ثبة وشاة - بعد الترخيم - على حرفين ، لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم ، بل مع التاء أيضا كان ناقصا عن ثلاثة ، إذ التاء كلمة أخرى ، لكن امتزجت بما قبلها ، بحيث صارت معتقبة الإعراب ، فالأمر فيه كما قيل في المثل : ( قبل البكاء كنت ناعسة<sup>(٢)</sup> ) ، وقبل التماس كنت مضرة<sup>(٣)</sup> .

ولو اعتبرنا سد التاء مسداً لام الكلمة بكونه معتقبة الإعراب ، قلنا : لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم نكثر بما يصير إليه حال الكلمة بعده .

والدليل على عدم ( لزومه )<sup>(٤)</sup> حذفه في جمع ( التكسير نحو : غرفة وغرف ، وكذا في جمع )<sup>(٥)</sup> السلامة نحو : عرفات ، وتقديره في نحو : الدار والشمس ، وليس لألقي التأنيث هذه الأحوال .

قال سيويو : كل اسم في آخره تاء ، فإن حذف التاء منه في كلام العرب أكثر - كان الاسم مع التاء ثلاثة أو أكثر ، وسواء كان الاسم علماً أو لا<sup>(٦)</sup> .

ولغلبة الترخيم فيه عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم ، أعني فتح التاء كما في قوله :

كِلِينِي لَهْمُ يَا أَمِيمَةً نَاصِبٍ      وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ<sup>(٧)</sup>

(١) صفحة ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) في جمهرة الأمثال ١٢٤/٢ يضرب مثلاً للبخيل يُعْتَلّ بالإعسار فيمنع وهو في اليسار مانع ،... والرجل يكون عابساً من غريزة فيه ، فيزعم أن عبوسه من البكاء . وانظر : المستقصى ١٨٦/٢ .

(٣) الذي في الجمهرة للعسكري ١٢٤/٢ ، وفي المستقصى ١٨٧/٢ : قبل التماس كنت مضرة . ثم قال فيه : إنه يضرب للبخيل يعتل بالإعسار فيمنع . وقال العسكري : وأصله أن المرأة تكون مصفرة من خلقة ، فإذا نفست تزعم أن صفرتها من التماس .

(٤) في ط : لزومه .

(٥) ساقط من جـ وصـ وطـ .

(٦) في الكتاب ٣٣٠/١ : « اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر ، كان اسماً خاصاً غالباً أو اسماً عاماً لكل واحد من أمية ، فإن حذف الهاء منه في النداء في كلام العرب أكثر » .

(٧) سبق تخرج هذا البيت صفحة ٤٦٨ ، واستشهد به هنا على أنه لغلبة ترخيم ما آخره تاء عومل غير المرخم منه معاملة المرخم ، ففتح أمية هنا وحقها الضم .

فصار في المنادى غير المرخم وجهان ؛ ضمُ التاء وفتحها .

ثم اعلم أن الذين يحذفون التاء - وهم الأكثرون على ما قلنا - إذا وقفوا ألحقوا ( آخره )<sup>(١)</sup> الهاء ، فيقولون في : يا طلح : يا طلحه ، وقليلًا ما يوقف بسكون الحاء ، ( وذلك )<sup>(٢)</sup> لأنهم يلحقون هاء السكت ( في الوقف كثيرا )<sup>(٣)</sup> بآخر ما ليست حركة آخره إعرابية ولا مشبهة بها ، نحو : ره<sup>(٤)</sup> ، وقه<sup>(٥)</sup> ، وإنه ، وحِيَّهله<sup>(٦)</sup> ، وإن لم يكن هناك في الوصل حرفٌ يتقلب هاء في الوقف ، فالحاقه بما كان هناك هاء في الأصل أولى .

ويغني عن الهاء في الشعر ألف الإطلاق نحو قوله<sup>(٧)</sup> :

١٤٣ - قَفِي قَبْلَ التَفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا<sup>(٨)</sup>  
ولا يرتخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط ، إلا ما شذ ( من )<sup>(٩)</sup> نحو : يا صاحب ، ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله ( منادى )<sup>(١٠)</sup> .  
وليس :

١٤٤ - ( أَطْرِقْ كِرَا )<sup>(١١)</sup>

(١) في ط : بآخره .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) فعل أمر من : رأى .

(٥) فعل أمر من : وقى .

(٦) في التاج ( حبي ) ١٠٨/١٠ حَيَّ هلا وحَيَّ هلا على كذا وإلى كذا .. حي أي اعجل وهلا أي صله ، أو حَيَّ أي هلم ، وهلا أي حيثما أو أسرع .. إلخ ( انظر : اللسان ٢٤٢/١٨ - ٢٤٤ ) .

(٧) قائله : عمير بن شبيب القطامي ، شاعر غزل فحل ، كان من نصارى تغلب في العراق وأسلم ، جعله ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين ، وقال : الأخطل أبعد منه ذكرا . توفي عام ١٣٠ هـ .

(٨) البيت في ديوانه ٣١ ، وفي الكتاب ٣٣١/١ ، وفي المقتضب ٩٤/٤ ، وفي الجمل ٤٦ ، وفي اللمع ١٢٠ ، وفي ابن يعيش ٩١/٧ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٩٦ ، وفي الخزانة ٣٧٠/٢ .

اللغة : ضباعا : مرخم ضباعة ، وهي بنت زُفَر بن الحارث .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن ألف الإطلاق تُغني في الترخيم عن الهاء في الشعر .

(٩) تكملة من ص وط .

(١٠) ساقطة من ج وط .

(١١) جعله صاحب الخزانة شاهدا شعريا وهو بتمامه :

منه لأن الكرا ذكر الكروان .

وقال المبرد : هو مرخم كروان<sup>(١)</sup> .

ولا ضرورة إلى ما قال مع ( ما )<sup>(٢)</sup> ذكرنا من المحمل الصحيح .

ويجوز وصف المرخم إلا عند الفراء<sup>(٣)</sup> وابن السراج<sup>(٤)</sup> قال<sup>(٥)</sup> :

١٤٥ - فقالوا تعال يَإَيُّزِي بَنَ مُخْرَمٍ فَقُلْتُ لَهُمْ إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ<sup>(٦)</sup>

وكأنهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه ، فإذا رُخِّمَ الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزداد عليها شيء ( آخر )<sup>(٧)</sup> من الخارج ، فعلى هذا لا يتمتع عندهما مجيء سائر التوابع .

= أطرُق كَرَا أطرُق كَرَا      إن الثَّعَامَ فِي الْقُرَى

وقد ورد في المخصص ١٢٢/١٥ ، وفي التصريح ١٦٥/٢ ، وفي الخزانة ٣٧٤/٢ ، ويرد هذا مثلا في كتب الأمثال ، قال الميداني في مجمع الأمثال : ٤٣١/١ ، ٤٣٢ : أطرُق كَرَا إن الثَّعَامَ فِي الْقُرَى .. يضرب للذي ليس عنده غناء ويتكلم ، فيقال له : اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به ، كراهة ما يتعقبه .

وقال في التصريح ١٦٥/٢ : هو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، وذكره الرضي هنا على أن كرا ليس مرخم كروان وإنما هو ذكر الكروان .

(١) في المقتضب ١٨٨/١ « لو رخم كروانا فيمن قال : يا حارُّ ، لقلت : يا كرا ، وكان الأصل : يا كَرُو ، لكن تحرك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت ألفا » .

(٢) تكملة من ص وط .

(٣) و(٤) في الأصول ٣٧٤/١ : « والفراء لا ينعت المرخم إلا أن يريد ندائين ، ونعت المرخم عندي قبيح ، كما قال الفراء ، من أجل أنه لا يرخم الاسم إلا وقد علم ما حذف منه ، وما يعني به ، فإن احتيج إلى النعت للفرق فرد ما سقط منه أولى كقول الشاعر :

أَضْمَرَ بَيْنَ ضَمْرَةٍ مَاذَا ذَكَرَ      تَ مِنْ صَرْمَةٍ أَخَذْتَ بِالْمِرَارِ  
أراد : يا ضَمْرَ يا ابن ضمرة » .

(٥) قائله : يزيد بن الخرم بن حزم بن زياد الحارثي المَدَجِجِي ، من سادات الجاهلية وشعرائها ، من أهل اليمن ، شهد يوم الكلاب الثاني مع عبد يغوث الحارثي وقُتِلَ فيه ، وأسر عبد يغوث . ( انظر : الأعلام ٢٤٣/٩ ، والخزانة ٣٧٩/٢ ) .

(٦) البيت في الكتاب ٣٣٥/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٨١/٢ ( وفيهما : فقلتم ... وفقلت لكم ) ، وفي الخزانة ٣٧٨/٢ .

اللغة : يزي : مرخم يزيد ، صداء : حي من اليمن .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن المرخم يجوز وصفه ، فيزي مرخم يزيد وقد وصفه بابن مُخْرَم .

(٧) تكملة من ط .



قوله : فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كأسماء ومروان ، أو حرف صحيح قبله مدة ، وهو أكثر من أربعة أحرف ، حذفنا ، وإن كان مركبا حذف الاسم الأخير ، وإن كان غير ذلك فحرف واحد .

قسم ما يحذف للترخيم ثلاثة أقسام ، وهو إما حرفان أو كلمة أو حرف واحد . فحذف الحرفين في موضعين :

أحدهما : إذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة ، بمعنى أنهما زيدتا معا ، لا أنهما - معا - بمعنى واحد ، لأن كل واحدة ( من زيادتي )<sup>(١)</sup> مسلمان وكذا مسلمون ( لمعنى )<sup>(٢)</sup> آخر ، فلما زيدتا معا حذفنا معا . وهاتان الزيادتان سبعة أصناف :

زيادتا التثنية ، نحو : زيدان ويضربان - علمين - .  
وزيادتا جمع المذكر السالم نحو : مسلمون ويسلمون - علمين .  
وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو : مسلمات .  
وزيادتا نحو : مروان وعثمان وندمان ونُحراسان .  
( وياء )<sup>(٣)</sup> النسب وما أشبهها ، نحو : كوفي ورومي وكُرسي .  
وألفا التأنيث كصحراء .  
وهزرة الإلحاق مع الألف التي قبلها ، كما في آخر حرباء<sup>(٤)</sup> وعِلباء<sup>(٥)</sup> .  
قوله : أسماء .

هذا إذا جعلناها فعلاء من الوسامة ، أي الحسن ، على ما هو مذهب سيبويه<sup>(٦)</sup> ،

(١) في ط : في ، والعبارة ساقطة من ص .

(٢) في ص وط : بمعنى .

(٣) في ط : ويائي . ولعل الصواب ما أثبتته ، لأن حق الكلمة أن تكون مرفوعة بالألف لأنها مثناة ، وإثباتها بدون ألف يغني عنه أنها مشددة ، والمشدد عن حرفين .

(٤) الحرباء : دويّة على شكل سام أبرص ، ذات قوائم أربع ، دقيقة الرأس مخططة الظهر ، تستقبل الشمس نهارها ، قال : ولإنّات الحرابي يقال لها : أمهات حبين ( اللسان ) حرب ( ٢٩٨/١ ) .

(٥) العلباء : عن ابن الأثير : هو غصب في العنق يأخذ إلى الكاهل ، وكانت العرب تشد على أجفان سيوفها الغلابي الرطبة فتجف عليها ، وتشد بها الرماح إذا تصدعت ( اللسان ١١٩/٢ ) .

(٦) في الكتاب ٣٣٧/١ ، ٣٣٨ « هذا باب ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد =

لا أفعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره ، لأنه يكون - إذن - من باب عمار لا من باب حمراء .

( ورُجِّح مذهبُ سيبويه بأن التسمية بالصفات أكثرُ منها بالجمع .  
ورُجِّح مذهبُ غيره بأن قلب الواو المفتوحة همزةً لم يأت إلا في أحد<sup>(١)</sup> ، وأيضا لم يثبت في الصفات أسماء بمعنى الجميلة ، ولا وسماء ، حتى يكون علما منقولا منه .  
وعلى مذهب سيبويه إذا سميت به رجلا لم ينصرف لألفي التأنيث .  
وعند غيره ينصرف ، لأنه مثل رَبَاب<sup>(٢)</sup> إذا سمي به رجل في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكرا<sup>(٣)</sup> ) .

قوله : أو حرف صحيح .  
كان عليه أن يقول : حرفٌ صحيحٌ غيرُ تاء التأنيث قبله مدَّة زائدة ، وذلك لأنه لا يحذف في نحو : ( عَفْرانة )<sup>(٤)</sup> وسَعْلانة<sup>(٥)</sup> إلا التاء وحدها ، وذلك لكونها كلمة واحدة ، وإن كانت على حرف فاكثفي بها .  
وكذا إذا كانت المدَّة غير زائدة لم تحذف ، كما في مُسْتَمَاح ومستَمِيح .

---

= زائد . وذلك قولك في عثمان : يا عثم أقبل .. وفي أسماء : يا أسم أقبلي . وانظر : اللسان ( وسم ) .  
(١) بل جاء في غير كلمة أحد ، قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢٢/٢ : امرأة أناة وهي وناة ، وفي المصنف ٢٣١/١ : فإذا كانت الواو أولا وكانت مفتوحة فليس فيها إبدال إلا أنه يشذ الشيء فيجيء على غير قياس ، قالوا : امرأة أناة ، وهي وناة .. وقالوا : أحد في وحد . وهذا شاذ نادر ليس مما يتخذ أصلا .  
وزاد في المتع ٣٣٥/١ : أجم في وجم .

(٢) الرباب بالفتح : سحاب أبيض ، وقيل : هو السحاب واحده ربابة ، وقيل : هو السحاب المتعلق الذي تراه كأنه دون السحاب .

وعلى هذا يكون أصل الرباب مذكرا فإذا سمي به رجل صرف .  
وأسماء على رأي من يرى أنها ( أفعال ) جمع اسم يكون أصلها مذكرا فإذا سمي به رجل انصرف أيضا .  
(٣) فيما عدا ط : وقد يجيء في التصريف حجج الفريقين فيه وترجيحاتها ، وقد ائثر ما في ط ليسلم القارئ من العودة إلى ما في التصريف من ترجيحات .

(٤) و(٥) في ص : عقرباه وسعلاه ، والعفرناه - كما في اللسان ٢٦٤/٦ : الناقة القوية ، ولا يقال : جهل عفرني ، وفي معجم مقاييس اللغة ٦٥/٤ : وأسد عفرني ولبؤة عفرناة : أي شديدة ، وفي الكتاب ١١٦/٢ أن النون والألف زيدتا لإلحاق الثلاثة بالخمسة ، كما في حنطى اهـ . والسعلاة والبسعلا : الغول ، وقيل : هي ساحرة الجن ( اللسان ٣٥٧/١٣ ) .

وُنُقِلَ عن الأَخْفَش جَوَازُ حَذْفِ المَدَّةِ الأَصْلِيَّةِ أَيْضاً<sup>(١)</sup> ، والمَشْهُورُ خِلافه .  
 ونعني بالمدة ألفاً ، أو واواً أو ياءً ساكنين ، ما قبلهما من الحركة من جنسهما ، فلا  
 يَحْذَفُ مع الحرف الأخير الواو والياء المتحركتين في نحو : كَنَهَوْرٌ<sup>(٢)</sup> ومُشْرِيفٌ<sup>(٣)</sup>  
 لتحصُّنهما بالحركة وتقويهما بها .  
 ولا تَحْذَفُ منهما أيضاً إذا لم يكن ( حركة )<sup>(٤)</sup> ما قبلهما من جنسهما ، سواء كانا  
 للإلحاق نحو : سِنُورٌ<sup>(٥)</sup> ، وبرْدُونٌ<sup>(٦)</sup> ، ( ملحقان )<sup>(٧)</sup> بِجَرْدَحْلٍ<sup>(٨)</sup> ، أو لم يكونا  
 كَعَلِيقٍ<sup>(٩)</sup> ، وقُبَيْطٍ<sup>(١٠)</sup> ، وذلك لمشابهتهما - إذن - للحروف الصحيحة ، بِقَلَّةِ المَدَّةِ  
 فيهما ، لأن المد في الأغلب لا يكون إلا في الألف أو الواو والياء اللتين حركة ما قبلهما  
 من جنسهما .  
 وأما مذهب وَرْشٍ<sup>(١١)</sup> في مَدِّ نحو ﴿ الْمَوْتُ ﴾<sup>(١٢)</sup> ( و ﴿ الْحُسَيْنِ ﴾<sup>(١٣)</sup> ) وفقاً  
 فَمِمَّا انفرد به<sup>(١٤)</sup> .

- (١) المصحح ١٨٣/١ ، ولم يذكر ذلك عنه أحد قبل الرضي فيما رأيت .  
 (٢) الكهonor من السحاب : قطع كالجبال ( التاج مادة كثر ) .  
 (٣) مُشْرِيفٌ ، اسم فاعل من شَرَفَ . وذكره صاحب اللسان وصاحب التاج في مادة « شرف » وقالوا : الشرفان ورق الزرع إذا كثر وطال وخشي فساده فقطع ، وذكر صاحب التاج أن الأزهرى شك أنه بالياء أو بالنون وجعلهما زائدتين .  
 (٤) تكملة من ص .  
 (٥) السُّر : ضيق الخلق ، والسُّنَّار والسُّنُور : الهر ، مشتق منه ، ( اللسان ستر ) .  
 (٦) البرْدُون كجردجل : الدابة . والبردون من الخيل : ما ليس بعراقي ، وفي التوشيح : البراذين : الجففة من الخيل .  
 ( التاج ١٣٨/١٠ ) .  
 (٧) في ت وج و ط : ملحقان ، وفي ص : ملحقا ، ولعل الأحسن : ملحقين ، لأنها كلمة مثناة منصوبة على أنها حال ، ولرفعها وجه ، وهو أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير وهما ملحقان ، ولكن فيه تكلف ، والله أعلم .  
 (٨) الجَرْدَحْل : الوادي ، والضخم من الإبل للذكر والأنثى . ( التاج ٢٥٦/٧ ) .  
 (٩) العَلِيقُ كَقَبِيطٍ وربما قالوا : العليقي ، مثل : قبيطى نبت يتعلق بالشجر ( التاج ٢١/٧ ) .  
 (١٠) القَبَاطُ والقَبِيطُ والقَبِيطِي : الناطف . ( وهو نوع من الخلواء ) اللسان ( قبط ونطف ) .  
 (١١) هو عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو أبو سعيد القرشي مولا هم القبطي المصري ، الملقب بورش ، شيخ القراء المحققين ، وإمام أهل الأداء المرتلين ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه ، عرض على نافع القرآن عدة مرات بالمدينة . توفي بمصر سنة ١٩٧ هـ ( غاية النهاية ٥٠٢/١ ) .  
 (١٢) في نحو قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ البقرة ١٩ .  
 (١٣) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ ﴾ التوبة ٥٢ .  
 (١٤) في ت : فمما انفرد به والحسينيين وفقاً .

وإنما حذف الحرفان ههنا لأنه كان الأولى حذف المدِّ الزائد ، لكن لما لم يكن آخرًا ،  
والترخيمُ حذف الآخر لم يجوز حذفه ، فلما حذف الحرف الأخير صار متطرفا فتبعه في  
السقوط .

ولو قال : يحذف حرفان فيما قبل آخره حرف مد ، وهو أكثر من أربعة  
( أحرف )<sup>(١)</sup> لعم نحو : عمار ( ومروان )<sup>(٢)</sup> ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على  
تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا .

قوله : وهو أكثر من أربعة أحرف .

إنما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين .

والفراء يميز حذف المد أيضا في نحو : سَعِيدٌ وَعُمُودٌ وَعِمَادٌ<sup>(٣)</sup> لكن لا يوجبه كما  
في : عَمَّارٌ وَمِسْكِينٌ وَمَنْصُورٌ<sup>(٤)</sup> .

وقوله : وهو أكثر من أربعة أحرف : قيد في قوله : أو حرف صحيح قبله مدة ،  
لا في قوله : زيادتان في حكم الواحدة ، لأن نحو : يَدَانِ وَدِمَانِ وَثُبُونٌ وَقُلُونٌ وَدُمِيٌّ ،  
يرخم بحذف زيادتيه ( للترخيم )<sup>(٥)</sup> ، لأن ( بقاء )<sup>(٦)</sup> الكلمة على حرفين فيه ليس  
لأجل الترخيم ، بل قبله ( أيضا )<sup>(٧)</sup> ( كانت )<sup>(٨)</sup> كذلك كما قلنا في نحو : ثُبَّةٌ :  
وشاة<sup>(٩)</sup> .

وذهب الجرميُّ إلى منع حذف الحرفين في نحو : يدان وثبون ( وقلون )<sup>(١٠)</sup> ودمي ،

---

(١) ساقطة من ط .

(٢) تكملة من ج و ص وط .

(٣) الأصول ٣٦٥/١ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٩٩/١ ، والجمع ١٨٣/١ .

(٤) الظاهر من كلام الرضي أنه يجب حذف المد إذا حذف الحرف الذي بعده للترخيم . وكلام سيبويه في الكتاب  
٣٣٨/١ يشعر بوجوبه . وصرح بوجوبه عبد القاهر في المقتصد ٧٩٤/٢ ، ٧٩٥ فقال : وإذا حذفت الراء فقلت :  
يا منصو وجب حذف الواو أيضا لأنها زائدة ، وإذا حذف الأصل كان الزائد به أولى .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ص : بقاء بناء .

(٧) ساقطة من ج و ص .

(٨) في ص وط : كان .

(٩) صفحة ٤٧٥ .

(١٠) ساقطة من ص وط .

والأول أولى .

وإنما لم يُحذف زيادتا ثبوت لأنهما غيرتا بناء الواحد ، فكأنه ليس جمع المذكر السالم ، وكأنه مثل ثمود<sup>(١)</sup> .

وأجاز الفراء حذف الهمزة دون الألف في نحو : حمراء .

والمشهور حذف الزيادتين معاً .

وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح الهمزة قياساً على ذي التاء<sup>(٢)</sup> في نحو قوله :

كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أَمِيمَةً نَاصِبٍ<sup>(٣)</sup> (١٣٧)

والوجه ( المنع )<sup>(٤)</sup> ، لأن اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع

الترخيم فيه ، فعومل غير المرتخم منه معاملة المرتخم ، ولا كذلك ( ذو )<sup>(٥)</sup> الألف .

وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم ، لئلا يلتبس

بالمذكر<sup>(٦)</sup> .

وكذلك لا يجوز بعضهم ترخيم المثني وجمع المؤنث السالم على لغة الضم ، لئلا يلتبس

بالمفرد .

ولا يجوزُ ترخيم جمع المذكر السالم مطلقاً ، وكذا لا يجوزُ ترخيم المنسوب مطلقاً

نحو : ( يا )<sup>(٧)</sup> زَيْدِي ، إذ لو ضُمَّ لالتبس بنداء المنسوب إليه ، ولو كسر لالتبس

بالمضاف إلى الياء .

وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو : قائمة وقاعدة ، غير عَلم ، على لغة الضم ، لأن

له مذكراً فيشتبه به<sup>(٨)</sup> .

(١) الرضي هنا يعلل لما ذهب إليه الجرمي ، أما رأيه فقد سبق قبل قليل أنه يجوز ترخيم نحو ثبوت .

(٢) في الجمع ١٨٥/١ وألحق قومٌ في جواز الفتح بذی الهاء ذا الألف الممدودة قال ابن مالك : وهذا لا يصح لأنه

غير مسموع ، وقياسه على ذي التاء قياسٌ على ما خرج .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٤٦٨ .

(٤) في ت : المنفي .

(٥) في ط : ذوي ، والصواب ما أثبتته .

(٦) ذكر ذلك ابنُ بَرّهان في شرحه للمع ٢٨٨/١ ولم ينسبه .

(٧) تكملة من ص .

(٨) الكتاب ٣٣٤/١ .

وأما إذا كان علماً فَيَجُوزُ على لغة الضم أيضاً<sup>(١)</sup> ، إذ لا مذكّر له إذن من لفظه فيلتبس به .

وقال المصنف : الظاهر جواز الضم في نحو : قائمة - علماً كان أو لا<sup>(٢)</sup> .  
أقول : لا شك أن اللبس فيما قال سيبويه أغلب وأكثّر لكونه غير علم ، بخلاف ما ذكره غيره ، لأن جميعها مشروط بالعلمية ، واشتار المسمى ( بعلميّه )<sup>(٣)</sup> مما يزيل اللبس في الغالب .

ثم الحق أن كلّ موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيّم جميع ما ذكر - على نية الضم كان أو لا - وإلا فلا .

والفراء يحذف الساكن أيضاً في الاسم الذي قبل آخره ساكن<sup>(٤)</sup> ، نحو : هِرْقَل وسيطر<sup>(٥)</sup> على نية المحذوف ، لثلاث يشبه الحرف نحو : نَعَمْ وأَجَل<sup>(٦)</sup> .  
وهو ضعيف ؛ لأن معنى نية المحذوف أن المحذوف كالمفوض .  
والكوفيون يحذفون في نحو : حَوْلَايَا<sup>(٧)</sup> وَبَرْدَرَايَا<sup>(٨)</sup> الأحرَف الثلاثة<sup>(٩)</sup> - أعني الألفين مع الياء التي بينهما ( لزيادة الجميع )<sup>(١٠)</sup> .

والبصريون يجتزئون بحذف الألف الأخيرة لتحصّن الياء قبله بحركته من الحذف<sup>(١١)</sup> .

(١) الكتاب ٣٣٤/١ .

(٢) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٠٠/١ وقال سيبويه : إن نحو : قائمة وقاعدة ، إذا كان غير علم لا يجوز ترخيّمه على لغة يا حارّ بالضم لثلاث يلتبس بالذكر ، والظاهر خلافه .

(٣) في ط : بعلمه .

(٤) المسألة الخمسون من الإنصاف صفحة ٣٦١ ، وانظر : الأصول ٣٦٥/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩/١ ، ٢٣٠ ، وفي الأشموي ١٧٩/٣ ، ١٨٠ : أن الكوفيين منعوا ذلك .

(٥) السَّبَطْر من نعت الأسد بالمضاء والشدة ، والسبطر الماضي . ( اللسان ٥/٦ ) .

(٦) من حيث كون الأخير ساكناً ، ولا نظير له في الأسماء المعربة بل في الحروف والمبنيات .

(٧) في شرح الرضي على الشافية ٢٤٦/١ حَوْلَايَا : اسم رجل ، وفي معجم البلدان لياقوت ٣٢٢/٢ : قرية كانت بنواحي النهروان خربت الآن .

(٨) في معجم البلدان ٣٧٧/١ موضع أظنه بالنهروان من أعمال بغداد .

(٩) شرح الكافية الشافية ١٣٦٢/٣ ، وانظر : الهمع ١٨٤/١ .

(١٠) في ج و ط : كزيادة الجمع .

(١١) الكتاب ٣٣٩/١ ، والأصول ٣٦٠/١ ، والهمع ١٨٤/١ .

قوله : وإن كان مركباً حُذِفَ الاسم الأخير .

لَمَّا أُريدَ حذفُ شيءٍ منه ، وكان موضعُ اتصالِ الكلمتين كالمفصل ، والكلمتان كعظمتين متصلين ( عند التركيب )<sup>(١)</sup> فهو أَقبلُ للفك ( من غيره )<sup>(٢)</sup> من مفاصل ( الحروف )<sup>(٣)</sup> المتصل بعضها ببعض ، لأنه قريب العهد بالالتئام ، بسبب التركيب العارض ، حذف الجزء الأخير بكماله .

فإذا رُحمت خمسة عشر قلت يا خمسة أَقبل ، وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين . ولا ( تُحْلِيهِ )<sup>(٤)</sup> تاء ، ( لأنها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل أن يضم إليها عشر )<sup>(٥)</sup> ، كما أنك لو سميت رجلاً بمسلمتين قلت في الوقف : يا مسلمه ، بالهاء لأن التاء تطرفت لفظاً .

ولا يوقف على تاء التأنيث إلا في بعض اللغات ، قالوا : فإذا رُحمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الألف والياء ، لأن عشر بمنزلة النون المحذوفة ، فكأنك ترخم ( اثنان واثنين ) ، ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر وأخواتها - كما يجيء في باب المركب<sup>(٦)</sup> - .

قال المصنف : فيه نظر ، من جهة أن الثاني اسمٌ برأسه ، ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الألف معه حذفها مع النون<sup>(٧)</sup> .

قوله : وإن كان غير ذلك ( فحرف واحد )<sup>(٨)</sup> .

أي ( غير )<sup>(٨)</sup> ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة ، وذو

(١) في ت وط : عنده .

(٢) ساقطتان من ص وط .

(٣) ساقطة من ص وط .

(٤) في ج : تحكيه .

(٥) تكملة من ص وط .

(٦) ط ٨٨/٢ ، ٨٩ .

(٧) في الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٣/١ : وتقول في ( اثنا عشر ) اسماً : يا اثنَ ويا اثنَ ، لأن عشر بمنزلة النون ، حيث عاملوه معاملة اثنان فتبعها الألف على قياس لغتهم ، وفيه نظر من جهة أن الثاني اسم برأسه ، ومن جهة أن الألف لا تتحقق زيادتها .

(٨) تكملة من ط .

حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة ، وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب .

قوله : وهو في حكم الثابت على الأكثر ، فيقال : يا حارِ ويا ثُمُو ويا كَرُو ، وقد يُجعل اسما برأسه ، فيقال : يا حارُ ويا ثُمي ويا كَرَا .

أي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت ، فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه .

وكان القياس أن يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه ( هو )<sup>(١)</sup> الأكثر ، لأن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعلّة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته ، وأن المحذوف لا لعلّة موجبة قياسية ﴿ كَأَنْ لَّمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ ﴾<sup>(٢)</sup> فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو : غد ويد ودم ، معتقبا لإعراب ، وذلك لأنهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلّة موجبة .

لكن لما كان الترخيم لعلّة قياسية مطردة قريبة من الإيجاب لطلبهم التخفيف في النداء ، بأقصى ما يمكن ، حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم الذي فيه أدنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت<sup>(٣)</sup> . ( وبنحو )<sup>(٤)</sup> : يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم ، وذلك لما قدمنا من أن ( النداء ليس )<sup>(٥)</sup> مقصودا بالذات ، بل هو لتنبية المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له ، فصار حذف الترخيم مطّردا كالواجب ، فعومل المرخم - في الأغلب - معاملة نحو : عصا وقاض مما الحذف فيه مطردا واجب .

(١) في ت و ط : وهو ، والصواب حذف الواو ، لأن الجملة هنا خبر يكون .

(٢) جزء من آية ٢٤ من سورة يونس وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرًا لَّيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَّمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ ، كَذَلِكَ نَقْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ .

وقد ضربه الشارح مثلا على أن المحذوف لا لعلّة موجبة - وإن كان مطّردا - لا يُكسبه ذلك الاطراد الثبات على حركته فتزول عنه حركته كأن لم تكن موجودة قبل ، ويُعطى حكما آخر .

(٣) يعني من اللغات الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، وانظر : صفحة ٤٦٤ وما بعدها .

(٤) في ص و ط : وفي نحو .

(٥) في ط : النداء مع كثرته في الكلام ليس .



ومن جعله اسماً برأسه (نظر) <sup>(١)</sup> إلى أنه - وإن كان قياسياً مطرداً - لكنه ليس بواجب .

فإذا كان المحذوف منوياً الثبوت لم يغير ما بقي إلا في مواضع بعضها مختلف فيه ، وبعضها متفق عليه .

فمنها <sup>(٢)</sup> اسم أزال الترخيم سبب حذف حرف لين منه ، قال الجمهور في ترخيم نحو : أَعْلَوْنَ وَقَاضُونَ - على هذه اللغة - : يا أعلَى ويا قاضي ، برجوع الألف والياء ، لأنه زال في اللفظ الساكن الأخير الذي حذفه <sup>(٣)</sup> .

وقال المصنف - ونعم ما قال <sup>(٤)</sup> - : لو قيل : يا أعلَ ويا قاضٍ في هذه اللغة لم يبعد <sup>(٥)</sup> لأن الساكن الأخير كالثابت لفظاً .

ولا خلاف في رد الألف والياء في اللغة القليلة - أي لغة الضم - لزوال الساكنين لفظاً وتقديراً .

ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف أصلي السكون ، كان مدغماً في ذلك المحذوف ، وقبله ألف : نحو : إِسْحَارٌ ، بفتح الهمزة وكسرهما ، والكسر أكثر - وهو نبت <sup>(٦)</sup> .

فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والألف ، فتقول : يا إِسْحَارَ بالفتح ، لأنه التقى ساكنان ، ففتح الأخير إتباعاً لما قبله <sup>(٧)</sup> ، كما في قوله <sup>(٨)</sup> :

---

(١) في ص وط : نظراً ، والصواب ما أثبتته لأن الجملة خبر ( مَنْ ) ولا خبر سواها إن أثبتنا ما في ص وط .

(٢) يعني من المواضع المختلف فيها .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣٤٠/١ : هذا باب ما إذا طُرِحَتْ منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفاً . وذلك قولك في رجل اسمه قاضون : يا قاضي أقبل .. وفي رجل اسمه مصطفون : يا مصطفى أقبل . وانظر : أمالي ابن الشجري ٩٦/٢ .

(٤) لم يعتد الرضي أن يؤيد ابن الحاجب ، وهذا أحد المواضع القليلة التي أيد فيها الرضي ابن الحاجب .

(٥) الإيضاح في شرح الفصل ٣٠١/١ .

(٦) الإِسْحَارُ وَالْأَسْحَارُ : بقل يسمن عليه المال ، واحدته إِسْحَارَةٌ وَأَسْحَارَةٌ ... الأزهري عن النضر الإِسْحَارَةُ : بقلة حارة تنبت على ساق لها وَرَقٌ صِغَارٌ ، لها حبة سوداء كأنها الشَّهْنِيْزَةُ . اللسان « سحر » ١٦/٦ .

(٧) الكتاب ٣٤٠/١ ، ٣٤١ .

(٨) ذكر صاحب الخزانة ٣٨٢/٢ أن شراح أبيات سيبويه نسبوه إلى رجل من أزد السراة ، ونقل العيني ٣٥٤/٣ =

١٤٦- (عجبت لمولود وليس له أب<sup>(١)</sup>) وذو ولد لم يَلِدْهُ أبوان<sup>(٢)</sup>

وقولهم : انْطَلَقَ في تخفيف انْطَلَقَ ، وذلك لأنه لما تُصَرَّف فيه بعد الترخيم - بضم رائه على نية الاستقلال - شابه الفعل الذي هو الأصل في التصرف ، فحُرك بالفتح لإزالة الساكنين ، دون الكسر إتباعا لما قبله ، كما اتبع في الفعل ، وصيانة له من الكسر ما أمكن ، نحو : لم يَلِدْهُ وانْطَلَقَ ، ولم يضارَّ بالفتح - على الوجه المختار .

وغيرُ سيبويه يجيز في نحو : إسحارٌ مرخما الكسر أيضا للسكانين<sup>(٣)</sup> .

( وهو أولى لكونه اسما .

وأما إن لم يكن قبل المدغم ساكنٌ آخرُ نحو : إِرْزَبٌ<sup>(٤)</sup> وخِدْبٌ<sup>(٥)</sup> فيبقى الساكنُ<sup>(٦)</sup> على حاله على هذه اللغة - أي الكثيرة - كما في هِرْقٌ<sup>(٧)</sup> .

والفراء يحذف الراء الأولى - أيضا - في إسحارٍ مع الألف قبلها ، والساكن المدغم في إِرْزَبٌ ، بناء على أصله في هِرْقٌ<sup>(٨)</sup> .

---

= عن أبي علي الفارسي أنه لعمر الجنبى ، وفي الخزانة ٣٨٢/٢ قال أبو علي الفارسي : إن عمرا الجنبى سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فأجابه . قلت : ولعل هذا هو الذي دفع من نسب البيت إلى عمرو الجنبى إلى القول بذلك .

(١) تكملة من ج و ص وط .

(٢) البيت في الكتاب ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، وفي التكملة للفارسي ٧ ، وفي ابن يعيش ٤٨/٤ ، ١٢٦/٩ ، وفي المقرب ١٩٩/١ ، وفي الخزانة ٣٨١/٢ .. إلخ . والمراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام وبالذي لم يلد له أبوان أبو البشر آدم عليه السلام .

الشاهد : أوردته الرضي شاهدا على أن سيبويه استشهد به في ترخيم أسحار في أنك تحركه بأقرب الحركات إليه ، وهي الفتحة كما فعل الشاعر في يَلِدْهُ حيث حرك الدال بأقرب الحركات إليها وهي فتحة الياء .

(٣) لم يذكر فيما رأيت من سبق الرضي جواز الكسر إلا ابنُ الحاجب فإنه قال في الإيضاح ٣٠١/١ : وفي أسحارٍ علما يا أسحارٍ بالفتح عند سيبويه على الفصيحة وبالكسر عند قوم . وابن السراج في الأصول ٣٦٤/١ لم يذكر غير الفتح كسبويه . وابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٣٦٨ أجاز فيها الضم أيضا ، ولم يذكر الكسر . ونقل السيوطي في الممع ١٨٤/١ أن ابن عصفور نقل الكسر عن الفراء ، ولم أجد هذا النقل في المقرَّب .

(٤) رجل إِرْزَب ملحق بمجرد حل قصير غليظ شديد ، وفرخ إِرْزَب ضخم . اللسان ٤٠١/١ .

(٥) رجل خدب مثال هَجَفَ أي ضخم وجارية خدبة . اللسان ٣٣٤/١ .

(٦) ساقط من ج و ص وط ، ولكن بعضه ذكر في هامش رقم ٢ من ط ١٥٤/١ .

(٧) أي مرخم هرقل .

(٨) الأصول ٣٦٥/١ ، وانظر : مذهب الكوفيين في ترخيم الرباعي الذي ثلثه ساكن في الإنصاف ٣٦١ ، ٣٦٢ ، والممع ١٨٤/١ .

فأما إذا لم يكن المدغم أصلي السكون : فإنه يُردّ إلى أصل حركته إن لزم ساكنان اتفاقاً منهم<sup>(١)</sup> ، تقول في المسمى بَتَحَابَّ يا تَحَابَّ ، وفي رَادُّ يا رَادِّ ، وفي مضارَّ - اسم مفعول - يا مضارَّ .

وإن لم يلزم ساكنان فالنحاة ييقنون الساكن على سكونه ، إذ المدغم فيه كالثابت<sup>(٢)</sup> .

( والفراء )<sup>(٣)</sup> يرد الساكن إلى أصل حركته<sup>(٤)</sup> ؛ لأنه لا يرى - كما ذكرنا<sup>(٥)</sup> - سكون الحرف الأخير في الترخيم ، فتقول : يا مُحَمَّرٌ بكسر الراء ، ويا مَقَرَّ - بسكون القاف و ( فتح )<sup>(٦)</sup> العين في مَقَرَّ ، ولا يَحْذِفُ الحرف الساكن ( كما حَذَفَ )<sup>(٧)</sup> في نحو : خدب ، لأنه قادر على إزالة سكون الأخير بغير الحذف ، وذلك بأن يُردّ إلى أصله ، ولم يمكن ذلك في خدب إذ لم يكن للساكن أصل في الحركة .

وما ذهب إليه الفراء من رد المدغم إلى أصل حركته قياسُ مذهب الجمهور في قولهم يا قاضي ويا أعلَى ، في المسمى بقاضون وأعلون .

إلا أن الفارسي فرق بينهما بأن للياء في قاضي أصلاً في الثبوت في بعض المواضع ، نحو : رأيت قاضياً وقاضيةً ، بخلاف الكسر في محمر ، فإنه لم يثبت في موضع من المواضع .

ومنها نحو : ثمود ، فإنه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف

(١) انظر - مثلاً - : الكتاب ٣٤٠/١ ، والأصول ٣٦٤/١ ، وأمل الشجري ٩٥/٢ ، ٩٦ .

(٢) في الكتاب ٣٤٠/١ : وأما محمرُّ اسم رجل فإنك إذا رخمته تركت الراء الأولى مجزومة لأن ما قبلها متحرك فلا تحتاج إلى حركتها ، وانظر : الأصول ٣٦٤/١ .

(٣) في ط : أو الفراء .

(٤) انظر : الهمع ١٨٤/١ فقد نسب إليه أيضاً .

(٥) في ترخيم نحو : هرقل وسيطر .

(٦) في ط : بفتح .

(٧) ساقطتان من جوص ، و ( حذف ) ساقطة من ط والصواب ما في ت وط ؛ لأن مذهب الفراء حذف الساكن في نحو : قمطر وخدب مع الحرف الأخير . ثم إن الشارح قال هنا : ولم يكن ذلك في خدب إذ لم يكن للساكن أصل في الحركة ، فتبين أن الفراء لا يقي الساكن هنا .

الدال فقط ، فتقول : يا ثمو ، لأن الواو في التقدير ليس آخر الكلمة<sup>(١)</sup> .

ومنع الفراء من ذلك لأن الواو في الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة<sup>(٢)</sup> .

وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف ، إنه لا يجوز إبقاء الحرف الساكن لثلاث يشبه الحرف<sup>(٣)</sup> . قال : فإذا قصدت جعل حرف محذوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو أيضا<sup>(٤)</sup> ، بناء على مذهبه من تجويز يا عم ويا سَع ويا عم في ترخيم عمود وسعيد وعماد - كما مر<sup>(٥)</sup> - .

وإذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ، إن كان صحيحا أو في حكمه ، نحو : يا حار ويا مرو ويا قرئ في ( حارث )<sup>(٦)</sup> ومرو وقرية ، وتقديرا إن كان ياء مكسورا ما قبلها ، أو ألفا نحو : يا قاضي ويا مُشْتَرَا ، في قاضية ومشتراة . وإن كان واوا بعد ضمة كما في قَلَنْسُوة<sup>(٧)</sup> وثمرود أبدلت الواو ياء والضممة ( كسرة )<sup>(٨)</sup> نحو : يا قَلَنْسِي ويا ثَمِي ، وفي الكثيرة قلت : يا ثُمو ويا قَلَنْسُو ؛ لأنه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة إلا وتقلب الواو ياء والضممة كسرة نحو : التَّغَازي<sup>(٩)</sup> والأدلي<sup>(١٠)</sup> - لما يجيء في التصريف في باب الإعلال<sup>(١١)</sup> - والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه .

وإن كان ما قبل المحذوف ياء أو واوا بعد فتحة قلبتها ألفا ، تقول في غَلِيان ونَزْوَان :

---

(١) انظر مثلا : اللمع ١١٧ ، والإيضاح بشرح عبد القاهر المقتصد ٧٩٦ ، والمفصل بشرح ابن يعيش ٢١/٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩/١ .

(٣) صفحة ٤٨٤ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩/١ .

(٥) صفحة ٤٨٢ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) القَلَنْسُوة والقَلَنْسِيَّة والقَلَنْسَاة : من ملابس الرؤوس ( اللسان قلس ٦٤/١ ) .

(٨) في ط : كثرة ، ولعله خطأ طباعي .

(٩) لأنه من الغزو ، وأصله : التغازو ، ثم قلبت الضمة كسرة والواو ياء ، فصارت التغازي .

(١٠) جمع دَلُو .

(١١) في شرح الرضي للشافية ١٦٨/٣ لأن الواو المضموم ما قبلها ثقیل على ثقیل ، ولا سيما إذا تطرفت وخاصة في الاسم المتبكن ، فإنه موطن أقدام حركات الإعراب المختلفة .

يا غَلَى ويا نَزَا ، وفي الكثيرة يا غَلَى ويا نَزَوَ ، لأنك إذا نويت المحذوف لم يوازن الفعل تقديرا حتى تُقلب الفاء بخلاف ما إذا لم تنوه - كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup> - .

وإن كان واوا أو ياء بعد ألف زائدة قلبت همزة ، نحو : يا شَقَاءُ ويا خَزَاءُ ، في شَقَاوَةٍ وخَزَايَةٍ ، ( لأن كل واو أو ياء تطرفت بعد ألف زائدة قلبت ألفا ثم همزة كما في رداء وكساء )<sup>(٢)</sup> وفي الكثيرة يا شَقَاوَ ويا خَزَايَ ، لأن مثل هذه الواو والياء إنما تقلبان ألفا ثم همزة إذا تطرفتا - كما يجيء في التصريف<sup>(٣)</sup> - .

وإن كان ما قبل المحذوف ثاني ( الكلمة )<sup>(٤)</sup> وهو حرف لين فإن عرفت ما حُذِفَ من الأصول رددته - لاما ( كان )<sup>(٥)</sup> كياشأة في ترخيم شاة ، أو فاء ، كما تقول في ترخيم شية ودية : يا وَشِيَّ ويا وَدِيَّ ، برّد العين إلى سكونها عند الأخفش<sup>(٦)</sup> ، ويا وَشِيَّ ويا وَدِيَّ بإبقاء حركة العين عند سيبويه<sup>(٧)</sup> .

( والأول أولى لأن تحريك العين إنما كان لحذف الفاء )<sup>(٨)</sup> كما يجيء في باب النسب<sup>(٩)</sup> ، فإن الأخفش يقول : وَشِيَّ ، وسيبويه يقول : وَشَوِيَّ<sup>(١٠)</sup> .

وإن لم تعرف ثالث الأصول ضَعَّفْتَ الثاني ذا اللين ، كما تقول : يا لَاءُ في المسمى بلات .

(١) شرح الرضي للشافية ١٥٧/٣ ، ١٥٨ .

(٢) تكملة من ص ، وهو مذكور في ط لكن مؤخر عن قوله : ( وفي الكثرة يا شقاو ويا خزاي ) فذكر التعليبين معا ، وهو على هذا الترتيب أفضل لتكون كل علة بجوار معلولها .

(٣) شرح الرضي على الشافية ١٧٣/٣ وما بعدها .

(٤) تكملة من ج و ص وط : وهي لازمة .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) كان الأخفش يقول في النسب إلى شية : وشي ، المقتضب ١٥٦/٣ ، فلعل الشارح قاس الترخيم على النسب .

(٧) وكذا سيبويه كان يقول في النسب إلى شية وشوى : الكتاب ٨٥/٢ فلعل الشارح قاس الترخيم كذلك ، لأنني لم أجد في الكتاب حديثا عن ترخيم نحو : شية ودية .

(٨) تكملة من ط .

(٩) شرح الرضي للشافية ٦٢/٢ ، ٦٣ .

(١٠) الكتاب ٨٥/٢ ، وشرح الرضي على الشافية ٦٢/٢ ، ٦٣ .

وإن لم يكن الثاني حرف لين لم تردّ المحذوف ، كما تقول : يَأْتُبُ وَيَا عِدُّ فِي ثُبَّةٍ وَعِدَّةٍ .  
كل ذلك لأن المنادى المضموم حكمه حكمُ المعربات - كما مر<sup>(١)</sup> - ولا يجيء في  
المعربات اسمُ ثانيه حرفُ لين ، لثلاثا يسقط ذلك اللين ، مع التنوين للساكنين فيبقى  
المعربُ على حرف واحد .

وإن أدت هذه اللغة - أي القُلَى<sup>(٢)</sup> - إلى قلبٍ مالا يكون منقلبا ، كما ترخّم حُبليان  
وحُبْلوى ، فقد ذكر المبرد أنها لا تجوز - إذن - لأنها تؤدي إلى كون ألف فُعْلَى منقلبا  
عن ياء أو واو ، ولم تُعْهَدْ إلا للتأنيث غير منقلبة عن شيء<sup>(٣)</sup> .  
وقياس قول الأخفش جوازها ، لأنه يكون - إذن - ملحقا بِجُحْدَب<sup>(٤)</sup> ، بفتح  
الدال<sup>(٥)</sup> .

وأما السيرافي فأجازها ، وإن لم يُثَبِّثْ فُعْلَلًا ، قال : لأن هذا شيء عرض ، وليس  
بينية ( أصلية )<sup>(٦)</sup> .

وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما أدى نية الاستقلال فيه إلى وزنٍ لا نظير له أنه لا يرخم  
إلا على نية المحذوف<sup>(٧)</sup> ، وذلك نحو طَيْلَسَان<sup>(٨)</sup> ، على لغة كسر اللام ، وَفَرَزْدَقٌ وَقُدْعِمِل<sup>(٩)</sup> ،

(١) صفحة ٤١٤ .

(٢) يعني لغة من لا ينتظر .

(٣) في المقتضب ٤/٤ ، ٥ : لا يميز النحويون ترخيم المسمى بحبْلوى على لغة من لا ينتظر لما يلزم عليه من أن تكون  
ألف ( فعلى ) منقلبة ، وهي لا تكون إلا للتأنيث .

(٤) و(٥) وذلك أنه يزيد أوزان الرباعي المجرد وزنا سادسا هو فُعْلَلٌ نحو : جُحْدَب . وانظر : شرح الرضي على  
الشافية ٤٧/١ ، والجُحْدَب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال ( اللسان ٢٤٧/١ ) .

(٦) ساقطة من ج و ص .

(٧) لم أجد في المقتضب عن ذلك شيئا وفي الأصول ٣٧٣/١ ، وقال أبو عثمان : سألت الأخفش كيف يرخم طَيْلَسَان  
فيمين كسر اللام على قولك يا جار ؟ فقال : يا طَيْلَسَ أَقْبَل ، قلت : أَرَأَيْتَ فِعْلَلٌ اسما قط في الصحيح إنما يوجد في  
المعتل نحو : سَيْدٌ وَمَيْتٌ ، قال : فقال : لقد علمت أنني أخطأت ، لا يجوز ترخيمه إلا على قولك : يا حَارُ . وانظر :  
المجمع ١٨٥/١ .

قلت : لم يضبط محقق الأصول هذه الكلمات ، ولعل ضبطي لها يكون صحيحا .

(٨) الطَيْلَسُ والطَيْلَسَانُ ضربٌ من الأكسية . اللسان « طلس » ٤٣١/٧ .

(٩) القُدْعَمَلَةُ .. المرأة القصيرة الخسيسة ، وتصغيرها قُدَيْعِمٌ ، ويقال : هو القصير الضخم من الإبل كالقُدْعَمَلِ بلا  
هاء . التاج ٧٨/٨ .

وسُعُود ، وهُنْدَلَع<sup>(١)</sup> ، وعُنْفُوان<sup>(٢)</sup> .

وأجاز السيرافي ترخيمَ جميعها على نية الاستقلال<sup>(٣)</sup> ، نظرا إلى أن المُثْلَ ليست بأصلية ، ألا ترى أنه يجوز اتفاقاً أن تقول في مَنصُور على نية الاستقلال يا منصُ وفي خَضَمَ : يا خَضُ ، مع أن مَفْعُ وفَعَّ ليسا من أبنيتهم ، فتقول : يا طيلسُ ويا قَرزُدُ ، ويا سُعي ، ويا هُنْدُلُ ، ويا عُنْفَى .

( قالوا : و )<sup>(٤)</sup> إذا رَحمت صحراوي - على القلي - قلبت الواو همزة ، فلو أزلته عن النداء لصرفته ، لأن همزته - إذن - ليست منقلبةً عن ألف التانيث ، بل هي منقلبةٌ عن الواو المنقلبة عن الهمزة ، المنقلبة عن ألف التانيث ، فبعد التانيث فيها ، والأولى أن لا تصرفه نظرا إلى الأصل<sup>(٥)</sup> .

---

(١) الهُنْدَلَع : بقلة ، قيل : إنها عربية ، فإذا صح أنه من كلامهم وجب أن تكون نونه زائدةً لأنه لا أصل بإزائها فيقابلها . اللسان ( هذلي ) ٢٤٧/١٠ .

(٢) عنفوان الشيء وعُنْفُوهُ : أي أوله وأول بهجته .. وقد غلب على الشباب والبنات ( التاج ٢٠٥/٦ ) .

(٣) أمالي ابن الشجري ٩٧/٢ ، والجمع ١٨٥/١ .

(٤) في ط : فالواو .

(٥) نسبته ابن السراج في الأصول ٣٧٧/١ إلى الأخفش فقال : وقال : إذا سميت رجلاً حبلأوي أو خراوي إذا رحمته فيمن قال : يا حار - فرفع - همزت ، لأنها واوٌ صارت آخراً فتمزها وتصرفها في المعرفة والنكرة ، لأنها الآن ليست للتانيث .

## النَّدْبَةُ

قوله : وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب ، وهو المتفجع عليه بيا ، أو وا ، واختصَّ بوا ، وحكمه في الإعراب والبناء حكمُ المنادى ، ولك زيادة الألف في آخره .

هذا منه بناء على أن المندوب غيرُ المنادى ، وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده<sup>(١)</sup> .  
قوله : المتفجع عليه .

دخل فيه المجرورُ في نحو : تفجعت على زيد ، فلما قال بيا أو وا خرج .  
وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة ، والتعجب ، والندبة ، لا يُستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور - أعني يا كما ذكرنا دون أخواتها - لأنها أمُّها ، فتصرفت ، ودخلت في جميع أنواعه .

وقد أخل المصنف بأحد قسمي المندوب ، وهو ( المتوجَّع )<sup>(٢)</sup> منه ، نحو : واحزنا وواؤيلا ، وواؤبورا .  
قوله : واختصَّ بوا .

يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب ( لفظ )<sup>(٣)</sup> وا ، فوازيد مختص بالندبة ، ويازيد مشترك بين النداء والندبة ، وقيل : قد يستعمل في النداء المحض ، وهو قليل<sup>(٤)</sup> .  
قوله : وحكمه في الإعراب والبناء حكمُ المنادى .

فيقال : وازيد واعبد الله ، واطالعا جبلا ، إذا كان معروفا معينا<sup>(٥)</sup> .  
وكذا توابعه كتابع المنادى على التفصيل المذكور ، وذلك لأنه منادى في الأصل ، لحقه معنى الندبة .

وقال المصنف بناء على مذهبه أعني ( أن المندوب غيرُ المنادى )<sup>(٦)</sup> : إن المندوب مخصوص بالتفجع عليه ، كما أن المنادى مخصوص ( بطلب الإقبال )<sup>(٧)</sup> ، فاستعمل لفظ

(١) صفحة ٤٠٦ .

(٢) في ت : المتفجع ، والصواب ما أثبتناه لأن ابن الحاجب أخل بالتوجع لا بالتفجع .

(٣) في ص وط : لفظة .

(٤) في المقتضب ٢٣٣/٤ : وتقع ( وا ) في الندبة ، وفيما مددت به صوتك ، كما تمدد بالندبة ، وإنما أصلها للندبة ، وانظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٨٩ ، ومنه وصلت إلى رأي المبرد ، وانظر أيضا : مغني اللبيب ٤٨٢ ، فقد ذكر جواز ذلك .

(٥) وذلك لما سيأتي من أنه لا يُندب إلا المعرفة المشهور ، لتكون شهرته عذرا للنادب . انظر : صفحة ٥٠٢ وما بعدها .

(٦) ساقط من ط ، وهو لازم ، ويسقطه يسقط مقول القول .

(٧) زيادة من هامش ط ١٥٦/١ هامش ( ٤ ) وهي لازمة حتى تكون في مقابلة اختصاص المندوب بالتفجع عليه .



المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص ، وكثيرا ما يحْمِلُ العربُ بابا على باب آخر مع اختلافهما ، لاشتراكهما في أمر عام ، كقولهم في باب الاختصاص : أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل ، فاستعمل ( في ) <sup>(١)</sup> صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص <sup>(٢)</sup> - كما يجيء <sup>(٣)</sup> - .

قوله : ولك زيادة الألف في آخره .

أي إلحاق الألف آخر المندوب ، ويجوز أن لا تلحقه سواء كان مع يا أو وا .  
وقال الأندلسي : يجب إلحاقها مع يا ، لئلا يلتبس بالنداء المحض <sup>(٤)</sup> .  
والأولى أن يقال : إن دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع ( يا ) أيضا ، وإلا وجب الإلحاق معها ، تقول : يا محمد يا عليّ بلا إلحاق <sup>(٥)</sup> .  
وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة نحو : يا زيد ووازيد <sup>(٦)</sup> ولم يثبت .

وقد يلحق هذا الألف المنادى غير المندوب . قال ابن السراج : تقول في نداء البعيد يا زيده ، والهالك في غاية البعد ، ومنه قوله : يا هناء في المنادى غير المصرّح باسمه <sup>(٧)</sup> .

**قوله : فإن خفت اللبس قلت : واغلامكيه ، واغلامكموه .**

آخر الكلمة لا يخلو من أن يكون ساكنا أو متحركا ، والمتحرك إما أن تكون حركته إعرابية أولا ، والمغرب بالحركات لا يلحقه إلا الألف ، ويقدر الإعراب ، نحو : واضرب الرجل ، في المسمى بضرب الرجل ، وكذا واضربت الرجل ، وواغلام الرجل .  
والفراء يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على مدة الإنكار نحو : واضرب

(١) في ط : فيه .

(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٣ .

(٣) صفحة ٥١٢ .

(٤) في المباحث الكاملية ٢٠٩/٣ : ولا يجب إثبات الألف في المندوب إلا إذا نودي بيا لأنه يلتبس بغير المندوب .

(٥) يريد أن القرينة الحالية وهي وفاتها هي التي سوغت عدم إلحاق الألف ، ولأنك أنه يعني نبينا محمدا ﷺ وعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه .

(٦) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٤٨ : ثم نهت على أن الكوفيين يميزون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة ... وليس لهم دليل على ذلك .

(٧) في الأصول ٣٥٥/١ : ومن شأنهم أن يزيدوا حرفا إذا نادوا بعيدا ، ولا أبعد من المندوب ، فإذا وقفوا قالوا : يا زيده ، واعمراه ، فيقفون على الهاء لحفاء الألف . وانظر : الموجز في النحو لابن السراج صفحة ٤٨ .

( الرجلوه )<sup>(١)</sup> وواعبد الملكية<sup>(٢)</sup> . ولم يثبت .

وإنما غُيِّرَ الحركةُ الإعرابيةُ لأجل مدة الندبة ، دون مدة الإنكار ، لأن الندبةَ من مواضع مدِّ الصوت ، إعلاما بالمصيبة ، فاخترأوا فيها الألف دون الواو والياء ، لأن المد فيها أكثر منه في الواو والياء ، فلا تقلب الألف واوا ولا ياء إلا لضرورة - كما يجيء<sup>(٣)</sup> - .

وأما الإنكارُ فلا يطلب ( مدُّ الصوت )<sup>(٤)</sup> مدًّا تاما ، فليس أصل مدّه أن يكون بالألف ، بل حروفُ العلة فيه سواء .

وللفراء أن يقول : الأولى أن يحافظ على الحركات الإعرابية ما أمكن .

هذا ، وإن لم تكن الحركةُ إعرابيةً ، ولم يؤد إلحاق الألف إلى اللبس - كما في قطام وحذام وحيث - أعلاما مشهورة - فالأجود الألف ، لأنها الأصل في مد الندبة - كما ذكرنا<sup>(٥)</sup> - فلا تُقَلَّبُ إلا للُّبس .

وقال الأندلسي<sup>(٦)</sup> والمصنف<sup>(٧)</sup> : تتبعها مدة من جنسها ، ولا تغيّر حركة البناء للزومها .

قال سيويو : وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام - يعني ما سقط منه ياءُ الإضافة - وازيداه<sup>(٨)</sup> وواغلاماه<sup>(٩)</sup> ، فَتَحَّتْ الكسرة ، كما فتحت الضمة في يازيد<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) في ص : الرجلوه ، والصواب ما هنا .

(٢) نسبته السيوطي إلى الكوفيين في الجمع ١/١٧٩ ، ١٨٠ ، ولم ينسبه إلى الفراء قبل الرضي أحد فيما رأيت .

(٣) صفحة ٤٩٦ .

(٤) تكلمة من ج .

(٥) صفحة ٤٩٥ .

(٦) في المباحث الكاملية ٣/٢١٠ : وإن كانت الحركة للبناء أتبعها مدة من جنسها فتقول : وأمير المؤمنين .. إلخ .

(٧) في الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨٣ : فإن كانت حركة الآخر حركة بناء أتبعها مدة من جنسها .

(٨) (٩) في ص : يا .

(١٠) في الكتاب ١/٣٢١ فأما ما تلحقه الألف فتقولك : وازيداه ، إذا لم تضاف إلى نفسك ، وإن أضفت إلى نفسك فهو سواء ، لأنك إذا أضفت زيدا إلى نفسك فالدال مكسورة ، وإذا لم تضاف فالدال مضمومة ، ففتحت المكسور كما فتحت المضموم .

قلت : ولو اخترنا ههنا ( مختار الأندلسي )<sup>(١)</sup> إتباع المدة للحركة غير الإعرابية كان أولى لحصول اللبس .

وقلب الألف ياء بعد نون التثنية التي بعد الألف أكثر من سلامتها ، فوازِيدَانِيَه أكثر من ( وازِيدَاتَاه )<sup>(٢)</sup> ، لثلاثا يشتهب المثنى بفعْلَان ، وأما التي بعد الياء فالألف هو الوجه ، نحو قوله : واجْمُجْمَتِي الشَّامِيَّتِيَاه<sup>(٣)</sup> .

وإن كانت الحركة غير إعرابية وأدى الألف إلى اللبس أتبعها حرفا من جنسها اتفاقا ، نحو : واغلامكِيه ، في غلام المخاطبة ، لثلاثا يلتبس بغلام المخاطب ، ووامِنُوه ، في المسمى بيمينه لثلاثا يلتبس بيمينها .

ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك ، لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه ( معا )<sup>(٤)</sup> في حالة ( واحدة )<sup>(٥)</sup> ، وأما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة ، بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه .

والساكن لا يخلو إما أن يكون تنوينا أو ألفا أو واوا أو ياء أو ميم جمع أو غيرها . فالتنوين يحذف للسكانين نحو : واغلام زيداه ، وإنما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الإنكار لأن أصل المندوب المنادى ، الذي هو محل التخفيف .

وأجاز الفراء في ( المنون )<sup>(٦)</sup> المندوب ثلاثة أوجه أخرى : أحدها : فتحها لأجل ألف الندبة .

والثاني : حذفها للسكانين ، وإتباع ( المدة )<sup>(٧)</sup> حركة ما قبلها ، نحو : واغلام زِيْدِيَه ، بناء على مذهبه في جواز إتباع مدة التثنية للحركات الإعرابية .

(١) تكملة من ج و ص وط .

(٢) في ط : وازيدناه .

(٣) أراد بالجمعتين قدحين ، وقد قال سيبويه في الكتاب ٣٢٣/١ ، ٣٢٤ : وأما يؤنس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وازيد الظريفاه ، واجمعتي الشاميتناه . وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ .

(٤) تكملة من ج و ص وط .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) في ج : نون .

(٧) في ت : مده .

والثالث : كسرُها للساكين ، وإتباعُ المدة لكسرتها ، كما في مدة الإنكار<sup>(١)</sup> .  
وما ذكرناه أولاً هو المشهورُ المستعملُ .

وإن كان ألفاً حذفها لألف الندبة عند النحاة ، نحو : وأُمَّعَلَاهُ ، وأَغْلَامُكُمَاهُ ، لأنَّ حذف أول الساكنين إذا كان مدّاً هو القياس - كما يجيء في التصريف<sup>(٢)</sup> - .  
وقال المصنف : بل استغني بها عن ألف الندبة<sup>(٣)</sup> .

وإن كان واواً أو ياءً ، فإن كانت الحركة فيها مقدرةً حركتها بالفتح نحو : يا قاضياه ،  
( يا راضياه )<sup>(٤)</sup> ، يا رامياه ، يا يرمياه ، ( يا يعزّواه )<sup>(٥)</sup> ، يا سَمْنَدُواهُ<sup>(٦)</sup> .  
وأما إذا نذبت يا غلامي بسكون الياء ، فكذا تقول عند سيبويه يا غلامِيَاهُ<sup>(٧)</sup> .  
لأن أصلها الفتحُ عنده .

وأجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكين<sup>(٨)</sup> .  
ولم يذكُر سقوطها في المضاف إلى المضاف إلى الياء ، نحو : وانقطاع ظهراه .  
قال السيرافي : والقياس فيهما واحد ، يجوز سقوطهما لاجتماع الساكنين<sup>(٩)</sup> .

---

(١) لم أر فيما بين يدي من فصل هذا التفصيل عن الفراء غير الرضي ، إلا أنه ذكر جواز الوجه الثاني في التصريح ١٨٣/٢ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٢/٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) تكملة من ص ، وهي فيها هكذا : يعزواه .

(٦) في معجم البلدان لياقوت ٣/٢٥٣ سَمْنَدُواهُ : بلد في وسط بلاد الروم غزاها سيف الدولة في سنة ٣٣٩ هـ ،  
وهرب منه الدُمستُّق فقال المتنبي :

رضينا والدُمستُّق غير راض بما حكم القواضبُ والوشيج  
فإن يُقدِّم فقد زرنا سَمْنَدُواهُ وإن يحجم فمعدنا الخليج

وهذا فالكلمة أعجمية الأصل معربة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ، والحركة مقدرة على الواو ومنع من ظهورها النقل ، والكلمة ساقطة من ص .

(٧) في الكتاب ١/٣٢١ ، ومن قال : يا غلامي وقرأ يا عبادي ، قال : وازيد يا إذا أضاف من قبل أنه إنما جاء بالألف فألحقها الياء وحركها في لغة من جزم الياء ، لأنه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً .

(٨) في المقتضب ٤/٢٧٠ ومن رأى أنه ثبت الياء ساكنة فيقول : يا غلامي أقبل ، فهو فيها بالخيار إن شاء قال :  
وأغلامياه فحرك لالتقاء الساكنين .. وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين .

(٩) في هامش الكتاب ٢/٣٢٢ قال أبو سعيد : القياس إذا أدخلت الألف على ياء المتكلم في الاسم المنسوب وهي ساكنة أنه يكون فيها التحريك لاجتماع الساكنين .

قال المصنف : الحذف ليس بوجه ، وقال : نحو : واغلاميه أوجه ؛ إما لأن أصلها السكون ، فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدةً أخرى - كما يجيء - وإما لأن السكون العارض فيه كالأصلي بدليل قولك : وامصطفاه<sup>(١)</sup> .

ولا تردُّ الألف إلى أصلها استغناءً بها عن ألف الندبة ، بخلاف ألف التثنية ، فإنك تقلب لها ألف (المقصور)<sup>(٢)</sup> نحو : ( مصطفيان )<sup>(٣)</sup> وذلك للزوم ألف التثنية في المثني ، بخلاف ( مدة )<sup>(٤)</sup> الندبة ، فإنها لا تلزم المندوب .

أما قوله : أصلها السكون فقد تقدم أن ذلك مختلف فيه<sup>(٥)</sup> .

وأما قوله : السكون العارض فيه كالأصلي ، فنقول : ذلك في الألف لكونها كالف الندبة في الصورة ، فجاز أن يغني عنها - كما ذهب إليه<sup>(٦)</sup> - وأما الياء فلا لقولك : يا قاضيه ، في يا قاضي .

وإن لم يكن للواو والياء أصل في الحركة ، فإن كانتا مدتين - أي ما قبلهما من الحركة من جنسهما - نحو : واغلامه ( ووا أخا غلاميه )<sup>(٧)</sup> ، ووا اضربوا ووا اضربي ، إذا سمي بهما فإنك تكفي بما فيهما من المد عن ألف الندبة ، لكون مدتهما أصليا ، بخلاف مدّ نحو : يا قاضي ، فإن أصل هذه الياء الحركة ، وألف الندبة ليست لازمة للمندوب - كما ذكرنا<sup>(٨)</sup> - فقد لا يؤتى بها مع أنه ليس في آخر المندوب مدّ نحو : وازيد ، فكيف إذا كان في آخره مدّ أصلي .

---

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٤/١ ، وجوز المبرد واغلاماه ، وليس بجيد وواغلاميه أوجه ، إما بناء على أن أصلها السكون فلا إشكال ... وإما بناء على أن السكون العارض كالأصلي في هذا الباب .

(٢) في ت : المقصورة .

(٣) في ت : مصطفياه ، والصواب ما أثبتته لأنه يمثل للمثنى لا للمندوب .

(٤) في ص : ألف .

(٥) صفحة ٤٥٦ .

(٦) فإن ابن الحاجب يرى أنه يُستغنى بالألف الواقعة في آخر المندوب عن ألف الندبة نحو : وامعلاه ، كما

في إيضاحه للمفصل ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ .

(٧) في ت : واغلاميه ، والصواب ما أثبتته .

(٨) صفحة ٤٩٥ - ٤٩٦ .

وإن لم يكونا (مدّين) <sup>(١)</sup> جئت بألف الندبة بعدهما - إن شئت - نحو : واقتل  
لّواه ، ويا قاتل كيّاه <sup>(٢)</sup> .

وأما ميم الجمع فلا يأتي بعدها ألف الندبة ، لئلا يلتبس المجموع بالمشئى ، نحو :  
واغلامكمّموه ووا أخا غلامهممي ، والواو والياء بعدها إما اللتان حذفنا في الجمع  
للاستثقال ، كما يجيء في المضمرات <sup>(٣)</sup> - رُدَّتَا لمد الندبة ، فاستغني بهما عن ألف  
الندبة - كما قلنا ( في ) <sup>(٤)</sup> غلامُهو وغلَامِهِي <sup>(٥)</sup> - وأما ألفا المدّ قلبتا واوا وياء للّبس .  
وأما الساكن غير هذه الأشياء فيفتح ، ويُلْحَقُ ألفًا نحو : يا مناه ، في المسمى بِمَنْ .  
وسيويوه ( يميز ) <sup>(٦)</sup> نحو : واقْتَسِرُونَا <sup>(٧)</sup> إذ لا منع <sup>(٨)</sup> .

وقال الكوفيون : المسمى بالجمع السالم ( المذكر ) <sup>(٩)</sup> إن ( أعربته بالحروف ) <sup>(١٠)</sup>  
لا يجوز ندبته ، كما لا يجوز تثنيته وجمعه ، ( فلا يجوز وازيدونه ) <sup>(١١)</sup> .

وإن أعربته بالحركات ، وجعلت النون معتقّب الإعراب - ولا بد إذن من أن تلزمه  
الياء كما يجيء في باب الأعلام <sup>(١٢)</sup> - جاز ندبته نحو : وازيدينه ، واقْتَسِرِينَاهُ <sup>(١٣)</sup> .

(١) في ص وط : مدّين .

(٢) أصله : واقتل لّو ، وواقتل كّي .

(٣) انظر : ط ١١/٢ ، ١٢ .

(٤) في ص : في نحو .

(٥) صفحة ٤٩٩ .

(٦) في ت : يميزه ، ولعل الصواب ما أثبتّه لأنه لا مرجع للضمير لو قلنا : يميزه .

(٧) قُتْسِرِينَ من بلاد الشام ، قرية من حمص ، فتحها أبو عبيدة سنة ١٧ هـ ، ذكر ياقوت في سبب تسميتها أقوالا ،  
وقال : إنها مازالت عامرة إلى أن كانت سنة ٣٥١ ، وغلبت الروم على حلب ، فخاف أهلها وتفرقوا في البلاد ،  
ويقال : إنه تحرّبها وأحرق مساجدها ملك الروم سنة ٣٥٥ هـ ( معجم البلدان ٤/٤٠٤ ، ٤٠٥ ) .

(٨) الكتاب ١/٣٢٤ .

(٩) في ط : المذكور .

(١٠) في ص : كان إعرابه بالحروف .

(١١) ساقط من ص .

(١٢) ط ١٤٠/٢ .

(١٣) في الإنصاف ٣٢٤ : قالوا - يعني الكوفيين - : ولا يجوز أن يقال : لو كانت الألف في آخر المنادى بمنزلة  
المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو : واقسرونه ، لأننا نقول : نحن لا نجوزُ ندبة الجمع الذي  
على هجاءين ، فلا يجوز عندنا ندبة قسرون بحذف النون ولا بإثباتها ، كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه .

وكذا يلزم على مذهبه أنك إذا سميت بالمشني وأعربت بالحرركات وألزمته الألف جاز ندبته وإلا فلا .

وليس بشيء ، إذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع ، حتى يمتنع فيما امتنع فيه .

وتقول في المسمى باثني عشر - عند سيويه - واثننا عشراه<sup>(١)</sup> ، بالألف في (اثننا)<sup>(٢)</sup> لأنه غير مضاف ، وعشر معاقب للنون ، فكأنك قلت : واثنان .

وقال الكوفيون : واثنني عشراه بالياء ، تشبيها له بالمضاف ، لأن نون المثني لا تسقط إلا في الإضافة ، فكأنه مضاف<sup>(٣)</sup> .

وأجاز ابن كيسان الوجهين .

قوله : ولك الهاء في الوقف .

يعني أن إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة - واوا ( كان )<sup>(٤)</sup> أو ياء أو ألفا - جائز في الوقف لا واجب .

وبعضهم يوجبها مع الألف ، لئلا يلتبس المندوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفا نحو : يا غلاما<sup>(٥)</sup> .

وينبغي أن لا يجب عند هذا القائل مع ( وا ) لأنها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء ، وليس ما قال بوجه ، لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف - كما مر<sup>(٦)</sup> - فاللبس إذن حاصل مع الهاء أيضا ، والفارق هو القرينة .

ولمّا ألحقوا هذه الهاء ببيان حرف المد ، ولاسيما الألف ، لخفائها ، فإذا جئت بعدها

(١) الكتاب ٣٢٤/١ .

(٢) في ط : اثني .

(٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٥/١ .

(٤) في ط : كانت .

(٥) في أسرار العربية ٢٤٣ : فإن قيل : فما علامة الندبة ؟ قيل : وا أو يا في أوله وهاء في آخره ... وزيدت الهاء بعد الألف لأن الألف خفية ، والوقف عليها يزيدا خفاء ، فزيدت الهاء عليها في الوقف .

(٦) صفحة ٤٦٧ .

بهاء ساكنة تبيّنت ، كما تُبيّن بها الحركة في غلاميه - على ما يجيء في باب التصريف<sup>(١)</sup> - .

وهذه الهاء تحذف وصلا ، وربما ثبتت فيه في الشعر ، إما مكسورةً للساكنين ، أو مضمومةً بعد الألف والواو تشبيهاً بهاء الضمير الواقعة بعدهما .

وبعضهم يفتحها بعد الألف ، لمناسبة الألف قبلها<sup>(٢)</sup> .

وإثباتها في الوصل لإجراء الوصل مُجَرَى الوقف . قال<sup>(٣)</sup> :

١٤٧ - يا مَرْحَبًا بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ<sup>(٤)</sup>

والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا ( في الشعر وفي غيره )<sup>(٥)(٦)</sup> .

قوله : ولا يَنْدُبُ إلا المعروف ، فلا يقال : وارجله ، وامتنع وازيد الطويله خلافاً ليونس .

هذا الذي ذكره في المتفجع عليه ، وأما المتوجع منه فإنك تقول : وامصبيته ، وليست بمعروفة ، ويعني بالمعروف المشهور - عَلَمًا كان أولا - فلو كان علما غير مشهور لم يندب . وكذا غيره من المعارف ، فلا يقال : واهذاه .

---

(١) ذكر هذه العلة في آخر شرحه للكافية ط ٤٠٨/٢ ، ولم يذكرها في باب الوقف في التصريف ، وذكر الأنباري هذه العلة أيضا ، انظر : أسرار العربية ٢٤٣ .

(٢) في معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢ : وربما أدخلت العرب الهاء بعد الألف التي في « حسرتا » فيخفضونها مرة ويرفعونها .. والخفض أكثر في كلام العرب إلا في قولهم يا هناء .. فالرفع في هذا أكثر .

ونسب الصبان في حاشيته ٢١٩/٤ هذا الرأي - أعني فتح الهاء - إلى ابن فلاح .

(٣) لم ينسب هذا البيت فيما رأيت - أحد إلى قائله .

(٤) البيت في معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢ ، وبعده : إذا أتى قُرْبُهُ للسانيه . وفي المنصف ١٤٢/٣ ، وفي ابن يعيش ٤٦/٩ ، وفي رصف المباني ٣٩٩ ، وفي اللسان ( سنا ) وفي الخزنة ٣٨٧/٢ .

اللغة : السانية : الدلو العظيمة وأدائها .

الشاهد : ذكره الرضي شاهدا على أن إثبات الهاء في الوصل لإجرائه مُجَرَى الوقف .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢ .

(٦) في ت : في الشعر كلي وفي غيره .

(٧) تكملة من ج و ط .



وإنما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة ( عليه )<sup>(١)</sup> لأنه إذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه .

ولو لم يكن علما ، وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته ، تقول : يا ضاربا زيدا إذا كان زيد رجلا عظيما ، وقد ضربه المتفجع عليه ، واشتهر به ، وكذلك : يا حسنا وجههوه ، في المشهور بذلك .

فضابط المندوب أن يكون معرفة مشهورا ، سواء كان تعريفه قبل الندبة ، أو بحرف الندبة ، تقول : وامن قلّع باب خيبراه<sup>(٢)</sup> ، وامن حفر بئر زمزماه<sup>(٣)</sup> ، لاشتهار الرجلين بذلك .

وموضع مدة الندبة آخر المضاف إليه ، وإن كان المندوب في الحقيقة هو المضاف ، نحو : وأمير المؤمنين ، والمندوب هو الأمير ، إلا أنك لما أردت ندبة المضاف إلى المؤمنين ، فلو ألحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف إليه ، فألحقتها بالمضاف إليه ، والمراد المضاف ، كما تقول : حب رماني ، وإن لم تكن ملكت ( الرمان )<sup>(٤)</sup> بل الحب فقط .

وكذا تقول في المضارع للمضاف : واطالعا جبلاه .

وكذا تلحقها آخر الصلة نحو : وامن حفر بئر زمزماه .

وكذا قال يونس والكوفيون : إنك تلحقها آخر الصفة ، لا آخر الموصوف ، نحو : ( وازيد )<sup>(٥)</sup> الظريفاه<sup>(٦)</sup> .

وقال الخليل وسيبويه : بل تلحقها آخر الموصوف ، نحو : وازيداه الظريف<sup>(٧)</sup> ؛

---

(١) تكلمة من جر وط .

(٢) يقصد علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٣) يقصد عبد المطلب جد الرسول ﷺ ، وانظر : الكتاب ٣٢٤/١ ، والمقتضب ٢٧٥/٤ .

(٤) في ت : الرماني ، والصواب ما هنا وانظر : معاني القرآن للأخفش ٧٥ ، ٢٦٢ .

(٥) في ت : وازيدا .. والصواب ما أثبتته .

(٦) الكتاب ٣٢٣/١ ، ٣٢٤ ، والمقتضب ٢٧٥/٤ ، والإنصاف المسألة الثانية والخمسون ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٧) في الكتاب ٣٢٣/١ هذا باب مالا تلحقه الألف التي تلحق المندوب ، وذلك قولك : وازيدا الظريف والظريف ، وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت : وازيد أنت =

لأن اتصال الموصوف بصفته لفظاً أقل من اتصال المضاف بالمضاف إليه ، والموصول بصلته .

وليونس أن يقول : إنه متصل بها على الجملة لفظاً ، واتصاله بها في المعنى أتم من اتصال الموصول بصلته ، والمضاف بالمضاف إليه ، وإن كان في اللفظ أنقص ، وذلك لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها ، ولا يطلق اسم المضاف إليه على المضاف ، ولا الصلة على موصولها .

وحكى يونس أن رجلاً ضاع له قد حان فقال : **وَأَجْمُجْمَتِي الشَّامِيَّتِي**<sup>(١)</sup> .  
**وَالْجُمُجْمَةُ : القَدْحُ .**

وحكى الكوفيون : **وَارْجُلًا مُسَجَّاه** . وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف<sup>(٢)</sup> .

وهو شاذ عند البصريين<sup>(٣)</sup> .

وحكى الأندلسي عن الكوفيين أنهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو : **وَارِيزْدَا يَا هَذَا**<sup>(٤)</sup> .

---

= الفارسُ البطلاء ، لأن هذا غير منادى ، كما أن ذلك غير منادى ، ثم فرق بين ندبة المضاف والموصوف بأن المضاف إليه من تمام الاسم ومقتضاه ، وأنه لا يلزم أن تصف الاسم ثم قال : ويدلك على ذلك أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه ، كما تقع على آخر الاسم المفرد ، ولا تقع على المضاف ، والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف .

(١) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٢٨٦/١ : وقد احتج يونس بقولهم **وَأَجْمُجْمَتِي الشَّامِيَّتِي** .  
والذي في الكتاب ٣٢٣/١ لا يدل على أنه حكاها عن العرب ، فإنه قال : فيقول : **وَارِيزْدَا الظَّرِيفَاه** ، **وَأَجْمُجْمَتِي الشَّامِيَّتِي** .

(٢) المسألة الحادية والخمسون من الإنصاف من ٣٦٢ - ٣٦٤ ، وقال في التصريح ١٨٢/٢ : فلا يقال : **وَارْجُلَاه** خلافاً للرياشي مدعياً أنه جاء في الحديث واجبله .

(٣) في الكتاب ٣٢٤/١ هذا باب مالا يجوز أن يندب ، وذلك قولك **وَارْجُلَاه** ويا رجلاه ، وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال . وقال الخليل رحمه الله : **إِنَّمَا قُبِحَ لِأَنَّكَ أَهَمْتَ .. وَإِنَّمَا كَرِهُوا ذَلِكَ أَنَّهُ تَقَاخَشَ عِنْدَهُمْ أَن يَخْتَلِطُوا وَيَتَفَجَّعُوا عَلَى غَيْرِ مَعْرُوف ..** إلخ .

(٤) في الباحث الكاملية ٢٠٩/٣ : **وَالْكُوفِيُّونَ يَثْبُتُونَ الْهَاءَ وَصَلًا وَوَقْفًا ، وَرَبَّمَا نُونُوا الْمُنْدُوبَ فِي الْوَصْلِ فَقَالُوا : وَارِيزْدَا يَا هَذَا .**

## حذف حرف النداء

قوله : ويجوز حذف حرف النداء ، إلا مع الجنس ، والإشارة ، والمستغاث ،  
والمندوب ، نحو : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾<sup>(١)</sup> وأَيُّهَا الرجل ، وشَدَّ  
أَصْبَحَ لَيْلٌ ، ( وَاقْتَدِ مَخْنُوقٌ )<sup>(٢)</sup> وَأَطْرِقْ كَرًا .

يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء ، سواء تعرف بالنداء كـيا رجل ، أو لم يتعرف  
كـيا رجلاً ، وسواء كان مفرداً أو مضافاً أو مضارعاً له ، نحو : يا غلامُ فاضلٌ ، ويا حسنَ  
الوجه ، ويا ضارباً زيدا ، قصدت بهذه الثلاثة واحداً بعينه أولاً .

وإنما لا تحذفه من النكرة لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلاً عليك  
متنبها لما تقول له ، ولا يكون هذا إلا في المعرفة ، لأنها ( مقصودة )<sup>(٣)</sup> قصدها .

وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء ، إذ هي - إذن - حرف تعريف ،  
وحرف التعريف لا يحذف مما تعرّف به ، حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير ، ألا ترى  
أن لام التعريف لا تحذف من المتعرّف بها ، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف ، إذ  
هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب .

وكان ينبغي أن لا يحذف من ( أي ) أيضاً ، إذ هو أيضاً جنس متعرف بالنداء ، إلا  
أن المقصود بالنداء لما كان وصفه - كما تقدم<sup>(٤)</sup> - وهو معرفة قبل النداء باللام جاز  
حذفه ، ألا ترى أنه لا يجوز الحذف من يا أيها ، من غير أن تصف هذا بذِي اللام ،  
كما لا يجوز الحذف من يا هذا .

(١) يوسف ٢٩ ، وفي التبيان ٢/٧٣٠ ، وقرئ في الشاذ أيضاً بضم الفاء ، وأعرض على لفظ الماضي ، وفيه ضعف ،  
لقوله واستغفري وكان الأشبه بالفاء فاستغفري .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ص وط : مقصودة .

(٤) صفحة ٤٤٩ .

فثبت أن الاعتبار من حذف حرف النداء من (أي) بوصفه ، نحو : أيها الرجل ،  
أو بوصف وصفه نحو : أيهذا الرجل .

وإنما لم يجوز الحذف عند البصريين مع اسم الإشارة<sup>(١)</sup> - وإن كان متعرفاً قبل  
النداء - لما ذكرنا قبل<sup>(٢)</sup> أنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب ، وبين كون  
الاسم مشاراً إليه وكونه منادى - أي مخاطباً - تناقض ظاهر ، فلما أُخرج في النداء عن  
ذلك الأصل لما وجعل مخاطباً احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً ،  
وهي حرف النداء .

والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الإشارة<sup>(٣)</sup> ، اعتباراً بكونه معرفة قبل  
النداء ، واستشهاده بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وليس في الآية دليل ، لأن « هَؤُلَاءِ » خبر المبتدأ - كما يجيء في الحروف<sup>(٥)</sup> - .  
فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم ، والمضاف إلى أي  
معرفة كانت والموصولات .

أما المضمرات فيشذ نداءؤها ، نحو : يا أنت ويا إياك .

تقول في الموصولات : ( مَنْ )<sup>(٦)</sup> لا يزال محسناً أحسن إلي .

---

(١) و(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، والجمع ١٧٣/١ ، ١٧٤ ، وشرح الأشموني بحاشية  
الصبان ١٣٦/٣ ، وفيها جميعها شاهد شعري هو قول ذي الرمة :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلِكَ هذا لوعةٌ وغرام  
وزاد ابن مالك والأشموني :

إن الأولى وُصفوا قومي لهم فيهم هذا اعتصم تلقى من عاداك مخذولا  
ومثله :

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الرأ سر شيباً إلى الصبا من سبيل  
(٢) صفحة ٤٤٦ .

(٤) البقرة ٨٥ ووجه أبو البقاء في التبيان ٨٦ هذه الآية بما يلي :  
أنتم مبتدأ وفي خبره ثلاثة أوجه : أحدها تقتلون ، فعلى هذا في هَؤُلَاءِ وجهان ، أحدهما في موضع نصب بإضمار  
أعني ، والثاني هو منادى أي يا هَؤُلَاءِ ، إلا أن هذا لا يجوز عند سيبويه ، لأن أولاء مبهم ولا يُحذف حرف النداء  
مع المبهم ، والوجه الثاني أن الخبر هَؤُلَاءِ ، على أن يكون بمعنى الذين ، وتقتلون صلته ، وهذا ضعيف أيضاً .. الوجه  
الثالث أن الخبر هَؤُلَاءِ على تقدير حذف مضاف تقديره ثم أنتم مثل هَؤُلَاءِ ، كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة .  
(٥) ط ٣٨٠/٢ ، ٣٨١ .

(٦) في ج : يامن ، والصواب ما هنا ، لأن هذا مثال لما حذف منه حرف النداء .

ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف : إنه يحذف مما لا يوصف به أي<sup>(١)</sup> ، يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ، ويا خيرًا من زيد - مع تنكيرهما - وذلك مما لا يجوز . وإنما لم يجر الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب : أما المستغاث به فللمبالغة في تنبيهه بإظهار حرف التنبيه ، ليكون المستغاث له أمرا مهما .

وأما المتعجب منه والمندوب فلأنهما مناديان مجازا ، ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والإقبال - كما في النداء المحض - فلما نقلنا عن النداء إلى معنى آخر ، مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا ، ألزما لفظَ عَلِمَ النداء ، تنبيها على الحقيقة المنقولين هُما منها .

ولم يذكر المصنف لفظة ( الله ) فيما لا يحذف منه الحرف ، وهي منه ، لأنه لا يحذف الحرف منه إلا مع إبدال الميمين منه في آخره ، نحو : ( اللهم ) وذلك لأن حق ما فيه اللام أن يتوصل إلى ندائه بأي أو باسم الإشارة ، فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف منه لئلا يكون إجحافا .

قوله : أَصْبَحَ لَيْل<sup>(٢)</sup> .

أي ادخل في الصباح ، وصِرَ صَبْحًا ، قالت أم جُنْدُب ، زوجة امرئ القيس تبرأ به . وكان مفركا<sup>(٣)</sup> . ويقال : إنه سأها عن سبب تفريكهين له ، فقالت : لأنك ثقیل الصدر خفيف العَجْزِ ، سريع الإراقة بطيء الإفاقة<sup>(٤)</sup> .

قوله : أَطْرِقْ كَرًا<sup>(٥)</sup> .

(١) كالزحشري في المفصل بشرح ابن يعيش ١٥/٢ .

(٢) ذكرت قصة المثل كما ذكرها الرضي مع بعض الإطالة في جمهرة الأمثال ١٩٢/١ ، وفي المستقصى للزحشري ٢٠٠/١ ، وفي مجمع الأمثال ٤٠٣/١ ، ٤٠٤ : إنما يقال ذلك في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر .

(٣) في التاج ١٦٧/٧ : رجل مفرَك كمعظم بُغضِ النساء ، وكان امرؤ القيس مفركا ، وامرأة مفركة كمعظمة يبغيها الرجال .

(٤) كتب الأمثال تذكر ذلك عند ذكر المثل ومنها مجمع الأمثال ٤٠٣/١ .

(٥) في جمهرة الأمثال ١٩٤/١ قال الرستمي : يضرب مثلا للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام فيقول المتكلم ذلك ، أي اسكت ، فإني أريد أنبل منك . وقال غيره : يضرب مثلا للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله ، والمعنى : اسكت يا حقير حتى يتكلم الأجلاء .

رُقِيَّةٌ يَصِيدُونَ بِهَا الْكَرَى ، يَقُولُونَ :

(أطرق كرا) <sup>(١)</sup> أطرق كرا إن النعام في القرى

ما إن أرى هنا كرا

فيسكن ويُطْرَقُ حتى يُصَادَ ، وَهَذَا مِثْلُ رُقِيَّةِ الضَّبْعِ ، خَامِرِي أُمَّ عَامِرٍ <sup>(٢)</sup> .  
وَالْمَعْنَى : أَنَّ النِّعَامَ الَّذِي هُوَ أَكْبَرُ مِنْكَ قَدْ اصْطِيدَ ، وَحُمِلَ إِلَى الْقَرْيَةِ ، فَلَا تُحْلَى أَيْضًا .  
وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : افْتَدَى مَخْنُوقٌ <sup>(٣)</sup> ، قَالَهُ شَخْصٌ وَقَعَ فِي اللَّيْلِ عَلَى سُلَيْكٍ بِنِ  
سُلَيْكَةٍ <sup>(٤)</sup> ، وَهُوَ نَائِمٌ مُسْتَلْقٍ فَخَنَقَهُ ، وَقَالَ : افْتَدَى مَخْنُوقٌ ، فَقَالَ لَهُ سُلَيْكٌ : اللَّيْلُ  
طَوِيلٌ وَأَنْتَ مُقَمَّرٌ <sup>(٥)</sup> ، أَيُ أَنْتَ آمِنٌ ( لَا تَخَافُ ) <sup>(٦)</sup> مِنْ أَنْ أَغْتَالِكَ ، فَفِيمَ اسْتَعْجَالِكَ  
فِي الْأَسْرِ ، ثُمَّ ضَغَطَهُ سُلَيْكٌ فَضَرَطَ ، فَقَالَ سُلَيْكٌ : اضْطَرَّطًا وَأَنْتَ الْأَعْلَى <sup>(٧)</sup> . فَذَهَبَتْ  
كُلُّهَا أَمْثَالًا .

قوله : وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ <sup>(٨)</sup> .

= والكرى الكروان وهو طائر صغير ، فُسِّبَ بِهِ الذَّلِيلُ وَشَبِهَ الْأَجْلَاءُ بِالنِّعَامِ .  
وانظر : المستقصى ٢٢١/١ ، وجمع الأمثال ٤٣١/١ .

(١) ساقطتان من ط .

(٢) في جمهرة الأمثال ٤١٦/١ يضرب مثلا للأحمق يجيء بالباطل والكذب الذي لا يخفى بُطْلَانُهُ عَلَى أَحَدٍ . وَفِي  
مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ٢٣٨/١ : خَامِرِي أَيِ اسْتَرِي ، وَأُمُّ عَامِرٍ وَأُمُّ عَمْرٍو وَأُمُّ عَوَيْرٍ : الضَّبْعُ يَشْبُهُ بِهِ الْأَحْمَقُ ، وَهِيَ كَمَا  
زَعَمُوا مِنْ أَحْمَقِ الدُّوَابِّ . وَانْظُرْ : فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ وَفِي الْمُسْتَقْصَى ٧٧/١ ، ٧٨ فِيهَا زِيَادَةُ تَفْصِيلٍ .

(٣) فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ٧٨/٢ : افْتَدَى مَخْنُوقٌ أَيِ يَخْنُوقُ ، يَضْرِبُ لِكُلِّ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ مَضْطَرٌ ، وَيُرْوَى افْتَدَى مَخْنُوقٌ .  
وَانْظُرْ : الْمُسْتَقْصَى ٢٦٥/١ .

(٤) السُّلَيْكُ بْنُ عَمِيرِ بْنِ يَثْرِبِ بْنِ سَنَانِ السَّعْدِيِّ التَّيْمِيِّ ، وَالسُّلَيْكَةُ أُمُّهُ ، فَاتَكَ عِدَاءٌ ، شَاعِرُ أَسُودَ مِنْ شَيَاطِينِ  
الْجَاهِلِيَّةِ ، يَلْقَبُ بِالرَّثْبَالِ ، كَانَ أَدْلُ النَّاسِ بِالْأَرْضِ ، وَكَانَ لَا يَغْيِرُ عَلَى مَضْرٍ ، وَإِنَّمَا يَغْيِرُ عَلَى الْيَمَنِ قَتْلَهُ أَسَدُ بْنُ مَدْرِكَ  
الْحَنْظَلِيِّ حَوَالِي سَنَةِ ١٧ ق هـ ( الْأَعْلَامُ ١٧٦/٣ ) .

(٥) فِي جُمُحَةِ الْأَمْثَالِ ٢٣/١٦٠ يَضْرِبُ مِثْلًا فِي التَّائِي وَالصَّبْرِ عَلَى الْحَاجَةِ حَتَّى تَمَكِّنَ ، وَمَعْنَاهُ اصْبِرْ عَلَى حَاجَتِكَ  
فَإِنَّكَ تَجِدُهَا فِي بَقِيَّةِ لَيْلَتِكَ . وَانْظُرْ لِلْمَزِيدِ : الْمُسْتَقْصَى ٣٤٤/١ ، وَمَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ٣٠/١ .

(٦) ساقطتان من ص .

(٧) فِي الْجُمُحَةِ لِلْعَسْكَرِيِّ ١٣٠/١ يَضْرِبُ مِثْلًا لِلرَّجُلِ يَجْتَمِعُ لَهُ أَسْبَابُ الْغَلْبَةِ وَالْقَهْرِ ، وَهُوَ مَغْلُوبٌ مَقْهُورٌ .  
وَانْظُرْ : مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ٤٢٠/١ ، وَالْمُسْتَقْصَى ٢١٥/١ .

(٨) النَّمْلُ ٢٥ . وَالرَّضِي فِي تَحْرِيجِهِ قَدْ عُلِقَ بِهَا بِالْآيَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَهَازِنًا أَكْتُبُ الْآيَتَيْنِ حَتَّى تَبَيَّنَ الْعِلَاقَةُ . قَالَ تَعَالَى :  
﴿ وَجَدْنَاهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنُ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ \*  
أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ .

المنادى مفعول به ، فيجوز حذفه إذا قامت قرينة دالة عليه ، بخلاف سائر ( المفعول به ، فإنه قد يحذف نسيًا منسياً )<sup>(١)</sup> كما تقدم<sup>(٢)</sup> .

قوله : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾<sup>(٣)</sup> بتخفيف ألأ<sup>(٤)</sup> على أنها حرف تنبيه ويا حرف نداء ، أي يا قوم اسجدوا .

ومن قرأ : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾<sup>(٣)</sup> بتشديد اللام<sup>(٤)</sup> فَإِنَّ نَاصِبَةً لِلْمُضَارِعِ ، أدغمت نونها في لام لا ، ويسجدوا فعل مضارع ، سقط نونه في النصب ، أي : ( فَهُم لَا يَهْتَدُونَ )<sup>(٥)</sup> لَأَن يَسْجُدُوا ، و ( لا ) زائدة . أو نقول : إِنَّ ( لا يسجدوا ) بدل من ( السَّبِيل )<sup>(٥)</sup> أي فصدّهم عن السجود ، ويجوز أن يكون بدلا من قوله : ( أَعْمَالُهُمْ )<sup>(٥)</sup> فلا تكون لا زائدة ، أي فزين لهم الشيطان ( أَنْ لَا يَسْجُدُوا )<sup>(٦)</sup> .

### الأسماء الملازمة للنداء

هذا واعلم أنه قد جاء أسماء لا تستعمل في غير النداء وهي فُلُّ وفُلَّةٌ .  
وليس ( فُلُّ ) ترخيم ( فلان ) وإلا لم يجز في المذكر إلا يا فلا ، إلا على مذهب الفراء - كما تقدم من تجويز نحو : يا عِمُّ ، في يا عماد<sup>(٧)</sup> - ولو كان ترخيم فلان لقليل في المؤنث يا فلان يحذف تاء فلانة .

(١) في ت : المفعولات قد تحذف نسياً .

(٢) صفحة ٤٠٤ .

(٣) انظر : التعليقة رقم (٨) صفحة ٥٠٨ .

(٤) في الكشف لمكي القيسي ١٥٦/٢ ، ١٥٧ قوله : ( ألا يسجدوا ) قرأه الكسائي بتخفيف ألأ ،... واسجدوا فعل مبني عند البصريين على هذه القراءة . وقرأ الباقر ( ألأ ) بالتشديد ، جعلوا الياء في يسجدوا للاستقبال ، متصلة بالفعل وهو معرب . ثم ذكر حجة كلا القراءتين وتوجيه إعراب الآية على القراءتين . وقد ذكر الرضي بعض هذه التوجيهات .

(٥) من الآية ٢٤ من سورة التمل وهي المذكورة صفحة ٥٠٨ تعليقة (٨) .

(٦) في ط : أن يسجدوا ، والصواب ما أثبتته .

(٧) صفحة ٤٨٢ .

ومن ذلك يا مَكْرُمَان ، ويا مَلَأْمَان ، ويا تَوْمَان ، أي يا كريم ويا لئيم ويا ناعم ، وكذا يا مَلَكْعَانُ أي ( يا )<sup>(١)</sup> لُكْعُ .

وكل ما هو على مَفْعَلان فهو مختص بالنداء ، والغالب فيه السب .  
ومن الأبنية المختصة بالنداء كل ما هو على فُعَل في سب المذكور ، وفَعَال في سب المؤنث ، نحو : تُحَبِّثْ وَلُكِّعْ وَخَبِّاثْ وَلَكَّاع .  
وفَعَال هذه قياسيةٌ عند سيبويه ( كالتي )<sup>(٢)</sup> بمعنى الأمر<sup>(٣)</sup> ، وكذا فُعَل في مذكرها<sup>(٤)</sup> .

ومَفْعَلان سماعي .

وربما اضطرَّ الشاعر إلى استعمال بعض الأسماء المذكورة غير منادى ، كقوله<sup>(٥)</sup> :  
١٤٨ - في لُجَّةٍ أُمْسِكْ فَلَائِئًا عن قُلٍ<sup>(٦)</sup> .

---

(١) تكملة من جد و ص وط .

(٢) في ت : أي . والصواب ما أثبتته .

(٣) في ص زيادة هي : من الثلاثي .

(٤) لسيبويه نصاب متعارضان في نحو : لكاع وخبات :

قال في الكتاب ٣١١/١ : ولا يقولون في غير النداء جاءني خبات ولكاع . وقال في ٤٣٨/٢ : ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى يا خبات وبالكاع . وفي الكتاب ٣٦/٢ : هذا باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث كما جاء في المذكر معدولا عن حده نحو : فسق ولكع وعمر وزفر . وهذا المذكر نظير ذلك المؤنث . وتمثيله بفسق ولكع مع عمر وزفر فيه إيماء بجواز استعمالهما غير مُنَادِيَيْن .

(٥) قائله أبو النجم العجلي وقد مرت ترجمته صفحة ٥٥ .

(٦) بيت من مشطور الرجز وقبله :

تدافع الشيب ولم يَقْتُلْ      تُضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَاجِلِ

وهو في ديوان أبي النجم ١٩٩ ، وفي الكتاب ٣٣٣/١ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، وفي الأملالي الشجرية ١٠١/٢ ، وفي الجمل للزجاجي ، وفي اللسان ( ليج ) ، وفي الخزانة ٣٨٩ ، وقال : إنه من أرجوزة طويلة قالها أبو النجم بديهة حين ورد على هشام بن عبد الملك في الشعراء فقال لهم هشام : صفوا لي إبلا فقطروها وأوردوها وأصدروها حتى كأني أنظر إليها .

اللغة : اللجة : الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الشاعر قد يُضْطَرُّ فيستعمل الألفاظ الخاصة بالنداء في غيره .



وقال<sup>(١)</sup> :

١٤٩ - أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدُهُ لَكَاعِ<sup>(٢)</sup>  
(و (لم) <sup>(٣)</sup>) يسمع شيء من الأسماء المختصة بالنداء موصوفاً .

---

(١) قائله الخطيئة يهجو زوجته ، وهو جرول بن أوس بن مالك العبسي ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، كان هجاء عنيفاً لم يكذب يسلم أحد من لسانه ، وهجا أمه وأباه ونفسه . له ديوان شعر مطبوع . توفي نحو سنة ٤٥ هـ (الأعلام ١١٠/٢) .

(٢) البيت في ديوانه ٢٨٠ ، وفي المقتضب ٢٣٨/٤ ، وفي الجمل ١٦٤ ، وفي الأمل الشجرية ١٠٧/٢ ، وفي المذكر والمؤنث للأتباري ٦١٤ ، وفي ما بنته العرب على فعال ٦٥ ، وفي الخزائن ٤٠٤/٢ .  
اللغة : آوي : الجأ وأعود ، قعيدته : قيمته القاعدة فيه ، لكاع : متناهية اللؤم .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهداً على أن ( لكاع ) مما يختص بالنداء ، وقد استعمل في غيره ضرورة .  
(٣) ساقطة من ط : وهي لازمة .

## الاختصاص

ومما أصله النداء باب الاختصاص ، وذلك أن تأتي بأيّ ، وتجريه مجراه في النداء من ضمه والحجيء بهاء التنبيه في مقام المضاف إليه ، ووصف أيّ بذوي اللام ، وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كأننا وإنّي ، أو المشارك فيه نحو : نحن وإنّا ، لغرض بيان اختصاص (مدلول ذلك) <sup>(١)</sup> الضمير من بين أمثاله بما نُسِبَ إليه .

وهو إما في معرض التفاخر ، نحو : أنا أكرم الضيف أيّها الرجل ، أي أنا أختص من بين الرجال بإكرام الضيف .

أو في معرض التصاغر ، نحو : أنا المسكين أيّها الرجل ، أي ( مختص ) <sup>(٢)</sup> بالمسكنة من بين الرجال .

أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير ، لا للافتخار ، ولا للتصاغر ، نحو : أنا أدخل أيّها الرجل ، ونحن نقرأ أيها القوم .

فكل هذا في صورة النداء وليس به ، بل المراد بصفة ( أي ) هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق ، لا المخاطب .

وإنما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين ، إذ المنادى أيضا مختص بالمخاطب من بين أمثاله .

ولا يجوز في باب الاختصاص إظهار حرف النداء مع أي ، لأنه لم يبق فيه معنى النداء ، لا حقيقة كما في يا زيد ، ولا مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب ، فكره استعمال علم النداء في الخالي ( من ) <sup>(٣)</sup> معناه بالكلية .

(١) في ت : اللام ، وذلك بعد مدلول ذلك . ولعل الصواب ما أثبتته .

(٢) في جميع النسخ : مختصا . والصواب ما أثبتته .

(٣) في ط : عن .

وحال ظاهر أي ووصفه - من ضم الأول ولزوم رفع الثاني - كحالهما في النداء ، لكن مجموع نحو : أيها الرجل ، في باب الاختصاص في محل النصب ، لوقوعه موقع الحال ، أي مختصا من بين الرجال ، وهذا كما قيل في : سواء ( على )<sup>(١)</sup> أقمّت أم قعدت : إن قمت أو قعدت - وإن كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة - إلا أنه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطّف عليه اسم آخر ، أي سواء قيامك وقعودك - كما يجيء في حروف العطف<sup>(٢)</sup> - .

وقد يقوم مقام ( أي ) ( المذكور )<sup>(٣)</sup> اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور ، إما معرف باللام نحو : نحن العرب أقرى ( للنزل )<sup>(٤)</sup> ، أو مضاف نحو قوله ﷺ : « ( إنا )<sup>(٥)</sup> معاشر ( الأنبياء فينا )<sup>(٦)</sup> بكاء »<sup>(٧)</sup> أي قلة كلام ، وقولهم : نحن آل فلان كرماء .

وربما كان المنصوب علما قال<sup>(٨)</sup> :

(١) ساقطة من ص .

(٢) ط ٣٧٣/٢ .

(٣) في ج و ص : المذكور .

(٤) في ت : للنزال .

(٥) في ج : نحن .

(٦) في ط : الأنبياء فإنك فينا .

(٧) لم أجد هذا الحديث في المعجم المفهرس ، وذكره ابن الأثير في النهاية ١٤٨/١ ولكن بلفظ : « نحن معاشر الأنبياء فينا بكاء » ، ثم قال : أي قلة كلام إلا فيما يحتاج إليه يقال : بكأت الناقة والشاة إذا قلّ لبنها فهي بكية وبكية .

(٨) البيت لرؤية ، وقد مرت ترجمته صفحة ٦٥ .

١٥٠ - بَنَّا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ<sup>(١)</sup>

قال أبو عمرو : إن العرب نصبت في الاختصاص أربعة أشياء : معشر وآل وأهل وبني<sup>(٢)</sup> قال<sup>(٣)</sup> :

١٥١ - إنا بني ضبة لا نفر<sup>(٤)</sup>

أقول : لاشك أن الأربعة المذكورة أكثر استعمالا في باب الاختصاص ، ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها<sup>(٥)</sup> .

قال المصنف : المعروف باللام ليس منقولا عن ( المنادى )<sup>(٦)</sup> ، لأن المنادى لا يكون ذا لام ، ونحو : أيها الرجل ، منقول عنه قطعا ، والمضاف يحتمل الأمرين :-  
أن يكون منقولا عن ( المنادى )<sup>(٧)</sup> ، ونصبه بيا المقدرة ، كما في أيها الرجل ، وأن

---

(١) هذا البيت في ملحقات ديوان رؤية ١٦٩ ، وفي الكتاب ٢٥٥/١ ، وفي ابن يعيش ١٨/٢ ، وفي العيني ٣٠٢/٤ ، وفي الخزانة ٤١٣/٢ .

اللغة : الضباب : جمع ضبابة ، وهو ندى كالغبار يغشى الأرض بالغدوات ، والمراد شدائد الأمور والهموم والغموم .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن المنسوب على الاختصاص ربما كان علما ، كقوله ( تميما ) في البيت .  
(٢) نقل عن أبي عمرو هذا الكلام السيوطي في الهمع ١٧٠/١ ، وحصر النصب على هذه المواضع ، والظاهر من كلام الرضي أن أبا عمرو حصرها على هذه المواضع ، ولا يظهر ذلك من كلام أبي عمرو ، وانظر : الكتاب ٣٢٧/١ ، ٣٢٨ .

(٣) لم ينسبه البغدادي في خزانته ، ولم أعر عليه في غيرها .

(٤) البيت من مشطور الرجز وهو في الخزانة ٤١٤/٢ .

قال البغدادي : ضبة هو أد بن طابخة بن إلياس بن مضر .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على ما نسبته إلى أبي عمرو من أن العرب نصبت في الاختصاص أربعة أشياء : معشر وآل وأهل وبني .

(٥) ومن ذلك قول رؤية السابق : بنا تميما يكشف الضباب ... فإنه غير مضاف كالأربعة .

(٦) في ص وط : النداء .

(٧) في ت : النداء .

ينتصب بفعل مقدّر كأعني أو أخص أو أمدح<sup>(١)</sup> .  
قال<sup>(٢)</sup> : والنقل خلاف الأصل ، فالأولى أن ينتصب انتصاب ( نحو )<sup>(٣)</sup> : نحن  
العرب<sup>(٤)</sup> .

هذا كلامه<sup>(٥)</sup> .

والأولى أن يقال : الجميع منقول عن النداء ، وانتصابه انتصاب المنادى إجراءً لباب  
الاختصاص مجرى واحدا .

ثم تقول : لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو : نحن العرب ؛ لأنه ليس  
بمنادى حقيقة ولأنه لا يظهر في باب الاختصاص حرفُ النداء المكروه مجامعته لِلَّام .  
وقد يأتي الاختصاص الذي باللام والإضافة بعد ضمير المخاطب ، نحو : سبحانه  
الله العظيم . وبك أهل الرحمة أتوسل .

قالوا : وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب ، نحو : مررت به  
الفاستق ، أو بعد الظاهر نحو : الحمد لله الحميد ، أو كان المختص منكراً ، فليس من هذا  
الباب ، بل هو منصوب إما على المدح نحو : الحمد لله الحميد ، أو الذمّ نحو : ﴿ وَامْرَأَتُهُ  
حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾<sup>(٦)</sup> أو الترحم نحو قوله<sup>(٧)</sup> :

١٥٢ - لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكَرْوَانِ يَوْمٌ تَطِيرُ الْبَائِسَاتِ وَلَا تَطِيرُ<sup>(٨)</sup>

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٢/١ : ثم لفظ الاختصاص قد يكون اللفظ المختص بالنداء كقولك : أما أنا  
فأفعل كذا أيها الرجل ، ومنه ما ليس على لفظ النداء ، كقولك : نحن العرب ، فهذا لا يكون إعرابه إلا بما يقتضيه  
في نفسه ، لأنه لا يصح أن يكون منقولا من النداء ، ومنه ما يَحْتَمِلُ الأمرين ، كقولك : إنا معشر العرب ، فجاءت  
في إعرابه الأمران جميعا ، إلا أن الأولى أن يقال : منصوب نصب العرب ، إذ النقل على خلاف القياس ، فجعله أصلا  
في نفسه ، مع صحته أولى من جعله منقولا .

(٢) يعني ابن الحاجب .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) قد تبين مما نقلته عن الإيضاح أن هذا مضمون كلامه .

(٥) المسد ٤ .

(٦) قائله طرفة بن العبد وستأتي ترجمته ٩١٣ .

(٧) البيت في ديوان طرفة ١٠٢ ، وفي الشعر والشعراء ١٨٧ ، وفي الفاخر ٧٤ ، وفي الخزانة ٤١٥/٢ .

اللغة : الكرّوان : في الخزانة ٤١٧/٢ قال الأعلام : هو جمع كرّوان وهو طائر ، ونظيره شقّدان وشفّقدان وفيها  
٤١٨/٢ البائسات منصوب على الترحم ، وفاعل تطير ضمير الكروان .. وروي بالرفع .. وقال الأعلام : الرفع على  
القطع ، وقد يكون على البذل من المضمّر في تطير .

وقوله<sup>(١)</sup> :

١٥٣ - ويأوي إلى نسوةٍ عُطِّلَ وشُعْنًا مَرَضِيَعٌ مِثْلَ السَّعَالِي<sup>(٢)</sup>  
بفعل لا يظهر ، وهو أعني وأخص في الجميع ، أو أمدح وأذم وأترحم ، كل في موضعه .

هذا ما قيل ، ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد ، لأن في الجميع معنى الاختصاص ، فنكون قد أجرينا هذا الباب مُجَرِّى واحدا<sup>(٣)</sup> .

وكما ينتصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾<sup>(٤)</sup> ينتصب عليه ما يشبه به في القبح شيء مما قبله ، كقوله<sup>(٥)</sup> :

= الشاهد : استشهد به الرضي على أن البائسات منصوب على الترحيم .

(١) قائله أمية بن أبي عائذ أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل ، شاعر أدرك الجاهلية وعاش في الإسلام ، له قصائد مدح في عبد الملك بن مروان وأخيه عبد العزيز الذي أكرمه وأحسن وفادته ، توفي نحو سنة ٧٥ هـ ( الأعلام ٣٦٢/١ ، وانظر : الخزائن ٤٣٥/٢ ) .

(٢) البيت في ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، وفي معاني القرآن للفراء ١٠٨/١ ، وفيه : ويأوي إلى نسوة بائسات ... وفي المذكر والمؤنت لابن الأنباري ٥/٧ ، وفيه : وشعث ، وفي المقرب ٢٢٥/١ ، وفي ابن يعيش ١٨/٢ ، وفي الخزائن ٤٢٦/٢ .

اللمة : يأوي : أي الصياد ، عطِّل : جمع عاطل والعَطَل مصدر عَطِلَت المرأة إذا خلا جدها من القلائد . شعنا : جمع شعناء ، يقال : شعث الشعرُ : تغير وتلبد لقلة تعهده بالدهن . السعالي : جمع سعل وسعلا وهما ذكر وأنثى الغيلان . ( الخزائن ٤٢٨/٢ ) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن شعنا منصوب على الترحم .

(٣) النحاة يفرقون بينهما فيجعلون هذه الأشياء في باب قطع النعت ، بخلاف نحو : نحن العرب ونحوه ، فإنها عندهم منصوبة على الاختصاص ، وسيذكر الشارح هذه الأمثلة في باب النعت ، وانظر : صفحة ١٢٢٧ وما بعدها . والزحشري في المفصل جعل هذه الأشياء من باب الاختصاص فقال : ١٨/٢ ومنه قوله : الحمد لله الحميد ... وقرئ حمالة الحطب .. إلخ .

وابن يعيش في شرحه للمفصل ١٩/٢ فصل بينهما فقال : فالاختصاص نوع من التعظيم والشم فهو أخص منهما لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب ، وسائر التعظيم والشم يكون للحاضر والغائب ، وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره ، على سبيل الفخر والتعظيم ، وسائر التعظيم والشم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم .

(٤) المسد ٤ .

(٥) قائله عمرو بن معد يكرب ، وستأتي ترجمته : ٩٧٩ .

١٥٤ - لحي الله جرمًا كلما ذرَّ شارِقٌ وجُوهَ كِلابٍ هَارَشَتْ فازْبَارَتْ<sup>(١)</sup>  
وقال<sup>(٢)</sup> :

١٥٥ - أَقَارِعُ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا وجوهَ قُرُودٍ تبتغي من ثَجَادِعُ<sup>(٣)</sup>  
واعلم أنه ليس لك في قولك : يا أيها الرجل وعبد الله المسلمين ، أن تجعل  
( المسلمين ) صفة للرجل وعبد الله ، لاختلاف إعرابهما ، فهو مثل قولك : اصنع ما  
سرَّ أباك وأحبَّ أخوك الصالحين ، فإما أن تنصبه على المدح أو ترفعه عليه ، أي هما  
المسلمان وأعني الصالحين - كما يجيء في باب النعت<sup>(٤)</sup> - وأما إذا قلت : يا زيد  
وعمر الطويلين أو الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين إعرابا وبناءً .  
وإذا قلت : يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفًا بل عطف بيان ، لأنه لا  
يفصل بين اسم الإشارة وصفته - كما مر<sup>(٥)</sup> - .

وعلى الجملة كلُّ اسم فيه معنى الوصف ، ويمتنع كونه وصفًا جاريا على الموصوف  
لمانع لفظي يُرفع أو يُنصب على المدح أو الذم أو الترحم - إن كان فيه معنى من هذه  
المعاني - وإلا فهو عطف بيان لأن فيه شرحا وبيانًا كالوصف<sup>(٦)</sup> .

---

(١) هذا البيت في ديوانه ٥٥ ، وفي الحيوان للجاحظ ٣١٨/١ ، وفي سمط اللآلي ٣٦٦ ، وفي حماسة أبي تمام ١٦٠ ،  
وفي الأصمعيات ١٢٢ ، وفي الخزائن ٤٣٦/٢ .

اللغة : لحا الله : أصل اللحو نزغ قشر العود ، أي قشرهم الله غداة كل يوم . ذر شارق : انتشر شروق الشمس ،  
هَارَشَتْ : المهارشة : تحريش بعض الكلاب على بعض . ازبَارَتْ : انتفشت حتى ظهر أصول شعرها .  
الشاهد : استشهد به الرضي على أن قوله : وجوه كلاب ، منصوب على الذم ، لأنه شبه به شيء مما قبله ، وهو  
قوله : جرما .

(٢) قائله النابتة الذبياني ، وستأتي ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٣) قبله :

لعمري وما عمري على بهين لقد نطقْتُ بَطْلًا على الأقارِع

وعليه يكون قوله : أقارِع عوف بدلا أو عطف بيان من قوله : الأقارِع .

والبيت في ديوان النابتة ٥٠ ، وفي الكتاب ٢٥٢/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٤٤/١ ، وفي الخزائن ٤٤٦/٢ .  
الأقارِع : بنو قُرَيْع الذين وشوا بالنابتة إلى النعمان بن المنذر . لا أحاول : لا أريد ، المجادة : أن يقول كل واحد  
من شخصين جدعا لك ، أي قطع الله أنفك .

(٤) صفحة ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ .

(٥) صفحة ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

(٦) سبق أن قال : إن عطف البيان هو البدل في مواضع متعددة وسيذكر ذلك في بابهِ ، ولما احتاج هنا إلى عطف  
البيان لكونه هو الموضح والمبين ولا يلزم ذلك في البدل اقتصر عليه .

## الاشتغال

قوله : الثالث ما أضمر عامله على شريطة التفسير ، وهو كل اسم بعده فعل ، أو شبهه ، مشغول عنه بضميره أو متعلقه ، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه ، نحو : زيدا ضربته ، وزيدا مررت به ، وزيدا ضربت غلامه ، وزيدا حُبِسْتُ عليه ، ينصب بفعل يفسره ما بعده ، أي ضربت وجاوزت وأهنت ولا بست .

إنما وجب إضمارُ الفعل ههنا لأن المفسر كالعوض من الناصب ، ولم يؤت به إلا عند ( تقدير )<sup>(١)</sup> الناصب ليفسره ، فإظهار الفعل يغني عن تفسيره ، فحكم الناصب ههنا كحكم الرفع في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾<sup>(٢)</sup> كما ذكرنا في باب الفاعل<sup>(٣)</sup> .

وهذا عند الكسائي<sup>(٤)</sup> والفراء<sup>(٥)</sup> ليس مما ناصبه مضمراً ، بل الناصب ( عندهما للاسم )<sup>(٦)</sup> لفظُ ( الفعل )<sup>(٧)</sup> المتأخر ، إما لذاته - إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه ، نحو : زيدا ضربته ، فضربت عاملٌ في ( زيدا ) كما أنه عامل في ضميره ، وإما لغيره إن اختل ( المعنى )<sup>(٨)</sup> بتسليطه عليه ، فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر ، وسد مسدّه ، كما في : زيدا مررت به ، وعمرًا ضربت أخاه ، فالعامل في ( زيدا ) قولك مررت به

(١) في ط : تقرير .

(٢) التوبة ٦ .

(٣) صفحة ٢١٩ .

(٤) هذا هو مذهب الكوفيين ، في الإنصاف ٨٢ : ذهب الكوفيون إلى أن قولهم ( زيدا ضربته ) منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه ضربت زيدا ضربته .

(٥) في معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١ وقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ المائدة ٣٨ ، مرفوعان بما عاد من ذكرهما ، والنصب فيهما جائز ، كما يجوز أزيدُ ضربته وأزيدًا ضربته .

وفيه ٢٤٢/١ ولو نصبت قوله : ( والسارق والسارقة ) بالفعل لكان صوابا .

(٦) في ط : لهذا الاسم عندهما .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) في ت : أحدهما .



لسده مسد جاوزت ، وفي « عمرا » ضربت ( أخاه )<sup>(١)</sup> لسده مسد أهنت ، وليس قبل الاسم في الموضعين مضمّر ناصب عندهما .

وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالبُ لمفعول واحد في ذلك المفعول ، وفي ضميره معا ، في حالة واحدة ، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر ، فتكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه<sup>(٢)</sup> ، ( وليس الضميرُ ( المتأخرُ )<sup>(٣)</sup> عندهما من أحد التوابع الخمسة ، لأنه لو جُعِلَ - مثلا - تأكيداً أو بدلاً أو عطَفَ بيان لوجب أن يكون الضمير مثل الظاهر إعراباً في جميع المثل ، وليس كذا ، ألا ترى ( إلى )<sup>(٤)</sup> قولهم : زيدا مررت به ، وزيدا ضربت غلامه )<sup>(٥)</sup> .

ولو قيل على مذهبهما : إن المنتصب بعد الفعل الظاهر أو شبهه - سواء كان ضميراً أو متعلقه - هو بدلٌ من المنصوب المتقدم لكان قولاً<sup>(٦)</sup> ، ( ويطرد في جميع المثل )<sup>(٧)</sup> ، فالضمير في ( زيدا ضربته ) بدل من ( زيدا ) ، وكذا الجار والمجرور في ( زيدا مررت به ) ، إذ المعنى ( زيدا جاوزته ) ، وكذا أخاه في قولك : زيدا ضربت أخاه بدل من ( زيدا ) على حذف المضاف من ( زيدا ) أي متعلق زيد ضربت أخاه ، وكذا في قولك : زيدا ضربت عمرا في داره ، وزيدا ألقيت عمرا وأخاه ، بتقدير ملابس زيد ضربت ، وملابس زيد لقيت ، ثم بينت الملابس بقولك ، عمرا في داره فإنه ملابس زيد بكونه مضروباً في دار زيد ، وبقولك : عمرا وأخاه ، فإنه ملابس زيد بكونه ملقياً لك هو وأخو زيد ، وإن كانت الملابس في الصورتين بعيدة - كما يجيء في مذهب البصريين أيضا - .

(١) في ت وص : غلامه ، ولعل الأفضل ما هنا حتى يتفق مع المثال السابق .

(٢) هذه حجة الكوفيين كما في الإنصاف ٨٢ .

(٣) في ط : المؤخر .

(٤) هكذا في ط ، وفي ت : أن . والصواب ما أثبتته .

(٥) ساقط من ج وص . ( من قوله : وليس الضمير المتأخر إلى هنا ) .

(٦) أي قولاً حقاً ، وهذا التوجيه لم أجده عند غير الرضي ، وهو جيد .

(٧) ساقط من ج وص وط .

واختار البصريون كَوْنَ المنصوب معمولاً ( لفعل )<sup>(١)</sup> مقدر يفسره<sup>(٢)</sup> ( ما بعده )<sup>(٣)</sup> قياساً على المرفوع في نحو : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

مع أنه قد ذهب شاذٌ منهم إلى أن المرفوعَ في مثله مبتدأ لا فاعل<sup>(٥)</sup> - كما تقدم في باب الفاعل<sup>(٦)</sup> - .

ولا يجوز للكوفي أن ( يَرْتَكِب )<sup>(٧)</sup> أن ارتفاع ( امرؤ ) بهلك المؤخر ، كما ارتكَبَ في هذا الباب أن انتصاب الاسم بهذا المتأخر ، لأن الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله<sup>(٨)</sup> .

قوله : كل اسم بعده فعل .

احتراز عن نحو : زيد أبوك .

ولا يريد بقوله : ( بعده )<sup>(٩)</sup> فعلٌ أن يليه الفعل متصلاً به ، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده ، نحو : زيدا عمرو ضربه ، وزيدا أنت ضاربه .

(١) في ت : بفعل .

(٢) سبق أن ذكرت تخريج رأيهم صفحة ٥١٨ تعليقة ٤ .

(٣) في ت : على ما بعده . ولا لزوم للكلمة على .

(٤) النساء ١٧٦ .

(٥) و(٦) نسب الشارح هذا الرأي في باب الفاعل صفحة ٢٢٠ إلى الأخفش ، وانظر : الإنصاف ٦١٦ فقد نسب الرأي إليه أيضاً . وانظر : هامش رقم ٣ صفحة ٢٢٠ .

(٧) في ت : يركب .

(٨) ليس هذا مما اتفق النحاة عليه فقد أجاز الكوفيون في نحو قوله الله تعالى : ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا .. ﴾ وفي ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ أن يكون اللفظان مرفوعين بما بعدهما . كما نقل عنهم ابن هشام في المغني ١٤٥/٢ حيث قال : وأجاز الكوفيون وجها ثالثاً ؛ وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير ، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء :  
ما للجمال مشيها وثيداً .

فيمن رفع ( مشيها ) كما نقل ذلك عنهم الأنباري في الإنصاف ، المسألة الخامسة والثلاثين صفحة ٦١٥ - ٦٢٠ حيث قال : ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك : إن زيداً أتاني آتة ، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وقد رد المبرد على من يزعم ذلك في المقتضب ١٢٨/٢ .

(٩) ساقطة من ص .

قوله : أو شبهه .

ليشمل نحو : زيدا أنا ضاربُهُ ، أو أنا محبوسٌ عليه .

ويعني ( بشبه )<sup>(١)</sup> الفعل ( اسمي )<sup>(٢)</sup> الفاعل والمفعول ، أما المصدر فلا يكون مفسراً في هذا الباب ، لأن ما لا ينصب بنفسه لو سُلِّطَ لا يفسر - كما يجيء<sup>(٣)</sup> - ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه ، وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها .

وشبهُ الفعل إنما يفسر إذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل ، أما إذا كان مصدرًا به فلا يكون المفسر إلا فعلا ، سواءً فسر الرفع أو الناصب ، نحو : إن ( زيد )<sup>(٤)</sup> قام ، وإن زيدا ضربته .

ولابد ( لشبهه )<sup>(٥)</sup> الفعل مما يعتمد عليه إما قبل الاسم المحدود نحو : ( زيدٌ هندا )<sup>(٦)</sup> ضاربها ، أو بعده نحو : زيدا أنت محبوس عليه<sup>(٧)</sup> ، وزيدا ضاربُهُ عمرو<sup>(٨)</sup> ، وكذا حرف الاستفهام ، وحرف النفي ، نحو : أزيدًا ضاربهُ العُمران ، وما ( زيدا )<sup>(٩)</sup> ضاربهُ البكران ، وإلا لم ينصب ضمير الاسم المحدود ، ولا متعلقه ، لا لفظًا ولا محلا ، فلا يجوز : زيدا ضاربهُ العمران<sup>(١٠)</sup> ، كما يجوز : زيدا يضربه العمران .

قوله : مشغَل عنه بضميره .

أي مشغَل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في ( ذلك )<sup>(١١)</sup> الضمير الراجع

(١) في ت : بشبهي بشي .

(٢) في ت : اسم .

(٣) صفحة ٥٢٣ وما بعدها .

(٤) في ت : زيدا ، والصواب ما أثبتته .

(٥) في ت : لشبهي ، ويريد بهما اسم الفاعل والمفعول .

(٦) في ط : زيدا هند ، والصحيح ما أثبتته ، لأن المعتمد عليه هنا خبر عنه ، وقد أعاد عليه الضمير مذكرا ، ولو

كان العائد مؤنثا لجاز ما في ط .

(٧) المعتمد عليه في هذا المثال هو ( أنت ) لأنه خبر عنه .

(٨) المعتمد عليه في هذا المثال هو ( عمرو ) لكونه مبتدأ مؤخرًا وضاربُهُ خبرٌ عنه .

(٩) في ط : زيد .

(١٠) لفوات الاعتماد ، وينبغي أن يجوز ذلك عند من لم يشترط لعمل اسم الفاعل والمفعول الاعتماد على شيء كالأخفش .

(١١) ساقطة من ج و ص و ط .

إليه ، أي إنما لم يعمل في الاسم المتقدم ، بسبب العمل في ضميره ، ولولا ذلك لعمل فيه ، وهو احتراز عن نحو : زيدًا ضربتُ ، فإنه ليس من هذا الباب ، لأن عامله ظاهر ، وهو الفعل المؤخر ، وعن نحو : زيدٌ قام ، وزيد قائم - أيضا - لأن هذا الفعل أو شبهه لا يعمل الرفع فيما قبله ، حتى يقال : ( إنه )<sup>(١)</sup> اشتغل عنه بضميره .

فظهر أن قوله بعد : لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه<sup>(٢)</sup> غير محتاج إليه ، مع قوله : مشتغل عنه بضميره ، لأن معناه - كما ذكرنا - أنه لولا الضميرُ لعمل في ذلك المتقدم ، والفعل لا يرفع ما قبله ، لما تقرر في مظانه<sup>(٣)</sup> ، فلم يبق إلا النصبُ ، فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره ، أي لو سلط عليه ، ولم يشتغل بضميره لنصبه . قوله : أو متعلقه .

أي مشتغل بضميره أو بما يتعلق بذلك الضمير .

والتعلق يكون من وجوه كثيرة ، نحو : كونه مضافا إلى ذلك الضمير ، نحو : زيدا ضربت غلامه ، ومنه نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه ؛ لأن الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف .

أو موصوفا ( بعامل )<sup>(٤)</sup> ذلك الضمير ، أو موصولا له ، نحو : زيدا ضربت رجلا يحبه ، وزيدا ضربت الذي يحبه .

( أو ما )<sup>(٥)</sup> عُطِفَ عليه ( موصوف )<sup>(٦)</sup> عامل الضمير أو موصوله ، نحو : زيدا ألقىت عمرا ورجلا يضربه ، وزيد ألقىت عمرا والذي يضربه ، وغير ذلك من المتعلقات . وقوله<sup>(٧)</sup> :

(١) تكملة من ط .

(٢) صفحة ٥٣٤ .

(٣) قد تقدم صفحة ٥٢٠ تعليقة ٨ ، أن الفعل يرفع ما قبله على ما يراه الكوفيون ، ولم يعتد ابن الحاجب بذلك ، فقد قال في شرحه لكافيته ٣٦ : ولا يعمل الفعل رفعا فيما قبله . لذا لا يمكن تخريج رأيه على ذلك .

(٤) في ت : لعامله ولعل الأحسن ما أثبتته .

(٥) في ط : وأما .

(٦) في ت وجو ط : موصوفا وموصولا ، ولعل الأفضل ما أثبتته لكونه نائب فاعل لقوله ( عُطِفَ ) ولا يجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به إلا على رأي الكوفيين .

(٧) قاله زهير بن أبي سلمى وقد مرت ترجمته صفحة ٤٧١ .

١٥٦ - فَكَّلَا أَرَاهُمَ أَصْبَحُوا يَعْقِلُونَهُ صَحِيحَاتٍ مَالٍ طَالَعَاتٍ بِمَحْرَمٍ<sup>(١)</sup>

مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير ، إذ التقدير : يعقلون كَلَّا .

وضابط التعلق أن يكون ضمير المنصوب من تَتِمَّةِ المنصوب بالمفسر ، وليس الشرط أن يكون الضمير منصوبا لفظا أو محلا<sup>(٢)</sup> - كما ظن بعضهم<sup>(٣)</sup> - نظرا إلى نحو : زيدا ضربته ، أو مررت به ، أو أنا ضاربه ، بل الشرط انتصابه لفظا أو محلا ، أو انتصاب متعلقه كذلك ، ألا ترى أنك تقول : هندا ضربت من تملكه ، أو مررت بمن تملكه ، والضمير مرفوع<sup>(٤)</sup> ، والمعنى ضربت مملوكها ، ومررت بمملوكها .

واحترز بقوله : مشتغل عنه بضميره ، وبقوله : لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه عن أن يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر ، كإني وأخواتها ، نحو : زيد إني ضربته ، وعمرو ليتك تضربه ، وأما أن المفتوحة فإنه - وإن لم يجب تصدرها - لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، لكونها حرفا مصدريا .

ومن الواجب تصدرها ( كم )<sup>(٥)</sup> نحو : زيد كم ضربته ، وحرفا الاستفهام نحو : زيد هل ضربته وأضربته ، وكذا العرض نحو : زيد ألا تضربه ، وحروف التحضيض نحو : زيد هَلَّا ضربته ، أو ألا ، أو لولا ، أو لوما ، وكذا ألا للتمني نحو : هند ألا رجل

---

(١) البيت في ديوان زهير ٢٤ وصدره فيه : تساق إلى قوم لقوم غرامة . ولعله ملفق من بيتين وهما في الديوان ٢٤ :

فكلا أراهم أصبحوا يعقلونه      علالة ألف بعد ألف مُصْتَم

تساق إلى قوم لقوم غرامة      صحيحات مال طالعَاتٍ بمحرم

وهو في شرح القصائد للأبنباري ٢٨٠ والشرط الثاني فيه : صحيحات ألف بعد ألف مصتم . والبيت بصورته

التي ذكرها الرضي في شرح المعلمات السبع للزوزني ١١٧ ، وفي الخزانة ٣/٣ .

اللغة : يعقلونه : يؤدون دينه ، والمصتم : التام ، صحيحات : أي ليست بعدة ولا مطل . طالعَاتٍ بمحرم :

المحرم : الثنية في الجبل .

الشاهد : أنشده الرضي على أنه مما اشتغل الفعل فيه بالضمير نفسه ، إذ التقدير يعقلون كَلَّا .

(٢) يعني بالمفسر ، ولو قصد غير ذلك لانتقض عليه قوله بعد قليل : بل الشرط انتصابه لفظا أو محلا أو انتصاب متعلقه كذلك .

(٣) كابن عصفور في المقرب ٨٧/١ ، ولم أجد من قال بذلك غيره .

(٤) الضمير العائد إلى المنصوب هو الضمير المستتر في تملكه .

(٥) ساقطة من ص .

يضرِبها ، ولام الابتداء نحو : زيد لعمرُو يضرِبُه ، وكذا ما وإن من جملة حروف النفي ، نحو : زيد ما ضرِبته ، بخلاف لم ولن ولا ، فيجوز : عمرا لم أضرِبُه ، ولا أضرِبُه ، ولن أضرِبُه ، إذ العامل يتخطاها ، قال :

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلِيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ<sup>(١)</sup> (٥٦)

يزوى برفع كله ونصبه .

أما لن فقليل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف ، التي يتخطاها العامل ، نحو : زيدا سوف أضرِب<sup>(٢)</sup> .

وأما لم فلا متراجها بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي ، حتى صارت كجزئته .

وأما لا فلكثرتها في الكلام حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله ، نحو : كنت بلا مال ، وأريد أن لا تخرج .

ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح ، نظرا إلى كونها للنفي ، الذي حقه صدرُ الكلام ، كغيره مما يغير معنى الكلام ، أكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها ، نحو : زيد ضرِبته .

ومن الواجب تصدرُّها حرف الشرط ، نحو : زيد إن ضرِبته يضرِبك ، وزيد لو ضرِبته يضرِبك ، وكذا : زيد إن قام أضرِبُه ، لأنه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط - كما هو مذهب البصريين<sup>(٣)</sup> على ما يجيء في باب<sup>(٤)</sup> .

وأما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو : زيدا إن قام أضرِب<sup>(٥)</sup> .  
وأما معمول الشرط فأجازوه الكسائيُّ دون الفراء نحو : زيدا إن تضرب يضرِبك<sup>(٦)</sup> .

(١) البيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي ، وقد سبق تخريجهما صفحة ٢٧٠ .

(٢) ذكر الشيخ عزيمة - رحمه الله - في الحاشية رقم ١ صفحة ٨ ج ٢ من المقتضب أن السهيلي استقبح تقدم معمول الفعل على السين وأن ابن القيم جعل السين وسوف مما له الصدارة وَرَدَ عليه .

(٣) و(٥) (٦) المسألة السابعة والثمانون من الإنصاف صفحة ٦٢٣ قال فيها : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط ، نحو : زيدا إن تضرب أضرِب ، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط فأجازوه الكسائي ولم يجزه الفراء ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء . وفي معاني القرآن للفراء ٤٢٢/١ : وكان الكسائي يميز تقدمة النصب في جواب الجزاء ، ولا يجوزُ تقدمة المرفوع ، ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجعُ ذكر الأول ، فلم يستقم إلغاء الأول ، وأجازوه في النصب ، لأن المنصوب لم يُعَدَّ ذكْرُهُ فيما نصبه ، فقال : كأن المنصوب لم يكن في الكلام ، وليس ذلك كما قال ، لأن الجزاء له جواب بالفاء ، فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ، ولم يلق باسم ، إلا أن يضرر في ذلك الاسم الفاء ، فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها لا غير .

(٤) ط ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦ .

ومنها الأسماء التي فيها (معنى) <sup>(١)</sup> الاستفهام أو الشرط نحو : هندٌ من يضربُها  
أضربُه ، أو أيُكم يضربُها ؟ .

واحترز به أيضا عن الاسم الذي بعده فعلٌ التعجب ، لأنه لا يتصرف في معموله  
بالتقديم عليه ، نحو : زيد ما أحسنه أو أحسنَ به .

وكذا أفعل التفضيل في نحو ( زيد ) <sup>(٢)</sup> أنت أكرم ( عليه ) <sup>(٣)</sup> أم عمرو ؟  
وكذا المضاف إليه لأنه لا يعمل فيما قبل المضاف ، فيجب الرفع في نحو : زيد حين  
تضربُه يموتُ .

وكذا اسم الفعل لأنه لا يعمل فيما قبله ( على مذهب البصرية ) <sup>(٤)</sup> نحو : زيدٌ  
هاته .

وكذا الصلة والصفة ، إذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف ، لأن الصلة والصفة  
مع الموصول والموصوف في تأويل اسمٍ مفرد ، فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما  
مع مفعولها المقدم عليها كلاما ، فالرفع - إذن - واجب في نحو : أيُّهم أضربُه حرٌّ -  
على أن أيا موصول - .

وكذا قولك : رجل لقيته كريم .

وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في : زيد  
أن تضربُه خيرٌ ، وزيد رجل يضربُه موفق .

وإنما لم تعملما قبلهما كراهة لوقوع المعلوم حيث لا يمكن وقوع العامل ، ولذا  
لم يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف .

وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم ، فيجب الرفع في ( نحو ) <sup>(٥)</sup> : زيد  
والله لا أضربه ، لأن القسم له الصدر لتأثيره في الكلام .

وكذا لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها ، فيجب الرفع في ( نحو ) <sup>(٦)</sup> : ما رجل إلا

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ت وص : أزيد ، ولعل الأفضل ما أثبتته ، لأنه ليس المقصود الاستفهام .

(٣) في ص : منه .

(٤) في ص عند البصرية ، وانظر : المقتضب ٢٠٢/٣ ، ٢٠٣ ، ٢٨٠ .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) ساقطة من ص وط .

أعطيته ( كذا )<sup>(١)</sup> ، وذلك لما ذكرنا<sup>(٢)</sup> في باب الفاعل أن ما بعد إلا - من حيث الحقيقة - ( جُمْلَةٌ )<sup>(٣)</sup> مستأنفة ، لكن صيرت الجُمْلُ في صورة جملة ، قصداً للاختصار ، فاقْتَصِرَ على عمل ما قبل إلا فيما يليها فقط ، ولم يجوّز عمله فيما بعد ذلك - على الأصح - كما ذكرنا<sup>(٤)</sup> - فكيف يصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة - على الحقيقة - خلاف الأصل ، لأن الأصل في العامل أن يتقدم على معموله .

وكذا احترز به عن اسم بعده فعلٌ مسند إلى ضمير متصل راجع إليه نحو : زيدٌ ظَنَّهُ منطلقاً والزيدان ظناهما منطلقين ، لأنه لا يجوز في هذا ( الاسم )<sup>(٥)</sup> إلا الرفع على الابتداء ، وذلك أنك لو سلطت عليه الفعل المؤخر ، وقلت : زيدا . ظن منطلقاً لم يجز ، لأن المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند إليه ذلك الفعل ، إلا إذا كان الضمير منفصلاً ، فلا يقال : زيداً ( ضرب )<sup>(٥)</sup> على أن الضمير عائد إلى زيد ، ويجوز ذلك في المنفصل نحو : زيدا لم يضرب إلا هو .

وإنما لم يجز الأول - أعني نحو : زيدا ضرب - ولا العكس - أعني كون الفاعل مفسراً للمفعول ، إذا كان ضميراً متصلاً نحو : ضربه زيد - على أن ( زيد ) مفسر للضمير المتقدم - لأن القياس ( يقتضي )<sup>(٦)</sup> أن لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور ، حتى يكون تفسيره له ظاهراً ، ( ونحن )<sup>(٧)</sup> نعلم أن تخالف الفاعل والمفعول ، وتغايرهما هو المشهور - فهذا لم يجز زيداً أعطيته - على أن الضمير لزيد ، وأن المعنى أعطيته نفسه ، لأن المشهور تغاير المفعولين في مثله .

ولما لم يكن المفعول الأول في باب ظن هو المفعول حقيقة ، بل المفعول في المعنى هو

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) صفحة ٢١٢ .

(٣) في ت وص : من جملة .

(٤) في ص : القسم .

(٥) في ت : اضرب .

(٦) ساقطة من ص وط .

(٧) في ط : ونحو .



مصدرُ المفعول الثاني ، مضافا إلى الأول - كما يجيء في بابه<sup>(١)</sup> - جاز نحو : ( زيدٌ ظَنَّهُ قائما )<sup>(٢)</sup> والضمير لزيد ، وكان قياس هذا أن يجوز أيضا نحو : زيدا ظَنَّ منطلقا ، وظن مسند إلى ضمير زيد ، لكنه كره احتياج الفاعل لذاته إلى أن يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة .

وأما نحو : ضرب زيدًا سيده ، وما ضرب زيدًا إلا عمرو ، فالاحتياج إلى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل ، بل هو للضمير المضاف إليه ، ولأجل إلا - كما تبين قبل<sup>(٣)</sup> - .

وأما إذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا ( منفصلا )<sup>(٤)</sup> فيجوز ، ( تقول )<sup>(٥)</sup> في الفاعل : زيدًا لم يضرب إلا هو ، وفي المفعول : إياه ضربَ زيدٌ ، لأن المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر ، حتى جاز فيه مالا يجوز في المضمرات ، نحو : إياك ضربت ، ( تجمع )<sup>(٦)</sup> بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ، ومثله : لا تضربُ إلا إياك ، ولا يجوز مثله في المتصلين .

هذا وقد جوز بعضهم<sup>(٧)</sup> نحو : غلامٌ هندٍ ضَرَبَتْ - على قلة - والضمير لهند ، إذ ليس نفسُ المفعول هو المفسر .

وكذا أجاز إيقاعَ الفعل المسند إلى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر ، نحو : التي ضربتَ زيدًا ضَرَبَ ، أي ضربَ زيدٌ التي ضربته ، وهو ( كالأول )<sup>(٨)</sup> معنى ، كأنك قلت : ضاربةَ زيدٍ ضَرَبَ<sup>(٩)</sup> .

(١) ط ٢٧٧/٢ .

(٢) في ت : ظنه زيد قائما ، والصحيح ما أثبتناه وإلا لخرج من باب الاشتغال .

(٣) صفحة ٢٠٧ وما بعدها .

(٤) في ص : متصلا ، والصواب ما أثبتته .

(٥) في ج : أن يقال ، وفي ص و ط : أن تقول .

(٦) في ط : يجمع .

(٧) في الأصول ٢/٢٤٣ : قال أبو العباس : وأنا أرى أنه يجوز غلامٌ هندٍ ضربت ، وباب جوازه أنك أضمرت هندًا لذكرك إياها ، وكأن التقدير غلامٌ هندٍ ضربت هند ، فلم تحتج إلى إظهارها لقدم ذكرها . وكان الوجه : غلامها ضربت هند ، ويجوز الإظهار مع قولك : ضَرَبَ أبا زيدٍ زيدٌ ، ولو قلت : أباه كان أحسن . ولم أجد هذا النص في المقتضب .

(٨) في ت : كالأولى .

(٩) بناء على ما نقلت في التعليقة (١) عن أصول ابن السراج يلزم أن يكون القائل لهذه المسألة أبو العباس =

ومنع الفراء المسألتين<sup>(١)</sup> .

وينبغي لمن جَوَّز تفسير ما أضيف إليه المفعول المقدم للفاعل ، نحو : غلامٌ هندٍ ضَرَبَتْ ، أن يجَوِّز تفسير ما أضيف إليه الفاعل للمفعول<sup>(٢)</sup> نحو : ضَرَبَهَا غلامٌ هندٍ ، لأن المضاف إليه كجزء المضاف ، فيكون معه في نية التقديم ، كما كان معه في نية التأخير في ضَرَبَ غلامُه زيدًا .

والذي أرى أنه كما لا يفسر الفاعل المفعول إذا كان ( متصلا وكذا العكس )<sup>(٣)</sup> - كما ذكرنا<sup>(٤)</sup> - كذلك لا يفسر ما أضيف إليه الفاعل المفعول ، فلا يجوز : ضَرَبَهَا غلامٌ هندٍ ، وكذا لا يفسر ما أضيف ( إليه )<sup>(٥)</sup> المفعول الفاعل ، فلا يجوز : غلامٌ هندٍ ضَرَبَتْ - كما اختار الفراء ، إذ السماع في المسألتين مفقود ، والقياس أيضا يدفعهما ، لأن الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير إلى نفس المفعول ، فلا يُحتاج له إلى ذيله أيضا ، وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير إلى نفس الفاعل ، فكذا إلى ذيله أيضا .  
وأما نحو : ضرب زيدًا سيده ، وضرب زيدٌ سيده ، فإن ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير إلى نفس الآخر فلا يستنكر .

وكذا يُحترز بقوله : مشغِل عنه ، بقوله : لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه ، وغيرهما من حروف العطف ، وكذا فاء السببية الواقعة موقعها ، فإن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها ، لأنها دلائل على أن ما بعدها من ( ذيول )<sup>(٦)</sup> ما قبلها ( ومن تيمته )<sup>(٧)</sup> فيكره وقوع معمول ما بعدها ( قبلها )<sup>(٨)</sup> ، إذ ينعكس الأمر - إذن - أي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها .

= أيضا ، وعند البحث في المقتضب لم أجد هذه المسألة أيضا .

(١) لم أجد في معاني القرآن للفراء شيئا عن ذلك .

(٢) الجار والمجرور متعلقان بقوله : تفسير في قوله ، أن يجوز تفسير .

(٣) في ط : متصلا الفاعل وكذا العكس ، والظاهر أن كلمة ( الفاعل ) زائدة لا لزوم لها ، وفي ت : فكذا ، والأصح وكذا .

(٤) صفحة ٥٢٦ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في ط : ذويل .

(٧) ساقط من ج و ص و ط .

(٨) في ت : فيما قبلها .

وأما نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ <sup>(١)</sup> إلى قوله : ﴿ فَسَبِّحْ ﴾ <sup>(٢)</sup> فإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها ، أي في ( إذا ) على المذهب الصحيح - كما يجيء في الظروف المبنية <sup>(٣)</sup> - « أن العامل في إذا جزاؤها لا شرطها » لأن الفاء زائدة ، لكن موقعها موقع السببية ، وصورتها ( صورتها ) <sup>(٤)</sup> ( لتدل ) <sup>(٥)</sup> على لزوم ما بعدها لما قبلها ، لزوم الجزاء للشرط <sup>(٦)</sup> - كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية <sup>(٧)</sup> - .

وأما نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ \* وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ \* وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ <sup>(٨)</sup> وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ <sup>(٩)</sup> فالفاء في الجميع للسببية ، وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها ، للغرض الذي نذكره في حروف الشرط <sup>(١٠)</sup> .

فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ <sup>(١١)</sup> على مذهب المبرد - كما يجيء <sup>(١٢)</sup> - ونحو قوله : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَأَنَا

(١) النصر ١ والآيات الباقية : ﴿ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ .

(٢) النصر ٣ .

(٣) قال الرضي في شرحه للكافية ١١٠/٢ : وأما العامل في إذا فالأكثر على أنه جزؤه ، وقال بعضهم : هو الشرط ، كما في متى وأحواته ، والأول أن نفصل ، ونقول : إن تضمن إذا معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من متى ونحوه ، وإن لم يتضمن نحو : إذا غربت الشمس جتتك ، بمعنى : أجيتك وقت غروب الشمس ، فالعامل فيه هو الفعل ، الذي هو محل الجزاء استعمالاً .. إلخ .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) لم يذكر ذلك غير الرضي - فيما رأيت - .

(٧) ط ١١٠/٢ ، ١١١ .

(٨) المدثر ٣ ، ٤ ، ٥ .

(٩) الضحى ١١ . وفي التبيان ١٢٩٢ : وبنعمة ربك متعلق بحدث ولا تمنع الفاء من ذلك ، لأنها كالزائدة .

(١٠) ط في ٣٩٦/٢ : يقدّم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به أو الظرف نحو : ﴿ وَأَمَّا النَّيِّمُ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ وأما يوم الجمعة فأنا ذاهب إذا قصدت أنهما ملزومان لحكم ، والمعنى أن عدم القهر ينبغي أن يكون لازماً لليتم .. فلا يُستتكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها ، وإن كان ذلك ممتنعاً في غير هذا الموضع ، لأن تقديم المفعولات المذكورة لأجل الأغراض المهمة المذكورة .

(١١) النور ٢ .

(١٢) صفحة ٥٦١ .

أكرمه ، لأنها فاء ( سببية واقعة ) موقعها<sup>(١)</sup> ، إذ هي داخلة على الجزاء ، لتضمن الموصول والموصوف ( معنى )<sup>(٢)</sup> كلمة الشرط ، وكون الصلة والصفة كالشرط ، فما بعد الفاء - لا غير - كالجزاء ، ( بلى )<sup>(٣)</sup> لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط ، وقلنا : إن الشرط مقدر - أي إن الأصل : إما ( يكن شيء )<sup>(٤)</sup> ، فاجلدوا الزانية والزاني ، ثم عَمِلَ به ما عمل بنحو قوله تعالى : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾<sup>(٥)</sup> و ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾<sup>(٦)</sup> كما يجيء في حروف الشرط<sup>(٧)</sup> ، وشَغِلَ ( اجلدوا ) بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب ، كما في قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَلْيَذوقُوهُ ﴾<sup>(٨)</sup> على بعض التأويلات<sup>(٩)</sup> .

ويجوز أن يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه ، وبمعنى : أما هذا فليذوقوه ، وبمعنى : هذا حميم فليذوقوه .

ويخرج أيضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملة بل من جملة أخرى ، فإنه لا يكون من هذا الباب ، إذ لو سلط عليه لم ينصبه ، لأنه لا ينصب الفعل إلا ما هو من جملة وذيله .

فخرج على هذا ( أيضا )<sup>(١٠)</sup> قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾<sup>(١١)</sup>

(١) في ط : السببية الواقعة .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص : يكن من شيء .

(٥) المدثر ٣ .

(٦) الضحى ١١ .

(٧) ط ٣٩٦/٢ ، ٣٩٧ .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَلْيَذوقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ ﴾ سورة ص ٥٧ .

(٩) في التبيان ١١٠٤ قوله : هذا : هو مبتدأ ، وفي الخبر وجهان : أحدهما ، فليذوقوه مثل قولك : زيد اضربه ... والوجه الثاني أن يكون حميم خبر هذا ، وفليذوقوه معترض بينهما .

وقيل : هذا في موضع نصب ، أي فليذوقوا هذا ، ثم استأنف فقال حميم .

وفي هامش رقم ٣ من التبيان ١١٠٤ : في البيان ٣١٧/٢ تقديره فليذوقوا هذا فليذوقوه ، وفي مشكل إعراب القرآن ٢٥٢/٢ : ويجوز أن تكون ( هذا ) في موضع نصب ليدوقوه ، والفاء زائدة ( وانظر : الكشف ٣٧٩/٣ ) .

(١٠) تكملة من ط .

(١١) النور ٢ .

عند سيبويه إذ التقدير عنده : فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا<sup>(١)</sup> .  
وكذا يخرج ( نحو )<sup>(٢)</sup> : زيد اضربته ، أولا تضربه ، لأن الفعل المؤكد بالنون لا  
يعمل فيما قبله كما تقدم .

قال البصريون : إنما لم يجز نصب الاسم المذكور إلا قبل ما لو سلط عليه هو أو مناسبة  
لنصبه ، لأن المفسر عوض عن الناصب ودال عليه ، فلا أقل من أن يكون مستعداً  
لنصب ، وعلى شفا العمل ، بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم - أعني  
بضميره أو متعلقه لنصبه ، فما لم يصلح هو أو مناسبة للنصب لولا الضمير أو متعلقه  
لم يكن مفسراً<sup>(٣)</sup> .

هذا زبدة كلامهم .

فإن قيل : اشتراط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقدراً مفسراً بالظاهر ،  
ويؤدي إلى صحة مذهب الكسائي والفراء ( أي )<sup>(٤)</sup> أن الناصب هو المتأخر ، وذلك  
لأنه لو وجب أن يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو  
العامل ، لوجب ( اطراده )<sup>(٥)</sup> في مفسر عامل الرفع في نحو : ﴿ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾<sup>(٦)</sup>  
إذ لا فارق ، فكان يجب أن لا يتأخر المفسر عن المرفوع ، إذ لا يعمل الفعل

(١) في الكتاب ٧١/١ ، ٧٢ فأما قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ وقوله تعالى :  
﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ فإن هذا لم يبين على الفعل ، ولكنه جاء مثل قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ  
الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ سورة محمد ١٩ ثم قال بعد : ﴿ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ ﴾ فيها كذا وكذا فإنما وضع المثل للحديث  
الذي بعده ..

وكذلك الزانية والزاني : كأنه لما قال جل ثناؤه : ﴿ سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾ قال : في الفرائض الزانية  
والزاني .. ثم قال : فاجلدوا فجاء الفعل بعد أن مضى فيها الرفع .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) قريب من هذا الكلام في الإنصاف ٨٢ ، ٨٣ .

(٤) تكملة من ج و ط .

(٥) في ط : في اطراده .

(٦) النساء ١٧٦ .

(الرفع) <sup>(١)</sup> فيما قبله <sup>(٢)</sup> .

قيل : إن الأصل في المفسر أن يصلح للعمل في معمول المفسر - كما ذكرنا - فإن لم يصلح ، وكان له محملٌ غير التفسير حُمِلَ عليه ، وإن لم يكن له محمل آخر اضطر إلى جعله مفسراً مع امتناع كونه عاملاً ، ففي نحو : زيد هل ضربته ، وهلا ضربته للفعل محمل آخر غير التفسير وهو كونه خبرَ المبتدأ ، فحملناه عليه ، لما لم يصلح للعمل في زيد ، فأما نحو : ﴿إِنْ أَمُرُّهُ هَلَكَ﴾ <sup>(٣)</sup> و « لو ذاتُ سوارٍ لَطَمْتَنِي » <sup>(٤)</sup> فلم يكن للفعل محمل آخر ، إذ لو جعلناه خبرَ المبتدأ لكان حرفُ الشرط داخلاً على الاسمية ، ولا يجوز <sup>(٥)</sup> .

فعلى ما تقرر لا يُحمَلُ الفعلُ على التفسير في ( زيد قام ) لما لم يُضطرَّ إليه ، ( وكذا ) <sup>(٦)</sup> في أزيد قام ، بل نقول : زيد مبتدأ لا فاعلُ فعلٍ مقدر - وإن كانت الهمزةُ بالفعل أولى ، لأننا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسراً ، إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضاً ، وهذا مذهبُ سيبويه <sup>(٧)</sup> ، والجرمي <sup>(٨)</sup> .

( واختار ) <sup>(٩)</sup> الأخفشُ في نحو : أزيد قام أن ( يرتفع ) <sup>(١٠)</sup> زيدٌ بفعلٍ مقدر مفسر بالظاهر نظراً إلى همزة الاستفهام <sup>(١١)</sup> .

ومن ثم قال سيبويه ، في نحو : أنت زيد ضربته : إنَّ رفعَ زيدٍ أولى <sup>(١٢)</sup> .

(١) ساقطة من ص .

(٢) قد تقدم غير مرة بيان إجازة الكوفيين أن يُرفعَ الاسمُ المتقدم بالفعل المذكور بعده .

(٣) النساء ١٧٦ .

(٤) تقدم تخرج هذا المثل صفحة ٢٢١ هامش ٦ .

(٥) قد تقدم صفحة ٢٢١ تعليقة ٣ ، ٤ أن سيبويه والأخفش والكوفيين أجازوا ذلك .

(٦) في ت : فكذا .

(٧) في الكتاب ٥٢/١ واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم .. إلا الألف .. لأن الألف قد يتبدأ بعدها الاسم .

(٨) الهمع ١١٤/٢ وأجاز الابتداء أيضاً .

(٩) في ج : واختيار .

(١٠) في ط : يرفع .

(١١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٣٠ ، والهمع ١١٤/٢ .

(١٢) في الكتاب ٥٤/١ : وتقول : أنت عبدُ الله ضربته ، تجريه ههنا مجرى أنا زيد ضربته ، لأن الذي يلي حرف الاستفهام أنت ثم ابتدأت هذا ، وليس قبله حرفُ استفهام ولا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى ، إلا أنك إن شئت نصبته ، كما تنصب زيدا ضربته .. إلخ .

لأن أنت مبتدأ لا فاعل - على ما قدمنا<sup>(١)</sup> - فبقي خبر المبتدأ - وهو زيدٌ ضربته - بلا همزة (استفهام)<sup>(٢)</sup> فرفعه أولى من نصبه ، لما سُبِّحَ في شرح قوله : عند عدم قرينة خلافه<sup>(٣)</sup> .

وأما إذا كان الفاصلُ بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفاً نحو : أليومَ زيداً ضربته ، فاختار النصب - اتفاقاً - لكون الظرف متعلقاً بالفعل ، فالأولى بهمزة الاستفهام - إذن - أن تقدّر داخلةً على ( الفعل )<sup>(٤)</sup> .

وقال الأخفشُ في آنت زيداً ضربته : إن نصب زيداً أولى بالنظر إلى همزة الاستفهام ، وأنت فاعلٌ فعلٍ مقدّر ، وزيدا مفعوله ، أي أضربت زيداً ضربته ، فلما حذف الفعل انفصل ضميرُ الفاعل المتصل<sup>(٥)</sup> .

ونظّر سيبويه أدق ، بناء على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يُحمَل على تفسيره للعامل ، ما كان عنه مندوحة .

ويلزم الأخفشُ تجويزُ ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو : زيد قام ، وإن لم يكن مختاراً . فعلى هذا مفسرُ الرفع لا يكون إلا فعلاً ، إذ لا يضطرُّ إلى إضمار الفعل الرفع إلا بعد حرفٍ لازمٍ للفعل ، كحرفي الشرط ، وحروف التحضيض .

وأما مفسرُ الناصب فقد يكون شبه فعل ، لأنه قد يفسره بلا ضرورة إلى كونه مفسراً - كما ذكرنا<sup>(٦)</sup> - نحو : زيدٌ أنا ضاربه .

قوله : أو مناسبةٌ لنصبه .

ليس في أكثر النسخ هذه اللفظة - أعني أو مناسبة - والظاهر أنها ملحقة ، ولم تكن

(١) صفحة ٥٣٢ .

(٢) في ج : الاستفهام .

(٣) صفحة ٥٣٩ .

(٤) في ص وط : فعل .

(٥) في إصلاح الخلل الواقع في الجمل (١٣٠) : والأخفش يختار النصب في نحو : ( آنت زيدٌ ضربته ) ويرفع أنت بفعل مضمر لأن التاء في ضربته مرتفعة بفعل فيجري أنت مجرى التاء ويوقع ذلك الفعل المضمر على زيد .

(٦) صفحة ٥٣٢ .

في الأصل ، إذ المصنّف لم يتعرض لها في الشرح<sup>(١)</sup> .

والحقّ أنه لا بد منها ، وإلا خرج نحو : ( زيّداً )<sup>(٢)</sup> مررت به ، وأيضاً نحو : ( زيّداً )<sup>(٣)</sup> ضربت غلامه ، لأنه لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب زيّداً ، لأنّ التسليط يعتبر فيه صحّة المعنى ، ولو سلطت ضربت على ( زيّداً ) في هذا الموضع<sup>(٤)</sup> لنصبه ، لكن لا يصحّ المعنى ، لأنك لم تقصِد أنك ضربت زيّداً نفسه ، بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه .

فالمناسب - إذن - يطلب في موضعين :

أحدهما : أن يكون الفعل أو شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى ، لكن لا يمكن أن يتعدى إليه إلا بحرف ( الجر )<sup>(٥)</sup> ، نحو : زيّدا مررت به ، قال الله تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾<sup>(٦)</sup> .

والثاني : أن لا يكون الفعل ( الظاهر )<sup>(٧)</sup> أو شبهه واقعا عليه ، بل على متعلّقه ، وقد عرفت المراد بالمتعلّق<sup>(٨)</sup> ، نحو : زيّدا ضربت غلامه أو مررت بغلامه .

والأولى عند قصد التسليط - فيما اشتغل فيه المفسّر بمتعلّق الضمير ، بلا حرف جر - أن يسلّط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود ، بعد ( تقدير )<sup>(٩)</sup> ذلك المتعلّق

---

(١) لم يتعرض ابن الحاجب لشرحها ، ولكنها مذكورة في المتن المثبت في أعلى صفحات شرحه لكافيته . انظر : صفحة ٣٤ .

(٢) في ت : زيد .

(٣) يعني : زيّدا ضربت غلامه .

(٤) في ص و ط : جر .

(٥) الأعراف ٣٠ . وقبلها قوله تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ الأعراف ٢٩ .

قال أبو البقاء العكبري في التبيان ٥٦٣ ، ٥٦٤ : ( فريقا هدى ) فيه وجهان : أحدهما هو منصوب بهدى ، وفريقا الثاني منصوب بفعل محذوف ، تقديره : وأضلّ فريقا ، وما بعده تفسير للمحذوف ، والكلام كله حال من الضمير في تعودون ، و ( قد ) مع الفعل مرادة ، تقديره تعودون قد هدى فريقا ، وأضلّ فريقا . والوجه الثاني أن فريقا في الموضعين حال ، وهدى وصف للأول ، وحق عليهم وصف الثاني ، والتقدير تعودون فريقين . وقرأ به أبيّ .

وانظر : إعراب القرآن للنحاس ١٢٢/٢ .

(٦) تكملة من جـ و ص و ط .

(٧) صفحة ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

(٨) في ط : تقرير .



مضافا إلى الاسم ، كما تقول في ( زيدا ضربت غلامه ) : زيدا ضربت ، أي غلام زيدا<sup>(١)</sup> .

فنقول : إذا حصل ضابطان ، أحدهما : أن يكون بعد الاسم فعل أو شبهه ، ( والثاني : أن يكون الفعل أو شبهه )<sup>(٢)</sup> مشتغلا عن نصب الاسم بضميره ، أو بمتعلق الضمير ، فسواء<sup>(٣)</sup> كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع أو منصوب لفظا أو محلا ، يمكن نصب ذلك الفعل أو شبهه أو مناسيهما ، أو رفعه لذلك الاسم أيضا أولا يكون ، لا يختلف ( الحكم )<sup>(٤)</sup> فيه .

فالاسم المرفوع قبله نحو : أزيدَ عمرا ضربه ، سيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر ، بعد زيد المبتدأ خبرا عنه ، أي : أزيد ضرب عمرا ضربه<sup>(٥)</sup> .

والأخفش يجوزُ ارتفاعَ زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد ، وعمرا مفعوله ، أي : أضرب زيد عمرا ضربه<sup>(٦)</sup> ، - كما تقدم من مذهبيهما<sup>(٧)</sup> - .

وأما في نحو : إن زيدَ عمرا ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع<sup>(٨)</sup> .

والاسم<sup>(٩)</sup> المنصوب لفظا قبله نحو : أليومَ عمرا ضربته .

والمنصوب محلا بألسوط ( زيدا )<sup>(١٠)</sup> ضربته .

وقد تقدم أنه يجوز أن يتأخر عن الاسم المحدود ( اسم )<sup>(١١)</sup> آخر ، وليس يجب أن يليه الفعل ، أو شبهه ، نحو : ألخوان اللحم أكل عليه ، وأزيدا أنت محبوس عليه<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) ألا يكون هذا التسليط هو ما يراه الكوفيون من أن العامل في المشتغل عنه هو الفعل المتأخر ؟ كما في الإنصاف ٨٢ .

(٢) تكملة من ج وص وط . وهو لازم .

(٣) جواب الشرط في قوله : إذا حصل ضابطان .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) الكتاب ٥٤/١ .

(٦) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٣٠ .

(٧) صفحة ٥٣٢ .

(٨) لا يتحتم تقدير الفعل على رأي الكوفيين انظر : الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٩) عطف على قوله قبل : فالاسم المرفوع .

(١٠) في ص : زيد .

(١١) في ص وط : قبل اسم ، وأرى أنه لا داعي لكلمة : قبل .

(١٢) صفحة ٥٢١ .

وقد يكتنفه اسمان نحو : أَلْيَوْمَ الْخَوَانُ اللَّحْمُ أَكَلَ عَلَيْهِ ، وإن زيدَ عمراً اليومَ ضربه .  
وقد يتوالى اسمان منصوبان ( بمقدرين )<sup>(١)</sup> أو أكثر نحو : أزيدا أخاه ضربته ، أي  
( أأهنت )<sup>(٢)</sup> زيدا ضربت أخاه ضربته ، وأزيدا أخاه غلامه ضربته ، أي  
( ألأبست )<sup>(٣)</sup> زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه ضربته .

قوله : ينصب بفعل يفسره ما بعده .

التفسير - كما ذكر<sup>(٤)</sup> - على ضربين :

إما أن يكون المفسر عينَ لفظ المفسر كزيدا ضربته ، أي ضربت زيدا ضربته .  
أو يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر ، واللفظُ غيرُ اللفظ ، كما في مررت به ،  
وضربت غلامه وحُبِسْتُ عليه .

وهذا الثاني على ثلاثة أقسام : لأنه إن أمكن أن يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من  
غير نظر إلى معمول لذلك الفعل الظاهر خاصاً بل مع أي معمول كان فهو الأولى ، نحو :  
زيدا مررت به ، فإن « جَاوَزْتُ » المقدّر قبل ( زيدا ) بمعنى مررت ، سواء كان مررت  
عاملاً في ( بك ) أو في ( به ) ، أو في ( بغلامك ) أو في ( بأخيك ) أو في أي شيء  
كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل .

وإن لم يكن هذا فانظر إلى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص ، الذي  
نَصَبَهُ ذلك الفعل ( المقدّر )<sup>(٥)</sup> فَقَدَّرَ ذلك المعنى ، وذلك نحو : زيدا ضربت غلامه ،  
فإن ( أهنت ) المقدّر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقاً مع أي معمول كان ، بل  
هو معناه مع ( غلامه ، أو أخاه ، أو صديقه ) أو ما جرى مجرى ذلك ، ألا ترى أنك  
لو قلت : زيدا ضربت عدوه ، لم يكن معنى ضربت عدوه أهنت زيدا ، بل المعنى أكرمت

(١) في ص وط : لمقدرين .

(٢) في ت وص وط : أهنت .

(٣) في ص وط : لأبست .

(٤) يعني ابن الحاجب ، قال في شرحه لكافيته (٣٥) : وهذا المقدّر إن أمكن تقدير مثل الفعل المذكور كان أولى ،  
مثل : زيدا ضربته ، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص ، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله العام ، وإن لم يمكن  
فالملابسة ، فالأول : زيدا ضربته ، والثاني : زيدا مررت به ، والثالث : زيدا ضربت غلامه ، والرابع : زيدا حُبِسْتُ  
عليه .

(٥) تكملة من ج وص وط .

زيدا ضربت عدوه ، فظهر أن ( أهنت ) المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته ، دون بعض ، بخلاف جاوزت فإنه معنى مررت مع أي معمول ( له )<sup>(١)</sup> كان . وإن لم يمكن هذا الثاني أضمرت معنى لابسَتْ ، فإنه يطرد في كل فعل متشغل ( بضميره )<sup>(٢)</sup> أو بمتعلق الضمير أي متعلق كان .

ولنا أن نقول في تعيين ( العامل )<sup>(٣)</sup> المقدر - رافعا كان أو ناصبا - إنك تنظر ، فإن كان المفسر عاملا في ضمير الاسم ( المقدم )<sup>(٤)</sup> بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه ، كما في : إن زيد قام ، وإن زيدا ضربته ، وإن عمل في الضمير بواسطة حرف جر ، نحو : إن زيداً مرَّ به ، وإن زيدا مررت به فلك أن تضمّر فعل الملايسة مطلقا ، أي إن لويس زيد ، وإن لابسَتْ زيدا ، وكذا في إن الخوان أكل عليه ، وإن الخوان أكلت عليه ، أي إن لويس الخوان ، وإن لابسته .

وأما إن قلت : أالخوان أكل عليه اللحم ، فإنك تضمّر لابس وفاعله ، ما أسندت إليه الفعل المبني للمفعول ، أي ألابس اللحم الخوان أكل عليه اللحم ، وكذا ألسوط ضرب به زيد<sup>(٥)</sup> .

ولك أن تفصل بأن تقول : إن كان هناك فعل متعد إلى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم أضمرته ، كما في إن زيد مر به ، وإن زيدا مررت به ، أي إن جُوزَ زيدٌ ، وإن جاوزت زيدا ، وإلا ( ففعل )<sup>(٦)</sup> الملايسة - كما ذكرنا في أالخوان أكل عليه ، وأالخوان أكلت عليه .

وإن كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك أن تضمّر فعل الملايسة مطلقا ، أي فيما عمل فيه بحرف الجر أو بنفسه ، نحو : إن زيد ضرب غلامه ، وإن زيدا ضربت غلامه ، أي إن لويس زيد ، وإن لابسَتْ زيدا ، وكذا في إن زيد مر بغلامه ، وإن زيدا مررت بغلامه .

(١) ساقطة من ص وط .

(٢) في ط : بضمير .

(٣) تكملة من ص .

(٤) في ج : المقدر .

(٥) يكون التقدير ألا بس زيد السوط ضرب به زيد ؟ .

(٦) في ط : فعل .

ولك أن تفصل فتضمّر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه ، مع مضاف إلى ذلك الاسم المذكور ، فتقول - في إن زيدٌ ضُرِبَ غلامُه ، وفي إن زيدًا ضُرِبَ غلامه - : إن ضُرِبَ متعلّقٌ زيدٌ ضُرِبَ غلامُه ، وإن ضُرِبْتُ متعلّق ( زيد )<sup>(١)</sup> ضُرِبَ غلامه ، فيكون الفعل الظاهر تفسيرا ( للمقدّر )<sup>(٢)</sup> ، ومعمولُ الظاهر تفسيرا للمتعلّق المقدر ، وكذا في نحو : إن زيدٌ لُقِيَ عمرو وأخوه ، وإن زيدًا لقيت عمرا وأخاه ، ( مع بُعد معنى الملابس هنا - كما تقدم في مثل مذهب الكسائي )<sup>(٣)</sup> .

والتفصيل أولى من إضمار الملابس مطلقا ، لأنه يتعذر إضمارها للمرفوع في إن زيدٌ قام غلامُه ، بل المعنى : إن قام متعلّقُ زيد قام غلامُه .

وتضمّر العامل في متعلّق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا ، بمعنى ذلك الفعل اللازم إن وجد ( متعديا )<sup>(٤)</sup> مع المضاف المذكور ، فتقول - في إن زيدٌ مرَّ بغلامه ، وإن زيدًا مررت بغلامه : إن ( التقديران )<sup>(٥)</sup> جاوز متعلّق زيد مرَّ بغلامه ، وإن جاوزت متعلّق زيد مررت بغلامه .

وإن لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة ، نحو : إن زيدٌ أَكَلَ على خوانه ، وإن زيدًا أَكَلَتْ على خوانه ، أي إن لويس زيد أَكَلَ على خوانه ، وإن لابسَتَ زيدا أَكَلَتْ على خوانه . هذا ، وإن جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف ، أو جار ( ومجرور )<sup>(٦)</sup> نحو : أليومَ زيدًا ضربتُه ، وأبا لسوط زيدا ضربتُه ، لم يتفاوت الأمر ، لأن الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف أيضا والجار - أيضا - .

وأما إن جاء قبل الاسم المذكور مرفوعٌ فإن كان المفسرُ مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في : إن زيدٌ عمرا ضربه ، أي : إن ضرب زيد عمرا ضربه فلا إشكال ، وكذا في إن زيدًا عمرو ضربه ، وإلا أضمرت فعل الملابس ، كما في إن اللحمُ الخوانَ أَكَلَ

(١) في ت : يزيد .

(٢) في ط : لمقدر .

(٣) تكملة في ط ، ومذهب الكسائي ذكر في صفحة ٥١٨ ، ٥١٩ .

(٤) تكملة من ج و ط .

(٥) تكملة من ج و ط .

(٦) ساقطة من ص و ط .

عليه ، ( أي )<sup>(١)</sup> إن لابس اللحم الخوان .

قوله : ويُختارُ الرفعُ بالابتداء عند عدم قرينةٍ خلافه ، أو عند وجود أقوى منها  
كامًّا مع غير الطلب ، وإذا للمفاجأة .

حال الاسم المحدود لا يعدو أربعة أقسام ، ( لأنه )<sup>(٢)</sup> إما أن يختار رفعه ، أو يختار  
نصبه ، أو يجب نصبه ، أو يستوي رفعه ونصبه .

ولم يذكر جمهورُ النحاة ما وجب رفعه<sup>(٣)</sup> ، وأثبتته ابنُ كيسان ، قال : وذلك إذا  
كان الفعل مشتغلاً بمجرور ، به تحقُّقُ فاعليَّةِ الفاعل ، بأن يكون آلةُ الفعل ، نحو :  
ألسوطُ ضُربَ به زيدٌ ، لأنه لما حقق فاعليَّةَ الفاعل فكأنه فاعل مرفوع ، وقد تقرر أنه  
لا يجوز نصبُ الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب .

وهذا الذي ذكره قياسُ بارد ، والوجه جوازُ نصبه ، لكون الفعل مشتغلاً عنه  
بمنصوب محلاً .

بلى ، ما بعد ( إذا ) المفاجأة واجب ( الرفع نحو )<sup>(٤)</sup> : خرجت فإذا زيد يضربه  
عمرو - كما يجيء<sup>(٥)</sup> - .

ثم اعلم أن المصنف ابتداءً بما يُختار رفعه ، لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى  
حذف عامل ، فقال : يختار الرفع بالابتداء ، فبين بقوله : بالابتداء ، عامل الرفع في جميع  
ما يجوز رفعه في هذا الباب ، حتى لا يُظنَّ أن رافعه فعل ، كما أن ناصبه إذا نَصَبَ  
فَعَلَ .

(١) ساقطة من ط .

(٢) ساقط من ص و ط .

(٣) جمهور النحاة قالوا : يجب رفع الاسم الواقع بعد إذا الفجائية ، وليتا ، وإذا وقع بعد المشتغل عنه مالا يعمل  
ما بعده فيما قبله .

والغريب أن يقول الرضي عن الجمهور هذا .

ولسيبويه في رفع الاسم الواقع بعد إذا الفجائية قولان فقد أوجبه في الكتاب ٤٩/١ ، واستحسنه في الكتاب  
٥٤/١ ، وانظر : المسألة في شرح الكافية لابن مالك ٦١٦ ، وفي الأشموني بحاشية الصبان ٧٥/٢ ، ٧٦ .

(٤) في ص و ط : الرفع في نحو ، ولعل الأفضل ما أثبتته .

(٥) صفحة ٥٤١ - ٥٤٣ .

قوله : عند عدم قرينة خلافه .

الضمير في خلافه للرفع ، وخلافُ الرفع ( ههنا )<sup>(١)</sup> النصبُ ، لأن هذا الاسم المذكور إما أن يرتفع بالابتداء ، أو ينصب بفعل مقدر ، أما الجرُّ فلا يدخله ، لأنه لا يكون إلا بجار ، وكلامنا في اسم ينتصب لفظاً بما بعده لو سُلِّط عليه .

والمعنى : يُختارُ رفعُ هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له ، والقرائن التي يختار معها النصب ، والتي يتساوى معها الأمران ، على ما يجيء شرحها ، ( ومثال ذلك : زيد ضربته )<sup>(٢)</sup> ، ولا يريد مطلق قرينة النصب ، لأن المفسر قرينةُ النصب ، ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه ، بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما أشرنا إليه .

وإنما اختيار الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب إلى حذف الفعل ، وإضماره ، والأصلُ عدمها ، بخلاف الرفع ، فإنه يعامل معنوى عندهم ، لم يظهر قطُّ في اللفظ ، حتى يقال : ( إنه )<sup>(٣)</sup> حُذِفَ وأُضْمِرَ .

وعلى ما اخترنا<sup>(٤)</sup> في رفع المبتدأ نقول : إنما ( اخترنا )<sup>(٥)</sup> الرفع على النصب لأنه يعامل ظاهر دون النصب .

قوله : أو عند وجود أقوى منها .

أي عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النصب .

وقرينة الرفع ( التي )<sup>(٦)</sup> تجماع قرينةُ النصب وتكون أقوى منها شيئان فقط - على ما ذكروا - أما وإذا المفاجأة .

أما ( أمّا ) فتجماع ثلاث قرائن للنصب هي مع إحداها مغلوطة ، ومع الآخرين غالبية .

(١) ساقطة من ط .

(٢) ساقط من ص .

(٣) تكملة من ج .

(٤) اختار الرضي أن كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر ، وانظر الصفحات : ٥٢ ، ٢٥٥ .

(٥) في ج و ص وط : اختيار .

(٦) في ت : الذي .

أما الأولى فالطلب - على ما يأتي<sup>(١)</sup> - .

والأخريان : عطفُ الجملة التي بعدها على فعلية ، وكونُها جوابا لجملة استفهامية فعلية .

وأما إذا فلا تجماع من قرائن النصب إلا واحدة ، وإذا غالباً ( عليها )<sup>(٢)</sup> وتلك القرينة كونُ الجملة المصدر بها معطوفة على فعلية - كما يجيء<sup>(٣)</sup> - .

أما ( أما ) فإنما ترجَّح الرفعُ معها على النصب مع القرينتين المذكورتين ، لأن ترجُّح النصب في مثلهما بغير ( أما ) إنما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين ، نحو : قام زيد وعمراً أكرمته ، أو لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو : زيداً أكرمته ، في جواب من قال : أيُّهم أكرمته ؟ فإذا صدرت الجملتان بأما ، نحو : قام زيد وأما عمرو ( فقد )<sup>(٤)</sup> أكرمته ، وأما زيد فقد أعطيته ديناراً في جواب أيُّهم أعطيت ؟ فإن أما من الحروف التي يُتبدأُ بعدها الكلام ، ويستأنف ، ولا يُنظر معها إلى ما قبلها ، فلم يمكن قصد التناسب معها ، لكون وضعها لصد مناسبة ما بعدها لما قبلها - أعني الاستئناف - فرجعت بسببها الجملة إلى ما كانت في الأصل عليه ، وهو اختيارُ الرفع للسلامة من الحذف والتقدير .

فأماً في الحقيقة ليست مقتضية للرفع ، لأن وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾<sup>(٥)</sup> لكنَّ عملها في الصورتين أنها منعت مقتضى النصب من التأثير ، فبقي مقتضى الرفع بحاله ، وهو كون الأصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير .

وأما حتى نحو قوله<sup>(٦)</sup> :

(١) بعد قليل .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) صفحة ٥٤٣ .

(٤) في ط : فقط .

(٥) الآيتان ٩ ، ١٠ من سورة الضحى .

(٦) قائله أبو مروان النحوي كما في الخزانة ٢٥/٣ وينسب إلى المتلمس وهو في الأبيات المنسوبة إليه في ديوانه ٣٢٧ ، ونسبه ياقوت في معجم الأدباء ١٩/١٤٦ إلى مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة أحد أصحاب الخليل المتقدمين المبرزين في النحو .

١٥٧ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْفَفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا<sup>(١)</sup>  
فهي وإن كانت يستأنف بعدها الكلام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف كأما ،  
ألا ترى أنها لا تقع في أول الكلام كأما ، فلم يكن الرفع بعدها أولى ، فهي كسائر  
حروف العطف ، لظهورها في ذلك الباب .

وأما إذا كانت « أما » مع الطلب - وهو الأمر والنهي والدعاء فقط ، لأن سائر أنواع  
الطلب ، نحو : هل زيدٌ ضربته ، وزيد ليتك تضربه ( وألا تضربه )<sup>(٢)</sup> يجب رفع  
الاسم معها كما تقدم<sup>(٣)</sup> - فأما مع ( الثلاثة مغلوبة )<sup>(٤)</sup> نحو : أما زيدًا فأكرمه ، وأما  
بكرًا فلا تضربه ، وأما عمرا فرحمه الله ( تعالى )<sup>(٥)</sup> .

ولما صارت مغلوبة لأن وقوع هذه الأشياء خبرا للمبتدأ قليل في الاستعمال ، وذلك  
لأن كون الجملة الطلبية . فعلية أولى - إن أمكن - لاختصاص الطلب بالفعل ، ألا ترى  
إلى اقتضاء حروف الطلب للفعل ، كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ، وأما قوله  
تعالى : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير إعراب ، كما أمكن  
ذلك في نحو : زيدٌ اضربه . وكذا في نحو : هل زيد ضارب ، وزيد هل ضربته ، وعمرو  
ألا تضربه<sup>(٧)</sup> .

(١) البيت في الكتاب ٥٠/١ ، وفي جمل الزجاجي ٦٩ ، وفي معجم الأدباء ١٣٤/١٩ ، وفي ابن يعيش ١١/٨ ،  
وفي الخزانة ٢١/٣ ، وفي المغني ١٦٧ ، وفي العيني ١٣٤/٤ ، وفي رصف المباني ١٨٢ ، ونسبه المحقق عن البيهقي  
إلى مروان بن سعيد وكذا في أسرار العربية ٢٦٩ .

يحكي الشاعر قصة المتلمس حين رمي كتاب عمرو بن هند إلى عامله في البحرين وفيه يأمره بقتله وفر إلى الشام  
وُقِيتَ طَرْفَةُ بن العبد وكان رفيقه في رحلته ، ولم يلتفت إلى تحذيره .

الشاهد : أوردته الرضي على أن حتى وإن كانت يُستأنف بعدها الكلام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف ، فلم  
يكن الرفع بعدها أولى .

(٢) ساقط من ص .

(٣) صفحة ٥٢٢ وما بعدها .

(٤) في ط : الثلاثة فهي مغلوبة .

(٥) تكملة من ط .

(٦) سورة ص ٦٠ .

(٧) لعل السبب في ذلك أن ( أنتم ) مبنية فلا تظهر عليها علامة الإعراب ، أما قوله : هل زيد ضارب ؟ فإنك لو  
قدرت فعلا قبله لقلت هل ضرب زيد ضارب ، فيصير ( زيد ) مرفوعا . أما زيد هل ضربته وعمرو ألا تضربه فلا  
يمكن لأن ما بعد هل وألا لا يعمل فيما قبلهما . والله أعلم .



وأما قولهم : إن قلة نحو : زيدٌ اضربه ولا تضربه - بالرفع - لمناقضة الخبر الذي هو ( محتمل )<sup>(١)</sup> للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحملها إلا بتأويل بعيدٍ مخرجٍ للأمر والنهي والدعاء عن حقيقتها ، كقولك - في : زيدٌ اضربه - زيدٌ أطلب منك ضربه ، فمنقوض<sup>(٢)</sup> بأنه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها عن كونها خبرية ، مع أنه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ ، نحو : أزيد منطلق ، وليتك عندنا ، وكذا يكثر ( نحو )<sup>(٣)</sup> : زيد من أبوه ؟ وعمرو هل ضربته ؟ وزيد ليتك قتلته ، ولا يجب ( في )<sup>(٤)</sup> خبر المبتدأ احتمالُ للصدق والكذب ، وإنما سمي خبرا اصطلاحاً ، كما أن الفاعل سمي فاعلاً ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع .

فنقول : لما كان الطلبُ من قرائن النصب - كما ذكرنا<sup>(٥)</sup> - وأما ليست من قرائن الرفع - كما بينا<sup>(٥)</sup> - بقي التعارضُ في نحو : أما زيد فاضربه ، بين الطلب وأصالة السلامة من الحذف والتقدير ، وترجيحُ الطلب أولى ، لكثرة ( استعمال الحذف )<sup>(٦)</sup> والتقدير في كلامهم ، وقلة استعمال الطلبية اسمية ، مع إمكان جعلها فعلية بمجرد تغيير إعراب .

وأما إذا المفاجأة فهي - في ضعف الاستئناف بعدها - مثلُ حتى ، ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون أن يتقدمها شيء ، كما تقع ( أما ) لكن النحاة قالوا : إنها إذا جمعت حرفاً عاطفاً على الجملة الفعلية ، فهي غالباً على العاطف ، بمعنى أن الرفع - إذن - أولى من النصب ( مع جواز النصب )<sup>(٧)</sup> نحو : قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو .

وفيما قالوا نظر : وذلك أنهم اتفقوا أنها لا يجيء بعدها إلا الاسمية ، فرقا بينها وبين إذا الشرطية من أول الأمر<sup>(٨)</sup> ، فقياس هذا وجوبُ الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف ،

(١) في ت : المحتمل .

(٢) هذا خبر ( قولهم ) في : وأما قولهم : إن قلة .. إلخ .

(٣) ساقطة من ص وط .

(٤) في ت : و .

(٥) صفحة ٥٤١ ، ٥٤٢ .

(٦) في ت : الاستعمال إلى الحذف .

(٧) ساقط من ص .

(٨) انظر : الجني الداني ٣٦٤ حيث ذكر ذلك في الفرق بينها وبين الشرطية .

بل لو سُمِعَ نصبُ ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم أن يقولوا : خالفت أصلها في هذا الموضع الخاص ، رعايةً للتناسب المطلوب عندهم ، وفي غير هذا الموضع ( يجب رفع ما بعدها )<sup>(١)</sup> نحو : زيد في الدار وإذا عمرو ( يضربه )<sup>(٢)</sup> ، وأما مع عدم السماع فالأصل منعه ، بناءً على الإجماع المذكور<sup>(٣)</sup> .

قوله : ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب ، وبعد ( حرف النفي وحرف الاستفهام )<sup>(٤)</sup> وإذا الشرطية ، وحيث ، وفي الأمر والنهي ، وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>(٥)</sup> .

هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور .

قوله : بالعطف على جملة فعلية .

نحو : قام زيد وعمرا أكرمته ، وكذا مع لكن وبل ، وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه ، في كونهما ( فعليتين )<sup>(٦)</sup> وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهذا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل .

(١) في ج و ص وط : يجب رفعها ، والصحيح ما أثبتته ، لأنه اختلف في إذا الفجائية أحرف هي أم اسم ، ومن قال باسميتها قال : إنها منصوبة على الظرفية الزمانية أو المكانية ( انظر : الجنى الداني ٣٦٥ ) .

(٢) في ت و ج و ط : اضربه .

(٣) استحسن سيبويه رفع الاسم بعد إذا قال ٥٤/١ : وإذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو . وأوجب الرفع في ٤٩/١ بعد إذا وأما ... وأنكر ابن مالك في شرحه للكافية الشافية على من ينصب الاسم بعد إذا الفجائية في باب الاشتغال ، قال صفحة ٦١٦ : وقد غفل عن هذا كثير من النحاة فأجازوا النصب في نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، ولا سبيل إلى جوازه .

وضمَّ إلى ( إذا ) في وجوب رفع ما بعدها ليتا ، قال : وكذلك ليت المقرونة بـ ( ما ) لا يليها فعل ، ولا معمول فعل ، لأن ( ما ) حين قرنت بها لم تُزَلْ اختصاصها بالأسماء .

وذكر الأشموني واو الحال - أيضا - ضمن ما يختص بالابتداء في نحو : خرجت وزيد يضربه عمرو ( شرح الأشموني بحاشية الصبان ٧٦/٢ ) .

(٤) في ط : حرفي النفي والاستفهام ، وما في التركية موافق لما في مخطوطة المتن صفحة ٢٢ .

(٥) القمر ٤٩ .

(٦) في ط : فعليين .

وأما في نحو : أَحْسَنُ بَرِيدٌ وَعَمْرُو يَضْرِبُهُ فَلَا يَتَرَجَّعُ النَّصْبُ ؛ لَكُونَ فَعْلُ التَّعَجُّبِ -  
لجموده وتجرده عن معنى العروض - لاحقاً بالأسماء ، كذا قال سيبويه<sup>(١)</sup> .  
والظاهر أن الثانية اعتراضية لا معطوفة<sup>(٢)</sup> .

قوله : وبعد حرف النفي .

هي<sup>(٣)</sup> لا وما وإن نحو قوله<sup>(٤)</sup> :

١٥٨ - فلا حسبا فخرت به لَتَيْمٍ ولا جدًّا إذا ازدحم الجدود<sup>(٥)</sup>  
وكذا ما ( زيدا )<sup>(٦)</sup> ضربته .

وإنما اختير النصب ( فيها )<sup>(٧)</sup> مع جواز الرفع لأن النفي في الحقيقة لمضمون الفعل ،  
فإيلاؤه لفظاً أو تقديراً لما ينفي مضمونه أولى .

وليس لَمْ وَلَمَّا وَلَنْ من هذه الجملة إذ هي عاملة في المضارع ، ولا يقدر معمولُها ،  
لضعفها في العمل ، فلا يقال : لَمْ زيدا تضربه ، ولا : لن بكرًا تقتله ، كما يقال : إن  
زيدًا تضربه أو ضربته لقوة ( إن ) يجزمها للفعليين .

وأما ليس - فيمن قال : إنه حرف<sup>(٨)</sup> - فليس أيضاً من هذا الباب ، لأن ما بعده

---

(١) في الكتاب ٤٩/١ وكذلك ما أَحْسَنَ عَبْدُ اللَّهِ وَزَيْدٌ قَدْ رَأَيْتَاهُ ، فَإِنَّمَا أَجْرِيته - يعني أَحْسَنَ - في الموضع مجرى  
الفعل في عمله ، وليس كالفعل ؛ ولم يجيء على أمثله ولا على إضماره ، ولا تقديمه ولا تأخيرهِ ، ولا تصرُّفه ، وإنما  
هو بمنزلة لدن غدوة ، وكم رجلاً ، فقد عملاً عمل الفعل وليس بفعل ولا فاعل .

(٢) مثال سيبويه ما أَحْسَنَ عَبْدُ اللَّهِ وَزَيْدٌ ، قد رأيتاه أوضح من مثال الشارح ، لأنه قد يتبادر إلى الذهن في مثال  
الشارح أن الواو حالية .

(٣) أنت الضمير العائد إلى الحرف لأن الحرف كلمة .

(٤) قائله جرير بن عبد الله الخطفي وستأتي ترجمته ٨٢٦ .

(٥) البيت في ديوانه ٣٣٢ وفيه كريم مكان « لَتَيْمٍ » ، وفي الكتاب ٧٣/١ ، وفي ابن يعيش ١٠٩/١ ، ٣٦/٢ ،  
وفي الخزانة ٢٥/٣ .

اللغة والمعنى : الحسب : الكرم والشرف . يقول : ما ذكرت لتيم حسبا فتعزبه لأنك لم تجد لها شيئاً تذكره ،  
ولا لك جد شريف تعول عليه . ( الخزانة ٢٦/٣ ) .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أنه يختار النصب في قوله : حسبا ، ويجوز الرفع لو وقع بعد حرف النفي  
( لا ) .

(٦) في ت : زيد .

(٧) في ص وط : فيها .

(٨) قال المalletي في رصف المباني ٣٠٠ : اعلم أن ليس ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية ، ولذلك وقع  
الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبو علي أنها حرف . =

واجبُ الرفع : لكونه اسمَه والجملةُ بعده خبرُه ، نحو : ليس زيد ضربته .

وبعضُ من قال بحرفيتها جَوَزَ إلغائها عن العمل إلغاء ( ما ) استدلالاً بقولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، برفع المسك<sup>(١)</sup> - كما يجيء في باب ( ما )<sup>(٢)</sup> ويحمل عليه قولهم : ليس خَلَقَ اللهُ مثله ، أي ما خلق اللهُ ( فيجيز ليس زيداً ضربته )<sup>(٣)</sup> على إلغاء ليس .  
والوجه أن : ليس خلق اللهُ من باب توجيه الفعلين إلى مرفوع واحد ، وخَلَقَ خَبَرٌ ليس . ويجوز أن يكون اسمُ ليس فيه وفي قولك : ليس زيداً ضربته ضميرُ الشأن ، والمفسرُ جملةً فعليةً ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾<sup>(٤)</sup> .  
قوله : وحرف الاستفهام .

علة أولويته بالفعل كعلة أولوية حرف النفي به .

قال سيبويه : ليس جَوَازُ الرفع في الهمزة كجوازه في نحو : قام زيد وعمراً وكلمته<sup>(٥)</sup> .

يعني أن الرفع في الثاني أحسن ، فليس طلبُ المشاكلةِ بينَ المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوفُ عليه جملةً فعليةً في اقتضاءِ النصب كهمزة الاستفهام ، بل الهمزةُ أشدُّ اقتضاءً له .

---

= ونسب ابنُ هشام في المغني ٣٨٧ القول بحرفيتها إلى ابن السراج وأبي علي وابن شقير وجماعة .  
وأقول : وجدت كلام ابن السراج في الأصول ٨٢/١ يخالف ما نُسِبَ إليه حيث قال : فأما ليس فالدليل على أنها فعل - وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك لست ، كما تقول ضربت ، ولستنا كضربتنا .. إلخ . وانظر : الكتاب ٢١/١ .

(١) في الكتاب ٧٣/١ وقد زعم بعضهم أن ليس تُجْعَلُ كما ، وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه ليس خلق اللهُ أشعرُ منه ... والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضماراً وهذا مبتدأ ، كقوله : إِنَّهُ أَمَةُ اللهِ ذَاهِبَةٌ .  
إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : ليس الطيبُ إلا المسكُ وما كان الطيبُ إلا المسكُ .  
ونقل القالي في ذيل الأمالي ٣٩ عن أبي عمرو أنه ليس في الأرض حجازيٌّ إلا وهو ينصب ( المسك ) ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع .

(٢) صفحة ٨٧٢ .

(٣) في ت : فيجيء نحو : زيداً ضربته .

(٤) الحج ٤٦ .

(٥) في الكتاب ٥٢/١ : وليس جواز الرفع في الألف مثل جواز الرفع في ضربت زيداً وعمراً كلمته ، لأنه ليس ههنا حرف هو بالفعل أولى ، وإنما اختير هذا على الجواز وليكون المعنى واحداً ، فهذا أقوى .

وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي أحسن منه بعد الهمزة<sup>(١)</sup> .  
وذلك لأن الجملة مع الهمزة تصير طلبية ، وكون الطلبية فعلية أولى إن أمكن - كما  
ذكرنا<sup>(٢)</sup> - ولا تصير مع حرف النفي طلبية .

واعلم أن للاستفهام حرفين ، أحدهما عريق فيه ، وهو الهمزة ، فهي تدخل على  
الفعلية نحو : أَضْرَبَ زيد ، وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو : أَزِيدُ خارج ، وعلى  
الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية ، نحو : أَزِيدُ خرج .

وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي أصلها أن تكون بمعنى قد اللازمة للفعل - كما يجيء  
في قسم الحروف<sup>(٣)</sup> - فهي تدخل على الفعلية ، وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها  
فعلية ، ( نحو : هل زيد قائم ، لمشابهة الهمزة )<sup>(٤)</sup> ، وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية  
فلا تدخل عليها إلا على قُبْحٍ ، نحو : هل زيد خرج ، لأنها إذا لم تجد فعلاً تسلت عنه ،  
فإن كان أحد جزأي الجملة التي تدخلها فعلاً تذكرت الصحبة القديمة ، فلا ترضى إلا  
بأن تعانقه ، فيجب أن توليه إيّاها ، وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين  
الفعل باسم ، نحو : هل زيداً ضربت ، وعلى فعلية مقدّر فعلها مفسراً بفعل ظاهر ،  
نحو : هل زيداً ضربته ، والنصب ههنا أحسن القبيحين .

وقد مر الخلاف بين سيبويه والأخفش في أن الرفع أولى أو النصب في نحو : أنت  
زيداً ضربته ، ( والوافق )<sup>(٥)</sup> في اختيار النصب ( إذا فُصِّلَ بظرف )<sup>(٦)</sup> في نحو : أاليوم  
زيداً ضربته<sup>(٧)</sup> .

---

(١) في الكتاب ٧٢/١ هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام .. وهي حروف النفي .. وذلك قولك :  
ما زيداً ضربته ، ولا زيداً قتلته .. وإن شئت رفعت . والرفع فيه أقوى ، إذ كان يكون في ألف الاستفهام لأنهم نفى  
واجب يُتَّيَّدُ بعدهن ويبنى على المبتدأ بعدهن ، ولم يبلغن أن يكن مثل ما شُيِّهْنَ به .

(٢) صفحة ٥٤٢ .

(٣) قال في ط ٣٨٨/٢ : لأن أصلها أن تكون بمعنى قد فقليل : أهل . قال : أهل عرفت الدار بالقرينين .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في ص : والزمان .

(٦) تكملة من ط .

(٧) صفحة ٥٣٥ .

والأسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل ، تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ، ويقبح نحو : متى زيدا ضربت ؟ ومتى زيد خرج ؟ فالرفع في : متى زيد ضربته أقبح القبيحين - كما ذكرنا في هل<sup>(١)</sup> - ويحسن متى زيد خارج .

كل ذلك لأن كل متطفل على شيء فحقه لزوم أصل المتطفل عليه إذا أمكن ، وأصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا ، وإنما جاز بلا قبح نحو : متى زيد قائم لأن الفعل معدوم .

وإن كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه أولى ، نحو : أيهم ضربته ؟ كما في زيد ضربته والعلة كالعلة<sup>(٢)</sup> .

قوله : وإذا الشرطية .

فيها خلاف ، نقل عن الكوفيين ، أنها كإذ في وقوع الجملتين بعدها ، إلا أن الجملة الاسمية لا بد أن يكون الخبر فيها فعلا إلا في الشاذ<sup>(٣)</sup> كقوله<sup>(٤)</sup> :

إذا الخصم أبزى مائل الركب أنكب<sup>(٥)</sup> - ١٥٩

ونقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف<sup>(٦)</sup> .

والأكثر كونها عندهما فعلية إما ظاهرة الفعل نحو : إذا جاء زيد ، أو ( مقدرته )<sup>(٧)</sup>

(١) صفحة ٥٤٧ .

(٢) لأنه الأصل ولسلامته من الحذف والتقدير .

(٣) لقد سبق أن نسب الشارح إلى الأخفش صفحة ٢٧١ جواز وقوع الاسمية بعد إن الشرطية بشرط كون الخبر فعلا ، وانظر : صفحة ٢٢٠ تعليقه ٣ وسيدكر هذه النسبة بعد قليل .

(٤) ينسب هذا البيت لعمر بن أسد الفقعسي ولمرة بن عداء الفقعسي ، وفي الحماسة بشرح المرزوقي ٢١٤ : وقال بعض بني فقعس ، وهكذا نسب البغدادي في الخزائن ٢٩/٣ .

(٥) صدره : فهلاً أعدوني لثلي تفاقدوا .

والبيت في حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٢١٤ ، وفي الخزائن ٢٩/٣ .

اللغة : تفاقدوا : جملة اعتراضية دعائية ، يدعو عليهم بأن يفقد بعضهم بعضا ، أبزى : وهو الذي يخرج صدره ويدخل ظهره ، الأنكب : المائل ، وأصله الذي يشتكي من منكبیه فهو يمشي في شق .

الشاهد قوله : إذا الخصم أبزى حيث جاءت الاسمية بعد إذا ووقع خبرها اسما وهو شاذ لأن الكوفيين الذين نقل عنهم الرضي جواز وقوع الاسمية بعد إذا اشتراطوا كون خبرها فعلا كقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ .

(٦) انظر : صفحة ٢٢٠ تعليقه ٣ .

(٧) في ص وط : أو مقدرة .

نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ <sup>(١)</sup> أي إذا انشقت السماء .  
ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية <sup>(٢)</sup> ، فيجب عنده تأويل نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ <sup>(١)</sup> بالفعلية ، أي إذا انشقت السماء .

فقوله : وإذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والأخفش .  
وإنما اختارا بعدها الفعلية لأن الشرط بالفعل أولى ، كالنفي والاستفهام .  
وإنما لم يوجبا الفعل بعدها - كما فعل المبرد - لأنها ليست عريضة في الشرط كأن ولو ، ولا ظاهرة في تضمن معناه كَمَنْ وَمَتَى <sup>(٣)</sup> - على ما يجيء في الظروف المبنية <sup>(٤)</sup> - .

وأما على مذهب المبرد فينبغي أن لا يجوز بعدها الرفع إلا على وجه أذكره ، وهو أن بعضهم <sup>(٥)</sup> يجوز في جميع ما ذكرنا ونذكر - أنه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر - أن يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر .  
قال السيرافي : يجوز هلا زيد قتلته بتقدير : هلا قُتِلَ زيد قتلته <sup>(٦)</sup> .

#### (١) الانشقاق ١ .

(٢) في المنتقب ١٧٧/٣ و ( إذ ) يقع بعدها الفعل والفاعل والابتداء والخبر ، و ( إذا ) لا يقع بعدها إلا الفعل ..  
فأما امتناع الابتداء والخبر من ( إذا ) فلأن ( إذا ) في معنى الجزاء والجزاء لا يكون إلا بالفعل .  
(٣) نسب إليه ابن جني في الخصائص ١٠٥/١ ذلك فقال بعد أن تحدث عن قول الشاعر :  
إذا هو لم يخفني في ابن عَمِي وإن لم ألقه الرجل الظلوم  
قال : وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد ( إذا ) الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى :  
﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ .

وعند الرجوع إلى معاني القرآن للأخفش ٥٣٤/٢ وجدته يقول :  
إذا السماء انشقت على التقديم والتأخير .  
وهذا لا يؤيد ما نسب إليه ابن جني والرضي بل يعني أن التقدير إذا انشقت السماء . وانظر هذه المسألة في :  
التسهيل ٩٤ .

#### (٤) انظر : ط ١٠٨/٢ .

(٥) لعله يريد بهم الكوفيين بدليل قوله بعد : وروى الكوفيون .. وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٢٦ ، ٦٢٧ :  
فإذا كان الفعل المشغول مطاوعا جاز أن يفسر به مطاوعه رافعا للاسم السابق ومنه قول لبيد :  
فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعملك تهديك القرون الأوائل  
فأنت فاعل فعل مطاوع لينفعك تقديره : فإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك عملك .  
(٦) في هامش كتاب سيبويه ٥٢/١ قال السيرافي شارحا قول سيبويه ، والرفع بعد ألف الاستفهام أمثل منه في =

وروى الكوفيون<sup>(١)</sup> :

لا تجزعي إنْ منفسٌ أهلكته فإذا هلكْتُ فعندَ ذلك فاجزعي<sup>(٢)</sup> (٤٦)  
أي إنْ أَهْلِكَ منفسٌ أو إنْ هَلَكَ منفسٌ .

فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة<sup>(٣)</sup> :

١٦ - إذا ابنُ أي موسى بلالٌ بلفية فقام بفأس بين وِصْلِكَ جازرُ<sup>(٤)</sup>

على رواية رفع ( ابن ) ( أي إذا يُلغَ ابنُ أي موسى .

هذا )<sup>(٥)</sup> والأولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب ( إن )<sup>(٦)</sup> أمكن .

قوله : وحيث .

حيث دالةٌ على المجازاة في المكان كما إذا في الزمان ، نحو : حيث زيد تجده فأكرمه ،  
ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمال إذا ، فإنها تدخل على الاسمية  
التي جزأها اسمان - اتفاقا - نحو : اجلس حيث زيد جالس ، أما إذا كُسِعت<sup>(٧)</sup> بما نحو :

= متى .

قوله : والرفع فيها على الجواز أي لا على الاختيار ، ولا يجوز ذلك في هلا ولولاه ، لأنه لا يتبدأ بعدها الأسماء ،  
فلا يجوز أن تقول : هلا زيدٌ قائم ، ويجوز أن تقول : هلا زيدًا ضربته ، على معنى هلا ضربت زيدا ضربته .

(١) أجاز الكوفيون أن يكون الاسم المرفوع بعد إن الشرطية مرفوعا بما عاد إليه من الفعل ، من غير تقدير فعل ،  
الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٢) سبق ترجمته صفحة ٢٢٠ ، والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٣) سبقت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٤) البيت في ديوانه ١٠٤٢/٢ ، وفي الكتاب ٤٢/١ ، وفي المقتضب ٧٤/٢ ، وفي الخصائص ٣٨٠/٢ ، وفي الأمالي  
الشجرية ٣٤/١ ، وفي المغني ٣٥٥ ، وفي شرح شواهد المغني ٦٦٠ ، وفي الخزانة ٣٢/٣ .

اللغة : بلال أراد به بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري . فقال : الفاء واقعة في جواب إذا ، وجوّز دخولها  
على الفعل الماضي لأنه دعاء ، وصليكَ : الوصل بكسر الواو المفصل ، وهو ملتقى كل عظمين ، والمراد المفصلان  
للذان عند موضع النحر . والجازر اسم فاعل من جزر الناقة إذا نحرها .

الشاهد : أنشد الرضي مَوْجِها رواية الرفع في ( ابن ) على رأي المبرد الذي منع وقوع الجملة الاسمية بعد أداة  
الشرط ، فقال : إن التقدير إذا يُلغَ ابنُ أي موسى . ويروى البيت بنصب ابن وبلال ، وتوجيهه على أنه من باب  
الاشتغال ويُصَيَّبَان بفعل مقدر .

(٥) تكلمة من جد وص وط .

(٦) في ص وط : ذا .

(٧) أي قرنت .



حيثما ، ( فهما )<sup>(١)</sup> وسائر الأسماء المتضمنة معنى الشرط ، نحو : متى وأينما ، لا يفصل بينها وبين الفعل إلا عند الضرورة . قال<sup>(٢)</sup> :

١٦١ - فمتى واغلَّ يَزْرَهُمْ يُحْيُو ه ويعطفُ عليه كأسُ الساقِ<sup>(٣)</sup>  
وقال<sup>(٤)</sup> :

١٦٢ - صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينما الريح تَمِيلُهَا تَمِلُ<sup>(٥)</sup>  
فلو اضطرَّ الشاعرُ إلى ( الفصل )<sup>(٦)</sup> نحو : متى زيدا تزره يزرُك ، فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها .  
قوله : وفي الأمر والنهي .  
قد تقدم ذلك بعلته<sup>(٧)</sup> .

قوله : وعند خوف لبس المفسر بالصفة .  
إذا أردت - مثلا - أن تخبر أن كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا ،

---

(١) في ط : فهي .  
(٢) قائله عدي بن زيد وستأتي ترجمته صفحة ٧٣٨ .  
(٣) البيت في ملحقات ديوان عدي ١٥٦ ، وفي الكتاب ٤٥٨/١ ، وفي المقتضب ٧٤/٢ ، وفي الإنصاف ٦١٧ ، وفي ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٣ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٧ ، وفي الخزانة ٤٦/٣ .  
اللغة : الواغل الذي يدخل على من يشرب الخمر ، ولم يُدْع .  
الشاهد : استشهد به الرضي على أن واغل فُصِّلَ به اضطرارا بين متى ومجزومه ، ويعرب فاعل فعل محذوف يفسره المذكور .

(٤) قائله كعب بن جُعيل بن قُصير بن عُجْرة التغلبي شاعر تغلب في عصره مخضرم ، عُرف في الجاهلية والإسلام ، أدركه الأخطل في صباه وهجاءه وكان في زمن معاوية وشهد معه صفين ، توفي نحو ٥٥ هـ . وينسب البيت أيضا إلى حسام بن ضرار الكلبي .

(٥) البيت في الكتاب ٤٥٨/١ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢٩٧/١ ، وفي المقتضب ٧٣/٢ ، وفي الإنصاف ٦١٨ ، وفي الأملالي الشجرية ٣٣٢/١ ، وفي اللسان ( صعد ) ، وفي العيني ٤٢٤/٤ ، وفي الخزانة ٤٧/٣ .  
اللغة : الصعدة : القناة التي تنبت مستوية ، فلا تحتاج إلى تثقيب أو تعديل ، وأراد هنا المرأة مستوية القامة ، الحائر : المكان المظتمن الوسط المرتفع الحروف .

الشاهد : قوله : أينما الريح تَمِيلُهَا ، حيث فصل بين أينما ومجزومها بالريح وهو فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور .  
(٦) في ت : الفاصل .

(٧) صفحة ٥٤٧ .

وأنك لم تملك أحداً منهم إلا بشرائك بهذا الثمن ، فقلت : كل واحد من ممالكي اشترته بعشرين - بنصب كل - فهو نص في المعنى المقصود ، لأن التقدير اشترت كل واحد من ممالكي بعشرين .

وأما إن رفعت ( كل ) فَيَحْتَمَلُ أن يكون ( اشترته ) خبراً له ، وقولك ( بعشرين ) متعلقاً به ، أي كل واحد منهم مشترى بعشرين ، ( وهو المعنى المقصود ، ويحتمل أن يكون اشترته صفة لكل واحد ، وقولك بعشرين هو الخبر ، أي كل من اشترته من الممالك فهو بعشرين )<sup>(١)</sup> .

( فالمبتدأ - إذن - على التقدير الأول - أعظم ، لأن قولك : كل واحد من ممالكي ( أعظم )<sup>(٢)</sup> من اشترته ، ومن اشترى لك ، ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات ، والمبتدأ على الثاني لا يقع إلا على من اشترته أنت )<sup>(٣)</sup> .

فرفعه - إذن - مُطَرِّق لاحتال الوجه الثاني ، الذي هو غير مقصود ، ومخالف للوجه الأول ، إذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين ، أو بأقل منها ، أو بأكثر ، وربما يكون - أيضاً - لك منهم جماعة بالهبة ، أو الوراثه ، أو غير ذلك ، وكل هذا خلاف مقصودك .

والنصب - إذن - أولى ، لكونه نصاً في المعنى المقصود ، والرفع محتمل له ولغيره . والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾<sup>(٤)</sup> لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة ، فلا ( يصلح )<sup>(٥)</sup> - إذن - للتمثيل ، وذلك لأن مراده تعالى بكل شيء كل

(١) في ص : وهو نص في المعنى المقصود : اشترت كل واحد من ممالكي بعشرين ، وهو المعنى المقصود . ويحتمل أن يكون اشترته صفة لكل واحد ، وقولك « بعشرين » هو الخبر ، أي كل من اشترته من الممالك فهو بعشرين .

فرفعه إذاً مُطَرِّق لاحتال الوجه الثاني .

(٢) هكذا في ط ، ولعل الصواب : عم ، وتكون ( من ) بعدها موصولة ، وليس الكلام هذا في النسخ الأخرى فلم أستطع المقابلة .

(٣) تكملة من ط وحدها ، ولعله كان تعليقه ثم أدخل في نص الكتاب ، فإن النسخ التي بين يدي لم تذكره .

(٤) القمر ٤٩ .

(٥) في ج و ص : يصح .

مخلوق ، نصبت ( كل ) أو رفعته ، وسواء جعلت خلقناه ( صفته )<sup>(١)</sup> مع الرفع أو خبراً عنه ، وذلك أن قوله : خلقنا كل شيء بقدر ، لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم ( شيء ) لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ، ويقع على كل واحد منها اسم شيء ، فـ ( كل شيء ) في هذه ( الآية )<sup>(٢)</sup> ليس كما في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾<sup>(٣)</sup> لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن معنى ( كل شيء خلقناه بقدر ) ( برفع كل )<sup>(٤)</sup> على أن خلقناه هو الخبر : كل مخلوق مخلوق بقدر ، وعلى أن خلقناه صفة : كل شيء مخلوق كائن بقدر ، والمعنيان واحد ، إذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات ، سواء كان خلقناه صفة له أو خبراً ، وليس مع التقدير الأول أعظم منه مع التقدير الثاني ، كما في مثالنا . ويختار النصب أيضاً إذا كان الكلام جواباً عن استفهام بجملة فعلية ، كما إذا قيل : أ رأيت أحداً ؟ أو أيهم ؟ أو غلام أيهم رأيت ؟ فتقول : زيداً رأيت .

وإنما كان النصب أولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين . وكذا إذا قيل : أضراب الزيدان أحداً ؟ قلت : زيداً يضربانه ، لأن معناه : يضرب الزيدان أحداً ، فهو مقدر بالفعلية .

واختار الكسائي النصب إذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو : زيدٌ هنداً يضربها<sup>(٥)</sup> .

فزيد في المعنى هو الضارب ، وإن كان في اللفظ مبتدأ ، فنصب ( هندا ) أولى ، لأنه كأنه قيل : يضرب زيدٌ هنداً .

(١) في ط : صفة .

(٢) ساقطة من جـ .

(٣) البقرة ٢٨٤ .

(٤) ساقطتان من جـ وصـ وطـ .

(٥) انظر : الأصول لابن السراج ٢٤٤/٢ .

قوله : ويستوي الأمران في مثل : زيد قام وعمرو أكرمه .

يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود ، إذا كان ( قبله )<sup>(١)</sup> عاطف على جملة اسمية ، الخبر فيها جملة فعلية ، أو على الخبر فيها .

وإنما استويا لأنه يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفاً على الاسم التي هي الكبرى ، فيختار الرفع ، مع جواز النصب ، ( ليتناسب )<sup>(٢)</sup> المعطوف والمعطوف عليه في كونهما ( اسميتين )<sup>(٣)</sup> ، وأن يكون عطفاً على الفعلية التي هي الصغرى فيختار ( النصب مع جواز الرفع )<sup>(٤)</sup> ليتناسبا في كونهما فعليتين .

فإن قيل : بل الرفع أولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعلية منه إلى الاسمية .

وهذا المثال - أعني : زيد قام وعمرو أكرمه - مثال أورده سيبويه<sup>(٥)</sup> .

واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الصغرى ، لأنها خبر المبتدأ ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه ، فيما يجب له ويمتنع عليه ، والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير إلى المبتدأ ، وليس في ( عمرو كلمته ) ضمير راجع إلى زيد<sup>(٦)</sup> .  
وبعبارة أخرى ، وهي أنه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ، ولو قلت : زيد كلمت عمرا لم يجوز<sup>(٧)</sup> .

(١) في ص : فيه .

(٢) في ط : ليناسب ، وفي ص : ليتناسب ، وسقط منها : المعطوف والمعطوف عليه .

(٣) في ط : اسمين . ولعل الأفضل ما أثبتته .

(٤) في ص : الرفع مع جواز النصب .

(٥) الكتاب ٤٧/١ والأمثلة فيه : عمرو لقيته وزيد كلمته ، وزيد لقيت أباه وعمرا مررت به .. إلخ .

(٦) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣٣/٢ وهذا فيه إشكال .. وذلك لأن لقيته جملة لها موضع من الإعراب .. فكل شيء عطف عليها صار في حكمها خبرا لزيد ، وأنت لو جعلت عمرا ضربته خبرا عن زيد لم يجوز لخلوه من العائد .. ثم قال : ولا شك أنه إنما لم يذكر ذلك لأنه معلوم فلم يحتج إلى التعرض له .

ونسب الشيخ عبادة في حاشيته على شذور الذهب ١٧٧/٢ ، ١٧٨ إلى الأخفش ، والسيرافي منع النصب بناءً على العطف على الصغرى قال : وهو المختار لأن المعطوف على الخبر خبر ، ولا بد فيه من رابط وهو مفقود ، فالرفع عندهما واجب ، وإن ورد النصب فهو على حده في : زيدا ضربته ابتداء . وكان قد ذكر قبل أنه لو كان العطف بالفاء فإن الجملة تستغني عن الرابط لما في الفاء من السببية .

وبعبارة أخرى للأخفش ، وهي أنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل<sup>(١)</sup> .

واعتذر لسيبويه بأعذار ، أحدها للسيرافي - وهو جواب عن جميع العبارات - أن غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال ، بل ( غرضه )<sup>(٢)</sup> تبين جملة اسمية الصدر فعلية العجز ، معطوف عليها أو على ( الجزء منها )<sup>(٣)</sup> وتصحيح المثال إليك بزيادة ضمير فيه ، نحو : عمرو كلمته في داره ، أو لأجله أو نحو ذلك .

وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتماداً على علم السامع أنه لا بد للخبر إذا كان جملةً من ضمير ، فيصحح المثال إذا أراد<sup>(٤)</sup> .

وأجاب بعضهم عن الوجه الأول بأنه ليس بمسلّم أن حكمَ المعطوف حكمُ المعطوف عليه ، فيما يجب ويمتنع ، ألا ترى إلى قولهم : رب شاةٍ وسَخَلَتْهَا<sup>(٥)</sup> . ورد بأن سخلتها أيضاً نكرة - كما يجيء في باب المضمرات<sup>(٦)</sup> - .

وأجيب عن الوجه الثاني بأنك تقول : زيدٌ لقيته وعمرا ، ولو قلت : زيد لقيت عمرا لم يجز ، فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقامَ المعطوف عليه .

---

= وقال في ١٧٨/٢ وقال هشام : الواو كالفاء في حصول الربط ، لأن الواو فيها معنى الجمعية .. ورُدُّ بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات ، ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد . وقال ابن خروف تبعاً لطائفة من المتقدمين : جميع الحروف يحصل بها الربط .

قلت : لو خرج مثال سيبويه على ما قال هشام وابن خروف من أن الواو تغني عن الرابط لكان حسناً .

(١) انظر : صفحة ٥٥٤ تعليقة ٦ .

(٢) تكملة من ص .

(٣) في ت : الخبر منها .

(٤) في هامش الكتاب ٤٧/١ تلخيص لكلام السيرافي ، قال : المستفاد من كلام سيبويه أنك في هذا المثال بالخيار بين الرفع والنصب في زيد .. ثم ذكر إنكار الزيايدي لذلك ، ثم قال : وقد ظن السيرافي أن سيبويه إنما يعني بالجواز إذا اشتملت الجملة على الضمير بأن قيل : زيد لقيته وعمرو كلمته ، وإنما قوّته التصريح بهذا اشتغاله ببيان جواز رد المسألة الثانية إلى المبتدأ مرةً وإلى المفعول مرة ، ولم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة .

(٥) السخلة ولد الشاة ما كان من المعز والضأن ، ذكرنا كان أو أنثى ( التاج ٣٧٣/٧ ) والشاهد فيه عطف المضاف إلى ضمير الغيبة - وهو معرفة - على المجرور برب وهو واجب التنكير .

(٦) في ط ٥/٢ وإنما يقتضي ضميرُ الغائب تقدّم المفسر عليه لأنه وضعه الواضعُ معرفةً لا بنفسه بل بسبب ما يعود إليه ، فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهماً منكراً .

وأجاب أبو علي عن اعتراض الأخفش بأن الإعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز أن يُعْطَفَ عليه جملة لا إعراب لها .

وأشد الاعتراضات هو الأول ، والجواب ما قال السيرافي<sup>(١)</sup> ، ثم إن مثل هذا المثال أجازته سيبويه مُسَوِّيًا بين رفع الاسم ونصبه - على ما يؤذن به ظاهر كلامه<sup>(٢)</sup> - ومنعه الأخفش لخلو المعطوف عن الضمير ، وجوزّه أبو علي على أن الرفع فيه أولى من النصب<sup>(٣)</sup> .

وإن زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا إلى المبتدأ الأول ، فلاخلاف في جوازه<sup>(٤)</sup> .

ومثل قولك ( زيدا قام وعمرا أكرمه ) قولك : زيد ضارب عمرا وبكرا أكرمه ، يستوي في بكر الوجهان ، لأن اسمَ الفاعلِ الناصبِ للمفعول به كالفعل .

وأما إذا قلت : زيد قائم غلامه وبكرٌ أكرمه فالرفع فيه أولى ؛ لأن اسمي الفاعل والمفعول إذا لم ينصبا للمفعول به لم تتمّ مشابهُتهما للفعل - كما يجيء في باب الإضافة<sup>(٥)</sup> - إذ قد يرفع الضعيفُ المشابهة للفعل نحو : زيد مُصْرِيٌّ حِمَارُهُ :

قوله : ويجب النصبُ بعد حرف الشرط وحرف التحضيض ، مثل : إن زيدا ضربته ضَرْبَكَ ، وألا زيدا ضربته .

حرف الشرط إن وَلَوْ ، نحو : زيدا أكرمه ، وأما ( أما ) فهي - وإن كانت من حروف الشرط - إلا أن الرفع مختار بعدها - على ما تقدم<sup>(٦)</sup> - لأن النصب في أخويها إنما وجب لأجل الفعل المقدّر المتعدي ، وشرطها فعل لازم واجب الحذف - كما يجيء<sup>(٧)</sup> - غير مفسّر بشيء ، فلا يكون من هذا الباب ، وتقديره أما يَكُنْ من شيء ،

(١) وهو المذكور صفحة ٥٥٥ تعليقة ٤ .

(٢) الكتاب ٤٧/١ .

(٣) الإيضاح بشرح عبد القاهر المقتصد صفحة ٢٢٩ ومثاله هو : عبد الله ضربته وعمرو أكرمه .

(٤) مثاله : زيد قام وعمرو أكرمه هو .

(٥) صفحة ٨٩٢ .

(٦) صفحة ٥٤٠ وما بعدها .

(٧) ط ٥٣٩/٢ .

وليس للشرط حرفٌ غيرُ هذه الثلاثة ، إلا إذا عند سيويه<sup>(١)</sup> ، ويقبح الفصلُ بينها وبين الفعل باسم مرفوعٍ أو منصوبٍ ، نحو : إذا زيدٌ قام ، وإذا زيدًا ضربته - كما ذكرنا في متى وحيثما<sup>(٢)</sup> - .

قوله : وحرف التحضيض .

( وهو أربعة )<sup>(٣)</sup> هَلَّا وَاَلَّا ولولا ولوما ، وعند الخليل أَلَا المخففة<sup>(٤)</sup> ( قد تكون للتحضيض )<sup>(٥)</sup> - كما يجيء في<sup>(٦)</sup> قوله<sup>(٧)</sup> :

١٦٣ - أَلَا رَجُلًا جزاه الله خَيْرًا<sup>(٨)</sup>

( التقدير )<sup>(٩)</sup> أَلَا ترونني ، أي : هَلَّا ترونني .

وحرف التحضيض لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء - اتفاقا منهم - وقد يقدر الفعل بعدها ، إما مفسرا كما في قولك : هلا زيدا ضربته ، أو غير مفسر كما في قوله<sup>(١٠)</sup> :

(١) الكتاب ٤٣٢/١ .

(٢) صفحة ٥٥٠ ، ٥٥١ .

(٣) في ت : هو أربعة .

(٤) وفي الكتاب ٣٥٩/١ وسألت الخليل رحمه الله عن قوله :

أَلَا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبیت

فرغم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيرا من ذلك ، كأنه قال ألا ترونني رجلا جزاه الله خيرا .

(٥) تكملة من ط .

(٦) صفحة ٨٣٧ .

(٧) قائله عمرو بن قعاس - وفي العباب للصاعاني : قعاس - بن عبد يغوث بن مخدش .. المرادي المذحجي .

قتله عبد الله بن زياد مع مسلم بن عقيل بن أبي طالب ، وصلبهما ( الخزاعة ٥٥/٣ ) نقلا عن جهمرة ابن الكلبي .

(٨) عجزه : يدل على محصلته تبیت ، والبيت في الكتاب ٣٥٩/١ ، وفي النوادر لأبي زيد ٥٦ ، وفي الأزهية ١٧٣ ،

وفي رصف المباني ٧٩ ، وفي المغني ٩٧ ، وفي شرح شواهد ٢١٤ ، ٦٤١ ، وفي العيني ٣٦٦/٢ ، وفي الخزاعة

٥١/٣ .

اللغة : المحصلة هي المرأة التي تحصل تراب المعدن ، ورواه الأزهري بفتح الهمزة مشددة وقال : هما لأعرابي أراد

أن يتزوج امرأة بمتعة ( الخزاعة ٥٤/٣ ) .

الشاهد : أنشده الرضي على ألا قد تكون عند الخليل للتحضيض ، كما في هذا البيت .

(٩) تكملة من ط .

(١٠) قائله جرير وستأتي ترجمته صفحة ٨٢٦ .

١٦٤ - تُعَدُّون عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدَكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِّي الْمُقْتَعَا<sup>(١)</sup>  
أي لولا تعدون .

وكذا إنْ وَلَوْ ، فإنه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسرٍ نحو : إن سيفا فسيف ، ونحو :  
« اطلبُوا العلمَ ولو بالصين »<sup>(٢)</sup> .

ولاشك أن التحضيضَ والعرض والاستفهام والنفي والشرط ( والنهي )<sup>(٣)</sup> والتمني معانٍ تليق بالفعل ، فكان القياس اختصاصُ الحروف الدالة عليها بالأفعال ، إلا أن بعضها بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص ، كحروف التحضيض ، وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل ، وبعضها استعملت في القليلين مع أولويتها بالأفعال ، كهزمة الاستفهام وما ولا للنفي ، وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال كألا<sup>(٤)</sup> للعرض -

(١) البيت في ديوان جرير ٩٠٧ ، وفيه هلا مكان لولا . وفي الجمل ٢٤١ ، ونسبه المحقق إلى الأشهب بن رميلة أيضا ، وفي الخصائص ٤٥/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٧٩/١ ، وفي ابن يعيش ٣٨/٢ ، وفي المغني ٣٦١ ، وفي شرح شواهد ٣٦١ ، وفي اللسان ( ضطر ) ، وفي المسائل العسكرية ١١٢ ، وفي الخزانة ٥٥/٣ .  
اللغة : تعدون : ترون ، عَقَرَ الناقة : ضَرَبَ قوائمها بالسيف ، النيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنة ، ضوطري : الرجل الضخم اللثيم الذي لا غناءَ عنده ، الكمي : الشجاع المتكلمي في سلاحه ، المقنع : الذي على رأسه البيضة والمِغْفَر .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن الفعل قد حذف بعد لولا بدون مفسر ، أي لولا تعدون . وقدره ابن هشام في المغني ٣٦٢ فقال : أي لولا عددتم ، وقول النحويين : لولا تعدون مردود ، إذ لم يُرَدَّ أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل ، بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي ، وإنما قال تعدون على حكاية الحال ، فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن .

(٢) ذكره أبو الحسن نور الدين السهمودي في الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة صفحة ٣٥ وقال محققه محمد السلفي : أخرجه أبو نعيم في أخبار أصفهان ١٠٦/٢ ، والخطيب في تاريخه ٣٦٤/٩ .. وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٧/١ ، وابن حبان في الضعفاء ٣٨٢/١ ، وابن الجوزي ٢١٥/١ .

وقال : انظر الحديث في المقاصد الحسنة ٦٣ ، ميزان الاعتدال ١٠٧/١ ، فيض القدير ٥٤٢/١ ، ثم قال : درجته : لا أصل له ، لأن في سنده ( أبو عاتكة ) وهو طريف بن سليمان قال أبو حاتم : ذاهب الحديث ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وله طرق كلها باطلة كما قال الألباني وغيره .

(٣) تكملة من ط .

(٤) أثبت في هامش ط خلافا ما هنا وتضمن هذا الخلاف شاهداً خرَّجه البغدادي تحت رقم ١٦٥ وهأنذا أثبت هنا ما كتب في الحاشية رقم ٣ صفحة ١٧٧ : كحرفي الشرط ، وجميع هذه الأحوال أعني البقاء على الأصل من الاختصاص ، والغلبة في الأفعال ، والاشتراك بين القليلين ، والاختصاص بالأسماء أمورٌ موقوفة على السماع ، لا طريق للقياس فيها ، ولا علةٌ مخصصةٌ لكل واحد منها بما اختص .



على ما يجيء الكلام عليه في اسم لا لنفي الجنس<sup>(١)</sup> - وكذا إن الشرطية ، فإن المرفوع في نحو : ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ﴾<sup>(٢)</sup> يجوز عند الأخفش<sup>(٣)</sup> والفراء<sup>(٤)</sup> أن يكون مبتدأ ، والمشهور وجوب النصب في إن زيدا ضربته ، وألا زيدا تضربه في العرض .

قوله : وليس مثل « أزيد ذهب به » منه ، فالرفع .

أي فالرفع واجب ، وإنما قال : إنه ( ليس منه - أي )<sup>(٥)</sup> ليس من هذا الباب ، لأنه وإن كان اسما بعده فعل ( مشغل بضميره )<sup>(٦)</sup> لكنه ليس مشغلا عنه - أي عن العمل فيه أي عن نصبه لأن عمل الفعل أو شبهه فيما قبله لا يكون إلا النصب - كما ذكرنا<sup>(٧)</sup> - وقوله بضميره أو بمتعلقه أي بنصب ضميره أو ( بنصب )<sup>(٨)</sup> متعلق ضميره ؛ لأن الفعل لا يشغل عن نصب اسم ( يرفع )<sup>(٩)</sup> ضميره .

ففي قولك : أزيد ذهب به ؟ خرج ( زيد ) من الحد المذكور بقوله مشغل عنه ، وبقوله بضميره ، إذ المعنى مشغل عن نصبه بنصب ضميره .

= هذا وقد جاء حرف التحضيض قبل الاسمية شاذًا قال :

١٦٥ - ونبت ليل أرسلت بشفاعة إليّ فهلا نفس ليلي شفيها

وأما حرفا الشرط فالخلاف في لو قد مضى في باب المبتدأ ، وأما إن - فأكثر البصريين على أنه لا يدخل إلا في فعل ظاهر أو مقدر ونقل عن الأخفش جواز ارتفاع الاسم بعده على الابتداء بشرط كون خبره فعلا . ومن الحروف اللازم دخولها على الأفعال ألا للعرض فيجب النصب بعدها نحو : ألا زيدا تكرمه - على ما يجيء الكلام فيه في اسم لا لنفي الجنس .

(١) صفحة ٨٣٤ ، ٨٣٥ .

(٢) النساء ١٧٦ .

(٣) انظر : هامش رقم ٣ صفحة ٢٢٠ .

(٤) في معاني القرآن للفراء ٤٢٢/١ : عند ذكر قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ﴾ قال : في موضع جزم - يعني استجارك - وإن فرّق بين الجازم والمجزوم بـ ( أحد ) وذلك سهل في ( إن ) خاصة ، دون حروف الجزاء ، لأنها شرط وليست باسم ، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل ، وتداول في الكلام فلا تعمل ، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب .

(٥) ساقط من ج و ص وط .

(٦) ساقطتان من ج و ص وط .

(٧) صفحة ٥٢١ وما بعدها .

(٨) ساقطة من ص .

(٩) في ط : يرفع .

هذا على أنه جوز ابن السراج<sup>(١)</sup> والسيرافي<sup>(٢)</sup> في مثل هذا المبني للمفعول إسنادَه إلى مصدر مقدّر : أي أزيدًا ذهب الذهابُ به ، فيكون ( المجرور )<sup>(٣)</sup> في محل النصب ، فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط .

وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله .

وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة إلى المسند إليه المذكور ، بل يقدرّون قبل الاسم فعلًا متعديًا نحو : اذْهَبَ شخصٌ زيدًا ذَهَبَ به<sup>(٤)</sup> .

فاللازم ( يفسّر )<sup>(٥)</sup> المتعدي - كما ذكرنا قبل عن بعضهم أنهم يضمرون في نحو : إن زيدٌ ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس ، أي إن ضَرِبَ زيدٌ ضربته<sup>(٦)</sup> .

وكلاهما خلاف الأصل ، إذ الأصل موافقة الاسم المحدود ( لضميره أو متعلقه )<sup>(٧)</sup> في الرفع والنصب ، إذ ضميره أو متعلقه نائبه ، كما أن عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم ، فتتوي في إن زيد ذَهَبَ ، أو ذَهَبَ به ، أو ذَهَبَ غلامه ، أو ذَهَبَ بغلامه رافعا . وتتوي في : إن زيدا ضربته أو حقّ عليه الضلالة ، أو ضربتُ غلامه ، أو حقّ على غلامه الضلالة ناصبًا .

قوله : وكذا : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ ﴾<sup>(٨)</sup> .

أي ليس من هذا الباب ، لأنه خرج بقوله مشتغل عنه - أي عن نصبه - مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع ، وهنا لو نصبت كلَّ شيء بفعلوا لم يبق معنى الرفع ، إذ يصير المعنى : فعلوا في الزبر كلَّ شيء - إن علقنا الجارَّ بفعلوا - ونحن لم نفعل في الزبر -

(١) انظر : الأصول ٧٩/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٢٧/٢ .

(٣) في ت : الجار والمجرور .

(٤) لم أجد من نسب هذا الرأي إلى الكوفيين غير الرضي ، بل لم يذكر جواز نصب الاسم المذكور غيره فيما رأيت .

(٥) في ج ص وط : مفسر .

(٦) صفحة ٥٤٩ ونسب إجازة ذلك إلى السيرافي .

(٧) في ط : بضميره أو متعلقه .

(٨) القمر ٥٢ .

أي في ( صحائف )<sup>(١)</sup> أعمالنا - شيئاً ، إذ لم نوقع فيها فعلاً ، بل ( الكرام )<sup>(٢)</sup> الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة .

وإن جعلنا الجارَّ ( والمجرور )<sup>(٣)</sup> نعتاً لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء ( مثبت )<sup>(٤)</sup> في صحائف أعمالهم ، وهذا - وإن كان معنى مستقيماً - إلا أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع ، إذ المراد منه ما أريد في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ ﴾<sup>(٥)</sup> وفعلوه صفة كل شيء ، أي كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم ، بحيث لا يغادرُ صغيرةً ولا كبيرةً .

قوله : ونحو : ﴿ الزَّائِنَةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا ﴾<sup>(٦)</sup> الفاء بمعنى الشرط عند المبرد ، وجملتان عند سيويه ، وإلا فاختارُ النصب .

( أقول )<sup>(٧)</sup> جميعُ الشرائط فيه حاصلةٌ في بدء النظر ، لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو ( قوله تعالى )<sup>(٨)</sup> : ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴾<sup>(٩)</sup> إلا أن القراء لما اتفقوا فيه على الرفع ، إلا ما روي في الشاذُّ عن عيسى بن عُمَرَ أنه قرأ بالنصب<sup>(١٠)</sup> ، والنصب مع الطلب مختارٌ كما تقدم<sup>(١١)</sup> ، والقرآن لا يجوز ( أن يكون )<sup>(١٢)</sup> على غير

(١) في ط : صحف .

(٢) في ط : الكلام ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) في ت : مثبتا ، ولعل الأصح ما أثبتته ، لأن مثبت وصف لشيء وليس لكل .

(٥) القمر ٥٣ .

(٦) النور ٢ . وبعدها : ﴿ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةٌ جَلْدَةً ﴾ .

(٧) تكملة من ط .

(٨) تكملة من ج و ط .

(٩) المذثر ٣ .

(١٠) ذكر هذه القراءة عن عيسى بن عمر ابن جني في المحتسب ١٠٠/٢ ثم قال : وهذا منصوبٌ بفعل مضمرٌ أيضاً ، أي اجلدوا الزائنة والزائي ، فلما أضمر الفعل الناصب فسرهُ بقوله : فاجلدوا ، وجاز دخول الفاء في هذا الوجه لأنه في موضع أمر ، ولا يجوز زيداً فضرته .

(١١) صفحة ٥٤٣ .

(١٢) ساقطتان من ج و ص و ط .

المختار ، تمحل<sup>(١)</sup> له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور ، لئلا يلزم منه غير المختار .  
فنقول : ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها إذا كانت زائدة ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> إلى قوله : ﴿ فَسَبِّحْ ﴾<sup>(٣)</sup> - كما يجيء في الظروف المبينة<sup>(٤)</sup> - .  
أو تكون الفاء ( واقعة غير موقعها )<sup>(٥)</sup> لغرض<sup>(٦)</sup> كما في ﴿ وَرَبُّكَ فَكَبَّرَ ﴾<sup>(٧)</sup> و ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾<sup>(٨)</sup> .

وأما إذا لم تكن زائدة ، وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها - كما تقدم<sup>(٩)</sup> - .

وفي الآية هي كذلك ( لكون )<sup>(١٠)</sup> الألف واللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط ، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط ، فعبر المبتدأ كالجزء .  
وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء<sup>(١١)</sup> والمبرد<sup>(١٢)</sup> ، ( فالفاء واقعة في موقعها )<sup>(١٣)</sup> ، فيخرج عن الحد بقوله : مشتغل عنه بضميره أو متعلقه .

وقال سيبويه : هما جملتان ، أي الزانية مبتدأ محذوف المضاف ، أي حكم الزانية ،

(١) جواب لما في قوله : القراء لما اتفقوا .

(٢) و(٣) سورة النصر . والآيات هي ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ .

(٤) ط ١١١/٢ .

(٥) في ص : غير واقعة موقعها .

(٦) انظر : صفحة ٥٢٩ تعليقة ١٠ .

(٧) المدثر ٣ .

(٨) الضحى ٩ .

(٩) صفحة ٥٢٩ .

(١٠) في ص : لكن .

(١١) معاني القرآن ٢/٢٤٤ .

(١٢) قال في الكامل ٢/٢٦٥ ، ٢٦٦ : هريرة ودعها وإن لام لأم : منصوب بفعل مضمر تفسيره ودعها .. وإن

لم تضمر ورفعت جاز وليس في حسن الأول ... فأما قول الله عز وجل : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ وكذلك ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ فليس على هذا ، والرفع الوجه ، لأن معناه الجزاء ، كقوله : الزانية أي التي تزني فإنما وجب القطع للسارق والجلد للزنا فهذه مجازاة . ومن ثم جاز الذي يأتيني فله درهم .

(١٣) ساقط من ص .

والخبر محذوف ، أي فيما يتلى عليكم بعد<sup>(١)</sup> .

وقوله : فاجلدوا هو الذي ( وعد )<sup>(٢)</sup> بأن حكم الزانية فيه ، والفاء عنده - أيضا - للسببية أي ثبت زناهما فاجلدوا ، فخرج - أيضا - بقوله : مشتغل عنه بضميره - كما قدمنا<sup>(٣)</sup> - .

قوله : وإلا فالختار النصب .

أي لولا التقديران المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب ، فكان المختار النصب لقرينة الطلب ، التي هي أقوى قرائنه .

وتقدير المبرد أقوى ؛ لعدم الإضمار فيه ، كما في تقدير سيبويه .

واعلم أن ما يشتغل ( به )<sup>(٤)</sup> المفسر من ضمير الاسم المذكور أو متعلقه إن وقع بعد إلا فالفعل المقدّر ينبغي أن يكون مثبتا ، فيقدر في نحو : إن ( زيد )<sup>(٥)</sup> لم يقم إلا هو إن قام زيد لم يقم إلا هو ، وفي نحو : إن زيدا لم تضرب إلا إياه : إن تضرب زيدا لم تضرب إلا إياه ، وذلك لأن الاسم المذكور يقع ( من )<sup>(٦)</sup> الفعل المقدّر موقع الاسم المشتغل به من المفسر ، ألا ترى أن ( أحد ) ( واقع من ) ( استجارك ) المقدّر مقام الضمير من استجارك المفسر . وكذا « زيدا » في : إن زيدا ضربته ، واقع من ضربت المقدّر موقع الضمير من المفسر ، وما بعد إلا إذا كان فاعلا أو مفعولا مثبت لا غير ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد غير الموجب<sup>(٧)</sup> ، وليس قبل الاسم المذكور إلا حتى ينقض نفي الفعل ( المقدّر )<sup>(٨)</sup> ، كما نقض ( إلا ) المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر ، فلم يبق إلا إضمار الفعل الموجب ، ليوافق في المعنى المنفي المنقوض نفيه بإلا ، ( ألا ترى

(١) الكتاب ٧١/١ ، ٧٢ .

(٢) في ت وجد : وعدوا .

(٣) صفحة ٥٢٩ .

(٤) في ص وط : عنه ، والصواب ما أثبتته .

(٥) في ص : زيدا ، والصواب ما أثبتته . لأن المفسر لازم لا ينصب المفعول به .

(٦) في ص : في .

(٧) سيأتي الحديث في باب الاستثناء عن وقوع الاستثناء المفرغ في الموجب صفحة ٧٤٨ .

(٨) ساقطة من ص .

أن قام زيد<sup>(١)</sup> - في مثالنا - يوافق في المعنى لم يقم إلا هو ، وكذا يضرب زيدا يوافق  
( في المعنى )<sup>(٢)</sup> لم يضرب إلا إياه .

فإذا تقرر هذا قلنا : قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور ، مرفوع  
ومنصوب ، وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك - أي متخالفان رفعا ونصبا - وقد  
يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك .

فالأول على ثلاثة أضرب ، لأن الضميرين إما متصلان أو منفصلان ، أو متصل  
ومنفصل فإن كانا منفصلين فلك الخيار في إضمار فعلٍ رافعٍ لذلك الاسم المذكور أو  
إضمارٍ ناصبٍ ، مثاله : إن زيد لم يعطك إياه إلا هو ، فإن نصبته اعتبارا بإياه قدرت  
هكذا : لم يعطك زيدا لم يعطك إياه ( إلا هو )<sup>(٣)</sup> فلو سلطت الفعل عليه<sup>(٤)</sup>  
( لقلت )<sup>(٥)</sup> : زيدا لم يعطك إلا هو .

وإن رفعته اعتبارا بـ ( هو ) قدرت هكذا : أعطاك إياه زيد لم يعطك إياه إلا هو ،  
لأن المشتغل به - إذن - بعد إلا ، فلا بد من تقدير موجب - كما تقدم<sup>(٦)</sup> - وتسلط  
المفسر ههنا على الاسم المذكور مُحَالٌ إذ الفعل لا يرفع ما قبله .

وإن كان أحدهما متصلا والآخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل - يعني إن كان مرفوعا  
أضمر الرفع - وإن كان منصوبا أضمر النصب ، فالأول نحو : إن زيدا أعطاك إياه ،  
وإياه راجع إلى زيد ، وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون أحدهما  
منفصلا ، وكذا : إن زيد لم يضرب إلا إياه ، التقدير : إن أعطاك زيد أعطاك إياه ،  
وإن لم يضرب زيد لم يضرب إلا إياه .

ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير : إن أعطاك زيدا أعطاك إياه ، والمفعول مفسر الفاعل

---

(١) في ت وص : فقام زيد .

(٢) في ط : معنى ، وهي ساقطة من ص .

(٣) ساقطتان من ط .

(٤) يعني على الاسم الذي كان الفعل مشتغلا عنه بنصب ضميره .

(٥) في ط : قلت .

(٦) صفحة ٥٦٣ .

الذي هو ضمير متصل ، وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو : زيدا ضرب ، فكيف يجوز مع تأخره ؟ ولكن بالتسليط : إن زيدا أعطاك ، فيكون نحو : ( زيدا ضرب ) ولا يجوز .

وكذا لو اعتبرت المنفصل في ( زيدا )<sup>(١)</sup> لم يضرب إلا إياه لكان التقدير ضَرَبَ زيدا ، وبالتسليط زيدا ضَرَبَ ، ولا يجوز أن .

والثاني - أي الذي المتصل فيه منصوب - نحو : إن زيدا لم يضربه إلا هو ( أي إن لم يضرب زيدا لم يضربه إلا هو )<sup>(٢)</sup> .

ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير إن ضربه زيد ، والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل ، وقد تقدم امتناع ذلك<sup>(٣)</sup> .

وإن كانا متصلين - ولا بد أن يكون الفعل من أفعال القلوب ، أو مما ألحق به كعَدِمْتُ وفقدت ، وإلا اتحد ضميرا الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ، ولا يجوز ذلك إلا في أفعال القلوب ، كما يجيء في بابها<sup>(٤)</sup> - نظرنا<sup>(٥)</sup> ، فإن كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه - اعتبارا بالضمير المرفوع - نحو : إن زيدا عِلِمَهُ قائما ، أي إن عِلِمَ زيد عِلِمَهُ قائما ، إذ لو نصبت لكان التقدير : إن عِلِمَ زيدا عِلِمَهُ قائما ، فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ، ولا يجوز لا في أفعال القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول ، نحو : زيدا عِلِمَ قائما ، فكيف مع تأخره عن الضمير ؟ ولكن بالتسليط ( إن زيدا علم قائما )<sup>(٦)</sup> فلا يجوز أيضا لما ذكرنا .

وإن كان الاسم المذكور ضميرا راجعا إلى ما قبله جاز رفعه ونصبه ، اعتبارا بكل واحد من ضميرَي المفسر ، كقولك - بعد جَرِي ذكر زيد - إن إياه عِلِمَهُ قائما ،

(١) في ط : زيد ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٢) ساقط من ص .

(٣) صفحة ٥٢٧ .

(٤) ط ٢٨٥/٢ ، ٢٨٦ .

(٥) جواب الشرط في قوله قبل : وإن كانا متصلين .

(٦) في ج و ص وط : إن زيدا عِلِمَ عِلِمَ قائما ، ولعل الصواب ما أثبتته لأنه على التقدير المذكور في ج و ص وط جائز والشارح يقول : لا يجوز .

أي ( إن علمه قائما )<sup>(١)</sup> اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله ، وبالتسليط : إن إياه علم قائما ، ويجوز : إن هو علمه قائما ، أي إن علم علمه قائما ، باستتار الضمير لما ظهر العامل .

وأما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصباً - نحو : إن زيداً ضرب غلامه ، وإن زيداً ضرب غلامه ، وإن زيداً ضرب غلامه ، وإن زيداً ضرب غلامه ، فالاختبار<sup>(٢)</sup> بالضمير المتصل لا بالمتعلق ، فيجب في : إن زيداً ضرب غلامه الرفع ، إذ لو نصبته اعتباراً بمتعلق الضمير لكان التقدير ( إن ضرب زيداً - أي غلام زيد على ما ذكرنا قبل من أن المضاف في مثله محذوف )<sup>(٣)</sup> - فيفسر المفعول الفاعل ظاهراً مع تأخر المفعول ، ومع المضاف يفسر ذيل المفعول الفاعل ، وكلاهما لا يجوز - كما تقدم في أول هذا الباب<sup>(٤)</sup> - وعلى تقدير المصنف يكون التقدير<sup>(٥)</sup> ( إن لابس ( زيداً )<sup>(٦)</sup> - وضمير لابس لزيد - ولا يجوز - كما قدمناه<sup>(٧)</sup> - .

وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفاً في مثله يكون التقدير : إن ضرب زيداً أي متعلق زيد ، فيكون المفعول في الظاهر مفسراً للفاعل ، وهو ضمير متصل ، وفي التقدير : ذيل المفعول مفسراً للفاعل ، ولا يجوز أن مع تقدم المفعول ، نحو : زيداً ضرب ، ( و )<sup>(٨)</sup> غلاماً هند ضربت ، فكيف مع تأخره ؟ وبالتسليط يصير : إن زيداً لابس ، أو إن زيداً ضرب ، أي متعلق زيد ضرب ، ولا يجوز .

وأما إن كان الضمير في المسألتين ( منفصلاً )<sup>(٩)</sup> جاز رفع الاسم المذكور ونصبه ، نحو : إن زيداً لم يضرب غلامه إلا إياه ، وإن زيداً لم يضرب غلامه إلا هو .

(١) في ط : إن علمه علمه غائباً ، وعلى ما في ط يجب أن يكون بالتسليط : إن إياه علم علمه قائما . والله أعلم .

(٢) جواب أما في قوله : وأما المفسر .

(٣) صفحة ٥٣٥ .

(٤) و(٧) صفحة ٥٢٧ .

(٥) تكملة من ط وحدها .

(٦) في ط : زيد ، والصحيح ما أثبتته ، لأنه لا يمكن أن يكون للفعل فاعلان ظاهر وضمير ، والله أعلم .

(٨) ساقطة من ط ، وهي لازمة .

(٩) في ص : متصلاً والصواب ما أثبتته لأن الحديث بعده عن المنفصل .



تقدير الرفع في المسألة ( الأولى )<sup>(١)</sup> : إن لم يضرب زيد - أي متعلق زيد - لم يضرب غلامه إلا إياه .

وتقدير النصب فيها : إن ضرب غلام ( يد زيداً لم يضرب غلامه إلا إياه ، وبالتسليط : إن زيداً ضرب غلامه ، لأنك إذا حذف الضمير المستثنى حذفت أداة الاستثناء ، فصيرت الفعل موجبا ، ليبقى معنى إيجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء .

وتقدير الرفع في الثانية : إن ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه إلا هو .  
وتقدير النصب فيها : إن لم يضرب زيداً - أي متعلق زيد - لم يضرب غلامه إلا هو ، وإن لم يلبس زيداً بضرب غلامه لم يضرب غلامه إلا هو - على تقدير المصنف<sup>(٢)</sup> - وبالتسليط : إن زيداً - أي غلام زيد - لم يضرب إلا هو ، وعلى تقدير المصنف : إن زيداً لم يلبس بضرب غلامه إلا هو<sup>(٣)</sup> .

وأما المفسر الذي معه متعلقان بضمير الاسم المذكور مختلفان رفعاً ونصباً نحو : إن زيد ضرب أخوه أباه ، فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب ، فتقدير الرفع إن ضرب زيد - أي متعلق زيد - ضرب أخوه أباه ، وتقدير النصب : إن ضرب أخو زيد زيداً - أي متعلق زيد - ضرب أخوه أباه ، وبالتسليط : إن زيداً أي - أبازيد - ضرب أخوه ، وعلى تقدير المصنف إن زيداً لابس بضرب ( أبيه )<sup>(٣)</sup> .  
هذا ما عرض لإتمام هذا الباب والله أعلم بالصواب .

(١) في ط : أولى ، على أنه خير لقوله ، وتقدير الرفع والصواب « الأولى » لأنه سيذكر بعده تقدير الرفع في المسألة الثانية .

(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٥ .

(٣) في ت : ابنه .

## التحذير

قوله : الرابع التحذير ، وهو معمولٌ بتقدير اتق ، تحذيراً مما بعده ، أو ذِكرُ المحذَر منه مكرراً ، نحو : إياك والأسد ، وإياك وأن تُحذَف ، والطريقُ الطريقُ .

سمي اللفظ ( المحذَر )<sup>(١)</sup> به من نحو : إياك والأسد ، ونحو : الأسد الأسد تحذيراً - مع أنه ليس بتحذير ، بل هو آلة التحذير .

قوله : وهو معمول بتقدير اتق تحذيراً مما بعده .

مؤذنٌ بأن لفظ التحذير هو إياك دون المعطوف ، وليس كذا ، بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه ، والصحيح أن يقال : لفظُ التحذير على ضربين :  
( إِمَّا لفظُ المحذَر منه مكرراً ، معمولاً لِبَعْدٍ مقدراً نحو : الأسد الأسد .  
أو لفظُ المحذَر مع المحذَر منه بعده معمولاً لِبَعْدٍ مقدراً )<sup>(٢)</sup> .

قوله : تحذيراً مما بعده .

مفعول له ، والعامل فيه المصدر - أعني التقدير - أي بأن تقدر : اتق تحذيراً مما بعد ذلك المعمول ، كالأسد الذي بعد إياك .

وتقدير ( اتق ) ههنا فيه ( بعض )<sup>(٣)</sup> السماجة من حيث المعنى : إذ يصير المعنى : اتق نفسك ( من )<sup>(٤)</sup> الأسد ، ولا يقال : اتقيت زيذاً من الأسد ، أي نجيته ، ( ولو )<sup>(٥)</sup> قال : بتقدير نَحَّ أو بَعْدَ كان أولى .

(١) في ط : المحذَر .

(٢) في ط : أما لفظ المحذَر مع المحذَر منه بعده معمولاً لِبَعْدٍ مقدراً . وأما لفظ المحذَر منه مكرراً معمولاً لِبَعْدٍ مقدراً نحو : الأسد الأسد .

والتعبيران واحد إلا أن الاختلاف في الترتيب فقط .

(٣) في ط : بعد .

(٤) في ص : و .

(٥) في ت : واذ .

قوله : أو ذكر المحذر منه مكررا .

فيه نظر ، وذلك أن ( ذكر ) مصدر ، ففي عطفه على قوله ( معمول ) بُعد من حيث المعنى ، إلا أن يقدَّر في الأول مضاف ، أي هو ذكر معمول ، أو ذكر المحذر منه . وفيه نظر أيضا ، لأن مراده بالتحذير هذا المنصوب ، لأنه في تقسيم المنصوبات ، ألا ترى إلى قوله : الثاني المنادى ، الثالث ما أضمر عامله ، فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا .

وفي بعض النسخ أو ذُكِرَ - بلفظ ما لم يسم فاعله - وليس بوجه ، لأن أو ههنا متصلة - من حيث المعنى - فينبغي أن يليه ( مثل )<sup>(١)</sup> المذكور قبل ، كما في نحو : جاءني زيد أو عمرو ، ( بلى )<sup>(٢)</sup> لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها ، تقول : أنا مقيمٌ ، ثم يبدو لك فتقول : أو أمشي ، بمعنى بل أنا أمشي ، فيكون للإضراب عن الأول والإثبات للثاني - كما يجيء في حروف العطف<sup>(٣)</sup> - .

قال سيويه - في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا ﴾<sup>(٤)</sup> لو قال : أولا تطع كفورا لانقلب المعنى ، لأنها - إذن - إضرائية بمعنى ( بل ) فتكون للإضراب عن النهي عن طاعة الآثم<sup>(٥)</sup> .

فلو قلنا ههنا : أو ذُكِرَ لكان إضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ، ولا يستقيم . فعلى كل وجهٍ في لفظه نظر<sup>(٦)</sup> .

(١) ساقطة من ج .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ط ٣٦٩/٢ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ الدهر ٢٤ .

(٥) في الكتاب ٤٩١/١ : ولو قلت : أولا تطع كفورا انقلب المعنى فينبغي لهذا أن يجيء في الاستفهام بأم منقطعا من الأول ، لأن أو هذه نظيرها في الاستفهام أم .

(٦) لعل أحسن تخرج لكلام ابن الحاجب حذف كلمة ( ذكر ) من قوله أو ذكر المحذر .. إلخ وبذلك يستقيم الكلام ، أما تقدير الرضي بأنه على حذف مضاف من الأول ، فقد أجاب عنه بما يكفي ، وكذا ردُّ على ما ورد في بعض النسخ من أنه بالبناء للمفعول بما يكفي أيضا .

وضابط هذا الباب أن نقول ، كل ( محذر )<sup>(١)</sup> معمول لحذر أو بعد أو شبههما ،  
مذكور بعده ما هو المحذر منه ؛ إما بواو العطف أو بمن ظاهرة أو مقدرة ، يجب إضمار  
عامله ، وكذا كل محذر منه مكرّر معمول لبعد .

فيدخل في الأول نحو : إياك والأسد ، وإياي والشر ، وماز رأسك والسيف<sup>(٢)</sup> .  
فالمحذر - إذن - إما ظاهر أو مضمر ، والظاهر لا يجيء إلا مضافا إلى المخاطب ،  
والمضمر لا يجيء - في الأغلب - إلا مخاطبا ، وقد يجيء متكلما - كما مر<sup>(٣)</sup> - .  
وإذا كان معطوفا على المحذر جاز أن يكون ضمير ( غيب )<sup>(٤)</sup> نحو : إياك وإياه من  
الشر .

وقولهم : إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب<sup>(٥)</sup> شاذ من وجهين :  
من جهة وقوع إياه محذرا وليس بمعطوف ، ومن جهة إضافة إيا إلى المظهر .  
وسيويوه<sup>(٦)</sup> يقدر نحو : إياي والشر بنحو : لأحذر ونحوه . ( فيكون على هذا  
تحذرا لا تحذيرا )<sup>(٧)</sup> .

(١) في ط : محذور .

(٢) في مجمع الأمثال ٢/٢٧٩ : قال الأصمعي : أصل ذلك أن رجلا يقال له مازن أسر رجلا ، وكان رجل يطلب  
المأسور بذئجل ، فقال له : ماز - أي يا مازن - رأسك والسيف فنجى رأسه ، فضرب الرجل عنق الأسير . قلت :  
قال الليث : إذا أراد الرجل أن يضرب عنق آخر يقول : أخرج رأسك فقد أخطىء ، حتى يقول : ماز رأسك ،  
أو يقول : ماز ، ويسكت ومعناه مدّ رأسك .

(٣) نحو : إياي والشر .

(٤) في ص وط : غائب .

(٥) أورد ابن جني في سر الصناعة ٣١٢ - ٣١٨ بتحقيق هنداي عن المبرد أن الخليل يذهب إلى أن ( إيا ) اسم  
مضمر مضاف إلى الكاف ، وحكى ذلك عن المازني أيضا .

ثم ذكر ما أورده سيويوه في الكتاب ١/١٤١ عن سماع الخليل من أعرابي إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب .  
وذكر آراء أخرى في إيا منها رأي للأخفش أنه اسم مفرد يتغير آخره كما تتغير المضمرات .

٢٧٠ .

ثم بين استحسانه رأي الأخفش ورد ما عده .

وانظر : المسألة في كتاب الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه لمهدي الخزومي صفحة ٢١٤ .

(٦) في الكتاب ١/١٣٨ : ومن ذلك أيضا إياك والأسد وإياي والشر ، كأنه قال : إياك فاتقن والأسد ، وكأنه  
قال : إياي لأتقن والشر .

(٧) تكملة من ط .

وقال الخليل : بعضهم ( تقول )<sup>(١)</sup> له : إياك ، فيقول : إياي<sup>(٢)</sup> ، ( إذا )<sup>(٣)</sup> قَبْلَ منك واستجاب ، كأنه يقول : أَحذِرْ نفسي وَأَحْفَظْ .

وغير سيبويه يقدر في نحو : ( إياي والشر )<sup>(٤)</sup> : حذِرْ - ( خطابا )<sup>(٥)</sup> - كما في إياك<sup>(٦)</sup> .

وقول سيبويه أولى ؛ ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا - كما في إياك والشر .  
وقول عمر ( رضي الله عنه )<sup>(٧)</sup> لجماعة : إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا ،  
ولذلك لكم الأسل والرماح<sup>(٨)</sup> يحتمل أمر المتكلم - أي لأبعد نفسي عن مشاهدة  
حذف الأرنب ، وأمر المخاطب أي بعدوني عن مشاهدة حذفه .

وأما الثاني - أعني المحذَر منه المكرر - فيكون ظاهرا أو مضمرا ، نحو : الأسد  
الأسد ، ونفسك نفسك ، وإياك إياك ، وإياه إياه ، وإياي إياي ، سواء كان الظاهر  
مضافا أولا ، والمضمر متكلما أو مخاطبا أو غائبا .

وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم ، نحو : احذِرِ الأسدَ الأسدَ ، وإياك إياك  
احذِرْ<sup>(٩)</sup> .

نظرا إلى أن تكرير المفعول للتأكيد لا يوجب حذف العامل ، كقوله تعالى :  
﴿ دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾<sup>(١٠)</sup> .

(١) في جميع النسخ : يقول : ولعل الصواب ما أثبتته ، فإن المقصود المخاطب لا المتكلم .

(٢) في الكتاب ١٣٨/١ : وزعم أن بعضهم يقال له : إياك فيقول : إياي ، كأنه قال : إياي أحفظ وأحذر .

(٣) في ط : إذ .

(٤) في ت : إياي كأنه عاد لفظ المتكلم والشر .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) كالزحشرى وابن يعيش ٢٥/٢ ، ٢٦ ، وانظر : الممع ١٧٠/١ ، ولم يذكر المبرد تحذير المتكلم في المقتضب .

(٧) تكملة من ج و ص و ط .

(٨) ورد هذا القول في الكتاب ١٣٨/١ ، وفي إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٠٧/١ ، وفي تاج العروس ٦٦/٦ .

والتذكية الذبح ، والأسل : الرماح والنبل .

(٩) الذين ذكروا الإجازة من النحويين لم يحدّدوا المجيز . انظر : الممع ١٦٩/١ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان

١٩١/٣ .

(١٠) من قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ الفجر ٢١ .

ومنه الآخرون<sup>(١)</sup> ، وهو الأولى ، لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذّر منه (ولأنا نقول)<sup>(٢)</sup> إن كلّ معمولٍ مكرّرٍ موجبٌ لحذف عامله .

وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذّر منه المكرر كون تكريره دالا على مقارنة المحذّر منه للمحذّر ، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذّر منه على أبلغ ما يمكن ، وذلك بتكريره ، ولا يتسعُ لذكر العامل مع هذا المكرر .  
وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقا .

قال المصنف : كان أصل إياك والأسد : اتفك ، ثم إنهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا اتصلوا بال نفس مضافا إلى الكاف ، فقالوا : اتق نفسك ، ( ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال )<sup>(٣)</sup> ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج إليه ، لأن اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل ، فرجع الكاف ولم يجر أن يكون متصلا ، لأن عامله مقدّر - كما يجيء في باب المضمرات<sup>(٤)</sup> - فصار منفصلا .  
وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه ، والأولى أن يقال : هو بتقدير إياك باعد ، أو نَحْ ، بإضمار العامل بعد المفعول<sup>(٥)</sup> .

وإنما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون أحدهما ( منفصلا )<sup>(٦)</sup> كما جاز ما ضربتُ إلا إياك ، وما ضربتُ إلا إياي .

فإن قلت : بينهما فرق وذلك أن المفعول في الحقيقة في ما ضربتُ إلا إياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدّد المقدّر ، أي ما ضربتُ أحدا إلا إياي ، فالفاعل والمفعول

(١) ومنهم سيبويه ١٣٩/١ ، والصيمري في التبصرة ٢٦٢/١ .

(٢) في ت وج و ص : ولا نقول . والصواب ما أثبتته لأنه سيذكر بعد أن المكرر يجب حذف عامله .

(٣) تكلمة من ج و ص و ط .

(٤) ط ١٢/٢ ، ١٣ .

(٥) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٧ ، وقال في إيضاحه للمفصل ٣٠٥/١ : ومنه ما هو قياسي .. كقولك : إياك والأسد وكقولك إياك من الأسد ، وأصله تَحَلَّ ، إلا أن الضميرين إذا كانا لشيء واحد وجب إبدال الثاني بالنفس في غير أفعال القلوب ، فصار التقدير نَحْ نفسك ، ثم حذف الفعل بفاعله ، فزال الموجب لتغيير إضمار الثاني ، فوجب رجوعه إلى أصله ، إلا أنه لا يمكن الإتيان به متصلا لعدم ما يتصل به ، فوجب أن يكون منفصلا .

(٦) هذا الرأي الذي رآه الرضي مذكور في أسرار العربية ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٧) في ص : متصلا .

فيه<sup>(١)</sup> ليسا - في الحقيقة - ضميرين لواحد ، بخلاف قولك : إياي ضربت ! .

قلت : الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكمُ الظاهر مطلقا - كما ذكرت في أول باب المنصوب على شريطة التفسير<sup>(٢)</sup> - لكونه مستقلا مثله ، وقد صرح السيرافي بجواز نحو : إياي ضربت ، وأيضا الظاهر من كلام العرب أن المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر ، وإن منعه المصنف في شرح المفصل عند قول جاز الله : الله أحمد<sup>(٣)</sup> .  
فمعنى إياي ضربت ( ما )<sup>(٤)</sup> ضربت إلا إياي ، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(٥)</sup> ما نعبد إلا إياك .

( وإنما وجب الحذف في الأول والثاني<sup>(٦)</sup> لأن القصْد - كما قلنا في النداء<sup>(٧)</sup> - أن يفرغَ المتكلمُ سريعا من لفظ التحذير ، حتى يأخذ المخاطبُ حِذْرَه من ذلك المحذوف ، وذلك لأنه لا يَسْتَعْمِلُ هذه الألفاظ إلا إذا شارَفَ المكروهُ أن يرهقَ<sup>(٨)</sup> .

وإنما وجب حذف العامل في نحو : إياك والأسد لأنه في معنى المكرر الذي ذكرنا أنه يجب حذف فعله ، لأن معنى إياك بعد نفسك من الأسد ، وفحوى هذا الكلام احذر الأسد ، ومعنى ( الأسد ) : أي بعد الأسد عن نفسك ، وهو أيضا بمعنى احذر الأسد ، لأن تبعيد الأسد عن نفسك بأن تتباعد عنه ، فكأنك قلت : الأسد الأسد .

فإن قلت : المعطوف في حكم المعطوف عليه ، وإياك محذر والأسد محذر منه ، وهما متخالفان ، فكيف جاز العطف ؟

---

(١) في جميع النسخ : فيه ، والمقصود : في المثال أو في الكلام وليس المقصودُ المفعول فيه الاصطلاحي .

(٢) صفحة ٥٢٧ .

(٣) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٤٧/١ قوله : الله أحمد على طريقة إياك نعبد ، تقدما للأهم ، وما يُثقل أنه للحصر لا دليل عليه ، والتمسك فيه بمثل ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ الزمر ٦٦ ضعيف لأنه قد جاء ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ﴾ الزمر ٢ .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) الفاتحة ه أو ع على خلاف في عد البسمة آية من الفاتحة وعدم عدها .

(٦) لم يتقدم الحديث عن حذف العامل إلا في المكرر فلا أدري ما الذي يقصد بالثاني ، وإن قلنا إنه يقصد المعطوف فلا يستقيم ذلك لأنه سيذكره بعد قليل .

(٧) صفحة ٤٨٦ .

(٨) تكملة من ط وحدها . وفيها أيضا بعد قوله : يرهق : والمعطوف في إياك والأسد في المكرر ، وهو كلام غير متسق مع ما قبله لذا جعلته في الهامش .

فالجواب : أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف ( للمعطوف )<sup>(١)</sup> عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله ، وجهة انتساب إياك إلى عامله كونه مفعولا به ، أي مبعدًا وكذا الأسد مبعد ، إذ المعنى إياك بعد وبعد الأسد .

قوله : إياك من الأسد ، ومن أن تحذف ، وإياك أن تحذف بتقدير ( من ) ولا تقول : إياك الأسد لامتناع تقدير ( من ) .

إذا جاء المحذّر منه بعد المحذر ، فإما أن يكون مع ( أن ) أولاً معها ، فالذي بغير أن نحو : إياك والأسد ، يجوز فيه وجهان ، كونه مع الواو ومع من ، وقد عرفت معنى العطف<sup>(٢)</sup> ، وأما من فهو متعلق ( بالفعل )<sup>(٣)</sup> المقدر أي بعد نفسك من الأسد .

والذي مع أن يجوز فيه هذان الوجهان ، نحو : إياك وأن تحذف ، وإياك من أن تحذف ، ويجوز فيه وجه ثالث ، وهو حذف الجار ، لأن أن حرف موصولة طويلة بصلتها ، لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم ، فلما طال - لفظا - ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر ، الذي هو مع الجرور كشيء واحد ، وكذا أن المصدرية ، وبعد حذف الحرف صار أن مع صلتها في محل النصب عند سيبويه ، نحو : الله لأفعلن<sup>(٤)</sup> .

وقال الخليل<sup>(٥)</sup> والكسائي<sup>(٦)</sup> : هي باقية على ما كانت عليه من الجر .

(١) تكملة من ج و ص و ط .

(٢) صفحة ٥٧٣ .

(٣) في ص : يبعد .

(٤) في الكتاب ١/١٤١ فإذا قلت : إياك أن تفعل ، تريد إياك أعظ مخافة أن تفعل ، أو من أجل أن تفعل جاز ، لأنك لا تريد أن تضمه إلى الاسم الأول ، كأنك قلت : إياك نخ لمكان كذا وكذا .

(٥) و(٦) ونقل أيضا عنهما هذا الرأي ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٣٤ فقال : ومذهب الخليل والكسائي في أنه وأن أنهما في محل جر بعد حذف حرف الجر . ونقل محقق الكتاب في الهامش رقم (١) كلام الخليل من الكتاب ١/٤٦٤ ومنه : فإن حذف اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذف اللام من لإيلاف كان نصبا هذا قول الخليل . ثم قال المحقق : هذا كلام سيبويه عن رأي الخليل في أن وأن بعد حذف حرف الجر فلعل المصنف استقى رأى الخليل من موضع آخر .

قلت : ولم أجد في الكتاب حديثا عن حذف الجار منسوباً إلى الخليل غير هذا ، ولعل الرضي نقل عن ابن مالك ما نقله عن الخليل . والله أعلم .



والأول أولى ، لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ، ونحو الله لأفعلن نادر .  
وحذف حرف الجر مع غير أن وأن سماع ، نحو : استغفرت الله ذنبا ، أي من ذنب ،  
( وبغاه الخير أي بغى له )<sup>(١)</sup> .

وقال الأخفش الصغير<sup>(٢)</sup> : يجوز حذف حرف الجر قياسا إذا تعين ، وإن كان مع  
غير أن وأن<sup>(٣)</sup> .

ولم يثبت ، فلهذا لم يجوز حذف الجار من إياك من الأسد إذ ( ليس بقياس و )<sup>(٤)</sup>  
ولم يسمع .

فإن قيل : فاحذف العاطف .

قلنا : حذفه أيضا لا يجوز ، وهو أشد من حذف حرف الجر ، لأنه<sup>(٥)</sup> قياس مع أن  
وأن شاذ كثير في غيرهما ، وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادرا ، كما قال أبو علي في  
قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ﴾<sup>(٦)</sup> أي وقلت . فأما قول  
الشاعر<sup>(٧)</sup> :

(١) ساقط من ص .

(٢) هو علي بن سليمان الأخفش ، من أفاضل علماء العربية ، أخذ عن أبي العباس ثعلب ، وأبي للعباس المبرد ، وأبي  
العيناء الضرير ، وأخذ عنه أبو عبيد الله المرزباني ، والمعافى بن زكريا ، وعلي بن هارون ، وكان ثقة . توفي سنة  
٣١٥ هـ ( نزهة الألباء ٢٤٨ ) .

(٣) ونقل هذا الرأي أيضا عن الأخفش الصغير ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٣٥ قال : ورأى علي بن سليمان  
الأخفش اطرأ الحذف والنصب فيما لا لبس فيه كقول الشاعر :

تجنّ قبيدي ما بها من صباية وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

أي لقضى علي .. وهذا النقل يؤكد لي اعتماد الرضي على ابن مالك في نقله عن الخليل والكسائي المذكور سابقا .  
في الصفحة السابقة ، تعليقة (٥) و (٦) .

(٤) تكملة من ط .

(٥) أي حذف حرف الجر .

(٦) التوبة ٩٢ . والآية بنامها ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَاعْيَنُّهُمْ  
تَقِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ﴾ وجواب الشرط : تولوا . وانظر : الكشف ٢٠٨/٢ .

(٧) هو الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب شيخ بني هاشم في وقته شاعرهم  
وعالمهم ، شعره حجة احتج به سيبويه ، كان نازلا عند بعض بني تميم ، ولما اشتد هارون الرشيد في طلب الهاشمين  
دلوأ عليه ونهوه فهاجهم . توفي نحو سنة ١٧٣ هـ ( الأعلام ٢٥٦/٥ ) .

١٦٦ - فإياك إياك المرء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب<sup>(١)</sup>  
 فإما لضرورة الشعر ، وإما لأن إياك إياك من باب ( الأسد الأسد ) ، أي المحذر منه  
 مكرر ، و ( المرء ) منصوب بأحذر ، وهذا قول سيبويه<sup>(٢)</sup> ، وإما لأن المرء مصدر  
 ( بمعنى )<sup>(٣)</sup> أن تمارى ، فحُمل في جواز حذف ( الجار )<sup>(٤)</sup> على ما يقدر به ، ومع هذا  
 لا يجوز قياس سائر المصادر عليه ؛ وهذا قول ابن أبي إسحاق<sup>(٥)</sup> .  
 ولا يتمتع أن يدعى أن الواو التي في المحذر بمعنى مع<sup>(٦)</sup> .

(١) البيت في الكتاب ١٤١/١ ، وفي المقتضب ٢١٣/٣ ، وفي الخصائص ١٠٢/٣ ، وفي اللامات ٥٨ ، وفي رصف  
 المياني ١٣٧ ( الشطر الأول ) ، وفي معجم الشعراء للمرزباني ٣١٠ وفيه : وشعره حجة احتج به سيبويه ، قال محمد  
 ابن سلام : قلت ليونس : أيا أبا عبد الرحمن أتميزها ؟ ، قال : وهو من الإغراء . فقال : أجاز ابن أبي إسحاق للفضل  
 ابن عبد الرحمن :

إياك إياك ... لمخ .

والبيت أيضا في الخزنة ٦٣/٣ .

اللغة : إياك : أحذر ، المرء : الجدل .

الشاهد قوله : إياك إياك المرء حيث حذف منه الواو ولم يقترن بمن وهو شاذ .

(٢) قال في الكتاب ١٤١/١ بعد أن ذكر امتناع نحو : إياك الأسد ، وإجازة ابن أبي إسحاق البيت المذكور - :  
 كأنه قال : إياك ، ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر ، فقال : اتق المرء .

(٣) ساقطة من ج و ص .

(٤) في ص : حرف الجر .

(٥) في الكتاب ١٤١/١ إلا أنهم زعموا أن أبا إسحاق أجاز هذا البيت في شعر ونسب البغدادي في الخزنة إلى ابن  
 أبي إسحاق ما نسبته إليه الرضي انظر : ٦٤/٣ ، وابن أبي إسحاق هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ،  
 كان قيما بالعربية والقراءة إماما فيهما ، شديد التجريد للقياس . يقال : إنه أول من علل النحو ، كان هو وعيسى  
 ابن عمر يطعنان على العرب ، وكان يرد كثيرا على الفرزدق فهجاه توفي بالبصرة سنة ١١٧ هـ ( نزهة الألباء ١٨ ) .

(٦) لم أجد من قال هذا الرأي غير الرضي فيما بين يدي .

## الإغراء

وقد ترك المصنف باباً آخر مما يجب إضمار فعله - قياساً - وهو باب الإغراء ،  
وضابطه كلٌّ مغرٍ به مكرٍ أو معطوفٍ عليه بالواو مع معطوفه .  
فالمكرر نحو قوله<sup>(١)</sup> :

١٦٧ - أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح<sup>(٢)</sup>  
والذي مع العطف نحو : شأئك والحجج ، ونفسك وما يعنينا ، والعامل فيهما الزم  
ونحوه .

وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير .  
والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك<sup>(٣)</sup> ، وإن لم يتكرر وخلا من  
العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف - كما هناك - وكذا يجوز ههنا أن يكون  
الواو بمعنى مع<sup>(٤)</sup> .

---

(١) ينسب البيت إلى مسكين الدارمي ، ومسكين هو ربيعة بن عامر بن أنيف بن شريح الدارمي التميمي ، شاعر عراقي  
شجاع من أشرف تميم ، له أخبار مع معاوية ، وكان متصلاً بزياد بن أبيه ، توفي سنة ٨٩ هـ ( الأعلام ٤١/٣ )  
وهو في ديوانه ٢٩ وينسب إلى إبراهيم بن هرمة . وقد مرت ترجمة إبراهيم بن هرمة صفحة ٧٢ .  
(٢) البيت في الكتاب ١/١٢٩ ، وفي الخصائص ٢/٤٨٠ ، وفي شرح شذور الذهب ١٧٥ ، وفي توجيه إعراب أبيات  
ملغزة الإعراب ٨٠ ، وفي الخزائن ٣/٦٥ .

أعرب البغدادي ( من لا أخاله ) فقال ٣/٦٥ ، ٦٦ : مَنْ نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، وقيل : موصولة ولا  
نافية للجنس ، وأخا : اسمها واللام : مقحمة بين المتضامين ، نحو قولهم : يا بؤس للحرب ، والخبر محذوف ، أي  
موجود ونحوه .

الشاهد : قوله : أخاك أخاك فإنه منصوب على الإغراء مكرر .

(٣) صفحة ٥٧٢ .

(٤) انظر : صفحة ٥٧٦ تعليقة ٦ .

## المفعول فيه

قوله : المفعول فيه ما فعل فيه فعلٌ مذكور من زمان أو مكان .

يعني بقوله : فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور ، لا الفعل الذي هو قسم الاسم والحرف ، وذلك لأنك إذا قلت : ضربت أمس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم ، أي تكلمت به اليوم ، والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس ، فأمس ما فعل فيه الضرب لا ضربت .

واحترز بقوله ( مذكور ) عن نحو قولك : يوم الجمعة يومٌ مبارك ، فإنه لا بد أن يفعل في يوم الجمعة فعلٌ ، لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك ، فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه .

ونحو : يوم الجمعة في قولك : خرجت في يوم الجمعة داخلٌ في هذا الحد ، ولهذا قال بعد : وشرطُ نصبه تقديرٌ ( في ) يعني أن ( المفعول فيه ) ضربان : ما يظهر فيه ( في ) وما ينتصب بتقديره ، وشرطُ نصبه تقديره ، وأما إذا ظهر فلا بد من جره ، وهذا خلاف اصطلاح ( القوم )<sup>(١)</sup> ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير في فالأولى أن يقال : هو المقدر بفي من زمانٍ أو مكانٍ فعلٌ فيه فعلٌ مذكور<sup>(٢)</sup> .

قوله : وشرطُ نصبه تقديرٌ « في » ، وظروف الزمان كلها تقبل ذلك ، وظرف المكان إن كان مبهما قبل ، وإلا فلا ، وفُسِّر المبهم بالجهات الست ، وحُمِل عليه عند ولدى وشبههما لإيهامهما ولفظ مكان لكثرة ، وما بعد دخلت ( مثل دخلت الدار )<sup>(٣)</sup> على الأصح .

( قوله )<sup>(٤)</sup> : ظروف الزمان كلها ، أي مبهما ومؤقتها .

(١) في ط : القول ، والصواب ما أثبتته .

(٢) قد يُعْفَر للمصنف ذلك أنه ذكر المفعول فيه مع المنصوبات ، وأما قوله : وشرطُ نصبه فلا يلزم منه دخول المجرور بفي لفظا في باب المفعول فيه ، بل كأنه بذلك يريد زيادة بيانٍ لتعريف المفعول فيه . والله أعلم .

(٣) تكملة من ط ، وهي مذكورة في مخطوطة متن الكافية صفحة ٢٤ ، وفي متن الكافية المثبت في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٣٨ .

(٤) ساقطة من ص وط .

تقبل ذلك : أي تقبل النصب بتقدير ( في ) .  
 والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره ، معرفة كان أو نكرة كحين وزمان ،  
 والحين والزمان .  
 والمؤقت : ماله نهاية تحصره ، سواء كان معرفة أو نكرة ، كيوم وليلة وشهر ، ويوم  
 الجمعة وليلة القدر ، وشهر رمضان .  
 قوله : وظرف المكان إن كان مبهما .  
 اختلف في تفسير المبهم من المكان ، فقليل هو النكرة<sup>(١)</sup> .  
 وليس بشيء ، لأن نحو : جلست خلفك وأمامك منتصب بلا خلاف على الظرفية .  
 وقيل : هو غير المحصور<sup>(٢)</sup> - كما قلنا في الزمان<sup>(٣)</sup> .  
 وهو الأولى ، فيخرج ( منه )<sup>(٤)</sup> المقادير المسوحة كفرسخ وميل ، ولا خلاف في  
 انتصابهما على الظرفية .  
 فقال هؤلاء<sup>(٥)</sup> : ينتصب من المكان على الظرفية نوعان : المبهم والمعدود .  
 ويدخل في المبهم الجهات الست ، وعند ، ولدى ، ووسط ، وبين ، وإزاء ، وحذاء  
 وحدة ، وتلقاء ، وما هو بمعناها .

(١) في الكتب التي بين يدي لم ينص على من فسر المبهم بالنكرة ، ولم أجده في غير شرح ابن برهان للمع صفحة ١٢٢ حيث قال : فأما ظرف المكان فلا يتعدى الفعل إلى مؤقته بغير حرف إلا شاذاً .. وإنما يتعدى الفعل بنفسه إلى مبهمه فقط ، لاقتضاء المعنى مكاناً مطلقاً مبهماً غير معين . وانظر : إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣١٧/١ ، فقد ذكره أيضاً ورد عليه .

(٢) الذين فسروا المبهم بأنه غير المحصور كثير منهم ابن السراج في الموجز في النحو ٣٦ ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسنة ٣٠٧ ، وابن يعيش في شرحه للمفصل ٤٣/٢ ، وأبو علي في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٤١/١ ، وابن جني في اللمع ٥٥ ، وعبد القاهر في المقتصد ٦٤٢/١ ، وغيرهم .

(٣) صفحة ٥٧٨ .

(٤) تكملة من ص .

(٥) يعني الذين قالوا : المبهم غير المحصور ، وذلك تخلصاً مما وقعوا فيه لأن الميل والفرسخ ينتصبان على الظرفية بلا خلاف كما يقول الرضي ، والحق أن هناك خلافاً في انتصابهما على الظرفية ، في الجمع ١٩٩/١ ، وما ذكر من أن هذا المقدار ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين إلا السهيلي ، فإنه زعم أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر ، لا انتصاب الظروف ، لأنه لا يقدر بفي .. إلخ .

ويستثنى من المبهم جانب ، وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى<sup>(١)</sup> ، فإنه لا يقال : زيد جانب عمرو وكنفه ، بل في جانبه ، ( أو إلى جانبه )<sup>(٢)</sup> ، وكذا خا. ج الدار فلا يقال زيد خارج الدار - كما قال سيويه<sup>(٣)</sup> بل : من خارجها ، كما لا يقال : زيد داخل الدار ، وجوف البيت ، بل في داخلها ، وفي جوفه .

وتكلف المصنف لإدخال المحدود في لفظ المبهم ، بأن قال : المبهم ما ثبت له اسمه بسبب أمر غير داخل في مسماه ، فالمكان المسوح كالفرسخ داخل فيه ، فإن المكان لم يصرف فرسخا بالنظر إلى ذاته ، بل بسبب القياس المساحي الذي هو أمر خارج ( عن )<sup>(٤)</sup> مسماه<sup>(٥)</sup> .

وقال : المؤقت ما كان له اسمه بسبب أمر داخل في مسماه كأعلام المواضع ، فإنها أعلام لها باعتبار ( عين )<sup>(٦)</sup> تلك الأماكن ، وكذا مثل ، بلد وسوق ودار ، فإنها أسماء لتلك المواضع بسبب أشياء داخلية فيها ، كاللدور في البلد ، والدكاكين في السوق ، والبيت في الدار ، وأما نحو : خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فإن هذه ( الأسماء )<sup>(٧)</sup> تطلق على هذه الأماكن باعتبار ما تضاف إليه .

---

(١) في التاج ١٣٦/١٠ والذرا : الكين ، وقال الأصمعي : هو كل ما استترت به ، يقال : أنا في ظل فلان أي في كنفه وستره ودفعه . والذري بالضم جمع ذروة أعلى الشيء . وانظر : الكتاب ٢٠٤/١ ، والمقتضب ٣٤٨/٤ ، ٣٤٩ فقد ذكر امتناع نصب بعض هذه الألفاظ على الظرفية .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) الكتاب ٢٠٤/١ .

(٤) في ص : من .

(٥) ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٣١٧/١ ذكر هذا الرأي مع رأيين آخرين لم ينسبها إلى نفسه ، ورد على الرأي الذي يقول المبهم هو النكرة وعلى الرأي الذي يقول : المبهم غير المحدود بنحو الفرسخ والميل ، وذكر أنهما ينتصبان على الظرفية بلا خلاف فتبعه الرضي في ذلك ، ثم قال : ومنهم من قال : إن الوقت هو الذي له اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه والمبهم ماله اسمه باعتبار ما ليس داخل في مسماه ، وهذا هو الذي يطرد . فالدار على هذا موقت ، والفرسخ مبهم ، لأن الدار اسمها من جهة ما دخل في مسماها من البناء والسقف وغيره ، والفرسخ له اسمه باعتبار قياس غير داخل في مسماه .

(٦) في ص : من .

(٧) في ج و ص و ط : الأشياء ، ولعل الأحسن ما أثبتته .

( وينبغي أن يستثنى من المبهم في قوله أيضا نحو : جانب ، وما بمعناه ، وكذا جوف البيت ، وخارج الدار ، وداخلها )<sup>(١)</sup> ، وكذا بعض ما في أوله ميمٌ زائدة من اسم مكان لأنه إنما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه ، والحدث شيء خارج عن مسمى المكان .

مع ( أنه لا ينتصب )<sup>(٢)</sup> كل ما هو من هذا الجنس ، فلا يقال ( نمت )<sup>(٣)</sup> مضرب زيد ، وقمت مصرعه ، بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل ، وذلك بأن يقال : اسم المكان أن يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان ، أولا .  
والثاني لا ينتصب على الظرفية إلا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختص من المكان ، كدخلت ونزلت وسكنت ، وهو كالمضرب والمقتل ( والمنبت )<sup>(٤)</sup> والمأكّل والمشرّب ونحوها .

والأول ينصبه - أيضا - على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان ، نحو : المجلس ، والمقعد ، والمأوى ، والمسد ، والمقتل ، والمبيت ، ( فتقول : قاتلت موضع القتال ، ونصرت مكان النصر وكذا )<sup>(٥)</sup> تقول : قمت مقامه ، وجلست مجلسه ، وأويت مأواه ، وسددت مسده .

وينصبه أيضا كل ما ( كان )<sup>(٦)</sup> فيه معنى الاستقرار ، وإن لم يشتق مما اشتق منه نحو : جلست موضع القيام ، وتحركت مكان السكون ، وقعدت موضعك ، ومكان

---

(١) في هامش ط ١٨٤/١ تعليقة ٤ فعلى قوله سمي المكان المبهم مبهما ؛ لأنه لا يطلق عليه الاسم بمجرد النظر إلى ذاته ، بل إطلاق الاسم عليه يحتاج إلى اعتبار شيء آخر خارج عن ذلك المكان ، فهو مبهم في ذاته ، متعين الاسم بذلك الخارج ، فظرف المكان عنده قسمان مبهم وموقت ، وعند الجز ولي ثلاثة أقسام : مبهم ومعدود وموقت ، ثم نقول : مقتضى ما حد به المصنف مبهم المكان أن ينتصب على الظرفية قياسا نحو قولك : جوف البيت ، وخارج الدار ، وداخلها ، ولا ينتصب على ما نص عليه سيويوه ( نسخة ) .

قلت : أثبت هذا الكلام هنا على غير العادة لما فيه من إيضاح وتفصيل ، وليس في النسخ المعتد بها .

(٢) في ط : مع أنه ينتصب ، والصواب ما أثبت به دليل قوله : فلا يقال : نمت مضرب زيد .. إلخ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) ساقطة من ج و ص و ط .

(٥) تكملة من ط .

(٦) تكملة من ج .

زيد ، وجلست منزل فلان ، وقعدت مركزه ، قال الله تعالى : ﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ﴾<sup>(١)</sup> وكذا نمت مبيته ، وأقمت ( مشناه )<sup>(٢)</sup> .

وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه ، فلا يقال : كتبت الكتاب مكانك ، ورميت بالسهم موضع بكر ، وقتلته مكان القراءة ، وشتمتك منزل فلان .  
وقال ( الأثرون )<sup>(٣)</sup> من المتقدمين : المبهم من المكان هو الجهات الست ، والموقت ما سواها<sup>(٤)</sup> .

وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية<sup>(٥)</sup> .

ثم قالوا : حُملَ عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات ، فانتصبت انتصابها لمشابقتها للجهات في الإبهام .

قال المصنف : وكذا حُملَ لفظ « مكان » على الجهات لا لإبهامه ، فإن قولك : جلست مكان زيد لا إبهام هنا في لفظ مكان ، بل لكثرة استعماله ، فحذف ( في ) منه تخفيفاً<sup>(٦)</sup> .

ولا ينبغي للمصنف هذا الإطلاق ، فإن لفظ ( مكان ) لا ينتصب إلا بما ( فيه معنى )<sup>(٧)</sup> الاستقرار فلا يقال : كتبت المصحف مكان ضرب زيد - كما قدمنا<sup>(٨)</sup> - .

---

(١) التوبة ٥ . وفي التبيان ٦٣٥ : المرصد : مفعول من رصدت ، وهو هنا مكان ، وكل ظرف لا قعدوا ، وقيل : هو منصوب على تقدير حذف حرف الجر ، أي على كل مرصد ، أو بكل .

(٢) في ج و ص : ممشاه .

(٣) في ط : الأثرون ، ولعله خطأ طباعي .

(٤) ومنهم أبو علي الفارسي في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٤١ ، والزنجشيري في المفصل بشرح ابن يعيش ٤٠/٢ ، وعبد القاهر في المقتصد ٦٤٣ .

(٥) انظر : المتن صفحة ٥٧٨ .

(٦) ذكر ابن الحاجب ذلك في إيضاحه للمفصل ٣١٩/١ ، ٣٢٠ مثلاً به لبيان معنى الظرفية في سواء قال : وبيان الظرفية فيها هو أن العرب تجري الظروف المعنوية المقدرة مجرى الظروف الحقيقية فيقولون : جلس فلان مكان فلان ، وأنت عندي مكان فلان ، ولا يعنون إلا منزلة في الذهن مقدرة ، فينصبونهُ نصب الظروف الحقيقية ، فكذلك إذا قالوا : مررت برجل سواك وسواك .. إلخ .

ولم يذكر أن ذلك لكثرة الاستعمال كما أشار إليه الرضي .

(٧) في ص : فيه من معنى .



( بلى ، يجب انتصاب لفظ مكان - بمعنى البدل - على الظرفية ، لكنه بمقدّر مشتقّ مما اشتق لفظ مكان منه ، نحو : أنت لي مكانٌ أخي ، أي كائن مكانه ، وجاءني زيد مكان عمرو ، أي كائنًا مكانه ، فهو نحو : قعدت مقعده ، وأويت مأواه ، على ما ذكرنا قبل (١) .

وينبغي على قول هؤلاء الأكثرين أن تُحمَل المقاديرُ المسوَّحة على الجهات الست ، لمشابتها لها في الانتقال ، فإن تعيّن ابتداء الفرسخ - مثلاً - لا يخص موضعاً دون موضع ، بل يتحوّل ابتداءه وانتهائه كتحوّل الخلف قُدّاماً ، واليمين شمالاً . هذا واعلم أنه إنما نصب الفعل جميع أنواع الزمان لأن بعض الأزمنة - أعني الأزمنة الثلاثة - مدلوله ، فطرَدَ النصبُ في مدلوله وفي غيره .

وأما المكان فلما لم يكن لفظُ الفعل دالاً على شيء منه - بل دلّاه عليه عقليةً لالفظيةً ( لأن كل فعل لا بد له من مكان ) (٢) - نُصِبَ (٣) من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلولُ الفعل - أي الأزمنة الثلاثة - ( وهو غير المحصور منه والمعدود ، ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة ) (٤) .

وأما انتصاب نحو : قعدت مقعده ، وجلست مكانه ، وغمت مبيته ، فلكونه متضمناً لمصدر معناه الاستقرارُ في ظرف ، فمضمونه مشعرٌ بكونه ظرفاً لحدث بمعنى الاستقرار ، كما أن نفسه ظرفٌ لمضمونه ، بخلاف نحو : المضربُ والمقتلُ ، فلا جَرَمَ لم ينصبه على الظرفية إلا ما فيه معنى الاستقرار ( لدلالة صيغة اسم المكان ، فالمكان في مثله مدلولٌ عليه بشيئين ، بخلاف نحو : المضربُ والمقتلُ والمنصرُ ، فإن مضمونها - أعني : القتل والضرب والنصر - ليس بمعنى الاستقرار في ظرف ، فهو لا يشعر بالظرفية فيه . وإنما لم ينتصب مثل هذا المكان إلا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو : قعدت مقعده ، وأويت مأواه ، والمشتقّ مما يقاربه مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى :

(١) تكملة من جـ وص .

(٢) ساقط من ص .

(٣) جواب لما في قوله : فلما لم يكن لفظ الفعل .. إلخ .

(٤) ساقط من جـ .

﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾<sup>(١)</sup> لأن لفظ هذا المكان لا يشعر إلا بكونه ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ، ولا يتعدى إليه إلا ما فيه معنى الاستقرار<sup>(٢)</sup> .

وأما قول المصنف في الشرح : لما كان ظرفُ الزمان المعين مدوّل الفعل تعدى إليه الفعل<sup>(٣)</sup> . فهو مغالطة منشؤها الاشتراك في لفظ المعين ، وذلك أن الفعل يدل على المعين لكن من الأزمنة الثلاثة لا على المعين المؤقت المراد به ههنا المحصور<sup>(٤)</sup> ، كالיום والليلة ( والشهر والسنة )<sup>(٥)</sup> .

وكذا قوله : الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى إليه<sup>(٦)</sup> ، غلط أو مغالطة وذلك لأن الفعل لا يدل على المكان المبهم أصلا ، لأن المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ، ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ، ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان ، ( لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره )<sup>(٧)</sup> .  
قوله : ولفظ مكان .

وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل ، وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار .

قوله : وما بعد دخلت .

اعلم أن دخلت ونزلت وسكنت تنصبُ على الظرفية كُلِّ مكان دخلت عليه ، مبهما كان أولا ، نحو : دخلت الدار ، ونزلت الخان ، وسكنت الغرفة ، وذلك لكثرة استعمال

(١) التوبة ٥ . وانظر : صفحة ٥٨٢ تعليقة ١ .

(٢) تكملة من ج .

(٣) و(٦) قال في شرحه لكافيته ٣٨ : وإنما لم يقع من ظروف الأمكنة ذلك الموقع إلا المبهم دون المعين ، ووقعت ظروف الأزمنة كلها ذلك الموقع ، من جهة أن الأفعال التي تتعدى إليها وتقتضيها لها دلالة على الزمان المعين ، فتعدت إلى المعين ، وليس للفعل دلالة على الأمكنة المعينة ، وإنما يقتضي مكانا غير معين ، فتعدت إلى غير المعين ، وهو المبهم حسبا كان اقتضاؤها . قلت : ليس في كلام ابن الحاجب ما يوجب هذا الهجوم ، والظاهر أنه أراد بالمعين ، الوقت المحصور .

(٤) هنا في ص : الذي له نهاية .

(٥) تكملة من ص وط .

(٧) ساقط من ص .

( هذه )<sup>(١)</sup> الأفعال الثلاثة ، فَحُذِفَ حرفُ الجر - أعني في - معها في غير المبهم أيضا .

وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه<sup>(٢)</sup> .

وقال الجرمي : دخلت متعدياً فما بعده مفعول به لا مفعول فيه<sup>(٣)</sup> .

والأصح أنه لازم ، ألا ترى أن غير الأمكنة بعد دخلت يلزمها ( في ) نحو : دخلت في الأمر ، ودخلت في مذهب فلان ، وكثيراً ما يستعمل ( في ) مع الأمكنة أيضاً بعده نحو : دخلت ( في البلد ، وكذا نحو قوله تعالى : ﴿ وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِينِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> وقولك : نزلت في الخان ، وكونُ مصدرٍ دخلت<sup>(٥)</sup> على الدخول ، والفُعلُ في مصادر اللزوم أغلب ، وكونُهُ ضدَّ خرجت ، وهو لازم اتفاقاً ، يُرجَّحان<sup>(٦)</sup>

(١) في ط : هذا .

(٢) في الكتاب ١٥/١ ، ١٦ : وقد قال بعضهم : ذهب الشام يشبهه بالمهم ، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ ، لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهب الشام دخلت البيت .. إلخ .

(٣) في الأمالي الشجرية ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ فمذهب سيبويه أن البيت ينتصب بتقدير حذف الناقص وخالفه في ذلك أبو عمر الجرمي .

قلت : قال المبرد في المقتضب ٣٣٧/٤ ، ٣٣٨ فأما دخلت البيت فإن البيت مفعول ، تقول البيت دخلته ، فإن قلت : فقد أقول : دخلت فيه ، قيل هذا كقولك : عبد الله نصحت له ونصحته .  
فقد جعله يكون متعدياً حيناً ولزماً حيناً آخر .

وأقره على صنيعة ابن يعيش في شرح المفصل ٤٤/٢ .

وجعل ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٨٣ التصب على نزع الخافض ثم قال ٦٨٤ : ولا يجوز الحكم على دخل بأنه متعد بنفسه إلى المكان المختص ، لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى بنفسه إلى غير المكان ، ولم يُحتج معه إلى حرف جر في نحو قولهم : دخلت في الأمر . وانظر : الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب تحقيق ذ / أسامة طه الرفاعي ج ١ صفحة ٣٧٢ تعليقة ٣٢ فقد ذكر هناك استعمال هذا اللفظ في القرآن الكريم .

(٤) إبراهيم ٤٥ .

(٥) ساقط من ج .

(٦) علل الرضي لاختياره - أعني كونَ دخل لازماً - بأربعة أشياء ، وأعاد الضمير إليها مثني ، وقد يغفر له إذا اكتفينا بقوله : وكون مصدره على فعول ، وكون ضده لازماً .. وأقول ذكر ابن يعيش هذه العلل في شرحه للمفصل

٤٤/٢ .

كونه لازما ، فمن ثم قال<sup>(١)</sup> : على الأصح .

وأما نحو : ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا ؛ لأن ذهب لازم ، وهو شاذ كقوله<sup>(٢)</sup> :

١٦٨ - فلاغبينكم قنا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة ضرغدي<sup>(٣)</sup>

أي في قنا وفي عوارض ، وهما موضعان<sup>(٤)</sup> . ومثله قوله<sup>(٥)</sup> :

١٦٩ - لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب<sup>(٦)</sup>

---

(١) يعني ابن الحاجب انظر : متن الكافية صفحة ٥٧٨ .

(٢) قائلة عامر بن الطفيل ، وينسب إلى عاتكة بنت زيد . وابن الطفيل هو : عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري من بني عامر بن صعصعة ، فارس قومه وأحد فتاك العرب وشعرائهم ، وساداتهم في الجاهلية ، أدرك الإسلام شيخا ، فوفد على رسول الله ﷺ ، في المدينة يريد الغدر به فلم يجزؤ عليه فدعاه إلى الإسلام ولم يسلم . توفي سنة ١١ هـ ( الأعلام ٢٠/٤ ) .

وعاتكة هي : بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية شاعرة صحابية تزوجها عبد الله بن أبي بكر ، فلما مات تزوجها عمر بن الخطاب ، فلما استشهد تزوجها الزبير بن العوام . توفيت نحو عام ٤٠ هـ ( الأعلام ٧/٤ ) .

(٣) البيت في ديوان عامر ٥٥ وفيه : الملا وعوارضا ولأوردن .

وفي الكتاب ٨٢/١ ، ١٠٩ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٤٨/٢ ، وفي الخزانة ٧٤/٣ .

اللغة : ذكر صاحب الخزانة في شرح أقبلن رأيين : أحدهما للفارسي ، وهو أنه فعل لازم يتعدى بحرف الجر ، والأصل لأقبلن بالخيل إلى لابة ضرغد . ثم قال : وفيه تعسف لأنه حذف حرفي جر في فعل واحد . والثاني للعبدري شارح الإيضاح ، وهو أن أقبل ههنا متعد بمعنى جعل مقابلا ، وليس ضد أدبر ، والمعنى لأجعلن الخيل تقابل ، فهو متعد إلى مفعولين .. قال أبو زيد في نوادره : قبلت الماشية الوادي تقبله قبولا إذا استقبلته ، وأقبلتها إياه « الخزانة ٧٦/٣ ، ٧٧ » اللابة : الحرة . ضرغد : في اللسان ٢٥٢/٤ اسم جبل وقيل : هو موضع ماء ونخل . ويقال له أيضا : ذو ضرغد .

الشاهد قوله : قنا وعوارضا فإنهما مكانان ولا ينتصبان على الظرفية ، وقد نصبهما بإسقاط الجار شنودا .

(٤) في الخزانة ٧٥/٣ قنا : جبل في بلاد بني ذبيان وفي ٧٦/٣ عوارض : جبل لبني أسد ، وقال أبو رياش : هو جبل في بلاد طيء ، وعليه قبر حاتم ، وهذا هو الصحيح .

(٥) قائلة : ساعدة بن جؤية ، نقل صاحب الخزانة ٨٦/٣ ، ٨٧ عن الآمدي أنه أخو بني كعب بن كاهل بن الحارث ، وأنه شاعر محسن جاهلي وشعره محشو بالغريب ، ثم قال : إنه شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم وليست له صحبة ، كذا قال ابن حجر .

(٦) البيت في الكتاب ١٦/١ ، ١٠٩ ، وفي الخصائص ٣١٩/٣ ، وفي أمالي ابن الشجري ٤٢/١ ، وفي شرح ديوان الهذليين ١٩٠/١ ، وفي الخزانة ٨٣/٣ .

اللغة : لدن : لين ناعم ، يعسل : يشتد اهتزازة ، وعسل الثعلب أو الذئب إذا اشتد اضطرابه ، ولدن صفة أخرى لأسحم في قوله قبل يصف الرحم :

من كل أسحم ذابل لا ضره قصر ولا راش الكعوب معلب

الشاهد قوله : عسل الطريق فإن أصله عسل في الطريق فحذف الجار شنودا .

ويكثر حذف ( في ) - وإن كان شاذاً - من كل اسم مكان يدل على معنى القرب أو البعد ، حتى يكاد يلحق بالقياس ، نحو : هو منى مزجر الكلب<sup>(١)</sup> ومناط الثريا<sup>(٢)</sup> ومقعد الخاتن<sup>(٣)</sup> ومنزلة الشغاف<sup>(٤)</sup> .

ولا ( بأس )<sup>(٥)</sup> أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الظروف<sup>(٦)</sup> فنقول : ظرف ( الزمان )<sup>(٧)</sup> على ضربين :

ما يصلح جواباً لـ ( كم ) وهو ما يكون معدوداً ، سواء كان معرفة أو نكرة ، فإذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له إن أمكن ، كما إذا قيل لك : كم سرت ؟ فقلت : شهراً . استغرق السير جميع الشهر ، ليله ونهاره ، إلا أن تقصد المبالغة والتجاوز ، وكذا إذا قلت : شهر رمضان .

فإن لم ( يمكن )<sup>(٨)</sup> استغراق الجميع استغرق منه ما ( أمكن )<sup>(٩)</sup> كما تقول : شهراً في جواب كم صمت أو كم سريت ؟ فالأول يعم جميع أيامه ، والثاني جميع لياليه .

والذي يصلح جواباً لمتى هو الزمان المختص ، معدوداً كان - كالعشر ( الأول )<sup>(١٠)</sup> من رمضان - أولاً . ومحدوداً كان - كيوم الجمعة - أولاً كالزمن الماضي ، ومعرفة كان كيوم الجمعة ، أولاً كأول يوم من رمضان ، ويوماً قدم فيه زيد .

ولا يجوز أن يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة أيام ، وكذا لو قلت : ثلاثة

(١) أي مكان زجره وطرده يعني هو مهان وانظر : صفحة ٢٨٥ تعليقة ٨ .

(٢) انظر : صفحة ٢٨٥ تعليقة ٩ .

(٣) أي قريب .

(٤) الشغاف كسحاب غلاف القلب .. أو حجاب .. أو حبه أو سويداؤه ( التاج ١٥٧/٦ ) والمعنى أن منزلته في غاية العظمة .

(٥) في ص : بد .

(٦) كان الأولى أن يترك الحديث عما أهمله المصنف حتى ينتهي من شرح ما قاله ابن الحاجب عن الظرف .

(٧) في ج : المكان ، والصواب ما أثبتته بدليل التمثيل له بظرف الزمان .

(٨) في ط : يكن .

(٩) في ط : مكن .

(١٠) في ت : الأولى والصحيح ما أثبتته لأنها جمع الأول .

أيام من رمضان ، ( لأنه غير مختص )<sup>(١)</sup> ، ولو قلت : الثلاثة ( الأوائل )<sup>(٢)</sup> من رمضان جاز لاختصاصها .

ويجوز في جواب متى التعميم والتبعض إن صلح الفعل لهما ، كيوم الجمعة في جواب متى سرت ؟ ، وإن وجب التعميم فهو له ، كيوم الجمعة في جواب متى صمت ؟ ، وكذا إن لم يكن صالحاً إلا للتبعض ، فهو له نحو : يوم الجمعة ، في جواب متى خرجت من البلد ؟

فما لا يصلح إلا جواب متى المختص غير المحدود كيوم الجمعة .  
وما لا يصلح إلا جواب كم المحدود غير المختص ، كثلاثة أيام وشهر وسنة .  
وما يصلح جواباً لهما المحدود المختص كالعشر ( الأول )<sup>(٣)</sup> من رمضان .  
قال سيويه : الدهر والليل والنهار - مقرونة باللام - لا تصلح إلا جواباً لكم<sup>(٤)</sup> .  
- يعني الليل معطوفاً عليه النهار<sup>(٥)</sup> - كقوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> أي الدهر ، فأما إذا قلت : سير عليه النهار ، أو سير عليه الليل - مشيراً إلى نهار وليل معينين ، فيقعان جواباً لمتى .

وقال سيويه : أسماء الشهور كالحرم وصفر إلى آخرها - إذا لم يضاف إليها اسم الشهر ، فهي كالدهر والليل والنهار ( والأبد )<sup>(٧)</sup> - أي تكون جواباً لكم لا غير - قال : لأنهم جعلوهم جملة واحدة لعدة الأيام ، كأنك قلت : سير عليه الثلاثون يوماً

(١) ساقط من ص .

(٢) في ت وط : الأولى ، وفي ج و ص : الأول ، والصواب ما أثبتته لأنها جمع الأول .

(٣) انظر : صفحة ٥٨٧ تعليقة ١٠ .

(٤) في الكتاب ١١٠/١ ، ومما لا يجوز العمل فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كله ، قولك : سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد ، وهذا جواب لقوله : كم سير عليه ؟ إذا جعله ظرفاً .. ويدل على أنه لا يكون أن يجعل العمل فيه في يوم دون الأيام ، وفي ساعة دون الساعات أنك لا تقول : لقيته الدهر والأبد ، وأنت تريد يوماً منه ، ولا لقيته الليل وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات .

(٥) لا يقصد سيويه ما ذكره الرضي ، وانظر : ما نقلته عن الكتاب ١١٠/١ في التعليقة السابقة .

(٦) الأنبياء ٢٠ .

(٧) في ط : والابد .

إذا قلت سير عليه صَفَرَ فيستغرقها السير ، ولو أضفت إليها شهرا صارت كيوم الجمعة ،  
وصلحت جوابا لمتى أيضا<sup>(١)</sup> .

هذا كلامه ، فإن كان مستندا إلى ( كلام )<sup>(٢)</sup> عن العرب فيها ونعمت ، وإلا فأى  
فرق بينهما من حيث المعنى ؟

قوله<sup>(٣)</sup> كأنه ( قيل : سير )<sup>(٤)</sup> عليه الثلاثون يوما . قلنا : ليس تعيين العدد مع  
اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى ، كالعشر الأول من رمضان - على ما  
ذكرنا<sup>(٥)</sup> - .

---

(١) الكتاب ١/١١١ .

(٢) في ص وط : رواية .

(٣) يعني سيبويه .

(٤) في ط : قيل : كأنه سير .

(٥) صفحة ٥٨٨ .

## حكم الظروف في التصرف وضده

ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده ، فنقول :  
المرادُ بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل إلا منصوباً بتقدير ( في ) أو مجروراً  
بمن ، وقد ينجر ( متى )<sup>(١)</sup> بإلى وحتى أيضاً ، وينجر ( أين ) بإلى أيضاً مع عدم  
تصرفهما .

و ( مِنْ ) الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى ( في ) نحو : جئت من  
قبلك ومن بعدك و ﴿ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وأما نحو : جئت من عندك ،  
و ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ﴾<sup>(٣)</sup> فلا بداء الغاية .

والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى ( في ) أو انجراره بمن .  
فمن الأول أكثر الظروف المبنية لزوماً كإذ ، وإذا - على تفصيل يأتي في الظروف  
المبنية<sup>(٤)</sup> - وكصباح مساء ، ويوم يوم - كما يجيء في المركبات<sup>(٥)</sup> - .  
وقد يجيء حيث وإذ متصرفين<sup>(٦)</sup> نحو : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾<sup>(٧)</sup> وقوله  
تعالى : ﴿ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ ﴾<sup>(٨)</sup> .

(١) في ط : من ، والصواب ما أثبتته .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْثَبَةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ فَاغْمَلْ إِنَّا  
غَامِلُونَ ﴾ فصلت ٥٥ .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ مريم ٥ .

(٤) انظر : ط ١٠١/٢ وما بعدها .

(٥) ط ٩١/٢ .

(٦) انظر : في تصرفهما وعدمه هامش رقم ١ من المقتضب ٣٤٦/٤ ، ففيه كلام حسن .

(٧) الأنعام ١٢٤ .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾  
القصص ٨٧ .



(ومن) <sup>(١)</sup> المعربة (غير المتصرفة) <sup>(٢)</sup> بُعِدَات بَيْن ، وذات مرة ، وذات يوم ، وذات ليلة ، وذات غداة ، وذات العشاء ، وذات الزَّمين ، وذات العُويم ، وذات صباح ، وذات مساء ، وذات صبح ، وذات غبوق .

فهذه الأربعة بغير (تاء) <sup>(٣)</sup> وإنما سمع في هذه الأوقات ، ولا يقاس عليه نحو : ذات شهر ، ولا ذات سنة ، وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم <sup>(٤)</sup> ، وهم يُصَرِّفُونَهَا قال شاعرهم <sup>(٥)</sup> :

١٧٠ - عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ      لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ <sup>(٦)</sup>  
وأما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرتا التصرف - كما يجيء في (باب) <sup>(٧)</sup> الظروف المبنية <sup>(٨)</sup> - .

ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات <sup>(٩)</sup> ، ومعنى ذات مرة ، وأخواته يجيء في باب الإضافة <sup>(١٠)</sup> .

(١) في ت : ومنه من .

(٢) تكملة من جد وط .

(٣) في ت وجد وص : هاء .

(٤) انظر : الكتاب ١١٥/١ ، والتبصرة ٣٠٧/١ ، وفي معجم قبائل العرب ٣٣٠/١ ، خثعم بن أثمار : قبيلة من القحطانية كانت منازلهم بجبال السراة وما والاها حتى أحلتهم الأزد فنزلت خثعم ما بين بيشة وَتَرَّةَ وظهر تَبَّالة .  
(٥) أنس بن مدركة أو مدرك الخثعمي أبو سفيان ، شاعر ، فارس ، من المعمرين ، كان سيد خثعم في الجاهلية وفارسها ، وأدرك الإسلام فأسلم ، ثم أقام بالكوفة ، وانحاز إلى علي بن أبي طالب فقتل في إحدى المعارك سنة ٣٥ هـ (الأعلام ٣٦٦/١) .

(٦) البيت في الكتاب ١١٦/١ ، وفي المقتضب ٣٤٥/٤ ، وفي الخصائص ٣٢/٣ ، وفي البيان والتبيين ٣٥٢/٢ ، وفي الحيوان ٨١/٣ ، وفي الأمالي الشجرية ١٨٦/١ ، وفي شرح ابن يعيش ١٢/٣ ، وفي المقرب ١٥٠/١ ، وفي الجمع ١٩٧/١ ، وفي الدرر ١٦٨/١ ، وفي الخزانة ٨٧/٣ .

اللغة : على إقامة ذي صباح ، أي ليل ذي صباح ، لأمر ما : ما زائدة . لأمر ما يسود من يسود : أي الذي يسوده قومه لا يسودونه إلا لشيء من الخصال الجميلة ، والأمور المحمودة . (الخزانة ٨٩/٣ ، ٩٠) .  
الشاهد قوله : ذي صباح فإنه ظرف يلزم النصب على الظرفية إلا عند خذم فإنهم يصرفونه كما فعل شاعرهم حيث جاء به مجرورا .

(٧) تكملة من ص وط .

(٨) لم أجد في باب الظروف المبنية حديثا عن كثرة تصرف ذات اليمين وذات الشمال .

(٩) ط ٩١/٢ .

(١٠) صفحة ٩١٨ ، ٩١٩ .

وقولهم : ( لقيته )<sup>(١)</sup> بُعِيدَات بَيِّن ، أي فِرَاق ، يقال ذلك إذا كان الرجل ممسكا عن إتيان صاحبه ، ثم يأتيه ، ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ، ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء ( أي )<sup>(٢)</sup> بعد الفراق .

وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع .  
ومن المعربات غير المتصرفة ما عُيِّنَ من غدوة وبكرة ، وضحي وضحوة ، وبُكر ، وسَحَر وسُحِر ، وعشية ، وعَتَمَة ، ومساء ، وصباح ، ونهار وليل .  
وأعني بالتعيين أن تريد غدوة يومك وبكرته ، وضحا ، وضحوته ، وبُكره ، وسَحَره ، وعشيته ، وعتمة ليلتك ومساءها .

تقول : سير عليه ليلا ونهارا إذا أردت نهارك وليلك .  
وغدوة وبكرة يكونان أيضا علمين ، ولا تريد بهما غدوة يومك ، وبكرته - كما سيجيء حكمهما<sup>(٣)</sup> - فتكونان - إذن - متصرفتين .

والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية ، وذلك أنهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ، ولا آلة تعريف - كهذه الظروف المعينة - ( لازما )<sup>(٤)</sup> لطريقة واحدة - أعني الطرفية - تنبئها على مخالفته لسائر المعارف ، وذلك لأن كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها إما من علمية ، وإما من اللام أو الإضافة ، وهذه كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بآلة ولا ( بعلمية )<sup>(٥)</sup> .

والدليل على أنها ليست أعلاما أن عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف ( منصرفة )<sup>(٦)</sup> - على الأشهر - مع تعيينها ، ولو كانت أعلاما لم ( تنصرف )<sup>(٦)</sup> ،

(١) في ت : لقيت .

(٢) في ص وط : أعني .

(٣) صفحة ٥٩٦ .

(٤) في ص : لازم ، والصحيح ما أثبتته لأنه المفعول الثاني لقوله : جعلوا .

(٥) في ت وجد وط : بالعلمية ، ولعل الأفضل ما أثبتته .

(٦) في ط : متصرفة ، وتنصرف ، والصواب ما أثبتته ، لأن كونها معينة لا يوجب عدم تصرفها ، بل عدم انصرافها .

فتعريف هذه الأسماء ( إذن )<sup>(١)</sup> بكونها معدولة عن اللام ، فهي معدولة عن اللام ، وليست متضمنة لها كما تضمنت ( أمس ) في لغة أهل الحجاز - إذ لو تضمنتها لبنيت بناءً أمس .

والدليل على كونها معدولة عن اللام أن من قاعدتهم الممهدة أن لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه - إذا لم يكن مضافاً - إلا معرفاً بلام العهد ، سواء كان علماً أو لا ، كالبيت والنجم والصيغ<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

بلى وجد ( سَحَر ) من جملة هذه ( الأسماء )<sup>(٤)</sup> المعينة ممنوعاً من الصرف ، فاضطررنا إلى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السبب<sup>(٥)</sup> .

وقال بعضهم : إنه<sup>(٦)</sup> عند تعيينه متضمن للام ، فهو عنده مبني كأمس عند الحجازيين<sup>(٧)</sup> .

وعلى كلا القولين فهو مخالف لأخواته المذكورة من ضحى ( وبُكْر )<sup>(٨)</sup> ومساء ( وصباح )<sup>(٩)</sup> ( ونهار )<sup>(١٠)</sup> ( وليل )<sup>(١١)</sup> معينة فإنها منونة اتفاقاً ، إلا ما زعم الجوهري أن ضحى معنا لا ينصرف كسحر<sup>(١٢)</sup> . ولا أدري ما صحته ؟  
( وأما غدوة وبكرة فهما - وإن كانتا معيتين مع العلمية - إلا أن تلك العلمية هي الجنسية - كما في أسامة - ونذكر في باب العلم أن علم الجنس في معنى النكرة<sup>(١٣)</sup> ) - .

(١) تكملة من ص وط .

(٢) سبق الحديث عن هذه الألفاظ صفحة ١٢٤ ، ٤٣٤ .

(٣) المزمل ١٦ .

(٤) في ج : الأشياء .

(٥) يعني المانعين للصرف .

(٦) يعني لفظ سحر .

(٧) نسبة السيوطي في الهمع ٢٨/١ إلى صدر الأفاضل وابن الطراوة ، وقال : ونصره أبو حيان .

(٨) في ط : بكرا .

(٩) في ط : صباحا .

(١٠) في ط : نهرا .

(١١) في ط : ليلا .

(١٢) الصّحاح مادة ضحى .

(١٣) ط ١٣٢/٢ ، ١٣٣ .

على أن الخليل - كما يجيء بعد - حكى أتيتك اليوم غدوة وبكرة منونين <sup>(١)</sup> .  
وألق عبد القاهر عتمة وضحة - معينتين - بسحر في منع الصرف <sup>(٢)</sup> .  
لا عن سماع ، والأولى منعه ، إذ لم تُسمعا إلا منونتين ، فكل ما ثبت ترك تنوينه من  
هذه المعينة فهو إما لتضمن اللام فينبى كسحر - عند بعضهم <sup>(٣)</sup> - وإما للعلمية المقدرة  
كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه .

أما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل أنه إذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحة  
نحو : أتيتك اليوم غدوة وبكرة <sup>(٤)</sup> .

وكذا قال أبو الخطاب <sup>(٥)</sup> (الأخفش) <sup>(٦)</sup> : إنه سمع ممن يوثق به آتيك بكرة ، وهو  
يريد الإتيان في يومه أو غده <sup>(٧)</sup> .

لكن الأغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين ، كما كانت كذلك علمين  
للجنس - كما يجيء <sup>(٨)</sup> - فتقدر العلمية فيهما كما في سحر .

فالمقصود مما تقدم أن عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعيينها من دون علمية ، ولا  
آلة تعريف ، وتعيينها كذلك مستند إلى السماع ، فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين ،

---

(١) تكلمة من ج و ص وط .

(٢) ألق عبد القاهر ضحى وعتمة معينتين بسحر في النصب على الظرفية لا في منع الصرف قال في المقتصد ٦٣٦ :  
وكذا ضحى إذا أردت ضحى يومك ، لا تقول : عند ضحى موعذك ، ولا وقتك ضحى ، وإنما تقول : سرت  
ضحى فتستعمله منصوبا ألته .. وأما عشية وعتمة فإنك إذا قصدت عشية يومك وعتمة ليلتك قلت : خرجت عشية  
وعتمة ، فنصبت على الظرف ، ولم تستعملها استعمال الأسماء غير الظروف فإن لم تُرد ذلك .. جاز لك أن تستعملها  
اسمين فتقول : هذه عشية طيبة وعتمة باردة .

(٣) سبق تخرج ذلك صفحة ٥٩٣ تعليقة ٧ .

(٤) الكتاب ٤٨/٢ .

(٥) عبد الحميد بن عبد المجيد ، يعرف بالأخفش الكبير والأكبر ، من أكابر علماء العربية ومتقدميها ، أخذ عنه أبو  
عبيدة ، لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته ، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت ، توفي  
سنة ١٧٧ هـ . بغية الوعاة ٧٤/٢ ، والأعلام ٥٩/٤ .

(٦) ساقطة من ج و ص وط .

(٧) الكتاب ٤٨/٢ .

(٨) صفحة ٥٩٦ .

نحو : شهر وسنة وساعة ( وَغَدَاة )<sup>(١)</sup> وغيرها ، فلا يثبت - إذن - عدم تصرفها .  
فالظروْفُ الثلاثة عشرُ المذكورةُ إذا كانت معينة وجب عدم تصرفها ، وإذا لم تكن  
معينة كانت متصرفة ، نحو : صيد عليه غدوةٌ ، فإذا تصرف وأردت تعيينها فلا بد فيها  
من اللام أو الإضافة ، تقول : رأيته عند السحرِ الأعلى ، ولا تقل : عند سحرِ الأعلى .

---

(١) في ص وط : غدية .

## انصراف الظروف وعدم انصرافها

وأما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول :

غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقاً<sup>(١)</sup> - وإن لم تكونا معيتين - لكونهما من أعلام الأجناس كأسماء ، تقول في التعيين : أتيتك اليوم غدوة أو بكرة ، وفي غير التعيين لقيته العام الأول ، أو يوماً من الأيام غدوة أو بكرة ، فتمنع الصرف في الحالين - فهو في غير التعيين كما تقول : لقيت أسمية ، وإن كنت لقيت واحداً من الجنس غير معين - وقد يجيء الكلام على أعلام الأجناس في باب الأعلام ، وأن علميتها لفظية لا معنى تحتها<sup>(٢)</sup> . وإذا لم يقصد تعيينهما جاز أيضاً تنوينهما<sup>(٣)</sup> - اتفاقاً - قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً ﴾<sup>(٤)</sup> .

وإذا قلت : كل غدوة وبكرة ، أو رَبَّ غُدْوَةٍ وَبُكْرَةٍ ( فهما )<sup>(٥)</sup> منوتان لا غير<sup>(٦)</sup> ، لأن كلا ورب من خواص النكرات . والأغلب ( الأكثر )<sup>(٧)</sup> في أعلام الأجناس أن تكون موضوعاً لأعلاما ، لا منقولة من

---

(١) قد سبق أن نقل الرضي عن الخليل إجازة التنوين مع كونهما معيتين ، ونقل أيضاً عن أبي الخطاب أنه سمع من يوثق به : أتيتك بكرة . وهو يريد الإتيان في يومه أو غده . انظر : صفحة ٥٩٤ فكيف يقول اتفاقاً ، ثم إنه سيناقض نفسه بعد قليل .

(٢) انظر : ط ١٣٢/٢ ، ١٣٣ .

(٣) هذا يناقض قوله قبل قليل إن غدوة وبكرة غير منصرفين ، معيتين أو غير معيتين .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقَرٌّ ﴾ القمر ٣٨ .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) وهذا تأكيد لمناقضة الرضي نفسه في هذه المسألة فقد أوجب قبل قليل عدم التنوين ، وأوجب هنا التنوين . والصحيح أنهما إن كانتا معيتين فهما ممنوعتان من الصرف على خلاف في ذلك ، وإن كانتا غير معيتين فهما مصروفتان .

في الكتاب ٤٨/٢ وزعم يونس عن أبي عمرو ، وهو قوله أيضاً ، وهو القياس ، أنك إذا قلت : لقيته العام الأول ، أو يوماً من الأيام ، ثم قلت : غدوة أو بكرة ، وأنت تريد المعرفة لم تتون ، وكذلك إذا لم تذكر العام الأول ، ولم تذكر إلا المعرفة ، ولم تقل يوماً من الأيام ، كأنك قلت هذا الحين في جميع هذه الأشياء ، فإذا جعلتها اسماً لهذا المعنى لم تتون . وكذلك تقول العرب .

(٧) تكملة من ط .

النكرات نحو : أسامة وُثْعَالَة<sup>(١)</sup> وجَيْال<sup>(٢)</sup> ، فهي مرتجلة في أعلام الأجناس كسعاد وزينب في أعلام الأشخاص .

فغدوة علم مرتجل ، وغداة هي الجنس ، كذلك : هذه غداة باردة ، ونحن في غداة طيبة .

وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ<sup>(٣)</sup> « بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ »<sup>(٤)</sup> .  
قال سيويه : والأصل في هذين الاسمين غدوة ، وبكرة محمولة عليها ، لاجتماعهما في المعنى وفي البنية ، كما أن يذر محمول على يدع في حذف الواو<sup>(٥)</sup> .  
وإنما قال هذا لأن بكرة وضعت نكرة ، وأعلام الأجناس مرتجلة - كما مر - .  
وحكى أبو علي عن أبي زيد لقيته فينة بعد فينة ، ولقيته الفينة بعد الفينة ، أي الحين بعد الحين .

فهي<sup>(٦)</sup> علم للجنس ، كما تقول : لقيته في نَدْرَى ، ولقيته في النَّدْرَى ، أي في النَّدْرَة .

وذكر سيويه أن بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة<sup>(٧)</sup> .  
يعني أنه يجعلها أيضا علم جنس .  
ورده المبرد ، وقال : عشية منونة على كل حال<sup>(٨)</sup> .

---

(١) في التاج ٢٤٤/٧ وُثْعَالَة كُثْمَامَة وَغُرَاب : أنثى الثعالب ، وفي العباب ثعالة : اسم معرفة للثعلب .  
(٢) جَيْال ، وجَيْالَة - ممنوعتين من الصرف - وجَيْل محركة بلا همز - والجَيْال .. كله الضم ( التاج ٢٤٩/٧ بتصرف ) .

(٣) في الكشف ٤٣٢/١ قوله : بالغداة قرأه ابن عامر بالواو وضم الغين ، ومثله في الكهف ، وقرأهما الباقر بفتح الغين بألف بعد الدال .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ الأنعام ٥٢ .

(٥) لم أجد في الكتاب نصا على ذلك بل قال ٤٨/٢ : اعلم أن غدوة وبكرة جعلت كل واحدة منها اسما للحين ، كما جعلوا أم حَبِيبَ اسما للدابة معرفة .

(٦) يعني فينة والفينة .

(٧) الكتاب ٤٩/٢ .

(٨) في المقتضب ٣٥٥/٤ قال بعد أن ذكر ضحى وعشية .. إلخ فإن عنيت اليوم الذي أنت فيه والليلة التي أنت فيها لم ترفع من ذلك شيئا وتوَنُ لأنهن نكرات .

قال السيرافي : حكاية سيويه لا ترد<sup>(١)</sup> .

(و) سحر ) غير منصرف ، لا لكونه علم الجنس ( بل )<sup>(٢)</sup> إذا أردت به سحر  
يؤمك كما ذكرنا<sup>(٣)</sup> .

ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف ، كفوق ، وتحت ، وعند ، ولدى ،  
ومع ، و( بين )<sup>(٤)</sup> بلا إضافة ، وحوال ، وحوالي ، وحوّل ، وحولى ، وأحوال ،  
والثنية للتكرير ، كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾<sup>(٥)</sup> وكذا هنا  
وأخواته ، وبدل ، ومكان بمعناه .

ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التصرف ، وكذا ذات اليمين وذات الشمال .

وما بقي من الجهات متوسط التصرف ، وكذا لفظ بين إذا لم يركب .

وأما حيث ، ووسط - ساكن ( السين )<sup>(٦)</sup> ، ودون بمعنى قدام ، فنادرة  
التصرف .

قال الفرزدق<sup>(٧)</sup> :

صَلَاةٌ وَرَسٌ وَسَطُهَا قَدْ تَقَلَّقَا<sup>(٨)</sup>

— ١٧١ —

---

(١) قال السيرافي في شرحه لكتاب سيويه ج ٢ ق ٣٨٦ أ : وذكر سيويه أن بعض العرب يدع التنوين في عشية  
كما ترك في غدوة ، وذكر رد المبرد عليه ثم قال : وأرى حكاية سيويه لا ترد .

(٢) في ص : بل لكونه . ولعل حذف قوله : « لكونه » خير من إثباتها .

(٣) صفحة ١٤٢ ، ١٥٠ ، ٧٢١ .

(٤) في ت وجد بين وبين ، ولعل الصواب ما أثبتته عن ( ص ) لأن الحديث الآن عن الظروف غير المركبة ،  
وبين بين من الظروف المركبة .

(٥) من الآية الرابعة من سورة الملك .

(٦) في ج وص : العين ، وهما بمعنى إذا أراد عين الكلمة .

(٧) قد سبقت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٨) صدره : أنه مجلوم كأن جبينه .

والبيت في ديوان الفرزدق ٥٩٦ وفيه نصفها مكان وسطها ، وفي نوادر أبي زيد ١٦٣ ، وفي الخصائص ٣٦٩/٢ ،

وفي الأمالي الشجرية ٢٥٨/٢ ، وفي الجمع ٢٠١/١ ، وفي الدرر ١٦٩/١ ، وفي الخزانة ٩٢/٣ .

اللغة : مجلوم : مقطّع ، الصلاة والصلاية : الفهر وهو الحجر ملء الكف ، تفلق : تشقق . =



وَوَسَطَ بِتَحْرِيكِ السَّيْنِ مُتَصَرِّفٌ .

وقد يدخل ( دون ) التي بمعنى قدام معنيان آخران ، هي في أحدهما متصرفة ، وذلك معنى أسفل ، نحو : أنت دون زيد ، إذا كان لزيد مرتبة عالية ، وللمخاطب مرتبة تحتها ، فيوصل إلى المخاطب قبل الوصول إلى زيد ، ويتصرف فيها بهذا المعنى ، نحو : هذا شيء دون ، أي خسيس .

ومعناها الآخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ اَتَّخِذْ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾ <sup>(١)</sup> كأن المعنى إذا وصلت إلى الآلهة أكتفي بهم ، ولا أطلب الله الذي هو خلفهم ووراءهم ، فهم كأنهم قدامه في المكان - تعالى الله عنه - .

ومما يلزمها الظرفية عند سيبويه صفة زمان أقيمت مقامه <sup>(٢)</sup> نحو قوله <sup>(٣)</sup> :

١٧٢ - ألا قالت الخنساء يوم لقيتها أراك حديثاً ناعم البال أفرعا <sup>(٤)</sup>  
أي زمانا حديثا .

---

= قال البغدادي ٩٥/٣ مبينا سبب قول البيت ومقطوعته : وهذا البيت من أبيات ثمانية للفرزدق رواها أبو الحسن علي بن محمد المدائني في كتاب النساء الناشئات ، قال : زوج جرير بن الخطفي بنته عبيدة بن عبيدة ابن أخي امرأته ، وكان منقوص العضد ، فخلعها منه أي طلقها فقال الفرزدق ...

الشاهد : أنشدته الرضي على أن وسط - ساكنة السين قد تتصرف وتخرج عن الظرفية كما في البيت .

(١) قبلها قوله تعالى : ﴿ وَمَالِيَ لَا أُعْبِدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ يس ٢٢ والآية بتمامها ﴿ اَتَّخِذْ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بَضْرًا لَا تَغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُون ﴾ يس ٢٣ .

(٢) لم يوجب سيبويه الظرفية فيها بل اختاره كما سيذكر الرضي عن الجمهور بعد قليل ، قال في الكتاب ١١٦/١ : ومما يختار فيه أن يكون ظرفا ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان ، تقول : سير عليه طويلا ، وسير عليه حديثا .. وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ، ولم يجز الرفع ، لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم .

(٣) قائله مجهول . انظر : الخزانة ١٠٣/٣ فقد قال بعد شرح الشاهد والبيتين اللذين بعده ( نقلا عن الحماسة ) : وهذا الشعر لم يذكر قائله أحد من شراح الحماسة .

وقد ورد الشطر الثاني منه في قول متمم بن نويرة في المفضليات بشرح التبريزي ٩٦١ قال :

تقول ابنة العمرى مالك بعدما أراك حديثا ناعم البال أفرعا

(٤) البيت في حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٣٢١ ، وفيه ألا قالت العصماء .. وفي الخزانة ١٠١/٣ .

اللغة : البال : الحال ، أفرح : تأم شعر الرأس ، لم يتسلط عليه صلب ولا انحسار شعر .

الشاهد قوله : ( حديثا ) فإنه صفة زمان قامت مقامه فنصبت على الظرفية لزوما عند سيبويه واختيارا عند غيره

( كما نقل الرضي ) .

وَجَوَزَ<sup>(١)</sup> ( في )<sup>(٢)</sup> لفظتي مَلِيًّا وقرىبا خاصة التصرف نحو قولك : سير على الفرس ملِّي من الدهر وقريبٌ ، ومليا وقرىبا<sup>(٣)</sup> .

وأما غير سيبويه فإنهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ، ولم يوجبوها . وإنما اختير نصبُها ، أو وجب ، ليكون أدلَّ على موصوفها ، الذي هو الظرف المنصوب .

وأما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف ( فسماعي )<sup>(٤)</sup> . واعلم أنه يكثر جعلُ المصدر حينا ، لسعة الكلام ، نحو : انتظرنِي جزرَ جزورين ، وسير على ترويحَتين ، أي مثلُ : زمان جزر جزورين ، ومثل زمان ترويحَتين ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ بَارَئُ النَّجُومِ ﴾<sup>(٥)</sup> أي وقت إدارها ، وكل ذلك على حذف المضاف . وعند أبي علي أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف ، وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ، ولذلك يَنْصَبُ الفعلُ مبهميهما وموقَّتَيْهِما بخلاف المكان<sup>(٦)</sup> .

وأما قولهم : كان ذلك مقدّمَ الحاج ، فليس من ذلك ، لأن مفعلا يكون اسمَ الزمان .

ويقل قيامُ الحين مقام المصدر كقوله تعالى : ﴿ وَذَكَّرْهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾<sup>(٧)</sup> أي بوقائعه .

(١) يعني سيبويه .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) الكتاب ١١٦/١ .

(٤) في ط : فسمعي .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحُهُ وَإِذْ بَارَئُ النَّجُومِ ﴾ الطور ٤٩ .

(٦) في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٣١ فجميع الأفعال تتعدى إلى جميع ضروب الزمان ... كما تتعدى إلى جميع ضروب المصادر لاجتماعهما في أن الدلالة وقعت عليهما من لفظ الفعل .

قلت : هذا أقربُ نصٌّ وجدته لتخرِج رأي أبي علي .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكَّرْهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ إبراهيم ٥ .

وقد يقوم المصدرُ المضافُ إليه مقامَ المضاف الذي هو مكان ، نحو : مشيت غُلُوةً<sup>(١)</sup> سهم ورَمِيَةً نُشَابَةً<sup>(٢)</sup> . أي مسافة غلوة سهم ، وفي الحديث : « أَقْطَعَ النَّبِيُّ ﷺ زُبَيْرًا حُضَرَ قَرْسِهِ »<sup>(٣)</sup> .

وقد يقوم المضاف إليه الذي هو اسمُ عين مقامَ مضافه الذي هو ( مصدرٌ قائم مقام مضافه الذي هو )<sup>(٤)</sup> حين ، نحو : لا آتِيكَ السَّمَرُ والقمر ، أي مدة طلوع القمر ، ومنه قوله<sup>(٥)</sup> :

١٧٣ - باكرت حاجتها الدجاج بِسَحْرَةٍ<sup>(٦)</sup>

أي وقت صياحه ، هذا إذا كان باكرت بمعنى بَكَرَتْ ، لا غالبت بالبُكور .  
وقال النحاة : قد يُتوسَّع في الظرف المتصرف فيجعلُ مفعولا به ، فحينئذ يسوغ أن يضممر مستغنيا عن ( لفظة )<sup>(٧)</sup> ( في ) كقولك : يومَ الجمعة صمته ، وأن يضاف إليه

(١) في التاج ٢٦٩/١٠ وغلا بالسهم يغلو غُلُوا بالفتح ... وَغُلُوا كَسُمُوا رفع به يديه مريداً لأقصى الغاية .. قال الجوهري : الغلوة : الغاية مقدارُ رمية ، قال صاحب المصباح : يقال هي قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة ذراع .  
(٢) في اللسان ( نشب ) والنشَاب النبل واحدته نُشَابَةٌ .  
(٣) جزء من حديث رواه أبو داود في سننه ٤٥٣/٣ ولفظه أن رسول الله ﷺ أقطع الزبير حُضَرَ فرسه فأجرى فرسه حتى قام ، ثم رمى بسوطه فقال : أعطوه حيث بلغ السوط .  
اللغة : حضر فرسه : أراد قدر ما تعدو عدوة واحدة .  
وفي هامش الصفحة المذكورة تعلية ٤ : في إسناده عبد الله بن عُمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وفيه مقال .

(٤) ساقط من ص .

(٥) قائله لبيد ، وستأتي ترجمته صفحة ٦٤٤ .

(٦) عجزه : لأغلَّ منها حين هب نيامها .

والبيت في ديوان لبيد ١٧٦ وفيه بادرْت ، وفي شرح القصائد للأنباري ٥٧٧ ، وفي الخزانة ١٠٤/٣ .  
اللغة : باكرت في الخزانة ١٠٤/٣ ( بتصرف ) باكرت بمعنى بكرت إليه ، وبكر من باب قَعَدَ فعل لازم يتعدى بإل ، يقال : بكر إلى الشيء بمعنى بادر إليه في أي وقت كان .. ويُقِلُّ عن أبي زيد أنه إذا نقل إلى فاعل للمغالية تعدى إلى واحد ، ومعنى المغالية أن يغلب الفاعل المفعول في معنى المصدر .. فيكون المتكلم قد غالب الدجاج في البكور فغلبه . ونقل عن ابن قتيبة قوله : ( أي بادرت بحاجتي إلى شربها أصوات الديكة لأشرب منها مرة بعد مرة ) .  
الشاهد قوله : الدجاج فإنه منصوب على الظرفية بتقدير مضافين أي وقت صياح الدجاج .  
(٧) في ص و ط : لفظ .

المصدر ( والصفة المشتقة )<sup>(١)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله<sup>(٣)</sup> :

١٧٤ - يا سارق الليلة أهل الدار<sup>(٤)</sup>

وقد اتفقوا على أن معناه - متوسعا فيه وغير متوسع فيه - سواء .

ثم فرعوا على هذا الأصل ، فقال بعضهم : لا يتوسع في ظرف المتعدي إلى اثنين ، ( حتى يُلحق بالمتعدي إلى ثلاثة )<sup>(٥)</sup> فلا يقال : يوم الجمعة أعطيتُه زيدا درهما ، قال : لأن المتعدي إلى ثلاثة محصور فلا يُزاد عليه<sup>(٦)</sup> . وجوزه الأكثرون<sup>(٧)</sup> .

وأما التوسع في ظرف المتعدي إلى ثلاثة فلم يجوزهُ إلا الأخفش<sup>(٨)</sup> . قالوا : لأنه يخرج إلى غير أصل ، إذ ليس ( معنا متعدي )<sup>(٩)</sup> إلى أكثر من

---

(١) في ت : الصفة المشبهة المشتقة ، وفي ص : الصفة المشتقة منه .  
(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضِعُّوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَثَدًا ﴾ سيأ ٣٣ .  
(٣) لم أعثر على قائله .

(٤) البيت من مشطور الرجز وهو في الكتاب ٨٩/١ ، وفي معاني القرآن للفراء ٨٠/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٥٠/٢ ، وفي ابن عيش ٤٦/٢ ، وفي الهمع ٢٠٣/١ ، وفي الدرر ١٧٢/١ ، وفي الخزانة ١٠٨/٣ .  
الشاهد : أنشده الرضي على أنه قد يتوسع في الظروف المتصرفة فيضاف إليها المصدر والصفة المشتقة منه ، فإن الليل ظرف متصرف ، وقد أضيف إليه سارق وهو وصف ، ( الخزانة ١٠٨/٣ ) .  
(٥) تكملة من ج و ط .

(٦) ممن ذكر ذلك ابنُ عصفور في المقرب ١٤٨/١ ، وابنُ مالك في التسهيل ٩٨ ، وفي الهمع ٢٠٣/١ ، وقبل يمتنع الاتساع مع المتعدي إلى اثنين لأنه ليس له أصل يشبه به ؛ إذ لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل ، والحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع وهو ما صححه ابنُ عصفور . وانظر : إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٢٢/١ .  
(٧) ممن أجازه ابن عيش في شرحه للمفصل ٤٦/٢ ، وفي الهمع ٢٠٣/١ ، والرابع - يعني من شروط الاتساع في الظروف - أن لا يكون فعلا متعديا إلى ثلاثة ؛ لأن الاتساع في اللازم له ما يشبه به وهو المتعدي إلى واحد ، والاتساع في المتعدي إلى اثنين له ما يشبه به وهو المتعدي إلى ثلاثة ... هذا ما صححه ابن مالك ونسبه ابن عصفور للأكثرية ، وعزاه غيره للمبرد .

(٨) بناء على مذهبه في القياس على - أعلم وأرى - فيقال أحسب وأظن .. إلخ وانظر : صفحة ٢١٨ .. وفي الهمع ٢٠٣/١ وقبل : يجوز في المتعدي إلى ثلاثة أيضا ، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه ، وأبو حيان إلى الجمهور .  
(٩) في ج : معناه متعديا .

وجوزوا في الأفعال الناقصة نحو : يوم الجمعة ليسه زيد قائما<sup>(٢)</sup> .

هذا ما قالوا . والذي أرى أن جميع الظروف متوسّع فيها ، فقولك : خرجت يوم الجمعة . كان في الأصل خرجت في يوم الجمعة ، كان ( يوم الجمعة )<sup>(٣)</sup> مع الجار مفعولاً به ؛ بسبب حرف الجر ، ثم صار مفعولاً به من غير واسطة حرف في اللفظ ، والمعنى على ما كان .

وكذا المفعول له هو أيضاً مفعول به تعدى إليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى إليه بحرف الجر ، فهما مثل ( ذنبا ) في قولك : استغفرت الله ذنباً<sup>(٤)</sup> ، إلا أن حذف حرفي الجر - أعني في واللام - صار قياساً في البابين<sup>(٥)</sup> ، كما كان حذف حرف الجر قياساً مع أن وأن ، وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة ، فلا تقول في مررت بزيد وقمت ( إلى عمرو )<sup>(٦)</sup> : مررت زيدا ، وقمت عمرا .

وإنما كان قياساً في ( باب )<sup>(٧)</sup> المفعول فيه ، والمفعول له - بالضوابط المعينة ( لكل )<sup>(٨)</sup> منهما - لقوة دلالتها على الحرفين المقدّرَيْن .

فعلى ما قررنا المفعول فيه ، والمفعول له نوعان من أنواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين .

وأما قول المصنف في نحو : يوم الجمعة صمته : إن الضمير لا يجوز أن يكون مفعولاً

(١) وقال المحيرون كما في المجمع ٢٠٣/١ لا مبالاة بعدم النظر ، وإلا لم يجز في اللازم ، إذ لم يعهد نصبه المفعول ، وإنما جاز فيه لضرب من المجاز ، فكذا هنا .

(٢) في المقرب ١٤٨/١ ولا يتسع في الظرف إلا إذا كان العامل فيه فعلاً غير متعد ، أو متعدياً إلى واحد أو ما عمل عمله ، إن كان من جنس ما ينصب المفعول به .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) سبق الحديث عن قوله : استغفرت الله ذنباً . انظر : صفحة ٣٤٥ تعليقة ٣ .

(٥) يعني المفعول فيه ، والمفعول له .

(٦) ساقطتان من ص .

(٧) في ص : بالي .

(٨) في ص : لكل واحد .

فيه ، إذ هو لا يكون إلا ظرفَ الزمان أو المكان<sup>(١)</sup> ، فمنقوض ، بنحو : خرجت هذا اليوم ، ( ولفظ )<sup>(٢)</sup> هذا ههنا ظرفٌ - اتفاقاً - بدلالة صفته .

وقوله : إنَّ الزمان في نحو : ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وسارقُ الليلة ليس بمفعول فيه ، وإلا انتصب ، والمضاف إليه المصدرُ والصفة لا يكون إلا فاعلاً أو مفعولاً<sup>(٤)</sup> .

قلنا : على ما أصلنا - أن جميع المفعول فيه هو ( المفعول )<sup>(٥)</sup> به - لا نسلّم أنه يجب نصبه ، فإن المفعول به ينجر بالإضافة نحو : ضارب زيد ، فكذا في سارق الليلة .

( وإنما لم يقع المفعولُ له ضميراً ولا اسمَ إشارة كالمفعول فيه ؛ لقلّة استعماله ، فأرادوا أن يكون لفظُ المصدر مصرّحاً به ؛ ليدل على كونه مفعولاً له )<sup>(٦)</sup> .

فنقول : إضافة الصفة إلى ظرفها ، كإضافتها إلى المفعول به ، تكون غير محضة - بالشرائط المذكورة - في باب الإضافة<sup>(٧)</sup> .

وقد تكون بمعنى اللام كـ ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾<sup>(٨)</sup> كما يجيء<sup>(٩)</sup> .

وإضافة المصدر إلى ظرفه ( كإضافته إلى )<sup>(١٠)</sup> المفعول به بمعنى اللام ، فهي مختصة ، إلا أنه كالمضاف إلى المفعول به ، الذي كان منتصباً بنزع الخافض كقوله :

---

(١) في إيضاحه للمفصل ٣٢٢/١ : ولا تقول : يوم الجمعة خرجته على أن يكون الضمير ظرفاً ، وسره هو أنهم قصدوا إلى أن يكون في اللفظ إشعاراً بالظرفية ، فعلى هذا إذا قلت : يوم الجمعة خرجته ، كان جارياً مجرى المفعول به على الاتساع .

(٢) في ط : فلفظة .

(٣) سبأ ٣٣ ، وانظر : صفحة ٦٠٢ تعلية ٢ .

(٤) في إيضاحه للمفصل ٣٢٣/١ بعد أن ذكر البيت : يا سارق الليلة : قال : وهذا متمحض للمفعول به اتساعاً لأن المضاف إليه إما أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به ، ولو كان مفعولاً فيه لكان منصوباً ، فهذا مما يقوي استعمالهم مفعولاً به .

(٥) في ط : مفعول .

(٦) تكملة من جـ وط .

(٧) صفحة ٨٩٢ .

(٨) الفاتحة ٣ أو ٤ .

(٩) صفحة ٨٩٢ .

(١٠) في ط : كإضافته مختصة إلى .

ذكرت حاجتها الدجاج بسحرة ( لأعل منها حين هبَّ نيامها )<sup>(١)</sup> (١٧٣)  
أي حاجتي إليها ، فهي في الحقيقة بمعنى اللام ، لأن اللام للاختصاص ، ويختص  
الشيء بغيره بأدنى ملاسة نحو<sup>(٢)</sup> :

١٧٦ - ... كوكبُ الخرقاء<sup>(٣)</sup>

وقتل الطف<sup>(٤)</sup>(٥) ، وليس بمعنى في - كما ذهب إليه المصنف ، على ما يجيء في باب  
الإضافة<sup>(٦)</sup> - .

قوله : ويتنصب بعامل مضمّر ، وعلى شريطة التفسير .

اعلم ( أن )<sup>(٧)</sup> انتصابه بعامل مضمّر إما أن يكون بعامل جائز الإضمار ، أو

---

(١) سبق تخريج هذا البيت صفحة ٦٠١ ، والشاهد هنا هو حاجتها بتقدير حاجتي إليها ، ف « ها » منصوب على نزع  
الخافض في رأيه ، وأقول : إنه في محل جر بإضافة حاجة إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله .  
(٢) الذي في الرضي نحو : كوكب الخرقاء ، وقد ذكره - فيما يظهر لي - تمثيلاً ، ولكن البغدادي جعله بيتاً من  
الشعر وخرجه تحت رقم ١٧٦ من الخزنة . وهو بتمامه :

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها في القرائب  
قائله مجهول . ويروون بعده :

وقالت سماء البيت فوقك منهج ولما تيسر أخبلاً للركائب

(٣) البيت في المختص ٢٢٨/٢ ، وفي المقرب ٢١٣/١ ، وفي ابن يعيش ٨/٣ ، وفي اللسان مادة ( غرب ) وفيه  
بالغرائب ، وفي العيني ٣٥٩/٣ ، وفي الخزنة ١٧٦/٣ .  
اللغة : الخرقاء ، المرأة التي لا تحسن عملاً . أذاعت : فرقت .

ومعنى البيت أن الكيسة من النساء تستعد صيفاً فتنام وقت طلوع سهيل وهو وقت البرد ، والخرقاء ذات الغفلة  
تكسل عن الاستعداد ، فإذا طلع سهيل وبردت تجدد في العمل ، وتفرق قطعها في قبيلتها تستعين بهن . ( شرح ابن  
يعيش ٨/٣ ، ٩ ) .

الشاهد : قوله : كوكب الخرقاء ، فقد أضاف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملاسة بينهما ، وهي أنها عند طلوع  
سهيل تبدأ العمل بعد أن كسلت عنه .

(٤) في معجم البلدان ٣٦/٤ : الطف : طف الفرات : أي الشاطيء ، والطف : أرض من ضاحية الكوفة في طريق  
البرية ، فيها كان مقتل الحسين بن علي رضي الله عنه ، وفيها عدة عيون جارية .

(٥) في ت زيادة هي : فجميع المصادر المضافة بمعنى اللام نحو : ضرب اليوم ونوم الليل .

(٦) يرى ابن الحاجب أن الإضافة في نحو : ضرب اليوم بمعنى في ، يعني أن المضاف عامل في المضاف إليه ولكنه  
ليس وصفاً فلذا كانت الإضافة معنوية ، وسيأتي الكلام عليه في باب الإضافة صفحة ٨٧٩ .

(٧) تكملة من جد وص وط .

(بِمُتَتِّعِهِ) <sup>(١)</sup> كما في المفعول به ، إذ هو ( هو ) <sup>(٢)</sup> - كما ذكرنا <sup>(٣)</sup> - فالأول نحو : يوم الجمعة ، في جواب من قال : متى سرت ؟ أي : سرت يوم الجمعة ، وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حيثئذ : الآن ، أي كان ذلك حيثئذ ، واسمع الآن <sup>(٤)</sup> .

والثاني : كما في المنصوب على شريطة التفسير ، حسب ما ذكر في المفعول به مفصلاً ، فما يُختار رفعه ، نحو : يومُ الجمعة سرت فيه ، وما يختار نصبه ، نحو : أيومَ الجمعة سرت فيه ، وما يومَ الجمعة سرت فيه ( وسار زيدٌ ويومَ الجمعة سرت فيه ) <sup>(٥)</sup> وإذا يومَ الجمعة سرت فيه سرت فيه ( وحيث يومَ الجمعة سرت فيه ) <sup>(٦)</sup> ويوم الجمعة سرت فيه ، أو لا تسر فيه .

ومثال لبس المفسر بالصفة : كلَّ يوم صمت فيه في الصيف .  
وما يستوي فيه الأمران : زيد سار ويومُ الجمعة سرت فيه .  
وما يجب نصبه : إن يومَ الجمعة سرت فيه <sup>(٧)</sup> ، وهلا يومَ الجمعة سرت فيه .

---

(١) في ت : الممتعة .

(٢) تكملة من ج و ط .

(٣) صفحة ٦٠٣ .

(٤) هذا تقدير سيبويه في الكتاب ١١٤/١ .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) تكملة من ج .

(٧) كان الأولى أن يذكر جواب الشرط فيقول : إن يومَ الجمعة سرت فيه سرت فيه .



## المفعول له

قوله :المفعول له هو ما فعل لأجله فعلٌ مذكور ، مثل : ضربته تأديباً ، وقعدت عن الحرب جبناً ، خلافاً للزجاج ، فإنه عنده مصدر .

قوله : فعل مذكور .

أي مضمونٌ لفعلٍ وشبهه ، وهو المصدر - كما ذكرنا في المفعول فيه<sup>(١)</sup> - .

قوله : مذكور .

احترازاً عن قولك - وقد شاهدت ضرباً لأجل التأديب - أعجبنى التأديب ، فإن التأديب فعلٌ له الضرب ، إلا أنك لم تذكر الضرب في قولك عاملاً فيه .

فالحق أن ( نقول )<sup>(٢)</sup> في المفعول له : هو ما فعل لأجله مضمونٌ عامله ( وكذا في المفعول فيه : هو ما فعل فيه مضمونٌ عامله )<sup>(٣)</sup> من زمان أو مكان ، لئلا ينتقض الحدان بنحو قولك : ضربتُ وقد أعجبنى التأديب ، وسرت ويوم الجمعة زمانٌ سيرك . وذكر المصنف مثالين للمفعول له ؛ ليبين أنه قد لا يتقدم وجوداً على ما يجعلُ علّةً له ، كما في : ضربته تأديباً ، وقد يتقدم وجوده عليه ، كما في قعدتُ ( عن الحرب )<sup>(٤)</sup> جبناً .

فالمفعول له هو الحامل على الفعل ، سواءً تقدم وجوده على وجود الفعل - كما في قعدتُ جبناً - أو تأخر عنه - كما في جئتكَ إصلاحاً لحالك ؛ وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده يكون علّةً غائيةً حاملةً على الفعل ، وهي إحدى العلل الأربع - كما هو مذكور في مظانه<sup>(٥)</sup> - فهي متقدمة من حيث التّصوُّر ، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود ،

(١) صفحة ٥٧٨ .

(٢) في ج : يقال .

(٣) ساقط من ص .

(٤) ساقطتان من ص وط .

(٥) جعل الزجاجي في إيضاحه لعلل النحو صفحة ٦٤ : علل النحو ثلاثاً ، العلل التعليمية والعلل القياسية والعلل =

فالمفعول له هو العلة ( الحاملة )<sup>(١)</sup> ، ( لعامله )<sup>(٢)</sup> ، وليس بمعلول له - كما ظن بعضهم<sup>(٣)</sup> - نظرا إلى ظاهر نحو قولهم : ضربته تأديبا ، وأن الضرب علة التأديب<sup>(٤)</sup> . وإنما قلنا ذلك لأنه لا يطرد في نحو : قعدت جبتا ، وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرّد ؛ لأن التأديب علة حاملة على الضرب .

ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة ؛ لأن اللام في ( قوله )<sup>(٥)</sup> : له للتعليل ، وهي تدخل على العلة لا ( المعلّل )<sup>(٥)</sup> نحو : فعلت هذا لهذه العلة .

قوله : خلافا للزجاج .

مذهبه : أن ما يسميه النحاة مفعولا له ، هو المفعول المطلق<sup>(٦)</sup> ( لبيان النوع )<sup>(٧)</sup> . ( وذلك )<sup>(٨)</sup> لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له ، كما في :

= الجدلية النظرية . ونقل السيوطي في الاقتراح ١١٥ عن ثمار الصناعة لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري أن اعتلالات النحويين صنفان علة تطرّد على كلام العرب .. وعلة تظهر حكمتهم .. وهم للأولى أكثر استعمالا وأشدّ تداولاً وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً . وهي : علة سماع وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استئصال .. إلخ ولم يذكر منها العلة الغائية .

(١) ساقطة من ت وص ، وفي ج : الغائية .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٢٥/١ فإن قلت : كيف يكون الضرب سببا لشيء وذلك الشيء سبب له ؟ ونحن نقطع بأن الضرب سبب للتأديب ، فالجواب أن التأديب له جهتان ، هو باعتبار أحدهما سبب وباعتبار الأخرى مسبب ، فباعتبار عقليته ومعلوماته وفائدته سبب للضرب ، وباعتبار وجوده مسبب للضرب فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا ، وإنما يتناقض أن لو كان سببا مسببا لشيء واحد من وجه واحد .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ج : المعلول .

(٦) الزجاج يرى أن نحو ذلك مفعول له ولكنه لم ينتصب على نزع اللام ، وإنما يؤول ناصبه قال في معاني القرآن ، وإعرابه ٦٣/١ عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ .

قال أبو إسحاق : إنما نصبت ( حَذَرَ الْمَوْتِ ) ؛ لأنه مفعول له ، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر ، كأنه قال يحذرون حذرا .

أقول : هذا ليس دليلا على أن الزجاج لا يعده مفعولا له .. وقد وجدت في أسرار العربية ١٨٩ قوله : وهذا الباب - يعني المفعول له - إنما يترجمه البصريون ، وأما الكوفيون فلا يترجمونه ، ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له بابا .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ساقطة من ج وص .

ضربته تأديباً ، فإن معناه أذنبه بالضرب ، فالتأديب مجمل ، والضرب بيان له ، فكأنك قلت : أذنبه بالضرب تأديباً ، ويصح أن يقال : الضرب هو التأديب ، فصار مثل ضربت ضرباً في كون مضمون العامل هو المعمول .

ولا يطرد له هذا في جميع أنواع المفعول له ، فإن ( القعود )<sup>(١)</sup> ( ليس بيان )<sup>(٢)</sup> الجبن ، فلا يقال : قعوده جبن إلا مجازاً ، وكذا قولك : جئتكم إصلاحاً لخالك ( بالإعطاء )<sup>(٣)</sup> أو النصح أو نحوه ، فإن المجيء ليس بياناً للإصلاح ، بل بيانه الإعطاء أو النصح ، كما صرح به .

ولعله يقدر في مثله قعود جبن ، ومجيء إصلاح - على حذف المضاف - وهو تكلف .

قال المصنف :- ردّاً على الزجاج - معنى ضربته تأديباً ضربته للتأديب اتفاقاً ، وقولك : للتأديب ليس بمفعول مطلق ، فكذا تأديباً الذي بمعناه<sup>(٤)</sup> .

وفي الرد نظر ، وذلك أن ضرب تأديب أيضاً يفيد معنى ( للتأديب )<sup>(٥)</sup> ، مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقاً دون الثاني ، وأي منع في أن يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الإعراب ، ألا ترى أن معنى جئت راكباً جئت وقت ركوبي ، والأول حال ، والثاني مفعول فيه<sup>(٦)</sup> .

والجرمي يقول : إن ما يسمى مفعولاً له ، منتصبٌ نصب المصادر التي تكون حالا ، فيلزم تنكيره ، ويقدر نحو قوله تعالى : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾<sup>(٧)</sup> محاذرين الموت ؛ لتكون

(١) في ص : المقصود .

(٢) في ط : ليس وكذا بيان .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٨ : وخولف - يعني الزجاج - في ذلك ، فإننا نفهم التعليل مع قطع النظر عن المصدر ، كقولك ضربته لأجل التأديب ، وقولك ضربته تأديباً بمعناه ، وإذا وجب أن يكون ذلك تعليلًا وجب في الآخر ؛ لأن المصدرية والتعليل راجع إلى المعنى ، لا إلى مجرد أمر لفظي .

(٥) في ت وص : التأديب .

(٦) مثلاً ابن الحاجب متفقان معنى تمام الاتفاق ، وليس مثلاً الرضي كذلك ؛ فالأول لبيان الهيئة والثاني لبيان الوقت ، فلا يصلح الردُّ بهما على ابن الحاجب . والله أعلم .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصْهَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ البقرة ١٩ .

الإضافة لفظية<sup>(١)</sup> .

ولا يطرّد له ذلك في نحو قوله<sup>(٢)</sup> :

١٧٧ - ( يركب كلّ عاقرٍ جُمهورٍ مخافةً و )<sup>(٣)</sup> زعلَ المحبور  
والهول من تهول الهُبور<sup>(٤)</sup>

إلا أن يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما ، أي زعلًا زعل المحبور ، ومهولًا  
الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك ( ووحذك )<sup>(٥)</sup> - على ما يجيء في  
باب الحال<sup>(٦)</sup> - .

ومذهب البصريين أولى من الباقيين ؛ للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره .

---

(١) في أسرار العربية ١٨٨ : وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه لا يجوز أن يكون - يعني المفعول لأجله - إلا نكرة ،  
وتقدر الإضافة في هذه المواضع في نية الانفصال ، فلا يكتسى التعريف من المضاف إليه .. والذي ادعاه الجرمي من  
كون الإضافة في نية الانفصال يفتقر إلى دليل ، ثم توضح هذا في الإضافة فكيف يصح له مع لام التعريف في قول  
الشاعر :

والهول من تهول الهبور

قلت : وقد نسب السيوطي هذا الرأي إلى الجرمي والمبرد والرياشي . الجمع ١٩٤/١ .

(٢) القائل : العجاج وستأتي ترجمته صفحة ٦١٣ تعليقة ٤ .

(٣) تكملة يتم بها الكلام .

(٤) الأبيات الثلاثة من مشطور الرجز وهي في ديوان العجاج ٣٥٤/١ - ٣٥٥ ، وفي الكتاب ١٨٥/١ ، وفي ابن  
يعيش ٥٤/٢ ، وفي الخزائنة ١١٤/٣ .

اللغة : العاقر : العظيم من الرمل لا ينبت شيئا ، والجمهور - بالضم - الرملة المشرفة على ما حولها . زعل :  
نشاط ، يقال : فرس سعل زعل أي نشيط ( كما في التاج ) الهبور : المسرور ، والهول : الخوف والفرع ، التهول :  
تفعل من الهول ويروى تهور ، ويفسر بالانهدام ، الهبور جمع هُبْر ، وهو ما اطمأن من الأرض .  
والمعنى : أنه يشبه بغيره في السرعة بالثور الوحشي الموصوف بهذا الوصف ( الخزائنة : ١١٥/٣ - ١١٦  
بتصرف ) .

الشاهد قوله : زعل الهبور . والهول فإنهما مفعولان لأجلهما وقد جاءا معرفتين ، وفيه رد على الجرمي الذي  
يوجب تنكيرهما أو تأويلهما بالنكرة .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) سيأتي تخريج هذا الرأي في باب الحال صفحة ٦٤٣ تعليقة ٧ .

قوله : وشرطُ نصبه تقديرُ اللام ، وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلا لفاعل الفعل المَعْلَل ، ومقارنا له ( في الوجود )<sup>(١)</sup> .

يعني أن تقديرَ اللام شرطُ انتصابِ المفعول له ، لا شرطُ كون الاسم مفعولا له ، فنحو للسمن وإكرامك الزائر - في قولك جئتكَ للسمن ، وإكرامك الزائر - عنده<sup>(٢)</sup> مفعول له ، على ما يدل عليه حذؤه ، ( وهذا كما قال )<sup>(٣)</sup> في المفعول فيه : إن شرطُ نصبه تقديرُ ( في )<sup>(٤)</sup> .

وما ذهب إليه في الموضوعين - وإن كان صحيحا من حيث اللغة ؛ لأن السمن فَعِلَ له المجيء - لكنه خلافُ اصطلاح القوم ، فإنهم لا يسمون المفعولَ له إلا المنصوبَ الجامعَ للشرائط .

فحذؤه الصحيحُ هو : المصدرُ المقدَّرُ باللام المَعْلَلُ به حدثٌ شاركه في الفاعل والزمان .

ومعنى تشارُكهما في الفاعل ، أن يقومَا بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبًا بالمتكلم ، وتشارُكهما في الزمان بأن يقع الحدث في بعض زمان المصدر ، كجئتكَ طمعا ، وقعدت عن الحرب جبنا ، أو يكون أول زمان الحدث آخرَ زمان المصدر ، نحو ( جئتكَ )<sup>(٥)</sup> خوفاً من فرارك ، أو بالعكس نحو جئتكَ إصلاحاً ( لحالك )<sup>(٦)</sup> ، وشهدت الحرب إيقاعا للهدنة بين الفريقين .

فإذا كان الحدث المَعْلَلُ ( تفضيلا )<sup>(٧)</sup> وتفسيرا للمصدر المجمل - كما في ضربته تأديبًا - وأعطيته مكافأة - فليس ههنا حدثان - في الحقيقة - حتى يشتركا في زمان ،

(١) ساقطتان من ط ، وهما موجودتان في متن الكافية المخطوط صفحة ٢٤ .

(٢) يعني عند ابن الحاجب .

(٣) في ص : وهكذا قال .

(٤) انظر : صفحة ٥٧٨ .

(٥) في ص : جئتكَ .

(٦) في ج و ص : لك .

(٧) في ط : تفضيلا .

بل هما في الحقيقة حدث واحد ، لأن المعنى أدبته بالضرب ( وكافأته )<sup>(١)</sup> بالإعطاء ، فالضرب هو التأديب ، والإعطاء هو المكافأة ، والعلة ههنا - في الحقيقة - ليست هذا المصدر المنسوب ، لأن الشيء لا يكون علةً ( لنفسه )<sup>(٢)</sup> بل هي أثره ، أي ضربته لتأديبه ، لكن لو صرحنا بما هو العلة - أعني التأديب - لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان ، إذ ربما لا يحصل هذا الأثر ، فكيف يشارك الضرب في الزمان - كما قال ابن دريد<sup>(٣)</sup> :

١٧٨ - والشيخُ إن قومته من زيفه لم يُقمِ الثَقِيفُ منه ما التوى<sup>(٤)</sup>  
وإنما نصبتَ هذا المصدر ؛ لتضمنه العلةَ الحقيقية ، ومشاركته الحدثَ في الفاعل والزمان ، إذ هو كما بينا .

وبعض النحاة لا يشترط تشارُكهُما في الفاعل<sup>(٥)</sup> ، وهذا الذي يقوى في ظني ، وإن كان الأغلبُ هو الأول ، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين ( عليه السلام )<sup>(٦)</sup> : في - نهج البلاغة - « فأعطاه الله التُّظْرَةَ ، استحقاقا للسَّخْطَةِ ، واستِثْمَاما لِلْيَلِيَّةِ »<sup>(٧)</sup> .

(١) في النسخ جميعها كافيته .

(٢) في ص وط : نفسه .

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، ولد بالبصرة ونشأ بعمان ، وطلب علم النحو ، وأخذ عن أبي حاتم السجستاني ، وأبي الفضل الرياشي ، وكان من أكابر علماء العربية مقدما في اللغة ، وأنساب العرب ، وأشعارهم أخذ عنه السيرافي والمرزباني ، شعره كثير ومنه مقصورته المشهورة . توفي سنة ٣٢١ هـ ( نزهة الألباء ٢٥٦ - ٢٥٩ ) .

(٤) البيت في الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ٣٣٦ ، وفي الخزانة ١١٧/٣ .

اللغة : قومته : عدلته . زيفه : ميله ، الثَقِيفُ : تعديل المعوج ، التوى : اعوج .

الشاهد : ذكره الرضي ؛ لبيان أن الغرض الذي فعل من أجله الفعل قد لا يحصل كما قال ابن دريد في مقصورته : إن محاولة إصلاح الشيخ لا تفيد - غالبا .

(٥) في الجمع ١٩٤/١ ولم يشترط ذلك - يعني الاتحاد في الفاعل والزمان سببويه ولا أحد من المتقدمين فيجوز عندهم أكرمتمك أمس طمعا غدا في معروفك وجئت حذر زيد ، ومنه ﴿ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ وانظر التصريح ٣٣٥/١ .

(٦) في ج وط : رضي الله عنه .

(٧) نهج البلاغة ٢١/١ .

والمستحق للسخطة إبليس والمعطي للنظرة هو الله ( تعالى )<sup>(١)</sup> .  
( و )<sup>(٢)</sup> لا يجوز أن يكون ( استحقاقا ) حالا من المفعول ؛ لأن استتماما - إذن -  
يكون حالا من الفاعل ، وكذا إنجازا للعدة ، ولا يعطف حال الفاعل على حال  
المفعول<sup>(٣)</sup> .

وكذا قول العجاج<sup>(٤)</sup> :

يركب كل عاقِرٍ جُمهُورٍ مخافةً وزعلِ المحبور  
والهول من تَهْوُرِ الهبور<sup>(٥)</sup> (١٧٧)

فإن الهول بمعنى ، الإفزع لا الفزع ، والثور ليس بمفزع بل هو فزع .  
وكذا أجاز أبو علي عدم المقارنة في الزمان ، وذلك أنه قال في التذكرة على القراءة  
الشاذة ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> بنصب صدقهم<sup>(٧)</sup> ، إن معناه لصدقهم  
في الدنيا .

قوله : إنما يجوز حذفها .

أي حذف اللام .

---

(١) تكلمة من ج و ص وط .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) ألا يجوز أن يقال قاتل زيد عمرا راكبا وماشيا على أن يكون راكبا حالا من عمرو ، وماشيا حالا من زيد ؟  
لقد أجاز ذلك الرضي صفحة ٦٣٧ فقال : ويجوز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر نحو لقيت زيدا  
راكبا وماشيا قال :

وإننا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا

(٤) عبد الله بن رؤية بن ليث بن صخر السعدي التميمي ، أبو الشعثاء ، العجاج راجز مجيد ولد في الجاهلية ، وقال  
فيها الشعر ، ثم أسلم ، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ، وهو والد رؤية الراجز المشهور توفي سنة ٩٠ هـ ( الأعلام  
٢١٧/٤ ) .

(٥) سبق تفريغ هذه الأبيات صفحة ٦١٠ وذكرها الرضي هنا شاهدا على أنه لا يجب توافق الحدث والمفعول لأجله  
في الفاعل فإن فاعل الهول غير الثور .

(٦) المائدة ١١٩ . وفي التبيان ٤٧٧ ، ٤٧٨ وصدقهم بالنصب على أربعة أوجه : أحدها أن يكون مفعولا لأجله  
والثاني أن يكون حذف حرف الجر ، أي بصدقهم والثالث أن يكون مصدرا مؤكدا ، أي الذين يصدقون صدقهم .  
والرابع أن يكون مفعولا به ، والفاعل مضمَر في الصادقين ، أي يصدقون الصدق ، كقوله : صدقته القتال ، والمعنى  
يحققون الصدق .

(٧) لم أجد هذه القراءة في كتب القراءات ، وقد ذكرها العكبري في التبيان صفحة ٤٧٧ فقال : وقد قرئ شاذاً  
( صدقهم ) بالنصب ، على أن يكون الفاعل ضمير اسم الله .

## قوله : إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلّل .

أي إذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له ، وهو ( الفعل )<sup>(١)</sup> المعلّل بالمفعول له ، أي إذا اشتركا في الفاعل - كما ذكرنا - .

واقتصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له ، فلم يشترط كونه مصدرا ، لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلّل ، ولم يشترط كونه بتقدير اللام ، وجوابا ( لِمَه )<sup>(٢)</sup> ، وأن لا يكون من غير لفظ الفعل ؛ لأنه عُلِمَ ذلك من الحد .

وشرط بعضهم كونه من أفعال القلب ، قال : لأنه الحامل على إيجاد الفعل ، والحامل على الشيء متقدّم عليه ، وأفعال الجوارح والقتل تتلاشى<sup>(٣)</sup> ، ولا تبقى حتى تكون حاملةً على الفعل ، وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فإنها تبقى<sup>(٤)</sup> .

والجواب : أنه إن أراد وجوب تقدم الحامل وجودًا فممنوع ، وإن أراد وجوب تقدمه إما وجودا أو تصوّرًا فمسلم ، ولا ينفعه ، وينتقض ما قال بجواز نحو جئتكَ إصلاحًا لأمركَ ، وضربته تأديبا اتفاقا .

فإن قال : هو بتقدير مضاف أي إرادة إصلاح ، وإرادة تأديب .

قلنا : فجوّز أيضا جئتكَ إكراما لي ، وجئتكَ اليوم إكراما لك غذا بتقدير المضاف المذكور ، بل جوز : جئتكَ سَمَنًا وَلَبَنًا .

فظهر أن المفعول ( له )<sup>(٥)</sup> ، هو الظاهر لا المقدّر المضاف .

فنقول : المفعول له ( على ضربين )<sup>(٦)</sup> :

---

(١) في ص : العامل .

(٢) في ت وص : له ، وفي ج : لِمَ .

(٣) أراد الرضي بـ ( تتلاشى ) تذهب وتضمحل . وفي التاج ( لشا ) ٣٢٦/١٠ لشا : أهمله الجوهري والليث ، وقال ابن الأعرابي : إذا ( خَسَّ بعد رفعة ) والمعنيان متقاربان .

(٤) نسبه ابن هشام في أوضح المسالك ٢٥٩ إلى ابن الخباز وغيره ، ونسبه خالد الأزهري في التصريح ٣٣٤/١ إلى الرندي أيضا . وانظر : الهمع ١٩٤/١ فقد نسبه إلى بعض المتأخرين .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) ساقطتان من ص .



إما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله ، نحو قعدت جبناً ؛ فهو من أفعال (القلوب) <sup>(١)</sup> - كما قالوا - .

ولما أن يتقدم على الفعل تصوُّراً ، أي يكون غرضاً ، ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويماً ، وجئته إصلاحاً .

قال المصنف : وإنما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران : لأن علة الأفعال كثيراً ما تجيء جامعةً للشرطين ، فصارت مع الشرطين ظاهرةً مشهورةً في العلية ، والغرض أن يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية ، وحصول الشرطين دليل عليها <sup>(٢)</sup> .

ويعزى إلى الرياشي <sup>(٣)</sup> وجوب تنكير المفعول ( له ) <sup>(٤)</sup> لمشايبته للحال والتمييز <sup>(٥)</sup> .

وبيت العجاج <sup>(٦)</sup> قاضٍ عليه ، وكذا قول حاتم <sup>(٧)</sup> :

١٧٩ - وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ وَأَعْرِضْ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا <sup>(٨)</sup>

(١) في ت : القلب .

(٢) في شرحه لكافيته ٣٩ وإنما اشترط ذلك ؛ لأن أكثر ما يكون الحامل على الفعل كذلك ، والغرض الدلالة على حذف اللام ، فكان اشتراطهما - لأنهما ملازمان للتعليل ، غالباً - دليلاً على حذف اللام .

(٣) أبو الفضل العباس بن الفرّج ، كان مولى محمد بن سليمان الهاشمي ، وكان من كبار أهل اللغة ، كثير الرواية للشعر ، أخذ عن الأصمعي ، وقرأ على المازني كتاب سيبويه ، فكان المازني يقول : قرأ علي الرياشي الكتاب وهو أعلم به مني ، وأخذ عنه المبرد وأبو بكر بن دريد . توفي سنة ٢٥٧ هـ ( نزهة الألباء ٢٠١ ) .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في الأصول ٢٠٩/١ قال أبو بكر : قرأت بخط أبي العباس في كتابه : أخطأ الرياشي في قوله : مخافة الشر ونحوه حال ، أقبح الخطأ ؛ لأن باب لـ ( كذا ) يكون معرفةً ونكرة ، وهذا خلاف قول سيبويه ؛ لأن سيبويه يجعله معرفة ونكرة إذا لم تضعفه وتدخله الألف واللام كَمَجْرَاهُ في سائر الكلام ؛ لأنه لا يكون حالا .

(٦) يعني قوله المذكور صفحة ٧٤١ :

يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمهورٍ مخافةً وزعلَ المحبور

والخوف من تهور المبور

(٧) حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج من طيء ، وأمه عنتبة بنت عفيف من طيء . كان جواداً شاعراً جيد الشعر ، وكان حيث ما نزل عرف منزله ، وكان ظفيراً ، إذا قاتل غلب ، ضرب به المثل في الكرم ( انظر : الشعر والشعراء ٢٤١ - ٢٤٩ ) توفي سنة ٤٦ ق هـ ( الأعلام ١٥١/٢ ) .

(٨) البيت في ديوانه ٨١ وفيه : وأصفح من شتم ، وفي الكتاب ١٨٤/١ ، وفي النوادر لأبي زيد ١١٠ ، وفي المقتضب ٣٤٧/٢ ، وفي جمل الزجاجي ٣١٩ ، وفي ابن يعيش ٥٤/٢ ، وفي الخزانة ١٢٢/٣ .

وكذا قوله تعالى : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾<sup>(١)</sup> .

وقال الجزولي : إذا انجر باللام وجب تعريفه ، فلا يقال : جئتكم لإكرام<sup>(٢)</sup> .

ومنه الأندلسي وقال : لا أرى منه مانعاً<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن جعفر<sup>(٤)</sup> : إنَّه في حال تنكيره ، يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة ، فوجب انتصابه مثلهما<sup>(٥)</sup> .

والظاهر جواز ذلك ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ فَيُظْلَمُ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا ﴾<sup>(٦)</sup> ، والباء للسببية وهنا كاللام .

---

= اللغة : أغفر : أستر ، العوراء : الكلمة القبيحة ، ادخاره : افتعال من الذخر ، أعرض : أتجاوز وأصفح .  
الشاهد قوله : ادخاره حيث وقع المفعول له معرفة بالإضافة ، وفيه رد على الرياشي الذي أوجب أن يكون نكرة .

(١) من قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ البقرة ١٩ ، وتقدمت .

(٢) في المقدمة الجزولية ق ٦٣ : ولا يكون منجرا باللام إلا مختصاً .

(٣) في المباحث الكاملية ٣/٣٩٩ : قال : يعني الجزولي - ويكون معرفة ونكرة ، ولا يكون منجرا باللام إلا مختصاً ..  
ثم رد على الجزولي في تعريفه ، ثم قال عن اشتراط اختصاصه عند الجر : قال الشلويني : هذا غير صحيح بل يجوز أن يكون نكرة مع اللام ، ولا مانع يمنع منه ، ولا أعرف له مستنداً في هذا القول .

(٤) قالت المذكورة أميرة علي توفيق في كتابها - الرضي الإستراياذي - صفحة ٦٥ : وأما ابن جعفر فإنني إذا رجعت إلى مسلك الرضي في الإشارة إلى مصادره ، أقرر أنه ربما قصد به ابن درستويه أبا محمد عبد الله بن جعفر ، المتوفى سنة ٣٤٧ هـ .

وقد نهني زميلي تركي العتيبي إلى أن أحد شراح مقدمة الجزولي كان يسمى ابن جعفر ، وعند البحث في هذا الشرح ، وجدت رأيين من الآراء التي نسبها الرضي إليه كما قال ، أما الثالث فلم أتمكن من الحصول عليه نظراً لسوء تصوير هذه المخطوطة .

وعليه يكون ابن جعفر هو : رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي وقد ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ١٨٠١/٢ مع شراح مقدمة الجزولي وأجهدت نفسي في سبيل الحصول على زيادة معلومات عنه ، فلم أحظ بشيء غير ما ذكره حاجي خليفة .

(٥) قال ابن جعفر في شرح المقدمة الجزولية : لوحة ٩٠ من مصورة تركي العتيبي ، عند شرح قول الجزولي : ولا يكون منجرا باللام إلا مختصاً .

إنه - يعني المفعول له - كان جاز تعريفه وتنكيره فإنه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز بما فيه من البيان فيجب فيه الانتصاب وجوبه فيما ، ومتى وجب انتصابه منكرًا امتنع من الجر باللام منكرًا .. إلخ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ فَيُظْلَمُ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ النساء ١٦٠ .

قال المالكي : إِذَا حَصَلَ الشَّرَاطُ فَجَرُّ الْمُقْتَرَنِ بِلَامِ التَّعْرِيفِ أَكْثَرُ مِنْ نَصْبِهِ ، وَالمَجْرَدُ بِالْعَكْسِ ، وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ ، فِي الْمُضَافِ <sup>(١)</sup> .  
هذا قوله ، والأولى أن يحال ذلك على السماع ، ولا يعلل .

---

(١) قال ابن مالك - وهو المقصود بالمالكي - في التسهيل ٩٠ : وَجَرُّ الْمُسْتَوْفِي لِشُرُوطِ النِّصْبِ مَقْرُونًا بِأَلِ أَكْثَرِ مِنْ نَصْبِهِ ، وَالمَجْرَدُ بِالْعَكْسِ وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِي الْمُضَافِ . وانظر : شرحه للكافية الشافية ٦٧٣/٢ .

## المفعول معه

قوله : المفعول معه ، هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمولٍ فِعْلٍ لفظاً أو معنى .

قوله : لمصاحبة معمول فعل .

احتراز عن نحو ، ضيعته في كل رجل وضيعته ، فإنها مصاحبة لكل رجل ، لأن الواو بمعنى مع .

ويعني بالمصاحبة ، كونه مشاركا لذلك الم معمول في ذلك الفعل في وقت واحد ، فزيد في سرت وزيدا ، مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد ، أي وقع سيرهما معا ، وفي قولك : سرت أنا وزيد - بالعطف - يشاركه في السير لكن لا يلزم كون (السيرين) <sup>(١)</sup> في وقت واحد .

وشرط بعضهم أن يكون معمولُ الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلاً ، كما في سرتُ وزيدا نظرا إلى أن عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف ، اتفاقا لا مفعول معه <sup>(٢)</sup> .

ويتنقض ما قاله ، بنحو حسبك وزيدا درهم ، فإن الكاف مفعول - في المعنى - إذ المعنى : يكفيك ، وأما تعين ( عمرا ) في المثال المذكور للعطف ، فلأن أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف ، وإنما يُعَدَّل ما بعده عن العطف إلى النصب نصبا على المعنى المراد من المصاحبة ؛ لأن العطف في جاءني زيد وعمرو ، يحتمل تصاحب الرجلين

(١) في ص : السير .

(٢) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٣٢٤/١ : شرطه أن يكون مشتركا بينه وبين فاعله قبله إما لفظا ، وإما معنى .

وقال في شرحه لكافيته ٣٩ : ومن قال إنه مشارك لفاعل فإنه توهم اختصاص المفعول معه بذلك ؛ لاتفاقهم على أن عمرا في نحو ضربت زيدا وعمرا ليس منه ، ويُضَعِّفُه إطباقهم على أن زيدا في حسبك وزيدا درهم مفعول معه ، والمعنى كفاك وزيدا درهم .

قلت : قول الرضي الآتي : « ويتنقض ما قاله » إلى قوله : « يكفيك » تكرار لقول ابن الحاجب في شرحه لكافيته ولم يشر إليه ، ولو كان له اعتراض عليه لأشار .

في المجيء ، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر ، والنصب نص في المصاحبة ، وفي قولك : ضربت زيدا وعمرا ، لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة ؛ لكون النصب<sup>(١)</sup> في العطف الذي هو الأصل أظهر .

قوله : فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان ، مثل جئت أنا وزيد وزيدا وإن لم يجر العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وإن كان معنى وجاز العطف تعين نحو ، ما لزيد وعمرو ، وإلا تعين النصب نحو ، مالك وزيدا ، وما شئتكم وعمرا ؛ لأن المعنى ما تصنع .

اعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل ، أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع .

وإنما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه أخصر لفظا ، وأصل هذا الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع - كما يجيء في بابه<sup>(٢)</sup> - فناسب معنى المعية .

( قالوا )<sup>(٣)</sup> : لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا ، فلا يقال : والخشبة استوى الماء ، كما يتقدم ( سائر )<sup>(٤)</sup> المفاعيل على عاملها .

وجوز أبو الفتح تقدمه على المفعول المصاحب<sup>(٥)</sup> ، تمسكا بقوله<sup>(٦)</sup> :

١٨٠ - جمعت وفُحشًا غيبةً ونميمةً ثلاثَ خِلالٍ لستَ عنها بمرعوي<sup>(٧)</sup>

(١) في ص زيادة هي قوله : الذي .

(٢) ط ٣٦٣/٢ .

(٣) في ط : إن قالوا ، والصحيح ما أثبتناه ؛ لأنه لو كان في ط لأجاب عنه .

(٤) في ت : في سائر .

(٥) في الخصائص ٣٨٣/٢ : ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، نحو قولك : والطيلاسة جاء البرد ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ، ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه .. لكنه يجوز : جاء والطيلاسة البرد ، كما تقول : ضربت وزيدا عمرا ، ثم ذكر البيت .

(٦) قائله يزيد بن الحكم وقد مرت ترجمته صفحة ٥٩ .

(٧) البيت في أمالي القالي ٦٨/١ ، وفي الخصائص ٣٨٣/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١٧٧/١ ، وفي العيني ٨٦/٣ ، وفي الخزائن ١٣٠/٣ ، وفي الجمع ٢٢٠/١ ، وفي الدرر ١٩٠/١ .

اللغة : الفحش : البذاءة في القول والعمل . خلال : خصال وبها يروى في بعض المصادر .

الشاهد : ذكره الرضي مبيّنا أن أبا الفتح استشهد به على إجازة تقدم المفعول معه على المفعول المصاحب .

والأولى المنع رعاية لأصل الواو ، والشعر ضرورة<sup>(١)</sup> .

وقال الكوفيون : هو<sup>(٢)</sup> منصوب على الخلاف<sup>(٣)</sup> ، فيكون العامل معنويا - كما قلنا في الظرف خبرا للمبتدأ<sup>(٤)</sup> - .

والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ، ما لم يضطر إلى المعنوي .

وقال الزجاج : هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو<sup>(٥)</sup> ، كأنك قلت : جاء البرد ( ولابس الطيالة ، أو صاحبها )<sup>(٦)</sup> وكذا في غيره .

والإضمار خلاف الأصل .

وقال عبد القاهر : هو منصوب بنفس الواو<sup>(٧)</sup> .

والأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة ، ولو نصبت بمعنى ( مع ) مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته .

وقال الأخفش : نصبه نصب الظروف ، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام ( مع )<sup>(٨)</sup>

---

(١) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٩٨ : ولا حجة لابن جني في البيتين ؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة ، فُدمت هي ومعطوفها .

أقول : لم يستشهد ابن جني إلا ببيت واحد ، وهو المذكور آنفا ، لكن ابن مالك أشار بقوله : ولا حجة له في البيتين إلى هذا البيت وإلى بيت آخر ذكره هو :

أُكْبِيه حين أناديهِ لأُكْرِمَهُ      ولا ألقبه والسواة اللقبَا  
على رواية نصب السواة واللقب .

(٢) يعني المفعول معه .

(٣) المسألة ذات الرقم ثلاثين من الإنصاف صفحة ٢٤٨ والمقصود بالخلاف كون المفعول معه مخالفا لما قبله ؛ فيكون ذلك سببا لنصبه عند الكوفيين ، كما يروى في نصب الظرف خبرا للمبتدأ .

(٤) صفحة ٢٧٥ .

(٥) الإنصاف ٢٤٨ ، وشرح ابن يعيش ٤٩/٢ .

(٦) في ت : ولابس أو صاحب الطيالة ، وسقط من ط : أو صاحبها .

(٧) لم يقل عبد القاهر ذلك بل قال في المقتصد ٦٥٩ ، ٦٦٠ : اعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيدا ، فإن زيدا ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو ، وذلك أنك لما قلت : ما صنعت لم يمكنك أن تعديه إلى زيد .. فلما جئت بالواو صار متوسطا بينهما وأوصل الفعل إلى الاسم .. وإنما لم يجعلوا للواو عملا هنا وإن كان يجنب الاسم ، كما كان الباء في قولك ذهب زيد .. لأجل أن الواو أصله أن يكون حرف عطف .. وحرف العطف لا يكون له عمل مختص فيه ، وإنما يعمل على سبيل النياحة من الفعل المتقدم وغيره من العوامل .

(٨) ساقطة من ص وط . وذكرها لازم ؛ لبيان العلاقة بين واو المعية ومع .

المنصوب بالظرفية ، والواو في الأصل حرف ، فلا يحتمل النصب ، أعطِي<sup>(١)</sup> النصبُ ما بعدها عاريةً ، كما أعطِي ما بعد ( إلا ) إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير<sup>(٢)</sup> . ولو كان ، كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى ( مع ) مطَّردًا نحو ، كل رجل وضيعة .

قوله : فإن كان الفعل لفظًا ، وجاز العطف فالوجهان . هذا أولى ، مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو إنه لا يجوز فيه إلا العطف<sup>(٣)</sup> . ولعله قال ذلك ؛ لأنه مخالفةٌ للأصل الذي هو العطف لا لداع ، وهو ممنوع ؛ لأن ههنا داعيا ، وهو النص على المصاحبة . وقوله : جئت أنا وزيد وزيدا .

مثل قام زيد وعمرو ، بل كان ينبغي أن يكون العطف في جئت أنا وزيد عند عبد القاهر أوجب ؛ وذلك أن توكيد المرفوع المتصل بالمتفصل - في الأغلب - ( لأجل العطف )<sup>(٤)</sup> .

وهل يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه ؟

(١) جواب لما في قوله : وذلك أن الواو لما أقيمت . (٢) في سر صناعة الإعراب ١٤٤ : على أن أبا الحسن قد كان يذهب في المفعول معه إلى أن انتصابه انتصاب الظرف ، قال : وذلك أن الواو في قولك قمت وزيدا إنما هي واقعة موقع مع فكأنك قلت : قمت مع زيد - فلما حذفت مع - وقد كانت منتصبة على الظرف - ثم أقمت الواو مقامها ، انتصب زيد بعدها على معنى انتصاب مع الواقعة الواو موقعها . وانظر : الإنصاف ٢٤٨ ، وشرح ابن يعيش ٤٩/٢ ، ومعاني الحروف للرماني ٦٠ . وقال الأخفش في معاني القرآن ٣٣٦ : وقال تعالى ﴿ تَخَلَّفُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرُ سَبِيلًا ﴾ فيجوز في العربية أن يكون بآخر ، كما تقول : استوى الماء والخشبة ، أي بالخشبة ، وخلطت الماء واللبن أي باللبن . وقد نسب الرضي هذا الرأي إلى السيرافي . انظر : صفحة ٣٢٥ .

(٣) كلام عبد القاهر ، لا يدل على وجوب العطف فيه ، قال في المقتصد ١٦٠ : وإنما لم يجعلوا اللواو عملا هنا - وإن كان واقعا بجانب الاسم ، كما كان الباء في قولك ذهب يزيد ، ولم يكن في صدر الفعل ( و ) كائنا معه كأحد حروف التركيب كالهزمة ، لأجل أن الواو أصله أن يكون حرف عطف في قولك : ضربت زيدا وعمرا وحرف العطف لا يكون له عمل مختص فيه .

فقد قال : إن هذا أصل الواو ، لكن قد يخرج الواو عن هذا الأصل جوازا كما هنا ، والله أعلم .

(٤) في ص : الأولى العطف وفي ط : للعطف .

قال الأخفش : نعم<sup>(١)</sup> . فلا يجوز جلس زيد والسارية ، إذ لا يسند الجلوس إلى السارية ، وكذا لا يجوز حرك زيد وطلوع الشمس ، وإنما ذلك عنده مراعاة لأصل الواو في العطف .

وأجازه غيره ، استدلالا بقولهم : مازلت أسير والنيل ، ولا يقال : سار الماء بل جرى .

وله أن يقول : إن ذلك لاستعارة السير ( الجري )<sup>(٢)</sup> النيل ؛ لما اقترن ( بما )<sup>(٣)</sup> يصح منه السير ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلّٰهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظُلًا لَّهُمْ بِالْعُدُوِّ وَالْاَصَالِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقريب منه قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ﴾<sup>(٥)</sup> أو<sup>(٦)</sup> على حذف جرى في المعطوف كقوله<sup>(٧)</sup> :

#### ١٨١ - علفتها تينا وماء باردا<sup>(٨)</sup>

(١) في الخصائص ٣٨٣/٢ : ولهذا لم يُجزَّ أبو الحسن : جئتكَ وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول : أتيتك وطلوع الشمس لم يجوز ؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ط : به ما .

(٤) الرعد ١٥ . وكُتبت في ت وص : فظلالهم ، ولم تكمل الآية بعدها .

(٥) النور ٤٥ . ووجه الاستشهاد في الآية الأولى أنه أطلق ( مَنْ ) على من يعقل وغيره لصحة السجود ، ممن يعقل . أما الثانية فقد أطلق ( مَنْ ) أيضا على غير العاقل نحوذا فقال : ( ومنهم من يمشي على أربع ) .

(٦) عطف على قوله : إن ذلك لاستعارة السير .. إلخ .

وعليه يكون التقدير : أو يقول : إن ذلك على حذف .. إلخ .

(٧) ينسب إلى ذي الرمة ، ولم أجده في ديوانه .

(٨) البيت من مشطور الرجز ، وفي شرح ابن عقيل ٢٠٧/٢ قال المحقق عند تخرجه : اختلفوا في تتمته فيذكر بعضهم : حتى شئت همالة عينها .

ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت ويروي له صدرا هكذا :

لما حططت الرجل عنها واردا .

ولعل الحق أنه من مشطور الرجز فلا يحتاج إلى صدر ولا عجز .

وهو في الخصائص ٤٣١/٢ ، وفي أمالي المرتضي ٢٥٩/٢ ، وفي الإنصاف ٦١٣ ، وفي ابن يعيش ٨/٢ ، وفي المغني ٨٢٨ ، وفي شرح شواهد ٩٢٩ ، وفي شرح التبريزي للمفضليات ١٢٦ ، وفي اللسان ( قلد ) ، وفي الخزانة ١٣٩/٣ .



أي وسقيتها ماء<sup>(١)</sup> .

وقيل : لا يجوز<sup>(٢)</sup> العطف في استوى الماء والخشبة - أيضًا - لأن ؛ استوى ههنا ليس بمعنى استقام ، بل بمعنى ارتفع ، كما في قوله تعالى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴾<sup>(٣)</sup> . وله<sup>(٢)</sup> أن يجوز العطف في هذا المثال أيضًا ، ويقول : استوى ههنا بمعنى تساوى ، لا بمعنى استقام ولا ارتفع ، والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو ، أي وصل الماء إلى الخشبة ، فليست الخشبة أرفع من الماء .

والخشبة ههنا مقياس يعرف به قَدْرُ ارتفاع الماء وقتَ زيادته .

ولا يجوز النصب في قولك : أنت أعلم ومالك ، لأنك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم لماله ، والتقدير الأصلي فيه أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك ، ( فحُفِّفَ )<sup>(٤)</sup> بحذف معمول أعلم ، وحذِفَ المبتدأ المعطوف عليه مالك ؛ لقيام القرينة على كلا المحذوفين .

ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف ، والجزء الأول من المركب المضاف إليه ، نحو ثالثَ عشرَ في ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ - على ما يأتي في باب العدد<sup>(٥)</sup> - .

وقولنا : فأنت ومالك مثل كل رجل وضيعته ، أي فأنت ومالك مقترنان والمعنى : أنا لا أدخل بينك وبين مالك ، ولا أشير عليك بما يتعلق بإصلاحه ، فأنت أعلم بما يصلحه .

ومثله قولهم : أنت أعلم ورُبُّك ، وهذا يستعمل في التهديد ، أي أنت أعلم بربك ،

---

= الشاهد : ذكره الرضي شاهدا على حذف العامل من المعطوف ، وقال التقدير : وسقيتها ماء . وخرجه غيره بتقدير أنلتها فيصلح للمعطوف والمعطوف عليه .

(١) من قوله : وقرب منه إلى قوله سقيتها ماء ساقط من جـ وص .

(٢) يعني الأخفش .

(٣) النجم ٦ . وانظر : تفسير الطبري ٤٣/٢٧ ، ٤٤ .

(٤) في ت وط : ثم حُفِّفَ .

(٥) ط ١٦٠/٢ ، ١٦١ .

فلعل اجتراءك عليه لما علمت من ترك مكافأته للمجرمين ( تعالى عنه )<sup>(١)</sup> ، فأنت وربك أي أنتما مقترنان ، فأنا لا أدخل بينكما ، ولا أدعوه عليك فإنه حسبك ، وهذا المعنى أبلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف .

وقال عبد القاهر : المعنى أنت أعلم وربك مجازيك<sup>(٢)</sup> .

فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية ، وليس ما ذهب إليه بذاك .

وكذا قول العبدى : إن تقديره : أنت أعلم من غيرك ، وربك أعلم منكما .

وهذا أبعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من ، أنت أعلم وربك .

قوله : وإن لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا .

جمهور النحاة على أن النصب مختارٌ هنا لا واجب ، وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل ، وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع - كما يجيء في باب العطف<sup>(٣)</sup> - .

قوله : وإن كان معنى .

أي إن كان الفعل معنى ، والفعل المعنوي على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون في اللفظ مشعر به قويٌّ أو لا ، فالأول نحو ( مالك ) ؛ لأنَّ ( الجار )<sup>(٤)</sup> متعلق بالفعل أو بما فيه معناه ، وما شأنك لأن قولك : شأنك بمعنى فعلك وصنعتك ، فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل .

وحسبك ، وقدك ، وكفيك ؛ لكونها بمعنى كفاك .

---

(١) تكملة من ط . والضمير يعود إلى الاجتراء على الله .

(٢) في المقتصد ٢٥٠/١ : وأما قولهم : أنت أعلم وربك ، فملاسته لما نحن فيه من حيث إن أنت مبتدأ وأعلم خبره ، وربك مبتدأ ثان خبره محذوف ، المعنى وربك كافيك . إلا أن هذا الخبر حذف لطول الكلام ؛ ولأن المعنى أنت أعلم مع ربك كما كان ثم كل رجل مع ضيعته ، ولا يجوز ترك هذا الخبر ، لأجل أنك لو حملت الكلام على ظاهره ، أجرته مجرى قولك : أنت وزيد أعلم أي أعلم من غيرك ، وذلك لا يستطاع فيما نحن فيه ، إذ لا تقدر على أن تقول : أنت وربك أعلم من غيرك ، جل الله وتعالى عن أن يكون مثله شيء .

(٣) صفحة ١٠٢٠ .

(٤) في ط : الجار والمجرور .

ونحو ويلاً لك ، وويلك ، وويل لك ، لأن الويل بمعنى الهلاك ، وفي المصدر معنى الفعل .

وكذا قولهم : رأسك ، والحائط ، وامراً ، ونفسه ، وشأئك ، والحج ، إن جعلنا الواو بمعنى مع ، فإن المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر .

وهذا القسم على ضريين : إما أن يجوز العطف فيه بلا تكلف أولاً ، فالأول نحو ما لزيد وعمرو ، وما شأن زيد وعمرو .

قال المصنف : العطف واجب فيه إذ هو الأصل ، فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة<sup>(١)</sup> .

وليس بشيء ؛ لأن النص على المصاحبة ( هو الداعي إلى النصب )<sup>(٢)</sup> وقد يكون الداعي إلى النصب ضروريا ، ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا : لم لا تجوز مخالفة الأصل لداع ، وإن لم يكن ضروريا ؟

وقال غيره : العطف هو المختار مع جواز النصب<sup>(٣)</sup> .

والأولى أن يقال : إن قصد النص على المصاحبة وجب ( النصب )<sup>(٤)</sup> وإلا فلا<sup>(٥)</sup> .

والثاني<sup>(٦)</sup> نحو مالك وزيدا ، وما شأنك - بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور -

( فالكوفيون )<sup>(٧)</sup> يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار<sup>(٨)</sup> .

---

(١) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٩ ولكنه في إيضاحه للمفصل ٣٢٤/١ قال : فإن صح العطف فهو أولى كقولك : ما لزيد وعمرو .

(٢) تكملة من ط .

(٣) انظر الكتاب ١٥٦/١ ، وشرح ابن يعيش للمفصل ٥٠/٢ .

(٤) في ط : النص ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٥) هذا الرأي مما أراه انفرد به الرضي ، وهو حسن .

(٦) يعني مما يجوز العطف فيه بتكلف .

(٧) في ط : فالكوفيين ، وهو خطأ .

(٨) هذه هي المسألة الخامسة والستون من الإنصاف صفحة ٤٦٣ وقد ذكر الأنباري رأي الكوفيين واستدل له بأدلة دامغة وحجج قوية ثم ذكر رأي البصريين وذكر لهم حججا ليست من القوة بمكان . ثم رد رأي الكوفيين وأجاب عن كلماتهم - كماداته - وأنقل ههنا ما ذكره الفراء في معاني القرآن ٢٥٢/١ ، ٢٥٣ عند تفسير قوله تعالى : ( فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ) قال : حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه =

والبصريون يجوزونه للضرورة ، وأما في السعة فيجوزونه بتكلف ، وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه<sup>(١)</sup> .

وقال المصنف ههنا : إنه يتعين النصب نظراً إلى لزوم التكلف في العطف<sup>(٢)</sup> .

وقال الأندلسي : يجوز العطف على ضعيف ، إن لم يُقصد النصُّ على المصاحبة . وهو أولى : لوروده في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : ( تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ )<sup>(٣)</sup> بالجر<sup>(٤)</sup> ، في قراءة حمزة<sup>(٥)</sup> .

وفي النصب في مثل هذا - أعني ما شأئك أو مالك وزيدا ، وما شأنُ زيد وعمرا - أربعة أوجه :

الأكثر على أنه بالفعل المدلول عليه بما شأئك ومالك أي ما تصنع ؟ وذلك لأن ( ما ) طالبةٌ للفعل : لكونها استفهامية ، وبعدها الجار ، أو المصدر ، وفيهما معنى الفعل ، فتظافرا على الدلالة على الفعل ، ومن ثم امتنع في الاختيار ، هذا لك وأباك ؛ لفوات ما الاستفهامية .

---

= خفض الأرحام ، قال : هو كقولهم : بالله والرحم وفيه قبح ؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض ، وقد كُتبي عنه ، وقد قال الشاعر في جَوَازِهِ :

تُعلّقُ في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعبِ غوطٌ تُفَانِفُ  
وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه .

وأقول : هل يدل هذا الكلام على أن الكوفيين يجوزون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ؟ لاشك أنه يدل على اختصاصه بالشعر ، ولكن قد يكون الفراء مخالفاً رأي الكوفيين في هذه المسألة .

(١) المسألة الخامسة والستون من الإنصاف صفحة ٤٦٣ وما بعدها .

(٢) في شرحه لكافيته ٣٩ : وإن لم يجز العطف فيتعين النصب لتعذر العطف ، فيجب الرجوع إلى تقدير ما يستقيم ، مثل مالك وزيدا وما شأئك وعمرا ، ولكنه قال أيضاً في إيضاحه للمفصل ٣٢٤/١ : وإن لم يصح العطف فالنصب هو الوجه ، كقولك : مالك وزيدا .

قلت : وهذا التناقض غريب ، ولعل ذلك راجع إلى أنه في الإيضاح قال قبل كل هذا : قال الشيخ ، فقد يكون الشيخ غيره ، وقد يكون هو المراد إذا كان القائل من تلاميذه ، والله أعلم .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ النساء ١ .

(٤) في الكشف ٣٧٥/١ ( والأرحام ) قرأ حمزة بالخفض على العطف على المَاءِ في به ، وهو قبيح عند البصريين قليل في الاستعمال ، بعيد في القياس .. وقرأ الباقر والأرحام بالنصب على العطف على اسم الله . جل ذكره .

(٥) حمزة بن حبيب الزيات ، أبو عمارة ، الكوفي ، التميمي مولاها ، وقيل من صميمهم ، أخذ القراءة السبعة ، ولد سنة ٨٠ هـ وأدرك الصحابة بالسنن فيحتمل أن يكون رأى بعضهم أخذ القراءة عن الأعمش وغيره ، كان إماماً حجة ثقة ثبتاً ، وكان يجلب الزيت من العراق . توفي سنة ١٥٦ هـ ( غاية النهاية في طبقات القراء ٢٦١/١ ) .

وقال سيبويه : تقديره : ما شأنك وشأن ملابتك زيدا ، ومالك وملابتك عمرا ، وما شأن زيد وملابسته عمرا ، فهو مفعول المصدر المقدّر<sup>(١)</sup> .

قال السيرافي : هذا تقدير معنوي ، لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع ؛ لأن هذا ملابسة أيضا .

يعني أن سيبويه لا يريد بتقدير ( ملابتك ) أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر ، لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته ، وإبقاء البعض<sup>(٢)</sup> الآخر - كما يجيء في باب المصدر<sup>(٣)</sup> - وإنما قدر سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط ، ( لا لأن اللفظ مقدّر بما ذكر )<sup>(٤)</sup> .

قال الأندلسي : بل أراد أن المصدر المقدر هو العامل ، وإنما جاز ذلك هنا لقوة الدلالة عليه ، ( لأن )<sup>(٥)</sup> مالك ، وما شأنك إذا جاء بعدهما نحو وزيدا ، دل على أن الإنكار إنما هو للملابسة المجرور لذلك الاسم ، ولا سيما أن الواو بمعنى مع ، تؤذن بمعنى الملابس<sup>(٦)</sup> .

وقال الأندلسي : يجوز أن يكون النصب بكان ( مقدرة )<sup>(٧)</sup> كما في ما أنت وزيدا ، أي ما كان شأنك ، وما كان لك<sup>(٨)</sup> .

وقال السيرافي وابن خروف<sup>(٩)</sup> : الاسم منصوب بلبس ، كأنك قلت :

---

(١) في الكتاب ١٥٦/١ فإذا أضمرت فكأنك قلت : ما شأنك وملابسة زيدا أو ملابتك زيدا .  
(٢) دخول ( ال ) على بعض غير مستحسن ، وقد منع ابن مالك دخول ( ال ) على كل لأنه منوي الإضافة . انظر : التسهيل ١٥٨ بل إن الرضي نفسه في هذا الشرح قال صفحة ٩٣٩ : وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة فالأكثر إبدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وجوزة بعضهم .

(٣) ط ١٩٥/٢ .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في ص : أي .

(٦) المباحث الكاملية ٣/٣٩٤ .

(٧) في ص : المقدرة .

(٨) المباحث الكاملية ٣/٣٩٤ .

(٩) علي بن محمد بن علي بن نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي ، حضر من إشبيلية ، وكان إماما في العربية محققا مدققا ماهرا مشاركا في الأصول ، أخذ النحو عن ابن طاهر ، أقرأ النحو بعدة بلاد . صنف شرح سيبويه وشرح الجمل وكتبا في الفرائض . توفي سنة ٦٠٩ هـ ( بغية الوعاة ٢/٢٠٣ ) .

مالك لا بست زيدا ، والواو دال على معنى لابس .

وإنما ارتكبا هذا تفادياً مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدّر ، ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ، ونصبُ الاسم بها ، إذ لا يصح الجمعُ بين الواو وذلك الفعل المقدّر ، فيؤدي مذهبهما ( في هذا إلى )<sup>(١)</sup> مذهب عبد القاهر في الجميع<sup>(٢)</sup> .

والقسم الثاني - أعني الذي لا يكون في لفظه مشعرٌ بالعامل قوي - نحو ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد<sup>(٣)</sup> . و

وما النجدّي والمتّعور<sup>(٤)</sup>

- ١٨٢

فهنا العطف أولى بلا خلاف - وإن ( قصدت )<sup>(٥)</sup> المصاحبة - لعدم الناصب ، وضعف الدال عليه ، وهو ( ما ) الاستفهامية ، و ( كيف ) لكثرة دخولهما في غير الفعلية .

قال سيبويه : إذا نصبت ما بعد الواو هنا - مع قلته وضعفه - قدرت كان بعد ما الاستفهامية ، ويكون بعد كيف ؛ وذلك لكثرة وقوعهما هنا ، والشيء إذا كثّر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفاً ، وصار كأنه منطوق به<sup>(٦)</sup> .

ورد المبرد تقدّر سيبويه وقال : لا معنى لتخصيصه ( ما ) بالماضي ، و ( كيف ) بالمستقبل<sup>(٧)</sup> .

(١) في ص : في هذان .

(٢) قد تقدم بيان مذهب عبد القاهر في ناصب المفعول معه ، صفحة ٦٢١ تعليقة ٣ .

(٣) انظر : صفحة ٤٠١ هامش ١ ، ٢ .

(٤) البيت بتمامه :

وأنت امرؤ من أهل نجد وأهلنا تهايم وما النجدّي والمتّعور

وينسب البيت إلى جميل بثينة وقد مرت ترجمته ، صفحة ٢٧٨ . وهو في ديوانه ٩١ ، ونسبه العيني ٤٠٨/٤ .

إلى ليبد بن معمر العذري ، والبيت في الكتاب ١٥١/١ ، وفي الخزائنة ١٤١/٣ .

اللغة : تهايم : منسوب إلى تهامة ، وهو خبر عن قوله : وأهلنا اعتدأ باللفظ ولو اعتد بالمعنى لقال : تهايمون .  
النجد : النجد خلاف القُور وهو ما ارتفع من الأرض ، المتّعور : اسم فاعل من تغور فلان إذا انتسب إلى الغور .  
الشاهد قوله : وما النجدى والمتغور فإن الأولى في مثله الرفع عطفاً على ما قبله عند الجميع .

(٥) في ط : قصدة .

(٦) الكتاب ١٥٣/١ .

(٧) لم أجد الردّ في المقتضب .

قال السيرافي : لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص ، وإنما ( أراد )<sup>(١)</sup> التمثيل على الوجه الممكن ، والتمثيل ليس حدًا لا يُتجاوز .  
وقول الراعي<sup>(٢)</sup> .

١٨٣ - أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة أن تميل مميلاً<sup>(٣)</sup>  
أي أزمان كان قومي والجماعة .

( وقول )<sup>(٤)</sup> بعضهم : أنا وإياه في لحاف ، أي كنت وإياه في لحاف أبعد<sup>(٥)</sup> من نحو ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد - بالنصب - وذلك لإشعار ما وكيف بالفعل ، بما فيهما من معنى الفعل ، مع كثرة وقوع كان بعدهما .  
ولا يجوز أن يكون العامل في قوله ( وإياه ) قوله ( في لحاف ) لما ذكرنا أن المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه<sup>(٦)</sup> - اتفاقاً - .

وأما نحو كل رجل وضيعته ، وأنت ورأيك ، فالرفع فيه واجب ، وإن قصّد المصاحبة ، لعدم فعل ومعناه .

---

(١) في ط : أر .

(٢) عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل الحميري ، شاعر من الفحول ، كان من جليّة قومه ، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل ، وكان بنو غمر أهل بيت وسؤدد وقيل كان راعي إبل عاشر جريرا والفرزدق ، وكان يفضل الفرزدق فهجاه جرير . توفي سنة ٩٠ هـ ( الأعلام ٤/٣٤٠ ) .

(٣) البيت في ديوانه ٥٩ وفيه : لزمت الرحالة وفي الكتاب ٥٤/١ ، وفي المقرب ١٦٠/١ ، وفي جمهرة القرشي ٧٤٣ ، وفي الخزنة ١٤٥/٣ .

اللغة : الرحالة : رَحَلَ البعير .

الشاهد : أنشده الرضي على أن التقدير أزمان كان قومي والجماعة ، والجماعة مفعول معه على إضمار كان .

(٤) في ص : وقال . والصحيح ما أثبتته . وهو جزء من حديث رواه صاحب الكنز ج ١٣ ص ٦٩٥ بلفظ « وأتاه الوحي وأنا وإياه في لحاف » .

(٥) خبر قوله : وقول الراعي وما عطف عليه .

(٦) صفحة ٦١٩ .

وأجاز الصيمري<sup>(١)</sup> نصبه ( بالخبر )<sup>(٢)</sup> المقدّر<sup>(٣)</sup> ، وأنكره ابنُ بابشاذ<sup>(٤)</sup> .

ويجب على مجيز النصب إضمارُ الخبر قبل الواو ، أي كل رجلٍ مقرونٌ وضيعة ، فإن أظهرت الخبر - على هذا الوجه - فلا كلام في جواز نصبه .

هذا كله بناءً على أصلهم ، وأنا لا أرى ( منعاً )<sup>(٥)</sup> من تقدم المفعول معه على عامله - إذا تأخر عن المصاحب - لأن ذلك مع واو العطف - الذي هو الأصل - جائز ، نحو زيدا وعمرا لقيت ، فتقول : العامل في الجماعة<sup>(٦)</sup> وإياه<sup>(٧)</sup> : كالذي وفي لحاف<sup>(٨)</sup> .

وإنما امتنع النصب - في الأصح - في ضيعته لكون الخبر المقدّر أضعفَ من الظاهر . وإذا وقع بعد المفعول معه حالٌ مما قبله أو خبر عنه نحو كنت وزيدا قائماً ، وسرت وزيدا راكباً فحكمه - في مطابقة ما قبله - حكمه لو وقع قبل المفعول معه ، وقد يجوز أن يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال : كنت وزيدا منطلقين ، وسرت وزيدا راكبين ، نظراً إلى المعنى وإلى أصل الواو - أي العطف - ومنع ذلك ابنُ كيسان<sup>(٩)</sup> .  
وفي كون المفعول معه قياساً خلاف :-

---

(١) عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد ، له التبصرة في النحو ، كتاب جليل ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، له ذكر في جمع الجوامع ، قال محقق كتاب التبصرة ١٠/١ إن وفاته في أواخر القرن الرابع أو على أكثر تقدير في أوائل القرن الخامس . ( بغية الوعاة ٤٩/٢ ، والتبصرة ١٠/١ ) .  
(٢) في ص : بأعني .

(٣) في التبصرة ٢٥٧/١ وتقول : كل رجل وضيعة ، بمعنى مع ضيعته .. ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف ، ويكون خبرُ الابتداء محذوفاً تقديره : كل رجل وضيعة مقرونان .

(٤) في شرح مقدمة المحسبة ٣١٠ : والعامل أبداً في المفعول معه يكون فعلاً ، لا معنى فعل ، فالفعل مثل استوى الماء والخشبة ونحوه ، والمعنى الذي لا يجوز أن تقول : زيد في الدار وعمراً ؛ لأن العامل معنى وليس بفعل .  
(٥) في ط : معنا .

(٦) يعني من قول الراعي أزمان قومي والجماعة كالذي .. إلخ .

(٧) من نحو قولهم : أنا وإياه في لحاف .

(٨) هذا مما أراه سبق إليه .

(٩) الهمع ٢٢٢/١ وقال : قال أبو حيان : وإياه نختار ، لأن باب المفعول معه باب ضيق ، وأكثر النحويين لا يقيسونه ، فلا ينبغي أن تُقدم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب .



ذهب الأخفش<sup>(١)</sup> وأبو علي<sup>(٢)</sup> إلى كونه قياسا .

وقال بعضهم : هو سماعي لا يتجاوز ما سُمِع منه<sup>(٣)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ( الأولى انتصاب شركاءكم على أنه مفعول معه ، وقالوا : يجوز أن يكون الواو للعطف - على أن ينتصب « شركاءكم » بمقدر ، أي واجمَعُوا شركاءكم<sup>(٥)</sup> ، وذلك لأن الإجماع لا يتعدى إلى الأعيان ، لا يقال : أجمعت زيدا )<sup>(٦)</sup> .

---

(١) و(٢) في شرح ابن عيش للمفصل ٥٢/٢ ، وفي شرح ابن مالك للكافية الشافية ٦٩٩ ، وقال أبو الحسن الأخفش : قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء ، لكثرة ما جاء منه ، واختص ابن مالك بقوله : وقوم يقصرونه على ما سمع منه .

ثم قال ابن عيش : وهو مذهب أبي الحسن ورأي أبي علي . وقال ابن مالك : قال أبو علي : وقوى أبو الحسن قصرة على السماع .

قلت : هذان نعلان متناقضان عن أبي الحسن : وكثيرا ما ينسب إليه قولان في مسألة واحدة ، ولعل ما قال أبو علي في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٦٣/١ : يكون الحكم في المسألة ، قال أبو الحسن : قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء ، وقوم يقصرونه على ما سمع منه ( وقوى هذا القول الثاني ) .

وقد ضبط محقق المقتصد قوله ، قوي بفتح القاف وكسر الواو ثم رفع ( القول ) ولعل الصواب أنه قوى بتشديد الواو مفتوحة ونصب القول ، ويكون الفاعل ضمير أبي الحسن .

(٣) في الهمع ٢١٩/١ : ونسبه جماعة للأكثرين .

(٤) يونس ٧١ .

(٥) انظر : المقرب لابن عصفور ١٥٨/١ .

(٦) في ط : لا يجوز أن يعطف شركاءكم فيه على ما قبله إلا بتقدير فعل ، لأن الإجماع لا يتعدى إلى الأعيان ، لا يقال : أجمعت زيدا ، فيكون التقدير أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم ، والأولى جعله مفعولا معه ، أي أجمعوا أمركم مع شركاءكم ، للسلامة من الإضمار . وقد ذكر في هامش رقم ٣ من ط ١٩٨/١ ما أثبتته عن الأصل ثم قال : نسخة .

## الحال

قوله : الحال ما يبين هيئة الفاعل ، أو المفعول به ، لفظاً ، أو معنى ، نحو ضربت زيدا قائماً ، وزيد في الدار قائماً ، وهذا زيد قائماً .

قال المصنف : لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم ؛ لأن المراد في الحدود أن يكون لفظ المحدود دالاً على ما دُكر في الحد ، وقولك : عالم في جاءني رجل عالم - وإن بين هيئة الفاعل - لكنه لا دلالة في لفظ عالم على أنه بيان هيئة فاعل ، إذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك : زيد رجل عالم ؛ مع أنها مبينة لهيئة خبر المبتدأ ، ( لا هيئة الفاعل )<sup>(١)</sup> ، بل إنما عُلِمَ كون ( عالم ) في جاءني رجل عالم بياناً لهيئة الفاعل من تقدم قولك : جاءني رجل ، بخلاف الحال ، فإن راكبا في قولك : جاءني زيد راكبا ، ورأيت زيدا راكبا ، لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل أو المفعول ، حتى لو قلت رجل قائماً ( أخوك )<sup>(٢)</sup> لم يجوز ، لعدم الفاعلية والمفعولية في ( رجل )<sup>(٣)</sup> .

أقول : لقائل أن يمنع أن المحدود يلزم أن يدل على ( كل )<sup>(٤)</sup> ما يذكر في حده بل يكفي أن يكون فيه ما يُذكر في حده ، وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال ، وبيان ماهيته ، لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً ، لا في حالة الفعل ، فيُظن في جاءني زيد راكبا ، أن راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقاً لا في حال المجيء ، فيكون غلطاً .

(١) ساقط من ص .

(٢) تكملة من ج و ص وط .

(٣) في إيضاحه للمفصل ٣٢٧/١ : وإذا كان الحال هو الدال على هيئة الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك ، لأن قولك : جاءني رجل عالم لا يدل إلا على هيئة ذات ، وإنما أخذ كونه فاعلاً من غير جهة دلالتها بخلاف الحال فإنها موضوعة دالة على هيئة فاعل أو مفعول بنفسها ، وتبين من ذلك بأنك تقول : زيد رجل عالم فتجد دلالة عالم في مثل ذلك كدلالته فيما تقدم ، ولا تقول : زيد قائماً أخوك لانتفاء الفاعل والمفعول .

(٤) تكملة من ج و ص وط .

ويخرج عن هذا الحد ، ( الجملة الحالية بلا ذي حال )<sup>(١)</sup> نحو قوله<sup>(٢)</sup> :  
 ١٨٤ - يقول : وقد تَرَأَ الوظيفُ وساقُها أَلست ترى أن قد أَتيت بِمُؤَيِّدٍ<sup>(٣)</sup>  
 وقوله<sup>(٤)</sup> :

١٨٥ - وقد أَغْتَدِي والطيرُ في وُكُنَاتِها بمنجَرِدٍ قَيَدِ الأوابِدِ هِيكَلٍ<sup>(٥)</sup>.  
 ويخرج أيضا الحال عن المضاف إليه - إذا لم يكن المضاف عاملا في الحال - وإن  
 كان ذلك قليلاً كقوله تعالى : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةٌ إِبرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله تعالى : ﴿ ذَا بَرٍ  
 هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> .

(١) في ت : الجملة الحالية بلا ضمير ذي حال ، وفي ط : الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال .  
 (٢) قائله طرفة بن العبد وستأتي ترجمته ٩١٣ .  
 (٣) البيت في ديوانه ٤٥ ، وفي شرح القصائد للأنباري ٢٢٠ ، وفي المصنف ٢٦٩/١ ، وفي الخزانة ١٥١/٣ ،  
 ٢٦٣ .  
 اللغة : تر : انقطع ، الوظيف : ما بين الرُسخ والساق ، وفي اليد ما بين الرُسخ والذراع ، بِمُؤَيِّدٍ : بداهية أو  
 أمر عظيم .  
 يروى الوظيف بالرفع على أنه فاعل تر بمعنى انقطع ، ويروى بالنصب على أنه مفعول تر بمعنى قَطَعَ والفاعل ضمير  
 يعود إلى قوله غضب في بيت قبله وهو :

وَبَرِّكَ هُجُودٍ قَدْ أَثَارَتْ مَخَافَتِي نَوَادِيهَا أَمْشِي بَعْضُهَا مُجَرَّدٌ .  
 الشاهد قوله : وقد تر الوظيف فإنها جملة حالية وليس قبلها ذو حال ، أما ضمير يقول هنا فليس بصاحب الحال  
 لعدم الرابط فإنه عائد على الشيخ في قوله قبل :

فَمَرَّتْ كَهَاةٌ ذَاتُ خَيْفٍ جَلَالَةٍ عَقِيلَةُ شَيْخٍ كَالْوَيْلِ يَلْنَدِدُ

(٤) قائله امرؤ القيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .  
 (٥) البيت في ديوانه ١٩ ، وفي الخصائص ٢٢٠/٢ ( الشطر الثاني ) ، وفي شرح القصائد للأنباري ٨٢ ، وفي  
 المختص ١٦٨/١ ، وفي ابن يعيش ٥١/٣ ، وفي رصف المباني ٣٩٢ ، وفي الخزانة ١٥٦/٣ ، وفي ٢٥٠/٤ .  
 اللغة : أَغْتَدِي أخرج غدوةً للصيد ، وكناتها : أعشاشها ومقارها ليلًا ، بمنجرد : المنجرد من الخيل : الماضي في  
 السير ، وقيل قليل الشعر ، الأوابد : الوحوش ، هيكَل : ضخم .

الشاهد قوله : والطير في وُكُنَاتِها فإنها جملة حالية ، وليس فيها ذو حال ، وهي خارجة عن حد المصنف للحال .  
 (٦) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةٌ إِبرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾  
 البقرة ١٣٥ .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ ذَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ الحجر ٦٦ .

وقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

١٨٦ - كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا      خُضِبْنَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تُخْضَبُ<sup>(٢)</sup>

وقوله<sup>(٣)</sup> :

١٨٧ - عَوِذٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِم      حَلَقَ الْحَدِيدِ مَضَاعِفًا يَتَلَهَّبُ<sup>(٤)</sup>

فأما قوله تعالى : ﴿ النَّارُ مَثْوَاكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> أي موضع مثواكم أي ثوائكم ﴿ خَالِدِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> وقولك : أعجبنى ضربُ زيد قائما ، وهو ضارب زيد مجردا ، فالمنصوب فيها حالٌ من الفاعل ، أو المفعول به ، فلا يرد اعتراضا .

وله أن يقول : إن الحال عما أضيف إليه غير العامل في الحال لا تحيء إلا إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا يصح حذفه وقيامُ المضاف إليه مقامه ، كما أنك لو قلت : بل

---

(١) قائله النابتة الجعدي وهو قيس بن عبد الله بن عُدَسَ بن ربيعة الجعدي أبو ليلي شاعر صحابي من المعمرين ، اشتهر في الجاهلية ، وكان من هجر الأوثان ونهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام ، مات في أصبهان وقد كُفَّ بصره وجاوز المائة نحو سنة ٥٠ هـ ( الأعلام ٥٨/٦ ) .

(٢) البيت في ديوانه ٢٠ وفيه : خُضِبْنَ وَإِنْ كَانَ لَمْ تُخْضَبِ ، وفي الخزنة ١٦١/٣ .  
اللغة : حواميه : جمع حامية ، وهي ما فوق الحافر ، وقيل : هي ما عن يمين الحافر وشماله . والبيت من قصيدة في وصف فرس .

تخضب بدل اشتغال من قوله : تكن انظر : الخزنة ١٦٢/٣ .

الشاهد قوله : مدبرا فإنه حال من المضاف إليه ، ويخرج عن حد ابن الحاجب للحال .

(٣) قائله ( زيد الفوارس ) وهو زيد بن حصين بن ضرار الضبي ، فارس شاعر جاهلي ، قال البغدادي : « إن جدّه ضرارا شهد يوم القُرَيْشَيْن ، ومعه ثمانية عشر من ولده يقاتلون معه ، وزيد الفوارس كان فارسهم ، ولهذا قيل له زيد الفوارس » ، ( الخزنة ١٧٧/٣ ، وانظر : الأعلام ٩٧/٣ ) .

(٤) البيت في نوادر أبي زيد ١١٣ ، وفي الأمالي الشجرية ١٦٧/١ ، وفي المجمع ٢٤٠/١ ، وفي الدرر ٢٠١/١ ، وفي الخزنة ١٧٣/٣ .

عوذ : هو عوذ بن غالب بن قطيعة . وبهته : ابن عبد الله بن غطفان ، وأراد أبناءهما ولذا جَمَعَ ( حاشدون ) .

اللغة : حلق الحديد : أراد الدروع . حاشدون : يقال : حشد القوم إذا جمعهم .

الشاهد قوله : مضاعفا فإن الرضي جعله حالا من المضاف إليه في قوله : حلق الحديد وفي الأمالي الشجرية

٣٢٨/٢ : والوجه في هذا البيت فيما أراه أن مضاعفا حال من الحلق لا من الحديد ثم وجهه بوجهين ثم قال : ويجوز أن تجعل ( مضاعفا ) حالا من المضمر في يتلهب ، ويتلهب في موضع الحال من الحلق .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ من الآية ١٢٨ من سورة الأنعام .

نتبع إبراهيم مقام بل نتبع ملة إبراهيم ( جاز )<sup>(١)</sup> ، فكأنه حال من المفعول ، أو<sup>(٢)</sup> إذا كان المضاف فاعلا ، أو مفعولا وهو جزء المضاف إليه ، فكأن الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَنْ ذَابِرَ هَوْلًا مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> فقوله : مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع ؛ وذلك لأنه نائب عن دابر هؤلاء ، فهو حال عن هؤلاء المضاف إليه دابر ، فكأنه - وهو حال عن المضاف إليه - حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف إليه ، لأن دابر الشيء أصله ، فكأنه قال : يُقْطَع دَابِرُ هؤلاء مصبحين ، فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله .

وكذا ( قوله )<sup>(٤)</sup> :

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مَدْبِرًا<sup>(٥)</sup> ( ١٨٦ )

( أي تشبه حواميه مدبرا )<sup>(٦)</sup> أو أشبه حواميه مدبرا فكأنه حال من الفاعل أو المفعول .

وكذا ( قوله )<sup>(٧)</sup> :

..... عليهم حلق الحديد مضاعفاً<sup>(٨)</sup> ..... ( ١٨٧ )

فالأولى أن نقول : الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ، ولكل منهما حدٌ لاختلاف ماهيتهما .

فحد المنتقلة : جزء كلام ( يتقيد )<sup>(٩)</sup> بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو بالمفعول ، أو بما يجري مجراها .

(١) تكملة من جد و ص وط .

(٢) عطف على قوله قبل : إلا إذا كان المضاف فاعلا .. إلخ .

(٣) تقدمت صفحة ٦٣٣ تعليقة ٧ .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) سبق الحديث عنه صفحة ٦٣٤ تعليقة ١ ، ٢ .

(٦) ساقط من ص .

(٧) في ط : قولهم .

(٨) تقدم تخرجه صفحة ٦٣٤ تعليقة ٤ .

(٩) في ص : مقيد .

فبقولنا : جزءُ كلام ، تخرج الجملة الثانية في نحو : ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه - إذا لم نجعلها حالاً - .

ويخرج بقولنا : « حصول مضمونه » المصدرُ في نحو : رجع القهقرى ؛ لأن الرجوع يتقيد بنفسه ، لا بوقت حصول مضمونه .

ويخرج النعت بقولنا : يَتَقَيَّدُ تَعَلُّقُ الْحَدَثِ بِالْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ ، فإنه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك الْمُتَعَلِّقُ .

وقولنا : أو بما يجري مجراهما ، يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾<sup>(١)</sup> و( قوله )<sup>(٢)</sup> :

١٨٩ - كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ<sup>(٣)</sup>

على ما يجيء<sup>(٤)</sup> ، والحال<sup>(٥)</sup> عن المضاف إليه الذي لا يكون في المعنى فاعلاً ، أو مفعولاً للمضاف على ما مر<sup>(٦)</sup> ، ويُدْخَلُ ( الحدُّ )<sup>(٧)</sup> الحال في نحو قوله :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الْوُظَيْفُ وَسَاقُهَا<sup>(٨)</sup> (١٨٤)

وفي قوله :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا<sup>(٩)</sup> (١٨٥)

وحدّ المؤكدة : اسمٌ غيرٌ حدثٍ يجيء مقررًا لمضمون جملة - كما يجيء شرحها<sup>(١٠)</sup> - .

(١) من قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ هود ٧٢ .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) سيأتي تخرجه صفحة ٦٣٩ .

(٤) صفحة ٦٣٩ .

(٥) معطوف على قوله قبل : وقولنا : أو بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل .. إلخ .

(٦) صفحة ٦٣٣ .

(٧) في ص وط : في الحد .

(٨) قد مر تخرجه صفحة ٦٣٣ تعليقه ٢ ، ٣ .

(٩) قد مر تخرجه صفحة ٦٣٣ تعليقه ٤ ، ٥ .

(١٠) صفحة ٦٨٣ وما بعدها .

فقلنا : غيرُ حدث : احترازٌ من المنصوب في نحو رَجَعَ رَجوعًا .  
ثم اعلم أن الحال قد تكون عن الفاعل وحده ، كجاء زيد راكبًا ، وعن المفعول وحده ، نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه .

فإذا قلت لقيت زيدا راكبًا ، فإن كان هناك قرينةٌ حالية أو مقالية تبينُ صاحبَ الحال جاز أن تجعلها لِمَا قامت له من الفاعل أو المفعول ، وإن لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه ، لإزالة اللبس ، نحو لقيت راكبًا زيدا ، فإن لم تُقدِّمه فهو عن المفعول .

وأما ( إذا جاء حالان )<sup>(١)</sup> عن الفاعل والمفعول معا ، فإن كانا متفقين فالأولى الجمعُ بينهما ، فإنه ( أُخْصِرَ )<sup>(٢)</sup> نحو لقيت زيدا راكبين ، ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبًا زيدا راكبًا ، ولقيت زيدا راكبًا راكبًا .

وإن كانا مختلفين ، فإن ( كان )<sup>(٣)</sup> هناك قرينة يعرف بها صاحبُ كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كانا نحو : لقيت هنذا مصعدًا منحدرةً .

وإن لم يكن فالأولى جَعْلُ ( حال كل واحد )<sup>(٤)</sup> بجنب صاحبه ، نحو لقيت منحدراً زيدا مصعداً ، ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه ، وتأخيرُ حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعداً منحدراً - والمصعدُ زيدٌ - ؛ وذلك لأنه لما كان مرتبةُ المفعول أقدمَ من مرتبة الحال أخرتَ الحالين ، وقدمتَ حالَ المفعول على حال الفاعل ، إذ لا أقل من كون ( أحد )<sup>(٥)</sup> الحالين بجنب صاحبه ، لمَّا لم يكن كل واحد بجنب صاحبه .

ويجوز عطْفُ أحدِ حالي الفاعل والمفعول على الآخر ( نحو )<sup>(٦)</sup> لقيت زيدا راكبًا وماشيًا<sup>(٧)</sup> قال<sup>(٨)</sup> :

(١) في ج : الحالان .

(٢) في ط : احصر .

(٣) في ط : كانا .

(٤) في ت : كل واحد حال ، والعبارة في ص : جعل كل حال بجنب صاحبه .

(٥) في ت : آخر .

(٦) في ج و ط : كقولك .

(٧) قد سبق أن منع الرضي ذلك . انظر : صفحة ٦١٣ تعليقة ٣ .

(٨) قائله عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب ، من بني تغلب ، شاعر جاهلي ، ولد في شمال جزيرة العرب ، =

١٨٨ - وإنا سوف تدركننا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا<sup>(١)</sup>

وجوز الجمهور - وهو الحق - أن يجيء لشيء واحد أحوال (مختلفة)<sup>(٢)</sup> متضادة (كانت)<sup>(٣)</sup> نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا ، أو غير متضادة كقوله تعالى : ﴿ اخرج منها مذبذوبا مذبذوبا ﴾<sup>(٤)</sup> كما يجيئان في خبر المبتدأ .

ومنع بعضهم ذلك في الحال - متضادة كانت أولا - قياسا على الزمان والمكان ، فجعل نحو مذبذوبا ( حالا )<sup>(٥)</sup> من ضمير ( مذبذوبا )<sup>(٦)</sup> واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقا<sup>(٧)</sup> .

ولا وجه للقياس : وذلك لأن وقوع الفعل ( الواحد )<sup>(٨)</sup> في زمانين أو مكانين مختلفين محال ، نحو جلست خلفك ، أمامك ، وضربت اليوم أمس ، بلى لو عطف أحداهما على الآخر جاز ، لدلالته على تكرار الفعل ، نحو جلست خلفك وأمامك ، وكذا يجوز إن لم يتباين المكانان والزمانان ، نحو جلست أمس وقت الظهر ، وأمامك وسط الدار .

وأما تقييد الحدث بقيدتين مختلفتين ، كما في قوله تعالى : ﴿ مذبذوبا مذبذوبا ﴾<sup>(٩)</sup> أو بمضادتين في محلين غير متمزجين كما في اشتريته أبيض أسود ، أو متمزجين ، كما في اشتريته

---

= وتبول فيها وفي الشام والعراق ونجد ، وكان من أعز الناس نفسا ، وهو من الفئك الشجعان ساد قومه وهو فتي ، عمر طويلا ، أشهر شعره معلقته . توفي نحو ٤٠ ق هـ . ( الأعلام ، ٢٥٦/٥ ) .

(١) البيت في شرح القصائد للأنباري ٣٧٤ ، وفي معلقة عمرو بن كلثوم ٤٧ ، وفي الخزائن ١٧٧/٣ .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر .

(٢) في ت وط : متخالفة .

(٣) تكملة من جوص وط .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ اخرج منها مذبذوبا مذبذوبا ﴾ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿ الأعراف ١٨ . وفي ت : مذموما ، ومذموما في آيتين أخريين غير هذه الآية .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ت وص : مذموما ، وقد ذكرت أنها في غير هذه الآية .

(٧) في المقرب ١/١٥٥ ولا يُقضي العامل من المصادر ولا من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحدة أزيد من شيء واحد ، إلا بحرف عطف ، إلا أن يكون أفعل التي للمفاضلة .. إلخ .

(٨) انظر : صفحة ٦١٣ .



حُلُوا حَامِضًا فَلَا بَأْسَ بِهِ<sup>(١)</sup> .

واعلم أن تكرير الحال بعد إِمَّا واجب ، لوجوب تكرير إِمَّا ، نحو اضرب ( زيدا )<sup>(٢)</sup> إِمَّا قائما وإِمَّا قاعدا ، وكذا بعد ( لا ) ؛ لأنها تُكْرَرُ في الأغلب - كما يجيء في اسم لا التبرئة<sup>(٣)</sup> - نحو جاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا ، ويندر إفرادها نحو جاءني زيد لا راكبا .

قوله : لفظا أو معنى .

حال من الفاعل أو المفعول ، أي ملفوظا أو معنويا ، وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين .

أما المفعول المعنوي فنحو ( شيخا )<sup>(٤)</sup> في قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾<sup>(٥)</sup> فإن بعلي خبر مبتدأ .

وهو في المعنى مفعولٌ للدلول ( هذا ) أي أنه على بعلي ، أو أشير إليه شيخا .

أما الفاعل المعنوي فكما في قوله<sup>(٦)</sup> :

١٨٩ - كأنه خارجا من جنب صفحته سَفُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عند مُفْتَادٍ<sup>(٧)</sup>

---

(١) هنا زيادة في ص وقد سبق ذكرها وهي : والمانع يجعل الحال الثاني في قوله تعالى : ﴿ مَذْمُومًا مَذْحُورًا ﴾ من الضمير في الأول ، ولم يمكنه ذلك في المتضادة فَمَنَعَهَا أصلا .

(٢) تكملة من ط .

(٣) صفحة ٨٢٣ .

(٤) في ت : هذا شيخا .

(٥) هود ٧٢ ، وتقدمت صفحة ٦٣٦ تعليقة ٣ .

(٦) قائله : النابغة الذبياني ، وستأتي ترجمته ٧٧٦ .

(٧) البيت في ديوانه ١١ ، وفي الخصائص ٢٧٥/٢ ، وفي الأمل الشجرية ١٥٦/١ ، وفي رصف المباني ٢١١ ، ٢٩٥ ، وفي الخزنة ٣/١٨٥ .

اللغة : صفحته : أراد خاصرته أو جنبه . السفود : الحديد التي يُشَوَّى عليها اللحم ، الشرب : جمع شارب . مفتاد : مكان الشوي .

والضمير في قوله : كأنه يعود إلى المذري ( قرن الثور ) في قوله قبل :

شكَّ الفريصة بالمذري فأنفذها شكَّ المبيط إذ يشقى من العصد

والضمير في قوله ، صفحته يعود إلى ضمران ، وهو اسم كلب صيد مذكور في قوله :

إذ المعنى يُشَبِّه خارجًا سفودَ شرب ، ولا نفسره بأشبهه خارجًا ، لأن المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه .

وقال المصنف - في مثال الحال عن الفاعل المعنوي - زيدٌ في الدار قائمًا<sup>(١)</sup> .

وفيه نظر ؛ لأن قائمًا حال من الضمير في الظرف ، وهو فاعل لفظي ؛ لأن الفاعل المستكن كالمفروق به ، فهو كقولك : زيد خرج راكبًا ، ولا كلام في كون راكبًا حالًا عن الفاعل اللفظي .

وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيدٍ إلا عند من جَوَزَ تخالفَ ( عاملي )<sup>(٢)</sup> الحال وصاحبها<sup>(٣)</sup> .

### قوله : وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه .

يعني بشبهه الفعل ما يعمل عمل الفعل ، وهو من تركيبه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر .

ويعني بمعنى الفعل ، ما يُسْتَنْبَطُ منه معنى الفعل ، ولا يكون من صيغته ، كالظرف ، والجار والجرور ، وحرف التنبيه ، نحو هاأنا زيدٌ قائمًا - عند من جوز هاء التنبيه من دون ( اسم )<sup>(٤)</sup> الإشارة - كما يجيء في حروف التنبيه<sup>(٥)</sup> - واسم الإشارة ، نحو ذا زيد راكبًا ، وحرف النداء ، نحو ياربنا منعمًا .

وأما حرفا التمني والترجي ، نحو ليتك قائمًا في الدار ، ولعلك جالسًا عندنا ، فالظاهر أنهما ليسا بعاملين ، لأن التمني والترجي ليسا بمقيدين ( بالحالين )<sup>(٦)</sup> بل العامل هو الخبر

---

= فهاب ضمران منه حيث يُوزَعُه طَعَنَ الْمُعَارِكُ عِنْدَ الْمَخْرَجِ التَّجِدُّ الشاهد قوله : كأنه خارجًا ؛ لأن خارجًا حال من الفاعل المعنوي وهو الهاء في كأنه فإن التقدير فيه يشبه خارجًا .

(١) شرحه لكافيته ٤٠ .

(٢) في ت وجد : عمل .

(٣) وهو ابن مالك كما مضى صفحة ٣٢٢ .

(٤) في ص : حرف .

(٥) ط ٣٨٠/٢ ، ٣٨١ .

(٦) في ج : بالحال .

المؤخر على ما هو مذهب الأخفش - كما يجيء<sup>(١)</sup> - لكون مضمونه هو المقيّد .  
وحرف<sup>(٢)</sup> التشبيه نحو :

كأنه خارجاً<sup>(٣)</sup> ( من جَنَّبَ صفحته سَفُوذُ شَرِبِ نَسُوهُ عند مُفْتَأَدِ (١٨٩)  
وزيد كعمرو راكبا ، وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه ، نحو زيد عمرو  
مقبلا ، والمنسوب نحو : أنا قرشي مفتخرا ، واسمُ الفعل نحو عليك زيدا راكبا .  
وأما نحو ما شئتُك واقفا فلأن الشأن بمعنى المصدر - كما ذكرنا في المفعول  
معه<sup>(٤)</sup> - .

ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي ، قال أبو علي : لأنها لا تشبه  
الفعل لفظاً<sup>(٥)</sup> ( نحو لَعَلَّ وكَأَنَّ )<sup>(٦)</sup> .

وينتقض ما قاله باسم الإشارة ، وحرف التنبيه ، فإنهما لا يشبهان الفعل لفظاً مع  
عملهما في الحال ، ( وكذا كاف التشبيه )<sup>(٧)</sup> ، وكذا إِنَّ وَأَنَّ يشبهانه لفظاً ومعنى ،  
ولا يعملان في الحال .

فالأولى إحالة ذلك ( على )<sup>(٨)</sup> استعمالهم وأن لا نعلله .

قوله : وشرطها أن تكون نكرة ، وصاحبها معرفة - غالباً - ، وأرسلها  
العراك ، ومررت به وحده ، ونحوه متأول .

إنما كان شرطها أن تكون نكرة ؛ لأن النكرة أصل ، والمقصود بالحال تقييد الحدث

---

(١) فقد أجاز : أن يعمل الجار والمجرور في الحال بشرط تقدم المبتدأ ، وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى  
أجاز أن يعمل عنده بلا اعتماد . وانظر : الإنصاف ٥١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٥٣ .

(٢) معطوف على قوله كالظرف - يعني أن حرف التشبيه من العامل المعنوي في الحال .

(٣) تقدم ترجمته صفحة ٦٣٩ تعليقة ٦ ، ٧ .

(٤) صفحة ٦٢٦ .

(٥) لم أجد كلامه هذا في الإيضاح ولا في البغداديات ، ولعله ذكر ذلك في بعض مؤلفاته الأخرى .

(٦) ساقط من ط .

(٧) ساقط من ص .

(٨) في ط : إلى .

المذكور - على ما ذكرنا<sup>(١)</sup> - فقط ، ولا معنى للتعريف هناك ، فلو عرفت وقع التعريف ضائعا .

وإنما كان الغالب في صاحبها التعريف ؛ لأنه إذا كان نكرةً كان ذكر ما يميّزها ويخصّصها من بين أمثالها - أعني وصفها - أولى من ذكر ما يقيّد الحدث المنسوب إليها - أعني حالها - لأن الأولى أن ( يتبين )<sup>(٢)</sup> الشيء أولا ، ثم ( يتبين )<sup>(٣)</sup> الحدث المنسوب إليه ، ثم ( يتبين )<sup>(٣)</sup> قيد ذلك الحدث ، فعلى هذا أولّت المعرفة حالا ؛ لأن التعريف عبث ضائع ، ولم تُؤوّل النكرة ذا حال لأن غايته أنه على خلاف الأولى .  
( فقلوه )<sup>(٣)</sup> غالبا يرجع إلى تعريف صاحبها ، لا إلى تنكيرها ؛ لأن تنكيرها واجب لا غالب .

### قوله : وأرسلها العراك .

هذا مثال تعريف الحال في الظاهر .

ونقول : الحال المعرفة ظاهرا إما مصدر ، وإما غير مصدر ، والمصدر إما معرف باللام نحو وأرسلها العراك ، أو معرف بالإضافة نحو افعله جهداً وطاقتك ، ووحداً ، ورجع عوده على بدئه .

وفيه قولان ، قال سيبويه : إنها معارف موضوعة موضع النكرات<sup>(٤)</sup> ، أي معتركة ومجتهدا ومطيعا ومنفردا وعائدا .

والطاقة بمعنى الوسع ، وكذلك الطوق اسم وُضِعَ موضع الإطاقة .  
( ووحداً - في الأصل - وحدثك ، فحذف التاء لقيام المضاف إليه مقامه ، كما

(١) صفحة ٦٣٥ .

(٢) في ص وط : بين .

(٣) في ج : فقولنا .

(٤) الكتاب ١٨٨/١ قال : وهذا - يعني نحو العراك والجماء الغفير - جعل كفولهم : مررت بهم قاطبة ومررت بهم طراً - أي جميعا - إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام .

في قوله تعالى : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾<sup>(١)</sup> والوحدة الانفراد ، ويجوز أن يكون<sup>(٢)</sup> **الوَحْدُ** ( والحدة )<sup>(٣)</sup> مصدرٌ وَحَدَ يَحْدُ ، يقال : وَحَدًا وَحْدَةً ، كَوَعَدَ يَعِدُ وَعَدًا وَعِدَةً .

والجُهد ههنا بضم الجيم ، والجُهد - بفتح الجيم ، وضمها - بمعنى الاجتهاد .  
وقال الفراء : هو بفتح الجيم المشقة ، وضمها الطاقة<sup>(٤)</sup> .

وقولهم : على بدئه متعلق بعوده ، أو بَرَجَعَ ، والحال مؤكدة ، والبدء مصدر بمعنى الابتداء ، جُعِلَ بمعنى المفعول ، أي عائدا ( على )<sup>(٥)</sup> ما ابتدأه ، ويجوز أن يكون ( عودَه ) مفعولا مطلقا لرجع ، أي رجع على بدئه عودَه المعهود ، كأنه عهد منه أنه لا يستقر على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه قبل ، فيكون نحو قوله تعالى : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ ﴾<sup>(٦)</sup> فلا يكون من هذا الباب .

وقال أبو علي : إن هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدر ، أي أرسلها معتركة العراك ، وافعله مجتهدا جهدك ، ومطيقا طاقتك ، ومنفردا وحدك ، أي انفرادك ، ورجع عائدا عودَه<sup>(٧)</sup> .

وكلها مضافة إلى الفاعل فلهذا حذف ( العامل )<sup>(٨)</sup> وجوبا - كما مر في باب

(١) من آيتين ، إحداها في الأنبياء برقم ٧٣ ، والأخرى من سورة النور برقم ٣٧ .

(٢) تكملة من ج و ط .

(٣) في ط : الوحدة ، ولعل الصواب ما أثبتته دليل قوله بعد : يقال وَحَدًا وَحْدَةً .

(٤) في معاني القرآن للفراء ٤٤٧/١ : الجُهد لغة أهل الحجاز والوُجد ، ولغة غيرهم الجُهد والوجد ، ولم يذكر ما قاله الرضي في الأماكن التي ورد فيها لفظ الجُهد من القرآن الكريم . وفي الصحاح للجوهري ٤٦٠/٢ قال الفراء : الجُهد بالضم - الطاقة ، والجُهد - بالفتح - من قولك ، اجْهَدْ جَهْدَكَ في هذا الأمر ، أي ابلغ غايتك ، ولا يقال : اجْهَدْ جُهدك .

(٥) في ت : إلى .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ الشعراء ١٩ .

(٧) قال في الإيضاح بشرح عبد القاهر ٦٧٦/١ فإن قلت : فقد قالوا : طلبته جهدك .. وأرسلها العراك وهذه معارف وهي أحوال فالقول أن هذه الأشياء ليست أحوالا وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه ، والتقدير : طلبته تحتهد ، وأرسلها تعترك .

(٨) في ت : الفاعل ، والصحيح ما أثبتته .

المفعول المطلق<sup>(١)</sup> - .

فهذه المصادر (كلها)<sup>(٢)</sup> - وإن قامت مقام (الأفعال)<sup>(٣)</sup> - منتصبَةً على المصدرية ، كما ينتصب على الظرفية ما قام (مقام)<sup>(٤)</sup> خبر المبتدأ من الظروف ، نحو زيد قدامك ، ولا يُعَرَّبُ إعرابَ ما قام مقامه .

وقوله : فأرسلها العراك .

صدر بيت للبيد<sup>(٥)</sup> ، يروى فأوردها العراك ، قال :

١٩٠ - فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ<sup>(٦)</sup>

يصف الحمار والأثن ، والدِّخَالُ في الورد : أن يشرب البعير ثم يُرَدَّ من العطن إلى الحوض ، ويدخل بين بعيرين عطشانين ؛ ليشرَب منه ما عساه لم يكن شَرِبَ ، ويقال : شَرِبَ دِخَالٌ . ويقال : نغص البعير : إذا لم يتم شربه ، فمعنى نَعَصِ الدِّخَالِ ، عدم تمام الشُّرْبِ ، أي أوردها مرة واحدة ، ولم يخف على (أنه)<sup>(٧)</sup> لا يتم شُرْبُ بعضها للماء بالمزاحمة .

أما قولهم :

---

(١) صفحة ٣٥٣ وما بعدها .

(٢) ساقطة من ج و ص و ط .

(٣) في ص و ط : الأحوال .

(٤) تكملة من ج و ص و ط .

(٥) لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري ، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية ، من أهل عالية نجد ، أدرك الإسلام ، ويعد من الصحابة ، من أصحاب المعلقات ، وكان كريماً ، جُمِعَ بعض شعره في ديوان مطبوع . توفي سنة ٤١ هـ (الأعلام ١٠٤/٦) .

(٦) البيت في ديوانه ١٠٨ ، وفي الكتاب ١٨٧/١ ، وفي المقتضب ٢٣٧/٣ ، وفي شرح ابن عيش ٦٢/٢ ، وفي المخصص ٢٢٧/١٤ ، وفي معجم مقاييس اللغة ٢٩٢/٤ ، وفي اللسان (عرك) ، وفي الخزانة ١٩٢/٣ .

اللغة : قد شرح الرضي نغص الدخال ، أما العراك فيقال : أورد إبله العراك إذ أوردها جميعاً الماء ، لم يذدها ، لم يطردها ، لم يشفق لم يخف أو لم يرحم .

الشاهد قوله : العراك ، فإنه مصدر معرّف باللام وقد وقع حالا وله تأويلات ذكرها الرضي .

(٧) في ت : أنهم .

١٩١ - جاءوا قَضَهُم بقضيضهم<sup>(١)</sup>

فالأولى أن نقول : إن المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل أي قاضهم بقضيضهم أي : مع مقضوضهم ، أي كاسرهم مع مكسورهم ، لأن مَعَ الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا .

والأصل فيه أن يكون ( قَضَهُم ) مبتدأ ، و( بقضيضهم ) خبره ، مثل قولهم : كلمته ( فاه )<sup>(٢)</sup> إلي في ، ( أي فوه إلى في ، وهو ههنا أظهر ؛ لأنهم استعملوه على الأصل فقالوا : كلمته فوه إلى في )<sup>(٣)</sup> ثم انمحي عن الجملتين ( - أعني قضهم بقضيضهم وفوه إلى في - )<sup>(٤)</sup> معنى الجملة والكلام ، لَمَّا فُهِمَ ( منهما )<sup>(٥)</sup> معنى المفرد ، لأن معنى ( فوه إلى في صار )<sup>(٦)</sup> : مشافها . ومعنى ( قضهم بقضيضهم ) : كافة . فلما قامت الجملة مقام المفرد ، وأدت مؤداه ، أعرب ما قبل الإعراب منها وهو الجزء الأول إعراب المفرد الذي قامت مقامه - كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاه

(١) جعل البغدادي هذا المثال مأخوذاً من قول الشاعر الشماخ ، الذي ذكره سيبويه في الكتاب :

أَتَنَتِي سَلِيمٌ قَضَهَا بِقَضِيزِهَا تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سَبَالَهَا

وخرجه على أنه الشاهد رقم ١٩١ .

وأقول قائله الشماخ بن ضرار ، قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٣١٥ - ٣١٩ ، ويقال إن اسمه مقبل بن ضرار ، وأمه من ولد الخُرْشُب ، وهو من أوصاف الشعراء للقس والحُر ، وأرجز الناس على بديهة ، وكان جاهلياً إسلامياً . اهـ . ( توفي سنة ٢٢ هـ الأعلام ٢٥٢/٣ ) .

والبيت في ديوانه ٢٩٠ ، وفيه جاءت سليم ، وفي الكتاب ١٨٨/١ ، وفي اللسان ( قضض ) ، وفي الخزانة ١٩٤/٣ .

اللغة : قَضَهَا بِقَضِيزِهَا : جميعها . سَبَالَهَا : جمع سَبَلَةٍ وهي مُقَدَّم اللحية ، والبقيع : موضع بالمدينة المنورة . الشاهد : ذكر الرضي قضهم بقضيضهم ، وبين أصله ، ومعناه . وأنه صار مكان المفرد فأعطي الجزء الأول منه ما يستحقه المفرد من الإعراب ؛ لقيامه مقامه .

(٢) في ت وص وط : فوه ، والأصح ما أثبتته ؛ لأنه سيذكر بعد أنهم عاملوا الجزء الأول من الجملة معاملة المفرد لما قامت مقامه على الأصل ، فقالوا : كلمته فوه إلى في .

(٣) تكلمة من جـ وط .

(٤) ساقط من جـ .

(٥) في جـ : من الجملة وفي ط : منها .

(٦) سقط من ص من قوله : أي فوه إلى في ، إلى هنا .

لفيك سواء<sup>(١)</sup> .

وكذا ينبغي أن نقول في يَدًا يَدٌ ، أي ذو يد بذِي يد ، على حذف المضاف ، أي  
النقد بالنقد .

وكذا قولهم : بعث الشاءَ شاةً بدرهم ، أي شاةً بدرهم ، أي كل شاةٍ بدرهم ،  
كقولهم : رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ ، أي كل رجل ، كقوله تعالى : ﴿ عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا  
قَدَّمْتُ ﴾<sup>(٢)</sup> أي كل نفس .

وكذا قولهم : بعثُ الشاءَ شاةً ودرهما ، والواو بمعنى مع ، كما في كل رجل وضيعته ،  
أي شاة ودرهم مقرونان ، أي كل شاة ، فَتُصَبِّ ههنا الجزآن لقبولهما الإعراب .  
وقال الخليل : يجوز أن تأتي به على الأصل ، نحو بعث الشاءَ شاةً بدرهم ، وشاةً  
ودرهم<sup>(٣)</sup> .

ثم التزم ما كان مبتدأً التنكير لقيامه مقام الحال ، وفاه إلى في شاذٌ ، ووجهه أنه لم  
يجز حذف المضاف إليه منه ليتنكر لثلاثا يبقى المعرب على حرف واحد .  
وقد جاء فما لفم قال المتنبي<sup>(٤)</sup> :

وقبّلتني على خوفٍ فما لِفَمٍ<sup>(٥)</sup> .

١٩٢ -

فحذف المضاف إليه ، وأبدل من الواو ميماً ؛ لثلاثا يبقى على حرف ( واحد )<sup>(٦)</sup> .

(١) صفحة ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا قَدَّمْتُ وَأَخَرْتُ ﴾ الإنفطار ٥ .

(٣) في الكتاب ١٩٧/١ : وزعم الخليل أنه يجوز بعث الشاءَ شاةً ودرهم ، إنما يريد شاةً بدرهم ، ويجعل بدرهم  
خبيراً للشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك : كل رجل وضيعته في معنى مع .

(٤) سبقت ترجمته صفحة ٤٧٢ .

(٥) صدره : قبلتها ودموعي مزج أدمعها .

والبيت في ديوان المتنبي ١٥٣/٤ ، وفي الخزائن ١٩٧/٣ .

اللغة : مَزُجْ أدمعها : مختلطة بها ممزوجة .

ذكره الرضي مثالا لإبدال الميم من الواو في ( فوك ) لما حذف المضاف إليه حتى لا يبقى المُعَرَّب على حرف  
واحد .

(٦) تكملة من ج و ط .



وهذا شيء قد عَرَضَ استطرادا ، ولنعد إلى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيتهم  
فنقول :

قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الإعراب ، نحو قولهم : جاء القوم قضهم  
بقضيتهم ، ورأيت القوم قضهم بقضيتهم ، ومررت بالقوم قضهم بقضيتهم ، إما على  
التأكيد - على أن يكون أصله جملة ، فيعطى جزؤها الأول إعراب جميعهم ، لصيرورتها  
بمعناه - ( على ما )<sup>(١)</sup> ذكرنا في الحال<sup>(٢)</sup> .

أو على البدل ، أي جاء قاضهم مع مقضوهم .

ومذهب الكوفيين - أن انتصاب وحده على الظرفية<sup>٥</sup> ، أي لا مع غيره<sup>(٣)</sup> .

فهو في المعنى ضد - معا - في قولك : جاءوا معا ، وكما أن في معا خلافا هل هو  
منتصب على الحال - أي مجتمعين - أو على الظرف - أي في زمان واحد - فكذا  
اختلف في وحده في نحو : جاء وحده ، أهو حال ، أي منفردا ، أو ظرف أي لا مع  
غيره<sup>(٤)</sup> .

( و )<sup>(٥)</sup> جاء وحده مجرورا في مواضع معدودة؛ قريب<sup>(٦)</sup> وحده ونسيج وحده أي  
انفراده ، وهو في الأصل ثوب لا يُنسج على منواله مثله ، فاستعير للشخص المنقطع  
النظير .

---

(١) في ت وج و ص : كما .

(٢) صفحة ٦٤٤ .

(٣) قال ابن منظور في اللسان ( وحد ) ٤/٦٤٤ قال ابن بري عند قول الجوهري : « رأيت وحده منصوب على  
الظرف عند أهل الكوفة ، وعند أهل البصرة على المصدر ، قال : أما أهل البصرة فينبونه على الحال ، وهو عندهم  
اسم واقع موقع المصدر المنتصب على الحال ، مثل جاء زيد ركضا أي راكضا قال : ومن البصريين من ينصبه على  
الظرف قال : وهو مذهب يونس ، قال : وليس ذلك مختصا بالكوفيين كما زعم الجوهري .

أقول : والظاهر أن الرضي اعتمد في نقله على الجوهري ، وقد وجدت في الكتاب ما يؤيد نقل ابن بري عن يونس  
قال سيبويه ١/١٨٩ : وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده . وانظر : ما نقله ابن عيش في شرحه للمفصل ١/٦٣  
عن يونس .

(٤) اختلف في مع الساكنة أي حرف جر أو اسم ، أما المفتوحة فذكر المرادي في الجنى الداني ٣١٢ ، أنها تقع  
خيرا وصلة وصفة وحالا ، ولكنه قال إنها لا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بين .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في اللسان ( قرع ) القريع : السيد ، يقال : فلان قريب دهره ، وفلان قريب الكنية ، وقريعتها : أي رئيسها .

ويقال : فلان جُحِشٌ وحده ، وعُيِّرٌ وحده ، ورُجِلٌ وحده - في المعجَب برأيه - .

وقيل : جاء على وحده ، أي على انفراده ، وعلى بمعنى مع .  
فوحده لازم ( الإفراد والتذكير )<sup>(١)</sup> والإضافة إلى المضمر ، ولازمُ النصب إلا في المواضع المذكورة .

والمعرف - ظاهرا - من غير المصادر إما باللام نحو قولهم : مررت بهم الجماء الغفير ، والجماء من العجم وهو الكثير ، يقال : امرأة جماء المرافق أي كثيرة اللحم على المرافق ، والغفير من الغفر وهو الستر ، بمعنى ( الغافرين )<sup>(٢)</sup> أي الساترين بكثرتهم وجه الأرض ، حُذِفَ التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> . وهو صفة الجماء ، أي الجماعة الكثيرة الساترة ، واللام في الاسمين زائدة كما في قوله :

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني<sup>(٤)</sup> (٥٥)  
ويقال - أيضا - مررت بهم جماء غفيرا .

ومنه قولهم : دخلوا الأول فالأول ، قال النبي ﷺ - : « يذهب الصالحون أسلافا ، الأول فالأول »<sup>(٥)</sup> أي مترتين ، واللام زائدة كما في الجماء الغفير ، وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الأول فالأول - رفعا - .

(١) ساقط من ج و ص و ط .

(٢) في ت و ص و ط : الغافر .

(٣) الأعراف ٥٦ ، قال أبو البقاء في التبيان ٥٧٥ : قوله تعالى : ﴿ قريب ﴾ إنما لم تؤنث ؛ لأنه أراد المطر ، وقيل إن الرحمة والترحم بمعنى ، وقيل : هو على النسب ، أي ذات قرب ، وقيل هو فعيل بمعنى مفعول ، وقيل أراد المكان أي إن مكان رحمة الله قريب ، وقيل فرق في الحذف بين القريب من النسب وبين القريب من غيره .  
وسبقه إلى ذكر معظم هذه الآراء ونسبتها إلى أصحابها مكِّي في مشكل إعراب القرآن ١/٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٤) تقدم تخريجه صفحة ٢٦٩ تعليقه ه واستشهد به هنا على أن ( ال ) في اللئيم زائدة .

(٥) ذكر البغدادي في تخريجه لأحاديث الرضي ق ه أنه أخرجه أحمد والبخاري عن مرداس الأسلمي ، وليس في روايتهما أسلافا .

أقول : أما البخاري ، فلم أجده في صحيحه . وأما أحمد فقد أورده في مسنده ٤/١٩٣ هكذا يُقْبَضُ =

وإما<sup>(١)</sup> بالإضافة ، نحو جاءني الرجال ثلاثتهم ، وأربعتهم ، وخمستهم إلى العشرة ، وهذه الأسماء الثمانية إذا أضيفت إلى ضمير ما تقدم منصوبة عند أهل الحجاز على الحال ، لوقوعها موقع النكرة ، أي مجتمعين في المجيء<sup>(٢)</sup> ، وبنو تميم يتبوعنها ما قبلها في الإعراب ، على أنها توكيد له .

وربما عومل بالمعاملتين العدد المركب نحو جاءني الرجال خمسة عشرهم .  
وقد يعرب هذا المركب عند الأخفش مضافاً<sup>(٣)</sup> - كما يجيء في باب العدد<sup>(٤)</sup> - .  
وقد ذكرنا قولهم : كلمته فاه إلى في ، وقال الكوفيون : هو مفعول به ، أي جاعلا فاه إلى في<sup>(٥)</sup> .

وقال الأخفش : هو منصوبٌ بتقدير من أي من فيه إلى في .  
ولا يقاس على قولهم فاه إلى في ، فلا يقال : ماشيته ( يده بيدي )<sup>(٦)</sup> ونحوه ، خلافا لهشام<sup>(٧)</sup> .  
وأما قول بعض أصحاب أمير المؤمنين<sup>(٨)</sup> - رضي الله تعالى عنه - في صيفين<sup>(٩)</sup> .

- 
- = الصالحون الأول فالأول حتى يبقى كخثالة التمر أو الشعر لا يبالي الله بهم شيئا .  
وفي سنن الدارمي ٢١١/٢ : يذهب الصالحون أسلافا ويبقى خثالة كخثالة الشعر .  
(١) عطف على (إما باللام) من قوله : والمعرف ظاهرا من غير المصادر إما باللام .. إلخ ص ٦٤٨ .  
(٢) نسب ذلك إليهم ابن مالك في التسهيل ١٠٨ .  
(٣) نسب المبرد في المقتضب ١٨١/٢ إلى الأخفش أنه يمنع أن يقال : هذا رابع ثلاثة عشر ونحوه ؛ لأنه لا يجوز أن تبني فاعلا من أربعة وعشرة كما تبنيه من أربعة .  
(٤) ط : ١٦٠/٢ .  
(٥) التبصرة ٣٠٠ ، ورد عليهم بقوله : ولو جاز هذا لجاز أن تقول : كلمته وجهه إلى وجهي .. تريد جاعلا وجهه إلى وجهي ، وهذا لم يقله أحد . وانظر : شرح ابن يعيش ٦١/٢ .  
(٦) في ص : يده إلى يدي .  
(٧) انظر : التسهيل ١٠٨ .  
(٨) ذكر البغداددي في الخزانة ٢٠١/٣ ، ٢٠٢ ( يتصرف ) أن معاوية سبق عليا على الفرات ومنعه وأصحابه من الماء فأرسل علي إليه من يفاضه فأبى معاوية أن يخلّي بينه وبين الماء وبقي علي وأصحابه يومهم وليتهم عطاشا ، فسمع علي صبيبا ينشد أبياتا أربعة منها هذا البيت .  
(٩) موقع بقرب الرقة ، على شاطئ الفرات من الجانب الغربي ، وقعت فيه موقعة بين علي بن أبي طالب ومعاوية ابن أبي سفيان ، سنة ٣٧ هـ .

١٩٣ - فَمَا بَالُنَا أَمْسِرُ أُسْدَ الْعَرِينِ وما بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَجَفِ<sup>(١)</sup>  
فعلى حذف المضاف ، أي مثل أسد العرين ، ومثل شاء النجف ، ويجوز أن يؤولا  
بشجعانا وضيعافا ، بلا تقدير ( مضاف ) كما قال سيبويه في جهدك ونحوه<sup>(٢)</sup> .

**قوله : فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا نَكْرَةً وَجِبَ تَقْدِيمُهَا .**

اعلم أنه يجوز تنكير ذي الحال إذا اختص بوصف ، كما جاء في الحديث « سابق رسول  
الله ﷺ بين الخيل ، فأق فرس له سابقاً »<sup>(٣)</sup> ، وكذا تقول : مررت برجل ظريف  
قائماً .

أو بالإضافة نحو نظرت إلى جارية رجل مختالة .  
أو سبقه نفي أو شبهه نحو قوله<sup>(٤)</sup> :

١٩٤ - فَمَا حَلَّ سَعْدِي غَرِيْبًا بِلِلْدَةِ<sup>(٥)</sup>

وقلما جاءني رجل راكبا .

---

(١) البيت في وقعة صفين ١٦٥ ، وفي الخزائن ٢٠١/٣ ، ٢٢١ .

اللغة : ما بالنا : ما شأننا وما حالنا . شاء : جمع شاة . النجف : اسم موضع بالعراق .  
الشاهد : ذكره الرضي شاهداً على أن قوله أسد العرين .. وإن كان مشبها لقولهم كلمته فاه إلى فمي - لكنه ليس  
منه ، وإنما هو على حذف مضاف أو تأويله بوصف .

(٢) الكتاب ١٨٧/١ .

(٣) لم يرد الشاهد في الحديث بهذا النص في الكتب الستة بل بلفظ آخر ، ومن ذلك ما في صحيح البخاري ١٠٨/١  
أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل التي أضمرت من الحفيا ، وأمدّها ثنية الوداع .. إلخ ، وذكر البغدادي في تخرجه  
لأحاديث شرح الرضي ق ٤ أنه أخرجه الحافظ الدميّاطي في كتاب فضل الخيل عن الخثلي من حديث الوليد بن  
مسلم .. عن مكحول أن رسول الله ﷺ أجرى الخيل يوماً فجاء فرس له أدهم سابقاً .. إلخ .

أقول : هو كما قال البغدادي في كتاب فضل الخيل للدميّاطي صفحة (٧٨) .

(٤) قائله اللعين المنقرّي واسمه منازل بن زعدة من بني منقر ، شاعر إسلامي في الدولة الأموية ، ووجه تلقيبه باللعين ،  
أن عمر سيمعه وهو ينشد والناس يصلون ، فقال : من هذا اللعين فعلق به هذا الاسم . توفي نحو ٧٥ هـ ( الخزائن  
٢٠٧/٣ ، ٢٠٨ ، والأعلام ٢٢٠/٨ ) .

(٥) عجزه : قَيْسَبَ إِلَّا الزَّبْرَقَانَ لَهُ أَبٌ

البيت في الكتاب ٤٢٠/١ ، وفي الخزائن ٢٠٦/٣ .

المعنى : أنه إذا تغرب أحد من بني سعد ، فإنه ينتسب إلى الزبرقان لشرفه وشهرته .  
الشاهد قوله : سعدي غريباً حيث جاء الحال من النكرة المسبوقة بنفي .

أو نهي<sup>(١)</sup> أو استفهام ؛ وذلك لأنه يصير المنكر مع سبق هذه الأشياء مستغرقا ، فلا يبقى فيه إبهام - كما ذكرنا في بابُ المبتدأ<sup>(٢)</sup> - .

( أو كان الوصف به على خلاف الأصل نحو قولك : جاءني ( رجال )<sup>(٣)</sup> مثني وثلاث ؛ لأن المقصود تقسيمهم على هذين العددين في حال المجيء ، والوصف لا يفيد هذه الفائدة )<sup>(٤)</sup> .

أو كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال ، نحو جاءني رجل وزيد راكبين . أو تقدمه الحال نحو جاءني راكباً رجلٌ ؛ لأنه يؤمن - إذن - التباسُ الحال بالوصف ، إذ الوصف لا يتقدم على الموصوف ، وأما إذا تأخر نحو جاءني رجل راكباً فقد يشتبه - في حال انتصاب ذي الحال - بالوصف ، نحو رأيت رجلاً راكباً ، فطردَ المنع رفعا وجرا .

وأما استشهدهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله<sup>(٥)</sup> :

١٩٥ - لِمَيَّةٌ مَوْحِشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ<sup>(٥)</sup>

(١) صفحة ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٢) في ص : الرجال ، والصواب ما أثبتته ؛ لأن يريد الوصف بمثنى وثلاث ، لا الحال .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) ينسب البيت إلى كثير وهو في ديوانه ٥٠٦ وينسب إلى ذي الرمة .

(٥) عجزه : عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٍ

والبيت في الكتاب ٢٧٦/١ ، وفيه لعزة ، وفي مجالس العلماء ١٧٤ ، وفي الخصائص ٤٩٢/٢ ، وفي ابن يعيش ٥٠/٢ ، وفي العيني ١٦٣/٣ ، وفي الخزائن ٢٠٩/٣ ، ويروى البيت لمية ، ويروى لعزة ، وتبعاً لذلك ينسب تارة إلى ذي الرمة وأخرى إلى كثير . ويروى في بعض هذه المراجع :

لمية مَوْحِشًا طَلَّلَ يُلُوحُ كَأَنَّهُ يَحِلَّلُ

اللغة : مَوْحِشًا : ذا وحشة ، وهي الخلوة والهم . طَلَّلَ : ما شخص من آثار الديار ، عَفَاهُ : غيره ، الأَسْحَمُ : الأسود : أراد السحاب ، مُسْتَدِيمٌ : السحاب الممطر مَطَرٌ الديمة (الخزائن ٢١١/٣) والخلل جمع خِلَّةٍ ، واحدة خِلَلٍ السيوف وهي بطائن يُقَشَّى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه لا يستقيم أن يكون مَوْحِشًا حالاً من طلل عند من يرى وجوب اتحاد العامل في الحال ، وفي صاحبها ؛ لأن العامل في طلل الابتداء ، والعامل في الحال لمية . وذكر أيضاً أنه يستقيم على رأي الأخفش فإنه يجوز أن يكون نحو « طلل » في البيت فاعلاً للجار والمجرور ، وعليه يتحد العامل فيهما .

فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها ، إلا على مذهب الأخفش من تجويز ارتفاع زيد ، في نحو في الدار زيد على أنه فاعل<sup>(١)</sup> .  
وأما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال<sup>(٢)</sup> .

ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها - ( وهو الحق إذ لا مانع )<sup>(٣)</sup> جوز كون ( لمية ) عاملا في الحال ، وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء .  
فإن قيل : هلا جاز أن يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه - أي أن « طلل » مرتفع بالابتداء - هو العامل في الحال أيضا ؟ فيتحّد عامل الحال وصاحبها ؟  
قلت : ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ طلل للإسناد إليه مقيد بكونه موحشا ، فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به ؟ .  
واعلم أنه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل ، نحو الذي ضربت مجردا زيد ، أي ضربته .

قوله : ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ، ولا على المجرور في الأصح .  
قد عرفت قبل<sup>(٤)</sup> العامل المعنوي ، وأن الظرف منه ، وكذا الجار والمجرور ، فعلى ما قال المصنف ينبغي أن ( لا )<sup>(٥)</sup> يتقدم الحال على الظرف وشبهه<sup>(٦)</sup> ، وفي هذا خلاف :  
فسيبويه لا يبيّنه - أصلا - نظرا إلى ضعف الظرف<sup>(٧)</sup> .  
وأجاز ، الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال ، نحو زيد قائما في الدار<sup>(٨)</sup> .

(١) نسبة الأنباري في الإنصاف (٥١) إلى الكوفيين والأخفش في أحد قوليه والمبرد .

(٢) لما ذكر سيبويه الشاهد جعل موحشا حالا من طلل وليس حالا من الضمير في الظرف ، قال في الكتاب ١٧٦/١ .  
وحمل هذا النصب على جواز فيها رجل قائما ، وصار حين آخر وَجْه الكلام فرارا من القبح . ثم ذكر أبياتا منها هذا البيت .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ٦٣٩ وما بعدها .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) يعني الجار والمجرور .

(٧) في الكتاب ٢٧٦/١ : واعلم أنه لا يقال : قائما فيها رجل ، فإن قال قائل : اجعله بمنزلة راكبا مَرَّ زيد .. قيل له : فإنه مثله في القياس .. ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل .

(٨) شرح الكافية الشافعية لابن مالك ٧٥٣ ، وقد سبق الأخفش إلى مثل هذا القول الفراء . انظر : معاني =

وذلك بناء على مذهبه ( من )<sup>(١)</sup> قوة الظرف ، حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر ، في نحو في الدار زيد ، كما تقدم في المبتدأ ، فأما ( مع تأخر المبتدأ )<sup>(٢)</sup> فإنه وافق سيبويه في المنع<sup>(٣)</sup> ، فلا يجوز قائما زيد في الدار ، ولا قائما في الدار زيد - اتفاقا<sup>(٤)</sup> - وذلك لتقدم الحال على عامله - الذي فيه ضعف ما عند الأخفش أيضا ؛ لأنه ليس من تركيب الفعل - وعلى صاحبه ، وعلى ما صاحبه نائب عنه - أي المبتدأ - .

أما في نحو زيد قائما في الدار فإن جوازنا كون زيد صاحب الحال - بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه ، فالحال متأخر عن صاحبه ، وإن لم ( يجوز )<sup>(٥)</sup> ذلك ، وقلنا : إن الضمير في الظرف هو صاحب الحال - بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه ، فالحال متأخر عما صاحبه ( نائب عنه )<sup>(٦)</sup> أي زيد .  
أما نحو زيد في الدار قائما ، ( وفي الدار قائما زيد )<sup>(٧)</sup> وفي الدار زيد قائما فجائز اتفاقا .

وأما إذا كان الحال - أيضا - ظرفا أو جارا ومجرورا فقد صرح ابن بَرّهان<sup>(٨)</sup> بجواز

---

= القرآن للفراء ٣٥٨/١ حيث قال : لا يكادون يقولون عبد الله قائما فيها ، ولكنه قياس ، وفيه ٤٢٥/٢ عند قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾ الزمر ٦٧ : ومن قال : مطويات رفع السموات بالباء التي في يمينه كأنه قال : والسموات في يمينه ، وينصب المطويات على الحال ، أو على القطع والحال أجد .  
(١) ساقطة من ج .

(٢) في ص : مع تأخره عن المبتدأ ، والصواب ما أثبتته .  
(٣) في الأصول ٢٢٠/١ : وأجاز الأخفش إن في الدار قائمين أخويك ، وقال ، هذه الحال ليست متقدمة ؛ لأنها حال لقولك في الدار ، ألا ترى أنك لو قلت : قائمين في الدار أخواك لم يجز .  
(٤) يعني من سيبويه والأخفش .

(٥) في ت : يجوز .  
(٦) في ت وص : نائبه .  
(٧) ساقط من ص .

(٨) هو عبد الواحد بن علي بن عُمَر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرّهان أبو القاسم العكري النحوي ، صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب كان زاهدا عرف الناس منه ذلك ، وكان يتكبر على أولاد الأغنياء وإذا رأى الطالب غريبا أقبل عليه . توفي سنة ٤٥٦ هـ ( بغية الوعاة ١٢١/٢ ) .

تقدّمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور<sup>(١)</sup> .

وذلك لتوسّعهم في الظروف حتى جاز أن تقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> قالوا : ومن ذلك البرُّ الكرُّ بَسِيتَيْن أي الكرمه بستانين ، فمنه حال ، والعامل فيه بستانين .

والعامل المعنوي إذا كان غير ظرف فلا خلاف في أنه لا يتقدم الحال عليه ، وهو كل جامد ضمّن معنى المشتق ، كليّ ولعل ، ونحو ما شأئك ، وحرف النداء ، واسم الإشارة ، وحرف التشبيه ، والتنبيه ، والمنسوب ( نحو تميمي )<sup>(٣)</sup> ونحو مثلك ، وغيرك ، وأسماء الأفعال .

كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب ، ( فإذا )<sup>(٤)</sup> ضَعُفَ نفسُ الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله ، كما ( في )<sup>(٥)</sup> فعل التعجب ، فلا يقال : راكبا أحسن بريد - فما ظنّك بمثل هذه الجوامد .

وكذا الصفة المشبهة ، لا يتقدم معمولها ؛ لضعف مشابهتها للفعل .  
وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها<sup>(٦)</sup> .

وأضعف ( من الصفة المشبهة في العمل )<sup>(٧)</sup> أفعُل التفضيل ، ألا ترى أنه ( لا )<sup>(٨)</sup>

---

(١) في شرح اللمع لابن برهان ١٣٤/١ : ولو كانت الحال ظرفا أو حرف جر لصح تقدمها على معنى الفعل العامل فيها ، لأن الظرف والجار إنما يعتبر فيهما في باب العمل لفظهما فقط دون اعتبار ما نابا عنه .

(٢) الغاشية ٢٥ . وأراد بالموضع هنا ، توسط خبر إن بينها وبين اسمها .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ط : وإذا .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) حين تحدث الزمخشري عن العامل في الحال قال : العامل فيها إما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل - ثم مثل معنى الفعل ثم قال - فالأول يعمل فيها متقدما ومتأخرا ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدما . المفصل بشرح ابن يعيش ٥٦/٢ .

ولما تحدث عن الصفة المشبهة في المفصل بشرح ابن يعيش ٨١/٥ قال : وهي لذلك تعمل عمل فعلها فيقال : زيد كريم وجهه وحسن وجهه وصعب جانبه .

(٧) في ط : في العمل من الصفة المشبهة .

(٨) ساقطة من ص .



يطرد رفعه للظاهر مثلها ، بل يحتاج إلى شروط - كما يجيء في بابه<sup>(١)</sup> - وأما نحو قولهم : هذا بسر<sup>(٢)</sup> أطيب منه رطباً ، وزيد قائماً خير منه قاعداً ، وكذا نحو عمرو قاعداً مثله ( قائماً )<sup>(٣)</sup> فسيجيء الكلام عليه عن قريب<sup>(٤)</sup> .

وأجاز الزجاجي<sup>(٥)</sup> أن تقول : درهمك موزوناً درهم عبد الله<sup>(٦)</sup> .

( والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك : درهم عبد الله ؛ لأن معناه يشابه درهم عبد الله ، فيكون حالاً من ضمير درهمك<sup>(٧)</sup> في الخبر ، أو من درهم عبد الله<sup>(٨)</sup> .  
والأولى المنع لضعف العامل .

قال<sup>(٩)</sup> : فإن أظهرت الكاف ، وقلت : كدرهم عبد الله لم يجوز أن يكون حالاً من درهم عبد الله ؛ لأن حال المجرور لا يتقدم عليه ، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير درهمك<sup>(١٠)</sup> ، ( في خبر المبتدأ )<sup>(١١)</sup> .

والأولى المنع مع إظهار الكاف أيضاً .

وكذا إذا كان الحال جملةً مصدريةً بالواو لم يتقدم على عامله ، فلا يقال : والشمس طالعةً جئتكَ ؛ مراعاةً لأصل الواو ، وهو العطف .

---

(١) ط ١٧٨/٢ .

(٢) البسر : البحر قبل أن يُرطب لغضاضته ، واحدته بسرة ( اللسان ١٢٣/٥ ) .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) صفحة ٨٠٤ وما بعدها .

(٥) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، كان من أفاضل أهل النحو ، أخذ عن أبي إسحق وعلي بن سليمان الأخفش ، له كتاب الجمل والإيضاح وشرح خطبة أدب الكتاب لابن قتيبة ، وكان من طبقة السرياني والفارسي . توفي سنة ٣٣٩ هـ ( نزهة الألباء ٣٠٦ ) .

(٦) و(١٠) لم أجد ذلك في الجمل ، ولا في الإيضاح ، في علل النحو ، ولا في مجالس العلماء ، ولا في الأمالي للزجاجي .

(٧) وعليه يكون ( درهمك ) خيراً مقدماً .

(٨) في ت : لأن معناه يشابه درهم عبد الله ، فيكون حالاً من ضمير درهمك في الخبر أو من درهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبد الله .. ولا فرق بينهما إلا في تأخير ( ت ) قوله : والعامل في الحال .. إلخ .

(٩) يعني الزجاجي .

(١١) ساقط من ص .

ولا يتقدم الحال أيضا على عامله ، إذا كان العامل مَصْدَرًا ؛ لتقديره بأن الموصولة ، وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول .

وكذا إذا كان العامل صلة للألف واللام ، أو لحرف مصدري ، كما وأن ، لأن تقدم الحال - إذن - على هذه الموصولات ( لا يجوز )<sup>(١)</sup> ) وتقدمها على صلاتها متأخرًا عن الموصولات - أيضا - غير جائز<sup>(٢)</sup> - لما يجيء في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري ( ولام )<sup>(٣)</sup> الموصول ، وبين صلتيهما<sup>(٤)</sup> - فلا تقول : أعجبني مجردة الضاربُ هندا ، ولا مجردة أن ضربَ زيدٌ هندا ، ولا ما مجردة ضربَ زيدٌ هندا<sup>(٥)</sup> .

وأما في سائر الموصولات نحو : الذي راكبا جاء زيد فإنه يجوز الفصل - اتفاقا - . وإذا كان العامل مَصْدَرًا بلام الابتداء ، أو لام القسم ، جاز تقديم الحال عليه ، بأن تؤخره عن اللامين ، نحو إنَّ زيدا لراكبا سائر ، ( ووالله لراكبا أسير )<sup>(٦)</sup> كقوله تعالى : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشُرُونَ﴾<sup>(٧)</sup> .

وتقدمه على اللامين لا يجوز ؛ لأن لهما صدر الكلام .

وأما ( الفعل )<sup>(٨)</sup> المتصرف ، واسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول - إذا خلت عن الموانع المذكورة - فيجوز تقديم أحوالها عليها نحو راكبا جاء زيد ، وزيد راكبا ماشٍ ومجردًا مضروبٌ .

قوله : بخلاف الظرف .

يعني أن الحال - وإن كان مشابها للظرف من حيث المعنى ، لأن راكبا في جئتكَ

(١) في ص : أيضا غير جائز .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ط : واللام .

(٤) انظر ط ٦٠/٢ ، وفي ت : صلتها .

(٥) ذكر السيوطي في الجمع ٨٨/١ أنه يجوز الفصل بين ما وصلتها بمعمول الصلة نحو عجبت مما زيدا تضرب .

(٦) في ت : والله راكبا لأسير ، والصواب ما أثبتته ؛ لأن الشارح ذكر أنه لا يجوز تقديم الحال على اللامين لما لهما من الصدارة .

(٧) من قوله تعالى : ﴿وَلَيَنْ مُنَّمٍ أَوْ قُلْتُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشُرُونَ﴾ ١٥٨ آل عمران . والشاهد فيها الفصل بالجار والمجرور وهما معمولا تحشرون - بين لام القسم والعامل .

(٨) ساقطة من ص .

راكبا بمعنى ( في )<sup>(١)</sup> وقت الركوب - إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي ، الذي هو الظرف ( أو الجار )<sup>(٢)</sup> خاصة ، سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك ، أو قبله كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾<sup>(٣)</sup> وقولهم : كُلُّ يَوْمٍ لَكَ ثوب ، والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ، ويتقدم عند الأخفش بشرط تأخره عن المبتدأ - كما مر<sup>(٤)</sup> - وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال .

وكان على المصنف أن يقيد فيقول : بخلاف الظرف ، فإنه يتقدم على الظرف والجار ؛ لأنه لا يتقدم على معنوي غيرهما ، من التنبيه والتشبيه وغير ذلك - اتفاقا - .  
واعلم أنه إذا تكرر ظرف واحد يصلح أن يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال ، أو في الأصل ، وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على أنه خبر عن ذلك المبتدأ ، وانتصابه على الحالية كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾<sup>(٦)</sup> فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال - كما في الآيتين - ؛ لأنك لو رفعت خبرا ، وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة<sup>(٧)</sup> . ( وأما مع نصبه حالا فالظرف الأول يكون خبر المبتدأ ، والثاني متعلقا بالحال فله فائدة )<sup>(٨)</sup> .

وأما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة<sup>(٩)</sup> ؛ لأن الاسم - إذن -

(١) ساقطة من ط .

(٢) في ص : أو الجار والمجرور .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ الرحمن ٢٩ .

(٤) انظر صفحة ٦٥٣ وما بعدها ، وقد مر هناك تحريج الرأيين .

(٥) هود ١٠٨ .

(٦) الحشر ١٧ .

(٧) و(٩) نقل النحاس في إعراب القرآن ٤/٤٠١ عن سيبويه أنه يميزها على السواء وهو كما نقل . انظر الكتاب ٢٢٧/١ وقال الفراء في معاني القرآن ٣/١٤٦ : وقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ ﴾ وهي في قراءة عبد الله فكان عاقبتهم أنها خالدان في النار ، وفي قراءة خالد بن نصب ، ولا أشتبه الرفع ، وإن كان يجوز ، وذلك أن الصفة قد عادت على النار مرتين والمعنى للخلود ، فإذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادت إحداها على موضع الأخرى نصبت الفعل فإذا اختلفت جاز الرفع والنصب على حسن ، من ذلك قولك : عبد الله في الدار راعب فيك ، ألا ترى أن في التي في الدار مخالفة لفي التي في الرغبة .

وقال النحاس في إعراب القرآن ٤/٤٠١ : وقال غيره - يعني سيبويه - الاختيار النصب للثاني يلقى الظرف مرتين .

(٨) تكملة من ج .

يكون خبرا بعد خبر ، والظرف الثاني متعلق بالخبر ، أو يكون الظرف الأول متعلقا بالخبر الذي بعده ، والثاني تأكيداً للأول ، والتأكيد غير عزيز في كلامهم .

وإذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر - وقد تقدم أن معنى المستقر أن يكون متعلقاً بمقدّر<sup>(١)</sup> - فخبرية الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين ، نحو فيك زيد راغب ، ليكون الظرف متعلقاً بذلك الخبر<sup>(٢)</sup> .

وأجاز الفراء<sup>(٣)</sup> والكسائي<sup>(٤)</sup> نصب ذلك الاسم ، نحو فيك زيد راغباً ، على تقدير : فيك رغبة زيد راغباً ، والحال دالٌّ على المضاف المحذوف ، أي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء ، أي إن رغب في شيء فهو يرغب فيك .

### قوله : ولا على المجرور في الأصح .

الذي تقدم كان أحكاماً تقدم الحال على عامله ، وتأخره عنه ، وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها .

اعلم أن الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها ، إذا كان صاحبها ظاهراً - مرفوعاً كان أو منصوباً ، أو مجروراً - إلا في صورة واحدة وهي : إذا كان ذو الحال مرفوعاً ، والحال مؤخراً عن العامل ، فيجوزون جاء راكباً زيد ، ولا يجوزون راكباً جاء زيد<sup>(٥)</sup> .

وبعضهم يجوز أيضاً تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر ، إذا كان الحال فعلاً ، نحو ضربت وقد جرد زيداً .

وأما إذا كان ذو الحال ضميراً فجوزوا تقديم الحال عليه - مرفوعاً كان أو منصوباً

(١) صفحة ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢٧٧/١ ، والأصول ٢١٩/١ ، والتسهيل ١١١ .

(٣) و(٤) نسب ابن مالك هذا الرأي إلى الكوفيين فقال في التسهيل ١١١ : ولا تلزم الحالية في نحو فيها زيد قائماً فيها ، بل ترجح على الخيرية ، وتلزم هي في نحو فيك زيد راغب ، خلافاً للكوفيين في المسألتين . ومن المعلوم أن الفراء والكسائي كوفيان .

(٥) انظر المسألة الحادية والثلاثين من الإنصاف صفحة ٢٥٠ ورأيهم مذكور في الأصول ٢١٥/١ قال : والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول والمكشي والظاهر .. ثم قال : والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام ، لأن فيها ذكراً من الأسماء .

أو مجرورا - قالوا : وذلك لأن ذا الحال إذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه أدى إلى الإضمار قبل الذكر ، لأن في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر ، وأما إذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر لهما<sup>(١)</sup> .

وأما جواز تلك الصورة الواحدة - أعني نحو ( جاء راكبا زيد )<sup>(٢)</sup> - فلشدة طلب الفعل للفاعل ، فكأن الفاعل وَلِيَّ الفعل ، والحال وَلِيَّ الفاعل ، فلا يكون ضميرا قبل الذكر .

وأما البصرية فأجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا أو مضمرا<sup>(٣)</sup> .

لأن النية في الحال التأخر عن صاحبه ، فلا يكون إضمارا قبل الذكر - كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد<sup>(٤)</sup> - وفي ( الفاعل والمفعول )<sup>(٥)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾<sup>(٦)</sup> .

وأما إذا كان ذو الحال مجرورا ، فإن انجرَّ بالإضافة إليه لم يتقدم الحال عليه - اتفاقا - سواء كانت الإضافة محضة كما في قوله تعالى : ﴿ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾<sup>(٧)</sup> أولا نحو جاءتني مجردا ضاربة زيد ، وذلك لأن الحال تابع وفرعٌ لذي الحال ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف ، فلا يتقدم تابعه أيضا .

وإن انجرَّ ذو الحال بحرف الجر فسيبويه ، وأكثرُ البصرية يمنعون أيضا تقدمها عليه للعلة المذكورة<sup>(٨)</sup> .

---

(١) في الأصول ٢١٥/١ : فإن كانت - يعني الحال - لمكني جاز تقديمها ، فيشبهها البصريون بنصب التمييز ، ويشبهها الكسائي بالوقت .

(٢) في ص : راكبا جاء زيد ، والصواب ما أثبتته .

(٣) انظر المقتضب ٣٠٠/٤ ، والأصول ٢١٥/١ .

(٤) صفحة ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٥) ساقط من ص .

(٦) طه ٦٧ . وانظر حديثه عن تقديم المفعول به على الفاعل جوازا في نحو ضرب غلامه زيد صفحة ٢٠٤ .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ النحل ١٢٣ .

(٨) الكتاب ٢٧٧/١ .

وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ كَيْسَانَ<sup>(١)</sup> ، وَأَبِي عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup> ، وَابْنِ بَرَهَانَ<sup>(٣)</sup> الْجَوَازُ ، اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ .

ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة ، أن حرف الجر مُعَدُّ للفعل كالمهزمة والتضعيف ، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه ، فإذا قلت : ذهبت راكبةً بهند فكأنك قلت : أذهبت راكبةً هنذا وقال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

١٩٦ - لَيْتَ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيَا      إِلَيَّ حَيِّيًا إِنَّهُ لَحَبِيبٌ<sup>(٥)</sup>  
وقال آخر<sup>(٦)</sup> :

(١)(٢)(٣) قال ابن برهان في شرح اللمع ١٣/١ - ١٣٨ فإذا قلت : مررت بزيد ضاحكا - والحال من التاء صح أن تقول : ضاحكا مررت بزيد ومررت ضاحكا بزيد ، وإن كانت الحال من زيد لم يصح الوجهان في قول سيبويه ... وقال غيره : يجوز في هذه المسألة ما جاز في الأولى ؛ لأن العامل في الحال هو الفعل ولا يفتقر الفعل إلى الباء في عمله في المفعول به ، وإذا ساء أن يعمل في الحال مالا يعمل في صاحب الحال كان هذا أولى بالجواز . وهذا قول أبي علي وابن كيسان وإليه نذهب ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ وكافة حال من الناس ، وقد تقدم على المجرور باللام ، وما استعملت العرب ( كافة ) قط إلا حالا .

وانظر المسألة في الكتاب ٢٧٧/١ . وقال في الكشف ٢٩٠/٣ : ﴿ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم ، ثم ذكر أن الزجاج جعل كافة حالا من الكاف وتكون التاء للمبالغة ، ورد على من جعلها حالا من المجرور ، وقال : ولم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى ، وانظر أيضا البحر ٢٨١/٧ .

(٤) هو عروة بن حزام من عُذرة ، أحد عشاق العرب المشهورين بذلك ، إسلامي كان في مدة معاوية بن أبي سفيان ، وصاحبتُه عفراء بنت مالك العذرية ، كان يتيما في حجر عمه حتى بلغ فَعَلِقَ عفراء ، وسأل عمه أن يزوجه إياها فلم يفعل . توفي سنة ٣٠ هـ ( انظر الشعر والشعراء ٦٢٢ ، والخزانة ٢١٥/٣ ، والأعلام ١٧/٥ ) .

(٥) البيت في ديوانه ٥ ، ٢٩ ، وفي الكامل ٢٤٢/٢ ، ونسبه إلى قيس بن ذريح وفي العيني ١٥٦/٣ ونسبه إلى كثير غزة ، وفي الخزانة ٢١٢/٣ .

اللغة : حران أي حين تشتد في الحرارة . صاديا : عطشان .

الشاهد : تقدم الحالين حران وصاديا على صاحبهما المجرور بإلى وهو الضمير . وفي الخزانة ٢١٣/٣ : وقد تعسف بعضهم في جعل البرد مصدرا ناصبا لحران وصاديا على المفعولية بتقدير الموصوف ، أي جوفًا حران ، وأن المراد جوف نفسه .

(٦) نقل البغدادي في الخزانة ٢٢٠/٣ - ٢٢١ في نسبه أقوالا فنقل عن الحماسة أنه لرجل من بني قُرَيْعٍ وقال عَيْتُهُ ابْنُ جَنِيٍّ فِي إِعْرَابِ الْحِمَاسَةِ بِأَنَّهُ الْمَعْلُوطُ بْنُ بَدَلٍ الْقُرَيْمِيُّ ، وَعَنْ حَاشِيَةِ الصَّحَاحِ أَنَّهُ لِلْمَعْلُوطِ السَّعْدِيِّ ، وَيُرْوَى لِسُوَيْدِ بْنِ تَخْفَانَ الْعَبْدِيِّ ، وَعَنْ الْعِيَابِ لِحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ الْيَمَنِيِّ أَنَّهُ لِلْمُخَبِّلِ السَّعْدِيِّ .

١٩٧ - إذا المرءُ أَعَيْتَهُ المُرُوءَةُ ناشئاً فمطلبُها كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ<sup>(١)</sup>

وبعضهم يجعل كافةً حالاً عن الكاف والتاء للمبالغة<sup>(٢)</sup> ، وهو تعسف .

وأما العاملُ في الحال ، في نحو قوله تعالى : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾<sup>(٣)</sup> أعني إذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال ، كما عمل في ضَرْبُ زَيْدٍ رَاكِبًا - فعند من جَوَزَ اختلافَ العامل في الحال وفي صاحبها لا إشكال فيه<sup>(٤)</sup> .

وأما من منعه فقال بعضهم : العاملُ فيه معنى الإضافة<sup>(٥)</sup> ( لأن الإضافة بمعنى حرف الجر المتعلِّق بمعنى الفعل ؛ لأن المعنى مِلَّةٌ ثَبَتَتْ لإِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ، وهو ضعيف ، لأنَّا بَيَّنَّا في حدِّ العامل أن معنى الفعل )<sup>(٦)</sup> قد انطَمَسَ في مثله<sup>(٧)</sup> .

وقال بعضهم : لَمَّا كَانَ لا يضافُ مما ليس بعامل في الحال ( إلى ذي الحال )<sup>(٨)</sup> إلا جزؤه ، نحو : انظر إلى يد زيد ماشياً ، أو ما يقوم المضاف إليه مقامه لو حُذِفَ كقوله تعالى : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾<sup>(٩)</sup> - كما تقدم في أول الباب<sup>(١٠)</sup> - جاز<sup>(١١)</sup> أن يعمل عاملُ المضاف في الحال ، مع أنه لم يعمل في المضاف إليه ؛ لأن المضاف إليه في التقديرين المذكورين كأنه المضاف . ولكون حال المضاف إليه كحال المضاف - إذا كان المضافُ

(١) البيت في عيون الأخبار ٢٤٧/١ ، وفي شرح الحماسة للتبريزي ١١٤٨ ، وفي الأُشْمُونِي ١٧٨/٢ ، وفي الخزانة ٢١٩/٣ .

اللغة : أَعَيْتَهُ : أعجزته ، ناشئاً : صغير السن .

الشاهد : قوله ( كهلاً ) فإنه حال من الضمير المجرور في عليه ، وقد تقدم الحال على صاحبها .

(٢) هذا قول الزجاج . انظر الأُمَالِي الشجرية ٢٨١/٢ ، والكشاف ٢٩/٣ ، والبيان ١٠٦٩ .

(٣) النحل ١٢٣ ، وتقدمت صفحة ٨٠٠ .

(٤) ويكون العامل في الحال ( اتبع ) والعامل في صاحبها ( ملة ) .

(٥) في مشكل إعراب القرآن ٢٢/٢ ( حنيفاً ) حال من المضمرة المرفوع في اتبع ، ولا يحسن أن تكون حالاً من إبراهيم ؛ لأنه مضاف إليه .

(٦) ساقط من ص .

(٧) انظر صفحة ٦٥ .

(٨) ساقط من ص .

(٩) انظر تعلية ٤ .

(١٠) انظر صفحة ٦٣٣ ، ٦٣٤ .

(١١) جواب لما في قوله : وقال بعضهم : لما كان لا يضاف .. إلخ .

جزء المضاف إليه - جاز - وإن كان على قلة - تقديم ( حال )<sup>(١)</sup> المضاف إليه على المضاف في نحو : تتحرك ماشيا يد زيد ، مع أننا ذكرنا قبل أن حال المضاف إليه لا تتقدم على المضاف<sup>(٢)</sup> .

وقد يجب تقديم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها بعد إلا أو معناها ، نحو ما جاءني راكباً إلا زيد ، وإنما جاءني راكباً زيد ، لمثل ما مر في باب الفاعل<sup>(٣)</sup> - ( أعني لتغير الحصر وانعكاسه لو أخرت عن صاحبها )<sup>(٤)</sup> .

ويجب<sup>(٥)</sup> - أيضاً - إذا أضيف ذو الحال إلى ضمير عائِد ، إلى ملابس الحال ، نحو لقيني شاتمَ زيدٍ أخوه .

**قوله : وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً ، نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً .**

هذا ردُّ على النحاة ، فإن جمهورهم ( اشترطوا )<sup>(٦)</sup> اشتقاق الحال ، وإن كان جامداً تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق<sup>(٧)</sup> . قالوا : لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة ، أو في ( معنى )<sup>(٨)</sup> المشتق ، فقالوا في نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً : أي هذا مبسراً أطيب منه مرطباً أي كائناً بسراً أو كائناً رطباً ، وقوله تعالى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾<sup>(٩)</sup> أي دالة .

قال المصنف - وهو الحق<sup>(١٠)</sup> - : « لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبيِّن

(١) في ت : الحال .

(٢) صفحة ٦٥٩ .

(٣) صفحة ٢٠٧ وما بعدها .

(٤) تكملة من ط .

(٥) يعني تقديم الحال على صاحبها .

(٦) في ط : شرطوا .

(٧) انظر مثلاً المقتضب ٢٣٤/٣ ، والأصول ٢١٣/١ ، وإصلاح الخلل ١٠٦ ، ١٠٧ ، والحق أن معظم النحاة يرى أن الاشتقاق في الحال غالب لا لازم .

(٨) في ت : المعنى .

(٩) هود ٦٤ ، وكلمة آية لم تذكر في ط ، وهي محل الشاهد .

(١٠) هذا من المواضع القليلة التي أيد الرضي فيها ابن الحاجب .



للهيئة - كما ذكره في حده<sup>(١)</sup> - فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يُتكلّف تأويله بالمشتق<sup>(٢)</sup> .

وكذا رد عليهم في اشتراط اشتقاق الصفة - كما يجيء في بابها<sup>(٣)</sup> - .

ومع هذا فلاشك أن الأغلب في الحال والوصف الاشتقاق .

فمن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياساً ، الحال الموطئة ( وهي )<sup>(٤)</sup> اسم جامد ، موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة ، فكأن الاسم الجامد وطاً الطريق لما هو حال في الحقيقة ؛ لجئته قبلها موصوفاً بها ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾<sup>(٥)</sup> وقولك : جاءني زيد رجلاً بهياً .

ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض أصحاب أمير المؤمنين ( رضي الله عنه )<sup>(٦)</sup> في بعض أيام صيفين :

فما بالنا أمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف<sup>(٧)</sup> (١٩٣)  
وقول المتنبي<sup>(٨)</sup> :

١٩٨ - بدت قمراً ومالت خوط بانٍ وفاحت عنبراً ورئت غزالا<sup>(٩)</sup>  
وفي تأويل مثله وجهان :

(١) صفحة ٦٣٢ .

(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٠ .

(٣) قال : ولا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً ... أو خصوصاً ، انظر صفحة ٩٧٣ .

(٤) في جـ وص : وهو .

(٥) تتمها ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ يوسف ٢ .

(٦) في ت : عليه السلام ، وفي ط : علي رضي الله تعالى عنه .

(٧) سبق ترجمته صفحة ٦٥٠ واستشهد به هنا على وقوع الحال جامدة حين قصيد بها التشبيه .

(٨) تقدمت ترجمته صفحة ٤٧٢ .

(٩) البيت في ديوانه ٣/ ٣٤٠ ، وفي دلائل الإعجاز ١٩٨ ، وفي أسرار البلاغة ٢٢٢ ، وفي الأمالي الشجرية

٢/ ٤٧٤ ، وفي الخزائن ٣/ ٢٢٢ .

اللغة : الخوط : الغصن الناعم . فاحت : انتشرت رائحتها ، رنت : الرئو النظر بسكون الطرف . أنشده الرضي على أن قمراً ، وخوط بان ، وعنبراً وغزالاً أحوال جاءت جامدة لما قصيد بها التشبيه .

أحدهما : أن ( تقدر )<sup>(١)</sup> مضافا قبله ، أي أمثال أسد العرين ، ومثل قمر .

والثاني : أن ( تؤول )<sup>(٢)</sup> المنصوب بما يصح أن يكون هيئة لما تقدم ، أي ما بالنا أمس شجعانا ، واليوم ضعافا ، وبدت منيرة ، ونحو ذلك . وذلك لأنهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى ، كقولهم : لكل فرعون موسى - بصرفهما - أي لكل جبار قهار .

ومنها الحال في نحو بعث الشاء شاة ودرهما ، وضابطه أن يقصد التقسيط ، فيجعل لكل جزء من أجزاء مجزأ قسطا ، وتنصيب ذلك القسط على الحال ، وتأتي بعده بذلك الجزء إما مع واو العطف ، كقولنا : ( بعث )<sup>(٣)</sup> شاة ودرهما ، أو بحرف الجر ، نحو بعث البر قفيزين بدرهم ، وأخذت زكاة ماله درهما عن كل أربعين ، وقامرته درهما في درهم<sup>(٤)</sup> ، أي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني ، أو بغير ذلك ، نحو : وضعت عندكم الدينارين ديناراً ( لدى كل واحد )<sup>(٥)</sup> .

( وكل واحدة )<sup>(٦)</sup> من هذه الأحوال كانت مجزأ أول من الجملة الابتدائية - على ما مر قبل<sup>(٧)</sup> - .

ومنها الحال في نحو بَوَّبَتْهُ بابا بابا ، ( وفهَّمته حرفا حرفا )<sup>(٨)</sup> وجاءوني رجلا رجلا ، وواحدا واحدا ، ورجلين رجلين ، ورجالا رجالا ، أي مفصلا هذا التفصيل المُعَيَّن .

وضابطه أن يأتي - للتفصيل - بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا ، وكذا أن ( يأتي )<sup>(٩)</sup> - لبيان الترتيب - بعد ذكر المجموع ، بجزئه معطوفا ( عليه )<sup>(١٠)</sup> بالفاء أو

(١) في ط : يقدر .

(٢) في ط : يؤول .

(٣) ساقطة من ص و ط .

(٤) كان الأولى أن يمثل بغير هذا المثال ، أو أن يقول : قامره - إن لم يكن منه بُد .

(٥) في ط : كل واحد لدى .

(٦) في ت و ص : كل واحد ، وفي ط : كل واحدة .

(٧) صفحة ٦٤٤ .

(٨) ساقط من ج و ص و ط .

(٩) في ص و ط : أتى .

(١٠) ساقطة من ص .

بثم ، نحو دخلوا رجلا فرجلا ، ومَضَوْا كَبْكَبَةً<sup>(١)</sup> ثم كَبْكَبَةً ، أي مرتبين هذا الترتيب المعين .

ومنها حال هو أصل لصاحبه ، نحو يعجبني الخاتمُ فضةً ، والثوبُ خزا .

أو فرع له ، نحو تعجبني الفضةُ خاتماً ، والحديد سيفاً .

أو نوع له ، نحو يعجبني الحُلِّيُ خاتماً ، والعلمُ نحواً .

ومنها الحال في نحو هذا بُسراً أطيب منه - أو من غيره - رطباً .

وضابطه أن يفضل الشيء على نفسه أو غيره باعتبار طَوْرَيْن .

وكذا إذا شبهت شيئاً بنفسه أو بغيره بآلة التشبيه ، أو بدونها ، نحو هذا بسراً مثله

رطباً ، ( أو ) هذا بسراً هذا رطباً .

واختلفوا في عامل الحال الأول في مثله :

فقال أبو علي وأتباعه<sup>(٢)</sup> : العامل فيه معنى الفعل في هذا ، ولا يجوز أن يكون أفعُلُ

التفضيل وآلة التشبيه ( عاملاً في الحال )<sup>(٣)</sup> لضعفهما في العمل ، فلا يتقدم معمولهما

( عليهما )<sup>(٤)</sup> .

ويشكل ( عليه ذلك )<sup>(٥)</sup> بمثل قولك : زيدٌ راجلاً أحسن منه راكباً ، فإنه جائز -

اتفاقاً - مع خلو المبتدأ من معنى الفعل ، وبمثل قولك : تَمُرٌ نَخْلَتِي بسراً أطيب منه رطباً ،

والأشْرسي<sup>(٦)</sup> بسراً أطيب منه رطباً ، والعامل في مثل هذه الصور أفعُلُ التفضيل - بلا

خلاف<sup>(٧)</sup> - .

---

(١) الكَبْكَبُ والكَبْكَبَةُ والكَبْكَبَةُ : الجماعة من الناس . اللسان ( ١٩١/٢ ) .

(٢) في المسائل الحليبية ق ١٣١ - ١٣٢ : لا يخلو العامل في قولهم : بسراً إما أن يكون هذا أو أطيب أو مضمرًا هو : إذ كان ، وإذا كان ، فلا يجوز أن يكون العامل فيه أطيب - وقد تقدم عليه - لأن أفعُل هذا لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله .. فإذا لم يجوز أن يكون العامل كان إما هذا أو المضمرُ فإذا أعملت فيه الضمير الذي هو إذ كان لزم أن يكون العامل في إذ هذه المضمرُ قولك هذا ، ما فيه من معنى فعلٍ غيره ، فإذا كان العامل كذلك ، ولم يكن لك بد من إعمال الظرف أعملت هذا في نفس الحال واستغنيت عن إعمال ذلك المضمر في الحال ، إذ لا بد لك من إعمال شيء فيه .

(٣) تكملة من ج .

(٤) في ت و ص : عليه .

(٥) في ص و ط : ذلك عليه .

(٦) في ط : الأشْرسي ، والأشْرسي نوع من التمر .

(٧) في النقل الذي نقلته تخريباً لرأي أبي علي في نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً : ذكر أن مما يصلح أن يكون عاملاً =

ولا يصلح اسم الإشارة في هذا بسرا للعمل ( وذلك )<sup>(١)</sup> لأن العامل في الحال ( مقيد )<sup>(٢)</sup> به ، فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الإشارة بالبسرية ، فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا في حال البسرية ، كما أن الإشارة في قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾<sup>(٣)</sup> تقيدت ، ولم تقع إلا حال شيخوخته ، والجمي في ( قولك )<sup>(٤)</sup> : جاءني زيد راكبا لم يكن إلا حال الركوب ، ونحن نعلم - ضرورة - أنه يصح أن يقال : هذا بسرا أطيب منه رطبا في غير حال البسرية .

واستدل المصنف<sup>(٥)</sup> على امتناع عمل اسم الإشارة في أول الحالين بأن المبتدأ إذا تقيّد بحال لم يتقيد الخبر بالحال ، ألا ترى أن اسم الإشارة لما تقيّد بالحال ( في )<sup>(٦)</sup> هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك الحال ، وفي نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا تقيّد الخبر بالحال اتفاقا ، فلا يتقيد المبتدأ ( بالحال )<sup>(٧)</sup> .

وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف ، أما أولا فلأنه لا يلزم من امتناع تقيّد المبتدأ والخبر - معا - بالحال في مثال معين امتناع تقيّد هـما في جميع الأمثلة ، فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقيدهما ( معا )<sup>(٨)</sup> ليس في غيره .

وأما ثانيا فلأن المدعي في المثال المذكور ( المتنازع فيه )<sup>(٩)</sup> أن المبتدأ مقيد بحال ،

---

= إضمار إذ كان ، فلو قدّر العامل في نحو زيد راجلا أحسن منه راكبا « إذ كان » لصح ، وقد ذكر هذا التقدير في شرح الكافية الشافية ، ٧٣٢ والتصریح ٣٨٤/١ .

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : متقيد .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَإِلَهُونَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ هود ٧٢ .

(٤) ساقطة من ص و ط .

(٥) ذكر ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٤٠ - ٤١ خمسة أوجه لفساد قول من يرى أن العامل فيه اسم الإشارة واختار الرضي الأول منها فجعله في غاية الضعف ، ثم ما لبث أن جعل العامل فيه أفعال وآلة التشبيه ، وهذا اختيار ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٤٠ .

(٦) في ص : من .

(٧) في ت ، و ج و ص : بحال .

(٨) ساقطة من ص .

(٩) تكملة من ط .

والخبر بحالٍ أخرى ، وهو لم يُبين في نحو هذا زيد قائما إلا استحالة تقيدهما بحالٍ واحدة ، ولو سلّم أيضا اطراد استحالة تقييد المبتدأ والخبر في كل موضع بحالٍ واحدة لم يلزم منه استحالة تقييد كلّ واحد منهما بحالٍ أخرى .

فالحق - إذن - أن يقال : العامل في الحال الأول - أيضا - أفعل التفضيل ، وآلة التشبيه ، مع ضعفهما في العمل - كما تقدم<sup>(١)</sup> - .

ولنقدّم على بيان تعليله مقدّمة ، فنقول :

ما يدل على حدثين فصاعدا ، يصلح كلّ واحد منهما للعمل على ضربين : أحدهما : ما يدل على حدثين يقعان معا ، ويتعلق كلّ واحد منهما بمحدث الآخر ، نحو تضاربَ زيدٌ وعمرو ، وضاربَ زيدٌ عمرا ، فإنّ ضَرْبَ كلّ واحد منهما تعلق بالآخر ، أو يقعان معا ، ويتعلق كلاهما بشيء واحد ، نحو تَنَازَعْنَا الحديث .

ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوبُ أحدٍ (حدثيها)<sup>(٢)</sup> من منصوب الآخر مفعولا به ، وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ، أو ظرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصُفّة<sup>(٣)</sup> ، ويجوز أن يكونا حالين ، ولا يختلف زماناهما ، لأن الغرض وقوعُ الحدثين معا .

ويتميز مستثناهما - أيضا - (نحو)<sup>(٤)</sup> اختلف أهل البصرة - إلا سيبويه ، وأهل الكوفة إلا الكسائي في كذا .

وثانيهما : ما يدل على حدثين يجوزُ تعلقُ كلّ (واحد)<sup>(٥)</sup> منهما بغير محدث الآخر ، وبغير ما تعلق به الآخر ، ووقوعه في وقت آخر ، (ومكان آخر)<sup>(٦)</sup> ، وعلى حال أخرى ، وذلك أفعل التفضيل ، ( وآلة التشبيه )<sup>(٧)</sup> نحو زيد أضرب من عمرو ،

(١) صفحة ٦٦٥ .

(٢) في جـ : جزئها ، وفي صـ : حديثها .

(٣) نقل ابن منظور في اللسان ٩٧/١١ عن الليث : الصفة من البيان شبهُ النهو الواسع الطويل السُمك .

(٤) ساقطة من صـ .

(٥) تكملة من جـ .

(٦) ساقط من صـ .

(٧) ساقط من ص و ط ، وسيدكرهما بعد قليل .

ويجوز اختلاف مضروبيهما ، وكونُهُما غيرَهما ، نحو زيدٌ لعمرو أضرب من بكر لخالد ، قال تعالى : ﴿ هُمْ لِلْكَافِرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾<sup>(١)</sup> .

وكذا يجوز اختلاف زمائهما ، نحو زيد يوم الجمعة أضرب من عمرو يوم السبت . وكذا ( المكانان )<sup>(٢)</sup> ، نحو زيد عندك أحسن منه عندي .

وكذا الحالان نحو زيد قائما أحسن منه قاعدا .

وكذا ( آلة )<sup>(٣)</sup> التشبيه تدل حديثين ، فيجوز اختلاف زمائهما ، نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت ، واختلاف حالهما نحو زيد قائما مثله قاعدا .

أما أفعال التفضيل فإنه يدل على حديثين معينين ، أعني حديثي ( الفاضل والمفضول )<sup>(٤)</sup> بصيغته ، لأن معنى زيد أحسن من عمرو : أن لزيد الفاضل حسنا ، ولعمرو المفضول حسنا .

وأما آلة التمثيل فلا تدل بصيغتها على حديثين معينين ، بل تدل بمعناها على حديثين مطلقيين لأن معنى زيد كعمرو أن هناك حالة يشتركان فيها ، فلهما حالتان متماثلتان ، وأما ( أن )<sup>(٥)</sup> تلك الحالة ما هي ؟ فغير مصرح ( به )<sup>(٦)</sup> في اللفظ .

فمعنى قولك : زيدٌ يوم الجمعة مثله يوم السبت ، أي : زيد يشبه حالته ودأبه يوم الجمعة حالته ودأبه يوم السبت . فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب ، إذ يعبر بهما عن كل حدث لازم ، كالْحُسْنِ وَالْجَمَالِ ، أو غير لازم كالضرب والقتل ، ألا ترى إلى تعلق الجار والظرف في قوله<sup>(٧)</sup> :

١٩٩ - كدأبك من أم الحويرث قبلها<sup>(٨)</sup>

(١) آل عمران ١٦٧ .

(٢) في ص : المكان .

(٣) في ط : آلت ، وهو خطأ طباعي .

(٤) في ص : الفاعل والمفعول .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ت : بها .

(٧) قائله امرؤ القيس وقد تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٨) عجزه :

وجارتها أم الرباب بمأسيل =

بدأبك ، لما كان بمعنى تمتعك ، فكُنِّي ولم يصرَّح .  
وقد تقوم مع آلة التشبيه قرينة ( تدل )<sup>(١)</sup> على الحدث المعين ، فيتعلق بها جازان ،  
كما تعلق الجارُّ في بيت امرئ القيس بدأبك ، لما كُنِّي به عن التمتع ، وذلك نحو قوله  
عليه السلام : « أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى »<sup>(٢)</sup> أي قريب مني قرب هارون من  
موسى ، قال<sup>(٣)</sup> :

٢٠٠ - ولقد نزلت فلا تظني غيرَه مني بمَنْزِلَةِ الْحَبِّ الْمُكَرَّمِ<sup>(٤)</sup>

وتقول : مأمولي مني بمَنْزِلَةِ الثريا من المتناول ، أي بعيد مني بعدها منه .  
إذا تقرر هذا قلنا<sup>(٥)</sup> :

لما لم يتميز كل واحد من الحَدَثَيْنِ من الآخر في أفعال التفضيل ، وآلة التشبيه ، وبإني  
فاعِلٌ وتفاعِلٌ وغيرهما مما يدل على حدثين ، حتى يُجْعَلَ منصوبٌ كل واحد بجنبه ، ألْزِمَ

= والبيت في ديوانه ٩ وفيه : كديتك ، وقبله :

وإن شفائي عبرة مهراقه فهل عند رسم دارس من معول  
والبيت في المفضليات بشرح التبريزي ٣١٤ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال ٢٧ وفي المنصف ١٥٠/١ ، وفي  
الخرانة ٢٢٣/٣ .

اللغة : دأبك : عادتكَ وقال الرضي إنها بمعنى تمتعك ، ورد كلامه البغدادي في الخزانة ٢٢٦/٣ وقال بعد أن  
نقل تعليقات ابن النحاس والتبريزي والبكري والروزي - فعلم مما ذكرنا أن الدأب : كناية إما عن البكاء ، وإما عن  
المعانة والمشقة ، والتمتع لا مساس له هنا . أم الحويرث : هي أخت الحارث بن ضمضم وهي امرأة والده . مأسل :  
جَبَلٌ .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على تعلق « من أم الحويرث وقبلها » بقوله : « دأبك » . لكونه بمعنى تمتعك .

(١) في ط : ترل .

(٢) في صحيح البخاري ٢٠٨/٤ : قال النبي ﷺ : « أما ترضى أن تكون مني بمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى » . والحديث  
في جامع الترمذي ١٧٥/١٣ وقال : هذا حديث حسنٌ غريب من هذا الوجه . وفي سنن ابن ماجه ٤٥/١ ، وفي  
المسند ١٧٠/١ ومواضع آخر من المسند .

(٣) قائله عترة بن شداد ، وقد مرت ترجمته صفحة ٧٣ .

(٤) البيت في شرح القصائد السبع الطوال ٣٠١ ، وفي الخصائص ٢١٦/٢ ، وفي المحتسب ٧٨/١ ، وفي المقرب  
١٠٧/١ ، وفي العيني ٤١٤/٢ ، وفي المجمع ١٥٢/١ ، وفي الخزانة ٢٢٧/٣ .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً لتفسيره قول النبي ﷺ : « أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى » بأنه بمعنى قريب

مني قرب هارون من موسى ، وعليه يكون المعنى أَنْتَ قَرِيبٌ مِنِّي قَرِيبُ هَارُونَ مِنْ مُوسَى .

(٥) هذا هو تعليل رأيه في أن العامل في الحال الأول في نحو هذا بسرا أطيب منه ربطاً - أفعُلُ التفضيل .

أن يكون منصوبٌ كل حدث بجنب صاحبه المصرّح به ، ففعل يُفَضَّلُ ( زيد )<sup>(١)</sup> راكبا على عمرو راجلا ، وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ، ورامى زيد في الدار عمرا في السوق .

وكذا في أفعال التفضيل ، وآلة التمثيل نحو زيدٌ مني كعمرو منك ، وبكرٌ للضيف أكرمُ منه للجار ، وعمرو قائما أحسنُ منه قاعدا ، وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة أحسنُ منه أو مثله يوم السبت ، جعلت متعلّق حدث المفضّل والممثل بجنبهما ، ومتعلّق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما ، دفعا للالتباس ، وحرصا على البيان ، فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما .

وأما الضمير المستكن في أفعال ، وفي آلة التشبيه ، فإنه - وإن كان مفضلا وممثلا لكنه - لما لم يظهر كان كالعدم ، ومع هذا كله فلا أرى بأسا بأن يقال ( ههنا )<sup>(٢)</sup> - وإن لم يسمع - زيد أحسن قائما منه قاعدا ، كما قال علي ( رضي الله عنه )<sup>(٣)</sup> في الجار : والله لابن أبي طالبٍ آئسٌ بالموتِ من الطفلِ بثدي أمه<sup>(٤)</sup> ، وهذا كما تقول : ضربَ زيد قائما عمرا قاعدا ، لعدم الالتباس .

وبأن يقال<sup>(٥)</sup> - على ضعف - زيدٌ أحسن من عمرو قاعدا قائما ، وقاعدا حالٌ من المجرور ، وقائما من الضمير المرفوع - كما مر في أول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا<sup>(٦)</sup> .

قال المالكي : ومن الأحوال القياسية غير المشتقة : المصدرُ الآتي بعد اسمٍ مرادٍ به الكمالُ ، نحو أنت الرجل علما ( أي )<sup>(٧)</sup> أنت الكامل في الرجولية عالما<sup>(٨)</sup> .

(١) في ط : زيدا ، والصواب ما أثبتته .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ت : عليه السلام .

(٤) نهج البلاغة ٤٠/١ من كلام له لما قبضَ رسول الله صلى الله عليه وآله ، وخاطبه العباسُ وأبو سفيان أن يبايعا له بالخلافة .

(٥) معطوف على قوله قبل : فلا أرى بأسا بأن يقال .. إلخ .

(٦) صفحة ٦٣٧ .

(٧) ساقطة من ط .

(٨) قال في التسهيل ١٠٩ ولا يطرد - يعني وقوع المصدر حالا - إلا في نحو أنت الرجل علما ، وهو زهير شعرا ، وأما علما فعالم .



ومثله : هو زهيرٌ شعرا وكونه حالا رأيي الخليل<sup>(١)</sup> .

وقال أحمد بن يحيى<sup>(٢)</sup> : هو مصدرٌ ، أي أنت العالم علما<sup>(٣)</sup> .

والذي أرى أن المصدر في مثله تمييز ، لأنه فاعلٌ في المعنى ، أي أنت الكامل علما ، أي علمه ، وهو الكامل شعرا أي شعره ، والدليل عليه أنك تقول : هو قارونٌ كنزا ، والخليلٌ غروضا ، وسيبويه نحواً ، وهذه ليست بأحوالٍ ولا مصادر<sup>(٤)</sup> .

ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقعُ حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها ، نحو : قتلته صبـرا ، ولقيته فجأةً وعياناً ، وكلمته مشافهةً ، وأتيتـه ركضاً أو عدواً أو مشياً .

والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أتانا رُجْلةً وسُرعةً وبُطْلاً ، ونحو ذلك<sup>(٥)</sup> .

وأما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضججكا وبُكاءً ونحو ذلك لعدم السماع .

ثم إنه قد ذهب الأخفش<sup>(٦)</sup> والمبرد<sup>(٧)</sup> إلى أن انتصابَ مثلِ هذه المصادر على

---

(١) في الكتاب ١٩٢/١ هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حالٌ صار فيه المذكور ، وذلك قولك أما سيمتا فسمين وأما علما فعالم ، وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك : أنت الرجل علماً ودنيا .. أي أنت الرجل في هذه الحال .  
(٢) المقصود ثعلب ، وقد مرت ترجمته صفحة ٢٦٨ .

(٣) لم أجد في مجالس ثعلب شيئا عن ذلك ، بل لم أجد ممن سبق الرضي أحدا نسب هذا الرأي إليه . وذكر الصبان في حاشيته على الأشموي ١٧٣/٢ أن شارح التوضيح ذكر ذلك في شرحه عن ثعلب .

(٤) هذا رأي جيد ، ولعل الرضي لم يسبق إليه .

(٥) المقتضب ٢٣٤/٣ ومثل للجائر بنحو قتلته صبـرا وجثته مشيا ، ومنع نحو جثته إعطاء . وانظر ٢٦٩/٣ ، ٣١٢/٤ .  
قال : هذا باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال وذلك قولك : جاء زيد مشيا إنما معناه ماشيا ، لأن تقديره : جاء زيد يمشي مشيا .

(٦) و(٧) في التسهيل ١٠٩ : وإن وقع مصدرٌ موقع الحال فهو حالٌ لا معمولٌ حالٍ محذوفٌ خلافا للمبرد ، والأخفش ، وكذا نسب ابنُ يعيش إلى المبرد ٦٠/٢ ، وكلام المبرد في المقتضب كما أثبتته الشيخ عضيمة في هامش صفحة ٢٣٥ من جـ ٣ يظهر منه أنه يعربه حالا حيث قال ٢٦٨/٣ اعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال وتغني غناء فلا يجوز أن تكون معرفة ؛ لأن الحال لا تكون معرفة وذلك قولك جثتك مشيا وقد أدى عن معنى قولك جثتك ماشيا .. والفاعل يحمل على المصدر كما حُمل المصدر عليه ، تقول : قم قائما فالمعنى قم قياما . وانظر =  
٣١٠/٤ ، ٢٣٤/٣ .

المصدرية ، لا الحالية ، والعامل محذوف ، أي أتيت أركض ركضا ، كما هو مذهب أبي علي في أرسلها العراك<sup>(١)</sup> .

ولو كان كما قالوا لجاز تعريفها .

وغيرهما على أن انتصابها على الحال ، لا على حذف المضاف ، فمعنى مشيا ماشيا ، وقع المصدرُ صفةً ، كما أن الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على أحد المذهبين ، وعلى الثاني هو حال مؤكدة - كما يجيء<sup>(٢)</sup> - .

ولا يمتنع أن يقال : إن جميع ذلك على حذف المضاف ، أي أتيت ذا ركضٍ ، إلا أنه لا مبالغة فيه - كما مر في خبر المبتدأ<sup>(٣)</sup> - .

ومما جاء الحال منه غير مشتق سماعًا قولهم : كلمته فاه إلى في ؛ وهشامٌ يقيسُ عليه - كما مر<sup>(٤)</sup> - .

( ومنه )<sup>(٥)</sup> بعته يدا بيد ، وأرسلها العراك ، وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة<sup>(٦)</sup> ، وأما نحو جاء البرُّ قفيزين ، أو صاعين ، فالأولى أن المنصوب خبرُ جاء لا حالٌ - كما يجيء في الأفعال الناقصة<sup>(٧)</sup> - .

---

= ثم قال الشيخ عزيمة : وقد جاء في كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدرَ مفعولا مطلقا لفعل محذوف قال هنا - يعني ٢٣٤/٣ وكذلك جتته مشيا ؛ لأن المعنى جتته ماشيا ، فالتقدير أمشي مشيا . وكذا في ج ٣١٢/٤ جاء زيد مشيا إنما معناه ماشيا ؛ لأن تقديره جاء زيد يمشي مشيا هـ . فمن نسب إلى المبرد ذلك فبناء على ما ذكره من التقدير والله أعلم .

(١) تقدم تخرج البيت صفحة ٦٤٣ وتخرج رأي أبي علي صفحة ٦٤٢ .

(٢) صفحة ٦٨٥ ، ٦٨٦ .

(٣) صفحة ٢٩١ .

(٤) صفحة ٦٤٩ وتقدم تخرج رأيه هناك .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) صفحة ٦٤٢ وما بعدها .

(٧) لم يذكر عن ذلك في باب الأفعال الناقصة إلا قوله ٢٩٢/٢ : ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك أي ما كانت حاجتك .. ويروى يرفع « حاجتك » على أنها اسم جاءت وما خيرها .

قوله: ويكون جملة خبرية، فالاسمية بالواو والضمير، أو بالواو، أو بالضمير على ضعف، والمضارع المثبت بالضمير وحده، وما سواهما بالواو والضمير، أو بأحدهما، ولا بد في الماضي المثبت من ( قد ) ظاهرة، أو مقدرة.

أما جواز كون الحال جملة فلا ن مضمون الحال قيد عاملها، ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد.

وأما وجوب كونها خبرية؛ فلا ن مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ( فمعنى قولك جاءني زيد راكباً أن المجيء - الذي هو مضمون العامل - واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال )<sup>(١)</sup> ومن ثم قيل: إن الحال يشبه الظرف معني، والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء - وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون، وأما لا الإيقاعية - نحو بعث وطلقت - فإن المتكلم بها لا ينظر - أيضاً - إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده مجرد إيقاع مضمونها، وهو مناف لقصد وقت الوقوع، بل يعرف بالعقل، لا من دلالة اللفظ أن وقت التلفظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه.

قوله: فالاسمية بالواو والضمير.

إنما ربطوا الجملة الحالية بالواو، دون الجملة التي هي خبر المبتدأ، فإنه اكتفي فيها بالضمير، لأن الحال يجيء فضلة، بعد تمام الكلام، فاحتيج - في الأكثر - إلى فضل<sup>(٢)</sup> ربط، فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو ( موضوع )<sup>(٣)</sup> للربط - أعني الواو التي أصلها الجمع - ليؤذن من ( أول )<sup>(٤)</sup> الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال، وأما خبر المبتدأ، والصلة، والصفة، فإنها لا تجيء بالواو؛ لأن بالخبر يتم الكلام، ( و )<sup>(٥)</sup> بالصلة يتم جزء الكلام، والصفة - لتبعيتها للموصوف لفظاً،

(١) ساقط من ص.

(٢) يعني زيادة.

(٣) في ت وج: موضع.

(٤) في ط: الأول.

(٥) ساقطة من ط.

وكونها لمعنى فيه (مَعْنِي) <sup>(١)</sup> كأنها من تمامه ، فاكْتَفِي في ثلاثتها بالضمير .

بلى ، قد تصدَّر الصفة والخبر بالواو ، إذا حصل لهما أدنى انفصال ، وذلك بوقوعها بعد (إلا) نحو ما (جتتك) <sup>(٢)</sup> إلا وأنت بخيل ، وما جاءني رجل إلا وهو فقير ، وأما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال ، فلا تُرى - أبداً - مصدَّرةً بالواو .

قوله : أو بالواو أو بالضمير .

اجتماعُ الواو والضمير في الاسمية وانفرادُ الواو متقاربان في الكثرة ، لكن اجتماعهما أولى احتياطاً في الربط .

وأما انفراد الضمير فقال الأندلسي : إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو - أيضاً - نحو جاءني زيد وهو راكب <sup>(٣)</sup> .

(قلت) <sup>(٤)</sup> : ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواءً ، إذ المعنى جاءني زيد راكباً ، فصدرت بالواو ، إيداناً من أول الأمر بكون الحال جملةً ، وإن (أدت) <sup>(٥)</sup> معنى المفرد .

وإن <sup>(٦)</sup> لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا ، فإن كان الضمير فيما صدَّر به الجملة - سواءً كان مبتدأً نحو جاءني زيد يده على رأسه ، وكلمته فوه إلى في ، أو خبراً نحو قوله <sup>(٧)</sup> :

---

(١) تكلمة من ط .

(٢) في ط : حسبتك .

(٣) في المباحث الكاملية ٤٥٢/٢ : وإذا كان المبتدأ في الجملة - يعني جملة الحال ضمير صاحب الحال كقولك جاءني زيد وهو راكب وجب إثبات الواو .

(٤) ساقطة من ج و ص و ط .

(٥) في ط : أردت .

(٦) تابع لكلام الأندلسي .

(٧) قائله بشار بن برد ، قال البغدادي في الخزانة ٢٣٠/٣ - ٢٣١ : كنيته أبو معاذ ، ولقبه المرعث ، وهو عُقَيْلِيّ بالولاء ، نسبته إلى قبيلة عقيل بن كلب ، ولد أكمة ، ونشأ بالبصرة ، ثم قدم بغداد ، ومدح المهدي ورُمي بالزندقة .. فأمر المهدي بضربه ، فضرِب سبعين سوطاً فمات من ذلك سنة ١٦٨ وقد نيف على التسعين .

خرجت مع البازي علي سواد<sup>(١)</sup>

٢٠١ -

فلا<sup>(٢)</sup> يحكم بضعفه مجرداً عن الواو ، وذلك لكون الرابط في أول الجملة - وإن لم يكن مصدرًا - بل ( وَسَطًا )<sup>(٣)</sup> ( بل )<sup>(٤)</sup> نقول : هو أقل من اجتماع الواو والضمير ، وانفراد الواو .

وإن كان الضمير في آخر الجملة كقوله<sup>(٥)</sup> :

٢٠٢ - نَصَفَ النهارُ الماءَ غامره<sup>(٦)</sup>

فلاشك في ضعفه وقلته .

(١) صدره :

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها

والبيت في ديوان بشار ٥١/٣ وفيه نهضت ، وفي دلائل الإعجاز ط ، دار السعادة بمصر ١٤٤ ، وفي معاهد التنقيص ٩٧/١ ، وفي الخزانة ٢٢٨/٣ .

اللغة : أنكر ونكر بمعنى لَمْ يَعْرِفْ ، البازي : الصقر .

المعنى : إذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت مبكراً مصاحباً للبازي هو أبكر الطيور في حال اشتتالي على شيء من سواد الليل ( الخزانة ٢٢٨/٣ - ٢٢٩ ) .

الشاهد قوله : علي سواد فإنها جملة اسمية وقعت حالاً من التاء في خرجت ولم تقتنر بالواو ، ولم يُحْكَمْ بضعفها ؛ لأن الضمير فيما صُدَّرت به الجملة وهو ( الياء ) في علي .

(٢) الفاء واقعة في جواب الشرط في قوله : فإن كان الضمير فيما صُدَّرت به الجملة .

(٣) تكملة من ص .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) نسب البغدادي البيت إلى الأعشى ، وقال في الخزانة ٢٣٦/٣ : إنه من قصيدة للأعشى مدح بها قيس بن معد يكرب ، ثم ذكر ١٤ بيتاً والبيت هذا عاشرها ، ولم أجد القصيدة في ديوانه بتحقيق د / محمد محمد حسين ، وذكر الأستاذ عبد السلام محمد هارون أن الأستاذ الميمني قابل الأبيات الواردة في الخزانة على نسخة رامبور من ديوان الأعشى . وهذا يؤكد ما ذهب إليه البغدادي في نسبة البيت . ونقل البغدادي أيضاً في الخزانة ٢٤٠/٢ أن الأصمعي أثبتا للمسيب بن علس الجُماعِي وهو خال الأعشى . قال : وهو جاهلي لم يدرك الإسلام . وتقدمت ترجمة الأعشى صفحة ١١٨ .

(٦) عجزه :

ورقيقه بالغيب ما يدري

والبيت في التصحيف للعسكري ٢٨٥ ، وفي الأمالي الشجرية ١٩٠/٢ ، وفي ابن عيش ٦٥/٢ ، وفي المغني ٦٥٦ ، وفي شرح شواهد ٨٧٨ ، وفي رصف المباني ٤١٩ ، وفي الهمع ٢٤٦/١ ، وفي الخزانة ٢٣٣/٣ .

اللغة : نصف : رَوَاة هذا البيت والمستشهدون به يضبطون هذه الكلمة بفتح النون والصاد والفاء ، ويفسرونه بناء على ذلك ، وعليه يكون فعلاً ماضياً فاعله النهارُ أو الغائض . ولا أدري ما المانع من ضبطه بكسر النون =

وقال جاز الله - بناءً على أن انفراد الضمير في الاسمية ضعيفٌ مطلقاً على ما ذهب إليه المصنف<sup>(١)</sup> - : إن قولهم : جاءني زيد عليه جبة ( وشي )<sup>(٢)</sup> بمعنى مستقرة عليه جُبَّةٌ وشي<sup>(٣)</sup> .

يريد أنه ليس بجملة ، بل هو مفرد تقدير ، فلذا خلا من الواو ؛ وذلك لأن الظرف إذا اعتمد على ( ذي الحال المبتدأ )<sup>(٤)</sup> جاز أن يرفع الظاهر - كما مر في باب المبتدأ<sup>(٥)</sup> - .

فإن أراد<sup>(٦)</sup> أنه وجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله<sup>(٧)</sup> :

٢٠٣ - فألحقه بالهاديات ودونه جوارحها في صرة لم تزيل<sup>(٨)</sup>

= وسكون الصاد ونصب الفاء ، وعليه يكون منصوباً على الظرفية وقد اكتسب الظرفية من إضافته إلى النهار ويكون الظرف متعلقاً بقوله : غامره . غامرة : مغطيه .

الشاهد : أنشد الرضي شاهداً على أن ضمير صاحب الحال إذا كان في آخر الجملة ولم تقترن الجملة بالواو فلاشك في ضعفه وقتله .

(١) في قوله في المتن : أو بالضمير على ضعف .

(٢) في ط : وشيء ، ولعله خطأ طباعي .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٦٥/٢ .

(٤) في ت : ما قبله ، وفي ج و ص : المبتدأ . والصواب ما أثبتته .

(٥) نقل الرضي عن أبي علي صفحة ٢٧٩ أن الظرف إذا اعتمد على موصول أو موصوف أو ذي حال أو حرف استفهام أو حرف نفي فإنه يجوز أن يرفع الظاهر .

(٦) يعني الرمحشري .

(٧) قائله امرؤ القيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٨) البيت في ديوانه ٢٢ وفيه : فألحقنا مكان : فألحقه . وهو أيضاً في شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٧٥ ، وفي الخزانة ٢٤١/٣ .

اللغة : ألحقه : جعله يلحق ، وفاعل ألحقه : الحصان ، والهاء : عائدة على الغلام المذكور في قوله :

يزل الغلام الجف عن صهواته ويُلوي بأثواب العنيف المثقل

الهاديات : أوائل الوحش ، جوارحها : أواخرها ، صرة : جماعة ، لم تزيل : لم تفرق .

المعنى : أن الحصان لفرط سُرْعته جعل الغلام يلحق أوائل الوحش ، وأما الأواخر ، فلم تتفرق بل بقيت مجتمعاً خالصةً له .

الشاهد قوله : ودونه جوارحها ، فإنها جملة حالية بدليل وجود الواو في أولها ، وليست الحال « دونه »

و « جوارحها » فاعلاً ، وإلا لما جاز دخول الواو .

وقوله<sup>(١)</sup> :

٢٠٤ - وإنَّ امرأً أسرى إليك ودونه من الأرض مَوماةً ويبدأ سَمَلَقُ<sup>(٢)</sup>  
ولو كان مفردا لم يجز الواو أيضا ، تقول : لقيته وإن عليه جبة وَشِي ، ولو لم تكن  
جملةً لم يدخل عليه إن .  
وإن أراد أنه لا يمتنع أن يقدر بمفرد فمسلّم .

وحكم الجملة المصدرة بليس - وإن كانت فعلية - حكمُ الاسمية ، في أن اجتماع  
الواو والضمير ، أو انفرد الواو أكثر من انفرد الضمير ؛ وذلك لأن ليس لجرد النفي -  
على الأصح - ولا يدلُّ على الزمان ، فهو كحرف نفي داخل على الاسمية ، فالاسميَّةُ  
معها كأنها باقية على ( اسميتها )<sup>(٣)</sup> بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما .  
وقد تخلو الاسميَّةُ من الرابطين عند ظهور الملابس نحو قولك : خرجت زيد على  
الباب . وهو قليل .

قوله : والمضارع المثبت بالضمير وحده .

وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا ، وبتقديره معنى ، فجاءني زيد  
يركب بمعنى ( جاءني )<sup>(٤)</sup> زيد راكبا ، ولا سيما هو يصلح للحال وضعًا وبين  
الحالين<sup>(٥)</sup> تناسُبٌ ، وإن كانا في الحقيقة مختلفين - كما يجيء<sup>(٦)</sup> - فاستغني عن الواو ،

(١) قائله الأعشي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٢) البيت في ديوانه ٢٧٣ والشرط الثاني فيه : فيأف ثنؤفات ويبدأ خيفق ، وهو أيضا في الأمالي الشجرية ٣١٧/١ ،  
وفي الإنصاف ٥٨ ، وفي الخزائن ٢٥٢/٣ .

اللغة : أسرى هنا بمعنى سرى ، دونه : أمامه ، مومة : فلاة ، يبدأ : فقر ، سملق : أرض مستوية . وخبر إنَّ  
في البيت الذي بعده وهو :

لحقوقة أن تستجيبى لصوته وأن تعلمي أن المعان موفق

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الحال هنا جملة و « دونه مومة » ، وليس الظرف وحده ، بدليل اقترانه  
بالواو .

(٣) في ط : سميتها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) يعني بالحالين الحال التي يدل عليها الفعل المضارع ، والحال التي هذا بابها .

(٦) بعد قليل .

وقد سُمِعَ : قُمْتُ وأصْلُ عَيْنِهِ<sup>(١)</sup> ، وذلك ( إما لأنها )<sup>(٢)</sup> جملةٌ ، وإن شابهت المفردَ ؛ وإما لأنها بتقدير : وأنا أصلُك ، فتكون اسميةً تقديرًا .

ويشترط في المضارع الواقع حالًا خلوه من ( حروف )<sup>(٣)</sup> الاستقبال ، كالسين ، ولن ، ونحوهما ، وذلك أن الحال الذي نحن في بابه ، والحال الذي يدل عليه المضارعُ - وإن تباينا حقيقةً ؛ لأن في قولك مثلاً : اضرب زيدا غدا يركب ، لفظ يركب حالٌّ بأحد المعنيين ، غيرُ حال بالآخر ، لأنه ليس في زمان التكلم - لكنهم التزموا تجريدَ صدرِ هذه الجملة - أي المصدرة بالمضارع - عن عِلْمِ الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر ، وإن لم يكن التناقضُ ههنا حقيقياً ، ومثله التزموا لفظة ( قد ) إما ظاهرةً أو مقدره ، في الماضي إذا كان حالاً ، مع أن حالته بالنظر إلى عامله ، ولفظة ( قد ) تقرب الماضي من حالِ التكلم فقط ؛ وذلك لأنه كان يُسْتَبْشَعُ - في الظاهر - لفظُ الماضي والحالية ، فقالوا : جاء زيد العام الأول وقد ركب ، فالجاء بلفظ ( قد ) ههنا لظاهر الحالية ، كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك .

قوله : وما سواهما .

أي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت ، وهو ثلاثة أقسام :

المضارعُ المنفي ، والماضي المثبت ، والماضي المنفي ، يجوز في كل واحد منها - على ما ذَكَرَ<sup>(٤)</sup> - ثلاثة أوجه : اجتماع الواو والضمير ، والاكتفاء بأحدهما ، ( صارت )<sup>(٥)</sup> تسعة أقسام ، وهذه أمثلتها :

جاءني زيد وما ركب غلامه ، وما ركب عمرو ، ما ركب غلامه<sup>(٦)</sup> .

---

(١) الصك : الضرب الشديد بالشئ العريض ، وقيل هو الضربُ عامةً بأي شيء .. وصك الباب صكاً أغلقه .  
(اللسان صك ) ٣٤٢/١٢ - ٣٤٤ .

(٢) في ط : مالا إنها .

(٣) في ط : حرف .

(٤) يعني ابن الحاجب وذلك قوله في المتن : وما سواهما .. إلخ انظر : صفحة ٦٧٣ ، وانظر أيضاً : شرحه لكافيته صفحة ٤١ ، فقد فصل هذا التفصيل .

(٥) في ت : صار .

(٦) هذه أمثلة الماضي المنفي ، الرابط في الأول الواو والضمير وفي الثاني الواو ، وفي الثالث الضمير .



جاءني زيد ولا يركب غلامه ، ولا يركب عمرو ، ولا يركب غلامه<sup>(١)</sup> .  
جاءني زيد وقد ركب غلامه ، وقد ركب عمرو ، قد ركب غلامه<sup>(٢)</sup> .  
هذا ما قاله المصنف<sup>(٣)</sup> .

وقال الأندلسي : المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو - كان مع الضمير أولاً<sup>(٤)</sup> - .

ولعل ذلك لأن نحو ( لم يَضْرِبْ ) ماضٍ معنى كضرب ، فكما أن ضَرَبَ -  
لنناقضته للحال ظاهراً - احتاج إلى ( قد ) المقرية له من الحال لفظاً أو تقديرًا  
( كذلك )<sup>(٥)</sup> لم يَضْرِبْ يحتاج إلى الواو ( التي هي علامةُ الحالية )<sup>(٦)</sup> لما لم تصلح معه  
( قد ) ؛ لأن قد لتحقيق الحصول ، ولم للنفي .

وإذا انتفى المضارعُ بلفظ ( ما ) لم يدخله الواو ؛ لأن المضارعَ المجردَ يصلحُ للحال ،  
فكيف لا إذا انضمَّ معه ما يدل بظاهره على الحال ، وهو ( ما ) فعلى هذا ينبغي أن يلزمه  
الضمير .

وإذا انتفى المضارعُ بلا لزمه الضميرُ ، كما يلزم المضارعُ المثبتُ على ما ذهب إليه  
النحاة ، والأغلب تجرده عن الواو كالمثبت ، لأن معنى جاءني زيد لا يركب أي غير  
راكب ، فهو واقعٌ موقعُ المفرد ، ودخول لا - لا يغير الكلام - في الأغلب - عمَّا كان  
عليه ؛ لكثرة استعمالها ، فلذا جاز : إن تزرني لا أزرُك ، وفلا أزرُوك ، كما جاز إن تزرني  
أزرُك ، وفأزرُوك ، و ( كذا )<sup>(٧)</sup> تقول : كنت بلا مال ، لكن مصاحبةَ المضارعِ

(١) هذه أمثلة المضارع المنفي ، الرابط في الأول الواو والضمير وفي الثاني الواو ، وفي الثالث الضمير .

(٢) هذه أمثلة الماضي المثبت ، الرابط في الأول الواو والضمير وفي الثاني الواو ، وفي الثالث الضمير .

(٣) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤١ .

(٤) في المباحث الكاملية ٤٥٤/٢ : فإن كان الفعل ماضياً معنى فلا بد من الواو سواء كان فيه ضمير أو لم يكن وقد  
ذكرنا مثاله .

أقول مثل الأندلسي للماضي معنى بقوله : جاء زيد ولم يقيم عمرو (٤٥٣/٢) .

(٥) في ص : لذلك .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ص : ولذا .

المصدر بلا للواو أكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها ، إذ ليس الحال في الحقيقة - في نحو لا يركب مشابهاً للمفرد لفظاً ومعنى ، كما شابه في نحو يركب ؛ لأن الحال في الأول انتفاء الصفة ، فلا مع الجملة هو الحال ، ولا ينتفي المضارعُ حالا بلن ، لما ذكرنا قبل<sup>(١)</sup> .

قوله : ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة أو مقدرة .  
قد تقدم علة ذلك<sup>(٢)</sup> .

والأخفش<sup>(٣)</sup> والكوفيون<sup>(٤)</sup> غير الفراء<sup>(٥)</sup> لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة استدلالاً بنحو قوله<sup>(٦)</sup> :

٢٠٥ - كما انتفض العصفور بلله القطر<sup>(٧)</sup>

وقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> .

- (١) لدلالاتها على الاستقبال المنافي للحالية ، وانظر صفحة ٦٧٨ .  
(٢) لأن ( قد ) تقرب لفظ الماضي من حال التكلم ، وانظر صفحة ٦٧٨ .  
(٣) قال عند قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ٩٠ النساء كتبت حصرة ثم قال : أو حصرت صدورهم ، فحصرة اسمٌ نصبته على الحال ، وحصرت فعلت وبها نقرأ . ( معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٤ ) .  
(٤) المسألة الثانية والثلاثون من الإنصاف صفحة ٢٥٢ قال : ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش .  
(٥) في معاني القرآن للفراء ٢٨٢/١ عند الآية السابقة في فقرة ( ٢ ) وقد قرأ الحسن حصرة صدورهم والعرب تقول : أتاني ذهب عقله ، يريدون قد ذهب عقله .. فإذا رأيت فعلٌ بعد كان ففيها قد مضمرة ، إلا أن يكون مع كان جحدٌ فلا تضمر فيها . وقال ١/٢٤٤ عند قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْْوَثًا ﴾ البقرة ٢٨ ، المعنى والله أعلم وقد كنتم ، ولولا إضمار قد لم يميز مثله في الكلام .. ثم قال : والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو بإظهارها .  
(٦) قائله أبو صخر الهذلي ، وهو عبد الله بن سلم وقيل سالم وقيل سلَمَة السهمي الهذلي . شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، كان متعصباً لبني مروان ، وفد على عبد الله بن الزبير ليأخذ عطاء ، فمنعه وسجنه عاماً ، ثم أطلقه . توفي نحو سنة ٨٠ هـ ( الخزائن ٣/٢٦١ وما بعدها ) .  
(٧) صدره :

وإني لتعروني لذكرائك هرة

والبيت في الإنصاف ٢٥٣ ، وفي أمالي القالي ١/١٤٩ ، وفي المقرب ١/١٦٢ ، وفي رصف المباني ٤١٩ ، وفي العيني ٣/٦٧ ، وفي الخزائن ٣/٢٥٤ .  
الشاهد : ذكر الرضي أن الكوفيين استشهدوا به على جواز وقوع الماضي المثبت حالا بدون ( قد ) ظاهرة ولا مقدرة .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَفَاتِلُوكُمْ قَوْمَهُمْ .. ﴾ الآية ٩٠ من سورة النساء .

وغيرهم أوجبوه - ( كما مضى )<sup>(١)</sup> والأول قريب .  
وقيل إن الماضي في نحو قولهم : اضربه قام أو قعد حال ، ويجب تجرؤه عن قد ظاهرة  
أو مقدرة .

والأولى أنه شرط لا حال<sup>(٢)</sup> ، أي إن قام أو قعد - كما يجيء في حروف  
العطف<sup>(٣)</sup> - ولو كان حالا لسمع ( معه )<sup>(٤)</sup> قد أو الواو ، كما في غيره من الماضي  
الواقع حالا .

وإذا كان الماضي بعد إلا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو وقد أكثر ، نحو : ما لقيته  
إلا أكرمني ؛ لأن دخول إلا في الأغلب الأكثر على الأسماء ، فهو بتأويل إلا مكرماً لي ،  
فصار كالمضارع المثبت ، قد يجيء مع الواو وقد نحو ( قولك )<sup>(٥)</sup> ما لقيته إلا وقد  
أكرمني ، ومع الواو وحدها ، نحو ما لقيته إلا وأكرمني ، لأن الواو مع إلا تدخل في  
خبر المبتدأ ، فكيف بالحال - كما تقدم<sup>(٦)</sup> - ومثاله : ما رجل إلا وله نفس أماره ، ولم  
يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته إلا قد أكرمني .

وفي غير هذا الموضع يُنظر ، فإن كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه أكثر  
من تركها ، وقد جاء ذلك أيضاً نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ  
صُدُورُهُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> قالوا : إن قد فيه مقدرة<sup>(٨)</sup> ، واجتماع الواو وقد - حينئذ - أكثر من  
انفراد أحدهما ، وانفراداً قد أكثر من انفراد الواو ، فنحو جاءني زيد وقد خرج أبوه  
أكثر ، ثم قد خرج أبوه ، ثم وخرج أبوه .

(١) في ص وط : لما مضى ، وانظر صفحة ٦٧٨ .

(٢) نقل صاحب الهمع عن المطرزي أنه منع وقوع الحال جملة شرطية ، الهمع ٢٤٦/١ .

(٣) في ط ٣٧٦/٢ : وإن قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظي سواء وما أبالي فالغالب التصريح بأو في  
موضع أم بلا همزة استفهام قبلها نحو لأضربه قام أو قعد والمعنى ذاك المعنى والتقدير ذاك التقدير ، إذ المقصود إن  
قام أو قعد فلاضربه .. إلخ :

(٤) في ط : منه .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) صفحة ٦٧٣ .

(٧) النساء ٩٠ وتقدمت صفحة ٦٨٠ .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤/١ ، ٢٨٢ .

فإن لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لابدّ منهما كقوله :  
يقول وقد ترّ الوظيفّ وساقها أَلست ترى أنْ قدْ أتيتْ بمؤيد<sup>(١)</sup> (١٨٤)  
ولا يقال : جاء زيد قد خرج عمرو ، ولا جاءني زيد وخرج عمرو .  
وأجاز الأندلسي - على ضعف - دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب  
أبوه<sup>(٢)</sup> .  
وليس بوجه لعدم السماع والقياس أيضا ، لكون قد لتحقيق وقوع الفعل ، وما  
لنفيه .

---

(١) تقدم تخرج البيت صفحة ٦٣٣ ، وقد استشهد به الرضي هنا على أن الجملة الحالية المبدوءة بفعل ماض إذا خلث من الضمير فلا بد من الواو مع قد فيها كما في البيت .  
(٢) في المباحث الكاملية ٤٥٤/٢ ، وأما إن كان الفعل متفيا نحو : مررت بزيد ما ضرب أبوه غلامه ، فلا تدخل قد هنا إلا على ضعف ؛ لأن قد المقدرة تبيّن الحال ، ووجه ضعفه أنه لو قيل مررت بزيد ما قد ضرب أبوه لكانت قد تحقّق الفعل وما تنفيه فيتنافيان .

## حذف عامل الحال ومعنى الحال المؤكدة

قوله : ويجوز حذف العامل ، كقولك للمسافر : راشداً مهدياً ، ويجب في المؤكدة نحو زيد أبوك عطوفاً ، أي أحقه ، وشرطها أن تكون مقررّة لمضمون جملة اسمية .

اعلم أن عامل الحال قد يُحذف جوازا أو وجوبا أيضا في مواضع قياسية ، ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان أو واجبا ، فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه ، كقولك للمسافر : راشدا مهديا ، أي سر راشدا ، أو تقدم ذكره ، إما في استفهام ، كقولك : قائما ، في جواب من قال : كيف ( خَلَفَتْ )<sup>(١)</sup> زيدا ؟ أو غير الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> أي ( بلى )<sup>(٣)</sup> نجمعها قادرين .

ومن المواضع التي يُحذف منها قياسا على الوجوب : أن تبين الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئا فشيئا ، مقرونة بالفاء أو ثم ، تقول في الثمن : بعته بدرهم فصاعدا ، أو ثم زائدا ، أي فذهب الثمن صاعدا ، أو زائدا ، أي آخذا في الازدياد ، يقال هذا في ذي أجزاء يبيع بعضها بدرهم ( والباقي )<sup>(٤)</sup> بأكثره وتقول في غير الثمن : قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا ، أي ذهبت القراءة زائدة ، أي كانت كل يوم في الزيادة . ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر ، نحو : ضربني زيدا قائما ، وقد تقدم<sup>(٥)</sup> .

ومنها أسماء جامدة متضمنة توبيخا على مالا ينبغي من التقلب في الحال ، مع همزة الاستفهام وبدونها أيضا ، كقولهم : أتميمياً مرة وقيسيا أخرى وقوله<sup>(٦)</sup> :

(١) في ط : خلف .

(٢) القيامة ٣ ، ٤ ، وتمة آية ٤ ﴿ عَلَى أَنْ تُسَوَّى بُنَاتُهُ ﴾ .

(٣) في ط : بل .

(٤) في ج و ط : والبواقي .

(٥) صفحة ٣١٧ وما بعدها .

(٦) قالته هند بنت عتبة لفلّ قريش حين رجعوا من بدر ، وهي هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس =

- ٢٠٦ - أفي السِّلْم أعيارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أشباهَ النساءِ العَوَارِكِ<sup>(١)</sup>  
أي أتحوّل تميميا ، وأتنتقلون أعيارا وأشباهَ النساء ، وكذا قوله<sup>(٢)</sup> :
- ٢٠٨ - أفي الولائم أولادًا لواحدة وفي العيادة أولادًا لَعَلات<sup>(٣)</sup>  
وتقول في غير الهمزة : تميميا قد علم الله مرةً ، وقيسيا أخرى ( بلا همزة )<sup>(٤)</sup> .
- هذا الذي ذكرنا مذهبُ السيرا في<sup>(٥)</sup> ، والزمخشري<sup>(٦)</sup> - أعني كون هذه الأسماء منصوبةً على الحال - ومذهب سيويه - وهو الحق - ( أن )<sup>(٧)</sup> انتصابها على المصدرية<sup>(٨)</sup> .

= القرشية العيشية ، والدّة معاوية بن أبي سفيان ، شهدت أحدا ، وفعلت ما فعلت بحمزة ثم كانت تحرض على المسلمين إلى أن جاء الله بالفتح - فأسلم زوجها ثم أسلمت ، توفيت عام ١٤ هـ ( الخزائن ٢٦٥/٣ ) .

(١) البيت في الكتاب ١٧٢/١ ، وفي السيرة لابن هشام ٦٥٦/١ ، وفي المقتضب ٢٦٥/٣ ، وفي الروض الأنف ٨٢/٢ ، وفي المقرب ٢٥٨/١ ، وفي الخزائن ٢٦٣/٣ .

اللغة : أعيارا : جمع غير ، وهو الحمار ، جفاء : غلظة وفظاظة ، غلظة : شدة ، العوارك جمع عارك وهي الخائض .

الشاهد : أعيارا وأشباه النساء فإنهما منصوبان على الحال عند السيرا في ومن تبعه وعلى المصدر عند سيويه والمبرد والزمخشري .

(٢) هذا البيت مجهول القائل ، ونسبه محقق شرح الكافية الشافية صفحة ٧٦٦ إلى هند بنت عتبة ، وخرجه تخريجا ليس له ، والصحيح أن التخرج الذي ذكره لبيت هند بنت عتبة السابق .

ولم يخرج البغدادي في الخزائن ، والغريب أن المحقق لم يذكر ذلك بل انتقل من رقم ٢٠٧ إلى رقم ٢٠٩ .

(٣) البيت في الكتاب ١٧٢/١ ، وفي المقتضب ٢٦٥/٣ ، وفي المقرب ٢٥٨/١ ، وفي الكامل للمبرد ١٧٤/٣ ، وفي اللسان ( علل ) وليس في الخزائن .

اللغة : العلات : الذين أمهاتهم متفرقات وأبوهن واحد ، والمقصود بالعيادة : عيادة المريض .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن ( أولادا ) خال مؤكدة لمضمون الخبر ، متضمنة توبيخا .

(٤) تكملة من ط .

(٥) انظر هامش الكتاب ١٧١/١ ، ١٧٢ .

(٦) الفصل بشرح ابن يعيش ٦٨/٢ .

(٧) ساقطة من ط .

(٨) في الكتاب ١٧٢/١ : وهذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل ، وذلك قولك : أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى ، وإنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل فقلت أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى ، فأنت في هذه الحال تَعْمَل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل .

ثم قال : ١٧٣/١ ، وإن أخبرت في هذا الباب على هذا الحد نصبت أيضا .. وذلك قولك تميميا قد علم الله مرة ، وقيسيا أخرى .. فصار بدلا من اللفظ بقولك : أَتَمِّمُ مرة ، وتَنَقِّسُ أخرى .

وفي المقتضب للمبرد ٢٦٤/٣ ، ٢٦٥ كلام قريب من هذا .

قال المصنف : ليس المراد أنك تتحول في حال كونك تيمميا ، وأنكم تنتقلون في حال كونكم أعيارا ، بل المعنى ( تتحول )<sup>(١)</sup> هذا التحول المخصوص<sup>(٢)</sup> .

ومنها - عند السيرافي - صفاتٌ تضمنت تويخا على ما لا ينبغي في الحال ، مع الهمة وبدونها نحو قولهم : أقائمًا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وقائمًا قد علم الله وقد قعد الناس ، تقديره : أتقوم قائما ، فهو عند السيرافي حالٌ مؤكدة<sup>(٣)</sup> .

وأما عند سيبويه<sup>(٤)</sup> ، والمبرد<sup>(٥)</sup> ، والزمخشري<sup>(٦)</sup> ، فالصفة قائمة مقام المصدر ، أي : أتقوم ( قياما )<sup>(٧)</sup> .

ويجوز رفع هذين القسمين على أنهما خبران للمبتدأ ، فتقول : أتميمي مرة ، و ( أقائم )<sup>(٨)</sup> قد علم الله ، أي أنت تيممي ، وهو قائمٌ قد علم الله .

والعلة في وجوب حذف العامل - في جميع ما ذكرناه مما هو حال - كثرة استعماله .  
قوله : ويجب في المؤكدة .

---

(١) في ط : التحول .

(٢) في الإيضاح في شرح المفصل ٣٤٧/١ ، ٣٤٨ ذكر ذلك رادًا على الزمخشري في جعل ( تيمميا ) حالا . فقال : وليس بقوي أن يكون حالا ، إذ لو كان حالا لكان المعنى تتحول في هذه الحالة ، ولم يرد أنه يتحول في حال كونه تيمميا ، وإنما أراد أنه ينتقل تنقلا متعددًا .. إلخ .

(٣) هامش الكتاب ١٧١/١ .

(٤) في الكتاب ١٧١/١ هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم ، وذلك قولك : أقائمًا وقد قعد الناس وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو في حال قعود فأراد أن ينبه ، فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائما ، ولكنه حُذِف استغناء بما يُرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل فجري مجرى المصدر في هذا الموضع .

(٥) في المقتضب ٢٢٩/٣ وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر ، فقلت : أقائمًا وقد قعد الناس ، فإنما جاز ذلك لأنه حال ، والتقدير أثبتت قائما .

وعلق الشيخ عزيمة - رحمه الله - على ذلك بعد أن نقل كلام سيبويه فقال : ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن نحو : أقائمًا وقد قعد الناس حال حُذِف عاملها ، والخلاف بينهما في تقدير العامل ، فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أي أتقوم قائما ، والمبرد يقدر العامل أثبتت .

وأقول : الذي يظهر لي أن كلام سيبويه متردد بين جعله مفعولا مطلقا وبين جعله حالا ، والأول أقرب ، أما كلام المبرد فواضح في جعله حالا . وانظر : شرح ابن يعيش للمفصل ١٢٣/١ .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ١٢٢/١ .

(٧) في ص : قائما .

(٨) في ت وص : قائم .

أي يجب حذف العامل في المؤكدة ، هذا على مذهب من قال : إن المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسمية<sup>(١)</sup> .

والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقولهم : تعال جائيا ، وقم قائما ، قال تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> على قراءة النصب في الأربعة<sup>(٥)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ كَأَنِّي نَقَضْتُ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا ﴾<sup>(٦)</sup> .

وتخالف العامل والحال - إذن - أكثر من توافقهما .

و ( للأول )<sup>(٧)</sup> أن يرتكب أن هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر ، على ما هو مذهب سيبويه في نحو أقاعدا وقد سار الركب<sup>(٨)</sup> .

(١) كالزنجشري وابن يعيش ، انظر : شرح ابن يعيش للمفصل ٦٤/٢ ، ٦٥ .

(٢) هود ٨٥ .

(٣) التوبة ٢٥ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَى اللَّيْلُ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا ، وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ، أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ الأعراف ٥٤ .

(٥) في الكشف لمكي : ٤٦٥ ، قوله : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ قرأ ذلك أبو عامر بالرفع في الأربع الكلمات ، ونصبهن الباقون ، والتاء مكسورة في حال النصب على الأصول .  
وحجة من رفع ، أنه استأنف الكلام وقطعه مما قبله ، ورفع بالابتداء .. وحجة من نصب أنه عطف ذلك على المنصوب بخلق .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَأَنِّي نَقَضْتُ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾ إلخ الآية ٩٢ من سورة النحل . وأنكاثا : جمع نكت ، وهو بمعنى المنكوث ، أي المنقوض ، وانتصب على الحال من غزلها ، ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا على المعنى ، لأن معنى نقضت صيرت ... ( التبيان ٨٠٥ ) ، وفي مشكل إعراب القرآن ٢٠/٢ : نُصِبَ على المصدر والعامل فيه نقضت ، لأن نقضت بمعنى نكتت نكتا .

(٧) في ت وج : الأولى .

(٨) تقدم ذكر مذهب سيبويه صفحة ٦٨٥ تعليقة ٤ .



وأما المؤكدة فليست بقيد يتقيد به عاملها كالمنتقلة ، وإذا جاءت بعد الاسمية وجب أن يكون جزأها معرفتين جامدين ، ( وتجيء )<sup>(١)</sup> إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ، وإما للاستدلال على مضمونه .

ومضمون الخبر إما فخرٌ كقوله<sup>(٢)</sup> :

٢٠٧ - أنا ابنُ دارةٍ مشهوراً بها نَسَبِي وهلِ بِدَارَةٍ يا لِلنَّاسِ من عَارٍ<sup>(٣)</sup>  
وكقولك : أنا حَاتِمٌ جوادا ، وأنا عمرو<sup>(٤)</sup> شجاعا ، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال ، كاشتهار حاتم بالجود ، وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمناً لتلك الخصلة .

وإما<sup>(٥)</sup> تعظيمٌ لغيرك ، نحو : أنت الرجل كاملا .

أو تصاغِرٌ ( لنفسك )<sup>(٦)</sup> نحو : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد .

أو تصغيرٌ للغير ، نحو : هو المسكين مرحوما .

أو تهديدٌ نحو : أنا الحجاج سفاك الدماء .

أو غير ذلك نحو : زيد أبوك عطوفا ، و : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾<sup>(٧)</sup> و ( هو

زيد معروفا )<sup>(٨)</sup> ، ( وهو الحق بَيِّنًا مصدقا )<sup>(٩)</sup> .

---

(١) في ط : تجيء .

(٢) قائله سالم بن مسافع بن دارة ، وقد مر ذكره صفحة ٤١٢ .

(٣) البيت في الكتاب ٢٥٧/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٨٥/٢ ، وفي العيني ١٨٦/٣ ، وفي شرح الحماسة للتبريزي

٢٠٥/١ ، وفي الخزانة ٢٦٥/٣ .

دارة : اسم أم الشاعر ، أوجده على خلاف في ذلك ، قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٤٠١ : وأمه دارة من بني أسد ، وسميت دارة لجمالها ، شبهت بدارة القمر .

الشاهد : أنشده الرضي على أن ( مشهورا ) حال مؤكدة لمضمون الخبر وهو الفخر هنا .

(٤) يعني عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، لأنه يضرب به المثل في الشجاعة .

(٥) عطف على قوله : إما فخر .

(٦) في ت : في نفسك ، وهما ساقطتان من ص .

(٧) هود ٦٤ . وفي ط : لكن مكان لكم ، وهو خطأ طباعي .

(٨) ساقط من ض .

(٩) هكذا في ت ، وفي ج و ط : وهو الحق مبينا ، وفي ص : وهو الحق هنا .

فقولك : آكلا ، ومرحوما ، ومصداقا ، للاستدلال على مضمون الخبر .  
 وقوله : مشهوراً بها نسبي ، وقولك : كاملا ، وسفك الدماء ، وآية ، ومعروفا ،  
 وبيننا ، لتقرير مضمون الجملة وتأكيده .  
 وقولك : عطوفا ، محتمل لكليهما .

وإنما سُمِّي الكلُّ حالاً مؤكدة - وإن لم يكن القسم الأول ، أي الذي للاستدلال  
 على مضمون الخبر مؤكداً ، إذ ليس في كونه حقاً معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا  
 ( وكذلك ليس في كونهم مساكين معنى مظلومين )<sup>(١)</sup> لأن مضمون الحال لازم - في  
 الأغلب - لمضمون الجملة ، فإن التصديق لازم حقيقة القرآن ، فصار كأنه هو ، وكذا  
 المرحومية ، لازمة - في الأغلب - للمسكنة .

( واختلف )<sup>(٢)</sup> في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية ، فقال سيبويه : العامل مقدّر  
 بعد الجملة ، تقديره : ( زيد )<sup>(٣)</sup> أبوك أحقُّ عطوفا ، يقال : حققت الأمر ، أي  
 تحققت وعرفته ، أي : أتحققه و( أثبتته )<sup>(٤)</sup> عطوفا<sup>(٥)</sup> .

وفيه نظر ، إذ لا معنى لقولك : تيقنتُ الأب ، وعرفته في حال كونه عطوفا ، وإن  
 أراد أن المعنى : أعلمُهُ عطوفا فهو مفعول ثان لا حال .

وقال الزجاج : العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى ، نحو : أنا حاتمٌ سخيا<sup>(٦)</sup> .  
 وليس بشيء ؛ لأنه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ، ولا يقصدُ القائل بهذا اللفظ  
 هذا المعنى ، وأيضا لا يطرد ذلك في نحو : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾<sup>(٧)</sup> ، و : ﴿ هُوَ  
 الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾<sup>(٨)</sup> ، وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما .

(١) تكلمة من ط ، ومثال الرضي السابق : هو المسكين مرحوما ، فعمل صواب كلمة مظلومين هنا : مرحومين .

(٢) في ط : واختف .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ط : أتيته .

(٥) الكتاب ٢٥٦/١ ، ٢٥٧ .

(٦) انظر التسهيل ١١٢ .

(٧) هود ٦٤ .

(٨) البقرة ٩١ .

وقال ابنُ خروف : العامل المبتدأ ، لتضمنه معنى التنبيه ، نحو : أنا عمرو شجاعاً<sup>(١)</sup> .

وهو بعيد ؛ لأن عمل المضمر والعلم في نحو : أنا زيد ، وزيد ( أبوك )<sup>(٢)</sup> مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم .

والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك<sup>(٣)</sup> ، وهو أن العامل معنى الجملة<sup>(٤)</sup> - كما قلنا في المصدر المؤكّد لنفسه أو لغيره - كأنه قال : يعطف عليك أبوك عطوفاً ، ويُرحّم مرحوماً ، وحقّ ذلك مصدّقاً ؛ وذلك لأن الجملة - وإن كان جزأها جامدين جُموداً محضاً - فلاشك أنه يحصل من إسناد أحد جزأها إلى الآخر معنى ( من )<sup>(٥)</sup> معاني الفعل ، ألا ترى أن معنى : أنا زيدٌ أنا كائنٌ زيداً ، فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزأي ( الجملة )<sup>(٦)</sup> ولا على أحدهما ، لضعفها في العمل ، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها .

هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة ، كقولك : لقيته في جواب من قال : أما ( لقيت )<sup>(٧)</sup> زيداً راكباً .

ولا يجوز الحذف إذا نابت عن غيرها ، كما في ضربني زيداً قائماً ، وإذا توقف المراد على ذكرها ، كما تقول في الحصر : لا ( تأتني )<sup>(٨)</sup> إلا راكباً .

---

(١) التسهيل ١١٢ .

(٢) في جـ : أبوك عطوفاً .

(٣) جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله الطائي الحنّائي الشافعي النحوي ، إمام النحاة وحافظ اللغة ، كان إماماً في القراءات وعللها وإليه المنتهى في اللغة ، وبحراً لا يجارى في النحو والتصريف . تصانيفه كثيرة منها الألفية في النحو والتسهيل وشرحه والكافية الشافية وشرحها . توفي سنة ٦٧٢ هـ ( بغية الرعاة ١٣٠/١ ) .

(٤) كلام ابن مالك في التسهيل ١١٢ ، وفي شرح الكافية الشافية ٧٥٦ ، يخالف ما ذكره الرضي فقد ذكر أن عاملها يلزم إضماره بعد الجملة ، كما قال سيبويه .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في ص : الكلمة .

(٧) في ط : ليت .

(٨) في ط : تأتيني .

وقد يلزم بعضُ الأسماءِ الحالية ، نحو كَافَّةً وقاطبةً ، ولا تضافان ، وتقع « كَافَة » ، في كلام من لا يوثق بعربيته<sup>(١)</sup> مضافةً غير حال ، وقد خُطِّئوا فيه .

---

(١) قال الجوهري في الصحاح ١٤٢٢/٤ ، والكافةُ : الجميع من الناس ، يقال : لقيتهم كَافَة ، أي كلهم . ورد ذلك الفيروزآبادي في القاموس ١٩٧/٣ ، فقال : ولا يقال : جاءت الكافة ووهم الجوهري ولا تُضاف . ورد كلام الفيروزآبادي صاحبُ التاج ، فقال : ٢٣٥/٦ - بعد ذكر نص الجوهري السابق . وهذا كما ترى لا وَهَمَ فيه ، لأن النكرة إذا أُريد لفظها ، جاز تعريفُها - كما هو منصوص عليه ، وأما قوله : ولا يقال : جاءت الكافة فهو الذي أُطبق عليه جماهيرُ أئمة اللغة . ثم نقل أنَّ الشَّهاب رد ذلك وصحَّح أنه يقال : ونقل عن شارح اللباب أنه استعمل مجرورا ، واستدل له بقول عمر ( على كَافَة بيت مال المسلمين ) وهو من البلغاء .

وذكر الحريريُّ في درة الغواص صفحة ٥٦ : أن العرب لم تُلحق لَام التعريف بكافة .

## التمييز

قوله : التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة .

قوله : ما يرفع الإبهام .

جنسٌ يدخل فيه التمييز وغيره ، كالحال ، والصفة ، وشبههما .

وقال : عن ذات ( احتراز )<sup>(١)</sup> عن الحال ، فإنه يرفع الإبهام ؛ ولكن لا عن ذات<sup>(٢)</sup> .

قلت : سلمنا أن الحال تخرج عنه ؛ لأنها ترفع الإبهام عن هيئة الذات ، لا عن نفسها ، وكذا ( زيد )<sup>(٣)</sup> القهقري في قولك : رجع زيد القهقري ، يرفع الإبهام عن هيئة الذات ، التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع ، لأن ماهية الرجوع ( معروفة )<sup>(٤)</sup> غير مبهمّة ، وهي الانتقال إلى ما ابتدأت الذهاب عنه ، لكن الصفة في نحو : جاءني رجل طويل أو ظريف تدخل فيه ، لأن رجلا ذات مبهمّة - بالوضع - صالحة لكل فرد من أفراد الرجال ، فبذكر أحد أوصافه ( يتميز )<sup>(٥)</sup> عما يخالفه ، كما تميّز بطويل عن قصير ، فطويل - إذن - رفع الإبهام المستقر - أي الثابت وضعا على مافسره المصنف<sup>(٦)</sup> - من الذات المذكورة .

وكذا يدخل فيه عطف البيان<sup>(٧)</sup> في نحو : جاءني العالم زيد .

(١) في ط : احترازا ، ولكلّ منهما وجه .

(٢) قال في شرحه لكافيته ٤٢ : قوله عن ذات : احتراز عن الحال ونظائرها ، فإنها ترفع الإبهام ولكن عن غير ذات .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ص و ط : معلومة .

(٥) في ط : تمييز .

(٦) في المتن هنا ، وفي شرحه ٤٢ .

(٧) هذا من تردد الرضي في إثبات عطف البيان ونفيه .

وكذا البدل من الضمير الغائب ، نحو : مررت به زيد ، لأنه يرفع الإبهام عن المقصود بالضمير ، كما في نعم رجلا وربہ رجلا سواء .

ويدخل فيه أيضا المضاف إليه في نحو : « خاتم فضة » ، كما يدخل فيه إذا انتصب ، لأن معنى النصب والجر فيه سواء . وكذا يدخل فيه المجرور في نحو : مائة رجل ، وثلاثة رجال .

وله أن يعتذر بأن المجرور ( بالعدد )<sup>(١)</sup> داخل في الحد ، وهو تمييز ، والتمييز نفسه قد ينجر ، إذا كان جزؤه أخف من نصبه ، كما في ( هذين )<sup>(٢)</sup> ، كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو : ضُربَ ضربة شديدة بأنه مفعول مطلق<sup>(٣)</sup> ، لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل<sup>(٤)</sup> ، وكذا في ضُربَ زيد ، وسير يوم الجمعة فرسخان . قوله : الإبهام المستقر .

قال : احترزت بالمستقر عن الإبهام في اللفظ المشترك ، فإن صفة المشترك ترفع الإبهام عن المشترك في نحو : ( أبصرت )<sup>(٥)</sup> عينا جارية ، لكن الإبهام فيه ليس بوضع الواضع ، فإن الذي ( يثبت منه )<sup>(٦)</sup> بوضع الواضع إنما يكون بأن يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع ، كالعدد والوزن والكيل ، لا أن يضع لفظا لمعنى معين ، ثم أثبت ؛ إما من ذلك الواضع أو من غيره ، أن يضع ذلك اللفظ ( لمعين )<sup>(٧)</sup> آخر ، فيعرض له الإبهام عند المستعمل لأجل الاشتراك العارض<sup>(٨)</sup> ، ( فمثل هذا الإبهام غير مستقر في أصل الوضع )<sup>(٩)</sup> ( بل عرض ؛ لأجل الاشتراك العارض )<sup>(١٠)</sup> .

(١) في ج : في هذين .

(٢) في ت و ص و ط : هذا ، وعليه تكون الإشارة إلى موضع الجر ، وتوجيه ما أثبت أنه أراد المضاف إليه في نحو : خاتم فضة ، والمجرور بالعدد .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في باب المفعول المطلق ، عند شرحه لحده صفحة ٢٧ .

(٥) في ط : أبضرب ، ولعله خطأ طباعي .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ج : لمعنى .

(٨) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٢ .

(٩) تكملة من ج و ص و ط .

(١٠) تكملة من ط .

قلت : معنى المستقر في اللغة هو الثابت ، ورب عارض ثابت لازم ، والإبهام في المشترك ثابت لازم ، مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ، ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشترك ، وفي العدد وسائر المقادير ، فلا فرق بينهما - أيضا - من جهة الإبهام ، ولا تدل لفظة المستقر على أنه وضعي - كما فسّر - والحد لا يتم بالعناية<sup>(١)</sup> ، والألفاظ المجملة في الحد مما يُخِلُّ به<sup>(٢)</sup> .

قوله : عن ذات مذكورة أو مقدرة .

ليشمل النوعين : التمييز عن المفرد ، والتمييز عن النسبة .

قوله : فالأول عن مفرد ، مقدار - غالبا - إما في عدد نحو : عشرين درهما ، وسياقي ، وإما عن غيره نحو : رطل زيتا ، ومَنَوَان سَمْنَا ، وعلى إثمرة مثلها زُبْدًا ، فيُفَرَّدُ إن كان جنسا ، إلا أن يُقصد الأنواع ، ويُجمَعُ في غيره ، ثم إن كان بتوئين أو بنون التثنية جازت الإضافة ، وإلا فلا ، وعن غير مقدار نحو : خاتم حديدا ، والخفض أكثر .

قوله : فالأول .

يعني الذي يرفع الإبهام عن ذات مذكورة .

قوله : عن مفرد .

لفظة ( عن ) في مثله تفيد أن مابعدھا مصدر لما قبلها وسبب ( له )<sup>(٣)</sup> ، كما يقال ( فعلت )<sup>(٤)</sup> هذا عن أمرك ، وعن تقدمك ، ( أي )<sup>(٥)</sup> أن أمرك سبب لحصوله

---

(١) فسرھا الشيخ يوسف عمر ٥٤ / ٢ من طبعته لهذا الكتاب : ببيان المراد من اللفظ ، ويسمونه تحرير المراد ، ولذلك يقولون : تحرير المراد لا يدفع الإيراد .

(٢) كان يجمل بالرضي أن يذكر تعريفا للتمييز جامعا مانعا سليما من الخلل ، لأن يكفي بنقض كلام ابن الحاجب دون أن يعطينا البديل . وكثير من النحاة يعرض عن حد التمييز . ومن حده الزمخشري ، حيث قال في المفصل بشرح ابن يعيش ٧٠ / ٢ : هو رفع الإبهام عن جملة أو مفرد بالنص على أحد مُحتمَلَاتِهِ . والفاكهة في كتابه : شرح الحدود النحوية ٣٨٩ حيث قال : حد التمييز أي المميز - بكسر الياء - هو اسم ولوصفا نكرة فضلة ، يرفع إبهام اسم مجمل الحقيقة ، كعشرين رجلا .

(٣) في ج : لما قبلها .

(٤) في ط : أَفْعَلْتُ ، ولعل الصواب ما أثبتته ، لأنه لا داعي لمهزة الاستفهام .

(٥) في ص : يعني .

فالتمييز صادر عن المفرد ، ( أي المفرد )<sup>(١)</sup> لإيهامه سبب له . أو عن نسبة في جملة أو شبهها ، أي النسبة سبب له ، لأنك تنسب ( شيئا )<sup>(٢)</sup> إلى شيء في الظاهر ، والمنسوب إليه في الحقيقة غيره ، فتلك النسبة - إذن - سبب ( لذلك )<sup>(٣)</sup> التمييز . وكذا معنى قوله بعد<sup>(٤)</sup> : إِنْ كَانَ اسْمًا يَصِحُّ جَعْلُهُ لَمَا انتصب عنه ، أي للاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه ، كزيد في : طاب زيدٌ نفساً ؛ لأنه لولا أنك أسندت طاب إليه لم يكن ينتصب « نفساً » ، بل كان يرتفع ، إذ هو في الأصل فاعلٌ ، أي ( طابت )<sup>(٥)</sup> نفسُ زيد ، فزيد هو سببُ ( لانتصاب )<sup>(٦)</sup> نفساً . وكذا ( معنى )<sup>(٧)</sup> قولهم : ينتصب عن تمام الاسم ، أو عن تمام الكلام ، أي أن ( تمامه )<sup>(٨)</sup> سببُ لانتصاب التمييز تشبيهاً له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل . ويجوز أن يقال : إن عن في هذه المواضع بمعنى بَعْدَ ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبِقٍ ﴾<sup>(٩)</sup> ، والأول أولى .

قوله : عن مفرد ، مقدار غالباً .

يقول : التمييز على ضربين : رافع الإيهام عن ذات مذكورة ، ورافعه عن ذات مقدرة ، والأول لا يكون إلا عن مفرد ، وذلك المفرد على ضربين : إما مقدار - وهو

(١) ساقطتان من ج .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) صفحة ٧٠٦ .

(٥) في ت وط : طاب .

(٦) في ص : انتصاب .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ت وج : تمامها ، وفي ط : تمامها .

(٩) الانشقاق ١٩ .



الغالب - أو غير مقدار ، والمقدار ما يقدر به الشيء ، أي يُعرَف به قدره وَيَبِينُ .  
 والمقادير ؛ إما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء ، كالأعداد . وما  
 يعرف به قدر المكييل ، كالقفيز<sup>(١)</sup> ، والإردب<sup>(٢)</sup> ، والكر<sup>(٣)</sup> . وما يعرف به قدر  
 الموزون ، كصنجات<sup>(٤)</sup> ، الوزن ، كالطسوج<sup>(٥)</sup> ، والدانق<sup>(٦)</sup> ، والدينار ، والمَن<sup>(٧)</sup> ،  
 والرطل ، ونحو ذلك . وما يعرف به قدر المذروع والمسوح ، كالذراع ، و  
 (قدر)<sup>(٨)</sup> راحة ، وقدر شبر ، ونحو ذلك . أو مقاييس<sup>(٩)</sup> غير مشهورة ، ولا  
 موضوعة للتقدير ، كقوله تعالى : ﴿ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾<sup>(١٠)</sup> . وقولك : عندي مثل  
 زيد رجلا .

وأما ( نحو )<sup>(١١)</sup> : غيرك إنسانا ، وسواك رجلا ، فمحمول على مثلك بالضدية .  
 وقولك : بطولك رجلا ، وبعرضه أرضا ، أو بغلظه حشبا ، ونحو ذلك من  
 المقاييس - أيضا .

(١) في اللسان ٢٦٢/٧ ( قفز ) ، والقفيز من المكاييل معروف ، وهو ثمانية مكاييل عند أهل العراق ، وهو من  
 الأرض قدر مائة وأربعة وأربعين ذراعا . وفي معجم مقاييس اللغة ١١٥/٥ : فأما القفيز فمعرب .

(٢) الإردب مكيال لأهل مصر يقال : إنه يأخذ أربعة وعشرين صاعا من الطعام بصاع النبي ﷺ ( اللسان ١/  
 ٤٠١ ) .

(٣) الكر : ستة أوقار حمراء ، وهو عند أهل العراق ستون قفيزا ( اللسان ٦/٤٥٢ ) .

(٤) صنجة الميزان وسنجه فارسي معرب . ( اللسان ٣/١٣٦ ) .

(٥) في اللسان في تفسير الطسوج والدانق كلام غريب ، قال ١٤١/٣ : والطسوج : حبتان من الدوانيق ،  
 والدانق أربعة طساسيج ، وهما معربان . وهو كلام لا يستقيم . وفي التاج ٧٠/٢ : والطسوج كسفود ، الناحية  
 ورعب دانق ، ونص الجوهري : الطسوج : حبتان ، والدانق : أربعة طساسيج . ووجدت في هامشه مانصه : إنما  
 أراد بالطسوج والدرهم نسبتها من الدرهم ، لا من الدينار . إلخ .

(٧) في التاج ٩/٣٥٠ المَن : كيل معروف أو ميزان كما في المحكم ، أو رطلان كاللنا كما في الصحاح ، وفي التهذيب :  
 المن : لغة في المنا الذي يوزن به .

(٨) في جرد وصوط : كقدر .

(٩) معطوف على قوله : مقاييس مشهورة .

(١٠) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَذَى بِهِ  
 أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ آل عمران ٩١ .

(١١) ساقطة من جرد وصوط .

فهذه المقادير ( المذكورة )<sup>(١)</sup> إذا نصبت عنها التمييز ، أردت بها المقدرات لا المقادير ، لأن قولك : عندي عشرون درهما ، وذراع ثوبا ، ورطل زيتا ، المراد بعشرون هو الدراهم ، لا مجرد العدد ، وبذراع ( المذروع )<sup>(٢)</sup> لا يُدْرَع به ، وبرطل الموزن لا مايوزن به ، وكذا في غيرها . وغيرُ المقدار كُلُّ فرع حصل له ( بالتفريع )<sup>(٣)</sup> اسم خاص يليه أصله ، ويكون ( مما )<sup>(٤)</sup> يصح إطلاق الأصل عليه ، نحو : خاتم حديدا ، وباب ساجا ، وثوب خزا . والخفض في هذا أكثر منه في المقادير ، وذلك لأن المقدار مبهم ، محتاج إلى مُميّز ، ونصب المميز نصّ على كونه مميّزا ، وهو الأصل في التمييز ، بخلاف الجر فإنه علّم الإضافة ، فهو في غير المقدار أولى ؛ لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار ، مع أن الخفة مع الجر أكثر لسقوط التنوين والتونين بالإضافة ، وإن لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض ، نحو : قطعة ذهب ، وقليل فضة ، لم يجز انتصاب الثاني على التمييز<sup>(٥)</sup> .

وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة إلى العشرة ، وفي المائة والألف ، وما يتضاعف منهما ، لكثرة استعمال العدد ، فآثروا التخفيف بالإضافة ، مع أنه قد جاء في الشذوذ على الأصل خمسة أثوابا ، و : مائتين عامّا<sup>(٦)</sup> . وإنما تركوا الجر في العدد المركب ، نحو : أحد عشر ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كاسم واحد لفظاً ، فلو أضيف العدد المركب إلى مميزه - ( والمميز )<sup>(٧)</sup> من حيث المعنى هو المبهم المحتاج إلى التمييز - لكان جَعَلًا لثلاثة أسماء كاسم واحد لفظاً ومعنى ، وأما نحو : ثلاثة عشر ، فمخالفة المضاف إليه - معنًى - للمضاف سهلت الإضافة .

(١) ساقطة من ص و ط .

(٢) في ج : هو المذروع .

(٣) في ت : بالتنوع .

(٤) في ط : بحيث .

(٥) ألا يجوز أن يقال : هذه قطعة ذهباً ؟

(٦) جعل سيبويه النصب والجر في ذلك متساويين معنًى فقال في الكتاب ٢٩٣ / ١ : لو جاز في الكلام ، أو اضطر شاعر فقال : ثلاثة أثوابا كان معناه معنى ثلاثة أثواب . وقال يزيد بن ضبة :

إذا عاش الفتى مائتين عامّا فقد ذهب المسرة والفتاء

(٧) ساقطة من ص .

وكذا تركوا الجر - في الأغلب - في العدد الذي في آخره نون الجمع ، كعشرون وأخواته - مع أنه كثير الاستعمال أيضا ؛ وذلك لأن النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة - كما ذكرنا في صدر الكتاب<sup>(١)</sup> - بل مشابهة لها ، فلم تحذف في الإضافة حذف نون الجمع فيها ، لمباينتها إياها ، ولم تثبت معها لمسابتها لنون الجمع ، فتعذرت الإضافة لتعذر إثبات النون معها وحذفها ، وقد جاء نحو : عشرودرهم قليلا ، وأكثر منه إضافته إلى صاحبه نحو : عشروك ، قال<sup>(٢)</sup> :

- ٢٠٩ -  
وسِتوكَ قَدْ كَرَبْتَ تَكْمُلُ<sup>(٣)</sup>

إجراء له مجرى أحد عشر ك .

قوله : وإما في غيره .

أي في غير العدد ، وليس مراده بقوله : رطل زيتا ، ومنوان سمنا ، ومثلها زبدا ، بيان أنواع المقادير ، بل بيان ما يتم به الاسم المفرد ، لأنه يتم ( الاسم المفرد )<sup>(٤)</sup> بأربعة أشياء :

إما بنون الجمع كعشرين ، وقد ذكره قبيل ، وإما بالتونين ، وهو إما ظاهر كما في رطل زيتا ، وإما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم ، وإما بنون الثنية ، كما في منوان سمنا ، وإما بالإضافة كما في « مثلها »<sup>(٥)</sup> . والمبهم المحتاج إلى التمييز في : ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف إليه ، لأنك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت : ملء الإناء ، ومثل زيد ، لا تحتاج الكلام أيضا إلى التمييز ، لإبهام المثل والملاء ، أي قدر ما يملأ به الشيء

(١) صفحة ٩٠ .

(٢) قاله الكمي بن زيد الأسدي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٥ .

(٣) صدره : وما أنت وئك ورسم الديار ، والبيت في ديوانه ٢٩ / ٢ وفيه : وسيتك قد قاربت تكمل ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وهو في المجمع ١ / ٢٥٤ ، وفي الخزانة ٣ / ٢٦٧ .

اللغة : ما أنت : استفهام إنكاري . وئك : كلمة تفجع ، وأصلها : وئلك ، رسم الديار : آثارها ، كربت : دنت ، وهي تعمل عمل كاد ، واسمها ضمير الستين وتكمل خيرها ( الخزانة ٣ / ٢٦٩ ) .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن إضافة نحو عشرين إلى صاحبها أكثر من إضافة نحو عشرين إلى درهم ، وكلاهما قليل .

(٤) الكلمتان ساقطتان من ط .

(٥) كأن يقال : عندي مثلها إبلا .

(فرجل) <sup>(١)</sup> تفسيرٌ مثل ، (وزبد تفسير ملء) <sup>(٢)</sup> .

ومعنى تمام (الاسم) <sup>(٣)</sup> أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها ، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ، ونونى التنوين والجمع ، ومع الإضافة ؛ لأن المضاف لا يضاف ثانية ، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل ( وصار به كلاما تاما ) <sup>(٤)</sup> فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول ؛ لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام ( فينصبه ذلك الاسم التام قبله ، لمشابهة الفعل التام بفاعله ) <sup>(٥)</sup> . وهذه الأشياء التي تم بها الاسم إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام ؛ لكونها في آخر الاسم ، كما ( كان ) <sup>(٦)</sup> الفاعل عقيب الفعل ، ألا ترى أن لام التعريف - وإن كان يتم بها الاسم ، فلا يضاف معها - ( لا ) <sup>(٧)</sup> ينتصب التمييز عنه ، فلا يقال : عندي الراقود <sup>(٨)</sup> خلا . وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء آخر - أعني لا يجوز إضافته - فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين :

أحدهما : الضمير ، وهو الأكثر ، وذلك - في الأغلب - فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم ، كمواضع التعجب ، نحو : ياله رجلا ، وبألفها قصة ، وبالك ليلا ، و ( ويلمها ) <sup>(٩)</sup> خطئة ، وما أحسنها مقلّة ، والله دره <sup>(١٠)</sup> رجلا ( جاءني ) <sup>(١١)</sup> ، وويحه <sup>(١٢)</sup>

(١) في ص وط : فرجلا ، ونصبه على الحكاية .

(٢) تكملة من ط ، وفي ص : لكن ينصب زيد .

(٣) في ص : الكلام .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ط : فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا ؛ لمشابهته الفعل التام بفاعله .

(٦) في ص : أن .

(٧) في ط : ولا . والصواب ما أثبتته ؛ لأنها صدر جملة واقعة خبرا عن قوله : أن لام التعريف .

(٨) الراقود : دَن طويل الأسفل كهية الإردبة يُسَيِّع داخله بالقار .. معرب ، وفي حديث عائشة : لا يُشْرَب في راقود ولا جَرَّة ، الراقود إناء خَزَف مستطيل مُقَيَّر . ( اللسان ٤ / ١٦٥ ) .

(٩) في ت : ويلها ، وفي ص : وبألفها ، وسيأتي شرح ويلها في الشاهد ذي الرقم ٢١١ صفحة ٦٩٩ .

(١٠) لا يمكن أن تكون هذه الأمثلة مما انتصب فيه التمييز عن تمام الكلمة بالإضافة ، كقولهم : عندي مثلها إيلا ؛ لأن الإبهام هنا ليس في المضاف بل المبهم هو الضمير .

(١١) ساقطة من ص .

رجلاً لقيته ، وكذا ويله<sup>(١)</sup> ، وكذا نعم رجلاً ، وبئس عبداً و ﴿سَاءَ مَثَلًا﴾<sup>(٢)</sup> .  
ومن هذا الباب - أي الذي فيه التفضيم : ربه رجلاً لقيته ، إذ هو جوابٌ - في التقدير -  
لمن قال : ما لقيت رجلاً ؟ فكأنه قيل : لقيت رجلاً وأيّ رجل ، رداً عليه . ولا ريب  
في أن التمييز في نَعَمَ وما بعده عن المفرد - وهو الضمير - وأما فيما قبله - أعني من  
( قوله )<sup>(٣)</sup> : ويله إلى ( قوله )<sup>(٤)</sup> ( نياله )<sup>(٥)</sup> فينظر ، فإن كان الضمير فيها مبهماً لا  
يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد - أيضاً - كقوله ( رضي الله عنه )<sup>(٦)</sup> في نهج  
البلاغة : ياله مرأماً ما أبعد<sup>(٧)</sup> ، وقول امرئ القيس<sup>(٨)</sup> .

٢١٠ - فيالك من ليل كأن نُجومه بِكُلِّ مُعَارٍ الْفَتْلُ شُدَّتْ بِيذْبُلٍ<sup>(٩)</sup>  
وقول ذي الرمة<sup>(١٠)</sup> :

٢١١ - وَيُلْمُهَا رَوْحَةً وَالرَّيْحُ مَعْصِفَةٌ وَالْعَيْثُ مَرْتَجِزٌ وَاللَّيْلُ مَقْتَرِبٌ<sup>(١١)</sup>

(١) لا يمكن أن تكون هذه الأمثلة مما انتصب فيه التمييز عن تمام الكلمة بالإضافة ، كقولهم : عندي مثلها إبلا ، لأن  
الإبهام هنا ليس في المضاف بل المبهم هو الضمير .  
(٢) من قوله تعالى : ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ . الأعراف ١٧٧ .  
(٣) تكلمة من جـ .

(٤) في ت : ماله ، وكان الأولى أن يقول : أعني من قوله ياله إلى قوله ويله ، ولكنه عكس .  
(٥) في ت : عليه السلام ، والجملة ساقطة من ص ، وفي ط : كرم الله وجهه ، ومعلوم أن المقصود علي بن أبي  
طالب .

(٦) من كلام له قاله بعد تلاوته ﴿أَلِهَاتِكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾ نهج البلاغة ٢ / ٣٤ .

(٧) تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٨) البيت في ديوانه ١٩ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال ، وفي رصف المباني ٢٢٠ ، وفي العيني ٢٦٩ / ٤ ،  
وفي الخزانة ٢٦٩ / ٣ .

اللغة : يالك : صيغة يراذ منها التعجب ، مغار : من أغرث الجبل إذا أحكمت قتله ، يذبل : اسم جبل مشهور  
بنجد ( في طريقها ) كما في معجم البلدان ٤٣٣ / ٥ .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن التمييز فيه عن المفرد الذي هو الضمير في لك ، لأن الإبهام فيه . ورد ذلك  
البغدادي ، فقال في الخزانة ٢٧٠ / ٣ : وفيه أن الضمير غير مبهم لتقدم مرجعه في البيت قبله وهو قوله : ألا أيها  
الليل الطويل ..

كما يأتي فالتمييز فيه عن النسبة لا عن المفرد ، ومن ليبيان الجنس ..

(٩) تقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(١٠) البيت في ديوانه ١٢٩ / ١ وفي الخزانة ٢٧٣ / ٣ .

وإن<sup>(١)</sup> عرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق معين ، كقولك : جاءني زيد فيأله رجلا ، وويلمه فارسا ، ويأويحه رجلا ، ولقيت زيدا فله ذره رجلا ، أو بالخطاب لشخص معين ، نحو : قلت لزيد يالك من شجاع ، ولله درك من رجل ، ونحو ذلك ، فليس التمييز عن المفرد ؛ لأنه لا إبهام - إذن - في الضمير ، بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة ، كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه فيها ظاهرا ، نحو : يالزيد رجلا ، وكقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

٢١٢ - وَيَلْمُ أَيَّامَ الشَّبَابِ مَعِشَةً مَعَ الْكَثْرِ يُعْطَاهُ الْفَتَى الْمُتَلَفُ النَّدِي<sup>(٣)</sup>

ولله درزيد رجلا ، قال :

٢١٣ - لَهْ دُرُّ أَنْوَشِرَوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالْذُّونِ وَالسَّفْلِ<sup>(٤)</sup>

= اللغة : وُيْلَمُها : نقل البغدادي في الخزانة ٣ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ ما يلي : قال ابن الشجري : ويروي بكسر اللام وضمتها ، والأصل : ويل لأمه فحذف التنوين ، فالتقى مثلاً ، لأم ويل ولأم الخفض ، فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية فصار ويل أم مشدداً ، واللام مكسورة فخفف بعد حذف الهزة بحذف إحدى اللامين ، فأبو على ومن أخذ أخذه نصوا على أن المحذوف اللام المدغمة فأقروا لام الخفض على كسرتها ، وآخرون نصوا على أن المحذوف لأم الخفض وحركوا اللام الباقية بالضممة التي كانت لها في الأصل .

والنص الذي ذكره البغدادي موجود في أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٨ .

معصفة : شديدة ، الغيث : المطر ، مرتجز : مصوًت ، يريد صوت الرعد والمطر ، والشاعر يشبهه بغيره بالتعام في شدة العدو ويصف النعام بما يقتضي شدة إسراره ( الخزانة ٣ / ٢٧٤ ) .

الشاهد قوله : ويلمها روحة ، فإن التمييز هنا عن المفرد ؛ لأن الضمير مبهم لا يعرف المقصود منه .

(١) عطف على قوله قيل : فإن كان الضمير فيها مبهماً لا يعرف المقصود منه .

(٢) قائله علقمة بن عتبة بن ناشرة بن قيس بن عبيد بن ربيعة ، شاعر جاهلي ، والعبدة محرقة : القوة ، نقل صاحب الخزانة ٣ / ٢٨٣ رأيين في سبب تسميته بالفحل ؛ أحدهما أنه تمييزه عن علقمة بن سهل الحنصلي ، والثاني أنه خلّف امرأ القيس على امرأته . توفي نحو ٢٠ ق هـ ، الخزانة ٣ / ٢٨٢ والأعلام ٥ / ٤٨ .

(٣) البيت في ديوانه ١٢١ ، وفي البيان والتبيين ٣ / ٣٤٠ ، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٠٢ ، وفي اللسان ( قلل ) ١٤ / ٨١ ، ونسبة إلى خالد بن علقمة الدارمي ، وفي الخزانة ٣ / ٢٧٩ .

اللغة : ويلم : دعاء في معنى التعجب . الكثر : المال الكثير ، الفتى : نقل البغدادي عن الصحاح أنه السخي الكريم اهـ . ولست أرى أن الشاعر قصد ذلك ، بل المقصود المرء المتصف بالفتوة بمعنى الشاب القوي . المتلف : المهلك ماله بالتفريق ، الندي : السخي .

الشاهد قوله : معيشة ، فإنه تمييز عن النسبة الحاصلة بإضافة أم إلى أيام الشباب .

(٤) لم أعثر لهذا البيت على نسبة ولم أجده إلا في شرح الرضي ، وفي الخزانة ٣ / ٢٨٥ .

أنوشروان : من أشهر ملوك الفرس وأحسنهم سيرة وأخباراً ، وهو أنوشروان بن قباد بن فيروز ، وفي أيامه ولد النبي ﷺ ، وكان ملكاً جليلاً محبباً للرعايا ( الخزانة ٣ / ٢٨٥ ) .

اللغة : لله در : قيل معناها : لله عملك ، وقيل : لله خيرك وفعالك .. وكثر استعمالها حتى صاروا يقولونه لكل متعجب منه ( اللسان ٥ / ٣٦٥ ) الدون : الرديء ، السفّل : جمع سفلية ، والمراد أسافل الناس وغوغاؤهم ( الخزانة ٣ / ٢٨٥ ) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن التمييز فيه عن النسبة الحاصلة بالإضافة . في قوله : در أنوشروان .

وويل زيد رجلا ، ومثله قولهم : قال الله عز من قائل ، ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا ، أو من شاعر ، التمييز في جميع هذا ظاهره ومضميره كما في قولهم : كفى زيد رجلا ، وحسبك به ناصرا ، وحسبك بزيد شجاعا - أعني أن التمييز عن النسبة - والتمييز نفس المنسوب إليه لا متعلقه ، فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد ، وويل أم أيام الشباب معيشة ، أي : ويل أم معيشة هي أيام الشباب ، كما أن معنى : كفى زيد رجلا ، كفى رجل هو زيد ، وأما قولهم : طاب زيد علما ودارا ، فالتمييز فيه متعلق المنسوب إليه لا نفسه ، لأن المعنى طاب علم زيد ، ودار زيد - وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة<sup>(١)</sup> .

وثانيهما<sup>(٢)</sup> : اسم الإشارة ، كقوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾<sup>(٣)</sup> فيمن قال : إنه تمييز لا حال<sup>(٤)</sup> ، وكذا قولك : حبذا زيد رجلا .

والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الإشارة ، تمامهما ، ومشابهتهما للفاعل التام ( بفاعله )<sup>(٥)</sup> ، فلا تظن أن الناصب ( للتمييز )<sup>(٦)</sup> في نعم رجلا ، وبئس رجلا ، وساء مثلا ، وحبذا رجلا هو الفعل ، بل هو الضمير ، كما في : ربه رجلا . قوله : فيفرد إن كان جنسا ، إلا أن يقصد الأنواع ، ويجمع في غيره .

ليس بتقسيم حسن ، والحق أن يقال : إن التمييز عن الذات المذكورة إما أن يكون عن عدد أو عن غيره ، ( والأول إما أن يكون جنسا أولا )<sup>(٧)</sup> ، والجنس إما أن يقصد به الأنواع أولا ، وعلى كلا الوجهين<sup>(٨)</sup> يجب إفراد التمييز ، والأول يجب خلوه عن تاء الوحدة ، نحو : عشرون ضربا أو تمرا ، والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو : عشرون

(١) انظر صفحة ٧٠٣ ، ٧٠٤ .

(٢) يعني ثاني الاسمين التامين بأنفسهما .

(٣) البقرة ٢٦ .

(٤) نسب النحاس في إعراب القرآن ١ / ٢٠٤ القول بأنه تمييز إلى ابن كيسان .

(٥) في ص : بفاعل .

(٦) تكملة من ط .

(٧) ساقط من ص .

(٨) يقصد بالوجهين ما قصد به الأنواع وما لم يقصد .

ضربةً أو تمرّة ، فالأول لبيان عدد الأنواع ، والثاني لبيان عدد الآحاد ، ( ولا يجوز )<sup>(١)</sup> أن تقصدَ الأمرين - أي البيانين - فتقول : عشرون ضربين ، أي أن كلّ عشرة نوعٌ ، أو تقول : عشرون ضروباً ، بمعنى اختلاف أنواع آحاده ، لأن الأعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع - كما يجيء في بابها<sup>(٢)</sup> وإن كان عن عددٍ وليس بجنس وجب إفراده ، نحو : عشرون رجلاً أو درهماً . والذي عن غير العدد ، إن كان جنساً وقصدتَ الأنواعَ فثنَّ إن أردتَ المثني ، واجمع إن قصدتَ الجمع ، وإلا فأفرد نحو : عندي مثله تمرأ أو تمرين أو تمروراً . وإن كان جنساً ولم يقصدَ الأنواعَ فالأفراد واجب ، نحو : مثله تمرأ . وإن لم يكن جنساً طابقتَ به ما تقصّيدُ - مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً ، كقولك : مثله رجلاً أو رجلين أو رجالاً .

فقوله : ويجمع في غيره ليس بصحيح .

ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير ، فتمر وضرب جنسٌ ، بخلاف رجل و فرس .

قوله : فإن كان بالتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة .

إنما جازت إثارةً للتخفيف ، وذلك نحو : رطلُ زيتٍ ومَنوا سمن . وكان عليه أن يقيّد التنوين ( بالظاهرة )<sup>(٣)</sup> فإنّ مافيه تنوينٌ ( مقدرة )<sup>(٤)</sup> ، ( وهو )<sup>(٥)</sup> في باين : كم الاستفهامية ، والجزء الثاني من أحد عشر وأخواته - لا يضاف - في الأغلب - إلى التمييز - كما يجيء في بابيهما<sup>(٦)</sup> .

قوله : وإلا فلا .

(١) ساقط من ص وط .

(٢) انظر : ط ١٥٤ / ٢ .

(٣) في ص : بالظاهر .

(٤) في ص : مقدر .

(٥) في ت وجـ : وهي ، ولعل الصواب ما أثبتته لأن الضمير عائد على ( ما ) .

(٦) مميز الاستفهامية ذكر في ط ٩٦ / ٢ ، ومميز العدد المركب ذكر في ط ١٥٤ / ٢ .



وذلك إذا كان مع نون الجمع أو الإضافة . أما نون الجمع فلما ذكرنا<sup>(١)</sup> من أنها ليست بنون جمع حقيقة ، بل هي مشبهة له ، وأما قولهم في حسنون وجهها : حسنو وجهه فليس من هذا الصنف ، لأن التمييز فيه عن نسبة ، وكلامنا في التمييز عن المفرد ، وكذا قولهم : ممتلئ ماءً ، وممتلآن ماء ، ومملآن ماء ، وأنا أكثر ( منه )<sup>(٢)</sup> مالا ، ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر ، وعن نون التثنية - ( كما ظن بعضهم )<sup>(٣)</sup> - بل التمييز فيه عن النسبة ، كما في امتلأ الإناء ماء ، فهو - إذن - عن شبه تمام الكلام . وأما الإضافة فإنما امتنع الإضافة معها ، ( لأن الإضافة مع وجود المضاف إليه محال )<sup>(٤)</sup> ، إذ لا يضاف اسمٌ إلى اسمين بلا حرف عطف ، وإن أضفت مع حذف المضاف إليه - كما تقول في : عندي مثل زيد رجلا : مثل رجل - فسد المعنى ، لأنك تريد : عندي رجل ، ولا تريد عندي شيء مثل رجل ، وكذا لو قلت في : عندي ملؤه عسلا : ملءٌ عسل ، لأن الملء هو قدرٌ ما يَمَلأ ، ولا معنى لقولك : ( عندي )<sup>(٥)</sup> قدر ما يملأ العسل .

قوله : وعن غير مقدار .

قد ذكرنا لم كان الجر فيه أكثر<sup>(٥)</sup> .

قوله : والثاني عن نسبة في جملة أو ماضاهاها ، نحو : طاب زيد ( نفسا )<sup>(٦)</sup>

وزيد طيبٌ أبا ، وأبوةً ، ودارا ، وعِلما ، أو في إضافة ( نحو )<sup>(٧)</sup> :

يعجبني طيبه أبا ، وأبوة ، ودارا ، وعِلما ، والله دره فارسا . يعني بالثاني

ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة .

قوله : عن نسبة في جملة .

(١) صفحة ٩٠ و ٦٩٧ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) ساقط من ص .

(٤) ساقطة من ص وط .

(٥) لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار ، وانظر : تفصيل ذلك صفحة ٦٩٦ .

(٦) في ت : أبا ، والصواب ما أثبتته نقلا عن مخطوطة متن الكافية ٢٧ ، والمتن المثبت في شرح ابن الحاجب لكافيته

٤٢ .

(٧) في ط : مثل .

أي (نسبة) <sup>(١)</sup> حاصلة في جملة أو شبه جملة ، وشبه الجملة ؛ إما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو : زيد متفقٍ <sup>(٢)</sup> شحما ، والبيت مشتعل نارا ، أو اسم المفعول معه <sup>(٣)</sup> نحو : الأرض مفجَّرة عينا ، أو أفعال التفضيل معه <sup>(٤)</sup> نحو : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾ <sup>(٥)</sup> و ﴿ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾ <sup>(٦)</sup> أو الصفة المشبهة معه <sup>(٧)</sup> ، نحو : زيد طيبٌ أبا ، أو المصدر نحو : أعجبنى طيبة أبا ، وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو : حسبك يزيد رجلا ، وويلم زيد رجلا ، ويازيد فارسا .

قوله : أو في إضافة . .

عطف على قوله في جملة ، أي نسبة في إضافة ، نحو : أعجبنى طيبة نفسا ، وقد ذكرنا <sup>(٨)</sup> أنه داخل في شبه الجملة - أعني ماضاهاها .

وأما قوله : لله دره فارسا ، فقد ذكرنا <sup>(٩)</sup> أنه يكون عن نسبة إن كان الضمير معلوما ، أو كان در مضافا إلى ظاهر ، وأما إن كان ( در ) <sup>(١٠)</sup> مضافا إلى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد . والحق أن التمييز في نحو : لله در زيد فارسا ، وويلم لذات الشباب معيشة ، عن نسبة في شبه جملة - أيضا - لأن فيه معنى الفعل ، أي عجبا من زيد فارسا ، وعجبا من لذات الشباب معيشة .

قوله : أبا وأبوة ودارا وعلما .

تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة ، وذلك أن يقال : إما أن يكون نفس ما انتصب عنه

(١) ساقطة من ص .

(٢) أصل التفوق الانطلاق والتشقق ، متفق شحما : يعني شحمه كثير حتى يكاد ينشق .

(٣) يعني : مع مرفوعه .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُخَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ الكهف ٣٤ .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ الفرقان ٢٤ .

(٦) قبل قليل .

(٧) صفحة ٧٠٠ وما بعدها .

(٨) ساقطة من ط .

لا غير ، نحو : كفى زيد رجلا ، والله در زيد رجلا ، ( فرجلا )<sup>(١)</sup> هو زيد لا غير .

ونعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي أقيم مقام التمييز ، حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلةً ، كزيد في : طاب زيد نفسا ، فإن الأصل ( طاب نفسُ زيد )<sup>(٢)</sup> وكالأرض في قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾<sup>(٣)</sup> فإن أصله فجرونا عيونَ الأرض ، وكذا كفى زيد رجلا ، كان في الأصل : كفى رجلاً هو زيد . ( وإما<sup>(٤)</sup> أن يصلح أن يكون نفسه ومتعلقه ، نحو : طاب زيد أبا . يجوز أن تريد بأبا نفسَ زيد ، وأن تريد أباه )<sup>(٥)</sup> . وإما ( أن لا يصلح )<sup>(٦)</sup> أن يكون نفسه ، بل يكون صفةً نفسه لا غير ، نحو : طاب زيد علما . وإما أن يصلح أن يكون صفةً نفسه وصفةً متعلقةً ، نحو : طاب زيد أبوةً ، يجوز أن يكون المعنى طاب أبوته لغيره ، وطاب أبوةً أيّه . وإما أن لا يصلح أن يكون نفسه ولا صفةً نفسه ، بل يكون متعلقا له لا غير ، نحو : طاب زيد داراً .

والقسمة الحاصرة ههنا أن تقول : إما أن يصلح أن يكون نفس ما انتصب عنه ، أولا ، والأول إما أن يصلح أن يكون نفس متعلقه - أيضا - كطاب زيد أبا أولا يصلح ، نحو : كفى زيد رجلا ، والثاني إما أن يصلح أن يكون صفةً نفسه ، أولا ، والأول إما أن يصلح أن يكون صفةً متعلقه أيضا ، كطاب زيد أبوةً أولا ، نحو : طاب زيد علما ، والثاني<sup>(٧)</sup> نحو : طاب زيد دارا .

(١) في ت وجو ط : فرجل ، ولكليهما وجه .

(٢) في ت : طاب زيد نفس ، والصواب ما أثبتّه .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالتَّقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ القمر ١٢ .

(٤) عطف على قوله : إما أن يكون نفس ما انتصب عنه لا غير .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : لمن لا يصلح .

(٧) يعني مالا يصلح أن يكون نفس ما انتصب عنه .

وإذا قصدنا أن نصّرُ بالذات المقدّرة ههنا قلنا في : كفى زيد رجلا : كفى شيءُ زيد رجلا ، وفي طاب زيد نفسا ( أو علما أو دارا )<sup>(١)</sup> : طاب شيءُ ( زيد )<sup>(٢)</sup> نفساً أو علما أو دارا ، فالذات المقدرة هي ( شيء )<sup>(٣)</sup> المنسوبُ إليه كفى وطاب ، فإذا أظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلاً منه ، وفي طاب زيد ( نفسا )<sup>(٤)</sup> مضافا إليه شيء ، ورجلا تمييز لشيء المقدّر ، وكذا نفسا ودارا وعلما .

فإن قصدنا أن نردّ التمييز في هذه الأمثلة كلها إلى أصله حين كان ( منسوبا )<sup>(٥)</sup> إليه الفعل أو شبهه ، ونردّ الاسم الذي انتصب عنه التمييز إلى مركزه الأصلي ، جعلنا ما انتصب عنه التمييز - إن كان التمييز نفسه - بدلا من التمييز ، أو عطف بيان له<sup>(٦)</sup> ، فنقول : كفى رجلُ زيد ، وطاب أبُ زيد ، وإن كان التمييز متعلّقا لما انتصب عنه ، أو وصفاً له ، أو غير وصف أضفنا التمييز إلى ما انتصب عنه ، نحو : طاب أبوة زيد ( وأبو زيد )<sup>(٧)</sup> وعلم زيد ، ودارُ زيد ، ونفس زيد ، جعلنا النفس كملتعلّق له ، حتى صح إضافتها إليه .

قوله : ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز أن يكون له ولمتعلّقه ، وإلا فهو لمتعلّقه ، فيطابقُ فيهما ما قصد ، إلا أن يكون جنسا ، إلا أن يُقصد الأنواع ، وإن كان صفةً كانت له ، وطبقه ، واحتملت الحال .

يعني أن التمييز عن النسبة ؛ إما أن يكون اسما أو صفة ، والاسم إما أن يصلح جعله لما انتصب عنه أولا . فإن صح جعله لما انتصب عنه ، يعني إن صح أن يكون نفسه كأبا ، أو صفة نفسه كأبوة - جاز أن يكون له ولمتعلّقه - يعني جاز أن يكون ماصح

(١) تكملة من ج .

(٢) في ط : زيدا ، والصواب ما أثبتته لأنه مضاف إليه .

(٣) في ص وط : الشيء ، ولعل الأحسن ما أثبتته .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ص : مسندا .

(٦) هذا أيضا من تردد الرضي في إثبات عطف البيان ونفيه .

(٧) ساقط من ص .

أن يكون نفسه ( نفس متعلقه أيضا )<sup>(١)</sup> ، كأبا في طاب زيد أبا ، فإنه يصح أن يكون زيدا وأن يكون أبا زيد ، وكذا جاز أن يكون ماصح أن يكون صفة لنفسه صفةً لمتعلقه أيضا ، كأبوة في طاب زيد أبوة ، فإنه يصح أن يريد بها أبوة ( زيد )<sup>(٢)</sup> نفسه لأولاده ، وأن يريد أبوة أبيه له .

وما كان ينبغي له هذا الإطلاق ، فإن رجلا في كفى زيد رجلا صح أن يكون لما انتصب عنه ، ولا يجوز أن يكون لمتعلقه ، وكذا علما صح أن يكون صفةً لما انتصب عنه ، ولم يصح أن يكون صفةً لمتعلقه .  
قوله : فيطابق فيهما .

يعني بالمطابقة الأفراد إن قصَدَ المفرد ، والتثنية إن قصد التثنية ، والجمع إن قصد الجمع .  
قوله : فيهما .

أي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه ، والتمييز الذي جعلته لمتعلقه .  
وقوله : ما قصِدَ .

أي المفرد والمثنى والجمع .

تقول فيما جعلته لما انتصب عنه : طاب زيد أبا ، والزيدان أبوين ، والزيدون آباء ، طابقت بالتمييز ما قصدت إليه ، وهو ما انتصب عنه ، أي زيد ، فتثنيته إن ثنيت زيدا ، وجمعت إن جمعته .

وإذا جعلته لمتعلقه ، فإن قصدت أباه وحده أفردت أبا ؛ لأن المقصود به مفرد ، وإن قصدت أبوي زيد ثنيت ( أبا )<sup>(٣)</sup> ، فقلت طاب زيد أبوين ، لأن المقصود به مثنى ، وإن قصدت آباءه جمعته ، فقلت : طاب زيد آباء ؛ لأن المقصود مجموع .

---

(١) في ص : كأبا ، أو صفة نفسه كأبوة ، جاز أن يكون له وملتعلقه ، يعني جاز أن يكون .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ص : أيضا .

وقد يلتبس الأمر في نحو : طاب زيد أبا ، وطاب الزيدان أبوين ، وطاب الزيدون آباء ، هل التمييز لما انتصب عنه أو لمتعلقه ؟ فليُرجع إلى القرائن إن ( كانت )<sup>(١)</sup> .

فأما إن اختلف التمييز وما انتصب عنه أفرادا وتثنية وجمعا ، ولم يكن التمييز جنسا ، نحو : طاب زيد أبوين أو آباء ، وطاب الزيدان أبا أو آباء ، وطاب الزيدون أبوين أو ( أبا )<sup>(٢)</sup> ، فلا لبس في أن التمييز ليس لما انتصب عنه ، بل هو لمتعلقه ، وإلا طابق ما انتصب عنه . وأما إن اختلفا ، وكان التمييز جنسا نحو : طاب الزيدان أو الزيدون أبوة ، فاللبس حاصل ، إذ يصح أن يكون لما انتصب عنه و لمتعلقه ، ولم يطابقه لكونه جنسا . وكذا تطابق - ما تقصده فيما لا يصح إلا لمتعلقه ، نحو : طاب زيد دارا ودارين ودورا . هذا ما قاله المصنف<sup>(٣)</sup> .

والأولى أن يقول فيما ليس بجنس - سواء جعلته لما انتصب عنه أو لمتعلقه - إنه إن لم يُلبس فالأولى : الأفراد ، وعدم المطابقة ، نحو : هم حسنون وجها وطيبون عرضا ، ويجوز وجوها وأعراضا ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾<sup>(٤)</sup> . وقال علي ( عليه السلام )<sup>(٥)</sup> : فَطِيبُوا عَنْ أَنْفُسِكُمْ نَفْسًا<sup>(٦)</sup> . و أما إذا ألبس فالمطابقة لا غير ، لا يجوز : زيد طيب أبا ، وأنت تريد آباء أو أبوين » وكذا لا تقول : طاب زيد دارا ، وأنت تريد دارين ، قال الله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾<sup>(٧)</sup> . وأما قول الخطيئة<sup>(٨)</sup> :

( والأكرمين )<sup>(٩)</sup> إذا ما يُنسَبُونَ أبا<sup>(١٠)</sup> - ٢١٤ -

(١) في ط : كان ، والأصوب ما أثبتته ، لكون الفاعل ضميرا عائدا على مؤنث مجازي .  
(٢) في ط : آباء والصواب ما أثبتته ، لأنه لا لبس إذا قلت : طاب الزيدون أبا ، ولو قلت : طاب الزيدون آباء ، فإنه مُلبس .

(٣) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ .

(٤) النساء ٤ ، وآخرها : ﴿ فَكُلُّوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ .

(٥) في صراط : رضي الله عنه .

(٦) من كلام قاله لأصحابه في بعض أيام صفين ، نهج البلاغة ١/ ١٣٣ .

(٧) القمر ١٢ وتقدمت .

(٨) تقدمت ترجمته صفحة ٥١١ .

(٩) في ص : والأكرمون .

(١٠) صدره : سيري أُمَامُ فَإِنَّ الْأَكْرَمِينَ حَصَى والبيت في ديوان الخطيئة ١٢٨ ، وفي الجمع ٩٧/ ٢ ، وفي الدرر

١٣١/ ٢ ، وفي الخزنة ٢٨٦/ ٣ .

فإنما وَحَدَّ الأبُّ فيه لأنهم كانوا أبناءَ أبٍ واحد .

ويجوز جمعُ المشتى إذا لم يُلبس، نحو: قرزید عُیونًا، قال أبو طالب<sup>(١)</sup> يخاطب النبي ﷺ .

٢١٥- فاصدعْ بأمرک ما عليك غضاضةٌ وابشیرْ بذاك وقرمک عُیونًا<sup>(٢)</sup>

قوله : إلا أن يكون جنسا .

قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا ، تقول : طاب زيد أبوة ، سواء أردت أبوة نفسه ، أو أبوة أبيه فقط ، أو أبوة أبويه ، أو أبوة آبائه .

وكذا تقول : طاب الزیدان أو الزیدون أبوة ، وتریدُ الأبواتِ المذكورة .

وكذا تقول : طاب زيد علما مع كثرة علومه ، إلا أن تقصد الأنواع ، فتقول :

طاب زيدٌ علوما ، أو علمین ، على حسب ما تقصد . قال تعالى : ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾<sup>(٣)</sup> .

قوله : وإن كان صفةً .

قسیمُ قوله : إن كان اسما ، يعني أنَّ الصفةَ لم تَجِءْ صالحةً لما انتصب عنه ولملتصقة ، كما جاء الاسمُ ، بل لم تَجِءْ إلا لما انتصب عنه فقط ، فيجب - إذن - أن تطابقه ، إذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا ، وذلك نحو : لله دركٌ أو درُ زیدِ فارسا ، وكفى زيد شجاعا .

قوله : واحتملت الحال .

---

= اللغة : أمام : منادى مرخمٌ أمامة ، حصى : عددا ، لأن العرب كانوا يعدون بالحصى وخبر إن في قوله بعده : قوم هم الأنف والأذنان غيرهم ومن يسوي بأنف الناقة الذئبا  
الشاهد قوله : والأكرمين أبا ، فإن الظاهر أنه لا بد من المطابقة فيقول آباء ولكنه إنما وحده لأنهم أبناء أب واحد .  
(١) تقدمت ترجمته صفحة ٣٧٨ .

(٢) البيت في الكشف ١٢ / ٢ وفي الخزانة ٢٩٥ / ٣ .

اللغة : اصدع بأمرک : اجهر به ، غضاضة : ذلة ومنقصة ، بذاك : الإشارة إلى انتفاء الغضاضة ، قر : فعل أمر من قر يقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ، وقر بالمكان بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع .  
( الخزانة ٢٩٨ / ٣ ) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه يجوز جعل الجمع مكان المشتى : إذا لم يلبس كما قال أبو طالب : عيونا ، وهو يعني : عينين .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ الكهف ١٠٣ .

قال الأكثرون : هي تمييزٌ ، وقال بعضهم هي حال<sup>(١)</sup> ، أي ما أعجبه في حال فروسيته ، ورجح المصنف الأول ، قال : لأن المعنى مدحُه مطلقا بالفروسية ، فإذا جعل حالا اختص المدح وتفيد بحال فروسيته<sup>(٢)</sup> .

وأنا لا أرى بينهما فرقا ، لأن معنى التمييز ( عنده )<sup>(٣)</sup> ما أحسن فروسيته ، فلا يمدحه في غير حال الفروسية إلا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من ما أحسنه في حال فروسيته .

وتصريحهم بـ ( مِنْ ) في : لله درك من فارس ، دليلٌ على أنه تمييز ، وكذا قولهم : عز من قائل .

والتمييز عن المفرد مقدّر بمن ، وكذا إن كان عن نسبة ، وكان التمييز نفس ما انتصب عنه ، بدليل تصريحهم بها في نحو : يالك من ليل<sup>(٤)</sup> ، وعز من قائل ، وقاتله الله من شاعر ، ومررت برجل هذّك من رجل ، وحسبك من رجل ، أي هذك هو وحسبك هو ، فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع .  
وقد تكلف بعضهم تقدير ( مِنْ ) في جميع التمييز عن النسبة ، نحو : طاب زيد دارا وعلما . وليس بوجه .

وأما معنى قولهم : لله درك ، فالدر في الأصل ما يدُر ، أي ما ينزل من الضرع من اللبن ، ومن الغيم من المطر ، وهو ههنا كنايةٌ عن فعل الممدوح الصادر عنه .  
وإنما نُسِبَ فعلُه إليه تعالى قصداً للتعجب منه ، لأن الله تعالى منشيءُ العجائب ، فكلُّ

---

(١) لم ينص أحد فيما رأيت على من أجاز كونه حالا، وإنما يقولون: وقال قوم أو وقال بعضهم ونحوه. ومعظمهم يكفي بالقول بأنه تمييز، انظر مثلا: الكتاب ٢٩٩/١، والمقتضب ٣/٣٥، والأصول ١/٢٢٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٧٣، والهمع ١/٢٥١، والأشموني ٢/١٩٩ .

(٢) شرحه لكافيته ٤٣ .

(٣) الضمير في عنده راجع إلى المتكلم ، والكلمة في ط : عند .

(٤) سبق الحديث عنه في الشاهد ذي الرقم ٢١٠ صفحة ٦٩٩ .



شيءٍ عظيمٍ يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ، ويضيفونه إليه ( تعالى )<sup>(١)</sup> ، نحو قولهم : لله أنت ، والله أبوك ، فمعنى لله دره<sup>(٢)</sup> : ما أعجب فعله .

قوله : ولا يتقدم التمييز<sup>(٣)</sup> ، والأصح أن لا يتقدم على الفعل ، خلافاً للمازني والمبرد .

أي لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن تمام الاسم - اتفاقاً - وكذا لا يُفصل بين عامله وبينه ، وقوله<sup>(٤)</sup> :

ثلاثون للهجر حولاً كميلاً<sup>(٥)</sup> - ٢١٦ -

ضرورة . وإنما لم يتقدم ؛ لأن عامله اسمٌ جامد ضعيفُ العمل ، ( مشابه )<sup>(٦)</sup> للفعل مشابهةً ضعيفةً ، - كما ذكرنا -<sup>(٧)</sup> وهي كونه تاماً ، كما أن الفعل يتم بفاعله .

( أما )<sup>(٨)</sup> إذا كان عن النسبة فإن كان عن الصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ، والمصدر ، وما فيه معنى الفعل مما ليس من الأسماء المتصلة به نحو : ( لله دره فارسا ، أو درُ زيد فارسا )<sup>(٩)</sup> وويلُّم زيد شجاعاً ، وويح زيد رجلاً ، فلا<sup>(١٠)</sup> يتقدم على عامله ،

(١) تكلمة من ط .

(٢) قد سبق شرح هذه الجملة صفحة ٧٠٠ هامش ٤ .

(٣) في مخطوطة متن الكافية صفحة ٢٧ : ولا يتقدم على عامله .

(٤) قاله العباس بن مرداس ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٠٥ وقال البغدادى في الخزانة ٣ / ٣٠١ : وهما من أبيات سيبويه الخمسين ، ونقل العيني أنهما للعباس بن مرداس الصحابي والله أعلم .

قال : وكذا رأيته أنا في شرح ابن يسعون على شواهد الإيضاح لأبي على الفارسي منسوباً إلى العباس بن مرداس صدره : على أنني بعدما قد مضى ، والبيت في الكتاب ١ / ٢٩٢ ، وفي المقتضب ٣ / ٥٥ ، وفي الضرائر الشعرية

٢٠٣ ، وفي الإنصاف ٣٠٨ ، وفي ابن يعيش ٤ / ١٣٠ ، وفي الخزانة ٣ / ٢٩٩ . وخبر أن في البيت الذي بعده وهو : يذكرنيك حينئذ العجول ونوح الحمامة تدعو هديلاً

حولاً كميلاً : عاماً كاملاً .

الشاهد قوله : ثلاثون للهجر حولاً ، حيث فصل بين التمييز والمميز بالجار والمجرور ضرورة .

(٦) في ت : مشابهة .

(٧) صفحة ٦٩٩ .

(٨) تكلمة من ج و ص و ط .

(٩) في ت وج و ص : لله در زيد فارسا .

(١٠) جواب إن في قوله : فإن كان عن الصفة المشبهة .. إلخ .

لضعف الصفة ( وأفعل التفضيل )<sup>(١)</sup> وما فيه معنى الفعل ، وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول ، وليس العامل في نحو : نعم رجلا زيد ، و ( في )<sup>(٢)</sup> : حبذا رجلاً عمرو ، هو الفعل غير المتصرف ، بل الضمير واسم الإشارة - كما تقدم -<sup>(٣)</sup> فلا يتفرع عليه أنه لا يتقدم على الفعل ( غير )<sup>(٤)</sup> المتصرف - كما قال بعضهم<sup>(٥)</sup> .

وأما<sup>(٦)</sup> إن كان العامل الفعل الصريح نحو : طاب زيد أبا ، أو اسم الفاعل ، أو اسم المفعول فجوز المازني<sup>(٧)</sup> والكسائي<sup>(٨)</sup> والمبرد<sup>(٩)</sup> ، نظرا إلى قوة العامل ، ومنعه الباقون<sup>(١٠)</sup> .

قيل : لأنه في الأصل فاعل الفعل المذكور كما ( في )<sup>(١١)</sup> : طاب زيد أبا ، أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازما ، نحو : ﴿ فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾<sup>(١٢)</sup> أي انفجرت عُيُونُهَا ، وفاعل ذلك الفعل (المذكور)<sup>(١٣)</sup> إذا جعلته متعديا نحو : امتلأ الإناء ماءً ، أي ملأه

(١) في ت وط : والأفعل .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) صفحة ٧٠١ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) كابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٧٧٥ .

(٦) قسم قوله : لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن تمام الاسم .

(٧) الأصول ٢٢٣ ، والخصائص ٢ / ٣٨٤ ، والمقتضب ٣ / ٣٦ ، والإنصاف ٨٨٢ .

(٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٧٦ .

(٩) المقتضب ٣ / ٣٦ ، ٣٧ .

(١٠) قال أبو الفتح في الخصائص ٢ / ٣٨٤ : ومما يقيح تقديمه الاسم المميز ، وإن كان الناصب فعلا متصرفا فلا

نجيز شحماً تفقأً ، ولا عرقاً تصببً ، فأما ما أنشده ، أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول الخبيل :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيبُ

فنقابله برواية الزجاجي ، وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا :

وما كان نفسي بالفراق تطيبُ .....

فرواية برواية والقياس من بعد حاكم .

وقال ابن برهان في شرح اللمع ١ / ١٤٢ بعد ذكر الرواية الثانية للبيت : وهكذا رأيته بخط أبي سعيد السكري

في ديوانه - يعني ديوان الخبيل .

(١١) تكملة من ج و ص وط .

(١٢) القمر ١٢ وتقدمت .

(١٣) ساقطة من ج و ص وط .

الماء ، والفاعل لا يتقدّم على الفعل ، فكذا ما هو بمعنى الفاعل<sup>(١)</sup> .

( وليست )<sup>(٢)</sup> العلة بمُرْضِيَّة ، إذ ربما يخرج الشيء عن أصله ، ولا يراعى ذلك الأصل ، كمفعول ما لم يسم فاعله ، كَانَ له لَمَّا كان منصوبًا أن يتقدم على الفعل ، فلما قام مقام الفاعل لَزِمَهُ الرفعُ وكونه بعد الفعل ، فأُثِي مانع أن يكون للفاعل أيضا إذا صار على صورة المفعول حكمُ المفعول من جواز التقديم .

وقيل : إن الأصل في التمييزات أن تكون موصوفاتٍ بما ( انتصبت )<sup>(٣)</sup> عنه ، سواء كان عن مفرد أو عن نسبة ، وكأن الأصل : عندي خُلُّ راقودٌ ، ورجُلٌ مثله ، وسمَنٌ منوان ، وكذا كأن الأصل في طاب زيد نفسا : لزيد نفسٌ طابت ، وإنما خولف بها لغرض الإبهام أوّلاً ، ليكون أوقع في النفس ؛ لأنه ( تتشوف )<sup>(٤)</sup> النفس إلى معرفة ما أبهم عليها ، وأيضا إذا فسرتة بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً ، وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزاً لم يستقم .

وأصل التمييز التنكير ، لما قلنا في الحال<sup>(٥)</sup> : وهو أن المقصود رفعُ الإبهام ، وهو يحصل بالنكرة وهي أصل ، فلو عُرِّف وقع التعريف ضائعاً .

وأجاز الكوفيون كونه معرفةً ، نحو : ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾<sup>(٦)</sup> وَعَبَّنَ رَأْيَهُ ، وبَطَّرَ عَيْشَتَهُ ، وألم بطنه ، ووَفَّقَ أَمْرَهُ ، وَرَشَّدَ أَمْرَهُ ، وزيد الحسن الوجه<sup>(٧)</sup> .

وعند البصريين<sup>(٨)</sup> معنى سفه نفسه : سَفَّهَهَا أو سَفِهَ في نفسه ، وأَلَمَ بطنه متضمن

(١) ذكر هذه العلة ابنُ يعيش في شرحه للمفصل ٧٤ / ٢ .

(٢) في ط : - في ليست .

(٣) في ط : انتصب .

(٤) في ص وط : يتشوق .

(٥) صفحة ٦٤١ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ الآية ١٣٠ من سورة البقرة .

(٧) قال الفراء في معاني القرآن ٧٩ / ١ عند تفسير قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ : العرب توقع سفه على نفسه وهي معرفة ، وكذلك قوله : ﴿ بَطَّرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ القصص ٥٨ ، وهي من المعرفة كالنكرة ، لأنه مفسر والمفسر في أكثر الكلام نكرة كقولك : ضيقتُ به ذرعاً .

(٨) ذكر سيبويه في الكتاب ٢٠ / ١ أن الحال والتمييز لا يكونان إلا نكرة ، ونسب أبو جعفر النحاس في إعرابه للقرآن

٢٦٣ / ١ إلى الكسائي والأخفش في أحد قوليه - أن المعنى : إلا من سفه في نفسه . وفي التبيان ١١٧ : وقيل :

التقدير : سَفِهَ بالتشديد ، وقيل : التقدير : في نفسه .

معنى شكاً ، وُوفَّقَ أمره ، وَرَشَّدَ أمره ، وَبَطَّرَ عَيْشَهُ بمعنى في أمره وفي عيشه ، والحسن الوجه مشبَّهٌ بالضاربِ الرجل - كما يجيء في باب الإضافة<sup>(١)</sup> .

واعلم أنه ( قيل )<sup>(٢)</sup> : إن أَفْعَلَ التفضيل إذا أضيف إلى شيء فالذي يجري عليه أَفْعُلُ ( التفضيل )<sup>(٣)</sup> بعضُ المضاف إليه ، نحو : هذا الثوب أحسن ثوب .

وإن نُصِبَ مابعده على التمييز فالمنصوبُ سببٌ لمن جرى عليه أَفْعُلُ ( ومتعلِّقه )<sup>(٤)</sup> ( نحو : زيد أحسنُ منك ثوباً ، ففي قولك : زيد أفره<sup>(٥)</sup> عبد ( زيد هو العبد )<sup>(٦)</sup> ، وفي قولك : زيد أفره منك عبداً زيد هو مولى العبد )<sup>(٧)</sup> .

أقول : وليس هذا بمطَّرَد ، ألا ترى أنك تقول : هذا أشجع الناس رجلاً ، وهما خير الناس اثنين على ما أورده سيبويه<sup>(٨)</sup> ، أي هو أشجع رجل في الناس ، وهما خير اثنين في الناس ، والمنصوبُ على التمييز هو مَنْ جرى عليه أَفْعُلُ لا سببُهُ ، والدليل على أنه تمييزٌ قولك : هذا أشجع الناس من رجل ، وهما خير الناس من اثنين ، كما تقول : حسبك بزيد رجلاً ومن رجل ، قال الله تعالى : ﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾<sup>(٩)</sup> انتصب حافظاً على التمييز ( بمعنى )<sup>(١٠)</sup> خيرٌ من حافظٍ ، فهو والجُرُّ سواء ، نحو : خيرٌ حافظٍ ، وخيرٌ حافظاً ، فهو حافظ في الوجهين . وقول الأعشى<sup>(١١)</sup> :

٢١٧- تقول ابنتي حين جدَّ الرحيلُ أبرحتَ رَبًّا وأبرحتَ جاراً<sup>(١٢)</sup>

(١) صفحة ٨٩٥ وما بعدها .

(٢) في جـ و ط : لو قيل .

(٣) تكملة من ط .

(٤) تكملة من جـ و ط .

(٥) في اللسان أنه بمعنى أشد حسناً وملاحة ، ودابة فارغة : نشيطة حادة قوية ( اللسان ١٧ / ٤١٧ ) .

(٦) ساقط من ص .

(٧) ساقط من جـ .

(٨) الكتاب ١ / ١٠٥ .

(٩) يوسف ٦٤ . وفي التبيان ٧٣٧ : ﴿ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾ يقرأ بالالف ، وهو تمييز ، ومثل هذا يجوز إضافته ، وقيل : هو حال ، ويقرأ جَفَظًا وهو تمييز لا غير .

(١٠) في ط : أي .

(١١) تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .

(١٢) البيت في ديوان الأعشى ٩٩ ، وفي الكتاب ١ / ٢٩٩ ، وفي نوادر أبي زيد ٥٥ الشطر الثاني ) ، وفي الخزائنة

٣ / ٣٠٢ ، وفي الصريح ١ / ٣٩٩ .

أبرحت ، أي جئت بالبرح ، أو صرت ذا برح ، والبرح : الشدة ، فمعنى أبرحت ( أي )<sup>(١)</sup> صرت ذا شدة وكمال ، أي بالغت وكملت رباً ، فهو نحو : كفى ( زيد )<sup>(٢)</sup> رجلاً ، أي أبرح جازاً هو أنت وكذا قوله<sup>(٣)</sup> :

٢١٨- ياجارثا ما أنت جارة<sup>(٤)</sup>

لأن ما الاستفهامية تفيد التفعيم ، كما في قوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾<sup>(٥)</sup> أي كملت جارة ، فمعنى ما أنت : كملت .

فالمنصوب<sup>(٦)</sup> في عبارات النحاة في نحو قولهم : شرُّ أهرذانب<sup>(٧)</sup> إن ( شر ) مبتدأ لفظاً فاعل معنى ، ( المنصوب في مثله )<sup>(٨)</sup> تمييز عن النسبة تقديراً ، أي كائن مبتدأ لفظاً ، بمعنى كائن لفظه مبتدأ ( وكائن معناه فاعلاً )<sup>(٩)</sup> ومثله كثير في كلامهم .

---

= اللغة : شَرَحَ الرضِّي معنى أبرحت : وذكر البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٠٥ - ٣٠٧ معاني آخر ، منها : أبرحت : صادفت كريماً ، وقال الأصمعي : أبلفت . وقال الأعلام : بالغت وتناهيت .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن ( ربا وجارا ) انتصبا على التمييز بمعنى من رب ومن جار .

(١) ساقطة من ص وط .

(٢) في ص : يزيد .

(٣) قاله الأعشى المترجم له صفحة ١١٨ .

(٤) عجزه : باتت لتحزننا عَفَّارة ، والبيت بالرواية التي ذكرتها في ديوان الأعشى ٢٠٣ ، وعكس الشطرين

البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٠٨ ، وهو في المقرب ١/ ١٦٥ ، وفي شذور الذهب ٣١٨ ، وفي رصف المباني ٤٥٢ ،

وفي اللسان ( جور ) ، وفي شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩١ .

اللغة : بانت : من البين وهو البعد والفراق ، عَفَّارة : اسم امرأة .

الشاهد قوله : جارة فإنه منتصب على التمييز بمعنى كملت من جارة ؛ لأن ما الاستفهامية تفيد التفعيم .

(٥) القارعة ١ ، ٢ .

(٦) يعني بالمنصوب ( لفظاً ومعنى ) في نحو : ( شر مبتدأ لفظاً فاعل معنى ) .

(٧) سبق الحديث عنه صفحة ٢٥٨ .

(٨) تكملة من ط .

(٩) ساقط من ج و ص وط .

## المستثنى

قوله : المُستثنى متصلٌ ومنقطعٌ ، فالمتصلُ : ( اخرج من )<sup>(١)</sup> متعدّد ، لفظاً أو تقديراً ، بآلاً وأخواتها ، والمنقطعُ : المذكورُ بعدها غير مخرج .

اعلم أنه قسمُ المستثنى قسمين ؛ وحدّ كلّ واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى ، قال<sup>(٢)</sup> : ذلك لأن ما هيتهما مختلفتان ، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حدّ ( واحد )<sup>(٣)</sup> ؛ وذلك لأن الحدّ مبينٌ للماهية بذكر جميع أجزائها مطابقةً أو تضمناً ، والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع أجزائهما حتى يجتمعا في حدّ واحد .

والدليل على اختلاف حقيقتهما أن أحدهما مخرج والآخر غير مخرج .

( بلى )<sup>(٤)</sup> يمكن جمعُهما في حد واحد باعتبار اللفظ ؛ لأن مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكُهما في اللفظ ، فيقال : المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها<sup>(٥)</sup> .

هذا آخر كلامه ، ولقائل أن يمنع اختلافُهما في الماهية<sup>(٦)</sup> .

قوله : لأن أحدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج .

قلنا : لا نسلم أن كونَ المتصل مخرجاً من متعدّد من<sup>(٧)</sup> أجزاء ماهيته ، بل حقيقةُ المستثنى - متصلاً كان أو منقطعاً - هو المذكورُ بعد إلا وأخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً .

---

(١) في ط : هو اخرج من ، وفي مخطوطة المتن صفحة ٢٧ : اخرج عن ، وفي متن الكافية المثبت مع شرح ابن الحاجب لها صفحة ٤٣ هو اخرج عن .

(٢) يعني ابن الحاجب .

(٣) تكلمة من ط .

(٤) في ت : بل . وفي شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ نعم .

(٥) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ كلام قريب من هذا .

(٦) سيذكر الرضي بعد قليل السبب في هذا المنع وهو قوله : إن دخول المستثنى في المستثنى منه في المتصل من شرطه لا من تمام ماهيته .

(٧) خبران ، واسمُها ( كون ) .

ثم نقول : كَوْنُ المتصل داخلا في متعدد لفظا أو تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته .  
فعلى هذا ، المنقطع داخل في هذا الحد ، كما في جاءني القوم إلا حمارًا ، مخالفة الحمار  
للقوم في المجيء .

قوله : من متعدّد .

أي من شيء ذي عدد .

قوله : لفظا أو تقديرا .

تفصيل للمتعدد ، فإنه قد يكون ملفوظا به نحو : جاءني القوم إلا زيدا و ( قد يكون  
مقدّرا نحو )<sup>(١)</sup> : ( ما جاءني إلا زيد )<sup>(٢)</sup> ، أي ما جاءني أحد إلا زيد .

قوله : بالإلا وأخواتها .

ليخرج نحو : جاءني القوم لا زيد ، وما جاءني القوم لكن زيد ، وجاءني القوم ولم  
يجيء زيد .

فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدّد الأول قبل الاستثناء منقطع ، سواء كان من  
جنس المتعدّد كقولك : جاءني القوم إلا زيدا - مشيرا بالقوم إلى جماعة خالية من زيد -  
أو لم يكن ، نحو : جاءني القوم إلا حمارا<sup>(٣)</sup> .

فقد تبين أن المتصل ليس هو المستثنى من الجنس - كما ظن بعضهم<sup>(٤)</sup> .

ثم إن الاستثناء<sup>(٥)</sup> مشكل باعتبار معقوليته<sup>(٦)</sup> ، لأن زيدا في قولك : جاءني القوم

---

(١) ساقط من ص .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٣ : وقد توهم بعض النحويين أن المتصل هو المستثنى من الجنس وليس بمستقيم ،  
فإنه يكون مستثنى من الجنس وهو غير متصل كقولك عن قوم ليس فهم زيد : ضربت القوم إلا زيدا . ولم يذكره  
الرضي ولا أشار إليه .

(٤) كابن يعيش في شرحه للمفصل ٧٩ / ٢ ، ٨٠ .

(٥) في ص زيادة هي : مخرج أولاً .

(٦) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٥٩ / ١ ، ٣٦٠ إيراد لهذا الإشكال ، وذكر لِمَا يمكن أن يُؤوّل الكلام عليه ، =

إلا زيدا ، لو قلنا : إنه غير داخل في القوم فهو خلاف الإجماع ؛ لأنهم أطبقوا  
( على )<sup>(١)</sup> أن الاستثناء المتصل مخرج ، ولا إخراج إلا بعد الدخول .

فإن جاز الشك في مثله لم يصح في نحو : ( له )<sup>(٢)</sup> علي دينار إلا دانقا ، للعلم بأن  
دانقا مخرج من الدينار ، والباقي بعده هو المقر به .

وإن قلنا : إنه داخل في القوم ، وإلا لإخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى : جاء  
زيد مع القوم ولم يجيء زيد ، وهذا تناقض ظاهر ينبغي أن يجنب كلام العقلاء عن مثله .  
وقد ورد في ( القرآن )<sup>(٣)</sup> من الاستثناء كثير ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ  
إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾<sup>(٤)</sup> فيكون المعنى : لبث الخمسين في جملة الألف ، ولم يلبث تلك  
الخمسين ، تعالى الله عن مثله علوا كبيرا .

فقال بعضهم : نختار أنه غير داخل ، بل القوم في قولك : جاء القوم ، عام  
مخصوص ، أي أن المتكلم أراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد ، وقوله : إلا زيد قرينة تدل  
السامع على مراد المتكلم ، وأنه أراد بالقوم غير زيد<sup>(٥)</sup> .

وليس بشيء ؛ لإجماع أهل اللغة على أن الاستثناء مخرج ، ولا إخراج إلا بعد  
الدخول ، وأيضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو : له علي عشرة  
إلا واحدا ؛ لأن واحدا داخل في العشرة بقصده ثم أخرج ، وإلا كان مريدا بلفظ العشرة  
تسعة ، وهو محال .

---

= ونسب إلى القاضي مانسب إليه الرضي ، والعجب من الشارح أن لا يشير إليه . ولكن إذا علمنا أنه لا يشير إليه  
إلا حين يريد الاعتراض عليه زال العجب . ولم يكتف الرضي ، بذلك بل سطا على عبارات ابن الحاجب في شرحه  
لكافيته حيث قال صفحة ٤٤ : والمذهب الثالث - وهو المستقيم المندفع عنه الإشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم -  
أن المستثنى مراد به الجميع .. إلخ .

وقال الرضي ص ٧٢٠ : وقال آخرون : وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم أن  
المستثنى .. إلخ .

(١) تكلمة من ج .

(٢) في ط : قوله .

(٣) في ج و ص وط : الكتاب العزيز .

(٤) العنكبوت ١٤ .

(٥) انظر : شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٤ ، والإيضاح للمفصل ١ / ٣٥٩ .



وقال ( القاضي عبد الجبار )<sup>(١)</sup> أيضا : هو غير داخل ، لكنه قال : المستثنى والمستثنى منه ، وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد ، فقولك : له علي عشرة إلا واحدا ، بمعنى له على تسعة ، لا فرق بينهما من وجه ، فلا دخول هناك ولا إخراج<sup>(٢)</sup> .

وهذا أيضا غير مستقيم ، لقطعنا بأن عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعية هي له مفردة ، بلا استثناء ، وهو الخمستان ، وإلا مفيد للاستثناء ، وواحد هو المخرج ، وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة ، وأيضا إجماعهم على أن الاستثناء ( إخراج )<sup>(٣)</sup> ( يُبطله )<sup>(٤)</sup> هذا ، ويلزم مثل ما فروا منه في بدل البعض وبدل الاشتغال ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾<sup>(٥)</sup> لأن الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم ، فيكون كأنه قال : والله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم ، بل لله على مستطيعهم وحده<sup>(٦)</sup> .

وقال آخرون - وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم - : إن المستثنى داخل في المستثنى ( منه )<sup>(٧)</sup> ، والباقي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه ، والتناقض لحيء زيد وانتفاء مجيئه في : جاءني القوم إلا زيدا ، غير لازم ، وإنما يلزم لو كان المجيء منسوباً إلى القوم فقط . وليس كذلك ، بل هو منسوب إلى القوم مع

---

(١) في ت : القاضي الباقلاني عبد الجبار ، وقد ترجم له محقق الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٣٥٩ بقوله : هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن القاسم المعروف بالباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣ هـ . وقال د/ يوسف حسن عمر في تعليقه على الكافية ٢/ ٧٧ : هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد . وترجمة القاضي عبد الجبار كما في معجم المؤلفين ٥/ ٧٨ عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الإستراباذي أبو الحسن فقيه أصولي متكلم مفسر مشارك في بعض العلوم ، توفي سنة ٤١٥ هـ .

(٢) نسب ذلك إليه ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١/ ٣٥٩ . ولم أجد عن المسألة شيئا في متشابه القرآن ونسب ذلك ابن اللّحّام في كتابه ( المختصر في أصول الفقه ) صفحة ١١٧ إلى ابن الباقلاني ، وقال : إنه يقول : إن عشرة إلا ثلاثة بإزاء سبعة كاسمين مركب ومفرد . أقول لعل هذا يؤيد ما في ت وهو أنه نسب إلى القاضي الباقلاني ، لكن اسم الباقلاني محمد بن الطيب ، وليس عبد الجبار .

(٣) في ت وجد وط : مخرج .

(٤) في ت : يبطل ، ولكل منهما وجه .

(٥) آل عمران ٩٧ .

(٦) انظر مثل هذا الكلام في شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٤ .

(٧) في ت : منهم .

قولك : إلا زيدا ، كما أنَّ نسبة الفعل في ( قولك )<sup>(١)</sup> : جاءني غلامٌ زيد ، ورأيت غلامًا طريفاً ، إلى الجزأين معا ، لكنه جرى العادة بأنه إذا كان الفعل منسوباً إلى شيء ذي جزأين أو أجزاء ، قابل كل واحد منهما للإعراب ، أُعْرِبَ الجزء الأول منهما بما يستحق المفرد إذا وقع منسوباً إليه في مثل ذلك الموضع ، وما بقي من أجزاء المنسوب إليه يُجَرُّ إن استحق الجر ، كالمضاف إليه ، ويُتبع إن استحق التبعية ، كما في التوابع الخمسة<sup>(٢)</sup> . وإن لم يستحق شيئاً من ذلك نُصِبَ ، ( كالمستثنى )<sup>(٣)</sup> تشبيهاً بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع - وإن كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو : جاءني القومُ إلا زيدا ، لأن المجموع هو المسندُ إليه .

فزيادة الكلام أن دخول المستثنى في ( جنس )<sup>(٤)</sup> المستثنى منه ثم إخراجُه بإلا وأخواتها إنما كانا قبل إسناد الفعل أو شبهه إليه ، فلا يلزم التناقضُ في نحو : جاءني القوم إلا زيدا ، لأنه بمنزلة قولك : القوم المخرج منهم زيد جاءوني ، ولا في نحو : له علي عشرة إلا درهماً ، لأنه بمنزلة قولك : العشرة المخرج منها واحدٌ له علي .

وذلك لأن المنسوب إليه الفعل - وإن تأخر عنه لفظاً - لكن لا بدَّ له من التقدم وجوداً على النسبة التي يدلُّ عليها الفعل ، إذ المنسوبُ إليه والمنسوبُ سابقان على النسبة بينهما ضرورة .

( والفعل موضوع للمنسوب ، والنسبةُ معه ، بخلاف الاسم في نحو : زيد أبوك ، فإن الرابطة التي هي النسبةُ مقدرةٌ بين المبتدأ والخبر ، وهي التي يعبرُ عنها أهل المنطق بلفظة هو )<sup>(٥)</sup> .

ففي الاستثناء لما كان المنسوبُ إليه هو المستثنى منه مع إلا والمستثنى ، فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة ، فلا بد - إذن - من حصول الدخول والإخراج قبل النسبة فلا تناقض .

(١) في ص وط : نحو .

(٢) الرضي هنا يتكلم ملاحظاً رأي جمهرة النحاة في جعل عطف البيان غير البديل .

(٣) في ص : المستثنى .

(٤) تكملة من ط .

(٥) تكملة من ج .

قوله : وهو منصوب ، إذا كان بعد إلا غير الصفة في كلام موجب ، أو مقدماً على المستثنى منه ، أو منقطعاً في الأكثر ، أو كان بعد عدا ، وخلا في الأكثر ، وما عدا وما خلا وليس ولا يكون .

شرح يبين إعراب المستثنى ، فبدأ بما يجب نصبه ، إذ هو في باب المنصوبات ، وهو في مواضع :

الأول : ما اجتمع فيه شرطان ، وقوعه بعد إلا ، وكون الاستثناء في كلام موجب . ولم يُحْتَجَّ إلى قوله : غير الصفة ؛ لأنه في نصب المستثنى ، وما كان بعد إلا التي للوصف ليس بمستثنى .

وإنما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب ؛ لأن غير الموجب لا يجب نصب مستثناه - كما يجيء<sup>(١)</sup> .

واختلف في عامل النصب في المستثنى .

فقال البصريون : العامل فيه الفعل المتقدم ، أو معنى الفعل بتوسط إلا ؛ لأنه شيء يتعلق بالفعل معنى ، إذ هو جزء مما تُسبب إليه الفعل ، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول<sup>(٢)</sup> .

وقال المبرد<sup>(٣)</sup> والزجاج<sup>(٤)</sup> : العامل فيه إلا ، لقيام معنى الاستثناء ( بها )<sup>(٥)</sup> والعامل مابه يَتَقَوَّمُ المعنى المقتضى ، ولكونها نائبة عن أَسْتثنِي ، كما أن حرف النداء نائب عن أنادي .

(١) صفحة ٧٣٧ وما بعدها .

(٢) المسألة الرابعة والثلاثون من الإنصاف صفحة ٢٦٠ .

(٣) كلام المبرد في المقتضب ليس صريحاً في أن العامل فيه إلا ، قال ٣٨٩ / ٤ ، ٣٩٠ بعد أن ذكر الاستثناء المفرغ : والوجه الآخر أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً ثم تأتي بالمستثنى بعد ، فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى نحو : جاءني القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا . ثم قال : وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم ، وقع عند السامع أن زيدا فيهم ، فلما قلت : إلا زيدا ، كانت إلا بدلاً من قولك : أعني زيدا وأستثنى فيمن جاءني زيدا ، وكانت بدلاً من الفعل . والذي يراه الشيخ عضيمة أن الناصب عند المبرد هو الفعل ، وإلا دليل وبدل منه وليس لإلا عمل في المستثنى .

ثم نقل في هامش ٣٩١ ج ٤ تصويرين لمذهب المبرد متخالفين لكل من ابن جني وابن يعيش .

(٤) الإنصاف ٢٦١ .

(٥) فيما عدا ص : به .

وقال الكسائي : هو منصوب - إذا انتصب - بأن مقدرةً بعد إلا محذوفة الخبر ،  
فتقدير : قام القوم إلا زيدا : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم<sup>(١)</sup> .

وليس بشيء يقي ، إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب أن مع اسمها وخبرها ؛  
لأنها في تقدير المفرد .

وأما الاعتراض بأنه كيف يعمل الحرف الموصول مقدراً ، والموصول لا يقدر ؟  
فلا يرد عليه ، لأن الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول<sup>(٢)</sup> - كما يجيء<sup>(٣)</sup> .

وأما تقدير الحرف الموصول فله أسوة بالبصريين في تقديرهم أن الناصبة للفعل ،  
لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها ، فالأى يكون عنده كالنائب عن أن المقدرة .  
وقال الفراء : إلا مركبة من إن ولا العاطفة ، حُذِفَ النون الثانية من إن ، وأدغمت  
الأولى في لام لا ، فإذا انتصب الاسم بعدها فبان ، وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب فبلا  
العاطفة<sup>(٤)</sup> .

فكان أصل قام القوم إلا زيدا : قام القوم إن زيدا لاقام ، أي لم يقم ، فلا لنفي حُكْمٍ  
ما قبل إلا ونقصه ، نفياً كان ذلك الحكم أو إثباتاً ، فهو كقولك : كأن زيدا أسد ،  
الأصل عند بعضهم<sup>(٥)</sup> : إن زيدا كأسد ، فقدموا الكاف ، وركبوا مع أن .

وفيما قال نظر من وجوه ؛ لأن لا على المعنى الذي أوردنا غير عاطفة ، ومع التسليم  
فإن لا العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات ، نحو : جاءني زيد لا عمرو ، وأنت تقول : ما  
جاءني القوم إلا زيد ، ولأن فيما قال عزلاً لـ ( إن ) مرة ولـ ( لا ) أخرى عن  
مقتضييهما ، وذلك لأنه ينصب ( بها )<sup>(٦)</sup> مرة ، ويتبع ما بعدها لما قبلها أخرى ،

(١) في الإنصاف ٢٦١ : وحكي عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى ؛ لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيدا  
لم يقم . وحكي عنه أيضاً أنه قال : ينصب المستثنى لأنه مشبهة بالفعل .

(٢) في معاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٤ : وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ النساء ١٥٩  
معناه : مَنْ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ . وانظر : شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء ١/ ٢٩٨ .

(٣) ط ٢/ ٦٠ ، ٦١ .

(٤) ذكر ذلك عنه الأنباري في الإنصاف ٢٦١ .

(٥) رأي الخليل وسيبويه وجهور البصريين انظر : الكتاب ١/ ٢٩٨ و ٢/ ٦٧ ، والإنصاف ١٩٧ .

(٦) ساقطة من ص .

ولا يجتمع الحكمان معا ( في موضع )<sup>(١)</sup> ، ولأن المعطوف عليه قليلا ما يُحذف ، والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرّد الحذف نحو : ما قام إلا زيد .

وقال بعضهم : هو منصوب بأستثني ، كما أن المنادى منصوب بأنادي ، وإلا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين<sup>(٢)</sup> .

فالمستثنى - على هذا القول - مفعول به .

وقد اعترضَ عليه بأنه يلزم منه جوازُ الرفع بتقدير امتنع ، ولا يلزم ذلك ؛ لأننا نعمل ما ثبت وورد من كلام العرب ، ولو ورد الرفعُ لكننا نقدر امتنع ونحوه ، ألا ترى أنه يجب النصبُ في إياك والأسد بتقدير بُعد ونحوه ، ولو ورد الرفع نحو : أنت والأسد ، لكننا نقدر أبعد ( أنت والأسد )<sup>(٣)</sup> ونحوه .

وقال المصنف في شرح المفصل : العامل فيه المستثنى منه بواسطة إلا ، قال : لأنه ربما لا يكون هناك فعلٌ ولا معناه فيعمل ، نحو : القومُ إلا زيّداً إخوانك<sup>(٤)</sup> .

وهذا لا يرد إلا على مذهب البصريين<sup>(٥)</sup> .

ولهم أن يقولوا : إن في إخوانك معنى الفعل ، وإن كان من أخوة النسب ، أي ينتسبون إليك بالأخوة ( وكذا في أمثاله )<sup>(٦)</sup> فجاز أن يعمل العاملُ الضعيفُ فيما تقدم عليه لتقوّيه بآلا .

ولا يلزم ( مثله )<sup>(٧)</sup> في المفعول معه ، فإنه لا يتقدم على عامله ، وإن كان فعلا صريحا ؛ لأن أصل الواو للعطف ، فَرُوِيَ ذلك الأصلُ .

---

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) قد تقدم عند تخرّج رأي المبرد صفحة ٧٢١ أنه يرى نصبه بأستثني وإلا دليل عليه ، ويؤيد ذلك ما ذكره المرادي في الجني الداني نقلا عن السيراء في أن المبرد والزجاج ينصبان المستثنى بأستثني مضمرًا بعد إلا .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٢ / ٣٦٣ : ومنهم من يقول : إن الاسم المتعدد والمفرد الذي يتناول المستثنى هو الذي يقتضي صحة الإخراج منه فهو المعنى العاملُ بواسطة إلا ، وهذا يشمل المواضع كلها وَجَدَ الفعل أو لم يوجد ، فالتمسك به أولى .

(٥) وذلك أنهم يقولون : العاملُ في المستثنى الفعلُ المتقدم أو معناه بتوسط إلا .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في جـ : مثله عند النحاة .

ولو لم يكن في الجملة أيضا معنى الفعل لجاز أن ينتصب المستثنى ، إذ الجملة ليست بأنقصَ مشابهةً للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين ، فينصبُ التمييز ، ولا سيما مع تَقْوِيها بآلة الاستثناء .

وإلى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع ، فيقول : عَمِلَ فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم<sup>(١)</sup> .

( فمذهبه - على هذا - أن الجملة عاملةٌ في المستثنى لتمامها ، لا لمعنى الفعلية فيها ، سواء كان فيه معنى الفعل أولا ، وهو المختار عندي )<sup>(٢)</sup> .  
هذا كله في المستثنى المتصل .

وأما المنقطع ، فذهب سيبويه إلى أنه أيضا منتصب بما قبل إلا من الكلام ، كما انتصب المتصلُ به ، وذلك قوله في الكتاب : فحمل على معنى ( لَكِنْ )<sup>(٣)</sup> ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم<sup>(٤)</sup> .

ومابعد إلا عنده مفرد ، سواء كان متصلا أو منقطعا<sup>(٥)</sup> .

فهي وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها كَلِكُن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها ، فلهذا وجب فتح ( أن ) الواقعة بعدها نحو قولك : زيد غني إلا أنه شقي .

---

(١) في الكتاب ١ / ٣٦٠ . والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله كما تعمل عشرون فيما بعدها . ونسبه في الكتاب ١ / ٣٦٩ إلى الخليل .

(٢) تكملة من ج .

(٣) في ط : ولكن .

(٤) الكتاب ١ / ٣٦٣ .

(٥) أجاز سيبويه أن تأتي الجملة بعد إلا ولم يؤولها بالمفرد ، قال في الكتاب ١ / ٣٧٤ : هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا ، وذلك قولك : مامرت بأحد إلا زيد خير منه ، كأنك قلت : مررت بقوم زيد خير منهم . إلا أنك أدخلت إلا لتجعل زيدا خيرا من جميع من مررت به . ولكن سيبويه قال في الكتاب ١ / ٣٦٧ كلاما يؤيد ما نقله عنه الرضي ، قال : ومثل ذلك من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب : ما زاد إلا مانقص ، وما نفع إلا ماضر ، فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما أنك إذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا ، فهو ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا ( ما ) لم يجوز الفعل بعد إلا في ذا الموضع .

والتأخرون لما رأوها بمعنى لكن ، قالوا : إنها الناصبة بنفسها نصب لكن  
( للأسماء )<sup>(١)</sup> ، وخبرها في الأغلب محذوف ، نحو قولك : جاءني القوم إلا حمارا ، أي  
لكن حمارا لم يجيء<sup>(٢)</sup> .

قالوا : وقد يجيء خبرها ظاهرا<sup>(٣)</sup> ، نحو قوله تعالى : ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا  
كَشَفْنَا عَنْهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقال الكوفيون : إلا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى ، وانتصاب المستثنى بعدها  
كانتصابه في المتصل<sup>(٥)</sup> .

وتأويل البصريين<sup>(٦)</sup> أولى ، لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا وإثباتا ، كما  
في لكن ، وفي سوى لا يلزم ( ذلك )<sup>(٧)</sup> ، ( لأنك تقول )<sup>(٨)</sup> : لي عليك ديناران  
سوى الدينار الفلاني . وذلك إذا كان صفة ، وأيضا معنى لكن الاستدراك ، والمراد  
بالاستدراك ( فيها )<sup>(٩)</sup> رفع توهم المخاطب دخول مابعداها في حكم ما قبلها ، مع أنه  
ليس بداخل فيه ، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه .

وإنما وجب النصب في المستثنى من الموجب لأن التفرغ لا يجوز فيه - كما  
يجيء<sup>(١٠)</sup> - والإبدال - أيضا - لا يجوز في نحو : جاءني القوم ( إلا زيدا )<sup>(١١)</sup> لأنك لو  
أبدلت ، كان المبدل في حكم الساقط ، فيؤدي إلى التفرغ في الإيجاب ، فلم يبق إلا  
النصب .

(١) في ت : الأسماء اسمها .

(٢) لم أجد في كلام الرخشري وابن الحاجب وابن مالك وابن يعيش ما يؤيد ما نقله الرضي عن التأخرين ، ولعله  
يعني غيرهم .

(٣) إلا أن يكون الرضي اعتمد بقول الرخشري في الكشف ٢ / ٢٥٤ حيث قال : ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ﴾ ... استثناء منقطع  
بمعنى : ولكن قَوْمٌ يونس لما آمنوا ، ويجوز أن يكون متصلا ، والجملة في معنى النفي .. إلخ .

(٤) خبرها في هذه الآية كشفنا عنهم .

(٥) يونس ٩٨ .

(٦) التسهيل ١٠١ .

(٧) أي يكون المستثنى المنقطع منصوبا بما قبل إلا من الكلام ، وهو رأي سيويه الذي ذكره في صفحة ٧٢٤ .

(٨) ساقطة من ص .

(٩) في ص : لأنك لا تقول .

(١٠) سيجيء الكلام على هذا عند الحديث عن الاستثناء المفرغ صفحة ٧٤٧ فإنه غير مسلم .

(١١) في ص : إلا زيد .

قوله : أو ( متقدما )<sup>(١)</sup> على المستثنى منه .

يعني إذا كان بعد إلا ، وتقدم على المستثنى منه ، وجب النصب ؛ لأنه إن كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب<sup>(٢)</sup> ، وإن كان في غير الموجب فقد بطل البدل ؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه ، لأنه من التوابع ، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء . على أنه قد حكى يونس أن بعض العرب يقول : مالي إلا أبوك أحد . ( يجعل )<sup>(٣)</sup> المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى ، كما قيل : مامرت بمثله أحد ، وأحد بدلا من مثله<sup>(٤)</sup> .

ويجوز لك أن تقول : مالي إلا أبوك صديقا ، على أن أبوك مبتدأ ، ولي خبره ، وصديقا حال .

ونقول : من لي إلا أبوك صديقا ، فمن مبتدأ ، ولي خبره ، وأبوك بدل من من ، كأنك قلت : ألي أحد إلا أبوك ، وصديقا حال .

وتقول : مالي إلا زيدا صديق ، وعمرا وعمرو ، فتنصب عمرا على العطف على ( زيد )<sup>(٥)</sup> ، ( وترفعه )<sup>(٦)</sup> على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، أي وعمرو كذلك<sup>(٧)</sup> .

واعلم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخر عما نُسب إلى المستثنى منه ، نحو : ما جاءني إلا زيدا أحد ، وإن تقدم على المنسوب وجب ( تأخره )<sup>(٨)</sup> عن المستثنى منه ، نحو : القوم إلا زيدا ضربت .

---

(١) في ص وط : مقدما .

(٢) لأنه لا يجيز وقوع الاستثناء المفرغ في الموجب ، انظر صفحة ٧٢٧ .

(٣) في ط : فجعل .

(٤) في الكتاب ٣٧٢ / ١ : وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون ما لي إلا أبوك أحد فيجعلون أحدا بدلا كما قالوا : ما مررت بمثله أحد .

(٥) في ص وط : زيدا .

(٦) في ص وط : ورفع .

(٧) انظر هذه التفاصيل في الكتاب ٣٧٢ / ١ ، ولم يذكر الرضوي سبويه .

(٨) في ط : تأخره .



ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار<sup>(١)</sup> نحو قولك : إلا زيدا قام القوم ، وقوله<sup>(٢)</sup> :

٢١٩- وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسي<sup>(٣)</sup>  
شاذ عندهم للضرورة .

وقيل تقديره : ليس بها ( طوري ) ، ولا بها إنسي خلا الجن<sup>(٤)</sup> فأضمر الحكم والمستثنى منه و « بها إنسي الظاهر تفسير له<sup>(٥)</sup> .

فإذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه - وذلك في الاستثناء المفرغ - التزم عندهم<sup>(٦)</sup> تأخر المستثنى عن عامله<sup>(٧)</sup> ، فلا يجوز « إلا زيدا لم أضرب » وزيدًا إلا راكبا لم يأتني .

وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا في نحو : إلا زيدا ضربني القوم ، وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم ، نحو : إلا زيدا لم أضرب<sup>(٨)</sup> .

والأولى مذهب البصريين ، لعدم سماع مثل هذا<sup>(٩)</sup> ، ويمنعه القياس أيضا ، وذلك

---

(١) المسألة السادسة والثلاثون من الإنصاف صفحة ٦٧٣ .

(٢) قائلهما العجاج ، وقد مرت ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز في ديوان العجاج ٤٩٨ / ١ وفيه وخففة ليس بها طوي ، وفي النوادر لأبي زيد ٢٢٦ الأول ، وفي المنصف ٦٢ / ٣ ، وفي المخصص ١ / ١٢١ ، وفي الإنصاف ٢٧٤ ، وفي اللسان ( طور ) و ( طأي ) ، وفي الخزنة ٣ / ٣١١ .

اللغة : طوري : أحد ، ولا يكون إلا مع النفي ، يقول : هذه البلدة ليس بها سوى الجن .  
الشاهد : أنشده الرضي على أن البصريين علّوا تقدم المستثنى وهو ( الجن ) على المستثنى منه والمنسوب إليه شاذ للضرورة .

(٤) في ج : إنسي سوى الجن .

(٥) ووجهه الأنباري في الإنصاف ٢٧٧ بأن تقديره : وبلدة ليس بها طوري ولا إنسي خلا الجن ، فحذف إنسيًا ، فأضمر المستثنى منه ، وما أظهره تفسير لما أضمره ، وقيل تقديره : ولا بها إنس خلا الجن ، فيها مقدرة بعد لا وتقديم الاستثناء فيه للضرورة ، فلا يكون فيه حجة .

(٦) يعني البصريين .

(٧) (٨،٧) الإنصاف ٢٧٣ .

(٩) يعني في السعة ، أما في الشعر فقد استشهد بالبيت السابق .

لأن المستثنى أخرج من المستثنى منه في الحقيقة أولاً - كما ذكرنا<sup>(١)</sup> - ثم نسب الحكم إلى المجموع ، وهو في الظاهر ( مَخْرَجٌ مِنْ )<sup>(٢)</sup> الحكم أيضا ، لأن الظاهر أنك أخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك : جاءني القوم إلا زيدا ، وإن لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ، ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرج منه ، فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا ، لكنه جُوز لكثرة استعماله تقدمه على أحدهما ، نحو : جاءني إلا زيدا القوم ، والقوم إلا زيدا إخوتك ، ولم ( يُجَوِّزْ )<sup>(٣)</sup> تقدمه عليهما معا ، وفي المفرغ الذي ليس فيه إلا الحكم لم ( يُجَوِّزْ )<sup>(٣)</sup> تقدمه عليه .

واعلم أيضا أنه لا يلزم أن يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه ، بل قد يختلفان ، كما في قولك : القوم إلا زيدا إخوتك ، هذا عند من جعل العامل في المبتدأ الابتداء لا الخبر<sup>(٤)</sup> .

قوله : أو منقطعا ( على الأكثر )<sup>(٥)</sup> .

أي منقطعا بعد إلا ، نحو : ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا .

أهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا ؛ لأن بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب<sup>(٦)</sup> .

وبنو تميم قَسَمُوا المنقطع قسمين<sup>(٧)</sup> :

(١) صفحة ٧٢٠ .

(٢) في ت : يخرج عن .

(٣) في ص و ط : يجوز .

(٤) وَهُمْ البصريون ، انظر صفحة ٢٥٣ .

(٥) تكملة من ط .

(٦) انظر مثلا : الكتاب ١ / ٣٦٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٤٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٠٣ .

(٧) عند ذكر النحاة لمذهب التميميين يكتفون بأنهم يجيزون الإبدال ، انظر : الكتاب ١ / ٣٦٤ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٣٧٩ ، وقد وَجَّه مذهبهم بثلاثة توجيهات : أحدها أن يكون التقدير : ما فيها إلا حمارٌ وأدخلت أحدا للتأكيد ، والثاني أنك جعلت الحمار من جنس أحد على المجاز ، والثالث أنهم غلبوا من يعقل بمن لا يعقل . وانظر أيضا : شرح اللمع لابن برهان ١ / ١٤٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٠٣ .

أحدهما ما يكون قبله اسمٌ متعدّد أو غير مُتعدد يصح حذفه ، نحو : ما جاءني القومُ  
إلا حمّاراً ، وما جاءني زيّدٌ إلا عمراً ، فههنا يجوزون البَدَل .

ثم إنّ ذلك الاسم الذي يجوز حذفه إما أن يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازاً  
أولاً ، فالأول نحو قولك : ما في الدار أحدٌ إلا حمّاراً ، يصح أن يجعل الحمّارُ إنساناً  
الدار ، كما قال أبو ذؤيب<sup>(١)</sup> :

٢٢٠- فَإِنْ تُمَسَّرْ فِي دَارٍ بِرَهْوَةٍ ثَاوِيًا      أَنْيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ<sup>(٢)</sup>  
ومثله : مالي عتابٌ إلا السيف .

فلسيويّه في ( مثله )<sup>(٣)</sup> وجهان : إذا ( أَبْدَل )<sup>(٤)</sup> أحدهما جعل المنقطع كالمتصل  
لصحة دخول المبدل في المبدل منه ، والثاني : أن الأصل في نحو : لا أحد فيها إلا  
( حمّاراً )<sup>(٥)</sup> أن يقال : ما فيها إلا حمّارٌ<sup>(٦)</sup> .

أي ما فيها شيء إلا حمّار ، لكنه خُصّص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد  
ما ظنَّ استبعادُ المخاطبِ شمولَ المتعدّد المقدر له ، كأنك تظن أن المخاطب يستبعد خلّوها  
من الآدمي ، فقلت : لا أحد فيها ، تأكيداً لنفي كون الآدمي بها . فلما ذكرت ذلك  
المستبعد أبقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الأصل من الإعراب تنبيهاً على الأصل ،  
وجعلته بدلاً من ذلك المذكور ، فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل ، كما  
كان في الوجه الأول .

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٢٨٥ .

(٢) البيت في ديوان المهذلين ١ / ١١٦ ، وفي الكتاب ١ / ٣٦٤ ، وفي معجم البلدان ٣ / ١٠٨ ، وفي الخزائن ٣ / ٣١٥ .

اللغة : رهوة : اسم مكان ، وقيل : شبه تل ، وقيل : جبل ( معجم البلدان ٣ / ١٠٨ ) ، ثاوي : مقيماً .  
الشاهد قوله : أنيسك أصداء القبور ؛ حيث جعل أصداء القبور أنيساً مجازاً واتساعاً .

(٣) في ط : في مثل هذا .

(٤) في ط : أبدلت .

(٥) في ص : حمار .

(٦) قال سيويّه بعد ذكر مذهب التميميين ١ / ٣٦٤ : أرادوا ليس فيها إلا حمّار ، ولكنه ذكر أحداً توكيداً ؛ لأنّ  
يُعلم أن ليس فيها آدمي ، ثم أبدل ، فكأنه قال : ليس فيها إلا حمار ، وإن شئت جعلته إنسانها .

وذهب المازني ( إلى )<sup>(١)</sup> أنه من باب تغليب العاقل على غيره ، كما تقول : الزيدان والحمار جاؤني<sup>(٢)</sup> .

وهذا لا يطرد ( له )<sup>(٣)</sup> في جميع الباب نحو قوله تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقولهم : ليس له ( عليه )<sup>(٥)</sup> سلطان إلا التكلف . ونحو ذلك .  
والثاني - أي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازاً - فليس فيه إلا الوجه الثاني من قول سيبويه<sup>(٦)</sup> وذلك نحو : ( ما جاءني زيدٌ إلا عمرو )<sup>(٧)</sup> وما أعانته إخوانكم إلا إخوانه قال<sup>(٨)</sup> :

٢٢١- والحربُ لا يَتَّقِي لَهَا جَمِهَا التَّخِيلُ وَالْمِرَاحُ  
إِلَّا الْفَتَى الصَّبَّارُ فِي النَّدِّ جَدَاتِ وَالْفَرَسُ الْوَقَاحُ<sup>(٩)</sup>

وقال<sup>(١٠)</sup> :

٢٢٢ - عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرَّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبَلُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَمَّمُ<sup>(١١)</sup>

(١) تكملة من ط .

(٢) التبصرة ٣٨١ / ١ .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) النساء ١٥٧ .

(٥) ساقطة من ص و ط .

(٦) وهو أن يقال في : ما جاءني زيدٌ إلا عمرو : ما جاءني إلا عمرو . فكأن العامل تفرَّغ لما بعد إلا .

(٧) في ص : جاءني إلا عمرو ، والصواب ما أثبتته .

(٨) قاتل البيتين سعد بن مالك ، وتقدمت ترجمته صفحة ٣٤٠ ونسبه سيبويه إلى الحارث بن عباد .

(٩) البيتان في الكتاب ٣٦٦ / ١ ، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٢ ، وفي الخزانة ٣ / ٣١٧ ، وفي اللسان ١٤ / ٣٥٢ .

اللفظ : جاحمها : فسرهما البغدادي في الخزانة ١ / ٣١٧ بالمكان الشديد الحر من جحمت النار فهي جاحمة إذا

اضطربت ، وقال ابن منظور في اللسان : جحمت النار أوقدها ، وجاحم الحرب معظمها ، وقيل شدة القتل في

معتركها ، التخيل : التكبر والخيلاء ، المراح : النشاط ، النجدات : الشدائد ، الفرس الوقاح : الذي حافره صلب

شديد .

المعني : أنه لا يبقى لشدة الحرب ولظاها الكبرياء والمرح والنشاط بل الفتى الصبار على الشدائد والفرس الصلب

الشديد .

الشاهد : أنشده الرضي على أن قوله : إلا الفتى استثناء منقطع ، وقد أبدل من قوله : التخيل والمراح .

(١٠) قائله ضيرار بن الأزور ، واسم الأزور مالك بن أوس بن جذيمة .. الأسدي ، الفارس الشاعر الصحابي ، يقال :

إنه كان له ألف بعير برعاتها فترك جميع ذلك وحضر وقعة اليرموك وفتح الشام وهو الذي قتل مالك بن نويرة ، قيل

استشهد بالجمامة ، وقيل : مات بحرَّان ( الخزانة ٣ / ٣٢٥ ، ٣٢٦ ) .

ويروى البيت بقافية منصوبة وهو بها للحصين بن الحمام المري ( الخزانة ٣ / ٣١٨ ) .

(١١) البيت في الكتاب ٣٦٦ / ١ ، وفي الكشف ٣ / ١٥٦ ، وفي المعني ٣ / ١٠٩ ، وفي الخزانة ٣ / ١٠٩ =

والثاني<sup>(١)</sup> من القسمين الأولين مالا يكون قبله اسم يصح حذفه .

فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه<sup>(٢)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾<sup>(٣)</sup> أي مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وقال بعضهم : لا عاصم أي لا معصوم ، ( فالاستثناء )<sup>(٤)</sup> متصل<sup>(٥)</sup> .

وقال السيرافي : المراد بمن رحم الراحم أي الله تعالى لا المرحوم . فيكون أيضا متصلا .

( وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ ﴾<sup>(٧)</sup> فلا يجوز الإبدال في الآيتين ؛ لأن التحضيض كالأمر والشرط ، ولا يجوز : ليقم القوم إلا زيد ، وإن قام أحد إلا زيد<sup>(٨)</sup> .  
وكان الزجاج يميز البدل في قوم يونس<sup>(٩)</sup> .

---

= اللغة : العشية : من الزوال إلى الغروب : التبل : السهام ، المشرفي : السيف المنسوب إلى مشارف وهي قرى من قرى العرب تدنو من الريف ( الخزانة ٣ / ٣٢٠ ، ٣٢١ ) .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن المشرفي بدل من النبل ، والاستثناء منقطع .

(١) قسم قوله صفحة ٧٢٩ : أحدهما ما يكون قبله اسم متعدد أو غير متعدد ويصح حذفه .. إلخ .

(٢) انظر مثلا : الكتاب ١ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، والمقتضب ٤ / ٤١٢ ، وابن يعيش ٢ / ٨١ وكلها لم تنص على موافقة التميميين للحجازيين .

(٣) هود ٤٣ .

(٤) في ط : ماستثناء .

(٥) كالفراء في معاني القرآن ٢ / ٥ ، والنحاس في إعراب القرآن ٢ / ٢٨٥ ، وأبي البقاء في التبيان ٧٠٠ .

(٦) هود ١١٦ .

(٧) يونس ٩٨ .

(٨) أجاز الفراء الإبدال في الآيتين ، قال في معاني القرآن ١ / ١٦٧ : لولا بمنزلة هلا ألا ترى أنك إذا قلت للرجل : هلا قمت ، أن معناه لم تقم وقال فيه ٢ / ٣٠ بعد ذكر آية هود : وهو استثناء على الانقطاع مما قبله ، كما قال عز وجل : ﴿ إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ ﴾ ولو كان رفعا كان صوابا .

(٩) قال الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعراجه ق ١٩٢ : ويجوز الرفع على أن يكون على معنى فهلا كانت قرية آمنت غير قوم يونس ، فيكون إلا قوم يونس صفة .. ثم قال : ولا أعلم أحدا قرأ بالرفع ، وفي الرفع وجه آخر وهو البدل ، وإن لم يكن الثاني من جنس الأول ، كما قال الشاعر :

وبلدق ليس بها أنيس إلا اليعافير ولا العيس

لأن معنى لولا كانت قرية آمنت : ما آمنت قرية ، لأن اللوم على ما فات دلالة على انتفائه<sup>(١)</sup> .

ومثله قولهم : لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاماً (بسلام)<sup>(٢)</sup> أي متاركةً ووداعاً ، من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾<sup>(٣)</sup> ومعنى بسلام أي مع سلام ، أي متاركةً متتابعةً ، ويجوز أن يكون الباء للبدل ، أي تُسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ، ولا تخالطه أكثر من هذا .

ومنه قولهم : ماضر إلا ما نفع . وما زاد إلا ما نقص<sup>(٤)</sup> . وما فيهما مصدرية . وأبو سعيد<sup>(٥)</sup> وابن (ميرمان)<sup>(٦)</sup> يقدران الخبر ، أي ولكن النقصان أمره ، ولكن النفع أمره .

ومذهب سيويه أن ما بعد إلا في المنقطع مفرد - كما مر قبل<sup>(٧)</sup> - وأما نحو قوله<sup>(٨)</sup> :  
٢٢٣ - ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم بهنَّ فلول من قراع الكتاب<sup>(٩)</sup>

---

(١) تكملة من ط من قوله : وأما قوله تعالى إلى هنا .

(٢) فيما عدا ط بسلام أي مع سلام ، وقد أثرت إثباتها في الهامش ، لأنه سيفسرها بعد قليل فلا داعي للتكرار .

(٣) الفرقان ٦٣ .

(٤) نقله سيويه عن أبي الخطاب الأخفش في الكتاب ١ / ٣٦٧ .

(٥) يعني السرياني ، ورأي السرياني هذا مثبت في هامش الكتاب ١ / ٣٦٧ .

(٦) في ص : برهان ، ولا وجه لكلمة ابن هنا ، فإن المقصود أبو بكر ميرمان المترجم له صفحة ٣١٤ .

(٧) قد سبق أن نقل عن سيويه أن ما بعد إلا مفرد سواء كان متصلاً أو منقطعاً ، انظر صفحة ٧٢٤ . واكتفى هنا بالمنقطع وهو الصحيح ؛ لأن سيويه نص على جواز مجيء الجملة بعد إلا دون تأويلها بالمفرد . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٤ .

(٨) قائله النابغة الذبياني ، وستأتي ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٩) البيت في ديوانه ٦٠ ، والكتاب ١ / ٣٦٧ ، وفي الكامل ١ / ٥١ ، وفي الأغاني ١١ / ١٥ ط الثقافة ، وفي المغني

١٥٥ ، وفي شرح شواهد ٣٤٩ ، وفي معاهد التنصيص ٢ / ٣١ ، وفي الخزانة ٣ / ٣٢٧ .

اللغة : فلول : جمع قل ، وهو كسر في حد السيف ، القراع : المضاربة ، الكتاب : جمع كتيبة وهي الطائفة من الجيش .

الشاهد : أورده الرضي على أنه عند سيويه استثناء منقطع يجعل كالتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه .

وقوله<sup>(١)</sup> :

٢٢٤- فَتَى كَمَلَتْ أَخْلَاقَهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يُبْقِي عَلَى الْمَالِ بَاقِيَا<sup>(٢)</sup>

فظاهر فيه أول وجهي سيبويه المذكورين<sup>(٣)</sup> ، وذلك أن الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح ، أي إن كان ولا بد من العيب ففهم عيب واحد فحسب ، وهو فلول سيوفهم من القراع ، وفي أخلاقه ( ناقص )<sup>(٤)</sup> واحد ، وهو جوده الكامل الممزق للماله ، يعدون ما في ظاهره أدنى شائبة من النقص ، وإن كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب ، غلّوا في الشناء ، كما قال بديع الزمان<sup>(٥)</sup> :

عَيْبُهُ أَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ .

فنفي عين الكمال عن معاليه .

قوله : أو كان بعد خلا وعدا في الأكثر .

قال السيرا في : لم أر أحدا ذكر الجر بعد ( عدا )<sup>(٦)</sup> إلا الأخفش ، فإنه قرنهما في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها .

وقال - أي السيرا في - : ( ما )<sup>(٧)</sup> أعلم خلافا في جواز الجر بخلا ، إلا أن النصب بها أكثر كما ذكر سيبويه<sup>(٨)</sup> .

---

(١) قائله النابغة الجعدي ، وتقدمت ترجمته صفحة ٦٣٤ .

(٢) البيت في ديوانه ١٧٣ ، وفي الكتاب ٣٦٧ / ١ ، وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٩٦٩ ، وفي الهمع ٢٣٤ / ١ ، وفي الدرر ١ / ١٩٨ ، وفي الخزانة ٣ / ٣٣٤ .

الشاهد قوله : غير أنه جواد ، فإنه - عند سيبويه - استثناء منقطع جعل كالمتصل .

(٣) صفحة ٧٢٩ .

(٤) في ص : نقص .

(٥) أحمد بن الحسين بن يحيى الهمداني ، أحد أئمة الكتاب ، له مقامات ، وكان شاعرا لقي أبا بكر الخوارزمي فشجر بينهما مادعاهما إلى المساجلة فطار ذكر الهمداني في الآفاق ، كان قوي الحافظة ، ويذكر أن أكثر مقاماته ارتجال . توفي سنة ٣٩٨ هـ . ( الأعلام ١ / ١١٢ ) .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في ت : لم .

(٨) في الكتاب ١ / ٣٧٧ : وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا . فإذا قلت : ماخلا ، فليس فيه إلا النصب .

وأما خلا فهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بيمين ، نحو : خلت الدار من الأنيس ، وقد ( يضمن )<sup>(١)</sup> معنى جاوز ، فيتعدى بنفسه ، كقولهم : افعل هذا وخلاك ذم ، وألزموها هذا التضمنين في باب الاستثناء ؛ ليكون مابعدا في صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب ، ولهذا الغرض التزموا إضمار فاعله وفاعل عدا ، ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ، ولهذا أوجبوا إضمار اسمي ليس ولا يكون .

وأما عدا فمتعد في غير الاستثناء أيضا .

و ( فاعل )<sup>(٢)</sup> خلا وعدا - عند النحاة - بعضهم<sup>(٣)</sup> .

وفيه نظر ، لأن المقصود في : جاءني القوم خلا زيدا ، وعدا زيدا ، أن زيدا لم يكن معهم أصلا ، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه ، وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل ، فالأولى أن تضمير فيهما ضميرا راجعا إلى مصدر الفعل المتقدم ، أي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا ، كقوله تعالى : ﴿ اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾<sup>(٤)</sup> فيكون مفسر ضمير سياق القول .

والنصب في قولهم : ( كل شيء مَهْةٌ وَمَهَاهُ ما النساء وذكرهن )<sup>(٥)</sup> بعدا مضمرة .

وقال بعضهم : ( ما ) مؤول بإلا . ( ولم يثبت )<sup>(٦)</sup> .

قوله : وماخلا وماعدا .

إنما أُلْزِمَ النصبُ بعدهما ؛ لأن ما مصدرية ، وهي تدخل على الفعلية غالبا - كما يجيء

(١) في ص وط تضمن ولعل الأحسن يضمن ؛ لأن الشارح قال قبل : وأما خلا فهو لازم .

(٢) في ج : فاعلا .

(٣) كسيبويه في الكتاب ١/ ٣٧٧ ، والصيمري في التبصرة ١/ ٣٨٥ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٧٧ ، ونسبه في التصريح ١/ ٣٦٢ إلى جمهور البصريين .

(٤) المائدة ٨ .

(٥) فيما عدا ج : ما النساء وذكرهن . وقد أورد ابن الأثير هذا الحديث في النهاية ٤/ ٣٧٦ هكذا : كل شيء مهة إلا حديث النساء ، ثم قال : المهة والمهاة : الشيء الحقير اليسير ، والهاء فيه أصلية .. وقيل : المهاه : النضارة والحسن ، أراد على الأول أن كل شيء يهون ويترخ إلا حديث النساء أي أن الرجل يحتمل كل شيء إلا ذكر حرمه ، وعلى الثاني يكون الأمر بعكسه أي أن كل ذكر وحديث حسن إلا ذكر النساء . وانظر اللسان ١٧/ ٤٣٨ .

(٦) ساقط من ص .



في قسم الحروف<sup>(١)</sup> - وفي الاسمية قليلا ، وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية ، فتعين كونهما فعلين ، فوجب النصب ، والمضاف محذوف ، أي وقت ما خلا مجيئهم زيدا ، أي وقت خلوا مجيئهم زيدا ، وذلك أن ( الحين )<sup>(٢)</sup> كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية ، نحو : مَادَرَّ شَارِقُ<sup>(٣)</sup> ، ونحوه .

وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا<sup>(٤)</sup> .

ولم يثبت ، على أن ما زائدة .

قوله : وليس ولا يكون .

هما أيضا في محل النصب على الحال إذا ضمنا معنى الاستثناء ، ولا يستعمل في موضع لا يكون غيره ، نحو : ما كان ولم يكن ونحو ذلك ، وفاعلهما واجب الإضمار ، وهو ضمير راجع إلى بعض مضافا إلى ضمير المستثنى منه ، أي ليس بعضهم زيدا ، وذلك لمثل ما قلنا في وجوب إضمار فاعل خلا وعدا ، إلا أن الإضمار ههنا كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾<sup>(٦)</sup> بخلاف ذلك .

وأجاز الخليل أن يوصف بليس ولا يكون - منكر أو معرف باللام الجنسية ، نحو : جاءني الرجال ليسوا أولا يكونون زيدا ، وسمِعَ من ( بعض )<sup>(٧)</sup> العرب : ما أتتني امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة<sup>(٨)</sup> .

(١) ط ٣٨٦ / ٢ .

(٢) في ت : الخير .

(٣) سبق الحديث عنه صفحة ٣٢٤ .

(٤) في شرح الكافية الشافية لابن الحاجب ٧٢٢ : وتعينُ النصب مع « ما » هو مذهب الجمهور ، وحكى الجرمي الجر مع ( ما ) عن بعض العرب ، حكاه في كتاب الفرخ .

(٥) الآية الأولى من سورة القدر . ووجه الشبه بين الإضمارين أنه لا مرجع للضمير المذكور .

(٦) سورة ص ٣٢ والضمير هنا أيضا لا مرجع له لكن الحالة دلت عليه وعرف بها المقصود من الضمير ، أما في آية القدر ففهم المقصود من الضمير عقلا . والله أعلم .

(٧) تكلمة من ج .

(٨) في الكتاب ٣٧٦ / ١ ، ٣٧٧ ، وقد يكون صفة ، وهو قول الخليل رحمه الله ، وذلك قولك : ما أتاني أحد ليس زيدا وما أتاني رجل لا يكون بشرًا ... ويدل على أنه صفة أن بعضهم يقول : ما أتتني امرأة لا تكون فلانة ، وما أتتني امرأة ليست فلانة ، فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوه .

فيلحقها - إذن - ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث ، تقول  
مارأيت رجالا لا يكونون زيّدا ، وليسوا زيّدا ، ولم يجيء مثل ذلك في خلا وعدا .

ولم تستعمل هذه الأفعال في الاستثناء المفرغ ، على أنه قال الأحوص<sup>(١)</sup> :

٢٢٥- فَمَا تَرَكَ الصُّنْعُ الَّذِي قَدْ تَرَكَتَهُ      وَلَا الْغَيْظُ مِنِّي لَيْسَ جِلْدًا وَأَعْظَمًا<sup>(٢)</sup>  
أَيِّ إِلَّا جِلْدًا ( وَأَعْظَمًا )<sup>(٣)</sup> .

( ولا تستعمل هذه الكلم<sup>(٤)</sup> ) إلا في الاستثناء المتصل<sup>(٥)</sup> ، بخلاف غير ، فإنها  
تستعمل في المنقطع أيضا : كقوله<sup>(٦)</sup> :

٢٢٦- وَكُلُّ أَبِيِّ بِاسِلٍّ غَيْرِ أَنَّنِي      إِذَا عَرَضْتُ أُولَى الطَّرَائِدِ أَبْسِلُ<sup>(٧)</sup>

---

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٤١٣ .

(٢) البيت في ديوانه ١٩٧ ، وفي الأغاني ٤٩ / ٤ ، وفي الخزانة ٣ / ٣٣٧ ، وقال ٣ / ٣٣٨ : إنما الرواية قد صنعت  
بالخطاب مع عمر بن عبد العزيز ، أراد بصنعه تقريب ضده : زيد بن أسلم .

اللغة : الغيظ : الغضب .

الشاهد : أنشده الرضي مبينا أنه لم يجيء الاستثناء المفرغ في أفعال الاستثناء إلا في ليس .

(٣) ساقطة من ج و ص و ط .

(٤) في ص : ولا يستعمل هنا الكلام .

(٥) قال البغدادي في الخزانة ٣ / ٣٣٨ : قد وردت خلا في الاستثناء المنقطع كقول العجاج :

وبلدة ليس بها طوري      ولا خلا الجن بها إنسي (٢١٩)

فإن قوله : إنسي ، هو المستثنى منه ، والجن هو المستثنى ، وجنس كل منهما مغاير لجنس الآخر .

(٦) قائله الشنفرى ، قال البغدادي في الخزانة ٣ / ٣٤٤ : وزعم بعضهم أن الشنفرى لقبه - ومعناه عظيم الشفة -  
وأن اسمه ثابت بن جابر وهذا غلط ، كما غلط العيني في زعمه أن اسمه عمرو بن بران ، بل هما صاحبا في التلصص .  
وفي الأعلام ٥ / ٢٥٨ ، أن اسمه عمرو بن مالك الأزدي من قحطان ، وهو أحد الخلاء الذين تبرأت منهم عشائريهم ،  
قتله بنو سلّامان نحو ٧٠ قبل الهجرة وفي الأمثال : أعدى من الشنفرى .

(٧) البيت في لامية العرب ٥٢ ، وفي الخزانة ٣ / ٣٤٠ .

اللغة : كُلٌّ : أي كل واحد من هذه الوحوش ، الأبي : الصعب الممتنع ، باسل : جريء شجاع ، الطرائد :

جمع طريدة وهي ما طرد من صيد وغيره .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن غير تستعمل في الاستثناء المنقطع كالتصل . ذلك أن المستثنى منه هم الوحوش

والمستثنى هو الشاعر ، فالاستثناء منقطع .

قوله : ويجوزُ النصبُ ويُختارُ البدلُ فيما بعد ( إلا ) في كلام غير موجب ذكر  
المستثنى منه نحو : مَافَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ، وَإِلَّا قَلِيلًا .

اعلم أن لاختيار البدل في المستثنى شروطا .

أحدها : أن يكون بعد إلا ، ومتصلا ، ومؤخرا عن المستثنى منه ، المشتمل عليه  
استفهام أو نهي أو نفي صريح أو مؤول ، غير مردود به كلام تضمن الاستثناء ، وأن  
لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه .

فقولنا : المشتمل عليه استفهام أو نهي أو نفي ، يدخل فيه الضمير الراجع قبل  
الاستثناء بإلا على اسم صالح لأن يبدل منه معمول للابتداء ، أو أحد نواسخه ، نحو  
قولك : ما أحد ضربته إلا زيدا ، يجوز لك الإبدال من هاء ضربته ، لأن المعنى ماضرت  
أحدا إلا زيدا ، فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى ، وكذلك إذا كان  
الضمير في صفة المبتدأ نحو : ما أحد لقيته كريم إلا زيدا .

ومثال دخول النواسخ : ماظننت أحدا يقول ذلك إلا زيدا ، بالرفع بدلا من ضمير  
يقول ، لأن المعنى ما يقول ذلك أحد في ظني إلا زيدا ، والإبدال من صاحب الضمير  
أولى ؛ لأنه الأصل ، ولا يحتاج إلى تأويل ، لكونه في غير موجب .

ولو لم يرجع الضمير إلى المبتدأ - في الحال أو الأصل - لم يجز الإبدال منه - على  
ما قيل<sup>(١)</sup> - فلا تقول : ماضرت أحدا يقول ذلك إلا زيدا بالرفع بدلا من ضمير  
يقول ؛ لأن القول ليس بمنفي ، بل المنفي الضرب .

قال سيبويه : إذا قلت : مارأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا - ورأيت بمعنى  
أبصرت - وجب نصب المستثنى ؛ لأنه ليس من نواسخ الابتداء<sup>(٢)</sup> .

هذا قوله ، وأنا لا أرى بأسا في غير نواسخ الابتداء أيضا ( في )<sup>(٣)</sup> الإبدال من  
ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه ، إذا شمل النفي عامل ذلك الضمير ، نحو :

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٢) كلام سيبويه في الكتاب ١ / ٣٦١ يتضمن معنى ما ذكره الرضي .

(٣) تكملة من جوط .

ما كلمت أحدا ( أنصفني )<sup>(١)</sup> إلا زيد ( لأن المعنى : ما أنصفني أحد كلمته إلا زيد )<sup>(٢)</sup> ، ومنه قول عدي بن زيد<sup>(٣)</sup> .

٢٢٧- في ليلة لا ترى بها أحدا يحكي علينا إلا كواكبها<sup>(٤)</sup>

وترى من رؤية العين ، وفي جعله من رؤية القلب - كما ذهب إليه سيويه<sup>(٥)</sup> - نظراً ؛ لكونه مخالفاً لظاهر معنى البيت ، فالإنصاف<sup>(٦)</sup> والحكاية<sup>(٧)</sup> منفيان معني ، بلى ، لو قلت : لا أؤدي أحدا يوحد الله إلا زيداً ، لم يجوز الإبدال من ضمير يوحد ، لأن التوحيد ليس بمنفي ، بل الأذى فقط .

وكذا يجوز الإبدال من المضاف والمضاف إليه المتعدد ، إذا كان المضاف معمولاً لغير موجب ، نحو : ما جاءني أخو أحد إلا زيد .

وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو : ( ما )<sup>(٨)</sup> أتاني غلام لأحد إلا زيد .

قولنا : أو مؤول به يدخل فيه نحو : قلما رجل يقول ذلك إلا زيد ، وقل رجل يقول ذلك إلا عمرو ، وأقل رجل يقول ذلك إلا زيد . وفي : قل رجل ، وقلما رجل ، وأقل رجل معنى النفي .

(١) في ص وط : ينصفني .

(٢) ساقط من ج .

(٣) عدي بن زيد بن حماد بن زيد العبدي التميمي ، شاعر من دهاة الجاهليين ، كان قروياً من أهل الحيرة فصيحاً يحسن العربية والفارسية ، وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى ، قتله الثعمان بن المنذر بسبب وشاية نحو سنة ٣٥ قبل الهجرة ( الأعلام ٤ / ٥ ) .

(٤) البيت في ديوانه ١٩٤ ، وفي الكتاب ١ / ٣٦١ ، وفي المقتضب ٤ / ٤٠٢ ، وفي المحتسب ١ / ٦٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١ / ٧٣ ، وفي الخزانة ٣ / ٣٤٨ ، ورد في ٣ / ٣٥١ على الرضي نسبته البيت لعدي بن زيد ، وقال : هو من قصيدة لأحيحة بن الجلاح ، وترجم لأحيحة في ٣ / ٣٥٧ ، وهو أيضاً في المغني ١٩١ ، وفي شرح شواهد ٤١٧ .

الشاهد قوله : كواكبها ، فإنه بدل من الضمير في يحكي ، والضمير ليس معمولاً للابتداء أو أحد نواسخه ، وترى هنا بصرية - خلافاً لسيويه - لأنه جعلها قلبية .

(٥) الكتاب ١ / ٣٦١ .

(٦) في نحو : ما كلمت أحدا أنصفني إلا زيد .

(٧) في بيت عدي بن زيد السابق .

(٨) ساقطة من ط .

قال أبو علي : قلما يكون بمعنى النفي الصَّرْف ، نحو : قلما سرْتُ حتى أدخلها ، بالنصب لا غير ، ولو كان للإثبات لجاز الرفع<sup>(١)</sup> ، كما يجيء في نواصب الفعل<sup>(٢)</sup> .

قال<sup>(٣)</sup> : ويجيء بمعنى إثبات الشيء ( القليل )<sup>(٤)</sup> كقوله<sup>(٥)</sup> :

٢٢٨- قلما عَرَسَ حتى هَجَّتْهُ بالتبشير من الصُّبح الأول<sup>(٦)</sup>

( والأغلب الأول )<sup>(٧)</sup> .

(١) سبق أن ذكرت أن جعل ( أقل ) ونحوه بمعنى النفي رأي سيبويه والمبرد ، وأبو علي تابع لهما ، انظر صفحة ٢٥٢ تعلية ٤ ، ورأي أبي علي في قلما وأقل ونحوه مذكور في المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات صفحة ٣٠٠ قال : قلما أجرى نفيا وغلب ذلك فيه ضارع الحرف فلم يقتض الفاعل . ثم قال : ويدلك على إجرائهم إياه مُجرى الحرف وأنه لذلك يحسن أن لا يقتضي فاعلا كما يقتضيه سائر الأفعال لمشايبته حرف النفي في قولهم : قلما سرْتُ حتى أدخلها ، ألا ترى أنهم لم يرفعوا الفعل بعد حتى كما لم يرفعوه بعد النفي في قولك : ما سرْتُ حتى أدخلها . ونقله البغدادي عن الإيضاح الشعري بتفصيل جيد في الخزانة ٣ / ٣٦٤ - ٣٦٨ .

(٢) ط ٢ / ٢٤٢ .

(٣) يعني أبا علي ، ورأيه هذا في البغداديات ٣٠١ قال عن ( كَثُرَ مَا تَقُولُنَّ ذاك ) : ويحتمل أن تكون بمعنى المصدر كأنه ( قال ) كَثُرَ قَوْلُكَ ، وكذلك ما حكاه من قولهم : قلما سرْتُ يحتمل هذين الوجهين ، وانظر : الخزانة ٣ / ٣٦٤ .

(٤) في ت : قليل .

(٥) قائله ليبد بن ربيعة العامري ، وتقدمت ترجمته صفحة ٦٤٤ .

(٦) البيت في ديوان ليبد ١٤٢ ، وفي شرح المرزوقي للحماسة ٣٢٢ و ١٨٢١ ، وفي الخزانة ٣ / ٣٦٣ .

اللغة : قلما : المقصود بها هنا : قليلا ما ، وقد كفت ( ما ) الفعل ( قَلَّ ) عن طلب الفاعل ، ونقل البغدادي في الخزانة ٣ / ٣٦٤ - ٣٦٨ حديث أبي علي عن ( أقل وقل وقلما ) واستجاده ، وقال : إن الرضي اختصره ، وإنه نقله برمته إتماما للفائدة ولنفاسته . عرس : التعريس ، النزول في آخر الليل للاستراحة والنوم ، وفاعله ضمير مستتر يعود على مجود في قوله قبل :

ومجود من صَبَابَات الكَرَى عاطف التَّمْرِقِ صَدَقَ المَبْتَذَلُ

والمجود : الذي جاده النعاس وألحَّ عليه حتى نام ، صبابات الكرى : بقيته ، وعاطف التمرق : الذي عطف نمرقه وثناها ، وصدق المبتذل : الصدق : الصلب القوي ، المبتذل : عكس الصيانة ، هجته : أيقظته ، وحتى هنا بمعنى إلا ، والتبشير : أوائل الصبح المبشرات به ( انظر الخزانة ٣ / ٣٦٨ ، ٣٦٩ ) .

الشاهد : أنشد الرضي عل أن أبا علي قال : إن قلما قد تجيء بمعنى إثبات الشيء القليل ، والكثير أن تكون للنفي الصَّرْف .

(٧) تكملة من ط .

ولكون أقل رجل مؤولاً بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء ، كما لا تدخل على ما النافية ، ومن ثم كان وصف المضاف إليه ( أقل ) - في الأشهر - فعلاً أو ظرفاً ، لأن أصل النفي دخوله على الفعل ، فلو قلت : أقل ( رجل ) <sup>(١)</sup> ذى جُمّة . لم يحسن ، على ما قال الأخفش <sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : ووصفه بنحو صالح لا يجوز في القياس <sup>(٣)</sup> . قال : ومن جوز فلاعطائه معنى الفعل <sup>(٤)</sup> ، ألا ترى أن سيبويه أجاز حكاية نحو ( لبيبة عاقلة ) <sup>(٥)</sup> إذا سُمّي به كالجملة .

وفاعل قل وقُلما لا يكون إلا نكرة ، وكذا ما أضيف إليه أقل ؛ لكونه كالمجرور برب .

قال أبو علي : أقل مبتدأ حذف خبره ( وجوبا ) <sup>(٦)</sup> استغناء بوصف المضاف إليه ، كما حذف خبر مابعد لولا <sup>(٧)</sup> .

وفيما قال نظر ؛ لأنه لا معنى لقولك أقل رجل يقول ذلك إلا زيد موجود ، كما لا معنى لقولك أقائم الزيدان موجود .

قال <sup>(٨)</sup> : أو نقول : هو مبتدأ لا خبر له ، لأن فيه معنى الفعل ، كما في أقائم الزيدان <sup>(٩)</sup> .

وقال بعضهم : نحو ( يقول ذلك ) في أقل رجل <sup>(١٠)</sup> يقول ذلك إلا زيد خبر

(١) في ت : رجلا .

(٢) الخزانة ٣ / ٣٦٦ نقلا عن الإيضاح الشعري .

(٣) أيضا الخزانة ٣ / ٣٦٦ نقلا عن الإيضاح الشعري .

(٤) الخزانة ٣ / ٣٦٧ نقلا عن الإيضاح الشعري .

(٥) في ص وط : لبيبة وعاقلة ، والصواب ما أثبتته ، وفي الكتاب ٢ / ٦٦ : وإذا سميت رجلا بعاقلة لبيبة ، أو عاقل لبيب صرفته وأجرته مجراه قبل أن يكون اسما .

(٦) في ط : هو جوبا ، ولعله خطأ طباعي .

(٧) الخزانة ٣ / ٣٦٥ نقلا عن الإيضاح الشعري .

(٨) يعني أبا علي .

(٩) الخزانة ٣ / ٣٦٥ نقلا عن الإيضاح الشعري .

(١٠) ساقط من ص .

المبتدأ ، وإلا زيد بدل من ضمير يقول ، وكذا في أقل رجلين يقولان ذلك إلا الزيدان ، وأقل رجال يقولون ذلك إلا الزيدون .

قال : وإنما نُثني ضميرُ يقولان ، وجميع ضمير يقولون ؛ لأن أفعال التفضيل - كما يجيء في بابه<sup>(١)</sup> - إذا أُضيف إلى نكرة فإن كانت مفردة فهو مفردٌ ، وإن كانت مشاةً أو مجموعة فهو مشى أو مجموع ، بخلاف ما أُضيف إلى المعرفة ، نحو : أفضل الرجلين وأفضل الرجال . والحق من هذه المذاهب ثاني قولِي أبي علي<sup>(٢)</sup> ؛ لأنك تقول : أقل من يقول ذلك إلا زيد ، وقُل من يقول ذلك إلا زيد ، ومن نكرة لا بُدَّ لها من وصف ، وأقل رجل يقول ، بمعنى أقل من يقول .

فالجمله - إذن - وصفٌ للنكرة كما كانت وصفا لمن .

ولا يجوز إبدال زيد من لفظ المضاف إليه في أقل رجل ، لأن أقل ( رجل )<sup>(٣)</sup> يكون - إذن في التقدير - مضافاً إلى ذلك البدل الذي هو مثبتٌ ، وهو لا يضاف إلا إلى مانفي الحكم عنه .

ولا يجوز أيضاً إبداله من لفظ أقل ، إذ لو أبدلت منه طرحته في التفسير ، فيبقى : يقول ذلك إلا زيد . ولا يصح<sup>(٤)</sup> .

فالرفوعُ بعد إلا في مثل هذا المقام معرفةٌ كان أو نكرة بدلٌ من المضاف إليه أقل - على المعنى المؤول به الكلام - إذ التقديرُ ما رجل يقول ذلك إلا زيد ، أي ما يقول ذلك إلا زيد . ( وينبغي أن يكون تأويل النفي ظاهراً ، ومن ثم ردُّ على الزجاج في تجويز الرفع في قوم يؤنس في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾<sup>(٥)</sup> الآية<sup>(٦)</sup> ، فجعل التحضيض كالنفي )<sup>(٧)</sup> .

(١) ط ١١٧/٢ .

(٢) يعني قوله : إن أقل مبتدأ لا خبر له ، انظر صفحة ٧٤٠ .

(٣) تكملة من ص .

(٤) لأنه لا يميز الاستثناء المفرغ في الموجب .

(٥) يؤنس ٩٨ .

(٦) تمامها ﴿ فَتَقَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤُنْسُ لِمَا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غَدَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾ .

(٧) تكملة من ط .

وقد تُجرى لفظة أُبَي وما تصرف منه مجرى النفي ، قال تعالى : ﴿ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> والمفرغ لا يجيء في الموجب إلا نادرا ، فعلى هذا يجوز نحو : أبى القوم أن يأتوني إلا ( زيد ) <sup>(٣)</sup> ، إذ حيث يجوز المفرغ يجوز الإبدال .

وتأويل النفي في غير الألفاظ المذكورة نادرٌ ، كما جاء في الشواذ <sup>(٤)</sup> ﴿ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ <sup>(٥)</sup> أي لم يطيعوه إلا قليل .

ولا يجوز مات الناس إلا زيد ( أي لم يعيش الناس إلا زيد ) <sup>(٦)</sup> .

وكذا لا يجوز في الأمر والشرط الإبدال والتفريع ، نحو : ليقم القوم إلا زيد ، وإن قام أحد إلا زيد قمْتُ .

وكان الزجاج يميزُ البديل في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ ﴾ <sup>(٧)</sup> لتأويله التحضيض بالنفي ، لأن المعنى ما آمنت قرية ، إذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه <sup>(٨)</sup> .

( وقدردّه ) <sup>(٩)</sup> النحاة <sup>(١٠)</sup> .

(١) الإسرائ ٨٩ .

(٢) التوبة ٣٢ ، قال الفراء في معاني القرآن ٤٣٣ / ١ : دخلت إلا لأن في ( أبيت ) طرفاً من الجحد ، ألا ترى أن أبيت كقولك : لم أفعل .

(٣) في ج وص : زيدا .

(٤) نسبها ابن خالويه في مختصره لشواذ القراءات صفحة ١٥ إلى أُبَي والأعمش .

(٥) البقرة ٢٤٩ ، وقدره أبو البقاء العكبري في التبيان ٨٥ مرفوعاً بفعل محذوف كأنه قال : امتنع قليل ، ولا يجوز أن يكون بدلاً .

(٦) ساقط من ص .

(٧) يونس ٩٨ .

(٨) سبق تخرج رأيه صفحة ٧٣١ .

(٩) في ط : وقدره ، ولعله خطأ طباعي .

(١٠) أجاز الفراء الرفع في قوم يونس في معاني القرآن ١ / ١٦٧ ، ٢ / ٣٠ ، ونصره أيضاً النحاس في إعراب القرآن

٢ / ٢٦٩ ، فقال : ومن أحسن ما قيل في الرفع ما قاله أبو إسحاق ، قال : يكون المعنى غير قوم يونس ، فلما جاء بدلاً أعرب الاسم الذي بعدها بإعراب غير . وانظر : البحر المحيط ٥ / ١٩٢ .



وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ <sup>(١)</sup> فالنصب لا غير <sup>(٢)</sup> .

وقولنا : غير مردود به كلام تضمّن الاستثناء احتراز عن نحو : ( ما قام القوم إلا زيدا ) <sup>(٣)</sup> ردًا على من قال : قام القوم إلا زيدا ، إذ النصب ههنا أولى لقصد التطابق بين الكلامين .

وقولنا : وأن لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو : ما جاءني أحد حين كنت جالسا ههنا إلا ( زيدا ) <sup>(٤)</sup> فإن الإبدال ليس بأولى ههنا من النصب ، إذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ، ومع تراخي ما بينهما لا يبين ذلك <sup>(٥)</sup> .

فاذا تقرر هذا فاعلم أن هذا الاتباع إبدال عن البصرية <sup>(٦)</sup> ، لأن عبرته بجواز حذف المتبوع ، وهو هاهنا جائز .

وقال الكسائي <sup>(٧)</sup> والفراء <sup>(٨)</sup> : إلّا حرف عطفي بهذه الشروط .

ولا خلاف بينهم في معنى إلّا ، وأنه للاستثناء ، وإنما ( جعلاه ) <sup>(٩)</sup> عطفا لأن البدل والمبدل منه في كلام واحد ، والمستثنى من حيث المعنى في كلام ، والمستثنى منه في آخر ؛ لأن معنى ما قام القوم إلا زيد : ما قام القوم وقام زيد .  
والجواب : أنهما في اللفظ كلام والإبدال معاملة لفظية .

(١) هود ١١٦ .

(٢) أجاز الفراء في هذه الآية الرفع أيضا : معاني القرآن ١ / ١٦٧ ، ٢ / ٣٠ .

(٣) في ط : ما قام إلا زيدا ، والصواب ما أثبتته ؛ لأنه استثناء تام غير موجب ، فلا بد من ذكر المستثنى منه .

(٤) في ص وط : زيد .

(٥) هذا التفصيل في شروط اختيار البدل يوم أنه مما سبق إليه الرضي ، وقد نسب السيوطي في الجمع ١ / ٢٢٤ إلى ابن مالك ، ونسبه الأزهري في التصريح ١ / ٣٥٠ إلى الرضي وغيره .

(٦) انظر مثلا : الكتاب ١ / ٣٦٠ ، والأصول ١ / ٣٠٣ ، والمسألة الخامسة والثلاثين من الإنصاف ٢٦٦ .

(٧) هذا مذهب الكوفيين ، وانظر : الأصول ١ / ٣٠٣ ، والإنصاف ٢٦٦ ، ونسب ابن يعيش هذا الرأي إليهما ٨٢ / ٢٠ .

(٩) في ت : حوَّلاه .

قال بعضهم : لو كان بدل البعض وجب الضمير ، وليس من بدل الكل ، ولا الاشتغال ، فهو شبهه ببديل الغلط و ( بدل الغلط )<sup>(١)</sup> لا يكون في فصيح الكلام .

والجواب : أنه بدل البعض ، ولم يحتج إلى الضمير لقريضة الاستثناء المتصل ، لإفادته أن ( المستثنى بعض )<sup>(٢)</sup> المستثنى منه .

قال ثعلب : كيف يكون بدلاً والأول مخالف للثاني في النفي والإيجاب<sup>(٣)</sup> .

والجواب : أنه لا مَنَعَ منه مع الحرف المقتضي لذلك ، كما جاز في الصفة ، نحو : مررت برجل لا ظريف ولا كريم . جعلت حرف النفي مع الاسم ( الذي )<sup>(٤)</sup> بعده صفةً لرجل ، والإعراب على الاسم ، كذلك يجعل في نحو : ما جاء القوم إلا زيد . قولنا : إلا زيد بدلاً والإعراب على الاسم .

( ولو كان عطفًا لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع كمعناه مع ثبوته ، إذ ذلك من أحكام البديل لا من أحكام العطف )<sup>(٥)</sup> .

والفراء يمنع النصب على الاستثناء إذا كان المستثنى منه منكرًا ، فيوجب البديل في نحو : ما جاءني أحد إلا ( زيد )<sup>(٦)</sup> . ويجوز النصب والإبدال في : ما جاءني القوم إلا زيد ، وإلا زيدًا<sup>(٧)</sup> .

ولعله قاس ذلك على الموجب ، فإنه لا ينتصب المستثنى ( فيه )<sup>(٨)</sup> إلا والمستثنى منه معرّف باللام ، فلا يجوز جاءني قوم إلا زيدا ، لأن دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء .

(١) ساقطتان من ص .

(٢) ساقطتان من ص .

(٣) نسبه إليه ابن عيش في شرحه للمفصل ٢ / ٨٢ ، وأجاب عنه بجواب طويل اكتفى الرضي ببعضه .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : زيدا ، ولعل الأحسن ما أثبتته لأن الإبدال فيها واجب عند الفراء .

(٧) قال في معاني القرآن ١ / ١٦٦ : وأما النكرة فقولك : ما فيها أحد إلا غلامك ، لم يأت هذا عن العرب إلا باتباع ما بعد إلا ما قبلها ، وقال تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ لأن في فعلوه اسما معرفة فكان الرفع الوجه .. وهي في قراءة أبي ( مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا ) .

(٨) في ط : منه .

وليس بشيء ؛ لأن امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول ، ( وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر )<sup>(١)</sup> .

ولهذا إذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا ، نحو : له علي عشرة إلا واحدا . .

وذهب بعض القدماء<sup>(٢)</sup> إلى أنه يجب النصب على الاستثناء ، ولا يجوز الإبدال إذا صلح الكلام للإيجاب بحذف حرف النفي ، نحو : ما جاءني القوم إلا زيدا ، فإنه يجوز : جاءني القوم إلا زيدا ، فكما لا يجوز الإبدال في الموجب لا يبيزه في غير الموجب قياسا عليه . وهو باطل ، (بقوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> بالإبدال<sup>(٤)</sup> ، و<sup>(٥)</sup> (بقوله تعالى : ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾<sup>(٦)</sup> فإن الفعل يصلح للإيجاب ، مع أن البديل هو المختار .

وأما إذا لم يصلح الفعل للإيجاب ، نحو : ما جاءني أحد إلا زيدا ، وما جاءني رجل إلا عمرو ، فإنه يجوز البديل والنصب ، إذ لا يجوز : جاءني أحد إلا زيدا ، حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب .

ومن جعل للفراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ؟ ومن أين لهما ذلك ؟ هذا ولما تقرر أن الإتيان هو الوجه مع الشرائط المذكورة<sup>(٧)</sup> ، وكان أكثر القراء على

(١) ساقط من ص .

(٢) لم أهد إلى قائله .

(٣) النور ٦ .

(٤) أجاز فيها العكيري في التبيان ٩٦٥ أن تكون نعتا للشهداء أو بدلا منه ، قال : ولو قرئ بالنصب لجاز أن يكون خبر كان أو على الاستثناء .

(٥) تكملة من ط .

(٦) النساء ٦٦ وهي قراءة سبعة ، قال في الكشف ٣٩٢/١ : قوله ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ قرأه ابن عامر بالنصب على الاستثناء .. وقرأ الباقر بالرفع على البديل من الضمير المرفوع في فعلوه ، وهو وجه الكلام .

(٧) قال الرضي صفحة ٧٣٧ : اعلم أن لاختيار البديل في المستثنى شروطا أحدها ، ولم يرد ذكر لثانيها ، واكتفى بسرد الشروط دون تعداد .

النصب<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرُكَ ﴾<sup>(٢)</sup> تكلف جاز الله<sup>(٣)</sup> لئلا تكون قراءة الأكثر محمولة على وجه غير مختار ، فقال<sup>(٤)</sup> : امرأتك بالرفع بدل من أحد ، وبالنصب مستثنى من قوله تعالى : ﴿ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾<sup>(٥)</sup> لا من قوله : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾<sup>(٦)</sup> .

فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القراءتين ( إذن ، ولا يجوز تناقض القراءات ، لأنها كلها قرآن ، ولا تناقض في القرآن )<sup>(٧)</sup> قال : وبيان التناقض أن الاستثناء من ( أسر ) يقتضي كونها غير مُسرَى بها ، والاستثناء من لا يلتفت أحد يقتضي كونها مُسرَى بها ، لأن الالتفات بعد الإسرائ ، فتكون مُسرَى بها غير مُسرَى بها<sup>(٨)</sup> .

والجواب أن ( أسر )<sup>(٩)</sup> وإن كان مطلقا في الظاهر ، إلا أنه في المعنى مقيد بعدم الالتفات ، إذ المراد أسر بأهلك إسرائ لا التفات فيه ، إلا امرأتك فإنك تُسري بها إسرائ مع الالتفات ، فاستثن - على هذا - إن شئت من أسر أو من لا يلتفت ، ولا تناقض . وهذا كما تقول : ( امش ولا تتبخر )<sup>(١٠)</sup> أي امش مشيا لا تبخر فيه .

وإذا كان المُستثنى بعد المُستثنى منه قبل صفته نحو : ما جاءني رجل إلا عمرو خير من زيد ، فعند سيبويه إتباعه أولى من النص<sup>(١١)</sup> .

(١) في الكشف ٥٣٦ / ١ : قوله : ﴿ إِلَّا أَمْرُكَ ﴾ قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل من أحد لأنه نهي ، والنهي نفي ، والبدل في النفي وجه الكلام .. وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء من النهي ؛ لأن الكلام قد تم قبله ، والأول أحسن .

(٢) هود ٨١ والآية بنماها ﴿ قَالُوا يَا لَوُطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴾ .

(٣) يعني الزمخشري .

(٤) في الكشف ٢٨٤ / ٢ : فإن قلت : ما وجه قراءة من قرأ ( إلا امرأتك ) بالنصب ؟ قلت : استثناءها من قوله فأسر بأهلك ، والدليل عليه قراءة عبد الله فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك ، ويجوز أن ينتصب عن لا يلتفت على أصل الاستثناء ، وإن كان الفصح هو البدل ، أعني قراءة من قرأ بالرفع فأبدلها عن أحد .

(٥) هود : ٨١ ، وتقدمت .

(٦) ساقط من ج و ص .

(٧) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، وشرح ابن الحاجب لكافيته ٤٥ .

(٨) في ط : الإسرائ .

(٩) في ص : امش ولا تبخر فيه ، كأنه قيل : ولا يلتفت منكم أحد في الإسرائ ، وكذا امش ولا تبخر في المشي ، فحذف الجار والمجرور للعلم به .

(١٠) الكتاب ١ / ٣٧٢ .

لأن المبدل منه وهو الموصوف متقدم ، ( وحكي أن سيويه يختار <sup>(١)</sup> ) النصب على الاستثناء .

والمازني يختار ذلك على الإبدال <sup>(٢)</sup> .

نظرا إلى أن الصفة كجزء الموصوف ، فكأنه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه ، وأيضا فإن الإبدال من شيء علامة الاستغناء عنه وإلغائه ، ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به ، والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد .

قوله : ويعرب على حسب العوامل ، إذا كان المستثنى منه غير مذكور ، وهو في غير الموجب ليفيد ، مثل : ما ضربني إلا زيد ، إلا أن يستقيم المعنى ، نحو : قرأت إلا يوم كذا ، ومن ثم لم يحز : مازال زيد إلا عالما .

هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ ، والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل إلا ، لأنه لم يشغل بمستثنى منه ، فعمل في المستثنى .

واعلم أن المنسوب إليه الفعل أو شبهه - كما تكرر ذكره - هو المستثنى منه مع المستثنى ، وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى ؛ لأنه الجزء الأول ، والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات ، فأعرب بالنصب .

ثم إن أمكن المستثنى للمستثنى منه في الإعراب فهو أولى ، كما في : ما قام القوم إلا زيد ، إذاناً بكونه من تمام المنسوب إليه ، وعبرة إمكان إتباعه إياه بتجويز حذف المستثنى منه ، وقيام المستثنى مقامه على البذل ، وذلك في غير الموجب .

وإن لم يحز حذفه كما في الموجب لم يحز إتباع المستثنى إياه ، بل وجب نصبه ؛ لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا <sup>(٣)</sup> .

وأما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب ، وجوازه في غير الموجب فلأن

(١) في ص : وعزي إلى سيويه .

(٢) التسهيل ١٠٢ .

(٣) صفحة ٧٢٧ .

المستثنى المتصل الذي كلاً ما فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة إلا الميرد<sup>(١)</sup> ، وعند أكثر الأصوليين ، أما الميرد وبعض الأصوليين فإنهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى أجاز بعضهم : جاءني رجل إلا زيدا<sup>(٢)</sup> .

والأول هو الوجه ؛ لأن الاستثناء إخراج اتفاقاً ، وهو لا يكون إلا بعد تحقق الدخول ، ثم إن المخرج منه إنما يصح حذفه إذا قام عليه دليل ، والدليل المستمر دلالة على المخرج منه هو المستثنى ؛ لأنه يعرف به أن المقدر متعدد من جنسه يعمه وغيره ، وذلك المتعدد المقدر لا يمكن أن يكون بعضاً من الجنس غير معين ؛ لأنه لا يتحقق - إذن - دخول المستثنى فيه ، ولا أن يكون بعضاً معيناً يدخل فيه المستثنى قطعاً ، لعدم قيام قرينة في الأغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق إلا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه .

وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب ، نحو : ما قام إلا زيد ، لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها أو عليها ، ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يكثر ويغلب . وأما اشتراكها في وقوع الفعل منها أو عليها ، ومخالفة واحد إياها في ذلك فمما يقل ، نحو قولك : كل حيوان يحرك الفك الأسفل في الأكل إلا التمساح ، ويعلم الله إلا قدم العالم أو حدوث ذاته ، ويستطيع تعالى إلا المستحيلات<sup>(٣)</sup> ، وقرأت إلا يوم كذا ، وضربته إلا بالسوط<sup>(٤)</sup> ، قال تعالى :

---

(١) لم أجد في المقتضب ما يؤيد هذا ، ووجدته منع أن تقول : هذا درهم إلا جيد . ٤ / ٤٢٢ مع أنه يمكن أن يدخل جيد تحت درهم .

(٢) فصل هذه المسألة القرافي في كتابه الاستغناء من ٥٧٧ - ٥٧٩ ، وانظر العدة في أصول الفقه ٢ / ٦٧٣ ، ٦٧٤ .  
(٣) مذهب السلف أن الله تعالى لا يخفى عليه شيء ، بل يعلم كل شيء ، وأنه تعالى يقدر على كل شيء ، ففي هذين المثالين اختلال في العقيدة ، وهو يمثل مذهب المعتزلة ، الذين يرون أن الله عز وجل يمكن أن يعلم بعض الأشياء دون بعض ، وأنه يمكن أن يقدر على بعض الأشياء دون بعض ، لذا وجب التنبيه إلى ذلك .

(٤) تحدث الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم ( القسم الأول ج ١ / ١٧٢ - ١٨٧ ) عن وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب ، وذكر أن النحاة لا يميزونه ، إلا أن ابن الحاجب أجازته في الفضلات بشرط الإفادة ، نحو : قرأت إلا يوم كذا .

ثم قال الشيخ ١ / ١٧٣ : أحصيت آيات الاستثناء في القرآن الكريم ، وكان من ثمره هذا الاستقراء أن وجدت =

﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ﴾<sup>(١)</sup> .

ويمكن أن يقوم في بعض المواضع على بعض معيّن من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل<sup>(٢)</sup> ، كما إذا قيل لك : مالقيت صناع البلد ؟ فتقول : لقيت إلا فلانا ، لكن الأغلب عدم التفريغ في الموجب .

( ويجوز التفريغ في موجب مؤول ( بالمنفي )<sup>(٣)</sup> ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَيُّ الْكُفْرَاءِ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾<sup>(٤)</sup> )<sup>(٥)</sup> .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة ، والمنسوب إليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء ، وكان المستثنى ( منه )<sup>(٦)</sup> - كما تقدم<sup>(٧)</sup> -

---

= آيات كثيرة جاء فيها الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب ، وبعض هذه الآيات جاء الإثبات فيها مؤكدا ، مما يُعَدُّ تأويل هذا الإثبات بنفي ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾ . ثم قال ١/ ١٧٥ : كان يجمل بابتداء الحاجب الذي أجاز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب في الفضلات وشرط له الإفادة أن يحتكم إلى أسلوب القرآن الكريم .. فلا يمثل بهذا المثال الهزيل : قرأت إلا يوم كذا ، ومن أين جاءت الفائدة في هذا المثال ؟ وهل من المستطاع أن يقرأ الإنسان في جميع أيامه حتى وهو طفل رضيع ، أليس هذا من الكذب الذي منعوا وقوع المفرغ بعد الإيجاب بسببه .

وتخصيص العصام الأيام بأسبوع أو شهر أو سنة ليس عليه دليل في الكلام ، ولو اعتبرنا مثل هذا التخصيص مسوغا لجاز : ضربني إلا زيد ، وتريد بالضاربين جماعة معينة ، إخوتك ، أبناءك ، وهو ما منعه ابن الحاجب . ثم ذكر الشيخ عزيمة الآيات التي ورد فيها الاستثناء المفرغ في الإيجاب في القرآن ١/ ١٧٦ ، ١٧٧ . ثم ذكر إعراب العرب والمفسرين للآيات المذكورة ، ورد على من يتمحل تأويل هذه الآيات جميعها بالنفي بما قاله أبو حيان في بحر المحيط ١/ ٢٨٧ في الرد على من أول قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ بقوله : لم يفوا ، قال : فليس بشيء ؛ لأن كل موجب إذا أخذت في نفي نقيضه أوضده كان كذلك ، فليجز : قام القوم إلا زيد ، لأنه يؤول بقولك : لم يجلسوا إلا زيد ، ومع ذلك لم تعتبر العرب هذا التأويل فتنبى عليه كلامها .

(١) الأنفال ١٦ وإعراب متحرفا هنا حال .

(٢) فاعل يقوم في قوله : ويمكن أن يقوم .. إلخ .

(٣) في ط : بالنفي .

(٤) الإسراء ٨٩ . وكفورا هنا مفعول به .

(٥) ساقط من ج و ص . من قوله : ويجوز التفريغ إلى هنا .

(٦) تكملة من ج و ص وط .

(٧) صفحة ٧٤٧ ، ٧٤٨ .

أولى بأن يُعَرَّب بما تقتضيه العامل ، لكونه جزءاً أول صار<sup>(١)</sup> المستثنى متعيّناً لقبول ما اقتضاه العامل من الإعراب ، إذ لم يبق من أجزاء المنسوب إليه القابلة للإعراب غيره .

فعلى هذا سقط الاعتراض بأنه كيف يُسند الفعل المنفي في : ما قام إلا زيد إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه ؛ لأنه ليس تمام المسند إليه في الحقيقة في نحو : ( ما قام )<sup>(٢)</sup> إلا زيد ، كما لم يكن القوم تمام المسند إليه في : ما قام القوم إلا ( زيداً )<sup>(٣)</sup> ، بل كل واحد منهما جزء المسند إليه حقيقة ، وإن كان ( كالمسند )<sup>(٤)</sup> إليه لفظاً .

والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل ، وفي المبتدأ أو الخبر .  
أما الفاعل والملحق به فنحو : ما ضَرَبَ إلا زيد ، وما ضَرَبَ إلا زيد ، وليس منطلقاً إلا زيد .

والمفاعيل نحو : ما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزید ، و ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾<sup>(٥)</sup> ، وما رأيته إلا يوم الجمعة ، وإلا أقدامك ، وما ضربته إلا تأديباً .

وأما المفعول معه فلا يجيء بعد إلا ، لا يقال : لا تَمْشِ إلا وزيدا ، ولعل ذلك لأن ما بعد إلا كأنه منفصل - من حيث المعنى - عما قبله ، لمخالفته له نفياً وإثباتاً ، فلا مؤذن - من حيث المعنى - بنوع من الانفصال ، وكذا الواو ، فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ، ولهذا لم يقع من التوابع بعد إلا عطف النسق ، فلا يقال : ما قام زيد إلا وعمره ، كما تقع الصفة .

وأما وقوع واو الحال بعدها نحو : ما جاءني زيد إلا وغلامه راكب ، فلعدم ظهور عمل الفعل - لفظاً - فيما بعد الواو ، بل هو مقدّر .

(١) جواب في قوله : إن المستثنى منه لما حذف .. إلخ .

(٢) في ت : قام ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) في ص : زيد .

(٤) في ت : المسند .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا تُرْبِ فِيهَا قُلْتُمْ مَا تُدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ ﴾ الجاثية ٣٢ .



ويقع بعد إلا ( من الملحقات بالمفعول )<sup>(١)</sup> الحال ، نحو : ما جاء زيد إلا راكبا ، والتمييزُ نحو : ما امتلأ الإناء إلا ماء .

ونحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾<sup>(٢)</sup> الواو للحال ، لأن صاحب الحال عام ، وقيل : الجملة صفة للنكرة ، وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بإلا ، فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين ، بكونها جملة ، وبإلا ، فجيء بالواو رابطة<sup>(٣)</sup> .

ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما : ليس أحد إلا وهو خير منك ، وما رجل إلا وأنت خير منه ، وكذا في قولك : ما كان أحد إلا وأنت خير منه ، وكذلك المفعول الثاني في باب علمت ، نحو : ما وجدت زيدا إلا وهو فاضل .

وربما جاء الواو في خبر كان بغير إلا ( كقول علي رضي الله عنه )<sup>(٤)</sup> : قد كنت وما أهدد بالحرب<sup>(٥)</sup> ، تشبيها بالحالية .

وأما التفریع في المبتدأ والخبر وفروعهما ، فنحو : ما زيد إلا قائم ، وما قائم إلا زيد ، ولا غلامَ رجل إلا ظريف ، ولم يكن زيد إلا عالما ، وما ظننتك إلا بخيلا ، ولم أعلم أن فيها إلا زيدا ، فزيذا اسمُ أن .

ولو قلت : لم أعلم أن إلا زيدا فيها ، وزيدا راكبا لم يأتني لم يجوز - لما تقدم<sup>(٦)</sup> - أن إلا لا يتقدم في المفرغ على الحكم ، وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى

(١) ساقط من ص .

(٢) الحجر ٤ .

(٣) ذكر ذلك أبو البقاء العكبري في التبيان ٧٧٧ فقال : قوله تعالى : ﴿ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ ﴾ الجملة نعت لقرية كقولك : ما لقيت رجلا إلا عالما .

وقال عن الواو في التبيان ١٧٣ عند قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ . جملة في موضع نصب ، فيجوز أن يكون صفة لشيء ، وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا ، ويجوز أن تكون حالا من النكرة لأن المعنى يقتضيه .

(٤) في ت : كقوله عليه السلام ، وفي ص : كقوله رضي الله عنه .

(٥) من كلام ( في معنى ) طلحة بن عبيد الله انظر نهج البلاغة ١/ ٤١٢ .

(٦) صفحة ٧٣٠ .

منه معا ، فيجوز : كيف إلا زيدا إخوانك ؟ وأين إلا زيدا إخوانك ؟ لأن العامل - أي الحكم - أين وكيف ، والمستثنى منه إما الضمير فيهما وإما إخوانك . وكذا تقول : من إلا زيدا إخوانك ، ومن مستثنى منه . وتقول : هل عندك إلا زيدا أحد ، وما عندك إلا زيدا أحد . ولا يجوز : ما إلا زيدا عندك أحد ، وهل إلا زيدا عندك أحد ؛ لتقدم الاستثناء عليهما<sup>(١)</sup> .

وفي المفعول المطلق إذا كان للتأكيد ، ووقع بعد إلا إشكال ، كقوله تعالى : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾<sup>(٢)</sup> وذلك أن المستثنى المفرغ يجب أن يُستثنى من متعدد ، مقدّر ، معرب بإعراب المستثنى ، مستغرق لذلك الجنس - كما تقدم<sup>(٣)</sup> - حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ، ثم يخرج بالاستثناء ، وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره ، حتى يخرج الظن من بينه .

وحله أن يقال : إنه محتمل من حيث توهم المخاطب ، إذ ربما تقول : ضربت - مثلا - وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه ، كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب ، فنقول : ضربت ضربا ، لرفع ذلك التوهم ، كما أنك إذا قلت : جاءني زيد ، جاز أن يُتوهم أنه جاءك من يجري مجراه ، فقلت : جاءني زيد زيد ، لرفع ( ذلك )<sup>(٤)</sup> الوهم ، فلما كان قولك : ضربت محتملا للضرب وغيره ، - من حيث التوهم - صار المستثنى منه في : ماضيت إلا ضربا ، كالمعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم ، فكأنك قلت : ما فعلت شيئا إلا ضربا قال<sup>(٥)</sup> :

(١) يعني على المستثنى منه والحكم ( أي العامل ) .

(٢) الجاثية ٣٢ وتقدمت صفحة ٧٥٠ .

(٣) صفحة ٧٤٩ .

(٤) في ص وط : هذا .

(٥) قائله الأعشى ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .

قال ابن يعيش : هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير ، أي : إن نحن إلا نظن ظنا ، وما اغتره إلا الشيب اغترارا<sup>(٢)</sup> .

وهو تكلف . .

وأما الاستثناء في التوابع ، ففي البديل نحو : ما جاءني أحد إلا زيد ، لكنه غير مفرغ ، وكلامنا في المفرغ ، ولا ( مانع )<sup>(٣)</sup> من كون سائر أنواع البديل مفرغة ، نحو : ما سلب زيد إلا ثوبه - في بديل الاشتغال - وما ضرب زيد إلا رأسه - في بديل البعض - أي ما سلب زيد شيء منه إلا ( ثوبه )<sup>(٤)</sup> ، وما ضرب زيد عضو ( منه )<sup>(٥)</sup> إلا رأسه . و ( أما )<sup>(٦)</sup> عطف النسق فلم يجيء فيه - لما تقدم<sup>(٧)</sup> - .

وكذا عطف البيان<sup>(٨)</sup> والتأكيد ، وذلك لأن عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو أيضا عطف بيان ، وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان ، لأنه إما عَلمٌ أو مختص مثله ، وكذا التأكيد ؛ لأنه لم توضع ألفاظ عامة شاملة لألفاظ التأكيد

(١) صدره : أحل له الشيب أنقاله ، والبيت في ديوانه ٩٥ ، وفي شرح ابن يعيش ١٠٧ / ٧ ، وفي الضرائر لابن عصفور ٢١٢ ، وفي المغني ٣٨٩ ، وفي شرح شواهد ٧٠٤ ، وفي الخزانة ٤٧٤ / ٣ .

اللغة : أحل : أنزل ، أنقاله : أراد ما يثقله من متاع ونحوه .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الاستثناء المفرغ إذا جاء في المفعول المطلق المؤكد لعامله ، فإن حله أن يكون بناءً على توهم المخاطب ، فتأويل البيت ما فعل الشيب شيئا إلا اغترارَ صاحبه .

(٢) شرح ابن يعيش للمفصل ١٠٧ / ٧ ، ونسب هذا الرأي ابن هشام في المغني إلى أبي علي الفارسي ، فقال صفحة ٣٨٨ ، ٣٨٩ : وأجاب - يعني الفارسي - بأن لا قد توضع في غير موضعها . ثم ذكر الآية والبيت ثم قال : أي إن نحن إلا نظن ظنا ، وما اغتره اغترارا إلا الشيب ، وانظر : الخزانة ٣ / ٣٧٤ .

(٣) في ص وط : منع .

(٤) في ط : ثوبه منه .

(٥) في ط : له .

(٦) ساقطة من ص وط .

(٧) صفحة ٧٥٠ قال : لأن إلا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال ، وكذا الواو ، فاستهجن عملُ الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل .

(٨) هذا أيضا يؤذن باعتراف الرضي باستقلال عطف البيان عن البديل .

نحو : عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها ، حتى ( تقدرها )<sup>(١)</sup> وتخرج ألفاظ التأكيد منها .

والوصف نحو : ( ما )<sup>(٢)</sup> جاءني ( أحد )<sup>(٣)</sup> إلا ظريف ، ومالقيت أحداً إلا أنت خير منه .

وفيه<sup>(٤)</sup> وفي خبر المبتدأ نحو : ما زيد إلا قائم ، وفي الحال نحو : ما جاءني ( زيد )<sup>(٥)</sup> إلا راكباً إشكالاً ؛ لأن المعنى يكون - إذن - ما جاءني أحد ( متصف )<sup>(٦)</sup> بصفة ( إلا بصفة )<sup>(٧)</sup> الظرافة ، وما زيد متصف إلا بصفة القيام ، وما جاءني زيدٌ على حال من الأحوال إلا على حال الركوب ، وهذا محال ؛ لأنه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الانصاف بغيرها ، ولو لم يكن إلا التحيز ونحوه ، وكذا في الخبر والحال .  
وذكر المصنف في حله وجهين :

أحدهما : أن القصد بالحصر المبالغة في إثبات الوصف المذكور حتى كأن مادونه في حكم العدم .

وثانيهما : أنه نفي ( لما يمكن )<sup>(٨)</sup> انتفاؤه من الوصف ( المضاد )<sup>(٩)</sup> للوصف المثبت ، لأنه معلوم أن جميع الصفات يستحيل انتفاؤها<sup>(١٠)</sup> .

وقال المالكي في الصفة : إنها صفة ( بدل )<sup>(١١)</sup> محذوف ، أي ما جاءني أحد إلا رجلٌ ظريف<sup>(١٢)</sup> .

(١) في ط : يقدرها .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) في ص : من أحد .

(٤) يعني في الوصف .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في جـ : متصفاً .

(٧) ساقطتان من ص .

(٨) في ت : لما لم يمكن ، والصواب ما أثبتته .

(٩) في ص : المضاف .

(١٠) الإيضاح في شرح الفصل ١ / ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(١١) في جـ : تدل على .

(١٢) في التسهيل ١٠٥ : ولا يليها - يعني إلا المؤولة بغير - نعتٌ لما قبلها ، وما أوهم ذلك فحال أو صفة بدل محذوف ، خلافاً لبعضهم .

ويمكن أن يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ ، ولكن فيه نظر ؛ لأنه يلزمه أن يجوز  
النصب على الاستثناء ، كما لو ظهر موصوفه ، فنقول : ما جاءني أحد إلا طويلا على  
الاستثناء ، ولم يُسمع .

والفراء يميز النصب على الاستثناء في المفرغ ، نظرا إلى المقدّر<sup>(١)</sup> ، استدلالا  
بقوله<sup>(٢)</sup> :

٢٣٠- يطالبني ( عمي )<sup>(٣)</sup> ثمانين ناقة ومالي ياعفراء إلا ثمانيا<sup>(٤)</sup>

ويجوز أن يريد إلا ثمانية جمال ، فرخم في غير النداء ضرورة<sup>(٥)</sup> .

وما أجازة مردود ، لوجوب قيام المستثنى مقام المقدّر في الإعراب ، ولا سيما في  
الفاعل ، إذ لا يجوز حذفه إلا مع قائم مقامه ، وهو يميز ما قام إلا زيدا .  
قوله : وهو في غير الموجب ليفيد .

يعني بغير الموجب ( التمني )<sup>(٦)</sup> والنهي ، والاستفهام ، والنفي الصريح أو المؤول -  
كما ذكرنا - .

---

(١) نسب السيوطي هذا الرأي إلى الكسائي في المجمع ١/ ٢٢٣ وقال : ووافق الكسائي على إجازة نصب طائفة ،  
واستدلوا بقوله :

لم يبق إلا المجد والقصاصدا غيرك يا ابن الأكرمين والدا  
وقال أبو حيان : وهو مبني على ما أجازة من حذف الفاعل .

(٢) قاله عروة بن حزام المترجم له صفحة ٦٦٠ من قصيدة على قافيته النون المكسورة .

(٣) في ت : عم .

(٤) البيت بهذه الرواية في شرح الرضي ، وفي الخزانة ٣/ ٣٧٥ ، وبرواية أخرى هي

يكلفني عمي ثمانين بكرة ومالي يا عفراء غير ثمان  
في ديوان شعر عروة صفحة ١٩ ، وفي أمالي القالي من قصيدة طويلة عدتها ثلاثة وسبعون بيتا ٣/ ١٢٠ ، وأوردها  
بهذه العدة البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٧٦ - ٣٨١ .

الشاهد : أنشد الرضي على أن الفراء يميز النصب في الاستثناء المفرغ نظرا إلى المقدّر .

(٥) لا يظهر أن الشاعر قصد ذلك ، وذكر النياق في أول البيت دليل على إرادة النياق ، والرواية الأخرى للبيت  
تدل على ذلك أيضا .

(٦) ساقطة من ج وط ، والعبارة في ص : يعني بغير الموجب النفي الصريح والمؤول - كما ذكرنا - والاستفهام  
والنهي .

قوله : ليفيد .

قد تقدم أنك لو قلت : قام إلا زيد لكان المعنى قام جميعُ الناس إلا زيد<sup>(١)</sup> ، وهو بعيد ، وقرينةُ ( تخصيص )<sup>(٢)</sup> جماعة من الناس من جملتهم زيدٌ متفيةٌ - في الأغلب - فامتنع الاستثناء المفرغ ( في الموجب ) .

قوله : إلا أن يستقيم المعنى .

أي يستقيم<sup>(٣)</sup> في الإيجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه ، نحو : قرأت إلا يوم كذا ، إذ لا يبعد أن يقرأ في جميع الأيام إلا اليوم المعين ، وأغلبه أن يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال - كما تقدم<sup>(٤)</sup> .  
قوله : ومن ثمَّ .

أي من جهة أن المفرغ إنما يجيء في غير الموجب امتنع مازال زيد إلا عالماً ، لأن مازال موجب ، إذ النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب الدائم - كما يجيء في الأفعال الناقصة<sup>(٥)</sup> - فيكون المعنى : دام زيد على جميع الصفات ، إلا على صفة العلم ، وهو محال .

ولقائل أن يقول : أحمل الصفات المثبتة على ما يمكن أن يكون مثله ( عليها )<sup>(٦)</sup> مما لا يتناقض ، ( واستثنى )<sup>(٧)</sup> من جملتها العلم ، كما قيل ( في )<sup>(٨)</sup> : مازيد إلا عالم ، في الصفات المنفية ، أو أحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم ، كأنك قلت : أمكن أن يجتمع فيه جميع الصفات إلا صفة العلم ، كما حملت هناك على المبالغة في إثبات الوصف .

(١) صفحة ٧٤٨ - ٧٤٩ .

(٢) في ط : تخصص .

(٣) ساقط من ص .

(٤) صفحة ٧٤٩ .

(٥) ط ٢ / ٢٩٥ .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) في ج وص : وأستثنى .

(٨) ساقطة من ص وط .

قال المصنف : ووجه آخرُ ههنا في منع نحو : مازال زيد إلا عالما ، وذلك أن مازال لإثبات خبره ، وإلا للنفي بعد ذلك الإثبات فيكون خبره مثبتا منفيا<sup>(١)</sup> .

ولقائل أن يقول : مازال لإثبات خبره إن لم يعرض ما يقبله إلى النفي لا مطلقا ، كما أن ليس لنفي خبره إلا إذا عرض ما يقتضي إثباته نحو : ليس زيد إلا فاضلا .

أقوله : وإذا تعذر البدل على اللفظ أُبدل على الموضع ، مثل ما جاءني من أحد إلا زيد ، ولا أحد فيها إلا عمرو ، وما زيد شيئا إلا شيء ، لأن من لا تزداد بعد الإثبات ، وما ولا لا تقدّران عاملتين بعد الإثبات ، لأنهما عملتا للنفي ، وقد انتقض النفي بالـ لا ، بخلاف ليس زيد شيئا إلا شيئا ، لأنها عملت للفعلية ، فلا أثر لنقض معنى النفي ، لبقاء الأمر العاملة هي لأجله ، ومن ثم جاز ليس زيدا إلا قائما ، وامتنع ما زيد إلا قائما .

اعلم أنه يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع :

في المجرور بمن الاستغراقية ، والمجرور بالباء المزيّدة لتأكيد غير الموجب نحو : ما زيدٌ أو ليس زيدٌ أو هل زيدٌ بشيء ، وفي اسم لا التبرئة إذا كان منصوبا أو مفتوحا نحو : لا رجل ولا غلام رجل ، وفي ( الخير )<sup>(٢)</sup> المنصوب بما الحجازية .

وإنما تعذر الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكورة ، لأنها وُضعت لتفيد أن عدم الإيجاب شاملٌ لجميع أفراد المجرور بها ، سواء باشرت المجرور كما في : ( ما )<sup>(٣)</sup> جاءني من رجل ، أو كان تابعا لمباشرها نحو : ما جاءني من رجل وامرأة ، و ( إلا ) الآتية بعد غير الموجب ( ناقضة )<sup>(٤)</sup> لعدم الإيجاب ، ومع بطلان عدم الإيجاب كيف يشمل أفراد ما بعدها .

(١) في شرحه لكافيته ٤٦ : ثم إنه لو سلّم أنه يجوز الاستثناء المفرغ في الواجب ، فإنه لا يستقيم ههنا ؛ لأن وضع مازال لإثبات ما انتصب بها ، وإلا بعد الإثبات للنفي فيما بعدها ، وهو خبر مازال ، فيصير هذا المنصوب مثبتا لكونه خيرا لما زال ، منفيا لوقوعه بعد إلا بعد الإثبات ، فيصير منفيا مثبتا في حالة واحدة ، وهو محال .

(٢) ساقط من ص .

(٣) ساقطة من ص وط .

(٤) في ط : ناقصة ، ولعله خطأ طباعي .

وكذا تعذر الإبدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لأنها وضعت لتدل على تأكيد عدم إيجاب مضمون المجرور بها ، سواء كان مجرورا مباشرا لها نحو : ما زيد بقائم ، أي قيامه غير ثابت قطعا ، أو تابعا للمباشر لها نحو : ما زيد بقائم و ( لا )<sup>(١)</sup> قاعد ، وإلا الآتية ( بعدها )<sup>(٢)</sup> مبطلّة لعدم الإيجاب ، ومع بطلانه كيف يبقى مؤكّدا ..

وكذا يتعذر الإبدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين ؛ لأن عمل الحرفين إنما كان لأجل نفيهما - كما ذكرنا قبل<sup>(٣)</sup> - وإلا يُبطل النفي الذي عملا له ، فكيف يعملان مع عدم سبب العمل .

ولا يجوز على مذهب الأخفش أيضا الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكورة ، وإن كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب<sup>(٤)</sup> ، نحو : قد كان من مطر<sup>(٥)</sup> ، و ﴿يَعْفَرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> لأن كلامنا في من الاستغرافية ، ولا يمكنه أن يرتكب جواز زيادتها في الموجب ، والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه .

وكذا الباء المزيدة في نحو : ألقى بيده ، وكفى بالله ، وبحسبك غير هذه التي نحن فيها ، أي : التي لتأكيد غير الإيجاب .

وقد أجاز الكوفيون إعمال من والباء المذكورتين - أي المختصتين بغير الإيجاب - فيما بعد إلا إذا كان منكرا ، نحو : ما جاءني من أحد إلا رجل فاضل ، وما زيد بشيء إلا شيء حقير ، وأما إذا كان معرّفا فلا<sup>(٧)</sup> .

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ص : بعدما .

(٣) صفحة ٣٤٠ وما بعدها .

(٤) قال في معاني القرآن ٩٨ ، ٩٩ : وأما قوله : ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا ثَبَّتِ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا﴾ البقرة ٦١ . فدخلت فيه ( من ) كما تقول في الكلام : أهل البصرة يأكلون من البر والشعير ، وتقول : ذهبت فأصبت من الطعام ، تريد شيئا ، ولم تذكر الشيء .. وإن شئت جعلته على قولك : ما رأيت من أحد ، تريد ما رأيت أحدا .

فإن قلت : إنما يكون هذا في النفي والاستفهام ، فقد جاء في غير ذلك ، قال : ﴿وَنُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ البقرة ٢٧١ . فهذا ليس باستفهام ولا نفي .. وتقول العرب : قد كان من حديث ، فخل عني حتى أذهب .

(٥) في المسائل المشكّلة ( البغداديات ) ٢٤٢ : وحكى أبو الحسن أنهم يقولون : قد كان من مطر وكان من حديث ، يريدون كان مطر وكان حديث ، ولم يجز سيبويه هذا ( الكتاب ١ / ١٧ ) .

(٦) نوح : ٣ .

(٧) نسب : ذلك إليهم أيضا ابن يعيش في شرحه للمفصل ٩١ / ٢ .



ولعلمهم نظروا إلى أن عدم الإيجاب - وإن زال بإلا - إلا أن من الاستغرافية لما لزم المنكر وضعاً ، والباء المذكورة أصلها أن تدخل على النكرة ؛ لأن موضعها الخبر ، وأصله التنكير جاز أن تعملاً في المنكر ، لمشابهته ما ينبغي أن تدخل ( عليه )<sup>(١)</sup> وإن كان في حيز الإيجاب ، وسهل ذلك عدم مباشرة الحرين للمجرورين .

والأولى المنع من ذلك ؛ لأن العلة المذكورة قبل<sup>(٢)</sup> في امتناع جرهما لما بعد إلا تعم المعرفة والمنكر ، وما ذكره كان يمكن أن يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد إلا بهما .

وقال أبو علي ، إنما لم يحز البدل في : ما جاءني من أحد إلا زيد ، ونصبه في : لا رجل إلا زيد ؛ لا امتناع دخول من الاستغرافية على المعرفة ، وعمل لا التبرئة فيها<sup>(٣)</sup> . ولا يطرد هذا التعليل في نحو : ما جاءني من أحد إلا رجل صالح<sup>(٤)</sup> ، ولا يجوز جرّه اتفاقاً ( من البصريين )<sup>(٥)</sup> ولا في نحو : لا رجل في الدار إلا رجل فاضل ، فإنه لا يجوز إبداله على اللفظ إجماعاً .

ولنا أن نقول : إنما لم يحز الإبدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورتين ؛ لأن إعمالهما فيما بعد إلا يقتضي بقاء نفيهما ( بعدها )<sup>(٦)</sup> ، إذ لا يعملان إلا للنفي ، ومجيء إلا يقتضي زوال نفيهما بعدها<sup>(٧)</sup> فيلزم التناقض .

فإن قيل : يلزم مثله في ليس ، ويجوز اتفاقاً : ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يُعبأ به ؛ لأن معنى ليس وما ( سواء )<sup>(٨)</sup> إجماعاً منهم .

(١) في ت وجد : به ، وفي ط : فيه ، والتصحيح من ص .

(٢) صفحة ٧٥٧ ، ٧٥٨ .

(٣) الإيضاح بشرح عبد القاهر ( المقتصد ٢ / ٧٠٤ ) .

(٤) وذلك لجواز دخول من الاستغرافية على النكرة الموصوفة .

(٥) فيما عدا ط : منهم ، ولعل الصواب ما أثبت ؛ لأنه نقل قبل قليل رأي الكوفيين في إجازة جرهما بعد إلا في نحو : ما جاءني من أحد إلا رجل فاضل .

(٦) في ط : بعدهما ، والصحيح ما أثبت ؛ لأن الضمير عائد إلى إلا لا إلى لا وما .

(٧) ساقط من ص ، وبعدها في ط : بعدهما ، والصواب ما أثبت .

(٨) في ط : سوى . والصواب ما أثبت .

قلت : سلمنا تساوي معنييهما ، ولا يلزم التناقض ؛ لأن إعمال ليس فيما بعد إلا  
( لا )<sup>(١)</sup> يقتضي بقاء نفيها بعدها ، إذ عملها ليس للنفي ، بل لكونها فعلاً ، وفعليتها  
لا تزول بالإلا كما يزول نفيها .

فإن قيل : فقد أثبت لها معنيين أحدهما يزول بالإلا وهو النفي ، والآخر لا يزول به  
وهو الفعلية ، و « ما » مثلها في المعنى اتفاقاً ، فيلزم أن يكون في ما أيضاً معنى الفعلية .  
قلت : كان معنى ليس في الأصل ما كان ، وإنما حكمنا بذلك للحوق علامات  
الأفعال إياها ، نحو : ليست ولست ، ثم ( سُلِبَتْ )<sup>(٢)</sup> الدلالة على الزمن الماضي ،  
فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقاً ، أو في الحال - كما يجيء<sup>(٣)</sup> - ومعنى  
نفي كون مضمون الخبر - وهو معنى ليس - ونفي مضمون الخبر - وهو معنى ما -  
شيء واحد في الحقيقة والمغزى ، وإن كان في نفي الكون معنى الفعلية ، وليس في إيجاد  
معنى النفي في ( لَفِظٍ )<sup>(٤)</sup> آخر ذلك ، وهو معنى ما ، فمن ثم قيل إنهما بمعنى واحد  
في الحقيقة ، ورب شيئين معناهما الوضعي ( مختلف )<sup>(٥)</sup> ومؤداهما شيء واحد .

فإذا ثبت هذا قلنا : إن إلا نقضت معنى النفي في ليس ، وبقي معنى الكون وهو  
الناصب للخبر - دون النفي - بحال ، كما في ما كان زيد إلا منطلقاً .  
وأما أن ليس - أيضاً - تفيده إيجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر ، وهو الجملة بعدها  
فينبغي أن يكون حرفاً ، ولا يكون فيها معنى الفعلية !

فالجواب : أن ذلك فيها عارض ، وكان أصلها أن تكون بمعنى ما ثبت ، وما حصل ،  
فتفيد معنى في نفسها كسائر الأفعال التامة ، فإفادتها للكون المنفي في غيرها ، وإفادة  
لفظ كان الكون المثبت في غيرها عارضة ، كتجرد عسى وبئس عن الزمان - كما سبق  
في أول الكتاب .

(١) تكلمة من ج و ص و ط ، وهي لازمة .

(٢) في ط : سلب .

(٣) ط ٢ / ٢٩٣ .

(٤) في ط : لفظاً ، وهو خطأ .

(٥) في ت و ص : مختلفان .

فإن قلت: فإذا لم يجر الجر ولا النصب فيما بعد إلا في نحو: ما زيد بشيء إلا شيء<sup>(١)</sup> لا يعبأ به، ولم يجر النصب في: ما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به، فما وجه الرفع؟

قلت: المبتدأ والخبر يترافعان - كما مر في حد الإعراب<sup>(٢)</sup> - إلا أن النواسخ إذا دخلت على المبتدأ (والخبر)<sup>(٣)</sup> غلبتهما، لكن يبقى عملهما تقديراً إذا كان العامل حرفاً لضعفه، فمن ثم إذا كان العامل حرفاً لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدّر بلا ضرورة نحو: إن زيدا قائم وعمره، وإن غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدّر إلا إذا اضطر إليه، كما فيما نحن فيه، فإنه لم يبق طريق إلا اعتبار ذلك المقدّر.

وسهل ذلك ضعف (ما)<sup>(٤)</sup> الحجازية في العمل لعدم لزومها أحد القيلين<sup>(٥)</sup> كسائر العوامل، ولذا لم يُعملها بنو تميم<sup>(٦)</sup> - وهو القياس - ولضعفها في العمل ثلغى بتقدّم الخبر، وتوسط إن بينها وبين المعمول، لكن إذا وجد مندوحة لم تُحمل على هذا الإعراب المحلي، فلا يقال: ما زيد رجلاً ظريفاً، ولا: ما هو رجلاً وامراً - بالرفع - (لأن الحمل على الإعراب المحلي القوي إذا وجد إعراب ظاهر مرجوح)<sup>(٧)</sup> غير كثير، كما في: أعجبني ضرب زيد وعمره، حتى قال بعضهم: لا يجوز. فكيف بالمحلي الضعيف<sup>(٨)</sup> (فأما إذا)<sup>(٩)</sup> اضطر إلى الحمل عليه كما في نحو: ما زيد بشيء أو شيئاً إلا شيء، وفي نحو: ما زيد بقائم، أو قائماً بل قاعداً أو: ولكن قاعداً - كما في خبر ما - فالواجب الحمل عليه إجابة لداعي الضرورة.

(١) في ط: بشيء.

(٢) صفحة ٥٧.

(٣) تكملة من ج و ص و ط.

(٤) في ط: ماء.

(٥) يعني الاسم والفعل.

(٦) في الكتاب ٢٨/١: وأما بنو تميم فيجرونها - يعني ما - مجرى أمّا وهل أي لا يعملونها في شيء وهو القياس.

(٧) خبر أن في قوله: لأن الحمل.

(٨) تكملة من ط.

(٩) في ب و ج و ص: فإذا.

هذا ، وفي رفع ما بعد إلا في نحو لا أحد فيها إلا زيد وجهان :  
الإبدال من محل لا أحد ، والإبدال من الضمير المستكن في قولك : فيها ، كما قلنا  
في نحو : ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيد<sup>(١)</sup> - بالرفع .  
ولا يمتنع النصب على الاستثناء ، لكنه ههنا أقل من النصب في نحو : ما جاءني أحد  
إلا زيدا ، لأن النصب على الاستثناء مطلقاً أقل من البذل - على ما تقدم<sup>(٢)</sup> - وهو -  
مع قلته<sup>(٣)</sup> - ملتبس بما لا يجوز من البذل ( من اللفظ في نحو : لا رجل فيها إلا زيد )<sup>(٤)</sup>  
ولا يلتبس بالبذل ( غير الجائز )<sup>(٥)</sup> في : ما جاءني أحدن إلا زيدا ، وأما في : ما رأيت  
أحداً إلا زيدا ، فإنه يلتبس ببذل جائز .  
فعلى هذا لا يكاد يجيء النصب في نحو : لا أحد فيها إلا زيدا ، ( إلا )<sup>(٦)</sup> في القليل  
قال الشاعر<sup>(٧)</sup> :

٢٣١- مَهَامَهَا وَخُرُوقًا لَا أُنِيسَ بِهَا إِلَّا الضَّوَابِحَ وَالْأَصْدَاءَ وَالْبُومًا<sup>(٨)</sup>

(١) صفحة ٧٣٨ وما بعدها .

(٢) صفحة ٧٣٧ وما بعدها .

(٣) في ت : زيادة هي : في نحو : لا رجل فيها إلا زيد .

(٤) في ت : من لفظ رجل .

(٥) ساقطتان من ص .

(٦) في ت : إلى .

(٧) قائله الأسود بن يعفر ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٢٨٠ .

(٨) البيت في أمالي المرتضي ٢/ ٥٢ ، وفي شرح المفضليات للتبريزي ١٣٩٦ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٨٢ .

اللغة : مهامها : جمع مهمه وهو القفر ، والكلمة بدل من أرضاً في قوله قبله :

وَسَمَحَةُ الْمَشْنَى شَمَلَالٍ قَطَعَتْ بِهَا أَرْضًا يَحَارِبُهَا الْهَادُونَ دَيْمُومًا

خُرُوقًا : جمع خُرُق ، والمراد المتسع من الأرض ، الضوايح : جمع ضايح ، وهو الثعلب ، الأصداء : جمع صدى ،  
وأراد به هنا ذكر البوم .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن النصب في المستثنى فيه قليل كقوله : لا أحد فيها إلا زيدا ، واعترض عليه  
البغدادى في الخزانة ٣/ ٣٨٢ بأن الاستثناء فيه من المنقطع بخلاف المثال ، وأشار إلى أن المرتضى نقل عن الفراء  
أنه استشهد به لذلك . وذكر التبريزي في شرحه المفضليات ١٣٩٦ أنه استثناء خارج ( أي منقطع ) .

وقال<sup>(١)</sup> :

— ٢٣٢ —

ولا أمر للمعصي إلا مضيعاً<sup>(٢)</sup>

وقال الخليل : مضيعاً حال ، وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاماً ، كأنه قال : للمعصي ( أمر )<sup>(٣)</sup> مضيعاً<sup>(٤)</sup> .

وأما نحو قولك : لا إله إلا الله ، ولا فتى إلا علي ، ولا سيف إلا ذو الفقار<sup>(٥)</sup> ، فالنصب على الاستثناء فيه أضعف منه في نحو لا أحد فيها إلا زيداً ؛ ( لأن العامل فيه )<sup>(٦)</sup> وهو خبر لا محذوف ، إما قبل الاستثناء وإما بعده ، وفي نحو لا أحد فيها إلا زيداً ظاهر ، وهو خبر لا .

ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم — وإن كان ضعيفاً خبيثاً على ما قال سيبويه<sup>(٧)</sup> — : إن أحداً لا يقول ذلك إلا زيد ، فتبدل زيداً من الضمير في يقول فترفعه ، أو من أحد فتنصبه .

---

(١) قائله الكلجنة العُربي وتقدمت ترجمته صفحة ٢٧٤ .

(٢) صدره : أمرتهم أمري بمنعرج اللوى والبيت في الكتاب ١/ ٣٧٢ ، وفي نوادر أبي زيد ١٥٣ ، وفي الفضليات بشرح التبريزي ٥٩ ، وفي الخزانة ٣/ ٣٨٥ .

اللغة : اللوي : لوى الرمل ، أي مُنْقَطَعُهُ حيث ينقطع ويقضي إلى الجدد ، ومنعرجه : حيث انثنى منه وانعطف .  
الشاهد : استشهد به الرضي على أن نصب المستثنى في مثله قليل ، كقولهم لا أحد فيها إلا زيداً . وفي شرح الفضليات للتبريزي ٥٩ ، ٦٠ ، ذكر نصبه عدة أوجه : منها النصب على الحال ، وعلى الاستثناء المنقطع ، وعلى الصفة كأنه قال : لا أمر للمعصي غير مضيع ، ونقل عن الفراء أنه قال : هو تحلف من المصدر ، أراد ألا أمراً مضيعاً .  
(٣) في النسخ التي بين يدي : أمر ، وفي الخزانة ١/ ٣٩١ : أمره ، ونقل عن الرضي كلاماً ليس في النسخ المعتد بها قال : وبهذا يسقط قول الأعلام حيث قال : الشاهد فيه نصب مضيع على الحال من الأمر ، وهو حال من نكرة ، وفيه ضعف ؛ لأن أصل الحال أن تكون للمعرفة . اهـ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٧٢ .

(٥) قال عنه في الغماز ١٥٣ : جاء في أثر واه ، واشتهر عند الروافض ، وقال عنه المحقق في هامش رقم ٣٤١ : تخريجه : أخرجه ابن الجوزي ١/ ٣٨١ ، ٣٨٢ ، بطريق عيسى بن مهران . درجته : حديث موضوع . قال السخاوي : هو في أثر واه عند الحسن بن عرفة . وقال ابن الجوزي عن ابن عدي : في عيسى حدث بأحاديث موضوعة ، وهو محترق في الرفض ، انظر ترجمته في الميزان — ٣/ ٣٢٤ ، وذو الفقار اسم سيف النبي ﷺ وهو أشهر أسيافه .. وكان لنبه بن وهب ، وقيل لنبه أو منبه بن الحجاج .. بل قيل إن الحجاج بن غلظ أهداه لرسول الله ﷺ ، ثم كان عند الخلفاء العباسيين ( وانظر تخرجه أحاديث شرح الرضي على الكافية للبغدادي ق ٥ ) .

(٦) في ج و ص : لأن العامل فيه عند البصريين أو جزء العامل عند سيبويه كما ذكرنا .

(٧) الكتاب ١/ ٣٦٣ ، ومعظم مسائل هذا الفصل منقول من الكتاب نصاً .

وإنما ضعف ؛ لأن لفظ أحد لا يُستعمل في الموجب ، وإنما نفيت بعد أن أوجبت .  
وإنما اغْتَقِرَ ذلك - مع ضعفه - حملا على المعنى ، لأن المعنى : لا يقول ذلك أحدٌ  
إلا زيدا ، كما جاز أن تقول : علمت زيدٌ أبو مَنْ هو - برفع زيد - لما كان المعنى :  
علمت أبو مَنْ زيد - على ما يجيء في أفعال القلوب<sup>(١)</sup> - فلما أجزته مُجَرِّى الواقع في  
( حيز النفي )<sup>(٢)</sup> جاز أن يكون إلا زيدا بدلا من لفظ ( أحدا ) . كما جاز أن يكون  
نصباً على الاستثناء .

وإنما جاز ذلك لاختصاص « أَحَدٌ » بغير الموجب ، فكأنه واقع ( في )<sup>(٣)</sup> حيز غير  
الموجب .

فلا يجوز أن تقول - قياسا عليه - أما القوم فما رأيتم إلا زيدٌ - بالرفع بدلا من  
القوم - وإن كان القوم في المعنى في حيز النفي أيضا ، إذ المعنى ما رأيتم القوم إلا زيدا .  
ولا بأس بأن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الاستثناء ، وهي أنواع<sup>(٤)</sup> :  
أحدها : أن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ، لثُل ما قلنا في فاء السببية وواو  
العطف وأخواتها في المنصوب على شريطة التفسير<sup>(٥)</sup> .

ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها إلا أن يكون مستثنى منه أو تابعا للمستثنى -  
على ما مر في باب الفاعل<sup>(٦)</sup> .

وثانيها : أنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف ، خلافا لقوم<sup>(٧)</sup> ، فلا يقال :  
ما ضرب أحدٌ أحدا إلا زيدٌ عمرا - على أن كلا الاسمين مستثنى بإلا المذكورة - بل

(١) ط ٢ / ٢٨١ .

(٢) في ج : خبر المنفي ، وفي ص وط : حيز المنفي .

(٣) في ط : لي .

(٤) كان يجمل بالرضي أن يؤخر ذكر ما أهمله المصنف حتى ينتهي ابن الحاجب من باب الاستثناء .

(٥) قال الرضي صفحة ٥٢٨ معللا عدم عمل ما قبل فاء السببية وواو العطف وأخواتها : إنها دلائل على أن ما بعدها من ذيول ما قبلها ومن تمتته .. إلخ .

(٦) صفحة ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٧) انظر التسهيل ١٠٣ ، والهمع ١ / ٢٢٦ فقد نسباه أيضا إلى قوم ، ثم قال السيوطي : وقيل : لم يقل أحدٌ بجوازه ،  
وإنما الخلاف في صحة التركيب ، فقوم قالوا بفساده وأنه لحن ، وقوم قالوا : إنه صحيح لا على الاستثناء ، بل على  
أن الأول بدل والثاني منصوب بفعل مضمر .. إلخ .

يقال ذلك على أن الاسم الثاني معمول (لضمر) <sup>(١)</sup> أي ضَرَبَ عمرا - وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل <sup>(٢)</sup> .

**وثالثها :** أنه لا يمتنع استثناء النصف - خلافا لبعض البصرية <sup>(٣)</sup> - يقال : له علي عشرة إلا خمسة ، وكذا لا يمتنع استثناء الأكثر ، نحو : له علي عشرة إلا سبعة أو ثمانية ، وفاقا للكوفيين <sup>(٤)</sup> .

ولعل المانعين في الصورتين توهموا أن المتكلم متجاوز في ذكر المستثنى منه ، إذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ، ثم يعود إلى التحقيق فيخرج ما يتوهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل ، كما يسمى التسعة مثلا عشرة ، ثم يرجع إلى التحقيق فيخرج الواحد ، إزالة لوهم السامع ، ولا (يجوز أن) <sup>(٥)</sup> يطلق : اسم الكل إلا على ما يقرب من الكلية والتام ، بأن يكون الناقص منه أقل من النصف ، وبعيد أن يطلق اسم الكل على نصفه ، وأبعد منه أن يطلق على أقل من نصفه .

وهذا الذي توهموه مثل القول الأول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء ، وقد أبطلناه ، فليرجع إليه <sup>(٥)</sup> .

ثم نقول : الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين بأخصر لفظ ، كقولك : جاءني القوم إلا زيدا ، لو قلت : جاءني غير زيد لم يكن نصا على أنه لم يجئك زيد ، ولو قلت : لم يجئني زيد لم يدل على أنه جاءك غيره ، و ( قد ) <sup>(٦)</sup> أفدت بجاءني القوم إلا زيدا الفائدتين ، وكذا في لم يجئني القوم إلا زيدا على العكس .

وكذا تقول في العدد ، لو قال : شخص لي عليك عشرة ، فقلت : لك علي عشرة إلا درهمن كان نصا في أنه ليس عليك ( زائد ) <sup>(٧)</sup> على الثمانية ، ولو قلت مكانه : لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه .

(١) في ت : الضمير ، والصواب ما أثبتته .

(٢) صفحة ٢١١ .

(٣) التسهيل ١٠٣ .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) صفحة ٧١٨ وما بعدها ، وهو قول بعضهم : إن المستثنى غير داخل في المستثنى منه .

(٦) تكملة من ج .

(٧) في ت : زائدا ، والصواب ما أثبتته .

فإذا كان في الاستثناء هذا الغرض ، وهو ( متصور <sup>(١)</sup> ) في استثناء النصف والأكثر فلا منع منهما .

ونقول - مع هذا كله - : إنك لو قلت ابتداءً بلا داعٍ إلى تعيين العشرة - لك علي عشرة إلا خمسة أو إلا ستة لا ستهجن بلا ريب ، أما لو كان جواب من قال : لي عليك عشرة ، أو حصل هناك داعٍ آخر إلى تخصيص العشرة لم يُستهجن ، وإن بقي واحد نحو قولك : ( لك ) <sup>(٢)</sup> علي عشرة إلا تسعة .

( ورابعها ) <sup>(٣)</sup> : أنه إذا اجتمع شيان فصاعدًا يصلحان لأن يستثنى منهما فإما أن يتغايرا معنى أولًا ، فإن تغايرا وأمكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بُعْدٍ اشتراكا فيه نحو : ما برَّ أبٌّ وابنٌ إلا زيدًا ، أي : زيد أبٌّ بارٌّ وابنٌ بارٌّ .

فإن لم يكن الاشتراك - نحو : ما فضل ابنٌ ( أباه ) <sup>(٤)</sup> إلا زيدًا ، أو كان بعيدا نحو : ما ضرب أحدًا أحدًا إلا زيدًا ، فإنَّ الأغلب مغايرةُ الفاعل للمفعول - نظرنا <sup>(٥)</sup> ، فإن تعين دخولُ المستثنى في أحدهما دون الآخر فهو استثناءٌ منه - وليه أولًا - نحو : ما فدى وصيَّ نبيًا إلا عليا <sup>(٦)</sup> .

وإن احتُمِلَ دخوله في كل واحد منهما ، فإن تأخر عنهما المستثنى فهو من الأخير نحو : ما فضل ابنٌ أبًا إلا زيدًا ، وكذا ما فضل أبًا ابنٌ إلا زيدًا ، لأن اختصاصه بالأقرب أولى ، لَمَّا تعذّر رجوعه إليهما معا .

وإن تقدّمهما ( معا ) <sup>(٧)</sup> فإن كان أحدهما مرفوعًا لفظًا أو معنى فالاستثناء منه ، لأن مرتبته بعد الفعل ، فكأن الاستثناءَ وِليّةَ بعده ، وذلك نحو : ما فضل إلا زيدًا أبًا ابنٌ ، أو مِن ابنٍ .

(١) في ص : مقصود .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) في ط : ورابعا .

(٤) في ت : أبًا ، والصواب ما أثبتته ، حتى لا يمكن الاشتراك ، والكلمة ساقطة من ص .

(٥) جواب إن في قوله : فإن لم يمكن الاشتراك .

(٦) يشير بهذا المثال إلى ما قام به علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين نام في فراش النبي ﷺ حتى يوهم قريشا

أن الرسول مازال نائما ، ويقوم فيما بعد بإعادة الودائع إلى أربابها .

(٧) تكملة من ط .



وإن لم يكن أحدهما مرفوعاً فالأول أولى به لقربه ، نحو : ما فضلتُ إلا زيداً أحدًا على أحدٍ ، ويقدر للأخير عامل - على ما تقدم في باب الفاعل <sup>(١)</sup> .

وإن توسطتهما فالتقدم أحقُّ به ، لأن أصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو : ( ما فضل ) <sup>(٢)</sup> أبا إلا زيداً ابنٌ ، ويقدر أيضاً للأخير عاملٌ .

وإن لم يتغيرا معنىً اشتركا فيه - وإن اختلف العاملان فيهما - نحو : ماضرب أحدٌ وما قتل إلا خالداً ، لأن فاعل قتل ضميرُ أحد ، ومثله قوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ <sup>(٣)</sup> كما يجيء <sup>(٤)</sup> .

وخامسها : أنك إذا كررتُ إلا فإما أن تكررهما للتأكيد أولاً ، فإن كررتها للتأكيد فإما أن يكون ما بعدها عطف النسق - ولا بد من حرف العطف قبل إلا نحو : ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمرو .

وإما أن يكون بدلاً ، وهو إما بدل الكل نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا أخوك - إذا كان الأخ زيداً - أو بدل البعض نحو : ما ضربت إلا زيداً إلا رأسه ، أو بدل اشتغالٍ نحو : ما أعجبني إلا زيدٌ إلا علمه ، أو بدل الغلط نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرو . وإما أن يكون عطف بيان <sup>(٥)</sup> نحو : ما أتاني إلا أخوك إلا زيدٌ - إذا كان زيدٌ هو الأخ .

وإن كررتها لغير التأكيد فإما أن يُمكن استثناء كل تالٍ من متلوه ، أو لا .

فإن أمكن فإما أن يكون في العدد أو في غيره .

(١) صفحة ٢١٠ .

(٢) في ط : أَفْضَلُ ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ۚ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [ النور ، ٤ ، ٥ ] . وقد ذكرت الآية التي تليها حتى يتبين الاستثناء .

(٤) صفحة ٧٧٣ .

(٥) هذا من المواضع التي أقر فيها الرضي بأن عطف البيان غيرُ البديل ، إذ لو كان هو هو لا كفي بأمثلة البديل .

فالذي في غير العدد نحو : جاءني المكيون إلا قريشا إلا هاشما إلا عقيلا - في الموجب - فلا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء لأنه عن موجب ، والقياس أن يجوز في كل شفع الإبدال والنصب على الاستثناء ، لأنه عن غير موجب ، والمستثنى منه مذكور .

ونعني بالوتر، الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر، وعلى هذا . وبالشفع ، الثاني والرابع والسادس ونحوها .

فكل وتر منفى خارج ، وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسألتنا قد جاءك من المكين غير قريش ( مع جميع بني هاشم إلا عقيلا )<sup>(١)</sup> .

وتقول في غير الموجب : ما جاءني المكيون إلا قريش إلا هاشما إلا عقيلا . ( فالقياس )<sup>(٢)</sup> أن يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء ، والبذل ، لأنه عن غير موجب ، والمستثنى منه مذكور ، ولا يجوز في الشفع إلا النصب على الاستثناء ، لأنه عن موجب .

فكل وتر مثبت داخل ، وكل شفع منفى خارج ، فيكون في مسألتنا : قد جاءك من المكين مع عقيل جميع قريش إلا هاشما .

والذي في العدد نحو : له علي عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحدا - في الموجب .

فكل وتر منفى خارج ، وكل شفع موجب داخل - كما كان في موجب غير العدد . فيلزمك بالإقرار خمسة ، لأنا ( إذا )<sup>(٣)</sup> أخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد أدخلنا معه ثمانية صارت تسعة ، أخرجنا منها سبعة بقي اثنان ، أدخلنا معهما ستة صارت ثمانية ، أخرجنا منها خمسة بقيت ثلاثة ، أدخلنا أربعة صارت سبعة ، أخرجنا منها ثلاثة بقي أربعة ، أدخلنا معها اثنين صارت ستة ، أخرجنا منها واحدا بقي خمسة .

(١) في ص : مع جميع قريش - بني هاشم إلا عقيلا .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) تكملة من ط .

والإعراب في الشفع والوتر كما مضى في ( موجب )<sup>(١)</sup> غير العدد<sup>(٢)</sup> .  
وتقول في غير الموجب من العدد : ماله عليّ عشرةٌ إلا تسعةٌ إلا ثمانية إلى آخرها .  
فالقياس أن يكون كلُّ وتر داخلا ، وكل شفع خارجا .

فتكون التسعة مثبتةٌ داخله ، نسقط منها ثمانية يبقى واحدٌ ، يُضمُّ إليه سبعة تصير  
ثمانية ، نُسقطُ منها ستة يبقى اثنان ، نضم إليها خمسة تصير سبعة ، نسقط منها أربعة يبقى  
ثلاثة ، نضم إليها ثلاثة تصير ستة ، نسقط منها اثنين يبقى أربعة ، نضم إليها واحدا تصير  
خمسة ، فيلزمه خمسة .

والإعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب .  
هذا هو القياس ، إلا أن الفقهاء قالوا : إذا قلت ماله عليّ عشرةٌ إلا تسعةً -  
بالنصب - لم تكن مقرا بشيء ، لأن المعنى : ماله عليّ عشرةٌ مستثنى منها تسعة ، أي  
ماله عليّ واحدٌ .

وإذا قلت : إلا تسعةً بالرفع - على البدل - يلزمك تسعة ، لأن المعنى ماله عليّ إلا  
تسعة<sup>(٣)</sup> .

وفي الفرق نظر ، لأن البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ، ولا فرق  
بينهما - اتفاقا - في نحو : ما جاءني القوم إلا زيّد أو زيدا .  
( وإن بنوا )<sup>(٤)</sup> ذلك على مذهب أبي حنيفة<sup>(٥)</sup> ( رحمه الله )<sup>(٦)</sup> - على وَهْنه -

(١) تكملة من ص وط .

(٢) يعني : لا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء ، والقياس أن يجوز في كل شفع الإبدال والنصب ، انظر  
صفحة ٧٦٨ .

(٣) انظر حاشية إبراهيم الباجوري على شرح ابن قاسم الغزّي ج ٢ صفحة ٩ .

(٤) في ت : وإن كان بنوا .

(٥) النعمان بن ثابت التيمي بالولاء ، الكوفي ، أبو حنيفة ، إمام الحنفية الفقيه المجتهد المحقق ، أحد الأئمة الأربعة  
عند أهل السنة ، ولد ونشأ بالكوفة ، كان قويّ الحجّة من أحسن الناس منطقا ، كريما جوادا حسن المنطق والصورة  
جمهوري الصوت ، توفي ببغداد سنة ١٥٠ هـ ( الأعلام ٩ / ٤ ) .

(٦) تكملة من ط .

وهو : أن الاستثناء من المنفي ( لا يكون )<sup>(١)</sup> تمسكا بنحو : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب »<sup>(٢)</sup> ، وأنه لا يلزم أن تثبت مع الفاتحة صلاة ، لجواز اختلال سائر شروطها كان<sup>(٣)</sup> عليهم أن لا يفرقوا بين البذل والنصب على الاستثناء ، إذ كلاهما استثناء ، وعلى الجملة فلا أدري صحة ما قالوا .

وإن لم يكن استثناء تال من متلوه ، فإن كان في العدد نحو قولك : له علي عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة ، فذهب الفراء ههنا - أيضا - أن الوتر - أي الثلاثة - منفي خارج ، والشفع أي الأربعة موجب داخل<sup>(٤)</sup> .

فيكون معنى عشرة إلا ثلاثة : سبعة : بإخراج ثلاثة من عشرة ، وقولك بعد ذلك إلا أربعة تدخل الأربعة على السبعة ( فتكون )<sup>(٥)</sup> أحد عشر .

وفيه نظر ، لأن الاستثناء بعد المنفي إنما يكون موجبا إذا كان من ذلك المنفي ، وقولك : إلا أربعة لا يمكن أن يكون من الثلاثة ، فهو إما من العشرة - كما أن إلا ثلاثة منها - أو من السبعة الباقية بعد الاستثناء الأول ( وكلاهما مثبتان )<sup>(٦)</sup> ، فتكون الأربعة على التقديرين منفية ، فيكون الإقرار ( بثلاثة على الوجهين .

---

(١) في ص : لا يكون موجبا .

(٢) قال البغدادي في تخریج أحاديث الرضي ق ٥ : أخرجه أحمد والشيخان عن عبادة لكن بلفظ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » .

أقول : الحديث في صحيح البخاري ١/ ١٨٤ كما نقل البغدادي ، وفي جامع الترمذي « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ، وفيه ٢/ ٤٧ : « لا تجزئ صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب » ، وفي سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٣ : « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » ، وفي سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٣ : « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » ، وفي المسند ٢/ ٤٢٨ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أمره أن يخرج فينادي : « أن لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب » .

(٣) جواب إن في قوله : وإن يتوا ذلك .. إلخ .

(٤) نسبه النحاس في إعراب القرآن ٢/ ٣٨٥ إلى أبي يوسف ، وأبي عبيد القاسم بن سلام ، ولم أجد في معاني القرآن للفراء ما يؤيد ما ذكره عنه الرضي ، ونسبه القرافي في الاستغناء صفحة ٥٧١ إلى الفراء .

(٥) في ص : فيصير .

(٦) في ت وج : وكلاهما مثبتان ، وعليه فإن المقصود اللفظان ، وعلى التأنيث المقصود العشرة والسبعة .

ومذهب غيره أن الاستثناءين من المستثنى منه الأول ، فيكون الإقرار<sup>(١)</sup> بثلاثة<sup>(٢)</sup> - كما بينا .

وإن كان المستثنى الأول أكثر من المستثنى منه أو مساويا له بطل الاستثناء قولاً واحداً ، نحو : له علي خمسة إلا ستة ، وكذا إذا قلت : له علي عشرة إلا خمسة إلا ستة ، فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء ، لأنه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة ، وعند الفراء لا يلغو ، ويلزمه أحد عشر .

وإن كان في غير العدد ، فإما أن يكون المستثنى منه واحداً أولاً . فإن كان واحداً ولم يكن الاستثناء مفرغاً فإن تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوبٌ على الاستثناء ، نحو : ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً أحد ، إذ لا يمكن إبدال أحدهما من المستثنى منه .

وإن تأخرت عن المستثنى منه فلا أحد المستثنيات - سواء كان الذي ولي المستثنى منه أو غيره - النصب على الاستثناء أو الإبدال ، والباقي واجب النصب بعد الإبدال ، لأن المبدل منه مرة لا يبدل منه أخرى ، إذ صار بالإبدال منه أولاً كالساقط .  
( وأما قولك : أعجبتني زيد أخوك كإله ، فالبدل الثاني من البدل الأول )<sup>(٣)</sup> .

ومثاله : ما جاء أحد إلا زيداً أو إلا عمراً إلا بكراً إلا خالداً .

وإن توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتأخرات جائز الإبدال والنصب على الاستثناء ، وبقاها واجب النصب بعد الإبدال ، نحو : ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً أحد إلا بكراً أو إلا خالداً .

وإن كان الاستثناء مفرغاً شغل العامل ببعضها أيها كان ، ونصب ماسواه على الاستثناء وجوباً ، لامتناع شغل الفعل بأكثر من واحد ، وامتناع الإبدال أيضاً ، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء نحو : ما جاءني إلا زيداً ( إلا عمراً )<sup>(٤)</sup> إلا بكراً إلا خالداً .

(١) ساقط من ص .

(٢) انظر في ذلك الاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٧١ .

(٣) تكلمة من جـ و ص : وهي تكلمة مناسبة للمقام .

(٤) ساقطة من ص .

ونقل عن الأخفش تجويز إضممار حرف العطف في مثله ، فيُعْطِفُهُ على ما اشْتَغَلَ به الفعل<sup>(١)</sup> .

وليس إضممار حرف العطف بالفاشي المشهور .

واعلم أن ( جميع )<sup>(٢)</sup> هذه الأقسام من المفرغ وغيره ( مستثنياتها )<sup>(٣)</sup> مخرجة من متعدّد واحد ظاهر في غير المفرغ ، مقدّر في المفرغ ، ففي قولك : ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا إلا عمرا إلا خالدًا . زيد مخرج من أحد ، وعمرو مخرج مما بقي من أحد بعد إخراج زيد ، أي : ما جاءني غيرُ زيدٍ إلا عمرا ، وخالد مخرج مما بقي من أحد بعد إخراج زيد وعمرو ، أي : ما جاءني غيرُ زيد وعمرو إلا خالدًا ، فالكل مستثنى من المنفي الأول ، فيكون الكل مثبتا .

وكذا في المفرغ نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرا إلا خالدًا ، عمرو مستثنى من المتعدّد المقدر بعد خروج زيد ، وخالدٌ مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو .

وكذا لو كان الأول موجبا نحو : جاءني القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدًا ، ولا يجوز التفریع والإبدال ههنا ، أي : ( ما )<sup>(٤)</sup> جاءني غيرُ زيد من جملة القوم إلا عمرا ، وجاءني غيرُ زيد وعمرو من جملتهم إلا خالدًا ، وكل المستثنيات ههنا منفية .

وإن كان المستثنى منه أكثر من واحد ، فإن كان في غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين إلا النصب على الاستثناء نحو : ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدا ، لأن النفي قد انتقض بإلا - الأولى - فهو استثناء من موجب ، والمعنى كلُّ أحدٍ أكل الخبزَ فقط إلا زيدا ، فإنه لم يأكله فقط ، بل أكل شيئا آخر أيضا .

فإن لم يُذكر ما استثنى منه المستثنى الأول - كما ذكرنا - اشتغل العاملُ به - كما رأيت<sup>(٥)</sup> .

(١) لم أعر على ذلك عند من سبق الرضي .

(٢) في ص وط : في جميع ، وكلمة في ، لا لزوم لها .

(٣) في ت وج و ص : ومستثنياتها ، والواو هنا لا لزوم لها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) يعني في نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرا إلا بكر . انظر صفحة ٧٧١ .

وإن ذكرته جازَ في المستثنى الأول الإبدال والنصب على الاستثناء ، نحو : ما أكل  
أحدٌ شيئاً إلا الخبز<sup>(١)</sup> إلا زيدا .

وإن كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما ، لأن الموجب لا يفرغ - على  
ما تقدم<sup>(٢)</sup> - تقول : أكل القومُ جميعَ الطعام إلا الخبزَ إلا زيدا ، والنصب واجب في أول  
المستثنى ، لأنه ( عن )<sup>(٣)</sup> موجب ، وأما ثانيهما فالقياسُ جواز إبداله ونصبه على  
الاستثناء ، لأنه في المعنى عن غير موجب ، بسبب نقض إلا لمعنى الإيجاب ، والمعنى :  
ما أكل القوم الخبزَ إلا زيدٌ وإلا زيدا . - وإن كان القوم في اللفظ في حيز الإيجاب - .

وسادسُها : أن الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو إذا تعقبا الاستثناء الصالح  
لجميع كقوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾<sup>(٤)</sup>  
الآية<sup>(٥)</sup> ، فما يقتضيه مذهبُ محققي البصرة<sup>(٦)</sup> - وهو أن الجملة بكماها عاملة في  
المستثنى عمل « عشرون » في الدرهم ، أو أن العامل معنى الفعل فيها - ( أن )<sup>(٧)</sup>  
الجملة الأخيرة أولى بالعمل فيه ، فيكون ( من )<sup>(٨)</sup> باب تنازع العاملين فصاعدا لمعمول  
واحد ، ولو كان العامل جميعها لزم حصول أثر واحد من مؤثرين مستقلين أو أكثر ،  
وهذا مما لا يميزونه ، حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية .

وأما إن كانت الجملة الأخيرة مستأنفة ، والواو للابتداء ، فلا كلام في انفرادها به ،  
كقولك : أكرم بني تميم ، والنحاة هم البصريون إلا فلانا .

قوله : ومخفضٌ بعد غير وسوى وسواء ، وبعد حاشي في الأكثر ، وإعراب غير  
كإعراب المستثنى بإلا على التفصيل .  
قوله : ومخفض .

(١) يجوز أن يكون ( الخبز ) منصوبا على الإبدال من ( شيئا ) أو على الاستثناء .

(٢) صفحة ٧٤٨ ، ٧٤٩ .

(٣) في ت غير ، والصواب ما أثبتته .

(٤) النور ٤ وتقدمت صفحة ٧٦٧ .

(٥) تمنها ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ وبعدها ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(٦) انظر صفحة ٧٢١ .

(٧) في ج : لأن ، والصواب ما أثبتته لأن ( أن ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر واقع خبرا عن قوله : فما يقتضيه

مذهب محققي البصرة .

(٨) ساقطة من ص .

(عطف) <sup>(١)</sup> على قوله : وهو منصوب في أول باب الاستثناء <sup>(٢)</sup> .

وإنما وجب خفضه بعد هذه الأسماء لكونه مضافا إليه .

وفي سوى أربع لغات - كما في حجة القراءة <sup>(٣)</sup> - فتح السين مع المد ، وكسرها مع القصر ، وهما المشهورتان ، كسر الأول مع المد ، وضمه مع القصر .  
قوله : وبعد حاشي في الأكثر .

التزم سيبويه حرفية حاشي ، لقولهم : حاشاي من دون نون الوقاية ، ولو كان فعلاً لم يجز ذلك <sup>(٤)</sup> .

وامتناع وقوعه صلةً لما المصدرية مطرداً كخلا وعدا يمنع فعليته ، على أنه روى الأخفش <sup>(٥)</sup> قول الشاعر <sup>(٦)</sup> :

٢٣٣- رأيتُ الناسَ ماحاشا قريشاً فإننا نحن أفضلهم فعلاً <sup>(٧)</sup>

وما حكى المازني <sup>(٨)</sup> من قول بعضهم : اللهم اغفر لي ولمن ( سَمِع ) <sup>(٩)</sup>  
حاشا الشيطان ( وأبا ) <sup>(١٠)</sup> ( الإصبع ) <sup>(١١)</sup> ، بفتح الشيطان - أي جانب الغفران

---

(١) في ص : معطوف .

(٢) صفحة ٧٢١ .

(٣) الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ١ / ١٨٦ .

(٤) الكتاب ١ / ٣٧٧ .

(٥) لم أجد البيت في معاني القرآن للأخفش ، وقد يكون رواه في غيره .

(٦) ينسب إلى الأخطل المترجم له صفحة ٣٠٩ ، ولم أجد في ديوانه .

(٧) البيت في الجني الداني ٥١٥ ، وقال محققه : إنه في حاشية ديوانه ١٦٤ / ٢ ، وهو أيضاً في العيني ١٣٦ / ٣ ،

وفي التصريح ١ / ١٦٥ ، وفي الأشموني ٢ / ١٦٥ ، وفي الخزائنة ٣ / ٣٨٧ وقال : إنه راجع ديوان الأخطل مرتين ولم يجده فيه .

اللغة : فعلاً : قال البغدادي ٣ / ٣٨٧ : الفَعَال - بفتح الفاء - هو كل فعل حسن ، فإن كسرت الفاء صلح لما حسن من الأفعال وما لم يحسن .

الشاهد : ذكر الرضي أن الأخفش روى حاشا موصلة بما المصدر وأنه روى البيت .

(٨) ذكر ذلك ابن السراج في الأصول ١ / ٢٨٨ عن أبي عثمان المازني عن أبي زيد .

(٩) في ط : سمع دعائي .

(١٠) في ت و ص : وابن .

(١١) في ت و ط : الأصغ ، ولعل الصواب أنها بالعين المهملة ليوافق السجعة .



الشيطان - شاذٌّ عند سيبويه<sup>(١)</sup> .

وزعم الفراء : أنه فعل لا فاعل له ، والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال<sup>(٢)</sup> .

وهو بعيد ، لارتكاب محذورين ، إثباتُ فعلٍ بلا فاعل وهو غير موجود وجرٌّ بحرف جرٍّ مقدر وهو نادر .

وعند المبرد يكون تارةً فعلاً ، وتارة حرف جر ، وإذا أوليته اللام ( نحو حاشا لزيد )<sup>(٣)</sup> تعين عنده فعليته<sup>(٤)</sup> .

هذا ما قيل ، والأولى أنه مع اللام اسمٌ ، لحجته معها منونا كقراءة ( أبي )<sup>(٥)</sup> السَّمال<sup>(٦)</sup> ( حَاشَا<sup>(٧)</sup> لِلَّهِ<sup>(٨)</sup> ) .

فنقول : إنه مصدر بمعنى تنزيها لله ، كما قالوا في سبحان الله - وهو بمعنى حاشا - سبحاناً قال<sup>(٩)</sup> :

---

(١) قال في الكتاب ٣٧٧ / ١ : وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما نجر حتى مابعده ، ثم قال : ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلاماً .

(٢) لم أجد في معاني القرآن عند تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ يوسف ٣١ ، ٥١ شيئاً عن ذلك ، وقد نسب ابن يعيش إلى الفراء ذلك . انظر ٨٥ / ٢ .

(٣) ساقط من جـ وص .

(٤) هامش المقتضب جـ ٤ / ٣٩٢ ذكر الشيخ عضيمة ردَّ المبرد على سيبويه في جعله حاشا حرفاً ثم ذكر ردَّ ابن ولاد على المبرد .

(٥) في تـ وجـ : ابن .

(٦) هو قُعثب بن أبي قعب ، أبو السَّمال العدوي البصري ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة ، رواه أبو زيد سعيد بن أوس ، وأسند الهذلي قراءة أبي السَّمال عن هشام البربري عن عباد بن راشد عن الحسن عن سمرة عن عمر ، وهذا سند لا يصح ( غاية النهاية ٢ / ٢٧ ) .

(٧) قرأ أبو السَّمال حاشا لله - بالتثنية - ( مختصر ابن خالويه صفحة ٦٣ ) .

(٨) يوسف ٣١ و ٥١ .

(٩) نسبه البغدادي في الخزانة ٣ / ٣٨٩ إلى ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن قصي ، وقال : يعد من الصحابة ، وقال : إن أبا الحسن برهان الدين إبراهيم البقاعي ألف تأليفاً في إيمانه وأنكر على من أنكر صحبته ، وهو ابن عم خديجة أم المؤمنين ، توفي نحو سنة ١٢ ق هـ .

وقال ٣ / ٣٩٣ : إن أكثر شراح شواهد الكتاب على أن البيت لأمية بن أبي الصلت . وقال بعضهم : إنه لزيد ابن عمرو بن نفيل ، والصواب ما قدمناه .

وأقول : قد وجدت البيت في ديوان أمية مفرداً صفحة ٣٧ .

٢٣٤ - سبحانه ثم سبحانه نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجُمْد<sup>(١)</sup>

فيجوز على هذا أن يُرتكب كون حاشي في جميع المواضع مصدرًا ، بمعنى تبرئة وتنزيها ، وأما حذف التنوين في حاشالك فلاستنكارهم التنوين فيما غلب عليه تجريده ، منها لأجل الإضافة ، وهذا كما قال بعضهم<sup>(٢)</sup> في قوله<sup>(٣)</sup> :

٢٣٥ - سبحان من علقمة الفاخر<sup>(٤)</sup>

إن ترك تنوينه لا يدل على عِلْمِيَّتِهِ ؛ لأنه لأجل إبقائه على صورة المضاف ، لما غلب استعماله مضافا ، كما يجيء في بيان سوي<sup>(٥)</sup> .

ويجوز أن يقول : إن حاشا الجارَّ حرف ، وهو في نحو : حاشي لله اسم بُني لمشابهة لفظًا ومعنى لحاشا الحرفية .

واستدل المبرد على فعليته بتصرفه نحو : حاشيتُ زيدا أحاشيه<sup>(٦)</sup> ، قال النابغة<sup>(٧)</sup> :

(١) البيت في ديوان أمية بن أبي الصلت ٣٧ ، وفي الكتاب ١/١٦٤ ، وفي المقتضب ٣/٢١٧ ، وفي الأمل الشجرية ١/٢٤٨ ، وفي ابن يعيش ١/٣٧ و ١٢٠ ، وفي معجم ما استعجم ٣٩١ ، وفي الخزانة ٣/٣٨٨ .  
اللغة : نعوذ به ، نلجأ إليه ليعصمنا من الضلال ، الجودي : جبل بالموصل ، وقيل : بالجزيرة . الجمد جبل تلقاء أسْمة وهي رملة أسفل الدهناء على طريق فلج وأنت مصعد إلى مكة وهو نقا محدد طويل ، كأنه سنام ( الخزانة ٣/٣٨٩ ، ٣٩٠ ) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن حاشا مصدر وقُطِع عن الإضافة فتون كما نون سبحانه في البيت عند قطعه عن الإضافة .

(٢) أراد ابن مالك ، فقد قال في شرحه للكافية الشافية ٩٦٠ - بعد أن ذكر رأي أبي علي الفارسي والزمخشري في ترك التنوين - قال : وليس الأمر كما زعما ، بل ترك التنوين لأنه مضاف إلى محذوف مقدّر الثبوت .

(٣) البيت للأعشى المترجم له صفحة ١١٨ .

(٤) صدره : أقول لما جاءني فخره ، وهو في ديوانه ١٩٣ ، وفي الكتاب ١/١٦٣ ، وفي المقتضب ٣/٢١٨ ، وفي الخصائص ٢/١٩٧ ، وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٥٩ ، وفي الأمل الشجرية ١/٢٤٧ ، وفي ابن يعيش ١/٣٧ ، وفي معجم مقاييس اللغة ٣/١٢٥ ، وفي الخزانة ٣/٣٩٧ .

علقمة هو ابن غلانة الصحابي رضي الله عنه ، فقد هجاء الأعشى قبحه الله ، ومدح ابن عمه عامرا لعنه الله . وغلبه عليه في الفخر حين تنافرا ( وانظر الخزانة ٣/٣٩٨ ) .

(٥) الشاهد : ذكره الرضي على أن ترك التنوين فيه ؛ ليس لأنه علم ، بل لأجل بقاءه على صورة المضاف عند بعضهم .  
(٦) صفحة ٧٨٦ وما بعدها .

(٧) هامش المقتضب ٤/٣٩٢ ، وأسرار العربية ٢٠٨ .

(٨) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني أبو أمانة شاعر جاهلي ، كان يُعرضُ عليه الشعر في سوق عكاظ ليقومَه ، كان حَظِيًّا عند النعمان بن المنذر حتى شَبَّ بزوجته فقر ، ووفد على الغساسنة ثم رضي عنه النعمان فعاد إليه . له ديوان مطبوع ، توفي سنة ١٨ ق هـ ( الأعلام ٣/٩٢ ) .

وما أحاشي من الأقوام من أحد<sup>(١)</sup>

وليس بقاطع ، لأنه يجوز أن يكون ( مشتقا )<sup>(٢)</sup> من لفظ حاشى حرفاً أو اسماً كقولهم : لَوَيْتُ ، أي قلت : لولا ، ولا ليت ، أي قلت : لا لا ، وسَبَّحت ، أي قلت : سبحان الله ، ولييت ، أي قلت : لييك ، وهذا هو الظاهر ، لأن المشتق الذي هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها ، فالتسبيح قول سبحان الله ، والتسليم قول سلام عليك ، والبسملة قول بسم الله ، وكذا غيره ، ومعنى حاشيت زيدا قلت : حاشى زيد .

واستدلاً له<sup>(٣)</sup> على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو ( حاشَ لله )<sup>(٤)</sup> ليس بقوي ؛ لأن الحرف الكثير الاستعمال قد يُحذف منه ، نحو سو أفعل في : سوف أفعل . وكثر فيها حاش ، وقل حشا ، لأن الحذف في الأطراف أكثر . وإذا استعمل حاشى في الاستثناء وفي غيره فمعناه ( تبرئة )<sup>(٥)</sup> الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أو فيه ، فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى .

وربما أرادوا ( تبرئة )<sup>(٥)</sup> شخص من سوء فيبتدئون ( بتبرئة )<sup>(٦)</sup> الله سبحانه ( وتعالى )<sup>(٧)</sup> من السوء ، ثم ( يبرئون )<sup>(٨)</sup> من أرادوا ( تبرئته )<sup>(٩)</sup> ، على معنى أن الله

(١) صدره : ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه . والبيت في ديوان النابغة ١٣ ، وفي جمل الزجاجي ٢٣٣ ، وفي ابن يعيش ٨٥/٢ ، وفي الإنصاف ٢٧٨ ، وفي الفاخر ٢٠٧ ، وفي المغني ١٦٤ ، وفي شرح شواهد ٣٦٨ ، وفي الخزانة ٤٠٣/٣ .

اللغة : أحاشي : مأخوذ من لفظ حاشى ، كما يقال : بسمل وهلل .. والمعنى استثنى . الشاهد : ذكر الرضي أن المبرد استشهد بهذا البيت على فعلية حاشى ، وذلك لتصرفها .

(٢) في ص : مستثنا .

(٣) يعني المبرد .

(٤) يوسف ٣١ و ٥١ .

(٥) في ج و ط : تنزيه .

(٦) في ج و ط : بتنزيه .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ج و ط : ينزهون .

(٩) في ج و ط : تنزيهه .

منزّه عن أن لا يطرّهُ ذلك الشخصَ مما يصمّه ، فيكون آكد وأبلغ ، قال تعالى : ﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلّٰهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوْءٍ ﴾<sup>(١)</sup> .

وقد جاء في كلامهم « إلا » قبل ما خلا وما عدا لا قبل غيرهما ، فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء .

وجوز الكسائي دخول إلا على حاشا الجارة<sup>(٢)</sup> .

( وإعراب غير كإعراب المستثنى بإلا على التفصيل )<sup>(٣)</sup> .

قوله : و ( غير ) صفةٌ حُمِلَتْ على إلا في الاستثناء ، كما حملت هي عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور ، لتعذر الاستثناء ، مثل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾<sup>(٤)</sup> وضعف في غيره .

قوله : غير مبتدأ ، وصفة خبره .

اعلم أن أصل ( غير ) الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ، إما بالذات نحو : مررت برجال غير زيد ، وإما بالصفات نحو قولك : دخلت بوجه غير الذي خرجت به .

والأصل هو الأول ، والثاني مجاز ، فإن الوجه الذي تبين فيه أثر الغضب كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات .

وماهية المستثنى - كما ذكرنا في حده<sup>(٥)</sup> هو المغاير لما قبل أداة الاستثناء نفيا وإثباتا ، فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها ، حملت أم أدوات الاستثناء - أي إلا - في بعض المواضع على غير في الصفة ، وحملت غير على إلا في الاستثناء في بعض المواضع .

(١) يوسف ٥١ .

(٢) نسبة إليه أيضا السيوطي في الهمع ٢٣٣/١ ، وقال : إنه حكى : قام القوم إلا حاشا زيد ، ومنع البصريون ذلك .

(٣) ساقط من ص وط .

(٤) تتمها ﴿ فَسَبَّحَانَ اللَّهَ رَبَّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [ الأنبياء ٢٢ ] .

(٥) صفحة ٧١٦ وما بعدها .

ومعنى الحمل أنه صار مابعد إلا مغايرًا لما قبلها ( ذاتا أو صفة )<sup>(١)</sup> كما بعد غير ،  
( ولا تعتبر مغايرته له نفيا وإثباتا كما كانت في أصلها ، وصار ما بعد غير مغايرًا لما قبلها  
نفيا وإثباتا )<sup>(٢)</sup> كما بعد إلا . ولا تعتبر مغايرته له ذاتا أو صفة كما كانت في الأصل .  
إلا أن حَمَلَ غير على إلا أكثر من العكس ، لأن غيرًا اسم ، والتصرف في الأسماء  
أكثر منه في الحروف ، فوقع غير في ( جميع )<sup>(٣)</sup> مواقع إلا في المفرغ وغيره ، والموجب  
وغيره ، والمنقطع وغيره ، مؤخرًا عن المستثنى منه ومقدما عليه ، وبالجمله في جميع  
مَحَالِّه ، إلا أنه لا يدخل على الجملة كإلا ، لتعذر الإضافة إليها ، ولم يحمل إلا على غير  
إلا بالشرائط التي نذكرها<sup>(٤)</sup> .

فإذا دخل إلا على غير ، وإلا في الأصل حرف لا تتحمل الإعراب ، روعي أصلها ،  
فجعل إعرابها ( الذي )<sup>(٥)</sup> ( كانت )<sup>(٦)</sup> تستحقه لولا المانع المذكور على مابعدا  
عارية .

وإذا دخل غير على إلا ( وأصل غير من حيث كونه اسمًا جواز تحمّل الإعراب ،  
وما بعده الذي صار مستثنى - بتطفل غير على إلا )<sup>(٧)</sup> مشغول بالجر ، لكونه مضافا  
إليه في الأصل ، جعل<sup>(٨)</sup> إعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور - أي اشتغاله  
بالجر - على نفس غير عارية .

فعلى هذا التقدير لا حاجة إلى أن يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم -  
لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان في المستثنى بإلا - وهو أنه إنما انتصب بلا واسطة  
حرف لمشابهة الظروف المهمة بإيهامه<sup>(٩)</sup> .

(١) في ص : نفيا وإثباتا .

(٢) ساقط من ص .

(٣) تكملة من ج وص وط .

(٤) صفحة ٧٨١ - ٧٨٢ .

(٥) في ط : التي .

(٦) في ت : كان والأحسن ما أثبتته .

(٧) ساقط من ص .

(٨) جواب إذا في قوله : وإذا دخل غير .. إلخ .

(٩) نسبه الأشموني في شرح الألفية بحاشية الصبان ١٥٧ / ٢ إلى ابن الباذش .

وإنما لم يحتج إلى ( مثل هذا )<sup>(١)</sup> العذر المذكور لما بيننا أن حركة غير لما بعدها على الحقيقة ، وهي عليها عارية ، فكأن « غير » هي الوسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة .  
والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقةً جواز العطف على محله نحو : ما جاءني غير زيد وعمرؤ ، بالرفع عطفاً على محل زيد ، لأن المعنى : ما جاءني إلا زيد .  
وقال الفراء : يجوز أن يبنى غير في الاستثناء مطلقاً ، أضيف إلى معرب أو مبني ، لكونه بمعنى الحرف - يعني إلا<sup>(٢)</sup> - .

ومنع البصريون ، لأن فيه عارض غير لازم ، فلا اعتبار به<sup>(٣)</sup> .  
وأما إذا أضيف إلى أن فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح ، كما في قوله<sup>(٤)</sup> :

٢٣٧- لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت<sup>(٥)</sup>

كما يجيء في باب الإضافة<sup>(٦)</sup> .

ويجوز أن يكون نحو قوله<sup>(٧)</sup> :

٢٣٨ - غير أني قد أستعين على الهم إذا خف بالثوي التجاء<sup>(٨)</sup>

(١) تكملة من ط .

(٢) قال في معاني القرآن ١/ ٣٨٢ ، ٣٨٣ : وبعض بني أسد وقضاعة إذا كانت غير في معنى إلا نصبوها ، ثم الكلام قبلها أو لم يتم ، فيقولون : ما جاءني غيرك ، وما أتاني أحد غيرك ، قال : وأنشدني المفضل :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة من سحق ذات أوقال

فهذا نصب وله الفعل والكلام ناقص . ونسب الأنباري هذا الرأي إلى الكوفيين في الإنصاف ٢٨٧ .

(٣) الإنصاف ٢٨٧ .

(٤) قائله أبو قيس بن الأسلت قال البغدادي نقلاً عن الأغاني : لم يقع إلي اسم ، والأسلت لقب أبيه واسمه عامر بن جشم بن وائل .. وهو شاعر من شعراء الجاهلية ، أسندت إليه الأوس حربها يوم بُعث فكفى وساد .. ثم نقل عن الإصابة الاختلاف في إسلامه ( الخزائن ٣/ ٤٠٩ ) .

(٥) عجزه : حمامة في غصون ذات أوقال ، والبيت في ديوانه ٨٥ ، وفي الكتاب ١/ ٣٦٩ ، وفي الأمل الشجرية ٤٦/١ ، وفي الإنصاف ٢٨٧ ، وفي المغني ٢١١ ، وفي اللسان ( وقل ) ، وفي الخزائن ٣/ ٤٠٦ . الضمير في ( منها ) عائد إلى وجناء في قوله قبل :

ثم اروعيت وقد طال الوقوف بنا فيها فصرت إلى وجناء شملال

نطقت : صوتت وصدحت ، في بمعنى على ، أو قال : جمع وقل ، وهو الدوم اليابس ( الخزائن ٣/ ٤٠٩ ) .

الشاهد : أنشده الرضي شاهداً على جواز بناء غير بلا خلاف إذا أضيفت إلى أن .

(٦) لم يتحدث الرضي عن ذلك في باب الإضافة ، بل تحدث عنه في الظروف ط ١٠٧/٢ .

(٧) قائله الحارث بن جطرة الشكري ، وتقدمت ترجمته صفحة ٢٣١ .

(٨) البيت في شرح القصائد السبع للأنباري ٤٤٠ ، وفي الخزائن ٣/ ٤١٤ .

من هذا الباب - أي مبنيًا على الفتح لإضافته إلى أن - كما في قوله تعالى : ﴿ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ويجوز أن يكون منصوبًا لكونه استثناءً منقطعاً <sup>(٢)</sup> .

وقولهم : بيد مثل غير ، ولا يجيء إلا في المنقطع مضافًا إلى أن ( وصلتها ) <sup>(٣)</sup> كما في قول النبي ﷺ : « أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بِيَدِ أَنِي مِنْ قُرَيْشٍ » <sup>(٤)</sup> .

ويجوز أن يقال ( بينائه ، لإضافته ) <sup>(٥)</sup> إلى أن ، وأن يقال : ( منصوب لكونه ) <sup>(٦)</sup> في ( الاستثناء ) <sup>(٧)</sup> المنقطع .

قوله : كما حُمِلَتْ ( هي ) <sup>(٨)</sup> عليها في الصفة .

أي : حملت إلا على غير في الصفة .

قوله : لجمع .

أي ما يدل على الجمعية ، جمعًا كان كرجال ، أو لا كقوم ورهط .

---

= اللغة : الهم : ما أهُمُّ به وأعزم عليه ، خف : تحرك أو مضى وذهب ، الثوي : المقيم النجاء : الماضي والانطلاق .  
وبالثوي متعلقان بخف ، أما معمولٌ أستعين فهو يزفوف في قوله بعده :

يزفوف كأنها هَفْلَةٌ أَمَّ رِثَالِ دَوْبَةٍ سَقْفَاءَ

الشاهد : ذكره الرضي على أنه يجوز أن يكون ( غير ) مبنيًا على الفتح لإضافته إلى أن ، وأن يكون منصوبًا لكونه استثناءً منقطعاً .

(١) من قوله تعالى : ﴿ قَوْرَبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ الذاريات ٢٣ .

(٢) قبل هذا البيت قوله :

فَتَنَوْرَتْ نَارَهَا مِنْ بَعِيدٍ بِخَزَارٍ هِبَاتٍ مِنْكَ الصَّلَاءُ

وقال أبو بكر الأنباري في شرح القصائد ٤٤٠ : غير أنني معناه إلا أنني .. وذلك أنه ترك ما كان فيه من ذكر الصبا ، ثم أنشأ شيئًا صارفيه .

(٣) تكملة من جد وص وط .

(٤) ذكر الحديث في المغني ١٥٥ بلفظ : « أَنَا أَفْصَحُ مِنْ نَطَقٍ بِالضَّادِ ، بِيَدِ أَنِي مِنْ قُرَيْشٍ ، واسترضعت في بني سعد بن بكر » ، ونقل البغدادي في تخرجه لأحاديث شرح الرضي ق ٥٥ : أن السيوطي نقل عن الحافظ ابن كثير أنه لا أصل له ، ونبه عليه صاحب المواهب اللدنية ، والحديث بلفظ : « أَنَا أَفْصَحُ مِنْ نَطَقٍ بِالضَّادِ » ، في الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة صفحة ٤١ ونقل عن ابن كثير أنه لا أصل له ، وإن كان معناه صحيحًا ، وذكر ابن الجزري في النشر ٢٢٠ / ١ طبع دار الفكر : أنه لا أصل له ولا يصح . وكره ابن الأثير في النهاية ١ / ١٧١ باللفظ الذي ذكره الرضي ، ثم قال : بيد بمعنى غير .

(٥) في ط : بينائها لإضافتها .

(٦) في ط : هي منصوبة لكونها .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ص : إلا .

وإنما شَرَطَ هذا الشرطَ ليوافق حالها صفةً حالها أداة استثناء ، وذلك لأنه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدّد ، لفظاً ( كان )<sup>(١)</sup> أو تقديرًا فلا تقول في الصفة : جاءني رجل إلا زيد ، ولا يجوز تقدير الموصوف قبل إلا وصفاً ( كما جاز في غير ، وذلك )<sup>(٢)</sup> ليكون أظهر في كونها صفةً .

وشرطَ كونَ الجمع منكرًا لأنه إذا كان معرّفًا - نحو : جاءني الرجال أو القوم إلا زيدا - احتُمِلَ أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء ، واحتُمِلَ أن يشاربه إلى جماعة يعرف المخاطبُ أن فيهم زيدا ، فلا يتعذر أيضا الاستثناء الذي هو الأصل في إلا ، فالسامع يحمل إلا على أصلها من الاستثناء فاختر كونهُ منكرًا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد إلا فيه فيضطر السامعُ ( إلى )<sup>(٣)</sup> حمل إلا على غير الاستثناء .

واشترطَ أن يكون المنكرُ غير محصور ، والمحصورُ شيئان : إما الجنس المستغرقُ نحو : ما جاءني رجلٌ أو رجال ، وإما بعضٌ منه معلوم العدد نحو : له علي عشرة دراهم أو عشرون ، لأنه إن كان محصورا على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد إلا فيه ، فلا يتعذر الاستثناء ، فلا يُعَدَّلُ عنه ، وذلك نحو : كلُّ رجل إلا زيدا جاءني ، وله علي عشرة إلا درهما .

وربما كان المنكورُ محصورا ، وتجاوز الصفةُ لعدم دخوله قطعاً فيه ( كقولك )<sup>(٤)</sup> : عندي عشرة رجال إلا زيد ، ففيه الصفة لا غير .

وكذا في المحصور الآخر نحو : ما جاءني رجلان إلا زيد ، وما جاءني رجال إلا عمرو ، فإن معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس ، وزيدٌ ليس اثنين منه ، فلا يدخل فيه ، وكذا معنى ما ( جاءني رجال : ما )<sup>(٥)</sup> جاءني جماعة من هذا الجنس ، وعمرو ليس جماعةً فلا يدخل ( فيه )<sup>(٦)</sup> ، فليس في مثله - إذن - إلا الصفة ، أو الاستثناء المنقطع .

(١) تكملة من ج و ص و ط .

(٢) في ص : كما جاز في غير ذلك .

(٣) في ص و ط : على .

(٤) في ط : كقوله .

(٥) ساقط من ص .

(٦) ساقطة من ص و ط .



هذا كله مبني على أن المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه - كما هو مذهب جمهور النحاة - .

وأما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط - أيضا - لأنه يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول<sup>(١)</sup> .

وقال الأندلسي<sup>(٢)</sup> ، والمالكي<sup>(٣)</sup> : لا بد لـ (إلا) إذا كانت صفة من متبوع ظاهر - كما ذكر المصنف<sup>(٤)</sup> - جمع أو شبهه منكر أو معرف باللام الجنسية . قال<sup>(٥)</sup> : ٢٣٩- أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها<sup>(٦)</sup> ويجوز في البيت أن تكون إلا (استثناء)<sup>(٧)</sup> ، وما بعدها بدلا من الأصوات ، لأن في قليل معنى النفي - كما ذكرنا<sup>(٨)</sup> .

ومذهب سيويو جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء ، قال : يجوز في قولك : ما أتاني أحد إلا زيد أن يكون إلا زيد بدلا وصفة<sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) سبق الحديث عنه صفحة ٩٠٩ .  
(٢) في المباحث الكاملية ٣/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ : ولا يجوز أن تكون غير وإلا وصفين إلا لنكرة أو معرفة باللام الجنسية ، ولا يجوز حذف الموصوف مع إلا كما يجوز مع غير .  
(٣) في التسهيل ١٠٤ : تؤوّل إلا بغير ، فيوصف بها وتاليا جمع أو شبهه ، منكر أو معرف بأداة جنسية ، ولا تكون كذلك دون متبوع .  
(٤) في متن الكافية ، انظر صفحة ٧٧٨ .  
(٥) قائله ذو الرمة وقد تقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ .  
(٦) البيت في ديوانه ٢/ ١٠٠٤ ، وفي الكتاب ١/ ٣٧٠ ، وفي المقتضب ٤/ ٤٠٩ ، وفي المغني ١٠٠ ، وفي شرح شواهد ٧٨ و ٢٤٨ ، وفي الهمع ١/ ٢٢٩ ، وفي الدرر ١/ ١٩٤ ، وفي اللسان (بغم) ، وفي الخزانة ٣/ ٤١٨ .  
اللغة : أنيخت : أبركت ، وأراد بالبلدة الأولى صدر الناقة والثانية الأرض ، بغامها : قال في اللسان : بغمت الناقة تبغم بغاما : قطعت الحنين ولم تمده . ثم أنشد البيت ... ورفع بغامها إنما هو بطريق النقل من إلا إليه ، ويجوز أن يكون بدلا من الأصوات كما ذكر الشارح (انظر الخزانة) .  
الشاهد : أنشده الرضي على أن إلا هنا بمعنى غير فهي صفة للأصوات ، ونقل ما تستحقه من الإعراب إلى ما بعدها .

(٧) في ط : للاستثناء .

(٨) تقدم ذلك في باب المبتدأ أو الخبر صفحة ٢٥٢ وفي بابنا هذا صفحة ٧٣٨ . وما بعدها .

(٩) الكتاب ١/ ٣٧٠ ، ٣٧١ .

وعليه أكثر المتأخرين ، تمسكاً بقوله<sup>(١)</sup> :

٢٤٠- وكل أخ مفارقة أخوه لَعَمْرُ أُبَيْكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانُ<sup>(٢)</sup>

وقوله ﷺ : « الناس كلهم ( هالكون )<sup>(٣)</sup> إِلَّا الْعَالَمُونَ ، والعالمون كلهم ( هالكون )<sup>(٣)</sup> إِلَّا الْمُخْلِصُونَ ، والمخلصون على خطر عظيم »<sup>(٤)</sup> .

وقال الكسائي : تقدير البيت إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَرَقْدَانُ .

وهو مردود ، لأن الحرف الموصول لَا يُحذف إِلَّا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع<sup>(٥)</sup> .

وقال المصنف : في البيت شدوذان ، وصف كل دون المضاف إليه ، والمشهور وصف المضاف إليه ، إذ هو المقصود ، و ( كل ) لإفادة الشمول فقط ، ( قال : وهذا )<sup>(٦)</sup> الوصف ضرورة للشاعر ، لأنه لو جاز له وصف المضاف إليه ، وهو أن يقول : الفرقدين ، لم يجعل إِلَّا صفةً ، بل كان يجعله استثناء .

---

(١) قاله عمرو بن معد يكرب وستأتي ترجمته صفحة ٩٧٩ . وينسب إلى حضرمي بن عامر . انظر الخزانة ٣ / ٤٢٦ .

(٢) البيت في ديوان عمرو ١٦٧ ، وفي الكتاب ٣٧١ / ١ ، وفي المقتضب ٤ / ٤٠٩ ، وفي أمالي المرتضي ٢ / ٨٨ ، وفي الإنصاف ٢٦٨ ، وفي ابن يعيش ٢ / ٨٩ ، وفي المغني ١٠١ ، وفي الهمع ١ / ٢٢٩ ، وفي الخزانة ٣ / ٤٢١ ، وفي مجاز القرآن ١ / ١٣١ ، وفي جمهرة أشعار العرب ١٤ ، وفي البيان والتبيين ١ / ٣٣ ، وفي رصف المباني ٩٢ . اللغة : الفرقدان : نجمان في السماء لا يفرقان ، ولكنهما يطوفان بالجدى ، وقيل : هما كوكبان قريبان من القطب ، وقيل : هما كوكبان في بنات نعش الصغرى . اللسان ٤ / ٣٣١ .

الشاهد : أنشده الرضي على أن إلّا هنا صفة لكل مع صحة جعلها أداة استثناء . ذكر البغدادي عدة تخاريج للبيت ٣ / ٤٢٣ ، ٤٢٥ فنقل عن الكوفيين أن إلّا هنا بمعنى الواو ، ونقل عن أبي علي كلاماً يؤيد فيه كلام سيويه حيث منع أن يكون قوله : إلّا الفرقدان على تقدير إلّا أن يكون الفرقدان ، ونقل عن بعض شراح أبيات الفصل من فضلاء العجم أن إلّا هنا بمعنى حتى ، ونقل عن الأنباري في الإنصاف أن إلّا هنا للاستثناء المنقطع قال : أراد لكن الفرقدان فإنهما لا يفترقان . قال : وبقي احتمال وجه آخر لم أر من ذكره ، وهو أن تكون إلّا للاستثناء والفرقدان منصوب بفتحة مقدرة على الألف .

(٣) في : ج هلكى .

(٤) قال البغدادي في تخرج أحاديث الرضي ق ٥ . نقلاً عن الصاغاني في كتاب الموضوعات : وهذا الحديث مفترى ملحون ، والصواب في الإعراب إلّا العالمين والعاملين والمخلصين .

(٥) يعني بعد واو المية وأو ، والفاء السبية ، وحتى . وانظر ط ٢ / ٢٣٢ ومابعدھا .

(٦) في ت وج : وهذا .

والشدوذ الثاني : الفصل بالخير بين الصفة والموصوف ، وهو قليل <sup>(١)</sup> .  
 وقوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ <sup>(٢)</sup> قال سيبويه : لا يجوز  
 ههنا إلا الوصف ، لأنك لو قلت : لو كان فيهما إلا الله لفسدتا لم يجوز <sup>(٣)</sup> .  
 يعني أن البديل لا يجوز إلا في غير الموجب ، وليس الشرط <sup>(٤)</sup> - وإن لم يكن موجبا  
 صرفاً - من غير الموجب الذي يجوز معه الإبدال .  
 قال المصنف : ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي إلا في قلما ، وأقل رجل ، وأبي  
 ومتصرفاته - كما مضى <sup>(٥)</sup> - قال : وأيضا البديل لا يجوز إلا حيث يجوز الاستثناء ، ولا  
 يجوز الاستثناء ههنا لأن ( الله ) غير واجب الدخول في ﴿آلهة﴾ المنكر ، لأنه غير  
 عام ولا محصور <sup>(٦)</sup> .

ولو وقع أيضا الجمع المنكر في سياق النفي ، وقصده به الاستغراق لم يجوز استثناء المفرد  
 منه . كما تقدم ( من أنه لا يقال : ما جاءني رجال إلا زيذا ، على أنه استثناء  
 متصل ) <sup>(٧)</sup> .

وأجاز المبرد رفع ( الله ) على البديل ، لأن في لو معنى النفي ، إذ هو لامتناع الشيء  
 لامتناع غيره ، فكأنه قيل : ما فيهما آلهة إلا الله <sup>(٨)</sup> .

(١) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١ / ٣٧١ .

(٢) الأنبياء ٢٢ وتقدمت صفحة ٧٧٨ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٧٠ .

(٤) يعني لو في الآية الكريمة .

(٥) صفحة ٧٤٠ ، ٧٤١ .

(٦) في الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٧٠ وقوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ ليس على الوصفية وإنما على  
 البديل ، وصح لأنه في معنى النفي ، لأن معنى قولك ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ ما فيهما آلهة إلا الله .. وهذا  
 ضعيف من أوجه : أحدها : أنه لو كان كذلك لجاز أن يقول : لو كان فيها إلا الله ..  
 والثاني أنه لا يجري النفي المعنوي مجرى اللفظي ، ألا ترى أنك تقول : أئى القوم إلا زيذا بالنصب ليس إلا ،  
 ولو كان النفي المعنوي كاللفظي لجاز : أئى القوم إلا زيذا ، وكان المختار ، وههنا أولى لأن النفي محقق غير مقدر فيه  
 إثبات .

(٧) صفحة ٧٧٨ ، وقد سقط من ص ما بين القوسين .

(٨) عندما عرض المبرد للآية في المقتضب ٤ / ٤٠٨ قال : هذا باب ما تقع فيه إلا وما بعدها نعتاً بمنزلة غير وما أضيف  
 إليه .. قال الله عز وجل : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ . المعنى والله أعلم : لو كان فيهما آلهة غير الله  
 = لفسدتا ..

وهذا كما أجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَةً آمَنْتُ ﴾ (١) الآية (٢) مجرى النفي ، فأجاز البدل في قوم يونس (٣) .

والأولى منع إجراء الشرط والتحضيض في جواز الإبدال والتفريغ معهما مجرى النفي ، إذ لم يثبت .

وأما عدم وجوب دخول « الله » في آله فلا يضر المبرد ، لأنه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول - كما تقدم (٤) .

قوله : وهو في غيره ضعيف .

يعني جعل إلا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله : ٢٤٠ - وكلُّ آخر مفارقة أخوه (٥)

ضعيف ، ( هذا ) (٦) عند المصنف ، ولا ( ضعف ) (٧) عند سيبويه وأتباعه - كما تقدم (٨) - .

**قوله : وإعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الأصح .**

إنما انتصب ( سوى ) لأنه في الأصل صفة ظرف مكان ، وهو « مكانا » قال تعالى :

---

= لكن الشيخ عزيمة ذكر نقد المبرد لكلام سيبويه وأنه قال : لا يجوز أن يكون إلا وما بعدها وصفاً إلا في موضع لو كانت فيه استثناء لجاز .. إلخ .

وقال : إن ابن ولاد ردّ على المبرد رداً طويلاً في الانتصار ١٨٣ - ١٨٧ . قال : ولو وقف على ما في المقتضب لعرف أن المبرد عدل عن رأيه .

(١) يونس ٩٨ وتقدمت مرات .

(٢) تتمتها ﴿ قَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غَدَابَ الْخِزْي فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَنُصِّرْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾ .

(٣) قد تقدم تخريج رأيه صفحة ٧٣١ .

(٤) صفحة ٧٤٧ وما بعدها .

(٥) سبق تخريجه صفحة ٧٨٤ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في ج و ص وط : يضعف .

(٨) صفحة ٧٨٣ .

﴿مَكَانًا سَوَى﴾<sup>(١)</sup> أي مستويًا ثم حذف الموصوف ، وأقيم (الصفة)<sup>(٢)</sup> مقامه ، مع قطع النظر عن معنى الوصف ، أي معنى الاستواء ، الذي كان في سوى ، فصار بمعنى «مكانًا» فقط ، ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البديل ، نقول : أنت لي مكانَ عمرو ، أي بدله ، لأن البديل ساد (مسد)<sup>(٣)</sup> المبدل منه ، وكائن مكانه ، ثم استعمل معنى البديل في الاستثناء ، لأنك إذا قلت : جاءني القوم بدلَ زيد ، أفاد أن زيدا لم يأتك ، فجرد عن معنى البدلية أيضا ، بمطلق معنى الاستثناء . فسوى في الأصل مكانَ مستو ، (ثم صار بمعنى مكان)<sup>(٤)</sup> ثم بمعنى بدل ، ثم بمعنى الاستثناء .

ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف إليه - كما يجوز في غير على ما يجيء<sup>(٥)</sup> .  
 والتزم بعضهم وجوب إضافته إلى المعارف ، فلا يجوز : جاءني القوم سوى رجل منهم طويلا ، وهو الظاهر في كلامهم<sup>(٦)</sup> .  
 وعند البصريين : هو لازم النصب على الظرفية<sup>(٧)</sup> ، لأنه في الأصل صفة ظرف ، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب ، فنصبه على كونه ظرفا في الأصل ، وإلا فليس الآن فيه معنى الظرفية .  
 والدليل على ظرفيته في الأصل وقوعه صلة ، بخلاف غير ، نحو : جاءني (الذي)<sup>(٨)</sup> سوى زيد .

(١) من قوله تعالى : ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسُحْرٍ مِّثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوَى﴾ طه ٥٨ .

(٢) في ت : الوصف .

(٣) في ص : مكان .

(٤) ساقط من ص .

(٥) صفحة ٧٨٩ .

(٦) هذا ما يفعله النحاة عند تمثيلهم لسوى في الاستثناء فإنهم لا يضيفونها إلا إلى معرفة .

(٧) انظر مثلا : الكتاب ١/٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٧٧ ، والمقتضب ٤/٣٤٩ ، والإنصاف المسألة ٣٩ صفحة ٢٩٤ .

(٨) في ص : القوم ، والصواب ما أثبتته .

وعند الكوفيين يجوز ( في السعة )<sup>(١)</sup> خروجها عن الظرفية ، والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً كغير<sup>(٢)</sup> ، وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء . قال<sup>(٣)</sup> :

٢٤١- ولم يبق سوى العدو ن دناهم كما دانوا<sup>(٤)</sup>

وقال<sup>(٥)</sup> :

٢٤٢- تجائف عن جو الإمامة ناقتي وما عدلت عن أهلها لسوائكا<sup>(٦)</sup>

ومثله عند البصريين شاذ لا يجوز في ضرورة الشعر<sup>(٧)</sup> .

وزعم الأخفش أن سواء إذا أخرجوه عن الظرفية - أيضاً - نصبوه ، استنكارا لرفعه فيقولون : جاءني سواءك ، وفي الدار سواءك<sup>(٨)</sup> .

(١) تكملة من جد وص .

(٢) انظر مثلاً : شرح ابن عيمش على المفضل ٨٤ / ٢ ، والمسألة التاسعة والثلاثين من الإنصاف صفحة ٢٩٤ .

(٣) قائله : الفند الزماني واسمه : نهل بن شيبان بن ربيعة بن زمان الحنفي ، والفند : القطعة من الجبل ، ولقب

به ، لأن بكر بن وائل بعثوا به إلى بني حنيفة في حرب البسوس وكان مسينا فقالوا : ما يعني هذا العشة . قال :

أو ما ترضون أن أكون لكم قنذاً تأوون إليه ، وكان أحد فرسان ربيعة المعدودين ( الخزنة ٣ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ ) .

(٤) البيت في أمالي القالي ١ / ٢٦٠ ، وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧١٩ ، وفي العيني ٣ / ١٢٢ ، وفي التصريح

١ / ٣٦٢ ، وفي الخزنة ٣ / ٤٣١ .

اللغة : العدوان : الظلم ، دناهم : جازيناهم .

الشاهد : قوله سوى ، حيث خرجت عن الظرفية فوقعت هنا فاعلا ، وهذا يؤيد مذهب الكوفيين ، وعده

البصريون شاذاً لضرورة الشعر .

(٥) قائله : الأعشى . وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٦) البيت في ديوانه ١٣٩ ، وفي الكتاب ١ / ٢٠٣ ، وفي المقتضب ٤ / ٣٤٩ ، وفي التصحيح للعسكري ٢٩٨ ،

وفي الأضداد للأباري ٤١ ، وفي مايجوز للشاعر للضرورة ١٧٨ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٩٢ ، وفي أساس البلاغة

( جنف ) ، وفي معجم مقاييس اللغة ١ / ٤٨٦ ، وفي المخصص ١٥ / ١٥١ ، وفي الخزنة ٣ / ٤٣٥ .

اللغة : تجائف : تميل . جو : قال البغدادي ٣ / ٤٤٠ : اسم الإمامة في الجاهلية حتى سماها الجُمُيري لما قُتل المرأة

التي تسمى الإمامة باسمها ... وروى : عن جُل الإمامة ، وفي الروايتين حذف مضاف ، فالأول : عن أهل جو الإمامة ،

والثاني عن جُل أهل الإمامة .

الشاهد : أنشده شاهداً على خروج سواء عن الظرفية إلى الجر باللام ، وهو شاهد للكوفيين ، شاذاً لضرورة الشعر

عند البصريين .

(٧) أورد ابن مالك في شرحه للكافية الشافية من ٧١٧ - ٧٢٠ : شواهد نظرية وشعرية لخروج سوى عن الظرفية

اكتفى بذكر النظرية قال : فمن ذلك قول النبي ﷺ : « سألت ربي ألا يسلب على أمتي عدواً من سوى أنفسهم » .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « ما أنتم في سواكم إلا كالشجرة البيضاء في جلد الثور الأسود » .

(٨) قال عن قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ﴾ البقرة ١٧ : أما حوله فانتصب على الظرف ، وذلك أن الظرف

منصوب والظرف يكون فيه الشيء كما قال الشاعر :

هذا النهار بدأها من همها مابألها بالليل زال زوالها

ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> وتقول : لي فوق السُّدَّاسِي ودُونَ السُّبَاعِي .

واعلم أن المستثنى قد يُحذف من إلا وغير الكائنين بعد ليس فقط ، كما يحذف ما أضيف إليه غير الكائن بعد ( لا )<sup>(٣)</sup> تقول : جاءني زيد ليس إلا ، وليس غير ، بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف إليه - كما يجيء في الظروف المبنية<sup>(٤)</sup> - .

وغير خبر ليس ، أي ليس الجائي غيره .

وقال الأخفش : يجوز أن يكون اسمه ، وقد حُذِفَ المضاف إليه وأُبقِيَ المضاف على حاله<sup>(٥)</sup> ، كقوله<sup>(٦)</sup> :

٢٤٣ - خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا<sup>(٧)</sup>

= نصب النهار على الظروف ، وإن شاء رفعه وأضمر فيه . انظر : معاني القرآن للأخفش صفحة ٤٩ . وقد نسب العكبري ذلك إليه في التبيان ٥٢٢ .

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَمْثًا مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ الأعراف ١٦٨ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فِرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفْعَاءَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ الأنعام ٩٤ .

(٣) في جـ : إلا .

(٤) ط ٢ / ١٠ وما بعدها .

(٥) التسهيل ١٠٧ ، وانظر ما نقله البغدادي عن الإيضاح الشعري في الخزانة ٣ / ٤٤٢ ، والاستغناء ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٦) قائله العجاج ، وتقدمت ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٧) بيت من مشطور الرجز في ديوان العجاج ٢ / ٢٢٥ وبعده :

صِهْبَاءُ تُخْرِطُو مَا عَقَارًا قَرْقَا

وهو في المقتضب ١ / ٢٤٠ ، وفي المخصص ١ / ١٣٦ ، وفي المسائل العسكرية ١٦٩ ، وفي ابن يعيش ٦ / ٩٨ ، وفي العيني ١ / ١٥٢ ، وفي الجمع ١ / ٤٠ ، وفي الخزانة ٣ / ٤٤٢ .

اللغة : الخياشيم جمع خيشوم ، وهو أقصى الأنف ، الصهباء : الخمر ، الخرطوم : السلافة ، عقارا : خمر ، قرقف : اسم الخمر ، ويوصف به الماء البارد .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الأخفش أجاز أن يكون غير في ليس ، غير اسم ليس وقد حذف المضاف إليه وبقي المضاف على حاله كما فعل في ( فا ) فإن أصله فاها .

وهو ضعيف من وجهين :

أحدهما : أن حذف خبر ليس قليل .

والثاني : أن حذف المضاف إليه ، وإبقاء المضاف على حاله قليل .

وقد يقال : ليس غير - بالنصب - على إبقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف إليه .

وقد يتّون غير على ما حكاه الأخفش في الحالين<sup>(١)</sup> ، نحو : ليس غير وليس غيرا ، كما ينون كل وبعض عوضا ( عن )<sup>(٢)</sup> المضاف إليه .  
وحكى الأخفش : ليس غيره وليس غيره<sup>(٣)</sup> .

وهذا مما يقوي مذهبه من كون ليس غير - بالضم - على حذف الخبر .  
ويجوز أن يقال : حسن حذف خبر ليس ههنا - وإن كان قليلا في غير هذا الموضع - لكثرة استعماله في الاستثناء .

والنصب على إضمار اسم ليس ، أي ليس الجائي غيره .  
وإذا أضيف غير ظاهرا - جاز عند الأخفش أن يأتي بعد لم يكن<sup>(٤)</sup> ، نحو : جاءني زيد لم يكن غيره وغيره ، بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين .  
قال : وتقول : جئتني ليس غيرك وغيرك ، ولم يكن غيرك وغيرك<sup>(٥)</sup> .

---

(١) لم أجد ذلك في معاني القرآن للأخفش ، ولم ينسبه إليه غير الرضي فيما رأيت .

(٢) في ص وط : من .

(٣) الاستغناء ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٤،٥) الاستغناء ٢٢٧ .



## لاسيما

وأما « لاسيما » فليس من كلمات الاستثناء حقيقة ، بل المذكور بعده منه على أولويته بالحكم المتقدم ، وإنما عُدَّ من كلماته لأن مابعد مخرَج عما قبله من حيث أولويته بالحكم ( المتقدم )<sup>(١)</sup> .

فإن جُرَّ مابعد فبإضافة سيِّ إليه ، وما زائدة ، ويُحتمل أن تكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها .

وإن رُفِعَ - وهو أقل من الجر - فخبِرُ مبتدأ محذوف ، و « ما » بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة بجملة اسمية .

وإنما كان أقل لأن حذف أحد جزأي الجملة الاسمية التي هي صلة - كقراءة من قرأ<sup>(٢)</sup> ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾<sup>(٣)</sup> أو صفة<sup>(٤)</sup> قليل .

وليس نصبُ الاسم بعد لا سيما بقياس ، لكنه روي يث امرئ القيس<sup>(٥)</sup> :  
ولا سيما يوماً بدارة جُلجل<sup>(٦)</sup> - ٢٤٤

(١) ساقطة من ط .

(٢) نسب ابن جني القراءة إلى ابن يعمر في المحتسب ١ / ٢٣٤ ، واستضعف الرفع .

(٣) الأنعام ١٥٤ .

(٤) عطف على قوله : صلة .

(٥) تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٦) صدره : ألا ربُّ يوم صالح لك منهما ، والبيت في ديوانه ١٠ ، والرواية فيه وفي كثير من المراجع : ألا ربُّ يوم لك منهن صالح ، وفي شرح القصائد لأبي بكر الأنباري ٣٢ ، وفي ابن يعيش ٢ / ٨٦ ، وفي العيني ١٨٦ ، وفي معجم البلدان ٢ / ٤٢٦ ، وفيها جميعها برفع يوم وجره ، وفي الخزائن ٣ / ٤٤٤ ، وفي الهمع ١ / ٢٣٤ : دارة جلجل - كما في معجم البلدان ٢ / ٤٢٦ - مختلف فيها ، فقليل : هي بالجمي ، وقيل : بغمر ذي كندة ، وقيل : بين شعبي وحسّلات ووادي المياه والبردان ، وقيل : هي دار الضباب مما يواجه نخيل بني فزارة ، وقيل : من منازل حجر الكندي بنجد . والضمير في ( منها ) عائد إلى أم الحويرث وأم الرباب المذكورتين في بيت قبله . وفي إعراب الاسم الواقع بعد لاسيما خلاف ذكره الشارح فلا أعيده .

ومعنى لاسيما : سي : مثل ، دخلت عليه لا النافية وضم إليه ما ، وهي إما أن تكون بمنزلة الذي ، وإما أن تكون زائدة .

الشاهد قوله : لاسيما يوماً حيث جاء الاسم بعد لاسيما منصوباً ، قال الشارح : وليس بقياس .

بنصب يوما أيضا ، فتكلفوا لنصبه وجوها :-

قال بعضهم : « ما » نكرة موصوفة ، ونَصَبَ يوما بإضمار فعل ، أي أعني يوما<sup>(١)</sup> .

وقيل : على التمييز<sup>(٢)</sup> .

قال الأندلسي : لا ينتصب بعد لاسيما إلا النكرة ، ولا وجه لنصب المعرفة<sup>(٣)</sup> .

وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا ، على أنه تمييزه لأن ما بتقدير التنوين ، كما في : كم رجلا ، إذ لو كان بإضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة .

قال الأخفش - في قولهم : إن فلانا كريم لاسيما إن أتيته قاعدا - : ما هنا زائدة ، عوضا من المضاف إليه ، أي ولا مثله إن أتيته قاعدا .

واعلم أن الواو التي تدخل على لاسيما في بعض المواضع كقوله :

(ألا رب يوم صالح لك منهما) ولاسيما يوما بدارة جُلجل<sup>(٤)</sup> (٢٤٤)

اعتراضية ، كما في قوله<sup>(٥)</sup> :

٢٤٥- فأنت طلاق والطلاق أليّة<sup>(٦)</sup>

إذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة .

---

(١) ذكر صاحب اللمع فيه ٢٣٤ / ١ للنصب وجوها ، منها : أنه تمييز وما : نكرة تامة غير موصوفة في محل خفض بالإضافة ، وقيل : إنه على الطرف وما ، بمعنى الذي وهو صلة لها ، أي ولا مثل الذي اتفق يوما ، وقيل : إن ما ، حرف كافٍ لسي عن الإضافة والمنصوب تمييز . وقيل : إنها كافة وهو ظرف أي : ولا مثل ما بك في يوم . وانظر الأشموني بحاشية الصبان ١٦٧ / ٢ .

(٢) انظر المباحث الكاملية ٢٦٨ / ٣ .

(٣) تحدث الأندلسي في المباحث الكاملية ٢٦٨ / ٣ عن لاسيما ولم يذكر ذلك .

(٤) سبق تخريجه صفحة ٧٩١ .

(٥) لم أعتد إلى قائله .

(٦) عجزه : ثلاثا ومن يخرق أعق وأظلم ، والبيت في مجالس العلماء ٣٣٨ ، وفي ابن يعيش ١٢ / ١ ، وفي المغني ٧٦ ، وفي الخزائنة ٤٥٩ / ٣ .

اللغة : أليّة : يمين ، يخرق : الخرق خلاف الرق ، وخرقَ خرقا من باب فرح إذا عمل عملا لم يرق فيه . أعق : أكثر عقوقا والعقوق القطيعة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الواو في والطلاق اعتراضية .

ويروى البيت برفع ثلاث وعليه يكون خبرا لـ ( والطلاق ) وانظر ما نقله البغدادي عن أبي علي الفارسي وغيره في الخزائنة ٤٦١ / ٣ - ٤٧١ .

والسِّي بمعنى المِثْل ، فمعنى جاءني القوم ولاسيما زيدٌ أي : ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءوني ، أي هو كان أخصَّ بي ، وأشدَّ إخلاصا في المجيء ، وخبرٌ لا محذوف .

وَتُصَرَّفُ في هذه اللفظة تصرفات كثيرة ، لكثرة استعمالها ، فقليل : سَيِّما يحذف لا ، ولا سَيِّما بتخفيف الياء ، مع وجود لا وحذفها<sup>(١)</sup> .

وقد يحذف ما بعد لاسيما - على جعله بمعنى خصوصا - فيكون منصوبَ المحل على أنه مفعول مطلق ، وذلك كما مر في باب الاختصاص<sup>(٢)</sup> من نقل نحو : أيها الرجل من باب النداء إلى باب الاختصاص (لجامع)<sup>(٣)</sup> بينهما معنوي . فصار في نحو : أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوبَ المحل على الحال ، مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضمَّ أي ورفع الرجل .

كذلك لاسيما ههنا ، يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الأصل ، حين كان اسم التبرئة ، مع كونه منصوبَ المحل على المصدر ، لقيامه مقام خصوصا .

فإذا قلت : أُحِبُّ زيدا ولاسيما (راكبا على الفرس)<sup>(٤)</sup> فهو بمعنى وخصوصا راكبا ، فراكبا حال من مفعول الفعل المقدّر ، أي : وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا .

وكذا في نحو : أُحِبُّه ولاسيما وهو راكب .

وكذا قولك : أُحِبُّه ولاسيما إن ركب أي وخصوصا إن ركب ، (جواب)<sup>(٥)</sup> الشرط مدلولٌ خصوصا إن ركب ، أي : إن ركب أخصُّه بزيادة المحبة .

ويجوز أن يُجَعَلَ بمعنى المصدر اللازم ، أي : اختصاصا ، فيكون معنى وخصوصا راكبا : أي ويختص بفضل محبتي راكبا .

(١) ذكر ذلك أيضا أبو بكر بن الأنباري في شرحه للقوائد السبع الطوال صفحة ٣٣ .

(٢) صفحة ٥١٢ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص وط : راكبا أو على الفرس .

(٥) في ط : فجواب .

وعلى هذا ينبغي أن يؤول ما ذكر الأخفش - أعني قوله : إن فلانا لكريم ولاسيما إن أتيت قاعدا - أي : يختص بزيادة الكرم اختصاصاً في حالة قعوده .

ويجوز مجي الواو قبل لاسيما إذا جعلته بمعنى المصدر ، وعدم مجيئها ، إلا أن مجيئها أكثر ، وهي اعتراضية - كما ذكرنا<sup>(١)</sup> - ويجوز أن يكون عطفاً ، والأول أولى (وأعذب)<sup>(٢)</sup> .

وقد يقال : لا سواء ما مقام لاسيما .

واعلم أن أصل إلا أن يدخل على الاسم ، وقد يليها في المفرغ فعل مضارع ، إما خبر المبتدأ كقولك : ما الناس إلا يعبرون ، ومازید إلا يقوم ، أو حال نحو ما جاءني زيد إلا يضحك ، أو صفة نحو ما جاءني منهم رجل إلا يقوم ويقعد ، ويجوز أن يكون هذا حالا لعموم ذي الحال .

وإنما شرط التفریع لتكون إلا ملغاة عن العمل - على قول<sup>(٣)</sup> - أو عن التوصل بها إلى العمل على قول آخر<sup>(٤)</sup> ، فيسهل دفعها عما ( تقتضيه )<sup>(٥)</sup> من الاسم ، لانكسار شوكتها بالإلغاء .

وشرط كون الفعل مضارعاً لمشاботه الاسم .

وأما الماضي فجوزوا أن يليها في المفرغ بأحد قيدين ، وذلك إما اقترائه بقد ، نحو قولك : ما الناس إلا قد عبروا ، وذلك لتقريبها له من الحال المشبه للاسم .

وإما تقدم ماض منفي نحو قولك : ما أنعمت ( عليه إلا )<sup>(٦)</sup> شكر ، وما أتيت إلا أتاني ، وعنه صلوات الله « ما أيس الشيطان من بني آدم إلا أتاهم من قبل النساء »<sup>(٧)</sup> ، وذلك إذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد إلا لمضمون ما قبلها .

(١) صفحة ٧٩٢ .

(٢) في ص : وأعرب ..

(٣) وهذا عند من يقول : إن إلا هي العاملة في المستثنى كما نسب ذلك إلى المبرد والزجاج .

(٤) وهذا عند من يقول : إن العامل في المستثنى هو ما قبل إلا بوساطتها وهم البصريون .

(٥) في ت وص : يقتضيه ، وفي ط : يقتضيه .

(٦) في ط : عليها لا .

(٧) لم أجده في المعجم الفهرس لألفاظ الحديث ، وقال البغدادي في تحريجه لأحاديث الرضي ق ٥ : إنه في =

وإنما جاز أن يليها الماضي مع هذا القصد لأن هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء - في الأغلب - نحو : إن جئتني أكرمتك .

وإنما قلت : في الأغلب لأنه قد لا يكون مضمونُ الجزاء متعقبا لمضمون الشرط ( بل يكون )<sup>(١)</sup> مقارنة له في الزمان نحو : إن كان هناك نارٌ كان احتراق ، وإن كان هناك احتراق فهناك نار ، وإن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق ، لكن التعقب المذكور هو الأغلب .

فلما كان تعقبُ مضمون مابعد إلّا لمضمون ما قبلها هو المراد ، وكان معنى حرف النفي مع إلّا يفيدُ معنى الشرط والجزاء - أعني لزوم الثاني للأول - جاز أن يُعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي ، وإلا فيصاغ ما قبل إلّا ومابعدُها صوغُ الشرط والجزاء ، وذلك إما لكونهما ماضيَّين نحو : مازرتني إلّا أكرمتك ، أو مضارعين نحو : ما أزررك إلّا تزورني ، ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء - أعني كونُهما ماضيَّين أو مضارعين ، فجاز كونُ الماضي الذي بعد إلّا ههنا مجردا عن قد والواو - مع أنه حال كما ذكرنا في باب الحال<sup>(٢)</sup> - وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء ، فيكون مابعد إلّا على هذا المعنى ( المذكور )<sup>(٣)</sup> إما ماضيا مجردا ، أو مضارعا مجردا كما رأيت .

وجاز أيضا أن ينظر إلى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة - وإن كان فيه معنى الجزاء - فيؤتى به ماضيا أو مضارعا مع الواو ، نحو : مازرته إلّا وأكرمني ، ولا أزره إلّا ويكرمني .

وإنما اطرَد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله - كما هو الغالب في الحال - نحو جاءني زيد راكبا ، ولفظه أيضا منفصل عن العامل بإلّا ، فجاز أن يُستظهر<sup>(٤)</sup> مطّردا في ربطه مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط - أي الواو -

---

= الكشف عن سعيد بن المسيب .. ثم ذكر الحديث ثم قال : قال القطب : هذا استثناء من النفي ، وهو إثبات ، فيلزم حصول يأس الشيطان من جهة النساء ، وليس بمراد ، والجواب أنه استثناء مفرغ ، والتقدير : مافعل الشيطان شيئا عند يأسه من إغواء بني آدم إلّا أن أتاهم من قبل النساء .

(١) في ت : بل ويكون ، وفي ص : ويكون .

(٢) صفحة ٦٨١ .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) يستظهر أي يقوى .

فمن ثم اطرّد نحو : ما أزوره إلا ويكرمني ، وندر : قمتُ وأصلك عينه<sup>(١)</sup> - كما مر في باب الحال<sup>(٢)</sup> - .

ويجيء في الماضي مع الواو قد أيضا نحو : مازرتة إلا وقد زارني ، ولا يجوز الاختصار على قد ، فلا ( تقول )<sup>(٣)</sup> : مازرتة إلا قد زارني ، لأنك إن نظرت إلى معنى الجزاء الذي يستفاد ( من )<sup>(٤)</sup> مثل هذه الحال ، فالجزاء لا يتجرد عن الفاء إذا كان مع قد - كما يجيء في بابه<sup>(٥)</sup> - وإن نظرت إلى الحال الذي هو أصله ، فليس فيه حرف ( الربط )<sup>(٦)</sup> المذكور .

ولما قلنا : إن الأغلب في الحال مقارنةً لمضمونه لمضمون عامله لأنه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم : خرج الأمير معه صقر صائدا به غدا ( وهذا أيضا من حيث التأويل )<sup>(٧)</sup> أي : عازما على الصيد ، وكذا معنى الخبر أي : ما أيس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء إلا عازما على إتيانهم من قبلهن ، جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل .

وقد تدخل إلا ولما - بمعناها - على الماضي إذا تقدمهما قَسَمُ السؤال ، نحو نشدْتُك بالله إلا فعلت ، وقول عمر ( رضي الله عنه )<sup>(٨)</sup> في كتابه إلى أبي موسى<sup>(٩)</sup> : عزمتُ

---

(١) الفرق بينهما أن ما بعد إلا في الأولى متعقب لما قبلها ، فكأنها مضمنة معنى الشرط ، وليست الثانية كذلك .

(٢) صفحة ٦٧٧ وما بعدها .

(٣) في ط : يقال .

(٤) في ط : عن .

(٥) ط ٢ / ٢٦٣ .

(٦) في ص : الشرط .

(٧) تكملة من ج .

(٨) تكملة من ج و ط .

(٩) أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس بن سليم ، أبو موسى ، من بني الأشعر من قحطان ، صحابي من الشجعان الولاة الفاتحين ، وأحد الحكّمين بين علي ومعاوية ولد في زبيد باليمن ، وفد مكة فأسلم واستعمله الرسول ﷺ على زبيد وعدن ، وولاه عمر البصرة سنة ١٧ هـ فافتتح أصبهان والأهواز .. توفي في الكوفة سنة ٤٤ هـ .

عليك لما ضربت كاتبك سوطاً<sup>(١)</sup> ، كتبه إليه لما لحن كاتبه في كتابه إلى عمر ،  
وكتب : من أبو موسى<sup>(٢)</sup> .

وقولهم : نشدتك الله من قولهم : نشدته ( كذا )<sup>(٣)</sup> فنشد ، أي : ذكرته  
فتذكر<sup>(٤)</sup> ، فنشد المتعدي إلى واحد مطاوع للأول المتعدي إلى اثنين ، والمعنى :  
ذكرتك الله بأن أقسمت عليك به ، وقلت بالله لتفعلن ، أو يكون نشدت بمعنى طلبت ،  
أي : نشدت لك الله ، كقوله تعالى : ﴿ أَبْغِيكُمْ إِلَهَا ﴾<sup>(٥)</sup> أي : أبغي لكم ، أي  
( أطلب )<sup>(٦)</sup> لك الله ، من بين جميع ما يقسم به الناس ، لأقسم به تعالى عليك .

ومعنى إلا فعلت : إلا فعلك ، ( وإلا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم ، لأنك  
إذا حلفت غيرك بالله ( قسم الطلب )<sup>(٧)</sup> فقد ضيقت عليه الأمر في فعل مطلوبك ،  
فكأنك قلت : ما أطلب منك إلا فعلك )<sup>(٨)</sup> ، ففعلت بمعنى المصدر مفعولاً به لما  
أطلب ، الذي دل عليه نشدتك الله .

---

(١) أورده البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضوي ق ه أ وقال : إنه ذكره المجاشعي في مدرج البراعة إلى نهج  
البلاغة ، وذكره السيوطي في الجامع الكبير ، وذكر أنه فيهما بغير لفظ عزمت عليك ، ثم قال : ولعله جاء من رواية  
أخرى .

(٢) في ج و ص تخريج لقوله ( من أبو موسى ) قال : والحق أن هذا ليس بلحن لأن كنيته اشتهرت بلفظ ( أبو )  
بالواو ، والكنية من أقسام العلم ، والأعلام تصان عن التغيير ، فجاز : من أبو موسى أيضاً ، وإن كان الواو في الأسماء  
السته كالضممة الإعرابية ، إلا أن الفرق بينهما أن الضمة مجتلية لمحض الإعراب فلا يجوز من عبد الله بضم الدال -  
وإن كان علماً ، وأما الواو في هذه الأسماء فلام الكلمة وعينا ، فجعلت كالحركة - كما مر في أول الكتاب - فجاز  
أن يعتبر ذلك العلم المشتهر بالواو ، ولا يجوز من أبا زيد ، مع اشتهار العلم بالألف ، ويروى عن علي رضي الله عنه  
أنه كان يكتب كتبه : علي بن أبو طالب ، كما كان يكتب علي بن أبي طالب ، وإن صح ما ذكره الزمخشري في  
الكشاف : أنه كان لشخص ثلاث بنين اسم واحد منهم عبد الله - بالضم - واسم الآخر عبد الله - بالفتح واسم  
الآخر عبد الله - بالكسر - جاز : من أبا زيد في العلم المشتهر بالألف ، ورأيت أبي زيد - في المشتهر بالياء - لأنه  
جاز في العلم حكاية الحركة ، فحكاية الحرف - لكونه أقعد منها - أجوز .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في اللسان ( نشد ٤ / ٤٣٢ ) ، وقولهم نشدتك الله وبالرحم معناه : طلبت إليك بالله وبحق الرحم ، برفع  
نشيدي - أي صوتي - وقال أبو العباس في قولهم : نشدتك الله ، قال : النشيد : الصوت أي : سألتك بالله  
برؤشدي ، أي صوتي .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ أْبْغِيكُمْ إِلَهَا وَهُوَ فَضْلُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ الأعراف ١٤٠ .

(٦) في ص و ط : طلبت .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ساقط من ص .

وإنما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب ، حتى كأن المخاطب فعل ما تطلبه ،  
 وصار ماضيا ثم أنت تخبر عنه ، فهو مثل قوله تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
 ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقولهم : رحمك الله .

ومعنى عزمت عليك : أي أوجبت عليك ( من عزمت الأمر أي قطعته ، قال عليه  
 السلام : « لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَعِزْ مِنَ اللَّيْلِ » <sup>(٣)</sup> أي : لم يقطعه بالنية ، فضمن معنى  
 عزمت : أوجبت ، فتعدي بعلی ، كما تضمن معنى أقبلت فتعدي بعلی ، نحو : عزمت  
 على الأمر <sup>(٤)</sup> وهو من قَسَمَ الملوك .

ولما في الاستثناء لا تجيء إلا بعد النفي ظاهرا أو مقدرا - كما رأيت <sup>(٥)</sup> - ولا تجيء  
 إلا في المفرغ نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

(١) في آيتين كريمتين إحداهما في الزمر برقم ٧١ ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾ والأخرى في سورة الزمر  
 برقم ٧٣ ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ  
 اللَّهَ حَرَّمَهَا عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ الأعراف ٥٠ .

(٣) في صحيح الترمذي ( المطبعة المصرية بالأزهر - ط أولى ) ٣ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم  
 من الليل ، ثم ذكر حديثا عن حفصة عن النبي ﷺ قال : « من لم يُجِمِّع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » . قال  
 أبو عيسى : حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه ، وذكر في هامش ٢٦٤ روايات أخرى ليس  
 بينها رواية بلفظ يعزم .

(٤) تكملة من جـ .

(٥) صفحة ٧٩٧ ، ٧٩٨ .

(٦) يس ٢٢ وانظر في معاملة لَمَّا معاملة إلا : الكتاب ١ / ٤٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ٢٥٤ ، والمسألة الأربعين  
 من المسائل المشككة للفارسي صفحة ٣٨١ ومابعدا .



## خبر كان وأخواتها

قوله : خبر كان وأخواتها هو المسند بعد دخولها ، مثل : كان زيد قائما ، وأمره على نحو خبر المبتدأ ، ويتقدم معرفة .

لما قال : هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الأصل ( ذلك )<sup>(١)</sup> .  
فقوله : بعد دخولها يخرجها كلها .

وقد ذكرنا أنه يدخل في حده نحو : قائم في قولك : كان زيد أبوه قائم<sup>(٢)</sup> ، مع أنه ليس بخبر كان .

قوله : أمره على نحو خبر المبتدأ .

أي : فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ، ومفردا وجملة ، ومتقدما على المسند إليه ، ومتأخرا عنه ، وما يجب ممن تقدمه على الاسم إذا كان ظرفا والاسم نكرة ، نحو : كان في الدار رجل ، واشتماله على الضمير إذا كان جملة أو مشتقا أو ظرفا ، وغير ذلك من الأحكام المذكورة في باب المبتدأ .

وقد يختص خبر كان ببعض من الأحكام نذكر بعضها هنا ، وبعضها في الأفعال الناقصة<sup>(٣)</sup> .

فمما قيل : إنه من خصائصه ماذهب إليه ابن دُرستويه وهو : أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان ، فلا يقال : كان زيد قام<sup>(٤)</sup> .

---

(١) في ط : كذلك .

(٢) تحدث صفحة : ٣٣٣ عن دخول ( حسنا ) في قولك : إن رجلا حسنا غلامه ، في حد المصنف لخبر إن وكذا عن دخول غلامه في نحو : ما زيد الظريف غلامه في الدار ، في حد اسم ما ولا المشبهتين بليس .

(٣) ط ٢ / ٢٩٧ وما بعدها .

(٤) ذكر ابن يعيش في شرحه للمفصل ٩٧ / ٧ : أنه لا يحسن وقوع الفعل الماضي في أخبار كان وأخواته ، ولم ينسبه لأحد .

ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي ، فيقع الماضي في خبره لغوا ، فينبغي أن يقال :  
كان زيد قائما أو يقوم .

وكذا ينبغي أن يَمْنَعَ نحو : يكون زيد يقوم ، لمثل تلك العلة سواء<sup>(١)</sup> .

وجُمهورُهم على أنه غير مستحسن ، ولا يحكمون بمطلق المنع ، قالوا : فإن وقع  
فلا بد فيه من قد - ظاهرة أو مقدرة - لتفيد التقريب من الحال ، إذ لم يُستفد من مجرد  
كان<sup>(٢)</sup> .

وكذا قالوا في أصبح وأمسى وأضحى وظل وبات<sup>(٣)</sup> .

وكذا ينبغي أن يَمْنَعُوا نحو يُصبح زيد يقول ، وكذا البواقي<sup>(٤)</sup> .

والأولى - كما ذهب إليه ابن مالك - تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد<sup>(٥)</sup> ، فلا  
نقدرهما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ  
دُبُرٍ ﴾<sup>(٧)</sup> وفي قول الشاعر<sup>(٨)</sup> :

٢٤٦- وكان طوى كشحا على مُسْتَكِنَةٍ فلا هو أبداها ولم يتقدّم<sup>(٩)</sup>

---

(١) هذا مما سبق إليه الرضي - فيما أرى - .

(٢) (٥ ، ٣ ، ٢) انظر : التسهيل ٥٣ ، والهمع ١/ ١١٣ .

(٤) وهذا أيضا مما أراه سبق إليه الرضي .

(٦) الأحزاب ١٥ .

(٧) يوسف ٢٧ .

(٨) قائله زهير بن أبي سلمى وتقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٩) البيت في ديوانه برواية ثعلب ٢٩ ، وبرواية الأعلام ٢٠ ، وفيه : ولم يتجمجم ، وفي شرح القصائد لأبي بكر  
الأنباري ٢٧٥ ، وفي إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢٥ ، وفي الخزانة ٤/ ٣ . الضمير في قوله : كان وطوى يعود  
إلى حصين بن ضمضم المذكور في قوله قبل :

لَعَمْرِي لِنَعْمَ الْحَيِّ جَرٌّ عَلَيْهِمْ بما لا يؤاتهم حصين بن ضمضم

طوى : أضمر ، الكشع : الخاصرة ، والمستكنة : المستتررة ، أي : أضمر على غدارة مستتررة ، لأنه كان قد أضمر  
قَتْلَ وَرَدٍ بن حابس ، فإنه كان قتل أخاه هرم بن ضمضم . أبداها : أظهرها ، يتجمجم : لم يتنه عن ما أراد مما كتم  
( الخزانة ٤/ ٣ ، ٤ ) .

الشاهد : أنشد الرضي شاهدا على جواز وقوع خبر كان ماضيا دون تقدير قد ، كما ذهب إليه ابن مالك .

ولا في قوله<sup>(١)</sup> :

٢٤٧- أضحت خلأً وأضحى أهلها احتملوا أُنخى عليها الذي أُنخى على لُبْدٍ<sup>(٢)</sup>

إذلا ( مَنَع )<sup>(٣)</sup> من قيام شيئين يفيدان معنى الماضي .

ومنع ابنُ مالك - وهو الحق - ( من )<sup>(٤)</sup> مضي خبر صارَ وليس ومادام ، وكلُّ ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتهما<sup>(٥)</sup> .

أما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي إلى حالة مستمرة ، وهي مضمونُ خبرها ، نحو : كنت فقيرا وصرت غنيا ، وإن جاز مع القرينة أن لا يستمر ( به )<sup>(٦)</sup> الحالُ المنتقل إليها ، كقول المريض : كنت مريضا فصرت متاثلا ثم نُكِسْتُ .

وكذا مازال وأخواتها موضوعة لاستمرار مضمون أخبارها في الماضي ، إلا أن تمنع قرينة ، وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامدُ نحو : هذا أسد ، أو الصفةُ نحو زيد قائم ، أو غني ، أو مضروب ، أو الفعل المضارع نحو : زيد يقدم في الحروب ويسخو بوجوده ، أي : هذه عادته ، لأنه وإن كان في الأصل فعلاً دالا على أحد الأزمنة ، إلا أنه لمضارعه اسمُ الفاعل لفظا ومعنى يُسْتَعْمَلُ غير ( مفيد لزمان )<sup>(٧)</sup> استعماله .

فلذلك إذا قلت : كنت رأيت زيدا ، لا يدلُّ على الاستمرار ، وإذا قلت : كنت أراه ،

---

(١) قائله النابعة الذبياني ، وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٢) البيت في ديوانه صفحة ٥ ، وفي الفاخر ٦٨ ، وفي الدرر ٨٤ / ١ ، وفي الأثموني بحاشية الصبان ٢٣٠ / ١ ، وفي الخزنة ٥ / ٤ .

اللغة : الخلاء : المكان الخالي من كل شيء ، احتملوا : حملوا جماعهم وارتحلوا ، أُنخى عليها : أهلكتها ، لبد : آخر نسور لقمان بن عاد ( الخزنة ٨ / ٤ ) .

الشاهد قوله : أضحى أهلها احتملوا ، حيث جاز وقوعُ خبر أضحى فعلا ماضيا بدون قد .

(٣) في ت : يمنع .

(٤) تكملة من ط .

(٥) منع ابنُ مالك في التسهيل ٥٣ وقوع خبر صار فعلا ماضيا ، وقال : وقد تدخل ليس عليه إن كان ضمير الشأن ، ويجوز دخول البواقي عليه مطلقا .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ط : المفيد للزمان .

فظاهره الاستمرار ، فناسبَت ( الأشياء )<sup>(١)</sup> الثلاثة - أي : الجامد والصفة والمضارع - لصلاحيتها للاستمرار - أن تقع أخبارا لصار وما زال وأخواتها ، بخلاف الماضي ، فإنه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة ، فلم يقع ( خبرا )<sup>(٢)</sup> لهذه الأفعال .

وأما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا ، لأن ما المفيدة للمدة نحو : ما ذر شارق تقلب الماضي - في الأغلب - إلى معنى الاستقبال - كما يجيء في قسم الأفعال<sup>(٣)</sup> - فلهذا تقول : اجلس مادام زيد جالسا ، وقد يجيء بمعنى الماضي كقوله تعالى : ﴿ مَا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وأما ليس فهي للنفي مطلقا - كما هو مذهب سيبويه<sup>(٥)</sup> - على مانبين في الأفعال الناقصة<sup>(٦)</sup> .

والمستعمل للإطلاق - من غير تعرض للزمان - إما جامد أو صفة أو مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي .

وأجاز الأندلسي وقوع أخبار جميعها ماضية<sup>(٧)</sup> .

والأولى ما تقدم ، لعدم السماع .

قوله : ويتقدم معرفة .

(١) ساقطة من جوص وط .

(٢) في ت : أخبارا .

(٣) ط ٢ / ٢٢٥ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أُمَرْتُ بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ المائدة ١١٧ وهي مثبتة في ط : ( مادمت حيا ) وهي من الآية ٣١ من سورة مريم ، وآية مريم ليس فيها شاهد على ما أراد الشارح من جعل مادام بمعنى الماضي بخلاف آية المائدة ، والله أعلم .

(٥) لم أجد تصريحاً لسيبويه بذلك ، غير أنه قال في الكتاب ١ / ٣٥ في باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن .. فيمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله ، فلولا أن فيه إضماراً لم يجوز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم .

(٦) ط ٢ / ٢٩٦ .

(٧) في الباحث الكاملية ٢ / ٥٠٩ : منع بعضهم من وقوع الماضي خبرا للكان وأمسى وأخواتها إذا كانت بلفظ الماضي إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة .. ثم قال : والحق أن الخبر يجوز أن يقع ماضيا ، وإن ذكرت قد معه كانت للتحقيق .

هذا بخلاف خبر المبتدأ ، لأنه لم يجزْ تقدمه على المبتدأ إذا كانا معرفتين ، ولا قرينة ، للإلباس . أما ههنا فلا لبس - وإن كانا معرفتين أو متساويين - لأن تخالفَ إعرابهما رافع للبس ، ويكفي ظهورُ إعراب أحدهما نحو : ( كان زيدا هذا )<sup>(١)</sup> .

وينبغي ههنا أيضا إذا انتفى الإعرابُ فيهما ولا قرينة أن لا يجوز التقديمُ ( نحو : كان الفتى هذا )<sup>(٢)</sup> .

قوله : وقد يَحذفُ عامله في مثل : الناسُ مجزئونَ بأعمالهم إن خيرا فَخَيْرٌ<sup>(٣)</sup> ، ويجوزُ في مثلها أربعة أوجه ، ويجب الحذف في مثل : أما أنت منطلقاً انطلقتُ ، أي لأن كنت .

قوله : عامله .

أي : عامل خبر كان وأخواتها ، وما كان ينبغي له هذا الإطلاق ، لأنه لا يُحذف من هذه الأفعال إلا كان .

واعلم أنه يجوز حذفُ كان مع اسمها بعد إن ولو - إن كان اسمها ضمير ما عُلِم من غائب أو حاضر - نحو : اطلبوا العلم ولو بالصين<sup>(٤)</sup> ، أي : ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو أصبعا ، أي : ولو كان الدفع أصبعا ، أي : قليلا ، وقوله<sup>(٥)</sup> :

---

(١) في ت كان زيد هذا ، وفي ص : كان هذا زيدا ، ولعل الأحسن ما أثبتته .

(٢) تكلمة من ج و ط ، وفي ص : كان هذا الفتى .

(٣) قال البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي ق ٥ : رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفا ، ورواه ابن مالك في التوضيح مرفوعا بلفظ : المرء مجزئ .. إلخ وكذا في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة . وأقول : مانسبه إلى ابن مالك صحيح ، فقد قال في شواهد التوضيح والتصحيح صفحة ٧١ : وحذفُ كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام ونظمه ، فمن النثر قول النبي ﷺ : « المرء مجزئ بعمله إن خيرا فخير وإن شرا فشر » .

وقال محقق الكتاب في الهامش ٥٨ : لم أقف على هذا الحديث .

ولعل الصواب أنه موقوف على ابن عباس .

(٤) سبق الحديث عنه صفحة ٥٥٨ .

(٥) قائله النعمان بن المنذر بن امرئ اللخمي ، أبو قابوس ، من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية ، وهو ممدوح النابعة الديلمي ، وباني مدينة النعمانية ، وصاحب يومئ البؤس والنعيم ، ملَّك الحيرة إرثا عن أبيه نحو سنة ٥٩٢ م ، استمر عليها إلى أن نغم عليه كسرى ( أبرويز ) أمرا ففناه إلى أخناتين فسجن فيها إلى أن مات نحو ٦٠٨ م وقيل : ألقاه تحت أرجل الفيلة فوططته فهلك ( الأعلام ١٠ / ٩ ) .

٢٤٨- قد قيل ما قيل إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من شيء إذا قيلاً<sup>(١)</sup>

أي : إن كان حقاً .

وتقول : لأرتحلن إن فارساً وإن راجلاً ، ولو فارساً ولو راجلاً ، أي : إن كنت ولو كنت .

وكذا الخطاب نحو : ارحل ولو راجلاً ، وإن راجلاً ، أي : إن كنت ولو كنت .  
وأما في مثل التركيب الذي في المتن - أعني أن يكون بعد إن اسمٌ ، وجزاؤها الفاء ، وبعد الفاء اسم مفرد ، نحو : المرء مقتول بما قُتل به إن سيفاً فسيّف ، وإن خنجراً فخنجرٌ - فنقول :

نظر فيه ، فإن جاز مع كان المحذوفة بعد إن تقديرٌ « فيه » أو « معه » أو نحو ذلك كما في قوله : الناس مجزيون بأعمالهم<sup>(٢)</sup> - فإنه يصح أن يقال : إن كان معه أو في عمله خيرٌ - جاز في الأول مع النصب الرفع أيضاً ، ولكن على ضعف معنوي ، إذ معنى إن كان معه أو في يده سيف ، وإن كان في عمله خير ، معنى غير مقصود ، لأن ( مراد )<sup>(٣)</sup> المتكلم : إن كان نفسُ عمله خيراً ، وإن كان ما قُتل به سيفاً ، لا ( أن له )<sup>(٤)</sup> أعمالاً وفي تلك الأعمال خير ، ولا أن في يده أو في صحبته وقت القتل سيفاً .  
( وهذا الذي قلنا ضعيفٌ من حيث المعنى )<sup>(٥)</sup> ، وأما من حيث اللفظ فضعيف أيضاً ، لأن حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذفٌ شيء كثير ، ولا سيما إذا كان الخبر جاراً ومجروراً ، بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ، ولا سيما إذا كان ضميراً متصلاً .

(١) البيت في الكتاب ١/ ١٣١ ، وفي الأمالي الشجرية ١/ ٣٤١ ، وفي ابن يعيش ٢/ ٩٧ ، وفي المغني ٨٦ ، وفي العيني ٢/ ٦٦ ، وفي اللمع ١/ ١٢١ ، وفي الدرر ١/ ٩٠ ، وفي الخزانة ٤/ ١٠ . ولا أرى داعياً لذكر سبب قول النعمان للقصيد لما فيه من ألفاظ سيئة .

الشاهد قوله : إن حقاً وإن كذباً حيث حذفت كان مع اسمها بعد إن الشرطية .

(٢) سبق الحديث عنه صفحة ٨٠٣ .

(٣) في ت : المراد ، والصواب ما أثبتته .

(٤) في ص : إن كان .

(٥) ساقط من ج و ص ، وليس له كبير أهمية .

فإن قلت : فَقَدَرُ للرفع كَانَ التامة .

قلت : يضعف لقلة استعمالها ، ولا يحذف إلا كثيرُ الاستعمال للتخفيف ، ولكون الشهرة دالة على المحذوف .

وإن<sup>(١)</sup> لم (يجز) <sup>(٢)</sup> تقديرٌ مثل ذلك تعين نصب الأول ، نحو : أسيرُ كما تسيرُ إن راكبا فراكبٌ ، وإن راجلا فراجل ، أي : إن كنت راكبا فأنا راكب .

وربما جر مابعد « إن » و « إن لا » مع مابعد فائهما ، إن صح رجوع ضمير كان المقدّر إلى مصدر ما عُدّي بحرف جر ، نحو : المرء مقتول بما قتل به إن سيف فسيف ، أي إن كان قتله بسيف فقتله أيضا بسيف .

وحكي عن يونس ، مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح<sup>(٣)</sup> .

أي إن لا يكن المُرورُ بصالح فالمرور بطالح ، ومررت برجل (صالح)<sup>(٤)</sup> إن زيد وإن عمرو ، وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره .

فتبين بما ذكرنا أن النصب في الأول إما مختارٌ أو واجبٌ ، وأما الاسمُ الذي بعد الفاء فرفعه (أولى)<sup>(٥)</sup> ، لأن رفعه بإضمار مبتدأ بعد الفاء ، وهو شائع كثير ، وأما نصبه فإما بتقدير كان بعد الفاء - أي : فيكون ما يقتل به سيفاً - أو بتقدير فعل لائق - نحو : فيُجزى خيرا - وحذف المبتدأ أولى - لأنه مفرد - من حذف الجملة .

وأیضا حذف المبتدأ أكثر من حذف كان ، وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور .

وقيل : (إنما اختير الرفع)<sup>(٦)</sup> لأن مجيء الفاء مع الجملة الاسمية أكثر منه مع الفعلية<sup>(٧)</sup> .

(١) عطف على قوله : فإن جاز مع كان المحذوفة .. إلخ .

(٢) في جريوس وط : يحسن ، ولعل الأحسن ما أثبتته ، لأنه قال قبل : فإن جاز .

(٣) في الكتاب ١/ ١٣٢ ، ١٣٣ ، وزعم يونس أن من العرب من يقول : إن لا صالح فطالح ، على : إن لا أكن مررت بصالح فطالح ، وهذا قبيح ضعيف .. إلخ .

(٤) ساقطة من ص وط .

(٥) في ط : أو ، ولعله خطأ طباعي .

(٦) تكلمة من جـ .

(٧) لم أهتم إلى قائله ، وقد ذكره أيضا السيوطي في المجمع ١/ ١٢١ .

ويجوز أن يقال : إن مجيء الفاء في الفعلية إنما يقلُّ إذا كان الفعل ظاهراً ، فأما إذا كان مقدراً فلا بد من الفاء نحو : إن ضربتني فزيّداً ضربته .

فإذا ثبت أن نصب الأول ورفع الثاني أصلٌ فعكسه يكون أقبح الوجوه ، لمخالفة الأصل في الموضعين ، ورفعهما ونصبهما متوسطان ، لمخالفة الأصل في موضع واحد . قوله : ويجب الحذف .

أي : يجب حذف كان بعد « أن » معوضاً منها « ما » نحو قوله <sup>(١)</sup> :

٢٤٩- أبا خراشة أماً أنت ذا نفري فإن قومي لم تأكلهم الضبع <sup>(٢)</sup>

أي لأن كنت ، فحذف حرف الجر جوازاً ، على القياس المذكور في المفعول له <sup>(٣)</sup> ، ثم حذف كان وأبدل منه ما ، فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه .. - وأجاز المبرد ظهور « كان » على أن « ما » زائدة لا عوض <sup>(٤)</sup> .

ولا يستند ذلك إلى سماع -

---

(١) قاله عباس بن مرداس وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٠٥ .

(٢) البيت في ديوانه ١٢٨ ، وفي الكتاب ١٤٨ / ١ ، وفي الخصائص ٣٨١ / ٢ ، وفي تكملة الفارسي ١٣٧ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٤ / ١ ، وفي ابن عيش ٩٩ / ٢ ، وفي المقرب ٢٥٩ / ١ ، وفي الإنصاف ٧١ ، وفي رصف المباني ٩٩ ، وفي العيني ٥٥ / ٢ ، وفي الخزانة ١٣ / ٤ .

أبو خراشة : اسمه خفاف بن ثدبة ( انظر الخزانة ١٥ / ٤ ) وذانفر : ذا جماعة ورهط ، لم تأكلهم الضبع : يريد أنهم أقوىاء لم يتفرقوا ولم يضعفوا ، وقيل : المراد بالضبع : السنة الشديدة .

وقد نقل البغدادي في الخزانة عدة توجيهات للبيت من ١٣ / ٤ - ١٥ أحدها عن الأصمعي فيما حكاه أبو علي في البغداديات أنه يجازي بأما المفتوحة ، والثاني عن ابن الحاجب أن دخول الفاء هنا في المعنى ، كدخولها في جواب الشرط ، والثالث عن علي بن عبد الرحمن وهو أن تجعل الفاء جواباً لما دل عليه حرف النداء المقدر ، كأنه قال : تنبه وتيقظ فإن قومي .. إلخ ، والرابع عن بعض فضلاء المعجم من شراح أبيات المفصل : الفاء لتعليل لم أذل المقدر ، والخامس لعلي بن عبد الرحمن أيضاً أن في البيت حذفاً يقوم من بقيته الدلالة عليه ، وهو بطرت وبه يتعلق الجار . الشاهد : أنشده الرضي شاهداً على وجوب حذف كان بعد « أن » معوضاً منها « ما » .

(٣) صفحة ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ .

(٤) قدر المبرد قولهم أما زيد فأعطه درهماب : مهما يكن من شيء فأعط زيدا درهما ، ثم قال في المقتضب ٢٧ / ٣ : فلزمت الفاء الجواب لما فيه من معنى الجزاء وهذا هو تقدير النحاة في « أما » ولم أجد في المقتضب ما يؤيد كلام الرضي .



ثم<sup>(١)</sup> أدغم النون الساكنة في الميم ( وجوبا )<sup>(٢)</sup> فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به ، فجعل منفصلا ، فصار أما أنت .

ونقول أيضا : أما زيد قائما ( قمت )<sup>(٣)</sup> .

وقال الكوفيون : أن المفتوحة بمعنى ( إن )<sup>(٤)</sup> المكسورة الشرطية ، ويُجوزون مجيء أن المفتوحة شرطية<sup>(٥)</sup> قالوا : القراءتان في قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾<sup>(٦)</sup> أي : فتح الهزمة وكسرها<sup>(٧)</sup> - بمعنى واحد - أي : بمعنى الشرط ، وما عندهم أيضا عوض ( عن )<sup>(٨)</sup> الفعل المحذوف<sup>(٩)</sup> .

ولا أرى قولهم بعيدا من الصواب ، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه ، أما المعنى فلأن معنى قوله : أما أنت ذا نفر ... البيت<sup>(١٠)</sup> إن كنت ذا عدد فلست بفرد ، وأما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت ، وفي قوله<sup>(١١)</sup> :

٢٥٠ - إما أقمت وأما أنت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتي وما تذر<sup>(١٢)</sup>

(١) عطف على قوله : ثم حذف كان .

(٢) تكملة من ج و ص وط .

(٣) في ص وط : أقمت .

(٤) تكملة من ص .

(٥،٦) في معاني القرآن للفراء ١ / ١٨٤ : وقوله : ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ ﴾ البقرة ٢٨٢ ، بفتح أن وتكسر ، فمن كسرها نوى بها الابتداء فجعلها منقطعة مما قبلها ، ومن فتحها فهو أيضا على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير .. ومثله في الكلام قولك : إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى ، فالذي يعجبك أن يسأل ، ولا يعجبك المسألة والافتقار .

(٦) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة قال تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ .

(٨) في ص وط : من .

(٩) الإنصاف ٧١ .

(١٠) سبق تخريجه صفحة ٨٠٦ .

(١١) قال البغدادي في الخزانة ٤ / ٢١ : وهذا البيت مع استفاضته في كتب النحو لم أظفر بقائله ولا تتمته ، والله أعلم به .

(١٢) البيت في ابن يعيش ٢ / ٩٨ ، وفي المغني ٥٤ ، وفي شرح شواهد ١١٨ ، وفي الخزانة ٤ / ١٩ .

اللغة : يكلأ : يحفظ . تذر : ترك أو تدع .

الشاهد : أنشدته الرضي مؤيدا لمذهب الكوفيين لقولهم إن ( أن ) و ( إن ) بمعنى واحد ، وما عوض عن الفعل المحذوف ويؤيده مجيء الفاء في جواب المفتوحة مع عطف المفتوحة على المكسورة .

مع عطف أما أنت - بفتح الهمزة - على إما أقمت - بكسر الهمزة - وهو حرف شرط بلا خلاف .

والبصريون يقولون : أما أنت منطلقاً أنطلق معك - بالرفع<sup>(١)</sup> - .

والكوفيون جوزوا جَزَمَهُ بأن المفتوحة الشرطية ، وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط ، لكون الشرط محذوفاً محذوفاً لازماً<sup>(٢)</sup> .

ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهراً قال سيبويه : دخل في أن معنى إذ ، فأما بمعنى إذ ما ، وإذ ما شرطية بلا خلاف<sup>(٣)</sup> .

ولابد عند البصريين من تقدير فعل ، يعمل في الجار والمجرور<sup>(٤)</sup> - أعني في أما أنت ذا نفر الذي هو بمعنى لأن كنت - ولا يصلح أن يكون ذلك « لم يأكلهم » لأن معمول خبر « إن » لا يتقدم عليها .

وأما نحو : أما يوم الجمعة فإن زيداً قائم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط<sup>(٥)</sup> .

وأيضاً ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء إلا مع أما الشرطية ، إما ظاهرة كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾<sup>(٦)</sup> وإمّا مقدرة نحو : ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴾<sup>(٧)</sup> - كما يجيء في حروف الشرط<sup>(٨)</sup> .

فيقدر البصريون : أما أنت ذا نفر تنكبر وتفتخر<sup>(٩)</sup> .

---

(١) الكتاب ٤٥٣ / ١ قال : وسألته عن قوله أما أنت منطلقاً أنطلق معك فرفع وهو قول أبي عمرو ، وحدثناه يونس لأنه لا يجازى بأن ، كأنه قال : لأن صرت منطلقاً أنطلق معك .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ١٨٤ ، والتسهيل ٢٣٤ ، وابن يعيش ٢ / ٩٩ ، والجنى الداني ٢٤١ .

(٣) الكتاب ١ / ١٤٨ .

(٤) انظر : الخصائص ٢ / ٢٨١ ، وابن يعيش ٢ / ٩٩ .

(٥) ط ٢ / ٣٩٦ - ٤٠٠ .

(٦) الضحى ١١ .

(٧) المدثر ٣ .

(٨) ط ٢ / ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(٩) انظر : الخصائص ٢ / ٣٨١ ، وابن يعيش ٢ / ٩٩ .

( وينبغي )<sup>(١)</sup> - على هذا - أن يكون قوله : فالله يكلأ جواب إِمَّا أَقَمْتُ ،  
والعامل في أما أنت مرتحلاً محذوف ، أي يكلؤك الله لأجل ارتحالك .

وكُلُّهُ تَكْلَفٌ ، والأولى أن نقول : إنَّ إنَّ الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة  
فإن حذف شرطها جوازاً لم يغيّر حرفُ الشرط عن ( صورته )<sup>(٢)</sup> نحو : إن سيفاً  
فسيف ، وإن حقاً وإن كذباً ، وكذا إن حذف شرطها وجوباً مع مفسّر كما في إن زيدٌ  
كان منطلقاً ، وإن حذف شرطها وجوباً بلا مفسر وجب تغيّر صورتها من كسر الهمزة  
إلى فتحها ، لأن بقاءها على وضعها الأصلي مع قطعها ( وجوباً )<sup>(٣)</sup> عن مقتضاها  
الأصلي بلا مفسر ، وهو كالعوض مستكره<sup>(٤)</sup> ، فإذا غيرت عن حالها الوضعي سهّل  
حذف شرطها على سبيل الوجوب ، لأنها تصير - كأنها ليست في الظاهر - حرفُ  
الشرط ، ولا بد - إذن - من ما لتكون كالکافة لها عن مقتضاها - أعني الشرط<sup>(٥)</sup> .  
ثم لا يخلو حالها عند ذلك من أن تحذف منها كان مع اسمها وخبرها أو تحذفها  
وحدها .

فإن كان الأول وجب في ( جوابها )<sup>(٦)</sup> الفاء ، لتؤذن بها أن أما في الأصل حرفُ  
( الشرط )<sup>(٧)</sup> ، لأن الفاء علّم السببية ، فجاء بها لِمَّا تغيّر صورة حرف ( الشرط  
المفيد )<sup>(٨)</sup> للسببية - أعني إن - وسقط - على سبيل الوجوب - جميع أجزاء  
السبب - أعني كان مع اسمها وخبرها - وذلك نحو : أما زيدٌ فمنطلق ، أي إما يكن  
في الدنيا شيء فزيد منطلق ، أي : إن يكن شيء موجوداً يوجد انطلاقه ، أي : هو منطلق

(١) في ص : ويجوز .

(٢) في ج و ص : صورتها .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) خبر « أن » في قوله : لأن بقاءها ، والكلمة في ص : مستكره .

(٥) لقد وصف الرضي كلام البصريين في تقديرهم أما أنت ذا نفر بـ لأن كنت ذا نفر فخرت - بالتكلف وكلامه  
هنا أكثر تكلفاً .

(٦) في ج و ص وط : جزائها .

(٧) في ط : شرط .

(٨) تكملة من ج .

لا محالة ، فلا بد - إذن - من إقامة جزء من الجزاء مقامَ الشرط ، لأنه لم يبق منه شيء - كما يجيء في حروف الشرط<sup>(١)</sup> - .

وإن كان الثاني فالفاء غير ( لازم )<sup>(٢)</sup> ، بل يجوز حذفها والإتيان بها ، نحو : أما زيد منطلقا انطلقت .

أما أنت ذا نفر فإن قومي<sup>(٣)</sup>

وأما فتح همزة إن الشرطية من دون حذف الشرط - كما أثبتته الكوفيون<sup>(٤)</sup> - فليس بمشهور .

وقد يحذف كان بعد إما المكسورة قليلا .

وقال سيبويه : لم يجوز حذف الفعل مع إما المكسورة<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : لأن ما التي بعدها أشبهت اللام في تأكيد الفعل ، فمن ثم جاز في ﴿إِمَّا تَخَافَنَّ﴾<sup>(٦)</sup> .

و<sup>(٧)</sup> :

---

(١) ط ٣٩٦ / ٢ .

(٢) في ط : لازمة .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٨٠٦ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٨٤ .

(٥) منعه سيبويه في الكتاب ١ / ١٤٨ ، ولكنه قال في الكتاب ١ / ١٧٩ : كما حُذِفَ الكلام في إمَّا لأزعم الخليل - رحمه الله - أنهم أرادوا : إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إمالا ، ولكنهم حذفوه لكثرة في الكلام .

(٦) من قوله تعالى : ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَاةً فَاتِّبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِضِينَ﴾ [ الأنفال . ٥٨ ] .

(٧) بعضهم يورد هذا الكلام في الأمثال وبعضهم يورده على أنه بيت من الشعر ، ونقله البغدادي في الخزائن ٤ / ٢٢ بالصورة المذكورة هنا ، ونقل أيضا عن أبي محمد الأعرابي في كتاب السلة والسرقة أنه قال : ومثل آخر :  
ومن عضبة ما ينبتن شكرها قديما ويُقَطُّ الزناد من الزُّنْدِ

٢٥١- (إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرِقَ ابْنُهُ)<sup>(١)</sup> وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا<sup>(٢)</sup>  
النون ، كما جازت مع اللام في نحو لَتَفْعَلَنَّ - كما يجيء في نون التأكيد<sup>(٣)</sup> فلم يحسن  
حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكّده<sup>(٤)</sup> .

وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لَدُنْ وأخواته ( نحو : رأيتك لدن قائما ، أي :  
لدن كنت قائما )<sup>(٥)</sup> قال<sup>(٦)</sup> :

٢٥٢ - من لدشولا فإلى إيتلايها<sup>(٧)</sup>

أي : من لد كانت شولا ، وإيتلاء أن تلد الناقصة فتصير ذات تِلْو .

(١) هذه رواية البغدادي للبيت .  
(٢) والبيت أو بعضه في الكتاب ١٥٣/٢ ، وفي ابن يعيش ١٠٣/٧ ، وفي المغني ٤٤٤ ، وفي شرح شواهد ٧٦١ ،  
وفي شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٩٢ ، وفي الخزانة ٢٢/٤ .  
اللغة : العضة : بالتاء والهاء الشجرة . شكيرها : ما ينبت حول الشجرة من أصلها . وفي فعله يقال : شكّرت  
الشجرة تُشكّر شكرا من باب فرح .  
المعنى أن الابن يشبه أباه فمن رأى هذا ظنه هذا فكأن الابن مسروق ( الخزانة ٢٢/٤ ) . قال في اللسان ١٧/  
٤١٤ : وهو مثل قولهم العَصَا من العصية .

الشاهد : أنشده الرضي على أن ما زائدة للتأكيد ، ولأجلها جاز تأكيد الفعل بالنون .

(٣) ط ٤٠٣/٢ .

(٤) المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ٣١٠ - ٣١١ .

(٥) ساقط من ج و ص .

(٦) لم أهتم إلى قائله .

(٧) البيت من مشطور الرجز ، وقد ورد في الكتاب ١٣٤/١ ، وفي الأمل الشجرية ٢٢٢/١ ، وفي ابن يعيش  
١٠١/٤ ، وفي المغني ٥٥١ ، وفي شرح شواهد ٨٣٦ ، وفي الهمع ٢٢٢/١ ، وفي الخزانة ٢٤/٤ .  
اللغة : الشَوْل : جمع شائلة وهي الناقعة التي ارتفع لبُنها وجف ضرعها ، وأق غلبها من نتائجها سبعة أشهر ، وقيل :  
شولا مصدر شالت الناقعة شولا فليس فيه حذف كان .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن كان قد تحذف بعد لدن كما في البيت وقدره بمن لدن كانت .

## اسم إن وأخواتها

قوله : اسم إن وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها مثل : إنَّ زيدًا قائم .  
ينتقض بمثل أخوه في قولك : إنَّ زيدًا قائمٌ أخوه<sup>(١)</sup> .

---

(١) نَقَضَ تعريفَ ابنِ الحاجب ، ولم يأت بما لا ينتقض ، وهذه الفقرة من أولها ساقطة من ص .

## المنصوب بلا التي لنفي الجنس

قوله : المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها ، يليها نكرة ، مضافا ، أو مشبَّها به ، مثل : لا غلامَ رجل ( لك )<sup>(١)</sup> ، ولا عشرين درهما لك ، فإن كان مفردًا فهو مبنيٌّ على ما ينصبُّ به ، وإن كان معرفةً ، أو مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ، ونحو : قضية ولا أبا حسن لها<sup>(٢)</sup> متأوَّل .

لم يقل : اسمُ لا التي لنفي الجنس ، كما قال : اسمُ إن وأخواتها ، لأن كلامه في المنصوبات ، وجميع ما هو اسمُ ( لا ) المذكورة ليس منصوبا ، بل بعضه مبني نحو : لا رجل ، فلما قصدَ المنصوبَ احتاج إلى ( التمييز بالتقييدات )<sup>(٣)</sup> المذكورة ، لأن اسم لا لا يكون منصوبًا إلا باجتماعها ، وهي ثلاثة :

كوئنه نكرةً ، وكوئنه مضافا أو مشبَّها به ، وأن يليها ، فلو اختل واحد منها لم ينتصب - كما يجيء - .

ولو قصد إلى ( حدّ )<sup>(٤)</sup> اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيهِ أن يقول - كما هو عادته - هو المسندُ إليه بعد دخولها .

---

(١) تكملة من المتن .

(٢) تحدث عنها سيبويه في الكتاب ١/ ٣٥٥ ، والمبرد في المقتضب ٤/ ٣٦٣ ، وكلام الرضي عنها قريب من كلامهما ، وكذا كلام النحاة عنها متقارب . وقال ابن الأثير في النهاية ٣/ ١٥٤ : ومنه حديث معاوية وقد جاءته مشكلة فقال : « معضلة ولا أبا حسن لها » أبو حسن معرفة وضع موضع النكرة كأنه قال : ولا رجل لها كأبي حسن .

(٣) في ت وج و ص : التقييدات .

(٤) ساقطة من ص وط .

قوله : يليها ونكرةً ومضافا .

أحوال مترادفة ، والعامل فيها المسند ، وذو الحال الضمير المجرور في إليه .

قوله : لا غلام رجل لك : مضاف .

وقوله : لا عشرين درهما لك مضارع له .

وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادي<sup>(١)</sup> .

قوله : فإن كان مفردا .

أي : فإن كان اسم لا مفردا ، ولم يجر ذكر اسم لا تصریحا ، لكن سياق الكلام يدل عليه ، ولا يعود الضمير إلى قوله : المنصوب بلا ، لأن المنصوب بلا لا يكون مفردا .

قوله : على ما ينصب به .

هذا أولى - كما مر في باب المنادي<sup>(٢)</sup> - من قولهم : مبني على الفتح ، ( ليدخل )<sup>(٣)</sup> فيه نحو : لا غلامين لك ، ولا مسلمين لك .

ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له ، فيدخل فيه المثني والمجموع .

والفتحة في لا رجل عند الزجاج<sup>(٤)</sup> والسيرافي<sup>(٥)</sup> إعرابية : خلافا للمبرد<sup>(٦)</sup> والأخفش<sup>(٧)</sup> وغيرهما .

وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه ، وذلك أنه قال : و « لا » تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ثم قال : وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها : جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر<sup>(٨)</sup> .

(١) صفحة ٤١٩ .

(٢) صفحة ٤١٠ .

(٣) في ط : دخل .

(٤) التسهيل ٦٧ .

(٥) هامش كتاب سيبويه ١ / ٣٤٥ .

(٦) المقتضب ٤ / ٣٥٧ .

(٧) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٣٤٦ .

(٨) الكتاب ١ / ٣٤٥ .



فأول المبرد قوله : تنصبه بغير تنوين : أنها نصبته أولا ، لكن بُني بعد ذلك ، فحذف منه التنوينُ للبناء ، كما حذف في خمسة عشر للبناء<sup>(١)</sup> - اتفاقا - .

وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب ، لكنه - مع كونه معربا - مركَّبٌ مع عامله لا ينفصل عنه ، كما لا ينفصل عشر من خمسة ( عشر )<sup>(٢)</sup> ، فحُذِفَ التنوينُ مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله .

قال أبو سعيد<sup>(٣)</sup> : إنما ركب ( مع )<sup>(٤)</sup> عامله لإفادة لا التبرئة للاستغراق ، كما أفادته « من » الاستغراقية في هل من رجل في الدار . لأن لا رجل في الدار جوابٌ هل من رجل ، فركَّبوا لا مع النكرة ، كما أن من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ، ثم حذف التنوينُ لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها ( معربة )<sup>(٥)</sup> .

والأولى ما ذهب إليه المبردُ وأصحابه ، لأن حذفَ التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الإضافة والبناء غيرُ معهود ، وأيضا التركيبُ بين لا والمنفي ليس بأشدَّ منه بين المضاف والمضاف إليه ، والجارَّ والمجرور ، ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين .

وقال سيبويه : إنما حذفَ التنوين من المنفي لأن « لا » لا تعمل إلا في النكرة ، ( ولا ومعمولها )<sup>(٦)</sup> في موضع الابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها<sup>(٧)</sup> .

يعني أن اختصاصَها بالتنكير ، ( وكونها )<sup>(٨)</sup> مع بعدها مبتدأ سبَّب بناءَ معمولها

(١) المقتضب ٣٥٧ / ٤ .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) يعنى السيرافي وانظر هامش الكتاب ١ / ٣٤٥ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ص : معرفة .

(٦) في ط : ولا معمولها .

(٧) الكتاب ١ / ٣٤٥ .

(٨) في ص : وكون ما .

( على مذهب من قال بينائه ، أو سببُ حذف تنوين معمولها )<sup>(١)</sup> عند من قال بإعرابه ، لأنها بمجموع الشيعين خالفت سائر العوامل ، كإِنَّ وأخواتها ، فخولف بمعمولها سائر معمولات .

وهذا ضعيف - أعني بناءَ الم معمول ، أو حذف التنوين منه لمخالفة العامل أخواته .  
والحق أن نقول : إنه مبني لتضمُّنه لِمِن الاستغراقية ، وذلك لأن قولك : لا رجل نصٌّ في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل ، ( بخلاف لا رجل في الدار )<sup>(٢)</sup> ( فإنه وإن كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصا ، بل هو الظاهر )<sup>(٣)</sup> كما أن ما جاءني من رجل نصٌّ في الاستغراق ، بخلاف ما جاءني رجل ، إذ يجوز أن يقال : لا رجل في الدار بل رجلان ، وما جاءني ( رجل )<sup>(٤)</sup> بل رجلان .

ولا يجوز لا رجل في الدار - بالفتح - بل رجلان ، وما جاءني من رجل بل رجلان ( للزوم التناقض )<sup>(٥)</sup> .

فلما أرادوا التنقيص على الاستغراق ضمَّنوا النكرة معنى مِن فبنوها .  
وإنما بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على حركة استحقَّها النكرة في الأصل قبل البناء .

ولم يبن المضاف ولا المضارع له ، لأن الإضافة ترجَّح جانبَ الاسمية ، فيصيرُ الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل - أعني الإعراب - ولا يكون ( المضاف )<sup>(٦)</sup> مبنيا إلا نادرا نحو خمسة عشر ونحوه .

ومن قال : المنفي معربٌ حُذِفَ تنوينه دلالةً على كونه مركَّباً مع لا ، قال : لم يركَّب

(١) تكملة من ج و ص وط .

(٢) في ت وط : لا رجل في الدار ولا امرأة ، ولعل الأحسن ما أثبتته .

(٣) ساقط من ج و ص .

(٤) في ط : رجلا ، والصواب ما أثبتته .

(٥) تكملة من ج و ط .

(٦) في ص وط : مضاف .

المضاف و ( لا )<sup>(١)</sup> المضارع له ، لأنه لا يركَّب أكثر من كلمتين ، وأما نحو : لا رجل ظريف فسيجيء حكمه<sup>(٢)</sup> .

ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد<sup>(٣)</sup> .

فإن قال : لأن النون كالتنوين الذي هو دليل الإعراب فمقوضٌ بنحو : يا زيدان ويازيدون ، وهما مبنيان ( مع وجود النون )<sup>(٤)</sup> ، إذ لو كانا معربين لقليل : يا زَيْدَيْنِ ويا زَيْدَيْنِ ، والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن - كما مر في أول الكتاب<sup>(٥)</sup> .

وَنُقِلَ عنه أنه قال : لأن المثني والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه ، والمعطوف عليه مضارعٌ للمضاف ، فيجب النصب<sup>(٦)</sup> .

ورُدَّ بأن المعطوف عليه في باب لا مبني ، نحو : لا رجل وامرأة .

وله أن يقول : أردتُ به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد - كما ذكرنا في النداء في نحو : ثلاثة وثلاثين<sup>(٧)</sup> - ولا شك أن المثني والمجموع مثل هذا المنسوق ، لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون .

وقيل : إنما قال ذلك لأنه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع<sup>(٨)</sup> .

(١) تكملة من ص .

(٢) صفحة ٨٣٨ .

(٣) في المقتضب ٣٦٦ / ٤ : وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت : لا غلامين لك أن غلامين مع لا اسم واحد وثبتت النون .. ثم قال : وليس القولُ عندي كذلك ، لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً ، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد .

(٤) ساقط من ص .

(٥) صفحة ٣٥ .

(٦) قد ذكرت قبل قليل العلة التي علل بها المبردُ لرأيه .

(٧) صفحة ٤١٩ .

(٨) قد أجاز المبرد تثنية المركبات وجمعها قال في المقتضب ٣١ / ٤ : وتثنى وتجمع فتقول فيه اسم رجل عمرويهان وعمرويهون .

والجواب : أنه لم يقم دليل قاطع على أن لا مركَّب مع المنفي<sup>(١)</sup> ، ولو سلَّمنا فليس بناؤه للتركيب - كما مر بيانه<sup>(٢)</sup> - وإن سلَّمنا فنحن نقول : حضرموتان ، وحضرموتون - في المسمى بحضرموت - كما يجيء في باب المثني<sup>(٣)</sup> .

وأما جمع سلامة المؤنث فبعضهم<sup>(٤)</sup> يبينه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا ، نظرا إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكن ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وهو منقوض بنحو يامسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا .

والجمهور يكسرونه بلا تنوين لأنها<sup>(٦)</sup> - وإن لم تكن للتمكن - فهي مشبهة لتنوين التمكن .

فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله : يبنى على ما ينصب به .

والمازني يفتحه بلا تنوين<sup>(٧)</sup> ، نحو قوله<sup>(٨)</sup> :

٢٥٣- أودى الشباب الذي مجَّد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب<sup>(٩)</sup>

---

(١) في ط : كما يجيء بيانه ، وقد آثرت أن تكون في الهامش لأنها زائدة ، وليس بيان ذلك فيما يجيء بل قد مر بيانه صفحة ٨١٦ .

(٢) صفحة ٨١٦ .

(٣) ذكر ذلك في باب الجمع وليس في باب المثني انظر ط ١٨٦ / ٢ .

(٤) نسبه السيوطي في الهمع ١ / ١٤٦ إلى ابن الدهان وابن خروف .

(٥) الآية ١٩٨ من سورة البقرة ، وتقدمت صفحة ٣١ ، والشاهد فيها تنوين عرفات ولو كان التنوين للتمكن لحذف لمنع الكلمة من الصرف للعلمية والتأنيث .

(٦) يعني التنوين .

(٧) في الخصائص ٣ / ٣٠٥ : ولم يجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة إلا شيئا قاسه أبو عثمان فقال : أقول : لا مسلمات لك بفتح التاء قال : لأن الفتحة ليست لـ ( مسلمات ) وحدها وإنما هي لها وللا قبلها .

(٨) قائله سلامة بن جندل ، وهو من بني عامر بن عبيد بن الحارث .. جاهلي قديم من فرسان تميم المعدودين وأخوه أحمد بن جندل من الشعراء الفرسان ، وكان سلامة أحد من يصف الخيل فيحسن وأجود شعره قصيدته التي أولها : أودى الشباب حميدا . إلخ . ( الشعر والشعراء ٢٧٢ - ٢٧٣ ) .

(٩) البيت في ديوانه ٩٣ ، وفي المفضليات ٤٢٥ ، وفي شذور الذهب ٨٥ ، وفي العيني ٢ / ٣٢٦ ، وفي الهمع ١ / ١٤٦ ، وفي الدرر ١ / ١٢٦ ، وفي الخزانة ٤ / ٢٧ .

اللغة : أودى : ذهب واضمحل ، عواقبه : أواخره ، للشيب : جمع أشيب .  
الشاهد : أنشد الرضي على أن جمع المؤنث السالم يبنى على الفتح مع لا عند المازني .

حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة ، مما كان معربا بالحركة قبل دخولها .

وهذا أولى مما قبله ، طردًا للباب على نسق واحد .

واعلم أن الجار إذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفي بعدها ، نحو قولك : كنت بلا مال ، وغضبت من لا شيء ، وذلك لتعذر تقدير من بعدها ، إذ لا يجوز بلا من مال ، وأيضا ( فإن عمل لا إنما كان لمشابتها إن - كما يجيء<sup>(١)</sup> ) - وتوسطها يطل الشبه ، لأن إن لا بد لها من التصدر<sup>(٢)</sup> . وربما فتح نظرا إلى لفظ لا فقل : كنت بلا مال ( وغضبت من لا شيء )<sup>(٣)</sup> وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا إلى لفظها ، كما أنشد الأخفش<sup>(٤)</sup> .

٢٥٤- لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إلي لا مت ذوو أحسابها عمرا<sup>(٥)</sup>

فلا زائدة ، وقد اعتبرت فبني الاسم بها ، فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها ، لكنه مع ذلك قليل .

ونحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾<sup>(٦)</sup> عند سيويه<sup>(٧)</sup> وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي ، وإلا كان مضارعا للمضاف فانصب كما في لا خيرا

(١) صفحة ٨٢١ ، ٨٢٢ .

(٢) ساقط من ج و ص .

(٣) تكملة من ص .

(٤) في معاني القرآن ١٨٠ و ٣٢٢ . والبيت للفرزدق ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٥) البيت في ديوانه ٢٣٠ ، وفيه إلى لام ، وفي معاني القرآن للأخفش ١٨٠ ، وفي الصحاح غطف ، وفي الخصائص

٢ / ٣٦ ، وفي الهمع ١ / ١٤٧ ، وفي الدرر ١ / ١٢٧ ، وفي الخزانة ٤ / ٣٠ .

غطفان أبو قبيلة ، وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان الجد الأعلى لفزارة ، الأحساب : جمع حسب وهو ما يعد من المآثر ، والذنوب هنا : الإساءات . الخزانة ٤ / ٣٢ .

الشاهد قوله : لا ذنوب لها ، فإن لا هنا زائدة ، وقد بنيت النكرة معها على الفتح . ونقل البغدادي في الخزانة

٤ / ٣٠ - ٣١ عن أبي علي توجيها آخر وهو : أنه إنما أراد بقوله : لا ذنوب لها . أن الكلام الأول قد تم وتقضى ،

فأتى بالجملة الثانية وهي الجحد فجعلها خيرا للنكرة .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ [ يوسف ٩٢ ] .

(٧) الكتاب ١ / ٣٥٠ .

من زيد ، بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبرُ المبتدأ ، كما في قولك : عليك تثريبٌ ، واليوم معمولٌ لعليكم ، ويجوز العكس<sup>(١)</sup> .

وكذا قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> اليوم خبرُ المبتدأ وإن كان جُئَةً ، إذ المعنى لا وجودَ عاصم ، على حذف المضاف<sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ متعلق بما دل عليه لا عاصم ، أي : لا يعصم من أمر الله . فلا تظنَّ أن مثل هذا الجارَّ والمجرور متعلق بالمنفي ، وإن أُوهِمَتْ ذلك في الظاهر ، بل مثله متعلق بمحذوف .

وكلُّ مصدر يتعدى بحرفٍ من حروف الجر يجوز جعلُ ذلك الجار خبراً عن ذلك المصدر - مثبتاً كان أو منفياً - كما تقول : الاتكال عليك ، وإليك المصيرُ ، ومنك الخوف ، وبك الاستغاثة ، وما عليك المعول ، وليس بك الالتجاء ، ومنه : ﴿ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> وذلك لأن الخبر ( المقدّر )<sup>(٥)</sup> ههنا - أعني ما يتعلق به الجار - فيه معنى المبتدأ لتضمُّنه ضميره ، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل ، فلا تقول : بك ماُرٌ ، على أن بك خبرٌ عن مار فلذلك قدرنا مدلولَ لا عاصم لقوله : من ( أمر )<sup>(٦)</sup> الله .

وتقول : لا مصليةً في الجامع ، إذا نفيت ( من )<sup>(٧)</sup> الوجود من يوقع صلاته في الجامع ، أي : ليس في الوجود من يصلي في الجامع .

---

(١) يعني : يجوزُ أن يكون « اليوم » خبر المبتدأ ، وعليكم معمول الظرف . وانظر التبيان ٧٤٥ .  
(٢) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَأُوْىٰ إِلَىٰ جِبَلٍ يَّغْصِيْنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ﴾ [ هود ٤٣ ] .

(٣) هنا في ط زيادة أثرت إثباتها في الهامش ، لاشتغال ما قبلها وما بعدها على ما تضمنته وهي وقوله : من أمر الله خبر لمبتدأ محذوف ، أي : العصمة المنفية من أمر الله وهذه الجملة المبينة لا محل لها كما قلنا في سقيا لك إن التقدير : هو لك ، وإنما لم يكن للجملة المبينة محل لأنها مستأنفة لفظاً . اهـ .

قال أبو البقاء في التبيان ٧٠٠ : فأما خبر لا فلا يجوز أن يكون اليوم ، لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجفة ، بل الخبر من أمر الله ، واليوم معمولٌ من أمر ولا يجوز أن يكون اليوم معمولٌ عاصم ، إذ لو كان كذلك لثوَّن .

(٤) يوسف ٩٢ وتقدمت صفحة ٨١٩ .

(٥) في ص : المقدم .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في ط : في .

ويجوز أن يكون مستقراً في الجامع من يصلي في غيره .

وإذا قلت : لا مصلي في الجامع ، فالمعنى ليس في الجامع ( مصل ) <sup>(١)</sup> سواء صلى في الجامع أو غيره .

هذا وحكى أبو علي عن البغداديين : أنهم يميزون كونَ الظرف والجار في نحو : لا أمر بالمعروف و ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> من صلة المنفي المبني <sup>(٣)</sup> .

وفيه نظر ، لأن المضارع للمضاف لا يثنى .

وذهب ابن مالك إلى أن مثل هذا مضارع <sup>(٤)</sup> معرب ، لكنه انتزع ( منه ) <sup>(٥)</sup> تنوينه تشبيهاً ( له ) <sup>(٦)</sup> بالمضاف <sup>(٧)</sup> .

قوله : وإن كان معرفة أو مفصولاً بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير .

أعلم أن لا التبرئة إنما تعمل لمشابتها لأن ، ووجه المشابهة أن إنَّ للمبالغة في الإثبات ، إذ معناها التحقيق لا غير ، ولا التبرئة للمبالغة في النفي ، لأنها لنفي الجنس فلما توغلنا في الطرفين - أعني في النفي والإثبات - تشابهتا ، فأعملت عملها .

وعملها مع هذه المشابهة ( المذكورة ) <sup>(٨)</sup> ضعيف لوجهين :

أحدهما : أن أصلها التي هي ( إنَّ ) إنما تعمل لمشابهة الفعل ، لا بالأصالة ، فهي ( مشبهةٌ بالمشبهة ) <sup>(٩)</sup> .

والثاني : أن الظاهر أن بين إنَّ ولا التبرئة تنافياً وتناقضاً ، لا مشابهةً ومقاربةً .

---

(١) في ط : مصل ، والأولى ما أثبتته خروجاً من الخلاف في إثبات ياء المنقوص غير المقترن بأل وحذفه .

(٢) هود ٤٣ وتقدمت صفحة ٨٢٠ .

(٣) في الحجة ١ / ١٤٢ : والبغداديون - فيما حكى عنهم - يميزون في هذا ونحوه أن يكون الظرف من صلة المنفي المبني غير المنون .

(٤) يعني أنه شبيه بالمضاف .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) ساقطة من ص وط .

(٧) التسهيل ٦٧ - ٦٨ .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في ط : مشبهة بالمشبهة .

فعلى هذا نقول : إنما لم تعمل في المعرفة لأن وجه المشابهة - وهو كونها لنفي الجنس - لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة ، إذ ليس المعرفة ( بلفظ )<sup>(١)</sup> جنس ، ( حتى )<sup>(٢)</sup> ينتفى الجنس بانتفائها .

وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها ، فلا تقدّر على العمل في البعيد عنها .

وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه - أيضا - لأن الموجب للبناء تضمن « من » الاستغراقية ، ودليل تضمنها لا التبرئة ، فلما بعد دليلها ضعف أمر التضمن . ومن قال : إن الفتحة إعرابية<sup>(٣)</sup> قال : إنما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب ، وقد انتفى التركيب بالفصل .

وقيل : إنما لم تبين مع الفصل لأنها لما مُزجا تعدى البناء من لا إلى المنفي بسبب التركيب فإذا انتفى التركيب انتفى تعدّي البناء إليه .

ثم نقول : ويجوز - لما ذكرنا من ضعف عملها - أن تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة .

ويجب في المواضع الثلاثة - أي التي أُلغيت فيها « لا » إما وجوبا كما في المعرفة والمفصول ، وإما جوازا كما في النكرة المتصلة - تكرير<sup>(٤)</sup> لا .

ولا يجب ذلك إذا أعملتها أو بنيت اسمها ، وذلك لأن المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس ، وعملها عمل إن ، أو بناء اسمها كاف في هذا الغرض ، إذ لا يكونان إلا مع لا التبرئة ، ( وأما )<sup>(٥)</sup> إذا أُلغيت فإنه يجعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في ( النكرات )<sup>(٦)</sup> لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة .

(١) في ص وط : لفظ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) وهما الزجاج والسيرافي ، وانظر صفحة ٨١٤ .

(٤) فاعل يجب في قوله : ويجب في المواضع الثلاثة .

(٥) في ص : وأما العامل .

(٦) في ت : التكرار ، ولعل الصواب ما أثبتته ، لأنه سيتحدث بعد قليل عن المعارف .



وأما في المعارف فالتكرير جُبران لما فاتها من نفي الجنس ، الذي لا يمكن أن يحصل  
( مع )<sup>(١)</sup> المعرفة .

وأجاز أبو العباس<sup>(٢)</sup> وابن كيسان<sup>(٣)</sup> عدمُ تكرير لا في المواضع الثلاثة ، أما مع  
المعرفة ( فنحو )<sup>(٤)</sup> : لا زيدٌ في الدار ، وقولهم : لا نولك أن تفعل كذا ، وأما مع  
المفصول فنحو : لا فيها رجلٌ ، قال<sup>(٥)</sup> :

٢٥٥- بَكَثَ جَزَعًا واسترجعتُ ثم آذنتُ رَكَائِبُهَا أن لا إلينا رُجوعُهَا<sup>(٦)</sup>  
وأما مع المنكر المتصل فنحو : لا رجلٌ في الدار قال<sup>(٧)</sup> :

٢٥٦- وأنت امرؤٌ مِنَّا تُحِلِّقُ لِغَيْرِنَا حَيَاثُكَ لا نَفْعٌ وموئِكَ فاجعُ<sup>(٨)</sup>  
ومثله قولهم : لا سواء . وقوله :

فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ<sup>(٩)</sup> .....

(١) في ط : في .

(٢) في المقتضب ٣٥٩ / ٤ : وكذلك إن جعلتها جواباً لقولك : رجل في الدار أو هل رجل في الدار ؟ قلت : لا  
رجل في الدار ، وهذا أقلُّ الأقاويل ، لأنها لا تخلُص لمعرفةٍ دون نكرة ولا نكرة دون معرفة إذ كان التكريرُ والبناءُ  
أغلب .

(٣) التسهيل ٦٨ .

(٤) في ص : فيجوز .

(٥) قائله مجهول .

(٦) البيت في الكتاب ٣٥٥ / ١ ، وفي المقتضب ٣٦١ / ٤ ، وفي الأمل الشجرية ٢ / ٢٥٥ ، وفي ابن عيش ٢ /  
١١٢ ، وفي المقرب ١ / ١٨٩ ، وفي الهمع ١ / ١٤٨ ، وفي الخزانة ٤ / ٣٤ .

اللغة : استرجعت : قالت : إنا لله وإنا إليه راجعون ، أو طلبت الرجوع عن الرحيل ، آذنت : أعلمت ، رَكَائِبُهَا :  
جمع رَكُوبَةٌ وهي الراحلة التي تركب .

الشاهد قوله : لا إلينا رجوعها : حيث فصل بين لا واسمها ولم تكرر وهذا ما يراه المبرد وابن كيسان ، ونقل  
البغدادي في الخزانة ٤ / ٣٤ - ٣٥ عن صدر الأفاضل : أن لا رجوعها فاعلٌ لفعلٍ مضمّر .. ثم قال : ولا يخفى  
أن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل ويبقى الفاعل .

(٧) نسيه البغدادي في الخزانة ٤ / ٣٧ نقلاً عن شراح أبيات الكتاب لرجل من بني سلول ، ونقل عن العسكري  
وإبراهيم الحصري أنه للضحّاك بن هُثّاك الرّقاشي ، ونقل عن ياقوت الحموي إنه لجَنَف بن مالك بن الحارث بن ثعلبة .

(٨) البيت في الكتاب ٣٥٨ / ١ ، وفي المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، وفي تصحيح العسكري ٤٠٥ ، وفي ابن عيش ٢ /  
١١٢ ، وفي الهمع ١ / ١٤٨ ، وفي الدرر ١ / ١٢٩ ، وفي الخزانة ٤ / ٣٦ .

المعنى : أنه ينتسب إلينا إلا أن نفعه لغيرنا ، فحياته لا تنفعنا وموته يفجعنا .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما يراه المبرد وابن كيسان من جواز إلغاء لا عن العمل وعدم تكرارها .

(٩) تقدم الحديث عنه صفحة ٣٤٠ واستشهد به هنا على عدم تكرار لا مع أنها ألغيت أو أعلمت عمل ليس .

وقوله<sup>(١)</sup> :

٢٥٧- تركتني حين لا مال أعيشُ به      وحينَ جُنَّ زمانُ الناسِ أوكلَبا<sup>(٢)</sup>

وأجيب بأن قولهم : لا نولُك أن تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك أن تفعله ، فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع ، وتلك لا يلزم تكريرُها ، والنولُ مصدرٌ بمعنى التناول ، وهو ههنا بمعنى المفعول ، أي : ليس متناولُك ومأخوذُك هذا الفعل ، أي : لا ينبغي لك أن تأخذه وتتناوله ، وبشدوذ قوله : أن لا إلينا رجوعُها ، ولا نفعٌ ، ولا براحٌ ، ولا مستصرخٌ<sup>(٣)</sup> ، ولا مال ، وقولهم : لا سواء<sup>(٤)</sup> .

وقيل : إنَّ لا في لا نفعٌ ومابعده بمعنى ليس ، وقد ذكرنا في المرفوعات أنه لم يثبت إعمالُ لا عملَ ليس<sup>(٥)</sup> ، ( فالأولى حملُ ذلك على الضرورة والشذوذ )<sup>(٦)</sup> .

---

(١) قاله أبو الطفيل عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمير بن جابر .. غلبت عليه كنيته ، وولد عام أحد ، وكان محبا لعلی رضى الله عنه ، وكان من أصحابه في مشاهدته ، ثقة مأمونا ، يعترف بفضل الشيخين ، إلا أنه كان يقدم عليا توفي سنة مائة من الهجرة . قيل : أقام بمكة بعد موت علي ، وقيل : بالكوفة حتى مات ( الخزائن ٤ / ٤١ ) .  
(٢) البيت في الكتاب ١ / ٣٥٧ ، وفي الأمالي الشجرية ١ / ٢٣٩ ، وفي الهمع ١ / ٢١٨ ، وفي الدرر ١ / ١٨٨ ، وفي الخزائن ٤ / ٣٩ .

اللغة : جن : صار مجنونا ، كلب : الكَلْب : مصدر كَلِب من باب تعب وهوداء يشبه الجنون يصيب الكَلْب فيعقرُ الناسَ ، والمراد هنا شدة الزمان ( الخزائن ٤ / ٤٠ ) . حين لا مال : نقل البغدادي عن أبي علي : أنه يجوز في ( مال ) الحركات الثلاث ، الجر على الإضافة ، والرفع على أن تضيف حين إلى الجمل ، ولا عاملة عملَ ليس ، والنصب تجعله كما كان مبنيا ولا تعمل الإضافة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن لا هنا ألغيت عن العمل ولم تكرر على رأي المبرد وابن كيسان .

(٣) سبق الحديث عنه صفحة ٣٤١ .

(٤) هنا في ج : وعند النحاة أن الثلاثة الأخيرة عاملة عملَ ليس وقد ذكرناه في حد المرفوعات ، وفي ط : ويكون لا في لا سواء عوضا من المبتدأ المحذوف ، إذ لا يقال : هما لا سواء ، على ما ذهب إليه سيويه ، وأما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال ، وبأن لا براح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس فهو تحكم . وقد آثرت أن تكون هذه الزيادة في الهامش لأن في جزء منها تكرارا وما في ط مضطرب الأسلوب .

(٥) صفحة ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٦) ساقطة من ص .

فعلى ( هذا )<sup>(١)</sup> نقول : يجب ( تكرير )<sup>(٢)</sup> لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل إلا في موضعين :

أحدهما: أن تكون داخلة على الفعل تقديرا، وذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو: لا مرحبا. أي: لا لقيت مرحبا، أولا رَحِبَ موضعك مرحبا، ولا أهلا أي لا أتيت أهلا ، ولا سهلا . أي : لا وطئت سهلا ، ولا نعمة أي : لا نِعِمْتَ عينك نعمة ، وكذا لا مسرة ولا كرامة ( ونحوها )<sup>(٣)</sup> .

أو إذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء ، نحو لا سلام عليك ، ولا بك السوء ، لأن الدعاء بالفعل أولى ( وأكثر )<sup>(٤)</sup> لأنه في الأصل أمر أو نهي ، فكأنه قيل : لا سلِّمت سلاماً - كما ذكرناه في باب المبتدأ<sup>(٥)</sup> - ( ولا أصابك السوء ، وإذا دخلت على نولك : نحو لا نولك أن تفعل كذا ، أي : لا ينبغي - كما مر - )<sup>(٦)</sup> .

وإنما لم تتكرر لا في هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها إلا إذا كان الفعل ماضيا غير دعاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾<sup>(٧)</sup> على مايجيء في قسم الحروف<sup>(٨)</sup> .

( وثانيهما )<sup>(٩)</sup> : أن يكون لا بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط :

(١) ساقطة من ص .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) تكملة من ج .

(٤) تكملة من ط .

(٥) صفحة ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٦) ساقط من ص .

(٧) القيامة ٣١ .

(٨) ط ٢ / ٣٤٠ .

(٩) في ت وص : وثانيها ، والصواب ما أثبتته .

أحدها : أن تدخل على ( لفظية )<sup>(١)</sup> شيء ، سواءً انجرَّ بالإضافة نحو هو ابن لا شيء ، أو بحرف الجر أي حرفٍ كان نحو : كنت بلا شيء ، وغضبت من لا شيء ، وما أنت إلا كلا شيء ، وخلقت من لا شيء ، أو انتصب نحو : إنك ولا شيئاً سواءً ، أو ارتفع نحو : أنت لا شيء .

ثانياً : أن ينجر ما بعد لا بياء الجر قبلها نحو : كنت بلا مال ، ولا ينجر - إذا لم يكن لفظ شيء - إلا بها ، من بين حروف الجر ، ولم يثبت انجراره بالإضافة ، وأما قول جرير<sup>(٢)</sup> :

٢٥٨- ما بال جهلك بعد الحلم والدين      وقد علاك مشيب حين لا حين<sup>(٣)</sup>  
فالأولى أن لا زائدة كما في قوله<sup>(٤)</sup> :

٢٥٩- في بحر لا حورٍ سرى وما شعر<sup>(٥)</sup>

(١) في ص وط : لفظ .

(٢) جرير بن عطية بن حذيفة ، ولقب حذيفة الخطفي ، وهو من بني كليب بن يربوع ، وكان أبوه مضعوفاً يكتنى أبا حرزة ، وله عشرة من الولد ، وهو من فحول شعراء الإسلام ، ويشبهه من شعراء الجاهلية بالأعشى ، وهو من أحسن الناس تشبيهاً ، ولكنه كان غليظاً ، هاجي الفرزدق والأخطل والراعي ، ومدح الحجاج وعبد الملك ، عُمرَ نيفا وثمانين ومات بالجمامة ( الشعر والشعراء ٤٦٤ - ٤٧٠ ) توفي سنة ١١٠ هـ ، ( الأعلام ١١١ / ٢ ) .

(٣) البيت في ديوانه ٥٥٧ ، وفي الكتاب ١ / ٣٥٨ ، وفي مجاز القرآن ١ / ٢١٢ ، وفي الضرائر الشعرية ٧٦ ، وفي الأمالي الشعرية ١ / ٢٣٩ ، وفي الهمع ١ / ١٩٧ ، وفي الخزانة ٤ / ٤٧ .

المعنى : لم لم يفارقك جهلك مع أنك عالم دين وقد أتاك المشيب في حينه . والبيت من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، والخطاب في البيت لنفسه .

الشاهد : قوله : حين لا حين فإن الأولى أن تكون لا هنا زائدة لفظاً ومعنى . وفي الحجة ١ / ١٢٢ لا فيه زائدة ، والتقدير وقد علاك مشيب حين حين .

(٤) قائله العجاج وتقدمت ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٥) البيت من مشطور الرجز وهو في ديوان العجاج ١ / ٢٠ ، وفي معاني القرآن للفراء ١ / ٨ ، وفي الخصائص ٢ / ٤٧٧ ، وفي ابن عيش ٨ / ١٣٦ ، وفي تهذيب اللغة ٥ / ٢٢٨ ، وفي الكشف ٤ / ١٨٩ ، وفي الخزانة ٤ / ٥١ .  
حور : الحورُ الهلكنة ، والضمير في سرى يعود إلى الحروري أي فديك المذكور في قوله قبله : واختار في الدين الحر ورئي البطر .

وقصة هذه الأبيات ملخصة عن نهاية الأرب في الخزانة ٤ / ٥٥ وبها يتضح المعنى .

الشاهد قوله : لا حور فإن لا فيه زائدة لفظاً ومعنى . ونقل البغدادي أن أول من قال بزيادتها أبو عبيدة وتبعه جماعة منهم ابن دريد والأزهري والجوهري وصاحب العباب والزنجشري . قال : وذهب جماعة إلى أنها نافية أولهم الفراء وتبعه ابن الأعرابي في نوادره ، ( الخزانة ٤ / ٥١ - ٥٣ ) .

أي : علاك المشيب في وقت الشيب ، أي : لم تشب قبل أوانه ، أي : في وقت يكون في أثنائه وقت الشيب ( والوقت الأول )<sup>(١)</sup> من الثلاثين إلى مافوقها مثلا ، فأضاف الأول إلى الثاني لاشتراكه عليه .

وقال أبو علي : لا غير زائدة ، على تأويل وقت لا وقت اللهو ، كما فوق الثلاثين<sup>(٢)</sup> .  
وأما قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

٢٦٠ - حنت قلوصي لا حين محن<sup>(٤)</sup>

فحين الأولى مضاف إلى الجملة ، أي : حين لا حين حين حاصل .

وثالثها : أن يعطف ما بعد لا على المجرور بغير ، كقوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾<sup>(٥)</sup> وقولك : زيد غير فارس ولا شجاع ، وتقول أيضا : زيد غير الفارس ولا الشجاع .

ولا يجوز : أنت غير زيد ولا عمرو .

قالوا : لأنهم راعوا صورة لا غير (المجعولة)<sup>(٦)</sup> بمعنى غير ، فإنها يلزم تكريرها مع العلم .

---

(١) في ط : والأول أي الوقت الأول .

(٢) بل قال إنها زائدة في الحجة ١/ ١٢٢ قال : وقد دخلت لا زائدة في مواضع كثيرة .. ومن ذلك قول جرير ثم ذكر ما بال جهلك .. البيت ثم قال : لا فيه زائدة ، والتقدير وقد علاك مشيب حين حين ، وإنما كانت زائدة لأنك إذا قلت : علاك مشيب حيناً فقد أثبت حيناً علاه فيه المشيب فلو جعلت لا غير زائدة لوجب أن تكون نافية على حد قولهم : جئت بلا مال .. فنفيت ما أثبت . من حيث كان النفي بلا عاماً منتظماً لجميع الجنس .. إلخ .

(٣) قال في الخزانة ٤/ ٤٧ : وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ولا تنم له . اهـ .

أقول قد نسب البيت للعجاج ، ولعل من نسبه اعتمد على قول العجاج في ديوانه ١/ ٢٨٨ :

حنت قلوصي أمس بالأردن جني فما ظلمت أن تحنني

ولم أجده في ديوان العجاج ولا في ملحقاته بالرواية التي ذكرها الرضي ، والله أعلم بحقيقة الحال .

(٤) البيت في الكتاب ١/ ٣٥٨ ، وفي المقضب ٤/ ٣٥٨ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ١٠٢ ، وفي أسرار العربية ٢٥٠ ، وفي الحجة ١/ ١٢٣ ، وفي رصف المباني ٢٦٠ ، وفي الهمع ١/ ١٤٥ ، وفي الدرر ١/ ١٢٤ ، وفي الخزانة ٥٧/ ٤ .

اللغة : القلوص الناقة الشابة ، بمنزلة الجارية من الأناس ، وحنينها : صوتها شوقاً إلى أصحابها ، والمراد أنها حنت

في غير وقت الحنين .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن حين الأولى أضيفت إلى الجملة المصدرة بلا النافية .

(٥) من الآية السابعة من سورة الفاتحة .

(٦) في ص : فجعلوه ، وفي ط : مجعولة .

وأما المَعْرِفُ باللام فإن التعريف فيه<sup>(١)</sup> غير مقصودٍ قصده ، فهو في حكم المنكر ، ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير ، نحو : لا رجل ، ولا غلام رجل ، بخلاف العلم .

وأما المعرفة باللام مع لا التبرئة فلا بد من تكريرها نحو : لا الرجل في الدار ولا المرأة . واستضعفَ هذا التعريف بعد خروج لا إلى معنى غير ( لضعفها )<sup>(٢)</sup> أيضا بهذا الخروج ، فجوز عدم تكريرها ، نحو : أنت غير الفارس ولا الشجاع ( مع أن غير بمعنى لا فكأنها مكررة )<sup>(٣)</sup> والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها .

هذا وإن كان لا بمعنى غير مجردًا من هذه الشروط لزم تكرارها أيضا ، نحو قوله تعالى : ﴿إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقولك : زيد لا راكب ولا ماش ، وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا .

وأما قول العوام (نحو)<sup>(٥)</sup> : أنا لا راكب ، واللا إنسان أعم من اللا حيوان ، فغير مستند إلى حجة .

وجواز ترك التكرير مع الشرط الأول معلل بكثرة استعمال لا مع شيء ، وهو مع الشرط الثاني معلل ببعد لا عن أصلها - أعني كونها للتبرئة - وذلك بتعذر تقدير من الإستغراقية بعد لا ، لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر ، فلذا جاز : جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم ، وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة ، لأن غير بمعناها .

ونعني بكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير ، فلا يكون لها صدر الكلام ، وبكونها للتبرئة أنها لنفي مضمون الجملة ، فيلزمها التصدر .

(١) يعني مع لا التي بمعنى غير .

(٢) في ص وط : ولضعفها .

(٣) تكملة من ج و ص .

(٤) المرسلات ٣٠ / ٣١ ولم يذكر الكلمة الأولى من الآية رقم ٣٠ وهي ﴿انطلقوا﴾ .

(٥) تكملة من ص وط .

واعلم أنه قد يؤوّل العلمُ المشتهر ببعض الخلال بنكرة ، فينتصب ، وينزع منه لأم التعريف إن كان فيه ، نحو لا حسن<sup>(١)</sup> في الحسن البصري<sup>(٢)</sup> ، وكذا لاصعق في الصعق ، أو مما أضيف إليه ، نحو : لا امرأ قيس ولا ابن زبير .

ولا تجوز هذه المعاملة في لفظتي عبد الله وعبد الرحمن ، إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى ، حتى يقدر تنكيرهما ، قال<sup>(٣)</sup> :

٢٦١ - لا هيثم الليلة للمطبي<sup>(٤)</sup>

وقال<sup>(٥)</sup> :

٢٦٢ - أرى الحاجات عند أبي حبيب نكدن ولا أمية في البلاد<sup>(٦)</sup>

---

(١) لم لم ينصب (حسن) هنا وكذا قوله : صِعَق مع أنه قال قبل : إنه قد يؤوّل العلم .. فينتصب وينزع منه لام التعريف .

(٢) الحسن بن يسار البصري أبو سعيد ، تابعي ، كان إمام أهل البصرة ، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساءك ، ولد بالمدينة وشب في كنف علي ابن أبي طالب ، واستكنه الربيع بن زياد والي خراسان في عهد معاوية ، له مع الحجاج مواقف وقد سلم من أذاه . توفي سنة ١١٠ هـ ، (الأعلام ٢ / ٢٤٢) .

(٣) البيت من الخمسين التي لم يعرف قائلها ، وبعده :

ولا فتى مثل ابن خيبري

(٤) هذا من مشطور الرجز ، وهو في الكتاب ١ / ٣٥٤ ، وفي المقتضب ٤ / ٣٦٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١ / ٢٣٩ ، وفي ابن يعيش ٢ / ١٠٢ ، وفي أسرار العربية ٢٥٠ ، وفي رصف المباني ٢٦٠ ، وفي الجمع ١ / ١٤٥ ، وفي الدرر ١ / ١٢٤ ، وفي الخزانة ٤ / ٥٧ .

هيثم : رجل حسن الجداء للإبل ، وقيل حسن الرعاية لها ، والمطي : جمع مطية والمراد الإبل ، وابن خيبري : قيل : هو جميل بشية . وقيل : المراد علي بن أبي طالب . وقيل : أراد به مرحبا وهو الذي بارزه علي يوم خيبر وقتله (الخزانة ٤ / ٥٨ - ٥٩) .

الشاهد قوله : لا هيثم ، فإنهم يمنعون دخول لا على العلم ، ولهم في هذا طريقتان إما تقدير مثل قبله وإما تأويل العلم باسم الجنس .

(٥) ينسب إلى عبد الله بن الزبير الأسدي ، وهو شاعر كوفي المنشأ والمنزل ، ومن شعراء الدولة الأموية وشيعتهم ، فلما غلب مصعب بن الزبير على الكوفة أتى به أسيرا فمن عليه ووصله فمدحه وانقطع إليه ، مات في خلافة عبد الملك بن مروان . (الخزانة ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥) . ونسبه صاحب الأغاني إلى عبد الله بن فضالة بن شريك بن سليمان ابن خويلد (الخزانة ٤ / ٦٥) .

(٦) البيت في الكتاب ١ / ٣٥٥ ، وفي المقتضب ٤ / ٣٦٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١ / ٢٣٩ ، وفي المقرب ١ / ١٨٩ ، وفي الخزانة ٤ / ٦١ .

ولتأويله بالمنكر وجهان ، إما أن يقدر مضافٌ هو مثلُ فلا يتعرف بالإضافة لتوغلّه في الإبهام .

وإنما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام - وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرفٍ كان - لرعاية اللفظ وإصلاحه .

ومن ثم قال الأخفش : على هذا التأويل يمتنع وصفه ، لأنه في صورة النكرة ، فيمتنع وصفه بمعرفة ، وهو معرفة في الحقيقة ، فلا يوصف بنكرة .

وإما<sup>(١)</sup> أن يجعل العلمُ لا شتاره بتلك الحَلَّة ، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ، لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها<sup>(٢)</sup> لا يفصل لها . إذ هو ( كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ )<sup>(٣)</sup> كان فيصلا في الحكومات ، على ما قال النبي ﷺ : « أَقْضَاكُمْ عَلَيَّ »<sup>(٤)</sup> فصار اسمه (عليه السلام)<sup>(٥)</sup> كالجنس المفيد لمعنى الفصلِ والقطع ، كلفظ الفيصل ، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر .

وهذا كما قالوا : لكل فرعون موسى ، أي : لكل جبارٍ قهارٌ ، فيصرف فرعون وموسى لتكثيرهما بالمعنى المذكور .

وجوز الفراء إجراء المعرفة مُجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة - أيضا - نحو لا إياه ههنا ، أولا هذا<sup>(٦)</sup> .

وهو بعيد غير مسموع .

---

= أبو خبيب المذكور في البيت هو عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنه ، وكان يقال : إنه بخيل ، وقد وفد إليه الشاعر يستترده فلم يعطه فهجاه بأبيات منها هذا البيت . نكدن : تعسرن . وأمية : أبو قبيلة من قريش . الشاهد قوله : ولا أمية حيث دخلت لا على العلم ، وهم يؤولون ذلك فيقدرون مضافا قبل العلم ، أو يؤولون العلم باسم الجنس ، أي : ولا أجواز لا شتارهم بالجوود . والبيت ساقط من ص .

(١) عطف على قوله قبل : إما أن يقدر مضاف .. إلخ .

(٢) قد سبق الحديث عنه صفحة ٨١٣ .

(٣) في ص رضي الله عنه .

(٤) الحديث في سنن ابن ماجه ١/ ٥٥ أن رسول الله ﷺ قال : « أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ ، وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ عُمَرُ ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءُ عُمَانُ ، وَأَقْضَاهُمْ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ .. » الحديث .

وفي المسند ٥/ ١١٣ عن ابن عباس قال : قال عمر رضي الله عنه : أقضانا علي وأبي أقرؤنا .. الحديث .

(٥) ساقطتان من ج و ص ، وفي ط : رضي الله تعالى عنه .

(٦) نسب إليه ابن السراج في الأصول ١/ ٤٠٦ .



قوله : وفي مثل : لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه ، فتحهما ، ونصبُ الثاني ،  
ورفعه ، ورفعهما ، ورفعُ الأول - على ضعف ، ويكون لا بمعنى ليس -  
وفتحُ الثاني .

يعني إذا كررت لا مع أن عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة  
أوجه :

الأول فتحهما ، ووجهه أن ( نجعل لا )<sup>(١)</sup> في الموضعين للتبرئة ، فبني اسميهما ،  
كما لو انفردت كل ( واحدة )<sup>(٢)</sup> منهما عن صاحبتهما .

ويجوز على مذهب سيبويه أن تقدّر بعدهما خبراً لهما معا ، أي : لا حول ولا قوة  
لنا : أي : موجودان لنا ، لأن مذهبه أن لا المفتوح اسمها لا يعمل عمل إن في الخبر ،  
فهما<sup>(٣)</sup> في موضع الرفع<sup>(٤)</sup> .

فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ ، والمقدّر مرفوعٌ بأنه خبرُ المبتدأ لا خبرٌ لا ، فيكون  
الكلام حينئذ جملةً واحدة نحو : زيد وعمرو ضاربان .

ويجوز أيضا عنده<sup>(٥)</sup> أن تقدّر لكل واحد منهما خبراً ، أي : لا حول موجودٌ لنا ،  
ولا قوة موجودةٌ لنا ، فيكون الكلام جملتين .

وأما على مذهب غيره - وهو أن لا المفتوح اسمها عاملةٌ في الخبر عمل إن كما عملت  
فيه لا المنصوب اسمها - فيجوز أيضا أن تقدّر لهما معا خبراً واحداً ، وذلك الخبر يكون  
مرفوعاً بلا الأولى والثانية معا ، وهما - وإن كانا عاملين - إلا أنهما متماثلان ، فيجوز  
أن يعملّا في اسم واحد عملاً واحداً ، كما في إن زيداً وإن عمراً قائمان ، كأنهما شيء  
واحد .

(١) في ص : « لا » نجعل .

(٢) تكملة من ص .

(٣) يعني لا واسمها المفتوح .

(٤) في الكتاب ٣٤٥/١ : واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء.. والدليل على أن «رجل» في موضع اسم  
مبتدأ وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قولُ العرب من أهل الحجاز لا رجل أفضل منك .

(٥) يعني عند سيبويه .

وإنما (المتنع)<sup>(١)</sup> أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملاً واحداً في معنول واحد ، قياساً على امتناع حصول أثرٍ من مؤثرين .

ويجوز أيضاً عندهم أن يقدر لكل واحد منهما خبر على حياله .

والثاني : فتح الأول ونصب الثاني ، على أن تكون لا الثانية زائدة ، لتأكيد نفي الأول ، كما في قولك : ما جاءني زيد ولا عمرو ، كأنك قلت : لا حول وقوة كقوله<sup>(٢)</sup> :

٢٦٣- فلا أب وابناً مثل مروان وابنه<sup>(٣)</sup>

على ما يجيء<sup>(٤)</sup> .

فلا يجوز عند سيبويه أن تقدر لهما خيراً واحداً بعدهما ، لأن خبر لا حول مرفوعٌ عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوعٌ بلا ، لأن الناصبة لا سمهما عاملةٌ عنده في الخبر - وفاقاً لغيره - فيرتفع الخبرُ بعاملين مختلفين ، ولا يجوز ، فيجب أن تقدر لكل منهما خبراً على حياله<sup>(٥)</sup> .

---

(١) في ت وج و ص : امتنع .

(٢) قيل : قاله الفرزدق وتقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ ولم أجده في ديوانه ، وفي الخزنة ٦٩ / ٤ ، وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائلٌ وقال ابن هشام : إنه لرجل من عبد مناة بن كنانة . والله أعلم .  
(٣) عجزه : إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا والبيت في الكتاب ٣٤٩ / ١ ، وفي المقتضب ٣٧٢ / ٤ ، وفي شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٢٨٨ ، وفي ابن يعيش ١ / ٢ ، وفي اللامات ١٠٦ ، وفي اللمع ١٣٠ ، وفي العيني ٢ / ٢٥٥ ، وفي الجمع ٢ / ١٤٣ ، وفي الخزنة ٦٧ / ٤ .

اللغة : ارتدى وتأزرا : الرداء ما يستر به النصف الأعلى من الجسم ، والإزار ما يستر به النصف الأسفل من الجسم ، والمجد : العز والشرف . والمدح هو مروان بن الحكم وابنه عبد الملك .. وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعينهما اختصاراً لعلم السامع ( الخزنة ٦٩ / ٤ نقلاً عن الأعلام ) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه نحو : لا حول ولا قوة بالله فإن لا في الثاني زائدة لتأكيد النفي فكأنك قلت : لا حول وقوة كما قال : فلا أب وابناً .

(٤) صفحة ٨٣٨ وما بعدها .

(٥) في الكتاب ٣٥٤ / ١ : هذا باب مالا يُغيّر فيه ( لا ) الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا ، ولا يجوز ذلك إلا أن تعيد لا الثانية ، من قيل أنه جواب لقوله : أغلام عندك أم جارية ؟ إذا ادعيت أن أحدهما عنده ، فلا يحسن إلا أن تعيد لا .. إلخ .

وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما ، لأن العامل فيه عندهم ( إذن )<sup>(١)</sup> لا وحدها ، ويجوز أن تقدر عندهم لكل خبراً .

والثالث فتح الأول ورفع الثاني ، على أن لا زائدة كما في الوجه الثاني ، إلا أن العطف ههنا على المحل - كما يجيء في لا أب وابن<sup>(٢)</sup> .

فعند سيبويه يجوز أن تقدر لهما معا خبرا واحدا ( أي : لا حول ولا قوة موجودان )<sup>(٣)</sup> لكونه خبرا لمبتدأ .

وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لثلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في ( رفع )<sup>(٤)</sup> الخبر .

ويجوز أن تجعل غير زائدة ، بل لنفي الجنس ، لكن تلغيا عن العمل - لما ذكرنا قبل من جواز إلغائها ، مع كون اسمها نكرة غير مفصلة ، لضعف لا في العمل ، وقد حصل ههنا شرط الإلغاء - كما تقدم<sup>(٥)</sup> - وهو تكرير لا ، لأن التكرير حاصل ، سواء ألغيت الأولى والثانية معا ، كما في : لا حول ولا قوة . أو ألغيت الأولى دون الثانية كما في : لا حول ولا قوة - على ما يجيء بعيد - أو ألغيت الثانية دون الأولى كما في مسألتنا ، وهي : لا حول ولا قوة .

وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء . ولا نقول : إن لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس ( كما قال بعضهم<sup>(٦)</sup> ) - لما قدمنا أنه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس ، بل لم ( يرد )<sup>(٧)</sup> إلا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر ( محذوفا )<sup>(٨)</sup> ، نحو : لا براخ ولا مستصرخ ، فظنوا أنها عاملة عمل ليس ، والحق أنها لا التبرئة ملغاة للضرورة<sup>(٩)</sup> .

(١) ساقطة من ص .

(٢) صفحة ٨٢٨ وما بعدها .

(٣) تكملة من ط .

(٤) تكملة من ص وط .

(٥) صفحة ٨٢٢ ، ٨٢٣ .

(٦) قد سبق الحديث عنه صفحة ٣٤٠ ، ٣٤١ وتبين هناك أنه قد ورد خبر « لا » العاملة عمل ليس منصوبا .

(٧) في ط : يروا ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٨) في ط : محذوف .

(٩) من قوله كما قال بعضهم إلى للضرورة « ساقط من ج و سقط من ص . من قوله : بل لم يرد .. إلى : للضرورة

والرابع رفعُهما ، على ماذكرنا أنه ( يجوز )<sup>(١)</sup> إلغاء لا التبرئة لضعف عملها ، ويلزمُها التكرارُ - كما تقدم<sup>(٢)</sup> - فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ، ولا الثانية إما زائدة كما في الوجه الثاني وإما ملغاة غير زائدة كلا الأولى .

ومذهبُ سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحدٌ ، إذ لا عامل ههنا إلا الابتداء فقط ، فإما أن تقدر لكل واحد ( منهما )<sup>(٣)</sup> خبرا ، والكلام جملتان ، أو تقدر لهما معا خبرا ، والكلام جملة واحدة .

والخامس رفعُ الأول وفتحُ الثاني ، على أن لا الأولى للتبرئة لكنها ملغاة - لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها ، وقد حصل شرطُ الإلغاء وهو التكرير .

ولا يلزم مع تكرير لا أن يتوافق الاسمان بعدهما في الإعراب ، إذ التكرير هو الشرطُ فقط وقد حصل - كما ذكرنا .

فإذا تقرر هذا فلا حاجة بنا إلى ماذكر المصنف من قوله : ورفع الأول - على ضعف ، لكونها بمعنى ليس - فإننا لا نضعف هذا الوجه ، بل هو مثلُ الوجه الثالث والرابع سواء ، في حصول التكرير ، وتطابق الاسمين إعرابا ليس بشرط ، ولا في الجميع للتبرئة (الغيتُ) ، فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق<sup>(٤)</sup> وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين .

قوله : وإذا دخلت الهمزة لم تغيرِ العمل ، ومعناها الاستفهام والعرض والتمني . قال الأندلسي : لا أعرف أحدا يقول تلحق ألف الاستفهام أداة النفي فتكون الألف مجرد الاستفهام ، بل لا بد إما أن تكون للإنكار أو للتوبيخ أو للتمني أو للعرض<sup>(٥)</sup> .

(١) في ط : لا يجوز ، والصواب ما أثبتته .

(٢) صفحة ٨٢٢ ، ٨٢٣ وغيرها .

(٣) تكملة من ط .

(٤) ساقط من ج و ص .

(٥) في المباحث الكاملية ٢٨٥/٣ : ولا أعرف أحدا يقول إن ألف الاستفهام تلحق أداة نفي فتكون الألف مجرد الاستفهام كما قال الشلوبيني إلا أن يُساع في التجريد .

وهذا الذي قاله مخالفٌ لظاهر قول سيبويه لأنه قال : اعلم أن لا في الاستفهام<sup>(١)</sup>  
تعملُ فيما بعدها ، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر<sup>(٢)</sup> ، فمن ذلك قولُ حسان<sup>(٣)</sup> :

٢٦٤ - ألا طعانَ ألا فُرسانَ عاديةً إلا تَجشُّوكم وَسَطَ التنانير<sup>(٤)</sup>

وفي المثل : ألا قِمَاصَ بالعير<sup>(٥)</sup> ، يضرب لمن ذل بعد عِزة .

( فمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر )<sup>(٦)</sup> .

ولم يذكر سيبويه أن حالَ ألا في العرض كحاله قبل الهمزة ، بل ذكره السيرافي<sup>(٧)</sup> ،

---

(١) في ط : زيادة وهي ( أو العرض ) وقد آثرت أن تكون في الهامش لأنها ليست في الكتاب ، ثم إن الرضي سيذكر بعد قليل أن سيبويه لم يذكر ألا في العرض .

(٢) الكتاب ١ / ٣٥٨ .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة ١٥٧ .

(٤) البيت في ديوانه ١٧٩ في الهامش نقلا عن الكتاب والعيني . وذكر أن ابن السيرافي والزمخشري رواه من قصيدة لجنداش بن زهير يخاطب بها بعض بني تميم .

وأقول : نقل محقق شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٨٨ - ٥٩١ عن الغندجاني كلاما طويلا وضمنه قصيدة لجنداش بن زهير منها هذا البيت ، وهي ٢١ بيتا منها تسعة أبيات بالراء المضمومة والباقي بالراء المكسورة .

والبيت في الكتاب ١ / ٣٥٨ منسوباً لحسان ، وفي المغني ٩٦ ، وفي رصف المباني ٨٠ ، وفي الجنى الداني ١٥٤ ، وفي شرح شواهد المغني ٢١٠ ، وفي العيني ٢ / ٣٦٢ ، وفي الجمع ١ / ١٤٧ ، وفي الدرر ١ / ١٤٨ ، وفي الخزانة ٤ / ٦٩ .

اللغة : عادية : إما من العدو وهو الجري ، أو من العدوان ، ويروى غادية أي ذاهبة في الغداة ، تجشؤكم التجشؤ خروج نفس من الفم ينشأ من امتلاء المعدة .

الشاهد : ذكره الرضي على أن سيبويه استشهد به على عمل لا في الاستفهام عملها مجردة .

ونسب البغدادي إلى الزجاجي أنه يقول : إن ألا هنا للتمني ( الخزانة ٤ / ٧٠ ) والذي في الجمل ٢٤٠ أنه من التحضيض .

(٥) في معجم مقاييس اللغة ٥ / ٢٧ قمص البعير يَقمُصُ قمصاً وقِمَاصاً ، وهو أن يرفع يديه ثم يطرحهما معا ويعجن برجليه . وفي اللسان ٨ / ٣٥١ : وقد ورد المثل المتقدم على غير ذلك فقليل : ما بالعير من قماص ، وهو الحمار ، يضرب لمن ذل بعد عز .

(٦) تكملة من ط .

(٧) قال السيرافي في هامش الكتاب ١ / ٣٥٩ : واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام إلخ . مذهب سيبويه أن الألف الداخلة على لا إذا كانت استفهاماً جاز فيما بعد لا من الرفع والنصب ما جاز فيه قبل دخول الألف ، وأما إذا كانت بمعنى التثني فمذهبه وجوبُ النصب ، ومذهب المازني أن الحروف الداخلة على لا لا تغير حكم اللفظ فيما بعد لا والجملة يراد بها التثني كما يراد بجملة الاستفهام التقرير .

وتبعه الجُزولي<sup>(١)</sup> والمصنف<sup>(٢)</sup> ، ورد ذلك الأندلسي وقال : هذا خطأ لأنها إذا كانت عَرْضًا كانت من حروف الأفعال ، كإن ولو وحروف التحضيض ، فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو : ألا زيدًا تكرمه<sup>(٣)</sup> .

وأما إذا كان ألا بمعنى التمني كقوله<sup>(٤)</sup> :

٢٦٥- ألا سبيل إلى خمير فأشربها ألا سبيل إلى نصر بن حجاج<sup>(٥)</sup>

فلمازني<sup>(٦)</sup> والمبرد<sup>(٧)</sup> قالا : حكمها حكم المجردة .

فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع<sup>(٨)</sup> نحو : ألا مال ( كثير ) أنفقه<sup>(٩)</sup> ، وألا ماء ( وخمر )<sup>(٩)</sup> أشربهما .

وخبرها عندهما إما ظاهر أو مقدر كما في المجردة<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) في المقدمة الجزولية ق ١٥٠ : وإذا لحقتها همزة الاستفهام لمجرده أو للعرض أو للتمني فتحكمها حكمها عارية منها .  
(٢) شرحه لكافيته صفحة ٤٩ .

(٣) في المباحث الكاملية ٣ / ٢٨٥ : قوله : أو للعرض خطأ أيضا ، لأنه إذا كانت للعرض لم يكن إلا من حروف الأفعال ، وكان الاسم بعدها منصوبا بإضمار فعل .

(٤) قائلته التمنية التي ضرب بها المثل فقيل : أصب من التمنية ، وضرب بمن تمته المثل فقيل : أدنف من التمني . وذكر البغدادي في الخزانة ٤ / ٨١ ، ٨٢ نقلا عن ابن بري : أنها فريعة بنت همام وتعرف بالذلفاء ، وعن حمزة الأصباهي أنها امرأة من أهل المدينة يقال لها : الذلفاء وأنها أم الحجاج بن يوسف وأطال الحديث عن قصتها مع نصر ابن حجاج وأمر عمر بخلق جُمته ونفيه إلى البصرة ( الخزانة ٤ / ٨٠ - ٨٨ ) .

(٥) البيت في ابن عيش ٧ / ٢٧ ، وفي الخزانة ٤ / ٨٠ ، وذكر في البيت روايات ( ٤ / ٨٨ - ٨٩ ) ...  
الشاهد : أوردته الرضي على أن ألا فيه للتمني .

(٦) في المقتضب ٤ / ٣٨٢ - ٣٨٣ : فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول سيبويه والخليل وغيرها إلا المازني وحده ، تقول : ألا ماء أشربه ، وألا ماء وعسلًا تنون عسلا .. ثم قال : واحتجاج النحويين أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء ، وموضعه نصب ، كقولك : اللهم غلامًا ، أي هب لي غلامًا ، وكان المازني يجري هذا مع التمني مجراه قبل ، ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه .

أقول : المبرد ذكر الرأيين ولم يختار أحدهما ، وكلام الرضي يدل على أن رأي المبرد والمازني واحد . وانظر التعليقة رقم (١) في المقتضب ٤ / ٣٨٣ .

(٨) في جرد ووص زيادة هي : ولا خبر لها ، وقد آثرت أن تكون في الهامش لمناقضتها لما سيقول بعد قليل ، وهو : وخبرها عندهما إما ظاهر أو مقدر .

(٩) هكذا في النسخ التي بين يدي ، وهو الصواب ، لأنه نقل عنهما أن حكم ما تدخل عليه ( ألا ) التي للتمني كحكم ما جرد منها .

(١٠) في المقتضب ٤ / ٣٨٣ : وبقول : ألا ماء بارد إن شئت ، وإن شئت نونت باردا .

واختار المصنف<sup>(١)</sup> والجزولي<sup>(٢)</sup> مذهبهما .

وقال سيبويه : لا يجوز حمل التابع على الموضع ( ولا خير لها )<sup>(٣)</sup> إذ التمني يغنيها عن الخير ، ويصير معنى اسمها معنى المفعول ، فمعنى : ألا غلام ، أتمنى غلاما ، فلا تحتاج إلى خبر لا ظاهر ولا مقدر . فهو كقولك : اللهم غلاما ، ( أي )<sup>(٤)</sup> هب لي غلاما<sup>(٥)</sup> .

وأما ما يلي لا أي اسمه فلا ( اختلاف )<sup>(٦)</sup> بينهم أن لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة ، من النصب في المضاف والمضارع له ، والبناء في المفرد المنكر ، وأما قوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبیت<sup>(٧)</sup>

والبيت مضمّن<sup>(٨)</sup> ، فقال يونس : نونه ضرورة<sup>(٩)</sup> .

وقال الخليل : ألا حرفٌ تحضيض كهلاً - وسيدكر في قسم الحروف<sup>(١٠)</sup> - والفعل محذوف ، أي ( هلا )<sup>(١١)</sup> تروني رجلا<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) شرحه لكافيته ٤٩ .

(٢) المقدمة الجزولية ق ٥٠ .

(٣) تكلمة من ص وط .

(٤) في ص : أي اللهم .

(٥) الكتاب ١ / ٣٥٩ .

(٦) في ط : خلاف .

(٧) تقدم تخريجه صفحة ٥٥٧ واستشهد به هنا على أن يونس قال : إن التنوين في رجلا للضرورة ، وأصله : لا رجل .

(٨) التضمين : تعلق البيت بما بعده ، وبعبده :

تَرْجُلُ لِمَنِي وَتَقُومُ بَيْتِي وَأَعْطِيهَا الْإِنَاوَةَ إِنْ رَضِيتُ

(٩) الكتاب ١ / ٣٥٩ .

(١٠) ط ٢ / ٣٨٧ .

(١١) في ص : ألا .

(١٢) الكتاب ١ / ٣٥٩ .

ويروى الإلغاء في لا التي للتمني ، نحو : ألا رجل جزاه الله خيرا ، وروي : ألا رجل - بالجر - أي : ألا من رجل .

قوله : ونعتُ المبنيَّ الأولُ مفردًا ، يليه ، مبنيٌّ ومعربٌ رفعًا ونصبًا ، نحو : لا رجل ظريف وظريفٌ وظريفًا ، وإلا فالإعرابُ ، والعطف على اللفظ وعلى المحل جائزٌ ، مثل : لا أب وابنا .

قوله : نعتٌ مبتدأ ، والأول صفته ، ومبني خبره .

قوله : مفردا يليه .

حالان من الضمير في مبني ، والعامل مبني ، أي يُنعت إذا ولي مبني لا ، وكان مفردًا .

وإنما جاز بناءُ النعت المذكور - مع انفصاله عن لا ، التي هي سببُ البناء ، إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من - لاجتماع ثلاثة أشياء فيه :

أحدها : كونه في المعنى هو المبني الذي وليها - أعني اسم لا - وفي اللفظ متصلًا به .

والثاني : كونُ النفي في المعنى داخلًا فيه ، لأن المنفي في قولك : لا رجلٌ ظريف هو الظرافة ، لا الرجل ، فكأن لا دخلت عليه ، وكأنك قلت : لا ظريف ، فلذا لم يبن صفة المنادي في يازيدُ الظريف ، لأن النداء متعلق بالموصوف .

والثالث : قرُبُه من لا التي هي سبب البناء ( إذ )<sup>(١)</sup> الفاصل بينهما ليس إلا واحداً ، هو هو .

فلبناء النعت أربع شرائط :

أن يكون (نعتُ المبني بلا لانعت المعرب)<sup>(٢)</sup> ، احترازًا عن نحو : لا غلام رجل ظريفًا .  
وأن يكون النعتُ الأولُ لا الثاني وما بعده ، فلا يبنى كريم في نحو : لا رجل ظريف كريم .

(١) في ط : إذا .

(٢) في ص : النعت لمبني بلا لا النعت لمعرب .



وَأَنْ يَلِيَ النِّعْتُ الْمَبْنِيَّ ، وَلَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا ، فَلَا يَبْنِي الْوَصْفُ فِي نَحْوِ : لَا غَلَامَ فِيهَا ظَرِيفٌ . .

وَأَنْ يَكُونَ نَعْتًا مُفْرَدًا ، فَلَا يَبْنِي فِي نَحْوِ : لَا رَجُلَ حَسَنَ الْوَجْهِ .

وَإِنَّمَا لَمْ يَبْنِ نَعْتُ الْمَرْبِ لِانْتِفَاءِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ( وَالثَّالِثُ فِيهِ ) <sup>(١)</sup> مِنْ ( الْأَوْجُه ) <sup>(٢)</sup> .  
الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ ( إِذْ لَيْسَ هُوَ الْمَبْنِي بِهَا ، وَأَيْضًا بَعْدَ مِنْهَا ) <sup>(٣)</sup> .

وَلَمْ يَبْنِ النِّعْتُ الثَّانِي وَمَابَعْدَهُ ، لِانْتِفَاءِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ ، وَلَا تَنْفَائِهِمَا لَمْ يَبْنِ النِّعْتُ الْمَفْصُولُ مِنَ الْمَبْنِي بِغَيْرِ النِّعْتِ - أَيْضًا - .

وَإِنَّمَا لَمْ يَبْنِ النِّعْتُ الْمُضَافُ وَالْمُضَارِعُ لَهُ لِأَنَّهُمَا لَا يَبْنِيَانِ إِذَا وَلِيَا لَا اِسْمَيْنِ لَهَا ، فَكَيْفَ يَبْنِيَانِ بِجَرِّهِمَا مَجْرَى اسْمِهَا .

وَلَا نَقُولُ فِي هَذَا النِّعْتِ الْمَبْنِي : إِنَّهُ مُرَكَّبٌ مَعَ الْمَنْعُوتِ كَخَمْسَةِ عَشَرَ ، لِأَنَّهُ يُحْتَاجُ - إِذَنْ - فِي : دَفْعِ الْإِعْتِرَاضِ الْوَارِدِ فِي جَعْلِ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ كَلِمَةً وَاحِدَةً إِلَى تَكَلُّفَاتٍ مُسْتَهْجَنَةٍ .

وَقَالَ ابْنُ بَرَهَانَ <sup>(٤)</sup> وَالسِّيْرَافِيُّ <sup>(٥)</sup> - تَقْصِيًّا <sup>(٦)</sup> مِنْ هَذَا - لَيْسَتْ لَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ خَاصَّةً - مُرَكَّبَةٌ مَعَ الْمَنْفِي ، بَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَوْصُوفِ الْمُرَكَّبِ مَعَ صِفَتِهِ ، تَعْمَلُ فِي مُحْلِهِمَا ، كَمَا تَعْمَلُ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ ( إِذَا قُلْتَ : لَا خَمْسَةَ عَشَرَ ) <sup>(٧)</sup> .

وَلَنَا مَدْنُوحَةٌ - عَلَى مَا ذَكَرْنَا - عَنْ ارْتِكَابِ تَرْكِبٍ لَا مَعَ الْمَنْفِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَفِي غَيْرِهِ ، وَعَنْ تَرْكِبِ الْمَنْفِي هَهُنَا مَعَ نَعْتِهِ <sup>(٨)</sup> .

قَوْلُهُ : وَمَرْبٍ رَفْعًا وَنَصْبًا .

سِوَاءَ كَانَتْ الصِّفَةُ مُفْرَدَةً ، أَوْ مُضَافَةً ، أَوْ مُضَارَعَةً لَهَا .

---

(١) تَكْمَلَةٌ مِنْ ط .

(٢) شَرْحُ ابْنِ بَرَهَانَ لِلْمَعْنَى ٩٠ .

(٣) هَامِشُ كِتَابِ سَيَبَوَيْهِ ١ / ٣٥١ مَنْسُوبًا إِلَى السِّيْرَافِيِّ .

(٤) يَعْنِي فِرَارًا وَابْتِعَادًا ، وَفِي ص : تَقْصِيًّا .

(٥) سَاقَطَ مِنْ ص .

(٦) لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ بِنَاءَ اسْمٍ لَا لَتَضْمَنِ مَعْنَى مِنَ الْإِسْتِغْرَاقِيَّةِ ، وَلَيْسَ لِتَرْكِيبِهِ مَعَ لَا تَرْكِيبَ خَمْسَةِ عَشَرَ .

وقال يحيى بن معط<sup>(١)</sup> : صفة المبني المضافة منصوبة لا غير ، نحو : لا عبد كريم الحسب<sup>(٢)</sup> .

ولعله قاسها على صفة المنادى المبني ( المضموم )<sup>(٣)</sup> مضافة .

ولفارق أن يُفَرَّقَ بأن يالو باشرت المضاف لم يكن فيه إلا النصب ، فلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته ، ويجوز في المضاف الذي باشرته لا ( الرفع )<sup>(٤)</sup> إذا كرر نحو : لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة ، فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته .

وأيضاً الضم في المنادى بنائي ، فكان حمل وصفه المضاف - الذي يجب نصبه لو وقع منادى - على الت نصب الذي هو حركته الإعرابية واجباً ، بخلاف المنفي بلا ، فإن الفتح فيه بنائي على قول<sup>(٥)</sup> ، وإعرابي ضعيف على آخر<sup>(٦)</sup> ، والرفع إعرابي ، فكان حمل وصفه المضاف - الذي لا يتمتع رفعه لو وقع منفياً - على الرفع الذي هو حركته الإعرابية جائزاً .

وذهب ابنُ برهان - إلى أن اسم لا إذا انتصب بكونه مضافاً ، أو مضارعاً له لم يجز رفع وصفه ، بل الواجب نصبه كالموصوف<sup>(٧)</sup> . وإلى هذا ذهب المصنف - كما مر في خبر لا التبرئة<sup>(٨)</sup> - .

(١) يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الرواوي المغربي ، كان إماماً مبرزاً في العربية شاعراً محسناً ، قرأ على الجزولي ، أقرأ النحو بدمشق مدة ثم بمصر ، من تصانيفه الألفية في النحو ، العقود والقوانين في النحو ، حواش على أصول ابن السراج ، شرح الجمل ، توفي سنة ٦٢٨ ( بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤ ) .

(٢) قال ابن معط في ألفيته بشرح ابن القواس ٢ / ٩٤٥ .

وإن تصفه بالمضاف فلانصب تقول لا عبد كريم الحسب

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ط : رفعه .

(٥) نسب الرضي ذلك إلى المبرد والأخفش وغيرهما . انظر صفحة : ٨١٤ .

(٦) نسب الرضي ذلك إلى الزجاج والسيرافي انظر صفحة : ٨١٤ .

(٧) في شرح اللمع لابن برهان ٩٠ : إذا قلت لا رجل فاضل عندك فقد ألفت لا ، وهي ومابني معها في موضع اسم مبتدأ ، وخبرها مرتفع بما ارتفع به خبر المبتدأ ، لأن العامل في الصفة - على قول سيبويه - هو العامل في الموصوف فمن نصب الصفة يعلم انتصاب النكرة ، وأن العامل فيهما واحد .. ولذلك لا أقول : لا رجل فاضلاً وغلام ولا رجل فاضل وغلاماً ، فأعطف صفة على صفة يختلف إعرابهما .

(٨) انظر صفحة ٨٣٦ ، ٨٣٧ .

ومذهب ابن برهان أيضا أن رفع وصف مبني لا في نحو : لا غلام ظريف دليل على أن لا غير عاملة ، لا في محل الاسم ولا في الخبر ، بل هي ملغاة ، والخبر المقدّر مرفوع بكونه خبر المبتدأ إذ لو عملت النصب في المبتدأ - وهي مغيرة معنى الكلام - لكانت كليت ولعل وكأن ، ونحوها ، فلم يجوز رفع وصف اسمها ، كما لم يجوز رفع أوصاف أسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها<sup>(١)</sup> .

ولقائل أن يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوهما ، ( بضعف )<sup>(٢)</sup> عمل لا ، ألا ترى أنه يطلّ بالفصل ، وبدخولها على المعرفة ، ويجوز الإلغاء مع التكرير ، ومن دونه أيضا على رأي المبرد<sup>(٣)</sup> ، فهي عامل ضعيف يعمل لمشابهته ( المشبهة )<sup>(٤)</sup> ( أعني إن - مشابهة ضعيفة ، فلا جزم يجوز اعتبار اسمها الأصلي - أعني الرفع )<sup>(٥)</sup> .

فعلى هذا يجوز : لا غلام أو لا غلام رجل ظريف حسن الوجه ، فترفع وصف ( المنفي )<sup>(٦)</sup> مضافا كان المنفي أو مفردا ، ومضافا كان الوصف أو مفردا .

هذا والإعراب في النعت المذكور أكثر من البناء .

وإنما جاز الرفع - حملا على المحل ، بل كان هو القياس - لأن التوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في الحركة البنائية ، نحو : جاءني هؤلاء الكرام - بالرفع - .

وإنما جاز النصب - حملا على الحركة البنائية - لمشابهتها للإعرابية بعروضها ( مع عروض )<sup>(٧)</sup> لا ، وزوالها بزوالها ، فكأنها عاملة محدثة لها ، كما مر في نحو : يا زيد الظريف<sup>(٨)</sup> .

(١) في شرح اللمع لابن برهان ٩٠ : إذا قلت لا رجل فاضل عندك فقد ألغيت لا ، وهي ومابني معها في موضع اسم مبتدأ ، وخبرها مرتفع بما ارتفع به خبر المبتدأ ، لأن العامل في الصفة - على قول سيبويه - هو العامل في الموصوف فمن نصب الصفة يعلم انتصاب التكررة ، وأن العامل فيهما واحد .. ولذلك لا أقول : لا رجل فاضلا وغلام ولا رجل فاضل وغلاما ، فأعطف صفة على صفة يختلف إعرابهما .

(٢) في ص وط : لضعف .

(٣) سبق الحديث عنه صفحة ٨٢٢ ، ٨٢٣ .

(٤) في ت وص : المشبه .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : المبني ، والصواب ما أثبتته حتى يشمل الكلام المبني والمنصوب .

(٧) في ت وجد وص : لعروض .

(٨) صفحة ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

ويجوز أن تقول : إن النصب في الصفة - حملاً على محل اسمها المنصوب - لأنها تعمل عمل إن ، فمحل اسمها المبني رفع ونصب .

قوله : والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز .

لما قلنا في الصفة سواءً ، هذا إذا لم يكن المعطوف معرفةً ، فإن كان معرفة فرفعه واجب ، نحو : لا غلام لك والعباسُ ، وكذا في سائر توابع المنفي المبني .

ومن قال : رب شاةٍ وسُخْلَيْهَا<sup>(١)</sup> لم يمنع نحو : لا غلام وأخاه ، لأن مثل هذا المضاف نكرة - كما يجيء في باب المعرفة<sup>(٢)</sup> - .

ولا يجوز البناء في المعطوف - كما جاز في الوصف - لانتفاء مصحح البناء ، وهو ما ذكرنا من اجتماع الأمور الثلاثة<sup>(٣)</sup> ، فلا يجوز : لا أَب وابنٍ كما قلت في النداء يازيدُ وعمرو ، وذلك لضعف لا عن التأثير إلا فيما يليه ، أو كان في حكم ما يليه ، أي التعت المذكور .

على أنه قد ثقل نحو : لا رجل وامرأة بالفتح ( بإضمار لا في المعطوف )<sup>(٤)</sup> .

وقياس قول من جعل العامل في خبر المبني نفس لا ، لا ( المبتدأ )<sup>(٥)</sup> أنه لا يميز رفع ( المعطوف )<sup>(٦)</sup> حملاً على المحل إلا بعد الخبر ، كما في إن .

وقال الأندلسي : الذي بقي من التوابع - بعد الوصف والعطف - من البديل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها ، لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ، ففي البديل يجوز البناء إن كان مفرداً نكرة ، نحو : لا رجل صاحب لي<sup>(٧)</sup> .

---

(١) يعني أجاز عطف المضاف إلى ضمير راجع إلى نكرة غير مختصة على مجرور رب على اللفظ .

(٢) انظر صفحة ٥٥٥ تعليقة ٦ .

(٣) صفحة ٨٣٨ .

(٤) في ص وط : في المعطوف .

(٥) في ت : الابتداء ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٦) في ت : العطف .

(٧) في المباحث الكاملية ٢٨٧/٣ أما البديل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيه ، لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففي البديل يجب البناء .

وقال ابن مالك : البدل إن كان نكرة كان مرفوعا أو منصوبا ، وإن كان معرفة  
وجب ( رفعها )<sup>(١)</sup> .

وقول الأندلسي أقرب<sup>(٢)</sup> ( إن كان نكرة مرفوعا ) إذا لم يفصل البدل المفرد المنكر  
عن المنفِي المبني ، لأنه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا ، إذا جمع الشرائط ، بل  
يُرْبِي عليه من حيث كونه هو المقصود ( بالنسبة )<sup>(٣)</sup> .

ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بأن الوصف ( مركب ) مع  
الموصوف<sup>(٤)</sup> ( فتركيب لا مع الموصوف كتركيبها مع الوصف )<sup>(٥)</sup> ، وأما البدل  
فيجعل المبدل منه في حكم الساقط ، فلا يبقى البدل ( مركبا )<sup>(٦)</sup> مع المبدل منه ،  
لكونه في حكم الساقط ، ولا مع لا ، لأنها داخلة على البدل في التقدير ، والتركيب أمر  
لفظي لا تقديري .

أقول : قد تقدم أنه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ، ولا بين الوصف  
والموصوف<sup>(٧)</sup> ، وأما عطف البيان فهو البدل - كما يجيء في بابه<sup>(٨)</sup> - ونذكر في باب  
البدل<sup>(٩)</sup> أنه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا ، وأخرى غير مستقل في باب لا التبرئة ،  
وباب النداء ، كما تقول : لا مثله أحد ، ولا كزيد رجل ولا كعمرو أحد ، قال امرؤ  
القيس<sup>(١٠)</sup> :

---

(١) في ص : رفعه ، ولكل منهما وجه ، فعلى التذكير يكون الضمير عائدا إلى اسم كان المستتر ، وعلى التأنيث يعود  
إلى قوله : معرفة .

ورأي ابن مالك هذا في التسهيل ٦٨ - ٦٩ : وللبدل الصالح لعمل لا النصب والرفع ، فإن لم يصلح لعملها  
تعين رفعه ، وكذا المعطوف نسقا .

(٢) ساقط من جـ وص وط .

(٣) تكلمة من ط .

(٤) في ط : متركب كالموصوف .

(٥) تكلمة من ط .

(٦) في ت : إلا مركبا وفي ص : مركبا لا .

(٧) صفحة ٨١٥ ، ٨١٦ .

(٨) هذا من تردد الرضي في إثبات عطف البيان ونفيه .

(٩) صفحة ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ .

(١٠) تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ ، ونسبه في الكتاب ١ / ٣٥٣ إلى امرئ القيس وفي ٢ / ٢٧٢ إلى النعمان بن بشير  
الأنصاري .

٢٦٦- ويلمها في هواء الجو طالبةً ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب<sup>(١)</sup>.  
وهذا يدل على أنه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل ، إذ لا فرق بين عطف  
البيان والوصف .

وإذا حملت على اللفظ قلت : لا مثله أحدًا ، ولا كزيد رجلا .  
ويجوز أن يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز ، كما في قولك : لي مثله رجلا وملؤه  
عسلا ، وأما قول جرير<sup>(٢)</sup> :

٢٦٧- لا كالعشية زائرا ومزورا<sup>(٣)</sup>

فقل انتصاب زائرا بتقدير الفعل ، أي : لا أرى كعشية اليوم ، أي : كزائر عشية  
اليوم زائرا ، كما تقول : ما رأيت كالיום رجلا ، وذلك أن العشية ليست بالزائر ، حتى  
تكون عطف بيان لها<sup>(٤)</sup> .

وأقول : مع تقدير : كزائر عشية اليوم زائرا صار الآخر ( هو الأول )<sup>(٥)</sup> كما في  
قولك : لا كالعشية عشية وعشية ، فيجوز أن يكون زائرا تابعا على اللفظ .

---

(١) البيت في ديوان امرئ القيس ٢٢٧ ، وفي الكتاب ٣٥٣/١ و ٢٧٢/٢ ، وفي سر الصناعة ٢٤٠/١ .. وقال  
محققوه إنهم لم يجدوا البيت في النسخة المطبوعة في من ديوان النعمان بن بشير ، وهو في العمدة ٦٠/١ ، وفي ابن  
يعيش ١١٤/٢ ، وفي رصف المباني ٤٣ ، وفي الخزانة ٩٠/٤ .

اللغة: ولمها: هذا في صورة الدعاء والمراد التعجب، وقد سبق الحديث عنه صفحة ٦٩٩، ٧٠٠ الهواء: الشيء  
الخالئ، الجو: ما بين السماء والأرض، والمطلوب: الذئب، فإنه يصف غقبا تبع ذئبا لتصيد.

الشاهد قوله: ولا كهذا مطلوب، فإن «مطلوب» عطف بيان للكاف الواقع اسما للا، وقد رفعه على المحل،  
لأن لا مع اسمها في محل رفع على الابتداء، والخبر محذوف. قال البغدادي ٩٠/٤: وفيه أنهم قالوا: إن البيان يكون  
في الجوامد والصفة تكون في المشتقات، فكيف لا يكون فرق بين البيان والوصف.

(٢) تقدمت ترجمته صفحة ٨٢٦.

(٣) صدره: يا صاحبي دنا الصباح فسيرا، والبيت في ديوانه ٢٢٨، وفي الكتاب ٣٥٣/١، وفي المقتضب ٢/٢  
١٥٢، وفي مجالس ثعلب ٢٦٦/١، وفي ابن يعيش ١١٤/٢، وفي الخزانة ٩٥/٤. دنا: قرب.

الشاهد: استشهد به الرضي على أن زائرا منصوب على تقدير فعل أي لا أرى كعشية اليوم زائرا ولم يجعل الكاف  
صفة وزائرا عطف بيان، لأن العشية غير الزائر لذا جعلت «لا» نافية.

ونقل البغدادي توجيهات له عن الأعلام وThعلب والفارسي. الخزانة ٩٦/٤ - ٩٧.

(٤) قائل هذا القول هو سيبويه في الكتاب ٣٥٣/١، قال بعد ذكر بيت جرير: فلا يكون إلا نصبا، من قيل  
أن العشية ليست بالزائر، وإنما أراد لا أرى كالعشية زائرا .. إلخ.

(٥) في ط: هو الأصل الأول.

وأما التأكيد فلا يجوز تأكيد المنفي المبني تأكيداً معنوياً ، لأن المنكر لا يؤكد ذلك التأكيد ، كما يجيء في باب التأكيد<sup>(١)</sup> .

وإن كان لفظياً فالأولى - كما ذكرناه في المنادى<sup>(٢)</sup> - كونه على لفظ المؤكد مجرداً عن التنوين ، وجاز الرفع والنصب - كما ذكرنا هناك<sup>(٣)</sup> - .

وإن كررت مبني لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ، ثم وصفت الثاني ، ( نحو )<sup>(٤)</sup> : لا ماء ماء بارداً ، فإن شئت بنيت الثاني نظراً إلى كونه تكريراً لفظياً ، وإن شئت أعربته رفعاً أو نصباً ، وذلك لأنك لما وصفته صار مع وصفه كأنه وصف للأول ، كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾<sup>(٥)</sup> .

فالإعراب في المكرر الموصوف أولى - نظراً إلى كونه كالصفة - من الإعراب في المكرر غير الموصوف .

وأما وصف المكرر أعني بارداً فليس فيه إلا الإعراب .

قوله : ومثل : لا أباله ، ولا غلامي له جائز ، لشبهه بالمضاف ، لمشاركته له في أصل معناه ، ومن ثم لم يحز لا أباً فيها ، وليس بمضاف لفساد المعنى خلافاً لسيبويه .

يعني أن الكثير أن يقال : لا أب له ، ولا غلامين له ، فيكونان مبنيين على ما ذكرنا . وجاء أيضاً - على قلة لكن لا إلى حد الشذوذ - في المثني ، وجمع المذكر السالم ، وفي الأب ، والأخ - من بين الأسماء الستة - إذا وليها لام الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نوني المثني والمجموع ، وإثبات الألف في الأب والأخ ، فيقال : لا غلامي لك ، ولا مسلمي لك ، ولا أباله ، ولا أخاله ، فتكون معربة اتفاقاً .

(١) صفحة ١٠٦٧ .

(٢) صفحة ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) يوسف ٢ .

وأجاز سيبويه ( أن يكون نحو )<sup>(١)</sup> : لا غلام لك مثله<sup>(٢)</sup> .  
 أعني أن يكون مضافا ، واللام زائدة فيكون معربا .  
 ثم أعلم أن مذهب الخليل<sup>(٣)</sup> وسيبويه<sup>(٤)</sup> وجمهور النحاة : أن هذا المذكور مضاف حقيقة ، باعتبار المعنى .  
 ف قيل لهم : اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه ، بل تقدّر .  
 أجابوا بأن اللام ههنا - أيضا - مقدّرة ، وهذه الظاهرة تأكيدٌ لتلك المقدرة ، كتم  
 الثاني في :

يأتيتم تيم عدي<sup>(٥)</sup> ( لا أبالكُم لا يُلقينكم في سواةٍ عمرُ ) ( ١٣٢ )  
 على مذهب من قال : إن تيم الأول مضاف إلى عدي الظاهر<sup>(٦)</sup> ، فيكون الفصل بين  
 المضاف والمضاف إليه كلا فصل .  
 ف قيل لهم : ما الذي حملهم في هذه الإضافة على الفصل بين المضاف والمضاف إليه  
 باللام المقحمة توكيذا دون سائر الإضافات المقدّرة باللام ؟  
 أجابوا بأنهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا ، وحقُّ  
 المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ، ففصلوا بين المضافين لفظا ، حتى يصير المضاف  
 بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف ، فلا يستنكر نصبه ، وعدمُ تكرير لا .  
 والدليل على قصدهم لهذا الغرض أنهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف إلى  
 النكرة ، فلا يقولون : لا أبأ لرجل حاله كذا ، ولا غلامي لشخص نعتُه كذا<sup>(٧)</sup> .

(١) في ت وجد : نحو .

(٢) في الكتاب ١ / ٣٤٥ : أعلم أن التووين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قولُ العرب : لا أبالك ولا غلامي لك ولا مسلمي لك .  
 (٣) في الكتاب ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ والدليل على ذلك قولُ العرب لا أبالك ولا غلامي لك ولا مسلمي لك ، وزعم الخليل رحمه الله أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة ، وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أباك في معنى لا أبالك .. إلخ .

(٥) تقدم تخريجه صفحة ٤٦٠ .

(٦) وهو سيبويه ، وانظر صفحة ٤٦١ تعلية ١ .

(٧) ذكر الرضي لهذا الدليل يدلني على أنه يورد التساؤلات ويجيب عنها من تلقاء نفسه ، وهذه ظاهرة ترد كثيرا في هذا الشرح .



والدليل على أنه مضاف قوله<sup>(١)</sup> :

٢٦٨- وَقَدْ مَاتَ شِمَاخٌ وَمَاتَ مُزْرَدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ يَخْلُدُ<sup>(٢)</sup>

فصرح بالإضافة ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، فلا يقال : لا أخاك ولا يدريك .  
وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى ، وهو شاذ ،  
كقوله :

( قالت بنو عامر خالوا بني أسد ) يابؤس للجهل ضرارا لأقوام<sup>(٣)</sup> (١٠٤)

قال المصنف : لا يجوز أن يكون مضافا حقيقة ، إذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب  
رفعه وتكرير لا<sup>(٤)</sup> .

والجواب ( أنه )<sup>(٥)</sup> لم يرفع ولم يكرر ( لا )<sup>(٦)</sup> لكونه في صورة النكرة ، والغرض  
من الفصل باللام أن لا يرفع ولا يكرر ، فكيف يرفع ويكرر مع الفصل ( باللام )<sup>(٧)</sup> .  
وقال أيضا : لا أبالك ولا أب لك سواء في المعنى - اتفاقا - ولا أب لك  
( نكرة )<sup>(٨)</sup> بلا خلاف ، فكذا يلزم أن يكون لا ( أبالك )<sup>(٩)</sup> ، إذ المعرفة لا توافق  
النكرة معنى<sup>(١٠)</sup> .

(١) قائله مسكين الدارمي ، وتقدمت ترجمته صفحة ٥٧٧ .

(٢) البيت في الكتاب ٣٤٦/١ ، وفي المقتضب ٣٧٥/٤ ، وفي الكامل للمبرد ١٤٢/٢ ، وفي ابن يعيش ١٠٥/٢ ،  
وفي الخزنة ١٠٠/٤ .

شماخ ومزرد : أخوان صحابيان شاعران ، واسم شماخ معقل بن ضرار ، واسم مزرد يزيد بن ضرار ( الخزنة  
١٠٢/٤ ) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن إضافة ( أبا ) إلى الكاف بدون اللام شاذ لا يقاس عليها .  
وقال البغدادي في الخزنة ١٠٠/٤ بعد أن نقل عن ابن السراج وأبي علي والمازني أن اللام لا تخذف إلا ضرورة :  
ولا يخفى أن هذا البيت من قصيدة عينية لمسكين الدارمي وليس فيها ضرورة ، والمصراع هكذا :  
\* وأي كريم لا أبالك يمتنع

(٣) تقدم تخريجه صفحة ٤١٠ .

(٤) شرحه لكافيته ٥٠ ، وإيضاحه للمفصل ٣٨٨/١ .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) تكملة من ص .

(٧) ساقطة من ج .

(٨) تكملة من ج و ص وط .

(٩) في ت : أبالك .

(١٠) شرحه لكافيته ٥٠ ، وإيضاحه للمفصل ٣٨٨/١ .

والجواب : أنهم اتفقوا على أن معنى الجملتين - أعني لا أبالك ولا أب لك - سواء ، ولم يتفقوا أن أبالك وأب لك بمعنى واحد .

وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا ، مع أن المسند إليه في إحداهما معرفة ، وفي الأخرى نكرة ، فالمسند - أي خبر لا - في لا أبالك محذوف ، أي لا أبالك موجود ، وأما في لا أب لك فهو لك ، أي لا أب موجود لك ، فالجمله الأولى بمعنى لا كان أبوك موجودا ، والثانية بمعنى لا كان لك أب ، ( ولا خلاف في اتحاد فحوى الجملتين )<sup>(١)</sup> مع كون المسند إليه في إحداهما معرفة وفي الأخرى نكرة .

ثم قال المصنف : إن الوجه في مثله أن يقال : هو - وإن لم يكن مضافا للفساد المذكور - لكنه مشابه للمضاف فأعطي حكم المضاف من إثبات الألف في أبا وأخا ، وحذف النون في غلامي ومسلمي<sup>(٢)</sup> .

( ولا يريد بمشابهته للمضاف أنه مضارع المضاف - بالتفسير الذي مر في المنادى<sup>(٣)</sup> - إذ لو كان كذلك لوجب تنوينه ، كما في لاحسنا وجهه ، ولا حافظا كتاب الله ، وأيضا فإن أبالك ، وأب لك - عنده - شيء واحد - من حيث المعنى - و ( لك ) في : لا أب لك إما خبر لا ، أو صفة لاسمها ، واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف ، بدليل أنك تقول : لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ، ولو كان مضارعا للمضاف لقلت : لا رجلا في الدار ، ولا غلاما ظريفا<sup>(٤)</sup> . قوله : لمشاركته له .

أي لمشاركة نحو : ( لا أبالك لا أباك )<sup>(٥)</sup> المضاف في أصل معناه - أي في أصل معنى المضاف - وذلك أن أصل معنى المضاف الذي هو أبوك - وأصله أب لك - كان

(١) في ت : وفحوى الجملتين واحد . وفي ص : وفحوى الجملتين واحد .

(٢) في شرحه لكافيته ٥٠ : فقد وضع أن الحق ما قدمناه من أنه إنما أعطى هذا الحكم لشبهه بالمضاف لا بكونه مضافا في التحقيق ، وانظر إيضاحه للمفصل ١ / ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٣) صفحة ٤١٩ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت : أبالك ولأباك .

تخصيص الأب بالمخاطب فقط ، ثم لما حُذِفَ اللام ، وأضيف ، صار المضاف معرفة ، ففي أبوك تخصيصٌ أصليٌّ وتعريفٌ حادثٌ بالإضافة - كما يجيء في باب الإضافة<sup>(١)</sup> - وأب لك يشارك ( أبوك ) في التخصيص الذي هو أصلُ معناه ، ومن ثم لم يجوز - أي من جهة أن إعطاءه حكمَ المضاف لمشاركته له في أصل معناه لم يجوز - لا أبا فيها ، ولا رقيبَي عليها ، لأن المضاف قبل الإضافة لم يكن بمعنى في وعلى .

قوله : لفساد المعنى .

يعني أن ( المعروف لا يكون )<sup>(٢)</sup> بمعنى المنكر ، كما ذكرنا من تقديره<sup>(٣)</sup> .

ولو كان كما ذكر المصنف لجاز أيضا في المنكر لا أبا لرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ، ( ولم يختص هذا الحكم بالمعرف )<sup>(٤)</sup> .

فإذا قلت : لا غلامين ظريفين لك لم تحذف النون من غلامين اتفاقا .

أما على مذهب النحاة فلا متناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف .

وأما على مذهب المصنف فالفصل بين شبه المضافين بما لا يفصل بينهما .

وأما إن فصلت بالظرف أو الجار ( والمجرور )<sup>(٥)</sup> الناقص - دون الظرف المستقر - نحو : لا يدي بها لك ، ولا غلامي اليوم لك فأجازه يونس اختيارا<sup>(٦)</sup> ، لأن الفصل به كلافصل لكثرة ما يتسع في الظروف .

(١) صفحة ٨٧٩ ، ٨٨٠ وما بعدها .

(٢) في ت وج : المعرفة لا تكون .

(٣) صفحة ٨٤٨ ، ٨٤٩ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في الكتاب ٣٤٧/١ : والجر في كم بها رجل مصاب ، وترك النون في لا يدي بها لك قول يونس ، واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت : كم بها رجل .

ولم يحزه سيبويه<sup>(١)</sup> والخليل<sup>(٢)</sup> ، بل أوجبا إثبات النون ، إلا لضرورة الشعر ، كما في قوله<sup>(٣)</sup> :

٢٦٩ - كأن أصوات من إيغاليهن بنا أواخر الميسر إنقاض الفراريج<sup>(٤)</sup>

قوله : و ( قد )<sup>(٥)</sup> يحذف في مثل لا عليك ، أي لا بأس ( عليك )<sup>(٦)</sup> .

أي يحذف اسم لا في لا عليك ( أي لا بأس عليك )<sup>(٧)</sup> ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر ، كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم ، لئلا يكون إجحافاً .

وقولهم : لا كزيد ، إن جعلنا الكاف اسماً جاز أن يكون كزيد اسماً ، والخبر محذوف ، أي لا مثله موجود ، وجاز أن يكون خبراً ، أي لا أحد مثله زيد .

وإن جعلناه ( حرفاً )<sup>(٨)</sup> فالاسم محذوف ، أي لا أحد كزيد .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٤٦ - ٢٤٧ : وتقول : لا يدين بها لك ، ولا يدين اليوم لك . إثبات النون أحسن ، وهو الوجه .. ثم قال : ولو قلت : لا أخوا هذين اليومين لك ، وهذا يجوز في الشعر .. ثم ذكر البيت كأن أصوات .. إلخ ثم ذكر رأي يونس ورد عليه قائلا : والذي يستغني به الكلام ومالا يستغني به قبضهما واحداً إذا فصلت بكل واحدٍ منهما بين الجار والمجرور .. ألا ترى أن قبض كم رجل مصاب قبض رب فيها رجل .. ثم قال : وإثبات النون قول الخليل .

(٣) قائله ذو الرمة وقد تقدمت ترجمته صفحة ٤٧١ :

(٤) البيت في ديوانه ٩٩٦ ، وفي الكتاب ١/ ٩٢ و ٢٩٥ و ٣٤٧ ، وفي المقتضب ٤/ ٣٧٦ ، وفي الإنصاف ٤٣٣ ، وفي ابن عيش ١/ ١٠٣ ، وفي أسرار البلاغة ٨١ ، وفي سر الصناعة ١/ ١١ ، وفي اللامات ١٠٩ ، وفي العمدة ٢/ ٤٨ ، وفي الموشح ٢٩٢ ، وفي الخزنة ٤/ ١٠٨ .

اللغة : الإيغال : الإبعاد ، الأواخر : جمع آخرة وأراد هنا العود الذي في آخر الرُّحل . الميسر : شجر يتخذ منه الرُّحال والأقارب ، الإنقاض : صوت الدجاج ، الفراريج : صغار الدجاج .

المعنى : تشبه أصوات الأعواد التي في مؤخرة الرحل بسبب إبعاد الإبل بنا : أصوات صغار الدجاج . الشاهد : استشهد به الرضي على الفصل بالظرف بين المتضايقين للضرورة .

(٥) تكملة من ج .

(٦) هذه الكلمة ليست في مخطوطة المتن صفحة ٣٢ .

(٧) ساقط من ص وط .

(٨) في ط : الكاف حرف جر ، وفي ص : ها حرفاً .

## خبر ما ولا المشبهتين بليس

قوله : خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما ، وهي حجازية ، وإذا زيدت إن مع ما أو انتقض النفي بآلا ، أو تقدم الخبر بطل العمل ، وإذا غُطِفَ عليه بموجب فالرفع .

قوله : هو المسند بعد دخولهما .

أي دخول ما في مسألتها ، و ( دخول )<sup>(١)</sup> لا في مسألتها ، لا أنهما يجتمعان معا ، والاعتراض عليه كما في خبر كان<sup>(٢)</sup> .

قوله : وهي حجازية .

أي هذه اللغة ، وهي إعمال ما ولا عمل ليس .

وقد ذكرنا أنهم لا ينقلون عن أحد - لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم - رفع اسم لا - ونصب خبرها في موضع<sup>(٣)</sup> ، فاللغة الحجازية - إذن - إعمال « ما » وحدها دون « لا » عمل ليس بشروط ستجيء .

وغير الحجازيين وهم بنو تميم ، لا يعملونها مطلقا<sup>(٤)</sup> .

قوله : وإذا زيدت إن مع ما .

هذه شروط عملها عمل ليس :

أحدها : أن لا يليها إن كقوله<sup>(٥)</sup> :

---

(١) تكملة من ج .

(٢) انظر صفحة ٧٩٩ ، ٨٠٠ .

(٣) سبق الحديث عن ورود مثل ذلك انظر صفحة ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٤) انظر مثلا الكتاب ٢٨ / ١ ، وقال : إن عدم الإعمال هو القياس ، وانظر المقتضب ٤ / ١٨٨ ، والتبصرة ١ / ١٩٨ .

(٥) قاله فروة بن مسيك صحابي أسلم عام الفتح ، قال ابن سعد في الطبقات ١ / ٣٢٧ : قدم فروة بن مسيك المرادي على رسول الله ﷺ مفارقا للملوك كندة ومتابعا للنبي ، وأجازه رسول الله ﷺ واستعمله على مراد وزيد ومدحج .. ولم يزل على الصدقة حتى توفي رسول الله ﷺ .. وينسب البيت إلى الكميت ، وليس في ديوانه .

٢٧٠- وما إن طَبْنَا جُبْنَ ولكن منايانا ودولة آخرينا<sup>(١)</sup>

اعلم أن الأصل في « ما » أن لا تعمل - كما في لغة بني تميم - إذ قياسُ العوامل أن تختصَّ بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم أو الفعل ، لتكون متمكنةً بثبوتها في مركزها ، و « ما » مُشْتَرَكَةٌ بين الاسم والفعل .

وأما الحجازيون فإنهم أعملوها - مع عدم الاختصاص - لقوة مشابهتها لليس ، لأن ( معنيهما )<sup>(٢)</sup> سواء في الحقيقة ( وذلك لأن معنى ليس - في الأصل - ما كان ، ثم تجردت عن الدلالة على الزمان ، فبقي مفيداً لنفي الكون ، ومعنى « ما » مجردُ النفي ، ومعلوم أن نفي الشيء بمعنى نفي كونه سواءً من حيث الحقيقة )<sup>(٣)</sup> - كما ذكرنا في باب الاستثناء<sup>(٤)</sup> - .

وعند النحاة أن ما وليس كلاهما لنفي الحال .

والحق أنهما لمطلق النفي - كما يجيء في الأفعال الناقصة<sup>(٥)</sup> .

فلما كان قياسُ إعمالها ضعيفاً انعزلت لأدنى عارض .

فمن ذلك مجيء إن بعدها ، وإنما عزلتها - لأنها وإن كانت زائدة - لكنها تشابه إن النافية لفظاً ، فكأن ما النافية دخلت على نفي ، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب ، فصارت « إن » كإلا الناقضة لنفي ما في نحو : ما زيد إلا منطلق .

ومجوز أن يقال : إنما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها ( بغير الظرف )<sup>(٦)</sup> .

---

(١) البيت في الكتاب ١/ ٤٧٥ ، وفي المقتضب ١/ ٥١ ، وفي الخصائص ٣/ ١٠٨ ، وفي المحتسب ١/ ٩٢ ، وفي

المغني ٣٨ ، وفي شرح شواهد ٨١ ، وفي رصف المباني ١١٠ ، وفي الجمع ١/ ١٢٣ ، وفي الخزانة ٤/ ١١٢ .

اللغة : طَبْنَا : شأنا وحالنا . منايانا : جمع منية ، والمراد الموت ، الدولة : الغلبة في الحرب .

الشاهد : استشهد به الرضي على إهمال مالماً زيدت إن بعدها .

(٢) في ت وص وط : معناهما .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ٧٦٠ .

(٥) ط ٢/ ٢٩٦ .

(٦) تكملة من ج و ط .

وقد جاءت إن بعدها غير كافة شدوذا ، وهو عند المبرد قياس<sup>(١)</sup> أنشد أبو علي<sup>(٢)</sup> :

٢٧١ - بني غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف<sup>(٣)</sup>  
وإن العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة<sup>(٤)</sup> .

ولعلمهم يقولون : هي نافية زيدت لتأكيد نفي ما ، وإلا فإن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب .

ورُدَّ عليهم بأنه لا يجوز الجمع بين ( حرفين )<sup>(٥)</sup> متفقَي المعنى<sup>(٦)</sup> إلا مفصولاً بينهما ، كما في إن زيدا لقايم ، وأما الجمع بين اللام وقد في نحو ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ ﴾<sup>(٧)</sup> مع أن في كليهما معنى التحقيق ( والتأكيد )<sup>(٨)</sup> فلأن قد يشوبها معنيان آخران ( هما )<sup>(٩)</sup> التقريب والتوقع ، فلم تكن ( بحثا للتحقيق )<sup>(١٠)</sup> ( وكذا في ألا إن مع أن في ألا معنى

---

(١) يرى المبرد أن دخول « إن » على « ما » تُكفِّها عن العمل قال في المقتضب ٥١ / ١ : وتكون إن زائدة في قولك : ما إن زيد منطلق ، فيمتنع بها مامن النصب الذي كان في قولك : ما زيد منطلقا . وقال في ج ٢ / ٣٦٠ : والموضع الرابع أن تدخل زائدة مع « ما » فتردها إلى الابتداء .  
وأعجب بعد هذا لقول الرضي إن إعمال ما مع إن قياس عند المبرد .

(٢) البيت مجهول النسبة .  
(٣) البيت في ملحقات مجالس ثعلب ٧٤١ نقلا عن الخزائن ، وفي العيني ٩١ / ٢ ، وفي المصحح ١٢٣ / ١ ، وفي الدرر ٩٥ / ١ ، وفي الخزائن ١١٩ / ٤ ، وفي التصريح ١١٩ / ٤ . غدانة : حي من يربوع من بني تميم ، الصريف : الفضة ، الخزف : ما عمل من الطين وشوي بالنار حتى يكون فخّارا .

الشاهد : أنشده الرضي على أن ( إن ) جاءت بعد ما ولم تكفها عن العمل .  
(٤) قال الفراء في معاني القرآن ٣ / ٨٤ - ٨٥ عند قوله تعالى : ﴿ قَوْرَبِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ الذاريات ٢٣ : وقد يقول القائل : كيف اجتمعت ما وأن وقد يكتفى بإحدهما ؟ وفيه وجهان : أحدهما أن العرب تجمع بين الشيتين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما .. ومن الأدوات :  
ما إن رأيت ولا سمعت به كالسيوم طَالِي أَيْتِي جُرْبِ  
فجمع بين ما وبين إن ، وهما جحدان أحدهما يجزي من الآخر . ( وانظر التسهيل ٥٦ ) .

(٥) في ت : الحرفين .  
(٦) في ت : كلمتان زائدتان هما : حتى يفصل .  
(٧) من قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [ المجادلة ١ ] .  
(٨) تكملة من ط .

(٩) في ت وص : وهو .  
(١٠) في ت وص : لبحث التحقيق .

التحقيق لأن فيها معنى التنبيه أيضا (١) وأنشد الفراء (٢) :

٢٧٢- إَلَا أَوَارِيَّ مَا إِنْ لَا أُبَيِّنَهَا (٣)

بالجمع بين ثلاثة أحرف نافية ، والرواية لأيا ما أُبَيِّنَهَا .

ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيا ، لأن عملها إنما كان لأجل النفي ، الذي به شابهت ليس ، فكيف تعمل مع زوال المشابهة .

ونُقِلَ عن يونس أنه يجزُ إعمالها مع انتقاض نفيا بإلا (٤) وأنشد في ذلك (٥) :

٢٧٣- وما الدهرُ إلا مُنْجَنُوتًا بأهله وما طالُبُ الحاجاتِ إلا مُعَذِّبًا (٦)

(١) ما بين القوسين جاء في مكانين من ت وجـ : فجاء قوله ( وفي ألا إن مع أن في ألا معنى التحقيق ) بعد قوله : ( مع أن في كليهما معنى التحقيق ، وجاء قوله ( وكذا في ألا معنى التنبيه أيضا ) بعد قوله : بحثا للتحقيق ، وفي ص : وكذا في « ألا » معنى التنبيه أيضا .

(٢) أنشده الفراء في معاني القرآن ١ / ٤٨٠ ثم قال : جمع في هذا البيت بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد ، لا وإن وما .

وأنشده الفراء على الرواية التي اختارها الرضي في معاني القرآن ١ / ٢٨٨ . وقائله النابغة الذبياني وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٣) عجزه : النَوْي كالحوض بالظلمة الجَد والبيت في ديوان النابغة ٣ ، وفي معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٨ و ١ / ٤٨٠ ، وفي التبصرة ٣٨١ ، وفي الإنصاف ٢٦٩ ، وفي إعراب القرآن للنحاس ٥ / ٢٤٦ ، وفي الخزانة ٤ / ١٢١ . وفيما عدا معاني القرآن ١ / ٤٨٠ والخزانة ٤ / ١٢١ : لأياما - على ما اختار الرضي - وقبل البيت :

يادارميمة بالعلياء فالسند أقوت وطل عليها سالف الأمد  
وقفت فيها أصيلا أسألتها عيئت جوابا وما بالربع من أحد

اللغة : الأواري : محابس الخيل ومرابطها ، واحدها آري ، والنوي : حاجز من تراب حول الخباء لئلا يدخل السيل ، والمظلومة : الأرض التي لم تُمَطَّر فجاءها السيل فملأها . الجَد : الأرض الصلبة .

يقول : ليس في الدارشيء إلا محابس الخيل قد تخفي أثرها ، فلا أتبينها إلا بعد بطء ، وليس بها إلا النوي الذي يشبه الحوض ( انظر ديوان النابغة بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف صفحة ١٥ ) .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الفراء رواه بالجمع بين ثلاثة أحرف نافية ( ما إن لا ) .

(٤) نسبه إليه ابن مالك في التسهيل ٥٧ .

(٥) نسبه محقق المقرب ١ / ١٠٣ إلى بعض بني أسد .

(٦) البيت في شرح ابن يعيش ٨ / ٧٥ ، وفي المحتسب ١ / ٣٢٨ ، وفيما : أرى الدهر ، وفي المغني ١٠٢ ، وفيه : أرى الدهر ، ثم قال : وإنما المحفوظ : وما الدهر ، وفي شرح شواهد المغني ٧٩ ، وفي رصف المباني ٣١١ ، وفي الخزانة ٤ / ١٣٠ .

اللغة : المنجنون : الدولاب الذي يستقى عليه .

الشاهد : أنشده الرضي على أن منجنونا خبر ما الحجازية عند يونس ، مع انتقاض نفيا بإلا .



وأجيب<sup>(١)</sup> بأن المضاف محذوف من الأول ، أي دوران منجنون ، وكذا معذباً مصدر ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَرْقَاهُمْ كُلُّ مُمَزَّقٍ ﴾<sup>(٢)</sup> فيكون مثل قولك : ما زيد إلا سيرا - على ماضى في المفعول المطلق<sup>(٣)</sup> - .

ومن ذلك أن يتقدم نفس الخبر - ظرفاً كان أو غيره - نحو ما قائم زيد ، وما في الدار زيد ، وذلك لضعفها في العمل ، فلا تتصرف ( في العمل )<sup>(٤)</sup> بأن تعمل النصب قبل الرفع كالفعل .

وقال ابنُ عصفور<sup>(٥)</sup> و ( منعه )<sup>(٦)</sup> العبدى : لا ييطل عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً ( أو جاراً ومجروراً لكثرة التوسع فيه )<sup>(٧)</sup> كما تعمل إن وأخواتها<sup>(٨)</sup> .  
قال أبو علي : زعموا أن قوماً جَوَّزوا إعمالها متقدمة الخبر - ظرفاً كان أو غيره<sup>(٩)</sup> - .

وقال الرَّبْعِيُّ : الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي .  
وأما قولُ الفرزدق<sup>(١٠)</sup> :

---

(١) هذا الجواب في المقرب قال بعد ذكر البيت : يتخرج على أن يكون معذبٌ مصدراً كممزق ، وكذلك منجنون التقدير : وما الدهر إلا دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا تعدياً . ( المقرب ١ / ١٠٣ ) .

(٢) من الآية ١٧ من سورة سبأ .

(٣) صفحة ٣٦٦ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) على بن مؤمن بن محمد ... الحضرمي الإشبيلي ، حاملٌ لواء العربية في زمانه بالأندلس ، كان أصبَرَ الناس على المطالعة ، من كتبه المقرب والمتبع وثلاثة شروح على الجمل وشرح الجزولية وغيرها . توفي سنة ثلاث وقيل تسع وستين وستائة هجرية ( بغية الوعاة ٢ / ٢١٠ ) .

(٦) في جـ و ط : تبعه ، والصواب ما أثبتته لأن العبدى توفي قبل ابن عصفور بما يربو على القرنين ، فإنه توفي سنة ٤٠٦ هـ .

(٧) تكملة من ط .

(٨) المقرب ١ / ١٠٢ .

(٩) الإيضاح بشرح عبد القاهر ( المقتصد ١ / ٤٣٢ ) .

(١٠) تقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

٢٧٤- فأصبحوا قد أعادَ الله دولتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرٌ<sup>(١)</sup>  
 فإن سيويوه حكى أن بعض الناس ينصبون مثلهم ، وقال : هذا لا يكاد يعرف<sup>(٢)</sup> .  
 وقيل إن خبر ما محذوف ، أي ما في الدنيا بشر ، ومثلهم حال من بشر ( تقدم )<sup>(٣)</sup>  
 عليه<sup>(٤)</sup> .  
 وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف ، أي في مثل جاهم ، وفي مثل مكانهم من  
 الرفعة .

ويروى : مأمُسيئاً من أعتب<sup>(٥)</sup> .  
 قالوا : ونحو قوله<sup>(٦)</sup> :

٢٧٥- لَوَأَنَّكَ يَا حَسِينُ خَلَقْتَ حُرّاً وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقُ<sup>(٧)</sup>

(١) البيت في ديوانه ١٨٥/١ ، وفي الكتاب ٢٩/١ ، وفي المقتضب ١٩١/٤ ، وفي المقرب ١٠٢/١ ، وفي  
 المغني ١١٤ ، وفي شرح شواهد ٧٨٢ ، وفي رصف المباني ٣١٢ ، وفي الهمع ٢١٩/١ ، وفي العيني ٩٦/٢ ،  
 وفي الخزانة ١٣٣/٤ .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهداً على جواز نصب خبر ما المتقدم ، وقال سيويوه إن بعض العرب ينصب مثلهم ،  
 وإنه لا يكاد يعرف .

وذكر البغدادي تخريجاً لم يذكره الرضي ، فقال ١٣٦/٤ : مثلهم خبر ما التيمية ، لكن بُني « مثل » على الفتح  
 لإضافته إلى مبني . وهذا التخرُّج مذكور في المقرب ١٠٢/١ .

(٢) الكتاب ٢٩/١ .

(٣) في ط : مقدم .

(٤) قاله المبرد في المقتضب ١٩١/٤ - ١٩٢ ، ونسبه إلى المازني أيضاً ، وانظر ما نقله الشيخُ عزيمة في الحاشية  
 رقم ١ من المقتضب ١٩١/٤ .

(٥) مسيئاً خبر ما مقدم واسمها ( مَنْ ) ويكون على هذه الرواية قد أُعْمِلَ ما مع تقدم خبرها والمعنى أن من أرضى  
 من أساء إليه فلا يعدُّ مسيئاً . وورد في مجمع الأمثال ما أساء من أعتب ثم قال : يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويخبر  
 أنه سيُعتَب .

(٦) البيت مجهول القائل .

(٧) وهو في معاني القرآن ١٩٢/٣ مع تغيير في بعض الألفاظ ، وفي الإنصاف ٢٠٠ ، وفي المقرب ٢٠٥/١ ، وفي  
 الخزانة ١٤٠/٤ ، وفي التصريح ٢٣٣/٢٤ .

اللغة : الحر : الكريم الأصل الذي خلُص من الرق مطلقاً ، الخلق : الجدير .

الشاهد قوله : وما بالحر أنت فإن فيه دليلاً على جواز تقدّم الخبر المنصوب ، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر  
 المنصوب .

وقد نسب البغدادي في الخزانة ١٤١/٤ هذا الكلام إلى أبي علي الفارسي في إيضاح الشعر . وقال : من يدفع  
 ذلك يقول : إن الباء زيدت في خبر ما التيمية ، ولا يذهب أن مدخولها مبتدأ ، والصحيح أنها تزداد في خبر ما على  
 اللغتين ، وهو ظاهر كلام سيويوه في باب الاستثناء في مسألة : ما زيد بشيء إلا شيء لا يعاب به .

دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب ، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب ( دون المرفوع )<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا بنى أبو علي<sup>(٢)</sup> والزمخشري<sup>(٣)</sup> امتناع دخولها على خبر ما التيمية ، وأجازه الأخفش<sup>(٤)</sup> .

وهو الوجه ، لأنها تدخل بعد « ما » ( المكفوفة )<sup>(٥)</sup> بأن اتفاقاً ، نحو ما إن زيد بقاءم قال<sup>(٦)</sup> :

٢٧٦- لعمرك ما إن أبو مالك بوان ولا بضعيف قواه<sup>(٧)</sup>

ومنع أبو علي<sup>(٨)</sup> والأخفش دخولها على خبر ما المتقدم ، خلافاً للرَّبَعي ، والبيت المذكور شاهد له .

(١) ساقط من ص .

(٢) في المسائل المشككة ( البغداديات ٢٨٤ ) قال أبو علي بعد أن تحدث عن مذهب الحجازيين والتيميين : فمن نصب الخبر تشبيهاً بليس أدخل الباء عليه لتحقيق النفي فقال : ما زيد بذاهب ومن رفع الخبر لم يجر دخول الباء فيه ، لأنه مرتفع بأنه خبر مبتدأ .

(٣) في الفصل بشرح ابن يعيش ١١٤ / ٢ ودخول الباء في الخبر نحو قولك : ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز ، لأنك لا تقول زيد بمنطلق .

(٤) في معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٩ وقال : ﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ ﴾ [ البقرة ٨٥ ] .. رُفِعَ لأن كل ما لا تحسن فيه الباء من خبر ما فهو رفع .. وإنما تشبه بالفعل في الموضع الذي تحسن فيه الباء ، وتميم رفعه لأنه ليس من لغتهم أن يشبهوا ما بالفعل .

(٥) في ط : المكوفة .

(٦) قائله المتنخل الهذلي ، وهو مالك بن عمرو بن عثم بن سويد بن حنشل بن خناعة من لحيان . قال الأصمعي : لم تُقَلْ كلمة على الطاء أجود من قصيدته التي يقول فيها :

وماء قد وردت - أميم - طامٍ على أرجائه زجل العَطَاطِ

( الشعر والشعراء ٦٥٩ - ٦٦٢ ) .

(٧) البيت في الشعر والشعراء ٦٦٠ ، وفي أمالي المرتضى ١ / ٣٠٦ ، وفي ديوان الهذليين ٢ / ٢٩ ، وفي الهمع ١ / ١٢٧ ، وفي الدرر ١ / ١٠٠ ، وفي الخزانة ٣ / ١٤٦ .

اللغة : لعمرك : يقسم بحياته ، أبو مالك أراد والده لأن المتنخل اسمه مالك . وان : اسم فاعل من وى إذا ضعف .

(٨) في المسائل المشككة البغداديات ٢٨٤ أجاز تقدم خبرها على المبتدأ ثم قال : ولو أدخلت الباء في هذه المسألة لم يجر .. إلخ .

ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير (نقض) <sup>(١)</sup> النفي بإلا ، وذلك لأن الباء لتأكيد النفي ، فلا تدخل بعد انتقاضه .

وقد تدخل هذه الباء على خبر المبتدأ بعد هل ، نحو : هل زيد بخارج ، وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو : ما ظننته بخارج ، وقد تزداد في خبر لا التبرئة نحو : لا خير بخير بعده النار <sup>(٢)</sup> . وقيل : ( هي ) <sup>(٣)</sup> بمعنى في .

وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب ، وفي خبر أن الآتية بعد باب رأيت منفيًا ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> وقد تزداد بعد ليت قال <sup>(٥)</sup> :

٢٧٧ - ندمت على لسانٍ كان مني فليت بأنه في جوف عكم <sup>(٦)</sup>

ومما يطل عمل « ما » أن يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر ، فلا يجوز : ما زيدًا عمرو ضاربًا ، بخلاف ما إذا كان ظرفًا كقوله تعالى : ﴿ فَمَأْمِنُكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(١) في ط : انتقاض .

(٢) من الحكم والمواعظ ، نهج البلاغة ٢ / ٣٩٥ وفيه : ما خير بخير بعده النار وما شر بشر بعده الجنة .

(٣) في ج : هو .

(٤) الأحقاف ٣٣ وتتمتها ﴿ عَلَى أَنْ يُخَيِّ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(٥) قائله الخطيئة وقد مرت ترجمته صفحة ٥١١ .

(٦) البيت في ديوانه ٣٤٧ ، وفيه : يياته مكان بأنه ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وهو أيضا في نوادر أبي زيد

٣٣ ، وفي المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٩٥ و ٢٩٧ ، وفي التكملة للفارسي ١٤٤ ، وفي الحجة ٢ / ١٣٨ ،

وفي المخصص ١٧ / ١٢ ، وفي اللسان ( عكم ) ، وفي الخزائن ٤ / ٢٥٢ .

اللغة : أراد باللسان هنا : الكلام ، جوف : داخل أو باطن ، عكم : قال في اللسان : العكم الخط تجعله المرأة كالوعاء تدخر فيه متاعها .

وهذا البيت ثالث أربعة أبيات قالها الخطيئة لأبي سهم عوذ بن مالك بن غالب .

الشاهد : أنشد الرضي على أن الباء قد تزداد في خبر ليت كما هنا . ووجهه أبو علي في الحجة ٢ / ٣٨ . بما يلي :

يحتمل أمرين : أن تكون الباء زائدة ويكون أن مع الجار في موضع نصب ، ويكون ما جرى من صلة أن قد سد

مسد خبر ليت ، ويحتمل أن تكون الهاء مرادة ، ودخلت الباء على المبتدأ كما دخلت في قولك : بحسبك أن تفعل ذلك .

(٧) الحاقة ٤٧ .

( وأما الخبر إذا تقدم وكان ظرفا فقد ذكرنا حاله <sup>(١)</sup> ) .

وقال الكوفيون : الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر ، وانتصاب الثاني بنزع الخافض - أعني الباء <sup>(٢)</sup> - .

وليس بشيء ، لأن الباء زائدة ، فإذا لم تثبت لم يحكم بكونها محذوفة ، وأيضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل إليه ، كما في استغفرت الله ذنباً <sup>(٣)</sup> ، وذلك لأن الناصب ليس نزع الخافض ، بل الناصب هو الفعل وشبهه ، ينصب المجرور مَحَلًّا ، لكونه مفعولا ، إذ لا يمكن نصبه - لفظا - بسبب الجار ، فإذا عدم الجار ظهر ( عمله ) <sup>(٤)</sup> المقدّر ، هذا مع أن حذف الجار ، ونصب المفعول بعده - أيضا - ليس بقياس إلا مع أن وأن .

وأجاز الأخفش حذف اسم ما استغناءً ببدلٍ موجب ، نحو : ما قائما إلا زيد ، أي ما أحد قائما إلا زيد <sup>(٥)</sup> .

وليس بشيء ، لما ذكرنا أن المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدّر <sup>(٦)</sup> فيكون قد ( عمل ) <sup>(٧)</sup> ( ما ) على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي ، وأحدهما مبطل لعملها ، فكيف إذا اجتمعا ؟

ولا يجوز ( أن يقال ) <sup>(٨)</sup> : ما إلا زيد قائما ، لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم

(١) تكملة من ط .

(٢) المسألة التاسعة عشرة من الإنصاف ١٦٥ - ١٧٢ .

(٣) سبق تخريج قول الشاعر :

استغفر الله ذنبا لست مُخَصِّصَه      ربِّ العباد إليه الوجه والعمل

صفحة ٣٤٥ .

(٤) في ت : عليه .

(٥) التسهيل ٥٦ - ٥٧ .

(٦) صفحة ٧٤٧ ، ٧٤٨ .

(٧) في ط : عملا ، والصواب ما أثبتته .

(٨) ساقطتان من ج و ص .

( وأيضاً لا تعمل )<sup>(١)</sup> ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير ( الظرف )<sup>(٢)</sup> ، ومع انتقاض النفي .

قوله : وإذا عطف عليه .

أي على خبر ما ، سواء كان منصوباً أو مجروراً بالباء الزائدة .

قوله : بموجب .

وذلك إذا عطفَ عليه بيل أو لكن لأنهما للإثبات بعد النفي - كما يجيء في باب حروف العطف<sup>(٣)</sup> - .

قوله : فالرفع .

أي الرفع واجب ، وذلك لزوال علة العمل ، وهي النفي ، وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء<sup>(٤)</sup> فلا نعيده .

وقال عبد القاهر : هو خبر لمبتدأ محذوف ، أي ما زيد بقائم لكن هو قاعدة<sup>(٥)</sup> .

فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه - أي من باب عطف المفرد على المفرد - ولا يمكن أن يكون منه ، لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده إذ يلزمه النصب ( ولا يجوز عنده )<sup>(٦)</sup> .

فهو على هذا من باب القطع - كما يجيء في باب العطف - .

وقال ابن جعفر : هو عطف على التوهم ، لأنه كثيراً ما يقع خبر ما مرفوعاً عند ما

---

(١) في ط : ولا يجوز أيضاً أن تعمل .

(٢) في ط : الظروف .

(٣) ط ٢ / ٣٧٨ .

(٤) صفحة ٧٦٢ .

(٥) في المقتصد ٤٣٢ : فالأصل في قولك : ما زيد قائماً بل قاعد : بل هو قاعدة ، على أن يكون هو معطوفاً على زيد ، و « قاعدة » على قائم ، إلا أن العمل بطل فلم يعمل بل كما عمل الواو لما ذكرنا ، فلا تظن أن قولك بل قاعد لا يشبه تمثيلنا بقولك : ما هو إلا قاعد .

(٦) في ج و ص و ط : عنده ، ولعل الصواب ما أثبتته .

تعزل عن العمل ، فتوهوا أن الأول مرفوع<sup>(١)</sup> ، وهذا كتوهم الجر في نحو قوله<sup>(٢)</sup> :  
 ٢٧٨- مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ( ناعب )<sup>(٣)</sup> إلا بين غرائبها<sup>(٤)</sup>  
 وليس مذهب إليه بشيء ، لأن مثل ذلك ليس بمطرد ، ولا في سعة الكلام .  
 وإذا عطفت على خبر ما أواخر ليس المجرور بالباء منفياً<sup>(٥)</sup> نحو : مازيد بقاءم ولا  
 قاعد ، جاز في المعطوف الجر حملاً على اللفظ ، والنصب حملاً على المحل قال :  
 معاوي إئتنا بشر فأسجح فلسنا بالجمال ولا الحديد<sup>(٦)</sup>  
 ويجوز الرفع على أن يكون من باب عطف الجملة على الجملة ، والمبتدأ محذوف ،  
 أي ولا هو قاعد .  
 وقد يجز المعطوف على خبرهما المنصوب - أيضاً - مع الرفع والنصب نحو مازيد قائما  
 ولا قاعد ولا قاعدا ( ولا قاعد )<sup>(٧)</sup> وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما ،  
 وذلك كما في قوله :

- 
- (١) لم أجد هذا الكلام في باب عطف النسق من شرح ابن جعفر لمقدمة الجزولي .  
 (٢) قائله الأخوص - كما قال صاحب الخزنة ١٥٩/٤ نقلا عن البيان والتبيين وهو زيد بن عمرو بن قيس بن عتاب  
 ابن هرمي الرياحي اليربوعي التيمي شاعر فارس ، قال البغدادى : له في كتاب بني يربوع أشعار جواد ، وقال إنه  
 رأى في ضالة الأديب شعرا له يتعلق بإبل الصدقة فعلم أنه إسلامي توفي نحو ٥٠ هـ ( انظر الخزنة ١٦٤/٤ - ١٦٥ ،  
 والأعلام ٣/ ١٠٠ ) .  
 وينسب البيت إلى الفرزدق وهو في ديوانه ١٢٣ .  
 (٣) في ط : نائب .  
 (٤) البيت في الكتاب ٨٣/١ منسوباً إلى الأخوص ، وكذا في ١٥٤/١ ، ونسبه في ٤١٨/١ إلى الفرزدق ، وفي  
 البيان والتبيين ٢/ ٢٦١ ، وفي الخصائص ٢/ ٣٥٤ ، وفي الإنصاف ١٩٣ ، وفي درة الغواص ٦٣ ، وفي المغني ٦٢٢ ،  
 وفي شرح شواهد ٨٧١ ، وقال : قال الجاحظ وابن يسعون : للرياحي يهجو قوما ، ووقع في شرح أبيات الإيضاح  
 عزوه لأبي ذؤيب اهـ . وفي الخزنة ١٥٨/٤ .  
 اللغة : مشائيم : جمع مشؤوم إذا صار شؤماً على أهله . عشيرة الرجل : بنو أبيه الأدنون ، ناعب : التعيب :  
 صوت الغراب .  
 الشاهد قوله : ولا ناعب فإنه عطفه مجروراً على مصلحين المنصوب خبرا ليس ، لتوهم دخول الباء في خبر ليس .  
 وللغرض نفسه أنشده سيبويه في كتابه ٤١٨/١ .  
 (٥) مفعول به لـ ( عطفت ) .  
 (٦) تقدم الحديث عنه صفحة ٤٥٢ ، ٤٥٣ وأنشده هنا شاهداً على جواز العطف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة  
 بالنصب عطفاً على المحل .  
 (٧) تكملة من ص وط : واكتفي في ت وجد بذكر : ولا قاعد ولا قاعداً ، لصلاحية قاعد الأولى للضبط رفعاً وجراً .

مشائيم ليسوا مصلحين ..... البيت<sup>(١)</sup> (٢٧٨)

وأما في غير خبرهما نحو : هل زيدٌ خارجٌ أو داخلٌ - بالجر - فضعيف نادر ، لأنه لا يكثر الباء في مثله ، حتى يكون المعدوم كالثابت .

وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل ، بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل ، على توهُم إضافته إليه ، نحو : زيد ضاربٌ عمرا وبكرٍ .

فإن ( عطفت )<sup>(٢)</sup> على خبر ليس أو ما المنصوب وصفاً منفياً مرتفعاً به ( بعده )<sup>(٣)</sup> ما هو من سبب ( اسم ما )<sup>(٤)</sup> نحو : ما زيد قائماً ولا قاعداً غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه آخر ، وهو أن ترفعه ( على أن يكون عطف )<sup>(٥)</sup> جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة ( الأخرى )<sup>(٦)</sup> التي هي : ما زيد قائماً ( لا على زيد قائماً ، فيكون عطف اسمية على اسمية )<sup>(٧)</sup> .

ويجوز مثل ذلك في نحو : ما كان زيد قائماً ولا قاعداً غلامه ، فيكون عطف اسمية على فعلية .

ويكون مضمونُ المعطوف عليه ههنا ماضياً ، لأن ما كان لنفي الماضي ، ومضمونُ المعطوف حالٌ ، لأنه ليس مبنياً على ( ما كان ) ، بل هو كقولك : غلامه قاعد ، فظاهره الحال ، وأما في « ما وليس » فمضمونُ المعطوف والمعطوف عليه حالٌ - رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف أو نصبته - لأن ما وليس للنفي المطلق ، فظاهرهما الحال .

ونقول - على هذا - ما كان زيد قائماً ولا عمرو قاعداً أو قاعداً ، فإذا نصبت فالقيام والقعود متفتيان في الماضي ، وإذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال .

---

(١) آخره: ولا ناعب إلا بين غرابها، وقد تقدم الحديث عنه صفحة ٨٦٠، ٨٦١... والشاهد هنا هو الشاهد هناك.

(٢) في ط : عطف .

(٣) تكملة من ط وفي ص : لا على زيد قائماً .

(٤) في ط : اسمها .

(٥) في ص وط : على عطف .

(٦) في ت : في الأخرى ، وهي ساقطة من ط .

(٧) تكملة من ط .



وأما في ( مازيد أو ليس زيد ولا عمرو قاعداً أو قاعداً )<sup>(١)</sup> فالجملتان حالتان<sup>(٢)</sup> -  
رفعت قاعداً أو نصبته - لما ذكرنا<sup>(٣)</sup> .

فَنَصَّبُ « قاعداً » في المواضع الثلاثة - أعني ما كان وليس وما - على عطِفِ الاسم  
والخبر على الاسم والخبر ، ورفعهُ على عطِفِ الجملة على ما كان زيد قائماً ، وليس زيد  
قائماً ، وما زيد قائماً .

ويجوز في مازيد قائماً ولا قاعداً أبوه - ( برفع )<sup>(٤)</sup> قاعد - أن يكون على عطِفِ  
الاسم والخبر على الاسم والخبر ، إلا أنه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما<sup>(٥)</sup> .  
ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائماً ولا قاعداً أبوه ، ولا في ليس ، إذ لا يبطل عملها  
بتقدم خبرها على اسمها ، بل يجب أن يكون ذلك فيهما على عطِفِ الاسمية على الفعلية .  
ويجوز في نصبِ قاعداً في ليس زيد قائماً ولا قاعداً أبوه أن يكون لأجل عطِفِ الخبر  
على الخبر ، وأبوه فاعله ، و ( يجوز هذا الوجه في ما )<sup>(٦)</sup> زيد قائماً ولا قاعداً أبوه ، وأن  
يكون لكونه خبراً مقدماً على الاسم ، ولا يجوز هذا الوجه في ما .

ويجوز في هذه المسألة جرُّ المعطوف على توهُمِ الجرِّ في المعطوف عليه ، ويكون عطفاً  
للمفرد على المفرد ، ولو جعلناه على ( عطِفِ )<sup>(٧)</sup> الاسم والخبر ، على الاسم والخبر ،  
جازاً في ليس ، على تقدير جوازِ العطِفِ على عاملين مختلفين - على ماسيجيء من مذهب  
الأخفش<sup>(٨)</sup> - وجاز في « ما » على تقدير جوازِ دخول الباء على خبر ما المتقدم .

وكذا إن أظهرت الباء في هذه المسألة في « قائماً » نحو : ليس زيداً أو مازيداً بقاءم  
ولا قاعداً أبوه ، جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء .

(١) في ص : مازيد ، أو ليس زيد ، قائماً ، ولا عمرو قاعداً أو قاعداً .

(٢) يريد بالخال هنا زمن الحال ، لا الحال الإعرابية .

(٣) انظر صفحة ٨٦٢ .

(٤) في ط : يرفع ولعله خطأ طباعي .

(٥) يعني في : « مازيد قائماً » .

(٦) في ت وج : ويجوز على هذا الوجه ما . ولعل الأصوب ما أثبتته .

(٧) في ط : عاطف .

(٨) صفحة ١٠٣٤ .

ولو جعلت مكان (السبب) <sup>(١)</sup> المذكور - أعني أبوه - اسم ما مكررا فقلت :  
مازید بقاء ولا قاعد زید فالرفع أجود من النصب (والجر) <sup>(٢)</sup> لأن الكلام مع الرفع  
جملتان ومع النصب (والجر) <sup>(٣)</sup> جملة واحدة ، وتكرير الاسم في الجملة الواحدة  
ضعيف غير كثير ، نحو : زيد ضربت زيدا - على إقامة الظاهر مقام الضمير ، لأن  
الضمير أخف ، إلا أن يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ مَا  
الْقَارِعَةُ ﴾ <sup>(٤)</sup> وأما في الجملتين فكثير - وإن اتصلتا - كقوله تعالى : ﴿ لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى  
تُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وإن جعلت موضع (السبب) <sup>(١)</sup> اسمه بلا ضمير يرجع إلى الاسم نحو : مازيد  
قائما عمرو ، وعمرو أبو زيد لم يجوز ، لأنك لم تجعله في اللفظ مربوطا به ، بخلاف تكرير  
الاسم في نحو : مازيد ضاربا زيد ، فإن فيه (ربط) <sup>(٥)</sup> بتكرار الاسم لفظا ، فلذا جاز  
مع ضعفه على ما ذكرنا .

ولو قلت : ما أبو زينب ذاهبا ولا مقيمة أمها ، لم يجوز نصب مقيمة (لخلوه) <sup>(٦)</sup> مع  
المرفوع (بعده) <sup>(٧)</sup> (من) <sup>(٨)</sup> العائد إلى الاسم ، أي أبو زينب .

وإن جعلت موضع (السبب) <sup>(٩)</sup> أجنبيا ، نحو : مازيد بقاء أو قائما ولا قاعد  
عمرو ، فليس مع مانصب قاعد ؛ لأن عمرا لا يصلح أن يكون فاعلا لقاعد - على  
عطف الخبر على الخبر - لأن المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له ، وقد  
وجب في المعطوف عليه أن يكون فيه أو في معموله ضمير يرجع إلى اسم ما لكونه

(١) في ص : السبي .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) سورة القارعة ١ و ٢ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ  
سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ ﴾ [ الأنعام ١٢٤ ] .

(٥) في ط : ربط ، والصواب ما أثبتته .

(٦) في ط : لخلوها ، وعليه فالضمير عائد إلى الكلمة ، وعلى ما أثبت يعود الضمير إلى اللفظ .

(٧) في ط : بعدها .

(٨) في ط : عن .

(٩) في ص و ط : السبي .

مشتقا ، فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ، ولا ضمير فيه لو رفع « عمرو » ولا في معموله ، فإذا لم يجوز عطف الخبر ( على الخبر )<sup>(١)</sup> لم يبق إلا عطف الجملة على الجملة ، فوجب إما رفع قاعد لتقدمه على الاسم ، أو جرّه إن جَوَزْنَا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم - على ما هو مذهب الرّبيعي<sup>(٢)</sup> - هذا في « ما » .

وأما في ليس ، فيجوز نصبُ قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ، ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ، ويجوز الجر على ما ذهب إليه الأخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط المصنّف من كون الأول مجرّراً ، والثاني منصوباً أو مرفوعاً - كما يجيء في باب العطف<sup>(٤)</sup> - .

وبعضُ القدماء<sup>(٥)</sup> منع من نحو : مازيد قائما ولا عمرو ذاهبا ، وكذا في ليس ، بناءً على أن العطف لا يجوز إلا بتقدير العامل بعد العاطف ، ولا يجوز ( مازيد منطلقاً )<sup>(٦)</sup> وما لا عمرو ذاهبا .

ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز مازيد ولا أبوه ذاهبين - إجماعاً - والعامل في المعطوف - عنده - هو العامل في المعطوف عليه ، لا المقدّر<sup>(٧)</sup> - كما يجيء في التوابع<sup>(٨)</sup> - .

(١) تكملة من ص وط .

(٢) انظر صفحة ٨٥٥ ، ٨٥٦ .

(٣) سيأتي الحديث عنه صفحة ١٠٣٤ .

(٤) لا يميز ابن الحاجب العطف على عاملين إلا في نحو : في الدار زيدٌ والحجرة عمرو انظر صفحة ١٠٣٣ .

(٥) أجاز سيبويه في الكتاب ٢٩ / ١ أن تقول : ليس زيد ذاهباً ولا أخوك منطلقاً ، وكذلك : ما زيد ذاهباً ولا معن خارجاً ، ثم قال : وليس قولهم : لا يكون في ما إلا الرفع بشيء ؛ لأنهم يحتاجون بأنك لا تستطيع أن تقول : ولا ليس ولا ما .

(٦) ساقط من ج و ط وص .

(٧) قال في الكتاب ٢٩ / ١ بعد أن ذكر رأيهم : فأنت تقول : ليس زيد ولا أخوه ذاهبين ، وما عمرو ولا خالد منطلقين ، فتشركه مع الأول في ليس وفي ما ، ف « ما » يجوز فيها الوجهان كما يجوز في كان .

(٨) سيذكر في باب العطف صفحة ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ أن سيبويه يمنع العطف على عاملين مطلقاً ، وأنه يضمّر الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين .

وأجاز المبردُ إعمال إن النافية عمل ليس<sup>(١)</sup> مستشهدا بقوله<sup>(٢)</sup> :

٢٧٩ - إن هو مستوليًا على أحد إلا على أضعف المجانين<sup>(٣)</sup>  
وليس بمشهور .

وجميع النحاة جوزوا إعمال ليس على الشذوذ . وفيه النظر الذي تكرر ذكره<sup>(٤)</sup> .  
قال الأندلسي : ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لإعمال ما ،  
بل هي فيها أولى ، فإنها أضعف من ما . قال : لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم  
(للا)<sup>(٥)</sup> إلا شرطًا واحدًا وهو كون معمولها نكرةً - أسما كان أو خبرًا<sup>(٦)</sup> .  
قال : ومن رأى إعمال إن عمل ليس يعتبر - أيضا - هذه الشروط<sup>(٧)</sup> .  
وقد تلحق ( « لا » التاء )<sup>(٨)</sup> نحو لات ، فتختص بلفظ ( الحين )<sup>(٩)</sup> مضافا إلى  
نكرة ، نحو : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾<sup>(١٠)</sup> .

- 
- (١) في المقتضب ٢ / ٣٥٩ ، ذكر المبرد أن سيبويه لا يميز في خبرها إلا الرفع .. ثم قال : وغيره يميز نصب الخبر على التشبيه بليس ، كما فعل ذلك في ما ، وهذا هو القول ؛ لأنه لا فصل بينها وبين ما في المعنى .  
(٢) لم أهدأ إلى قائله ، وقال البغدادي في الخزانة ٤ / ١٦٨ : وهذا الشاهد مع كثرة دورانه في كتب النحو لم يعلم له قائل والله أعلم .  
(٣) البيت في المقرب ١ / ١٠٥ ، وفي الأزهية ٣٣ ، وفي رصف المباني ١٠٨ ، وفي شرح ابن عقيل ١ / ١٨٤ ، وفي العيني ٢ / ١١٣ ، وفي التصريح ١ / ٢٠١ ، وفي الدرر ١ / ٩٦ ، وفي الخزانة ٤ / ١٦٦ .  
الشاهد : إعمال « إن » النافية عمل ليس كما يرى المبرد .  
وتقل البغدادي في الخزانة عن ابن الشجري في أماليه أن الكسائي والمبرد يميزان إعمال « إن » .  
(٤) ذكر الرضي في أماكن من شرحه هذا أن لا تعمل عمل ليس لا شذوذا ولا قياسا بل لم يرد ذكر خبرها منصوبا ، وقد تقدم الرد عليه صفحة ٣٤٠ ، ٣٤١ .  
(٥) ساقطة من ط .  
(٦) هذا الكلام بنصه في المباحث الكاملية ٣ / ١٠٥ .  
(٧) المباحث الكاملية ٣ / ١٠٥ - ١٠٦ .  
(٨) في ص : التاء بلا .  
(٩) في ت : الخير ، والصواب ما أثبتته .  
(١٠) من قوله تعالى : ﴿ كَمْ أَفْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ سورة ص ٣ .

وقد تدخل على لفظة « أوان » ولفظة « هُنا » أيضا .

وقال الفراء : تكون مع الأوقات كلها<sup>(١)</sup> وأنشد<sup>(٢)</sup> :

٢٨٠ - ( ولتعرفنَّ خلائقا مشمولةً ولتندمنَّ ) ولات ساعة مندم<sup>(٣)</sup>

والتاء في لات للتأنيث ، كما في رُبْتُ وتُمتَّ .

قالوا : إما لتأنيث الكلمة - أي لا - ( أو لمبالغة )<sup>(٤)</sup> النفي ، كما في علامة .

فإذا وليها « حين » فنصبه أكثر من رفعه ، ويكون اسمها محذوفا و « حين » خبرها ،

( أي لات الحين حين مناص )<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أنشده الفراء في معاني القرآن ٣٩٧/٢ غير ما ذكر الرضي ، قال : ومن العرب من يضيف لات فيخفض أنشدوني .. لات ساعة مندم .

ولا أحفظ صدره ، والكلام أن ينصب بها ؛ لأنها في معنى ليس ، ثم ذكر شاهدين أحدهما بنصب ما بعد لات والآخر بخفضه .

أقول : لعل الرضي اعتد بهذه الشواهد ؛ لأن في الأول : لات ساعة مندم ، وفي الثاني : لات حينًا ، وفي الثالث : لات أوانٍ فنسب إليه ما نسبته .

(٢) نسبته ابن عقيل في شرحه للألفية إلى رجل من طيء ورقمه فيه ٧٣ ولكنه رواه هكذا

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغى مرتع مبتغيه وخيم ونسبه العيني في المقاصد النحوية ١٤٦/٢ إلى محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله ، قال : ويقال : إن قائله مهلهل ابن مالك الكتاني .

(٣) نقلت هذه التكملة من الخزانة ١٧٤/٤ نقلا عن ابن السكيت في كتاب الأضداد ، وقد ذكر البغدادي أيضا أن الرواية المشهورة في كتب النحاة ، هي التي نقلتها قبل قليل عن ابن عقيل . وانظر البيت أو بعضه في العيني ١٤٦ ، وفي الهمع ١/١٢٦ ، وفي الدرر ١/٩٩ ، وفي الخزانة ٤/١٦٨ .

اللغة : لات اختلف فيها ف قيل : هي كلمة واحدة وفي معناها حينئذ قولان أحدهما أنها بمعنى نقص ، والثاني أن أصلها ليس أبدلت سينها تاء ثم قلبت ياءها ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها .

وقيل : إنها كلمتان لا النافية والتاء لتأنيث اللفظ والثالث أنها حرف مستقل والرابع أنها كلمة وبعض كلمة ( الخزانة ملخصا ٤/١٧٢ - ١٧٣ ) .

البغي : الطغيان وتجاوز الحد الوخيم : السوء ، خلائقا : جمع خليفة بمعنى الطبع مشمولة : مشنومة .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الفراء يحيز أن تكون « لات » مع الأوقات كلها .

(٤) في ص : لمبالغة ، والصحيح ما أثبتته .

(٥) ساقط من ص .

وتعمل عمل ليس لمشابتها له ، ( بكسع )<sup>(١)</sup> التاء ، إذ تصير على عدد حروفه ، ساكنة الوسط .

ولا يجوز أن يقال بإضمار اسمها ( كما في )<sup>(٢)</sup> نحو : عبدُ الله ليس منطلقاً<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الحرف لا يضم ( فيه )<sup>(٤)</sup> - وإن شابه الفعل - .

وإذا رفعت حين - على قلته - فهو اسمُ لات ، والخبرُ محذوف ، أي لات حينُ مناص حاصلاً .

ولا تستعمل إلا محذوفةً أحدِ الجزأين ، هذا قولُ سيبويه<sup>(٥)</sup> .

وعند الأخفش أن « لات » غيرُ عاملة ، والمنصوبُ بعدها بتقدير فعل ، ( فلات )<sup>(٦)</sup> حين مناص أي لا أرى حينَ مناص ، والمرفوعُ بعدها مبتدأٌ محذوف الخبر<sup>(٧)</sup> .

وفيه ضعف ؛ لأن وجوب حذف الفعل الناصب ( أو خبر )<sup>(٨)</sup> المبتدأ له مواضع متعينة .

ولا يمتنع دعوى كونِ لات هي لا التبرئة ، ويقويه لزومُ تنكير ما أضيف حينٌ إليه ، فإذا انتصب « حين » بعدها فالخبر محذوف ، كما في لا حول<sup>(٩)</sup> .

وإذا ارتفع فالاسمُ محذوف ، أي لات حينٌ حينَ مناص ، كما في لا عليك .

---

(١) في ت : لكن بكسع . والمراد بالكسع اللحاق .

(٢) في ط : كما يجيء في .

(٣) منع ذلك سيبويه في الكتاب ٢٨ / ١ ، قال : لا تقول : عبد الله لات منطلقاً ، ولا قومك لا توا منطلقين .

(٤) في ت : فيها .

(٥) في الكتاب ٢٨ / ١ : ولا تكون لات إلا مع الحين ، تضر فيها مرفوعاً ، وتنصب الحين ، لأنه مفعول به ،

ولم تُمكنْ تَمَكَّنْها ، ولم تستعمل إلا مضمرًا فيها ..

(٦) في ط : فمعنى لات .

(٧) في معاني القرآن للأخفش ٤٥٣ عند تفسير قوله تعالى ﴿ وَلَا تَجِدْ حِينَ مَنَاصِرَ ﴾ : فشبهوا « لات » بـ « ليس »

وأضمرُوا فيها اسمَ الفاعل ، ولا تكون لات إلا مع حين .

(٨) في ت وص : وخبر .

(٩) لعل هذا مما انفرد به الرضي .

وَيُقَالُ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ (١) أَنَّ النَّاءَ مِنْ تَمَامِ حَيْنٍ (٢) كَمَا جَاءَ (٣) :

٢٨١ - العاطفون تحين ما مِنْ عاطِفٍ والمطعمون زمان (٤)

وفيه ضعف ، لعدم شهرة تحين في اللغات ، واشتبار ( لات حين ) (٥) ، وأيضا فإنهم يقولون : لات أوان ، ولات هنا ، ولا يقال : تأوان ، ولا تنها .  
وأما ( لات ) (٦) أوان - بكسر النون - فعند الكوفيين لات حرف (٧) جر - كما ذكر السيرافي عنهم - .

وليس بشيء ؛ إذ لو كان لَجَرَّ غير أوان ، واختصاصُ الجار ببعض المجرورات نادرٌ ،

(١) هو القاسم بن سلام ، كان إمام أهل عصره في كل فن من العلم ، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة وغيرهما ، له من التصنيفات : الغريب ، المصنف ، غريب القرآن ، غريب الحديث ، وغيرها ، مات بمكة سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين . البغية ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ) .

(٢) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٤ / ٢٥٠ قال الأموي : تالآن . يريد الآن ، وهي لغة معروفة ، يزيدون الناء في الآن وفي حين ، فيقولون : تالآن وتحين ، قال : ومنه قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَلَا تَحِينَ مَنَاصِرَ ﴾ قال : إنما هي ولا حين مناص . ثم ذكر بيت أبي وجزة : العاطفون .. إلخ ثم قال : وكان الكسائي والأحمر وغيرهما يذهبون إلى أن الرواية : العاطفون فيقولون : جعل الماء صلةً ، وهو في وسط الكلام ، وهذا ليس يوجد إلا على السكت ، وحدثت به الأموي فأنكره ، وهو عندي على ما قال الأموي .

(٣) في قول أبي وجزة السعدي وهو يزيد بن عبيد من بني سعد بن بكر بن هوازن أطار رسول الله ﷺ ، كان شاعرا مجيدا ، راوية للحديث ، وهو أحد من شُيِّب بعجوز ، توفي بالمدينة سنة ١٣٠ هـ ( الشعر والشعراء ٧٠٢ ) .  
(٤) آخره : أين الشطيم والبيت في مجالس ثعلب ٣٧٤ ، وفي الإصناف ١٠٨ ، وفي الاختصاص ١٦ / ١١٩ ، وفي حروف المعاني والصفات ٧٣ ، وفي اللسان ليت وحين ، وفي الجنى الداني ٤٨٧ ، وفي الأزهية ٢٧٣ ، وفي الخزانة ١٧٥ / ٤ .

اللغة : العاطفون : المشفقون المتحننون .

تحين : قال البغدادي في الخزانة ٤ / ١٧٧ - ١٧٨ بعد ذكر رأي الأموي الذي نقله أبو عبيد : وقد رده الشارح الحق ، ولم يبين موقع الناء في هذا البيت ، وقد رأيت في تحريجه وجهين :  
أحدهما : أنها هاء السكت لاحقة لقوله العاطفون اضطر الشاعر إلى تحريكها فأبدلها ناء وفتحها ( نسب الرأي إلى ابن جني وابن السيرافي وأبي علي ) وأقول : خرج به بذلك ثعلب في مجالسه ٣٧٤ .  
قال : والوجه الثاني : ذكره ابن مالك في التسهيل : وهو أن الناء بقية لات ، فحذفت لا وبقيت الناء . أقول هذا الكلام في التسهيل ٥٧ .

الشاهد : أنشده على أنه نقل عن أبي عبيد أن الناء في لات من تمام حين .

(٥) في ص : لاجين .

(٦) في ط : لا لات .

(٧) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٨ ، ومشور الفوائد ٣٧ ونسبه إلى بعض الكوفيين .

ولم يسمع لات حين مناص - بجر حين - إلا شاذاً<sup>(١)</sup> ، وأيضاً لو كان جاراً لكان لا بد له من فعل أو معناه ، يتعلق به .

وأوان عند السيرافي والمبرد<sup>(٢)</sup> مبني ؛ لكونه مضافاً في الأصل إلى جملة ، فمعنى قوله<sup>(٣)</sup> :  
٢٨٢- طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء<sup>(٤)</sup>  
أي : لات أوان طلبوا ، ثم حذفت الجملة ، وبني أوان على السكون ، ثم أبدل التنوين من المضاف إليه ، كما في : يومئذ فكسر النون لثلاثة سواكن<sup>(٥)</sup> ، كما كسر ذال إذ .

أو نقول : حذفت الجملة فيه وبني على الكسر ( للساكنين )<sup>(٦)</sup> لا على السكون ؛ لئلا يلزم اجتماع ساكنين ، ثم أتى بتنوين العوض ، ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف إليه إلا إذا كان جملة ، فلا يبدل في نحو من قبل ونحوه .

وقيل : إن أوان مجرورٌ بين مقدرة بعد لات<sup>(٧)</sup> ، أي لات من أوان ، فكذا يكون ﴿وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصِرٍ﴾<sup>(٨)</sup> على القراءة الشاذة ، كما قالوا : ألا رجلي في ألا من رجل<sup>(٩)</sup> .

---

(١) هي قراءة عيسى بن عمر ، انظر المختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ١٢٩ .  
(٢) في الخصائص ٣٧٧/٢ وتأول أبو العباس قول الشاعر . ثم ذكر البيت على أنه على حذف المضاف إليه أوان فعوض التنوين منه ، على حد قول الجماعة في تنوين إذ . وهذا ليس بالسهل ، وذلك أن التنوين في نحو هذا إما دخل فيما لا يضاف إلى الواحد وهو إذ ، فأما أوان فمعرب ، ويضاف إلى الواحد وقد نسبته إليه أيضاً ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣٢/٩ .

(٣) قاله أبو زيد الطائي ، واسمه المنذر بن خرمة ، عاش مائة وخمسين سنة وهو نصراني ، كان أعور آدم طوًلاً ، من زوار الملوك ، استعمله عمر بن الخطاب على صدقات قومه لم يستعمل نصرانياً غيره . ذكر الطبري أنه أسلم وحسن إسلامه وهو خلاف ما قال العلماء ، بقي إلى أيام معاوية ( الخزنة ٤/١٩٢ - ١٩٥ ) .

(٤) البيت في الخصائص ٣٧٧/٢ ، وفي الإنصاف ١٠٩ ، وفي المخصص ١٦/١١٩ ، وفي ابن يعيش ٣٢/٩ ، وفي الأزمدة والأمكنة ١/٢٤٠ ، وفي المغني ٣٣٦ ، وفي شرح شواهد ٦٤٠ ، وفي الهمع ١/١٢٦ ، وفي الخزنة ٤/١٨٣ .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن أصل لات أوان عند السيرافي والمبرد لات أوان طلبوا فحذف المضاف إليه وعوض عنه التنوين .

(٥) يعني الألف التي قبلها والنون الساكنة والتنوين المعوض عن الجملة .

(٦) تكملة من ط .

(٧) ذكر ابن هشام في المغني ٣٣٦ هذا التوجيه ولم ينسبه أيضاً .

(٨) سورة ص ٣ .

(٩) جعله البغدادي في الخزنة ٤/١٩٥ إشارة إلى قول الشاعر :

ألا رجلى جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيت

وقد سبق تخريجه صفحة ٥٥٧ .



وأما ( لات هنا )<sup>(١)</sup> فهنا في الأصل للمكان استعير للزمان ، قال<sup>(٢)</sup> :

٢٨٣- حنَّ نوارٌ ولاتٌ هنا حنَّ وبدا الذي كانت نوارٌ أجنَّت<sup>(٣)</sup>  
( فهنا )<sup>(٤)</sup> مضافٌ إلى الجملة الفعلية .

وقد تقطع عن الإضافة ، قال<sup>(٥)</sup> :

٢٨٤- أفي أثر الأظعان عينك تلمح نَعَمْ لَاتٌ هُنَا إِنْ قَلَبَكَ مِتِيحٌ<sup>(٦)</sup>  
أي ليس هنا تلمح .

ورفعُ ما بعد إلا في نحوٍ ليس الطَّيِّبُ إلا المسكُ لغةٌ تميم<sup>(٧)</sup> . ( وذلك )<sup>(٨)</sup> لحملهم  
ليس على ما .

---

(١) في ت : لات هنا حنَّ .

(٢) قتالته شبيب بن جُعيل التغلبي ، وهو جاهلي ، وكان بنو قنينه الباهليُّون أسروه في حرب كانت بينهم وبين بني تغلب ، فقال شبيبٌ هذا البيت . وينسب لحنَّجَل بن فضلة وهو جاهلي أيضا . ( الخزائن ٤ / ١٩٩ - ٢٠٠ ) .

(٣) البيت في الشعر والشعراء ٩٦ ، وفي ابن يعيش ٣ / ١٥ ، وفي المغني ٧٧١ ، وفي شرح شواهد ٩١٩ ، وفي العيني ٤١٨ / ١ ، وفي الهمع ١ / ٧٨ ، وفي الدرر ١ / ٥٢ ، وفي الخزائن ٤ / ١٩٥ .

اللغة : حنَّ : اشتاقت ، نوار اسم امرأة ، أجنَّت : أخفت وسترَت .

الشاهد : قوله ( هُنَا ) فإنه في الأصل للمكان ، واستعمل هُنَا في الزمان ، وهو مضاف إلى الجملة : حنَّ . قال البغدادي في الخزائن ٤ / ١٩٥ - ١٩٦ هنا بفتح الهاء وكسرهما حكاهما السيرافي وقال : الكسر رديء . وهي عند أهل اللغة : قاطبة اسم إشارة للقريب وعند ابن مالك للبعيد ... وقد ورد في الشعر كثيرا لات هُنَا فالترزم أبو علي وابن مالك إهمالَ لات ، لأنها لا يصح إعمالها في معرفة ومكان . وقال : إن الرضي أخذ كلامه هذا من الإيضاح لابن الحاجب . اهـ . وانظر الإيضاح ١ / ٤٢٠ ، ففيه تفصيل حسن لسبب حمل هُنَا على الزمان .

(٤) في ص و ط : وهو .

(٥) قتالته الراعي الحميري ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٦٢٩ .

(٦) البيت في ديوانه ٩١ ، وفي معجم البلدان ٣ / ٣٣٦ ، وفي اللسان ( تيح ) ٣ / ٢٤١ ، وفي الخزائن ٤ / ٢٠٣ .

اللغة : الأظعان : جمع ظعينة ، وهي المرأة ، وفي الأصل الراحلة ، تلمح : اللوح الإبصار الخفيف ، المتيح : الذي يعرض في كل شيء ويدخل فيما لا يعنيه ( اللسان تيح ) .

الشاهد قوله : لات هنا ، حيث قطعت فيه هنا الدالة على الزمان عن الإضافة . وتساءل البغدادي في الخزائن ٤ / ٢٠٤ لِمَ لَمْ يَعرَّضْ عن الجملة المحذوفة التثنية هُنَا كما يعرض في إذ وأوان . وأجاب بأن الألف هنا للتأنيث فهو مقدَّر فيها .

(٧) انظر هذه المسألة في الكتاب ١ / ٧٣ وفي ذيل أمالي القالي ٣٩ .

(٨) ساقطة من ص .

وقال أبو علي : في ليس ضميرُ الشأن ، والجملةُ بعدها خبرُها<sup>(١)</sup> .

ولا يطرد ذلك العذرُ ( لوروده )<sup>(٢)</sup> - في كلامهم - نحو : الطيب ليس إلا المسك بالرفع .

وجوّزَ أن يكون « إلا المسك » إما بدلا من الطيب ، أو صفةً له ، والخبر محذوف ، أي ليس إلا المسك في الدنيا .

( ويشكل )<sup>(٣)</sup> ذلك بلزوم حذف خبرها بلا سادٍّ مسدّد - إذن - ولم يثبت .

---

(١) في المسائل المشكّلة البغداديات ٣٨٣ - ٣٨٤ : وذكر أن قوما يجرون ليس مُجرى ما ، كما أجروا ما مجراها . فقوهم : ليس الطيب إلا المسك كقوهم : ما الطيب إلا المسك ، ألا ترى أنهم رفعوا المسك كما رفعوا خيرما ، ولم يتأول سيبويه « ليس » على أن فيه ضميرَ القصة والحديث لما كان يلزم من هذا التأويل من إدخال إلا بين المبتدأ والخبر . أقول : هذا الكلام عكس ما نسب إليه الرضي . لكن أبا علي قال في الإيضاح بشرح عبد القاهر ( المقتصد ١/ ٤٣٥ و ٤٣٦ ) : فإن أضمرت في ليس جازت المسألة ولا يجوز مع ما ؛ لأنها ليست بفعل فيضمّر فيها ، ألا ترى أنك تقول : زيد ليس منطلقا ، ولا تقول : عمرو ما منطلقا .

وقال عبد القاهر ٤٣٥ : أعلم أنه أراد بالإضمار ضميرَ القصة نحو ما تقدم من قولك : ليس زيد منطلق .

(٢) في ج و ص : لورود .

(٣) ساقطة من ص .

## المجرورات

قوله : المجرورات : هو ما اشتمل على علم المضاف إليه .  
تبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات<sup>(١)</sup> .  
وعلم المضاف إليه - كما مضى<sup>(٢)</sup> - ثلاثة : الكسر والفتح والياء .

---

(١) لم يشرحه في حد المرفوعات بل في أنواع الإعراب . انظر صفحة ٦١ ، ٦٢ .

(٢) صفحة ٦٢ .

## المضاف إليه

قوله : والمضاف إليه كل اسم نسب إلى شيء بواسطة حرف جرّ لفظاً أو تقديراً مراداً .

بَنَى الأمر أولاً على أن المجرور بحرف جر ظاهر مضاف إليه ، وقد سماه سيبويه - أيضاً - مضافاً إليه<sup>(١)</sup> ، لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم ، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما انجرّ بإضافة اسم إليه ، بحذف التنوين من الأول للإضافة ، وأما من حيث اللغة فلا شك أن زيدا في مررت يزيد مضاف إليه ، إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر .

قوله : لفظاً .

نحو : زيد في مررت يزيد .

قوله : ( أو تقديراً .

كما في غلام زيد وخاتم فضة .

والظاهر أن انتصاب لفظاً<sup>(٢)</sup> وتقديراً على الحال ، وذو الحال حرف جر - وإن كان نكرةً - لاختصاصه بالإضافة ، والعامل معنى واسطة ، أي يتوصل بالحرف ظاهراً أو مقدراً .

وقوله : مراداً .

---

(١) في الكتاب ٢٠٩/١ : والجر إما يكون في كل اسم مضاف إليه ، وأعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفاً ، وباسم لا يكون ظرفاً ، فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبد الله .. إلخ .

(٢) ساقط من ج .

حال بعد حال ، أي ( مقدرًا )<sup>(١)</sup> ( مرادًا )<sup>(٢)</sup> .

قال<sup>(٣)</sup> : احتزرت بمرادًا عن المفعول فيه ، والمفعول له ؛ لأن حرف الجرِّ مقدر فيهما ، لكنه غير مراد<sup>(٤)</sup> .

ولقائل أن يقول : إن أردت أنه غير مراد معنى ( لم يجوز إذ معنى )<sup>(٥)</sup> الظرفية والتعليل فيهما ظاهر ، وأيضا أنت مُقَرَّرٌ بتقدير الحرف فيهما ، وكلُّ مقدَّر مرادٌ معنى ، إذ لا معنى له إلا هذا .

وإن أردت أنه غير مراد لفظًا - أي ليس في حكم الملفوظ به - حيث لم يَجُرَّ ، والمقدر في الإضافة مراد ، أي عمله - وهو الجر - باقي ، كان كأنك قلت : المضاف إليه كلُّ اسم صفته كذا مجرورٍ بحرف جرٍ مقدر ، فيكون على نحو ما أنكرت من حذفهم المعرب بأنه ما يختلف آخره<sup>(٦)</sup> ويُفْضِي إلى الدور - كما ألزمتهم - إذ كونُ المضاف إليه مجرورًا يحتاج إلى معرفة حقيقة المضاف إليه ، حتى إذا عرفت حقيقته جُرَّ بعد ذلك - كما قلت في الفاعل : إنما نحذه ليعرف فيرفع<sup>(٧)</sup> - ثم جعلت في حدك معرفة حقيقته ( محتاجة )<sup>(٨)</sup> إلى كونه مجرورًا ، إذ معنى مرادًا - على ما ذكرنا - باقيا<sup>(٩)</sup> عمله ، أي الجر .

(١) في ط : مقدر .

(٢) في ص : حالا .

(٣) يعني ابن الحاجب .

(٤) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٥١ : وقوله مرادًا احترازًا من مثل : قمت يوم الجمعة ، فإنه نسب إليه القيام بواسطة حرف جرٍ تقديرًا ، ولكنه محذوفٌ غير مراد . ولم يذكر ابن الحاجب المفعول له .

(٥) تكملة من جد وص وط .

(٦) انظر حد المصنف للمعرب صفحة ٣٩ وقد جعل المصنف اختلاف الآخر حكمًا من أحكام المعرب غير داخل في الحد ، وقال : إنه يلزم منه الدور وأيده الشارحُ في رأيه هذا ، انظر صفحة ٤٢ .

(٧) لم يذكر ذلك ابنُ الحاجب في حده للفاعل في متن الكافية ولا في شرحها .

(٨) في ت : محتاجا ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٩) كان الأولى أن يقول : باقي ، لأنه خير قوله : إذ معنى مرادًا ، لكنه راعى لفظ مرادًا فنصب .

وأعلم أن المضاف إليه إضافة لفظية خارجة عن هذا الحد ، إذ ليس « الوجه » في قولنا « زيد حسن الوجه » مضافا إليه حسن بتقدير حرف الجر ، بل هو هو . وكذا في ضارب زيد ، لأن ضارب - وإن كان مضافا إلى زيد - ( لكن )<sup>(١)</sup> بنفسه لا بحرف الجر ، كما كان مضافا إليه من حيث المعنى حين نصبه أيضا ، ولم يحتج في إضافته إليه - لا في حال الإضافة ولا قبلها - إلى حرف جر ، بل قد يُدعم اسمُ الفاعل بحرف جر في بعض المواضع ، وإن كان من فعل ( متعد )<sup>(٢)</sup> بنفسه نحو أنا ضاربٌ لزيد ، لكونه أضعف عملا من الفعل<sup>(٣)</sup> .

هذا وفي العامل في المضاف إليه خلاف بينهم - كما مر في أول الكتاب<sup>(٤)</sup> .

وفي العامل في المضاف إليه اللفظي إشكال ، إن قلنا : ( إن )<sup>(٥)</sup> العامل هو الحرفُ المقدّر ، إذ لا حرف فيه مقدرا . وكذا إن قلنا : العاملُ معنى الإضافة ، لأننا لا نريد بها مطلق الإضافة ، إذ لو أردنا ذلك لوجب انجرارُ الفاعل والمفعول والحال ، وكل معمولٍ للفعل ، بل نريد الإضافة التي تكون بسبب حرف الجر .

وكذا إن قلنا : إن العامل هو المضاف ، لأن الاسم - على ما قال أبو علي - في هذا الباب لا يعمل الجر إلا لنيابته عن الحرفِ العامل<sup>(٦)</sup> ، فإذا لم يكن حرفٌ فكيف ينوب الاسمُ عنه .

ويجوز أن يقال : عملُ الجرِّ لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين أو النون لأجل الإضافة .

قال جار الله : الإضافة مقتضية للجر ، والفاعلية للرفع ، والمفعولية للنصب ، وهي غيرُ العوامل<sup>(٧)</sup> .

(١) في ط : لكنه .

(٢) في ط : متعدد .

(٣) في ص وط : زيادة هي : ويخرج المضاف إليه اللفظي من حده ، إلا أن يزيد عليه « أو مشبهة به » .

(٤) صفحة ٦٤ ، ٦٥ وما بعدها .

(٥) تكملة من ط .

(٦) انظر الإيضاح بشرح عبد القاهر ( المقتصد ٨٧٠ ) .

(٧) في الفصل بشرح ابن يعيش ١١٧/٢ : لا يكون الاسم مجرورا إلا بالإضافة ، وهي المقتضية للجر ، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب ، والعامل هنا غيرُ المقتضى .

يعنى أن العامل ما به تقوم هذه المعاني المقتضية - كما تقدّم في أول الكتاب<sup>(١)</sup> .  
وإنما تُسبب العمل إلى ما يقوم به المقتضى ، لا إلى المقتضى فقيل : الرفع هو الفعل ،  
ولم يقل هو الفاعلية ، لكون المقتضى أمراً خفياً معنوياً ، وما يقوم به المقتضى أمراً ظاهراً  
جلياً في الأغلب .

قوله : فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها .

قال في الشرح : الغرض أن يندرج فيه اللفظي والمعنوي ، ثم ينفصل اللفظي عن  
المعنوي بقوله بعد : فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معموها<sup>(٢)</sup> .

وفيه نظر ، لأن اللفظي - كما ذكرنا - كالحسن الوجه ، ومؤدّب الخدام ، وضارب  
زيد ، ليس الحرف فيه مقدراً ، فكيف يندرج في التقديري .

وإنما قال : اسماً ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فإن المضاف فيه  
يكون فعلاً أو بمعنى الفعل .

قوله : مجرداً تنوينه .

أي التنوين أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع ، وكذا ما ليس فيه التنوين والنون ،  
يقدر أنه لو كان فيه تنوين لحذف ( لأجل )<sup>(٣)</sup> الإضافة ، كما ( يجيء )<sup>(٤)</sup> في كم رجل ،  
وهنّ حواج بيت الله ، والضارب الرجل .

وإنما حُذِفَ التنوين أو النون ؛ لأنها دليل تمام ما هي فيه - كما ذكرنا في إعراب المثني  
والمجموع<sup>(٥)</sup> - فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب به الأولى من الثانية  
التعريف أو التخصيص ، حذفوا من الأول علامة تمام الكلمة .

(١) صفحة ٦٤ .

(٢) في شرحه لكافيته ٥١ : والغرض أن يندرج فيه المعنوي واللفظي ، ولا يمتن التشريك بينهما إلا بذلك ، وإذا  
فُصِّل ، فُصِّل بأخص من ذلك .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) ساقطة من ص وط .

(٥) صفحة ٨٢ .

وقد يُحذف من المضاف هاء التأنيث - إذا أُمنَ اللبس - كقوله تعالى ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾<sup>(١)</sup> وقولهم : أبو عُذْرٍهَا<sup>(٢)</sup> ، ولا يقاس على ذلك ، وقالوا : إن الفراء يقيسُ عليه<sup>(٣)</sup> .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾ الأنبياء ٧٣ .

(٢) العذرة البكارة .. وعذرة الجارية افتضاها ، ويقال فلان أبو عذر فلانة إذا كان قد افترعها وافتضاها ( اللسان ٢٢٧ / ٦ ) .

(٣) في معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٥٤ : وإنما استجيز سقوطُ الهاء من قوله : ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ لإضافتهم إياه ، وقالوا : الحافضُ وما خَفَضَ بمنزلة الحرف الواحد ، فلذلك أَسْقَطُوهَا في الإضافة ، وقال الشاعر :  
إن الخليط أجْدُوا البينَ فائْجَرْدُوا      وأخلفوك عِدَ الأمرِ الَّذي وَعَدُوا



## الإضافة المعنوية

قوله : وهي معنوية ولفظية ، فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها ، وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه ، أو بمعنى من في جنس المضاف ، أو بمعنى في : في ظرفه ، وهو قليل ، نحو غلامٌ زيد ، وخاتمُ فضةٍ وضربُ اليوم ، ويفيد تعريفاً مع المعرفة ، وتخصيصاً مع النكرة ، وشرطها تجريدُ المضاف من التعريف ، وما أجازته الكوفيون من الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد ضعيف<sup>(١)</sup> .

أعلم أنه لا تلتبس المعنوية إلا باللفظية ، ففسر المعنوية بمضادتها اللفظية ، التي هي كونُ المضاف صفةً مضافة إلى معمولها ، فقال : المعنوية أن لا يكون المضاف صفةً مضافة إلى معمولها ، أي هي على ضربين :

إما أن لا يكون المضاف صفةً نحو غلامٌ زيد .

أو أن يكون صفة لكن لا تكون الصفة مضافة إلى معمولها نحو مصارعُ مصرٍ ، واللهُ خالقُ السمواتِ ، لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل ، فلا يكون له معمولٌ حتى يضاف إليه<sup>(٢)</sup> .

ثم قسم المعنوية لثلاثة أقسام ، إما بمعنى اللام أو بمعنى من أو بمعنى في .  
قوله : فيما عدا جنس المضاف .

« ما » كناية عن المضاف إليه ، أي في مضاف إليه هو غير جنس المضاف ، وغير ظرفه .

(١) سيأتي تخرج رأيهم صفحة ٨٩٠ ، ٨٩١ .

(٢) ذكر ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٠٤٣ أن الكسائي أجاز إعمال اسم الفاعل إذا قصد به المضي واحتج بقوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ الكهف ١٨ ، وحُيِّلَ على حكاية الحال . وسيذكر الرضي صفحة ٨٩٨ . رأي الكسائي هذا .

ويعني بكون المضاف إليه جنس المضاف أن يصح إطلاقه على المضاف ، ويصح على غيره - أيضا - فيكون نحو : بعضُ القوم ، ونصفُ القوم وثلثهم بمعنى اللام ؛ لأنك تريد بالقوم الكل ، والكل لا يطلق على بعضه ، وكذا يدُ زيد ووجهه بمعنى اللام ، وإن كان يقال : بعضُ منه ، ونصفُ منه ، ويدُ منه ؛ لأن « من » التي تتضمنها الإضافة هي التبيينية ، كما في خاتم حديد ، وأربعة دراهم ، وشرطُ من المبينة أن يصح إطلاق اسم المجرور بها على المبين ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وأما قولك : ثلاثة دراهم ، وراقود <sup>(٢)</sup> خلل فإنما كنيت فيه عن المقدار بالمقدر - كما يجيء في باب العدد <sup>(٣)</sup> - فالثلاثة هي الدراهم ، والراقود هو الخل ، ومن ثم نقول : دراهمُ ثلاثة ، وخلُّ راقود ، وثوبُ ذراعان - وإن كان المقدّر في أصل الوضع غير المقدّر به - .

وبقولنا : يصح إطلاقه على غير المضاف - أيضا - خرج نحو جميع القوم وعينُ زيد ، وطورُ سيناء ، ويوم الأحد ، فجميعها - إذن - بمعنى اللام .  
وكذا سعيّد كرزٍ ومسجدُ الجامع - على ما يجيء من التأويل <sup>(٤)</sup> - ( لأن الجامع <sup>(٥)</sup> غلبَ وتخصّص ، حتى إذا أطلق لم يتناول إلا الأول ، فالجامع في العرف هو المسجد لا غير .

( ولنا أن نقول : إن نحو جميع القوم ويوم الأحد بمعنى من ، لأن « من » التبيينية لا يُشترط وقوعه على غير المبين ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ <sup>(٦)</sup> فنقول : إن ما يصح إطلاق اسم المضاف فيه على المضاف إليه فهو بمعنى من ، ولا يعتبر الجنس ، كما اعتبره المصنف <sup>(٧)</sup> .

(١) الحج ٣٠ .

(٢) سبق شرحه صفحة ٦٩٨ .

(٣) انظر ط ١٥٣ / ٢ .

(٤) صفحة ٩١٨ .

(٥) في ط : لأن الثاني أعني الجامع ، ولعل الأفضل ما أثبتته .

(٦) الحج ٣٠ .

(٧) تكملة من ص .

ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها ، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام ، فقولك : طور سيناء ، ويوم الأحد بمعنى اللام ، ولا يصح إظهار اللام في مثله .

فالأولى - إذن - أن نقول : نحو ضربُ اليوم وقتيلُ كربلاء<sup>(١)</sup> بمعنى اللام ، كما قاله باقي النحاة ، ولا نقول : إن إضافة الظروف إلى الظرف بمعنى « في » فإن أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام ، كقول أحد حاملي الخشبة خذ طَرَفَكَ<sup>(٢)</sup> ، ونحو كوكب الخرقاء<sup>(٣)</sup> لسهيل ، وهي التي يقال لها : إضافة لأدنى ملابسة .

فنقول : كلُّ ما لم يكن فيه المضاف إليه جنسَ المضاف ( بالتفسير الذي مر )<sup>(٤)</sup> من الإضافة المحضة ، ( فهو )<sup>(٥)</sup> بمعنى اللام ، وكلُّ إضافة كان المضاف إليه فيها جنسَ المضاف فهو بتقدير منْ ، ولا ثالث لهما .

قوله : وتفيد تعريفا مع المعرفة ، وتخصيصا مع النكرة .

يعني الإضافة المعنوية بخلاف اللفظية .

وإنما أفادت تعريفا مع المعرفة لأن وضعها لتفيد أن لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للباقي معه ، مثلا إذا قلت : غلام زيد راکب - ولزيد غلمان كثيرة - فلا بد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيدُ خصوصية بزيد ، إما بكونه أعظمَ غلمانه ، أو ( اشتهر )<sup>(٦)</sup> بكونه غلاما له ( دون غيره )<sup>(٧)</sup> ، أو يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب ، وبالجملّة ، بحيث يرجع إطلاق اللفظ ( إليه )<sup>(٨)</sup> دون سائر الغلمان ، وكذا نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية .

(١) يعني الحسين بن علي رضي الله عنه .

(٢) أي الطرف الذي ستحمل به الخشبة .

(٣) تقدم ترجمته صفحة ٦٠٥ وهو الشاهد ذي الرقم ١٧٦ ، وذكره هناليان أن الإضافة تصح لأدنى ملابسة .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت وص : فهي .

(٦) في ط : أشهر .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ت : عليه .

هذا أصلُ وضْعِها ، ثم قد يقال : جاءني غلام زيد من غير إشارةٍ إلى واحدٍ معيّن ، وذلك كما أن ذا اللام في أصل الوضع لواحدٍ معيّن ، ثم قد يستعمل بلا إشارةٍ إلى معيّن كما في قوله :

ولقد أمرُ على اللّيم يسْبُني<sup>(١)</sup> .....  
وذلك على خلاف وضعه .

فلا تظنّ من إطلاق قولهم في مثل غلام زيد : إنه بمعنى اللام أن معناه ومعنى غلام لزيد سواءً ، بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانهِ غير معيّن ، ومعنى غلام زيد الغلام المعيّن من غلمانهِ - إن كان له غلمانٌ جماعة - أو ذلك الغلام المعلوم لزيد - إن لم يكن له إلا واحد - .

قوله : وتخصيصاً مع النكرة .  
نحو قولك : غلام رجل ( إذ )<sup>(٢)</sup> تخصص من غلام امرأة .  
قوله : وشرطها .

أي شرط الإضافة الحقيقة تجريد المضاف من التعريف ، فإن كان ذا لامٍ حُذِفَ لامُهُ ، وإن كان علماً نُكِّرَ ، بأن يُجْعَلَ واحداً من جملة من سُمي بذلك اللفظ ، نحو قوله :

علا زيدنا يوم النّقا رأسَ زيدكم بأبيض ماضي الشّقرتين يمان<sup>(٣)</sup>

ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات ، لتعذر تنكيرها .  
وعندي أنه يجوزُ إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا<sup>(٤)</sup> - كما ذكرنا في باب النداء<sup>(٥)</sup> - وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصفّ

---

(١) سبق تخريجه صفحة ٢٦٩ واستشهد به هنا على أن قد تستعمل من غير إشارةٍ إلى معيّن .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) سبق تخريجه تحت رقم ١١٨ صفحة ٤٣٥ ، واستشهد به هنا على أنه يجب تجريد المضاف من التعريف عند إضافته ، كما جُرد العلم هنا عن التعريف لأنه جُعِلَ واحداً من جملة من سُمي بذلك اللفظ .

(٤) لعل هذا مما سبق إليه الرضي .

(٥) صفحة ٤٤٤ .

به معنى نحو زيد (الصدق) <sup>(١)</sup> ويجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد ، ومثله قولهم : مُضَرُّ الحمراء <sup>(٢)</sup> ، وأثمار الشاء <sup>(٣)</sup> ، وزيد الخيل <sup>(٤)</sup> ، فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك ( المتفق ) <sup>(٥)</sup> .

هذا وإنما يجرّد المضاف - في الأغلب - عن التعريف ، لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة ، تعريف المضاف ، وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلًا للحاصل .  
والغرض من الإضافة إلى المنكر تخصيص المضاف ، وفي المضاف المعرف التخصيص مع ( زيادة ) <sup>(٦)</sup> وهي التعيين .

واعلم أن بعض الأسماء قد يوغل في التنكير بحيث لا يتعرّف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقية ، نحو غيرك ومثلك ، وكل ما هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها .  
ولمّا لم يتعرف لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون أخرى وإذ كلّ ما في الوجود إلا ذاته ( موصوف ) <sup>(٧)</sup> بهذه الصفة ، وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا .  
بلى ، مثلك أخص من غيرك ، لكن المثلية أيضا يمكن أن تكون من وجوه من الطول والقصّر والشباب والشيب ، والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يُحصى .

قال ابن ( السري ) <sup>(٨)</sup> : إذا أضفت غيرًا إلى معرف له ضدّ واحد فقط تعرف غير ، لانحصار الغيرية ، كقولك : عليك بالحركة غير السكون ، فلذلك كان قوله

---

(١) في ت وص : صدق ، والصواب ما أثبتته .

(٢) مضر اسم قبيلة وقد أضافه إلى الحمراء .

(٣) أثمار أيضا اسم قبيلة ، وقد أضافه إلى الشاء .

(٤) هو زيد بن مهلهل بن منبه بن عبد رضاء من طيء لقب بذلك لكثرة خيله ، أو لكثرة طراذه بها ، كان بطلا من أبطال الجاهلية طويلا جسيما من أجل الناس شاعرا محسنا ، وفد على النبي ﷺ مع وفد طيء فأسلم وسماه زيد الخير . توفي سنة ٩ هـ ( الأعلام ٣ / ١٠١ - ١٠٢ ) .

(٥) في جـ : المتصف .

(٦) في ط : الزيادة .

(٧) في ص : موصوفة .

(٨) في ص : السراج ، والصحيح ما أثبتته ، لأن الشارح سيذكر بعد قليل أن ابن السراج قدح في رأي ابن السري هذا ، ويقصد بابن السري : إبراهيم بن السري ( الزجاج ) وقد مرت ترجمته صفحة ٣٣ .

تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> صفة ﴿ الَّذِينَ أُنْعِمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضدٌ غيرُ المغضوب عليهم ( فتعرّف غيرُ المغضوب عليهم لتخصّصه بالمرضيّ عنهم ) <sup>(٣)</sup> ، وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء كالعلم أو الشجاعة ونحو ذلك ، فقليل : جاء مثلك كان معرفةً ، إذا قصِدَ الذي يماثلك في الشيء الفلاني ، والمعرفة والنكرة بمعانيهما ، فكل شيء ( خَلَصَ ) <sup>(٤)</sup> لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة <sup>(٥)</sup> .

وقدح ابنُ السّراج في قوله هذا بقوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ ﴾ <sup>(٦)</sup> مع أن معنى غير الذي كنّا نعمل أي الصّلاح ، لأن عملهم كان فسادا <sup>(٧)</sup> ، ويقول الشاعر <sup>(٨)</sup> :

٢٨٥- إن قلتَ خيرا قال شرّا غيره <sup>(٨)</sup>

(١) من قوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ آخر آية في الفاتحة .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ج : تخلص .

(٤) كلام الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١٦ / ١ عند تفسير قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ لا يدل على ذلك ، قال : وإنما وقع غيرُ ههنا صفةً للذين لأن الذين ههنا ليس بمقصودٍ قصدُهم فهو بمنزلة إني لأمر بالرجل مثلك فأكرمه . فلم يجعل ( غير ) هنا معرفة كما نسب إليه الرضي .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِّحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ .. ﴾ الآية ٣٧ من سورة فاطر .

(٦) في الأصول ١٥٣ / ١ : واعلم أن من الأسماء مضافاتٌ إلى معارف ، ولكنها لا تعرف بها ، لأنها لا تخص شيئا بعينه فمن ذلك : مثلك وشبهك وغيرك تقول : مررت برجل مثلك ، وبرجل شبهك وبرجل غيرك ، فلو لم يكن نكرات ما وصف بين نكرة ، وإنما نكّرهنّ معانيهن .. ثم قال : فإن أردت بمثلك وشبهك المعروف بشبهك فهو معرفة ، وانظر الأصول ٢ / ٥ والموجز له ٦٠ .

(٧) قاله الأسود بن يعفر ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٢٨٠ .

(٨) عجزه : أو قلت شرارمه بمداد والبيت مع أبيات ثلاثة نقل البغدادي في الخزانة ٢٠٩ / ٤ أن ابن الأعرابي أوردتها في نوادره وقبله :

إن امرأ مولاہ أدنی ذارہ فیما ألمّ وشرّہ لك بادى

وانظر تخریج البغدادي للبيت في الخزانة ٢٠٧ / ٤ - ٢١٠ .

اللغة : مده : زاده .

الشاهد : أنشدہ الشارح على أن ابن السراج ردّه على ابن السري لأن « غير » هنا أضيف إلى ضمير الخير ، وليس له ضد غير الشر ، ومع ذلك لم يتعرف بدليل وصف النكرة به . ولم أجد البيت ولا الآية في الأصول . وإنما ذكر ما سقته عند تخریج رأيه .

والجواب أنه على البديل لا الصفة ، أو حُمل غير على الأكثر مع كونه صفةً ، لأن الأغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف إليه .

وقد جاء قبل « غير » معمولٌ لما أضيف إليه « غير » نحو أنا زيدا غير ضارب ، مع أنه لا يجوز إعمال المضاف إليه فيما قبل المضاف ، فلا تقول : أنا زيدًا مثل ضارب .

وإنما جاز هذا لحملهم « غير » على لا ، فكأنك قلت : أنا زيدًا لا ضارب ، وما بعد لا يعمل فيما قبلها - كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير<sup>(١)</sup> - .

والدليل على تأخيرهما العطف على غير بتكرير لا ، كما في قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ كأنه قال : لا المغضوب عليهم ولا الضالين .

وسمع سيويوه : لي عشرون مثله<sup>(٣)</sup> .

وقاس عليه يونس وغيره من البصريين - من غير سماع - عشرون غيره<sup>(٤)</sup> .

ومنعهما الفراء<sup>(٥)</sup> .

والسماع لا يرد ، ولا سيما إذا عَضَدَه القياس .

وكلهم منعوا عشرون أيما رجل ، وأي رجل ، لعدم السماع ، وإن لم يمنعه القياس .

قالوا : ولفظ شبيهه يتعرف بالإضافة ، لا لنحصر الشبه في جميع الوجوه ، وذلك لأجل المبالغة التي في هذا التركيب ، كما في عليم وسميع ، فمعنى مررت بالرجل شبيهك أي من يشبهك في جميع الوجوه<sup>(٦)</sup> .

(١) صفحة ٨٢٧ ، ٨٢٨ .

(٢) آخر آية في سورة الفاتحة .

(٣، ٤) في الكتاب ١/ ٢١٣ : ومن ذلك قول العرب : لي عشرون مثله ، فأَجْرُوا ذلك بمنزلة عشرين درهمًا ومائة درهم .. وزعم يونس أنه يقول : عشرون غيرك ، على قوله : عشرون مثلك .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٩ - ١٣٠ .

(٦) انظر الأصول لابن السراج ١/ ١٥٣ .

وقال أبو سعيد<sup>(١)</sup> - في مثلك وغيرك وما في معناهما - إنها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف إلى مفعوله ، أي مماثلك ومشابهك ومغايرك<sup>(٢)</sup> .  
فإن قيل : غير وشبه مطلق ، وإضافة اسم الفاعل ، إنما تكون لفظية إذا أردت الحال أو الاستقبال ؟!

( فالجواب أنها تكون لفظية إذا كان اسمُ الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار - كما يجيء بُعيد<sup>(٣)</sup> - والإطلاق يفيد الاستمرار )<sup>(٤)</sup> .

وقالوا في حسبك وشرعك ( وكافيك وناهيك )<sup>(٥)</sup> وكُفِّيك ونُهِيك ونُهاك : إنها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل ، لأن معنى حسبك زيد : يكفيك زيد ، وكذا أخواته .  
وإنما بنى قذك<sup>(٦)</sup> وقطك<sup>(٦)</sup> وبجلك<sup>(٧)</sup> دون حسبك وأخواته لأنها صارت أسماء أفعال - كما يجيء في باب اسم الفعل<sup>(٨)</sup> - بخلاف حسبك وأخواته .

ويدخل عليها من نواسخ الابتداء إنَّ فقط ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾<sup>(٩)</sup> لأنها لا تغيّر معنى الكلام ، ولا تقع إذا جاوزت هذا الوضع إلا موقعاً يصحُّ وقوعُ الفعل فيه ، لأدائها معنى الفعل .

(١) يعني السرياني .

(٢) انظر هامش الكتاب ١ / ٢٢٤ .

(٣) صفحة ٨٩٥ .

(٤) في ط : فالجواب أنه لما فات موازنة المضارع لم يُشترط فيه أحدُ الزمانين ، أو نقول : شرط كون إضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية أن لا يكونا بمعنى الماضي ، لا أن يكونا بمعنى الحال والاستقبال - كما يجيء في هذا الباب - والاستمرار - كما يجيء بعد - والإطلاق يفيد الاستمرار .  
وذكر في هامش ط ١ / ٢٧٥ تعليقة رقم ٣ ما أثبتته .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في اللسان ٤ / ٣٤٦ : وتكون قد مثل قط بمنزلة حسب .. قال الجوهري : وأما قولهم قذك بمعنى حسبك فهو اسم تقول قدي وقديني على غير قياس .. وذكر رد ابن بري عليه في جعله نون الوقاية لا تدخل إلا على الأفعال ، وقال : إنما تزداد وقاية للحركة أو سكن في فعل أو حرف .. إلخ .

(٧) في اللسان ١٣ / ٤٨ : أبو عبيد : يقال بجلك درهم وبجلك درهم ، وفي الحديث : فألقى نمرات في يده وقال : بجلي من الدنيا ، أي حسبي .

(٨) ط ٢ / ٧١ .

(٩) من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي يُدْخِلُ فِي قُلُوبِهِ الْيُؤْمِنِينَ ﴾ الأنفال ٦٢ .



وتكون صفةً للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك ، وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصويين .

ولم يتصرف في هذه الأسماء إلا في الإعراب ، فلم تُثنَّ ولم تجمع ، لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين ، وعلى هذا قالوا : مررت برجل كافيك من رجل ، وبرجلين كافيك من رجلين ( وبرجل كافيك من رجال )<sup>(١)</sup> وبامرأة كافيك من امرأة ، إجراءً له في عدم التصرف مُجرى قدك وقطك .

وقد استعمل ناهيك على أصله من التصرف ، فقل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيك ( من امرأة )<sup>(٢)</sup> ، وكذا سائر تصرفاته .

وقالوا : مررت برجل هذك من رجل ( وبرجلت هذك من رجلين )<sup>(٣)</sup> وبرجل هذك من رجال ، وبامرأة هذك .

ومعنى هذك ، أي أثقلك وصف محاسنه ، فأجروه مُجرى قدك في عدم التصرف ، لإفادته فائدته .

وربما جاء فعلاً متصرفاً نحو برجلين هذاك ، وبرجل هذوك ، وبامرأة هذئك ، وبامراتين هذتاك ، وبنسوة هذتلك .

ويجوز أن يقال في حسبك وهذك ونهيك ونهأك وشرعك : إنها لم تتصرف لكونها في الأصل مصادر .

وبعض العرب يجعل واحد أمه ، وعبد بطنه نكرتين ، قال حاتم<sup>(٤)</sup> :

٢٨٦- أَمَاوِيَّ إِنِّي رُبُّ وَاحِدِ أُمِّهِ أَخَذْتُ فَلَا قَتْلَ عَلَيْهِ وَلَا أُسْرُ<sup>(٥)</sup>

(١) ساقط من ص ومثبت في هامش رقم ٤ ط ١/ ٢٧٦ .

(٢) تكملة من جـ .

(٣) ساقط من ص .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ٦١٥ .

(٥) البيت في ديوانه ٥١ وفي اللسان ( واحد ) ٤/ ٤٦٣ ، وفي الجمع ٢/ ٤٧ وفي الدرر ٢/ ٥٦ وفي الخزانة ٤/ ٢١٠ ، وفي نسخ الشرح : أخذت ، وفي الدرر تركت ، وفي الخزانة : أجرت . ماوي : مرخم ماوية ، زوجة حاتم الطائي .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن بعض العرب يجعل ( واحد أمه ) نكرة ، كما فعل حاتم حيث أدخل عليه حرف الجر رب ، وهو مختص بالدخول على النكرات .

وليس العلة في تنكيرها ما قال بعضهم<sup>(١)</sup>: إن «واحد» مضاف إلى أم، «وأم» مضاف إلى ضمير واحد، فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه، وذلك لأن الضمير في مثله لا يعود إلى المضاف الأول، بل إلى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف، نحو رب رجل واحد أمه، فالهاء عائد إلى رجل، وكذا في قوله (رب واحد أمه، أي رب رجل واحد أمه)<sup>(٢)</sup>.

وسيجيء في باب المعرفة<sup>(٣)</sup> أن الضمير الراجع إلى نكرة غير مختصة نكرة، كقولك: رُبْ شاةٍ وسخلتها.

فإن كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف، لكون الضمير معرفة، نحو زيدٌ واحدٌ أمه. وكذا إن كان نكرةً مختصةً بشيء نحو: رأيت رجلاً هو واحدٌ أمه، وكذا ينبغي أن يكون قولك صدرٌ (بلدته)<sup>(٤)</sup>، ورئيسٌ قبيلته، وابنٌ أمه، ونادرةٌ دهره ونحو ذلك.

وأجاز ابنُ كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال، نحو ما جاءني غلامٌ زيدٌ ظريفٌ، أي غلامٌ لزيد، كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام<sup>(٥)</sup> كقوله:

ولقد أمرُ على اللئيمِ يسبُّني<sup>(٦)</sup> (فمضيتُ ثمت قلت لا يعنيني)  
وقد يكتسي المضاف التأنيث من المضاف إليه، إن حَسُنَ الاستغناء في الكلام الذي

---

(١) نسبه البغدادي في الخزانة ٢١١ / ٤ إلى عبد القاهر الجرجاني، وهو كما قال، فقد وجدت نص الكلام الذي نقله عنه في المقتصد ٨٧٧.

(٢) هذا كلامٌ يغني عنه ما قبله، ولكنه موجود في النسخ جميعها، ولعل الصواب: وكذا رب عبدٍ بطنه أي رب رجلٍ عبدٍ بطنه والله أعلم.

(٣) ط ٢ / ١٢٨.

(٤) في ط: بلده.

(٥) لم أر من نسبه إليه غير الرضي.

(٦) تقدم تقريره تحت رقم ٥٥ صفحة ٢٦٩ وذكره هنا لبيان أن المضاف إلى معرفة يجوز تنكيره عند ابن كيسان كما يصح ذلك في المعرف بآل كهذا البيت.

هو فيه بالمضاف إليه، يقال: سقطت بعضُ أصابعه<sup>(١)</sup>، إذ يصح أن يقال: سقطتُ أصابعه، بمعناه قال<sup>(٢)</sup> :

٢٨٧ - لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع<sup>(٣)</sup>  
إذ يصح أن يقال : تواضعت المدينة ، قال<sup>(٤)</sup> :

٢٨٨ - إذا بعضُ السنين تعرقتني كفى الأيتام فقد أوى اليتيم<sup>(٥)</sup>  
وقال<sup>(٦)</sup> :

٢٨٩ - مرَّ الليالي أسرع في نقضي أخذنَ بعضي وتركَن بعضي<sup>(٧)</sup>

(١) في ج : أنامله .

(٢) قائله جرير ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٣) البيت في ديوانه ٩١٣ وفي الكتاب ٢٥ / ١ وفي مجاز القرآن ١ / ١٩٧ ، وفي المقتضب ٤ / ١٩٧ وفي الخصائص ٢ / ٤١٨ وفي المذكر والمؤنت لأبي بكر الأنباري ٥٩٥ وفي معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٨ وفي الخزانة ٤ / ٢١٨ . أراد بالزبير الزبير بن العوام ، وقد قتله - غيلة - ابنُ جرموز المُجاشعي ، وهو من رهط الفرزدق .  
تواضعت : تضاعلت ، ونقل البغدادي في الخزانة ٤ / ٢١٩ عن السيرافي أن المراد ، صارت الجبال خاشعة متضائلة ، لكنه وصف الجبال الشاخعة بما آلت إليه .

الشاهد قوله : تواضعت سور المدينة حيث اكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه فأثَّت الفعل له .

(٤) قائله جرير ، ومرت ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٥) البيت في ديوانه ٢١٩ وفي الكتاب ٢٥ / ١ وفي المقتضب ٤ / ١٩٨ وفي ابن عيش ٥ / ٩٦ وفي الخزانة ٤ / ٢٢٠ .  
ورد « تعرقتني » في بعض المراجع كالمقتضب والخزانة : تعرقتنا ، وفي : ط تعرقتني . ومعنى تعرقتني : يقال : تعرقت العظم إذا أكلت ما عليه من اللحم ، يريد أنها أذهبت أموالنا ومواشينا . و ( إذا ) ظرف متعلق بيري في قوله قبل - يعني هشام بن عبد الملك :

يرى للمسلمين عليه حقاً كفعل الوالد الرؤوف الرحيم

الشاهد قوله : بعض السنين تعرقتني حيث اكتسب « بعض » التأنيث من السنين فأثَّت له : تعرقتني .

(٦) البيت منسوب في الكتاب ٢٦ / ١ إلى المعجاج وقد مرت ترجمته صفحة ٦١٣ ، ونسبه البغدادي في الخزانة ٤ / ٢٢٦ إلى الأغلب العجلي نقلاً عن أبي حاتم في كتاب المعمرين ثم قال : زعم أبو محمد الأعرجي في فرحة الأديب أن هذا الرجز ليس للأغلب وإنما هو من شوارد الرجز لا يعرف قائله ثم قال : ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . وينسب الرجز إلى معاوية .

(٧) البيت في ملحقات ديوان المعجاج ٢ / ٣٠٠ وفي الكتاب ٢٦ / ١ وفي البيان والتبيين ٤ / ٦٠ وفي المقتضب ٤ / ١٩٩ وفي الخصائص ٢ / ٤١٨ وفي المغني ٦٦٦ وفي شرح شواهد ٨٨١ وفي الخزانة ٤ / ٢٢٤ .

اللغة : نقضي : النقض هدم البناء حجراً حجراً .

الشاهد قوله : مرَّ الليالي أسرع في نقضي حيث أثَّت الفعل مع أن فاعله ضمير يعود إلى مذكَّر وهو ( مرَّ ) ولكنه اكتسب

التأنيث من المضاف إليه .

إذ يقال : السنون تعرقن ، والليالي أخذن ، ومنه قوله<sup>(١)</sup> :

٢٩٠- فما حُبُّ الديار شَغَفْنَ قلبي ولكن حُبُّ من سكن الديار<sup>(٢)</sup>  
فاكتسى التأنيثَ والجمعَ .

وقد يكتسي المضافُ البناءَ من المضاف إليه - كما يجيء في الظروف المبنية<sup>(٣)</sup> - .  
قوله : وشرطها تجريدُ المضافِ من التعريف .  
قد مر وجهه<sup>(٤)</sup> .

قوله : وما أجازَه الكوفيون .

نقل الكوفيون تعريفَ الاسمين في كلِّ عدد مضافٍ إلى معدوده نحو الثلاثةُ الأثوابِ  
إلى العشرة ، والمائة الدرهم ، والألف الرجل<sup>(٥)</sup> .  
وهو ضعيف قياساً واستعلا .

أما القياسُ ، فلأن تعريف المضاف يحصل بالمضاف إليه ، فيكون اللامُ في المضاف  
ضائعا .

وأما الاستعمالُ ، فإنهم نقلوه عن قوم غير فصحاء<sup>(٦)</sup> ، والفصحاء على غيره .

---

(١) قائله المجنون : قيس بن الملوح من بني جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر ، شاعر غزل من المتيمنين ، لقب بالمجنون  
لهيامه في حب ليلي بنت سعد ، وكان الأصمعي ينكر وجوده ، ويقول الجاحظ ما ترك الناس شعرا مجهول القائل  
فيه ذكرٌ لليلي إلا نسبوه إلى المجنون . توفي سنة ٦٨ ( الأعلام ٦ / ٦٠ ) .

(٢) البيت في ديوانه ١٧٠ وفي المغني ٦٦٦ وفي رصف المباني ١٦٩ وفي الخزانة ٢٢٧ / ٤ .  
اللغة : الديار : المنازل ، شغفن : بلغن شغاف القلب ، وهو غشاؤه .  
الشاهد قوله : حب الديار شغفن فإن « حُبَّ » لفظٌ مذكر مفرد ولكنه اكتسب التأنيث والجمعية من المضاف  
إليه « الديار » .

(٣) انظر ط ١٠٧ / ٢ وقد مثل له الشارح بقول الشاعر :

على حين عاتبْتُ المشيب على الصبا فقلت أَلَمَّا تصحُ والشيبُ وازعُ

(٤) صفحة ٨٨٢ ، ٨٨٣ .

(٥) في مجالس ثعلب ٥٧٢ / ٢ قال : والألفُ الدينار والمائةُ الدينار ، وإنما أضيفا لأنه ليس فيهما نونٌ مثل  
الثلاثين والعشرين .

ونقل ابن السراج في الأصول ٣٢٥ / ١ عن الكسائي أن القياس على مذهبه : عندي الخمسةُ الألفُ الدرهم ،  
فيجعلُ الخمسةَ مضافةً إلى الألف والألفُ مضافةً إلى الدرهم ، قال : وإذا عندنا لا يجوز .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٧٧ ولم أعرف من نقل الكوفيون ذلك عنهم ، وقد وصفهم الشارح  
بأنهم غيرُ فصحاء ولم يذكر مَنْ هُم ، والله أعلم بالصواب .

قيل : وجهه - على ضعفه - أن المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه ،  
 والمضاف هو المقصود بالنسبة ، وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أي  
 جنس هو ، فعُرف المقصود بالنسبة تعريفاً من حيث ذاته ، لا تعريفاً مستعاراً من غيره ،  
 ثم أضيف بعد التعريف لغرض تبين أن هذا المَعْرِف من أي نوع هو : كأنك كنت  
 ذكرت أولاً أن عندي ثلاثة - مثلاً - ولم تذكر من أي نوع هي ، ثم رجعت إلى ذكرها  
 فقلت : بعث الثلاثة ، أي تلك الثلاثة ، ثم بينت نوعها فقلت : الثلاثة الأثواب ، وهذا  
 هو الوجه لمن قال الثلاثة أثواب وإن كان أقبح من الأول (لإضافته)<sup>(١)</sup> إلى النكرة ،  
 ولا نظير له ، لا في المعنوية ولا في اللفظية ، كأنهم لما عَرَفُوا الأول استغنوا عن تعريف  
 الثاني ، لأنه هو : ولأن الإضافة لبيان نوعه لا للتعريف .

وفي هذا الاعتذار نظر ، أما أولاً ، فلأن المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز ،  
 وإنما جيء بالعدد لنصوصية كمية المميز ، ألا ترى أن المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان  
 لما دلّا على النصوصية لم يأت<sup>(٢)</sup> بالعددين ، و (أيضاً)<sup>(٣)</sup> الأغلب وصف المضاف  
 إليه لا المضاف كقوله تعالى : ﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وأما ثانياً ، فلأن كل ما ذكر حاصل في خاتم فضة ، ولم يسمع الخاتم الفضة ، ولا  
 الخاتم فضة .

(١) في ص : لإضافة المعرفة .

(٢) يعني التكلم .

(٣) تكلمة من ص وط .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ .. ﴾ الآية ٤٣ يوسف .

## الإضافة اللفظية

قوله : واللفظية أن يكونَ صفةً مضافةً إلى معمولها ، مثل « ضاربُ زيدٍ وحسن الوجه » ، ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ ، ومن ثم جاز مررت برجلٍ حسن الوجه ، وامتنع بزيدٍ حسن الوجه ، وجاز الضاربُ زيدٍ ، وامتنع الضاربُ زيدٍ خلافاً للفرء ، وضَعُف الواهبُ المائة الهجانِ وعبيدها ، وإنما جاز الضاربُ الرجلِ حملاً على اختارٍ في الحسن الوجه ، والضاربُك وشبهه - فيمن قال : إنه مضافٌ ، حملاً على ضاربك .

قوله : أن يكون صفة .

أي يكون المضافُ صفةً ، احترازٌ عن نحو غلام زيد وباب ساج .

قوله : مضافة إلى معمولها .

أي إلى مرفوعها أو منصوبها ، وهو احترازٌ عن الصفة المضافة لا إلى معمولها ، نحو مصارع مصر ، وخالق السموات ، وزيد مضروبٌ عمرو ، فإن جميعها صفاتٌ مضافة لا إلى معمولها فإضافتها محضة .

قال المصنف : ومن ذلك ﴿ مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ ﴾<sup>(١)</sup> على الأصح<sup>(٢)</sup> .

وهذا منه عجيب ، وذلك أن يوم الدين إما أن يكون بمعنى في - كما يدعي المصنف في « ضَرْبُ اليوم »<sup>(٣)</sup> - فيكون المضافُ إليه مفعولاً فيه ( من )<sup>(٤)</sup> حيثُ المعنى ،

(١) الآية ٣ أو ٤ من سورة الفاتحة .

(٢) في شرحه لكافيته ٥٢ : وقوله مضافة إلى معمولها لتخرج الصفة المضافة إلى غير معمولها كقولك : مصارع مصر وشبهه ، فإنها صفة مضافة إضافة حقيقية ، لأنها أُضيفت إلى غير معمولها ، ونحوه ﴿ مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ على الأصح .

(٣) في متن الكافية انظر صفحة ٨٧٩ .

(٤) ساقطة من ط .

فيكون معمول اسم الفاعل ، فهو صفة مضافة إلى معمولها .  
وليس كضرب اليوم ، لأنه <sup>(١)</sup> - وإن كان مضافا إلى معموله - لكنه ليس بصفة ،  
فإضافته حقيقية .

وإما <sup>(٢)</sup> أن يكون مما كان مفعولا فيه ، فأتسع فيه ، فألحق بالمفعول به - كما يدعيه  
النحاة - في نحو :

يا سارق الليلة أهل الدار <sup>(٣)</sup> (١٧٤)

فهو أيضا معمول الصفة ، فتكون الإضافة غير محضة قال <sup>(٤)</sup> :

٢٩١ - ربّ ابن عمّ لسليمي مُشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل <sup>(٥)</sup>  
ولعل المصنف جعل ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ <sup>(٦)</sup> بتقدير اللام كمصارع مصر ، فلذا  
قال :

ومن ذلك ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ <sup>(٧)</sup> لكنّ ذلك مخالف لإطلاق قوله قبل : أو بمعنى  
في في ظرفه <sup>(٨)</sup> .

والوجه في تعرف ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ <sup>(٩)</sup> حتى وقع صفة لله أنه بمعنى اللام نحو  
« قَتِيلَ كَرِبْلَاءِ » ( صلوات الله على نبينا وعليه ) <sup>(١٠)</sup> . أو أنه بمعنى الماضي ، كأنه قال :

- 
- (١) يعني نحو ضرب اليوم .  
(٢) معطوف على قوله قبل : إما أن يكون بمعنى في .. إلخ .  
(٣) سبق تحريجه رقم ١٧٤ صفحة ٦٠٢ .  
(٤) قائله جبار بن جزء ، ونسبه المبرد في الكامل - كما نقل البغدادي - إلى الشماخ ، وهو لابن أخيه يتعلق بعمه  
الشماخ ، وهذا مدح فيه .  
والبيت ذكر في ديوان الشماخ ١٠٩ منسوباً إلى جبار .  
(٥) البيت في الكتاب ٩٠ / ١ وفي الخزائن ٢٣٣ / ٤ .  
اللفظ : المُشمعل : الجاد في الأمر ، الخفيف في جميع ما أخذ فيه من العمل ، الكرى : النعاس ، الكسل : المتشاغل  
المتواني . يقول : إذا كسل أصحابه عن طبخ الزاد عند نزولهم آخر الليل وغلبه النعاس عليهم ، كفاهم ذلك وشمر  
في خدمتهم ( الخزائن ٢٤٦ / ٤ - ٢٤٧ ) .  
الشاهد قوله : طباخ ساعات الكرى ، فإن ساعات في الأصل ظرف ، ولكنه توسّع فيه ، فألحق بالمفعول به ،  
وأضيف إليه « طباخ » .  
(٦) الآية ٣ أو ٤ من سورة الفاتحة .  
(٧) في متن الكافية انظر صفحة ٨٧٩ .  
(٨) في ج : صلوات الله عليه ، وفي ص وط : رضي الله عنه .

مالك يوم الدين أي : أمر يوم الدين ، فيكون كخالق السموات ، وإيراده ماضيا على طرز قوله : ﴿ وَسَيَقَ الَّذِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ <sup>(٢)</sup> لكونه من الأمر المحتوم ، فكانه وقع ومضى .

وقيل : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ <sup>(٣)</sup> نكرة جَرَتْ على الله تعالى على ( وجه ) <sup>(٤)</sup> البذل <sup>(٥)</sup> .

والأول أولى .

والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة أشياء :

- اسمُ الفاعل المضاف إلى فاعله أو مفعوله - كما يجيء <sup>(٦)</sup> - .

- واسمُ المفعول المضاف إلى مفعول مالم يُسمَّ فاعله ، أو إلى ( المنصوب المفعول ) <sup>(٧)</sup> .

- والصفة المشبهة المضافة إلى ماهو فاعلها معنى ، بعد جعله في صورة المفعول لفظا - على ما يجيء في بابها إن شاء الله تعالى <sup>(٨)</sup> - .

والمختلف فيه هل هو لفظي أو معنوي ثلاثة أشياء :

إضافة ما ظاهره أنه موصوفٌ مضاف إلى صفته ، أو ما ظاهره أنه صفةٌ مضافة إلى موصوفها ، وإضافة أفعال التفضيل ، بمعنى من ، وسيجيئك بيانها بعون الله .

---

(١) قال تعالى : ﴿ وَسَيَقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾ الآية ٧١ الزمر ، وقال تعالى : ﴿ وَسَيَقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ الآية ٧٣ الزمر .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ الأعراف ٥٠ .

(٣) الآية ٣ أو ٤ من سورة الفاتحة .

(٤) في ص : طريق .

(٥) في التبيان ٦ : ويُقرأ - يعني « مالك » - بالالف والجر ، وهو على هذا نكرة ، لأن اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال لا يتعرف بالإضافة فعلى هذا يكون جرُّه على البذل لا على الصفة ، لأن المعرفة لا توصف بالنكرة .

(٦) صفحة ٨٩٥ .

(٧) في ت وص : المفعول المنصوب .

(٨) ط ٢ / ٢١٠ .



أما إضافة اسم الفاعل والمفعول إضافة لفظية ( فنقول :

كونُ إضافة الصفة إضافة لفظية<sup>(١)</sup> مبني على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعا أو نصبا ، وذلك أنه إذا كان كذا فالذي هو مجرور في ( الظاهر )<sup>(٢)</sup> ليس مجرورا في الحقيقة ، والتنوين المحذوف في اللفظ مقدّر منوي ، فتكون الإضافة كلا إضافة ، وهو المراد بالإضافة اللفظية .

فالصفة إما أن تكون صفة مشبهة ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول أو أفعل تفضيل .  
أما أفعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد<sup>(٣)</sup> .

وأما الصفة المشبهة فهي أبدا جائزة العمل ، فأضافتها أبدا لفظية .

وأما ( اسم )<sup>(٤)</sup> الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقا ، سواء ( كانا )<sup>(٥)</sup> بمعنى الماضي أو بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو لم يكونا لأحد الأزمنة الثلاثة ، بل كانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار ، نحو زيد ضامر بطنه ، ومُسَوِّد وجهه ومؤدّب خدامه ، وذلك لأن أدنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع ، لشدة اختصاص المرفوع بالفعل ، وخاصة إذا كان سببا ، ألا ترى إلى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار أبوه - على مذهب أبي علي - ونحو مررت برجل مصري حماره ، وكذا برجل ( خز )<sup>(٦)</sup> صُفُّ سَرَّجِه .

( وإذا كان الصفة المشبهة تعمل الرفع لمشابتها لاسم الفاعل - وإن لم توازنه - فكيف باسم الفاعل - بمعنى الماضي - مع كونه عين اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ؟ فكيف يقصّر عنهما في عمل الرفع )<sup>(٧)</sup> .

(١) ساقط من ص .

(٢) في ت : اللفظ .

(٣) صفحة ٩٢٥ وما بعدها .

(٤) في ص : اسما .

(٥) في ت : كان .

(٦) في ت : خزي .

(٧) تكملة من ص .

وإذا كان كذا فإضافتهما إلى سبب هو فاعلهما معنى لفظية دائما .

هذا من حيث اللفظ ، وأما من حيث المعنى فإن المضاف في الحقيقة نعتُ المضاف إليه ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائمُ الغلام فالمعنى له غلام قائم ، وكذا مؤدب الخدام ، وحسنُ الوجه ، والنعتُ هو المعينُ للموصوف المخصصُ له ، لا المتعينُ منه المتخصصُ ، فلم يمكن تعينُ هذه الثلاثة مما أضيفت إليه ، ولا تخصصُها منه ، بخلاف خاتم فضة ، وغلام زيد . فإن المضاف إليه - في الحقيقة ههنا - صفةٌ للمضاف ، لأن المعنى : خاتمٌ من فضة ، وغلامٌ لزيد .

ويعمل - أيضا - اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب - بمعنى الإطلاق كانا أو بمعنى أحد الأزمنة الثلاثة - نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ، ومضروب على بابه بكر ، ولكن لا يضافان إلى مثل هذا المرفوع ، إذ لا ضمير فيه يصح انتقاله إلى الصفة ، وارتفاعه بها ، فيبقى بلا مرفوع - في الظاهر - ولا يجوزُ ذلك ، لقوة (شبههما) <sup>(١)</sup> بالفعل - كما يجيء <sup>(٢)</sup> .

وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا ، لأن الظرف يكفيهِ رائحةُ الفعل نحو مررت برجل ضاربٍ أمس في الدار ، ومضروب ( أمس ) <sup>(٣)</sup> بالسوط .

وكذا ينبغي أن يكون الحالُ لمشابهته للظرف .

وكذا المفعولُ المطلق ، لأنه ليس بأجنبي .

وأما عملُ اسمِ الفاعل ( والمفعول ) <sup>(٤)</sup> في المفعول به وغيره من المفعولات الفعلية فمحتاجٌ إلى شرط ، - لكونها أجنبية - وهو مشابهُتهما للفعل معنى ووزنا ، ويحصلُ هذا الشرطُ لهما إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو الإطلاق المفيد للاستمرار ، لأنهما - إذن - يشابهان المضارعَ الصالحَ لهذه المعاني الثلاثة ، الموازنَ - على الاطراد - لاسمِ الفاعل والمفعول - بخلاف الماضي .

(١) في ت : شبهها .

(٢) صفحة ٨٩٧ وما بعدها .

(٣) في ط : أول من أمس .

(٤) ساقط من ص .

أما صلاحيتُهُ للحال والاستقبال فظاهرة ، وأما صلاحيته للإطلاق المفيد للاستمرار فلأن العادة جاريةٌ منهم إذا قَصَدُوا معنى الاستمرار أن يعبروا عنه بلفظ المضارع ، لمشابهته للاسم الذي أصلُ وضعه للإطلاق ، كقولك : زيدٌ يؤمن بالله ، وعمرُو يسخو بموجوده ، أي هذه عادته .

فإذا ثبت أن ( اسمي )<sup>(١)</sup> الفاعل والمفعول يعملان في الأجنبي إذا كانا بأحد هذه المعاني الثلاثة فإضافتهما - إذن - إلى ذلك الأجنبي لفظيةٌ ، لأن هذا مبنيٌّ على العمل - كما تقدم .

وأبينةُ المبالغة لما كانت للاستمرار لا لأحد الأزمنة ( الثلاثة )<sup>(٢)</sup> عملتُ نحو : إنه لمنحارٌ بوائِكها<sup>(٣)</sup> و<sup>(٤)</sup> .

٢٩٢- ضُرُوبٌ بنصلِ السيفِ سُوْقَ سِمَانِها<sup>(٥)</sup>

واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان - من مطلوباتهما - إلا إلى الفاعل والمفعول به ، والمفعول فيه ، لشدة طلبهما لها ، دون سائر معمولاتهما . وقد جاء بعضُ الأسماء مؤوَّلاً باسم الفاعل المستمِر ، فكانَ إضافته لفظيةً كقوله :  
بمنجريدٍ قيدِ الأوابدِ هَيْكَلٌ<sup>(٦)</sup> .....

(١) في ط: اسم .

(٢) ساقطة من ج و ص و ط .

(٣) في اللسان ( بوك ) ١٢ / ٢٨٤ ناقة بائية : سمينه خيارٌ فَيَّةٌ حسنةٌ ، والجمع البوائك ، ومن كلامهم : إنه لمنحارٌ بوائِكها .

(٤) من قول أبي طالب ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ٣٧٨ وهو من قصيدة رثى بها أبا أمية بن المغيرة .

(٥) عجزه : إذا عدموا زاداً فإنك عاقرٌ والبيت في الكتاب ١ / ٥٧ وفي الجمل ٩٢ وفي الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٦ وفي ابن يعيش ٦ / ٧٠ وفي العيني ٣ / ٥٣٩ وفي الخزانة ٤ / ٢٤٢ .

اللغة : ضروب : مبالغة ضارب ، أي كثير الضرب ، نصل السيف : حذّه ، عاقر : من عَقَرَ الناقة إذا نَحَرَها .  
الشاهد : استشهد به الرضي على إعمال صيغة المبالغة ( ضروب ) ونصب « سوق » بها ، لأن صيغَ المبالغة ، دالة على الاستمرار .

(٦) سبق تخريجه صفحة ٦٣٣ ، والشاهد فيه هنا قوله : قيد الأوابد ، فإن ( قيد ) مؤول بمُقَيَّد ، ولذا صارت الإضافة لفظية بدليل وصف النكرة ( منجريد ) بقوله : قيد الأوابد .

أي مقيد الأوابد ، ومنه قولهم : هذه ناقةٌ عبرُ الهواجر<sup>(١)</sup> أي عابرةٌ فيها كقوله :

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار<sup>(٢)</sup> (١٧٤)

وأما إذا كانا بمعنى الماضي فإضافتهما محضةٌ ، لأنهما لم يوازنا الماضي فلم يعملّا عمله ، إلا عند الكسائي ، فإنه عنده يعمل<sup>(٣)</sup> ، فتكون إضافته عنده لفظيةٌ .

والدليل على ( كونها )<sup>(٤)</sup> بمعنى الماضي محضةٌ قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾<sup>(٥)</sup> جعل « فاطرٍ وجاعلٍ » صفتين للمعرف .

هذا من حيث اللفظ ، أما من حيث المعنى فإن ملابسةَ المضاف للمضاف إليه قد حصلت في الماضي واشتهرت ، في نحو ضاربٍ زيدٍ أمس ، فيصح أن تخصص المضاف به ، كتخصيص الغلام بزيد ، في غلام زيد ، حين اشتهر بمملوكيته ، وأما الحال فلم يتم بعدُ حصوله ، والمستقبل مترقّبٌ ، فلم يشتهر فيهما ملابسةُ المضاف للمضاف ( إليه )<sup>(٦)</sup> ، بحيث يتعين المضاف بها أو يتخصص .

واسم الفاعل أو المفعول المستمر يصح أن تكون إضافته محضةً ، كما يصح أن لا تكون كذلك ، وذلك لأنه - وإن كان بمعنى المضارع - إلا أن استمرارَ ملابسةِ المضاف للمضاف إليه يصحّ تعيينه به أو تخصّصه ( ولا سيما إذا كان بمعنى الاستمرار في الفعل غيرَ وضعي ، فإن وضعه على الحدث )<sup>(٧)</sup> .

(١) الهواجر : جمع هاجرة ، والهاجرة نصف النهار عند زوال الشمس إلى العصر ، وقيل شدة الحر ( اللسان ٧ / ١١٥ ) وأورده الرضي على أن « عبر » هنا مؤوّل بعابرة لذا كانت الإضافة لفظيةً ، فوصف بها النكرة .

(٢) سبق ترجمته صفحة ٧٣١ ، واستشهد به هنا على أن « سارق » مضاف إلى الليلة إضافة لفظية ، والتقدير يا سارقاً في الليلة .

(٣) قد سبق ذكر رأي الكسائي صفحة ٨٧٩ تعليقه ٢ .

(٤) في ط : أن كونها .

(٥) فاطر ١ . وقد استدلل الرضي بالآية على أن الإضافة محضة في فاطر السموات وجاعل الملائكة وإلا لما وصف بهما « الله » ، أقول : ما المانع من أن يكون اسمُ الفاعل بمعنى الماضي عاملاً وتكون الإضافة محضة في الوقت نفسه عند الكسائي ؟ .

(٦) في ت : إليه محضة .

(٧) تكملة من ط .

قال سيبويه : تقول : مررت بعبد الله ضاربك ، كما تقول : مررت بعبد الله صاحبك ، أي المعروف بضربك ، كما تقول : ( يزيد )<sup>(١)</sup> شبيهك ، أي المعروف بشبهك ، فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل ( اسم )<sup>(٢)</sup> الفاعل في محل الجرور به نصبا ، كما في صاحبك<sup>(٣)</sup> - وإن كان أصله اسم فاعل من صَحَبَ يصحب - بل تقدره كأنه جامد ، قال الله تعالى : ﴿ حَمَّ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

ومثال اسم المفعول المضاف إلى الأجنبي :- أي المنصوب - قولك : زيد معطى الدار أي يُعْطَى الدارَ ، وعمرُو مكسُوُ الجُبَّةِ ، أي يُكْسَى الجُبَّةَ ، وحاله كحال اسم الفاعل المضاف إلى المنصوب - كما مر<sup>(٥)</sup> .

واعلم أن حال المصدر بخلاف الصفة ، فإن إضافته إلى معموله محضة ، وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى ، أما لفظا فلعدم موازنته ، وأما معنى فلائنه لا يقع موقع الفعل ، ولا يفيد فائدته إلا مع ضميمته ، وهي « أن » بخلاف الصفة ، فإنها تؤدي ( مؤدًى )<sup>(٦)</sup> الفعل بلا ضميمته ، تقول : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا ، أي أن ضَرَبَ ، وتقول زيد ضاربٌ عمرا أي يضرب عمرا ، فليقوَّة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع ، إما ظاهر أو مضمر ، بخلاف المصدر كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعِيَةٍ يَتِيمًا ﴾<sup>(٧)</sup> فإنه مجرد عن المرفوع<sup>(٨)</sup> ، وكقولك أعجبنى ضرب ، فإنه مجرد عن المرفوع والمنصوب ، فلما ( كانت )<sup>(٩)</sup> الصفة أقوى شَبَّها بالفعل كانت أولى بعملها

(١) في جـ وص : برجل ، والصواب ما أثبتته ، لأنه يمثل للمعرفة لا للنكرة .

(٢) تكلمة من ص .

(٣) في الكتاب ١/ ٢١٣ : وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة ، وذلك معروف في كلام العرب ، يدلُّك على ذلك أنه يجوز أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك فجعلت « ضاربك » بمنزلة « صاحبك » .

(٤) غافر ١ - ٣ .

(٥) صفحة ٨٩٦ وما بعدها .

(٦) في تـ وص : معنى .

(٧) البلد ١٤ و ١٥ وتتمة الآية الخامسة عشرة : ( ذا مقربة ) .

(٨) في هذا ردُّ على الرضي ، فقد قال في مواضع من شرحه : إنه لا يجوز حذف الفاعل .

(٩) في تـ وجـ وص : كان .

عملَ الفعل ، فكان تقدير الانفصال فيها أظهر ، فمن ثم كان إضافتها إلى معمولها لفظيةً ، وإضافة المصدر إلى معموله محضةً ، فيختصُّ المصدرُ أو يتعرَّفُ بنسبته<sup>(١)</sup> إلى فاعله أو مفعوله ، لاشتهاره به ، كاختصاص الغلام برجل ، وتعرِّفه بزيد .

فإن قلت : فمقتضى ما ذكرت أن يكون عملُ الصفة عملَ الفعل أولى من عملِ المصدر عمله ، والأمر بالعكس ، وذلك أن المصدرَ في عمله لا يحتاج إلى شرط ، بخلاف الصفة ، فإنها تحتاج إلى الاعتماد ، واسم الفاعل ( واسم )<sup>(٢)</sup> المفعول يحتاجان إلى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد - كما سيأتي في أبوابها<sup>(٣)</sup> - .

قلت : إن الأمر كذلك ، إلا أن المصدر المتعدي أطلب لما هو فاعلٌ له ومفعولٌ من الصفة ، لأنه يطلبُهما لكونهما من ضرورياته ، عقلاً لا وضعاً ، فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما أدنى مشابهة للفعل ، واسما الفاعل والمفعول يطلبُانها لتضمُّنهما معنى المصدر الطالب لهما ، فبعد حصولهما لهما يحتاجان إلى مشابهة قوية مع الفعل ، وبشروط حتى يعملوا عمل الفعل .

فالمحصول أن طلبَ المصدر للفاعل والمفعول قويٌّ لكونه لذاته ، وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل - لفظاً ومعنى - فهذا كان المصدرُ المضافُ إلى أحدهما أكثر استعمالاً من المصدر المُعْمَلُ فيهما ، وطلبَ الصفة للفاعل والمفعول ضعيفٌ لكونه بتضمُّنِ المصدر ، وعملُهما فيهما قويٌّ لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظاً ومعنى ، فهذا إذا جررت - في اللفظ - فاعلها فلا بد من ضميرٍ فيها قائم مقامَ الفاعل مرفوع - وإن لم يكن في الحقيقة فاعلاً - كقائم الغلام وحسن الوجه .

فإذا كانت أقوى - في العمل - من المصدر كان إضافتها بتقدير الانفصال أولى من إضافة المصدر لأن انفصال الإضافة مبني على العمل - كما ذكرنا<sup>(٤)</sup> - لا على طلب الفاعل والمفعول .

(١) يعني بإضافته .

(٢) تكلمة من ص .

(٣) ط ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٤) صفحة ٨٩٢ وما بعدها .

قوله : ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ .

وذلك لما قلنا : إن مشابقتها للفعل قوية ، فكان إعمالها عمل الفعل أولى ، إلا أنه يُطلَبُ التخفيفُ اللفظي .

والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى الأجنبي لا يكون إلا في المضاف ، وذلك بحذف التنوين أو النونين ، نحو ضاربُ زيد ، ومعطى الأجرة ، وضارباً عمرو ( ومكسواً )<sup>(١)</sup> الفراء .

وأما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى السببين ، والصفة المشبهة فقد يكون<sup>(٢)</sup> في المضاف والمضاف إليه معا ، نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام ، وحسن الوجه ، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين ، وفي المضاف إليه بحذف الضمير ، واستتاره في الصفة ، وقد يكون في ( المضاف وحده )<sup>(٣)</sup> كقائم غلامه ، ومؤدب خدام ، وحسن وجهه ، عند من جوز ذلك - كما سيجيء في أبوابها<sup>(٤)</sup> - .

وقد يكون في المضاف إليه وحده كالقائم الغلام ، والمؤدب الخدام ، والحسن الوجه .

فإن قلت : كيف ادعيت أنها لم تفد إلا التخفيف ، وقد علمنا بالضرورة أن التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ، إن لم يزد عليه ؟ . قلنا : التخصيص لم يحصل بإضافة ضارب إلى زيد ، بل كان حاصلًا لضارب من زيد حين كان منصوبًا به - أيضا - بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ، ومقصودنا أن الإضافة غير مخصصة ولا معرفة .

قوله : ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه .

أي من جهة أنها لم تفد تعريفا بل أفادت تخفيفا ، فمن جهة أنها لم تفد تعريفا جازت

---

(١) في ت وص : ومكسو ، وفي ج و ط : ومكسوا ، ولعل الأصوب ما أثبتته .

(٢) يعني التخفيف .

(٣) في ص : في الصفات وحدها .

(٤) فصل الرضي ذلك في باب الصفة المشبهة ط ٢٠٧ / ٢ .

هذه المسألة ، وامتنع بزيد حسن الوجه ، فلو أفادت تعريفا لم تجز الأولى ، للزوم كون المعرفة صفةً للنكرة ، ولجازت الثانية ، لكون المعرفة - إذن صفةً للمعرفة .

ومن جهة أنها تفيد تخفيفا جاز الضارباً بزيد ، لحصول التخفيف بحذف النون ، وامتنع الضاربُ بزيد لعدم التخفيف ، لأن التنوين في الأول سقط للألف واللام لا للإضافة . قال المصنف : أجاز الفراء<sup>(١)</sup> نحو « الضاربُ بزيد » ، إما لأنه توهم أن لام التعريف ( دخلها )<sup>(٢)</sup> بعد الحكم بإضافتها ، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ، ثم عُرف باللام ، وإما لأنه قاسه على الضاربِ الرجلِ والضاربك ، فإنه جاز الإضافة فيهما مع عدم التخفيف ، فليجز فيه أيضا<sup>(٣)</sup> .

قال<sup>(٤)</sup> : وكلا الأمرين غير مستقيم ، أما قوله : لأن لام التعريف ( دخلها )<sup>(٥)</sup> بعد الحكم بإضافتها فإنه رجّم بالغيب ، ومن أين له ذلك ؟ ونحن لا نحكم إلا بالظاهر ، فإنه - وإن أمكن ما قال - إلا أنا نرى اللامَ سابقة حساً على الإضافة ، والإضافة في الظاهر إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام ، فكيف ينسبُ حذف ( التنوين )<sup>(٦)</sup> إلى الإضافة بلا دليل قاطع ، ولا ظاهر مرجح<sup>(٧)</sup> .

وأما قياسه على الضارب الرجلِ فليس بوجه ، وذلك أن الضارب الرجل - وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة - إلا أنه محمولٌ على ما حصل فيه التخفيف ( مشبهة )<sup>(٨)</sup> به ، وذلك هو الحسنُ الوجهِ والجرُّ فيه هو المختار ، وذلك لأنك لو رفعت الوجهَ لخلت الصفةُ من الضمير ، وهو قبيح - كما يأتي في باب الصفة المشبهة<sup>(٩)</sup> - وأما النصبُ في مثله فتوطئة للجر ، وذلك أنهم لما أرادوا الإضافة في الحسن وجهه - بالرفع - لقصد

(١) ونسبه إليه ابن السراج في الأصول ١٤ / ٢ .

(٢) في ط : دخلتها .

(٣) انظر شرحه لكافيته ٥٢ .

(٤) يعني ابن الحاجب .

(٥) في ج : اللام .

(٦) انظر شرحه لكافيته ٥٢ .

(٧) في ص : مشبه .

(٨) ط ٢ / ٢٠٧ .



التخفيف حذفوا الضمير ، واستتر في الصفة ، وجيء باللام في المضاف إليه ليتعرف الوجه باللام ، كما كان متعرفا بالضمير المضاف إليه ، واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطرداً<sup>(١)</sup> ، وفي غيره أيضاً عند الكوفيين<sup>(٢)</sup> ، كما في قوله<sup>(٣)</sup> :

٢٩٣- لحافي لحاف الضيف والبُردُ برده<sup>(٤)</sup>

والأولى أنه يقوم مقامه فيما لم يُشترط فيه الضمير ، كما في البيت المذكور ، أما في الصلة أو الصفة إذا كانت جملةً - وغير ذلك مما يشترط فيه ضميرٌ - فلا ، فلما جيء باللام مع قصد الإضافة نصبوا - أولاً - ما قصد واجعله مضافاً إليه ، تشبيهاً للفاعل بالمفعول ، فقليل الحسن الوجه ، كما يقال : الضارب الرجل لتصح الإضافة إليه ، لأنهم لو أضافوا إلى المرفوع لكان إضافة الوصف إلى موصوفه ، إذ الرفع من ( الصفات )<sup>(٥)</sup> نعت المرفوع ، بخلاف الناصب مع المنصوب ، ألا ترى أن ( قولك )<sup>(٦)</sup> زيد ضاربٌ غلامه عمراً ، الضارب هو الغلام دون عمرو ، وهم يراعون في الإضافة اللفظية حال الإضافة المحضة ، فكما لا يجوز في المحضة إضافة الصفة إلى موصوفها - على الأصح كما يجيء<sup>(٧)</sup> - لم يميزوا في اللفظية - أيضاً - مثل ذلك ، لكونها فرعها فجعلوا المرفوع

(١) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٥٣ : وإنما جاز الضارب الرجل حملاً على المختار في الحسن الوجه ، لأنهم لما شبهوا الحسن الوجه في النصب وصحة الإضافة بالضارب الرجل ، شبهوا الضارب الرجل في صحة الإضافة بالحسن الوجه ، وذلك إنما كان في الحسن الوجه لحيء الألف واللام في الثاني ، فينبغي أن يشبه به ما كان موافقاً له في ذلك .  
(٢) الكوفيون يرون أن ( ال ) تنوب عن الضمير في ربط المبتدأ بالخبر إذا وقع جملة ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ انظر المغني ٦٥٢ .

(٣) قائله مسكين الدارمي وقد مرت ترجمته صفحة ٥٧٧ وينسب إلى ولده عتبة وإلى عروة بن الورد وإلى العُجير السلولي .

(٤) عجزه : ولم يلهني عنه غزال مقنع والبيت في ديوان مسكين ٥١ وفي ديوان عروة ١٠٠ وفي البيان والتبيين ١ / ١٠ وفي شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٧١٩ وفي الأمالي الشجرية ٢ / ٢٠٥ وفي الخزانة ٤ / ٢٥١ .

يروى البيت في بعض المراجع : لحافي لحاف الضيف والبيت بيت .. إلخ .

اللغة : يلهني : يشغلني ، غزال مقنع : أراد المرأة الحسناء .

الشاهد : استشهد به الرضي على رأي الكوفيين في أن ( ال ) في البُرد عوض عن الضمير المضاف إليه ، والتقدير :

وبردي برده .

(٥) في ص : المضاف .

(٦) في ت : في ذلك ، وفي ص : في قولك .

(٧) صفحة ٩١٦ وما بعدها .

في صورة المنصوب ، حتى لا تكون كأنك أضفت الوصف إلى ( موصوفه )<sup>(١)</sup> .  
 فتبين من هذا التطويل<sup>(٢)</sup> أن المختار في الحسن الوجه جرُّ الوجه ، وأن نصبه تشبيه له  
 بالمفعول في نحو الضارب الرجل ، وأن التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستاره .  
 ثم نقول : كما شبه الحسنُ الوجهَ في النصب بالضارب الرجل - مع أن حقه الرفعُ  
 ليصح إضافة الصفة إليه على ما تقدم<sup>(٣)</sup> - شبه الضارب الرجل - على سبيل التقاص -  
 في الجر بالحسن الوجه ، مع أن حقه النصب .

وليس للفراء أن يقول : فليشبه الضاربُ زيدَ بالحسن ( وجه )<sup>(٤)</sup> وذلك لأن  
 الحسنَ وجه لا يجوز ، لما ذكرنا أن اللفظية مجرة مجرى المحضة ، فكما لا يُجوزُ في المحضة  
 إضافة المعرفة إلى النكرة ، فكذلك لم يُجوزْ ذلك في اللفظية .  
 ونسب ابنُ مالك إلى الفراء أنه يميز إضافة نحو الضارب إلى المعرف من العلم وغيره ،  
 أما إلى المنكر فلا<sup>(٥)</sup> .

فعلى هذا له أن يقول : الضاربُ زيد يشابه الحسنَ الوجه - أيضا - من حيث كون  
 المضاف إليه معرِّفاً ، وإن اختلف التعريفان .

والظاهر أن الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر - كما نقل عنه السيرافي - فإنه قال :  
 إن الفراء يُجيزُ هذا الضاربُ زيد ، وهذا الضاربُ رجل ، ويزعم أن تأويله : هذا الهُوَ  
 ضاربُ زيد ، وهذا الهُوَ ضاربُ رجل ، أي هذا الذي هو ضارب زيد ، وضارب  
 رجل ، فيجعل مابعد الألف واللام جملة اسمية في التقدير ، ولا يوجب كون صلة الألف  
 واللام فعلية - كما هو المشهور عند النحاة - .

(١) في ط : موصوفها .

(٢) ليس الكلام الذي مر جميعه كلام ابن الحاجب ، ولكن بعضه كلام الرضي وبعضه كلام ابن الحاجب .

(٣) صفحة ٩٠٢ وما بعدها .

(٤) في ت : الوجه ، والصواب ما أثبتته بدليل الكلام الذي بعده .

(٥) في التسهيل ١٣٧ - ١٣٨ : ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعا على حدة ، أو كان  
 المفعول معرِّفا بهما ، أو مضافا إلى معرف بهما أو إلى ضميره ، ولا يعني كون المفعول به معرِّفا بغير ذلك خلافا للفراء .

قال السيرافي : هذا قول فاسد : قال : ويلزمه هذا الحسن وجه ، على تقدير هذا الذي هو حسن وجه ، وهذا الغلام زيد ، أي هذا الذي هو غلام زيد<sup>(١)</sup> .

قال المصنف : وأما قياسه على الضاربك فلا يجوز<sup>(٢)</sup> ، وذلك لأن في الضاربك قولين - كما يجيء عن قريب<sup>(٣)</sup> - أحدهما أنه ليس بمضاف ، بل الكاف منصوب على أنه مفعول ، فقياس الفراء حينئذ عليه مندفع من أصله ، والثاني أنه مضاف إلا أنه حمل في صحة الإضافة - وإن لم يحصل بها تخفيف - على ضاربك فإنه أضيف بلا نظر إلى التخفيف .

وإنما قلنا : إن إضافة ضاربك ليست للتخفيف ، لأنها لو كانت لأجله لم تلزم ، لأن الإضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة ، كما في ضارب زيد وضارب زيداً .

وإنما (لزم)<sup>(٤)</sup> نحو ضاربك الإضافة لأن في آخره إما تنويناً أو نوناً ، وهما مشعران بتمام الكلمة ، والضمير المتصل في حكم تنمة الأول ، فلو لم يحذف ، ولم تضاف الكلمة ، لزم كون الضمير متصلاً منفصلاً في حالة واحدة ، فلما التزموا الإضافة في ضاربك - من غير نظري إلى تخفيف - حمل الضاربك عليه ، فأضيف أيضاً بلا تخفيف ، لأنهما باب واحد ولا فرق بينهما إلا اللام<sup>(٥)</sup> .

هذا زبدة كلام المصنف ، وفيه نظر ، وذلك لأن للفراء أن يقول : إذا جاز لك حمل ذي اللام في الضاربك - في وجوب الإضافة - على المجرد منها ، لعله في المجرد دون ذي اللام ، وهي اجتماع النقيضين لو لم يُضَفْ ، لما ذكرت أنهما من باب واحد ، فهلا جازلي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها ، وهو ضارب زيد ، في صحة الإضافة

---

(١) قال السيرافي في هامش الكتاب ١/ ١٠٣ : فإن قيل : لم لا تجوز إضافة الصفة إلى نكرة في اللفظ ، وليست الإضافة صحيحة ، فيقال : الحسن وجه ؟ يقال : من قبل أنا إذا أعطيتها لفظ الإضافة وإن لم يكن معناها معنى الإضافة لم يجوز أن يكون خارجاً لفظها عن لفظ الإضافة الصحيحة .

(٢) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٣ : وأما الضاربك وشبهه - فيمن قال : إنه مضاف - فلأنهم حملوه في صحة الإضافة على ضاربك ، ولما التزموا الإضافة من غير تحقيق تخفيف في ضاربك ، حملوا الضاربك عليه لأنه باب واحد ... فحصل من ذلك أنه لا يلزم من صحة إضافة الضاربك صحة إضافة الضارب زيد .

(٣) صفحة ٩٠٩ .

(٤) في ت : التزم .

(٥) يعني اللام في : الضاربك . وانظر شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٣ . والشارح في نقله هذا لم يكتف بإيجاز كلام ابن الحاجب بل أضاف إليه شواهد وإحالات لم يذكرها ابن الحاجب .

لعلة حاصلة في الجرد ، دون ذي اللام ، وهي حصول التخفيف ، بناءً على أنهما من باب واحد ؟

هذا وينبغي أن يُعرَفَ حال إضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ، ومعها ، وكذا حال الصفة المشبهة .

فاعلم أولاً أن اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى ما هو من ( سبيهما )<sup>(١)</sup> في حكم الصفة المشبهة - كما يجيء - وأما اسم الفاعل والمفعول المضافان إلى الأجنبي المنسوب بهما فنقول :

إما أن يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام أو معها ، وكل واحد منهما إما أن يليه مفعول ظاهر أو مضمّر .

فالظاهر إن ولي الجرد جاز إضافته إليه ولم تجب ، نحو ضارب زيد .

وإن ولي المقرون باللام جازت الإضافة إذا كان المقرون بها مثنى أو مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف ، بحذف ( التوئين )<sup>(٢)</sup> نحو الضاربا زيد والضاربو زيد .

وكذا يجوز إذا كان المفعول به معرفا ( باللام )<sup>(٣)</sup> - وإن كان الوصف ( المقترن بها )<sup>(٤)</sup> خاليا من نون المثنى والمجموع - نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل ، والضوارب الرجل ، لمشابهته للحسن الوجه ، كما تقدم<sup>(٥)</sup> ، أو مضافا إلى المعرف بها وهلم جرا ، نحو الضارب وجه فرس غلام أخى الرجل .

قال ابن مالك : أو مضافا إلى ضمير المعرف بها ، نحو الرجل الضارب غلامه ، وذلك لجري ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام .

---

(١) في ت : شبيهما .

(٢) في ت : التوين ، وفي ص : النون .

(٣) في ص : بالأكف واللام .

(٤) في ت وص : المقرون .

(٥) التسهيل ١٣٧ .

وكان على قياس قوله ، أن يجوز الضاربه - على الإضافة - إذا عاد الضمير على ذي اللام ، ومذهبه أن الضاربه ليس بمضاف<sup>(١)</sup> .

بلى ، قد يُجعل ضميرُ المعرف باللام في التابع مثلُ المعرف باللام ، كما في قوله<sup>(٢)</sup> :  
٢٩٤- الواهبُ المائَةِ الهجانِ وعبيدها<sup>(٣)</sup>

لأنه يُحتَمَل في التابع مالا يحتَمَل في المتبوع - كما يجيء عن قريب<sup>(٤)</sup> - .  
وإن ولي المقتَرَن باللام المجردَ عن ( التنوين )<sup>(٥)</sup> غيرُ ما ذكرنا من المظهرات لم يجز إضافته إليه ، خلافاً للفرء - كما مر<sup>(٦)</sup> - .

وإن ولي المجردَ عن اللام أو المقرونَ بها مضمراً فحذفُ النون والتنوين فيهما واجب ، على الصحيح المشهور .

وحكى بعضهم<sup>(٧)</sup> جوازَ « ضاربُكَ وضارُبني » في الشعر وأنشد<sup>(٨)</sup> :  
٢٩٥ - وليس حامِلَني إلا ابنُ حَمال<sup>(٩)</sup>

---

(١) منع ابنُ مالك إضافة اسم الفاعل المقرون بال إلى الضمير خلافاً للرمانى والمبرد ( التسهيل ١٣٨ ) .  
(٢) قاله الأعشى ميمون بن قيس ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .  
(٣) عجزه : عوداً ترجي خلفها أطفالها والبيت في ديوانه ٧٩ وفي الكتاب ٩٤ / ١ وفي المقتضب ١٦٣ / ٤ وفي المقرب ١٢٦ / ١ وفي المصحح ٤٨ / ٢ وفي الدرر ٥٧ / ٢ وفي الخزنة ٢٥٦ / ٤ .  
اللفظ : الهجان : الإبل البيض . عوداً : جمع عائذ ، وهي حديثات التاج قيل أن توفي خمس عشرة ليلة ، ترجي : تسوق .

الشاهد : استشهد به الرضى على أن ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف لأنه يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع ، فإن « عبيدها » بالجر معطوف على المائة ، وهو غير مقتَرَن بال ، ولو كان مكان المعطوف عليه لما جاز أن يكون مضافاً إليه .

(٤) صفحة ٩١٠ .  
(٥) في ص : التنوين .

(٦) فإنه أجاز إضافة نحو الضارب زيد - كما نقل عنه ابن مالك ، انظر صفحة ٩٠٤ .  
(٧) في معاني القرآن للفرء ٣٨٦ / ٢ : وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى فيقول : أنت ضاربني ؟ يتوهم أنه أراد هل تضربني فيكون ذلك على غير صحة ، قال الشاعر :

هل الله من سَرَو العَلَاة مريحني ولما تقسمُني الثَبَارُ الكوانسُ  
(٨) البيت مجهول القائل ، قال البغدادي في الخزنة ٢٦٥ / ٤ وهو من أبيات لم أرها إلا في الكامل للمبرد .  
(٩) صدره : ألا فتى من بنى ذبيان يحملني وهذا البيت في الكامل للمبرد ٣٦٣ / ١ وقال قبله : أنشدنا أبو حنبل =

وقيل : بل النون للوقاية ، تشبيها ( ييحملني )<sup>(١)</sup> وإن كان شاذاً أيضاً .

وقيل الرواية ييحملني لا حاملني<sup>(٢)</sup> . وأنشد أيضاً<sup>(٣)</sup> :

٢٩٦- هم الفاعلون الخير والآمرونه إذا ماخشوا من محدث الأمر مُعظماً<sup>(٤)</sup>

قال سيبويه : البيت مصنوع<sup>(٥)</sup> .

وأنشد أيضاً<sup>(٦)</sup> :

٢٩٧- ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه<sup>(٧)</sup>

---

= السعدي ، وفي الإنصاف ١٢٩ وفي الخزانة ٤ / ٢٦٥ و ٥ / ٣٩٦ .

أراد ييني ذبيان : ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان .

ألا فتى : ألا للعرض والتضيض ، قال البغدادى في الخزانة ٤ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ولا يجوز أن تكون للتمني فيكون

فتى مبني معها على الفتح لوجود الخير ، وهو ييحملني ، فإن التي للتمني لا خير لها لا لفظاً ولا تقديراً .

الشاهد : استشهد به الرضى على ما أجازاه بعضهم من إبقاء النون الناتجة عن التنوين في اسم الفاعل المضاف إلى

ياء المتكلم ، قال : وقيل هي للوقاية وقيل الرواية ييحملني .

(١) في ط : ييحملني .

(٢) رواه المبرد في الكامل ١ / ٣٦٣ ييحملني ، ثم قال : وأنشد بعضهم : وليس حاملني إلا ابنُ حمال وهذا لا يجوز

في الكلام ، لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به المضمر ، لأن المضمر لا يقوم بنفسه ، فإنما يقع معاقبا للتنوين .. ولا

يقع التنوين هاهنا .

(٣) هذا أيضاً مجهول القائل . وسيأتي أن سيبويه يقول إنه مصنوع .

(٤) البيت في الكتاب ١ / ٩٦ وفي معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٦ وفي الموشح ١٤٩ . وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور

٧ وفي ابن يعيش ٢ / ١٢٥ وفي الصحاح ٦ / ٢٥٥٩ بقافية مفظماً وفي الخزانة ٤ / ٢٦٩ .

اللغة : معظماً : المعظم الأمر الذي يعظم دفعه .

الشاهد قوله : الآمرونه ، حيث أبقى نون الجمع مع إضافته إلى الضمير ، والصواب الآمروه .

(٥) قال سيبويه ١ / ٩٦ : وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع ، ثم ذكر البيت وقال ابن عصفور بعد ذكر البيت

في الضرائر الشعرية ٢٨ : وزعم بعضهم أن الهاء للسكت وذلك ضعيف ، لما يلزم من إدخالها على معرب ، وبابه

أن لا يدخل إلا على مبني ، ومن تحريكها وحكمها أن تكون ساكنة ومن إثباتها في الوصل وبابها ألا تلحق إلا في

الوقف .

(٦) وقائل هذا البيت مجهول أيضاً ، وقال عنه البغدادى في الخزانة ٤ / ٢٧٢ إنه مصنوع .

(٧) البيت في الكتاب ١ / ٩٦ وفي ما يجوز للشاعر للضرورة ٩٨ وفي المقرب ١ / ١٢٥ وفي الضرائر الشعرية لابن

=

عصفور ٢٨ وفي الخزانة ٤ / ٢٧١ .

قال سيبويه : هذا لضرورة الشعر ، وجعل الهاء كناية<sup>(١)</sup> .  
وقال الميرد : الهاء في الآمرونه ومحتضرونه للسكت ، ( أجرى الوصل )<sup>(٢)</sup> مجرى  
الوقف ، حركها تشبيها لها بهاء الضمير ، لما ثبتت وصلا<sup>(٣)</sup> .  
ثم إن الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالإضافة إلا عند الأخفش<sup>(٤)</sup> وهشام<sup>(٥)</sup> ،  
فإنه عندهما في موضع النصب ، لكونه مفعولا ، وحذف التنوين والنون ليس عندهما  
للإضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل - على ما مر<sup>(٦)</sup> . -  
وأما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه : إن لم يكن ذو اللام مثنى أو مجموعا بالواو  
والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه<sup>(٧)</sup> .  
لاعتباره المضمر بالمظهر ، فالضاربه عنده كالضارب زيذا ، لا يجوز فيه إلا النصب .  
ويُحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون أن يكون مجرورا على الإضافة  
ومنصوبا<sup>(٨)</sup> كما في قوله<sup>(٩)</sup> :

= اللغة : يرتفق : الارتفاق الاتكاء على الجرفق ، أي لم يشتغل عن قضاء حوائج الناس ، ويُحتمل أن تكون بمعنى  
لم يرفق بماله بل أنفقه ، محتضرونه : شهود عنده أو حاضرون ، المعتفين : الذين يطلبون المعروف والإحسان ،  
رواهقه : جمع راهقه من رهقه إذا غشيه وأتاه .  
الشاهد قوله : محتضرونه حيث جمع الشاعر بين النون والضمير ضرورة .

(١) الذي في الكتاب ٩٦/١ هو : وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع ، ثم ذكر البيتين ، ولم يقل غير ذلك .  
(٢) في ط : لم يحدفها لإجراء للوصل .

(٣) قال الميرد في الكامل ٢٦٤/١ : وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة ، وكلاهما مصنوع ، وليس أحد  
من النحويين المفتشين يميز مثل هذا ، ثم ذكر البيتين ، ثم قال : وإنما جاز أن تُبين الحركة إذا وقعت في نون الاثنين  
والجميع لأنه لا يلتبس بالمضمر ، تقول : هما رجلان ، وهم ضاربون ، إذا وقعت ، ولا يجوز أن تقول : ضربته  
وأنت تريد ضربت ، والهاء لبيان الحركة ، لأن المفعول يقع في هذا الموضع ، فأما قولهم : ارمه واغزه فتلحق الهاء  
ليان الحركة فإنما جاز ذلك لما حذف من أصل الفعل ، ولا يكون في غير المحذوف .

(٤) في التبصرة ٢٢٣/١ : فأما الأخفش فإن المضمر عنده في موضع نصب ، لأن اتصال الكناية عاقب التنوين  
والنون ، فصار بمنزلة مالا ينصرف ، إذ لا يمكنك أن تنون ولا أن تأتي بالنون مع المضمر . وانظر ابن يعيش ١٢٤/٢ .  
(٥) التسهيل ١٣٧ .

(٦) صفحة ٩٠٧ وما بعدها .

(٧) الذي في الكتاب ٩٦/١ : وإذا قلت : هم الضاربوك وهما الضارباك فالوجه فيه الجر ، لأنك إذا كفت النون  
من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر ، إلا في قول من قال : الحافظو عورة العشرة .  
أقول : لم أجد ما ذكره الرضي في الكتاب .

(٨) الكتاب ٩٦/١ .

(٩) اختلف في قائله فقيل : عمرو بن امرئ القيس الخزرجي وقيل : شريح بن عمران ، وقيل : قيس بن الخطيم  
( الخزانة ٢٨٣/٤ ) .

بالنصب .

وقال الرماني<sup>(٢)</sup> ، والمبردُ - في أحد قوليه<sup>(٣)</sup> - وجار الله<sup>(٤)</sup> : إن الضمير بعد ذي اللام مفردًا كان أو مثنى أو مجموعا مجرورٌ بالإضافة .  
هذا كله فيما أضيف إليه اسمُ الفاعلِ والمفعول .

وأما في تابع المضاف إليه فسيبويه يميز فيه مالا يُجَوِّزُ في المتبوع ، فأجاز الضارب الرجلَ وزيدَ ، وهذا الضاربُ الرجلَ زيدَ<sup>(٥)</sup> ، على أن يكون زيد عطف بيان ، وهو في الحقيقة البدلُ على ما يأتي في بابه<sup>(٦)</sup> .

فإن قدرتَ البدلَ قائما مقامَ المبدلِ منه لم يجز ذلك ، وإن لم تقدره كذلك جاز - كما ذكرنا في باب المنادى<sup>(٧)</sup> - في نحو يا عالمُ زيدُ ، ويا عالمَ زيدَ وزيدا .

(١) تمامه : لا .: يأتهم من ورائنا وكف والبيت في الكتاب ١/ ٩٥ وفي المقتضب ٤/ ١٤٥ وفي الجمل ٨٩ وفي المحتسب ٢/ ٨٠ وفي اللسان ( وكف ) وفي الخزانة ٤/ ٢٧٢ و ٥/ ١٢٢ .

اللغة : العورة : المكان الذي يُخَافُ منه العدو - العشيرة : القبيلة وكف : جور وعدول عن الحق .  
الشاهد قوله : الحافظو عورة فإنه يحتمل عند سيبويه أن يكون الضميرُ بعد المثنى والمجموع بالواو والتون في محل نصب أو محل جر ، كما وقع الاسم الظاهر هنا منصوبا .

(٢) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله الرماني ، كان من كبار النحويين ، أخذ عن أبي بكر بن السراج وابن دريد ، كان متفنا في علوم النحو واللغة والفقه والكلام على مذهب المعتزلة ، صنف كتباً كثيرة منها كتابه المشهور في التفسير والممدود الأكبر والممدود الأصغر ومعاني الحروف . توفي سنة ٣٨٤ هـ ( نزهة الألباء ٣١٨ - ٣١٩ ) .  
وانظر رأيه هذا في شرح الكافية الشافية ٩١٤ ونقل ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢/ ٣١٤ أن الرماني حكى هذا الرأي عن سيبويه في شرحه للأصول .

(٣) ذكر المبرد في المقتضب أن الياء في ( الضاربي ) في محل نصب . انظر ١/ ٥٧ و ٢٤٨ و ٢٦٣ .

(٤) انظر الفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ١٢٣ .

(٥) في الكتاب ١/ ٩٣ : ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله : وهو الضارب زيدًا والرجلُ ، لا يكون فيه إلا النصبُ ، لأنه عملٌ فيما عملَ المثنى ، ولا يكون : هو الضاربُ عمرو ، كما لا يكون هو الحسنُ وجهٌ ومن قال : هذا الضاربُ الرجلُ قال : هو الضاربُ الرجلُ وعبد الله .

(٦) صفحة ١٠٧٣ وما بعدها .

(٧) صفحة ٤٥١ .



وقال المبرد : لا يَتَّبِعُ مجرورَ ذي اللام إلا ما يمكن وقوعه موقعَ متبوعه<sup>(١)</sup> فينشد<sup>(٢)</sup> :

٢٩٩- أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرًا<sup>(٣)</sup>

بنصب بشرًا لا غير ، حملًا على محل البكري<sup>(٤)</sup> .

وقال : قد يعطَفُ على مجرور ذي اللام ما يكونُ في قوة ما يمكن وقوعه موقعه<sup>(٥)</sup> -  
يعني المضافُ إلى ضمير ما فيه الألف واللام - لأنه في قوة المضاف إلى ما فيه الألف  
واللام ، كقوله :

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبيدها<sup>(٦)</sup>

وتقديره : وعبيد المائة ، قال : وأما إذا ( عطفت )<sup>(٧)</sup> عليه نحو زيد ، أو غلام

---

(١) الأصول ١/ ١٣٥ - ١٣٦ وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٧٣ .

(٢) قائله المَرَارُ بنُ سعيد بن حبيب بن خالد بن فضلة .. بن فقعس بن طريف ، ينسب تارة إلى فقعس وتارة إلى  
جده الأعلى أسد خزيمية وهو من شعراء الدولة الأموية وقد أدرك العباسية ( الخزائنة ٤/ ٢٨٨ - ٢٨٩ ) وقال ابن  
قتيبة في الشعر والشعراء ٦٩٩ : كان قصيرا مفرط القصر ضئيلا ، وكان يهاجي المُساوِرَ بنَ هند .

(٣) عجزه : عليه الطير ترقبه وقوعًا والبيت في الكتاب ٩٣٨ وفي ابن يعيش ٣/ ٧٢ وفي المقرب ١/ ٢٤٨ وفي العيني  
٤/ ١٢١ وفي الجمع ٢/ ١٢٢ وفي الدرر ٢/ ١٥٣ وفي الخزائنة ٤/ ٢٨٤ .

اللغة : التارك : إما من الترك بمعنى الجعل والتصيير أو بمعنى التخلية . ترقبه : تنتظر انزهاق روحه ، لأن الطير  
لا يقع على القليل وبه رَمَقَ ، وبشر هو بشر بن عمرو بن مرثد . ( الخزائنة ٤/ ٢٨٥ - ٢٨٦ ) .  
الشاهد : أنشدته الرضي على أن المبردَ يرويه بنصب ( بشر ) لأنه لا يتبع مجرورَ ذي اللام - عنده إلا ما يمكن  
وقوعه موقعَ متبوعه .

(٤) لم أجد البيت في المقتضب ولا في الكامل ، وانظر الأصول ١/ ١٣٥ - ١٣٦ وابن يعيش في شرح المفصل ٣/  
٧٣ فقد نسبنا ذلك إليه أيضا .

(٥) قال في المقتضب ٤/ ١٦٤ بعد ذكر البيت : الواهب المائة .. إلخ .  
فإن قال قائل : ما بالك جررت « عبيدها » وإنما يضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيهاً بالحسن  
الوجه ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : الواهب المائة والواهب عبيدها ؟

فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير : واهب عبيدها ، كما جاز رب رجل وأخيه وأنت لا تقول : رب أخيه لكنه  
على تقدير : وأخيه له .

(٦) تقدم تخريجه صفحة ٩٠٧ واستشهد به هنا على أن المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام في قوة المضاف إلى  
ما فيه الألف واللام .

(٧) في ط : عَطِفَ .

زيد ، فليس فيه إلا النصب ، حملا على ( محل )<sup>(١)</sup> المجرور<sup>(٢)</sup> .

ومذهبُ سيبويه قوي ، إذ قد يَحْتَمَلُ في التابع مالا يحتمل في المتبوع ، لأن الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير ، ألا ترى إلى جواز قولهم : يازيد والحارثُ وغير ذلك .  
وأما الصفة المشبهة ، واسما الفاعل والمفعول اللزمان ، فإما أن تكون مجردة من اللام ، أو مقرونة بها .

فإن ولي المجردة منها ظاهرٌ سببيٌّ مرفوعٌ بها جاز إضافتها إليه بعد نصه - كما ذكرنا<sup>(٣)</sup> - وجاز تركها ، سواء كان ( ذلك )<sup>(٤)</sup> الظاهر ( محلي )<sup>(٥)</sup> باللام بدرجة أو بدرجات ، أو منكرا كذلك ، نحو قولك : حسن الوجه ، وحسن وجه أبي الغلام ، وحسن وجه ، وحسن وجه أبي غلام ، أو مضافا إلى ضمير ذي اللام كذلك ، إذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة ، نحو « حسن وجه الأخ جميل فعليه » .

وقد يضاف إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها ، نحو زيد حسن وجهه ، وهو قبيح عند سيبويه إلا للضرورة<sup>(٦)</sup> . قال<sup>(٧)</sup> :

٣٠٠- أقامت على رُبْعَيْهِمَا جارتا صفا كميّتا الأعالي جوتّا مصطلاهما<sup>(٨)</sup>

(١) ساقطة من ص .

(٢) انظر رأيه هذا في الأصول لابن السراج ١٤ / ٢ .

(٣) صفحة ٩٠٦ .

(٤) تكملة من ص وط .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في الكتاب ١ / ١٠٢ وقد جاء في الشعر حسنة وجهها ، شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك رديء .

(٧) قاله الشماخ بن ضرار وقد مرت ترجمته صفحة ٦٤٥ .

(٨) البيت في ديوانه ٣٠٨ وفي الكتاب ١ / ١٠٢ وفي الصاحبي ١٧٩ وفي أمالي المرتضي ٣٠ / ٢ وفي المقرب ١ / ١٤١ وفي الخصائص ٢ / ٤٢٠ وفي العيني ٣ / ٥٨٧ وفي الخزانة ٤ / ٢٩٣ .

اللغة : ربيعهما : الربع الدار والنزل ، والضمير يعود إلى الدمتين في قوله قبل :

أمن دمتين عرس الركب فيهما . بحقل الرخاسي قد أتى لبلاهما

جارتا : فاعل أقامت ، الصفا : الصخر الأملس ، والمقصود الاثفيتان ، كميّتا : مثنى كميّة وهي الحمرة الشديدة المائلة إلى السواد ، والأعالي : أعالي الجارتين ، جوتتا : تثنية جونة ، وهي السوداء ، مصطلاهما : مكان الصلاء أي الاحتراق بالنار .

الشاهد قوله : جوتتا مصطلاهما ، فإن سيبويه استشهد به على أنه مثل زيد حسن وجهه حيث أضاف ( جوتتا ) إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضميرها .

وكذا ما هو في حكم المضاف إلى ذلك الضمير كقوله<sup>(١)</sup> :

٣٠١- رَحِيبٌ قَطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ<sup>(٢)</sup>

إذا حذفت التنوين من رحيب ، ومثل هذا جائز مطلقاً عند الكوفيين<sup>(٣)</sup> .

وقال المبرد : الضمير ( الذي )<sup>(٤)</sup> في مصطلهما للأعالي ، لأن المعنى كميتا الأعلىين<sup>(٥)</sup> .

فيكون مثل « حسنٌ وجه الأخ جميلٌ فعله » .

وقد يجيء في باب الصفة المشبهة علّة استقباحهم لمثل زيدٌ حسنٌ وجهه بالإضافة<sup>(٦)</sup> .

والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيبٌ بالتنوين .

(١) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، اتخذه عمرو بن هند في ندمائه ، ثم أرسله إلى عامله على البحرين بكتاب يأمره فيه بقتله ، لأبيات بلغ الملك أن طرفة هجاه بها فقتله شاباً عام ٦٠ ق هـ وعمره ٢٠ أو ٢٦ سنة ( الأعلام ٣ / ٣٢٤ ) .

(٢) البيت في ديوان طرفة ٣٠ وفي شرح القصائد السبع الطوال ١٨٩ وفي المحتسب ١ / ١٨٣ وفي اللسان ( قطب ) وفي الخزنة ٤ / ٣٠٣ .

اللفظة : رحيب : من الرحب وهو السعة ، قَطَابُ الجيب : مجتمعه وهو مخرج الرأس من الثوب ، والمراد أن القينة المذكورة في قوله قبله :

نداماي بيضٌ كالنجوم وقينةٌ تروح علينا بين بُردٍ ومُجَسِّدٍ  
كانت توسع قطاب جيها ، ليلدو صدرها فيُنظَرُ إليه ويتلذذ به ، بجس الندامي : بتلمسهم الجارية . بضة : بيضاء ناعمة البدن رقيقة الجلد ، المتجرد : ما ستر من جسمها عند تجريد الثياب عنه . ( الخزنة ٤ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ ) .  
الشاهد قوله : رحيبٌ قطاب ، حيث روي بالإضافة رحيب إلى قطاب ، وهي إضافة قبيحة بمنزلة الإضافة في نحو حسنة وجهها ، وروي بتنوين رحيب وهو الصحيح .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) تكملة من ط .

(٥) لم أجد رأي المبرد هذا ولا البيت الشاهد في المقتضب ولا في الكامل . وذكره أبو علي الفارسي في المسائل المشككة ( البغداديات ) ١٣٨ ، ١٣٩ ثم قال : ولست أعرف من قائل هذا القول .

ونقل البغدادي في الخزنة ٤ / ٣٠٢ ، ٣٠٣ عن ابن السراج في الأصول أنه قال : وقال غيره - يعني غير سيبويه ، ثم ذكر هذا الرأي ، ثم قال البغدادي : فقد بان لك مما نقلنا عنهم ، وهم أربابُ النقد في هذا العلم أن الرأى على سيبويه ليس المبرد .. والشارح المحقق قال هو المبرد ، وفوق كل ذي علم عليم . والله أعلم .

(٦) انظر ط ٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

وإن ولي المجردة ضميرٌ بارزٌ هو فاعلُها وجب إضافتها إليه نحو زيد حسنُ الغلامِ  
كريمُه ، خلافاً للكسائي<sup>(١)</sup> - على ما نقل عنه ابنُ مالك<sup>(٢)</sup> - .

ولعله يجوزُ النصبُ فيه تشبيهاً بالمفعول ، كما في حسن الوجه ، ويحذفُ التنوينُ  
والنونين للمعاقبة لا للإضافة - كما ذكرنا من مذهب الأَخفش وهشام<sup>(٣)</sup> ( في اسم  
الفاعل المجرد )<sup>(٤)</sup> .

وإن ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوعٌ بها ، فإن أضفتها إليه وجب أن يكون ذا  
( لام )<sup>(٥)</sup> بدرجة أو درجات ، نحو الحسن وجه أبي الغلام ، إذ لا يجوز الحسنُ وجهه ،  
ولا الحسنُ وجهه - لما يجيء في باب الصفة المشبهة<sup>(٦)</sup> - .

وجوز ابنُ مالك أن يكون مضافاً إلى ضمير المعرّف باللام نحو الحسن الأخ والجميل  
وجه غلامه<sup>(٦)</sup> .

وليس بوجه ، إذ ليس في الإضافة - إذن - تخفيفٌ ، وأيضاً يلزم تجويزُ الحسنِ  
الغلامِ والجميله ، ولا يجوز - اتفاقاً - .

بلى ، القياسُ جوازُ إضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى أو المجموع إلى أي ضمير كان ،  
وإلى المضاف إلى الضمير ، لحصول التخفيف بحذف النون ، كقولك : مررت بالرجلين  
الحسنين غلامهما والجميليه ، وكذا بالرجال الحسنين الغلام والجميلين وجهه .

---

(١) في التسهيل ١٣٩ - ١٤٠ وعملها - يعني عمل الصفة المشبهة - في الضمير جرّ بالإضافة إن باشرته وخلت  
من ال ، ونصبٌ على التشبيه بالمفعول به إن فصلت أو قرنت بال ، ويجوز النصب مع المباشرة والخلو وفقاً للكسائي .

(٢) التسهيل ١٣٧ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ت : اللام .

(٥) ذكر الرضي في سبب امتناعها في الجزء الثاني صفحة ٢٠٧ أنها في الحسن الوجه لم تفد الإضافة فيه حَقَّةً ، والمطلوب  
من الإضافة اللفظية ذلك ، أما في الحسن وجه فإنها وإن أفادت التخفيف بحذف الضمير لكنها فرع المحضة فلا أقل  
من أن لا تكون على ضد ما هي عليه وهو تعريفُ المضاف وتذكيرُ المضاف إليه .

(٦) شرح ابن مالك للكافية الشافية ١٠٦٠ .

ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيدٌ شرح<sup>(١)</sup> - إن شاء الله تعالى - .  
ولا تضاف الصفة إلى مرفوع بها غير سببي نحو قولك: مررت برجل طيب في داره  
نومك ، لثلا تبقى الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر - كما ذكرنا في اسمى الفاعل  
والمفعول<sup>(٢)</sup> - .

قوله : المائة الهجان .

أي مائة الناقة ، والهجان : البيض ، يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك - على ما  
يجيء في باب الجمع<sup>(٣)</sup> - .

قوله : وعبيدها .

أي العبد الذي يرعاه ، وتما البيت : عودًا تُزجى خَلْفَهَا أطفالها .  
العود جمع عائذة ، وهي الحديثة التناج ، وزجى أي ساق .

---

(١) انظر ط ٢٠٥ - ٢١٠ .

(٢) صفحة ٨٩٦ .

(٣) شرح الرضي للشافية ٢ / ١٣٥ - ١٣٦ .

## إضافة الصفة إلى الموصوف

قوله : ولا يضاف موصوفٌ إلى صفته ، ولا صفةٌ إلى موصوفها ، ونحوُ مسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وصلاة الأولى ، وبقلة الحمقاء متأوّل ، ومثلُ جرد قطيفة ، وأخلاق ثيابٍ متأوّل ، ولا يضاف اسمٌ مماثلٌ للمضاف إليه في العموم والخصوص ، كليث وأسد ، وحَسْ ومنع ، لعدم الفائدة ، بخلاف كلّ الدراهم ، وعين الشيء ، فإنه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأوّل .

اعلم أن الاسمين الجائزَ إطلاقهما على شيء واحد على ضربين : إما أن يكون في أحدهما زيادةُ فائدة ، كالصفة والموصوف ، والاسم والمسمى والعام والخاص ، أو لا يكون . والأول على ضربين : إما أن تجوز إضافة أحدهما إلى الآخر - اتفاقاً - كالمسمى إلى الاسم ، والعام إلى الخاص ، أو يجوز على الخلاف كالصفة إلى الموصوف ، وعلى العكس .

والمتفق على جواز إضافة أحدهما إلى الآخر إما أن يحتاج (١) إلى التأويل أو لا يحتاج .

فالذي ( لا ) (٢) يحتاج إلى التأويل العام - غير لفظي الحي والاسم - إذا أضيف إلى الخاص ، نحو كل الدراهم ، وعين زيد ، وطور سيناء ، ويوم الأحد ، وكتاب (المفصل) (٣) ، وبلد بغداد ، ونحو ذلك .

(١) تكملة من ط .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) في ص : سيبويه .

وإنما جاز ذلك لحصول ( التخصيص )<sup>(١)</sup> في ذلك العام من ذلك الخاص .  
ولا ينعكس الأمر أي لا يضاف الخاصُّ إلى العام المبهم لتحصيل الإبهام ، فلا يقال -  
مثلا - زيدٌ نفس ، لأن المعلوم بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الإبهام .  
والذي يحتاج إلى التأويل المسمَّى المضاف إلى الاسم ، كالاسم المضاف إلى لقبه<sup>(٢)</sup> ،  
نحو سعيد كُرزي ، ونحو ذا وذات مضافين إلى المقصود بالنسبة ، نحو ذا صباح وذات يوم ،  
وكذا لفظُ الاسم المضاف إلى المقصود بالنسبة ، كاسم السلام واسم الشيب ، ولفظ  
الحي مضافاً إلى ماهو المقصود بالنسبة نحو قالهن حيّ رباح<sup>(٣)</sup> .

وأما الاسم المضاف إلى اللقب فنقول :

إذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب ، لأنه أبينُّ وأشهر من الاسم - كما  
يجيء في باب العلم<sup>(٤)</sup> - ويجيء هناك أنه يجوز نصبُ اللقب المؤخر ورفعُه على القطع -  
سواء كانا مفردين أو مضافين أو أحدهما مفردا دون الآخر - وأنه إن كانا مفردين أو أولهما  
جاز إضافة الاسم إلى اللقب - أيضا - وهو الأكثر<sup>(٥)</sup> .

وظاهر كلام البصريين أنك إذا لم تقطع الثاني - رفعا أو نصبا - وجب إضافة الأول  
إليه<sup>(٥)</sup> .

وقد أجاز الزجاج والفراء<sup>(٦)</sup> الإتيان أيضا على أنه عطف بيان ، وهو الظاهر ،  
نحو جاءني قيسٌ قفّة .

وإن كانا مضافين أو أولهما لم تجز الإضافة ، بل يجب إما القطع لتضمن اللقب مدحا  
أو ذما ، أو الإتيان على أن الثاني عطف بيان لأنه أشهر .

(١) في ت : التخفيف .

(٢) لعل الصواب : والاسم المضاف إلى لقبه .

(٣) نقل البغدادي في الخزانة ٣٢٣ / ٤ عن أبي علي في الإيضاح الشعري أنه قال : حكى أبو الحسن الأخفش في  
آيات أنه سمع من يقول فيها : قالهن حيّ رباح .

(٤) ط ١٣٩ / ٢ .

(٥) قال سيويي في الكتاب ٤٩ / ٢ إذا لقيت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمر ويونس والخليل ،  
وذلك قولك : هذا سعيد كُرزي .. إلخ .

(٦) نسبته ابن مالك في شرح الكافية الشافية إلى الكوفيين صفحة ٢٥٠ .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن تأويل نحو سعيد كرز أن يقال : المراد بالمضاف الذات ، وبالمضاف إليه اللفظ ، وذلك أنه كما يطلق اللفظ ، ويراد به مدلوله ، يطلق أيضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال ، تقول مثلا جاءني زيد والمراد المدلول ، وتكلمت بزيد والمراد اللفظ . فمعنى جاءني سعيد كرز أى ملقب هذا اللقب ، ولا ينعكس التأويل ، أي لا يقال : إن الأول دال والثاني مدلول ، حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى ، لأنهم ينسبون إلى الأول مالا يصح نسبته إلى الألفاظ ، نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز .

فإن قلت : فلم لم تقدّموا اللقب مضافا إلى الاسم أو غير مضاف ؟

قلت : قد تقدم أن المقصود ذكرهما معاً ، ولو قدم اللقب لأغنى عن الاسم ، إذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات أو يذم ، فالذات باللقب أشهر منها بالاسم .

وأما ذا وذات وما تصرف منهما إذا أضيفت إلى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور ، إذ معنى جئت ذا صباح ، أي وقتاً صاحب هذا الاسم ، فذا من الأسماء الستة ، وهو صفة موصوف محذوف ، وكذا جئت ذات يوم أي مدة صاحبة هذا الاسم .

واختصاص ذا بالبعض ، وذات بالبعض الآخر يحتاج إلى سماع .

وأما ذا صبح وذا غبوق فليس من هذا الباب ، لأن الصبوح والغبوق ليسا زمانين ، بل ما يشرب فيهما ، فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب ، فلم يضاف المسمى إلى اسمه وقوله<sup>(١)</sup> :

٣٠٢- إليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازغ من قلبي ظمأ وألب<sup>(٢)</sup>  
أي أصحاب هذا الاسم .

(١) قاله الكميّ بن زيد الأسدي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٥ .

(٢) البيت في ديوان الكميّ ١٠٢/١ وفي الخصائص ٢٧/٣ وفي المحتسب ٣٤٧/١ وفي ابن عيش ١٢/٣ وفي اللسان ( لب ) وفي الخصائص ٣٠٧/٤ .

اللغة : نوازغ : جمع نزع وهي الرغبة المُلحّة ، ألب : جمع لب ، وهو العقل .  
الشاهد قوله : ذوي آل النبي فإن الإضافة فيه من إضافة المسمى إلى الاسم ، وليس قوله : ذوي زائدا . وقد قدره الرضي بـ ( أصحاب هذا الاسم ) .



وجاءني ذوا سيبويه أي صاحباً هذا الاسم - كما يجيء في باب الجمع<sup>(١)</sup> - .

وأما قولهم آل حمّ آل (مرامر)<sup>(٢)</sup> في السور فليس من هذا الباب ، إذ معناه السور المنسوبة إلى هذا اللفظ ، كما أن آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة إلى موسى .

وأما « حي » في نحو قولهم : هذا حيّ زيد فتأويله شخصه الحي ، فكأنك قلت : « شخص زيد » ، فهذا من باب إضافة العام إلى الخاص ، ( وإنما ذكروا لفظ حيّ مبالغةً وتأكيذاً )<sup>(٣)</sup> فمعنى هذا حيّ زيد أي ( المشار إليه )<sup>(٤)</sup> عينه وذاته لا غيره ، وإنما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلاً في باب المبالغة ، فإذا قلت : فعله حيّ زيد فكأنك قلت : فعله هو بنفسه وهو حيّ موجود ، لا أنه نُسِبَ إليه الفعل وهو معدوم . وهذا حيّ زيد أي هو هو بعينه حياً قائماً لا ريب فيه ، ثم صار يستعمل في التأكيد بمعنى ذاته وعينه ، وإن كان ( المشار إليه )<sup>(٥)</sup> ميتاً قال<sup>(٦)</sup> :

٣٠٣- ألا قبح الإله بني زيادٍ وحيّ أبيهم قبح الحمار<sup>(٧)</sup>

وقال<sup>(٨)</sup> :

(١) ط ١٨٦ / ٢ .

(٢) في جـ وهامش رقم ٣ من ط ٣٨٦ / ١ : الر ، والمقصود بآل مرامر آل المر ، والله أعلم .

(٣) ساقط من ص .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) تكملة من ط .

(٦) قائله يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري أبو عثمان ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، وهو شاعر غزل ، وفد على عبد الملك بن مروان فأكرمه ، وصحب عباد بن زياد بن أبيه زمناً ولم يظفر بخيره فهجاه ، فسجنه ثم رق له وأخرجه ، توفي سنة ٦٩ هـ ( الأعلام ٩ / ٢٣٥ ) .

(٧) البيت في ديوان يزيد ١٤٣ وفي المحتسب ١ / ٣٤٧ وفي الخصائص ٣ / ٢٨ . وفي اللسان ( حي ) وفي الخزنة ٤ / ٣٢٠ .

اللغة : قبح الإله : في الخزنة ٤ / ٣٢٣ دعائية يقال : قبحه الله يقبحه ، أي نحاه عن الخير .

الشاهد قوله : حيّ أبيهم ، حيث استعمل حي هنا بمعنى عين أو ذات للتأكيد مع أن لفظ حيّ ضد الميت ، وأبوهم هنا ميت .

قال البغدادي في الخزنة ٤ / ٣٢٠ ، ٣٢١ ما ملخصه : إن الشارح فهم أن أباهم ميت فبنى كلامه عليه ، وإلا فلم يقل به أحد ، ثم نقل عن ابن السكيت في كتاب المذكر والمؤنث بأن مثل هذا لا يقال إلا والمضاف إليه حيّ موجود ، ونقل ذلك أيضاً عن ابن جني في المحتسب والخصائص .

(٨) قائله جبار بن سلمى بن مالك من بني عامر بن صعصعة وهو جاهلي ، ( الخزنة ٤ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ ) .

٣٠٤- يَأْقُرُ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خَوِيلِدٍ      قد كنت خائفه على الإحماق<sup>(١)</sup>  
وقد حكم بعض النحاة بإلغاء كلمة حيّ وزيادته ، في مثل ( هذا )<sup>(٢)</sup> الموضع المذكور<sup>(٣)</sup> ، كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله<sup>(٤)</sup> :

٣٠٥- إلى الحول ثم اسم السلام عليكما      ومن يئيك حولاً كاملاً فقد اعتذر<sup>(٥)</sup>  
وفي قوله :

٣٠٦- تداعين باسم الشيب في مثلّم      جوائبه من بصره وسلام<sup>(٦)</sup>  
وفي قوله<sup>(٧)</sup> :

٣٠٧- لا ينعش الطرف إلا ما تحوّه      داعٍ يناديه باسم الماء مغموم<sup>(٨)</sup>

---

(١) البيت في نوادر أبي زيد ١٦١ وفي الخصائص ٢٨/٣ وفي ابن يعيش ١٣/٣ وفي المقرّب ٢١٣/١ وفي الخزانة ٣٣٤/٤ .

اللغة : قُرَ : مرخم قرة ، الإحماق مصدر أحمق الرجل ، إذا وَلَدَ له وَلَدٌ أحمق .  
الشاهد : استشهد به الرضي على أن حيّ هنا مستعمل للتأكيد بمعنى عين أو ذات ، وقد بناء على ما فهمه من أن أباه ميت .

نقل البغدادي في الخزانة ٣٣٤/٤ عن أبي علي في الإيضاح الشعري أن لفظ حي في هذه الشواهد زائد .  
(٢) ساقط من ص .

(٣) نسب البغدادي في الخزانة ٣٢٢/٤ و ٣٣٤ هذا القول إلى أبي علي وصاحب اللبّ والزخشري والمظفري .  
(٤) قائله لبيد بن ربيعة العامري ، وقد مرت ترجمته صفحة ٦٤٤ .

(٥) البيت في ديوان لبيد ٧٩ وفي مجاز القرآن ١٦/١ وفي الخصائص ٢٩/٣ وفي المنصف ١٣٥/٣ وفي ابن يعيش ١٤/٣ وفي المقرّب ٢١٣/١ وفي العيني ٣٧٥/٣ والخزانة ٣٣٧/٤ . قال البغدادي ٣٣٩/٤ : المراد من قوله :  
ثم اسم السلام عليكما : الكناية عن الأمر بترك ما كان أمره ما .. وقيل المعنى : ثم حفظ الله عليكما . كما يقال للشيء المعجب : اسم الله عليك .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن لفظ اسم زائد عند بعض النحاة . وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٦/١ :  
بسم الله ، إنما هو بالله ، لأن اسم الشيء هو الشيء بعينه قال لبيد ، ثم ذكر الشاهد هذا .

(٦) سبق تخريجه تحت رقم ٨ صفحة ٥٩ ، وأعاده البغدادي هنا برقم ٣٠٦ واستشهد به الشارح هنا على أن لفظ اسم زائد ، قال البغدادي ٣٤٣/٤ ما ملخصه : قال الشلوين في حاشيته على الفصل : ردّ هذا بعض المتأخرين بسبب وجود ( ال ) في الشيب ، ورد عليه البغدادي بأنها زيدت للحكاية ، وأن الصاغاني قال : الشيب حكاية أصوات مشافر الإبل .

(٧) قائله ذو الرمة وقد مرت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٨) البيت في ديوان ذي الرمة ٣٩٠ وفي الخصائص ٢٩/٣ وفي ابن يعيش ١٤/٣ وفي إصلاح المنطق ٢٧٣ وفي الضرائر الشعرية ٨٢ وفي الخزانة ٣٤٤/٤ .

وبإلغاء لفظ المقام في قول الشماخ<sup>(١)</sup> :

٣٠٨- ذَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذُّبِّ كَالرُّجُلِ اللَّعِينِ<sup>(٢)</sup>

والحق أن الاسم في المواضع المذكورة له معنى ، فقوله اسم السلام أي لفظه الدال عليه وكلمته ، يعني سلام عليكم ، واسم الماء واسم الشيب أي صوت الماء وصوت الشيب ، إذ الاسم هو اللفظ والصوت ، والمسئى هو مدلول اللفظ والصوت .

والدليل على أن زيادة الاسم في مثله للتنصيص على أن المراد هو اللفظ لا المدلول أنهم لا يقولون : ( جاءني )<sup>(٣)</sup> اسم زيد بزيادة ( اسم )<sup>(٤)</sup> ، بل لا يكون لفظ الاسم المحكوم بزيادته إلا مع ما يتعلق باللفظ ، نحو تداعين ويناديه ، فاسم السلام من باب عين زيد ، لأن السلام لفظ ، وكذا اسم الماء واسم الشيب ، أي صوت الماء الشيب ، فإن الماء والشيب صوتان .

= اللغة : ينشئ : يرفع وزنا ومعنى ، وفاعله يعود على ساجي الطرف في قوله قبل :

كَأَنَّمَا أَثْمُ سَاجِي الطَّرَفِ أَخَذَلَهَا مَسْتَوْدَعٌ خَمَرَ الْوَعَسَاءِ مَرْخُومٌ

ومعنى هذا البيت كأن خرقاء أم غزال ساج طرفه ، الطرف : النظر يصفه بكثرة النوم ، تخونه : تعهده ، مغموم : بغام الناقة صوت لا تفصح به ، قال الأصمعي : مغموم مردود إلى الصوت .. أشار بهذا إلى أنه صفة داع ، بمعنى أنه يجيبه ولده بماء ماء أيضا .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن لفظ اسم هنا مقحم .

قال البغدادي ٣٤٤/٤ : وزيادة الاسم هنا لا تنجيه ، لأن الداعي هنا هو الظبية وإنما دعت ولدها بقولها ماء ماء ، فلو كان على إقحام الاسم لقاتل باسم ماء ماء ، والماء بالآلف واللام ليس إلا الماء المشروب ، فكيف يريد حكاية صوتها .

ثم ذكر أن الشاعر العزّ في إيقاع الاشتراك اللفظي بين لفظ الماء وصوتها وذكر أن هذا الكلام أخذه الشلوين عن أبي علي الفارسي .

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٦٤٥ .

(٢) البيت في ديوانه ٣٢١ وفي المختص ١٠٩/١ وفي الفاخر ٧ وفي تفسير الطبري ٣٠٨/١ وفي تفسير القرطبي

٢٥/٢ وفي ابن عيش ١٣/٣ وفي جهمرة أشعار العرب ٢٨ وفي الخزانة ٣٤٧/٤ .

اللغة : ذعرت : خوفت ونفرت ، القطا : جمع قطاة وهي أهدى الطير ، اللعين : المطرود المنفي ، والباء في به تعود إلى الماء المذكور في قوله قبله :

وماء قد وردت لوصول أروى عليه الطير كالورق اللجين

الشاهد : أنشدته الرضي على أن لفظ مقام في البيت ملغى ، وأن المراد نفي الذب .

(٣) تكملة في ط .

(٤) في ت : الاسم . والأحسن ما أثبتته .

وأما قوله : مقام الذئب ، فهو من باب الكنايات ، تقول : مكائك مني بعيد ، أي أنت مني بعيد ، لأن من بعد مكانه فقد بُعد هو ، وإذا بُعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذي هو فيه .

والمختلَف في جواز إضافة أحدهما إلى الآخر الموصوف وصفته .

فالكوفيون جَوَّزوا إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس ، استشهادهما للأول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي ، وللثاني ، بنحو جَرَد قطيفة وأخلاق ثياب ، وقالوا : إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين ، كما في جَرَد قطيفة ، أو بحذف اللام كمسجد الجامع ، إذ أصلهما قطيفة جَرَد والمسجد الجامع<sup>(١)</sup> .

وهذه الإضافة ليست كإضافة الصفة إلى معمولها عندهم ، إذ ذاك ( لا )<sup>(٢)</sup> ( يخصص ولا يعرف بخلاف هذا )<sup>(٣)</sup> ، فإن الأول ههنا هو الثاني من حيث المعنى ، لأنهما موصوف وصفة ، فتخصص الثاني وتعرفه ( يخصص الأول ويعرفه )<sup>(٤)</sup> .

وأما نحو حسن الوجه ، فالحسن - وإن كان هو الوجه معنى - إلا أنك جعلته لغيره في الظاهر ، بسبب الضمير المستتر فيه الراجع إلى غيره ، فبعدته في اللفظ عن المجرور به غاية التباعد .

فعلى هذا تقول : هذا مسجد الجامع الطيب ، برفع الصفة .

والبصريون قالوا : لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف ولا العكس<sup>(٥)</sup> .

ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة إذا أريد الإضافة إليه نحو حسن الوجه - كما مر<sup>(٦)</sup> - وذلك لأن الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد ، فهو إضافة الشيء إلى نفسه .

(١) المسألة الحادية والستون من الإنصاف صفحة ٤٣٦ - ٤٣٨ .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) في ط : تخصص وتعرف بخلاف هذه ، وقال في الهامش تعليقة ٢ : وفي بعض النسخ : إذ تلك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه .

(٤) في ص : بتخصص الأول وتعرفه .

(٥) انظر الإنصاف ٤٣٦ - ٤٣٨ .

(٦) صفحة ٩١٢ .

ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين ، لأنهم يجوزون إضافة الشيء إلى نفسه مع اختلاف اللفظين - كما يجيء من مذهب الفراء<sup>(١)</sup> - .

(ولو لم يجوزوه أيضا لجاز هذا ؛ لأن في أحدهما زيادة فائدة ، كما في نفس زيد)<sup>(٢)</sup> .

وقال المصنف : لا يجوز ذلك ؛ لأن توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب<sup>(٣)</sup> .

وليس بشيء ، لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما ، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نُسلم له ، وهو موضع النزاع .

فعند البصريين نحو بقلّة الحمقاء كسيف شجاع ، أي المضاف إليه في الحقيقة هو موصوفٌ هذا المجرور ، (إلا أنه)<sup>(٤)</sup> حذف وأقيم صفته مقامه ، أي بقلّة الحبة الحمقاء .

وإنما نسبوها إلى الحمق لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الأقدام .  
ومسجدُ الوقت الجامع ، وذلك الوقت يوم الجمعة ، كأن هذا اليوم جامعٌ للناس في (مسجده للصلاة)<sup>(٥)</sup> .

وجانب المكان الغربي ، وصلاة الساعة الأولى ، أي أول ساعة بعد زوال الشمس .  
ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة ، لأن المعنى شيء جرد ، أي بال ،  
ثم حذف الموصوف ، وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين ، إذ الجرد يُحتمل أن يكون

(١) صفحة ٩٢٤ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) شرحه لكافيته ٥٣ ، وقد علل المنع بثلاث علل قال : لتعذر ذلك لفظا ومعنى ، أما الأول فلو ذهبت تضيف الموصوف إلى صفته لكانت معرفا للشيء بغير ما لم تقصد به الذات .. وأيضا فإن كونه صفة يقتضي له حكم التبعية ، وكونه مضافا إليه يقتضي له حكم المقصود بالنسبة ، فكيف يكون الشيء تبعا غير تبع ، وأيضا فإن الصفة تقتضي بأن تكون بإعراب الموصوف .. إلخ .

(٤) في ط : لأنه ، والعبارة ساقطة من ص .

(٥) في ص : مسجد للصلاة .

من القطيفة ومن غيرها ، كما كان خاتم محتَمِلاً أن يكون من الفضة ، ومن ( غيرها )<sup>(١)</sup> فالإضافة بمعنى من .

ويجوز عندي أن تكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طور سيناء ، وذلك بأن يُجْعَلَ الجامع مسجداً مخصوصاً ، والغربي جانباً مخصوصاً ، والأولى صلاة مخصوصة ، والحمقاء بقلّة مخصوصة ، فهي من الصفات الغالبة ، ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة إلى هذه المختصة ، لفائدة التخصيص ، فتكون صلاة الأولى كصلاة الـ ( الوتر )<sup>(٢)</sup> ، وبقلة الحمقاء كبقلة الكُزْبُرَةِ ، وجانب الغربي كجانب اليمين<sup>(٣)</sup> .

أما الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة كشحط<sup>(٤)</sup> النوى ، وليث أسد ، فالفراء يميز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف ، قال : إن العرب تميز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان<sup>(٥)</sup> كقوله<sup>(٦)</sup> :

٣٠٩ - فقلتُ انجُوا عنها نَجَا الجِلْدِ إنه سِرَضِيكَمَا منها سَنَامٌ وَغَارِبُهُ<sup>(٧)</sup>

(١) في ط : غير .

(٢) في ج و ط : الوتيرة .

(٣) لعل هذا مما انفرد به الرضي .

(٤) الشحط والشحط : البعد .

(٥) في معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٠ وقوله : ﴿ وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ ﴾ الأنعام ٣٢ ... فجعلت الدار ههنا اسماً وجعلت الآخرة من صفتها ، ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ والحق هو اليقين . وانظر ٢ / ٥٥ ، ٥٦ و ٢٨٦ و ٣ / ٤١ و ٧٦ و ١٠٩ .

(٦) ينسب البيت إلى أبي القمّر الكلابي ، وإلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ( الخزاعة ٤ / ٣٦٠ ) .

(٧) البيت في المقصور والممدود لابن دريد ٢٩ وفي العيني ٣ / ٣٧٣ وفي شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٢٤٣ وفي الخزاعة ٤ / ٣٥٨ .

اللغة : النَّجَا : قيل مقصور من قولك : نجوت جلد البعير ، وأنجيتّه ، إذا سلخته ، وعن القالي : النَّجَا : ما سلخته عن الشاة والبعير . غاربه : الغارب ما بين السنام والعنق .

الشاهد : أنشده الرضي شاهداً على ما يراه الفراء من جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان .. ونقل البغدادي عن ابن السرياني أنه قال : يزيد قشراً عنها لحمها وشحمها كما يُقَشَّرُ الجِلْد .. ثم قال : ويؤخذ من هذا التفسير أن النجا هنا اسم مصدر بمعنى النَّجُو منصوب على أنه مفعول مطلق وليس اسماً للجلد ، فلا يكون كما قاله الفراء .

والنجا هو الجلد .

والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه ، كما في نهج البلاغة ( لَسَخَ الرجاء منهم شَفَقَاتٍ وَجِلِهِمْ )<sup>(١)</sup> وقوله : ( وسكائك الهواء ورخاء الدعة )<sup>(٢)</sup> .

ولو قلنا : إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة .  
ومما اختلف فيه هل إضافته محضة ( أو )<sup>(٣)</sup> لا على ما تقدم أفعل التفضيل فنقول :  
هو في حال الإضافة على ضربين ، أحدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التي دل عليها لفظ المضاف إليه ، وثانيهما لا يراد به ذلك - وقد يجيء ذكر أحكامه في بابه<sup>(٤)</sup> .

والمقصود ههنا ، أن إضافته بالمعنى الأول فيها الخلاف .

فعند ابن السراج<sup>(٥)</sup> وعبد القاهر<sup>(٦)</sup> وأبي علي<sup>(٧)</sup> والجزولي<sup>(٨)</sup> هي غير محضة ، لكونها بمعنى ( من ) والجار والمجرور في محل النصب بأنه مفعول أفعل ، كما لو ظهر من فإن الجار في قولك : أفضل من ( القوم )<sup>(٩)</sup> لا ابتداء الغاية ، والجار والمجرور مفعول أفضل ، فأفضل في أفضل القوم صفة مضافة إلى معمولها ، الذي هو المجرور بعده ( سواء انجر بمن ظاهرة أو مقدرة )<sup>(١٠)</sup> فهو كاسم فاعل مضاف إلى مفعوله نحو ضارب زيد .

(١) من كلام له في صفة الملائكة ، نهج البلاغة ١ / ١٩٥ قال : لم يستعظموا ما مضى من أعمالهم ولو استعظموا ذلك لنسخ الرجاء منهم شَفَقَاتٍ وَجِلِهِمْ .

(٢) في ط : ورخاء الدعة ، وسكائك الهواء . وسكائك الهواء مذكورة في نهج البلاغة ١ / ١٧ من خطبة له يذكر فيها ابتداء خلق السماء والأرض وخلق آدم . قال : ثم أنشأ سبحانه فتق الأجواء وشق الأرجاء ، وسكائك الهواء . قال المحقق : السكائك جمع سكاكة ، وهي أعلى الفضاء ، كما قالوا : ذؤ وذوائب .

(٣) في ط : أم ، ولا يميز البلاغيون مجيء أم بعد هل .

(٤) ط ٢ / ٢١٤ وما بعدها .

(٥) عندما تحدث ابن السراج عن ذلك في الأصول ٢ / ٧ و ٨ قال : فقولك : زيد أفضل منك ، وزيد أفضلكما في المعنى سواء ، إلا أنك إذا أتيت بمنك فزيد منفصل من فضله عليه ، وإذا أضفت فزيد بعض ممن فضله عليه .

(٦) المقتصد ٨٨٤ .

(٧) الإيضاح بشرح عبد القاهر ( المقتصد ٨٨٤ ) .

(٨) جمل الجزولي مما إضافته غير محضة إضافة أفعل إلى جنسه مراداً فيه معنى من ( المقدمة الجزولية ق ٢٩ ) .

(٩) ساقطة من ط .

(١٠) تكملة من ط .

ومعنى من الابتدائية في أفضل من القوم أنه ابتداءً زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل ، من مبدأ هو القوم ، بعد مشاركتهم له في أصل الفضل ، إلا أنه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة - كما يجيء في بابه<sup>(١)</sup> - لا يرفع فاعلا مظهرا إلا بشرائط - تأتي في بابه<sup>(٢)</sup> - ولا ينصب مفعولا صريحا ، ولا شبيه مفعول ، فلا يقال : أحسن الوجه ، بل يرفع مضمرا ، ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه ، وينصب التمييز الذي تنصبه الجوامد أيضا ، كما في عشرون درهما ، نحو ( أحسن )<sup>(٣)</sup> وجهًا .

ودليل تنكيره قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

٣١٠ - مَلِكٌ أَضْلَعُ الْبَرِيَّةَ لَا يُوْجِدُ فِيهَا لِمَا لَدَيْهِ كِفَاءً<sup>(٥)</sup>

( وقوله<sup>(٦)</sup> :

٣١١ - وَلَمْ أَرْ قَوْمًا مِثْلَنَا خَيْرَ قَوْمِهِمْ أَقْلَ بِهِ مِنَّا عَلَى قَوْمِهِمْ فَخْرًا )<sup>(٧)</sup>  
ومذهب سيويوه ، أن إضافة أفعل التفضيل حقيقية مطلقا<sup>(٨)</sup> .

(٢٠١) ط ٢ / ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٣) في ج : الحسن .

(٤) قاله الحارث بن حلزة الشكري ، وقد مرت ترجمته صفحة ٢٣١ .

(٥) البيت في شرح القصائد السبع الطوال ٤٧٦ وفي الخزانة ٤ / ٣٦١ .

اللغة : أضلع : أقوى وأشدُّ تحملا ، كفاء : مثل .

الشاهد : أنشده الرضي على أن أفعل إذا أضيف إلى ما هو بعض منه فإن إضافته لفظية بدليل هذا البيت . فإن « ملك » نكرة ، وقد وصف بأضلع البرية . قال البغدادي ٤ / ٣٦٣ - ٣٦٤ : وروي ملك أضرع البرية ، على أنه فعل ماض ، أي أذل البرية وقهرها .. وحيث لا شاهد فيه .

(٦) قاله زيادة بن زيد الحارثي ، من بني الحارث بن سعد أخو عذرة ، قال أبو رياش : هو زيادة بن زيد من سعد هذيم بن ليث ، وزيادة شاعر إسلامي في الدولة الأموية ، قتله ابن عمه هذبة بن حشترم ( الخزانة ٤ / ٣٦٦ ) .

(٧) البيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٢٤٤ وفي الخزانة ٤ / ٣٦٤ .

المعنى : قال البغدادي ٤ / ٣٦٥ : لا نبغي على قومنا ولا تنكير عليهم ، بل نعدهم أمثالنا ونظراءنا ، فنباسطهم ونوازنهم قولاً بقول وفعلًا بفعل .

الشاهد قوله : خير قومهم فإنه أضاف ( خير ) إلى قومهم ، ولم يستفد تعريفا ، لذا وصّف بها النكرة « قوما » ، ونقل البغدادي في الخزانة ٤ / ٣٦٤ عن الشلوين في حاشية المفصل أنك إن جعلت خيرا من الخير الذي هو ضد الشر لم يكن من هذا الباب ، قال : وجوز شراح الحماسة أن يكون خير قومهم بدلا من قوما . اهـ . وهذا الشاهد تكلمة من ج و ط .

(٨) الكتاب ١ / ١٠٥ .



وذلك أنه في حال الإضافة على ضربين :

أحدهما : أن يكون بعض المضاف إليه كأي ، فيدخل فيه دخول أي فيما أضيف إليه ، والمعنى : أن صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر ، المشتق هو منه ، على كل واحد واحد مما بقي بعده ، من أجزاء المضاف إليه ، فإن زيدا في قولك : زيد أظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي بعد زيد من أفراد الناس ، فالمعنى ( زيد )<sup>(١)</sup> بعضهم الرائد في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم بعده .

ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه ، لأنك لم تفضله على جميع أجزاء المضاف إليه بل على ما بقي من المضاف إليه بعد خروج هذا المفضل منه ، فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام ، كما في قولك بعض القوم وثلثهم وجزؤهم ، وأحدهم ، ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد أفضل عمرو ، كما يجوز زيد أفضل من عمرو ، ولو كان بتقدير من الميئنة - كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف إليه مطرداً على المضاف - كما ذكرنا في صدر هذا الباب<sup>(٢)</sup> - ولا يقع ( كما في نحو )<sup>(٣)</sup> هذا أفضل القوم .

فإذا كان إضافته بهذا المعنى كإضافة بعض القوم ، فهو بتقدير اللام مثله ، فتكون محضة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ قَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقوله : أضلع البرية<sup>(٥)</sup> خبر مبتدأ محذوف ، أي هو أضلع البرية ( وخير قومهم<sup>(٦)</sup> نصيب على المدح )<sup>(٧)</sup> .

وثانيهما : ( أن يكون أقمل )<sup>(٨)</sup> مفضلاً على جميع أفرادها مطلقاً ، ثم نضيفه إلى شيء للتخصيص ، سواء كان ذلك الشيء مشتملاً على أمثال المفضل ، نحو زيد أفضل

(١) ساقطة من ط ومثبتة في هامشه .

(٢) صفحة ٨٨٠ .

(٣) في ت : نحو .

(٤) المؤمنون ١٤ ، واستشهد بها على اكتساب المضاف التعريف من المضاف إليه ، لوقوعه نعتاً للمعرفة .

(٥) في البيت المذكور صفحة ٩٢٦ وهو : مَلَكٌ أَضْلَعُ البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء .

(٦) في قول الشاعر :

ولم أرقونا مثلاً خير قومهم أقمل به منا على قومهم فخراً

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ط : أن أقمل يكون ، وفي ص : أن يكون مفضلاً .

إخوته ، أو لم يكن نحو زيد أفضل بغداداً ، أي أفضل أفراد نوع الإنسان ، وله اختصاصٌ ببغداد ، فالإضافة فيه لأجل التخصيص ، كما في غلام زيد ومصارع مصر ، لا لتفضيله على أجزاء المضاف إليه .

فهذه الإضافة محضة اتفاقاً بمعنى اللام .

ثم نقول : ( أفعل )<sup>(١)</sup> بالمعنى الأول إما أن تضيفه إلى المعرفة ( أو النكرة ، فإن أضفته إلى المعرفة )<sup>(٢)</sup> لم يجوز أن تكون مفردة ، نحو « أفضل الرجل ، وأفضل زيد ، إذ لا يمكن كونه بعض المضاف إليه ، بل ، إذا كان ذلك الواحد من أسماء الأجناس التي يقع مفردُها على القليل والكثير ، نحو البَرْنِي<sup>(٣)</sup> أطيب التمرِ جاز ، والرجل ليس جنساً بهذا المعنى ، فنقول : زيد أفضل الرجلين أي أحدهما المفضل على الآخر ، وأفضل الرجال ، أي أحدهم المفضل على كل واحد من الباقين .

وأما إذا أضفته إلى النكرة فيجوز إضافته إلى الواحد والمتنّى والمجموع ، نحو زيد أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجالٍ ، فيتطابقُ صاحبُ أفعل والمضافُ إليه أفراداً وتنشئةً وجمعاً ، ويجوزُ أفرادُ المضاف إليه ، وإن كان صاحبُ أفعل متنى أو مجموعاً قال تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وحكم أي في الإضافة حكمُ أفعل ، يعني أنك إذا أضفت أيّاً إلى المعرفة فلا بد أن يكون المضافُ إليه متنى أو مجموعاً ، وإذا أضفت إلى النكرة جاز كونُ المضاف إليه مفرداً أو متنى ومجموعاً .

والعلة في ذلك أن أيّاً - استفهاماً كان أو شرطاً أو موصولاً - موضوعٌ ليكون جزءاً من جملةٍ معينة بعده ، مجتمعةً منه ( ومن مثله ومن مثليه )<sup>(٥)</sup> ومن أمثاله ، وكذا أفعل المضاف بالمعنى الأول .

(١) في جـ و ط : أفضل .

(٢) ساقط من ص .

(٣) البرني : ضرب من التمر أصفر ملدور ، وهو أجود التمر ، واحدته بَرْنِيَّة ( اللسان ١٦ / ١٩٤ ) .

(٤) البقرة ٤١ .

(٥) تكملة من جـ و ص .

فقولنا : جزء من جملة يخرج نحو : الفرس أقره<sup>(١)</sup> البغال ، ويوسف أحسن إخوته ، فإنه لا يجوز مثله بالمعنى الأول ، إذ ليس جزءاً من جملة بعده .

وقولنا : معينة ليخرج نحو زيد أفضل رجلين أو رجال ، فإنه لا يجوز ، إذ لا فائدة في كونه أفضل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال ، وكذا يخرج نحو أي رجلين زيد وأي رجال هو ، فإنه لا يجوز ، إذ وَضَعَ أَيُّ للتعين ، وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة ؟

وقولنا : مجتمعة منه ومن أمثاله يخرج نحو وجه زيد أحسنه ، ونحو قولك : أي زيد أحسن أو وجهه أم يده أم رجله ؟ فإنه لا يجوز ؛ لأن زيدا لم يجتمع من الوجه وأمثاله ، وكذا لا يجوز أي بغداد أطيب ؟ أي ، أي دورها ؟ إلا أن يقدر المضاف ، أي أحسن أعضائه ، وأي أعضاء زيد ، وأي دور بغداد .

فأي ؛ موضوع لتعيين بعض من كل معين ، وأفعل - بالمعنى الأول - لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر أبعاضه .

فاذا تقرر هذا قلنا : لم يجوز زيد أفضل الرجل ، وأي الرجل هذا ؟ لأن الرجل ليس كلاً يشمل زيداً وغيره ، بخلاف قولك : البرني أطيب التمر ، وقولك : أي التمر هذا ، لكون التمر جنساً يقع على القليل والكثير .

وجاز أفضل الرجلين وأي الرجلين لكون المضاف فيهما ( بعضاً )<sup>(٢)</sup> من الجملة المعينة بعده ، وهي المثني . وكذا أفضل الرجال وأي الرجال ، سواء أردت بهذا الجمع معهودين معينين أو جنس الرجال ، إذ هو على كلا التقديرين جملة معينة .

ولما جاز أي رجل هو ، وأي رجلين هما ، وأي رجال هم ، مع أن المجرور في جميعها ليس - في الظاهر - جملة معينة كما شرطنا ؛ لأن المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعاً من المسؤول ومن أمثاله ، فتكون في الحقيقة ( جملة معينة )<sup>(٣)</sup>

(١) تقدم بيان معناه صفحة ٧١٤ .

(٢) في ط : بعضها ، والصواب ما أثبتته .

(٣) ساقطتان من ط .

منقسمة إلى المسؤول وأمثاله ، كما شرطنا - فمعنى أي رجل ، أي قسم من أقسام الرجال ، إذا قُسِّموا رجلا رجلا ، وأي رجلين ، أي أي قسم من أقسام هذا الجنس إذا قُسِّم رجلين رجلين ، وأي رجال ، أي أي قسم من أقسام هذا الجنس إذا صُنِّفوا رجلا رجلا .

وكذا في أفعل نحو زيد أفضل رجل ، أي أفضل أقسام هذا الجنس ، إذا كان كل قسم منه رجلا ، والزيدان أفضل رجلين ، أي أفضل أقسام هذا الجنس ، إذا كان كل قسم رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، أي أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كل قسم رجلا .

فأفعل سواء أضفته إلى المعرفة أو إلى النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من أجزاء ما بعده أفرادا أو تثنية أو جمعا ، فلهذا لم يجر الزيدان أفضل الرجلين ، لأن الرجلين ليس لهما أجزاء مثل الزيدين تثنية ، بل هو جزء واحد مثل الزيدين ، وجاز زيد أفضل الرجال أو الزيدان أو الزيدون أفضل الرجال ، لأن الرجال يصح تجزئتها رجلا رجلا كزيد ، ورجلين رجلين كالزيدين ، ورجالا رجلا كالزيدين .

ولا تظن أن صاحب أفعل التفضيل مفضل على مجموع أقسام المضاف إليه ، فتقول في زيد أفضل الرجال ، إنه أفضل من مجموع الرجال ، من حيث كونه مجموعا ، فإنه غلط ، بل معناه أنه أفضل من كل رجل ( رجل )<sup>(١)</sup> هو قسم من أقسام الرجال ، كما كان في النكرة سواء .

وكذا « أي » لتعيين قسم من أقسام المضاف إليه - معرفة كان أو نكرة - فلا يجوز أي الرجلين هذان ، إذ ليس للرجلين أقسام كل واحد منها مثنى حتى يُعَيَّن أحد تلك الأقسام .

ويجوز أي الرجال هذا ، وأي الرجال هذان ، أو هؤلاء ؛ لأن الرجال - كما قلنا - يصح تجزئتها أفرادا أو مثنيات أو جموعا .

(١) تكملة من ص وط .

فإن قيل : فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس بأحد أجزائه في النكرة حتى قلت :  
أفضل رجل وأفضل رجلين ، وأفضل رجال ، ولم يجز مثل ذلك في المعرفة .

قلت : لأن المنكر لا يختص في أصل وصفه بواحد بعينه ، فصح أن ( يعبر )<sup>(١)</sup> به  
عن كل واحدٍ واحدٍ على البدل ، إلى أن يفنى الجنس تحقيقاً ، بخلاف المعرفة ، فإنها  
لتخصيص بعض الأجزاء وتعيينه ، فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره ، وأُيِّ وأفعل لا  
يضافان إلا إلى جملة ذات أجزاء - كما قلنا<sup>(٢)</sup> - ولا يضافان إلى ما يكون تَجْزؤه  
بالسطف ، نحو أي زيد وعمرو ، ولا زيد أفضل زيد وعمرو .

فإن تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤول عنه في أي ، والمفضل في  
أفعل ، نحو زيد وهند أفضل رجل وامرأة ، وأُيِّ رجل وامرأة هذا وهذه .

وأما قولهم : أيّ وأيّك ، فالمراد به أيّنا ( لكنهم )<sup>(٣)</sup> قصدوا التنصيص على أن المراد  
المتكلم والمخاطب ، إذ كان لا يدل عليه الضمير في أيّنا ، فصرحوا بالضميرين ، فوجب  
إعادة « أيّ » رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه ، إذ لا يعطف على الضمير المجرور ،  
ولا يعطف الضمير المجرور على شيء إلا بإعادة الجار ، فتكرير « أيّ » للمحافظة على  
اللفظ لا المعنى ، كما في قولك : بيني وبينك ، مع أن مثل هذا لا يكون إلا في ضرورة  
الشعر قال<sup>(٤)</sup> :

٣١٢- فأَيّ ما وأَيّك كان شراً فقيّد إلى المُقامة لا يَرَاهَا<sup>(٥)</sup>

(١) في ط : يعتبر .

(٢) صفحة ٩٢٩ .

(٣) في ص : إلا أنهم .

(٤) قائله العباس بن مرداس وقد مرت ترجمته صفحة ١٠٥ .

(٥) البيت في الكتاب ١/ ٣٩٩ وفي مجاز القرآن ٢/ ٨١ و ١٠٢ وفي تفسير الطبري ١٩/ ٢١ وفي ابن يعيش ٢/ ١٣١ وفي المقرب ١/ ٢١٢ وفيه فإني ما وأيّك ، ولعله خطأ طباعي ، فإنه استشهد به لما ذكره الشارح وفي اللسان ( أيا ) ١٨/ ٥٩ وفي الخزنة ٤/ ٣٦٧ .

المخاطب في وأيّك هو خُفّاف بن ثدبة الصّحابي المذكور في قوله قبل :

ألا من مبلغ عني خُفّافاً الرُّكْبا بيتُ أهليك مُنتهاها

المُقامة : المجلس ، أراد الدعاء على من كان منهما شراً من الآخر بالعمى في الدنيا حتى يقاد إلى مجلسه .  
الشاهد : قوله : فأَيّ ما وأَيّك فإن القياس أن يقول فأَيّنا ، ولكنه قال هذا ضرورة .

وجاء مثله في الضرورة<sup>(١)</sup> :

٣١٣ - ... أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ<sup>(٢)</sup>

وَأَيُّ مَعْرَبٍ ، مع أن فيه إما معنى الشرط أو الاستفهام ، أو هو موصول للزومه للإضافة المرجحة لجانب الاسم المقتضية للإعراب .

ولا يحذف المضاف إليه إلا مع قيام قرينة تدل عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾<sup>(٣)</sup> أَيُّ أَيِّ اسْمٍ .

وتجريدتها من التاء مضافة إلى مؤنث أفصح من لحاق التاء - كما يجيء في الموصول<sup>(٤)</sup> - قال تعالى : ﴿ بَأْتَى أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾<sup>(٥)</sup> .

قوله : ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم .

أي لا يقال نحو : كُلُّ الْجَمِيعِ ولا جَمِيعُ الْكُلِّ ، فإنهما متاثران في العموم .

قوله : لَيْثٌ أَسَدٌ وَحَيْسٌ مَنَعٌ .

مثالان للخصوص : الأول<sup>(٦)</sup> عين والثاني<sup>(٧)</sup> معنى .

قوله : عين الشيء .

يريد بالشيء شيئاً معيناً ، كزيد وعمرو ، كما تقول : عين زيد ، وإلا فالشيءُ أعمُّ من العين .

---

(١) لم أعتد إلى قائله .

(٢) البيت يتامه :

يَارَبُّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ فَاصْبِرْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ

وهو في المقرب ٢١٢/١ وفي الجمع ١١٠/١ وفي الدرر ٨٠/١ وفي التصريح ٢٩٩/١ وفي الخزانة ٣٦٩/٤ يقول : يَارَبُّ مُوسَى أَتَيْنَاكَ أَظْلَمَ لِصَاحِبِهِ فَسَلَطَ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ .

الشاهد قوله : أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ ، فإن قياسه أن يقول : أَظْلَمْنَا وَلَكِنَّهُ أَنْشَدَهُ ، هكذا ضرورة .

(٣) الإسراء ١١٠ .

(٤) ط ٢/٤١ ونقل هناك عن الأندلسي أن التأنيث شاذ .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ .. وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ .. ﴾ الآية . لقمان ٣٤ .

(٦) يعني نحو : لَيْثٌ أَسَدٌ .

(٧) يعني نحو : حَيْسٌ مَنَعٌ .

وقد أخل المصنف ببعض أحكام الإضافة ، فلا بأس أن نذكرها .

أحدها : حذف المضاف إذا أُمن اللبس ، وجاء أيضا في الشعر مع اللبس قال<sup>(١)</sup> :

٣١٤ - فهل لَكُمْ (فيها)<sup>(٢)</sup> إِلَيَّ فَإِنِّي طيبٌ بما أَعْنَى النَّطَاسِيَّ حَذِيمًا<sup>(٣)</sup>  
أي ابن حذيم<sup>(٤)</sup> .

فإذا حذف فالأولى والأشهر قيام المضاف إليه ( مَقَامَ المضاف )<sup>(٥)</sup> في الإعراب ،  
كقوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

وقد يُترك - عند سيبويه<sup>(٧)</sup> - على إعرابه ، إن كان المضاف معطوفا على مثله ،  
مضافا إلى شيء كما يقال في المثل : ما كُلُّ سوداءَ تمرَّة ولا بيضاءَ شحمة<sup>(٨)</sup> ، أي ولا كُلُّ

(١) قائله أوسُ بن حجر بن عثَّاب ، قيل كان فحل مضر حتى نشأ النابغة زهير فأمحلاه ، قال أبو ذؤيب : كان  
أوس عاقلا في شعره ، كثير الوصف لمكارم الأخلاق ، وهو من أوصفهم للحمُر والسَّلاح .. وسبق إلى دقيق المعاني  
وإلى أمثال كثيرة ، وهو من تميم أسدي ( الشعر والشعراء ٢٠٢ - ٢٠٩ ) وفي الأعلام أنه توفي نحو ٢ ق هـ .  
(٢) في ص وط : فيما .

(٣) البيت في ديوانه ١١١ وفي جمهرة اللغة ٣/ ٥٠٣ وفي الخصائص ٢/ ٤٥٣ ، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور  
١٦٧ وفي المخصص ١٢/ ٣٢٧ وفي الفاخر ٩٣ وفي ابن يعيش ٣/ ٢٥ وفي الخزانة ٤/ ٣٧٠ وفي شرح شواهد الشافية  
١١٦ .

اللغة : أعنى أعجز وأتعب . النطاسي : التنطس المبالغة في التطهر ، وكل من أدق النظر في الأمور واستقصى علمها  
فهو منتطس ، ومنه قيل للمتطيب : نطيس ، حذيم : أراد به ابن حذيم الذي يضرب به المثل : أطب من ابن حذيم .  
الشاهد قوله : حذيمًا فإنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، مع وجود اللبس ، والمقصود ابن حذيم ،  
وهذا لضرورة الشعر .

(٤) هو طيب جاهلي من بني تيم الرِّباب ، يُقَلُّ عن ابن الأثير في المرصع قوله : ابن حذيم شاعر في قديم الدهر ،  
كان طبيبا حاذقا ، يضرب به المثل في الطب فيقال : أطب بالكَيِّ من ابن حذيم ( الأعلام ٢/ ١٨١ ) وانظر مجمع  
الأمثال ١/ ٤٤١ .

(٥) في ص : مقامه .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ يوسف ٨٢ .

(٧) الكتاب ١/ ٣٣ .

(٨) في المستقصى ٢/ ٣٢٨ : أول من قاله عامر بن دُهل .. وذلك أن أباه ذهلا هلك ، وترك عند أخيه قيس بن  
ثعلبة مالا ، فلما أدرك عامر وأخوه شيبان أتيا عمهما فوجداه قد أثوى المال ، أي أهلكه ، فوثب عامر عليه بخنقه ،  
فقال : يا ابن أخي دعني فإن الشَّعَّ متوأة - يعني إن لم أعطك مالك قتلتي ، فدعني أعطك مالك ولا أثوي نفسي ،  
فكف عنه ، وقال ذلك .. يضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم ، وفي مجمع الأمثال ٢/ ١٨١ - ٢٨٢ يضرب  
في موضع التهمة ، وانظر جمهرة الأمثال ٢/ ٢٨٧ .

بيضاء ، قال <sup>(١)</sup> : ولو لم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الأول لكان عطفاً على عاملين مختلفين <sup>(٢)</sup> . ولا يجوز عنده .

وعند غيره يجوز ذلك ، فلا يقدر مضافا .

وتقول : ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه ، وما مثل أخيك ولا أهلك ، يقولان ذلك ، أي ولا مثل أخيك ، ولا مثل أهلك .

قالوا : يجب إضمار المضاف ههنا ، فيكون مما حذف المضاف فيه ، وأبقى المضاف إليه على إعرابه ، وذلك لأن « أخيه » لو كان معطوفاً على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد ، بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ، ( وأيضاً لو كان معطوفاً عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المحرور بأجنبي ، وذلك لا يجوز - كما يجيء في باب العطف - ) <sup>(٣)</sup> .

ولو كان « أهلك » في المسألة الثانية عطفاً على أخيك لم تقل يقولان ، بل يقول . وأيضاً لو لم يقدر المضاف في المسألتين لكان الداخِلُ عليه « لا » الزيدة ( لتأكيد النفي ) <sup>(٤)</sup> معطوفاً على غير ما نسب إليه الحكم المنفي ، ولا يجوز ، لأنك تقول : ما جاءني زيد ولا عمرو ، ولا يجوز نحو : ما جاءني غلام زيد ولا عمرو - بجر عمرو - ( إذ ) <sup>(٥)</sup> المجيء منفيًا عن زيد بل عن غلامه .

وأجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بأن « مثل » ههنا كناية ، وليس بمقصود ، فكأنه معدوم ، يقال : مثلك لا يفعل هذا ، أي أنت ينبغي أن لا تفعل ، وذِكْرُ « المثل » كناية ، ولو كان مقصوداً لم يكن المخاطبُ مراداً ، وعند ذلك يفسد المعنى ، لأنه لا يمتنع حينئذ أن يكون المعنى مثلك لا يفعله وأنت تفعله ، كما تقول : أخوزيد لا يفعل هذا

(١) يعني سيبويه .

(٢) الكتاب ١ / ٣٣ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) ساقطتان من ج و ص .

(٥) في ط : وفي ض : فاِذْن ، ولعل الصواب ما أثبتته .



ولكن زيدٌ يفعلُه ، لما كان الأخُ مقصودا ، فكأنهم قالوا : ما عبدُ الله ولا أخوه ، وما أخوك ولا أبوك ، فلا تحيى الفسادات المذكورة<sup>(١)</sup> .

قال بعضهم : إن في هذا الجواب نظراً ، وذلك لأنه - وإن كان المثل مقحماً من حيث المعنى والمقصودُ هو المضافُ إليه - لكن المعاملة - لفظاً - مع هذا المضاف ، ألا ترى أنك لا تقول : مثلي لا أقول ، ومثلك لا تقول - بالتاء - ومثلكما لا تقولان ، ومثلكم لا تقولون .

أقول : أداءُ لفظِ المفرد معنى الثننى والمجموع غيرُ عزيز في كلامهم كأسماء الأجناس ، فإنه يصح إطلاقها على الثننى والمجموع ، وكذلك استعمالُ الجرد من علامة التأنيث مجرى المؤنث كثيرٌ .

فعلى هذا لا منع من ( اكتساء )<sup>(٢)</sup> المضاف معنى التأنيث والثنية والجمع من المضاف إليه ( إن حسن )<sup>(٣)</sup> الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف إليه .

أما التأنيث فكما مر من قوله :

مرُّ الليالي أسرع<sup>(٤)</sup> ( ٢٨٩ )

وأما الثنية فكقولك : ما مثل أخيك ولا أهلك يقولان ( ذاك )<sup>(٥)</sup> .

وأما الجمع فكقوله :

فماحبُّ الديار شغفنَ قلبي<sup>(٦)</sup> ( ولكن حبُّ مَنْ سَكَنَ الديارا )

---

(١) في الإيضاح في شرح الفصل لابن الحاجب ١/ ٤٢٧ : وأما استدلال سيبويه بقوله : ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه ، وأختها ، فعنه جوابان : أحدهما أنه قليل شاذ ، فلا وجه لحمل غيره عليه مما كثر وظهر ، والثاني أن قول العرب : مثلك لا يقول كذا إنما يعنون في الحقيقة المخاطب فكأنهم أرادوا أنت لا ينبغي لك أن تقول .. ثم ذكر كلاماً قريباً مما نقله عنه الشارح .

(٢) في ص : اكتساب .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) سبق تخريجه صفحة ٨٨٩ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٥) تكملة من ط .

(٦) سبق تخريجه صفحة ٨٩٠ واستشهد به هنا وهناك للغرض نفسه .

وأما أداء ألفاظ العيبة معنى الخطاب فلم يجيء إلا مع حرف الخطاب ، نحو : يازيدُ ، فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول - بالخطاب - كما جاز في المثني ، مثل أخيك وأبيك يقولان ، وفي التأنيث ، كقوله عليه الصلاة والسلام ، « مَا رَأَيْتُ مِثْلَ الْجَنَّةِ نَامَ طَالِبُهَا »<sup>(١)</sup> .

وقد يقوم المضاف إليه مقام المضاف في التذكير ، قال<sup>(٢)</sup> :

٣١٥- يسقون من ورد البريص عليهم بردى يُصَفَّقُ بالرحيق السلسل<sup>(٣)</sup>  
أي ماء بردى ، وهي نهر ، فقال : يصفق بالتذكير .

ويقوم مقامه في التأنيث أيضا ، نحو قُطِعَت السارقُ فاندملت . أي قطعَتْ يده . وفي العقل ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ، فَجَاءَهَا بَأْسُنَا نِيَّانًا أَوْهُمْ قَائِلُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> فقال : هم .

وقال الخليل : يقوم مقامه في التنكير إن كان معرفة أضيف إليها ، مثل ( كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله : فإذا له صوتٌ صوتٌ حمارٍ<sup>(٥)</sup> ، برفع صوت الثاني ، أي مثل صوت حمار ، فأجاز أن تقول : ( هذا )<sup>(٦)</sup> رجلٌ أخو زيدٍ أي مثل أخِي زيد<sup>(٨)</sup> .

(١) في صحيح الترمذي ٦٥ / ١٠ « ما رأيت مثل النار نام هاربها ولا مثل الجنة دام طالبا » ثم قال : هذا حديث إنما نعرفه من حديث يحيى بن عبيد الله ، ويحيى بن عبيد الله ضعيف عند أهل الحديث ، تكلم فيه شعبة . وفي تخريج أحاديث الرضي للبغدادى ق ٦ : كذا أخرجه الذيل في مسند الفردوس عن أبي هريرة وكذا أخرجه عنه الترمذي وضعفه ، وإبراهيم البيهقي .. وقد أدرجه علي رضي الله عنه في بعض خطبه .

(٢) قائله حسان بن ثابت رضي الله عنه وقد مرت ترجمته صفحة ١٥٧ وقد مدح بالقصيدة آل جفنة ملوك الشام . (٣) البيت في ديوانه ١٢٢ وفي طبقات فحول الشعراء ٢١٨ وفي ابن يعيش ٢٥ / ٣ وفي الكشف ٢١٦ / ١ وفي الهمع ٥١ / ٢ وفي الدرر ٦٤ / ٢ وفي الخزنة ٣٨١ / ٤ .

اللغة : البريص : موضع بالشام ، بردى : نهر بالشام ، يصفق : يحول من إناء إلى إناء ليتصفي والرحيق : الصافي من الخمر ، السلسل : السهل الانحدار السائغ الشراب .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه قد يقوم المضاف إليه مقام المضاف في التذكير ، فإن بردى من صيغ المؤنث ، وقد قال يصفق ولم يقل تصفق ، لأن المضاف المقدر « ماء » مذكّر .

(٤) الأعراف ٤ .

(٥) صفحة ٣٧٣ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ت وج و ص : نحو هذا .

(٨) في الكتاب ١ / ١٨١ : وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجل أخو زيد ، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد .

واستضعفه سبيويه ، وقال : لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل ، أي مثل الطويل ، وهو قبيحٌ جداً<sup>(١)</sup> .

(أما)<sup>(٢)</sup> قولهم : قضيةٌ ولا أباً حسنٍ لها فلجعل العلمَ المشتهرَ بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعونٍ موسى - كما ذكرنا في لا التبرئة<sup>(٣)</sup> - .  
وقد يُحذف مضافٌ بعد مضافٍ - وهلمَّ جرا - لقيام المضاف إليه الأخير مقامه كقوله<sup>(٤)</sup> :

وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ أَصْبَعًا<sup>(٥)</sup>

٣١٦ -

أي ذا مقدارٍ مسافةٍ أصبغ .

وثانيها<sup>(٦)</sup> : حذفُ المضاف إليه، فإن كان المضاف ظرفاً فيه معنى النسبة ، كقبُلٍ وبعُدُ في الزمان ، وأمام وخلف في المكان ، أو مشبهاً به في الإبهام بغيرٍ وحسبٍ ، ولم يعطف على ذلك المضاف مضافٌ (آخر)<sup>(٧)</sup> إلى مثل ذلك المحذوف فالبناء<sup>(٨)</sup> على

---

(١) قال سبيويه ، بعد ذكر رأي الخليل السابق : وهذا قبيحٌ ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطراب ولو جاز هذا لقلت : هذا قصير الطويل ، تريد مثل الطويل .

(٢) في ط : وإن ، والصحيح ما أثبتته .

(٣) سبق الحديث عن ذلك صفحة ٨٣٠ .

(٤) قاله الكلجبة العربي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٢٧٤ .

(٥) صدره : فأدرك إبقاء العرادة ظلها والبيت في نوادر أبي زيد ١٥٣ وفي شرح الفضليات للتبريزي ٥٧ وفي ابن عيش ٣١ / ٣ وفي المغني ٨١٤ وفي العيني ٤٤٢ / ٣ وفي الخزانة ٤٠١ / ٤ .

اللغة : إبقاء : ماتبقية الفرس الأصيل من العدو لوقت الحاجة ، وهو مفعول مقدم . العرادة : اسم فرس الكلجبة . ظلها : عرجها ، قال البغدادي : ولا يكون في ذي الحافر إلا استعارة فهو خاص بالإبل . جعلتني : صيرتني ، حزيمة : رئيس بني تغلب ، وذلك أنهم أغاروا على بني مالك بن حنظلة ، ولكنهم استغنوا ما أخذ منهم وأسروا حزيمة ثم قر . وسبب ظلم الفرس هو أنها شربت ماءً الحوض ماءً .

والمعنى : تبعت حزيمةً في هربه فلما قربت منه أصاب فرسي عرجاً فخلفت عنه . ( الخزانة ٤٠٢ / ٤ - ٤٠٣ ) .  
الشاهد قوله : من حزيمة أصبغا ، فإن فيه حذف ثلاث كلمات متضايفات ، والتقدير : ذا مقدار مسافة أصبغ ، وقدره البغدادي نقلاً عن أبي علي وابن هشام : ذا مسافةً أصبغ .

(٦) يعني ثاني ما أهمل ابن الحاجب .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) جواب الشرط في قوله : فإن كان المضاف ظرفاً .. إلخ .

الضم ، وتسمى الظروف غاياتٍ ، ومنها قَطُ ( وَعَوَضُ )<sup>(١)</sup> ، ومنذُ ، وحيثُ - كما  
يجيء في الظروف المبنية جميعُ أحكامها<sup>(٢)</sup> - .

وإن كان عُطِفَ على ذلك المضاف مضافٌ إلى مثل ذلك المَنَوِي - سواءً كان  
المضافُ الأولُ من الظروف المذكورة كقَبْلَ وبعدَ زيدٍ ، أو من غيرها كقوله :  
يا مَنْ رأى عارضًا أُسْرُ به بين ذراعَيَّ وجبهة الأسدِ<sup>(٣)</sup> (١٣٦)  
وقوله : ( لا نقاتل بالعِصِيِّ ولا نرامي بالحِجارة )<sup>(٤)</sup> .

( إلا غلالة )<sup>(٥)</sup> أو بداهةً سابحٍ نهْدِ الجُزارة<sup>(٦)</sup> .  
لم يبدل<sup>(٧)</sup> من المضاف إليه تنوينٌ ولم يبن المضافُ ، لأن المضاف إليه كالباقي بما  
يفسّره الثاني .

هذا على قول المبرد<sup>(٨)</sup> .

ومذهب سيبويه ، أن الأول مضاف إلى المجرور الظاهر ، والثاني مضاف في الحقيقة  
إلى ضميره ، والتقدير ، إلا غلالةً سابحٍ أو بداهته ، ثم حذف الضميرُ ، وجعل المضافُ  
الثاني بين المضافِ الأولِ والمضاف إليه ، ليكون الظاهرُ كالعَوَضِ من الضمير  
المحذوف<sup>(٩)</sup> - على ما ذكرنا في باب النداء في ياتيمَ تيمَ عدي<sup>(١٠)</sup> - ومذهب سيبويه في  
زيدٌ وعمرو قائمٌ أن خبر المبتدأ الأول محذوف<sup>(١١)</sup> .

(١) ساقطة من ص .

(٢) ط ١٢٤ / ٢ .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٥٦٢ ، ٥٦٣ واستشهد به هنا على أنه إذا عُطِفَ على المضاف مضافٌ إلى مثل المنوي لم  
ينون المضافُ ولم يبن .

(٤) ساقط من ج و ط .

(٥) في ط : اعلالة ، ولعله خطأ طباعي .

(٦) سبق تخريجه صفحة ١٤١ وأنشده هنا لما أنشد البيت الذي قبله .

(٧) جواب الشرط في قوله : وإن كان عُطِفَ .

(٨) انظر تفصيل رأي المبرد صفحة ٥٦٣ تعليقة ١ ، فقد ذكر رأي سيبويه وأجاز وجهًا آخر .

(٩) جعل سيبويه نحو : إلا غلالة أو بداهة سابح . مما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه ، ثم قال : فهذا قبيح .

(١٠) صفحة ٤٦٠ وما بعدها .

(١١) لم أجد رأيَه في الكتاب .

وهو مغاير لمذهبه ههنا .

ومذهب المبرد أقرب ، لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ( في السعة )<sup>(١)</sup> .

وأما نحو ياتيم تيم عدي<sup>(٢)</sup> فربما يغتفر ذلك فيه لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه ، فكأنه لا فصل .

وإن لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ، ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب إبدال التنوين من المضاف إليه ، وذلك في كل ، وبعض ، وإذا ، ( وأوان )<sup>(٣)</sup> كقوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة فالأكثر إبدال التنوين ، وامتناع دخول اللام فيهما ، وبعضهم جوزه<sup>(٦)</sup> .

وقد ينصب كلا<sup>(٧)</sup> على الحال ، نحو أَخَذَ الْمَالُ كُلًّا ، وذلك ( لكونه )<sup>(٨)</sup> في صورة المنكر ، وإن كان ( معرّفا )<sup>(٩)</sup> حقيقة ، لكونه بتقدير كله .

وقد حكى الخليل في المؤنث كلّتهن<sup>(١٠)</sup> ، وليس بمشهور .

وثالثها ، الفصل بين المضافين .

---

(١) تكملة من ط .

(٢) سبق تخريجه صفحة ٤٦٠ .

(٣) في ط : وان .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا نَبِّئْنَا نَبِيًّا ﴾ الفرقان ٣٩ .

(٥) الزخرف ٣٢ .

(٦) ما أكثر ما يدخل الرضي ( ال ) على كل وبعض ، مع أنه يقول الأكثر إبدال التنوين وامتناع دخول اللام . ومن أجاز دخول ( ال ) أبو البركات الأنباري في منشور الفوائد ٧١ وادعى أنه لم يمنعه إلا الأصمعي .

(٧) كان حقه أن يكون مرفوعا ، لأنه نائب فاعل لـ ( ينصب ) وقد يصح النصب على الحكاية .

(٨) في ت : لأنه .

(٩) في ط : معرفة .

(١٠) في الكتاب ١ / ٤٠١ : فإذا قلت : أيتن فإنك أردت أن تؤنث الاسم ، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل رحمه الله يقول : كلتهن .. إلخ .

اعلم أن الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور ( غير عزيز )<sup>(١)</sup>  
كقوله<sup>(٢)</sup> :

٣١٧- لما رأث سائيدَ ما استعبرتَ      لله دُرُ اليومَ مَنْ لامها<sup>(٣)</sup>

( وقوله :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِبْغَالِهِنَّ بَنًا      أواخرِ الميسِ إنقاضُ الفَرَارِيجِ<sup>(٤)</sup> (٢٦٩)  
وبغيرهما عزيز جدا نحو )<sup>(٥)</sup> قوله<sup>(٦)</sup> :

٣١٨- تمرُّ على ما تستمر وقد شَفَتْ      غلائلَ عبدِ القيسِ منها صدورِها<sup>(٧)</sup>

(١) في ص : غير عزيز جدا .

(٢) قائله عمرو بن قميئة ، وهو من قيس بن ثعلبة ، من بني سعد بن مالك ، رهط طرفه بن العبد ، وهو قديم جاهلي ، كان مع حُجر أبي امرئ القيس ، فلما خرج امرؤ القيس إلى بلاد الروم صَحِبَه . وهو ممن أنصف في شعره وصدق ( الشعر والشعراء ٣٧٦ - ٣٧٧ ) .

(٣) البيت في ديوانه ١٨٢ وفي الكتاب ٩١ / ١ وفي المقتضب ٣٧٧ / ٤ وفي الموشح ١١٥ وفي الصحاح ٢٣٤١ وفي الضرائر الشعرية ١٩٣ وفي معجم البلدان ( سائيدا ) ١٦٨ / ٣ وفي ابن عيش ٤٦ / ٢ و ١٩ / ٣ وفي الخزانة ٤٠٦ / ٤ .

اللغة : سائيدا : نقل ياقوت في معجم البلدان عدة أقوال ، وكلها تفيد بأنه جبل ، فقيل : جبل بالهند لا يُعدَم ثلجُه ، وقيل : هو الجبل المحيط بالأرض ، منه جبل بارمًا ، وهو الجبل المعروف بجبل حُمَين ، ( معجم البلدان ٣ / ١٦٨ ، ١٦٩ ) ونقل عن أبي بكر الصولي أنه نهر قرب أرزن .. ثم قال : وقول عمرو بن قميئة يدل على ذلك لأنه قاله في طريقه إلى ملك الروم . استعبرت : بكت ، والضمير في رأث يعود على بنت عمرو المذكورة في قوله قبل : قد سألتني بنتُ عمرو عن الـ أرض التي لا تنكر أعلامها وقيل كَتَى بها عن نفسه .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر غيرُ عزيز .

والبيت ساقط من ص .

(٤) تقدم تخريجه صفحة ٨٥٠ .

(٥) ساقط من ص .

(٦) لم أهدئ إلى قائله .

(٧) البيت في الإنصاف ٤٢٨ وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٢٠٠ وفي الخزانة ٤١٣ / ٤ .

اللغة : تمر : من المرور ، تستمر : من الاستمرار ، شفت : مجاز من شفى الله المريض ، غلائل : أحقاد ، عبد القيس : اسم قبيلة .

الشاهد : استشهد به الرضي على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ضرورة ، قال : وهو عزيز جدا .. وفي الإنصاف ٤٣٥ : أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به .. ونقل البغدادي في الخزانة ٤ / ٤١٤ عن ابن السِّدِّ في أبيات المعاني .. قال أبو الحسن الأخفش : إن كان الشعر لم يوثق بعريته ، فيجوز أن يكون أخرَجَ غلائلَ غير مضافة ، وقد ر فيها التنوين لأنها لا تنصرف ، ثم جاء بالصدور مجرورة على نية إعادتها ... نريد غلائلَ عبد القيس منها غلائلَ صدورِها .

وحكى ابن الأعرابي<sup>(١)</sup> : هو غلامٌ إن شاء الله ابن أخيك<sup>(٢)</sup> .

وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم ، نحو هذا غلامٌ والله زيد ، وذلك لكثرة (وروده)<sup>(٣)</sup> في الكلام .

وقد جاء في السعة الفصلُ بالمفعول - إن كان المضافُ مصدرًا والمضافُ إليه فاعلاً  
لَهُ - كقراءة ابن عامر<sup>(٤)</sup> : ( قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ )<sup>(٥)</sup> وهو مثل قوله<sup>(٦)</sup> :

٣١٩ - فَرَجَجْتُهَا بِمِرْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَرَادَةَ<sup>(٧)</sup>

وقوله<sup>(٨)</sup> :

(١) هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي ، كان من أكابر أئمة اللغة ويقال : لم يكن للكوفيين أشبه برواية البصريين من ابن الأعرابي ، وكان عالماً ثقة سمع من الضبي الدواوين وصححها وأخذ عن الكسائي وأبي معاوية الضرير ، توفي سنة ٢٣١ هـ (نزهة الألباء ١٥٠ - ١٥٣) .

(٢) نسبته البغدادي في الخزانة ٤/ ٤٢٢ نقلاً عن الجعفي عن ابن الأنباري في كتاب الإنصاف إلى الكسائي . ثم قال البغدادي : وأنت ترى أن هذا النقل لا أصل له . وهو كما قال .

(٣) في ط : دوره .

(٤) عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة البحصي ، إمام أهل الشام في القراءة ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الدرداء والمغيرة بن أبي شهاب ، وقيل على عثمان بن عفان ، قيل كان إماماً عالماً ثقة فيما أتاه حافظاً لما رواه متقناً لما وعاه ، عارفاً فهُمَا ، قِيَمَا فيما جاء به .. ولي القضاء في دمشق . توفي سنة ١١٨ هـ (غاية النهاية ١/ ٤٢٣) .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنْ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ يُدْرِكُوهُمْ وَلِيْلِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ .. ﴾ الآية ١٣٧ الأنعام . قال مكِّي في الكشف ١/ ٤٥٣ : قرأ ابن عامر زَيْنَ بضم الزاي على ما لم يسم فاعله قتل بالرفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله ، أولادهم بالنصب أعمل فيه القتل ، شركائهم بالخفض على إضافة القتل إليهم لأنهم الفاعلون ، فأضاف الفعل إلى فاعله على ما يجب في الأصل ، لكنه فرق بين المضاف والمضاف إليه ، فقَدَّم المفعول ، وتركه منصوباً على حاله ، إذ كان متأخراً في المعنى ، وأخر المضاف ، وتركه مخفوضاً على حاله ، إذ كان متقدماً بعد القتل ، ثم ذكر ضعف القراءة بسبب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ثم قال : وقرأ الباقون بفتح الزاي .. ونصبوا قتلَ بَزَيْنَ وخفضوا الأولادَ لإضافة قتل إليهم ، أضافوه إلى المفعول ، ورفعوا الشركاءَ بفعلهم التزيين . وقد أطال النحاة الحديث عن هذه القراءة بين مؤيد وراذٍ ، والقراءة سنة متبعة ، وكان الحق أن تحضع القواعد للقراءة وليس العكس .

(٦) ينسب لبعض المدنيين المولدين . الخزانة ٤/ ٤١٩ نقلاً عن الأنباري في الإنصاف ولم أجد ذلك في الإنصاف .

(٧) البيت في معاني القرآن للقرءاء ١/ ٥٨ وفي مجالس ثعلب ١٢٥ وفي الخصائص ٢/ ٤٠٦ وفي الإنصاف ٤٢٧ وفي ابن يعيش ٣/ ١٩ وفي المقرب ١/ ٥٤ وفي الضرائر الشعرية ١٩٦ وفي الخزانة ٤/ ٤١٥ .

اللغة : زججته زجا : يقال إذا طعنته بالزُجج ، وهي الحديدية في أسفل الرمح . القُلُوص : الناقة الشابة ، أبو مرادة كنية رجل .

الشاهد : استشهد به الرضي على الفصل بين المضاف ( زَجَّ ) والمضاف إليه ( أبي مرادة ) بالمفعول ( القُلُوص ) .

(٨) قائله الفرزدق ، وتقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

٣٢٠- تنفي يذاها الحَصَي في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف<sup>(١)</sup>  
عند من روى بنصب الدراهم وجر تنقاد .

وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ، ولا شك أن الفصل بينهما في  
الضرورة بالظرف ثابت مع قَلْتِه وقُبْحِه<sup>(٢)</sup> ، والفصل بغير الظرف ( في الشعر أقبح منه  
بالظرف ، وكذا الفصل بالظرف )<sup>(٣)</sup> في غير الشعر أقبح منه في الشعر ، وهو عند  
يونس قياس<sup>(٤)</sup> ، كما مر في باب لا التبرئة<sup>(٥)</sup> .-

والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من ( كل )<sup>(٦)</sup> - مفعولا كان الفاصل أو  
يمينا أو غيرهما - فقراءة ابن عامر ليست بذلك<sup>(٧)</sup> ، ولا نسلم تواتر القراءات السبع ،  
وإن ذهب إليه بعض الأصوليين<sup>(٨)</sup> .

---

(١) البيت في ديوان الفرزدق ٥٧٠ / ٢ طبع مصر وفي الكتاب ١٠ / ١ وفي الموشح ١٥١ وفي الخصائص ٣١٥ / ٢  
وفي سر الصناعة ٢٨ / ١ وفي الأمالي الشجرية ١٤٢ / ١ وفي الإنصاف ٢٧ وفي رصف المباني ١٢ و ٤٤٦ وفي العيني  
٣ / ٥٢١ وفي الخزانة ٤ / ٤٢٦ .

اللغة : النفي في الأصل الإزالة ، ونفيت الدراهم أثرُها للانتقاد ، الهاجرة : وقت اشتداد الحرارة في وقت الظُّهر .  
التنقاد : تمييز الجيد من الرديء ، الصياريف : الصرافون .

الشاهد : فصله بالمفعول به ( الدراهم ) بين المضاف ( نفي ) والمضاف إليه ( تنقاد ) .

(٢) لقد قال الرضي صفحة ٩٤٠ : اعلم أن الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز ثم استشهد  
له : وهو هنا يقول إنه قليل قبيح .

(٣) ساقط من ص .

(٤) الكتاب ١ / ٣٤٧ .

(٥) صفحة ٨٤٩ .

(٦) في ص وط : الكل .

(٧) القراءة سنة متبعة ، والرضي لا يرى تواتر القراءات السبع ، فبنى على ذلك قوله هذا ، وقد رد على ابن عامر  
كثير من النحاة ، ولعل من أولهم الفراء الذي قال في معاني القرآن ٣٥٨ / ١ : وليس قول من قال : إنما أرادوا مثل قول  
الشاعر .. زج القلوص أبي مزادة بشيء ، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية .

(٨) يطول الحديث عن تواتر القراءات السبع ولكننا نكتفي ببيان ما اشترطه ابن الجزري لقبول القراءة وعدم جواز  
ردها ، حيث قال - كما نقله عنه السيوطي في الإتقان ١ / ٩٩ : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد  
المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصحَّ سندُها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها سواء كانت عن الأئمة السبعة  
أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو  
شاذة أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة أم عن من هو أكبر منهم .. وانظر كلام ابن الجزري في النشر ١ / ٩ طبع دار  
الفكر .



قوله : وإذا أضيف الاسم الصحيح والملحق به إلى ياء المتكلم كسر آخره ، والياء مفتوحة أو ساكنة ، فإن كان آخره ألفا ثبتت ، وهذيلٌ قلبها لغير التشية ياء ، وإن كان ياء أدغمت ، وإن كان واوا قلبت ياءً ، وأدغمت ، وفتحت الياء للساكين .

( الاسم الصحيح )<sup>(١)</sup> في اصطلاح النحاة ما حرفُ إعرابه صحيحٌ كعمرو ودعد وزيد ، ويعني بالملحق به ، ما آخره ياءٌ أو واو قبلها ساكن كظني ودلّو ، ومدعو وكريسي وآبي .

ومعنى إلحاقه بالصحيح ، إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح ، وإنما احتملها لأن حرف العلة يخفُّ النطق به - وإن كان متحركا - إذا سكن ما قبله ، كما يخف النطق به إذا سكن هو نفسه .  
قوله : كسر آخره .

إنما لزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه ، ولهذا جوز هذيل<sup>(٢)</sup> قلب ألف المقصور ياء - وإن كان الألف أخف من الياء - فقالوا : قفي<sup>(٣)</sup> ، ولهذا قالوا في الأفصح : في قلب الواو ياءً - كما يجيء<sup>(٤)</sup> - .

= ونقل ابن الجزري عن أبي شامة في كتابه المرشد الوجيز قوله : فلا ينبغي أن يفتّر بكل قراءة تُقرى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ، ويطلق عليها لفظ الصحة .. إلا إذا دخلت في ذلك الضابط ونقل أيضا عن أبي شامة ١٣/١ أنه قد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة .. قالوا : والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب ، ونحن بهذا نقول : ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق ، واتفقت عليه الفرق ، من غير تكبر له ، مع أنه شاع واشتهر واستفاض ، فلا أقل من اشتراط ذلك ، إذا لم يتفق التواتر في بعضها .

(١) في ط : قوله : الاسم الصحيح ، الصحيح وفي ص : الصحيح .  
(٢) من قبائل الحجاز المهمة تنقسم قسمين : قبلي وجنوبي وتقع ديار هذيل الشمالي في أطراف مكة من جهة الشرق والجنوب .. والقسم الثاني يدعى هذيل اليمن . ( معجم قبائل العرب ٣/١٢١٣ ) .  
(٣) ممن نسب إليهم هذه اللغة التبريزي في شرحه للمفضليات صفحة ١٤٠٣ عند شرح قول أبي ذؤيب الهذلي : سبقوا هوي واعنقوا هواهم فخرّثوا ولكل جنب مصرع  
قال : أراد هواي وهذه لغتهم ، كأنه لما كان ياء الإضافة يُكسر لها الحرف الذي قبلها ، وكانت الألف لا تتحرك فتكسر أبدلوا منها الياء ، ونسبها ابن الشجري في أماليه ١/٢٨١ وابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/٣٣ إلى بعض العرب .

(٤) صفحة ٩٥١ .

قوله : والياء مفتوحة أو ساكنة .

يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به ، وأما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين - كما يجيء<sup>(١)</sup> - وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في أن أصلها السكون أو الفتح<sup>(٢)</sup> .

ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى أيضا ، كما تقدم هناك<sup>(٣)</sup> .

قوله : فإن كان آخره ألفا .

يعني إن لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به ، فلا يخلو آخره من أن يكون ألفا أو واوا أو ياء .

والألف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة ، للتثنية كانت كمسلمي أولا ، كفتاي وحُبلاي ومغزاي ، وهذيل تميز قلب الألف التي ليست للتثنية ياء ، كأنهم لما رأوا أن الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ، ورأوا أن حرف المد من جنس الحركة ( على ما ذكرنا في أول الكتاب )<sup>(٤)</sup> ومن ثم نابت عن الحركة في الإعراب ، جعلوا الألف قبل الياء كالفتحة قبله ، فغيروها إلى الياء ، ليكون كالكسر قبله .

أما ألف التثنية فلم يغيروها ، لثلاثي يلبس الرفع بغيره ، بسبب قلب الألف ( ياء )<sup>(٥)</sup> وأما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض ، لكن لا بسبب قلب الألف ياء ، بل لو أقيمت الألف أيضا لكان الالتباس حاصلًا .

فإن قيل : فكان الواجب - على هذا - أن لا يُقلب واو الجمع في جاءني مسلموي ياء لثلاثي يلبس الرفع بغيره !

(١) صفحة ٩٤٦ .

(٢) صفحة ٤٦٣ وما بعدها .

(٣) في نحو يا ابن أمِّ ويا ابن عمِّ ، وانظر صفحة ٤٦٦ .

(٤) تكملة من ط . وقد ذكر لزوم الكسر لما قبل الياء صفحة ٩٢ .

(٥) ساقطة من ص وط .

قلت : بينهما فرق ، وذلك أن أصل الألف عدم القلب قبل الياء ، لحفتها - كما هو اللغة المشهورة الفصيحة - وإنما جَوَزَ هذيل قلبها لأمر استحساني ، لا موجب عندهم أيضا ، فالأولى تركه إذا أدى إلى اللبس ، بخلاف قلب الواو في مسلموي ، فإنه لأمر موجب للقلب عند الجميع ، وهو اجتماع الواو والياء ، وسكون أولهما ، ولا يترك هذا الأمر المطرّد اللازم للتباس يعرض في بعض المواضع ، ألا ترى أنك تقول : مختار ومضطرّ في الفاعل والمفعول معا .

وقد جاء في الشعر قلب الألف ياءً مع الإضافة إلى كاف الضمير قال (١) :

٣٢١- يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنتنا إليك  
لنضربن بسيفنا ققيكا (٢)

قوله : وإن كان ياءً .

أي إن كان آخر الاسم ياءً ، وذلك في المنقوص نحو قاضي ، وفي المثني والمجموع - نصبا وجرا - نحو مسلمي ومسلمي .

قوله : وإن كان واوا .

وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا .

وإنما قلبت الواو ياء لأن قياس لغتهم - كما يجيء في التصريف (٣) - إذا اجتمعت الواو والياء ، وسكنت أولاهما قلب الواو ياءً ، وإدغام أولاهما في الثانية .

وإنما لم تبقى كراهة لاجتماع المتقاربي في الصفة - أي اللين - فخفف بالإدغام ، فقلب أثقلها - أي الواو - إلى الأخف - أي الياء - وسهل أمر الإدغام تعرضهما له بسكون الأول .

(١) الأبيات الثلاثة من مشطور الرجز ، وهي لراجز من جنير ، وقال البغدادى في الخزانة ٤/ ٤٣٠ إنها من مشطور السريع .

(٢) بيت الشاهد هو الثالث ، وهو مع أحد البيتين أو كليهما في نوادر أبي زيد ١٠٥ وفي سر الصناعة ١/ ٢٨١ وفي العيني ٤/ ٥٩١ وفي الخزانة ٤/ ٤٢٨ وفي شرح شواهد شرح الشافية ٤٢٥ .

اللغة : عصيكا : أصله عصيت . وأراد بابن الزبير عبد الله بن الزبير حوارى رسول الله ﷺ .

الشاهد : قلب الألف ياء عند إضافتها إلى كاف الضمير في ققيكا ، والأصل قفاك .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ١٣٩ .

ويقلب الواو ياءً سواء (كان) <sup>(١)</sup> أو لا كطَي أو ثانيا كسَيِّد ، وأصلهما طوي ، وسَيُّود .

فإذا حصل الإدغام ، فإن كان قبل الياء الأولى فتحة بقيت على حالها خففتها ، نحو مصطَفَيَّ وأَعْلَيَّ في مصطفون وأعلون .

وإن كان قبلها ضمة فإن لم تؤدَّ إلى لبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة للياء كما في مسلمَي .

وسَهِّلَ ذلك قُرْبُها من (الآخر) <sup>(٢)</sup> الذي هو محلُّ التغير ، فلهذا لم تقلب في سَيَّل ومُئِل ، ( وأيضاً فإنهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمَي - بالإدغام - تَمَّمُوهُ بقلب الضمة كسرة ، بخلاف مُئِل ) <sup>(٣)</sup> .

وإن أدى إلى اللبس فأنت مخير في قلبها كسرة وإبقائها نحو لي في ( جمع ) <sup>(٤)</sup> أَلوى ، إذ يشبهه فعل بفعل .

قوله : وفتحت الياء للسكاكين .

يعني إذا كان قبل ياء الضمير ألف أو ياء أو واو ساكنة ، فلا يجوز فيها السكون ، كما جاز مع الصحيح والملحق به ، وذلك لاجتماع الساكنين .

( وإذا كان آخر الاسم ياءً مشددة مكسورا ما قبلها كما في نحو حوارِيَّ وكرسِيَّ جاز عند إضافته إلى ياء المتكلم حذف الياء الثانية ، وإدغام الياء الأولى في ياء الضمير ، ومنه الحديث : « لِكُلِّ نَبِيٍّ حِوَارِيٌّ وَحِوَارِيٌّ الزُّبَيْرُ » <sup>(٥)</sup> بفتح الياء على ما اختار

(١) ساقطة من ط .

(٢) في ط : الأخير .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ط : جميع .

(٥) جزء من حديث رواه البخاري عن جابر ٤٩ / ٥ وهو في صحيح مسلم ١٨٧٩ / ٤ وسنن ابن ماجه ٤٥ / ١

والمسند ١ / ٨٩ و ١٠٢ ومواضع آخر .

وفي اللسان ٥ / ٢٩٩ قال الزجاج : الحواريون خلصان الأنبياء عليهم السلام وصفوتهم ثم ذكر هذا الحديث ثم قال : أي خاصتي من أصحابي وناصري

الْوَضَّاحُ<sup>(١)</sup> ، وإن انفتح ما قبل الياء المشددة جاز حذف المدغم فيها قبل ياء الإضافة في النداء خاصةً ومنه القراءة<sup>(٢)</sup> ( يَابُنَيَّ )<sup>(٣)</sup> وذلك لأن المنادى لكثرتة قد يخفف - وإن لم يكن ثقله في الغاية - ألا ترى إلى ترخييمه ؟<sup>(٤)</sup> .

وقد جاء ( الياء )<sup>(٥)</sup> ساكنًا مع الألف في قراءة نافع<sup>(٦)</sup> ﴿ مَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾<sup>(٧)</sup> وذلك إِمَّا لأن الألف أكثرُ مَدًّا من أخويه ، فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ، وإما لإجراء الوصل مُجرى الوقف .  
ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف .

وجاء في لغة بني يَرْبُوع<sup>(٨)</sup> فيها الكسرُ مع الياء قبلها ، وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء ، كما في نحو : فيه ولديه ، ومنه قراءة حمزة<sup>(٩)</sup> ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي ﴾<sup>(١٠)</sup> وهو

(١) لعله : الوضاح بن خالد الشكري بالولاء ، الواسطي البزاز ، من حفاظ الحديث الثقات ، من سني جرجان ، كان مع سعة علمه شبةً أُمِّي يقرأ ويستعين بمن يكتب له . مات بالبصرة سنة ١٧٦ هـ ( الأعلام ٩ / ١٣٣ ) .

(٢) في الكشف ٥٢٩ / ١ : قوله : يابني اركب قرأ عاصم بفتح الياء والتشديد هنا وفي يوسف والصفات وثلاثة مواضع في لقمان ، ووافقه أبو بكر على الفتح هنا خاصة ، وقرأ ابن كثير بإسكان الياء والتخفيف في لقمان في قوله : يابني لا تشرك ، وقرأ في رواية قبل عنه يابني أقم الصلاة بإسكان الياء والتخفيف . وفي رواية البري بفتح الياء والتشديد كقراءة حفص ، وقرأ جميع ذلك الباقون بكسر الياء والتشديد .

(٣) في عدد من الآيات منها قوله تعالى : ﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحَ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَقَرٍّ يَابُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾ هود ٤٢ .

(٤) تكملة من جـ و ص .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في الكشف ٤٥٩ / ١ قوله يحايي : أسكنها قالون ، وعن ورش الوجهان . ونسبت القراءة بإسكان الياء في معجم القراءات القرآنية ٣٤٠ / ٢ إلى نافع وورش وقالون وأبي جعفر .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ وَتَسَكَّيْتُ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ الأنعام ١٦٢ .

(٨) ذكر في معجم القبائل العربية ١٢٦٢ / ٣ - ١٢٦٣ أربعة بطون يقال لكل منهم يربوع ، قال : يربوع بن حنظلة بطن من حنظلة بن مالك من تميم من العدنانية .. ويربوع بن اللؤلؤ بطن من حنيفة من العدنانية .. ويربوع بن سمال ، بطن ينتسب إلى يربوع بن سمال بن عوف ، ويربوع بن غيظ بطن من ذبيان من العدنانية .

(٩) في النشر ١٣٤ / ٣ قرأ حمزة بكسر الياء ، وهي لغة بني يربوع ، نص على ذلك قطرب ، وأجازها هو والفراء وإمام اللغة والنحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء .. وقرأ بها أيضا يحيى بن وثاب وسليمان بن مهران الأعمش وجران ابن أعين وجماعة من التابعين .. ثم وجهها صاحب النشر توجيهها نحويًا ولغويًا ولم يذكر قراءة الباقيين . وفي سراج القارئ ٢٦٥ : فتعين للباقيين القراءة بفتحها .

أقول : لم يميز الفراء هذه القراءة بل جعلها من وهم القراء طبقة يحيى قال ٧٥ / ٢ : فإنه قل من سلم منهم من الوهم ، ولعله ظن أن الياء في بمصري خافضة للحرف كله ، والياء من التكلم خارجة من ذلك .

(١٠) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلَوْلَا أَنْفُسُكُمْ مَا آتَاكُمْ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي ﴾ الآية ٢٢ إبراهيم .

عند النحاة ضعيف . قال <sup>(١)</sup> :

٣٢٢- قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَأْتَا فَيُّ <sup>(٢)</sup>

قوله : وأما الأسماء الستة فأبي وأخي ، وأجاز المبرد أبي وأخي ، وتقول : حمي وهني ويقال : فَيُّ - في الأكثر - وفَمِي .

هذا حكم الأسماء الستة عند إضافتها إلى ياء المتكلم .

وهي باعتبار الإضافة على ضربين ، ضرب لا يقطع عن الإضافة ، ولا يضاف إلى مضمر ، وهو « ذو » وحده ، فلا كلام فيه في هذا الباب ، إذ نحن نتكلم ( على ) <sup>(٣)</sup> المضاف إلى ياء المتكلم ، وهو ضمير .

وضربت يقطع ويضاف إلى مضمر ، وهو الخمسة الباقية .

وهي على ( ضربين ) <sup>(٤)</sup> ضرب إعرابه عين الكلمة ، ولامها محذوف وهو فُوك . وضرب إعرابه لأم الكلمة ، وهو الأربعة الباقية - أعني : أبوك وأخوك وحموك وهنوك .

أما فوك فحالائه ثلاث : قطع الإضافة ، وإضافته إلى ياء المتكلم ، وإضافته إلى غيره . أما في حال القطع فيجب إبدال الواو ميما ، لامتناع حذفه وإبقائه ، أما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ، ولا يجوز ، لأن الإعراب إنما يدور على آخر

---

(١) قائله الأغلب العجلي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٤٤٢ .

(٢) عجزة : قالت له ما أنت بالمرضي والبيت في معاني القرآن للفراء ٧٦ ، وفي المحتسب ٤٩ / ٢ ، وفي حاشية ياسين ٦٠ / ٢ ، وفي الخزانة ٤٣٠ / ٤ .

اللغة : تا : اسم اشارة للمفردة المؤنثة .

الشاهد : أنشده الرضي شاهداً للغة بني يربوع الذين يكسرون ياء المتكلم مع الياء قبلها تشبيها للياء بالهاء في نحو فيه وعليه . وضعفه النحاة .

وقد ذكر البغدادي لقراءة حمزة ثلاثة توجيهات أحدها التوجيه الذي ذكره الرضي ، وقال إنه التوجيه الذي اعتمد عليه أبو علي في الحجة . والثاني : أن الكسر إنما هو لا لتقاء الساكنين ، وقد نبه عليه الفراء أولاً ، والثالث : أن الكسر فيها إتابع للكسرة التي بعدها وهي كسرة حمزة إني .

أقول : التوجيهان ، الأول والثاني صالحان للبيت أيضا .

(٣) في ت : عن .

(٤) ساقطة من ص .

الكلمة ، فلا يدور على كلمة آخرها أولها ، وأما الإبقاء فلأدائه ( منوئاً إلى )<sup>(١)</sup> اجتماع الساكنين ، فيؤول أمره إلى البقاء على حرف ، وذلك لأن ( أصله )<sup>(٢)</sup> قَوْه - بفتح الفاء وسكون العين - أما فتح الفاء فلأن « نَم » بفتح الفاء أكثر وأفصح من الضم والكسر ، وأما سكون العين فلأنه لا دليل على الحركة ، والأصل السكون ، فَحُذِفَ لأمه نسيا منسيا ، فلو لم تُقلب الواو ميمًا لدار الإعرابُ على العين كما في يد ودم ، فوجب قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيلتقي ساكنان ( الألف والتنوين )<sup>(٣)</sup> فتحذف الألف .

فلما امتنع حذفها وإبقاؤها قلبت إلى حرف صحيح ، قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويين ، وأما قوله :

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى حَيَّاشِيمَ وَقَا<sup>(٤)</sup> (٢٤٣)

ف قيل : حُذِفَ المضاف إليه ضرورةً ، وأصله فاهما<sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : يجوز أن يكون على لغة من لم يبدل من التنوين ألفاً في النصب ، كما في الرفع والجر<sup>(٦)</sup> .  
( قال<sup>(٧)</sup> ) :

(١) في جـ وص : منونا إلى الساكنين فيؤول إلى .

(٢) تكملة من ص وط .

(٣) ساقط من ص .

(٤) سبق تخريجه صفحة ٧٨٩ .

(٥) نسبه الرضي إلى الأخفش انظر صفحة ٧٩٠ تعلية ١ .

(٦) تحدث أبو علي عن هذا البيت في المسائل العسكرية ١٦٩ - ١٧٤ ومما قال : « وكان القياس في من أفرد أن يبدل من العين الميم .. فلما ترك هذا القائل الإبدال صار حرفُ العين حرفَ إعراب ، فانقلبت ألفاً ، ولحق التنوين فاحذف الساكن الأول ، فبقي الاسم على حرف واحد ، فكان خارجاً عن جملة الأمر الأكثر عما عليه الأسماء المظهرة . وقريب من هذا الكلام ذكره في البغداديات ١٥٦ .

(٧) في ط : كما قال : وقائل البيت بشر بن أبي خازم من قصيدة مدح بها أوس بن حارثة بن لأم لما خلى سبيله من الأسر والقتل ، وبشر بن بني أسد ، جاهلي قديم ، شهد حرب أسد وطى قال عنه أبو عمرو : إنه من فحول الجاهلية ، وكان يُقوي ، هجا أوساً بخمس قصائد ثم مدحه بخمس أخرى ( انظر الخزنة ٤ / ٤٤١ - ٤٤٥ ) توفي قتيلاً في غزوة أغار بها على بني صعصعة نحو ٩٢ ق هـ ( الأعلام ٢ / ٢٧ ) .

٣٢٣- كفى بالنأي من أسماء كافي<sup>(١)</sup>

كما قال<sup>(٢)</sup> :

٣٢٤- وأخذ من كل حي عصم<sup>(٣)</sup>

وهذه لغة حكاها الأخفش<sup>(٤)</sup> .

فالألف عين الكلمة ، فلا يبقى المعرب على حرف .

وأما إضافته<sup>(٥)</sup> إلى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين : أشهرهما في الأحوال الثلاث ، وقياس أصله فَوَي ( كَقَدَي )<sup>(٦)</sup> ثم فَاي ، لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها ، إلا أنه لما جرى العادة فيما أعرب بالحركات إذا أضيف إلى الياء أن يُقْتَصَر من جملة الحركات ( الثلاث )<sup>(٧)</sup> على الكسر للتناسُب ، وكان العين ههنا كالحركة الإعرابية ، الواو كالضمة والياء كالكسرة والألف كالفتحة ( التزمت )<sup>(٨)</sup> الياء في الأحوال الثلاث قبل

---

(١) عجزه : وليس لنأيها إذ طال شافي والبيت في المقتضب ٢٢ / ٤ ، وفي الخصائص ٢٦٨ / ٢ ، وفي النصف ٢ / ٢٦٨ ، وفي الأمالي الشجرية ١ / ١٨٣ ، وفي المسائل العسكرية ١٤٩ ، وفي الخزائن ٤ / ٤٣٩ .  
اللغة والمعنى : النأي : البعد . يقول : يكفيني بعدها بلاء ، فإنه إذا طال لاشفاء له .  
الشاهد قوله : كافي فإنه منصوب على أنه مفعول مطلق ، وقد وقف عليه بالسكون وهي لغة ، وكان القياس أن يقول : كافيا .

وهذا البيت ساقط من ص .

(٢) في ط : قال . وقائله الأعشى ، وقد مرت ترجمته صفحة ١٤١ .

(٣) صدره : إلى المرء قيس أطيل السرى والبيت في ديوانه ٨٧ ، وفي المسائل العسكرية ٢٠٠ ، وفي الخصائص ٢ / ٩٧ ، وفي ابن يعيش ٩ / ٧٠ ، وفي رصف المباني ٣٥ ، وفي الخزائن ٤ / ٤٤٥ .

قيس المذكور هو قيس بن معد يكرب ، فإن القصيدة في مدحه ، السرى : جمع سرية وسرية ، وهي السير في الليل ، عصم : أراد أنه يأخذ من كل حي يمر به عهداً إلى الحي الذي يليه ، لأن له في كل حي أعداء ممن هجأهم .  
الشاهد قوله : عصم فإنه منصوب على أنه مفعول أخذ ، وقد وقف عليه بالسكون موافقةً للغة التي حكاها الأخفش .

(٤) قال أبو الفتح في الخصائص ٩٧ / ٢ . بعد ذكر البيت .. وعليه قال أهل هذه اللغة في الوقف : رأيت فرخ ولم يحك سيبويه هذه اللغة ، لكن حكاها الجماعة : أبو الحسن وأبو عبيدة وقطرب وأكثر الكوفيين .

(٥) يقصد : ( فو ) .

(٦) في ج : كَقَوِي ، وفي ص : كَقِيدِي .

(٧) تكملة من ج وص وط .

(٨) في ص وط : التزمت .



ياء المتكلم مكانَ الكسرة ، وإن لم تكن الكسرة إعرابية ، تشبيهاً للكسرة التي ليست بإعراب ولا بناء عند المصنف<sup>(١)</sup> ، أو للكسرة البنائية عند النحاة<sup>(٢)</sup> بالكسرة الإعرابية لغرضها ، وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يازيد بالإعرابية ، فجاء بدلها بالواو والألف في يازيدان ويازيدون ، وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالإعرابية ( فجاء بدلها بالياء )<sup>(٣)</sup> ( في )<sup>(٤)</sup> لا رجلين ولا مسلمين ، ( كل ذلك للعروض ، ( فلما )<sup>(٥)</sup> صارت الياء التي هي عينٌ في في مشبهةً بالإعرابية )<sup>(٦)</sup> وما قبل الياء الإعرابية في الأسماء الستة مكسورٌ ، فكسرت<sup>(٧)</sup> الفاء في في .

( أنقول : لما بقي الواو مع ياء المتكلم ، وقد لزم الواو ضمٌ ما قبلها - وإن كان ذلك لإعراب الكلمة بالحروف - ضمٌ ، فصار قُوي ، واللام محذوفٌ نسياً منسياً ، فصار مثل الأذلو في جمع الذللو ، فقلب الواو ياء ، والضمة كسرةً ، فقليل : في )<sup>(٨)</sup> . وقد يقال : فمي وقمه وقم زيد في جميع حالات الإضافة ، قال<sup>(٩)</sup> :

٣٢٥ - كالحوت لا يرويه شيء يلقمه يصبح ظمآن وفي البحر قمه<sup>(١٠)</sup>

(١) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١ / ٤٣١ : والكسرة في قولك : مررت بغلامي في أصح القولين أنها كسرة لأجل البناء لا كسرة إعراب .. وقال قبل ذلك : وهذا الاسم - يعني المضاف إلى ياء المتكلم - عند المحققين معربٌ ، لأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناءً ولا تجوزُهُ إلا في الظروف وفيما أجري مجراها .

(٢) انظر رأي النحاة في المضاف إلى ياء المتكلم صفحة ٩٥ تعليقه ٤ .

(٣) ساقطة من جـ وص .

(٤) في جـ وص وط : فليل .

(٥) في ت : فكما .

(٦) سقط من جـ وص من قوله : كل ذلك إلى بالإعرابية ، وفي ت زيادة هنا ، وهي فليل : لا رجل ولا مسلمين .

(٧) كان الأولى أن يقول : كسرت .

(٨) تكملة من جـ وص .

(٩) قائله رؤية وقد مرت ترجمته صفحة ٦٥ .

(١٠) البيتان من مشطور الرجز وهما في ديوان رؤية ١٥٩ ، وبعضها أو كلاهما في الحيوان ٣ / ٢٦٥ ، وفي المسائل

العسكرية ١٧٣ ، وفي المختصر ١ / ١٣٦ ، وفي المقرب ١ / ٢١٦ ، وفي العيني ١ / ١٣٩ ، وفي الخزانة ٤ / ٤٥١ .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهداً على إثبات الميم عند إضافة ( فو ) قال : والأول - يعني الحذف - أصبح وأفصح .

وأنكر عليه البغدادي ذلك فقال ٤ / ٤٥١ ، فأثبت الميم عند الإضافة فصيحٌ ، ويدلُّ عليه الحديث لخُلُوفٍ فم

الصائم ، ثم رد على أبي علي الذي ذكر في البغداديات أن إبدال الميم من عين ( فو ) ضرورة .

والأول أصح وأفصح ، لأن علة الحاجة إلى إبدال الواو ميما - عند القطع من الإضافة - هي خوف سقوط العين للساكنين ، ( ولا ساكنين )<sup>(١)</sup> في حال الإضافة ، إذ لا تنوين في المضاف ، فالأولى ترك إبدالها ميما ، وقد جمع الشاعر بين الميم والواو ، قال<sup>(٢)</sup> :

٣٢٦- هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي أشد رجام<sup>(٣)</sup>  
وهو جمع بين البذل والمبدل منه .

وتكلف بعضهم معتذرا بأن قال : الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين<sup>(٤)</sup> .

وأما إضافته إلى غير ياء المتكلم فالأعرف فيها إعرابه بالحروف - كما ذكرنا<sup>(٥)</sup> - وجاء فم زيد كما مر<sup>(٦)</sup> .

وأما الأربعة الباقية فلها أيضا ثلاثة أحوال :

( أحدها )<sup>(٧)</sup> : القطع عن الإضافة ، والأعرف فيها حذف لاماتها ، وقد ثبت في بعضها - كما يجيء في ذكر لغاتها<sup>(٨)</sup> -

(١) ساقط من ص .

(٢) قائله الفرزدق وقد مرت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٣) البيت في ديوانه ٢/ ٢١٥ ، وفي الكتاب ٢/ ٨٣ ، وفي المقتضب ٣/ ١٥٨ ، وفي مجالس العلماء ٣٢٧ ، وفي المسائل العسكرية ١٨٢ ، وفي الخصائص ١/ ١٧٠ ، وفي المقرب ٢/ ١٢٨ ، وفي الإنصاف ٣٤٥ ، وفي الخزانة ٤/ ٤٦٠ .

الضمير في ( هما ) يعود على إبليس وابنه في قوله :

وإن ابن إبليس وإبليس ألبسا لهم بعذاب الناس كل غلام  
نفثا : ألقيا ، النابح : أراد به من يتعرض للهجو والسب ، الرجام : مصدر راجمه بالحجارة ، أي راماه .  
الشاهد : قوله فمويهما حيث جمع بين البذل والمبدل منه وهما الميم والواو . وقد ذكر هذا الاحتمال أبو علي في البغداديات ١٥٩ .

(٤) قال البغدادي في الخزانة ٤/ ٤٦٠ : وأما القول الثاني - يعني كلام الرضي هذا - فهو يشبه أن يكون مذهب سيبويه .. ثم نقل نصا عن سيبويه هو في الكتاب ٢/ ٨٣ وهو قوله : وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو .. فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم .. فمن ترك « دم » على حاله إذا أضاف ترك « فم » على حاله ، ومن رد إلى فم العين فجعلها مكان اللام كما جعلوا اللام مكان العين في فم .. ثم ذكر البيت .

(٥) ٦٠٥ ، صفحة ٩٥١ .

(٦) في ط : لإحديها .. وثانيتها .. وثالثتها . وقد أعاد الضمير مؤنثا لأن الحال يجوز تذكيره وتأنيسه ، ولكني آثرت أن أثبت صيغة المذكر لأنه قال قبل تعداها ثلاثة أحوال فالمعدود مذكر .

(٨) صفحة ٩٥٤ - ٩٥٥ .

وثانيها : الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، فالأعرُف - إذن - في « أبوك وأخوك » جعل  
لا مئيهما إعراباً ، وفي حمٍ وهنٍ حذف اللام - كما يجيء في لغاتها<sup>(١)</sup> - .

وثالثها : الإضافة إلى ياء المتكلم .

قال الجمهور يجب حذف اللامات ، إذ رُدُّها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم  
إنما كان لغرض جعلها إعراباً ، والإعراب لا يظهر في المضاف إلى ياء المتكلم فلا معنى  
لرُدِّها معها .

وأجاز المبرد - قياساً على الإضافة إلى غير ياء المتكلم - ردَّ اللام في أربعتها<sup>(٢)</sup> - كما  
نقل عنه ابنُ يعيش<sup>(٣)</sup> - وابنُ مالك<sup>(٤)</sup> ، وفي أخٍ وأبٍ فقط كما نقل ( عنه )<sup>(٥)</sup> جارُ  
الله<sup>(٦)</sup> والمصنف<sup>(٧)</sup> .

ولما رُدِّها ألزم الياء لما قلنا في فَيَّ على الأفصح ، وشبهته قولُ الشاعر<sup>(٨)</sup> :

وَأَبِيَّ مَالِكٌ ذُو الْمَجَازِ بَدَارُ<sup>(٩)</sup>

- ٣٢٧

(١) صفحة ٩٥٤ - ٩٥٥ .

(٢) لم أجد في المقتضب ما يؤيد ذلك .

(٣) لم ينقل عنه ابن يعيش إجازة الرد في غير الأب والأخ ، انظر شرح ابن يعيش للمفصل ٣/ ٣٦ .

(٤) نقل ابن مالك عن المبرد إجازته في الأب والأخ فقط ، انظر التسهيل ١٦٢ ، وقال في شرحه للكافية الشافية  
١٠٠٨ - ١٠١٠ : وأما أب وأخ وحم وهن فالمستعمل في إضافتها إلى الياء أبي وأخي وحمي وهني ، وأجاز أبو  
العباس المبرد أبي برد اللام ، وليس في قول الشاعر : وأبي مالك ذو المجاز بدار حجة على ذلك لاحتمال إرادة الجمع  
وسقوط النون للإضافة .. إلخ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٣/ ٣٦ .

(٧) شرحه لكافيته ٥٥ .

(٨) قائله مؤرج السُّلَيمي - كما قال أبو عبيد في المعجم - وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية .. منسوب إلى  
سليم بن منصور وهو أبو قبيلة ( الخزاعة ٤/ ٤٧٢ ) .

(٩) صدره : قَدَّرَ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وقد أرى والبيت في مجالس ثعلب ٤٧٦ ، ونَسَبَ إلى الفراء أنه يقول القياس  
قول العرب هذا أبوك وهذا أبي - فاعلم ثقيل وهو الاختيار ، وأنشد البيت وهو أيضاً في الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧ ،  
وفي ابن يعيش ٣/ ٣٦ ، وفي الخزاعة ٤/ ٤٦٧ ، وفي المغني ٦٠٩ ، وفي شرح شواهد ٨٦٣ ، وفي الخزاعة ٤/ ٤٦٧ .  
ذو المجاز : سوق كانت للعرب في الجاهلية ، يقول : ما بلغ ذا المجاز إلا قدر ، ويقسم بأبيه أن ذا المجاز ليس بداره .  
الشاهد قوله : وأبي فإنهم نسبوا إلى المبرد أنه عنده مفرد رُدُّ لأمه في الإضافة إلى الياء كما تُرَدُّ في الإضافة إلى غيرها .  
أقول كلام ثعلب يدل على أنه يختار الرُدَّ ولولا أن الزمخشري وابن يعيش وابن مالك والمصنف قالوا : المبرد نصاً واكتفوا  
بقول أبي العباس قللت : أن المقصود ثعلب ، والله أعلم .

وأجيب بأنه يُحتمل أن يكون أبي جمع الأب مضافاً إلى الياء ، إذ يقال في أب أبون<sup>(١)</sup> قال<sup>(٢)</sup> :

٣٢٨ - فلما تَبَيَّنَ أصواتنا بكيَنَ وفَدَيْنَا بالأَيِّنَا<sup>(٣)</sup>  
كما قيل في أخ أخون قال<sup>(٤)</sup> :

٣٢٩ - وكنْتُ لهم كشرُّ بني الأخينا<sup>(٥)</sup>

والمذهب لا يثبت بالمحتملات .

قوله : وإذا قُطِعَتْ قِيل : وأب وحم وهن وفم ، وفتح الفاء أفصح منهما ، وجاء « حم » مثل : يد وحبء ودلو وعصا مطلقا ، وجاء هن مثل يد مطلقا ، وذو لا يضاف إلى مضر ولا يقطع .

اعلم أن في أب وأخ أربع لغات ، وفي أخ خامسة ، فاللغات المشتركة : أن يكونا محذوفَي اللام مطلقا - أي مضافين ومقطوعين - فيكونان كيد ، فتشبيهما أبان وأخان ، والجمع أبون وأخون - كما مر<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر الفصل بشرح ابن عيش ٣/ ٣٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٠٨ - ١٠١٠ ، والتسهيل ١٦٢ .

(٢) قائله زياد بن واصل من شعراء بني سليم وهو جاهلي ( الخزاعة ٤/ ٤٧٨ ) .

(٣) البيت في الكتاب ٢/ ١٠١ ، وفي المقتضب ٢/ ١٧٢ ، وفي الخصائص ١/ ٣٤٦ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧ ، وفي ابن عيش ٣/ ٣٧ ، وفي الخزاعة ٤/ ٤٧٤ . يقول لما عدنا إلى ملكنا بعد البلاء في الحروب وعرف النساء أصواتنا فدَيْنَا بالآباء .

الشاهد قوله : بالآيين حيث جُمِعَ الأبُّ على الأيين كما يَجْمَعُ المذكرُ السالمُ .

(٤) قائله عقيل بن عُلقمة بن الحارث بن معاوية شاعر فصيح مجيد من شعراء الدولة الأموية . قال عنه صاحب الأغاني كان جافيا أهوج شديد الغيرة ، وهو في بيت شرف وكانت قريش ترغب في مصاهرته ، وذكر له البغدادي قصصا عجبية ( الخزاعة ٤/ ٤٨١ - ٤٨٣ ) .

(٥) صدره وكان لنا قرارة عم سوء البيت في نوادر أبي زيد ١١١ ، وفي البيان والتبيين ١/ ١٨٦ ، وفي المقتضب ٢/ ١٧٢ ، وفي الخزاعة ٤/ ٤٧٨ .

قال البغدادي بعد أن أورد الأبيات التي ذكرها الجاحظ قبل البيت الشاهد وشرحها .. الصواب : وكنْتُ له ، وأن الضمير بالتكلم لا بالخطاب ، ثم قال : والظاهر أن هذا البيت وحده لعقيل وهو غير مرتبط بالأبيات التي قبله . الشاهد قوله : الأخينا حيث جَمَعَ الأخ جمع مذكر سالما .

(٦) الحديث عنه قبل بداية هذا الفصل .

والثانية أن يكونا مقصورين مطلقا ، كعصا .  
والثالثة أن يكونا مشدّدي العين ( مقطوعين )<sup>(١)</sup> مطلقا مع حذف اللام .  
والرابعة - وهي أشهرها - حذف اللام والإعرابُ على العين - مقطوعين -  
وإعرابهما بالحروف - مضافين - .  
واللغة المختصة بأخ أَخُو كَذَلِو مطلقا .  
وفي حَمِ سَتْ لغات ، أبتدىء منها بالأفصح فالأفصح على الترتيب :  
أولها : ( إعرابه )<sup>(٢)</sup> بالحروف في الإضافة إلى غير الياء ، ونقصه حال القطع عنها  
وإعرابه على العين .  
وثانيها : أن يكونَ كَذَلِو مطلقا - أي في الإضافة والقطع - .  
والثالثة : أن يكون كَعَصَا مطلقا .  
والرابعة : أن يكون كَيِّد مطلقا .  
والخامسة : أن يكون كَحْبِءٍ<sup>(٣)</sup> مطلقا .  
والسادسة : أن يكون كِرِشَاءٍ مطلقا .  
وأما هنّ ففيه ثلاث لغات ، أشهرها النقصُ - مطلقا - كَيِّد ، وبعدها الإعرابُ  
بالحروف في الإضافة إلى غير الياء والنقصُ في غيرها .  
ولما لم ( تكن )<sup>(٤)</sup> هي المشهورة زعم صدر الأفاضل<sup>(٥)</sup> أنه ليس من الأسماء  
الستة<sup>(٦)</sup> .

(١) تكملة من جـ وص .  
(٢) في ت : إعرابها ، ولكل منهما وجه ، فباتذكير يكون عائدا على اللفظ وبالتأنيث يعود على الكلمة ، ولكن « الحَمَو » يقصد به المذكر فلذا اخترت التذكير .  
(٣) الفرق بين اللغة الثانية والخامسة أن اللام في الثانية واو وفي الخامسة همزة ، وإلا فوزنهما واحد .  
(٤) في ط : يكن .  
(٥) القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي النحوي ، قال ياقوت : صدر الأفاضل حقا ، وأوحد الدهر في علم العربية صيدقا ، ذو الخاطر الوقاد ، والطبع المُتَنَقِّد . برع في علم الأدب وفاق في نظم الشعر ، صنف التخمير في شرح المفصل ، السبيكة في شرحه ، الجمرية في شرحه ، توفي سنة ٦١٧ ( بغية الوعاة ٢ / ٢٥٢ ) .  
(٦) قال في التخمير ٩٢ / ١ : فإن سألت ما بالكَ جعلت هذه الأسماء خمسةً وهي باتفاق النحويين ستةً ، معدودة فيها هُنُوهُ ؟ أجبت الهن ليس من هذه الأسماء . ثم احتج لما ذهب إليه بشواهد ذكرها في التخمير من ٩٢ / ١ - ٩٤ .

ولم يذكرها - أيضا - الزجاجي فيها<sup>(١)</sup> .

( وثالثها )<sup>(٢)</sup> تشديد نونه مطلقا .

وأما إسكان النون في الإضافة في قوله<sup>(٣)</sup> :

٣٣- رُحِتْ وفي رجليك ما فيهما      وقد بدا هُنْكَ من المِئْزِرِ<sup>(٤)</sup>  
فللضرورة ، وليس لغةً رابعةً .

وفي فم لغاتٍ : أشهرها وأفصحها إعرابه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء ، وفتحُ  
الفاء مع خفة الميم حال القطع ، وإبدال الواو ياء عند الإضافة إلى الياء .  
والثانية والثالثة والرابعة فَم مثلث الفاء محذوف اللام نسيا مطلقا ، مع إبدال الواو ميمًا ،  
بتثليث الفاء بناءً على أن الواو التي أبدل منها الميم تُقَلَّب في حالة الإضافة أَلْفاً وياءً . فتكون  
الفاء في الحالات الثلاث - إذن - مثلثًا لا للإعراب ، فجوز تثليثها في الأفراد لغير  
الإعراب أيضا .

---

(١) حيث قال في الجمل صفحة ٣ ، والواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة مضافة ، وهي : أخوك وأبوك وحموك  
وفوك وذو مال ، وفي جمع المذكر السالم .. إلخ .

(٢) في ت : وثالثها .

(٣) قائله : الأقيشر ، وينسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه وينسب إلى ابن قيس الرُّقِيَّات أيضا ، والأقيشر هو  
المغيرة بن عبد الله بن مُعْرِض بن عمرو بن أسد بن خزيمه . قال صاحب الأغاني : غُمِرَ طويلا .. وكان كوفيا خليعا  
ماجنا فاسقا مدمن الخمر قبيح المنظر . أحرقه غيلمان عبد الله بن إسحاق نحو سنة ٨٠ هـ ( الخزائن ٤ / ٤٨٧ -  
٤٩٢ ) .

(٤) البيت في الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، وفي الخصائص ١ / ٧٤ ، وفي العمدة ٢ / ١١١ ، وفي الأمل الشجرية ٢ / ٣٧ ،  
وفي ابن يعيش ١ / ٤٨ ، وفي العيني ٤ / ٥١٦ ( عرض ) ، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٩٥ ، منسوبا إلى  
ابن قيس الرقيات وفي رصف المباني ٣٢٧ ، وفي الخزائن ٤ / ٤٨٤ .

اللغة : ما فيهما : اضطراب واختلاف شديد . بَدَا : ظهر ، الهن : يكنى به عن كل ما يقبح ذكره ، وأراد  
هنا الفرج ، المئزر : الإزار .

ذكر البغدادي - نقلا عن الأغاني - في الخزائن ٤ / ٤٨٥ أن سبب قول هذا البيت أن الأقيشر سكر يوما فسقط ،  
فبدت عورته وامرأته تنظر إليه فضحكته منه وأقبلت عليه تلومهُ فقال لها :

تقول يا شيخُ أما تستحي      من شربك الخمر على المكبر  
فقلت لو باكرت مشمولة      صهبا كلون الفرس الأشقر  
رحت وفي رجليك عُقالَةً      وقد بدا هُنْكَ من المئزر  
الشاهد : استشهد به الرضي على أن تسكين النون في ( هُنْكَ ) للضرورة وليس لغةً فيها .

والخامسة والسادسة والسابعة فَمَا مثلث الفاء مقصورا مطلقا ، وكأنه جمع بين البدل والمبدل منه أو الميم بدل من اللام قدمت على العين - كما مر<sup>(١)</sup> - فيكون قوله فمويهما<sup>(٢)</sup> مثني فما .

والثامنة والتاسعة فَمُ مشدد الميم مطلقا ، ومضموم الفاء ومفتوحها قال<sup>(٣)</sup> :

٣٣١ - حتى إذا ماخرجت من فَمَّه<sup>(٤)</sup>

قال ابن جنى : هو للضرورة ، وليست ببلغة ، وكأنَّ الميمين بدلان من العين واللام ، والجمع أَفَمَّام<sup>(٥)</sup> .

والعاشرة : إتباعُ الفاء للميم في حركات الإعراب نحو : هذا فَمَّ ورأيت فَمَّا ونظرت إلى فِمِّ ، وكأنه نظر فيها إلى حالة الإضافة بلاميم ، أعني فُوك وفَاك وفِيك . وقد يتبع فاء « مَرَّ » ( أيضا )<sup>(٦)</sup> إعرابه ، فيقال : مَرَّ ومَرَّاء ومَرِيء .

(١) صفحة ٩٥٢ ، ٩٥٣ .

(٢) يعني في قول الشاعر :

هما نفثا في فَيٍّ من فمويهما على النابح الغاوي أشد رجما  
وانظر صفحة ٩٥٢ .

(٣) قائله العجاج وقد مرت ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٤) البيت في ملحقات ديوان العجاج ٢/ ٣٢٧ وفيه : ياليتها ... وبعده :

حتى يعود المُلْكُ في أُسْطُمُه

وفي إصلاح المنطق ٥٦ ، وفي الخصائص ٣/ ٢١١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/ ٣٥ ، وفي ابن يعيش ١٠/ ٣٣ ، وفي المقرب ٢/ ١٧٦ ، وفي الهمع ١/ ٣٩ ، وفي الدرر ١/ ١٣ ، وفي الخزائن ٤/ ٤٩٣ .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن من اللغات الواردة في ( فو ) إبدال الواو ميما مشددة ونسب إلى ابن جنى أنه يراه ضرورة وليس ببلغة .

(٥) قال ابن جنى في سر الصناعة ١/ ٤١٥ و ٤١٦ تحقيق هنداوي بعد أن ذكر البيت يُروى بضم الفاء من فمه وفتحها ، فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس ذلك في هذه الكلمة ، ألا ترى أنك لا تجد لهذه ( المشددة الميم ) تصرفا ، وإنما التصرف كله في ( ف و ه ) . ثم قال عن سبب التشديد : أصل ذلك أنهم ثقلوا الميم في الوقف .. ثم إنهم أجزوا الوصل مُجرى الوقف .

ومما قاله : ولم نسمعهم قالوا أفمام ولا تفضمت ، ولا رجل أفم .

وفي هذا رد على الرضي في قوله : إن الجمع أفمام .

(٦) تكملة من ط . وحديث الرضي عن مرء وامرؤ وابنم ودم استطراد ، ولا علاقة له بما نحن فيه .

وعين « امرؤ » و « ابنتم » تابع لحرف الإعراب - اتفاقا - .

وفي دم ثلاث لغات : القصرُ كعصا ، والتضعيف كمد ، وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد .

قوله : وذو لا يضاف إلى مضرر ولا يقطع .

إنما لم يقطع لأنه ليس مقصودا بذاته ، وإنما هو وَصلةٌ إلى جعل أسماء الأجناس صفةً ، وذلك أنهم أرادوا أن يصفوا شخصا بالذهب - ( مثلا )<sup>(١)</sup> - فلم يتأت أن يقولوا : جاءني رجلٌ ذهبٌ ، فجاءوا بذو ، وأضافوا إليه ، فقالوا : ذو ذهب .

ولما كان جنسُ المضمرات والأعلام ( مما )<sup>(٢)</sup> لا يقع صفة - كما يجيء<sup>(٣)</sup> - لم يتوصل بذو إلى الوصف بهما ، وإن كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف إليه ، وأما أسماء الأجناس التي هي نحو الضرب والقتل ، فإنها - وإن لم تكن مما يوصف به - إلا أنها من جنس ما يقع صفةً ، أي اسم الجنس كضارب وقاتل ، وأيضا لو حذف المضاف الموصوف به ، والمضاف إليه ضمير أو علم لم يجز قيامهما مقامه ، لا متناع الوصف بهما ، وأما قولهم : صلّ على محمد وذويه فشاذاً .

كما أن قطعه عن الإضافة ، وإدخال اللام عليه في قوله :

فلا أعني بذلك أسفليكم ولكني أريدُ به الذؤينا<sup>(٤)</sup>

شاذان ، وذلك لإجرائه مُجرى صاحبٍ .

وأما قولهم ذو زيد ، وذوي آل النبي ، فإنما جاز لتأويل العلم بالجنس ، أي صاحبُ هذا الاسم ، وأصحابُ هذا الاسم .

قالوا : وأصل هذه الأسماء الستة كلها فعلٌ بفتح الفاء والعين - إلا فوك<sup>(٥)</sup> - كما

(١) هذه الكلمة مقدمة في ط قبل قوله : أن يصفوا .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) صفحة ٩٩٥ وما بعدها .

(٤) سبق تخريجه صفحة ١٠٨ وذكره الرضي هنا ليبين أن قطع ( ذو ) عن الإضافة وإدخال اللام عليه شاذان ، وسوغهما لإجرائه ( ذو ) مُجرى صاحب .

(٥) انظر ما نقله ابن منظور في اللسان ٦/١٨ ، و ٢٠ و ٢١٥ و ٢٤١ / ٢٠ و ٢٤٢ - ٢٤١ / ١٧ و ٤٢١ وما بعدها .



ذكرنا<sup>(١)</sup> - فكان قياسها أن تكون في الإفراد مقصورةً ، لكن ( لما كُثرت )<sup>(٢)</sup> الإضافة فيها ، وصار إعرابها معها بالحروف - كما مر في أول الكتاب<sup>(٣)</sup> - ولم تكن فيها مقصورةً ، حَمَلُوها في ترك القصر - مفرداتٍ - على حال الإضافة .

أما كونُ أخ وأب وحم مفتوحة العين فلجمعها على أفعال ، كآباء وآخاء وأحماء ، لأن قياس فعل صحيح العين أفعال كجَبَل وأجبال .

وأما ذو فلا دليل في أدواء على فتح عينه ، لأن قياسَ فعلٍ - ساكنِ العين معتلها - أفعال - أيضا - كحَوْض وأحواض وبيت وأبيات .

ودليل تحريك عينه مؤنثه - أعني ذات - وأصله ( ذواة )<sup>(٤)</sup> كنواة ، لقولهم في مثناها : ذواتا<sup>(٥)</sup> ، فحذفت العين في ذات لكثرة الاستعمال ، ولو كانت ( ذواة )<sup>(٦)</sup> ساكنة العين لقلت في المؤنث : ذِيَّة كطيَّة .

وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون ، واللام محذوفة في جميع متصرفات ذو إلا في ( ذوات )<sup>(٧)</sup> وذواتا<sup>(٨)</sup> .

وقال الفراء : الأخُ ساكنُ العين في الأصل<sup>(٩)</sup> .

ولعله قال ذلك لقلة آخاء .

وأما هن فإنه لم يسمع فيه أهواء حتى يستدل - على تحريك عينه ، ومؤنثه وهو هنةً بالتحريك لا يدل على تحريك عينه ، لأنه يمكن أن يكون ساكنها ، لكن لما حُذِف اللام فُتِحَ العينُ ، لأن ما قبل تاء التأنيث لابد من ( فتحها )<sup>(١٠)</sup> ، وكذا لا دليل ( على

(١) صفحة ٩٤٩ .

(٢) في ص : لما قصر كثرت .

(٣) صفحة ٦٩ وما بعدها .

(٤) فيما عدا ط : ذوات ، والصحيح ما أثبتته ، لأن « ذوات » جمع وليس مفردة مؤنثة .

(٥) من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جِثَّتَانِ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ذَوَاتَا أَفْتَانِ ﴾ [ الرحمن ٤٦ - ٤٨ ] .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) في ج و ط : ذات ، والصحيح ما أثبتته .

(٨) في الكتاب ٣٣/٢ وكان الخليل يقول : هذا ذو يفتح الذال ، لأن أصلها الفتح ، تقول : ذَوَا وتقول : ذَوُو .

(٩) لم ينسبه إليه أحد قبل الرضي فيما رأيت .

(١٠) في ص : فتحه .

حركتها<sup>(١)</sup> في هَنَوَات ، لأنه يمكن أن يكون كَتَمَرَات .

وأما فوك فأصله فَوَه بسكون الواو - كما ذكرنا<sup>(٢)</sup> - إذ لا دليل على حركتها ، وأفواه لا يدل عليها كما لا يدل أذَوَاء ، ولام فوك هاء ، لقولهم : أفَوَاءٌ وفُوءَةٌ .

ولام ذو ياء ، لأن عينه واو بدليل ذواتا وذواتِ وأذواء ، وباب طويت<sup>(٣)</sup> أكثر من باب القوة<sup>(٤)</sup> ، والحملُ على الأكثر أولى ، ( إذا اشتبه الأمر )<sup>(٥)</sup> .

ولام أَبٍ وأخٍ وحمٍ وهنٍ واوٌ ، لقولهم : أبوانٍ وأخوانٍ وحموانٍ وهنوانٍ وإخوةٌ وأخواتٌ .

وأما هُنَيْهَةٌ في هُنَيْةٍ فلأن لامه ذاتٌ وجهين<sup>(٦)</sup> .

وكذا لام حَمٍ قد يكون همزًا - كما تبين<sup>(٧)</sup> - .

---

(١) تكملة من ص .

(٢) صفحة ٩٤٩ .

(٣) يعني أن تكون العين واوا واللام ياء .

(٤) يعني أن يكون كل من العين واللام واوا .

(٥) تكملة من ط : وجُعِلَ لامٌ ذُو ياءٍ هو رأي ابن بَرِّي كما نقل عنه الجوهري في الصحاح ٦ / ٢٥٥١ .

(٦) القياس في تصغير هناة هنية ، والأصل هنيوة ، وقال العرب : هنيةً بإبدال الهاء من الياء سماعاً للقرب الذي بين الهاء وحرف اللين .

فالجohan : أنها تكون مرة ياء وهو القياس ومرة هاء . انظر اللسان ٢٠ / ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٧) وذلك في جعله كخباء ، انظر صفحة ٩٥٥ .

## التوابع

قوله : التوابع كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة .

قوله : كل ثان .

يَشْمَلُ التوابعَ وخبرَ المبتدأ ، وكلُّ ما أصله خبرُ المبتدأ كخبري كَانَ وَإِنَّ وأخواتهما ، ويشمل الحال ، وثاني مفعولي ( ظننت و )<sup>(١)</sup> أعطيت .

قوله : بإعراب سابقه .

أي مع إعراب سابقه ( يُخرج )<sup>(٢)</sup> الكل إلا خبرَ المبتدأ ، وثاني مفعولي ظننت وأعطيت . والحال عن المنصوب نحو . ضربت زيدا مجردا ، والتمييز عن المنصوب ﴿ فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾<sup>(٣)</sup> .

قوله : من جهة واحدة .

قال ( المصنف )<sup>(٤)</sup> يُخْرِجُ هذه الأشياء ، لأن ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ ، وارتفاع الخبر من جهة أخرى وهي كونه خبرَ المبتدأ ، وكذا انتصاب أول المفعولين من جهة كونه أولهما ، وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما ، وانتصاب الأول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به ، وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا ، وكذا في ﴿ فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ انتصاب الأول من جهة كونه مفعولا به ، وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا<sup>(٥)</sup> .

(١) تكملة من ص .

(٢) في ت : يشمل .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ [ القمر ١٢ ] .

(٤) تكملة من ج و ط .

(٥) ليس هذا التفصيل موجودا في شرح ابن الحاجب لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل ، وإنما قال في شرحه لكافيته ٥٦ : وقوله من جهة واحدة : يخرج عنه خبر المبتدأ ، والثاني والثالث من باب علمت وأعلمت ، لأنها ثوان بإعراب سوابقها ، ولكن من غير جهة واحدة .

وفيه نظر ، لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة ، وهي كونهما عمديي الكلام - كما تقرر في أول الكتاب<sup>(١)</sup> - وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة ، وهي كونها فضلات .

وإن قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الأول والثاني ( فلنا )<sup>(٢)</sup> أن نقول : إن ارتفاع زيد في جاء زيد الظريف من جهة كونه فاعلا ، وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته ، وكذا باقي التوابع .

ثم نقول : الأخبار المتعددة لمبتدأ نحو : ﴿ وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوُدُودُ ﴾<sup>(٣)</sup> الآية<sup>(٤)</sup> ، وكذا المسندات نحو : علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا ، وكذا الأحوال المتعددة نحو : ﴿ فَتَقَعْدُ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴾<sup>(٥)</sup> وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو : جاءني القوم إلا زيدا إلا عمرا ، لا تتغير أسماؤها ، ولا جهات إعرابها فينبغي أن تدخل في التوابع .

ولو قال : كل ثان بإعراب سابقه لأجله - أي إعراب الثاني لأجل إعراب الأول - لم يرد عليه ما ذكرنا .

وقوله : كل ثان ، فيه نظر - أيضا - لأن المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء ، لا قصد حصر جميع مفرداته ، ويدخل في قوله : ثان ، النعت الثاني فما فوقه ، وكذا التأكيد المتكرر ، وعطف النسق المتكرر لأن كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الأول .

وأما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل .

أما الصفة والتوكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال :

(١) صفحة ٥٢ وابن الحاجب يرى أن الرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية والجر علامة الإضافة وانظر صفحة ٦١ .

(٢) في ط : قلنا ، ولعله خطأ طباعي .

(٣) البروج ١٤ .

(٤) بعدها ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَمَنْ لَمَّا يُرِيدُ ﴾ [ البروج ١٥ ، ١٦ ] .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقَعْدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴾ [ الإسراء ٢٢ ] .

قال سيويه : العاملُ فيها هو العاملُ في المتبوع<sup>(١)</sup> .

وقال الأخفش : العاملُ فيها معنوي ، كما في المبتدأ أو الخبر ، وهو كونها تابعة<sup>(٢)</sup> .

وقال بعضهم : إن عامل الثاني مقدّر من جنس الأول .

ومذهب سيويه أولى ، لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد التكلم منسوبٌ إليه مع تابعه ، فإن المجيء في : جاءني زيدٌ الظريف ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً ، بل إلى زيدٍ المقيد بقيد الظرافة ، وكذا في : جاءني العالمُ زيدٌ ، وجاءني زيدٌ نفسه ، فلما انسحب على التابع حكمُ العامل المنسوب معني ، حتى صار التابع والمتبوع - معاً - كمفردٍ منسوبٍ إليه ، وكأن الثاني هو الأول في المعنى ، كان<sup>(٣)</sup> (الأولى) انسحابُ عملِ المنسوبِ عليهما ، معاً تطبيقاً للفظٍ بالمعنى .

أما إذا قلت : جاءني غلامٌ زيد فالمنسوب إليه - وإن كان الغلام مع زيد - إلا أن الثاني ليس هو الأول معني ، فلم يعمل العاملُ فيهما معاً .

وجعله معنوياً كما ذهب إليه الأخفشُ خلافُ الظاهر ، إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى (العامل)<sup>(٤)</sup> اللفظي كالشاذ النادر ، فلا يُحمل عليه المتنازع فيه . وتقديرُ العامل خلافُ الأصل أيضاً ، فلا يصار إلى الأمر الخفي إذا أمكن العملُ بالظاهر الجلي .

وأما البديل فالأخفش<sup>(٥)</sup> و (الرّمائي)<sup>(٦)</sup> والفارسي<sup>(٧)</sup> ، وأكثرُ المتأخرين على أن العامل فيه مقدّر من جنس الأول ، استدلالاً بالقياس والسماع ، أما السماعُ فنحو قوله

---

(٢٠١) في الجمع ١١٥/٢ : تُسبب ذلك إلى المبرد وابن السراج وابن كيسان ، ثم قال : وقال الخليل وسيويه والأخفش والجزمي العاملُ فيها التبعية ثم اختلف فقيل ، المراد بالتبعية من حيث المعنى ، وقيل : من حيث الإعراب ولو اختلفت جهته ، وقيل : بشرط اتحاد جهته . وانظر الكتاب ٢٠٩/١ وما بعدها .

(٣) في ط : الأول .

(٤) تكملة من ص .

(٥) شرح ابن يعيش للمفصل ٦٧/٣ .

(٦) في ت : المازني ، وقد أثبتته هكذا لكون الكلام جميعه منقولاً عن ابن يعيش في شرحه للمفصل ٦٧/٣ .

(٧) شرح ابن يعيش للمفصل ٦٧/٣ .

تعالى : ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> وغير ذلك من الآي والأشعار ، وأما القياس فلكونه مستقلاً ومقصوداً ( بالذكر )<sup>(٢)</sup> ، ولذا لم تُشترط مطابقتة للمبدل منه تعريفاً وتنكيراً .

والجواب ( عن الأول )<sup>(٣)</sup> أن ( ليوتيتهم )<sup>(٤)</sup> الجار والمجرور ( بدل من الجار والمجرور )<sup>(٥)</sup> والعامل وهو ( لجعلنا )<sup>(٦)</sup> غير مكرر ، وكذا في غيره .

فإن قيل : لو لم يكن المجرور وحده بدلاً من المجرور لم يسم هذا بدلاً الاشتمال ، لأن الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار ، بل البيت مشتمل على الكافر ( وكذا قوله )<sup>(٧)</sup> : ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾<sup>(٨)</sup> من آمن بعض الذين استضعفوا<sup>(٩)</sup> .

قلنا : لما لم يحصل من اللام فائدة إلا التأكيد جاز لهم أن يجعلوه كالعدم ، ( ويسمونه بدلاً اشتمال نظراً إلى المجرور )<sup>(١٠)</sup> ولا يكرّر في اللفظ في البديل من العوامل إلا حرف الجر ، لكونه كبعض حروف المجرور .

والجواب عن القياس أن استقلال الثاني وكونه مقصوداً يؤيدان بأن العامل هو الأول لا مقدر آخر ، لأن المتبوع - إذن - كالساقط ، فكان العامل ( الظاهر )<sup>(١١)</sup> لم يعمل

(١، ٤) من قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِنْ فُضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [ الزخرف ٣٣ ] ووجه الدلالة في الآية أنه أعاد الجار في البديل فدل على أنه إذا لم يُعَدَّ فهو مقدر .

(٢) في ج : بالذات .

(٣) ساقطتان من ص .

(٥) ساقط من ص .

(٦) في ط : في قوله .

(٧) من قوله تعالى : ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ الآية ٧٥ من سورة الأعراف .

(٨) في ت : لأن من .

(٩) ساقط من ص من قوله وكذا إلى هنا .

(١٠) تكملة من ج و ط .

(١١) ساقطة من ص و ط .

في الأول ، ولم يباشره ، بل عمِل في الثاني .

ومذهبُ سيبويه<sup>(١)</sup> ، والمبرد<sup>(٢)</sup> ، والسيرافي<sup>(٣)</sup> ، والزنجشيري<sup>(٤)</sup> ، والمصنف<sup>(٥)</sup> : أن العاملَ في البدل هو العامل في المبدل منه ، إذ المتبوع في حكم الطرح ، فكانَ عامل الأولِ باشر الثاني .

هذا واستعرف في باب عطف البيان أنه في الحقيقة هو البدل ، فحكمه فيما ذكرنا حكمُ البدل<sup>(٦)</sup> .

وأما عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال :

قال سيبويه : العاملُ في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف<sup>(٧)</sup> .

وقال الفارسي في الإيضاح الشعري : وابن جنبي في سر الصناعة<sup>(٨)</sup> : إن العامل في الثاني مقدّرٌ من جنس الأول ، كقولك : يازيدُ ( وعمرُو )<sup>(٩)</sup> .

وأقول : لا دليل فيه ، إذ علة البناء في الثاني وقوعه موقعَ الكاف ، كالمعطوف عليه ، مع عدم المانع من البناء ، كما كان في يازيد والحارث - أعني اللام - .

وإنما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء ، فلما ارتفع المانع صار كأن حرفَ النداء باشرَ التابع ، لا أن تقدر له حرفا آخر .

---

(١) في الكتاب ١/ ٣٦٩ : فالبدل إنما يجيء أبدا كأنه لم يذكر قبله شيء ، لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول .

(٢) قال في المختضب ٤/ ٢٩٥ عن البدل : وإنما هو تبين ، ولكن قيل : بدل لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن قرَّع له .

(٣) شرح ابن يعيش ٣/ ٦٧ .

(٤) يرى الزنجشيري في المفصل بشرح ابن يعيش ٣/ ٦٧ أن البدلَ في نية تكرير العامل ، قال : والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله عز وجل : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/ ٤٣٥ .

(٦) تحدث عن ذلك في باب البدل صفحة ١٠٧٣ وأشار إليه في باب عطف البيان صفحة ١٠٩٣ .

(٧) لم أجد ذلك في الكتاب ، ونسبه إليه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٧٥ .

(٨) في سر الصناعة تحقيق هندawi ٦٣٨ : ويدل على أن العامل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب الحرف عنه ودل عليه من العوامل إظهارهم العامل بعده في نحو : ضربت زيدا وضربت بكرا ، ونظرت إلى جعفر . وإلى خالد ، فالعمل - إذن - هو للعامل المراد لا الحرف العاطف .

(٩) في ص : يازيد وياعمرُو ، ولعل الصواب ما أثبتته .

واستدل<sup>(١)</sup> أيضا بقولهم : قيامُ زيد وعمرو ، و ( قال )<sup>(٢)</sup> : العرض الواحد لا يقوم بمحلين .

والجواب أن القيام ههنا ليس بعرض واحد ، بل هو مصدر ، والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد ، والمراد ههنا القيامان ، بقرينة قولك : وعمرو .

وكذا لا حجة في : قام زيد وعمرو ، إذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ( فقام الزيدان . كقيام الزيدتين في كون القيام بمعنى القيامين )<sup>(٣)</sup> .

ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في : جاءني غلامُ زيد وعمرو ، وهو متجدد ، ولكان معنى : كُلُّ شاةٍ وسخِلَتِها بدرهم : كُلُّ شاةٍ بدرهم وكلُّ سَخِلَتِها بدرهم ، والمراد هما معا بدرهم .

وأیضا لم يجوز : يازيدُ والحارثُ ، ولم يجوز : ما زيدٌ قائما ولا عمرو قاعداً ، وليس زيد ولا عمرو ذاهبين ، إذ لا يجوز تقدير « ما » و « ليس » بعد « لا » .

وأیضا لم يجوز : زيدٌ ضربت عمرا وأخاه ، إذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير ، مع كونه جملةً .

وقال بعضهم : العاملُ حرفُ العطف بالنيابة<sup>(٤)</sup> .

وهو بعيد ، لعدم لزومه لأحد القيلين ، كما هو حق العامل .

وفائدة<sup>(٥)</sup> الخلاف في هذا كله جوازُ الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال : العاملُ في الثاني غيرُ الأول ، وامتناعه عند من قال : العاملُ فيهما هو الأول .

هذا وإنما قدم المصنّف النعتَ على سائر التوابع لكون استعماله أكثر .

---

(١) قريب من كلامه هذا وما بعده في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/ ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٢) في ت وج و ط : قيل .

(٣) ساقط من ج و ص و ط .

(٤) نسبته ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٧٥ إلى أبي علي ، وفي الإيضاح بشرح عبد القاهر ( المقتصد ٩٣٧ ) : وصفةُ حرف العطف أن يشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله .

(٥) هذه الفائدة ذكرها ابنُ الحاجب في إيضاحه للمفصل ١/ ٤٣٥ . ولم يشتر إليه الرضي .



## النعت

قوله : النعت تابع يدل على معنى في متبوعه ( مطلقاً )<sup>(١)</sup> .

قال في شرح المفصل : الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص<sup>(٢)</sup> .

والمراد بالعام : كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا أولا ، فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو : زيد قائم ، وجاءني زيد راكباً إذ يقال : إنهما وصفان ، ونعني بالخاص ؛ ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعا نحو : جاءني رجل ضارب .

قال : حدّ العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود<sup>(٣)</sup> .

وينتقض حدّه بأسماء الآلة والمكان والزمان ، إذ المقتل - مثلاً - دالاً على ذات ( وهو الموضع )<sup>(٤)</sup> باعتبار معنى وهو القتل - هو المقصود من وضع هذا اللفظ - على ما فسر - .

ثم سأل نفسه وقال : إن أسماء الأجناس كلّها تدل على ذات باعتبار معنى ، وليست بصفات ، فإن رجلاً موضوع لذات باعتبار الذكورة والإنسانية ، قال : والجواب أنا احترزنا عن مثله بقولنا : هو المقصود ، فإن أسماء الأجناس المقصود بها الذات ، والصفات المقصود بها المعنى لا الذات<sup>(٥)</sup> .

ولقائل أن يمنع في الموضعين - أي في الأسماء والصفات - ويقول : إذا أردت بقولك : في أسماء الأجناس أن المقصود بها الذات وحدّها من دون المعنى فلا نسلم ،

(١) تكملة من ط : وهي موجودة في مخطوطة متن الكافية صفحة ٣٦ .

(٢) إيضاحاً للمفصل ١ / ٤٤١ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٤٤١ .

(٤) ساقطتان من ج .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١ / ٤٤١ .

إذ قصدَ الواضع بوضع رجل ذاتٍ فيها معنى الرجولية - بلا خلاف - وإن أردت أن المقصودَ الذاتُ سواء كان المعنى - أيضا - مقصودًا معها أولا فلا ينفكُ ، لأن الصفات أيضا إذا ذكرتها مجردةً من متبوعاتها فلا بدّ فيها من الدلالة على الذات ، مع المعنى المتعلّق بها ، وكذا إذا ذكرتها مع متبوعاتها ، لأن معنى ضارب ذو ضرب ، ولا شك أن معنى ذو ذات ، ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ( وكذا مضروب وحسن )<sup>(١)</sup> .

ولو لم يدل إلا على المعنى لكان الصفةُ هو الحدثُ كالضرب والحسن .

ثم نقول : قولك في الصفات : إن المقصود بها المعنى لا الذات مناقضٌ لقولك في حد الصفة العامة : مادّل على ذات باعتبار معنى ، وكيف تدلّ بالوضع على الذات ، مع أن المقصودَ بها ليس ذاتا ؟ وهل دلالة اللفظ على شيء إلا مع القصد بذلك اللفظ إلى ذلك الشيء ؟

وإن قال : المرادُ بالقصد القصدُ الأهم ، فإن نحو : ضارب - وإن دل على الذات - إلا أن المقصودَ الأهمّ به الحدثُ القائم بالذات المطلقة التي دلّ عليها هذا اللفظُ ، فلمانع<sup>(٢)</sup> أن يمنع أن المقصودَ الأهم من هذا اللفظ بيانُ المعنى ، بل المعنى كان يدلّ عليه تركيبُ ضَرَبَ ، فلم تصغ منه هذه الصيغة المختصةُ إلا للدلالة على ذات تَقَوّمَ بها ذلك المعنى .

وكذا نحوُ المضروب والمحبوس ( فإنه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب )<sup>(٣)</sup> و ( الحبس )<sup>(٤)</sup> .

قال : والوصف الخاص تابعٌ يدلّ على معنى في متبوعه مطلقاً<sup>(٥)</sup> .

قال : ( تابع )<sup>(٦)</sup> يدخل في تابع جميع التوابع ، ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع .

(١) ساقط من جدوص وط .

(٢) جواب الشرط في قوله : وإن قال : المراد .. إلخ .

(٣) ساقط من ص .

(٤) تكملة من ط .

(٥) إيضاحه للمفصل ١ / ٤٤١ إلا أن مكان مطلقا : من غير تقييد ، وانظر شرحه لكافيته ٥٦ .

(٦) تكملة من ط .

وقولنا : يدل على معنى في متبوعه يخرجُ عنه ماسواه<sup>(١)</sup> .  
قلت : يدخل فيه البدلُ في نحو قولك : أعجبني زيد علمه .  
ولو قال : يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه لكان أعم ، لدخول نحو : برجل قائم أبوه فيه .

ثم نقول : أما خروجُ البدل وعطف البيان وعطف النسق ، والتأكيد - الذي هو تكرير لفظي أو معنوي فظاهر ، وأما التأكيد المفيد للإحاطة فداخل في هذا الحد ، إذ كلهم في : جاءني القومُ كلُّهم يدل على الشمول الذي في القوم .  
فإن قال : شرطُ هذا المعنى الذي يدل عليه الوصفُ أن لا يُفهم من المتبوع ، والشمول يفهم من القوم ، وكذا في : جاءني الزيدان كلاهما .  
فالجواب : أن ذكرَ هذا الشرط ليس في حدِّك ، مع أنه يلزم منه أن لا يكون « واحدة » و « اثنين » في قوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
نعتا .

قوله : مطلقا .  
قصد به إخراج الحال في نحو قولك : ضربت زيدا مجردا ، فإن مجردا دال على معنى في « زيدا » لكن لا مطلقا ، بل ( مقيد )<sup>(٤)</sup> بحال الضرب .  
أقول : قد خرج الحال عن الحد بقوله : تابع - بزعمه - لأنه ليس بإعراب سابقه من جهة واحدة .  
هذا ولا يبعد لو حددنا الوصف العام ، أي ما وضع من الأسماء وصفاً - سواء استعمل تابعا أولا - بأن نقول : هو اسمٌ وضع دالا على معنى غير الشمول ، وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يخصص صاحبه .

---

(١) شرحه لكافيته ٥٦ .  
(٢) من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [ الحاقة ١٣ ] .  
(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِنِّي فَارَهُيُونَ ﴾ [ النحل ٥١ ] .  
(٤) في ت وص : مقيدا . وقد أشار ابن الحاجب إلى قصده هذا في إيضاحه للمفصل ١ / ٤٤١ .

فقولنا : اسم ، يخرج الجمل الاسمية والفعلية - وإن صح وقوعها نعتا تابعا في نحو :  
جاءني رجل ضرب أبوه ، أو أبوه ضارب - .

وقولنا : وُضِعَ ، يخرج ألفاظ العدد في : جاءني رجال ثلاثة ، لأن وضعها لمجرد  
العدد ، وكذا سائر المقادير ، نحو : عندي زيت رطل ، ويخرج أسماء الأجناس ( المؤولة  
بالمشتق )<sup>(١)</sup> سواء وقعت صفات نحو ( برجل أسد أولا نحو )<sup>(٢)</sup> زيد أسد فإنها - وإن  
دلت على معان - لكنها ليست كذلك بحسب الوضع ، وكذا يخرج نحو صوم وعدل  
( في نحو : رجل صوم وعدل )<sup>(٣)</sup> ، لأنه ليس بالوضع ( فلا يدخل في الصفات  
العامة )<sup>(٤)</sup> ( بل )<sup>(٥)</sup> يدخل في حد الصفة الخاصة - كما يجيء<sup>(٦)</sup> - فيقال : إن  
« أسد ، وصوم » في برجل أسد ورجل صوم صفة ، وكذا<sup>(٧)</sup> نحو أي رجل ، لأنه في  
الأصل للاستفهام .

وقولنا : على معنى ، يخرج ألفاظ التوكيد إلا التي للشمول ، فإن نحو نفسه لا يدل  
على معنى في شيء ، بل مدلوله نفس متبوعه .

وقولنا : غير الشمول يخرج ألفاظ الشمول في التوكيد ، نحو : كلاهما وكله ، وأجمع  
ومراد فاته ، وجاءني القوم ثلاثتهم عند التميميين - كما مر في الحال<sup>(٨)</sup> - إذ كل ذلك  
يدل على الشمول وصاحبه ، أي جميعها أو جميعهم .

وقولنا : وصاحبه يخرج المصادر ويدخل أسماء ( المكان )<sup>(٩)</sup> والزمان والآلة .

(١) تكملة من ج .

(٢) ساقط من ص .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ط : بلى .

(٥) صفحة ٩٧١ .

(٦) يعني يخرج أيضا .

(٧) صفحة ٦٤٨ .

(٨) في ص : المعاني .

وقولنا صحيحُ التبعية يخرج هذه الأسماء ، لأنها لم توضع صحيحةً التبعية لغيرها ، بل لو جرت صفاتٌ في بعض المواضع نحو : رجلٌ مَثْقَبٌ ، فليس ذلك من حيث الوضع ، كحمار<sup>(١)</sup> في : مررت برجل حمارٍ .

قولنا : لكل ما يخص صاحبَه يخرج أسماء الأجناس ، فإنها لا يصح أن تتبع بالوضع إلا المَبْهَم فقط ، دالةً على معنى فيه ، نحو : هذا الرجل ، وأيا الرجل ، ومع هذا فهي أسماءٌ لا صفاتٌ عامة ، وكذا يخرج (أسماء)<sup>(٢)</sup> الإشارة ( ونحو : أي رجل ، لأنهما لا يُنعت بهما كُلٌّ ما يوافقهما تعريفاً وتنكيراً - كما يجيء )<sup>(٣)</sup> لخصوصه - كما يجيء<sup>(٤)</sup> - ببعض الموصوفات .

ويدخل في قولنا : صحيحُ التبعية الحالٌ وخبر المبتدأ وغيرُ ذلك في نحو : جاءني زيدٌ راكباً ، وزيد عالمٌ والعالم زيدٌ ، فإنها صفاتٌ - وإن لم تتبع شيئاً - لكنه يصح تبعُها وضِعاً .

ونقول في حد الوصف الخاص - أي التابع - هو تابعٌ دالٌّ على ذات ومعنى ( غير الشمول في متبوعه أو متعلقه مطلقاً )<sup>(٥)</sup> .

فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ، وبرجل أي رجل ، وبرجل تميمي ، وبرجل حسن وجهه وبرجل حمارٍ ، وغير ذلك ، ويخرج البدلُ في نحو : أعجبنى زيدٌ علمه . قوله : وفائدته تخصيصٌ أو توضيحٌ ، وقد يكون مجرد الشاء ، أو الذم ، أو التأكيد نحو : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾<sup>(٦)</sup> .

معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليلُ الاشتراك الحاصل في النكرات ، وذلك أن

(١) يعني فهي كـ « حمار » في هذا المثال فإنه وقع تابعا ، مع أنه لم يوضع في الأصل تابعا .

(٢) في ص وط : اسم .

(٣) ساقط من ج وط .

(٤) صفحة ٩٧٤ وما بعدها . والضمير في لخصوصه يعود إلى النعت المفهوم من قوله : لا ينعت بهما ، أما ما في ج وط - أعني سقوط ونحو أي رجل إلخ - فهو عائد إلى اسم الإشارة .

(٥) في ت : غير الشمول فيها ، وفي ص وج : فيها غير الشمول .

(٦) الحاقة ١٣ .

« رجلٌ » في قولك : جاءني ( رجلٌ )<sup>(١)</sup> صالحٌ ، كان - بوضع الواضع - محتملاً لكل فردٍ من أفراد هذا النوع ، فلما قلت : صالحٌ قلت الاشتراك والاحتمال .

ومعنى التوضيح - عندهم - رفع الاشتراك الحاصل في المعارف - أعلاماً كانت أولاً - نحو زيّد العالمُ ، والرجلُ الفاضلُ .

قوله : وقد يكون لمجرد الثناء .

لفظة « قد » التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بأن مجيئه لمجرد الثناء أو الذم أو التوكيد قليل .

وإنما يكون لمجرد الثناء أو الذم إذا كان الموصوفُ معلوماً عند المخاطب ، سواءً كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾<sup>(٢)</sup> إذ لا شريك له - تعالى - في اسم الله ، ونحو : أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيم ، أو كان مما له شريك فيه نحو : أتاني زيّدُ الفاضلِ العالم ، أو الفاسقُ الخبيثُ ، إذا عَرَفَ المخاطبُ زيّداً الآتي قبل وصفه ، وإن كان له شركاء في هذا الاسم .

وإنما يكون الوصفُ للتأكيد إذا أفادَ الموصوفُ معنى ذلك الوصفِ مصرّحاً بالتضمن نحو : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾<sup>(٣)</sup> و ﴿ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

فإن كان ذلك المعنى المصرّحُ به في المتبوع شمولاً وإحاطةً فالتابعُ تأكيدٌ لا صفةٌ ، نحو : الرجلانِ كلاهما ، والرجالُ كلهم .

وإن لم يكن فهو صفةٌ ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وإن كان معنى التابع معنى المتبوع سواءً بالمطابقة فالتابعُ ( تأكيدٌ تكريري )<sup>(٦)</sup> نحو : الرجلُ نفسه وزيّدُ زيّدُ .

وقد يجيء لمجرد الترحم نحو : أنا زيّدُ البائسُ الفقيرُ .

(١) في ط : برجل .

(٢) الآية الأولى من سور القرآن الكريم ماعدا التوبة ، وجزءٌ من الآية ٣٠ من سورة النمل .

(٣) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٤) من الآية ٥١ من سورة النحل .

(٥) تقدمت صفحة ٩٦٩ تعليقة ٣ .

(٦) في ص : تأكيدٌ أو تكرير .

قوله : ولا ( فرق )<sup>(١)</sup> بين أن يكون مشتقاً وغيره إذا كان وضعه لغرض المعنى  
عموماً مثل : تيمى ، وذى مال ، أو خصوصاً مثل : مررت برجل ، أي  
رجل ، ومررت بهذا الرجل ، وبزيد هذا .

قال في الشرح : يعني أن معنى النعت أن يكون تابعاً يدل على معنى في متبوعه ،  
فإذا كانت دلالاته كذلك صح وقوعه نعتاً ، ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره ،  
لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهّم أكثر النحويين  
أن الاشتقاق شرط ، حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق<sup>(٢)</sup> .

هذا كلامه ..

اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق<sup>(٣)</sup> ، فلذلك استضعف سيبويه  
نحو : مررت برجل أسدٍ وصفاً ، ولم يستضعف بزيدٍ أسداً حالاً<sup>(٤)</sup> ، فكأنه يشترط في  
الوصف لا في الحال الاشتقاق .

وفي الفرق نظر ، والنحاة يشترطون ذلك فيهما معاً ، والمصنف لا يشترطه فيهما ،  
ويكتفى بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه - مشتقاً كان أولاً - وبكون الحال  
هيئةً للمفاعل أو المفعول .

قوله : إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً .

أي وُضع للدلالة على معنى في متبوعه ، في ( جميع )<sup>(٥)</sup> استعمالاته كالمنسوب ، و  
« ذو » المضاف إلى اسم الجنس ، فإن لهما موصوفاً في جميع المواضع إما ظاهراً أو  
مقدراً .

(١) في مخطوطة متن الكافية ٣٦ وفي شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٧ : فصل .

(٢) الكلام بنصه في شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٧ .

(٣) انظر مثلاً شرح اللعم لابن برهان ٢٠٤ / ١ ، والمقرب ٢٢٠ / ١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٥٦  
ومابعداها ، وشرح الفصل لابن يعيش ٤٩ / ٣ .

(٤) في الكتاب ٢١٦ / ١ وتقول : مررت برجل أسد شدةً وجرأةً ، إنما تريد ثل الأسد ، وهذا ضعيف قبيح ،  
لأنه اسم لم يجعل صفة ، وإنما قاله النحويون ، شبه بقولهم : مررت بزيد أمداً شدةً ، وقد يكون خبراً مالا يكون  
صفة . اهـ .

(٥) في ط : جمع .

فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام ، وقد حددناه<sup>(١)</sup> ، ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الألف واللام ، كالذي والتي وفروعهما ، وذو الطائية ، لأن ( الذي قام ) بمعنى ( القائم ) .

قوله : أو خصوصا .

يعني به أن يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته ، ( وهو )<sup>(٢)</sup> كاسم الجنس الجامد بالنظر إلى اسم الإشارة ، فإنه - إذن - موضوع للدلالة على معنى فيه - أي في اسم الإشارة - نحو : هذا الرجل ، كما ذكرنا في باب النداء<sup>(٣)</sup> .

أما لو جعلته صفةً لغير اسم الإشارة نحو : مررت بزيد الرجل - أي الكامل في الرجولية - فليس الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه ، لأن استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعياً ، كما أن استعمال أسد بمعنى شجاع في قولك : مررت برجل أسد ليس وضعياً .

فإن قيل : لِمَ لم يجر أن يوصف بأسماء الأجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير أسماء الإشارة ، كما جاز وصفها بها ، فيقال : مررت بشخص رجل ، وبسبع أسد كما يقال : بهذا الرجل ، وبذاك الأسد ، فإن شخصا وسبعاً مبهمان كاسم الإشارة ؟

قلت : لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من أسماء الأجناس لو لم تقع صفات ، إذ قولك : مررت برجل يفيد الشخصية ، وأسد يفيد السبعية ، بخلاف رجل طويل ورجل عالم ، فإن العلم والطول ( يكونان )<sup>(٤)</sup> في غير الرجل أيضا ، ولهذا يحذف الموصوف في الأغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله<sup>(٥)</sup> :

(١) صفحة ٩٦٩ .

(٢) في ت وص : وهي .

(٣) صفحة ٤٤٨ .

(٤) في ص : يكون .

(٥) قائله المتدخل الهذلي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٨٥٧ .



٣٣٢- رباءُ شماء لا يأوي لقلتها إلا السحابُ وإلا الأوبُ والسبيلُ<sup>(١)</sup>

وكالأورقي في الحمام ، والأطلس في الذئب ، والغبراء والخضراء في الأرض والسماء ، أما قولك : هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل ( الوصف )<sup>(٢)</sup> حاضراً معينا ، وفي يائها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام . ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا - على ما قال المصنف<sup>(٣)</sup> - أي واسم الإشارة في نحو : مررت برجل أي رجل ، وبزيد هذا ، فأني إنما يقع صفة للنكرة فقط ، بشرط قصدك للمدح .

واسم الإشارة يقع وصفا للعلم ، والمضاف إلى المضمرة وإلى العلم وإلى اسم الإشارة ، لأن الموصوف أخص أو مساو ، وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة . والذي يقوى عندي أن أي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه ، بل هو منقول عن أي الاستفهامية ، وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسؤول عنه ، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني ، والتعجب ( من )<sup>(٤)</sup> حاله ، والجامع بينهما أن الكامل البالغ غاية الكمال ( بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال )<sup>(٥)</sup> بحيث يحتاج إلى السؤال عنه .

---

(١) البيت في ديوان الهذليين ٣٣ / ٢ ، وفي التكملة للفارسي ٧٣ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٣ / ٢ ، وفي ابن يعيش ٥٨ / ٣ ، وفي الخزانة ٣ / ٥ .

اللغة : رباء : وزنها فعال من قولهم : ربأيربأ من باب منع إذا صار ربيعة لهم أي ديدبائنا ، ويجوز أن تكون بمعنى طلاع ، وعليه تكون شماء مضافا إليها ، ورباء نعت مخذوف والتقدير هو رجل رباء . لا يأوي : لا يصل ، قلنها : أعلاها .

الأوب : النحل حين تؤوب ، السبل : المطر .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه قد يحذف المنعوت ويبقى النعت مع قرينة دالة عليه والقرينة هنا : قوله الرجل في بيت قبله ..

أقول لما أتاني الناعيان به لا يبعد الرمح ذو الثصلين والرجل

(٢) في ت : الموصوف .

(٣) في المتن انظر صفحة ٩٧٣ .

(٤) في ط : في .

(٥) تكملة من ج وص وط .

ومن ثم قال الفراء في ما أحسن زيدًا : إن ما استفهامية<sup>(١)</sup> .

ولهذا المعنى شرط في أي الواقعة صفة أن تكون صفة للنكرة حتى تضاف إلى النكرة ، لأن المضافة إلى المعرفة ليس فيها إبهام كامل ، إذ معنى أي الرجلين هو ؟ من هو من بين هذين الرجلين ، وكذا أي الرجال هو ؟ بخلاف أي رجل هو ، فمعناه أي فرد هو من أفراد هذا الجنس - كما مر في باب الإضافة<sup>(٢)</sup> - .

وإذا جاءت بعد المعرفة ( نصبتها )<sup>(٣)</sup> على الحال ، نحو هذا زيد ، أي رجل . ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف إليه - لفظًا - إذا توافقا معنى ، نحو مررت بجارية أيما أمة ، وأيما أمة .

( وأما اسم الإشارة فإنما يقع وصفًا للعلم ، والمضاف إلى المضمر ، وإلى العلم وإلى اسم الإشارة لأن الموصوف أخص أو مساو ، وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة ، فلذا عُدَّ من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصًا )<sup>(٤)</sup> .

وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي - عمومًا كان كالمنسوب و « ذو » والموصول ذي اللام ، وذو الطائية ، أو خصوصًا كأني التابع للنكرة ، واسم الجنس التابع لاسم الإشارة ، واسم الإشارة التابع لما ذكرنا .

وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة أشياء لم يذكرها المصنف ، وهي على ضربين : قياسي وسماعي ، فمن القياسي كل ، وجد ، وحق ، تابعة للجنس ، مضافة إلى مثل متبوعها لفظًا ومعنى ، نحو أنت الرجل كل الرجل ، وجد الرجل وحق الرجل ، هذا هو الأغلب الأحسن .

ويجوز على ضعف أنت المرء كل الرجل ، وجد الرجل ، وحق الرجل . ولا تتبع غير الجنس ، فلا يقال : أنت زيد كل الرجل ، وذلك لأن الوصف بهذه

(١) نسبه إليه ابن يعيش في شرحه للمفصل ١٤٩ / ٧ وإلى ابن درستويه أيضًا .

(٢) صفحة ٩٢٩ .

(٣) في ط : فانصبها .

(٤) تكملة من ط ، وقد سبق ذكر جميعه ماعدا قوله ، فلذا عد من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصًا وانظر صفحة

. ٩٧٥

( الألفاظ )<sup>(١)</sup> الثلاثة كالتأكيد اللفظي ، فلهذا لم يحسن أنت المرء كل الرجل ، وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد ( بكل الرجل )<sup>(٢)</sup> .  
ويوصف بها التكرات أيضاً نحو أنت رجل كل ( رجل )<sup>(٣)</sup> وحق رجل ، وجد رجل .

ومعنى كل الرجل أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال .  
ومعنى جد الرجل ( أي )<sup>(٤)</sup> كأن ماسواك هزل .  
وحق الرجل أي من سواك باطل .  
وهما من باب جرد قطيفة<sup>(٥)</sup> .

ويقال أيضاً في الذم: أنت اللئيم جد اللئيم ، وحق اللئيم ، وأنت لئيم جد لئيم ، وحق لئيم .  
ومنه قولك ماشئت من كذا - مقصوراً على نكرة ، نحو قولك : جاءني رجل ماشئت من رجل .

و « ما » إما نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، أو موصولة ، وهي خبر مبتدأ محذوف على الحاليين ، والجملة صفة للنكرة ، أي هو الذي شئت ، أو شيء شئت ، ويجوز أن تكون موصوفة بالجملة بعدها ، وهي صفة للنكرة قبلها .

وإنما استعمل « ما » دون « من » ( لأن )<sup>(٦)</sup> « ما » للمبهم أمره ، وإن كان من أولي العلم ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾<sup>(٨)</sup> وما نحن فيه موضع الإبهام .

(١) في ط : ألفاظ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ط : الرجل ، والصواب ما أثبتته .

(٤) في ط : أو .

(٥) أي أن المعنى رجل جد ، ورجل حق ، فهو - إذن - من إضافة الصفة إلى الموصوف .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ الشعراء ٢٣ .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلَ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ آل عمران ٣٥ .

وفي معنى قولك : رجلٌ ماشئت من رجلٍ/عندي رجل شرعك من رجل ، ورجلان حسبك من رجلين ، ورجال نهيك أو نهاك ، أو كفيك من رجال ، ورجل همك من رجل ، ( وهذك من رجل - ( كما مر )<sup>(١)</sup> في باب الإضافة )<sup>(٢)</sup> «<sup>(٣)</sup> - .

والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد أن المذكور هو المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس إذا صنفوا رجلا رجلا ، ورجلين رجلين ، ورجالا رجالا ، كما قلنا في أفضل رجل ، وأفضل رجلين وأفضل رجال<sup>(٤)</sup> .

ويجيء مثل ذلك بعد كثيرا مما يقصد به المدح والتعجب نحو يالك من ليل ، والله در زيد من رجل ، وقاتله الله من شاعر ، وقال عز من قائل ، والمعنى في الجميع واحد ، أي هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس ، إذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم .

وقولهم : همك من رجل مصدر بمعنى المفعول ، أي مهمومك أي مقصودك ، أو من هم أي أذابه ، أي يذيك وصف محاسنه ، كقولهم : هذك ، أي يثقل عليك عدو مناقبه ، من ( هدته )<sup>(٥)</sup> المصيبة أي أوهنته وكسرتة .

ومن المقيس أيضا أن تكرر الموصوف وتضيفه إلى نحو صديق وسوء ، نحو عندي رجل رجل صديق ، وحمار حمار سوء .

والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة ، لا الصدق في الحديث ، وذلك لأن الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم ، حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة ، فيقال : ثوب صدق ، وخل صادق الحموضة ، كما أن الكذب مستهجن عندهم بحيث إذا قصدوا الإغراء بشيء قالوا : كذب عليك .

(١) في ط : كما ذكرنا .

(٢) صفحة ٨٨٦ .

(٣) ساقط من ص .

(٤) صفحة ٩٢٩ .

(٥) في ط : هذه .

قال عمرو بن معد يكرب<sup>(١)</sup> لمن شكّا إليه المَعصُ<sup>(٢)</sup> : كَذَبَ عَلَيْكَ الْعَسَلُ ، أي العَسَلان<sup>(٣)</sup> بمعنى عليك به والزمه . ويجوز أن يريد بالعسل المعروف ، قال<sup>(٤)</sup> :  
 ٣٣٣- وَذِيَانِيَّةٍ أَوْصَتْ بَيْنَهَا بِأَنْ كَذَبَ الْقَرَّاطُفُ وَالْقُرُوفُ<sup>(٥)</sup>  
 أي عليكم بهما .

والإضافة في نحو رجلٌ صديقٌ ، و ﴿ دَائِرَةُ السَّوِّءِ ﴾<sup>(٦)</sup> للملابسة ، وهم كثيراً ما يضيفون الموصوف إلى مصدر الصفة ، نحو خبيرُ السَّوِّءِ ، أي الخبير السيِّئ ، فمعنى رجلٌ صديقٌ رجلٌ صادق ، أي ( رجل )<sup>(٧)</sup> جيد ، فكأنك قلت : عندي رجلٌ رجلٌ صادق ، فلما كان المراد من ذكر رجلٍ الثاني صفته صار رجلٌ مع صفته صفةً للأول - كما مر في باب لا التبرئة في نحو لا ماءً ماءً بارداً<sup>(٨)</sup> - ويجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾<sup>(٩)</sup> إلا أن وجوب تطابقهما تعريفاً وتنكيراً يرجِّحُ كونه صفة .

(١) هو عمرو بن معد يكرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي ، فارس اليمن ، وصاحب الغارات المذكورة ، وفد على المدينة سنة ٩هـ وأسلم ، ولما توفي النبي ﷺ ارتد عمرو في اليمن ثم رجع إلى الإسلام فبعثه أبو بكر إلى الشام فشهد اليرموك ، وكان عصي النفس أيها ، له شعر جيد ، توفي سنة ٢٦هـ ( الأعلام ٥ / ٢٦٠ ) .

(٢) المَعصُ والمَعَصُ تقطيعٌ في أسفل البطن واليمنى ووجعٌ فيه ( اللسان ٨ / ٣٦٢ ) وفي ط : المَعَصُ .

(٣) العسل والعسلان : أن يضطرم الفرس في عدوه ، فيخفق برأسه ويطرُدُ منه ، وعسل الذئب والثعلب يعسل عَسَلًا وعسلانا مضى مسرعاً واضطرب في عدوه وهز رأسه ( اللسان ١٣ / ٤٧٣ ) . ونسبه ابن الأثير في النهاية إلى عمر بن الخطاب قال ٣ / ٣٢٧ : وفي حديث عمر أنه قال لعمرو بن معد يكرب كذب عليك العسل ، هو من العسلان مشئى الذئب واهتزاز الرمح .. أي عليك بسرعة المشي .

(٤) قائله معقر بن أوس بن حمار .. بن كنانة بن بارق ، وبارق أبو قبيلة من اليمن . كُفَّ بصره وكان قبل ذلك من فرسان قومه وشعرائهم المشهورين يوم جبلة ، وكان اليوم قبل البعثة بتسع وخمسين سنة ( الخزائن ٥ / ١٧ - ١٨ ) .

(٥) البيت في الأمالي الشجرية ١ / ٢٦٠ وفي اللسان ١١ / ١٨٩ وفي الخزائن ٥ / ١٥ .

اللغة : القراطيف جمع قَرَطَف كجعفر ، وهو القطيفة ، والقرووف جمع قَرْف ، وهو وعاء من جلد يدبغ بالقرفة وهي قشور الرمان ، قال البغدادي في الخزائن ٥ / ١٥ . والمراد بالكذب الترغيب والبعث ، ثم قال : ومضر تنصب بكذب ، وأهل اليمن ترفع به ، قال ابن السكيت : يرفعون المَعْرَى به ، ومن نصب فعل الأمر والإغراء .

ونقل عن الفائق للزمخشري أن هذه كلمة جرت مجرى المثل في كلامهم ولذلك لم تُصَرَّف ، ونقل عن أبيات المعاني أن المعنى رب امرأة ذيبانية أمرت بنبيها أن يستكثروا من هذين الشيئين إن ظفروا بعلوهم .  
 الشاهد قوله : كذب القراطيف ، فإنه مراد به هنا الإغراء والترغيب فيه .

(٦) من الآية السادسة من سورة الفتح .

(٧) تكملة من جـ وص .

(٨) صفحة ٨٤٥ .

(٩) العلق ١٥ - ١٦ قال تعالى : ﴿ كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ .

ومن القياس الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلاثة ، قال عليه السلام « الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة »<sup>(١)</sup> وتقول : عندي بُرٌّ قفيزان ، وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع . وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر ، والقلة والكثرة ، ونحو ذلك .  
والسماعي على ضربين ، إما شائع كثير ، وهو الوصف بالمصدر ، والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل ، نحو رجلٌ صومٌ وعدلٌ ، وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجلٌ رضىً أي مرضيٌ .

→ م قال بعضهم : هو على حذف مضاف أي ذو صوم ( وذو عدل )<sup>(٢)</sup> .  
والأولى أن يقال : أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة ، كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه .

وإما غير شائع ، وهو ضروب :  
أحدها : جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر ، كقولك : مررت برجلٍ أسدٍ .

قال المبرد : هو بتقدير مثل ، أي مثل أسدٍ<sup>(٣)</sup> .  
ويقوي ( تأويله )<sup>(٤)</sup> قولهم : مررت برجلٍ أسدٍ شدةً ، أي يشابه الأسد شدة ، فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل إلى ضمير المذكور ، كما في قولك : الكوز ممتلئ ماءً - على ما ذكرنا في الحال في قولهم : هو زهيرٌ شعراً<sup>(٥)</sup> .

(١) حديث في صحيح البخاري ١٨٩/٧ وفيه : إنما الناس كإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلةً ، رواه عن ابن عمر ، وهو أيضاً في المسند ٧/٢ و ٤٤ وفيه : إنما الناس كإبل المائة لا يوجد فيها راحلة ، وفي غيرهما من كتب الحديث . قال البغدادى في تخرىج أحاديث شرح الرضى ق ٦ : الراحلة : المختارة القوية على الحمل والأسفار ، يريد أن الخير في الناس الذي يرضى حاله وطريقته قليل .

(٢) ممن قال به ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١١٦٠ قال : فالتزموا فيه - يعني في المصدر المنعوت به - الأفراد والتذكير ، كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله ذو رضى وذات رضى .. فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه . وقد سقط من ص قوله : وذو عدل .

(٣) في المقتضب ٢٥٩/٣ فإن هذا - يعني نحو : مررت برجلٍ فضة خاتمته - غير جائز إلا أن تريد : شبيه بالفضة ، ويكون الخاتم غير فضة ، وانظر المقتضب ٢٧٢/٣ - و ٣٤٢ .

(٤) في ط : وتأويله .

(٥) صفحة ٦٧١ .

وقد يقال : برجل الأسد شدةً ، وهو بدل عند سيبويه<sup>(١)</sup> . ويجوز عند الخليل أن يكون صفةً بتأويل مثل الأسد<sup>(٢)</sup> - كما ذكرنا في قولهم : له صوتٌ صوتٌ حمارٍ<sup>(٣)</sup> . ويقولون : مررت برجل نارٍ حمرةً ، أي مثل نارٍ حمرة .

ويجوز أن يكون أسدٌ شدةً ، ونارٌ حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة ، فلا يكون بتقدير حذف المضاف ، بل يكون كقولهم : أنت الرجل علما - كما ذكرنا في باب الحال<sup>(٤)</sup> - .

والمنصوب في هذا الوجه أيضا تمييز من نسبة الكامل إلى ضمير المذكور . وقال غير المبرد : بل بتأويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف ، فمعنى برجل أسد أي جريء ، وبرجل حمار أي بليد ، ولا معنى للتمييز في نحو برجل أسد شدة على هذا التأويل . قال الشاعر<sup>(٥)</sup> :

٣٣٤ - وليل يقول الناس من ظلّماته      سواءً صحيحات العيون وعورها  
كأن لنا منه يئوتا حصينة      مُسوّحا أعاليها وساجا ستورها<sup>(٦)</sup>  
أي سودا أعاليها ، وكثيفا ستورها .

(١) في الكتاب ٢٢٦ / ١ : وتقول : مررت برجل الأسد شدةً ، كأنك قلت مررت برجل كامل ، لأنك أردت أن ترفع شأنه ، وإن شئت استأنفت .. ولا يكون صفةً كقولك مررت برجل أسد شدة ، لأن المعرفة لا توصف بها النكرة .

(٢) وذلك أنه يجيز أن يقوم المضاف إليه المعرفة مقام المضاف النكرة بتقدير إضافة « مثل » نحو هذا رجل أخو زيد ، أي مثل أخي زيد ( الكتاب ١ / ١٨١ ) .

(٣) صفحة ٩٣٦ .

(٤) صفحة ٦٧١ .

(٥) قائلهما مضرّس بن رُبَعي بن لقيط بن خالد .. بن أسد بن خزيمه ، شاعر محسن متمكن ، وهو جاهلي ( انظر الخزنة ٤ / ٢٢ والأعلام ٨ / ١٥٣ ) .

(٦) البيتان في الخزنة ٥ / ١٨ .

اللغة : المسوح : جمع مسح وهو البلاس ، فارسي معرب ، وينسج من الشعر الأسود . الساج : ضرب من الشجر لا ينبت إلا بالهند والبرنج ولونه أسود ( الخزنة ٥ / ١٩ ) ثم قال البغدادي .. يقال : إن أشعر ما قيل في الظلمة قول مضرّس هذا .

ورواه البغدادي : وساجا كسورها ثم قال ٥ / ٢٠ والكسور جمع كسر وهو أسفل شقة البيت التي تلي الأرض من حيث يكسر جانباه ، من يمينك ويسارك ، وفي جميع نسخ الشرح ستورها بدل كسورها .

أقول : الظاهر أنه صحيح أيضا وتكون ستور جمع ستر بمعنى ساتر ، ويريد بها جوانب البيت والله أعلم . الشاهد قوله : مسوحا وساجا ، فإنهما نعتان لقوله : يئوتا ، وصح ذلك مع أنهما جامدان لأنهما مؤنولان بمشتق ، أي سودا وكثيفا .

وثانيها : جنسٌ يوصف به ذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل ، أي كامل في الرجولية ، ورأيت أسداً أسداً أي كاملاً .

وثالثها : جنسٌ مصنوعٌ منه الشيءُ يوصف به ذلك الشيء ، نحو هذا خاتمٌ حديدٌ . قال سيبويه : يستكره نحو خاتمٌ طينٌ ، وصفةٌ خزٌ ، وخاتمٌ حديدٌ ، وباب ساجٌ في الشعر أيضاً<sup>(١)</sup> .

قال السيرافي : إذا قلت : مررتُ بسرجٍ خزٌ صفتهُ ، وبصحيفةٍ طينٌ خاتمُها ، وبرجلٍ فضةٍ حليةٌ سيفه وبنارٍ ساجٌ بابها ، وأردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز فيها غيرُ الرفع ، فيكون ( كقولك )<sup>(٢)</sup> بدايةً أسدٌ أبوها ، وأنت تريد بالأسد السبعَ بعينه ، لأن هذه جواهرٌ فلا يجوز أن ينعتَ بها ، قال : وإن أردت المماثلةَ والحملَ على المعنى جاز<sup>(٣)</sup> .

( هذا كلامه )<sup>(٤)</sup> .

قلت : وما ذكره خلاف الظاهر ؛ لأن معنى فضةٍ حليةٌ سيفه أنها فضةٌ حقيقيةٌ ، وكذا في طينٍ خاتمها ، لكنه جوز على قبح - الوصف بالجواهرِ على المعنى ، بتأويل معمولٍ من طينٍ ، ومعمولٍ من فضةٍ .

وقريب منه قولهم : مررت بقاعٍ عرفجٍ<sup>(٥)</sup> كله ، أي كائن من عرفجٍ ، ومررت بقومٍ عربٍ أجمعون أي ( كائنين )<sup>(٦)</sup> عرباً أجمعون .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٢٨ : هذا بابُ الرفعِ فيه وجهُ الكلام وهو قول العامة . وذلك قولك : مررت بسرجٍ خزٌ صفته ، ومررت بصحيفةٍ طينٍ خاتمها .. وإنما كان الرفع في هذا أحسنَ من قيل أنه ليس بصفة ، لو قلت : له خاتم حديدٌ ، أو هذا خاتمٌ طينٌ كان قبيحاً . ولم يذكر قبحه في الشعر أيضاً .  
(٢) في ط : قولك .

(٣) في هامش الكتاب ١/ ٢٢٨ قال أبو سعيد : أما قولك : مررت بسرجٍ خزٌ صفته إلى آخر ما مثل به ، فإنك إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز غيرُ الرفع ؛ لأن هذه جواهر ولا يجوز النعتُ بها وإن أردت المماثلةَ والحملَ على المعنى اختير فيها ما حكي عن العرب .

(٤) تكلمة من ط .

(٥) العرفج ضرب من النبات سهلي سريع الانقياد ، واحدته عرفجة ( اللسان ٣/ ١٤٧ ) .

(٦) في ص : كائنون ، وله وجه وهو أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف التقدير هم كائنون .



وإن أريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته أي بسرج لين صفته كالخز ، وليس بخز ، وكذا فضة حلية سيفه ، أي مشرقة وإن لم تكن فضة ، وأماطين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد .

ومن غير الشائع قولهم : ( مررت )<sup>(١)</sup> برجل أبي عشرة ، وأخ لك ، وأب لك .

قوله : وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ، ويلزم الضمير .

اعلم أن الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة ، لأن التنكير والتعريف من عوارض الذات ، إذ التعريف جعل الذات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعية ، والتنكير أن لا يشار بها إلى خارج في الوضع - كما يجيء في باب المعرفة والنكرة<sup>(٢)</sup> - وإذا لم تكن الجملة ذاتاً فكيف ( يعرضان لها )<sup>(٣)</sup> .

فَيُحْصَى قولهم : نعتٌ يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد .

فإن قيل : فإذا لم تكن الجملة ( لا )<sup>(٤)</sup> معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة ؟

قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة ، كما تقول في قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب : قام رجل ذاهب أبوه ، وكذا تقول في مررت برجل أبوه زيد : إنه بمعنى كائن أبوه زيدا .

وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فليترك الجملة موضع من الإعراب ، كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف إليه ، ولا نقول : إن الأصل في هذه المواضع هو المفرد - كما يقول بعضهم<sup>(٥)</sup> - وإن الجملة إنما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعاً للمفرد ؛ لأن ذلك دعوى بلا برهان ، بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد هناك ، كما في المواضع المذكورة .

(١) تكملة من ج و ص وط .

(٢) ط ٢ / ١٢٨ .

(٣) في ط : يعرض لها التعريف والتنكير .

(٤) تكملة من ص وط .

(٥) كابن يعيش في شرحه للمفصل ٨٨ / ١ وابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٣٣٤ ، وقد استدلل ابن يعيش على =

قال بعضهم : الجملة نكرة لأنها حُكِّمَ ، والأحكام نكرات <sup>(١)</sup> .

أشار إلى أن الحكم بشيء على شيء يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب ، إذ لو كان معلوماً لوقع الكلام لغوا ، نحو السماء فوقنا والأرض تحتنا .

وليس بشيء ، لأن معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولاً ، بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن ( أعني كون الذات غيرَ مشارٍ بها إلى خارج إشارةً وضعية ) <sup>(٢)</sup> .

ولو سلمنا أيضاً أن كون الشيء مجهولاً وكونه نكرةً بمعنى واحد قلنا : إن ذلك المجهول المنكَّر ليس نفس الخبر والصفة ، حتى يجب كونُهُما نكرتين ، بل المجهول انتساباً ما تضمنته الخبر والصفة إلى المحكوم عليه ، ( فإن المجهول في جاءني زيد العالم ، وزيد هو العالم انتساباً العلم إلى زيد ، ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم ، وأنا زيد وجوازه مقطوع به ) <sup>(٣)</sup> .

وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبريةً لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة لتُعرِّفَ المخاطبَ الموصوفَ والموصولَ المبهمين ، بما كان المخاطب يعرفه قل ذكرك الموصوفَ والموصولَ من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة ، فلا يجوز - إذن - إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة ، وهذه هي الجملة الخبرية ، لأن غير الخبرية إما إنشائيةً نحو بعث ( واشترت ) <sup>(٤)</sup> وطلقت وأنت حرٌّ ونحوها ، أو طلبيةً كالأمر والنهي والاستفهام والتعني والعرض ، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلا بعد ذكرهما .

---

= ذلك بأمرين أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب ، والبسيط أول المركب ثانٍ ، والثاني أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما ، والخبر فيهما هو الجزء المستفادُ فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد ... وسيناقض الشارح نفسه في هذه المسألة .. فيختار عطف المفرد على الجملة على عكسه لكون الجملة فرعاً على المفرد في كونها ذات محل من الإعراب . انظر صفحة ١٠٤٧ .

(١) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٥٤ / ٣ : واعلم أنه لا ينعت بالجملة معرفة .. وإنما لم توصف المعرفة بالجملة لأن الجملة نكرة ، فلا تقع صفة للمعرفة ، لأنها حديث ، ألا ترى أنها تقع خبراً ، نحو زيد أبوه قائم .. وإنما تحدث بما لا يُعرَّف فتفيد السامع ما لم يكن عنده .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ط : كعلم زيد في : جاءني زيد العالم ، وزيد هو العالم ، وكذا زيدية التكلم هي المجهولة في أنا زيد ، فلا يلزم من تنكير المضمون تنكير المتضمن الذي هو نفس الخبر والصفة ، ولولزم ذلك للزم تنكير كل خبر ، وكل نعت ، لأنهما حكمان ، فكان يلزم بطلان نحو جاءني زيد العالم ، وأنا زيد ، وجواز هذا مقطوع به .

(٤) ساقطة من ص .

ولما لم يكن خبرُ المبتدأ معرّفًا للمبتدأ ولا مخصّصًا له جاز كونه إنشائيّةً - كما مرّ في بابهِ<sup>(١)</sup> - .

ويتبين بهذا وجوبُ كونِ الجملةِ إذا كانت صفةً أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول .

وقد يوصف بالجملة معرّفٌ بلامٍ لا تشير بها إلى واحدٍ بعينه كقوله :

ولقد أمرُّ على اللّيم يسبنى<sup>(٢)</sup> ( فمضيتُ ثُمّت قلت لا يعنيني ) (٥٥)  
لأن تعريفه لفظي - على ما يجيء في باب المعارف<sup>(٣)</sup> - ولا تقدّر على إدخال الألف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظًا ( في التعريف )<sup>(٤)</sup> .

وهذا كما قال الخليل في ( النعت )<sup>(٥)</sup> المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ( ذلك )<sup>(٦)</sup> ، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ( ذلك )<sup>(٧)</sup> : إن « مثلك وخير » نعتان على نية الألف واللام<sup>(٨)</sup> .

وإنما جرّأهم على ذلك اجتماعُ شيئين : كونُ التعريف في الموصوف لفظيًا لا معنى تحته ، فلا ( يجوز )<sup>(٩)</sup> في العَلَم : ما يحسنُ بعبدِ الله مثلك ، وكونُ الوصف ممّا يمتنع جعلُهُ مطابقًا للموصوف بإدخال اللام عليه ، فلا يجوز ( أن نقول )<sup>(١٠)</sup> : ما يحسن بالرجل شبيه بك ، لأنك تقدّر فيه على إدخال ( الألف )<sup>(١١)</sup> واللام نحو بالرجل الشبيه بك .

(١) صفحة ٢٦٧ .

(٢) تقدم نخرجه صفحة ٢٦٩ ، وأورده هنا شاهدًا على أنه قد يوصف المعرّف باللام التي لا يشار بها إلى واحد بعينه بالجملة .

(٣) ط ١٣٠ / ٢ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ص : كذا .

(٧) في ص : كذا .

(٨) في الكتاب ١ / ٢٢٤ : ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك .. وزعم الخليل رحمه الله أنه جرّ هذا على نية الألف واللام ، لكنه موضع لا تدخله الألف واللام .

(٩) في ص : يحسن .

(١٠) ساقطتان من ص وط .

(١١) ساقطة من ص .

ولا يكون ذلك في كل جملة ، بل في الجملة المصدرة بالمضارع ، فلا تقول : بالرجل قام ، ولا بالرجل أبوه قائم ، وذلك لأن اللام في الوصف مقدرة لتطابق الموصوف تقديرًا ، وإنما تقدر اللام إما في الاسم ( نحو خير منك ، ومثلك )<sup>(١)</sup> ، أو في الفعل المضارع للاسم نحو ( يقول )<sup>(٢)</sup> ونحوه .

وقال ابن مالك : « خير منك ومثلك » بدل لا صفة<sup>(٣)</sup> .

قوله : ويلزم الضمير .

إنما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربطٌ بين الموصول وصلته ، والموصوف وصفته ، فيحصل بذلك الربط اتصافُ الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة ، فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصصٌ وتعريفٌ ، فلو قلت : مررت برجل قام عمرو - ولم يكن الرجل يتصف بقيام عمرو بوجه - فلا يتخصص به ، فإذا قلت قام عمرو في داره ( صار الرجل متصفًا بقيام عمرو في داره )<sup>(٤)</sup> .

وقد يحذف الضمير - كما مر في المبتدأ<sup>(٥)</sup> .

وقد تقع الطلبية صفةً لكونها محكيةً بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله :

جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قط<sup>(٦)</sup>

أي بمذقٍ مقولٍ عنده هذا القول ، كما تقع حالًا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله ، أي مقولًا في حقه هذا القول ، ومفعولًا ثانيًا في باب ظن نحو وجدت الناس أخبر ثقلة<sup>(٧)</sup> .

(١) ساقط من ص وط .

(٢) في ط : يقول ويفوه .

(٣) لم أجد نصاعلي ذلك في التسهيل ولا في شرحه للكافية الشافية ، غير أنه أوجب تطابق النعت والمنعوت في التعريف والتكثير ، انظر شرحه للكافية الشافية ١١٥٥ وأورد المثال في شرحه للكافية الشافية ١١٧٦ ولم يذكر إلا أن الخليل يراه على نية الألف واللام .

(٤) ساقط من ص .

(٥) صفحة ٢٦٧ وما بعدها ، ومثال حذف العائد في الصفة : جاءني رجل ضربت .

(٦) قد مر تخريجها صفحة ٣٨٦ واستشهد به هنا على جواز وقوع الجملة الطلبية صفة لكن بتقدير القول .

(٧) نسبه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٥٣/٣ إلى أبي الدرداء وقال البغدادي في تخريج أحاديث شرح الرضي ق ٦ : قال الصاغاني حديث موضوع ، وخالفه السيوطي ، وذكر الشريف الرضي في نهج البلاغة أنه من كلام علي ، والمشهور أنه من حديث أبي الدرداء .

قوله : ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه ، نحو مررت برجل حسن غلامه ، فالأول يتبعه في الإعراب ، والتعريف والتكثير ، والإفراد والشيئية والجمع ، والتذكير والتأنيث . والثاني يتبعه في الخمسة الأول ، وفي البواقي كالفعل .

قوله : بجمال الموصوف .

الجار والمجرور في محل الرفع فاعل<sup>(١)</sup> يوصف ، أي يُجعل حال الموصوف أي هيأته وصفاً له ، وهو الكثير ، كما في رجل قائم ومضروب وحسن ، وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفاً لذلك الشيء ، لتنزيله منزلة حاله ، نحو برجل مصري حماره في حصول الفائدة بذلك .

وهذا السببي إن كان منوِّثاً فهو يجري على الأول رفعاً ونصباً وجراً - بلا خلاف فيه بينهم - نحو مررت برجل ضارب أبوه زيداً ، وضارب أباه زيدٌ ، ولا يكون - إذن - اسماً الفاعل والمفعول ( الناصبين )<sup>(١)</sup> للمفعول به ماضيّين - لما تقدم من أنهما لا ينصبان مفعولاً به بمعنى الماضي<sup>(٢)</sup> .

وإن كان مضافاً فلا يخلو من أن يكون صفةً مشبهة أو غيرها ، والصفة تجبُ إضافتها إلى فاعلها ( إن أُضيفت )<sup>(٤)</sup> نحو برجل حسن الوجه إذ لا مفعول لها .

وغيرُ الصفة إما أن يكون ماضيًا أو غيره ، فالماضي اللازم مضافٌ إلى الفاعل ، نحو  
 برجل قائم الغلام ، ولا يتعرَّف ، لإضافته إلى معموله .

ولا يجوز إضافة الماضي المتعدي إلى الفاعل ، لأنك إن أضفته إلى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول ، فلا يعلم أن اسم الفاعل سببي ، وإن ذكرت المفعول به لم يجز أيضاً ، لأن اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولاً به .

هـ ← اى صفا ٢١ لقادى ١١ او صفا ٢١ ع لقا  
= ورواه السيوطي في الجامع الصغير عن أبي الدرداء بلفظ آخر ثقله ، قال : أخرجه أبو يعلى والطبراني في معجمه  
الكبير ، وابن عدي وأبو نعم في الحلية .

قال ابن يعيش ٥٣/٣ وقوله : أخبر ثقله أمر لا يقع خبر المبتدأ ، وكذلك لا يقع مفعولا ثانيا لوجدت ، وإنما ذلك على معنى وجدت الناس مقولا فأنهم بذلك . وقال في اللسان ٦/٢٠ بعد ذكر الأثر : يقول : جرب الناس فإنك إذا أجرتهُم قليتهم وتركهم لما يظهر لك من بواطن سر أترهم ، لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر أي من جربهم وخبرهم أبغضهم وتركهم .

(١) الصحيح أنه نائب فاعل ، لأنَّ « يوصف » مبني للمفعول .

(٢) في ت : الناصبان ، ووجهه أنه نعت لقوله : اسما الفاعل .. وأما الناصبين فهو نعت ولكنه مقطوع .

(٣) صفحة ١٧٩ .

(٤) تکملة من ص و ط .

وإن أضفته إلى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا ، نحو يزيد ضارب عمرو  
غلامه أمس ، ويزيد ضارب غلامه عمرو ، إذ لو لم تذكر لكان اسم الفاعل غير سببي .  
ويتعرف بالإضافة ، لأنه مضاف إلى غير معموله<sup>(١)</sup> .

وإن لم يكن السببي ماضيا جاز عند سببويه أن ينعت به مطلقا ، كما في المتنون ، سواء  
كان حالا أو مستقبلا ، نحو برجل ضارب غلامه زيذا الآن أو غدا ، وسواء كان  
علاجاً - وهو ما كان محسوسا يرى - كالقاتل والضارب ، أو غير علاج كالعالم  
والعارف ، والمخالط والملازم<sup>(٢)</sup> .

وقال يونس : لا يخلو من أن يكون حالا أو مستقبلا ، فالحال يجب نصبه على الحال -  
وإن كان ( عن )<sup>(٣)</sup> نكرة - سواء كان علاجاً أو لا ، نحو مررت برجل ضاربه  
عمرو ، ويزيد مخالطه داء<sup>(٤)</sup> .

وألزمه سببويه تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة ، لأن المانع عنده من إجرائه  
على الأول بالإضافة ، فينبغي أن يجوز يزيد الضارب الرجل غلامه ، بنصب الضارب على  
الحال<sup>(٥)</sup> .

وأما نصبه في نحو يزيد ( المخالطه )<sup>(٦)</sup> داء فربما لا يلزمه لارتكابه أنه ليس بمضاف إلى  
الضمير ، وكلامنا في المضاف ، بل نقول : الضمير في محل النصب على أنه مفعول -  
كما مر في الإضافة ( من )<sup>(٧)</sup> مذهب بعضهم<sup>(٨)</sup> .

(١) لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل إلا عند الكسائي ، انظر صفحة ٨٩٨ .

(٢) في الكتاب ١/ ٢٢٦ : هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان سببه ...

وذلك قولك : مررت برجل ضارب أبوه رجلا ، ومن ذلك أيضا مررت برجل ملازم أباه رجل .. فالعنى فيه  
على وجهين : إن شئت جعلته يلزمه ومخالطه فيما يستقبل ، وإن شئت جعلته عملا كائنا في حال مرورك .  
(٣) في ص : غير .

(٤) في الكتاب ١/ ٢٢٨ وإنما ذكرنا هذا لأن أناسا من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين .. ثم قال : وبعضهم  
يجعله نصبا إذا كان واقعا ، ويجعله على كل حال رفعا إذا كان غير واقع ، وهذا قول يونس .

(٥) في الكتاب ١/ ٢٢٨ : فإن زعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا - يعني قول الشاعر :

حمين العراقيب العصا وتركه به نفس عال مخالطه بهر

قال : فهم ينصبون به داء مخالطه ، وهو صفة للأول ، وتقول : هذا غلام لك ذاهبا ولو قال مررت برجل قائما  
جاز ، فالنصب على هذا .

(٦) في ط : مخالطه .

(٧) في ط : على .

(٨) نسبه في باب الإضافة صفحة ٩٠٦ إلى ابن مالك ، وانظر التسهيل ١٣٨ .

والمستقبل عند يونس يجب رفعه - علاجا كان أو لا - على أن يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة ، نحو مررت برجل ضاربهُ عمرو<sup>(١)</sup> .

وسيبيوه يوافقه في جواز النصب في الأول والرفع في الثاني ، ويخالفه في وجوبهما<sup>(٢)</sup> ، مستشهدًا بقول ابن ميادة<sup>(٣)</sup> :

٣٣٥- ونظرن من خلل الستور بأعين مرضى مخالطها السقام صحاح<sup>(٤)</sup>  
واسم الفاعل ههنا للإطلاق ، وحكمه حكم الحال والمستقبل - كما مر في باب الإضافة<sup>(٥)</sup> . قال<sup>(٦)</sup> : والرواية مخالطها بالجر<sup>(٧)</sup> .. وأنشد غيره<sup>(٨)</sup> :

٣٣٦- حَمَيْنَ الْعَرَاقِيبَ الْعَصَا وَتَرْكَنَهُ بِهِ نَفْسٌ عَالٍ مَخَالِطُهُ بُهْرُ<sup>(٩)</sup>  
برفع مخالطه .

وليونس أن يحمل رفعه على ( الابتداء )<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٢٧ .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة ١٠٩ .

(٤) البيت في ديوانه ١٠٠ وفي الكتاب ١ / ٢٢٧ وفي الخزانة ٥ / ٢٤ .

أراد بمرض العيون فتورهن ، ثم استدرك فبين أن ذلك من غير علة .

الشاهد : أنشده الرضي مبينا أن سيبويه استشهد به على أن النصب والإتياع في نحو مخالطها في البيت جائزان .

(٥) صفحة ٨٩٦ .

(٦) يعنى سيبويه .

(٧) الكتاب ١ / ٢٢٧ .

(٨) في الكتاب ١ / ٢٢٧ : وأنشد غيره من العرب بيتا آخر .. الضمير في غيره يعود على منشد البيت مخالطها السقام بالجر .

وقائل هذا البيت هو الأخطل ، وقد مرّت ترجمته صفحة ٣٠٩ .

(٩) البيت في ديوانه ١٩٨ وفي الكتاب ١ / ٢٢٧ وفي الخزانة ٥ / ٢٦ .

حمين جواب الشرط في قوله قبل :

إذا أتّر الحادي الكميش وقومت سوافها الركبان والخلق الصفر

والمعنى أنهم حمين عراقيين أن تناهض العصا ، لسرعتهن ، فلم تلهن عصاه فوقع عليه البهر والإعياء من شدة العدو .

الشاهد قوله : مخالطه بهر فإن مخالطه مرفوع على أنه نعت لنفس وبهر فاعله ، وفيه رد على يونس الذي أوجب نصب مثله على الحال ، وذلك إذا كانت الصفة دالة على الحال .

(١٠) في ت : المبتدأ ، وعلى هذا التخريج يكون ( بهر ) خبرا لا فاعل « مخالطه » ، والجملة حال .

وقال عيسى بن عمر : إن كان علاجاً وجب رفعه على الابتداء - حالا كان أو مستقبلاً - وأما غيرُ العلاج فإن كان حالا وجب نصبه على الحال ، وإن كان مستقبلاً وجب إتياعه<sup>(١)</sup> (للاول)<sup>(٢)</sup> .

وسيويوه ينازعه أيضا في الوجوب لا في الجواز ، وألزمهما سيويوه مالا يحيص لهما عنه ، وذلك أنه قال : المضاف إضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة ، والمنون - سيبا كان أو غيره - يجوز جرُّه على الأول - علاجاً كان أو لا ، حالا كان أو مستقبلاً - فكذا ينبغي أن يكون المضاف المنون تقديرا ، ولا سبب في (الإضافة)<sup>(٣)</sup> عارض لا يجاب الرفع أو النصب ، فإيجاب أحدهما بلا موجب تحكّم<sup>(٤)</sup> .

هذا كله إذا أردت إعمال اسم الفاعل عمل الفعل ، أما إذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس (فيه)<sup>(٥)</sup> إلا الرفع على كل حال ، نحو مررت برجل ملازمه رجل ، أي صاحب ملازمته رجل ، جعلت (ملازمه)<sup>(٦)</sup> بمنزلة مالم يؤخذ من الفعل ، كما تجعل صاحبه كذا .

١٤/٤  
١٥٢٣  
و. ب. س. س. س.

فعلى هذا نقول في المثني والمجموع : برجل ملازمه الزيدان ، وملازموه بنو فلان . ومما يقع سيبا قياسا - من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة - (الاسم)<sup>(٧)</sup> المنسوب ، نحو برجل مصرئ حماره ، لكونه بمعنى منسوب ، فيعمل عمله .

ومما جاء من ذلك سماعا - على قبح - « سواء » نحو برجل سواء هو والعدم ، وسواء أبوه وأمه ، (أي مستو)<sup>(٨)</sup> والفصيح المشهور رفع سواء على (الابتداء)<sup>(٩)</sup> . فعلى

(١) الكتاب ١ / ٢٢٨ .

(٢) في ط : للأولى .

(٣) في ط : إضافته .

(٤) الكتاب ١ / ٢٢٧ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في ت : ملازمته ، وفي ط : ملازمة .

(٧) في ط : والاسم ، والصحيح ما أثبتته ؛ لأنه مبتدأ مؤخر خبره قوله : مما يقع سيبا .. الخ .

(٨) ساقطتان من ص .

(٩) في ط : الابتداء والخبر .



هذا يقبح كون ﴿الْأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> في محل الرفع بأنه فاعل سواء في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلْأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> على أن يكون سواء - وحده - مرفوعاً على أنه خبر إن ، ( بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر )<sup>(٣)</sup> .

وقد جاء مررت برجل سواءٍ درهمه ، أي تامر ، فيطلب فاعلاً واحداً ، بخلاف الأول ، لأنه بمعنى مستوي ، فهو ( بين )<sup>(٤)</sup> اثنين فصاعداً .

ومن السماعي القبيح قولك : برجل حسبك فضله ، و ( مررت )<sup>(٥)</sup> برجل رجل أبوه ، أي كامل .

وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمان ، وبحية ذراعٍ طولها .  
وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو بسرجٍ خزٍ صفته ، وبكتاب طين خاتمه .  
وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني ، نحو برجل أسدٍ غلامه ، أي جريء .  
وكذا قولك : برجل مثلك أبوه ، وبرجل أبي عشرة أبوه .  
هذه كلها من الجوامد التي تقع صفاتٍ لا على القياس - كما تقدم ذكرها<sup>(٦)</sup> - .  
قوله : فالأول يتبعه .

أي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في أربعة ( أشياء )<sup>(٧)</sup> من جملة العشرة الأشياء المذكورة .

أحد تلك الأربعة واحد من الثلاثة التي هي الأفراد والثنائية والجمع ، وأما برمة أعشارٍ وأكسار ، وثوب أسمال ، و ﴿نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾<sup>(٨)</sup> فلأن البرمة مجتمعة من الأكسار

(١) البقرة ٦ والآية بنامها ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلْأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ .

(٢) تكلمة من ط .

(٣) في ط : من .

(٤) تكلمة من ط .

(٥) سبق أن ذكر أن الذي استضعفه سيبويه ( انظر صفحة ٩٨٢ تعليقة ١ ) .

(٦) تكلمة من ط .

(٧) من الآية الثانية من سورة الدهر .

والأعشار وهي قِطْعُهَا ، و الثوب مؤلف من قطع كل ( واحدة )<sup>(١)</sup> منها سَمَلُ أي خَلَقَ ، والنطقة مركبة من أشياء كل واحد منها ( مَشَج )<sup>(٢)</sup> ، فلما كان مجموع الأجزاء ذلك الشيء المركب منها جازَ وصفه بها .

وجَزَأُهُمْ على ذلك كونُ أفعالٍ جمعَ قلة ، فحكمه حكمُ الواحد ، قال تعالى : ﴿ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> والضمير للأنعام .

وقال سيبويه أفعالٌ واحدٌ لا جمعٌ<sup>(٤)</sup> .

وجاء قميصُ شَرَاذِمٍ<sup>(٥)</sup> ، ولحمُ خَرَادِيلٍ<sup>(٦)</sup> .

وثانيها واحدٌ من التعريف والتنكير ، وأجاز بعضُ الكوفيين وصفَ النكرة بالمعرفة فيما فيه مدحٌ أو ذمٌ<sup>(٧)</sup> ، استشهاداً بقوله تعالى : ﴿ وَيَلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ \* الَّذِي جَمَعَ مَالًا ﴾<sup>(٨)</sup> .

والجمهور على أنه بدلٌ ونعتٌ مقطوعٌ رفعا أو نصبا - كما يجيء في موضعه<sup>(٩)</sup> - . وأجاز الأخفشُ وصفَ النكرة الموصوفة بالمعرفة<sup>(١٠)</sup> قال : ﴿ الْأَوَّلِيَّانِ ﴾<sup>(١١)</sup> صفةٌ

(١) في ص وط : واحد .

(٢) في ط : مشيج ، وهي لغة فيه ، قال في اللسان ١٩١ / ٣ المَشَجُ والمَشَجُ والمَشِيجُ كل لونين اختلطا .. وقيل هو كل شيئين مختلطين .. إلخ .

(٣) من الآية ٦٦ من سورة النحل ، وتقدمت صفحة ١١٠ .

(٤) الكتاب ١٧ / ٢ .

(٥) الشردمة : القطعة من الشيء والجمع : شرادم .

(٦) الخردولة : العضو الوافر من اللحم .. وقيل جَرَدَلُ اللحم قطعُه صغارا .. والذال فيه لغة ولحم خراديل ومخردل إذا كان مقطعا . ( اللسان ٢١٥ / ١٣ ) .

(٧) انظر الجمع ١١٦ / ٢ وقد تتبع بعضُ كتبِ إعراب القرآن فأجازوا في آيتي الهُمَزَةِ ، الجرُّ على البدل ، والنصب على إضمار أعني والرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف . انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٨٢ / ٥ ومشكل إعراب القرآن ١٣٠٣ / ٢ ، والبيان ٤٩٩ ، والتبيان ١٣٠٣ .

(٨) الهُمَزَةُ ١ و ٢ .

(٩) صفحة ١٠٩ وما بعدها .

(١٠) الآية التي ذكر الشارحُ أن الأخفش قال إنها صفةٌ والأولى أنها بدلٌ ، لم يقل عنها الأخفش إلا أنها بدلٌ ؛ في معاني القرآن للأخفش ٢٦٦ / ١ وقال : ( مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلِينَ ) أي من الأولين الذين استحق عليهم ، وقال بعضهم : الأوليان ، وبها نقراً ، لأنه حين قال : يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم كأنه قد حدهما حتى صارا كالعرف في المعنى ، فقال الأوليان فأجرى المعرفة عليهما بدلاً ، ومثل هذا مما يجري على المعنى كثير .

(١١) من قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ غُرِّ عَلَىٰ نَفْسٍ مِّنْهُمَا سَخَطٌ مِّنَ اللَّهِ فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلِيَّانِ ﴾ .. الآية ١٠٧ المائدة .

﴿ آخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾<sup>(١)</sup> .

والأولى أنه ( بدل )<sup>(٢)</sup> ، أو خبرٌ مبتدأٌ محذوف .

وثالثها : واحد من التذكير والتأنيث .

ورابعها : واحدٌ من ثلاثة أنواع الإعراب التي هي الرفعُ والنصبُ والجرُ .

وإنما ( تبعه في هذه )<sup>(٣)</sup> العشرة لكونه إياه في المعنى .

قوله : والثاني يتبعه في الخمسة الأول .

أي الوصف بحال المتعلق يتبعُ الموصوفَ في اثنين من جملة الخمسة الأول ، أعني واحدًا

من ثلاثة أنواع الإعراب ، وواحدًا من التعريف والتنكير .

قوله : وفي البواقي كالفعل .

أي هذا السببي في الخمسة البواقي - أي الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير

والتأنيث - كالفعل ، أي يُنظرُ إلى فاعله ، فإن كان الفاعل مفردًا أو مثنىً أو مجموعًا

أُفردَ السببي كما يفردُ الفعلُ ، وإن كان الفاعل مذكرًا أو مؤنثًا طابقه السببي كما يطابقُ

الفعلُ فاعله في التذكير والتأنيث ، أو يذكرُ إذا كان الفاعلُ غيرَ حقيقيِّ التأنيث ، أو

حقيقيا مفصولا ، كالفعل .

ولو نظرت حقَّ النظر لوجدت الأول - وهو الوصف بحال الموصوف - أيضا في

الخمسة البواقي ، منظورا إلى فاعله ، وكائنا كالفعل ، لأن فاعله - حينئذ -

( الضميرُ )<sup>(٤)</sup> المستكنُّ فيه ، الراجع إلى موصوفه ، والفعلُ إذا أسند إلى الضمير يلحقه

الألفُ في التثنية ، والواو في جمع المذكر العاقل ، والنونُ في جمع المؤنث ، ويؤنث في

الواحد المؤنث .

(١) من قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ غُرِّ عَلَىٰ نَهْمًا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ ﴾ .. الآية ١٠٧ المائدة .

(٢) في ص : مبتدأ ، والصواب ما أثبتته .

(٣) في ج : تبعه الجر في هذه .

(٤) ساقطة من ص .

فلذلك ( قلنا )<sup>(١)</sup> برجل ضارب ، وبرجلين ضاربين ، وبرجال ضاربين ، وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين ، وبنسوة ضاربات ، كما تقول في الفعل : يضرب ويضربان ويضربون ، ونضرب وتضربان ويضربن .

قوله : ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمائه ، وضعف قاعدون ، ويجوز قعود غلمانه .

أي ومن جهة أن السبب في هذه الخمسة كالفعل ، حسن قاعد غلمانه ، كما حسن يقعد غلمائه ، وحسن أيضا قاعدة غلمائه - لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي - كما حسن تقعد غلمانه .

وضعف جاء في رجل قاعدون غلمائه ، لأنه بمنزلة يقعدون غلمانه ، ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند إلى ( ظاهر المثني والمجموع )<sup>(٢)</sup> ضعيف - كما يجيء في آخر الكتاب<sup>(٣)</sup> - لكن ضعف قاعدون غلمانه أقل من ضعف يقعدون غلمانه ، لأن الألف والواو في الفعل فاعل - في الأغلب الأكثر - وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف - كما يجيء<sup>(٤)</sup> - بخلاف الألف والواو في مثني الاسم ومجموعه ، فإنهما حرفان وضعفا علامتين للمثني والمجموع - كما مضى في أول الكتاب<sup>(٥)</sup> - ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتى النصب والجر ، نحو رأيت قاعدتين وقاعدتين ، بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون .

وإنما جاز قام رجل قعود غلمائه - وإن كان قعود أيضا جمعا كقاعدون - لأنك إذا كسرت الاسم المشابهة للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته ، لأن الفعل لا يكسر ، فلم يكن في قعود غلمائه شبه اجتماع فاعلين ، كما كان في قاعدون غلمانه ، لمشابهته ليقعدون ( غلمانه )<sup>(٥)</sup> الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر ، إلا أن تخرج الواو

(١) في ص وط : قلت .

(٢) في ت : الظاهر ، والصواب ما أثبتته .

(٣) ط ٢ / ١٧٠ - ١٧١ .

(٤) صفحة ٧٧ وما بعدها .

(٥) تكملة من ط .

عن الاسمية إلى الحرفية ، أو تجعل المظهرَ بدلا من المضمَر ، أو تجعل الفعلَ خبرا مقدما على المبتدأ .

فعلى هذا يَضَعُفُ مررت برجل قاعدَين أبواه ؛ لأنه كيقعدان أبواه ، بل الوجه برجل قاعدِ أبواه ، أو برجل قاعدان أبواه .

**قوله : والمضمَر لا يوصف ( ولا يوصف به )<sup>(١)</sup> .**

اعلم أن المضمَر لا يوصف ولا يوصف به ، أما أنه لا يوصف فلأن المتكلم والمخاطب منه أعرفُ المعارف ، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح ، وتوضيحُ الواضحِ تحصيلُ الحاصل ، وأما الوصف ( المفيد )<sup>(٢)</sup> للمدح والذم فلم يستعمل فيه ، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف .

ولم يوصف الغائبُ إما لأن مفسرَه - في الأغلب - لفظي ، فصار بسببه واضحا غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف - في الأغلب - وإما لحملة على المتكلم والمخاطب ؛ لأنه من جنسهما .

وأما أنه لا يوصف به فَلَمَّا يجيء<sup>(٣)</sup> من أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخصَّ أو مساويا ، ولا أخص من المضمَر ، ولا مساوي له حتى يقع صفةً له .  
✱ وقول بعضهم : لم يقع صفةً لأنه لا يدل على معنى<sup>(٤)</sup> .

فيه نظرٌ ، إذ هو يدل على ما يدل عليه مفسرُه ، فلو رجع إلى دالٍّ على معنى ( كاسمي )<sup>(٥)</sup> الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة لدل أيضا عليه ، كقولك: زيد كريمٌ وأنت هو .

---

(١) تكملة من المتن المخطوط ، صفحة ٣٧ ومن ط ، وسيأتي صفحة ٩٩٦ أن ابن الحاجب لم يذكر أنه لا يوصف بالمضمير .

(٢) في ت : المستعمل .

(٣) صفحة ٩٩٦ .

(٤) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١ / ٤٤٥ - ٤٤٦ : ولا يقع صفة لفقدان معنى الوصفية ، وهو الدلالة على معنى ، فإن المضمرات لم توضع للدلالة على المعنى ، وإنما وضعت للدوات .

(٥) في : ص وط كاسم .

وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾<sup>(١)</sup> وقولك : مررت به المسكين<sup>(٢)</sup> .

والجمهور يحملون مثله على البدل .

ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالضمير<sup>(٣)</sup> . لأنه يتبين ذلك بقوله بعد :  
والموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ ، فإنه لا شيء أخصُّ من المضمَر ولا مساوٍ له .

قوله : والموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ ، ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله ، أو بالمضاف إلى مثله .

ينبغي أولاً أن نعرف أنه ليس مرادهم بهذا أنه ينبغي أن يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الأفراد أقل مما يطلق عليه لفظ الصفة أو مساوياً له ، فإن هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات ، أما في المعارف فأنت تقول : جاءني الرجلُ العاقلُ ، وهذا الرجلُ ، ولقيت الشيءَ العجيبَ .

وأما في النكرات فأنت تقول : رأيت شيئاً أبيضَ ، ( وهذه )<sup>(٤)</sup> ذات قديمة ، أو واجبة الوجود .

بل مرادهم أن المعارف الخمس - أعني المضمرات والأعلام والمبهمات ( وذا )<sup>(٥)</sup> اللام والمضاف إلى أحدها - لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها إلا أن يكون الموصوفُ أخصَّ - أي أعرف من صفته - أو مثلها في التعريف ، فقولك : الرجلُ العاقلُ الثاني فيه - وإن كان أخص من الأول من جهة مدلول اللفظ - إلا أنهما من جهة التعريف الطارئ على ( مدلوليهما )<sup>(٦)</sup> الوضعيين متساويان .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ آل عمران ٦ .  
(٢) نسبه إليه ابن مالك في التسهيل ١٧٠ وابن هشام في المغني ٥٩٣ ، ووجدت في بعض كتب إعراب القرآن أنه يجوز في لفظ ﴿ الْحَيُّ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ البقرة ٢٥٥ أن يكون نعتاً لله ، أو خبراً بعد خبر ، أو بدلاً من « هو » أو رفعا على إضمار مبتدأ . انظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٣٠ ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٧ والنتيان ٢٠٣ .

(٣) لم يتعرض ابنُ الحاجب لشرحه في شرح كافيته ، مع أنه مذكور في المتن المثبت فيها ٥٨ .

(٤) في ط : وهذا .

(٥) في ط : وذو ، والأفضل ما أثبتته لأنه معطوف على منصوب ، ووجه الرفع الحكاية .

(٦) في ط : مدليهما .

وفي قولك : هذا الرجل لفظ هذا أعم من الرجل من حيث إنه يصح أن يشار به بوضع واحد إلى أي مشار إليه كان ، لكن التعريف الإشاري أقوى من تعريف ذي اللام - كما يجيء<sup>(١)</sup> - .

فعلى هذا يختص قولهم : الموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ بالمعرفة ، فينبغي أن تعرف مراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض حتى تبني عليه الأمر ، في قولهم : الموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ .

فالمنقول عن سيبويه - وعليه جمهور النحاة - أن أعرفها المضمرات ثم الأعلام ، ثم اسم الإشارة ، ثم المعارف باللام والموصولات<sup>(٢)</sup> .

وكون التكليم والمخاطب أعرف المعارف ظاهر ، وأما الغائب فلأن احتياجه إلى لفظ يفسره ( جعله )<sup>(٣)</sup> بمنزلة وضع اليد .

وإنما كان العلم أخص وأعرف من اسم الإشارة لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع ، كما عند المستعمل ، بخلاف اسم الإشارة ، فإن مدلوله عند الواضع أي ذات معينة كانت ، وتعيينها إلى المستعمل ، بأن ( يقرن )<sup>(٤)</sup> به الإشارة الحسية ، فكثيرا ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية ، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفا في كلامهم ، ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه إليه .

وإنما كان اسم الإشارة أخص وأعرف من المعارف باللام لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معا ، ومدلول ذي اللام بالقلب دون العين ( فما اجتمع فيه معرفة ( بالعين والقلب )<sup>(٥)</sup> أخص مما يعرف بأحدهما )<sup>(٦)</sup> .

(١) صفحة ٩٩٨ .

(٢) نسب ذلك إليه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٥٦ / ٣ . وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه في الكتاب ٢٢٠ / ١ وما بعدها فإنه قال ما ملخصه : وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضرر اسما بعدما تعلم أن من يتحدث قد عرف من تعني وما تعني ، ثم قال : وأعلم أن العلم الخاص بوصف بالمضاف إلى مثله بالألف واللام وبالأسماء المهمة . والمضاف إلى الضمير بوصف بما أضيف كإضافته وبالألف واللام والأسماء ، والألف واللام توصف بالألف واللام وبما أضيف إليه الألف واللام .

(٣) في ت : فكأنه جعله .

(٤) في ط : يقرن .

(٥) في ط : بالقلب والعين .

(٦) ساقط من ص .

ولضعف تعرّف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذُّئْبُ ﴾<sup>(١)</sup> كما يجيء في باب المعرفة والنكرة<sup>(٢)</sup> .

والموصول كذى اللام .

وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء ؛ لأنه يكتسب التعريف منه .

هذا عند سيبويه<sup>(٣)</sup> .

وأما عند المبرد فإن تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه ، لأنه يكتسب منه ، ولذا يوصف المضاف إلى المضمّر ، ولا يوصف المضمّر ، فعنده نحو الظريف في قولك : رأيت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة<sup>(٤)</sup> .

وعند سيبويه هو صفة لغلام<sup>(٥)</sup> .

ومذهب الكوفيين أن الأعرّف العلم ثم المضمّر ثم المبهّم ثم ذو اللام<sup>(٦)</sup> .

ولعلمهم نظروا إلى أن العلم حين وُضع لم يقصد به إلا مدلول واحد معين ، بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله ، وإن اتفق مشاركة فبوضع ثانٍ ، بخلاف سائر المعارف<sup>(٧)</sup> - كما يجيء في باب المعارف<sup>(٨)</sup> - .

(١) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذُّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴾ يوسف ١٤ .

(٢) ط ١٣٠ / ٢ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٢٠ .

(٤) قال المبرد في المقتضب ٤ / ٢٨٣ : وتقول مررت بهذا الظريف ، إذا جعلت الظريف كالاسم له .. ولا يجوز أن تتعّتها بما أضيف إلى الألف واللام ، لأن النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها ، فلما كانت هي لا تضاف لأنها معرفة بالإشارة لا يفارقها التعريف لم يجوز أن تضاف ، لأن المضاف إنما يقدر نكرة حتى يعرفه أو ينكره ما بعده .

(٥) في الكتاب ١ / ٢٢٠ فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام ، وبما أضيف إلى الألف واللام ، لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتا .

(٦) مذهب الكوفيين كما نقله عنهم أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٧٠٧ وابن مالك في التسهيل ٢١ أن اسم الإشارة مقدّم على العلم ، وقد اعتد الأنباري برأيهم ونصره على غير عادته .

(٧) هذا التعليل ذكره الأنباري في الإنصاف ٧٠٨ حجة للبصريين .

(٨) ط ١٣١ - ١٣٢ .



وعند ابن كيسان الأول المضمر ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم ذو اللام ثم الموصول<sup>(١)</sup> .  
وعند ابن السراج أعرفها اسم الإشارة لأن تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم  
ثم ذو اللام<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن مالك : أعرفها ضمير المتكلم ، ثم العلم الخاص الذي لم يتفق له مشارك  
وضمير المخاطب - جعلهما في درجة - ثم ضمير الغائب السالم من إبهام - أي الذي  
لا يشتبه مفسره - ثم المشار به والمنادى ، ثم الموصول وذو الأداة ، والمضاف بحسب  
المضاف إليه<sup>(٣)</sup> .

أقول : المشهور الذي عليه ( الجمهور )<sup>(٤)</sup> ، فإذا تقرر ذلك فإن وجدت الأخص  
في مذهب تابعا لغير الأخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة ، ( فاسم  
الإشارة في قولك يزيد هذا )<sup>(٥)</sup> بدل عند ابن السراج صفة عند غيره ، وعليه فقس .  
ولما لم يجوز أن يكون النعت أخص من المنعوت لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم  
بما هو أخص فإن اكتفى به المخاطب فذاك - ولم يحتج إلى نعت ، وإلا زاد عليه من النعت  
ما يزداد به المخاطب معرفة .

#### (١) التسهيل ٢١ .

(٢) نسبه إليه أيضا ابن يعيش في شرحه للمفصل ٥٦ / ٣ إلا أنه قدم العلم على المضمر ولم أجد في الأصول ولا  
في الموجز لابن السراج ذكرا لهذا الترتيب ، إلا أنه لما تحدث عن المعرفة في الأصول ١٤٩ / ١ قال : والمعرفة خمسة  
أشياء : الاسم المكنى والمبهم والعلم وما فيه الألف واللام وما أضيف إليهن ، ثم تحدث عنها بناء على هذا الترتيب ولما  
تحدث عن وصف المعرفة ٣١ / ٢ قال : ذكر وصف المعرفة ، وهو ينقسم بأقسام المعارف إلا المضمر فإنه لا يوصف  
به ، وأقسام الأسماء المعارف خمسة : العلم الخاص ، والمضاف إلى المعرفة ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة  
والإضمار ، فالوصوف منها أربع ، ثم ذكر ما قبل الإضمار وجعل الأسماء المبهمة لا توصف إلا بالأسماء التي فيها الألف  
واللام والصفات التي فيها الألف واللام .

(٣) في التسهيل ٢١ : وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ( الخاص ) « نسخة » ثم ضمير الغائب  
السالم عن إبهام ثم المشار به والمنادى ، ثم ذو الموصول وذو الأداة .

وهذا موافق لما نقل عنه الرضي إلا أن ابن مالك قدم ضمير المخاطب على العلم الخاص والرضي يقول إنه جعلهما  
في درجة .

(٤) في ص : الجمهور مذهب سيويه .

(٥) في ت وص : فقولك يزيد هذا .

فإذا ثبت ذلك رجعنا إلى التفصيل ، وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف  
إذ هو أولى وأشهر .

فقول : المضمّر ( لا يوصف و )<sup>(١)</sup> لا يوصف به - كما تقدم<sup>(٢)</sup> . -

والعلم لا يوصف به ، لأنه لم يوضع إلا للذات المعيّنة ، لا لمعنى في ذات ، ولذلك  
إذا نُقِلَ إلى العلمية عن الجنسية اسمٌ دال على معنى انمحق ذلك المعنى بالتسمية ، نحو أحمر  
وأشقر إذا سميت بهما .

ولا يقع من الموصولات وصفا إلا ما في أوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وبابها ،  
لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا<sup>(٣)</sup> ، بخلاف من وما .

وأما أي ( الموصول )<sup>(٤)</sup> فلم يقع وصفا ، لأن الأغلب فيه الشرط والاستفهام ،  
ووقوعه موصولا قليلا ، فروعى ذلك الأكثر .

وإنما يوصف بذو الطائية - وإن كانت على جرفين - كما في قوله<sup>(٥)</sup> :

٣٣٧- قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفَى الْفَرَائِضُ<sup>(٦)</sup>

لمشابهته لذو الموضوع للوصف بأسماء الأجناس ، نحو « رجل ذو مال » .

---

(١) تكملة من ج وص وط .

(٢) صفحة ٩٩٥ .

(٣) لعمر الله إن هذه الحجة أوهن من بيت العنكبوت .

(٤) في ص : الموصولة .

(٥) قائله : قوال الطائي ، نقل د/ عبد الله عسيلان في تحقيقه لحماسة أبي تمام ١/ ٣٢٢ عن معجم الشعراء للمرزباني  
٣٣٥ تحقيق عبد الستار فراج طبع عيسى الحلبي سنة ١٣٧٩ هـ أنه معدان بن عبيد بن عدي بن عبد الله بن خيرى  
ابن أفلت الطائي وقال : لعل معدان كان يقال له قوال .. وفي الخزنة ٣٠/٥ أنه شاعر إسلامي في آخر الدولة الأموية  
وقد أدرك العباسية . وقال هذه الأبيات في مصدق جاء يطلب منهم إبل الصدقة .

(٦) البيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٦٤٠ وفي الإنصاف ٣٨٣ وفي الخزنة ٢٨/٥ وفي شرح الأشموني بحاشية  
الصبان ١/ ١٥٧ .

اللغة : الساعي : الجاني للزكاة ، المشرفي : السيف ، الفرائض : جمع فريضة وهي الأسنان التي تصلح أن تؤخذ  
في الزكاة ، والشاعر يتكلم من الجاني ، وكان قومه قد امتنعوا عن أداء فريضة الزكاة في أموالهم ، وقصة ذلك في  
الخزنة ٣٠/ ٣٣ .

الشاهد : أنشد الرضي شاهدا على مجيء ذو الموصولة نعتا لمشابهتها لذو الموضوع للوصف بأسماء الأجناس .

وأما وقوع الموصول موصوفا فلم أعرف له مثالا قطعيا ، بلى قال الزجاج : إن « الموفون »<sup>(١)</sup> صفة لـ « من آمن »<sup>(٢)</sup> كما يجيء<sup>(٣)</sup> ، والظاهر أنه مستغن بالصلة عن الصفة .

فالعلم ينعت بالمبهمين ، وبذي اللام ، وبالمضاف إلى العلم ، وإلى أحد المبهمين ، وإلى ذي اللام ، ولا ينعت بالمضاف إلى المضمر ، لأنه أعرف من العلم ، إذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف إليه .

وأما اسم الإشارة فلا يوصف إلا وبذي اللام والموصول - لما يجيء<sup>(٣)</sup> - وكان القياس أن يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة . وذو اللام لا يوصف إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله ، أو بالموصول لأنه مثله - على ما بينا<sup>(٤)</sup> - .

وزعم بعضهم أنه يوصف بجميع المضافات ، فأجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد ، قال : والمنع منه تعسف<sup>(٥)</sup> .

وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة .

فإن جعلنا المضاف موصوفا قلنا : المضاف إلى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف إلى المضمر وإلى العلم وإلى كل واحد من المبهمين وإلى ذي اللام . ( وأما المضاف إلى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين ، وبذي اللام ، وبالمضاف إلى العلم ، وإلى كل واحد من المبهمين وإلى ذي اللام )<sup>(٦)</sup> .

وأما المضاف إلى اسم الإشارة فينعت بكل من المبهمين ، وبذي اللام ، وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ إلى أن قال سبحانه ﴿ وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ﴾ البقرة ١٧٧ .

(٢) صفحة ١٠١١ ويُخرجُ رأيَه هناك إن شاء الله .

(٣) صفحة ١٠٠٣ .

(٤) صفحة ٩٩٧ - ٩٩٨ .

(٥) لم أهتم إلى قائله .

(٦) ساقط من ط ، ولكنه مثبت في هامش ١/ ٣١٣ منها تعليقة ٤ .

وأما المضاف إلى ذي اللام فينعت بذی اللام وبالمضاف إليه .

وكذا المضاف إلى الموصول ينعت بهما .

هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور ، ولك بعد أن عرفت مذهب غيره أن تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم ( وإن جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف - على ما مر - )<sup>(١)</sup> .

وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله : ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو المضاف إلى مثله .

ويوصف بالموصول أيضا كقوله :

( قولاً ) لهذا المرء ذو جاء ساعياً<sup>(٢)</sup> ( هلم فإن المشرقي الفرائض ) ( ٣٣٧ )

قوله : وإنما التزم وصف باب « هذا » بذی اللام للإبهام ، ومن ثم ضعف ( مروت )<sup>(٣)</sup> بهذا الأبيض ، وحسن بهذا العالم .

كأنه سئل فقيل : كان الواجب - بناءً على قولك - ( الموصوف )<sup>(٤)</sup> أخص أو مساو أن يوصف اسم الإشارة بكل واحد من المبهمين وبذی اللام وبالمضاف إلى أحد الثلاثة ، وهذا لا يوصف إلا بذی اللام والموصول ، نحو بهذا الرجل ، وبهذا الذي قال كذا ، وبهذا ذو قال كذا - على اللغة الطائية - .

فأجاب بقوله : للإبهام ، أي اسم الإشارة مبهم الذات ، وإنما تتعين الذات المشار إليها إما بالإشارة الحسية أو بالصفة ، فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر ( مثله )<sup>(٥)</sup> لأن المبهم ( مثله )<sup>(٦)</sup> لا يرفع الإبهام ، فلم يبق إلا الموصول أو ذو اللام ، أو المضاف إلى أحدهما ،

(١) ساقط من ص .

(٢) سبق ترجمه صفحة ١٠٠٠ والشاهد هنا أن ذا اللام يجوز وصفه بالموصول أيضاً .

(٣) تكملة : من ط ، وهي موجودة في مخطوطة متن الكافية ٣٧ وفي متن الكافية المثبت بشرح ابن الحاجب ٥٨ .

(٤) في ط : بأن الموصوف .

(٥) في ت : منه .

(٦) ساقطة من ص .

وتعريفُ المضاف بالمضاف إليه ، والأليقُ بالحكمة أن يُرفعَ إليهما المبهَم بما هو متعين في نفسه كذي اللام ، لا بالشئ الذي يكتسب التعريف من معرفٍ غيره ، ثم يكتسب المبهَم منه تعريفه المستعار ، فاقْتَصِرَ على ذي اللام لتعينه في نفسه ، وحمل الموصول عليه ، لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام ، فالذي ضَرَبَ بمعنى الضارب ، وأيضا الموصول الذي يقع صفة ذو لامٍ - وإن كانت زائدة - إلا ذو الطائية .

وقد ذكرنا طرفاً من حال المبهَم الموصوف بذي اللام في باب المنادى ، فليرجع إليه ، وقد ذكرنا هناك أن بعضهم يقول : إن ذا اللام عطْفٌ بيان لاسم الإشارة<sup>(١)</sup> .

قوله : ومن ثم ضعف .

أي من جهة أن المراد من وصف المبهَم تبين حقيقة الذات المشار إليها ضَعْفٌ بهذا الأيض . لأن الأيضَ عامٌّ لا يخصُّ نوعاً دون آخر ، كالإنسان والفرس والبقر وغيرها ، بخلاف هذا العالم فإن العالم مختصُّ بنوع من الحيوان ، فكأنك قلت : بهذا الرجل العالم .

### أحكام النعت

ولا بأس أن نذكر بعض ما أغفله المصنف من أحكام النعت ، وهي أقسام :

١- أحدها جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات .

اعلم أنه إذا كان العامل واحداً وله معمولان متفقان في الإعراب بسبب عطف أحدهما على الآخر ، فإن اتفقا تعريفاً وتنكيراً جاز إفراد كل واحد منهما بوصفٍ ، وجاز جمعُهما في وصف واحد ، فالأول نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف ، والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان ، ورأيت رجلاً وامرأةً ظريفيين .

وإذا جمعتهما في النعت غلبت التنكير على التأنيث - كما رأيت - والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقيلين ، وكذا في خبر المبتدأ والحال ونحوهما ، نحو الزيدان والحُمُرُ مقبلون ، وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين .

وإن اختلفا تعريفاً وتنكيراً لم يمكن جمعُهما في وصف واحد ، فلا تقول : هذه ناقَةٌ

(١) في فصل نداء المرف باللام صفحة ٤٤٣ .

وفصيلها الراتعان ، ولا راتعان ، لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيراً ، فإما أن تفرد كل واحد منهما بنعت ، أو تجمعهما في نعت مقطوع نحو (جاءني)<sup>(١)</sup> رجل وزيد الظريفين .

وإن اتفقا إعراباً لا بسبب العطف نحو أعطيت زيداً أباه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد ، بل (تفرد كلا)<sup>(٢)</sup> منهما بوصف ، أو تجمعهما في نعت مقطوع ، لأن التابع في حكم المتبوع إعراباً ، فلا يكون اسم واحد مفعولاً أول وثانياً .

فإن كان العامل واحداً ومعمولاه (مختلفي الإعراب)<sup>(٣)</sup> ، فإن اختلفا معنى أيضاً لم يجوز جمعهما في وصف فإما أن تفرد كلا منهما بوصف ، أو تجمعهما في نعت مقطوع ، فإن أفردت فالأولى أن يكون نعت كل واحد (منهما)<sup>(٤)</sup> إلى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمراً الظريف ، ويجوز جمعهما نحو لقي زيداً عمراً الظريف ، نعت الثاني بجنبه ، ونعت الأول بعد نعت الثاني ، لأنه إذا كان لابد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل أحدهما من صاحبه أولى من فصلهما معاً ، كما مضى مثله في الحال<sup>(٥)</sup> .

وكذا حالهما عند البصريين إذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمراً .

وأجاز هشام<sup>(٦)</sup> وثعلب<sup>(٧)</sup> جمعهما في نعت (مع اتفاقهما تعريفاً وتنكيراً)<sup>(٨)</sup> نظراً إلى المعنى إذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى ، إلا أن هشاماً يغلب مراعاة جانب الفاعل ، لأنه مُعْتَمِدُ الكلام ، فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمراً الظريفان .

(١) تكملة من ط .

(٢) في ص : يفرد كل .

(٣) في ص : مختلفين في الإعراب .

(٤) ساقطة من جـ وصـ وطـ .

(٥) صفحة ٦٣٧ .

(٦، ٧) لم أجد من نسب ذلك إليهما غير الرضي ، ونسب ذلك السيوطي في المجمع ١١٩/٢ إلى الفراء وابن سعدان ، قال : إن كان العامل واحداً جاز الإتيان والقطع إن لم يختلف العمل نحو قام زيد وعمرو العاقلان ، بخلاف ما إذا اختلف فيتعين القطع ، سواء اختلفت النسبة إليهما من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمراً العاقلان أم اتحدت ، وقال الفراء وابن سعدان : يجوز الإتيان في الأخيرة ، ثم قال الفراء يجب إتيان المرفوع تغليبا له ، وقال ابن سعدان : يجوز إتيان كل منهما نحو خاصم زيد عمراً الكريمين .. وردّه أبو حيان لعدم جواز نحو ضارب زيد هَذَا العاقلة إجماعاً . أهـ . والله أعلم بحقيقة الحال .

(٨) تكملة من ص .

وتغلب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى .

وإن لم يكن العامل واحدًا ، فإما أن يكون العمل واحدًا أولاً ، وفي الأول إن كان العامل مكرراً للتأكيد جاز جمعهما في وصف ، نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان .

وإن لم يكن مكرراً للتأكيد فإن كان العاملان من نوع واحد - أي ( كانا اسمين أو فعلين أو حرفين رافعين أو ناصبين أو كانا اسمين أو حرفين جارّين )<sup>(١)</sup> ، أو مبتدئين أو خبرين ، وكان أحدهما معطوفاً على الآخر ، والمعمولان ( مشتركان )<sup>(٢)</sup> في اسم واحد ، كأن يكونا فاعلين أو مفعولين أو خبرين أو مبتدئين ، ( جاز عند )<sup>(٣)</sup> سيبويه ، والخليل<sup>(٤)</sup> جمعهما في وصف إذا اتفقا تعريفاً وتنكيراً ، نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان ، وضربت زيدا وأكرمت بكرًا الطويلين ، وجاءني غلام زيد وأبو عمرو الظرفين ، وأخوك زيد وأبوك عمرو الظريفان ، سواء كان الظريفان صفةً للمبتدئين أو للخبرين .

والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك<sup>(٥)</sup> ، إلا إذا اتفق العاملان معنًى مع الشروط المذكورة ، نحو جلس أخوك وقعد أبوك الكريمان .  
والمبرد يمنع نحو هذا رجل و ( تلك )<sup>(٦)</sup> امرأة منطلقان ، لاختلاف اسمي الإشارة قريباً وبعداً<sup>(٧)</sup> .

(١) في ت : كالفعلين كانا رافعين أو ناصبين أو كانا اسمين جارّين . وفي ص : كانا اسمين أو فعلين أو حرفين رافعين أو ماضيين أو كانا اسمين جارّين ، وفي ط : كانا رافعين أو ناصبين أو كانا اسمين جارّين .

(٢) في ت وجد وص : مشتركين .

(٣) في ص : جاز فإن المبتدأ والخبر رافعان على الصحيح عند ..

(٤) في الكتاب ٢٤٧ / ١ : وتقول هذا رجل وامرأته منطلقان .. لأنهما ارتفعا من جهة واحدة ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان لأنهما ارتفعا بفعلين أهد - وكان سيبويه قد ذكر قبلها أنه سأل الخليل عن مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما .. إلخ . ثم ذكر قوله : وتقول .. إلخ .

(٥) قال المبرد في المقتضب ٣١٥ / ٤ ، بعد ذكر إجازة سيبويه لنحو : جاء عبد الله وذهب زيد العاقلان ، قال : وليس القول عندي كما قال . وعلل ذلك بأن النعت يرتفع بما ارتفع به المنعوت ولا يجوز أن يرتفع بفعلين ، ولا بأحدهما دون الآخر .

(٦) في ت : وذلك وفي ص : وذلك .

(٧) في المقتضب ٣١٥ / ٤ : وإذا قلت : هذا زيد فإنما يرتفع ومعناه الإشارة إلى ما قرب منك ، وذلك لما بُعد ، فقد اختلفا في المعنى .

خلافاً لسيبويه فإنه جعل خبريهما كفاعلي الفعلين المختلفين<sup>(١)</sup> .

فإن لم يعطف أحدهما على الآخر ، أو لم يشترك الممولان في اسم خاص أو لم يتفقا تعريفاً وتنكيراً ، لم يجوز جمعهما في وصف ، فلا تقول : هذه جارية أخوي ابنين لفلان كرام ، على أن « كرام » وصف لأخوي ولابنين - معا - بل تقول : كراماً على القطع . وكذا تقطع نحو هذا فرس أخوي ابنيك العقلاء ( الحكماء )<sup>(٢)</sup> وذلك لأن أحدهما ليس معطوفاً على الآخر .

وكذا لا تقول : هذا رجل وفي الدار آخر كريمان ، لأن الممولين لم يشتركا في اسم خاص ، لأن أحدهما مبتدأ والآخر خبر .

وكذا لا تقول : جاءني زيد وذهب رجل كريمان ، بل تقطع لاختلاف الممولين تعريفاً وتنكيراً .

وذهب بعض المتأخرين إلى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقاً ، لأن العامل في النعت والمنعوت شيء واحد - على الصحيح - فيلزم كون الصفة معمولاً لعاملين<sup>(٣)</sup> .

وإن لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وإن عمراً قائم ، ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف ، وأجاز بعضهم نحو لغلام زيد الظرفيين ( على الوصف )<sup>(٤)</sup> .

---

(١) كلام سيبويه في الكتاب ١/ ٢٤٧ يدل أن النعتين إذا ارتفعا من جهة واحدة فإنه يجوز جمعهما في نعت واحد ، ونحو هذا رجل وتلك امرأة ارتفاع المنعوتين فيهما من جهة واحدة ، ومثال سيبويه هو : هذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان .

(٢) تكملة من ط .

(٣) نسبة السيوطي في الممع ١/ ١١٩ إلى ابن السراج ، وفي الأصول ٢/ ٤٢ بعد ذكر إجازة سيبويه لنحو هذا رجل وامرأة منطلقان ، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان . قال : والقياس عندي أن يرتفعا على « هما » ، لأن الذي ارتفع به الأول غير الذي ارتفع به الثاني ، ولكن إن قدرنا في معنى التأكيد ورفعت عبد الله بالعطف من الفعل جازت عندي الصفة .

(٤) تكملة من ج .



وإن اختلف العاملان والعمل معا - فالجمهور على إيجاب قطع النعت المشترك فيه ، إلا الكسائي فإنه أجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى ، نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان ، لأن زيدا وعمرا مهانان معا<sup>(١)</sup> .

واعلم أنه لا يجوز : مَنْ عبد الله ؟ وهذا زيد الرجلين الصالحين - على القطع - لأنك لا تُثني ( إلا على من )<sup>(٢)</sup> أثبته وعلمته<sup>(٣)</sup> ، ولا يجوز أن تخط من تعلم بمن لا تعلم ، فتجعلهما بنزلة واحدة<sup>(٤)</sup> .

## تفصيل الصفات

وثانيها : تفريق الصفات مع جمع الموصوفات :

اعلم أن الموصوف إذا كان مجموعا متغاير الصفات فإما أن تحيء بالصفات على وفق عدده أو أقل ، ففي الأول يجوز الإتيان والقطع إلى الرفع - على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ محذوف الخبر - تقول : مررت بثلاثة رجال شاعرٍ وكاتبٍ ويزازٍ ، وإذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم يزاز ( وهم شاعر وكاتب ويزاز )<sup>(٥)</sup> ( ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم يزاز )<sup>(٥)</sup> .

ولو تخالفا تعريفا وتنكيها فقطع الوصف إلى الرفع ( فقط )<sup>(٦)</sup> أولى - إن لم يكن هناك للحال معنى - نحو بالرجلين قصيرٌ وطويلٌ ، ويجوز قطعه إلى النصب - أيضا - على الحال - إن كان لها معنى - نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ، ولا يمتنع في الوجهين الإتيان على البديل .

ويجوز القطع أيضا إلى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله<sup>(٧)</sup> :

(١) في المجمع ١١٨ / ٢ : وجوز الكسائي والفراء الإتيان إذا تقارب المعنى وإن اختلفا في العمل ، نحو رأيت زيدا ومررت بعمرو الظرفين .

(٢) في ت : إلا ما .

(٣) هذا بنصه في الكتاب ٢٤٧ / ١ ، والأصول ٤٢ / ٢ .

(٤) تكملة من ج و ط .

(٥) ساقط من ص .

(٦) تكملة من ط .

(٧) قائله العجير السلوي ، وهو العجير بن عبد الله بن غبيدة بن كعب ، واسمه عمير من بني سلول بن مرة بن صعصعة .. ويكنى أبا الفرزدق ، شاعرٌ من شعراء الدولة الأموية مُقِلٌ إسلامي . ( الخزائن ٣٥ / ٥ ) كان جوادا كريما . توفي نحو سنة ٩٠ هـ ( الأعلام ٥ / ٥ ) .

٣٣٨- فلا تجعلِي ضَيْفِي ضَيْفٌ مُقَرَّبٌ وَآخِرُ مَعْرُوفٍ عَنِ الْبَيْتِ جَانِبٌ<sup>(١)</sup>

أي منهما ضيفٌ مقرب ، ومنها آخر معزول ، وقوله<sup>(٢)</sup> :

٣٣٩- فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقِينَا شَرِيدَهُمْ طَلِيقٌ وَمَكْتُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُزْعَفٌ<sup>(٣)</sup>

أي منهم طليق ، وقوله مزعف ، أي أزغفه الموت أي قازبه .

وفي الثاني - أي فيما كان الصفات فيه أقل - الرفع لا غير على القطع ، نحو : رأيت ثلاثة رجال كاتب وشاعر .

وقد أجاز بعضهم وصف البعض دون البعض<sup>(٤)</sup> محتجاً بقوله<sup>(٥)</sup> :

٣٤٠- كَأَنَّ حَمُولَهُمْ لَمَّا اسْتَقَلْتُ ثَلَاثَةً أَكْلَبٍ يَتَطَارِدَانِ<sup>(٦)</sup>

وأما إن كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب بزاز فالأولى الإتيان ، ويجوز القطع على تقدير هو ( كاتب )<sup>(٧)</sup> ، ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب .

---

(١) البيت في الكتاب ٢٢٢ / ١ وفيه : أنه لرجل من بني قشير ، وفي الخزائن ٣٤ / ٥ . والشاعر يخاطب زوجته طالبا منها المساواة بين ضيوفه وعدم تفضيل بعضهم على بعض .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على جواز القطع إلى الرفع في خبر نواسخ الابتداء ، والشاعر قد قطع قوله ( ضيف ) وهو المفعول الثاني لتجعلي إلى الرفع .

(٢) قائله الفرزدق ، وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٣) البيت في ديوان الفرزدق ٥٦٢ وفي الكتاب ٢٢٢ / ١ وفيه ( مِنْ ) بدل ( فِي ) وفي الخزائن ٣٦ / ٥ . اللغة : شريدهم أراد من شردتهم في الحرب ، والمزعف : من أجهز عليه وقتل ، والمعنى أن المشردين ثلاثة أقسام فمأسور غير مكتوف ، ومأسور مكتوف ، ومجهز عليه .

الشاهد قوله : فأصبح شريدهم طليق .. فإن الشاعر قد قطع خبر أصبح عن النصب إلى الرفع .

(٤) قال البغدادي في الخزائن ٣٩ / ٥ : لم أر هذا البيت - يعني كأن حمولهم .. إلخ إلا في كتاب المعايير للأخفش .. ثم قال : قال بعضهم : إن هذا شعر وضع على الخطأ ليعلم الذي يسأل عنه كيف فهم من يسأله ، وقال بعضهم : لا ولكنه وصف اثنين منهما وأخبر عنهما .. إلخ ،

(٥) لم أعتد إلى قائله .

(٦) البيت في الضرائر الشعرية لابن عصفور ٢٥٥ وفي الخزائن ٣٩ / ٥ .

قال البغدادي ٤٠ / ٥ وفي هذا البيت مبالغة من الهجو فإن الإبل التي يعلونها عندهم كثيرة عدتها ثلاثة لا غير ، وإنها صغيرة في البعثة جدا حتى إنها مع ما عليها في مقدار جرم الكلاب وإنها ليس عليها ما ينقلها ، ولذلك تطاردت . الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على ما أجاز به بعضهم من وصف البعض دون البعض ، فالوصف هنا لاثنتين والموصوف ثلاثة أكلب .

(٧) في جرد : شاعر .

وثالثا : قطع الصفة ورفعا أو نصبا .

اعلم أن جوازَ القطع مشروط بأن لا يكون النعتُ للتأكيد نحو أمس الدابر ﴿ وَنَفْخَةُ وَاحِدَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> لأنه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى ، لأن الموصوف في مثل ذلك نصٌّ في معنى الصفة دال عليه ، فلهذا لم يقطع التأكيد في نحو جاءني القوم أجمعون أكتعون .

والشرط الآخر أن يَعْلَمَ السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم ، لأنه إن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت لِيُبَيِّنَهُ ويميزه ، ولا قطع مع الحاجة . وكذا إذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب ، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر ، فلك <sup>(٢)</sup> القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المَبْجَل ، فإن العلم - في الأغلب - مستلزم التبجيل .

ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وإن كان نعتاً أول كقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرُهُ خَمَالَةٌ الْحَطَبِ ﴾ <sup>(٣)</sup> وقولك : الحمد لله الحميد .

وشرط الرجاجي في القطع تكرّر النعت <sup>(٤)</sup> .

( والآية ردّ عليه ) <sup>(٥)</sup> .

فنقول : إن كان النعتُ المرادُ قطعُه معرفةً وجب أن لا يكون المنعوت اسم الإشارة لما ذكرنا <sup>(٦)</sup> أن اسم الإشارة محتاج إلى نعته ( لِيُبَيِّنَ ) <sup>(٧)</sup> ذاته .

(١) الحاقة ١٣ .

(٢) جواب إذا في قوله : وكذا إذا وصفت .

(٣) المسد ٤ .

(٤) قال في الجمل ١٥ : وإذا تكررت النعوت فإن شئت أتبعتهما الأول ، وإن شئت قطعتها منه ، ونصبتهما بإضمار أعني ، أو رفعتها بإضمار المبتدأ ، كقولك : مررت بإخوتك الظرفاء الكرام العقلاء ، بالخفض على النعت ، وإن شئت نصبتهما بإضمار أعني ، وإن شئت رفعتها بإضمارهم العقلاء وإن شئت أتبعتهما بعضاً وقطعت بعضاً وإن شئت عطفتهما بعض النعوت على بعض .

(٥) تكملة من ط .

(٦) صفحة ١٠٠٣ .

(٧) في ط : ليتبين .

وإن كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين ، وأن لا يكون النعت الثاني - أيضا - مجرد التخصيص ، لأنه إذا احتاجت النكرة إلى ألف نعت لتخصيصها لم يجز القطع ، إذ لا قطع مع الحاجة .

والأعراف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل ، إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف ، فأكد القطع بحرف هو نص في القطع - أعني الواو - قال :

ويأوي إلى نسوة عطّل وشعثا مراضيع مثل السعالي<sup>(١)</sup>

ويجوز في المعرفة أيضا القطع مع الواو كقول الخرنق<sup>(٢)</sup> .

٣٤١ - لا يبعدن قومي الذين هم سُمّ العداة وآفة الجُزر

النازلين بكلّ معترك والطيبون معاقّد الأزر<sup>(٣)</sup>

والواو في النعت المقطوع اعتراضية - نصبته أو رفعته - .

ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت - تعريفا وتنكيرا - كقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) سبق تخريجه صفحة ٥١٦ وأنشده هنا على أنه إذا قطع نعت النكرة فإن الأعراف مجيئه بالواو الدالة على القطع والفصل ، كما حصل في قوله : وشعثا .

(٢) هي الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك من بني ضبيعة البكرية العدنانية ، شاعرة من الشهيرات في الجاهلية ، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه ، كان أكثر شعرها في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ، توفيت نحو ٥٠ ق هـ ( الأعلام ٢ / ٣٤٧ ) .

(٣) البيتان في ديوانها ٢٩ وفي الكتاب ١ / ٢٤٦ وفي المذكر والمؤنت لأبي بكر الأنباري ٣٨٥ وفي مجاز القرآن ١ / ٦٥ وفي معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٥ وفي الإنصاف ٤٦٨ وفي رصف المباني ٤١٦ وفي العيني ٣ / ٦٠٢ وفي الخزانة ٥ / ٤١ وغيرها من كتب النحو والشواهد .

اللغة : لا يبعدن : لا يهلكن ، العداة : الأعداء ، آفة : علة ، الجزر جمع جزور وهي الناقة التي تنحر ، معترك : مكان المعركة ، معاقّد : جمع معقد وهو موضع العقد .. يروى البيت : النازلون والطيبون والنازلين والطيبون والنازلون الطيبين والرفع على هم والنصب على أعني ، فلما اختلفت الجمل كان الكلام أفانين وضروبا ( الخزانة ٥ / ٤٤ نقلا عن المختص ١٩٨ / ٢ ) .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه يجوز في نعت المعرفة المقطوع أن يكون مقترنا بالواو كما في قوله : والطيبون

هنا .

(٤) الهزمة ١ و ٢ .

وإذا كثرت نعوت شيء معلوم أثبتت أو قطعت ، أو أتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الإتياع ، إذ الإتياع بعد القطع قبيح .

والأكثر في كل نعت مقطوع أن يكون مدحا أو ذما أو ترهما ، نحو الحمد لله الحميد ، ومررت بزيد الفاسق ، وبعمرو المسكين ، وقد يكون تشبيعا نحو بزيد الغاصب حقي . وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات<sup>(١)</sup> .

ويونس أو جب الإتياع في الترحم ، إما على النعت فيما أمكن ، وإما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائس ، ومررت به المسكين<sup>(٢)</sup> .

والخليل أجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم<sup>(٣)</sup> .

ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجوز قطعه كقولك : بزيد البزاز ، أو صاحب الثياب ، إلا بعد بل ولكن ، فإنه يجوز قطع مابعدهما على الرفع - قصدت المعاني المذكورة أولا ، سواء كان المعطوف عليه نعتا أولا - لأنهما حرفان للإضراب والاستدراك ، فهما مؤذنان بالقطع ، تقول : مررت برجل قائم بل قاعد ، وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ، ولكن قاعد .

وربما قطع النعت الأول بالواو ( والإتياع باقي بحاله )<sup>(٤)</sup> إذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ( قوله تعالى )<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ ﴾<sup>(٦)</sup> إلى قوله : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ يَهْدِيهِمْ ﴾<sup>(٧)</sup> : إن ﴿ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ صفة من آمن<sup>(٨)</sup> .

(١) صفحة ٥١٥ وما بعدها .

(٢) في الكتاب ٢٥٦ / ١ وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئا من الترحم على إضمار شيء يرفع ، ولكنه إن قال ضربته لم يقل أبدا إلا المسكين يحمله على الفعل ، وإن قال ضرباني قال المسكينان حمله أيضا على الفعل وكذلك مررت به المسكين ، يحمله الرفع على الرفع والجرح على الجرح والنصب على النصب .

(٣) في الكتاب ٢٥٥ / ١ وزعم الخليل أنه يقول مررت به المسكين على البدل وفيه معنى الترحم .. وكان الخليل يقول إن شئت رفعته .. وإن شاء قال : مررت به المسكين .

(٤) تكملة من ط .

(٥) تكملة من ص .

(٦) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٧) لم يجعله الزجاج صفة بل جعله معطوفا على قوله من آمن ، قال في معاني القرآن وإعرابه ٢٣٢ / ١ : وقوله عز وجل ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ يَهْدِيهِمْ إِذَا غَاهُوا ﴾ في رفعها قولان : الأول أن يكون مرفوعا على المدح وجائز أن يكون معطوفا على ( من ) والمعنى ، ولكن البر وذوي البر المؤمنون والمؤمنون بهمهم .

وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع إنما يعتبر إذا جاز الإتيان على النعت - أيضا - فأما إذا لم يجوز كما في الأمثلة المذكورة في القسم الأول - أي في جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات<sup>(١)</sup> - فلا .

## ٢- ورابعها : حذف الموصوف

اعلم أن الموصوف يحذف كثيرا إن عُلِمَ ، ولم يوصف بظرف ( أو )<sup>(٢)</sup> جملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرُفِ عَيْنٌ ﴾<sup>(٣)</sup> فإن وصف بأحدهما جاز كثيرا - أيضا - بالشرط المذكور بعد<sup>(٤)</sup> ، لكن لا كالأول في الكثرة ، لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله ، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف ، وكذا الظرف والجار ، لكنهما مقدَّرين بالجملة - على الأصح

وإنما يكثر حذف موصوفهما بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن أو بفي ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾<sup>(٥)</sup> وقال : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾<sup>(٦)</sup> أي مامن ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم . قال الشاعر<sup>(٧)</sup> :

٣٤٢- وما الدهر إلا تارتان فمئتهما أموت (وأخرى أبتغي)<sup>(٨)</sup> العيش أكدح<sup>(٩)</sup>

(١) صفحة ١٠٠٣ وما بعدها .

(٢) في ج : ولا .

(٣) الصفات ٤٨ ، والتقدير - والله أعلم - نساء قاصرات الطرف .

(٤) وهو أن يكون الموصوف بعض ما قبله ، كما سيأتي قريبا جدا .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَمْمًا مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ١٦٨ الأعراف .

(٦) الصفات ١٦٤ قال الطبري في تفسيرها ٢٣/ ١١١ : هذا خبر من الله عن قيل الملائكة أنهم قالوا : وما منا معشر الملائكة إلا من له مقام في السماء معلوم .

(٧) قائله تميم بن أبي بن مقبل ، وقد مرت ترجمته صفحة ١٥٩ .

(٨) في ت : أبتغي وأخرى ، والصواب ما أثبتته .

(٩) البيت في ديوانه ٢٤ وفي الكتاب ١/ ٣٧٦ وفي المقتضب ٢/ ١٣٧ وفي الكامل ٣/ ١٧٩ وفي الحيوان ٣/ ٤٨ وفي معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٣ وفي حسانة البحري ١٢٣ وفي الخزانة ٥/ ٥٥ .

اللغة : أكدح : الكدح ، الكسب والسعي ، المعنى نقلا عن هامش الديوان ٢٤ : لا راحة في الدنيا لأن وقتها قسمان إما موت وهو مكروه عند النفس ، وإما حياة وكلها سعي في المعيشة .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهدا على حذف الموصوف وبقاء الصفة ، وقدره ب : منها تارة أموت فيها .

أي منهما تارة أموت فيها ، وحكى سيبويه : ما منهم مات إلا رأيته في حال كذا<sup>(١)</sup> .

وقال<sup>(٢)</sup> :

٣٤٣- فَكَلَّمْتُهَا ثِنْتَيْنِ كَلَمَاءٍ مِنْهُمَا وَأُخْرَى عَلَى لَوْحٍ أُخَرَ مِنَ الْجَمْرِ<sup>(٣)</sup>

وقال<sup>(٤)</sup> :

٣٤٤- لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتَمَّ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ<sup>(٥)</sup>

فإن لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه إلا في الشعر قال :

أنا ابنُ جلاّ وطلاعُ الشايبا متى أضع العمامةَ تعرفوني<sup>(٦)</sup> (٣٨)

وقال<sup>(٧)</sup> :

---

(١) في الكتاب ١/ ٣٧٥ : وسمعتنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وإنما يريد ما منهم واحد مات .

(٢) قائله أبو العَمَيْكِل عبد الله بن خليل ، مولى جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ، يقال : أصله من الري ، وكان يفحّم الكلام ويفرّبه ، وكان كاتب عبد الله بن طاهر وشاعره ومنقطعا إليه ، مكثرا من نقل اللغة عارفا بها شاعرا مجيدا ، توفي سنة ٢٤٠ هـ ( وفیات الأعيان ٣/ ٨٩ - ٩٠ ) .

(٣) البيت في البيان والتبيين ١/ ٢٨٠ وفي أمالي القاضي ١/ ٩٨ وفي درة الغواص ١٥٩ وفي الخزانة ٥/ ٥٩ ... الضمير في كلمتها يعود إلى زينب المذكورة في بيت قبله ، ويروى كالتلج مكان كالماء .

وقال الحريري في درة الغواص ١٥٩ : أراد بالكلمة الأولى تحية القدوم وبالأخرى سلام الوداع .

الشاهد : استشهد به الرضّي على جواز حذف الموصوف إذا كان بعضا من مجرور بمن ، والمجرور هنا جاء بعد الصفة ، والتقدير منهما كلمة كالماء وكلمة أخرى آخر .

(٤) قائلهما حكيم بن معية الرّبيعي من بني ربيعة بن مالك... وهو راجز إسلامي كان في زمن الحجاج وحמיד الأرقط ، ونسبه ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/ ٦١ إلى الأسود الحماني ( الخزانة ٥/ ٦٤ ) .

(٥) البيتان من مشطور الرجز ، وهما في الكتاب ١/ ٣٧٥ وفي الخصائص ٢/ ٣٧٠ وفي ابن يعيش ٣/ ٥٩ وفي العيني ٤/ ٧١ وفي الخزانة ٥/ ٦٢ .

اللغة : تيم : تأثم ، أي لم تقل ما يكون سببا في إثمك لأنه صدق ، حَسَب : مايعده الإنسان من مفاخره ، مَيْسَم : جمال .

الشاهد قوله : يفضلها فإنه صفة لموصوف محذوف ، هو بعض المجرور بفي ، والتقدير ما في قومها أحد يفضلها .

(٦) تقدم تخريجه صفحة ١٨٢ وأنشده هنا شاهدا على أنه لا يحذف الموصوف بالجملة أو الظرف بدون من أَوْفي إلا في ضرورة الشعر كقوله : جلا هنا ، فإنه بتقدير أنا ابنُ رجلٍ جلا ، وله تقدير آخر لا شاهد فيه ، وهو أن يكون جلا مع ضميره المستتر جملة محكية جعلت علما وهو تقدير سيبويه .

(٧) من مشطور الرجز ، ولم أهد إلى قائلها .

٣٤٥- مَالِكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ وَغَيْرُ كَبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرِ  
كَانَتْ بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ<sup>(١)</sup>

وقال<sup>(٢)</sup> :

٣٤٦- كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقْيَشٍ يَقَعَّقُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ<sup>(٣)</sup>  
ولمَّا كَثُرَ بِالْشَرِّ الْمَذْكُورِ لِقُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِذِكْرِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ ، فَكَيُونُ كَأَنَّهُ  
مَذْكُورٌ .

ثم اعلم أنه إن صَلُحَ النَعْتُ لِمُبَاشَرَةِ الْعَامِلِ إِيَّاهُ جَازَ تَقْدِيمُهُ وَإِبْدَالُ الْمَنْعُوتِ مِنْهُ نَحْوُ  
مَرَّتْ بِظَرِيفِ رَجُلٍ ، قَالَ<sup>(٤)</sup> :

٣٤٧- وَالْمُؤْمِنُ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ يَمْسُحُهَا رَكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنْدِ<sup>(٥)</sup>

---

(١) الأبيات في المقتضب ١٣٧/٢ وفي الخصائص ٣٦٧/٢ وفي الأمالي الشجرية ١٤٩/٢ وفي الإنصاف ١١٤  
وفي الضرائر الشعرية ١٧٠ وفي المقرب ٢٢٧/١ وفي العيني ٦٦/٤ ( الثالث ) وفي الخزانة ٦٥/٥ .  
اللغة : كبداء : القوس الكبداء هي التي يملأ الكف يقبضها .

الشاهد : حذف الموصوف وبقاء الصفة وهي جملة كان مع أنه ليس بعض المجرور بمن أو بني وهذا ضرورة .  
والتقدير بكفي رامٍ كان من أرمى البشر .

قال ابن جني في الخصائص ٣٦٧/٢ : روي بكفي كان من أرمى البشر .. أي بكفي من هو أرمى البشر ..  
قال البغدادي في الخزانة ٦٦/٥ : جعل من على هذه الرواية نكرة موصوفة أولى .

(٢) قائله النابغة الذبياني وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٣) البيت في ديوانه ١٩٨ ، وفي الكتاب ٣٧٥/١ ، وفي المقتضب ١٣٦/٢ ، وفي تفسير الطبري ٧٠/٥ ، وفي  
سر الصناعة ٢٨٤/١ ، وفي العيني ٦٧/٤ ، وفي الخزانة ٦٧/٥ .

بنو أقيش : حي من عكل لهم جمال ضعاف تنفر من كل شيء تراه ، يققع : الققععة ، تحريك الشيء اليابس  
الصلب ، الشن : القرية البالية .

الشاهد : أشد الرضي شاعدا على حذف الموصوف بالجار والمجرور دون أن يكون بعض المجرور بمن أو بني  
للضرورة ، والتقدير كأنك جمل من جمال بني أقيش .

وقال البغدادي في الخزانة ٦٧/٥ : إن الموصوف هنا من القسم الأول - يعني مما الموصوف المحذوف منه بعض  
المجرور بمن ، ولكن الصفة قوله : يققع ، والتقدير كأنك جمل يققع .. ويكون من جمال حالا من ضمير يققع .

(٤) قائله النابغة الذبياني وقد مرت ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٥) البيت في ديوانه ٢٠ وفي ابن يعيش ١١/٣ وفي الخزانة ٧١/٥ .

اللغة : العائذات : ماعاذ بالبيت من الطير ، الغيل والسند : أجمتان كانتا بين مكة وميى ، وليتضح المعنى أورد  
البيت الذي قبله والذي بعده :



وقريب منه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٍ ﴾<sup>(١)</sup> لأن حق غريب أن يتبع أسود ، لكونه تأكيداً له نحو أحمر قاني .

وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه لم يقدم إلا ضرورة ، والنية التأخر ، كما تقول في إن رجلاً ضربك في الدار : إن ضربك رجلاً .

وإذا وصفت النكرة بمفرد وظرف أو جملة قدم المفرد ، وأخر أحد الباقيين - في الأغلب - كقوله تعالى : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾<sup>(٢)</sup> وليس ذلك بواجب خلافاً لبعضهم<sup>(٣)</sup> ، والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ ﴾<sup>(٥)</sup> وقال الشاعر :

( وليلى )<sup>(٦)</sup> أقاسيه بطيء الكواكب<sup>(٧)</sup> ( ١٣٧ )

== ( وقد يفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي كقوله<sup>(٨)</sup> :

فلا لعمر الذي قد زرتَه حَجَجَا      وما هُرِيقَ على الأنصاب من جسد  
والمؤمن العائذات الطيرَ يمسحها      ركبَان مكة بين الغيل والسند  
ما إن أتيت بشيءٍ أنتَ تكرهه      إذن فلا رفعت سوطي إلى يدي

والآيات من قصائد النابغة التي مدح فيها النعمان واعتذر فيها عما نسب إليه ، الشاهد قوله : العائذات الطير ، فإن العائذات في الأصل نعتٌ للطير ، وهو صالح لمباشرة العامل له فلما تقدم أعرب بما يستحقه العامل ، وصار المنعوت بدلاً منه ... قال البغدادى في الخزانة ٥ / ٧٢ : إن هذا محصل كلام أبي علي في الإيضاح الشعري .. ونقل عن الزمخشري أنه ليس من تقديم الصفة على الموصوف ، بل الموصوف محذوف والعائذات اسم لا صفة ثم بُيِّنَ بالطير .

(١) من الآية ٢٧ من سورة فاطر ، قال تعالى : ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ ﴾ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ ﴾ الأنبياء ٥٠ .

(٣) وهو ابن عصفور ، قال في المقرب ١ / ٢٢٦ : وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان ، إحداهما اسم والأخرى في تقديره ، قدمت الاسم ثم الظرف أو المجرور ثم الجملة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ غافر ٢٨ ولا يجوز خلاف ذلك إلا في نادر الكلام أو في ضرورة كقوله :

وفرع يُقشِي الثنَّ أسودٌ فاحمٍ      أثيثٌ كَقِفْوِ النخلةِ المتعكِّلِ

(٤) من الآية ٩٢ من سورة الأنعام .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴾ . الآية ٥٤ المائدة .

(٦) ساقطة من ط وهي وما بعدها محل الشاهد .

(٧) سبق تخريجه صفحة ٤٦٨ واستشهد به هنا على جواز تقديم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد .

(٨) قاله الكميث بن زيد الأسدي ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٥ .

سَتَقَرُّعُ مِنْهَا سِنَّ خَزْيَانَ نَادِمٍ إِذَا الْيَوْمُ - ضَمَّ النَّاكِثِينَ - الْعَصْبُصُ<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>  
وربما نُوتِيت الصِّفَةُ ولم تَذَكَّرْ للعلم بها ، قال <sup>(٣)</sup> :

٣٤٨ - أَلَا أَيُّهَا الطَّيْرُ الْمَرْبُوءَةُ بِالضُّحَى عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعْتَ عَلَى لَحْمٍ<sup>(٤)</sup>  
أَي لَحْمِ أَيِّ لَحْمٍ .

وإذا ولي النعت لا أو إمّا وجب تكريره - كما ذكرنا في الحال<sup>(٥)</sup> - قال تعالى :  
﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾<sup>(٦)</sup> وتقول : لقيت رجلا إمّا عالما وإمّا جاهلا .

وقد يوصف المضاف إليه لفظا والنعت للمضاف إذا لم يُلبس ، ويقال له : الجرُّ  
بالجوار ، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه ، فَيُجْعَل ما هو نعت الأول  
معنى نعت الثاني لفظا ، وذلك كما يضاف لفظُ المضاف إليه إلى ما ينبغي أن يضاف إليه  
المضاف ، نحو هذا جُحْر ضبيّ وهذا حب رماني ، والذي هو لك الجحر والحب ، لا  
الضبُّ والرمان .

(١) البيت في شرح هاشميات الكميت ٥٠ وفي المستقصى ١٩٦/٢ ولم يخرج صاحب الخزانة لكونه غير موجود  
في النسخة التي اعتمدها .

والبيت هو الخامس عشر من قصيدة الكميت التي أولها :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب  
أَسْلَمْتُ ما تأتني به من عداوة وبغض لهم لا جَيْرُ بل هو أشجُبُ

اللغة : ستقرع : قرعت رأسه بالعصا مثل فرعت ، وقرع فلان سنة ندما ( اللسان ١٠ / ١٣٦ ) خزيان : رجل  
خزيان ، وامرأة خزيا : هو الذي عمل أمراً قبيحاً فاشتد حياؤه وخزايته ( اللسان ١٨ / ٢٤٨ ) الناكثون : الناقضون  
للمهود ، العصب : الشديد وقيل : المقصود به يوم القيامة .

الشاهد قوله : اليوم ضم الناكثين العصب حيث فصل بين الموصوف وصفته بأجنبي .

(٢) الحديث عن الفصل بين الصفة والموصوف تكملة من جـ وص ، وقد اتفقت النسختان على رواية  
( عصب ) ، والصواب ما أثبتته عن شرح الهاشميات والمستقصى .

(٣) قائله أبو خراش الهذلي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٢٩١ .

(٤) البيت في ديوان الهذليين ١٥٤ / ٢ وفي الضرائر الشعرية ٧١ والرواية فيها لعمر أبي الطير .. إلخ وهو أيضا في  
الخزانة ٥ / ٧٥ وفي شرح شواهد شرح الشافية ١٨ .

اللغة : المربة : اسم فاعل من أَرَبَ بالمكان إذا أقام به ، وأنه لكونه صفة للجمع « الطير » وهو مؤنث مجازي .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهدا على أنه قد تحذف الصفة للعلم بها ويبقى الموصوف ، وقدّرَه بقوله : لحم أي لحم .

(٥) صفحة ٦٣٩ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ  
فَاعْتَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ ﴾ البقرة ٦٨ .

والخليل شَرَطَ في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف إليه ، إفرادا وتشنية وجمعا  
وتذكيرا وتأنيثا<sup>(١)</sup> ، فلا يميز إلا : هذان جحرا ضب خربان ، ولا يميز خربين ، خلافا  
لسيبويه<sup>(٢)</sup> .

واستشهد سيبويه بقوله<sup>(٣)</sup> :

٣٤٩- فإياكم وحية بطنٍ وإِ هموزِ النَّابِ ليس لكم بسِيٍّ<sup>(٤)</sup>

بحر هموز .

وقال بعضُ البصريين : إن التقدير : هذا جحرُ ضب خربٍ جحرُه<sup>(٥)</sup> ، بحذف  
المضاف إلى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب ، لكونه مرفوعا لقيامه مقامَ المضاف  
المرفوع .

(١) في الكتاب ٢١٧/١ : وقال الخليل رحمه الله : لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان ، من قبل أن الضبُّ  
واحدٌ والجحر جحران ، وإنما يغلطون إذا كان الآخرُ بعدة الأول ، وكان مذكرا مثله أو مؤنثا ،.. ثم قال سيبويه :  
وهذا قول الخليل رحمه الله : ولا نرى هذا والأوّل إلا سواءً ؛ لأنه إذا قال هذا جحر ضب متهدم ، ففيه من البيان  
أنه ليس بالضبِّ مثل ما في التشنية من البيان أنه ليس بالضب .

(٢) قائله الخطيئة ، وقد مرت ترجمته صفحة ٥١١ ، والرضي يقول : إن سيبويه استشهد به وليس في الكتاب .  
(٣) البيت في ديوانه ٣٨ وفيه حديد الناب وهو أيضا في الخصائص ٣/ ٢٥٠ وفي الأمالي الشجرية ١/ ٣٤٢ وفي  
ابن يعيش ٢/ ٨٥ وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٤١٧ وفي الخزانة ٥/ ٨٦ .

اللغة : هموز : من الهمز بمعنى الغمز والضعف ، السي : المثل .

الشاهد : أنشدته الرضي وقال : إن سيبويه استشهد به لجواز الجر على الجوار إذا لم يتوافق المضاف والمضاف إليه  
في الإفراد وفرعيه والتذكير وفرعه . فهموز هنا صفة لحية وهو مجرور وهي منصوبة .

قال في الخزانة ٥/ ٨٦ - ٨٧ : إن كلا من الحية وما بعدها مذكر ، ونقل عن الصحاح أن الحية للذكر والأنثى  
وأن البطن مذكر وحكي فيه التأنيث والوادي مذكر لا غير فللخليل أن يدعي التوافق بين المضاف والمضاف إليه .  
(٤) هذا التقدير ذكره ابن جني في الخصائص ١/ ١٩٢ وهو يرى أن هذا ليس جرا على الجوار وإنما هو على حذف  
المضاف ، وأن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف ، ثم قال : وتلخيص هذا : أن أصله هذا جحرُ ضب خربٍ  
جحرُه ، فيجرى خربٌ وصفا على ضب ، وإن كان في الحقيقة للجحر فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف  
إلى الماء ، وأقيمت الماء مقامه فارقت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع  
في نفس خرب ، فجرى وصفا على ضب .. على تقدير حذف المضاف .

فيكون أصلُ هموزِ الناب : « هموزِ نابٌ حيثِه ، ثم حذف المضاف - أي حيثه -  
فبقي هموزِ نابُه ، ثم لما أضيف هموز إلى الناب استتر الضميرُ فيه ، كما في حسن الوجه .  
( وفي قوله <sup>(١)</sup> ) :

٣٥٠- كأن ثبيرًا في عرّانين وبّله كبيرُ أناسٍ في بيجادٍ مُزْمَلٍ <sup>(٢)</sup>  
انجر مزْمَلٌ لمجاورته لأناسٍ تقديرا لا بيجاد ، وذلك لأن الجار والمجرور متعلقٌ بمزْمَل ،  
والتقدير كبيرُ أناسٍ مزْمَلٌ في بيجاد <sup>(٣)</sup> .

---

(١) قائله امرؤ القيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .  
(٢) البيت في ديوانه ٢٥ وفيه كأن أبانا ، وفي الخصائص ١ / ١٩٢ ، و ٣ / ٢٢١ وفي شرح القصائد السبع الطوال  
١٠٦ وفي الأمالي الشجرية ١ / ٩٠ وفي المعنى ٦٦٩ وفي الخزائن ٥ / ٩٨ .  
اللغة : ثبير : جبل بمكة ، أبان : قال ياقوت في معجم البلدان ١ / ٦٢ : أبان الأبيض شرقي الحاجر وأبان الأسود :  
جبل لبني فزارة . عرّانين : أوائل ، الوبل : ماعظم من القطر ، بيجاد : كساء مخطط من أكسية العرب مزْمَل :  
ملف .

الشاهد قوله : مزْمَل فإنه مجرور لمجاورته لأناسٍ تقديرا ، لا لبيجاد لتأخره عن مزْمَل رتبةً .  
ونقل ابن جني في الخصائص ١ / ١٩٢ - ١٩٣ عن أبي علي أنه لم يحمله على الغلط بل جعل ( مزْمَل ) صفة  
لبيجاد ، قال لأنه أراد : مزْمَل فيه ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في المفعول .  
(٣) تكملة من ج و ص .

## عطف النسق

قوله : العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة وستأتي نحو قام زيد وعمرو .

قوله : مقصود بالنسبة .

يخرج الوصف وعطف البيان والتأكيد على ما قال<sup>(١)</sup> : لأن المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع ، وذلك لأنك تُبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه ، وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر أشهر اسميه ، ولا شك أنك إذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه .

وكذا إنما تجيء بالتأكيد إما لبيان أن المنسوب إليه - مقدما - هو المنسوب إليه في الحقيقة ، لا غيره ، ( ولم يقع غلط ولا مجاز في نسبة الفعل إليه )<sup>(٢)</sup> ، ( نحو جاء زيد نفسه )<sup>(٣)</sup> وإما لبيان أن المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص .

ويعني بالنسبة نسبة الفعل إليه - فاعلا كان أو مفعولا ، أو غيرهما ، ونسبة الاسم إليه إذا كان مضافا .

قوله : مع متبوعه .

يخرج البديل ، لأنه هو المقصود عندهم دون متبوعه ، وسنذكر الكلام عليه في بابه ، ونذكر أن عطف البيان هو البديل<sup>(٤)</sup> .

ويخرج بقوله : مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن ، وأم ، وإما ، وأو ، لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين ( المعطوف )<sup>(٥)</sup> أو المعطوف عليه .

(١) قال في شرحه لكافيته ٥٨ : لأنها ليست مقصودة بالنسبة ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاء زيد العاقل ، فالمقصود بالنسبة إنما هو زيد .. إلخ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) تكملة من ص .

(٤) صفحة ١٠٧٣ وما بعدها .

(٥) في ط : من المعطوف .

قوله : يتوسط بينه .. إلى آخره .

ليس من تمام الحد ، بل هو شرط عطف النسق ، ذَكَرُهُ بعد تمام حده .  
( وقال )<sup>(١)</sup> : لم أستغن في الحد بقولي : العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد  
الحروف العشرة ، لأن الصفات يعطف بعضها على بعض<sup>(٢)</sup> كقوله :  
إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتبية في المزدحم<sup>(٣)</sup> (٧٥)  
وقوله<sup>(٤)</sup> :

٣٥١ - يا لهف زِيَابَةَ للحارث الصباح فالغانم فالآيب<sup>(٥)</sup>

ويجوز أن يُعْتَرَضَ على حده بمثل هذه الأوصاف ، فإنه يطلق عليها أنها معطوفة ، إلا  
أن يدعي أنها في صورة العطف ، وليست بمعطوفة ، وإطلاقهم العطف عليها مجاز .  
قوله : وإذا عطف على المرفوع المتصل أكد بمنفصل ، مثل ضربت أنا وزيد ،  
إلا أن يقع فصل فيجوز تركه ، مثل ضربت اليوم وزيد ، وإذا عطف على  
المضمر المجرور أعيد الخافض ، مثل : مررت بك وبزيد .

إنما أكد بالمنفصل في الأول لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به - لفظا - من  
حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله ، كما جاء في الظاهر والضمير المنفصل - ومعنى - من  
حيث إنه فاعل ، والفاعل كالجزء من الفعل - فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف  
على بعض حروف كلمة ، فأكد أولا بمنفصل ؛ لأنه بذلك يُظْهِرُ أن ذلك المتصل -

(١) في ط : و .

(٢) شرحه لكافيته ٥٨ .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٣٠٣ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٤) قائله ابن زبابة واختلف في اسمه فقيل عمرو بن لأي وقيل سلمة بن دُهل وقيل غير ذلك ، وهو شاعر من شعراء  
الجاهلية ، من بني تيم اللات بن ثعلبة ، وهو فارسٌ مجلّز . وهذا اسم فرسه ، وله شعر جيد . ( الخزائن ١١٢/٥ ) .  
(٥) البيت في شرح الحماسة للتبريزي ١٤٢/١ وفي سمط اللآلي ٥٠٤ وفي الأمالي الشجرية ٢١٠/٢ وفي المغني ٢١٦  
وفي شرح شواهد ٤٦٥ وفي الهمع ١١٩/٢ وفي الدرر ١٥٠/٢ وفي الخزائن ١٠٧/٥ .  
اللغة : يا لهف : يا حسرة ، زبابة : اسم أم الشاعر ، وقيل : اسم أبيه ، الآيب : الراجع . الصباح : الذي يُصْبِحُ  
العدو بالغارة .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه يجوز عطف بعض الصفات على بعض . وقال التبريزي في شرحه  
للحماسة : لما كانت هذه الصفات متراخية حسن إدخال فاء العطف ، لأن الصباح قبل الغانم والغانم أمام الآيب .

( وإن كان كالجزء )<sup>(١)</sup> منفصل من حيث الحقيقة ، بدليل جواز إفراده مما اتصل بتأكيده ، فيحصل له نوع استقلال .

ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد ( الظاهر )<sup>(٢)</sup> ، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فكان يلزم - إذن - ( كون )<sup>(٣)</sup> هذا المعطوف - أيضا - تأكيدا للمتصل ، وهو محال .

فإن كان الضمير منفصلاً نحو : ما ضرب إلا أنت ( وزيد )<sup>(٤)</sup> لم يكن كالجزء لفظاً ، وكذا إن كان متصلاً منصوباً ، نحو : ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى . ويجوز تأكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو : ( أضربت )<sup>(٥)</sup> أنت ، وضربت أنا .

قوله : إلا أن يقع فصل فيجوز تركه .

سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله<sup>(٦)</sup> :

٣٥٢ - فلست بنازل إلا ألت برحلي أو خيالتها الكذوب<sup>(٧)</sup>

أو بعدها كقوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾<sup>(٨)</sup> فإن المعطوف هو آبائنا ، ولا زائدة لتأكيد النفي .

(١) ساقط من جد و ص و ط .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ط : أن يكون .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ط : أضربت .

(٦) قال البغدادي في الخزانة ١٢٢/٥ : لم أر من شراح الحماسة من نسبها إلى قائلها ، قال : ورأيت الصغاني نسبها في مادة الخيال من العباب إلى رجل من بني بُحْتَر بن عَنُود .

(٧) البيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠ وفي المجمع ١٤١/٢ وفي الدرر ١٩٤/٢ وفي الخزانة ١١٩/٥ .  
اللغة : ألت : نزلت ، برحلي : الرحل ما يعد للرحيل من وعاء للمتاع ، الخيالة : الطيف .. المعنى نقلا عن شرح الحماسة ٣١٠ : إني لا يُخْلِينِي منها لا النوم ولا اليقظة ولا يُلْقِنِي عنها لا الرخاء ولا الشدة .

الشاهد : قوله : ألت برحلي أو خيالتها ، حيث عطف قوله خيالتها على الضمير المستتر في ألت دون تأكيده لوجود الفاصل قبل حرف العطف وهو برحلي .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴾ الآية ١٤٨ الأنعام .

ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل ، كقوله تعالى : ﴿ فَكُنْ بِمَقَامِكُمْ فِيهَا هُمْ وَالْعَاوُنُ ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقد لا يؤكد ، والأمران متساويان ، فلذا قال<sup>(٣)</sup> : ويجوز تركه ، وإنما جاز الترك لأن طول الكلام قد يعني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار ، نحو قولك : حضر القاضي امرأة<sup>(٤)</sup> ، و :

الحافظو عورة<sup>(٥)</sup> ..... (٢٩٨)

بالنصب ، فكيف لا يعني عما ليس بواجب ، بل هو الأولى ؟ وذلك أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى ، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل ، لكن على قبح ، لا أنهم حظروه أصلا ، بحيث لا يجوز أن يُرْتَكَب<sup>(٦)</sup> .

وأما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح<sup>(٧)</sup> .

قوله : وإذا عُطِفَ على المضمَر المجرور أعيد الخافضُ .

إنما ( شرط )<sup>(٨)</sup> ذلك لأن اتصال ( المضمَر )<sup>(٩)</sup> المجرور بجارّه أشدّ من اتصال الفاعل المتصل ، لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله ، والمجرور لا ينفصل من جارّه ، سواء كان ضميرا أو ظاهرا ، فكره العطف عليه ، إذ يكون كالعطف على

(١) الشعراء ٩٤ .

(٢) النحل ٣٥ قال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ الآية . وقد سقط من ص من قوله : ما أشركتنا إلى قوله : ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى .

(٣) يعني ابن الحاجب انظر متن الكافية صفحة ١٠٢٠ .

(٤) يعني أن الأصل أن يقول : حضرت القاضي امرأة .

(٥) سبق تخريجه صفحة ٩١٠ وذكره هنا لبيان أن الأصل أن يقال : الحافظون عورة - عند نصب عورة - حتى يعمل اسم الفاعل النصب فيما بعده ، ولكنه حذف النون تخفيفا لطول الصلة .

(٦) و (٧) بحث أبو البركات الأنباري ذلك في المسألة السادسة والستين من الإنصاف صفحة ٤٧٤ - ٤٧٨ وما قاله : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو قمت وزيد ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر .

وأجمعوا على أنه إذا كان هناك تأكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح .

(٨) تكملة من ص ، وفي ط : لزوم .

(٩) في ط : الضمير .



بعض حروف الكلمة ، فمن ثم لم يجوز إذا عطفت المضمرة على المجرور إلا ( إعادة )<sup>(١)</sup> الجار - أيضا - نحو مررت بزيد وبك ، والمال بين زيد وبينك<sup>(٢)</sup> .

وليس للمجرور ضمير منفصل - كما يجيء في المضمرات<sup>(٣)</sup> - حتى يؤكد به أولا ثم يعطف عليه ، كما عُمل في المرفوع المتصل ، فلم يبق إلا إعادة العامل الأول ، سواء كان اسما نحو : المال بيني وبين زيد ، أو حرفا نحو مررت بك ويزيد .

ولا يعاد العامل الاسمي إلا إذا لم يُشكَّ أنه لم يجلب إلا لهذا الغرض ، وأنه لا معنى له ، كما في قولنا : بينك وبين زيد ، إذ لا يمكن أن يكون هناك بينان ، بين بالنسبة إلى زيد وحده وبين آخر بالنسبة إلى المخاطب وحده ، لأن البينية أمر يقتضي طرفين ، فعرفنا أن تكرير الثاني لهذا الغرض فقط .

فإن ألبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد ، وأنت تريد غلاما ( واحدا )<sup>(٤)</sup> مشتركا بينهما لم يجوز لو قامت قرينة دالة على المقصود .

فإن قلت : فما تقول بعد إعادة الخافض ، أتقول : الجار والمجرور ( عطف على الجار والمجرور ، أم تقول المجرور )<sup>(٥)</sup> عطف على المجرور ؟ .

قلت : النظر المستقيم يقتضي أن القول بالثاني أولى ، وذلك لأن القول به في نحو : المال بيني وبينك متعين ، إذ لا معنى للمضاف الثاني - كما مر<sup>(٦)</sup> - فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى .

وفي نحو : مررت بك ويزيد - وإن أمكن أن يكون للباء الثاني فيه معنى ( إذ لا يقتضي الباء الأولى من حيث المعنى اسمين ينجران به ، كما اقتضى معنى « بين » ذلك )<sup>(٧)</sup> إذ يمكن أن يكون استؤنف معنى الجار والمجرور . ( فيكون بسبب الاستئناف

(١) في ص : بإعادة .

(٢) سيذكر بعد قليل أن وجوب إعادة الجار خاص بالحرف أما الجار الاسمي فإنه إذا لم يلبس نحو : بيني وبين زيد فيعاد وإلا فلا ، نحو : جاء غلامك وغلام زيد ، إذا أردت غلاما واحدا مشتركا ما لم تقم قرينة .

(٣) ط ٦/٢ .

(٤) في ط : واحد ، وهذا خطأ لأنه صفة لمنسوب ، وقد يكون الخطأ طباعيا .

(٥) ساقط من ص .

(٦) قبل قليل في نحو بيني وبين زيد .

(٧) تكملة من ط .

للباء الثانية معنى<sup>(١)</sup> . ولم يمكن ذلك في بين الثانية - إلا أننا لما عرفنا أن الباء الثانية مجتلبة لمثل هذا الغرض الذي اجتلب له « بين الثانية » بعينه ، وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا ، كما في مسألة يئن .

فإذا تقرر هذا قلنا أن نقول : المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره - أعني ( بالعامل )<sup>(٢)</sup> الأول - لأن وجود الثاني ( لأمر لفظي ، وهو من حيث المعنى )<sup>(٣)</sup> كالعدم ، كما قال سيبويه في نحو لا أبا يزيد : إن جره بالإضافة لا باللام الظاهرة<sup>(٤)</sup> .

والأولى أن نحيل جرّه على العامل المكرر ، إذ ليس بأقل من الحروف الزائدة نحو : كفى يزيد ، فإنها لا تُلغى مع زيادتها .

وهذا الذي ذكرنا - أعني لزوم إعادة الجار - في حال السعة والاختيار - مذهب البصريين<sup>(٥)</sup> ، ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله<sup>(٦)</sup> :

٣٥٣ - فاليوم قُرِبَتْ تهجُونَا وتشتُمْنَا فاذهب فما بك والأيام من عجب<sup>(٧)</sup>  
وأجاز الكوفيون ترك إعادة الجار في حال السعة مستدلين بالأشعار<sup>(٨)</sup> ، ولا دليل فيها ، إذ الضرورة حاملة عليه ، ولَا خلاف معها ، وبقوله تعالى : ( تَسَاءَلُونَ بِهِ

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : العامل .

(٣) تكملة من ط .

(٤) سبق تخريج رأيه في باب لا النافية للجنس صفحة ٨٤٦ تعليقة ٣ و ٤ .

(٥) المسألة الخامسة والستون من الإنصاف صفحة ٤٦٣ وما بعدها .

(٦) لم أعثر له على نسبة ، وقال البغدادي في الخزانة ١٢٩/٥ : إنه من الخمسين .

(٧) البيت في الكتاب ٣٩٢/١ وفي الكامل ٣٩/٣ وفي الإنصاف ٤٦٤ وفي اللمع ١٨٥ وفي ابن يعيش ٧٨/٣ وفي

المقرب ٢٣٤/١ وفي الضرائر لابن عصفور ١٤٧ وفي العيني ١٦٣/٤ وفي المجمع ١ / ١٢٠ وفي الدرر ٩٠/١ وفي

الخزانة ١٢٣/٥ .

اللغة : قربت : أخذت أو شرعت .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهدا على أن البصريين يجيزون عدم إعادة الجار إذا عُطِفَ على الضمير المتصل للضرورة

كما في البيت في قوله : فما بك والأيام .

(٨) قد سبق بيان مذهبهم صفحة ٦٢٥ تعليقة ٨ .

وَالْأَرْحَامِ (١) بالجر في قراءة حمزة (٢) .

وأجيب بأن الباء مقدرة والجر بها (٣) .

وهو ضعيف ، لأن حرف الجر لا يعمل مقدراً في الاختيار إلا في نحو الله لأفعلن ( وأيضاً لو ظهر الجار فالعمل للأول كما ذكرنا ) (٤) ، ولا يجوز أن يكون الواو في ( وَالْأَرْحَامِ ) (١) للقسم ، لأنه يكون - إذن - قَسَمَ السؤال ، لأن قبله ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ﴾ (١) وقَسَمَ السؤال لا يكون إلا مع الباء - كما يجيء (٥) - والظاهر أن حمزة جَوَزَ ذلك بناء على مذهب الكوفيين (٦) ، لأنه كوفي ، ولا نسلم تواتر القراءات السبع (٧) .

وذهب الجرمي - وحده - إلى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك أنت وزيد ، قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع .

(١) من الآية الأولى من سورة النساء .

(٢) سبق تخريج قراءة حمزة صفحة ٦٢٦ تعليقة ٤ .

(٣) من إجابة أبي البركات على الكوفيين قال في صفحة ٤٦٧ من الإنصاف : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ) فلا حجة لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن ( وَالْأَرْحَامِ ) .. مجرور بالقسم ، وجواب القسم : ( إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ) والثاني : أنه مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها .

(٤) تكلمة من ط .

(٥) قال في الجزء الثاني من ط صفحة ٣٣٨ : واعلم أن القسم على ضربين ، إما قسم السؤال وهو نشدتك الله وعمرتك الله وقعدك الله ، وبالله لتفعلن .. إلخ .

(٦) لا أظن ذلك ، لأن القراءة سنة متبعة ، ولا يتبع القاري فيها مذهبه النحوي ، يقول الإمام الزركشي في البرهان ٤/٤٤٤ ، في قوله عز وجل ( ويكأنه ) : وأما الوقف فأبو عمرو ويعقوب يقفان على الكاف على موافقة مذهب الكوفيين ، والكسائي يقف على الباء وهو مذهب البصريين ، وهذا يدل على أنهم لم يأخذوا قراءتهم من نحوهم ، وإنما أخذوها نقلاً وإن خالف مذهبهم في النحو .

ويقول الإمام أبو بكر الباقلاني في نكت الانتصار لنقل القرآن ٤١٦ : وروي أن أبا عمرو بن العلاء قال : ما قرأت حرفاً من القرآن إلا سماعاً أو إجماعاً من الفقهاء وما قلت فيه برأياً إلا حرفاً واحداً فوجدت الناس قد سبقوني إليه .

وأضيف إلى هذا أن قراءة الجر نسبت إلى ابن مسعود وابن عباس ويحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي وطلحة اليامي والأعمش وأبان بن تغلب والحسن البصري وقادة ومجاهد وأبي إياس ( هارون بن الكسائي ) .

(٧) سبق الحديث عن هذا . انظر صفحة ٩٤٢ تعليقة ٨ .

وليس بشيء ، لأنه لم يُسمع ذلك ، مع أن تأكيدَ المجرور بالمرفوع خلافُ القياس ، وإعادةُ الجار أقربُ وأخف .

فإن قيل : كيف جاز تأكيدُ المرفوع المتصل في نحو : جاءوني كلُّهم ، والإبدالُ منه نحو أعجبتني جمالك ، من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل ؟ وجاز أيضا تأكيدُ الضمير المجرور في نحو : بك نفسك ، والإبدالُ منه في نحو : أعجبتُ بك جمالك من غير إعادة الجار ، ولم يجز العطفُ في الأول إلا بعد التأكيد بالمنفصل ، وفي الثاني إلا مع إعادة الجار ؟

فالجواب : أن التأكيدَ والبدلَ ليسا بأجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى ( أما معني )<sup>(١)</sup> فلأن البدلَ - في الأغلب - إما كُلُّ المتبوع أو بعضُه أو متعلِّقه ، والغلطُ قليلٌ نادر ، والتأكيدُ عينُ المؤكِّد ، وأما اللفظُ فلأنه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف - كما في عطف النسق - فلم ينكّر جرّي ما هو كاجزاء من متبوعه على ما هو كاجزاء من عامِله ، لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كاجزاء مما قبله ، (-ومتصلٌ به)<sup>(٢)</sup> ، وأما عطف النسق فمفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ، ومعنى من حيث إن المعطوفَ - في الأغلب - غيرُ المعطوف عليه ، فأنكّر جرّي ما هو مستقل كالأجنبي من متبوعه على ما هو كاجزاء ( مما قبله )<sup>(٣)</sup> لتخالف التابع والمتبوع .

فإن قلت : فهلا طَرَدُوا الحكمَ - على هذا الوجه - في جميع التواكيد ، إذ كلّها متصلٌ بمتبوعاتها ، كما قلت ؟ ولم أفردوا النفسَ والعينَ بتأكيد متبوعهما الذي هو مرفوعٌ متصلٌ أوْلاً بالمنفصل قبل التأكيد ؟ .

قلتُ : ذلك ( لعلّة أخرى )<sup>(٤)</sup> ، ( وذلك )<sup>(٥)</sup> لأن النفسَ والعينَ كثيرًا ما تليان العاملَ ، ويقعان غيرَ توكيد ، نحو طابت نفسُ فلان ، ولقيتُ<sup>(٦)</sup> عينه ، فلو لم

(١) ساقطتان من ص .

(٢) تكملة من ط .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) تكملة من ط .

(٦) اللقوة : داء يكون في الوجه يَفُوحُ منها الشَّدْقُ ، وقد لَقِيَ فهو مَلْقُو . اللسان ١١٩/٢٠ .

تؤكد معهما أولاً بالمنفصل لا لتبس الفاعل - إذا كان غائباً أو غائبة - بالتأكيد نحو :  
زيدٌ جاءني نفسه ، و هند جاءتني نفسها ، ثم طردَ الحكم في البواقي ، مع أن ضمائرهما  
بارزة ، نحو ضربتني أنتَ نفسك ، وإن لم يلتبس .

وأما كلٌّ وأجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله ، لأن كلا لا يلي  
العوامل الظاهرة أصلاً ، فلا تقول : جاءني كلُّكم ، ( ولا قتلت كلُّكم )<sup>(١)</sup> ولا  
مررت بكلُّكم<sup>(٢)</sup> .

بلى ، قد استعمل مبتدأ لا غير<sup>(٣)</sup> ، إما لأن العامل معنوي - كما هو مذهب  
الجمهور - أو لأن مرتبته<sup>(٤)</sup> ( التأخر )<sup>(٥)</sup> - أعني خبر المبتدأ - كما اخترنا في أول  
الكتاب<sup>(٦)</sup> - .

هذا وقد علَّل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدُّم تأكيد مؤكِّدهما بالمنفصل بأنهم  
كرهوا أن يؤكِّدوا الجزء بما هو كالمستقل ، قال : لأن النفس تستعمل غير تأكيد ، ولفظ  
كلٌّ لا يستعمل إلا تأكيداً<sup>(٧)</sup> .

وهذه العلة تبطل عليه في قولهم : مررت بك نفسك<sup>(٨)</sup> ، فالأولى ما قدَّمناه .  
قوله : والمعطوف في حكم المعطوف عليه ، ومن ثمَّ لم يجز في ما زيد بقائم أو  
قائماً ولا ذاهبٌ عمرو إلا الرفع ، وإنما جاز الذي يطير فيغضب زيدٌ  
الذباب لأنها فاء السببية .

(١) ساقط من ص .

(٢) يجوز أن يقال - مثلاً - حضر كلُّ الطلاب ، ولكن كلاً هذه ليست المؤكدة لأنهم يشترطون في كل المؤكدة  
أن تكون مضافة إلى ضمير يعود إلى المؤكد .

(٣) منه قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْةٌ ﴾ المذثر ٣٨ .

(٤) يعني العامل .

(٥) في ط : التأخر ، والصواب ما أثبتته .

(٦) إذ هو يرى أن العامل في المبتدأ هو الخير والعامل في الخبر هو المبتدأ . انظر صفحة ٥٢ .

(٧) شرحه لكافيته ٦١ .

(٨) وجه البطلان هو أنه أكَّد الضمير المتصل المجرور بنفسك دون الفصل بالضمير ، مع أن الضمير في كل من بك  
وضربت متصل ، وكل منهما - على رأيه - كالجزء ، فكان يلزم أن يؤكَّد أولاً . والله أعلم .

لا يريدون بقولهم : إن المعطوف في حكم المعطوف عليه أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه - مطلقا - يجب ثبوته للمعطوف ، حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس ، وعطف المبني على المعرب وبالعكس ، وعطف المفرد على المثني ( أو المجموع )<sup>(١)</sup> وبالعكس .

بل المراد أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله - ( لا بالنظر إلى نفسه - يجب ثبوته للمعطوف ، كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله )<sup>(٢)</sup> كونه جملة ذات ضمير عائد إليه لكونه صلة له ، لزم مثله في المعطوف ، وكما إذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب أو المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك ، فلذا ضَعُفَ : -

الواهب المائة الهجان وعبيدها<sup>(٣)</sup>

ونقول في رب شاة وسخلتها إن المعطوف نكرة - كما يجيء في باب المضمرات<sup>(٤)</sup> .

( وكان يجب - على الأصل المتقدم - أن لا يجوز نحو قوله :

علفتها تَبْنًا وماءً باردا<sup>(٥)</sup> ( ١٨١ )

وقوله<sup>(٦)</sup> :

متقلدا سيفاً ورعاً<sup>(٧)</sup> .....

(١) في ص : أو المجموع على غيره .

(٢) ساقط من ص .

(٣) تقدم تخريجه صفحة ٩٠٧ . وأنشده هنا مبينا ضعف عطف عبدها بالجر على المائة وذلك لأن اسم الفاعل المقترن بأل إذا أضيف لزم أن يكون المضاف إليه مقرونا بأل ، وكذا إذا عطف عليه شيء لزم أن يكون معرّفا بها .

(٤) ط ٥/٢ .

(٥) سبق تخريجه صفحة ٦٢٢ وذكره الرضي هنا ليبين أنه كان يجب أن لا يجوز عطف ماءً على تبن ، لأن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله يجب ثبوته للمعطوف ، والماء لا يعلف ، ثم وجهه بأن المنصوب معمول لعامل مقدر . أقول : التوجيه الذي ذكره الرضي هو قول الفارسي والفراء ومن تبعهما وقيل ينصب على أنه مفعول معه ، وقيل يؤول علفتها بفعل صالح للعمل فيهما نحو أثلتها أو أعطيتها .

(٦) قائله عبد الله بن الزبيري بن قيس السهمي القرشي أبو سعد ، شاعر قريش في الجاهلية كان شديداً على المسلمين إلى أن فتحت مكة فهرب إلى نجران ، فقال فيه حسان أبيتا ، فلما بلغته عاد إلى مكة وأسلم واعتذر ومدح النبي ﷺ ، توفي نحو سنة ١٥ هـ ( الأعلام ٤/ ٢١٨ ) .

(٧) صدره :

يا ليت زوجك قد غدا

لكنه إنما جاز لأن المنصوب بعد العاطف ههنا معمولٌ لعاملٍ مقدر معطوفٍ على العامل الأول ، حُذِفَ اعتمادًا على فهم المراد ، أي علفتها تبنا وسقيتها ماء باردًا ، ومتقلدًا سيفًا وحاملًا رحما<sup>(١)</sup> .

( وكذا يجب )<sup>(٢)</sup> ( بناءً )<sup>(٣)</sup> على الأصل المتقدم ( أيضًا )<sup>(٤)</sup> أن لا يجوز يا زيد والحارث ، لوجوب تجرد المعطوف عن اللام بالنظر إلى « يا » ، لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ، ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز ، كما في يا أيها الرجل .

وإن وجب للمعطوف عليه حكمٌ بالنظر إلى نفسه وإلى غيره معا وجب مثله للمعطوف إن كان في نفسه مثل المعطوف عليه ، فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو ، لأن ضم المنادى بالنظر إلى حرف النداء ، وإلى كونه مفردا معرفة .  
وكان يجب بناء المعطوف - على هذا الأصل - في لا رجل وامرأة - كما في النداء - لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرئة<sup>(٥)</sup> .

وإن لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه ، فلذا لم يُضَمَّ المعطوف في يا زيد وعبد الله ، لأن ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط ، بل لذلك ولكونه مفردًا معرفة - كما قلنا<sup>(٦)</sup> - وكذا لم ينصب المعطوف

---

= والبيت في مجاز القرآن ٦٨/٢ وفي المقتضب ٥٠/٢ وفي الخصائص ٤٣١/٢ وفي ابن يعيش ٥٠/٢ وفي أمالي المرتضى ٥٤/١ وفي اللمع ٥١/٢ وفي الدرر ٦٤/٢ ولم يخرججه صاحب الخزانة ، ولذا لم أجعل له رقما .

اللغة : متقلدا : يقال تقلد الأمر احتمله ، وكذا تقلد السيف ( اللسان ٣٦٩/٤ ) .

الشاهد قوله : متقلدا سيفًا ورحما فإنه بناءٌ على الأصل الذي ذكره الرضي لا يجوز أن يكون رحما معطوفا على سيفًا لأنه لا يقال تقلد الرمح بل حمله ، وقد وجهه الرضي بأنه على تقدير عاملٍ أي حاملًا .  
(١) تكملة من ج و ص و ط .

(٢) في ت : وكان يجب ، وفي ص و ط : وكذا وجب .

(٣) تكملة من ط .

(٤) تكملة من ج و ط .

(٥) تقدم صفحة ٨٤٢ أنه لا يجوز البناء لعدم حصول الشروط التي اشترطها في النعت في نحو لا رجل ظريف ، فإن ظريف في المعنى هو الرجل وفي اللفظ متصل به ، والثاني أن النفي في الحقيقة للنعت لا للرجل والثالث قرينه - يعني النعت - من لا التي هي سبب البناء .

(٦) قبل قليل .

في لا رجل ولا زيدٌ عندي ، لأن نصب اسم لا بالنظر إلى لا ، وإلى قابل النصب ، وهو المنكر المضاف . والمضارع له ، لا بالنظر إلى لا وحدها .

فنقول : يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد أحمرٌ ورجلٌ شجاعٌ ، وذلك لأن الضمير في المشتق الواقع خبراً لم يجب لكونه خبراً فقط ، إذ خبرُ المبتدأ يتجرد - أيضاً - عن الضمير إذا كان جامداً ، بل بالنظر إلى نفسه - أيضاً - وهو كونه مشتقاً ، إذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه أو في معموله .

فالمقصود أن المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حُذِفَ المعطوف عليه جاز قيامه مقامه .

( قوله )<sup>(١)</sup> ومن ثم لم يجوز في ما زيدٌ بقائمٍ ولا قائماً ولا ذاهبٌ عمرو إلا الرفع . وذلك لأنه لما وجب لقولك : بقائم أو قائماً الضمير لكونه خبراً مع كونه مشتقاً ، فوجب أن يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه ، وهو قولك ذاهب عمرو ، ( لأن الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر إلى كونه خبراً ، وكونه مشتقاً ، والمعطوف مشتقٌ مثله )<sup>(٢)</sup> ولا ضمير في ذاهب عمرو - بالجر - ولا في ذاهباً عمرو .

فإن قلت : فجوز ولا ذاهباً عمرو ، على عطف الاسم والخبر ، على الاسم والخبر . قلت : ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الإعراب ، لأن الاسم في الأول مقدّم على الخبر ، فجاز عمل ما فيهما ، بخلاف الثاني ، فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيدٌ عندي في عطف المفرد على المفرد ( فيجب الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ، إذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر ، لما تقدم من عدم الضمير )<sup>(٣)</sup> .

وقد ذكرنا وجوه هذه المسألة مستوفاةً قبل<sup>(٤)</sup> فليرجع إليه .

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ت : لما بينا من أنه إذا ثبت للمعطوف عليه بالنظر إلى نفسه وغيره معاً ، وكان المعطوف في نفسه مثله وجب ثبوت ذلك الحكم فيه أيضاً .

وقد أثرت إثبات ما في ج و ط لما فيه من جديد بخلاف ما في ت و ص فإنه إعادة لما سبق .

(٣) ساقط من ج و ص .

(٤) صفحة ٨٦١ وما بعدها .



وإنما جاز مررتُ برجل قائم أبواه لا قاعدين - وإن لم يكن في قاعدين ضميرٌ راجع إلى الموصوف - حملا على المعنى ، لأن المعنى لا قاعد أبواه ، فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير ، وذلك لأن الضمير المستكن الثنى في قاعدين راجعٌ إلى المضاف مع المضاف إليه - أعني أبواه - والمضاف إليه ضميرٌ راجع إلى الموصوف ، وكذا قولك برجل حسنةً جاريته لا قبيحةً ، لأنه بتقدير : لا قبيحة جاريته . ( لأن الضمير المستكن في قبيحة راجع إلى جاريته ، فكأنك قلت : لا قبيحة جاريته )<sup>(١)</sup> .

قوله : وإنما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب .

جوابٌ عن سؤال مقدر ، وهو أن يقال : إنك إذا أخبرت عن الذباب في قولك : يطير ( الذباب )<sup>(٢)</sup> فيغضب زيد ، تقول : الذي يطير فيغضب زيد الذباب ، فقولك يغضب زيد عطفٌ على يطير ، الذي هو صلة ، فوجب أن يكون فيه ضميرٌ كما في المعطوف عليه ، وهو خالٍ منه ، فوجب أن لا يجوز وقد جاز بالاتفاق . وأجاب بأن هذه الفاء للسببية لا للعطف ، وكلامنا في المعطوف<sup>(٣)</sup> .

هذا الذي قاله المصنف .

والذي يقوى عندي أن الجملة التي يلزمها الضمير - كخبر المبتدأ والصفة والصلة - إذا عطفت عليها جملةً أخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى - بكون مضمونها بعد مضمون الأول متراخيا ، أو لا ، أو بغير ذلك - جاز تجرؤ إحدى الجملتين عن الضمير الرابط ، اكتفاءً بما في أختها التي هي ( قرينتها و )<sup>(٤)</sup> كجزئها ، سواء كان مضمون الأولى سبباً لمضمون الثانية - كما في مسألة الذباب - أو لا - كما تقول مخبراً عن زيد في جاءني زيد فغربت الشمس ، الذي جاء فغربت الشمس زيد ، لأن المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد ، وتقول مخبراً عن الشمس : التي جاء زيد فغربت الشمس ، وليس مجيء زيد سبباً للغروب .

(١) ساقط من ج و ص و ط ، ومثبت في هامش ط ٣٢٢/١ تعليق ٣ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) متن الكافية صفحة ١٠٢٧ وشرحه لكافيته صفحة ٥٩ .

(٤) تكملة من ط .

وكذا يجوز مع « ثم » إذ مضمون معطوفها بعد مضمون الأولى ، وإن كان متراخيا  
تقول : الذي جاء ثم غربت الشمس زيدٌ ، إذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروبُ  
الشمس زيدٌ ، وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس .

وكذا تقول في خبر المبتدأ : زيدٌ قام فغربت الشمس ، وزيد غربت الشمس فقام ،  
لا منع من جميع هذا<sup>(١)</sup> .

وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا ، نحو  
زيد ضربته وعمرًا ، أو تعطف ضميرا على بعض أجزاء الجملة اللازمة للضمير ، الخالية  
منه نحو زيد ضربت عمرًا وإياه .

وإنما جاز ذلك لأن في أجزاء الجملة المذكورة ضميرًا ( لأن ذلك المفرد صار من جملة  
أجزائها بسبب العطف ، إذ لا يستقل المفرد<sup>(٢)</sup> ) فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء  
وتم ، وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة ، بتعقب مضمونها صارت كأحد  
أجزائها ، فاكْتَفِيَ بالضمير في إحداها .

وأما إن لم يكن للجملة المعطوفة تعلقٌ معنويٌّ با ( جملة ١ )<sup>(٣)</sup> لمعطوف عليها نحو  
الذي قام وقعدت هندٌ زيدٌ لم يجوز إلا أن يتعلق المضمون بالمضمون معنًى ، فتقول : الذي  
قام وقعدت هند في تلك الحال زيد ، والذي تزولُ الجبالُ ولا يزول أنا<sup>(٤)</sup> ، والذي تقوم  
القيامة ولا ينتبه أنت ، لأن الاقتران معلومٌ من قرينة الحال .

( وإذا لم يكن مع الواو قرينةُ الاقتران لم يجوز ، لأن الواو لمطلق الجمع ، لا دلالة فيه  
على الاقتران وغيره ، كما كان في الفاء وثم تعلقٌ معنوي بين المضمونين )<sup>(٥)</sup> .

هذا وقولك : هند لقيت زيدا وأباها جائزٌ اتفاقا بالواو ، وفي المسألة إذا ذكرت مقام الواو

(١) هذا كلام جيد ، ولم أر تفصيله هذا عند غير الرضي .

(٢) في ت وج و ص : إذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لأجل عدم الاستقلال .

(٣) تكملة من ج .

(٤) لا ينبغي للمسلم أن يقول هذا .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

الفاء أو ثم أو أو خلاف ( لا )<sup>(١)</sup> يميزها قوم<sup>(٢)</sup> ، لأن الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء  
و ثم وأو ، فيحتاج إلى تقدير فعل آخر للمعطوف ، فتبقى الجملة الأولى بلا ضمير عائِد  
( إلى )<sup>(٣)</sup> المبتدأ ، بخلاف الواو فإنها للجمع ، فلا تحتاج إلى تقدير فعل .

وليس بشيء ، لأن العامل ليس بمقدر في المعطوف - كما تبين في حد التوابع<sup>(٤)</sup> -  
ولو سلمنا - أيضا - جازت على ما ذكرنا ، لأن للجملة الثانية مع الفاء و ثم وأو تعلُّقا  
معنويا بالأولى .

وأما إن صرحتَ بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيدٌ أكرمت عمرا وأكرمت أباه ،  
فإن قصدتَ بالتكرير التأكيدَ جازت المسألة ، وإن قصدت الاستثناف امتنعت الأولى  
لخلو الجملة الخبرية عن الضمير .

قوله : وإذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء إلا في نحو في الدار زيدٌ  
والحجرة عمرو ، خلافا لسيويه .

معنى قولهم العطف على عاملين : أن تعطف بحرف واحد ( معمولين )<sup>(٥)</sup> -  
مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع ، أو متفقين كالمنصوبين ( أو  
المرفوعين )<sup>(٦)</sup> - على معمولي عاملين مختلفين ، نحو إن زيدا ضرب عمرا وبكرا  
خالداً ، فهذا عطف متفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين .

وقولك : إن زيدا ضربَ غلامه وبكرا أخوه عطفٌ مختلفي الإعراب .

ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما ، فهذا القول منهم على حذف  
المضاف .

(١) في ط : فلا .

(٢) في الأصول ٧٨/٢ : وتقول : ضربت عمرا وأخاه ، وزيد ضربت عمرا ثم أخاه ، وزيد ضربت عمرا فأخاه ،  
وهم لا يميزون من هذه الحروف إلا الواو فقط ، ويقولون : لأن الواو بمعنى الاجتماع ، فلا يميزون ذلك مع ثم وأو ،  
لأن مع ثم وأو عندهم فعلاً مضمرًا .

(٣) في ط : على .

(٤) صفحة ٩٦٥ .

(٥) في ص : على معمولين .

(٦) تكملة من ج و ط .

وأما عطف المعمولَيْن - متفقَيْن كانا أو مختلفَيْن - على معمولي عامل واحد فلا بأس به ، نحو ضرب زيدٌ عمرا وبكرٌ خالدا ، وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا ، وأعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ، وبشّر خالدا محمدا كريما ، وذلك لأن حرف العطف كالعامل ، ولا يقوى أن يكون حرفٌ واحد كالعاملَيْن ، ويجوز أن يكون كعامل يعمل عملين أو ثلاثة أو أكثر .

واعلم أن الأخفش يميز العطف على عاملين مختلفين - مطلقا - إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور ، نحو دخل زيدٌ إلى عمرو وبكرٌ خالد<sup>(١)</sup> ، فهذا لا يجوز إجماعا منهم ممن جَوَزَ العطفَ على عاملين ومن لم يجز .

أما عند من جَوَزَ ( العطف )<sup>(٢)</sup> فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور .

وأما عند من لم يجز فهذا وللعطف على عاملين .

وليس الأمر كما زعم المصنّف من قوله : يميزه بعضُ الكوفيين مطلقا<sup>(٣)</sup> ، فإنّ كلّهم أطبقوا على المنع مما ذكِرَ لما ذكرنا .

فإن ولي المجرور في المسألة المذكورة حرفُ العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو أجازاه الأخفش - على ما نقله عنه الجزولي وغيره<sup>(٤)</sup> - لأن المانع عنده إنما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار ، وبين المجرور ، ولا يجوز ، كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور ، وقد زال المانع بإيلاء المجرور للعاطف فلهذا جَوَزَ الأخفشُ ما زيد بقائم ولا قاعدِ عمرو .

---

(١) نسبته إلى الأخفش كثير من النحاة كالبريد في المقتضب ١٩٥/٤ وابن السراج في الأصول ٦٩/٢ وذكر أبياتا احتج بها الأخفش ومن تبعه ، ولم أجد لها في معاني القرآن للأخفش ، والآيات التي نقل ابنُ السراج عن أبي العباس أن الأخفش استدلل بها ، لم أجدّه تحدّث عنها في معانيه ، والله أعلم .

(٢) تكملة من ص .

(٣) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٥٩ العطف على عاملين ممتنع عند البصريين .. جائر عند الفراء وبعض الكوفيين مطلقا .

(٤) لم أجد هذه النسبة في مخطوطة مقدمة الجزولي ، وانظر التسهيل ١٧٨ .

ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقاً<sup>(١)</sup> .

وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين ( مختلفين )<sup>(٢)</sup> ،  
فنحو قولهم مررت إلى الغزو بجيش والحج ( ركب )<sup>(٣)</sup> لا يجوز إجماعاً ، أي الاسمين  
أو ليت حرف العطف ، إذ الآخر يبقى مفصّلاً بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ،  
ولا يجوز ذلك ، سواء كان الفاصل ظرفاً نحو : مررت اليوم بزيد وأمس عمرو ، أو  
غيره ، بل يجب أن تقول : وأمس بعمرو .

وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فمختلف فيه ، منع  
منه الكسائي<sup>(٤)</sup> والفراء<sup>(٥)</sup> وأبو علي<sup>(٦)</sup> في السعة . وذلك إذا لم يكن الفاصل معطوفاً ،  
بل يكون معمولاً من غير عطفٍ لعامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذي بعده ، نحو  
ضرب زيد وعمراً بكر ، وجاءني زيد واليوم عمرو ، وقد فصل الشاعر بالظرف  
قال<sup>(٧)</sup> :

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٩/١ : وتقول ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهب ، ترفعه على أن لا تشرك الاسم الآخر  
في ما ولكن تبدئه .. وإن شئت جعلتها لا التي يكون فيها الاشتراك فتصب كما تقول في كان : ما كان زيد ذاهباً  
ولا عمر و منطلقاً .

وقال ٣١/١ : وتقول : ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمة أمها ، ترفع ، لأنك لو قلت : ما أبو زينب مقيمة أمها  
لم يجز لأنها ليست من سببه .

وقال ٣١/١ : وتقول : ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة ، وإن شئت نصبت ( شحمة ) وبيضاء في موضع  
جر ، كأنك أظهرت كل فقلت ولا كل بيضاء .  
وحديثه عن ذلك طويل ، واخترت منه هذا .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ص : راكب .

(٤) ، (٥) ، (٦) لم ينسبه أحد فيما رأيت لغير أبي علي الفارسي نصاً ، قال أبو علي في الإيضاح بشرح عبد القاهر  
المقتصد ٥١٩ : ولو قلت هذا ضارب زيد اليوم وغداً عمرًا لكان قبيحاً نصبت عمراً أو جررته ، لفصلك بين حرف  
العطف وما عطّف به بالظرف ، وقد جاء ذلك في الشعر قال الأعشى :

يوما تراها كشبه أودية الـ عُصْبِ ويوما أديمتها ثُقُلا

وانظر الضرائر الشعرية ٢٠٦ ونسبه إلى الفارسي والمحققين من النحويين ، وأجازه ابن عصفور في المقرب ٢٣٤/١  
بشرط أن يكون حرف العطف على أكثر من حرف وردّه ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٢٣٨ - ١٢٣٩  
فقال بعد ذكر رأيه ، وليس الأمر كما زعم ، بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في  
الاختيار إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً وهو في القرآن الكريم كثير ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا  
حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ ﴾ ففصل بفي الآخرة بين الواو وحسنة .

(٧) قائلهما : القحيف بن خمير بن سليم العقيلي شاعر عدّه الجُمُحِيُّ من الطبقة العاشرة من الإسلاميين ، وكان =

٣٥٤ - أتعرف أم لا رسمَ دارٍ معطَّلًا من العام نغشاه ومن عامٍ أولًا وقطاراتٍ خريقٍ كأنها مُضِلَّةٌ بَوٌّ في رعيْلٍ فَعَجَلًا<sup>(١)</sup>

فإن كان الفاصل أيضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب ، وفي عدم جوازه في المجرور ، نحو جاءني أمس عمرو واليوم زيد ، وضرب زيد عمرا وبكر خالد ، ولا يجوز مررت اليوم بزيد وأمس عمرو ، كما لا يجوز مررت بزيد وأمس خالد .

قال أبو علي : إنما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع أو المنصوب بما ليس بمعطوف ، لأن العاطف كالنائب عن العامل ، فلا يُتَسَعُّ فيه بالفصل بينه وبين معطوفه ، كما يفصل بين العامل ومعموله .

وأجاز ذلك غيرهم في السعة ، لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما ، وامتناع ذلك بين الجار ( ومعموله )<sup>(٢)</sup> .

ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم ، نحو قام زيد ثم والله عمرو ، إذا لم يكن المعطوف جملة ، فلا تقول : ثم والله قعد عمرو ؛ لأنه تكون الجملة - إذن - جوابا للقسم ، فيلزمها حرفُ الجواب ، فلا يكون ما بعد القسم عطفًا على ما قبله ، بل الجملة ( القسمية )<sup>(٣)</sup> - إذن - معطوفة على ما قبلها . ويجوز الفصل بالشرط أيضًا ، نحو أكرم زيدا ثم إن أكرمتني عمرا .

---

= معاصرا للذي الرمة ، له تشبيب بمحبوبته خرقاء توفي نحو سنة ١٣٠ هـ ( الأعلام ٦/٣٠ ، ٣١ ) .

(١) البيتان في نوادر أبي زيد ٢٠٨ وفي حاشية ياسين ١٣٦/٢ وفي الخزانة ١٣١/٥ .

اللغة : رسم : أثر ، وهو مفعول لقوله : تعرف ، معطلا : خاليا من السكان ، يغشاه : يحويه والرواية في النوادر : يمحاء : قطار : جمع قَطَر وهو المطر ، خريق : رياح باردة شديدة الهبوب ، مضلة اسم فاعل من أضلته بمعنى فقدته أو ضيعته ، البَوُّ : جلد ولد الناقة يحشى إذا مات فتعطف عليه الناقة فتُدِرُّ ، الرعيْل الجماعة من الخيل ، فعجلا : أسرع .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهدا على الفصل بين العاطف وهو الواو والمعطوف المرفوع ، وهو خريق بالظرف وهو تارات ، وذلك للضرورة عند الكسائي والفراء وأبي علي .

(٢) في ص : والمجرور .

(٣) في ط : القسمية .

وبالظن نحو خرج محمد أو أَظُنُّ عمرو ، بشرط أن لا يكون العاطف الفاء أو الواو ،  
لكونهما على حرف واحد ، فلا ينفصلان عن معطوفيهما ، ولا أم ، لأن أم العاطفة -  
أي المتصلة - يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام ( التي قبلها )<sup>(١)</sup> في الأغلب ، كما يجيء في  
حروف العطف<sup>(٢)</sup> .

ولنرجع إلى العطف على عاملين فنقول :

الأخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين إلا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور  
( لا غير )<sup>(٣)</sup> - كما ذكرنا<sup>(٤)</sup> - .

وسيبويه يمنعه مطلقاً<sup>(٥)</sup> .

والفراء - كما نسب إليه ابن مالك<sup>(٦)</sup> يوافق سيبويه ، ويخالف الأخفش .

وهما - أي سيبويه والفراء - يُضْمِرَانِ الجارَّ في كل صورة توهم العطف على عاملين  
نحو قولهم : ما كلُّ سوداءٍ تمرَّةٌ ولا بيضاء شحمةٌ<sup>(٧)</sup> ، أي ولا كل بيضاء ، وقوله  
تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ ﴾<sup>(٨)</sup> أي وللذين .

(١) ساقطتان من ص .

(٢) ط ٣٧٣/٢ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ١٠٣٤ .

(٥) تقدم تخرج رأيه صفحة ١٠٣٥ .

(٦) لم أجد هذه النسبة في التسهيل ولا في شرح ابن مالك للكافية الشافية ، والغريب أن الرضي سيذكر - عند  
شرحه لقول ابن الحاجب خلافاً للفراء - أن الفراء يميزه مطلقاً ، فهل هذا تناقض ؟ لا أظنه إلا ذاك ، لأنه لم يرد  
على ابن مالك نسبته هذه ، والله أعلم .

أما رأي الفراء في ذلك فهو جوازُ العطف كما ذكر في معاني القرآن ٤٥/٣ حيث قال : قوله عز وجل : ﴿ وَفِي  
خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ ﴾ ٤ الجاثية .. تقرأ الآيات بالخفض على تأويل النصب يردُّ على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ  
فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ ﴾ ويقوي الخفض فيها أنها في قراءة عبد الله لآيات .. والرفع قراءة الناس على  
الاستئناف فيما بعد إن ، والعرب تقول : إن لي عليك مالا ، وعلى أخيك مالٌ كثير ، فينصبون الثاني ويرفعونه ..  
إلخ .

(٧) سبق الحديث عنه صفحة ٩٣٣ .

(٨) أذكر هنا هذه الآية والتي قبلها حتى يتبين العطف . قال تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ  
وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ . وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَيَرْهَقُهُمْ  
ذِلَّةٌ ﴾ .. الآيتان ٢٦ ، ٢٧ يونس .

واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى : ﴿وَاخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ﴾<sup>(١)</sup> إلى قوله ﴿آيَاتٍ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿آيَاتٍ﴾<sup>(٣)</sup> على القراءتين<sup>(٤)</sup> ، بأن آياتٍ أعيدت توكيدا للأولى ، لَمَّا طال الكلام ، وليس بمعطوف<sup>(٥)</sup> .

( فمذهب المتقدمين الجواز - مطلقا - كما هو مذهب الأخفش<sup>(٦)</sup> ، أو المنع مطلقا إلا بإضمار الجار - كما هو مذهب سيبويه والقراء<sup>(٧)</sup> ) .

أما المتأخرون فإن الأعلَمَ الشَّتَمَرِيَّ<sup>(٨)</sup> منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو - مع تقديم المجرور إلى جانب العاطف - قال : لأنه ليس يستوي آخر الكلام وأوله ، قال : إذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على الخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز ، لاستواء آخر الكلام وأوله في تقديم الخبرين على الخبر عنهما<sup>(٩)</sup> .

قلت : يلزمه تجويز مثل قولنا : زيد خرج غلامه وعمرو أخوه ، وكذا إن زيدا خرج غلامه وبكرا أخوه ، لاستواء أول الكلام وآخره ، وهو لا يجيزه<sup>(١٠)</sup> .

(١) وحتى يتبين العطف هنا أذكر الآيتين أيضا قال تعالى : ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزقي فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٤ ، ٥ من سورة الجاثية .

(٢) في النشر ٣٠٠/٣ قرأ حمزة والكسائي ويعقوب بكسر التاء .. وقرأ الباقون بالرفع .

(٣) في الأصول ٧٤/٢ : فأما من ظن أن من جر آيات في الآية فقد عطف على عاملين فغلط منه ، وإنما نظير ذلك قولك : إن في الدار علامة للمسلمين والبيت علامة للمؤمنين ، فإعادة علامة تأكيد ، وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام .

(٤) هذا الكلام فيه بعض التجوز لأن الأخفش لم يجر مطلقا بل منع العطف على المجرور إذا فصل بين العاطف والمعطوف ، كما نقل الرضي عنه ذلك قبل .

(٥) تكملة من ط .

(٦) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشتَمَرِي المعروف بالأعلم ، كان عالما بالعربية واللغة ومعاني الأَشْعَار حافظا لها حسن الضبط لها ، مشهورا بإتقانها ، رحل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الإفليلي ، وصارت إليه الرحلة في زمانه ولد عام ٤١٠ وتوفي عام ٤٧٦ هـ ( بغية الرعاة ٣٥٦/٢ ) .

(٧) قال في تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ٣٢/١ : العرب تميز في الدار زيد والحجرة عمرو ، وإن في الدار زيدا والحجرة عمرا ، وليس بقائم زيد ولا خارج عمرو ، ولا تميز زيد في الدار والحجرة عمرو ولا إن زيدا في الدار والحجرة عمرا ولا ليس زيد بقائم ولا خارج عمرو .. ثم بين الفرق بين الاستعمالين ، إلى أن قال : فإذا قلت زيد في الدار والحجرة عمرو لم يجر لأن خبر الأول وقع مؤخرا ، فيجب في خبر الآخر أن يقدر مؤخرا طلبا للاستواء ، وأنت إذا أخرته فقلت : زيد في الدار وعمرو الحجرة لحذف حرف الجر ، مع التفريق بين المجرور وحرف العطف ، وكل ما لم يجر حذفه في التأخر لم يجر مع التقدم .. إلخ .



والمصنف جَوَزَ بالقيد الذي ذكره الأعلَمُ - أيضا - وهو أن يتقدم المجرورُ ( في )<sup>(١)</sup> المعطوف عليه ، ويتأخرَ المنصوبُ أو المرفوعُ ، ثم يأتي المعطوفُ على ذلك الترتيب ، نحو في الدار زيدٌ والحجرة عمرو ، وإنَّ في الدار زيدا والحجرة عمرا ، لكن لا للعلة التي ذكرها الأعلَمُ ، بل ( قال )<sup>(٢)</sup> لأن الذي ثبت في كلامهم ، ( ووُجِدَ )<sup>(٣)</sup> بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور ، فوجب أن يُقتصرَ عليه ، ولا يقاسَ ( عليه غيره )<sup>(٤)</sup> إذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلافاً للأصل ، فإن اطرَدَ في صورة معينة دون غيرها لم يُقَسَّ عليها<sup>(٥)</sup> .

فلم يلزم المصنف ما لزم الأعلَمُ من تجويز الصورتين المذكورتين ، لكنه يبقى الإشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعنية بالجواز دون غيرها<sup>(٦)</sup> .

وإذا كان العطفُ على عاملين مخالفاً للأصل فهلا اعتذر بإضمام الخافض ، كما ( فعل )<sup>(٧)</sup> سيبويه والفراء ، حتى لا يكون تحكما ؟ .  
قوله : خلافاً للفراء .

يعني أن الفراء يميزه مطلقاً<sup>(٨)</sup> ، وفي هذه الإحالة نظر ( كما مر )<sup>(٩)</sup> .  
قوله : إلا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو .

أي يجوز مطلقاً ، ويقاسُ عليه ، إذا كان مع الضابط المذكور .  
قوله : خلافاً لسيبويه .

(١) في ج و ص : على ، والصواب ما أثبتته .

(٢) تكملة من ط .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في شرحه لكافيته ٦٠ .. فَوَجَبَ تقييدُ الجواز بالباب الذي ثبت جوازه ، والبقاء على الامتناع فيما لم يثبت ، تمسكاً بما ذكره المانعون في التعميم . فثبت أن الوجه في العطف على عاملين ما اختاره المتأخرون .

(٥) التزامه بما سمع عن العرب سيرٌ على القاعدة التي اتبعها علماء النحو في تقعير . قواعدهم ، وهذا أمرٌ حسن ، ولا إشكال فيه ، ولا يجب أن يوجَدَ لكل شيء علة .

(٦) في هـ : اعتذر .

(٧) سبق تخريج رأيه صفحة ١٠٣٧ .

(٨) قد ذكر الرضي أن جميع النحاة أطبقوا على منع العطف على عاملين إذا فصل بين العاطف والمعطوف المجرور صفحة

١٠٣٤ .

أي لا يجوز عنده مطلقا ، وإن كان بالضابط المذكور .

ولنذكر بقية أحكام العطف :

فمنها أنه قد يُحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة ، كما إذا قيل : من الذي اشترك هو وزيد ؟ قلت : اشترك عمرو ، أي اشترك عمرو وزيد ، قال الله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٌ ﴾ (١) الآية (١) : ( أي لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق من بعد ) (٢) ، وكذا أم مع معطوفها ، كقولك لمن قال : أنا أصلي ليلا ونهارا ، أي الليل تصلي أكثر ؟ يعني أم في النهار .

وقد يحذف الواو من دون المعطوف ، قال أبو علي في قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ﴾ (٣) أي وقلت .

وحكى أبو زيد : أكلت سمكا ، لبنا ، تمرا (٤) .

وقد يحذف أو كما تقول لمن قال : آكل اللبَنَ والسمك ؟ كل سمكا لبنا ، أي أو لبنا ، وذلك لقيام قرينة دالة على أن المراد أحدهما .

وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى وأخواتها ، تقول لمن قال : ما قام زيد : بلى وعمرو ، أي بلى قام زيد وعمرو ؛ لأنها حرف تصديق ، فيدل على المعطوف عليه ، الذي هو المصدق المثبت كما يجيء في بابها (٥) - وكذا تقول ، بلى فزيّد ، وبلى ثم زيد ، وبلى أو زيد ، وبلى لا زيّد (٦) ، لأن بلى للإيجاب بعد النفي ، فيكون التقدير بلى قام زيّد لا عمرو .

وتقول لمن قال : ما قام بكر : نعم لكن زيد ، أي نعم ما قام بكر لكن زيد ، أي

---

(١) الحديد ١٠ وتتمتها : ﴿ أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) من الآية ٩٢ من سورة التوبة .

(٤) نقله ابن جني في الخصائص ٢٨٠/٢ عن أبي عثمان عن أبي زيد ، ومثاله : أكلت لحما ، سمكا ، تمرا ..

(٥) ط ٣٨٢/٢ .

(٦) كان الأولى - تبعا للمثال المذكور وهو ما قام زيد - أن يقول في الجواب : بلى فعمرو وبلى ثم عمرو .. إلخ . لأنه يثبت القيام لزيد ، ويدل على ذلك تقديره بقوله : بلى قام زيّد لا عمرو .

لكن قام زيد ؛ لأن نعم مقررة لما سبقها - نفيًا كان أو إثباتًا - ولكن للإثبات بعد النفي في عطف المفرد - كما يجيء في حروف العطف<sup>(١)</sup> - .

وتقول ، لمن قال : مات الناس : بلى حتى الأنبياء .

وتقول لمن قال : ما قام زيد : بلى بل عمرو ، أو نعم بل عمرو ، أي بلى قام زيد بل عمرو ، ونعم ما قام زيد بل عمرو .

ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق إذا كان العاطف أم وإما ؛ وذلك لأن أم المتصلة - وهي العاطفة - تقتضي سبق الهزمة ، وإما تقتضي سبق إما أخرى - كما يجيء في حروف العطف<sup>(٢)</sup> - .

وقد يحذف المعطوف عليه بأم قال تعالى : ﴿ أَمِنْ هُوَ قَائِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ ﴾<sup>(٣)</sup> أي الكافر خير أم من هو قانت .

ويجوز تقديم المعطوف بالواو ، والفاء ، وثم وأو ، ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا ، أو فعمرا ، أو ثم عمرا ، أو أو عمرا ، أولا عمرا زيديا ، بشرط أن لا يتقدم المعطوف على العامل ، فلا يجوز : وزيد قام عمرو ، ولا مررت وزيد بعمرو ؛ وذلك لأن العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف ، فهو كآلة للعمل ، ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ، ولا استبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى مبتوع متبوعه - أي العامل في المتبوع - فمن ثم لم يتقدم على معطوف عليه التزم إضمار عامله ، فلا يقال : والأسد إياك ، لأنه يكون - إذن - متقدما على العامل ، وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به ، فلا يقال : وزيد ضربت أنت ، ( بالعطف على التاء )<sup>(٤)</sup> .

و لم يتقدم على المعطوف عليه إذا كان مبتدأ مؤخر الخبر - دَخَلَهُ حَرْفٌ نَاسِخٌ أَوْ لَا -

(١) ط ٣٧٩/٢ .

(٢) ط ٣٧٢/٢ .

(٣) من الآية التاسعة من سورة الزمر ، وقال النحاس في إعراب القرآن ٦/٤ : تقديره : أم الذي هو قانت أفضل ممن ذكروا ، بمعنى : أنبل .

(٤) تكملة من ط .

فلا يجوز : إن ( وعمراً زيدا )<sup>(١)</sup> قائمان ، وما ( وزيدٌ )<sup>(٢)</sup> عمرو قائمين : لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف .

وكذا لا تقول : أمّا وعمرو زيدٌ فمنطلقان ، والذي وأبوه زيدٌ ضاربان أنا ، وهل وزيدٌ عمرو قائمان ، وكيف وعمرو زيد قائمان ، ( وذلك )<sup>(٣)</sup> لأنه يتقدم على العامل - أيضاً - وهو<sup>(٤)</sup> إما الابتداء أو الخبر على المذهبين .

فإذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيدٌ عمرو ، وكيف وزيدٌ عمرو جاز اضطراراً للتأخّر عن العامل على المذهبين .

ويشترط أيضاً في تقديم المعطوف اضطراراً أن لا يكون المعطوف عليه مقروناً بإلا أو بمعناها ، فلا تقول : ما جاءني وزيدٌ إلا عمرو ، وإنما جاءني وزيدٌ عمرو ، وذلك ( لكون ما بعد إلا )<sup>(٥)</sup> في حيزٍ غير حيزٍ ما قبلها ، لتخالفهما نفياً وإثباتاً - كما مر في باب الفاعل<sup>(٦)</sup> - فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيزٍ ما بعدها .

ومنها<sup>(٧)</sup> أن كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما - مطلقاً - نحو زيد وعمرو جاءني ، ومات الناس حتى الأنبياء ( وفنوا )<sup>(٨)</sup> ، والضمير للمعطوف والمعطوف عليه .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا ﴾<sup>(٩)</sup> فالمعنى ولا ينفقون الكنوز ؛ لدلالة يكنزون على الكنوز .

(١) في ط : وعمرو زيدا ، والصواب ما أثبتته .

(٢) في ط : زيد ، والصواب ما أثبتته .

(٣) ساقطة من ج و ص .

(٤) يعني العامل .

(٥) في ط : لما تقدم في باب الفاعل أن ما بعد إلا ؛ وقد آثرت ما أثبت لأنه سيقول بعد قليل - كما مر في باب

الفاعل - ، وفي ص : لكون إلا .

(٦) صفحة ٢٠٩ .

(٧) أي من أحكام العطف التي يريد استيفاءها .

(٨) في ص : فنوا .

(٩) من الآية ٣٤ من سورة التوبة وتتمتها : ﴿ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَبْشِرُهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

وقوله : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾<sup>(١)</sup> أي يرضاوا أحدهما لأن إرضاء أحدهما مستلزم لإرضاء الآخر .

ويجوز زيد وعمرو قام ، على حذف الخبر من الأول ، اكتفاءً بخبر الثاني . وكذا يجوز زيد قام وعمرو ، على حذف الخبر من الثاني ، اكتفاءً بخبر الأول ، أي وعمرو كذلك .

وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ ، إذ لو كان كذلك لقلت قاما . وأما الفاء وثُمَّ فَإِنْ كان الضمير في ( ما هو في مقام )<sup>(٢)</sup> الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف .

قال بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما ، إما من الأول نحو زيد فعمرو قام ، وزيد ثم عمرو قام ، أي زيد قام فعمرو قام ، وإما من الثاني نحو زيد قام فعمرو ، أي فعمرو قام أو فعمرو كذلك .

قالوا : ولا تجوز المطابقة ؛ لأن تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الإضمار . وأجاز الباقون مطابقة الضمير - وهو الحق - نحو زيد ثم عمرو قاما ، إذا الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثُمَّ ، إذ قد يقال : قام الرجلان مع ترتيب قيامهما ، والإضمار والإظهار في هذا سواء ، فقاما وقام الرجلان مثلاً في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما<sup>(٣)</sup> .

وإن لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة - اتفاقاً - نحو جاء زيد فعمرو فقلت لهما ، وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقا .

وأما لا ولكن وبل وأم وأو وإما فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان إلى ( قصد المتكلم )<sup>(٤)</sup> ، فإن قصدت أحدهما - وذلك واجب في الإخبار عن المعطوف بها مع

(١) من قوله تعالى : ﴿ يَخْلُقُونَ لِلَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ التوبة ٦٢ .

(٢) تكملة من ج و ص .

(٣) في الأصول ٧٦/٢ - ٧٧ : وتقول : زيد ثم عمرو قام ، وزيد فعمرو قام ، وقد أجازوا التثنية فتقول : زيد فعمرو قاما .

(٤) في ط : قصدك .

المعطوف عليه ( مبتدأين )<sup>(١)</sup> - وجب إفراؤ الضمير ، نحو زيد لا عمرو جاءني ،  
وزيد بل عمرو قام ، وزيد أو عمرو أتاك .

وكذا تقول : زيد أو هند جاءني ، ولا تقول جاءتني ، إذ المعنى أحدهما جاءني ،  
والغلبة للتذكير .

وتقول في غير الخبر ( عن المبتدأ )<sup>(٢)</sup> جاءني إما زيد وإما عمرو فأكرمته ، وأزيدا أم  
عمرا ضربت فأوجعته ؟ وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمته .

وإن قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة ، نحو زيد لا عمرو جاءني ، مع أي  
دعوتهما ، وزيد أو عمرو جاءني وقد جئتهما وأكرمتهما .

وتقول في أو التي للإباحة : جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثه ، ويجوز :  
وباحثهما .

وكذا تقول : هذا إما جوهر أو عرض ، أو إمّا عرض ، ثم تقول : وهما محدثان ،  
قال الله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَإِنَّهُ أُولَىٰ بِيَهُمَا ﴾<sup>(٣)</sup> وليس أو بمعنى الواو ،  
كما قال بعضهم<sup>(٤)</sup> : ( بل نقول جواب الشرط محذوف )<sup>(٥)</sup> والمعنى ( إن يكن )<sup>(٦)</sup> غنيا  
أو فقيرا فلا بأس ، فإن الله تعالى أولى بالغني والفقير معاً<sup>(٧)</sup> .

(١) تكملة من جد و ص و ط .

(٢) تكملة من ج .

(٣) من الآية ١٣٥ من سورة النساء .

(٤) قال الأخفش في معاني القرآن ٢٤٧ : لأن أو ههنا في معنى الواو ، أو يكون جمعها في قوله : بهما لأنهما قد  
ذكرنا نحو قوله عز وجل : ﴿ وَهُوَ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ النساء ١٢ . أو يكون أضمر من كانه : إن  
يكن من يخصهم غنيا أو فقيرا ، يريد غنيين أو فقيرين ، يجعل من في ذلك المعنى ، ويُخرج غنيا أو فقيرا على لفظ  
من ... ورده أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤٩٥/١ فقال : والقولان خطأ ، لا تكون أو بمعنى الواو ولا تضر  
من كما لا يضر بعض الاسم .

ولم يرد على القول الثالث فلعله أقره .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : إن لم يكن .

(٧) ذكر الطبري في تفسيره ٣٢٢/٥ توجيهين حسنين قال : أريد فالله أولى بغني وفقر الفقير ؛ لأن ذلك منه  
لا من غيره ، فلذلك قال أولى بهما ولم يقل : به ... وقال آخرون إنما قيل بهما : لأنه قال : إن يكن غنيا أو فقيرا ، =

وإنما قال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا اتْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ <sup>(١)</sup> بإفراد الضمير مع أن الانفضاض إليهما كان معا ؛ لأن الضمير راجع إلى الرؤية ، المدلول عليها بقوله : رأوا . ولا يستنكر عود ضمير الاثنين إلى المعطوف بأو مع المعطوف عليه - وإن كان المراد أحدهما - لأنه لما استعمل أو كثيرا في الإباحة ، فجاز الجمع بين الأمرين ، نحو جالس الحسن أو ابن سيرين صار كالواو <sup>(٢)</sup> ، ولهذا جاز قوله <sup>(٣)</sup> :

٣٥٥- وكان سيان أن لا يسرحوا (نعمًا) <sup>(٤)</sup> أو يسرحوه بها واغبرت ( السوح ) <sup>(٥)</sup>

فقال مع سيان : أو يسرحوه ، والحق ويسرحوه .  
وتقول : أزيذا ضربت أم عمرا ( أو عمرا ) <sup>(٦)</sup> وهما مستحقان للضرب ، وما

= فلم يقصد فقيرا بعينه ، ولا غنيا بعينه وهو مجهول ، وإذا كان مجهولا جاز الرد عليه بالتوحيد والثنية والجمع ، ذكر قائلو هذا القول أنه في قراءة أبي ( فالله أولى بهم ) .  
وجعل ابن برهان في شرحه للمع ٢٥١ جواب الشرط قوله تعالى : ﴿ فلا تَتَّبِعُوا الْهَوَى ﴾ وأما قوله : ﴿ فالله أولى بهما ﴾ فجملته فاصلة مسددة .  
(١) من الآية ١١ من سورة الجمعة .  
(٢) نقل البغدادي في الخزانة ١٣٥/٥ هذا التعليل عن أبي علي في الإيضاح الشعري ، وذكر قريبا منه ابن جني في الخصائص ٣٤٧/١ - ٣٤٨ وابن يعيش في شرحه للمفصل ٩٢/٨ .  
(٣) قائله أبو ذؤيب الهذلي وقد مرّت ترجمته صفحة ٢٨٥ وقال البغدادي في الخزانة ١٣٧/٥ البيت ملفق من بيتين لأبي ذؤيب الهذلي وهما :

وقال راعيم سيان سيركم وأن تقيموا به واغبرت السوح  
وكان مثلين أن لا يسرحوا نعمًا حيث استردت مواشيهم وتسريح

(٤) في ت : غنا .

(٥) في ط : السرح ، والبيت في ديوان الهذليين ١٠٧/١ وفيه : وقال ماشيم وفي الخصائص ٣٤٨/١ و ٤٦٥/٢ وفي الأمالي الشجرية ٦١/١ وفي ابن يعيش ٨٦/٢ وفي المغني ٨٩ وفي شرح شواهد ١٩٨ وفيه :  
وقال رائدهم سيان سيركم وأن تقيموا به واغبرت السوح  
ولا شاهد فيه على هذه الرواية وفي رصف المباني ١٣٢ وفي الخزانة ١٣٤/٥ .

اللغة : سيان مثنى سي وهو المثل ، يسرحوا : يرعوا ، نعمًا : مال الراعي ، السوح : جمع ساحة .. معنى البيت نقلا عن ديوان الهذليين ١٠٧/١ : يقول : مقامكم وسيركم سواء والأرض كلها جذب ، إن شتم فأقيموا وإن شتم فسيروا .

الشاهد قوله : أو يسرحوه فإن أو هنا بمعنى الواو ؛ لأن ( سيان ) يطلب شيئين للتسوية بينهما ، وأو لأحد الشيئين فقط .

(٦) تكملة من ط .

جاءني زيد ( لكن )<sup>(١)</sup> عمرو أو بل عمرو ، وقد دعوتهما .

ومنها : أنه ( قد )<sup>(٢)</sup> يعطف الفعل على الاسم وبالعكس ، إذا كان في الاسم معنى الفعل ، قال تعالى : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾<sup>(٣)</sup> على قراءة عاصم<sup>(٤)</sup> ، أي فلق الإصباح ، وكذا قوله تعالى : ﴿ صَافَاتٍ وَبِقِبْضٍ ﴾<sup>(٥)</sup> أن يصففن ويقبضن قال<sup>(٦)</sup> :

٣٥٦ - بات يغشيها بعضبٍ باترٍ يقصد في أسوقها وجائر<sup>(٧)</sup>

أي ( ويجوز )<sup>(٨)</sup> .

ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف ، إذ ليس الاسم بتقدير الفعل . ويعطف الماضي على المضارع ، وبالعكس - خلافاً لبعضهم<sup>(٩)</sup> - قال تعالى :

(١) في ط : ولكن .

(٢) تكملة من ص .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

(٤) قرأ الكوفيون بفتح العين واللام من غير ألف ، ونصب اللام من ﴿ الليل ﴾ وقرأ الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل ( النشر ٥٧/٣ ) ، وعاصم هو عاصم بن أبي النجود ، بهدلة ، مولى بني جذيمة ، كان أحد القراء السبعة ، والمشار إليه في القراءات ، أخذ القراءات عن أبي عبد الرحمن السلمي ، وزر بن حبيش وأخذ عنه أبو بكر بن عياش وأبو عمرو البزار ، واختلفوا اختلافا شديداً في حروف كثيرة ، توفي سنة ١٢٧ هـ بالكوفة ( وفيات الأعيان ٩/٣ ) .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُنْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ﴾ . الملك ١٩ .

(٦) لم أعتد إلى قائلهما .

(٧) البيتان من مشطور الرجز وهما في الأمالي الشجرية ١٦٧/٢ وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٧٢ وفي العيني ١٧٤/٤ وفي الخزائن ١٤٠/٥ .

اللغة : بعضب : بسيف ، باتر : قاطع ، جائر : قاطع أيضا ، يغشيها : يشملها ويعمها ، والضمير فيها عائذ إلى الإبل التي بادر هذا الكريم بقرها لضيوفه ، يقصد : مضارع قصد في الأمر أي توسط ولم يجاوز الحد ( الخزائن ١٤٢/٥ ) .

الشاهد : عطف الاسم الذي في معنى الفعل وهو جائر على الفعل وهو يقصد .

(٨) في ط : يجوز ، والصواب ما أثبتته .

(٩) كابن مالك الذي قال في شرحه للكافية الشافية ١٢٧٠ ثم نهت على أن الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر لا يكونان إلا متفقين في الزمان ، فلا يعطف ماض على مستقبل ولا مستقبل على ماض ، فإن اختلفا في اللفظ دون الزمان جاز كقوله تعالى : ﴿ يَتَقَدَّمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ هود ٩٨ .



﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(١)</sup> و ( نحو )<sup>(٢)</sup> ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾<sup>(٣)</sup> و ﴿أَرْسَلَ الرِّيَّاحُ فَتَبَثُّرُ سَحَابًا﴾<sup>(٤)</sup> وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غداً ، وبالعكس .

وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس إذا تجانسا بالتأويل ، نحو زيد أبوه كريم وعالم إخوته ، لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس ، لكونها فرعاً عليه في كونها ذات محل من الإعراب ، فالأولى كونها تابعة له في الإعراب ، فنحو مررت برجل ( شريف )<sup>(٥)</sup> وأبوه كريم أولى من ( نحو )<sup>(٦)</sup> برجل أبوه كريم وشريف ، ولا سيما إذا كانت الجملة والمفرد صفتين ؛ لأن تطابق الصفة والموصوف أكثر من تطابق المبتدأ والخبر ، والحال وصاحبها ، ألا ترى أن الأولين يتطابقان تعريفاً وتنكيراً دون البواقي ، فقولك : جئتكَ أخاف وراجيا ، وهند أبوها كريم وشريفة ليس في القبح ، نحو برجل أبوه كريم وشريف<sup>(٧)</sup> .

ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس .

قال ابن جني : وذلك بالواو دون الفاء وأخواتها ؛ لأصالة الواو في العطف<sup>(٨)</sup> .  
وعلم أنه يجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد ، نحو مررت بزيد وعمرو ، أي وعمرو كذلك ، ولقيت زيدا وعمرو ، أي وعمرو كذلك ، قال<sup>(٩)</sup> :

(١) من قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ الأعراف ١٧٠ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) من قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْهَادِ يُظْلَمَ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ الحج ٢٥ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتَبَثُّرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَخْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ الْتُشْوِرُ﴾ فاطر ٩ .

(٥) في ت و ص : ظريف .

(٦) في ص : تجويز .

(٧) سبقت الإشارة صفحة ٩٨٣ إلى أن الرضي سيناقض نفسه في جعل الجملة فرعاً على المفرد في كونها ذات محل من الإعراب ، فقد نفى القول به هناك وأقره هنا .

(٨) لم أجده في سر الصناعة ولا في الخصائص ولا في اللمع .

(٩) قائله الفرزدق وقد تقدمت ترجمته صفحة ١٦٣ .

٣٥٧ - وَغَضَّ زَمَانٌ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ      مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا<sup>(١)</sup>

المسحت المذهب<sup>(٢)</sup> ، والمجلف المأخوذ الجوانب ، الذي بقيت منه بقية ، فقوله مجلف حُمِلَ على المعنى ، إذ معنى لم يدع إلا مسحًا لم يبق من جوره إلا مسحٌ ، ويجوز أن يكون المعنى أو هو مجلف . وأو منقطعة ، أي بل هو مجلف - كما يجيء في حروف العطف<sup>(٣)</sup> - أو يكون مجلف مصدرًا عُطِفَ على « غَضَّ » كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) البيت في ديوانه ٥٥٦ وفيه مجرف مكان مجلف وفي الجمل ٢٠٤ وفي الخصائص ٩٩/١ وفي المختص ١٨٠/١ وفي الإنصاف ١٨٨ وفي ابن يعيش ٣١/١ و ١٠٣/١ وفي الخزانة ١٤٤/٥ .

وعض زمان معطوف على هموم في قوله قبله :

إليك أمير المؤمنين رمت بنا      همومُ المُنَى والهوجلُ المُتَعَسِّفُ

لم يدع : لم يترك ، مسحتا : المسحت : المستأصل الذي لم يبق منه بقية ، المجلف : الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير .

الشاهد : أنشده الرضي شاهداً على أنه يجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد ، فإن ( مسحتا ) منصوب وقد عطف عليه مرفوعاً .

وقد وجه الرضي الرفع بثلاثة توجيهات ، وذكر البغدادي نسبتها إلى أصحابها فقال في الخزانة ١٤٦/٥ وما بعدها ما ملخصه :

أما الأول فهو للخليل بن أحمد ، وهو على المعنى كأنه قال : لم يبق من المال إلا مُسَحَّتٌ والثاني لتعلب في أماليه وهو أن نصبَ مسحت بوقوع يدع عليه ثم استأنف فرفع مجلف .

والثالث لأبي علي أن يكون مجلف معطوفاً على عض .

ثم ذكر البغدادي توجيه الفراء وهو أن مجلفاً مرفوعاً بالابتداء وخبره محذوف وتوجيه الكسائي وهو أن ( مجلفاً ) معطوف على الضمير المستتر في مسحت ، ثم ذكر للبيت روايات وتوجيهات أخرى .

وكان قد نقل عن الزمخشري قوله : هذا بيت لا تزال الرُكْب تصطك في تسوية إعرابه .

وأقول : التكلف في توجيه البيت حاصل ، ولو قيل : إن الفرزدق أخطأ لكان قولاً ، ويدل عليه أنه سئل عن رفعه فقال : بما يسوءك وينوءك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا ، وهذه - والله أعلم - حيلة العاجز ، فلا جواب عنده للسؤال فيضطر إلى قول هذا .

(٢) من الذهاب لا من الذهب .

(٣) ط ٣٦٩/٢ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ سبأ ١٩ .

## التأكيد

قوله : التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول .  
قوله : يقرر .

معنى التقرير ههنا : أن يكون مفهوم التأكيد ( ومؤداه )<sup>(١)</sup> ثابتاً في المتبوع ، ويكون لفظ المتبوع يدلّ عليه صريحاً ، كما كان معنى « نفسه » ثابتاً في « زيد » ، في قولك : جاءني زيد نفسه ، إذ يفهم من زيد نفس زيد ، وكذا كان معنى الإحاطة الذي في « كلّهم » مفهوماً من « القوم » في جاءني القوم كلّهم إذ لا بد أن يكون القوم إشارة إلى جماعة معينة ، فتكون حقيقة في مجموعهم ، ثم إن التأكيد يقرر ذلك الأمر ، أي يجعله مستقراً متحققاً ، بحيث لا يُظنّ به غيره ، قرب لفظ دالّ - وضعا - على معنى حقيقة فيه ، ( لكن )<sup>(٢)</sup> ظنّ المتكلم بالسامع أنه لم يحمله على مدلوله ، إما لغفلة ، أو لظنه بالمتكلم الغلط ، أو لظنه به التجوّر .

فالغرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء :

أحدها : أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع ( عنه )<sup>(٣)</sup> .

وثانيها : أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط .

فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلا بد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه ، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه ، تكريراً لفظياً ، نحو ضرب زيد زيد ، أو ضَرَبَ ضَرَبَ زيد ، ولا ينجع ههنا التكرير المعنوي ، لأنك لو قلت : ضرب زيد نفسه فربما ظن بك أنك أردت ضرب عمرو ، فقلت نفسه بناء على أن المذكور عمرو .

(١) تكملة من ط .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

وكذا إن ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك : نفسه لا ينفك .

وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب إليه لظنك غفلة السامع ، أو لدفع ظنه بك الغلط ، وذلك إما في الحرف نحو إنَّ إنَّ زيدا قائم ، أو في الجملة نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾<sup>(١)</sup> .

ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حد المصنف ؛ لأنه يقرّر أمر المتبوع ولكن لا في النسبة ، ولا في الشمول ، ولا يضره ذلك لأنه في حد التأكيد الاسمي .

والغرض الثالث : أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزاً ، وهو ثلاثة أنواع : أحدها : أن يظن به تجوزاً في ذكر المنسوب ، فربما تنسب الفعل إلى الشيء مجازاً ، وأنت تريد المبالغة ، لا أن عين ذلك الفعل منسوب إليه ، كما تقول : قتل زيد وأنت تريد ضرباً شديداً ، أو تقول : هذا باطل ، وأنت تريد غير كامل ، فيجب أيضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقةً نحو قوله ﷺ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنَكَحَهَا باطِلٌ باطِلٌ باطِلٌ »<sup>(٢)</sup> .

والثاني : أن يظن السامع به تجوزاً في ذكر المنسوب إليه المعين ، فربما نسب الفعل إلى الشيء ، والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب إليه ، كما تقول : قطع الأمير اللص ، أي قطع غلامه بأمره ، فيجب - إذن - إما تكرير لفظ المنسوب إليه نحو ضرب زيد زيد ، أي ضرب هو لا من يقوم مقامه ، أو تكريره معنى ، وذلك بالنفس ، والعين ومتصرفاتهما لا غير .

والثالث : أن يظن السامع به تجوزاً لا في أصل النسبة بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه ، مع أنه يريد النسبة إلى بعضها ؛ لأن العمومات ( المخصصة )<sup>(٣)</sup> كثيرة ، فيندفع هذا الوهم بذكر كل وأجمع وأخواته ، وكلاهما ، وثلاثتهم وأربعتهم ، ونحوها ، فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التوكيد .

(١) الشرح ٥ و ٦ .

(٢) الحديث في صحيح الترمذي ١٣/٥ وفيه فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل ، وفي سنن ابن ماجه ٦٠٥/١ وفيه أَيُّمَا امْرَأَةٍ لَمْ يَنْكِحْهَا الْوَلِيُّ فَنَكَحَهَا باطل فنكاحها باطل ، وفي المسند ٦٦/٦ وفيه : فنكاحها باطل .

(٣) في ج : المخصصة ، وفي ط : المتخصصة .

قوله : أمر المتبوع .

أي ما يتعلق به من نسبة الفعل ( المذكور )<sup>(١)</sup> إليه ، أو كونها شاملة عامة ( له )<sup>(٢)</sup> ، فالتكرير لفظاً ، أو معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوباً إليه الفعل ، وألفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نُسِبَ إليه عاماً لأجزائه شاملاً .

قوله : في النسبة أو الشمول .

بيان للأمر المراد به صفة المتبوع وشأنه ، كما يقال : شأنك في العلو أعظم من أن يوصف وأمرى في الفقر ظاهر ، أي في باب العلو وباب الفقر . فالمعنى يقرر أمر المتبوع في باب كونه ( منسوباً أو )<sup>(٣)</sup> منسوباً إليه ، وفي باب كون النسبة شاملة عامة لأفراده .

فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾<sup>(٤)</sup> فإن اثنين وواحد وإن قررا وحققا أمر متبوعهما وهو الاثنينية والوحدة لكن لم يكن ذلك الأمر من باب كون المتبوع منسوباً إليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا ﴾<sup>(٤)</sup> ولا من باب شمول الاتخاذ للإلهين<sup>(٥)</sup> وكذا في قوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾<sup>(٦)</sup> فلفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوباً إليها قوله : ﴿ نُفِخَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، ولا كون النفخ شاملاً لآحاد النفخة ، إذ لا آحاد لها .

(١) تكملة من ج و ص وط .

(٢) تكملة من ج و ص وط .

(٣) ساقطة من ج و ص وط .

(٤) النحل ٥١ ، وقد تقدمت .

(٥) في ت وج و ص : ( إنما هو إله واحد ) فإن واحد - وإن قرر وحقق أمر متبوعه وهو الوحدة - لكن لم يكن ذلك الأمر من باب كون المتبوع منسوباً إليه .

(٦) الحاقة ١٣ قال تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .

(٧) في شرحه لكافيته ٦٠ : فإن قلت : النفخة تدل على الوحدة ، وواحدة تدل على الوحدة فثبت أنه تابع يقرر أمر متبوعه فيما دل عليه وهو معنى التوكيد ، وقولكم في النسبة أو الشمول لا يقدح فيه لأمرين : أحدهما أنه لا يصلح للتعريف لما فيه من التردد ، والثاني أنه يرجع دعوى النسبة غير مدلول عليها فتدعى هنا . ثم أجاب عن ذلك بكلام قريب مما نقل عنه الرضوي هنا .

وقد أورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال : إن لفظة واحدة تقرّر .  
الوحدة التي في نفخة فيجب أن تكون تأكيداً .

وأجاب بأن نفخة - وإن دلت على الوحدة - لكن ذلك دلالة تضمّن لا مطابقة ؛  
لأن مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة ، فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمّنًا  
لا مطابقة<sup>(١)</sup> .

ولقائل أن يقول : المدلول أعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة ، فكل مدلول  
لمتبع أمر ذلك المتبوع وشأنه ، سواء كان ذلك مطابقة ، أو تضمّنًا ، أو التزامًا .  
وأيضاً أجمعون في قولك : جاءني الرجال أجمعون يقرر مدلول القوم تضمّنًا لا  
مطابقة ؛ لأن كونهم مجتمعين في الجمعي بحيث لم يخرج منه أحد منهم مدلول اللفظ من  
حيث كونه جمعًا معرّفًا باللام المشار بها إلى رجال معينين ، لا مدلول أصل الكلمة -  
أعني كونهم رجالًا مجتمعين - وهو مركّب من الرجال ومن اجتماعهم ، وكذا جاءني  
الرجالان كلاهما ، لفظة كلا موضوعة للثنائية التي هي مدلول « الرجالان » ضمنا ،  
وهو مع ذلك تأكيد .

فإن قلت : بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما : كلا الزيدين ، وكلا الزيدتين  
هما الزيدان فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكّد مطابقةً ، وكذا معنى أجمعون أجمعهم - على  
ما هو مذهب الخليل<sup>(٢)</sup> - ومعنى أجمع القوم ( معنى )<sup>(٣)</sup> القوم مطابقة !  
قلت : ( هذا وهَم )<sup>(٤)</sup> ؛ لأن التأكيد هو كلا المضاف ، ومعناه الاثنان ، لا  
« هما » الذي هو المضاف إليه ، الذي مدلوله مدلول الزيدين ، فمعنى كلا الزيدين

---

(١) في شرحه لكافيته ٦٠ : فإن قلت : النفخة تدل على الوحدة ، وواحدة تدل على الوحدة فثبت أنه تابع يقرر  
أمر متبوعه فيما دل عليه وهو معنى التوكيد ، وقولكم في النسبة أو الشمول لا يقدح فيه لأمرين : أحدهما أنه لا  
يصلح للتعريف لما فيه من التردد ، والثاني أنه يرجع دعوى النسبة غير مدلول عليها فتدعى هنا . ثم أجاب عن ذلك  
بكلام قريب مما نقل عنه الرضوي هنا .

(٢) انظر الكتاب ١٤/٢ .

(٣) في ص : فمعناه معنى .

(٤) ساقطتان من ص .

اثناهما ، إلا أنه لم يُستعمل ( لفظه )<sup>(١)</sup> اثناهما ، والاثنان مدلول لفظ الزيدین ضمنا لا مطابقة .

واعلم أنهم إذا أرادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يُضيفوا الألفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ، ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول : رجال ثلاثة ، أو أربعة ، أو خمسة ، وعلى هذا القياس . أما إذا أرادوا الوحدة ، والاثنينية ، والاجتماع باعتبار نسبة الفعل أضافوا الألفاظ الدالة على هذه المعاني إلا لفظ جميع ، فإن الأغلب فيه - كما يجيء<sup>(٢)</sup> - قطعه عن الإضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل .

وهذه الألفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب . فبعضها لم يجيء إلا منصوباً على الحال وهو وحده فقط ، تقول جاء زيد وحده ، أي لم يشاركه أحد في المجيء .

وبعضها لم يجيء إلا تابعا على أنه تأكيد ، وهو كلا ، ومعناه اثنان كما ذكرنا<sup>(٣)</sup> ، إلا أن « اثنان » لم يستعمل مضافاً في المشهور الفصيح ، استغناء بكلا ، ويستعمل العوام نحو بالزيدين اثنيهما .

وأجمعون ومتصرفاته وأخواته مثل كلا ، لا تجيء إلا تابعة مضافة في التقدير - على رأي الخليل<sup>(٤)</sup> - وربما نصبت جمعاء ، وجمع حالين ، كجاءتني القبيلة جمعاء ، والقبائل جمع ، وهو قليل .

وقد يضاف أجمع إضافة ظاهرة ، فيؤكد به ، لكن بياء زائدة ، نحو جاءني القوم بأجمعهم<sup>(٥)</sup> ، ولا يقال : جاءني القوم أجمعهم ، بخلاف « عينه » فإنه يؤكد بها مع الباء وبدونه ، نحو رأيته عينه ورأيت به عينه .

(١) في ط : لفظ .

(٢) قريبا صفحة ١٠٥٤ .

(٣) صفحة ١٠٥٢ .

(٤) تقدم صفحة ١٠٥٢ .

(٥) نسب السيوطي في الممع ١٢٣/٢ إلى ابن مالك أن المنوي الإضافة - وهو أجمع وأخواته - لا يستعمل مضافاً صريحا ، ولم أجد ذلك في التسهيل ولا في شرحه للكافية الشافية .

وأما جميع فهو بمعنى أجمعين ، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه :  
إما مقطوعاً عن الإضافة ( حالاً )<sup>(١)</sup> كقوله تعالى : ﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا ﴾<sup>(٢)</sup> أي بهم أجمعين - فليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء - وإن أردت ذلك المعنى فقل : يأتيني بهم معاً ، بل معناه أنه لا يتخلف منهم أحد ، اجتمعوا في الإتيان أو افترقوا ، كأجمعين من حيث المعنى سواء .

وإما مضافاً غير تأكيد تليه العوامل ، نحو مررت بجميع القوم ، ورأيت جميعهم .  
وإما مضافاً تأكيداً ، وهو أقل الثلاثة ، نحو جاءني القوم جميعهم .  
وبعضها يستعمل مرة تابعاً - على التأكيد - ومرة حالاً ، وذلك من الثلاثة وما فوقها - كما مر في باب الحال<sup>(٣)</sup> - نحو جاءني القوم ثلاثتهم ، وجاءني ثلاثتهم ، ( ولا )<sup>(٤)</sup> يؤكد بثلاثية وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد ، وإلا لم يكن تأكيداً ، بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلاثة .

فتبين بهذا أنك تقول ( في )<sup>(٥)</sup> الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد ، وثلاثة وأربعة فصاعداً لمعين العدد ، وتقول في التأكيد أو الحال - وهما بمعنى واحد ههنا - وحده ، وكلاهما وأجمعون وأخواته لغير معين العدد وثلاثتهم وأربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد ، فإذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الألفاظ ؛ نظرٌ إلى نسبة الفعل إلى متبوعاتها ، وإذا قصدت بها التأكيد أو الحال فلا بد من النظر إلى متبوعها أو صاحبها ، بمعنى أنه شمل ذلك الفعل جميع أفراد المتبوع والصاحب .

فعلماً أنه لا فرق بين هذه الألفاظ - توأكيد وصفاتٍ - إلا بالنظر إلى شمول النسبة ، فلا تخرج هذه الألفاظ صفاتٍ عن حد التأكيد إلا بقوله : أو الشمول ( وإلا فمعناها توأكيداً وصفة سواءً )<sup>(٦)</sup> .

(١) تكملة من ج و ص و ط .

(٢) يوسف ٨٣ .

(٣) صفحة ٦٤٩ .

(٤) في ت : ولم .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) تكملة من ط .



قال المصنف : يدخل عطف البيان في قولنا : يقرر أمر المتبوع ، ويخرج بقولنا في النسبة والشمول<sup>(١)</sup> .

أقول : إن كان معنى التقرير ما ذكرت - وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الأول ودل عليه - فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولاً عليه بلفظ المتبوع ، نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو ، إذ لا دلالة للعالم على زيد ، بل ربما دل بعض متبوعاته عليه ( لكن لا بعينه )<sup>(٢)</sup> ، وذلك مع قلة الاشتراك نحو<sup>(٣)</sup> :

٣٥٨ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ<sup>(٤)</sup>

إذا فرضنا أنه ليس هناك ممن سُمي بأبي حفص إلا اثنان أو ثلاثة ، وإن<sup>(٥)</sup> كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه أيضاً ، وإن كان شيئاً آخر فليس بواضح ، وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه الاحتمالات .

قوله : وهو لفظي ومعنوي ، فاللفظي تكرير لفظ الأول ، مثل جاءني زيد زيد ، ويجري في الألفاظ كلها ، والمعنوي بألفاظ محفوظة وهي نفسه ، وعينه ، وكلاهما ، وكله ، وأجمع ، وأكضع ، وأبتع ، وأبضع ، فالأولان يَعْمَان باختلاف صيغهما وضميرهما ، تقول : نفسه ، نفسها ، أنفسهما ، أنفسهم ، أنفسهن ، والثاني<sup>(٦)</sup> للمشي كلاهما ، كلتاها ، والباقي لغير المشي باختلاف الضمير في كله ، وكلها ، وكلهما ، وكلهم ، وكلهن ، والصيغ في البواقي أجمع جمعاء أجمعون جُمع .

(١) شرحه لكافيته ٦٠ .

(٢) تكملة من ص ، وهي في هامش ط ٣٣١ تعليقة ٣ .

(٣) من مشطور الرجز ينسب إلى عبد الله بن كيسة النهدي ، كما في الإصابة ٩٥/٥ قال البغدادى ١٥٧/٥ : وزعم ابن يعيش أن الرجز لرؤبة بن العجاج ، وهذا لا أصل له فإن رؤبة مات سنة ١٤٥ ولم يعدّه أحد من التابعين فضلاً عن الخضرين ... وسيدذكر الرضي قصة البيت وما يتبعه صفحة ١٠٩٣ .

(٤) والبيت في المخصص ١١٣/١ ، وفي ابن يعيش ٧١/٣ ، وفي شذور الذهب ٥١٦ ، وفي شرح ابن عقيل ٢١٩/٣ ، وفي العيني ٣٩٢/١ ، وفي الخزانة ١٥٤/٥ .

الشاهد : أنشدته الرضي على أنه ربما دل على عطف البيان بعض متبوعاته مع قلة الاشتراك .

(٥) عطف على قوله : إن كان معنى التقرير ما ذكرت .

(٦) لو قال : والثالث لكان أفضل لأن ترتيب هذا اللفظ هو الثالث ، ولكنه عد الأولين واحداً .

اعلم أن التأكيد إما لتقرير شمول النسبة ، وهو بأن يكرّر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمننا ، وذلك بكلا وكل وأجمع وثلاثهم وأربعتهم ، ونحو ذلك ، وإما لتقرير أصل النسبة ، وهو إما بتكرير لفظ الأول ، أو بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقةً ، وذلك ( بلفظين )<sup>(١)</sup> : النفس والعين وما يتصرف منهما .

والتكرير اللفظي يجري في الألفاظ كلّها - أسماء كانت أو أفعالا ( أو حروفا )<sup>(٢)</sup> ، مفردة كانت أو جملا أو غير ذلك ، والمكرّر إما مستقل أو غير مستقل ، والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه ، وغير المستقل مالا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكلّ حرف إلا ( ما يؤدي )<sup>(٣)</sup> معنى الجملة وتحذف معه في الغالب ، وهي لا ونعم وبلى ، فإن جميعها يصح الوقف عليها ، مع الابتداء بها .

فغير المستقل إن كان على حرف واحد كواو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء ، أو كان مما يجب اتصاله بأول نوع من الكلم كحروف الجر - لأنها لا تنفك عن مجرور بعدها - أو بآخر نوع منها كالضمائر المتصلة فإنه لا يكرّر وحده إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

فلا والله لا يُلغى لِمَا بي ولا لِمَا بِهِمْ أبدا شِفَاءً<sup>(٤)</sup> (١٣٤)  
وقوله :

وصاليات كَكَمَا يُؤَثِّقِينَ<sup>(٥)</sup> (١٣٥)

والكاف واللام على حرف واحد ، مع وجوب اتصالهما بمجرور ، بل ( يكرر )<sup>(٦)</sup> مع عماده ، نحو مررت بك بك ، وإثك إثك ، وضربت ضربت .

(١) في ط : بلفظي . ولكل منهما وجه .

(٢) في ط : أو حرفا .

(٣) في ط : التي تؤدي .

(٤) سبق تخريجه صفحة ٤٦٢ وأنشده هنا شاهداً على أن تأكيد حرف الجر إذا كان على حرف واحد لا يجوز دون ذكر المجرور به فاصلاً بين المؤكّد والمؤكّد إلا في ضرورة الشعر .

(٥) أيضاً سبق تخريجه صفحة ٤٦٢ وأنشده هنا لما أنشد له الشاهد الآنف الذكر .

(٦) في ج : يكون .

وإن كان العماد في الأول معمولاً ظاهراً فاختار عَمْدُ الثاني بضميره لا بظاهره ،  
كقولك : زيدٌ قائمٌ في الدار فيها .

وإن لم يكن غيرُ المستقل على حرف ، ولا واجبَ الاتصال ، جاز تكريره وحده نحو  
إنَّ زيدا قائمٌ ، والأحسن الفصل بينهما نحو ، إن في الدار إن زيدا قائمٌ .  
وإن عَمْدَ الأول بمعمول ظاهر اختير ( عَمْدٌ )<sup>(١)</sup> ، الثاني بضميره ، نحو إن زيدا إنه  
قائمٌ ، وليت بكراً ليته قائمٌ ، ويجوز عمده بظاهره أيضاً .

وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجهاً آخر غيرَ تكرير العماد ، وهو أن تكرره  
منفصلاً فتقول في المرفوع : ضربتُ أنتَ ، وهو من باب تكرير اللفظ - وإن كان الثاني  
مخالفًا للأول لفظاً ، إذ الضرورةُ داعيةٌ إلى المخالفة ؛ لأنه لا يجوز تكريره متصلاً بلا  
عماد ، لئلا يصير المتصل غيرَ مُتَّصِل ، وتقول في المجرور : مررت بك أنت وبه هو ؛  
لأنه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به ، فاستعير له المرفوع .

وأما المنصوب المتصل فأصله أن لا يؤكد إلا بالمنصوب المنفصل ، إذ للمنصوب  
ضميرٌ منفصل ، فيقال : رأيتك إياك ، ورأيتَه إياهُ ، لكنهم ( كما أجازوا تأكيدَه  
بالمنصوب المنفصل )<sup>(٢)</sup> أجازوا تأكيدَه بالمرفوع المنفصل ، نحو رأيتك أنتَ ، ورأيتَه  
هو .

فالمرفوع المنفصل يقع تأكيداً لفظياً لأي متصل كان - مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .  
وإنما كان كذا دونَ المنصوب المتصل لقوته وأصالته ، إذ المرفوعُ قبل المنصوب  
والمجرور ، فيُتَصَرَّفُ فيه أكثرُ ، ومن ثم لم يقع الفصلُ إلا بصيغة المرفوع المنفصل - كما  
يجيء في باب الضمائر<sup>(٣)</sup> - ولولا هذا النظرُ لكان القياسُ أن يؤكد الضميرُ المجرور  
بالمنصوب المنفصل ، لما بين الجرَّ والنصب من الأخوة ، كما في باب المثني وجمعي  
التصحيح وباب مالا ينصرف .

(١) في ط : في عمد .

(٢) ساقط من ص .

(٣) يقصد ضمير الفصل ، انظر ط ٢٣/٢ - ٢٧ .

وقال النحاة : إنّ المنفصل في نحو ضربتك أنت تأكيد ، وفي ضربتك إياك بدل<sup>(١)</sup> .  
وهذا عجيب ، فإن المعنيين واحد ، وهو تكرير الأول بمعناه ، فيجب أن يكون  
كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين ، والفرق بين البدل والتأكيد معنوي ، كما يظهر في حد  
كل منهما .

وقال الزمخشري في مررت بك بك : إنّ الثاني بدل<sup>(٢)</sup> .  
وهذا أعجب من الأول ، إذ هو صريح التكرير لفظاً ومعنى ، فهو تأكيد لا بدل ،  
وهذا مثل قوله : في باب المنادى : إنّ الثاني في يازيدُ زيدُ بدل<sup>(٣)</sup> ، وجميع ذلك تأكيد  
لفظي .

( بلى )<sup>(٤)</sup> يمكن في بدل البعض والاشتمال إبدال الضمير المنصوب من المنصوب ،  
نحو ( ثلثُ )<sup>(٥)</sup> الرغيفين أكلتهما إياه ، وعلمُ الزيدَين استحسنتهما إياه - كما يجيء في  
باب البدل<sup>(٦)</sup> - .

ولا يجوز - إذن - تخالف البدل والمبدل منه ، فلا تقول : أكلتهما هو ، كما جاز لك  
( ذلك )<sup>(٧)</sup> في التأكيد ، لأن المقصود في البدل هو الثاني ، فكأنه باشره الناصب ، فلا  
يجيء مرفوعاً ، ( ألا ترى أنك تقول في باب النداء : يا زيدُ أخُ فتجعلهُ كالنداء  
المستقل )<sup>(٨)</sup> .

هذا كله في غير المستقل ، وأما المستقل فتكرره بلا فصل ، نحو جاءني زيد  
قال<sup>(٩)</sup> :

---

(١) انظر مثلاً الكتاب ٣٩٣/١ ، والمقتضب ٢٩٦/٤ ، والمفصل وشرح ابن عيش ٦٩/٣ - ٧٠ ، وشرح ابن عيش  
٤٣/٣ ، واختار ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٤٥٣/١ ، أن يكون مثل ذلك توكيداً لا بدلاً .

(٢) المفصل بشرح ابن عيش ٦٩/٣ .

(٣) المفصل بشرح ابن عيش ٢/٢ .

(٤) في ت وط : بل .

(٥) في ط : ثلاث .

(٦) صفحة ١٠٨٤ .

(٧) ساقطة من ط .

(٨) تكملة من ط .

(٩) لم أعتد إلى قائله .

٣٥٩ - فأين إلى أين النجاء بيغلتني أتاك أذاك اللاحقون احبس احبس<sup>(١)</sup>

وقال<sup>(٢)</sup> في الحرف المستقل :

٣٦٠ - لا لا أبوح بحُبِّ بَشَنَ إنها أخذت عليّ موائِقًا وعُهودًا<sup>(٣)</sup>

أو مع فصل كقوله<sup>(٤)</sup> :

٣٦١ - تراكها من إبل تراكها<sup>(٥)</sup>

قال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

ويحسنُ التكرير إذا ذكرت ما يطلبُ شيئين أو لهما له ذيل ، فتكرر المقتضي بعد تمام

---

(١) البيت في الأملِي الشجرية ٢٤٣/١ ، وفي شرح ابن عقيل ٢١٤/٣ ، وفي العيني ٩/٣ ، وفي الهمع ١١١/٢ ، وفي الدرر ١٤٥/٢ ، وفي الخزانة ١٥٨/٥ .

اللغة : النجاء : الحرب والمفر ، ويروى في بعض المراجع النجاة ، احبس : امتنع .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهدا على أن توكيد المستقل يجوز تكريره بلا فصل .

(٢) قائله جميل بن معمر وقد مرت ترجمته صفحة ٢٧٨ :

(٣) البيت في ديوانه ٧٩ ، وفي العيني ١١٤/٤ ، وفي الهمع ١٢٥/٢ ، وفي الدرر ١٥٩/٢ ، وفي التصريح ١٢٩/٢ ، وفي الخزانة ١٥٩/٥ .

اللغة : أبوح أفشي وأعلن ، بَشَنَ أراد محبوبته بَشِنَةً .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز تكرير المستقل للتوكيد بلا فاصل بينهما ، كما في قوله : لا لا .

(٤) قائله طفيل بن يزيد الحارثي ، شاعر فارس جاهلي ، قاله حين أغارت كندة على نعيمه فلحقهم وهو يقول ، فحمل على فحل الإبل فقره فاستدارت النعم حوله ولحقت به بنو الحارث بن كعب ، فاستقدوا ماله وهزمت كندة ( الخزانة ١٦٢/٥ - ١٦٣ ) .

(٥) البيت في الكتاب ١٢٣/١ ، وفي المقتضب ٢٦٩/٣ ، وفي الخصاص ٦٣/١٧ ، وفي المذكر والمؤنت للأبناري ٦٠٠ ، وفي ما بنته العرب على فعال ٨٣ ، وفي الأملِي الشجرية ١١١/٢ ، وفي الإنصاف ٥٣٧ ، وفي ابن يعيش ٥٠/٤ ، وفي الخزانة ٣٥٤/١ .

اللغة : تراكها : اسم فعل أمر بمعنى اتركها ، ويروى دراكها ومعناه أدركها .

وينشدون بعده : أما ترى الموت لدى أرباعها .

ويروى :

مراعها من إبل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها

ويروى : لدى أوراكها .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهدا على جواز توكيد المستقل بتكريره مع فاصل بين المؤكد والمؤكد . فقد فصل بينهما

بقوله : من إبل .

(٦) جزء من الآية السابعة والثلاثين من سورة يوسف ، وهو أيضا جزء من الآية السابعة من سورة فصلت .

ذيل الأول نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْسِنَ ﴾<sup>(١)</sup> بالتاء ﴿ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> بالتاء أيضا ﴿ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾<sup>(٣)</sup> فإنه طال المفعول الأول بصلته .

( ثم )<sup>(٤)</sup> التأكيد اللفظي على ضربين ؛ لأنك إما أن تعيد لفظ الأول بعينه نحو جاءني زيد زيد ، وجاءني جاءني زيد ، أو تقويه بموازته مع اتفاقهما في الحرف ( الأخير )<sup>(٥)</sup> ويسمى إتباعا ، وهو على ثلاثة أضرب :

لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهر ، نحو هنيئا مريئا<sup>(٦)</sup> ، وهو سرٌّ برٌّ<sup>(٧)</sup> ، أو لا يكون له معنى أصلا بل ضمُّ إلى الأول لتزيين الكلام لفظا أو تقويته معنى - وإن لم يكن له في حال ( الأفراد )<sup>(٨)</sup> معنى - نحو قولك : حَسَنَ بَسَنَ قَسَنَ<sup>(٩)</sup> ، أو يكون له معنى متكلفٌ غير ظاهر ، نحو خبيثٌ نبيثٌ<sup>(١٠)</sup> ، من نبث الشر أي استخرجه .

وقولهم : أكتعون أبصعون ( أبتعون )<sup>(١١)</sup> قيل من القسم الثاني - أي لا معنى لها مفردة - وقيل من الثالث : مشتقٌ من حول كتيع أي تام ، ومن تبصع العرق أي سال ،

(١) آل عمران ١٨٨ والآية بتامها ﴿ لَا تَحْسِنَ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) ساقطة من ص وط .

(٤) في اللسان ١٤٩/١ : طعام مريء هنيء : حميد المغيبة بين المرأة على مثال قمره .

(٥) في الإتياع لأبي الطيب ٢٢ : ويقال : إنه لسرٌّ برٌّ ، وسار بار ، وإنهم لسارون بارون وسرّون برون . قال الشاعر :

إخوة ما علمت سرّون برو ن فإن غبت فالذئاب الجياع

(٦) في ط : الأفراد .

(٧) في ت وط : قسن ، وفي ص : نسن ، والكلمة الأخيرة ساقطة من ج ، وعند الرجوع إلى كتاب الإتياع لأبي الطيب اللغوي وجدت أن الصحيح قسن ، بالقاف إذ قال صفحة ٧١ : باب الإتياع الذي أوله القاف : يقال : إن لحسن بسن قسن ، وإنه ليبن الحسن والبسنة والقسانة .

قال محققه هامش ٢ : ولم يذكر محمد بن مكرم البسنة والقسانة في اللسان ولا ذكر في القاموس وتاجه .

أقول : معنى حسن بين ، أما بسن ففي اللسان ١٧٩/١٦ : وحسن بسن إتياع ، ابن الأعرابي : أبسن الرجل إذا حسنت سحنته . أما قسن فقد قال في اللسان ٢٢١/١٧ : قسن إتياع لحسن بسن .

(٨) في اللسان ١٥/٣ : خبيث نبيث : ينبث شره أي يستخرجه .

(٩) ساقطة من ط .

أو من بصع أي رَوَى ، ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه .  
 ( وعلى الوجهين يمكن أن يحمل ما قال ابن برهان : إن <sup>(١)</sup> هذه الألفاظ تأكيداً  
 لأجمعون لا للمؤكد الأول <sup>(٢)</sup> . فكأنه جعلها من القسم الثاني أو من الثالث ؛ لأنها  
 بالنسبة إلى « أجمعون » كحسن بسن ، أو كخبث نبث .  
 وباب الإنباع بعضه مبني كحيص بيص <sup>(٣)</sup> ، وحيث بيث <sup>(٤)</sup> - كما يجيء في  
 المركب <sup>(٥)</sup> - .

ويجب أن يراعى تجانس اللفظين في باب الإنباع ما يمكن ، فلذا قلبوا واو بَوْص ياء ،  
 وأصله حيص بَوْص <sup>(٦)</sup> .

وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف ، نحو والله ثم والله ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَا  
 تَحْسِنْتُهُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> بعد قوله : ﴿ لَا تَحْسِنَنَّ ﴾ <sup>(٨)</sup> بخلاف التأكيد المعنوي فإنه لا يعطف  
 بعض ألفاظه على بعض ، ولا تقطع ، كما جاز العطف والقطع في الوصف ، فلا يقال :  
 جاءني القوم كلهم وأجمعون ، ولا جاءني القوم كلهم أجمعين ؛ لأنه إنما جاز العطف  
 في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلاً بنفسه ، مستغنيا عما تقدم عليه ، وجاز  
 القطع فيه تنبيهاً على المدح أو الذم أو الترحم الذي فيه ، وألفاظ التأكيد ليست مستقلة  
 مستغنية عما تقدم عليها ، فيعطف بعضها على بعض ، ولا فيها معنى المدح والذم

(١) في ت وجد وص : قال ابن برهان .

(٢) في شرح اللمع لابن برهان ٢٢٧ : فإذا قلت : مررت بهم كلهم أجمعين ، فإن أجمعين تأكيد لكلهم دون الاسم  
 الأول : وكلهم تأكيد للأول .

(٣) في اللسان ٢٧٤/٨ : يقال : وقفوا في حيص بيص وحيص بيص وحيص بيص وحيص بيص - مبني على  
 الكسر - أي شدة ، وقيل أي في اختلاط من أمر ولا مخرج لهم ولا محيص منه .

(٤) في التاج ٦٠٤/١ : وقولهم : تركهم حاث باث مكسورتين ، وجيء به من حوث بوث أي من حيث كان  
 ولم يكن ، وينونان فيقال : تركهم حوثاً بوثاً ، وعن ابن الأعرابي يقال : حاث باث وحيث بيث أي فرقتهم وبددهم ،  
 وهذا من مركبات الأحوال .

(٥) ط ٩١/٢ - ٩٢ .

(٦) لكل من بيص وبوص في المعاجم مادة مستقلة ، فليست بيص منقلبة عن بوص - والله أعلم .

(٧) من الآية ١٨٨ من سورة آل عمران وقد تقدمت صفحة ١٠٦٠ .

والترحم فتقطع ، ( فلو )<sup>(١)</sup> عطفت أو قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه ، وقطع الشيء عن نفسه .

وأما جوازُ العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء ، أو ثم قلما يجيء في حروف العطف<sup>(٢)</sup> .

وقد يفيدُ بعضُ الأبدال معنى ألفاظ الشمول ، فيجري مجرى التأكيد ، وذلك قولهم : ضَرَبَ زَيْدٌ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ ، أو يَدَهُ ، وَرِجْلَهُ ، وهو بدل البعض من الكل في الأصل ، ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى كَلَّهُ ، فيجوز أن يكون ارتفاعُها على البديل وعلى التأكيد .

وكذا قولهم : مُطَرْنَا سَهْلُنَا وَجِبْلُنَا وَمَطَرْنَا ( زَرَعْنَا وَضَرَعْنَا )<sup>(٣)</sup> والمراد بالضرع المواشي ، ومطر قومك ليْلُهُم ونهارُهُم ، هذه الثلاثة في الأصل بدل الاشتغال ، فجرت مجرى التأكيد ؛ لأن المعنى مطرت أماكننا كلها ، ومطرت أموالنا كلها ، ومطرت أوقائهم كلها - على حذف المضاف من متبوعاتها - .

فيجوز أن يكون ارتفاعُها على التأكيد ، ولجريها مجرى ( أجمعون )<sup>(٤)</sup> جاز حذف الضمير منها .

ولا يطرد ذلك في بدل البعض وبدل الاشتغال ، فقبل ضرب زَيْدُ الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ ، وضرب عمرو يَدُ والرَّجْلُ ، ومطرنا السَّهْلُ وَالْجِبْلُ ، ومطرنا الزَّرْعُ وَالضَّرْعُ ، ومطر قومك اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ .

(١) في ط : وفلو .

(٢) قال في ط ٣٦٧/٢ : وقد تكون ثم والفاء أيضاً مجرد التدرج في الارتقاء ، إن لم يكن الثاني مرتباً في الذكر على الأول ، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه نحو : بالله وفالله ، ووالله ثم والله ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ وقوله : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ .

أقول : لم أجد لهذه الإحالة أنسب مما نقلته آنفاً في باب حروف العطف .

(٣) في ت : الزرع والضرع .

(٤) في ت ، وص : أجمع .



وقولنا : مطرت أوقاتهم ( كقولك )<sup>(١)</sup> ( صيد يومان )<sup>(٢)</sup> ( على )<sup>(٣)</sup> إسناد الفعل المبني للمفعول إلى الزمان .

وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوباً نحو ضرب زيد ظهره وبطنه ، إما على أنه مفعول ثانٍ ، أي على ظهره وبطنه ، كقوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾<sup>(٤)</sup> ( أي من قومه )<sup>(٥)</sup> أو على الظرف - أي في ظهره وبطنه - نحو دخلت البيت ، ومشيت الشام ، وعلى الوجهين لا يقاس عليه ، فلا يقال : ضرب زيد ( اليد والرجل )<sup>(٦)</sup> .

وتقول : مطرتهم السماء ظهرًا وبطنًا ، نُصِبَ على الظرف أو المفعول الثاني أو البديل .

وكذا تقول : مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذًا .

قال الخليل : يقال أيضًا مطرنا الزرع والضرع<sup>(٧)</sup> ، وانتصابه على أنه ظرف أو مفعول ثانٍ ، وتقول : مطر قومك الليل والنهار على الظرف .  
( وهذا جميع ألفاظ التأكيد )<sup>(٨)</sup> .

قوله : فالأولان .

يعني « نفسه وعينه » .

قوله : يعمان .

أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث ، فللواحد المؤنث

---

(١) في ط : كقولك .

(٢) في ص : صيد عليه يومان .

(٣) في ط : على أن ، والأحسن ما أثبتته .

(٤) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٥) ساقطة من جـ وص .

(٦) في ط : الرجل واليد .

(٧) في الكتاب ٧٩/١ : وزعم الخليل رحمه الله أنهم يقولون : مطرنا الزرع والضرع ، وإن شئت رفعت على البديل ، وعلى أن تصيره بمنزلة أجمعين تأكيدًا .

(٨) تكملة من ط .

تغيير الضمير فقط ، تقول ( في نفسه )<sup>(١)</sup> وعينه : نفسها وعينها ، وتغيير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر ، والمؤنث ، ومجموعها ، نحو الرجلان والمرأتان أنفسهما وأعنيهما - وقد يقال : نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب<sup>(٢)</sup> ، والأول أولى ؛ لأن نحو قلوبكما أولى من قلبكما - كما يجيء في باب المثنى<sup>(٣)</sup> - وتقول : الرجال أنفسهم وأعينهم ، والنسوة أنفسهن وأعينهن .

قوله : والثاني .

يعني كلا لمثنى المذكر ، وكلتا لمثنى المؤنث ، تقول : كلانا وكلتا وكلتاها .

قوله : والباقي .

أي كله وأجمع إلى أبضع لغير المثنى ، أي للمفردين والجمعين ، باختلاف الضمير فقط في ( كله )<sup>(٤)</sup> نحو كله وكلهم وكلهن ، وكذا جميعهم - وإن لم يذكره المصنف .

وباختلاف الصيغ في البواقي ، يعني في أجمع وما بعده ، تقول للواحد المذكر أجمع ، أكنع ، أبتع ، أبضع ، وللواحدة جمعاء ، كتعاء ، بتعاء ، بصعاء ، ولجمع المذكر العاقل أجمعون ، أكتعون ، أبتعون ، أبصعون ، ولجمع المؤنث ، جُمع كتع ، بتع ، بصع - عاقلًا كان أو غيره - .

ويجوز لك إجراء ما للواحدة - أعني جمعاء وأخواتها - على كل جمع إلا جمع سلامة المذكر ؛ لأنه لا يؤنث - كما يجيء - فتقول بالرجال أو بالنسوة أو بالقصور أو بالزينات أو بالدور كلها جمعاء ، كتعاء ، بتعاء ، بصعاء ، لتأويلك لها كلها بالجماعة .

ويجوز لك - أيضا - إجراء جميع الجموع إلا جمع المذكر السالم مُجرى جمع المؤنث نحو بالقصور أو بالدور كلهن جُمع ، كتع ، بتع ، بصع ، كما تقول : بالنسوة أو بالزينات كلهن جُمع كُتّع .

(١) ساقطتان من ط .

(٢) نسب الجواز في الجمع ١٢٢/٢ إلى ابن مالك ، وهذا الرأي في شرح ألفية ابن مالك لابنه ١٩٦ .

(٣) ط ١٧٦/٢ .

(٤) تكملة من ص وط .

( وجوز الأندلسي في جمع المذكر العاقل - إذا كان مكسراً - أن تقول : بالرجال كلهن جُمَعَ كنع )<sup>(١)</sup> على تأويل الجماعات<sup>(٢)</sup> مستشهدا بقول جرير<sup>(٣)</sup> :

٣٦٢ - أقبلن من نهلان أو وادي خيم على قلاص مثل خيطان السلم<sup>(٤)</sup>

ومنه قولهم : الخوارج : جمع خارجة ، أي فرقة خارجة ، وقوله تعالى : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾<sup>(٥)</sup> أي الطوائف الصافات . وليس بشيء ؛ لأن ذلك إنما جاز في نحو الخوارج ( والصافات )<sup>(٦)</sup> لكون واحدها مؤنث اللفظ - كما ذكرنا - .

وقد أجاز الكوفيون<sup>(٧)</sup> والأخفش<sup>(٨)</sup> لمثنى المذكر أجمعان ، أكتعان ، أبصعان ، أبتعان ، ولمثنى المؤنث جمعان بجمعان بصعوان بتعاون . وهو غير مسموع .

قوله : ولا يؤكد بكل وأجمع إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً ، نحو أكرمت القوم كلهم ، واشتريت العبد كله ، بخلاف جاء زيد كله .

يعني بالذي يصح افتراق أجزائه حساً نحو القوم والرجال ، فإن له ( أفراداً )<sup>(٩)</sup>

---

(١) ساقط من ص ، ورأي الأندلسي هذا في المباحث الكاملية ٢ / ٣٩٤ قال : هل يقال جاءني الرجال كلهن إلى تبع ؟ فيجري على جماعة المذكر ما يجري على جماعة المؤنث ، ينبغي أن يجوز على تأويل الجماعات .

(٢) لقد أجاز الرضي قبل قليل ذلك فقال : ويجوز لك أيضاً إجراء جميع المجموع إلا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث .. ثم قال وجوز الأندلسي في جمع المذكر العاقل إذا كان مكسراً . ولم يتضح لي أي فرق بين الإجازتين .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٤) البيت في ديوانه ٥١٢ وفيه أقبلن من جنبي فتاخ وأضم وفي الكامل ٢ / ١٢٢ وفي الخزانة ٥ / ١٦٣ ... نهلان : جبل باليمن ، خيم : جبل يتأوح نهلان من طرفه الأقصى . قلاص : جمع قلوص وهي الناقة الشابة ، خيطان : جمع خوط وهو العصن .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الأندلسي استشهد به على جواز أن يقال في جمع المذكر العاقل المكسر : الرجال كلهن ، فإن قوله : أقبلن ، تعود النون فيه على الرجال أو الركب ويؤيد هذا قوله بعده : حتى أغناها على باب الحكم . الخزانة ٥ / ١٦٣ .

(٥) الصافات ١ .

(٦) في ت : والصافات صفا ، والأحسن ما أثبتته .

(٧) نسبة إليهم ابن مالك في التسهيل ١٦٥ ، وفي شرح الكافية الشافية ١١٧٨ ونسبه البطلوسي في إصلاح الخلل ٩٦ إلى الكسائي .

(٨) انظر شرح التصريح ٢ / ١٢٤ ونقل عن ابن خروف أن من منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى مالا دليل عليه ، قال : وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو أكنع ، وكنعاء .

(٩) في ط : أفراد ، والصواب ما أثبتته ، ولعله خطأ طباعي .

يتميز - في الحس - بعضها عن بعض ، وبالذي يصح افتراق أجزائه حكما مفردًا متصل  
الأجزاء كالعبد والدار وزيد ، فإنه يفترق أجزاؤه حكما ، بالنسبة إلى بعض الأفعال  
كالشري والبيع ، فيجوز - إذن - توكيده بالكل ، نحو اشترت العبد كله ، فإنه يصح  
شراء بعضه دون الباقي ، ولا يفترق أجزاؤه حكما بالنسبة إلى بعضها ، كالحيء والذهاب  
( فلا يجوز إذن توكيده بالكل )<sup>(١)</sup> فلا تقول : جاءني العبد كله ، وذهب زيد  
( كله )<sup>(٢)</sup> ، فإن أجزاء العبد لا تفترق بالنسبة إلى الحيء بأن يجيء بعض ولا يجيء  
الباقي .

فعلى هذا القياس لا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ؛ لأن « الزيدان » لا يصح  
افتراقهما بالنظر إلى الاختصاص ، إذ هو لا يكون إلا بين اثنين أو أكثر ، فلا يصح أن  
يقال : اختصم زيدٌ وحده .

وأجاز الأخفش : اختصم الزيدان كلاهما<sup>(٣)</sup> .

وهو مردودٌ بما ذكرنا وبعدم السماع .

وقد كان يحتملُ نحوُ اشترت العبدَين واشترت العبيدَ من افتراق الأجزاء حكما ما  
احتمل المفرد - أعني نحو اشترت العبد كله - لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال  
بتأكيد ، إذ لو قلت : اشترت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الأجزاء حكما لاشتبه  
برفع احتمال افتراق الأجزاء حسا ، والاحتمال الثاني أظهر ؛ لكون الافتراق الثاني أشهر ،  
فيسبق الفهمُ إليه ، فلا يحصل المقصود .

فإذا أردت رفع أول الاحتمالين قلت : اشترت جميع أجزاء العبدَين ( وجميع أجزاء  
العبيد )<sup>(٤)</sup> .

(١) ساقط من ص وط .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) لم أجد فيما بين يدي من نسب ذلك إلى الأخفش ، بل المنسوب إليه عكسه ، وانظر المقتضب ٢٤٢/٣ -  
٢٤٣ ، والتسهيل ١٦٤ ، والتصريح ١٢٣/٢ ، وجعل صاحب اللمع الجوازَ مذهبَ الجمهور . انظر ١٢٣/٢ ،  
وانظر حاشية الصبان ٧٥/٣ . ومنه ابنُ عصفور في المقرب ٢٤٠/١ .

(٤) ساقط من ص .

وإذا كان الاسم نكرة لم يؤكّد ، إذ التأكيد - كما ذكرنا<sup>(١)</sup> - لرفع الاحتمال عن أصل نسبة الفعل إلى المتبوع ، أو عن عموم نسبته لأفراد المتبوع ، ورفع الاحتمال عن الذات المنكر ، وأنه أي شيء هو أولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته ، أي الاحتمال في النسبة ، فوصف النكرة لتمييز عن غيرها أولى من تأكيدها .

ويستثنى من الحكم المذكور - أعني ( منع )<sup>(٢)</sup> تأكيد النكرات - شيء واحد ، وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرة حكماً لا محكوماً عليه كقوله ﷺ : « فنكاحها باطل باطل باطل »<sup>(٣)</sup> ومثله قوله تعالى : ﴿ دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾<sup>(٤)</sup> فهو مثل ضرب ضرب زيد .

وأما تكرير المنكر في نحو قولك : قرأت الكتاب سورة سورة ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾<sup>(٥)</sup> فليس في الحقيقة تأكيداً ، إذ ليس الثاني لتقرير ما سبق ، بل هو لتكرير المعنى ؛ لأن الثاني غير الأول معنى ، والمعنى جميع السور ، وصفوها مختلفة .

وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار مؤقتاً كدرهم ، ودينار ، ويوم ، وليلة ، وشهر ، بكل وأخواته ، لا بالنفس والعين<sup>(٦)</sup> .

وليس ما ذهبوا إليه ببعيد ، لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت . فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفاً ، وتنكيراً عندهم<sup>(٧)</sup> خلافاً للبصريين .

وأما نحو رجل ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار ، فلا خلاف في امتناع تأكيده .

(١) صفحة ١٠٥٠ وما بعدها .

(٢) في ط : مع .

(٣) سبق تخريجه صفحة ١٠٥٠ .

(٤) الفجر ٢١ قال تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ .

(٥) الفجر ٢٢ .

(٦) المسألة الثالثة والستون من الإنصاف صفحة ٤٥١ - ٤٥٦ ، وانظر التسهيل ١٦٥ ، وشرح ابن يعيش ٤٤/٣ ،

٤٥ .

(٧) يعني عند الكوفيين ، وانظر رأي البصريين والاحتجاج له في الإنصاف ٤٥٥ .

واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله<sup>(١)</sup> :

٣٦٣ - ياليتني كنت صبيًا مرضعًا تحملني الذلفاء حولًا أجمعًا<sup>(٢)</sup>  
وقول الآخر :

قد صرت البكرة يومًا أجمعًا<sup>(٣)</sup> (٢٥)

وأما قوله<sup>(٤)</sup> :

٣٦٤ - أولاك بنو خيرٍ وشرٌ كليهما جميعا ومعروفٌ ألمٌ ومنكرٌ<sup>(٥)</sup>  
فحمل كليهما على البذل عند أهل المصرين أولى ؛ لأن خير وشر ليسا بمؤقتين .  
ويجوز مجيء كليهما غير تأكيد ، إذا كان تابعا ( لما ليس بتأكيد )<sup>(٦)</sup> كقوله تعالى :  
﴿ إِمَّا يَلْعَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾<sup>(٧)</sup> فإنه عطف على أحدهما ، وليس  
( لفظ )<sup>(٨)</sup> أحدهما تأكيدا ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه ، وفي قراءة<sup>(٩)</sup> ( إِمَّا  
يَلْعَنَّ )<sup>(٧)</sup> هو بدل ، لكونه معطوفا على البذل .

(١) البيت مجهول لا يعرف قائله ( الإنصاف ٤٥٦ ) .

(٢) هذا البيت في العقد الفريد ٤٦٠/٣ ، وفي المقرب ٢٤٠/١ ، وفي المجمع ١٢٣/٢ ، ١٢٤ ، وفي الدرر ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ، وفي الخزنة ١٦٨/٥ .

اللغة : الذلفاء : يحتمل أنه اسم امرأة ، ويحتمل أنه مؤنث أذلف من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة .  
روي البيت في النسخ التي بين يدي : « أجمعا » ولكنه في بعض المراجع يروى أكتع ، والأكتع التام .  
الشاهد : استدلل به الكوفيون على جواز تأكيد النكرة المؤقتة المعلومية المقدار .  
قال البغدادي ١٦٨/٥ : وفيه شاهد آخر ، وهو التأكيد بأكتع غير مسبوق بأجمع .

(٣) سبق تخريجه صفحة ١٢٣ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٤) قائله مسافع بن حذيفة العبسي ، وهو شاعر فارس من شعراء الجاهلية ( الخزنة ١٧٣/٥ ) .

(٥) البيت في شرح الكافية الشافية ١١٧٦ ، وفي الخزنة ١٧١/٥ ، وفي الحماسة بتحقيق العسيلان ٤٩٢/١ .  
اللغة : أولاك : لغة في أولئك ، بنو خير وشر : ملازمون لفعل الخير والشر مع الأصدقاء والأعداء ، ألم : نزل وعرض .  
الشاهد قوله : كليهما فإن حملة على البذل عند البصريين والكوفيين أولى من التوكيد ؛ لأن خيرا وشرًا ليسا بمؤقتين .

ووجه ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١١٧٦ بأنه محمول على نية الألف واللام في خير وشر .

(٦) تكلمة من ص وط .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَلْعَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ وَلَا تُنْهَرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ الإسراء ٢٣ .

(٨) في ت : لفظة .

(٩) قرأ حمزة والكسائي وخلف ( يلعان ) بألف مطولة بعد الغين وكسر نون التشية . وقرأ الباقون =

وقد يحذف المؤكّد ، وأكثر ذلك في الصلة ، كقولك : جاءني الذي ضربت نفسه ، أي ضربته نفسه ، وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلّهم أجمعين ، وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة أعطيت كلّهم أجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدأ<sup>(١)</sup> من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه من الصفة ( وخبر المبتدأ )<sup>(٢)</sup> ومن الصفة أولى منه في خبر المبتدأ .

وبعضهم منع من حذف المؤكّد<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل ، فتنافيا .

وقال هشام : إذا عطفت على شيء لم تحتج إلى تأكيده<sup>(٤)</sup> .

ولعله نظر إلى أن العطف عليه دالٌّ على أنك لم تغلط فيه .

والأولى الجواز ، نحو ضَرَبَ زيدٌ زيدٌ وعمرو ؛ لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب إلى زيد ، أو ربما غلطت في ذكر زيد ، وأردت ضرب بكرٍّ ، وعطفت بناء على أن المذكور بكرٌّ .

قوله : وإذا أُكِّدَ المرفوع المتصل بالنفس والعين أُكِّدَ بمنفصل نحو ضربت أنت نفسك .

قد مضى شرحه في باب العطف<sup>(٥)</sup> .

---

= بغير ألف وفتح النون على التوكيد ( النشر ١٥٠/٣ - ١٥١ ) .

(١) صفحة ٢٧٢ .

(٢) في ط : وكونه .

(٣) نسبه ابن جني في الخصائص ٣٧٨/٢ إلى الأخفش وقال : إنه لم يُجزْ توكيد الهاء المحذوفة من الصلة ، نحو الذي ضربت نفسه زيد . وقال ابن مالك في التسهيل ١٦٥ : ولا يحذف المؤكّد ويقام المؤكّد مقامه على الأصح . وقال ابن عقيل في شرح التسهيل ( المساعد ) ٣٩٢/٢ إنه مذهب الأخفش والفارسي وتعلب وغيرهم ونسبه ابن هشام في المغني إليهم ثم قال صفحة ٧٩٣ : إن هؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضا فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد وأتاني أخوه أنفُسُهما كيف ينطق بالتوكيد ، فأجابته بأنه يرفع ؛ فديرهما صاحباي أنفُسُهما وينصب بتقدير أعنيهما أنفُسُهما .

(٤) لم أر أحدا نسبه إليه قبل الرضي ، وانظر حاشية ياسين ١٢١/١ فقد سبه إليه أيضا .

(٥) صفحة ١٠٢٦ وما بعدها .

قوله : وأكسع وأخواه أتباع لأجمع ، ولا تتقدم ، وذكرها دونه ضعيف<sup>(١)</sup> .

اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التأكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ، ثم الكل ، ثم أجمعين ، ثم أخواته من أكتعين إلى أبتعين .

( أما تقديم النفس على الكل ؛ فلأن الإحاطة صفة للنفس ومعنى فيها ، فتقديم النفس على صفتها أولى )<sup>(٢)</sup> .

وأما تقديم النفس على العين ؛ فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ، ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة ، كالوجه في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> أي ذاته<sup>(٤)</sup> .

وأما تقديم الكل على أجمع فلكونه جامدا ، وإتباع المشتق للجامد أولى ، ولا سيما ( إذا كان المشتق على وزن الصفة ، وهو أفعل ، وأيضا )<sup>(٥)</sup> ( فإن )<sup>(٦)</sup> كلاً قد يقع مبتدأ دون أجمع ، فإنه لا يقع إلا تأكيدا .

وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدل على معنى الجمعية المرادة من جميعها .  
وأما تقديم أكتع - في الصحيح - على أخويه فلكونه أظهر في إفادة معنى الجمع منهما ؛ لأنه من قولهم : حول كتيع ، أي تأم ، ( وهذا )<sup>(٧)</sup> المعنى خاف فيهما .

وإن لم تقصد الجمع بين هذه الألفاظ فلك الاقتصار على أيها شئت ، ومن النفس إلى أجمع لا يلزم أن يكون الأخير تابعا للمقدم ، بل لك أن تذكر العين من دون النفس ، ( والكل من دون العين )<sup>(٨)</sup> وأجمع ومتصرفاته وأخواته من دون كل .

(١) ساقط من ص .

(٢) في ط : أما تقديم النفس والعين على الكل .. إلخ ، ثم علل للنفس ولم يعلل للعين .

(٣) من الآية ٨٨ سورة القصص .

(٤) تفسير الوجه بالذات من تأويلات المعتزلة ، انظر الكشف ١٩٤/٣ ، والفتاوى لابن تيمية ٩٨/٥ .

(٥) ساقط من ص .

(٦) في ط : أن .

(٧) في ط : هذا .

(٨) ساقط من ص وط .



وأما أكتع وأخواته فالبصريون - على ما حكى الأندلسي عنهم<sup>(١)</sup> - جعلوا النهاية أبصع ومتصرفاته ، ولم يذكروا أبتع ومتصرفاته . قال : وهذا يدل على قِلَّتِهِ<sup>(٢)</sup> .  
 والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواته فقالوا : أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبتع<sup>(٣)</sup> .  
 وكذا ذكر الجزولي<sup>(٤)</sup> .  
 والزحشرقي قدم أبتع على أبصع<sup>(٥)</sup> ، وتبعه المصنف<sup>(٦)</sup> ، ولا أدري ما صحته .  
 والمشهور أبصع بالصاد المهملة ، وقيل بالضاد المعجمة .  
 والمشهور أنك إذا أردت ذكر أخوات أجمع وجب الابتداء بأجمع ، ثم تحيء بأخواته على هذا الترتيب : أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبتع .  
 ولا خلاف أنه لا يجوز تأخير أجمع عن إحدى أخواته .  
 وقال ابن كيسان : تبدأ ( بأيهن )<sup>(٧)</sup> شئت بعد أجمع<sup>(٨)</sup> .  
 والقول الثالث : أنه يجوز حذف أجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية<sup>(٩)</sup> .

والقول الرابع : جواز حذف أجمع ، مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض ، وسُمِعَ جاءني القوم أكتعون ، وسمع أيضا أجمع أبصع ، وجُمِعَ بصع ، وأيضا جمع بتع ، وأيضا جُمِعَ بصع بتع<sup>(٩)</sup> .

(١) نقل هذا الكلام الأندلسي في المباحث الكاملية ٣٩٢/٢ - ٣٩٣ عن الشلوين ، وكان يتحدث عن أبتع ، وقال في آخر الكلام : إلا أن البصريين بمجملتهم لا يحفظونه فدل على قلته وأن النهاية عند غيره : أبصع .  
 (٢) ونقله الأندلسي عن الشلوين في المباحث الكاملية ٣٩٢/٢ .  
 (٣) في المقدمة الجزولية ق ٥ : وللواحد المذكر منها : كله إلى أبتع .  
 أقول : ذكر الأندلسي أن الذي بينهما : أجمع ، أكتع ، أبصع ( المباحث الكاملية ٣٩٠/٢ ) .  
 (٤) في المفصل بشرح ابن يعيش ٤٦/٣ وأكتعون ، وأبتعون ، وأبصعون إبتاعات ، لأجمعون .. إلخ .  
 (٥) عند ذكره لها في متن الكافية عد أبتع ، قبل أبصع انظر صفحة ١٠٥٥ .  
 وفي إيضاحه للمفصل ٤٣٧/١ : وتقول أجمع ، أكتع ، أبصع ، جمعاء ، كتعاء ، بتعاء ، بصعاء ، أجمعون ، أكتعون ، أبتعون ، أبصعون ، جُمِعَ كتع ، بتع ، بصع .  
 (٦) في ط : بأيهن .  
 (٧) نسبه إليه الزحشرقي وابن يعيش في المفصل بشرح ابن يعيش ٤٦/٣ .

(٨) و(٩) انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٤٦/٣ ، دون نسبة فيهما أيضا ، وطُيَسَ في ص من قوله : وإن لم تقصد الجمع في الصفحة السابقة إلى قوله : الثلاثة الباقية .

ولا خلاف أنك إذا أردت ذكر ، النفس والعين والكل وأجمع معاً وجب الترتيب المذكور .

قال ابن برهان : إذا قلت : جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون ، فكلهم تأكيد للقوم ، وأجمعون تأكيد لكلهم ، وكذا البواقي كل واحد تأكيد لما قبله<sup>(١)</sup> .

وقال غيره : ( الصحيح )<sup>(٢)</sup> أن كلها تأكيد للمؤكد الأول كالصفات المتتالية<sup>(٣)</sup> .  
( وقال )<sup>(٤)</sup> الميرد والزجاج : في قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> إن كلهم دال على الإحاطة ، وأجمعون دال على أن السجود منهم في حالة واحدة<sup>(٦)</sup> .

وليس بشيء ، لأنك إذا قلت : جاءني القوم أجمعون فمعناه الشمول والإحاطة اتفاقاً منهم ، لا اجتماعهم في وقت واحد ، فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم ، وكأنهما كرها ترادف لفظين بمعنى واحد ، وأي محذور في ذلك مع قصد المبالغة ؟

(١) سبق تخريج رأيه صفحة ١٠٦١ ، وانظر شرحه للمع ٢٢٧ .

(٢) في ت وجد وص : بل .

(٣) انظر شرح ابن يعيش للمفصل ٤٦/٣ .

(٤) في ت : وقول .

(٥) الحجر ٣٠ وص ٧٣ .

(٦) في معاني القرآن للزجاج ق ١٣١ ب وقوله : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ قال سيبويه والخليل : أجمعون تأكيد بعد تأكيد ، وقال محمد بن يزيد : المعنى يدل على اجتماعهم في السجود ، المعنى فسجدوا هم في حال واحدة . وقول سيبويه والخليل أجود ؛ لأن أجمعين معرفة فلا يكون حالا .

أقول : هذا عكس ما نقل الرضي عن الزجاج .

## البدل

قوله : البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع .

قوله : مقصود بما نسب إلى المتبوع .

يُخْرِجُ التَّأَكِيدَ وَالْوَصْفَ وَعَطَفَ الْبَيَانِ كَمَا قَالَ (١) :

قوله : دونه .

يُخْرِجُ عَطَفَ النَّسَقِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُنَاكَ التَّابِعَ وَالْمَتَّبِعُ مَعًا ، وَالْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ مِنَ الْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ مِنْهُ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ .

هَذَا ( قَوْلُهُ ) (٢) ، وَلَا يَطْرُدُ مَا قَالَهُ فِي نَحْوِ جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو ( فَإِنْ ) (٣) الْمَقْصُودُ هُوَ الثَّانِي ، دُونَ الْأَوَّلِ ، مَعَ أَنَّهُ عَطَفَ نَسَقًا .

أَقُولُ : وَأَنَا إِلَى الْآنَ لَمْ يَظْهَرْ لِي فَرْقٌ جَلِيٌّ بَيْنَ بَدَلِ الْكَلِّ ( مِنْ الْكَلِّ ) (٤) وَبَيْنَ عَطَفِ الْبَيَانِ ، بَلْ ( مَا أَرَى ) (٥) عَطَفَ الْبَيَانِ إِلَّا الْبَدَلَ (٦) - كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ

---

(١) يعني ابن الحاجب ، قال في شرحه لكافيته ٦٢ : قوله : مقصود بما نسب إلى المتبوع : يخرج التوابع كلها إلا المعطوف .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ط : قال : والصواب ما أثبتته .

(٤) تكملة من ط ، وذكر البطلوسي أن أبا القاسم الزجاجي قال : وإنما قلنا البعض والكُل مجازاً ، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة ، وهو في الحقيقة غير جائز ، وأجود من هذه العبارة : ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه . قال البطلوسي : هذا الاعتذار يحتل وجهين : أحدهما أنه اعتذار من إدخاله الألف واللام على بعض وكل ، وهما يقتدران تقدير المعارف ، لأنهما مضافان في المعنى وإن لم يضافا في اللفظ . والوجه الثاني أن بدل البعض من الكل ينقسم إلى قسمين : أحدهما داخل في بدل البيان - وهو أن يكون جزءاً مما قبله نحو ضربت زيدا رأسه ، والثاني داخل في بدل الغلط - وهو أن يكون الثاني ليس جزءاً مما قبله نحو : ضربت زيدا رأس عمرو . فإذا قال : ويبدل البعض من الكل أوهم أن المقصود القسمان ( إصلاح الخلل ٩٦ - ٩٨ بتصرف ) .

(٥) في ط : لا أرى ، وفي ص : لم أر .

(٦) لم يعد الزجاجي عطف البيان من التوابع ، ورد عليه البطلوسي في إصلاح الخلل ٦٧ - ٧٦ . فقال ما =

سيبويه - فإنه لم يذكر عطف البيان<sup>(١)</sup>، بل قال : أما بدل المعرفة من النكرة فنحو  
مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك فأبدل مكانه  
ما هو أعرف منه ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ

= ملخصه : هذا الكلام مختل ، لأن عطف البيان له مواضع يشارك فيها النعت ، ومواضع يشارك فيها البدل . ومواضع  
ينفرد بها ، ومن أجل هذه المواضع التي ينفرد بها احتيج إليه .

قال : أما المواضع التي ينفرد بها عطف البيان ومن أجلها احتيج إليه فهي ثلاثة : باب النداء نحو يا أختانا زيدًا ،  
والمبهمات نحو مررت بهذا الرجل ، والنحوين يتسامحون في هذا فيسمونه نعتًا ، وهو في الحقيقة عطف بيان وباب  
اسم الفاعل نحو هذا الضارب الرجل زيد فزيد عطف بيان ولا يصح أن يكون بدلا ، لأنه لا يصح أن يحل محل المبدل  
منه لخلوه من أل .

ثم قال : النعت والبدل ينفصلان من تسعة أوجه ثم ذكرها .

ثم قال وأما النعت وعطف البيان فإنهما ينفصلان من خمسة أوجه :

(١) أن النعت يكون بالصفات المشتقة أو المؤول بها ، وعطف البيان بالجوامد .

(٢) أن النعت يكون بالمعارف والتكرات وعطف البيان لا يكون عند البصريين إلا بالمعارف .

(٣) أن النعت يكون بما هو للمنعوت وبما هو لسببه وعطف البيان هو المعطوف عليه بعينه .

(٤) أن النعت تسد مسدَّه الجمل والظروف والمجرورات وليس كذلك عطف البيان .

(٥) أن النعت جزء المنعوت وعطف البيان عين المعطوف .

والبدل ينفصل عن عطف البيان من أربعة أوجه :

(١) البدل قد يكون عين المبدل أو جزءه أو مشتقًا عليه أو حدثًا من أحداثه وعطف البيان هو عين المعطوف  
عليه أبدا .

(٢) البدل يكون بالمعارف والتكرات والمظهر والمضمر وعطف البيان لا يكون إلا بالأسماء المعارف الظاهرة عند  
البصريين .

(٣) البدل يقدر معه إعادة العامل ، ولا يقدر مع عطف البيان .

(٤) البدل يجيء منه ما يجري مجرى الغلط ؛ ولا يجيء ذلك في عطف البيان .

(١) ردد سيبويه في مواضع من كتابه ذكر أمثلة لعطف البيان دون كلمة البيان ، قال في الكتاب ٣٠٤/١ قلت :  
أرأيت قول العرب يا أختانا زيدًا أقبل ، قال : عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبًا مثله .

وقال بعد ذكر بيت رؤبة : لقائل يا نصر نصرنا نصرنا ٣٠٥/١ وأما قول رؤبة ، فعلى أنه جعل نصرنا عطف البيان  
ونصبه .

وقال ٣٠٧/١ وقال الخليل رحمه الله : إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفًا عليه ،  
فلننت فيه بالخيار : إن شئت رفعت وإن شئت نصبت ، وذلك قولك : يا هذا زيد .

وقال ٣٠٨/١ فإذا قلت : يا هذا الرجل فأردت أن تعطف ذا الحجة على هذا جاز فيه النصب ، ولا يجوز ذلك  
في أي ، لأنه لا تعطف عليه الأسماء ، ألا ترى أنك لا تقول : يا أيها ذا الحجة .

أقول : هذا فيه كفاية لاستقلال عطف البيان عند سيبويه .

الله<sup>(١)</sup> قال : ومن البدل - أيضا - قولك : مررت بقوم عبد الله ، وزيد وخالد ،  
والرفع جيد ، أي هم عبد الله وزيد وخالد<sup>(٢)</sup> . قال<sup>(٣)</sup> :

٣٦٥ - يا مئى إن تفقدي قوماً ولدتهم أو تُخلّسهم فإن الدهر خَلاسُ  
عمرو وعبد مناف والذي عهدت بيطن عرعر آبي الظلم عباس<sup>(٤)</sup>

قالوا<sup>(٥)</sup> : الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه ، بخلاف عطف  
البيان فإنه بيان ، والبيان فرغ المبيّن ( ولولا المبيّن لم يأت به )<sup>(٦)</sup> فيكون المقصود هو  
الأول .

والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ، ولا في سائر  
الأبدال إلا الغلط ، فإن كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر .

وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ، ولا بد أن يكون  
في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يُذكر ، كما يذكر في كل واحد من الثلاثة ، صونا لكلام  
الفصحاء عن اللغو ، ولا سيما كلامه تعالى ، وكلام نبيه ﷺ ، فادعاء كونه غير  
مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر ، واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه  
لأجلها ، دعوى خلاف الظاهر .

(١) الشورى ٥٢ - ٥٣ .

(٢) الكتاب ٢٢٤/١ - ٢٢٥ .

(٣) اختلف في نسبة البيتين فقبل قائلهما : أبو ذؤيب الهذلي ، وقبل أمية بن أبي عائذ ، وقبل مالك بن خالد الحناعي  
وقيل عبد مناف بن ريع ، وقيل صخر الغي ، وقيل الفضل بن عباس بن عقبة بن أبي لهب وقيل لأبي زيد الطائي  
( انظر الخزانة ١٧٨/٥ - ١٧٩ ) .

(٤) البيتان في ديوان الهذليين ١/٣ منسوبان إلى مالك بن خالد الحناعي ، وكذا في الكتاب ٢٢٥/١ ، وفي الخزانة  
١٧٤/٥ .

اللغة : تخلّسهم : يؤخذون منك بغتة . عباس : العباس بن عبد المطلب ولذا يروى البيت في ديوان الهذليين :  
بيطن مكة .

الشاهد قوله : قوما ... عمرو وعبد مناف .. حيث رفع البدل وهو عمرو وعبد مناف وعباس على القطع ، كما  
أورده سيبويه على أن الرفع فيه جيد .

(٥) يعني النحاة الذين يعملون عطف البيان غير البدل .

(٦) ساقط من ص وط .

ثم نقول في بدل الكل : إن الفائدة في ذكرهما معا أحد ثلاثة أشياء - بالاستقراء - :  
 إما كون الأول أشهر والثاني متصفا بصفة نحو يزيد رجل صالح .  
 أو كون أولهما متصفا بصفة ، والثاني أشهر نحو بالعالم زيد ، ورجل صالح زيد .  
 وقد يكون الثاني مجرد التفسير بعد الإبهام ، مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني ، وذلك لأن للإبهام أولاً ثم التفسير ثانياً وقعاً وتأثيراً في النفس ليس للإتيان بالمفسر أولاً ، وذلك في نحو برجل زيد ، فإن الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد ، مع زيادة التعريف ، لكن الغرض ما ذكرنا .

ولا يجوز العكس نحو يزيد رجل ، إذ لا فائدة في الإبهام بعد التفسير .  
 ثم يستمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضعاً للأول ، وذلك إما بأن يكون لشيء واحد اسمان هو بأحدهما أشهر من الآخر ، وإن لم يكن أخص منه نحو قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر<sup>(١)</sup> (٣٥٨)

فإن ابن الخطاب ( رضي الله تعالى عنه )<sup>(٢)</sup> كان بعمر أشهر منه بأبي حفص ، ولو فرضنا أنه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته أبو حفص إلا إياه .

وإما أن يكون اسمان ( يطلقان )<sup>(٣)</sup> على ذات ، ثانيهما جامد ، وهو بعض أفراد الأول - سواء كان أشهر من الأول لو أُفرد أولاً - كما إذا كان لك خمسة إخوة اسم أحدهم زيد ، وهناك خمسة رجال مسمين يزيد أحدهم أخوك ، فإذا ( قيل )<sup>(٤)</sup> جاءني أخوك زيد ، فزيد أحد أفراد « أخيك » أي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ أخيك ، وكذا إن عكس فقيل : جاءني زيد أخوك فأخوك واحد من جملة من يطلق عليهم ( اسم )<sup>(٥)</sup> زيد ، فالثاني في الصورتين أخص من الأول عند الاقتران ، أما عند

(١) سبق تخريجه صفحة ١٠٥٥ .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) في ت و ط : مطلقان ، وفي ج : ينطلقان ، ولعل الأصوب ما أثبتته ، ول « مطلقان » وجه وهو أن يعرب « يكون » تاما .

(٤) في ت : قلت .

(٥) ساقطة من ط .

الانفراد فأحدهما مساوٍ للآخر في الشهرة ؛ لأن كل واحد منهما يطلق على خمسة .  
والأغلب أن يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الأول لاستقل الثاني ولم يحتاج إلى  
متبوع قبله في المعنى ، فإن لم يكن جامدا كقوله <sup>(١)</sup> :

٣٦٦ - فَلَا وَأَيُّكَ خَيْرٌ مِنْكَ إِنِّي لِيُوْذِيْنِي التَّحْمَحُمُ وَالصَّهِيْلُ <sup>(٢)</sup>  
قُدِّرَ الموصوفُ أي فلا وأيُّك رجلٌ خيرٌ منك ، بخلاف الصفة ، فإنك لو حذفت  
الأول في جاءني زيدَ العالمُ لاحتاجَ الثاني إلى مقدَّر قبله ؛ لأن الوصف لا بدُّ له من  
موصوف فلذا قيل : إن الثاني في نحو :

العائذاتِ الطيرِ <sup>(٣)</sup> (٣٤٧)

بدلٌ ، وفي الطيرِ العائذاتِ صفةٌ ، وبخلاف التأكيد ، فإنه - وإن كان جامدا - لكن  
كونَ معناه مفهوما من المتبوع لو سَكِتَ عليه منع من اعتباره مستقلا .  
ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع كما احتاج الوصف ، ولم  
يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلا - لفظا - أي صالحا  
لأن يقوم مقام المتبوع ، ولما كان إعرابه ( بتبعية الأول ) <sup>(٤)</sup> جاز أن يُعْتَبَرَ غيرَ مستقل  
أخرى ، فالأول نحو يا زيدُ أخُ ، ويا أخانا زيدُ - مبنين - والثاني يا غلامُ بشرٌ وبشرا -

---

(١) قائله شُمير بن الحارث الضبِّي ونسب البغدادي في الخزنة ١٨٢/٥ إلى أبي زيد أنه ضبطه هكذا ، وأن الأخفش  
قال فيما كتبه عليه : الذي في حفظي سمير ، وكذا ضبطه الصاغاني في العباب ، وقال : وهو شاعر جاهلي .

(٢) البيت في نوادر أبي زيد ١٢٤ ، وفي المقرب ٢٤٥/١ ، وفي الخزنة ١٧٩/٥ ، ١٨٤ .

اللغة : التحمحم : صوت الفرس إذا طلب العلف ، والصهيل : صوت الفرس مطلقا .

الشاهد : وقوعُ البدل هنا ، وهو قوله « خير » مشتقا والأغلب وقوعه جامدا حتى لو حذفت الأول استقل  
الثاني ، والمشتق يقدر له موصوف جامد . ويروى خير بالرفع قال الأخفش - كما نقل البغدادي ١٧٩/٥ فكانه قال :  
وهو خيرٌ منك .

(٣) جزء من قول النابغة :

والمؤمنِ العائذاتِ الطيرِ يرقُبُها ركبَانُ مكة بين الغيَلِ فالسُّدِ

وقد سبق تخريجه صفحة ١٠١٤ وذكره هنا على أن الطير بدل من العائذات ، لكون الثاني جامدا ، ولو عكس  
الأمر لكان العائذات صفة .

(٤) في ص : بتبعيته للأول .

معربا بالوجهين - ويا أخانا زيّدا - بالنصب - وكذا قوله<sup>(١)</sup> :

أنا ابنُ التاركِ البكرِّي بشرٍ<sup>(١)</sup> ..... (٢٩٩)

بالجر ، وكذا المنسوق يجوزُ جعله مستقلا ، نحو يا زيد وعمرو ، وغير مستقل نحو  
يا زيد والحارث . للعلة المذكورة بعينها .

وإنما لم يجر يا زيد وعمرا ، ولا يا زيد وعمرو - بالتنوين - كما جاز يا غلام بشرٍ  
وبشرا في البدل ، لأن العاطف كحرف النداء ، والمعطوف صالحٌ لمباشرته له .

والفائدة في بدل البعض والاشتغال البيانُ بعد الإجمال ، والتفسير بعد الإبهام ، لما فيه  
من التأثير في النفس ؛ وذلك أن المتكلم يحقق بالثاني ( معنى بعد )<sup>(٢)</sup> التجوز والمسامحة  
في ( الأول )<sup>(٣)</sup> تقول : أكلت الرغيف ثلثه ، فتقصد بالرغيف ( ثلث )<sup>(٤)</sup> الرغيف ،  
ثم تبين ذلك بقولك : ( ثلثه )<sup>(٥)</sup> ، ( وكذلك )<sup>(٦)</sup> بدل الاشتغال ، فإن الأول فيه يجب  
أن يكون بحيث يجوزُ أن يطلق ويراد به الثاني ، نحو أعجبني زيدٌ علمه ، وسلبَ زيد  
ثوبه ، فإنك قد تقول : أعجبني زيدٌ إذا أعجبك علمه ، وسلبَ زيدٌ إذا سلب ثوبه ،  
على حذف المضاف ، ولا يجوزُ أن تقول ضربت زيّدا وقد ضربت غلامه .

وقال سيبويه في قولهم : رأيت قومك أكثرهم ، وصرفت وجوهها ( أولها )<sup>(٧)</sup> :  
إنك أردت أكثر قومك ، وصرفت وجوه أولها ، ولكنك ثبيت الاسم توكيدا<sup>(٨)</sup> ،  
كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾<sup>(٩)</sup> .

(١) سبق تخريجه صفحة ٩١١ وقد أنشده هنا لبيان أن البدل يجوزُ أن يعدّ مرة مستقلا لفظا ، وأخرى غير مستقل  
كهذا البيت على جر بشر .

ونحو هذا البيت يُعْتَدُّ به من يرى الفصل بين البدل وعطف البيان ، وذلك أنهم يقولون إن البدل - دائما - على  
نية الاستقلال ، ولو كان هذا البيت على نية الاستقلال لما جاز إضافة ما فيه « ال » إلى المجرد منها .

(٢) في ج و ص : معنى ، وفي ط : بعد ، ولعل الأفضل ما أثبتته .

(٣) في ط : بالأول .

(٤) في ط : ثلاث ، والصواب ما أثبتته .

(٥) في ط : ثلاثة ، والصواب ما أثبتته .

(٦) في ط : وكذا .

(٧) في ص : أولها وآخرها .

(٨) الكتاب ٨٠/١ - ٨١ .

(٩) الحجر ٣٠ ، وص ٧٣ .



وهذا الذي قاله قريبٌ ، إلا أنه بالتفسير بعد الإبهام أشبه .  
قالوا<sup>(١)</sup> : والفرق الآخر أن البدل في حكم تكرير العامل .  
ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهراً ، فبأي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه .

ولنا أن ندعي ذلك فيما سمّوه عطف البيان ، مع التسليم في البدل .  
وفرّقوا أيضاً بينهما ( بعدم )<sup>(٢)</sup> وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفاً  
( وتنكيراً )<sup>(٣)</sup> بخلاف عطف البيان .

والجواب : تجويز التخالف في المسمى عطف بيان - أيضاً - .  
( هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي )<sup>(٤)</sup> .

قوله : وهو بدل الكل ، وبدل البعض ، وبدل الاشتغال ، وبدل الغلط ، فالأول مدلوله مدلول الأول ، والثاني جزؤه ، والثالث بينه وبينه ملاسمة بغيرهما ، والرابع أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره .

قوله : فالأول مدلوله مدلول الأول .  
فيه تسامحٌ ، إذ مدلول قولك : أخيك في يزيد أخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيداً ، وأخوك ( يدل )<sup>(٥)</sup> على أخوة المخاطب ، ولم يكن ( يدل )<sup>(٥)</sup> عليها زيد ، لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة ، ( وإن كان أحدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر )<sup>(٦)</sup> .

قوله : والثاني ، جزؤه .  
أي بدل البعض جزء الأول ، نحو كسرت زيدا يده .

---

(١) يعني النحاة الذين يرون اختلاف عطف البيان عن البدل .

(٢) في ط : يقد .

(٣) في ط : وتنكير .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ط : بدل ، والصواب ما أثبتته .

(٦) ساقط من ج .

قوله : والثالث بينه وبينه ملاسمة بغيرهما .

أي بين الأول والثاني ملاسمة بغير الكلية ( والبعضية )<sup>(١)</sup> والجزئية ، وهذا الإطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط ، نحو جاءني زيدٌ غلامه أو جماره ، ولقيت زيدا أخاه ، ولاشك في كونهما من بدل الغلط .

وإنما قيل لهذا البدل الاشتمال قال ابن جعفر : لاشتمال المتبوع على التابع ، لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من ( حيث )<sup>(٢)</sup> كونه دالا عليه إجمالا ، ( ومقتضيا )<sup>(٣)</sup> له بوجه ما ، بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة إلى ذكر ثانٍ منتظرة له ، فيجيء الثاني ملخصا لما أجمل في الأول مبيئا له<sup>(٤)</sup> .

وقال المبرّد - والقولان متقاربان - سُمي بدل الاشتمال ؛ لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم<sup>(٥)</sup> .

لأن ( الإعجاب )<sup>(٦)</sup> في قولك أعجبنني زيدٌ حسنه - وهو مسند إلى زيد - لا يُكتفى به من جهة المعنى ؛ لأنه ( لم )<sup>(٧)</sup> يعجبك للحميه ودميه ، بل لمعنى فيه ، وكذا سلب زيدٌ ظاهرٌ في أنه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه ، وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾<sup>(٨)</sup> غير مفيد ، إلا أن يكون لحكم من ( أحكامه )<sup>(٩)</sup> غير معين ، وكذا ، لعن أصحاب الأخدود ، مطلقا غير مفيد ؛ إلا لفعلهم بذلك الأخدود ما استحقوا به اللعن<sup>(١٠)</sup> ، بخلاف ضربت زيدا عبده فإنه بدل

(١) ساقطة من ج و ص و ط : والحقيقة أن « الجزئية » تغني عنها .

(٢) في ط : حديث .

(٣) في ط : مقتضيا .

(٤) قال ابن جعفر في شرح المقدمة الجزولية لوحة ٣٠٧ : ومنه قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ﴾ أبدل

النار من الأخدود لاشتماله عليها لا بإحاطته بها ، واحتوائه عليها ، بل لكونها من مقتضياته ومتعلقاته في الجملة .

(٥) في المقتضب ٢٧/١ : وقد يجوز أن يبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناه ، لأنه يقصد قصد الثاني ،

نحو قولك : سلب زيد ثوبه ؛ لأن معنى سلب أخذ ثوبه ، فأبدل منه لدخوله في المعنى .

(٦) في ط : إعجاب .

(٧) في ط : لا .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَاتِلٍ فِيهِ .. ﴾ الآية ٢١٧ البقرة .

(٩) في ص : أحكام .

(١٠) يعني في قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ . النَّارِ ذَاتِ الْوُجُودِ ﴾ ٤٠٥ هـ .

الغلط ؛ لأن ( ضربت زيدا )<sup>(١)</sup> مفيدٌ غير محتاجٍ إلى شيء آخر .

ولا تقول في بدل الاشتمال ، نحو قَتَلَ الأميرُ سيفه ، وبنى الوزير وكلاؤه ؛ لأن شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد هو من المبدل منه معينا ، بل تبقى النفس مع ذكر الأول متوقفةً على البيان للإجمال الذي فيه ، وهذا الأول غير مجمل ، إذ يستفاد عرفاً من قولك : قتل الأمير أن القاتل سيفه وكذا في أمثاله ، فلا يجوز مثل هذا الإبدال مطلقاً .

ودليل حصر الإبدال في الأربعة أنه ، لا يخلو مدلول الثاني من أن يكون مدلول الأول أو لا ، والأول بدل الكل ، والثاني إما أن يكون الثاني فيه بعض الأول أو لا ، الأول بدل البعض ، والثاني إما أن يكون فيه الفعل المسند ( إلى )<sup>(٢)</sup> المبدل منه مشتملاً على الثاني - أي متقاضياً له بوجه ما - أو لا ، الأول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط .

وهذا الذي يسمّى بدل الغلط على ثلاثة أقسام :

إما بدءاً ، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمّد ، ثم توهم أنك غلطٌ لكون الثاني أجنبياً ، وهذا يعتمدُ الشعراء كثيراً للمبالغة ، والتفنن في الفصاحة ، وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى ( الأعلى )<sup>(٣)</sup> كقولك ( هندٌ نجمٌ بدرٌ )<sup>(٤)</sup> ، كأنك - وإن كنت معتمداً لذكر ( النجم )<sup>(٥)</sup> - تُغلطُ نفسك ، وترى أنك لم تقصد في الأول إلا تشبيهاً بالبدر ، وكذا قولك : بدر شمس .

وإما غلط ( صريح )<sup>(٦)</sup> محقق ، إذا أردت - مثلاً - أن تقول : جاءني حمارٌ ، فسبقك لسائك إلى رجل ، ثم تداركت الغلط ، فقلت حمارٌ .

وإما نسيان ، وهو أن ( تعتمد )<sup>(٧)</sup> ذكر ما هو غلطٌ ، ولا يسبقك لسائك إلى ذكره ، لكن تنسى المقصود ، ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود .

(١) في ط : ضرب زيد .

(٢) في ت و ص : أو .

(٣) في ط : على .

(٤) في ط : هند نجم بدر شمس .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في ج : صرّف .

(٧) في ط : يعتمد .

ولا يجيء الغلط الصرف ، ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء ، ( ولا )<sup>(١)</sup> يصدر عن رَوِيَّة وفطانة ، فلا يكون في شعر أصلاً<sup>(٢)</sup> ، وإن وقع في كلام فحقه ( الإضراب )<sup>(٣)</sup> عن الأول ( المغلوط )<sup>(٤)</sup> فيه بَيِّن .

ومعنى بدل الغلط : البديل الذي كان سبب الإتيان به الغلط في ذكر المبدل منه ، لا أن يكون البديل هو الغلط .

وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الأفراد والتثنية والجمع والتأنيث<sup>(٥)</sup> فقط ، لا في التعريف والتذكير ، وأما الأبدال الأخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الأفراد والتذكير وفروعهما أيضاً .

قوله : ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين ، وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت ، مثل قوله تعالى : ﴿ بِالتَّائِبَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾<sup>(٦)</sup> .

اعلم أن البديل والمبدل منه في الأبدال الأربعة يقعان معرفتين ونكرتين ، والأول

(١) في ص وط : وما .

(٢) قال ابن السِّيد البطليوسي في إصلاح الخلل ٩٨ وما بعدها : قال أبو القاسم : والبديل الرابع بدل الغلط ، ولا يجري مثله في القرآن ، ولا في كلام فصيح ..

قال المفسر : هذا الذي قاله أبو القاسم قد قاله غيره ، وكأنه اتفاق من النحويين فأما قولهم : إنه لم يقع في القرآن فصيح لا اعتراض فيه ، وأما قولهم : إنه لم يجيء في شعر ، ولا في كلام فصيح فقد تأملته فرأيت غير صحيح ، ووجدت الغلط ينقسم قسمين ... أحدهما يقع من غير أن يريده المتكلم ولكن يذهب إلى أن يقول شيئاً فيسبق لسأله إلى غيره . وقد يكون من عي المتكلم وغباوته .. ثم مثل له . والثاني : شيء يتعمده المتكلم ويقصده يريد بذلك المبالغة ، كقول القائل : هذا كوكب بل بدر بل شمس .. وهذا النوع كثير في الشعر فمنه قول زهير :

قف بالديار التي لم يعفها القدم      بلى وغيرها الأرواح والذيم

ونحو قول طرفة :

وفي الحى أحوى ينفذ المردشاد      مظهر سمنطى لؤلؤ وزرجد  
خذول تراعى ررباً بحميلة      تناول أطراف البرير وترتدي

(٣) في ط : الاضطراب .

(٤) في ص : المفلوط .

(٥) ليس في النسخ التي بين يدي كلمة : التذكير ، وقد استغنى عنها بالتأنيث ؛ لأنه إذا طابق في التأنيث فليس له قسيم إلا التذكير ، فسيطابق في التذكير أيضاً .

(٦) العلق ١٥ و ١٦ .

معرفة ، والثاني نكرة وعلى العكس ، والأربعة في الأربعة ستة عشر .

فأمثلة الكل من الكل يزيد أخيك ، برجل أخ لك ، يزيد أخ لك برجل أخيك .

أمثلة البعض يزيد رأسه ، برجل رأس له ، يزيد رأس له ، برجل رأسه .

أمثلة الاشتغال يزيد علمه برجل علم له ، يزيد علم له ، برجل علمه .

أمثلة الغلط : يزيد الحمار ، برجل حمار ، يزيد حمار ، برجل الحمار .

قوله : ( وإذا )<sup>(١)</sup> كان نكرة .

أي إذا كان نكرة مبدلة من معرفة ، فنعت تلك النكرة واجب ، وليس ذلك على الإطلاق ، بل ( هي )<sup>(٢)</sup> في بدل الكل من الكل .

وإن رويت « نكرة » بالنصب فالمعنى : وإذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة .

قال أبو علي في الحجة - وهو الحق - : يجوز ( ترك )<sup>(٣)</sup> وصف النكرة المبدلة من

المعرفة ، إذا استفيد من البذل ما ليس في المبدل منه ، كقوله تعالى : ﴿ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾<sup>(٤)</sup> إذا لم يجعل طوى اسم الوادي ، بل كان مثل حطم وختع ، من الطي ؛

لأنه قدس مرتين ، فكأنه طوي بالتقديس<sup>(٥)</sup> ، وقول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

٣٦٧ - إنا وجدنا بني جَلَانٍ كُلِّهِمْ كساعِدِ الضَّبِّ لَا طُولَ وَلَا قِصَرَ<sup>(٧)</sup>

أي لا ذي طول ولا ذي قصر ، وقوله :

(١) في ط : وإن ، والأفضل ما أثبتته حتى يطابق ما في متن الكافية .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) في ط : تركه ، أي ترك .

(٤) طه ١٢ قال تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاتَّخِذْ نَعْلَيْكَ إِثْكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ .

(٥) الجزء الذي فيه سورة طه من مخطوطة الحجة هو الخامس ، وهو غير موجود في الفيلم المصور بجامعة الملك سعود تحت رقم ٥٤٩ ف ، ولم أعثر عليه في غيرها .

(٦) لم أعتد إلى قائله .

(٧) البيت في الحيوان ١١٢/٦ وفيه : عَظَمَ مكان قصر ، وفي الخزانة ١٨٣/٥ .

بنو جَلَان : قبيلة من عَتَرَة بن أسد بن ربيعة بن نزار ، وهم رماة ، قال البغدادى ١٨٥/٥ : كساعِدِ الضَّبِّ : ذراع اليد ، والضرب ساعد جميع أفرادها على مقدار معين خلقة لا يزيد ساعد فرد على آخر ولا ينقص ، بخلاف سائر الحيوانات ، فإن بين ساعد أفرادها تفاوتاً في الطول والقصر بحسب الجثة .. يريد أن جَلَان متساوون في فضيلة رشق السهام ، لا يرتفع أحدهم على الآخر ولا ينحط عنه .

الشاهد قوله : كساعِدِ الضَّبِّ لا طول ولا قصر فإنه يجوز - عند أبي علي - ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البذل ، ما ليس في المبدل منه .

فلا وأبيك خير منك<sup>(١)</sup> ..... (٣٦٦)

فإن لم تعد النكرة إلا ما أفاده الأول لم يجز ؛ لأنه يكون إبهامًا بعد التفسير ، نحو بريد رجل ، وقد مر أنه لا فائدة فيه<sup>(٢)</sup> .

قوله : ويكونان ظاهرين ، ومضمّرين ، ومختلفين ، ولا يبدل ظاهر من مضمّر بدل الكل إلا من الغائب نحو ضربته زيدا .

هذه قسمة أخرى مستأنفة للإبدال ، وهي بهذا الاعتبار أيضا ستة عشر ، فهذه قسمة البدل ( باعتبار )<sup>(٣)</sup> ( الإضمار والإظهار )<sup>(٤)</sup> ، والأولى كانت باعتبار التعريف والتكثير .

فأمثلة الكل من الكل - وهما مظهران - بريد أخيك ، وإذا كانا مضمّرين فنحو ( قولك )<sup>(٥)</sup> لقيتهم إياهم - إذا تقدم لفظا الزيدين وأخوتك ، وكان الزيدون إخوة المخاطب - نحو جاءني الزيدون إخوتك .

والنحاة يوردون في هذا المقام نحو : زيد ضربته إياه ، وهو تأكيد لفظي لرجوعهما إلى شيء واحد<sup>(٦)</sup> .

وقد اتفقوا كلهم في مثل قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾<sup>(٧)</sup> أن أنت تأكيد ، وكذا في مررت بك أنت وبه هو ( فكذا )<sup>(٨)</sup> هذا .

---

= ونسب البغدادي في الخزانة ١٨٤/٤ - نقلا عن ابن جني في إعراب الحماسة - إلى البغداديين أنهم يقولون لا تبدل النكرة من المعرفة حتى يكونا من لفظ واحد نحو قوله تعالى : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ ورد ذلك أبو الحسن بهذا البيت ويقول :

فلا وأبيك خير منك .. إلخ

(١) سبق تخريجه صفحة ١٠٧٧ والشاهد فيه هنا قوله : أبيك خير منك حيث جاز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذ استُفيد من البدل ما ليس في المبدل منه .

(٢) صفحة ١٠٧٥ :

(٣) في ت : بإضمار .

(٤) في ط : الإظهار والإضمار .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) انظر الحديث عنه صفحة ١٠٥٨ تعليقة ١ .

(٧) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٨) في ط : كذلك .

والمضمر من المظهر نحو أخوك لقيت زيدًا إياه - بتقدير أن زيدًا أخوك - ولو رجع إياه إلى زيد - على ما يورده النحاة - لكان تأكيدًا لفظيًا أيضًا ؛ لأنه يكون كقولك : رأيت زيدًا زيدًا ، كما أن مررت بك أنت تكريرٌ لفظي عندهم - اتفاقًا - .

والمظهر من المضمر نحو أخوك لقيته زيدًا ، والأخ ( هو ) <sup>(١)</sup> زيد .  
وأمثلة البعض : قطعت زيدًا يده .

والمضمر من المضمر نحو كسرتُ زيدًا يده ثم قطعته إياها .  
والمضمر من المظهر ، نحو كسرت يد زيد ( وقطعت ) <sup>(٢)</sup> زيدًا إياها .  
والنحاة يوردون في مثله نحو يُد زيد قطعُ زيدًا إياها ، ويقولون : هو تكلفٌ ؛ لإعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة <sup>(٣)</sup> ، ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ، إن كان من أجله .

والمظهر من المضمر نحو ، زيد قطعته يده .  
وأمثلة الاشتغال : كرهت زيدًا جهالته .

والمضمر من المضمر كرهت زيدًا جهالته وأبغضته إياها .  
والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وأبغضت زيدًا إياها .  
والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته .  
وأمثلة الغلط : كرهت زيدًا دابةً .

والمضمر من المضمر نحو ، كرهته إياها - إذا تقدم ذكر زيد والدابة - .  
والمضمر من المظهر : كرهتُ زيدًا إياها - مع تقدم ذكر الدابة .  
والمظهر من المضمر : زيد كرهته الدابة .

وربما سمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتغال - أيضًا - لاشتغال الأول على الثاني ؛ لكونه كلاً له ، ولكن المشهور إفراؤه بالتسمية ببديل البعض .

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : وقعت ، ولعله خطأ طباعي .

(٣) مثل له الزحخشري في المفصل بشرح ابن عيش ٦٩/٣ بقوله : رأيت زيدًا إياه ، ومررت بزيد به .

ولا بد في بدل البعض والاشتغال إذا كانا ظاهرين من ضمير راجع إلى المبدل منه ، حتى يعرف تعلّقهما بالأول ، وأنهما ليسا ببديل الغلط ، بلى يجوز ترك الضمير إذا اشتهر تعلّق الثاني بالأول كقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ﴾<sup>(١)</sup> لاشتغال قصتهم وأنهم ملأوا الأخدود نارا .

وقال الكوفيون : يجوز سدّ اللام مسدّ الضمير نحو قولهم : مطرنا السهل والجبل ، أي مطر أرضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله :

لخافي لحاف الضيف والبردُ بردُه<sup>(٢)</sup> ..... (٢٩٣)

قال ابن الخشاب : لا يجوز جاءني زيد الأخ ، أي أخوه - اتفاقا<sup>(٣)</sup> - .

وأما ( الاعتذار )<sup>(٤)</sup> عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التأكيد<sup>(٥)</sup> .

قوله : ولا يبدل ظاهر من مضمّر ... إلى آخره .

اعلم أن بدل البعض والاشتغال والغلط - إذا كان ظاهرا - يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب ، قال الشاعر<sup>(٦)</sup> في بدل البعض :

٣٦٨ - أوعدي بالسجن والأداهم رجلي ورجلي شتنة المناسم<sup>(٧)</sup>

(١) البروج ٥٤ .

(٢) سبق تخريجه صفحة ٩٠٣ والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٣) ذكر محقق المرتجل لابن الخشاب صفحة ٣١١ أن ابن الخشاب لم يتحدث عن التوابع ، وقد بحث في المرتجل عن هذا الرأي فلم أجده .

(٤) في ط : اعتذار .

(٥) صفحة ١٠٦٢ .

(٦) قائله العُدَيْل بن الفَرخ العجلي شاعر إسلامي في الدولة الروانية ( الخزانة ١٩٠/٥ ) لقبه العباب ، وكان العباب كلبا له ، وهو من رهط أبي النجم وكان هجا الحجاج وطلبه فهرب منه إلى قيصر ملك الروم فكتب إليه الحجاج وهدده ، فبعث به إليه فذكره بهجائه فمدحه بأبيات فعفا عنه وأطلقه الشعر والشعراء ( ٤١٣ - ٤١٤ ) .

(٧) البيت في إصلاح المنطق ٢٥٣ ، وفي ابن بعيش ٧٠/٣ ، وفي العيني ١٩٠/٤ ، وفي الهمع ١٢٧/٢ ، وفي الدرر ١٦٤/٢ ، وفي التصريح ١٦٠/٢ ، وفي الخزانة ١٨٨/٥ .

اللغة : أوعدي : هددني ، الأداهم : جمع أدهم وهي القيود والسلاسل ، شتنة : غليظة خشنة ، المناسم : جمع منسّم وهو طرف خف البعير ، استعاره للإنسان .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن ( رجلي ) بدل بعض من الياء في أوعدي . قال البغدادي ١٨٨/٥ ما ملخصه :



وقال في الاشتمال<sup>(١)</sup> :

٣٦٩ - ذريني إنَّ حَكَمَكَ لَن يَطَاعَا وما أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا<sup>(٢)</sup>

بخلاف بدل الكل من الكل ، فإن غير الأخفش<sup>(٣)</sup> لا يجيز نحو بَيَّ المسكين مررت ، ولا عليك الكريم المعول ، قالوا : لأن البدل ينبغي أن يفيد ما لم يُفدَه المبدل منه ، ومن ثم لم يجز بزيد رجل ، وإفادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة ؛ لأن مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول ، أما بدل الكل ( فمدلوله مدلول )<sup>(٤)</sup> الأول ، فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين - أي المتكلم والمخاطب - وهما أعرف المعارف ، كان البدل أنقص في التعريف من المبدل منه ، فيكون أنقص في الإفادة منه ، إذ المدلولان واحد ، وفي الأول زيادة تعريف .

وجواب الأخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل - كما ذكرنا في هذا الباب<sup>(٥)</sup> - ولو اتحدا لكان الثاني تأكيداً لا بدلاً ، وإفادة الثاني في المثاليين زيادة فائدة من صفة

---

= واستشككت البدلية بأن الرجل لا توعد بالسجن ، وأجيب بأنها لما كانت سبباً للدخول ناسب إيعادها بذلك ، وفيه ثلاثة وجوه :

أحدها : أن يكون رجلي مفعولاً ثانياً حذف منه حرف الجر اختصاراً ( عن ابن السِّد ) .. وثانيها : عن أبي حيان أن يكون رجلي منادى استهزاء بالموعِد .

وثالثها : عن ابن السرياني : أن تكون الأدهام معطوفة على السجن ورجلي معطوفة على ضمير المتكلم ، أي أوعدني بالسجن وأوعد رجلي بالأدهام على عطف معمولين على معمولي عاملين .

أقول : هو بدل بعض من كل ، وسبب إيعاد الرجل هو أنها مكان وضع الأدهام فلا إشكال فيه ، والله أعلم .  
(١) قائله عدي بن زيد ، وقد ترجمته صفحة ٧٣٨ .

(٢) البيت في ديوانه ٣٥ ، وفي الكتاب ٧٨/١ ، وفي ابن يعيش ٦٥/٣ ، وفي شذور الذهب ٥٢٥ ، وفي العيني ١٩٢/٤ ، وفي الهمع ١٢٧/٢ ، وفي الدرر ١٦٥/٢ ، وفي الخزانة ١٩١/٥ .

اللغة : ذريني : اتركيني ، ألفتيتي : وجدتني ، حلمي : عقلي وفهمي .  
نقل البغدادي عن ابن جني في إعراب الحماسة ، أنه لا يجوز البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب إلا إذا كان بدل البعض وبدل الاشتمال ، ( الخزانة ١٩١/٥ - ١٩٢ ) .

الشاهد قوله : وما ألفتيتي حلمي فإن حلمي بدل اشتمال من الياء في ألفتيتي .  
(٣) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٨٤ : وأجاز الأخفش والكوفيون أن يبدل من ضمير الحاضر ظاهراً لا توكيد فيه ولا تبعيض ولا اشتمال .

(٤) في ط : فمدلول .

(٥) صفحة ١٠٨٠ .

(المسكنة) <sup>(١)</sup> والكرم ظاهرة ، ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الأول ، ألا ترى إلى جواز مررت بزيد رجل عاقل <sup>(٢)</sup> ، قرب نكرة أفادت مالا تفيده المعرفة - وإن كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في تلك النكرة - واستدل الأخفش <sup>(٣)</sup> بقوله تعالى : ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

والباقون يقولون : هو نعت مقطوع للذم ، إما مرفوع الموضع أو منصوبه . ولا يلزم أن يكون كل نعت مقطوع للذم ، إما مرفوع الموضع أو منصوبه ، ولا يلزم أن يكون كل نعت مقطوع يصح إتباعه نعتا ، بل يكفي فيه معنى الوصف ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَيَلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ الَّذِي جَمَعَ مَالًا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقال ابن مالك : لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار ، وهو في أفعل - أمرا - وتفعّل - في الخطاب - وأفعل ( ونفعل ) <sup>(٦)</sup> وإذا وقع ما يوهّم ذلك فهناك فعل مقدّر من جنس الأول ، نحو تعجبني جمالك ، أي تعجبني يعجبني جمالك <sup>(٧)</sup> .

ولعل ذلك استقباحا لإبدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ( ضميرا ) <sup>(٨)</sup> بارزا . وإذا أبدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل ، نحو من لقيت أزيذا أم عمرا ؟ ليتبين أنه بدل من متضمّن ( معنى ) <sup>(٩)</sup> الاستفهام .

(١) في ط : المستكنة .

(٢) ذكر في ص بعد « عاقل » البيت الذي سبق تخريجه صفحة ١٠٧٧ فقال : وقوله : فلا وأبيك خير منك .. البيت .

(٣) في معاني القرآن للأخفش ٢٦٩ وقال تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ ١٢ الأنعام فنصب لام ليجمعنكم .. ثم أبدل فقال : ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ أي ليجمعن الذين خسروا أنفسهم .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الأنعام ١٢ . ووجه الدلالة في الآية أن قوله : الذين خسروا بدل كل من كل من الكاف في قوله ﴿ ليجمعنكم ﴾ .

(٥) الهمزة ٢٠٩ .

(٦) في ط : وتفعّل ، والصواب ما أثبتته ، لأنه تقدم ذكر تفعّل في الخطاب .

(٧) لم أجده في التسهيل ولا في شرحه للكافية الشافية .

(٨) في ت : مضمرا ضميرا .

(٩) ساقطة من ص وط .

وأما قوله تعالى : ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبِإِ الْعَظِيمِ﴾<sup>(١)</sup> فهو كأنه جواب الاستفهام وليس ببدل .

واختلف النحاة في المبدل منه ، فقال المبرّد : إنه في حكم الطرح معنى<sup>(٢)</sup> .

بناء على أن المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه .

وعلى ما ذكرنا<sup>(٣)</sup> من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه أن الأول ليس في حكم الطرح معنى ، إلا في بَدَل الغلط ، ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظاً ، لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتمال ، وأيضاً في بدل الكل ( إذا كان ضميراً لا يستغنى عنه ، نحو ضربت الذي مررت به أخيك ، أو ملتبساً بضمير كذلك نحو الذي ضربت أخاه زيداً كريم )<sup>(٤)</sup> .

وقد يعتبر الأول في اللفظ دون الثاني ، قال<sup>(٥)</sup> :

٣٧٠ - وكأنه لَهَقَ السَّراةَ كأنه ما حاجَّيه مُعَيَّنٌ بِسَوادٍ<sup>(٦)</sup>

(١) النبأ ٢٠١ ، قال العكبري في التبيان ١٢٦٦ : فأما عن الثانية فبدل من الأولى وألف الاستفهام التي ينبغي أن تعاد محذوفة ، أو هي متعلقة بفعل آخر غير مستفهم عنه ، أي يتساءلون عن النبأ .

(٢) كلام المبرّد في المقتضب عكس ما نقل عنه الرضي ، قال ٣٩٩/٤ : وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام .. ولو كان البدل يطل المبدل منه لم يجوز أن تقول : زيد مررت به أي عبد الله ؛ لأنك لو لم تعتد بالهاء قلقت : زيد مررت بأي عبد لله كان خلطاً ؛ لأنك جعلت زيدا ابتداء ، ولم ترد إليه شيئاً ، فالمبدل منه مثبت في الكلام .

(٣) صفحة ١٠٧٥ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) قائله الأعشي ميمون بن قيس ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٦) البيت في الصبح المنير في شعر أبي بصير ٢٤٠ ، ولم أجده في ديوان الأعشي بتحقيق د/ محمد محمد حسين ، وهو في الكتاب ٨٠/١ ، وفي ابن يعيش ٦٧/٣ ، وفي الضرائر الشعرية ٦٩ ، وفي المجمع ١٥٨/٢ ، وفي الدرر ٢٢١/٢ ، وفي الخزانة ١٩٧/٥ ، وفيه ١٩٩/٥ ، وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل .

اللغة : اللهق : البياض ، السراة : أعلى الشيء ، المعين كمعظم ثور بين عينيه سواد . نقل البغدادي في الخزانة ١٩٩/٥ عن ابن خلف أنه قيل : إنه يصف جملاً وسيره ، وسرعته ، وشبهه بثور وحش في سرعته ، والجملة التي هي كأنه ما حاجَّيه وصف للثور ، وترتيب الكلام : كان هذا الجمال ثور لهق السراة كأنه هذا الثور حاجَّيه معين بسواد .

الشاهد قوله : كأنه ما حاجَّيه معين فإن حاجَّيه بدل من الهاء في كأنه ، وما زائدة ، وقد اعتد الشاعر بالمبدل منه فجاء الخبر ( معين ) عن الهاء دون البدل حاجَّيه .

قال البغدادي في الخزانة ١٩٨/٥ : وما ذكره الشارح المحقق هو كلام أبي علي في إيضاح الشعر . ثم ذكر كلام أبي علي .

ولم يقل معينان ، وقال<sup>(١)</sup> :

٣٧١ - إن السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعضب<sup>(٢)</sup>

( ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني )<sup>(٣)</sup> .

وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجع البيان على الأول كقوله تعالى : ﴿ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾<sup>(٤)</sup> وكقول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

٣٧٢ - إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تَبَايَعَا تُوْخِذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا<sup>(٦)</sup>

(١) قائله الأخطل ، وقد مرت ترجمته صفحة ٣٠٩ .

(٢) البيت في ديوان الأخطل بتحقيق قبابة صفحة ٩٠ ، وفي شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٣٢/٣ ، وفي الخزنة ١٩٩/٥ .

هوازن : اسم قبيلة ، الأعضب : مكسور القرن .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أنه قد يعتد بالمبدل منه دون البديل ، فإن قوله غدوها ورواحها بديل من السيوف ، وقد أخبر بقوله تركت عن السيوف التي هي المبدل منه ، ولو أخبر عن البديل لقال تركا . ونسب البغدادي ذلك أيضا إلى أبي علي في إيضاح الشعر .

(٣) تكلمة من ط .

(٤) جزء من الآيتين ٦٨ و ٦٩ من سورة الفرقان .

(٥) قال البغدادي ٢١٠/٥ هذا البيت قلما خلا عنه كتاب نحوي ، ومع شهرته لا يعلم قائله ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين ، التي لم يعرف قائلها . والله أعلم .

(٦) البيت في الكتاب ٧٨/١ ، وفي المقتضب ٦٢/٢ ، وفي العيني ١٩٩/٤ ، وفي شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٣١/٣ ، وفي التصريح ١٦١/٢ ، وفي الخزنة ٢٠٣/٥ .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على إبدال الفعل وهو قوله تؤخذ من الفعل وهو تبايع .

قال البغدادي في الخزنة ٢٠٣/٥ - ٢٠٤ ، والظاهر من كلام الشارح المحقق أن بديل الفعل من الفعل لا يكون إلا في بدل الكل ، وهو مذهب السيرافي .. وقد يظهر من كلام سيبويه في باب ما يرتفع بين الجزمين ، وقد جوز المتأخرون الأبدال الأربعة في الفعل .. إلخ .

وقال ٢٠٦/٥ : وأعلم أن إبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد ونسب إلى ابن السيد وغيره أنه بدل جملة من جملة . ثم قال : وهو سهو .

ثم نقل عن الشيخ خالد الأزهرى ، في شرح التوضيح أن الجملة تبدل من الجملة بدل بعض واشتمال وغلط ، ومثل لها .

ونقل عن ابن هشام جواز إبدال الجملة من المفرد .

ونقل عن أبي حيان وقوع المفرد بدلا من الجملة .

ونقل عن ابن هشام أنه قال : ينبغي أن يجوز إبدال الاسم من الفعل بالعكس نحو : زيد متي يخاف الله وزيد يخاف الله متي .

ولو كان الثاني بمعنى الأول ، سواءً لكان تأكيداً لا بدلاً ، نحو إن تنصّر تُعْنِ أنصرك ،  
( ولا أعرف به شاهداً )<sup>(١)</sup> .

والذي يُفصّل به مذكور إن كان وافياً بما في المذكور من الأعداد جاز في التفصيل  
الإتباع ، والقصعُ رفعاً كقوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنَتِ الثَّقَاتِ فِتْنَةُ تُقَاتِلُ فِي  
سَبِيلِ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> الآية<sup>(٣)</sup> ، أي منهم فتنة وقال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

٣٧٣- وكنت كذبي رجلين رجلٌ صحيحةٌ وأخرى رمى فيها الزمانُ فشلت<sup>(٥)</sup>  
يروى رجلٌ رفعاً وجراً .

وإن لم يف تعين الرفعُ نحو مررت برجال ، رجلٌ فاضلٌ وآخر كريم .

وقد جاء نصبُ الوافي وغيره في البديل بإضمار أعني - كما مر في باب  
الوصف<sup>(٦)</sup> - .

واعلم أن التوابع إذا اجتمعت بُدئ بالنعته ثم بالتأكيد ثم بالبديل ثم بالمنسوق .

أما الابتداء بالنعته قبل التأكيد فَلَمَّا مر في تعليل قولهم إن النكرة لا تؤكّد<sup>(٧)</sup> .

وابن كيسان يقدم التأكيد على النعته ، إذ النعته يفيد ما لا يفيد الأول بخلاف  
التأكيد .

(١) ساقط من ص .

(٢) آل عمران ١٣ .

(٣) تتمتها ﴿ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَهُمْ رَأَى الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ .

(٤) قائله كثير عزة وهو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة بن الأسود بن عامر وهو خزامي شاعر حجازي من شعراء  
الدولة الأموية ، واشتهر بكثير عزة وهي محبوبته وغالب شعره تشبيهُ بها ، وكان يتشيع تشيعاً قبيحاً ، توفي سنة خمس  
أو سبع ومائة ( الخزنة ٥ / ٢٢١ - ٢٢٤ ) .

(٥) البيت في ديوانه ٩٩ وفي الكتاب ١ / ٢١٥ وفي المقتضب ٤ / ٢٩٠ وفي الجمل ٢٤ وفي ابن يعيش ٣ / ٦٨ وفي  
أما لي القاضي ٢ / ١٠٨ وفي المغني ٦١٤ وفي العيني ٤ / ٢٠٤ وفي الخزنة ٥ / ٢١١ .

اللغة : فشلت : الشلل آفة تصيب اليد أو الرجل فتتيسر .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهداً على أن البديل الذي يفصّل به المبدل منه إذا كان وافياً بتفصيل ما قبله فإنه يجوز

فيه الإتباع والقطع ، كما روي قوله ( رجل ) بالرفع والجر .

(٦) صفحة ١٠٠٦ - ١٠٠٧ .

(٧) صفحة ١٠٦٧ .

وإنما يقدم التأكيد على البديل ؛ لأن مدلول البديل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ،  
ومدلول التأكيد مدلول متبوعه .

وأما تقديم البديل على المنسوق ؛ فلأن البديل نسبة معنوية إلى المبدل منه ، إما  
بالكلية ، أو بالعضية ، أو الاشتغال ، أما بدل الغلط فنادر ، والمنسوق أجنبي من  
متبوعه .

## عطف البيان

قوله : عطف البيان تابعٌ غيرُ صفةٍ يوضح متبوعه ، مثل أقسم بالله أبو حفص عمر ، وفصله من البدل لفظاً في مثل أنا ابنُ التاركِ البكري بشر .

قوله : يوضح متبوعه يخرج التأكيد ؛ لأنه لا يوضح ( متبوعه )<sup>(١)</sup> بل يحقق أصل نسبة أو شمول النسبة لأجزائه ، وعدم إيضاح المنسوق لمتبوعه ظاهراً ، وكذا البدل - عند النحاة - لأن الأول عندهم في حكم الطرح ، وفي حكم المعدوم ، فلم يبق إلا الصفة وعطف البيان ، فلما قال : غيرُ صفة خرجت الصفة .

والأولى أن يُحدَّ بهذا الحدَّ الأبدال الثلاثة ، فيدخل فيها عطف البيان - كما ذكرنا<sup>(٢)</sup> - ويُحدَّ بدل الغلط بما حدَّ به المصنف مطلق البدل .

قوله : أقسم بالله أبو حفص عمر<sup>(٣)</sup> .

قصته أنه أتى أغرابي إلى عمر بن الخطاب ( رضي الله تعالى عنه )<sup>(٤)</sup> فقال : إن أهلي بعيدٌ ، وأنا على ناقيةٍ دبراء<sup>(٥)</sup> عجفاء<sup>(٦)</sup> نقباء<sup>(٧)</sup> ، واستحمله<sup>(٨)</sup> ، فظنه كاذباً ، فلم يحمله ، فانطلق الأعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء<sup>(٩)</sup> ، وجعل يقول : وهو يمشي خلف بعيره :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسّها من نَقَبٍ ولا دَبَرٍ

(١) في ت وص وط : المؤكد .

(٢) صفحة ١٠٧٦ .

(٣) سبق تخريجه صفحة ١٠٥٥ . وذكره الرضي هنا لشرح كلام ابن الحاجب .

(٤) تكملة من ط .

(٥) دَبَر البعير يدبّر فهو دَبَرٌ وأدبُر والأُنثى دَبْرَةٌ ودبراء .. والدَبَرُ بالتحريك الجُرْح الذي يكون في ظهر الدابة ( اللسان ٥ / ٣٥٩ ) .

(٦) العجفاء : الهزيلة .

(٧) النقب : رقة الأخفاف .

(٨) أي طلب منه أن يحمله بأن يبه دابةً تحمله .

(٩) لعله يعني الأرض المنبطقة ، ولا شك أنه لا يقصد بطحاء مكة ؛ لأن عمر كان بالمدينة . والله أعلم .

اغفر له اللهم إن كان فجر<sup>(١)</sup>

وعمرٌ مقبلٌ من أعلى الوادي ، فجعل إذا قال : اغفر له اللهم إن كان فجر ، قال :  
اللهم صدّق . حتى التقيا ، فأخذ بيده فقال : ضيع عن راحتك ، فوضع ، فإذا هي  
( نقباء )<sup>(٢)</sup> عجفاء ، فحمّله على بعير وزوده وكساه .

قوله : في مثل أنا ابنُ التارك البكرى بشرٍ<sup>(٣)</sup> .

قال<sup>(٤)</sup> : إنما قلت : « في مثل » إشارة إلى أن الفرق يقع في غير هذا الباب أيضا ،  
كقولك يا أخانا الحارثُ ، ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارثُ ، وكذا يا غلامُ  
زيدٌ وزيدا ، ولو جعل بدلا لوجب الضمُّ<sup>(٥)</sup> .

وقد ذكرت ما عليه في باب البدل<sup>(٦)</sup> .

والفراء يجوزُ نحو الضارب زيد<sup>(٧)</sup> ، فلا يتم معه الاستدلالُ بهذا البيت على أن الثاني  
عطف بيان لا بدل .

والمبرد أنكر رواية الجرّ ، وقال : لا يجوز في بشرٍ إلا النصب<sup>(٨)</sup> . بناءً على أنه بدل ،  
والبذل يجب قيامه مقام المتبوع .

والبيت للمرّار الأسدي<sup>(٩)</sup> ، وتماه : عليه الطيرُ ترقبه وقوعًا .

« فعليه الطيرُ » ثاني مفعولي التارك ، إن جعلناه بمعنى المُصيرِّ وإلا فهو حالٌ ، وقوله

(١) سبق تخريجه صفحة ١٠٥٥ .

(٢) في ط : نقيبة .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٩١١ وذكره هنا لشرح كلام ابن الحاجب .

(٤) يعني ابن الحاجب .

(٥) لم يمثل ابنُ الحاجب في شرحه لكافيته ٦٣ عندما أوردهما نقله عنه الرضي هنا ، لم يمثل بيازيد والحارث ، وإنما  
مثل ب : يا غلامُ زيدٌ وزيدا .

(٦) صفحة ١٠٧٧ - ١٠٧٨ .

(٧) الأصول ١٤ / ٢ .

(٨) لم أجد هذا البيت في المقتضب ، وقد نسب هذا الإنكار إلى المبرد ابنُ يعيش في شرح المفصل ٧٣ / ٣ .

(٩) هو المرار بن سعيد الفقعسي ، وقد مرت ترجمته صفحة ٩١١ .



( ترقبه وقوعا )<sup>(١)</sup> حال من الطير إن كان فاعلاً لـ « عليه » ، وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير ( المستكين )<sup>(٢)</sup> في غَلَيْهِ .

ونحو قولهم : أعجبنى من زيد علمه ، ومن عمرو جوذه ، الثاني فيهما كأنه عطْفُ بيان ، والمعطوف عليه محذوف ، والأصل أعجبنى شيء من أوصاف زيد علمه ، وخصلة من خصال عمرو جوذه ، وكذا كسرت من زيد يده ، أي كسرت عضواً ( من زيد )<sup>(٣)</sup> يده ، حُذِفَ المعطوف عليه ، وأقيم المعطوف مقامه ، كما يحذف المستثنى منه ، ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني إلا زيد .

\* وهذا آخر قسم العربات من الأسماء ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، ثم الحمد لله على درك المسؤول ، وبلوغ الغرض المأمول .

تم القسم الأول بحمده تعالى وحسن تأييده ...

(١) ساقطتان من ط ، وهما لأزمتان .

(٢) في ط : السيق المستكن ، ولعل صواب الكلمة الأولى المستحق .

(٣) في ط : منه .



## الفهارس



## فهرس الآيات

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة	٤	٨٩٤ ، ٨٩٣ ، ٨٩٢ ، ٦٠٤ ، ٥٧٣
	٥	٥٧٣
	٧	٨٨٥ ، ٨٨٤ ، ٨٢٧
البقرة	٦	٩٩١ ، ٢٥٠
	١١	٣٢١
	١٩	٦١٦ ، ٦٠٩ ، ٤٨١
	٢٦	٧٠١
	٣٥	١٠٨٤
	٤١	٩٢٨
	٦٢	٣٤٨
	٦٨	١٠١٦
	٨٥	٥٠٦
	٩١	٦٨٨
	١٢٤	٣٩٦ ، ٢٩٩
	١٣٠	٧١٣
	١٣٥	٦٣٣
	١٣٨	٣٨٣ ، ٣٧٧ ، ٣٧٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤
	١٧٧	١٠١١ ، ١٠٠١ ، ٢٩١
	١٨٤	١١٩
	١٩٧	٢٨٤
	١٩٨	٨١٨ ، ٣١
	٢١٧	١٠٨٠
	٢٢١	٣٣٣

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
آل عمران	٢٤٥	٢٣٧ ، ٣٦٧ ، ٤٠٥
	٢٤٩	٧٤٢
	٢٨٢	٨٠٧
	٢٨٤	٥٥٣
	٦	٩٩٦
	١٣	١٠٩١
	٢١	٣١١
	٣٥	٩٧٧
	٩١	٦٩٥
	٩٧	٧١٩
	١٠٦	٣٠٤
	١٢٩	٤٠٤
	١٥٨	٦٥٦
	١٦٧	٦٦٨
	١٨٠	٢٣١
النساء	١٨٨	١٠٦٠ ، ١٠٦١
	١	١٠٢٥ ، ٦٢٦
	١١	٢٣٤
	٤	٧٠٨
	٢٤	٣٧٧ ، ٣٧٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤
	٦٦	٧٤٥
	٩٠	٦٨١ ، ٦٨٠
	١٢٢	٣٥٥ ، ٣٥٤
	١٣٥	١٠٤٤
	١٦٠	٧٣٠ ، ٦١٦
	١٧١	٣٩٧
	١٧٦	٥٥٩ ، ٥٣٢ ، ٥٣١ ، ٥٢٠ ، ٣٥٦ ، ٢٦٤

الصفحة	رقم الآية	اسم السورة
٥١	٦	المائدة
٧٣٤	٨	
١٠١٥	٥٤	
٢٩٥	٧١	
٩٩٣ ، ٩٩٢	١٠٧	
٣٧	١١٠	
٨٠٢	١١٧	
٦١١	١١٩	
١٠٨٨	١٢	الأنعام
	٣٧	
٥٩٧	٥٢	
٤٩٤	٨٤	
١٠١٥ ، ٧٨٩	٩٤	
١٠٤٦	٩٦	
٨٦٤ ، ٥٩٠	١٢٤	
٦٣٤	١٢٨	
١٠٢١	١٤٨	
٧٩١	١٥٤	
٩٤٧	١٦٢	
١٤٧	٤	الأعراف
٦٣٨	١٨	
٥٣٤	٣٠	
٨٩٤ ، ٧٩٨	٥٠	
٦٨٦	٥٤	
٦٤٨	٥٦	
٩٦٤	٧٥	
٢٥	٨٣	
٣	١٣٧	

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	١٤٠	٧٩٧
	١٦٨	١٠٦٣ ، ١٠١٢ ، ٧٨٩
	١٧٠	١٠٤٧
	١٧٧	٦٩٩
الأنفال	١٦	٧٤٩
	٥٨	٨١٠
	٦٢	٨٨٦
التوبة	٥	٥٨٤ ، ٥٨٢
	٦	٥١٨ ، ٢٦٤ ، ٢٤٧ ، ٢١٩ ، ٢١٦
	٢٥	٦٨٦
	٣٢	٧٤٢
	٣٤	١٠٤١
	٥٢	٤٨١
	٦٢	١٠٤٣
	٩٢	١٠٤٠ ، ٥٧٥
يونس	٢٤	٤٨٦
	٢٦	١٠٣٧
	٢٧	١٠٣٧
	٩٨	٧٨٦ ، ٧٤٢ ، ٧٤١ ، ٧٣١ ، ٧٢٥
	٢٧	٢١١
هود	٤٢	٩٤٧
	٤٣	٨٢١ ، ٧٣١
	٤٤	٢٤٠
	٦٤	٦٦٢
	٧٢	٦٨٨ ، ٦٨٧ ، ٦٦٦ ، ٦٣٩ ، ٦٣٦
	٨١	٧٤٦
	٨٥	٦٨٦



اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	١٠٨	٢٧٩
	١١٦	٧٤٣ ، ٧٣١
يوسف	٢	٨٤٥ ، ٦٦٣ ، ٣٧٤
	١٤	٩٩٨ ، ٧
	١٨	١٦
	٢٧	٨٠٠
	٢٩	٥٠٥
	٣١	٧٧٧ ، ٧٧٥ ، ٣٥٩
	٣٧	١٠٥٩
	٤٣	٨٩١
	٥١	٧٧٨ ، ٧٧٧ ، ٧٧٥
	٦٤	٧١٤
	٨٢	٩٣٣
	٨٣	١٠٥٤
	٩٢	٨٢٠ ، ٨١٩
الرعد	١٥	٦٢٢
إبراهيم	٥	٦٠٠
	٢٢	٩٤٧
	٤٥	٥٨٥ ، ٢٤٠
	٤٦	٣٥٧ ، ٣٥٥
الحجر	٤	٧٥١
	٣٠	١٠٧٨ ، ١٠٧٢
	٦٦	٦٣٣
النحل	٣٥	١٠٢٢
	٥١	٩٧٢ ، ٩٦٩
	٥٣	٣٥٧ ، ٣٠٦
	٦٦	٩٩٢ ، ١١٠
		١١٠٣

الصفحة	رقم الآية	اسم السورة
٦٨٦	٩٢	
٦٦١ ، ٦٥٩	١٢٣	
٣٥٧ ، ٣٥٥	١٩	الإسراء
٩٦٢	٢٢	
١٠٦٨	٢٣	
٩٦٢	٣٣	
٢٤٦	٣٦	
٧٤٩ ، ٧٤٢	٨٩	
٩٣٢ ، ٤٤٦ ، ٥٧	١١٠	
٢٧٤	٣٠	الكهف
٩٠ ، ٨٩	٣٣	
٧٠٤	٣٤	
٢٣٣	٩٦	
٧٠٩	١٠٣	
٥٩٠	٥	
٣٧٨	٣٤	مريم
٣٨٦ ، ٢٦٥	٤٧	
١٠٨٣	١٢	طه
٧٨٧	٥٨	
٦٥٩	٦٧	
٢٩٥	٣	الأنبياء
٥٨٥	٢٠	
٧٨٥ ، ٧٧٨	٢٢	
١٠١٥	٥٠	
٨٧٨ ، ٦٤٣	٧٣	
١١٨	٧ ٩	
٤٦٦	١١٢	

الصفحة	رقم الآية	اسم السورة
١٠٤٧	٢٥	الحج
٥٤٦	٤٦	
٨٨٠	٣٠	
٩٢٧	١٤	المؤمنون
٣٥٨	٣٦	
٣٥٨ ، ٣٦	٩٩	
٥٦١ ، ٥٣٠ ، ٥٢٩ ، ٣٠٤	٢	النور
٧٧٣ ، ٧٦٧ ، ٣٥٠	٤	
٧٦٧	٥	
٧٤٥	٦	
٩٤٣	٣٧	
٦٢٢	٤٥	
٤٠٤	٦٣	
٤٠٧	١٤	الفرقان
٧٠٤	٢٤	
٢٤٤	٣٢	
٩٣٩	٣٩	
٢٧٢	٤١	
٧٣٢	٦٣	
١٣٢٩	٦٩	
٦٤٣ ، ٣٥٧	١٩	الشعراء
٩٧٧	٢٣	
١٠٢٢	٩٤	
١٤٦	١٤١	
٥٠٩	٢٤	التل
٥٠٩	٢٥	
٢٧٦	٤٠	

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	٣٠	٩٧٢
	٨٨	٣٧٧ ، ٣٧٢
القصص	٨٧	٥٩٠
	٨٨	١٠٧٠
العنكبوت	١٤	٧١٨
الروم	٦	٣٨٣ ، ٣٧٢
لقمان	٣٤	٩٣٢
السجدة	٢٦	٢٤٠
الأحزاب	٦	٢٩٠ ، ٢٧٥
	١٠	٣٤٩ ، ١٠٦
	١٥	٨٠٠
	٣٨	٣٥٤
	٦٦	١٠٦
	٦٧	١٠٦
سبأ	١٧	٨٥٥
	١٩	١٠٤٨
	٢٨	٨٠١
	٣٣	٦٠٤ ، ٦٠٢
فاطر	١	٨٩٨
	٩	١٠٤٧
	٢٧	١٠١٥
	٣٧	٨٨٤
يس	٢٢	٥٩٩
	٢٣	٥٩٩
الصفافات	١	١٠٦٥
	٤٧	٤٦٢ ، ٤٢٨
	٤٨	١٠١٢

الصفحة	رقم الآية	اسم السورة
١٠١٢	١٦٤	
٨٧٠ ، ٨٦٦	٣	ص
٧٣٥	٣٢	
٥٣٠	٥٧	
٥٤٢ ، ٢٦٧	٦٠	
١٠٤١	٩	الزمر
٤٥٩	٤٦	
٢٢١	٥٧	
٨٩٤ ، ٧٩٨	٧١	
٨٩٤ ، ٧٩٨	٧٣	
٨٩٩	١ - ٣	غافر
١٠١٥	٢٨	
٥٩٠	٥	فصلت
٢٧٩	٣٩	
٢١	٣٧	الشورى
٢٧١	٤٣	
١٠٧٥	٥٢ - ٥٣	
٤٤٦ ، ٢٨٧	٣٢	الزخرف
٩٦٤	٣٣	
١٠٣٨	٤	الجاثية
١٠٣٨	٥	
٢٤٢	٢٣	
٧٥٢ ، ٧٥٠	٣٢	
٣٩٣	٩	الأحقاف
٣٦١	١٧	
٨٥٨	٣٣	
٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ٣٥٤	٤	محمد

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
الذاريات	٢٣	٧٨١
الطور	٤٩	٦٠٠
النجم	٦	٦٢٣
القمر	١٢	٩٦١ ، ٧١٢ ، ٧٠٨ ، ٧٠٥
	٣٨	٥٩٦
	٤٩	٥٥٢ ، ٥٤٤
	٥٢	٥٦٠
	٥٣	٥٦١
الرحمن	٤٦ - ٤٨	٩٥٩
	٢٩	٦٥٧
الحديد	١٠	١٠٤٠
المجادلة	١	٨٥٣
الحشر	٦	٣٠٥
	١٧	٦٥٧
الجمعة	٨	٣٠٦ ، ٣٠٥
	١١	١٠٤٥
الملك	٤	٥٩٨ ، ٣٨٥ ، ٣٧
	١٩	١٠٤٦
الحاقة	١	٢٧٣
	٢	٢٧٣
	١٣	١٠٥١ ، ١٠٠٩ ، ٩٧٢ ، ٩٧١ ، ٩٦٩
	١٩	٢٣٣
	٤٧	٨٥٨
نوح	٣	٧٥٨
	١٧	٣٥١
المزمل	٨	٣٥١

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
	١٦	٥٩٣ ، ١٢٦
المدثر	٣	٨٠٨ ، ٥٦٢ ، ٥٦١ ، ٥٣٠ ، ٥٢٩
	٤	٥٢٩
	٥	٥٢٩
	٣٨	١٠٢٧
القيامة	٣	٦٨٣
	٤	٦٨٣
	٢٢	٢٩٨ ، ٢٦١ ، ٢٥٩
	٢٤	٢٩٨
	٣١	٨٢٥
الدھر	٢	١١٠
	٤	١٠٤ ، ١٠٣
	١٥	١٠٤ ، ١٠٣
	٢٤	٥٦٩
المرسلات	٣٠	٨٢٨
	٣١	٨٢٨
النبا	١	١٠٨٩
	٢	١٠٨٩
الانفطار	٥	٦٤٦
الانشقاق	١	٥٤٩
	١٩	٦٩٤
البروج	٤	١٠٨٦ ، ١٠٨٠
	٥	١٠٨٦ ، ١٠٨٠
	١٠	٣٠٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٥
	١٤	٩٦٢ ، ٣٠١
	١٥	٩٦٢ ، ٣٠١
	١٦	٩٦٢ ، ٣٠١
		١١٠٩

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
الغاشية	٢٥	٦٥٤ ، ٣٣٤
الفجر	١	١٠٦
	٢	١٠٦
	٣	١٠٦
	٢١	١٠٦٧ ، ٥٧١ ، ٣٦٩
	٢٢	١٠٦٧
البلد	١٤	٨٩٩
	١٥	٨٩٩
الضحى	٢	١٠٦
	٣	١٠٦
	٩	٥٦٢ ، ٥٤١ ، ٣٩٥
	١٠	٥٤١
	١١	٨٠٨ ، ٥٣٠ ، ٥٢٩
الشرح	٥	
	٦	
العلق	١٥	١٠٨٢ ، ٩٧٩ ، ٤٣١
	١٦	١٠٨٢ ، ٩٧٩ ، ٤٣١
القدر	١	٧٣٥
القارعة	١	٨٦٤ ، ٧١٥
	٢	٨٦٤ ، ٧١٥
العصر	٢	٧
	٣	٧
الهمزة	١	١٠٨٨ ، ١٠١٠ ، ٩٩٢
	٢	١٠٨٨ ، ١٠١٠ ، ٩٩٢
النصر	١	٥٢٩
	٢	٥٦٢
	٣	٥٦٢ ، ٥٢٩
المسد	٤	١٠٠٩ ، ٥١٥



## فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
	( الهمزة )
٥٥٨	اطلبوا العلم ولو بالصين
٤٠٢	أعذرني من عائشة
٣١٧	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
٨٣٠	أقضاكم علي
٦٠١	أقطع النبي - ﷺ - زبيرا خُصِرَ فرسه
٧٨١	أنا أفصح العرب بيد أني من قريش
٦٢٩	أنا وإياه في الحاف
٦٦٩	أنت مني بمنزلة هارون من موسى
١٧٥	إن الله تعالى نهاكم عن قيل وقال
٣٣٤	إن من البيان لسحرا
٥١٣	إننا معاشر الأنبياء فينا بكء
١١١ - ١٥٣	إنكُن صواحبات يوسف
٢١٤	إنما الأعمال بالنيات
٢١٤	إنما الولاء للمعتق
١٠٦٧، ١٠٥٠	أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل
	( الثاء )
٦١	الثيب يُعرب عنها لسانها
	( الجيم )
٢٤٢	الجار أحق بصقيبه
	( الخاء )
١٠٦	خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة

## (السين)

- ٦٥٠ سابق رسول الله ﷺ بين الخيل فأق فرس له سابقا .  
٢٨٨ سلمان منا

## (الكاف)

- ٧٣٤ كل شيء مهة ما النساء وذكرهن

## (اللام)

- ٧٧٠ لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب  
٢١٥ لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد  
٧٩٨ لا صيام لمن لم يعزم من الليل  
٧٦٣ لا فتى إلا علي ، ولا سيف إلا ذو الفقار  
٩٤٦ لكل نبي حوارتي ، وحوارتي الزبير  
٤٠٣ لن يهلك الناس حتى يُعذروا من أنفسهم

## (الميم)

- ٧٩٤ ما أيس الشيطان من بني آدم إلا أتاها من قبل النساء  
٩٣٦ ما رأيت مثل الجنة نام طالبها

## (النون)

- ٩٨٠ الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة  
الناس كلهم هالكون إلا العالمون والعالمون كلهم هالكون إلا  
٧٨٤ العالمون .. إلخ  
٨٠٣ - ٨٠٤ الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر

## (الواو)

- ٩٨٦ وجدت الناس أُخبر ثقله

## (الياء)

- ٢٩٥، ٢٥٦ يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار  
٦٤٨ يذهب الصالحون أسلافا الأول فالأول

## فهرس أقوال الإمام « علي » رضي الله عنه التي استشهد بها الرضي

الصفحة

القول

٣٢٧	أنتم والساعة في قرن
٩٢٥	سكائك الهواء ورخاء الدعة
٦١٢	فأعطاه الله النظر استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية
٧٠٨	فطيبوا عن أنفسكم نفسا
٣٢٧	فهم والجنة كمن قد رآها
٧٥١	قد كنت وما أهدد بالحرب
٩٢٥	لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم
	نحمده على عظيم إحسانه ، ونير برهانه ، ونوامي فضله حمدا يكون
٣٥٤	لحقه قضاء ولشكره أداء
٦٧٠	والله لابن أبي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي أمه
٦٩٩	يا له مرأما ما أبعده

## فهرس المأثورات النثرية

الصفحة

المأثور

( الألف )

٥٩٤	آتيك بكرة
٣٦١	آه
٣٦٠	أها منك
٨٧٨	أبو عذرها
٦٨٣	أتميميا مرة وقيسيًا أخرى
٦٧١	أتيته ركضًا أو عدوًا أو مشيًا
٩٢٢	أخلاق ثياب
٨٠٣	ادفع الشر ولو إصبعًا
٥٧٠	إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب
٧٠٤	الأرض مفجرة عينًا
٥٧٥	استغفرت الله ذنبا
٦٢٣	استوى الماء والخشبة
٥٠٥	افتد مخنوق
٥٠٥	أطرق كرا
٥٠٨	أضرطًا وأنت الأعلى
٧٠٤	أعجبنى طيبة أبا
١٣٨	أعجمي فالعب به ما شئت
٣٨٨	اغتديت ولا اغتداء الغراب
٣٨٨	اهتديت ولا اهتداء القطا
٣٦٠	أفا
٣٦٠	أفة
٣٧٩	أفعله البتة

٦٤٢	افعله جهدك وطاقتك
٦٨٥	أقائما وقد قعد الناس
٦٨٥	أقاعداً وقد سار الراكب
٣٥٢	أقل رجل يقول ذلك إلا زيد
٣٢٠	أكثر شرى السوق ملتوتا
١٠٤٠	أكلت سمكا لبنا تمرًا
٢٥١	أكلوني البراغيث
٣٦٠	إيها
٨٧٠	ألا رجل في ألا من رجل
٨٣٥	ألا قماص بالعر
١٠٢٧	الذي يطير فيغضب زيد الذباب
٧١٣	ألم بطنه
٨٠٣	أما أنت منطلقا انطلقت
٢٦٠	أمت في حجر لا فيك
٢٦٠	أمرأ قعده عن الحرب
٦٢٥	امرأ ونفسه
٣٨٧	أمكرًا وأنت في الحديد
٧٩٣	أنا أفعل كذا أيها الرجل
٧٠٣	أنا أكثر منه مالاً
٨٨٥	أنا زيذاً غير ضارب
٦٢٣	أنت أعلم وربك
٦٧٠	أنت الرجل علماً
٢٨٤	أنت مني مكان قريب
٤٠٣	إن تأتني فأهل الليل وأهل النهار
٣٩٨	انته امرأ قاصداً
٢١٧	إلا حظية فلا ألية
١٥٧	إنما سميت هائناً لتها

٨٨٣	أثمار الشاء
٧٩٢	إن فلانا كريم لا سيما إن أتيت قاعدًا
٣٥٨	أهلاً بفلان
٣٩٧	أهلاً وسهلاً
٤٠٢	أهلك والليل
٣٦١	أوه
٧٥١	إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا ولتذك لكم الأسل والرماح
٣٦٠	إيها
٣٦٢	إيّه
٩٣١	إيي وأيك

## ( الباء )

٦٩٩	بئس عبداً
٣٥٥	بؤساً لك
٦٥٤	البر الكر بستين
٩٩١	برمة أعشار
٩٩١	برمة أكسار
٧١٣	بطر عيشه
٦٤٦	بعت الشاء شاة بدرهم
٦٤٦	بعت الشاء شاة بدرهم
٦٤٦	بعت الشاء شاة ودرهم
٣٥٥	بعداً لك
٩٢٤	بقلة حمقاء
٥١٥	بك أهل الرحمة أتوسل
٣٥٩	بهرًا له
٧٠٤	البيت مشتعلاً ناراً

## ( التاء )

٣٦٠	تربا لك وجندلاً
-----	-----------------

٢٥٠

تسمع بالمعيدي لا أن تراه

٦٨٦

تعال جائئاً

٣٦٠

تفاً

١٧٧

تميم بنت مرّ

( الثاء )

٩٩١

ثوب أسمال

( الجيم )

١٠٧١

جاءني القوم أكتعون

٧١٧

جاءني القوم أكتعون إلا حماراً

٦٧٦

جاءني زيد عليه جبة وشي

٧٨٨

جاءني سواءك

٦٤٨

جاءني علي وحده

٦٤٥

جاءوا قضهم بقضيضهم

٣٤٥

جئتلك خفوق النجم

١٠٤٥

جالس الحسن وابن سيرين

٩٢٢

جانب الغربي

٦٤٨

جحش وحده

٣٥٥

جدعاً ( لك )

٩٢٢

جرد قطيفه

١٠٧١

جمع بصع

١٠٧١

جمع بصع بتع

( الحاء )

٣٥٦

حردت حرده

٧٠٤

حسبك بزيد رجلاً

٣٩٨

حسبك خيراً لك

٧١٠

حسبك من رجل

٦١٨

حسبك وزيداً درهم

١٠٦٠	حسن بسن قسن
٣٥٣	حمدًا
٥١٥	الحمد لله الحميد
٣٦٨	حمدت حمده
٣٦٨	حمد لله وثناء عليه
٣٥٤	حنانيك
٣٨٦	حوالك
١٠٦١	حيث بيث
١٠٦١	حيص بيص
٦٠٦	حينئذ الآن

## ( الحاء )

٥٠٨	خامري أم عامر
٩٨٠	خبر السوء
٧٩٦	خرج الأمير معه صقر صائد به غدا
٣١٢	خرجت فإذا السبع
٢٥٢	خطيئة يوم لا أصيد فيه
٣٥٣	خيبة

## ( الدال )

٢٨٧	داري خلف دارك بريدا
٢٨٧	داري خلف دارك فرسخين
٢٨٧	داري خلف دارك ميلا
٢٨٧	داري خلف دارك يوما وليلة
٢٨٨	داري من خلف دارك فرسخان
٢٨٨	داري من خلف دارك فرسخين
٢٨٤	دارك مني يمين أو شمال
٦٤٨	دخلوا الأول فالأول
٣٥٤	دوالك



٨٥

دون تصحيحه خرط القتاد

٤٠٣

ديار الأجرة

## ( الذال )

٣٥٩

ذفرًا له

٥٨٦

ذهبت الشام

٩٥٨

ذو زيد

٩٥٨

ذوي آل النبي

## ( الراء )

٦٢٥

رأسك والحائط

٤٠١

راكب الناقة طليحان

١٠٧٨

رأيت قومك أكثرهم

٢١٢

رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكا

٨١١

رأيتك لدن قائمًا

٥٥٥

رب شاة وسخلتها

٦٤٢

رجع عوده على بدئه

٦٤٦

رجل خير من امرأة

٩٨٠

رجل صدقي

٧٩٨

رحمك الله

٣٥٤

رعيًا

## ( الزاي )

٧١٣

زيد الحسن الوجه

٨٨٤

زيد الخيل

٧٠٤

زيد طيب أبا

٣٢٧

زيد متفقىء شحمًا زيد والربع يباريها

## ( السين )

٧٧٧

سبحت

٧٧٥

سبحان الله

٣٥٥

سبحانك الله العظيم

٣٥٤

سحقا

٣٥٥

سعديك

٨٨٩

سقطت بعض أصابعه

٣٥٣

سقيا

٢٦٩

السمن منوان بدرهم

٥١٣

سواء على أقمت أم قعدت

٣٤٥

سير فرسخان

٣٤٥

سير عليه فرسخان

## ( الشين )

٥٧٧

شأنك والحج

٧١٥

شر أهر ذا ناب

٢٦٠

شر ما ألجأك إلى مخة عرقوب

٣٥٣

شكرا

٢٦٠

شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى

## ( الصاد )

١٠٧٨

صرفت وجوها أولها

٦٥٨

صل على محمد وذويه

٣٦٢

صه

٣٤٥

صيد عليه يومان

٣٤٥

صيد يوم كذا

## ( الضاد )

١٠٦٢

ضربت زيد الظهر والبطن

١٠٦٢

ضرب عمرو اليد والرجل

٣١٨

ضربي زيدا قائما

## ( العين )

٣٦٠

عائذا بك

٣٥٥

عجبا منك

٤٠١	عذيرك من فلان
٧١٠	عزَّ من قائل
٧٩٧ - ٧٩٦	عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا
٣٥٥	عقراً لك
٣٦٣	عمرك الله
٦٤٨	عُيِّر وحده
	( الغين )
٧١٣	غبن رأيه
	( الفاء )
٣٨٨	فاهاالفيك
٢٨٢	في أكفانه دُرَج الميت
٧٨٨	في الدار سوائك
	( القاف )
٦٨٥	قائماً قد علم الله وقد قعد الناس
٣٦٢	قاتعه
٧١٠	قاتله الله من شاعر
٤٧٦	قبل البكاء كنت ناعسة
٤٧٦	قبل النعاس كنت مضمرة
٧٥٨	قد كان من مطر
١٤٧	قرأت هوداً
٦٤٧	قريع وحده
٣٥٦	قصدت قصده
٨٣٠	قضية ولا أبا حسن لها
٣٦٣	قعدك الله
٧٣٨	قلما رجل يقول ذلك إلا زيد
٨٨٦	قم قائماً
٦٧٨	قمت وأصلك عينه

٩٩٢

قميص شراذم

٣٨٧

قيامًا قد علم الله

١٤٦

قيس بنت عيلان

## ( الكاف )

٣٦٢

كاتعه

٤٠٣

كالיום رجلاً

٦٠٠

كان ذلك مقدم الحاج

٧٠٩

كذب عليك العسل

٤٠٣

كفى زيد شجاعاً

٥٢٩

الكلاب على البقر

٦٢٠

كل رجل فأنا أكرمه

٤٠٣

كل رجل وضيعته

٩٣٩

كل شاة وسخلتها

٦٥٧

كل شيء ولا ستيمة حر

٦٤٩

كلتهن

٦٧١

كل يوم لك ثوب

٤٠٢

كلمته فاه إلى في

٦٢٨

كلمته مشافهة

كليهما وتمراً

كيف أنت وقعة من تريد

## ( اللام )

١٠٢٤

لا أبا لزيد

٣٨٨

لا أفعل ذلك ولا كوداً

٣٨٨

لا أفعل ذلك ولا كيداً ولاهما

٣٨٨

لا أفعل ذلك ولا مكادة

٣٧٩

لا أفعلنه البتة

٨٢٥

لا أهلاً ولا سهلاً

٨٢٥

لا بك السوء

٨٣١

لا حول ولا قوة إلا بالله

٨٥٨	لا خير بخير بعده النار
٨٢٥	لا سلام عليك
٨٢٣	لا سواء
٨٥٠	لا كزید
٧٧٧	لا ليت
٣٧٤	لا ماء ماء باردًا
٨٢٥	لا مرحبًا
٨٢٥	لا مسرة ولا مكرمة
٨٢٥	لا نعمة
٨٢٣	لا نولك أن تفعل ..
٨٦٩	لات أو ان
٨٦٦	لات حين
٨٧١	لات هنا
٣٧٦	الله أكبر دعوة الحق
٥٧٤	الله لأفعلن
٥٩٧	لقيته فينة بعد الفينة
٥٩٧	لقيته الفينة بعد الفينة
٥٩٧	لقيته بعيادات بيني
٦٧١	لقيته فجأة
٦٧١	لقيته عيانًا
٦٧١	لكل فرعون موسى
٧١١	لله أبوك
٧١١	لله أنت
٦٩٨	لله دره رجلاً
٧١١	لله در زيد فارساً/ من فارس
٧١٠	لله درك فارساً/ من فارس
٣٧٠	له صراخ صراخ الثكلي
٩٨١	له صوت صوت حمار

٣٧٦	له على ألف درهم اعترافاً
٣٧١	له علم علم الفقهاء
٣٧١	له هدى هدى الصلحاء
٢٢١	لو ذات سوار لطمتني
٣١٥	لولا على لهلك عمر
٧٧٧	لو ليت
٧٥١	ليس أحد إلا وهو خير منك
٨٧١	ليس الطيب إلا المسك
٥٤٦	ليس خلق الله مثله
٧٩٠	ليس غير
٧٩٠	ليس غيره
٨٨٥	لي عشرون مثله
٥٠٨	الليل طويل وأنت قمر
٢٨٢	الليلة الهلال

( الميم )

٧٣٥	ما أتتني امرأة لا تكون فلانة
٧٣٥	ما أتتني امرأة ليست فلانة
٦٩٨	ما أحسنها فعلة
٦٢٨	ما أنت وزيداً
٧٢٩	ما جاءني القوم إلا حماراً
٧٢٩	ما جاءني زيد إلا عمراً
٧٣٥	ما ذر شارق
٧٥١	ما رجل إلا وأنت خير منه
٧٣٢	ما زاد إلا ما نقص
٥٧٠	ماز رأسك والسيف
٦٢٢	ما زلت أسير والنيل
٧٣٢	ما خير إلا ما نفع
٩٣٣	ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة

٧٣٨	ما كلمت أحدًا أنصفني إلا زيد
٧٢٦	مالي إلا أبوك أحد
٧٢٩	مالي عتاب إلا السيف
٨٠٥	المرء مقتول بما ...
٧٢٦	ما مررت بمثله أحد
٨٥٦	ما مسيئًا من أعتب
١٠١٣	ما منهم إلا رأيته في حال كذا
٣٥٨	مرحبًا بك
٨٨٧	مررت بامرأة كافيك من امرأة
٨٨٧	مررت بامرأة ناهيتك من امرأة
٨٨٧	مررت بامرأة هذك من امرأة
٩٨٣	مررت برجل أبي عشرة
٩٩١	مررت برجل أبي عشرة أبوه
٩٨٣	مررت برجل أب لك
٩٨٣	مررت برجل أخ لك
٩٩١	مررت برجل أسد غلامه
٩٩١	مررت برجل حسبك فضله
٩٩١	مررت برجل رجل أبوه
٩٩٠	مررت برجل سواء أبوه وأمه
٩٩١	مررت برجل سواء درهمه
٩٩٠	مررت برجل سواء هو والعدم
٨٠٥	مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح
٩٩١	مررت برجل عشرة غلماناه
٨٨٧	مررت برجل كافيك من رجل
٨٨٧	مررت برجل كافيك من رجل
٨٨٧	مررت برجلين كافيك من رجلين
٩٩١	مررت برجل مثلك أبوه
٩٨٠	مررت برجل نار حمرة

٨٨٧	مررت برجل ناهيك من رجل
٨٨٧	مررت برجلين ناهيك من رجلين
٨٨٧	مررت برجل هذك من رجل
٨٨٧	مررت برجال هذك من رجال
٨٨٧	مررت برجلين هذك من رجلين
٩٩١	مررت بسرج خز صفته
٩٨٢	مررت بقاع عرفج كله
٩٨٢	مررت بقوم عرب أجمعون
٩٩١	مررت بكتاب طين خاتمه
٦٤٨	مررت بهم الجماء الغفير
٥١٥	مررت به الفاسق
٩٢٢	مسجد الجامع
٨٨٣	مضر الحمراء
١٠٦٢	مطرنا زرعنا وضرعنا
١٠٦٢	مطرنا سهلنا وجبلنا
١٠٦٢	مطر قومك ليلهم ونهارهم
٣٥٥	معاذ الله
٧٠٣	ملان ماء
٧٠٣	ممتلىء ماء
٤٠٠	من أنت زيدًا
٢٠٠	من كانت أمك
٣٦٢	مه

( النون )

٨٩٨	ناقة عر الهواجر
٥١٣	نحن آل فلان كرماء
٥١٣	نحن العرب أقرى للنزال



٣٥٦	نجوت نحوه
٦٤٧	نسيج وحده
٤٦٣	نصف وربع درهم
٦٩٩	نعم رجلاً
٣٨٧	نعم ونعمة عين
٥٧٧	نفسك وما يعينها
٣٢٤	نهاره صائم وليله قائم
٣١٩	النوم ينقض الطهارة

( الهاء )

٣٨٦	هجاجيك
٦٦٢	هذا بسرّاً أطيب منه رطباً
٩١٩	هذا حيّ زيد
٢٣٦	هزا زيك
٣٧٨	هذا زيد غير ما تقول
٩٤١	هذا غلام
٣٧٨	هذا القول لا قولك
٤٠٠	هذا ولا زعماتك
٥٣٦	هذا يوم اثنين مباركاً فيه
١٠٦٠	هنيئاً مريئاً
٦٧١	هو زهير شعراً
٩٤١	هو غلام إن شاء الله ابن أخيك
٢٨٧	هو مني دعوة الرجل
٢٨٧	هو مني فوت اليد
٥٨٧	هو مني مزجر الكلب
٢٨٥	هو مني مقعد الخاتن
٢٨٥	هو مني مقعد القابلة
٥٨٧	هو مني مناط الثريا

هو مني منزلة الشغاف

(الواو)

واجمعتي الشاميتيناه

وارجلأ مسجاه

وامن حفر بئر زمزماه

وامن قلع باب خيراه

واها

وراءك أوسع لك

وَفَقَّ أمره

وُلِدَ له ستون عامًا

ويح زيد رجلًا

ويحه رجلًا

ويلك

ويل [ لك ]

ويلمها خطة

ويلم زيد رجلًا

ويلم زيد شجاعًا

ويها

(الياء)

يا إياك قد كفيتك

يا حرسى اضربا عنقه

يا زيد زيدًا الطويل

يا لزيد فارسًا

ياللك ليلاً

ياللك من ليل

ياالله للمسلمين

ياله رجلًا

يالها قصة

٥٨٧

٤٩٧

٥٠٤

٥٠٣

٥٠٣

٣٦٠

٣٩٨

٧١٣

٣٤٥

٧١١

٦٩٨ - ٦٩٩

٣٦١

٣٦٢

٦٩٨

٧٠٤

٧١١

٣٦٠

٤١٣

٣٦

٤٣١

٧٠٤

٦٩٨

٧١٠

٤١٧

٦٩٨

٦٩٨

## فهرس الشعر

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
<b>الهمزة</b>					
٧٨	إن من يدخل الكنيسة يوماً	ظباء	الخفيف	الأخطل	٣٠٩
١٣٤	فلا والله لا يُلقى لما بي	دواء	الوافر	مُسلم بن مَعْبَد الوالبي	٤٦٢
٤٨	لا تَحُلْنَا على غراتك إنا	الأعداء	الخفيف	الحارث بن حِلْزَة اليشكري	٢٣١
٣١٠	ملك أضلع البرية لا يوجد	كفاء	الخفيف	الحارث بن حِلْزَة اليشكري	٩٢٦
٢٣٨	غير أني قد أستعين على الهم	النجاء	الخفيف	الحارث بن حِلْزَة اليشكري	٧٨٠
١٤٥	فقالوا تعالى يا يزي بن مخرم	صداء	الطويل	يزيد بن المخرم	٤٧٨
٢٥٢	من لد شولاً فإلى إتلائها	إتلائها	مشطور الرجز	يزيد بن المخرم	٨١١
٢٨٢	طلبوا صلحنا ولات أوان	بقاء	الخفيف	أبو زيد الطائي	٨٧٠
<b>الباء</b>					
٢٧٣	وما الدهر إلا منجنونا بأهله	معدباً	الطويل	القتال الكلابي	٨٥٤
٢١٤	سيري أُمَامُ فإن الأكثرين	أبا	البسيط	الحطيئة	٧٠٨
<b>حصى</b>					
٢٥٧	تركتني حين لا مال أعيشُ	كلباً	البسيط	أبو الطفيل عامر بن وائلة	٨٢٤
<b>به</b>					
٤	أقلى اللوم عاذلٍ والعتابا	أصابا	الوافر	جرير	٣٤
٥١	ولو ولدت فقيرة جرو كلب	الكلابا	الوافر	جرير	٢٤٤
١١٢	أعبد حل في شعبي غريبا	اغترابا	الوافر	جرير	٤٢٠
١٢١	جارية من قيس بن ثعلبة	ثعلبة	مشطور الرجز	الأغلب العملي	٤٤٢
-	ستقرع منها سن خزيان نادم	العصبصُ	الطويل	الكميت	١٠١٦

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١٣٩	أبا عُرُو لا تبعد فكل ابن حُرّة	فيحيبُ	الطويل	مجهول	٤٧١
١٥٩	فهلا أعدوني لمثلي تَفَاقَدُوا	أنكبُ	الطويل	مختلف فيه	٥٤٨
١٦٦	فاياك إياك المراء فإنه	جالبُ	الطويل	الفضل بن عبد الرحمن القرشي	٥٧٦
١٩٤	وما حل سَعْدِي غريباً ببلدة	أبُ	الطويل	اللعين المنقري	٦٥٠
١٩٦	لئن كان برد الماء حران	لحيبُ	الطويل	عروة بن حزام	٦٦٠
٢٧٨	مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرة	غرأبها	الطويل	الأخوص أو الفرزدق	٨٦١
٣٠٢	إليكم ذوي آل النبي تطلعت	البُ	الطويل	الكيميت	٩١٨
٣٠٩	فقلت انحوا عنها نجا الجلد إنه غاربه	الطويل	أبو القمر الكلابي أو عبد الرحمن بن حسان	٩٢٤	
٣٣٨	فلا تجعلي ضيفي ضيف مقرب	جانبُ	الطويل	العجير السلولي	١٠٠٨
٣٧	كم دون بيشة من خرق ومن علم	مسلوبُ	البيسيط	ذو الرمة	١٧٣
٨٢	هذا سراقه للقرآن يدرسه	ذيبُ	البيسيط	مجهول	٣٥٣
١٤٠	ديار مية إذ مي تساعفنا	عربُ	البيسيط	ذو الرمة	٤٧٢
٢١١	ويُلمّها روحة والريح معصفّة	مقتربُ	البيسيط	ذو الرمة	٦٩٩
٢٦٦	ويُلمّها في هواء الجو طالبة	مطلوبُ	البيسيط	امرؤ القيس	٨٤٤
٨٨	عجب لتلك قضية وإقامتي	أعجبُ	الكامل	ضمّر بن ضمرة أو غيره	٣٦٨
١٦٩	لذن بهز الكف يعسل منته	الثعلبُ	الكامل	ساعدة بن جوية	٥٨٦
١٨٧	عوذ وبهنة حاشدون عليهم	يتلهبُ	الكامل	زيد الفوارس	٦٣٤
١٥٠	بنا تميما يُكشِف الضبابُ	الضبابُ	مشطور الرجز	رؤية	٦٣٥ ٥١٤
٢٢٧	في ليلة لا ترى بها أحدا	كواكبها	السريع	عدي بن زيد	٧٣٨
٤٢	ألا ليت شعري هل يلومن قومه	جانبُ	الطويل	أبو جندب الهذلي	٢٠٦

٢٦٦	أبو تمام	السواكب الطويل	على مثلها من أربع	٥٤
			وملاعب	
٣٠٤	الحارث بن خالد المخزومي	المواكب الطويل	فأما القتال لا قتال لديكم	٧٦
٤٥٥	البُعَيْث بن حريث	رب رب الطويل	معاذ الإله أن تكون كظبية	١٢٦
٤٦٨	النابعة	الكواكب الطويل	كليني لهم يا أميمة ناصب	١٣٧
٦٠٥	مجهول	القرائب الطويل	إذا كوكبُ الخرقاء لاح	١٧٦
			بسحرة	
٧٣٢	النابعة	الكتائب الطويل	ولا عيبَ فيهم غير أن	٢٢٣
			شيوفهم	
٢٤٥	مختلف فيه	البسيط	أمرتُك الخيرَ فافعل ما أمرتُ	٥٢
			به	
٤١٦	عمرو بن معد يكرب	البسيط	ييكك ناءٍ بعيدُ الدار	١٠٧
			مغتربٌ	
٨١٨	سلامة بن جندل	البسيط	أودى الشبابُ الذي مجَّد	٢٥٣
			عواقبه	
١٠٢٤	مجهول	البسيط	فاليوم قربت تهجونا وتشتبنا	٣٥٣
٢١٣	موسى بن جابر الحنفي	الكامل	ولا أشتي يا قوم إلا كارها	٤٤
١٠٩٠	الأخطل	الكامل	إن السيوف غدوها	٣٧١
			ورواحها	
١٠٢٠	ابن زياة	السريع	يا لهف زياة للحارث	٣٥١
٦٣٤	النابعة الجعدي	المتقارب	كان حوامية مدبراً	١٨٦
٦٣٥				

#### النساء

٤١٣	سالم بن دارة	الرجز	جعنا	يا أبحر بن أبحر يا أننا	١٠٥
٥٥٧	عمرو بن قعاس	الوافر	تبيث	ألا رجلا جزاه الله خيراً	١٦٣
٥١٧	عمرو بن معد يكرب	الطويل	فازبأرت	لحا الله جرمًا كلما ذر	١٥٤
				شارق	
١٠٩١	كثير عزة	الطويل	فشلت	وكنت كذي رجلين رجلٌ	٣٧٣
				صحيحة	

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٠٨	أفي الولائم أولادًا لواحدةٍ	لَعَلَّتِ	البيسط	مجهول	٦٨٤
٢٨٣	حنت نوازٍ ولات هَنَّا حنت	أجنت	الكامل	شبيب بن جُعيل	٨٧١
الحميم					
٢٦٥	ألا سبيل إلى خمٍ فأشربها	حجاج	البيسط	فريعة بنت هَمَام (التمنية)	٨٣٦
٢٦٩	كأن أصوات من إيغاهن بنا	الفراريج	البيسط	ذو الرمة	٨٥٠
١٩	يحد وثمان مولعا يلقاها	الإرتاج	الكامل	ابن ميادة	١٠٩
الحاء					
-	ياليت زوجك قد غدا	رمحا	مجزوء الكامل	عبد الله بن الزبعرى	١٠٢٨
٣٢	أتى دونها ذبّ الرياد كأنه	رامح	الطويل	تميم بن أبي بن مقبل	١٥٩
٤٣	كان لم يمت حي سواك ولم	النوايح	الطويل	أشجع السلمي	٢١٣
تقم					
٤٥	إنيك يزيد ضارح الخصومة	الطوائح	الطويل	مختلف فيه	٢١٧
٢٢٠	فإن تمس في غار برهوة ثاويًا	تصبح	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٧٢٩
٢٨٤	أفي أثر الأظعان عينك تلمح	متيح	الطويل	الراعي التميمي	٨٧١
٣٤٢	وما الدهر إلا تارتان فمهما	أكدح	الطويل	تميم بن أبي بن مقبل	١٠١٢
٣٥٥	وكان سيان ألا يسرخوا	السوخ	البيسط	أبو ذؤيب الهذلي	١٠٤٥
نعمًا					
٨١	من صد عن نيرانها	براح	مجزوء الكامل	سعد بن مالك الوائلي	٣٤٠
٢٢١	والحرب لا يبقى لجاحها	المراخ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك الوائلي	٨٢٣
	إلا الفتى الصبار في	الوقاح	مجزوء الكامل	سعد بن مالك الوائلي	٧٣٠
١٦٧	أخاك أخاك إن من لا أخا له	سلاح	الطويل	إبراهيم بن هرمة	٥٧٧
٣٣٥	ونظرن من تحلل الستور	صحاح	مجزوء الكامل	ابن ميادة	٩٨٩
١٠٨	يا لمطافنا وبالرياح	النفاح	الخفيف	مجهول	٤١٦

### الحاء

- والله لولا أن تحش الطبخُ الطبخُ مشطور العجاج ٣٤١٠  
الرجز
- أبي الجحيم حين لا مستصرخُ مستصرخُ مشطور العجاج ٣٤١  
الرجز

### الدال

- ١٢٤ معاوى إنا بشرٌ فاسجح الحديدا الوافر عبد الله بن الزبير الأسدي ٤٥٣
- ٣٦٠ لا لا أبوح بحب بُشنةٍ إنها عهودا الكامل جميل بثينة ١٠٥٩
- ٣١٩ فزجعتها بيمزجة مزادة مجزوء مجهول ٩٤١  
الكامل
- ١٣ في كلت رجلها سلامي زائدة مشطور مجهول ٧٧  
الرجز
- ١٨١ علفتها تبنا وماء باردا باردا مشطور ينسب لذي الرمة ٦٢٢  
الرجز
- ٣١ وشق له من اسمه ليُجله محمد الطويل حسان بن ثابت ١٥٧
- ١٩٧ إذا المرء أعيته المروءة ناشئا شديدا الطويل مختلف فيه ٦٦٠
- ٢٠١ إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها سواد الطويل بشار بن برد ٦٧٥
- ٢٦٨ وقد مات شماغ ومات مخلد الطويل مسكين الدارمي ٨٤٧  
مزرد
- ٢٣٤ سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به الجمد البسيط مختلف فيه ٢٣٤
- ٥٧ ثلاث كلهن قتلت عمدا تعود الوافر مجهول ٢٧٠
- ١٥٨ فلا حسبا فخرت به لتيم الجدود الوافر جرير ٥٤٥
- ١٧٠ عزمْتُ على إقامة ذي صباح يسود الوافر أنس بن مدركة الخثعمي ٥٩١
- ٣٩ نبئت أخوالي بني يزيد يزيد مشطور رؤية ١٨٢  
الرجز
- ١٠ ألا أيهذا الزاجري أخضر مخلدي الطويل طرفة بن العبد ٦٥  
الوغي
- ١٨٤ يقول وقد ترّ الوظيف بمؤيد الطويل طرفة بن العبد ٦٣٣  
وساقها ٦٣٦  
٦٨٢

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٠١	رحيب قطاب الجيب منها رفيقة	المتجرد	الطويل	طرفة بن العبد	٩١٣
٧٣	بنونا بنو أبنائنا وبنائنا	الأبعاد	الطويل	الفرزدق	٢٩٤
٢١٢	ويلم أيام الشباب معيشة	الندى	الطويل	علقمة بن عبدة الفحل	٧٠٠
٧٩	قالت أمانة لما جئت زائرها	السود	البيسط	الجموح الظفري	٣١٦
	لا در درك إني قد رميتهم	لمحدود	البيسط	الجموح الظفري	
١٨٩	كأنه خارجا من جنب صفحته	مفتار	البيسط	النابعة	٦٣٦ ، ٦٣٩ ، ٦٤١
٢٣٦	ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه	أحد	البيسط	النابعة	٧٧٧
٢٤٧	أضحت خلأ وأضحى أهلها احتملوا	ليد	البيسط	النابعة	٨٠١
٢٧٢	إلا أوارئي لأياما أينها	الجلد	البيسط	النابعة	٨٥٤
٣٤٧	والمؤمن العائذ الطير يمسحها	السند	الوافر	عبد الله بن الزبير الأسدي	١٠١٤
١٦٨	فلأبغينكم قنا وعوارضا	ضرغيد	الكامل	عامر بن الطفيل أو عاتكة بنت زيد	٥٨٦
٢٨٥	إن قلت خيرا قال شرا غيره	بمداد	الكامل	الأسود بن يعفر	٨٨٤
٣٧٠	وكانه ليق السراة كأنه	بسواد	الكامل	الأعشى	١٠٨٩
٢٠	بلغتها واجتمعت أشدي	أشدي	مشطور	مختلف فيه	١١١
			الرجز		
٤٧	فكنت كالساعي إلى مثعب	الراعيد	السريع	سعيد بن حسان	٢٢٨
١٣٦	يامن رأى عارضا أسره	الأسد	المنسرح	الفرزدق	٤٦٣
	الراء				
٣٠٥	إلى الحول ثم اسم السلام عليكما	اعتذر	الطويل	ليبد	٩٢٠
٢٦٠	في بحر لا حور سرى وما شعر	شعر	مشطور	العجاج	٨٢٦
			الرجز		



رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٤٥	مالك عندي غير سهم وحجر	حجر	مشطور الرجز	مجهول	
١٠١٤	وغير كبداء شديدة الوتر	الوتر	مشطور الرجز	مجهول	
	جاءت بكفي كان من أرمي البشر	البشر	مشطور الرجز	مجهول	
٢٧	أخو رغائب يعطيها ويسألها	الزفر	البسيط	أعشى باهلة	١٢٩
٧٠	ترزع مارتعت حتى إذا أذكرت	إدبار	البسيط	الخنساء	٢٩٠
١٣٢	ياتيم تيم عدي لا أبالكهم	عمر	البسيط	جرير	٤٦٠
٢٥٠	إما أقمت وأما أنت مرتحلا	تذر	البسيط	مجهول	٨٠٧
٢٧٤	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	بشر	البسيط	الفرزدق	٨٥٦
٣٦٧	إنا وجدنا بني جلال كلهم	قصر	البسيط	مجهول	١٠٨٣
١٢٥	كحلقه من أبي رياح	الكبار	مخلع البسيط	الأعشى	٤٥٤
١٥٢	لنا يوم وللكروان يوم	نطير	الوافر	طرفة بن العبد	٥١٥
١٥١	إنا بني ضبة لا نفر	نفر	مشطور الرجز	مجهول	٥١٤
١١٠	يا بكر أنشروا لي كليا	الفرا	المديد	أبو ليلى المهلهل	٤١٨
٣١٨	تمر علي ما تستمر وقد شفت	صدورها	الطويل	مجهول	٩٤٠
٣٤٣	وكلمتها ثنتين كلماء منهما	الجمر	الطويل	أبو العميتل	١٠١٣
٦	يا ما أميلح غزلانا شذن لنا	السمر	البسيط	مختلف فيه	٣٦
٢٠٧	أنا ابن دارة مشهورا بها نسبي	عار	البسيط	سالم بن دارة	٦٨٧
٢٦٤	ألا طعان ألا فرسان عادية	التنانير	البسيط	حسان بن ثابت	٨٣٥
٣٠٣	ألا قبح الإله بني زياد	الحمار	الوافر	يزيد بن ربيعة الحميري	٩١٩
٣٥٨	أقسم بالله أبو حفص عمر	عمر	مشطور الرجز	مختلف فيه	١٠٥٥

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٥٨	فأقبلت زحفاً على الركبتين	أجر	المتقارب	امروء القيس	٢٧١
٢٦٣	فلا أب وابنا مثل مروان	تأزراً	الطويل	ينسب إلى الفرزدق	٨٣٢
	وابنه				
٣١١	ولم أر قوماً مثلنا خير قومهم	فخرا	الطويل	زيادة بن زيد	٩٢٦
٢٥٤	لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها	عمرا	البسيط	الفرزدق	٨١٩
٢٩٠	وما حُب الديار شغفن قلبي	الديارا	الوافر	المجنون ( قيس بن الملوح )	٨٩٠
٢٦٧	يا صاحبي دنا الصباح فسيرا	مزورا	الكامل	جرير	٨٤٤
٢٣	إلا غلالة أو بداهة	الجزارة	مجزوء	الأعشى	١١٨
			الكامل		
٢١٨	يا جارتا ما أنت جارة	عفارة	مجزوء	الأعشى	٧١٥
			الكامل		
١١٧	إني وأسطار سطر سطرًا	سطرا	مشطور	رؤية	٤٣٠
			الرجز		
	لقاتل يا نصر نصرًا نصرًا	نصرًا	مشطور	رؤية	
			الرجز		
١٢٩	فيا الغلامان اللذان قرأ	شرا	الرجز	مجهول	٤٥٨
١٤٤	أطرق كرا أطرق كرا	القرى	مجزوء	مجهول	٤٧٧
			الرجز		
٦٠	لا أرى الموت يسبق الموت	الفقيرا	الخفيف	عدي بن زيد	٢٧٣
	شيء				
٢٢	ولم يستر يثوك حتى رميت	عشارا	المتقارب	الكميت	١١٥
٢١٧	تقول ابنتي حين جد الرحيل	جارا	المتقارب	الأعشى	٧١٤
٣٠	وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم	الأبصار	الكامل	الفرزدق	١٥٣
٣٢٧	قدّر أحلك ذا المجاز وقد	بدار	الكامل	مؤرج السلمي	٩٥٣
	أرى				
٢٠٢	نصف النهار الماء غامرهُ	يدري	الكامل	الأعشى	٦٧٥
٢١	جذب الصراريين بالكروور	بالكروور	مشطور	العجاج	١١٢
			الرجز		
٧١	أنا أبو النجم وشعري	شعري	مشطور	أبو النجم	٢٩١
	شعري		الرجز		

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١٠٢	جاری لا تستنكري عذيري	عذيري	مشطور الرجز	العجاج	٤٠١
	سیری واشفاقي على بعيري	بعيري	مشطور الرجز	العجاج	
١٧٤	يا سارق الليلة أهل الدار	الدار	مشطور الرجز	مجهول	٦٠٢
١٧٧	يركب كل عاقِرٍ جُمهور	جمهور	مشطور الرجز	العجاج	٦١٠ - ٦١٣
	مخافة وزعل المحبور	المحبور	مشطور الرجز	العجاج	
	والهول من تَهوُّر الهبور	الهبور	مشطور الرجز	مجهول	
٣٥٦	بات يعشيها بعضب باتر	باتر	مشطور الرجز	مجهول	١٠٤٦
	يقصد في أسواقها وجائر	جائر	مشطور الرجز	مجهول	
٢٣٥	أقول لما جاءني أمره	الفاخر	السريع	الأعشى	٧٧٦
٣٣٠	رحت وفي رجلك ما فيهما	المتزير	السريع	الأقيشر	٩٥٦
٣٤١	لا يبعدن قومي الذين هم	الجُزِر	السريع	الخرنق	١٠١٠
	النازلين لكل معترك	الأزِر	السريع	الخرنق	
٢٢٩	أحل له الشيب أثقاله	اغترارا	المتقارب	الأعشى	٧٥٣
٥٩	لعمرك ما مَعْنٌ بتارك حقه	متيسر	الطويل	الفرزدق	٢٧٣
٩٩	فقلت له فاها لفيك فإنه	حاذره	الطويل	أبو سدره الأعرابي	٣٨٩
١٣٨	خذوا حظكم يا آل عِكرَم	تُذكر	الطويل	زهير	٤٧١
	واذكروا				
١٦٠	إذا ابن أبي موسى بلال بلغته	جازر	الطويل	ذو الرمة	٥٥٠
١٨٢	وأنت امرؤ من أهل نجد	المتغور	الطويل	جميل بثينة	٦٢٨
	وأهلنا				
٢٠٥	وإني لتعروني لذكراك هزة	القطر	الطويل	أبو صخر الهذلي	٦٨٠
٢٥١	إذا مات منهم ميت سرق	شكيرها	الطويل	مجهول	٨١١
	ابنه				

رقم  
الشاهد

صدر البيت

قافيته

بحره

قائله

الصفحة

- ٢٨٦ أماوي إني رب واحد أمه أسر الطويل حاتم الطائي ٨٨٧
- ٢٩٢ ضرّوب بنصل السيف سوق عاقر الطويل أبو طالب ٨٩٧
- سيمانها
- ٣٣٤ وليل يقول الناس من ظلّماته عورّها الطويل مُضَرَّس بن رُبَعي ٩٨١
- كأن لنا منه بيوتا حصينة كسورّها الطويل مُضَرَّس بن رُبَعي
- ٣٣٦ حنين العراقيب العصا بهر الطويل الأخطل ٩٨٩
- وتركنه
- ٣٦٤ أولاك بنو خير وشرّ كليهما منكر الطويل مسافع بن حذيفة العبسي ١٠٦٨
- ١١ الله يعلم أنا في تلفتنا صور البسيط إبراهيم بن هرمة ٧٢
- وأني حوثما يثني الهوى فأنظور البسيط إبراهيم بن هرمة
- نظري
- ٩٣ دعوت لما نابني مسورا مسور المتقارب مجهول ٣٨٤

#### السين

- ٣٦٥ يأمي إن تفقدي قوما خلاس البسيط مختلف فيه ١٠٧٥
- ولدتهم
- عمرو وعبد مناف والذي عباس البسيط مختلف فيه
- عهدت
- ٩٤ إذا شقّ بردشقّ بالبرد مثله لابس الطويل سحيم عبد بني الحسحاس ٣٨٥
- ٣٥٩ فأين إلى أين النجاة بيغلتني أحبس الطويل مجهول ١٠٥٩
- ٦٤ أحقا بني أبناء سلمى بن المجالس البسيط الأسود بن يعفر ٢٨٠
- جندل
- ١٢٠ يا صاح ياذا الضامر العنس والجلس السريع مختلف فيه ٤٣٩

#### الصاد

- ٢٦ أتاني وعيد الحوص من آل جعفر
- ١٢٤ الأحاوصا الطويل الأعشى

#### الضاد

- ٩٥ ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا مشطور العجاج ٣٨٦
- وخضا
- الرجز

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٣٧	قولوا لهذا المرء ذو جاء	الفرائض الطويل	قوال الطائي	١٠٠٠	ساعيا
٢٨٩	مر الليالي أسرع في نقضي	بعضي الرجز	العجاج	٨٨٩	
٩٦	حتى إذا جن الظلام واختلط	اختلط مشطور	العجاج	٣٨٦	
	جاءوا بمدق هل رأيت	قط مشطور	العجاج		
	الذئب قط	الرجز			
العين					
٤١	لما عصي أصحابه مصعبا	بصاغ السريع	السفاح بن بكير	٢٠٦	
٦١	إذا المرء لم يخش الكريهة	تقطعا الطويل	الكلعبة العرني	٢٧٤	
	أوشكت				
٨٦	فعيدك أن لا تسمعي ملامة	فبينجعا الطويل	متمم بن نويرة	٣٦٣	
١٦٤	تعدون عقر النيب أفضل	المقنعا الطويل	جرير	٥٥٨	
	مجدكم				
١٧٢	ألا قالت الخنساء يوم لقيتها	أفرعا الطويل	متمم بن نويرة	٥٩٩	
٢٣٢	أمرتكم أمري بمنعرج اللوى	مضيعة الطويل	الكلعبة العرني	٧٦٣	
٣١٦	فأدرك إبقاء العرادة ضلعها	إصبعا الطويل	الكلعبة العرني	٩٣٧	
١٤٣	قفي قبل التفرق يا ضبعا	الوادعا الوافر	القطامي	٤٧٧	
٢٩٩	أنا ابن التارك البكرى بشر	وقوعا الوافر	المرار الأسدي	٩١١	
٣٦٩	ذريني إن حكمتك لن يطاعا	مضاعا الوافر	عدي بن زيد	١٠٨٧	
٢٥	قد صرت البكرة يوما أجمعا	أجمعا مشطور	مجهول	١٢٣	
		الرجز			
٣٦٣	يا ليتني كنت صبيا مرضعا	أكتعا الرجز	مجهول	١٠٦٨	
٣٧٢	إن على الله أن ثبايعا	تبايعا مشطور	مجهول	١٠٩٠	
		الرجز			
	تؤخذ كرها أو تحيء طائعا	طائعا مشطور	مجهول		
		الرجز			

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١	يقول الخنئ وأبغض العُجم	اليُجْدُعُ الطويل	ذو الخرق الطهوى	٢٩	
٦٢	فإن يك جُثماني بأرض سواكم	أجمعُ الطويل	مختلف فيه	٢٧٩	
١١١	أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله	تواضعُ الطويل	الصلتان العبدى	٤٢٠	
١٥٥	أقارُعُ عوفٍ لا أحاولُ غيرها	تُجادُعُ الطويل	النابعة	٥١٧	
٢٥٥	بكت جَزَعًا واسترجعت ثم أذنت	رجوعُها الطويل	مجهول	٨٢٣	
٢٥٦	وأنت امرؤ منا تُخلقت لغيرنا	فاجعُ الطويل	مختلف فيه	٨٢٣	
٢٩٣	لِحافِي لِحافٍ الضيف والبردُ برده	مقنَّعُ الطويل	مختلف فيه	٩٠٣	
٢٤٩	أبا خراشة أما أنت ذا نَفِرٍ	الضبيعُ البسيط	عباس بن مرداس	٨٠٦	
٦٧	فورِدَن والعيوقُ مقعد رائي	يَتَتَلُعُ الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٢٨٥	
٢٨٧	لما أتى خبر الرُّبِيرِ تواضعتُ	الخُشَّعُ الكامل	جرير	٨٨٩	
١٤٩	أطوَّف ما أطوف ثم آوي	لكاعِ الوافر	الحطيئة	٥١١	
٤٦	لا تجزعي إن من منفسٍ أهلكته	فاجزعي الكامل	التمر بن تولب	٢٢٠	
٥٦	قد أصبحت أم الخيار تدعي	أصنعُ الرجز	أبو النجم العجلي	٢٧٠	
١٧	فما كان حصن ولا حابسُ	مجمعُ المتقارب	عباس بن مرداس	١٠٥	
الفاء					
٧	تُكْتَبَانِ فِي الطريق لَامُ أَلْفُ	ألفُ مشطور الرجز	أبو النجم العجلي	٥٥	
١٩٣	فما بالنأ أمس أسد العرين	النَجْفُ المتقارب	أحد أصحاب عليّ ابن أبي طالب	٦٦٣، ٦٥٠	
٢٤٣	خالط من سلمى خياشيم وفا	وفا مشطور الرجز	العجاج	٧٨٩	

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
---------------	-----------	--------	------	-------	--------

٩٧	فَقَالَتْ حَنَانُ مَا أَقَى بِكَ هَهنا	عَارِفُ	الطويل	المنذر بن درهم الكلبي	٣٨٧
٣٣٩	فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقِينَا	مُزْعَفُ	الطويل	الفرزدق	١٠٠٨
	شَرِيدُهُمْ				
٣٥٧	وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مِرْوَانَ لَمْ				
	يَدَعُ	مُجَلَّفُ	الطويل	الفرزدق	١٠٤٨
٣٧١	بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبَا	الْخَزْفُ	البيسيط	مجهول	٨٥٣
٣٣٣	وَذُبْيَانِيَّةٍ أَوْصَتْ بَنِيهَا	الْقُرُوفُ	الوافر	معقر بن أوس البارقي	٩٧٩
٢٩٨	الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا	وَكْفُ	المنسرح	مختلف فيه	٩١٠
٣٢٠	تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ	الصَيَارِيفِ	البيسيط	الفرزدق	٩٤٢
	هَاجِرَةٍ				
٣٢٣	كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي	شَافِي	الوافر	بشر بن أبي خازم	٩٥٠
٨٩	فِيهَا ازْدَهَافٌ أَيْمًا ازْدَهَافُ	ازْدَهَافُ	الرجز	رؤية	٣٧٦
٣٣	عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سُرْوَالَةٌ	لِمُسْتَعْطَفِ	المتقارب	مجهول	١٦٠

### القاف

٥	وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي	الْمُخْتَرَقُ	مَشْطُور	رؤية	٣٥
	الْمُخْتَرَقِ		الرجز		
٣٤	جَاءَ الشِّتَاءُ وَقَمِصِي أَخْلَاقِ	التَّوَاقِ	الرجز	بعض الأعراب	١٦١
١٧١	أَنْتَهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّهُ جَبِينُهُ	تَفْلَقَا	الطويل	الفرزدق	٥٩٨
٢٩	وَهُمْ قَرِيشُ الْأَكْرَمُونَ إِذَا	عُرُوفَا	الكامل	مجهول	١٤٦
	انْتَمَوْا				
١١٣	أَدَارَا بِخُزَيٍّ هَجَبٍ لِلْعَيْنِ	يَتَرَقَّرُ	الطويل	ذو الرمة	٤٢١
	عَبْرَةً				
٢٠٤	وَإِنْ أَمْرًا أُسْرَى إِلَيْكَ وَدَوْنَهُ	سَمَلَقُ	الطويل	الأعشى	٦٧٧
٢٩٧	لَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسَ مُحْتَضِرُونَهُ	رَوَاهِقُهُ	الطويل	مجهول	٩٠٨
١٠٩	مَعَ ابْنِ الْمُصْطَفَى نَفْسِي فِدَاهُ	الْفِرَاقِ	الوافر	عبيد الله بن الحر	٤١٧
٢٧٥	لَوْ أَنَّكَ يَا حَسِينَ خُلِقْتَ	الْخَلِيقِ	الوافر	مجهول	٨٥٦
	خُرَا				
٣٠٤	يَا قُرْئَانُ أَبَاكَ حَيُّ خُوَيْلِدِ	الْأَحْمَاقِ	الكامل	جبار بن سلمى	٩٢٠
١٦١	فَمَتْنِي وَاغْلُ يَزْرَهُمْ يَحْيَوُهُ	السَّاقِي	الخفيف	عدي بن زيد	٥٥١

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
---------------	-----------	--------	------	-------	--------

### الكاف

٢٤٢	تجأنف عن جوّ اليمامة ناقتي	لسبواثكا	الطويل	الأعشى	٧٨٨
٨٣	دار لسعدي إذ ه من هواكا	هواكا	مشطور الرجز	مجهول	٣٥٧
٣٢١	يا ابن الزبير طالما عَصِيْكَ	عصيكَا	مشطور الرجز	راجز من حمير	
	وطالما عنيْتنا إِيْكَ	إِيْكَ	مشطور الرجز	راجز من حمير	٩٤٥
	لنضربن بسيفنا قَفِيْكَ	قفِيْكَ	مشطور الرجز	راجز من حمير	
٢٨	إني لمهد من ثنائي وقاصدُ	مالكُ	الطويل	تأبط شرا	١٣٠
٢٠٦	أفي السلم أعيارًا جَفَاء	العوارك	الطويل	هند بنت عتبة	٦٨٤
	وغلظة				
٣٦١	تراكيها من إبل تراكيها	تراكيها	مشطور الرجز	طُفَيْل بن يزيد الحارثي	١٠٥٩

### اللام

٤٠	جزى ربّه غني عدّي بن حاتم	فعلُ	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	٢٠٦
١٦٢	صعدة نابتة في حائر	تَمَلُ	الوافر	كعب بن جعيل	٥٥١
٢٢٨	قلما عرس حتى هجته	الأَوَّلُ	الوافر	ليبد	٧٣٩
٢٩١	رب ابن عمّ لسليمي	الكسِيلُ	الرجز	جَبَّار بن جزء	٨٩٣
	مشمعل				
١٩١	أنتنى سليم قضها بقضيضها	سبأَها	الطويل	الشمّاخ	٦٤٥
٣٥٤	أتعرف أم لا رسم دار	أولا	الطويل	القحيف العقيلي	١٠٣٦
	معطلا				
	قطار وتارات خريق كأنها	تعجلا	الطويل	القحيف العقيلي	
٢٤٨	قد قيل ما قيل إن صدقا وإن	قيلا	البسيط	النعمان بن المنذر	٨٠٤
	كذبا				
٨٤	فخير نحن عند الناس منكم	يالا	الوافر	زهير بن مسعود الضبي	٣٦٢
١٩٨	بدت قمرا ومالت خوط بان	غزالا	الوافر	المتنبي	٦٦٣



رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٣٣	رأيت الناس ما حاشا قريشا	فعالا	الوافر	الأخطل	٧٧٤
١٨٣	أزمان قومي والجماعة	مميلا	الكامل	الراعي الثميري	٦٢٩
كالذي					
٢٩٤	الواهب المائة الهجان وعبدها	أطفالها	الكامل	الأعشى	٩٠٧
١٠٠	فواعديه سرحتي مالك	أسهلا	السريع	عمر بن أبي ربيعة	٣٩٨
٢	فلا مزنة ورقت ودقها	إيقالها	المتقارب	عامر بن جوين	٣٣
٢١٦	على أنني بعد ما قد مضى	كميلا	المتقارب	العباس بن مرداس	٧١١
٧٤	لُعَابُ الأفاعي القاتلات لعابه	عواسل	الطويل	أبو تمام	٢٩٤
١١٩	رأيت الوليد بن اليزيد	كاهله	الطويل	ابن ميادة	٤٣٥
مباركا					
١٢٣	فإن لم تجد من دون عدنان	العواذل	الطويل	لييد	٤٥٢
والدا					
٢٢٦	وكل أبيي باسل غير أنني	أبسل	الطويل	الشنفرى	٧٣٦
١٧٥	استغفر الله ذنبا لست محصيه	العمل	البسيط	مجهول	٣٤٥
٩	إذا اجتمعوا على ألف وواو	جدال	الوافر	يزيد بن الحكم	٥٩
٣٦٦	فلا وأليك خير منك إني	الصهيل	الوافر	شمير بن الحارث	١٠٧٧
٩٠	إني لأمنحك الصدود وإنني	لأميل	الكامل	الأحوص	٣٧٧
٢٠٩	وما أنت وئيك ورسم الديار	تكمل	المتقارب	الكهيت	٦٩٧
٣	تنورتها من أذرعات وأهلها	عال	الطويل	امرؤ القيس	٣٤
٤٩	فلو أن ما أسعى لأدنى	المال	الطويل	امرؤ القيس	٢٣٤
معيشة					
٢٣٦	ولكنما أسعى لمجد مؤثّل	أمثالي	الطويل	امرؤ القيس	٢٣٦
١٨٥	وقد أغتدي والطير في	هيكل	الطويل	امرؤ القيس	٦٣٣
وكناتها					
١٩٩	كدأبك من أم الحويرث	بمأسيل	الطويل	امرؤ القيس	٦٦٨
قبلها					
٢٠٣	فألقه بالهاديات ودونه	تزئيل	الطويل	امرؤ القيس	٦٧٦
٢١٠	فيالك من ليل كأن نجومه	بيذبل	الطويل	امرؤ القيس	٦٩٩
٢٤٤	ألا رب يوم صالح لك منهما	جلجل	الطويل	امرؤ القيس	٧٩١
٧٩٢					

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٥٠	كَأَن تَبَيَّرًا فِي عِرَانَيْنِ وَبَلَه	مُزْمَلٌ	الطويل	امرؤ القيس	١٠١٨
١٥	كَلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَفَاتُهُ	يهزل	الطويل	تأبط شرا	٨٩
٩١	إِذْنٌ لَا تَبْعَنَاهُ عَلَى كُلِّ حَالَةٍ	التهازل	الطويل	أبو طالب	٣٧٩
١٠٣	وَإِنْ تَعْتَذِرْ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي	نَصْلِي	الطويل	ذو الرمة	٤٠٤
	ضُرُوعَهَا				
٢١٣	لِلَّهِ دُرٌّ أَنْوَشِرَوَانٌ مِنْ رَجُلٍ	السُّفْلُ	البيسط	مجهول	٧٠٠
٢٣٧	لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ	أَوْ قَالَ	البيسط	أبو قيس بن الأسلت	٧٨٠
	نَطَقَتْ				
٢٩٥	أَلَا فَتَى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ	حَمَالٌ	البيسط	مجهول	٩٠٧
	يَحْمِلُنِي				
٦٨	أَنْصَبْتُ لِلْمَنِيَةِ تَعْتَرِيهِمْ	السيول	الوافر	إبراهيم بن هرمة	٢٨٦
١٩٠	فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْهَبْ	الدخال	الوافر	ليبد	٦٤٤
٣١٥	يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيصِ	السلسل	الكامل	حسان بن ثابت	٩٣٦
	عَلَيْهِمْ				
١٣٣	يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذَّبِيلِ	الذبل	مشطور	عبد الله بن رواحة	٤٦٠
	تَطَاوُلَ اللَّيْلِ عَلَيْكَ فَانْزِلْ	فانزِلْ	مشطور	عبد الله بن رواحة	
			الرجز		
١٤٨	فِي لُجَّةٍ أَمْسَكَ فَلَانَا عَنْ فُلٍ	فُلٍ	مشطور	أبو النجم العجلي	٥١٠
			الرجز		
١٥٣	وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلِ	السعالِي	المتقارب	أميمة بن أبي عائذ	٥١٦
	الميم				
١٤	كَلْتُ كَفِيهِ تَوَالِي دَائِمًا	يَعَمُ	الوافر	مجهول	٨٩
١٨	أَرْقَنِي اللَّيْلَةَ بَرَقَ بِالنَّهَمِ	يَلَمُ	الرجز	مجهول	١٠٧
٣٦٢	أَقْبِلُنْ مِنْ ثَهْلَانٍ أَوْ وَادِي	السلم	الرجز	جرير	١٠٦٥
	خَيْمِ				
٧٥	إِلَى الْمَلِكِ الْقَرِيمِ وَابْنِ الْهَمَامِ	المزدهم	المتقارب	مجهول	٣٠٣
٣٢٤	إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أَطِيلُ السَّرِيِّ	عُصَمُ	المتقارب	الأعشى	٩٥٠
٩٢	خَلِيلِي هُبَا طَالَمَا قَدَرْتُ قَدَمًا	كراكم	الطويل	قس بن ساعدة	٣٨٠
١٧٩	وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ	تَكْرُمًا	الطويل	حاتم الطائي	٦١٥

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٢٢٥	فما ترك الصنع الذي قد	أعظما	الطويل	الأحوص	٧٣٦
	تركته				
٢٩٦	هم الفاعلون الخير والآمرؤنه	مُعظما	الطويل	مجهول	٩٠٨
٣٠٠	أقامت على ربيهما جارتا صفا	مصطلهما	الطويل	الشمخ	٩١٢
٣١٤	فهل لكم فيها إليّ فإني	جديما	الطويل	أوس بن حجر	٩٣٣
٢٣١	مها مها وخروفا لا أنيس بها	البوما	البسيط	الأسود بن يعفر	٧٦٢
١٤٢	ألا أضحت حبالكم رماما	أاما	الوافر	جرير	٤٧٣
١٣٠	إني إذا ما حدث أَلما	يا اللهم	الرجز	مجهول	٤٥٨
١٣١	وما عليك أن تقولي كلما	كلما	مشطور	مجهول	٤٥٩
	سبحت أو صليت يا اللهم ما	اللهم ما	مشطور	مجهول	
	أرؤد علينا شيخنا مسلما	مسلمما	مشطور	مجهول	
٣١٧	لما رأيت سائيد ما استعبرت	لامها	السريع	عمرو بن قميئة	٩٤٠
٦٦	شهدنا فما تلقى لنا من	أمامها	الطويل	كعب بن مالك	٢٨٤
	كتيبة				
٧٢	رَفَوْنِي وقالوا يا خويلد لا	هُم هُم	الطويل	أبو خراش الهذلي	٢٩١
	تُرْعُ				
١٠١	ولا تلك فيها مفرطا أو مفرطا	ذميم	الطويل	مجهول	٣٩٩
٢٢٢	عشية لا تغني الرماح مكانها	المُصمّم	الطويل	ضرار بن الأزور	٧٣٠
٢٣٩	أنبخت فألقت بلدة فوق بلدة	بغامها	الطويل	ذو الرمة	٧٨٣
٢٤٥	فأنت طلاق والطلاق أليّة	أظلم	الطويل	مجهول	٧٩٢
٣٠٧	لا ينعش الطرف إلا ما	منغوم	البسيط	ذو الرمة	٩٢٠
	تخوّنه				
٦٣	ألا يا نخلة من ذات عرق	السلام	الوافر	الأحوص	٢٧٩
١٩٥	لَمِيّة موحشا طلل قديم	مستديم	الوافر	ذو الرمة أو كُثَيّر	٦٥١
١٢٢	حتى تهجر في الرواح	المظلوم	الكامل	لبيد	٤٥١
	وهاجها				

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
١٧٣	باكرث حاجتها الدجاج	نيامها	الكامل	لبيد	٦٠١ -
	بسحرة				٦٠٥
٢٨٠	ندم البغاة ولات ساعة مندم	وخيم	الكامل	رجل من طيء	٨٦٧
٢٨١	العاطفون تحين ما من عاطف	المطعم	الكامل	أبو وجزة السعدي	٨٦٩
٣١٣	يارب موسى أظلمه وأظلمه	يرحمه	الرجز	مجهول	٩٣٢
٣٢٥	كالخوت لا يرويه شيء يلقمه	فمه	الرجز	رؤية	٩٥١
٣٠٤، ٨	تداعين باسم الشيب في	سلام	الطويل	ذو الرمة	٥٩ ، ٩٢٠
	متلثم				
٨٠	لقد لمتنا يا أم غيلان بالسرى	بنائم	الطويل	جرير	٣٢٤
١٥٦	فكلأ أراهم أصبحوا يعقلونه	بمخرم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٥٢٣
٢٤٦	وكان طوى كشحا على	يتقدم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٨٠٠
	مستكنة				
٣٢٦	ها نفتا في في من فمويهما	رجام	الطويل	الفرزدق	٩٥٢
٣٤٨	ألا أيها الطير المربة بالضحي	لحم	الطويل	أبو خراش الهذلي	١٠١٦
٨٥	عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا	سلم	البيسط	الأحوص	٣٦٣
١٠٤	قالت بنو عامر خالوا بني أسد	لأقوام	البيسط	النابعة	٤١٠
١٩٢	قبلتها ودموعي مزج أدمعها	لقم	البيسط	المتنبي	٦٤٦
٦٩	وساغ لي الشراب وكنت	الحميم	الوافر	يزيد بن الصعق	٢٨٩
	قبلا				
٢٧٧	ندمت على لسان كان مني	عكم	الوافر	الحطيئة	٨٥٨
٢٨٨	إذا بعض السنين تعرقنا	اليتيم	الوافر	جرير	٨٨٩
١٢	ينباغ من ذفري غضوب	المكدم	الكامل	عنتره	٧٣
	جسرة				
٥٠	نُبئت عمرا غير شاكر	المنعم	الكامل	عنتره	٢٤٢
	نعمتي				
١١٦	ياذا المخوفنا بمقتل شيخه	الأحلام	الكامل	عبيد بن الأبرص	٤٢٩
١٤١	لله ما فعل الصوارم والقنا	الأغاثام	الكامل	المتنبي	٤٧٢
٢٠٠	ولقد نزلت فلا تظني غيره	المكرم	الكامل	عنتره	٦٦٩
٣٣١	حتى إذا ما خرجت من فمه	فمه	مشطور	مختلف فيه	٩٥٧
			الرجز		

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٤٤	لو قلت ما في قومها لم تَيْسَم تَيْسَم	مشطور	مختلف فيه		
	يفضلها في حَسَبٍ وميسم	ميسم	مشطور	مختلف فيه	١٠١٣
٣٦٨	أوعدني بالسجن والأدهم	المناسم	الرجز	العديل بن الفرخ	١٠٨٦
	محن	الرجز			
النون					
٢٥٨	حنت قلوصي حين لا حين	محن	مشطور	ينسب للعجاج	٨٢٧
١٣٥	وصالياتٍ كَكَمَا يُوثَقِينَ	يُوثَقِينَ	مشطور	خطام المجاشعي	٤٦٢
		السريع			
١٦	فلا أعني بذلك أسفليكم	الذوينا	الوافر	الكميت بن زيد	٩١
٢٤	فما وجدتُ بناتُ بني نزار	أحمرين	الوافر	حكيم الأعور	١٢٢
١٨٨	وأنا سوف تدركنا المنايا	مقدرينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	٦٣٨
٢٧٠	وما إن طَبْنَا جُبْنَ ولكن	آخرينا	الوافر	فروة بن مسيك	٨٥٢
٣٢٩	وكان لنا فَرَارَةٌ عَمَّ سُوءٍ	الأخينا	الوافر	عقيل بن عُلْفَة	٩٥٤
٢١٥	فاصدع بأمرك ما عليك	عيونا	الكامل	أبو طالب	٧٠٩
	غضاضة				
١٢٧	إن المنايا يطلَّعنَ	الآمنينا	مجزوء	ذو جَدَن الحميري	٤٥٥
		الكامل			
٦٥	أكلُّ عام نَعَمَّ تمحونه	تمحونه	مشطور	قيس بن حصين الحارثي	٢٨٢
		الرجز			
٣٢٨	فلما تبينَ أصوائنا	بالأيننا	المتقارب	زياد بن واصل	٩٥٤
٢٤١	ولم يبق سِوى العدوان	دائوا	الهزج	الفند الزماني	٧٨٨
١١٨	علا زيدنا يوم النقا رأس	يمان	الطويل	رجل من طيء	٤٣٥
	زيدكم				
١٤٦	عجبتُ لمولودٍ وليس له أب	أبوان	الطويل	عمرو بن الجنبى	٤٨٨
٥٣	غيرُ مأسوفٍ على الزمن	الحزن	المديد	أبو نواس	٢٥٢
٢٥٨	ما بال جهلك بعد العلم				
	والدين	حين	البسيط	جرير	٢٢٦

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٣٨	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	تعرفوني	الوافر	سحيم بن وثيل	١٨٢
١٢٨	من أجلك يا التي تيمت قلبي	عني	الوافر	مجهول	٤٥٧
٢٤٠	وكل أخ مفارقة أخوه	الفرقدان	الوافر	عمرو بن معد يكرب	٧٨٤ ، ٧٨٦
٣٠٨	ذعرت به القطا ونفيت عنه	اللعين	الوافر	الشمّاخ	٩٢١
٣٤٠	كأن حمولهم لما استقلت	يتطاردان	الوافر	مجهول	١٠٠٨
٣٤٦	كأنك من جمال بني أقيش	بشن	الوافر	النابعة	١٠١٤
٥٥	ولقد أمر على اللثيم يسبني	يعنيني	الكامل	رجل من بني سلول	٢٦٩ ، ٦٤٨
٩٨	أرضا وذؤبان الخطوب تنوشي		الكامل		٣٨٧
٢٧٩	إن هو مستوليا على أحد	المجانين	المنسرح	مجهول	٨٦٦
٨٧	أيها المنكح الريا سهيلا	يلتقيان	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٣٦٤
	هي شامية إذا ما استقلت	يمان	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	

#### الهاء

٣١٢	فأني ما وأثك كان شرا	يرأها	الوافر	عباس بن مرداس	٩٣١
١٥٧	ألقى الصحيفة كي يخفف	ألقاها	الكامل	مختلف فيه	٥٤٢
	رحله				
٢٧٦	لعمرك ما إن أبو مالك	قواه	المتقارب	المتنخل الهذلي	٨٥٧

#### الواو

١٨٠	جمعت وفحشا غيبة ونميّة	بمرعوي	الطويل	يزيد بن الحكم الثقفي	٦١٩
-----	------------------------	--------	--------	----------------------	-----

#### الألف اللينة

١٧٨	والشيخ إن قومته من زيغه	التوى	الكامل	ابن دريد	٦١٢
-----	-------------------------	-------	--------	----------	-----

#### الياء

٣٥	فلو كان عبد الله مولى	مواليا	الطويل	الفرزدق	١٦٣
	هجوته				
٣٦	له ما رأت عين البصير	سمائيا	الطويل	أمية بن أبي الصلت	١٦٣
	وفوقه				

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
٧٧	وقائلة خولان فانكح فتاتهم	هيا	الطويل	مجهول	٣٠٨
١١٥	فيا راكبا إما عرضت فبلغن	تلاقيا	الطويل	عبد يغوث بن الحارث	٤٢٣
٢٢٤	فتى كملت أخلاقه غير أنه	باقيا	الطويل	النابعة الجعدي	٧٣٣
٢٣٠	يطالبني عمي ثمانين ناقة	ثمانيا	الطويل	عروة بن حزام	٧٥٥
١٤٧	يا مرجاه بجمار ناجيه	ناجيه	مشطور	مجهول	٥٠٢
			الرجز		
٢١٩	وبلدة ليس بها طورئ	طورئ	مشطور	العجاج	٧٢٧
			الرجز		
	ولا خلا الجن بها إنسي	إنسي	مشطور	العجاج	
			الرجز		
٣٤٩	فياكم وحية بطن واد	بسي	الوافر	الحطيقة	١٠١٧
٢٦١	لا هيثم الليلة للمطي	للمطي	مشطور	مجهول	٢٢٩
			الرجز		
٣٢٢	قال لها هل لك يا تافئ	في	مشطور	الأغلب العجلي	٩٤٨
			الرجز		

## فهرس اللغة

الصفحة	الكلمة
١١٠	آجر
١٠١	أرطي
٤٥٥	الإلاهه
١	آلؤه
١١٠	آنك
١٣٥	الأيم
٣٦٠	إيه
١٢١	بَتَع
٨٨٦	بَجْلَك
٢٨٧	البريد
١٥٠	البردج
٤٨٤	بردرايا
٤٨١	البرذون
١٣٥	الآبرق
١٤٩	البرق
٩٢٨	البرني
١٧٥	التبشّر
١٨٠	الإستبرق
١٠٧١	بَصَع
١٢١	بضع
١٠٨	بَخَاتِي
١٥٠	بَقَم
١١١	أبلم



٨٩٧	بوائكها
٥٩٧	تعاله
١٧٥	الإئيمد
٥٩٧	جبال
١٢٧	جحا
٤٩٢	الجُخْدُب
٤٨١	الجِرْدَحْل
١٤١	جَمَزَى
٣٦٠	الجَنْدَل
٥٥	جه
١٣١	جَهَام
١٠١	حَبْنَطَى
٤٧٩	الجِرْبَاء
٣٥٦	حَرْدَه
٣٦	الحَرْسِي
١٠٧	حَزَاب
١٧٣	الحَسَّ
١٥٤	حِضَجِر
١٢٦	حُطَم
١٩٧	التَّحْلِيء
٣٥٤	حنانك
٤٨٤	حَوْلَايَا
١٠٦١	حَيْثَ يِثْ
١٠٦١	حَيْصَ يَيْصَ
٤٧٧	حِيَّهْلَه
١٢٦	حُتَع
٤٨٨	حَدَبْ

الصفحة	الكلمة
٩٩٢	الْحَرَادِيلُ
١١٣	حَزَايَا
٣٤٥	خُفُوقُ النِّجَمِ
١٠٩٣	الدَّيْبَرُ
٤٣٦	الدَّيْبَرَانُ
١٠٨	دَبَّاسِي
٥٥ - ٣٠	دَجْ
١٧٥	تَذَرَأُ
٢٨٢	دَرَجَ
٦٩٥	الدَّائِقُ
٥٥	دَهْ
٤	الدَّهْنُ وَالذُّهْنُ
٣٥٤	دَوَالِيكَ
٧٧	مِذْرَوَانُ
٣٥٩	ذَفَّرَا لَهُ
١٠١	ذَفْرِي
١٦٢	ذَلْدَلْ
٤٨٠	الرَّيَابُ
١٨٠	التُّرْتُبُ
٤٠٠	مَرْحَبًا
٦٩٥	الْإِرْدَبُ
٤٨٨	إِرْزَبُ
٦٩٨	الرَّاقُودُ
١٢٤	أَرْقَمُ
١٧٥	الْيَرْمُوعُ
٥٨٧	مَزْجَرُ
٤٨٤	السَّبَطُ

٤٨٧

٢٤

٣٥٥

٤٨٠

١١

٤٣٦

١١٠

٤٩٨

٤٨١

١٢٤

٩٩٢

٦٦٥

٤٨١

٥٨٧

١٧٣

١٠٧

٢٤

١٢٤

٦٧٨

٦٩٥

٥٠

٦٩٥

٦٠٥

٣٢٨

٤٩٢

٢١٩

١

الأسحار

السُرى

سعديك

السعلاة

السكنجيين

السَّمَاء

أَسْمَال

سَمَنُواه

السنور

الأسود

شراذم

الأشْرَسِي

المُشْرِيف

الشَّغاف

الشیطان

شناح

الصبوح

الصبيق

أَصْلُكُ

الصنجات

طَرَآن

الطُسُوج

الطف

طليحان

الطَّلَسَان

الطوائح

عَثْرَتُهُ

الصفحة	الكلمة
١٠٩٣	العَجَفَاء
٨٧٨	أَبُو عَذْرِهَا
٢٩١	عَرْفَج
٤٠٢	تَعْرِيكَ
٩٧٩	العَسَلَان
١١٠	أَعْشَار
٤٨٠	عَفْرَنَاه
٤٧٩	العِلْبَاء
٤٨١	العُلَيْق
١١٣	عُنْصُوه
٤٩٣	العُنْفُوان
٢	العَوَز
٤٣٦	العَبُوق
٢٤	الغُبُوق
٦٠١	غُلُوه
٣٠٥	الْفَتْن
٢٨٧	فَرَسَخ
١٤٩	الْفِرْد
٧١٤	أَفْرَه
٧٠٤	مُسْتَفْقَى
٤١٧	يَا لَلْفَلَيْقَة
١٠٩	فَلَك
٤٥٩	فَل
١٧٣	القَبِّ
٤٨١	القَبِيْط
١٠١	قَبْعَثْرِي
١٧٣	القَبْن

١٢٧

٨٨٦

٤٩٢

٣٦٦

٣٤٨

٤٠١

٨٨٦

٦٩٥

١٥٧

٤٩٠

١١٣

٤٩٩

٣٤٨

٢٩١

٢٤

٦٦٥

١٢١

٢٦٨

٤٨١

١٣١

٢

١٤٩

٦١٤

١٠٢٦

٤٥٩

١١٠

٦٩٥

الكلمة

قَتَمَ

قَذَكَ

القُدْعَمَلَة

تَقْرِيعًا

الْقَرْفُصَاء

قَصْعَة

قَطَكَ

الْقَفِيز

قَفَه

الْقُلُنْسُوَه

قَمَحْدُوَة

قَتْسِرِين

الْقَهْقَرَى

القَاع

الْقِيلُولَة

الْكَبْكَبَة

كُتِعَ

الْكُرَّ

الْكَنْهَوْر

كَهَام

اللَّحْ

اللَّجَام

تَتَلَا شَى

اللَّقْوَة

يَا مَلِكْعَان

أَمْشَاج

الْمَنْ

الصفحة	الكلمة
٢٦٩	الْمَنَا
٢٨٧	الْمِيل
٤٠١	النَّعِيم
٤١	نَخْ
١٥٠	نَرْجِس
٧٦	نَسَب
٦٠١	نَشَابَة
١٠٩٣	النَّقَب
١٧٦	النَّهْشَل
١٧٥	النَّهْط
٣٠١	نَائِع
٤٥٩	يَانُومَان
٣٥٦	هَجَاجِيك
١٠٩	هَجَان
٤١	هَدَغ
٣٥٦	هَذَا ذِيكَ
٤٩٣	الْهُنْدَلِيع
٤٥٩	يَا هَنَاه
٢١٩	وَارِس
٤	التَّوَاطُؤ
٣٦١	وَيْيَلِك
٣٦١	وَيْحَك
٣٦١	وَيْسَك
٣٦١	وَيْلِكَ
٣٦٠	وَيْهَا
١٧٨	الْأَيْدَغ
٢٨٦	الْيَاسِير
١٧٦	أَيْقَق

## فهرس التراجم

الاسم	الصفحة
الأحوص	٤١٣
الأحوص الرياحي	٨٦١
الأخطل	٣٠٩
الأخفش/سعيد بن مسعدة	٥٧
الأخفش الصغير	٥٧٥
ابن أبي إسحاق	٥٧٦
أبو الأسود الدؤلي	٢٠٦
الأسود بن يعفر النهشلي	٢٨٠
أشجع السلمي	٢١٣
الأصمعي	٣٨١
ابن الأعرابي ( عبد الله بن محمد بن زياد )	٩٤١
أعشى باهلة	١٢٨
الأعشى ميمون بن قيس	١١٨
الأعلم الشنتمري	١٠٣٨
الأغلب العجلي	٤٤٢
الأقيشر	٩٥٦
امرؤ القيس	٣٤
أمية بن أبي الصلت	١٦٣
أمية بن أبي عائد	٥١٦
أمية بن خلف	٤٥٦
أبو بكر الأنباري	١٤١
الأندلسي (القاسم بن أحمد )	٤٥
أنس بن مدركة الحثعمي	٥٩١

الاسم	الصفحة
أوس بن حجر	٩٣٣
ابن بابشاذ	١٨٥
بديع الزمان	٧٣٣
ابن برهان	٦٥٣
ابن بري	٣١٣
بشار بن بُرد	٦٧٤
بشر بن أبي خازم	٩٤٩
البُعَيْث بن حُرَيْث	٤٥٥
تأبط شرا	٨٩
أبو تمام	٢٦٥
تميم بن أبي بن مقبل	١٥٩
ثعلب/أبو العباس أحمد بن يحيى	٢٦٨
جَبَّار بن سلمى بن مالك	٩٢٠
ذو جدن الحميرى	٤٥٥
جرير	٨٢٦
الجرمي	٧٣
الجزولي	١١٢
ابن جعفر	٦١٦
جميل بثينة	٢٧٨
أبو جندب الهذلي	٢٠٦
ابن جنبي	١١٩
الجوهري	٣٦٤
حاتم الطائي	٦١٥
الحارث بن حلزة	٢٣١
الحارث بن خالد بن العاص	٣٠٤
ابن حذيم ( النطاسي )	٩٣٣
حسان بن ثابت	١٥٧



الاسم	الصفحة
الحسن البصري	٨٢٩
الحُطَيْيَّة	٥١١
حكيم الأعور	١٢٢
حكيم بن معية الربيعي	١٠١٣
حمزة ( القارئ )	٦٢٦
أبو حنيفة	٧٦٩
أبو خراش الهذلي	٢٩١
ذو الخرق الطهوي	٢٩
الخِرنق	١٠١٠
ابن خروف	٦٢٧
ابن الخشاب	٤٧٣
أبو الخطاب الأخفش	٥٩٤
خطام بن نصر	٤٦٢
الخليل بن أحمد	٥٧
الخنساء	٢٩٠
ابن دُرُسْتَوَيْه	٣١٨
ابن دُرَيْد	٦١٢
ابن الدهان	٢٥٨
أبو ذؤيب الهذلي	٢٨٥
الراعي التميمي	٦٢٩
الرَّبَيعي	٣٢
الرمَّاني	٩١٠
ذو الرمة	٤٧١
رؤبة	٦٥
الرياشي	٦١٥
ابن الزبَعري	١٠٢٨
أبو زييد الطائي	٨٧٠

الاسم	الصفحة
الزجاج	٣٣
الزجاجي	٦٥٥
الزخشي	٣٢
زهير بن أبي سلمى	٤٧١
ابن زيّابة	١٠٢٠
زياد بن واصل	٩٥٤
زيادة بن زيد الحارثي	٩٢٦
الزّيادي	٣١٣
أبو زيد الأنصاري	١٤٤
زيد الخيل	٨٨٣
زيد الفوارس	٦٣٤
ساعدة بن جُوَيّة	٥٨٦
سالم بن دارة	٤١٢
سحيم عبد بنى الحسحاس	٣٨٥
سحيم بن وثيل	١٨٢
ابن السّراج	٥٧
سعد بن مالك الوائلي	٣٤٠
سعيد بن عبد الرحمن	٢٢٨
السفاح بن بُكير اليربوعي	٢٠٦
سلامة بن جندل	٨١٨
السُّلَيْك بن السُّلْكَة	٥٠٨
أبو السَّمّال	٧٧٥
سيبويه	٢٧
السيرافي	٨٧
شبيب بن جُعيل التغلبي	٨٧١
الشماخ	٦٤٥
شُمير بن الحارث الضبي	١٠٧٧

٧٣٦	الشَّنْفَرَى
٦٨٠	أبو صخر الهذلي
٩٥٥	صدر الأفاضل
٤٢٠	الصِّلَتَانِ العبدى
٦٣٠	الصِّمَرى
٧٣٠	ضِرَار بن الأزور
٣٦٧	ضَمَر بن ضَمْرَة
٣٧٨	أبو طالب
٩١٣	طَرْفَة بن العبد
٨٢٤	أبو الطُّفَيْل عامر بن وائلة
١٠٥٩	طُفَيْل بن يزيد الحارثى
٥٨٦	عاتكة بنت زيد
١٠٤٦	عاصم ( القارئ )
٩٤١	ابن عامر
٣٢	عامر بن جوين
٥٨٦	عامر بن الطفيل
١٠٥	عباس بن مرداس
٤٥	عبد القاهر الجرجاني
٤٦٠	عبد الله بن رواحة
٨٢٩	عبد الله بن الزبير الأسدي
١٩٠	العبدى
٤٢٣	عبد يغوث بن الحارث
٤٢٩	عُبَيْد بن الأبرص
٨٦٩	أبو عبيد القاسم بن سلام
٤١٧	عبيد الله بن الحر
٦١٣	العجاج
١٠٠٧	العُجَيْر السُّلُولى

الاسم	الصفحة
عَدِي بن زيد	٧٣٨
الغَدِيل بن الفَرخ	١٠٨٦
عُرْوَة بن حزام	٦٦٠
ابن عصفور	٨٥٥
عَقِيل بن علفَة	٩٥٤
العُكْبَرِي	٣١٠
علقمة بن عَبْدَة الفحل	٧٠٠
أبو علي الفارسي	٧٣
عُمَر بن أَبِي ربيعة	٣٩٨
أبو عمرو بن العلاء	١٤٣
عمر بن قَعَّاس	٥٥٧
عمرو بن قميئة	٩٤٠
عمرو بن كلثوم	٦٣٧
عمرو بن معد يكرب	٩٧٩
أبو العَمَيْثِل	١٠١٣
عنترَة بن شداد	٧٣
عيسى بن عُمَر	١٤٤
الفراء	٥٢
أبو الفرج الأصفهاني	٤٥٦
الفرزدق	١٦٣
فروة بن مسيك	٨٥١
الفضل بن عبد الرحمن القرشي	٥٧٥
الفند الرَّمَّانِي	٧٨٨
القاضي عبد الجبار	٧١٩
قالون	١٤٩
القُحَيْف العَقِيلِي	١٠٣٥
قُسُّ بن ساعدة	٣٨٠

٤٧٧

الْقَطَامِي

١٠٠٠

قَوَّال الطَّائِي

٧٨٠

أَبُو قَيْسِ بْنِ الْأَسْلَتِ

١٠٩١

كُثَيْرُ عَزَّةَ

٥٢

الْكِسَائِي

٥٥١

كَعْبُ بْنُ جُعَيْلٍ

٢٨٤

كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ

٢٧٤

الْكَلْحَبَةُ الْعُرْنِي

١١٥

الْكَمِيتُ

١١٦

ابْنُ كَيْسَانَ

٦٤٤

لَبِيدُ

٦٥٠

اللَّعِينُ الْمُنْقَرِي

٤١٨

أَبُو لَيْلَى الْمَهْلَهْلِ

٧٢

الْمَازَنِي

٦٨٩

ابْنُ مَالِكٍ

٣٣

الْمَبْرَدُ

٣١٤

مَبْرُومَانُ

٣٦٣

مَتَمُّ بْنُ نَوِيرَةَ

٨٣٦

الْمَتَمْنِيَةُ فَرِيْعَةُ بِنْتُ هَمَامٍ

٤٧٢

الْمَتَنَّبِي

٨٥٧

الْمَتَنَخَّلُ الْهَذَلِي

٨٩٠

مَجْنُونُ لَيْلَى قَيْسِ بْنِ الْمَلُوحِ

٩١١

الْمِرَارُ بْنُ سَعِيدِ الْأَسَدِيِّ

٥٤٢

مِرْوَانَ بْنَ سَعِيدِ النَّحْوِيِّ

١٠٦٨

مُسَافِعُ بْنُ حَذِيفَةَ الْعَبْسِيِّ

٥٧٧

مُسْكِينُ الدَّارِمِيِّ

٤٦٢

مُسْلِمُ بْنُ مَعْبَدِ الْوَالِبِيِّ

الاسم	الصفحة
مضرّس بن رِيعي	٩٨١
ابن معط	٨٤٠
معقر بن أوس	٩٧٩
منصور بن فلاح اليمني	٨٦
مؤرّج السِّلْمِي	٩٥٣
أبو موسى الأشعري	٧٩٦
موسى بن جابر الحنفي	٢١٣
ابن ميادة	١٠٩
النابعة الجعدي	٦٣٤
النابعة الذبياني	٧٧٦
نافع ( القارئ )	١٤٩
أبو النجم الهذلي	٥٥
أبو نُحَيْلة	١١١
النعمان بن المنذر	٨٠٣
التمر بن تولب	٢٢٠
أبو ثواس	٢٥٢
إبراهيم ( ابن هرمة )	٧٢
هشام بن معاوية الضرير	٥٢
هند بنت عتبة	٦٨٤
أبو وجزة السعدي	٦٨٩
ورث ( القارئ )	٤٨١
ورقة بن نوفل	٧٧٥
يحيى بن معط	٨٤٠
يزيد بن الحَكَم	٥٩
يزيد بن ربيعة الحِميري	٩١٩
يزيد بن الصِّعق	٢٨٩
يزيد بن المخرم	٤٧٨
ابن يعيش	٣١٠
يونس بن حبيب	٨٨

## فهرس الأعلام

الصفحة

العلم

(الهمزة)

٢٧٩ ، ٣٦٣ ، ٣٧٧ ، ٤١٣ ، ٧٣٦  
٥٧ ، ٧١ ، ٨١ ، ١٠٣ ، ١٣٤ ، ١٥٩ ، ١٧٣ ،  
١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ،  
١٩٥ ، ٢٠٥ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٤٥ ، ٢٤٩ ،  
٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ،  
٢٨٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ،  
٣٢٣ ، ٣٦٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٤٤٧ ، ٤٧٣ ،  
٤٨١ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٤٧ ،  
٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٩ ، ٥٧٥ ،  
٥٩٤ ، ٦٠٢ ، ٦٢٠ ، ٦٢٢ ، ٦٣١ ، ٦٤٩ ،  
٦٥٢ ، ٦٧١ ، ٦٨٠ ، ٧٣٣ ، ٧٥٨ ، ٧٧٢ ،  
٧٧٤ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩٢ ، ٧٩٤ ،  
٨١٤ ، ٨١٩ ، ٨٣٠ ، ٨٥٧ ، ٨٥٩ ، ٨٦٣ ،  
٨٦٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٤ ، ٩٥٠ ، ٩٦٣ ، ٩٩٢ ،  
١٠٣٤ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ،

١٠٨٧

٥٧٥

٥٧٦

٣٨١ ، ٤٢٥

٩٤١

١٢٨

١١٨ ، ١٢٤ ، ٤٥٤ ، ٦٧٧ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ،

٧٧٦ ، ٧٨٨ ، ٩٠٧ ، ٩٥٠ ، ١٠٨٩ ،

١٠٣٨ ، ١٠٣٩

الأحوص  
الأخفش

الأخفش الصغير

ابن أبي إسحاق

الأصمعي

ابن الأعرابي

أعشى باهلة

الأعشى ميمون بن قيس

الأعلم الشنتمري

امرؤ القيس

٣٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٧١ ، ٦٣٣ ، ٦٦٨ ،  
٦٧٦ ، ٦٩٩ ، ٧٩١ ، ٨٤٤ ، ١٠١٨ ،  
١٤١ ، ٢١٣ ، ٢٦٧ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ،  
٤٥ ، ٢٦٣ ، ٣٣٩ ، ٤٢٠ ، ٤٥٠ ، ٤٦٨ ،  
٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥٠٤ ، ٦١٦ ، ٦٢٦ ،  
٦٢٧ ، ٦٧٤ ، ٦٧٩ ، ٦٨٢ ، ٧٨٣ ،  
٧٩٢ ، ٨٠٢ ، ٨١٤ ، ٨٣٦ ، ٨٤٢ ،  
٨٤٣ ، ٨٦٦ ، ١٠٦٥ ، ١٠٧١ ،

ابن الأنباري ( أبو بكر )  
الأندلسي ( القاسم بن أحمد )

( الباء )

١٨٥ ، ٣١٨ ، ٦٣٠ ،  
٧٣٣  
٦٥٣ ، ٦٦٠ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ،  
١٠٦١ ، ١٠٧٢ ،  
٣١٠

ابن بابشاذ  
بديع الزمان  
ابن برهان

أبو البقاء - العكبري

( التاء )

٢٦٥ ، ٢٩٤

أبو تمام

( الثاء )

٢٦٨ ، ٦٧١ ، ٧٤٤ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ،

ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى

( الجيم )

٣٢ ، ٣٩١ ، ٤٠٦ ، ٤٣٠ ، ٥٧٣ ، ٦٥٤ ،  
٦٧٦ ، ٧٤٦ ، ٨٧٦ ، ٩١٠ ، ٩٥٣ ،  
٣٤ ، ٢٤٤ ، ٣٢٤ ، ٤٢٠ ، ٤٦٠ ، ٤٧٣ ،  
٥٤٥ ، ٥٥٨ ، ٨٢٦ ، ٨٤٤ ، ٨٨٩ ،  
٧٣ ، ٨١ ، ٨٨ ، ١٤٤ ، ١٨٥ ، ٢٣٧ ،  
٢٨٥ ، ٤٨٢ ، ٥٣٢ ، ٥٨٥ ، ٦٠٩ ،  
٧٣٥ ، ١٠٢٥ ، ١٠٦٥ ،

جار الله - الزمخشري

جرير بن عطية الخطفي

الجرمي



الجزولي

، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١١٢  
، ٢٥٤ ، ٢٤٥ ، ١٩٠ ، ١٨٩ ، ١٨٦  
، ٨٣٧ ، ٨٣٦ ، ٦١٦ ، ٤٠٦ ، ٣٣٩  
١٠٧١ ، ١٠٣٤ ، ٩٢٥

ابن جعفر

ابن جني

١٠٨٠ ، ٨٦٠ ، ٦١٦  
، ٢٧٦ ، ٢٥٤ ، ٢١٥ ، ٢٠٥ ، ١١٩  
١٠٤٧ ، ٩٦٥ ، ٩٥٧ ، ٣٢٩ ، ٢٧٧  
٣٦٤

الجوهري

(الحاء)

حاتم الطائي

ابن الحاجب ( المصنف )

٦١٥

١ - ٢ - ٣ - ٥ - ٨ ، ١١ ، ١٤ ، ١٦ ،  
٢٠ ، ٢٨ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ،  
٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٩١ ،  
٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١١٢ ،  
١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ ،  
١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ،  
١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ،  
١٥٥ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧١ ،  
١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ،  
١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ،  
٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ،  
٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ،  
٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ،  
٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ،  
٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ،  
٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ،  
٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ،

، ٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٢٨٦ ، ٢٧٥ ، ٢٦٨  
 ، ٢٩٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٢٩٥  
 ، ٣١١ ، ٣١٠ ، ٣٠٨ ، ٣٠٣ ، ٣٠١  
 ، ٣٢٩ ، ٣٢٧ ، ٣٢٥ ، ٣١٤ ، ٣١٢  
 ، ٣٣٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٤ ، ٣٣٢ ، ٣٣١  
 ، ٣٥١ ، ٣٤٧ ، ٣٤٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٠  
 ، ٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ٣٦٨ ، ٣٥٦ ، ٣٥٣  
 ، ٣٩١ ، ٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ٣٧٨ ، ٣٧٦  
 ، ٤١٢ ، ٤١٠ ، ٤٠٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٤  
 ، ٤٣٢ ، ٤٢٥ ، ٤٢٣ ، ٤١٩ ، ٤١٥  
 ، ٤٤٣ ، ٤٤٠ ، ٤٣٨ ، ٤٣٧ ، ٤٣٣  
 ، ٤٦٠ ، ٤٥٤ ، ٤٥٣ ، ٤٤٩ ، ٤٤٧  
 ، ٤٦٩ ، ٤٦٨ ، ٤٦٧ ، ٤٦٦ ، ٤٦٤  
 ، ٤٨٢ ، ٤٨٠ ، ٤٧٩ ، ٤٧٥ ، ٤٧٠  
 ، ٤٩٤ ، ٤٨٧ ، ٤٨٦ ، ٤٨٥ ، ٤٨٤  
 ، ٥٠١ ، ٤٩٩ ، ٤٩٨ ، ٤٩٦ ، ٤٩٥  
 ، ٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٥٠٧ ، ٥٠٥ ، ٥٠٢  
 ، ٥٣٦ ، ٥٣٣ ، ٥٢١ ، ٥٢٠ ، ٥١٤  
 ، ٥٤٨ ، ٥٤٦ ، ٥٤٤ ، ٥٤٠ ، ٥٣٩  
 ، ٥٥٦ ، ٥٥٤ ، ٥٥١ ، ٥٥٠ ، ٥٤٩  
 ، ٥٧٢ ، ٥٦٨ ، ٥٦١ ، ٥٥٩ ، ٥٥٧  
 ، ٥٨٠ ، ٥٧٩ ، ٥٧٨ ، ٥٧٧ ، ٥٧٤  
 ، ٦٠٥ ، ٦٠٣ ، ٥٨٩ ، ٥٨٤ ، ٥٨٢  
 ، ٦١٤ ، ٦١١ ، ٦٠٩ ، ٦٠٨ ، ٦٠٧  
 ، ٦٢٤ ، ٦٢١ ، ٦١٩ ، ٦١٨ ، ٦١٥  
 ، ٦٤٠ ، ٦٣٩ ، ٦٣٢ ، ٦٢٦ ، ٦٢٥  
 ، ٦٥٦ ، ٦٥٢ ، ٦٥٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤١

، ٦٧٣ ، ٦٦٧ ، ٦٦٢ ، ٦٥٨ ، ٦٥٧  
 ، ٦٨٣ ، ٦٨٠ ، ٦٧٨ ، ٦٧٧ ، ٦٧٤  
 ، ٦٩٣ ، ٦٩٢ ، ٦٩١ ، ٦٨٨ ، ٦٨٥  
 ، ٧٠٣ ، ٧٠٢ ، ٧٠١ ، ٦٩٧ ، ٦٩٤  
 ، ٧٠٩ ، ٧٠٨ ، ٧٠٧ ، ٧٠٦ ، ٧٠٤  
 ، ٧٢٣ ، ٧٢١ ، ٧١٧ ، ٧١٦ ، ٧١٢  
 ، ٧٣٧ ، ٧٣٥ ، ٧٣٤ ، ٧٣٣ ، ٧٢٨  
 ، ٧٧٣ ، ٧٥٧ ، ٧٥٦ ، ٧٥٥ ، ٧٤٧  
 ، ٧٨٦ ، ٧٨٤ ، ٧٨١ ، ٧٧٨ ، ٧٧٤  
 ، ٨١٢ ، ٨٠٦ ، ٨٠٣ ، ٨٠٢ ، ٧٩٩  
 ، ٨٣٤ ، ٨٣١ ، ٨٢١ ، ٨١٤ ، ٨١٣  
 ، ٨٦٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٠ ، ٨٤٩ ، ٨٤٥ ، ٨٣٨  
 ، ٨٨١ ، ٨٧٩ ، ٨٧٧ ، ٨٧٤ ، ٨٧٣  
 ، ٩١٥ ، ٩٠١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٠ ، ٨٨٢  
 ، ٩٤٢ ، ٩٣٨ ، ٩٣٢ ، ٩٢٧ ، ٩١٦  
 ، ٩٥٤ ، ٩٤٨ ، ٩٤٦ ، ٩٤٥ ، ٩٤٤  
 ، ٩٧١ ، ٩٦٩ ، ٩٦٧ ، ٩٦١ ، ٩٥٨  
 ، ٩٩١ ، ٩٨٧ ، ٩٨٦ ، ٩٨٣ ، ٩٧٣  
 ، ٩٩٦ ، ٩٩٥ ، ٩٩٤ ، ٩٩٣ ، ٩٩٢  
 ، ١٠٢٠ ، ١٠١٩ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٢  
 ، ١٠٣١ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢١  
 ، ١٠٥١ ، ١٠٤٩ ، ١٠٣٩ ، ١٠٣٣  
 ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٣ ، ١٠٥٥  
 ، ١٠٧٩ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٠ ، ١٠٦٩  
 ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٢  
 ١٠٩٤ ، ١٠٩٣

٣٦	الحجاج
٩٣٣	ابن حذيم
١٥٧	حسان بن ثابت
٨٢٩	الحسن البصري
٨٨١	الحسين بن علي (قتيل كربلاء)
٨٥٨ ، ٧٠٩ ، ٥١١	الخطيئة
١٠٢٥ ، ٩٤٧ ، ٦٢٦	حمزة ( القارئ )
٧٦٩	أبو حنيفة

## ( الخاء )

١٠١٠	الخرنق
٦٨٩ ، ٦٢٧	ابن خروف
١٠٨٦ ، ٤٧٣	ابن الخشاب
٥٩٤	أبو الخطاب (الأخفش الأكبر)
٣٩٤	خلف
١٦٥ ، ١٤٨ ، ١٤٣ ، ١٢٢ ، ١١٩ ، ٥٧	الخليل بن أحمد
٤٣٢ ، ٤١٨ ، ٣٧٥ ، ٣٧٣ ، ٢١٩ ، ١٦٧	
٥٧٤ ، ٥٧١ ، ٥٥٧ ، ٥٠٣ ، ٤٣٨ ، ٤٣٣	
٨٣٧ ، ٧٦٣ ، ٧٣٥ ، ٦٧١ ، ٦٤٦ ، ٥٩٤	
٩٨٥ ، ٩٨١ ، ٩٥٩ ، ٩٣٩ ، ٩٣٦ ، ٨٥٠	
١٠٦٣ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٢ ، ١٠١١ ، ١٠٠٥	
٢٩٠	الخنساء

## ( الدال )

٧٩٩ ، ٣٢٠ ، ٣١٨	ابن درستويه
٦١٢	ابن دُرَيْد
٢٥٨	ابن الدهان

## (الذال)

٢٨٥ ، ٧٢٩ ، ١٠٤٥

## (الراء)

٨٧١ ، ٦٢٩

٨٥٧ ، ٨٥٥ ، ٧٢

٩٦٣ ، ٩١٠

٥٩ ، ١٧٣ ، ٤٠٤ ، ٤٢١ ، ٤٧١ ، ٥٥٠ ،

٦٩٩ ، ٨٥٠ ، ٩٢٠

٦٥ ، ١٨٢ ، ٣٧٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٥١٣ ، ٩٥١

٦١٥

## (الزاي)

١٠١٤

٣٣ ، ١٠٣ ، ١٤١ ، ١٦٤ ، ١٨٠ ، ٣١٢ ،

٣٢٥ ، ٣٨٣ ، ٤٤٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ،

٦٠٩ ، ٦٢٠ ، ٦٨٨ ، ٧٢١ ، ٧٣١ ،

٧٤٢ ، ٧٨٦ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٩٧٧ ،

١٠٠١ ، ١٠٠٥ ، ١٠٧٢ ،

٦٥٥ ، ٩٥٦ ، ١٠٠٩ ،

٣٢ ، ١٥١ ، ٢٠٣ ، ٢٤٨ ، ٣٩٨ ، ٤٥٦ ،

٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٨٥٧ ، ٩٦٥ ، ١٠٥٨ ، ١٠٧١ ،

٣١٣

١٤٤ ، ١٦٣ ، ٥٩٧ ، ١٠٤٠ ،

٦٣٤

## (السين)

٥٧ ، ١١٦ ، ٢٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٩٥ ، ٥٦٠ ،

٨٨٤ ، ٩٢٥ ، ٩٩٩ ، ١٠٣٨ ،

٣٩٥ ، ٧٧٥ ،

١١٧١

أبو ذؤيب الهذلي

الراعي التميمي

الربعي

الرماني

ذو الرمة

رؤبة

الرياشي

ابن الزبير (عبد الله)

الزجاج

الزجاجي

الزنجشري (جار الله)

الزيادي

أبو زيد

زيد الخيل

ابن السراج

أبو السمال

٢٧ - ٣٠ - ٥٨ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٠ ،  
 ٨٣ ، ٨٧ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١٣٤ ،  
 ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ،  
 ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ،  
 ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ،  
 ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٤٥ ،  
 ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٧٢ ،  
 ٢٧٣ ، ٢٨٥ ، ٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٧ ،  
 ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٣٦ ،  
 ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ،  
 ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ،  
 ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٨٢ ، ٣٨٨ ،  
 ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ،  
 ٤١٥ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٣٠ ، ٤٣٦ ،  
 ٤٣٧ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ،  
 ٤٧٣ ، ٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ،  
 ٤٨٤ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٦ ،  
 ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥١٠ ،  
 ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ ، ٥٤٥ ،  
 ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٤ ،  
 ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ،  
 ٥٦٣ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٦ ،  
 ٥٨٠ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٩٧ ، ٥٩٩ ،  
 ٦٠٠ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٤٢ ،  
 ٦٥٠ ، ٦٥٢ ، ٦٥٧ ، ٦٥٩ ، ٦٦٧ ،  
 ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٨ ، ٧١٤ ،  
 ٧٢٥ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣

، ٧٦٣ ، ٧٤٧ ، ٧٤٦ ، ٧٤٠ ، ٧٣٨ ، ٧٣٧  
 ، ٨٠٨ ، ٨٠٢ ، ٧٨٦ ، ٧٨٥ ، ٧٧٥ ، ٧٧٤  
 ، ٨٣٢ ، ٨٣١ ، ٨١٩ ، ٨١٥ ، ٨١٤ ، ٨١٠  
 ، ٨٥٠ ، ٨٤٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٥ ، ٨٣٤ ، ٨٣٣  
 ، ٨٩٩ ، ٨٨٥ ، ٨٧٤ ، ٨٦٨ ، ٨٦٥ ، ٨٥٦  
 ، ٩٣٧ ، ٩٣٣ ، ٩٢٦ ، ٩١٣ ، ٩٠٩ ، ٩٠٨  
 ، ٩٨٢ ، ٩٨١ ، ٩٦٥ ، ٩٦٣ ، ٩٣٩ ، ٩٣٨  
 ، ٩٩٨ ، ٩٩٧ ، ٩٩٢ ، ٩٩٠ ، ٩٨٩ ، ٩٨٨  
 ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٠  
 ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٥ ، ١٠٢٤ ، ١٠١٧  
 ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٤ ، ١٠٣٩

السيرافي

، ٣٢٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧١ ، ٢٣٢ ، ١٦٥ ، ٨٧  
 ، ٥٤٩ ، ٤٩٨ ، ٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٤٦٤ ، ٣٥٢  
 ، ٦٢٩ ، ٦٢٧ ، ٥٩٨ ، ٥٧٣ ، ٥٦٠ ، ٥٥٦  
 ، ٨١٤ ، ٧٣٣ ، ٧٣٢ ، ٧٣١ ، ٦٨٥ ، ٦٨٤  
 ، ٨٨٦ ، ٨٧٠ ، ٨٦٩ ، ٨٣٩ ، ٨٣٥ ، ٨١٥  
 ، ٩٨٢ ، ٩٦٥ ، ٩٠٥ ، ٩٠٤

( الشين )

٩٢١ ، ٦٤٥

الشماخ

( الصاد )

٨٦

صاحب المغني = منصور بن  
فلاح اليمني

صدر الأفاضل

٩٥٥

الصيمري

٦٣٠

( الطاء )

أبو طالب

٣٨١ ، ٣٧٨

طرفة بن العبد

٩١٣ ، ٦٣٣ ، ٥١٥

( العين )

عاصم ( القارئ )

١٠٤٦

ابن عامر ( القارئ )

٩٤١

ابن عباس

٤٣٣

عبد القاهر الجرجاني

٤٥ ، ٢٠٣ ، ٣١٠ ، ٥٩٤ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ،

٦٢٤ ، ٦٢٨ ، ٨٦٠ ، ٩٢٥

العبيدي

١٩٠ ، ٣١٠ ، ٦٢٤ ، ٨٥٥

أبو عبيد ( القاسم بن سلام )

٨٦٩

العجاج

١١٢ ، ٣٨٦ ، ٤٠١ ، ٦١٠ ، ٦١٣ ،

٦١٥ ، ٧٢٧ ، ٨٢٦ ، ٩٥٧

ابن عصفور

٨٥٥

العكبري ( أبو البقاء )

٣١٠

علي بن أبي طالب

٣٢٧ ، ٣٥٤ ، ٦١٢ ، ٦٩٩ ، ٧٠٨ ، ٩٢٥

٧٣ ، ٨٠ ، ١١٩ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٨٣ ،

١٨٤ ، ١٨٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٧٦ ،

٢٧٩ ، ٣٨٤ ، ٤٠٨ ، ٤٣٠ ، ٤٥٧ ،

٥٥٦ ، ٥٩٧ ، ٦٣١ ، ٦٤٣ ، ٦٦٠ ، ٧٤٠ ،

٧٤١ ، ٧٥٩ ، ٨١٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٦ ،



٨٥٣ ، ٨٥٥ ، ٨٥٧ ، ٨٧٢ ، ٨٩٥ ،  
 ٩٢٥ ، ٩٤٩ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٤٠ ،  
 ٧٩٦ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ،  
 ١٤٣ ، ١٦٨ ، ٢٨٨ ، ٤٣٣ ، ٥١٤ ،  
 ١٤٤ ، ٥١٧ ،  
 ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٨٢ ، ٥٦٢ ، ٩٩٠

( الفاء )

عمر بن الخطاب  
 أبو عمرو بن العلاء  
 عمرو بن معد يكرب  
 عيسى بن عمر

الفارسي = أبو علي الفارسي  
 الفراء

٩٦٣  
 ٥٢ - ٥٦ ، ٨٥ ، ١١٦ ، ٢٠٥ ، ٢٢٨ ،  
 ٢٣٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ،  
 ٢٧٠ ، ٢٩٠ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٦١ ،  
 ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤١١ ، ٤١٧ ، ٤٢١ ،  
 ٤٢٣ ، ٤٥٨ ، ٤٦٧ ، ٤٧٢ ، ٤٧٨ ،  
 ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ،  
 ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٨ ،  
 ٥٢٤ ، ٥٢٨ ، ٥٣١ ، ٥٥٩ ، ٥٦٢ ،  
 ٦٤٣ ، ٦٥٨ ، ٦٨٠ ، ٧٢٢ ، ٧٤٣ ،  
 ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٥٥ ، ٧٧١ ، ٧٧٥ ،  
 ٧٨٠ ، ٨٣٠ ، ٨٥٤ ، ٨٦٧ ، ٨٧٨ ،  
 ٨٨٥ ، ٨٩٢ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٤ ،  
 ٩٠٥ ، ٩٠٧ ، ٩١٧ ، ٩٢٣ ، ٩٥٩ ،  
 ٩٧٦ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ،  
 ١٠٩٤  
 ١٥٣ ، ١٦٣ ، ٢٧٣ ، ٢٩٤ ، ٤٦٣ ،  
 ٥٩٨ ، ٨٣٢ ، ٨٥٥ ، ٩٤١ ، ٩٥٢ ،  
 ١٠٠٨ ، ١٠٤٧

الفرزدق

## ( القاف )

٧١٩

القاضي عبد الجبار

١٤٩

قالون

## ( الكاف )

٥٢ ، ٥٦ ، ١٠٤ ، ١٦٣ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ،  
 ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ،  
 ٢٤٣ ، ٢٥٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣١٥ ،  
 ٣١٨ ، ٣٩٨ ، ٤١٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ،  
 ٥١٨ ، ٥٢٤ ، ٥٣١ ، ٥٣٨ ، ٥٥٣ ،  
 ٥٧٤ ، ٦٥٨ ، ٦٦٧ ، ٧١٢ ، ٧٢٢ ،  
 ٧٤٣ ، ٧٧٨ ، ٧٨٤ ، ٩١٤ ، ٩٩٦ ،  
 ١٠٠٧ ، ١٠٣٥

الكسائي

٩١ ، ١١٥

الكميت

١١٦ ، ٥٠١ ، ٦٦٠ ، ٨٢٣ ، ٨٨٨ ،  
 ٩٩٩ ، ١٠٦٤ ، ١٠٧١ ، ١٠٩١

ابن كيسان

## ( اللام )

٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٩٢٠

لبيد

## ( الميم )

٧٢ ، ٨١ ، ٣١٤ ، ٣٥٢ ، ٣٦٣ ، ٤٢٧ ،  
 ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٥١ ، ٤٩٢ ، ٧١١ ،  
 ٧١٢ ، ٧٢٨ ، ٧٤٧ ، ٧٧٤ ، ٨٣٦ ،  
 ٦٨٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٢١ ، ٨٤٣ ،  
 ٩٠٢ ، ٩٠٦ ، ٩١٤ ، ٩٥٣ ، ٩٨٦ ،  
 ٩٩٩ ، ١٠٣٧ ، ١٠٨٨

الملازني

ابن مالك

٢٣ ، ٣٠٨ ، ٣٢٣ ، ٦١٧ ، ٦٧٠ ، ٧٨٣

( ابن مالك ) المالكي

المبرد

٣٣ ، ٨١ ، ١٠٣ ، ١١٥ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ،  
 ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٨١ ، ٢٤٩ ، ٢٨٧ ،  
 ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٤٠٠ ،  
 ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤٣٣ ، ٤٣٨ ،  
 ٤٤٤ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٧٣ ،  
 ٤٧٨ ، ٤٩٢ ، ٤٩٨ ، ٥٢٩ ، ٥٤٩ ،  
 ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٩٧ ، ٦٢٨ ، ٦٧١ ،  
 ٦٨٥ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧٢١ ، ٧٤٨ ،  
 ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٨٣ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ،  
 ٨٠٦ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٧ ، ٨٣٦ ،  
 ٨٤١ ، ٨٥٣ ، ٨٦٦ ، ٨٧٠ ، ٩٠٩ ،  
 ٩١١ ، ٩١٣ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٥٣ ،  
 ٩٦٥ ، ٩٨٠ ، ٩٩٨ ، ١٠٠٥ ، ١٠٧٢ ،  
 ١٠٨٠ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٤ ،

٣١٤ ، ٧٣٢

٤٧٢ ، ٦٤٦ ، ٦٦٣

٩١١

٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٨٣٤ ،

٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٤٠ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ،

٨٧٦ ، ٩٠٢ ، ٩٠٥ ، ٩٢٣ ، ٩٣٥ ،

٩٥١ ، ٩٥٣ ، ٩٦١ ، ٩٦٥ ، ١٠٢٧ ،

١٠٣٢ ، ١٠٣٩ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٥ ،

٨٦

٤١٨

٧٩٦

١٠٩ ، ٤٣٥ ، ٩٨٩

ميرمان

المتنبي

المرار بن سعيد الأسدي

المصنف = ابن الحاجب

منصور بن فلاح اليمني

المهلل

أبو موسى الأشعري

ابن ميادة

## ( النون )

٤١٠ ، ٤٦٨ ، ٥١٧ ، ٧٣٢ ، ٧٧٦ ،

٨٠١ ، ١٠١٤ ، ١٠٧٧ ،

١٤٩ ، ٩٤٧

النابعة الذبياني

نافع ( القارئ )

## ( الهاء )

٥٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٩٤ ، ٦٧٢ ، ٩٠٩ ،

٩١٤ ، ١٠٠٤ ، ١٠٦٩ ،

هشام بن معاوية ( الضرير )

## ( الواو )

٤٨١

ورش ( القارئ )

## ( الياء )

٨٤٠

يحيى بن معط

٣١٠ ، ٣٦٤ ، ٤٢٠ ، ٧٥٣ ، ٩٥٣ ،

ابن يعيش

٨٨ ، ١٨٢ ، ٣٨٤ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤٣١ ،

يونس بن حبيب

٤٦٧ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٧٢٦ ،

٧٣١ ، ٧٨٦ ، ٨٠٥ ، ٨٣٧ ، ٨٤٩ ،

٨٥٤ ، ٨٨٥ ، ٩٤٢ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ،

١٠١١

## فهرس الطوائف

الصفحة	الطائفة
٦٩ ، ٩٦ ، ٢١٤ ، ٧٤٨ ، ٩٤٢	الأصوليون
٤٠ - ٥٣ - ٥٤ ، ٦٢ ، ١٠٤ ، ١٧٨ ، ٢٠٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٤٧٥ ، ٤٨٤ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٣١ ، ٦١٠ ، ٦٢٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٩ ، ٦٦٧ ، ٧١٣ ، ٧٢١ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٧ ، ٧٤٣ ، ٧٥٩ ، ٧٧٤ ، ٧٨٠ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٨٠٨ ، ٨٨٥ ، ٩١٧ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠١٧ ، ١٠٧١ ، ٨٢١	البصريون
١٠٣ ، ٢٧٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٥٩٤ ، ٦٣٨ ، ٩٥٣ ، ٩٩٢ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٢٧ ، ٤٠ - ٥٢ - ٥٤ ، ٦٢ ، ٧١ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ١٠٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٦٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٥٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٤١ ، ٤٥٨ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٢٤ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٦٠ ، ٦٢٠ ، ٦٢٥ ، ٦٤٧ ، ٦٤٩ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٦٧ ، ٨٢١	البغداديون
١٠٣ ، ٢٧٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٥٩٤ ، ٦٣٨ ، ٩٥٣ ، ٩٩٢ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٢٧ ، ٤٠ - ٥٢ - ٥٤ ، ٦٢ ، ٧١ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ١٠٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٦٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٥٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٤١ ، ٤٥٨ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٢٤ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٦٠ ، ٦٢٠ ، ٦٢٥ ، ٦٤٧ ، ٦٤٩ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٦٧ ، ٨٢١	الجمهور
١٠٣ ، ٢٧٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٥٩٤ ، ٦٣٨ ، ٩٥٣ ، ٩٩٢ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٢٧ ، ٤٠ - ٥٢ - ٥٤ ، ٦٢ ، ٧١ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ١٠٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٦٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٥٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٤١ ، ٤٥٨ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٢٤ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٦٠ ، ٦٢٠ ، ٦٢٥ ، ٦٤٧ ، ٦٤٩ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٦٧ ، ٨٢١	الكوفيون

، ٧٦٥ ، ٧٥٨ ، ٧٢٧ ، ٧٢٥ ، ٧٢٢ ، ٧١٣ ، ٦٨٠

، ٨٥٩ ، ٨٥٦ ، ٨٥٣ ، ٨١٠ ، ٨٠٨ ، ٨٠٧ ، ٧٨٨

، ٩٩٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٢ ، ٩١٣ ، ٩٠٣ ، ٨٩٠ ، ٨٦٩

، ١٠٦٥ ، ١٠٣٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٢ ، ٩٩٨

١٠٨٦ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٧

١٠١٨ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٥

٧٢ ، ٢٨ - ٥

، ٩٣ ، ٦٤ ، ٥٨ - ٤٩ - ٤٤ - ٤٢ - ٢٨ - ٧ - ٤

، ١٧٦ ، ١٥٧ ، ١٥٠ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥

، ٢٧٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٠ ، ٢١٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ١٨٤

، ٥٢٠ ، ٤٨٩ ، ٣٧١ ، ٣٤٣ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦ ، ٣٢٩

، ٦٢٤ ، ٦١٩ ، ٦١٢ ، ٦٠٨ ، ٦٠١ ، ٥٦٢ ، ٥٣٩

، ٨٤٩ ، ٨١٥ ، ٧٨٣ ، ٧٤٧ ، ٧٤٢ ، ٧١٥ ، ٦٦٢

، ٩٤٨ ، ٩٤٧ ، ٩٤٤ ، ٩٤٢ ، ٩٢٠ ، ٩٠٤ ، ٨٦٦ ، ٨٥٢

١٠٨٩ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٤ ، ١٠٥٨ ، ٩٩٠ ، ٩٧٣ ، ٩٥١

المتأخرون

المنطقيون

النحاة

## فهرس المصادر والمراجع

### أولا : المخطوطات

\* تخريج أحاديث شرح الرضي على الكافية

لعبد القادر البغدادي - مخطوطة بخط المؤلف، صورت من دار الكتب المصرية، وهي تحت رقم ١٥١٢ حديث ، وعدد أوراقها ١١ .

\* التخمير في شرح المفصل

تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي - تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ .

\* التعليقة على المقرب

للبيهاء بن النحاس المتوفى سنة ٦٩٨ هـ ، مخطوطة مصورة لدى الأخ تركي العتيبي ، ولم أعثر على رقم لها .

\* شرح الإيضاح لأبي البقاء العكبري

مصورة الأخ عبد الرحمن الحميدي عن فيلم بمركز البحث العلمي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى تحت رقم ١٨٩ نحو ، والأصل بمكتبة أحمد الثالث بتركيا .

\* شرح الحدود النحوية للفاكهي

جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير إعداد صالح بن حسين العابد ، إشراف د/محمد بدوي المحتون ضمن الرسائل الموجودة في مكتبة كلية اللغة العربية بالرياض .

\* شرح السيرافي لكتاب سيبويه

الجزء الأول مخطوط تحت رقم ٨٨٦٢ف، والجزء الثاني مخطوط تحت رقم ٨٨٦٣ف. وكلاهما بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود المركزية .

\* شرح القصائد السبع العلويات

لابن أبي الحديد ، تأليف نجم الأئمة رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ،  
مخطوطة بالمكتبة المركزية بجامعة الملك سعود تحت رقم ١٩٨٠ ف بها ٦٧ ورقة غير  
مرقمة .

\* شرح الكافية

لنصور بن فلاح اليمنى ( صاحب المغني ) ، مخطوطة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن  
سعود الإسلامية المركزية تحت رقم ٢٦٠٧ خ .

\* شرح المقدمة الجزولية

لابن جعفر رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي ، مخطوطة لدى الأخ تركي العتيبي ،  
مصورة من مركز البحث العلمي بمكة تحت رقم ٣٤٥٠ نحو ، وقد كتب عليها خطأ  
المنهاج الجلي شرح مقدمة الجزولي المنسوب إلى ابن مالك . والصواب ما ذكرته .

\* المباحث الكاملية/شرح المقدمة الجزولية

للورقي النحوي ( الأندلسي ) ، المتوفي سنة ٦٦١ هـ رسالة مقدمة لنيل درجة  
الدكتوراه من كلية دار العلوم ، إعداد شعبان عبد الوهاب محمد ، إشراف د/محمد  
بدوي سالم الختون عام ١٣٩٨ هـ . مطبوعة على ورق استنسل وصورة منها في مكتبة  
الأخ تركي العتيبي .

\* متن كافية ابن الحاجب

مخطوطة مصورة عندي ، من المكتبات المهداة لجامعة الإمام محمد بن سعود  
الإسلامية برقم ٩٠٨ .

\* المسائل الحلييات

لأبي علي الفارسي ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٢٦٦ نحو تيمور .

\* معاني القرآن وإعرابه

للزجاج ، مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المركزية ،  
تحت رقم ٢٧٥٨ ف .

\* المقدمة الجزولية

مخطوطة مصورة بمكتبة الأخ تركي العتيبي ولم أعثر على رقم لها .



## ثانيا : المطبوعات

\* أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو  
( الهمزة )

\* الإتياع

لأبي الطيب اللغوي المتوفي سنة ٣٥١ ، تحقيق عز الدين التنوخي ، طبع في دمشق  
سنة ١٣٨٠ هـ .

\* الإتيان في علوم القرآن

تأليف جلال الدين السيوطي ، نسخة مصورة عن طبعة مصطفى الباي الحلبي  
وأولاده ، تصوير دار المعرفة - بيروت / لبنان .

\* الإرشاد الشافي

وهو الحاشية الكبرى لمحمد الدمهوري ، على متن الكافي في علمي العروض والقوافي  
لأبي العباس أحمد بن شعيب القنائي المتوفى سنة ٨٥٨ هـ ، مطبعة مصطفى الباي الحلبي  
وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية .

\* الأزمنة والأمكنة

تأليف أبي علي المرزوقي الأصفهاني ، المتوفى سنة ٤٥٣ هـ ، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس  
دائرة المعارف في الهند بمحروسة حيدرآباد الدكن ، سنة ١٣٣٢ هـ .

\* الأزمية في علم الحروف

تأليف علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع  
اللغة العربية بدمشق ١٣٩١ هـ .

\* الاستغناء في أحكام الاستثناء

تأليف شهاب الدين القرافي المتوفى سنة ٦٨٢ هـ ، تحقيق د/ طه محسن - مطبعة  
الإرشاد بغداد ١٤٠٢ هـ .

\* أسرار البلاغة

للإمام عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق هـ . ريتز إستانبول - مطبعة وزارة المعارف  
١٩٥٤ م .

\* أسرار العربية

تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ. تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقى بدمشق .

\* الأشباه والنظائر

للسيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة - مصر .

\* أشجع السلمي حياته وشعره

ت د/ خليل بنان الحسون ، بيروت ، دار المسيرة .

\* إصلاح الخلل

إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي تأليف: عبد الله بن السيد البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١ هـ تحقيق د . حمزة عبد الله النشرفي - ط أولى نشر دار المريح الرياض  
إصلاح المنطق لابن السكيت ت أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون طبع دار المعارف بمصر ط الثانية ١٣٧٥ هـ .

\* الأصمعيات

اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب المتوفى سنة ٢١٦ هـ ، تحقيق أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون ، طبع دار المعارف بمصر .

\* الأصول في النحو

لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، المتوفى سنة ٣١٦ هـ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

\* إعراب القرآن

لأبي جعفر النحاس ، المتوفى سنة ٣٣٨ هـ ، تحقيق د/ زهير غازي زاهد ، طبع عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .

الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع د . ت .

\* الاقتراح في علم أصول النحو

لجلال الدين السيوطي ، تحقيق د/ أحمد محمد قاسم الطبعة الأولى بالقاهرة ، ١٣٩٦ هـ ، مطبعة السعادة .

\* الاقتضاب في شرح أدب الكتاب

لابن السيد البطليوسي ، طبع دار الجليل ، بيروت ، ١٩٧٣ م .

\* أمالي الزجاجي لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق عبد السلام هارون ط الأولى طبع في مطبعة المؤسسة العربية الحديثة . القاهرة ١٣٨٢ هـ .  
\* أمالي السهيلي لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي . تحقيق د . محمد إبراهيم البنا . ط الأولى مطبعة السعادة بمصر .

\* الأمالي الشجرية

\* الأمالي للقالبي

أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٤ هـ ، الطبعة الثانية .

\* أمالي المرتضي

للشريف المرتضي علي بن الحسين الموسوي ، ت ٤٣٦ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار الكتاب العربي بيروت ، لبنان . طبعة ثانية ١٣٨٧ هـ .  
\* أمل الآمل

تأليف محمد بن الحسن الحر العاملي ، المتوفي سنة ١١٠٤ هـ تحقيق السيد أحمد الحسيني ، مطبعة الآداب النجف ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٨٥ هـ .

\* الإنصاف في مسائل الخلاف

لكمال الدين الأنباري ، المتوفي سنة ٥٧٧ هـ ، طبع مطبعة السعادة ، ميدان أحمد ماهر باشا ، شارع الجداوي ، القاهرة .

\* الأنوار الساطعة

انظر طبقات أعلام الشيعة .

\* الإيضاح في شرح المفصل

لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي ، تحقيق د/ موسى بني العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد .

\* الإيضاح في علل النحو

لأبي القاسم الزجاجي ، المتوفي سنة ٣٣٧ هـ ، مطبعة المدني سنة ١٣٧٨ هـ .

الإيضاح العضدي لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي تحقيق د . حسن شاذلي فرهود  
الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩ هـ مطبعة دار التأليف القاهرة .

### ( الباء )

\* البحر المحيط

تأليف أبي حيان النحوي ، المتوفى سنة ٧٤٥ هـ ، طبع مكتبة ومطابع النصر الحديثة  
بالرياض .

\* البداية والنهاية

لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، المتوفى سنة ٧٧٤ هـ الطبعة الأولى، أشرف  
على طبعه مكتبة المعارف - بيروت ، مكتبة النصر - الرياض .

\* البرهان في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع  
دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٦ هـ .

\* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة

لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع بمطبعة عيسى البابي  
الحلبي وشركاه .

\* البيان والتبيين

لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الرابعة،  
طبع مكتبة الخانجي بمصر .

\* تاج العروس من جواهر القاموس

محمد مرتضى الزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ، لبنان .

\* التبصرة والتذكرة

لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، من نخاة القرن الرابع ، تحقيق  
د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط . دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ،  
١٤٠٢ هـ .

\* التبيان في إعراب القرآن

تأليف أبي البقاء العكبري ، المتوفى سنة ٦١٦ هـ ، تحقيق علي محمد البجاوي ،  
مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

\* التبيان في تصنيف الأسماء

تأليف الأستاذ الدكتور أحمد كحيل ، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة ، سنة ١٣٩٨ هـ ، الطبعة السادسة .

\* تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب

تأليف الأعلام الشنتمري ( وهو شرح لشواهد سيبويه ) ، مطبوع بأسفل صفحات كتاب سيبويه ، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣١٦ هـ .  
\* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

محمد بن مالك ، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات ، ط .  
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر .

\* التصريح = شرح التصريح انظر صفحة ١٤٥١ .

\* تفسير الطبري

( جامع البيان عن تأويل أي القرآن ) تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ،  
المتوفى سنة ٣١٠ هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثالثة  
١٣٨٨ هـ .

\* تفسير القرطبي

( الجامع لأحكام القرآن ) لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي المتوفى سنة  
٦٧١ هـ ، طبع دار الكتب المصرية عام ١٣٧٢ هـ .

\* التكملة - وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي

تأليف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، المتوفى سنة ٣٧٧ هـ تحقيق د/حسن شاذلي  
فرهود ، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة - العمارية ، الرياض .

\* التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري

لأبي الفتح عثمان بن جني ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، تحقيق أحمد ناجي القيسي -  
خديجة عبد الرزاق الحديثي - أحمد مطلوب ، راجعه د/مصطفى جواد - مطبعة  
الصافي - بغداد .

\* التمهيد في أصول الفقه

تأليف محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوزاني الحنبلي ، المتوفى سنة  
٥١٠ هـ تحقيق د/ مفيد محمد أبو عمشة ط . دار المدني للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى  
١٤٠٦ هـ - من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

تهذيب اللغة تأليف أبي منصور الأزهري تحقيق عبد السلام هارون وآخرين الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ١٣٨٤ هـ .

\* توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب  
لأبي الحسن الرماني ، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ .

### ( الجيم )

\* الجامع الصغير من حديث البشير النذير  
جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ ، مطبعة حجازي بالقاهرة .

\* الجمل في النحو  
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق د/ علي توفيق الحمد ، طبع مؤسسة الرسالة ، شارع سوريا ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

\* جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام  
تأليف أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، طبع دار نهضة مصر - الفجالة ، القاهرة .

\* جمهرة الأمثال  
تأليف أبي هلال العسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، طبع المؤسسة العربية الحديثة القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ .

\* جمهرة أنساب العرب  
لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون الطبعة الرابعة دار المعارف القاهرة .

\* جمهرة اللغة  
لابن دريد محمد بن الحسن الأزدي البصري ، المتوفى سنة ٣٢١ ، طبع مكتبة المثنى ببغداد ، طبعة جديدة بالأوفست .

\* الجنى الداني في حروف المعاني  
تأليف حسن بن قاسم المرادي ، تحقيق طه محسن ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل ١٣٩٦ هـ .

## ( الحاء )

- \* ابن الحاجب النحوي - آثاره ومذاهبه  
تأليف طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة أسعد ، بغداد .
- \* حاشية إبراهيم الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي  
طبع دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- \* حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك  
طبع دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البائي الحلبي وشركاه .
- \* حاشية الشيخ محمد عبادة العدوي على شرح شذور الذهب  
لابن هشام ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية .
- \* حاشية الشيخ ياسين  
تقع هامشا على شرح التصريح على التوضيح طبع مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ ، الطبعة الأولى .
- \* الحجة في علل القراءات السبع  
لأبي علي الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ود/ عبد الفتاح شلبي - طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب طبعة مصورة عن الطبعة الأولى .
- \* حروف المعاني والصفات  
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق د . حسن شاذلي فرهود طبع دار العلوم للطباعة والنشر عام ١٤٠٢ هـ .
- \* الحماسة  
إذا أطلق فالمقصود به شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي انظر صفحة ١٤٥١ .
- \* الحماسة  
لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري ، نشر الأب لويس شيخو اليسوعي ، طبع دار الكتاب العربي - بيروت ، لبنان .
- \* الحيوان  
لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

## ( الخاء )

### \* خزانة الأدب

تأليف عبد القادر البغدادي، المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ تحقيق عبد السلام هارون، طبع دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة .

### \* الخصائص

تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، طبع دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

### \* الخليل بن أحمد الفراهيدي

أعماله ومنهجه لمهدي المخزومي ، مطبعة الزهراء - بغداد ١٩٦٠ .

## ( الدال )

### \* دراسات لأسلوب القرآن الكريم

تأليف الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة ، مطبعة دار السعادة بمصر .

### \* الدرر اللوامع على همع الهوامع

تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي ، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

### \* درة الغواص في أوهام الخواص

للقاسم بن علي الحريري ، المتوفى سنة ٥١٦ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار نهضة مصر للطبع والنشر .

### \* دلائل الإعجاز

للإمام عبد القاهر الجرجاني، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٠ شارع المستعلي بالله - بالدراسة .

### \* شعر الأحوص الأنصاري

ت . عادل سليمان جمال ، القاهرة ١٣٩٠ هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

### \* ديوان الأختل

رواية أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي ، طبع بمطابع أوفست علي بن علي بالدوحة قطر .



\* شعر الأخطل

صنعة السكري - تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، بيروت دار الآفاق الجديدة  
١٣٩١ هـ ، ط . أولى .

\* ديوان الأعشى الكبير

ميمون بن قيس ، شرح وتعليق د/ محمد محمد حسين ، طبع مؤسسة الرسالة ،  
بيروت ، الطبعة السابعة ١٤٠٣ هـ .

\* ديوان امرئ القيس

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، طبع دار المعارف بمصر ،  
١٩٦٤ م .

\* ديوان أمية بن أبي الصلت

تحقيق د/ عبد الحفيظ السطلي ، ط . دمشق - المطبعة التعاونية ، الطبعة الثانية .

\* ديوان أوس بن حجر

تحقيق د/ محمد يوسف نجم ، دار بيروت ١٤٠٠ هـ .

\* ديوان بشار بن برد

تحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، نشر الشركة التونسية للتوزيع والشركة  
الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر .

\* ديوان تأبط شرا وأخباره

جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر ، طبع دار الغرب الإسلامي ، الطبعة  
الأولى .

\* ديوان أبي تمام

بشرح الخطيب التبريزي ، تحقيق محمد عبده عزام ، طبع دار المعارف بمصر .

\* ديوان جرير

بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه ، طبع دار المعارف بمصر .

\* ديوان جميل

جمع وتحقيق د/ حسين نصار ، الطبعة الثانية ، طبع مكتبة مصر ، ٣ شارع كامل  
صدقي ، الفجالة ، القاهرة .

\* ديوان حاتم

طبع دار بيروت ١٣٩٤ هـ .

\* ديوان حسان بن ثابت

تحقيق د/ سيد حنفي حسنين ، مراجعة/ حسن كامل الصيرفي ، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب .

\* ديوان الخطيئة

تحقيق د/نعمان محمد أمين طه ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر .

\* ديوان شعر الخرنق بنت بدر

تحقيق د/ حسين نصار ، ط . دار الكتب ، ١٩٦٩ مصر .

\* شعر الراعي التميمي

تحقيق نوري القيسي وهلال ناجي ، بغداد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٠ هـ .

\* ديوان ذي الرمة

شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي ، تحقيق د/ عبد القدوس أبو صالح ، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق .

\* ديوان رؤبة بن العجاج ( مجموعة أشعار العرب )

اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت . الطبعة الأولى عام ١٩٧٩ م .

\* شعر زهير بن أبي سلمى

صنعة الأعلام ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٠ هـ .

\* شرح شعر زهير بن أبي سلمى

صنعة ثعلب ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ط ١ ١٤٠٢ هـ .

\* ديوان سحيم عبد بني الحسحاس

تحقيق عبد العزيز الميمني ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب القاهرة ١٣٨٤ هـ .

\* ديوان سلامة بن جندل

تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، نشر وتوزيع المكتبة العربية محمد تلاليني - حلب -  
باب النصر - الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ .

\* ديوان الشماخ بن ضرار

تحقيق صلاح الدين الهادي ، طبع دار المعارف ، مصر .

\* ديوان طرفة

شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق درية الخطيب ، ط مجمع اللغة العربية ، دمشق .

\* ديوان عنترة

دار صادر .

\* ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي الجاهلي

ت د/ حسن محمد باجودة ، مطبعة السنة المحمدية .

\* ديوان الطفيل الغنوي

تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، بيروت ، ط أولى ، دار الكتاب الجديد .

\* ديوان عامر بن الطفيل

بيروت ، دار بيروت .

\* ديوان عبد الله بن رواحة

ت د/ وليد قصاب ، الرياض - دار العلوم ١٤٠٢ هـ .

\* ديوان عبيد بن الأبرص

ت د/ حسين نصار ، ط مصطفى البابي ١٣٧٧ هـ . أولى مصر .

\* ديوان العجاج ( رواية الأصمعي )

ت د/ عبد الحفيظ السطلي ، توزيع مكتبة الأطلس بدمشق ، المطبعة التعاونية .

\* ديوان العجاج ( برواية الأصمعي )

تحقيق د/ عزة حسن ، مطابع دار الشروق ، شارع سوريا ، بيروت .

\* ديوان عدي بن زيد العبادي

حققه وجمعه محمد جبار المعيد ، طبع شركة دار الجمهورية للنشر والطبع - بغداد .

\* ديوان العرجي

تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي ، ط . أولى بغداد ، ١٣٧٥ هـ .

\* شعر عروة بن حزام

تحقيق د/ إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، لم يكتب عليه اسم المطبعة ولا مكان ولا تاريخ الطباعة .

وهو بالمكتبة المركزية بجامعة الملك سعود تحت رقم ٨١١/٢ ع . ش .

\* ديوان علقمة الفحل

شرح الأعلام الشنتمري ، تحقيق لطفي الصقال ، درية الخطيب - حلب ، مطبعة الأصيل ، ١٣٨٩ هـ ط . أولى .

\* ديوان عمر بن أبي ربيعة

دار صادر - بيروت .

\* ديوان عمرو بن قميئة

تحقيق حسن كامل الصيرفي ، ط مجلة معهد المخطوطات العربية ١٣٨٥ هـ ( مصر ) .

\* معلقة عمرو بن كلثوم

بشرح أبي الحسن بن كيسان ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط . أولى ١٤٠٠ هـ مصر .

\* شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي

تحقيق مطاع الطرايشي ، دمشق ١٣٩٤ هـ ط . مجمع اللغة العربية .

\* ديوان الفرزدق

دار صادر ، بيروت .

\* ديوان القتال الكلابي

تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ١٣٨١ هـ .

\* ديوان كثير عزة

جمع وشرح د/ إحسان عباس ، نشر وتوزيع دار الثقافة ، بيروت لبنان .

\* ديوان كعب بن مالك الأنصاري

تحقيق سامي مكّي العاني طبعة أولى مكتبة النهضة بغداد .

\* شعر الكميت بن زيد الأسدي

جمع وتقديم د/ داود سلوم ، الناشر : مكتبة الأندلس شارع المتنبي - بغداد . ط  
مطبعة النعمان - النجف الأشرف .

\* ديوان لبّيد بن ربيعة العامري

دار صادر ، بيروت .

\* ديوان شعر المتلمس الضبعي

تحقيق حسن كامل الصيرفي ، من مطبوعات معهد المخطوطات العربية القاهرة ،  
١٣٨٨ هـ .

\* ديوان أبي الطيب المتنبي

بشرح أبي البقاء العكبري ، تحقيق مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ  
شليبي - مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده .

\* شرح ديوان المتنبي

وضعه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي - بيروت لبنان .

\* ديوان مجنون ليل

جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، ط دار مصر للطباعة .

\* ديوان مسكين الدارمي

جمع وتحقيق عبد الله الجبوري - خليل إبراهيم العطية ، مطبعة دار البصري ،  
بغداد - ١٣٨٩ هـ .

\* ديوان ابن مقبل

تحقيق د/ عوّدة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ١٣٨١ هـ .

\* شعر ابن ميّادة

ت د/ حنا جميل حداد ط مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق ١٤٠٢ هـ .

- \* شعر النابغة الجعدي  
الطبعة الأولى - منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ، طبعة أولى ١٣٨٤ هـ .
- \* ديوان النابغة الذبياني  
صنعة ابن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤ هـ تحقيق د/ شكري فيصل طبع دار الفكر .
- \* ديوان أبي النجم العجلي  
صنعه وشرحه علاء الدين أغا ، نشر النادي الأدبي بالرياض مطابع الفرزدق التجارية .
- \* شعر النمر بن تولب  
صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ، بغداد ، مطبعة المعارف .
- \* ديوان الهذليين  
بشرح أبي سعيد بن الحسين السكري - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - مراجعة محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة .
- \* ديوان يزيد بن المفرغ الحميري  
تحقيق د/ عبد القدوس أبو صالح ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

### ( الذال )

- \* ذيل الروضتين ( تراجم رجال القرنين السادس والسابع )  
لأبي شامة المقدسي المتوفى سنة ٦٦٥ هـ ، طبع دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧ م .

### ( الراء )

- \* رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري  
تحقيق محمد سليم الجهندي ، مطبعة الترقى بدمشق ١٣٦٣ هـ .
- \* رصف المباني في شرح حروف المعاني  
للإمام أحمد بن عبد النور المالقي - المتوفى سنة ٧٠٢ هـ ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، طبع مطبعة زيد بن ثابت ١٣٩٥ هـ .

- \* الرضي الإستراباذي ( عالم النحو واللغة )  
تأليف د/ أميرة علي توفيق - مطبوعات الإدارة العامة لكليات البنات بالرياض ،  
مطابع الشرق الأوسط بالرياض ١٣٩٨ هـ .  
\* رغبة الآمل من كتاب الكامل  
تأليف سيد بن علي المرصفي ، الطبعة الثانية - مكتبة دار البيان .  
\* روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات  
تأليف محمد باقر الموسوي ، الطبعة الثانية .  
\* الروض الأنف -  
لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي تقديم وتعليق طه عبد الرؤوف سعد ،  
طبع مؤسسة نبع الفكر العربي للطباعة .

- ( الزاي )  
زهرة الآداب وثمر الألباب  
لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري المتوفى ٤٥٣ هـ  
شرح د . زكي مبارك طبع دار الجيل بيروت ، الطبعة الرابعة .

- ( السين )  
\* سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب  
لأبي الفوز محمد أمين البغدادى الشهير بالسويدي ، طبع دار إحياء العلوم ،  
بيروت .

- \* سراج القاري المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي  
تأليف أبي القاسم علي بن عثمان .. بن القاصح ، طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى  
البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثالثة .  
\* سر صناعة الإعراب

- لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى  
وعبد الله أمين - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الأولى .  
\* سر صناعة الإعراب

- لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د/ حسن هندراوي ، طبع دار القلم - دمشق ،  
الطبعة الأولى عام ١٤٠٥ هـ .

\* سمط الآلي

للووزير أبي عبيد البكري الأونبي ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٥٤ هـ .

\* سنن الدارمي

تحقيق عبد الله هاشم يماني المدني ، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة .

\* سنن أبي داود

للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ، طبع دار الحديث - حمص ، سوريا ، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ .

\* سنن ابن ماجه

لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

\* سنن النسائي المجتبى

لأبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي ، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

\* السيرة النبوية لابن هشام

تحقيق مصطفى السقا - إبراهيم الأبياري - عبد الحفيظ شلبي ، نشر : الكتب العلمية .

( الشين )

\* شرح أبيات سيويه

تأليف أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ . تحقيق د/ محمد علي سلطاني ، طبع دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ١٩٧٩ م .

\* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع دار الكتاب العربي ، بيروت .

\* شرح ألفية ابن مالك

لابن الناظم محمد بن محمد بن مالك - منشورات ناصر خسرو طهران - إيران .



\* شرح ألفية ابن معط

لابن القواس ، تحقيق د/ علي موسى الشوملي ، مطابع الفرزدق التجارية ، ط أولى  
عام ١٤٠٥ هـ .

\* شرح التصريح على التوضيح

للإمام خالد بن عبد الله الأزهري ، طبع مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، الطبعة الأولى  
١٣٧٤ هـ .

\* شرح ابن الحاجب لكافيته

طبع دار الطباعة العامرة بتركيا سنة ١٣١١ هـ .

\* شرح حماسة أبي تمام

للأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي نشره - أحمد أمين وعبد السلام هارون ،  
الطبعة الثانية - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٨٧ هـ .

\* شرح الحماسة

للأبي زكريا يحيى بن علي التبريزي المتوفى سنة ٥٠٢ هـ ، تحقيق محمد محيي الدين  
عبد الحميد مطبعة حجازي بالقاهرة .

\* شرح الرضي على الكافية

تصحيح يوسف حسن عمر - منشورات جامعة بنغازي ، مطابع الشرق ،  
بيروت .

\* شرح شافية ابن الحاجب

تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي - تحقيق محمد نور الحسن ومحمد  
الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد طبع دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان  
سنة ١٣٩٥ هـ .

\* شرح شذور الذهب

تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف . ابن هشام الأنصاري ، المتوفى سنة  
٧٦١ هـ . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر .

\* شرح شواهد شروح الألفية ( المقاصد النحوية )

تأليف الإمام محمود العيني - يقع هامشا على خزانة الأدب للبغداداي . طبع المطبعة  
الأميرية ببولاق الطبعة الأولى .

\* شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك

للشيخ عبد المنعم الجرجاوي ، طبع دار إحياء الكتب العربية بمصر .

\* شرح شواهد المغني

تأليف جلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ - منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .

\* شرح ابن عقيل

تأليف عبد الله بن عقيل العقيلي ، المتوفى سنة ٧٦٩ هـ تحقيق محمد محيي الدين عيد الحميد ، طبع دار الفكر .

\* شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات

لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط دار المعارف ١٩٦٣ م .

\* شرح الكافية الشافية

لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، حققه وقدم له د/ عبد المنعم أحمد هريدي ، طبع دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

\* شرح اللمع

صنفه أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ ، تحقيق د/ فائز فارس - الطبعة الأولى ، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، طبع مطابع كويت تايمز التجارية .

\* شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف

تأليف أبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري ، المتوفى سنة ٣٨٣ هـ تحقيق عبد العزيز أحمد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

\* شرح المعلقات السبع

تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني ، نشر المكتبة الشعبية - بيروت .

\* شرح المفصل

تأليف يعيش بن علي بن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، طبع إدارة الطباعة المنيرية .

\* شرح المقدمة المحسبة

لظاهر بن أحمد بن بابشاد ، المتوفى سنة ٤٦٩ هـ ، تحقيق خالد عبد الكريم ، المطبعة  
العصرية بالكويت - الطبعة الأولى ١٩٧٧ م .

\* شرح هاشميات الكميت

بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي ، تحقيق د/ داود سلام ، ود/نوري حمودي  
القيسي - طبع عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

\* شروح سقط الزند

بإشراف د/ طه حسين وغيره ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .

\* الشعر والشعراء

لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، طبع دار المعارف بمصر سنة  
١٩٦٦ م .

\* الشفاء ( المنطق ) ١ - المدخل لابن سينا

تصدير د/ طه حسين باشا - مراجعة د/ إبراهيم مذكور ، تحقيق الأساتذة - الأب  
قنواقي ، محمود الخضيرى ، فؤاد الأهواني - المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٣٧١ هـ .

( الصاد )

\* الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها

تحقيق مصطفى الشويمى ، ط مؤسسة أ . بدران للطباعة والنشر ، بيروت  
١٣٨٢ هـ .

□ \* الصبح المنير فى شعر أبى بصير

( ميمون بن قيس ) مطبعة أدلف هلز هوسن سنة ١٩٢٧ م .

\* الصباح للجوهري

تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، طبع دار العلم للملايين .

\* صحيح البخاري

لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، طبع مطابع الشعب سنة ١٣٧٨ هـ .

\* صحيح الترمذي

بشرح الإمام ابن العربي المالكي ، مطبعة الصاوي ، الطبعة الأولى .

\* صحيح مسلم

للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هـ ،  
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - طبع دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى  
١٣٧٤ هـ .

( الضاد )

\* ضرائر الشعر

لابن عصفور الإشبيلي ، المتوفى سنة ٦٦٣ هـ - تحقيق السيد إبراهيم محمد ، طبع  
دار الأندلس سنة ١٩٨٠ م .

\* الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر

تأليف السيد محمود شكري الألوسي البغدادي ، طبع مكتبة دار البيان ، بغداد -  
دار صعب ، بيروت .

( الطاء )

\* طبقات أعلام الشيعة

الأنوار الساطعة في المائة السابعة ، تأليف الشيخ آغا بزرك الطهراني ، تحقيق علي نقى  
منزدي - الناشر ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٢ م .

\* طبقات الشافعية الكبرى

لناج الدين السبكي ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، وعبد الفتاح الحلو ، مطبعة  
عيسى البابي الحلبي وشركاه - الطبعة الأولى .

\* طبقات فحول الشعراء

تأليف محمد بن سلام الجمحي ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني .

\* الطبقات الكبرى

لابن سعد ، طبع دار صادر ، بيروت .

( العين )

\* عبث الوليد

في الكلام على شعر أبي عباد . الوليد بن عبيد البحرى لأبي العلاء المعري ، تحقيق  
ناديا علي الدولة - لم تذكر طبعة الكتاب .

\* العدة في أصول الفقه

تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، تحقيق د/ أحمد علي سير المباركى .

\* العقد الفريد

تأليف أحمد بن محمد بن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الأبياري - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، عام ١٣٨٥ هـ .

\* عمدة الحافظ وعدة اللافظ

لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ .

\* العمدة في صناعة الشعر ونقده

تأليف الحسن بن رشيق القيرواني ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، الطبعة الأولى عام ١٣٤٥ هـ ، مطبعة السعادة بمصر .

\* العيني : انظر شرح شواهد شروح الألفية

\* عيون الأخبار

لأبي محمد عبد الله بن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب .

( الغين )

\* غاية النهاية في طبقات القراء

لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري ، المتوفى سنة ٨٣٣ هـ ، عني بنشره برجستراسر ، الطبعة الأولى بنفقة الناشر ومكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٥١ هـ .

\* غريب الحديث

لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، المتوفى سنة ٢٢٤ هـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بميدراآباد - الطبعة الأولى .

\* الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة

لأبي الحسن نور الدين السمهودي ، المتوفى ٩١١ هـ ، تحقيق وتخرىج محمد إسحاق إبراهيم السلفي طبع دار اللواء ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ .

## ( الفاء )

\* الفاخر-

تأليف أبي طالب الفضل بن سلمة ، إخراج شالس انبروس استورى ، الطبعة الثانية دار الفرجاني ، مصر الجديدة .

\* ( الفتاوى ) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، طبع دار العربية - بيروت ، لبنان .  
صورة عن الطبعة الأولى .

\* فضل الخيل

للإمام شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي ، المتوفى سنة ٧٠٥ هـ الطبعة الأولى ، عام ١٣٤٩ هـ ، طبعه وصححه محمد راغب الطباخ في مطبعته العلمية بحلب .

\* فهارس سبيويه

صنع محمد عبد الخالق عزيمة ، طبع دار السعادة .

الفوائد الضيائية ( شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي ، دراسة وتحقيق د/أسامة طه الرفاعي  
مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق عام ١٤٠٣ هـ .

\* الفوائد المحصورة في شرح المقصورة

لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي ، ت أحمد عبد الغفور عطار بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٤٠٠ هـ .

## ( القاف )

\* القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادي

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ .

## ( الكاف )

\* الكامل

لأبي العباس المبرد محمد بن يزيد ، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر .

- \* الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل  
تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الرنخشري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي  
وأولاده بمصر ، طبعة ١٣٨٥ هـ .
- \* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون  
تأليف حاجي خليفة ، طبع بمكتبة المثنى ببغداد .
- \* الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها  
تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، المتوفى سنة ٤٣٧ هـ تحقيق د/ محي  
الدين رمضان ، طبع مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .

### ( اللام )

- \* اللامات  
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ، تحقيق د/  
مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٨٩ هـ .
- \* لامية العرب  
لشاعر الأزدي « الشنفرى » منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان .
- \* لباب الإعراب  
لتاج الدين محمد بن أحمد الإسفرائيني ، المتوفى سنة ٦٨٤ هـ تحقيق بهاء الدين عبد  
الوهاب عبد الرحمن ، منشورات دار الرفاعي ط أولى ١٤٠٥ هـ .
- \* لسان العرب  
لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ، المتوفى سنة ٧١١ هـ طبعة  
مصورة عن طبعة بولاق . مطابع كوستاتسو ماس .
- \* اللمع في العربية  
صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ تحقيق د/ حسين محمد محمد  
شرف ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ .

### ( الميم )

- \* ما يجوز للشاعر في الضرورة  
لأبي عبد الله محمد بن جعفر القيرواني - تحقيق المنجي الكعبي ، ط الدار التونسية  
للنشر .

\* ما ينصرف وما لا ينصرف

لأبي إسحاق الزجاجي تحقيق هدى قراءة مطابع الأهرام التجارية القاهرة  
١٣٩١ هـ .

\* مجاز القرآن

صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى ، المتوفى سنة ٢١٠ هـ الناشر مكتبة الخانجي بمصر .

\* مجالس ثعلب

لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، المتوفى سنة ٢٩١ هـ ، شرح وتحقيق عبد السلام  
هارون ، طبع دار المعارف بمصر .

\* مجالس العلماء

لأبي القاسم الزجاجي ، المتوفى سنة ٣٤٠ هـ - تحقيق عبد السلام محمد هارون ،  
مطبعة حكومة الكويت .

\* مجمع الأمثال

لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع دار  
المعرفة ، بيروت ، لبنان .

\* المحتسب

في تبين وجوه شواذ القراءات لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق علي النجدي ناصف ،  
والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر  
عام ١٣٨٩ هـ .

\* مختارات شعراء العرب

لابن الشجري - هبة الله بن علي أبي السعادات تحقيق علي محمد البجاوي ، طبع دار  
نهضة مصر .

\* مختصر في شواذ القرآن

لابن خالويه ، عني بنشره ج . براجشتراسر ، طبع المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤ .

\* المخصص

لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، الطبعة  
الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببغداد سنة ١٣١٦ هـ .



\* المذكر والمؤنث

لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ تحقيق د/ طارق عبد عون الجنابي ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني بغداد ١٩٧٨ م .

\* المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها لجلال الدين السيوطي

تحقيق محمد أحمد جاد المولى - علي بن محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار إحياء الكتب العربية .

\* المسائل العسكرية

لأبي علي الفارسي ، المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد - مطبعة المدني/ المؤسسة السعودية بمصر ، الطبعة الأولى .

\* المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات

لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي مطبعة العاني بغداد .

\* المساعد على تسهيل الفوائد

لبهاء الدين بن عقيل - تحقيق محمد كامل بركات ط دار الفكر بدمشق ط . أولى ، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

\* المستدرك على الصحيحين في الحديث

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري ، المتوفى سنة ٤٠٥ هـ ، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند سنة ١٣٤١ هـ .

\* المستقصى في أمثال العرب

تأليف محمود بن عمر الزمخشري ، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ ، طبع مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ، سنة ١٣٨١ هـ .

\* مسند الإمام أحمد بن حنبل

طبع المكتب الإسلامي ودار صادر بيروت .

\* مشكل إعراب القرآن

لمكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة ٤٣٧ هـ ، تحقيق د . حاتم صالح الضامن طبع مؤسسة الرسالة .

\* معاني الحروف

لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ . تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي ، طبع دار الشروق ، جدة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ .

\* معاني القرآن

صنعة الأخفش الأوسط - تحقيق د/ فائز فارس ، نشر الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق المحدودة ، الطبعة الثانية .

\* معاني القرآن

لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ طبع عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .

\* معاني القرآن وإعرابه

لأبي إسحاق الزجاج ، شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي - منشورات المكتبة العصرية ، بيروت .

\* المعاني الكبير في أبيات المعاني

لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت .  
\* معاهد التنصيص ( شرح شواهد التنصيص )

تأليف العلامة عبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسي ، المطبعة البهية المصرية .

\* معجم البلدان

لياقوت الحموي طبع دار صادر ودار بيروت ببيروت .

\* معجم البلدان

تأليف أبي عبد الله ياقوت الحموي ، طبع دار صادر ودار بيروت - بيروت سنة ١٣٧٦ هـ .

\* معجم شواهد العربية

تأليف عبد السلام محمد هارون - الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي بمصر .

\* معجم قبائل العرب

تأليف عمر رضا كحالة - طبع مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ .

\* معجم القراءات القرآنية

تأليف د/ عبد العال سالم مكرم ، وأحمد مختار عمر ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ -  
مطبوعات جامعة الكويت ، ط « ذات السلاسل - الكويت » .

\* المعجم الكبير

للدحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ، تحقيق حمدي  
عبد المجيد السلفي ، مطبعة الأمة ببغداد .

\* معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع

تأليف عبد الله بن عبد العزيز البكري ، المتوفى سنة ٤٨٧ هـ ، تحقيق مصطفى  
السقا ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٦ هـ .

\* معجم مقاييس اللغة

لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا - تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة  
مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ .

\* المعلقات العشر وأخبار شعرائها

جمع الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي ، مطبعة الاستقامة .

\* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

تأليف جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ تحقيق د/ مازن المبارك ،  
ومحمد علي حمد الله - مراجعة سعيد الأفغاني ، الطبعة الخامسة ، دار الفكر - بيروت .

\* مفتاح السعادة ومصباح السيادة

تأليف طاش كبرى زاده ، تحقيق : كامل كامل بكري ، وعبد الوهاب أبو النور -  
مطبعة الاستقلال الكبرى .

\* ( شرح ) المفضليات للتبريزي

تحقيق علي محمد البجاوي - طبع دار نهضة مصر للطبع والنشر .

\* المقتصد في شرح الإيضاح

لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة  
والإعلام - العراق .

\* المقرب

لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، المتوفى سنة ٦٦٩ هـ تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري - طبع مطبعة العاني - بغداد .

\* المقصور والمدود

تأليف محمد بن الحسن بن دريد الأزدي - تحقيق ماجد حسن الذهبي ، وصلاح محمد الخيمي ط دار الفكر بدمشق ١٤٠٢ هـ .

\* منشور الفوائد

لكمال الدين أبي البركات الأنباري - تحقيق د/ حاتم الضامن طبع مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى .

\* المنصف لأبي الفتح ابن جني

شرح التصريف لأبي عثمان المازني - تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

\* المنطق

تأليف الشيخ محمد رضا المظفر ، مطبعة النعمان النجف الأشرف .

\* منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية

تأليف عبد الأمير محمد أمين الورد منشورات مؤسسة الأعلمي بيروت - ودار التربية بغداد ط أولى ١٣٩٥ هـ .

\* المذهب في القراءات العشر وتوجيهها

من طريق طيبة النشر ، تأليف د/ محمد سالم محيسن ط دار الأنوار للطباعة ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .

\* المؤلف والمختلف

لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي - تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، طبع عيسى البابي الحلبي بمصر ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م .

\* الموجز في النحو

لأبي بكر محمد بن السراج تحقيق مصطفى الشومبي وبن سالم دامر جي - طبع مطابع أ . بدران للطباعة والنشر ، بيروت لبنان .

\* الموشح

لأبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة لجنة البيان العربي .

\* الموطأ

للإمام مالك بن أنس ، صححه ورقمه وخرج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي - طبع دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

( النون )

\* نزهة الألباء في طبقات الأدباء

لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار نهضة مصر للطبع والنشر الفجالة ، القاهرة .

\* النشر في القراءات العشر

تأليف محمد بن محمد بن محمد ... بن الجزري ، الناشر : مكتبة القاهرة ، شارع الصناديق بميدان الأزهر الشريف .

\* نقائض جرير والفرزدق

طبع في مدينة ليدن بمطبعة بريل سنة ١٩٠٥ م ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد .

\* نكت الانتصار لنقل القرآن

للإمام أبي بكر الباقلاني ، المتوفى سنة ١٤٠٣ هـ ، تحقيق د/ محمد زغلول سلام - الناشر : منشأة المعارف بالإسكندرية ، جلال رمزي وشركاه .

\* نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب

تأليف أبي العباس أحمد القلقشندي ، المتوفى سنة ٨٢١ هـ تحقيق إبراهيم الأبياري ، مطبعة مصر/ القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٩ م .

\* النهاية في غريب الحديث والأثر

لابن الأثير ، طبع دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، نشر المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ .

\* نهج البلاغة

وهو ما جمعه الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ .  
\* النوادر في اللغة

لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، طبع دار الكتاب العربي - بيروت .  
( الهاء )

\* هدية العارفين

أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، تأليف إسماعيل باشا البغدادي ، طبع مكتبة المثنى ببغداد .

\* مع الهوامع - شرح جمع الجوامع في علم العربية  
تأليف جلال الدين السيوطي ، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .  
( الواو )

\* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان

لأبي العباس فخر الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان المتوفى سنة ٦٨١ هـ ،  
تحقيق إحسان عباس ، طبع دار الثقافة ، بيروت - لبنان .

\* وقعة صفين

لنصر بن مزاحم المنقري ، تحقيق عبد السلام هارون ، نشر وطبع المؤسسة العربية  
الحديثة ومكتبة الخانجي .

( الياء )

\* ابن يعيش

انظر شرح المفضل لابن يعيش .

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم معالي مدير الجامعة .....
٧	أولا / الدراسة
٩	المقدمة .....
١٥	الفصل الأول/ ابن الحاجب .....
١٥	اسمه ونسبه
١٥	نشأته
١٦	أخلاقه وشخصيته
١٦	شيوخه
١٧	تلامذته
١٩	مكانته العلمية ومؤلفاته
٢١	الكافية ومكانتها
٢٢	شروح الكافية
٢٣	وفاته
٢٥	الفصل الثاني/ الرضي .....
٣١	الفصل الثالث/ مكانة الرضي وما قيل عنه .....
٣٣	الفصل الرابع/ مؤلفاته .....
٣٣	شرح القصائد السبع العلويات
٣٤	شرح الشافية
٣٦	شرح الكافية
٥١	الفصل الخامس/ منهج الرضي في شرح الكافية .....
٥٤	استدراكات الرضي على ابن الحاجب
٥٧	الفصل السادس/ أسلوبه .....
٥٧	ظهور أثر المنطق والفلسفة فيه

٥٨	الاستطراد
٥٩	كثرة الإحالات
٥٩	الدقة في التعبير واختيار الألفاظ
٦٣	الفصل السابع/ مذهبه النحوي .....
٦٣	موقفه من آراء البصريين والكوفيين
٦٧	الفصل الثامن/ شواهد شرح الكافية .....
٦٧	الاستشهاد بالقرآن والقراءات
٦٩	الاستشهاد بالحديث
٧١	الاستشهاد بأقوال علي بن أبي طالب
٧٤	الاستشهاد بأمثال العرب وأقوالهم
٧٦	الاستشهاد بالشعر
٨٠	أمور تتعلق بالشواهد الشعرية
٨٣	الفصل التاسع/ موقف الرضي من ابن الحاجب .....
٨٩	الفصل العاشر/ نظرة تقويمية للكتاب .....
٨٩	المحاسن
٩٢	المآخذ
٩٢	أولا : مآخذ عامة
٩٤	ثانيا : أخطاؤه في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها :
٩٤	أ - سيبويه
٩٦	ب - يونس
٩٦	ج - هشام بن معاوية الضرير
٩٦	د - الأخفش
٩٩	هـ - المبرد
١٠١	و - الزجاج
١٠٣	ز - أبو علي الفارسي
١٠٣	ح - عبد القاهر الجرجاني
١٠٤	ط - الزمخشري



١٠٥	ى - ابن يعيش
١٠٦	ك - ابن مالك
١٠٦	ثالثا : التناقضات
١٠٩	رابعا : وقفة مع د/ أميرة علي توفيق في كتابها الرضي الإسترابادي
	ثانيا/ التحقيق
١	مقدمة الرضي .....
٣	الكلمة والكلام .....
٣	اشتقاق الكلمة
٣	الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به
٤	الفرق بين القول والكلام واللفظ
٥	اللفظ المفرد
٥	اللفظ المركب
٦	المفردات والمركبات كلها موضوعة
١١	أقسام الكلمة
١١	كل وجزء وكلي وجزئي
١٤	حد الاسم والفعل والحرف
١٥	دليل حصر الكليمة في هذه الأقسام
١٦	الكلام .....
١٦	علة تقديم حد الكلمة على حد الكلام
١٨	الإسناد
١٨	الفرق بين الجملة والكلام
٢٠	الاسم .....
٢٠	تفصيل حد الاسم
٢٠	تفسير قولهم : ما دل على معنى في نفسه أو في غيره ونحو ذلك
٢١	الاعتراض بخروج الضمائر ونحوها عن تعريف الاسم والجواب عليه
٢٨	خواص الاسم .....
٢٨	الفرق بين الحد والخاصة

٢٨	لام التعريف
٣٠	الجر
٣٠	أقسام التنوين
٣٦	الثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء من خواص الاسم
٣٧	من خصائص الأسماء الإضافة
٣٩	المعرب من الأسماء .....
٤٢	حكم المعرب
٤٣	الفرق بين المبني وما يختلف آخره تقديرا
٤٣	الإعراب
٤٩	فائدة الإعراب
٥٢	العامل في المبتدأ والخبر
٥٢	العامل في الفضلات
٥٤	الأصل في الإعراب الأسماء
٦٠	أنواع الإعراب .....
٦٠	تعليل نسبة الحركات
٦٤	العامل .....
٦٥	العامل في المضاف إليه
٦٧	الأسماء المعربة وما تستحقه من الإعراب .....
٦٧	المفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف
٦٩	جمع المؤنث السالم
٦٩	الأسماء الستة
٧٧	إعراب المثني وجمع المذكر السالم
٨٦	كلا وكلتا
٩٠	أولو وعشرون وأخواتهما
٩١	الإعراب التقديري واللفظي
٩٦	المنوع من الصرف .....
٩٨	أوجه مشابهة الاسم للفعل

١٠٢	فرعية علل منع الاسم من الصرف
١٠٣	صرف غير المنصرف
١٠٧	ما يقوم مقام علتين
١١٣	منع الصرف للعدل
١٢٨	العدل التقديري
١٣١	باب قطام
١٣٢	الوصف
١٣٦	التأنيث
١٤٢	شروط لم يذكرها ابن الحاجب لمنع المؤنث الصرف
١٤٧	التعريف
١٤٨	العجمة
١٥٢	الجمع
١٥٩	الأقوال في سبب امتناع « سراويل »
١٦٢	منع نحو جوار من الصرف
١٦٨	التركيب
١٦٩	الألف والنون
١٧٤	وزن الفعل
١٨٣	متى يصرف ما فيه علمية مؤثرة ؟
١٩٣	الخلاف بين سيبويه والأخفش في صرف أحمر علما بعد تنكيره
١٩٦	ما يخل به التصغير من الأسباب المانعة من الصرف
١٩٨	دخول اللام والإضافة على غير المنصرف
٢٠٠	المرفوعات .....
٢٠١	الفاعل .....
٢٠٤	الأصل أن يلي الفاعلُ الفعلُ
٢١٥	وجوب تقديم الفاعل على المفعول به
٢١٦	حذف الفعل جوازا ووجوبا
٢٢٣	التنازع .....

٢٢٥	اختيار البصريين والكوفيين
٢٢٧	الخلاف في إضمار الفاعل والمفعول عند إعمال الثاني
٢٣٢	إذا أُعْمِلَ الأولُ أُضْمِرَ الفاعل في الثاني والمفعول على المختار
٢٣٩	نائب الفاعل .....
٢٤٨	المبتدأ والخبر .....
٢٥٦	الأصل في المبتدأ التقديم
٢٥٨	تنكير المبتدأ
٢٦٧	الإخبار بالجملة
٢٧٥	الإخبار بالظرف
٢٩٠	من أحكام الخبر إذا كان مفردا
٢٩٣	وجوب تقديم المبتدأ
٢٩٦	وجوب تقديم الخبر
٣٠١	تعدد الخبر
٣٠٣	دخول الفاء في الخبر
٣١١	حذف المبتدأ والخبر جوازا ووجوبا
٣٣١	خبر إن وأخواتها .....
٣٣٦	خبر لا النافية للجنس .....
٣٤٠	اسم ما ولا المشبهتين بليس .....
٣٤٣	المنصوبات .....
٣٤٤	المفعول المطلق .....
٣٤٧	أنواعه
٣٥١	وقوعه بغير لفظ الفعل
٣٥٣	حذف عامله جوازا ووجوبا سماعا
٣٦٦	حذف عامله وجوبا قياسا
٣٩١	المفعول به .....
٣٩٤	تقدمه على الفعل
٣٩٧	حذف عامله جوازا ووجوبا

٤٠٦	المنادى .....
٤١٠	بناؤه
٤١٥	الاستغاثة ونصب المنادى
٤٢٥	توابع المنادى
٤٤٣	نداء ما فيه أل
٤٦٠	إعراب نحو ياتيمَ تيمَ عدي
٤٦٤	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٤٦٩	الترخيم
٤٩٤	الندبة
٥٠٥	حذف حرف النداء
٥٠٨	حذف المنادى
٥٠٩	الأسماء الملازمة للنداء
٥١٢	الاختصاص
٥١٨	الاشتغال .....
٥٢٢	ما يجب له الصدارة
٥٣٩	اختيار الرفع في المشتغل عنه
٥٤٤	اختيار النصب في المشتغل عنه
٥٥٤	تساوي الرفع والنصب في المشتغل عنه
٥٥٦	وجوب النصب في المشتغل عنه
٥٥٩	حكم نحو أَرَيْدُ ذُهِبَ به
	بين المبرد وسيبويه في قوله تعالى : ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي
٥٦١	فَاجْلِدُوا ....﴾ الآية
٥٦٨	التحذير .....
٥٧٧	الإغراء .....
٥٧٨	المفعول فيه .....
٥٩٠	حكم الظروف في التصرف والانصراف وضدهما
٦٠٥	انتصاب المفعول فيه بعامل مضمَر

٦٠٧	المفعول له .....
٦١٨	المفعول معه .....
٦٣٢	الحال .....
٦٤٠	عامله
٦٤١	تنكيره
٦٥٠	تنكير صاحبه
٦٥٢	تقدم الحال على عامله المعنوي
٦٦٢	عدم اشتراط الاشتقاق في الحال
٦٧٣	وقوع الحال جملة
٦٨٣	حذف عامل الحال ومعنى الحال المؤكدة
٦٩١	التمييز .....
٦٩٣	التمييز عن المفرد
٧٠٣	التمييز عن النسبة
٧٠٦	مطابقة التمييز لما انتصب عنه ومخالفته له
٧١١	تقدم التمييز على عامله
٧١٦	المستثنى .....
٧٢١	المستثنى الذي يجب نصبه
٧٣٧	ما يختار فيه البديل على النصب
٧٤٧	الاستثناء المفرغ
٧٥٧	تعذر البديل على اللفظ
٧٦٤	من أحكام الاستثناء التي أهلها ابن الحاجب
٧٧٣	المستثنى المخفوض
٧٧٨	« غير » صفة
٧٨٦	إعراب سيوى وسواء
٧٩١	لاسيما .....
٧٩٩	خبر كان وأخواتها .....
٨٠٣	حذف كان
٨١٢	اسم إن وأخواتها .....

## الموضوع

الصفحة	
٨١٣	المنصوب بلا التي لنفي الجنس
٨٣١	الأوجه الجائزة في نحو لاحول ولا قوة إلا بالله
٨٣٨	تابع اسم لا
٨٤٥	إعراب نحو لا أباً له
٨٥١	خير ما ولا المشبهتين بليس .....
٨٦٦	لات .....
٨٧٣	المجرورات .....
٨٧٤	المضاف إليه .....
٨٧٩	الإضافة المعنوية
٨٩٢	الإضافة اللفظية
٩١٦	إضافة الصفة إلى الموصوف والموصوف إلى الصفة
٩٣٣	بعض أحكام الإضافة التي أدخل بها ابن الحاجب
٩٤٣	المضاف إلى ياء المتكلم
٩٤٨	الأسماء الستة عند إضافتها إلى ياء المتكلم
٩٦١	التوابع .....
٩٦٧	النعته .....
٩٧٣	عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة
٩٨٣	النعته بالجملة
٩٨٧	النعته السببي
٩٩٦	الخلاف في ترتيب المعارف
١٠٠٢	نعت اسم الإشارة
١٠٠٣	بعض ما أغفله ابن الحاجب من أحكام النعت
١٠١٩	عطف النسق .....
١٠٢٠	العطف على الضمير المتصل
١٠٢٧	المعطوف في حكم المعطوف عليه ( ما يترتب على ذلك )
١٠٣٣	العطف على معمولي عاملين مختلفين
١٠٤٠	أحكام العطف التي تركها ابن الحاجب
١٠٤٩	التأكيد .....

١٠٥٥	التأكيد اللفظي والمعنوي
١٠٦٥	شروط التأكيد بكل وأجمع
١٠٦٩	تأكيد المرفوع المتصل
١٠٧٠	ترتيب ألفاظ التوكيد المعنوي
١٠٧٣	البدل .....
١٠٧٩	أقسام البدل
١٠٨٢	تغاير البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيلا
١٠٨٤	تغاير البدل والمبدل منه إظهارا وإضمارا
١٠٩٣	عطف البيان .....
١٠٩٧	الفهارس .....
١٠٩٩	فهرس الآيات
١١١١	فهرس الأحاديث
١١١٣	فهرس أقوال الإمام علي
١١١٤	فهرس الأمثال والأقوال
١١٢٦	فهرس الشعر
١١٥٠	فهرس اللغة
١١٥٧	فهرس التراجم
١١٦٥	فهرس الأعلام
١١٧٩	فهرس الطوائف
١١٨١	فهرس المصادر والمراجع
١٢١٣	فهرس الموضوعات



رقم الإيداع ٥٩٨٩ / ١٩٩٣  
I.S.B.N : 977 - 256 - 098 - 4

## هجر

للطباعة والنشر والتوزيع

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة





رقم الإيداع ٥٩٨٩ / ١٩٩٣  
I.S.B.N : 977 - 256 - 098 - 4

## هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص .. ب ٦٣ إمبابة

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
عمادة البحث العلمي  
سلسلة نشر الرسائل الجامعية  
-١٥-



# شرح الرضة لكافية المحجرات

القسم الثاني - المجلد الأول

دراسة وتحقيق  
الدكتور يحيى بشير مصري

الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

أشرفت على طباعته ونشره الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

③ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

مصري ، يحيى بشير

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. القسم الثاني - المجلد الأول

٧٩٦ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٤ - ١٤٨ - ٠٤ - ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية ٢ - الصرف أ - العنوان

١٦ / ١٠٨٠

ديوي ٤١٥،١

رقم الإيداع : ١٦ / ١٠٨٠

٣ - ٢١٠ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

ردمك ٤ - ١٤٨ - ٠٤ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع والنشر محفوظة للجامعة







## مقدمة :

باسمك اللهم نفتح كُلَّ عَمَلٍ كريم، وبنورك نَسْتَقْبِلُ كُلَّ سَبِيلٍ قويم،  
وبفضلك نُنْجِزُ كُلَّ خَيْرٍ عَمِيم، فَلَكَ الْحَمْدُ يَا رَبَّنَا كما يَنْبَغِي لِجَلَالِ وَجْهِكَ، وعظيم  
سُلْطَانِكَ وَمَجْدِكَ، والصلاة والسلام على خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ  
الْأَمِين، وعلى آلِهِ وصحَابَتِهِ، وآلِ بَيْتِهِ أَجْمَعِينَ، وبعد :

فإنَّ المكتبة العربية تزخر بكنوز ثمينَةٍ من هذا التُّراثِ الفِكْري في مُتَخِلِّفِ العلوم،  
وعلى تعاقب العصور...

وفي مكتبة النحو، من هذا التراث، كتابٌ جَلِيلُ الْقَدْرِ، عَظِيمُ الْفَائِدَةِ، يعرف  
قِيَمَتَهُ كُلُّ مُسْتَغِلٍّ بهذا الْعِلْمِ، بما اشتمل عليه من تحقيقٍ لمَسَائِلِهِ، واستيعابٍ لَأَهَمِّ  
قَوَاعِدِهِ، حتى أصبح في مقدمة المراجع لهذا العلم .

ذلك هو كتاب : «شرح الرضي على كافية ابن الحاجب» .

والحق أَنَّ الكتابَ جاء مَرْجِعاً عِلْمِيّاً، جَلِيلَ الْقَدْرِ، عَظِيمَ الْفَائِدَةِ في هذا الْعِلْمِ .  
وعلى كَثْرَةِ ما كتبه العلماء على رسالة الكافية من شُرُوحٍ وتعليقات، فقد نقل كثيرون  
مَنْ جَاؤُوا بعد الرضي عن شرحه هذا، وأخذوا منه .

لقد امتاز الرضي في شرحه هذا باستقلال الرأي، وَحُرِّيَةِ الْفِكْرِ، فلا يُقَلِّدُ غَيْرَهُ،  
ولا يذهب إلى مذهب دون حُجَّةٍ أَوْ بُرْهَانٍ، وهو ، إلى ذلك، قد ينفرد بالرأي في  
بعض المسائل، بعد أن يَعْرِضَ لَأَقْوَالِ السَّابِقِينَ وَيُقَنِّدُهَا .

ولقيمة هذا الكتاب الْعِلْمِيَّةِ اخترت أن يكون موضوع رسالتي تحقيقه ودراسته،  
فإني أرى أَنِّي أُسَدِّي بِذَلِكَ خِدْمَةً لِلْبَاحِثِينَ، إِذْ أُيسِّرُ لَهُمْ سَبِيلَ الْبَحْثِ فِيهِ بعد أن  
حققت نصوصَه وَوَقَّعْتُهَا، ووضحت شواهدَه .

لقد ضم البحث قِسْمَيْنِ :  
القِسْم الأول : الدراسة .  
القِسْم الآخر : النص المحقق .

### \* في الدراسة :

تحدثت عن أحوال العصر، فتكلمت على غارة التتار، وأسبابها الحقيقية، وأوضاع مركز الخلافة والعالم العربي، وزحف التتار نحو العالم الإسلامي، وتدمير بغداد بقيادة « هولاكو » .

- ثم عرّفت بابن الحاجب : نسبه، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره، وثناء العلماء عليه .

- ثم تكلمت على كافية ابن الحاجب وأهميتها، وأنها أشهر مقدمة في القرن السابع الهجري، ثم تناولت شروحها، منتهياً إلى أن الرضي هو خير مَنْ شَرَحَها، وفَصَّلَ القول فيها تفصيلاً لا يدع سبيلاً لمُستزید .

- ثم عرّفت بالشارح المحقق تعريفاً ليس شافياً؛ ذلك بأن كتب التراجم قد أغفلت ذكره، أو قدّمت عنه إشارةً سريعةً، ومن هنا عَسُرَ عليَّ الإحاطة بالرّضي، ومعرفة الكثير عنه

لقد تحدثت عن بيئة الرجل، وحياته، وآثاره، ومنزله العلمية<sup>(١)</sup> .

- ثم تحدثت عن منهج الرضي في شرحه على الكافية، وعما امتاز به أسلوبه من سعة الاطلاع، ودقة العبارة، والتعابير الشائعة في ذلك الأسلوب .

- ثم بينت مذهبه النحوي، فإنَّ الرجل يسلك سبيل المحققين من العلماء، « وهو

---

(١) نظراً لاشتغال دراسة القسم الأول على الحديث عن ابن الحاجب وكافيته والرضي وشرحه، فقد حذف ما يتعلق بذلك من هذا القسم، وسيأتي تنبيه إلى ذلك بعد التمهيد إن شاء الله .

المنهج الذي يقوم على اتّخاذ سبيلٍ تسلك بين طريقيّ البصرة والكوفة، معتمدةً على الاختيار المدعوم بالدليل<sup>(١)</sup>.

- ثم أظهرت المآخذ العلميّة على الرضي، مدعومةً بالحجّة والشاهد .
- ثم تكلمت على مصادر الرضي في شرحه، فتبيّن لي أنّ كتابَ سيّويه، ومُفَصَّلَ الزّخشي، وإيضاح الفارسي هي المصادر الرئيسة الثلاثة المباشرة لشرحه متنّ الكافية .

- ثم تحدثت عن أثر شرح الرضي على الكافية فيمن جاء بعده من الشّراح، فبيّنت أنّ شرح الجّامي يُعدُّ سبيلاً وسطاً بين إيجاز ابن الحاجب في شرحه للكافية وإسهاب الرضي، وأنّ الجّامي كان متأثراً بالرضي .
- ثم تكلمت على موقف الرضي من شواهد النحو، ومن المذاهب النحوية، مُظهرًا بعض المسائل التي تابع فيها البصريين، والتي تابع فيها الكوفيين، والآراء التي انفرد بها .

وبعد ، فلا يسعني في هذا المقام من وقفة إجلالٍ واحترام، أتوجّه فيها بعميق الشّكر، وعظيم الامتنان، ووافر العرفان إلى فضيلة أستاذي الجليل الدكتور أحمد حسن كحيل، الذي أشرف على رسالتي هذه .

كما أشكر جامعة الإمام ، وأساتذتها الكرام، والعاملين فيها، وكلّ مَنْ مدّ لي يد العون والنصيحة، وأسأله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأنّ يحقق لي الأمل، ويجنبني الزلل، إنه سميعٌ مُجيب، والحمد لله رب العالمين .

**يحيى بشير مصري**

---

(١) الاقتراح ص ٨٦ .



## لمحة عن أحوال العصر السياسية والعلمية

واجه العالم الإسلامي في القرن السابع الهجري كارثةً يندُرُ نظيرُها في تاريخ العالم ، وكادت تقضي هذه الكارثة على شخصية العالم الإسلامي ، وهو زحفُ التتار الذين تقدّموا نحو الشرق كجرادٍ مُنتشر، وسيطروا على كثيرٍ من بلاد العالم الإسلامي .

والمعروفُ أنَّ السببَ في هذه الكارثة ، هو خطأ ارتكبه السلطان علاء الدين محمد خوارزم ، ذلك بأنه قد أمرَ بقتل التجّارِ التتار الذين دخلوا بلاده لممارسة التجارة ، ولمّا أرسل إليه جنكيزخان سفيراً يسأله عن سبب قتلِ التجّارِ ، قتله أيضاً ، فاشتعل جنكيزخان غضباً ، وقام بحملةٍ هوجاء على مملكة خوارزم شاه ، ثم على كثيرٍ من بلاد الإسلام .

لقد امتاز هذا العصرُ بكثرةِ المصادرات ، وتَفشي الرِّشوة ، وعزلِ كبار الموظفين ، وإلقاء القبض عليهم ، وبيع ممتلكاتهم ، واشتداد النزاع الطائفي ، والتفكك الخلقي ، والانصراف إلى الملاهي والقيان ، والتكاثر في الأموال .

في هذه الأيام كان التتار يعبثون بكرامة فارس وتُرْكستان ويقذفونهم من كل جانب ، وكانت أبصارهم شاخصةً إلى بغداد . لقد ابتدأ التتارُ ببخارى وأتوا عليها من كل جانب فدمروها ، ثم توجهوا إلى سمرقند وأحرقوها وأبادوا أهلها ، ولقيتِ المصيرَ نفسه المدنُ الشهيرة للعالم الإسلامي ، من مثل : هَمْدَان ، وَزَنْجَان ، وقزوین ، ومرو ، ونيسابور ، وخوارزم .

أمّا خوارزم شاه الذي كان يُعدُّ الملكَ الوحيدَ للعالم الإسلامي ، فإنه كان يعيش في خوفٍ وهلع ، يبحث عنه التتار ويتعقبونه ؛ لأنه أمر بقتل التجار التتار ، ورئيس

السفراء، ورسول المغول<sup>(١)</sup> . . . . غير أنه توفي في جزيرة مجهولة .

وأول حملة على حكومة خوارزم شاه كانت في سنة ستِّ عَشْرَةَ وستِ مِئَةَ للهجرة، وقد مات جنكيزخان سنة أربعٍ وعشرين وستِ مِئَةَ، فقام أبناؤه وأحفاده بتحقيق غاياته التي أرادها، فلما واجهت بغداد الغارة التتارية سنة ستِّ وخمسين وستِ مِئَةَ للهجرة، كان هولاكو حفيد جنكيزخان قائد القوات التتارية وأميرها .

وأخيراً دخل هؤلاء التتار، بقيادة هولاكو، بغداد دار الخلافة الإسلامية، فأعملوا فيها يدَ الهدمِ والسلب، وأصبحت مياه دجلة تزيد بدم أهلها، وقد أُلقيت فيه الكتب، فتدهورت الحياة العلمية، وأخذ كثير من العلماء والأدباء والشعراء يرحل عن بغداد إلى مصر والشام؛ طلباً للأمان، بعد أن ضاعت كتبهم ومؤلفاتهم، وساد الخوف، وعمَّ الجهل، وأغلقت كثير من المدارس، وانفرط عقد كثير من الحلقات في المساجد، حيث كانت تُدرس العلوم والفنون .

وما حَدَثَ في بغداد دفع كثيراً من العلماء إلى اختصار الموسوعات في ورقات؛ خوفاً على العلم من الضياع، ومن هنا ظهرت المتون . . .

هذا ما حَدَثَ في بغداد عاصمة الخلافة، أمّا في سائر الأقاليم كمصر والشام، فقد كانت الحياة هادئة، وكان حكمُ المماليك في مصر - رغم ما عُرِفَ عنهم من كثرة الشغب - يسوده كثير من الأمن والطمأنينة للعلماء والأدباء، ولذلك كانت الشام والقاهرة مثوى للعلماء والأدباء الذين طاردتهم الخوف من قتل المغول، وكان لذلك أثره في الحياة العلمية في هذين الإقليمين، وكان ذلك سبباً في بقاء الحياة العلمية نشطة مزدهرة في هذين البلدين .

وفي هذا العصر وُلد ابنُ الحاجب ونشأ .

---

(١) انظر تفصيل هذا في الكامل لابن الأثير ١٢/ ١٧٩ وما بعدها، ودائرة المعارف للبيستاني ج ٦ مادة «تتار» .

## تنبیه

نظراً لقيام جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - مشكورة - بطباعة شرح الرضي لكافية ابن الحاجب بقسميه : الأول الذي قام بتحقيقه الدكتور حسن بن محمد الحفظي ، والثاني الذي قمت بتحقيقه فقد اكتفي بترجمة ابن الحاجب والرضي الواردة في القسم الأول خوفاً من التكرار .

وللسبب نفسه حُذِف من الهوامش - سواء التراجم أو الشواهد النثرية والشعرية أو غيرها - كل ما خرج في القسم الأول اكتفاء به ، وأشير إلى مكان تخريجه هناك . ولقد اشترك المحققان في جعل المخطوطة التركية أصلاً ، واختلفا في المخطوطات الآخر .

لذا لم نتحدث عن الأصل هنا اكتفاء بما ذكر هناك . أما دراسة القسم الأول فقد وردت في أوله ، وفيما يلي دراسة متن القسم الثاني .





## دراسة القسم الثاني

### الفصل الأول

- منهج الرضي في شرح الكافية .
- أسلوبه .
- مذهبهُ النُّحوي .



## منهج الرضي في شرح الكافية

كان الرضي يذكر فقراتٍ من الكافية، ثم يعقّب على ذلك بشرح الموضوع، ولا يتقيد بما ذكر ابن الحاجب في المتن، بل كثيراً ما يعقّب عليه، ويستدرك عليه ما فاتّه، ومن الأمثلة على ذلك :

- أَخَذَهُ عليه قوله: «بصلة» في تعريفه الموصول، بأنه: «ما لا يتم جزءاً إلاً بصلة وعائد».

ويتهي الرضي مُصَوِّباً قائلًا: «ولو جعل موضع (بصلة): (بجُملة)، لارتفع الإشكال»<sup>(١)</sup>.

- اعترضه على تعريفه للمركبات، بأنها «كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة»، بقوله: «لا يطلب في الحد العموم، فلا حاجة إلى قوله (كل)، وإنما يطلب فيه بيان ماهية الشيء»<sup>(٢)</sup>.

- تعليقه عليه في تعريفه لاسم التفضيل «بأنه ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو أفعِل».

فهو يرى أنّ هذا التعريف ينتقض بقولنا: فاضل وزائد وغالب، وأنّ ابن الحاجب لو تجنب ذلك، فقال إنه: «ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه، أي في الفعل المشتق هو منه»، فإنّ هذا التعريف ينتقض بمثل (طائل) أي زائد في الطول على غيره<sup>(٣)</sup>.

- اعترضه على ابن الحاجب في تعريفه للفعل المبني للمجهول بأنه «ما حذف فاعله». يقول: إنّ ذلك أمرٌ مُطَرِّدٌ عند سييويه<sup>(٤)</sup>، لكنه غير مُطَرِّدٍ عند

(١) انظر ص ١٠٠ .

(٢) انظر ص ٢٦٣ .

(٣) انظر ص ٧٠٨ .

(٤) الكتاب ١/ ١٤ بولاق .

الكِسائي<sup>(١)</sup>؛ لأنه يذهب إلى حذف الفاعل الأول في باب التنازع، نحو: «ضربني وضربت زيداً»، وكذلك عند الأخفش، فإنه يحذف الفاعل، مستشهداً بالآية الكريمة: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾<sup>(٢)</sup>، ويبيّن على هذا الأساس قوله: «إنَّ الحَدَّ الذي ذكره ابن الحاجب لا يكون حداً تاماً إلا إذا قيل: «هو ما غيّر عن صيغته لأجل حذف فاعله»<sup>(٣)</sup>.

وكان الرضي يُفِيضُ في الشَّرْحِ وَيَسْطُ الموضوع، فهو بعد أن ذكر تعريف ابن الحاجب للمعرفة بأنها: «ما وضع لشيء بعينه»، وعَقِبَ عليه بقوله: «ولو قال: ما وضع لاستعماله في شيء بعينه، لكان أصرح»<sup>(٤)</sup>.

وَقَفَّ الرُّضِيُّ عند قول ابن الحاجب: «وما عُرِفَ باللام» عند حصره المعارف، فقال مُفِيضاً مُسَهِّباً<sup>(٥)</sup>:

«قوله: «وما عُرِفَ باللام»، هذا مذهب سيويه، أعني حَرَفَ التعريف هو اللام وحدها، الهمزة للوصل، فتحت مع أن أصل همزات الوصل: الكسر؛ لِكَثْرَةِ استعمالِ لامِ التعريف، والدليل على أن اللام هي المعرفة فقط: تَحْطِي العامل إياها، نحو: بالرجل، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة، وصيرورتها كجزء منها، ولو كانت على حَرَفَيْنِ لكان لها نَوْعُ استقلالٍ، فلم يَتَخَطَّها العامل الضعيف... وقال الخليل: أل بكماها: آلة التعريف، نحو: هل، وقد، استدلالاً بفتح الهمزة، وقد سبق العذر عنه، وبأنه يوقف عليها في التذكر، نحو قولك: «ألى»، إذا تذكرت ما فيه

(١) الموفي في النحو الكوفي ص ٢٣.

(٢) مريم / من الآية ٣٨.

(٣) انظر ص ٩٢٤-٩٢٥. وانظر ص: ٤١٠، ٨٢٧، ١٠٤٩.

(٤) انظر ص ٤١٠.

(٥) انظر ص ٤١٨ وما بعدها.

اللام، كالكتاب وغيره، ويفصلها من الكلمة، والوقف عليها عند الاضطرار، كالوقف على (قد) في نحو قوله :

أَزَفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا \* لَمَّا تَزُلُّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ  
وذلك قوله :

يا خليلي أربعاً واستخبر ال \* منزل الدارس عن أهل الحلال  
وإنما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال .

وذكر المبرد في كتابه (الشافي) أَنَّ حرف التعريف : الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضم إليها اللام ؛ لثلاثيئة التعريف بالاستفهام .

وفي لغة حمير، ونَقَر من طَيء : إبدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم : « ليس من امبرامصيام في امسفر . . . » .

وكان الرضي ييسط الموضوع، ويذكر ما ثار حوله من خلاف، ويكون له رأي ؛ لأنه ذو عقلية مُستوعبة، قال :<sup>(١)</sup>

قوله : «ومنها حَبْذَا» وفاعله «ذا» : أصل : حَبَّ : حُبَّ، كظُرْف، أي صار حبيباً، فأدغم كغيره، وألزم منع التصرف . . .

وعند المبرد، وابن السراج، أن تركيب حَبَّ مع ذا، أزال فعلية «حب» ؛ لأنَّ الاسم أقوى، فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره، أي : المحبوب زيد .

وقال بعضهم : بل التركيب أزال اسمية «ذا» ؛ لأنَّ الفعل هو المقدم، فالغلبة له، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل، فحبذا فعل والمخصوص فاعله .

وإذا دخل «لا» على حبذا ، وافق «بش» معنى . والأولى أن يقال في إعراب

---

(١) انظر ص ١١٢٤ وما بعدها .

مخصوص حبذا : إنه كإعراب مخصوص نَعَمْ : إمّا مبتدأ ، أو خبر مبتدأ لا يظهر ، كما قاله قومٌ هناك ، لَكِنَّ لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص ، ولا يقدم على حبذا .

وقال بعضهم : المخصوص بعد حبذا : عطْفُ بيانٍ لـ (ذا) ، وكان ينبغي أن يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نَعَمْ وبُشَسَ ، إلّا أنْ دُخِلَ النواسخ يمنع ذلك .

وقال الرَّبِيعِيُّ : « ذا » زائدة ، كما في : ماذا صنعت ، والمخصوص فاعل « حَبَّ » .

وقد اشتق منه فعل ، نحو : لا تحبذه ، كحَوَّلَ ، وَسَمَّلَ ونحوهما .

وكان في شرحه إماماً مُحَقِّقاً ، فلا يُقَلَّدُ غَيْرُهُ ، ولا يتعصب لمذهب من المذاهب دونها حُجَّةٍ قاطعة ، أو بُرْهَانٍ ساطع ، فقد أجاز الكوفيون حَذْفَ المَوْصُولِ الاسمي<sup>(١)</sup> ، ومنعه البصريون .

لكنَّ الرُّضِيَّ رَجَّحَ مذهبَ أهلِ الكُوفَةِ ؛ فقال<sup>(٢)</sup> : « ولا وَجَهَ لمنع البصريين من ذلك ، من حيث القياس ؛ إذ قد يُحذف بعضُ حروفِ الكلمة ، وإن كانت فاءً ، أو عَيْنًا ، كَشَيْءٍ ، وَسَهٍ ، وليس الموصولُ بِالزَّقِ منها » .

وكان يستعين في شرحه بأقوال الفقهاء كالشافعي وأبي حنيفة<sup>(٣)</sup> وَيَقُولُ الأصوليين<sup>(٤)</sup> .

وقد ذَكَرَ أموراً لم يَذْكُرْها ابنُ الحاجبِ في مَتَنِ الكافية<sup>(٥)</sup> ؛ من مثل الظروف : أَمْسَ ، سَحَر ، الآن ، لما ، مع .

---

(١) انظر مجالس ثعلب ٣٩٧/٢ ، والخزانة ٤٩٠/٢ ، ٥٦٢ بولاق .

(٢) انظر ص ١٨٧ .

(٣) انظر ص ٣١٣ .

(٤) انظر ص ٥٨٤ ، ١٠٠٧ .

(٥) انظر ص ٣٩٩ وما بعدها .

وَذَكَرَ شَيْئاً مِنْ أَحْكَامِ الْمَجْمُوعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ<sup>(١)</sup>، عَلَى حِينِ أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي مَتْنِ الْكَافِيَةِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا فِي قِسْمِ التَّصْرِيفِ .

لَقَدْ أَكْثَرَ الرُّضِيُّ فِي شَرْحِهِ مِنَ الْإِسْتِشْهَادِ بِآيَاتِ الْقُرْآنِ، وَبِقِرَاءَاتِهِ الْمَخْتَلِفَةِ: الْمَتَوَاتِرَةِ، وَالشَّاذَّةِ، وَاسْتَشْهَدَ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ مُطْلَقاً دُونَ تَمْيِيزِ فِي نَوْعِيَّتِهِ .

وَقَدْ نَهَجَ نَهْجَ السَّلَفِ مِنَ النُّحَاةِ فِي الْإِسْتِشْهَادِ بِكَلَامِ الْبُلْغَاءِ مِنَ الْعَرَبِ، بِمَا فِيهِمْ آلُ الْبَيْتِ، وَالصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعِينَ، وَكَذَلِكَ الْخُلَفَاءُ أَمْثَالُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ<sup>(٢)</sup>، وَعُمَرُ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ<sup>(٣)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

وَشَوَاهِدُ الرُّضِيِّ الشُّعْرِيَّةُ تُكَوِّنُ الْجَانِبَ الْأَعْظَمَ مِنْ شَوَاهِدِهِ، فَهُوَ يَنْسَبُ بَعْضُهَا، وَالكَثِيرُ مِنْهَا لَا يَنْسَبُ، وَيُرْوَاهَا فِي أَكْثَرِ الْأَحْيَانِ أَبْيَاتاً كَامِلَةً، وَبَيْنَهَا أَبْيَاتٌ قَلِيلَةٌ مِنْ شِعْرِ الْمُؤَلِّدِينَ، وَأَعْتَقَدُ أَنَّهُ جَاءَ بِهَا لِلْإِسْتِثْنَاءِ وَالتَّمْثِيلِ .

إِنَّ شَوَاهِدَ الرُّضِيِّ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ ذُو ثِقَافَةٍ عَمِيقَةٍ، وَافِرٌ الْمَحْفُوظِ، وَاسِعُ الْإِطْلَاعِ، غَزِيرُ الْمَادَّةِ .

هَذَا، وَسَوْفَ أَتَحَدَّثُ عَنْ مَوْقِفِ الرُّضِيِّ مِنْ شَوَاهِدِ النُّحُوِّ بَعْدَ قَلِيلٍ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى .

---

(١) انظر ص ٦٢٩، وانظر ص ١٥٣٦ فقد ذكر أحكام هاء السكت، في حين أن ابن الحاجب ذكر بعضها في التصريف.

(٢) انظر ص ١٣٢٦، ١٤٦٠ .

(٣) انظر ص ١٣٢٦

## ما يمتاز به أسلوب الرضي :

لقد اصطبغ أسلوب الرضي بصبغة بيئته وعصره، مما يدفع القارئ إلى أن يكّد ذهنه حتى يفهم المراد .

لقد كان واسع الاطلاع ، مُلمّاً بآراء العلماء، دقيق العبارة .

### ١ - سَعَةُ اِطْلَاعِهِ :

قال في ضمير الفصل :

«جَوَزَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مَجِيءَ ضَمِيرِ الْفَصْلِ بَعْدَ النُّكْرَةِ فِي نَحْوِ : مَا أَظُنُّ أَحَدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ...»<sup>(١)</sup> .

### فَمَنْ هُمْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ؟

إنّ ما ذكره أصحاب الطبقات من بدايات علم النحوي، لا يُعدُّ وثيقة تاريخية معتمدة، فإنّ هنالك نَحْوَيْنِ قد وصلت إلينا أخبارُ بعضهم، على حين ضاعت أخبارُ بعضهم الآخر .

من هؤلاء النحاة الحرُّ النحوي، نقل عنه ابنُ جنيّ قراءَتَيْنِ قرآنيتين<sup>(٢)</sup>، ولم يترجم له من أصحاب الطبقات غير السيوطي<sup>(٣)</sup>، وترجمته لم تزد على سطرين، نعرف منها أنه كان تلميذاً لأبي الأسود الدؤلي، وأنه أخذَ عنه إعراب القرآن .

وذكر أبو بكر بنُ مُجاهدٍ نحويّاً كُوفياً، لم يأتِ أَحَدٌ من أصحاب الطبقات على ذكره، هو تَوْثَةُ الملائني، كان معاصراً لعاصم المقرئ (ت ١٢٧هـ)، وهذا يعني أنه كان في

(١) انظر ص ٦٦ .

(٢) انظر المحتسب ١٧٧/١، ٩٤/٢ .

(٣) بُغْيَةُ الوعاة ٤٩٣/١ .



طبقة أبي عمرو، والحَضْرَمي، وقد قال عنه ابنُ مُجاهد: «كان من أعلم أهل الكوفة بالنحو»<sup>(١)</sup>.

والحق أن النُّحُو قد انتشر في الأمصار غير العراقية، كمكة والمدينة، فقد ذكروا نَحْوِيًّا مَكِّيًّا يقال له: ابن قُسْطَنْطِين، وذكروا أنه وضع شيئاً في النحو «ثم قَدِمَ البصرة، فسمع النحو، فطرح جميع ما كان عمل، ووضع شيئاً آخر لا يساوي شيئاً أيضاً»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر ابنُ عَسَاكر رجلاً، يُلقَّب بِـ (شَكْسَب) النُّحوي، واسمه عبدالعزیز القاري، وقال عنه: «كان نَحْوِيًّا أخذ عنه أهل المدينة»<sup>(٣)</sup>.

لقد انتشر النحو في المدينة بفضل عبدالرحمن بن هرمز (ت ١١٧هـ)، يقول القِفْطِي<sup>(٤)</sup>: «إنه أول مَنْ وَضَعَ علم العربية، والسبب في هذا القول أنه أخذ عن أبي الأسود الدؤلي، وأظهر هذا العلم بالمدينة، فكان أول مَنْ أظهره وتكلم فيه بها، وكان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش، وما أخذ أهل المدينة النُّحُو إلاَّ منه، ولا نقلوه إلاَّ عنه».

ويؤيد هذا قول ابن بَرّهان في أول شرحه لكتاب اللُّمَع لابن جَنِّي وذلك حين يقول: النحاة جنسٌ تحت ثلاثة أنواعٍ: مَدَنِيُّون، بصريون، كوفيون.

وقد نَجَمَ من تلامذته عليُّ الملقَّب بالجمَل «وكان وضع في النحو كتاباً لم يكن شيئاً... ولكنهم ذكروا أن أبا الحسن الأخفش اقتبس منه، واستعان بأمثلته»<sup>(٥)</sup>.

(١) السبعة في القراءات ٧٠ ط ١.

(٢) مراتب النُّحويين ١٠٠ - ١٠١.

(٣) ابن عساكر ١٤٢/١٠.

(٤) إنباء الرواة ١٧٢/٢، وانظر النجوم الزاهرة ٢٧٦/١، وجهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري للدكتور

يوسف المطوع ص ٨٧. ٤٣٣.

(٥) مَرَاتِبُ النُّحويين ٩٨ - ١٠٠، وجهود علماء النحو ص ٢٠٧.

وَأَمَّا عَيْسَى بْنُ مِينَا، الْمَلْقَبُ بِـ «قَالُون» فَقَدْ كَانَ «قَارِئَ الْمَدِينَةِ وَنَحْوِهَا»<sup>(١)</sup> .

وهكذا فَإِنَّ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ لَمْ تَكُونَا خَالِيَتَيْنِ مِنْ عِلْمِ النَّحْوِ .

والآن : هل كان لأهل المدينة رأي في النحو ؟

نَعَمْ . سَأَلَ سَيُوبَةُ الْخَلِيلَ : «أَرَأَيْتَ قَوْلَ الْعَرَبِ : يَا أَخَانَا زَيْدًا أَقْبَلُ؟

قال : عطفوه على هذا المنصوب ، فصار نصباً مثله ؛ لأنه منصوبٌ في موضع

نصب . وقال قوم : يا أخانا زَيْدٌ .

وقد زعم يونس أَنَّ أَبَا عمرو كان يقوله ، وهو قولُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، قال : هذا بمنزلة

قولنا : يا زَيْدٌ . . . »<sup>(٢)</sup> . وليس في الباب قِراءةُ قُرْآنِيَّةٍ حَتَّى يُظَنَّ أَنَّ سَيُوبَةَ يُشِيرُ إِلَى

قِراءةٍ لِنَافِعٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ قُرَّاءِ الْمَدِينَةِ .

وقال أَبُو حَيَّانٍ - فِي ضَمِيرِ الْفَصْلِ - : «فَإِنْ كَانَا نَكْرَتَيْنِ قَرِيبَتَيْنِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، نَحْوِ

مَا أَظُنُّ أَحَدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ ، فَقَدْ أَجَاذَهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ، وَوَافَقَهُمْ أَبُو مُوسَى الْجَزُولِيُّ ،

وَحَكَّى ابْنُ الْبَازِشِ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْكُوفِيِّينَ أَجَاذُوا الْفَصْلَ فِي النِّكَرَاتِ . . . »<sup>(٣)</sup> .

وَفِي الْكَلَامِ عَلَى الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ نَجْدُ الْقُرَّاءِ يَنْسَبُ إِلَى نَحْوِيَّ

الْمَدِينَةِ رَأْيًا نَحْوِيًّا ، وَيَذَكِّرُ أَنَّهُمْ احْتَجَّجُوا لَهُ بَبَيْتٍ مِنَ الشُّعْرِ ، قَالَ : «وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ

قال : «مُخْلَفٌ وَعَدَهُ رَسَلُهُ» ، وَلَا : «زُيِّنَ لَكثيرٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ» ،

بشْيءٍ ، وَقَدْ فُسِّرَ ذَلِكَ ، وَنَحْوُهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَنْشُدُونَ قَوْلَهُ :

فَرَجَجْتُهَا مُتَمَكِّنًا رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ<sup>(٤)</sup>

(١) طبقات القُرَّاء ١/٦١٥ .

(٢) الكتاب ١/٣٠٤ بولاق = ١٨٤/٢ - ١٨٥ هـ . هارون . وانظر نصاً آخر في ١/٣٩٧ بولاق .

(٣) ارتشاف الضرب ١/٢١٤ . وانظر نصاً آخر لابي حَيَّانٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ١/١٨٧ أ .

(٤) معاني القرآن ٢/٨١ .

وقال في موضع آخر :

«وليس قولٌ مَنْ قال : إنما أرادوا مثل قول الشاعر :

فزوجتها متمكناً زجَّ القلوصَ أبي مزاده

بشيءٍ . . . وهذا إما كان يقوله نحوياً أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية»<sup>(١)</sup>.

ونفهم من هذين النصين توسُّع أهل المدينة في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهو بما رَفَضَهُ القراء - كما رأينا - لأنه كالنحاة المتأخرين لا يُجيز الفصل بغير شبه الجملة والقسم<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - دَقَّةُ عِبَارَتِهِ :

قلنا مِنْ قَبْلُ : إِنَّ الرُّضِيَّ عَالِمٌ مُحَقِّقٌ، فهو لا يزال يُقَارَنُ بين آراء النُّحَاةِ مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ والكُوفِيِّينَ مُخْتَاراً لِنَفْسِهِ مِنْهَا مَا تَتَضَحَّ عَلَّاهُ، وكثيراً ما يَضمُّ إلى مَخْتَارِهِ عِلَلاً جَدِيدَةً، فَإِنَّ المَالَوفَ فِي اصطلاحِ النُّحَاةِ هو واو المعية، لكنَّ الرُّضِيَّ يَستعمل واو الجمعية<sup>(٣)</sup>.

وتعبيرُ الرُّضِيَّ «أَدَقُّ»، وذلك للفصل بين واو المعية الخاصة بالمفعولِ معه، والواو التي تَضمُرُ بعدها أنْ»<sup>(٤)</sup>.

## ٣ - دَقَّةُ حِسِّهِ اللُّغَوِيِّ :

لقد كان الرضي دقيق الحسِّ اللُّغَوِيِّ، ذا بصيرةٍ في معرفة المواطن المختلفة لاستعمال العبارات والألفاظ المتقاربة، على ما بينها من فروقٍ دقيقةٍ.

(١) المصدر نفسه ٣٥٨/١.

(٢) انظر سيبويه ١٧٦/١ وما بعدها.

(٣) انظر ص ٨٤٣.

(٤) الخزانة ٥٦٤/٨ هامش ٤.

ومن الأمثلة على ذلك قوله عند حديثه عن (مع)<sup>(١)</sup> : «ثم نقول : يلزم إضافة (مع) إن ذكر معه أحد المصطحبين، نحو : كنت مع زيد ، وإن ذكر قبله المصطحبان ، لم يبق ما يضاف إليه ، فيُنصَّبُ منوناً على الظرفية، نحو: جئنا معاً؛ أي : في زمان، و كُنَّا معاً؛ أي : في مكان. وقيل : انتصابه على الحالية؛ أي : مُجْتَمِعِينَ .  
والفرق بين : فَعَلْنَا مَعًا، وفَعَلْنَا جَمِيعًا، أَنَّ (مَعًا) يُفِيدُ الاجتماع في حال الفعل ،  
(و جميعاً) بمعنى : كلنا، سواء اجتمعوا، أو لا .

#### ٤ - عبارته الأدبية :

إِنَّ الرُّضِيَّ ذُو ذَوْقٍ فَنِيٌّ رَفِيعٌ ، قَالَ فِي مَعْرِضِ كَلَامِهِ عَلَى (هَل)<sup>(٢)</sup> :  
«فلما كان أصلها (قد) ، وهي من لوازم الأفعال، ثم تطفّلت على الهمزة، فإن رأت فعلاً في حيزها، تذكرت عهداً بالحمى ، وَحَنَّتْ إِلَى الْإِلْفِ الْمَالُوفِ وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسَلَّتْ عنه ذاهلة» .  
ويبدو أن هذه العبارة قد استعذ بها الجامي ، فَرَدَّدَهَا ذاتها في شرحه على الكافية<sup>(٣)</sup> .

#### ٥ - تعبيرات شائعة في أسلوب الرضي :

\* يُدْخِلُ اللَّامَ عَلَى كُلِّ<sup>(٤)</sup> : قَالَ : «... الخاتمة : هَأْ ، بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل»<sup>(٥)</sup> ، قَالَ هَذَا فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ (هَا) الْمُتَعَدِّيَةِ اسْمًا بِمَعْنَى (خُذْ) . فَإِذَا كَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَمْنَعُ دُخُولَ (أَل) عَلَى (كُلْ) ، وَ(بَعْضُ) فَإِنَّ سَبِيحَهُ قَدْ أَدْخَلَ (أَل) عَلَى

(١) انظر ص ٤٠٨ .

(٢) انظر ص ١٤٥١ .

(٣) انظر الفوائد الضيائية ٣٧٨/٢ .

(٤) انظر ص ٢١ ، ٥٩ ، ٩٦ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ٥٥٤ .

(٥) انظر ص ٢١٢ .

(بعض) في كتابه<sup>(١)</sup>، كما أدخل المبرد (أل) على (كل) في المقتضب<sup>(٢)</sup> .

\* نَصُّ الرضي كغيره من النحاة، على أن (كُلُّ) المضاف إلى الضمير لا يقع تالياً للعوامل اللفظية، فلا يقع إلا مبتدأً، أو توكيداً معنوياً .

والرضي - مع ذلك - يستعمل هذا الأسلوب .

قال : «... والإخبار عن تاء (أكرمت) كالإخبار عن تاء (ضربت) سواء عند كُلِّهِمْ»<sup>(٣)</sup> .

\* لا يَرِبُّطُ جوابَ (أَمَّا) بالفاء : قال : «وأما إذا تصدر من وجه دون وجه، وذلك إذا وقع بعد العاطف... كقولك : تأتيني فإذا أكرمك، جاز لك نَصْبُ الفِعْلِ وتَرْكُ نصبه...»<sup>(٤)</sup> .

وقال<sup>(٥)</sup> : «وأما إن كان خبرها مفرداً [كان] متضمناً لمعنى الاستفهام، جاز؛ لأن ذلك المفرد يجب تقدُّمه عليها، نحو : أين كان زيد؟...» .

إنَّ جوابَ (أَمَّا) في القولين : (جاز)، وحقُّه الاقتران بالفاء، قال تعالى : «... فأما اليتيم فلا تقهر» \* وأما السائل فلا تنهر\* وأما بنعمة ربِّك فَحَدِّثْ»، وهو القائل<sup>(٦)</sup> : «ولا يحذف الفاء في جواب (أَمَّا) إلا لضرورة الشعر...» .

على أنه يشفع للرضي ما جاء في حذف الفاء في جواب (أَمَّا) من أحاديث شريفة؛ ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أَمَّا بَعْدُ . ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله» .

---

(١) انظر ٢٧٧/١ .

(٢) انظر ج ٣/٢١٤ .

(٣) انظر ص ١٥٠ ، وانظر ص ٢٠٨ .

(٤) انظر ص ٨٠٠ .

(٥) انظر ص ١٠٣٦ .

(٦) انظر ص ١٤٩١ .

وقوله صَلَّى الله عليه وسلَّم: «أما موسى كأني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي .  
والحديثان صحيحان، أخرجهما البخاري - رحمه الله - في صحيحه . الأول في كتاب  
اليؤع / ٣٤ ، والآخر في كتاب الحج / ٢٥<sup>(١)</sup> .

\* يُعرَّف العدد :

قال الحريري في دُرّة العَوَاص<sup>(٢)</sup> :

«وقد ذهب بعضُ الكُتّاب إلى تعريف الاسمين المركَّبين، والمعدود والمميّز . . . وهو  
مما لا يُلتفتُ إليه، ولا يُعرَّجُ عليه؛ لأنَّ المميّز لا يكون معرفاً بالألف واللام، ولا نُقلَ  
إلينا في شُجونِ الكلام» .

ويقول الرضي في مَعْرِض كلامه على تعريف العدد: « . . . وقد يدخل حَرْفُ  
التعريف على المضاف والمضاف إليه معاً شذوذاً، نحو الثلاثة الأثواب، وعند  
الكوفيين هو قياسٌ . . . »<sup>(٣)</sup> .

«فلا منع أن يقال: تجوز الكوفية، نحو: الثلاثة الأثواب، بتعريف المضاف؛  
لأن الإضافة عندهم في مثله لفظية . . . »<sup>(٤)</sup> .

أمّا الرضي فقد عرف العدد، قال: « . . . ولا يقدر للجمل إعراب إلا إذا صح  
وقوع الاسم المفرد مقامها، وذلك في الأربعة المواضع، المذكورة فقط . . . »<sup>(٥)</sup> . ولعله  
رجّح لديه مذهب الكوفيين .

---

(١) انظر شواهد التوضيح ص ١٣٦ وما بعدها . ط . عالم الكتب، بيروت .

(٢) انظر ص ١٢٦ ط . دار نهضة مصر .

(٣) انظر ص ٥٠٧ .

(٤) انظر ص ٤٧٧ .

(٥) انظر ص ١١٤ .

\* استعماله لا غير<sup>(١)</sup> :

قال ابن الحاجب في حديثه عن الظروف، وبيان المقطوع منها عن الإضافة :  
«الظروف ، منها ما قُطِعَ عن الإضافة ، كقَبْلُ ، وَتَعَدُّ ، وَأُجْرِيَ مُجْرَاهُ : لا غَيْرُ ، وليس  
غَيْرُ ، وَحَسَبُ»<sup>(٢)</sup>.

شَرَحَ الرضوي هذه العبارة ، فقال : قوله : وَأُجْرِيَ مُجْرَاهُ : لا غير ، وليس غير ،  
وحسب .

شَبَّه «غير» بالظروف والغايات لشدة الإبهام الذي فيها ، كما في الغايات لِكَوْنِهَا  
جهاتٍ غيرَ محصورةٍ ، ولإبهام «غير» ، لا تتعرف بالإضافة ، وهي أَشَدُّ إبهاماً من  
«مثل» ، فلذا لم يُبَيَّن «مثل» على الضم .

ولا يحذف منها المضاف إليه ، إلاَّ مع « لا » التبرئة ، و « ليس » ، نحو : افعل هذا  
لا غير ، وجاءني زيد ليس غير ، لكثرة استعمال « غير » بعد « لا » ، و « ليس »<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان بعضهم يُبالغ في الإنكار على مَنْ يقول : « لا غير » ويعتده لحناً كابن هشام  
الذي قال في المغني<sup>(٤)</sup> : «وقولهم : (لا غير) لحن» .

فإنَّ ابنَ هشامٍ نفسه يقول : ( لا غير ) في كتابه أوضح المسالك<sup>(٥)</sup> . أَضِيفَ إلى هذا  
ما حكاه ابنُ الحاجب ، وأقرَّه على صِحَّتِهِ الرُّضِيُّ ، كما أقره المجد الفيروزآبادي في كتابه

(١) انظر ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٥٠٢ .

(٢) انظر ص ٣١٤ .

(٣) انظر ص ٢٦٧ ، ٣٢٠ .

(٤) انظر ص ٢٠٩ ط . المبارك .

(٥) انظر ٢/٢٩٣ ، ٣٦/٤ .

«القاموس المحيط» (مادة غ / ي / ر)، ومن شواهد قول الشاعر، وأنشده ابن مالك في باب القَسَم من شرح التسهيل :

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت، لا غير، تُسأل<sup>(١)</sup>

\* استعماله المصدر الصناعي «نصوصية»<sup>(٢)</sup>، ومعناها: كون اللفظ دالاً على معنى مُعَيَّن لا يحتمل غيره، والرضي يستعملها كثيراً، والمصدر الصناعي «يكون بزيادة ياء مشددة، وتاء في آخر الاسم، نحو: إنسانية، ... وفروسيّة ... والغرض من المصادر الصناعية الدلالة على الخصائص والصفات والأحوال المختلفة للاسم الذي لحقته الياء والتاء ... وقد ورد المصدر الصناعي في كلام العرب قليلاً جداً، مثل: جاهليّة، ورهبانية، وإنما كثر في كلام العلماء بعد القرن الثاني الهجري، حين تشعبت العلوم، وتعمّق العلماء في البحث، واضطروا إلى وضع صيغ تدل على ما يحيط باسم الجنس من أحوال، وقد توسّعوا في ذلك، فكوّنوا هذه المصادر التي كان بعض المتقدمين يسميها: نظائر.

وإذا كان المجمع اللغوي يرى قياسية المصدر الصناعي، وقرّر أنه: «إذا أريد صنّع مصدر من كلمة يُزاد عليها ياء النسب والتاء»، فإنه لا غبار على الرضي في استعماله المصدر الصناعي «نصوصية»<sup>(٣)</sup>.

### \* تذكير الألفاظ وتأنيتها :

إن تذكير الألفاظ وتأنيتها جائز في ذاته باعتبارها ألفاظاً أو كلمات .

(١) انظر جهرة اللغة لابن دُرَيْد ٢٤/١، والمذكر والمؤنث للفراء ص ١١٦، ١٢٣، والتكملة ص ٥٩، والمقتضب ١٣/٢، ٤٢٧/٤، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٤/٤، والتسهيل ص ١٩، واللّمع ص ٩٨ ط. شرف، والمرآة ص ١٨٨، والتبيان للعكبري ١٢٧٤/٢.

(٢) انظر ص ١٥، ٥٠٦، ٨٣٣، ١٠٩٢.

(٣) انظر بيان الكحل ص ٥٦-٥٨.



والرّضي في حديثه عن كان<sup>(١)</sup> تكلم عليها بأسلوب التّانيث، ثم قال: (فبقي) أي لفظ (كان) فجمع بين الحالتين في عبارة واحدة .

### \* رُدودُهُ على غيره :

كثيراً ما يردّ الرضي على بعض ما يذكره من آراء النحاة بقوله :

- هذا عُدْرٌ باردٌ<sup>(٢)</sup> .
- هذا قريبٌ مِنْ دَعْوَى عِلْمِ الْغَيْبِ<sup>(٣)</sup> .
- وهو هَوَسٌ<sup>(٤)</sup> .

### ما مذهب الرّضي النّحوي ؟

لم يترسّم الرضي خطأ أهل البصرة ، كما أنه لم يلتزم آراء أهل الكوفة، فهو يُناقش، ويرجّح، ويختار من آراء الفريقين، وتراه - أحياناً - ينفرد بالرأي .

ويمكن القول : إنه يسلك مذهبَ المُحقّقين من العلماء : «وهو المنهج الذي يقوم على اتّخاذ سبيلٍ تسلك بين طريقي البصرة والكوفة، معتمدةً على الاختيار المدعوم بالدليل»<sup>(٥)</sup> .

على أن بعضَ الباحثين<sup>(٦)</sup> عدّ الرجلَ من علماء المدرسة البغدادية المتأخرين .

---

(١) انظر ص ١٠١٧ .

(٢) انظر ص ١١٣٣ ، ١٣٧٢ .

(٣) انظر ص ١١٦ ، ١١٠٢ .

(٤) انظر ص ١٠١٨ .

(٥) الاقتراح ص ٨٦ .

(٦) الدكتورة أميرة علي توفيق . انظر الرضي الاسترأبادي ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

ونحن لا نرى مُوجِباً للتكثير من هذه المذاهب ، ولا سيما إذا عَرَفْنَا أَنَّ أصحاب  
المدرسة البغدادية لا يؤلّفون وحدةً في التفكير والمنهج . أضف إلى ذلك أَنَّ «وجود  
مدرسة متميزة عن المدرستين لا يتفق مع ما كان يراه أصحابُ الطَّبَقَاتِ والتَّراجم»<sup>(١)</sup> .

---

(١) أبو علي الفارسي للدكتور شلبي ص ٤٤٦ .

## الفصل الثاني

### المآخذ

- الضمائر .
- تمييز كم الاستفهامية .
- مميّز كم نكرة ؟ ! .
- المذكر والمؤنث « علامة التأنيث » .
- اسم الجنس الجمعي .
- عمل المصدر وما يتعلق به من أحكام .
- فعل التعجب .
- كيفية التاريخ .
- دخول المؤصول على الموصول .
- الاسم المنصوب بعد «كأَيِّن» .
- عطف «ثُمَّتَ» المفرد على المفرد .



لا نَسْتَطِيعُ أَنْ نُنْكِرَ أَنَّ اضْطِرَاباً كَثِيراً وَقَعَ فِي تَصْوِيرِ بَعْضِ الْمَذَاهِبِ فِي الْكِتَابِ الْوَاحِدِ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ :

## ١ - الضمائر :

قال الرضي<sup>(١)</sup> : «وما أجازاه المبرد والأخفش من نحو ضرب غلامه زيداً، أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية» .

كلام المبرد في المقتضب<sup>(٢)</sup> صريح لا يحتمل تأويلاً في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول .

قال : «ولو قلت : ضرب غلامه زيداً - لم يجز؛ لأن الفاعل في موضعه، فلا يجوز أن يقدر لغيره» . وقد أعاد الحديث<sup>(٣)</sup>، وجعله محالاً، قال : «ولو قلت : ضرب غلامه زيداً، كان محالاً؛ لأن الغلام في موضعه، لا يجوز أن ينوئ به غير ذلك الموضع» .

## ٢ - تمييز كم الاستفهامية :

قال الرضي : «وأما مميّز كم الاستفهامية فلم أعثر عليه مجروراً بـ (مِنْ) في نَظْمٍ ولا نَثَرٍ، ولا دَلَّ على جوازه كتابٌ من كتب النحو، ولا أدري ما صِحَّتُهُ»<sup>(٤)</sup> .

وَيَرُدُّ عَلَى مَا قَالَهُ الرُّضِيُّ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ .

(١) انظر ص ١٢ .

(٢) انظر ٦٧/٢ .

(٣) انظر ١٠٢/٤ .

(٤) انظر ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

قال أبو حيان : « مِنْ آيَةٍ : تَمَيِّزُ لِ (كَمْ) وَبِحُوزِ دُخُولِ (مِنْ) عَلَى تَمَيِّزِ (كَمْ) الِاسْتِفْهَامِيَةِ وَالْخَبَرِيَّةِ سِوَاءٍ وَلَيْهَا أَمْ فَصَلَ عَنْهَا ، وَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِجُمْلَةٍ وَبِظَرْفٍ وَبِمَجْرُورٍ جَائِزٌ عَلَى مَا قَرَّرَ فِي النُّحُو »<sup>(١)</sup> .

أَمَّا سَبِيوِيهِ فَقَدْ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ (مِنْ) تَدْخُلُ فِي تَمَيِّزِ (كَمْ) ، فَأُطْلِقَ ، وَلَمْ يُخَصَّصْ ذَلِكَ بِالْخَبَرِيَّةِ قَالَ<sup>(٢)</sup> : « . . . وَلِلَّهِ دَرَّةٌ مِنْ رَجُلٍ ، فَتَدْخُلُ (مِنْ) هَاهُنَا لِدُخُولِهَا فِي (كَمْ) تَوْكِيداً » .

أَمَّا الْمَبْرَدُ فَكَلَامُهُ فِي الْمَقْتَضَبِ أَوْضَحُ وَأَصْرَحُ ، فَقَدْ جَعَلَ دُخُولِ (مِنْ) فِي تَمَيِّزِ (كَمْ) ، الِاسْتِفْهَامِيَّةِ هُوَ الْأَصْلُ ، قَالَ<sup>(٣)</sup> : « فَلَمَّا اجْتَمَعَ فِي (كَمْ) الِاسْتِفْهَامُ ، وَأَنَّهَا تَقَعُ سُؤَالًا عَنْ وَاحِدٍ ، كَمَا تَقَعُ سُؤَالًا عَنْ جَمْعٍ ، وَلَا تَخْصُ عِدَدًا دُونَ عِدَدٍ لِإِبْهَامِهَا ، وَلِأَنَّهَا لَوْ خَصَّتْ لَمْ تَكُنْ اسْتِفْهَامًا ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ مَعْلُومَةً عِنْدَ السَّائِلِ - دَخَلَتْ (مِنْ) عَلَى الْأَصْلِ ، وَدَخَلَتْ فِي الَّتِي هِيَ خَبَرٌ ؛ لِأَنَّهَا فِي الْعِدَدِ وَالْإِبْهَامِ كَهَذِهِ » .  
وَإِذِنْ فِعْبَارَةُ الرُّضِيِّ مَرْدُودَةٌ ، وَلَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ<sup>(٤)</sup> .

### ٣ - تَمَيِّزُ كَمْ نَكْرَةً ! ؟ :

قال الرضي : « وَاعْلَمْ أَنَّ مَمَيِّزَ كَمْ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً اسْتِفْهَامًا كَانَ أَوَّلًا . أَمَّا الِاسْتِفْهَامِيَّةُ فَلَوْجُوبُ تَنْكِيرِ الْمَمَيِّزِ الْمَنْصُوبِ . وَأَمَّا الْخَبَرِيَّةُ فَلِأَنَّهَا كُنْيَةٌ عَنْ عِدَدٍ مُبْهَمٍ وَمَعْدُودٍ كَذَلِكَ . وَالْغَرَضُ مِنْ إِيْتَانِ الْمَمَيِّزِ بَيَانُ جَنْسِ ذَلِكَ الْمَعْدُودِ الْمُبْهَمِ فَقَطْ ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالنَّكْرَةِ ، فَلَوْ عَرَفَ وَقَعَ التَّعْرِيفُ ضَائِعًا »<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر البحر ١٢٧/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٢٩٩/١ .

(٣) انظر ٦٦/٣ .

(٤) انظر الكشاف ٣٥٤/١ ، وانظر دراسات ق ١ ج ٢ ص ٣٩٩ .

(٥) انظر ص ٣٠٩ .

وَرَدُّ عَلَى مَا قَالَه الرضی قوله تعالى :

١ - ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ ﴾<sup>(١)</sup> .

فقوله : مِنَ الْقُرُونِ : بيان لِـ (كَمْ) وتمييز له ؛ كما يُبينُ العَدَدُ بِالْجِنْسِ<sup>(٢)</sup> .

#### ٤ - المذكر والمؤنث « علامة التأنيث » اسم الجنس الجمعي :

قال الرضي : « ... والجنس المميز، واحده بالتاء، يذكُرُه الحجازيون، ويؤنثُه غيرُهُم ... »<sup>(٣)</sup> .

والصحيح أَنَّ التأنيثَ لغةُ الحجازِ، والتذكير هو لغة تميم . قال الفراء في كتابه المذكر والمؤنث<sup>(٤)</sup> : « فَإِنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يُؤنثُونَهُ، وَبِمَا ذَكَرُوا، وَالْأغْلَبُ عَلَيْهِمُ التَّأْنِيثُ، وَأَهْلُ نَجْدٍ يُذَكِّرُونَ ذَلِكَ وَبِمَا أَنْثَوْا وَالْأغْلَبُ عَلَيْهِمُ التَّذْكِيرُ »<sup>(٥)</sup> .

#### ٥ - عَمَلُ الْمَصْدَرِ وما يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ أَحْكَامٍ :

نسب ابن الحاجب والرضي إلى المبرد مَنَعَ عَمَلِ الْمَصْدَرِ الْمُحَلَّى بِأَلْ، فقال : « ... والمبرد منعه، قال : لاستفحال الاسمِية »<sup>(٦)</sup> .

مع أَنَّ كَلامَ المبردِ في المقتَضَبِ<sup>(٧)</sup> صريحٌ في أَنَّ المَصْدَرَ يَعْمَلُ مَنْكَراً وَمَعْرِفاً .

قال المبرد : « وتقول : أعجبنى ضَرْبُ زَيْدٍ عَمراً ... »

(١) الإسماء : ١٧ .

(٢) انظر الكشف ٣٥٥/٢ ، والبحر ٢٠/٦ ، والمشكل ٧٨/٢ ، ١٨٩ ، ودراسات ق ١ ج ٢ ص ٤٠٥ .

(٣) انظر ص ٥٢٨ .

(٤) ص ١٠١ .

(٥) انظر المقتضب ٣٤٦/٣ هامش ٤ ، وتبيان الكحيل ص ٩٩ هامش ٢ .

(٦) انظر ص ٦٥٦ .

(٧) انظر ١٥٢/١ ، ١٥٣ .

وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام :

لقد عَلِمْتُ أُولِي المَغِيرَةِ أَنِّي لَحِقْتُ فلم أَتَكُلْ عن الضَرْبِ مِسْمَعًا  
أراد : عن ضَرْبِ مِسْمَعٍ ، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة . . . »<sup>(١)</sup> .

## ٦ - فِعْلُ التَّعَجُّبِ :

نسب الرضي إلى المبرد مَنَعَهُ الفصل بين الفعل والفضلة بالظرف<sup>(٢)</sup> . والحق أن المبرد لم يمنعه ! بل أجازته . قال في المقتضب<sup>(٣)</sup> : «وتقول : ما أحسن إنساناً قام إليه زيدٌ، وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا . . . » .

وجاء في هامش (١) من المقتضب<sup>(٤)</sup> : « وقد جاء ذلك في قول عمرو بن معديكرب : ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وقول محمد بن بشير :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا  
وانظر ما قاله أبو حَيَّانٍ في الهمع<sup>(٥)</sup> .

## ٧ - كَيْفِيَّةُ التَّارِيخِ :

قال الرضي<sup>(٦)</sup> : « واعلم أَنَّ اللَّيْلَ في تاريخ العرب مقدَّمٌ على اليومِ ؛ لأنَّ السنين عندهم مَبْنِيَةٌ على الشهور القمرية ، وذلك لِكَوْنِ أَكْثَرِهِمْ أَهْلَ الْبَرَارِي الَّذِينَ يَتَعَسَّرُ عَلَيْهِمْ مَعْرِفَةُ دُخُولِ الشَّهْرِ إِلَّا بِالْإِسْتِهْلَالِ ، فَإِذَا أَبْصَرُوا الْهَيْلَالَ عَرَفُوا دُخُولَ الشَّهْرِ .

(١) انظر سيبويه ٩٩/١ بولاق ، والخزانة ٤٣٩/٣ بولاق ؛ فَإِنَّ الْبَغْدَادِيَّ مِثْلَ الرُّضِيِّ .

(٢) انظر ص ١٠٨٣ .

(٣) انظر ١٨٧/٤ .

(٤) انظر ١٨٧/٤ .

(٥) ج ٩١/٢ .

(٦) انظر ص ٥١٠ - ٥١١ .



فَأَوَّلُ الشَّهْرِ عِنْدَهُمُ اللَّيْلُ؛ لِأَنَّ الاسْتِهْلَالَ يَكُونُ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ، فَيَقَالُ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ، كُتِبَ لِأَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ أَوْ لِعُغْرَتِهِ . . .

وَفِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ: لِلَّيْلَةِ خَلَتْ، وَاللَّامُ هِيَ الْمَفِيدَةُ لِلَاخْتِصَاصِ الَّذِي هُوَ أَصْلُهَا. وَالَاخْتِصَاصُ هَهُنَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ:

إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ الْفِعْلُ بِالزَّمَانِ لَوُقُوعِهِ فِيهِ، نَحْوُ كُتِبَتْ لِعُغْرَةِ كَذَا.

أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ لَوُقُوعِهِ بَعْدَهُ، نَحْوُ: لِلَّيْلَةِ خَلَتْ.

أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ لَوُقُوعِهِ قَبْلَهُ، نَحْوُ: لِلَّيْلَةِ بَقِيَتْ وَذَلِكَ بِحَسَبِ الْقَرِينَةِ . . . .

إِنْ قَوْلَ الرُّضِيِّ: لِلَّيْلَةِ بَقِيَتْ، وَهَمْ، يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي التَّكْمِلَةِ<sup>(١)</sup>: «وَإِذَا بَقِيَتْ مِنَ الشَّهْرِ لَيْلَةٌ، قَالُوا: كُتِبْنَا سَلَخَ شَهْرٍ كَذَا، وَلَمْ يَكْتُبُوا لِلَّيْلَةِ بَقِيَتْ، كَمَا لَمْ يَكْتُبُوا لِلَّيْلَةِ خَلَتْ وَلَا مَضَتْ . . . .»

وَيَقُولُ ابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ فِي كِتَابِ الْكُتَّابِ<sup>(٢)</sup>: «فَإِذَا لَمْ يَبْقَ مِنَ الشَّهْرِ إِلَّا يَوْمٌ وَاحِدٌ أَوْ لَيْلَةٌ، كُتِبَتْ إِنْ شئتَ: آخِرَ يَوْمٍ مِنْ كَذَا، وَإِنْ شئتَ كُتِبَتْ: سَلَخَ كَذَا أَوْ سَلُوخَ كَذَا، أَوْ انْسِلَاخَ كَذَا، أَوْ مَنْسِلَخَ كَذَا . . . .»

## ٨ - دُخُولُ الْمَوْصُولِ عَلَى الْمَوْصُولِ:

لَمْ يُعَقِّبْ الرُّضِيُّ عَلَى ابْنِ السَّرَّاجِ حِينَ قَالَ: «دُخُولُ الْمَوْصُولِ عَلَى الْمَوْصُولِ، لَمْ يَجِيءْ فِي كَلَامِهِمْ . . . .»<sup>(٣)</sup>.

وَالْحَقُّ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ دُخُولُ الْمَوْصُولِ عَلَى الْمَوْصُولِ:

(أ) قَالَ الْأَحْوَصُ<sup>(٤)</sup>:

إِنَّ الشَّبَابَ وَعَيْشَنَا الَّذِي \* كُنَّا بِهِ زَمَنًا نُسَرُّ وَنُجَدِّلُ

(١) انظر ص ١٣٦ .

(٢) انظر ص ٦٩ .

(٣) مُهَذَّبُ الْأَغَانِي ١٨٧/٣ .

(٤) انظر ص ١٣٧ .

(ب) قال أبو علي الفارسي :

« قد جاء في التنزيل وَصَلَ الموصول بالموصول . . . زعموا أَنَّ بعضَ القُرَّاءِ قرأ :  
« فاستغاثه الذي مَنْ شيعته » بفتح ميم (مِنْ) »<sup>(١)</sup>.

٩ - الاسمُ المنصوبُ بعد « كَأَيِّن » :

رَعمَ الرُّضي أنه لم يَعرُثْ على منصوبٍ بعد « كَأَيِّن »!<sup>(٢)</sup> وفي المَغْنِي لابن هشام<sup>(٣)</sup> :  
« ومن النصب قوله :

١ - أَطْرِدِ اليأسَ بالرَّجاءِ فكأَيِّن \* آلاً حُمَّ يُسرُهُ بَعْدَ عُسرِ  
وقولُهُ :

٢ - وكائن لنا فضلاً عليكم ومِنَّةً \* قديماً ، ولا تدرّون ما مَن مُنعمٌ

١٠ - عَطَفُ « ثُمَّتَ » المفرد على المفرد :

نفى الرضي جوازَ عطفِ « ثُمَّتَ » المفرد على المفرد ؛ لأنها إذا « كانت مع التاء  
اختصت بعطف الجمل »<sup>(٤)</sup>.

ثم قال : « وقد جَوَّزَهُ ابنُ الأنباري ، ولا أدري ما صِحَّتُهُ ؟ »

والحقُّ أنه قد وقع في شعر رُؤبِيَّةَ عَطَفُ المفردِ بها على الرِّغم من لصوق التاء بها ،  
قال<sup>(٥)</sup> :

فإن تكن سوائقُ الحِمام \* ساقتهُم للبلدِ الشَّامِ  
فبالسلامِ ثُمَّتَ السلامِ  
وبذلك تكون صِحَّتُهُ واضحةً .

(١) البحر ٩٥/١ ، وانظر الخزانة ٧٦/٦ هارون .

(٤) الأصمعيات ١٢٦ حاشية .

(٢) انظر ص ٣١١ .

(٥) ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣ .

(٣) انظر ص ٢٤٧ ط . المبارك .

## الفصل الثالث

- مصادِرُ الرضي في شرحه .
- أثر شرح الرضي للكافية فيمن جاء بعده من الشُّراح .



## مصادر الرضي في شرحه :

يمكن القول : إنَّ كتابَ سيبويه ، ومفصَّلَ الزمخشريِّ ، وإيضاحَ الفارسيِّ ، هي المصادر الثلاثة الرئيسة المباشرة لشرح الرضي لمتن كافية ابن الحاجب .  
لقد كان الرضيُّ عالماً ذا ثقافة عميقة ، وافرَ المحفوظ ، واسعَ الاطلاع ، غزيرَ المادة .

إنَّ العلماء الذين رجع إليهم الرضي في أثناء مناقشته للمسائل المختلفة ؛ منهم النحاة واللُّغويُّون ، ومنهم الأصوليون والرواة .

كان على رأس نُحاة البصرة سيبويه<sup>(١)</sup> والخليل<sup>(٢)</sup> ، فقد حرص على ذكرهما عند مناقشة كل مسألة من مسائل شرحه تقريباً .

ومن علماء البصرة الذين تردَّدت أسماؤهم :

عيسى بن عمَرَ الثقفي<sup>(٣)</sup> ، وأبو عمرو بن العلاء<sup>(٤)</sup> ، والمازني<sup>(٥)</sup> ، والأخفش الكبير<sup>(٦)</sup>

---

(١) انظر على سبيل المثال الصفحات التالية : ٢٦ ، ٣٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٣ ،

٦٨ ، ٦٩ ، ١٥٦ ، ١٦٢ ، ٢١٥ ، ٢٣٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٧ ، ٣٢٥ ، ٣٤٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٠ ،

٤٣١ ، ٤٤٩ ، ٤٨١ ، ٥٠٩ ، ٥٣٥ ، ٥٥٣ ، ٥٧٨ ، ٦٠٦ ، ٦٢٠ ، ٦٦١ ، ٦٩٧ ، ٧٠٩ ، ٧٨٧ ،

٨٠٣ ، ٨٦٥ ، ٨٨٥ ، ٩٢٤ ، ٩٦٤ ، ٩٨٦ ، ١٠٤٤ ، ١٠٧٤ ، ١١٤٥ ، ١١٩٧ ، ١٢٠٣ ، ١٣٢٠ ،

... ١٤٣٤

(٢) انظر ص : ٣٢ ، ٦٨ ، ٧٤ ، ١٧٣ ، ٢٥٤ ، ٢٩٧ ، ٣٧٤ ، ٤٣١ ، ٥٣٦ ، ٧٩١ ، ٨٠٢ ، ٩٦٩ ،

١٢٠٣ ، ١٤٠١ ، ...

(٣) انظر ص ٨٠٣ ، ١٥٤٠ .

(٤) انظر ص : ٧٢ ، ١٢٢ ، ١٧٦ ، ٥٣٤ ، ٨٢٨ ، ١٠٢١ ، ١١٨٠ ، ...

(٥) انظر ص : ٢٠ ، ٧١ ، ١٣١ ، ١٥٣ ، ٤٣٤ ، ٤٧٣ ، ٥٧٤ ، ٦٧١ ، ٨٧٠ ، ...

(٦) انظر ص : ٢٢١ ، ٢٣٣ ، ١٠٠٨ ، ١٤٠٤ ، ...

(أبو الخطاب)، ويونس بن حبيب<sup>(١)</sup>، وقطرب<sup>(٢)</sup>، والأخفش الأوسط<sup>(٣)</sup> سعيد بن مسعدة، وأبوزيد الأنصاري<sup>(٤)</sup>، والأصمعي<sup>(٥)</sup>، والجرمي<sup>(٦)</sup>، وأبو حاتم السجستاني<sup>(٧)</sup>، والمبرد<sup>(٨)</sup>.

ومن علماء الكوفة: الكسائي<sup>(٩)</sup>، والفراء<sup>(١٠)</sup>، وخلف الأحمر<sup>(١١)</sup>، وهشام بن معاوية الضير<sup>(١٢)</sup>، وابن السكيت<sup>(١٣)</sup>، وثعلب<sup>(١٤)</sup>.

ومن علماء بغداد: ابن كيسان<sup>(١٥)</sup>، والزجاج<sup>(١٦)</sup>، وابن السراج<sup>(١٧)</sup>، والزجاجي<sup>(١٨)</sup>، وابن درستويه<sup>(١٩)</sup>، ومبرمان<sup>(٢٠)</sup>.

- (١) انظر ص: ١٧، ٤١، ١٧٣، ٢٩٥، ٤٠٨، ٥٨٦، ٨٤١، ١٠٤٧، ١٤٠٠، ١٤٠٥ ...
- (٢) انظر ص: ٦٣٠، ١١٠٥، ١٢٤٩، ١٣٧٠.
- (٣) انظر على سبيل المثال هذه الصفحات: ١٢، ٢٠، ٣٢، ٤٢، ٥٦، ٨٦، ١٠٠، ١٢٦، ١٤٨، ١٦٣، ١٩٩، ٢١٤، ٣٤٠، ٤٤٦، ٥٠٤، ٦٦٦، ٨٢٠، ١٠٧٨، ....
- (٤) انظر ص: ١٦٦، ٣٧٠، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩ ...
- (٥) انظر ص: ٢١٧، ٢٢٧، ٢٢٩، ٤٤٢، ١٠٦٣ ...
- (٦) انظر ص: ١٧٣، ٦٥٨، ٨١٥، ٨١٦، ١٠٨٣، ١٢٨٤ ...
- (٧) انظر ص: ١٣٨٣.
- (٨) انظر ص: ١٢، ٤٧، ٩٦، ١٦٣، ٢٩١، ٣٢٢، ٤٩٥، ٥٥٣، ٦٢٩، ٧١٣، ٨٤٥، ٩٤١ ...
- (٩) انظر ص: ١١، ٥٧، ١٢٩، ٢٣٣، ٣٥٥، ٥٧٥، ٦٦٩، ٧٧٤، ٩٠٨، ١٢٦٢ ...
- (١٠) انظر ص: ٢٤، ٦٥، ٢٥٧، ٣٧٦، ٤٥١، ٥٤٨، ٦٢٤، ٧٩٠، ٩٧٤، ١٢٠٢ ...
- (١١) انظر ص: ١٣٢٠.
- (١٢) انظر ص: ١٣٤٠.
- (١٣) انظر ص: ٢١٠، ٢٦١.
- (١٤) انظر ص: ٣٥٦، ٥١٨، ٥٤٦، ١٣٣٣.
- (١٥) انظر ص: ٢٤، ٣٣، ٦٠٠، ٦٠٥، ٦٢٤، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٨٣، ١١٢٠، ١٣٢٤ ...
- (١٦) انظر ص: ٣٣، ٦١، ٢٠٥، ٣٧٥، ٤٦٠، ٥٦٩، ٨٦٤، ١٠٥٤، ١١١٧، ١٣٩٤ ...
- (١٧) انظر ص: ١٢٦، ١٣٧، ٤٤١، ٧٢٤، ٩٤٨، ١٠٢٨، ١١٣٧، ١٤١٧ ...
- (١٨) انظر ص: ٣٥٦، ٣٧٨، ٤٠٣ ...
- (١٩) انظر ص: ٢٧٤، ٩٥٧، ٩٩٠، ١٠٨٥، ١٢٥٩، ١٣٣٣ ...
- (٢٠) انظر ص: ١٩٩.

ونجد في الكتاب من أسماء علماء مصر والشام : ابن بابشاذ<sup>(١)</sup> ، وابن بَرِّي<sup>(٢)</sup> ،  
وابن مُعْطٍ<sup>(٣)</sup> ، وابن يعيش<sup>(٤)</sup> .

وقد كان حَظُّ علماء الأندلس في شرح الرضي أوفر من حَظِّ علماء مِصرَ والشام ،  
ذلك بأنه ناقش آراء عددٍ كبيرٍ من نُحَاتِهِمْ ؛ من أمثال :

الجزولي<sup>(٥)</sup> ، وابن خروف<sup>(٦)</sup> ، والشلّوين<sup>(٧)</sup> ، والأندلسي<sup>(٨)</sup> ، وابن مالك<sup>(٩)</sup> .

وقد كانت مؤلفات عددٍ كبيرٍ من علماء المشرق من المصادر التي لجأ إليها الرضي ،  
واستقى منها ، من أمثال :

السَّيرافي<sup>(١٠)</sup> ، والفارسي<sup>(١١)</sup> ، والرُّمّاني<sup>(١٢)</sup> ، وابن جني<sup>(١٣)</sup> ، والرَّبَّعي<sup>(١٤)</sup> ، والتَّبْرِيزي<sup>(١٥)</sup> ،

- 
- (١) انظر ص : ١٠٦ ، ٢٠٩ ، ٦٧٧ ، ٦٩٥ ، ... .  
(٢) انظر ص : ٣٦٢ .  
(٣) انظر ص : ١٠٣٠ .  
(٤) انظر ص : ٨٧ ، ٤٣٩ ، ٧٢٤ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ... .  
(٥) انظر ص : ٥٩ ، ٦١ ، ١١٦ ، ١٧٤ ، ٥٦٢ ، ٨٢٢ ، ٩٢٧ ، ١٠٤٩ ، ١٤٠٠ .  
(٦) انظر ص : ١٠٦ ، ٤٠٥ ، ٦٣٩ ، ١٠٨٧ ، ١١٢١ .  
(٧) انظر ص : ١٠٣٧ .  
(٨) انظر ص : ٩٦ ، ١١٧ ، ٢٣٥ ، ٣٧٢ ، ٤٢٤ ، ٥٦٢ ، ٨٠٤ ، ٩٥٩ ، ١١١٢ ، ١٣٩٦ ، ... .  
(٩) انظر ص : ٩٥ ، ٥٦٢ ، ٦٦٥ ، ٩٨٢ ، ١٠٢٢ ، ١١٥٥ ، ١٣٩٦ ، ١٤١٨ .  
(١٠) انظر ص : ٣٣ ، ٦٥ ، ١٧٠ ، ٢٩٧ ، ٣٨٧ ، ٤٦٠ ، ٥١٩ ، ٦٣٥ ، ٨٦٩ ، ١٠١٨ ، ١٢٨١ ، ... .  
(١١) انظر ص : ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ١٦٥ ، ٢٢٥ ، ٣٣٠ ، ٤٠٤ ، ٦٢٨ ، ٩٢٥ ، ١١٨١ ، ١٢٧٠ ، ١٣٨٥ ، ... .  
(١٢) انظر ص : ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، ٦٧٠ ، ٧٤٠ ، ١١٥٤ .  
(١٣) انظر ص : ٣٧١ ، ٤٣٥ ، ٨٢٨ ، ١١٦٥ ، ١٤٣٩ .  
(١٤) انظر ص : ١١٢٥ ، ١١٨٧ ، ١٣٣٣ .  
(١٥) انظر ص : ٦٣٧ .

والزمخشري<sup>(١)</sup>، وابن الخشاب<sup>(٢)</sup>، وابن الدّهان<sup>(٣)</sup>، وابن الأنباري<sup>(٤)</sup> والعُكْبَرِي<sup>(٥)</sup>.

وقد كان الرضي يَقْرُنُ اسْمَ العالم باسم كتابه أحياناً، كالأحاجي النُحوية<sup>(٦)</sup> للزمخشري، والصّحاح<sup>(٧)</sup> للجَوْهَرِي، وعِلَل النحو<sup>(٨)</sup> للمازني، والإيضاح في شرح المفصل<sup>(٩)</sup> لابن الحاجب، وشرح الكافية<sup>(١٠)</sup> لابن الحاجب، والمُغْنِي<sup>(١١)</sup> في النحو لابن فَلَاح اليميني، والشافِي<sup>(١٢)</sup> للمبرد، وسِرّ الصناعة<sup>(١٣)</sup> لابن جني، وإيضاح الشعر<sup>(١٤)</sup> للفارسي، وشرح كتاب سيبويه<sup>(١٥)</sup> للسِّيرافي، ومقدمة التصريف<sup>(١٦)</sup> / رسالة الشافية في الصرف / لابن الحاجب، والحِجَّة<sup>(١٧)</sup> للفارسي، والكَشَاف<sup>(١٨)</sup> للزمخشري .

أَصِفَ إلى ذلك أَنَّ الرضيَّ قد استعان بآراءِ بعضِ العُلَمَاءِ الذين غلبت عليهم  
الرَّوَايَةُ، أو اللغة، أو البلاغة من أمثال:

- 
- (١) انظر ص: ٣٩ ، ٩٥ ، ١٦٢ ، ٢٢٦ ، ٤٠٢ ، ٥٣٤ ، ٦٦٩ ، ٧٧٩ ، ٨٨٣ ، ١٠٤١ ، ١٢٠٤ ...
  - (٢) انظر ص: ٤٧١ ، ٩٦٣ .
  - (٣) انظر ص: ١٢٤ ، ٧٢٤ .
  - (٤) انظر ص: ١٣٩٦ .
  - (٥) انظر ص: ١٠١٩ .
  - (٦) انظر ص: ٣٩ .
  - (٧) انظر ص: ٩٥ ، ٤٥٥ .
  - (٨) انظر ص: ١٤٧ .
  - (٩) انظر ص: ٣٥٠ ، ٥٦٢ .
  - (١٠) انظر ص: ١٠١ ، ٥٦٢ .
  - (١١) انظر ص: ١٤٣ .
  - (١٢) انظر ص: ٤٢٠ .
  - (١٣) انظر ص: ٤٣٥ .
  - (١٤) انظر ص: ٤٥٥ ، ٦٧٠ .
  - (١٥) انظر ص: ٤٥٥ .
  - (١٦) انظر ص: ٦٤٣ ، ٦٨٩ .
  - (١٧) انظر ص: ١٣٨٤ .
  - (١٨) انظر ص: ١٣٥٢ .



أبي عُبيدة مَعْمَر بن المثنى<sup>(١)</sup>، والأصمعي<sup>(٢)</sup>، والجوهري<sup>(٣)</sup>، والجرجاني<sup>(٤)</sup>،  
والميداني<sup>(٥)</sup>.

وقد كان الرضيُّ يعتمد اعتماداً كبيراً على الرواية، وأشبه الكوفيين في فتح أبوابها  
على مصاريعها، وقد امتلأ شرحه بالعبارات التي تدلُّ عليها، مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ :

« وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قومٍ من العرب<sup>(٦)</sup> ».

« وهو منتقض بما روى الأصمعيُّ عن مَرَّار العبسي<sup>(٧)</sup> ».

« على ما حكى الأخفش<sup>(٨)</sup> ».

« وَحَكَى ثعلب<sup>(٩)</sup> ».

« وَحَكِيَ عن أبي عُبيدة وأبي زَيْدِ<sup>(١٠)</sup> ».

« وقد حكى قطرب<sup>(١١)</sup> ».

« وقد حَكَى سيبويه وأبو الخطَّاب<sup>(١٢)</sup> ».

« وحكى الجوهريُّ عن الأخفش<sup>(١٣)</sup> ».

---

(١) انظر ص : ٢٩٥ ، ٣٦٢ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٦١٧ ، ١٠٥٣ ، ١٢٢٧ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ .

(٢) انظر ص : ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٤٤٢ ، ١٠٦٣ .

(٣) انظر ص : ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٣٦٢ ، ٤٩٢ ، ٥٤٨ ، ٥٧٧ ، ٦١٠ ، ٧٠٩ ، ١٠٥٢ ، ١٤١٩ .

(٤) انظر ص : ٢٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٥٤ ، ١٢٢٣ ، ١٣٧٢ .

(٥) انظر ص : ٣٥٤ .

(٦) انظر ص : ٣٩٤ .

(٧) انظر ص : ٤٤٢ .

(٨) انظر ص : ٤٤٦ ، ٤٩٠ .

(٩) انظر ص : ٥٤٦ .

(١٠) انظر ص : ٦١٧ .

(١١) انظر ص : ١١٠٥ .

(١٢) انظر ص : ١٠٠٨ .

(١٣) انظر ص : ١٤١٩ .

وكان يُعنى بتحديد المصدر الأصلي للرأي عنايةً عظيمةً، ولذلك كُثرت سلاسلُ الإسنادِ في شرحه، كقوله : « ونقل الأخفش عن ثعلب »<sup>(١)</sup>، « ونقل ابنُ الدَّهَّان ذلك أيضاً عن سيبويه »<sup>(٢)</sup> .

وكان يُعنى بلُغاتِ القبائلِ ، وقد ورد في شرحه ذِكْرُ اللُّغاتِ التالية :  
لغة أَسَد<sup>(٣)</sup> ، ولغة قَيْس<sup>(٤)</sup> ، ولغة الطائيين<sup>(٥)</sup> ، ولغة تميم<sup>(٦)</sup> ، ولغة هَذِيل<sup>(٧)</sup> .  
كما أنه ورد ذكر لغات :

همدان<sup>(٨)</sup> ، وبكر بن وائل<sup>(٩)</sup> ، وبني عُقَيْل<sup>(١٠)</sup> ، وبني كِلَاب<sup>(١١)</sup> ، والحجازيين<sup>(١٢)</sup> ،  
وسُلَيْم<sup>(١٣)</sup> ، وِجْهَر<sup>(١٤)</sup> .  
وقد استدلَّ الرُّضِيُّ ببعض اللُّهجاتِ ؛ مِنْ مِثْلِ الكَسْكَسَةِ<sup>(١٥)</sup> ، والكَشْكَشَةِ<sup>(١٦)</sup> .

---

(١) انظر ص : ٥١٨ .

(٢) انظر ص : ٦٧٠ .

(٣) انظر ص : ٢٦ ، ٢٣٥ ، ١٤٤٠ .

(٤) انظر ص : ٢٦ ، ٣٩٢ .

(٥) انظر ص : ٤٢٠ .

(٦) انظر ص : ٤٠٠ ، ١٤٤٠ .

(٧) انظر ص : ٦٣٢ .

(٨) انظر ص : ٢٦ .

(٩) انظر ص : ٢٨ ، ١٥٤١ .

(١٠) انظر ص : ٢٨ ، ٣١ ، ١٣١٩ .

(١١) انظر ص : ٢٨ .

(١٢) انظر ص : ٢٨ ، ٣١ ، ٣٧٦ .

(١٣) انظر ص : ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٩٩٩ .

(١٤) انظر ص : ٤٢٠ .

(١٥) انظر ص : ١٥٤١ .

(١٦) انظر ص : ١٥٤٢ .

\* وقد رجع الرضيُّ مرَّاتٍ متعددةً إلى مَنْ أسماه : « صاحب المغني »<sup>(١)</sup> : وهو تقيُّ الدِّين منصورُ بنُ فلاح اليميني النُّحوي ( ت / ٦٨٠ هـ )<sup>(٢)</sup> .

وربما يبدو للدارسٍ من أول الأمر أنه ابنُ هشامٍ الأنصاريِّ ، صاحب كتاب (مُغني اللَّيْب) ، وهذا خطأ ؛ لأنَّ ابنَ هشامٍ قد ولد سنة ٧٠٨ هـ ، أي بعد أن توفي الرضي .

على حين أنَّ ابنَ فلاحٍ كان من معاصري الرضي .

\* أما اسم (المالكي) فإنِّي أتمجِّه إلى أنَّ المراد منه هو ابنُ مالكٍ للأسباب التالية :

أولاً : إنَّ بعض النُّسخ كانت تنصُّ على ذلك<sup>(٣)</sup> .  
ثانياً : إنَّ الجامي في الفوائد الضيائية<sup>(٤)</sup> قال : « وأما ( ذَيْك ) فقد أورده الزمخشريُّ والمالكيُّ » .

وفي شرح الرضي : « وأما ( ذَيْك ) فقد أورده الزمخشريُّ وابنُ مالك »<sup>(٥)</sup> . وابن مالك نصَّ على هذا في التسهيل<sup>(٦)</sup> .

ثالثاً : إنَّ ما نسبته الرضي إلى (المالكي) هو من الآراء المعروفة لابن مالك<sup>(٧)</sup> .

أمَّا ما اعتقدته الدكتور أميرة توفيق بأنه أبوبكر يحيى الجُدَّامي المالقي (ت/٦٥٧) ، وأنه محرف عن (المالكي)<sup>(٨)</sup> ، فإنَّ التحريفَ واردٌ ، ذلك بأنَّ صاحبَ

(١) انظر ص : ١٤٣ ، ٢٢٨ ، ٣٢٨ ، ٣٧٥ ، ٧٣٦ ، ١٣٩٦ .

(٢) انظر كشف الظنون ١٣٧٠/٢ ، هدية العارفين ٤٧٤/٦ .

(٣) انظر ص : ٧٧٦ ، ٩٨٢ ، ١٤١٨ .

(٤) انظر ٩٨/٢ .

(٥) انظر ص ٩٥ .

(٦) انظر ص : ٣٩ .

(٧) اتجه في تحديد المراد من المالكي إلى أنه ابن مالك المرحوم الدكتور يوسف عمر : انظر ٢١١/٣ هامش (١) ،

٤٣٠/٤ هامش (١) .

(٨) الرضي الاسترأبادي ص ٦٣ .

طبقات القراء<sup>(١)</sup> قد ترجم للمالقي صاحب كتاب رصف المباني بأنه المالكي ، غير أن اعتقاد الدكتور أميرة لم يَصِحَّ بعد أن ذكرنا الأسباب الثلاثة السابقة التي جعلتنا نُرجِعُ ما ذَهَبْنَا إليه .

---

(١) انظر ١/ ٧٧ .

أثرُ شرح الرضي للكافية فيمن جاء بعده من الشُّراح :

يُعَدُّ شَرْحُ الجامي <sup>(١)</sup> للكافية سبيلاً وسطاً بين إيجاز ابن الحاجب، وإسهاب الرضي .

« فلم يكن شرحه مقتضباً يكتفي بالتعليق الوجيز والملاحظة العابرة دون التوسع والتفريع كما فعل ابن الحاجب في شرح كافيته، ولا مُسَهَّباً مستفيضاً في إيراده الآراء والأقوال والمناقشات كما فعل الرضي <sup>(٢)</sup> . والجامي في شرحه على الكافية ذو شخصية علمية تظهر من خلال إبداء موقفه من بعض الآراء دون تقيد بعالم من العلماء، أو تعصّب لمذهب من المذاهب .

ومن أهم شروح الكافية التي اعتمدها الجامي في شرحه :

#### ١ - شرح ابن الحاجب .

لقد صرَّح الجاميُّ بذكر شرح ابن الحاجب للكافية في غير موضعٍ ،  
- ففي «اسم الفاعل» بعد أن ذكر حدّه، وهو: « اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث <sup>(٣)</sup> .

قال الجامي <sup>(٤)</sup> :

« قال المُصنّفُ في شرحه : « قوله : (ما اشتق من فعل) يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك . وقوله : (لمن قام به) يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة ؛ لأن الجميع ليس لمن قام به . وقوله : (بمعنى الحدث) يخرج الصفة المشبهة ؛ لأن وضعها على أن تدل على معنى ثابت . »

(١) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي (ت ٨٩٨هـ) .

(٢) الفوائد الضيائية - شرح كافية ابن الحاجب للجامي ٩٦/١ .

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٣ .

(٤) الفوائد الضيائية ١٩٥/٢ .

- وفي « كَلِمِ المجازاة » قال الجامي<sup>(١)</sup>: « وفي شرح المصنّف<sup>(٢)</sup> : « وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين لتجعل الأول سبباً للثاني » .
- وفي « الأمر » قال الجامي<sup>(٣)</sup> فيه : « وهو في اصطلاح النحويين والأصوليين مخصوصٌ بالأمر بالصيغة . كذا ذكره المصنّف<sup>(٤)</sup> في شرحه » .
- هذا، وقد تابع الجاميُّ ابنَ الحاجبِ في مسائلٍ نحويّةٍ ؛ منها :
- ١ - قصر زيادة (مِنْ) على شرطٍ واحدٍ ، وهو أن تكون في كلام غير موجب<sup>(٥)</sup> .
  - وقد ذكر النحاة لزيادتها شرطاً ثانياً، وهو كَوْنُ مجرورها نكرة<sup>(٦)</sup> ، وأضاف ابنُ هشام شرطاً ثالثاً، وهو كَوْنُ مجرورها فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأ<sup>(٧)</sup> .
  - ٢ - حروف النداء : فقد تابع الجاميُّ ابنَ الحاجبِ في الاقتصار على ذكر أحرف النداء الخمسة : « يا ، أيا ، هيا ، أي ، الهمزة<sup>(٨)</sup> . على حين أن الرضيّ قال<sup>(٩)</sup> : « وقد تنوب (وا) مقامَ (يا) في النداء ، والمشهورُ استعمالُها في النُدْبَةِ ، وقد جاء (آ) بهمزةٍ بعدها أَلِفٌ ، و (آي) بهمزةٍ بعدها أَلِفٌ بَعْدَهَا ياءٌ ساكنةٌ .

(١) الفوائد الضيائية ٣٨٠/٢ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٩ .

(٣) الفوائد الضيائية ٢٦٦/٢ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٧ .

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٩ ، والفوائد الضيائية ٣٢١/٢ .

(٦) ابن يعيش ١٢/٨ ، الجنى ٣١٨ .

(٧) المغني ٣٢٣/١ .

(٨) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨ ، والفوائد الضيائية ٣٦٥/٢ .

(٩) انظر ص ١٤٠٩ .

## ٢ - شرح الرضي :

لقد أفاد الجامي في شرحه للكافية من شرح الرضي إفادةً كبيرةً، وله من الرضي موقفانِ اثنانِ :

- عَدَمُ التصريحِ بِذِكْرِ الرضي .
- التصريحُ بذكره، ونسبةُ الكلامِ إليه .

### (أ) عدم التصريح بذكر الرضي :

- ما جاء في باب المبني من الأسماء: قال الجامي: «وهذا الحَدُّ لا يَصِحُّ إِلَّا لِمَنْ يَعْرِفُ ماهيةَ المبني على الإطلاق، ولا يعرف الاسمَ المبني، إذ لو لم يعرفها لكان تعريفاً للمبني بالمبني؛ لأنه ذكر في حدِ المبني لفظَ المبني»<sup>(١)</sup>.

- ما جاء في حرف الردع: (كَلَّا) عند كلامه على مجيئه بمعنى (حَقًّا) حيث قال: «وإذا كان بمعنى حَقًّا جاز أن يقال: إنه اسم بني لكون لفظه كلفظ (كَلَّا) الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه؛ لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضده، لكنَّ النُحَاةَ حكموا بحرفيته إذا كان بمعنى (حَقًّا) أيضاً لما فهموا من أنَّ المقصودَ به تحقيقُ مضمونِ الجملةِ كالمقصودِ بـ (أن) فلم يخرجْه ذلك عن الحرفية»<sup>(٢)</sup>.

### (ب) التصريح بذكر الرضي ونسبة الكلام إليه :

- ما جاء في (أسماء الأفعال) عند كلام الجامي عن « صه » حيث قال<sup>(٣)</sup>: «قال الشارح الرضي: وليس ما قال بعضهم إنَّ (صه) مثلاً اسمٌ لِلْفَعْلِ (أسكت) الذي هو دالٌّ على معنى الفعل...»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الفوائد الضيائية ٧٢/٢، وشرح الرضي ص ١.

(٢) انظر الفوائد الضيائية ٣٩١/٢، وشرح الرضي ص ١٥٠٥.

(٣) الفوائد الضيائية ١١٢/٢.

(٤) شرح الرضي ص ٢١٧.

- قال الجامي<sup>(١)</sup> بعد ذكر خروج (إذا) عن الظرفية : «وقال الشارح الرضي : وأنا لم أعثر لهذا على شاهدٍ من كلام العرب»<sup>(٢)</sup> .

وأنا أقول : زَعَمَ ابنُ جَنِّي في قوله تعالى :

﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۚ لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۖ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ۚ إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا ۖ ﴾<sup>(٣)</sup>  
فِيمَنْ نَصَبَ (خافضة رافعة) أَنَّ (إذا) الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبان حالان، وكذا (ليس لوعتها كاذبة)، والمعنى : وقت وقوع الواقعة وقت رَجِّ الأرض<sup>(٤)</sup> .

الجامي يوافق الرضي :

- جعل الرضي « لن » لنفي المستقبل نفياً مؤكداً<sup>(٥)</sup> . والجامي موافق للرضي، ومتابع له<sup>(٦)</sup> .

- في بيت الحارث بن حِلْزَةَ :

لا تخلنا على غرائك إِنَّا \* طالما قد وشى بنا الأعداء<sup>(٧)</sup>

قَدَّرَ الرضي المفعولَ الثانيَ المحذوفَ بقوله : (لا تخلنا أذِلَّةً)<sup>(٨)</sup> .

وقدَّره الجاميُّ بقوله : (لا تخلنا جازعين)<sup>(٩)</sup> .

---

(١) الفوائد الضيائية ١٢٩/٢ .

(٢) شرح الرضي ص ٣٥٥ .

(٣) الواقعة / من ١ إلى ٤ .

(٤) المحتسب ٣٠٧/٢ - ٣٠٨ .

(٥) انظر ص ٧٩١ .

(٦) الفوائد الضيائية ٢٤٢/٢ .

(٧) شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٨١ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٤٥٤ ط ٤ .

(٨) انظر ص ٩٦٢ .

(٩) الفوائد الضيائية ٢٧٨/٢ .



وتقدير الجامي أولى على رأي البغدادي ، فإنه قال بعد ذكر قول الرضي : «الأولى (هالِكين) أو (جازعين)»<sup>(١)</sup>.

- عند الكوفيين والمبرد أن واو (رُب) كانت حرف عطف ، ثم صارت قائمة مقام (رُب) جارة بنفسها ؛ لصيرورتها بمعنى (رُب) ، فلا يقدرّون له معطوفاً عليه ؛ لأن ذلك تعسّف .

قال العبارة : ابن الحاجب والرضي والجامي<sup>(٢)</sup>.

### الجامي يردّ على الرضي ويخالفه :

- زعم الرضي أنه لم يعثر على مميز (كم) الاستفهامية مجروراً بـ (من) في نظم ولا نثر . وقال : « ولا دلّ على جوازه كتاب من كتب هذا الفن »<sup>(٣)</sup>.

غير أن الجامي اعترض على الرضي قائلاً :

« لكن جَوَزَ الزمخشري أن يكون ( كم ) في قوله تعالى :

﴿ سَلَبَنِي إِسْرَاءَ يَلْكَمْ ءَاتَيْنَهُمْ مِّنْ ءَايَةٍ يَّبَيِّنُهُ ﴾<sup>(٤)</sup> استفهامية وخبرية<sup>(٥)</sup>.

هذا ، وعبارة الزمخشري هكذا : « فإن قلت : ( كم ) استفهامية أم خبرية ؟ قلت :

تحتمل الأمرين ، ومعنى الاستفهام فيها التقرير<sup>(٦)</sup> .

- وقد عدّ الرضي (الواحد والاثنين) خارجين عن التعريف<sup>(٧)</sup> . على حين عدّها

(١) الخزانة ٣٢٤/١ هارون . وانظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٤٥٤ .

(٢) شرح ابن الحاجب ص ١٢٠ - ١٢١ ، الرضي ص ١١٩٢ ، الفوائد الضيائية ٣٢٩/٢ .

(٣) انظر ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٤) البقرة / ٢١١ .

(٥) الفوائد الضيائية ١٢٥/٢ .

(٦) الكشف ٣٥٤/١ ، وانظر المُشْكِل ٩٢/١ ، والبحر ١٢٧/٢ ، وسيبويه ٢٩٩/١ بولاق ، والمقتضب ٦٦/٣ .

(٧) انظر ص ٤٧٢ وما بعدها .

الجامي داخلين في التعريف؛ « لأنهما من أسماء العدد في عُرف النحاة، وإن لم يكونا عند بعض الحُساب من العدد »<sup>(١)</sup>.

- وإذا حذفت الياء من (ثماني) في العدد المركب : (ثماني عشرة)، فإن فتح النون عند الرضي هو الأولى<sup>(٢)</sup>.

غير أن الجامي خالفه قائلًا : « الوجه بقاء الكسرة »<sup>(٣)</sup>.

والحق أن فتح النون أفصح من كسرها؛ لأن (الثماني) مركبة مع العشرة؛ وإنما جاز كسر النون لتبدل هذه الكسرة على الياء المحذوفة. قال ابن مالك :

وافتح أو اسكن ( يا ) ثماني عشرة \* أو احذف إثر فتحة أو كسرة

---

(١) الفوائد الضيائية ١٥٦/٢ .

(٢) انظر ص ٤٩١ .

(٣) الفوائد الضيائية ١٥٩/٢ .

## الفصل الرابع

موقف الرّاضي

من

شواهد النّحو

- القرآن الكريم والقراءات .
- الحديث النبوي الشريف .
- كلام أهل البيت .
- الشُّعر .
- الضرورة .



## ١ - القرآن الكريم والقراءات :

القرآن الكريم والقراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحي المنزل على سيدنا محمد صَلَّى الله عليه وسلَّم للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيفٍ وتشديد وغيرهما<sup>(١)</sup> .

لقد ظهر في مجال القراءات نوعان مختلفان من القراءة :

الأول : القراءة الصحيحة ، والآخر : القراءة الشاذة . وقد وضع العلماء لكل من هذين النوعين شروطاً وضوابط وتعريفات .

ويبدو أنهم عدّوا القراءة الشاذة هي ما عدا القراءات السبع أو العشر مما لم يتواتر أو ينقل عن الصحابة الأجلاء<sup>(٢)</sup> .

ولكن من اعتمد على الضوابط لم يرضَ بالتعريف السابق ، كابن الجزري ، اعتقاداً منه أنه لا يجوز حصر الصحة في نطاق السبعة أو العشرة ، وإخراج غيرها منها ، فقد تتوفر الشروط في قراءة يقال عنها إنها شاذة ، بينما لا تتوافر كلها في ما عداها ، فالضابط هو الميزان الذي ينتظم كل قراءة صحيحة سواء أكانت من العشر أم من غيرها<sup>(٣)</sup> .  
وأما الضوابط التي وضعها العلماء لذلك فهي ثلاثة :

- ١ - موافقتها لرسم المصحف الإمام .
  - ٢ - نقلها بالتواتر : وهذا مذهب الأصوليين ، وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين .
- وبناءً على ذلك فلا تثبت القراءة بالسند الصحيح غير المتواتر ، ولو وافقت رسم

---

(١) البرهان ٣١٨/١ ، وانظر الإتيقان ٨٠/١ .

(٢) الإتيقان ٧٥/١ .

(٣) الإتيقان ٧٥/١ .

المصحف ، ووافقت وجهاً من وجوه العربية<sup>(١)</sup> .

٣ - موافقتها لوجه من وجوه العربية .

ومتى اختلَّ رُكنٌ من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها شاذة كما قال الكواشي<sup>(٢)</sup> .  
ولا تُذكر - كما يقول - إلا لتكون « دليلاً على حَسَبِ المدلول عليه أو مرجحاً »<sup>(٣)</sup> .

وقد اختلف في حكم القراءات الشواذ الخارجة عن رسم المصحف العثماني : هل  
تُجوزُ القراءةُ بها ؟

١ - نَقَلَ ابنُ عبد البر إجماعَ المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشواذ ، ولا يُصَلَّى  
خلف مَنْ يُصَلِّيُ بها<sup>(٤)</sup> .

٢ - وعند ابن الصَّلاح شيخ الشافعية في الشام : « أن ما خلا القراءات العشر  
المتواترة والمستفيضة يقيناً وقطعاً - على ما تَقَرَّرَ وتَمَهَّدَ في الأصول - ممنوعٌ على  
العالم ، وغير العالم القراءة به منعٌ تحريم ، لا منع كراهية ، في الصلاة ، وخارج  
الصلاة . . . »<sup>(٥)</sup> .

٣ - وَذَهَبَ مَكِّيُّ بنُ أبي طالب وابنُ الجَزْري - وهما من كبار علماء القراءات - إلى  
قبول هذه القراءات ، وصحَّة القراءة بها بشرط اشتهاؤها واستفاضتها<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر «غيث النفع» للصفاحي ص ١٧ المطبوع مع «شرح الشاطبية» لابن القاصح ، المسمى : «سراج القارئ»  
المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي ، وانظر تعليق الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه : «أصول النحو» ص ٥٩ ،  
وانظر البرهان ٣١٩/١ .

(٢) هو أحمد بن يوسف ، الإمام موفق الدين الكواشي المؤصلي ، المفسر الفقيه الشافعي ، برع في العربية والقراءات  
وال تفسير وقرأ على والده السخاوي . مات بالموصل في جمادى الآخرة سنة ثمانين وست مئة .  
[البغية ص ١٧٥ بيروت ، دار المعرفة ] .

(٣) البرهان ٣٣٩/١ ، والإتقان ١٠٩/١ .

(٤) الإتقان ١٠٩/١ ، والبرهان ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ .

(٥) البرهان ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ .

(٦) النُّشْر ١٤/١ .

ونجد ابن جني مِّن دافعٍ عن القراءات الشاذة، فقد كشف عن ذلك في مقدمة كتابه «المحتسب»، إذ أورد ما يُفيد بأنه لم يَقُمْ بتأليف كتابه المذكور إلا لإثبات قوة هذه القراءات وفصاحتها، لا كما يدَّعي عليها الآخرون<sup>(١)</sup>.

أمَّا الرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب فقد استشهد بالقراءات الصحيحة المتواترة، وبالقراءات الشاذة.

ومن القراءات المتواترة نذكر ما يلي :

١ - قرأ قوله تعالى : ﴿أَتُحَاجُّونِي﴾<sup>(٢)</sup> على الثلاثة وهذه قراءة سَبْعِيَّة<sup>(٣)</sup>.  
والحقُّ أَنَّ قَوْلَ الرضي : « على الثلاثة » مِنْ قَبيل التجوُّز؛ لَأَنَّ فِي الْآيَةِ قَرَاءَتَيْنِ التشديد، والتخفيف .

وَأَمَّا الْفُكُّ مَعَ تَرْكِ النونين فِيهِ لُغَةٌ<sup>(٤)</sup>.

٢ - قراءة وَرْش ﴿وَاللَّاءُ يَسْنَ﴾<sup>(٥)</sup>، وقراءة أَبِي عمرو وَالْبَرْي «اللَّاي». وهذه قراءة سَبْعِيَّة<sup>(٦)</sup>.

٣ - ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَجِرَيْنِ﴾<sup>(٧)</sup> : قراءة السبعة عدا أَبِي عمرو<sup>(٨)</sup>.

(١) مقدمة كتاب المحتسب لابن جني ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٢) الأنعام / ٨٠ ، والآية بتمامها :

﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ .

(٣) حُجَّةُ القراءات ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، حجة ابن خالويه ١٤٣ .

(٤) انظر الإنحاف ص ٢١٢ .

(٥) الطلاق / ٤ ؛ ونصها :

﴿وَالَّتِي يَسْنَ مِنَ الْمَجِيزِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَسْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضُرْ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ .

(٦) الإنحاف ص ٤١٨ .

(٧) طه / ٦٣ ، والآية بتمامها :

﴿قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَجِرَيْنِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقِكُمُ الْمُثَلَّى﴾ .

(٨) حُجَّةُ القراءات ٤٥٤ ، وحجة ابن خالويه ٢٤٢ .

٤ - ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> : وهذه قراءة نافعٍ مِنَ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ<sup>(٢)</sup> .

٥ - قراءة قالون - أَحَدُ الرَّائِضِينَ عَنْ نَافِعٍ - ﴿ عَادَا لَوْهَنَّيْ ﴾<sup>(٣)</sup> : قراءة سَبْعِيَّةٌ<sup>(٤)</sup> .

على أَنَّ الرضوي قد نَسَبَ قراءةً متواترةً سَبْعِيَّةً إِلَى غير صاحبها، قال : «وأما النصب في قراءة أبي عمرو : ﴿ ... وَإِذَا قَضَيْتَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾<sup>(٥)</sup> .

هذه القراءة لابن عامرٍ، وليست لأبي عمرو<sup>(٦)</sup> !.

هذا، ومن القراءاتِ الشاذَّةِ التي استشهد بها الرضوي :

١ - ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> .

وهذه قراءة الحَسَنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَعَيْسَى بْنِ عَمْرٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمُحَمَّدِ ابْنِ مَرْوَانَ السُّدِّيَّ . . . ورويت هذه القراءة عن مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَخَرَجَتْ عَلَى أَنَّ نَصَبَ (أَطْهَر) عَلَى الْحَالِ<sup>(٨)</sup> .

(١) المائدة / ١١٩ ؛ وَنُصِّهَا :

﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ثُمَّ جَعَلْتُ عَمْرِي مِنْ تَحْتِهَا أَلَا نَهَبُ خَلْدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْغَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ .

(٢) حجة القراءات ٢٤٢ ، حجة ابن خالويه ١٣٦ ، الكشف ٤٢٣/١ ، التيسير ص ١٠١ .

(٣) والنجم / ٥٠ ؛ والآية بتامها :

﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى ﴾ .

(٤) الإتحاف ٤٠٣ ، التيسير ص ٢٠٤ .

(٥) البقرة / ١١٧ ؛ وَنُصِّهَا :

﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَيْتَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ .

(٦) الكشف ٢٦٠/١ ، حجة القراءات ١١١ ، السبعة في القراءات ص ١٦٩ ط ٢ .

(٧) هود/ ٧٨ ، والآية بتامها :

﴿ وَجَاءَهُ قَوْمُهُ مُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلِ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَنْفَرُ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَخْشَوْنَ فِي صَنِيعِي الْإِنْسَ مِنْكَوَرَجُلٌ رَشِيدٌ ﴾ .

(٨) المحاسب ٣٢٥/١ ، البحر ٢٤٧/٥ .



٢ - ﴿ وَلَٰكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .

مَنْ قَرَأَ بِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبُو زَيْدٍ النَّحْوِيُّانَ<sup>(٢)</sup> .

٣ - ﴿ عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وهذه قراءة شاذة لـ يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق<sup>(٤)</sup> .

٤ - ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ يَحْتَسِبُ ﴾<sup>(٥)</sup> : هي قراءة الجحدري، وأبي السَّهَّال، وعون العقيلي<sup>(٦)</sup> .

٥ - ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾<sup>(٧)</sup> بنصب ( العذاب ) .

وهذه قراءة أبي السَّهَّال<sup>(٨)</sup>، وقراءة أبان بن ثعلبة عن عاصم<sup>(٩)</sup> .

٦ - ﴿ ثَلَاثُ عَوْرَتٍ ﴾<sup>(١٠)</sup> - بفتح الواو - : هي قراءة الأعمش<sup>(١١)</sup>، وهي لغة هذيل

(١) الزُّخْرُفُ / ٧٦ ؛ ونصّها :

﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ .

(٢) شواذ ابن خالويه ١٣٦ ، البحر ٢٧/٨ .

(٣) الأنعام / ١٥٤ ؛ والآية بتمامها :

﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَالَمٍ يَلْقَاءُ رَبَّهُمْ زَوْجِينَ ﴾ .

(٤) المحتسب ٢٣٤/١ ، البحر ٢٥٥/٤ .

(٥) الروم / ٤ ، ونصّها :

﴿ فِي يَضَعُ سِينَهُ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَقْرَأُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٦) البحر ١٦٢/٧ . ولم ترد هذه القراءة في المحتسب، وشواذ ابن خالويه، والإتحاف .

(٧) الصافات / ٣٨ ؛ والآية بتمامها :

﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ .

(٨) كما في شواذ ابن خالويه ١٢٧ .

(٩) كما في البحر المحيط ٣٥٨/٧ .

(١٠) النور / ٥٨ ؛ ونصّها :

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَعِذَّ بِكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ وَالَّذِينَ لَوْ يُلَاقُوا الْحَمِيمَ مِنْكُمْ لَأْتَوْا بِهِمْ وَلَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمُ الْبَنِيَّةَ إِذْ يَأْتِيهِمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَواتِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَتٍ لَكُمْ عَلَيْهِمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْهِمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(١١) كما في شواذ ابن خالويه ١٠٣ .

ابن مُدْرَكَة ، وبنِي تَمِيمٍ<sup>(١)</sup> .

٧ - ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنً ﴾<sup>(٢)</sup> بِالْأَلْفِ الْمُقْصُورَةِ : قَرَأَ بِهَا الْحَسَنُ<sup>(٣)</sup> ، وَهِيَ مَنْسُوبَةٌ لِطَلْحَةَ بْنِ مُصْرِفٍ<sup>(٤)</sup> .

٨ - ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا خِلَافَكَ ﴾<sup>(٥)</sup> - بِحَذْفِ النُّونِ - .

وَقَدْ نُسِبَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ إِلَى أَبِي<sup>(٦)</sup> ، وَكَذَا هِيَ فِي مُصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٧)</sup> .

٩ - ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾<sup>(٨)</sup> : « قِرَاءَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعِثَانُ بْنُ عَفَانٍ ، وَأَبِيّ بْنُ كَعْبٍ ، وَالْحَسَنُ وَأَبِي رَجَاءٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ، وَالْأَعْرَجُ ، وَأَبِي جَعْفَرٍ ، وَالسَّلْمِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَالْجَحْدَرِيُّ ، وَهَلَالُ بْنُ يَسَافٍ ، وَالْأَعْمَشُ ، وَعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ ، وَعَمْرُو بْنُ فَاثِدٍ . . . »<sup>(٩)</sup> .

وَتَنَسَّبَ - أَيْضاً - إِلَى ابْنِ الْقَعْقَاعِ ، وَالْحَسَنِ ، وَفِي مُصْحَفِ أَبِي :

﴿ فَبِذَلِكَ فَافْرَحُوا ﴾<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) كما في البحر ٦/٤٧٢ .

(٢) البقرة / ٨٣ ونصها :

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَانًا وِزَى الْقُرْآنِ وَالْيَسِينِ وَالْمُسْكِينِ .  
وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ .

(٣) كما في شواذ ابن خالويه ص ٧ ، والإتحاف ١٤٠ .

(٤) كما في النهر الماد ١/٢٨٤ .

(٥) الإسراء / ٧٦ ؛ والآية بتمامها

﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لَيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

(٦) كما في شواذ ابن خالويه ص ٧٧ .

(٧) البحر المحيط ٦/٦٦ .

(٨) يونس / ٥٨ ؛ ونصها :

﴿ قُلْ يُفَضِّلُ اللَّهُ وَرَحْمَتَهُ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ .

(٩) المحتسب ١/٣١٣ .

(١٠) البحر ٥/١٧٢ .

١٠ - ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>(١)</sup> - بالرفع - : هي قراءة طلحة بن سُلَيْمَانَ<sup>(٢)</sup> .  
وفي البحر<sup>(٣)</sup> : «وخرجه أبو الفتح على حذف فاء الجواب ، أي فيدرككم الموت» ، قال أبو حَيَّانٍ : «وهي قراءة ضعيفة» .

على أَنَّ الرضيَّ لا يتخرج من نقد القراءات المتواترة ، ويرميها بالشذوذ ، قال : «وأما يونس والكوفيون فَجَوَّزُوا إلحاق النون الخفيفة بالمشى وجمع المؤنث ، فبعد ذلك إما أن تبقى النون عندهم ساكنة ، وهو المروئي عن يونس ؛ لأنَّ الألف قبلها كالحركة لما فيها من المدة ، كقراءة نافع «مَحْيَايَ» ، وقراءة أبي عمرو «واللاي» ، وقولهم : التقت حلقتا البطان .

ولا شك أنَّ كُلَّ واحدٍ في مقام الشذوذ ، فلا يجوز القياس عليه . . . »<sup>(٤)</sup> .

لقد تابع الرضيُّ طريقة الأقدمين في موقفهم من القراءات والطعن فيها ؛ أمثال : سيبويه<sup>(٥)</sup> ، والمبرد<sup>(٦)</sup> ، وابن جني<sup>(٧)</sup> . . . . ويبدو أنَّ المازني هو الذي افتتح حملة الطعن على القراء والقراءات ، وتبعه تلميذه المبرد<sup>(٨)</sup> .

ولا يحقُّ لهؤلاء أن يردُّوا القراءات التي تخالف أصولهم ومقاييسهم ، بل يجب عليهم أن يُخضعوا أسسهم ومقاييسهم لها ؛ لأنَّ المنطق أن تسير القواعد وراء النصوص الفصيحة ، لا أمامها ! .

(١) النساء / ٧٨ ؛ ونصها :

﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّسْتَبَدَّةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ .

(٢) كما في المحتب ١٩٣/١ .

(٣) انظر ٢٩٩/٣ .

(٤) انظر ص ١٥٢٨ ، وانظر الإتحاف ٤١٨ ، وسيبويه ٥٢٧/٣ هارون ، والخصائص ٩٢/١ .

(٥) الكتاب ٤١٢/٢ بلاق .

(٦) المقنَّب ٢١٢/١ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣/٥ .

(٧) المحتب ١٠٣/١ ، وسر صناعة الإعراب ٢٠٦/١ .

(٨) مقدمة المقنَّب ١١١/١ .

## ٢ - الحديث النبوي الشريف :

إذا أطلق «الحديث» أريد به ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، أو صفةٍ خَلْقِيَّةٍ أو خُلُقِيَّةٍ<sup>(١)</sup> .

فالحديث النبوي هو المصدر الثاني للتشريع واللغة بلا مُنازع، وعليه المعول، قال الشوكاني - رحمه الله - : «إِنَّ ثُبُوتَ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَاسْتِقْلَالُهَا بِتَشْرِيعِ الْأَحْكَامِ ضَرُورَةٌ دِينِيَّةٌ لَا يَخَالَفُ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَنْ لَا حَظَّ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ»<sup>(٢)</sup> .

أما في مجال النحو فقد ظهرت ثلاثة اتجاهاتٍ حول قضية الاحتجاج بالحديث .

\* اتجاه يرى صِحَّةَ الاحتجاج بالحديث، وقد مثَّله ثلَّةٌ من النحاة؛ منهم :

ابن خروف [ ت ٢٠٩ هـ ] ، وابن مالِك [ ت ٦٧٢ هـ ] ، «والرضي»<sup>(٣)</sup> [ ت ٦٨٦ هـ ] ، وابن هشام [ ت ٧٦١ هـ ] .

\* واتجاه ثانٍ لا يرى الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به صراحة، وقد مثَّلَ هذا الجانب طائفةٌ من النحاة؛ من مثَّلَ : أبي حَيَّان [ ت ٦٨٠ هـ ] . . .

وقد تعلَّقَ مَنْ قال بهذا الاتجاه بعِلَّتَيْنِ اثنتين :

- جواز الرواية بالمعنى .
- ووقوع اللَّحْنِ كثيراً في الأحاديث، مُدَّعِين بأن كثيراً من الرواة كانوا غيرَ عَرَبٍ ! .

---

(١) أصول الحديث (علومه ومصطلحه) ص ٢٨ د. محمد عجاج الخطيب، ط ٣ ، طبع دار الفكر

١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .

(٢) إرشاد الفحول ص ٣٣ .

(٣) إتحاف الأجداد ص ٧٧ .

\* وأما الاتجاه الثالث والأخير، فهو التوسط بين المنع والجواز، ومن أبرز من نهج هذا النهج أبو إسحاق الشاطبي [ ت ٧٩٠ هـ ]، «ونقل عنه أنه قال في شرح الألفية [ألفية ابن مالك]<sup>(١)</sup> :

«لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم الذين يؤولون على أعقابهم... ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف روايتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم...»<sup>(٢)</sup>.

وأما الحديث فعلى قسمين :

- قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .
- وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه المقصود خاصة، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته، صلى الله عليه وسلم، ككتابه همدان، وكتابه لوائل بن جحر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية<sup>(٣)</sup> .

أما الرضي، وهو من يرى صحة الاحتجاج بالحديث مطلقاً<sup>(٤)</sup>، فإنه استشهد بواحدٍ وثلاثين<sup>(٥)</sup> حديثاً نبوياً شريفاً، كلها صحيحة، إلا حديثين اتفق المحدثون على تضعيفها، أحدهما قوله صلى الله عليه وسلم: « كما تكونون يؤولي عليكم »، فإنه حديث ضعيف مُرسل<sup>(٦)</sup> .

(١) منه نسخة في جامع القرويين بفاس، تحت رقم ١٢١٤ - ١٢١٥ . وقد حقق الدكتور طاهر مسعود القسم الأول منه، في كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر. وتقوم جامعة أم القرى بتحقيق الكتاب كله.

(٢) إتحاف الأبحاد ص ٨٨ .

(٣) إتحاف الأبحاد، ص ٩٩ .

(٤) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف د. الحديثي ص ٣٩٩ .

(٥) قالت الدكتورة أميرة توفيق إن الرضي استشهد بستة وعشرين حديثاً. وهذا وهم [ الرضي الاسترأبادي ٩٧ ] .

(٦) الحديث في كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني ١٢٦/٢ [نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٢هـ]، وفي المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على ألسنة السخاوي ص ٣٢٦ [نشر الخانجي سنة ١٩٥٦م].

وثانيهما: قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس في الخَضراوات صدقة» فَإِنَّ هذا الحديث اتفق المُحدِّثون على تضعيفه؛ لأنَّ مِنْ رُواته الحارث بن نَبْهَانَ... وأما نصُّ الحديث الصحيح فهو: «ليس في الخَضراوات زكاة»<sup>(١)</sup>.

أما قوله - عليه الصلاة والسلام - «يتعاقبون عليهم الملائكة» فكان ابن مالك يُسمي هذه اللغة بقوله: لغة يتعاقبون فيكم ملائكة، وهو مردود<sup>(٢)</sup>، فإنَّ ابن مالك أخذ التسمية من حديث البخاري، إرشاد السَّاري شرح صحيح البخاري<sup>(٣)</sup>، والموطأ في جامع الصلاة.

وأصلُ الحديث رواه البزار، وهو: «إِنَّ لله ملائكةً يتعاقبون فيكم: ملائكة في الليل، وملائكة في النهار»، وحديث البزار جاء على اللغة العامة، ولا حُجَّة فيه لابن مالك؛ لأنَّ واو الجماعة في (يتعاقبون) عائد إلى لفظة (ملائكة) المتقدمة على [يتعاقبون]، فالواو ههنا ضمير الفاعل، وليست علامة تدل على عدد الفاعلين، وأن كلمة (ملائكة) المتأخرة عن [يتعاقبون] إمَّا بَدَلٌ من واو الجماعة، وإمَّا خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: هم، ولا يجوز أن تعرب فاعلاً للفعل [يتعاقبون]<sup>(٤)</sup>.

ذلك هو الرضي يحتج بأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، والذي لا شك فيه، أنه - عليه السلام - أفصح العرب من غير منازع.

(١) رواه الترمذي في صحيحه، كتاب الزكاة، والحديث برقم ٦٣٨.

(٢) الجمع ١/١٦٠.

(٣) ٤٩٦/١.

(٤) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٢٤٣.

### ٣ - كلام أهل البيت :

يُلْحَقُ بجواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في الضبط للألفاظ، ما وَرَدَ عن الصحابة، وأهل البيت رضي الله تعالى عنهم<sup>(١)</sup>.

والرضي أُلْحَقَ بالاحتجاج بالحديث الشريف مطلقاً ما وَرَدَ عن علي رضي الله عنه : قال<sup>(٢)</sup>: «... وأما (الذي) المصدرية فلا خلاف في اسميتها للام فيها، وذلك نحو قول علي - رضي الله عنه - في النهج<sup>(٣)</sup>:

«نزلت أنفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرُخاء» أي نُزولاً كالنُزول الذي نزلته في الرُخاء .

وقال الرضي في إسناد (نعم) و (بئس) إلى الذي الجنسية، وكذا مَنْ ، وما<sup>(٤)</sup> : «ولا يمتنع عند أبي علي والمبرد<sup>(٥)</sup> - وهو الحق - خلافاً لغيرهما إسنادُ نَعَمْ وبِئْسَ إلى (الذي) الجنسية، وكذا مَنْ ، وما وأعني بالجنسية ما يكون صلتها عامة، وفي نهج البلاغة: «وَلِنَعَمْ دَارٌ مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهَا دَاراً»<sup>(٦)</sup>.

وفي صلة (ما) المصدرية بالجملة الاسمية أجاز ذلك الرضي<sup>(٧)</sup>، واحتج بكلام علي رضي الله عنه : «بقواما الدنيا باقية» .

---

(١) إتحاف الأجداد ص ٧٨ .

(٢) ص ١٦٣ .

(٣) نهج البلاغة ص ٢٤١ ، طبع دار الشعب بالقاهرة، إخراج البنا ، ومحمد عاشور .

(٤) ص ١١١٨ .

(٥) ذكر الاثنان في التسهيل ص ١٢٧ .

(٦) من إحدى خطبه - رضي الله عنه - والمقصود من الكلام وصف الدنيا . نهج البلاغة ص ٢٧٣ . وانظر ص ١١١٨ من هذه الرسالة .

(٧) انظر ص ١٤٣٨ . هذا ، وبين النحاة خلاف في هذه المسألة . انظر دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأول ٤٠/٣ .

هل كان استشهاد الرضي بكلام علي رضي الله عنه دليلاً على تشيعه؟<sup>(١)</sup>

أجابت الدكتورة أميرة علي توفيق عن السؤال، فقالت: « ولئن كان الاستشهاد بكلام علي - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ - دليلاً على تَشْيِيعِ الرضي، فَإِنَّ الأسلوبَ الذي اتَّبعه في الإشارة إليه يَدُلُّ دلالةً واضحةً على اعتداله في تَشْيِيعِهِ، فهو يُسَوِّي بينه وبين غيره من الصحابة، فلا يُخَصِّصُهُ بالصِّيْغةِ المتعارفة عند الشيعة، وهي (عليه السلام) »<sup>(٢)</sup>.

وأقول: ليس الاستشهاد بكلام علي - رضي الله عنه - دليلاً على تشيعه، فربما يكون ذلك لفصاحته والثقة به .

#### ٤ - الشَّعْر :

لقد كان شعر العرب وكلامهم المعين الذي اغترف منه النحاة واللغويون ووضعوا عليه أصولهم وقواعدهم، ولا فَرْقَ في ذلك بين الكوفيين والبصريين، فخرج عدد من النحاة إلى البوادي ليستمعوا إلى العرب الخُلُص، وَيَضْبِطُوا على أساسه اللغة وقواعدها، فقد رُوي عن الخليل أنه خرج إلى البادية وأخذ عن فصحاءها<sup>(٣)</sup>، وقيل إنَّ الكسائي لما حضر مجلس الخليل وعرف مصادر علمه كان ذلك حافزاً له لِيَجُولَ في البادية، ويسجِّلَ عن الأعراب<sup>(٤)</sup>.

ونقل عن يونس بن حبيب<sup>(٥)</sup>، والنضر بن شميل أنها سَمِعَا من العرب<sup>(٦)</sup>.

(١) نهج البلاغة ص ١٧٦ ط. دار الشعب .

(٢) الرضي الاسترأبادي ص ١٠٣ وما بعدها. الكتاب مطبوع بإشراف كليات البنات بالرياض .

(٣) إنباء الرواة ٢/٢٥٨ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٢٧ .

(٦) بُغْيَةُ الوعاة ٢/٢١٦ .



وظلت البادية مقصداً للعلماء يشدون إليها الرحال حتى أواخر القرن الرابع الهجري .

لقد جهد العلماء أنفسهم وأولوا عنايتهم إلى بناء قواعدهم وأصولهم على شعر العرب وكلامها، لذلك جعل العلماء الشعراء على طبقات أربع<sup>(١)</sup> :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون، وهم الذين لم يدركوا الإسلام كأمريء القيس، والأعشى .

الثانية : المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، من مثل : لبيد، وحسان .

الثالثة : المتقدمون، ويقال لهم : الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير، والفرزدق .

الرابعة : المولدون، ويقال لهم : المحدثون، وهم من بعدهم، كبشار، وأبي نواس .

فالطبقتان الأولىان يستشهد بشعرهما في جميع علم الأدب، أعني اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبدیع وغير ذلك بالإجماع .

واختلفت في الطبقة الثالثة، وذكر البغدادي<sup>(٢)</sup> والألوسي<sup>(٣)</sup> أن الصحيح صحة الاستشهاد بكلامهما .

أما الرابعة فقد منعا الاستشهاد بها<sup>(٤)</sup> .

---

(١) الخزانة ٣/١ بولاق .

(٢) الخزانة ٣/١ بولاق .

(٣) إتحاف الأجداد ص ٦٦ .

(٤) الخزانة ٣/١ بولاق ، وإتحاف الأجداد ص ٦٩ .

وقيل<sup>(١)</sup>: «يُستشهد بشعر العرب المولدين في المعاني، كما يستشهد بشعر العرب في الألفاظ»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك الرضي، فإنه استأنس بشعر المتنبي، من مثل قوله:

كَأَنَّ فَعْلَةً لَمْ تَمَلَأْ مَوَاكِبُهَا \* دِيَارَ بَكْرِ وَلَمْ تَخْلَعْ وَلَمْ تَهَبِ<sup>(٣)</sup>  
والحقيقة التي يجب أن يلتزم بها عند النحاة، هي عدم الاستشهاد بشعر المحدثين، ومن جاؤوا بعد عصر الاستشهاد، وقد سبق أن حدد القدماء تاريخاً للنقل عن العرب، إذ ذكر ذلك السيوطي<sup>(٤)</sup>، إذ حَدَّدَ آخر مَنْ يُحتج به من الأشخاص هو إبراهيم بن هرمة الذي ولد سنة تسعين هجرية، وعُمِّرَ طويلاً حتى اجتاز منتصف القرن الثاني. وذهب المَجْمَعُ اللُّغَوِيُّ في القاهرة<sup>(٥)</sup> إلى رأيٍ مُغَايِرٍ لرأي السيوطي، إذ حدد آخر من يحتج به من عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، ومن أهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع<sup>(٦)</sup>.

والشعر في شرح الرضي على الكافية - الشرح الذي حققته - يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث كثرة الاستشهاد به.

ففي هذا الشرح سِتُّ مِئَةٍ وَأَرْبَعَةُ أَبْيَاتٍ، لم ينسب الرضي منها إلى قائله إِلَّا سِتَّةً وَعِشْرِينَ بَيْتاً، نَسَبَ بَيْتاً إِلَى الْأَخْطَلِ خَطأً وَهُوَ لِذِي الرِّمَّةِ، وذكر بيتاً واحداً للمتنبي - كما قلنا -، وهذه الأبيات هي:

---

(١) القائل ابنُ جني. انظر المُرْهُر ٥٩/١.

(٢) المُرْهُر ٥٩/١.

(٣) ديوان المتنبي بشرح العُكْبَرِيِّ ٨٨/١ [توزيع دار الباز بمكة المكرمة سنة ١٣٩٧هـ]، الخزنة ٤٤٧/٦.

(٤) الاقتراح ص ٢٧.

(٥) مج ١ ص ٢٠٢.

(٦) انظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي للدكتور فتحي الدُّجْنِي ص ٩١.

قول عُمر بن أبي ربيعة :

١ - لئن كان إياه لقد حال بيننا عن العهد والإنسان قد يتغير<sup>(١)</sup>

وقول الأخطل :

٢ - ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم<sup>(٢)</sup>

وقول عنترة :

٣ - كذب العتيق وماء شئ بارد إن كنت سائلي غبوقاً فاذهي<sup>(٣)</sup>

وقول ذي الرمة :

٤ - وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع<sup>(٤)</sup>

وقول ربيعة الرقي :

٥ - لشتان ما بين اليزيديين في الندى يزيد سليم والأعر بن حاتم<sup>(٥)</sup>

وقول المتلمس الضبعي « خال الشاعر طرفة » :

٦ - جماد لها جماد ولا تقولي طوال الدهر ما ذكرت : جماد<sup>(٦)</sup>

وقول جهم بن العباس :

٧ - ترد بحيهل وعاج وإنما من العاج والحيهل جن جنونها<sup>(٧)</sup>

---

(١) ديوانه ٨٦ مصر ، ط ١ سنة ١٩٥٢م محيي الدين .

(٢) ديوانه ٨٤ [أنطوان صالحاني، المطبعة الكاثوليكية ، والرواية فيه : ولقد أكون] .

(٣) ديوانه ٤٨ [طبعة سعيد مؤلوي ، دمشق ، نشر المكتب الإسلامي ، وينسب أيضاً للمرقم الذهلي كما في المؤلف والمختلف للأمدى ص ١٤٣ تحقيق عبدالستار فرّاج ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة سنة ١٩٦١م .

(٤) ديوانه ٣٥٦ ط . كمبرج .

(٥) الخزائن ٦/ ٢٧٥ ، ٢٨٧ .

(٦) الخزائن ٦/ ٣٣٩ .

(٧) الخزائن ٦/ ٣٨٨ .

- وقول أعشى باهلة :
- ٨ - إني أتتني لسان لا أسرُّ بها من علولا عجب منها ولا سخر<sup>(١)</sup>  
وقول عمرو بن حسان من بني الحارث بن همام ، وهو شاعرٌ صحابي . ذكره  
ابن حجر<sup>(٢)</sup> :
- ٩ - فإن الكثر أعيانى قديماً ولم أقتِرْ لدُنْ أُنِي غلام<sup>(٣)</sup>  
وقال المَرَّارُ الفقعسي :
- ١٠ - سكنوا شُبَيْثاً والأحص وأصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان  
وإذا فلان مات عن أكرومة رقعوا معاوز فقده بقلان<sup>(٤)</sup>
- وقول معن بن أوس المُرْزِي :
- ١١ - أخذتُ بعين المال حتى نهكتُ وبالدين حتى ما أكاد أدان  
وحتى سألتُ القرضَ عند ذوي الغنى وردَ فلان حاجتي وفلان<sup>(٥)</sup>
- وقول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد :
- ١٢ - الله أعطاك فضلاً من عطيتِه على هني وهني فيما مضى وهني<sup>(٦)</sup>
- وقول طرفة بن العبد :
- ١٣ - مؤللتان تعرف العتق فيهما كسامعتي شاة بحوملٍ مُفرد<sup>(٧)</sup>

(١) الخزائن ١/ ١٨٥ ، ٥١١/ ٦ ، الدرر المبثثة ص ١٥٠ .

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة ٥٨٠٧ [ ط . السعادة سنة ١٣٢٣هـ ] .

(٣) الخزائن ٧/ ١١٢ .

(٤) الخزائن ٢/ ٣٨٧ - ٣٨٩ .

(٥) الخزائن ٧/ ٢٥٣ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٦) الخزائن ٧/ ٢٦٣ .

(٧) مختار الشعر الجاهلي ١/ ٣١٤ حاشية ٣٥ .

وقول ذي الرمة :

١٤ - أَتَتْ ذِكْرُ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفَضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ<sup>(١)</sup>

وقول طُفَيْلِ الْغَنَوِيِّ :

١٥ - وَلِلخَيْلِ أَيَّامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرُ لَهَا وَيَعْرِفُ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرَ تُعْقِبُ<sup>(٢)</sup>

وقول لبيد بن ربيعة العامري :

١٦ - فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعْدُ فَلَتَزْعَكِ الْعَوَازِلُ<sup>(٣)</sup>

وقول حسان بن ثابت الأنصاري :

١٧ - كَأَنَّ سَبِيثَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ<sup>(٤)</sup>

وقول ذي الرمة :

١٨ - حَرَّاجِيجٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْحَسَفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بِلْدًا فَقَرًا<sup>(٥)</sup>

وقوله - أيضاً - :

١٩ - أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبَجَاءُ مُجْفِرَةً دَعَائِمُ الزُّورِ نِعْمَتْ زُورُ الْبَلَدِ<sup>(٦)</sup>

وقول لبيد بن ربيعة العامري :

٢٠ - تَمَنَّى ابْتِسَائِي أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ<sup>(٧)</sup>

وقول ابن سينا :

٢١ - سَيِّئَانِ عِنْدِي إِنْ بَرُّوا وَإِنْ فَجَرُوا إِذْ لَيْسَ يَجْرِي عَلَى أَمْثَالِهِمْ قَلَمٌ<sup>(٨)</sup>

(١) ديوانه ٤٩٤ [طبعة كمبرج سنة ١٩١٩م]؛ وفيه أبت بدل أنت .

(٢) ديوانه ٣٥ [تحقيق محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، ط ١ الكويت].

(٣) ديوانه ١٣١ [ط. دار صادر، بيروت].

(٤) ديوانه ص ٣ [نشر عبدالرحمن البرقوقي، القاهرة سنة ١٩٢٩م].

(٥) ديوانه ١٧٣ [ط. كمبرج].

(٦) ديوانه ١٧٤/١ تحقيق د. عبدالقدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق سنة ١٩٧٢م.

(٧) ديوانه ص ٧٩ .

(٨) الخزنة ٤٦٤/٤ بولاق .

وقول امرئ القيس :

٢٢ - كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقْتَ بَلْبُونِهِ      عُقَابُ تَنُوفٍ، لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ<sup>(١)</sup>

وقول عُبيد الله بن قيس الرقيات :

٢٣ - وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا      كُ وَقد كَبِرَتْ فَقِلْتُ : إِنَّهُ<sup>(٢)</sup>

وقول الأعشى :

٢٤ - لَشَنَ مُنِيَتْ بَنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ      لَا تَلْفَنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَتَفَلُّ<sup>(٣)</sup>

وقد نَسَبَ الرُّضِيُّ هذا البيت :

٢٥ - أَبُو مُوسَى فَجَدُّكَ نِعَمَ جَدًّا      وَشَيْخُ الْحَيِّ خَالُكَ نِعَمَ خَالًا

إلى الأخطل خطأ، وهو لذي الرُّمَّة<sup>(٤)</sup> في مَدْحِ بلال بن أبي موسى الأشعري، وهو المقصود بقوله : نِعَمَ جَدًّا .

(١) ديوانه ١٧٤ ط. السندوي، مصر، المكتبة التجارية سنة ١٩٥٣م.

(٢) ديوانه ٦٦ [تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت، سنة ١٩٥٨م].

(٣) شعر الأعشى ص ٨٢، بيروت.

(٤) ديوانه ١٥٣٨/٣ [تحقيق د. عبد القدوس]، ورواية البيت في الديوان هكذا :

أبو موسى فحسبُكَ نِعَمَ جَدًّا \* وَشَيْخُ الرُّكْبِ خَالُكَ نِعَمَ خَالًا

## الضرورة عند الرضي

الضرورة في اللغة : الحاجة<sup>(١)</sup>.

وأما في اصطلاح العلماء ففيها آراء :

### الأول : رأي سيبويه :

وهو أنه ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وتبعه عليه ابن مالك، والأعلم، وابن خلف، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

وكان أصحاب هذا الرأي يستشفون أن لها نصيباً من معناها اللغوي، وأنها لا تكون إلا لحاجة ظاهرة، وأنها ما لا يجد الشاعر بدءاً من إثباته، أو حذفه، أو غير ذلك؛ لئلا ينكسر الوزن، أو تختل القافية.

إلا أن هذا الرأي مردودٌ بالأمور الآتية :

أولاً : إجماع النحاة على عدم الاعتداد بهذا المنزع، وعلى إهماله، إذ لو كان معتدّاً به لتبهُوا عليه، يقول أبو حيان: «لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا يوجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصةً دون الكلام»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) القاموس المحيط ٧٥/٢.

(٢) الخزانة ١٥/١، ٣٥/٣ بولاق، والأعلم ٢٣٩/١، وضرائر الألويسي ص ٦.

(٣) الممع ٥٦/٢، ضرائر الألويسي ص ٨.

ثانياً : إنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال.

ولا شك أنهم في هذه الحالة يرجعون إلى الضرورة؛ لأنّ اعتناءهم بالمعاني أشدّ من اعتنائهم بالألفاظ، وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال<sup>(١)</sup>.

ثالثاً : إنّ العرب قد تأبى الكلام القياسيّ لعارض زحاف، فتستطيب غير المزاحف مثلاً، فترتكب الضرورة لذلك<sup>(٢)</sup>. ومثال ما استطابت فيه غير المزاحف قول رؤيّة :

إذا العجوز غضبت فطلّق \* ولا ترَضّاها ولا تَمَلّق<sup>(٣)</sup>  
فأثبت الألف في (ترَضّاها) في موضع الجزم. ولو قال: ولا ترَضّاها، ولا تَمَلّق لم ينكسر البيت؛ لأنه كان يصير موضع [ مستفعّلن ] : [ مفاعِلن ]، وهو جائز ولكنه كره الزحاف<sup>(٤)</sup>.

## الثاني : رأي الجمهور :

وهو أنّ الضرورة : ما وقع في الشعر مخالفاً للقياس مما لم يقع له نظير في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا .

---

(١) الخزّانة ١٥/١ نقلاً عن الشاطبي .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) ملحقات ديوان رؤيّة ص ١٧٩ [تصحیح ولیم بن الورد بیروت، دار الآفاق]، وانظر المصنف ١١٥/٢، والمسائل العسكرية ص ١٣٢، وضرائر الشعر ٤٦ .

(٤) الزحاف هو تغیر يلحق بثواني أسباب الأجزاء للبيت، ولا تراه يتناول من التفعيلة إلا الحرف الثاني، أو الرابع، أو الخامس، أو السابع ..

[میزان الذهب للهاشمي ص ٨ مكة، دار الباز] .



أو وقع في النثر للتناسب، أو السجع على خلاف ذلك<sup>(١)</sup>. ونحن نجنح لهذا الرأي، ذلك بأنه أحقُّ بالاتباع؛ لأنه هو الأنسب بالشعر الذي هو ديوان مآثر العرب، وسجل مفاخرهم، وأنه يمتاز بالوزن والقافية اللذين يجعلان له مميزات خاصة، لا يشاركه فيها النثر، حتى إنَّ البغداديَّ يقول: «إنَّ الشعر محلُّ الضرورة»<sup>(٢)</sup>. ولا ينكر أحد ما للوزن والقافية من الميزة في الشعر، وبسببها تسهّل الضرورات، وترتكب عن طيب خاطر محافظة عليهما من الخلل أو الضياع؛ لأنها نظام موسيقا<sup>(٣)</sup>.

وابن جني يقول: «القوافي حوافر الشعر»<sup>(٤)</sup>.

إنَّ الرضي اعترض على المبرد لما تمسَّك في جواز جرٍّ (حتى) الضمير<sup>(٥)</sup> بقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

أقول اعترض عليه بأنه شاذُّ، فقال البغدادي: «الأحسن أن يقول ضرورة، فإنه لم يرد في كلام منشور»<sup>(٧)</sup>.

أما حديث الرضي عن الضرورة القليلة، فقد تمثَّل في قول الأعشى<sup>(٨)</sup>:  
لئن مُنيت بنا عن غبِّ معركة \* لا تلفنا من دماء القوم نتفَلُ

(١) انظر المجمع ١٥٨/٢، والشذوذ والضرورة في لغة العرب ص ١٥٠.

[رسالة دكتوراه - محمد عبد الحميد سعد - مكتبة كلية اللغة بجامعة الأزهر].

(٢) خزانة الأدب ٥٣٣/١ بلاق.

(٣) من أسرار اللغة ص ٢٤٥ للدكتور إبراهيم أنيس [مطبعة لجنة البيان سنة ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م الناشر الأنجلو].

(٤) المحتسب ١٩/١.

(٥) انظر ص ١١٥٧.

(٦) لم أعتد إليه. انظر الخزانة ١٤٠/٤ بلاق.

(٧) الخزانة ١٤١/٤ بلاق.

(٨) شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٤٢ [تحقيق د. قباوة، بيروت، دار الآفاق سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م ط ٤].

وانظر ص ١٤٧١.

وفيه اللام موطئة للقسم، وإن للشرط، فالقسم متقدم على الشرط، والجواب للمتقدم منها منعاً للبس، فكان القياس رفع (تلفنا) جواباً للقسم، ولكنه جزمهُ جواباً للشرط. قال الرضي<sup>(١)</sup>: « ويجوز قليلاً في الشعر اعتبار الشرط، وإلغاء القسم مع تصديره، كقول الأعشى: لئن مُنيت بنا [البيت]، وقال:

لئن كان ما حَدَّثته اليوم صادقاً \* أصم في نهار القيظ للشمس بادياً<sup>(٢)</sup>  
وقال:

حلفت له إن تدلج الليل لا يزل \* أمامك بيت من بيوت سائر<sup>(٣)</sup>  
هذا، وقد ارتضى البغدادي<sup>(٤)</sup> - بعد أن فصل الخلاف في مسألة القسم والشرط - أن يكون من باب الضرورة، كما هو رأي الرضي.

ومن أمثلة هذه الضرورة تسكين عين [فَعْلَة] في الجمع فإن كل ما هو على وزن [فَعْل]، بسكون العين، وهو مؤنث بقاء مقدر أو ظاهر كدَعْد وجَفَنَة، فإن كان صفة كصُعْبَة، أو مضاعفاً كمُدَّة، أو معتل العين كَبَيْضَة وجَوْرَة وَجَبَ إسكان عينه في الجمع بالالف والتاء، وإن خلا من هذه الأشياء، وجب فتح عينه فيه كَثَمَرَات، ودَعْدَات. قال الرضي: « ويجوز إسكان ما استحقَّ الفتح من عين [فَعْلَات] للضرورة، قال ذو الرُّمَّة:

أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ \* خُفُوقاً وَرَفَضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ<sup>(٥)</sup>

(١) ص ١٤٧٠.

(٢) الشاهد لامرأة من بني عقيل. انظر الخزانة ٥٣٨/٤ بولاق.

(٣) الشاهد بلا نسبة في الخزانة ٥٤٠/٤ بولاق، ومعاني الفراء ٦٩/١، ٢٣٦.

(٤) الخزانة ٥٣٤/٤، ٥٣٨، ٥٤٠ بولاق.

(٥) انظر ص ٦٣٠.

فَرَفْضَةٌ - التي هي مفرد رَفَضَات : اسمٌ ؛ لأنه مصدر محض . ونحن نعلم أنَّ الاسم إذا كان على وزن [فَعْلَةٌ] ، وكان صحيح العين ، فإنه إذا جمع بالألف والتاء لم يكن بُدَّ من تحريك عينه إتباعاً لحركة فائه ، يوضَّح ذلك قول الألويسي : « وأسهل الضرورات تسكين عين [فَعْلَةٌ] في الجَمْع بالألف والتاء »<sup>(١)</sup> .

ولقد حمل الرضي<sup>(٢)</sup> على أسهل الضرورتين وأخفهما قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :  
محمدٌ تَفَدٍ نفسك كُلَّ نفسٍ \* إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبَلا  
فإنه تابع سيبويه<sup>(٤)</sup> في أنَّ (تَفَدٍ) مجزوم بلام أمر محذوفة ، والتقدير : يا محمدُ لَتَفَدٍ نفسك كُلَّ نفسٍ .

ويمكننا القولُ : إنَّ الضرورة عند النحاة تُعَدُّ شاذَّةً عند الرضي غالباً ، فقد عُدَّ زيادة اللام على خبر المبتدأ المؤخر شاذّاً في قول الشاعر :  
أُمُّ الحُلَيْسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَةٍ \* تَرْضَى من اللحمِ بَعْظَمِ الرُّقْبَةِ<sup>(٥)</sup>  
وجعل زيادة اللام في خبر أنَّ شاذّاً في بيت أبي حُزام العُكْلِي :  
واعلم أنَّ تسليماً وتركاً \* للآ متشابهان ولا سواء<sup>(٦)</sup>  
وذلك لدخولها على حرف النفي .

(١) الضرائر ص ٢١ .

(٢) انظر ص : ٨٥٧ ، ٩١٩ .

(٣) قيل لأبي طالب ولحسان وللأعشى . انظر ص : ٨٥٧ .

(٤) الكتاب ١/ ٤٠٨ ، ٤٠٩ بولاق .

(٥) انظر ص ١٢٩٣ ، وضرائر الشعر ص ٥٩ ، ورسالة الملائكة ص ١٩٣ .

(٦) انظر ص ١٢٩٥ ، وضرائر الشعر ٥٧ - ٥٨ ، وضرائر الألويسي ٢٩٧ .

وأما دخول اللام على (كأنّ) و (لولا)، وعلى خبر (زال) فقد عَدَّها الرضيُّ من  
الشواذِّ أيضاً<sup>(١)</sup>.

على حين يراه النُّحاة؛ ومنهم ابنُ عُصفور<sup>(٢)</sup>، من الضرائر.

---

(١) انظر ص ١٢٩٥ .  
(٢) ضرائر الشعر ص ٥٨ .

## الفصل الخامس

موقف الرضوي

من

المذاهب النُخوية

- المسائل التي تابع فيها البصريين .
- المسائل التي تابع فيها الكوفيين .
- ما انفرد به من آراء .



## موقف الرضي من المذاهب النحوية

تَبَيَّنَ لَنَا بِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الرضي كَانَ إِمَاماً فِي النُّحُو مُحَقِّقاً، لَهُ رَأْيُهُ، فَلَا يُقَلَّدُ غَيْرُهُ، وَلَا يَذْهَبُ إِلَى مَذْهَبٍ دُونَ حُجَّةٍ أَوْ بُرْهَانٍ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّا نَعُدُّهُ مُجْتَهِداً فِي النُّحُو، يَعْزِضُ لِلْأَرَاءِ كُلِّهَا، وَيَخْتَارُ مَا يَرْجَحُ لَدَيْهِ، سِوَاءَ أَكَانَ بَصَرِيّاً أَمْ كُوفِيّاً .

فَنَرَاهُ يَقْدَمُ سَبِيوِيَّةً ، وَيُحِبُّ رَأْيَهُ، وَأَحْيَاناً نَرَاهُ يُقَنِّدُ رَأْيَهُ، وَيَمِيلُ إِلَى الْكُوفِيِّينَ، أَوْ يَخْتَارُ رَأْيَ آخَرَ. فَهُوَ لَيْسَ بَصَرِيّاً، وَلَا كُوفِيّاً، وَإِنْ كَانَ فِي أَكْثَرِ آرَائِهِ يَمِيلُ إِلَى رَأْيِ سَبِيوِيَّةٍ وَالْبَصَرِيِّينَ .

وَهَذَا لَا بُدَّ مِنْ عَرْضِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَابَعَ الرضي فِيهَا الْبَصَرِيِّينَ، وَالْمَسَائِلِ الَّتِي تَابَعَ فِيهَا الْكُوفِيِّينَ، وَمَا انْفَرَدَ بِهِ مِنْ آرَاءٍ؛ لِنُؤَكِّدَ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ :

### ١ - الْمَسَائِلُ الَّتِي تَابَعَ الرضي فِيهَا الْبَصَرِيِّينَ :

\* تَابَعَ الرضي سَبِيوِيَّةً<sup>(١)</sup> فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ (أَي) الْمَوْصُولَةَ، هَلْ تَكُونُ مَبْنِيَّةً عَلَى الضَّمِّ أَحْيَاناً؟

فَهُوَ يَرَى مِثْلَهُ عِلَّةُ بِنَاءِ (أَي)، وَهِيَ حَذْفُ صَدْرِ صَلَّتْهَا؛ لِأَنَّهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَفْقَدُ بَعْضَ مَا يَوْضَحُهَا وَيَبَيِّنُهَا، وَمَا أَكْسَبَهَا إِيَّاهَا عَارِضَ الْإِضَافَةِ الطَّارِئِ مِنْ قُوَّةٍ، فَتَرْجِعُ إِلَى حَالَتِهَا الْأُولَى مِنَ الْبِنَاءِ .

وَلِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَعُدُّ قِرَاءَةَ (أَي) بِالنَّصْبِ<sup>(٢)</sup> فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾<sup>(٣)</sup> «قِرَاءَةً شَاذَّةً؛ لِأَنَّ (أَي) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً؛ لِأَنَّ صَدْرَ صَلَّتْهَا مُحذوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ: هُوَ أَشَدُّ»<sup>(٤)</sup> .

(١) الْكِتَابُ ٣٩٧/١ بُولَاق .

(٢) قِرَاءَةُ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرِفٍ وَمُعَاذِ بْنِ مَسْلَمٍ الْهَرَاءِ . [شَوَّاذُ ابْنِ خَالَوَيْهِ ص ٨٦] .

(٣) مَرْيَمُ / ٦٩ .

(٤) انْظُرْ ص ١٧٣ ، ١٧٦ ، وَالْإِنْصَافُ ، الْمَسْأَلَةُ ١٠٢ .

\* وهو مع سيبويه في رفض تجويز النصب بعد (إذا) الفجائية، وأوجب أن يقال في المسألة الزنبورية: «... فإذا هو هي»؛ ذلك بأنه يرى أن (إذا) المفاجأة يجب الابتداء بعدها، على حين أن أهل الكوفة يرون أنها ظرف مكان<sup>(١)</sup>.

\* والرضي مع البصرية في عدم المجازاة بـ (كيف)<sup>(٢)</sup>، مقررًا أنه لم يسمع الجزم بها في السعة، فلا يقال: كيف تكن أكن، وأن ما ورد منها في الشعر ضرورة، والضرورة لا يقاس عليها: وهو يعدّها ظرفاً بمعنى (على أي حال)<sup>(٣)</sup>.

\* وهو يتفق رأيه في جوهره مع رأيهم في المؤنث بغير علامة تأنيث، بما هو على زنة الفاعل، إذ ينتهي إلى أن الفرق بين المذكر والمؤنث يلزم ما كان جارياً على الفعل؛ لأن الفعل لا بُدَّ من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث، حقيقياً كان أو غير حقيقي<sup>(٤)</sup>.

\* وهو يسير على دربهم في أن المصدر، لا الفعل هو أصل الاشتقاق<sup>(٥)</sup>.

\* وهو معهم في أن فعل الأمر مبني على السكون، لا معرب مجزوم كما يقول الكوفيون<sup>(٦)</sup>.

ويتلخّص رأيه في أن الأصل في آخر كل كلمة سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً أن تكون ساكنة، وعلى ذلك فالفعل المضارع ساكنٌ الآخر جاء على الأصل، وهو مبني تماماً - كفعل الأمر - على السكون. أما حذف آخر الفعل في نحو

(١) انظر ص ٣٥٨، والإنصاف، المسألة ٩٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم - القسم الأول ١١١/١ وما بعدها

(٢) في سيبويه ٤٣٣/١ بولاق: «وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع، فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء. ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها: على أي حال تكن أكن».

(٣) انظر ص: ٣٧٤، والإنصاف المسألة ٩١، ودراسات ق ٤٢٨/٢١.

(٤) انظر ص: ٥٣٤، والإنصاف المسألة ١١١.

(٥) انظر ص: ٦٤٠، ٦٤١، والإنصاف المسألة ٢٨، ومسائل خلافة، المسألة السادسة ص ٦٨.

(٦) انظر مسائل خلافة للعكبري، المسألة ١٥ ص ١١٤ [تحقيق د. حلواني، دمشق دار المأمون، ط ٢]، والإنصاف، المسألة ٧٢.



(اغز ، و ارم ، واخش) - وهو الحرف الذي تظهر عليه حركات الإعراب - فإنما حدث رغبةً في التفريق بين الكلمة المبنية ، والكلمة التي يترك فيها الحرف الأخير؛ ليقدر عليه الإعراب ، حتى لا يحدث التباسٌ بين الحالتين<sup>(١)</sup>.

\* ومال إليهم في أَنَّ عِلَّةَ إعراب الفعل المضارع في الحالتين اللتين يعرب فيهما ، أي في حالتي الرفع والنصب ، هي وقوعه موقعَ الاسم ، فهو يقع موقعه بنفسه وبدون واسطةٍ في حالة الرفع<sup>(٢)</sup> ، ويقع موقعه مع غيره (أَنْ) في حالة النصب .

ويرى الرضي أن الفعل لا يقع موقع الاسم في الحالة الثالثة التي يكون فيها ساكن الآخر.

وهو يتفق معهم في أَنَّ ناصب المضارع بعد لام التعليل هو (أَنْ) مقدَّرة بعدها ، فالتقدير في : جئت لتكرمني = جئت لِأَنْ تكرمني ، ذلك بأن لام التعليل عندهم حرف جر ، ولكونها من عوامل الأسماء ، ولا يعمل شيء منها في الأفعال ، فإنها لا تعمل النصب بنفسها في الفعل الذي بعدها ، وإنما ينصب بتقدير (أَنْ)<sup>(٣)</sup>.

\* ويُرجَّح رأيهم في قولهم إِنَّ (كَيْ) يجوز أن تكون حرف جرٍّ ، فهو يعترض على رأي الأخفش في أنها في جميع استعمالها تكون حرف جرٍّ ، والفعل ينتصب بعدها بـ (أَنْ) المضمرة<sup>(٤)</sup>.

\* كما أنه يذهب مذهبهم في أَنَّ انتصاب خبر (كان) وأخواتها ، وثاني مفعولي (ظنَّ) نصب المفعول به ، وإن كان يختلف معهم في الاستدلال على رأيه<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر ص : ٩٢٠ .

(٢) انظر ص : ٧٧٣ ، والإنصاف ، المسألة ٧٣ .

(٣) انظر ص : ٨٤٩ ، والإنصاف ، المسألة ٧٩ .

(٤) انظر ص : ٨٠٦ ، والإنصاف ، المسألة ٧٨ .

(٥) انظر ص : ٩٥٢ ، والإنصاف ، المسألة ١١٩ .

\* ويتفق معهم في القول بجواز إعمال (إن) المخففة من الثقلية النصب في الاسم، كما في الآية الكريمة: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقَنَّهٗمُ﴾<sup>(١)</sup>، على العكس من الكوفيين الذين يذهبون إلى أن تخفيفها يبطل عملها جملة<sup>(٢)</sup>.

وكذلك اتفق معهم في مَنعِ العطفِ بـ (لكن) بعد الإيجاب . ويرتكز رأيه في هذا الموضوع على احترامه للسماع، ورفضه لما لم ترد فيه نصوص عن العرب الموثق كلامهم<sup>(٣)</sup>.

(١) هود / ١١١ ، والآية بتمامها:

﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقَنَّهٗمُ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمُ إِنَّهٗ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

في هذه الآية أربع قراءاتٍ سبعية . تشديد (إن) والميم من (لما) وتخفيفها . وتشديد (إن) وتخفيف الميم من (لما) والعكس . قراءة تشديد (إن) والميم من (لما) تكون (لما) هي الجازمة حذف مجزومها، أي لما يوفوا . وقراءة تخفيفها تكون (إن) المخففة عملت النصب، واللام هي الفارقة، و (ما) اسم موصول، أوزائدة .

وقراءة تخفيف (إن) وتشديد (لما) تكون (إن) نافية، و (لما) بمعنى (إلا) . [الإتحاف ٢٦٠ ، النشر ٢٩١/٢ ، المشكل ٤١٥/١ ، البحر ٢٦٦/٥ - ٢٦٨] .

(٢) انظر ص : ١٢٩١ ، والإنصاف المسألة ٢٤ .

(٣) انظر ص : ١٣٩٩ ، والإنصاف المسألة ٦٨ .

## ٢ - المسائل التي تابع الرضي فيها الكوفيين :

\* اتفق الرضي مع الكوفيين الذين يَرَوْنَ أَنَّ الكافَ المتصرفَ في (إياك) كانت متصلة، فأراد العرب استقلالها لفظاً لتصيرَ منفصلةً، فجعلوها (إيّا) عماداً لها.

وهذا الرأي ينسجم مع اختياره لرأي بعض الكوفيين أيضاً في ضمائر الرفع المنفصلة، حيث يتفق معهم في أن (أنت) وأخواتها، الأصلُ فيها: الضميرُ المرفوع المنفصل، أي التاء المتصرفة، إذ كانت مرفوعة متصلةً، فلما أرادوا انفصالها دعموها بالألف والنون لِتَسْتَقِلَّ لفظاً<sup>(١)</sup>.

\* وَرَجَّحَ رأيهم في تجويز أن يقال: (لولاي) و(لولاك) وفي موضع الضمير بعد (لولاي) في هاتين الحالتين، ورفض رأي المبرد<sup>(٢)</sup> الذي يمنع مجيء الضمير المشترك في النصب والجر [ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغيبة] بعد (لولاي): [لولاي، ولولاك، ولولاه] وجعل ذلك خطأ إن وقع في كلام؛ لأنه ورد في كلام العرب المحتج بكلامهم، كما في قول عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ<sup>(٣)</sup>:

أومت بعينها من الهودج \* لولاك هذا العام لم أحجج

\* واتفق معهم في أن (أو) تحيء بمعنى الواو، وبمعنى (بَلْ)<sup>(٤)</sup>.

\* ويرى رأيهم في أن (كم) تتركب من حرف الجر الذي هو (كاف التشبيه) أضيف إلى (ما)، فصار: (كما)، ثم حذفت الألف للتركيب، وسكن الميم إجراءً للوصل مجرى الوقف (أي للتخفيف)، فصار (كم)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر ص ٢٤، والإنصاف المسألة ٩٨، والخلاف النحوي ٢٦٦.

(٢) انظر ص ٥٢، والإنصاف المسألة ٩٧، والمقتضب ٧٣/٣.

(٣) ديوانه ص ٨٠، وانظر الخزانة ٣٣٣/٥.

(٤) انظر ص ١٣٦٠، والإنصاف، المسألة ٦٧.

(٥) انظر ص ٢٩٣، والإنصاف، المسألة ٤٠، والصاحبي ٢٤٢.

\* واتفق معهم في عمل اسم المصدر عمل فعله، كما في قول القُطامي<sup>(١)</sup>:  
 أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي \* وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِثَّةَ الرِّتَاعَا  
 فقد ورد اسم المصدر (عطاء) بمعنى الإعطاء، ولهذا أعمل عمله، والمفعول الثاني  
 محذوف، تقديره: (إيائي)<sup>(٢)</sup>.

\* وهو معهم في أَنَّ السَّيْنَ مأخوذةٌ من (سوف)، وليست أصلاً بنفسها، كما يرى  
 البصريون<sup>(٣)</sup>.

\* واتفق مع جمهورهم في منع تقديم خبر (ليس) عليها، مخالفاً البصريين،  
 الذين يُجيزون تقديم خبرها عليها، ذلك بأنه يرى أَنَّ (ليس) موغلةٌ في شبه الحرف،  
 وهي لا تتصرف، والفعل إذا كان غير متصرف لا يَصِحُّ أن يجري مجرى ما كان فعلاً  
 متصرفاً، فوجب منع تقديم خبره عليه<sup>(٤)</sup>.

\* وذهب مذهبه في أَنَّ المصدر المؤول من (أَنَّ) والفعل في نحو: (عسى زيد  
 أن يقوم) بدلُ اشتغالٍ من الاسم الظاهر، قال: «والذي أرى أَنَّ هذا وَجْهٌ قريب»<sup>(٥)</sup>.

\* واتفق مع الكوفيين - كذلك - في جواز استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان  
 والمكان معاً، على العكس من البصريين الذين يقصرونها على ابتداء الغاية في المكان  
 فقط<sup>(٦)</sup>.

وهو يَجْنَحُ لِأَرَايِ الْكِسَائِيِّ فِي الْخِلَافِ الَّذِي قَامَ حَوْلَ مَعْنَى (إِنْ) وَمَعْنَى (اللام)  
 بعدها.

(١) ديونه ص ٤١ [تحقيق د. السامرائي، وأحمد مطلوب، بيروت سنة ١٩٦٠م].

(٢) انظر ص ٦٥٩ - ٦٦٠.

(٣) انظر ص ٧٤٥، والإنصاف، المسألة ٩٢.

(٤) انظر ص ١٠٣٢، والإنصاف، المسألة ١٨.

(٥) انظر ص ١٠٥٦.

(٦) انظر ص ١١٣٤، والإنصاف، المسألة ٥٤.

ويتلخص في أن (إن) مع اللام في الأسماء هي (إن) المخففة من الثقيلة ؛ لأنها أولى بالأسماء ، أما مع الأفعال فهي (إن) النافية ؛ لأن النفي راجع إلى الفعل ، واللام بمعنى (إلا) <sup>(١)</sup> .

\* واتفق معهم في مجيء واو العطف زائدة <sup>(٢)</sup> .

\* كما أنه اتفق معهم في تجويز إلحاق نون التوكيد الخفيفة بالفعل المضارع للثنتين ، ولجماعة النسوة ، وهما الموضعان اللذان لا يُجيزهما سيبويه ، وإن كان ظاهر كلامه يدل على أنه لا يعترض <sup>(٣)</sup> .

### ٣ - الآراء التي انفرد بها :

\* جعل الرضي علامات الإعراب ثلاثاً : الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، وهذا صارت الحالات الإعرابية ثلاثاً : الرفع ، والنصب ، والجر .

أما السكون فأخرجه من علامات الإعراب ، وقال : «فإنَّ أَصْلَ البناءِ السُّكُونُ» <sup>(٤)</sup> .

\* اعترض على قول النحاة في باب أسماء الأفعال بعدل جميع الأنواع الأربعة المبنية لصيغة (فَعَالٍ) قائلاً : «والذي أرى أنَّ كون أسماء الأفعال معدولةً عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه ، والأصل في كل معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه ، أخذاً من استقراء كلامهم ، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية؟!» <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر ص ١٣٠٨ ، والإنصاف ، المسألة ٩٠ .

(٢) انظر ص ١٣٣٦ ، والإنصاف ، المسألة ٦٤ .

(٣) انظر ص ١٥١٥ ، ١٥٢٧ ، ... ، والإنصاف ، المسألة ٩٤ ، والكتاب ١٤٩/٢ بولاق .

(٤) انظر ص ٣ .

(٥) انظر ص ٢٣٨ .

وقد حددها باسم الفعل، والمصدر، والصفة المؤنثة، والأعلام الشخصية<sup>(١)</sup>.  
 \* عنده أَنْ (كَذَبَ) في الأصل فَعَلَ، ثم صار اسمَ فَعَلَ أمرٌ بمعنى إلْزَمَ<sup>(٢)</sup>،  
 واستشهد بيت عَنَتَرَةَ<sup>(٣)</sup> :

كذب العتيق وماء شَنُّ باردٍ \* إِنْ كُنْتَ سائِلِي غَبُوقاً فاذْهَبِي  
 قال البغدادي<sup>(٤)</sup>: «لَمْ أَرْ مَنْ قَالَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ (كَذَبَ) اسم فعل.  
 وهذا شيءٌ انفرد به الشارح المُحَقِّق».

\* أَخْرَجَ (عَسَى)، و (طَفِقَ) ومرادفاته من أفعال المقاربة، فقال: «الذي أرى  
 أَنْ (عَسَى) ليس من أفعال المقاربة، إذ هو طَمَعٌ في حَقِّ غيره تعالى، وإنما يكون  
 الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنؤ الخبر، كما هو  
 مفهوم كلام الجزولي والمُصَنِّف، أي أن الطامع يطمع في دُنُوٍّ مضمون خبره...

وكذا في عَدَّهِم (طَفِقَ) ومرادفاته من أفعال المقاربة، بمعنى كونها لدنو الخبر:  
 نَظَرٌ؛ لأن معنى: طفق زيد يخرج: أنه شرع في الخروج، وتلبس بأول أجزائه، ولا  
 يقال إن الخروج قرب ودنا مِنْ زَيْدٍ، إِلَّا قَبْلَ شُرُوعِهِ فِيهِ؛ لأنَّ معنى القرب: قِلَّةُ  
 المسافة، بلى، يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ فِيمَنْ شَرَعَ فِي الشَّيْءِ: قرب تمام ذلك الشيء على يده  
 وفراغه منه.

فعلى هذا، ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر، إِلَّا: كاذَ  
 ومرادفاته<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر الصفحات: ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٣.

(٢) انظر ص ٢٠٥.

(٣) ديوانه ص ٤٨.

(٤) الخزانة ١٨٥/٦ - ١٨٦ هارون.

(٥) انظر ص ١٠٤٩ - ١٠٥٠.

\* (منذ) عند الرضي ظرف منصوب ارتفع ما بعده أو انجر، والمرفوع بعده أحد رُكْنَيْ جملة مضاف إليه، فهو إما فاعل لفعل محذوف، وإما مبتدأ خبره محذوف .

وربما يضاف إلى المفرد قليلاً، أي : الظرف والمصدر<sup>(١)</sup> .

\* رفض تجويز جمع العلم المؤنث بالتاء، نحو (طلحة) جمع مذكر سالم، مقررأً أن ذلك مخالف للاستعمال<sup>(٢)</sup> .

\* قال إن المصدر يجوز أن يتقدم معموله عليه، إذا كان شبه جملة، وضرب لذلك مثلاً، وهو قول عليّ - رضي الله عنه - : «اللهم ارزقني من عدوك البراءة وإليك الفرار»<sup>(٣)</sup> .

\* أجاز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي<sup>(٤)</sup>، فلا يقدر الفعل (صوموا) لقوله تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(٥)</sup> آيَاتُ مَا مَعْدُودَةٍ<sup>(٦)</sup> .

\* أجاز إعمال المصدر مضمراً مع قيام الدليل عليه، على العكس مما يقوله أهل البصرة خاصة؛ لأنهم يمنعون<sup>(٧)</sup> .

\* يرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعةً للحدوث في زمان، فهي ليست - أيضاً - موضوعةً للاستمرار والدوام في جميع الأزمنة، إذ لا دليل فيها عليها<sup>(٨)</sup> .

(١) انظر ص ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٢) انظر ص ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، والأحاجي النحوية ص ٨٩ .

(٣) انظر ص ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ونهج البلاغة ص ١٨٢ .

(٤) انظر ص ٦٥١ .

(٥) البقرة / ١٨٣ وجزء ١٨٤ .

(٦) انظر ص ٦٥٢ .

(٧) انظر ص ٦٨٨ .

\* عنده (إِذَنْ) اسمٌ، وأصلُها: (إِذ)، حذفت الجملة المضاف إليها، وعَوَّضَ منها التنوين، وفتح آخره ليكون في صورة ظرف منصوب<sup>(١)</sup>، على حين يرى جمهور النُّحاة أنَّ (إِذَنْ) حرف بسيط غير مركب<sup>(٢)</sup>.

\* ذَكَرَ شرطاً غريباً في مجرور (حتى)، فقال: «وينبغي أن يكون المجرور بها مؤقتاً؛ لأنه حَدٌّ، والتحديد بالمجهول لا يفيد»<sup>(٣)</sup>.

\* أدوات الجزم عنده لا تعمل جزماً، ولكنها تفيد معنى الأداة، فـ (لم)، و(لَمَّا): لقلب المضارع ماضياً ونفيه، غير أنَّ (لَمَّا) تختص بالاستغراق. ولام الأمر، المطلوب بها الفعل، و(لا) الناهية، المطلوب بها التَّرك<sup>(٤)</sup>.

\* وكذلك فإنَّ أدوات الشرط عند الرضي لا تعمل جزماً، ففَعَلَا الشرط والجزاء مَبْنِيَّانِ، والأدوات إنما تفيد معنى الشرط<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر ص ٧٩٢.

(٢) انظر ابن النازم ٢٧٩، والصَّبَّان على الأشموني ١٨٩/٣.

(٣) انظر ص ١١٥١.

(٤) انظر ص ٧٧٦.

(٥) انظر ص ٨٧٠.



القسم الثاني

التحقيق



## وصف النسخ :

### أ - المخطوطة

١ - النسخة التركية «الأصل» : ورقمها ٩٢٨ .

أ - تقع في ١٢٤ ورقة من المقاس المتوسط ، متوسط أسطر كل ورقة ٣١ سطرًا ، ومتوسط كلمات كل سطر ٢١ كلمة .

ب - كتبت النسخة بخط جميل واضح ، وكتبها الكاتب وفرغ من كتابتها في يوم الأربعاء ، في أوائل ذي القعدة سنة ست وسبعين وثمانيمئة .

ج - تمتاز هذه النسخة باحتوائها على متن الكافية كاملاً ، وبوضوح كتابتها ، وعدم الطمس فيها ، وقلة السقط منها ، ومن أجل ذلك كانت هي الأصل .

وقد رمزت لها في الهامش ب : ك .

٢ - النسخة المصرية :

أ - تقع في ١١٩ ورقة من القطع المتوسط ، متوسط أسطرها ٣٣ سطرًا ، ومتوسط كلمات كل سطر ١٩ كلمة .

ب - كتبت هذه النسخة بخط نسخي جميل واضح ، وكتبها الكاتب وفرغ من كتابتها في آخر يوم من شهر رمضان سنة أربع وسبعين وثمانيمئة .

ج - صورت هذه النسخة من دار الكتب القومية بالقاهرة ، عن ميكروفيلم ، يحمل رقم ٦٥١ نحو تيمور .

د - هذه النسخة فيها سقط أكثر من سابقتها ، ولا يذكر فيها جميع المتن ، بل يكتفى بجزء منه .

وقد رمزت لها في الهامش ب : م .

٣ - النسخة السوربة «نسخة دمشق» ؛ ورقمها ٦١٨ .

أ - تقع في ١٣٦ ورقة من المقاس المتوسط ، متوسط أسطرها ٣٢ سطرًا ، ومتوسط كلمات كل سطر ١٨ كلمة .

ب - كتبت النسخة بخط نسخي جميل واضح ، وكتبها الكاتب على بن عبد العظيم ، وفرغ من كتابتها وقت السحر من شهور سنة أربع ومئة وألف .

ج - في النسخة سقط أكثر من نسخة مصر ، وفيها أمر آخر وهو أن الكاتب يكتفي بجزء يسير من المتن ، ثم يقول : . . إلخ .  
وقد رمزت لها في الهامش ب : د .

ب - النسخ المطبوعة

طبع الكتاب طبعات متعددة في أماكن مختلفة :

١ - طبع في إستانبول ، في مطبعة «محمد ليب» بالأسطانة سنة ١٢٧٥هـ ، مع حاشية السيد الشريف الجرجاني على الهامش . وتقع هذه الطبعة في جزأين كبيرين ، مجموع صفحاتها سبعمائة صفحة .

٢ - ثم ظهرت بعدها طبعتان في شكل واحد ، وحجم واحد ، وينقص عدد السطور من صفحاتهما عن الطبعة السابقة ، فوصلت بذلك صفحات كل منهما إلى مايزيد على خمسين وثمانمائة صفحة .

وإحدى الطبعتين طبعت في مطبعة «الحاج محرم أفندي البستوي» سنة ١٣٠٥هـ ، وطبعت الأخرى بمطبعة شركة الصحافة العثمانية سنة ١٣١٠هـ .

٣ - وطبع في طهران بإيران طبعتين :

الأولى سنة ١٢٧١هـ ، والأخرى سنة ١٢٧٥هـ .

٤ - وطبع بلكناو بالهند مرتين :

- مرة سنة ١٢٨٠هـ في جزأين .

- والثانية سنة ١٨٨٢م .

والأخطاء هي الأخطاء، وازدحام الصفحات بالكلمات والسطور، والتعليقات المطبوعة على الهوامش والقصاصات الملتصقة بين الصفحات لاستيعاب هذه التعليقات وعدم العنوانات، وغير ذلك .

٥ - وطبع الكتاب في أربعة أجزاء طبعة جديدة مصححة ومُذَيِّلَة بتعليقات مفيدة في جامعة بنغازي، قام بعمله المرحوم الدكتور يوسف حسن عمر سنة ١٩٧٥م .  
لقد أظهر الكتاب - رحمه الله - في صورة قشبية، وصفّاه من الأخطاء، وذَيَّلَه بالتعليقات المفيدة، وقال: «أما إخراجُ الكتاب إخراجاً عِلْمِيّاً مُحَقَّقاً يجمع شتات نسخه المخطوطة المتعددة، ويحقق ما امتلأ به من نصوص منقولة عن السابقين من العلماء والتي أكثر منها الرضي معزوةً إلى أصحابها، فذلك أَمَلُ نرجو أن يتحققَ على يد مَنْ يوفقه الله إليه، ويكون قادراً على النهوض به<sup>(١)</sup>» .

رحم الله الدكتور يوسف عمر، لقد أفدت من كتابه إفادةً كبيرةً، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله .

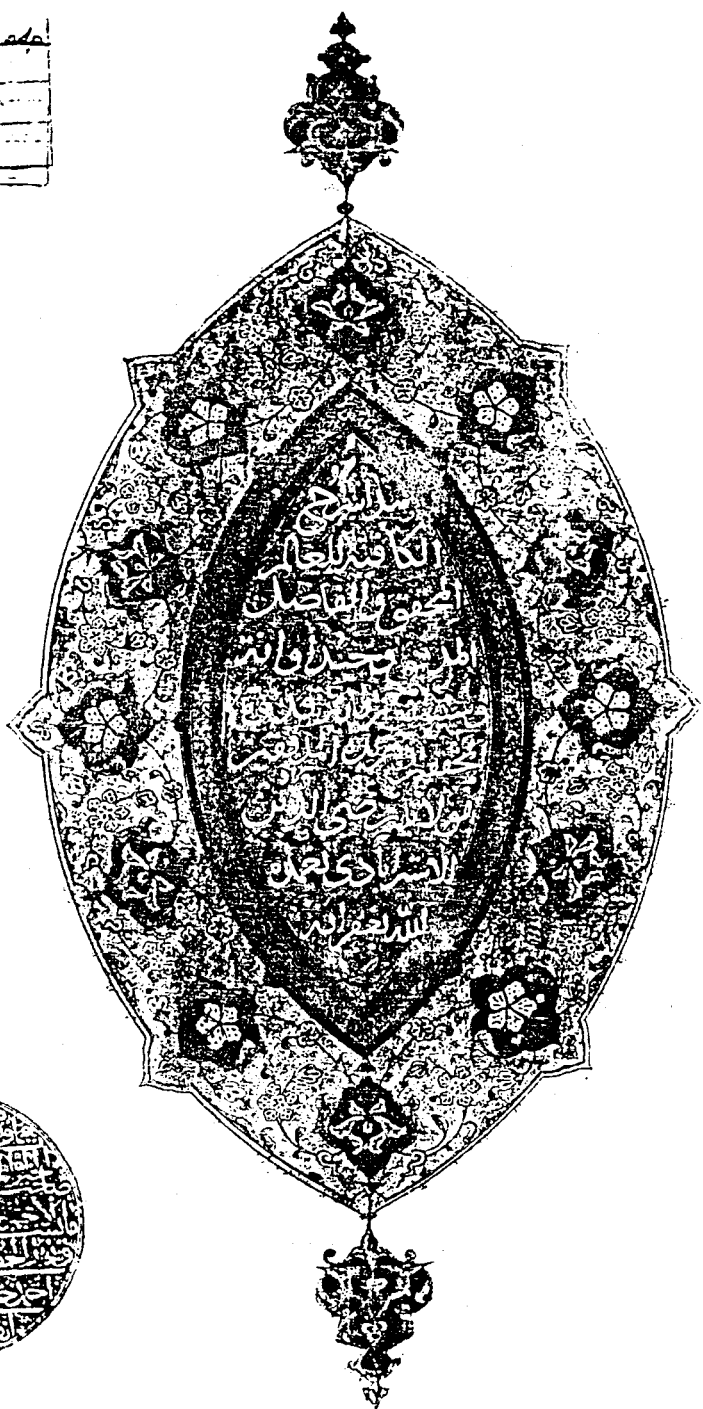
وقد حرصت على إدخال المطبوعة عند المقابلة رغبةً مني في التعرف إلى ما نقص منها، وما زاد فيها، وتبيان صوابها وخطئها .

والله الهادي إلى سواء السبيل، وهو حسبي ونِعْمَ الوكيل . . والحمد لله رب العالمين . .

ج - صور من أنموذجات المخطوطات

7. *Shahin-pada*

1668





وقد الحاق زياده الاكوار حكام ذلك المذكور بلفظ وعركته اعرابه كانت او نايه نحو اذ هوس لمن قال ذهبت  
 وانابته لمن قال انا فاعل ورتنا زدت مصالا كمار من دون كايه اللفظ المذكور بل يمين العلامة فاصح المعنى  
 لما قبله من جمله كلامك فنقول لمن قال ذهبت اذهبتا وقت كايه سبويه يعنى من قبله اجمع ان احبب الباء  
 فقال انابته مكر الراى نفسه ان يكون على خلاف ما ذكر السائل ولو حكى لقان لمخرج لم يقال آخر الكلمة انه  
 ان يكون ساكنا او متحركا والسكان اما حرف على او صحيح فالاول نحو جالى الناضى وزيد نزل ورايت المعلى وحكم  
 ان مراد على آخر مثل آخر فنجتمع ساكنا فيقول ما التناضيه المعلق والنزوع وان كان الساكن صحيحا موسا كان  
 او غير فليد من عركه بالسكر الساكنين فلا يكون زياده الاكوار اذن الا التناضيه نحو زيدت والم تعربته وان كان  
 متحركا فذات الاكوار على وقت تلك الحركة بنا كركان او عرابته فنكون بعد الضمة واو وبعد الكسر يا وبعد الفتحة  
 الف نحو زيدنا واو بعد الهمزة والايضوت فنكون بعد الضمة واو وبعد الكسر يا وبعد الفتحة الف نحو زيدنا  
 الاكوار ان لم يكن علامه الضمة لان تلك تحسب كونهما التناضيه عند اللبس ويجوز ذلك لانما كان هذه الاكوار بان مراد  
 بعد المذكور مدحلا في اوله من الاستقام فلا يكون المدح اذن الا التناضيه لانك كسرون للساكنين وزياده ان زياده  
 الساكن والاصح لان حرف المد والها حقيقا ان هو رايد كما في زمان فقل قال المصنف المعاصر ان لم يرد وان لا  
 فيها اخر ساكن يحافظ لذلك الساكن لان لم يرد ان تحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مع وود  
 قول بجيبها بعد المتحرك نحو اناته لان نون انا متحرك واجاب بان الزيادة انما يكون في حال الوقت والوقت على  
 انابا لث فصار وان لم يكن فيه انت ليجن ان بعد في حكم الموقوف عليه بالانت ولهم رد ان لسان الحذف احدك  
 الاضحت وقاسم قاله ان يقال المعلق انابه والتناضيه وايضا انه ان اريد وهذا الذي قاله من تحصيل بالساكن  
 اخر قياس منه في ايات في كلام النحاة ثم اعلم انه لا يجوز الاكوار والخاء مع روك مد الاكوار وان كان الكلام وقتا ولا اودت  
 الوصول فان عرك الزيادة نحو اريد اما في ذلك العلامات في من حيث يقول النحاة واما يجوز ان كانت الثبوت ههنا  
 في حال الوقت فنقصه الحذف مع زياده الاكوار متوسط الثبوت وسئل اياه موقوف عليه فلا يسكر نقاء الثبوت وقفا  
 الاكوار مع في سبب الضم بعد الضمة والمعطوف وغير ذلك نحو زيد او عركه فيمن قال ليت زيد او عركه او اريد الطويله  
 واذا قال عركه عركه قلت اضربت عركه فخذ من الاكوار على الجملة والفرد على التسمي ثلث من اقسام الكلام بخلاف الف  
 الضمة كما مر في المتأخر ولا بد في حال الوقت من جاء التكت ههنا واما حرف التذكير فليس في كلام ومع واما يكون ذلك في احدى  
 من تذكير بكية ولا يرد ان يفت ويقطع كلامه فيصل اخر تلك الكلمة بمن عاشر حركتها ان كان متحركا كما يقول في قال ويقول  
 ومن العام فالأفيد فته الاثم الى ان مذكور ما فسي وصل به وكذا يقول واو من التناضيه وصله بيا ساكنه ان كان الآخر  
 ساكنا صحيحا ثبوتها ان او عركه نحو هذا سيفي اذا اردت سيف من جنت كركت وكنت ويقول في قد فعلوني  
 الا انت والام من قولك مرث سلا بدى والى وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو الناضى والمسا وعود  
 مدوت ذلك الحرف الى ان تذكر ولا يجنب مع اخرى ويجوز ان يقال انك يجنب بالواو  
 الاولى كالقول في الاكوار ولا تقل من الزيادة ههنا انك بخلاف زياده الاكوار وان  
 ههنا انما زاد اذام يستمد الوقت الله اعلم بالصواب وايضا المرص والماب  
 ثم انكساب سون الملك الوه في يوم الاربعاء في اواخر ذوالنصف  
 سنة وسبب واثامه





والعصا وعزودت ذلك للعرف الي ان ننذكر ولا محتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال  
انه محتلبه او يحذف الاول كما في غدة الانكار والابلى هذه الزيادة لها والكتبة  
في انوف زيادة الانكار لان هذه انما تزداد انما يقصده الوقف والله  
اعلم بالصواب انك الوهاب وافق الفراغ من نسخة  
في اليوم المبارك الحقة عشر من شهر رمضان من شهر ربيع اربع ومائة والف  
في نسخة النسخة المباركة بحمد الفقير الى عفوق ربة الغنى علي بن عبد العليم <sup>ربيع اربع ومائة</sup> <sup>في نسخة</sup>  
في نسخة بنو غفر الله له او الذي تروى من طالع في هذا الكتاب ومن قامة والاله وليج  
المسلمين

اغفر لصاحبه نعم والكتاب  
وقابل ما فيه من السهو والعفو  
وفطنته واستغفر الله من كل  
اغفلات





## د - عملي في التحقيق

- ١ - أثبت نص نسخة الأصل، إلا إذا وجدت سهواً واضحاً أثبتت صوابه النسخ الأخرى، فعندئذ أثبت الصواب، وأنبه على ذلك في الحاشية.
- ٢ - نبّهت على نقص النسخ الأخرى وتكملاتها.
- ٣ - أبرزت الأبحاث والموضوعات بعنوانات، وحصرتها بين قوسين: [ ]، وبينت بدء كلام كل من ابن الحاجب والرضي.
- ٤ - كتبت النص بالقواعد الإملائية المعروفة الآن.
- ٥ - ضبطت النص بالشكل ما دعت الحاجة إلى ضبطه، واستعنت بالمعجمات، والمصادر اللغوية لضبط بعض الكلمات.
- ٦ - أشرت إلى رقم الآيات القرآنية، ومواضعها في السور، وخرّجت القراءات من مصادرها، وكذلك الأحاديث الشريفة، وكلام علي رضي الله عنه.
- ٧ - خرّجت الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء إذا كان لهم دواوين، وشرحت مفرداتها الغريبة، ثم بينت موطن الشاهد في كل بيت منها.
- ٨ - خرّجت الأمثال من كتب الأمثال، وذكرت الخلافات في روايتها.
- ٩ - ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في النص ترجمة موجزة.
- ١٠ - خرّجت أقوال النحاة في المخطوطات، والرسائل العالية التي لم تطبع بعد، وفي كتب المتقدمين ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.
- ١١ - وضّحت كثيراً من العبارات بالتعليقات المستقاة من كتب النحو، كما وضحت المقصود من بعض عبارات الرضي، ونبّهت على بعض الأمور التي رأيت أنها جديرة بالذكر.
- ١٢ - ألحقت بالكتاب الفهارس الفنية.



النَّصُّ الْمُحَقَّقُ





## [المبنيات : المبني وتعريفه]

قوله : « المبني »<sup>(١)</sup> ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب .  
المبني كما مرَّ في حدّ المعرب<sup>(٢)</sup> ضربان : إمّا مبنيٌّ ؛ لفقدان موجب الإعراب ، الذي هو التركيبُ كالأسماء<sup>(٣)</sup> المعدودة ، نحو<sup>(٤)</sup> أحد ، اثنان ، ثلاثة وألف ، باء ، تاء ، ثاء ، وزيد وعمر وبكر ، وإمّا مبنيٌّ ؛ لوجود المانع من الإعراب ، (١٢٥/أ) مع حصول موجبه ، وذلك المانع مشابهة الحرف ، أو الماضي ، أو الأمر ، وهي التي سماها مبنيُّ الأصل أو كونه اسم فعل كما يجيء ، قال : ولا يفسد الحد بلفظة «أو» لأنها لمجرد أحد الشئين ههنا ، لا للشك الذي ينافي تبين الماهية . ولم أقل في حده ما لا يختلف آخره كسائر النحاة<sup>(٥)</sup> : لأن معرفة انتفاء الاختلاف فرَعٌ على تعقل ما هيّة المبني ، فلا يستقيم أن يجعل تعلق ما هيّة المبني فرَعاً على معرفة انتفاء الاختلاف ، فيؤدي إلى الدور كما ذكر في الإعراب ، هذا كلامه ، وقد مر الكلام عليه في حدّ المعرب ؛ فلا نُعيّده وهذا الحد لا يصحُّ إلّا لمن يعرف ماهية المبني على الإطلاق . ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها ، لكان تعريفاً للمبني بالمبني ؛ لأنه ذكر في حدّ المبني لفظ المبني .

قوله : وألقابه ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ .  
أي ألقاب حركات أواخره وسكونها ، والضمُّ والفتحُ والكسرُ ألقابٌ مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركاتِ المبني ، كقولك : «حيثُ مبني على الضم ، أو

(١) انظر في حد الاسم المبني : شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٣٠ ، والمجم ٤٧/١ ، ٤٨ ، والأنموذج ص ٨٩ .

(٢) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٣٩ ، والأنموذج ص ٨٣ .

(٣) انظر التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٤٢ ، ط ٦ .

(٤) ط : كواحد .

(٥) انظر شرح الحدود النحوية ص ٨٤ وما بعدها .

حركاتِ العربِ، كقولك في زيد: إنه متحرّكٌ بالضم في حال الرفع أولاً هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل: إنه متحرك بالضم.

ولا تقع على حروف البناء، فلا يقال: إن يازيدان مبنيٌّ على الضم، وأما ألقابُ الإعرابِ فإنها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف أيضاً، فيقال في نحو: جاءني زيدٌ، والزيدان، والزيدون إنها مرفوعةٌ. هذا على مذهب المصنف. والذي يَغلبُ في ظني أنَّ المتقدمين لم يضعوا ألقابَ الإعرابِ أيضاً، أعني الرفع والنصب والجرَّ إلا للحركات المعيّنة، فالرفع كالضم، والنصب كالفتح والجرُّ كالكسر،

ثم إنهم يُطلقون على الحروف لقيامها مقامَ / حركاتِ الإعرابِ أسماءَ الحركات مجازاً، فقوْلُهُمْ في نحو: رأيتَ الزيدَين، إنَّ الزيدَين منصوبٌ، مجازٌ وكذلك، إذا قام بعضُ الحركات مقامَ / بعضٍ، أطلقوا اسمَ المنوبِ على النائبِ مجازاً، فقالوا في السموات وأحمد في:

«خلق الله السمواتِ وبأحمد» إن الأول منصوب والثاني مجرور، فأيش<sup>(١)</sup> المانع على

---

(١) أيش: أصلها أي شيء: وهذا الأسلوب صحيحٌ من أساليب العرب فحذفت بحذف الياء الثانية من أي الاستفهامية، وحذف همزة شيء بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، ثم أعلَّ إعلال قاضٍ، والرضي - رحمه الله - يستعمل هذا اللفظ كثيراً، وقد وقع مثله لكثير من أفاضل العلماء، قال الشهاب الخفاجي في شفاء العليل: أيش بمعنى أي شيء، خفف منه، نص عليه ابن السِّيد في شرح أدب الكاتب، وصرحوا بأنه سمع من العرب، وقال بعض الأئمة: جنونا أيش، فذهب إلى أنها مولدة، وقول الشريف في حواشي الرضي: «إنها كلمة مستعملة بمعنى أي شيء، وليست مخففة منها» ليس بشيء، ووقع في شعر قديم أنشدوه في السير: مِنْ آلِ قحطانَ وآلِ أَيْشِ

قال السُّهيلي في شرحه: الأيش: يَحتملُ أنه قبيلة من الجن ينسبون إلى أيش، ومعناه مدح، يقولون: فلان أيش وابن أيش، ومعناه شيء عظيم، وأيش في معنى أي شيء، كما يقال: ويلمه، في معنى: ويله لأمه، على الحذف لكثرة الاستعمال. شافية ٧٤/١ - هـ ٤.

لكن قال القراء: «لا يجوز القياس على هذه في شيء من الكلام». انظر معاني القرآن ٢٨١/١ بيروت - عالم الكتب ط ٢ سنة ١٩٨٠م.

هذا، أن يُطَلَقَ على الحروف القائمة مقام حركات البناء أسماء تلك الحركات مجازاً، فيقال في: «لا رجلين» إنه مفتوح، وكذا في «لا مسلمات» عند مَنْ يكسّر، ويقال في: يازيدان، ويازيدون، إنهما مبنيان على الضم مجازاً، فلا يكون إذن لرد المصنف على النحاة إطلاقهم إن يازيدان مبنيٌّ على الضم ولا رجلين على الفتح وجهٌ.

هذا، والتمييز بين ألقاب حركات الإعراب، وحركات البناء، وسكونها في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريباً على السامع، وأما الكوفيون<sup>(١)</sup> فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني، وعلى العكس ولا يفرّقون بينها.

قوله: «وهي المضمرة، وأسماء الإشارة، والموصولات، والمركبات، والكنائيات، وأسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف».

حصر جميع المبنيات جملةً، فليُطلب لكل واحد منها علة البناء؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب، كما مرّ في أول الكتاب، وإن كان مبنيّاً على الحركة، فليُطلب مع ذلك علتان أخريان: إحداهما للبناء على الحركة، فإن أصل البناء السكون؛ لأنه ضد الإعراب، وأصله الحركة، وأخرى للحركة المعينة لم أختيرت دون الباقيتين.

### [الضمائر: علة بنائها، أنواعها]

قوله<sup>(٢)</sup>: المضمّر ما وضع لتكلم، أو مخاطب، أو غائب، تقدّم ذكره لفظاً، أو معنى، أو حكماً.

اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس، فإن أنا وأنت لا يصلحان

(١) «المبرد قد يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء، وأما سيبويه فقد وقع منه ذلك كثيراً». انظر المقتضب ١/١٤٢ (الطبعة الأخيرة) حاشية ٢.

(٢) ط: ساقطة.

انظر حد المضمّر في: شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣١١.

إِلَّا لِمَعِينِينَ، وكذا ضمير الغائب نصٌّ في أَنَّ المراد هو المذكور بعينه، في نحو: جاءني زيد وإياه ضربت، وفي المتصل يَحْصُلُ مع رَفْعِ الالتباس الاختصار، وليس كذا الأسماء الظاهرة، فإنه لو سمي المتكلم أو المخاطب بِعَلَمِيهِمَا<sup>(١)</sup> فربما التبس، ولو كرر لفظ المذكور<sup>(٢)</sup> مكان ضمير الغائب فربما توهم أنه غير الأول.

وإنما بُنِيَتِ المضمراتُ إمَّا لشبهها بالحروف وَضَعًا على ما قيل، كالتاء في «ضربت» والكاف في «ضربك» ثم أُجريت بقية المضمرات، نحو أنا، ونحن، وأنتما وهما مُجْرَاهَا<sup>(٣)</sup> طردًا للباب.

وإمَّا لشبهها<sup>(٤)</sup> بالحروف؛ لاحتياجها إلى المفسر، أعنى الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب، كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي.

وإمَّا لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء توارُدُ المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها؛ لاختلاف المعاني عن الإعراب، ألا ترى أَنَّ كُلَّ واحدٍ من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضميرٌ خاصٌّ.

قوله: «ما وُضِعَ لِمَتَكَلَّمْ».

(١٢٥/ب) يخرج قول من اسمه «زيد» زيد ضرب، وقولك لزيد: يا زيد افْعَلْ كذا وقولك لزيد الغائب: زيد فَعَلَ كذا، فَإِنَّ لَفْظَ زَيْدٍ، وَإِنْ أُطْلِقَ على المتكلم، والمخاطب، والغائب، إِلَّا أَنَّهُ ليس موضوعا للمتكلم، ولا للمخاطب، ولا للغائب

(١) ط: بعينها، والصواب ما ذكر في الأصل.

(٢) المراد به مفسر الضمير.

(٣) يعني مجرى التاء والكاف ونحوهما.

(٤) يعني لشبهها بالحروف في الافتقار إلى الضمير، فهو غير الوجه الأول.

قوله: «لفظاً أو معنى أو حكماً».

قَسَمَ التَّقَدُّمَ اللَّفْظِيَّ قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا مُتَقَدِّمٌ لَفْظًا تَحْقِيقًا، نَحْوُ ضَرْبِ زَيْدٍ غَلَامِهِ، وَالْآخَرُ، مُتَقَدِّمٌ لَفْظًا تَقْدِيرًا، نَحْوُ ضَرْبِ غَلَامِهِ زَيْدٌ؛ إِذْ زَيْدٌ مُتَقَدِّمٌ فِي اللَّفْظِ تَقْدِيرًا؛ لِكُونِهِ فَاعِلًا، وَقَسَمَ أَيْضًا التَّقَدُّمَ الْمَعْنَوِيَّ قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الضَّمِيرِ لَفْظٌ مُتَضَمِّنٌ لِلْمَفْسَرِ بِأَنْ يَكُونَ الْمَفْسَرُ جُزْءًا مَدْلُولِ ذَلِكَ اللَّفْظِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(١)</sup>

أي العدل أقرب؛ لأن الفعل يدل على المصدر والزمان، والثاني: أن يدل سياق الكلام على المفسر التزاماً لا تضمناً، كقوله تعالى:

﴿وَلَا تَوْبَهُ لِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا﴾<sup>(٢)</sup>

(١) من الآية ٨ في سورة المائدة، ونماها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.

[illegible]

لأنه لما ساق الكلام، قَبْلُ، في ذِكْرِ المِراث، لَزِمَ من ذلك السياق أن يكون ثَمَّ مورث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى .

هذا تقرير كلامه رَحِمَهُ اللهُ تعالى، وفيه مخالفة لطريقته المألوفة؛ لأن عادته جعل التقدير قسيم اللفظ، لا قسمه، كما قال في أول الكتاب «في<sup>(١)</sup> المعرب»، لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا، وقال بعيد: التقدير فيما تعذر، ثم قال: واللفظي فيما عداه، فَجَعَلُ نحو ضرب غلامه زيد، مما تقدم معنى أَوَّلَى؛ إذ هو متقدم معنى، وتقديرًا، لا لفظًا.

فإذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بأن يقال ليس لَفْظُ المفسر مذكورًا قبل الضمير، فكيف يكون التقدم لفظيًا؟ فإن قال: أردت، كأنه متقدم لفظًا من حيث التقدير.

قيل فَعَدُّ نحو: «اعدلوا هو أقرب» أيضًا من هذا القسم؛ لأن المفسر فيه كأنه متقدم اللفظ أيضًا في التقدير، ولا فَرْقَ بينهما، إِلَّا أَنَّ المفسر في نحو: ضرب غلامه زيد، ملفوظٌ به بخلافِ المفسر في نحو «اعدلوا هو أقرب للفقوى» .

والتقدم في كليهما ليس لفظيًا، بل هو تقديري، وكلاؤنا في التقدم اللفظي، لا في المفسر الملفوظ به، أو المقدر.

وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زَيْدُ :

لا بد من متقدم يرجع إليه هذا الضميرُ تقدمًا لفظيًا، أو معنويًا، وهو راجعٌ إلى زيد، وهو متأخرٌ لفظًا، فلولا أنه متقدمٌ من حيث المعنى لم يَجْزُ، فجعله من باب المتقدم معنى، لا لفظًا، وهو الحق .

وعلى هذا فالحقُّ أن يقول: التقدم اللفظي أن يذكر المفسر قبل الضمير ذكرًا صريحًا سواء كان من حيث المعنى أيضًا متقدمًا نحو ضرب زيد غلامه، لأن الفاعل من حيث

(١) د: ساقطة .

المعنى مُقَدَّم على المفعول، أو كان من حيث المعنى متأخراً كقوله تعالى:

﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾<sup>(١)</sup> لأن المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل.

واعلم أنه إذا تقدم مما يصلح للتفسير شيان فصاعداً، فالمفسر هو الأقرب، لا غير، نحو جاءني زيد وبكر فضربته، أي: ضربت بكرًا، ويجوز مع القرينة أن يكون للأبعد، نحو: جاءني عالمٌ وجاهلٌ فأكرمتُهُ. والتقدم المعنوي ألا يكون المفسر مصرحاً بتقديمه، بل هناك شيء آخر غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير، وذلك ضروب: كمعنى الفاعلية المقتضى كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد، ومعنى الابتداء المقتضى، لكون المبتدأ / قبل الخبر، نحو في داره زيد، ومعنى المفعول الأول المقتضى تقدمه على الثاني، نحو أعطيت درهمه زيداً، وكذا نحو ضربت في داره زيداً وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل، نحو هذا سراقه للقرآن يدرسه<sup>(٢)</sup>.

أو منفصل عنه نحو قوله «اعدلوا هو أقرب للتقوى» وقوله تعالى:

﴿بَلْ هُوَ شَرٌّ نَجَسٌ﴾<sup>(٣)</sup>

وكذا الصفة كقوله<sup>(٤)</sup>:

٣٧٤ - إِذَا زُجِرَ السَّفِيهَ جَرَى<sup>(٥)</sup> إِلَيْهِ أَيِ إِلَى السَّفَه.

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة، وتتمتها: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٣) من الآية ١٨٠ من آل عمران، وتماها: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَبْزِطُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ يَفْعَلُ مَا تَصِفُونَ خَيْرٌ﴾.

(٤) صدر بيت، وعجزه: وخالفت السفيه إلى خلاف. لم أهد إلى قائله. وهو في: الخزانة ٢٢٦/٥ (هارون)، والخصائص ٤٩/٣، والمحتسب ١٧٠/١، والأمالى الشجرية ٦٨/١، والهمع ٦٥/١، ومعاني الفراء ١٠٤/١، والبيان ١٢٩/١؛ وفيها: «إذا نهى السفيه»، والقطع والإتشاف ص ٢٠٢. والضمير في (إليه) راجع على المصدر المدلول عليه بالوصف، أي إلى السفه. [الخزانة ٢٢٦/٥ هارون].

(٥) م: «جرى إليه» ساقط منها.

وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزماً قريباً، كقوله تعالى: «وَلَا بُؤْيُوهُ»<sup>(١)</sup>؛ لأن سياق ذكر الميراث دالٌّ على المورث دلالة التزامية، أو بعيداً، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾<sup>(٢)</sup>؛

إِذِ الْعِشْيَ يَدُلْ عَلَى تَوَارِي الشَّمْسِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾

إِذِ الْنُزُولُ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ، الَّتِي هِيَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَنْزَلَ هُوَ الْقُرْآنُ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾<sup>(٤)</sup>.

وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿مَاتَرَكَ عَلَى ظَهْرِهِمَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ <sup>(٥)</sup>،

فَإِنَّ ذِكْرَ الدَّابَّةِ مَعَ ذِكْرِ عَلَى ظَهْرِهَا دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ ظَهْرُ الْأَرْضِ .

[illegible]

(٢) ص/ ٣٢، والآية بينهما: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾.  
(٣) القدر/ ١.

(٤) البقرة / ١٨٥ ، والاية بتمامها : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن سَمِعَ مِنْكُمَ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا آلِدِينَكُمْ وَلِتُكُونُوا لََّ أُمَّةً مِّنَ الْأُمَّةِ عَلَىٰ مَا هَدَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ .

(٥) فاطر / ٤٥ ، والآية بتماها : ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهِمْ كِبَارًا وَلَا حِجَابًا لَقَدْ وَجَّهْنَا لِقَاءَ الْيَوْمِ أُولَٰئِكَ ابْنِئَاتٍ فَكَيْفَ يُنْفِقُونَ ۚ ﴾



وكذا الفناء مع لفظة «على» في قوله تعالى

﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وكذا قوله تعالى

﴿وَإِنْ<sup>(٢)</sup> كَانَتْ وَاحِدَةً<sup>(٣)</sup>﴾،

أي: إن كانت الوارثة واحدة؛ إذ هو في بيان الوارث.

والتقدم الحكمي أن (١٢٦ أ) يكون المفسر مؤخراً لفظاً، وليس هناك ما يقتضي تقدّمه على محل الضمير إلا ذلك الضمير، فنقول: إنه وإن لم يكن متقدماً على الضمير، لا لفظاً، ولا معنى، إلا أنه في حكم المتقدم؛ نظراً إلى وضع ضمير الغائب، وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدّم المفسر عليه؛ لأنه وَضَعَهُ الواضع معرفة، لا بنفسه، بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته، ولم يتقدّمه مفسره، بقي مُبْهَماً منكراً، لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه، فإن قلت: فأيش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه؟، قلت قصد التفتيح والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهماً حتى تشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسروه، فيكون أوقع في النفس وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين بالإجمال أولاً، والتفصيل ثانياً، فيكون أكد، فإن قلت: فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معروفاً، أم يصير نكرة؟ لعدم شرط التعريف أعني تقدّم المفسر؟ قلت: الذي أرى أنه نكرة كما يجيء في باب المعرفة.

وعند النحاة يبقى مُعْرِفاً، لكن تعريفه أنقص مما كان في الأول، لأن التفسير يحصل بعد ذكره مُبْهَماً، فقبل الوصول إلى التفسير فيه الإبهام الذي في النكرات، ولهذا جاز دخول «رُبَّ» عليه مع اختصاصها بالنكرات، وإنما حكموا ببقائه على وضعه

(١) الرحمن / ٢٦.

(٢) في الأصل، ط: فإن، وهو تحريف، والتصويب من المصحف الشريف.

(٣) النساء / ١١.

مع التعريف؛ لأنه حصل جُبراً ما فاتته بذكر المفسر بعده، بلا فصل، فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف إليه، أما الجُبران في: رُبَّه رَجُلًا وَيُبْسِرُ رَجُلًا، وَنِعَمَ رَجُلًا، و«سَاءٌ»<sup>(١)</sup> مثلاً، فظاهر؛ لِأَنَّ الاسمَ المميزَ المنصوب لم يُوْتَ به إلا لغرض التمييز والتفسير، فنصبه على التمييز، مع عدم انفصاله عن الضمير، قائم مقام المفسر المتقدم، فالجُبران في مثله في غاية الظهور، وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد إذ لم يُوْتَ بالبدل إلا للتفسير.

وأما في ضمير الشأن والقصة فالجملة بعده، وإن لم تأت، كالتمييز المذكور لمجرد التفسير، إلا أنَّ قَصْدَهُم لتفخيم الشأن / بذكره مجملاً، ثم مفصلاً مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ، سَهْلُ الْإِتْيَانِ به مُبْهِمًا فهذا التفسير دون الأول. وأما تأخرُ المفسر في باب التنازع، نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين، فالحق أنه بعيدٌ لأن مجوز تأخير المفسر لفظاً ومعنى، قَصْدُ تفخيم المفسر مع الإتيان به<sup>(٢)</sup>، لمجرد التفسير بلا فصل، كما في نِعَمَ رَجُلًا زيدا، وقصد التفخيم مع اتصال المفسر، كما في ضمير الشأن، والثلاثة في ضمير التنازع معدومة، أعني قصد التفخيم والمجيء<sup>(٣)</sup> بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر، فضعف<sup>(٤)</sup> فمن ثم<sup>(٥)</sup> حذف الكسائي الفاعل في مثله، مع أن فيه محذوراً أيضاً.

وما أجازاه المبرد والأخفش<sup>(٦)</sup> من نحو: ضرب غلامه زيدا؛ أعني اتصال ضمير

(١) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف، وتامها: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا بِغِيظٍ﴾.

(٢) ط: بالمفسر.

(٣) في ط: والإتيان.

(٤) ط، وفي الأصل: وضعف.

(٥) ط: ثمة.

(٦) قال المبرد في المختضب ٢/٦٧: «ولو قلت ضرب غلامه زيدا لم يجز؛ لأن الفاعل في موضعه، فلا يجوز أن يُقَدَّرَ لغيره».

وقال في ٤/١٠٢: «ولو قلت ضرب غلامه زيدا كان محالاً؛ لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع».

المفعول المؤخر بالفاعل المقدم، ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية؛ لأن الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل<sup>(١)</sup>، أكثر من الاتصال بين الضمير ومفسره، على ما ذكره البصرية في باب التنازع.

قال المصنف<sup>(٢)</sup>: أردت بالتقدم الحكمي أنك قصدت الإبهام للتفخيم، فتعقلت المفسر في ذهنك، ولم تصرح به؛ للإبهام على المخاطب، وأعدت الضمير إلى ذلك المتعقل، فكأنه راجع إلى المذكور قبله، فذلك المتعقل في حكم المفسر المقدم، ولا يستمر<sup>(٣)</sup> ما ذكر في باب التنازع؛ إذ لا يقصد هناك التفخيم.

### [المتصل والمنفصل من الضمائر]

قوله: «وهو متصل ومنفصل بالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل».

يعني بالمستقل بنفسه أنه لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله، يكون كاللزمة لها، بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو: «أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا<sup>(٤)</sup> إِيَّاهُ»، وما ضربت إِلَّا إِيَّاكَ، أو اتَّصَلَ، نحو: ما أنت قائماً عند الحجازية، وذلك لأنه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله، نحو: ما اليوم أنت قائماً، فليس كالجُزءِ مما قبله، وإِلَّا لم يَجُزْ انفصاله عما قبله. والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كاللزمة لذلك العامل، وكبعض

---

إِذْ «كلام المبرد هنا صريح لا يحتمل تأويلًا في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول» ونسبة الرُّضِي إلى المبرد هذا الجواز من قبيل الوهم.

(١) في ط: إذا كانا لعامل واحد...

(٢) الإيضاح في شرح الفصل ٤٦١/١.

(٣) ط: ولا يتم.

(٤) من الآية ٤٠ من سورة يوسف، ونماها:

﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِي إِلَّا أَشْجَاءٌ سَعَتُنُمُوهَا أُشْرٌ وَّابَاءُكُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ لِلَّهِ لَا لِلنَّاسِ أَلَّا يُعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِينَ الْقَيْنِمُ وَلَكِن أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

حروفه، فالضائرُ المستترة في نحو: زيد ضربَ، ويضربُ، وهندُ تَضربُ<sup>(١)</sup> وضربتَ واضربَ أمراً، وأضربَ ونضربَ وتضربَ في خطاب المذكر، وفي الصفات، نحو زيد ضارب، والزيدان ضاربان، إلى آخر تصاريফها، كُلُّها متصلةٌ كما يجيء تحقيقُها.

وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو: زيد ضرب هو وعمرو، و «اسْكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ الجنةَ»<sup>(٢)</sup> وهند زيد ضاربتة هي، بل البارز في الجميع تأكيد (١٢٦ب) للفاعل، لا فاعل، كما يجيء شرحه<sup>(٣)</sup>، وهو منفصلٌ، بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن اليوم أنت وزوجك، وهند زيد ضاربتة اليوم هي :

### [تقسيمُ الضمائر من حيث الإعراب]

قوله: «هو مرفوع ومنصوب ومجرور، فالرفوع والمنصوب متصل، ومنفصل، والمجرور متصل، فذلك خمسة أنواع، الأول ضربت وضربت إلى ضربين وضربن<sup>(٤)</sup>، والثاني أنا إلى هن، والثالث ضربني إلى ضربهن، والرابع إياي إلى إياهن، والخامس غلامي ولي إلى غلامهن ولهن».

اعلم أن الضمير إنما كان مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً؛ لأنَّ الضميرَ كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده أوله وللإختصار، فيكون كالظاهر مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وإنما لم يكن المجرور إلا متصلاً؛ لأنَّ المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الأخير لعامله<sup>(٥)</sup>، بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك.

(١) في ط: ضربت وتضرب.

(٢) البقرة / ٣٥، والآية بتامها:

﴿وَقُلْنَا إِنَّا دُفِعْتُمْ إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ لَنَقُصَّ عَلَيْكُمُ الْقِصَّةَ مِن ذَٰلِكَ فَتُسْمِعُونَ وَلَنُنَجِّيَ الَّذِينَ نَشَاءُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كُفِّرُوا بَعْدَهَا عَنْ مَنَاجِرِهِمْ وَنُدْخِلُهُمْ قُلُوبًا مَّنِيَّةً وَنَجْعَلَ لِكُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ شَرْعًا مَّحْمُودًا﴾

(٣) قوله: «كما يجيء شرحه» هكذا في ط. وفي د كما يجيء في شرحه.

(٤) هكذا في الأصل وط، ويبدو أنها محرفة عن اضربن.

(٥) في ط بعد قوله «للعامل» يعني يجيء العامل أولاً ثم يجيء الضمير بعده على وجه لا يمكن...».

فإن قيل : أليس الفصل جائزاً بين المضاف / والمضاف إليه في الشعر؟ قلت : ذلك مع الظاهر<sup>(١)</sup> قبيح<sup>(٢)</sup> ، فلم يلتفت إليه الواضع في الضمير، وكل واحد من هذه الأنواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منها إما أن يكون لتكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ، وكل واحد من هذه الثلاثة إما أن يكون لمفردٍ، أو مثنىً، أو مجموعٍ، صارت تسعةً، وكل واحد من التسعة إما أن يكون للمذكر، أو مؤنثٍ، فصار للمتكلم ستة، وللمخاطب ستة، وللغائب ستة، وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة، كضربت وضربنا، فضربت مشترك بين الواحد المذكور والمؤنث، وضربنا بين الأربعة، المثنى المذكور، والمثنى المؤنث، والمجموع المؤنث، وإنما شَرَكُوا في التكلم بين المذكر والمؤنث، مفرداً كان أو غيره؛ لِقَلَّةِ الالتباس<sup>(٣)</sup> في التكلم وإنما ارتجَلْ لِمثنى التكلم وجمعه صيغة، وهي نا، وكذا قولك : نحن، ولم يزدوا للمثنى ألفاً، وللجمع واواً، كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه، والغائب وجمعه ؛ لأنَّ مثناهما اسمٌ انضم إليه لفظٌ آخرٌ مثله ؛ بدليل أنَّك إذا قيل لك فَصِّل أنتما قلت أنت يا زيد، وأنت يا عمرو، [وهذه حقيقة المثنى<sup>(٤)</sup> كما يجيء]، وكذا في الجمع إذا قيل فَصِّل أنتم، قلت : أنت يا زيد وأنت يا عمرو، وأنت يا خالد. وأمَّا إذا قلت نحن، وأردت المثنى، فقليل لك فَصِّل قلت : أنا وزيد، أو أنا وأنت، أو أنا وهو، وتقول في الجمع : أنا وزيد وعمرو وليس كل أفرادِه أنا.

فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتِّفَاقُ الاسمين والأسماء في اللفظ حاصلاً، لم يمكنهم إجراء تثنيته وجمعه على وَفْقِ ما أجرى عليه سائر التثاني والجمع، فارتجَلُوا للمثنى صيغة، وشَرَكُوا معه الجمع فيها لِلأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ بسبب القرائن.

(١) للرضي رأي في الفصل بين المتضامنين، أدى إلى إنكاره لتواتر القراءات، كما في باب الإضافة من الجزء الأول المطبوع ٢٩٣/١، ٣٢٠.

(٢) في ط : بعد قوله «قبيح» : «فامتنع في المضمَر، الذي هو أشد اتصالاً بعامله من الظاهر».

(٣) ط : لأن المشاهدة تكفي في الفرق.

(٤) زيادة من د ، ط.

وكثيراً ما يجيء في غير هذا الباب أيضاً المثنى بصيغة الجمع ، نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup> :  
﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾<sup>(٢)</sup>

وقد يقول المعظم فعلنا<sup>(٣)</sup> ونحن وإيانا ، عدداً لنفسه كالجماعة .

ووضعوا منها للمخاطب خمسة ألفاظ ، أربعة منها<sup>(٤)</sup> نصوص ، وهي ضربت وضربت وضربت وضربت وواحد مشترك بين المثنى والمذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتها .

وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك ، نحو : ضرب وضربت وضرباً وضربتاً وضربوا وضربن ، والضمير هو الألف المشترك بين المثنى والتاء حرف تأنيث ويجب أن يكون المقدران في ضرب وضربت متغايرين<sup>(٥)</sup> ، كما في البارز ، نحو : هو وهي . هذا وبقية الأنواع الخمسة جارية هذا المجرى ، أعني أن للمتكلم لفظين ، وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى .

### [ التدرُّج في وضع الضمائر ] :

واعلم أن أول ما ابتدئ بوضعه من الأنواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل ؛ لأن المرفوع مقدّم على غيره ، والمتصل مقدّم على المنفصل ؛ لكونه أخصر ، فنقول : إنها ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة ، لحركة الفاعل ، وخصّصوا المتكلم بها ؛ لأن القياس وضع المتكلم أولاً ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ، وفتحوا للمخاطب فرقاً بين المتكلم وبينه ، وتخفيفاً ، وكسروا للمخاطبة فرقاً ، ولم يعكسوا الأمر بكسرها

(١) تعالى ، فقد : ساقطتان من ط .

(٢) التحريم / ٤ ، والآية بتامها :

﴿ إِن نُّوَيِّدْكَ بِآلِ اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾

(٣) هكذا «ونحن» في جميع النسخ ، والصواب : بحذف الواو .

(٤) ساقطة من الأصل ، وهي من ط .

(٥) ط : متغايرين .

للمخاطب، وفتحها للمخاطبة؛ لأنَّ خطابَ المذكر أكثرُ، فالتخفيف به<sup>(١)</sup> أولى،  
وأيضاً وهو مقدم على المؤنث، فخصَّ للفرق بالتخفيف فلم يَبْقَ للمؤنث إلا الكسرُ.

وزادوا الميم قبل ألفِ المثني في «تَمَّا»، وقبل واو الجمع في «تَمَّوا»؛ لئلا يلتبسَ المثني  
بالمخاطب إذا أشبعت فتحته للإطلاق، والجمع بالمتكلم المشبع ضمته كان أولى  
الحروف بالزيادة الميم؛ لأنَّ حروفَ العلة / مستقلة<sup>(٢)</sup> قبل الألف والواو، والميم أقربُ  
الحروف الصحيحة إلى حروف العلة؛ لغنتها؛ ولكونها من مَخْرَجِ الواو؛ أي شفوية،  
ولذلك ضم ما قبلها، كما يضم ما قبل الواو.

وحذف واو الجمع مع إسكان الميم، إن لم يلها ضميرٌ أشهرُ من إثبات الواو  
مضموماً ما قبلها، وذلك؛ لأنهم لما ثَنَوْا الضمائر وجمعوها - والقصد بوضع متصلها  
التخفيف (١٢٧أ) كما قلنا - لم يَأْتُوا بنوني المثني، والمجموع بعد الألف والواو، كما أَتَوْا  
بهما في: هذان، واللذان، والذين<sup>(٣)</sup>، فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموماً ما قبلها،  
وهو مستقل حساً - كما مرَّ - في الترخيم<sup>(٤)</sup>، فحذفوا الواو وسكَّنوا الميم التي ضمُّوها  
لأجله؛ لِلأَمْنِ مِنَ الالتباسِ بالمثني بثبوت الألف فيه دون الجمع، وَمَنْ أثبت الواو  
مضموماً ما قبلها، فَلِأَنَّ ذلك مُستقلٌّ<sup>(٥)</sup> في الاسمِ المعربِ كما يجيء في التصريف -  
«وأما في المثني فقد جاء<sup>(٦)</sup> وإن كان نادراً».

وَأَمَّا إِنْ وَلِيَ مِيمَ الجمعِ ضميرٌ، نحو: ضربتموه، وَجَبَ<sup>(٧)</sup> في الأعرافِ رُجوعُ

(١) د: لأن رعاية المصلحتين في المذكر المقدم على المؤنث أولى.

(٢) ط: مستقلة.

(٣) في ط: اللذين.

(٤) المراد عدم وقوع الواو طرفاً مضموماً ما قبلها ضمّاً لازماً في الأسماء المعربة، وأما في المبني فقد يجيء، وهو ما سيأتي

في التصريف.

(٥) ط: مستقل.

(٦) هذه العبارة ساقطة من ط، ولم نجد لها ما يؤيدها من المراجع.

(٧) جواب «أما»، وحقُّه الاقتراءُ بالفاء.

الضمّ والواو؛ لأنّ الضمير لاتصاله صار كبعض حروفِ الكلمة، فكأن الواو لم يقع طرفاً.

وَجَوَزَ يُونُسُ حَذْفَ الواو وتسكين الميم مع الضمير<sup>(١)</sup> أيضاً، ولم يَثْبُتْ ما ذهب إليه.

وإذا لقي ميم الجمع ساكنٌ بعدها ضمت الميم ردّاً لها إلى أصلها، وقد تكسر - كما يجيء - .

وَزِيدَتْ لِلْمُوْنِثِ<sup>(٢)</sup> نُونٌ مُشَدَّدَةٌ<sup>(٣)</sup>؛ لتكون بإزاء الميم والواو في المذكر، وإنما اختاروا النون لمشابهته؛ بسبب الغنة للميم والواو معاً، مع كون الثلاثة من حروف الزيادة.

واستتر ضميرُ الغائب والغائبة، لأنه لما كان مفسرُ الغائب لفظاً متقدماً في الأصل بخلاف المتكلم والمخاطب، أرادوا أن تكون ضمائرُ الغيب أخصرَ من ضميريهما، فابتدؤوا في المفردين بغاية التخفيف، وهي التقدير، من دون أن يتلفظ بشيء منه، واقتصروا في المثني مذكّره ومؤنثه على الألف الذي هو علامةُ الثنية في كل مثني، وعلى الواو في جمع المذكر، وقد يُستغنى بالضمّة عن الواو في الضرورة، قال<sup>(٤)</sup>:

٣٧٥- فلو أنّ الأطباء<sup>(٥)</sup> كان حولي وكان مع الأطباء الأساءة.

(١) انظر سيبويه ٢٩٢/٢ بولاق، والمساعد على تسهيل الفوائد ٨٤/١.

(٢) يعني جمع المؤنث.

(٣) ط: مشددة.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في: الخزنة ٢٢٩/٥ (هارون)، ومعاني الفراء ٩١/١، ومجالس ثعلب ٨٨/١، والإفصاح ١٤٧، وابن يعيش ٥/٧، ٨/٩، وضرائر الألويسي ١٠٨، وأسرار العربية ٣١٧، والألفات لابن خالويه ٦٧، والإنصاف مسألة ٥٦ ط ٢، ٢٣٥/١؛ وفيه: الشفاة بدل الأساءة.

والأساءة جمع آس، وهو هنا يعالج الجرح، الشاهد فيه أنه قد يستغنى بالضمّة عن واو الضمير في ضرورة الشعر كما هنا، فإن الأصل: فلو أنّ الأطباء كانوا حولي فحذفت الواو ضرورة، وبقيت الضمة دليلاً عليها. (الخزنة ٢٢٩/٥ هارون).

(٥) ط: الأطباء.



استثقالاً<sup>(١)</sup> للواو المضموم ما قبلها في الأخير، واقتصروا على نونٍ واحدةٍ في مقابلة الواو إذا كانت واحدة.

وَقَوْلُ النُّحَاةِ [إِنَّ الْفَاعِلَ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ ضَرَبَ<sup>(٢)</sup>]، وَهَذَا ضَرَبَتْ هُوَ وَهِيَ، تَدْرِيسُ [لَضَيْقِ الْعِبَارَةِ عَلَيْهِمْ<sup>(٣)</sup>]؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضَعْ لَهُذَيْنِ الضَّمِيرَيْنِ لَفْظًا؛ فَعَبَّرُوا عَنْهَا بِلَفْظِ الْمَرْفُوعِ الْمَفْصُولِ؛ لِكُونِهِ مَرْفُوعًا، مِثْلَ ذَلِكَ الْمَقْدَرِ، لَا أَنَّ الْمُقَدَّرَ هُوَ ذَلِكَ الْمَصْرَحُ بِهِ، وَكَيْفَ ذَا، وَيَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَهَذَا الْمَصْرَحِ بِهِ، نَحْوِ: مَا ضَرَبَ إِلَّا هُوَ.

فَإِنْ قُلْتُ: بَلِ «الْمَفْصُولُ الْمَصْرَحُ بِهِ غَيْرُ<sup>(٤)</sup> الْمَتَّصِلِ»، فَهُوَ تَحْكَمٌ، وَإِلَى هَذَا نَظَرُ مَنْ قَالَ مِنَ النُّحَاةِ إِنَّ الْمُقَدَّرَ فِي ضَرْبٍ وَضَرَبَتْ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَقَلُّ مِنَ الْأَلْفِ نِصْفَهُ، أَوْ ثُلَاثُهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمَفْرَدِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَقَلُّ مِنْ ضَمِيرِ الْمُثْنَى.

وَأَمَّا التَّاءُ فِي ضَرَبَتْ وَضَرَبْتَ، فَهِيَ حَرْفٌ لِلتَّائِيثِ، لَا ضَمِيرٌ بِدَلِيلِ ضَرَبَتْ هَنْدٌ. وَقَلَّ جَعْلُ الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالنُّونِ حُرُوفًا كِتَاءَ التَّائِيثِ، كَمَا يَجِيءُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ، نَحْوُ قَامَا أَخَوَاكَ وَأَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ، وَ:  
٣٧٦ «يَعْصِرُنَ السَّلِيْطُ<sup>(٥)</sup> أَقَارِيَهُ».

(١) ط، وفي الأصل: استثقالاً، وهو تحريف.

(٢) العبارة من ط، وهي ليست في الأصل.

(٣) د: «وقول النُّحَاةِ إِنَّ الْفَاعِلَ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ ضَرَبَ، الْفَاعِلُ فِيهِ مَضْمَرٌ، أَي: ضَرَبَ هُوَ، وَكَذَا فِي هَنْدٌ ضَرَبَتْ، أَي: هِيَ، إِنَّمَا اضْطُرُّوا إِلَى هَذَيْنِ الضَّمِيرَيْنِ عِنْدَ التَّصْرِيحِ بِالْمَقْدَرِ فِيهِمَا لَضَيْقِ الْعِبَارَةِ».

(٤) في الأصل: «بَلِ الْمَفْصُولُ غَيْرُ الْمَصْرَحِ بِهِ الْمَتَّصِلِ» والتصويب من سائر النسخ.

(٥) من بيت للفَرَزْدَقِ، وَهُوَ:

وَلَكِنْ دِيَا فِي أَبْوِهِ وَأَمَهُ بِحُورَانٍ يَعْصِرُنَ السَّلِيْطَ أَقَارِيَهُ

وقبله في هجو عمرو بن عفراء الضبي:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا صَفَحْتُ وَلَوْ سَرْتُ عَلَى قَدَمِي حَيَاتِهِ وَعَقَارِيَهُ

ديوان الفَرَزْدَقِ ص ٥٠، وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ١/١٣٣، وَالْخَصَائِصُ ٢/١٩٤، وَالْهَمْعُ ١/١٦٠، وَمَعْجَمُ الشُّوَاهِدِ ٤٢/١، وَالْخَزَانَةُ ٤/٥٥٤ بولاق. و«ديا في» منسوب إلى دِيَّافٍ، وَهِيَ مِنْ قُرَى الشَّامِ، يَسْكُنُهَا النَّبِطُ. يَذْكُرُ أَنَّهُ نَبْطِيٌّ غَيْرُ خَالِصٍ الْعَرَبِيَّةِ. وَ«حوران» مَنَاطِقٌ مِنْ أَعْمَالِ دِمَشْقَ، تَضُمُّ عِدَّةَ قُرَى. وَ«السَّلِيْطُ»: الزَّيْتُ.

هذا كُلُّه في الماضي .

وأما في المضارع والأمر فلم يبرز الضميرُ في أفعل ونفعل<sup>(١)</sup> لإشعار حَرْفِيّ المضارعة بالفاعل ؛ لأنَّ أفعل مُشْعِرٌ بأن فاعله أنا، ونفعل مُشْعِرٌ بنحن، الهمزة بالهمزة والنون بالنون، وكذا يفعل نصّ في المفرد الغائب، فلم يحتاجوا له إلى ضمير بارز.

وأما «تفعل» فإنه وإنَّ كان محتملاً للمخاطب، والغائبه؛ لكونهم لم يبرزوا ضميره إجراءً لمفردات المضارع مجرّياً واحداً<sup>(٢)</sup> في عدم إبراز ضميرها، / ولعل هذا هو الذي حمل الأخفش<sup>(٣)</sup> على أن قال: الياء في تَضَرِّبين ليس بضمير، بل حرف تأنيث، كما قيل في هذي، والضمير لازم الاستتار أو أنه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد أثقل من ضمير المثني، مع أنَّ القياس يقتضي أن يكون أخفّ.

وأما إِفْعَلْ أمراً، ولا تفعل نهياً، فحكمهما حُكْمُ «تفعل» للمخاطب، لأنَّ الأمر والنهي مأخوذان من المضارع - كما يجيء في قِسْمِ الأفعال -.

ومذهب المازني<sup>(٤)</sup> أنَّ الحروف الأربعة في المضارع والأمر، أعني الألف في المثنيات<sup>(٥)</sup>، والواو في جَمْعِي المذكر، والياء في المخاطبة والنون في جَمْعِي المؤنث، علامات، كالألف الصفات وواوها في نحو: ضاربان، وحسنون، وهي كُلُّها حروف

---

الشاهد فيه قوله: يعصرن، حيث أتى بالنون - وهي ضمير جماعة المؤنث - ليدل على أن الفاعل جمع، ويحتمل وجهين غير هذا:

الوجه الأول وهو أن يكون (يعصرن) خبراً مقدماً، كأنه قال: أقاربه يعصرن السليط، فقدم للضرورة.

والثاني أن يكون (أقاربه) بدلاً من الضمير في (يعصرن) . . . . .

التكملة ٨٧ هامش (٣)

(١) ط: وتفعل.

(٢) في ط: واحد.

(٣) الخصائص ١٨٩/٢.

(٤) رأيه في: الجنى ص ١٧٣، والمغني ص ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٤٩، ط. المبارك.

(٥) في الأصل: المبنيات، وهو تحريف، والتصويب من ط، م، د.

والفاعل مستكنٌ عنده<sup>(١)</sup>، ولعل ذلك حملاً للمضارع على اسمِ الفاعلِ ، واستنكاراً لوقوع الفاعل بين الكلمة وإعرابها ؛ أي النون .

وأما الضمائرُ المرفوعةُ في الصفات أعني اسمَ الفاعلِ واسمَ المفعولِ والصفةُ المشبهة فلم يبرزوها ؛ لأنها غيرُ عريقةٍ في اقتضاءِ الفاعلِ ، بل اقتضاًؤها له ؛ لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضميرُ الفاعلِ ، وكذا أسماءُ الأفعالِ ، والظروفُ على ما يجيءُ بعدُ .

وأيضاً الألفُ والواوُ في مثنيات<sup>(٢)</sup> الأسماءِ وجموعها الجامدة ، كالزيدان والزيدون ، حروف زيدت علامةً للمثنى والمجموع بلا ريبٍ ؛ فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهجِ مثنيات الجامدة وجموعها ؛ لأنَّ الصفاتِ فروعُ الجامدة ؛ لتقدمِ الذوات على صفاتها ، فصارت الألفُ علامةً للمثنى ، والواوُ علامةً للجمعِ ، فلم يمكن أن يوصل ألف الضمير (١٢٧ ب) وواوه بالمثنى والمجموع ؛ لثلا يجتمع ألفان وواوان فاستكن الضميران ؛ الألفُ في المثنى ، والواوُ في المجموع .

والدليلُ على أن الألفَ والواوَ الظاهريَّين ليسا بضميرَين انقلاهما بالعوامل ، نحو : لقيت ضاربين وضاربين ، والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله ، نحو قولك : جاءني زيد ركباً غلامه ، فلم يعمل جاءني في «غلامه» .

وكذا استكنَّ النون في ضاربات ومضروبات ، تبعاً لاستتار الضمير في جمع المذكر ، إذ هو الأصلُ ، وإذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتارُ في مفرداتها أجدرُ ، فلزم الاستتارُ في الكلِّ فلا ترى الفاعلَ ضميراً بارزاً في الصفات إلا في نحو : أقائم هما ، وما قائم أنتما . وأمَّا في نحو : زيدٌ عمروٌ ضاربهُ هو فالمنفصل ليس بفاعلٍ ، بل هو تأكيدٌ له لما سيَجِيءُ .

(١) الجنى ص ١٧٣ ، والمغني ط . المبارك ص ٤٧٨ ، ٤٨٥ ، ٤٤٩ .

(٢) هكذا في الأصل ، وفي ط : مثنيات ، دون في .

ثم لما فَرَّغُوا مِنْ وَضْعِ المرفوع المتصل في الأفعال والصفات، أخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا: أنا للمتكلم المذكر والمؤنث، وقد تُبْدَلُ همزتها هاءً، نحو هَنا، وقد تُمَدُّ همزته، نحو آنا فعلت، وقد تسكن نونه في الوصل.

وهو<sup>(١)</sup> عند البصريين همزة ونون مفتوحة، والألف يُؤْتَى بها بعد النون في حالة الوقف؛ لبيان الفتح؛ لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف، فكان يلتبس بأن الحرفية؛ لِسُكُونِ النون، فلذا يكتب بالألف؛ لأن الخط مبني على الوقف والابتداء، وقد يوقف على نونها<sup>(٢)</sup> ساكنة، وقد يبين فتحها وفقاً بهاء السكت قال حاتم: «هكذا فَرَدِي<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ»، وقال<sup>(٤)</sup>:

٣٧٧ - إِنْ كُنْتُ أَدْرِي فَعَلَيْ بَدَنِهِ مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيصِ أَنِّي مَنْ أَنَّهُ.  
وَبَنُو تَمِيمٍ يُثْبِتُونَ الْأَلْفَ فِي الْوَصْلِ أَيْضاً فِي السَّعَةِ، وَغَيْرُهُمْ لَا يُثْبِتُونَهَا فِي الْوَصْلِ،  
إِلَّا<sup>(٥)</sup> ضَرُورَةً، كَقَوْلِهِ: <sup>(٦)</sup>

(١) «هو» سقط من ط.

(٢) في الأصل: «وقد يوقف على ألف الساكنة...»، وما أثبت من د، ط وهو الأصح.

(٣) انظر الفاضل ص ٤١، ٤٢، «وذلك أن حاتمًا لما أقام في عَنَزَةٍ بأن قد فدى أسيراً لهم بنفسه، غاب الرجال، وبقي هو والنساء، فقلن له: قم فأفصد هذه الناقة، وأخذ الشفرة فنحراها... فقال: هكذا فُصِدِي أَنَّهُ».

(٤) لم أهتمد إلى قائله، وقال البغدادي في الخزانة ٢٤٢/٥ (هارون): «وهذا البيت لم أقف له على أثر. والله أعلم». وهو في: شرح شواهد الشافية ٢٢٢، وابن يعيش ٩٤/٣.

والهاء في (أَنَّهُ) بَدَلٌ من الألف في (أنا)، ويجوز أن تكون قد ألحقت لبيان الحركة، كما ألحقت الألف، ولا تكون بدلاً منها، بل قائمة بنفسها كالتي في قوله تعالى: كتابية. وانظر التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٦٧.

(٥) في الأصل: في، وهو تحريف والتصويب من سائر النسخ. ط: إلا في ضرورة.

(٦) مُهِمَّدُ بْنُ نُورٍ (ديوانه ١٣٣، صنعة عبدالعزيز الميمني، دار الكتب ١٩٥١م)، ونسبه البغدادي إلى حميد بن بحدل ابن حريث الكلبي، والبيت في: الخزانة ٣٤٣/٥ (هارون)، والمنصف ١٠/١، والمقرب ٢٤٦/١، وابن يعيش ٩٣/٣، والتخميمي ١٧٥/١، وشرح شواهد الشافية ٢٢٣/٤.

والبیان في غريب إعراب القرآن ١٠٨/٢؛ وفيه مُهِمَّدٌ بدل (مُهِمَّدٌ)، وضرائر الألوسي ص ١٥٧، وشرح جمل الزجاجي ٢٢/٢.

و (مُهِمَّدٌ) يُرْوَى مُصَغَّرًا وَمَكْبَرًا، وإعرابه بدل من ياء (اعرفوني) لبيان الاسم، أو هو منصوب على المدح.

٣٧٨ - أنا سَيْفُ العشيرة فاعرفوني مُهِدًا قد تَذَرَيْتُ السَّناما  
وجاء في قراءة<sup>(١)</sup> نافع إثباتُ الألفِ إذا كان قبل همزة مفتوحة أو مضمومة دون  
المكسورة.

قال أبو علي: لا أعرف فرقا بين الهمزة وغيرها، / فالأولى ألا يثبت الألف وصلاً  
في موضع.  
ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون من نفس الكلمة.

وسقوطه<sup>(٢)</sup> في الوصل في الأغلب مع فتح النون أو سكونه ومعاقبة هاء السكت له  
وقفاً، دليلان على زيادته، وكونه لبيان الحركة وقفاً.

ونحن للمتكلم مع غيره، مثل «نا» في المرفوع المتصل، في صلاحيته للمثنى  
والمجموع، والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين، وضمه إما لكونه ضميراً مرفوعاً، وإما  
للدلالة<sup>(٣)</sup> على المجموع الذي حَقُّه الواو.

وأما أنت إلى أنتن، فالضمير عند البصريين أن وأصله أنا، وكأنَّ أنا عندهم ضميرٌ  
صالحٌ لجميع المخاطبين والمتكلم، فابتدؤوا بالمتكلم وكان القياس أن يُبينوه بالتاء  
المضمومة، نحو أنت، إلا أن المتكلم لما كان أصلاً جعلوا تركَّ العلامة له علامةً وبينوا  
المخاطبين بتاء حرفية، بعد أن كالاسمية في اللفظ وفي التصرف.

---

و(تَذَرَيْتُ): عَلَوْتُ. و(السَّنام) للبعير معروف، أي علوت ذروة السنام، وذروة كل شيء أعلاه، ويريد هنا:  
على المجد والرَّفعة. الشاهد فيه أن ثبوت ألف (أنا) في الوصل عند غير بنى تميم لا يكون إلا في الضرورة.  
الخرائبة ٢٤٢/٥ هارون.

- (١) «قرأ نافع»: «أنا أحيي» البقرة ٢٥٨/ «أنا آتيك» النمل ٣٩/ بإثبات الألف من (أنا) في الوصل. وحجته  
إجماعهم على الوقف بالألف في (أنا)، فأجرى الوصل مجرى الوقف. [حجة القراءات: ١٤٢].  
ونافع: هو ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القُرَّاء السبعة. توفي سنة ١٦٩ هـ. غاية النهاية ٣٣٠/٢.  
(٢) هذا ردُّ على مذهب الكوفيين.  
(٣) في ط: لدلالته.

ومذهبُ الفراء أنَّ أنت بكماله اسمٌ، والتاء من نفس الكلمة<sup>(١)</sup>، وقال بعضهم إنَّ الضميرَ المرفوعَ هو التاء المتصرفة فكانت مرفوعةً متصلةً، فلما أرادوا انفصالها دعموها بأنَّ؛ لِتَسْتَقِلَّ لفظاً كما هو مذهبُ بعضِ الكوفيين وابنِ كَيْسَانَ<sup>(٢)</sup> في إِيَاكَ وأخواته وهو أنَّ الكاف المتصرفة كانت متصلة، فأرادوا استقلالها لفظاً لِتَصِيرَ منفصلةً، فجعلوا إِيَا عماداً لها، فالضائِر هي التي تلي إِيَا وإِيَا عمادٌ لها، وما أرى هذا القولَ بعيداً من الصواب في الموضعين.

وقالوا في الغالب: هو، وهما، وهم، وهي، وهما، وهن، فالواو والياء في هو، وهي عند البصريين<sup>(٣)</sup> من أصل الكلمة، وعند الكوفيين<sup>(٤)</sup> للإشباع، والضمير هو الهاء وحدها، بدليل التشنية والجمع، فإنك تَحَذِفُهَا فيهما، والأول هو الوجه؛ لأنَّ حَرْفَ الإشباع لا يتحرك، وأيضاً حرف الإشباع لا يثبت إلا ضرورةً، وإنما حُرِّكَتِ الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلةً حتى يَصِحَّ كونها ضميراً منفصلاً؛ إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع على ما ظن الكوفيون، ألا ترى أنك إذا أردتَ عَدَمَ استقلالهما سَكَنْتَ الواو والياء نحو إِنْهُوَ، وبهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هو ما وهما وهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء.

والكلامُ في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء، وهذه الضائِر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والأمر والصفات، وليست كالرفوعة المتصلة، فإنه لا شركة بين الماضي والمضارع فيها، إلا في الألف والواو والنون كما ذكرنا، تقول ما ضرب إلا هو، وما يضرب إلا أنا، وأضارب هما.

- 
- (١) ابن يعيش ٩٥/٢، وانظر التطور النحوي لبرجستراسر ص ٤١ طبعة سنة ١٩٨٢م، وسيبويه ٦٧/٢ بولاق.  
(٢) ارتشاف الضرب ورقة ٣٠٩/أ: ... (إِيَا) دعامة، واللاحق هي الضائِر. قاله الكوفيون وابن كَيْسَانَ وانظر حاشية الصبان ٢٧١/١، والجمع ٦٠/١.  
(٣)، (٤) انظر الإنصاف مسألة ٩٦، ومدرسة الكوفة د. مخزومي ص ١٩٤، ١٩٥.

وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز كما يجي في (١) التصريف وقد يسكن بعد كاف الجر أيضاً شاذاً.

وقد تحذف الواو والياء اضطراراً كقوله (٢) : (١٢٨ أ)  
٣٨٠ - فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَعَلَ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ  
وقوله (٣) :

دَارٌ لِسَعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ (٨٣)  
ويسكنهما قيس وأسد ويشددهما همدان.

قال (٤) :

٣٨١ وَإِنْ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّ اللَّهُ عَلَقَمُ  
ثُمَّ لَمَّا فَرَعُوا مِنْ وَضْعِ الْمَرْفُوعِ، وَشَرَعُوا فِي وَضْعِ الْمَنْصُوبِ؛ لِأَنَّ النَّصَبَ عِلَامَةُ  
الْفَضَلَاتِ، بِلا واسطة، والجر علامتها بواسطة، فابتدؤوا بمتصل المنصوب؛ لِتَقْدُّمِهِ

---

(١) انظر سيبويه ٢٧٤/٢ بولاق، والنشر ٢/٢٠٩، والإنحاف ١٣٢.  
(٢) الْمُخْلَبُ الْهَلَالِي، والبيت من قصيدة لامية؛ وفيه: ذُلُولٌ بَدَلَ نَجِيبٍ صَوَّبَ هَذَا الْأَسْوَدُ الْغُنْدِجَانِي فِي فُرْجَةِ الْأَدِيبِ  
ص ٧٩، والمشهور في نسبة البيت عند النحاة لِلْعَجَّازِ السُّلَوِيِّ. والبيت في: الخصائص ٦٩/١، والمسائل  
العسكريات ٨٨، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٣، والإنصاف، مسألة ٩٦، والخزانة ٥/٢٥٧ (هـ)، والأمالي  
الشجرية ٢/٢٠٨، وابن يعيش ٣/٩٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة  
١١٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٣١.  
أراد: بينا هو، فسكن الواو، ثم حذفها ضرورة، فأدخل ضرورة على ضرورة، تشبيهاً للواو الأصلية بواو الصلة  
في نحو منه وعنه. ويشري: يبيع، وريح المِلَاطِ: سهله، والمِلَاطِ: الجنب. وَصَفَ بَعِيراً ضَلَّ عَنْ صَاحِبِهِ، فَيُتَسَّ  
منه، وجعل يبيع رحله، فبينما هو كذلك سمع منادياً يشير به.

(٣) سبق تخريجه ص ٤٣٥ من القسم الأول.

(٤) لم أهدأ إلى قائله، وفي الجامع الصغير، والمغني لابن هشام أنه لرجل من همدان.  
وهو في: الخزانة ٥/٢٦٦ (هارون)، والجامع الصغير ص ٣٥، والمغني ص ٥٦٧ ط. المبارك، والعيني ١/٤٥١،  
والأشموني ١/١٧٤، والهمع ١/٦١، ٢/١٥٧، والتصريح ١/٤٨، الشاهد فيه أن همدان تُشَدُّدُ واو (هو) كما  
في البيت، وياء (هي)، ولم يمثل له. الخزانة ٥/٢٦٦ هارون.

على منفصله، وشركوا بينه وبين المجرور كما يجيء بعيد، فوضعوا لتكلمهما ياء إِمَّا ساكنة، أو مفتوحة، كما ذكرنا في باب الإضافة، ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف نحوك كما كن . /

وبعضُ العرب يلحق بكاف المذكر، إذا اتصلت بهاء الضمير ألفاً وبكاف المؤنث ياء، حكى سيبويه<sup>(١)</sup> : أعطيتكاه، وأعطيتكيه تشبيهاً للكاف بالهاء، نحو أعطيتها، وأعطيتهاوه، قال أبو علي<sup>(٢)</sup> : وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال<sup>(٣)</sup> :

٣٨٢ - رميته فأقصدت وما أخطأت الرمية

وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة، أو كسرة، تشبيهاً لها

---

(١) الكتاب ٣٨٤/١ بولاق.

(٢) في كتابه نقض المأثور. الخزانة ٢٦٨/٥ (هارون).

(٣) لم أهتم إلى قائله، والبيت في الخزانة ٢٦٨/٥، قال الأستاذ هارون: «لم أجد له مرجعاً آخر».

لكني وجدته في عبث الوليد ص ٥٠٦، وفي مُشكل إعراب القرآن ٤٤٩/١؛ وفيها: (فأصميت) بدل (فأقصدت)، وفي المسائل السُفَرِيَّة لابن هشام ص ٨٨ بتحقيق د. علي البواب. وأقصدت بمعنى قتلت. والرمية: فاعل أخطأت وسُكِّنَ آخره للمقافية.

الشاهد فيه أن أبا علي قال: تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء. قال: والأكثر أن يقال: رميته، بكسر التاء دون ياء، كما قال: أقصدت بدون ياء.

الخزانة ٢٦٨/٥ هارون.

هذا، ومن زيادة الياء بعد تاء المخاطبة قول النبي - صلى الله عليه وسلم - للغفارية: «بئس ما جزيتها»، وذلك لما هاجرت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من مكة على ناقه، فقالت: إني نذرت - إن بلغتنِّي إليك - أن أنحرها، فكان جواب النبي - صلى الله عليه وسلم - لها ما قاله. والحديث في مسند أحمد ٤٢٩/٤، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٤، وفي سنن أبي داود ٣٨١/٤.

وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - في قصة (بريرة) وزوجها: «لوراجعتيه! فقالت: يا رسول الله، تأمرني؟ قال: إني أشفع، قالت: لا حاجة لي فيه؟. والحديث في سنن ابن ماجه ٦٧١/١، وسنن النسائي ٢٤٥/٨. وقال المعري في عبث الوليد ص ٥٠٦: «وإن روي رأيته - بياء قبل الهاء - فهي لغة يقال إنها لعدي الرباب، يقولون ضربته، وأكرمتيه...».

وانظر مجالس ثعلب ١١٧/١، ٣٦١/٢، وذيل أمالي القالي ص ١٢٤ ط. دار الكتب مصر سنة ١٩٢٦م، وبحر العوام في ما أصاب فيه العوام لابن الحنبلي ط. عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٧٣ م ص ٤٨.



بالهاء، نحو بكم، وبكم، وبكن، وعليكما وعليكم، وعليكن،  
والكلام في حذف واو عليكمم، وإسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم.

ولما أرادوا وَضَعَ المنصوب المتصل الغائب من هذا القسم اختصروا مفرديه من  
المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي، وقلبوا ياء هي ألفاً  
فصار (ها)؛ لأن ضمير المذكر إذا وَلِيَ الكسر تقلب واؤه ياءً، نحو بهي<sup>(١)</sup>، لما نَذَرُهُ،  
فخافوا التباس المؤنث بالمذكر.

وحركة هاء المذكر ضمة، إلا أن يكون قبلها ياءً أو كسرة، فإن كان قبلها أحدُهما،  
فأهل الحجاز يُبْقُونَ ضمتها، ويقولون بهو ولدٌ يهُو، وغيرهم يكسرونها، وعِلَّتُهُ أَنَّ الهاءَ  
حَرَفٌ خَفِيفٌ، فهو إِذَنْ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ، فكأنَّ الواو الساكنة وليتِ الكسرة أو  
الياء، فَقَلِبَتْ ياءً، وكُسِرَتِ الهاءُ؛ لِأَجْلِ الياءِ بَعْدَهَا.

وإن كان الساكنُ غيرَ الياءِ فَضُمَ الهاءُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ إِلَّا مَا حَكَى أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ نَاساً مِنْ  
بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ يَكْسِرُونَهَا فِي الْوَاحِدِ وَالْمُثْنِيِّ وَالْجَمْعَيْنِ، نحو: منه، ومنها، ومنهم  
ومنهن، إِتِّبَاعاً لِلْكَسْرِ، وهذا هو الكلام في حركةِ الهاءِ.

وأما الكلامُ في إِشْبَاعِ حركتها وتركه، فنقول: ننظر في هاءِ، المذكر، فإن وليتِ  
المتحرك أَشْبَعَتْ حركتها نحو بهي وبهؤوله، وضربهو، وغلامهو، فيتولَّدُ من الضمِّ واوٌ  
ومن الكسرِ<sup>(٢)</sup> ياءٌ.

وبنو عَقِيلٍ وَكَلَابٍ يُجَوِّزُونَ حَذْفَ الْوَصْلِ؛ أَيِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ بَعْدَ الْمُتَحَرِّكِ اخْتِيَاراً  
مَعَ إِبْقَاءِ ضَمَةِ الْهَاءِ وَكُسْرَتِهَا، نحو به وغلامه، وَجَوِّزُونَ تَسْكِينَ الْهَاءِ<sup>(٣)</sup> أَيْضاً

(١) انظر المسائل السُفَرِيَّة ص ٨٧، ٨٨.

(٢) انظر سيبويه ٢/٢٩١، والمقتضب ١/٢٦٦، ٢٦٧.

(٣) «جعل سيبويه والمبرد اختلاس حركة هاء الغائب، وتسكين الهاء من الضرائر الشعرية». دراسات القسم الثالث، =

كقوله<sup>(١)</sup>:

٣٨٣ - فَبِتْ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَرِغُهُ وَمِطَوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ  
وغيرهم يُجَوِّزونها؛ أي: اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر، لا اختياراً. وإن  
وليت هاء الضمير ساكناً - حرف لين، كان الساكن - كعليه أو غيره، كمنه فالمختار،  
اختلاس الحركة؛ أي: ترك الوصل؛ لأنَّ الهاء حرفٌ خَفِيٌّ كما قلنا، فكأنَّه التقى  
ساكنان.

وابنٌ كثيرٌ<sup>(٢)</sup> يَصِلُ<sup>(٣)</sup> مطلقاً، نحو عليهي، ومنه، ونحوهما، فعلى هذا نجيء في هاء  
المذكر الذي بعد الكسرة أو الياء باعتبار ضمِّها وكسرهما واختلاسها ووصلها أَرْغَ  
لُغَاتٍ، والكسرُ أكثرُ وأشهرُ، الأولى: كَسَرُ الهاءِ من غيرِ وَصْلٍ بياء، وهو بعد الياء  
أكثرُ منه بعد الكسر؛ لأن في الأول شبه التقاء الساكنين، والثانية: كَسَرُها مع وصلها  
بياء، نحو بهي، وعليهي، وهو بعد الكسر أشهرُ منه بعد الياء لما ذكرنا، الثالثة: ضَمُّ

ج ١ ص ١٠٦ .

«زعم أبو الحسن الأفش أن حذف صلة الضمير، وتسكينه لغة لأزد السراة». ضرائر الشعر ص ١٢٤.

وانظر الخصائص ١٢٨/١، والمحتسب ٢٤٤/١.

(١) يعلُّ الأحوال الأزدية، وهو في: الخزانة ٢٦٩/٥ (هارون)، وضرائر الشعر ص ١٢٤؛ وفيه: (فظلت) بدل  
(فبت)، والخصائص ١٢٨/١، ٣٧٠، والمحتسب ٢٤٤/١، والمنصف ٨٤/٣، والمقتضب ٣٩/١، ٢٦٧، وما  
يجوز للشاعر في الضرورة ١١٧، وعَبَت الوليد ١٤٥، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ٤٠٩، ومعاني القرآن  
للأفش ٢٧/١، والمسائل العسكرية ص ٨٧.  
والبيت العتيق: مكة المكرمة، والعتيق: الشريف والأصيل، أو لأنه عُتِقَ من الطوفان. (وَأَرِغُهُ): أطلبه.  
(ولدى) بمعنى عند.

الشاهد فيه أنَّ بني عقيل وبني كلاب يُجَوِّزون تسكينَ الهاءِ، كما في قوله (لَهُ) بسكون الهاء. الخزانة ٢٦٩/٥  
هارون.

(٢) أبو معبد عبد الله المكي الداري. إمام أهل مكة في القراءات، وأحد السبعة. توفي سنة ١٢٠ هـ (غاية النهاية  
٤٤٣/١، سزكين ١٤٩/١).

(٣) الحجة ٤٢/١.

الهَاءِ بِلَا وَاوٍ، نَحْوَ عَلَيْهِ وَبِهِ، الرَّابِعَةُ: ضَمُّ الهَاءِ مَعَ الْوَاوِ نَحْوَ عَلَيْهِ وَبِهِ وَنَحْيٍ فِيهَا إِذَا كَانَتْ بَعْدَ الْكَسْرِ لُغَةً خَامِسَةً، وَهِيَ إِشْهَامٌ كَسَرَ الْهَاءِ شَيْئاً مِنَ الضَّمَّةِ بِلَا وَصْلٍ .

وَإِنْ حُذِفَ قَبْلَ هَاءِ الْمَذْكُورِ حَرْفٌ لَيْنٌ جَزْماً، نَحْوَ يَرْضُهُ، وَنَصْلُهُ، أَوْ وَقَفَاً،<sup>(١)</sup> نَحْوَ فَالْقِهِ، وَاغْزَهُ جَازَ إِشْبَاعُ حَرَكَةِ الْهَاءِ اعْتِبَاراً بِالْمُتَحَرِّكِ قَبْلَهَا فِي اللَّفْظِ، وَجَازَ اخْتِلَاسُهَا اعْتِبَاراً بِالسَّاكِنِ الْمَحْذُوفِ قَبْلَهَا حَذْفاً عَارِضاً، وَجَازَ إِسْكَانُ الْهَاءِ إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ، وَقَدْ قُرِئَ بِهَا كُلُّهَا فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ.

وَأَمَّا الْهَاءُ فِي الْمُثْنِ وَالْجَمْعَيْنِ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ، أَوْ ضَمَّةٌ، فَهِيَ مَضْمُومَةٌ لَا غَيْرُ، نَحْوُ: لَهَا، وَغَلَامُهُمْ، وَإِنْ كَانَ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ سَاكِنٌ صَحِيحٌ فَكَذَلِكَ / إِلَّا مَا حَكَى أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup> مِنْ نَحْوِ: مِنْهُمَا، مِنْهُمْ وَاضْرِبْهُمَا، وَاضْرِبْهُمْ عَلَى مَاضِي الْإِتْبَاعِ وَعُدُّ الْحَاجِزِ غَيْرِ حَصِينٍ؛ لَسُكُونِهِ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، أَوْ يَاءٌ، فَمَنْ قَالَ فِي الْوَاحِدِ بِهِوَ وَعَلَيْهِوَ، وَهُمْ أَهْلُ الْحَجَازِ قَالَ فِي الْمُثْنِ وَالْجَمْعَيْنِ أَيْضاً بَضَمِّ الْهَاءِ، نَحْوِ إِنْ غَلَامِيهَا وَغَلَامِيهِمْ وَغَلَامِيَهِنَّ، وَبِغَلَامِيهَا، وَبِغَلَامِيهِمْ وَبِغَلَامِيَهِنَّ، وَحَمْزَةٌ يُخَصُّ بِالضَّمِّ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ: عَلَيْهِمْ، وَإِلَيْهِمْ، وَلَدَيْهِمْ<sup>(٣)</sup>، قِيلَ ذَلِكَ؛ لَكُونِ الْيَاءِ فِيهَا بَدَلاً مِنْ أَلِفٍ، فَأَعْطَى الْيَاءَ حُكْمَ أَصْلِهَا، وَقَدْ جَاءَ عِلَالُهُ، وَإِلَالُهُ، وَلَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ، وَكَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا (١٢٨ ب) التَّعْلِيلُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْوَاحِدِ، وَالْمُثْنِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ،

(١) الإِشْهَامُ فِي عَرَفِ الْقِرَاءَةِ مَا لَا يَدْرِكُ إِلَّا بِالْبَصَرِ، لَمَنْ يَنْظُرُ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ فَيَرَى إِشَارَتَهُ إِلَى الضَّمِّ بِشَفْتَيْهِ. انْظُرْ إِعْرَابَ الْقُرْآنِ الْمُنْسُوبَ لِلزَّجَاجِ، وَالتَّبْيَانِ ٢١٨/١ وَمَا بَعْدَهَا. وَشَرَحَ الشَّافِعِيُّ ٢/٢٧٥، وَالتَّبْيَانُ فِي تَصْرِيفِ الْأَسْمَاءِ ص

(٢) يَرِيدُ بِالْوَقْفِ: الْبِنَاءَ الْمَقَابِلَ لِلْإِعْرَابِ.

(٣) الْحُجَّةُ ٥١/١ فِيهِ: «وَمِمَّا يَقْوَى شَبْهَهَا (أَيُّ الْهَاءِ) أَنَّ نَاساً كَسَرُوهَا مَعَ حِجْزِ الْحَرْفِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَسْرِ، فَقَالُوا: مِنْهُمْ».

وَفِي الْحُجَّةِ ٥٢/١: «وَيَقْوَى أَيْضاً مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ قَالَ: أَخَذْتُ هَذَا مِنْهُ وَمِنْهَا وَمِنْهِيَ. قَالَ أَبُو زَيْدٍ: فَكَسَرَ الْأِسْمَ الْمَضْمُرَ فِي الْإِدْرَاجِ وَالْوَقْفِ». وَانْظُرْ الْحُجَّةَ ٤٨/١ - ٤٩.

(٤) وَكَذَا يَعْقُوبُ. الْإِتْمَاعُ ١٢٣. وَحَمْزَةُ بَنِ حَبِيبِ الزِّيَّاتِ: أَحَدُ الْقِرَاءَةِ السَّبْعَةِ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، وَطَلْحَةَ بْنِ مَصْرُوفٍ. مَاتَ سَنَةَ ١٥٦ هـ وَقِيلَ ١٥٤ هـ. (غَايَةُ النِّهَايَةِ ١/٢٦١).

عليه، عليهما، عليهن ولم يقرأ، ولعل ذلك لإتباع الأثر، وغير أهل الحجاز يكسرون الهاء في المثني والجمعين مطلقاً، كما في الواحد، وهو الأشهر، هذا كُله في حركة الهاء.

وأما ميم<sup>(١)</sup> الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من أن تقف عليها أولاً، فإن وقفت عليها، فلا بُدَّ من تسكين الميم بعد حذف صلتها، وكذلك جميع الضائير، تُحذف صلاتها في<sup>(٢)</sup> الوقف، نحو: ضربه، وبه، وبكم إلا الألف في ضربتها، وبها. وإن لم تقف عليها، فلا يخلو من أن يكون بعدها متحرك أو ساكن، فإن كان بعدها ساكن فكَسَرُ الميم لإتباع كسر الهاء، ولالتقاء الساكنين أقيس، نحو «من دونهم امرأتين»<sup>(٣)</sup> و«عليهم الذلة»<sup>(٤)</sup> على قراءة<sup>(٥)</sup> أبي عمرو، وباقي القراء على ضمِّ الميم، نظراً إلى الأصل. وإن كان بعدها متحرك فالإسكان أشهر، نحو «عليهم غير المغضوب عليهم»<sup>(٦)</sup>، وبعضهم يُشبع ضمِّ الميم، نحو: عليهمو غير المغضوب، كقراءة<sup>(٧)</sup> ابن كثير، وإشباع الكسر في مثله أقيس للإتباع، فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة أحوال<sup>(٨)</sup>: حالتان قبل الساكن؛ الكسر؛ والضم، كلاهما مع

(١) انظر دراسات القسم الثالث جـ ١ ص ١١٧.

(٢) انظر التبصرة للصيمري ٥١٠/١.

(٣) القصص ٢٣، والآية بتامها:

﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءٌ مَدِينَةٍ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْتَأْذِنُونَ وَوَجَدَيْنَا مِنْهُمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْتَعِي حَتَّى يَصْدُرَ الرَّعَاءُ وَأَنُودَا شَيْخَ كَبِيرٍ﴾.

(٤) آل عمران ١١٢، والآية بتامها:

﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا تَفَقَّهُوا لَا يَحْجِلُ مِنَ اللَّهِ وَحْجِلُ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُ وَيَغْضَبُ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾.

(٥) انظر المحاسب ٤٤/١، والإتحاف ١٢٤، ١٨٠، ١٩٩، ٣٩٩، ودراسات ق ٣ جـ ١ ص ١١٧ وما بعدها.

(٦) الفاتحة ٧، والآية بتامها:

﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

(٧) ذكر الفارسي في الحجة ٤٢/١: «كان عبدالله بن كثير يصل الميم بواو انضمت الهاء قبلها، أو انكسرت، فيقول:

«عليهمو غير المغضوب عليهم ولا الضالين».

(٨) انظر التبصرة والتذكرة ٥١٠/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٤/١، ١٢٥، ١٤١.

اختلاس أي ترك الوصل، وثلاث قَبْلَ المتحرك: السكون، وإشباع الضم، وإشباع الكسر، وكذا إن كان الميم بعد الهاء المضمومة<sup>(١)</sup> في نحو بهم وعليهم في لغة أهل الحجاز، وفي نحو غلامهم، ولهم، وقفاهم على ما هو متفق عليه، وفي نحو: منهم على الأشهر، وكذا في أنتم، وضربتم، وغلالمكم فلها أيضاً خمسة أحوال: حالتان قَبْلَ الساكن: الضم، وهو الأقيس والأشهر للإتباع والنظر إلى الأصل، والكسر، نظراً إلى الساكنين، وهو في غاية القِلَّةِ وَمَنَعَهُ أبوعلي. وثلاث قبل المتحرك: الأولى الإسكان - وهو الأشهر - الثانية: ضَمُّهَا وَوَصْلُهَا بواو، الثالثة - وهي مختصة بميم قبل هائها كسرة أو ياء كسر الميم، ووصلها بياء، نحو: عليهم<sup>(٢)</sup>، وبهمي فكسر الميم لمجانسة الباء، أو الكسرة قبل الهاء، وقلب الواو ياء؛ لأجل كسر<sup>(٣)</sup> الميم ومنعها أيضاً أبوعلي<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ لَمَّا فَرَعُوا مِنْ وَضْعِ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ، أَخَذُوا فِي وَضْعِ الْمَنْصُوبِ الْمُنْفَصِلِ، فَجَاؤُوا بِأَيَّامٍ<sup>(٥)</sup> مَتَلَوًّا بِصِيغَةِ ضَمِيرِ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ.

واختلف النحاة فيه، فقال سيبويه<sup>(٦)</sup> والخليل<sup>(٧)</sup> والأخفش<sup>(٨)</sup> والمازني<sup>(٩)</sup> وأبوعلي<sup>(١٠)</sup> إنَّ

(١) د: «على ما هو مذهب أهل الحجاز في «بهم»، و«عليهم»، وعلى ما هو المتفق عليه في نحو: «لهم»، و«غلامهم»، و«قفاهم»، وكذا منهم.

(٢) انظر المحتسب ٤٤/١.

(٣) انظر التنصير والتذكرة ١/٥١٠ سطر ٨، فالتعليل أوضح.

(٤) الحجّة ١/٥٦ - ٦١.

(٥) في ط: بامتلاوا، هكذا بدون «يا».

(٦) الكتاب ١/١٤١ (بولاق).

(٧) الكتاب ١/١٤١ (بولاق)، ومدرسة الكوفة د. المخزومي ص ١٩٦، ١٩٧.

(٨) لم يتحدث الأخفش في معاني القرآن عن (أيًا): هل هي اسم أو وصله؟ وإنما اكتفى بإعراب (إياك) كلها مفعولاً. انظر معاني القرآن ١/١٦.

(٩) انظر التسهيل ص ٢٦، والجنى الداني ص ٥٣٦، والمغني ص ٧٤٥ ط. المبارك.

(١٠) انظر الجنى الداني ص ٥٣٦، والخصائص ٢/١٨٩، والتسهيل ص ٢٦.

الاسم المضمَر هو إِيَّا، إِلَّا أَنَّ سِيُويَه قال ما يتصل به بعده حرفٌ يدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم والخطاب والغيبة لما كان إِيَّا مشتركاً، كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد أَنْ في أَنْتِ وَأَنْتِ وَأَنْتِ وَأَنْتِ وَأَنْتِ، وقد مضى، وقال الخليل والأخفش والمازني ما يتصل به أساء أضيف إِيَّا إليها، لقولهم «فإياه وإِيَّا الشواب» وهو ضعيف؛ لأنَّ الضمائر لا تُضاف<sup>(١)</sup>.

وقال الزَّجَّاجُ<sup>(٢)</sup> والسَّيرافي<sup>(٣)</sup>: إِيَّا اسمٌ ظاهرٌ مضافٌ إلى المضمرات كان / إِيَّاكَ بمعنى<sup>(٤)</sup> نفسك، وقال قومٌ من الكوفيين إِيَّاكَ وإِيَّاه وإِيَّاي أسماءً بكاملها، وهو ضعيف؛ إذ ليس في الأسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافاً وهاءً وياءً.

وقال بعض الكوفيين<sup>(٥)</sup> وابنُ كَيْسَانَ<sup>(٦)</sup> مِنَ البصريين: إِنَّ الضمائر هي اللاحقة بإيّا، وإيّا دعامة لها؛ لِتَصِيرَ بسببها منفصلةً، وليس هذا القول ببعيدٍ من الصواب، كما قدّمنا، في أَنْتِ، وقد تُفتح همزةُ إِيَّا، وقد تبدل الهمزة مفتوحةً أو مكسورةً هاءً<sup>(٧)</sup>، ثم حملوا ضميرَ المجرور على المنصوب؛ لأنَّ المجرور مفعولٌ، لكن بواسطة، وحملوه على لفظ المنصوب المتصل؛ لوجوب كون المجرور متصلاً، على ما مضى، فضميرُ المجرور مثل ضميرِ المنصوب المتصل سواءً.

(١) تمامه: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه، وإيّا الشواب». انظر: سيبويه ٢٧٩/١ بولاق، والمرئجل ص ٣٣٥.

(٢) انظر التبصرة والتذكرة ٥٠٣/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١١/١، والجنى ص ٥٣٧، وابن يعنث ١٠٠/٣، وإيضاح الفصل ٤٦٢/١.

(٤) التبصرة ٥٠٤/١، ٥٠٥.

(٥) في سيبويه ٢٧٩/١ (هارون): «وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إِيَّاكَ نَفْسِكَ لم أعنّفه؛ لأن هذه الكاف مجرورة».

وانظر رأي المبرد في المقتضب ٢١٢/٣، وانظر التبصرة ٥٠٣/١.

(٦) انظر الإنصاف مسألة ٩٨.

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ١٠/١، ١١/٢، والجنى ٥٣٧، وارتشاف الضرب ورقة ٣٠٩/أ.

(٨) انظر الإبدال لابن السكيت ص ٨٩.

قوله: «المرفوع»<sup>(١)</sup> المتصل خاصةً يستتر في الماضي للغائب، والغائبة، وفي المضارع للمتكلم مطلقاً، والمخاطب، والغائب وفي الصفة مطلقاً.

اعلم أنه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع؛ لأن المنصوب والمجرور فضلة؛ لأنها مفعولان، والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل، فجوزوا في باب الضمائر المتصلة - التي وضعها للاختصار - استتار الفاعل؛ لأن الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل، فاكتفوا بلفظ الفعل عنه كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء، ويكون فيما أبقي دليل على ما ألقى، كما مضى، في الترخيم، وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر أصلاً الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبه، وفي المضارع في أفعال، ونفعل، ويفعل، وتفعل مخاطباً، وغائبه، وأفعل وفي جميع الصفات وأسماء الأفعال والظروف، وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل، لا ظاهراً، ولا مضمراً، وهي أفعال، ونفعل، وتفعل، مخاطباً، وأفعل أمراً واسم فعل الأمر مطلقاً، أي في الواحد، والمثنى، والمجموع وما يظهر في نحو

﴿أَسْكَنْ أَنتَ وَرَزَقَكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٢)</sup>

تأكيد للمستتر، لا فاعل؛ بدليل أنك لا تقول: لا أفعل إلا أنا، ولا تفعل إلا أنت، وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل، نحو ضرب زيد، وما ضربت إلا هي، وتضرب (١٢٩ أ) هند وما يضرب إلا هي. وكذا في الصفة المفردة، نحو أقائم الزيدان، وما قائم هما، وكذا في الظرف عند أبي<sup>(٣)</sup> علي إذا اعتمد، نحو: في الدار زيد، وما في الدار هو، وكذا في اسم الفعل إذا كان خبراً يظهر الفاعل الظاهر، نحو: هيهات زيد، والمضمر نحو هيهات هما.

(١) م، د: فالرفوع.

(٢) البقرة / ٣٥، والآية بتمامها:

﴿وَلَقَدْ نَادِمُ أَنتَ أَكُنْ أَنتَ وَرَزَقَكَ الْجَنَّةَ وَكَلا مِنْهَا رَعَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَأُ هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾

(٣) انظر الإيضاح العُصدي ج ١ ص ١١٦.

## [ لا فَضْلَ مع إمكانِ الوَضَلِ ] :

قوله: «ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل»<sup>(١)</sup>، وذلك بالتقديم على عامله وبالفصل لغرض، أو بالحذف، أو بكون العامل معنوياً، أو حرفاً، والضمير مرفوع، أو بكونه مسنداً إليه صفة جرت على غير مَنْ هي له، نحو إياك ضربت، وما ضربك إلا أنا، وإياك والشر، وأنا وزيد، وما أنت قائماً، وهند زيد ضاربتة هي».

اعلم أن أصل الضمائر المتصل المستتر؛ لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار؛ لكونه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل، عند تعذر الاتصال، فلا يقال ضرب أنا؛ لأن ضربت مثله معنى، وأخصر منه لفظاً.

أقول: الضمير المرفوع، والضمير المنصوب يصلحان كما مر؛ لأن يكونا<sup>(٢)</sup> متصلين منفصلين دون الضمير المجزور فلنذكر مواقعهما،

فنقول: إن الأصل في الضمير المرفوع والمنصوب، أن يتصلا بالفعل؛ لأن المتصل كما مر كالجزء الأخير من الكلمة التي يليها، وكون الشيء كجزء كلمة إنما يتم إذا كانت مقتضية لها بالأصالة ومن حيث الطبع والذات، والفعل مقتض للمرفوع كذلك، ومن /<sup>(٣)</sup> ثمة لا يخلو فعل منه، فصَحَّ أن يجعل الضمير المرفوع كالجزء الأخير منه، وأما سائر ما يرفع فهو إما ابتداء عند البصريين، ولا يصح اتصال المرفوع به؛ لأن المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة، والابتداء معنى وليس بكلمة، وإما مبتدأ وخبر، كما اخترناه في أول الكتاب، والمبتدأ اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع، كالفعل؛ إذ ليس كل اسم رافعاً، والخبر إما اسم؛ وإما جملة، وليس المرفوع أيضاً من لوازم أحدهما.

(١) في ط: لتعذرا.

(٢) في ط: يكون.

(٣) ط : ائمه.



وأما (ما) الحجازية فليست أيضاً كالفعل في طلب المرفوع إذ هو حرفٌ نفي ، ودخوله على الفعل أولى ، ومن ثمة كان النصب في نحو ما زيدا ضربته أولى من الرفع <sup>(١)</sup> ، وأيضاً عملها للرفع بالمشابهة ، لا بالأصالة .

وأما إن وأخواتها ، فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها ، نحو إن زيدا أنت لما عرفت ، فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الأشياء إذن إلا منفصلاً ، وأما اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو الصفة المشبهة ، أو المصدر أو اسم الفعل ، أو الظرف ، أو الجار والمجرور ، فهي أيضاً لا ترفع بالذات ، بل بالحمل على الفعل ، ويتصل المرفوع من هذه الأشياء بغير المصدر ، لكن بشرط الاستتار ، كما يجيء .

وكذا تقول الفعل هو المقتضى للمنصوب بالأصالة ، وسائر ما ينصب الضمائر وهو إن وأخواتها ، وما الحجازية ، نحو : ما زيدا إياك ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر واسم الفعل ، إنما تنصب بمشابهة الفعل ، والحمل عليه ، وكان حق المنصوب أيضاً ألا يتصل إلا بالفعل ، أو الأسماء المشبهة له ، كالرفوع لطلب الفعل له بالذات ، والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الأصل ؛ أي الفعل أن يتصل به مع استغنائه عنه ؛ لكونه فضلةً ، جاز اتصاله بغير الفعل أيضاً إذا شابهه كما يجيء .

فإذا تقرر هذا ، قلنا الضمير المرفوع والمنصوب إما أن يعمل فيهما الفعل ، أو غيره ، وفي الأول يجب اتصاله بعامله ، إلا في ثلاثة مواضع .

الأول : إذا تقدم على عامله ، ولا يكون إلا منصوباً ، نحو

﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

الثاني : إذا كان العامل محذوفاً ، نحو قولك إن إياه ضربته ، وإن أنت ضربت ، ونحو إياه لمن قال من أضرب وقد مر في باب التحذير أن إياك والأسد ، من باب تقدم

(١) م : عبارة زائدة : «ولضعفها في العمل ؛ لأنه لم يعملها غير أهل الحجاز» .

(٢) الفاتحة ٥ ، والآية بتأنيدها : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ .

المفعول على ناصبه، وإنما لَزِمَ الانفصالُ في الموضعين؛ لِأَنَّ الضميرَ المتصلَ ما يكون كالجُزءِ الأخير من عامله، فإذا لم يكن قبله عاملٌ، بل كان مؤخرًا، أو محذوفًا، فكيف يكون كالجُزءِ الأخير من عامله؟.

الثالثُ : إذا فصل عن عامله لغرض لا يَتِمُّ إلَّا بالفصل وذلك في مواضع منها، أن يكونَ تابعاً؛ إمَّا تأكيداً، نحو

﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾<sup>(١)</sup>

ولقيتكَ إياك، أو بدلاً كقولك بعد ذكر لفظة أخيك، لقيت زيدا إياه، أو عطفَ نَسَقٍ، نحو جاءني زيد وأنت، ولا يقع الضمير وصفاً كما تقدم، ومنها أن يقع بعد إلَّا، نحو ما ضربت إلَّا إياك وما ضرب إلَّا أنا، وأمَّا قوله<sup>(٢)</sup> :

٣٨٤- وما نُبالي إذا ما كنتِ جارتنا أَلَّا يُجاورنا إلَّا كِ ديارُ

فَشاذُّ، لا يُقاسُ عليه، وكذا إذا وقع بعد معنى إلَّا، كقوله :<sup>(٣)</sup>

٣٨٥- كَأَنَّا يومَ قُرئَ إنما نقتلُ إِيَّانا

(١) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في: الخزنة ٢٧٨/٥ (هـ)، العيني ٢٥٣/١، الخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، ابن عيش ١٠١/٣، الجامع الصغير في النحو ص ٢١، الإيضاح في شرح المفصل ٤٦٤/١، شرح جل الزجاجي ١٨/٢.

الشاهد فيه أن وقوع الضمير المتصل بعد (إلَّا) شاذُّ، والقياسُ وقوعه بعدها منفصلاً، نحو: أَلَّا يُجاورنا إلَّا إِيَّاكَ ديارُ.

(٣) البيت لذي الإصبع العدواني، كما في الخزنة ٢٨٠/٥، ٢٨٢ (هارون).

وهو في: سيبويه ٢٧١/١، ٣٧٣ (بولاق)، الخصائص ١٩٤/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٤٦٤/١، الأمالي الشجرية ٣٩/١، ابن عيش ١٠١/٣، المفصل ١٢٨، شرح جل الزجاجي ١٨/٢، ضائر الشعر لابن عصفور ص ٢٦١؛ وفيه «البيت لذي الإصبع العدواني، أو أبي بجيلة»، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٤. و(قُرئَ) بضم القاف، وتشديد الراء المهملة بعدها ألف مقصورة... موضع في بلاد بني الحارث بن كعب (معجم ما استعجم ١٠٦٢).

الشاهد فيه أن (إيَّانا) فصل من عامله لوقوعه بعد معنى إلَّا، وهو شاذ.

الخزنة ٢٨٠/٥ هارون.

ومنها، أن يلي إمّا، نحو جاءني إمّا أنت أو زيدٌ، ورأيت إمّا إياك أو عمراً. والغرضُ منها إفادةُ الشكِّ من أول الأمر، ومنها أن يكون ثاني مفعولي عَلِمْتُ أو أعطيت، ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الأول، كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيداً إياك، وأعطيت زيداً عمراً، قلت الذي علمت زيداً إياه أبوك، والذي أعطيت زيداً إياه عمرو، ولا يجوز أن تقول: الذي علمته زيداً، ولا الذي أعطيته زيداً؛ (١٢٩ ب) لأنه يلتبس المفعول الثاني بالأول.

فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَلْتَبَسْ، فالاتصالُ في باب أعطيت أولى، والانفصالُ في باب علمت، كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في: أعطيت زيداً درهمًا، فقولك الذي أعطيته زيداً درهم أولى من قولك الذي أعطيت زيداً إياه درهم<sup>(١)</sup>؛ لأنك تقدر على المتصل بلا مانعٍ من فساد اللفظ والمعنى.

وَمَنْ جَوَزَ المنفصل، فتوطئة لإزالة اللَّبْسِ في المفعولين اللذين يَحْصُلُ فيهما اللَّبْسُ بالاتصال، نحو أعطيت زيداً عمراً، وإذا أخبرت عن الثاني في: علمت زيداً قائماً، فقولك: الذي علمت زيداً إياه قائم، أولى من قولك: الذي علمته زيداً قائم؛ وذلك للتوطئة المذكورة أو لرعاية أصل المفعول الثاني؛ إذ العاملُ فيه في الأصل ما يَجِبُ انفصاله عنه، كما في كنت إياه، على ما يجيء.

وإِنْ كَانَ الضميرُ مع غير الفعل، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مرفوعاً، أو منصوباً، فالمرفوعُ لا يكون إِلَّا مُنْفَصِلاً إذا كان مبتدأ، أو خبراً، أو خبراً إنَّ وأخواتها، أو اسمَ (ما) لِمَا مَرَّ.

وَأَمَّا إِذَا ارتفع باسمِ الفاعلِ، أو المفعولِ، أو الصفةِ المشبهة، أو اسمِ الفعلِ، أو الظرفِ، أو الجارِ والمجرورِ، فَإِنَّ فُصِّلَ عن عامله لغرضٍ لَا يَتِمُّ إِلَّا بالفصل كما ذَكَرْنَا في الفعل، وَجَبَ انفصاله، نحو زيدٌ قائمٌ أخوه، وأنت وضاربٌ إما هو، أو أخوك، وهيهات زيد وأنت، ومررت برجلٍ في الدار أخوه وأنت، ومثله الضميرُ البارزُ

(١) انظر المقتضب ٩٤/٣.

بعد الصفة إذا جَرَتْ على غير ما هي له ، فإنه تأكيدٌ للضمير المستكن فيها ، لا فاعلها كما في :

« أَسْكَنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ <sup>(١)</sup> » ، وذلك ؛ لأنك تقول مطرداً ، نحو الزيدون ضاربوهم نحن ، والزيدان الهندان ضارباهما هما ، وقد عرفتْ ضَعْفَ نحو جاءني رجل قاعدون غلمانهُ ، وقال الزمخشري <sup>(٢)</sup> في أحاجيه : بل نقول ضاربهم نحن وضارباهما ، فَإِنْ ثَبِتَ ذلك ، فهو فاعل ، كما قيل .

وكذا يَجِبُ انفصالُ الضميرِ المرفوعِ بالصفة والظرفِ ، إذا كانا مع المرفوعين جُمْلَتَيْنِ ، وذلك إذا اعتمدا على همزة الاستفهام ، أو حرفِ النفي ، نحو ما قائم أنتما وأقدامك هما ، وأفي الدار أنتما عند أبي عليّ ، وذلك لأنه يعرض لهما إذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتنى بالمرفوع ؛ لكونه أَحَدَ جُزْأَيِ <sup>(٣)</sup> الجملة فاطهر إذن إلى اللفظ فَرَقاً بينه كائناً أحد جزأي الجملة وبينه إذا لم يكن كذلك ، بخلاف اسم الفعل ، فَإِنَّ الضميرَ المرفوعَ به أَحَدُ جُزْأَيِ الجملة أبداً ، فلم يحتج إلى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل ، كما ينبغي .

فَإِنْ لم يُفْصَلِ الضميرُ عن عامله ، ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مرَّ ، وَجَبَ اتصالُ المرفوعِ بها ؛ لِكَوْنِ اسمِ الفاعلِ ، واسمِ المفعولِ ، والصفة المشبهة ، واسمِ الفعلِ ، والظرفِ وأخيه ، سَادَةً مَسَدَّ الْأَفْعَالِ مِنْ غيرِ حاجةٍ إلى ضميمة ، كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل إلى أَنْ ، لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الأشياء إلا مُسْتَكْنَأً ؛ لِكَوْنِهَا أضعفَ من الفعل في اقتضاءِ المرفوعِ إذ هي فروع عليه في ذلك . فلم يجعل المرفوع بها كجزءٍ من أجزائها في الظاهر ، كما جعل في الأصل الذي هو

(١) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

﴿ وَلَقَدْ إِنَّا دَامَ أَشْكَنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَلَا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾

(٢) الأحاجي النحوية ص ٧٢ تحقيق مصطفى الحديري ، حماد ، سوريّة .

(٣) في جميع النسخ : «أحد جزئي الجملة» والصواب ما أثبت .

الفعل كذلك، وأما المضمَرُ المرفوعُ بالمصدر، فلا يكونُ إِلَّا منفصلاً، وإنَّ وَلِيَهُ بلا فصل؛ لأنه لا يقدرُ بالفعل إِلَّا مع ضميمة أن تقول أعجبنى ضرب أنت زيداً، إذا لم تضيف، والإضافة أكثر؛ لأنَّ الكلامَ بها أَخَفُّ، وأعجبنى الضرب أنت زيداً، هذا كُلُّهُ في الضميرِ المرفوعِ مع غيرِ الفعل، وأما الضميرُ المنصوبُ فكان حَقُّهُ أيضاً أَلَّا<sup>(١)</sup> يتصلَ إِلَّا بالفعل، كالمرفوعِ لطلبِ / الفعل له بالذات، والبواقي بالحمل عليه، لكنه لما جاز في الأصل، أي الفعل أن يتصل به مع استغنائه عنه؛ لكونه فضلةً جاز اتصاله بغير الفعل أيضاً إذا شابهه.

فإذا كان مع غيرِ الفعل، فَإِنْ كان العاملُ مِمَّا وَجَبَ انفصالُهُ عَنِ المنصوبِ وَضِعاً كما الحجازية، نحو ما زيدَ إياك، أو فصل بينهما، لغرضٍ لا يَتِمُّ إِلَّا بالفصل وَجَبَ انفصالُهُ كما ذكرنا في ضميرِ الفعل، نحو ما أنا ضاربٌ إِلَّا إياك، وأنا ضاربٌ إِمَّا إياك وإِمَّا زيداً وأنا ضاربك إياك.

وإنَّ لم يكن كذلك فلا يخلو مِنْ أن يكونَ الناصِبُ حرفاً، أو اسمَ فِعْلٍ، أو مَصْدَراً، أو صِفَةً، فالحرفُ يجب اتصالُ الضميرِ به، نحو إناك قائم، وإناك في الدار ولينك قاعدٌ، ولا تقول إنا في الدار إياك؛ وذلك لأنَّ الحروفَ غيرُ مُستقلٍ، فلا اتصالَ به واجبٌ مع الإمكان، وكذا يجب الاتصالُ باسمِ الفعلِ كقوله<sup>(٢)</sup> : «تراكها مِنْ إبلٍ تراكها».

(١) النسخ الثلاث: أن لا، والصواب ما أثبت.

(٢) طُفَيْلُ بن يزيد الحارثي، شاعرٌ، فارسٌ، جاهليٌّ، وقام البيت:

ألا ترى الموت لدى أوراكاها

ويروى تمامه: ألا ترى الموت لدى أرباعها.

والشاهد في: سيبويه ١٢٣/١، ١٣٧/٢ (بولاق)، الكامل ٢٠٧/٤، المقتضب ٣٦٩/٣، والخزانة ١٦٠/٥

(هارون)، والمختصص ٦٣/١٧، ٦٦، الأمالي الشجرية ١١١/٢.

كانوا في الجاهلية إذا غنموا الغنيمة، فلحقها أرباعها قالوا للسابقين: تَرَكَها مِنْ إبلٍ تراكها، أي: خلّوها عنها، فيقول السابقون: أما ترى الموت على أوراكاها، أي مآخِرها؛ أي إِنَّا نَحْمِيها. إِن الضمير في (تراكها) مفسر بالتميز المجرور بمن بعده.

وتقول: رويده وحيهله، وحكى يونس عليكي، وإنما وَجَبَ الاتصالُ في القِسْمَيْنِ لما ذكرنا من أنَّ المنفصل لا يَجِيءُ إِلَّا عندَ تَعُدُّرِ المتصلِ، وِجَازَ أيضاً الانفصالِ فيما اتصل به الكافُ من أَسْمَاءِ الأفعالِ، نحو رويده، ورويذك إياه، وعليكه، وعليك إياه؛ تشبيهاً بنحو أعطاك إياه كما يَجِيءُ وإن لم يكن الكافُ ذلك الكافِ.

وأما المصدرُ، فإن كان منوناً لم يتصلِ المنصوبُ مع التنوين؛ لِلتَضَادِّ بَيْنَ التنوينِ الدالِّ على تمامِ الكلمةِ، والضميرِ المتصلِ الدالِّ على عَدَمِ تمامها، مع ضَعْفِ مُشَابَهَةِ الْمَصْدَرِ لِلْفِعْلِ، فيجب أن تقول: أعجبنى ضرب إياك إن لم تُضِفْ، والإضافةُ أكثرُ.

ولا يمتنع على ما هو مذهبُ الأخفشِ في نحو ضاربك وضاربك وضاربوك أن يكون حَذْفُ التنوينِ في ضربك أيضاً للمعاقبة، لا للإضافة، فيكون الضميرُ منصوباً، كما مرَّ في باب الإضافة، وإن كان المصدرُ ذا لامٍ فالأشهرُ انفصالُ الضميرِ بعده، (١٣٠ أ) نحو أعجبنى الضرب إياك؛ لمعاقبة الألفِ واللامِ، للتنوينِ في تمامِ الكلمة به.

وَجَوَزَ الأخفشُ الضربك، والضميرُ منصوبٌ. وأما اسمُ الفاعلِ والمفعولِ، ففي اتصالِ الضميرِ المنصوبِ بهما منونين كانا أولاً، خلافُ كما مضى في باب الإضافة، واتصاله بهما أولى من اتصاله بالمصدر؛ لِكَوْنِ مشابهتهما للفعلِ، أكثرَ من مشابهة المصدرِ له، تقول ضاربك، وضارب إياك والضاربك، والضارب إياك، والمعطى إياك، والمعطاك ومعطى إياك، ومعطاك.

وأما الطَّرْفُ، والجارُّ والمجرورُ؛ فلكونهما قائِمَيْنِ مَقَامَ الفعلِ اللازمِ لا يَجِيءُ بعدهما ضميرُ منصوبٍ بهما. وَلَنَعُدَّ إلى شَرْحِ ما يحتاج إلى الشرحِ من كلامِ الْمُصَنِّفِ.

قَوْلُهُ: «أو بالفصل لغرض».

احترازٌ عن نحو ضرب زيد إياك، فإنه لا يجوز ذلك مع وجودِ الفصلِ، وذلك لأن الفصل لا غرض فيه؛ إذ قولك ضربك زيد بمعناه، فإن قلت: أليس ذَكَرَ الفاعلِ

قبل المفعول مُفيداً؟ إِنَّ ذَكَرَ المفعول ليس بِأَهَمَّ، ولو ذكرتِ المفعولَ قبلَ الفاعلِ أفادَ أَنَّ ذَكَرَ المفعولِ أَهَمُّ، قلتُ: تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ لا يُفيدُ ذلكَ، بل قد يكونُ ذلكَ لِاتِّساعِ الكلامِ، بلى قيل: إِنَّ تقديمَ المفعولِ على الفعلِ يُفيدُ كونه على الفاعلِ أَهَمُّ.

والأولى أَنْ يُقالَ إِنَّهُ يُفيدُ القَصْرَ، كقوله تعالى:

﴿بَلِ اللَّهِ فَاَعْبُدْ﴾<sup>(١)</sup>.

أَيُّ: لا تعبد إلا الله، وكذا تقول في المفعول المطلق، ضربته زيداً، أي: ضربت زيدا ضرباً، ولا تقول: ضربت زيدا إياه<sup>(٢)</sup>.

وأما نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

٣٨٦ - ضَمِنْتَ إِيَّاهُمْ الْأَرْضَ . . . . .  
فَضْرُورَةٌ.

قَوْلُهُ: «أَوْ بكونه مسنداً إليه صفة جَرَتْ على / غير مَنْ هي له»<sup>(٤)</sup>.

(١) الزمر / ٦٦، والآية بتامها: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاَعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾.

(٢) في ط: زيادة «وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيداً، ولا تقول لقيت زيدا إياه».

(٣) الفرزدق، من قصيدة «يمدح بها يزيد بن عبد الملك، ويهجو يزيد بن المهلب. ديوانه ٢٦٤ ط. الصاوي، القاهرة ١٩٣٦». وتام البيت:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنْتَ \* إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ في دهر الدهاري

وهو في: الخزائن ٢٨٨/٥ (هارون)، والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، والأمالى الشجرية ٤٠/١، والعيني ٢٧٤/١، وضرائر الشعر ٢٦١، وقد نسب ابن عصفور البيت لأمية خطأ. و(الوارث)، و(الباعث): اسمان من أسماء الله الحسنى، أقسم بهما. والأموات إما منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعا، وأعمل الثاني، والأول لا ضمير فيه، وإما مخفوض بإضافة الأول أو الثاني، على حدّ قوله: \* بين ذراعِي وجهه الأسد \* وأما قوله: قد ضَمِنْتَ \* إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ، فهو إما حال من الأموات، أو وصف لها، لأن آل فيها للجنس.

الشاهد فيه أن فصل الضمير ضرورة، والقياس: ضَمِنْتَهُمُ الْأَرْضُ.

(٤) «وإنما قال: «من هي له» لا «ما هي له» كما هو الظاهر ليكون أشمل، اقتصاراً على ما هو الأصل، مثل (إياك ضربت) مثال لتقديم الضمير على العامل.

و (ما ضربتك إلا أنا) مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا.

قد ذكرنا أنه ليس بمسندٍ إليه الصفةُ، بل هو تأكيدٌ للمسند إليه، ثم نقول إنما أبرز هذا الضمير تأكيداً، إذا جَرَتْ الصفةُ على غير ما هي له، ونعني بالصفة اسمَ الفاعلِ، واسمَ المفعولِ، والصفةُ المُشَبَّهَةُ، ونعني بالجَرِّي أن تكون نعتاً، نحو مررتَ هِنْدُ برجلٍ ضارِبته هي، أو حالاً، نحو جئتُني وجاءني زيد ضارِبيه أنتما، وصلَّةٌ، نحو، الضاربةُ أنتَ زيدا، وخبراً، نحو زيد هِنْدُ ضاربها هو، فنقول إذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الأفراد أو فرعيه؛ أعني التثنية والجمع في التذكير أو فرعه أي التانيث، فلا لبس، سواء كان المتحمِّل للضمير صفةً أو فعلاً، نحو زيد هِنْدُ ضاربها هو، أو يَضْرِبُها هو، فلم يأتِ بالضمير في ضاربها أيضاً لَعَلِمَ أنَّ الضاربَ لزيدٍ، لا لِهِنْدٍ، وإن اتفقا في الأفراد، أو فرعيه، وفي التذكير أو فرعه، فَإِنْ اتَّفَقَا في الغيبة أيضاً فاللبسُ حاصلٌ فعلاً كان المتحمِّلُ أو صفةً، ولا يرتفع ذاك اللبسُ بالإتيان بالمنفصل، نحو زيد عَمَرُو ضارِبُه هو، أو ضربه هو، والزيدان العَمْران ضارِباهما هما، أو يَضْرِبَانِهما هما، وكذا في المؤنث والجمعين.

وإن اختلفا في الغيبة والخِطَابِ والتَّكْلُمِ، فاللبسُ مُتَنَفٍّ في جميع الأفعال، نحو أنا زيد ضربته أو أَضْرَبْتُهُ، والزيدان نحن ضَرْبَانَا، أو يَضْرِبَانِنَا، وهِنْدُ أنا ضَرْبَتِي، أو تَضْرِبْنِي، إلّا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبتيه مع المخاطبين، نحو أنت هِنْدُ تَضْرِبُها، وهِنْدُ أنتَ تَضْرِبُك، وأنتما الهندان تَضْرِبَانِهما، والهندان أنتما تَضْرِبَانِكما، فَإِنَّ اللبسَ حاصلٌ ههنا، ويرتفع بإبراز الضمير.

و (إياك والشئ) مثال لحذف العامل أي: اتق نفسك والشر.

و (أنا زيد) مثال كون العامل معنوياً.

و (ما أنت قائم) مثال كون العامل حرفاً، والضمير مرفوعاً.

و (هند زيد ضاربته هي) مثال الضمير الذي أسند إليه صفة جرت على غير مَنْ هي له، فإنه أسند إليه (الضاربة)

الجارية على (زيد) حيث وقعت خبراً له، وهي صفة لهند، حيث قام الضرب بها.

وإنما يصح ذلك إذا كان (هي) فاعلاً لا تأكيداً، وإلا لكان داخلًا في صورة الفصل لغرض التأكيد، ولكنه تأكيد

لازم لا فاعل بدليل: (نحن الزيدون ضاربوهم نحن)». .

الفوائد الضيائية ٨٣/٢ - ٨٤.



وَأَمَّا الصِّفَةُ فَاللَّبْسُ حَاصِلٌ فِي جَمِيعِهَا مَعَ الْاِخْتِلَافِ الْمَذْكُورِ، وَيَرْتَفِعُ بِالتَّأْكِيدِ بِالضَّمِيرِ، نَحْوُ أَنَا زَيْدٌ ضَارِبُهُ أَنَا، وَنَحْنُ الزَّيْدَانِ ضَارِبَاهُمَا نَحْنُ، وَالزَّيْدُونَ نَحْنُ ضَارِبُونَاهُمْ، وَكَقَوْلِ الْمُؤَنَّثِ أَنَا هِنْدٌ ضَارِبَتُهَا أَنَا، فَلَمَّا رَفَعَ الْإِثْيَانُ بِالْمَنْفَصْلِ اللَّبْسَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ طَرَدَ الْإِثْيَانُ بِهِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، فِي صُورَةِ الصِّفَةِ الثَّلَاثِ، أَعْنِي إِذَا كَانَ لِبَسٌ؛ وَيَرْتَفِعُ بِالضَّمِيرِ، وَإِذَا كَانَ وَلَمْ يَرْتَفِعْ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ.

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا تَرَكَ التَّأْكِيدِ بِالْمَنْفَصْلِ فِي الصِّفَةِ إِنَّ أَمِنَ اللَّبْسُ، نَحْوَ هِنْدٍ ضَارِبَتِهِ قَالَ: <sup>(١)</sup>

- ١ - وَإِنْ امْرَأً أُسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوَسَاءَ وَيِدَاءَ سَمَلَقُ (٢٠٤)
- ٢ - لِمَحْقُوقَةٍ أَنْ تَسْتَجِيبِي لَصَوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانَ مَوْفُوقُ

وَكَذَا إِذَا لَمْ يَرْتَفِعِ اللَّبْسُ بِالضَّمِيرِ وَلَا بَعْدُ فِي مَذْهَبِهِمْ.

وَأَمَّا الْفِعْلُ فَقَدْ اتَّفَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَأْكِيدُ ضَمِيرِهِ، أَلْبَسَ أَوْ لَمْ يُلْبَسْ؛ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ فِيهِ لَا يَرْفَعُ اللَّبْسَ إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ فَقَطْ، كَمَا مَرَّ، وَهِيَ أَنْتَ هِنْدٌ تَضْرِبُهَا، وَأَنْتُمَا الْهِنْدَانِ تَضْرِبَانِيهَا، وَهِنْدٌ أَنْتَ تَضْرِبُكَ، وَالْهِنْدَانِ أَنْتُمَا تَضْرِبَانِيكُمَا، بِخِلَافِ الصِّفَةِ، فَإِنَّ رَفَعَ اللَّبْسَ بِالتَّأْكِيدِ حَاصِلٌ فِيهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ اخْتَلَفَ فِيهِ مِنْ جَرَتْ عَلَيْهِ، وَمَنْ هِيَ لَهُ غِيْبَةٌ وَخَطَابًا وَتَكْلِمًا.

فَإِنْ قُلْتَ: ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ مَعَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ رَافِعٌ لِلْبَسِ، فَفِي نَحْوِ قَوْلِكَ: أَنَا زَيْدٌ ضَارِبُهُ بِالْهَاءِ يَعْرِفُ أَنَّ ضَارِبَ مَسْنَدٌ إِلَى أَنَا؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَسْنَدًا إِلَى زَيْدٍ، لَقُلْتَ: أَنَا زَيْدٌ ضَارِبِي فَلِمَ لَمْ يَكْتَفُوا بِهِ [فِي رَفَعِ اللَّبْسِ بِهَذَا الضَّمِيرِ]؟، قُلْتَ:

(١) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٢) انظر المقتضب ٢٦٢/٣.

(٣) د: العبارة ساقطة.

(١٣٠ ب) لَمَّا كَانَ هَذَا الضَّمِيرُ لَمْ يُوْتْ بِهِ لِمَجَرَّدِ رَفْعِ اللَّبْسِ ، وَكَانَ مِمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُ خِيفَ الْإِلْتِبَاسِ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِهِ ، فَاتَى بِضَمِيرٍ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ لِمَجَرَّدِ رَفْعِ اللَّبْسِ .

قَوْلُهُ: «وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقَدَمْتَهُ، فَلَكَ الْخِيَارُ فِي الثَّانِي، نَحْوَ أَعْطَيْتَكَ وَضَرَبْتُكَ، وَالْأَوَّلُ فَهُوَ مَنْفَصِلٌ، مِثْلَ أَعْطَيْتَهُ إِيَّاكَ وَإِيَّاهُ».

إِذَا وَلِيَ ضَمِيرَانِ عَامِلًا ؛ / فَإِنْ كَانَ الثَّانِي تَابِعًا، فَلَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِ الْأَوَّلِ وَانْفِصَالِ الثَّانِي نَحْوُ:

﴿ أَسْكَنْتَ أَنْتَ <sup>(١)</sup> ﴾

وَرَأَيْتَكَ إِيَّاكَ ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَيْسَ مِنْ مَطْلُوبَاتِ الْفِعْلِ حَتَّى يَتَّصِلَ بِهِ وَيَكُونَ كَأَحَدِ أَجْزَائِهِ .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا مُتَّصِلًا، فَالْوَاجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَنْصُوبِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ كَوْنِ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ مُتَوَعِّلًا فِي الْإِتِّصَالِ ، وَكَائِنًا كَجُزْءِ الْفِعْلِ ، حَتَّى يَسْكُنَ لَهُ لَامُ الْكَلِمَةِ ، وَكُلُّ ضَمِيرٍ وَلِيَ ذَلِكَ الْمَرْفُوعِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُتَّصِلًا سِوَاهُ كَانَ أَعْرَفَ مِنْ ذَلِكَ الْمَرْفُوعِ ، نَحْوَ ضَرَبْتَنِي أَوَّلًا ، نَحْوَ ضَرَبْتُكَ ، وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ الْأَعْرَفَ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ ، ثُمَّ الْمُخَاطَبُ ، ثُمَّ الْغَائِبُ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ اتِّصَالُ الثَّانِي ؛ لِكَوْنِهِ كَالْمُتَّصِلِ بِنَفْسِ الْعَامِلِ ؛ لِأَنَّ الْمَرْفُوعَ الْمُتَّصِلَ كَالْجُزْءِ مِنْ رَافِعِهِ عَلَى مَا مَرَّ .

وَإِنْ وَلِيَ الْعَامِلَ الْمَذْكُورَ مَنْصُوبٌ مُتَّصِلٌ بِلَا مَرْفُوعٍ قَبْلَهُ نَحْوَ أَعْطَاكَ زَيْدَ ، أَوْ جَاءَ الْمَنْصُوبُ الْمُتَّصِلُ بَعْدَ ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ ، نَحْوَ أَعْطَيْتَكَ ، فَالضَّمِيرُ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ الْمَنْصُوبَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَنْقَضَ مُرْتَبَةً مِنْهُ فِي التَّعْرِيفِ ، أَوْ أَعْرَفَ ، أَوْ مُسَاوِيًا ، فَالْأَوَّلُ يَجِبُ اتِّصَالُهُ عِنْدَ سِيَوِيَةِ <sup>(٢)</sup> ، وَغَيْرُ سِيَوِيَةِ جَوَزَ الْإِتِّصَالَ وَالْإِنْفِصَالَ نَحْوَ أَعْطَاكَ زَيْدَ ،

(١) البقرة / ٣٥ ، والآية بتمامها:

﴿ وَقَلْنَا إِنَّمَا أَسْكَنْتَ أَنتَ وَرَوْحُكَ الْجَنَّةَ وَكَلَامُهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمْ وَلَا تَقْرَأْ هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونًا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾

(٢) الكتاب ٣٨٤ / ١ (بولاق).

وأعطاك إياه زيد وأعطيتكه، وأعطيتك إياه وكذا، خلتكه، وخلتك إياه. وَجْهٌ اتصّاله أَنَّ المتصلَ الأولَ أَشْرَفُ منه؛ بسبب كونه أَعْرَفَ، فلا غَضاضَةً على الثاني بتعلقه بما هو أَشْرَفُ منه، وصيرورته من جملة، بالاتصال، وَوَجْهٌ انفصّاله أَنَّ المتصلَ الأولَ فضلةٌ، ليس اتصّاله كاتصالِ المرفوعِ، والانفصالُ في بابِ خَلْتُ أَوَّلَى منه في بابِ أعطيتُ؛ لأنَّ المفعولَ الأولَ في بابِ أعطيتُ فاعلٌ من حيث المعنى، كما مَضَى في بابِ ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، كَأَنَّ الثاني اتصَلَ بضميرِ الفاعلِ وفي مفعولي خَلْتُ بعد رائحةِ المبتدأ والخبر، اللذين حَقَّقهما الانفصالُ وَجَبَ اتصَالُ أولِهما؛ لِقُرْبِهِ من الفعلِ، فالأوَّلَى في الثاني الانفصالُ، رعايةً للأصلِ، والثاني أعني الأعرَفَ يجب انفصّاله عند سيبويه.

وَحَكَى سيبويه<sup>(١)</sup> عن النُّحاةِ تجويزَ الاتصالِ أيضاً، نحو أعطاهوك، وأعطاهاني قال، إنما هو شيءٌ قاسوه، ولم يتكلم به العرب، فوضعوا الحروفَ غيرَ موضعها، واستجادَ المبرّدُ<sup>(٢)</sup> مذهبَ النُّحاةِ، وإنما لم يَجِءْ في الثاني الاتصالُ ههنا سماعاً؛ لأنَّ الثاني أَشْرَفُ من الأولِ، بِكَوْنِهِ أَعْرَفَ، فيأنف من كونه متعلقاً بما هو أدنى منه. والذي جَوَّزَ ذلك قياساً، لا سماعاً نَظَرَ إلى مُجَرَّدِ كَوْنِ الأولِ مُتَّصِلاً.

وَأَمَّا الثالثُ، أعني المُساوِيَّ للمتصلِ المنصوبِ، فنقول: إِنَّ كَانَا غَائِبَيْنِ، نحو أعطاهما، وأعطاهوهما، قال سيبويه جَاَزَ الاتصالُ، وهو عربيٌّ، لكنه ليس بالكثيرِ في كلامهم، بل الأكثرُ انفصالُ الثاني، وَإِنْ لم يكونَا غَائِبَيْنِ فالمبرّدُ يُجِيزُ اتصَالَ الثاني وَيُسْتَحْسِنُهُ قياساً على الغائبين، وَمَنَعَهُ سيبويه وَالزَّمَ النُّحاةُ القائلين بجوازِ أعطاهوك، وأعطاهاني - تجويزَ منحتيني؛ أي: منحتني نفسي<sup>(٣)</sup>، وهذا دليل على أنهم لا يقولون به، وإنما كان الانفصالُ ههنا أيضاً، المشهور؛ لأنه يأنف الثاني من أن يتعلق بما هو

(١) الكتاب ٣٨٤/١ وما بعدها (بولاق).

(٢) انظر الكامل بشرح رغبة الأمل ١١/٨.

(٣) م: «إذا منحته نفسه».

مثله، ويصير من تتمته وذيلوله، وإنما جاز ذلك في الغائبين؛ لِعَوْدِ كُلِّ واحدٍ منهما إلى غير ما عاد إليه الآخر، بخلاف المخاطبين والمتكلمين؛ إذ يستقبح اجتماع المثلين لفظاً ومعنى وإنما لم يَجِءْ في التابع، نحو ضربتهوه، كما جاء أعطاوهه؛ لِأَنَّ طَلَبَ الفعل المتعدي للمفعول ضروريٌّ من حيث المعنى، بخلاف طَلَبِهِ للتأكيد، فلما كان جَذْبُهُ للمفعول أَشَدَّ، كان اتصاله أَلْيَقَ من اتصال التأكيد.

هذا كُلُّهُ في الضميرين بَعْدَ الفِعْلِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَا بَعْدَ الاسمِ، والأوَّلُ / منهما مرفوعٌ متصلٌ، ولا يكون إلَّا مستتراً، كما مرَّ، نحوزيد ضاربك، فقد ذكرنا قَبْلُ جَوَازَ اتصالِ الثاني وانفصاله أيضاً، نحوزيد ضارب إياك.

وَأِنْ كَانَ الأوَّلُ مجروراً، فَإِنْ كَانَ الثاني منصوباً، فكما إذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوبٌ، أي يُنْظَرُ إلى الثاني، هل هو أَنْقَصُ تعريفاً أَوْ أَزِيدُ أَوْ مُسَاوٍ؟ وتقول في الأنقص: ضربكها وضربك إياها قال<sup>(١)</sup>:

٣٨٨ - فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع

وكذا اسم الفاعل، نحو معطيكها، ومعطيك إياها، فهو مثل أعطيتكه، وأعطيتك إياه، إلَّا أَنَّ الانفصالَ فيما وَلِيَ الضميرَ المجرورَ أَوَّلَى من الانفصالِ فيما وَلِيَ الضميرَ المنصوبَ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ أَقْعَدُ في اتصالِ الضميرِ به من المصدر، واسم الفاعل؛ لأنه يطلب الفاعلَ والمفعولَ لذاته، وهما لمشابهته، وكذا يَشْدُ الاتصالُ في الثاني فيهما، إذا كان أَزِيدُ أَوْ مُسَاوِياً، نحو ضربهوك وضربهوه، قال<sup>(٢)</sup>:

(١) أبو عبيدة بن ربيعة بن قحطان، كما في خَيْلِ ابن الأعرابي ٦٢، أو القُحَيْفِ العُجْلِي، كما في الحماسة البصرية. والشاهد في: الخزائن ٢٩٨/٥ (هارون)، والعيني ٣٠٢/١، وشرح المَرْزُوقِي للحماسة ٢١١، وأورد البيت ابن الناظم والمُرَادِي في شرح الألفية ١٤٦/١ على أَنَّ وَصَلَ ثاني ضميرين عاملهما اسمٌ واحدٌ ضعيفٌ، والقياس: ومنَعَكَ إِيَّاهَا...

(٢) مُفَلِّسُ بن لقيط الأسدي، أو مُفَلِّسُ بن لقيط السَّعْدِي، كما في الخزائن ٣١١/٥، ٣١٢ (هارون).

والبَيْتُ في: سيبويه ٣٨٤/١ (بولاقي)، والعيني ٣٣٣/١، والأَمَالِي الشَّجَرِيَّة ٨٩/١، ٢٠١/٢، وابن يعيش =

٣٨٩ - وقد جَعَلَتْ نفسي تَطِيب لضغمةٍ لضغمةٍها يقرع العظم ناهيا

وإن كان بعد الضمير المجرور مرفوعاً، فلا بُدَّ من كونه منفصلاً، سواء كان أُعْرِفَ من المجرور، (١٣١ أ) أو أُنْقَصَ، أو مُساوياً؛ إذ البارز المرفوع المتصل، لا يتصل إلا بالفعل كما ذَكَّرْنَا، نحو ضربك هو، وضربك أنا، وضربه هو، ولا يكون الأول منها منصوباً إلا عند هشام والأخفش كما مرَّ في باب الإضافة في نحو ضاربك، فَحُكِّمُ الضمير الذي يليه عندهما حُكْمُ الضمير الذي يلي المجرور كما مرَّ.

قَوْلُهُ: «وليس أحدهما مرفوعاً».

لأنه إن كان مرفوعاً وَجَبَ تقديمه واتصال الثاني كما تَقَدَّمَ سواء كان الأول أُعْرِفَ أولاً.

قَوْلُهُ: «فإن كان أحدهما أعرَفَ».

إنما كان ذلك؛ لأنه إن لم يكن أحدهما أعرَفَ، ولم يكن أحدهما مرفوعاً، وَجَبَ انفصال الثاني، نحو: أعطاك إياك، وضربي إياي.

قَوْلُهُ: «وقدمته» أي قدمت الأعرَفَ؛ لأنه إذا كان أحدهما أعرَفَ، وأخرته، وليس أحدهما مرفوعاً، وَجَبَ أيضاً انفصال الثاني، نحو أعطاه إياك، فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة، أحدها ألا يكون أحدهما مرفوعاً، والثاني أن يكون أحدهما أعرَفَ، والثالث أن يكون الأعرَفُ مُقَدِّماً، كان لك الخيار في الثاني.

وَعَلَّلَ جميع ذلك مفهومةً بما قَدَّمْنَا.

قَوْلُهُ: «وإلا فهو مُنفصل».

---

== ١٠٥/٣، والجامع الصغير ٢١، والإيضاح العضدي ٣٤/١، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٥/١. والضغمة:

العضة (القاموس: ضغم).

والشاهد قوله: لضغمةٍها، حيث جاء بالضمير الثاني، وهو «ها» متصلاً، ولو جاء به منفصلاً لقال: لضغمةٍ إياها، وجواز الأمرين هو ما اختاره ابن مالك تَبَعاً لسيبويه.

أَيُّ إِنِّ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ، كَأَعْطَاكَ إِيَّاكَ، أَوْ إِنِّ كَانَ أَعْرَفَ، لَكِنْ لَيْسَ بِمَقْدَمٍ، كَأَعْطَاكَ إِيَّايَ، وَأَعْطَاهُ إِيَّاكَ فَالثَّانِي مُنْفَصِلٌ كَمَا رَأَيْتَ.

قَوْلُهُ: «وَالْمُخْتَارُ»<sup>(١)</sup> فِي خَبَرِ كَانَ الْإِنْفَصَالُ، وَالْأَكْثَرُ لَوْلَا أَنْتَ إِلَى آخِرِهَا، وَعَسَيْتَ إِلَى آخِرِهَا وَجَاءَ لَوْلَاكَ، وَعَسَاكَ إِلَى آخِرِهَا.

إِنَّمَا كَانَ الْمُخْتَارُ فِي خَبَرِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا الْإِنْفَصَالُ؛ لِأَنَّ اسْمَهَا فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ فَاعِلاً، حَتَّى يَكُونَ كَالْجُزْءِ مِنْ عَامِلِهِ، بَلِ الْفَاعِلُ فِي الْحَقِيقَةِ مُضْمُونُ الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ الْكَائِنَ فِي قَوْلِكَ كَانَ زَيْدٌ قَائِماً قِيَامَ زَيْدٍ، كَمَا يُجِبِيءُ، فِي الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ، قَالَ عُمَرُ ابْنُ أَبِي رَبِيعَةَ<sup>(٢)</sup>:

٣٩٠- لَيْتُنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ وَقَالَ<sup>(٣)</sup>:

٣٩١- لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيْبًا  
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيْبًا

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٦٦/١. وهو اختيار الأكثرين ومنهم سيبويه. والمختار عند الرُّمَّانِي وابنِ الطَّرَاوَةِ وابنِ مالك الاتصال؛ لأنه الأصل. انظر المُرَادِي على الألفية ١٤٤/١ - ١٤٥.

(٢) (ديوانه ص ٨٦، مصر، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ ط. محي الدين)، وهو في: الخزانة ٣١٢/٥ (هارون)، والمقرب ٩٥/١ (مطبعة العاني بغداد سنة ١٩٧١م) والعيني ٣١٤/١، وابن يعيش ١٠٧/٣، والأشُمُونِي ١١٩/١، والتصريح ١٠٨/١، شرح جمل الزجاجي ٤٠٦/١، و ١٩/٢.

الشاهد فيه أن المختار في خبر كان وأخواتها إذا كان ضميراً الانفصال كما هنا؛ لأنه خبر، والأصل في الخبر الانفصال.

(٣) ذُكِرَ الْبَيْتَانِ فِي قَصِيدَةِ لُجُجٍ أَبِي رَبِيعَةَ (ديوانه ٤٣٠ - ٤٣٢)، كَمَا ذُكِرَتِ الْقَصِيدَةُ فِي دِيْوَانِ الْعَرِجِيِّ ٦١ - ٦٣ مَعَ خِلَافٍ فِي التَّرْتِيبِ، وَفِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ، وَرَوَايَةُ الْبَيْتِ الثَّانِي فِي دِيْوَانِ الْعَرِجِيِّ هَكَذَا:

غَيْرَ أَسْمَاءَ وَجُلٍّ \* ثُمَّ لَا نَخْشَى رَقِيْبًا

الخزانة ٣٢٤/٥ (هارون)، سيبويه ٣٨١/١ (بولاق)، المنصف ٦٢/٣، المقتضب ٩٨/٣، ابن يعيش ٧٥/٣.

١٠٧، شرح جمل الزجاجي ٤٠٦/١. و (ليس) في البيت الثاني تُحْتَمَلُ تَقْدِيرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْوَصْفِ لِلْأَسْمَاءِ قَبْلُهَا، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا نَرَى فِيهِ عَرِيْبًا غَيْرِي وَغَيْرِكَ، وَالتَّقْدِيرُ الْآخَرُ: أَنْ تَكُونَ اسْتِثْنَاءً بِمَعْنَى إِلَّا. =

وقد جاء على ما حكى سيبويه<sup>(١)</sup> ليسني وكأنني، قال<sup>(٢)</sup>:

٣٩٢ - عددت قومي كَعْدِيدِ الطَّيْسِ إذ ذهب القومُ الكرامُ لَيْسِي  
وقيل لبعض العرب: إِنَّ فلانا يريدك فقال: عليه رجلا ليسني<sup>(٣)</sup>، وقال أبو  
الأسود<sup>(٤)</sup>:

٣٩٣ - فَإِلَّا يَكُنْهَا، أو تكنه فإنه أخوها غَذَتْه أمه بلبانها  
وَوَجْهَ الاتصالِ كَوْنُ الاسمِ كالفاعلِ، والخبر، كالمفعول، فكنته، كضربته.

= (عرب) بمعنى أحد، وهو بمعنى مُعَرَّب، أي لا نرى فيه متكلماً عَنَّا ويعربُ عن حالتنا.  
الشاهد فيه لما تقدم قَبْلَهُ من أَنَّ الفصل هو المختارُ في خبر كان وأخواتها كما قال (ليس إِيَّاي)، ولو وصل لقال:  
ليسني.

الخرانة ٣٢٢/٥ هارون.

(١) الكتاب ٣٧/١ (بولاقي). ٣٨١

(٢) رُوِيَتْ (ديوانه ١٧٥)، وهو في: الخرانة ٣٢٤/٥ (هارون)، وفيه: «هذا الشعر أنشده السِّيرافي، وفيه شذوذٌ من وجهين: الأول أنه أتى بخبر ليس متصلاً، والثاني: أنه أسقط نون الوقاية وحَقَّه أن يقال ليسني. وأنشده شُرَاحُ الألفية على أنَّ حذف نون الوقاية منه ضرورة...»، وفي المغني ٢٢٧ (ط. المبارك) حكم ابن هشام بأنه ضرورة في قد، وفي النون، وانظر ابن يعيش ١٠٨/٣، والتصريح ١١٠/١، واللسان (طيس). وأراد رؤية بالطيس هاهنا الرَّمْل.

«الشاهد في: (ليسني) حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم مع وجوبها في الفعل قبل ياء المتكلم وذلك ضرورة...».

شرح الألفية للمُرادي ١٥٣/١.

(٣) الكتاب ٣٨١/١ (بولاقي). «جاء في (شرح الجمل لابن بابشاذ - مخطوطة) مايلى: «فاما ما يُحكى عن العرب من قولهم: «عليه رجلاً ليسني» ففيه شذوذٌ من وجهين: أحدهما: الإغراء بالغائب. والآخر: جَعْلُهُ خبر (ليس) متصلاً، فكان حقه أن يقول: (ليس إِيَّاي). [الجمل للزجاجي ص ٢٤٤ هامش. تحقيق د. علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٤ هـ ٣ ط ١].»

(٤) (ديوانه ١٢٨ تحقيق محمد حسن آل ياسين، لبنان)، والبيت فيه هكذا:

فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْه فإنه \* أخ أرضعته أمه بلبانها

والضمير في (يكنها) يعود إلى الخمر في البيت السابق، وهو:

دع الخمر يشرها الغواة فإنني \* رأيت أخاها مجزياً لمكانها

والشاهد في: الخرانة ٣٢٧/٥ (هـ)، وسيبويه ٢١/١ (بولاقي)، والمقتضب ٩٨/٣، والمغني ٣١٠/١، والمُقَرَّب ٩٦/١، وابن يعيش ١٠٧/٣، والتبصرة والتذكرة ٥٠٥/١، والاقتضاب ٣٩٢.

الشاهد فيه لما تقدم قبله من وصل الضمير المنصوب بـ (كان)؛ والقياس: فإن لا يكن إياها، أو تكن إياه.

الخرانة ٣٢٧/٥ هارون.

قَوْلُهُ: «وَالْأَكْثَرُ لَوْلَا أَنْتَ / إِلَى آخِرِهَا».

يَعْنِي أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَجِيءَ بَعْدَ لَوْلَا غَيْرَ التَّحْضِيضِيَّةِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُفَصَّلٌ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا مُبْتَدَأٌ أَوْ فَاعِلٌ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ، أَوْ مُرْتَفَعٌ بِلَوْلَا عَلَى مَا مَرَّ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ، فَيَجِبُ عَلَى الْأَوَجْهِ الثَّلَاثَةِ الْإِنْفَصَالُ، وَقَدْ يَجِيءُ بَعْدَهَا الضَّمِيرُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَ النَّصْبِ وَالْجَرِّ إِلَّا عِنْدَ الْمَبْرَدِ، فَإِنَّهُ مَنَعَهُ وَقَالَ: هُوَ خَطَأً. وَالصَّحِيحُ وَرُودُهُ وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:  
٣٩٤ - «لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجِجْ»

وقوله: <sup>(٢)</sup>

٣٩٥ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي  
وَالضَّمِيرُ عِنْدَ سَيِّبُوهِ<sup>(٣)</sup> مَجْرُورٌ، وَلَوْلَا عِنْدَهُ حَرْفُ جَرٍّ هَهُنَا خَاصَّةً، قَالَ<sup>(٤)</sup>: وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يَكُونَ لِبَعْضِ الْكَلِمَاتِ مَعَ بَعْضِهَا حَالٌ، فَيَكُونُ لَوْلَا الدَّخَالَةَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ حَرْفُ جَرٍّ مَعَ أَنَّهَا مَعَ غَيْرِهِ غَيْرُ عَامِلَةٍ بَلْ هِيَ حَرْفٌ يُبْتَدَأُ بَعْدَهَا، نَحْوُ لَوْلَا زَيْدٌ وَلَوْلَا أَنْتَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بَلَدُنْ، فَإِنَّهَا تَجَرُّ مَا بَعْدَهَا بِالْإِضَافَةِ؛ إِلَّا إِذَا وَلِيَتْهَا غُدُوَّةٌ،

(١) هذا عجز بيت، وصدْرُهُ: أَوْتَمَّ بَعِينِيهَا مِنَ الْهُودَجِ \* ...

وَالْبَيْتَ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ (مُلْحَقَاتُ دِيوَانِهِ ص ٤٧٩)، وَهُوَ فِي: الْخَزَانَةِ ٣٣٣/٥ (هَارُونَ)، وَالْعَيْنِي ٢٦٤/٣، وَابْنُ يَعِيشَ ١١٨/٣، ١٢٠ وَالمُتَمَع ٣٣/٢.

الشَّاهِدُ: فِيهِ أَنَّهُ يَجُوزُ وَرُودُ الضَّمِيرِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَ النَّصْبِ وَالْجَرِّ عَلَى قُلَّةٍ بَعْدَ (لَوْلَا).

(٢) مِنْ قَصِيدَةِ طَوِيلَةٍ لِيَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ، يُعَاتَبُ بِهَا ابْنُ عَمِّهِ، كَمَا فِي الْخَزَانَةِ ٣٣٦/٥، ٣٤٤، وَفِي الْأَغَانِي ص ٤٤٦ طَبَعَ دَارُ الشَّعْبِ، نَسَبَتِ الْقَصِيدَةَ إِلَى طَرْفَةٍ.

وَالشَّاهِدُ فِي: الْمَسَائِلِ الْعَسْكَرِيَّاتِ ص ٦٠، وَالْمُقْتَضَبِ ٧٣/٣، وَسَيِّبُوهِ ٣٨٨/١ (بُلَاق)، وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةِ ١٧٧/١، ٢١٢/٢، وَبِدَائِعُ الْفَوَائِدِ ٥٥/٣، وَابْنُ يَعِيشَ ١١٨/٣، وَالْجَنَى الدَّانِي ٦٠٣، وَالْمَنْصَفُ ٧٢/١ وَشَرَحَ جَمَلَ الزَّجَاجِيِّ ٤٧٣/١.

«وَكَمْ مَوْطِنٍ»: كَمْ هَا هُنَا لِإِنْشَاءِ التَّكْثِيرِ، وَهُوَ مُبْتَدَأُ خَبَرٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: لَكَ، وَجُمْلَةُ (طَحَتْ) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِمَوْطِنٍ، وَالرَّابِطُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: فِيهِ. الْخَزَانَةُ ٣٤٣/٥.

وَالْأَجْرَامُ: جَمْعُ جَرْمٍ، وَهُوَ الْجِسْمُ، وَالنَّيْقُ: أَعْلَى الْجَبَلِ، وَقُلَّتُهُ: مَا اسْتَدَقَّ مِنْ رَأْسِهِ.

(٣) الْكِتَابُ ٣٨٨/١ (بُلَاق)، وَانْظُرْ بِدَائِعَ الْفَوَائِدِ ٥٥/٣.

(٤) أَيُّ: سَيِّبُوهِ ٣٨٨/١، وَهُوَ - فِي الْغَالِبِ - مَنَقُولٌ بِالْمَعْنَى.



فإنها تنصبها كما يحییء، وفي قوله نَظَرٌ وذلك أن الجار إذا لم يكن زائداً، كما في بحسبك، فلا بُدَّ له من متعلق، ولا متعلق في نحو لولاك لم أفعَل ظاهراً ولا يصحُّ تقديره، وقال أبوسعید السیرافي: الجارُ والمجرورُ، أي لولاك في موضع الرفع بالابتداء، كما في: بِحَسَبِكَ دِرْهَمٌ<sup>(١)</sup>، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ ذلك إنما يكون بتقدير زيادة الجار، وإذا لم يكن زائداً، فلا بُدَّ له من متعلق، فيكون مفعولاً لذلك المتعلق، لا مبتدأ، وعند الأخفش والفرّاء أن الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في نحو، ما أنا كَأَنْتَ، وإن رَجَّحَ مذهب سيويه بأن التغير عنده تغيّر واحدٌ، وهو تغيّر «لولا»، وجعلها حرف جرٍّ، بخلاف مذهب الأخفش، فإنه يلزمه تغيّر اثني عشر ضميراً، يرجح مذهب الأخفش، بأنَّ تغيّر الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب، بخلاف تغيّر لولا بجعلها حرف جرٍّ، وارتكاب خلاف الأصل، وإن كثر إذا كان مستعملاً، أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قلَّ، وكذلك الأولى أن يحییء بعد «عسى» ضمير مرفوع متصل، نحو عسيت وعسينا إلى عسين؛ لأنه فعلٌ وما بعده فاعله، وقد جاء بعد «عسى» الضمير المنصوب المتصل نحو عساك، وفيه ثلاثة مذاهب.

قال سيويه<sup>(٢)</sup>: «عسى» محمولٌ على «لعلَّ»؛ لتقاربهما معنى؛ لأن معنهما الطمَع والإشفاق، تقول عساك أن تفعل كذا، تحمله على لعلَّ في اسمه فتنبه به، وتبقى<sup>(٣)</sup> خبرةً مقترناً بأن، كما كان مقتضاه في الأصل، أعنى في نحو: عسى زيد أن يخرج، فيكون الخبر من وجهٍ محمولاً على خبر لعلَّ، وهو كونه في محل الرفع، ومن وجهٍ مَبْقَى

(١) سيويه ٣٧٤/٢ (هارون) حاشية (١)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥٥٠/٢، وجاء في كتاب ابن الأنباري في كتابه الإنصاف للدكتور محي الدين توفيق، بغداد سنة ١٩٧٩ ص ٢٥٧ ما يلي: «وقد نقل ابن الأنباري عن السيرافي الخلاف في هذه المسألة، وهي إحدى المسائل السبع التي أيد فيها أبو البركات مذهب الكوفيين، ولذلك بسط القول في ذكر احتجاجهم. وأخذ احتجاج البصريين من السيرافي».

(٢) الكتاب ٣٨٨/١ منقول بمعناه.

(٣) د، ط: ويبقى.

على أصله، وهو اقترانه بأن؛ لأنَّ خبرَ لَعَلَّ في الأصل خبرُ المبتدأ<sup>(١)</sup>، ولا يقال أنت أن تفعل، واقتران (١٣١ ب) المضارع بأن في نحو عساك أن تفعل لا يناسب خبر لعل. وقد يُقال عساك تفعل من غير أن، واستعماله أكثر من استعمال عسى زيد يخرج؛ وذلك لحملهم عسى «على» «لعل» في اسمه، فأَجْرُوا خبرَهُ أيضاً في طَرَحِ أن تُجْرَى خبره، لكن لا يخرج بالكلية عن أصله، فلا يقال عساك خارج، كما يقال لعلك خارج، وربما يجيء خبرُ لَعَلَّ مضارعاً بأن؛ حملاً لها على عسى في الخبر وحده، كما حمل «عسى» في عساك أن تفعل على لَعَلَّ في اسمه وحده، قال<sup>(٢)</sup>:

٣٩٦ - لعلك يوماً أن تَلَمَّ مُلَمَّةٌ\* . . . . .

وقال بعضهم<sup>(٣)</sup>: الخبر محذوف؛ أي لعلك تهلك أن تلم ملمة، أي؛ لأن تلم، وهذا الاستعمال في «لعل» كثير في الشعر، قليل في النثر، فعلى مذهب سيبويه<sup>(٤)</sup> عسى مغير عن أصله، والضمائر جارية على / القياس تبعاً لتغير عسى كما قال في لولاك، وحمل عسى على لعل في نصب الاسم. وَرَفَعَ الخبرَ مخصوصٌ بكون اسمه ضميراً، كما كان جرُّ لولا عنده مختصاً بالضمير، فلا يقال: عسى زيدا أن يخرج اتفاقاً منهم، واستدلَّ على كونِ الضمير منصوباً بِلَحَقِ نُونِ الوقاية في عساني، قال<sup>(٥)</sup>:

(١) د: «لأن حق خبر لعل أن يكون اسماً صريحاً أو فعلاً بغير أن».

(٢) مُتَمِّم بن نُؤَيْرَة من قصيدة رثى بها أخاه، وهي المُفَضِّلَة السابعة والستون، البيت التاسع والأربعون ص ٢٧٠، وهذا صدر بيت، وعجزه:

عليك من اللاتي يَدْعُنَكَ أَجْدَعَا

والشاهد في: الخزانة ٣٤٥/٥ (هارون)، والمقتضب ٧٤/٣، والكامل ١٦٨/١، ٣٨٥، والمفصل ص ٣٠٣،

وابن يعيش ٨٦/٨، والمغني ٣٧٩ (ط. المبارك).

والأجدع: مقطوع الأنف، أو الأذن.

الشاهد: فيه أنه قد يجيء خبر (لعل) مضارعاً مَقْرُوناً بـ (أن)، حملاً لها على (عسى).

(٣) انظر شرح شواهد المغني للبغدادى ١٧٥/٥.

(٤) الكتاب ٣٨٨/١ (بولاق).

(٥) عمران بن حِطَّانٍ الخارجي، كما في الخزانة ٣٤٩/٥، ٣٥٠ (هارون)، والبيت في: سيبويه ٣٨٨/١ (بولاق)،

٣٩٧- ولي نفس أقول لها إذا ما تُتَارَعُنِي<sup>(١)</sup>، لعلي، أو عساني ؛ لأن هذه النون لم تلحق الياء بعد، الفعل إلا إذا كانت منصوبة، وقال الأخفش «عسى» باقية على أصلها، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسماً لعسى، وقولك أن تفعل منصوب المحل خبراً لها، كما كان في عسيت أن تفعل، وعسيت تفعل، ونُقِلَ عن المبرد وجهان<sup>(٢)</sup> في نحو:

٣٩٨- \* يا أبتا علك أو عساكا<sup>(٣)</sup> \*

، أحدهما أن الضمير البارز منصوب بعسى خبرها، والاسم المضمّر فيها مرفوع،

---

والمقتضب ٧٢/٣؛ وفيه: (تُحَالَفُنِي) بدل (تُتَارَعُنِي)، والخصائص ٢٥/٣، وابن يعيش ١٠/٣، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣/٧، والعيني ٢٢٩/٢. الشاهد فيه أن سيبويه استدّل على كَوْنِ الضمير، وهو الياء، منصوباً بلحق نون الوقاية في (عساني).

(١) م: تخالفني.

(٢) للمبرد رأي واحد في نحو عساك، وعساني، فالضمير خبرها، والاسم مستتر بدليل قوله: فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمّر. وأما قوله بعد ذلك: ولكنه حذف لعلم المخاطب به، فلا يريد منه إلا معنى الإضمار؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل، ومنع من حذفه في مواضع من المقتضب. انظر المقتضب ٧٢/٣، حاشية (٣).

(٣) عجز بيت، وصدرة: تقول بُتِي قد أتى أناكا \* . . .

وقائله رُوِّتُهُ (ديوانه ص ١٨١)، والبيت في: الخزائن ٣٦٢/٥، ٣٦٦، ٣٦٧ (هارون)، وسيبويه ٣٨٨/١، ٢٩٩/٢، ٧١/٣ (بولاق)، والمقتضب ٧١/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ١٦٤/٢، وفُرحة الأديب ص ١١٩؛ قال الأسود القُتْدِجاني: «خلط ابن السيرافي، وصَحَّفَ في كلمة من البيت، وهو قوله: (ياأبتا)، وإنما هو (تأبياً)».

والشاهد في إيضاح الشعر للفارسي ورقة ١٧، ١٨.

«والشاهد فيه أنه جعل (عسى) مثل (لعل)، ونصب بها الاسم، وهو الكاف. وقوله:

(قد أتى أناكا)، أي: قد حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه ملاً تنفقه. وقولها: (ياأبتاعلك)، أي: لعلك إن سافرت أصبت ما تحتاج إليه. . . (ابن السيرافي ١٦٥/٢، ١٦٦).

«والإني، بكسر الهمزة والقصر: الوقت، قال تعالى: ﴿غَيْرَ نَاطِرِينَ إِيَّاهُ﴾ الأحزاب ٥٣، وزعم العيني، وتبعه السُّيوطي أن (أناك) يفتح الهمزة، قال: أصله أناءك. والأناء على فعال اسم من الفعل المذكور (الخزائن ٣٦٦/٥ ط. هـ).

فيكون كقولهم<sup>(١)</sup>: عسى الغوير أبؤساً.

وهو ضعيفٌ من وجوه: أحدها أنَّ مجيء خبر عسى اسماً صريحاً شاذٌ، والثاني أنَّ ذلك لا يستمرُّ إذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع أن، أو مجرداً، نحو عساك أن تفعل، أو تفعل، إلا أن تجعل أن تفعل بدلاً من الكاف بدل الاشتغال، أي عسى الأمر إياك فعلك، ويكون تفعل في عساك تفعل حالاً من الكاف، ويضمُّ اسمُ عسى على حَسَبِ مَدلولِ الكلام، كما تقول في قولك، عساك تظفر بالمراد: عسى الواصل إياك ظافراً، أو يكون المضارع بتقدير أن، كما في قولهم: «تسمع بالمعيدي»، فيكون «تفعل» بدلاً من الكاف، كما في عساك أن تفعل، وكل هذا تَكَلُّفٌ، وأيضاً ليس لذلك المضمّر مفسرٌ ظاهرٌ، وثاني الوجهين المنقولين عنه أنَّ الضمير المنصوب خبرٌ قُدِّمَ إلى جانب الفعل، فاتصل به كما في ضربك زيد، والاسم إمّا محذوف كما في قوله: يا أبتاعلك أو عساكا، على حَسَبِ دلالة الكلام عليه، كما حذَفَ في قولهم جاءني زيد ليس إلا، أي ليس الجائي إلا زيداً، وإمّا مذكورٌ، كما في قولك عساك أن تفعل، وكذا في عساك تفعل بتقدير (أن).

أقول: إنَّ أرادَ بحذف الفاعل إضماره، كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الأول، والظاهر أنه قصَدَ الحذف الصريح، فيكونُ ذهبَ مذهب الكسائي<sup>(٢)</sup> في جوازِ حذفِ الفاعل، كما مرَّ في باب التنازع، ويكون موضعُ الفاعل المحذوف بعد الضمير

---

(١) ترد هذه العبارة في معظم كتب النحو على أنها قول للعرب، وأن الزبارة قد تمثلت به، قالته لقومها عند رجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، ويات بالغوير على طريقه. ولم يُصرِّح أحدٌ بأنها من لفظ عَمَر بن الخطاب رضي الله عنه إلا أبوحيان في نقله عن أحمد بن يحيى ثعلب، وجاءت كذلك في اللسان (غور): «وقال ثعلب: أتى عَمَرُ بمبتود، فقال: «عسى الغوير أبؤساً».

انظر منهج السالك على ألفية ابن مالك لأبي حيان ص ٦٨، تحقيق سدي جليزر، نيهافن سنة ١٩٤٧م، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي ص ٣٢٣ ط. بغداد سنة ١٩٨٢م، والمرئجل هامش ٢ ص ١٢٩، وظاهرة الشذوذ ص ١٧٨، ٢١٩ للدكتور فتحي الدجني. وانظر مجمع الأمثال ١٧/٢، والمسائل العسكرية ص ٥١، والبغداديات ص ٣٠١. والغوير: تصغير غار، والأبؤس: جمع بؤس وهو الشدة.

المنصوب، ويكون عساك أن تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل، كما كان عسيت أن تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج، ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبراً؛ لأنَّ أحدهما جُثَّةٌ، والآخر حَدَثٌ، إِلَّا أَنْ يُقَدَّرَ فِي أَحَدِهِمَا مُضَافٌ، أي عسى حاله أَنْ تفعل، أو عساك صاحب أن تفعل، كما يجيء، في أفعال المقاربة.

### [ نون الوقاية: الغرض منها، ومواضع دخولها ] :

قَوْلُهُ: «نون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي، ومع المضارع عربياً عن نون الإعراب، وأنت مع النون ولدن وإنَّ وأخواتها مُخَيَّرٌ ومختار في ليت ومنَّ وعنَّ وقد وقَطَّ وعكسها لعلَّ».

إِغْلَمْ أَنَّ نونَ الوقاية إنما تدخل الفعلَ لِتَقِيَهُ مِنَ الْكَسْرِ؛ لِأَنَّ ما قبل ياءِ المتكلم يَجِبُ كَسْرُهُ كما مرَّ في باب الإضافة، وَلَمَّا مَنَعُوا الفعلَ الجَرَّ، كانتِ الكسرةُ هي أَصْلُ علاماتِ الجرِّ، والفتحِ، والياءِ فرعاه، كما تبين في أول الكتابِ كَرِهُوا أَنْ يوجدَ فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة الجرِّ مبالغةً في تبعيده من الجرِّ، ودخولها في نحو أعطاني ويعطيني إما طَرْدًا للباب، أَوْ لِكَوْنِ الكسرِ مقدِّراً على الألفِ والياءِ، لولا النونُ كما في عصاي وقاضي، ودخولها مع نون الإعراب نحو يَضُرُّ بونِّي، ونون التأكيد نحو اضربني، ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني، ويضربني، إنما جاز لكون نونِ الإعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل، ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو

﴿ قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيْمَانًا دَعَاؤُهُ ﴾<sup>(١)</sup>، واضرب؛ لِأَنَّ الكسرةَ العارضةَ للياءِ أَلْزَمُ من العارضة للساكنين

(١) الإسراء/ ١١٠، والآية بتامها:

﴿ قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيْمَانًا دَعَاؤُهُ ۚ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَاسْتَغِ بِذَلِكَ سَبِيلًا ۝ ﴾

في نحو قُلْ ادْعُوا؛ إذ الياء لكونها ضميراً متصلاً كجزء الكلمة، وثانية الكلمتين في نحو: قُلْ ادْعُوا مُسْتَقِلَّةً<sup>(١)</sup>.

فنقول: تلزم هذه النون جميع أمثلة الماضي، وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب، والذي فيه نون الإعراب من المضارع الأمثلة الخمسة: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، فيلزم النون غير هذه الأمثلة، سواء كان (١٣٢ أ) فيه نون الضمير الأولى، نحو يَضْرِبُنِي، أو نوناً التوكيد الخفيفة والثقيلة أولاً، وقوله<sup>(٢)</sup>:

٣٩٩- هل تُبْلَغُنِي دَارَهَا شَدْنِيَّةً لُعِنَتْ بِمَحْرُومِ الشَّرَابِ مُصَرِّمٍ

الأولى فيه خفيفة، والثانية نون الوقاية، وإنما جاز قيام نون الإعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونون التأكيد، وإن كان اجتماع المثليين في الكل حاصلًا؛ لأن نون الإعراب لا معنى له، كنون الوقاية؛ إذ إعراب الفعل ليس لمعنى، كما هو مذهب البصريين، على ما يأتي في قسم الأفعال، فكلاهما لأمر لفظي، بخلاف نون الضمير، ونون التأكيد، هذا على مذهب مَنْ قَالَ المحذوف نون الوقاية كالجزولي، لأن الثقل جاء منها، لا مِنْ نون الإعراب.

أما على قول سيبويه<sup>(٣)</sup> وهو أَنَّ المحذوف نون الإعراب؛ لأنها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها، فالعلة في عَدَمِ حَذْفِ نون الضمير، ونون التأكيد

(١) في النسخ الثلاث: مستقلة، والصواب ما أثبت.

(٢) عَتَرَةُ بْنُ شَدَّادٍ الْعَبْسِيُّ (ديوانه ص ١٩٩ ط. محمد سعيد المولوي، دمشق) «وشَدْنِيَّة: هي ناقة منسوبة إلى فحل يقال له شَدْن، ويقال إلى موضع باليمن. وقوله: لُعِنَتْ بِمَحْرُومِ (أي سُبَّتْ بضرعها، كما يقال: لعنه الله ما أدهاه، وما أشعره، وإنما يريد أن ضرعها قد حرم اللبن فذاك أوفر لقوتها، وأصلب لها فتلعن ويدعى عليها على طريق التعجب من قوتها» الديوان ص ١٩٩.

«على أن النون الأولى في (تُبْلَغُنِي) نون التوكيد الخفيفة، والنون الثانية نون الوقاية». الخزانه ٣٦٩/٥ ط. هارون.

(٣) الكتاب ٣٨٦/١، ٣٨٧ (بولاق)، وانظر الإتحاف ٣٧٦، ٣٧٧.

ظاهرة؛ لأنها ليست مُعرَّضةً للحذف، ولها معنى .

وقد جاء حَذَفُ نونِ الوقايةِ مع نونِ الضميرِ لضرورة، قال<sup>(١)</sup>:  
٤٠٠ - تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَئِنِي  
ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ المحذوفُ نونَ الضميرِ؛ إذِ الفاعلُ لا يُحذفُ .

وقد يدغم نون الإعراب في نون الوقاية، فعلى هذا يجوز مع نون الإعراب ثلاثة أوجه: حَذَفُ إحداهما، وإدغامُ نونِ الإعراب في نون الوقاية، وإثباتهما بلا إدغامٍ، وقرئ قوله تعالى: «أتحاجوني<sup>(٢)</sup> على الثلاثة<sup>(٣)</sup>» .

(١) عمرو بن معد يكرب (ديوانه ١٧٣ تحقيق هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية ببغداد سنة ١٩٧٠م). والبيت من أبيات ثمانية، قالها في امرأة لأبيه تزوجها بعده في الجاهلية الخزنة ٣٧١/٥، ٣٧٣ (هارون).  
والبيت في: سيبويه ١٥٤/٢ (بلاق)، ومعاني الفراء ٩٠/٢؛ وفيه: (رأته) بدل (تراه)، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٦٠/١، وعَبَثُ الوليد ص ٢٢٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٠٤/٢، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢٩٧/٧، وابن يعيش ١٩/٣، والمصم ٩٥/١، والأشباه والنظائر ٣٥/١، واللسان (فلا). و (الثغام): نبت له نُورٌ أبيضُ يُشَبَّه به الشَّيْبُ.  
«ومعنى يُعَلُّ: يطيب شيئاً بعد شيء. وأصل العِللِ الشُّربُ بعد الشرب. وهذا غيرُ مناسب، فإنه هنا مُتَعَدٍّ إلى مفعولين: أحدهما نائب الفاعل، وهو الضمير المستترُ العائدُ إلى ما عاد إليه الهاء من (تراه)، والثاني: (مِسْكَاً). وقوله: (يسوء الفاليات) فاعله ضمير الشعر، والفاليات مفعوله، وهو استثناء، وهو دليل جواب إذا.  
والفالية هي التي تَقْلِي الشعر، أي تُخرج القَمْلَ منه». الخزنة ٣٧٤/٥.  
«على أنه قد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة، كما هنا، والأصل: إذا فَلَئِنِي، بنونين». الخزنة ٣٧٢/٥.

(٢) الأنعام / ٨٠، والآية بتامها:

﴿ وَحَاجَّتْهُ قَوْمُهُ قَالِ أَمْحَجَّيْنِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَيْنِي وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ .

(٣) «قوله تعالى: ﴿أتحاجوني﴾ قرأ نافع وابن ذكوان وهشام من طريق ابن عبد الله عن الحلواني والداجوني من جميع طرقه إلا المفسر عن زيد عنه وأبوجعفر بنون خفيفة، والباقون بنون ثقيلة على الأصل؛ لأن الأولى نون الرفع، والثانية نون الوقاية، وفيها لغات ثلاث: الفك مع تركبها، والإدغام، والحذف لإحداهما. والمحذوفة هي الأولى عند سيبويه ومن تبعه، والثانية عند الأخفش ومن تبعه، وبذلك قرأ الجمال عن الحلواني والمفسر وحده عن الداغوني». الإتحاف ص ٢١٢، وانظر النشر ٢/ ٢٥٩، دراسات ق ٣ ج ١ ص ١٣.  
وإذن فهناك قراءتان: التخفيف، والتشديد. وأما ما ذكر الرضي من أنها قراءة فإنها لغة وليست بقراءة، وقوله: «قرئ: من قبيل التجوُّز».

قوله: «وَلَدُنْ».

حَذَفُ نُونِ الْوَقَايَةِ مِنْ «لَدُنْ» لَا يَجُوزُ عِنْدَ سَيِّوِيهِ<sup>(١)</sup> وَالزَّجَّاجِ<sup>(٢)</sup> إِلَّا لِلضَّرُورَةِ، وَعِنْدَ غَيْرِهِمَا الثَّبُوتُ رَاجِحٌ، وَلَيْسَ الْمَحْذُوفُ لِلضَّرُورَةِ؛ لِثَبُوتِهِ فِي السَّبْعِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، كَانَ حَقُّ «لَدُنْ» أَنْ يَذْكُرَهُ الْمُصَنِّفُ إِذَا مَعَ الْمَاضِي أَوْ مَعَ لَيْتَ وَمِنْ وَعَنْ؛ لَكِنَّهُ تَبَعَ الْجُزُولِي؛ فَإِنَّهُ قَالَ<sup>(٣)</sup> فِي لَدُنْ: أَنْتَ مُخَيَّرٌ وَالْقِرَاءَةُ حَمَلَتْهُمَا<sup>(٤)</sup> عَلَى مَا قَالَا، وَالْحَاقُّ نُونِ الْوَقَايَةِ فِي لَدُنْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلاً؛ لِلْمَحَافَظَةِ عَلَى سُكُونِ النُّونِ الْإِلَازِمِ.

وَأَمَّا لَمْ يَأْتُوا بِهَا فِي عَلِيٍّ، وَإِلَيَّ، وَلَدَيَّ وَإِنْ كَانَ آخِرُهَا أَيْضاً سَاكِناً سُكُوناً لَازِماً لِأَمْنِهِمْ مِنْ إِنْكَسَارِ ذَلِكَ السَّاكِنِ؛ لَكُونِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا كَانَ أَلْفاً، أَوْ وَاواً، أَوْ يَاءً، تَحَرَّكَ الْيَاءُ بِالْفَتْحِ، وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا عَلَى سُكُونِهِ كَمَا تَبَيَّنَ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْلُبُوا نُونِ الْوَقَايَةِ فِي نَحْوِ فَتَايَ، وَرَحَايَ، وَعَصَايَ، وَقَاضِي فِي قَاضِيٍّ وَمُسْلِمِيٍّ فِي مُسْلِمِينَ، وَعَشْرِيٍّ وَمُسْلِمِيٍّ فِي «عَشْرُونَ» وَ«مُسْلِمُونَ» أَوْ «عَشْرِينَ» وَ«مُسْلِمِينَ»، فَإِنْ قُلْتَ: فَكَانَ يَجِبُ أَلَّا تَجْلُبَ أَيْضاً فِي نَحْوِ يَدْعُونِي، وَضَرْبُونِي، وَاضْرِبُونِي، وَرَمَايَ، وَضَرْبَايَ، وَاضْرِبَايَ، وَاضْرِبِينِي، وَأَنْ يَقُولُوا: يَدْعَى، وَاضْرِبِي، وَاضْرِبِي، وَرَمَايَ، وَضَرْبَايَ، وَاضْرِبَايَ، قُلْتَ ذَلِكَ إِجْرَاءً لِبَابِ الْفِعْلِ مُجَرَّيٍّ وَاحِداً وَحَمَلاً لِلْفَرْعِ عَلَى الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْفِعْلُ هُوَ الصَّحِيحُ اللَّامِ الْخَالِي مِنَ الضَّمَائِرِ الْمَرْفُوعَةِ الْمُتَّصِلَةِ، وَلَوْ لَمْ تَجْلُبْ لَهُ نُونُ الْوَقَايَةِ، لَدَخَلَهُ الْكَسْرُ، فَحَمَلَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ لِيَدْخُلَهُ الْكَسْرُ، مَعَ عَدَمِ النُّونِ أَيْضاً وَهُوَ الْمُعْتَلُّ اللَّامِ، وَالْمُتَّصِلُ بِهِ الضَّمَائِرُ الْمَذْكُورَةُ.

(١) الكتاب ١/٣٨٦، ٣٨٧، ٤٥/٢.

(٢) ومعه المبرد . الجمع ٧٨/٢

(٣) شرح المقدمة الجزولية: «رسالة ما جستير للشيخ ناصر الطريم، ص ١٢٨؛ وفيه: «... وأنت في إلحاقها معه متصلاً بـ (لَدُنْ) مُخَيَّرٌ... وقد جاء الوجهان في السبع».

(٤) أي المصنّف والجزولي.



قَوْلُهُ «وإنَّ وأخواتها» يعنى بأخواتها أنَّ، وكأَنَّ، ولكنَّ، وأمَّا ليت، ولعلَّ، فسيجيء حُكْمُهُمَا بَعْدُ، وإنما جازَّ إلحاقُ نونِ الوقايةِ بِإنَّ وأخواتها؛ لمشابتها الفعلَ، على ما يَجِيءُ في الحروفِ، وأمَّا جَوَازُ حَذْفِهَا، فَلأنَّ الإلحاقَ للمشابهة، لا بالأصالة، ولا اجتماع الأمثالِ في إنَّ، وأنَّ، وكأَنَّ ولكنَّ إن ألحقت مع كثرة استعمالها.

قَوْلُهُ: « ويختار في ليت ».

المشهور في ليت أنَّ حَذْفَ نونِ الوقايةِ لا يجوزُ فيه إلَّا لِضُرُورَةِ الشَّعرِ، لا في السَّعةِ، كذا قال سيبويه<sup>(١)</sup> وغيره، قال<sup>(٢)</sup>:

٤٠١ - كَمَنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدَ نِصْفَ<sup>(٣)</sup> مَالِي

قوله: «مِنْ، وَعَنْ، وَقَدْ، وَقَطُّ».

كذا قال الجزولي<sup>(٤)</sup>: إن الإثباتَ فيها هو الأشهرُ، وعند سيبويه<sup>(٥)</sup> الحذفُ في هذه

(١) الكتاب ٣٨٦/١، وفيه: «قد قال الشعراء: «ليتني» إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاري، والمضمر منصوب».

(٢) زَيْدُ الْخَيْرِ رضي الله عنه، واسمُهُ زيد الخيل في الجاهلية، وسماه الْخَيْرَ سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ صلَّى الله عليه وسلم (الشعر والشعراء ٥٥، والإقتضاب ٤٣٧).

والبيت في: الخزانة ٣٧٥/٥ (هارون)، وسيبويه ٣٨٦/١، على أن حذفَ نونِ الوقايةِ من (ليتني) ضرورةٌ عند سيبويه، والمقتضب ٣٨٥/١ الطبعة الجديدة سنة ١٣٩٩ هـ؛ وفيه: وبهلك بدل وأفقد، ومجالس ثعلب ١٠٦/١، والمُقَرَّب ١٠٨/١، وابن يعيش ٩٠/٣، ١٢٣، وضرائر الشعر لابن عُصْفُور ص ١١٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٤٢.

«وقوله: (كمنية جابر)، هو في موضع نائب المفعول المطلق، أي: تَمَنَّى مَزِيدَ كَمَنِيَّةٍ جَابِرٍ...». الخزانة ٣٧٦/٥، ٣٧٧ ط. هـ. «و(إذ): ظرفٌ عامله «منية»، وهي اسم مصدر لتَمَنَّى. وأفقد مضارع منصوب بأن مضمره بعد واو المعية الواقعة في جواب التمني». حاشية المقتضب ٣٨٥/١.

الشاهد: فيه حذف نون الوقاية مع ضمير المنصوب في «ليتني» وكان الوجه ليتني، كما تقول: ضربني، فشبه ليت في الحذف ضرورةً بإنَّ، ولعلَّ، إذا قلت: إني ولعلي.

(٣) م، ط: بعض.

(٤) الشرح الصغير للمقدمة الجزولية ص ١٢٧.

(٥) الكتاب ٣٨٧/١ (بولاق)، وانظر التبصرة ٥٠٩/١.

الكلم ضرورة لا تجوز إلا في الشُّعر، قال<sup>(١)</sup>:

٤٠٢ - أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني

وقال<sup>(٢)</sup>:

٤٠٣ - قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح المُلحد

وإنما ألحق النون في هذه الكلمة لما قلنا في «لُذْن» أي للمحافظة على السكون اللازم، وإنما حُوِّظَ على السكون اللازم، ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين، قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: يقال في «لد» لدي، ولو أضفت الكاف الجارة إلى الياء لقلت ما أنت كي؛ لأنَّ الاسم والحرف المبنيَّين على السكون يُشابهان الفعل، نحو خذ، وزنَّ وبتعدان من الأسماء المتمكنة بلزومهما السكون الذي لا يدخلها فأجرها مجرى الفعل في إلحاق النون.

قوله: «وعكسها لعل»، أي: حذفها معه أولى لاجتماع اللامات فيه، وهي مشابهة للنون، قريبة منها في المخرج وليس بين الأولى والأخيرتين إلا حرف واحد، أعني العين، ولأنَّ من لغاتها لَعَنَّ.

وكذا الحذف في بَجَلْ أولى من الإثبات، وإن كان ساكن الآخر، مثل قَدَ، وقَطَ؛

(١) لم أهدت إلى قائله، وهو في: الخزائنة ٣٨١/٥ (هارون)، والعيني ٣٥٢/١، والتخميم ٩٦/٢.

و«قيس»: يجوز فيها الصرف وعدم الصرف.

الشاهد: فيه أنَّ حذف النون ضرورة عند سيبويه، والقياس: غنى، ومني بتشديد النون فيها.

(٢) حميد الأرقط، والبيت من أرجوزة له الخزائنة ٣٨٢/٥، ٣٩٣ (هـ)، وهو في: سيبويه ٣٨٧/١ (بولاقي)، نوادر أبي زيد ٢٠٥، إصلاح المنطق ٣٤٢، ٤٠١، الأمالي الشجرية ١٤٢/٢، المفصل ١٣٩، الروض الأنف ٢/٢١٠، ضرائر الشعر ١١٣، ابن يعيش ١٢٤/٣ ونسبه إلى أبي بحدله، تحصيل عين الذهب ٣٨٧/١ ونسب إلى أبي نخيلة، والزاهر ٢/٣٣٥، وقوله: (قدي) تأكيد للأول. وأراد بالإمام: الخليفة، وعرض بعبدالله بن الزبير، فإنه كان بخيلاً، و(الملحد) من ألحد في الحرم بالآلف إذا استحلَّ حُرْمَتَهُ وانتَهَكَهَا. وألحد إلحاداً: جادل ومازى. ولحد - بلا ألف - جار وظلم.

(٣) الكتاب ٣٧٢/٢ (ط. هارون). = ٣٨٧/١ بولاقي.

لِكْرَاهَةِ لَامٍ سَاكِنَةٍ قَبْلَ النَّونِ، وَتَعَسَّرَ النُّطْقُ بِهَا.

ولفظ ليس كليتي، أَيُّ أَنَّ الإِثْبَاتَ (١٣٢ ب) معها أَوْلَى كَمَا قَالَ: عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي<sup>(١)</sup>، وَجَاءَ لَيْسِي.

قَالَ<sup>(٢)</sup>: إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي.

حَمَلًا عَلَى غَيْرِي، وَجَاءَ عَسَايَ حَمَلًا عَلَى لَعْلِي، وَالْأَكْثَرُ عَسَانِي، وَيَجُوزُ إِلْحَاقُهَا فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ؛ لِأَدَائِهَا مَعْنَى الْفَعْلِ، وَيَجُوزُ تَرْكُهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَفْعَالًا فِي الْأَصْلِ، حَكَى يُونُسُ عَلِيكُنِي، وَحَكَى الْفَرَاءُ<sup>(٣)</sup> مَكَانَكُنِي، وَقَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

... \* وَلَيْسَ حَامِلِنِي إِلَّا ابْنُ حِمَالٍ (٢٩٥)

شَاذٌ، سَوَاءٌ جَعَلْتَ النَّونَ لِلْوَقَايَةِ أَوْ تَنْوِينًا، كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْإِضَافَةِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْكُوفِيُّونَ<sup>(٥)</sup> فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ إِسْقَاطَ النَّونِ، نَحْوَ مَا أَقْرَبَنِي مِنْكَ، وَمَا أَحْسَنَنِي، وَمَا أَجْمَلَنِي، قَالَ السِّيرَافِيُّ<sup>(٦)</sup>: لَسْتُ أَدْرِي عَنِ الْعَرَبِ حَكْوًا هَذَا أَمْ قَاسُوهُ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي أَفْعَلٍ زِيدًا؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ عِنْدَهُمْ فِي الْأَصْلِ.

(١) تقدم أنه منقول عن سيبويه ٣٨١/١ (بولاقي).

(٢) تقدم تخريجه، وهو رجز لرؤبة.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمُرَادِي ١٦٤/١، ومعنى: مَكَانَكُنِي: أَيِ انْتَضَرَنِي، و«مَكَانَكُنِي» سَمِعَهَا الْفَرَاءُ مِنْ بَعْضِ بَنِي سُلَيْمٍ.

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٥)، (٦) سيبويه ٣٦٩/٢ (ط. هارون) هامش ٤.

## [ضميرُ الفصل : مواضعه وإعرابه]

قوله: «ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها، صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلاً، ليفصل بين كونه نعتاً، وخبراً، وشرطه أن يكون الخبر معرفة أو أفعال من كذا، نحو كان زيد هو أفضل من عمرو، ولا موضع له عند الخليل<sup>(١)</sup>، وبعض<sup>(٢)</sup> العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبره.

قوله: «قبل العوامل»، نحو: زيد هو المنطلق.

قوله: «وبعدها».

أي: بعد دخول عوامل المبتدأ والخبر، وهو باب ظن، نحو ظنته هو الكريم، وباب إن، نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(٣)</sup> وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم، وباب كان نحو: «كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «صيغة مرفوع».

لم يقل ضمير مفعول؛ لأنه اختلف فيه، كما يجيء، هل هو ضمير أو لا؟ ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغة ضمير مرفوع.

قوله: «مطابق للمبتدأ».

أي في الأفراد، وفرعه، والتذكير وفرعه، والغيبة، والتكلم، والخطاب نحو

(١) مغني اللبيب ص ٦٤٥ (ط. المبارك).

(٢) الكوفيون، ولا سيما الفراء. ص ٦٤٥ (ط. المبارك).

(٣) القصص / ١٦، والآية بتامها:

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرْتَهُ فَفَعَلَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾

(٤) المائدة / ١١٧، والآية بتامها:

﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾

﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> و﴿إِنَّكَ هُوَ الْغَفُورُ﴾ و﴿فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ﴾<sup>(٢)</sup>  
ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر، لقيامه مقام مضافٍ غائب، كقوله<sup>(٣)</sup>:

٤٠٤ - وكائنٍ بالأباطح من صديقٍ يراني لو أصبتُ هو المصابا  
أي: يرى مُصابي هو المصاب.  
قوله: «يسمى فصلاً»<sup>(٤)</sup>.

هذا في اصطلاح البصريين<sup>(٥)</sup>، قال المتأخرون<sup>(٦)</sup>: إنما سُمي فصلاً؛ لأنه فصل به  
بين كون ما بعده نعتاً، وكونه خبراً؛ لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوهم  
السامع كَوْنُ القائم صفةً، فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليعين كونه خبراً، لا صفةً،

(١) القصص / ٣٠، والآية بتمامها:

﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَسُجُدَ لِآلِهَةِ الْبَنِيَّةِ﴾

(٢) المائدة / ١١٨، ونصها:

﴿إِنْ تَصِفْهُمْ قُلْتُمْ أَنَّمَا هُمْ أَهْلُ الْأَرْضِ فَإِنَّهُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾

(٣) جرير بن عطية الخطفي، والبيت من قصيدة له، مدح بها الحجاج بن يوسف الثقفي، وبعده:

ومسرور بأوبتنا إليه \* وآخر لا يُحب لنا إبابا

(ديوان جرير ٢٤٣/١)، الخزائن ٣٩٧/٥، ٤٠١ (هارون)، شرح أبيات المغني للبغدادي ٧٧/٧، الأمالي  
الشجرية ١٠٦/١، ابن يعيش ١١/٣، ١٣٥/٤، إيضاح الشعر ورقة ٥٥ ب، البغداديات ص ٤٠٢.  
وكائنٌ، بكسر الهمزة، وسكون النون: لغة في كائنٍ، بمعنى كم الخبرية لإنشاء الكثير، والأباطح جمع أبطح،  
وهو: كل مسيل فيه دقاق الحصى. وكائن: مبتدأ، ومن صديق: تمييز كائن، وبالأباطح: كان في الأصل مؤخرأ  
عن صديق: صفة له، فلما تقدّم عليه، صار حالاً منه، وجلة (يراني...): خبر المبتدأ، والياء مفعول أول،  
و(المصابا): مفعول ثانٍ، وجلة (لو أصبت) بالبناء للمفعول: معترضة، ولو: للشرط، ويراني: دليل جواب.  
الشاهد فيه أنه ربّما وقع ضميرُ الفصل بلفظ الغيبة بعد حاضر؛ لقيامه مقام مضافٍ غائب، أي يرى مُصابي هو  
المصاب. الخزائن ٣٩٧/٥.

(٤) انظر الحديث عن ضمير الفصل، والخلاف فيه وشروطه في:

الإنصاف، مسألة ١٠٠، وابن يعيش ١٠٩/٣، والأمالي الشجرية ١٠٧/١، ١٠٨، والمقتضب ١٠٣/٤،  
١٠٤، والتبصرة ٥١٣/١، والمغني ص ٦٤١ (ط. المبارك).

(٥) انظر سيبويه (بولاق) ٣٨١/١، ٣٨٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٦.

(٦) انظر ابن يعيش ١٠٩/٣، والتسهيل ص ٢٩.

وقال الخليل وسيبويه<sup>(١)</sup> سُمِّيَ فَضْلاً؛ لفصله الاسم الذي قبله عمّا بعده، بدلالته على أنه ليس من تمامه، بل هو خبره ومآل المعنيين إلى شيء واحدٍ إلاَّ أنَّ تقديرهما أحسن من تقديرهم.

والكوفيون يُسمّونه عماداً<sup>(٢)</sup>؛ لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط، فالغرض من الفصل في الأصل، فصل الخبر عن النعت، فكان القياس الأليّجىء إلاَّ بعد مبتدأ بلا ناسخ، أو منصوب بفعل قلب، بشرط كونه معرفة غير ضمير، وكون خبره ذا لام تعريف، صالحاً لوصف المبتدأ به، وذلك لأنه إذا دخل على المبتدأ ناسخٌ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف إعرابيهما، نحو كان، أو، إنَّ، أو ما الحجازية لم يحتج إلى الفصل، وإذا كان المبتدأ نكرة لم يوّت بالفصل؛ لأنه يُفيد التأكيد، ولا تؤكد النكرة إلاَّ بما سبق استثناءه في باب التأكيد، وإنما قلنا إنَّ الفصل يُفيد التأكيد؛ لأن معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم، لكنه ليس تأكيداً؛ لأنه يبيّء بعد الظاهر، والضمير لا يؤكد به الظاهر<sup>(٣)</sup>، فلا يقال مررت بزيد هو نفسه، وأيضاً يدخل عليه اللام نحو ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ﴾<sup>(٤)</sup> ولا يقال إنَّ زيدا لنفسه قائماً، وقد يجمع بين النفس والتأكيد بالضمير؛ لاختلاف لفظيهما، فيقال ضربته هو نفسه، وضربته إياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى

﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣٩٤/١ (بولاقي)، والمقتضب ١٠٣/٤، والمقدمة المحسبة ١٥٩/١.

(٢) مجالس ثعلب ٤٣/١ والتسهيل ص ٢٩، هذا ويطلق الكوفيون مصطلح عماد أيضاً على ضمير الشأن. انظر

معاني القرآن للفراء: ٢١٢/٢، ٢٢٨، ١٨٥/٣، ٢٩٩، وجل الزجاجي ص ١٤٢ الطبعة الجديدة.

(٣) د: والضمير، ولا يؤكد الظاهر بالضمير.

(٤) هود ٨٧ ونصّها:

﴿قَالُوا يَسْعَىٰ أَصْلُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يُعْبَدُ إِلَّا أَنْتَ أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾

(٥) الحجر/ ٣٠، وهي أيضاً في صاد ٧٣، ونصّها نفسه.

ولا يقال عند سيبويه<sup>(١)</sup> ضربته هو هو، ولا ضربته هو إياه ووافق سيبويه في منع المتفقين، ولم يجوز سيبويه، بناءً على ذلك، ظننته هو إياه القائم، وإن جعلت أولهما فصلاً والثاني تأكيداً؛ لأنَّ الفصل كالتأكيد من حيث المعنى كما مرَّ، قال فإنَّ فصلت بين الفصل والتأكيد، نحو أظنه هو لقائم إياه، جاز؛ لِعَدَمِ الاجتماع، وإنما قلنا كان حقَّ المبتدأ الذي يليه الفصل ألا يكون ضميراً؛ لأنه إنَّ كان ضميراً أَمِنَ مِنَ التباسِ الخبر بالصفة؛ لأنَّ الضمير لا يوصف، وقلنا كان حقَّ الخبر الذي بعد الفصل أن يكون معرّفاً باللام؛ لأنه إذا كان كذا أفاد الحصرَ المفيد للتأكيد، فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل، فالمبتدأ المخبر عنه بذِي اللام، إنَّ كان مُعرّفاً باللام الجنس، فهو مقصودٌ على الخبر كقوله عليه السلام: <sup>(٢)</sup> «الكرمُ التقوى، والحسبُ المالُ، والدينُ النصيحة».

أي لا كرم إلا التقوى، ولا حَسَبُ إلا المالُ ولا دينٌ إلا النصيحة؛ لأنَّ المعنى، كُلُّ الكرمِ التقوى. وإن لم يكن في المبتدأ لامُ الجنس، فالخبرُ المعرّفُ باللام مقصودٌ على المبتدأ سواء كان اللام في الخبر للجنس (١٣٣ أ) نحو ﴿أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾<sup>(٣)</sup> أي لا عزيز إلا أنت، فهو للمبالغة، كقولك أنت الرجل كل الرجل، أو للعهد، نحو رأيت الكريم وأنت الكريم؛ أي أنت ذلك الكريم لا غيرك، وسواء كان اللام موصولاً، نحو أنت القائم، أو زائداً داخلاً في الموصول، نحو أنت الذي قال كذا. ثم إنه اتسع في الفصل، فأدخل حيث لا لبس بدونه أيضاً، وذلك عند تخالف

(١) في الكتاب ٣٨٢/١ (بولاق): «قد جربتكَ فوجدتك أنت أنت، ويجوز فوجدتك أنت إياه إذا جعلت أنت توكيداً».

(٢) هذه أحاديث ثلاثة، الأول: «الكرم التقوى»: أخرجه ابنُ أبي الدنيا عن يحيى بن أبي كثير (مُرسلاً) في كتاب اليقين. والثاني: «الحسبُ المالُ»، أخرجه أحمد، والترمذي، وابنُ ماجه، والحاكم عن سمرة. والثالث: «الدينُ النصيحة»: أخرجه البخاري في تاريخه عن ثوبان، والبراء عن ابنِ عمر. مخطوط البغدادى ق ٥٩٣، ٥٩٤ رقم ٦.

(٣) المائدة ١١٨، ونصّها: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

المبتدأ والخبر في الإعراب، نحو كان زيد هو القائم، وما زيد هو القائم، وإن زيدا هو القائم، وعند كون المبتدأ ضميراً نحو «إِنِّي أَنَا أَلْفَقُورُ الرَّجِيمُ»<sup>(١)</sup> وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح؛ لوصفية المبتدأ، كقولك الدين هو النصيحة، وعند كون الخبر أفعلاً التفضيل؛ لمساботه ذا اللام، ووجهُ المشابهة له كون مخصصه حرفاً يقتضيها أفعال التفضيل معنى، أعني من فهي ملتبسة به ومتحدة معه، كما أن مخصص ذي اللام حرف متحدة معه، أي اللام، ومن ثمة جاز وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا؛ ولكون من التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان، فلا تقول الأفضل من زيد، كما يجيء في بابه، وجوز أهل<sup>(٢)</sup> المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو ما أظن أحداً هو خير منك، قال الخليل<sup>(٣)</sup> والله إنه لعظيم في المعرفة تصييرهم إياه لغواً، يعني إذا كان مستبعداً في المعرفة مع أنه قياسه، كما مر، فما ظنك بالنكرة، وأجاز الجزولي<sup>(٤)</sup> وقوعه بين أفعلي تفضيل، نحو خير من زيد هو أفضل من عمرو، ولست أعرف به شاهداً قاطعاً<sup>(٥)</sup>، وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رأيت زيدا هو مثلك، وهو غير، وكذا جوز نحو رأيت مثلك هو مثل زيد؛ لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما، وكذا<sup>(٦)</sup> جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف إلى المعرفة؛ كقوله تعالى ﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾<sup>(٧)</sup>

- (١) الحِجْر / ٤٩، ونصها: ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُتَحَرِّينَ نَجَّى عِبَادِيَ إِنِّي أَنَا أَلْفَقُورُ الرَّجِيمُ﴾  
(٢) انظر سيبويه ٣٩٦/٢، ١٨٥، ١٥٢/٣، هارون، والتذيل والتكميل ١٨٧/١، وارتشاف الضرب ٢١٤/١.  
(٣) سيبويه ٣٩٧/١: هذا الذي نسبته للخليل، نقله عنه سيبويه، والرضي نقله بشيء من التصرف.  
(٤) الشرح الصغير للمقدمة الجزولية ص ٨٩.  
(٥) في د. زيادة: «نحو رأيت خيراً من زيد هو أفضل من عمرو».  
(٦) م، د زيادة: «ولا شاهد عليه، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمر هين فينبغي أن يقتصر على موضع السماع، ولم يثبت إلا بين معرفتين، ثانيتهما ذات اللام، أو معرفة أو نكرة هي أفعال التفضيل، وكذا...»

(٧) يوسف / ٦٩، والآية بنهاها:

﴿وَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ ءَاوَىٰ إِلَىٰ أَخِيهِ قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾



وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ وَقَوْعَهُ قَبْلَ الْعَلَمِ ، نَحْوَ إِيَّيْ أَنْ زَيْدٌ ، وَالْحَقُّ أَنَّ كُلَّ هَذَا ادِّعَاءٌ ، وَلَمْ يَثْبُتْ صِحَّتُهَا بَيِّنَةً مِنْ قُرْآنٍ ، أَوْ كَلَامٍ مُوثُوقٍ بِهِ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِيَّيَّيْنَا أَخْوَفُ ﴾<sup>(١)</sup> لَيْسَ بِنَصٍّ ؛ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَنَا مُبْتَدَأُ مَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ إِيَّيْنَا ، بَلَى لَوْ ثَبِتَ فِي كَلَامٍ يَصِحُّ الاسْتِدْلَالُ بِهِ ، نَحْوُ مَا أَظُنُّ أَحَدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَكَانَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا هُوَ مِثْلُكَ ، أَوْ غَيْرِ وَكَانَ مِثْلُكَ هُوَ مِثْلُ زَيْدٍ ، وَكُنْتُ أَنَا أَخَاكَ ، وَظَنَنْتُكَ أَنْتَ زَيْدًا ، بِنَصْبٍ مَا بَعْدَ صِيغَةِ الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ فِي ذَلِكَ ، لِحُكْمِنَا بِكُونِهَا فَضْلًا ، وَلَا يَثْبُتُ ذَلِكَ بِمَجْرَدِ الْقِيَاسِ . وَإِلْغَاءُ الضَّمِيرِ لَيْسَ بِأَمْرٍ هَيِّنٍ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى مَوْضِعِ السَّمْعِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ ثَانِيَتَهُمَا ذَاتِ اللَّامِ ، أَوْ بَيْنَ مَعْرِفَةٍ وَنَكْرَةٍ هِيَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ كَمَا ذَكَرَ سَيَبُوهُ<sup>(٢)</sup> .

وَأَجَازَ الْمَازِنِي وَقَوْعَهُ قَبْلَ الْمَضَارِعِ ؛ لِمُشَابَهَتِهِ لِلْأَسْمِ ؛ وَامْتِنَاعَ دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ فَشَابَهَ الْأَسْمَ الْمَعْرُفَةَ ، قَالَ تَعَالَى

﴿ وَمَكْرُؤُ الْيَمِينِ هُوَ يَمِينُ ﴾<sup>(٣)</sup>

قَالَ : وَلَا يَجُوزُ زَيْدٌ هُوَ قَالَ ؛ لِأَنَّ الْمَاضِيَّ لَا يُشَابَهُ الْأَسْمَاءَ ، حَتَّى يُقَالَ فِيهِ كَأَنَّهُ اسْمٌ امْتِنَعَ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ . وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ دَعَايُ أَيْضًا بِلَا حُجَّةٍ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى « وَمَكْرُؤُ الْيَمِينِ هُوَ يَمِينُ » لَيْسَ بِنَصٍّ فِي كَوْنِهِ فَضْلًا ؛ لِجَوَازِ كَوْنِهِ مُبْتَدَأُ مَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ . وَقَوْلُهُ : لَا يَجُوزُ زَيْدٌ هُوَ قَالَ ، لَيْسَ بِشَيْءٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكُ وَأَبْكِي \* وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتُ وَأَحْيَى »<sup>(٤)</sup> وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ<sup>(٥)</sup> ، وَهُوَ أَحَدُ قُرَاءِ الْمَدِينَةِ « هُوَ لَا بَنَاتِي هُنَّ

(١) الكتاب ٣٩٧/١ (بولاق).

(٢) فاطر : ١٠/ ، والآية بتامها :

﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ

شَدِيدٌ وَمَكْرُؤُ الْيَمِينِ هُوَ يَمِينُ ﴾ انظر البحر المحيط ٣٠٤/٧ .

(٣) والنجم / ٤٣ ، ٤٤ .

(٤) وردت عنه الرواية في حروف القرآن . (غاية النهاية ٢٦١/٢) .

أَطْهَرَ لَكُمْ»<sup>(١)</sup> بالنصب<sup>(٢)</sup>، وكذا رُوِيَ عن سعيد بن جبير<sup>(٣)</sup>، قال أبو عمرو بن العلاء: احتبى ابن مروان في لحنه<sup>(٤)</sup>؛ يعني بإيقاع الفصل بين الحال وصاحبها. وقد أجازوا الفصل بين الخبرين، إذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام، نحو هذا الخُلُّ هو الحامِضُ حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الأول، وأنا لا أعرف به شاهداً قطعياً، ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم، نحو هو القائم زيد لأمنهم من التباس الخبر بالصفة؛ إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف، وجوزه الكسائي<sup>(٥)</sup> كما جاز، نحو قوله تعالى «كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ»<sup>(٦)</sup> مع الأمن من اللبس. هذا، وإنما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ؛ لِيَكُونَ في صورة مبتدأ ثانٍ ما بعده خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت؛ لأنَّ الضمير لا يُوصَفُ، وليس بمبتدأ حقيقة؛ إذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو: ظننت زيدا هو القائم، وكنت أنت القائم. ثم لما كان الغرضُ المُهِمُّ مِنَ الإتيان بالفصل ما ذكرنا، أي دَفَعَ التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف؛ أعني إفادة المعنى في غيره، صار حرفاً وانخلع عنه لباس الاسمية، فَلَزِمَ صِيغَةً معيّنة، أي صيغة الضمير

(١) هود/٧٨ ونصّها:

﴿وَجَاءَهُمْ مُبَشِّرُونَ بِآيَاتِهِمْ وَقِيلَ لَهُمْ قَاتِلُوا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُوا هَؤُلَاءِ بَنَاتُنَا هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَأْتُوا اللَّهَ وَلَا تَخْزُوا فِي صُيُفِيِّ آلِ نِسٍّ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾  
انظر مجالس ثعلب ٤٣/١.

(٢) يعني بنصب (أطهر)، وهي قراءة عيسى بن عمر. انظر المحتسب ٣٢٥/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٤/٢، والبحر ٢٤٧/٥، وشواذ ابن خالويه ص ٦٠.

(٣) تابعي، عرض على عبدالله بن عباس، وعرض عليه أبو عمرو بن العلاء، قُتِلَ سنة ٩٥هـ، وقيل ٩٤هـ. (غاية النهاية، طبقات الحفاظ ٣١).

(٤) انظر تكملة القصة في طبقات الشعراء ٢٠/١ القاهرة سنة ١٩٧٤م، وانظر مجالس ثعلب ٣٥٩/٢، وسيبويه ٣٩٧/١ (بولاق)، والمغني ص ٦٤١ (ط. المبارك). وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥٤٤/١، ٥٤٥.

(٥) الهمع ٦٨/١.

(٦) المائدة/١١٧، والآية بتمامها:

﴿مَا قُلْتُ هُمْ أَلَاءَ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا إِلَهًا رَبِّي وَرَبِّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَادُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾.

المرفوع ، وإن تَغَيَّرَ ما بعده عن الرفع إلى النصب كما ذكرنا؛ لأنَّ الحَرْفَ عديمة التصرف، لكنه بقي فيه تصرُّفٌ واحدٌ، كان فيه حالة الاسمية، أعني كَوْنُهُ مفرداً، ومثنىً، ومجموعاً، ومذكراً، ومؤنثاً، ومتكلماً، ومخاطباً، وغائباً؛ لِعَدَمِ عراقته في الحرفية، ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن من الاسمية، ودخله معنى الحرفية، أي إفادته في غيره، وتلك الفائدة كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطباً به واحداً، أو مثنىً، أو مجموع مذكر، (١٣٣ ب) أو مؤنث، فإنه صار حرفاً، مع بقاء التصرف المذكور فيه.

فإن قلت قلنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كالأسماء الاستفهامية والشرط مع بقائها على الاسمية، فهل كان الفصل وكاف الخطاب كذلك؟ قلت بينهما فرقٌ، وذلك أنَّ أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في أنفسها، ودالة على معنى في غيرها، والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يدلَّان إلا على معنى في غيرهما، وقد تقدم في حدِّ الاسم أنَّ الحدَّ الصحيح للحرف أن يُقال هو الذي لا يدل إلا على معنى في غيره، ولا يقال هو ما دلَّ على معنى في غيره.

اعلم أنه إنما يتعين فصلية الصيغة المذكورة، إذا كانت بعد اسمٍ ظاهرٍ، وكان ما بعدها منصوباً، نحو كان زيد هو المنطلق، أو إذا دخلها لام الابتداء، وانتصب ما بعدها، وإن كانت أيضاً بعد مُضْمَرٍ، نحو إن كنت لأنت الكريم<sup>(١)</sup>، وذلك لأنها إذا كانت بعد مضمر بلا لام ابتداءً، جاز كَوْنُهُ تأكيداً لذلك الضمير، نحو «إنه هو الغفور»<sup>(٢)</sup>، فإنه قد يؤكَّد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مرَّ في باب الابتداء، وأمَّا إذا كانت بعد ظاهر، وانتصب ما بعدها، فإنها لا تكون تأكيداً؛ لأن المظهر لا يؤكَّد بالمضمر، ولا تكون مبتدأة؛ لانتصاب ما بعدها، وكذا إذا دخلها لام الابتداء، مع

(١) انظر الجمع ٦٩/١، ودراسات ق ٣ ج ١ ص ١٣٤ وما بعدها.

(٢) القصص ١٦، ونصها:

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرْتَهُ إِنَّكَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾.

انتصاب ما بعدها، فإنه لا يدخل لام الابتداء على التأكيد، ولا يكون مبتدأ، مع نصب ما بعدها. وقوله «إنك لأنت الحليم»<sup>(١)</sup> يحتمل أن يكون مبتدأ، وفصلاً، ولا يجوز كونه تأكيداً؛ لأجل اللام كما ذكرنا.

قوله: «ولا مَوْضِع له عند الخليل»<sup>(٢)</sup>.

الأظهر عند البصريين<sup>(٣)</sup> أنه اسم مُلغى، لا محل له، بمنزلة ما إذا ألغيت في نحو إنما، ولهذا قال الخليل<sup>(٤)</sup>: «والله إنه لعظيم؛ لأنَّ إِغَاءَ الاسم ليس بِسَهْلٍ، كإِغَاءِ الحَرْفِ.

، وقال بعض البصريين إنه حرف<sup>(٥)</sup> استنكاراً؛ لِحُلُولِ الاسمِ عن الإعرابِ لفظاً ومحلاً ولما ذكرنا قَبْلَ من طَرَأَ معنى الحرفية عليه.

والكوفيون يجعلون<sup>(٦)</sup> له محلاً من الإعراب، ويقولون هو<sup>(٧)</sup> تأكيد لما قبله، فإن ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما مرَّ في باب التأكيد، نحو ضربتك أنت، ومررت بك أنت.

وَيُرَدُّ عليهم أنَّ المضمَر لا يؤكد به المظهر، فلا يقال جاءني زيد هو، على أن الضمير لزيد، ونحن نقول إنَّ زيدا هو القائم.

وَيُرَدُّ عليهم أيضاً أنَّ اللام الداخلة في خبر إنَّ لا تدخل في تأكيد الاسم، فلا يُقَالُ إنَّ زيدا لنفسه كريم.

(١) هود / ٨٧، ونصها:

﴿ قَالُوا يَسْتَعْجِلُ أَصْلَوكُمْ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يُعْبَدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَا تَ الْكَلِمَةُ الرَّشِيدُ ﴾

(٢) المغني ص ٦٤٥ (ط. المبارك).

(٣) المغني ص ٦٤٥.

(٤) سيبويه ٣٩٧/١ (بولاق) «وقد مرَّ قول الخليل قبل قليل».

(٥) مغني اللبيب ص ٦٤٥.

(٦) مغني اللبيب ص ٦٤٥.

(٧) الكسائي، المغني ص ٦٤٥.

وبعض<sup>(١)</sup> النحاة يقول حُكْمُهُ في الإعراب حُكْمُ ما بعده؛ لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد، ولذا يدخل عليه لامُ الابتداء في نحو «إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ»<sup>(٢)</sup> وهو أضعف من قول الكوفية؛ لأننا لم نر اسماً يتبع ما بعده في الإعراب.

قوله: «وبعض العرب<sup>(٣)</sup> يجعله مبتدأ ما بعده خبره».

فلا ينصب ما بعده في باب كان، وباب علمت، وما الحجازية، وعليه ما نقل في غير السبعة<sup>(٤)</sup> «ولكن كانوا هم الظالمون»<sup>(٥)</sup>، و«إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ»<sup>(٦)</sup>، بالرفع<sup>(٧)</sup> وقوله عليه الصلاة والسلام «كُلُّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه»<sup>(٨)</sup> فيه ثلاثة أوجه: أحدها أن في يكون ضمير الشأن، والثاني أن فيه ضمير

(١) الكسائي. المغني ص ٦٤٥.

(٢) من الآية ٨٧ من سورة هود.

(٣) الفراء. المغني ص ٦٤٥؛ وفيه: «... ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي إن بالعكس».

(٤) ممن قرأ بها عبدالله بن أبي إسحاق، وأبو زيد النخعيان. (شواذ ابن خالويه ص ١٣٦، والبحر ٢٧/٨).

(٥) الزخرف ٧٦، ونصها: ﴿وَمَا كُنَّا نَعْلَمُهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا كُنَّا نَعْمَلُ﴾.

(٦) الكهف ٣٩، والآية بتامها:

﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنَّ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَا لَوْ كُنَّا﴾.

(٧) قراءة عيسى بن عمر، على أن تكون (أنا) مبتدأ، و (أقل) خبره، والجملة في موضع مفعول (ترني) الثاني إن كانت علمية، وفي موضع الحال إن كانت بصرية، وقرأ الجمهور (أقل) بالنصب مفعولاً ثانياً لترني، وهي علمية لا بصرية لوقوع (أنا) فصلاً، ويجوز أن يكون توكيداً للضمير المنصوب في ترني، ويجوز أن تكون بصرية، وأنا توكيد للضمير في ترني المنصوب، فيكون (أقل) حالاً، انظر البحر ١٢٩/٦.

(٨) أخرجه من حديث أبي هريرة بألفاظ متقاربة تختلف عن لفظ الرضي: البخاري في الصحيح (كتاب الجنائز - باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه ٩٥/٢ ط. بولاق).

وأسلم في صحيحه (كتاب القدر ٥٢/٨ - ٥٤ ط. دار الخلافة، وليس في رواية البخاري ومسلم «حتى يكون أبواه» وإنما هي: فأبواه، وأبو داود في سننه (كتاب السنة - باب القدر ٣٦٦/٤ من عون المعبود)، والترمذي في جامعه (كتاب القدر ١٩٧/٣ من تحفة الأحوذى)، ومالك في الموطأ، (كتاب الجنائز ص ٢٤١ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، وأحمد في المسند ٢/٢٣٣، ٢٧٥، ٣٩٣، ٤١٠، ٤٨١، وأخرجه أحمد من حديث جابر بن عبدالله أيضاً ٣٥٣/٣.

المولود، وقوله «أبواه هما اللذان» جملة خبر كان في الوجهين، والثالث أن يكون أبواه اسم كان وقوله «هما اللذان» جملة خبر كان، ورؤي هما اللذين، فأبواه اسم كان واللذين خبره، وهما، فصل<sup>(١)</sup>.

## [ضمير الشأن والقصة]

قوله: «ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن، يفسر بالجملة بعده، ويكون منفصلاً، ومتصلاً مستتراً، وبارزاً، على حسب العوامل، نحو هو زيد قائم، وكان زيد قائم، وإنه زيد قائم وحذفه منصوباً ضعيفاً، إلا مع إن إذا خُففت، فإنه لازم.

قوله: «ضمير غائب» إنما لزم كونه غائباً دون الفصل، فإنه يكون غائباً وحاضراً، كما تقدم؛ لأن المراد بالفصل هو المبتدأ، فيتبعه في الغيبة والحضور، والمراد بهذا الضمير الشأن والقصة، فيلزمه الإفراد، والغيبة، كالمعود إليه، إما مذكراً، وهو الأغلب، أو مؤنثاً، كما يجيء، وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر، تقول مثلاً هو الأمير مقبل، كأنه سمع ضوضاء وجلبة، فاستبهم الأمر فيسأل: ما الشأن والقصة؟ فقلت هو الأمير مقبل؛ أي الشأن هذا، فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه، بلا فصل؛ لأنه معين للمسؤول عنه، ومبين له، فبان لك بهذا أن الجملة بعد الضمير لم يؤت بهالمجرد التفسير، بل هي كسائر أخبار المبتدآت، لكن سُميت تفسيراً؛ لما بينته. والقصد بهذا الإبهام، ثم التفسير، تعظيم الأمر، وتفضيخ

وانظر فيض القدير ٣٣/٥، وإعراب الحديث النبوي للعكبري ص ٧٨ (تحقيق د. حسن الشاعر. وزارة الثقافة، الأردن سنة ١٩٨١م)، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي ص ١٤٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٦٠، ٤٦١.

(١) انظر مغني اللبيب ص ٦٤٦، ٦٨٨ (ط. المبارك).

الشأن، فعلى هذا لا بُدَّ أن يكونَ مضمونُ الجملةِ المفسرة شيئاً عظيماً يعتنى به، فلا يُقالُ مثلاً هو الذباب يطير. وقد يُخبر عن ضمير الأمر المستفهم عنه تقديراً بالمفرد، تقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية، قال أبو الطيب: <sup>(١)</sup>  
 ٤٠٥ هو البين حتى ما تأنى الخرائق <sup>(٢)</sup> . . . . .

كأنه قيل أي شيء وقع من المصائب، فقال هو البين، وقوله حتى ما تأنى، مبني على ما يفهم من استعظام أمر (١٣٤ أ) البين، المستفاد من إبهام الضمير، أي ارتقى أمر البين في الصعوبة حتى لا يتأنى جماعات الإبل أيضاً.

وأجاز الفراء <sup>(٣)</sup> أن يفسر ضمير الشأن مفرد مؤول بالجملة، نحو كان قائماً زيد، وكان قائماً الزيدان، أو الزيدون، على أن قائماً في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به، وكذا أجاز نحو، ظنته قائماً زيد، أو الزيدان، أو الزيدون، وكذا ليس بقائم أخواك، وما هو بذهاب الزيدان. والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا

---

(١) الحقيقة التي يجب أن يلتزم بها عند الرضي، وغيره من النحاة، هي عدم الاستشهاد بشعر المحدثين ومن جاؤوا بعد عصر الاستشهاد، إذ ينبغي عدم الاستشهاد بشعر أبي الطيب المتني، وقد اتخذ المجمع اللغوي في القاهرة - بشأن المحاكاة والنقل عن العرب - قراراً جاء فيه «إن العرب الذين يوثق بعريتهم، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع». وقد سبق أن حدد القدماء تاريخاً للنقل عن العرب، إذ ذكر ذلك السيوطي، إذ حدد آخر من يجتج به من الأشخاص هو إبراهيم بن هرمة الذي ولد سنة ٩٠ هـ وعمر طويلاً، حتى اجتاز منتصف القرن الثاني. انظر مجلة المجمع اللغوي، القاهرة مع ١/ص ٢٠٢، والاقتراح ص ٢٧ بتصرف.

(٢) صدر بيت، وعجزه: وبأ قلب حتى أنت بمن أفارق. وهذا البيت مطلع قصيدة، مدح بها الحسين بن إسحاق التتويحي، بلغت سبعة وعشرين بيتاً، كما في ديوان المتني بشرح العكبري ٣٤١/٢ (توزيع دار الباز بمكة المكرمة سنة ١٩٧٨ م).

(و(تأنى): تمهل وترقق، والخرائق: الجماعات، واحدها: خريقة. والمعنى أن الأجيال فارقتني، فذهب قلبي معهم، ففارقتني وفارقت. والبين: عطف بيان، أو مبتدأ ثانٍ، وخبره مضمرة، تقديره: الذي فرقت كل شيء، وهو كناية عن البين. و(حتى) في الموضعين: ابتدائية. وأشار إليه ابن جني بقوله: معناه يفارقتني كل أحد، حتى أنت مفارقتي. (٣) انظر ابن يعيش ١١٤/٣، والبحر ٣١٥/١ والخزانة ٦١٦/٣ (بولاق)، والذر المصون (مخطوطة الأحمدي بحلب) الورقة ١١٣.

يُجَوِّزُونَ إِلَّا نَحْوَ لَيْسَ بِقَائِمِينَ أَخَوَاكَ، وما هو بذاهِبِينَ الزيدان، على أن يكون أَخَوَاكَ اسْمٌ لَيْسَ وَبِقَائِمِينَ خبرُهُ مقدِّماً، أو يكون اسْمٌ لَيْسَ ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْجُمْلَةُ الْإِبْتِدَائِيَّةُ الْمَقْدَمَةُ الْخَبَرُ خَبَرُهَا.

وذكر السَّيْرَافِيُّ لتجْوِيزَ ما أجازَه الفراءُ<sup>(١)</sup> من نحو، ما هو بذاهِبِ الزيدان وَجْهًا وذلك أن الصِّفَةَ مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة؛ لأنها مبتدأٌ مستغْنٍ عن الخبر فيكون ضَمِيرُ الشَّانِ مفسراً بجملة، وفيها ذِكْرُ نَظَرٍ على مذهب البصريين، لأن الصِّفَةَ عندهم إنما تكون مع فاعلها جملةً إذا اعتمدت على نفس (ما)، لا على المبتدأ بعدها فخبَرُ ما في نحو ما زيد بضارب أخوه مفردٌ.

وبعضُ البصريين يَمْنَعُ من نحو، ليس بذاهِبِينَ أَخَوَاكَ، وما هو بذاهِبِ زيدٌ، على أن في ليس ضميرُ الشَّانِ، قال لأن الشَّانَ تفسِيرُهُ جملةٌ، ولا يكون الباء في خبرها ما وليس إلا إذا كان مفرداً، وأما قوله تعالى

﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحِّزٍهُ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾<sup>(٢)</sup>

فيجوز أن يكون «هو» ضميرُ التعمير الذي تضمنه قوله قبل لو يعمر، وأن يُعَمَّرَ بَدَلُ مَنْ هُوَ، أو يكون «هو» راجعاً إلى أحدهما وأن يُعَمَّرَ فاعِلٌ بِمُزَحِّزِهِ، نحو ما زيد بنافعه فضله.

والبصريون يُوجِبُونَ التَّصْرِيحَ بِجُزْأَيِ الْجُمْلَةِ الْمَفْسُورَةِ لَضَمِيرِ الشَّانِ؛ لأنها مفسرةٌ فالأولى استغناء جزأئها عن مفسر، وأجاز الكوفيون عَدَمَ التَّصْرِيحِ بِأَحَدِ جُزْأَيِهَا؛ نحو إنه ضربت، وإنه قامت، وليس لهم به شاهدٌ، وهذا الضميرُ يسميه الكوفيون

(١) معاني القرآن ٥١/١.

(٢) البقرة ٩٦، والآية بتامها:

﴿وَلَنَجْذِئُنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُسَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحِّزٍهُ مِنَ الْعَذَابِ  
أَنْ يُسَمَّرَ وَأَنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾.



ضمير المجهول<sup>(١)</sup>؛ لأن ذلك الشأن مجهول؛ لكونه مقدرًا إلى أن يفسر، ولا يعود إليه ضمير من الجملة التي هي خبره لما مرَّ في باب المبتدأ، ولا يُبدل منه، ولا يُقدَّم الخبر عليه لثلاث يَزُول الإبهام المقصود منه، ولا يؤكد؛ لأنه أشدُّ إبهامًا من المنكر، ولا تؤكد النكرات<sup>(٢)</sup>، ويُختار تَأْنِيث الضمير؛ لرجوعه إلى المؤنث، أي القصة إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لِقَصْدِ المطابقة، لا لأن مفسره ذلك المؤنث، كقوله تعالى:

﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ ﴾<sup>(٣)</sup>

وقوله: <sup>(٤)</sup>

٤٠٦ - على أنها تعفو الكلوم وإنما نُوكِّل بالأدنى وإن جَلَّ ما يَمْضِي والشرطُ ألا يكونَ المؤنثُ في الجملة فضلةً، فلا يختار أنها بنيت غرفة، وألا يكون

(١) انظر معاني الفراء ٢٧٥/٢، ومجالس ثعلب ٢٣٠/١، ومُشْكِلُ إعراب القرآن ١٣٨/٢، وابن يعيش ١١٤/٣، والتسهيل ص ٢٨، ٢٩.

(٢) د: «ولا يؤكد ولا يبدل منه، ولا يقدم الخبر عليه، كل هذا لثلاث يَزُول الإبهام المقصود منه، ويختار...».

(٣) الحج / ٤٦، ونصّها:

﴿ أَفَلَمْ نَكُنْ مِنْكُمْ قُلُوبٌ يَحْكُمُونَ بِهَا أَفَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾.

(٤) هو أبو خراش الهذلي، والبيت من أبيات أوردتها السُّكُورِي في أشعار الهذليين ١٢٣٠/٣، والمبرد في الكامل ٥٢٩/٢، وأبو تمام في أول باب المراتبي من (الحساسة) بشرح التبريزي ١٤٣/٢، والأصبهاني في الأغاني ٢٤٣/٢١، والقيالي في أماليه ٢٦٧/١، وهي:

جَدْتُ إِلَهِي بَعْدَ غُرُوةٍ إِذْ نَجَا \* خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

فَوَالله لَا أُنْسُ قَتِيلًا رَزَتْهُ \* بِجَانِبِ قَوْسِي مَا مَشَيْتُ عَلَى الْأَرْضِ

على أنها.....

ورواية ابن جني في المحتسب ٢٠٩/٢: «بلى إنها تعفو الكلوم...» «على أن (على) في قوله: على أنها...» للاستدراك والإضراب، وقوله: على أنها، قال شُرَّاحُ الحساسة: الضمير للقصة، ولو قال: على أنه، لجاز وكان الضمير للشأن...» شرح أبيات المغني للبغدادى ٢٥٦/٣.

وقال التبريزي: مَوْضِعُ (على أنها) نُصِبَ على الحال، والعامل فيه: لا أنسى». الخزائن ٤٠٥/٥، ٤١٢ ط. هارون، والتقدير: لا أنسى قتيلاً رزته على عفاء الكلوم، أي أذكره عافياً جرحي كسائر الجراح.

كالفضلة أيضاً، فلا يختار أنها كانت القرآن معجزة؛ لأن المؤنث منصوبٌ نصب الفضلات، وذلك لأن الضمير مقصودٌ مُهمٌ، فلا يُراعى مطابقتها للفضلات، وتأتيه وإن لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثاً قياساً؛ لأن ذلك باعتبار القصة، لكنه لم يُسمع.

وإذا لم يدخله نواسخ المبتدأ، فلا بُدَّ أن يكون مفسره جملةً اسميةً وإذا دخلته جاز كونها فعليةً أيضاً، كما في قوله تعالى:

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ<sup>(١)</sup>﴾

وتقول ما هو قائم زيد.

قوله: «ويكون منفصلاً».

وذلك إذا كان مبتدأ أو اسم ما، ويكون متصلاً منصوباً بارزاً في بابي إن، وظن، ومتصلاً مرفوعاً، مستتراً في بابي كان وكاد<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وحذفه منصوباً ضعيفاً».

ولا يجوز حذف هذا الضمير؛ لعدم الدليل عليه؛ إذ الخبر مُستقلٌ ليس فيه ضمير رابط، ولا يحذف المبتدأ ولا غيره إلا مع القرينة الدالة عليه، ومُجَوِّزُ حذفه منصوباً مع ضَعْفِهِ صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه، نحو قوله: <sup>(٣)</sup>

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءَ (٧٨)

وقوله: <sup>(٤)</sup>

---

(١) من الآية ٤٦ في سورة الحج.

(٢) انظر المقتضب ٩٩/٤، ١٠٠، ١١٠، والتسهيل ص ٢٨، ٢٩.

(٣) سبق تحريجه في القسم الأول.

(٤) الأعشى (ديوانه ص ٢٧، بيروت)؛ وفيه: مَنْ يَلْمِي عَلِيَّ بْنَ ابْنَةِ، بدل، إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْت... وعليها لا شاهد فيه.

والبيت في: سيبويه ٤٣٩/١ (بولاقي)، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٠، الأمل الشجرية ٢٩٥/١، الخزانة ٤٦٣/٢، و ٦٥٤/٣، و ٣٨٠/٤ (ط. بولاقي)، المغني ص ٧٨٩ (ط. المبارك). و (حسنان): أحد

٤٠٧ - إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسَا نَ اللَّهُ وَأَعَصِهِ فِي الْخُطُوبِ

وذلك الدليل أن نواسخ المبتدأ لا تدخل على كَلِمِ المجازاة كما مرَّ في باب المبتدأ.  
قوله: «إلا مع إنَّ إذا خُففت فإنه لازم».

إذا خُففت المفتوحة جازَ إعمالها في الاسم الظاهر وإعمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي<sup>(١)</sup> قال ابن جعفر: لكنَّ تَرَكَ إعمالها في الظاهر أكثر.

وقال المصنف كما يجيء في باب الحروف إعمالها في البارز شاذُّ كقوله<sup>(٢)</sup>:

٤٠٨ - فلو أَنَّكَ في يوم الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي . . . . .

والأكثرُ مع الإلغاء ظاهراً؛ لأنها تعمل<sup>(٣)</sup> في ضمير شأنٍ مقدَّرٍ، بخلاف المكسورة المُلغاة، فإنها إذا أُلغيت ظاهراً أُلغيت مُطلقاً، ولم تعمل تقديراً، وإنما أعملت المفتوحة المُلغاة ظاهراً في ضمير شأنٍ مقدَّرٍ؛ ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها رِبْطٌ مقدَّرٌ من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم؛ لأنه يكون لها باسمها ارتباطٌ ولاسمها بالخبر ارتباطٌ، فيحصل بينها وبين الجملة (١٣٤ ب) التي هي خبرُ اسمِها ارتباطٌ.

---

تباة اليمن القدماء، وبنيته يتصل نسب ممدوح الأعشى في هذا البيت، وهو قيس بن معديكرب.  
الشاهد: فيه أن اسم إن ضمير شأنٍ محذوف.

(١) شرح المقدمة الجزولية ص ٧٩.

(٢) لم أهدئ إلى قائله. وهذا صدر بيت، وعجزه: فراقك لم أبخل وأنت صديق، وفي الخزانة ٤٢٦/٥ (هارون)، وشرح الألفية للمُرادي ٣٥٤/١: طلاقك، بدل فراقك، وقد أنشده الفراء في معاني القرآن ٩٠/٢، ولم يعزه إلى قائله. والبيت في: ابن عقيل ٢١٩/١، والأشموني ٢٤٦/١. ويوم الرخاء متعلق بسألتني، وفراقك مفعوله الثاني، والجملة خبر أن المخففة، ولم أبخل جواب لو، وجملة أنت صديق حال من ضمير أبخل.  
فإن قلت: كان الواجب أن يقول: وأنت صديقة. والجواب أنه قد يقال للواحد والجمع والمؤنث. (انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق د. الجنابي ص ٢٣٤ والمخصص ٢٩/١٧ - ٣٠). أو تقول: قد جاء شيء من فاعل بمعنى فاعل، مستوياً فيه المذكر والمؤنث، حملاً على فاعل بمعنى مفعول... الشاهد في: (أنك) حيث خففت (أن) المفتوحة، وبرز اسمها وهو الكاف، وذلك قليل، والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار، وخبره جملة.

(٣) م: «ومع الإلغاء ظاهراً، فالأكثر على أنها تعمل».

وإنما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما؛ لارتباط بينهما<sup>(١)</sup> معنوي تام، وذلك أنها حرفٌ موصولٌ، وهي مع جملتها في تقدير المفرد، أي المصدر؛ إذ هي حرفٌ مصدرِيٌّ، فكأنَّ وحدها بعضُ حروف ذلك المفرد، بخلاف إنَّ المكسورة، فإنها مع جملتها ليست بتقدير المفرد، هذا هو المشهورُ من مذهب القوم، أعني إعمال المفتوحة تقديرًا في حال الغائها لفظاً وقد أجاز سيبويه<sup>(٢)</sup> إلغاءها لفظاً وتقديرًا كالمكسورة فتكون. كما المصدرية هي مع جملتها في تقدير المفرد، مع أنه لا رِبطَ بينهما لفظاً ولا يَضُرُّ ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد.

واعلم أنَّ أعلى المضمرات اختصاصاً ضميرُ المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، ويغلبُ الأخصُّ في الاجتماع، نحو أنا وأنت أو هو قلنا وأنت وهو قلتما.

### [اسم الإشارة: ألفاظه المستعملة]

قوله: اسم الإشارة<sup>(٣)</sup> ما وُضِعَ لمشار إليه وهي خمسةٌ ذا<sup>(٤)</sup> للمذكر، ولشاهِ ذان وذَيْن وللمؤنث تا<sup>(٥)</sup> وتي وته وذه<sup>(٦)</sup>، وذِي<sup>(٧)</sup> ولشاهِ تان وتَيْن، ولجمعهما أولاء<sup>(٨)</sup> مدأ<sup>(٩)</sup> وقصرأ<sup>(١٠)</sup>، ويلحقها حرف التنبيه، ويتصل بها حرف الخطاب<sup>(١١)</sup> وهي خمسةٌ في خمسة

(١) ط: بينا.

(٢) الكتاب ٤٧٢/١ بولاق.

(٣) انظر حد اسم الإشارة في كتاب شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٢١.

(٤) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٥) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٦) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٧) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٨) انظر حد المقصور في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٩٥.

(٩) عند الحجازيين. قاله ابن هشام في أوضح المسالك ١٣٤/١.

(١٠) عند بني تميم. المصدر نفسه.

(١١) انظر التكملة ص ٢١٠.

فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك إلى ذاك إلى ذانكن وكذلك البواقي، ويقال ذا للقريب، وذلك للبعيد، وذاك للمتوسط، وتلك وذانك وتانك مُشَدَّدَتَيْنِ، وأولائك مثل ذلك، وأما ثَمَّ وهُنَا وهُنَا فللمكان خاصة.

اعْلَمْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ بُنِيَتْ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ <sup>(١)</sup> وَهُوَ الْإِشَارَةُ لِأَنَّهَا مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، كَالِاسْتِفْهَامِ فَكَانَ حَقُّهَا أَنْ يُوَضَعَ لَهَا حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ أَنَّ عَادَتَهُمْ جَارِيَةٌ فِي الْأَغْلَبِ فِي كُلِّ مَعْنَى يَدْخُلُ الْكَلَامُ أَوْ الْكَلِمَةُ أَنْ يُوَضَعَ لَهُ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ، كَالِاسْتِفْهَامِ فِي أَزِيدَ ضَارِبَ، وَالنَّفْيِ فِي: مَا ضَرَبَ عَمَرُو، وَالتَّمْنَى وَالتَّرَجِّيَ وَالْإِبْتِدَاءَ، وَالْإِنْتِهَاءَ، وَالتَّنْبِيهَ، وَالتَّشْبِيهَ، وَغَيْرَهَا الْمَوْضُوعَ لَهَا حُرُوفَ النَّفْيِ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَمِنْ وَإِلَى وَهَا وَكَافَ الْجَرِّ أَوْ يُوَضَعُ لَهَا مَا يَجْرِي مَجْرَى الْحَرْفِ فِي عَدَمِ الْإِسْتِقْلَالِ، كَالِإِعْرَابِ الذَّالِّ عَلَى الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ، وَكَتَغْيِيرِ الصِّيغَةِ فِي الْجَمْعِ وَالْمَصْغَرِ وَالْمَنْسُوبِ وَفِي الْكَلِمَاتِ الْمَشْتَقَةِ مِنْ أَصْلٍ، كَضَرَبَ وَيَضْرِبُ وَضَارِبَ، وَمَضْرُوبٍ مِنَ الضَّرْبِ، وَكَذَا الْمَعْنَى الْعَارِضُ فِي الْمُضَافِ إِنَّمَا هُوَ بِسَبَبِ حَرْفِ الْجَرِّ الْمَقْدَّرِ بَعْدَهُ. وَقَوْلُنَا غَيْرُ الْمَشْتَقَةِ احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ ضَرَبَ وَضَارِبَ وَنَحْوِهَا، وَفِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ مَعْنَى وَلَمْ يُوَضَعْ لِهَذَا الْمَعْنَى حَرْفٌ، فَكَانَ حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي حَدِّ الْأِسْمِ حُذِفَ حَرْفُ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ قَبْلَهَا، وَضُمَّتْ مَعْنَاهُمَا، فَتَكُونُ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ كَالْمُتَضَمِّنَةِ لِمَعْنَى الْحَرْفِ.

وَقِيلَ إِنَّمَا بُنِيَتْ لِاحْتِيَاجِهَا إِلَى الْقَرِينَةِ الرَّافِعَةِ لِإِبْهَامِهَا، وَهِيَ إِمَّا الْإِشَارَةُ الْحَسِيَّةُ أَوْ الْوَصْفُ، نَحْوُ هَذَا الرَّجُلِ كَاحْتِيَاجِ الْحَرْفِ إِلَى غَيْرِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ الْمَضْمُرَاتُ وَجَمِيعُ الْمَظْهَرَاتُ وَخَاصَّةً مَا فِيهِ لَأَمِ الْعَهْدِ دَاخِلَةٌ فِي هَذَا الْحَدِّ لِأَنَّ الْمَضْمَرَ يُشَارُ بِهِ إِلَى الْمَوْدُودِ إِلَيْهِ، وَالْمَظْهَرَاتُ إِنْ كَانَتْ نَكْرَةً يُشَارُ بِهَا إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَإِنْ كَانَتْ مَعْرِفَةً فَإِلَى وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ.

(١) انظر شرح الحدود النحوية ص ٣٣٤، والتصريح ٥٠/١.

فالجواب أَنَّ المراد بقولنا: مُشارٌ إليه، ما أُشير إليه إشارةً حسية، أي بالجوارح والأعضاء لا عقلية. والأسماء المذكورة ليست كذلك فإنها للمشار إليه إشارة عقلية ذهنية فلم يحتاج في الحد إلى أَنْ يقول لمشار إليه إشارة حسية؛ لأنَّ مطلق الإشارة حقيقة في الحسية، دون الذهنية، فالأصل على هذا ألا يُشار بأسماء الإشارة إلا إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد، فإن أُشير بها إلى محسوس غير مشاهد، نحو «تلك الجنة»<sup>(١)</sup> فلتصيره كالمشاهد، وكذلك إن أُشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته نحو ﴿ذَلِكَ كُمْ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿ذَلِكَ كَمَا مَعَا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾<sup>(٣)</sup>

قال المصنف ما معناه: إنه ليس حده لأسماء الإشارة بقوله ما وُضِعَ لمُشار إليه مما يلزم منه الدور، كما لزم من قولهم العلم ما أوجب لمحلله كونه عالماً؛ لأن المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة أسماء الإشارة. وقوله لمُشار إليه، أراد به الإشارة اللغوية، لا الاصطلاحية، ومفهوم الإشارة اللغوية غير محتاج إلى الاكتساب، ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود، أي أسماء الإشارة الاصطلاحية، كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور وهنا كما لزم هناك.

قلت: هذا السؤال غير وارد، والإشارة في قوله أسماء الإشارة لغوية، إذ معناه الأسماء التي تكون بها الإشارة اللغوية كما أنَّ قوله مُشارٌ إليه لغوي، وإنما لم يرد السؤال؛ لأنَّ الإشارة جزءُ المحدود، ولا يلزم من توقف المحدود على الحد، وعلى كلِّ جزءٍ منه توقُّفُ جزءٍ المحدود أيضاً عليهما؛ إذ ربما كان معرفة ذلك الجزء ضرورية، أو مكتسبةً بغير ذلك الحد.

(١) مريم / ٦٣، ونصها: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾

(٢) يونس / ٣، ونصها:

﴿إِن رَّبُّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأُمُورَ إِنَّكُمْ إِذْ لَبِيتُمْ لِقَاءَ رَبِّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾

(٣) يوسف / ٣٧، والآية بتمامها:

﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمُ طَعَامٌ مِنْ رَبِّكُمْ إِلَّا بِثَنَاءٍ لَكُمْ يَتَأْوِيلُهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمُ ذَلِكَ كَمَا مَعَا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ﴾

قوله: «ذا للمذكر».

قال الأخفش هو من مضاعف الياء؛ لأن سيبويه حكى فيه الإمالة وليس في كلامهم تركيب، نحو نحيوت<sup>(١)</sup>، فلامه أيضاً ياء، وأصله ذبي بلا تنوين؛ لبنائه محرك العين، بدليل قلبها ألفاً، (١٣٥ أ) وإنما حذفت اللام اعتباراً أولاً، كما في يدودم، ثم قلبت العين ألفاً؛ لأن المحذوف اعتباراً كالعدم، ولو لم يكن كذا لم تقلب العين، ألا ترى إلى نحو مرتو؟

فإن قيل: فلعله ساكن العين، وهي المحذوفة؛ لسكونها، والمقلوب هو اللام المتحركة، قلت قيل ذلك، لكن الأولى حذفت اللام؛ لكونها في موضع التغيير، ومن ثم قل المحذوف العين اعتباراً؛ كسسه، وكثر المحذوف اللام كدم، ويد، وغد، ونحوها وقيل أصله ذوي؛ لأن باب طويت أكثر من باب حيت، ثم إما أن نقول: حذفت اللام، فقلبت العين ألفاً، والإمالة تمنعه، وإما أن نقول حذفت العين، وحذفها قليل «كما مر»<sup>(٢)</sup> فلا جرم، كان جعله من باب حيت أولى.

وقال الكوفيون: <sup>(٣)</sup> الاسم الذال وحدها، والألف زائدة؛ لأن تثنيته ذان بحذفها، والذي حمل البصريين <sup>(٤)</sup> على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه، كوصفه، والوصف به، وتثنيته، وجمعه، وتحقيره<sup>(٥)</sup>، ويضعف بذلك قول الكوفيين<sup>(٦)</sup>، والجواب عن حذف الألف في الثنية أنه لاجتماع الألفين، ولم يرد

(١) في الأصل: زيوت، وما أثبت من ط، د، م هو الأصح. انظر ص ٨٧.

(٢) د، م: ساقطة.

(٣) انظر سيبويه ٣٠٩/٢ (بولاق)، والمقتضب ٢٧٥/٣، و٢٧٧/٤، والمشكل ١٥/١، وإعراب القرآن للنحاس

٢٨/١، وابن يعيش ١٢٦/٣، والإنصاف مسألة ٩٥، والصبان في حاشيته على الأشموني ١٣٧/١.

(٤) انظر الجنى الذاني ص ٢٣٨.

(٥) أي تصغيره.

(٦) د: ... وجمعه وتحقيره، فحكم عليه بأنه ثلاثي، كالأسماء المتمكنة، وبه يدفع قول الكوفيين.

إلى أصله؛ فَرَقاً بين المتمكن وغيره، نحو فتیان وغيره، كما حذف الياء في اللذان، قال ابنُ يعيش<sup>(١)</sup> لا بأس بأن نقول هو ثنائي، كما وذلك أنك إذا سميت به قلت ذاء، فتزید ألفاً أخرى، ثم تَقْلِبُهَا هَمْزَةً، كما تقول لاء إذا سميت بلا، وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعاً، إذا كان ثانيها حرفَ لينٍ، وَسُمِّيَ بها، ولو كان أصله ثلاثة، قلت ذاي ردأً له إلى أصله، ومثناه ذان، بحذف الألفِ للساكنين، كما ذَكَّرْنَا.

قال الأكثرون إن المثنى مبني؛ لقيام عِلَّةِ البناءِ فيه، كما في المفرد والجمع، وذان صيغةٌ مرتجلةٌ غير مبنيةٍ على واحده، ولو بنيت عليه لقليل ديان، فذان صيغةٌ للرفع، وذَيْن صيغةٌ أخرى للنصب والجر.

وقال بعضهم: بل هو مُعَرَّبٌ؛ لاختلاف آخره، باختلاف العوامل، وأدعاء أن كل واحدةٍ منهما صيغةٌ مستأنفةٌ خلاف الظاهر، فقال الزَّجَّاجُ: لم يُبَيِّنْ شيءٌ من المثنى؛ لأنهم قَصَدُوا أن يجري أصناف المثنى على نهج واحد، إذا كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر، ولا مؤنث<sup>(٢)</sup>، ولا عاقل، ولا غيره، فوجب ألا يختلف المثنيات إعراباً وبناءً، بخلاف الجمع، فإنه يخالف بعضه بعضاً، والبحث في اللذان والذين كما في ذان وذین، وقد جاء ذان، وتان، واللذان، واللتان في الأحوال الثلاث، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى «إِنَّ هَذَانِ»<sup>(٣)</sup>، وللمؤنث تا<sup>(٤)</sup>، وذی بقلب ذال ذا تاء، حتى صارتا أو قلب ألفه ياء حتى صار ذي وذلك؛ لأن التاء والياء قد تكونان للتأنيث كضاربة وتضربین فتا من ذا كالتی من الذی، وذی من ذا كهی من هو وقي بالجمع بين التاء والياء، ولا تقول إن التاء والياء ههنا علامةُ التأنيث، بل نقول تخصيص إبدالهما

(١) شرح المفصل ١٢٧/٣

(٢) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ج ١ ص ٢٠٤ تحقيق الشيخ عزيمة.

(٣) طه/٦٣، ونصّها:

﴿ قَالُوا إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَجِرَتَيْنِ يَشْرِيانِ أَنْ يَخْرُجَا كَمَا مِنْ أَرْضِكُمْ بِسَحَرِهِمَا وَذِهِمَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُتَعَلِّينِ ﴾

وفي تخريج هذه الآية أوجه كثيرة. انظر الكشف ٩٩/٢، وحجة القراءات ٤٥٤، وابن يعيش ١٢٩/٣.

(٤) انظر التكملة ص ٢١٠.



بالمؤنث دون المذكر؛ لأنها يكونان في بعض المواضع علامتي التأنيث، كما في أخت و بنت، وكلتا، فإن تاءها ليست علامة التأنيث، وهذه<sup>(١)</sup> بقلب ياء ذي هاء وأصل ذلك أن يقلب هاء في الوقف؛ لبيان الياء كما يجي في باب الوقف ثم يجري الوصل مجرى الوقف، فيقال ذه في الأصل أيضاً، وته بقلب الذال تاء، وقد يُكسر الهاء إن باختلاس، أي من غير صلة، نحو ذه وته في الوصل خاصة، وهو قليل، والأكثر ذهي وتبي بياء ساكنة، وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجي في بابه.

وقد يقال في المؤنث ذات<sup>(٢)</sup>، ولشاه تان<sup>(٣)</sup>، وتين، على الخلاف المذكور في ذان وذين وجمعها أولاء عاقلاً كان أو غيره، قال<sup>(٤)</sup>:

٤٠٩ - دُمَ المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام  
وقد ينون مكسوراً، ويكون التنوين للتنكير، كما في صه، وإن كان أولاء معرفة،

(١) انظر المذكر والمؤنث ٢٠٤/١، والمقتضب ٢٧٧/٤، والتصريح ١٢٦/١، ١٢٧.

(٢) في ط، د: ذاه، والتصويب من الأصل، م.

(٣) التكملة ص ٢١٠.

(٤) جريز (ديوانه ٩٩٠/٢ ط. نعمان محمد طه، مصر ١٩٦٩ - ١٩٧١م)، والبيت من قصيدة هجا بها الفرزدق، وعدتها ستة وعشرون بيتاً. ومطلعها:

سَرَّتْ الهمومُ فَبِتْنَ غيرَ نيامٍ \* وأخو الهموم يرومُ كُلَّ مَرامٍ

والبيت في: النقائض ٢٦٩/٢ [معمر بن المثنى، ط. أنطوني أشلي بيفان، ليدن]، وثمرات الأوراق ص ٨١ [ابن حجة الحموي، ط. محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر سنة ١٩٧١م]، ومصارع العشاق ٨٠/٢ [القاري، بيروت سنة ١٩٥٨م]، والمختصص ١٠١/١٤، والمقتضب ١٨٥/١، وشرح الشافية ١٦٧/٤، وابن يعيش ١٢٦/٣، ١٣٣، و ٣٦/٤، ٣٧، و ١٢٧/٩، ١٥٩، وشرح أبيات المغني للبغدادى ٧٨/٥، ٧٩.  
«على أن (أولاء) يُشارِبُه إلى جمع، عاقلاً كان أو غيره، كما في البيت».

الخرزاة ٤٣٠/٥ هارون.

«وقوله: (دُمَ المنازل)... الأرجح فيه كسر الميم الذي هو واجب إذا فُكَّ الإدغام على لغة الحجاز، ودونه الفتح للتخفيف، وهو لغة بني أسد، والضم ضعيف ووجهه إرادة الإتيان... و(بعد) إما حال، من المنازل، أو ظرف.  
و(العيش) عطف على (المنازل). و(الأيام) صفة لاسم الإشارة، أو عطف بيان».

الخرزاة ٤٣٢/٥ هارون.

فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار إليهم كالمذكورين، فيكون أولاء كأولئك، وقد يقصر فيكتب بالياء؛ لأن ألفه مجهول الأصل، فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقلين للكلمة، وهما الضمة في الأول، والواو في الأخير، ولهذا يكتب أهل الكوفة أَلَفَ نحو القوى والضحي بالياء، مع أَنَّ أصلها<sup>(١)</sup> واو، ومن ثَمَّ يُثْنِي بعض العرب مضموم الأول من هذا الجنس كُلَّهُ بالياء، وإن كان ألفه عن واو أيضاً وقد تبدل الهمزة الأولى من أولاء هاء فيقال هلاء، وقد تضم الهمزة الأخيرة نحو ألاء، وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو أولاء على وزن طومار، وأَمَّا قَوْلُهُمْ هولاء على وزن توراب، قال: <sup>(٢)</sup>

٤١٠- تَجَلَّدَ لَا يَقُلْ هَوْلَاءِ هَذَا بَكَى لَمَّا بَكَى أَسْفَاءً وَغَيْظًا ، فليس بلغة، بل هو تخفيف هَوْلَاءِ بحذف ألف ها، وقلب همزة أولاء واوًا. قَوْلُهُ: «ويلحق بها حرفُ التنبيه».

يعني «ها» إنما يلحق من جملة المفردات أسماء الإشارة كثيراً؛ لأنَّ تعريفَ أسماء الإشارة في أصلِ الوَضْعِ بما يقترب إليها من إشارة المتكلم الحسية، فَجِيءَ في أوائلها بحروف يُنبِّهُ بها المتكلمُ (١٣٥ ب) المخاطَبَ حتى يلتفت إليه، وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة، فلا جرم، لم يُؤْتِ بها إلَّا فيما يمكن مشاهدته، وإبصاره

(١) قال ابنُ ولاد: «وزعم قومٌ من أهل الكوفة أنَّ ما كان من المقصور على ثلاثة أحرف، وكان الحرف الأول مكسوراً أو مضموماً، فجائز أن يكتب بالياء وإن كان أصله الواو، فتكتب: ضَحَى بالياء، وأنت تقول: ضحو؛ لضمة أوله، وتكتب: رَضَى بالياء، وأنت تقول: الرضوان؛ لكسرة أوله. وزعموا أن العرب تُثْنِي هذا النحو بالياء والواو جميعاً، فلذلك أجازوا أن يكتب بالياء وبالألف على اللفظ. وأما أهل البصرة فيكتبون هذا بالألف، إذا كان أصله الواو». (المقصور والممدود ص ٦، تحقيق برونله، لندن، ليدن سنة ١٩٠٠م).

(٢) لم أهد إلى قائله. انظر ابن عيش ١٣٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٠٧/١، وفي الخزانة ٤٣٨/٥ (هارون)، نقلاً عن ابن جني في (الخطاير): «أبدل الهمزة من هَوْلَاءِ واوًا على غير قياس، ثم استثقلت الضمة على الواو فأسكنت، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. وتجلَّدَ: فعل أمر من الجلادة، من التحفظ من الجزع. و(يَقُلْ): مجزوم بلا الناهية».

الشاهد: فيه أن (هولاء) بفتح الهاء، وسكون الواو مخفف هَوْلَاءِ بحذف ألف ها، وقلب همزة أولاء واوًا.

من الحاضر، والمتوسط، لا في البعيد الغائب، وكان مجيئها في الحاضر أكثر منه في المتوسط، فهذا أكثر استعمالاً من هذاك؛ لأن تنبيه المخاطب، لإبصار الحاضر الذي يسهل إبطاره أقوى من تنبيهه لإبصار المتوسط، الذي ربما يحول بينه وبينه حائل، ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن إبطاره؛ إذ لا يُنبه العاقل أحداً؛ ليرى ما ليس في مرأى، فلذلك قالوا لا يجتمعها مع اللام.

قوله: «ويتصل بها حرفُ الخطاب».

قد دللنا عند ذكر الفصل على كون هذه الكاف حرفاً، لا اسماً، ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها، ولو كان اسماً، لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك، ولنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب؛ فإن فائدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل.

فنقول: إن وُضع أسماء الإشارة للحضور والقرب على ما قلنا إنه للمشار إليه حساً، ولا يُشار بالإشارة الحسية في الأغلب إلا إلى الحاضر القريب، الذي يصلح أن يقع مخاطباً، فلما اتصلت كاف الخطاب به وكان متمخضاً بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطباً، أخرجته من هذه الصلاحية؛ إذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد إلا أن يجمعاً في كلمة الخطاب نحو، يازيدان فعلتما، أو أنتما فعلتما، أو يعطف أحدهما على الآخر، نحو أنت وأنت فعلتما، مع أن خطاب المعطوف لا يكون إلا بعد الإضراب عن خطاب المعطوف عليه، فصار ذاك مثل غلامك، أعني أخرجته الكاف عن أن يقع مخاطباً، كما أخرجت نحو غلامك، فلا تقول يا هذاك، كما لا تقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا، فالكاف توجب كون ما وليته غائباً في التعبير عنه، نحو غلامك قال كذا، وإن لم يمتنع حضوره؛ إذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب، فلما أوردت الكاف في اسم الإشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعاً للمشار إليه القريب، صار مع الكاف بين الحضور والغيبة، وهذا هو حال المتوسط، فإذا أردت التنصيص على البعد جئت بعلامته،

وهي اللام، فقلت ذلك، ثم نقول لفظ ذلك يَصِحُّ أن يُشارَ به إلى كل غائب، عينا كان أو معنى يحكى عنه أولا، ثم يوتى باسم الإشارة، تقول في العين جاءني رجل، فقلت لذلك الرجل، وفي المعنى تضاربوا ضرباً بليغاً، فهالني ذلك الضرب.

وإنما يورد اسم الإشارة بلفظ البعيد<sup>(١)</sup>؛ لأن المحكي عنه غائب، ويجوز في هذه الصورة على قلة أن يُذكر اسم الإشارة بلفظ الحاضر القريب، نحو قلت لهذا الرجل، وهالني هذا الضرب؛ أي هذا المذكور عن قريب لأن المحكي عنه، وإن كان غائبا، إلا أن ذكره جرى عن قريب، فكأنه حاضر، وكذا يجوز لك في القول المسموع عن قريب ذكر اسم إشارته بلفظ الغيبة والبعد، كما تقول بالله الطالب الغالب، وذلك قسَمٌ عظيم لأفعلن، قال تعالى:

﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَلَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>

، مُشيراً بذلك إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم، وهو قوله:

﴿ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾

الآية.

وإنما جاز ذلك؛ لأن<sup>(٣)</sup> ذلك اللفظ زال سماعه، فصار في حكم الغائب البعيد، والأغلب في مثله الإشارة إلى المعنى بلفظ الحضور، فنقول وهذا قسَمٌ عظيم، وكذلك يجوز الإتيان بلفظ البعيد، مع أن المشار إليه شخص قريب؛ نظراً إلى عظمة المشير، أو المشار إليه، وذلك لأنه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة، كقول السلطان لبعض الحاضرين: ذلك قال كذا، وكقول بعضهم: ذلك السلطان يتقدم بكذا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي لُمْتُنِي فِيهِ﴾<sup>(٤)</sup>، ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾<sup>(٥)</sup>

(١) د: «وإنما يجيء باسم الإشارة بلفظ الغيبة».

(٢) القتال ٣/، والآية بتأنيدها:

﴿ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَلَهُمْ﴾

(٣) د، م: «لأن المعنى لا يدركه الحس حتى يشار إليه إشارة حسية فهو في حكم الغائب».

(٤) يوسف ٣٢، ونصها:

﴿قَالَتْ فَذَلِكَ الَّذِي لُمْتُنِي فِيهِ وَلَقَدْ رُودْتُ عَنْ نَفْسِي فَاسْتَعْصَمْتُ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَاءَ امْرَأَتِي لَيَسْجُنَّ وَلا يَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾

(٥) البقرة ٢/، ونصها: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾.

من باب عَظْمَةِ المُشارِ إليه أو المشير، وقوله: <sup>(١)</sup>.

٤١١ - وقلتُ <sup>(٢)</sup> له والرُّمُحُ يَاطِرُ مَتْنُهُ تأمل خُفَافاً إِنِّي أنا ذلكا من باب عظمة المُشارِ إليه، ويجوزُ ذِكْرُ البعيدِ بلفظ القريب تقريباً لحصوله، وحضوره، نحو هذه القيامةُ قد قامت، ونحو ذلك، فنقول: اسمُ الإشارةِ لَمَّا كان موضوعاً للمُشارِ إليه إشارةً حسيَّةً، فاستعمالُهُ فيما لا يدركه الإشارةُ كالشخص البعيد والمعاني مجازاً، وذلك بجعل الإشارةِ العقلية كالحسية مجازاً، لما بينهما من المناسبة، فلفظُ اسمِ الإشارةِ الموضوع للبعيد إذن، أعني ذلك ونحوه، كضمير الغائب، يحتاج إلى المذكور قَبْلُ، أو محسوس قَبْلُ، حتى يشار إليه به، فيكون كضمير راجعٍ إلى ما قبله، وقد يلحق كاف الخطاب <sup>(٣)</sup> الحرفية، بلى، وأبصر وانظر، وكلا، وليس، ونِعَم، وبِئْسَ، وحسبت، وكذا رويد، والنجاء، وحيهل وأرأيت بمعنى أخبرني <sup>(٤)</sup>، كما يجيءُ قولُهُ: «ويقال ذا للقريب إلى آخره».

لَمَّا رأى المصنّفُ كَثْرَةَ استعمالِ ذي القرب من أسماء الإشارة في موضع ذي البعيد <sup>(٥)</sup> منها وبالعكس، لضرب من التأويل، كما ذَكّرنا، خَالَجَهُ الشُّكُّ في اختصاص

---

(١) خُفَاف بن نَدْبَةَ. (شعره ص ٦٤، جمعه وحققه نوري حمودي القيسي، بغداد سنة ١٩٦٨م؛ وفيه: أقول له بدل وقلت له). والبيت من شواهد مجاز القرآن ٢٨/١، ونَدْبَةُ بفتح النون كذا ضبطه سركين، ومعاني القرآن للأخفش ١٣١/١.

«وقوله: (إنني أنا ذلك) استئناف بياني، كأنه قال له: هل أنت بما يتأمل إنها أنت ابن ندبة، فقال له: إنني أنا ذلك الشجاع الذي سمعت به. و (أنا) إما تأكيدٌ للباء... وإما مبتدأ، خبره (لك)، والجملة خبر (إنني)، والألف في ذلك للإطلاق...».

الخزائن ٤٤٢/٥ هارون.

ويَاطِرُ مَتْنُهُ: يعطفه ويشنيه.

والبيت شاهد على أن الإشارة فيه من باب عظمة المشار إليه، أي أنا ذلك الفارس الذي سمعت به، نَزَلَ بُعْدُ درجته ورُقْعَةُ محلّه منزلة بُعْدِ المسافة.

(٢) م: فقلت.

(٣) (٤) انظر المقتضب ٢/٢٠٩، ٢١٠ وسيبويه ١/١٢٤ بولاق، وابن يعيش ٣/٩٢، ١٣٤، و ٨/١٢٦، والبحر ٤/١٢٣ - ١٢٧، ١٣١ - ١٣٢، و ٦/٥٧، ومجالس ثعلب ٢/٢١٥، ٢١٦.

(٥) د: البعد.

(١٣٦ أ) بعضها بالقرب، وبعضها بالبعيد، فلم يأخذه مذهباً، ولم يقطع به، بل أحاله على غيره، فقال: ويقال ذا للقریب، يعني لم يتحقق ذلك عندي.

وأقول أنا: لا أرى بينهم خلافاً في اختصاص بعضها بالقریب، وبعضها بالبعيد، فإذا أردت معرفة ذلك فأعلم أن لهم مذهبتين، فمذهب بعضهم أنه لا واسطة بين البعيد والقریب، كما في حروف النداء، على ما يجيء، فيقولون أساء الإشارة المجردة عن اللام، والكاف للقریب والمقتربة بهما، أو الكاف وحدها للبعيد.

وجهورهم على أن بين البعيد والقریب واسطة، فقالوا ذا، ثم ذاك، ثم ذلك، وبعضهم يقول ذالك، وللمؤنث تي وتا وذي وته وذه، بسكون الهاءين، وبكسرهما أيضاً. إِمَّا مع اختلاس، أو مع إشباع، كما تقدّم، وذات، ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال، وتاك وهي دونها. وأما ذيك فقد أوردها الزمخشري<sup>(١)</sup> وابن مالك<sup>(٢)</sup>، وفي الصّاح<sup>(٣)</sup> لا تقل ذيك؛ فإنه خطأ، ثم تلك وهي كثيرة، وتلك بفتح التاء وتيلك وتلك ثلاثتها قليلة. وإنما حُرِّكَتِ اللام بالكسر في ذلك وسُكِّنَتْ في تلك؛ لأنّ الألف خفيفة، فلم يقصِّدوا حذفها، فحُرِّكَتِ اللام بالكسر؛ للسّاكنين، وكذا في تيلك؛ لأنّ الياء التي بعد الفتحة قريبة من الألف في الخفة، وأما تلك، فأدخلت اللام التي فيها على تي، ولم تُحَرِّكَتِ اللام بالكسر؛ لاجتماع الكسرين والياء، بل بقيت على سكونها، فحذفت الياء للسّاكنين، وأما تلك بحذف ألف تا فلغة قليلة، وللمثنى ذان، وذَيْن، وتان، وتَيْن، وأما تشديد النون، فقال المبرّد<sup>(٤)</sup>: هو في المثنى بدل من اللام في ذلك تالك، كأنه أدخل اللام مكسورة بعد نون التثنية؛ لأن اللام تدخل

(١) المُفَصَّل ص ١٤١.

(٢) التسهيل ص ٣٩.

(٣) ص ٢٥٥٠ ج ٦.

(٤) في المقتضب ٣/ ٢٧٥: «ومن قال في الرجل: ذلك، قال في الاثنين (ذالك) بتشديد النون، تبدل من اللام نوناً،

وتدغم إحدى النونين في الأخرى، كما قال عز وجل: «فذلّٰك بُرّهٰنانٌ من ربك» القصص ٣٢. قراءة تشديد

النون من «فذلّٰك» سبعة. النشر ٢/ ٣٤١، غيث النفع ص ١٩٥.

بعد تمام الكلمة في ذلك وأولالك، فاجتمع المثلان<sup>(١)</sup>، فَقَلَبَتِ اللامُ نُوناً، والقياسُ في الإدغام قَلْبُ أَوَّلِ الْمُثْلَيْنِ إلى الثاني لأنه المراد تغييره عن حاله بالإدغام في الثاني، فتغييره بالقلب أَوَّلِي، وإنما قلبت ههنا الثانية إلى الأولى؛ لتبقى النون الدالة على التشية. ويجوز أن يدخل اللام قبل النون، فيصير ذاللك، فتقلب اللام نوناً، وتدغمه فيه كما هو القياس، والأول أَوَّلِي؛ ليكون اللام بعد تمام الكلمة، وأيضاً إدغام اللام في النون ليس بقوي، كإدغام النون في اللام، كما يَجِيءُ في التصريف إن شاء الله تعالى.

وقال غير المبرّد إنَّ التشديدَ عَوْضٌ مِنَ الْأَلِفِ المحذوفة في الواحد، وهذا أَوَّلِي؛ لأنهم قالوا أيضاً في تشية الذي والتي، اللذان، واللتان مشددي النون، عَوْضاً عن الياء المحذوفة، وأيضاً لو كان التشديد عَوْضاً مِنَ اللام، لم يقل هذان بالتشديد مع ها، كما لا يقال ها ذلك.

وقال الأندلسي لا فَرَقَ عند اللغويين بين المشدّد والمخفّف، في القُرْبِ والبُعْدِ، والنّحاة فَرَقُوا بينهما، وذلك بناءً على مذهب المبرّد، فالبعيد والمتوسط عند غير المبرّد وأتباعه في المثنيين بلفظ واحد، وفي جمعها أولاء وأولى، ثم أولئك وأولاك، ثم أولالك، وأولاء، بالتنوين، كما ذكّرنا، أن التنوين كاللام في إفادة البُعْدِ وعلى رأي آخر أو لا ثم أولاك، ثم أولئك، وأولالك.

وزعم الفراء<sup>(٢)</sup> أن تَرَكَ اللّامِ في الكُلِّ لغةٌ تَمِيمٌ، فيكونون قد اكْتَفَوْا<sup>(٣)</sup> للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها.

(١) يقوى في نفسي أن يقول الرضي: فاجتمع المقاربان؛ لأنها لم يصيرا مثلين إلا بعد القلب.

(٢) التسهيل ص ٣٩.

(٣) ط: اكْتَفَوْا.

وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم<sup>(١)</sup> كقوله تعالى ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ لَا تَعُولُوا﴾<sup>(٣)</sup> .

كما قد يشار بها للواحد إلى الاثنين، كقوله تعالى: ﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(٤)</sup> وإلى الجمع، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ﴾ .

بتأويل المثني والمجموع بالمذكور، وربما استغنى عن الميم في ذلكم بإشباع ضمة الكاف، ويفصل هاء التنبيه عن اسم الإشارة المجرد عن اللام والكاف؛ تعويلاً على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه، وذلك بأننا وأخواته كثيراً، نحوها أناذا، ﴿هَآتَيْتُمْ أَزْوَاجًا﴾<sup>(٥)</sup> ، وها هو ذا، كما يجيء في حروف التنبيه، وبغيرها قليل وذلك إما

(١) في القنضب ٢٧٦/٣ : «وقد يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس؛ إذ كان يجوز أن مخاطب واحداً عن الجماعة، فيكون الكلام له، والمعنى يرجع إليهم؛ كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ لَا تَعُولُوا﴾ النساء ٣/، ولم يقل (ذلكم)؛ لأن المخاطب النبي صلى الله عليه وسلم... وانظر ابن يعيش ١٣٥/٣ .

(٢) النساء ٢٥/، والآية بتامها:

﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفَّحَاتٍ وَلَا مُنْخَذَاتٍ أَخَذْنَ بِأُحْصَانٍ فَإِنْ أُتِيَ بِهِنَّ فَهَؤُلَاءِ عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنْ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْرُوهَا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ .

(٣) النساء ٣/ ونصها:

وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ فَاَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنْ وَرَبُّكُمْ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَمْلُوكَةٌ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ لَا تَعُولُوا ﴿

(٤) البقرة ٦٨/، ونصها:

﴿قَالُوا أَنْعِنَا رَبِّكَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا قَالَ بَلْ يَظُنُّ إِتْمَانًا بَعْدَ الْإِيمَانِ لَا يَرْضَىٰ وَلَا يَكْفُرُ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ .

(٥) الاسراء ٣٨/، وتامها:

﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُمْ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ .

(٦) إشارة إلى الآية ١١٩ من سورة آل عمران، ونصها:

﴿هَآتَيْتُمْ أَزْوَاجًا لَا تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتَوَدُّونَ بِالْكَتِبِ عَلَيْهِ إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَصَوْا عَنْكُمْ الْأَنْبِيَاءَ مِنَ الْعَقِيلِ قُلْ مَوْلُوا يَغِيظُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ .



قَسَمَ كَقَوْلِهِ: (١):

٤١٢ - تَعْلَمَنْ، هَا - لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا . . . .

وقولهم: «لا هال الله ذا ما فعلت» كما يجيء في باب القَسَم، أو غير قَسَمٍ كَقَوْلِهِ: (٢)

٤١٣ - هَا إِنَّ تَا عِذْرَةً إِنَّ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ

وقوله: (٣):

٤١٤ - ونحن اقتسمنا المالَ نِصْفَيْنِ بيننا فقلت لهم هذا لهاها وذا ليا

(١) زهير بن أبي سلمى . وهذا صدر بيت، وعجزه:

. . . \* فاقْدِرْ بِذَرْعِكَ، وانظُرْ: أَيْنَ تَسْلُكُ؟

والبيت من قصيدة، هدد بها الحارث بن ورقاء الصيداوي .

(شعر زهير، برواية الأعلام ص ٨٨ تحقيق د. فخر الدين قباوة ط ٣ دار الآفاق، بيروت . «أراد: تعلمن لعمر الله هذا قَسَمًا، فقدم (ها)». المقتضب ٣٢٢/٢ .

والبيت في سيبويه ١٤٥/٢، وقد استشهد به على الفصل بين (ها) للتثنية، و (ذا) بالقَسَم، واستشهد به في ١٥٠/٢ على التوكيد بالتون الخفيفة، وانظر المجمع ٧٦/٢ .

وذرع الإنسان: طاقته، و (اقْدِرْ بِذَرْعِكَ) مثل أورده المِثْدَانِي، وقال عنه: «يضرب لمن يتوعد، أي كلف نفسك ما تطيق». مجمع الأمثال ٩٢/٢ .

«والانسلاخ: الدخول في الأمر، وأصله من سلوك الطريق. والمعنى: لا تُدْخِلْ نَفْسَكَ فيها لا يعينك، ولا يُجِدِي عليك» من شعر زهير ص ٨٩ .

(٢) النابغة الذبياني، والبيت في الديوان هكذا:

هَا إِنَّ ذِي عِذْرَةٍ إِلَّا تَكُنْ نَفَعْتُ \* فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ

(ديوان النابغة ص ٢٨ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر)، والبيت من قصيدة يمدح بها النعمان ابن المنذر، ويعتذر إليه بما بلغه عنه فيما وشى به بنو قُرَيْع في أمر المتجرّدة. والبيت في الخزائن ٤٥٩/٥ ط. هارون، وابن يعيش ١١٣/٨، وشرح شواهد الشافعية ٨٠/٤ رقم الشاهد ٣٥. وقوله: هَا إِنَّ تَا عِذْرَةً، أي: هذه معذرة إليك، وَتَبَرُّؤٌ مَّا وَشَيْتُ بِهِ عِنْدَكَ، والنَّكَدُ: العسر وقلة الجَدِّ .

الشاهد فيه أن الفصل بين (ها) وبين (تا) بغير إِنَّ وأخواتها قليل سواء أكان الفاصل قَسَمًا كما تقدم أم غيره، كما هنا، فَإِنَّ الفاصل ههنا إِنَّ .

(٣) لبید بن ربیعۃ العامري (ذیل دیوانه ص ٢٦٠، دار صادر، بیروت)، وهو في: سيبويه ٣٧٩/١ بولاق، وابن

يعيش ١١٤/٨، والمجمع ٧٦/١. الشاهد في فصله بين هَا وَذَا بالواو. «إنها جاز تقديم (ها) على الواو لأن (ها) تنبيه، والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى، كقولك: أَلَا إِنَّ زَيْدًا خَارِجٌ، وَأَلَا إِنَّ عَمْرًا مَقِيمٌ» الخزائن ٤٦١/٥ ط. هارون.

أي هذا لها وهذا ليا، ففصل بين ها، وذا بحرف العطف.  
قوله «تلك وذاتك وتاتك مشددتين، وأولالك مثل ذلك.

تَعْرِضُ لبيان ما هو مثل ذلك الذي للبعيد؛ لأن الذي للقريب واضح؛ لأنه المجرد  
عن الكاف واللام، وكذا الذي للمتوسط؛ إذ هو المقترن بالكاف وحدها، وأما هذه  
الكلمات ففيها بعض الإشكال؛ لسقوط الياء في تلك، وانقلابها نوناً في ذانك،  
وتاتك، وعدم اتصاليها بأولاء الممدود، مع أنه أشهر من أولى المقصورة.

قوله: «وتم وهنا وهنأ للمكان خاصة». يعني أن ههنا ألفاظاً مختصة بالإشارة إلى  
المكان فقط، والمذكورة قبل صالحة لكل مشار إليه مكاناً كان، أو غيره، وهنا لازم  
الظرفية إما منصوباً، أو مجروراً بمن، وإلى فقط، فهنا للقريب، وهناك للمتوسط،  
وهناك للبعيد.

وأما ثم وهنأ بفتح الهاء (١٣٦ ب) وتشديد النون، وهو الأفضح، وهنأ بكسر الهاء  
فكهنا لك وقد تنجر الثلاثة بمن، وقد تصحب «هنأ» المشددة الكاف، ولا تصحب  
ثم، وقولهم ثمك خطأ، وقد يراد بهناك وهناك وهنأ الزمان، قال الله تعالى:  
﴿هَٰذَا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَجْرُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>

أي حينئذ، قال: (٢) حَتَّ نَوَارٌ وَلَات هَنَّا حَتَّ \* . . . (٢٨٣)

(١) الكهف / ٤٤، ونصها: ﴿هَٰذَا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَجْرُهُمْ﴾ هو خير نواراً وخير عقبا.

(٢) حَجَلُ بْنُ نَضْلَةَ، شاعر جاهلي. وهذا صدر بيت، وعجزه: . . . \* وبدا الذي كانت نوارُ أجت، وبعد هذا  
البيت بيت ثانٍ لا ثالث له، وهو:

لما رأيت ماء السلى مشرباً \* والفرث يُعصر في الإناء أُرنت

وهذان البيتان قائلها حَجَلُ بْنُ نَوَارٍ بنت عمرو بن كلثوم لما أسرها يوم طلح، فركبها القلاء خوفاً من أن يلحق.  
الخرزاة ٤٦٣/٥ هارون، وابن عيمش ١٥/٣، ١٧، والعيني ٤١٨/١، والهمع ٧٨/١، ١٢٦، الإيضاح في  
شرح المفصل ٤١٨/١.

«والحنين: نزاع النفس إلى شيء». ونوار: اسم امرأة مبنية على الكسر في لغة الجمهور، وعند تميم معرب لا  
ينصرف. وأجنت، بالجيم بمعنى أخفت وستر، وتاؤه وتاء حَتَّ مكسورتان للوزن. الخرزاة ٤٦٣/٥ ط.  
هارون. الشاهد فيه أن (هنأ) بمعنى الزمان، أي: لاحت حين حَتَّ، فهي ظرف زمان؛ لإضافتها إلى الجملة.

؛ أي لات حين حنت، فهي ظرفُ زمانٍ؛ لإضافتها إلى الجملة، كما نُجيء في بعض الظروفِ المبنية إن شاء الله تعالى.

## [ الصَّلَةُ وشروطها والعائد وحُكمه ]

قوله: «الموصول: ما لا يَتِمُّ جزءاً إلا بصلة وعائد»،  
انصাব «جزءاً» على أنه خبر «يَتِمُّ» لتضمنه معنى «يَصِير»؛ وذلك أَنَّ الأفعالَ الناقصة لا حَصَرَ لها، على ما يَتَبَيَّنُ في بابها، فمعنى يتم جزءاً: «يصير جزءاً»<sup>(١)</sup> تاماً وكذا تقول: كان تسعةً، فأكملتها عشرةً، أي: صيرتها عشرةً كاملةً، قال المصنّف: ليس قولنا: الموصول ما لا يَتِمُّ جزءاً إلا بصلة، من قبيل: العالمُ مَنْ قام به العلم، أي من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك مُحالٌ، وذلك، أَنَّ المجهولَ في قولك «العالم»: ماهية العلم لا كونه ذا علم؛ إذ كل أحد يعلم أن الفاعل: ذو الفعل، فلو يَتَبَيَّنُ العلم في الحدِّ وقال: العالم من قام به الماهية الفلانية، لَتَمَّ الحدُّ، وكذلك ههنا، كل أحد يعرف أن الموصول: الذي يلحق به صلة، وإنما الإشكال في ماهية الصلة، أي شيء هي؟، فتعريف الموصول بالصلة، تعريف الشيء بما لا يشكل «من ذلك»<sup>(٢)</sup> الشيء «إلا هو، فقال المصنّف: إنما قلت «بصلة»، ولم أقل بجملة، جَرِياً على اصطلاحهم.

فعلى هذا، وقع فيما فَرَّ منه؛ لأن معنى كلامه، إِذْنُ أَنَّ الموصول في الاصطلاح هو المحتاج إلى ما يسمى صلةً في الاصطلاح، ومعنى الموصول، والمحتاج إلى الصلة شيء واحدٌ، ثم قال: وفُسِّرَت الصلة بقولي: وصلته جملة خبرية، ليرتفع الإشكال، فقد أَقْرَبَ بَأَنَّ في نفس الحدِّ إشكالاً من دون التفسير، قال: ولو جُعِلَ موضع «بصلة»: بجملة، لارتفع الإشكال، «وهذا»<sup>(٣)</sup> حق.

(١) ط: ساقطة.

(٢) م: في المرف.

(٣) د: ساقطة.

قوله: «يتم<sup>(١)</sup> جزءاً» أي يصيرُ جزءَ الجملة، ونعني بجزء الجملة: المبتدأ، والخبر، والفاعل، - وجميعُ الموصولات لا يُلزَمُ أن تكونَ أجزاءَ الجمل، بل قد تكونَ فضلةً، لكنه أراد أن الموصول هو الذي لو أردت أن تجعله جزءَ الجملة لم يمكن إلا بصلةٍ وعائدٍ، قوله: وعائد، أي ضمير يعود إليه.

قال: هو احترازٌ عما يجب إضافته إلى الجملة، كحيث، وإذا؛ فإنه لا يتم إلا بالجملة أيضاً، وليس موصولاً في الاصطلاح،

وخذ الموصول الحرفي: ما أول مع ما يليه من الجمل بمصدر، كما يجيء في حروف المصدر، ولا يحتاج إلى عائدٍ، ولا أن تكون صلته خبرية على قول الأكثر، نحو: أمرتك أن قم، وبعضهم يقدر القول فيه حتى تصير خبرية، أي أمرتك بأن قلت لك قم، ويجيء البحث فيه، في نواصب المضارع.

وإنما بُنيت الموصولات؛ لأن منها ما وضع وضع الحروف<sup>(٢)</sup> نحو «ما» و«من» و«اللام» على ما قيل، ثم حملت البواقي عليها طرداً للباب، أو لاحتياجها في تمامها جزءاً، إلى صلةٍ وعائدٍ، كاحتياج الحرف إلى غيره في الجزئية. قوله: «وصلته جملة خبرية، والعائد ضمير له»<sup>(٣)</sup>.

إنما وجب كون الصلة جملة؛ لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له، إما مستمراً، نحو: باسم الله الذي يبقى ونفى كل شيء، أو: الذي هو باقٍ، أو في أحد الأزمنة، نحو: الذي ضربني، أو أضربه، أو الذي هو ضارب، أو يكون متعلقه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له مستمراً، أو في أحد الأزمنة، نحو: الله الذي

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٢.

(٢) ط: الحرف.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٢.

يبقى مُلْكُهُ، أو مُلْكُهُ باقٍ، وزيدٌ الذي ضرب غلامَهُ، أو غلامه ضاربٌ، أو يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه أو كَوْنٍ سببه حكماً على شيء: دائماً أو في بعض الأزمنة، نحو الذي أخوك هو، أو الذي أخوك غلامه، أو الذي مضروبك هو أو غلامه،

فهذا يَصْلُحُ دليلاً على أشياء: أحدها: أنَّ الموصولات معارف وضعاً، وذلك لما قلنا إنَّ وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب، وهذه خاصة المعارف، ويسقط به اعتراض من اعترض بأنَّ تعريف الموصول إذا كان بصلته، وهي جملة، فهلاً تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو، جاءني رجل ضربته؛ لأنَّ المعرفة حاصل، فكان ينبغي ألا<sup>(١)</sup> يكون في قولك: لقيت من ضربته، فرق بين كون «من» موصولة، وموصوفة؛

وذلك لأننا نقول، كما سبق، إنَّ تعريف الموصول بوضعه معرفةً مشاراً به إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته، فمعنى قولك لقيت من ضربته، إذا كانت «من» موصولة: لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها، وأمّا إذا جعلتها موصوفة، فكأنك قلت: لقيت إنساناً مضروباً لك، فإنه وإن حصل لقولك: إنساناً (١٣٧ أ)، تخصيص بمضروبية المخاطب، لكنه ليس تخصيصاً وضعياً؛ لأن «إنساناً» موضوع<sup>(٢)</sup> لإنسان لا تخصيص فيه، بخلاف: الذي، ومن، الموصولة؛ فإن وضعهما على أن يتخصصا بمضمون صلتها،

والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة، أنَّ تخصيص المعرفة وَضْعِيٌّ، وهو المراد بالتعريف عندهم، وليس المراد به مُطْلَقُ التخصيص؛ ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر، مع أنها لا تسمى بذلك معرفة؛ لِكَوْنِهِ غَيْرَ

(١) ط: أن لا.

(٢) ط: موضع.

وضعي<sup>(١)</sup>، كما تقول: رأيت رجلاً سَلَّمَ عليك اليومَ وحدَهُ قبل كل أحد، وكذا قولك: إني أَعْبُدُ إلهًا خَلَقَ السمواتِ والأرضَ، ونحو ذلك.

فإن قيل: إِنَّ الجُمْلَ نَكَرَاتٌ، فكيف تُعرَفُ الموصولاتِ وتُخصَّصُها؟ قلت: لا نسَلِّمُ تنكيرَ الجمل، كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا أيضاً فالمخصص في الحقيقة تقييدُ الموصولِ بالصِّلة، كما أنَّ «رجل»، و«طويل»، لا تخصِّصُ في كل واحد منها على الانفراد، وقد حَصَلَ التخصيصُ بتقييدِ الموصوفِ بهذا الوصفِ، فالمقصود: أنَّ تقييدَ الشيءِ بالشيءِ تخصِّصٌ<sup>(٢)</sup> وإن كان المقيّد به غيرَ خاصٍّ وحدَهُ.

وقال بعضهم: إنما كانتِ الصِّلةُ معرفةً؛ لأجلِ ضميرِها الذي هو معرفةٌ، وفيه نظرٌ، فَإِنْ قَصَدُوا بذلك أنها صارت معرفةً بسببِ الضميرِ فعرِّفَ الموصول، لم يَجْزِ؛ لأنَّ الجملة التي فيها ضميرٌ، عندهم، نكرةٌ أيضاً، وَإِنْ قَصَدُوا أنه لولا الضميرُ لم تكن الصِّلةُ مَخْصُصَةً للموصول؛ لأنها لم يكن لها به، إذن، تعلُّقٌ بوجهٍ، نحو: بالذي ضرب عمرو، فصحيح،

وثانيها: أنَّ الصِّلةَ ينبغي أن تكون معلومةٌ للسامع في اعتقادِ المتكلمِ قَبْلَ ذِكْرِ الموصولِ، على ما تقدم: أنَّ الحُكْمَ الذي تضمنته<sup>(٣)</sup> الصِّلةُ، ينبغي أن يعتقِدَ المتكلمُ في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول، فلا يقال: أنا الذي دَوَّخَ البلادَ، إلَّا لمن يعلم أنَّ شَخْصاً دَوَّخَهَا،

وقال بعضهم: لا يجب أن يكونَ الموصولُ معلومَ الصِّلةِ، إلَّا إذا كان مخبراً عنه فقط، قال: لأن المخبر عنه يجب تعريفُهُ،

(١) د: «لأن ذلك ليس وضعياً كما نقول: رأيت رجلاً ويسلم عليك اليوم».

(٢) م، د، ط: تخصّص.

(٣) ط: تضمنه.

وليس بشيء، أمّا أولاً، فلأن وضع الموصول، كما ذكرنا، أن<sup>(١)</sup> يكون مضموناً صلته معلوماً للمخاطب في اعتقاد المتكلم، وهذا مطرّد في الخبر عنه وغيره، وأمّا ثانياً فلأن المخبر عنه قد لا يكون معرفة، ولا مختصاً بوجه، كما مرّ في باب المبتدأ.

وثالثها: أنّ الصلة ينبغي أن تكون جملة؛ لأنّ الحكم على شيء بشيء: من مضمونات الجمل، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها، والمصدر مع فاعله، ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعياً<sup>(٢)</sup> لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم إلّا ما يكون تضمّنه له أصلاً، لا بالشبه، وهو الجملة، ويُغني عنها: ظرف أو جار ومجرور منويّ معه فعل وفاعل هو العائد،

ورابعها: أنه يجب أن تكون الصلة جملةً خبريةً، لما ذكرنا أنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكماً معلوماً الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائية والطلبية، كما ذكرنا في باب الوصف، لا يُعرف مضمونها إلّا بعد إيراد صيغها، وأمّا قول الشاعر:<sup>(٣)</sup>

٤١٥ - وإني لرام<sup>(٤)</sup> نظرة قبل التي لعلي، وإن شطّ نواها أزورها

(١) د، ط: زيادة (على) قبل أن: على أن يكون...

(٢) ط: وضعياً أصلياً.

(٣) الفرزدق (ديوانه ص ٦٦١، برواية: «وإن شقت عليّ أناها ط. الصاوي). وهو في: مغني اللبيب ص ٥٠٧، ٥١١، ٧٦١ (ط. المبارك)، وشرح شواهد المغني للبغدادي ١٩١/٦، والخزانة ١٥١/٦ (ط. هارون)، و٤٦٤/٤، والهمع ٨٥/١، والأشموني ٦٣/١، وإيضاح الشعر ٩٨ أ. و«شطّ من بابي ضرب، وقتل. يقال: شطّ الدار أي بَعَثْتُ. و(نواها) فاعل شطّ، والنوى مؤنثة لا غير... ويجوز أن يكون فاعل شطّ ضمير التي، ونواها: منصوب بتقدير: في». الخزانة ٤٦٤/٥، ٤٦٧، ٤٦٨.

«وتحرّجه على إضمار القول، أي قبل التي أقول لعلي، أو على أن الصلة أزورها، وخبر لعل محذوف، والجملة معترضة، أي: لعلي أفعل ذلك». المغني ص ٧٦١ ط. المبارك.

(٤) د، ط: لراج.

فَمِثْلُ قَوْلِهِ: <sup>(١)</sup>.

جاؤوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذئبَ قَطَ

أَيُّ: التي أقول: لعلِّي أزورها <sup>(٢)</sup>،

وقد تقع القَسَمِيَّةُ صِلَةً، قال الله تعالى: «وَأَنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ» <sup>(٣)</sup> أي لَمَنْ وَاللهِ لَيَبْطِئَنَّ، وَمَنْعَهُ بَعْضُهُمْ <sup>(٤)</sup>، ولا أرى منه مانعاً،

وقد أجاز ابنُ خَرُوفٍ وقُوعَ التعجبية صِلَةً مِنْ دُونِ إِضْمارِ القولِ، نحو: جاءني الذي ما أحسنه، وَمَنْعَهُ ابنُ <sup>(٥)</sup> بِأَبْشاذٍ، وسائرُ المتأخرين، وهو الوجهُ، لكونه <sup>(٦)</sup> إنشائية،

وخامسُها: أنه لا بُدَّ في الصلَةِ من ضميرٍ عائدٍ، وذلك لما قلنا: أن ما تضمنته <sup>(٧)</sup> الصلَةُ من الحكم متعلِّقٌ بالموصول؛ لأنه إمَّا محكومٌ عليه هو أو سببه، أو محكومٌ به هو أو سببه، فلا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ نائِبِ الموصولِ في الصلَةِ ليتعلَّقَ الحكم بالموصول بسببِ تعلُّقه بنائبه، وذلك النائِبُ هو الضميرُ العائدُ إليه، ولو لم يذكر الموصول في الصلَةِ، لَبَقِيَ الحكم أجنبياً عنه؛ لأنَّ الجَمَلَ مستقلةٌ بأنفسِها لولا الرابطُ الذي فيها،

وقد يُغني الظاهرُ عَنِ العائدِ، على قِلَّةٍ، نحو: ما جاءني زيدُ الذي ضرب زيدُ،

(١) سبق تخرجه في القسم الأول.

(٢) هذا قولُ أبي عليٍّ الفارسي في (التذكرة القصرية). انظر شرح شواهد المغني للبغدادى ١٩١/٦، والخزانة ٥/٤٦٤ ط. هارون.

(٣) النساء ٧٢، والآية بتمامها:

﴿وَأَنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا قَدْ أَنْفَقَ اللَّهُ عَلَيْنَا إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾

(٤) في البحر المحيط ٢٩١/٣: «... واللام في (ليبطئن) لام قَسَمٍ محذوف، التقدير: للذي والله ليبطئن، والجملتان من القسم وجوابه صلة لَمَنْ، والعائد الضمير المستكن في ليبطئن. قالوا وفي هذه الآية ردُّ على من زعم من قدماء النحاة أنه لا يجوز وصل الموصول بالقَسَمِ وجوابه إذا كانت جملة القسم قد عريت من ضمير، فلا يجوز جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه...»

(٥) المُقَدِّمَةُ الْمُحْصِيَّةُ ٢١٨/١.

(٦) م: لكونها.

(٧) د، ط: تضمنته.



## [ صلة الألف واللام ] :

قوله : وصلة الألف واللام : اسم فاعل أو مفعول ،  
لما ذكر أن الصلة يجب أن تكون جملة ، استدرك ذلك ، فكأنه قال : لكن صلة  
الألف واللام اسم فاعل أو مفعول .

اعلم أنهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول ، فقال  
المازني<sup>(١)</sup> : هي حرف كما في سائر الأسماء الجامدة ، نحو الرجل والفرس ، وقال غيره :  
إنها اسم موصول ، وذهب الزمخشري<sup>(٢)</sup> إلى أنها منقوصة من الذي ، وأخواته ، وذلك  
لأن الموصول مع صلته التي هي جملة : بتقدير اسم مفرد ، فتناقل ما هو كالكلمة  
الواحدة بكون أحد جزأيه<sup>(٣)</sup> جملة ، فخفف الموصول ، تارة بحذف بعض حروفه ،  
قالوا في الذي : اللذ واللذ ، بسكون الدال ، ثم اقتصر وامن على الألف واللام ، وتارة  
بحذف بعض الصلة : إما الضمير أو نون المثني والمجموع ، نحو<sup>(٤)</sup> :  
الحافظو عورة العشيرة . . . \* . . (٢٩٨)

كما يجيء ، والأولى أن نقول : اللام الموصولة غير لام الذي ؛ لأن لام الذي (١٣٧ب)  
زائدة بخلاف اللام الموصولة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢٢٧/١ ؛ وفيه : « واستدل المازني ومن وافقه على  
حرفيتها بأن العامل يتخطاها ، نحو : « مرت بالضارب » فالجور هو « ضارب » ولا موضع لال ، ولو كانت اسماً  
لكان لها موضع من الإعراب » . وانظر التسهيل ص ٣٤ .

(٢) ابن يعيش ١٥٤/٣ .

(٣) م ، د ، ط : جزئها ، والصواب ما أثبت .

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول والشاهد فيه أنه حذف بعض الصلة تخفيفاً ، وهو النون ، والأصل :  
الحافظون عورة العشيرة . فال موصول اسمي الذين ، والوصف المجموع صلته ، وقد حذف بعضها ، وهو  
النون . وهذا على رواية نصب (عورة) ، وأما على رواية جرّها فحذف النون للإضافة .

قالوا: الدليل على أنَّ هذه اللام موصولة: رجوع الضمير إليها في السَّعة، نحو: الممرور به: زيد، أجاب المازني<sup>(١)</sup> بأنَّ الضمير راجع إلى الموصوف المقدَّر، فمعنى، الضارب غلامه: زيد، الرجل الضارب غلامه: زيد، وفيما ارتكبه يلزمه محذوران: أحدهما إعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهراً على أحد الأمور الخمسة، أي: الموصوف، وذي الحال، والمبتدأ، وحروف النفي، وحروف الاستفهام، وعملهما من غير اعتماد على شيء: مذهب الأخفش والكوفيين، ومذهبه<sup>(٢)</sup> في هذا غير مذهبهم، والثاني: رجوع الضمير على موصوفٍ مُقدَّر،

فإنَّ قال: الاعتماد على الموصوف المقدَّر، والضمير راجع إليه، كما في قوله تعالى: «فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ»<sup>(٣)</sup>، فإنَّ «ظالم» عمل في الجار والمجرور؛ لاعتماده على الموصوف المقدَّر، والضمير في «لنفسه»<sup>(٤)</sup> راجع إليه،

قلت: الموصوف المقدَّر بعد نحو: منهم، وفيهم، كالظاهر، لقوة الدلالة عليه، كما ذكرنا في باب الوصف، نحو قوله تعالى: «<sup>(٥)</sup> وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ <sup>(٦)</sup>» . وقوله<sup>(٧)</sup>:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقْيَشٍ يَقْعَقُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بَشَنٌ - ٣٤٦

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢٢٦/١.

(٢) أي المازني.

(٣) فاطر / ٣٢، ونصها:

﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ. وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْتُونَ  
اللَّهُ ذَلِكُ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ .

(٤) ط: نفسه.

(٥) د، ط: ومنهم، وهو تحريف بالآية.

(٦) الجن / ١١، ونصها:

﴿ وَأَنَّا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَائِفَةٌ قَدْ دَا ﴾ .

(٧) سبق تحريجه في القسم الأول.

وأيضاً: الجارُّ والمجرورُ يكفيه رائحةُ<sup>(١)</sup> الفعلِ ، وأَمَّا قَوْلُ النُّحَاةِ: يا ضارباً غلامه ويا حسنأً وجهه بالإعمالِ ورجوعِ الضميرِ إلى مقدر، فَمِثْلُهُمْ<sup>(٢)</sup> غيرُ مستندٍ إلى شاهدٍ من كلامٍ موثوقٍ به، ولا يُقالُ في السَّعةِ: جاءني الحسن وجهه، على رجوعِ الضميرِ إلى الموصوفِ المقدَّر، ولا فَرَقَ عنده بين اللامين، كما لا يقال: جاءني حسن وجهه في الاختيار، بَلَى، قد يجيء مثله في الشعر، نحو قوله:<sup>(٣)</sup>

٤١٦ - بِسُودٍ نَوَاصِيهَا وَحُمْرٍ أَكْفُهَا<sup>(٤)</sup> وَصُفْرِ تَرَاقِيهَا وَبَيْضٍ خُدُودُهَا

ولو<sup>(٥)</sup> جازَ عَمَلُ اسمِ الفاعِلِ أوِ المفعولِ ذو اللام، لاعتماده على الموصوفِ كما ذهب إليه، لم يعمل بمعنى الماضي، كما لا يعمل المجرد منها، بل كان هو الأولى بِتَرْكِ العملِ الفعلي؛ لأنه دَخَلَهُ، على مذهبه، ما هو من خواصِّ الأسماءِ، أعني لَمْ التعريفِ فَبَتَّاعَدَ به عن شَبِّهِ الفِعْلِ، وأيضاً، لو كانت لامُ التعريفِ الحرفية، لم تُحذفِ النونُ قياساً في نحو:

الحافظو عورة العشيّة . . . \* . . . ٢٩٨

كما لا تحذف مع المجرد منها.

(١) ط: يكفيه رائحة معنى الفعل.

(٢) ط: فمثال لهم غير مستند.

(٣) الحسين بن مطير بن مكمّل مولى لبني أسد . . . وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، والبيت من أبيات

أوردها أبو تمام في باب النسب من (الحجاسة). الحجاسة بشرح المروزقي ١٢٣٠. وقيل البيت:

فقد جعلت في حبة القلب والحشا \* عهداً تولى بشوق يُعيدها

الشاهد فيه أن رجوع الضمير من (نواصيها) على الموصوف بسود المقدّر، خاص بالضرورة، والقياس بنساء سود

نواصيها. الخزائن ٥/ ٤٧٠ هـ.

وتتعلق الباء في «بسود» بقوله: يُعيدها، وهو الأنسب من جهة المعنى. وإنما جاز أن يجمع حمر وسود وغيرهما وإن

ارتفع ما بعدها بها؛ لأن هذه الجموع لها نظائر في الأسماء المفردة، ولو كانت ما لا نظير له في الواحد لما جاز جمعه،

تقول: مرتت برجالٍ ظرافٍ أبأؤهم، ولو قلت: برجالٍ ظريفين أبأؤهم لم يُجْز. انظر حاشية الخزائن ٥/ ٤٧٠ هـ.

هارون.

(٤) ط: وحمراء كفهها.

(٥) د: «ولو كان ذو اللام اسم فاعل أو مفعول عاملاً».

فَنَقُولُ ، بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ : إِنَّ أَصْلَ : الضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ : الضَّرَبَ وَالضَّرْبَ ، فَكَرِهُوا دُخُولَ اللَّامِ الْأَسْمِيَّةِ الْمَشَابِهَةَ لِلْحَرْفِيَّةِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، عَلَى صُورَةِ الْفِعْلِ ، أَمَّا لَفْظًا ، فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا مَعْنَى ، فَلِصَّرُورَةِ اللَّامِ مَعَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ، مَعْرِفَةً ، كَالْحَرْفِيَّةِ مَعَ مَا تَدَخَّلَ عَلَيْهِ ، فَصَيَّرُوا الْفِعْلَ فِي صُورَةِ الْأِسْمِ : الْفِعْلُ الْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ فِي صُورَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالْمَبْنِيُّ لِلْمَجْهُولِ فِي صُورَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَيْنِ مُتَقَارِبَانِ ؛ إِذْ مَعْنَى زَيْدٍ ضَارِبٍ ، زَيْدٌ ضَرَبَ أَوْ يُضْرَبُ ، وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ : زَيْدٌ ضَرَبَ أَوْ يُضْرَبُ ، وَلَكُونُ هَذِهِ الصِّلَةُ فِعْلًا فِي صُورَةِ الْأِسْمِ ، عَمِلَتْ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، وَلَوْ كَانَتْ اسْمَ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ حَقِيقَةً لَمْ تَعْمَلْ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، كَالْمَجْرَدِ مِنَ اللَّامِ ، وَكَانَ حَقُّ الْأَعْرَابِ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمَوْصُولِ ، كَمَا نَذَكِرُهُ ، فَلَمَّا كَانَتْ اللَّامُ الْأَسْمِيَّةُ فِي صُورَةِ اللَّامِ الْحَرْفِيَّةِ ، نُقِلَ إِعْرَابُهَا إِلَى صِلَتِهَا عَارِيَّةً ، كَمَا فِي «إِلَّا» الْكَائِنَةِ بِمَعْنَى «غَيْرٍ» عَلَى مَا مَرَّ فِي بَابِ الْأِسْتِثْنَاءِ ، فَقُلْتُ : جَاءَنِي الضَّارِبُ وَرَأَيْتُ الضَّارِبَ وَمَرَرْتُ بِالضَّارِبِ .

فَإِنْ قِيلَ : مَا حَمَلَكُمُ عَلَى هَذَا التَّطْوِيلِ ، وَهَلَّا قُلْتُمْ إِنَّ صِلَةَ اللَّامِ لَيْسَتْ بِجُمْلَةٍ ، بَلْ جُعِلَتْ صِلَتُهَا : مَا تَضُمُّنُ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ : الْحُكْمُ الْمَطْلُوبُ فِي الصَّلَاتِ بِمَشَابِهَةِ الْفِعْلِ ، لَا عَلَى وَجْهِ الْأَصَالَةِ ، وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ ، قَضَاءً لِحَقِّ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَقُلْتُمْ : إِنَّمَا عَمِلَ اسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مَعَ اللَّامِ لِعَتِمَادِهِمَا عَلَى الْمَوْصُولِ ، كَمَا يَعْمَلَانِ إِذَا اعْتَمَدَا عَلَى الْمَوْصُوفِ ، حَتَّى لَا تَحْتَاجَا إِلَى أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا عَمِلَا بِلَا اعْتِمَادٍ ؛ لِكُونِهِمَا فِي الْحَقِيقَةِ فِعْلَيْنِ ؟

فَالْجَوَابُ : إِنَّ عَمَلَهُمَا بِمَعْنَى الْمَاضِي مَعَ اللَّامِ ، ذَلَّهْمُ عَلَى أَنَّهُمَا فِي الْحَقِيقَةِ فِعْلَانِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ اسْمَيَّ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ إِذَا وَقَعَا عَقِيبَ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ وَحَرْفِ النِّفْيِ ، مَعَ أَنَّ طَلِبَهُمَا لِلْفِعْلِ أَقْوَى مِنْ طَلْبِ الْمَوْصُولِ لَهُ ، لَا يَعْمَلَانِ بِمَعْنَى الْمَاضِي .

وَأِنَّمَا لَمْ تَوْصِلِ اللَّامَ بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ مَعَ تَضَمُّنِهَا لِلْحُكْمِ ، لِتُقْصَانَ مَشَابِهَتُهَا لِلْفِعْلِ ، وَكَذَا لَمْ تَوْصِلْ بِالْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ بِالْفِعْلِ إِلَّا مَعَ ضَمِيمَةٍ «أَنَّ» كَمَا مَرَّ فِي

(١) م ، د : إِذَا صَارَتْ بِمَعْنَى غَيْرِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا .

باب الإضافة، وهو معها بتقدير المفرد، والصلة لا تكون إلا جملة.

قيل: وقد توصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية<sup>(١)</sup>، وقد دخلت على الاسمية على ما حكى الفراء في غير الشعر، قال: إن رجلاً أقبل، فقال له آخر: ها هو ذا، فقال السامع: نعم! ها هو ذا، وقد وصلت في الشعر بالمضارع في قوله: <sup>(٢)</sup>

٤١٧ - فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخة اليَتَقَصُّعُ  
يقول الحنّى وأبغض العُجْمِ ناطقاً إلى ربّنا صوت الحمار اليُجَدِّعُ

وقد ذهب أهل<sup>(٣)</sup> الكوفة إلى أنه يجوز أن يكون الاسم الجامد المعروف باللام موصولاً، قالوا في قوله: <sup>(٤)</sup>

٤١٨ - لَعَمري لِنَعَمَ البيتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ في أَفْيَاثِهِ<sup>(٥)</sup> بالأصائل

(١) ط: زيادة «أيضاً».

(٢) ذو الخرق الطُّهْرِيُّ، شاعر جاهليّ. وهو أحد ثلاثة من بني طهية، وكلهم ذو الخرق، أحدهم: خليفة بن حل، الثاني: قرط، والثالث: شمير بن عبدالله بن هلال (المؤتلف والمختلف ١١٩). والشاهد في: نوادر أبي زيد ص ٢٧٥، والخزانة ٤٨٢/٥ هارون؛ وفيه: وقد يُخْرِجُ اليربوع، وابن يعيش ٢٥/١، ١٤٤/٣، وضرائر الشعر ٢٨٩، والمسائل العسكرية ص ٥٥، ٥٦؛ وفيه: «ومن الشاذ في القياس والاستعمال قولهم: «اليُجَدِّعُ» وإدخال لام التعريف فيه على الفعل، فهذا شاذ عن القياس؛ لأن موضوع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذ في الاستعمال أيضاً، ولم يوجد ذلك إلا في شعر...». وانظر الخزانة ٣٢/١ هارون.

واليربوع: دويّة تحفر الأرض، وله جحران: أحدهما القاصعاء، وهو الذي يدخل فيه، والآخر: النافقاء، وهو الذي يكتمه ويظهر غيره، وهو موضع يرققه، فإذا أتى من قبل القاصعاء، ضرب النافقاء برأسه فانتفخ أي خرج. وتقصّع اليربوع: دخل في قاصعائه.

الشاهد فيه أن (أل) الموصولة قد وصلت بالمضارع في ضرورة الشعر، كما في (اليَتَقَصُّعُ) و(اليُجَدِّعُ)، بينائها للمفعول.

(٣) المجمع ٨٥/١.

(٤) أبو ذؤيب الهذليّ (ديوان الهذليّين ١٤١/١) والبيت من قصيدة عدتها أربعة وعشرون بيتاً.

(٥) إيضاح الشعر ورقة ٩٩ ب، والخزانة ٤٨٤/٥ هارون، مجاز القرآن ٢٣٩/١، المجمع ٨٥/١؛ وفيه: «ف (البيت): خبر أنت، و (أكرم) صلة للبيت، كأنه قال: لأنت الذي أكرم أهله، وزعم الكوفيون أن النكرة إذا أضيفت إلى معرفة توصل، وخرجوا عليه: يادارميّة بالعلباء فالسند \*... وتقول: هذه دار زيد بالبصرة، فبالعلباء والبصرة صلة دار. والبصريون منعوا ذلك وجعلوا (أكرم) خبراً ثانياً، وبالعلباء: حالاً.

(٥) د، ط: أفنائه.

إِنَّ التَّقْدِيرَ: لَأَنْتَ الَّذِي أَكْرَمَ أَهْلَهُ، لَكِنَّهُ (١٣٨ أ) مَوْصُولٌ غَيْرُ مُبْهَمٍ كَسَائِرِ  
الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ، وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ<sup>(١)</sup>: اللَّامُ غَيْرُ مَقْصُودٍ قَصْدُهُ، وَالْمُضَارِعُ صِفَةٌ لَهُ،  
كَمَا فِي قَوْلِهِ: <sup>(٢)</sup>

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُنِي فَمَضَيْتُ ثَمَّ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي <sup>(٣)</sup> (٥٥)

وإنما جاز: مررت بالرجل القائم أبواه، لا القاعدين، ولم يَجْزُ: بالرجل القائم  
أبواه، لا اللَّذِينَ<sup>(٤)</sup> قَعَدَا؛ لاسْتِثْنَاءِ ضَمِيرِ الْمُثْنَى فِي: الْقَاعَدِينَ، وَظُهُورِهِ فِي: قَعَدَا،  
وَخَفَاءِ الْمَوْصُولِ فِي الْقَاعَدِينَ، وَظُهُورِهِ فِي: اللَّذِينَ قَعَدَا، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: بِرَجُلٍ قَائِمٍ  
أَبَوَاهُ لَا قَاعَدِينَ.

واعلم أن أَحَقَّ الْإِعْرَابِ أَنْ يَدُورَ عَلَى الْمَوْصُولِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْكَلَامِ، وَإِنَّمَا  
جِيءَ بِالصَّلَةِ لِتَوْضِيحِهِ، وَالِدَلِيلُ: ظُهُورُ الْإِعْرَابِ فِي «أَي» الْمَوْصُولَةِ، نَحْوُ: جَاءَنِي  
أَيُّهُمْ ضَرْبَتُهُ وَرَأَيْتُ أَيُّهُمْ ضَرْبَتَهُ وَمَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ ضَرْبَتَهُ، وَكَذَا فِي: اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ،  
فَيَمُنُّ قَالَ بِإِعْرَابِهِمَا، وَأَمَّا الصَّلَةُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا مَعْرَبَةٌ بِإِعْرَابِ الْمَوْصُولِ،  
اعْتِقَادًا مِنْهُ أَنَّهَا صِفَةٌ الْمَوْصُولِ لِتَبَيُّنِهَا لَهُ، كَمَا فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً لِلنَّكَرَاتِ.

وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُولَاتِ مَعَارِفٌ اتَّفَقَ مِنْهُمْ، وَالْجُمْلُ لَا تَقَعُ صِفَةً  
لِلْمَعَارِفِ، كَمَا مَرَّ فِي الْوَصْفِ.

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ لَا مَحَلَّ لِلصَّلَةِ مِنَ الْإِعْرَابِ؛ إِذْ لَمْ يَصِحَّ وَقُوعُ الْاسْمِ الْمَفْرَدِ  
مَقَامَهَا كَالْوَصْفِ وَخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَالِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَلَا يُقَدَّرُ لِلْجُمْلَةِ إِعْرَابٌ إِلَّا إِذَا

(١) انظر الهمع ٨٥/١.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٣) ليس في الأصل، وهو من د.

(٤) ط: الذي، وهذا خطأ.

صَحَّ وقوعُ الاسمِ المفرد مقامها، وذلك في الأربعةِ المواضع<sup>(١)</sup>، المذكورةِ فقط، وذلك لأنَّ الإعرابَ للاسمِ في الأصلِ أو للاسمِ والفعلِ على قولٍ، وكلُّ واحدٍ منهما مفردٌ، والصلةُ جملةٌ لا غَيْرُ.

## [ الأسماءُ الموصولةُ : لُغَاتُهَا ] :

قوله<sup>(٢)</sup> : «وهي الذي والتي، واللذان واللتان، بالآلِفِ والياءِ، والألَى، والذين . واللاتي<sup>(٣)</sup> واللاتي واللواتي، وما، وَمَنْ، وأي، وأية وذو: الطائِية، وذا، بعد ما الاستفهامية، والألف واللام».

هذا حَصْرُ جميعِ الأسماءِ الموصولةِ، و«الذي» عند البصريين على وزن عمٍ، وشجٍ، أرادوا الوصفَ بها من بين الأسماءِ الموصولةِ، لكونها على وزن الصفاتِ، بخلاف «ما» و«مَنْ»، فأدخلوا عليه اللامَ الزائدة<sup>(٤)</sup> تحسِيناً للفظ حتى لا يكونَ موصوفُها، كمعرفةٍ وصفت بالنكرة، وإنما قلنا بزيادة اللام، لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الموصولاتِ معارفٌ وضِعاً بدليلِ كَوْنِ «مَنْ» و«ما» معرفتَيْنِ بلا لامٍ، وإنما ألزموها اللامَ الزائدةَ؛ لأنها لو نُزِعَتْ تارةً، وأُدْخِلَتْ أُخْرَى، لأَوْهَمَ كونها للتعريفِ، كما في: الرجل، ورجل، وإنما وصف بذو الطائِية، وإن لم تكن على وزن الصفاتِ، إذ هي، على لفظ «ذو» الذي يُتَوَصَّلُ به إلى الوصفِ بأسماءِ الأجناسِ.

(١) استعمالُ العددِ هكذا مذهبُ الكوفيين، والرضي يستعمله مع اعتراضه عليه، وتارة يستعمل مذهب البصريين أيضاً. وجاء في ثُرَّةِ الغَوَاصِ ص ١٢٦ ط. دار نهضة مصر ما يلي: «... وقد ذهب بعضُ الكُتَّابِ إلى تعريفِ الاسْمَيْنِ المُركَّبَيْنِ، والمعدود والمميز... وهو مما لا يُلْتَفَتُ إليه، ولا يُعْرَجُ عليه؛ لأن المميز لا يكون معرفاً بالألف واللام، ولا يُقَالُ إلينا في شجون الكلام».

(٢) د: ساقطة.

(٣) ط: والأولى.

(٤) ط: واللاي.

(٥) م: ساقطة.

وقال الكوفيون<sup>(١)</sup>: أَصْلُ الَّذِي، الذَّالُّ السَّاكِنَةُ، ثُمَّ لَمَّا أَرَادُوا إِدْخَالَ اللَّامِ عَلَيْهَا زَادُوا قَبْلَهَا لَامًا مَتَحَرِّكَةً؛ لِئَلَّا يَجْمَعُوا بَيْنَ الذَّالِّ السَّاكِنَةِ وَلَامِ التَّعْرِيفِ السَّاكِنَةِ، ثُمَّ حَرَّكُوا الذَّالَّ بِالْكَسْرِ، وَأَشْبَعُوا الْكَسْرَةَ فَتَوَلَّدَتْ يَاءٌ، كَمَا حَرَكْتَ ذَالَ «ذَا» بِالْفَتْحِ وَأَشْبَعْتَ، فَتَوَلَّدَتْ «أَلِفٌ».

وَكُلُّ ذَا قَرِيبٌ مِنْ دَعْوَى عِلْمِ الْغَيْبِ.

وتقول في الواحد المؤنث: الَّتِي، بِقَلْبِ الذَّالِّ تَاءً، كَمَا قُلْنَا فِي: ذَا، وَتَا، وَقَدْ تُشَدُّ يَاءُهُمَا، نَحْوُ: الَّذِي وَالَّتِي، فَإِذَا شُدَّتَا، أُعْرِبَتِ الْكَلِمَتَانِ عِنْدَ<sup>(٢)</sup> الْجُزُولِيِّ<sup>(٣)</sup> بِأَنْوَاعِ الْإِعْرَابِ، كَمَا فِي «أَي»، وَلَا وَجْهَ لِإِعْرَابِ الْمَشْدُدِّ؛ إِذْ لَيْسَ التَّشْدِيدُ يَوْجِبُ الْإِعْرَابَ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ يُبْنَى الْمَشْدَدُّ عَلَى الْكَسْرِ؛ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، قَالَ<sup>(٤)</sup>:

٤١٩ - وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعِلُهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَغْنَاكَ إِلَّا لِلَّذِي  
يَنَالُ بِهِ الْعِلَاءُ وَيَصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ

وَحَكَى الزَّخَّشَرِيُّ: أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ كَقَبْلٍ وَبَعْدَ، قَالَ الْأَنْدَلِسِيُّ: لَعَلَّ

(١) انظر الإنصاف، المسألة ٩٥.

(٢) م: فعند.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ١٠٥، والهمع ٨٢/١.

(٤) لم أهدأ إلى القائل. ومعنى البيتين: ليس المال في الحقيقة مالا لأحد، إلا للذي يريد بسببه علو الدرجة في المجد، ويختاره للقريب والبعيد.

«وقوله: (بمالٍ) خبر ليس، والباء زائدة، وجملة (فاعلمه) معترضة، وكذلك جملة (وإن أغناك) معترضة، و(إن) وصلية، ونقل شارح شواهد الموشح عن بعضهم أنها نافية، والمستثنى منه محذوف، تقديره: لأحد. وجملة (ينال) بفاعله المستتر صلة الذي... (ويعصفيه) معطوف على (ينال)، و(العلاء) بفتح العين والمد: مفعول يريد...». الخزائن ٥٠٤/٥ هارون.

والبيتان في: الخزائن ٥٠٤/٥ وفيه: يريد به، بدل ينال به، والإنصاف ٦٧٥: يريد به العلاء ويمتهنه بدل: ينال به العلاء ويعصفيه، والهمع ٨٢/١.

الشاهد فيه أن كسرة الباء المشددة من (الذي) كسرة بناء.



الجزولي<sup>(١)</sup> سَمِعَهُ بضم الباء كما هو المنقول عن الزمخشري، ثم رآه في الشعر المذكور مكسوراً، فَحَكَمَ بِإِعْرَابِهِ.

وقد تُحذف الياءان في الذي والتي، مكسوراً ما قبلهما أو ساكناً، قال الشاعر<sup>(٢)</sup> في الكسر:

٤٢٠ - وَاللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتَ صَخْرًا أَوْ جِبَلًا أَشَمَّ<sup>(٣)</sup> مُشْمَخِرًا  
وقال آخر<sup>(٤)</sup> في التسكين:

٤٢١ - كَاللَّذِ تَزْبَى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا  
وقال: <sup>(٥)</sup>

٤٤٢ - فَقُلْ لِلَّتِ تَلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي أَرَاهَا لَا تُعَوِّذُ بِالتَّمِيمِ  
قال<sup>(٦)</sup> الأندلسي: الوجوه الثلاثة فيها، أي تشديد الياء وحذفها ساكناً ما قبلها أو

(١) انظر شرح المقدمة الجزولية ص ١٠٥.

(٢) لم أهتم إلى قائله ومعنى البيت: هو الذي لو شاء أن يكون بَرًّا لكان بَرًّا، ولو شاء أن يكون جبلاً لكان جبلاً. والبيت شاهد على أن حذف الياء من (الذي) والاكتفاء بكسر الذال لَعَةً. و(الأشَمُّ) من الشَّمَم، وهو الارتفاع. و(المُشْمَخِرُ): العالي المتطاوّل، وقيل الراسخ. الخزانة ٥٠٥/٥ هارون. والبيت في: الإنصاف ٦٧٦؛ وفيه:

وَاللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرًّا \* أَوْ جِبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا

والأمالي الشجرية ٣٠٥/٢، والهمع ٨٢/١.

(٣) ط: أصم.

(٤) رَجَزُ لِرَجُلٍ مِنْ هَذِيلٍ، وقبلة: فكنْتَ والأمر الذي قد كيدًا. أشعار الهذيلين ٦٥١/٢، الخزانة ٣/٦، ٥ هارون، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢، الإنصاف ٦٧٢، معجم شواهد العربية ٤٦٤/٢ (ط). الأولى سنة ١٩٧٢م، مكتبة الخانجي (مصر). و(تَزْبَى): حفر زُبْيَةً، وجمعها زُبْيٌ على وزن فُعْل. الشاهد فيه أن حذف الياء من (الذي) وتسكين الذال لَعَةً.

(٥) لم أهتم إلى قائله. قال البغدادي: «هذا البيت أنشده ابن الشجري في (أماليه) عن الفراء، وقال: التميم جمع تميم، وهي التعويذة». الخزانة ٦/٦ هارون.

والبيت بلا نسبة في: الأمالي الشجرية ٣٠٨/٢، والدرر ٥٦/١، والهمع ٨٢/١. الشاهد فيه أن الياء حذفت من (التي)، وسُكِّنَ نَائِهَا.

(٦) د، م: وقال.

مكسوراً، يجوز أن تكون لضرورة الشعر، لا أنها لغات؛ إذ<sup>(١)</sup> المخفف يُشَدُّ للضرورة، وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء، قال: إلا أن ينقلوها في حال السَّعة، لا في الشَّعر، فَسَمْعاً، إِذَنْ، وطاعة.

وتشية: الذي، والتي، واللذان، واللتان، بحذف الياءين،<sup>(٢)</sup> وجاز تشديد النونين إبدالاً من الياء المحذوفة، وهل<sup>(٣)</sup> هما معربان أو مبنيان، على الخلاف الذي مرَّ في: دان: وتان، وقد جاء: اللذان واللتان في الأحوال الثلاثة في غير الأفصح، والأوَّلُ: القول بإعرابها عند الاختلاف، كما مرَّ، وأما مشى الضمير نحو: هما، وكما، وقتلها، فَلَمَّا غُيِّرَ عن وضع واحده، ولم يُزِدْ فيه النون بعد الألف، لم يُعَرَّبْ؛ (١٣٨ ب) لأنه صار صيغةً مستأنفةً، وخرج عن نسق المثنيات.

وقد تحذف النونان في: اللذان واللتان<sup>(٤)</sup>؛ لاستطالة الموصول بِصِلَتِهِ، قال<sup>(٥)</sup>:

٤٢٣ - أُنْبِي كَلِيبَ إِنَّ عَمِّيَ اللذا قَتَلَا الملوكةَ وَفَكَكَا الأَغْلَالَا

(١) ط: إذا.

(٢) في جمع النسخ اليائين.

(٣) ط: وهلهما.

(٤) إِنَّ حَذَفَ هذه النون لغة بلحارث بن كعب، وبعض ربيعة. شرح الألفية للمُرادي ٢٠٩/١، وأوضح المسالك ١٤٠/١، والأشموقي ١٤٧/١.

(٥) الأخطل التغلبي (ديوانه ص ٤٤، بيروت، سنة ١٨٩١)، يفتخر بقومه، ويهجو جريراً.

وهو في: المقتضب ١٤٦/٤، والمنصف ٦٧/١، والأمالى الشجرية ٣٠٦/٢، والخزانة ٧/٦ هارون، والمسائل العسكرية ص ١٤٢، وسيبويه ٩٥/١ بولاق. وقوله: أُنْبِي: الهمة للنداء، وبنو كَلِيبَ بن يربوع هم رهط جرير.

و(الأغلال): جمع غُل، وهو طَوْقٌ من حديد يُجْعَلُ في عنق الأسير.

ومعنى البيت: إن عمي يَفْكَانُ الغُلَّ من عنق الأسراء، ويُجَنِّهونهم من أسر أعدائهم قسراً عليهم. . . وقد أراد بِعَمِّي: عمرو بن كلثوم الذي قتل عمرو بن هند، ومرة بن كلثوم الذي قتل المنذر بن النعمان وأخاه، وهما تغليبان. الشاهد في قوله (اللدّا) حيث حذفت النون لاستطالة الموصول بالصلة.

وقال<sup>(١)</sup>:

٤٢٤- هما اللتان لو وَلَدَتْ تميم لقليل فخرٌ لهم صميم

وجمع الذي في ذوي العلم: الذين في الأحوال الثلاثة على الأكثر، واللذون في الرفع: لُغَةُ هَذِلِيَّةٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: إِعْرَابُ الْجَمْعِ لُغَةٌ مِنْ شَدَدِ الْبَاءِ فِي الْوَاحِدِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ الْجَزُولِيُّ<sup>(٢)</sup>: إِنَّ الَّذِي، مُشَدَّدُ الْبَاءِ، مَعْرَبٌ، فَكَأَنَّ أَصْلَهُ: الَّذِيُونُ، فَحُذِفَتْ إِحْدَى الْبَاءَتَيْنِ، ثُمَّ عَمِلَ بِهِ مَا عَمِلَ بِقَاضُونَ.

وَحَكَى بَعْضُهُمْ<sup>(٣)</sup> الَّذِيُونُ رَفْعًا، وَاللَّذِيَيْنِ نَصْبًا وَجَرًّا، وَهِيَ لُغَةٌ مِّنْ شَدَدِ الْبَاءِ، فَجَمَعَهُ بِلَا حَذْفِ شَيْءٍ مِنْهُ.

وَقَدْ تَحَذَفُ النُّونُ مِنَ: اللَّذُونِ، تَخْفِيفًا، قَالَ<sup>(٤)</sup>:

---

(١) الأخطل (ديوانه ٤٤ ط. بيروت أنطون صالحاني) وهو من الرَّجَز. وهو في: الخزانة ١٤/٦، شرح ألفية للمُرادي ٢٠٨/١، ٢٠٩، المجمع ٤٩/١، أوضح المسالك ١٤١/١.

وتميم: قبيلة، وهو تميم بن مر بن أد، ويروى (فخرهم عميم)، أي: فخر شامل لهم. والمعنى: هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم، لكان لهم الفخر الخالص. هذا، وقد أنث الفعل في (ولدت)، لأن تميمًا قبيلة.

الشاهد: في (التان) حيث حذف النون، والأصل اللتان، وهذه لغة بلحارث، وبعض بني ربيعة.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ١٠٥، وانظر المجمع ٨٢/١.

(٣) وهم هذيل أو عقيل. حاشية الصبان ١٤٩/١.

(٤) نسبة البغدادي لأمية بن الأسكر الكناني. وهو شاعر فارسي مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وكان من سادات قومه وفُرسانهم، وله أيام ماثورة مذكورة. (الخزانة ١٧/٦، ١٨ هارون).

وقوله: (من روس قومك) هو بحذف الهزمة من رؤوس. وقوله: (ضرباً) إما منصوب بنزع الخافض، أي بضرب، وإما منصوب بعامل محذوف حال من الواو في (طَيَّرُوا)، أي: يضربون ضرباً، أو ضاربين ضرباً. و(المصاقيل): جمع مصقول، من الصَّقْل، وهو جلاء الحديد وتحديده، أي جعله قاطعاً. أراد كل آلة حديد من السلاح، مثل السيف والسَّنان. قال الأستاذ هارون في معجم الشواهد ٣١٤/١، والخزانة ١٤/٦ حاشية (٣) إنه لم يجد للبيت مرجعاً آخره. وأنا لم أجد له ذكراً في كتاب في مارجعت إليه.

٤٢٥ - قومي الذؤ بعكاظ طيروا شرراً من رؤس قومك ضرباً بالمصاقل<sup>(١)</sup> ومن الذين، أيضاً.

قال: <sup>(٢)</sup>

٤٢٦ - وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يأم خالد

ويجوز في هذا، أن يكون مفرداً وُصِفَ به مقدّر مفرد اللفظ مجموع المعنى، أي: وإن الجمع الذي، أو: إن الجيش الذي، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ <sup>(٣)</sup>.

فَحَمَلَ عَلَى اللفظ، أي الجمع الذي استوقد، ثم قال: «بنورهم»، فَحَمَلَ عَلَى المعنى، ولو كان في الآية مخففاً من الذين، لم يُجْزِ إفراد الضمير العائد إليه، وكذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ <sup>(٤)</sup> وهذا كثير، أعني ذَكَرَ «الذي» مفرداً موصوفاً به مقدّر مفرد اللفظ مجموع المعنى، أما حَذَفُ النون من الذين، نحو: جاءني الرجال الذي قالوا كذا، فهو قليل كَقَلَّةٍ: للذا، في المثني.

(١) م، ط: بالمصاقل.

(٢) نسبه المبرد في المقتضب ١٤٦/٤ إلى الأشهب بن رُمَيْلَة، وقال مُحَقِّقُ المقتضب: «ونسبه أبوتمام في كتاب مختار القبائل إلى حديث ابن محفض».

الخزانة ٢٥/٦ هارون، سيبويه ٩٦/١ بولاق، الأمازي الشجرية ٣٠٧/٢، الفصل ص ١٤٤. قوله: (وإن الذي)، أصله وإن الذين، فحذفت النون منه تخفيفاً. الخزانة ٢٥/٦ ويجوز أن يكون (الذي واحداً يؤدى معنى الجمع) حاشية «٣» من المقتضب ١٤٦/٤. والحين: الهلاك، ومعنى حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بديّة ولا قصاص... و(كل القوم): صفة لقوم؛ دلالة على كثرتهم. وفلج: يغلب عليه التذكير منصرف، قال سيبويه ٢٤/٢ هارون: «ومنها ما لا يكون إلا على التذكير، نحو فلج».

«وفلج، بفتح أوله: وسكون ثانيه، وآخره جيم اسم بلد، وقيل واد». معجم البلدان ٢٧٢/٤.

(٣) البقرة ١٧، ونصها:

﴿مَثَلُ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَةٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾

(٤) الزمر/ ٣٣.

وقد يقال: لَذِي وَلَذَان، وَلَتِي وَلَتَان ولَاتِي، بِلا لامٍ .

وَجَمْعُ الَّذِي من غير لفظه: الألى بوزن: العُلا، واللاتين، رفعاً، ونصباً وجراً، ويحذف النون فيقال: اللاتي بهمزة بعدها ياء ساكنة، نحو: القاضي، وهو قليل في المذكر، قرأ الأخفش<sup>(١)</sup>: «لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ»،<sup>(٢)</sup> ويقال: اللاء بحذف الياء، وقد جاء: اللاؤون رفعاً، واللاتين نصباً وجراً.

وَجَمْعُ التِي: اللاتي على وزن فاعِلٍ من التي، وهو اسمُ جمعٍ، كالجامل والباقر<sup>(٣)</sup>، واللاتي بالهمزة مكان التاء، وهو كثير في جمع التي، دون جمع الذي، واللواتي، واللواتي، كأنهما جمعاً للجمع، وقد تُحذفُ الياءاتُ من الأربعة فيقال: اللاتِ واللاءِ واللواتِ واللواءِ، وقد تُسهَّلُ الهمزةُ من اللاءِ بينَ الهمزة والياءِ؛ لِكَوْنِهَا مكسورةً، على ما هو قراءةُ ورشٍ، «وَالَّتِي<sup>(٤)</sup> بَيْسَنَ»<sup>(٥)</sup>، وقد يُقالُ: اللاتي<sup>(٦)</sup> يياء ساكنةً بعدَ الألفِ من غير همزة، كقراءة أبي عمرو<sup>(٧)</sup>، والبري<sup>(٨)</sup>، قال أبو عمرو: هي لغة قريش، كأنهم حذفوا الياء بعد الهمزة، ثم أبدلوا الهمزة ياءً من غير قياسٍ ثم أسكنوا الياء إجراءً

(١) لم أجد هذه القراءة في معاني القرآن ١٧٤/١.

(٢) البقرة ٢٢٦، والآية بتامها: وهي قراءة حفص -

﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ نَرْثُهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاتَ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

(٣) اسما جمع للجمل والبقرة. «واسم الجمع ما دُلَّ على جماعة، ولا واحد له من لفظه غالباً، كقوم، ورهط، وإبل، وقد يكون له واحدٌ من لفظه، كصحب، وركب...». التبيان في تصريف الأسماء ص ١٦٥.

(٤) ط: اللاء، الواو ساقطة، وهذا تحريف.

(٥) الطلاق / ٤، والآية بتامها:

﴿وَالَّتِي بَيْسَنَ مِنَ الْمَاجِصِ مِنْ نِسَائِكُنَّ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ

حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً﴾

(٦) قراءة ورش: «واللاء»، وقراءة أبي عمرو والبري: «اللاتي» قراءة سبعية. الإتحاف ص ٤١٨.

(٧) المراد: أبو عمرو بن العلاء. أحد القراء السبعة، ومن متقدمي النحاة. وقد سبق التعريف به.

(٨) هو أبو الحسن، أحمد بن محمد بن عبد الله الأهوازي، مؤذن المسجد الحرام، ولد سنة ١٧٠هـ، وتوفي بمكة سنة

٢٥٠هـ، روى عنه قُتَيْبٌ. (غاية النهاية ١١٩/١، والتيسير للداني ٥).

للولصل مُجَرَى الوَقْفِ، وقد يقال اللَّوَا، بِحَذْفِ التَّاءِ والياءِ مَعًا، وقد يقال: اللّاءات، كاللّاعات، مكسورة التّاء، أو مُعَرَبَةً إِعْرَابَ المسلمات.

والألى، جَمْعُ التّي أيضاً، لا من لفظه فالذي والتي، يشتركان في «الألى» و«اللائي» إلا أن الألى<sup>(١)</sup> في جمع المذكر أكثر، واللائي بالعكس<sup>(٢)</sup>.

وبمعنى الذي وفروعه من المثني والمجموع والمؤنث: مَنْ، وما وأيّ، مضافاً إلى معرفة لتكون موصولة معرفة، والإضافة إمّا ظاهرة نحو: اضْرِبْ أيّهم في الدار، أو مقدّرة نحو: لقيت أيّاً ضربت.

قال الكسائي: يجب أن يكون عاملها مستقبلاً، وقد نُزِعَ فيه، فلم يكن له مستندٌ إلا أنه قال: كذا خُلِقْتُ، أي كذا وَضَعَهَا الواضِعُ، فقال له السائل: استحيت لك يا شيخ، يعني أن هذا أيضاً متنازع فيه.

وقد علّل له «ابنُ بادش»<sup>(٣)</sup> بأن قال<sup>(٤)</sup>: أيّ موضوعة على الإبهام، والإيهام لا يتحقّق إلا في المستقبل الذي لا يُدْرَى مقطّعه، ولا مبدؤه، بخلاف الماضي والحال، فإنهما محصوران، فلمّا كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره، استعملت معه «أيّ» الموضوعة على الإيهام.

وليس بشيء، لاختلاف الإبهامين، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وعند الكوفيين يلزم، أيضاً تقديم عامله، عليه، وخالفهم البصريون في الموضعين؛ لِعَدَمِ الدليل على الدعويين.

(١) ط: الأولى.

(٢) انظر شرح الألفية للمرادي ٢١١/١، وأوضح المسالك ١٤٣/١.

(٣) على بن أحمد بن خلف، الغرناطي، الأندلسي، له: شرح أصول ابن السراج، شرح إيضاح الفارسي، شرح كتاب سيبويه... توفي سنة ٥٢٨ هـ. (البغية ٣٢٦، ٣٢٧ دار المعرفة، بيروت، هدية العارفين ٦٩٦/٥).

(٤) شرح المقدمة الجزولية ص ١٠٧.

وإذا أُريد به المؤنث جازَ إلحاقُ التاءِ به، موصولاً كان أو استفهاماً، أو غيرهما،  
نحو:

لَقِيتُ<sup>(١)</sup> أَيَّتَهُنَّ، وَأَيَّتَهُن لَقِيتُ؟، قال الأندلسيُّ: التاءُ فيه<sup>(٢)</sup> شاذٌّ، كما شذَّ في:  
كَلَّتَهُنَّ، وَخَيْرَةُ النَّاسِ وَشَرُّهُ النَّاسِ.

وبعضُ العربِ يُثْنِيها وَيَجْمَعُها،<sup>(٣)</sup> أيضاً، في الاستفهامِ وغيره، نحو أَيَّاهُم  
أَخَوَاكَ، وَأَيُّوهُم إِخْوَتُكَ، وهما أَشدُّ من التَّأْنِيثِ، وَجُوزُهُمَا تَصَرُّفُهُمَا فِي بَابِ الإِعْرَابِ.  
قوله: «وذو الطائية»<sup>(٤)</sup> «الأكثرُ أَنَّ «ذو» الطائية لا تتصرف»<sup>(٥)</sup>، نحو: جاءني ذو فَعَلٍ،  
وذو فَعَلًا، وذو فَعَلُوا، وذو فَعَلْتُ وذو فَعَلْتَا، وذو فَعَلْنِ، قال<sup>(٦)</sup>:

٤٢٧- فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِثْرِي ذُو حَقَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ  
أَيُّ الَّتِي حَفَرْتَهَا، وَلَا تُعْرَبُ<sup>(٧)</sup>، أيضاً، قال<sup>(٨)</sup>:

فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًّا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِي الْفَرَايِضُ (٣٣٧)  
وَلَمْ يَقُلْ: ذِي جَاءَ.

(١) ط: لقيت أيهن لقيت، وهذا خطأ.

(٢) في شرح الألفية للمُرَادِي ٢٤٢/١: «وإذا أُريد بها المؤنث ألحقت التاء في الأشهر».

(٣) حكاية عن ابن كَيْسَانَ. شرح الألفية للمُرَادِي ٢٤٢/١، والصَّبَّان ١/١٦٦.

(٤) انظر تفصيلاً عنها في: الأحاجي النحوية ص ٩٢ المسألة «الخامسة والأربعون»، والبرهان ٢٧٧/٤ - ٢٩٩.

(٥) انظر التبصرة ١/٥٢٠.

(٦) سنان بن الفحل الطائي، والبيت من أبيات خمسة أوردها أبوتمام (الحجاسة بشرح المرزوقي ٥٩١).

الخزانة ٣٤/٦، ٣٥ هـ ابن يعيش ١٤٧/٣، و٤٥/٨، أوضح المسالك ١٥٤/١، الأمالي الشجرية  
٣٠٦/٢، المجمع ٨٤/١، شرح جمل الزجاجي ١/١٧٧.

الشاهد فيه: قوله «ذو حفرت وذو طويت»، حيث استعمل «ذو» في الجملتين اسماً موصولاً بمعنى التي، وأجراه  
على غير العاقل؛ لأن المعنى والمقصود بذو في الموضعين البشر، والبئر مؤنثة بغير علامة تأنيث، وهي غير عاقلة،  
وذلك واضح.

وطويت البشر: بنيتها بالحجارة.

(٧) انظر التبصرة ١/٥٢٠.

(٨) سبق تحريمه في القسم الأول.

وفي «ذو» الطائفة أربع لغات: أشهرها ما مرَّ، أعني عَدَمَ تَصَرُّفِهَا مع بنائها، والثانية حكاها الجزولي<sup>(١)</sup>: ذو، لمفرد المذكر، ومثناه ومجموعه، وذات، مضمومة التاء لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه، والثالثة حكاها أيضاً، وهي كالثانية إلا أنه يقال (١٣٩ أ) لجمع المؤنث: ذوات<sup>(٢)</sup> مضمومة في الأحوال الثلاث، والرابعة حكاها ابن الدَّهَّان، وهي تصرّفُها تصرّفُ «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها، حملاً للموصولة على التي بمعنى صاحب، وكلُّ هذه اللغات طائفة..

قوله: «وذا بعد» «ما» الاستفهامية أما الكوفيون<sup>(٣)</sup> فَيَجُوزُونَ كَوْنَ «ذا» وجميع أسماء الإشارة، موصولةً بعد «ما»، استفهامية كانت، أو، لا؛ استدلالاً بقوله تعالى:

﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْسِلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>

وقوله: <sup>(٥)</sup>

٤٢٨ - عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ<sup>(٦)</sup> وهذا تحمّلين طليق

(١) لم أجد هذا الرأي منسوباً للجزولي في شرح المقدمة الجزولية في باب الموصولات ص ١٠٣ وما بعدها.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/١٥٠، وما بعدها.

(٣) معهم الزجاج، ومكي بن أبي طالب. المشكل ١/٥٩، و٢/٦٦، معاني القرآن للفراء ٢/١٧٧، البحر ٢٩١/١.

(٤) البقرة ٨٥، والآية بتمامها:

﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْسِلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُعْرِجُونَ قُرَيْشًا بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَيَسِرُّهُمْ تَظَاهِرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى تَعْلُدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكُتُبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِفَاعِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾

(٥) يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري، (ديوانه ص ١١٥ تحقيق داود سلوم، مكتبة الإبيان ببغداد ١٩٦٨م).

والبيت في خطاب بغلة. وهو في: الخزنة ١/٦٤ هارون، والفصل ص ١٥٠، والانتصاب ٣٩٥، والمختص

٨١/١٤، وإيضاح الشُّعْرُق ٩٥ ب، والإنصاف ٧١٧، والهمع ١/٨٤، وشرح جُلِّ الرُّجَاجِي ١/١٦٩.

و(عَدَسٌ): زُجْرٌ للبالغ، ورُبَّما سُمِّيَ به البغل، و(إِمَارَةٌ) أي أمر، و(طليق) بمعنى مطلق.

الشاهد فيه: (وهذا) حيث جاء بمعنى (الذي) على رأي الكوفيين، وأما البصريون فيقولون: هذا: اسم إشارة،

و(تحمّلين) جملة في محل نصبٍ على الحال من ضمير الخبر، والتقدير: هذا طليق محمولاً.

(٦) د: أُمِنْتُ.



أَيُّ الَّذِي تَحْمِلِينِهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَمْشِي﴾ <sup>(١)</sup>،

أَيُّ: مَا الَّتِي بِيَمِينِكَ، وَلَمْ يُجَوِّزِ الْبَصْرِيُّونَ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> إِلَّا فِي «ذَا» بِشَرَطِ كَوْنِهِ بَعْدَ «مَا»  
الاستفهامية <sup>(٣)</sup>، إِذَا لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً.

فَفِي نَحْوِ: مَاذَا صَنَعْتَ، يَحْتَمِلُ كَوْنُهَا زَائِدَةً، وَبِمَعْنَى الَّذِي، وَقَوْلُكَ: مَاذَا الَّذِي  
صَنَعْتَ، نَصٌّ فِي الزِّيَادَةِ.

وَمِثْلُهُ «ذَا» بَعْدَ «مَنْ» الِاسْتِفْهَامِيَّةِ، نَحْوِ: مَنْ ذَا لَقِيتَ؟ وَقَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ <sup>(٤)</sup>.

وَاعْتَذَرَ الْبَصْرِيُّونَ عَنِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا الْكُوفِيُّونَ بِأَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ فِيهَا  
بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِهَا دَفْعًا لِلِاشْتِرَاكِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ.

وَنَحَالَفَ الْأَخْفَشُ <sup>(٥)</sup>، وَابْنُ السَّرَّاجِ <sup>(٦)</sup>: النَّحَاةُ فِي كَوْنِ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةِ حَرْفًا،  
وَجَعَلَاهَا اسْمًا، فَهِيَ يُقَدَّرَانِ فِي صِلَتِهَا ضَمِيرًا رَاجِعًا إِلَيْهَا، وَ«مَا» كُنَايَةً عَنِ الْمَصْدَرِ،  
فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِمَارْحَبَتِكَ﴾ <sup>(٧)</sup>

(١) طه / ١٧.

(٢) لِأَنَّ الصَّلَةَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمَوْصُولِ، وَلَا فِيهَا قَبْلُهُ.

(٣) أَنْظَرُ مُشْكَلَ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١/ ٣٢، ٣٣.

(٤) الْبَقَرَةُ / ٢٤٥، وَالْآيَةُ بِتِمَامِهَا:

﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْطِطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾

(٥) لَمْ أَجِدْ هَذَا الرَّأْيَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/ ٣٢٨ وَ ٣٣٩، وَهُوَ فِي الْمَجْمَعِ ١/ ٨١.

(٦) الْمَجْمَعُ ١/ ٨١، مَعَ الْأَخْفَشِ وَابْنِ السَّرَّاجِ: الْمَبْرَدُ وَالْمَازَنِيُّ وَالسَّهْلِيُّ.

(٧) التَّوْبَةُ / جُزْءٌ مِنَ الْآيَتَيْنِ ٢٥، ١١٨، وَنَصُّ الْآيَةِ ٢٥:

﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَنَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ

عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ يَمَارْحَبَتُكُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ مُدِيرُونَ﴾

وَيَقَامُ الْآيَةُ ١١٨:

﴿وَعَلَى الْفَلَكَيْنِ الذَّيْنِ تَخْلَعُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ يَمَارْحَبَتُ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِنْ

اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ تُرْجَوْنَ عَلَيْهِمْ لَسَوْفَ يُؤْتُوا إِلَيْنَا اللَّهُ هُوَ النَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾

: أي بالرحب الذي رحبته ، وليس بوجهه ؛ إذ لم يعهد هذا الضمير بارزاً في موضع والأصل عدم الإضمار ، وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية .

## [ حَذْفُ الْعَائِدِ ]

قوله : «والعائدُ المفعولُ يجوزُ حذفُهُ» .

عائدُ الألفِ واللامِ لا يجوزُ حذفه ، وإن كان مفعولاً ، لحفاء موصوليّتها ، والضمير أحد دلائل موصوليّتها ، كما مرَّ في الخلاف مع الماضي .

ولا يجوزُ حذفُ أحدِ العائدين إذا اجتمعا في الصلة ، نحو : الذي ضربته في داره : زيدٌ ؛ إذ يُستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل .

ثم الضمير إما أن يكون منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً ، فالمنصوبُ يُحذف بشرطين : ألا يكون منفصلاً بعد «إلا» نحو : جاءني الذي ما ضربت إلا إياه ، وأما في غيره ، فلا منع ، كقولك : ضيَّعَ الزيدان الذي أعطيتها ، أي أعطيتها إياه ، وكذا : الذي أنا ضارب زيد ، أي ضارب إياه ، ويجوز أن يكون المحذوف ههنا مجروراً في محل نصب ، كما يجيء ، أي : الذي أنا ضاربه . والشرط الثاني أن يكون مفعولاً ، نحو : الذي ضربت : زيد ؛ لأنَّ الضمير ، إذن ، فضلةٌ ، بخلافِ الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب ، فلا يُحذف في نحو : الذي إنه قائمٌ . . . وأما المجرور ، فيحذف بشرط أن ينجرَّ بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له تقديراً ، نحو : الذي أنا ضارب : زيد ، أي ضاربه كما تقدم ، أو ينجر بحرف جرٍّ معينٍ ، وإنما شرط التعيين<sup>(١)</sup> ؛ لأنه لا بُدَّ بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضاً ؛ إذ لا يبقى حرفٌ جارٌّ بلا مجرور ، فينبغي أن يتعين ، حتى لا يلتبسَ بعد الحذف بغيره ،

(١) ط : متعين .

(٢) ط : التعين .

كقوله تعالى: ﴿أَسْجُدْ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾<sup>(١)</sup>،

أي: تأمرنا به، وقوله تعالى: ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: تؤمر به، أي بإظهاره قال: <sup>(٣)</sup>

٤٢٩ - فقلت له: لا، والذي حج حاتم أخونك عهداً إنني غير خوان<sup>(٤)</sup>

أي حج حاتم إليه، ويتعين حرف الجر قياساً إذا جر الموصول، أو موصوفه بحرف جر مثله في المعنى، وقمائل المتعلقان، نحو: مررت بالذي مررت، أي: مررت به<sup>(٥)</sup>، فالجاران<sup>(٦)</sup> متماثلان، وكذا ما تعلّق بهما، ومثال الموصوف: مررت بزيد الذي مررت، ورُبما بحذف المجرور بحرف وإن لم يتعين، نحو: الذي مررت: زيد، أي الذي مررت به، وإن احتمل: مررت معه، أو له، أو نحو ذلك.

ومذهب الكسائي في مثله: التدرّج في الحذف، وهو أن يُحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً فيصح حذفه.

---

(١) الفرقان / ٦٠، والآية بتامها:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾

(٢) الحجر / ٩٤، ونصّها: ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾.

(٣) العرياني بن سهلة الجرمي، شاعر من شعراء الجاهلية.

الخزاعة ٥٦/٦ هارون؛ وفيه: فقلت له بدل فقلت لها، ونوادير أبي زيد ص ٢٧٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٧٥، وإيضاح الشعر ورقة ٩٦ ب؛ وفيه: «قوله: لا والذي حج حاتم، يَحتمل (الذي) ضربين، إن عني بالذي الكعبة، أي بيت الله، فالضمير في حج محذوف؛ لأن هذا الفعل متعدٍ، وإن عني بالذي الله سبحانه، فالتقدير: والذي حج له حاتم، فحذف (له) من الصلة». وقد أورد ابن عصفور البيت على الوجه الثاني، وانظر الحماسة بشرح المازني ١٦٢٨، ومعجم شواهد العربية ٣٩٧/١.

(٤) م، د: خوال، وفي ط: خول.

(٥) في التسهيل ص ٣٥: ... أو مجروراً بإضافة صفة ناصية له تقديراً، أو بحرف جرٍ يمثله معنى ومتعلقاً بالموصول، أو موصوف به.

انظر الآيات الكريمة المتعلقة بحذف العائد المجرور في دراسات، القسم الأول جـ ٣ ص ٧٥ وما بعدها.

(٦) د: «لأن الجارين متماثلان».

ومذهبُ سيبويه والأخفش : حذفهما معاً؛ إذ ليس حَذْفُ حرفِ الجرِّ قياساً في كل موضع، والمجوزُ له ههنا استطالةُ الصلة، ومع هذا المجوزُ فلا بأس بحذفه مع المجرور به<sup>(١)</sup>.

وأما الضميرُ المرفوعُ فلا يُحذفُ إلا إذا كان مبتدأً؛ إذ غير ذلك إمّا خبره، وكونُ الضميرِ خبراً لمبتدأٍ أقلُّ قليل، فلا يكون في الكلام، إذن، دليلٌ على أنَّ خبرَ المبتدأِ هو المحذوفُ، بل يُحمل ذلك على أنَّ المحذوفَ هو المبتدأُ، لكثرة وقوعه ضميراً، وإمّا فاعل، فلا يجوزُ حذفُه، أو خبر<sup>(٢)</sup> «إنَّ» وأخواتها ولم يثبت حذفُه إلا قليلاً، ولا يكون ذلك أيضاً في الأغلب، إلا إذا كان ظرفاً، كما يجيء، وأيضاً، هو في الأصل خبرُ المبتدأ، وإمّا اسم «ما» الحجازية، فلا يُحذفُ أصلاً لِضَعْفِ عملها.

ويُشترط في المبتدأ المحذوفِ: ألا<sup>(٣)</sup> يكونَ خبرُهُ جملةً، ولا ظرفاً، ولا جاراً ومجروراً؛ إذ لو كان أحدها، لم يُعلم بعد الحذف أنه حذف شيء، إذ الجملة والظرف يصلحان مع العائدِ فيهما لكونِهما صلةً.

وإذا حصل المبتدأ المشروط، فالبصريون قالوا: إن كان في صلة «أي» جاز الحذف بلا شرطٍ آخر، نحو قوله تعالى:

﴿... أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾<sup>(٤)</sup>

(١) ط: بها.

(٢) د: «وإمّا خبر إنَّ، وحكمه حكم خبر المبتدأ كما ذكرناه».

(٣) م، د، ط: أن لا.

(٤) مريم/٦٩، ونصها:

﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾

انظر المشكل ٢/٦٠، ٦١، ٦٢، دراسات ١/٦٠٤، ٦٠٥، الإنصاف مسألة ١٠٢، الأشباه ١/٢٢٢، ٢٢٣،

التبصرة ١/٥٢٢، ٥٢٣، البحر ٦/٢٠٨، ٢٠٩.

وقوله: <sup>(١)</sup>

٤٣٠ - ... \* فَسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِمْ أَفْضَلُ

(١٣٩ ب) لِحُصُولِ الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة، وإن لم تطل الصلة، وقال الأندلسي، لأنها <sup>(٢)</sup> لها من التمكن ما ليس لأخواتها، فلهذا تُضاف وتعرب فتُصَرَّف في صلتها، أيضاً، بحذف بعضها.

وإن لم يكن في صلة «أي»، لم يحذف إلا بشرط استطالة الصلة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ <sup>(٣)</sup> إِلَهٌُ﴾

وأما الكوفيون فيجوزون الحذف، بلا شذوذ، مطلقاً، في صلة «أي» كان، أو في غيرها، مع الاستطالة أو بدونها، كما قرئ في الشواذ: <sup>(٤)</sup> ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾

بالرفع <sup>(٥)</sup> ويروى: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً.

واعلم أنه إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن متكلم، جاز أن يكون العائد إليه غائباً، وهو الأكثر؛ لأن المظهرات كلها غيب، نحو: أنا الذي قال كذا، وجاز أن

---

(١) عجز بيت، صدره: إذا ما لقيت بني مالك \* ...

وقائله: غسان بن ولة، أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد.

الخزانة ٦١/٦ هارون، الإنصاف مسألة ١٠٢، ابن يعيش ١٤٧/٣، و ١٢/٤، و ٨٨/٧، وشرح شواهد المغني

للبيهقي ٢٤٩/٦، و ١٨٠/٧، سيبويه ٣٩٨/١، ولكنه لم يذكر البيت.

الشاهد فيه أن العائد الواقع مبتدأ محذوف، والتقدير: أن هو أفضل.

(٢) د، ط: لأن.

(٣) الزخرف ٨٤، ونصها:

﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾.

(٤) أحسن: قراءة شاذة ليحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق. (المحسب ٢٣٤/١ والبحر ٢٥٥/٤).

(٥) الأنعام ١٥٤، والآية بتأنيدها:

﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّعَلَّهُمْ يُلْقَا رَبَّهُمْ زَاهِدُونَ﴾

(٦) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أحسن.

يكون متكلماً حملاً على المعنى ، قال علي<sup>(١)</sup> - كرم الله وجهه :-

٤٣١ - أنا الذي سَمَتْنِ أُمِّي حَيْدَرَةَ

قَالَ الْمَازَنِيُّ<sup>(٢)</sup> : لَوْلَمْ أَسْمَعُهُ لَمْ أَجُوزُهُ .

وكذا إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن مخاطب ، نحو أنت الرجل الذي قال كذا ، وهو الأكثر ، أو قلت كذا حملاً على المعنى .

هذا كله إذا لم يكن للتشبيه ، أمّا معه ، فليس إلا الغيبة ، كقولك : أنا حاتم الذي وهب المئين ، أي مثل حاتم .

وإن كان ضميرين<sup>(٣)</sup> ، جاز لك في غير التشبيه : حمل أحدهما على اللفظ ، والآخر على المعنى ، نحو : أنا الذي قلت كذا وضرب زيداً ، وأنت الرجل الذي قال كذا وضربت زيداً<sup>(٤)</sup> .

وإن كان الموصول أو موصوفه مخبراً عنه بالمتكلم أو المخاطب ، لم يَجُزِ الحمل على المعنى ، فلا يجوز : الذي ضربت أنا ، والذي ضربت أنت ، إذ لا فائدة ، إذن ، في الإخبار ؛ لأنك إذا قلت : الذي ضربت ، فقد علم المخاطب أن الضارب هو

---

(١) وقامه : \* ضرغام آجام وليت قسورة .

قاله علي يوم خيبر ؛ يبارز مرجأ اليهودي (الخرابة ٦٢/٦ ، ٦٥ هارون) «واعلم أن العلماء قد اختلفوا في الشعر المنسوب إلى علي رضي الله عنه ، قال المازني : إنه لم يصح أنه عليه السلام تكلم بشيء من الشعر غير هذين البيتين . وصوبه الزمخشري» (الخرابة ٦٩/٦) .

وأراد علي «أنا الذي سميتني أُمِّي أسداً ، فلم يمكنه ذكر الأسد من أجل القافية ، فذكر حيدرته . لأنه اسم من أسائه ، وإننا قلنا ذلك ؛ لأن أمه لم تسمه حيدرته ، وإننا سمَّته أسداً» . (الاقطصاب ص ٣١٥) .

الشاهد فيه أنه يجوز أن يقال : سميتني ، والأكثر : سمَّته . الخرابة ٦٢/٦ هـ .

(٢) الخرابة ٦٣/٦ هارون ؛ وفيه : «... حتى إن المازني قال : لولا اشتهاؤه مورده وكثرته لرددته» . وانظر الاقطصاب

٣١٥ .

(٣) ط : ضميران .

(٤) ط : عمراً .

المتكلم، فيبقى الإخبار بأننا: لغواً وكذا قولك: الذي قلت أنت، فظهر بهذا أن قوله: <sup>(١)</sup>

٤٣٢ - ... \* أنا أنت أنت القاتلي أنت أنا

ليس بوجه، والوجه أن يقال: القاتله أنت: أنا.

واعلم أن حذف الضمير في المعطوفة على الصلة، أحسن من حذفه من المعطوف عليها نحو: هذا الذي ضربته وقتلت، فلهذا حسن حذف الضمير في المعطوفة على الجملة التي هي خبر المبتدأ، نحو: زيد ضربته وقتلت، وإن قبح حذفه من المعطوف عليها.

## [ الإخبار بالذي وبالألف واللام ]

قوله: «وإذا أخبرت بالذي، صدّرتها، وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً لها وأخرته خبراً، فإذا أخبرت عن زيد من: ضربت زيدا قلت: الذي ضربته زيد، وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة، ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول، فإن تعذر أمر منها تعذر الإخبار، ومن ثم امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة، والمصدر العامل، والحال، والضمير المستحق لغيره، والاسم المشتمل عليه».

(١) عجز بيت، وصدّره: كيف يخفى عنك ما حل بنا \* ...

قال البغدادي: «بيت وضعه بعض النحاة للتعليم، كما في (سفر السعادة) ... \* الخزانة ٧٢/٦ هارون. رجعت إلى سفر السعادة للسخاوي (رسالة ماجستير للصادق محمود عبيدات)، فلم أر البيت، كما أنني لم أجد له مرجعاً آخر غير ما نص عليه البغدادي رحمه الله.

(٢) د، ط: ساقطة.

(٣) في الإخبار بالذي أو بالألف واللام، أنظر هذا البحث مفهوماً وواضحاً في التبصرة والتذكرة للضميري

٥٣٨ - ٥٢٤/١

هذا بابٌ تُسمِّيهِ النُّحاة بابَ الإخبار بالذي ، أو بالألفِ واللام ، ومقصودُهم من وضعِ هذا الباب ، تمرينُ المتعلم فيما تَعَلَّمه في بَعْضِ أبوابِ النُّحو من المسائل ، وتذكيره إياها ، كما يتذكر ، مثلاً ، بمعرفة أن الحالَ والمتميز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما ، وبمعرفة أن المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما ، أنهما لا يَقَعان ضميرين<sup>(١)</sup> ، وبمعرفة أن ضميرَ الشأن لا يُخبر عنه ، أنه يجب تصديره<sup>(٢)</sup> لِعَرَضِ الإيهام قبل التفسير ، فنقول :

معنى قولهم : أخبر عن (أ) الذي في ضمن الجملة الفلانية بـ (ب) الموصول أي : صُغ من هذه الجملة ، جملةً أخرى اسميةً ، وأخبر في الثانية بـ (أ) ، أي عن ذاتٍ متصِّفةٍ بما اتصف به (أ) في الأصل مُعَبَّراً عن تلك الذات بـ (ب) الموصول ، ولا تغيّر الأولى عن وضعها إِلَّا بِقَدَرٍ<sup>(٣)</sup> ما يفيد هذا الإخبار المذكور ، فلا بُدَّ ، إذَنْ أن تجعل في الثانية (ب) مبتدأً مُصَدِّراً ؛ لأنَّ المسؤولَ منك أن تخبر عن تلك الذات ؛ أي (ب) والمخبر عنه في الجملة الاسمية مبتدأ ، والمبتدأ مرتبته الصُّدر ، ولا بُدَّ أن تجعلَ مكانَ (أ) ضميراً راجعاً إلى (ب) ؛ لأنَّ المسؤولَ : أن تصف (ب) بالوصف الذي كان لـ (أ) بلا تغييرٍ شيءٍ من الجملة الأولى ، ولم يمكن أن يكون (ب) مكانَ (أ) لتصدُّر (ب) ، فإن (ب) مبتدأ ، فلا بُدَّ أن يكون نائبه - وهو الضميرُ العائدُ إليه - مكانَ (أ) ، ولا بد أن تؤخر (أ) في الجملة الثانية خبراً ؛ لأنَّ المسؤولَ أن تخبر عن (ب) بـ (أ) ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته ، فعلى هذا لم تخبر عن (أ) بـ (ب) الموصول بل أخبرت عن (ب) الموصول بـ (أ) ، إِلَّا أنك لَمَّا أخبرت عن (ب) بـ (أ) ، والمبتدأ في المعنى هو الخبر ، أي يطلق على ما يطلق على الخبر<sup>(٤)</sup> فإذا أخبرت عن (ب) فقد أخبرت

(١) م ، د ، ط : «مضميرين» .

(٢) ط : تصدّره .

(٣) م ، ط : قدر ويفيد .

(٤) د ، ط : عليه .



عما يطلق عليه (أ)، فكأنك أخبرت عن (أ) وإنما ذكرت المخبر عنه باسم (أ) دون (ب)؛ لأن (أ) هو المذكور في الجملة الأولى التي هي المصوغة المفروغ منها، المعلوم أجزاؤها دون (ب) فـ (أ) هو المشهور قبل صوغ الثانية.

وأما قولك في السؤال: ب (ب) الموصول، فليس معناه: اجعل (ب) مخبراً به، بل الباء فيه للاستعانة، كما في قولك: كتبت بالقلم؛ إذ المعنى: أخبر الإخبار المذكور بأن تجعل (ب) الموصول مبتدأ.<sup>(١)</sup>

ومثال ذلك أن يقول العالم للمتعلم ليُدْرِيه، أو ليُجَرِّيه: أخبر عن: «زيداً» من قولك: ضربت زيداً، بالذي فالمعنى: اجعل الذي (١٤٠) مبتدأ خبره زيد، واجعل تلك الجملة الأولى، وهي ضربت زيداً، صلة للذي، بلا تغيير شيء منها إلا أن تجعل مكان «زيداً» ضميراً عائداً إلى «الذي» وتؤخر «زيداً» خبراً عن «الذي» فتقول: الذي ضربته: زيد.

فالفرق بين الجملة الأولى والثانية أنك إذا قلت ضربت زيداً فربما تخاطب به من لا يعرف أن لك مضروباً في الدنيا، وربما تخاطب به من يعرف شخصاً بمضروبيتك، لكنه لا يعرف أنه زيد، وأما قولك: الذي ضربته زيداً، فلا تخاطب به إلا على الوجه الثاني، أي تخاطب به من يعرف أن لك مضروباً؛ لأن مضمون الصلة يجب أن يكون معلوماً للمخاطب كما ذكرنا، ولكن لا يعرف أنه زيد؛ إذ لو عرف ذلك لوقع الإخبار عنه بأنه زيد: ضائعاً، فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الأولى.

قوله: «صدّرتها» أي: جعلت «الذي» في الصدر مبتدأ.

(١) لقد أسرف الرضي إلى درجة التعقيد في بيان المطلوب من هذا العنوان، وأطال في عرض الأمثلة المفروضة! ويقول البغدادى في الخزانة: إن ما أورده الرضي هنا قليل من كثير مما قاله ابن السراج في كتابه الأصول. الخزانة ٢/ ٥٣٠ بولاق.

قوله: «وأخّرتُه خبراً»، نصب على الحال، أو ضمّن أخّرتُه معنى: جعلته، أي جعلته خبراً متأخراً.

قوله: «وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية»، لا تحبر<sup>(١)</sup> بالألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة، قوله: «ليصحّ بناء اسم الفاعل، أو المفعول منها، قد ذكرنا أنّ صلة الألف واللام: اسم فاعل أو مفعول، وذلك لأنه يمكن أن يُسبَّك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله إذا كان الفعل مبنياً للفاعل؛ إذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى: فَعَلَ وَيَفْعَلُ، نحو: زيد ضارب: أي ضَرَبَ أو يُضْرَبُ، أو اسم مفعول مع مرفوعه، إذا كان الفعل مبنياً للمفعول؛ إذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى: فَعِلَ وَيُفْعَلُ، نحو: زيدٌ مَضْرُوبٌ، أي: ضَرَبَ أو يُضْرَبُ، وليس شيء من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما<sup>(٢)</sup> بمعنى الجملة الاسمية، حتى يُسبَّك منها أحدهما مع المرفوع، بلّٰى، هما مع مرفوعيهما جملتان اسميتان في نحو: أضارب الزيدان، وما مضروبُ البكران، لكنّ في أولهما حرفان يَمنعان من وقوعهما صلةً للام كما سيَجِيءُ<sup>(٣)</sup> بُعَيْدُ.

ويجب أن يكون الفعل الذي يُسبَّك منه صلة الألف واللام متصرفاً، إذ غير المتصرف نحو: نَعَمْ، وَيُسّ، وَحَبْدًا، وَعَسَى، وليس، لا يجيئ منه اسم فاعل ولا مفعول، فلا يُخْبَرُ باللام عن «زيد» في نحو: ليس زيد منطلقاً، ويجب ألا يكون في أول ذلك الفعل حرف لا يُستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه<sup>(٤)</sup>، كالسين، وسوف، وحرف النفي، والاستفهام.

قوله: «فإنّ تَعَذَّرَ أمرٌ منها» أي أمرٌ من الأمور الثلاثة، وهي تصدير الموصول، ووَضَعُ عَائِدٍ إليه مقام ذلك الاسم، وتأخير ذلك الاسم خبراً.

(١) انظر المقتضب ٨٩/٣، والهمع ١٤٦/٢.

(٢) م، د: مرفوعها.

(٣) انظر المقتضب ٨٩/٣، والهمع ١٤٦/٢.

(٤) ط: معناها.

فبالشرط الأول ، وهو تصدير الموصول ، يتعذر الإخبار عن كل اسم في الجملة الإنشائية والطلبية ؛ لأن الصلة ، كما تقدّم ، لا تكون إلا خبرية ، ويتعذر ، أيضاً ، عند الكوفيين ، الإخبار بالذي<sup>(١)</sup> عن اسم في جملة مصدرة بالذي ؛ لأنهم يَأْبُونَ دُخُولَ الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظاً ، أمّا قوله<sup>(٢)</sup> :

٤٣٣ - مِنَ النَّفَرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّثَامِ حَلَقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا فَيَرَوْنَهُ: مِنَ النَّفَرِ الشُّمِّ الَّذِينَ . . . .

والأولى تجويز الرواية الأولى ؛ لأنها من باب التكرير اللفظي ، كأنه قال : مِنَ اللَّائِي اللَّائِي<sup>(٣)</sup> ، فإن تغايرا نحو: الذي من فعل ، كان أسهل عندهم .

قال ابن السراج : دُخُولُ<sup>(٤)</sup> الموصول على الموصول لم يَجِءْ في كلامهم ،<sup>(٥)</sup> وإنما

(١) انظر المقتضب ١٣٠/٣ .

(٢) هو أبو الرئيس الثعلبي ، شاعر إسلامي ، واسمه عباد بن طهفة بكسر الظاء ، من بني ثعلبة بن سعد بن ذبيان ، سرق ناقة كان عبدالله بن جعفر بن أبي طالب غلفها ، فسرقتها أبو الرئيس ، وقال أبياتاً ، منها هذا البيت . (الخزانة ٧٧/٦ ، ٨٣ ، ٨٤ هـ) وفيه : (اعتزوا) بدل (هم) في الشطر الأول ، و (هاب الرجال) بدل (يهاب اللثام) في الشطر الثاني .

المقتضب ١٣٠/٣ ، ١٣١ (الحاشية) ، معاني الفراء ٨٤/٣ ، الحُمل في شرح أبيات الجمل ص ١٢١ تحقيق د . مصطفى إمام ، القاهرة سنة ١٩٧٩ م مكتبة المتنبي ؛ وفيه :

من نفر البيض الذين إذا انتهوا \* وهاب الرجال حلقة الباب قعقعوا

والنفر : اسم جمع يقع على جماعة من الرجال خاصة ، ما بين الثلاثة إلى العشرة ، ولا واحد له من لفظه . وقوله : (من نفر) من : ابتدائية .

وقال ابن السراج في الأصول : العرب لا تجمع بين الذي والذي ولا ما كان في معنى الذي . وأما ذلك فشيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون .

الخزانة ٧٨/٦ هـ .

(٣) م : ساقطة .

(٤) الخزانة ٥٣٠/٢ بولاق === ٧٨/٦ هـ .

(٥) أ - قال الأخوص :

إن الشباب وعيشنا اللذ الذي \* كُنَّا بِهِ زَمَانًا نَسْرُ وَنُجْدَلُ

== مهذب الأغاني ١٨٧/٣ .

وَضَعَهُ النُّحَاةُ رِيَاضَةً لِلْمُتَعَلِّمِينَ وَتَدْرِيباً لَهُمْ، نَحْوُ: الَّذِي الَّذِي فِي دَارِهِ عَمْرُو: زَيْدٌ<sup>(١)</sup>، فَقَوْلُكَ فِي دَارِهِ صَلَّةُ «الَّذِي» الْآخِرِ، وَعَائِدُهُ مُسْتَرٌّ فِي الظَّرْفِ، وَعَمْرُو: خَبَرٌ «الَّذِي» الْآخِرِ، وَالَّذِي الْآخِرُ مَعَ صَلَّتِهِ وَخَبَرِهِ صَلَّةُ «الَّذِي» الْأَوَّلِ، وَعَائِدُ الْأَوَّلِ: الْهَاءُ الْمَجْرُورُ فِي دَارِهِ، وَزَيْدٌ خَبَرُ «الَّذِي» الْأَوَّلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: الَّذِي سَاكِنٌ فِي دَارِهِ عَمْرُو: زَيْدٌ.

وَتَقُولُ<sup>(٢)</sup> الَّذِي الَّتِي اللَّذَانِ أَبَوَاهُمَا قَاعِدَانِ لَدَيْهِمَا كَرِيْبَانِ عَزِيْزَةٌ عِنْدَهُ حَسَنٌ، تَبْتَدِئُ بِالْمَوْصُولِ الْآخِرِ، فَتَوْفِيهِ حَقُّهُ مِنَ الصَّلَةِ وَالْعَائِدِ وَالْخَبَرِ؛ لِاسْتِغْنَائِهِ بِهَا فِي حَيْزِهِ عَمَّا قَبْلَهُ، وَاحْتِيَاجُ كُلِّ مَا قَبْلَهُ إِلَيْهِ لِكَوْنِهِ مِنْ صَلَّتِهِ، فَتَقُولُ:

أَبَوَاهُمَا قَاعِدَانِ: صَلَّةُ «اللَّذَانِ»، وَعَائِدُهُ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ فِي: أَبَوَاهُمَا، وَخَبَرُهُ: كَرِيْبَانِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ، أَعْنِي: اللَّذَانِ مَعَ صَلَّتِهِ وَخَبَرِهِ، صَلَّةُ «الَّتِي» وَالْعَائِدُ إِلَى «الَّتِي» مِنْ صَلَّتِهِ: الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ فِي لَدَيْهَا، فَالَّتِي: مُبْتَدَأٌ مَعَ صَلَّتِهِ الْمَذْكُورَةِ، وَعَزِيْزَةٌ عِنْدَهُ، خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ: أَعْنِي: الَّتِي مَعَ صَلَّتِهِ وَخَبَرِهِ: صَلَّةُ «الَّذِي» وَالْعَائِدُ مِنَ الصَّلَةِ إِلَيْهِ: الْهَاءُ الْمَجْرُورَةُ فِي: عِنْدَهُ، وَالَّذِي مَعَ صَلَّتِهِ الْمَذْكُورَةِ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ حَسَنٌ. وَهَكَذَا الْعَمَلُ إِنْ زَادَتْ الْمَوْصُولَاتُ، وَلَا تَقِفُ عِنْدَ حَدٍّ، فَاحْذَرِ الْغَلَطَ وَأَعْطِ كُلَّ مَوْصُولٍ حَقَّهُ.

وَبِالْشَّرْطِ الثَّانِي، وَهُوَ وَضْعُ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى الْمَوْصُولِ مَقَامَ الْمَخْبَرِ عَنْهُ يُخْرِجُ الْفِعْلَ، وَالْجُمْلَةَ، وَالْجَارَ وَالْمَجْرُورَ، وَالظَّرْفَ<sup>(٣)</sup>، إِذْ لَا (١٤٠ب) تَضْمُرُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، وَيُخْرِجُ كُلَّ اسْمٍ لَازِمٍ لِلتَّنْكِيرِ، كَالْمَجْرُورِ بِكَمْ، وَاسْمُ «لَا» التَّبَرُّثِ، وَخَبَرُهَا، وَالْحَالُ،

== ب - قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: «قَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وَصَلَ الْمَوْصُولُ بِالْمَوْصُولِ . . . . . زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَ الْقُرَّاءِ قَرَأَ:

«فَاسْتِغْنَاءَهُ الَّذِي مِنْ شَيْعَتِهِ» بِفَتْحِ مِيمٍ (مِنْ) «الْبَحْرِ ٩٥/١».

إِذْ قَدْ جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ دُخُولُ الْمَوْصُولِ عَلَى الْمَوْصُولِ!

(١) مَثَلُهُ الْمَبْرَدُ فِي الْمُقْتَضَبِ ١٣١/٣ بِقَوْلِهِ: الَّذِي الَّذِي فِي دَارِهِ زَيْدٌ أَخُوكَ.

(٢) انْظُرِ الْمُقْتَضَبَ ١٣٢/٣.

(٣) م، د: وَالْخَرْفُ.

والتمييز المنصوب، وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف، كالتفخيم في: زيد أئماً رجل، والاستغراق في نحو: كل رجل وأفضل رجل، وما من رجل، وكذا كل اسم يلزمه النفي، نحو: لا أحد، ولا عريب<sup>(١)</sup>، ولا كتيع، ويخرج، أيضاً، كل اسم جاز تعريفه، لكن يلزم إظهاره، كفاعل «حَبَّذا»، والمعارف السادة مسدّ الحال، كالعراك، ووَحْدَهُ، وجهده، وسائر ما ذكرنا في باب الحال؛ لأنها بلفظها تدلُّ على لَفْظِ الحال، والإضمار يزيله، والمصدر العامل، إذ لا يجوز<sup>(٢)</sup>: مروري بزيد حسن، وهو بعمر وقبيح؛ لأن لَفْظَ المصدر مُراعَى في العمل، إذ هو من جهة التركيب اللفظي يُشابه الفعل فيعمل، والإضمار يُزيل اللفظ، وكذا كُلُّ صِفَةٍ<sup>(٣)</sup> عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر.

وأما الإخبار عن «قائم» في زيد قائم، فإنما يجوز إذا لم تُعمله في الضمير المستكن نظراً إلى كونه في الأصل: اسماً مُستغنياً عن الفاعل.

وعند المازني<sup>(٤)</sup>: يجوزُ الإخبارُ عن المصدر المحذوفِ عاملُهُ نحو: إنها أنت سِرّاً، وعند ابن السراج<sup>(٥)</sup> لا يجوز؛ لأنَّ الفعلَ إنما حُذِفَ لدلالة لَفْظِ المَصْدَرِ عليه، وأجاز المازني، على قُبْحِ الإخبارِ عن «ضرباً»: بمعنى: ضربت ضرباً، وَمَنَعَهُ غَيْرُهُ؛ إذ<sup>(٦)</sup> صورته صورة المفرد، فلا يصلح لكونه صلةً.

(١) في المقتضب ٩٢/٣: «... ولا يُخبر عن الظروف التي لا تُستعمل اسماً، لأنَّ الرفع لا يدخلها. وخبر الابتداء لا يكون إلا رُفْعاً.

ولا يُخبر عن الأفعال، ولا عن الحروف التي تقع لمعانٍ؛ لأنها لا يكون لها ضمير...

ولا يُخبر عن (كيف)، و (أين)، وما أشبهه؛ لأن ذلك لا يكون إلا في أول الكلام؛ لأنها للاستفهام.

ولا يُخبر عن أحد وأخواته. وانظر المقتضب ٩١/٣، والخزانة ٢٩٥/٣ - ٢٩٩ بولاق.

(٢) ط: إذ لا يجوز نحو: .....

(٣) انظر المقتضب ٩٩/٣.

(٤) الهمع ١٨٧/١.

(٥) الهمع ١٨٨/١.

(٦) الأخفش والبرد الهمع ١٨٨/١.

وَيَقْبَحُ الإِخْبَارُ عَنِ الْمَصْدَرِ الَّذِي لِلتَّأْكِيدِ، لِعُرْيِ الإِخْبَارِ عَنْ فَائِدَةٍ مَعْتَبَرَةٍ،  
وَكَالْمَفْعُولِ لَهُ، إِذْ يُشْتَرَطُ فِيهِ لَفْظُ الْمَصْدَرِ، وَكَالْمَجْرُورِ بِالْكَافِ وَوَاوِ الْقِسْمِ وَتَائِهِ،  
وَحَتَّى، وَمُذَّ وَمُنْذُ، وَكَذَا الْمَرْفُوعُ بَعْدَهَا، إِذْ شَرْطُهُ لَفْظُ الزَّمَانِ، وَكُتْمِيزِ الْأَعْدَادِ  
الْمَجْرُورِ، فَإِنَّ الْمُحَقِّقِينَ اسْتَقْبَحُوا الإِخْبَارَ عَنْهُ؛ لَوْجُوبِ كَوْنِ الْمَفْسَّرِ صَرِيحاً فِي تَعْيِينِ  
الْجِنْسِ، وَالْإِضْمَارِ يُجَلُّ بِذَلِكَ، وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَهُ نَحْوُ: الَّذِي هَذَا مِائَتُهُ: الدَّرْهَمُ،  
وَكَالْمَقَادِيرِ الْمُبْهَمَةِ الْمَفْسَّرَةِ بِمَا بَعْدَهَا نَحْوُ: رَاقِدٌ خَلًّا، وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا، فَإِنَّ أَلْفَاظَهَا  
مَعْتَبَرَةٌ، وَكَالْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، إِذِ الْمُضْمَرُ لَا يُضَافُ، وَكَالْمَوْصُوفِ بِدُونِ  
الْصِفَةِ وَكَالْصِفَةِ بِدُونِهِ<sup>(١)</sup>، وَكَالْمَوْصُولِ بِدُونِ صِلَتِهِ، وَكَصِلَةِ اللَّامِ بِدُونِ الْمَوْصُولِ؛ إِذْ  
لَفْظُهَا شَرْطٌ.

وَأَمَّا الْبَدَلُ وَالْمَبْدَلُ<sup>(٢)</sup> مِنْهُ، فَبَعْضُهُمْ لَا يُجِيزُ الإِخْبَارَ عَنْ أَحَدِهِمَا وَحْدَهُ، بَلْ عَنْهُمَا  
مَعًا، كَالْصِفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، قَالَ: لِأَنَّ الْبَدَلَ مُبَيَّنٌّ كَالْصِفَةِ، فَلَا يُفْرَدُ مِنَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ،  
وَأَيْضًا، تَخْلُو الصِّلَةُ مِنَ الْعَائِدِ فِي نَحْوِ: جَاءَنِي زَيْدٌ أَبُوكَ، إِنْ أُخْبِرَ عَنِ الْبَدَلِ عِنْدَ  
مَنْ يَجْعَلُ الْبَدَلَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ.

وبَعْضُهُمْ<sup>(٣)</sup> أَجَازَ الإِخْبَارَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَالْأَوَّلُ، تَقُولُ فِي: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ:  
زَيْدٌ، مَخْبَرًا عَنْهُمَا: الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ رَجُلٌ زَيْدٌ، وَالثَّانِي تَقُولُ مَخْبَرًا عَنْ الْمَبْدَلِ مِنْهُ: الَّذِي  
مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ رَجُلٌ، وَمَخْبَرًا عَنِ الْبَدَلِ: الَّذِي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بِهِ: زَيْدٌ، بِإِعَادَةِ الْجَارِ؛  
لِأَنَّ الْمَجْرُورَ لَا مَنفَصَلَ لَهُ<sup>(٤)</sup>، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: بِرَجُلٍ هُوَ، وَاضْعًا الْمَرْفُوعَ مَقَامَ  
الْمَجْرُورِ.

(١) انظر المقتضب ٩١/٣، ١١١، والهمع ١٤٨/٢.

(٢) انظر المقتضب ٩١/٣، ١١١، والهمع ١٤٨/٢.

(٣) انظر المقتضب ١١١/٣، والهمع ١٤٨/٢.

(٤) يعني ليس للضمير المجرور صورة منفصلة مثل ما للمرفوع والمنصوب.

والمَجْزُورُونَ اختلفوا في بَدَلِ البعض والاشتغال ، فأجازَهُ الأَخْفَشُ إِذِ الضميرُ  
نَفْسُ ما بعده ، وَمَنَعَهُ الزَّيَادِيُّ ، إِذِ الضميرُ لا يدل على البعض والاشتغال قبل أن  
يذكر خبر الموصول .

وكخبر عَسَى وأخواتها ، وكألفاظ التأكيد في الأشهر ؛ إِذْ تلك الألفاظ معتبرة في إفادة  
التأكيد ، وأيضاً يبقى خبر الموصول تأكيداً بلا مؤكِّد ، وكعطف البيان دون المعطوف ،  
وكالمُضاف إليه من الكُنَى والأعلام ، لِلأناسي وغيرها ، كأبي القاسم ، وامرئ  
القيس ، وابن آوى ، وابن عَرَس ، وابن قُترة ، وابن مقرض ، وأم حُبَيْن ، وسام  
أبرص ؛ إِذِ المضافُ إليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة ، وكذا «قُزَح»  
في قَوْس قُزَح ، وكل جزء من جُزْأَي المركب نحو: بَيْتَ بَيْتَ ، وخمسة عَشَرَ وبعلمك  
وكمند ومُذ ، فإنهما لا يضمران ، وكذا كل ظاهر قام مقام الضمير في نحو:

﴿ الْحَاقَّةُ <sup>(١)</sup> ﴾ ﴿ مَا الْحَاقَّةُ <sup>(٢)</sup> ﴾

وقوله :

لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَعَصَ الموتُ ذا الغنى <sup>(٣)</sup> والفقير (٦٠)  
مما إظهارُهُ يفيد التفخيم ، وَمَنَعَ بعضهم الإخبار عن خبر كان ، والأصلُ جوازُهُ ؛  
لأنه كخبر المبتدأ .

ويخرج <sup>(٤)</sup> أيضاً ، ما جازَ إضمارُهُ لكنَّ الضميرَ لا يَعُودُ إلى ما تقدم من الموصول ،  
كالمجرور بِرُبِّ ، وفاعل نِعَمَ وَيُسَّ وأخواتها ، فَإِنَّ هذه الضمائر لا تُجِيء إِلَّا مُبْهَمَةً  
مميزةً بها بعدها ، وكذا <sup>(٥)</sup> كُلُّ ضميرٍ مستحقٍّ لغيره ؛ أي استحقه غير الموصول ،

(١) الحاقَّة ١/ ٢ .

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول .

(٣) سقط من م ، د ، ط .

(٤) يعني أنه يُخرج بالشرط الثاني ، وهو وضع الضمير العائد موضع الخبر عنه .

(٥) انظر المقتضب ١٠١/٣ .

كالضمير في: زيد ضربته، وفي: زيد ضرب، وفي: زيد قائم، إذ المبتدأ، استحق الضمير من هذه الأخبار، فلو قلت: الذي زيد ضربته هو، فَإِنَّ بَقِيَ الضميرُ كما كان، راجعاً إلى زيد لم يَجُزْ؛ لأننا قُلْنَا يجب أن يقوم مقام الخبر عنه ضميرٌ عائدٌ إلى الموصول، وأيضاً تَبَقَى الصلةُ خاليةً من عائدٍ إلى الموصول، وقولك «هو» في الأخير ليس في الصلة، بل هو خبرُ الموصول، وَإِنْ جعلناه عائداً إلى «الذي» بَقِيَ خَبَرُ المبتدأ، وهو جملة، خالياً من عائدٍ إلى المبتدأ، وقولك «هو» في الأخير ليس في حيز خبر زيد.

وقوله: «والاسمُ المشتملُ عليه» أي الاسمُ الذي أحدُ جُزْأَيْهِ ضميرٌ مستحقٌ لغير الموصول، كغلامه، (١٤١أ) في: زيد ضربت غلامه، فَإِنَّ المضافَ مع المضافِ إليه، أعنى لَفْظُ «غلامه» مشتمِلٌ على الهاء التي استحقَّها المبتدأ.

قوله: «عليه»، أي على الضميرِ المستحق لغيره، قيل: إِنْ استغنى بضمير جازٍ الإخبارُ عن ضميرٍ آخر، وَإِنْ رَجَعَ إلى ذلك المبتدأ، وذلك كما في زيد ضاربه أخوه، جاز لك الإخبارُ عن أي ضميرٍ شئتَ منها.

وقال الأندلسيُّ: لا يَجُوزُ ذلك، لا لِعَدَمِ رُجُوعِ عائدٍ من الصلة إلى الموصول، بل لِعَدَمِ فائدةٍ في الخبر لم يفدها المبتدأ؛ لأنَّ في قولك: زيد ضاربه أخوه هو: لفظ «هو» يرجع إلى زيد؛ لأنه ضميرٌ وقد أُخِّرَ وزيد مذكورٌ في الصدر، فلا يكون في ذِكْرِ ضميره فائدة.

وليس ما قال بشيء؛ لأن ذِكْرَ زيد في الصدر، لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نصاً في زيد، حتى يَحْتَلُوا الإخبارُ بزيد عنه من الفائدة.

بيان ذلك: أَنَّكَ إِنْ أَخبرت عن هاء «ضاربه» يكون المعنى: الذي ضاربه أخو زيد: زيد، فقد عرفنا بالمبتدأ أن ههنا شخصاً هو مضرِب أخِي زيد، فيجوز أن يكون ذلك الشخصُ زيداً وغيره، فَقَوْلُكَ، إِذَنْ، في الخبر: زيد، فيه فائدة مجددة،



وهي أنَّ زيداً مضروب أخيه، دون عمرو، وغيره، وكذا إن أخبرت عن هاء «أخوه»، يكون المعنى: الذي ضارب زيد أخوه: زيد، فمضمون الصلة الذي يجب أن يكون معلوماً للمخاطب أنَّ ههنا شخصاً أخوه ضارب زيد، فيستفيد من الخبر أن ذلك الشخص نفس زيد.

وقال صاحبُ المغني: لا يجوزُ الإخبارُ عن أحدِ الضميرين؛ لأنَّ عَوْدَهُما على المبتدأ، سابقٌ على استحقاق الموصولِ لهما، ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد.

وليس، أيضاً، بشيء؛ إذ لا يلزم بقاء ما عادَ إليه الضميرُ المخبر عنه بعد الإخبار، على حاله قَبْلُ، بدليلِ صِحَّةِ الإخبارِ عن تاء «ضربت» ونحوه، ولا يتوقف المبتدأ على ارتباطِ الضمير به، بل يكفي بأحدهما.

فنقول: الأولى جوازُ الإخبارِ عن كلٍّ<sup>(١)</sup> واحد من الضميرين، إذ لا مانع، وكذا يجوزُ الإخبارُ عن ضميرِ عائِدٍ إلى ما تقدَّم، إن استغنى ذلك المتقدِّم عن ذلك الضمير، بأن يكونَ الضميرُ في جملة ثانية بعد ذكرِ المفسرِ في جملة أولى لا تعلقُ لها بالثانية، كما تقول: زيد أخوك، ثم تقول: قد ضربته، فيصحُّ الإخبارُ عن هاء «ضربته».

وبالشرط الثالث، وهو تأخيرُ المخبر عنه خبراً<sup>(٢)</sup>، يخرج كل ما لا يصحُّ تأخيرُهُ، كضميرِ الشأنِ، إذ لو أخرته لم يحصلِ الإبهام قَبْلَ التفسيرِ، وهو الغرضُ من الإتيانِ به كما مرَّ، وكذا كُلُّ مُبْهَمٍ مفسَّرٍ بما بعده<sup>(٣)</sup>، كضميرِ نَعَمَ وبِشَسَ، ورُبَّ، ويخرجُ<sup>(٤)</sup> أيضاً، كُلُّ اسمٍ فيه معنى الشرطِ والاستفهامِ كَمَنْ، وما، وأيُّهم، وكذا: كم

(١) د: ساقطة.

(٢) د: خبر.

(٣) ط: بعد قوله: بعده: للتفخيم.

(٤) انظر المقتضب ٩٢/٣.

الخبرية، وكأَيْن؛ لتصدرهما، لما فيهما من معنى الإنشاء، وَيَخْرُجُ<sup>(١)</sup>، أيضاً، كُلُّ ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة<sup>(٢)</sup>، نحو: عند، وسوى، وذات مرة، وتُعِيدَات بين، وكذا: سحر، وعشاء وعَتَمَة<sup>(٣)</sup>، معيّنات، وكذا المصادر اللازم نصبها، كَسُبْحَانٍ وَلَيْلِكَ ونحوهما، قالوا: وإن أخبرت عن ظرفٍ متمكنٍ جئت في ضميره بـ «في» كما إذا أخبرت عن يوم الجمعة في قولك: سرت يوم الجمعة، فتقول: الذي سرت فيه: يوم الجمعة، إلا أن يكونَ الظرفُ متوسّعاً فيه، وهذا القولُ منهم مبنيٌّ على أن الضميرَ لا يكون ظرفاً، وقد قَدَّمْنَا<sup>(٤)</sup> ما عليه في بابِ المفعول فيه.

ولا يمتنع، على ما قالوا: الإخبارُ عن المفعول له، نحو: الذي ضربت له: تأديب، هذا، والضمير القائم مقام الخبر عنه، إن كان الخبر عنه مجروراً فهو بارزٌ متصلٌ، وإن كان مرفوعاً فضميره إمّا مستترٌ، كما إذا أخبرت عن «زيد» من: جاء زيد، وإمّا بارزٌ متصلٌ، كما إذا أخبرت عن «الزيدان» في: ضربَ الزيدان، وإمّا منفصلٌ، كما إذا أخبرت عن «زيد» في: ما جاءني إلا زيدٌ.

وينفصل، أيضاً، المرفوعُ المتصلُ الذي كان في الجملة قَبْلَ الإخبار متصلًا، إذا أخبرت بالألف واللام، وَجَرَتْ صلته على غَيْرِ مَنْ هي له، كما إذا أخبرت عن «زيداً» في: ضربت زيدا، باللام، فإنك تقول: الضاربه أنا: زيد، هذا عند النحاة، وقد تقدم في باب المضمرات أن المنفصل في مثله تأكيدٌ للمستتر لا فاعل، وقد عرفت مواضع كُلِّ واحدٍ من هذه الثلاثة في باب المضمر، أعني المستتر، والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع إليه.

(١) المصدر نفسه ١٠٣/٣.

(٢) اصطلاح النحاة في هذا النوع هو: الظروف غير المتصرفة، وكذلك قوله الآتي: ظرف متمكن، يراد به الظرف المتصرف.

(٣) د، ط: وعشاء ومساء، ولفظة (عَتَمَة) ساقطة.

(٤) م، ط: قلنا.

وَإِنْ كَانَ مَنْصُوباً فَضْمِيرُهُ إِمَّا بَارِزٌ مُتَّصِلٌ، كَمَا إِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ: زَيْدًا فِي ضَرْبِ زَيْدًا، أَوْ مُنْفَصِلٌ، كَمَا إِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ «زَيْدًا» فِي مَا ضَرْبُ زَيْدًا، لِمَا عَرَفْتَ مِنْ مَوَاقِعِ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ .

وَإِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ أَيِّ ضَمِيرٍ كَانَ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْخِيرِهِ مَرْفُوعاً مُنْفَصِلاً؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ .

ثُمَّ اَعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ الْقَائِمُ مَقَامَهُ غَائِباً؛ لِرَجُوعِهِ إِلَى الْمَوْصُولِ، وَهُوَ غَائِبٌ (١٤١ ب)، كَمَا إِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ أَحَدِ ضَمِيرَيْنِ: ضَرْبِكَ، وَلَا يَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى، كَمَا فِي: أَنَا الَّذِي سَمَّيْتُ أُمِّي حَيْدَرَةً<sup>(١)</sup>

لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ، فَلَا تَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ تَاءِ ضَرْبِكَ: الَّذِي ضَرْبُكَ أَنَا، وَلَا فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْكَافِ: الَّذِي ضَرْبُكَ: أَنْتَ، فَلَيْسَ، إِذَنْ، كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>: أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا بِصَحِيحِ الْإِخْبَارِ عَنِ اللَّامِ<sup>(٣)</sup>، عَلَى مَا تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ .

وإِنَّمَا اخْتَارُوا الْإِخْبَارَ بِالَّذِي، دُونَ مَنْ، وَمَا، وَأَيِّ، وَسَائِرِ الْمَوْصُولَاتِ، لِأَنَّهَا أُمُّ الْبَابِ، وَهُوَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَوْصُولاً؛ وَأَمَّا الْإِخْبَارُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَاخْتَارُوهُ، أَيْضاً، لِكَثْرَةِ التَّغْيِيرِ مَعَهُ بِسَبْكِ الْفِعْلِ اسْمَ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ، وَإِبْرَازِ الضَّمِيرِ، كَمَا فِي: الضَّارُّهُ أَنَا: زَيْدٌ، فِي: ضَرْبِ زَيْدًا، حَتَّى تُحْصَلَ الدُّرَّةُ فِيهِ أَكْثَرُ .

وَلَنَذْكُرْ حُكْمَ الْإِخْبَارِ فِي التَّنَازُعِ، فَإِنَّ فِيهِ بَعْضَ الْإِشْكَالِ، فَنَقُولُ: الْأَوَّلَى فِي بَابِ<sup>(٤)</sup> التَّنَازُعِ: الْأَيُّغَيْرُ التَّرْتِيبُ، وَيُرَاعَى تَرْتِيبُ التَّنَازُعَيْنِ عَلَى حَالِهِمَا مَا أُمَكَّنَ، لِمَا

(١) قَالَ عَلِي بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَسَبَقَ ذَكَرَهُ .

(٢) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ .

(٣) د، ط: عَنِ الْكَافِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ، وَالْمُرَادُ: اللَّامُ الْمَوْصُولَةُ فِي قَوْلِهِ: الْقَاتِلِي .

(٤) د: سَقَطَتْ .

مرّ في بيان حقيقة الإخبار من أنّك لا تُغَيِّرُ الجُمْلَةَ المتضمنة للمخبر عنه، إلّا إذا اضطرت إليه.

فإذا وُجّه العاملان من جهة الفاعلية، وأُعمل الثاني نحو: ضرب وأكرم زيد، قلت مخبراً بالذي عن المتنازع فيه: الذي ضرب وأكرم: زيد، قام مقام «زيد» ضمير، فاستتر في «أكرم»، والضمير في «ضرب» أيضاً. يَرْجِعُ إلى «الذي»، وقد كان قَبْلُ راجعاً إلى زيد، إذ لم يكن ههنا تنازعُ الفِعْلَيْنِ في الضمير القائم مقام المخبر عنه، كما كان في المخبر عنه، لما ذُكِرْنَا في بابِ التنازعِ، أنه لا تنازع في الضمير المتصل.

وتقول بالألف واللام، عند الرُّماني<sup>(١)</sup>، وابن السَّرَّاجِ وجماعة من المتأخرين: الضارب وأكرم: زيد، عطفت الفعل الصريح وهو «أكرم» على «ضارب»؛ لأنه أيضاً، فَعُلَّ لَكُنْ في صورة الاسم على ما قَدَّمْنَا.

والأخفش<sup>(٢)</sup> يُدخل اللام في مثله على الفِعْلَيْنِ، ويأتي بالمخبر عنه في الأخير خبراً عن الموصولين فيقول: الضارب والمكرم: زيد، كما يقول: العاقل والكريم زيد، وكأنه في الأصل من باب عطف الصفة على الصفة؛ لأن «العاقل» موصوفه مقدّر، فهو مثْلُ قوله:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهَمَّا مَ وَلَيْثِ الْكُتَيْبَةِ فِي الْمَرْدَحِمِ (٧٥)

وَعَزَى الرُّمَانِي<sup>(٣)</sup> إِلَى الْمَازِنِي، وليس في كتابه<sup>(٤)</sup>، أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الأصل فعليتين؛ لأن المبتدأ والخبر، نظيرُ الفِعْلِ والفاعل، فنقول في مسألتنا عند إعمال الثاني: الضارب هو والمكرم: زيد.

(١) التبصرة ١/٥٣٤.

(٢) الهمع ٢/١٤٨.

(٣) التبصرة ١/٥٣٣.

(٤) المراد كتابه في علل النحو، وهو من أشهر ما ألف المازني، وله أيضاً كتاب التصريف الذي شرحه أبو الفتح ابن جني.

وَأَوَّلُ الْمَذَاهِبِ أَوَّلَى؛ لَأَنَّهُ أَقْلُ تَغْيِيرًا، ثُمَّ الثَّانِي أَوَّلَى مِنَ الثَّالِثِ، لِثَلْثِ ذَلِكَ، وَمَا ذَكَرَ مِنْ قَصْدِ التَّشَاكُلِ بِالْإِثْنَيْنِ بِالْأَسْمِيَّتَيْنِ فِي الْفَرْعِ، مَكَانَ الْفَعْلَتَيْنِ فِي الْأَصْلِ، فَمِمَّا لَا يَرْجَحُ بِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ، إِذْ عَطَفُ الْفَعْلِيَّةِ عَلَى الْفَعْلِيَّةِ فِيهِ، بَاقٍ فِي الْحَقِيقَةِ مَعَ قِلَّةِ التَّغْيِيرِ.

وَأَمَّا أَبُو الْحَسَنِ<sup>(١)</sup>، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: الْجُمْلَتَانِ فِي الْأَصْلِ صَارَتَا كَالْوَاحِدَةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ كَجُزْءِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، فَهُوَ الرِّابِطُ بَيْنَهُمَا.

وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ فِي مَسْأَلَتِنَا، قُلْتَ: أَيْضًا، فِي الْإِخْبَارِ بِالَّذِي: الَّذِي ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدَ، جَعَلْتَ مَقَامَ زَيْدٍ ضَمِيرًا، فَاسْتَرَفِيَ فِي «ضَرَبَ»؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ أَنَّهُ فَاعِلُهُ، وَكَذَا فِي الْإِخْبَارِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نَحْوُ: الضَّارِبِ وَأَكْرَمَ زَيْدَ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ<sup>(٢)</sup>: الضَّارِبِ وَالْمَكْرَمِ زَيْدَ، وَقِيَاسُ قَوْلِ الْمَازِنِيِّ الضَّارِبِ وَالْمَكْرَمِ هُوَ: زَيْدٌ؛ لِتَكُونِ الْأَسْمِيَّةُ مَعْطُوفَةً عَلَى الْأَسْمِيَّةِ بَيْنَ جُزْأَيِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا، كَمَا كَانَ فِي الْأَصْلِ: الْفَعْلِيَّةُ مَعْطُوفَةً عَلَى الْفَعْلِيَّةِ بَيْنَ جُزْأَيِهَا.

وَإِذَا وُجِّهَ الْعَامِلَانِ مِنْ جِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ، وَأَعْمِلَ الثَّانِي، نَحْوُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، قُلْتَ مَخْبِرًا عَنِ التَّاءِ الْأَوَّلَى بِالَّذِي: الَّذِي ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدًا، أَنَا، وَإِنَّمَا جَعَلْتَ تَاءَ أَكْرَمْتُ، أَيْضًا، ضَمِيرَ غَائِبٍ، وَإِنْ كَانَ الْمَخْبِرُ عَنْهُ هُوَ التَّاءُ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى فَقَطْ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّةَ عَطَفْتُ عَلَى الْأَوَّلَى، فَلَا بُدَّ فِيهَا، أَيْضًا، مِنْ ضَمِيرٍ رَاجِعٍ إِلَى الْمَوْصُولِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَوْصُولَ إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ أَوْ مُخَاطَبٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، لَمْ يَجْزُ حَمْلُ الضَّمِيرِ عَلَى الْمَعْنَى، فَلَا يُقَالُ: الَّذِي ذَهَبْتُ: أَنَا؛ لِغَيْبِ فَائِدَةِ الْإِخْبَارِ، وَالتَّنَازُعُ هُنَا بَاقٍ عَلَى حَالِهِ، لِجَوَازِ انْتِصَابِ<sup>(٣)</sup> «زَيْدًا» بِضَرْبٍ، وَقَوْلِكَ:

(١) المراد الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، وتكرر ذكره.

(٢) التبصرة ١/٥٣٢.

(٣) المصنف ٢/١٤٨.

(٤) لأن الفعل (ضرب) باقٍ على صلاحيته للعمل.

أكرم وإن فصل بين بعض الصلة وبعض، إلا أنه ليس بأجنبي، كما يجيء في هذا الباب<sup>(١)</sup>.

وتقول مخبراً باللام: الضارب وأكرم زيداً: أنا، وعند الأخفش: <sup>(٢)</sup> الضارب والمكرم زيداً: أنا، والتنازع غير باقي؛ لأن «زيداً» لا يجوز انتصابه بضارب؛ إذ لا يعطف على الموصول مع بقاء <sup>(٣)</sup> بعض الصلة.

وقياس قول المازني: <sup>(٤)</sup> الضارب أنا، والمكرم زيداً: أنا. وكذا تخبر عن تاء أكرمت، بالذي، وبالألف واللام، سواء، على المذهب<sup>(٥)</sup> الثلاثة.

وتقول في الإخبار عن «زيد» بالذي: الذي ضربت وأكرمت: زيد، وبالألف واللام: الضاربه أنا وأكرمت: زيد، أبرزت ضمير المفعول في: الضاربه وإن كان محذوفاً في الأصل؛ لأن ضمير الألف واللام لا يُحذف، كما ذكرنا، وأبرزت «أنا» لجري الصفة على غير من هي له.

وبعض (١٤٢أ) المتقدمين يُحذف ضمير اللام في مثله؛ نظراً إلى الأصل. وتقول على مذهب الأخفش <sup>(٦)</sup>: الضاربه أنا والمكرمه أنا: زيد، وعند المازني: <sup>(٧)</sup> الضارب أنا، على أنه مبتدأ وخبر، والمكرمه أنا: زيد، جملة معطوفة على جملة أخرى.

---

(١) د: ساقطة.

(٢) التبصرة ٥٣٢/١.

(٣) يعني قبل انتهاء الصلة.

(٤) التبصرة ٥٣٣/١.

(٥) تقدير الكلام: هما سواء على المذهب الثلاثة التي يتعرض لها في أكثر الأمثلة؛ وهي: مذهب الجمهور، ومذهب الأخفش، ومذهب المازني.

(٦) التبصرة ٥٣٢/١.

(٧) المصدر نفسه ٥٣٣/١.

وتقول في هذه المسألة إذا أُعْمِلَ الأول نحو: ضربت وأكرمته زيداً، بإبراز<sup>(١)</sup> الهاء في «أكرمته» على المختار، كما مرَّ في باب التنازع، مخبراً عن التاء الأولى<sup>(٢)</sup> بالذي: الذي ضرب وأكرمه زيداً: أنا، وبالألف واللام: الضارب وأكرمه زيداً: أنا، والتنازع باقٍ في الموضعين، وعند الأخفش: <sup>(٣)</sup> الضارب زيداً والمكرمه: أنا، قدّمت زيداً إلى جَنْبِ عامِلِهِ إذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته، وعند المازني: الضارب زيداً أنا والمكرمه أنا.

والإخبار عن تاء «أكرمت» كالإخبار عن تاء «ضربت» سواءً عند كلِّهم<sup>(٤)</sup>، وأمّا الإخبار عن «زيداً» بالذي فتقول فيه: الذي ضربته وأكرمته زيد، تَصِلُ الضميرَ القائم مقامَ زيدٍ بعامِلِهِ لَعَدَمِ ما يُوجِبُ انفصاله وكذا بالألف واللام: الضاربه أنا وأكرمته: زيد، الهاء في «الضاربه» هو الضمير القائم مقامَ زيدٍ، وأبرزت «أنا» لجُرْيِ الصفة على غير صاحبها، وعند الأخفش: الضاربه أنا والمكرمه أنا: زيد، وعند المازني: الضاربه أنا والمكرمه أنا هو: زيد، وزيد خبر للضاربه؛ لأنه كان في الأصل مفعولٌ ضربت، والجملة المعطوفة، أعني: المكرمه.. متوسطة بين جزأَيِ المعطوفِ عليها.

وتقول في: ضربني<sup>(٥)</sup> وضربت زيداً، عند إعمال الثاني مخبراً عن الباء أو التاء بالذي: الذي ضربه وضرب زيداً: أنا، ولا<sup>(٦)</sup> تقول: ضربني ولا ضربت<sup>(٧)</sup>، لما مر،

(١) م، د: بالهاء، وقوله: «إبراز» زيادة من ط.

(٢) ط: الأول، وهو خطأ.

(٣) ط: عند الضارب زيداً، وهذا خطأ.

(٤) نص الرضي تغيّره من النحاة، على أن (كل) المضاف إلى الضمير لا يقع تالياً للعوامل اللفظية، فلا يقع إلا مبتدأ، أو توكيداً معنوياً، وهو - مع ذلك - يستعمل هذا الأسلوب في هذا الشرح.

(٥) انظر المقتضب ١١٤/٣.

(٦) د: ساقطة.

(٧) م: «ولا تقول ضربني ولا ضربت زيداً عند إعمال الثاني، مخبراً عن الباء والتاء بالذي: الذي ضربه وضرب زيداً أنا، ولا تقول ضربني ولا ضربت كما مرّ».

والتنازع باق على حاله .

وتقول في الثنية على مذهب البصريين : الذي ضربه وضرب الزيدين أنا ، وعند الكسائي : الذي ضربه وضرب الزيدين : أنا ، بحذف الفاعل .

وتقول بالالف واللام : الضاربه هو وضرب زيداً : أنا ، أبرزت «هو» لجري الصفة على غير صاحبها ، والتنازع باق .

وعلى مذهب الأخفش<sup>(١)</sup> : الضاربه هو والضارب زيد أنا ، والأولى أن يقال : الضاربه زيد ؛ لأن الإضمار قبل الذكر ، إنما جاز في الأصل لكونه من باب التنازع . مع مخالفة الكسائي فيه أيضاً ، وليس بقياس في جميع المواضع .

وعند المازني في الإخبار عن الياء : الضاربه هو : أنا ، والضارب زيداً : أنا ، والأولى أن يقال : الضاربه زيد<sup>(٢)</sup> ، لما ذكرنا ، وفي الإخبار عن التاء : الضاربي هو ، مبتدأ وخبر والضارب زيداً : أنا ، والأولى : الضاربي زيد<sup>(٣)</sup> ، لما مرّ .

وإن أخبرت<sup>(٤)</sup> عن «زيداً» بالذي ، قلت : الذي ضربني وضربته : زيد ، لا يمكن بقاء التنازع ؛ إذ لا تنازع في ضمير متصل ، كما مرّ .

وبالالف واللام : الضاربي وضربته : زيد ، وعند الأخفش : الضاربي والضاربه أنا : زيد ، بإبراز «أنا» لجري «ضاربه» على غير من هوله ، وعند المازني<sup>(٥)</sup> : الضاربي هو - والأولى الضاربي زيد - والضاربه أنا : زيد .

وإن أعملت الأول ، والمختار : ضربتني وضربتها هند ، بإظهار ضمير المفعول ، كما

---

(١) التبصرة ٥٣٣/١ .

(٢) ط : الضاربه زيد أنا .

(٣) انظر المقتضب ١٣٨/٣ .

(٤) انظر المقتضب ١١٥/٣ .

(٥) التبصرة ٥٣٣/١ ، والأصول ٣٣١/٢ .



مَرَّ في باب التنازع ، قُلْتُ في الإخبارِ عَنِ الياءِ ، أوِ التاءِ بالذي : الذي ضربته وضربها  
هند : أنا ، والتنازعُ باقي ،

وبالآلف واللام : الضارِبته وضربها هِنْدُ : أنا ، فاعل ضارِبته ، وعند  
الأخفش : الضارِبته هِنْدُ والضارِبها : أنا ، قدمت هنداً إلى جَنْبِ عامله ، لِئَلَّا  
يفصل بين بعض الصلّة وبعضِ بالأجنبي ، وعند المازنيّ : الضارِبته هند : أنا ،  
والضارِبها : أنا .

وفي الإخبار عن هند بالتي : التي ضربتني وضربتها : هند ، وبالآلف واللام :  
الضارِبتي والضارِبها أنا : هند .

وتقول مخبراً عن التاء أو الياء في : ضربتني وضربت : هند ، عند إعمالِ الثاني ،  
الذي ضَرَبَ وضربته هند : أنا ، ولا يَجُوزُ : ضربتني لِمَا تَقَدَّمَ ، وبالآلف واللام :  
الضارب وضربته هند : أنا ، وعند الأخفش : الضارب والضارِبته هند : أنا ، .  
ويقول المازنيّ<sup>(١)</sup> مخبراً عن التاء : الضارب والضارِبتي هند : أنا ، والضارب مبتدأ وأنا  
خبره ، وعن الياء : الضارب أنا ، والضارِبته هند : أنا .

وإن أخبرت عن هِنْدٍ قلت : التي ضَرَبْتُ وضربتني : هند ، والضارِبها أنا  
وضربتني هند ، أظهرت المفعول في : ضاربها ؛ لأنَّ عائِدَ الموصولِ لا يُحذفُ .  
وبعضُ المتقدمين يُحذفُه ؛ مُراعاةً للأصلِ ، وأبرزت «أنا» لِجَرَيِ الصفةِ على غَيْرِ  
صاحبها .

وعند الأخفش : الضاربها أن والضارِبتي : هند ، وعند المازني : الضارب أنا ،  
على أنه مبتدأ وخبر ، والضارِبتي : هند .

---

(١) التبصرة ٥٣٣/١ .

(٢) التبصرة ٥٣٣/١ .

وإن أعملت الأول ، قلت مخبراً بالذي عن التاء أو الياء : الذي (١٤٢ ب) ضرب وضربته هند : أنا ، وبالألف واللام : الضارب وضربته هند : أنا ، والتنازعُ باقيَ فيهما ، وعند الأخفش : الضارب هنداً والضاربته هي : أنا ، بتقديم «هنداً» إلى جَنْبِ عاملِهِ ، كما مرَّ ، ويقول المازني<sup>(١)</sup> : مخبراً عن التاء : الضارب هنداً والضاربتِي هي : أنا ، وأنا ، خبر : الضارب ، وعن الياء : الضارب هنداً : أنا ، والضاربتِهِ<sup>(٢)</sup> هي : أنا .

وتقول مخبراً عن «هنداً» بالتي : التي ضربتها وضربتني هند ، وباللام : الضاربها أنا وضربتني : هند ، وعند الأخفش : الضاربها أنا والضاربتِي : هند ، وعند المازني<sup>(٣)</sup> : الضاربها أنا ، والضاربتِي هي : هند وهند خبر : الضاربها .

وتقول<sup>(٤)</sup> في : أعطيت وأعطاني زيدٌ درهماً ، مخبراً عن التاء أو الياء بالذي : الذي أعطى وأعطاه<sup>(٥)</sup> زيدٌ درهماً : أنا ، وباللام : المعطي وأعطاه زيدٌ درهماً : أنا ، والتنازعُ باقيَ في الصورتين ، وعند الأخفش<sup>(٦)</sup> : المعطي والمعطيه زيدٌ درهماً : أنا ، وأما المازني فإنه يَرُدُّ في مثله كُلُّ ما حذف منه ، فيرد مفعولي الأول نحو : المعطي زيداً درهماً ، والمعطيه هو إياه : أنا<sup>(٧)</sup> ، وليس بوجهٍ لمخالفته الأصل في الفعل الأول يَرُدُّ مفعوليهِ ، وفي الثاني بإقامة الضميرين مُقامَ معموليهِ الظاهرين بلا ضرورة ، ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي إلى واحد ، أعني جعل الكلام جملتين لقال : المعطي زيداً درهماً : أنا . والمعطيه هو إياه : أنا .

(١) الأصول ٣٣١/٢ .

(٢) د : والضارب .

(٣) الأصول ٣٣١/٢ .

(٤) انظر المقتضب ١١٧/٣ .

(٥) م ، د : الهاء ساقطة .

(٦) الأصول ٢٣٢/٢ ، التبصرة ٥٣٧/١ .

(٧) التبصرة ٥٣٧/١ .

وإن أخبرت عن زيد ، قلت : الذي أعطيت وأعطاني درهماً : زيدٌ والمعطيه أنا ، وأعطاني درهماً زيدٌ ، بإبراز عائِدِ اللام ، وَبِعَضُّ المتقدِّمينَ يُجَوِّزُ حَذْفَهُ لمطابقة الأصل ، كما مرَّ ، وبإبراز «أنا» لِحَرَيِ الصفة على غير صاحبها ، وعند الأخفش<sup>(١)</sup> : المعطيه أنا والمعطي ، بالإضافة ، أو المُعْطَى إِيَّايَ ، كما تَبَيَّنَ في المضمرات ، دِرْهَمًا : زيد ، ويجوز : المعطي أنا ؛ مُرَاعَاةً لِلأَصْلِ .

والمازنيُّ يقول : مَنْ أظهرَ الضميرَ في المعطيه ، أظهرَ المفعول الثاني ، وليس بوجهٍ ؛ لأنَّ إبرازَ الضميرِ لأجلِ اللامِ فَإِنَّهُ لَا يُحذفُ عائِدُهُ ، كما مرَّ<sup>(٢)</sup> ، وليس «أعطى» من أفعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الأول .

فإن رددنا مفعولي الأول ، كما هو مَذْهَبُ المازنيِّ قُلْنَا : المعطيه أنا دِرْهَمًا ، والمعطيه أو المعطيُّ إِيَّاه : زيد ، كما ذكرنا في المضمرات في نحو : ضربي إِيَّاكَ وضربيك ، ولو قلت : المعطيه أنا إِيَّاه والمعطيُّ دِرْهَمًا : زيد ، على أن يكون «إِيَّاه» عائِدًا إلى «دِرْهَمًا» لَأَضْمَرْتُ المفعول قَبْلَ الذكر في غير باب التنازع ، وهذا لَا يُجَوِّزُ في باب التنازع ، كما مرَّ.

وإن أخبرت عن<sup>(٣)</sup> الدرهم قلت : الذي أعطيت وأعطانيه زيد : درهم ، وَصَلْتُ الضميرَ ، إذ لَا مُوجِبَ لِلْفَصْلِ .

وباللام : المعطيه أنا وأعطانيه زيد : درهم ، وعند الأخفش : المعطيه أنا ، أو المعطي أنا ، بحذف الضمير ، والمعطيه أو المعطيُّ إِيَّاه زيد : درهم ، كضربيك وضربي إِيَّاكَ . والمازنيُّ يَرُدُّ المحذوفَ ، نحو : المعطيه أنا زيدًا ، والمعطيه أو المعطيُّ إِيَّاه هو : درهم .

(١) التبصرة ١/٥٣٦ .

(٢) د : ساقطة .

(٣) انظر المقتضب ٣/١١٨ .

وتقول في<sup>(١)</sup> ظننت وظنني زيد أخاك، مخبراً عن التاء أو الياء، بالذي : الذي ظنّ وظنه زيد أخاك : أنا .

وباللام : الظانّ وظنه زيد أخاك : أنا ، بحذف المفعول الأول ، كما كان في الأصل ، وعند الأخفش : الظانّ والظانه زيد أخاك : أنا .

والمازني<sup>(٢)</sup> ، لو جعله جملتين ورّد المحذوف ، قال : الظانّ زيداً أخاك : أنا ، والظانه هو إياه : أنا ، فالتصلّ ضمير اللام والمنفصل ضمير «أخاك» و «هو» ضمير زيد ، أبرزته لجري الصفة على غير صاحبها .

وإن أخبرت عن زيد قلت : الذي ظننت وظنني أخاك : زيد<sup>(٣)</sup> ، والظانه أنا أخاك وظنني إياه أو ظنّنيّه : زيد . نحو : خلّتك وخلّتك إياه على ما مضى في المضمرات ، أظهرت المفعول في : الظانه ؛ لكونه ضمير اللام فلا يُحذف ، وبعضهم يُحذفه ؛ مراعاة للأصل ، وأظهرت ثاني مفعولي : الظانه ؛ لأنّ أفعال القلوب يجب ، في الأغلب ، بذكر أحد مفعوليها ذكر الآخر ، وأبرزت «أنا» لجري الصفة على غير صاحبها .

وعند الأخفش<sup>(٤)</sup> : الظانه أنا أخاك والظانيّه أو الظانيّ إياه : زيد .

وإن أخبرت عن «أخاك» . قلت : الذي ظننت وظنّنيّه زيد ، أو ظنّني زيداً إياه : أخوك ، والظانّ أنا زيداً إياه وظنّنيّه أو ظنّنيّ إياه : أخوك ، وأجاز بعضهم : الظانه أنا زيداً ، والأولى أنه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمائر أنّ ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما .

(١) انظر المقتضب ١١٩/٣ و ١٢٩ .

(٢) التبصرة ٥٣٥/١ .

(٣) لم يذكر رأى المازني في هذه الصورة ، وفيما يأتي من الصور إلى آخر ما بقي من الأمثلة .

(٤) التبصرة ٥٣٥/١ .

وعند الأخفش<sup>(١)</sup> : الظان أنا زيداً إياه ، والظاني هو إياه : أخوك ، أو الظانيّ هو : أخوك ، كما مرّ في : خلّتكه وضربك ، وإبرأؤ الضمير في : الظانيّ هو ، والظانيّ إياه ؛ لِكَوْنِ الصِّفَةِ لِلْأَلِفِ وَاللَّامِ الَّتِي هِيَ الْأَخ وَالضَّمِيرُ لَزِيدٍ ، وَزَيْدٍ ، وَإِنْ كَانَ الْأَخُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَكِنْ الْمَعَامَلَةُ مَعَ ظَاهِرِ اللَّفْظِ فِي هَذَا الْبَابِ .

وتقول في<sup>(٢)</sup> : أعلمت وأعلمني زيدٌ عمراً منطلقاً ، مخبراً عن التاء أو الياء بالذي : الذي أعلم وأعلمه زيدٌ عمراً منطلقاً : أنا .

وباللام : المُعْلِمُ وأعلمه زيدٌ عمراً منطلقاً : ( ١٤٣ أ ) أنا ، وعند الأخفش : المُعْلِمُ والمُعْلِمَةُ زيدٌ عمراً منطلقاً : أنا .

وإن أخبرت عن «زيد» بالذي ، قلت : الذي أعلمت وأعلمني عمراً منطلقاً : زيد ، وباللام : المُعْلِمَةُ أنا وأعلمني عمراً منطلقاً : زيد . هذا عند مَنْ يُجِيزُ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، وعند سيبويه<sup>(٣)</sup> . المُعْلِمَةُ أنا عمراً منطلقاً وأعلمنيه إياه : زيد ، وعند الأخفش : المُعْلِمَةُ أنا والمُعْلِمِي عمراً منطلقاً : زيد ، إذا اقتصر على أول المفاعيل ، وإن لم يقتصر : فالمُعْلِمَةُ أنا عمراً منطلقاً والمُعْلِمِي إياه إياه : زيد ، فإياه الأول لعَمَرِهِ ، والثاني لِـ (منطلقاً) ، ويجوز : المُعْلِمِيه إياه : زيد ، نحو ضربك وضربي إياك .

وإن أخبرت عن عمرو ، بالذي ، قلت : الذي أعلمت وأعلمنيه زيد منطلقاً : عمرو ، وباللام : المُعْلِمُ أنا زيد إياه منطلقاً ، وأعلمنيه إياه زيد : عمرو ، أبرزت «أنا» لَجَرِي الصِّفَةِ عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهَا ، وَإِيَّاهُ ضَمِيرُ اللَّامِ ، لَمْ يَجِزْ حَذْفُهُ ؛ لِأَنَّ عَائِدَ اللَّامِ لَا يُحْذَفُ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَجَعَلْتَهُ مُنْفَصِلاً ، إِذْ لَوْ قُدِّمَتْهُ وَوَصَلَتْهُ بِالْمُعْلَمِ فَقُلْتُ : المُعْلِمَةُ أنا ، لَا تَبَسَّ بِالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ كَمَا مَرَّ ، فِي مَفْعُولِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ

(١) التبصرة ١/٥٣٥ .

(٢) انظر المقتضب ٣/١٢٤ .

(٣) الكتاب ١/٢٠ بولاق ، وما قاله الرضي منقولاً بمعناه من كلام سيبويه .

«منطلقاً» ؛ لأنَّ ذَكَرَ الثاني في هذا الباب يُوجِبُ ذَكَرَ الثالث .

قيل : وَوَجَبَ هنا ذَكَرُ المفعولِ الأولِ أعني «زيداً» لِثَلَا يَلْتَبَسُ الثاني بالأولِ .  
وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : إذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجوز أن يكون أحدهما الأول ، والثاني أحد الباقيين ؛ لأنَّ ذَكَرَ أَحَدَ الباقيين يُوجِبُ ذَكَرَ الثاني ، فيتعين أنَّ المفعولين هما الثاني والثالث ، بَلَى ، يُمكن أن يُقالَ : وَجَبَ ههنا ذَكَرُ الأولِ لِتَبَيُّنٍ مِنْ أول الأمر أنَّ الضمير ليس المفعول الأول .

وتقول على مذهب الأخفش : المُعَلِّمُ أنا زيداً إياه منطلقاً ، والمُعَلِّمي هو إياه ، إياه : عمرو ؛ فَإِيَاهُ الذي بعد «هو» ضمير اللام ، وهو القائم مقام عمرو ، المخبر عنه ، والثاني : ضمير «منطلقاً» .

وإنَّ أخبرت عن «منطلقاً» بالذي قلت : الذي أعلمت وأعلمني زيداً إياه : منطلق ، والمُعَلِّمُ أنا زيداً عَمَرًا إياه وأعلمني إياه<sup>(١)</sup> : منطلق ، أبرزت «أنا» لِجَرَيِ الصفةِ على غير صاحبها ، وفصلت الضميرَ العائدَ إلى اللامِ ، أعني : إياه ، الذي بعد «عَمَرًا» لِثَلَا يَلْتَبَسُ لَوْ اتَّصَلَ ، بالمفعولِ الأولِ ، وذكرت الثاني أعني «عَمَرًا» لِذِكْرِكَ الثالث ، أعني ضمير اللامِ ، وَأَمَّا ذَكَرَ الأولِ ، أعني ، «زيداً» ففيه النظر المذكور ، ويجوز : أعلمنيه إياه .

وعند الأخفش : المُعَلِّمُ أنا زيداً عَمَرًا إياه ، والمُعَلِّمي هو إياه : منطلق ، أو : المُعَلِّميهِ إياه هو ؛ وإنَّما أبرزت «هو» لِجَرَيِ الصفةِ على غير صاحبها<sup>(٢)</sup> .  
[ وهذا القَدْرُ مِنَ التمرينِ كافٍ لِمَنْ لَهُ بَصِيرَةٌ <sup>(٤)</sup> ]

(١) هذا تعقيبٌ من الرضي على الرأي الذي حكاه بقوله : وقيل يجب هنا ذكر المفعول ، وسيشير إليه بعد قليل عند الإخبار عن كلمة «منطلقاً» في المثال .

(٢) د : غير واضحة .

(٣) لقد أطال الرضي ، بل أسرف في التطرق إلى مسائل مفروضة ، ولا تخلو ذلك من فائدة على كل حال .

(٤) د : ساقطة .

## [استعمالات (ما) الاسمية]

قَوْلُهُ : «وما ، الاسمية : موصولة ، واستفهامية وشرطية ، وموصوفة ، وتامة بمعنى شيء ، وصفة» .

لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول ، لم يُجعل له بابٌ برأسه ، بل يُبين في ضمن الموصولات ، كما يُبين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في أسماء الأفعال ، كباب «فَجَارٍ» وباب «فَسَاقٍ» وباب «قَطَامٍ» ، الموافقة لباب «نَزَالٍ» ، ولولا قَصْدُ الاختصار ، ورعاية المناسبة اللفظية ، لكان القياس يقتضي أن تُجعل أبواباً برأسها .

فمنها «ما» ؛ قوله «وما الاسمية» ، اعلم أن «ما» تكون حرفية أيضاً ، وهي ، حيثئذ ، على أقسام ، أيضاً ، ولما كان هو في قسم الأسماء ، تعرّض لأقسام «ما» الاسمية ، وترك أقسام ، الحرفية إلى قسم الحُرُوف .

قَوْلُهُ : «موصولة» ، كما ذكرنا ، والاستفهامية نحو : ما صناعتك ؟ وما صنعت ؟ ويدخلها معنى التحقير ، كقوله<sup>(١)</sup> :

٤٣٤ - ..... مَأْنَتْ وَيَبَ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ؟

(١) المراد به : باب الأعلام الجنسية للمصادر ، كما أن المراد بباب فَسَاقٍ : الوصف المختص بالنداء في سب المؤنث ، وباب قَطَامٍ ، المراد به الأعلام الشخصية المؤنثة .

(٢) عجز بيت ، صدره : يَازِيزِرْقَانُ أَخَابَنِي خَلْفٍ  
وقائل البيت : المَحْبِلُ السَّعْدِي ، واسمه ربيعة بن مالك التميمي ، يكنى أبا يزيد ، شاعرٌ غَضَرَمٌ ، توفي في خلافة عُمرَ أَوْ عَثْمَانَ رضي الله عنهما . (الخرزاة ٩١/٦ هـ ، ٩١١ هـ ، شرح أبيات سيويه لابن السرياني ١/٢١١) .  
والبيت في : سيويه ١/١٥١ بولاق ، وشرح أبيات سيويه لابن السرياني ١/٢١١ ، وفيه : أنه عطف (الفخر) على (أنت) ، والمؤتلف والمختلف للأمدي . (تحقيق د . ف كركو ، مكتبة القدسي سنة ١٣٥٤ هـ ص ١٧٩) ، وقد ورد البيت منسوباً إلى المتنخل السعدي ، غير أن البغدادي في الخرزاة ٩٥/٦ يرُدُّ هذا ويؤكد نسبة الشعر إلى المحبِل السَّعْدِي ، وابن يعيش ١/١٢١ ، و ٢/٥١ ، والهمع ٢/٤٢ .

ومعنى التعظيم ، كقوله<sup>(١)</sup> :

٤٣٥ - يَاسِيدُ مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ . . . . .

و : ﴿ الْحَاقَّةُ (١) مَا الْحَاقَّةُ ﴾<sup>(٢)</sup>

، ومعنى الإنكار نحو :

﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا ﴾<sup>(٣)</sup>

أي : لا تذكرها ، على أحد التأويلات ، وقد تُحذف ألف «ما» الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جرٍّ أو مضاف ؛ وذلك لأن لها صدر الكلام لكونها استفهاماً ، ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدّم عليها وركب معها حتي يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام ، فلا يسقط الاستفهام عن<sup>(٤)</sup>

و (وَيْبُ) كلمة مثل وَئِلْ ، وقوله : (يازبرقان) : هو الزُّبْرَقَان بن بَدْر ، واسمه حُصَيْنٌ . وينو خلف ؛ رهط الزُّبْرَقَان بن بدر ، وخلف جدّه الأعلى .

الشاهد فيه أنّ (ما) الاستفهامية يدخلها معنى التحقير كما هنا ، وكذلك قوله : ويب أيبك ، فيه معنى التحقير والتصغير .

(١) صدر بيت ، وعجزه : مُوطاً البيت رحيب الذراع

والبيت من قصيدة مفضّلة للسّاق بن بكير بن معدان اليربوعي ، رثى بها يحيى بن شداد بن ثعلبة بن بشر ، أحد بني ثعلبة بن يربوع .

وقيل : لرجل من بني قريع رثى بها يحيى بن ميسرة ، صاحب مصعب بن الزبير . (الخزانة ٩٥/٦ ، ٩٦ هارون) .

انظر المفضّلة ٢٩٢ في المفضّليات ص ٣٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٧٥/٢ ؛ وفيه : «والعرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء أثرت النصب ، يقولون : يارجلاً كريها أقبل . . . فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون .

أنشدني بعضهم : ياسيداً . . . ، ومن سيد : تمييز مجرور بمن . وانظر المجمع ١٧٣/١ ، ٣٥١ ، ٩٠/٢ ، الشاهد فيه أن (ما) الاستفهامية قد يدخلها معنى التعظيم كما في البيت ، فإنها استفهامية تعجبية ، والمقصود التعظيم .

(٢) الحاقّة / ١ ، ٢ .

(٣) النازعات / ٤٣ .

(٤) ط : عن مرتبة التصدر .



الصَّدر، وَجُعِلَ حَذْفُ الْأَلِفِ دَلِيلَ التَّرْكِيبِ، وَلَمْ يُحَذَفْ<sup>(١)</sup> آخِرُ «مَنْ» وَكَمْ،  
الاسْتِفْهَامِيَتَيْنِ مَجْرُورَتَيْنِ ؛ لَكُونَهُ حَرْفًا صَحِيحًا، وَلَا آخِرُ «أَيَّ» لَجَرْيِهِ مَجْرَى  
الصَّحِيحِ فِي تَحْمُلِ الْحَرَكَاتِ .

وَقَدْ جَاءَ الْأَلِفُ ثَابِتًا<sup>(٢)</sup>، قَالَ<sup>(٣)</sup> :

٤٣٦- عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لِثِمِّ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ<sup>(٤)</sup>

وَإِذَا جَاءَ «ذَا» بَعْدَ «مَا» الِاسْتِفْهَامِيَّةِ، لَمْ تُحَذَفِ الْفُهَاءُ، نَحْوُ : بِمَاذَا تَشْتَغَلُ ؛ وَذَلِكَ  
لِأَنَّ «ذَا» لَمَّا لَمْ تَثْبِتْ زِيَادَتَهُ، وَلَا كُونَهُ مُوَصُولًا، إِلَّا مَعَ «مَا» صَارَ «مَا» مَعَ «ذَا» كَكَلِمَةِ  
وَاحِدَةٍ، فَصَارَ الْأَلِفُ كَأَنَّهُ فِي وَسْطِ الْكَلِمَةِ، وَالْحَذْفُ قَلِيلٌ فِي الْوَسْطِ، لِتَحْصَنَةِ مِمَّنِ  
الْحَوَادِثِ، وَلِذَا لَمْ يَحْذَفِ الْأَلِفُ مِنْ «مَا» الشَّرْطِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ، وَإِنْ شَارَكَتِ الِاسْتِفْهَامِيَّةَ  
فِي التَّصَدُّرِ فِي نَحْوِ : مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ .

(١) م، د : «وَلَمْ يَحْذَفْ آخِرُ مَنْ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ مَجْرُورَةٍ، وَلَا كَمْ لَكُونَهُ حَرْفًا صَحِيحًا، وَلَا مِنْ أَيْ لَجَرْيِ آخِرِهِ مَجْرَى  
الْحَرْفِ» .

(٢) لَقَدْ قُرِئَ بِإِثْبَاتِ الْأَلِفِ فِي الشُّوَادِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴿١﴾ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ ،

٢٠١/٧٨ .

فِي الْمَحْتَسَبِ ٣٤٧/٢ : «عِكْرِمَةُ وَعِيسَى» :

﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ...﴾ ،

وَانْظُرِ الْبَحْرَ ٤١٠/٨ .

(٣) هُوَ حُسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ (دِيَوَانُهُ ص ١٤٣، نَشَرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَرْقُوقِيُّ، الْقَاهِرَةُ سَنَةَ ١٩٢٩م)، الْخَزَّازَةُ

٩٩/٦ هَارُونَ، الْمَغْنِي ٣٩٣، ط ٣٩٤ . الْمُبَارَكُ، شَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَّةِ ٢٤٤، ضَرَائِرُ الشُّعْرَةِ ٨٠، الْعَيْنِي

٥٥٤/٢، مَعَانِي الْفَرَاءِ ٢٩٢/٢، الْمَجْمَعُ ٢٧/٢، شَرَحَ مُجَلِّدِ الرَّجَّاجِيِّ ٤١٥/١ .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ ثُبُوتَ الْأَلِفِ فِي (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ فِي غَيْرِ الْأَغْلَبِ، مَفْهُومَةٌ أَنْ إِثْبَاتَهَا فِيهَا غَالِبٌ .

(٤) ط : دِمَانُ .

والنكرة الموصوفة. إمّا بمفرد، نحو: مررت بما معجبٍ لك، وإمّا بجملة، كقوله<sup>(١)</sup> :

٤٣٧- رُبّما تكره النفوس من الأم — ر له فرجة كحلّ العقل

وجاز أن تكون «ما» ههنا، كافة<sup>(٢)</sup>، كما في قوله تعالى :

﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٣)</sup>

(١) أمية بن الصلت (ديوانه ص ٥٠، المطبعة الوطنية، بيروت سنة ١٣٥٣هـ)، وقد جاء أيضاً في شعر عبيد بن الأبرص (ديوانه ص ٣٦، تحقيق ليال، مطبعة دار المعارف، بلا تاريخ).

والبيت من شواهد سيبويه ٢٧٠/١، ٣٦٢ بولاق، والمقتضب ١٨٠/١ الطبعة الأخيرة، وشرح جمل الزجاجي ٤٥٧/٢، وإيضاح الشعر ورقة ٨، ٧٦ ب، والمفصل ص ١٤٥، والأمالى الشجرية ٢٣٨/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦/١، والعيني ٤٨٤/١، والفوائد الضيائية ١٠٦/٢، والهمع ٨/١، ٩٢، والخزانة ١٠٨/٦، ط. هارون، إيضاح المفصل ٤٨٦/١.

والفرجة، بالفتح : مصدر يكون في المعاني، وهي الخلوص من الشدة، والضم فيها لغة، أو الفتحة في الحائط. والعقال : ما تعقل به الدابة أو نحوها من حبل.

الشاهد فيه أن (ما) نكرة موصوفة بجملة (تكره النفوس). فحكم على كونها نكرة بدخول (رُب) عليها، وحكم بالجملة صفة على قياس نكرة رُب من أنها موضوعة لتقليل نوع من جنس، فلا بد أن يكون الجنس موصوفاً حتى تحصل النوعية. الخزانة ١٠٨/٦.

(٢) قال الفارسي في إيضاح الشعر ورقة ٧٦ ب : «ما: اسم منكور، يدل على ذلك دخول. رُب عليه. ولا يجوز أن تكون كافة كالتي في قوله تعالى :

﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٣)</sup> الخنجر/٢؛

لأن الذكر قد عاد إليها من قوله : له فرجة، فلا يجوز مع رجوع الذكر أن تكون حرفاً، فإلها في قوله (تكره) مُرادة، والتقدير: تكرهه النفوس. وفرجة مرتفعة بالظرف، وموضع الجملة جر. على أن الفارسي قد جعل (ما) في الآية كافة في البغداديات ص ٢٨٧.

(٣) الخنجر/٢، ونصها :

﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوُكَاؤُهُمْ لِيُبَيِّنَ﴾

قال المصنّف : إِلَّا أَنَّ النُّحَاةَ اخْتَارُوا كَوْنَهَا<sup>(١)</sup> موصوفة؛ لِئَلَّا يُلْزَمَ حَذْفُ الموصوفِ وإقامة الجار والمجرور، وهو «من الأمر» مُقَامُهُ، وذلك قليلٌ إِلَّا بالشرط المذكور (١٤٣ ب) في باب<sup>(٢)</sup> الصفة. هذا قوله ولا يمتنع أن تكون (من) متعلقة بـ (تكراه) وهي للتبعيض، كما في : أخذت من الدراهم ، أى : من الدراهم شيئاً، فكذا هنا، معناه : تكراه من الأمر شيئاً، وقوله : له فرجة، صفة للأمر؛ لأن اللام غير مقصود قصده، ويجوز، أيضاً، تضمين «تكراه» معنى : تشمئز وتنقبض<sup>(٣)</sup>

وبعني بالتامة : نكرة غير موصوفة ، وذلك نحو «ما» التعجبية عند سيبويه ، ونعما هي ، أي نعم شيئاً هي ، عند الزمخشري ، وأبي<sup>(٤)</sup> علي .

وتكون، أيضاً، ما معرفة تامة، أي غير موصوفة، ولا موصولة عند سيبويه، بمعنى الشيء، قال في : «فَنِعْمًا هي» ، أي : نَعَم الشيء هي ، وكذا في : دققته دَقًّا نِعْمًا، أي : نِعَم الشيء ، وَنِعَم الدَّق .

و «ما» المصدرية : حَرَفٌ عند سيبويه ، اسمٌ موصولٌ عند الأخفش والرُّماني ، والمبرد<sup>(٥)</sup> ، كما مرَّ قَبْلُ .

(١) أي كلمة (ما) في البيت المستشهد به.

(٢) وهو أن يكون الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في.

(٣) فتكون من متعلقة بـ (تكراه).

(٤) المسائل الشيرازيات ق ١٣٠ / ١ - ١٣٠ / ب خطوط في مكتبة راغب في استانبول برقم ١٣٧٩١، ومنه صورة على الميكروفيلم في معهد المخطوطات في القاهرة رقم ١٥٣ نحو. والبغداديات ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٥) (ما) المصدرية حرف عند سيبويه والمبرد، اسمٌ عند الأخفش. انظر المقتضب ٢٠٠ / ٣، وسيبويه ٣٦٧ / ١، ٣٧٧ بلاق.

والمعجب أن ينسب الرضي إلى المبرد بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم، كما يراه الأخفش !.

وَأَمَّا «الذي» المصدرية<sup>(١)</sup> فلا خِلافَ في اسميتها لِلَّامِ فيها، نحو قولِ علي رضي الله عنه في النَّهْجِ «نزلت أنفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء»<sup>(٢)</sup> أي : نزولاً كالنزول الذي نزلته في الرخاء .

قوله : وصفه، اختلف في «ما» التي تلي النكرة لإفادة الإبهام والتشكيك، فقال بعضهم<sup>(٣)</sup> : اسمٌ، فمعنى قوله تعالى<sup>(٤)</sup> «مَثَلًا مَا» أي مَثَلٌ ، وقال بعضهم<sup>(٥)</sup> : زائدة فتكون حرفاً، لأنَّ زيادةَ الحروفِ أُولَى من زيادة الأسماء . لاستبدادها بالجُزئية ؛ ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسماً زيد لفائدة الفصل ، وأيضاً، ثبتت زيادتها، نحو :

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> ،

ووصفيتهما لم تثبت ، فالحمْلُ على ما ثبت ، في موضع الالتباس : أُولَى .

وفائدة «ما» هذه : إمَّا التحقيرُ، نحو : هل أعطيت إلاَّ عطاءً ما ، أو للتعظيم<sup>(٨)</sup> ،

(١) وحكى أبو علي في الشيرازيات عن يونس وقوغ (الذي) مصدرية، مستغنية عن عائد . . . . . شرح الكافية الشافية ٢٦٦/١ .

(٢) نهج البلاغة ص ٢٤١ (طبع دار الشعب بالقاهرة، إخراج الأستاذين محمد البنا، ومحمد عاشور).

(٣) الفراء . معاني القرآن ٢١/١ - ٢٣ .

(٤) م ، د : ساقطة .

(٥) البقرة/٢٦، والآية بتامها :

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعْضُهُ فَمَا قَوْهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾

(٦) مكى بن أبى طالب . مشكل إعراب القرآن ٣١/١ . وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٥٣/١ .

(٧) آل عمران/١٥٩، ونصها :

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَقْبَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾

(٨) م ، د : عطية .

(٩) في البحر ٣٨٦/٧ : . . . لأن (ما) الصفة تستعمل على هذين المعنيين .

نحو : لِأَمْرِ مَا جَدَعَ قَصِيرُ أَنْفَهُ<sup>(١)</sup> ، و :

لَأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مِنْ يَسُودُ<sup>(٢)</sup> (١٧٠)

أو التنوين ، نحو : اضربه ضرباً ما ، أي نوعاً من أنواع الضربِ أي نوعٍ كان .  
وتجتمع هذه المعاني كلها في الإبهام وتأكيد التنكير ، أي عطية لا تعرف من  
حقارتها ، وأمر مجهول لعظمته ، وضرباً مجهولاً غير معين .

قوله : «وَمَنْ كَذَلِكَ إِلَّا فِي التَّهَامِ وَالصَّفَةِ» .

أما «مَنْ» الموصولة فنحو : لقيت مَنْ جاءك ، والشرطية نحو : مَنْ تضرب  
أضرب ، والاستفهامية نحو : مَنْ غلامُك وَمَنْ ضَرَبْتَ ؟ ، والنكرة الموصوفة بالمفرد  
كقوله<sup>(٣)</sup> :

٤٣٨ - «وَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

وبالجملة كقوله<sup>(٤)</sup> :

---

(١) مجمع الأمثال للممباني ١٩٦/٢ مكة ، دار الباز سنة ١٩٥٥م ، تحقيق المرحوم محيي الدين عبد الحميد .

(٢) مجمع الأمثال ١٩٦/٢ ، سيبويه ١١٦/١ بولاق .

(٣) كعب بن مالك (ديوانه ص ٢٨٩ ط . سامي مكّي العاني ، بغداد سنة ١٩٦٦م) .

والشاهد في : سيبويه ٢٦٩/١ بولاق ، والجمل ص ٣١١ تحقيق ابن أبي شنب . باريس سنة ١٣٧٦ هـ وص  
٣٢٣ ط . جديدة ، والحلل ص ٣٨٣ ، وإصلاح الحلل ص ٣٦٢ ، وابن يعيش ١٢/٤ ، والمغني ١٤٨ ط . المبارك ،  
والهمع ٩٢/١ ، وشرح جمل الزّجاج ٤٩٢/١ .

والباء في قوله : (بنا) زائدة ، ولا تتعلق بشيء ، والتقدير ، فكفانا فضلاً ، و(فضلاً) : تمييز منصوب ، وحب النبي :  
فاعل كفى ، ومحمد : عطف بيان . وحُب مصدر مضاف إلى فاعله ، وإيَّانا مفعوله . الشاهد فيه أن (مَنْ) نكرة  
موصوفة بمفرد ، وهو قوله (غيرنا) .

الخرزانه ١٢٠/٦ هـ

(٤) م ، د : فكفى .

(٥) سُوَيْد بن أبي كاهل اليشكري ، وهذا البيت من قصيدة طويلة ، عدتها مئة بيت وثمانية أبيات ، مسطورة في

٤٣٩ - رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غِيظًا قَلْبَهُ <sup>(١)</sup> قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

ولا تحيء تامة أي غير محتاجة إلى الصفة إلا عند أبي عليٍّ، فإنه جَوَزَ كونها نكرة غير موصوفة، وتحيء عند الكوفيين حرفاً زائداً. وأنشدوا <sup>(٢)</sup>:

آلَ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمْتُ      ذَاكَ الْقَبَائِلُ، وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَدَا <sup>(٣)</sup>

وهي عند البصريين موصوفة، أي : الأثرون إنساناً معدوداً <sup>(٤)</sup>. وأنشدوا أيضاً <sup>(٥)</sup>:

٤٤٠ - يَا شَاةَ مَنْ قَنْصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ      حَرُمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرَمَ

المفضليات، مطلعها :

يَسَطَّتْ رَابِعَةُ الْحَبْلِ لَنَا      فَوَضَّلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا أَتَسَّعَ

المُفَضَّلِيَّاتُ ص ١٩٨، الخزانة ١٢٣/٦ هارون، المُرْتَجَل ٣٠٧. ابن يعيش ١١/٤، الممتع ٩٢/١، و ٢٦/٢. الشاهد فيه أن جملة (أنضجت) في موضع جر على أنها صفة لـ (مَنْ)؛ لأنها نكرة بمعنى إنسان، بدليل دخول (رُبَّ) عليها.

(١) د، ط : صدره.

(٢) لم أعتد إلى قائله، وهو في : المغني ٤٣٤ ط . المبارك، والخزانة ١٢٨/٦ هارون، والأماشي الشجرية ٣١٢/٢، والممتع ١٢/١.

الشاهد فيه أَنَّ (مَنْ) عند الكوفيين حرف زائد، أي : والأثرون عدداً. وهي عند البصريين موصوفة، أي : والأثرون إنساناً معدوداً.

(٣) ط : عدادا، وهو خطأ .

(٤) انظر المغني ٤٣٥ ط . المبارك.

(٥) البيت من معلقة عنترة بن شداد العبسي (ديوانه ص ٢١٣، رقم البيت ٦٤ ط . سعيد مولوي، دمشق)؛ وفيه : يا شاة ما قَنْصٍ، وكُنَى بالشاة عن المرأة، والقَنْص : الصيد، وفي الكلام معنى التعجب . وقوله : حَرُمْتُ عَلَيَّ، أي حَلَّتْ بحيث لا أستطيع مرامها ولا أصل إليها.

الخزانة ١٣٠/٦ هارون، والمغني ٤٣٤ ط . المبارك، وابن يعيش ١٢/٤، وإصلاح الخلل ٣٦٢؛ وفيه : «والرواية المشهورة : يا شاة ما قَنْصٍ. وَمَنْ رَوَى مَنْ قَنْصٍ عَلَى مَقَالِ الْكِسَائِيِّ : اِحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ (مَنْ) نَكْرَةً، وَ (قَنْصٍ) صِفَةً لَهَا بِمَعْنَى قَانَصٍ. كَمَا يُقَالُ : رَجُلٌ كَرَمٌ، أَيْ كَرِيمٌ، كَأَنَّهُ قَالَ، يَا شاةَ رَجُلٌ قَانَصٌ، أَوْ إِنْسَانٌ ذِي قَنْصٍ...».

الشاهد فيه أَنَّ (مَنْ) عند الكوفيين زائدة.

والمشهور : ياشاة ما قنص .

وَعِلَّةُ بِنَاءِ «ما» و «مَنْ» الشرطيتين ، والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرةً ، وأما الموصوفتان ، فإمّا لا تحتاجهما إلى الصفةِ وجوباً ، وإمّا لمشابهتهما لهما موصولتين لفظاً ، وكذا : «ما» التامة .

و «مَنْ» في وجوهها لذي العلم ، ولا تفرد لما لا يعلم خلافاً لِقُطْرُبَ<sup>(١)</sup> ، وتقع على ما لا يعلم تغليبا ، كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقَيْنَ﴾<sup>(٢)</sup> .

وتقول اشترى مَنْ في الدار، غلاماً كان أو جاريةً أو فراشاً ومنه قوله تعالى : ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾<sup>(٣)</sup>

وذلك ؛ لأنه قال تعالى : ومنهم ، والضميرُ عائِدٌ إلى : كل دابة فغلب العلماء في الضمير، ثم بنى على هذا التغليب ، فقال : مَنْ يمشي على بطنه ، وَمَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ .

و : «ما» في الغالب ، لما لا يعلم ، وقد جاء في العالم قليلاً ، حَكَى أبو زيد<sup>(٤)</sup> :

(١) التسهيل ص ٣٦ والممع ٩١/١ . وقُطْرُبُ هو محمد بن المستنير أو محمد بن أحمد ، أخذ عن سيبويه ، وهو الذي لقبه ؛ لِكُحُورِهِ في الطلب ، والقُطْرُبُ : ثوبيةٌ تسعى طول الليل . له : الاشتقاق ، ومعاني القرآن . والأصواء . توفي سنة ٢٠٦هـ .

البلغة ٢٤٧ ، الأنباء ٢١٩/٣ ، البغية ٢٤٢/١ .

(٢) الحجر/ ٢٠ ، ونصّها :

﴿وَجَعَلْنَا الْكَوْفَ مِنْهَا مَعْشَرًا وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقَيْنَ﴾ .

(٣) النور/ ٤٥ ، ونصّها :

﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّا وَفَيْنَهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ .

(٤) سعيد بن أوس الأنصاري ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وروى عنه أبو عبيد ، وأبو حاتم ، له : النوادر ، والهمز ،

البلغة ٨٤ ، الأنباء ٣٠/٢ ، البغية ٥٨٢/١ .

وخلق الإنسان .

سُبْحَانَ مَا سَخَرَكُنْ لَنَا ، وَسُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ،<sup>(١)</sup>

وقال تعالى :

﴿ أَوْ مَآ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ <sup>(٢)</sup> ﴾ ،

وتستعمل ، أيضاً ، في الغالب ، في صفات العالم ، نحو : زيدٌ ما هو ؟ وما هذا الرجل ؟ فهو سؤال عن صفته ، والجواب : عالم ، أو غير ذلك ، وتستعمل أيضاً ، استفهاماً كانت أو غيره ، في المجهول ما هيته وحقيقته ، ولهذا يقال لحقيقة الشيء : ما هيته ، وهي منسوبة إلى « ما » والماهية مقلوبة الهمزة هاء ، والأصل : الماثية ، أو نقول : إنه منسوب إلى : ما هو ، على تقدير جعل الكلمتين ككلمة ، كقوله : كنتي . تقول : ما هذا ؟ أفرسٌ أم بقر أم إنسان ؟ فإذا عرفت أنه إنسان مثلاً ، وشككت أنه زيد ، أو عمرو ، لم تقل : ما هو ، وقلت : من هو ؟

وقول فرعون :

﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ <sup>(٣)</sup> ﴾ ،

يجوز أن يكون سؤالاً عن الوصف ، ولهذا قال موسى عليه السلام :

﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ <sup>(٤)</sup> ﴾ ،

ويجوز أن يكون سؤالاً عن الماهية ويكون موسى عليه السلام أجابه ببيان الأوصافِ

(١) الجمع ٩١/١ ، شرح جمل الزجاجي ١٧٣/١ ، ١٧٤ ، المسائل البغداديات ص ٢٦٥ .

(٢) ط : وما ملكت ، وهذا تحريف بالآية .

(٣) النساء/٣ ، والآية بتامها :

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنْ وَكَلْتُمْ وَلَكُمْ خِفَتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فَوَاحِشٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ ذَلِكَ أَذَى الْأَتَمُولُوا .

(٤) الشعراء/٢٣ ، ونصها :

﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟

(٥) الشعراء/٢٤ ، ونصها :

﴿ قَالَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّكُمْ لُمُوقِينَ .



دون بيان الماهية، تنبيهاً لِفِرْعَوْنَ إلى أنه - تعالى - لا يُعَرَفُ إِلَّا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر.

وقولهم : سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ لَنَا ، وسبحان ما سَبَّحَ الرعدُ بِحَمْدِهِ ، يجوزُ أن يكونَ لِكَوْنِهِ تعالى مجهول الماهية .

و «مَنْ» و «مَا» في اللفظ مفردان<sup>(١)</sup> صالحان للمثنى والمجموع والمؤنث ، فإن عُنيَ بهما أَحَدُ هذه الأشياءِ ، فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما ، أكثرُ وأغلبُ ، وإنما كان كذلك ؛ لأنَّ اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى ، إذ هو وَصْلَةٌ إلى المعنى ، وكذا في غير «مَنْ» و «مَا» .

تقول : ذلك الشخص لقيته وإن كان مؤنثاً ، قال تعالى :

﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ،

والمُرَادُ : آدمُ عليه السلامُ ، وتقول : ثلاثُ أنفسٍ من الرجال ، وثلاثةُ أشخاصٍ من النساءِ ، فهذا أولى من العكس ، كما يجيء في باب العدد .

وإن تقدم على المحمول على «مَنْ» و «مَا» وشبههما (١٤٤ أ) من الاحتمالات ما يعضد المعنى ، اختيار مراعاة المعنى في ذلك المحمول ، كقولك : منهنَّ مَنْ أُحِبُّها ، فهو أولى من قولك : أُحِبُّهُ ؛ لِتَقْدَمِ لفظة «منهنَّ» ، فهذا لم يختلف القراء في تذكير :

(١) ط مفردان مذكران صالحان ...

(٢) النساء / ١ والآية بتامها :

﴿ يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَيْنَهُمَا رِيبًا وَكَبِيرًا وَسَاءَ اللَّهُ الَّذِي قَسَدَ لُونِ بِهِ . وَالْأَرْحَامُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ .

ومثلها في الآية ١٨٩ من سورة الأعراف ، ونصها :

﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ . فَلَمَّا أَتَتْهُ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَا صَليحًا لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ .

«وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ وَ: مَنْ يَأْتِ بِفَاحِشَةٍ» ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ ؛

لأنه جاء بعد قوله منكن ، وهو عاصد للمعنى ، فلذا قال : نُوتَهَا أَجْرَهَا<sup>(١)</sup> .

وإن حصل بمراعاة اللفظ لَبَسٌ وَجَبَ مراعاة المعنى ، فلا تقول : لقيت من أحبه ، وأنت تريد من النسوان ، إلا أن يكون هناك قرينة .

ويجب ، أيضاً ، مراعاة المعنى فيما وَجَبَ مطابقتها للمحمول على المعنى ، نحو : مَنْ هِيَ مُحْسَنَةٌ : أُمُّكَ ، ولا يجوز : محسن ؛ لأنه خبرٌ لِهِيَ المحمولة على معنى «مَنْ» الذي بمعنى التي ، والخبرُ المشتقُّ يجب مطابقتها للمبتدأ تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً .

وأجاز<sup>(٢)</sup> ابنُ السَّراجِ : مَنْ هِيَ مُحْسِنٌ<sup>(٣)</sup> . . . نظراً إلى أَنَّ «هي» مُرادٌ به «مَنْ» الذي يجوز اعتباره لفظه ومعناه ، فَإِنْ حُذِفَ «هي» التي هي صَدْرُ الصَّلَةِ ، كما في قولهم : ما أنا بالذي قائل لك شيئاً ، وقيل : مَنْ مُحْسِنٌ أُمُّكَ ، سَهْلُ التذكير ؛ لأنَّ المقدر لم يعين كونه بلفظ المذكر أو المؤنث ، والأصلُ : الحَمْلُ على اللفظ ، كما مرَّ ، فيقدر مذكراً .

ولكون مراعاة اللفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى ، كان ، إذا اجتمع المراعيتان ، تقديم مراعاة اللفظ أكثر من العكس ، قال تعالى :

(١) الأجزاء المذكورة هنا من الآيتين ٣٠ ، ٣١ من سورة الأحزاب ، ونصهما :

﴿يَنْسَأَنَّ النَّبِيُّ مِنْ يَأْتِ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَعِّفْ لَهَا الْعَذَابَ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ (٣٠) وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا .

(٢) انظر فتح القدير ٢٧٦/٤ ، والكشف ١٩٦/٢ - ١٩٧ .

(٣) التسهيل ص ٣٦ .

(٤) د . محسنة .

﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾<sup>(١)</sup>

حملاً على اللفظ ، ثم قال «خالدين» حملاً على المعنى ، ولكونها أولى ، أيضاً ، رجع سبحانه بعد قوله خالدين ، إلى الحمل على اللفظ فقال : «خالدين فيها أبداً قد أحسن الله له<sup>(٢)</sup> رزقاً» .

وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الأمر ، فنقل أبو سعيد<sup>(٣)</sup> عن بعض الكوفيين منعه ، والأولى الجواز على ضعف ، إلا في اللام الموصولة ، فإنه يمتنع ذلك فيها ، فلا يقال : الضاربه جاء ، لحفاء موصوليتها .

ثم إنك إن أتيت لها بصاحب من الموصوف أو المبتدأ ، نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما ، وهم المؤدب خدامهم ، لم يجز فيما يعبر عنها من الضمير واسم الإشارة مراعاة لفظها وإن كانت صالحة كمن ، وما ، للمفرد والمثنى والمجموع ، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وذلك لحفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحو : هما الحسن غلامهما ، فكان الضمير راجع إلى صاحبها لا إليها ، وإن لم تجيء بصاحبها ، جاز مراعاة لفظها ، كقوله<sup>(٤)</sup> :

٤٤٢ - ..... أو تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلَّى

(١) الطلاق/ ١١ ، والآية بتمامها :

﴿ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِ اللَّهِ مُمِيتَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾ .

(٢) د : ساقطة .

(٣) أي السيرافي .

(٤) منظور بن مرثد الأسدي ، كما في نوادر أبي زيد ص ٢٤٨ . وهذا من مشطور الرجز . وتمامه :

إن تبخلي يا بجل أو تغنلي \* أو تُصْبِحِي ...

والبيت من أرجوزة مطولة عدتها ستة وثلاثون بيتاً ، وقد وردت مجتمعة في مجالس ثعلب ٢/ ٥٣٣ - ٥٣٧ منسوبة للدبيرة .

المصنف ١١/ ١ ، وسر صناعة الإعراب ١٧٨/ ١ ، وشرح الرضي على الشافية ص ٢٥٠ ، والخزانة ١٣٢/ ٦ =

أي في الطاعنين المُولَّين، ويجوز أن يكون إفراده، لِكَوْنِهِ صِفَةً  
[ مقدر مفرد اللفظ ، أي في الجمع الطاعن <sup>(١)</sup> ].

### [ أَيُّ ، وَأَيَّةُ ]

قوله <sup>(٢)</sup>: «وَأَيُّ ، وَأَيَّةُ : كمن، وهي معربةٌ وحدها إلَّا إذا حُذِفَ» صَدْرُ  
صِلَتِهَا.

قد ذكرنا حُكْمَ «أَيُّ» في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، فَأَيُّ ،  
الموصولة نحو : اضرب أيَّهم لقيت ، والاستفهامية نحو : أيُّهم أخوك ؟ وأيُّهم لقيت ؟  
والشرطية نحو :

﴿ أَيَّامًا تَدْعُو أَقْلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ،

والموصوفة نحو : يأيُّها الرجلُ ، ولا أعرف كونها معرفةٌ موصوفةٌ إلَّا في النداء .

---

هارون، والمبتهج ص ٢٠.

ويُجَمَّلُ : اسم امرأة - بضم الجيم -، وتَعْتَلِّي : من الاعتلال، وهو التمارض والتمسك بحجة .  
الشاهد فيه أن (أل) الموصولة المستعملة في الجمع إذا لم تصحب موصوفها يجوز مراعاة لفظها كما هنا؛ إذ المرادُ :  
في الطاعنين المُولَّين . ويجوز أن يكون الإفراد باعتبار أنَّ موصوفها المقدر مفرد اللفظ، أي في الجمع الطاعن ،  
وإنما حمل (أل) في الوصفين على الجمع ؛ لأن المعنى دُلَّ على أنَّ المراد : إن تصبى راحلةً مع الطاعنين . وليس  
لإفرادهما معنى بدون ما ذكره الشارح المحقق . الخزائن ٦/١٣٣ هـ .

وفي البيت شاهد آخر . وهو تشديد اللام في الوقف، وإجراؤه في الوصل مجراه في الوقف . التبيان في تصريف  
الاسماء ص ٣٢٤ .

(١) م ، د ، ط : سقطت العبارة .

(٢) د : ساقطة .

(٣) الإسراء/١١٠ ، ونصها :

﴿ قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيَّامًا تَدْعُوا قُلْهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا يَجْهَرَنَّ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافَتِ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ ،

(انظر سيبويه ٣٩٧/١ بولاق، والمغني ١٠٧ ط . المبارك).

وأجاز<sup>(١)</sup> الأخص كَوْنَهَا نكرةً موصوفةً، كما، في نحو: مررتُ بأيٍّ معجبٍ لك،  
قيل وجاء نكرةً موصوفةً، نحو: بالذي محسنٍ إليك.

و «أي» تقع صفةً، أيضاً، بالاتِّفاق، لا، كما<sup>(٢)</sup> فَإِنَّ فِيهَا خِلَافاً، كما مرَّ، فلا  
أدري لِمَ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ ههنا، بل جَعَلَهَا، كَمَنْ، التي لا تقع صفةً، ولعله رأى  
أَنَّ الصِّفَةَ فِي الْأَصْلِ: استفهاميةٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى بَرَجِلُ أَيُّ رَجُلٍ: أي بَرَجِلُ عَظِيمٍ  
يُسْأَلُ عَنْ حَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ حَتَّى يَسْأَلَ عَنْهُ، ثُمَّ نُقِلَتْ عَنِ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ  
إِلَى الصِّفَةِ، فَاعْتَوَرَ عَلَيْهَا إِعْرَابُ الْمُصَوِّفِ.

وأي، معربة من بين أخواتها الموصولات، على اختلافٍ في: اللذان واللتان،  
وذو، الطائفة، ومن بين أخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط، وإنما ذلك  
لِلزَّمَامِ لَهَا الْإِضَافِيَّةُ الْمَرْجُوحَةُ لِجَانِبِ الْأَسْمِيَّةِ، وليس كُلُّ مُضَافٍ بِمَعْرَبٍ، بل ما  
هو لازِمٌ الْإِضَافَةِ، أَلَّا تَرَى إِلَى عَدَمِ إِعْرَابِ: خمسة عشر، وكم رجل؛ لعدم  
لزومهما الإضافة، وكذا يضاف «للدن» إلى الفعل أيضاً، كما يضاف إلى الاسم،  
والإضافة إليه كلاً إضافة كما يجيء في الظروفِ الْمَبْنِيَّةِ.

وإنما ألزموها الإضافة؛ لِأَنَّ وَضْعَهَا لِتُفِيدَ بَعْضاً مِنْ كُلِّ، كما مرَّ في باب الوصفِ،  
فإذا حذف المضاف إليه، فإن لم يكن مقدراً، لم تعرب كما في النداء وإن كان مقدراً  
بقيت على إعرابها، كما في قوله تعالى: ﴿ أَيَا مَنَّا دَعُوْا ﴾، إلّا في: كَأَيِّنْ، فإنه  
مقطوعٌ عن الإضافة مع إعرابه، وذلك لأنه يصيرُ كالمبنيِّ على ما يجيء في الكنايات.

قَوْلُهُ: «إِلَّا إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا»، صلتها: إمَّا اسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ، والفعلية لا  
يُحْذَفُ<sup>(٣)</sup> مِنْهَا شَيْءٌ، فلا تبني «أي» معها.

(١) المغني ص ١٠٩ ط. المبارك، والتسهيل ص ٣٧.

(٢) أي ليست مثل «ما».

(٣) د: تحذف.

والاسمية قد يُحذف صدرها ، أعني المبتدأ ، بشرط أن يكون ضميراً راجعاً إلى «أي» فلا يحذف المبتدأ في نحو : اضرب أيهم غلامه قائم ، وأيهم زيد غلامه .

وإنما يُحذف كثيراً مع «أي» دون سائر الموصلات ؛ لكونه مستقلاً بنفسه مع صلته بلزوم الإضافة ، وإنما لم يُحذف أحدُ جزأَي الفعلية ؛ لأن التصاق الجزأين فيها أشد ، وإنما حذف المبتدأ إذا كان ضمير الموصول ؛ لأنه بالنظر إلى الموصول كالاسم المكرر ، [ على الولاء <sup>(١)</sup> بمعنى ] .

فإذا حذف المبتدأ صار مبنياً كأخواته الموصولة ، ( ١٤٤ ب ) وذلك أن شيئاً إذا فارق أخواته لعارض ، فهو شديد التزوع إليها ، فبإذني سبب يرجع إليها ، وبني على الضم تشبيهاً بقبل وبعد ؛ لأنه حذف منه بعض ما يوضحه ويبيّنه أعني الصلة ؛ لأنها المبيّنة للموصول <sup>(٢)</sup> كما مر ، كما حُذف من قبل ، وبعد ، المضاف إليه المبيّن للمضاف .

هذا هو مذهب <sup>(٣)</sup> سيبويه ، وهو الأكثر ، أعني كونه مبنياً على الضم عند حذف المبتدأ ، قال سيبويه : والإعراب مع حذف الصدر لغة جيدة ، وجاء في الشواذ : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴾ ،

بنصب <sup>(٤)</sup> «أيهم» وذلك لأنه لم تُحذف الصلة بكاملها ، بل حُذف أحدُ جزأَيها ، وقد بقي ما هو معتمد الفائدة ، أي الخبر .

قال الجرّمي : خرجت <sup>(٥)</sup> من خندق الكوفة حتى أتيت مكة ، فلم أسمع أحداً

(١) م ، د : ساقطة . (٢) ط : المبيّنة .

(٣) الكتاب ٣٩٧/١ بولاق ، والتخميم ٢/٢٤٠ : رسالة دكتوراه لعبد الرحمن العثيمين ، مكة .

(٤) مريم/٦٩ ، ونصها :

﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴾ .

(٥) على أنه مفعول بالنتزعن ، وهذه قراءة طلحة بن مصرف ، ومعاذ بن مسلم الهراء ، والأعمش . (شواذ ابن خالويه ص ٨٦ ، البحر ٢٠٩/٦) . والكوفيون يقرؤونها بالنصب . انظر سيبويه ٣٩٧/١ بولاق .

(٦) المغني ص ١٠٨ ط . المبارك .

يقول في نحو: اضْرَبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ، إلّا منصوباً .  
والخليل ويونس ، يقولان : اضْرَبْ أَيُّ أَفْضَلُ مرفوعاً ، إمّا على الحكاية أو التعليق ،  
كما يجيء في مَذْهَبَيْهِمَا .

قال<sup>(١)</sup> سيويه<sup>(٢)</sup> : لا يُرْفَعُ نحو : اضْرَبْ أَيُّ أَفْضَلُ ، ولا يُبْنَى ، أيضاً ، على الضم  
قياساً على : اضْرَبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ؛ لأنّ ذلك مخالفٌ للقياس ، ولم يُسْمَعْ مِنَ الْعَرَبِ  
إِلّا : أَيُّ أَفْضَلُ ، منصوباً ، ولو قالوا لقلنا ، أي لورفعوا ، أو ضموا ، لا تُبْعَثُهُمْ .

قال<sup>(٣)</sup> الجزولي<sup>(٤)</sup> : إعرابه مع حذف المضاف إليه ، دليل على أنه كان مع المضاف  
إليه أيضاً معرباً ؛ لأن حَذَفَ المضاف إليه يُرْجِعُ جانبَ الحرفية كما في : قَبْلُ وَبَعْدُ .

وذهب الكوفيون<sup>(٥)</sup> والخليل إلى أن نحو : أيهم ، في مثل هذا الموضع ، معربة  
مرفوعة ، على أنّ ما بعدها خبرٌ ، وهي استفهامية لا موصولة ، قالوا : وهي في الآية  
مبتدأ ، خبره : أَشَدُّ ، وَمِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ : معمولٌ لَنَنْزِعَنَّ ، كما تقول : أكلت من كل  
طعام ، قال تعالى :

﴿وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾

فتكون «مِنْ» للتبويض ، والكلام محكي ، أعني أنّ «أيهم أشد» صفة شيعه على  
إضمار القول ، أي كل شيعه مقول فيهم : أيهم أشد ، كقوله<sup>(٦)</sup> :

... . جاؤوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذئب قط ( ٩٦ )

(١) د : وقال .

(٢) الكتاب ٣٩٧/١ بولاق .

(٣) د : وقال .

(٤) لم أجد هذا الرأي في شرح المقدمة الجزولية ص ١٠٧ وما بعدها .

(٥) سيويه ٣٩٩/١ بولاق ، المغني ص ١٠٧ ، دراسات ق ١ ج ١ ص ٦٠٥ .

(٦) النمل / ٢٣ ، ونصها :

﴿إِنِّي وَدِدْتُ أَمْرًا تَلِيَهُمْ وَأَوْتَيْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَوَكَّلَا عَرْشَ عَظِيمٍ﴾ .

(٧) سبق تخريجه في القسم الأول .

قال الخليل<sup>(١)</sup> وأيهم ، على هذا ، استفهامية ، نحو قولهم : اضرب أيهم أفضل ، أي اضرب الذي يُقال له : أيهم أفضل ، كما قال الأخطل<sup>(٢)</sup> :  
 ٤٤٣ - ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم  
 أي : أبيت مقولاً في : لا حرج<sup>(٣)</sup> ولا محروم ، أي هو لا حرج ولا محروم .

قال سيويه<sup>(٤)</sup> : لو جاز : اضرب أيهم أفضل على الحكاية ، لجاز : اضرب الفاسق الخبيث ، أي : اضرب الذي يُقال له : الفاسق الخبيث ، بل ، مثل ذلك يجيء في ضرورة الشعر ، لا في سعة الكلام .

ومذهب<sup>(٥)</sup> يونس في<sup>(٦)</sup> مثله أن الفعل الذي قبل «أي» معلق عن العمل ، ويُحيز التعليق في غير أفعال القلوب ، أيضاً ، نحو : اضرب أو اقتل : أيهم أفضل ، كما يجيء ، في باب أفعال القلوب .

وليس بشيء ؛ لأن المعلق يجب كونه في صدر جملة ، والمنصوب بنحو : اضرب ، واقتل ، لا يكون جملة ، والمعلق إما استفهام أو نفي أو لام الابتداء ، و«أي» بعد : اضرب ، واقتل ، لا تكون استفهامية ؛ إذ لا معنى لها إلا على وجه الحكاية ، كما قال الخليل ، بل هي موصولة بعده .

(١) سيويه ٣٩٩/١ بولاق .

(٢) ديوانه ٨٤ (أنطون صالحاني اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية سنة ١٨٩١م) ، من قصيدة قالها في هجاء رجل يسمى جُمعاً ، والرواية فيه : ولقد أكون . . . الخزانة ١٣٩/٦ هارون ، سيويه ٢٥٩/١ ، ٢٩٨ ، شرح أبيات سيويه لابن السرياني ٥١٠/١ ، ٥١١ ، ابن يعيش ١٤٦/٣ ، ٨٧/٧ .

الشاهد فيه أن (لا حرج) عند الخليل مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والجملة محكية بقول . محذوف ، أي أبيت مقولاً في : هو لا حرج ولا محروم ، وهذا من حكاية الجمل بتقدير المبتدأ .

(٣) د : خرج .

(٤) الكتاب ٣٩٨/١ بولاق .

(٥) ابن يعيش ٨٧/٧ ، ٨٨ .

(٦) م : «في مثله» سقطت .



وقال<sup>(١)</sup> الأَخْفَشُ في الآية : «مَنْ» فيها زائدة، كما هو مذهبه من زيادة «مَنْ» في الموجب، وكل شيعة مفعول لَتَنْزَعَنَّ، وأَيُّهم أَشدُّ، جملة مستأنفة، لاتعلق لها بالفعل، وقال المبرد: أَيُّهم فاعل «شيعة». أَي : لَتَنْزَعَنَّ من كل فريق يشيع أَيُّهم هو أَشد، وأَيُّ بمعنى الذي.

وعند أبي عمرو<sup>(٢)</sup> : أَيْة إذا حذف منها ما تُضاف إليه مُنَعَتْ<sup>(٣)</sup> الصرف ، نحو : اضرب أَيْة لقيتها، قَالَ : لَتَعْرِفْهَا بالصلة، والتأنيث، فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف : تعريف الموصولات، واعتدَّ بقاء التأنيث بلا علمية، وغيره<sup>(٤)</sup> يَصْرِفُهَا وهو القياس .

### [ماذا : إعرابها وأوجه استعمالها]

قوله : «وفي<sup>(٥)</sup> ماذا صَنَعْتَ ، وجهان : أحدهما : مالذي ، وجوابه» ، «رَفَعَ ، والآخر : أَيُّ شيء ؟ ، وجوابه نَصَبٌ» .

اعْلَمْ أَنَّ «ذا» لا تَجِيءُ<sup>(٦)</sup> موصولة، ولا زائدة، إِلَّا مع «ما» و«مَنْ» الاستفهاميتين، والأولى في «ماذا»، هو وقولك : «مَنْ ذا خير منك» : الزيادة، ويجوز، على بُعد، أَنَّ تكون بمعنى الذي ، أَي : ما الذي هو خير منك، على حذفِ المبتدأ، نحو : ما أنا بالذي قائل، وأما قولك : مَنْ ذا قائماً، فذا، فيه : اسم الإشارة لا غَيْرُ، ويحتمل في :

(١) ومعه الكسائي . المغني ص ١٠٧ ، دراسات ق ١ ج ١ ص ٦٠٥ . والأخفش لم يتعرض في كتابه معاني القرآن لإعراب الآية . وأما مذهبه في زيادة (مَنْ) في الواجب فانظر فيه الصفحات : ٩٨ ، ٢٠٩ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ ، ٢٩٠ ، ٣٠٧ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٥٨ ، ٤٦٤ .

(٢) الجمع ٩١/١ .

(٣) (٤) للتأنيث والعلمية، والأخفش يَصْرِفُهَا، الجمع ٩١/١ .

(٥) د : وفيها ذا .

(٦) د : لا يجيء .

﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾<sup>(١)</sup> ،

و : ماذا الذي ... أن تكون زائدة ، وأن تكون اسم إشارة ، كما في قوله تعالى «أَمَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جَدُّ لَكُمُ»<sup>(٢)</sup> ، وهاء التنبيه تدخل على اسم الإشارة فيقال : ما هذا الذي تقول :

وقد جاءت<sup>(٣)</sup> «ذا» زائدة بعد «ما» الموصولة ، قال<sup>(٤)</sup> :

٤٤٤ - دَعِيَ ماذا عَلِمْتُ ، سَأَتَقِيهِ ولكن بالمغيب نَبِّئَنِي

وَلَقَائِلٍ أَنْ يَمْنَعَ مَجِيءَ «ذا موصولة مطلقاً ، ويحكم في نحو : ماذا صنعت بزيادتها .

وَأَمَّا رَفْعُ الْجَوَابِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُتِفِقُوا عَلَيْهِ قُلِ الْعَفْوَ ﴾<sup>(٥)</sup> ،

(١) البقرة / ٢٤٥ ، والآية بتامها :

﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ اللَّهُ وَأُضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقِضُ وَيَضْطُّ وَيَأْتِي تَرْجِعُونَ ﴾ .

(٢) الملك / ٢٠ ، ونصها :

﴿ أَمَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جَدُّ لَكُمْ يَظُنُّكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْكُفْرَ الْإِفْرَارُ ﴾ .

(٣) ط : جاء .

(٤) المثقب العبدى (ديوانه ص ٢١٣ تحقيق حسن كامل الصيرفي) . واسمه عائذ بن مُحَصَّن ، من عبد القيس ، وهو

شاعر جاهلي قديم . (طبقات فحول الشعراء ٢٧١ - ٢٧٤ ، والشعر والشعراء ٣٩٥ - ٣٩٩) . والبيت من شواهد

سبويه ٤٠٥/١ بولاق ؛ وفيه مخالفت لما ورد ههنا ، فإن (ما) عنده في البيت استفهامية ، و (ذا) اسم مركب معها ،

جعلاً بمنزلة شيء واحد . والحزانة ١٤٢/٦ هارون ، وقد نفى البغدادي نسبة البيت للمثقب ، والبغداديات ص

٣٧٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣/١ ، ومغني اللبيب ٣٩٦ ، ٣٩٧ ط . المبارك ، وشرح جمل الزجاجي

٤٧٩/٢ ؛ وفيه : هامش ٢ أن البيت لأبي حية النميري .

الشاهد فيه أن (ذا) ههنا زائدة بعد (ما) الموصولة .

(٥) البقرة / ٢١٩ ، والآية بتامها :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾

ورفع البديل في قوله <sup>(١)</sup> :  
٤٤٥ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ؟

فَلَان «ما» مبتدأ، والفعل بعد «ذا» المزيدة خبره، على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر «ما» .

والذي حملهم على ادعاء كَوْنِ «ذا» ههنا موصولة : رَفَعُ الجوابِ والبديل، في الفصحح المشهور، ولو جازَ أَنْ يُدْعَى في الجواب أنه غير مطابق للسؤال، وأنَّ ذلك يجوز وإن لم يكن كثيراً، لم يَجْزُ دعوى عَدَمِ التَّطَابُقِ بين البديلِ والمبدلِ منه، فوجب أن يكونَ «ماذا يُحَاوِلُ» جملةً اسميةً، خبرُ المبتدأ فيها جملةٌ <sup>(٢)</sup> فعليةٌ <sup>(٣)</sup>، وأما ما ذكر من حَذْفِ الضمير، في خبر المبتدأ فقليل (١٤٥ أ) نادرٌ، كما تَقَدَّمَ في باب المبتدأ، وتجرَّد <sup>(٤)</sup> الجملة الخبرية في نحو : ماذا يحاول، كثيرٌ غالبٌ، فَعَرَفْنَا أَنَّ الجملةَ صِلَةٌ، لذا، لا خبر، لما؛ لأنَّ حَذْفَ الضميرِ من الصلة كثيرٌ، وهو أكثرُ من حذفه من الصفة، وحذفه من الصفة أكثرُ من حذفه من الخبر، كما مرَّ في المبتدأ.

وإنما قَلَّ إظهارُ الضميرِ المنصوب في الجملة التي بعد «ذا» من بين الموصلات للزومها لِمَا الاستفهامية، أو مَنْ؛ لأنَّ «ذا» لا تكون موصولةً، إِلَّا وَقَبْلَهَا إحداهما،

---

(١) لبيد بن ربيعة العامري، يرثي النعمان بن المنذر (ديوانه ٤٤، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ وهو في : إيضاح الشعر ورقة ٩٦/أ، والبديع في علوم العربية ورقة ٢٦٨/ب، وشرح جمل الزجاجي ٤٧٩/٢، والمفصل ١٥٠، والجمل ٣٤٩ ط. جديدة، والخلل ٣٩٩، والمختص ١٤/١٠٣، والخزانة ١٤٥/٦؛ وقد نسبته البغدادي خطأ إلى جَدِّ لبيد الأعلى : عامر بن صعصعة، والبغداديات ص ٣٧١.

و(النَّحْبُ) : ما يُنْذَرُ الإنسان على نفسه، ويوجب عليه فعله على كل حال .

الشاهد فيه أن (ما) مبتدأ، و (ذا) زائدة، وجملة (يُحَاوِلُ) خبر المبتدأ، والرباط محذوف أي يحاوله . و(نَحْبُ) بدل من المبتدأ . الخزانة ١٤٧/٦.

(٢) م ، د : ساقطة .

(٣) بعد قوله : «فيها جملة فعلية» زيادة في د : «ثم إن حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل كما مرَّ» .

(٤) أي تجردها عن الضمير في مثل هذا .

فكان الشاغل الحاصل باتصال الصلة بالموصول أكثر، فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة أولى، وهذا كما جاز حذف المبتدأ في صلة «أيهم» في السعة دون صلة غيرها، وذلك لتثاقلها بالمضاف إليه كما ذكرنا .

وإنما كان الجواب أو البدل مرفوعاً إذا كان «ذا» موصولاً؛ لأن «ماذا» إذن، جملة ابتدائية : ذا مبتدأ وخبره «ما»، مقدّم عليه <sup>(١)</sup> لكونه نكرة، وعند سيبويه : «ما» مبتدأ، مع تنكيره، وذا خبره، على ما مرّ في باب المبتدأ، والأولى في الجواب : مطابقة السؤال، فرفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ ضمير راجع إلى «ذا» الموصولة .

فقله تعالى :

﴿أَسْطِيرُ الْأُولِينَ﴾ ،

ليس بجواب لقوله للكفار :

﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup> ،

إذ لو كان جواباً له، لكان المعنى : «هو أساطير الأولين»، أي : الذي أنزله ربنا : أساطير الأولين، والكفار لا يُقرّون بالإِنزال، فهو، إذن، كلام مستأنف، أي : ليس ما تدعون إنزاله منزلاً ، بل هو أساطير الأولين .

وإذا كانت «ذا» مزيدة، فمّا منصوبة المحلّ، مفعولاً للفعل المتأخر فالسؤال، إذن جملة فعلية، فكون الجواب جملة فعلية، أولى ؛ للتطابق، فينصب الاسم على إضمار

(١) ط : ساقطة .

(٢) النحل / ٣٠ ، والآية بنهاها :

﴿وَيَقُلِ لِلَّذِينَ آمَنُوا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾

مثل الفعل الذي انتصب به «ما» في السؤال، فحذف للدلالة السؤال عليه ، فقوله تعالى :

﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾<sup>(١)</sup> ،

أي : أنزل خيراً، وإنما لزم ههنا النصب ليكون مخالفاً لجواب الكفار؛ لأن النصب تصريح بكون «أنزل» مقدراً، والرفع يحتمل استئناف الكلام، كما ذكرنا في «أساطير الأولين»، ويحتمل تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدأ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلِ الْعَفْوَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وإن اشتغل الفعل بعد «ماذا» بضمير منصوب، نحو : ماذا تفعله ، أو، بمتعلقه ، نحو : ماذا تقضي حقه ، فكون «ما» مبتدأ، أولى، وإن جعلت «ذا» زائدة، أيضاً؛ لأن الرفع في : زيد لقيته، أولى من النصب ، كما مر في : المنصوب على شريطة التفسير، فرفع الجواب، إذن، أولى، كانت «ذا» موصولة، أو زائدة.

وأما في نحو : ماذا قيل، وماذا عرض، وقوله تعالى :

﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا ﴾<sup>(٣)</sup> ،

(٥) : ﴿ مَاذَا أُحْجِلَ لَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) من الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٢) البقرة/ ٢١٩ ، ونصها :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكِبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ .

(٣) النساء / ٣٩ ، ونصها :

﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا .

(٤) المائدة / ٤ والاية بتامها :

﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحْجِلَ لَهُمْ قُلْ أُحْجِلَ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أُنْسَكُنْ عَلَيْهِمْ وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَقْنُوا لِلَّهِ أَنَّهُ مَرْبِعُ الْحِسَابِ .

مما ليس فيه بعد «ذا» فعل ناصب لما قبله، ولا مشغول عنه بضميره، أو متعلقة فالجملة ابتدائية، جعلت «ذا» زائدة، أو موصولة، فرفعُ البدلِ إِذَنْ ، واجبٌ ، ورفع الجواب مختارٌ، على كل حال .

وَقَوْلُ الشاعر<sup>(١)</sup> :

٤٤٦ - وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا إني لك عاشق

ف قيل<sup>(٢)</sup> «ذا» فيه، زائدة لا موصولة؛ إذ الصَّلَةُ لا تكون إلا خبرية، و : «عسى» ليس بخبر، وهذا يلزمهم في خبر المبتدأ، أيضاً .

فإن قيل : خبر المبتدأ قد جاء طلبية، كقوله تعالى :

﴿ بَلْ أَنْتُمْ لَمَرْجِبَائِكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

و : زيدٌ اضربه .

قيل : الصلة، أيضاً، جاءت «لعل» مع جزأيهما<sup>(٤)</sup> ، كقوله<sup>(٥)</sup> :

(١) مجنون ليل (ديوانه ص ٢٠٣، جمع وتحقيق عبد الستار فرّاج، مكتبة مصر، بلا تاريخ)، والبيت أورده أبو

تمام في الحماسة (شرح المرزوقي ١٣٨٣)، وبعده بيت ثانٍ، ونسبها لجميل العُدري، وهو :

نَعَمْ صَدَقَ الْوَاشُونَ أَنْتِ كَرِيمَةٌ عَلَيْنَا وَإِنْ لَمْ تَصُفْ مِنْكَ الْخَلَّاتِقَ

والشاهد في البيت على أن (ذا) قيل إنها زائدة، لا موصولة، وذهب ابنُ جنيّ في (إعراب الحماسة) . . . إلى أن

(ماذا) فيه مركبة بمعنى المصدر مبتدأ، أي تحديث، وجملة عسى خبره . ولم يلتفت إلى إنشائيته لوروده في الخبر،

إمّا لأنه بتقدير قولٍ محذوفٍ - كما هو مذهب الجمهور - وإما بدونه كما هو مذهب البعض . . .

الخزانة ١٥٠/٦، ١٥١ هارون .

(٢) ط : قيل .

(٣) ص / ٦٠، ونضها :

﴿ قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَمَرْجِبَائِكُمْ أَنْتُمْ قَدْ مَسُّوهُ لَنَا فَيَسَّ الْقَرَارُ ﴾ .

(٤) في النسخ الثلاث : جزئها، والصواب ما أثبت .

(٥) الفرزدق (ديوانه ص ٦٦١، برواية : وإن شئت عليّ أنا لها) وتخريجه على إضمار القول، أي قَبِلَ التي أقول لعلّي،

أو على أن الصلة أزورها، وخبر لعل محذوف ، . . . . المغني ٧٦١ .

وَلَا يُرَاجِ لَرَاكِ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي، وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا، أُرْوَرُهَا (٤١٥)

وعسى، ولعل، متقاربان، فَإِنْ قُدِّرَ القول ههنا، جاز للمنازع أن يقدِّره، أيضاً، في خبر المبتدأ، ولا يجوز أن يكون «ماذا» مفعول: أن يتحدثوا: لِكُونِ «أن» موصولةً فالتقدير: أن يتحدثوا به<sup>(١)</sup>.

ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنّف من أحكام الموصول، وأحكام من، وما، وأي، في الاستفهام، وما يناسبها، فنقول:

الموصول والصلة كجزأَي اسمٍ، وقد ثبت للموصول التقدُّم؛ لِكُونِ الصلة مُبَيَّنَةً<sup>(٢)</sup> له، فيجب للصلة التأخر، فلا تتقدم الصلة، ولا جزء منها على الموصول، ولا تعمل الصلة، ولا ما يتعلق بها، فيما قبل الموصول؛ لأن ذلك المعمول، إذن، جزءها، وقد تقرر أن جزءاً منها لا يتقدم على الموصول.

ولا تتعلق الصلة بما قبل الموصول بأن تكون مصدرة بيل، أو لكن، أو علامة جواب القسم، ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول؛ لأن ذلك المتعلق به المتقدم، إذن، جزء الصلة.

ولا يفصل بين الموصول والصلة، ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول، كالوصف، والبدل، والعطفين، والتأكيد، ولا يخبر عن الموصول ولا باستثناء منه؛ إذ هذه الأشياء لا تأتي إلا بعد تمام الكلمة.

وقد جاء، في الشعر، موصول معطوف على آخر قبل الصلة، وما بعدهما: إمَّا صلة لهما معاً، أو صلة للأخير وصلة الأول محذوفة مدلول عليها بالظاهرة كما يجيء

= المقتضب ١٩٥/٣، الخزانة ١٥١/٦ هارون، مغني اللبيب ٥٠٧، ٥١١، شرح شواهد المغني للبغدادي ١٩١/٦، الأشموني ٦٣/١، الممتع ٨٥/١، وإيضاح الشعر ٩٨/١؛ وفيه: لرام بدل لراج.

(١) ط: أن يتحدثوا به هذا.

(٢) ط: مبيّنة.

بَعْدُ، مِنْ جَوَازِ حَذْفِ الصَّلَةِ عِنْدَ قِيَامِ الدَّلِيلِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ (١) :  
٤٤٧ - مَنْ اللّوَاتِي وَالَّتِي وَاللَاتِي زَعَمَنَّ أَنِّي كَبِرْتُ لِذَاتِي

وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة ، نحو : الذي إياه ضربت ؛ لأنَّ الفَصْلَ ليس بأجنبيٍّ منها ، ولا يَجُوزُ مثله إذا كان الموصولُ حَرْفًا ، (١٤٥ ب) فلا يُقَالُ : أعجبتني أَن زيدا ضربت ؛ لأنَّ الحروفَ الموصولةَ حروفٌ مصدريةٌ ، هي والجملة بعدها بتأويل المصدر ، فيطلب قرنها من متضمّن المصدر ، وكذا في الألفِ واللامِ الموصولة ؛ إذ لا تَدْخُلُ إلَّا على فِعْلٍ في صورة اسمِ الفاعلِ أو المفعولِ كما مرَّ ، فيكون هو وما دَخَلَ عليه ، كاللامِ الحرفيةِ مع ما دخلت عليه ، لا يُفَصَّلُ بينهما .

وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعضٍ بالعطفِ على الجملة التي هي صلة ، كما تقول في باب التنازع مُعْمِلًا للأول : الذي ضربت وضربني غِلْمَانُهُ : زيد ؛ إذ ليس الفصلُ بأجنبيٍّ من الصلة .

وكذا يتقدم بعضُ الصلة على بعضٍ ، كما تقول : جاءني الذي قائمُ أبوه ، والذي ضَرَبَ زيدا أخوه ، والذي زيدا ضَرَبَ أبوه ، إذ لا مانعَ منه .  
فَإِنْ قِيلَ : أليس كما أنَّ الموصولَ والصلةَ كَجُزْأَيِ اسمٍ : بعضُ الصلةِ والبعضُ

(١) لم أهتم إلى قائله . وقال البغدادي : «والبيت لا أعرف ما قبله ولا قائله ، مع كثرة وجوده في كتب النحو . والله أعلم» .

الخزانة ١٥٦/٦ هارون ، إيضاح الشعر ورقة ٦/ب . و(الداتي) : أنراي جمع لدة .  
الشاهد فيه أنَّ جملة (زَعَمَنَّ) صلة الموصول الأخير : (اللاتي) ، وصلة كل من الموصولين الأولين محذوفة للدلالة عليهما بصلة الثالث ، والتقدير : من اللواتي زعن ومن النساء التي زعن . ويجوز أن تكون صلة للموصلات الثلاثة ، لاتحاد مدلولها ، ولا يجوز أن تكون صلة للثاني فقط .

(٢) م ، د . . . أن قد كبرت لذاتي .



الآخر كالجزيئين، فكان ينبغي ألا<sup>(١)</sup> يتقدم بعضها على بعض، كما لا تتقدم الصلة على الموصول.

قلت: بلى، هنا أيضاً كالجزيئين، إلا أنها كجزيئين لا يجب ترتيب أحدهما على الآخر، بل كجزيئين يجوز تعقب كل منهما للآخر، بخلاف الصلة والموصول، فإن تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب؛ لكونها مبيّنة للموصول كما مر.

فتبين بهذا فساد قول من قال: إن خبر «مادام» لا يتقدم على اسمه.

ويجوز قليلاً حذف صلة الموصول الاسمي غير الألف واللام، إذا علمت، قال<sup>(٢)</sup>:

٤٤٨ - فَإِنْ أَدَعَ اللّوَاتِي مِنْ أَنْاسٍ أَضَاعُوهُمْ لَا أَدَعَ الَّذِينَ

وقد التزم حذفها مع: اللتيا معطوفاً عليها: التي، إذا قصد بهما الدواهي ليقيد حذفها أن الداهيتين؛ الصغيرة والكبيرة، وصلتا إلى حد من العظم لا يمكن شرحه، ولا يدخل في حيز البيان، فلذلك تركنا على إبهامهما بغير صلة مبيّنة، ويجوز كون تصغير: اللتيا للتعظيم<sup>(٣)</sup> كما في قوله<sup>(٤)</sup>:

(١) م، د، ط: أن لا، والصواب ما أثبت.

(٢) هو الكميّ بن زيد (ديوانه ١٣٠/٢)، والبيت من قصيدة، هجا بها قحطان، أعنى قبائل اليمن، تعصبا لضر.

الخزانة ١٥٧/٦؛ وفيه: «على أنه حذف صلة الموصول فيه قليلاً... وأورده أبو بكر بن السراج في (أصوله)

قال: إن الكوفيين يقولون: إن العرب إذا جعلت الذي والتي لمجهول مذكر أو مؤنث، تركوه بلا صلة، نحو

قول الشاعر: فإن أدع اللواتي من أناس... و(لا أدع) جواب الشرط، ولهذا جزم، وكسرة العين لدفع التقاء

الساكنين. وانظر فصل المقال للبكري ص ٢٩٥ ط. إحسان عباس وزميله، بيروت سنة ١٩٧١ م.

(٣) قول الكوفيين. شرح الشافعية ٨٥/٤.

(٤) لبيد بن ربيعة العامري (ديوانه ص ١٣٢، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ)، والبيت من قصيدة يرثي بها النعمان

ابن المنذر.

على أن تصغير دويبة قريب من التصغير للتعظيم، وهو قول الكوفيين. وسوف ههنا للتحقيق والتأكيد.

٤٤٩ - وَكُلُّ أَنَاثٍ سَوْفٌ <sup>(١)</sup> تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوبِيَّةٌ تَصْفُرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وأجاز الكوفيون <sup>(٢)</sup> حَذَفَ غَيْرِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ الْأَسْمِيَةِ خِلَافاً  
لِلْبَصْرِيِّينَ، قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :  
﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

أَيُّ إِلَّا مَنْ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ، وَنَحْوَهُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي <sup>(٤)</sup> :  
٤٥٠ - بِشَسِّ اللَّيَالِي سَهْرَتٌ مِنْ طَرِيٍّ شَوْقاً إِلَى مَنْ يَبِيتُ <sup>(٥)</sup> يَرْقُدُهَا  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا <sup>(٦)</sup> :

الخزانة ١٥٧/٦ هارون، وشرح شواهد الشافية، الشاهد ٣٨ ص ٨٥، وابن يعيش ١١٤/٥، والمجموع ١٨٥/٢.

(١) زيادة من م.

(٢) انظر مجالس ثعلب ٣٩٧/٢، وقول أبي البقاء في شرح ديوان المتنبّي ٢٩٨/١.

(٣) الصافات ١٦٤. انظر دراسات ق ١ ج ١ ص ١٩٢، والمشكل ٢٤٤/٢.

(٤) ديوانه بشرح العُكْبَرِيِّ ٢٩٨/١، والبيت من قصيدة يمدح بها عُمَدُ بْنُ عُثَيْدٍ اللَّهُ الْعَلَوِي. وروي سهرت  
وسهدت (بالراء والدال). وقد فرق أهل اللغة بينهما، فقالوا: السهر بالراء: في كل شيء، وبالدال: للدينغ  
والعاشق، واستدلوا بقول النابغة:

ويسعد في ليل التمام سليمها . . . .

انظر الخزانة ١٦١/٦ وما بعدها ط. هارون.

الشاهد فيه أن يخرج بحذف الموصول، والتقدير: بشس الليالي التي سهرت، قياساً على تخريج الكوفيين قوله

تعالى: ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾، الصافات/ ١٦٤،

أَيُّ إِلَّا مَنْ لَهُ مَقَامٌ، فَإِنَّ الْمَوْصُولَ يَجُوزُ حَذْفُهُ عِنْدَهُمْ. وقد ارتضاه الرضي. الخزانة ١٦١/٦ هـ.

(٥) زيادة من م.

(٦) قائله: أبو ذؤيب الهذلي (ديوان الهذليين ١٤١/١)، والبيت من قصيدة عندها أربعة وعشرون بيتاً. إيضاح

الشعر ورقة ٩٩/ب، والخزانة ٤٨٤/٥ هارون، جل الزجاجي ٣٨٢ ط. جديدة، مجاز القرآن ٢٣٩/١، شرح

جل الزجاجي ١٧٠/١.

و (الأصائل) جمع أصيل، وعلى رأي الرُّجَّاجِي جمع جمع الجمع فاصائل جمع أصال، وأصال جمع أصل =

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَاقِهِ<sup>(١)</sup> بِالْأَصَائِلِ (٤١٨)

وَلَا وَجْهَ لِمَنْعِ الْبَصَرَيْنِ<sup>(٢)</sup> مِنْ ذَلِكَ، مِنْ حَيْثُ الْقِيَاسُ ؛ إِذْ قَدْ يُحْذَفُ بَعْضُ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ، وَإِنْ كَانَتْ فَاءً، أَوْ عَيْنًا، كَشَيْءٍ، وَسَيِّءٍ لَيْسَ الْمَوْصُولُ بِالزَّرْقِ مِنْهَا .  
وَلَا يُحْذَفُ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ الْحَرْفِيَّةِ إِلَّا «أَنْ» فِي الْمَوَاضِعِ الْمَخْصُوصَةِ، كَمَا يَجِيءُ فِي الْأَفْعَالِ الْمَنْصُوبَةِ ؛ وَذَلِكَ لِقُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهَا، وَكَوْنِ الْحُرُوفِ الَّتِي قَبْلَهَا كَالنَّائِبَةِ عَنْهَا .

### [ الْحِكَايَةُ بِـ مَنْ ، وَمَا ، وَأَيَّ ]

وَأَمَّا أَحْكَامُ مَنْ ، وَمَا ، وَأَيَّ فِي الِاسْتِفْهَامِ فَتَقُولُ :

وَإِذَا اسْتَفْهَمْتَ بِمَنْ عَنْ مَذْكُورٍ مَنكُورٍ عَاقِلٍ ، وَوَقَفْتَ عَلَى «مَنْ» جَازَ لَكَ حِكَايَةُ إِعْرَابِ ذَلِكَ الْمَذْكُورِ ، وَحِكَايَةُ عَلَامَاتِ تَشْنِيهِ وَجَمْعِهِ وَتَأْنِيهِ فِي لَفْظِ «مَنْ» تَقُولُ : مَنْوُ، إِذَا قِيلَ : جَاءَنِي رَجُلٌ، وَمَنَا، إِذَا قِيلَ : رَأَيْتُ رَجُلًا، وَمَنِي، إِذَا قِيلَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ، وَمَنَانٍ وَمَنِينَ، إِذَا قِيلَ جَاءَنِي رَجُلَانِ، وَرَأَيْتُ رَجُلَيْنِ وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ، وَمَنْوُنَ، إِذَا قِيلَ : جَاءَنِي مُسْلِمُونَ، أَوْ رَجَالٌ، أَوْ قَوْمٌ، وَفِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ : مَنِينَ ،

== - بَضْمَتَيْنِ.. وَهِيَ جَمْعُ أَصِيلٍ «التَّيَّانِ ١٧٠» ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَقِيلَ : الْعِشَاءُ ، وَقِيلَ : آخِرُ النَّهَارِ ...

وَالْبَيْتُ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ فِيهِ حَذْفَ مَوْصُولٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَالتَّقْدِيرُ : لَأَنْتَ الْبَيْتُ الَّذِي أَكْرَمَ أَهْلَهُ . الْخَزَانَةُ ١٦٦/٦ هـ .

(١) م ، د : أَفْنَائِهِ .

(٢) حَذْفُ الْمَوْصُولِ الْأَسْمِيِّ أَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ ، قَالَ ثَعْلَبٌ فِي مَجَالِسِهِ ٣٩٧/٢ : «اِخْتَصَمَ عِنْدِي مَنْ يَقُومُ وَيَقْعُدُ، قَالَ : أَجَازَهُ الْفَرَاءُ فِي الْإِسْتِوَاءِ، وَهُوَ مِثْلُهُ فِي الْحَذْفِ وَالْإِقْرَارِ .

هَذَا، وَقَدْ خَرَّجَ أَبُو حَيَّانَ آيَاتٍ كَثِيرَةً عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُولِ الْأَسْمِيِّ . انْظُرِ الْبَحْرَ ١/٤٦٥ - ٤٦٦ ، ٢/٣٢٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٥/٣٧٠ - ٥١٠ ، ٧/١٤٧ ، ٨/٢٢٣ ، ٣٩٩ . وَالْخَزَانَةُ ٢/٤٩٠ ، ٥٦٢ بُولَاق .

وَمَنَّةٌ ، إِذَا قِيلَ جَاءَتْنِي ضَارِبَةٌ أَوْ طَالِقٌ ، وَكَذَا فِي النِّصْبِ وَالْجُرِّ ، لَا يَخْتَلَفُ ، وَمَتَّانٌ إِذَا قِيلَ : جَاءَتْنِي ضَارِبَتَانِ أَوْ طَالِقَانِ ، وَفِي النِّصْبِ وَالْجُرِّ : مَتَّيْنِ ، وَمَتَّاتٌ إِذَا قِيلَ : جَاءَتْنِي مَسْلَمَاتٌ أَوْ ضَوَارِبٌ ، وَكَذَا فِي النِّصْبِ وَالْجُرِّ ، لَا يَخْتَلَفُ .

أَمَّا اشْتِرَاطُ الِاسْتِفْهَامِ عَنِ الْمَذْكُورِ فِي الْحِكَايَةِ ، فَلِأَنَّ حِكَايَةَ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ مُحْكِيٍّ مَذْكُورٍ قَبْلَ الْحِكَايَةِ ثَبَتَتْ فِيهِ تِلْكَ الْعَلَامَاتُ حَتَّى تَحْكِيَ .

وَعَرَضُھُمْ فِي الْحِكَايَةِ أَنْ يَتَيَقَّنَ الْمُخَاطَبُ أَنَّ الْمَسْئُولَ عَنْهُ هُوَ مَا ذَكَرَهُ بَعَيْنُهُ لَا غَيْرَهُ حَتَّى يَكُونَ نَصًّا ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي لَحَاقِ الْعَلَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ «بِمَنْ» كَوْنُهَا سُؤْلًا عَنْ نَكْرَةٍ ؛ لِأَنَّ الْمَعَارِفَ إِذَا اسْتَفْهَمَ بِهَا عَنْهَا ، ذَكَرَتْ فِي الْأَغْلَبِ إِمَّا مُحْكِيَةً أَوْ غَيْرَ مُحْكِيَةٍ ، كَمَا يَجِيءُ ؛ لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ عَنِ الْمَعَارِفِ لَيْسَ فِي الْكَثْرَةِ مِثْلَ الِاسْتِفْهَامِ عَنِ النِّكَرَاتِ ، فَلَمْ يَطْلُبِ التَّخْفِيفَ بِحَذْفِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَلَوْ كَرَّرْتَ أَيْضًا ، النِّكَرَاتِ لَمْ يَجْزُ حِكَايَتُهَا إِلَّا بَعْدَ «مَنْ» لِأَنَّ النِّكَرَةَ ، إِذَا كَرَّرْتَ ، فَلَا بُدَّ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ لَامِ الْعَهْدِ ، لِيُعْرَفَ أَنَّ الْمَذْكُورَةَ ثَانِيًا هِيَ الْمَذْكُورَةُ أَوَّلًا ، تَقُولُ : مَنْ الرَّجُلُ ؟ لِمَنْ قَالَ : جَاءَنِي رَجُلٌ ، فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ ، وَمَعَ زِيَادَةِ اللَّامِ عَلَيْهَا لَمْ تَمَكَّنِ الْحِكَايَةَ ؛ لِأَنَّ الْحِكَايَةَ ذَكَرَ اللَّفْظَ الْمَذْكُورَ بَعَيْنُهُ بِلَا زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ ، فَلَمَّا لَمْ يُمْكِنْ حِكَايَتُهَا ، فَإِنْ لَمْ تَقْصِدِ الْحِكَايَةَ قُلْتَ ، مَنْ الرَّجُلُ ؟ أَوْ مَنْ هُوَ ؟ أَوْ : مَنْ ذَلِكَ ، وَإِنْ قَصَدْتَهَا ، وَهُوَ الْكَثِيرُ ، حَذَفْتَ النِّكَرَةَ وَأَثْبَتْتَ الْعَلَامَاتِ فِي لَفْظِ «مَنْ» وَسَهَّلْتَ حَذْفَهَا قَصْدُ التَّخْفِيفِ ؛ لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ عَنِ النِّكَرَةِ أَكْثَرُ مِنَ الِاسْتِفْهَامِ عَنِ الْمَعْرِفَةِ ، فَلِذَا كَانَ حَذْفُهَا بَعْدَ «مَنْ» أَكْثَرَ مِنْ إِثْبَاتِهَا ، وَمَعَ الْحَذْفِ فَالْحِكَايَةُ فِي «مَنْ» أَوْلَى ؛ لِأَجْلِ التَّنْصِيبِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ هُوَ النِّكَرَةُ الْمَذْكُورَةُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا لَمْ تَحْكُ فِي لَفْظِ «مَنْ» فَرُبَّمَا تَوَهَّمُ السَّمَاعُ أَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ تُورِدُهُ بَعْدَهَا .

وَأَمَّا اشْتِرَاطُ<sup>(١)</sup> الْعَقْلِ فِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ ، فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ (١٤٦ أ) «مَنْ» لِلْعَقْلَاءِ<sup>(٢)</sup>

(١) ط : الاشتراط .

(٢) فِي الْأَصْلِ : لِلْعُلَمَاءِ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ م ، د ، ط .

وأما اشتراط الوقف على «مَنْ» ، ولم يشترط ذلك في «أَيَّ» بل تقول فيها : أَيَّ يافتى ، وأَيَّا يافتى ، وبأَيَّ يافتى ، كما يجيء ، فَلِأَنَّ «مَنْ» مَبْنِيَّةٌ مُسْتَنَكِرَةٌ عَلَيْهَا الإِعْرَابُ ، فلما قصدوا تبعيدها عن الإِعْرَابِ أثبتوا حكايةَ الإِعْرَابِ عَلَيْهَا في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكور في الأغلب ، وهو أصلُ المثنى والمجموع والمؤنث ، إِعْرَابٌ ولا تنوينٌ ، وهي حالة الوقف ؛ لِأَنَّ الكلمةَ تنجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين ، وأَمَّا «أَيَّ» فَإِنِهَا كَانَتْ مُعَرَّبَةً ، فلم يستنكر عليها حكاية الإِعْرَابِ ، لا وَضْلاً ولا وَقْفاً .

وإنما زادوا في المفرد المذكور : الواو والألف والياء بدلَ الحركات ؛ لِأَنَّهُمْ لو حَكَّوْا حركاتِ المنكَّر كما هي ، لكانت الكلمةُ في حالة الوقف محرَّكةً بصورة الرفع والجر ، وهذا خلافُ عادةِ الوقفِ ، فأبدلوا من الحركات حروفاً تشبهها ساكنةً ، وجاؤوا قبلها بحركاتٍ تُناسِبُهَا .

هذا مَذْهَبُ المَبْرَدِ<sup>(١)</sup> ، وقال السَّيرافي<sup>(٢)</sup> : بل أثبتوا فيها الحركاتِ لحكاية الإِعْرَابِ ، كما في «أَيَّ» ثم لما كان الحالُ حالَ الوقفِ ، وآخر الموقوف عليه ساكن ، أشبعوا الحركاتِ فتولدتِ الحروفُ ، وَكِلا القولَيْنِ مُمَكِّنٌ .

ولم يمكن إثباتُ حروفِ المدِّ الدالة على الإِعْرَابِ في «مَنَّة» ؛ إِذْ هاءُ التَّأْنِيثِ لا تكون في الوقفِ إِلَّا ساكنةً ، فاكْتَفَوْا بحكاية التَّأْنِيثِ ، وتركوا حكاية الإِعْرَابِ ، وكان هذا أَوْلَى من العكس ؛ لِأَنَّ الإِعْرَابَ فَرَعُ الذَّاتِ ، فإذا امتنع اجتماعُ مراعاةِ الفَرَعِ ومُراعاةِ الأَصْلِ ، كان حِفْظُ الأَصْلِ أَوْلَى .

وَأَجْرُوا «مَنَات» في تركِ حكايةِ إِعْرَابِهَا ، وإن كانت ممكنةً بالإتيانِ بحروفِ المدِّ ، مُجْرَى مسلمات وهندات في الوقفِ ، فإنه لا يثبت فيه شيءٌ من حركاته ، بخلاف : مَنُو ، وَمَنِي ، وَمَنَا ، فإنه بمنزلة نحو : زيد ، ورجل ، ويثبت فيه حال الوقف بعض

(١) والفارسي أيضاً. الممع ١٥٣/٢ .

(٢) الممع ١٥٣/٢ .

الحركات مع حرف المد بعدها ، أعني الفتح ، نحو : زيدا ، فلم يستنكر في «مَنْ» الجاري مجراه ، عند قَصْدِ الحكاية إثبات الحركات والمدّات بَعْدَهَا .

وَإِسْكَانُ النُّونِ فِي : مَتَّانٍ وَمَتَّيْنٍ ، تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ التَّاءَ لَيْسَتْ لِتَأْنِيثِ الْكَلِمَةِ اللاحقة هي بها ، بل هي لحكاية تأنيث كلمة أخرى ، فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التأنيث ، وقريبٌ من ذلك : إِسْكَانُ مَا قَبْلَ التَّاءِ فِي : بَنَتْ ، وَأَخَتْ ، وَهَنْتَ ، لما لم تَمَحْضُ<sup>(١)</sup> التَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ ، بل كانت بدلاً من اللام ، وربما سكنت النون في المفرد ، نحو : مَنَّتْ ، والأكثر تحريكها فيه ؛ لأنك لم تَقْدِرْ في المفرد على حكاية الإعراب ، كما ذكرنا ، فلا أَقَلَّ مِنْ حكاية تاء التأنيث ، كما هو حَقُّهُ .

وَأَمَّا فِي الْمُنَى فَقَدْ حَكَيْتِ الْإِعْرَابَ لِمَجِيئِكَ فِي الرَّفْعِ بِالْأَلْفِ ، وَفِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ بِالْيَاءِ ، نَحْوُ : مَتَّانٍ وَمَتَّيْنٍ ، وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ مَتَّانٍ مَحْرُكِ النُّونِ الَّتِي قَبْلَ التَّاءِ .

هذا ، ولك في «مَنْ» الموقوف عليها ، المستفهم بها عن النكرة ، وجهان آخران ، أحدهما أن تزيد على «من» حروف المد<sup>(٢)</sup> ، كما ذكرنا في الوجه الأول في المفرد المذكر حاكياً للإعراب فقط ، ولا تحكى علامات المنى والمجموع والمؤنث وإن كنت تسأل عنها ، إجراءً لِمَنْ عَلَى أَصْلِهَا مِنْ صَلَاحِيَّتِهَا لِلْكُلِّ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، فتقول . إذا قيل جاءني رجلٌ أو رجلانٍ أو رجالٌ أو امرأةٌ أو امرأتان أو نسوةٌ : مَنْ ، وعلى هذا قياس النصب والجرّ ، والثاني : إفراد «مَنْ» على كل حال ، بلا حكاية لإعراب ولا لعلامات آخر ، كما في حال الوصل .

هذا حُكْمُ «مَنْ» المستفهم بها عن المنكور .

(١) ط : تتمحض .

(٢) ط ، د : زيادة «واللين» بعد قوله : المد

وَأَمَّا «أَيَّ» فإذا استفهمت بها عن المذكور المنكور، جازَ لك ، أيضاً، حكاية الإعراب وعلامات المثني والمجموع في لفظها، إلا أنك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكور ، بل تعربه بالحركات في الوصل نحو: أَيَّ يافتي ، وَأَيَّا يافتي ، وَأَيَّ يافتي ، وفي الوقف تُسَكَّنُ ياءه<sup>(١)</sup> في الرفع والجذر، وَتَقْلِبُ التَّنْوِينَ أَلِفًا في حالِ النصب، كما في الوقف على سائر المنصوبات المعربة ؛ لأنَّ «أَيَّا» معرب، فسقط في جواز الحكاية في لفظ «أَيَّ» شرطان كانا في الحكاية بَمَنْ ، وهما العقل فَلِأَنَّ أَصْلَ «أَيَّ» أن تستعمل في العقلاء وغيرهم ، بخلاف «مَنْ» وَأَمَّا الْوَقْفُ فَلِمَا مَرَّ فِي «مَنْ» وإنما اشترط في حكايتها كون المحكى مذكوراً منكوراً لما مَرَّ فِي «مَنْ» أيضاً، ولك في «أَيَّ» وَجْهٌ آخَرُ وصلاً، وهو الاقتصارُ على إعراب «أَيَّ» مفردة فتقول: أَيَّ، وَأَيَّا، وَأَيَّ، في المفرد والمثنى والمجموع، مذكراً كان أو مؤنثاً.

وفي الحركات اللاحقة لِأَيَّ، في حال الحكاية وجهان : أحدهما أنها إعرابها ، فتكون مبتدأةً محذوفة الخبر، ومفعولة محذوفة الفعل ، ومجرورة مضمرة الجار ، وهذا ضعيف ؛ لأنَّ إضمار الجار قليل نادر ، وأيضاً، تثنية «أَيَّ» وَجْمَعُهَا لغير الحكاية ضَعِيفان ، كَمَا مَرَّ .

والأولى أَنْ يُقَالَ : كما في «مَنْ» إن هذه العلامات اتباعات لِلْفِظِ المتكلم على وجه الحكاية . ومحلُّهَا رَفْعٌ على الابتداء ، والتقدير : مَنْ هو؟ ، وَأَيُّ هو ، أَيَّ : أَيَّ رجل هو؟ .

وأجازَ يونس<sup>(٢)</sup> الحكاية بَمَنْ وَصلاً ، قياساً على «أَيَّ» فيقول : مَنْ يافتي ، وَمَنَّا يافتي ، وَمَنْ يافتي ، وعليه (١٤٦ ب) حمل قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

٤٥١ - أَتَوَا نَارِي فَلَقْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا

(١) د ، ط : ياءه .

(٢) المجموع ١٥٣/٢ .

(٣) شَمِيرُ بْنُ الْحَارِثِ الضَّبِّي، كما في نوادر أبي زيد ص ٣٨٠، وهو شاعر جاهلي. ونسبه ابنُ يعيش إلى شَمِيرِ بْنِ

الحارث الطائي : (شرح الفصل ٤/١٦) . وقيل تأبط شراً، (شرح التصريح ٢/٢٨٣) .

وليس بشيء؛ لأنه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى .

وحكى<sup>(١)</sup> يونس أنه سمع : ضَرَبَ مَنْ مَنْأً ؛ استفهام عن الضارب والمضروب قال  
سيبويه<sup>(٢)</sup> : هذا بعيدٌ، وقال يونس ، أيضاً ، هذا لا يقبله كل أحد ؛ وذلك لتقدم  
الفعل على كلمة الاستفهام .

وَأَمَّا إعرابها ، فَقِيلَ : حكاية ، كأنه سمع رجلاً يقول : ضَرَبَ رجلٌ رجلاً ،  
وإلاً ، فكيف يعربها مع قيام علة البناء ؟ والظاهر أنه ليس بحكاية ، وأنه يجوزُ في  
بعض اللغات إعرابها ، لا على وجه الحكاية ألا ترى إلى قوله : مَنْون أنتم ، وليس  
بمحكى ، كما زعمَ يونس ؛ إذ لا منكر قبله ، والعلاماتُ المذكورة لا تلحق «مَنْ» إلا  
في آخر الكلام ؛ لأنها في حالة الوقف .

فَإِذَا قِيلَ : رأيت رجلاً وامرأةً ، قلت : مَنْ وَمَنْة ، وإذا قيل رأيت امرأةً ورجلاً ،  
قلت : مَنْ وَمَنَا ، وفي جاءني رجل وامرأتان : مَنْ ومَتَان ، وعليه فَقُسَ .

وإذا اجتمع مَنْ يعقل وَمَنْ لا يعقل ، جعلت السؤال عن العاقل بِمَنْ وعن غير  
العاقل بأي ، نحو : مَنْ وأَيُّن ، فيمن قال : رأيت رجلاً وحمارين وعليه فَقُسَ .

وَأَمَّا المعارف بعد «مَنْ» فنقول :

الخزانة ١٦٧/٦ هارون ، وسيبويه ٤٠٢/١ بولاق ، والجُمْلُ ص ٣٢٠ وفيه : «وقد رأيت بعض من لا يعرف  
هذا الشعر يرويه عموماً صباحاً ، وهو غلط » ، والحُلُلُ ص ٣٩٠ ، والمفصل ص ١٤٧ ، وابن يعيش ١٦/٤ ،  
والعَينِي ٤٩٨/٤ ، وشرح جُمْلُ الزُّجَاجِي ٤٦٨/٢ ، والبغداديات ص ٣٥١ .  
و (ظلاماً) : ظرف . أي أنعموا في ظلامكم ، أو تميز والأصل : لينعم ظلامكم ، فحوّل إلى التمييز . (الخزانة  
١٧٠/٦ هارون) .

الشاهد فيه أن يونس يجوز الحكاية بـ (مَنْ) وصلاً ، كما في البيت .

(١) التصريح ٢٨٥/٢ (ط) . مصطفى محمد .

(٢) الكتاب ٤٠٢/١ بولاق . نقل ذلك سيبويه عن يونس ، ثم قال : وهذا بعيد .



هي إمّا أعلام، وإما غيرها، فَغَيَّرُ الأعلامَ فيها ثلاثة أوجه : أشهرها، أنه لا حكاية فيها، ولا في مَنْ، بعد حذفها .

وحكى المبرّد<sup>(١)</sup> عن يونس، ولم يحكه عن<sup>(٢)</sup> سيويه ، أنها تذكر بعد «مَنْ» محكية كالأعلام، إذا قال القائل : رأيت أخا زيد، قلت ، مَنْ أخا زيد ، وأجاز ذلك سيويه<sup>(٣)</sup>، لا على وجه الاختيار، كما قيل : دَعْنِي من تمرتان وليس بقرشيا ، كما يُجَيءُ .

وثالثها : أنَّ تحذف وتثبت علامات الحكاية في «مَنْ» كما في النكرات ، وذلك لِكَوْنِ المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة ، وذلك كما حكى سيويه<sup>(٤)</sup> أنه يقال : ذهب معهم ، فيقال : مع منين ، ويقال : قد رأيته فتقول : منّا ، ويقال : خلف دار عبدالله ، فيقال : دارمني .

أمّا الأعلامُ المذكورة بعد «مَنْ» ففيها مَذْهَبَانِ : مَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ، ومذهبُ بني تميمٍ ، فَأَهْلُ الْحِجَازِ يحكون العلم بعد «مَنْ» بشروط، وإنما خصوا الحكاية بالعلم ، دون غيره من المعارف ؛ لِأَنَّ وَضْعَ الأعلامِ على عَدَمِ الاشتراكِ، بخلاف سائر المعارفِ ، فَإِنَّ كُلَّ واحدٍ منها لَيُؤَيِّدُ مُعَيَّنٌ كان ، كما يأتي في باب المعارفِ ، والحكاية لدفع الاشتراك فكانت بالأعلام أنسب .

والشروط المذكورة : أَلَّا يَكُونَ المسؤولُ عنه منعوّاً ولا مؤكداً ولا مبدلاً منه ولا معطوفاً عليه عطفَ البيانِ ، فَإِنَّ إِعَادَةَ هذه المتبوعاتِ مع توابعها تُغْنِي عن حكاية

---

(١) في المقتضب ٣٠٩/٢ : وكان يونس يجري الحكاية في جميع المعارفِ ، ويرى بابها ويا ب الأعلام واحداً . وقد يجوز ما قال ، وليس بالوجه ، وإنما هو على قول من قيل له : عندى تمرتان ، فقال : دعني من تمرتان ، وقيل له : رأيت قرشياً . فقال : ليس ، بقرشياً .

(٢) م د ، ط : عنه .

(٣) الكتاب ٤٠٣/١ بولاق .

(٤) الكتاب ٤٠٣/١ بولاق .

إِعْرَافُهَا؛ إِذْ يَعْرِفُ الْمُخَاطَبُ أَنَّ الْمَسْئُولَ عَنْهُ هُوَ الْمَذْكُورُ بِإِرْشَادِ إِعَادَةِ التَّوَابِعِ الْمَذْكُورَةِ بِعَيْنِهَا إِلَيْهِ، فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا الظَّرِيفَ، أَوْ: زَيْدًا أَبَا مُحَمَّدٍ: مَنْ زَيْدُ الظَّرِيفِ، وَمَنْ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَمَنْ زَيْدٌ أَبُو مُحَمَّدٍ، بِالرَّفْعِ لَا غَيْرُ، نَعَمْ، لَوْ وُصِفَ بِأَبْنٍ، وَأَسْقَطَ تَنْوِينَهُ لَوْ قَوَّعَهُ بَيْنَ عُلَمَاءٍ، لَمْ تَمْتَنِعْ حِكَايَتُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ؛ لِأَنَّهُ، وَإِنْ أَغْنَى الْوَصْفُ الْمَذْكُورَ أَيْضًا، كَسَائِرِ الْأَوْصَافِ، إِلَّا أَنَّ تَنْزِيلَ هَذَا الْمَوْصُوفِ مَعَ هَذَا الْوَصْفِ مَنزِلَةٌ اسْمٌ وَاحِدٌ بِدَلِيلِ حَذْفِ التَّنْوِينِ مِنَ الْمَوْصُوفِ، وَنَصْبِ الْمَوْصُوفِ فِي الْمُنَادَى، جَوْزُ الْحِكَايَةِ فِيهِ، فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو: مَنْ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، بِالنَّصْبِ، وَإِنْ قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا ابْنَ أَخِي عَمْرٍو، قُلْتَ: مَنْ زَيْدُ ابْنِ أَخِي عَمْرٍو، بِالرَّفْعِ لَا غَيْرُ.

وَأَمَّا عَطْفُ النَّسَقِ بِلَا تَكْرِيرٍ «مَنْ» فَهُوَ كَسَائِرِ التَّوَابِعِ عِنْدَ يُونُسَ<sup>(١)</sup>، فِي امْتِنَاعِ الْحِكَايَةِ مَعَهُ، سَوَاءٌ كَانَا عُلَمَاءَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا.

وَحَكَى سَيَّبُوهُ عَنْ قَوْمٍ، وَاسْتَحْسَنَهُ، أَنَّهُ تَجَوَّزَ الْحِكَايَةَ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ عَلِمًا، سَوَاءً كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلِيمًا، أَوْ، لَا، نَحْوُ: مَنْ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَنْ زَيْدًا وَأَخَا عَمْرٍو، لِمَنْ قَالَ: لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَلَقِيتُ زَيْدًا وَأَخَا عَمْرٍو.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَائِرِ التَّوَابِعِ، أَنَّ الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ، فَالسُّؤَالُ وَاقِعٌ بِالْإِسْمِ الْمَفْرَدِ، ثُمَّ عَطْفٌ عَلَيْهِ بَعْدَ الْحِكَايَةِ، وَأَمَّا سَائِرُ التَّوَابِعِ فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ: مُتَبَوِّعَاتُهَا.

وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ عَلِيمًا، كَمَا إِذَا قِيلَ: مَرَرْتُ بِأَخِيكَ وَزَيْدٍ، لَمْ تَجْزِ الْحِكَايَةُ فِي السُّؤَالِ اتِّفَاقًا، بَلْ يَجِبُ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَوِّعَ لَا تَجُوزُ حِكَايَتُهُ فَكَذَا التَّابِعُ.

وَأَمَّا إِنْ أَعْدَتِ<sup>(٢)</sup> «مَنْ» فِي الْمَعْطُوفِ، نَحْوُ: مَنْ زَيْدًا وَمَنْ عَمْرًا، أَوْ مَنْ زَيْدًا وَمَنْ

(١) سَيَّبُوهُ ٤٠٤/١ بُولَاق.

(٢) ط: عَدَت.

أخوه ، أو مَنْ أخوه وَمَنْ زیداً ، فإنه تجوز الحكاية<sup>(١)</sup> في العَلَم دون مَالِيس بِعَلَم ؛  
وذلك لِكَوْنِ كُلِّ واحدٍ من المعطوف والمعطوفِ عليه استفهاماً مستقلاً ، فيكون لكل  
واحد منهما حُكْمُ نَفْسِهِ ، كما لو انفرد .

ومن الشروط : ألاَّ يدخلَ حرفُ العطفِ على «مَنْ» نحو : وَمَنْ زید ، أو : فَمَنْ  
زید ، فلا تجوز الحكايةُ اتفاقاً ؛ لِزوالِ اللَّبْسِ ؛ إذ العطفُ على الكلامِ المخاطبِ  
مؤذنٌ بأن السؤالِ إنما هو عن ذكره دون غيره .

وتجوز حكايةُ اللَّقَبِ اتفاقاً ، وفي الكنية خلافٌ ، والوجهُ جوازُها ؛ لأنها عَلَمٌ ،  
أيضاً ، على ما يَجِيءُ بيانهُ : وكذا اختلف في حكايةِ مثنى العلم ومجموعه فالمجوزُ نظر  
إلى واحدٍهما ، والمانعُ نظرٌ إلى زوالِ العَلَمِيةِ بالثنائية والجمع ، كما يَجِيءُ في بابِ العَلَمِ .

ثم نقول : إذا<sup>(٢)</sup> حكى ما بعد «مَنْ» ، فَمَنْ مرفوعُ الموضع بالابتداء ، فإن كان  
ما بعده مرفوعاً ، فهو على الحكاية ، لا على أنه خبرٌ ، بلِ الرَفْعُ الذي يكون لأجل  
الخبرية مقدراً فيه ، وإن كان مجروراً أو منصوباً ، فهو مرفوعُ الموضع على الخبرية ،  
فالكلُّ (١٤٧ أ) مُعَرَّبٌ مرفوعُ الموضع ، تعذرُ إعرابه لاشتغال محل الإعراب بحركة  
مجلوبة للحكاية ، كما ذكرنا في أول<sup>(٣)</sup> الكتاب .

وقيل أن ما بعد «مَنْ» في الأحوال ، معمولٌ لعاملٍ محذوفٍ ، كما مرَّ في «أي» ،  
وهو ضعيفٌ ،<sup>(٤)</sup> لما مرَّ هناك .

وقد جاء حَذْفُ العَلَمِ بعد «مَنْ» ، وإثبات علامة الحكاية فيها ، قيل : خلف  
دار عبد الله ، فقال السامع : دارمَنِي .

(١) انظر المقتضب ٣٠٨/٢ الطبعة الأخيرة .

(٢) انظر المقتضب ٣٠٨/٢ الطبعة الأخيرة .

(٣) م ، د : «في المضاف إلى ياء التكلم» .

(٤) بعد قوله : «وهو ضعيف» : في م ، د : للزوم الجر بجارٍ مقدر ، كما مضى هناك .

وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ ، فَإِنَّهُمْ سَلَكُوا بِالْعِلْمِ فِي الاسْتِفْهَامِ عَنْهُ بَمَنْ ، مَسَّلَكَ غَيْرِهِ مِنْ الْأَسْمَاءِ ، فَأَتَوْا بِهِ مَرْفُوعاً عَلَى كُلِّ حَالٍ بِالْإِبْتِدَاءِ جَزْئياً عَلَى الْقِيَاسِ .

وَأَمَّا إِذَا سَأَلْتَ بِأَيِّ عَنِ الْمَعَارِفِ ، فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنْ مَا بَعْدَهَا لَا يُحْكِي ، فَإِذَا قِيلَ : رَأَيْتَ : زَيْداً ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، قُلْتَ : أَيُّ زَيْدٍ ، بِالرَّفْعِ<sup>(١)</sup> لَا غَيْرُ ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ يَظْهَرُ فِي «أَيِّ» فَكُرِهُوا أَنْ يَخَالَفَهُ الثَّانِي ، بِخِلَافِ : مَنْ زَيْداً ، وَمَنْ زَيْدٍ . هَذَا ، وَرُبَّمَا حَكَى بَعْضُ الْعَرَبِ الْأَسْمَ ، عَلِماً كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ، دُونَ سَوْأَلٍ ، أَيْضاً ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ : دَعْنَا مِنْ<sup>(٢)</sup> تَمْرَتَانِ ، عَلَى حِكَايَةِ قَوْلِ مَنْ قَالَ : مَا عِنْدَنَا تَمْرَتَانِ ، قَالَ سَيْبُوهُ<sup>(٣)</sup> : سَمِعْتُ أَعْرَابِيّاً يَقُولُ لِرَجُلٍ سَأَلَهُ ، فَقَالَ : أَلَيْسَ قَرَشِيّاً ، فَقَالَ : لَيْسَ بِقَرَشِيّاً ، فَعَلِيَ هَذِهِ اللَّغَةِ ، تَجُوزُ الْحِكَايَةُ إِذَا سَأَلْتَ بَمَنْ ، أَوْ أَيِّ ، عَنْ غَيْرِ الْعِلْمِ أَيْضاً . كَمَا حَكَى يُونُسُ ، كَمَا مَرَّ .

وَإِذَا سَأَلْتَ بَمَنْ عَنْ عَاقِلٍ يَنْسَبُ إِلَيْهِ عِلْمٌ ، سَوَاءٌ كَانَ الْمُنْسُوبُ عَاقِلٌ أَوْ لَا ، بَلِ الشَّرْطُ كَوْنُ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ عَاقِلاً ، كَمَا يَقَالُ لَقَيْتُ زَيْداً أَوْ رَكِبْتُ أُعُوجَ ، جَازَ لَكَ أَنْ تَقُولَ : أَلْمَنِي ، أَيْ : أَلْبَكْرِي أَوْ : أَلْقَرَشِي ، تَأْتِي بَمَنْ مَكَانَ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ الْعَاقِلِ ، وَتُدْخِلُ عَلَيْهِ الْأَلِفَ وَاللَّامَ ؛ لِأَنَّهُ كَذَلِكَ فِي الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، أَعْنِي الْبَكْرِي ، مِثْلاً ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْعِلْمِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى شَيْءٍ لَا بَدَّ فِيهَا مِنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَتَلْحَقُ بِهَا النِّسْبَةُ آخِرُ «مَنْ»<sup>(٤)</sup> كَمَا كَانَ آخِرُ الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَالْأَكْثَرُ الْأَشْهُرُ إِدْخَالُ هَمْزَةِ

(١) انظر سيبويه ٤٠٤/١ بولاق .

(٢) انظر المقتضب ٣٠٨/٢ .

(٣) الكتاب ٤٠٣/١ بولاق ، والمقتضب ٣٠٨/٢ - ٣٠٩ .

(٤) «إِذَا نُسِبَ إِلَى الثَّانِي وَضِعاً ، فَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَجْعَلَ عَلِماً لِلْفِظَةِ ، أَوْ عَلِماً لِغَيْرِ لَفْظِهِ .

فَإِنْ كَانَ عَلِماً لِلْفِظَةِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَضْعِيفِ ثَانِيهِ مَطْلَقاً ، سَوَاءٌ كَانَ ثَانِيهِ حَرْفاً صَحِيحاً ، مِثْلَ : كَمْ ، وَهَلْ ، أَمْ حَرْفَ عِلْمٍ ؛ مِثْلَ : لَوْ ، وَكَيْ . وَمَا ، وَلَا . فَتَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَيْهَا : كَمِي - بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ وَهَلِي - بِتَشْدِيدِ اللَّامِ - وَلَوْي - بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ - وَكِيَوِي ، كَمَا نُسِبَ إِلَى حَيٍّ ، وَمَاتِي ، وَلَانِي ؛ لِأَنَّا ضَعَفْنَا الْأَلِفَ ، فَجَعَلْنَا الثَّانِيَةَ هَمْزَةً ، فَإِنْ جَعَلَ عَلِماً عَلَى غَيْرِ لَفْظِهِ ، كَمَا إِذَا سَمِيتُ إِنْسَاناً بِكَمْ ، أَوْ مَا ، أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ ثَانِيهِ حَرْفَ عِلْمٍ ضَعِيفٍ ،

الاستفهام على الألف واللام فتقول : آلمني ، بالمد أو التسهيل ، كما يجيء في التصريف في باب تخفيف الهمزة إن شاء الله تعالى ، وإنما أدخلتها لأنه كذلك في المسؤول عنه لو صرحت به نحو : ألبكري ، أو : القرشي ، وإنما جاز الجمع بين «مَنْ» الاستفهامية وهمزة الاستفهام ، لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها معاملة المعربات التي تتضمن معنى الحروف ، وذلك بإدخال اللام عليها ، وإلحاق ياء النسب بآخرها .

وبعضهم لا يأتي بهمزة الاستفهام ، فيقول : المني ، اكتفاء بما في «مَنْ» مِنْ معنى الاستفهام ، ويحكى في لفظ «آلمني» إعراب العَلَم المسؤول عن نسبته ، سواء كان السائل واصلاً أو واقفاً ، كالحكاية في لفظ «أي» سواء ، فتقول <sup>(١)</sup> لمن قال : جاءني زيد : آلمني يافتي ، وكذا : آلمني ، وآلمني ، وكذا : آلمنيان ، آلمنيين ، وآلمنيون وآلمنيين ، وآلمنية ، وآلمنيتان وآلمنيتان ، ويأتي المسؤول بالجواب على وفق إعراب آلمني ، تقول : رأيت زيدا ، فيقول : آلمني ، فتقول : القرشي ، على أنه وصف لزيد ، المذكور أولاً في كلامك ، ويجوز الرفع في الكل ، على إضمار المبتدأ ، أي هو القرشي ؛ لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام .

قال مبرمان : سألت المبرد : إذا قال لك رجل : رأيت زيدا وأردت أن تسأله عن صفته ، قال : تقول : آلمني ، كأي قلت : الظريفي ، أو آلعالمي ، أو : ألبزازی .

قال السيرافي : هذا تفریع منه وقياس وليس بمسموع ، قلت كأنه جعل الياء في :

== فتقول : ماني ، ولائي .

وإن كان ثانية حرفاً صحيحاً لم يضعف ، فتقول : كمي ، وهلي ، بتخفيف الميم واللام . (البيان في تصريف

الأسماء ٢٧٠ ، ٢٧١) .

(١) انظر الممتع ١٥٣/٢ .

الظريفي ونحوه للتأكيد، كما قيل في أحمري ودواري .  
 وإن كانت صفة العلم منسوبة إلى مالا يعقل . كالمكي والبصري ، فلا يجوز :  
 ألمني<sup>(١)</sup> ، اتفاقا ، قال المبرد<sup>(٢)</sup> : القياس : ألمائي ، أو : ألاموي ، قال السيرافي : هو  
 تفرغ منه وليس بمسموع .  
 وأجاز الأخص الاستفهام يأتي ، على وفق : ألمني ، قياساً ، فيقال : آلمني ،  
 فيصلح للمنسوب إلى العاقل وإلى غيره ، والوجه المنع لعدم السماع ، ولاستقلال  
 الياءات ، والله أعلم .

### [ أسماء الأفعال : أنواعها ، علّة بنائها ، تنوينها ]

قوله : « أسماء<sup>(٣)</sup> الأفعال : ما كان بمعنى الأمر أو الماضي ، مثل : « رويد زيداً ،  
 أي : أمهله ، هيهات ذاك أي بعد » .

اعلم أنه إنما بُني أسماء الأفعال لشابقتها مبني الأصل ، وهو الماضي والأمر ، ولا  
 تقول إن « صة » اسم ل « لا تتكلم » و « مة » اسم ل « لا تفعل » ؛ إذ لو كانا كذلك ،  
 لكانا مُعَرَّبَيْنِ ، بل هما بمعنى : أَسْكُتْ ، وَاكْفُفْ ، وكذا لا نقول أن « أف<sup>(٤)</sup> »  
 بمعنى أَتَضَجَّرْ ، و « أوه » بمعنى أَتَوَجَّعْ ، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما ، بل هما  
 بمعنى : تَضَجَّرْتَ وَتَوَجَّعْتَ الإنشائيين .

(١) انظر الكتاب ١/٤٠٤ بولاق ، والخصائص ١/١٩٩ .

(٢) النسبة إلى (ما) : تضعف الألف ، ثم تقلب الألف الثانية همزة ، وعند النسب يجوز مائي وماوي كما قال المبرد في  
 النسب إلى آية وغاية انظر الهمع ٢/١٥٣ ، والتبيان في تصريف الأسماء ٢٧١ هامش ١ .

(٣) انظر دراسات ٣ ج ٤ ص ١٨٧ وما بعدها ، وشرح الكافية لأبن الحاجب ص ٧٥ ، والفوائد الضيائية  
 ١١١/٢ .

(٤) انظر المقتضب ٣/٣٢٣ ، والبرهان ٤/٢٤٨ .

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ بُنِيَتْ لِكَوْنِهَا أَسْمَاءً لِمَا أَصْلُهُ الْبِنَاءُ ، وَهُوَ مُطْلَقُ الْفِعْلِ ، سِوَا بَقِي عَلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ كَالْمَاضِي وَالْأَمْرِ ، أَوْ خَرَجَ عَنْهُ كَالْمُضَارِعِ ، فَعَلَى هَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْعُذْرِ الْمَذْكُورِ .

وَالَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ قَالُوا : إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ وَأَمْثَالَهَا لَيْسَتْ بِأَفْعَالٍ مَعَ تَأْدِيَتِهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ : أَمْرٌ لَفْظِي ، وَهُوَ أَنَّ صِيغَهَا مُخَالَفَةٌ لَصِيغِ الْأَفْعَالِ ، وَأَنَّهَا لَا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهَا ، وَتَدْخُلُ اللَّامُ <sup>(١)</sup> ، عَلَى بَعْضِهَا ، وَالتَّنْوِينُ فِي بَعْضٍ ، وَظَاهِرٌ كَوْنُ بَعْضِهَا ظَرْفًا ، وَبَعْضُهَا جَارًا وَمَجْرُورًا <sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا تَعْيِينُ أَصُولِهَا ، وَأَنَّهَا عَنْ أَيِّ شَيْءٍ نَقَلَتْ ، فَنَقُولُ :  
النَّقْلُ عَنِ الْمَصَادِرِ وَالظُرُوفِ فِي بَعْضِهَا ظَاهِرٌ ، كَرَوَيْدَ زَيْدًا ، وَبَلَّةَ زَيْدًا ، بِنَصْبِ الْمَفْعُولِ بِهِ ،  
٤٥٢ - وَفِدَاءٍ لَكَ الْأَقْوَامُ <sup>(٣)</sup>

(١) أَيِ أَدَاةِ التَّعْرِيفِ ، وَالرَّضْيِ يُعْبَرُ عَنْهَا بِاللَّامِ مَرَّةً ، وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ مَرَّةً أُخْرَى ، وَهِيَ رَأْيَانٌ فِي أَصْلِ وَضْعِهَا .

(٢) أَيِ مَنْقُولًا عَنِ الظَّرْفِ ، أَوْ عَنِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ .

(٣) هُوَ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ ، وَهُوَ :

مَهْلًا فِدَاءً لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ  
وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمَنْ وَلَدٍ

وَقَائِلُهُ : النَّابِغَةُ الذَّبْيَانِي (دِيَوَانُهُ ص ٢٦) ، مِنْ قَصِيدَةٍ مَدَحَ بِهَا النُّعْمَانَ بْنَ الْمُنْذِرِ ، وَتَنَصَّلَ عَمَّا قَذَفُوهُ بِهِ حَتَّى خَافَهُ وَهَرَبَ مِنْهُ إِلَى بَنِي جَفْنَةَ مَلُوكِ الشَّامِ .

(وَفِدَاءٌ) : يَسْتَعْمَلُ مَكْسُورًا مَنُوبًا وَغَيْرَ مُتَوَّنٍ . حَمَلًا عَلَى إِيَّاهُ وَإِلَيْهِ ، وَإِعْرَابُهُ : اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٌ ، أُنْثَى : لِيَفْدَكَ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكُسْرِ ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ . وَهُوَ لَامُ الْأَمْرِ . . .

وَفِدَاءٌ ، بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ الْأَقْوَامِ ، وَفِدَاءٌ ، بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ لِفَعْلِهِ . . .

الْحِزَانَةُ ١٨١/٦ هَارُونَ ، الْمُفَصَّلُ ١٦٤ ، ابْنُ يَعِيشَ ٧٠/٤ ، ٧٣ ، الْمُقْتَضَبُ ١٦٨/٣ ، سَبِيوِيَّةُ ٥٣/٢ بُولَاقُ ،

التَّخْمِيرُ ٢٨٥/٢ ، الْمَسَائِلُ الْعَسْكَرِيَّاتُ ٢٦ .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (فِدَاءً) اسْمُ فِعْلٍ مَنْقُولٍ مِنَ الْمَصْدَرِ

بالكسر ، وأمامك<sup>(١)</sup> زيداً ، وعليك<sup>(٢)</sup> زيداً ؛ (١٤٧ ب) إذ استعمال هذه الكلمات على أصلها كثير، كرويد<sup>(٣)</sup> زيد، وبله زيد، بالإضافة، وفداء لك، بالرفع والنصب، وأمامك زيد، برفع زيد .

وبعضها يشبه أن يكون مصدرأ في الأصل، وإن لم يثبت استعماله مصدرأ، كوشكان، وسرعان، وبطآن، وشتآن، فإنها، كَلَيَان في المصادر، وكهيهات فإنه كَقَوَاقَا، ونزال، فإنه كَفَجَارٍ، وتَيَّد، كَضَرَبَ، فنقول : إنها كانت في الأصل مصادر ؛ لأنه قام دليل قطعي على كونها منقولة إلى معاني الأفعال عن أصل ، وأشبه ما يكون أصلها : المصادر، للمناسبة بينهما ، وَزْنًا، ولإلحاقها بأخواتها من نحو : رُوِيْدَ وبَلَّه وفِدَاء .

والظاهر في بعضها أنها كانت أصواتاً ثم نقلت إلى المصادر ثم منها إلى أسماء الأفعال ، ثم نقول : الأصوات المنقولة إلى باب المصادر على ضَرْبَيْنِ : ضربٌ لزم المصدرية ولم يَصِرْ اسمَ فِعْلٍ ، نحو : اِيَّأ في الكَفِّ ، وويَّأ في الإغراء ، وواهاً في التعجب والاستطابة، ولَعَأ ، ودَعْدَعَأ ، في الانتعاش ، وويلك ، وويحك وويك ووي لِعَمْرٍو، على ما مرَّ في باب المفعول المطلق ، وبعضها انتقل من المصادر إلى أسماء الأفعال ، نحو : صَه ، ومَه ، وهَا، ودَغ أي انتعش ، ويس أي ارفق ، وهيا ، وهَلَا ، وحيي ، وإيه ، وهيك وهيك وهيت وستجي معانيها، ويجوز أن يُدْعَى في الضرب الأول أنه انتقل إلى اسم الفعل ، والتنوين فيه كما في : صَه ، ومِه ، وإيه ، وهي مفتوحة لا منصوبة ، وفي الضرب الثاني ، بقاؤه على المصدرية ، وبنائه لأصله، أعني اسم الصوت ، كما مرَّ في المفعول المطلق .

(١) سيبويه ١٢٦/١ بولاق.

(٢) سيبويه ١٢٧/١ بولاق، والمقتضب ٢١١/٣.

(٣) انظر كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة ص ٦١ للمجاشعي . تح د . حسن فرهود، الرياض، مكتبة دار العلوم

سنة ١٩٨٢م.



وَأَمَّا : أَخْ ، وَكُخْ ، وَأُفْ ، وَأَوْهْ ، وَبَيْخْ ، إِذَا لَمْ تَسْتَعْمَلِ اسْتِعْمَالِ الْمَصَادِرِ وَهُوَ أَنْ تَنْصِبَ ، نَحْوَ أَفَاءً ، أَوْ تَبَيَّنَ بِالْحَرْفِ ، كَأُفٍّ لَكَ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ بِبِقَائِهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ وَأَنْهَا لَمْ تَصِرْ مَصَادِرَ وَلَا أَسْمَاءَ أَفْعَالٍ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ كَمَا أَنَّ الْأَوَّلَى فِي : فَرَطُكَ بِمَعْنَى تَقَدُّمِ ، أَوْ احْذَرِ مَنْ قُدَّامَكَ ، وَيُعَدُّكَ ، أَيِ احْذَرِ مَنْ خَلَقَكَ ، وَحِذَارِكَ عَمَرًا ، وَالنَّجَاءُكَ ، أَنْ يَقَالَ : إِنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ ؛ إِذْ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى انْتِقَالِهَا إِلَى أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ .

وَالْفَرَطُ : التَّقَدُّمُ ، أَيِ : تَقَدَّمَ تَقَدُّمًا ، أَوْ : احْذَرِ فَرَطُكَ أَيِ تَقَدَّمَكَ ، وَيُعَدُّكَ أَيِ : ابْعِدْ بَعْدًا ، وَحِذَارِكَ وَحِذَارِكَ عَمَرًا ، أَيِ احْذَرِ عَمَرًا حَذَارًا ، أَوْ حِذَارًا وَالنَّجَاءُكَ أَيِ ، أَنْجُ النُّجَاءَ ، وَالْكَافُ حَرْفٌ ، كَمَا فِي : ذَلِكَ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، ثَبَتَ أَنَّ جَمِيعَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مَنْقُولَةٌ ، إِمَّا عَنِ الْمَصَادِرِ الْأَصْلِيَّةِ ، أَوْ عَنِ الْمَصَادِرِ الْكَائِنَةِ فِي الْأَصْلِ أَصْوَاتًا ، أَوْ عَنِ الظُّرُوفِ ، أَوْ عَنِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، فَلَا تَقْدَحُ ، إِذْنِ ، بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ ، لَا فِي حَدِّ الْأَسْمِ ، وَلَا فِي حَدِّ الْفِعْلِ ، وَعَدَمِ اسْتِعْمَالِ بَعْضِهَا عَلَى أَصْلِهِ لَا يَضُرُّ ، لَمَّا ثَبَتَ كَوْنُهُ عَارِضًا بِالْدَّلِيلِ ؛ إِذْ رُبَّ أَصْلٍ مَرْفُوضٍ وَعَارِضٍ لَازِمٍ .

وَأَمَّا «أَمِينٌ»<sup>(١)</sup> فَقِيلَ : سُرِّيَانِي ، وَلَيْسَ إِلَّا مِنْ أَوْزَانِ الْأَعْجَمِيَّةِ ، كَقَابِيلَ ، وَهَابِيلَ ، بِمَعْنَى : أَفْعَلُ ، عَلَى مَا فَسَّرَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِينَ سَأَلَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ ، وَخَفَفَ الْأَلْفُ ، فَيُقَالُ : أَمِينٌ ، عَلَى وَزْنِ كَرِيمٍ ، وَلَا مَنَعُ أَنْ يُقَالَ : أَصْلُهُ الْقَصْرُ ثُمَّ مُدٌّ ، فَيَكُونُ عَرَبِيًّا ، مَصْدَرًا فِي الْأَصْلِ ، كَالنَّذِيرِ ، وَالنَّكِيرِ ، ثُمَّ جَعَلَ اسْمَ فِعْلٍ .

وَكَانَ الْقِيَاسُ الْأَلَّ<sup>(٢)</sup> يَقَالُ لِاسْمِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ فِي الْأَصْلِ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ ، نَحْوُ :

(١) انظر المرادي على الألفية ٧٨/٤ .

(٢) في جميع النسخ : أن لا ، والصواب ما أثبت .

عليك ، وإليك : اسم فعل ؛ لأننا نقول لمثل صه ورويد ، إنه اسمٌ بالنظر إلى أصله ، والجار والمجرور لم يكن اسماً ، إلا أنهم طردوا هذا الاسم في كل لفظٍ منقولٍ إلى معنى الفعل نقلاً غير مطرد كالمطرد ، في نحو : رحمك الله ، ولم يضرب ، فَيَصِحَّ أن يقال في : كذب العقيق بالنصب : إنَّ «كَذَبَ» اسمٌ فِعْلٌ كما يجيء .  
ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَدَّعِي أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مَرْفُوعَةٌ الْمَحَلُّ عَلَى أَنَّهَا مَبْتَدَأَةٌ لَا خَبَرَ لَهَا ، كَمَا فِي : أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ .

وليس بشيءٍ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَائِمٍ ، مَعْنَى الْأَسْمِ وَإِنْ شَابَهُ الْفِعْلُ ، أَي : ذَوْ قِيَامٍ ، فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفِعْلِ ، فَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْأَسْمِيَةِ فِيهِ ، وَلَا عِتْبَارٌ بِاللَّفْظِ ، فَإِنْ فِي قَوْلِكَ : «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي»<sup>(١)</sup> تَسْمَعُ مَبْتَدَأً ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ فِعْلًا ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْأَسْمِ ، فَاسْمُ الْفِعْلِ ، إِذَنْ ، كَكَافِ «ذَلِكَ» وَكَالْفَصْلِ عِنْدَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ حَرْفٌ ، كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ لِكُونِهَا أَسْمِينَ ، فَلَمَّا انْتَقَلَا إِلَى مَعْنَى الْحَرْفِيَةِ ، لَمْ يَبْقَ لَهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا إِعْرَابَ لَهُ ، فَكَذَا اسْمُ الْفِعْلِ ، كَانَ لَهُ فِي الْأَصْلِ مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ ، فَلَمَّا انْتَقَلَ إِلَى مَعْنَى الْفِعْلِيَةِ ، وَالْفِعْلُ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ فِي الْأَصْلِ ، لَمْ يَبْقَ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ .

ومما ذكره بعضهم مِنْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلُّ عَلَى الْمَصْدَرِيَةِ ، لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَكَانَتْ الْأَفْعَالُ قَبْلَهَا مَقْدَرَةً ، فَلَمْ تَكُنْ قَائِمَةً مَقَامَ الْفِعْلِ ، فَلَمْ تَكُنْ مَبْنِيَّةً .

ولا نقول في : أَمَامَكَ بِمَعْنَى تَقَدَّمَ . إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ ، بَلِ النَّصْبُ فِيهِ صَارَ كَفَتْحِ فَاءِ جَعْفَرٍ ، وَكَذَا لَا تَقُولُ فِي : عَلَيْكَ ، وَإِلَيْكَ ، اسْمِي فِعْلٌ ، إِنَّهُمَا حَرْفَا

(١) مَثَلٌ : يُضْرَبُ لِمَنْ خَبِرَهُ خَيْرٌ مِنْ مَرَّاهُ ، وَأَوَّلُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ الْمُنْذَرُ بْنُ مَاءِ السَّيَاءِ . جَمَعَ الْأَمْثَالَ ١/١٢٩ .

جر مع مجرورهما متعلقان بمقدر، بل المضاف إليه، في الأول صاراً ككلمة، وكذا الجار والمجرور في الثاني .

فصار اسم المصدر والصوت إذا كانا اسمي فعل : كالفضل، وبيّة، علّمين لذات، وصار المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور في نحو : أمامك وعليك ، اسمي فعل كعبدالله، وتأنّب شرّاً، علمين (١٤٨ أ) فهي منقولة عن أصولها إلى معنى الفعل نقل الأعلام .

وليس ما قال بعضهم : إنّ «صه» مثلاً اسم لللفظ «أسكت» الذي هو دالّ على معنى الفعل ، فهو علم لللفظ الفعل لا لمعناه : بشيء إذ العربي القح ، ربما يقول : صه ، مع أنه لا يخطر بباله لفظ : اسكت ، وربما لم يسمعه أصلاً ، ولو قلت إنه اسم لـ : أضمت أو امتنع أو كفّ عن الكلام أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى ، لصحّ ، فعلمنا أنّ المقصود منه المعنى لا اللفظ .

وقد صار الفعل اسم فعل ، كما في قول عنترة<sup>(١)</sup> .  
٤٥٣ - كذب العتيق وماء شنّ باردٍ إنّ كنت سائلي غبوقاً فاذمبي  
إذ روي<sup>(٢)</sup> بنصب «العتيق» ، وكذا في قول من نظر إلى بعير نضو، فقال لصاحبه :

---

(١) ديوانه (ص ٤٨)، ويُنسب البيت - أيضاً - للمرقم الذهلي، كما في المؤلف والمختلف ص ١٤٣ تحقيق عبدالستار فراج، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة سنة ١٩٦١، وللحرّز بن لؤذان كما في سيبويه ٢١٣/٤ هارون .  
والشاهد في : الخزّانة ١٨٣/٦ هارون، وسيبويه ٣٠٢/٢، وحجّة الفارسي ٢٥١/١، والأمال الشجرية ٢٦٠/١، ومعاني القرآن للأخفش ٧٤/١ .

و (كذب عليك) كلمة نادرة تُفري بها العرب قترفع ما بعدها وتنصب . والعتيق : ما قدم من التمر . والشّن : القرية البالية . والغبوق شرب العشي .

الشاهد فيه أنّ، «كذب» في الأصل فعل، وقد صار اسم فعل أمر بمعنى ألزّم . قال البغدادي : «لم أر من قال من النحويين وغيرهم أن (كذب) اسم فعل . وهذا شيء انفرد به الشارح المحقق . الخزّانة ١٨٥/٦ - ١٨٦ هـ .

(٢) النصب لمضر، والرفع لليمن، معاني القرآن للأخفش ٧٤/١ .

كذب عليك البزر والنوى ، بنصب البزر<sup>(١)</sup>.

قال محمد بن<sup>(٢)</sup> السري ، إن مضر تنصب به ، واليمن ترفع ، فمعنى كَذَبَ عليك البزر، أي الزَّمُّ وَخُذَهُ ، وَوَجَّهَ ذَلِكَ أَنَّ الكَذِبَ عندهم في غاية الاستهجانِ ومما يُغَرِّى بصاحبه وبأخذه المكذوب عليه ، فصار معنى كذب فلان الإغراء به ، أي : الزَّمُّ وَخُذَهُ فَإِنَّه كاذب ، فإذا قرن بِعَلَيْكَ صار أَبْلَغَ في الإغراء ، كأنك قلت : افترى عليك فَخُذَهُ ، ثم استعمل في الإغراء بكل شيء ، وإن لم يكن مما يصدر منه الكذب ، كقولهم ، كَذَبَ عليك العَسَلُ ، أي عليك بالعسلان ، قال<sup>(٣)</sup> :  
وَذُبْيَانِيَّةٍ أَوْصَتْ بِنِهَا بِأَنَّ كَذَبَ القَراطِفُ والقُروُفُ (٣٣٣)

أَيُّ عَلَيْكُمْ بِهِمَا<sup>(٤)</sup> ، وكذب<sup>(٥)</sup> الحج ، أي عليك به ، فكما جاز أن يصيرَ نحو : عليك وإليك بمعنى فعل<sup>(٦)</sup> الأمر ، فينصب به ، جاز أن يصير «كذب» ، و «كذب عليك» بمعنى الأمر ، فينصب به كما ينصب بـ «الزم»

قال أبو علي<sup>(٧)</sup> في : كذب عليك البزر، إن فاعل «كذب» مُضْمَرٌ، أي كذب السَّمَنُ ، أي لم يوجد، والبزر منصوب بعليك ، أَي : الزَّمُّ .

(١) انظر الخزانة ١٨٨/٦ - ١٨٩ ط. هارون.

(٢) لم أجد هذا الرأي في الأصول ١٦٧/١ وما بعدها.

(٣) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٤) م ، د ط بها.

(٥) د : ساقطة.

(٦) في الجمع ٨٣/٢ : «وكذب في الإغراء بمعنى وجب ، كقول عمر : كذب عليكم الحج ، أي : وجب ، قال ابن السكيت بمعنى : عليكم به . كلمة نادرة جاءت على غير القياس ، وقال الأخفش : الحج : مرفوع به ، ومعناه نصب . . . وفاعل كذب مضمَر يفسره ما بعده على رأي سيبويه ، أو محذوف على رأي الكسائي . وانظر نواذر أبي زيد ص ١٨٧ .

(٧) معه سيبويه . الجمع ٨٣/٢ .

ولا يَتَأْتِي له هذا في قول عنتره : كذب العتيق . . على رواية نصب العتيق ، وما ذكرناه أقرب .

وأسماء الأفعال حُكْمُها في التعدي وال لزوم : حُكْمُ الأفعال التي هي بمعناها ، إلا أن الباء تَزَادُ في مفعولها كثيراً ، نحو : عليك به ؛ لِضَعْفِها في العمل ، فتعمد بحرف عاداته إيصال اللازم إلى المفعول .

ولا تتقدم<sup>(١)</sup> ، عند البصريين<sup>(٢)</sup> ، منصوباتها عليها ؛ نظراً إلى الأصل ؛ لأن الأغلب فيها إما مصادر ، ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها ، وإما صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل ، وإما ظرف أو جار ومجرور ، وهما ضعيفان قبل النقل أيضاً ؛ لكون عملهما لتضمينها معنى الفعل ، وجوز الكوفيون<sup>(٣)</sup> ذلك استدلالاً بقوله<sup>(٤)</sup> :

٤٥٤ - يا أيها المائح دُلّوي دونكا إني رأيت الناس يَحْمَدُونكا ودونك ، عند البصريين<sup>(٥)</sup> ههنا ليس باسم فعل ، بل هو ظرف ، خبر لدُلّوي ، أي : دُلّوي ، قُدّامك فخذها .

وأكثر أسماء الأفعال بمعنى الأمر ، إذ الأمر كثيراً ما يكتفي فيه بالإشارة عن النطق بلفظه ، فكيف لا يكتفي بلفظ قائم مقامه ، ولا كذلك الخبر .

(١) د : ولا يتقدم .

(٢) ، (٣) الإنصاف مسألة ٢٧ .

(٤) هذان بيتان لإراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم (الخرانة ٢٠٠/٦ ، ٢٠٤) . الإنصاف مسألة ٢٧ ، ابن يعيش ١١٧/١ ، المعجم ١٠٥/٢ ، إضاح الشعر ورقة ٥/ب ، معجم شواهد العربية ٥١٢/٢ . و (دلوي) مفعول (دونكا) ، والمعنى : خذ دلوي . هذا على مذهب أهل الكوفة ، ومنعه البصريون ، فجعلوا : (دلوي) مبتدأ ، و (دونك) ظرفاً ، لا اسم فعل ، أي : دلوي قُدّامك فخذها ، فدونك خبر المبتدأ .

الشاهد فيه أن معمول اسم الفعل يجوز تقدمه عليه ، كما هنا . . .

(٥) الإنصاف مسألة ٢٧ ، ١٤٠/١ الطبعة الثانية .

ومعاني أسماء الأفعال، أمراً كانت أو غيره : أَبْلَغُ وَآكُذُّ مِنْ معاني الأفعال التي يُقال إن هذه الأسماء بمعناها، أمّا ما كان مصدرّاً في الأصل ، والأصوات الصائرة مصادر ثم أسماء أفعالٍ ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ في المفعول المطلق ، فيما وجب حَذْفُ فِعْلِهِ قياساً ، وأمّا الظَّرْفُ ، والجار والمجرور فلأن نحو : أمامك ، ودونك زيداً ، بنصب زيداً، كان في الأصل : أمامك زيد، ودونك زيد، فحذفه فقد أمكنك، فاختصر هذا الكلام الطويل ، لفرض حصول الفراغ منه بسرعة، ليبادر المأمور إلى الامتثال ، قبل أن يتباعد عنه زيد، وكذا، كان أصلُ عليك زيداً : وَجَبَ عَلَيْكَ أَخْذُ زَيْدٍ، وإليك عني : أَي ضُمَّ رحلك<sup>(١)</sup> وثقلك إليك واذهب عني ، ووراءك<sup>(٢)</sup> أي : تأخر ووراءك ، فجرى في كلها الاختصار لغرض التأكيد .

وكل ما هو بمعنى الخبر، ففيه معنى التعجب ، فمعنى هيهات ، أي ما أبعد، وشَتَان، أي ما أشدّ الافتراق، وسرعان ، ووشكان ، أي : ما أسرع ، وبطآن أي ما أبطاه ، والتعجب هو التأكيد المذكور، وكُلُّهَا بلا علامةٍ للمضمر المرتفع بها ، وبروزُهُ في شيء منها دليلٌ فعليتِهِ، وأنه ليس منها، كَهَلَمْ ، وهَيْهَاتَ، على ما يَجِيءُ .

وليس لحاق كاف الخطاب، ولا التنوين في جميع هذه الأسماء قياساً ، بل سَمَاعٌ فيقتصر على المسموع، فنقول :

الكاف إذا اتصل بهذه الأسماء، نُظِرَ، فإمّا أن يكون متصلاً بها هو ظرف ، أو حَرَفٌ جَرٌّ في الأصل ، نحو : أمامك وإليك، أو ، لا، فهو في الأول اسمٌ مجرورٌ، نظراً إلى أصله ، وفي الثاني يُنظر، فَإِنْ كان الاسم الذي اتصل به كاف الخطاب مجمّاً جاء مصدرّاً مضافاً ، واسمٌ فِعْلٍ مَعاً، نحو : رويد زيد ، وزيداً، اِحْتَمَلُ أن يكون

(١) د ، ط : رَجُلُكَ .

(٢) ط : ووراك .

الكاف اسماً مجروراً ؛ نظراً إلى كَوْنِ الاسمِ مُضَافاً إلى فاعله ، وأن يكونَ حرف<sup>(١)</sup> خطاب نظراً إلى كون الاسمِ اسمَ فعلٍ ، نحو : رويدك زيداً ، وإن لم يجوز كون الكافِ مضافاً إليه فهو حَرْفٌ ، كما في : هاكْ ، إذ لم يأتِ : هازيدُ ، بالإضافة ، كما جاء في : رويد زيدٍ ، ومثله : النجاءك<sup>(٢)</sup> ، وإن لم يكن اسم فعل ، على ما ذهبنا إليه .

وقال (١٤٨ ب) الفراء<sup>(٣)</sup> : الكافُ في جميعها : مرفوعٌ ؛ لِكَوْنِهِ مكانَ الفاعلِ ، وليس بشيءٍ لأنَّا نعرف أنَّ الكافَ في : عليك وإليك ودونك ، هو الذي كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل ، وقد كان مجروراً ، بَلَى ، يمكن دعوى ذلك في نحو : حيَّهْلك ، وهاكْ ؛ لأنَّ الكافَ لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتِهما اسميَّ فعلٍ ، مع أنَّ وَضَعَ بَعْضُ الضمائر موضع بعض خلاف الأصل ، وينبغي له أن يقول إنَّ في نحو : رويد ، وها ، مُجَرَّدَيْنِ عَنِ الكافِ ، ضميراً مستتراً كما في : اضرب ، ولا<sup>(٤)</sup> يقول بِحَذْفِ الكافِ ؛ لأنَّ الفاعل لا يُحذفُ .

وقال الكسائي<sup>(٥)</sup> : الكافُ في الجميع منصوبٌ . وهو أضعفٌ ؛ لأنَّ المنصوبَ قد يجيءُ بعدها صريحاً ، نحو : رويدك زيداً وعليك زيداً<sup>(٦)</sup> .

وقال ابنُ بابشاذ<sup>(٧)</sup> : الكافُ في الجميع حَرْفٌ<sup>(٨)</sup> خطابٌ ، كما في ذلك ، وببطل قوله بما أُورد على الفراء .

(١) عند سيبويه ، ولا موضع لها من الإعراب ، الكتاب ١٢٤/١ بولاق . وانظر الأصول ١٧١/١ ، والمقتضب ٢٠٩/٣ .

(٢) انظر حجة الفارسي ٩٨/١ ، وسيبويه ١٢٤/١ بولاق ، والمقتضب ٢٠٩/٣ ، ٢٧٧ .

(٣) المص ١٠٦/٢ .

(٤) م ، د : ساقطة .

(٥) المص ١٠٦/٢ .

(٦) مجالس ثعلب ٥٤١/٢ .

(٧) المقدمة المحسبة ١٦٥/١ .

(٨) قال الإمام عبد القاهر الجرجاني : «ولو كانت مجردة للخطاب ، لم يجوز ذلك ، كما لا يجوز أن تقول : خذ ذاك نفسك . . . التخدير ٢٥٠/٢ .

وأما التنوينُ اللاحقُ<sup>(١)</sup> لِبَعْضِ هذه الأسماءِ، فعند الجمهور للتنكير، وليس للتنكير الفعل الذي ذلك الاسم بمعناه ؛ إذ الفعل لا يكون مُعَرَّفًا ولا مُنْكَرًا، كما ذكرنا في علاماتِ الأسماءِ، بَلِ التنكيرُ راجعٌ إلى المصدرِ، الذي ذلك الاسمُ قبل صيرورته اسم فعل، كان بمعناه ؛ لأنَّ المتون منها إما مصدرٌ أو صوتٌ قائمٌ مقامَ المصدرِ أولاً ، ثم ينتقل عنه إلى باب اسم الفعل ثانياً ، كما مرَّ، فَصِهْ ، بمعنى سُكُوتًا، وإيِّه بمعنى زيادةً، فيكون المجرَّد من التنوين، مما يلحقه التنوين، كالمعرِّف، فمعنى صَهْ : أَسْكُتْ السكوتَ المعهودَ المعينَ، وتعيين المصدر بتعيين متعلقه، أي المسكوت عنه ، أي : افعل السكوت عن هذا الحديث المعين ، فجاز، على هذا ألا يسكتَ المخاطب عن غير الحديث المشار إليه ، وكذا مَهْ ، أَي كُفَّ عن هذا الشيء ، وإيِّه ، أي، هاتِ الحديثَ المعهودَ، فالتعريفُ في المصدرِ راجعٌ إلى تعريفٍ متعلقه، وأما التنكيرُ فيه ، فكانه للإبهام والتفخيم كما في قوله<sup>(٢)</sup> :

ألا أيها الطيرُ المُرَبَّةُ بالضحى على خالدٍ، لقد وقعتِ على لحم (٣٤٨)

أي : لحمٍ وإيِّ لحمٍ ، فكانَ معنى صِهْ : أَسْكُتْ سُكُوتًا وإيِّ سُكُوتٍ أي : سُكُوتًا بليغاً أي : أَسْكُتْ عن كلِّ كلامٍ .

وليس تركُّ التنوينِ في جميع أسماءِ الأفعالِ عندهم دليلُ التعريفِ، بَلِ تركُّه فيما يلحقه تنوينُ التنكير : دليلُ التعريفِ .

وقال ابنُ<sup>(٣)</sup> السَّكَيْتِ، والجوهريُّ ، دُخُولُهُ<sup>(٤)</sup> فيما يدخل عليه منها دليلُ كونه

(١) ط : اللاحقة .

(٢) أبوخراش الهذلي (ديوان الهذليين ١٥٤/٢)، وروايته : لَعَمْرُ أبي الطير . . . انظر الخزانة ١٨/٣ بولاق،

الشاهد فيه أنَّ تنوينَ لحمٍ للإبهام والتفخيم، أي لحمٍ وأي لحمٍ . الخزانة ٢٠٨/٦ هارون .

(٣) هو إسماعيل بن حماد، أخذ عن الفارسي والسِّيرافي، له : الصُّحاح، توفي سنة ٣٩٨هـ . البلغة ٣٦، البلغة

٤٤٦/١، النزهة ٣٤٤ .

(٤) ط : دخولها،



موصولاً بها بعده، وَحَذَفُهُ دَلِيلُ الْوَقْفِ عَلَيْهِ، تقول<sup>(١)</sup> : صَهْ صَهْ ، مَهْ مَهْ ، بتنوين الأول وسكون هاء الثاني ، وقالوا ، في قول ذي الرُّمَّةِ<sup>(٢)</sup> .

٤٥٥ - وقفنا فقلنا إِيَّاهُ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيارِ الْبَلَّاقِ

إنما جاء<sup>(٣)</sup> غيرَ مَنْوُونٍ وقد وصل ؛ لأنه نوى الوقفَ ، فيكون التنوينُ عندهما في الأصل ، تنوينَ التَّمَكُّنِ الدَّالُّ على كون ما لحقه موصولاً بها بعده غير موقوف عليه ، جَرَّدَ عن معنى التمكن في هذه الأسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكورِ فقط .  
هذا هو الكلامُ على هذه الأسماء إجمالاً .

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَيْهَا تَفْصِيلاً فنقول : هي إمَّا متعدية ، أَوْ لازِمةٌ ، فَمِنْ المتعدية :  
«ها» وهو اسم «خذ» وفيه ثمانِي<sup>(٤)</sup> لُغَاتٍ :

الأولى : ها ، بالألف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكراً كان أَوْ مؤنثاً .

---

(١) في الصُّحاح ٢٢٣٩/٦ ط . أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت : «صَهْ : كلمة بُنيت على السكون . وهو اسمٌ سُمِّيَ به الْفِعْلُ ، ومعناه : أَسْكُتَ . تقول للرجل إذا أَسْكُتَهُ : صَهْ ؛ فَإِنْ وَصَلَتْ نَوْنَتْ ، فَقُلْتُ : صَهْ صَهْ . . .» .

(٢) ديوانه ٣٥٦ والبيت من قصيدة ، وهذا مطلعُها :

خَلِيلِي عَوْجاً عَوْجَةً نَافَتِيكُمَا عَلَى طَلَلٍ بَيْنَ الْقِلَاتِ وَسَارِعِ

الخزانة ٢٠٨/٦ هارون ، إصلاح المنطق ٢٩١ ، مجالس ثعلب ٢٧٥ ط ١ ، المقتضب ١٧٩/٣ ، الْمُخَصَّص ٨١/٤ ؛ وفيه : «وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يُخَطِّئُ ذَا الرُّمَّةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَيَزْعُمُ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ إِلَّا إِيَّاهُ ، بِالتَّنْوِينِ ، وَالتَّخْوِينِ الْبَصْرِيُّونَ صَوَّبُوا ذَا الرُّمَّةِ . . .» و(البال) : الشَّانُ وَالْحَالُ ، و(ما) استفهام إنكاري ، أي : ليس من شأنها الكلام . والديار البلاقع : التي ارتحل سكانها ، فهي خاليةٌ .

الشاهد فيه أَنَّ ابْنَ السَّكَيْتِ وَالْجَوْهَرِيَّ قَالَا : إِنَّمَا جَاءَ ذَا الرُّمَّةِ هُنَا بِإِيَّاهُ غَيْرَ مَنْوُونٍ مَعَ أَنَّهُ مُوصُولٌ بِهَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ .

(٣) ط : جاز .

(٤) د : ثمان لغات .

الثانية : أن تُلْحَقَ<sup>(١)</sup> الألف المفردة كاف الخطاب الحرفية، وتُصَرَّفُهَا، نحو: هاك ، هاكما ، هاكم ، هاك ، هاكُنْ .

الثالثة : أن تلحق الألف همزة، مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف ، نحو: هاء ، هاؤما ، هاؤم ، هاء ، هاؤما<sup>(٢)</sup> ، هاؤن .

الرابعة : أن تلحق الألف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف .  
الخامسة : هَأُ<sup>(٣)</sup> ، بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل<sup>(٤)</sup> .

السادسة : أن تصرف هذه الخامسة ، تصريف : دَعَ وذَر .

السابعة : أن تُصَرَّفُهَا تصريفَ : خَفَ ، ومن ذلك ما حكى الكسائي ، من قول من قيل له هاء ، فقال : إلام أهاء وإهاء ؟ بفتح الهمزة وكسرها .

الثامنة : أن تُلْحَقَ الألف همزة وتُصَرَّفُهَا تصريفَ : ناد .

والثلاثة الأخيرة أفعال غير متصرفة ، لا ماضي لها ولا مضارع ، وليست بأسماء أفعال .

قال الجوهري : هاء بكسر الهمزة بمعنى هات ، وبفتحها بمعنى خذ ، وإذا قيل لك : هاء ، بالفتح ، قلت : ما أهاء ، أي : ما أخذ ، وما أهاء ، على ما لم يُسَمَّ فاعله ، أي : ما أعطي ؟ .

وهذا الذي قال ، مبني على السابعة ، نحو : ما أخاف ، وما أخاف .

---

(١) م ، د : « أن تلحق هذه الألف المردة كاف الخطاب الحرفية . . . » .

(٢) في إيضاح الشعر ورقة ١/ب : « . . . قلت إنه يكون اسماً تارة ، وفعلًا أخرى ، فالذي قال هاؤما وهاؤم ، فهو عنده اسمٌ ، والذي قال هاء وهاؤوا ، فهو عنده فعلٌ ، كما أن مَنْ قال مررت عليه كانت الكلمة عنده حرفاً ، والذي قال من عليه كانت عنده اسماً » .

(٣) د . ط : هاء .

(٤) يَمْنَعُ الأصمعي دخولَ (ال) على (كل) ، و (بعض) . . . وأدخل سيبويه (أل) على (بعض) في جـ ٢٧٧/١ ، كما أدخل المبرد (أل) على كل في جـ ٣/٢١٤ .

ومنها : هاتِ ، بمعنى أَعْطِ ، وتتصرف بحسب المأمورِ ، إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، وتذكيراً وتأنثياً ، فتقول : هاتِ ، هاتِياً<sup>(١)</sup> ، هاتوا ، هاتي ، هاتين ، وَتَصَرُّفُهُ دَلِيلُ فعليته ، تقول : هاتِ لا هاتيت ، وهاتِ إِنْ كَانَ بِكَ مُهَاتَاةٌ ، وما أَهَاتِيكَ<sup>(٢)</sup> ، كما أعاطيك ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ<sup>(٣)</sup> : لا يقال منه : هاتيت ، ولا يُنْهَى عَنْهُ ، فهو ، على ماقال ، ليس بتأم التصرفِ .

وقال الخليل<sup>(٤)</sup> : أصل هاتِ : آت ، من آتَى يُؤْتِي إِيْتَاءً ، فَقُلِبَتِ الهمزة هاءً . وَمَنْ قَالَ هُوَ اسْمٌ فَعَلٍ : قال : لحوق الضائري به لقوة مشابهته لفظاً للأفعال ، ويقول في نحو : مهاتاة ، وهاتيت : إنه مُشْتَقٌّ مِنْ : هاتِ ، كَأَحَاشِي مِنْ حَاشَى ، وَيَسْمَلُ مِنْ بِسْمِ اللَّهِ .

ومنها : بَلَّهَ ، أَيْ دَعَّ ، وَيُسْتَعْمَلُ مَصْدَرًا ، واسم<sup>(٥)</sup> فِعْلٍ ، كما ذَكَرْنَا ، فيقال : بَلَّهَ زَيْدٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ ، كَتَرَكَ زَيْدٌ ، وبَلَّهَ زَيْدًا ، كَدَّعَ زَيْدًا .

وحكى<sup>(٦)</sup> أبو عليٌّ ، عَنِ الْأَخْفَشِ ( ١٤٩ أ ) أَنَّهُ يُجِيءُ بِمَعْنَى « كَيْفَ » فَيَرْفَعُ مَا بَعْدَهُ ، وَيُنْشِدُ قَوْلَهُ<sup>(٧)</sup> :

٤٥٦ - تَذَرُ الْجَاهِجَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّهَ الْأَكْفُفُ ، كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ

(١) قال الفراء : « ولم نسمع هاتِياً » . حروف المعاني والصفات ص ٧٥ ، والتخمير ٢/٢٤٩ « هذا ، وقد ذكر أبو علي الفارسي<sup>(١)</sup> (هاتِياً) في كتابه المخطوط إيضاح الشعر ورقة ١/أ .

(٢) التخمير ٢/٢٤٩ .

(٣) الصَّحاح ١/٢٧١ ، وفيه : « وتقول : هاتِ لا هاتيت ، وهاتِ إِنْ كَانَتْ بِكَ مُهَاتَاةٌ . وما أَهَاتِيكَ ، كما تقول مأعاطيك . ولا يقال منه هاتيت ، ولا يُنْهَى بِهَا . قال الخليل : أصل هاتِ من آتَى يُؤْتِي ، فَقُلِبَتِ الْأَلْفُ هاءً .

(٤) الصَّحاح ١/٢٧١ ،

(٥) انظر حروف المعاني والصفات ص ٢٥ .

(٦) وكذلك أجازه قُطْرُبُ . الجنى الداني ص ٤٢٤ ، والتصريح ٢/١٩٩ ، والمجمع ١/٢٣٦ ، وإيضاح الشعر ورقة

١١٨/ب .

(٧) كعب بن مالك (ديوانه ٢٤٥) .

الخزانة ٦/٣١١ هارون ، الفصل ١٥٥ ، ابن يعيش ٤/٤٧ ، ٤٨ ، المجمع ١/٣٢٦ ، شرح جمل الزجاجي =

بَنَصَبِ الْأَكْفِ وَرَفِعِهِ وَجَرِهِ .

وإذا كان بمعنى «كيف» جاز أن يدخله «من»، حكى أبو زيد : إِنْ فَلَانًا لَا يطيق أن يحمل الفهر، فمن بله أن يأتي بالصخرة، أي كيف ومن أين، ويروى مِنْ بَهْلٍ ، بالقلب، وذكر الأخفش<sup>(١)</sup> في باب الاستثناء في قوله<sup>(٢)</sup> :

٤٥٧ - حَمَالٌ أَثْقَالٌ أَهْلُ الْوُدِّ آوَنَةٌ أُعْطِيَهُمُ الْجَهْدَ مِنْ بَلَّةٍ مَا أَسْعُ

أَنَّ «بَلَّةً» حَرْفٌ جَرٌّ، كَعَدَا، وَخَلَا ، بمعنى سوى، قيل : ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : بَلَّةٌ مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> .

ومنها : تَيْدٌ زَيْدٌ<sup>(٤)</sup>، أي أمهله، وحكى البغداديون<sup>(٥)</sup> : تَيْدَكَ زَيْدًا، قال أبو علي<sup>(٦)</sup> : لم يحك أحد لحاق الكاف ببَلَّةٍ ، قال : وقياسٌ قَوْلٍ مِنْ جَعَلَهُ اسْمَ فَعْلٍ ،

٢٦٢/٢

والشاهد في (بله) : حيث جاء اسم فعل على رواية نصب (الأكف)، ومصدراً على رواية الجر، وبمعنى (كيف) على رواية الرفع .

(١) إيضاح الشعر ورقة ٦/أ .

(٢) أبو زيد الطائي النصراني (ديوانه ١٠٩) .

الخزانة ٢٢٨/٦ هارون، إيضاح الشعر ورقة ٦/أ، اللسان (بله)، ابن يعيش ٤٩/٤ .

والجهد - بالفتح - النهاية والغاية، وهو مصدر جهد في الأمر جهداً من باب نفع، إذا طلب حتى بلغ غايته في الطلب . ومنه اجتهد في الأمر، أي بذل وسعته وطاقته . . .

وحَمَالٌ : مبالغة حامل خبر لمبتدأ محذوف، وأثقال : جمع ثَقُلَ - بفتح تين - وهو متاع المسافر . وآوَنَةٌ : جمع أَوَانٍ بمعنى الحين، كآزمنة، وزمان، وهو ظرف لِحَمَالٍ . وضمير أعطيتهم عائد لأهل الود، جمعة باعتبار معناه . وأَسْعُ :

مضارع وَسِعَ، يتعدى ولا يتعدى . يقال وسع المكان القوم، ووسع المكان، أي : اتسع . . .

الشاهد فيه أَنَّ الْأَخْفَشَ قد أورد البيت في باب الاستثناء وقال : (بله) فيه حرف جر كَعَدَا وَخَلَا بمعنى سوى .

(٣) حديث قدسي ، انظر صحيح البخاري - كتاب بَذء الخلق -، والمُعْتَنِي ص ١٥٦ ط . المبارك .

(٤) بمعنى رُوَيْدَ . التخمير ٢٤٩/٢ .

(٥) إيضاح الشعر ورقة ١١٩/أ .

(٦) قال في إيضاح الشعر : «ولم أعلم أحداً حكى لحاق الكاف بَلَّةً، وقياسٌ مِنْ جَعَلَهَا اسماً للفعل أن يُجَوَّزَ لحاق

الكاف لها . . . ورقة ١١٩/أ .

جواز إلحاقها به ، فعلى ما قال ، كأنه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع أسماء الأفعال قياساً ، وفيه نظرٌ ، كما مرَّ .

قال أبو علي<sup>(١)</sup> : تَيْدٌ ، من التؤدة ، قلبت الواو<sup>(٢)</sup> تاء ، وأبدلت الهمزة ياء ، كما حكى سيبويه : بَيَسَ الرجل ، في : بَيَسَ .

ومنها<sup>(٣)</sup> رُوَيْدٌ زَيْدٌ ، وهو في الأصل تصغير «إرواداً» مصدر : أَرُوْدَ أي رَفَقَ ، تصغير الترخيم ، أي ارفق به<sup>(٤)</sup> رَفَقاً ، وإن كان صغيراً قليلاً ، ويجوز أن يكون تصغير «رُوْدَ» بمعنى الرفق ، عُذِّي إلى المفعول به ، مصدراً واسم فعل لتضمنه الإمهال وجعله بمعناه ، ونَحْيٍ على ثلاثة أقسام .

أولها المصدر ، وهو أصل الباقيين ، نحو : رويد زيد بالإضافة إلى المفعول ، ك : «ضَرَبَ الرَّقَابِ»<sup>(٥)</sup> ، وَرُوَيْدٌ زَيْدٌ ، كَضَرَبَ زَيْدٌ .

الثاني : أن يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل إما صفة للمصدر نحو : سِر سيراً رويداً أي مُرَوِّدٌ ، أو حالاً نحو : سِيرُوا رويداً ، أي مُرَوِّدِينَ ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف<sup>(٦)</sup> وقوله تعالى :

(١) إيضاح الشعر؛ وفيه : «... بمنزلة ما حكاه سيبويه من أنه سمع بعض العرب يقول : بيس ، فلا يحقق الهمزة ، ويدع الحرف على الأصل» .

ورقة ١١٩/أ ، وانظر سيبويه ١٦٤/٢ ، ٤٦٣ .

(٢) ط : قلبت التاء واواً ، وهو خطأ .

(٣) هذا قول أبي سعيد السرياني . التخميم ٢/٢٥٥ ؛ وفيه : وأما في رُوَيْدٌ زَيْدٌ ، فقد قال أبو سعيد السرياني : رُوَيْدٌ تصغير (إرواداً) ، مصدر أَرُوْدَ ، أي : أمهل ، وصغروه تصغير الترخيم ، بحذف الزوائد ، فبقى رُوْدَ .

(٤) د ، ط : ساقطة .

(٥) القتال ٤/ ، ونصها :

﴿ فَإِذَا قَاتِلْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرِبُوا الرِّقَابَ حَتَّى إِذَا انْخَسَمُوا فَشَدُّوا أَلْوَتَاكُمْ فَأَمَاتُوا بَعْدُ وَإِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرْتُمْ وَلَكِنْ لِيُقَلِّبُ أَفْعَالَكُمْ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ ﴾ .

(٦) في التخميم ٢/٢٥٥ : «قال السرياني : إذا لم يحْيَ بالموصوف كان الاختيار أن يكون حالاً لضعف الصفة ، ويجوز أن يكون صفة قامت مقام الموصوف ، تقول : ضَعُ رُوَيْدٌ ، أي وَضَعَا رُوَيْدًا ، وانظر شرح الكافية لابن

الحاجب ص ٧٦ .

﴿ أَتَيْهِمْ رَوِيْدًا ﴾<sup>(١)</sup>

يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرُ وَصْفَةَ الْمَصْدَرِ وَالْحَالِ .

والثالث : أن ينقل المصدر إلى اسمِ الفعلِ لِكثَرَةِ الاستعمالِ بِأنْ يُقَامَ المصدرُ مَقَامَ الفعلِ وَلَا يُقَدَّرُ الفعلُ قَبْلَهُ ، نَحْوُ : رَوِيْدَ زَيْدًا ، بَنَصَبَ زَيْدًا ، وَإِنَّمَا فَتَحَ<sup>(٢)</sup> ؛ رِعَايَةً لِأَصْلِ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ .

وقولهم : رويدك زيداً يحتمل أن يكون اسمَ فعلٍ والكافُ حَرْفٌ ، وأن يكون مصدرًا مُضَافًا إِلَى الْفَاعِلِ ، كَمَا مَرَّ .

وقد تَزَادَ «مَا» عَلَى رَوِيْدَ ، اسْمَ فَعْلٍ ، كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ ، لِصَاحِبِهِ : لَوْ أَرَدْتَ الدِّرَاهِمَ لِأَعْطَيْتَكَ ، رَوِيْدَ مَا الشَّعْرَ ، أَيْ دَعِ الشَّعْرَ<sup>(٣)</sup> .

وَمِنَ الْلاَزِمَةِ : صَهْ ، أَيْ اسْكُتْ ، وَمَهْ ، أَيْ اكْفُفْ ، وَإِيَهْ ، أَيْ زِدْ فِي الْحَدِيثِ أَوْ فِي الْعَمَلِ ، وَصَهْ وَمَهْ ، يَسْتَعْمَلَانِ مُنَوَّنَيْنِ وَغَيْرَ مُنَوَّنَيْنِ ، وَالْكَسْرُ مَعَ التَّنْوِينِ لِلْسَّاكِنِينَ .

وَزَعِمَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَسْتَعْمَلُ «إِيَهْ» إِلَّا مُنَوَّنًا . وَخَطَأُ ذَا<sup>(٤)</sup> الرُّمَّةِ فِي قَوْلِهِ<sup>(٥)</sup> :

وَقَفْنَا فَقَلْنَا إِيَهْ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ ... ٤٥٥ ...

(١) الطارق / ١٧ ، ونُصِّهَا :

﴿ قَبِيلُ الْكَافِرِينَ أَتَيْهِمْ رَوِيْدًا ﴾ .

(٢) أي الدال من رويد .

(٣) انظر سيبويه ١٢٤/١ بولاق .

(٤) المخصص ٨١/٤ ، وَخَطَأُ ذَا الرُّمَّةِ أَيْضًا ابْنُ السَّرَاجِ . اللسان (أيه) .

(٥) تمامه : وما بال تكليم الديارِ البلاقعِ . وقد سبق تخريجُه .

وقال ابن السري<sup>(١)</sup> ، إنه أراد المنون ، إذ معناه : هات حديثاً أي حديث كان عن أم سالم ، فتركه للضرورة .

ومنها : إِيهًا ، أي كُفَّ عن الحديث وأقَطَّعه ، ويستعمل لمطلق الزجر ، ويجوز أن يكون صوتاً قائماً مقام المصدر معرباً منصوباً . كَسَقِيًا ورَعِيًا ، أي : كَفًّا ، يقال : إِيهًا عَنَّا ، ويجوز أن يكون اسم فعل مبنياً ، فالتنوين ، إِذْنٌ ، كما في صِهٍ ومِهٍ ، وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الأسماء يحتمل الوجهين ، نحو : رُوِيْدًا وحيهلاً وويهاً .  
وَجَوَزَ ابْنُ السَّرِيِّ فِي : أَيُّهَا الْفَتْحُ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى قِلَّةٍ ، وَأَوْجَبَ غَيْرُهُ تَنْوِينَهُ ، وَقَدْ تُبْدَلُ هَمْزَةُ إِيهِ وَأَيُّهَا ، هَاءٌ فَيَقَالُ : هِيهِ ، وَهَيْهًا وَمِنْهَا : فِدَاءٌ<sup>(٢)</sup> بِالْكَسْرِ مَعَ التَّنْوِينِ ، قَالَ<sup>(٣)</sup> :

مَهْلًا فِدَاءٌ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ      وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ (٤٥٢)  
أَيُّ : لِيُفْدِكَ .

ومنها : هَيْتَ<sup>(٤)</sup> ، مفتوح<sup>(٥)</sup> ، الهاء مثلث<sup>(٦)</sup> التاء ، كِثَاءٌ حَيْثُ ، وفيه لغة رابعة ، وهي كَسْرُ الْهَاءِ وَفَتْحُ<sup>(٧)</sup> التاء ، ومعناه أَقْبَلَ وتَعَالَ ، وقال الزمخشري<sup>(٨)</sup> : أسرع<sup>(٩)</sup> ،

(١) إبراهيم بن السري = الزُّجَّاج

(٢) انظر المسائل العسكرية ص ٢٦ ، وحاشية المقتضب ١٨٠/٣ .

(٣) النابغة (ديوانه ٢٦) وقد سبق تخريجه .

(٤) انظر معاني القرآن للقراء ٣٥/٢ .

(٥) وهي الرواية المشهورة . التخميم ٢٥١/٢ .

(٦) انظر الدرر المبيته في الغرر المثلثة للفيروزآبادي ص ٢١٢ تحقيق د. علي بواب ، دار اللواء ، الرياض سنة

١٩٨١م .

(٧) قراءة المدَّيْنِ ، وابن ذكوان . وقرأ ابن كثير بفتح الهاء ، وضم التاء من غير همز ، وقرأ الباقون بفتح الهاء والتاء من غير همز . انظر الإتحاف ٢٦٣ ، وغَيْثُ النِّفَعِ ١٣٤ ، ١٣٥ ، والكشف ٩-٨/٢ ، والمحْتَسِبُ ٢٣٧/١ - ٢٣٨ .

(٨) ابن يعيش ٣٢/٤ .

(٩) في كتاب اللغات في القرآن لابن حُسُونٍ ص ٣٠ تحقيق د. صلاح منجد :

وإذا بَيَّن باللام نحو: «هَيْتَ لَكَ»<sup>(١)</sup> فهو صوت قائم مقام المصدر، ك: «أَفِ لَكُمْ»<sup>(٢)</sup>، إِلَّا أَنَّ «أَفَ» يجوز إعرابه إعراب المصادر نحو: أَفَّا لَكَ، وهيت، واجب البناء، نظراً إلى الأصل مع كونه مصدرًا، وإذا لم يبيَّن باللام فهو صوت قائم مقام المصدر القائم<sup>(٣)</sup> مقام الفعل، فيكون اسم فعل، مع أَنَّا قد بَيَّنَّا في المفعول المطلق أَنَّ جميع الأصوات القائمة مقام المصادر، التي يُقَالُ إنها أسماء أفعال، يَجُوزُ فيها: أن يُقَالَ ببقائها على مصدريتها، وبنائها، نظراً إلى أصلها حين كانت أصواتاً، وهو الأقوى في نفسي، إذ لا ضرورة مُلْجِئَةٍ إلى دعوى خروجها عن ذلك الباب، على ما بَيَّنَّا هناك، فالأوَّلُ، إذن، أَن نقول: إن ما هو في صورة المنصوب، نحو أَفَّا وتُفَّا، مبني على الفتح والتنوين فيه، كما في صِه؛ لأن الأصل بقاء كُلِّ شيء على ما كان عليه.

ومنها: دَع، ودَعَا، ولَعَا، ولَعَلَّعَا<sup>(٤)</sup>، أَي انتعَش، ودعدعا: تكرير دَع، للتوكيد، وقد اشتقَّ منه: الدعدعة بمعنى قول دَع دَع، للعائر<sup>(٥)</sup>.

== قوله «هَيْتَ لَكَ»: ﴿

يعني هَلُمَّ لك بلغة وافقت النبطية.

(١) يوسف ٢٣، والآية بتامها:

﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنُ مَنَاقِبَ إِنَّهُ لَا يَفْعَلُ الظَّالِمُونَ﴾

(٢) الأحقاف ١٧، ونصها:

﴿وَالَّذِي قَالَ لِلرَّغِيَةِ أَيُّ لَكُمْ أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَّتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهِيَاسَتَغِيثَانِ اللَّهُ وَبِكَ آمَنَ إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسْطِيرٌ الْأَوَّلِينَ﴾

(٣) ط: قائم.

(٤) ط: ودَعَدَا، أي انتعش، وهذا خطأ.

(٥) ط: للعائر.



ومنها : هَلَا ، وله معنيان : أَسْكُنْ ، وَأَسْرِعْ ، قَالَ<sup>(١)</sup> :  
 ٤٥٨ - أَلَا حَيًّا لَيْلٍ وَقُولَا لَهَا هَلَا فَقَدْ رَكِبْتَ أَمْرًا<sup>(٢)</sup> أَعْرًا<sup>(٣)</sup> مُجْجَلًا  
 أَي : أَسْرِعِي .

ومنها : هَيَّا ، وقد يلحقه<sup>(٤)</sup> الكاف نحو : هَيَّاكَ ، وقد يحذف الألف فيلزمه الكاف  
 نحو : هَيَّاكَ ، وقد يخفف فيقال هَيَّاكَ والمعنى : أَسْرِع .

ومنها : قَدْكَ ، وَقَطُّكَ ، وَبَجَلُّكَ ، وكأن الأصل : قَدْكَ وَقَطُّكَ ، أي : اقطع هذا  
 الأمر قطعاً ، ( ١٤٩ ب ) فهو في الأصل مصدر مضاف إلى الفاعل ، فَأَقِيمُ مَقَامَ  
 الْفِعْلِ ، فَبَنِي ، فحذف المدغم فيه تخفيفاً ، لما قلنا إنَّ وضع أسماء الأفعال على التخفيف .  
 وكذا بَجَلُّكَ ، أي : اكتفاءك ، يقال : أَبْجَلَّنِي أَي كَفَانِي ، إِلَّا أَنَّ الضمير قد  
 يحذف من بَجَلْ ، بخلاف : قَدْ ، وَقَطْ ، فمعنى : قَدْكَ ، أَيَّ اكْتَفَى ، ومعنى قدني :  
 لَأَكْتَفِي ، قَالَ<sup>(٥)</sup> :

قدني من نصر الحُبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح المُلحِدِ (٤٠٣)  
 وقال<sup>(٦)</sup> :

٤٥٩ - وَمتى أَهْلِكَ فلا أَحْفِلُهُ بَجَلِي الآن من العيش بَجَلْ

(١) التابغة الجعدي (ديوانه ص ١٢٣) ، والبيت في هجاء ليل الأَخْيَلِيَّة . الخزانة ٢٣٨/٦ هارون ، العيني ٥٦٩/١ ،

المفصل ١٨٥٤ الاقتضاب ٣٩٧ ، ابن يمش ٧٤/٤ .

وقوله : (ألا حياء) ، أي ، أبلغها تحبتي ، على طريق المَزَّة والسُّخْرِيَّة . (وقلاً) زَجَرٌ للنخيل لتذهب .

الشاهد فيه أن (هَلَا) اسمُ فِعْلٍ بمعنى أسرع .

(٢) م ، د : أَيَّرًا .

(٣) ط : غَرَّ .

(٤) ط ، د : يلحق .

(٥) مَرْقَبْلٌ ، وسبق نخرجه .

(٦) لبيد بن ربيعة (ديوانه ١٤٨) ، وفيه : (فمتى) بدل (ومتى) . انظر الخزانة ٢٤٦/٦ وحاشيتها .

و(لا أَحْفِلُهُ) : لا أبالي هلاكي ، و(بَجَلِي) : حَسْبِي .

الشاهد فيه أن (بَجَلْ) كان في الأصل مصدرًا بمعنى الاكتفاء ، ثم صار اسمَ فِعْلٍ بمعنى فعل الأمر ، فإن اتصل =

ولم يَصِر «حسب»، وإن كان قريباً منها في المعنى : اسم فعل، بل هو معرب متصرف ، يقع مبتدأ وحالاً كما مرّ، في باب الإضافة .

ويجب نون الوقاية في قد، وقط ، دون بَجَل ، في الأعراف ؛ لكونهما على حرفين دونه، كما مرّ في باب المضمرات .

ومنها : حَيٍّ ، أي أقبل ، يُعَدِّى بعلی نحو : حَيٍّ على الصلاة ، أَيْ أَقْبِلْ عليها، وعن أبي الخطّاب ، أَنَّ بعضَ العرب يقول : حَيَّهْل<sup>(١)</sup> الصلاة، وقد جاء «حَيٍّ» مُتَعَدِّياً بمعنى : إِيْتِ قال<sup>(٢)</sup> :

٤٦٠ - أَشَأْتُ أَسْأَلُهُ<sup>(٣)</sup>، مَا بَالُ رُفَقَتِهِ حَيِّ الْحُمُولِ فَإِنَّ الرُّكْبَ قَدْ ذَهَبَا

وقد يركب «حَيٍّ» مع «هَلَا» الذي بمعنى «أسرع»، و«استعجل» فيكون المركب بمعنى : أسرع، أيضاً، فَيُعَدِّى : إما بِإِلَى ، نحو : حَيَّهْل إلى الثريد، وإما بِالْبَاءِ، نحو : حَيَّهْلَا بِعُمَرَ، أي أَسْرِعْ بِذِكْرِهِ ، والباء للتعدية، كذهب به ، أو بمعنى أقبل فَيُعَدِّى بعلی نحو : حيهل على زيد، أو بمعنى : ائْتِ فَيُعَدِّى بنفسه نحو : حيهل الثريد .

---

به الكاف كان معناه : اكتب، أمر مخاطب حاضر. وإن اتصل به الباء كان معناه : لَأَكْتُبِ . أمر متكلم نفسه، كما أن قد وَقَطَ كذلك. ففيه ضمير مستتر وجوباً تقديره في الأول : أنت ، وفي الثاني : أنا .

(١) سيبويه ١٢٣/١، و ٥٢/٢ بولاق.

(٢) عمرو بن أحر، شاعر إسلامي في الدولة الأموية. (ديوانه ص ٤٣).

الخرزاة ٢٥٦/٦، ٢٥٧ هارون، ابن يعيش ٣٧/٤، اللسان (حيا) والبال : الحال والشأن ، و (الرُفَقَة) : الجماعة، ترافقهم في سفرك، وهي بضم الراء في لغة تميم، والجمع رفاق. و (الحُمُول) : جمع حَمَل بالكسر. وقوله : (حي الحمول) : مقول لقول محذوف، أي فقال : حَيِّ الحُمُول ...

الشاهد فيه أن (حي) جاء متعدياً بمعنى ائْتِ الحُمُول.

(٣) د : ساقطة.

وفي المركَّب لغاتٌ<sup>(١)</sup> : حَيْهَلْ ، بحذف ألف «هَلَا» للتركيب حتى يكون خمسة عشرَ ، وقد تسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو : حَيْهَلْ ، كما قيل في خمسة عشرَ ، وقد يلحقهما التنوينُ مركَّبينَ ، فيقال : حيهلا وحيهلا ، بفتح الهاء وسكونها ، وإذا وقفت على هذين المنوين قلبت تنوينهما ألفا ، وإثبات الألف فيهما في الوصل ، لغة رديئة<sup>(٢)</sup> ، وقول لبيد<sup>(٣)</sup> :

٤٦١ - يتبارى في الذي قلتُ له ولقد يَسْمَعُ قولي حَيْهَلْ  
سكن اللام فيه للقافية ، ولا يجوز في غير الوقف .

وفي الكتاب الشعري<sup>(٤)</sup> لأبي علي ، حَيْهَلْ بكسر اللام وتنوينه ، وعند أبي علي ، حالهما مع التركيب في احتمال الضمير ، كحال نحو : حلو حامض ، يَعْنِي أَنَّ في كل منهما ضميراً ، كما كان قبل التركيب ، وفي المجموع بعد التركيب ضميراً ثالث ، هو فاعلُ المجموع ؛ لِكَوْنِ المجموع بمعنى أسرع أو أقبل أو أوائت .

وعند غيره أَنَّ فيهما ضميراً واحداً ، وليس في كل واحد منهما ضميراً ؛ لأنه انمحي عن كل منهما بالتركيب حُكْمُ الاستقلال ، وأما قوله<sup>(٥)</sup> :

(١) انظرها في التخمير ٢/٢٥٩ ، والمختصص ١٤/٨٩ .

(٢) وماذا نقول عن قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : «إذا ذُكِرَ الصالحون فَحَيْهَلًا بِعُمْرٍ؟» أخرجه أحمد في

مسنده ٦/١٤٨ . وانظر حديثاً آخر في رياض الصالحين ص ٤٣٧ تحقيق رباح ودقاق ط ٤ دمشق ١٩٨١ م .

(٣) ديوانه ص ١٤٢ . الخزانة ٦/٢٥٨ ، وفيه : «والصحيح أن تسكين اللام لغةٌ سواء كان في الوقف أم في

الدُّرَج ... وقال زكريا الأحمر : في (حَيْهَلْ) ثلاثُ لغاتٍ : بجزم اللام . وحركتها ، وبالتنوين ، وقد يقولون من

غير هل ، من ذلك حَيَّ على الصلاة .

والخصائص ٣/٤٦ ، وابن يعيش ٤/٤٢ ، ٤٥ .

(٤) (يتبارى) : يَشْكُ ويجادل . و(حيهل) أَسْرَعَ وعَجَّلَ .

الشاهد فيه أن ليبدأ سكن اللام للقافية ، ولا يجوز تسكين اللام في غير الوقف .

(٤) ورقة ١٥/أ ، ب .

(٥) لم أتمد إلى قائله . وقال البغدادى : «والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عُرف قائلها . والله أعلم» .

الخزانة ٦/٢٦٧ هارون ، سيبويه ٢/٥٢ ، المقتضب ٣/٢٠٦ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٠ .

٤٦٢- (١) وهَيْجَ الحَيِّ من دار فَظَلَّ لهم يَوْمَ كَثِيرُ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ

فضمة اللام : حركة إعرابٍ، وهو مفرد بلا ضمير، وذلك أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ مبني غير جملة نسب إلى لفظه حكم، جاز أن يحكى ، كقولك : ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ .  
قال (٢) :

٤٦٣- بِحَيْهَلَا يُزْجُون كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ المَطَايَا سِيرُهَا المَتَقَاذِفُ

فحكى ، وجاز أن يجري بوجوه الإعراب، كقوله (٣) :  
لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ إِنَّ لَيْتاً (٤) وَإِنَّ لَوْأَ عَنَاءَ

== (وَهَيْجَ) : فرق، و (ظَلَّ) : استمر، قيل فاعل «هَيْجَ» ضمير غراب البَيْن وقد ذكر قَبْلُ . ويجوز أن يكون هَيْجَ وظل متوجهين إلى (يوم) وتنازعا فيه . و (ظَلَّ لهم يَوْمَ) من باب قولهم : نهاره صائم . والتنادي مصدر تَنَادَى .  
أي نادى القوم بعضهم بعضاً .

الشاهد فيه أن ضمة اللام في (حَيْهَلُهُ) حركة إعراب، وهو مفرد بلا ضمير .

(١) م ، د ط : فهِيج .

(٢) النابتة الجعدي (ديوانه ٢٤٧)، ونسبه ابن المُسْتَوْفَى في (شرح أبيات المفضل) عن السَّيرافي لمُزاحم بن الحارث العَقِيلِي، وكذلك في اللسان (حي).

الخزانة ٢٦٨/٦ هارون، سيبويه ٥٢/٢، التخمير ٢٥٩/٢. المقتضب ٢٠٦/٣، المخصص ١٢٧/٧، و٨٩/١٤؛ وفيهما: (سیرها متقاذف) بدل (سیرها المتقاذف)، المفضل ١٥٣.  
الشاهد فيه على أَنَّ حَيْهَلَا بلا تنوين تحكي أريد به لفظه، قال النحاس : جعله بمنزلة خمسة عشر، فلذلك لم ينونه. الخزانة ٢٦٨/٦ هـ.

(٣) أبو زيد الطائي (شعره ٢٤، تحقيق نوري القيسي. المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م).

سيبويه ٣٠٢/٢ بولاق، الخزانة ٣١٩/٧ هارون، ابن يعيش ٣٠/٦، و ٥٧/١٠، معجم شواهد العربية ٢٣/١، شرح مجل الزجاجي ٢٣٢/٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣١٥.

على أَنَّ الكلمة المبنية إذا أُريد بها لفظها فالأكثر حكايتها على ما كانت عليه، وقد نجيءُ معربة، كما في البيت، كما أعرب (لَيْت) الأولى بالرفع على الابتداء، ونصب الثانية مع لو بيان.

(٤) ط : إِنَّ لَوْأَ وَإِنَّ لَيْتاً عَنَاءَ.

وقوله : تناديه وحيَّهله ، فأعرب ، وذلك لأنه صار اسماً للكلمة ، كما يجيء في باب العلم ، وقد يقال : حيَّهْلَك<sup>(١)</sup> .

ومما جاء متعدياً ولازماً : هَلُمَّ<sup>(٢)</sup> ، بمعنى أقبل ، فيتعدى بـ إلى ، قال تعالى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا<sup>(٣)</sup> ﴾ ،

وبمعنى أحضره ، نحو قوله تعالى :

﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ<sup>(٤)</sup> ﴾ ،

وهو ، عند الخليل<sup>(٥)</sup> : هاء التنبيه ، ركب معها «لَمْ» أمر من قولك : لَمْ اللهُ شعته ، أي جمعه ، أي : اجمع نفسك إلينا ، في اللازم ، واجمع غيرك في المتعدي ، ولما غيَّر معناه بالتركيب ؛ لأنه صار بمعنى : أقبل ، أو : أحضر ، بعد ما كان بمعنى : اجمع ، صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها ، فلم يَتَصَرَّفَ فيه أهل الحجاز مع أن أصله التصرف ، ولم يقولوا : أَلْمَمْ ، كما هو القياس عندهم في نحو : أَرُدَّدْ ، وَاْمُدَّدْ ، ولم يقولوا : هَلُمَّ وهَلُمَّ ، كما يجوز ذلك في نحو : مُدَّدْ ، كل ذلك لثقل التركيب ، قال الله تعالى :

﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ<sup>(٦)</sup> ﴾ ، ولم يقل : هَلُمُّوا .

(١) انظر سيبويه ١٢٤/١ بولاق .

(٢) انظر سيبويه ١٢٧/١ ، و ٦٧/٢ ، ١٥٨ بولاق ، والمقتضب ٢٥/٣ ، ٢٠٢ ، والأصول ١٧٠/١ .

(٣) الأحزاب / ١٨ ، ونُصِّها :

﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنَكُمُ الَّذِينَ يُؤَخِّرُونَ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

(٤) الأنعام / ١٥٠ ، والآية بتمامها :

﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعِ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا يَكِيدُونَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ .

(٥) سيبويه ٦٧/٢ بولاق . الخصائص ٢٧٨/١ ، ٢٣٠/٣ ، التخميم ٢٥٧/٢ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس

٥٩٠/١ ، وحاشية رقم (٢٤١) من الصفحة نفسها ، فإن أصل (هلم) عند الخليل : (هل أَوْمُ) !! .

(٦) الأنعام / ١٥٠ .

وقال الكوفيون <sup>(١)</sup> : أصله : هَلَا أُمُّ ، وهلا : كلمة استعجال كما مرَّ ، فُغِيت إلى «هَلْ» ؛ لتخفيف التركيب ، ونُقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحُذفت ، كما هو القياسُ في نحو : «قَدْ أفلح» إلا أنه ألزم هذا التخفيف ههنا ، لِثِقَلِ التركيب .  
وقال أبو علي <sup>(٢)</sup> في كتاب الشعر ، رَدًّا عليهم : إنَّ هل بمعنى أسرع مفتوحة اللام فلا يجوز أن يتركب منه : هَلُمَّ .

وقال الزمخشري <sup>(٣)</sup> : يَجِيءُ «هل» ساكن اللام .  
ضَمَّنَ «أُمَّ» ، عند الكوفيين معنى أسرع وأقبل ، وتعْدَى بِإِلَى في اللزام ، ف قيل : هَلُمَّ إِلَيَّ : وأما في المتعدى نحو : هَلُمَّ زيداً فهو باقٍ على معناه ، أي : أسرع واقصد زيداً فأحضره .

وينو تميم <sup>(٤)</sup> يُصَرِّفُونَهُ ، نظراً إلى أصله ، وليست بالفصيحة ، نحو : هَلُمَّ ، هَلُمَّي ، هَلُمَّوا ، هَلُمَّنَ .

وزعم القراء أنَّ الصواب أن يُقال : هَلُمَّنْ ، بإبقاء «هَلَمْ» على حالها وزيادة نونٍ قبل ضميرِ الفاعلِ مدغمة في الضمير ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على

(١) ابن يعيش ٤/٤٢ ، وفي التخمير ٢/٢٥٧ : «وعند الكوفيين من «هَلْ» مع «أُمَّ» محذوفة همزتها . . . .» وفي ٢/٢٥٨ ، هامش ٨ قال محقق التخمير : «لم يذكر هذه المسألة ابنُ الأنباري في الإنصاف ، واستدركها عليه ابن إياز البغدادي في كتابه «الإسعاف المتمم للإنصاف . . . .» كما أوردها صاحب كتاب «عرائس المحصل في شرح المفصل» «بالتفصيل . . . .» وانظر الصاحبي ص ٢٧٩ .

(٢) الورقة ١٦/ب : «فإن قال قائل إنما هي «هَلْ» دخلت على «أُمَّ» قيل ليس يخلو ذلك من أن تكون «ها» التي للتنبه ، كما قلنا ، أو تكون (هَلْ) ، فإن كانت (هل) ، لم تُحُلْ من أن تكون التي للاستفهام ، أو التي بمعنى (قد) ، أو تكون (هل) الذي هو الصوت المستعمل للحضِّ والحثُّ فلا يجوز أن تكون التي للاستفهام ؛ لأن الاستفهام إنما يدخل على ما كان خيراً ، ولا يجوز أن تكون بمعنى (قد) ؛ لأنها تدخل على الخبر ، ولا تكون التي للحض ؛ لأن تلك متحركة الآخر بالفتح . فإذا وَقِفَ عليها وَقِفَ بالالف . . . .» وانظر المُخَصَّص ١٤/٨٨ .

(٣) المفصل ١٥٢ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٩٨ .

تلك النون المَزِيدَة، وتبقى ميمٌ هلم على تشديدها، وفتحها، كما زِيدَتِ النونُ في :  
مِنِّي وَعَنِي مَحَافِظَةٌ عَلَى سَكُونِ نونٍ مِنْ وَعَنْ قَالَ : وهذا كما يُروى في بعض اللغات  
مِنْ زِيَادَةِ الْأَلِفِ فِي نَحْوِ : رَدَّاتُ (١٥٠ أ)، وذلك أَنَّ مِنْ يَدْغَمُ فِي رَدَّدَتْ، كما أَدْغَمَ  
قَبْلَ دَخُولِ التَّاءِ، فَيَزِيدُ أَلِفًا قَبْلَ التَّاءِ لِيَسْكُنَ مَا قَبْلَهَا<sup>(١)</sup> كما هو الواجب.

ويُروى عن بعض العرب : هَلَمَّيْنِ، بقلب النون المَزِيدَة قبل نون ضمير  
الفاعل، ياءً، وقد يقال : هَلَمَّ لَكَ مُبَيَّنًا بِاللَّامِ، إِجْرَاءً لَهُ، وإن لم يكن في الأصل  
مصدرًا، مُجْرَى أَخَوَاتِهِ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُبَيِّنُ بِحَرْفِ الْجَرِّ، نظرًا إِلَى أَصْلِهَا  
الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ هَيَّاتِ هَيَّاتِ لِمَا تُوْعَدُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>،

أَيُّ بُعْدًا<sup>(٣)</sup>.

وحكى الأصمعي<sup>(٤)</sup> : أَنَّهُ يُقَالُ : هَلَمَّ إِلَى كَذَا فَيَقُولُ الْمُخَاطَبُ : لَا أَهْلُمُّ إِلَيْهِ،  
مَفْتُوحَةٌ<sup>(٥)</sup> الهمزة والهاء، وكذا يقال : هَلَمَّ كَذَا : فَيَقُولُ الْمُخَاطَبُ : لَا أَهْلُمُّهُ مَعْدَى  
بِنَفْسِهِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا أَلَمَّ، والهاء المَفْتُوحَة زائِدَة و : لَا أَوْمُ عَلَى الْمَذْهَبِ الْآخَرِ، فلم  
يَتَغَيَّرْ فِي الْجَوَابِ الْهَاءُ وَاللَّامُ مِرَاعَاةً لِلْفِظِ الْخُطَابِ، - هذا الذي ذكرنا كله بمعنى  
الأمْر.

(١) ط : ما قبل التاء.

(٢) م : ط : ساقطة.

(٣) المؤمنون / ٣٦.

(٤) انظر البرهان ٤/٤٣٤.

(٥) المفصل ١٥٢، التخدير ٢/٢٥٨، الخصائص ٣/٢٣٠.

(٦) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري (تحقيق د. طارق الجنابي، بغداد سنة ١٩٧٨م) ص ٧٢٩ : «وإذا قال لك

رجل : هَلَمَّ، فأردت أن تقول : لا أَفْعَلْ، قُلْتَ : لَا أَهْلُمُّ وَلَا أَهْلُمُّ، رواهما جميعا اللَّخَيَّانِي أَبُو الْحَسَنِ.

وفي الخصائص ٣/٢٣٠ : ... ما حكاه الأصمعي مِنْ أَنَّهُمْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ : هَلَمَّ إِلَى كَذَا، فَإِذَا أَرَادُوا

الامتناع منه، قالوا : لَا أَهْلُمُّ، فجاءوا بوزن أَهْرِيْق. وانظر معاني الفراء ١/٢٠٣، وابن يعيش ٤/٤٢،

والجمع ٨٣/٢، ١٠٦.

ومن أسماء الأفعال التي بمعنى الخبر : هيهات<sup>(١)</sup> ، وفي تائها الحركات الثلاث<sup>(٢)</sup> ، وقد تبدل هاؤها الأولى همزة<sup>(٣)</sup> ، مع تثليث التاء أيضاً ، وقد تُنَوَّن<sup>(٤)</sup> في هذه اللغات الست ، وقد تسكن التاء في الوصل أيضاً ؛ لإجرائها فيه مجراها في الوقف ، وقد تحذف التاء ، نحو : هيهأ ، وأيهأ ، وقد تلحق هذه الرابعة عشرة ، كاف الخطاب نحو : أيهاك ، وقد تنون ، أيضاً ، نحو : أيهاً ، وقد يُقال : أيهانَ بهمزة ونون مفتوحتين ، وقال صاحبُ المغني : بنونٍ مكسورة ، وقال بعضُ النحاة إنَّ مفتوحة التاء مفردة وأصلها هَيْهَيْةٌ ، كزلزلة ، نحو : قَوْقَاة<sup>(٥)</sup> ، قُلِبَتِ الياءُ الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والتاءُ للتأنيث ، فالوقفُ عليها ، إِذَنْ ، بالهاءِ ، وأمَّا مكسورةُ التاء فجمع مفتوحة التاء ، كمسلمات ، فالوقفُ عليها بالتاء ، وكان القياس : هَيْهَيَات ، كما تقول : قويات في جمع قَوْقَاة ، إلا أنهم حذفوا الألف لكونها غير متمكنة ، كما حذفوا أَلَفَ «هذا» ، وياء «الذي» في المثني ، والمضمومة التاء تحتمل الإفراد والجمع فيجوز عليها بالهاء والتاء .

(١) انظر سيبويه ٤٧/٢ بولاق ، والمقتضب ١٨٢/٣ ، والخصائص ٢٠٦/١ ، و ٢٩٧/٢ ، و ٤١/٣-٤٣ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٨٦/١ وما بعدها : تحقيق الشيخ محمد عزيمة ، القاهرة ١٩٨١م ، والجمع ١٠٦/٢ ، والتخميم ٢٧٦/٢ ، والمسائل العسكرية ص ٢٥ ، ودراسات ق ٣ ج ٤ ص ١٩٤ وما بعدها ، والمسائل البغداديات ص ٥٢١ .

(٢) انظر الذرر المبثثة ص ٢١٢ .

(٣) «تقول : أيهاً» . أنشد الفراء :

فأيهاً أيهاً العقيقُ ومن به      وأيهاً وصلُ بالعقيقِ نواصلُهُ .

المذكر والمؤنث لابن الأنباري ، تحقيق عزيمة ١٨٨/١ .

(٤) قال الشاعر :

تَذَكَّرْتُ أَياماً مَضِينَ مِنَ الصَّبَا      فهيهات هيهات إلينا رجوعها

سيبويه ٣٥٥/١ بولاق ، والمقتضب ٣٦١/٤ ، الأملالي الشجرية ٢٢٥/٢ .

(٥) شرح الشافية ٢٩١/٢ .



وهذا كُلُّهُ وَهَمٌ<sup>(١)</sup> وَتَحْمِينٌ ، بل لا مَنَعَ أن نقول : التاء والألف فيها زائدتان ، فهي مِثْلُ «كوكب» ، ولا مَنَعَ ، أيضاً ، من كونها في جميع الأحوال مفردةً ، مع زيادة التاء فقط ، وأصلها : هَيْهَيَّْةٌ ، ونقول : فتح التاء ، على الأكثر ؛ نظراً إلى أصله ، حين كان مفعولاً مطلقاً ، وكسرت للساكين ؛ لأن أصل التاء : السكون ، وأما الضم فللتنبية بقوة الحركة على قوة معنى البُعْدِ فيه ، إذ معناه : ما أبعده كما ذكرنا .

وكان القياسُ ، بناءً على هذا الوجه الأخير ، أعني أن أصله : هَيْهَيَّْةٌ ، ألا يوقف عليه إلا بالهاء ، وإنما يوقَفُ عليه بالتاء في الأكثر ، تنبيهاً على التحاقها بقِسْمِ الأفعال من حيث المعنى ، فكانت تأوِّها مِثْلُ تاءِ : «قامت» ، وهذا الوجه أولى من الوجه الأول ، وأيضاً ، مِنْ جَعَلَ الألفِ والتاءِ زائدتينِ لأنَّ باب ، قلقال أكثر من باب : سَلِسَ<sup>(٢)</sup> وبَبَر .

ومنها : شتان ، بمعنى افترق ، مع تعجب ، أي : ما أشدَّ الافتراق فيطلب فاعلين فصاعداً ، كافترق ، نحو شتان زيد وعمرو ، وقد تزايد بعده «ما» نحو : شتان ما زيد وعمرو ، وقد يقال في غير الأكثر الأفصح : شتان ما بين زيد وعمرو ، قال ربيعة الرقي<sup>(٣)</sup> .

٤٦٤ - لَشْتَانُ ما بين اليزيديين في الندى يزيدِ سُليْمٍ والأغرُّ ابنِ حاتمٍ

(١) ط : توهم .

(٢) انظر الممتع ٥٩٠/٢ .

(٣) البيت من قصيدة مدَّح بها يزيد بن حاتم المهلبى .

الحزنة ٢٧٥/٦ ، ٢٨٧ هارون ، الفصل ١٦٣ ، ابن يعيش ٣٧/٤ ، ٦٨ .

وأنكره الأصمعي<sup>(١)</sup> وقال : الشعرِ لَوْلَدٌ<sup>(٢)</sup>، وذلك بناءً على مذهبه، وهو أن شتان ،  
مثنى «شت»<sup>(٣)</sup> وهو المتفرق، وهو خبر لما بعده .

وَمَوْهَمُهُ شَيْتَان : أَحَدُهُمَا لُغَةٌ فِي شَتَانٍ وَهِيَ كَسْرُ النُّونِ، والثاني أن المرفوع بعده لا  
يكون إلا مثنى أو ما هو بمعنى المثنى، ولا يكون جمعاً، ولو كان بمعنى افترق لجاز  
وقوع الجمع فاعلاً له .

واللغة الفصحى، وهي فَتَحُ النُّونِ تُبْطِلُ مَذْهَبَهُ، وأيضاً، لو كان خبراً لجاز تأخيرُهُ  
عن المبتدأ، إذ لا موجبَ لِتَقْدُومِهِ، ولم يسمع متأخراً، وكان ينبغي ألاَّ يجوز : شتان ما  
بينهما بناءً على المذهب المشهور، أيضاً، وهو أن شتان بمعنى افترق ؛ لأن لفظ «ما»

---

(١) في التخير ٢٨٠/٢ : «قال الأصمعي : لا يقال شتان ما بينهما ؛ لأنك إذا جعلت (ما) مزيدةً، لم يَتَّقِ في الكلام  
لِشَتَانٍ فاعِل، وإن جعلته بمعنى (الذي) كنتَ قد جعلتَ كما عَلِمَ يقتضي شيئين . . . ولم يستبعده بعض العلماء  
عن القياس ؛ لأن الفاعل فيه من حيث المعنى شيان . . . وفي المسائل العسكرية ص ٢٨ :  
«فأما قولك» شتان ما بينهما «فالقِياسُ لا يمنعه إذا جعلت «ما» بمنزلة الذي، وجعلت (بين) صلة ؛ لأنَّ (ما)  
لإيهامها قد تقع على الكثرة . . .»  
وانظر شذور الذهب ص ٤٠٤ وتعليقُ المرحوم محي الدين عبد الحميد .

(٢) قال الفارسي في المسائل العسكرية ص ٢٩ : «إلا أن الأصمعي طعن في فصاحة هذا الشاعر ، وذهب  
إلى أنه غير محتج بقوله، ورأيت أبا عمرو قد أشد هذا البيت على وجه القبول له، والاستشهاد به، وقد طعن  
الأصمعي على غير شاعر قد احتج بهم غيره، كذبي الرُّمَّة، والكُمَيْت، فيكون هذا أيضاً مثلهم» .  
وانظر كتاب فعل وأفعل للأصمعي ص ٥٠٧، وهو منشور ضمن العدد الرابع لسنة ١٤٠١هـ من مجلة البحث  
العلمي في كلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .  
هذا، «ويستشهد بشعر العرب المولدين في المعاني، كما يستشهد بشعر العرب في الألفاظ» المزهري ٥٩/١ .  
وأُعْلِمَ أنَّ استشهد ابن جني بشعر المولدين واضحٌ في الخصائص والمنصف انظر الخصائص ٢٤/١، ٢٥، ٢٦،  
٣٠، ٤٠ . والمنصف ١٩٨/٢ .

(٣) لأنه يقال : جاؤوا من شت، وقال رؤية :

من سافعاتٍ وهجيرٍ أَيْتِ      وهو إذا اجْتَنَّبَتْهُ مِنْ شَتِّ

انظر المسائل البغداديات ص ٥٢٢ - ٥٢٣ .

لا يَصْلُحُ ههنا أن يكون عبارةً عن شيئين والمعنى : افترق الحالان اللذان بينهما، إذ لا يقال : بين زيد وعمر وحالتان : بُخْلٌ وجُودٌ، مثلاً ، على معنى أن إحدى الخصلتين مختصةٌ بأحدهما والأخرى بالآخر ، كما يقال في الأعيان بيني وبينك نهران ، مع أن يكون أحد النهرين بجنب أحدهما ، والآخر بجنب الآخر، بل لا يقال في المعاني : بينهما شيء أو شيان أو أشياء إلا إذا كانا مشتركين في ذلك الشيء أو الشيئين أو الأشياء ، نحو قولك : بيننا قربتان ، أي مشترك فيهما .

فلو فسرنا قوله : شتان ما بين اليزيدَيْن ، بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما : البُخل والجُود ، لكانت كل واحدة من الخصلتين مشتركاً فيها وهو ضدُّ المقصود .

فنقول : إنها جاز : شتان ما بينهما ، على أن شتان بمعنى : بُعد ؛ لأنه لا يستلزم فاعِلَيْنِ فصاعداً ، و «ما» كنايةً عن البؤن أو المسافة ، أي : بُعد ما بينهما من المسافة أو البؤن ، ويجوز أن تكون «ما» زائدة ، كما كانت من دون «بين» ، وشتان بمعنى بعد ويكون «بين» فاعل شتان ، كما هو مذهب الأخفش في قوله تعالى <sup>(١)</sup> :

﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup> .

قال : بينكم مسند إليه ، لكنه لم يرتفع ، استنكاراً لإخراجه عن النصب المستمر له في أغلب استعماله ، ومثله قوله تعالى : ﴿وَمِنَّا <sup>(٣)</sup> دُونُ ذَلِكَ <sup>(٤)</sup>﴾ .

(١) الأنعام / ٩٤ ، والآية بتامها :

﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فَرَّدَ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَزَكَّيْنَاهُمْ مَا خَوَّلْنَاهُمْ وَرَأَى ظُهُورَكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُعَاعَ كُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَصَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ .

(٢) م ، د ، ط : ﴿يَقْضَى بَيْنَكُمْ﴾ المتحنة / ٣ ، ولا تصلح للتمثيل ، فهو تحريف بدون شك ، والصواب ما في الأصل - كما ترى - .

(٣) ط : ومنهم ، وهذا تحريف .

(٤) الجن / ١١ ، ونصها :

﴿وَأَنَّا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَّا دُونُ ذَلِكَ كُنَّا طَائِفٌ قَدَا﴾ .

وقولهم : لي فوق الخماسي ودون السداسي .

وقال الزَّجَّاجُ : بني (١٥٠ ب) شتان على الفتح ؛ لأنه مصدرٌ لا نظيرَ له .  
وورود «ليان»<sup>(١)</sup> يكذِّبه .

ومنها : سِرْعَانُ<sup>(٢)</sup> وِشْكَانُ<sup>(٣)</sup>، مثلثي الفاء، بمعنى سُرْعَ وَقَرَبَ ، مع تعجُّبٍ ،  
أي ما أسرَعَ وما أقربَ .

ومنها : بَطَّان ، بضم الباء وفتحها، أي بَطَّوْ، ووجه فتح شتان وما بعدها : ما مرَّ  
في : هيهات .

ومنها : أَف<sup>(٤)</sup>، وفيها إحدى عَشْرَةَ لُغَةً : أَفٌ ، مضمومة الهمزة ، مشددة الفاء  
مثلثتها<sup>(٥)</sup>، بتنوين ودونه<sup>(٦)</sup>، وإِفٍ بكسر الهمزة والفاء، بلا تنوين، وأُفٍّ، كَبُشْرَى،  
مُمَالًا ، وأُفٌ<sup>(٧)</sup>، كَحُذْ، وأَفَّةٌ منونة ، وقد تتبع المنونة «تُفَّة» فيقال : أَفَّةٌ تُفَّةٌ ، وقد ترفع  
«أَفَّة» كَوَيْلٌ .

ومنها : أَوْه<sup>(٨)</sup>، بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء، وآه بقلب الواو أَلِفًا، وأَوْه  
بكسر الواو مشددة وسكون الهاء، وأَوْه بكسر الواو مشددة وكسر الهاء بلا إشباع،  
وأَوْ، بكسر الواو مشددة وحذف الهاء، وآوَةٌ وآوَةٌ، بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون

(١) مصدر لوى . (اللسان).

(٢) الدَّرَجُ المَبْنِيَّةُ ص ١٢٨ .

(٣) الدَّرَجُ المَبْنِيَّةُ ص ٢٠٦ .

(٤) انظر ضَبْطُهَا في كتاب الوجيز في علم التصريف للأنباري ص ٤٣ . والمسائل العسكرية ص ٣٠، ودراسات

ق ٣ ج ٤ ص ١٩٦ وما بعدها .

(٥) الدَّرَجُ المَبْنِيَّةُ ص ٧٠ .

(٦) «قالوا في التضجر «أف» خفيفاً، وأصله التشديد؛ لأنهم يقولون في معناها «أف» بالتشديد...» المتع

٦٢٨/٢ .

(٧) الخصائص ٣/٣٧ .

(٨) الدَّرَجُ المَبْنِيَّةُ ص ٧٥، والتخميم ٢/٢٨٤ .

الهاء مع المد، وجاء : **أَوَّه** بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء، وقد تمدَّ الهمزة في هذه فيقال **آوَّه** كآمين في أمين ، وليست على وزن فاعلة، إذ لو كانت إياها لانقلبت اللام ياءً، كما في : **قَاوِيَة** مِنْ قَوِيَة، ويقال في **آوَّه** : **أَوَّاه**، وفي : **آوَّه**، **أَوَّاه** بزيادة الألف والهاء كما في **النَّدْبَة**، فتكون الهاء ساكنة في الوقف، ومضمومة أو مكسورة في الوصل كما مرَّ .

وجاء : **أَوَّيَّة** تحقير «**أَوَّه**» تحقير الأسماء المهمة بفتح الأول ، قال أبو علي <sup>(١)</sup> : وهذه أجدر؛ لأنها أَقْلُ تَصَرُّفاً ، ويجوز أن تكون تصغير آوَّه تصغير الترخيم، كَحُرَيْثٍ في حارث .

ومنها الظروف وشبهها، تجر ضمير مخاطب كثيراً، وضمير غائب شاذّاً قليلاً، نحو : عليه شخصاً ليسني ، وقوله عليه الصلاة والسلام : «مَنْ اشْتَهَى مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَرَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصُّومِ ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ <sup>(٢)</sup>» .

فعندك، ودونك ، ولديك، بمعنى : خُذْ، والأصل : عندك زيد فَخُذْهُ ، وكذا لديك زيد، ودونك زيد ، برفع ما بعدها على الابتداء ، فاقترصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها، على الظرف، فَكَثُرَ استعمالُهُ حتى صار بمعنى خُذْ، فعمل عمله .  
والظروف مبنية على الفتح ؛ لأنه الحركة التي استحققتها في أصلها حين كانت ظروفًا ، كما قلنا في المصادر الصائرة أسماء أفعالٍ ، ولا عملٌ لها كتلك المصادر لقيامها مقام مالا محلٌّ له <sup>(٣)</sup> .

ورراءك ، أي تَأَخَّرْ، وأمامك أي تَقَدَّمْ، أو احذَرْ من جهة أمامك . ويجوز أن يقال : هما باقيان على الظرفية ؛ إذ هما لا يَنْصَبَان مفعولاً كعندك، ولديك فيكون

(١) في إيضاح الشعر، ورقة ٤/ب : «يجوز أن يكون **أَوَّيَّة** تصغير **آوَّه** ، كفولك في حارث : حُرَيْثٌ» .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ٣/٧، وفي كتاب الصوم (باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ٣/٢٦،

ومُسْلِمٌ في كتاب النكاح (باب استحباب النكاح ص ١٠١٨)، والرواية من استطاع، بدل اشتهى .

(٣) ط : ساقطة .

التقدير: استقرَّ وراءك<sup>(١)</sup> وأمامك . وكذا مكانك ، أي : الزم مكانك .

ويقال : عليك زيداً ، أي خُذْهُ ، كان الأصل : عليك أخذه ، ويقال : إليك عني ، والأصل : ضم علقك إليك ، وتنحَّ عني ، فاختصر كما ذكرنا .

وسمع أبو الخطاب<sup>(٢)</sup> مَنْ قِيلَ لَهُ : إليك فقال : إليَّ ، أي أتنحَّى ، فهو خبر ، شاذ<sup>(٣)</sup> ، مخالفٌ لقياس الباب ، إذ قياس الظروف وشبهها أن تكون أوامر ، فلا يقال : عليَّ ودوني ، قياساً عليه ، وأما عليَّ بمعنى أولني أي أعطني ، فهو مخالفٌ للقياس من وجه آخر ، إذ هو أمرٌ ، لكنَّ الضميرَ المجرور به في معنى المفعول ، يقال : عليَّ زيداً أي : قرَّبنيهِ والقياسُ أن يكونَ المجرورُ فاعلاً .

وسمع الأخفش : على عبدِ الله زيداً ، أي قرَّبهُ إياه ، وهو أشدُّ من : عليَّ ، لجَرِّهِ المظهر .

والكسائي يُجَوِّزُ انجراره بجميع ظروف المكان وحروف الجر ، قياساً ، وغيره يقصره على السماع ، وهو الوجه .

ويجوز تأكيد الضمير المجرور لبارز في هذه الظروف وشبهها بالجَرِّ نحو : عليك نفسك باعتبار الأصل قبل صيرورتها أسماء أفعال ، ويجوز تأكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها أسماء أفعال ، نحو : عليكم كلُّكم ، بالرفع .

(١) ط : وراك .

(٢) سيبويه ١٢٦/١ بولاق ؛ وتام نصُّه : «وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب مَنْ يقال له : إليك ، فيقول : إليَّ . كأنه قيل له : تنحَّ . فقال : أتنحَّى . . .» .

«فجعل قوله : إليَّ اسماً لاتنحَّى» . المسائل البغداديات ص ٥٢٢ .

(٣) المُرْتَجَل ص ٢٥٣ .

## [ فَعَالٍ واستعماله ]

قَوْلُهُ : « وَفَعَالٌ <sup>(١)</sup> بمعنى الأمر من الثلاثي قياساً ، كَنَزَالٍ بمعنى انزِلْ وفعالٍ مصدرأً : معرفة ، كَفَجَارٍ ، وصفة كَفَسَاقٍ : مبني لمشابهته له ، عدلاً وِزَنَةً ، وَعَلِمًا لِلأَعْيَانِ مَوْثِقًا ، كَقَطَامٍ <sup>(٢)</sup> وغلاب مبني في الحجاز مُعَرَّبٌ في تميمٍ ، إِلَّا مَا آخِرُهُ رَاءٌ نَحْوُ : حَضَارٍ .

فَعَالٍ ، المبني ، على أربعة أَضْرُبٍ : الأول اسمُ فِعْلٍ ، كَنَزَالٍ بمعنى انزِلْ ، قال سيويه <sup>(٣)</sup> : هو مطرد في الثلاثي ، نظراً إلى كثرته فيه ، قال المصنّف : لو قيل على مذهبه : إِنَّ هذه الصيغة من الثلاثي فِعْلٌ أَمْرٌ ، لا اسمُ فِعْلٍ ، لم يكن بعيداً ؛ لأنها جَرَتْ من الفعل على صيغة واحدة ، كجريان صيغة «افعل» ، قال : ولكنه لم يَقُلْهُ أَحَدٌ لَمَّا رَأَوْا أَنَّ «فَعَالٌ» من صيغ الأسماء ، وهذه عِلَّةٌ ضَعِيفَةٌ ؛ لأنه لا مَنَعٌ من اشتراك الأسماء والأفعال في صيغة ، كما في : فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ ، قال : وَلَمَّا رَأَوْا مِنْ دُخُولِ الكسر فيه مع اجتناب العرب من إدخال الكسر على الأفعال ، حتى زادوا نون الوقاية حَذَرًا مِنْهُ ، وهذا عُذْرٌ قَرِيبٌ ، وَفَتَحُ «فَعَالٌ» من الأمر : لَغَةٌ أَسَدِيَّةٌ .

وأقول : لو كان «فَعَالٌ» <sup>(٤)</sup> فِعْلًا ، لا تُصَلُّ به الضمائر ، كما في سائر الأفعال ، وقال المبرِّد <sup>(٥)</sup> : فَعَالٌ ، في الأمر من الثلاثي مسموعٌ ، فلا يقال : قوامٍ وَقَعَادٍ ، في : قُمْ ،

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٦ ، والمقتضب ٤٩/٣ - ٥٠ ، ٣٦٨ ، والكمال ٢٠٦/٤ ، والأماشي الشجرية ١١٠/٢ ، والتخميم ٢٧٤/٢ .

(٢) انظر المقتضب ٣٧٤/٣ ، ٣٧٥ .

(٣) الكتاب ٣٧/٢ ، ٤١ بولاق . وانظر ابن يعيش ٥٢/٤ .

(٤) زيادة من د .

(٥) تكلم المبرِّد على (فَعَالٍ) في جـ ٣ ص ٤٩ - ٥٠ ، ٣٦٨ - ٣٧٦ ، ولم يعرض لقياسية (فعال) أو غير قياسيه .

وتكلم المبرِّد في الكامل ٢٥٢/٧ عن فَعَلَ وقال : جاز أن تَبَيَّنَهُ في النداء من كل فعل ، ثم قال : وَفَعَالٍ في المؤنث بمنزلة فَعَلَ في المذكر ، وكذلك قال في المقتضب ٣٧٣/٣ .

واقْعُدْ ، إذْ لَيسَ لأحد أن يَبْتَدِعَ صِغَةً لم تَقُلْهَا العَرَبُ ، وَلَيسَ لَنَا في أبْنِيَةِ المَبَالِغَةِ أن نَقِيسَ ، فَلَما نَقولُ في شَاكِرٍ ، وَغَافِرٍ : شَكِيرٍ ، وَغَفِيرٍ .

قُلْتُ : هَذَا القَوْلُ مِنْهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أن «فَعَالٌ» مَعْدُولٌ (١٥١ أ) عَنْ : افْعَلْ ، لِلْمَبَالِغَةِ وَكَذَا يَقولُ أَكْثَرُهُمْ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، كَمَا يَجِيءُ .

قال الأندلسيُّ : مَنَعَ المَبْرِدِ قَوِيٌّ ، فَالْأَوَّلَى أن يُتَأَوَّلَ ما قاله <sup>(١)</sup> سيبويه <sup>(٢)</sup> بأنّه أراد بِالْأَطْرَادِ : الكَثْرَةَ ، فَكَانَ قِياسٌ ؛ لِكَثْرَتِهِ .

وأَمَّا في الرِباعِي : فَالْأَكْثَرُونَ <sup>(٣)</sup> عَلَى أَنَّهُ لم يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا حَرْفَانِ : قَرْقَارٌ ، أَيْ صَوْتٌ ، قال <sup>(٤)</sup> :

٤٦٥ - قالت له ريح الصبا قَرْقَارِ

والثاني : عَرْعَارِ ، أَيْ : تَلَاعَبُوا بِالْعَرْعَرَةِ ، وَهِيَ لَعِبَةٌ لَهُمْ ، قال <sup>(٥)</sup> :

---

(١) م ، د ، ط : قال .

(٢) الكتاب ٣٧/٢ ، ٤١ .

(٣) قال الصنمريُّ : «وأما الرِباعِي فَقَلِيلٌ لا يَقياسُ عَلَيْهِ عِنْدَ الجَمِيعِ ، وَلَمْ يَسمَعْ مِنْهُ إِلَّا في شَيْئَيْنِ : قالوا : قَرْقَارِ ، بِمَعْنَى : قَرْقَرٌ ، وَعَرْعَارِ ، بِمَعْنَى : عَرْعَرٌ ، وَهِيَ لَعِبَةٌ لِلْأَعْرَابِ . . . . . التَّبَصُّرَةُ ١/٢٥٣ ، ابنُ يَعِيشَ ٤/٥٢ ، اللِّسانُ (قَر) ، وَ (عَر) .

(٤) أبوالنَّجْمِ العِجْلِيُّ ، يَصِفُ سَحَاباً . (ديوانه ص ٩٨ ، صَنَعَةُ علاء الدين آغا ، النادي الأدبي ، الرياض سنة ١٩٨١م) .

الخزانة ٣٠٧/٦ هارون ، سيبويه ٤٠/٢ بولاق ، المِفْصَلُ ١٥٦ ، ابنُ يَعِيشَ ٤/٥١ ، اللِّسانُ (قَر) ، التَّخْمِيرُ ٢/٢٦٣ .

الشاهد فيه وفي البيت الآتي على أن الأكثرين قالوا : لم يأت اسم فعل من الرِباعِي إلَّا كَلِمَتَانِ : قَرْقَارِ ، وَعَرْعَارِ .  
(٥) النَّبَاغَةُ الذِّبْيَانِي (ديوانه ١٠٢) ، الخزانة ٣١٢/٦ هارون ، المِفْصَلُ ١٥٦ ، ابنُ يَعِيشَ ٤/٥٢ ، التَّخْمِيرُ ٢/٢٦٤ ، شرح جمل الزجاجي ٢/٢٤٧ . والبيت من قصيدة حذَّرَ بِهَا عَمْرُو بْنُ المنذر بن ماء السماء ملك الحيرة =



٤٦٦ - مُتَكَنِّفِي جَنْبِي عَكَاظَ كَلِيهَا<sup>(١)</sup> يدعو وليدهم بها عَرَعَارِ

قال المبرد : لم يأت في الرباعي عدل أصلاً ، وإنما قرقار ، حكاية صوت الرعد ، وعرعار : حكاية أصوات الصبيان ، كما يقال : غاق غاق .

قال السِّيرافي : الأولى : ما قال سيبويه ، لأن حكاية الأصوات لا يخالف فيها الأول الثاني . مثل : غاق غاق ، ولو أرادوا الحكاية لقالو : قار قار .

وعند الأخفش : فَعَلَّالٍ . أمراً من الرباعي : قياس .

واعلم أن مذهب النحاة : أن «فَعَالٍ» هذه معدولة عن الأمر الفعلِي ، للمبالغة ، وهذه الصيغة للمبالغة في الأمر ، كفَعَّالٍ ، وفَعُول مبالغة فاعل ، وكذا قالوا في : شَتَّان ، ووشكان ، وسرعان : إنها معدولة ، والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه .

قال عبد القاهر : أصل<sup>(٢)</sup> «نَزَالٍ» : انزَلْ انزِلْ انزِلْ ، ثلاثاً أو أكثر ، والثلاث<sup>(٣)</sup> وما فوقها : جمع ، والجمع مؤنث ، فقليل : انزلي ، ألحقوا الفعل الياء التي هي ضمير

---

= من أعدائه ، وهم قوم النابغة ، أخبره بأنهم قد أجمعوا على غزوهِ والإغارة على بلاده .

والوليد : الصبي ، وعرعار لعبة للصبيان ، إذا خرج الصبي من بيته ، فلم يجد أحداً من الصبيان يلعب معه ، صاح بأعلى صوته : (عرعار) ، أي : هلموا إلى العرعة ، فإذا سمعوا صوته خرجوا إليه ، فلعبوا معه تلك اللعبة . (مُتَكَنِّفِي) حال من أصحاب الخيل المذكورة في بيت سابق ، وهو :

فيهم بنات العسجدي ولاحقن وُزُقَ مراكلها من المضمار

وهو جمع مذكر سالم ، وإنما حُذِفَ النون منه للإضافة ، والإضافة لفظية ، ولذا صَحَّ كونها حالاً ، وعكاظ : ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، و (كليها) تأكيد لجَنْبِي . . . وعرعار : اسم فعل في محل نصب يَدْعُو .

(١) من م .

(٢) المقتصد ٢/١٠٢٠ .

(٣) ط : والثلاث .

المؤنث دليلاً على التكرار المثلث ، كما ألحقوا الألف في : «أَلْقَيْتَ فِي<sup>(١)</sup> جَهَنَّمَ» دليلاً على التكرار المثني ، وأصله : أَلَقٍ ، أَلَقٍ ، والمراد بالتكرار : المبالغة ، ثم عدلوا : نَزَالَ عن : انزلي ، فتزال ، إِذَنْ ، مؤنث كانزلي ، يعني أنهم جعلوا الألف التي هي دليل تثنية الفاعل ، دليل تثنية الفعل للتكرير ، والياء التي هي دليل تأنيث الفاعل علامة تأنيث الفعل<sup>(٢)</sup> ، أي كونه مكرراً ثلاثاً أو أكثر ، قال : ودليل تأنيث «فعال» الأمري ، قوله<sup>(٣)</sup> :

٤٦٧- وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ دُعِيتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

هذا<sup>(٤)</sup> كلامه ، والذي<sup>(٥)</sup> أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل : شيء لا دليل لهم عليه ، والأصل في كل معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول

(١) ق / ٢٤ ، ونصها :

﴿ أَلْقَيْتَ فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ .

(٢) م د ، ط : ساقطة .

(٣) زهير بن أبي سلمى (شعر زهير، صُنْعَةُ الأَعْلَم ص ١١٦) ، ورواية البيت هكذا :

وَلَنِعَمَ حَشَوُ الذُّعْرِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

وهو من قصيدة في مدح هَرَمِ بْنِ سِنَانٍ .

الخزانة ٣١٦/٦ هارون ، سيبويه ٣٧/٢ بولاق ، المقتضب ٣/٣٧٠ ، الجُمَل ٢٢٨ ط . جديدة ، الحُلُل في شرح أبيات الجمل ص ٣٠٦ ، شرح شواهد الشافية ٣٠٣ ، المقدمة المُحَسَّبة ٣٣٩/٢ ، شرح كفاية المتحفظ ص ٣٣٦ ، رصف المباني ٢٣٢ .

وينسب هذا البيت إلى أوس بن حَجَرٍ ، والمسَيَّب بن عُلَس : (شرح شعر زهير، صُنْعَةُ ه ثعلب ص ٧٨ هامش ٢) . «قال الأعلام : الشاهد في قوله : (نَزَالَ) ، وهو اسمٌ لقوله انزل ، ودل على أنه اسم مؤنث دخول التاء في فعله ، وهو (دُعِيتَ) . وإنما أخبر عنها على طريق الحكاية ، وإلا فالفعل وما كان اسماً له لا ينبغي أن ينجر عنه» . الخزانة ٣١٧/٦ هـ .

وقوله : لُجَّ فِي الذُّعْرِ : تتابع الناس في الفَرَع ، وهو من اللَجَاج في الشيء : التهادي فيه .

(٤) ط : وذا كلامه .

(٥) انظر المقتضب ٣/٣٦٩ .

عنه، أخذاً من استقراء كلامهم، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية، وأما المبالغة فهي ثابتة في جميع أسماء الأفعال، على ما بينا قبل، لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر.

وتأنيث الفعل في: دُعِيَتْ نَزَالٍ، لا يدل على أَنْ أَصَلَ نَزَالٍ: فعل أمر مكرر، بل هو لتأويل «نَزَالٍ» باللفظة أو الكلمة أو الدعوة، كما يجي في باب العَلَمِ، وكذا لا يخلو قسماً المصدر والصفة من معنى المبالغة، فَحَمَادٍ، وَلِكَاعٍ: أبلغ من: الحمد، ولكعاء.

الثاني: من أقسام فَعَالٍ، المصدر، وهو، على ما قيل، مصدر مُعَرَّفٌ مؤنث، ولم يقم لي، إلى الآن، دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه، ومذهبهم أنه من أعلام المعاني، كزوير<sup>(١)</sup> وسبحان<sup>(٢)</sup>، على ما يجي في باب العلم.

وربما استدل على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفة وعَلِمَ الشخص طرداً، فإنهما مؤنثان اتفاقاً؛ إذ لا يطلقان إلا على المؤنث كما يجي، وهذا استدلال عجيب.

وقيل: فَجَارٍ معرفة في قوله<sup>(٣)</sup>:

٤٦٨ - أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ

(١) زَوِيرٌ: عَلِمَ جنس على معنى الإحاطة والشمول، قال الطرمّاح:

وإن قال غار من تنوخ قصيدة بها جَرَبٌ عُدْتُ عليّ بزويراً

ابن يعيش ٣٨ / ١

(٢) انظر ابن يعيش ٣٨ / ١.

(٣) النابغة الذبياني (ديوانه ص ٥٩، دار صادر، بيروت)، يخاطب به زُرْعَةَ بن عمرو الفزاري.

الخزانة ٦ / ٣٢٧ هارون، سيبويه ٣٨ / ٢ بولاق، الجمل ٢٣٤، الحُلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٧، ابن يعيش ٣٨ / ١، المبهج ص ١٢.

أراد بـ (فجار) الفدر، سُمِّيَ الفدر فجار، كما تُسَمَّى المرأة: خزام. وقوله: (أنا اقتسمنا ...) بفتح همزة أن؛ لأنها مع معموليها في تأويل مصدر ساذ مسد مفعولي (رأيت) في البيت الذي قبله:

أرأيت، يوم عكاظ، حين لقيتني تحت العجاج، فما شققت غباري.

الشاهد فيه أن (فجار) مصدر معرفة مؤنث.

لتعريف قريبته، وهي «بَرَّة»، وهذا الدليل كالأول في الغرابة؛ إذ حُمِلَ كلمةً على أخرى في التأنيث أو التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثاً شيء بديع، بلى، لو ثبت وصف نحو: فجار بالمؤنث المعروف، نحو: فجار القبيحة مثلاً، جاز الاستدلال به على الأمرين التأنيث والتعريف، على أَنَّ السَّيرافيَّ جَوَّزَ كون «بَرَّة» بمعنى البارة، فكذا يكون «فجار» كأنه قال: احتملتُ الحَصْلَةَ البارة<sup>(١)</sup>، واحتملتُ الحَصْلَةَ الفاجرة، فهما صفتان غالبتان، صائرتان بالغلبة علمين، كما يجيء في القسم الثالث.

ولو سلّمنا، فأَيُّ الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم؟ !٠ على أن قولهم في الطباء: إذا وردت الماء فلا عَابَ، أي: فلا عَبَّ، وإذا لم ترد فلا أَباب، أي: لا أَبَ، أي لا نزاع إليه، وقول المتلمّس<sup>(٢)</sup>:

٤٦٩- جَادِ لَهَا جَادٍ وَلَا تَقُولِي طَوَالَ الدَّهْرِ مَا ذُكِرَتْ: حَادٍ

أَيُّ: قولي لها: جموداً، ولا تقولي لها حمداً وشكراً، وقول العرب لامسّاسٍ، أي: لا مَسَّ، ظاهرة في التنكير.

(١) ط: السيرة.

(٢) هو شاعر جاهليٌّ مُفْلِقٌ مُقِلٌّ، ذكره الجُمَحِيُّ في الطبقة السابعة من شعراء الجاهلية، واسمه جرير. وهو خال الشاعر طرفة بن العبد البكري.

والبيت في: الخزائن ٣٣٩/٦ هارون، سيبويه ٣٩/٢ بولاق، الأملاني الشجرية ١١٣/٢، ابن يعيش ٥٥/٤، اللسان جمد.

والضمير في (لها) يعود إلى القرينة، أي النفس، في بيت سابق، وهو:

صبا من بعد سلوته فؤادي وسمّح للقرينة بانقياد

وجاد، بالجيم: نقيض قولهم: حاد، بالخاء المعجمة، أي: قولي لها جموداً، ولا تقولي لها حمداً.

والشاهد في «جماد» و «حماد» أنها اسمان للجمود والحمد معدولان عن اسمين مؤنثين سَمَيَا بهما، وهما الجمدة والجمدة اللتان لم تستعملتا في الكلام. سيبويه ٢٧٦/٣ هارون هامش (١).

وَمَنْ كَانَ مَذْهَبُهُ أَنْ جَمِيعَ أَوْزَانِ فِعَالٍ ، أَمْرًا ، أَوْ صِفَةً ، أَوْ مُصَدَّرًا أَوْ عَلَمًا مُؤَنَّثَةً ، فَإِذَا سُمِّيَ بِهَا مُذَكَّرٌ ، وَجَبَ عَدَمُ انْصِرَافِهَا ، كَعَنَاقٍ ، وَيَجُوزُ عِنْدَ النِّحَاةِ جَعْلُهَا مُنْصَرَفَةً ، كَصَبَاحٍ ، وَهَذَا مِنْهُمْ دَلِيلٌ عَلَى تَرَدُّدِهِمْ فِي كَوْنِهَا مُؤَنَّثَةً .

الثالث : الصفة المؤنثة ، ولم يجيء في صفة المذكر ، وجميعها تستعمل من دون الموصوف ، وهي ، بعد ذلك ، على ضربين : إما لازمة للداء ، سماعاً ، نحو : يالكاع أي : يالكعاء ، ويافساق ، ويأخبأث ، أي : يافاسقة ويأخبشة ، ويارطاب<sup>(١)</sup> وبادفار<sup>(٢)</sup> ، وكذا : ياخصاف وياحباق كلاهما بمعنى الضراطة ، وياخزاق من الخزق وهو الذرق ، ولا تجيء هذه اللازمة للداء علماً للجنس ، أي لا تكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث تصير علماً له ، كالصعق ونحوه على ما يجيء ( ١٥١ ب ) في الأعلام .

وإما غير لازمة للداء ، وهي على ضربين : أحدهما ما صار بالغلبة علماً جنسياً ، كما في : أسامة ، وهو الأكثر ، وذلك نحو : حلاق وجباذ للمنية ، كانت في الأصل صفة عامة لكل ما يخلق به ، ويجذب ، أي يجذب ، ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا ، وكذا : حناذ وبراح للشمس ، من الحنذ ، وهي الشئ ، والبراح وهو الزوال ، وكلاح وأزام وجداع للسنة ، وسباط للحمى ، لا نسباطها في البدن ، من الشعر السبط ، ومثله كثير ، ككرار للخزرة التي تؤخذ بها المرأة زوجها ، سميت كراة لأنها تكرر الزوج أي ترده ، بزعمهم ، يقال : يكرر كراهه ، - إن أدبر فرديه ، وإن أقبل فسريه ، وفشاش وحياد وصمام ، للدهاية لأنها تفش ، أي تخرج ريح الكبر ، وتحيد أي تميل ، سُميت به تفاولاً ، وتصم أي تشتد ، يقال : فشاش فشيه من استه إلى فيه ، أي

(١) أي يارطبة الفرج ، وهذا شتم للام ، كناية عن الزنى .

(٢) دفرة ، أي : منتنة .

أُخْرِجِي رِيحَ الْكِبْرِ مِنْهُ ، من استه مع فيه ، ويقال : حَيْدِي حَيَادٍ ، أَي : ارجعي ياراجعة ، ويقال : صَمِّي صَمَامٍ ، أَي : اشتدي ياشديدة ، أَي : زِيدِي فِي الشَّدَّةِ ، أَوْ : ابْقِي عَلَى شِدَّتِكَ ، كالتأويلين في قوله تعالى : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾<sup>(١)</sup> ،

ويقولون عند طلوع مَنْ يكرهون طلوعه : حَدَادٍ حَدْيِهِ ، أَي : ياداهية الحادة المانعة ، وَفِيَاكِ لِلْغَارَةِ ، يقولون : فِيْحِي فِيَاكِ ، أَي : اتسعي يامتسعة على تأويل : صَمِّي صَمَامٍ ، ويقال : كَوَيْتُهُ وَقَاعٌ ، وَهِيَ عِلْمٌ كَيْتٌ عَلَى الْجَاعِرَتَيْنِ ، وَانْتِصَابُهَا عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ «كَوَيْتُهُ» أَي : كَيْتٌ وَاقِعَةٌ لَازِمَةٌ ، وَيُقَالُ : طِمَارٌ ، لِلْمَكَانِ الْمُرْتَفِعِ ، كَأَنَّهَا طَامِرَةٌ أَوْ وَائِبَةٌ ، وَيُقَالُ لِلضُّبُعِ : قَتَامٌ ، وَجَعَارٌ ، وَفَشَاحٌ ، مِنَ الْقَشْمِ وَهُوَ الْجَمْعُ ، وَمِنَ الْجَعْرِ وَمِنَ الْفَشْحِ ، وَهُوَ تَفْرِيجُ مَا بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ .

فهذه وأمثالها : أَعْلَامٌ لِلْجِنْسِ بِدَلِيلٍ وَصَفِهَا بِالْمَعْرِفَةِ نَحْوُ : حَنَاذِ الطَّالِعةِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مَعَارِفَ ، لَمْ يَجْزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ مَعَهَا ، نَحْوُ : فَشَاشٍ فَشْيِهِ ، وَحَدَادٍ حَدْيِهِ ، وَحَيْدِي حَيَادٍ ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ النِّدَاءِ .

والضرب الثاني من غير اللازمة : مَا بَقِيَتْ عَلَى وَصْفِيَّتِهَا ، نَحْوُ : قَطَاطٍ ، أَي : قَاطَةٌ كَافِيَةٌ ، قَالَ<sup>(٢)</sup> :

(١) الفاتحة ٦/ .

(٢) هُوَ عَمْرُو بْنُ مَعْدٍ يَكْرِبُ الزَّبِيدِيَّ ، وَالْبَيْتُ مِنْ أُبَيَاتِ بَخَّاطِبِ بْنِ مَازَنْ ، وَكَانُوا قَتَلُوا أَخَاهُ عَبْدِ اللَّهِ ، فَصَالَحَهُمْ عَلَى دَيْتِهِ ، فَعَبَّرَتْهُ أَخْتُهُ بِذَلِكَ ، فَكَتَبَتْ الْعَهْدَ ، وَنَقَضَ الصَّلْحَ وَغَرَاهُمْ ، فَانْتَحَنَ فِيهِمْ وَقَالَ هَذَا ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ .

الْخَزَانَةُ ٣٥٢/٦ هَارُونَ ، الْمَفْصَلُ ١٥٨ ، ابْنُ يَعِيشَ ٥٨/٤ ، ٦١ ، اللِّسَانُ (قَطَطُ) .

وَأَطْلَتِ مِنَ الْإِطَالَةِ ، وَفَرَاطُهُمْ ، أَي : إِسْهَالُهُمْ وَالتَّائِي بِهِمْ .

وَلَيْسَ (سَرَاةً) جَمْعُ سَرِيٍّ ؛ لِأَنَّ فَعِيلًا لَا يَجْمَعُ عَلَى فَعْلَةٍ بِالتَّحْرِيكِ ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ جَمْعٌ لَا جَمْعَ . [شرح الشافعية ١٣٩/٢] .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (قَطَاطٍ) وَصِفَ مُؤَنَّثٌ بِمَعْنَى قَاطَةٍ ، أَي : كَافِيَةٍ .

٤٧٠- أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا قَتَلْتُ سَرَاتِهِمْ كَانَتْ قَطَاطٍ

وَسَيِّئَتُهُ سَبَّةٌ تَكُونُ لَزَامٍ ، أَي لَازِمَةٌ ، وَلَا تَبْلُ فَلَائِنَا عِنْدِي بَلَالٍ ، أَي بِأَلَّةٍ ، أَيْ لَا يُصِيبُهُ عِنْدِي نَدَى ، وَلَا يَصِلُهُ مِنِّي صِلَةٌ ، وَقَالَ <sup>(١)</sup> :

٤٧١- وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً وَالْخَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ

وَالرَّابِعُ : الْأَعْلَامُ الشَّخْصِيَّةُ ، وَجَمِيعُ الْأَفَاطِهَا مُؤَنَّثَةٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمُسَمَّى بِهَا مُذَكَّرًا ، أَيْضًا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ <sup>(٢)</sup> :

٤٧٢- قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُكُمْ أَسْوَدَ خَفِيَّةٍ فَإِذَا لَصَافٍ تَبْيِضُ فِيهِ الْحُمْرُ

بِتَذْكِيرِ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى «لَصَافٍ» فَلَتَأْوِيلُهُ بِالْمَوْضِعِ ، وَيُرْوَى : تَبْيِضُ <sup>(٣)</sup> فِيهَا ، وَلَصَافٍ : مَنْزَلٌ مِنْ مَنَازِلِ بَنِي تَمِيمٍ ، - وَخَصَافٍ : فَحْلٌ ، وَفِي الْمَثَلِ : أَجْرًا مِنْ

(١) النابتة الجعدي (ديوانه ٢٤١)، ويروى لابن الخرع (بفتح الحاء، وكسر الراء).

الخزاعة ٣٦٣/٦ هارون، سيبويه ٣٩/٢ بولاق، المقتضب ٣٧١/٣، الأمالي الشجرية ١١٣/٢، المخصّص ٦٤/١٧، ابن يعيش ٥٤/٤، اللسان (بدد، وحلق).

و(المحلق)، بتشديد اللام المفتوحة، سمة الإبل الذي عليه وسوم كأمثال المحلق، و(الصعيد) وجه الأرض.

لقد استشهد به الرضي على أن (بداد) وصف مؤنث معدول عن متبدة، أي : متفرقة، فهو حال .

واستشهد به سيبويه على أن (بداد) مصدر معدول مؤنث . وقال الأعلام : (بداد) اسم للتبدد، معدول عن مؤنث، كأنه سمي التبدد بدة، ثم عدلها إلى بداد.

واستشهد به ابن يعيش الحلبي على أن (بداد) بدد بمعنى متبدة، فهو مصدر في معنى اسم الفاعل، كقوله : عدل بمعنى عادل .

(٢) أبوهموش الأسدي من قصيدة هجا بها تهنل بن حرثي، وقيل : حوط بن رثاب.

الخزاعة ٣٧٠/٦، ٣٨٠ هارون، إصلاح المنطق ١٧٨، ابن يعيش ٦٣/٤، أمالي القاضي ٢٣٦/٢، (لصاف) مبتدأ، وجملة (تبيض) خبره . و(الحمر) بضم الحاء المهملة، وتشديد الميم المفتوحة : ضرب من الطير كالغصفور . . .

الشاهد فيه أن (فَعَالٍ) في الأعلام الشخصية جميع ألفاظها مؤنثة . وأما (لصاف) هنا فإنما ذكره بإرجاع الضمير عليه من فيه، لتأويله بالموضع، وهو منزل من منازل بني تميم . الخزاعة ٣٧٠/٦ هـ.

(٣) بتأنيث الضمير، ولا إشكال حينئذ .

خاصي خصاص<sup>(١)</sup> ، وذلك أنه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة ، فمنعه ،  
وخصاه ، وكذا حصار ، في كوكب ، وظفار : مدينة ، وقد يُسمَّى بنحو هذه المؤنثة  
رجل ، كما يُسمَّى بنحو : سعاد وزينب .

وقطام ، وحدام ، وهان ، وغلاب ، وسجاح : لنسوة معينة ، وسكاب  
لرمكة<sup>(٢)</sup> ، وكساب وخطاف ، لكلبتين ، ومناع وملاع لهضبتين ، ووبار ، وشراف  
لأرضين ، وعرار لبقرة .

وجميع المصادر ، والصفات مبنية اتفاقاً ، وقد اختلف في علة بنائها .

قال المبرد : فيها ثلاثة أسباب : التأنيث والعدل والعلمية ، قال : بسببين يُسلب  
الاسم بعض التمكّن ، فيستحق بالثلاثة<sup>(٣)</sup> زيادة السلب ، وليس بعد منع الصرف  
إلا البناء ، وفي قوله نظر ، وذلك لأنه لم يَقم دليل ، كما ذكرنا ، على عدلها ، ولا على  
علمية المصادر ، ولا على علمية جميع الأوصاف ، بل قام على علمية بعضها ، كما  
مضى ، ولو ثبت التأنيث في المصادر لم يؤثر بدون العلمية ، ولو سلّمنا اجتماع الثلاثة  
فهو منقوض بنحو : أذربيجان ؛ فإن فيه أكثر من سببين ، وبنحو : عمر ، إذا سُمي  
به مؤنث ، فإنه ، إذن ، مُعرب اتفاقاً مع اجتماع التأنيث فيه ، والعدل والعلمية .

وقيل : بُنيت لتضمن تاء التأنيث ، ويعد تسليم تقدير تاء التأنيث في المصادر ،  
فهو منقوض بنحو : هند ، ودار ، ونار ، مما لا يُحصى .

(١) المستقصى في أمثال العرب ٤٦/١ .

(٢) الرمكة : الأثى من البراذين . صحاح .

(٣) ط : بالثلاثة .



وقال المصنّف<sup>(١)</sup> : لمشابهته نزال، فَوَرَدَ عليه نحو : سحاب وكهام<sup>(٢)</sup> وجهام<sup>(٣)</sup> ، من المعربات ، فضمُّ إلى الوزن العدل ، فَإِنْ ادَّعى العدلُ المحقِّقُ فما الدليلُ عليه ، وثبوت الفجور، وفاسقة، لا يدل على كون فَجَارٍ وفَسَاقٍ معدولين عنهما ؛ إذ من الجائز ترادُّفُ لفظين في معنى ، ولا يكون أحدهما معدولاً عن الآخر، وَإِنْ ادَّعى العدلُ المقدَّرُ ؛ لاضطرار وجودِهِمَا مَبْنِيَيْنِ ، إلى ذلك، كما ذكر لمنع صرف «عَمَر» وهو الظاهر من كلامه، فما الدليلُ على كون نَزَالٍ الذي هو الأصلُ معدولاً، وقد قلنا قبل ذلك ما عليه، وَإِنْ قدر العدل في الأصل، أيضاً، فهو تكلفٌ على تكلف .

والأولى أن يقال : بني قسم المصادر، والصفات، لمشابهتها لفعَالٍ الأمرِي وزناً ومبالغةً، بخلاف نحو : نبات ، وكلام، وقضاء، فإنه لا مبالغة فيها، وأما الأعلامُ الجنسية، كَصَرَامٍ، وحداد، فكان حقها الإعراب ؛ لأن الكلمة المبنية إذا سُمِّي بها غيرُ لفظها وجب إعرابها، كما إذا سُمِّي بَأَيْنَ . شخصٌ، على ما يَجِيء في باب الأعلام، لكنها بنيت ؛ لأن الأعلام الجنسية أعلامٌ لفظية على ما يَجِيء في باب العلم، فمعنى الوصف (١٥٢ أ) باقٍ في جميعها، إذ هي أوصاف غالبية .

وأما الأعلامُ الشخصية ، كَقَطَامٍ<sup>(٤)</sup>، وَحَذَامٍ<sup>(٥)</sup>، فبنو تميم جَرَوْا فيها على القياس بإعرابهم<sup>(٦)</sup> لها غير منصرفة، أما الإعراب فَلِعَرَبِيَّهَا عن معنى الوصفية، وأما عَدَمُ

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٠ .

(٢) الكهام : السيف الكليل .

(٣) الجهام : السحاب لا ماء فيه .

(٤) من القطم، وهو القصُّ . التخمير ٢/٢٦٨ .

(٥) من الحذم، وهو القطع . نفسه ٢/٢٦٨ .

(٦) التخمير ٢/٢٧١، وإلا ما كان آخره راء، كقولهم : حَضَارٍ لأحد المُحلفين، وَجَعَارٍ فإنهم يوافقون فيه

الحجازيين، إلا القليل، كقوله :

ومَرَّ دهرٌ على وبارٍ      فهلكت جهرةٌ وبارٍ      بالرفع .

وقد ذكر هذا الرضيُّ في السطور التالية .

انصرافها فلما فيها من العلمية والتأنيث، وبناء أهل الحجاز<sup>(١)</sup> لها مخالف للقياس، إذ لا معنى للوصف فيها حتى يُراعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف، لكنهم رأوا أنه لا تضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى، كما مر في باب مالا ينصرف، فبنوها بناء الأوصاف وإن كانت مرتجلة، غير منقولة عن الأوصاف، إجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف؛ لأنه أكثر من غيره، أو نقول: أجزوا الأعلام الشخصية مجرى الأعلام الجنسية في البناء، لجامع العلمية.

وقال المصنف<sup>(٢)</sup>: هي معرفة غير منصرفة عند بني تميم، لاجتماع العدل والعلمية فيها، ويتنقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف في نحو: فساق عند<sup>(٣)</sup> النخاعة، والعدل والعلمية في: فشاش<sup>(٤)</sup> وفياح ونحوهما من الأعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها، وفي ادعاء العدل في الأقسام الأربعة نظراً، كما مضى.

وهذا مذهب الأقل من بني تميم، وأما مذهب الأكثر منهم، وفصحائهم فإنهم يمنعون صرف الأعلام الشخصية إلا ما كان آخره راء، نحو خضار فإنهم يبنونه، وذلك لأن تقديري الإعراب والبناء في الشخصية مستقيمان لكن قد يرجح أحد التقديرين لغرض، وغرض تخصيص البناء بذوي الراء: قصد الإمالة، إذ هي أمر مستحسن، والمصحح للإمالة ههنا: كسرة الراء، وهي لا تحصل إلا بتقدير علة البناء؛ لأنه إذا أعرب ومنع الصرف لم يكسر، وإذا بني كسر دائماً، فإذا كان كذا، كان تقدير علة البناء للغرض المذكور أولى من تقدير علة منع الصرف، وإن كان أيضاً، مستقيماً بالوضع، وأما القليل من بني تميم، فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع، دون قياس البناء.

(١) التخمير ٢٧١/٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٥٠١/١، وشرح الكافية ص ٧٧.

(٣) د: ساقطة.

(٤) في التخمير ٢٦٦/٢: «وفي مثل فشاش: فُشيه من استه إلى فيه».

وقال المصنف<sup>(١)</sup> في القسم الأخير، أي العَلَم الشخصي : إنَّ فيه عند أهل الحجاز عدلاً تقديرياً، أي ليحصل بذلك مشابهة هذا القسم لباب نَزَالِ ، بالوجهين : العدل والوزن ، فيحصل موجب البناء ، إذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء باب سَلَام ، وكلام ، قال وإنما كان العدل تقديرياً ، إذ ليس لنا قاطمة ، وحاذمة ، عدل عنهما قطام وحذام ، كما أنه ليس لنا عامر ، المعدول عنه عُمَر ، قال : وعند فصحاء بني تميم في نحو : حضار : العدل التقديري والوزن ، وفي نحو قَاطَم : التأنيث والعلمية ؛ لأننا غيرُ مضطرينَّ ، لِمَنَعَ الصرف ، إلى العدل ، إذ الكفاية حاصلة بالتأنيث والعلمية ، قال : وبعضهم يقدِّر فيه أيضاً ، العدل ؛ لأنه من باب حضار ، المضطر فيه إلى تقدير العدل ، أي من باب العلم الشخصي ، فيطرد تقدير العدل في جميع أفراد العَلَم الشخصي ، لما<sup>(٢)</sup> اضطروا في بعضه ، أي ذي الرءاء ، إلى هذا ، وقد مرَّ الكلام على تقدير العدل .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٠ ، وشرح الكافية ص ٧٧ .

(٢) د : لمن اضطُر .



## [ الأصوات ، أنواعها ، وأحكامها ]

قوله<sup>(١)</sup> : «الأصوات : كل لفظ حكي به صوت ، أو صَوَّتَ به للبهائم» «فالأول ، كَغَاقٍ ، والثاني ، كَنَخٍّ» .

اعلم أن الألفاظ التي تُسمِّيها النحاة أصواتاً ، على ثلاثة أقسامٍ :

أحدها : حكاية صوتٍ صادرٍ ، إما عن الحيوانات العُجم ، كغَاقٍ ، أو عن الجمادات ، كَطَقٍ ، وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكي ، وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة ، محرّكة بحركات صحيحة ، وليس المحكي كذلك ؛ لأنه شبه المركب من الحروف ، وليس مركباً منها ؛ إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف إحسان الإنسان ، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التي هي شبه المركب من الحروف ، في أثناء كلامهم ، أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة ، لأنه يتعسر عليهم ، أو يتعذر ، مثل تلك الأجراس الصادرة منها ، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الأنس ، إلا في النادر ، كما في البغواء ، فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين ، أعني الحكاية والمحكي ، قضاء لحق الحكاية ، أي كونها كالمحكي سواء ، فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات .

وثانيها : أصواتٌ صادرة<sup>(٢)</sup> عن فم الإنسان غير موضوعة وضعاً ، بل دالة طبعاً على معانٍ في أنفسهم ، كأفٍ ، وثُفٍ ، فإن المتكره لشيء يُخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ «أف» ومن يَبْزُق على شيء مستكره يصدُر منه صوت شبيه بلفظ «ثُف» . وكذلك «آه» للمتوجع أو المتعجب .

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٧ وما بعدها ، والفوائد الضيائية ١١٦/٢ وما بعدها .

(٢) ط : خارجة .

فهذه وشبهها أصواتٌ صادرةٌ منهم طبعاً، كأخ، لذي<sup>(١)</sup> السعال، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها، نسقوها نسق كلامهم وحركوها بتحريكه<sup>(٢)</sup>، وجعلوها لغاتٍ مختلفة، كما مرَّ من لغات : أف، وأوه .

وثالثها : أصواتٌ يُصَوِّتُ بها للحيوانات عند طلب شيءٍ منها : إمّا المجيء كالألفاظ الدعاء، نحو : جوت، وقوس<sup>(٣)</sup>، ونحوهما، وإمّا الذهاب، كهلاً، وهج، ونحوهما، وإمّا أمر آخر، كسأ، للشراب، وهَدَع للتسكين .

وهذه الألفاظ ليست مما تخاطب به هذه الحيوانات العُجْمُ حتى يُقال : إنها أوامر أو نواهٍ، كما ذهب إليه بعضهم ؛ لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام، كما قال الله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي (١٥٢) ب) يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ<sup>(٤)</sup> إِلَّا دُعَاءً ﴾، بل كان أصلها أن الشخص كان يَقْصِدُ انقياد بعض الحيوانات لشيءٍ من هذه الأفعال، فيصوِّت لها إمّا بصوتٍ غير مركب من الحروف، كالصفير، للدابة عند إيرادها الماء، وغير ذلك، وإمّا بصوت معين مركب من حروف معينة، لا معنى تحته، ثم يحرّضه، مقارناً لذلك التصويت، على ذلك الأمر إمّا بضربه وتأديبه، وإمّا بإيناسه وإطعامه، فكان الحيوان يمثل المراد منه، إما رهبة من الضرب، أو رغبة في ذلك البرّ، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البرّ، إلى أن يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب أو البرّ ؛ لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده، فيمثل عقيب الصوت عادةً ودُرْبَةً، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف، كالأمر والنهي، لذلك الحيوان، وإنها وضعوا لمثل هذا الغرض

(١) ط : الذي .

(٢) د ط : تحريكه .

(٣) دعاء للكلب، وقيل : زجر له .

(٤) البقرة / ١٧١، ونصها :

﴿ وَمَثَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّكُمْ عَنْهُمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

صوتاً مركباً من الحروف، ولم يقنعوا بساذج الصوت، لأن الصوت من حيث هو متشابه الأفراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج<sup>(١)</sup> سهّل، فلما كانت<sup>(٢)</sup> الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة، أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها، فركبوا من الحروف، وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالذئب، والقرَد، والكلب وغير ذلك.

هذا، وأنا لا أرى منعاً من ارتكاب صيرورة هذه الأصوات المقارنة في الأصل للضرب أو البر، لما استغنى بها الطالب عنهما، أسماء أفعال بمعنى الأمر، كما ذهب إليه بعضهم، فتكون أوامر ونواهي؛ لأن الله سبحانه وتعالى جعل العجاوات في فهم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العقلاء، فلا بأس بأن تخاطب، وتكلم بما تفهمه كالعقلاء.

ثم نقول: إنما سميت الأقسام الثلاثة أصواتاً، وإن كان غيرها من الكلام أيضاً، صوتاً؛ لأن هذه، في الأصل: إما أصوات ساذجة كحكاية أصوات العجاوات والجمادات أو أصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالألفاظ الطبيعية، وكما يصوّت به للحيوان، وهذه الأقسام الثلاثة ليست في الأصل كلمات، إذ ليست موضوعة، فسُميت باسم ساذج الصوت، فقل<sup>(٣)</sup>: أصوات، ثم جعلت الثلاثة بعد هذا الأصل؛ لاحتياجهم إلى استعمالها في أثناء الكلام، كالكلمات، فعاملوها معاملتها، وألحقوها بأشرف الكلمات أي بالأسماء؛ ليكون أدل على دخولها في ظاهر أقسام الكلمات، فصرّفوها تصريف الأسماء فأدخلوا التنوين الذي هو من أخصّ علامات الأسماء في بعضها نحو، غاقٍ، وأفٍّ، والالف واللام في بعضها، وذلك إذا قصدوا لفظ الصوت لامعناه، كقوله: باسم الماء، وقوله: كما رعت

(١) ط: المخارج.

(٢) ط: كان.

(٣) ط: فقبل.

بالجوت ، فهو كقولك : أمرته باضرب ، أي بهذا اللفظ ، وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر ، فحيثُذ ، إمّا أن تُعْرِبَ إعراب المصادر ، نحو : واهاً لك ، أو ، لا نحو : «أفّ لكُما» ، فهذه الأصوات من الكلمات ، كالسناس من الناس ، صورتها ، صورتها وماهيتها غير ماهيتها ؛ إذ ليست موضوعةً في الأصل لمعنى الكلمات .

والتنوين فيما دخله : تنوين الإلحاق<sup>(١)</sup> ، وتنوين المقابلة<sup>(٢)</sup> ، كما قيل في تنوين مسلمات .

وليس ماقاله بعضهم من أن تنوين نحو : غاقٍ للتكثير : بشيء<sup>(٣)</sup> ؛ إذ لا معنى للتعريف والتكثير فيه ، ولا مَنَعُ أن نقول في تنوين نحو : صِهْ ، وإِيهْ ، مثل هذا لما تَقَدَّمَ في أسماء الأفعال ، أن نحو صه ، كان صوتاً ، ونستريح ، إذن<sup>(٤)</sup> ، مما تكلفناه هناك لتوجيه التنوين ، على ماسبق ، من الوجهين .

وإنما بُنِيَتْ أسماء الأصوات ، لما ذكرنا من أنها ليست في الأصل كلماتٍ قَصِدَ استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى

(١) «وهو التنوين اللاحق لأذ في نحو «وانشقت السماء فهي يومئذ واهية» ، والأصل فهي يوم إذ انشقت واهية ، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها ، وجيء بالتنوين عوضاً منها ، وكسرت الذال للساكنين ، وقال الأخفش : التنوين تنوين التمكن والكسرة إعراب المضاف إليه» .

ظاهرة التنوين ص ٥١ .

(٢) «وهو كل تنوين لحق جمع المؤنث السالم في نحو غرفات ، غرفات ، مسلمات ؛ لأنه جيء به ليكون في جمع المؤنث السالم موازناً للنون في جمع المذكر السالم في (مسلمون) . . . .» .

الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٧/٢ .

(٣) «ورد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التكثير ، حيث سمي به ، واللازم باطل ، كما جوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكن ، لكون الاسم منصرفاً ، وللتكثير ؛ لكونه موضوعاً لشيء لا بعينه» .  
حاشية الصبان ٦٦/١ .

والصحيح أنه تنوين التمكن ؛ لأن تنوين التكثير يكون في المبنيات فقط .

(٤) م ، د : ساقطة .



الإعراب، وإذا وقعت مركبةً، جاز أن تعرب، اعتباراً بالتركيب العارض، وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر، كماها منك مثل «أف لكها»، إذا قصدت ألفاظها لا معانيها، قال جهّم بن العباس<sup>(١)</sup> :

٤٧٤ - تُرْدُ بِحَيْهَلٍ وعاجٍ وإنما من العاجِ والحَيْهَلِ جُنَّ جنونها  
وقال :<sup>(٢)</sup>

تداعَيْنَ باسم الشَّيبِ في مُتَلَمِّمٍ جَوَائِبُهُ من بَصْرَةٍ وسلامٍ (٨)  
وقال<sup>(٣)</sup> :

دعاهُنَّ رِدْفِي فارَعَوَيْنَ<sup>(٤)</sup> لصوته كما رُعَتِ بالْجَوْتِ الظُّمَاءُ الصَّوَادِيَا - ٤٧٣

(١) لم أجد له مرجعاً. وقال البغدادي : «ولم أره إلا في شرحه (شرح الرضي)، ولا أعرف جهّمًا من هو؟ والله أعلم، وعلى أن اسم الصوت إذا قصد به لفظه أعرب كما في البيت، فإن (عاج)، وهو زجرُ الإبل لِتُسْرِعَ، لما قصد لفظه أعرب بالجر والتثنية أولاً، وبالجر والتعريف ثانياً. أي إنها تُرْدُ بمجرد ذكر هذه الكلمة، وهي اسم فعل كما تقدم».

الخرزانة ٣٨٧/٦، ٣٨٨ ط. هارون.

(٢) سبق تخريجه صفحة ٥٩ من القسم الأول!!

(٣) عُوَيْفُ القَوَافِي بن معاوية بن حصن بن حذيفة (ألقاب الشعراء لمحمد بن حبيب ٣٠٩/٢ ضمن نوادر المخطوطات).

وهو شاعر مُقِلٌّ من شعراء الدولة الأموية، من ساكني الكوفة، وبيته أحد البيوتات المتقدمة الفاخرة في العرب، وإنما قيل له عُوَيْفُ القَوَافِي لقوله :

سَأَكْذِبُ مَنْ قَدْ كَانَ يَزْعُمُ أَنِّي إِذَا قُلْتُ قَوْلًا لَا أُجِيدُ الْقَوَافِيَا

الخرزانة ٣٨١/٦، ٣٨٤ هارون، والمفصل ١٦٦؛ وفيه : «والشاهد فيه دخول أداة التعريف على اسم الصوت، وهو (جَوْت)، والمعنى أَن رديفه دعا النسوة فارَعَوَيْنَ لصوته، ورجعن إليه، كما لو دعوت إلى الشرب الإبل، فالتفنن وتضامن للشرب».

وابن يعيش ٧٥/٤، ٨٢، البيان والتبيين ٣٧٤/١، الأغاني ١٧/ ١٠٧.

(٤) من م.

على الحكاية مع الألف واللام ، وتقول : زجرته بهيدٌ وبهيدٍ ، وهذا كما تقول ، في الكلمات المبنية إذا قصدت ألفاظها<sup>(١)</sup>

ليت شعري وأين مني ليتْ إن ليتاً وإن<sup>(٢)</sup> لوأ عناء

و : لا يُجذُّ الله بآئِنَ ، ولا بآئِنٍ على ما يَجِيءُ في الأعلام إن شاء الله تعالى .

والإعرابُ مع اللام أكثرُ من البناء نحو : من العاج والحيهْلُ بالجـر ، وباسم الشَّيب ؛ لكونها علامة الاسم الذي أصله الإعراب ، وهذا كما يُحكى عن بعض البغداديين : كل الأَيْنَ وكل الأَيْنِ مُعْرَباً ومبنيّاً ، مع اللام ، ومثله : ما يُحكى أنَّ الخليلَ قال لأبي الدَّقَيْشِ : هل لك في ثريدة كَأَنَّ وَدَكْها عيُونُ الضياوِنِ ، فقال : أَشَدُّ اِهْلَلْ<sup>(٣)</sup> ، معرباً ، والألف واللام لا توجب (١٥٣ أ) الإعرابَ ، بدليل : الآن ، والذي ، والخمسة عشر ، وأما إذا أدخلت التنوين في هذه الأَسَاءِ ، فإن قصدت بها ألفاظها ، كقوله ، بَحيهْلٌ وعاج<sup>(٤)</sup> ، فإعرابها واجبٌ ؛ لأنه ، إذن ، تنوينُ التمكين ، وإن أدخلته من غير هذا القصد ، كما في : غاقٍ ، وصِهٍ فهي مبنيةٌ ؛ لأنه تنوينُ الإلحاقِ والمقابلةِ ، لا تنوينُ التمكُّنِ ، كما مرَّ .

هذا هو الكلام عليها اجمالاً ، وأما الكلام عليها تفصيلاً ، فنقول : من الأصوات التي هي حكاية عن أصوات الإنسان ، أو العجماوات ، أو الجمادات : طِيخٌ ، وهو حكاية صوت الضاحك ، وعِيطٌ : حكاية صوت الفَتَيانِ إذا تصاحجوا في اللَّعِبِ ،

(١) قائل البيت أبو زيد الطائي (ديوانه ٢٤) ، وسبق تخريجه .

(٢) د ، ط : «إنْ لَوَأْ وإنْ ليتاً عناء» .

(٣) «قال أبو علي : إنها أدخلت الألف واللام في «الهِلْ» ؛ لأن سيبويه يقول : إنْ هَلْ ، وقد وسوف ، وجميع هذه الحروف

معارف ... (تفسير أرجوزة أبي نواس ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ ط ٢) .

وفي هامش ٢ من ص ٢٠٨ : «كل حرف أداة إذا جعلت فيه ألفاً ولا مأ ، صار اسماً فقَوِيٌّ ونُقِلَ» . وانظر سيبويه

٢٦٣/١ - ٢٦٦ .

(٤) عاج : زجر للناقة .

وغاق بكسر القاف، وقد ينون، وهو صوت الغراب، وشيب: حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب.

ومنها: ماء، بميم مماله وهمزة مكسورة بعد الألف، وقيل: هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة: صوت الطيبة إذا دعت ولدها.

وطاق، بكسر القاف، وطق، كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض، وقب: حكاية وقع السيف على الضريبة.

ومن الأصوات التي يَصَوْتُ بها للبهائم: هَلَا لزجر الخيل، أي توسعي في الجري، وقد تزجر به الناقة أيضاً، وعدس: لزجر البغل، وقد سُمِّيَ به بغل، وفي قوله<sup>(١)</sup>:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ - ٤٢٨  
زَجَرٌ، وليس باسم البغل، وإلاً لم يسكن آخره، إلا أن يقال: أجرى الوصل مجرى الوقف.

وهَيِّدَ: زجر للإبل، بكسر الهاء وفتحها، وكذلك الدال بلا تنوين، ففيه أربع لغات، وهاد بفتح الدال، بمعناه، وقد أعربها<sup>(٢)</sup> الشاعر لما قصد اللفظ فقال<sup>(٣)</sup>:

(١) يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحيمري (ديوانه ١١٥)، وسبق تخريجه.

(٢) أي أعربها بالرفع على جعل الأول نائب فاعل يقال، والثاني معطوفاً عليه. (الخزانة ٣٨٩/٦ سطر ٦).

(٣) ابن هرمة، كما في ابن يعيش ٨٠/٤، لكن البيت الذي في شعر ابن هرمة (ديوانه ١٠٥) ليس على الوجه الذي ذكره، فإن أول القصيدة:

ارْبَعْ عَلَيْنَا قَلِيلاً أَيُّهَا الْحَادِي قُلْ التَّوَاء إِذَا تَزَعَّتْ أَوْتَادِي

وبيته هكذا:

إِنِّي إِذَا الْجَارُ لَمْ تُحْفَظْ عَارِئُهُ وَلَمْ يَقُلْ دُونَهُ هَيْدٍ وَلَا هَادٍ

انظر الخزانة ٣٨٩/٦ ط. هارون.

الشاهد فيه أن الشاعر لما قصد لفظ (هيد)، و(هاد) أعربها بالرفع على جعل الأول نائب فاعل (يقال)، والثاني معطوفاً عليه.

٤٧٥- حتى استقامت له الأفاق طائعةً فما يُقال له هيد ولا هاد  
أي : لا يُمنع من شيء ، ولا يُزجر عنه ، ويقال : أتاهم فما قالوا له : هيد ولا<sup>(١)</sup>  
هاد ، أي لم يسألوه عن حاله .

وسع ، وجه ، لزجرها ، وقد يقال للسبع أيضاً : جَه .

وحوب ، مثلث الباء ، بتنوين ودونه ، زجر للإبل أيضاً ، وكذا : حاي وعاي بياء  
مكسورة بعد الألف ، منونة وغير منونة . وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الألف منونة  
وغير منونة ، وقد يُقصران ، ويقال إذا بنيت الفعل منهما : حاحيت وعاعيت بإبدال  
الألف ياءً ، وأصلهما : حَاحَى وعَاعَى ، كما تقول : لا لَيْتَ ، لمن أكثر من قول :  
لا ، لا .

وتقول جي ، وجوت : دعاء لها إلى الشرب ، وحل : زجر للناقة وكذا :  
هيج . بفتح الهاء وكسر الجيم أو سكونها ، وكذا عاج : بكسر الجيم منوناً وغير  
منون<sup>(٢)</sup> ، وهذع : تسكين لصغار الإبل إذا نفرت ، ودوه : بكسر الهاء وقد تسكن :  
دعاء للرُبْع<sup>(٣)</sup> ، ونَحَّ بفتح النون وتشديد الحاء المفتوحة أو المكسورة ، وقد تخفف  
مسكنة : صوت إناخة البعير ، وكذا ؛ هيج ، وإيج ، بكسر أولهما ، ويجوز في  
الحاءَيْن : الكسر والسكون .

ويقال لزجر الغنم : إس مكسورة همزة ساكنة السين ، وكذا : هس وقيل بضم  
الهاء وفتح السين المشددة ، وكذا : هج ، بفتح الهاء ، وسكون الجيم ، ويقال ،  
أيضاً ، في تسكين الأسد والذئب والكلب وغيرها ، وقد تكسر الجيم منونة ، وكذا ،

(١) ط : هيدمالك .

(٢) ط : بعد قوله غير منون : «وحب بسكون الباء وكسرهما منونة زجر للجمل ، وكذا جاء مكسورة الهاء منوناً وغير  
منون» .

(٣) الرُبْع : ما ينتج في الربيع ، وهو أول التاج ، وما ينتج في آخر التاج فهو هُج .

هجا ، وَقَعَ ، وقاع ، لزجر الغنم أيضاً ، وَبُسَ : دعاء لها ، بضم الباء وسكون السين ، وقيل : السين مفتوحة مشددة ، وَثِيء ، بكسر الثاء ، وقيل بفتحها وسكون الهمزة : دعاء لِلتَّيْسِ عند السفاد ، وحج ، وعه ، وعِيز بكسر العين والزاي ، وَرُوي فتح العين : زجر لِلضَّانِّ وسأ ، وتشوء ، للحمار المورَد ، وَعَوه ، دعاء للجحش ، وهي دعاء للفرس ، وَدَج : صياح الدجاج ، وقوس : زجر الكلب ، بسكون السين ، وقس دعاء له ، وَدَه ، بفتح الدال وسكون الهاء أو تشديدها : زجرٌ مطلقاً ، بمعنى اضرب ، وأصله فارسي .

وقد جعلت بمعنى مُراعَى أصلها في البناء في قولهم :<sup>(١)</sup> :

٤٧٦ - «إِلَّا دَهَ فلا دَهَ»

وَمِنْ الأصواتِ الدالَّةِ على أحوال في نفس المتكلم : وَيَّ ، وهي للتندم ، أو للتعجب وقد ذكرنا في المفعول المطلق أن «وَيْلَ» عند الفراء<sup>(٢)</sup> ، أصله «وَيْي<sup>(٣)</sup>» وأن اللام كان حرف جرٍّ ، وكان الأصل : وَيَّ لك ، أي عَجَبْتُ لك ، ثم كَثُرَ استعماله معه حتى ركب معه وصار لام الفعل ، وصار : ويلك كقولك : ويلاً ووَيْلٌ .

ومذهبُ غيره<sup>(٤)</sup> أن «ويل ، وويح ، وويس ، وويب» : كلمات يرأسها بمعنى الهلاك ، وأنها مصادر لا أفعال لها .

(١) روى ابن الأعرابي «إِلَّا دَهَ فَلَادَهَ» ساكن الهاء ، ويروى أيضاً «إِلَّا دَهَ فَلَادَهَ» أي إن لم تعط الاثنين لا تعط العشرة ، قال أبو عبيد : يضربه الرجل يقول أريد كذا ، وكذا ، فإن قيل له : ليس يمكن ذا ، قال : فكذا وكذا ، وقال الأصمعي : معناه إن لم يكن هذا الآن ، فلا يكون بعد الآن ، وقال : لا أدري ما أصله ، قال رؤية : وَقُولُ إِلَّا دَهَ فَلَادَهَ وَحَقَّةُ لَيْسَتْ يَقُولُ التُّرَّةَ

مجمع الأمثال ٤٥/١ ط . دار الباز ، مكة المكرمة سنة ١٩٥٥ م .

(٢) معاني القرآن ٣١٢/٢ .

(٣) ط : وال .

(٤) ابن الحاجب . الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٨/١ ، وانظر التبصرة والتذكرة ٢٦١/١ ، ٢٦٢ .

وقولهم : وَيُلِمُّه ، يروى بكسر اللام وضمها ، فالضم على وجهين : إما أن يقال : الأصل<sup>(١)</sup> ويلُ أمه ، مبتدأ محذوف الخبر ، أي : هلاكها حاصل ، أي : أهلكها الله ، وهذا كما يقال في التعجب : قاتله الله ، فإنَّ الشيء إذا بلغ غايته : يُدْعَى عليه ، صَوْنًا<sup>(٢)</sup> له عن عين الكمال<sup>(٣)</sup> ، كما قال<sup>(٤)</sup> :

٤٧٧ - رَمَى اللَّهُ فِي عَيْنِي بُيُوتَهُ بِالْقَذَى وَفِي الْغُرِّ<sup>(٥)</sup> مِنْ أَنْيَابِهَا بِالْفَوَادِحِ

وقولهم : قاتله الله من شاعر ، فحذفت الهمزة على غير القياس تخفيفاً ، لما صار : ويلمه ككلمة واحدة مفيدة لمعنى : عجباً .

وإما أن يقال : أصله : وَنِي لَأَمِهِ ، أُنِي عجباً لها ، أُنِي وَلَدٍ وَلَدَتْ ، فنقل ضمة الهمزة إلى اللام المتحركة على غير القياس ، وحذفت الهمزة تخفيفاً لقصد التركيب المذكور .

(١) قال جُبَيْهَاءُ الْأَشْجَعِي :

وَوَيْلُ أُمِّهَا ، كَانَتْ غُبُوقَةَ طَارِقٍ تَرَامِي بِهِ بَيْدَ الْإِكَامِ ، الْقَرَاوِخِ

(كتاب الاختيارين ٥١١ ، وانظر شرح الشافية ٢/٢٦٣) .

(٢) د ، ط : صوتاً .

(٣) أي حسد الشيء الكامل (الخرزاة ٦/٣٩٨ حاشية رقم (٢)) .

(٤) جميل بُيُوتُهُ (ديوانه ٥٣) .

الخرزاة ٦/٣٩٨ هارون ، الخصائص ٢/١٢٢ ، سمط اللالي ٧٣٩ ، الزاهر ١/٣٢١ ، ٥٣/٢ .

ومعنى قوله : رمى الله في عيني بيوتاً . . . سبحانه الله ، ما أحسنَ عينها . من ذلك قولهم : قاتل الله فلاناً ما أشجعهُ ! .

(وأنياب القوم) : ساداتهم (الزاهر ١/٣٢١) . أي رمى الله الفساد والهلاك في سادات قومها ؛ لأنهم حالوا بينها وبين زيارتي . والباء في (بِالْقَذَى) : زائدة ، و (فِي الْغُرِّ) معطوف على قوله : (فِي عَيْنِي) ، والأنياب جمع ناب ، والقوادح جمع قادح ، وهو السواد يظهر في الأسنان .

الشاهد فيه على أن الشيء إذا بلغ غايته يُدْعَى عليه ، صَوْنًا له عن عين الكمال كما هنا .

(٥) م ، د : الشُّنْب ، وفي ط : العَرَّ .

والكسر على أَنَّ أَصْلَهُ : وَيَئِ لَأُمَّهُ ، فحذفت الهمزة على غير القياس مع صِحَّتِهَا .

وَأَمَّا نَحْو : وَيَكُن . نَحْو

﴿ وَيَكُنْ اللَّهُ يَبْسُطُ <sup>(١)</sup> الرِّزْقَ ... ﴾ ،

فهو عند الخليل <sup>(٢)</sup> وسيبويه : وَيِ التي للتعجب ، ركبت مع «كَأَنَّ» مثقلة ، كما في الآية ، أو مخففة ، كما في قوله <sup>(٣)</sup> :

٤٧٨ - وَيِ كَأَنَّ مِنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُجْـ بَبْ ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ

وفي هذا القول نوعٌ تَعَسُّفٍ في المعنى ؛ لأن معنى التشبيه غير ظاهر في نحو قوله تعالى :

﴿ وَيَكُنْ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ <sup>ط</sup> ﴾ ،

إلى قوله :

﴿ وَيَكُنْ لَهُ لَا يَقْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ ،

وفي قوله :

﴿ وَيَكُنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ .

---

(١) القصص ٨٢ ، والآية بتمامها :

﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُمُ الْآمِسَ يَقُولُونَ وَيَكُنْ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ <sup>ط</sup> لَوْلَا أَنَّ مَنْ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَاتُ وَيَكُنْ لَهُ لَا يَقْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ ،

(٢) الكتاب ٣٩٠/١ بولاق ، معاني الفراء ٣١٢/٢ ، الجنى الداني ١٤١ ، إعراب القرآن للنحاس ٥٥٩/٢ .

(٣) هو زيد بن عمرو بن نفيل . سيبويه ٢٩٠/١ ، و ١٧٠/٢ بولاق ، والخزانة ٤٠٤/٦ هارون ، والخصائص

٤١/٣ ، ١٧٠ ، والمحاسب ١٥٥/٢ ، ومعاني الفراء ٣١٢/٢ ، وابن يعيش ٧٦/٤ حاشية رقم (١) ، والبحر

١٣٥/٧ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣١٤ . الشاهد فيه أَنَّ وَيِ كَانَ ، عند الخليل وسيبويه مركبة من وَيِ

المتعجبية ، وكَأَنَّ المخففة من الثقيلة ...

وقال الفراء<sup>(١)</sup> : وَئِي ، كلمة تعجب ، ألحق بها كاف الخطاب ، كقوله<sup>(٢)</sup> :  
٤٧٩ - ولقد شَفَى نفسي<sup>(٣)</sup> وأبرأ سُقْمَهَا قِيلَ الفوارسِ ويك عَنَرُ (١٥٣) أَقْدِم

أي : ويلك<sup>(٤)</sup> ، وَعَجَباً منك ، وَضُمَّ إليها «أَنْ» ومعنى «وَيَكُنَّاهُ لَا يُفْلِحُ الكافرون» ، أَلَمْ<sup>(٥)</sup> تَرَ ، كَأَنَّ المخاطَبَ كان يَدَّعي أنهم يفلحون فقال له : عجباً منك ، فَسُئِلَ : لِمَ تتعجب منه ، فقال : لأنه لَا يُفْلِحُ الكافرون ، فَحَذَفَ حَرْفَ الجَرِّ مع أَنَّ كما هو القياسُ ، واستدل على كونه بمعنى : أَلَمْ تَرَ ، بَأَنَّ أعرابية سألت زوجها : أين ابْنُكَ ، فقال : وَيَكُنَّاهُ وراءَ البيت ، أي : أَلَمْ تَرَيْنِي أَنَّهُ وراءَ البيت ، ثم لما صار معنى «وَيَكُنَّاهُ» : أَلَمْ تَرَ ، لم تغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع ، بل لزمت حالة واحدة .

وهذا الذي قاله الفراء أقرب من جهة المعنى<sup>(٦)</sup> .

(١) معاني القرآن ٣١٢/٢ . وعند الكسائي : (ويلك) فحذفت اللام وبقيت (ويك) . الجني الداني ص ١٤١ ، والخصائص ٣ / ١٧٠ .

(٢) عنرة (ديوانه ٢١٩ ط . سعيد مؤلوي ، دمشق) ؛ وفيه : قول بدل قيل ، وقَدَّم بدل أَقْدِم .  
الخزانة ٤٢١/٦ هارون ، معاني الفراء ٣١٢/٢ ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣١٣ تحقيق د . قباوة ، بيروت ، دار الآفاق سنة ١٩٨٠ م . الشاهد فيه أن الفراء قال : وَئِي في ويكأنه ، كلمة تعجب ألحق بها كاف الخطاب ، كقوله : ويك عنتر ، أي : ويلك وعجباً منك .

(٣) ليس في ط ، د .

(٤) في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣١٣ : «... وقال بعضهم : معناه ويلك وهذا خطأ ؛ لأنه كان يجب على هذا أن يقرأ «ويك إنه» كما يقال : وَيَلْكَ إنه ، ويحك إنه . على أنه قد احتجَّ لصاحب هذا القول بأن المعنى : ويلك اغْلَمْ أنه لَا يُفْلِحُ الكافرون . وهذا أيضاً خطأ ، من جهات : إحداها حَذَفُ اللام مِنْ «وَيَلْكَ» ، وحذف «اغْلَمْ» ؛ لأن مثل هذا لَا يُحذف ؛ لأنه لَا يُعرف معناه .

وأيضاً فإن المعنى لَا يَصِحُّ ؛ لأنه لَا يُدْرِي مَنْ خاطبوا بهذا ... والأحسن في هذا ما رَوَى سيبويه عن الخليل ، وهو أَنَّ «وَيِي» منفصلة ، وهي كلمة يقولها المنتدِّم ... . وانظر المُشكَل ١٦٥/٢ .

(٥) في معاني القرآن للأخفش ٤٣٤/٢ : «والمفسِّرون يُفسِّرونها : أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله» .

(٦) في مُشكَل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١٦٥/٢ : «... وقال الفراء : «وَيِي» متصلة بالكاف ، وأصلها : =



ومن هذا النوع : أف ، وأوّه ، وقد ذكرناهما في أسماء الأفعال .

ومنه : حَس ، بفتح الحاء وكسر السين ، كلمة يقولها الإنسان إذا أصابه بغتة ما يَمْضُهُ ويُوجِعُهُ ، كالحجرة والحزّة .

ومنه : بَخ ، وهي كلمة تقال عند الإعجاب والرّضى بالشيء ، وتكرر للمبالغة فيقال : بَخ بَخ ، فإن وصلت ، خففته ، ونونته مكسور الحاء ، ورُبَّما شُدَّدَ منوناً مكسوراً ، قَالَ الشاعر<sup>(١)</sup> وقد جمعها :

٤٨٠ - رَوَّافِدُهُ أَكْرَمُ الرَّافِدَاتِ بَخٍ لَكَ بَخٍ لِبَحْرِ خِضَمِّ

وَإِذَا بَيَّنَّ بِاللَّامِ ، فهو مستعمل استعمال المصادر ، كما مَضَى .

وحكى ابنُ السُّكَيْتِ<sup>(٢)</sup> : بِهِ بِهِ ، بمعنى : بَخٍ بَخٍ .

ومنه : إِخَّ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة ، وكذا : كَخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله<sup>(٣)</sup> :

٤٨١ - وَصَارَ وَضُلُ الْغَانِيَاتِ أَخَا<sup>(٤)</sup>

ويروى : كَخا ، كالمصدر ، فأعربه ، وهو مصدر بمعنى المفعول ، أي مكروها .

ومنه : طِيخ ، حكاية صوت الضاحك ، وشيب : صوت مشافر الإبل عند

ويُلك إنَّ الله . ثم حذف اللام ، واتصلت الكاف بـ «وَيَّي» ؛ وفيه بُعْذُ في المعنى والإعراب ؛ لأن القوم لم يخاطبوا أحداً ؛ ولأن حذف اللام من هذا لا يُعْرَفُ ، ولأنه كان يجب أن تكون «إنَّ» مكسورة ؛ إذ لا شيء يُوجِبُ فتحها .

(١) لم أعتد إلى قائله . الخزائنة ٤٢٤/٦ هـ ، ابن يعيش ٧٩/٤ .

(٢) الإبدال ص ١٢٨ [مجمع اللغة العربية ، القاهرة ١٩٧٨ م] ؛ وفيه : «ويقال بَخٍ بَخٍ ، وبه به : إذا تَعَجَّبَ من الشيء .

(٣) العَجَّاج (ملحقات ديوانه ٧٦) ، وقبله : وانشئت الرُّجُلُ فكانت قَعَا الخزائنة ٤٢٦/٦ هـ ، هارون ، الفصل

١٦٥ ، ابن يعيش ٧٥/٤ ، ٧٩ ، مجالس ثعلب ٣٨٣/٢ ط ٤ .

والشاهد فيه : أَنَّ (أَخَا) اسمُ فِعْلٍ ، يُقال عند التكرُّر ، لكنه هنا جعله كالمصدر ، فأعربته .

(٤) د : ساقطة

الشُّرْب ، وعِيط ، صوت الفِتْيَان إذا تصايَحُوا في اللَّعِبِ ، كُلُّهَا مكسورة الآخر.

ومنه : مِضٌّ<sup>(١)</sup> بكسر الميم والضاد على المشهور، ونُقِلَ في ضاده الفَتْحُ ، وهو اسم صوت يخرج عند التَّمطَق بالشفَتَيْن ، أي التصويت بانفراجِ إحداهما عن الأخرى ، عند رَدِّ المحتاج ، وليس الرَّدُّ بمثله رَدُّ إِيَّاس بالكلية ، بل فيه اطماعٌ ما ، من حيث العادة ، ومن ثمة قيل : إن في : «مِضٌّ» لَمَطَعًا .

ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التَّمطَق ، مما يمكن أن يُرَكَّبَ من شكله وشَبْهه كلمة ، صيغت كلمة ، وهي «مِضٌّ» وسُمِّيَ الصوتُ بها فصار «مِضٌّ» كالحكاية عن ذلك الصوت ، فَبُنِيَ بناءً سائرِ الحكايات عن الأصوات .

---

(١) أنظر الفصل ص ١٦٤ .

## [ المَرْكَبَاتُ : معنى المركَّب ، وَصُورُ التَّرَكِيبِ ]

قَوْلُهُ : «المركبات»<sup>(١)</sup> : كُلُّ اسمٍ من كلمتين ليس بينهما نِسْبَةٌ .

لا يُطلب في الحَدِّ العُمومُ ، فلا حاجة إلى قوله «كل» ، وإنما يُطلب فيه بيانُ ما هيَّة الشيء ولم يكن قوله «اسم» أيضاً محتاجاً إليه ، كما في سائر الحدود المتقدمة ؛ لأنه في قِسم الأسماء ، ولعله ذكره لبيان الوحدة ، أي : اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين ، وليس من هذا الوجه ، أيضاً ، محتاجاً إليه ؛ لأن المشهور أن أقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في أبواب النحو : كلمات مفردة .

وقَوْلُهُ : «من كلمتين» ، أي حاصل من تأليفهما<sup>(٢)</sup> ، وإنما قال : كلمتين ، ليدخل فيه المركَّب من اسمين ، ومن فعلين ، ومن حرفين ، ومن اسمٍ وفعلٍ ، أو حرفٍ ، ومن فعلٍ وحرفٍ .

قَوْلُهُ : «ليس بينهما نِسْبَةٌ» أي ليس قبل العلمية بينهما نسبة ، قال : إنما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف إليه ، والجملة المسمَّى بها ؛ لأنَّ بين جزأيهما نسبة قبل العلمية ، وليساً بِمُبيِّنٍ بعد التسمية بهما ، وكلامنا في المركبات المبنية ، أمَّا المضاف والمضاف إليه فظاهرٌ ، عَدَمُ بنائيهما بالتركيب ، وأمَّا الجملة فلا توصف قبل العلمية ، لا بالإعراب ولا بالبناء ؛ لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام ، وأمَّا بعد العلمية فهي محكية اللفظ ، على ما يبيحُ ، فلا يطلق عليها أنها معربة في الظاهر أو مبنية ، لاشتغال حرفها الأخير بالحركة التي كانت عليه<sup>(٣)</sup> ، إعرابية أو بنائية ، أو بالسكون الذي كان كذلك .

(١) م ، د : المركب . انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٨ ، والفوائد الضيائية ١١٩/٢ .

(٢) م : تأليفها .

(٣) د : ساقطة .

وقد خرج عن هذا الحدّ بعضُ المحدود ؛ لأنَّ المركبَ المقدّر فيه حرف العطف نحو خمسة عشر، أو حرف جر ، نحو : بَيَّتَ بَيَّتَ : بين جزأيه <sup>(١)</sup> نسبة ما، وهي نسبة العطف وغيره، ولا يدخل في هذا الحدّ إلا ما رُكِّبَ لِأَجْلِ الْعِلْمِيَّةِ، أو كان مركباً قبلها .

ثم اعلم أنَّ <sup>(٢)</sup> المركب على ضربين، وذلك لأنه إما مركبٌ للعلمية، أو كان مركباً قبلها، والأول على ضربين : وذلك لأنه إما أن يكون في الجزء الأخير قبل التركيب سببُ البناء ، أو <sup>(٣)</sup> لا ، فإن كان، فالأولى والأشهر : إبقاء الجزء الأخير على بنائه ؛ مراعاةً للأصل ، ويجوز إعرابه إعرابَ مالا يُنصَرَفُ، ويجوز، أيضاً، لكنْ على قِلَّةٍ : إضافة صَدْرِ المركب إلى الأخير، تشبيهاً لهما بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً، كما جاءت في «معد يكرب» كما يَجِيءُ، فَيَجِيءُ في المضاف إليه : الصرفُ والمنعُ ، كما يَجِيءُ، ولا يستنكر إضافة الفعل والحرف، ولا الإضافة إليهما ؛ لأنها خرجا بالتسمية عن معناهما، المانع من الإضافة .

هذا هو القياس ، على ما قيل ، وإن لم يسمع في نحو : سببويه الإضافة . وأمّا الجزء الأول، فواجبُ البناء إن لم يضاف إلى الثاني ؛ لكونه محتاجاً إلى الثاني ، فيشابه الحرف ، فَيَبْنَى على الفتح إن كان مُعْرَباً في الأصل أو مَبْنِياً على غير الفتح ، ويجوز حكاية حركات المبنى وإبقاؤه على حركته أي حركة كانت ، أو سكونه <sup>(٤)</sup>، وهذا النوع تِسْعَةٌ (١٥٤ أ) أقسامٍ : لأن الثاني إمّا اسم والأول اسم ، نحو سببويه، أو فعل نحو : جاء وَثِه ، أو حرف نحو : مِنْ وَثِه ، وإمّا فِعْلٌ خالٍ من الضمير، والأول اسم، نحو : أنا ضرب ، أو فعل نحو : خرج ضرب ، أو حرف، نحو : مِنْ ضَرْبٍ ،

(١) م ، د : جزئيه، وفي ط : جزئية .

(٢) في ط : أن العلم المركب .

(٣) ط : أولى .

(٤) د ، ط : وسكونه .

وإما حرف، والأول اسم، نحو: أين من، أو فعل نحو: ضرب من، أو حرف  
نحو: عن من.

وإن لم يكن في الأخير قبل التركيب سبب البناء، كمعد يكرب، ويعلبك، فالأولى  
بناءً الجزء الأول، لما ذكرنا من احتياجه إلى الثاني، وجعل الثاني غير منصرف، وقد  
يبنى الثاني، أيضاً، تشبيهاً بما تضمن الحرف، نحو خمسة عشر؛ لكونها، أيضاً،  
كلمتين: إحداهما<sup>(١)</sup> عقيب الأخرى، وهو ضعيف؛ لأن المضاف والمضاف إليه،  
أيضاً كذلك، وقد يُضاف صَدْرُ هذا المركب إلى عجزه، فيتأثر الصدر بالعوامل مالم  
يعتَل، كمعد يكرب، فإن حرف العلة يَبْقَى في الأحوال ساكناً، وللعجز، حينئذ،  
ماله مفرداً من الصرف وتركه، وبعضهم لا يصرف المضاف إليه وإن كان قبل التركيب  
منصرفاً، اعتداداً بالتركيب الصوري، كما اعتد به في إسكان ياء معد يكرب وهو  
ضعيف مبني على وجهٍ ضعيف، أعني على الإضافة، أمّا ضَعْفُهُ فلأن التركيب  
الإضافي غير مُعْتَدَّ به في منع الصرف، وأمّا ضَعْفُ الإضافة، فلأنها ليست حقيقةً،  
بل شبه المضاف<sup>(٢)</sup> والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً من حيث هما كلمتان إحداهما عقيب  
الأخرى، ولو كان مضافاً حقيقةً<sup>(٣)</sup> لا انتصب ياء معد يكرب، في النصب.

والثاني: أي الذي كان مركباً قبل العَلَمِيَّة، على ضربين: وذلك أنه إما أن  
يكون الجزء الثاني قبل العَلَمِيَّة معرباً مستحقاً لإعراب معين لفظاً أو تقديراً، أو، لا،  
فإن كان، وجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعين، وكذا يبقى الجزء الأول على حاله  
من الإعراب المعين إن كان له قبل ذلك، كما في الجملة الاسمية والفعلية إذا كان  
الفعل معرباً، أو من الإعراب العام، إن كان كذلك قبل العلمية كما مر في المضاف  
والمضاف إليه، نحو: عبدالله، والاسم العامل عمل الفعل، نحو: ضرب زيداً

(١) ط: أحدهما.

(٢) ط: بالمضاف.

(٣) د، ط: حقيقة.

وحسن وجهه، ومضروب غلامه، كل ذلك، احتراماً لخصوص الإعراب أو عمومه، وإن لزم منه دوران الإعراب على آخر الجزء الأول، الذي هو كبعض الكلمة، وكذا يترك الجزء الأول على البناء إن كان في الأصل مبنياً، كما في الفعلية إذا كان الفعل مبنياً، وكما في : سيضرب، وسوف يضرب، ولن يضرب ولم يضرب، وكذا في نحو : أزيد، وهل زيد، و : لزيد؛ إذ الأسماء بعد هذه الأحرف مبتدأة<sup>(١)</sup> في الظاهر.

قال<sup>(٢)</sup> سيويه : المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية؛ إذ العاطف إما عامل، أو كالعامل، على ما مر في باب التوابع، وكذا كل اسم معمول للحرف، نحو : إن زيدا، وما زيد، ومن زيد، إلا أن حرف الجر فيه تفصيل، وذلك أنه لا يخلو أن يكون أحادياً أو، لا، فإن كان، فعند سيويه والخليل، فيه الحكاية لا غير، إذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في الشائبي والثلاثي، وقال الزجاج : يجوز جعله كالمضاف بأن يزيد عليه حرفين<sup>(٣)</sup> من جنس حركته مدغماً أحدهما في الآخر، وتعربه إعراب المضاف كما تزيدهما عليه إذا سميت به وهو مفرد<sup>(٤)</sup>، كما يجيء في باب العلم.

هذا قوله : والأولى أن تزيد حرفاً ؛ لأن الحرفين إنما زدتها عليه في حال الأفراد، لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف، ومع الإضافة، لا تنوين حتى يلتقي ساكنان .

وإن كان على حرفين، فعند الخليل، وهو ظاهر مذهب سيويه<sup>(٥)</sup>، أنه يجب إعراب

(١) أي مبدؤه بها الكلام، وليس المراد المعنى الاصطلاحي.

(٢) الكتاب ٦٨/٢ بولاق.

(٣) أي حرفي علة من جنس حركته.

(٤) يعني بدون تركيب.

(٥) الكتاب ٦٦/٢ بولاق.

الأول إعرابُ المضافِ لا غير<sup>(١)</sup>، فإن كان ثانيهما حَرْفَ مَدٍّ زِدَتْ عليه حرفاً من جنسه كما تقول في المسمى بـ «في زيد» : فيُّ زيد، مشددة الياء، كما تزيده في الأفراد، على ما يجيء في باب العَلَمِ.

والأولى تَرْكُ الزيادة؛ لأنه آمِنٌ من بقاء المعرب على حرفٍ بسبب الإضافة، وأجاز الرُّجْجُجُ الحِكَايَةَ في الثنائي، أيضاً، وكذا الخلاف في الثلاثي حِكَايَةً، وإِعْرَاباً، نحو: منذ شهر.

وإن لم يكن الأول حَرْفَ جَرٍّ، فالحِكَايَةُ، كما ذكرنا لا غير، اتفاقاً منهم، نحو: أَرَزَيْدٌ، وَلَرَزَيْدٌ.

ولما اختص حرف الجر بذلك؛ لِكَوْنِ المجرور بعد التسمية، في صورة المضاف إليه، والمضاف لا يكون محكيًا، كما لا يكون المفرد محكيًا، كذا قال سيبويه، هذا، وقد جاء صَدْرُ الجملة المسمى بها مضافاً إلى عجزه، إذا لم يكن الصدر ضميراً، تشبيهاً للجزأين<sup>(٢)</sup> بالمضاف والمضاف إليه، كما مرَّ، والأولى أن يجوز، أيضاً، إضافة الضمير، لخروجه عن معناه، لو ثبت إضافة الفعل أو الحرف بعد التركيب، كما مرَّ، وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله إذا كان قَبْلُ مستحقاً لإعرابٍ مُعَيَّنٍ، لكنه كان مع ذلك مبنياً

(١) يُبَالِغُ بعضهم في الإنكار على مَنْ يقول: «لا غير»، يقول ابن هشام: «وقولهم: «لا غير» لحن». المعنى ص ٢٠٩ ط. المبارك.

وهذا الإنكار غير مُسَلَّمٍ له؛ فإن ابن هشام نفسه يقول: «لا غير» في كتابه أوضح المسالك ٢/٢٩٣، و٤/٣٦. وحكاة أيضاً ابن الحاجب، وأقره على صِحِّته الرُّضِّي، كما أقره المجد الفيروزآبادي في كتابه «القاموس المحيط» (مادة غ/ي/ن)، ومن شواهد قول الشاعر، وأنشده ابن مالك في باب القَسَم من شرح التسهيل:

جواباً به تنجو اعتمد قوربتنا  
لَعَنَ عَمَلٍ اسْلَفَتْ، لا غير، تُسأل

انظر: جهرة اللغة لابن فَرِيد ١/٤٢، والمذكر والمؤنث للقراء ص ١١٦، ١٢٣، والمقتضب ٢/١٣، ٤/٣٢٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/١٦٤، والتسهيل ص ١٩، واللُّمَع ص ٩٨، والمرئجل ص ١٨٨، والبيان للعلَّكَبَرِي ٢/١٢٧٤، ومجل الرُّجْجُجِي ص ٢٢٥، ٣١٧ الطبعة الجديدة.

(٢) ط: للجزئين.

على حركة مشابهة لحركة الإعراب كما في : يازيد، ولا رجل فيحكى الجزء ان على ماكانا عليه قبل التسمية إجراء للحركة البنائية مجرى ما مشابهته من الإعرابية .

وإن لم يكن الثاني قبل العلمية (١٥٤ ب) مستحقاً لخصوص إعراب، فلا يخلو من أن يكون مما له قبل العلمية مطلق إعراب مع التركيب، أو، لا، فإن كان، وهو من التوابع الخمسة مع متبوعاتها لاغير، بقي التابع مع المتبوع على ماكانا عليه قبل التسمية من تعاقب الإعراب عليهما، كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل، ويُراعى الأصل في الصرف وتركه أيضاً، فيصرف «عاقلة ظريفة» سواء سُمي به رجل أو امرأة؛ لأن المسمى به ليس واحداً من الاسمين، بل المجموع، وليس المجموع اسماً مؤنثاً، فإن سُميت بعاقلة، وحدها فالأكثر ترك الصرف؛ لأن اللفظ مفرد، ويجوز صرفها على الحكاية، إجراء لها مجرى الصفة والموصوف، وإن كان اسماً فكأنك سميت بامرأة عاقلة كما تقول : الحسن، والحسين، والحارث، باللام، اعتباراً لأصل الصفة، وإذا سميت «بطلحة وزيد»، لم تصرف الأول؛ إذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب، فإن أردت بطلحة، واحدة الطلح، لا اسم شخص، صرفته كما كان مصروفاً قبل التسمية .

وكان القياس أن يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع، كما حكي بلا متبوع؛ لأن العاطف كالعامل على ما مر، إلا أنه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول إلى التابع مقتضى إعراب خاص، أجرى بوجوه الإعراب، وتبعه المعطوف، ولم يتبع الأول الثاني، لئلا يصير المتبوع تابعاً .

ويجوز في التوابع مع متبوعاتها: إجراؤها مجرى نحو: معد يكرب في وجهي التركيب والإضافة، إلا عطف النسق، فإن حرف العطف مانع منها، فإن حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤها<sup>(١)</sup> أولى بعدها؛ لقيام موجب في كليهما، أما في الأول فالحاجة إلى الثاني، وأما في الثاني فتضمن الحرف .

(١) ط : فبناؤها .



ويجوز، كما في معد يكرب : إعرابُ الثاني إعرابَ غير المنصرف مع التركيب ويجوز،  
أيضاً، كما فيه : إضافة الأول إلى الثاني، مع صرف الثاني وتركه، وكذا كل ما تضمن  
الثاني فيه حرفاً، وإن لم يكن عاطفاً من نحو : بَيَّتَ بَيْتٌ، يجوز فيه الأوجه الثلاثة بعد  
العَلَمِية ، وإنما جاز إعراب الثاني مع كونه متضمناً للحرف في الأصل ؛ لأنَّ ذلك  
المعنى انمحي بالعلَمِية .

وإن لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية، لا مطلق الإعراب ولا معيّنه، فالحكاية لا  
غَيْرُ ، نحو المسمّى بما<sup>(١)</sup> قام ، وقد قام ، وكلّما ، وإذا ما ، وكأن ،  
ولعلّ ، ونحوها .

وهذا تمام الكلام فيما سُمّي به من المركّب .

---

(١) د : ساقطة .



## [ المركب العددي ، والمركب المزجي ]

قوله: «فإن تضمن الثاني حرفاً، بُنِيا، كخمسة عشر، وحادي عشر وأخواتها، إلّا اثني عشر، وإلّا: أعرب الثاني «كعلبك وُني الأول في الأفتح».

اعلم أن أصل خمسة عشر: خمسة وعشر، حُذِفَتِ الواوُ قَصْداً لِمَزَجِ الاسمين: وتركيبهما، وإنما مُزِجَ هذا المعطوف بالمعطوف عليه، دون مثل قولك: لا أب وابناً؛ لأن الاسمين معاً ههنا عددٌ واحدٌ، كعشرة، وكُمائة، بخلاف نحو: لا أب وابناً، وإنما مزجوا النيف مع هذا العقد، بخلاف سائر العقود نحو: عشرين، وأخواته، ومائة، وألف؛ لِقُرْبِ هذا المركب من مرتبة الأحادِ التي ألفاظُها مفردةٌ، وُني الأول؛ لِكَوْنِهِ مُحْتَاجاً إلى الثاني، فشابه الحرف، وُني الثاني؛ لَتَضَمُّنِهِ الحرفِ العاطفِ، وُنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء، وأن لهما في الإعراب أصلاً<sup>(١)</sup>، وعلى الفتح ليخفّ به بعض الثقل «الحاصل<sup>(٢)</sup> من التركيب».

وأجاز بعض الكوفيين<sup>(٣)</sup> إضافة النيف إلى العشرة، تشبيهاً بالمضاف والمضاف إليه حقيقة، كما مرّ في العَلَمَ المركّب وأنشد<sup>(٤)</sup>:

(١) في م: «وأن لهما عراقة في الإعراب».

(٢) م: «العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة».

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٤/٢، ٢٤٢، وشرح المُرّادي للتسهيل ٣١٧/٤، وشرح جُمَلِ الزّجاجي ٣٤/٢.

(٤) يَرُدُّ هذا الرّجُزُ في كتب النّحوي مَبْنَحَ العدد. وفي العُيُنِي إن قائله: نفع بن طارق حاشية رقم (١) ص ٢٤٢ من كتاب معاني الفراء ج ٢. ونسبه الفراء في معاني القرآن ٣٤/٢ إلى المُكَلِّي أبي ثُرّوان. ومعنى البيت أن هذا الرجل تحمل وتكلف - لأجل تبعه وشقائه - مشقة حب بنت، سنها ثمانين عشرة في عامه ذلك (المُرّادي على التسهيل ٣١٧/٤. أو أنه عَلِقَها حين كان في الحج (التصريح ٢٧٥/٢).

الشاهد: قوله (ثمانين عشرة) حيث أضيف صدره إلى عجزه بدون إضافة عشرة إلى شيء آخر.

الخزّانة ٤٣٠/٦ هارون، الإنصاف ٣٠٩، المُخَصَّص ٩٢/١٤، و١٠٢/١٧، شرح جمل الزجاجي

٤٨٢ كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ

وَبُنَى حَادِي عَشْرٍ إِلَى تَاسِعِ عَشْرٍ، بِنَاءً خَمْسَةَ عَشْرٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَ خَامِسَ عَشْرٍ: خَامِسَ وَعَشْرَةٍ، كَمَا تَقُولُ: الْخَامِسَ وَالْعَشْرُونَ وَالرَّابِعَ وَالْخَمْسُونَ، جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِإِبْقَاءِ الْجُزْءِ الثَّانِي مِمَّا فَوْقَ الْعَشْرَةِ، مُرَكَّبًا كَانَ أَوْ مَعْطُوفًا فِي الْمَفْرَدِ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ، كَمَا كَانَ فِي الْعَدَدِ، فَتَقُولُ الثَّانِي وَالْعَشْرُونَ كَمَا قُلْتَ: اثْنَانِ وَعَشْرُونَ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَعْنَى الْعَطْفِ فِي الْعَدَدِ ظَاهِرٌ، بِخِلَافِهِ فِي الْمَفْرَدِ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى ثَلَاثَةٍ وَعَشْرُونَ رَجُلًا: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَعَشْرُونَ رَجُلًا، وَكَذَا فِي نَحْوِ: ثَلَاثَةَ عَشْرٍ رَجُلًا، أَيْ ثَلَاثَةَ رِجَالٍ وَعَشْرَةَ رِجَالٍ، وَلَيْسَ مَعْنَى ثَلَاثَ عَشْرٍ: وَاحِدًا مِنَ الثَّلَاثَةِ وَعَشْرَةٍ، وَلَا مَعْنَى: الثَّالِثَ وَالْعَشْرُونَ: الْوَاحِدَ مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَالْعَشْرُونَ، بَلِ الْمَعْنَى: الْوَاحِدَ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَالْعَشْرَةِ وَالْوَاحِدَ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَالْعَشْرِينَ، فَمَا مَعْنَى هَذَا الْعَطْفِ؟

قُلْتَ: كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُبْنَى مِنْ مَجْمُوعِ جُزْأَيْهِ الْمُرَكَّبِ فِي نَحْوِ ثَلَاثَةِ عَشْرٍ اسْمُ فَاعِلٍ وَاحِدٍ، وَكَذَا مِنْ مَجْمُوعِ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ ثَلَاثَةِ وَعَشْرُونَ، إِذْ لَوْ بُنِيَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجُزْأَيْنِ، وَكُلُّ اسْمٍ فَاعِلٍ مِنَ الْعَدَدِ يَدُلُّ عَلَى مَفْرَدٍ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ (١٥٥ أ)، لَكَانَا اسْمَيْ<sup>(١)</sup> فَاعِلٍ يَدُلُّانِ<sup>(٢)</sup> عَلَى مَفْرَدَيْنِ: وَهُوَ ضِدُّ الْمَقْصُودِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ «عَشْرِينَ» فِي قَوْلِكَ: ثَالِثَ وَعَشْرُونَ، لَيْسَ بِمَعْنَى الْمَفْرَدِ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: الْبَابِ الْعَشْرُونَ، بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى مَعْنَى الْعَدَدِ، كَمَا كَانَ<sup>(٣)</sup> فِي: ثَلَاثَةِ وَعَشْرُونَ، وَلَوْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَفْرَدِ لَقُلْتَ فِي ثَلَاثَةِ عَشْرٍ: ثَالِثَ عَاشِرٍ؛ إِذِ الْمَفْرَدُ مِنَ الْعَشْرَةِ: عَاشِرٌ، وَلَيْسَ كَالْعَشْرِينَ، إِذْ لَفْظُ الْعَدَدِ وَلَفْظُ الْمَفْرَدِ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ هَهُنَا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، فَتَقُولُ:

(١) م، د: «لَكَانَا اسْمَيْنِ فَاعِلَيْنِ دَالَيْنِ».

(٢) ط: بَدَلَانِ.

(٣) ط: سَاقِطَةٌ.

إذا<sup>(١)</sup> أرادوا بناء اسمٍ فاعلٍ واحدٍ من مجموع لفظي ثلاثة وعشرين أو: ثلاثة عشر، كما بُني من ألفاظ الأحاد التي تحت العشرة، ولم يمكن بناء اسم فاعلٍ منهما مع بقاء حروفيهما؛ لأنَّ لفظ الفاعل: اسمٌ ثلاثيٌّ، زيدَ فيه ألفٌ بعد الفاء، وحروف الاسمين أكثر من ثلاثة، ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما، وإبقاء الآخر، نحو: ثاشر، مثلاً في: ثالث عشر، أو: ثالث، كان يلبس، فاضطروا إلى أن يُوقَعُوا صورة اسم الفاعل التي حَقَّها سَبْكُها من مجموعهما، على أحدهما لفظاً، ويكون المراد من حيث المعنى: كونها من المجموع؛ لأنَّ المعنى واحدٌ من مجموع العددين، فأوقعت تلك الصورة على أول الاسمين دون الثاني ليؤذن من أول الأمر أنَّ المراد: المفرد من المتعدد، لا العدد، وعطف الثاني لفظاً على تلك الصورة، وهو معطوفٌ من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه، فهو عَدَدٌ معطوفٌ على عدد، لا متعدّد على متعدّد، ولا عَدَدٌ على متعدّد، لاستحالتها، كما بيَّنا، لكن المعطوف عليه في الحقيقة: مدلول المعطوف عليه ظاهراً، ويستوي فيها، قلنا: المعطوف بحرف ظاهر، كما في: الثالث والعشرون، أو بحرفٍ مُقَدَّرٍ كما في: ثالث عشر، فأصل قولك: جاءني ثالث عشر: جاءني واحد من ثلاثة عشر، فعشر، معطوف على ثلاثة، لا على واحد، ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلاثة، فعطفوا عشرَ على ظاهر هذا القائم مقام المجموع، لما اضطروا إليه.

فإن قيل: لو كان معنى ثالث عشر: واحد من ثلاثة عشر، لم يجوز أن يضاف إلى ثلاثة عشر، فيقال: ثالث عشر ثلاثة عشر، إذ يكون المعنى: واحد من ثلاثة عشر ثلاثة عشر.

قلت: هذا كما يضاف ثالث مع أنَّ معناه: واحد من ثلاثة، إلى ثلاثة فيقال: ثالث ثلاثة، وإنما أضيف في الموضعين؛ لاحتمال أن يُراد بثالث عشر، لو لم يضاف إلى

(١) ط: ساقطة.

أصله: ثالث عشر عشرين، أو خمسين، أو مائة، أو فوقها؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ من العدد إذا كان بمعنى واحد، يُضاف إلى العدد المشتقَّ هو منه، وإلى ما فوقه، أيضاً، كما تقول: الحُسَيْنُ<sup>(١)</sup> رضي الله عنه: ثالث الاثني عشر، كما يجيء في باب العدد.

وإذا عُرِّفَ نحو ثالث عشر، وثلاثة عشر، من المركبات، باللام، فلا خلاف في بقاءه على بنائه؛ لِبَقَاءِ عِلَّةِ البناءِ مع اللام، أيضاً، وأما إذا أُضيف، كثلاثة عشر، مثلاً، ففي إعرابه خلافٌ، كما يجيء في باب العدد.

فإن قلت: فَلِمَ لَمْ يَجْزِ الإعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية، كما ذكرت في باب الأصوات، نحو: كلَّ الأئين؟

قلت: لأنَّ الجزءَ الذي باشره اللام من المركب، أي صدره، يَتَعَسَّرُ إعرابه، لِلزُّومِ دَوْرَانَ الإعراب في وسط الكلمة، والجزء الأخير لم تباشره اللام فكيف يُعرب، بخلاف نحو: كلَّ الأئين، فإنَّ اللام باشرت فيه ما كان مبنياً، وبخلاف الإضافة فإنها تباشر الثاني في نحو: ثلاثة عشر زيد، فَمِنْ ثَمَّ جَوَزَ الأخفش<sup>(٢)</sup> إعرابه، كما يجيء في باب العدد.

قوله: إلَّا اثني عشر، جمهورُ النحاة على أنَّ «اثني عشر»، مُعَرَّبُ الصدر، لظهور الاختلاف فيه، كما في: الزيدان والمسلمان، وتَحَلُّوا لإعرابه عِلَّةً، كما يجيء.

وقال ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ<sup>(٣)</sup>: هو مبني<sup>(٤)</sup> كسائر أخواته من الصدور؛ لكونه محتاجاً إلى الجزء الثاني مثلها، وقال: كل واحد من لفظي: اثنا عشر واثني عشر، صيغةٌ مستأنفة، كما مرَّ في: هذان، وهذين، واللذان واللذين.

(١) ربما يدل هذا على تَشْيِيعِ الرُّضِيِّ.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١٨.

(٣) كتاب الكتاب ص ١٤٠.

(٤) م، د: «في اثني عشر» بدل منه.

وإنما أعرب، عند الجمهور، الصدرُ منه<sup>(١)</sup>؛ لأنَّه: عَرَضَ بعد دخول علة البناء فيه، أي تركيبه مع الثاني وكون الإعراب، لو أعرب، كالحاصل في وسط الكلمة: ما أوجب كبرئها كالمعدوم، وذلك أنهم لما أرادوا مَزَجَ الاسمين، بعد حذف الواو، المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون أيضاً لأنها دليلُ تمامِ الكلمة، كما ذكرنا في صدر الكتاب، ولم يحذف النون لأجل البناء، أَلَّا تَرَى إلى بناء نحو: يازيدان، ويازيدون، ولا مُسْلِمَيْن ولا مُسْلِمِينَ، مع ثبوت النون، فقام «عشر» بعد حذف النون مقامها، وسَدَّ مَسَدَهَا، والنون بعد الألف والواو في: مسلمان ومسلمون، لا يجعلها كالكائن في وسط الكلمة؛ لأنها دليلُ تمامِ الكلمة قبله، والإعراب يكون مع التمام، فلذا يختلفُ الإعراب قبل النون في المثني والمجموع، كما يختلف قبل التنوين، فصار «اثنا عشر»<sup>(٢)</sup>. كاثنان، والدليل على قيام «عشر» مقامَ النون (١٥٥ ب) أنه لا يُضاف اثنا عشر، كما يضاف أخواته، تقول ثلاثة عشر وخمسة عشر، ولا تقول: اثنا عشر، لأنه كاثناتك، ويجوز أن يقال: صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف إلى عشر؛ لأنَّ نونَ المثني والمجموع لم يُعْهَدْ في غير هذا الموضعِ حَذْفُهَا إِلَّا لِلإضافة، فصار كأنه مضافٌ، والتركيب الإضافي، لا يُوجِبُ البناءَ.

وليس قَوْلُ مَنْ قال: إنه أعرب لأنه امتنع حَذْفُ علامةِ التثنيةِ أي الألف لأجل التركيب، وتلك العلامة إعراب فلم يسقط الإعراب: بشيء، لأنَّ نَحْو: يازيدان، ويازيدون، مبنيٌ اتفاقاً مع قيام هذه العِلَّةِ، بل إذا قصد بناء المثني جُرِّدَتْ علامة التثنية عن كونها إعراباً، وكذا علامة الجمع.

قَوْلُهُ «وَلَا أعرب» كجعلك وبني الأول في «الأفصح»، قد تقدم شرحه، وإنَّ بعضهم يضيف صدر هذا المركب إلى عجزه، مع صَرَفِ المضاف إليه، وتركه.

ومن المركبات: قولهم بادي<sup>(٣)</sup> بدي، وفيه لغات:

(١) د: اثني عشر.

(٢) انظر سيبويه ٥٤/٢ بلاق، والمقتضب ٢٧/٤، والخصائص ٣٦٤/٢، وابن يعيش ١٢٢/٤ - ١٢٣.

إحداها<sup>(١)</sup>: هذه، وهي سكون ياء في الأول والثاني، تقول: أعطه بادي بدي، والأصل: بادىء بدي<sup>(٢)</sup>، فالأول: فاعل من بدأت الشيء، أي فعلته ابتداءً، والثاني: فعيل بمعنى مفعول، منه، وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله، وانتصابه على الحال، أي أعطه فاعلاً ابتداءً لما يجب أن يُفعل ابتداءً، والمراد بالبيدي: مصدر الفعل المتقدم، وهو الإعطاء في مثالنا، فعلى هذا، هو في الأصل مضاف إليه، فينبغي أن يكون كلٌّ منهما معرباً لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة؛ إذ معنى بادي بدي: مبتدئاً، وذلك كما قلنا في: فاهأ لفيك، وبعته يداً بيد، في باب الحال، فُسِّبَ المضاف والمضاف إليه، لانمحاء معنهما الأصلي وإفادتهما معنى المفرد المركب في نحو: خمسة عشر، فإنه مُركَّبٌ مفيد معنى المفرد، إذ إفادته لمعناه أي العدد المعين، كإفادة «عشرة» لمعناها، فبني الأول لكونه جزءاً الثاني، واحتياجه إليه، وبني الثاني وإن لم يتضمَّن الحرف، تشبيهاً له بما تَضَمَّنَهُ نحو خمسة عشر، ويَتَّيَّنُ، كما ذكرنا في معدٍ يكرب.

ولم يُتَّيَّنِ الجزءان ولا أَحَدُهُما في نحو: يداً بيد، ونحو: شاةً ودرهماً وإن أفاد فائدة المفرد، ولذلك أعرب أولهما إعراب المفرد الذي يفيدان معناه كما تبين في باب الحال، لظهور انفكاك الجزأين: أحدهما من صاحبه، بالحرف المتخلل، وكان بناء ثاني جزأي بادي بدي تشبيهاً بخمسة عشر أكثر من بناء ثاني جزأي معدٍ يكرب؛ لِقَصْدِهِمُ التَّخْفِيفَ ههنا أكثر، ألا ترى إلى تخفيف همزتي بادىء بديء، على غير القياس، كما يجيء، فكثير بناؤه أيضاً، على غير القياس؛ لأن الكلمة تخف بالبناء؛ لتَجَرُّدِهَا عَنِ التَّنْوِينِ والإعراب.

وإنما لم يُتَّيَّنِ الجزءان، ولا أَحَدُهُما في الأعلام المنقولة عن المضاف والمضاف إليه، وإن انمحي عن الجزأين أيضاً معنيهما الإفراديان، كما انمحي في بادي بدي؛ لأن

(١) ط: إحديها.

(٢) ط: بدئي.



العَلَمَ ينقل بالكلية عن معنى إلى معنى آخر، من غير لَحْ للأصل إِلَّا لَحًا خَفِيًّا في بعض المواضع، كما في نحو: الحسن، والعباس، فَلَمَّا غَيَّرَ المضاف من حيث المعنى تغييراً تاماً، لم يغير من حيث اللفظ، ليكون فيه دليل على الأصل المنقول منه، من أحد الطرفين: أي اللفظ والمعنى، بخلاف نحو: بادي بدي، فَإِنَّ معناه الأصلي مقصودٌ عما نُقِلَ إليه، إِلَّا أَنَّ المنقول منه إضافيٌّ، والمنقول إليه إفراديٌّ.

وجعل جَارُ الله<sup>(١)</sup>: بادي<sup>(٢)</sup> بدي، وأيدي سبا، من باب<sup>(٣)</sup> معد يكر<sup>(٤)</sup>، وجعلها سيبويه<sup>(٥)</sup> من باب خمسة عشر، وهو الأولى، وإن كان على جهة التشبيه، ولو كان الأمر كما قال جَارُ الله، لَوَجَبَ إدخال التنوين في «بدي»، و«بدا»؛ لأنَّ فيهما تركيباً بلا علمية، ولم يُسَمَّعَا مُنَوَّنَيْنِ، وكذا: أيدي سبا، فإنه لا ينون «سبا»؛ لأنه اسم رجل؛ لأن معنى: أيدي سبا، أولاد سبا بن يشجب، وليس اسم قبيلة، كما أُول في قوله تعالى:

﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ﴾<sup>(٦)</sup>.

و: ﴿جِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ﴾<sup>(٧)</sup>؛

لأن المضطر<sup>(٨)</sup> إلى هذا التأويل ترك التنوين.

(١) أي الزمخشري.

(٢) ابن يعيش ١٤/١، ١٥، و١٢٢/٤، ١٢٣.

(٣) م: «من باب معد يكر، لا من باب خمسة عشر».

(٤) انظر سيبويه ٥٠/٢ بولاق، والمقتضب ٣١/٤.

(٥) الكتاب ٥٠/٢، ٥٤ بولاق.

(٦) سبا/١٥، ونصها: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جِئْنَاكَ مِنْ بَيْنِ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُوْا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ بَلَدًا طَيِّبَةً وَرَبِّ غَفُورٌ﴾. هذا، وقراءة (سبا) بالفتح من غير تنوين هي لأبي عمرو والبرقي، وبالتسكين قراءة قتيل والباقون بكسر الهمزة والتنوين (الكشف ١٥٥/٢).

(٧) النمل / ٢٢، والآية بتمامها:

﴿فَمَكَتْ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ نَحْطُ بِهِ، وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بَنَاتٍ بَاقِينَ﴾.

(٨) ربما يراد بهذه الصيغة اسم الفاعل، يعني الدافع إلى هذا التأويل.

وَأَمَّا قَالِي قَلَا، فَعَدَّهَا سِيُوبُهُ<sup>(١)</sup> من أخوات أيدي سبا، وجار الله من أخوات معد يكرب، ولا دليل فيها على مذهب سيبويه؛ لأن مجموع الكلمتين: عَلِمُ بِلْدَةٍ، فيجوز ألاَّ يَنْصَرِفَ للتركيب والعلمية، ولا يكون مبنياً.

وَأَمَّا تَخْفِيفُ هَمْزِيَّ بَادِي بَدِي، فنقول: إنه سُكِّنَ الْهَمْزُ من بادِيء وَقَلْبِ ياء، وحُذِفَ الْهَمْزُ من بَدِيء، وكلا التخفيفين خلاف القياس.

وثانيتهما<sup>(٢)</sup>: بادِي بَدَا، أولى كلمتي هذه، كأولى كلمتي اللغة الأولى، والثانية على وزن «دَعَا»، وأصله: بَدَاء، كَنَبَاتٍ؛ لِأَنَّ «بَدَا» على وزن طَلَبَ لم يأت من هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفاً، وبداء، مصدر بمعنى المفعول، فهو كبديء من حيث المعنى.

والثالثة والرابعة، والخامسة: بادِي بَدَّءَ أوبَدَّءَ أوبَدَّاء<sup>(٣)</sup>، والكلمة الأولى من هذه (١٥٦أ) اللغات كأولى المذكورتين، ساكنة الياء والثانية إمَّا على وزن: سَمَحَ، أو كريم، أو جَبَانَ، والبَدَّءُ والبَدَّاءُ مصدران بمعنى المفعول، وليس الجزءان في هذه اللغات مَبْنِيَّيْنِ، بل هما المضاف والمضاف إليه، لكن ألزم ياء بادِي: السُّكُونُ بعد القلب للتخفيف، والثانية فيها كُلُّهَا غيرُ مخففة.

وقد يقال: بدأة ذي بَدَّءٍ<sup>(٤)</sup>، وبدأة ذي بدأة، وبدأة ذي بداءة، على فَعْلَةٍ ذي فَعْلٍ وفَعْلَةٍ وفَعَالَةٍ، المضاف إليه في الثلاث بمعنى المفعول؛ لأنه يقال للمضروب: ذو ضرب، كما يقال للضارب.

والمضافُ مصدرٌ، إمَّا بمعنى الفاعل، فيكون انتصابُهُ على الحال، فيكون المعنى،

(١) الكتاب ٥٤/٢ بولاق، والمقتضب ٢٥/٤، والمُخَصَّص ١٢/١٣٢.

(٢) ثانية اللغات في بادِيء بَدِيء، وقد طال حديثه في الأولى. انظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٠/١.

(٣) ط: (و): ساقطة.

(٤) د، ط: بدأ.

كما في بادِي بَدِي، أو منصوبٌ على الظرف بتقدير حَذَفِ المضاف أي: وقت ابتدائك بما تبتدىء به، فهو مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول.

ومنها<sup>(١)</sup>: أَيْدِي سَبَا، في قولهم: تَفَرَّقُوا أَيْدِي<sup>(٢)</sup> سَبَا، وأَيْدِي سَبَا، أي: مِثْلَ تَفَرَّقِ أولادِ سَبَا بنِ يشجب، حين أُرسل عليهم سيل العَرَمِ، والأَيْدِي كنايةٌ عن الأبناء والأسرة؛ لأنهم في التقوِّي والبطش بهم بمنزلة الأيدي، ويجوز أن يكون في الأصل انتصابه على الحال، على حذف المضاف، وهو «مِثْل»، ويجوز أن يكون على المصدر، والمعنى مثل تفرق أَيْدِي سَبَا، وأمره في بناء الأول والثاني، كما مرَّ في: بادِي بَدِي، فلذا ألزم ياء «أَيْدِي» السكون، وسكنت همزة «سَبَا» ثم قُلِبَتْ أَلِفًا، وقد يقال: أَيْدِي سَبَا بالتنوين، فيكون: أَيْدِي، وأَيْدِي، مضافين إلى «سَبَا» لكنه يلزم سكون بَاءِ يَهِمَا، وقلب همزة «سَبَا».

وقد استعمل جوازاً كخمسة عشر مبنية الجزأين: ظروف، كيومَ يومٍ وصباحَ مساءً، وحينَ حينٍ، وأحوال نحو: لقيته كَفَةً كَفَةً<sup>(٣)</sup>، وهو جاري بَيَّتَ بَيَّتَ، وأخبرته أو لقيته صحرةً بحرةً<sup>(٤)</sup>.

ومَجُوزٌ أيضاً، إضافةً المصدر من هذه الظروف والأحوال إلى العَجْزِ، وإنما لم يَتَعَيَّنْ بناءُ الجزأين فيهما، كما تَعَيَّنَ في «خمسة عشر»، لظهور تَضَمُّنِ الحرف في خمسة عشر، دون هذه المركبات، إذ يحتمل أن تكون كُلُّها بتقدير حرفِ العطف، وألَّا تكون.

فإذا قَدَّرْنَاهُ<sup>(٥)</sup> قُلْنَا إن معنى لقيته يومَ يومٍ، وصباحَ مساءً، وحينَ حينٍ، أي: يوماً

(١) أي: من المركبات، وإن كان قد تعرض له استطراداً في أثناء الكلام على بادِي بَدِي

(٢) انظر مجمع الأمثال ١/٢٧٥.

(٣) كَفَةً كَفَةً: إذا ضمته إلى نفسك. اللسان/ كفت/ ٢٧٢/٣ طبعة الخياط.

(٤) لقيته صحرةً بحرةً: إذا لم يكن بينك وبينه شيء، وهي غير مُجرأة، وقيل: لم يُجْرَيا؛ لأنهما اسمان جُعلا

اسماً واحداً. وأخبره بالأمر صحرةً بحرةً، وصحرةً بحرةً، أي: قبلاً لم يكن بينه وبينك أحد. اللسان/

صحرة/ ٢/ ٤١١ طبعة يوسف الخياط.

(٥) ط: قَدَّرْنَاهَا.

فيوماً، وصباحاً فمساءً، وحيناً فحيناً، أي: كُلَّ يومٍ وكُلَّ صباحٍ ومساءً وكُلَّ حينٍ،  
والفاءُ تَوْذِيْ معنى هذا العموم، كما في قولك: انتظرتُه ساعة فساعة أي في كل ساعة،  
إذ فائدة الفاء: التعقيب، فيكون المعنى: يوماً فيوماً عقيبهِ، بلا فصلٍ، إلى ما لا  
يَتَنَاهَى، فاقصر على أول المكرر، أي التثنية، كما في قوله تعالى:  
﴿ثُمَّ أَجِيعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>

وَلَبَّيْكَ، ونحوه، وكذا في: صباح مساء، وحين حين.

[ و ]<sup>(٢)</sup> قلنا، إن أَصْلَ لَقِيْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً، معناه: متواجهين ذَوِي كَفَّةٍ مِنِّي، وكَفَّةٌ  
منه، كَأَنَّ كُلاً، مِنَّا كان يكف صاحبه عن التوليّ والإعراض، وَأَصْلُ جَارِي بَيْتٍ  
بَيْتٌ، متلاصفاً بَيْتِي وبَيْتِهِ أي مجتمعان ملتزمان، كما تقول: كل رجل وضيعة<sup>(٣)</sup>، كما  
ذكرنا في باب الحال في قولهم: بعث الشاء: شاة وِدْرَهْمًا<sup>(٤)</sup>.

وَأَصْلُ لَقِيْتَهُ صحرةً بحرة: صحرةً وبحرةً، ومعناه: ظاهرين ذَوِي صحرة أي  
انكشاف، وبحرة أي اتساع، أي في غير ضيق، وأخبرته صحرة بحرة، ومعناه:  
كاشفاً للخبر، ذا صحرة.

ويجوز أن يكون مصدراً لا حالاً، أي لقاءً وإخباراً ذا صحرة.

وإن لم نقدر حرف العطف قلنا: إن المعنى: يوماً بَعْدَ يومٍ وصباحاً بعد مساء،  
وَحِيناً بعد حين، كقوله<sup>(٥)</sup>.

(١) الملك/٤، ونصّها:

﴿ثُمَّ أَجِيعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾.

(٢) م، د، ط: ساقطة.

(٣) الكتاب ١٩٧/١ بولاق.

(٤) الكتاب ١٩٦/١ بولاق.

(٥) هو أبو الغول الطهوي، كما في أمالي القاضي ٢٦٠/١، والحماسة بشرح المرزوقي ٤١.

ونسبه ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٣٩٤ لأبي الغول النهشلي. قوله: (ولا تَبْلَى بسالتهم) إلخ، قال الطبرسي: =

٤٨٣ ولا تَبْلَى بِسَالَتُهُمْ وَإِنْ هُمْ صَلُّوا بِالْحَرْبِ حِينًا بَعْدَ حِينٍ

ولقيته ذا كفة مع كفة أو بعد كفة، كما يُروى عن رؤبة: كفة عن كفة، كقولهم: كابرأ عن كابر، وهو جاري بَيْتَ بَيْتٍ، أي: ذا بيت مع بيتٍ، أو عند بيتٍ، وأخبرته ذا صحرة مع بحرة، وإذا ضَمُّوا «نحرة» إليهما، أعربوا الثلاثة، نحو: صحرةً بحرةً نحرةً، على الإِتباع، كما في: خبيث نبيث، إذ يَتَعَدُّ تركيب ثلاث كلمات، والنحر، أيضاً، بمعنى الإِظهار؛ لأنَّ نحر الإبل يتضمّنه، ومنه قولهم: قتلته نحراً، وقولهم للعالم: نحري؛ لأن القتل والنحر يتضمنان إظهاراً ما في داخل الحيوان.

فإذا أضيفت هذه الظروف والأحوال، فإما أن تكون الإضافة بمعنى اللام، على المعنى المذكور فيها عند تقدير الحرف، وإما أن تكون لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف إليه، كما قلنا في معد يكرّب، وكذا في نحو: خمسة عشر إذا جعل علماً، جازت الإضافة تشبيهاً.

فإذا أخرجت هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية، وجبت الإضافة، ولم يَجُزْ التركيب، قال<sup>(١)</sup>:

٤٨٤ فلولا يومٌ يومٍ ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء

تَبْلَى مِنْ بَلَى الثَّوبِ. وَيُرْوَى (تَبْلَى) بِالضَّمِّ، مِنْ بَلَوْتُ إِذَا اخْتَبَرْتُ. وَالبَسَالَةُ يُوصَفُ بِهَا الْأَسَدُ وَالرَّجُلُ. (وَصَلُّوا) مِنْ صَلَّيْتُ بِكَذَا، أَيِ مُنِيتَ بِهِ. وَجَوَابُ إِنَّ هُمْ صَلُّوا، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَاقْبَلُهُ، تَقْدِيرُهُ: إِنَّ مُنُوا بِالْحَرْبِ لَمْ تُخْلَقْ شَجَاعَتُهُمْ، أَوْ لَمْ تَخْتَرْ شَجَاعَتَهُمْ لِيَعْرِفَ غُورَهَا وَمُنْتَهَاهَا عَلَى مَرِّ الزَّمَانِ، وَاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ...». الْخَزَانَةُ ٤٣٦/٦ هَارُونَ. الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ أَصَابِيْنَ بِالرَّكِبِ، حِينًا بَعْدَ حِينٍ، كَمَا فِي الْبَيْتِ.

(١) الْفَرَزْدَقُ (دِيَوَانُهُ ٩، نَشْرُ الصَّوَاوِي سَنَةِ ١٣٥٣هـ).

ومعنى البيت: لولا نَصْرُنَا لَكَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي تَعْلَمُ، مَا طَلَبْنَا مِنْكَ الْجَزَاءَ. وَجَعَلَ نَصْرَهُمْ لَهُ قَرْضًا يَطْلُبُونَهُ بِالْجَزَاءِ عَلَيْهِ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِضَافَةُ يَوْمِ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: مَعْدُ يَكْرِبُ، فَيَمُنُ أَضَافُ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي.

الْخَزَانَةُ ٤٤٠/٦، ٤٤١ هَارُونَ، سَبِيوِيَّةُ ٥٣/٢ بُولَاق، الْهَمْعُ ١٩٧/١.

وتقول<sup>(١)</sup>: أتيته في كل يوم يوم، وأتيتك<sup>(٢)</sup> في صباح مساء، وذلك لأن علة بناء الاسمين لم تكن فيها ظاهرة، كما مر، لكنه حسن تقدير ذلك: وقوعها موقع ما يكثر بناؤه، وهو (١٥٦ ب) الظرف، وموقع الحال المشبه به، فإذا لم تقع موقعهما لم يُقدَّر ذلك.

واستعمل خمسة عشر، وجوباً، أحوال لازمة للحالية، نحو: تفرقوا شجر بعر، وشذر مذر، بفتح فاء الكلمات وكسرها، وخذع مذع بكسر الفاءين، وأخول أخول، كلها بمعنى متشرين، وتركتهن حيث بيث، أي متفرقين ضائعين، وسقط بين بين، أي بين الحي والميت، وبين الثانية زائدة<sup>(٣)</sup>، كما في قولهم: المال بيني وبينك.

ولم يُسمع في هذه الكلمات الإضافة، كما سُمعت في المذكورة قبل، مع أنه يمكن ألا يُقدَّر فيها، أيضاً، حرف العطف كما في الأولى.

فشعر، من اشتغرت عليه ضيعته، أي انتشرت ولم تنضب، وبعر، من بعر النجم أي هاج بالمطر ونشره، وشذر، من التشذر أي التفريق، ومذر من التبذير وهو الإسراف، والميم بدل من الباء، ويقال: شذر بذر، على الأصل، أو من مذرت البيضة أي فسدت وخذع من الخذع وهو القطع، ومذع من قولهم: فلان مذاع، أي كذاب يُفشي الأخبار، وينشرها، وحيث بيث، وقد يُنَوَّن، وقد يقال: حيث بيث بكسر الفاءين، وأصلهما: حوث بوث، وقد يُستعملان على الأصل مع التنوين وعدمه نحو: حوثاً بوثاً، من الاستحاث والاستباث، وهما بمعنى، يقال: استحثت الشيء إذا ضاع في التراب فطلبته، وقد جاء: حاث باث بفتح الثاءين، وحاث باث بكسرها أيضاً، تشبيهاً بالأصوات، نحو: قاش ماش، وخاق باق، وجاز قلب الواو ياء، أو ألفاً؛ للاستثقال الحاصل بالتركيب، ومن نونها فلكون الثاني اتباعاً، كما في: خبيث بيث.

(١) م : ساقطة.

(٢) م ، د : ساقطة.

(٣) قوله : «الثانية زائدة» بعدها : «لأن بين تقتضي شيئين» في م .

وكثيرٌ من ألفاظ هذه المركبات، مع كونها مشتقةً، كَخِذَعِ مَذَع، وشَغَرٌ<sup>(١)</sup> بَغَر، لم تستعمل إلا مع التركيب.

وَنَدَرَ مثل هذا المركب في غير الظروف والأحوال، لما قلنا إن تقدير الحرف في مثله غير متعين، وإنما حَسَنَهُ الحالية والظرفية.

وذلك نحو قولهم: وقعوا في حَيْصٍ بَيْصٍ، أي في فِتْنَةٍ عظيمة، بفتح الصادَيْنِ، والفاءِ إن مكسورتانِ أو مفتوحتانِ، والحَيْصُ: الهَرَبُ، والبَوْصُ السَّبْقُ والتَقَدُّمُ أي وقعوا في هرب وسَبَقٍ بعضهم بعضاً؛ لِعَظَمِ الفِتْنَةِ، فقلّبوا الواوِ ياءً، للازدواج، وهو أَوْلَى من العكس؛ لأنَّ الياءَ أَخَفُّ، وقد يقال: حَوْصٌ بَوْصٌ بقلب الياءِ واواً، وقد يُنَوَّنُ الجزءان<sup>(٢)</sup> مع كسر الفائِئِ<sup>(٣)</sup> وفتحِهما، فيكونان معرَبَيْنِ، والثاني إِتْبَاعٌ كما ذكرنا.

وقد يقال: حَيْصٌ بَيْصٌ بكسر الصادَيْنِ، والفاءِ إن مفتوحتانِ أو مكسورتانِ تشبيهاً بالأصوات، وجاء: حاصٌ باصٌ، كحاثٌ باثٌ بفتحِهما.

وأما الخازِ باز<sup>(٤)</sup>، فإنه مركب من اسم فاعل: خَزَى<sup>(٥)</sup> أي قهرَ وغلبَ، ومن اسم فاعل: بَزَى، إذا سَمَا وارتفع كأنه قيل: هو الخازي البازي، فَرُكِّبَا وجُعِلَا اسماً واحداً، وتَصَرَّفَ فيه على سبعةِ أَوْجِهٍ.

خازِ بازٍ، بحذف الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيهاً بالصوت.

وخازِ بازٍ، تشبيهاً بخمسة عشر، وكان أصله: الخازي والبازي على عطف أحد النعتين على الآخر.

(١) في ط: وشذر مذر.

(٢) ط: الجزآن.

(٣) د، ط: الفائين.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٥١٩/١.

(٥) أي من خزاه خزواً: سأسه وقهره.

وخازباز، كبعلبك، على أن يُبنى أولهما على الفتح، أو الكسر، وإنما جاز كسر الأول ههنا بخلاف بعلبك، نظراً إلى أصل الزاي، وإنما منع الصرف في هذين الوجهين، للعلمية الجنسية والتركيب، فإذا دخله اللام انكسر الثاني جراً كما في سائر غير المنصرف.

وخازباز بإعرابها على إضافة الأول إلى الثاني، كما يجوز في بعلبك، فيجوز صرفُ الثاني وتركُ صرفه.

وخازباز<sup>(١)</sup>، كقاصعاء، وخزباز، كفرطاس، وليس الأخيران مركبَيْن من كلمتين بل كُلُّ واحدٍ منهما اسمٌ صيغٌ من اسمَيْن، كما قيل عَبْقَسِيٌّ، في عبد القيس.

وإذا دَخَلَتِ اللامُ على هذه اللغات، لم تُغَيَّرْ ما كان مبنياً عن بنائه، كما في: الخمسة عشر، قال<sup>(٢)</sup>:

٤٨٥ تفقأ<sup>(٣)</sup> فوقه القلْع السَّواري وَجُنَّ الخازباز به جنونا  
ولهما خمسة<sup>(٤)</sup> معانٍ: ضَرَبٌ من<sup>(٥)</sup> العُشْبِ، وذُبَابٌ في العُشْبِ، وصَوْتُ الذُّبابِ، وداء في اللهازم، والسُّنُور.

وأما خاقِ باقٍ، للنكاح، وقاشِ ماشٍ، للقماش، فكلُّ واحدٍ منهما سُمِّيَ بصوته، فبقيا على بنائهما.

(١) ط : وخازباء.

(٢) ابن أحمر، شاعر إسلامي في الدولة الأموية. (ديوانه ١٥٩). الخزانة ٤٤٢/٦، ٢٥٧ هارون، سيبويه ٥٢/٢ بولاق، ابن يعيش ١٢١/٤، ١٢٢، التكملة ص ٦٨.  
و (الجنون) للنبات : نَمَؤُهُ وَكَثْرَتُهُ، وللذباب : هزجه وطيرانه. والشاهد فيه : بناء (الخازباز) مع كونه مقروناً باللام.

(٣) د : تقلع.

(٤) استشهد ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٠/٤ لثلاثة من هذه المعاني، وقال عن كونه بمعنى السُّنُور: إنه غريب، ولم يستشهد له.

(٥) قاله الفارسي في إيضاح الشعر. الورقة ٢٧/أ.



## الكنائيات

- معنى الكناية، والغرض منها:

- علة بناء الكنائيات:

قوله: «الكنائيات: كم، وكذا، للعدد، وكَيْتٌ<sup>(١)</sup> وذَيْتٌ، للحديث».

الكناية في اللغة والاصطلاح: أَنْ يُعْبَّرَ عَنْ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ، لَفْظًا كَانَ أَوْ مَعْنًى، بِلَفْظٍ غَيْرِ صَرِيحٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، إِمَّا لِلإِبْهَامِ عَلَى بَعْضِ السَّامِعِينَ، كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي فَلَانٌ، وَأَنْتَ تَرِيدُ: زَيْدًا، وَقَالَ فَلَانٌ: كَيْتٌ وَكَيْتٌ، إِبْهَامًا عَلَى بَعْضِ مَنْ يَسْمَعُ، أَوْ لِشِنَاعَةِ الْمُعَبَّرِ عَنْهُ، كَهِنٍ فِي الْفَرْجِ، أَوْ الْفِعْلِ الْقَبِيحِ، كَوَطِئْتُ وَفَعَلْتُ، عَنْ جَامَعَتُ، وَالْغَائِطِ لِلْحَدَثِ، أَوْ لِلإِخْتِصَارِ كَالضَّمَائِرِ الرَّاجِعَةِ إِلَى مُتَقَدِّمٍ، أَوْ لِإِنْوَعٍ مِنَ الْفَصَاحَةِ، كَقَوْلِكَ: كَثِيرُ الرَّمَادِ، لِلْكَثِيرِ الْقَرَى، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْرَاضِ.

والمَكْنَى عنه إِنْ كَانَ لَفْظًا، فَقَدْ يَكُونُ الْمُرَادُ مَعْنَى ذَلِكَ اللَّفْظِ، كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

٤٨٦ كَانَ فَعْلَةً (١٥٧ أ) لَمْ تَمَلَأْ مَوَاكِبَهَا دِيَارَ بَكْرِ وَلَمْ تَخْلَعْ وَلَمْ تَهَبْ  
أَيَّ خَوْلَةٍ، وكقولك مررت برجل أفعل، أَيُّ أَحَقَّ، وقد يكون المراد مجرد ذلك

(١) انظر التخمير ٣٣٩/٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٨، والفوائد الضيائية ١٢٢/٢ وما بعدها.

(٢) المتنبي (ديوانه بشرح المَعْكُزِيِّ ٨٨/١)، توزيع دار الباز بمكة المكرمة سنة ١٣٩٧هـ).

والبيت من قصيدة رثى بها خَوْلَةَ أخت سَيْفِ الدَّوْلَةِ، وقد تُوَفِّيَتْ بِـ«مِيفَارِقِينَ» سنة اثنتين وخمسين وثلاث مئة، وأولها:

يَا أُخْتَ خَيْرِ أَخٍ يَا بِنْتَ خَيْرِ أَبٍ كِنَايَةً بِهِمَا عَنْ أَشْرَفِ النَّسَبِ

«كُنِيَ بِـ(فَعْلَةٍ) عَنْ اسْمِهَا، وَاسْمُهَا (خَوْلَةُ)» عَنْ ابْنِ جَنِي نَقْلًا مِنَ الْخَزَانَةِ ٤٥١/٦ هَارُونَ.

ومعنى البيت: مضت، فكانها لم تكن التي ملأت بمواكبها ديار بكر، وكانت تهب، وكانت تخلع، فانطوى ذلك بموتها. وانظر الخزانة ٤٤٧/٦ ط. هَارُونَ

اللفظ، كالإلغاز والمُعَمِّيَّات، نحو: (٤٨٧) اكْفُفْ<sup>(١)</sup> اكْفُفْ، في: مَهْمَه، وكذا الأوزان التي يُعَبَّرُ بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة، كقولهم: أَفْعَلُ صِفَةٌ لا ينصرف، وهو<sup>(٢)</sup> عبارة عن كلمة أولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة، بعدها لام، وكذا غيره من الأوزان، كما يجيء في باب الأعلام، فيكون، على هذا، «كم» الاستفهامية كناية؛ لأنها سؤال عن عدد معين، وكذا: مَنْ، وما، وكيف، وغيرها من أسماء الاستفهام، لأنها كُلُّها سؤال عن معين غير مصرَّح باسمه «فَمَنْ: سؤال عن ذي العلم، المعين غير المصرَّح باسمه، ولو صرَّحت لقلت<sup>(٣)</sup> أزيد أم عمرو، و: أذلك الفاضل أم ذلك الجاهل، وكذا «أين» سؤال عن مكان معين غير مصرَّح باسمه، وكذا أسماء الشرط، كُلُّها كُنَايَاتٌ وذلك؛ لأن كلمات الشرط والاستفهام بمعنى «أي» الموضوع للمعين، شرطاً كان أو استفهاماً، تكنى بهذه الأسماء شرطاً أو استفهاماً عن المعينات غير المحصورة، اختصاراً، إذ كان يطول عليك لو قلت مكان: أين زيد، أي الدار، أم في السوق، أم في الحان، إلى غير ذلك من جميع المعينات، فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدَّران قبل هذه الأسماء كما هو مذهب<sup>(٤)</sup> سيبويه، وهي كُنَايَاتٌ عن المعينات التي لا تتناهى كما مرَّ.

وقول المصنف: ليس نحو مَنْ، وما، وكيف، كناية، ممنوع، إذ كثيراً ما يجري في كلامهم: أَنَّ «مَنْ» كناية عن العقلاء، و«ما» عن غيرهم وقولك: أنا، وأنت، ليس

(١) قِطْعَةٌ من بيت ثانٍ من أُخْبِيَّةٍ للحريري في (مقاماته ٣٩٦، المقامة الملطية)، وهما:

يا مَنْ تَقْصُرُ عَنْ مَذا هُ خُطَا مُجَارِيهِ وَتَضَعُفُ

ما مِثْلُ قَوْلِكَ لِلَّذِي أَضْحَى يُحَاجِيكَ : اكْفُفْ اكْفُفْ

على أَنَّ المُرَادَ بهذين اللفظين المكررين بطريق الإلغاز والتعمية: مهمه، وهو القفر. فإن اكْفُفْ يرادفه

(مَهْ)، ومكررة: (مَهْمَه)، فمجموع اكْفُفْ اكْفُفْ كناية عن: مَهْ مَهْ، وهذا تعمية وإلغاز. الخزانة ٥٢/٦

هارون.

(٢) ط: الواو ساقطة.

(٣) د، ط: قلت.

(٤) الكتاب ٥١/١، ٤٩٢ بولاق.

بكنايةٍ لأنه تصريحٌ بالمراد، وضمير الغائب كنايةً، إذ هو دالٌّ على المعنى بواسطة المرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه .

ويقال: كُنتِ عن كذا بكذا، وَكُنْتُ<sup>(١)</sup>، قال<sup>(٢)</sup>:

٤٨٨ وإني لأكنو عن قُدُورَ غيرها وأُغْرِبُ أحياناً بها فأُصَارُحُ  
فالكناية ضدُّ التصريح لغةً واصطلاحاً.

واعلم أن جميع الكنایات ليست بمبنية، فإنَّ فلاناً وفُلانةً، منها بالاتِّفاق وهما معربان، والمبني منها: كم، وكذا، وكأين، وكَيْتَ، وكَيْتَ، وذَيْتَ، وأمَّا أسماءُ الاستفهام والشرط فلم تعدَّ هنا<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ لها باباً آخرَ، هي أخصُّ به، فالكنايات، كالظروف في كون كل واحد منها قِسْمَيْنِ: معرباً ومبنيّاً.

قال المصنّف<sup>(٤)</sup>: المراد بالكنايات ألفاظٌ مبهمةٌ يُعْبَرُ بها عمّا وقع في كلام متكلم مفسراً، إمّا لإبهامه على المخاطب، أو لِإِسْيَانِهِ، فكَمْ، لا تكون من هذا القبيل، على ما أقرَّ به، استفهاميةٌ كانت أو خبريةٌ، ولا لفظ «كذا» في قولك: عندي كذا رجلاً؛ لأنه ليس حكايةً لما وقع في كلام متكلم مفسراً، ولا كَيْتَ وكَيْتَ، وذَيْتَ<sup>(٥)</sup> وذَيْتَ، بلى،

(١) في الصّحاح ٢٤٧٧/٦: «وقد كُنْتُ بكذا عن كذا وَكُنْتُ».

(٢) لم أهدِ إلى قائله. أورده ابن السّكّيت في (إصلاح المنطق ١٥٧) في (باب ما يقال بالياء والواو). قال: ويقال كنيته وكنوته، وأنشد أبو زياد:

وإني لأكنو عن قُدُورَ ..... البيت

و(قُدُور) امرأة. يقول: أذكرها في بعض الأوقات باسم غيرها، وأُصْرِحُ باسمها في وقت آخر، وأُغْرِبُ أبين... و(أُصَارِحُ): أظهر ولا أستر.

وناقة قُدُور: عزيزة النفس، لا ترعى مع الإبل، ولا تبرك معها. الخزانة ٤٦٥/٦ ط. هارون، واللسان ٣٠٦/٣ ط. الخياط. الشاهد فيه أنه يقال كنوت، كما يقال كنيته.

(٣) ط: ههنا.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٦/١، وشرح الكافية ص ٧٨.

(٥) انظر سيبويه ٢٩٧/١، و٤٧/٢، ٤٨، والمقتضب ١٨٣/٣، والتخمير ٢٥١/٢؛ وفيه: «كان من الأمر ذَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ»

مثل قولك : قال فلان كذا ، وقال فلان كذا ، وقال فلان كيت وكيت ، داخل في حَدِّهِ ، وكأَيِّن ، خارج عنه ، نحو قولك : كأَيِّن رجل عندي .

وأَعْلَمُ<sup>(١)</sup> أَنَّ بناء «كم» الخبرية لشبهها بأختها الاستفهامية ، قال المصنف<sup>(٢)</sup> : والأندلسيُّ ، أو لتضمنها معنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالباً ، كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك ، فأشبهت ما تَضَمَّن الحرف .

فَإِنْ قِيلَ : الكلام الخبريُّ هو الذي يقصد المتكلم أَنَّ له خارجاً موجوداً في أحد الأزمنة مطابقاً لما تكلم به ، فَإِنْ طَابَقَهُ سُمِّيَ كلامه صِدْقاً وإِلَّا فَكَذِباً ، والإنشائي مالا يقصد المتكلم به ذلك ، بل إِنَّمَا يُحْصَل المتكلم المعنى الخارج ، بذلك الكلام ، والكلام المصدَّر بِكُمْ ، أَوْ بِرُبِّ ، لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ أَنَّ يَقْصِد المتكلم مطابقتها للخارج ، نحو : كم رجلٍ لقيته ، و :<sup>(٣)</sup>

رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غِيظاً صَدْرُهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً<sup>(٤)</sup> لَمْ يُطْعَ - ٤٣٩  
فيصح أن يقال : ما لقيت رجلاً ، ولم تُنْضِجْ صدر أحد ، وجواز التصديق والتكذيب دليلٌ كونهما خبرين .

فالجواب : أَنَّ معنى الإنشاء في «كم» في الاستكثار ، وفي «رُبَّ» في الاستقلال ، ولا يقصد المتكلم أَنَّ للمعنيين خارجاً ، بل هو الموجد لهما بكلامه ، بَلَى ، يَقْصِدُ أَنَّ في الخارج قِلَّةً أَوْ<sup>(٥)</sup> كَثَرَةً ، لا استكثاراً ولا استقلالاً فلا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ له : كذبت ، فإنك

(١) د ، م : «وأما بناء «كم» الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل أو لشبهها بأختها» .

(٢) قال ابن الحاجب : «وبناء (كم) في الاستفهامية واضح ، وفي الخبرية إما لكونها موضوعة وضع الحروف ، أو لشبهها بأختها ، أو لتضمنها معنى الإنشاء وهو بالحروف غالباً ، فأشبهت معنى الحرف» .

شرح الكافية ص ٧٩ . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٣/١ .

(٣) قاتل البيت : سويد بن أبي كاهل الشكري ، وسبق تخريجُه .

(٤) تكملة من م .

(٥) ط : كَثَرَةٌ أَوْ قِلَّةٌ .

ما استكثرت اللقاء وما استقللت الإنضاج، كما لوقال: ما أكثرهم، صَحَّ أن يقال: ليسوا بكثيرين، ولم يَصِحَّ أن يُقال: ما تعجبت من كَثَرَتِهِمْ، وليس كذلك نحو: ما قام زيدٌ، فإنه لا يفيد، أنك تعدُّ قيامَهُ منفياً بهذا الكلام كما أفاد: كم رجل لقيته، أنك تعدُّ لقاءَهُ<sup>(١)</sup> كثيراً بهذا الكلام، بلِ المعنى أنك تحكم بانتفائه في الخارج.

ويأتي تمامُ القولِ فيه، في أفعال المدح والذم، إن شاء الله تعالى، وأمّا بناءُ «كذا» فلأنه في الأصل «ذا» المقصود به الإشارة، دخل عليه كاف التشبيه، وكان «ذا» مشاراً به إلى عدد معين في ذهن المتكلم، مبهم عند السامع، ثم صار المجموع بمعنى «كم»، وانمحي عن الجزأين معنى التشبيه، والإشارة، كما ذكرنا في: فاهأ لِفِيكَ، وأيدي سبا، فصار الكلمتان ككلمة واحدة، ولذا نقول: إنَّ كذا مالِك، برفع «مالك» على أنه خبر «إنَّ» ولا نقول إنَّ اسم «إنَّ»: الكاف الاسمية؛ (١٥٧ ب) لأنها عند سيبويه<sup>(٢)</sup> لا تكون اسمية إلا للضرورة، كما يجيء في حروف الجر. فيبقى ذا، على أصلِ بنائه؛ قوله: «كذا للعدد»، وقد يكون لغير العدد أيضاً، نحو: قال فلان كذا.

وأما<sup>(٣)</sup> «كأين» فهو كاف التشبيه دخلت على «أي» التي هي في غاية الإبهام إذا قطعت عن الإضافة، فكأين، مثْلُ «كذا» في كون المجرورين مبهمين عند السامع إلا أنَّ في «ذا» إشارة في الأصل إلى ما في ذهن المتكلم بخلاف «أي» فإنه للعدد المبهم، والتمييز بعد كذا وكأين، في الأصل، عن الكاف، لا عن «ذا» و«أي»، كما في: مثلك رجلاً؛ لأنك تُبين في: كذا رجلاً، وكأين رجلاً، أنَّ مثل العدد المبهم من أي جنس هو، ولم تُبين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن ذا، وأي.

فأَيَّ في الأصل، كان معرباً، لكنه، كما قلنا في «كذا» انمحي عن الجزأين،

(١) ط : لقائه.

(٢) تكون الكاف عنده اسماً في الشعر. الكتاب ٢٠٣/١. وانظر ٢٩٧/١ بولاق.

(٣) د، ط: الواو من «وأمّا» ساقطة.

معناها الإفرادي، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى «كم» الخبرية، فصار كأنه اسمٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ، آخره نون ساكنةٌ، كما في «مِنْ» لا تنوين تمكُنْ، فلذا يكتب بعد الياء نون، مع أن التنوين لا صورة له خطاً، ولأجل التركيب، تُصَرَّفُ فيه فقيلاً: كائِنْ بالألف بعد الكاف، بعدها همزة مكسورة بعدها نونٌ ساكنة.

قال يونس<sup>(١)</sup>: هو: اسم فاعلٍ مِنْ كان، وذهب المبرد<sup>(٢)</sup>، وهو الأولي، إلى أنهم بنَوْا من الكلمتين لما ركبوهما: اسماً على فاعل، فالكاف فاء الكلمة، والهمزة التي كانت فاء «أَيَّ»، صارت عيناً، وحذفت إحدى الياءَيْنِ، وبقيت الأخرى لا ماً.

وقال الخليل<sup>(٣)</sup>: الياء الساكنة من «أَيَّ» قُدِّمَتْ على الهمزة وحُرِّكَت بحركتها لوقوعها موقعها، وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قُلِبَتْ الياءُ أَلْفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان: الألفُ والهمزة، فَكُسِرَتِ الهمزةُ لالتقاء الساكنين، وبقيتِ الياءُ الأخيرةُ بعد كسرة فأذهبها التنوينُ بعد زوال حركتها كالمفتوح.

وقال بعضهم: الياء المتحركة قُدِّمَتْ على الهمزة وقُلِبَتْ أَلْفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الأولى كما في: قاضٍ، ومنهم مَنْ قال: قُدِّمَتْ الْعَيْنُ، أي الياء الساكنةُ على الهمزة وقُلِبَتْ أَلْفاً مع سكونها كما في: طائيٍّ، وحاريٍّ، ثم نقلت كسرة الياء إلى الهمزة إتماماً للتغيير، وحذفت للتنوين بدليل أَنَّ مِنْ لغاته<sup>(٤)</sup>: كَيْئٌ نحو: كَيْعٍ، وقد يقال: كَيْأٌ بفتح الهمزة على أنها بقيت مفتوحة، ثم قلبت الياء التي هي لام الكلمة أَلْفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقد يقال:

(١) ذكر السيوطي في الهمع ٧٦/٢ أن «كائِنْ» اسم فاعلٍ من (كان) ساكنة النون، وقال: وبذلك قرأ ابنُ كثير.

ولم ينسب هذا الرأي إلى يونس.

(٢) لم يتكلم المبرد عن (كائِنْ) في المقتضب، وتكلم عليها في الكامل ٢٢/٨ بشرح رغبة الأمل.

(٣) سيويه ٤٧٤/١ بولاق.

(٤) انظر لغات (كائِنْ) وقرأتها في دراسات، القسم الأول ج٢ ص ٣٤٦.

كأَيٍّ<sup>(١)</sup>، نحو كَعْيٍ يحذف حركة الهمزة مع الياء الأولى.

وجاء: كَأٍ، نحو: كَعٍ، إمّا على حذف العين واللام معاً، ونقل كسرة اللام إلى الهمزة، وإمّا على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين، كما في عَمٍ وشَجٍ.

وعند الكوفيين<sup>(٢)</sup>: «كم»، أيضاً، مركبةٌ مثل كَأَيْنَ وكَذَا، من كاف التشبيه و«ما»، وذلك لأن «ما» كما ذكرنا في الموصولات، للمجهول ماهيته، فهي في إبهام «أي»، و«ذا»، ثم حذفت ألفها، وسكنت الميم للتركيب، وحذفت ألفها إذا كانت في الاستفهام قياس، نحو: لَمْ، وفيَمْ، فتكون «كم» الاستفهامية كقوله<sup>(٣)</sup>:

يا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَيْتَنِي لَهْمُومٍ طَارِقَاتٍ وَفَكَرٍ<sup>(٤)</sup>  
وَأَمَّا عند البصريين<sup>(٥)</sup>، فلا تركيب في «كم».

وأما كَيْت<sup>(٦)</sup> وذَيْت، فإنما بُنِيَا؛ لأن كل واحدة منها كلمة واقعة موقع الكلام، والجملة من حيث هي هي، لا تستحق إعراباً ولا بناءً، كما مرّ في المركبات.

(١) قراءة ابن مَخِيصَن. المحتسب ١٧٠/١ - ١٧١.

(٢) الفراء. معاني القرآن ٤٦٦/١، والصاحبي ٢٤١، والإنصاف مسألة ٤٠، وانظر مدرسة الكوفة ص ٢٣١.

(٣) لم أهد إلى قائله. وقال البغدادي: «والبيت مع كثرة تداوله في كتب النحو والصرف لا يُعرف قائله. والله أعلم».

الخزانة ١٠٨/٧ هارون، المغني ٣٩٣ ط. المبارك؛ وفيه: (لَمْ خَلَقْتَنِي) بدل (لَمْ أَسْلَمْتَنِي)، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢١٩/٥، معاني الفراء ٤٦٦/١.

والهموم: الأحزان، والطُرُوق: المَجِيء ليلاً، وفَكْرٍ هو جمع فكرة؛ لأن شرط الجمع على فَعْل أن يكون مفردة فَعْلَة مكسور الفاء، مؤنثاً بالتاء.

وأما قولهم: (أفكار) جمع فكرة فَوْقَهُم، فـ(أفكار) جمع فَكْر. الشاهد فيه أن (لَمْ) مركبة من اللام وما الاستفهامية، فلما جُرَتْ باللام حذفت الألف وسكنت الميم، كما أن كم مركبة من الكاف وما الاستفهامية.

(٤) م، د: وذكر.

(٥) انظر الإنصاف، مسألة ٤٠.

(٦) انظر سيبويه ٤٧/٢، ٤٨ بولاق، والإيضاح في شرح المفصل ٥٢٤/١.

فَإِنْ قِيلَ : فَكَانَ يَجِبُ أَلَّا تَكُونَ مَبْنِيَّةً ، أَيْضاً ، كَالْجَمْلِ .

قلت : يَجُوزُ خُلُوُّ الْجَمْلِ مِنَ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ صِفَاتِ الْمَفْرَدَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ خُلُوُّ الْمَفْرَدِ عَنْهَا ، فَلَمَّا وَقَعَ الْمَفْرَدُ مَوْقِعَ مَا لَا إِعْرَابَ لَهُ فِي الْأَصْلِ وَلَا بِنَاءٍ ، وَلَمْ يَجِزْ أَنْ يَخْلُوَ مِنْهَا مِثْلُهُ ، بَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَاتُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْبِنَاءُ ، إِذْ بَعْضُ الْمَبْنِيَّاتِ <sup>(١)</sup> ، وَهُوَ الْخَالِي عَنِ التَّرْكِيبِ يَكْفِيهِ عَرَبُهُ عَنْ سَبَبِ الْإِعْرَابِ فَعَرَبِيَّةٌ عَنْ سَبَبِ الْإِعْرَابِ : سَبَبٌ : لِلْبِنَاءِ ، كَمَا قِيلَ : عَدَمُ الْعِلَّةِ : عِلَّةُ الْعَدَمِ .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهَا وَضَعْتَا لَتَكُونَا كَنَاءَةً عَنْ جُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ نَحْوُ : قَالَ فُلَانٌ كَيْتٌ وَكَيْتٌ ، أَيْ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، مِثْلًا ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ النَّصَبِ .

قلت : إِنْ الْإِعْرَابُ الْمَحَلِّيُّ فِي الْجُمْلَةِ عَارِضٌ ، فَلَمْ يَعْتَدَّ بِهِ .

وَبِنَاؤُهُمَا عَلَى الْفَتْحِ أَكْثَرُ ؛ لِثِقَلِ الْيَاءِ ، كَمَا فِي : أَيْنَ ، وَكَيْفَ ، أَوْ لِكَوْنِهَا فِي الْأَغْلَبِ كَنَاءَةً عَنِ الْجُمْلَةِ الْمَنْصُوبَةِ الْمَحَلِّ ، وَيَجُوزُ بِنَاؤُهُمَا عَلَى الضَّمِّ ، وَالْكَسْرِ أَيْضاً ، تَشْبِيهًا بِحَيْثُ ، وَجَبَرٍ ، وَلَا تَسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مُكَرَّرَتَيْنِ ، بَوَاوِ الْعَطْفِ نَحْوُ قَالَ فُلَانٌ كَيْتٌ وَكَيْتٌ ، وَكَانَ مِنَ الْأَمْرِ ذَيْتٌ وَذَيْتٌ ، وَهِيَ مَخْفَفَتَانِ مِنْ : كَيَّْةٌ ، وَذِيَّةٌ ، بِحَذْفِ لَامِ الْكَلِمَةِ وَإِبْدَالِ التَّاءِ مِنْهَا ، كَمَا فِي بِنْتٍ ، وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ ، كَمَا عَلَى بِنْتٍ ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَسْتَعْمَلُهَا عَلَى الْأَصْلِ فَلَا يَكُونَانِ إِلَّا مُفْتَوَحَتَيْنِ ، لِثِقَلِ التَّشْدِيدِ ، وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ .

وَلَا تُهْمَا يَاءٌ لَا وَاوٌ ، إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ : حَيَوْتُ ، وَوَاوُ حَيَوَانٍ بَدَلَ مِنَ الْيَاءِ ، إِلَّا عِنْدَ الْمَازِي <sup>(٢)</sup> ، وَعِنْدَهُ وَوَاوُ حَيَوَانٍ : أَصْلُ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ، أَيْضاً ، لَامُ كَيَّْةٍ وَذِيَّةٍ وَوَاوٍ ؛ وَلَمْ نَقْلِ إِنَّ أَصْلَهَا كَوِيَّةٌ وَذَوِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ التَّاءَ فِي كَيْتٍ وَذَيْتٍ بَدَلٌ مِنَ اللَّامِ ، فَلَوْ كَانَتْ الْعَيْنُ وَوَاوٍ ، لَقُلْتُ : كَوْتُ وَذَوْتُ ، وَالتَّاءُ فِيهَا لَكُونُهَا عِبَارَتَيْنِ عَنِ الْقِصَّةِ .

وَحَكَى أَبُو عُبَيْدَةَ <sup>(٣)</sup> : كَيَّْةٌ بِالْهَاءِ مَكَانَ تَاءِ كَيْتٍ ، مَفْتُوحَةٌ وَمَكْسُورَةٌ .

(١) فِي م : « لَا يَحْتَاجُ إِلَى سَبَبِ الْبِنَاءِ » بَعْدَ قَوْلِهِ « الْمَبْنِيَّاتِ » .

(٢) الْمَنْصُفُ ٢/٢٨٤ .

(٣) لَمْ أَجِدْ هَذَا الرَّأْيَ فِي كِتَابِهِ مَجَازِ الْقُرْآنِ .



## كَمْ : الاستفهامية، والخبرية، والفرق بينهما

قوله: «وكم»<sup>(١)</sup> الاستفهامية مميّزها منصوبٌ مفردٌ، ويميز الخبرية مجرورٌ. «مفردٌ ومجموعٌ، وتدخل (١٥٨ أ) مِنْ فِيهِمَا، وَلَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ».

كم الاستفهامية، وكم الخبرية تدلّان على عدد ومعدود، فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم، معلومٌ، في ظنه، عند المخاطب، والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم، وأمّا المعدود فهو مجهولٌ عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج إلى التمييز المبين للمعدود، ولا يحذف إلّا لدليل، كما تقول مثلاً: كم عندك؟، إذا جرى ذكر الدينارين، أي كم ديناراً، أو: كم عندي، أي كم ديناراً، قالوا: وحذفٌ مميّز الاستفهامية أكثر؛ لأنه في صورة الفضلات، وتمييز الاستفهامية منصوبٌ مفردٌ، حملاً لها على المرتبة الوسطى من العدد، وستجيء العلة في باب العدد، وإنما حملت على وسطى المراتب؛ لأن السائل لا يعرف في الأغلب: الكثرة والقلة، فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة أولى، وكم منونة تقديرًا، لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائزٌ في الاختيار، نحو: كم لك غلاماً، ولا يجوز ذلك في العدد، إلّا اضطراراً كما قال<sup>(٢)</sup>:

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً ٢١٦

وذلك لأن العدد مع المعدود ككلمة واحدة، ألا ترى أن «عشرون» مع مميزه بمنزلة: رجل ورجلان، ولو وجدوا لفظاً دالاً على المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى، لم يحتاجوا إلى العدد؛ وكذا كل مقدار مع مميزه، لا يفصل بينهما نحو: رطل زيتاً؛ لأنه هو بدليل إطلاق أحدهما على الآخر، بخلاف كم

(١) د، ط: فكم.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧١١.

الاستفهامية مع مميزها، ولا يجوز جرُّ مميز الاستفهامية إلا إذا انجرت هي بحرف الجر، نحو: على كم جذع بُني بيتك، وبكم رجل مررت، فيجوز في مثله: الجرُّ مع النصب<sup>(١)</sup>، وذلك لأن المميز والمميز في المعنى: شيء واحد، فكأن الجار الداخل على «كم» داخل على مميزه فالجرُّ عند الزجاج بسبب إضافة «كم» إلى مميزه كما في الخبرية، قصد تطابق «كم» ومميزه جرّاً، وعند النحاة: هو مجرور بمن مقدرة، ومجرور إضمارها: قصد التطابق، ولا يجوز أن يكون المجرور بدلاً من «كم»؛ لأنَّ بدل متضمن الاستفهام، يقترب بهمزة الاستفهام، كما مرَّ في باب البدل، ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعاً، كمميز المرتبة الوسطى، خلافاً للكوفيين وعلى ما أجاز السيرافي<sup>(٢)</sup> في العدد: أعشرون غلماناً لك، إذا أردت طوائف من الغلمان، ينبغي جواز: كم غلماناً لك بهذا المعنى، وقال البصريون: لو جاء نحو: كم غلماناً لك، فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف، أي: كم نفساً لك في حال كونهم غلماناً، والعامل في الحال: الجار والمجرور، فلا يجوز عندهم: كم غلماناً لك إلا على مذهب الأخفش، كما تقدّم في باب الحال.

والجرُّ في مميز الخبرية بإضافتها إليه، خلافاً للفراء، فإنه عنده بمن مقدرة، وهذا كما قال الخليل<sup>(٣)</sup> في: لاه أبوك، إنه مجرور بلام مقدرة، وإنما جَوَزَ الفراء عمل الجار المقدّر ههنا، وإن كان في غير هذا الموضع نادراً؛ لكثرة دخول «من» على مميز الخبرية،

(١) د: بعد قوله: مع النصب: «والمجوز قصد تطابق كم جرّاً، والجر عند الزجاج بسبب إضافة كم إلى مميزه، كما في الخبرية».

(٢) السيرافي ما ملخصه: «... أما إذا قلت: كم غلماناً لك لم يجز؛ لأنك إن نصبت (غلماناً) على التمييز لم يجز؛ لأن (كم) في الاستفهام لا يميز إلا بواحد كعشرين، وإن نصبتها على الحال لم يجز؛ لأن العامل: لك، وهي مؤخّرة، فإن قدمت (لك) جاز، كما يجوز عبد الله فيها قائماً، وتقديره: كم ممالك في حال ما هم غلمان؟ كما تقول: لك مئة بيضاً، أي في حال ما هي بيض». سيبويه ٢/١٦٠ ط. هارون هامش (١).

(٣) سيبويه ٢/٢٤٤ بلاق.

نحو «وَكَمْ» <sup>(١)</sup> مِنْ مَلَكٍ <sup>(٢)</sup>، و«وَكَمْ» <sup>(٣)</sup> مِنْ قَرْيَةٍ <sup>(٤)</sup>، والشئ إذا عُرفَ في موضعٍ جازَ تَرْكُهُ لقوة الدلالة عليه، فإن فصل بين الخبرية ومميزها جاز جَرُّهُ عند الفراء؛ لأنه يحره بمن المقدرة، لا بالإضافة، وغيره يُوجِبُ نَصْبَهُ حَمَلًا على الاستفهامية؛ إذ لا يمكن الإضافة مع الفصل، إلا على مذهب يونس، فإنه يُجيز الفصل بينهما في السَّعة بالظرف وشبهه، فيُجيز في الاختيار نحو قوله <sup>(٥)</sup>:

٤٨٩ كم بجود مُقرِفٍ نال العُلا وكريم بخله قد <sup>(٦)</sup> وضعة

وقال الأندلسي: إن يونس يُجيز الفصل ههنا <sup>(٧)</sup> بالظرف وشبهه، إذا لم يكن مستقراً، ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا، كما نقلوه كُلُّهم في باب «لا»

(١) ط : كم من ملك، من غير واو، وهذا تحريف.

(٢) النجم / ٢٦، والآية بتمامها:

﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يُأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾

(٣) ط : كم من قرية.

(٤) الأعراف / ٤، ونصها:

﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾

(٥) أنس بن رُثيم (صحابي)، وقيل عبد الله بن كُرَيْز، وقيل أبو الأسود الدؤلي، وليس في ديوانه هذا البيت. الخزانة ٤٧١/٦ هارون، سيبويه ٢٩٦/١ بولاق، شرح جُمَل الرُّجَاجي ٤٨/٢، الأصول ٣٨٨/١، العيني ٤٩٣/٤، ٤٩٤، الإنصاف ١٩٢، المقتضب ٦١/٣؛ وفيه: (شريف) بدل (كريم).  
الشاهد فيه: جواز الرفع والنصب والجر في (مُقرِف): فالرفع على أن يجعل (كم) ظرفاً، ويكون لتكثير المراد، وترفع المقرِف بالابتداء، وما بعده خبر، والتقدير: كم مرة مقرِف نال العُلا.  
والنصب على التمييز، لِقُبْح الفصل بينه وبين (كم) في الجر. وأما الجر فعلى أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمرجور ضرورة، وموضع (كم) في الموضوعين موضع رفع بالابتداء، والتقدير: كثير من المقرِف نال العُلا بجوده.

و (المُقرِف): الذي ليس له أصالة من جهة الأب، أو النَّدَل اللثيم. وقوله: (وَضَعَهُ): جعله وضيعاً دينياً خبيساً.

(٦) د : فوضعه.

(٧) م : ساقطة.

التبرئة، نحو: لا أبا اليوم لك. والدليل على جواز الفصل بالمستقر، أيضاً، قوله<sup>(١)</sup>:

٤٩٠ كم في بني سعد بن بكر [ سيد ضخم الدسيعة<sup>(٢)</sup> ماجد نفاع ]

وأما الجرُّ مع الفصل بالجملة، فلا يُجيزه إلا الفراء، بناءً على مذهبه المتقدم، وذلك نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

٤٩١ كم نالني منهم فضلاً على عَدَمٍ إذ لا أكاد من الإقترار أحتمل

وإذا كان الفصل بين «كم» الخبرية ويميزها بفعل متعدّد، وجَبَ الإتيان بمن؛ لثلاً يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدّي، نحو قوله تعالى:

(١) نسبة العيني إلى الفرزدق، وليس في ديوانه. العيني ٣٩٢/٤. والبيت غير منسوب في سيبويه ٢٩٦/١ بولاق، ولا في الخزانة ٤٧٦/٦ هارون. وهو في: المقتضب ٦٢/٣، والمفصل ص ١٨١، وابن يعيش ١٣٠/٤، ١٣٢، والأشُموني ٨٢/٤، واللُّمع ص ٢٢٩.

و(الدسيعة): العطية، ويقال هي الحَقنة، وهو كناية عن كرمه. و(الماجد): الشريف، يصف كثرة السادات في هذه القبيلة. والجار والمجرور: (في بني): خبر لـ«كم». وضخم، وماجد، ونفاع: صفات مجرورة. والشاهد فيه: خفض (سيد بـ«كم»)، مع الفصل بينهما بالجار والمجرور، وجواز ذلك خاص عند سيبويه بالضرورة.

(٢) ليس في الأصل، وإنما هو من م، د، ط. وفي ط بعد البيت: «وسيبويه لا يجوز الجر مع الفصل وإن كان بالطرف إلا للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر سيد البيت».

(٣) القطامي «بضم القاف وفتحها هو الصقر...». المُنْهَج ص ٢٨. (ديوانه ٢٣ - ٣٠ تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، بيروت، دار الثقافة). الخزانة ٤٧٧/٦ هارون، سيبويه ٢٩٥/١ بولاق، المقتضب ٦٠/٣، ٦١، العيني ٢٩٨/٣، و٤٩٤/٤، المُفْصَل ١٨١، ابن يعيش ١٣١/٤، الهَمْع ٢٥٥/١، الأشُموني ٨٢/٤.

و(العَدَم): فقد المال وقلته. والإقترار: الافتقار. يمدح هؤلاء القوم بأنهم أفضلوها عليه عند فقره وحاجته وحين يبلغ الجهد به أنه لا يستطيع الاحتمال، أي الارتحال لطلب الرزق، ضعفاً منه وعجزاً. ويُروى (اجتمل) بالجمع، أي: أجمع العظام لأستخرج جميلها، والجميل: الودك.

و(منهم): متعلق بـ«نالني»، و(على عَدَمٍ) حال من الباء في «نالني»، و(إذ لا أكاد): إذ: ظرف لـ«نالني»، وجملة (أحتمل) في محل نصب خبر كاد.

والشاهد فيه: نصب (فضلاً) على التمييز، حين فصل بينها وبين (كم) الخبرية بفواصل.

﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ ﴾  
و ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ .

وحال «كم» الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل، كحال «كم» الخبرية في جميع ما ذكرنا.

وبعض العرب يُنصبُ ميمز «كم» الخبرية، مفرداً كان أو جمعاً بلا فصلٍ، أيضاً، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال، فيجوز، على هذا، أن تكون في: كم عَمَّةٌ، بالنصب، خبرية.

وإنما انجرَّ ميمز «كم» الخبرية المفرد، وهو أكثر من الجمع؛ لأن «كم» للتكثير، فصار مميزه كميمز العدد الكثير، وهو المائة والألف، وإنما جاز الجمع فيه ولم يجر في العدد الصريح؛ لأن في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة، فاستغنى «بتلك الدلالة»<sup>(١)</sup> عن جمع المميز، وأما (١٥٨ ب) «كم» فهو كناية عن العدد الكثير، وليس بصريح فيه، فجوزوا جمع مميزه تصريحاً بالكثرة.

قوله: «وَتَدْخُلُ مِنْ فِيهِمَا»، أي في مميزيها، أما في الخبرية فكثير نحو: «وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ»<sup>(٢)</sup>، و «وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ»<sup>(٣)</sup>، وذلك لموافقة جرّاً للمميز المضاف إليه «كم»، وأما ميمز «كم» الاستفهامية، فلم أعثر عليه مجروراً بيمين، في نظمٍ ولا نثرٍ، ولا دَلٌّ على جوازه كتاباً من كتب النحوي، ولا أدري ما صِحَّتُهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) الدخان/ ٢٥، ونصها:

﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ .

(٢) القصص / ٥٨، والآية بتمامها:

﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا فَإِنَّكَ مَسْكَنُهُمْ تَرَشَّكُنْ مِنْ بَعْدِهِ إِلَّا قَلِيلًا وَكَانَ الْوَرِثَةُ ﴾

(٣) زيادة من م، د يقتضيهما النص.

(٤) من الآية ٢٦ في سورة النجم.

(٥) من الآية ٤ في سورة الأعراف.

(٦) أ - قول الرضي: «ميمز (كم) الاستفهامية لم أعثر عليه مجروراً بيمين في نظمٍ ولا نثرٍ» مردود بقوله تعالى: =

وإذا انجرَّ المميز بمن وجَب تقدير «كم» مُنَوَّنَةٌ.

قَوْلُهُ: «ولهما صَدْرُ الكلام» أمَّا الاستفهامية فللاستفهام، وأمَّا الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في الكثير، كما أنَّ «رُبَّ» لما تضمنت المعنى الإنشائي في التقليل، وجَب لها صَدْرُ الكلام، ولي، في تضمنهما معنى الإنشاء، أعني: رُبَّ، وكم، نَظَرٌ، كما يَجِيءُ في باب التعجب.

وإنما وجَب تصدير متضمَّن معنى الإنشاء؛ لأنه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية، وكل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فَحَقُّهُ صَدْرُ تلك الجملة خوفًا من أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغيِّر في آخرها تشوُّش خاطره؛ لأنه يُجَوِّزُ رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثراً فيها، ويُجَوِّزُ بقاء الجملة على حالها فيترقب جملةً أخرى، يؤثر ذلك المغيِّر فيها.

---

﴿سَلِّبْ إِنْ شِئْتَ بِكُمْ أَنْ يَنْتَهُمَ مِنْ آيَةٍ يَنْتَهُ﴾ البقرة / ٢١١.

قال مكي في المشكل ٩٢/١: «... ولا يعمل في «كم» ما قبلها وهو «سَلِّبْ»؛ لأن لها صدرَ الكلام؛ إذ هي استفهام، ولا يعمل ما قبل الاستفهام فيه، وإنما دخلت «مِنْ» مع «كم» - وهي استفهام - للفرقة بينها وبين المنصوب...».

وقال أبو حيان في البحر المحيط ١٢٧/٢: من آية: تمييز لـ «كم» ويجوز دخول (من) على تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية سواء وليها أم فصل عنها، والفصل بينهما بجملة وبطرف وبمجرور جائز على ما قرَّر في النحو.

والزمخشري في كشافه ٣٥٤/١ جَوِّزَ (كم) أن تكون استفهامية وخبرية، ومعنى الاستفهام فيها التقرير. ب - وأما قول الرضي: «ولا دَلُّ على جوازه كتاب» فليس بصحيح، فإن سبويه ذكر في كتابه أن «مِنْ» تدخل في تمييز (كم)، فأطلق ولم يُخصَّص ذلك بالخبرية. قال ٢٩٩/١: والله دره من رجل، فتدخل (من) هاهنا كدخولها في (كم) توكيداً.

وأما المبرد في المقتضب، فكلامه أصرَّح وأوضح، إذ جعل دخول (من) في تمييز (كم) الاستفهامية هو الأصل، ثم حملت عليها (كم) الخبرية. المقتضب ٦٦/٣.

## مَوَاقِعُ كَمْ مِنَ الْإِعْرَابِ

قوله: «وكلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وكل<sup>(١)</sup> ما بعده فعل» «غير مشتغل عنه، كان منصوباً، معمولاً له على حسبه وكل ما قبله حرف جر، أو مضاف، فمجرور، وإلا فمرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفاً، وخبراً إن كان ظرفاً وكذلك أسماء الشرط والاستفهام».

قوله: «كلاهما» أي: كم الاستفهامي، وكم، الخبري، وإنما وقع كل منهما مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً؛ لأنها اسمان، ولا بُدَّ لكل اسمٍ مركَّبٍ من إعراب، وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر<sup>(٢)</sup>.

قوله: «<sup>(٣)</sup> وكل ما بعده فعل...»، أَخَذَ يُفَصِّلُ مَوَاقِعَهُمَا فِي الْإِعْرَابِ، يَعْنِي إِذَا كَانَ بَعْدَ «كَمْ» فَعْلٌ لَمْ يَشْتَغَلْ عَنْ نَصْبِ «كَمْ» بِنَصْبِ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَيْهِ، كَمَا فِي نَحْوِ: كَمْ رَجُلًا ضَرَبْتَهُ؟، أَوْ بِنَصْبِ مُتَعَلِّقِ ذَلِكَ الضَّمِيرِ، كَمَا فِي نَحْوِ: كَمْ رَجُلًا ضَرَبْتَ غَلَامَهُ؟: كَانَ «كَمْ» مَنْصُوبًا<sup>(٤)</sup> عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ الْفِعْلِ غَيْرِ الْمَشْتَغَلِ، أَيْ عَلَى حَسَبِ اقْتِضَائِهِ، فَإِنْ اقْتَضَى الْمَفْعُولُ بِهِ، فَكَمْ مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، نَحْوِ: كَمْ رَجُلًا ضَرَبْتَ؟، وَكَمْ غَلَامٍ مَلَكَتْ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: معمولاً على حسبه وحسب المميز معاً، وذلك أنك تقول: كم يوماً ضربت، فكم، منصوبٌ على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه، وغير ذلك مِنَ المنصوبات، فَتَعَيَّنَتْ لِأَحَدِ الْمَنْصُوبَاتِ: إِنَّهَا هِيَ بِحَسَبِ الْفِعْلِ وَحَسَبِ الْمِمِيزِ، فَبَقُولِكَ «معاً»، تَعَيَّنَ

(١) د، ط: فكل.

(٢) د، م: بعد قوله «... والجر»: «فيرتفعان، ويتنصبان، وينجران».

(٣) ط: فكل.

(٤) ط: منصوباً معمولاً على حسب.

للظرفية، ولو قلت: كم رجلاً.. لكان انتصابه بكونه مفعولاً به، ولو قلت: كم ضربة، لانتصب بكونه مفعولاً مطلقاً.

ويموز أن يُجْعَلَ «كم» في هذه المواضع مبتدأ، والجملة خبره، والضمير في الجملة مقدّر على ضَعْفٍ كما مرّ.

قوله: «ما بعده فعل»، أي فعل أو شبهه، ليشمل نحو: كم يوماً أنت سائر، وكم رجلاً أنت ضارب، وليس بمعروف انتصابها إلا مفعولاً بها أو ظرفاً، أو مصدرًا، أو خبرَ كان، نحو: كم كان مالك، أو مفعولاً ثانياً لَبَابِ ظَنْ، نحو: كم ظننت مالك<sup>(١)</sup>.

قوله: «كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه»، مُتَقَضِّصٌ بقولك: كم جاءك، فإن «جاءك» فِعْلٌ غيرُ مُشْتَغَلٍ عن «كم» بضميره؛ لأن معنى الاشتغال عنه بضميره: أنه كان يَنْصِبُهُ لو لم يَنْصِبْ ضميره، كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير.

قوله: «وكل ما قبله حَرْفُ جَرٍّ، أو مضاف، فمجرور»، إنما جاز تقدم حرف الجر أو المضاف عليهما، مع أن لهما صَدَرَ الكلام؛ لأن تأخير الجار عن مجروره ممتنع؛ لِضَعْفِ عَمَلِهِ، فَجُوزَ تقديم الجار عليهما، على أن يُجْعَلَ الجار، سواء كان اسماً أو حرفاً، مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدر، حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته، ولهذا حُذِفَ أَلِفُ «ما» الاستفهامية المجرورة، كما مرّ في الموصولات، تقول: بكم رجل مررت؟، و غلام كم رجل ضربت، ويكون إعراب المضاف كإعراب «كم» لو لم يكن مضافاً إليه.

قوله: «والأ فهو مرفوع» أي إن لم يكن بعده فِعْلٌ غيرُ مُشْتَغَلٍ بضميره، ولا قبله

(١) عرض سيبويه لبيان إعراب (كم) في أنها تكون ظرفاً وغير ظرف في ١/١٠٨، ٢٩٢ - ٢٩٣. وانظر المقتضب ٦٢/٣، ٦٣، ودراسات ق ١ ج ٢ ص ٣٩٩ وما بعدها.



جاء، فهو مرفوع، وذلك أنه إذا لم يكن لا قبله عامل، ولا بعده، كان اسماً مجرداً عن العوامل، على مذهب البصريين، فيكون مبتدأً أو خبراً.

فَأَمَّا أَلَّا يَكُونَ بَعْدَهُ فِعْلٌ، نحو: كم مَالُكَ، أو<sup>(١)</sup> إِنْ كَانَ عَامِلاً فِي ضَمِيرِهِ، أو متعلقه، إِمَّا عَلَى وَجْهِ الْفَاعِلِيَّةِ، نحو: كم رجلاً جاءك، أو: كم رجلاً جاءك غلامه، أو على وَجْهِ<sup>(٢)</sup> الْمَفْعُولِيَّةِ، نحو: كم رجلاً ضربته أو ضربت غلامه.

ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول أو بمتعلقه: إنه مفسرٌ لناصب «كم» والتقدير: كم رجلاً ضربت ضربته، لجاز إلاَّ أَنْ الرَّفْعُ فِيهِ أَوْلَى، للسلامة من الحذف والتقدير، على ما تَبَيَّنَ، قَبْلُ<sup>(٣)</sup> [فيما أضمر عامله على شريطة التفسير، والأولى أَنْ يُقَدَّرَ النَّاصِبُ بَعْدَ «كم» ومميزه، لحفظ التصدر<sup>(٤)</sup> على «كم»] ولا<sup>(٥)</sup> مَنَعَ من تقدير (١٥٩ أ) الناصب قبل «كم»؛ لأنَّ المقدَّرَ معدومٌ لفظاً، والتصدُّر اللفظيُّ هو المقصودُ.

قَوْلُهُ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا»، يعني «كم»، وكونه ظرفاً باعتبار مميزه، نحو: كم يوماً سفرك، فكم ههنا منصوبُ المحل، أولاً، داخل في قوله: ما بعده فعل أو شبهه، غير مشتغل عنه؛ لأنَّ التقدير: كم يوماً كائنُ سَفَرُكَ، ومرفوعُ المحل ثانياً، لقيامه مقام عامله الذي هو خبرُ المبتدأ

ومثال كونه مبتدأً، كم رجل جاءني، وأمَّا: كم مَالُكَ؟، فالأولى فيه أَنْ يَكُونَ خبراً، لا مبتدأً؛ لِكَوْنِهِ نَكْرَةً، ما بعده معرفة، كما مرَّ في بابِ المبتدأ.

قَوْلُهُ: «وكذلك أسماء الاستفهام والشرط»، أي تقع مرفوعةً ومنصوبةً ومجرورةً على

(١) د، م: وإن.

(٢) ط: ساقطة.

(٣) د: ساقطة.

(٤) د، م: ساقطة.

(٥) ط: ومنع.

ما ذكر من مواقع «كم»، إلا أن ما هو ظرف من هذه الأسماء، كمتى، وأين، وإذا، إذا لم يَنْجَرَّ بحرف جر، نحو: من أين، فلا بُدَّ من كونه منصوباً على الظرفية، وقد يخرج «إذا» عن الظرفية، كما يجيء في الظروف.

ويرتفع اسمُ الاستفهام محلاً مع انتصابه على الظرفية، إذا كان خبرَ مبتدأ مؤخرٍ نحو: متى عهدك بِفُلانٍ؟

وأما أسماء الشرطِ الظرفية، فلا تكون إلا منصوبةً على الظرفية أبداً، وما ليس بظرف، نحو: من، وما، يقع مواقع «كم»، مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً.

فالرفوعُ، إمّا مبتدأ، نحو: مَنْ ضَرَبَ؟ وَمَنْ قَامَ قُمْتُ، وإمّا خبرٌ، ولا يكون إلا استفهاماً، نحو: مَنْ أنت؟ وما دِينُكَ؟.

والمنصوبُ إمّا مفعولٌ به، نحو: مَنْ لَقِيتَ؟ وما فعلتَ؟، وَمَنْ ضَرَبْتَ أَضْرَبُهُ، وما فعلت أَفْعَلُهُ، ولا يقع غير ذلك من المنصوبات، استقراءً.

والمجرورُ نحو: غلامٌ مَنْ أنت؟ وبِمَنْ<sup>(١)</sup> مررت؟، وغلامٌ مَنْ تَضَرَّبَ أَضْرَبَ، وبِمَنْ تَمَرَّرَ أَمَرَّرَ.

والنَّظَرُ في كلمات الشرط، نحو من، وما<sup>(٢)</sup>، إلى الشرط لا إلى الجزاء، فَإِنْ كان الشرط مسنداً إلى ضميرها أو متعلقه، متعدياً كان أو لازماً، فهي مبتدأة، نحو: مَنْ جاءكَ فأكرمه، وَمَنْ ضَرَبَكَ غلامه فاضربه، وَإِنْ كان متعدياً ناصباً لضميرها أو لمتعلق ضميرها نحو: مَنْ ضَرَبْتَهُ يَضْرِبُكَ، أَوْ مَنْ ضَرَبْتَ غلامه يَضْرِبُكَ، فالأولى كَوْنُهَا مبتدأة، ويجوز انتصابها بمضميرٍ يُفسَّرُ الظاهرُ.

(١) ط : وبما.

(٢) في ط زيادة : وأي بعد : وما.

وإن كان متعدياً غير مشغول عنها بضميرها، ولا بمتعلق ضميرها، فهي منصوبة<sup>(١)</sup> نحو: مَنْ ضربت ضربت، ويجوز كونها مبتدأة على ضعفٍ.

ولو جَوَزْنَا عملَ الجزاءِ في أداة الشرط، كما هو مذهبُ بعضهم في: متى جئتني جئتكَ، على ما يَجِيءُ في الظروف المبنية، لجاز أن تكون في نحو: من جاء فأكرم، ومَنْ ضرب زيداً فاضرب: منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء، وأن تكون في نحو: مَنْ جاءكَ فاضربه، منصوبة المحل بفعلٍ مضمر يُفسرُهُ الجزاء، لكن الحقُّ أنَّ الجزاء لا يعمل في أداة الشرط، فلا يُفسَّر عاملها أيضاً؛ لأنَّ ما لا يعمل بنفسه، لا يفسر العامل، كما مرَّ في المنصوبِ على شريطة التفسير.

والسرُّ في جواز عمل الشرط في أدواته دون الجزاء: أنَّ الأداةَ مِنْ حيث طَلَبُهَا للصُّدْر، كان القياسُ: ألاَّ يعملَ فيها لفظُ أصلاً، وإنَّ كَانَ متأخراً؛ لأنَّ مرتبةَ العامل: التقدُّم من حيث كونه عاملاً، فيصير لها مرتبةُ التأخر من حيث المعمولة، مع تقدُّمها لفظاً، لكنهم جَوَزُوا أن يعملَ فيها «ما حقُّه أن يليها بلا فصل كالشرط<sup>(٢)</sup>»، وأمَّا الجزاء، فَلِغَرَطِ تأخُّره عنها، لم يُجَوِّزُوا عمله فيها، سواء كانتِ الأداة ظرفاً، كمتى، وأين، أو غيره، كمن، وما.

والدليل على أنه لا يعمل الجزاء فيها: أنه لم يُسمع مع الاستقراءِ نحو: أيُّهم جاءكَ فاضرب، بنصب «أيُّهم».

وإنَّ قُلْنَا إنَّ حَرَفَ الشرطِ مقدَّرٌ قبل كلماته، كما هو مذهبُ سيويهِ، فكلماته، إِذْن، معمولةٌ لِلفعلِ مقدَّرٍ يُفسَّرُ ما بعده أبداً، سواء كانت مرفوعةً، أو منصوبةً، إِذْ حَرَفُ الشرطِ لا يدخل إلا على فعلٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ، كما يَجِيءُ في قِسْمِ الأفعالِ، وذلك عند البصريين.

(١) د، ط: فهي منصوبة به نحو.

(٢) د: ما لا يجوز تقدمه عليها لفظاً بوجه وهو الشرط، وأمَّا الجزاء...

ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام؛ لأنَّ همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم.

قوله: «وفي تمييز»:

(٤٩٢) كم عمه لك يا جرير وخالة<sup>(١)</sup> .....

«ثلاثة أوجه<sup>(٢)</sup>»، وقد يحذف في مثل: كم مالك؟ وكم ملكت البيت للفرزدق<sup>(٣)</sup>،  
وتمامه:

فدعاء قد حلبت عليَّ عشاري .....

(١) الفرزدق (ديوانه ٤٤٨ - ٤٥٢ طبعة الصاوي سنة ١٣٥٤هـ)، والبيت من قصيدة طويلة في هجاء جرير.  
الخزانة ٤٨٥/٦ هارون، سيبويه ٢٥٣/١، ٢٩٣، بولاق، الفوائد الضيائية ٢/٢٩، المقتضب ٥٨/٣،  
المفصل ١٨٢، اللُّمَع ٢٢٨ تح د. حسين محمد شرف، شرح كفاية المتحفظ ٢٤٧، الإشارة إلى تحسين  
العبارة ٧١، ابن يعيش ١٣٣/٤.  
الشاهد فيه أنه قد روى (عمه) و (خالة) بالحركات الثلاث وتوجيهها آت.

(٢) «وتوجيه الإعراب على الروايات الثلاث كما يأتي:

أ - نصب (عمه) و (خالة) على أن (كم) خبرية على لغة من يُنصب تمييز (كم) الخبرية، كما ذكر سيبويه.  
والمبرد يرى أن (كم) استفهامية في البيت، وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقي، ولكنه  
على سبيل التهكم والسخرية. فكأنه يقول لجرير: أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن عليَّ  
عشاري، فقد ذهب عني عددها. و (كم) مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت)، وأفرد الضمير مراعاة لللفظ  
(كم).

ب - جر (عمه) و (خالة) على أن (كم) خبرية. وهي مبتدأ، خبرها جملة (قد حلبت)، كما ذكرنا في رواية  
النصب.

ج - رفع (عمه) و (خالة) على الابتداء، و (كم) منصوبة المحل مفعول مطلق، أو ظرف. والظاهر أنها  
خبرية. وأجاز الرضي أن تكون خبرية، أو استفهامية على التهكم، «وهو مذهب أبي الحسن الرضي»  
الخزانة ٤٨٦/٦هـ. فيقدر كم حلبة بجر حلبة على أن (كم) خبرية وينصب حلبة على أن (كم)  
استفهامية، ويقدر كذلك كم مرة بالجر والنصب على أنها ظرفية.

ورواية الجر والنصب أبلغ في الهجاء من رواية الرفع؛ لأنهما تفيدان أن لجرير عمات وخالات أجيرات  
متمهات. ورواية الرفع تدل على أن لجرير عمه وخالة واحدة...

حاشية المقتضب ٥٨/٣.

(٣) م : ساقطة.

الْفَدْعَاءُ : الْمِعْجَزةُ الرَّسْعِ ، من اليد أو الرَّجْلِ ، فتكون منقلبة الكفِّ ، أو الْقَدَمِ إلى أنْسِيْهَما<sup>(١)</sup> ، يعني أنها لِكثرة الخِدْمَة صارت كذلك ، أو : هذا خِلْقَة بها ، نسبها إلى شَوْه الخِلْقَة .

وإنما عَدَى «حَلَبْتُ» بَعلى ، لتضمين «حَلَبْتُ» معنى : ثَقُلْتُ ، أو تَسَلَّطْتُ ، أي كنت كارهاً لخدمتها ، مستنكفاً عنها ، فخدمتني على كُرْهِ مَنِي .

ووجه النصب في «عَمَّة» ، كَوْنُ «كَمْ» خبريةً ، على ما تَقَدَّمَ من جواز نصب مميزها عند بعضهم ، أو استفهامية ، وإن لم يَرِدْ معنى الاستفهام ، لكنه على سبيل التهكم ، كأنه يقول : نفس الحلب ثابت ، إلا أنه ذهب عني عدد الحلبات ؛ والجِر ، على أَنَّ «كَمْ» خبريةً ، والرَّفْعُ ، على حذف التمييز ، إمَّا مصدرًا بتقدير : كم حلبة ، نصباً وجراً ، فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجَرُّ على الإخبار وإمَّا ظرفاً بتقدير : كَمْ مرةً نصبا على التهكم . وجراً على الإخبار ، فترفع «عَمَّة» بالابتداء ، و : «لك» ، صفتها ، والخبر : قد حلبت ، و«كَمْ» في الوجهين (١٥٩ ب) منصوبةُ المحلِّ ، إمَّا مفعولٌ مُطْلَقٌ لخبر المبتدأ ، أو ظرف له ، كما تقول : أَضْرَبْتَنِي زَيْدٌ ضَرْبَ ؟ و : أَمْرَتَنِي زَيْدٌ ضَرْبَ ؟ .

وَأَعْلَمُ<sup>(٢)</sup> أَنَّ مِمِيزَ «كَمْ» لا يكون إلا نكرةً ، استفهاماً كان ، أو ، لا<sup>(٣)</sup> .

أما الاستفهاميةُ ، فَلَوْجُوبِ تنكير المميز المنصوب ، وأما الخبريةُ ؛ فلأنها كنايةٌ عن

(١) أي إلى جانبه الأيمن أو الأيسر ، على خلاف بين علماء اللغة في تحديد معنى الأنسي والوحشي . الخزائن ٤٨٩/٤ هارون .

(٢) م ، د : «واعلم أن «كَمْ» مختصة بالنكرات ، استفهامية كانت ، أو خبرية» .

(٣) « جاء تمييز (كم) معرفة في قوله تعالى :

أ - وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نوحَ ١٧ : ١٧ .

ب - أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ ٢٠ : ١٢٨ .

ج - أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ ٣٢ : ٢٦ . دراسات ق ١ ج ٢ ص ٤٠٥ .

عَدَدٌ مُبْتَهَمٍ ، ومعدود كذلك ، والغرض من الإتيان بالميز: بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط ، وذلك يَحْصُلُ بالنكرة ، فلو عُرِفَ ، وقع التعريف ضائعاً .

و «كم» في حَالَتَيْهَا ، مفردُ اللفظ ، مذكر ، قال الأندلسي فيجوز الحَمْلُ على اللفظ ، نحو: كم رجلاً جاءك ، مع أَنَّ المسؤول عنه مثنى أو مجموع ، ويجوزُ الحَمْلُ على المعنى ، نحو: كم رجلاً جاءك أو<sup>(١)</sup> جاؤوك ، وكذا الخبرية .

وقال بعضهم : «كم» مفردُ اللفظِ مجموعُ المعنى ، كَكُلٍّ ؛ فينبغي على هذا ألا يعودَ إليه ضميرُ المثنى ، وهو الحقُّ ؛ لأنه لو جازَ أَنْ يستفهم بِكُمْ عن الجماعة الذين جاؤوا المخاطب مفصّلين رجلين رجلين ، لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ : كم رجلين جاءك ؛ لأنك إذا قصدت تفصيلَ جماعةٍ على مثنى أو مجموع ، وَجَبَ التصريحُ بالثنية والجمع ، كما في: أفضل رجلين ، وأيّ رجلين ، وأفضل رجال ، وأيّ رجال ، على ما مرَّ في باب الإضافة ، ولم يُسمع : كم رجلين ، لا استفهاماً ولا خبراً .

ويجوز: كم امرأة جاءتك ، وجئتكَ وجاءك ، حملاً على اللفظ والمعنى ، ولا يجوزُ أَنْ يكون الضميرُ عائداً إلى التمييز ؛ لِبَقَاءِ المبتدأ بلا ضميرٍ من الخبر وهو جملةٌ ، ولا تقول : كم رجلاً ونساءً جاؤوك ، بعطف المجموع على ميم الاستفهامية عند البصريين .

وأما قولك : كم شاة وسخلتها ، وكم ناقة وفضيلها ، فَلِكَوْنِ المعطوف أيضاً نكرةً ، على مائتين في باب المعارف .

وقد جَوَزَ بعضُ النحاة ، نحو: كم رجلاً ونساءً ؛ لأنه يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع ، كما في قوله<sup>(٢)</sup> :

الواهب المِائَةِ الهِجَانِ وعَبْدُهَا [عُوداً تُرْجِي خَلْفَهَا<sup>(٣)</sup> أَطْفَالَهَا] ٢٩٤

(١) ط : وجاؤك .

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٩٠٧ .

(٣) ليس في الأصل ، وهو في م ، د .

وقد ذَكَّرْنَا صَعَفَ ذلك في باب العطف عند قوله: والمعطوف في حكم المعطوف عليه، وتقول: لَقِيتُ امرأةً، وكم رجلاً وهي جاءني، عطفاً على «كم»، ولا يجوز: كم رجلاً وإياها، بالعطف على التمييز؛ لأن المرأة الملقية ذات واحدة، فلا يدخل فيها التقليل والتكثير.

وَأَمَّا «كَأَيِّن» فنقل أبو سعيد<sup>(١)</sup> السَّيرافي عن سيويه<sup>(٢)</sup> أنه بمعنى «رُبَّ»، لا بمعنى<sup>(٣)</sup> «كم»، قال: لأنه يَسْتَقِيم: كم لَكَ، ولا يَسْتَقِيم: كَأَيِّن لَكَ، كما لا يَسْتَقِيم: رُبَّ لَكَ.

وليس بدليل واضح؛ لأنَّ «كَمْ» لِكثْرَةِ استعمالها، دون «كَأَيِّن»، جازَ حَذْفُ ميمِها، وَأَمَّا «رُبَّ» فحرف<sup>(٤)</sup> جر، لا يُحَذَفُ مجرورُهُ. ولم أَغْثَرْ على منصوبٍ بعد «كَأَيِّن»<sup>(٥)</sup>.

وقال بعضهم<sup>(٦)</sup>: يلزم<sup>(٧)</sup> «مِنْ» بعدها، ولعلَّ ذلك لأنه لو لم يؤتَ بِمِنْ، وَجَبَ نَصْبُ ميمِها<sup>(٨)</sup> لمجيئها بعد المنون، فكان ميمِها كميمز «كم» الاستفهامية مع أنها بمعنى «كم» الخبرية.

(١) سيويه ١٧١/٢، حاشية (٢) ط. هارون

(٢) الكتاب ٢٩٨/١، وكونها بمعنى (رُبَّ) صريح في كلام سيويه.

(٣) قال سيويه عن (كم) معناها معنى (رب). الكتاب ٢٩١/١، ٢٩٣ بولاق.

(٤) للرضي رأي في أن (رُبَّ) اسم، ولكن ذهب هنا مذهب الجمهور.

(٥) في المغني ص ٢٤٧ ط. المبارك: ومن النصب قوله:

١ - أَطْرُدُ الْيَأْسَ بِالرُّجَا فَكَأَيِّنْ أَلَمًا حُمَّ يَسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وقوله:

٢ - وَكَانَتْ لَنَا فَضلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قديماً، ولا تدرون ما مِنْ مُنْعِمٍ

(٦) ابن عصفور. المغني ص ٢٤٦، ويرده قول سيويه: «وكأين رجلاً رأيت...» وفي سيويه ٢٩٧/١، ٢٩٨:

إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من).

(٧) في ط: يلزم ذكر من ..

(٨) ط: ميمِها.

وقد جاء «كَايِّنَ» في الاستفهام قليلاً، دون «كذا»، ومنه قول أبي بن كعب، لِرَزِّ ابن<sup>(١)</sup> حُبَيْشٍ: كَايِّنَ تَعُدُّ سورة الأحزاب<sup>(٢)</sup>، أي: كم تَعُدُّ؟ فاستعملها استفهامية، وحَذَفَ مِمِّيزَهَا، وهما قليلان.

ويلزمها التصدر، دون «كذا»، لما قُلْنَا في «كم» الخبرية. وَوُرِدَ «كذا»<sup>(٣)</sup> مكرراً مع واو، نحو: كذا وكذا: أكثر من إفراده، ومن تكريره بلا واو، ويكنى به عن العدد، نحو: عندي كذا درهماً، وعن الحديث، نحو: قال فلان كذا، ولا دلالة فيه على التكرير، اتفاقاً.

وَكُنِيَ بَعْضُهُمْ<sup>(٤)</sup> بكذا، المميز بجمع، نحو: كذا دراهم، عن ثلاثة وبابه، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع العطف عن أحد وعشرين وبابه، وبه قال أبو حنيفة رَحِمَهُ اللهُ، فطابقوا به العدد، حتى أجازوا: كذا درهم بالجر، حملاً على: مائة درهم، وهذا خروج عن لغة العرب، لأنه لم يرد مميز «كذا» في كلامهم مجروراً<sup>(٥)</sup>.

والشافعي<sup>(٦)</sup> رَحِمَهُ اللهُ، لا يَنْظُرُ في تفسير الألفاظ المَبْهَمَةِ إلى ما يناسبها من ألفاظ

(١) أبي بن كعب بن قيس من بني النجار، صحابي، أنصاري، من كُتِّبَ الوحي، وقُرَأَ الصحابة، عَرَضَ القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم، وأخذ القراءة عنه ابن عَبَّاسٍ، وأبو هريرة، توفي سنة ٢١هـ.

[معرفة القراءة الكبار ص ٣٢، غاية النهاية ٣١/١، الأعلام ٨٢/١].

(٢) رَزُّ بن حبّيش الأسدي، أبو مطرف الكوفي، كان عالماً بالقرآن والعربية، عرض على عبد الله بن مسعود، وعثمان وعلي، وعرض عليه عاصم بن أبي النُجود، وسليمان الأعمش... توفي بوقعة ذيّر الجماعم سنة ٨٢هـ وهو ابن مئة وعشرين عاماً. [طبقات الحفاظ ١٩، غاية النهاية ٢٩٤/١، الأعلام ٤٣/٣].

(٣) في القاموس المحيط ٢٦٥/٤: «قال أبي لابن مسعود: كَايِّنَ تقرأ سورة الأحزاب آية؟ قال: ثلاثاً وسبعين وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١١٧/٢.

(٤) في ط «كذا» مكررة.

(٥) ابن عَصْفُور، كما في المساعد ١١٩/٢.

(٦) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١١٨/٢ - ١١٩.

(٧) محمد بن إدريس، أحد الفقهاء الأربعة المشهورين، أخذ القراءة عرضاً عن إسماعيل بن عبد الله بن قُسطَنْطِين



العدد المفصّلة؛ لأنّ المفصلة تدل على كمية العدد نصّاً، والمبهم لا تدل عليه، بل يلزم بالإقرار بالمبهم ما هو يقين، وهو الأقل، فيلزم في نحو: كذا درهماً: درهم واحد وهو<sup>(١)</sup> الحقّ.

وإعراب «كذا» و«كأين»: كما قلنا في «كم»، ونقول إنّ الكاف فيهما، وحده، في محلّ الإعراب، لأنّ الجزأين صارا بالتركيب ككلمة واحدة، كما تقدّم. ولا منع من تقدير الإعراب على الكافين اعتباراً للأصل.

---

وروى عن مالك بن أنس، له: كتاب الأم، والمُسند، وأحكام القرآن، عُرف بالفصاحة والذكاء. توفي سنة ٢٠٤هـ.

[طبقات القراء ٩٨/٢، غاية النهاية ٩٥/٢، الأعلام ٢٦/٦].

(١) د: «وهذا الذي قاله هو الحق».



## الظُرُوفُ: بَيَانُ الْمَقْطُوعِ مِنْهَا عَنِ الْإِضَافَةِ

قوله: «الظُرُوفُ، مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ، كَقَبْلُ، وَبَعْدُ وَأَجْرِي مَجْرَاهُ: لَا غَيْرُ، وَلَيْسَ غَيْرُ، وَحَسْبُ».

اعْلَمْ أَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنَ الظُرُوفِ الْمَقْطُوعَةِ عَنِ الْإِضَافَةِ: قَبْلُ، وَبَعْدُ، وَتَحْتَ، وَفَوْقَ، وَأَمَامَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ<sup>(١)</sup>، وَخَلْفَ، وَأَسْفَلَ<sup>(٢)</sup>، وَدُونَ وَأَوَّلَ<sup>(٣)</sup>، وَمِنْ عَلٍ، وَمِنْ عَلَوُ.

وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا مَا هُوَ بِمَعْنَاهَا نَحْوِ يَمِينٍ، وَشِمَالٍ وَآخِرٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْرِفَ أَنَّهُ يُحَذَفُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَيُورَدُ الْمَحْذُوفُ مُضَافاً إِلَيْهِ اسْمُ تَابِعٍ لِلْمُضَافِ الْأَوَّلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَا هَةَ سَابِحٍ [نَهْدٍ<sup>(٥)</sup> الْجُزَارَةَ] ٢٣

وَأِنْ لَمْ يُورَدْ، فَلَا يُحَذَفُ إِلَّا مِمَّا هُوَ دَالٌّ عَلَى أَمْرِ نِسْبِيٍّ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِغَيْرِهِ، كَقَبْلُ وَبَعْدُ، وَأَخَوَاتُهَا الْمَذْكُورَةُ، وَكُلٌّ، وَبَعْضٌ، وَإِذْ، وَمَعَ هَذَا، لَا يُحَذَفُ إِلَّا إِذَا قَامَتْ<sup>(٦)</sup> قَرِينَةٌ عَلَى تَعْيِينِ ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ.

وَإِنَّمَا (١٦٠ أ) بَنِيَتْ هَذِهِ الظُّرُوفُ عِنْدَ قَطْعِهَا عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِمَشَابَهَتِهَا الْحَرْفَ، بِاحْتِيَاجِهَا<sup>(٧)</sup> إِلَى مَعْنَى ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ.

(١) انظر دراسات ق ٣ ج ٢ ص ٧٧٨.

(٢) نفسه ق ٣ ج ٢ ص ٧٥١ وما بعدها.

(٣) نفسه: ق ٣ ج ٢ ص ٧٨١ وما بعدها.

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول ص ١١٨.

(٥) زيادة من م، د.

(٦) في الأصل: قام، و«قامت» من م.

(٧) د، ط: لاحتياجها.

فَإِنْ قُلْتُ: فهذا الاحتياج حاصلٌ لها مع وجود المضاف إليه، فَهَلَّا بُنِيَتْ معه، كالأسماء الموصولة: تُبنى مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها؟.

قلت: لأنَّ ظهورَ الإضافة فيها يُرَجِّحُ جانبَ اسميتها، لاختصاصِها بالأسماء. أمَّا «حيث»، و «إذا»، فإنها، وإن كانت مضافةً إلى الجمل الموجودة بعدها، إلَّا أنَّ إضافتها ليست بظاهرة؛ إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل، فكأن المضاف إليه محذوفٌ.

ولمَّا أبدل في كل، وبعض، التنوين من المضاف إليه، لم يُبْنِيا، إذ المضاف إليه كأنه ثابتٌ بثبوت بدله.

وإنما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض؛ لأنها قليلة التصرُّف، أو عَادِمَتُهُ، على ما مرَّ في المفعول فيه، وَعَدَمُ التصرُّفِ يناسب البناء، إذ معناه، أيضاً، عَدَمُ التصرُّفِ الإعرابيِّ، ويجوز، أيضاً في هذه الظروف، لكن على قِلَّةٍ: أَنَّ يُعَوِّضَ التنوين من المضاف إليه فَتُعَرَّبَ، قال<sup>(١)</sup>:

٤٩٣ ونحن قتلنا الأزْدَ أَرْدَ شُنُوءَةً فما شربوا بعداً على لَذَّةٍ خَمَرًا  
وقال<sup>(٢)</sup>:

(١) نسبوا هذا البيت لبعض بني عقيل، ولم يعينوه.

الخزانة ٥٠١/٦ هارون، وشذور الذهب ١٠٥ ط٧، والأشُمُونِي رقم ٦٤٤، وأوضح المسالك رقم ٣٤٦ جـ ١٥٨/٣؛ وفيه يقول المحقق أبو رجاء - رَحِمَهُ اللهُ -: إِنَّ الصَّوَابَ فِي إِشَادِ صَدْرِ هَذَا الْبَيْتِ هَكَذَا:

ونحن قتلنا الأسدَّ أَسَدً

ومعنى البيت: لقد أنزلنا بهؤلاء القوم من القتل والفتك ما جعلهم يهجرون اللذائذ، ولا يقربون شهوات النفوس، ولو أنهم شربوا خمرًا يومًا ما وجدوا لها طعمًا، ولا ذاقوا لها لذة؛ لأنَّ الألم لا يزال يحزُّ في نفوسهم. الشاهد فيه: قوله (بَعْدًا)، فإن هذه الكلمة قد وردت في هذا البيت منونة منصوبة، فدل تنوينها على أنَّ الشاعر قد قصد قطعها عن الإضافة، فلم ينو المضاف إليه بَتَّةً، لا لفظه ولا معناه، من قبل أنه لو نواه لوجب أن يمتنع من تنوين هذه الكلمة؛ لأنَّ الإضافة تمنع التنوين، والمنوي كالثابت تمامًا، ودل نصبه إياها على أنه لم يُبْنِها؛ لأنَّ البناء في هذه الكلمة إنما يكون على الضم

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٢٨٩.

فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ<sup>(١)</sup> ٦٩  
ومنه القراءة الشاذة<sup>(٢)</sup>: «لِللَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ<sup>(٣)</sup>»، ويقال<sup>(٤)</sup>: «إِبْدَأْ بِهِ أَوَّلًا،  
فَعَلَى هَذَا، لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ مَا أُعْرِبَ مِنْ هَذِهِ الظُّرُوفِ الْمُقْطُوعَةِ، وَمَا بُنِيَ مِنْهَا،  
وَهُوَ الْحَقُّ».

وقال بعضهم: بل<sup>(٥)</sup> أعربت لعدم تضمن معنى الإضافة، فمعنى: كُنْتُ قَبْلًا:  
أَيُّ قَدِيمًا، وَإِبْدَأْ بِهِ أَوَّلًا: أَيُّ مُتَقَدِّمًا، ومعنى مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ: أَيُّ مُتَقَدِّمًا،  
وَمُتَأَخِّرًا؛ لِأَنَّ «مِنْ» زَائِدَةٌ.

قيل: ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر، مرفوعةً ومنصوبةً،  
نحو: جِئْتُكَ قَبْلُ وَقَبْلًا، كما قيل في المنادى المضموم: يَا مَطَرُ وَيَا مَطَرًا، فيجوز أن  
يكون قوله: فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا، وقوله: وَكُنْتُ قَبْلًا: مِنْ هَذَا.

وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الظُّرُوفُ الْمُقْطُوعَةُ عَنِ الْإِضَافَةِ: غَايَاتٍ، لِأَنَّهُ كَانَ<sup>(٦)</sup> حَقُّهَا فِي الْأَصْلِ  
أَلَّا تَكُونَ غَايَةً؛ لِتَضَمُّنِهَا الْمَعْنَى النَّسْبِيَّ، بَلْ تَكُونُ الْغَايَةُ هِيَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا  
حُذِفَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ، وَضُمَّتْ مَعْنَاهُ، اسْتَغْرَبَ صَيُورُهَا غَايَةً لِمُخَالَفَةِ ذَلِكَ  
لَوْضَعِهَا، فَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ الْأِسْمِ لِاسْتِغْرَابِهِ، وَلَمْ يُسَمَّ: كُلٌّ، وَبَعْضٌ، مُقْطُوعِي  
الْإِضَافَةِ غَايَتَيْنِ، لِحُصُولِ الْعَوَظِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

وتقول: جِئْتَهُ مِنْ عَلٍ مُعَرَّبًا أَيْضًا، كَعَمٍ، وَمِنْ عَالٍ، كَقَاضٍ، وَمِنْ مَعَالٍ

(١) د: الفرات.

(٢) هي قراءة الجَحْدَرِيِّ، وَأَبِي السَّمَّالِ، وَعَوْنُ الْعُقَيْلِيِّ الْبَحْرَ ١٦٢/٧، وَلَمْ تَرِدِ الْقِرَاءَةُ فِي الْمَحْتَسَبِ، وَشَوَّاذُ ابْنِ خَالَوَيْهِ، وَالْإِتْحَافِ.

(٣) الروم/٤، وَالْآيَةُ بِتَمَامِهَا: «فِي يَضَعُ سَيِّدُكَ لِلَّهِ الْأَمْرَ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ وَيَوْمَ إِذْ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ».

(٤) انظر ابن يعيش ٨٨/٤.

(٥) ط: بل إنما أعربت.

(٦) د: ساقطة.

كَمَرَامٍ ، ومن عَلَا ، كَعَصَا ، ومن علو، مفتوح الفاء مثلث<sup>(١)</sup> اللام، فإذا بنيت «علُ» على الضم وجب حذف اللام أي الياء، نسياً منسياً؛ إذ لو قلت: عَلِيٌّ، لاستثقلت الضمة على الياء، ولو حذفناها وقلت: من عَلِي، لم يَتَيَّنْ كونها مبنيةً على الضم كأخواتها.

وأما نحو: يا قاضي، فَاطْرَادُ الضَمِّ في المنادى المفرد المعرفة يرشد إليه، وإذا قصدت بناء «علُو» ساكنة العين، وجب فَتْحُ الفاءِ وكان مع الإعراب يجوز ضَمُّه وكَسْرُهُ، تقول: علُو الدار، كما تقول: سُفْلُها.

أما جوازُ بناءِ «علُو» على الفتح، نحو: من علُو، من دون سائر الغيات فَلِثَقْلِ الواو المضمومة، وأما الكسر فيه نحو: من علُو، فإِما لتقدير المضاف إليه، كما في قوله<sup>(٢)</sup>:

خالط من سلمى خياشيم وفا ٢٤٣

وقولهم: ليس غيرَ بالفتح، على ما مرَّ في الاستثناء. فعلى هذا، لا يكون هذا الكسر إلا مع جارٍ قبله، أو مع الإضافة إلى ياء الضمير، وإِما لبنائه على الكسر، استتقالاً للضمة، وأما الضمُّ نحو: مِنْ علُو فعلى قياسِ سائر الغيات، ويروى بيت أعشى باهلة<sup>(٣)</sup>:

(١) الدُرَرُ المَبْنُوءُ ص ١٥٠

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧٨٩

(٣) واسمه عامر بن الحارث، وباهلة: امرأة من همدان.

وهذا البيت مطلع مرثيته في أخيه لأمه: المنتشر بن وهب بن سلمة. وكان المنتشر رئيساً، فقتله هند بن أسماء ابن زبياع. وتعد هذه المرثية من القصائد المفضلة المشهورة بالبلاغة والبراعة، قال عنها البغدادي: «إنها نادرة قلما توجد» و«إنها جيدة في بابها».

الخزانة ١/١٨٥، ٦/٥١١ هـ، نادر أبي زيد ٢٨٨ ط. دار الشروق، الأصمعيات من ٨٧-٩٢ تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، وهارون القاهرة دار المعارف سنة ١٩٦٤ م.

الشاهد فيه أن (علو) روى مثلث الواو.

٤٩٤ إني أتنى لسان لا أَسْرُ بها من عَلَوٍ، لا عَجَبُ منها ولا سَخَرُ  
بضم واوها، وكسرها، وفتحها<sup>(١)</sup>.

وبناء الغايات على الحركة ليعلم أنَّ لها عَرَقاً في الإعراب، وعلى الضم، جَبْراً بأقوى  
الحركات لما لحقها من الوَهْن بحذف المحتاج إليه، أعني المضاف إليه، أو ليكمل لها  
جميع الحركات؛ لأنها في حال الإعراب، كانت في الأغلب غير متصرفة، فكانت إما  
مجرورة بمن، أو منصوبة على الظرفية، أو لتُخالف حركة بنائها حركة إعرابها.

قوله: «وأجري مجراه: لا غَيْر، وليس غير، وحسب» شبه «غير» بالظروف  
والغايات لِشِدَّةِ الإبهام الذي فيها، كما في الغايات لِكُونِها جهات غير محصورة،  
ولإبهام «غير»، لا تتعرف بالإضافة، وهي أشد إبهاماً من «مثل»، فلذا لم يُبين «مثل»  
على الضم.

ولا يحذف منها المضاف إليه، إلا مع «لا» التبرئة، و«ليس»، نحو: افعل هذا  
لا غَيْر، وجاءني زيد ليس غير، لكثرة استعمال «غير»، بعد لا، وليس.

و«غير» التي بعد «ليس» بمعنى «إلا»، وقد تقدم أنه يحذف المستثنى بعد «إلا»  
التي بعد «ليس».

والمضاف إليه المحذوف في: ليس غير، هو المستثنى المحذوف في نحو: جاءني زيد  
ليس إلا، فلما حُذف منها المضاف إليه، بُنيت على الضم لمشابتها للغايات بالإبهام.

وأما حَسْبُ، فجازَ حَذْفُ ما أُضيف إليه لكثرة الاستعمال، وبُني على الضم،  
تشبيهاً بغير، إذ لا يتعرف بالإضافة (١٦٠ ب) مثله، كما مرَّ في باب<sup>(٢)</sup> الإضافة.

(١) الدرر المبيثة ص ١٥٠؛ وفيه: «ويقال: جثته من عَلَوٍ، ومن عَلَوٍ، ومن عَلَوٍ، بفتح العين وبثلاث الواو مبنية،  
ومن عَلَواً، ومن عَلَوٍ، ومن عَلَوٍ، مثلثة الواو غير مبنية، ومن عَلٍ، بضم اللام، والواو محذوفة، ومن عَلَوٍ،  
بإثبات الواو المضمومة، ومن عَلٍ بكسر، وحذف الياء، ومن عَلِيٍّ بإثبات الياء، ومن عَلَوٍ، ومن عَلٍ، ومن عَلٍ، ومن  
مُعَالٍ، ومن عَلٍ، مُنُونَات: أي من فوق».

(٢) د، م: ساقطة.





## الظُرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلِ

قوله: «ومنها: حيث، ولا يُضاف إلا إلى جُمْلَةٍ في الأكثر. اعلم أن الظروف المضافة إلى الجمل على ضربين:

إمّا واجبةُ الإضافة إليها بالوضع، وهي ثلاثة لا غَيْرُ، حيث في المكان، وإذ، وإذا، في الزمان، على خلاف» في<sup>(١)</sup> «إذا»، هل هي مضافةٌ إلى الجملة التي تليها، أو لا؟، كما ينبغي.

وحيث، وإذ، يضافان إلى الفعلية والاسمية، وأما إذا، ففي جواز إضافته إلى الاسمية خلاف، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وإمّا جائزةُ الإضافة إلى الجملة، ولا تكون إلا زماناً مضافاً إلى جملة مستفادٍ منها أحدُ الأزمنة الثلاثة، اشترط ذلك ليتناسب المضاف والمضاف إليه في الدلالة على مُطلق الزمان، وإن كان الزمانان مختلفين.

وإنما احتيجَ إلى هذا التناسب؛ لأن الإضافة إلى الجملة على غير الأصل؛ إذ المضاف إليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته نفس الجملة، فعلى هذا، لا يجوز إضافة مكانٍ إلى جملة؛ لأنَّ الجملة لا يستفاد منها أحدُ الأمكنة معيَّناً كما يستفاد منها أحدُ الأزمنة.

فإذا تقررَ هذا قلنا: الأصل أن يُضاف الزمانُ إلى الفعلية، لدلالة الفعل على أحد الأزمنة وضعاً، فلذا كانت إضافة الزمان إلى الفعلية أكثرَ منها إلى الاسمية.

والاسمية المضاف إليها إمّا أن يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزأها فعلاً، كقوله تعالى:

(١) ط : على خلاف فإذا هل . . .

﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنُّونَ﴾<sup>(١)</sup>.

أو يكون مضمونها مشهور الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثة وإن كان جزءاها اسمين، إما في الماضي نحو: أتيتك حين الحجاج أمير<sup>(٢)</sup>، أو<sup>(٣)</sup> في المستقبل نحو: لأخذنك حين لا شيء لك، قال تعالى:

﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقال المبرد في الكامل<sup>(٥)</sup>: لا يُضاف الزمان الجائز الإضافة إلى الاسمية إلا بشرط كونها ماضية المعنى، حملاً على «إذ» الواجبة الإضافة إلى الجمل.

وقوله تعالى:

﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنُّونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقوله:

﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾<sup>(٧)</sup>، يُكذِّبُهُ<sup>(٨)</sup>.

هذا الذي ذكرنا كله، إذا أضيف الزمان إلى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت، فإن لم يكن الزمان ظرفاً للمصدر، بل كان إما قبله، أو بعده، فلا يكون له

---

(١) الذاريات / ١٣.

(٢) ط : أميراً.

(٣) ط : وفي.

(٤) غافر / ١٦، ونصها:

﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾.

(٥) انظر الكامل بشرح رغبة الأمل ١١٩/٨.

(٦) الذاريات / ١٣.

(٧) غافر / من الآية ١٦.

(٨) يَقْصِدُ بهذا : الرد على المبرد بالآيتين السابقتين. والرضي - كما ترى - قد أفرد المبرّد بالتكذيب، ويظهر أنه لم يقف على كلام سيويه.

انظر سيويه ٤٦١/١ بولاق، والهمع ٤٧/٢، والتسهيل ص ١٥٨ - ١٥٩.

مع الجملة مِنْ الاختصاص، ما يكون لظرف مصدرها، فلا يُستعمل إلا مع حرفٍ مصدرِيٍّ، كأنْ وأنَّ وما قَبْلَ الجملة، قالَ الله تعالى:

﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ تَطْمِسَ وُجُوهًا<sup>(١)</sup>﴾.

و: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ<sup>(٢)</sup>﴾.

و: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ<sup>(٣)</sup>﴾. ونحو ذلك.

وأما إضافة «رَيْثَ» إلى الجملة الفعلية نحو: تَوَقَّفَ رَيْثَ أَخْرَجُ إِلَيْكَ، فلكونه مصدرًا بمعنى البُطءِ، مُقَامًا مَقَامَ الزمانِ المضافِ، والأصل: زمان رَيْثَ خُرُوجِي، أي مدة أن يُبْطِئَ خروجي حتى يدخل في الوجود، والمعنى: إلى أن أخرج، فهو نحو: آتِيكَ خُفُوقَ النُّجُمِ، فلما قام مقام الزمانِ، جاز إضافته إلى الفعلية.

وكذا «آية» بمعنى علامة، يجوز إضافتها إلى الفعلية لمشابتها الوقت<sup>(٤)</sup> لأن الأوقات علامات، يوقت بها الحوادث، ويعيَّن بها الأفعال، لكن لما كان «رَيْثَ» و«آية» دَخِيلَيْنِ في معنى الزمان أضيفا إلى الفعلية في الأغلب مصدرًا بحرف مصدرِيٍّ، قال<sup>(٥)</sup>:

(١) النساء / ٤٧، والآية بتمامها:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكُنُوبَ أَمْشُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ تَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ النَّارِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾.

(٢) التوبة / ١١٧، ونصها:

﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٣) آل عمران / ١٤٣، ونصها:

﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ نَظَرُوتُمْ﴾.

(٤) انظر سيبويه ١/ ٤٦٠ - ٤٦١ بولاق، والتسهيل ص ١٥٩.

(٥) يُعْزَى هذا البيت منسوباً إلى الأعشى ميمون، وليس في ديوانه. قال البغدادي: «لم أره منسوباً إلى الأعشى، إلا في كتاب سيبويه، وفي غيره غير منسوب إلى أحد. والله أعلم به». الخزائن ٥١٤/٦ هارون. سيبويه ١/ ٤٦٠ بولاق، معاني القرآن للأخفش ٨٨/١، المغني ٥٤٩ ط. المبارك، إيضاح الزجاجي ص ١١٢.

الشاهد فيه: إضافة (آية) إلى الفعل، وكان إضافتها على تأويل إقامتها مقام الوقت، فكانه قال: بعلامة وقت تقدمون الوقت.

٤٩٥ بآية يُقدمون الخيل شعناً كأن على سنانها مداما وقال<sup>(١)</sup>:

٤٩٦ ألا مَنْ مُبْلَغٌ عني تميماً بآية ما يُجِبُونَ الطعاما وتقول: أَقِم رَيْثَها أخرج، فإذا جاز أن يُضَافَ الزمانُ إلى الفعلية مع حَرْفٍ مصدرِيٍّ، على ما نقله الكوفيون، على ما يَجِيء، فكيف بما يُشابهه.

ويضاف «ذو» أيضاً، معرباً كإعرابه في نحو: ذو مال، بالألف والواو، والياء إلى الفعلية في قولهم: اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمٍ<sup>(٢)</sup>، واذهبوا بذِي تَسْلَمُونَ، فقال بعضهم هو شاذٌ، وذِي صفة للأمر، أي اذْهَبْ مع الأمر ذي السلامة، أي مع الأمر الذي تسلم فيه، والباء بمعنى «مع».

وقال السِّيرافيُّ: الموصوف بذِي: الوقت، أي اذهب في الوقت ذي السلامة، أي في وقتٍ تَسْلَمُ فيه، والباء بمعنى «في»، فلا تكون الإضافة شاذةً؛ لأنه كالزمان المضاف إلى الفعل.

وقال بعضهم: هو: ذو، الطائفة، أعربت، وهو بعيدٌ، لما مرَّ في الموصولات مِنْ أنها بالواو في الأحوال<sup>(٣)</sup>، على<sup>(٤)</sup> الأشهر.

(١) هوزيد بن عمرو بن الصَّعِقِ الْكِلَابِي. [انظر أخباره في الخزانة ٤٣٠/١ هارون].

والبيت من شواهد: سيبويه ٤٦٠/١ بولاق، ومعنى اللبيب ٥٤٩ ط. المبارك وإيضاح الزجاجي ص ١١٢. ولهذا البيت قصة تجدها في حاشية الأمير ٦٧/٢ المكتبة التجارية بمصر سنة ١٩٥٣ م، وفي حاشية (٤) لكتاب سيبويه ١١٨/٣ ط. هارون.

والشاهد فيه: إضافة (آية) إلى (يُجِبُونَ)، كما مضى القول في الشاهد السابق. و (ما) زائدة للتوكيد.

(٢) سيبويه ٤٦/١ بولاق، المعني ٥٤٩ ط. المبارك.

(٣) قال الضَّيْمَرِي: «وأما (ذو) فإنها في لغة طَيِّءٍ بمنزلة (الذي) تُوصَلُ بالفعل وتوصف به، ولا تثني، ولا تجمع، ولا تعرب، وتقول: أنا ذو قلت ذاك، ونحن ذو قلنا ذاك، وهما ذو قالوا ذاك، وهم ذو قالوا ذاك، ورأيت زيدا ذو قال ذاك، ومررت بزید ذو قال ذاك. وإنما لم يُثَنَّ، ولم يجمع، ولم يغير لفظه عن الواو؛ لأنه منقول عن «ذو» بمعنى صاحب في قولك: «ذو مال» فضعف عن التصرف، وألزم وجهاً واحداً». التبصرة والتذكرة ٥٢٠/١.

(٤) م، د: ساقطة.

وربما استعملت «ذو» في الإضافة إلى الفعل أجمع، استعمالها مضافة إلى الاسم، نحو جاءني ذو فعل، وذوًا فعلاً، وذووا فعلوا، وذات فعلت، وذواتا فعلتا، وذوات فعلن، ويحتمل أن تكون طائيةً، على ما حكى ابن الدَّهَّان، كما مرَّ في الموصولات، وأن تكون بمعنى صاحب، أضيفت إلى الفعل شاذًّا.

وقال سيبويه<sup>(١)</sup>: إذا كان أحد جزأَيِ الجملة التي تلي «حيث» و«إذا»، فعلاً، فتصديرُ ذلك الفعل أولى، لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل أولى، فحيث يجلس زيد، أولى من: حيث زيد يجلس.

وفيما ذكر من ذلك في «إذا»، نظرٌ لكثرة نحو قوله تعالى:

﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(٢)</sup>.

و: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفطَرَتْ﴾<sup>(٣)</sup> وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انثَرَتْ<sup>(٤)</sup>.

وأما الكلام في بناء «حيث» فسيأتي بعدُ.

وقد يشبهه «غير» و«مثل»، بالظروف المضافة إلى الجمل لزوماً، أعني: حيث (١٦١ أ)، وإذ، وإذا، وذلك لأنها نسيانٌ مثلها، ولأنه لا حصرَ فيهما، كما أنها غير محصورة بحدود حاصرة، انحصارَ اليوم، والدار، فيضافان إلى الجملة، لكن لما كانا مشبهين بها تشبيهاً بعيداً، لم يُضافا إلى صريح الفعل، إضافةً إليه، بل إلى جملة مصدرة بحرفٍ مصدريٍّ، كقوله تعالى:

﴿مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٥٤/١ بولاق.

(٢) الانشقاق / ١.

(٣) الانفطار / ٢، ١.

(٤) اللذاريات / ٢٣، ونصّها:

﴿فَرَرِيبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾

وقوله<sup>(١)</sup> :

لم يمنع الشرب منها غير أن نَطَقْتُ حمامة في غصون ذات أو قال ٢٣٧

وقوله<sup>(٢)</sup> :

غير أني قد استعین على الهـ م إذا خَفَّ بالثوي النجاء ٢٣٨

وإنما صُدِّرَ ما أُضيفا إليه بحرفٍ مصدريٍّ، دون ما أُضيف إليه الزمان الجائر إضافته إلى الجملة، وإن كانت<sup>(٣)</sup> الإضافة إليها في كلا القسمين غير لازمة؛ لأن التناسب بين الزمان المضاف إلى الجملة، والجملة المضاف إليها في دلالتها على الزمان، وكون الزمان ظرفاً لمصدر الجملة المضاف إليها [أغنيا عن الحرف<sup>(٤)</sup> المصدري]، وليساً بموجودين في: مثل، وغير، فاحتيجَ معهما إلى الحرف المصدري، مع أنه نقل الكوفيون عن العرب أنها تضيف الظروف، أيضاً، إلى، أن، المشددة والمُخَفَّفة، نحو: أعجبتني يوم أنك مُحَسِّنٌ، ويوم أن يقوم زيدٌ، فإن صَحَّ النَّقْلُ، جازَ في تلك الظروف: الإعرابُ والبناء، كما في:

﴿مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

وغير أن نَطَقْتُ<sup>(٦)</sup>، على ما يأتي.

واختلف في كون الظروف مضافةً إلى ظاهر الجملة، أو إلى المصدر الذي تضمنته، والنزاع في الحقيقة مُتَنَفٍّ؛ لأن الإضافة في اللفظ إلى ظاهر الجملة بلا خلاف، ومن

(١) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧٨٠.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧٨٠.

(٣) ط : وإن كا الإضافة.

(٤) تكملة تكملة من م ، د يقتضيها النص . وفي ط بعد قوله : المضاف إليها ما يلي : « ... منعاً من الحرف الفاصل بين المضافين ، أي الحرف المصدري في الزمان ، وليساً ... » .

(٥) من الآية ٢٣ / الذاريات .

(٦) بيت أبي قيس بن الأسلت ، المتقدم :

لم يمنع الشرب منها غير أن نَطَقْتُ حمامة في غصون ذات أو قال

حيث المعنى إلى مصدرها، لأن معنى يوم قَدِمَ زَيْدٌ، يوم قُدومه، ولو كان مضافاً في الحقيقة إلى ظاهر الجملة وهي خبرٌ، لكان المعنى: يوم هذا الخبر المعين، وأيضاً، الإضافة في المعنى لتخصيص الزمن، ولا بُدَّ في الإضافة المفيدة للتخصيص من صحّة تقدير لام التخصيص، واللام يتعذر دخولها على الجملة.

قال صاحبُ الْمُغْنِي: يَتَعَرَّفُ الظرف المضاف إلى الجملة، فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: جِئْتُكَ يَوْمَ قَدِمَ زَيْدٌ، الحارَّ أو البارد، على أن يكون صفةً ليوم.

قلت: ومع غرابة هذا الاستعمال وعَدَمِ سَمَاعِهِ، ينبغي ألاَّ يَتَعَرَّفَ المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية أو المبتدأ في الاسمية، نكرةً، نحو: يوم قَدِمَ أميرٌ، ويوم أميرٌ كبيرٌ قدم؛ إذ المعنى: يوم قدوم أمير.

ثمَّ أَعْلَمَ أنه يضاف الزمان، أو «حيث»، إلى الجملة، وإن لم يكن ظرفاً، أي منصوباً بتقدير «في» قال الله تعالى:

﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ <sup>(١)</sup> ﴾.

و ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ <sup>(٢)</sup> ﴾.

وبالرفع، و: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ <sup>(٣)</sup> ﴾.

وهو مفعول لِيَعْلَمَ مقدراً <sup>(٤)</sup>، وقال <sup>(٥)</sup>:

(١) المائدة / ١١٩، ونصّها:

﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ لَمْ يَنْتَ بِمَرِيٍّ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَلَّيْنِ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾.

(٢) المرسلات / ٣٥.

(٣) الأنعام / ١٢٤. انظر الكشف / ١/ ٤١٥، و ٤٤٩.

(٤) «جَوْرُ الفارسي وغيره في هذه الآية كونها مفعولاً به على السّعة، قالوا: ولا تكون ظرفاً؛ لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان».

البرهان ٢٧٤/٤.

(٥) عجز بيت، وصدّره:

٤٩٧ ..... بأذَلَّ حيث يكون من يتذلل

وقال أبو علي، في كتاب الشعر<sup>(١)</sup>: ما بَعَدَ «حيث» في الموضعين<sup>(٢)</sup>: صفة، لا مضاف إليه، قال: لأن «حيث» يُضاف ظرفاً، لا اسماً، فالمعنى: حيث يجعله، وحيث يكونه، أي: يجعل فيه، ويكون فيه.

والأولى أن نقول: إنه مضاف، ولا مانع من إضافته وهو اسم لا ظرف، إلى الجملة، كما في ظروف الزمان.

وأما نحو: يومئذ، وحينئذ، وساعتئذ، فقالوا: إنَّ الظُّروفَ مضافةً إلى «إذا» المضافة في المعنى إلى جملة محذوفة مبدلٍ منها التنوين.

وفي ذلك تَعَسَّفٌ من حيث المعنى، إذ قولك: حين وقت كذا، ويوم الوقت، وساعة الوقت، ونحو ذلك: غريب الاستعمال، مستهجن المعنى، بخلاف نحو قوله تعالى:

﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

يَهْزُ الْهَرَاعُ عَقْدَهُ عِنْدَ الْخَصَا

وهو للفرزدق (ديوانه ٧٢٠). الخزانة ٥٣٥/٦ هارون، وإيضاح الشعر ورقة ٤٨/أ. ويَهْزُ مضارع وَهَزَ: إذا نزع القملة وقصعها. والهرانع: مفعول يَهْزُ مقدم جمع هَرْنَع بكسر الهاء والتون أو جمع هَرْنَع كَقَفْز، وهو القمل، الواحدة هَرْنَعَة بكسر الهاء، والهرنوع: القملة الصغيرة. وعند الخصي: ظرف للفعل يَهْزُ. وقوله: بأذَلَّ الباء بمعنى في متعلقة بمحذوف حال من ضمير «عَقْدَهُ». الشاهد فيه أن (حيث) مضاف، وهو اسم لا ظرف إلى الجملة كما في ظروف الزمان، وذلك نحو قوله تعالى:

﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّالِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾.

المائدة / ١١٩. وعلى هذا أيضاً يكون الخبر محذوفاً يَقْدَرُ بعد (يتذلل)، أي فيه. الخزانة ٥٣٧ / ٦. (١) الورقة ٤٨/ب: «والمعنى: الله يعلم مكان رسالاته. وفي الورقة ٤٨/أ ما يلي: «والقول في ذلك أن أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه، فإذا كان كذا، فإنه يراد به الموضع؛ لأنه مضاف إلى مواضع، وجاز أن يراد بحيث الكثرة لإيهامها، كما تقول: أفضل رجل، فكذلك لما أضاف (أذَلَّ) صار كانه قال: بأذَلَّ موضع... ولا يجوز مع الإضافة إليها أن تكون ظرفاً، وقد حكى قُطْرُبٌ فيها الإعراب».

(٢) الآية ٢٤ من الأنعام، وبيت الفرزدق.

(٣) آل عمران / ٨٠، والآية بتمامها:

﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾



إِذْ مَعْنَاهُ: بعد ذلك الوقت، وأما قوله: «إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ»<sup>(١)</sup>، فقال أبو علي في الحُجَّة<sup>(٢)</sup>: إِنَّ الْوَقْتَ بِمَعْنَى الْوَعْدِ، كَمَا أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ﴾<sup>(٣)</sup>:

تَمَّ مِيعَادُ رَبِّهِ، فَهُوَ بِمَعْنَى قَوْلِهِ:

﴿وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ﴾<sup>(٤)</sup>

قَالَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْوَقْتِ: الْأَوَانُ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ إِمَّا: وَضَحَ النَّهَارِ، وَإِمَّا: بُرْهَةٌ مِنَ الزَّمَانِ، وَلَوْ قُلْتُ: إِلَى بُرْهَةِ الزَّمَانِ أَوْ يَوْمِ الزَّمَانِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِالسَّهْلِ، هَذَا كَلَامُهُ.

وَالَّذِي يَدَّوِلِي: أَنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ الَّتِي كُلُّهَا فِي الظَّاهِرِ مِضَافَةٌ إِلَى «إِذْ»: لَيْسَتْ بِمِضَافَةٍ إِلَيْهِ، بَلْ إِلَى الْجُمْلَةِ الْمَحْذُوفَةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا تِلْكَ الْجُمْلَةَ لِدَلَالَةِ سِيَاقِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا: لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يُبَدَلَ مِنْهَا تَنْوِينٌ لَا حَقَّ بِهِذِهِ الظُّرُوفِ، كَمَا أَبْدَلَ فِي: كُلِّ وَبَعْضٍ، وَإِذْ، لِأَنَّ «كُلًّا» وَأَخْوِيهَا: لَازِمَةٌ لِلْإِضَافَةِ مَعْنًى، فَيَسْتَدِلُّ بِالمَعْنَى عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَيَتَعَيَّنُ ذَلِكَ الْمَحْذُوفُ بِالقَرِينَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ فَيَكْمَلُ الْمُرَادُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَكُلًّا أَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾<sup>(٥)</sup>.

و: «وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ»<sup>(٦)</sup>،

(١) الجبر / ٣٨، وفي ص / ٨١.

(٢) رجعت إلى المخطوط فلم أجد هذا الرأي.

(٣) الأعراف / ١٤٢، ونصها:

﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْنَةٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَزْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾.

(٤) البروج / ٢.

(٥) الأنبياء / ٧٩، ونصها:

﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا أَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾.

(٦) الزخرف / ٣٢، والآية بتمامها:

وقوله<sup>(١)</sup>:

٤٩٨ نَهَيْتَكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمَرُو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ  
لأن «إذ» لازم الإضافة، ولا وجه لتنوينه إلا أن يكون عوضاً، ليُبعد معنى التنكير  
والتمكن منه، وأما هذه الظروف، فليست بلازمة للإضافة معنى، فلو قلت: جاءني  
زيد، وكنت حيناً كذا. . وقصدت حذف المضاف إليه وإبدال تنوين «حيناً» منه،  
أي حين ذلك، لم يكن ظاهراً في ذلك المعنى، (١٦١ ب) بل ظاهره<sup>(٢)</sup>: أن  
التنوين فيه للتنكير.

فلما خافوا التباس تنوين العوض في: يوماً، وحيناً، وساعةً بغيره من تنوين  
التمكن والتنكير، توصلوا إلى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف إليها هي في  
الأصل، بأن أبدلوا من تلك الظروف، بَدَل الكُلِّ، ظرفاً لازماً للإضافة إلى الجمل،  
خفيفاً في اللفظ صالحاً لجميع أنواع الأزمنة، من الساعة، والحين، والليلة، وغير  
ذلك، متعمداً أن تحذف الجمل المضافة إليها هو، مع إبدال التنوين منها، كما في  
قوله: وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ فَجِيءَ بِإِذْ، بعد هذه الظروف بدلاً منها مع تنوين العوض،  
ليكون التنوين كأنه ثابت في الظروف المبدل منها؛ لأن بدل الكل مع قيامه مقام  
المبدل منه في المعنى: مطلق على ما أطلق عليه فكأنه هو، وألزم «إذ» الكسر؛  
لالتقاء الساكنين؛ ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف إليه الظرف الأول، حتى لا

﴿أَمْرٌ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ  
بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي (ديوانه ١ / ١٧١، ضمن شرح أشعار الهذليين، للسكري، ط. عبد الستار فراج مصر  
ج١ ج٢ بلا تاريخ، وج٣ سنة ١٩٦٥م).

الخزانة ٦ / ٥٣٩ - ٥٥٠ هارون، و ٨ / ٤٤٩، المرتجل ص ١٠، الجنى الداني ص ١٨٧، ابن يعيش  
٣١ / ٩، المخصص ٥٦ / ١٤، رصف المباني ص ٣٤٧، المغني ص ١١٩ ط. المبارك.

قال ابن الخشاب: . . . والأصل: وَأَنْتَ - إذ نهيتك - صحيح، ثم حذفت الجملة، وعوض منها التنوين.  
المرتجل ص ١٠.

(٢) م، د: الظاهر.

يستنكر حذف المضاف إليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عَوْضٍ ، لأنه لا بد فيما حُذِفَ منه المضافُ إليه ، مِنْ أَحَدِهِمَا ، إِلَّا أَنْ يُعْطَفَ عليه مضافٌ إلى مثل ذلك المحذوف كقوله<sup>(١)</sup> :

إِلَّا عُلاَّةٌ أَوْ بُدَا هة سايحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ

وَلَمَّا تَوَصَّلَ بِإِذٍ ، إِلَى الْغَرَضِ الْمَذْكُورِ ، وَكَانَتْ الظُّرُوفُ الْمَذْكُورَةُ ، قَدْ تَكُونُ مُسْتَقْبَلَةً وَمَاضِيَةً : جُرِّدَ «إِذٍ» عَنْ مَعْنَى الْمَاضِي ، وَصَارَ لِمَطْلُوقِ الظَّرْفِيَّةِ ، فَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَيْضاً ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾<sup>(٢)</sup> ، وَنَحْوِهِ .

وَالْحَقُّ أَنَّ «إِذٍ» إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنْهُ وَأُبْدِلَ مِنْهُ التَّنْوِينُ فِي غَيْرِ نَحْوِ : يَوْمَئِذٍ ، جَازَ فَتَحُهُ أَيْضاً ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حَاكِياً : ﴿قَالَ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَتَانِ الْمَضَالِيْنَ﴾<sup>(٣)</sup> ،

أَيُّ فَعَلْتَهَا إِذْ رِبِّتِي ، إِذْ لَا مَعْنَى لِلْجَزَاءِ هَهُنَا كَمَا قِيلَ فِي «إِذَنْ» إِنَّهَا لِلْجَوَابِ وَالْجَزَاءِ .

وَكَسَرُ الدَّالِ فِي نَحْوِ : حِينَئِذٍ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، لَا لِلجَرِّ ، خِلَافاً لِلأَخْفَشِ ، فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ ، وَبِنَاءِ «إِذٍ» يَمْنَعُ جَرَّهُ ، وَأَيْضاً ، نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ فِي قَوْلِهِ : وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحٌ .

لَيْسَ بِمَجْرُورٍ ، وَهُوَ مِثْلُهُ فِي حِينَئِذٍ لَكُنْهُمْ إِنَّمَا أُلْزِمُوا الْكَسْرَ لِتَكُونَ فِي صُورَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الظَّرْفِ الْأَوَّلِ ، وَيَجُوزُ فِي غَيْرِهِ الْفَتْحُ أَيْضاً كَقَوْلِهِ تَعَالَى حَاكِياً : ﴿قَالَ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَتَانِ الْمَضَالِيْنَ﴾ . كَمَا بَيَّنَّا .

(١) الأَعَشَى (ديوانه ١١٥) ، وَقَدْ مَرَّ قَبْلُ .

(٢) الطُّور / ١١ .

(٣) الشعراء / ٢٠ ، وَنَصُّهَا :

﴿قَالَ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَتَانِ الْمَضَالِيْنَ﴾ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الظَرْفَ المضافَ إلى الجملة، لَمَّا كان ظرفاً للمصدر الذي تضمنته الجملة، على ما قَرَرْنَا قَبْلُ، لم يَجْزُ أَنْ يَعودَ من الجملة إليه ضميرٌ، فلا يقال: آتِيكَ يَوْمَ قَدِمَ زَيْدٌ فيه؛ لأنَّ الربط الذي يُطلب حصوله من مثل هذا الضمير، حَصَلَ بإضافة الظرف إلى الجملة وَجَعَلَهُ ظرفاً لمضمونها، فيكون كأنك قلت: يوم قدوم زيد فيه أي في اليوم، وذلك غير مُسْتَعْمَلٍ، قال تعالى:

﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾<sup>(١)</sup>.

وقد يقول العَوَامُّ يَوْمَ تَسْوَدُّ فِيهِ الْوُجُوهُ<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك.

وَلَنَذْكُرْ شَرْحَ قَوْلِهِ فِي آخِرِ الْبَابِ: «والظروف المضافة إلى الجمل، وإذا يجوز بناؤها على الفتح، وكذلك: مثل، وغير، مع: ما، «وَأَنَّ» ههنا، فإنه محتاج إليه لبيان بناء «حيث» فنقول:

إِنَّ ظَرْفَ الزَّمانِ المضافَ إلى الجمل إنما يُبنى منه المفرد والجمعُ المكسَّرُ، إذا بُنِيَ، ولا يُبنى منه المثني، لِمَا ذكرنا في نحو: هذان، واللذان.

والظروفُ المضافةُ إلى الجمل على ضربين، كما ذكرنا: إمَّا واجبةُ الإضافة إليها، وهي: حيث، في الأغلب، وإذا، وأما «إذا» ففيها خلافٌ على ما يَجِيءُ، هل هي مضافةٌ إلى شرطها أو، لا؟، وإمَّا جائزةُ الإضافة، وهي غيرُ هذه الثلاثة.

فالواجبةُ الإضافةُ إليها، واجبةُ البناء؛ لأنها مضافةٌ في المعنى إلى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا، وإن كانت في الظاهر إلى الجملة، فإضافتها إليها كإضافة، فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه، فهذا بُنِيَ «حيث» على الضم كالغايات، على الأعراف.

(١) آل عمران / ١٠٦، والآية بتامها:

﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾

(٢) التحريف: سببه إسقاط التنوين، فصار كأنه مضافٌ إلى الجملة مع ذكر الجار والمجرور.

وَأَمَّا جَائِزَةُ الإِضَافَةِ إِلَيْهَا فَعَلَى ضَرَبَيْنِ: لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تُضَافَ إِلَى جُمْلَةٍ مَاضِيَةٍ  
الصِّدْرُ نَحْوَ قَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

٤٩٩ عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصُّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا تَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعُ  
فِي جُوزٍ، بِالِاتِّفَاقِ، بِنَاؤُهَا وَإِعْرَابُهَا<sup>(٢)</sup>، أَمَّا الإِعْرَابُ فَلِعَدَمِ لَزُومِهَا لِلِإِضَافَةِ إِلَى  
الْجُمْلَةِ، فَعِلَّةُ الْبِنَاءِ، إِذَنْ، عَارِضَةٌ، وَأَمَّا الْبِنَاءُ فَلِتَقْوَى الْعِلَّةُ الْعَارِضَةِ بِوُقُوعِ الْمَبْنِيِّ  
الَّذِي لَا إِعْرَابَ لَهُ لَفْظًا وَلَا مَحَلًّا، مَوْقِعِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الَّذِي يَكْتَسِي مِنْهُ الْمُضَافُ  
أَحْكَامَهُ، مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، كَمَا فِي بَابِ الإِضَافَةِ.

وَأَمَّا أَلَّا تُضَافَ إِلَى الْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَذَلِكَ بِأَنْ تُضَافَ إِلَى الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي  
صَدْرُهَا مُضَارِعٌ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: هَذَا (١٦٢ أ) يَوْمٌ يَفْعُ الصَّالِحِينَ<sup>(٣)</sup> صِدْقُهُمْ، أَوْ  
إِلَى الْأَسْمِيَّةِ، سِوَاءَ كَانَ صَدْرُهَا مَعْرَبًا أَوْ مَبْنِيًّا فِي الْلَفْظِ، نَحْوُ: جِئْتُكَ يَوْمَ أَنْتَ  
أَمِيرٌ، إِذْ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ مَحَلًّا، فَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجُوزُ فِي مِثْلِهِ إِلَّا الإِعْرَابُ  
فِي الظَّرْفِ الْمُضَافِ، لِضَعْفِ عِلَّةِ الْبِنَاءِ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَبَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ،  
يَجُوزُ بِنَاؤُهُ، اعْتِبَارًا بِالْعِلَّةِ الضَّعِيفَةِ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيمَا ثَبَتَ فِي السَّبْعَةِ<sup>(٤)</sup> مِنْ فَتْحِ

(١) النَّابِغَةُ الذَّيْلَانِي (ديوانه ٤٤ شرح ابن السكيت ط. شكري فيصل، بيروت سنة ١٩٦٨م).

الخزانة ٦ / ٥٥٠ هارون، سيبويه ٣٦٩/١، المنصف ٥٨/١، الأحاجي النُحْوِيَّة ص ٦٦، ابن يعيش  
١٦/٣، ٨١، رصف المبانِي ص ٣٤٩، إيضاح الزَّجَاجِي ص ١١٤، الإفصاح ص ٢٧٤. على أنه يجوز  
إِعْرَابُ (حِينَ) بِالْجَرِّ؛ لِعَدَمِ لَزُومِهَا لِلِإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَيَجُوزُ بِنَاؤُهَا عَلَى الْفَتْحِ لَاقْتِسَابِهَا الْبِنَاءَ مِنْ إِضَافَتِهَا  
إِلَى الْمَبْنِيِّ، وَهُوَ جُمْلَةٌ (عَاتَبْتُ).

وقوله: (فقلت) أي للمشيبة، معطوف على (عَاتَبْتُ). وجملة (أَلَمَّا تَصَحُّ) ... مقول القول. والهمزة  
لِلْإِنْكَارِ، وَلَمَّا جَازَمَهُ بِمَعْنَى لَمْ وَفِيهَا تَوْقِعٌ؛ لِأَنَّ صَحْوَهُ مَتَوَقَّعٌ. وَ(تَصَحُّ) مَجْزُومٌ بِحَذْفِ الْوَاوِ، مِنْ صَحَا  
يَصْحُو، إِذَا زَالَ سُكْرُهُ. وَجُمْلَةُ (الشَّيْبُ وَازِعٌ): حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ تَصَحُّو. ...

(٢) فِي الْإِفْصَاحِ لِلْفَارَقِيِّ ص ٢٧٥: «... وَكَذَلِكَ» حِينَ «مَتَى أُضِيفَ إِلَى الْجُمْلَةِ، كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ «إِذَا» وَ«إِذَا»  
إِلَّا أَنْكَ تَنْظُرُ؛ فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَجُمْلَةٍ فِي أَوَّلِهَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ كَانَ مُعْرَبًا؛ وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ  
فِي أَوَّلِهَا فِعْلٌ مَاضٍ بُنِيَ؛ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ، فَاكْتَسَى حُكْمَهُ، كَمَا قَالَ: «عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ» ...

(٣) الْمَائِلَةُ / مِنَ الْآيَةِ ١١٩.

(٤) (يَوْمٌ) بِالنَّصْبِ قِرَاءَةٌ نَافِعٌ، وَالْبَاقُونَ بِالرَّفْعِ. (الْكَشَفُ ٤٢٣/١، حِجَةُ الْقِرَاءَاتِ ص ٢٤٢، وَحِجَةُ ابْنِ خَالَوَيْهِ

(١٣٦).

قوله تعالى: «هذا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ»، لاحتمال كونه ظرفاً، والمعنى: هذا المذكورُ في يوم يَنْفَعُ، ولا في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup>.

على قراءة الفتح<sup>(٢)</sup>، لاحتمال كونه بدلاً من قوله قَبْلُ: «يَوْمُ الدِّينِ»<sup>(٣)</sup>.

وأما «غير»، المضاف إلى ما صدره: أَنْ، أو، أَنْ، و«مثل» المضاف إلى ما صدره: ما، فيجوز بالاتفاق منهم إعرابها وبنائها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ نَطِيقُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

ففتح «مثل» مع كونه صفةً لِحَقِّ، أو خبراً بَعْدَ خبرٍ لِأَنْ، ويجوز أن يكون منصوباً، لكونه مصدراً بمعنى: إِنَّهُ لِحَقِّ تَحَقُّقاً مِثْلَ حَقِّهِ نَطِيقَكُمْ، وقال<sup>(٥)</sup>:

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أَنْ نَطَقْتُ حمامةً في غُصُونِ ذاتِ أَوْ قَالَ  
ففتح غير، مع كونه فاعلاً لِيَمْنَعِ، ويجوزُ أن يكون بناؤه لتضمنه معنى «إِلَّا» كما مرَّ  
في باب الاستثناء.

(١) الانقطاع / ١٩، وتامها:

﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾

(٢) قراءة السبعة، عدا ابن كثير وأبي عمرو. (حجة القراءات ٧٥٣، والكشف ٣٦٤/٢، ٣٦٥).

(٣) «مَنْ فتح» يوماً جعله في موضع رفع على البدل من «يوم» الذي قبله، أو في موضع نصب على الظرف، أو على البدل من «يوم الدين» الأول. وهو إذا فتحت مبنى عند الكوفيين؛ لضافته إلى الفعل؛ ومعرب عند البصريين، نصب على البدل من «يوم الدين» الأول، ويجوز نصبه على الظرف للجزاء، وهو «الدين»، وإنما لم يكن مبنياً عند البصريين؛ لأنه أضيف إلى معرب؛ وإنما يبنى إذا أضيف إلى مبني، مثل «يومئذ». وَمَنْ رَفَعَهُ جعله بدلاً من «يوم» الذي قبله. ويجوز أن يرفع على إضمار «هو». مشكل إعراب القرآن ٤٦١/٢، ٤٦٢.

(٤) الذاريات / ٢٣، ونصها:

﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ نَطِيقُونَ﴾

(٥) هو أبو قيس بن الأسلت، كما في الخزانة ٥٣٢/٦ ط. هارون. وقد سبق تخريج البيت.

وعِلَّةُ بنائهما: مشابهتهما لِإِذْ، وَإِذَا، وَحَيْثُ، لأنهما مضافان من حيث المعنى إلى مصدر ماوُليهما، ولأنَّ فيهما الإِبْهَامَ مثلها لفقد الحصر، كما مرَّ، والمبني، وهو: ما، وأنَّ، وأنَّ، واقع موقع ما أُضيفا إليه.

ولو ثَبَتَ ما نَقَلَ الكوفيون من إضافة الظروف إلى ما صدره «أنَّ» المشددة أو المخففة، لَجَازَ إعرابُها وبنائُها نحو مثل، وغير .

وكذا يجوز اتفاقاً بناءُ الظروفِ المتقدمة على «إِذْ» نحو: حينئذ، وإعرابها، قَرِيءُ قوله تعالى:

﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ﴾<sup>(١)</sup>.

بفتح يوم، وجَرَّه<sup>(٢)</sup>، أمَّا الإعراب فلعرض عِلَّةُ البناء، أعني الإضافة إلى الجمل، وأمَّا البناء فلِقُوعِ إِذْ، المبني موقع المضاف إليه لفظاً، كما بيَّنا.

فصار<sup>(٣)</sup> نحو قوله: على حين عاتبت المشيب، ...

فثبت بما بيَّنا أنَّ قوله: «والظروفُ المضافةُ إلى الجمل يجوز بنائُها»، ليس ينبغي أن يكون على إطلاقه.

وقوله: ... مثل وغير، مع ما، وأن: أي: مثل «مع» ما، و«غير» مع أن، مشددة ومخففة، وهذا تمامُ الكلامِ على الظروفِ المضافة إلى الجمل.

وقال المصنَّفُ: بُني «حيث» لأنه موضوع<sup>(٤)</sup> لمكان حدثٍ تتضمنه الجملة،

(١) هود / ٦٦، والآية بتمامها:

﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَاهُ صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ رَحِمْنَا قَبْلَ الْيَوْمِ وَيَوْمَئِذٍ أَنْزَلْنَاهُ الْغَاسِقَ هَالِكًا﴾.

(٢) قرأ نافعٌ والكسائي بفتح الميم من (يوم)، والباقون بكسرها. الكشف ٥٣٢/١، حجة القراءات ٣٤٤، والحجة لابن خالويه ١٨٨.

(٣) أي صار (يومئذ) وما أشبهه كقول الشاعر: على حين عاتبت ... في جواز الإعراب والبناء.

(٤) قوله: «لأنه موضوع لمكان حدث تتضمنه الجملة»، في م: «لأنه مصدر كائن في الجملة».

فشابه الموصولات في احتياجه إلى الجمل<sup>(١)</sup>، وكذا قال في: **إِذْ وَإِذَا<sup>(٢)</sup>**.

ويجوز أن يقال في **«إِذْ»** إنه بُني لَأَنَّ وَضَعَهُ وَضَعُ الحروف<sup>(٣)</sup>، كما يقول بعضهم.

وَبُنِيَ «حيث» على الضم في الأشهر، تشبيهاً بالغايات؛ لأن إضافته كلاً إضافة، على ما ذكرنا، وقد تفتح التاء وتكسر، وقد يَخْلُفُ ياءها واو، مثلثة التاء أيضاً، وإعرابها لغة فقهسيّة، ونَدَرَتْ إضافتها إلى المفرد، قال<sup>(٤)</sup>:

٥٠٠ - وَنَطَعْنَهُمْ حَيْثُ الْحَبَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيَّ الْعَمَائِمِ

وقال<sup>(٥)</sup>:

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٩/١: «وعلة بنائها حيث احتياجها إلى جملة معه، وهذه علة بناء (الذي)، وإنما احتاج إلى جملة من جهة أن وضعه لمكان منسوب إلى نسبة، وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة ووزانه في احتياجه كاحتياج الذي من حيث إن وضعه لمن قامت به النسبة، فلما احتاج إلى جملة في تنمّة أشبه الحرف.

وانظر شرحه على الكافية ص ٨٠.

(٢) شرح الكافية ص ٨١ وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٥١٠/١.

(٣) يرى بعض العلماء أن وَضَعَ الاسم على حرفين مطلقاً، من أسباب البناء، وبعضهم يخص ذلك بأن يكون ثاني الحرفين معتلاً. (الشيخ محمد عزيمة).

(٤) لم أهد إلى قائله. وفي المغني ١٧٧ حاشية (٤) نسب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه.

الخزانة ٥٥٣/٦ هارون، المفصل ١٣٠، ابن يعيش ٩٠/٤، ٩٢.

الشاهد: إضافة (حيث) إلى المفرد مع بنائها. وأكثر النحاة على أن إضافة (حيث) إلى المفرد نادرة، والكسائي يجعل ذلك مقيساً. وأنذر من إضافتها إلى المفرد إضافتها إلى الجملة، والجملة محذوفة، كما في قول أبي حية النُميري:

إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بَرِّيَاهَا خَلِيلٌ يُؤَاوِلُهُ

ف (ما) زائدة للتعويض عن الجملة المحذوفة.

(٥) رَجَزٌ مَجْهُولُ الْقَائِلِ، وبعده: نجماً يُضِيءُ كَالشَّهَابِ سَاطِعاً.

الخزانة ٣/٧ هارون، المغني ١٧٨؛ وفيه (لامعا) بدل (ساطعا)، المفصل ١٦٩، ابن يعيش ٩٠/٤، الفوائد

الضيايئة ١٣٦/٢ - ١٣٧، (حيث) معرب إما منصوب على الظرفية، أو على أنه مفعول (تري) و(سهيل) جرّ

بإضافة (حيث) إليه. و(طالما) مفعول ثانٍ لـ(تري) إن كانت علمية، وحالٌ من (حيث) إن كانت بصرية وهذا =



## ٥٠١ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالَعًا

وبعضهم<sup>(١)</sup> يرفع «سهيل» على أنه مبتدأ، محذوف الخبر، أي حيث سهيل موجود، وحذف خبر المبتدأ الذي بعد «حيث» غير قليل.

ومع الإضافة إلى المفرد، يُعرِّبه بعضهم لزوال علة البناء، أي الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاءه على البناء، لِشُدُوذِ الإضافة إلى المفرد.

وَتَرَكْ إضافة «حيث» مطلقاً، لا إلى جملة ولا إلى مُفْرَدٍ: أُنْذِرْ، وظرفيتها غالباً، لا لازمة<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup>:

## ٥٠٢ فَشَدَّ وَلَمْ تَفْرَعْ<sup>(٤)</sup> بِيوتَ كَثِيرَةً لَدَى حَيْثُ أَلَقْتَ رَحْلَهَا أَمْ قَشَعَمَ

على رواية جرّ (سُهَيْلٌ)، أما على رواية رفعه، فهو مبتدأ خبره محذوف، أي موجود، و(طالعا) حال من ضمير الخبر، و(نَجَمًا) نصب على المدح، أو عطف بيان لسهيل أو بدل منه. وجملة (يُضِيءُ) صفة لـ(نَجْمٍ)، و(ساطعا) حال من ضمير يُضِيءُ.

والشاهد فيه أن (حيث) أضيف إلى مفرد، وذلك نادر، وهذا على رواية جرّ سهيل، أما على رواية رفعه - كما سبق - فهو مضاف إلى جملة على الشائع. وذكر المحقق الرُّضِّي أن (حيث) على رواية جرّ سهيل يجوز إعرابها وبناءها، وعلى رواية رفعه يتعين إعرابها، ومنع أن تكون ظرف (تري) على كل تقدير خلافاً لما درج عليه كثير من المعربين.

(١) انظر المغني ص ١٧٨.

(٢) انظر سيبويه ٤٤/٢ بولاق، الأمالي الشجرية ٢٦٢/٢، ابن يعيش ٩٠/٤، والجمهور على أن (حيث) ظرف غير متصرف، ويرى أبو الفتح أن (حيث) فاعل في قولك: يسعني حيث يسعك. الخصائص ٥٧/٣.

(٣) زهير بن أبي سُلمَى، والبيت من معلقته (شعره ص ١٧ رواية الأعلام، تحقيق د. قباوة).

الخزانة ٨/٧، ٥/٢ هارون، المغني ١٧٦ ط. المبارك، معجم شواهد العربية ٣٦٠/١.

(وَشَدَّ عليه): عدا عليه. (أَمْ قَشَعَمَ): المنيّة. وفاعل (شَدَّ) يعود إلى حُصَيْن بن ضَمْصَم أحد مؤرثي حرب داحس والغبراء. ولم تَفْرَعْ بيوتَ كثيرة: لم يعلم أكثر قومه بفعله، وأراد بالبيوت: أحياء وقبائل.

الشاهد فيه أن (حيث) المضافة إلى الجملة والمفرد قد تفارق الظرفية فتجرّ كما في البيت، فإنها في موضع جرّ بإضافة لدى إليها.

(٤) م، د، يفرع.

وكذا في قوله أما ترى حيث سهيل ، وهو مفعول ترى ، وكذا قوله تعالى :

﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ ، وحِكْي : هي أحسن الناس حيث نظرَ ناظرٌ، أي وجهاً، فهو تمييز، وقال الأخفش<sup>(١)</sup> : قد يُرادُ به الحين ، كما في قوله<sup>(٢)</sup> :

٥٠٣ لَلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ<sup>(٣)</sup>

### مَعْنَى إِذَا وَإِذَا، وَاسْتِعْمَالُ إِذَا لِلْمُفَاجَأَةِ

قوله : «ومنها إذا، وهي للمستقبل، وفيها معنى الشرط، فلذلك أُختِيرَ بعدها الفعلُ، وقد تكون للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها، وإِذَا لِمَا مَضَى، ويقع بعدها الجملتان»

قد تقدّم ههنا علّةُ بنائها، وذكرنا في المنصوبِ على شريطة التفسيرِ، الكلامَ في وقوع الجمل بعدها، فنقول :

قد تكون «إذا» للماضي، كما في قوله تعالى :

﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup>،

(١) انظر خزائن الأدب ١٩/٧ ط. هارون.

(٢) طرفة بن العبد (ديوانه ١٩ بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، قازان سنة ١٩٠٩م).

الخزائن ٤١٩/٤ - ٤٢٥، ١٩/٧، ٢١ هارون، مجالس ثعلب ١٩٧/١ ط ٣، الأمالي الشجرية ١٦٢/٢،

الاقتضاب ٤٥٢، معجم شواهد العربية ٣٤٥/١.

يقال هدها يهديه : إذا تقدمه.

الشاهد فيه أن الأخفش قال : إن «حيث» قد تأتي بمعنى الحين، أي ظرف زمان، كما في هذا البيت.

(٣) في د : «ولا يمنع هنا حملة على المكان» وردت بعد هذا البيت.

(٤) الكهف / ٩٣، ونصّها : «حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَيْنِ وَبَدَّ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا».

و : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ ﴾<sup>(١)</sup> ،

و ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا ﴾<sup>(٢)</sup> ،

كما أن «إذ» تكون للمستقبل كإذا، كما في قوله تعالى :

﴿وإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسِيْقُولُونَ...﴾<sup>(٣)</sup> ،

على أنه يمكن أن تُؤوَّل بالعليلية ، وكما في قوله تعالى :

﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٦٠﴾ إِذَا الْأَغْطُلُ فِي أَعْتَقِهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

ويمكن أن تكون من باب :

﴿وَنَادَىٰ أَحْسَبُ الْجَنَّةِ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقد تكون «إذا» مع جملتها ، لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى :

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا ﴾<sup>(٦)</sup> ،

أي هذه عاداتهم المستمرة ، ومثله كثير ، نحو قوله تعالى :

﴿وَإِذَا قُلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾<sup>(٧)</sup> .

---

(١) ، (٢) الكهف/٩٦ ، ونصها :

﴿أَنزَلْنَاهُ زُبْرًا زَلَّازًا حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ .

(٣) الأحقاف/١١ ، والآية بتمامها :

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسِيْقُولُونَ هَذَا الْفَكُّ قَدِيمٌ ﴾ .

(٤) غافر/٧٠ ، ٧١ ، ونصهما :

﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٦٠﴾ إِذَا الْأَغْطُلُ فِي أَعْتَقِهِمْ وَالسَّالِيلُ يُسْحَبُونَ ﴾ .

(٥) الأعراف/٤٤ ، والآية بتمامها :

﴿وَنَادَىٰ أَحْسَبُ الْجَنَّةِ أَحْسَبُ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبَّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعْلَمُ فَاذْنِ مُؤَدِّنَ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ .

(٦) البقرة/١١ ، ونصها :

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ .

(٧) البقرة/١٤ ، ونصها :

﴿وَإِذَا قُلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شُيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَمِرُّونَ ﴾ .

وهي أيضاً من الآية ٧٦ في السورة نفسها ، ونصها :

و: ﴿إِذَا مَا أَنْتَوَكْ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحَدٌ...﴾<sup>(١)</sup>.

والأصل في استعمال «إذا»، أن تكون لزمانٍ من أزمنة المستقبل مختصاً من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به، والدليل عليه: استعمال «إذا»، في الأغلب الأكثر في هذا المعنى، نحو: إذا طلعت الشمس، وقوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾<sup>(٢)</sup>.

ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله، لقطع عَلامِ الغيوب سبحانه بالأمور المتوقعة.

وكلمة الشرط: ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضاً حصول مضمون الثانية، فالمضمون الأول: مفروض ملزوم، والثاني لازمه.

فهذا المفروض (١٦٢ ب) وجوده قد يكون في الماضي، فإن كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه، فالكلمة الموضوعة له «لَوْ» وإن لم يكن مع قطع المتكلم، بعده، استعمل فيه «إِنْ»، لا على أنها موضوعة له كما يجيء، فلهذا كان «لَوْ» لانتفاء الأول لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف الشرط؛ لأن مضمون جوابه المعدم لازم لمضمون شرطه، وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم.

وقد يكون في المستقبل، وقد وُضِعَتْ له «إِنْ»، ولا يكون معنى الشرط في اسم إلا بتضمن معناها.

﴿وَإِذَا قَالُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بِغَضِبِهِمْ إِلَى بَعْضِ قَالُوا اتَّخَذُوا لَهُمْ سَمَاءً مِمَّا قَالُوا لَكُمْ عَلَيْهِمْ قَالُوا لَمْ يَأْتِكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

(١) التوبة/٩٢، والآية بتمامها:

﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحَدٌ مَّا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيَاهُمْ فَبِئْسَ مِنَ الدَّمِجِ حَرَكًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾.

(٢) التكوين / ١.

فَلَوْ : موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه، لعدم جزائه.

وإن : موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل، مع عدم قطع المتكلم، لا بوقوعه فيه، ولا بعدم وقوعه، وذلك لعدم القطع في الجزاء، لا بالوجود ولا بالعدم، سواء شك في وقوعه، كما في حقنا، أو لم يشك كالواقعة في كلامه تعالى.

وقد تستعمل «إن» الشرطية في الماضي على أحد ثلاثة أوجه، إما على أن يجوز المتكلم وقوع الجزاء، ولا وقوعه<sup>(١)</sup> فيه كقوله تعالى :

﴿إِنْ كَانَتْ فَمِيسُصُهُ، فُذِّمْنَ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وإما على القطع بعدمه فيه، وذلك المعنى الموضوع له «لو» كقوله تعالى :

﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ، فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وإما القطع بوجوده نحو: زيد وإن كان غنياً لكنه بخيل، وأنت، وإن أعطيت جأهاً: لثيم، واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا تستعمل فيه، في الأغلب، إلا وشرطها «كان» لما يأتي في الجوازم<sup>(٤)</sup>، وقد تستعمل «لو» في

(١) أي عدم وقوعه.

(٢) يوسف / ٢٦، والآية بتمامها:

﴿قَالَ هِيَ رَوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَتْ فَمِيسُصُهُ، فُذِّمْنَ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾.

(٣) المائدة / ١١٦، والآية بتمامها:

﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَسْعَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ ۖ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ، فَقَدْ عَلِمْتَهُ، تَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾.

(٤) في د بعد قوله: «الجوازم» ما يلي: كقوله تعالى:

﴿لَوْ طِيعَكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ الحجرات آية ٧.

وقوله تعالى:

﴿لَوْ تَصَلُّونَ عَلَّمَ الْيَقِينَ﴾ التكاثر آية ٥.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً»، ونحو ذلك.

المستقبل بمعنى «إِنْ» وقد تكون، أيضاً للاستمرار كما ذكرنا في «إِذَا»، قال عليه الصلاة والسلام<sup>(١)</sup>: «لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَادَّيْنِ مِنْ ذَهَبٍ لَابْتَغَى إِلَيْهِمَا ثَلَاثًا»، فنقول:

لما كان «إِذَا» موضوعاً للأمر المقطوع بوجوده، في اعتقاد المتكلم في المستقبل، لم يكن للمفروض وجوده، لِتَنَافِي القطع والفَرَضِ في الظاهر، فلم يكن فيه معنى «إِنْ» الشرطية، لأنَّ الشرط، كما بَيَّنَّا، هو المفروض وجوده، لكنَّه لَمَّا كان ينكشف لنا الحال كثيراً في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها، على خلاف ما نَتَوَقَّعُهُ، جَوَّزُوا تضمين «إِذَا» معنى «إِنْ»، كما في «متى» وسائر الأسماء الجوازم.

فيقول القائل: إِذَا جِئْتَنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ، شَاكًّا فِي مَجِيءِ الْمُخَاطَبِ غَيْرِ مُرَجِّحِ وجوده على عدمه، بمعنى: متى جِئْتَنِي: سواء.

لكنَّ إضمارَ «إِنْ» قبل «متى» وسائر الأسماء الجوازم، على ما هو مَذْهَبُ سيبويه في أسماء الشرط، صار بعد العروض، عريقاً ثابتاً، إذ لم توضع في الأصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه، كما وضعت «إِذَا»، فجاز أن يرسخ الفرض الذي معنى الشرط في الحدث الواقع فيها، وأما «إِذَا» فَلَمَّا، كان حَدُّهُ الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى «إِنْ» الدالَّةُ على الفَرَضِ، بل صار عارضاً على شرف الزوال، فلهذا لم يجزم إلَّا في الشعر، مع إرادة معنى الشرط وكونه بمعنى «متى»، قال<sup>(٢)</sup>:

(١) «أخرجه أحمد والشيخان، والترمذي عن أنس، وأخرجه أحمد والشيخان عن ابن عباس أيضاً، وأخرجه البخاري عن ابن الزُّبَيْرِ، وأخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة، وأخرجه أحمد عن أبي واقد، وأخرجه البخاري في التاريخ والبخاري عن يريدة لكن بلفظ «لو كان لابن آدم واد من مال لا يبتغي إليه ثانياً، ولو كان له واديان لا يبتغي لهما ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلَّا التراب ويتوب الله على من تاب».

الورقة ٣٤٤ رقم (٨) من مخطوطة البغدادية - رحمه الله.

وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ج-٢/١٩٢.

(٢) الفرزدق (ديوانه ٢١٦ ط. الصاوي سنة ١٣٥٤ هـ، وقد جاء مفرداً).

٥٠٤ ترفع لي خندفٌ والله يرفعُ لي ناراً، إذا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ تَقْدِ وقال<sup>(١)</sup>:

٥٠٥ إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها خُطانا إلى أعدائِنا فَنُضَارِبِ ومن جهة عروض معنى الشرط فيها، لم يَلْزَمْ، عند الأخفش، وقوعُ الفعلية بعدها، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وَلَمَّا كَثُرَ دُخُولُ معنى الشرط في «إذا»، وخروجِهِ عن أصله من الوقت المعين، جاز استعماله، وإن لم يكن فيه معنى «إن» الشرطية وذلك في الأمور القطعية، استعمال «إذا» المتضمنة لمعنى «إن»، وذلك بِمَجِيءِ جملتين بعده على طَرِزِ

الخزانة ٢٢/٧ هارون، سيبويه ٤٣٤/١ بولاق، المقتضب ٥٥/٢؛ وفيه: (إذا ماخَبَتْ نيرانُهُمْ) بدل (إذا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ)، ضرائر الشعر ٢٩٨؛ وفيه: (والله يرفعها) بدل (والله يرفع لي). (وخندف): أم إلياس. وافترح بها الفرزدق؛ لأنه تميمي، وبنو تميم ينسبون إليها، ونوت للضرورة. وقوله: (والله يرفع لي)، أي: الرافع في الحقيقة هو الله. (وَحَمَدَتْ نيرانُهُمْ)، أي: لم يَبْقَ شيء منها، (وتقد): تشتعل وروي مرفوعاً، فلا شاهد فيه حينئذ.

ومعنى البيت: ترفع لي قبيلتي من الشرف ما هو في الشهرة كالنار المتوقدة إذا قعدت بغيري قبيلته. الشاهد فيه أن إذا قد تجزم في الشعر فَعْلَيْنِ كما هنا، فإن جملة (خَمَدَتْ نيرانُهُمْ) في محل جزم شرط إذا، وتقد جوابها، وهو مجزوم، وكسرة الدال للروي.

(١) هو قيس بن الخطيم الأنصاري (ديوانه ٤١ ط. ناصر الدين الأسد، مصر سنة ١٩٦٢م).

وجاء في حماسة ابن الشجري ٤٩ ط. فريتس كرنكو، الهند سنة ١٣٤هـ، منسوباً إلى سهم بن مرة المحاربي، مع بيتين آخرين في باء مضمومة. والهيئة من قصيدة عدتها أربعة عشر بيتاً في شرح الحماسة للمزوقي ٧٢٠/٢ ط. عبد السلام هارون، مصر ١٩٥١ - ١٩٥٣م منسوبة إلى الأخنس بن شهاب، في باء مضمومة أيضاً.

والبيت في: الخزانة ٢٥/٧ هارون، سيبويه ٤٣٤/١ بولاق، والمقتضب ٥٥/٢، وابن عيش ٩٧/٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٠، وضرائر الشعر ٢٩٨، وحروف المعاني والصفات ٦٧.

«إلى: متعلقة بخُطانا، والمعنى: فنخطو إلى أعدائنا. ولو تعلق بـ«وَصْلُها»، لكان فيه الفصل بين المصدر ومعمول بمعمول غيره؛ لأن (خُطانا) خبر كان». حاشية المقتضب ٥٦/٢ ط. الأخيرة. الشاهد فيه أن (إذا) جازمة للشرط والجزاء في ضرورة الشعر، بدليل جزم (نُضَارِبِ) بالعطف على موضع جملة كان وَصْلُها خُطانا الواقعة جواباً لإذا. ولولا أن جملة الجواب في موضع جزم لَمَّا عطف عليه نُضَارِبِ مجزوماً وأما كسرة الباء فهي للروي.

الشرط والجزاء، وإن لم يكونا شرطا وجزاء، كقوله تعالى :

﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ .

إلى قوله ﴿فَسَيَحْ﴾<sup>(١)</sup>.

كما أنه لما كثر وقوع الموصول متضمناً معنى الشرط، فجاز دخول الفاء في خبره : جاز دخول الفاء في الخبر وإن لم يكن في الأول معنى الشرط، كما في قوله تعالى :

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾

إلى قوله :

﴿فَلَهُمْ عَذَابٌ<sup>(٢)</sup> جَهَنَّمُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقوله تعالى :

﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ<sup>(٤)</sup>﴾ فَمَا أَوْجَفْتُمْ<sup>(٥)</sup>.

لأن الفتن، والإفاءة، متحققا الوجود في الماضي، فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض، ومنه أيضاً، قوله تعالى :

﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ<sup>(٦)</sup>﴾

---

(١) النصر / ١، ٢، ٣، ونص الآيات :

﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾<sup>(١)</sup> وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴿٣﴾

(٢) زيادة من د.

(٣) البروج / ١٠، والآية بتمامها :

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمُ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ .

(٤) م : ساقطة، وعوض منها : «إلى قوله» :

(٥) الحشر / ٦، والآية بتمامها :

﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِن خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَسُطُّ رُسُلَهُ عَلَى مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ .

(٦) النحل / ٥٣، ونصها :

﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ﴾ .



والفاء في مثل هذه المواضع في الحقيقة زائدة.

وإنما رُتِبَ «إذا» والموصول، في الآيات المذكورة والجملتان بعده، ترتيب كلمة الشرط وجُمِلَتِي الشرط والجزاء، وإن لم يَكُنْ فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزوم الجزاء للشرط، ولتحصيل هذا الغرض، عَمِلَ في «إذا» جزاؤه مع كونه بعد حرفٍ لا يعمل ما بعده فيما قبله، كالفاء في: فَسَبَّحْ، وإنَّ، في قولك: إذا جئتني فإنَّك مكرم، ولام الابتداء<sup>(١)</sup> في نحو قوله تعالى: ﴿أَءَدَامًا مِتَّ لَسَوْفَ أَخْرِجُ حَيًّا﴾<sup>(٢)</sup>.

كما عمل ما بعد الفاء وإنَّ في الذي قبلهما في نحو: أما يوم الجمعة فإنَّ زيدا قائم، وأما زيدا فإني ضارب، للغرض الداعي إلى هذا الترتيب، كما يَجِيءُ في حروفِ الشرط.

فإذا تَقَرَّرَ هذا قُلْنَا، العامل في «متى» (١٦٣ أ) وكلُّ ظَرْفٍ فيه معنى الشرط: شرطه، على ما قال الأكثرون، ولا يجوز أن يكون جزاءه، على ما قال بعضهم، كما لا يجوز في غير الظرف، على مامَرٍ، ألا ترى أنك لا تقول أيهم جاءك فأضرب، بنصب أيهم، على ما مَضَى في الكنايات.

ولو جازَ، أيضاً، عَمَلُ الجزاء في أداة الشرط، لَقُلْنَا: الشَّرْطُ أَوْلَى، لأنهما فِعْلَانِ تَوَجَّها إلى معمول واحد<sup>(٣)</sup> والأقرب أولى بالعمل فيه على ما هو مَذْهَبُ البصريين، ولو كان العامل ههنا هو الأبعد، كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الأقرب

(١) مع الرضي في لام الابتداء: الزمخشري. الكشف ١٧/٢، وأبو حيان البحر ٢٠٦/٦. أما ابن هشام فجعل اللام لام القسم (المعني ٧٦٩).

(٢) مريم / ٦٦؛ ونصها:

﴿وَقَوْلِ الْإِنْسَانِ أَدَامًا مِتَّ لَسَوْفَ أَخْرِجُ حَيًّا﴾.

(٣) جرى في هذا على مارجحه في باب النزاع من جواز النزاع في المتقدم المنصوب. وقوله: «واحد» سقطت من ط.

بضمير المفعول عند أهل المصْرَيْن، كما في: زارني، وزرته زيدٌ، فكان الأولى،  
إِذْنٌ، أن يقال: متى جئتني فيه، أو جئتني، ولم يُسمع.

وأما الاستدلالُ على كَوْنِ الشرط في مثله هو العاملُ، بِمَجِيءِ الجواب في بعض  
المواضع بعد «إِنَّ» أو اللام، أو الفاء، نحو: متى جئتني فَإِنَّكَ مكرم، و: فأنت  
مكرم، و: فلأنت مكرم، فَمِمَّا لَا يَتِمُّ، لِأَنَّ تقديم الاسمِ لِعَرَضٍ وهو تَضَمُّنُهُ  
معنى الشرط الذي له الصَّدْرُ، يجوز مثل هذا الترتيب، كما مرَّ آنفاً.

### العاملُ في «إذا»

وأما العاملُ في «إذا» فالأكثرُونَ<sup>(١)</sup> على أنه جَزْأُوهُ، وقال بعضهم<sup>(٢)</sup>: هو الشرطُ،  
كما في «متى» وأخواته، والأولى أَنْ نُفَصِّلَ ونقول: إذا تَضَمَّنَ «إذا» معنى الشرط  
فَحُكْمُهُ حُكْمُ أَخَوَاتِهِ من «متى» ونحوه، وإنْ لم يَتَضَمَّنْ، نحو: إذا غَرَبَتِ الشمسُ  
: جئتكَ، بمعنى: أجيئك وقت غروب الشمس، فالعاملُ فيه هو الفعل الذي في  
محل الجزاء استعمالاً، وإن لم يكن جزاءً في الحقيقة، دون الذي في محلِّ  
الشرط، إذ هو مخصَّص للظرف، وتخصيصُهُ<sup>(٣)</sup> له إمَّا لِكَوْنِهِ صفةً له، أو لِكَوْنِهِ  
مضافاً إليه، ولا ثالث، استقراءً، ولا يجوز أن يكون وصفاً، إذ لو كان وصفاً لَكَانَ  
الأولى: الإتيان فيه بالضمير كما تقدَّم في الموصولات، ولم يأت في كلام،  
فتخصيصُهُ له، إِذْنٌ، بكونِهِ مضافاً إليه، كما في سائر الظروفِ المتخصصةِ  
بمضمون الجمل التي بعدها، لا على سبيل الوصفيةِ، كقوله تَعَالَى:

(١) أي الجمهور. دراسات ق ١ ج ١ ص ٩٩.

(٢) المحققون، والرضي معهم. دراسات ق ١ ج ١ ص ٩٩.

(٣) م: وتخصصه.

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾ <sup>(١)</sup> وغير ذلك.

ولو سلمنا، أيضاً، أنه صفة، قلنا لا يجوز عمل الوصف في الموصوف <sup>(٢)</sup>، كما لا يعمل المضاف إليه في المضاف، وذلك أن كل كلمتين أو أكثر، كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة، بمعنى وقوعهما معاً جزء كلام، يجوز أن تعمل أولاهما في الثانية، كالمضاف، في المضاف إليه، ولا يجوز العكس؛ إذ لم يعهد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدّم من وجه، مؤخر من آخر، فكذاك: ما هو بمنزلتها في المعنى. فمن ثم لم تعمل صلة في موصول، ولا تابع في متبوع، ولا مضاف إليه في مضاف، أمّا كلمة الشرط إذا عمل فيها الشرط، فليست مع الشرط ككلمة واحدة، إذ لا يقعان، إذن، موقع المفرد، كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها، فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر، نحو: متى تذهب أذهب، و: «أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» <sup>(٣)</sup>.

بلى، إن لم يعمل الشرط في كلمته، نحو: من قام قمت، جاز وقوعهما موقع المبتدأ، على ما هو مذهب بعضهم.

فإذا تقرر هذا، قلنا: إن الفاء في قوله تعالى:

﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾

إلى قوله:

﴿فَسِيحْ﴾ <sup>(٤)</sup>.

(١) المائدة/١٠٩، ونصّها:

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ عَلَّمْنَا الْغُيُوبَ﴾

(٢) ط: موصوف.

(٣) الإسراء/١١٠، والآية بتمامها:

﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾

(٤) النصر/١، ٢، ٣.

زائدة، زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء، للعرض المذكور، وإنما حكمنا بزيادتها؛ لأن فائدتها التعقيب، كما ذكرنا، من أن السببية لا تخلو من معنى التعقيب، و: «إذا جاء» ظرفٌ للتسييح فلا يكون التسييح عقيب المجيء، بل في وقت المجيء.

وقال المصنف في شرح المِفْصَل<sup>(١)</sup>: إن تعيين الوقت في «إذا» يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده، وإن لم يكن مضافاً إليه، كما يحصل في قولنا: زماناً طلعت فيه الشمس.

وفيه نظر، لأنه إنما حصل التخصيص به لكونه صفةً له، لا لمجرد ذكره بعده، ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة «إذا» يكفي لتخصيصها، لتخصص «متى» في: متى قام زيد، وهو غير مخصص، اتفاقاً منهم.

وأما استدلاله على عمل الشرط في «إذا» بقوله تعالى:

﴿إِذَا مَا مِثُّ لَسَوْفَ أُخْرِجَ حَيًّا﴾<sup>(٢)</sup>.

وأن الجواب لو كان عاملاً، لكان المعنى: لسوف أُخرج وقت الموت فكان ينبغي أن يكون الإخراج والموت في وقت.

فالجواب: أن المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية، لقيام القرينة، والمعنى: أيذا ما ميت وصرت رميمًا: أبعث، أي مع اجتماع الأمرين، كما قال تعالى:

﴿إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِذًا نَأْتِيكُم مِّمَّا نَبَعُوثُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وكثير في القرآن مثله.

(١) الإيضاح في شرح المِفْصَل ٥١٣/١.

(٢) مريم / من الآية ٦٦. انظر دراسات ١ ج ١ ص ١٠٢.

(٣) الواقعة / ٤٧، ونصها:

﴿وَكَاذِبُوا قَالُوا إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِذًا نَأْتِيكُم مِّمَّا نَبَعُوثُ﴾.

واستدلّ، أيضاً، بنحو قولهم: إذا جئتني اليوم أكرمك غداً. والجواب: أنَّ «إذا» هذه<sup>(١)</sup> بمعنى «متى» فالعامل شرطها، أو نقول: المعنى: إذا جئتني اليوم، كان سبباً لإكرامي لك غداً، كما قيل في نحو، إن جئتني اليوم فقد جئتك أمس، أنَّ المعنى: إن جئتني اليوم يكن جزاءً لمجيئي إليك أمس.

ولعدمِ عِراقة «إذا» في الشرطية ورسوخها فيها، جاز مع كونها للشرط، أن يكون جزاؤها اسميةً بغير فاء، كما في قوله تعالى:

﴿وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، ولا منع من كون «(١٦٣ ب) هُمْ» في الآيتين: تأكيداً للواو، والضمير المنصوب في أصابهم.

ولعدمِ عِراقتها أيضاً جاز، وإن كان شاذاً، مجيء الاسمِية الخالية عن الفعل بعدها في قوله<sup>(٤)</sup>:

فَهَلَّا أَعْدُونِي لِمِثْلِي<sup>(٥)</sup> تَفَاقَدُوا إِذَا الْخَصْمُ أَبْزَى مِثْلَ الرَّأْسِ أَنْكَبَ ١٥٩

قيل: ليس في «إذا» في نحو قوله تعالى:

﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَغْشَى﴾<sup>(٦)</sup>.

معنى الشرط، إذ جواب الشرط: إمّا بعده، أو مدلول عليه بما قبله، وليس بعده ما يصلح للجواب، لا ظاهراً، ولا مقدراً، لعدم توقف معنى الكلام عليه، وليس ههنا

(١) م، د: ساقطة.

(٢) الشورى / ٣٧، والآية بتمامها:

﴿وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ بَيْنَ أَيْدِي أُولَئِكَ أَلْوَارِئُ وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ بَيْنَ أَيْدِي أُولَئِكَ أَلْوَارِئُ وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾.

(٣) الشورى / ٣٩.

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٥٤٨.

(٥) زيادة من م.

(٦) الليل / ١.

ما يدل على جواب الشرط قبل «إذا» إلا القَسَم، فلو كان «إذا» للشرط، كان التقدير: إذا يغشى: أَقْسِمُ، فلا يكون القسم منجزاً، بل معلقاً بغشيان الليل، وهو ضد المقصود، إذ القَسَم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وإن كان نهاراً، غير متوقف على دخول الليل.

فإن قيل: فإذا كان ظرفاً مجرداً، فأيش ناصبه؟

قلت: قال المصنف<sup>(١)</sup>: ناصبه حال من الليل، أي: والليل حاصل وقت غشيانه.

ولي فيه نظر، إذ لا شيء هنا يُقدَّر عاملاً في «حاصلاً» إلا معنى القَسَم، فهو حال من مفعول «أقسم» فيكون الإقسام في حال حصول الليل، كما أن المرور في قولك مررت بزيد صارخاً: في حال صراخه، وحصول الليل في وقت غشيانه؛ لأن وقت غشيانه ظرف له، كما أن الخروج في قولك: خرجت وقت دخولك: في وقت دخول المخاطب، فيكون الإقسام حال غشيان الليل، وهو فاسد، كما مر. وأيضاً، في قوله تعالى:

﴿وَالْقَمَرَ إِذَا اتَّسَقَ﴾<sup>(٢)</sup>.

يلزم أن يكون الزمان حالاً من الجئة، ولا يجوز، كما لا يجوز أن يكون خبراً عنها.

وقيل: «إذا» بدل من القَسَم به مخرج عن الظرفية، أي: وقت غشيان الليل، وفيه نظر من وجهين: أحدهما من حيث إن إخراج «إذا» عن الظرفية قليل، والثاني أن المعنى: بحق القمر متساقاً، لا: بحق وقت اتساق القمر، وليس يبعد أن يقال: هو ظرف لما دل عليه القَسَم من معنى العظمة والجلال، لأنه لا يُقسَم بشيء إلا لحاله العظيمة، فتعلقه بالمصدر المقدّر، على ما ذكرنا في المفعول معه، من جواز عمله

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥١٢/١، وانظر شرحه على الكافية ص ٨١.

(٢) الانشقاق / ١٨.

(حَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ...)<sup>(١)</sup>

﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: يَجُوزُ أَنْ يَتَجَرَّدَ، بعد حتى، عن الشرطية، وينجَرُّ بحتى ولعلّه حملة عليه قوله<sup>(٤)</sup>:

﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ هَازِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ مَتَّجِعَةً بِمَا جَاءَكُمْ فَلَمْ تُلَاحِظْ أَنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِقٌ مُرْتَابٌ﴾

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ لَسْتُمْ مِنْهُمْ أَلِبَّاسَهُ وَالصَّرَّةَ وَأُولَئِكَ يَقُولُ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴿١٠﴾﴾

(٤) هو عبد مناف بن ربيع الهذلي (ديوانه، ضمن أشعار الهذليين ٦٧٥/٢). الخزانة ٣٩/٧ هارون، الانتصاب ٤٠٢، ٤٠٣، المخصص ١٠١/١٦، الأزهية ٢١٢، ٢٥٩، التمام في تفسير أشعار هذيل ٥٥، مجاز القرآن

حتى إذا أسلكوهم في قَتَائِدَةٍ شَلًّا كما تطرد الجمالة الشرُّداً

وهذا البيت آخر القصيدة، ويجوز أن يقال: إن جوابه مقدَّر<sup>(١)</sup>. محافظة على أغلب أحوالها.

وقال الميّداني<sup>(٢)</sup>: «إذا» فيه زائدة<sup>(٣)</sup>، ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة إذ حذف الجزء لتفخيم الأمر: غير عزيز الوجود، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(٤)</sup>. أي تكون أمور لا يُقدَّر على وصفها.

وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ «إذا» الزمانية تقع اسماً صريحاً في نحو: إذا يقوم زيد، إذا يقعد عمرو، أي: وقت قيام زيد، وقت قيام عمرو، وأنا لم أعثر لهذا على شاهد من كلام العرب<sup>(٥)</sup>، وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، فإذا الأولى زمانية والثانية للمفاجأة، في مكان الفاء، كما يجيء في باب الشرط.

يقال: سلك المكان، وأسلكه إياه، وفيه، وعليه، وقَتَائِدَةٍ: موضع. والشل: الطرد، والجمالة: أصحاب الجمال.

(١) وقال الأصمعي: «ليس له جواب» شرح أشعار الهذليين ٦٧٦/٢.

(٢) أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، النحوي اللغوي، له: مجمع الأمثال، الأنموذج، نزهة الطرف في علم الصرف... توفي سنة ٥١٨ هـ. بغية الوعاة ١٥٥ دار المعرفة، بيروت.

(٣) الاقتضاب ص ٤٠٣، ويستبعد ابن السِّيد زيادتها.

(٤) الإنشقاق / ١. انظر المقتضب ٧٧/٢ الطبعة الأخيرة.

(٥) رَعَمَ ابنُ جَنِّي في قوله تعالى:

﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ لَئِيسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ إِذَا رَحَّتِ الْأَرْضُ رَحًا. الواقعة/ ١ - ٤.

فيمن نصب خافضة رافعة أن (إذا) الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبان حالان، وكذا (ليس لوقعها كاذبة)، والمعنى: وقت وقوع الواقعة وقت رج الأرض. المحتسب ٣٠٧/٢، ٣٠٨.

(٦) الروم / ٢٥، والآية بتمامها: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾.



قوله: «وقد تقع للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها»، وقد ذكرنا الخلاف في «إذا» المفاجأة في باب المبتدأ، وأنَّ الأقرب كونُها حرفاً، فلا محلَّ لها، والتي تقع جواباً للشرط: للمفاجأة، كما يجيء في حروف الجزم.

والكوفيون<sup>(١)</sup> يُجَوِّزُونَ نحو: خرجت فإذا زيدٌ القائمُ بنصب القائم، على أنَّ زيدا مرفوعٌ بالظرف، كما في نحو: في الدار زيدٌ؛ لأنَّ «إذا» المفاجأة عندهم ظرفٌ مكانٍ، أمَّا نصبُ القائم، فقالوا: لأنَّ «إذا» المفاجأة، تدلُّ على معنى «وجدت» فتعملُ عملَهُ؛ لأنَّ معنى مفاجأتِكَ الشيء: وجدَّانك له فجأةً، فالتقدير: خرجت فوجدتُ زيدا القائم، والقائم ثاني مفعوليه.

ومنه قولُ الكِسائي<sup>(٢)</sup> في المناظرة التي جرتَ بينه وبين سيبويه في مثل قولهم: كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّبُورِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا: لَا يَجُوزُ إِلَّا إِيَّاهَا، وقال سيبويه<sup>(٣)</sup>: لَا يَجُوزُ إِلَّا: فَإِذَا هُوَ هِيَ؛ لأنَّ «إذا» المفاجأة يجب الابتداء بعدها.

قال الزَّجَّاجي مُشْنَعاً على الكوفيين: فَإِذَا: عندهم، كالنَّعَامَةِ، (١٦٤ أ) قيل لها: احملِي فقالت أنا طائر، وقيل لها طيري قالت أنا جملٌ، إن كانت «إذا» عندهم كسائر الظروف، لَزِمَهُمْ أَنْ يرفعوا بعدها اسماً واحداً، وإن أعملوها عملَ: «وجدت»، طالبناهم بفاعلٍ ومفعولين، قال<sup>(٤)</sup>: بلى، يجوز: فَإِذَا عمرو قائماً، على أنَّ «إذا» خبر، وقائماً: حال، أي: فبالمكان عمرو قائماً، وأمَّا مع المعرفة، فلا يجوز، عند البصريين إِلَّا الرَّفْعُ على أنه خبرٌ.

وقال ثعلب، اعتذاراً للكوفيين في نحو: فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا: إِنَّ<sup>(٥)</sup> «هُوَ» عمادٌ،

(١) منهم الكِسائي. الإنصاف مسألة ٩٩ ط ٤١٢/٢٢.

(٢) الإنصاف، مسألة ٩٩، والمغني ١٢١ ط. المبارك.

(٣) المغني ص ١٢٢، والإنصاف مسألة ٩٩.

(٤) أي الزججاني، استدراكاً على ما تقدم.

(٥) الإنصاف، مسألة ٩٩.

وإذا، كوجدت مع أحد مفعوليّه، كأنه قال: فوجدته هو إياها، كقوله<sup>(١)</sup>:

٥٠٧ فأضحى ولو كانت خراسانُ دونه رآها مكانَ السوقِ أو هي أقربا

أي: رآها هي أقرب، فقال الزّجاجي، ليس هذا قول الكوفيين، ولا البصريين، قال: وأظنّ الحكاية في هذا عن ثعلب، غلط، لأنّ العماد عند أهل المصّرّين لا يكون إلاّ فضلة يجوز إسقاطها، ولا يجوز إسقاط «هو» في مسألتنا، أصلاً؛ هذا آخر كلام الزّجاجي.

ويمكن أن يقال: إنّ الفصل لم يوجد في كلام العرب إلاّ إذا كان خبر المبتدأ معرفاً باللام، أو أفعل التفضيل، وفي الإتيان به مع غيرهما نظراً، كما مرّ في باب الضمائر، وقوله: أو هي أقربا، بمعنى: أو هي في مكانٍ أقرب فهو نصبٌ على<sup>(٢)</sup> الظرف.

وقد<sup>(٣)</sup> تقع «إِذْ» و «إِذَا» في جواب: بيّنا، وبينما، وكلتاها، إذن، للمفاجأة، والأغلب محييء «إِذْ» في جواب بينما، وإذا، في جواب بيّنا، قال<sup>(٤)</sup>:

(١) هو عبد الله بن الزبير الأسدي، والبيت آخر أبيات خمسة رواها المبرّد، والأصفهاني.

الخزانة ٥٠/٧، ٥١ هارون، الكامل ٢١٧، الأغاني ٤٠/١٣، إيضاح الشعر ورقة ٥٦/أ؛ وفيه: «لا تخلو (هي) من أن تكون مبتدأ، أو وصفاً، أو فصلاً، وذلك أن قوله: (رأها مكان السوق) دالٌّ على: أو رآها، فحذفها من اللفظ لدلالة ما تقدم عليها، فصار التقدير: أو رآها أقرب، أي: أو رآها أقرب من السوق، فصارت (هي) فصلاً بين الهاء والخبر المنتصب.

وقد يجوز أن تجعل (هي) وصفاً للهاء «أي تأكيداً». التي هي المفعول الأول، كما جاز ذلك في «تجدوهُ عندَ اللَّهِ هُوَ حَيٌّ» المزمّل/٢٠. والأول أوجه؛ لأن المحذوف لحذفه يستغني عن وصفه. ويجوز أن يكون (أقرب) ظرفاً، فإذا جعلته ظرفاً، ولم تجعله وصفاً، كان مبتدأ و(أقرب) الخبر، والتقدير: أو هي أقرب من السوق، ومثله: «والركب أسفل منكم» الأنفال/٤٢.

(٢) إيضاح الشعر ورقة ٥٦/أ.

(٣) انظر سيبويه ٣١١/٢ بولاق.

(٤) حُرقة بنت النعمان، أو أختها هند.

الخزانة ٥٩/٧ هارون، الأمالي الشجرية ١٧٥/٢، المغني ٤١٠؛ وفيه: (ليس تنصّف) بدل (تنتصّف)، دُرّة =

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْقَةٌ نُنْتَصِفُ

ولا يَجِيءُ بعد «إِذَا»<sup>(١)</sup> المفاجأة إِلَّا الفعل الماضي، وبعد «إِذَا» المفاجأة إِلَّا الاسمِيَّةُ، وكان الأصمعيُّ، لا يَسْتَفْصِحُ إِلَّا تَرْكَهُمَا في جواب بينا وبينما، لِكَثْرَةِ مَجِيءِ جوابيهما بدونهما، وَالكَثْرَةُ لا تدل على أَنَّ المكثورَ غيرُ فصيحٍ، بل تدل على أَنَّ الأكثرَ أَفْصَحُ، أَلَّا تَرَى إِلَى قول أمير المؤمنين عليٍّ، رضي الله عنه، وهو من الفصاحة بحيث هو: «بيننا هو يَسْتَقِيلُهَا في حياته، إِذْ عَقَدَهَا لِأَخْرَ بَعْدَ وفاته»<sup>(٢)</sup>.

ولمَّا قُصِدَ إلى إضافة «بين» اللّازم إضافته إلى مفرد، إلى جملة، وإضافة إلى الجملة كَلَّا إضافة، على ما تَقَدَّمَ، زادوا عليه «ما» الكافة، لأنها التي تكف المقتضى عن الاقتضاء، أو أشبعوا الفتحة فتولدت أَلِفٌ، لِيَكُونَ الألف دليل عَدَمِ اقتضاءه للمضاف إليه، لأنه كأنه وَقَفَ عليه، والألف قد يوتى به للوقوف، كما في: أنا، والظُّنُونَا<sup>(٣)</sup>.

وأصل «بين» أَنَّ يكون مصدرًا بمعنى الفِراق، فتقدير: جلست بينكما، أي مكان فراقكما، وتقدير: فعلت، بين خروجك ودخولك: أي زمان فراق خروجك ودخولك، فَحُذِفَ المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، فَبَيْنَ، كما تَبَيَّنَ، مستعملٌ في الزمان، والمكان، وأما إِذَا كُفَّ بما، أو الألف وأضيف إلى الجمل، فلا يكون إِلَّا للزمان، لِما تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لا يُضَافُ من المكان إلى الجمل إِلَّا «حيث».

الغَوَاصُ ١٩٨؛ وفيه: (نسوق) بدل (نسوس)، شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٠٣/٣، شعراء النصرانية ٢٦/٣، الجنى الداني ٣٧٦. والناصف: الخادم. الشاهد فيه أَنَّ الأغلب مَجِيءُ إِذَا الفجائية في جواب بينا، كما في البيت.

(١) ط: إِذَا.

(٢) من خطبة له، وهي المعروفة بالشقشقية. نهج البلاغة ص ٣٤.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى:

﴿إِذَا جَاءَ وَكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَنَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾

الأحزاب/١٠.

و «بين» في الحقيقة، مضاف إلى زمانٍ مضاف إلى الجملة، فحذف الزمان المضاف، والتقدير: بين أوقات زيد قائم، أي بين أوقات قيام زيد، فحذف الوقت لقيام القرينة عليه، وهي غلبة إضافة الأزمنة إلى الجمل، دون الأمكنة وغيرها، فيتبادر الفهم في كل مضاف إليها، إلى الزمان، فصار «بين» المضاف إلى الزمان زماناً؛ لأن «بين» إن أُضيف إلى الأمكنة أَوْ جُثِّثَ<sup>(١)</sup> غيرها، فهو للمكان، نحو: بين الدار، وبين زيد وعمرو،<sup>(٢)</sup> وإن أُضيف إلى الأزمنة فهو للزمان، نحو: بين يومي الجمعة والأحد، وكذا إن أُضيف إلى الأحداث، نحو: بين قيام زيد وقعوده، إلا أن يُراد به مجازاً: المكان، نحو قولك: زيد بين الخوف والرجاء، استعرت لما بين الحَدَثَيْنِ مكاناً، فلهذا وقع «بين» خبراً عن الجُثَّةِ.

فبينما، المضاف تقديرًا إلى زمان محذوف، وظاهرًا إلى جملة مقدرة بحدث، لأبْدَ أن يكون بمعنى الزمان، فلهذا جازَ إضافته إلى الجُمْلِ.

وكل ما قلناه في «بينما» يَطْرُدُ في «كلما» من مجيء «ما»<sup>(٣)</sup> الكافية، لتكفُّه عن طلب مضاف إليه مفرد، ومن تقدير زمانٍ مضاف إلى الجمل.

فكلما، إذن، زمانٌ مضاف إلى الجملة، لأنَّ كلاً، وبعضاً، من جنس ما يُضافان إليه، زماناً أو مكاناً أو غيرهما.

ولما في «كلما» من معنى العموم والاستغراق، الذي يكون في كلمات الشرط، نحو: مَنْ، وما، ومتى، شابهها أكثر من مشابهة «بينما» فلم يدخل إلا على الفعلية بخلاف بَيْنَا وبينما، ولهذا جاز، أيضاً، وقوع الماضي بعد «كلما» بمعنى

(١) المراد ما ليس زماناً، ولا حدثاً معنوياً.

(٢) د، ط: وكذا إن أُضيف.

(٣) هي مصدرية، لكنها نائبة بصلتها عن ظرف زمان، كما ينوب عنه المصدر الصريح... وهذه تسمى (ما) المصدرية الظرفية، أي النائبة عن الظرف، لا أنها ظرف في نفسها، فد (كل) من «كلما» منصوب على الظرفية لإضافته إلى شيء هو قائم مقام الظرف. البرهان ٣٢٤/٤.

المستقبل ، لكنه ليس ذلك بِحَتْمٍ في كل ماضٍ<sup>(١)</sup> ، كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى «إِنْ» .

وكذلك كل ماضٍ وقع بعد «حيث» ، احتمل الماضي والمستقبل ، للعموم الذي فيه ، ككلمات الشرط ، ففيه وفي «كلما» رائحة الشرط .

وأما «حيثما» ، فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلاً ، كَمَنْ ، وما ، ومتى ، فالعاملُ في : كلما ، وحيث ، ما هو في محل الجزاء ، لا الذي في محل (١٦٤ ب) الشرط ، كما في «إذا» ، لأنهما في الأغلب ، يُستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو: كلما طَلَعَتِ الشمسُ أَتَيْتُكَ ، وكُلَّمَا أَصْبَحَتْ فَسَبَّحَ اللهُ ، وجلست حيث جلس زيد ، وقد يُستعملان في غير المقطوع به نحو: كُلَّمَا جِئْتَنِي أعطيتك وحيث لقيت زيدا فأكرمه ، كما تستعمل الأسماء المتضمنة لمعنى «إِنْ» في المقطوع بوجوده ، نحو: متى طلعت الشمس أتيتك ، وكل ذلك على خلاف الأصل ، ويدخل بَيْنًا وَبَيْنًا ، وكلما ، في الماضي والمستقبل .

ولنا أن نرتكب بناءً بَيْنًا وَبَيْنًا وكُلَّمَا ، على الفتح ، لكون إضافتها كَلَّا إضافة ، كما ذكرنا في «حيث» إلا أنها<sup>(٢)</sup> بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الإعراب ، بخلاف «حيث» فإنه لم يثبت لها حالة إعراب هي منصوبة فيها حتى تُراعى حركتها الإعرابية .

وإنما رُتِبَ بَيْنًا ، وبينما ، وكلما ، مع جملتيها ترتيبَ كلمات الشرط ، مع الشرط والجزاء ، لِمَا ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للأولى ، لُزُومَ الجزاء للشرط ، ولهذا أُدْخِلَ «إذا» و«إِذَا» للمفاجأة في جواب بَيْنًا وَبَيْنًا ، لِيَدُلَّ على اقتران مضمون الأول بالثاني مفاجأة بلا تراخٍ فيكون آكَدَ في معنى اللزوم .

(١) د : ماضي .

(٢) أي الكلمات الثلاث : بَيْنًا ، وَبَيْنًا ، وكُلَّمَا .

وقيل<sup>(١)</sup> في «كلما»: إنه مُعَرَّبٌ، وما، مصدرية، والزمان المضاف إلى «ما» مقدَّرٌ، فيجوز ادعاء مثله في «بينما»، فإن دخل «إِذْ» و«إِذَا» للمفاجأة في جواب بينا وبينما، فإن قلنا، كما هو مذهب<sup>(٢)</sup> المبرد، إنَّ «إِذَا» المفاجأة ظرف<sup>(٣)</sup> مكان، وكذا ينبغي أن نقول في «إِذْ» المفاجأة، فَإِذَا، وإذا، منصوبان على أنهما ظرفا مكانٍ لِمَا بعدهما، وبيننا وبينما، ظرفا زمانٍ له.

فَمَعْنَى بينا زيد قائم إذ رأى هنداً: رأى زيد هنداً بين أوقات قيامه، في ذلك المكان، أي في مكان قيامه.

وإن قلنا إنهما ظرفا زمان، كما هو مذهب<sup>(٤)</sup> الزَّجَّاجِ، فهما مضافان إلى الجملة التي بعدهما، مخرجان عن الظرفية، مبتدئان، خبرهما بينا، وبينما، والمعنى: وقت رؤية زيد هنداً: حاصلٌ بين أوقات قيامه.

والأولى: القولُ بحرفية<sup>(٥)</sup> كلمتي المفاجأة، كما هو مذهبُ ابنِ بَرِّي<sup>(٦)</sup>، فالعاملُ في بينا، وبينما، ما بعد كلمتي المفاجأة، أو نقول: إنهما زائدان، وليستا للمفاجأة

(١) البرهان ٣٢٤/٤.

(٢) التسهيل ص ٩٤، الجنى ٣٧٤.

(٣) عند المبرد، والفارسي، وابنِ جَنِّي، وأبي بَكْرٍ بنِ الْخَيْطِ، واختاره ابنُ عُصْفُورٍ. الهمع ٢٠٧/١، الجنى الداني ص ٣٧٤.

(٤) ومذهبُ الرِّيَاشِيِّ، وهو مذهبُ ابنِ خُرُوفٍ، والشُّلُوبِيِّ. (الجنى الداني ٣٧٤، والهمع ٢٠٧/١، والتبصرة ٣١٠/١، وظاهرة الشذوذ ص ٤٢٧).

(٥) وهو مذهب الكوفيين، وحكي عن الأخفش، واختاره الشلوبين في أحد قوليه، وإليه ذهب ابن مالك. الجنى الداني ص ٣٧٥.

(٦) عبد الله بن بَرِّي المَقْدِسِي، اللُّغَوِي، له: الردُّ على الجَوْهَرِيِّ، حواشي درة القواص، ... توفي سنة ٦٨٢ هـ عند صاحب البلغة، وسنة ٥٨٢ هـ عند صاحب الإنباه. (البلغة ١٠٧، البغية ٣٦/٢، الإنباه ١١٠/٢).

في جواب بينا وبينما، كما قال الجَوْهَرِيُّ<sup>(١)</sup>، وابنُ قُتَيْبَةَ<sup>(٢)</sup>، وأبو عُبيدَةَ<sup>(٣)</sup>، بزيادة<sup>(٤)</sup> «إِذَا» في نحو قوله تعالى :

﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾<sup>(٥)</sup>

«وبزيادةِ «إِذَا»<sup>(٦)</sup> في قوله<sup>(٧)</sup> :

حتى إذا أسلكوهم في قُنَائِدَةٍ . . . البيت

والكلام على مِثْلِ قوله تعالى :

﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ﴾<sup>(٨)</sup>،

كالكلام على بينما زيد قائم إِذْ رأى عَمْرَأً، سواءً.

ويجوز أن يكون «إِذَا» في جواب بينما، وإِذَا، وَلَمَّا، نحو قوله تعالى :

﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فِرْقٌ مِنْهُمْ . . .﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) سبق ترجمته.

(٢) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدُّنُورِيُّ، روى عن أبي حاتم، وابن الأعرابي . له: معاني القرآن، غريب القرآن، خلق الإنسان، أدب الكاتب . . . توفي سنة ٢٧٠هـ.

(البلغة ١١٦، الإنباه ١٤٣/٢، البغية ٦٣/٢).

(٣) مَعْمَرُ بنِ المُنْثَى الثَّمِيمِي، روى عنه أبو حاتم، وأبو عبيد، عرف بلغات العرب والأخبار. له: مجاز القرآن، الديباج، الحيوان . . . توفي سنة ٢٠٨هـ.

(البلغة ٢٦١، الإنباه ٢٧٦/٣، البغية ٢٩٤/٢).

(٤) الجنى الداني ١٩٢، مجاز القرآن ٣٧/١، الهمع ٢٠٧/١.

(٥) البقرة/٥١، والآية بتمامها:

﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ أَخَذْنَا الْعِجْلَ مِنْ يَدِهِ وَأَنشَأَ ظُلُمُوتٌ﴾.

(٦) انظر مجاز القرآن ٣٧/١.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) الروم/٤٨، ونصها:

﴿أَنَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَابَاقًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَيَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ﴾.

(٩) النساء / ٧٧، والآية بتمامها:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فِرْقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ

ظرفَ زمانٍ، بدلاً من الظروف المذكورة، ولا نجعلها مضافة إلى الجملة التي تليها، بل نجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة، أي: وقت الإصابة في تلك الحال يستبشرون، وكذا في الباقيين، فالجملة المضاف إليها «إذا» محذوفة مدلول عليها بالجملة التي تقع في موضع الشرط، أي: إذا أصاب ... هم يستبشرون، و: «إذا فريق منهم برّ بهم يُشركون».

وكذا نقول: إذا وقعت جواباً لأن، في نحو قوله تعالى: ﴿وَأِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

أي: إذا أصابتهم يقنطون، أي في تلك الحالة يقنطون. وإن قلنا إنها ظرف مكان، فلا نقدر لها جملة مضافاً إليها، لأن المكان لا يُضاف إلى الجملة، إلا «حيث»، بل المعنى: في ذلك الموضع يقنطون، وكذا في جواب إذا، وبينما، ولما.

وإن قلنا بحرفية «إذا» في جواب الأشياء الأربعة، فلا إشكال؛ لأنها، إذن، حرف، كالفاء، سواء.

وقد تجيء «إذ» للمفاجأة في غير جواب بينا وبينما، نحو قولك كنت واقفاً إذ جاءني عمرو<sup>(٢)</sup>.

ويجوز إضافة بينا، دون بينما، إلى المصدر، قال<sup>(٣)</sup>:

أَشَدَّ حَسَنَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَّعَ الدُّنْيَا قَلِيلًا وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا تَظْلُمُونَ قَلِيلًا ﴿١﴾

(١) الروم/٣٦، والآية بتمامها:

﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾

(٢) انظر سيبويه ١/٥٤ - ٥٥ بولاق، وابن يعيش ٩٦/٤.

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي، والبيت من قصيدة مطلقها:

أَمِنْ الْمُنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ      والدهرُ ليس بمُعْتَبٍ مِنْ يَجْزَعُ



٥٠٩ بينا تَعَنُّقِهِ<sup>(١)</sup> الكُماةَ وروَّغهُ يوماً أُتِيحَ له جريءٌ سَلَفُ  
بتقدير: بين أوقات تَعَنُّقِهِ، والأعرَف: الرَفْعُ على أنه مبتدأ محذوفُ الخبر، أي تَعَنُّقُهُ  
حاصلٌ.

قوله: «وَإِذَا» لِمَا مضى، ويقع بعدها الجملتان، وذلك بلا فَضْلٍ؛ لأنه لا يطراً  
عليها معنى الشرط كما في «إِذَا»، لأنَّ جميعَ أسماءِ الشرطِ متضمنةٌ لمعنى «إِنْ»،  
وإنَّ للشرط في المستقبل، و«إِذَا» موضوعَةٌ للماضي فتناوياً.

و«إِذَا» إذا دخل على المضارع قَلَبَهُ إلى الماضي كقوله تعالى:  
﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٢)</sup>.  
و: ﴿إِذْ يَقُولُ﴾<sup>(٣)</sup>.

ديوان الهذليين ٣٧/١ للشُّكْرِي. تحقيق عبد الستار فَرَّاج، دار العروبة، وجُمِّل الرَّجَّاحِي ص ٢٩٣، ٢٩٤،  
وكتاب إصلاح الحُلُلِ الواقع في الجُمْلِ ص ٣٣٢؛ وفيه: «قال المفسر: وقع في نَسْخِ هذا الكتاب: تعانقه،  
وهكذا قرأناه. وهو غلط؛ لأن (تعانق) لا يتعدى إلى مفعول، والصواب (تَعَنَّقَهُ) بغير ألف، وكذا وقع في شعر  
الهذليين»، وضرائر الشعر ٣٤، والمغني ٤٨٥، ٦٧٧، والحُلُلُ في شرح أبيات الجمل ٣٥١، وإيضاح الشعر  
ورقة ٩٦/ب.

والاعتناق: آخر مراتب الحرب؛ لأن أول الحرب الترامي بالسُّهَام، ثم المطاعنة بالرماح، ثم المجالدة  
بالسيوف، ثم الاعتناق؛ وهو أن يتخاطف الفارسان، فيسقطان إلى الأرض معاً.  
والكُماة: الشُّجْعان، والرُّوغ: التحفظ والحذر. وأُتِيح: قُدِّرَ والجريء: ذو الجرأة والإقدام. والسَلَفُ:  
نحوه، ذكره على جهة التأكيد.  
الشاهد فيه إضافة (بيناً) إلى المصدر (تَعَنَّقَهُ).

(١) م، د، ط: تعانقه.

(٢) الأنفال / ٣٠، ونصّها:

﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾

(٣) التوبة / ٤٠، ونصّها:

﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذَا أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ  
لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُودِهِمْ فَمِنْ ثَمَرِهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ  
كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

ويلزمها الظرفية، إِلَّا أَنْ يُضَافَ إِلَيْهَا زَمَانٌ، كقوله تعالى :  
﴿بَعْدَ إِذْ بَخَّعْنَا اللَّهُ مِنْهَا﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى :

﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

ولم يُعْهَدْ مجروراً باسمٍ إِلَّا بِبَعْدٍ<sup>(٣)</sup>، ويقع مفعولاً<sup>(٤)</sup> به، كقولك : أتذكر إذ من يأتينا  
نُكرمه، وقوله تعالى :

﴿وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

على أَنَّ «إِذْ» بَدَلٌ من قوله : أَخَا عَادٍ.

وقيل في نحو قوله تعالى :

﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) الأعراف / ٨٩، ونصّها :

﴿فَدَا قَرْنًا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلِّكُمْ بَعْدَ إِذْ بَخَّعْنَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رُتْنَا وَسِعَ رُتْنَا كُلَّ  
شَيْءٍ عَلَمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾

(٢) آل عمران / ٨٠، والآية بتمامها :

﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

(٣) قال البغدادي : «وجدت بخط صاحب القاموس تركيب هذه الظروف مع (إذ)».

قال : لا يُضَافُ إلى (إذ) في كلام العرب غير سبعة ألفاظ ؛ وهي : يومئذ، حينئذ، ساعتئذ، ليلئذ، غدائئذ،  
عشيئئذ، وعاقبتئذ. الخزانة ١٤٨/٣ بولاق.

وقال السيوطي : «إِلَّا أَنْ يُضَافَ اسم زمان إليها، نحو حينئذ، ويومئذ، وبعد إذ هديتنا، ورايتك أمس إذ  
جئت».

الهمع ٢٠٤/١.

(٤) جوازُه هذا يُخَالَفُ فيه الجُمهور.

(٥) الأحقاف / ٢١، ونصّها :

﴿وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَّتِ النُّذُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ  
عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾.

(٦) البقرة / ٥١، ونصّها :

﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ أَخَذْنَا مِنَ الْعِجَلِ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾.

إنها زائدة<sup>(١)</sup> كما مضى ، وقيل : هي مفعولة لأذُكُرَ ، ويلزمها الإضافة إلى الجملة ، وإن حذفت لقيام القرينة عَوَضَتْ منها التنوين ، كما في قوله : وأنتَ إِذْ صَحِيحٌ<sup>(٢)</sup> ، فيكسر ذالها ، أو يفتح ، كما مرَّ ، ويلزمها الكسر في نحو يومئذٍ لِمَا مرَّ .

وَتَجِيءُ «إِذْ» للتعليل ، نحو: جئتُكَ إِذْ أنتَ كريمٌ ، أي لأنك ، والأولى حَرَفِيَّتُهَا<sup>(٣)</sup> ، إِذَنْ ، إِذْ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حَدِّ الاسم .

واعلم أنه يَقْبَحُ أَنْ يَلِيَهَا اسمٌ بعده فِعْلٌ ماضٍ ، نحو: إِذْ زَيْدٌ قَامَ ، بلِ الفصيحُ : إِذْ قَامَ زَيْدٌ<sup>(٤)</sup> ؛ لأنَّ «إِذْ» موضوعٌ للماضي ، فَأَيْلَؤُهُ الماضي أَوَّلِي ، للمشاكلة والمناسبة ، ولا يَرِدُ عليه نحو: إِذَا زَيْدٌ يَقُومُ لأنَّ «إِذَا» على مذهب سيبويه<sup>(٥)</sup> داخلَةٌ على «يقوم» المقدَّرُ المفسَّرُ بهذا الظاهر .

(١) رأي الجوهري ، وابن قتيبة ، وأبي عبيدة . الجنى الداني ١٩٢ ، مجاز القرآن ٣٧/١ ، الهمع ٢٠٧/١ .

(٢) قول أبي ذؤيب الهذلي :

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو      بعاقبة وأنتَ إِذْ صَحِيحٌ

(٣) قال أستاذنا الشيخ محمد عزيمة رحمه الله : «ولكني أرى بقاء (إِذْ) على ظرفيتها مع إفادتها للتعليل لما يأتي :

١ - (حيث) من الظروف التي تفيد التعليل ، ولو جعلنا (إِذْ) الدالة على التعليل حرفاً مصدرياً يسبك مع ما بعده بمصدر لَلَزِمْنَا أَنْ نقول بذلك في (حيث) .

٢ - (إِذْ) مفيدة للتعليل في قوله تعالى :

﴿ أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ . كما ذكره السهيلي وغيره .

ولو وضعت (أَنْ) المصدرية هنا مكان (إِذْ) ما صَحَّ ذلك ؛ لأنَّ (أَنْ) المصدرية لا تقع بعدها الجملة الاسمية ، إلا إذا كانت المخففة من (أَنْ) .

وبعضد ما قلناه أن أبا الفتح أعرب (إِذْ) بدلاً من اليوم في قوله تعالى :

﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ... ﴾ الزخرف آية ٣٩ .

ثم صرح بإفادة (إِذْ) للتعليل . . . .

دراسات ق ١ ج ١ ص ٥٠

(٤) انظر المقترض ١٧٧/٣ ، و ٣٤٨/٤ .

(٥) الكتاب ١/٥٤ - ٥٥ بلاق .

وَأَمَّا عَلَى مَذْهَب مَنْ أَجَاز دَخُولَهَا عَلَى اسْمِيَّةٍ خَبَرُهَا فِعْلٌ ، فِهَذَا وَارِدٌ عَلَيْهِ ، وَلَا مَخْلَصٌ لَهُ مِنْهُ ، إِلَّا اسْتِقْبَاحُ اسْتِعْمَالِ مِثْلِ هَذَا ، أَيْضًا ، أَعْنِي : إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ لَهُ كَذَا ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ قَبِيحٌ قَلِيلُ الاسْتِعْمَالِ .

وَقَالَ الْمَصْنُفُ<sup>(١)</sup> مُعْتَذِرًا عَنْ صَاحِبِ هَذَا الْمَذْهَبِ : إِنَّ « يَقُومُ » لَيْسَ لِلْاسْتِقْبَالِ ، بَلْ لِلْحَالِ عَلَى وَجْهِ الْحِكَايَةِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ مِثْلَ : إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ فَقُلْ لَهُ كَذَا ، مَقْصُودٌ بِهِ الْقِيَامُ الْاسْتِقْبَالِي ، وَحِكَايَةُ الْحَالِ الْمُسْتَقْبَلَةِ مِمَّا لَمْ يَثْبِتْ فِي كَلَامِهِمْ كَمَا ثَبَتَتْ حِكَايَةُ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ .

وَإِذَا جَاءَتْ (١٦٥ أ) « مَا » بَعْدَ « إِذَا » فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ ، لَا تَصِيرُ بِهَا جَازِمَةٌ مُتَعَيِّنَةٌ لِلشَّرْطِ ، بِخِلَافِ « إِذَا » فَإِنَّهَا تَصِيرُ جَازِمَةً بِمَا ، كَمَا يَجِيءُ فِي الْجَوَازِمِ ، وَمِنْهُمْ<sup>(٢)</sup> مَنْ قَالَ : يُجَازَى بِإِذَا مَا ، فَيَجْزِمُ الشَّرْطُ وَالْجِزَاءُ<sup>(٣)</sup> .  
وَأَنشُدُ لِلْفَرَزْدَقِ<sup>(٤)</sup> :

٥١٠ فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ      وَكَانَ إِذَا مَا يَسْلُلُ السِّيفَ يَضْرِبُ  
وَالرَّوَايَةُ : مَتَى<sup>(٥)</sup> مَا .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥١١/١ .

(٢) نقل أبو حيان في (تذكرته) أَنَّ الصَّبْرِيَّ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ . الْخَزَانَةُ ٧/٧٨ .

وَفِي التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ، يَقُولُ الصَّبْرِيُّ :

«وَالْمَجَازَةُ بِإِذَا مَا ، وَإِذَا مَا يَقُلُّ اسْتِعْمَالُهَا» ٤٠٩/١ .

(٣) انظر سيبويه ٤٣٤/١ بولاق ، وابن يعيش ١٣٤/٨ ، ١٣٥ .

(٤) ديوانه (٢٢ ط . الصاوي سنة ١٣٥٤ هـ) ، وفي معجم شواهد العربية ٥٥/١ : «وليس في ديوانه» .

وَالْبَيْتُ فِي : الْخَزَانَةُ ٧/٧٧ ، وابن يعيش ١٣٤/٨ ، وَحِمَاسَةُ الْبَحْرِيِّ ؛ وَفِيهِ : مَتَى مَا بَدَلَ إِذَا مَا ، وَالتَّبَصُّرَةُ

٤٠٨/١ .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ بَعْضَهُمُ - الصَّبْرِيُّ - قَالَ : يَجَازَى بِإِذَا مَا ، فَيَجْزِمُ الشَّرْطَ وَالْجِزَاءَ ، كَمَا جَزَمَ (يَسْلُلُ) ، وَكُسْرَةُ

الْلَامِ لِدَفْعِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَجَزَمَ (يَضْرِبُ) ، وَكُسْرَةُ الْبَاءِ لِلرَّوْيِ .

(٥) م ، د مَتَى .

## مِنَ الظُّرُوفِ الْمَبْنِيَةِ : أَيْنَ ، وَأَنْتَى ، وَأَيَّانَ ، وَمَتَى ، وَكَيْفَ

قوله : «ومنها أين وأنتى للمكان ، استفهاماً وشرطاً ، ومتى للزمان فيهما ، وأَيَّانَ للزمانِ استفهاماً ، وكيف للحال استفهاماً» .

أَيْنَ ، الاستفهامية نحو: أين كنت؟ والشرطية نحو: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ ، وبناؤهما على الحركة للساكنين ، وعلى الفتح لاستثقال الضمِّ والكسر بعد الياء .  
و«أَنْتَى» ، لها ثلاثة مَعَانٍ ، استفهامية كانت أو شرطية : أَحَدُهَا : أَيْنَ ، إِلَّا أَنَّ «أَنْتَى» مع «مِنْ» إمَّا ظاهرة كقوله<sup>(١)</sup> :

٥١١ مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَهَا مِنْ أَنْتَى

أَي : مِنْ أَيْنَ ، أَوْ مَقْدَرَةً ، كقوله تعالى :  
﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾<sup>(٢)</sup>

أَي : مِنْ أَنْتَى ، أَي مِنْ أَيْنَ ، ولا يقال : أَنْتَى زَيْدٌ؟ بمعنى : أَيْنَ زَيْدٌ<sup>(٣)</sup> ، وإنما جازَ إضمارُ «مِنْ» لأنها تدخل في أكثر الظروف التي لا تتصرف أو يَقِلُّ تصرفها نحو: مِنْ عِنْدَ ، وَمِنْ بَعْدَ ، وَمِنْ أَيْنَ ، وَمِنْ قَبْلَ ، وَمِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ لَدُنْهِ ، فَصَارَتْ مِثْلَ «فِي»

(١) من أرجوزة رواها أبو الحسن الأخفش في نوادر أبي زيد عن المبرد وتعلب ، وهي :  
لَا جَعَلَنَ لَابْنَةَ عَنَمٍ فَنَّا مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَهَا مِنْ أَنَا  
حَتَّى يَصِيرَ مَهْرُهَا دَهْنُنَا يَا كِرَوَانَا صُكَّ فَاكْبَانَا  
الخزانة ٨٣/٧ هارون ، نوادر أبي زيد ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، إصلاح المنطق ٨٣ . الشاهد فيه أن (أَنْتَى) تجر بمن ظاهرة ، كما في البيت ، ومقدرة كما قدَّرَهُ الرُّضِي .

(٢) آل عمران / ٣٧ ، والآية بتمامها :  
﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَوِيًّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَوِيًّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَنْزِيلُ مِنَ اللَّهِ يُرِزُّكَ مِنْ يَشَاءُ وَيَتَذَرُّكَ سَاءَ  
(٣) انظر البرهان ٢٥٠/٤ .

فجَازَ أَنْ تُضَمَرَ فِي الظُّرُوفِ إِضْمَارَ «فِي» وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup> :

٥١٢ صَرِيْعٌ غَوَانٍ رَاقِهْنٌ وَرَقْنُهُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الدَّوَائِبِ  
أَيُّ : مِنْ لَدُنْ شَبٍّ .

وَيَجِيءُ «أَنْتَى» بِمَعْنَى «كَيْفَ»<sup>(٢)</sup> نَحْوُ : ﴿أَنْتَى يُؤْفَكُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ، وَيَجُوزُ  
أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى : مِنْ أَيْنَ يُؤْفَكُونَ ، وَيَجِيءُ بِمَعْنَى «مَتَى» ، وَقَدْ أَوَّلَ قَوْلُهُ تَعَالَى :  
﴿أَنْتَى شَيْتَمٌ﴾<sup>(٤)</sup> .

عَلَى الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ ، وَلَا يَجِيءُ بِمَعْنَى مَتَى ، وَكَيْفَ ، إِلَّا وَبَعْدَهُ فِعْلٌ .  
وَأَمَّا «أَنْتَى» الشَّرْطِيَّةُ ، فَكَقَوْلُهُ<sup>(٥)</sup> :

(١) القُطَامِي (ديوانه ٥٠ ط . ياكب بارت - ليدن سنة ١٩٠٢م) ، وَهُوَ عَمِيرُ ابْنِ شَيْمٍ ، وَبِهَذَا الْبَيْتِ سَمِّيَ صَرِيْعٌ  
الْغَوَانِي ، وَهُوَ لَقَبٌ أُطْلِقَ عَلَى مُسْلِمِ بْنِ الْوَلِيدِ أَيْضًا .

وَالْبَيْتُ فِي : الْخَزَانَةِ ٨٦/٧ هَارُونَ ، الْمَغْنِي ص ٢٠٨ ، شَرْحُ أَبْيَاتِ الْمَغْنِي لِلْبَغْدَادِيِّ ٣٩٢/٣ ، الْأَمَالِيُّ  
الشَّجَرِيَّة ٢٢٣/١ ، عَبَثُ الْوَلِيدِ ص ٢٣٧ ط . دِمَشْقُ ، مَعَاهِدُ التَّنْصِيصِ ١٨١/١ .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (لَدُنْ) مَجْرُورَةٌ بِمِنْ مَضْمُورَةٍ ، أَيْ مِنْ لَدُنْ شَبٍّ .

(٢) التَّنْخِيمُ ٣٢٣/٢ ، وَالْبِرْهَانُ ٢٤٩/٤ .

(٣) التَّوْبَةُ / ٣٠ ، وَنُصِّهَا :

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهُونَ  
قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَتَلْنَاهُمْ اللَّهُ أَنْ يُؤْفَكُونَ﴾

فِي الْبَحْرِ ٣٢/٥ : «أَنْتَى يُؤْفَكُونَ : كَيْفَ يَصْرَفُونَ» .

(٤) الْبَقْرَةُ / ٢٢٣ ، وَالْآيَةُ بِتَمَامِهَا :

﴿يَسْأَلُكُمْ خِثْلَكُمْ لَكُمْ فَأْتُوا حُرَّتْكُمْ أَنْتَى شَيْتَمٌ وَقَدْ مَوَّلَ الشَّيْكَوْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَقَوُهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

(٥) هَوْلِبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيُّ (ديوانه ٦٥ ط . دار صادر ، بِيْرُوت) . وَالْبَيْتُ فِي :

الْخَزَانَةِ ٩١/٧ هَارُونَ ، وَسَيَبُوه ٤٣٢/١ بُولَاقُ ؛ وَفِيهِ تَلْتَبِسُ بِدَلِ تَبْتَسُ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٤٧/٢ ، وَالْحُلُّ ص  
٢٩٠ .

و (تَبْتَسُ) : يَصِيْبُكَ الْبُؤْسُ . شَاجِرٌ : مُشْتَبِكٌ ، وَالضَّمِيرُ فِي (تَأْتِيهَا) : عَائِدٌ إِلَى مَفْهُومٍ غَيْرِ مَذْكُورٍ ، وَهُوَ  
(الْخَطْأَةُ) أَوْ (السَّأَلَةُ) ، وَحَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالنَّاقَةِ ؛ أَيْ إِنَّكَ أَصْبَحْتَ مِنْ حَيْثُ أَتَيْتَ هَذِهِ الْخَطْأَةَ  
وَجَدْتَهَا مُزَكَّيًّا صَعْبًا ، فَاصْبَابُكَ مِنْهَا بُؤْسٌ ، وَالتَّبَسُّ عَلَيْكَ الْأَمْرُ وَاسْتَبَكْتَ ، وَالشَّاجِرُ فِي الرُّكُوبِ يَخَالَفُ بَيْنَ  
الرَّجُلَيْنِ وَهِيَ رُكْبَةٌ قَدْ تَسَبَّبَ السَّقُوطُ . الدِّيَوَانُ ص ٦٥ .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (أَنْتَى) فِيهِ شَرْطِيَّةٌ مَجْرُورَةٌ بِمِنْ مَضْمُورَةٍ ، أَيْ مِنْ أَيْنَ تَأْتِيهَا .

٥١٣ فأصبحت أنى تأتيا تَبْتَشُّ بها كلاً مركبها تحت رجلِكَ شاجرٍ  
أي مِنْ أين تأتيا.

قوله: «ومتى للزمان فيهما»، أي في الاستفهام والشرط، وربما جرَّتْ هُذَيْلٌ  
بِمَتَى، على أنها بمعنى «مِنْ» كقوله<sup>(١)</sup>:

٥١٤ شَرَبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ مَتَى لُجَجٍ خُضِرٍ لَهُنَّ نَيْجٍ  
أو بمعنى «في»، فيكون على الوجهين حَرَفًا، أو بِمَعْنَى «وسط»<sup>(٢)</sup> كما حكى أبو  
زيد، وضعته متى كُمِّي أي وسط كمي، أو في كُمِّي<sup>(٣)</sup>.

ولا يجوز: متى زيد؛ لأنَّ الزمان لا يكون خبراً عن الجُئَةِ، وأما قولهم: متى  
أنت وبلادك؟ فمتى ليس بخبر، بل ظَرَفٌ لخبر المبتدأ الذي بعده غير سادٍّ مَسَدَّةً،  
كما سَدَّ في نحو: أمامك زيد، وأنت وبلادك نحو: كل رجل وضيعته، أي: متى  
أنت وبلادك مجتمعان.

و: أيَّان «الزمان، استفهاماً كمتى الاستفهامية»<sup>(٤)</sup>، إِلَّا أَنَّ «متى» أكثر استعمالاً،  
وأيضاً، أيَّان مختصٌّ بالأمور العظامِ نحو قوله تعالى:

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي، يصف سحاباً. (ديوان الهذليين ٥١/١ ط. دار الكتب سنة ١٣٦٩هـ).  
والرواية فيه:

تروت بماء البحر ثم تنصبت على حبشيات لهن نيج

والشاهد في: الخزانة ٩٧/٧ هارون، والمغني ص ١٤٢، ١٥١، ٤٤١، وشرح أبيات المغني للبغدادي  
٣٩٨، ٣١١/٢، ٢٠/٦، ٢٢، والخصائص ٨٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٧/١، والأمالى الشجرية  
٢٧٠/٢، ووصف المباني ١٥١، والإقتضاب ٤٤٧، وحروف المعاني والصفات ٥٥.  
الشاهد فيه أن (متى) عند هذيل حَرَفٌ جر بمعنى مِنْ أو في، أو اسمٌ بمعنى وَسط.

(٢) انظر الاقتضاب ص ٤٤٧.

(٣) الجر بمعنى لغة هذيل. انظر لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوي د. دُجْنِي ص ١٢٣ ط. الكويت، وحروف  
المعاني والصفات ص ٥٥ هامش ٢.

(٤) انظر التخمير ٣١٩/٢، وسيبويه ٣١٢/٢ بولاق، والمقتضب ٥٢/١، والبرهان ٢٥١/٤.

﴿ أَيَّانَ مُرْسَهَا <sup>(١)</sup> ﴾ و ﴿ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ <sup>(٢)</sup> ﴾ .

ولا يقال : أيان نمت؟ .

وكسّر همزته لغة سُلَيْم ، وقال الأندلسي : كَسَرُ نُونِهَا لُغَةً ، والأولى الفتح لمجاورة الألف ، وَكُتِبَ الجمهور ساكنةً عن كونها للشرط ، وأجازَ بعض المتأخرين ذلك ، وهو غيرُ مسموعٍ ، ويختص «أَيَّانَ» في الاستفهام بالمستقبل بخلاف «متى» فإنه يستعمل في الماضي والمستقبل .

قال ابنُ جني : ينبغي أن يكون «أَيَّانَ» من لفظ «أي» لا من لفظ «أَيْنَ» لأن أين للمكان ، وَلِقَلَّةُ فعال ، وكثرة فعلان في الأسماء ، فلو سميت بها لم تصرفها .

قال الأندلسي : ينبغي أن يكون أصلها : أَيَّ أَوَان <sup>(٣)</sup> ، فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة فبقي : أَيَّوان ، فأدغم بعد القلب .

وقيل : أصله : أَيَّ آنٍ ، أي : أَيُّ حين ، فخفف بحذف الهمزة ، فاتصلت الألف والنون بآي ، وفيه نظرٌ ؛ لأن «آن» غيرُ مستعملٍ بغير لام التعريف ، وأي : لا يضاف إلى مفرد معرفة .

قوله : «كيف للحال استفهاماً» ، إنما عدَّ «كيف» في الظروف لأنه لمعنى : على أيِّ حال ، والجار والظرف متقاربان ، وكون «كيف» ظرفاً ، مذهبُ الأخفش ، وعند سيبويه : هو اسمٌ <sup>(٤)</sup> ، بدليل إبدال الاسم منه ، نحو : كيف أنت؟ أصحیح أم سقیم؟

(١) النازعات / ٤٢ ، ونصّها : ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَهَا ﴾

(٢) الذاريات / ١٢ ، ونصّها : ﴿ يَسْتَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾

(٣) لكن كسّر همزتها يمنع ذلك . البرهان ٢٥١/٤ .

(٤) هذا خطأ ، والصواب أن (كيف) ظرفٌ عند سيبويه والمبرد . في سيبويه ٣١١/٢ بولاق : «وكيف : على أي

حال» . وفي المقترض ١٧٨/٣ : «ومن فتح (حيث) فللياء التي قبل آخره وأنه بمنزلة أين وكيف» .

وهي اسمٌ عند الأخفش ، تكون خبراً قبل مالا يستغنى ، وحالاً قبل ما يستغنى . ومفعولاً مطلقاً عند ابن هشام .

المغني ٢٧٢ . وانظر أدلة اسمية (كيف) في كتاب مسائل خلافة للعكبري مسألة ٣ ص ٥١ وما بعدها .



ولو كان ظرفاً لأبدل منه الظرف نحو: متى جئت أيوم الجمعة أم يوم السبت؟  
وللأخفش أن يقول: يجوز إبدال الجار والمجرور منها، نحو: كيف زيد، أعلى  
حال الصّحة أم على حال السقم؟

فكيف، عند سيبويه، مقدّر بقولنا: على أي حال حاصل، وعند الأخفش  
بقولنا: على أي حال، و«حاصل» عنده مقدر.

فإن جاء بعد «كيف» قولٌ يُستغنى به عنه، نحو: كيف يقوم زيد، فكيف منصوب  
المحل على الحال، فجوابها والبدل منها منصوبان.

تقول في الجواب: متكئاً على آخر، أو معتمداً، وفي البدل: كيف يقوم زيد؟  
أمعتمداً أم لا، فكأنك قلت: بأي صفة موصوفاً، يقوم زيد، أمعتمداً أم لا،  
فمعتمداً، بدل من موصوفاً، مع الجار المتعلق به.

ويجوز أن يكون «كيف» في مثل هذا الموضع، وهو أن يليه قولٌ مستغنى به،  
منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول، فكأن معنى كيف يقوم  
زيد: قياماً حاصلًا على أي صفة يقوم زيد، ولا يجوز مثل هذا الاستعمال؛ لسقوط  
الاستفهام عن مرتبة التصدير، لكن لما كان الموصوفُ بكيف، أي المصدر،  
مقدّراً، جاز ذلك، فجوابه نحو: قياماً سريعاً، والبدل منه: أقياماً سريعاً أم قياماً  
بطيئاً؟.

وإن جاء بعد (١٦٥ ب) «كيف» مالا يُستغنى به، نحو: كيف زيدٌ فهو في محل  
الرفع، على أنه خبر المبتدأ، فتقول في جوابه: صحيح، أو، سقيم، وفي البدل  
منه: أصبح أم سقيم<sup>(١)</sup>؟. وإن دخلت نواسخُ الابتداء على غير المستقل الذي  
بعد «كيف»، نحو: كيف أصبحت، وكيف تعلم زيداً، فكيف منصوب المحل،  
خبراً، أو، مفعولاً به، حسب مطلوب ذلك الناسخ.

(١) والبدل ههنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك: أصبح زيد أم سقيم؟ والبدل يساوي المبدل منه في جنسه.

والاستفهام بكيف عن النكرة، فلا يكون جوابه إلا نكرة، فلا يجوز أن يُقال: الصحيح، في جواب: كيف زيد؟.

وشدَّ دخول «على» عليه، كما روي: على كيف تبيع<sup>(١)</sup> الأحمرين، وأما قولهم: انظر إلى كيف تصنع<sup>(٢)</sup>، فكيف فيه مُخرَج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر. والكوفيون<sup>(٣)</sup> يُجَوِّزون جَزَم الشرط والجزاء بكيف، وكيفما، قياساً، ولا يجوز البصريون<sup>(٤)</sup> إلا شذوذاً.

قال سيبويه<sup>(٥)</sup>: إنها في الجزاء مستكرهة، وقال الخليل<sup>(٦)</sup>: مَخْرَجُها مخرج المجازاة، يعني في قولهم: كيف تكون أكون؛ لأنَّ فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط، إلا أنه لم يسمع الجزم بها في السَّعة. وجاء في كيف: كَيْ<sup>(٧)</sup>، قال<sup>(٨)</sup>:

٥١٥ أو راعيان لِبُعْرانٍ لَنَا شَرَدَتْ كِي لَا يُحْسَنُ مِنْ بُعْرَانَا أَثَرًا  
قال الأندلسيُّ، إمَّا أن يقال: هي لغةٌ في كيف، أو يقال: حَذَفُ فاءِ كيف ضرورةً.

- 
- (١) مسائل خلافة للعكبري ص ٥٢. والاحمران: اللحم والخمر، وقيل: الذهب والزعفران. اللسان.  
(٢) المصدر نفسه ص ٥٢. وقولهم: انظر إلى كيف يصنع: حكاة قطرب عن بعض العرب. ابن يعيش ١٠٩/٤.  
(٣) انظر إنصاف، مسألة ٩١. وفي التخمير ٣٧٤/٢: «... لا يُجَازَى بكيف إلا عند ابن كَيْسَانَ». (٤) انظر المغني ص ٢٧٠ ط. المبارك.  
(٥) ، (٦) الكتاب ٤٣٣/١ بولاق، دراسات ق ١ ج ٢ ص ٤٢٨.  
(٧) انظر المغني ص ٢٧٠، والهمع ٣١٤/١، وابن يعيش ١١٠/٤، والجنى ص ٢٧٩ طبعة العراق.  
(٨) لم أمتد إلى قائله. وقال البغدادي في الخزائن ١٠٧/٧: «وقائل البيت مجهول... وزعم العيني وتبعه خذمة المغني أنه من أبيات سيبويه، وهذا لا أصل له...» وهو في: ابن يعيش ١١٠/٤، والمغني ص ٢٤١، ومعجم شواهد العربية ١٤٢/١.  
و (البُعْران) بالضم: جمع بُعير، وهو في الإبل بمنزلة الرجل في الإنسان.  
الشاهد فيه على أنه يقال: «كَيْ» «في» «كيف»، وهو قوله: «كَيْ لَا يُحْسَنُ» ووجهه أنه لو كانت «كي» هذه هي المصدرية لانتصب الفعل بعدها، وحذفت النون.

## مُدْ، وَمُنْدُ: معناهما، واستعمالاتهما

قوله <sup>(١)</sup>: «ومد<sup>(٢)</sup> ومنذ، بمعنى أول المدة، فيليهما المفرد المعرفة، وبمعنى .  
الجميع فيليهما المقصود بالعدد، وقد يقع المصدر أو الفعل . أو أن فيقدر زمان  
مضاف، وهو مبتدأ وخبره ما بعده. خلافاً للزجاج<sup>(٣)</sup>» .

عند النحاة، أن أصل «مُدْ»: منذ<sup>(٤)</sup>، فخفف بحذف النون، استدلالاً بأنك  
لو سميت بمد، صغرت «مُنْدُ»<sup>(٥)</sup> وجمعت على أماناد<sup>(٦)</sup>، ونَوَّأ على هذا أن الاسم  
على «مد» أغلب، للحذف وهو تصرف، فيبعد عن الحرف، فإن الحرف لا يُحذف  
منه حرف، إلا المضعف منه، نحو: رَبُّ ورَبَّ فهذا كما قال بعضهم في «إذ» إنه  
مقصور من «إذا» .

ومنع منه صاحب المغني<sup>(٧)</sup> في الموضعين، وقال: مُنْدُ، وأماندُ، غير منقول عن  
العرب، وأما تحريك ذال «مُدْ» في نحو: مُدْ اليوم بالضم للساكنين أكثر من  
الكسر، فلا يدل أيضاً على أن أصله «منذ»، لجواز أن يكون للإتباع .

وضم ذال «مد» سواء كان بعده ساكن، أو لا: لَعَّةٌ غَنَوَةٌ، فعلى هذا يجوز أن

(١) د : ساقطة .

(٢) انظر الأحاجي النحوية ص ٧٥، وشرح الملوكي ص ٤٢٤، ٤٢٥، ورفض المباني ٣١٩، والإيضاح العضدي  
٢٦١/١، ٢٦٢ .

(٣) الهمع ٢١٦/١ .

(٤) هذا الرأي لابن عُصفور. الممتع ٦٢٦/٢ .

(٥) التخمير ٣٠٤/٢ .

(٦) انظر هذا الرأي لابن الخُبَّاز في شرحه على كتاب اللُّمَع هامش ٣ ص ١٦١، وانظر الوجيز في علم التصريف  
للأنباري ص ٤١، وشرح الملوكي ص ٤٢٢ .

(٧) هو منصور بن فلاح اليماني . وتقدم التعريف به .

يكون أصله الضمّ فخفف، فلما احتيج إلى التحريك للساكين رُدَّ إلى أصله، كما في نحو: هُمّ اليوم.

وكسر ميم مذ ومنذ، لغة سُلَيْمِيَّة.

قال الأخفش: منذ، لغة أهل الحجاز، وأمّا مذ، فلغة بني تميم وغيرهم، ويشاركهم فيه أهل الحجاز، وحكى أيضاً أنَّ الحجازيين يَجْرُونَ بهما مطلقاً، والتميمين يرفعون بهما مطلقاً.

وجُمهورُ العرب إذا استعملوا «منذ» الذي هو لغة أهل الحجاز على ما حكى أولاً: يَجْرُونَ بهما معاً في الحاضر اتفاقاً، وإنما الخلافُ بينهم في الجرّ بهما في الماضي، ولا يُستعملان في المستقبل اتفاقاً.

قال الفراء<sup>(١)</sup>: منذ، مركبة من «من» و«ذو»، ولعل اللغة السُلَيْمِيَّة غرّته، فالمرفوع عنده<sup>(٢)</sup> في نحو: منذ يوم الجمعة: خبرٌ مبتدأٌ محذوف، أي: من الذي هو يوم الجمعة، أي من الوقت الذي هو يوم الجمعة، على حذف الموصوف و«ذو» طائية.

وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو: ما رأيته منذ يومان: من ابتداء الوقت الذي هو يومان، على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى.

وقال بعض الكوفيين: أصل منذ: من<sup>(٣)</sup> إذ، فركبا، وضم الذال للساكين، فالمرفوع فاعل فعل مقدر<sup>(٤)</sup>، فتقدير منذ يوم الجمعة: من إذ مضى يوم الجمعة، أي من وقت مضى يوم الجمعة، وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو: ما رأيته

(١) المغني ص ٤٤٢، والهمع ٢١٦/١، وشرح الملوكي ٤٢٤، والجنى ٥٠١.

(٢) انظر إعراب الاسم الواقع بعد «منذ»، و«منذ» في الإنصاف مسألة ٥٦، والهمع ٢١٦/١، وشرح التصريح ٢٠/٢.

(٣) الجنى الداني ص ٥٠١.

(٤) انظر الإنصاف مسألة ٥٦، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي د. دَجَنِي ص ٢٦٤.

منذ يومان<sup>(١)</sup>: من إذ ابتدأ يومان، أي: إذ ابتدأ اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود أي من وقت ابتداء يومين.

وأثر التكلف على المذهبيين: ظاهرٌ لا يخفى، وينبغي ألا تكون «منذ» الجارة، على المذهبيين، مركبة، إذ يتعذر التأويلان المذكوران في الجارة، بل تكون حرفاً موافقاً للفظ، للفظ هذا الاسم المركب.

وقال بعضُ البصريين: هما اسمان على كُلِّ حال، فإن خفض بهما فعلى الإضافة، وعلةُ البناءِ عند هؤلاء، أما في حال رفع ما بعدهما، فلما يَجِيءُ<sup>(٢)</sup> من كون<sup>(٣)</sup> المضاف إليه جملةً، كما في «حيث»، وأما في حال جرِّه، فَلتَضْمُنُهُما معنى الحرف؛ لأنَّ معنى، منذ يوم الجمعة، من حَدِّ يوم الجمعة ومن تاريخه، فهما بمعنى الحَدِّ المضاف إلى الزمان متضمناً معنى «من»، ومعنى، مذ شهرنا: من أول شهرنا، وكذا مذ شهرٍ: من أول شهر قبل وقتنا، على ما سَيَجِيءُ من أنه لا بُدَّ لِمَذٍ ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما.

فإذا تَقَرَّرَ هذا قلنا: إذا انجرَّ ما بعدهما ففيهما مذهبان: الجُمهور على أنهما حرفا جرٍّ<sup>(٤)</sup>، وبعضُ البصريين<sup>(٥)</sup> على أنهما اسمان.

وإذا لم يَنَجِرَّ ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين، لكن في ارتفاع ما بعدهما أقوال:

الأول: لِجُمهور البصريين<sup>(٦)</sup>: أنهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما، على ما يَجِيءُ تقريره.

(١) انظر ابن يعيش ٤٦/٨.

(٢) د: تجيء.

(٣) م، د: «من حذف المضاف إليه».

(٤) وهو الصحيح، كما يقول ابن هشام في المغني ص ٤٤١، وانظر المقتضب ٣/٣٠، والتخميم ٢/٣٠٤.

(٥) قوله: «وبعضُ البصريين» بعدها في د: «على ما ذكرنا عنهم...».

(٦) منهم المبرد، وابنُ السَّراج، والفارسي. انظر المغني ص ٤٤٢، والهَمْع ١/٢١٦.

والثاني : لأبي القاسم<sup>(١)</sup> الزَّجَاجِي : أنهما خبرا مبتدأين، مُقَدَّمَان، فإن فُسِّرَ الزجاجي مذ ومنذ، بأول المدة وجميع<sup>(٢)</sup> (١٦٦ أ) المدة مرفوعين، كما يَجِيءُ من تفسير البصريين، فهو غَلَطٌ<sup>(٣)</sup>، لأنك إذا قلت: أول المدة: يومان فأنت مخبر عن الأول، باليومين، وأيضاً، كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدّمة، والزمان المقدر لا يصحح تنكير المبتدأ المؤخر، إلا إذا انتصب على الظرفية، نحو: يوم الجمعة قتالٌ.

وإن فُسِّرَهما بظرف، كما تقول مثلاً في، ما رأيته منذ يوم الجمعة، أي: مع انتهائها، أي: انتهاء الرؤية يوم الجمعة، وفي: ما رأيته مذ يومان: أي عقيها وبعدها، أي: بعد الرؤية يومان، فَلَهُ وَجِيهٌ، مع تَعَسُّفٍ عظيمٍ من حيث المعنى.

والثالث والرابع : قولاً الفراء، وبعض الكوفيين، كما تقدّم.

ولا بأس أن نُرَكِّبَ مذهباً خامساً، من هذه المذاهب، ومما قال المالكي، فيهما، فنقول: إنهم أرادوا ابتداء غاية للزمان خاصة، فأخذوا لفظ «من» الذي هو مشهورٌ في ابتداء الغاية، وركّبوه مع «إذ» الذي هو للزمان الماضي.

وإنما حَمَلْنَا على تركيبه من كلمتين: وجُودٌ معنى الابتداء والوقت الماضي في

(١) قال في كتابه الجُمَل ص ١٤٠ تحقيق د. علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٤ هـ ط ١:  
«وأما (مذ) فترفع ما مضى، وتَخْفِضُ ما أنت فيه، كقولك: «مارأيت مذ يومان، ومذ شهران، ومذ عامان، ومذ عشرة أيام» فترفع ذلك كُلُّهُ؛ لأنه ماضٍ بالابتداء، وخبره «مذ»، والتقدير: يبني وبين لقائه يومان «.....»  
وانظر الهمع ٢١٦/١، وعليه الأخفش والزَّجَاجِي.

(٢) قال ابن الحاجب في شرحه على الكافية ص ٨٢:

وقد وَهَمَ الزجاجي في أنه خبر مبتدأ متقدم؛ لأن المعنى واللفظ ياباه.

أما المعنى فلأنك مخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك خبر محقق.

وأما اللفظ فلأن (يومان) نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم أن تكون مبتدأ، وكون خبره اسم زمان مقدماً على رايه لا يسوغ ذلك، وإنما يسيغه أن لو كان ظرفاً، ألا ترى أنك لو قلت: جميع المدة يومان لم يستقم أن يكون (يومان) مبتدأ وما تقدمه خبره، وإن كان اسم زمان لما لم يكن ظرفاً له.

جميع مواقع منذ، كما يَجِيءُ، وهما معنى: من: وإذ، فَعَلَبَ على الظن تركُّبه  
منهما، مع مناسبة لفظه للفظهما، وأَمُورُ النَّحْوِ أَكْثَرُهَا ظَنِّيٌّ، فنقول:

حُذِفَ لأجل التركيب همزة «إذ» فبقي: منذ، بنون وذال ساكنين، وحق «إذ» أن  
يضاف إلى الجمل، والإضافة إليها كلاً إضافة، كما مرَّ، فضموا الذالَ لما أُخْرِجُوا  
إلى تحريكها للساكنين، تشبيهاً له بالغايات المتمكنة في الأصل كَقَبْلُ وبعْدُ، لما  
صار على ثلاثة أحرف، بخلاف «إذ» قبل التركيب، فإنه وإن كان واجب الإضافة  
إلى الجمل، إلّا أنَّ وَضْعَهُ وَضْعُ الحُرُوفِ، فلم يشبه الغايات المعربة الأصل، كما  
شابهها «حيث»، فكانه حرف، لا اسم مضاف، وذلك أنَّ أَكْثَرَ ما يضاف: اسمٌ  
على ثلاثة أحرفٍ أو أكثر، فبقي: منذ، كما هو اللغة السُّلَيْمِيَّةُ، ثم استثقلوا  
الخروج من الكسر إلى ضمٍّ لازمٍ مع أنَّ بينهما حاجزاً غيرَ حَصِينٍ، فَضَمُّوا الميم  
إتباعاً للذال، ثم إنهم جَوَّزُوا تخفيفه بحذف النون، أيضاً، فإذا كان كذا، رجع  
الذال إلى السكون الأصلي، إذ التحريك إنما كان للساكنين.

والغرض من هذا التركيب: تحصيل كلمة تُفيد تحديدَ زمانٍ فعلٍ مذكورٍ مع  
تعيين<sup>(١)</sup> ذلك الزمان المحدود، كتحديد زمانِ عَدَمِ الرُّؤْيَةِ في نحو: ما رأيته منذ يوم  
الجمعة، وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل: إمَّا بذكر مجموع ذلك الزمان من أوله  
إلى آخره، المتصل بزمان التكلم، نحو: منذ يومان، ومذ اليومان ومذ سنتان، ومذ  
زيد قائم، إذا امتدَّ قيامه إلى وقت التكلم، وإمَّا بِذِكْرِ أول الزمان المتصلِ آخره  
بزمان التكلم غير متعرض لذكر الآخر، للعلم باتصاله بوقت التكلم، مخصصاً  
لذلك الأول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده، نحو: مذ يومُ الجمعة ومذ يومُ  
قدمت فيه، ومذ قام زيد؛ تريد يوم الجمعة الأقرب إلى وقت التكلم؛ إذ لا يشاركه  
في هذا الاسم، ما بعده من الأيام، ففي الأول يجب أن يكون أصل «منذ»: منْ

(١) م: تعين.

أول إذ، فحذف «أول» المضاف إلى «إذ» ثم ركب «منذ» من «مِنْ»، و «إذ» كما ذَكَّرْنَا، وذلك لأنَّ معنى منذ زيدٌ نائمٌ: مِنْ أول وقت نوم زيدٍ، وأمَّا الثاني فلا يحتاج فيه إلى تقدير مضافٍ وحذفه؛ إذ معنى منذ قام زيد، منذ قيام زيد، فنقول:

يُضاف منذ إلى جملتين: أمَّا الاسميةُ الجُزْأَيْنِ فنحو: منذ زيد قائم، والمعنى فيها جميع المدة؛ ولا أعلمها بهذا القيد<sup>(١)</sup> مُسْتَعْمَلَةً لأول المدة.

وأمَّا التي أَحَدُ جزأيها فِعْلٌ، فَإِنْ كانَ الفِعْلُ ماضياً، نحو: منذ قام زيد، ومنذ زيد قام، فهو لأول المدة، وإن كان مضارعاً، نحو: منذ يكتب زيد، ومنذ زيد يكتب، فَإِنْ كان المضارع حالاً فهو لجميع المدة، وإن كان حكاية حالٍ ماضية، فهو لأول المدة، ولا يكون مستقبلاً، لأنَّ منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط، لتركبه من «إذ» الموضوع للماضي<sup>(٢)</sup>.

وقال الأخفش: لا يجوزُ: مذ يقوم زيد، لِلزُّومِ مَجَازَيْنِ: كون «يقوم» قائماً مقامَ «قام»، وحذف زمان مضاف على ما يَجِيءُ في تقرير مذهب جمهور البصريين.

والأصل جوازُهُ؛ لأنَّ «يقوم»، كما قُلْنَا، حالٌ، أو حكاية حالٍ، وليس المضافُ محذوفاً، كما اخترنا.

وجاز، أيضاً، أن يُضَافَ «منذ» إلى الجملة المصدرة بحرف مصدريٍّ، لتغير «إذ» بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الإضافة إلى الجملة، فيكون كَرِثٍ، وآية، على ما ذَكَّرْنَا من أنه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرفٍ مصدريٍّ لكونهما غيرَ صَرِيحَيْنِ في الظرفية، فتقول: منذ أَنَّ الله خَلَقَنِي، ويجوز أن يُدْعَى أن «منذ» في مثله مضاف إلى جملة محذوف أحد جزأيها، كما يَجِيءُ

(١) م: الشرط.

(٢) م، د: الموضوع للماضي فقط.



بَعْدُ فِي الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ ، نَحْوُ: مِنْذُ سَفَرِهِ ، ثُمَّ نَقُولُ: حَذَفَ أَحَدَ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا وَجُوباً ، إِذَا كَانَ الْبَاقِي مَجْمُوعَ زَمَانِ الْفِعْلِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ الْمَتَّصِلِ بِزَمَانِ التَّكْلَمِ ، مَعْرِفَةً كَانَ أَوْ نَكْرَةً ، نَحْوُ: مِنْذُ يَوْمَانِ ، وَمِنْذُ رَجَبٍ ، إِذَا كُنْتَ فِي شَهْرِ رَجَبٍ ، وَمِنْذُ شَهْرٍ نَحْنُ فِيهِ ، وَمِنْذُ شَهْرِنَا ، أَوْ كَانَ الْبَاقِي أَوَّلَ الزَّمَانِ الْمَتَّصِلِ (١٦٦ ب) آخِرِهِ بِزَمَانِ التَّكْلَمِ ، كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلُ ، مَعْرِفَةً كَانَ أَوْ نَكْرَةً ، نَحْوُ: أَقْرَأَهُ مِنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ . وَمِنْذُ يَوْمِ قُدُومِ زَيْدٍ ، وَمِثْلُ هَذَا الْحَدِّ يَجُوزُ ثَبُوتُ الْقِرَاءَةِ فِيهِ وَيَجُوزُ انْتِفَاؤُهَا فِي جَمِيعِ أَجْزَائِهِ ، وَذَلِكَ لِحُجُوزِ دُخُولِ الْحَدِّ فِي الْمَحْدُودِ وَخُرُوجِهِ مِنْهُ ، وَمَا بَعْدَ الْحَدِّ ، وَيَجِبُ ثَبُوتُ الْقِرَاءَةِ فِيهِ ، بِلَا رَيْبٍ .

وَيَجُوزُ كَوْنُ الزَّمَانِ الْمُرَادِ بِهِ «الْأَوَّلِ» ، مَعْدُوداً ، أَيْضاً بِشَرَطِ أَلَّا يَكُونَ الْعَدَدُ مَقْصُوداً ، بَلْ يَكُونُ الْمُرَادُ مَجْرَدَ الزَّمَانِ الْمَخْصُوصِ ، نَحْوُ مَا رَأَيْتَهُ مِنْذُ سَنَةٍ الْمَجَاعَةِ ، وَمِنْذُ شَهْرِ رَجَبٍ ، وَمِنْذُ يَوْمِ لِقَائِكَ ، وَمِنْذُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ .

وَأَمَّا إِنْ قَصِدَتِ الْعِدَّةُ ، كَقَوْلِكَ : مَا لَقِيتَهُ مِنْذُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنَّ الرُّؤْيَا انْقَطَعَتْ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ إِلَى الْآنِ ، وَكَذَا الْيَوْمَ الثَّانِي إِلَى الْآنِ ، وَكَذَا الْيَوْمَ الثَّالِثَ ، وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ الْعَشْرِ ، فَهُوَ مُحَالٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْقَطَعَتْ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ إِلَى الْآنِ ، فَكَيْفَ تَبْقَى حَتَّى تَنْقَطِعَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ ، بَلِ الْمَقْصُودُ أَنَّهَا انْقَطَعَتْ قَبْلَ الْعَشْرِ ، إِنْ قُلْنَا بِدُخُولِ الْحَدِّ فِي الْمَحْدُودِ فِي نَحْوِ: مَا رَأَيْتَهُ مِنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِهِ فَالْمَعْنَى أَنَّهَا انْقَطَعَتْ فِي يَوْمٍ غَيْرِ مَعْيْنٍ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ لِأَنَّ أَيَّامَهَا ، إِذَنْ ، كَسَاعَاتِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي : مِنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْ عِنْدَ انْقِضَائِهَا .

وَيَجُوزُ ، أَيْضاً ، حَذْفُ أَحَدِ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ ، إِذَا كَانَ الْبَاقِي مَصْدَراً دَالاً عَلَى أَحَدِ الزَّمَانَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ بِقَرِينَةِ الْحَالِ ، نَحْوُ: مِنْذُ نَوْمِ زَيْدٍ ، إِذَا كَانَ وَقْتُ الْكَلَامِ نَائِماً ، وَمِنْذُ خُرُوجِ زَيْدٍ ، إِذَا مَضَى خُرُوجُهُ .

وَلِئِنْمَا وَجَبَ حَذْفُ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ فِي الْمَوْضِعِ الْمُقَيَّدِ بِمَا ذَكَرْنَا ، وَإِنْ لَمْ يَسُدَّ

مَسَدُ المحذوف شيء، لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال، وتقدير الأول: منذ ابتداء يومان، على حذف الفعل أي: من وقت ابتداء يومين، أي اليومين اللذين آخرهما زمانُ التكلم، أو يومان مبتدأ<sup>(١)</sup> على حذف خبر المبتدأ وجازَ الابتداء بالنكرة لاختصاص «يومان» من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم، وإنما استغنى عن التعريف؛ لأنه من المعلوم أنَّ «منذ» موضوع لتوقيت الزمان الذي آخره وقت التكلم، في جميع استعمالاته، سواء كان ما بعده مفرداً، أو جملةً، نكرةً كان المفرد أو معرفةً.

وتقدير الثاني: مذ كان يوم الجمعة، أو: مذ يومُ الجمعةِ كائنٌ، أي من وقت كون يوم الجمعة، وجازَ أن تجعل لكون يوم الجمعة وقتاً على سبيل المجاز، كما يقال: إذا كان يوم الجمعة نادى مُنادٍ.

وأما المصدرُ الدالُّ على أحدهما، فتقول في المعنى الأول: منذ نومه، إذا كان وقت التكلم نائماً، أي منذ ابتداء نومه، أو: نومه مبتديءً.

وفي المعنى الثاني: مذ خروجه، أي: مذ كان خروجه أو: خروجه كائنٌ، ويجوز أن يكون: مذ أنك قائمٌ في المعنى الأول، ومذ أنَّ الله خَلَقَنِي، في الثاني: من هذا.

ثم نقول: إنهم جَوَّزُوا إضافة «منذ» إلى الظروف المذكورة والمصادر، نحو: منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومنذ سفره، ومنه قولهم: مذ كم سرت؟ و«كم» سؤالٌ عن الزمان.

أي من وقت يومين أي من وقت ابتدائهما، ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره، ومن وقت كم من الأيام، أي وقت ابتداء كم منها؟

(١) د: «أو يومان مبتدأان كائنان...».

ولإنما جاز ذلك لخروج «إذ» بالتركيب عن كَوْنِهِ واجب الإضافة إلى الجمل .  
ويَجِبُ، مع هذا، مراعاة أصل «منذ» من الضمة، إذ إضافته إلى المفرد عارضةً قليلةً، كما أبقيت ضمة «حيث» عند إضافته إلى المفرد .

ولا فَرْقَ، من حيث المعنى، بين جَرِّ هذه الظروف ورَفْعِها، أصلاً، ولا تُصْنَعُ إلى ما ترى في بعض الكتب: أنَّ بين الجَرِّ والرَّفْعِ في المعرفة فَرْقاً معنوياً نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة، وهو جوازُ الرؤية في يوم الجمعة مع الجر، وعدمها مع الرفع، فإنَّ ذلك وَهَمٌ .

هذا الذي مرَّ: أصل «منذ»، ثم إنهم قد يوقعون بعده نكرةً غيرَ محدودةٍ للدلالة على طول الزمان، نحو: منذ حين، ومنذ سنين، وذلك خلافُ وَضْعِهِ؛ لأنَّ «إذ» لتعيين الزمان؛ وهذا كما وُضِعَ «حتى» لتعيين النهاية ثم قيل: حتى حين، وحتى مدةً .

فعلى ما مرَّ، لا بُدَّ لِمُنْذُ، في كُلِّ مَوْضِعٍ دَخَلَهُ، من معنى ابتداء الغاية، ولا يكون بمعنى «في» وحده، كما يَجِيءُ .

وهذا الذي ذكرنا، وإن كان في بعض مواضعه أدنى تعسُّف، فإنَّ ذلك يجوز أن يغتفر، مع قَصْدِ جَعْلِهِ في جميع استعمالاته راجعاً إلى أصل واحدٍ وعلى وتيرةٍ واحدةٍ .

ولترجع إلى شرح ما في الكتاب من أحكام مذ، ومنذ، وهو مذهبُ جمهورِ البصريين .

قال: «مذ ومنذ بمعنى أول المدة»<sup>(١)</sup>، فيليهما المفردُ المعرفة، مذهبُهم أنه إذا

(١) انظر الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٥١٠/١ .

ارتفع الاسم بعدهما، فهما اسمان في محلّ الرفع بالابتداء، ولهما معنيان : إما أول مدة الفعل الذي قبلهما، مثبتاً كان أو منفيّاً، نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة، أي : أول مدة انتفاء الرؤية : يوم الجمعة، فإذا كانا بهذا المعنى وجب أن يليهما من الزمان مفردٌ معرفة، ويجوز كما ذكرنا، أن يكون هذا الحدُّ، غير مفردٍ، نحو: ما رأيته منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما، (١٦٧ أ) إذا لم يكن العدد مقصوداً، وكذا يجوز أن يكون نكرةً، نحو: ما رأيته منذ يومٍ لقيتني فيه؛ إذ المقصود بيان زمنٍ مُختصّ.

وإما جميع مدة الفعل الذي قبلهما، مثبتاً كان الفعل أو منفيّاً، نحو: صَحْبني منذ يومان، أي : مدة صحبته يومان، ومذ اليوم ومذ اليومان، وقد تقدم أنه يجب أن يليه مجموعُ زمانِ الفعلِ مِنْ أَوَّلِهِ إلى آخِرِهِ المتصلِ بزمانِ التكلمِ، ولا يُشترطُ كَوْنُ ذلك المجموعِ مقصوداً فيه العددُ، وذلك لأنك تقول: ما لقيناه مذ عمرنا، ومذ زماننا، مع أنك لا تقصِدُ زماناً واحداً، حتى يكون فيه معنى العدد.

قوله : «المقصود بالعدد»، أي المقصود مع العدد، والباء بمعنى «مع» وإلا كان الواجب أن يُقال: المقصود به العدد؛ لأنك قصدت بقولك : يومان عدد اثنين، لا أنك قصدت بالعدد : يومين.

قال الأخفش : لا تقول : ما رأيته مذ يومان، وقد رأيته أمس.

قال : ويجوز أن يُقال : ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أوّل من أمس، أمّا إذا كان وقتُ التكلم آخرَ اليوم، فلا شكّ فيه، لأنه يكون قد تكمّل لانتهاء الرؤية يومان، وأمّا إذا كان في أوله، أعني وقتَ الفجرِ، فإنما يجوز ذلك إذا جعلت بعض اليوم - أي يوم انقطاع الرؤية - يوماً مجازاً، وكذا إن كان في وسطه، تجعل بعضَ يوم الانقطاع، أو بعضَ يوم الإخبار، يوماً، ولا تحسب بعض اليوم الآخر، وإن

اعتددت بهما معاً جاز لك أن تقول: منذ ثلاثة أيام، قال: ويجوز أن تقول: ما رأيته مذ يومان: يوم الاثنين، وقد رأيته يوم الجمعة، ولا تعتدّ بيوم الإخبار، ولا يوم الانقطاع، قال: ويجوز أن تقول: ما رأيته مذ يومان وأنت لم تره منذ عشرة قال: لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى.

أقول: وعلى ما بيننا، وهو أنّ «منذ» لا بُدَّ فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه: لا يجوز ذلك.

وقال: إنهم يقولون مذ اليوم<sup>(١)</sup>، ولا يقولون: منذ الشهر، ولا منذ السنة، ويقولون: مذ العام، قال: وهو على غير القياس، قال: ولا يُقال: مذ يوم، استغناءً بقولهم: مذ أمس، ولا يقولون: مذ الساعة، لِقَصْرِها.

فإن كان جميع ما قاله، مستنداً إلى سماع، فبها ونعمت، وإلا فالقياس جواز الجميع، والقصر ليس بمانع، لأنه جَوُز: منذ<sup>(٢)</sup> أقل من ساعة.

قوله: «وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن، فيقدر زمان مضاف، أي إلى هذه الثلاثة، لأن معنى ما رأيته مذ سفره، أو مذ أنه سافر: مُدَّ زمان سفره ومذ زمان أنه سافر ومذ زمان سافر.

ولم يذكر المصنف<sup>(٣)</sup> الجملة الاسمية، نحو: مذ زيد مُسافر، أي مذ زمان زيد مُسافر، على مذهبيهم.

ومذ ومنذ، الاسميّتان، عندهم، مبتدآن ما بعدهما خبرهما، إذ معنى ما رأيته

(١) في نوادر أبي زيد ص ٣٢٧: «ويقال كنا في مرطلة مذ اليوم، إذا أصابكم مطر، فبلكم وبلى متاعكم...».

(٢) ط: مذ.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٩/١ - ٥١٠، وشرحه على الكافية ص ٨١.

مذ يوم الجمعة: أوّل مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة، ومعنى ما رأيته مذ يومان، أوّل مدة انتفاء الرؤية: يومان، فكأنه كان في الأصل في الموضعيّين: مذ ما رأيته، حتى تكون الجملة مضافاً إليها فحذفت لتقدّم ما يدلّ عليها.

وبُنيّ مذ ومنذ، بناءً قبلُ وبعُدُ، ولذلك قيل منذ بالضم، وقيل بُنيّ مذ؛ لكونه على وَضْعِ الحروف، ثم حمل عليه منذ، لكونه بمعناه، وقيل حُمِلا على مذ ومنذ الحرفيتين عندهم، وقيل للزومهما صَدَرَ الجملة، إذ لا يتقدّم الخبرُ عليهما، فصار كحرف الاستفهام ونحوه.

والكلام مع مذ الاسمية عندهم: جُمْلَتان، فما رأيته: جملةٌ، ومذ يوم الجمعة جملةٌ أخرى، قالوا: ولا يجوزُ عَطْفُ الثانية على الأولى، وإن جاز ذلك صَرَّحَتْ بتفسيرهما، كما تقول: ما رأيته وأمدّ ذلك يومان، وذلك أنّ الثانية صارت مرتبطةً بالأولى مُمتزجةً بها فصارتا كالجملة الواحدة.

ولا محلّ للثانية عند جمهورهم؛ لأنها كالمفسّرة<sup>(١)</sup>، وقال السّيرافي: هي مُنتصبَةٌ المحلّ على الحال، أي ما رأيته متقدّماً.

قالوا: وإذا انجرّ ما بعدهما، فهما حرفاً جرّاً، فإن كان الفعلُ العاملُ فيهما ماضياً، فهما بمعنى «من» نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أي منه.

ولا يَتِمُّ لهم ذلك في نحو قولك: ما رأيته مذ يومين، إذا أردت جميع المدة، إذ لا معنى لقولك: ما رأيته من يومين، إلّا أنّ يُفسّروهُ بمنّ أول يومين، بتقدير المضاف وهو «أوّل».

(١) ط: كالمفسر.

وإن كان الفعلُ حالاً ، نحو: ماأراه منذ شهرنا ومنذ اليوم ، فهما بمعنى «في» ، قال الأندلسي: وهذا تقريب ، وإلا ، فمذ يقتضي ابتداء الغاية ولا تقتضيه «في» .

هذا تمامُ الكلامِ في تقرير المذاهبِ ، وإليك الخيارُ في الاختيارِ .

وإذا عطفت على المجرور بمذ ومنذ ، أو المرفوع ، جازَ لك أن توافق بالمعطوفِ ما بعد «مذ» جرّاً أو رفعاً ، وأن تنصبهُ بالعطف على نفس «مذ» على ما اخترناه ؛ لأنه (١٦٧ ب) ظرفٌ منصوبٌ ، ارتفع ما بعده أو انجرَّ ، إلا أن المعطوف إن وافق ما بعد «مذ» في كونه لأول المدة أو لمجموع المدة ، فالعطف عليه أولى ، وإن لم يوافق ، فالعطف على «مذ» أولى .

فمثالُ الموافقةِ في المجموع : ما رأيته مذ سنة ويوم ، وفي أول المدة : ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس ، أو مذ يوم الجمعة ويوم السبت ، إذا لم يكن العددُ مقصوداً ، بل المقصودُ مجردُ الزمانِ المعين كما ذكرنا قبلُ .

ومثالُ المخالفةِ : ما رأيته مذ يوم الجمعة وخمسة أيام ، أو : مذ خمسة أيام ويوم الجمعة ؛ لأنَّ أحدَ الزمانين لأول المدة والآخر لمجموعها .

قال البصريون بناءً على مذهبهم ، وهو أنَّ الزمانَ مقدَّرٌ قبلَ الجملة التي بعد «مذ» : يجوزُ الرفعُ والنصبُ والجرُّ في المعطوف في نحو: مذ قام زيد ويوم الجمعة ، أمّا الرفعُ والجرُّ فعلى الزمانِ المقدّر ، والنصب على معنى : مذ قام زيد ، لأن معناه : من زمان قيام زيد ، أو على تقديرِ فعلٍ آخر أي : وما رأيته يوم الجمعة ، وعلى ما ذكرنا ، لا يجوزُ إلا العطفُ على «مذ» إذ لا زمانَ مقدَّرٌ بعدهُ .

قيل : وَرُبَّمَا دَخَلَتْ كَافُ الْجَرِّ عَلَى «مذ»، يُرَوَّى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ :  
مُذَّ كَمْ قَعْدَ فُلَانٍ؟ فَقَالَ : كَمْذَ أَخَذْتَ فِي حَدِيثِكَ .

قيل : وَالْكَافُ فِي «كَمْ» لِلتَّشْبِيهِ ، دَخَلَتْ عَلَى مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةِ فَحُذِفَتْ الْفُهَاءُ  
وَسَكَنْتِ الْمِيمُ ، وَذَلِكَ<sup>(١)</sup> ، كَمَا قَالَ<sup>(٢)</sup> :

٥١٦ يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلِّيتَنِي<sup>(٣)</sup> لَهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذَكَرُ

(١) ط : التقاء .

(٢) لم أهد إلى قائله . قال البغدادي : «والبيت مع كثرة تداوله في كتب النحو والصرف لا يعرف قائله . والله أعلم» .  
الخزانة ١١١/٧ «هـ» .

والبيت في : الخزانة ١٠٨/٧ ط . هارون ، والمغني ط . المبارك ص ٣٩٣ ؛ وفيه : (لَمْ خَلِّفْتَنِي) بدل (لَمْ  
أَسْلَمْتَنِي) ، وشرح شواهد أبيات المغني للبغدادي ٢١٩/٥ ، ومعاني الفراء ٤٦٦/١ ، والإنصاف مسألة ٢٥ ،  
والأمالي الشجرية ٢٢٣/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٤ .

والهموم : الأحزان ، والطُّرُق : المَجِيءُ لَيْلًا ، وَذَكَرُ : جَمْعُ ذَكَرْتُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْجَمْعِ عَلَى  
فِعْلٍ أَنْ يَكُونَ مَفْرُودَ فِعْلَةٍ مَكْسُورِ الْفَاءِ مُؤَنَّثًا بِالنِّسَاءِ ، وَرَبَّمَا يَكُونُ جَمْعُ ذَكَرٍ ، وَهُوَ نَقِيضُ النِّسَاءِ ، أَوْ جَمْعُ ذَكَرَةٍ  
بِمَعْنَى ذَكَرِي ، فَعَلَى الْأَوَّلِ مُحْفُوظٌ ، وَعَلَى الثَّانِي مَقْسُومٌ .

الشاهد فيه أَنَّ (لَمْ) مُرَكَّبَةٌ مِنَ اللَّامِ ، وَ(مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ ، فَلَمَّا جُرَتْ بِاللَّامِ حُذِفَتْ الْأَلْفُ وَسَكَنْتِ الْمِيمُ ، كَمَا  
أَنَّ كَمْ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْكَافِ وَمَا الِاسْتِفْهَامِيَّةُ .

(٣) د ، م : خَلِّفْتَنِي .



[ وهذا آخر الكلام في <sup>(١)</sup> : مذ ، ومنذ ]

## [ لدى ، وَلَدُنْ : استعمالهما ، اللغات في لدن ]

قوله : «ومنها : لدى ، وَلَدُنْ<sup>(٢)</sup>» ، وقد جاء : لَدُنْ وَلَدِنِ وَلَدُنْ وَلَدٌ .

لَدُنْ مثل عَصْدُ ، ساكنة النون ، هي المشهورة ، ومعناها أول غاية زمان أو مكان ، نحو : لدن صباح ، و : «مِنْ لَدُنْ<sup>(٣)</sup> حكيمٍ عليمٍ<sup>(٤)</sup>» ، وَقَلَمًا تفارقها «مِنْ» ، فإذا أضيفت إلى الجملة تَمَحَّضَتْ للزمان ، لِمَا تَقَدَّمَ ، أن ظروف المكان لا يُضاف منها إلى الجملة إِلَّا «حيث» ، وذلك كقوله<sup>(٥)</sup> :

٥١٦ صريعُ غوانٍ راقهِنَّ ورُقْنَهْ \* لَدُنْ شَبٍّ حتى شابَ سُودَ الذوائبِ

وَيَجُوزُ تصديرُ الجملةِ بحرفِ مصدرِي ، لَمَّا لم يتمحض «لدن» في الأصل للزمان ، قال عمرو بنُ حَسَّانٍ<sup>(٦)</sup> :

(١) هذه العبارة ليست في الأصل ، وهي في م ، ط .

(٢) انظر في لهجة «لدن» وأصحابها : أعراب القرآن للنحاس ٩٦٤/٣ ، والتسهيل ص ٩٧ فقد ذكر ابن مالك تسع لغاتٍ لـ (لدن) .

(٣) النمل / ٦ ، والآية بتمامها : ﴿وَأِنَّكَ لَلَّذِي تُنْقَلَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ .

(٤) ط : ساقطة .

(٥) القُطامي (ديوانه ٥٠ ط . ياكب بارت - ليدن سنة ١٩٠٢م) ، وهو عمير بن شبيب ، وبهذا البيت سمي صريع الغواني ، وهو لقب أطلق على مسلم بن الوليد أيضاً .

والبيت في : الخزانة ٨٦/٧ (هارون) ، ومغني اللبيب ٢٠٨ ط . المبارك ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣٩٢/٣ ، والأمالي الشجرية ٢٢٣/١ ، وَعَبَثَ الوليد ص ٢٣٧ [ط . دمشق ، الشركة المتحدة] ، ومعاهد التنقيص ١٨١/١ [طبعة محمد محيى الدين ، مصر ١٩٤٧ - ١٩٤٨م] .

الشاهد فيه على أَنَّ (لدن) مجرورةٌ بَيْنَ مُضْمَرَةٍ ، أي مِنْ لَدُنْ شَبٍّ ، وكذلك إن أضيفت (لدن) إلى الجملة تَمَحَّضَتْ للزمان .

(٦) هو شاعر صحابيٌّ ، ذكره ابنُ حجر في الإصابة في تمييز الصحابة ٥٨٠٧ ط . السعادة سنة ١٣٢٣هـ .

والبيت في : الخزانة ١١٢/٧ ط . هارون ، إصلاح المنطق ٣٣ ، ١٦٧ ، ٣٦٤ ، الأمالي الشجرية ٢٢٢/١ .

٥١٧ فَإِنَّ الْكُثْرَ أَعْيَانِي قَدِيمًا \* وَلَمْ أَقْتِرْ لَدُنَّ أَنِّي غُلَامٌ

وفيها ثمانى<sup>(١)</sup> لغاتٍ : لَدُنْ بفتح الدال ، وَلَدِنْ بكسرهما<sup>(٢)</sup> ، فكأن «لَدُنْ» خففت<sup>(٣)</sup> بحذف الضمة ، كما في عَضُدٍ ، فالتقى ساكنان ، فإِذَا أَنْ تحذف النون فيبقى «لَدُ» وإِذَا أَنْ تحرك الدال فتحاً أَوْ كسراً للساكنين ، وإِذَا أَنْ تحرك النون للساكنين كسراً ؛ لِأَنَّ زَوَالَ<sup>(٤)</sup> الساكنين يَحْصُلُ بكل ذلك ، فهذه خَمْسُ لُغَاتٍ ، مع «لَدُنْ» التي هي أصلها ، وقد جاء : لَدُنْ وَلَدُ ، فكأن لَدُنْ خُفِّفَ بِنَقْلِ ضَمَّةِ الدَّالِ إِلَى اللام ، وإن كان نحو : عَضُدٍ فِي عَضُدٍ قَلِيلاً ، كما يَجِيءُ فِي التَّصْرِيفِ ، فالتقى ساكنان ، فإِذَا أَنْ تحذف النون ، وإِذَا أَنْ تكسر للساكنين ، وقد جاء : لَدُ ، بحذف نونِ «لَدُنْ» التي هي أُمُّ الْجَمِيعِ وَأَشْهُرُ اللَّغَاتِ .

ولدى ، بمعنى لدن ، إِلاَّ أَنْ لَدُنْ وَلُغَاتُهَا الْمَذْكُورَةُ ، يَلْزَمُهَا مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ ، فَلِذَا يَلْزَمُهَا «مِنْ» إِذَا ظَاهِرَةٌ ، وَهُوَ الْأَغْلَبُ ، أَوْ مَقْدَّرَةٌ ، فَهِيَ بِمَعْنَى : مِنْ عِنْدِ ، وَأَمَّا «لَدَى» ، فَهُوَ بِمَعْنَى «عِنْدِ» وَلَا يَلْزَمُهُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَعِنْدَ ، أَعْمُ تَصَرُّفاً مِنْ لَدَى ؛ لِأَنَّ «عِنْدَ» يُسْتَعْمَلُ فِي الْحَاضِرِ الْقَرِيبِ ، وَفِيمَا هُوَ فِي حَرَزِكَ وَإِنْ كَانَ بَعِيداً ، بِخِلَافِ لَدَى ، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْبَعِيدِ .

وإِعْرَابُ لَدُنِ الْمَشْهُورَةِ : لُغَةً قَيْسِيَّةً<sup>(٥)</sup> .

ومعنى البيت : كنت متوسطاً ، لم أفقر فقراً شديداً ، ولا أمكنتي جمع المال الكثير . ويرى : «أعنانى» أي أذلني وأخضعني .

الشاهد فيه على أن الجملة التي بعد (لدن) يجوز تصديرها بحرف مصدري .

(١) ذكرها القاسم بن الحسين الخوارزمي في كتابه التخمير ٣١٢/٢ .

(٢) انظر الدرر المبتثة ص ١٧٨ .

(٣) ط : خفف .

(٤) م ، د : «لأن التقاء الساكنين قد يزال بتحريك الأول ، « كما في «لم يكن الذين» ، وبحريك الثاني ، كما في «لم يلد» .

(٥) في د عبارة أخرى : «وإِعْرَابُ اللُّغَةِ الْأُولَى ، أعني التي على وزن عضد لغة قيسية» .

قال المصنّف<sup>(١)</sup>: الوجه في بناء<sup>(٢)</sup> لدن وأخواته، أن من لغاتها ما وَضَعَهُ وَضَعَ الحروف، فحمل البقية عليها تشبيهاً بها، ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وَجْهٌ، لأنها مثل (عند)، وهو مُعَرَّبٌ بالاتِّفَاقِ .

والذي أرى : أن جوازَ وَضْعِ بعضِ الأسماءِ وَضَعَ الحروفِ، أي على أَقَلِّ من ثلاثة أحرف، بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال، في الكلام مبنية لمشابتها للمبني، على ما ذكرنا في صدر الكتاب في حَدِّ الإعراب، فلا يَجُوزُ أن يكون بناؤها مبنياً على وَضْعِها وَضَعَ الحروفِ، فالوَجْهُ، إِذَنْ، في بناء لدن أن يُقال: إنه زاد على سائر الظروف غير المنصرفة في عدم التصرف بكونه، مع عَدَمِ تَصَرُّفِهِ، لازماً لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحروف، دونها<sup>(٣)</sup>.

وأما «لدى» وهو بمعنى «عند»، فلا دليل على بنائه، ومعنى «عند»: القُرْبُ حِسّاً أو معنىً، نحو: عندي أنك غنيٌّ، وربما فُتِحَتْ عينُه أو ضُمَّتْ، ويلزمها النصب إلا إذا انجَرَّتْ بِمِنْ .

وَمَنْ حَذَفَ نونَ «لدن» لم يُجَوزْ حَذْفُها مع الإضافة، فلا يقول: من لَدِه، بل: مِنْ لَدُنْه، ولدنك، وتجرُّ «لدن» ما بعدها بالإضافة لفظاً<sup>(٤)</sup> إن كان مفرداً، وتقديراً إن كان جملةً .

وإن كان ذلك لفظ «غدوة»، جاز نَصْبُها أيضاً، مع<sup>(٥)</sup> الجرِّ، وقد ترفع، أما النصب، فإنه وإن كان شاذّاً، فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة، دون سائر

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥١٥/١، وشرحه على الكافية ص ٨٢ .

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ١٣٩، وسيبويه ١٠٧/١ بولاق، واللسان (لدن) .

(٣) انظر المسائل البغداديات ص ٣٥٠ .

(٤) انظر نواذر أبي زيد ص ٤٧٢ .

(٥) قال سيبويه: «الجر في غدوة هو الوجه والقياس». الكتاب ١٠٧/١ بولاق، وانظر ظاهرة الشذوذ في النحو

العربي د. دَجَنِي ص ٤٩ .

الظروف، كبكرة، وعشيّة وكون دال لدن قبل النون الساكنة، تُفتح وتُضم وتُكسر كما سَبَقَ في لُغَاتِهَا<sup>(١)</sup>، ثم قد تُحذف نونه، (١٦٨ أ) فشابهت<sup>(٢)</sup> حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها، فصار لدن غدوة، في اللفظ، كراقودٍ خلاً، فنصبها تشبيهاً بالتميز، أو تشبيهاً بالمفعول الذي هو الأصلُ نحو: ضاربٌ زيداً.

وغدوة، بعد لدن، لا تكون إلا منونة، وإن كانت معرفة، أيضاً، إمّا تشبيهاً بالتميز، فإنه لا يكون إلا نكرة، وإمّا لأننا لو حَذَفْنَا التنوين، لم يُدْرَ أمنصوبة هي أم مجرورة؟.

وأما<sup>(٣)</sup> الرَّفْعُ فعَلَى حَذَفِ أَحَدِ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ، أي: لدن كان غدوةً، كما قلنا في: مذيومُ الجُمُعَةِ.

وَأَلِفٌ لَدَى، تُعَامَلُ مَعَامَلَةَ أَلِفِ «عَلَى» و«إِلَى» فَتَسَلِّمُ مَعَ الظَّاهِرِ، وَتَقْلُبُ يَاءً غَالِباً، مَعَ الْمَضْمَرِ.

وقد حَكَى سِيَوِيهِ<sup>(٤)</sup> عَنْ الْخَلِيلِ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ: لَدَاكَ، وَإِلَاكَ، وَعَلَاكَ، قَالَ<sup>(٥)</sup>:

٥١٨ طَارَوْا عَلَاهُنَّ فِطْرٌ عَلَاهَا \* وَاشْدُدْ بِمَشْنَى حَقَبٍ حَقَّوَاهَا

(١) ط: أَلْفَاتِهَا.

(٢) في الأصل: فشابه، وقوله: «فشابهت» من م.

(٣) ط: وَأَم.

(٤) الكتاب ١٠٤/٢ بولاق.

(٥) بعض أهل اليمن. الخزانة ١١٣/٧ ط. هارون، ابن يعيش ٣/٣٤، نوادر أبي زيد ص ٢٥٨، ٢٥٩؛ وفيه:

«قال المفضل وأنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن:

أُنِّي قَلْوَصَ رَاكِبٍ تَرَاهَا \* طَارَوْا عَلَيْهِنَ فَشَلَّ عَلَاهَا  
وَاشْدُدْ بِمَشْنَى حَقَبٍ حَقَّوَاهَا \* نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

وإنما قلب ألف هذه الكلم الثلاث مع المضممر، تشبيهاً بألف «رَمَى» إذا اتَّصل بالمضممر المرفوع نحو: رميت، وإنما شُبِّهَ الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو: رَمَاكَ، لأن الجارَّ مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة، كالرافع مع الضمير المرفوع، بخلاف الناصب مع المنصوب، ولم يُشَبَّهْ بِأَلْفٍ «غَزَا» لأن الواو ثقيلٌ، والياء أقرب إلى الألف من الواو.

وإنما لم يقلب نحو: عصاك، وفَتَاكَ، لأن لهذه الألفات أصلاً، فكره قلبها تشبيهاً بشيء آخر، بخلاف أَلْفٍ إِلَى، وَعَلَى وَلَدَى.

وَقُلْتُ أَلْفٌ «على» الاسمية، وإن كان لها أصلٌ في الواو، تشبيهاً لها بَعَلَى الحرفية، ولا يتصل من المقصور الذي لا أصل لألفه، بالمضممر إلا هذه الثلاثة، وأمَّا حتاه، على ما جوز المبرد<sup>(١)</sup> فليس بِمَسْمُوعٍ وإنما هو قياسٌ منه.

وكذا الرواية في شرح شواهد الشافية ص ٣٥٥؛ وفيه: «فَطَرٌ» بدل «فَشَلٌ»، واللسان (علا)، ومعجم الشواهد ٥٥٦/٢.

على أن القياس [عليهن]، و[عليها]؛ لكن لغة أهل اليمن قلب الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً، وهذا الشعر من كلامهم.

وقوله: أي قلوص رَاكِبٍ، بإضافة قلوص إلى رَاكِبٍ، و(أي) استفهامية تعجبية، وقد اكتسبت التأنيث من قلوص، ولهذا أعاد الضمير إليها مؤنثاً. و(أي) منصوب، من باب الاشتغال، ويجوز رفعه على الابتداء، و(القلوص) - بفتح القاف - : الناقة الشابة، و(طاروا): أسرعوا.

الشاهد فيه أنه قد حُكِيَ عن قوم من العرب: لداك، وإلاك، وعَلَاكَ، فلم يقلبوا الألف ياءً مع المضممر في علاهن وعلاها، وفي المثنى؛ أعني حقواها. وكان القياس: عليهن، وعليها، وحقوبها.

(١) المغني ص ١٦٦، وانظر رصف المباني ١٨٥، وضرائر الشعر ٣٠٩، والجامع الصغير ص ١٣٧، والخزانة ٤٧٢/٩ هارون، والكواكب الدرية على متممة الأجرومية ٥٤/٢، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٣٨٢.



## [ قَطُّ وَعَوْضٌ : معناهما ، واستعمالاتهما ]

قوله ؛ «وَقَطُّ لِلْمَاضِي الْمَنْفِيِّ ، وَعَوْضٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمَنْفِيِّ» .

معنى «قط» : الوقت الماضي<sup>(١)</sup> عموماً ، ومعنى «عَوْضٌ» : المستقبلُ عموماً<sup>(٢)</sup> ، ويختصان بالنفي ، وَعَوْضٌ ، في الأصل ، اسمُ الزمان والدهر ، فقط وَعَوْضٌ المبنيان ، بمعنى : أبداً ، لكنَّ عَوْضٌ ، قد يستعمل لمجرد الزمان ، لا بمعنى أبداً ، فيعرب ، قال<sup>(٣)</sup> :

فلولا نَبَلٌ<sup>(٤)</sup> عَوْضٍ في \* حُطْبَيَّ وَأَوْصَالِي

ويقال : افعل ذلك من ذي عوض ، كما يقال : من ذي أنف ، أي فيما يستقبل ، وقط ، لا يستعمل إلا بمعنى أبداً ؛ لأنه مشتق من القَطُّ وهو القَطْعُ ، كما تقول : لا أَفْعَلُهُ أَلْبَتَّةَ ، إِلَّا أَنَّ «قط» يُبنى لِمَا سَنذكره ، بخلاف : أَلْبَتَّةَ .

وربما استعمل قط ، بدون النفي<sup>(٥)</sup> ، لفظاً ومعنى ، نحو : كنت أراه قط ، أي دائماً وقد استعمل بدونه لفظاً لا معنىً ، نحو<sup>(٦)</sup> :

(١) انظر المغني ط . المبارك ص ٢٣٣ ، والتسهيل ص ٩٥ .

(٢) انظر المغني ص ٢٠٠ .

(٣) الفَند الزُّماني ، والبيت من أبيات ثمانية ، أوردها أبو تمام في الحماسة بشرح المرزوقي ٥٣٨ [تحقيق هارون ، لجنة التأليف سنة ١٣٧٢هـ] الخزائن ١١٦/٧ هـ ، الهمع ٢١٣/١ .

قوله : (في حُطْبَيَّ) متعلق بنفس النَّبَلِ ، لما فيها من معنى الحِدَّةِ والنَّفوذِ ، ولا يجوز أن يكون حالاً من نَبَلٍ ؛ لأنَّ أبا الحسن منع اشتغال الحال مع لولا ؛ لأنها ضرب من الخبر ، والخبر هنا محذوف البتة . ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : هي في حطباي فيكون في حطباي متعلقاً بمحذوف . وأما حطباي فإنه معظم بدنه ، وهو قول أحمد بن يحيى ، وهو من قولهم :

رجل حَطَبٌ للجافي الغليظ . وَحُطْبَيَّ : فُعْلَى كَالْحُذْرَى وَالْبَذْرَى وَحُطْبَاتِي بالياء خطأ . والأوصال جمع وضل ، بكسر الواو ، وسكون الصاد ، وهو المَفْصِل . والشاهد فيه على أن (عَوْضاً) قد يستعمل لمجرد الزمان فيعرب .

(٤) ط : نيل . (٥) ط : الفى . (٦) سبق تحريجه ص ٣٨٦ من القسم الأول .

## ... هل رأيت الذئب قط

وقد يُستعمل عَوْضُ المَبْنِيِّ للمُضِيِّ ، ومع الإثبات أيضاً ، قال <sup>(١)</sup> :

٥٢٠ - ولولا دفاعي عن عِفَاق ومشهدي \* هَوْتُ بِعِفَاقٍ عَوْضُ عِنَاءٍ مُغْرِبُ

وهو منفي معني ، لكونه في جواب لولا .

وبناء عَوْضٍ على الضم لكونه مقطوعاً عن الإضافة ، كَقَبْلُ ، وَبَعْدُ ، بدليل إعرابه مع المضاف إليه نحو: عَوْضُ العائِضِينَ <sup>(٢)</sup> ، أي : دَهْرَ الداهرين <sup>(٣)</sup> ، ومعني الداهر ، والعائِضُ : الذي يَبْقَى على وجه الدهر ، فكأن المعنى : ما بقي في الدهر داهرٌ .

وَبُنِيَ قَطُّ ، قيل لأنَّ بعضَ لغاته ، على وضع الحروف ، كما يَجِيءُ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ لَامَ الاستغراقِ لُزُوماً ، لاستغراقِهِ جميعَ الماضي ، وأما أبداً ، فليس الاستغراقُ لازماً لمعناه ، ألا ترى إلى قولهم : طال الأَبَدُ على لَبَدٍ <sup>(٤)</sup> .

وَبُنِيَ «قَطُّ» على الضم حَمَلاً على أخيه عَوْضُ ، وهذه أشهرُ لغاته ، أعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة ، وقد تُخَفَّفُ <sup>(٥)</sup> الطاء في هذه ، وقد تضم القاف اتباعاً

---

(١) لم أهدت إلى قائله . قال البغدادي - رَحِمَهُ اللَّهُ - : «وهذا البيت لم أره إلا في هذا الشرح ، ولم أقف على قائله ،

ولا على شعره» . الخزانة ١٣٠ / ٧ ط . هـ .

وقال الأستاذ هارون : «لم أجد له تخريجاً» .

وعِفَاقُ : اسم جماعة ، منهم عِفَاقُ بن المُسَيِّحِ ، أو عِفَاقُ بن مُرِّي .

الشاهد فيه أَنَّ (عَوْضاً) المَبْنِيَّ قد يستعمل للمضِيِّ ومع الاستعمال لفظاً . فإن (هَوْتُ) ماضٍ مثبتٌ ، وهو عامل

في (عَوْضُ) ، لكنه منفي معني ؛ لكونه جواب لولا .

(٢) هذا مَثَلٌ ، وتامه : «لا أفعله عَوْضُ العائِضِينَ» . مجمع الأمثال ٢٢٩ / ٢ ، والمستقصى ٢٤٤ / ٢ .

(٣) هذا مَثَلٌ ، ونصّه : «لا أفعله دهر الدهاري» . مجمع الأمثال ٢٢٩ / ٢ .

(٤) ط : أبَد .

(٥) ط : يخفف .



لضمة الطاء: المشددة أو المخففة، كمنذ، وقد جاء: قَطُ ساكنة الطاء، مثل قط،  
الذي هو اسمُ فعلٍ .

وجاء في عوض، فَتَحَ الضاد وكسرهما أيضاً، وأكثر ما يستعمل عوض مع القَسَم ،  
كقوله<sup>(١)</sup>:

٥٢١ رَضِيعِي لَبَانٍ ثَدِي أُمِّ تَقَاسِمَا<sup>(٢)</sup> \* بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضٌ لَا تَنْفَرُقُ

---

(١) الأعشى (شعره ص ٦٨ ، دار كرم ، دمشق)؛ وفيه: تَحَالَفَا بَدَل تَقَاسِمَا. واللَّبَانُ ككِتَاب هو الرضاع،  
والأَسْحَم الداجي: الليل الحالِك .

الخزانة ١٣٨/٧، المَغْنِي ص ٢٠٠ ط . المبارك، شرح أبيات المَغْنِي للبغدادِي ٢/٢٧٧، و ٣/٣٢٧ و  
٢٤٦/٧، واللسان (عوض)، وَجَمَلَ الزَّجَاجِي ص ٧٥ الطبعة الجديدة، والحُلُّ ص ١٠٤؛ وفيه تحالفا بدل  
تقاسما .

وعَوْضٌ: قِيلَ ظَرْفٌ لِيَنْفَرُقَ، وَقَالَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ: قَسَمَ، وَهُوَ اسْمٌ لَصَنَمٍ كَانَ لِبَكْرِ بْنِ وَائِلٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ:  
حَلَفْتُ بِمَآثِرَاتٍ حَوْلَ عَوْضٍ \* وَأَنْصَابٍ تُرْكَنُ لَدَى السَّعِيرِ  
الشاهد فيه على أَنَّ أَكْثَرَ مَا تَسْتَعْمَلُ (عَوْضٌ) مَعَ الْقَسَمِ، أَي تَكُونُ مِنْ مَتَعَلِّقَاتِ جَوَابِ الْقَسَمِ، فَعَوْضٌ مَتَعَلِّقٌ  
بِتَنْفَرُقَ؛ أَي: لَا تَنْفَرُقُ أَبَدًا. وَاظْهَرَ الصَّاحِبِيُّ ص ٢٣٥.

(٢) د: تحالفا .



## [ ظُروفٌ أُخرى لم يذكرها ابنُ الحاجب ]

ومن الظروفِ المبنية: أمس<sup>(١)</sup>، عند الحجازيين، وعِلَّةُ بنائه: تضمُّنه لِلام التعريف، وذلك أَنَّ كُلَّ يومٍ متقدِّمٍ على يومٍ فهو أَمْسُهُ، فكان في الأصل نكرةً، ثم لما أُريد: أمس يوم التكلّم، دخله لام التعريف العَهْدِي، كما هو عادة كل اسم قُصِدَ به إلى واحدٍ من بين الجماعة المسمّاة به، كما ذكرنا في باب غير المنصرف، ثم حُذِفَتِ اللامُ وَقُدِّرَت، لتبادر فهم كل من يسمع أمس، مطلقاً من الإضافة، إلى أمس يوم التكلّم، فصار معرفةً، نحو: لقيته أمس الأحداث .

ولم يُبَيَّن صباحاً ومساءً، وأخواتهما المعيّنة، مع كونها، أيضاً، معدولة عن اللام، لأن التعريف الذي هو معنى «اللام»<sup>(٢)</sup>، غير ظاهرٍ فيها من دون قرينة، ظهوره في أمس، لأنك إذا قلت: كلمته صباحاً ومساءً، وقصدت صباح يومك، ومساءً ليلتك، لم يتبيّن تعريفهما، كما يتبيّن في قولك: لقيته أمس .

وأما سَحَرٌ<sup>(٣)</sup>، فأمره مُشْكِلٌ، سواءً قلنا ببنائه أو بترك صَرْفِهِ، لأنه مخالفٌ لأخواته، من: صباحاً، ومساءً، وضَحَى، معيّنة، إذ هي معربةٌ منصرفة، فهو شاذٌّ من أخواته، مبنياً كان أو غير منصرف .

وإنما لم يَبَيَّنوا «غداً» مع قصد غد يوم التكلّم، كما بُيِّنَ أمس، تفضيلاً لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدّر وجوده، وذلك لأن التعريفَ فَرَعُ الوجود، ووجوده ذِهْنِيٌّ، فكذا تعريفه، بخلاف «أمس» فإنه قد حصل له وجود، وإن كان

(١) انظر سيبويه ٤٣/٢ بولاق، والمقتضب ١٧٣/٣، و٣٣٤/٤، والتخميم ٣٢٠/٢، ودراسات لأسلوب القرآن

ق ٣ ج ٢ ص ٧١٨، والدرر المبيّنة ص ٧٤ .

(٢) في م، د: «اللام المقدّر ليس بظاهر فيها...»

(٣) انظر سيبويه ١١٥/١ بولاق، والمقتضب ٣٧٨/٣، و٣٧٩، و٣٣٣/٤، و٣٥٣، و٣٥٦، وشرح عمدة الحفاظ

ص ٨٦٩ .

منتفياً في حال التكلم، فتعريفه يكون أقوى، مع أنه قد روي عن بعض العرب إعرابه مع صَرْفِهِ، كغَدٍ، وليس<sup>(١)</sup> بمشهور .

(١٦٨ ب) وأما بنو تميم ، فالذي نقل عنهم سيبويه<sup>(٢)</sup> : إعرابه غير منصرفٍ في حال الرفع، ويناؤه على الكسر<sup>(٣)</sup>، كالحجازيين، في حالتي النصب والجَر، قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : وبعض بني تميم يفتحون أَمَسَ بعد «مذ» .

قال السيرافي<sup>(٥)</sup> : وإنما فعلوا ذلك لأنهم تركوا صَرْفَهُ، وما بعد «مذ» يرفع ويخفض، فلما ترك صَرْفَهُ مَنْ يرفع منهم، نحو: مذ أَمَسَ<sup>(٦)</sup>، تركه أيضاً بعدها مَنْ يجر، فكان مشبهاً بنفسه، قال<sup>(٧)</sup> :

٥٢٢ لقد رأيت عجباً مذ أَمَسَا \* عجائزاً مثل السَّعالي خَمَسَا  
قال : وهذا قليل ؛ لأن الخفض بعد «مذ» قليل .

---

(١) ط : وليست بمشهورة .

(٢) الكتاب ٤٣/٢ بولاق .

(٣) انظر نوادر أبي زيد ص ١٦٢ .

(٤) الكتاب ٤٤/٢ بولاق، وانظر التسهيل ص ٩٥ هامش (١)، وَجُمَلَ الرَّجَاجِي ص ٢٩٩ [ط . جديدة] .

(٥) سيبويه ٢٨٤/٣ ط . هارون .

(٦) حاشية المقتضب ١٧٣/٣، ٣٣٤/٤ .

(٧) رَجَزٌ لم يُعرف قائله، وقيل إنه للعجاج ، وليس في ديوانه .

وهو في : سيبويه ٤٤/٢ ؛ وفيه : «وقد فتح قومُ أَمَسَ في مُذَ لَمَّا رفعوا، وكانت في الجر هي التي تُرفع شَبْهُوها بها»، ونوادر أبي زيد ص ٢٥٧ ؛ وفيه : «قوله : (أَمَسَا) دَهَبَ بها إلى لغة بني تميم، يقولون ذهب أَمَسُ بما فيه، فلم يَصَرْفُهُ .

وروي أبو زيد وسيبويه بدل (السَّعالي) : الأفاعي)، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٢١٩، ٤١٩، والحُلُل ص ٣٥١، وانظر أيضاً سيبويه ٢٨٤/٣ ط . هارون حاشية (٥) .

وقوله : (عجائزاً) نَوْنُهُ لضرورة الشعر، جمع عجوز، ولا تقل عجوزة، وهي عطف بيان، أو بدل من (عجبا)، والسَّعلاة : أنثى الغول، أو ساحرة الجن .

والشاهد فيه : إعراب (أَمَسَ) مع منعها من الصرف للعلمية والعدل عن الأَمَسَ، و(مذ) يرفع ما بعدها ويخفض أيضاً كما هنا .

قال سيويوه<sup>(١)</sup>: إذا سَمَّيتَ بأمس رجلاً، على لغة أهل الحجاز، صرفته، كما تصرف «غاق» إذا سميت به، وذلك أَنَّ كل مفرد مبني تُسَمَّى به شخصاً، فالواجب فيه الإعراب مع الصرف، كما يَجِيء في باب الأعلام .

وإن سمَّيته به على لغة بني تميم، صرفته أيضاً في الأحوال، لأنه لا بُدَّ من صرفه في النصب والجر، لأنه مبنيٌّ على الكسر عندهم، فيهما، وإذا صرفته في الحالتين، وَجَبَ الصَّرْفُ في الرفع، أيضاً؛ إذ ليس في الكلام اسمٌ منصرفٌ في الجر والنصب، غير منصرفٍ في الرفع .

وَوَجَّهَ مَنعَ الصرفِ في أمس : اعتبارُ عِلْمِيَّتِهِ المقدرة، كما قلنا في باب غير المنصرف، واختاروا مَنعَ صرفه رفعاً، وبناءً نصباً وجرّاً، كما اختاروا بناءً نحو: حضار، وترك صرف نحو حَدَامٍ وَقَطَامٍ، مع أَنَّ الجميع من باب واحد، والوجه في هذا: مِثْلُ الوجه في ذاك، وذلك أَنَّهُ جاز أَن يعتبر فيه علة البناء، كما هو مذهب الحجازيين، وعِلَّةُ منع الصرف، كما يَبَيِّنُ فابتدأوا باعتبار الإعراب أولاً إذ هو أشرف من البناء وأولى بالأسماء، واختير أسبق الإعراب وأشرفه، أعني الرفع، فصار في حال الرفع معرباً غير منصرفٍ، والحالتان الباقيتان أعني الجر والنصب مستويتان حركة في غير المنصرف، فأرادوا أَن تَبْقَى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء، فلو جعلنا مستويين في الضم لم يَبَيَّنْ إعرابهما رفعاً، إذ كانت تصوير مثل حيث، في الأحوال، ولو سُويَ بينهما في الفتح لم يَبَيَّنْ بناؤهما، إذ كانت تصوير كغير المنصرف، فلم يبق إلا الكسر، وأيضاً، أَوَّلُ ما بُنِيَ عليه الكلمة بعد السكون: الكسر، وأيضاً، تكون<sup>(٢)</sup> هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بُنِيَتْ عليها عند أهل الحجاز .

(١) الكتاب ٢/٤٤ = ٣/٢٨٤ ط . هارون .

(٢) ط : يكون .

وقال الزمخشري<sup>(١)</sup> وجماعة من النحاة: إِنَّ أَمْسَ معرَّبٌ عند بني تميمٍ مطلقاً،  
أي في جميع الأحوال .

ولعلَّه غَرَّهم قولُ بعضِ بني تميمٍ :

لقد رأيت عجباً مذ أَمَسَا<sup>(٢)</sup> ٥٢٢

وقد قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: إِنَّ بَعْضَهُمْ يَفْتَحُونَ<sup>(٤)</sup> أَمْسَ بعد «مذ»، فَقَيَّدَ هذا القولُ  
بقوله: بعضهم، ويقولوه: بعد «مذ»، فكيف يطلق بَأَنَّ كُلَّهُم يَفْتَحُونَ في موضع  
الجر، بعد أي جَارٍ كان .

فإن نُكِّرَ «أمس» كقولك: كل غدٍ يصير أمساً، وكلُّ أَمْسٍ يصير أَوَّلَ من أَمْسٍ،  
أو أضعِف، نحو: مضى أَمْسُنَا، أو دخله اللام نحو: ذَهَبَ الأَمْسُ بما فيه: أُعْرِبَ  
اتِّفَاقاً؛ لِزَوَالِ عِلَّةِ الْبِنَاءِ وهي تقديرُ اللّامِ .

ورُبَّمَا بُنِيَ الْمُقْتَرَنُ بِاللّامِ، ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام، الأصلية<sup>(٥)</sup> .

قال سيبويه<sup>(٦)</sup>: وَلَا يُصَغَّرُ أَمْسٌ، كما لَا يُصَغَّرُ غَدًا<sup>(٧)</sup>، وَإِنْ تُنِّيَ أَوْ جُمِعَ فَالْإِعْرَابُ؛  
لأنَّ اللّامَ إِنَّمَا قُدِّرَتْ لِتَبَادُرِ الذَّهْنِ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ لِشُهْرَتِهِ مِنْ بَيْنِ أَشْبَاهِهِ،  
فَإِذَا تُنِّيَ أَوْ جُمِعَ، لَمْ يَبْقَ ذَلِكَ الْوَاحِدُ الْمَعْيَّنُ، فَتَظْهَرُ اللَّامُ، لِعَدَمِ شُهْرَةِ الْمُشْنَى  
والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد .

---

(١) ابن يعيش ١٠٦/٤ .

(٢) انظر نوادر أبي زيد ص ٢٥٧ .

(٣) الكتاب ٤٤/٢ بولاق = ٢٨٤/٣ ط . هارون .

(٤) انظر التسهيل ص ٩٥ .

(٥) تكملة من م .

(٦) الكتاب ١٣٦/٢ = ٤٧٩/٣ ط . هارون .

(٧) لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيد وعمرو . سيبويه ٣٧٩/٣ هارون .

وليس بناءً أمس على الفتح لغةً ، كما قال الزجاجي<sup>(١)</sup> ، مُغْتَرّاً بقوله :

لقد<sup>(٢)</sup> رأيت عجباً مُدَّ أَمْساً ٥٢٢

## [ الآن ]

ومنها «الآن<sup>(٣)</sup>» ، قَالَ الزَّجَّاجُ<sup>(٤)</sup> : بُنِيَ لتضمنه معنى الإشارة ، إذ معناه : هذا الوقت ، وهذا مذهبه في «أمس» وفيه نَظَرٌ ؛ إذ جميعُ الأعلامِ هكذا متضمنةٌ معنى الإشارة مع إعرابها .

وقال السِّيرافي<sup>(٥)</sup> : لِشَبِّهِ الحرف ، بِلِزُومِهَا في أصلِ الوضعِ مَوْضِعاً واحداً ، وبقائها في الاستعمالِ عليه ، وهو التعريفُ باللام ، وسائرُ الأسماءِ تكون في أولِ المَوْضِعِ نكرةً ، ثم تتعرف ، ثم تُنَكَّرُ<sup>(٦)</sup> ، ولا تَبْقَى على حال ، فلَمَّا لم يُتَصَرَّفْ فيه بِنَزْعِ اللام ، شابه الحرف (١٦٩ أ) ؛ لأن الحروف لا يُتَصَرَّفُ فيها .

وقال أبو علي<sup>(٧)</sup> : بُنِيَ لتضمنه اللام كأمس ، وأما اللامُ الظاهرةُ فزائدةٌ ، إذ شَرَطُ اللامِ المَعْرِفَةُ أن تدخل على النكرات فتعرّفها ، والآن ، لم يُسمع مجزئاً عنها ، وقال القراء<sup>(٨)</sup> : أصلُهُ ، الفِعْلُ ، من : آن يَئِينُ<sup>(٩)</sup> ، أدخل عليه اللام بمعنى الذي : أي

(١) قال : «ومِنَ العربِ مَنْ يَبْنِيهِ على الفتح» . الجُمْلُ ص ٢٩٩ [الطبعة الجديدة] .

(٢) ط : ساقطة .

(٣) انظر العِلَّةَ في بناء «الآن» ، في الإنصاف مسألة ٧١ ج ٢/٢٩٩ ، والصاحبي ص ٢٠٢ ، ودراسة نحوية لمشكل إعراب القرآن ص ٣٠٩ .

(٤) الهمع ٢٠٧/١ .

(٥) الإنصاف ، مسألة ٧١ ج ٢/٣٠١ .

(٦) تنتكر .

(٧) الهمع ٢٠٧/١ ، وليس في كلام العرب ص ٢٩٨ (حاشية) ، والإنصاف مسألة ٧١ ج ٢/٣٠١ ، والتَّيَّيَانُ لِلْمُكْبَرِي ٧٧/١ ، والبرهان ٢٤٧/٤ .

(٨) ط : يَأِين .

(٩) معاني القرآن ١/٤٦٧ ، ٤٦٨ ، والتسهيل ص ٩٥ ، والهمع ٢٠٨/١ .

الوقت الذي حان ودَخَلَ، قال: هذا كما نقل عن النبي<sup>(١)</sup> صلى الله عليه وسلم أنه «نهى عن: قيل وقال<sup>(٢)</sup>» فإنهما فعلاً استعمالاً استعمالاً الأسماء، وتركاً على البناء الذي كانا عليه.

والجواب: أن: قيل وقال، مُحْكِيَانِ، والمعنى: نهى عن قول قيل كذا، وقال فلان كذا، يعنى كثرة المقالات، والآن ليس بمحكي، وكذا مذهب الفراء<sup>(٣)</sup> في «أمس»: أنه أمر من: أَمَسَى يُمَسِي.

وقد يقال في الآن: لان، وهو من باب تخفيف الهمزة.

## [ لَمَّا ]

ومنها «لَمَّا<sup>(٤)</sup>» وهو ظَرْفٌ بمعنى «إِذْ» اسمٌ عند أبي<sup>(٥)</sup> علي، ويُستعمل استعمال الشرط، كما يستعمل: كُلَّمَا، وكلام سيبويه<sup>(٦)</sup> محتمل، فإنه قال: لَمَّا لوقوع أمر

(١) تمامه: «... وكان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال». والحديث رواه البخاري في كتاب الاعتصام ٦٣، وكتاب الرقاق ٦٠، وهو في مُسْنَدِ أَحْمَدَ ٣٢٧/٢، ٣٦٠، ٣٦٧، والموطأ ص ٩٩، وسنن الدارمي ٢١١/٢، ومسلم في باب الأفضية ١٠، ١١، ١٣، ١٤.  
انظر إعراب الحديث النبوي للعكبري ص ١٧٢، والإنصاف مسألة ٧١.  
«هذا الحديث كان مكى القيرواني هو أول من احتج به». موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف.  
د. خديجة الحديثي ص ١٥٠ وما بعدها.

(٢) قيل وقال على الحكاية. وقيل وقال على الإعراب.

(٣) ومذهب الكسائي أيضاً. الهمع ٢٠٨/١.

(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق ١ ج ٢ ص ٦٢٤.

(٥) وعند ابن السراج [التخميم ٣٢٠/٢]، وعند ابن جني [الخصائص ٢٥٣/٢، ٢٢٢]، وقال ابن هشام: «وزعم ابن السراج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جني، وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين، وقال ابن مالك: بمعنى إذ...».

المغني ط. م ص ٣٦٩، وانظر الجني الداني ٥٩٤، والبحر ٣٠٠/٦، ٤٦٧.

(٦) الكتاب ٣١٢/٢ بولاق.



لغيره، وإنما يكون مثل «لو»، فشبّهها بلو، ولو: حَرْفٌ، فقال ابنُ خروف<sup>(١)</sup>: إِنَّ «لَمَّا»<sup>(٢)</sup> حرفٌ، وَحَمَلَ كلام سيبويه<sup>(٣)</sup> على أنه شرطٌ في الماضي كَلَوْ، إِلَّا أَنَّ (لو)، لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، وَلَمَّا لثبوت الأول<sup>(٤)</sup>، وقال: لو كان ظرفاً، لم يجز: لَمَّا أَسْلَمَ دَخَلَ الْجَنَّةَ .

والجواب: أنه على التأكيد والتشبيه، فكانه دخلها في ذلك الوقت، ومن قال إنه ظرفٌ، قال: وضع كلمة الشرط مع جملتيها للغرض الذي ذكرناه في «إذا» .

ويليه فِعْلٌ ماضٍ لفظاً ومعنى، وجوابه، أيضاً، كذلك أو جملة اسمية، مقرونة بإِذَا المفاجأة، قَالَ اللهُ تَعَالَى<sup>(٥)</sup>: «فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ»<sup>(٦)</sup> . . . «أَوْ مَعَ الْفَاءِ، وَرُبَّمَا كَانَ مَاضِياً مَقْرُوناً»<sup>(٧)</sup> بالفاء، وقد يكون مضارعاً .

وقريبٌ من الظروف المبنية قولهم: لَهِيَ أَبوك، أي الله أبوك، لأن أصله الجارُ والمجرور، وَحُكْمُهُ حَكْمُ الظروفِ عندهم، حذف لام الجر لكثرة الاستعمال، وَقُدِّرَ لام التعريف فبقي: لاه<sup>(٨)</sup> أبوك، كما قال<sup>(٩)</sup>:

(١) على بن محمد الحضرمي، أخذ عن ابن طاهر وابن ملكون. له: شرح الكتاب، وشرح الجمل، وردَّ على السُّهيلي. توفي سنة ٦٠٩ هـ .

(٢) البُلغة ١٦٤، البُغية ٢/٢٠٣ .

(٣) مغني اللبيب ط . المبارك ص ٣٦٩ .

(٤) الجني الداني ص ٥٩٤ .

(٥) ط : «ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول» .

(٦) النساء / ٧٧، وتَمَامُ الآية: ﴿الَّذِينَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً قَالُوا رَبَّنَا لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾

(٧) ط : ساقطة .

(٨) دَهَبُ ابْنِ مَالِكٍ منفرداً عن النحاة إلى أَنَّ الْفَاءَ تَقَعُ فِي جَوَابِ «لَمَّا» الْمَغْنِيِّ ٣٧٠ ط . م .

(٩) انظر الأحاجي النحوية ص ٩٨ .

(٩) ذو الإصبع العُدَوَانِي (المفضليات ص ١٦٠ ط ٣، أحمد شاكر وهارون، لبنان)، خاطب به ابن عم له، وكان

ينافسه ويعاديه .

٥٢٣ لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ، لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ \* عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي

فبني لتضمنه<sup>(١)</sup> الحرف، ثم قلب اللام إلى موضع العين، وسكن الهاء لوقوعه موقع الألف الساكن، ورجعت الألف إلى أصلها من الياء لسكون العين، كما هو أحد مذهبَي سيبويه<sup>(٢)</sup> في «الله»، وهو أنه من: لَاهِ يَلِيهِ أَيُ تَسْتَرُ، ففتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة.

وقد تُحذفُ الياءُ فيقال: لِهْ أبوك، وإنما قلب، لأنَّ الكسر لم يَبْنِ في: لَاهِ؛ لالتباسه بالجر الذي هو أصله، فأريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالإعرابية، ولو قالوا «لاهِ» بِلاَ قَلْبٍ، لالتبست بالإعرابية في نحو: اللَّهُ لَا فَعْلَنْ.

### [ مَعَ ، واستعمالاتها ]

وأما «مع» فهو ظرفٌ بلا خلاف<sup>(٣)</sup>، عَادَمُ التصرفِ، معرَّبٌ، لازمُ النصبِ، وظاهر كلام سيبويه أنه مبني، قال<sup>(٤)</sup>: سألته، يعني الخليل، عن «مَعَكُمْ» لأي شيء نصبتها، يعني: لِمَ لَمْ تُبْنِ عَلَى السكون؟، هذا لفظه.

== الخزانة ١٧٣/٧ هارون، إيضاح الشعر ورقة ١٨/أ، المغني ط. م ص ١٩٦، شرح أبيات المغني للبغدادى ٢٩٠/٣، الاقتضاب ص ٤٤١، ٤٤٢، ضرائر الشعر ١٤٤، شرح جُمَلِ الرُّجَّاجِي ٤٧١/١، ٤٨٣.

«لاهِ ابْنُ عَمِّكَ»: أراد: لله ابْنُ عَمِّكَ، فحذف اللام الخافضة اكتفاءً بالتي تليها. ورواه أحمد بن عبيد بخفض «ابن»، وقال: هو قَسَمٌ، المعنى: وَرَبُّ ابْنِ عَمِّكَ. الدِّيَانُ: القائم بالأمر القاهر. خزاه يَخْزوه: إذا ساسه ودبَّر أمره. [حاشية المفضليات ص ١٦٠].

الشاهد فيه على أن الأصل: لله ابْنُ عَمِّكَ، فحذف لام الجر لكثرة الاستعمال، وقدَّر لام التعريف فبقي لاهِ ابْنُ عَمِّكَ، فبني لتضمن الحرف.

(١) ط: لتضمن.

(٢) الكتاب ٣٠٩/١ بولاق من (آله). ومن (لاه) ٢/ ٢٤٤.

(٣) انفرد النحاس (المتوفى ٦٩٨هـ) عن النحاة جميعاً، فَرَعَمَ أَنَّ «مع» حرف جرّ. الهنم ٢١٧/١.

(٤) الكتاب ٤٥/٢ بولاق.

فَمَنْ قال إنها مبنية<sup>(١)</sup>، فلمشابهتها<sup>(٢)</sup> للحرف بِقَلَّةِ التصرف فيه؛ إذ لا تكون إلا منصوبة، والأولى الحُكْمُ بإعرابه، لدُخول التنوين في نحو: كُنَّا مَعًا، وانجراره<sup>(٣)</sup> بيمين، وإن كان شاذاً نحو: جِئْتُ مِنْ<sup>(٤)</sup> مَعِهِ، أي من عنده، وتسكين عينها لُعَّة رَبْعِيَّة<sup>(٥)</sup>، يقولون: مع زيد، فإذا لاقى ساكناً بعده، كسروا عينه نحو: كنت مع القوم، قال بعضهم<sup>(٦)</sup>، وهو الحقُّ، هي في هذه اللغة حرفُ جَرٍّ، إذ لا موجب للبناء فيه، على تقدير الاسمية إلا وضع الحروف، وقد ذكرنا ما عليه، ولو كان أيضاً كذا، وكان وضعه كذلك موجباً للبناء، لبنى من دون الإسكان، أيضاً .

ثم نقول : يلزم إضافة «مع» إنْ ذُكِرَ معه أَحَدُ المصطحبين، نحو كنت مع زيد، وإنْ ذُكِرَ قبله المصطحبان، لم يبق ما يضاف إليه، فينصب منوناً على الظرفية، نحو: جئنا معاً: أي في زمان، وكُنَّا مَعًا، أي في مكان، وقيل: انتصابه على الحالِّية، أي مجتمعين<sup>(٧)</sup> !

والفرق بين: فعلنا معاً، وفعلنا جميعاً: أنَّ «معاً» يُفيد الاجتماع في حال الفعل، وجميعاً بمعنى كلنا، سواءً اجتمعوا أو لا .

والألف في «معاً» عند الخليل<sup>(٨)</sup>، بدل من التنوين، إذ لا لَامَ له في الأصل،

(١) في د : «فَمَنْ قال إنها مبنية، قال لكون وضعها وضع الحروف أو لمشابهتها للحرف» .

(٢) فلمشابهته .

(٣) من قوله «وانجراره» عبارة أخرى في م : «والجر نحو خرجت من معه، أي من عنده وإن كان دخول من عليه شاذاً» .

(٤) في المغني ص ٤٣٩ ط . م : (مع) اسمٌ بدليل التنوين في قولك «معاً» ودخول الجار في حكاية سيبويه : «ذهبت من معه» .

(٥) ولغة غَنَم . المغني ٤٣٩، والجنى الداني ص ٣٠٥ .

(٦) في المغني ص ٤٣٩ ط . م أن صاحب هذا الرأي هو أبو جعفر النحاس .

(٧) انظر المغني ص ٤٣٩ ط . م .

(٨) الهمع ٢١٨/١، والجنى ٣٠٧، والكتاب ٤٥/٢ بولاق .

عنده، وهي عند يُونُس<sup>(١)</sup>، والأخفش، وهو الحق، مثل أَلِفِ فَتَى، بدل من اللام، استنكاراً لإعزَاب الموضوع على حرفين، فمَعَ، عندهما عكس «أخوك»، تُرَدُّ لَامُهَا في غير الإضافة، وتُحَذَفُ<sup>(٢)</sup> في الإضافة؛ لقيام المضاف إليه مقامَ لَامِهَا.

---

(١) الجنى ٣٠٧، والتسهيل ص ٩٨.

(٢) ط: ويحذف.

## [ الظروف المضافة إلى الجمل ]

قوله : والظروف المضافة إلى الجمل ، وإذ ، يجوز بناؤها على الفتح .

«وكذلك مثل ، وغير ، مع ما ، وأن» .

قد مضى شرحه فيما تقدم<sup>(١)</sup>

---

(١) د : في آخر بحث «حيث» .



## [ معنى المعرفة ، وحصر المعارف ]

قوله (١٦٩ ب) «المعرفة<sup>(١)</sup> والنكرة، المعرفة : ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه، وهي : «المُضَمَّرَات، والأعلام، والمُبْهَمَات، وما عُرِّفَ بالألف واللام<sup>(٢)</sup> أو بالنداء<sup>(٣)</sup>»، - والمضاف إلى أحدها معنى<sup>(٤)</sup>»

قوله : «بعينه»، احترازٌ عن النكرات، ولا يريد به أن الواضع قصد في حال وضعه واحداً معيناً، إذ لو أراد ذلك، لم يدخل في حده إلا الأعلام، إذ المُضَمَّرَات والمبهمات، وذو اللام، والمُضاف إلى أحدهما، تَصْلُحُ لكل معينٍ قصده المستعمل، فالمعنى : ما وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ في واحد بعينه، سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع، كما في الأعلام أو، لا، كما في غيرها .

ولو قال : ما وضع لا استعماله في شيء بعينه، لكان أَصْرَحَ .

وإنما جَعَلَ ذا اللام موضوعاً، كالرجل والفرس، وإن كان مركباً، لما مرَّ في حَدِّ الاسم، أن المركبات، أيضاً موضوعة، بالتأويل الذي ذكرنا هناك أو جَعَلَ اللام من حيث عَدَم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كأنه موضوعٌ مع ما دخل عليه، وَضَعَ الأفراد .

---

(١) انظر حد المعرفة في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٠٦، وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ٨٢، والفوائد الضيائية ١٤٩/٢ .

(٢) التي هي آل عند الخليل وسيبويه، أو اللام وَحْدَهَا عند الأخفش وسيبويه على القول الآخر، المشهور عنه . انظر سيبويه ٦٣/٢، ٦٤، ٣٠٨ بولاق .

(٣) زاده ابن مالك، وهو المنادى المقصود كيا رجل لمعين، ولم يذكره المتقدمون إما لرجوعه إلى المعرف بآل، وإما لأنه فَرَعَ المضمَر . [شرح الحدود ص ٣٠٨] .

(٤) «هذا ما عليه الجمهور، وجرى عليه السَّعْدُ التفتازاني في الْمُطَوَّل . . .» [شرح الحدود ص ٣٠٧] .

ويدخل في هذا الحدّ : العَلَمُ المنكّر، نحو : رَبُّ سَعَادٍ وَزَيْنَبٍ لِقَيْتِهِمَا لِأَنَّهُمَا  
وُضِعَا لِشَيْءٍ مُّعَيَّنٍ ، ويدخل فيه المضمر في نحو<sup>(١)</sup> : رَبُّهُ رَجُلًا ، وَنَعَمْ رَجُلًا ،  
وَبَشَّسَ رَجُلًا ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ مُنْكَرٌ .

ولا يُعْتَرَضُ عَلَى هذا الحد بالضمير الراجع إلى نكرة مختصة قَبْلُ بِحَكْمٍ<sup>(٢)</sup> من  
الأحكام نحو: جاءني رجلٌ فضربتُه ، لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائي ، دون  
غيره من الرجال وكذا ذو السلام في نحو: جاءني رجلٌ فضربت الرجل ، وأمّا  
الضمير في نحو: رَبُّ شَاةٍ<sup>(٣)</sup> وسخلتها ، فنكرة ، كما في : رَبُّهُ رَجُلًا ؛ لأنه لم  
يختص المنكر المعهود إليه بحكمٍ أَوَّلًا .

وَالْأَصْرَحُ في رسم المعرفة أن يُقَالَ : ما أُشِيرَ بِهِ إِلَى خارج مختص إشارةً  
وضعيةً ، فيدخل فيه جميع الضمائر وإن عادت إلى النكرات ، والمعرف باللام  
العهدية ، وإن كان المعهود نكرة ، «إذا كان المنكر المعهود إليه ، أو المعهودُ،  
مخصوصاً»<sup>(٤)</sup> قَبْلُ بِحَكْمٍ<sup>(٥)</sup> ، لأنه أُشِيرَ بِهِمَا إِلَى خارج مخصوص وإن كان مُنْكَرًا .  
وَأَمَّا إِنْ لم يختص المعهود إليه بشيء قَبْلُ<sup>(٦)</sup> ، نحو: أَرَجُلٌ قَائِمٌ أَبُوهُ ، و<sup>(٧)</sup> :

(١) ط : ساقطة .

(٢) ط : يحكم .

(٣) انظر سيبويه ٢٤٤/١ ، ٣٥٦ بولاق .

(٤) د : «إذا كان النكرة المعهود إليها ، أو المعهودة مخصوصة» .

(٥) ط : يحكم .

(٦) ط : قيل .

(٧) نسبه سيبويه ، والمبرد إلى خدّاش بن زهير ، ونسبه البغدادي إلى ثُرَوَان بن فزارة العامري .

سيبويه ٢٣/١ بولاق ، والمقتضب ٩٤/٤ الطبعة الأخيرة ، الخزّانة : ١٩٢/٧ هارون ، ابن يعيش ٩١/٧ ،  
شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٤١/٧ .

والأم هنا معناها : الأصل ، وهذا معنى شائع ، فإن الأم في اللغة تطلق على أصل كل شيء ، سواء أكان في  
الحيوان أم غيره .

وعلى هذا يسقط رَدُّ الْأَسْوَدِ الْغُنْدِجَانِي عَلَى ابْنِ السَّيْرَانِي فِي قَوْلِهِ : «كَيْفَ يَكُونُ الْحِمَارُ وَالظَّبْيُ أَثْمِينَ وَهُمَا  
ذَكَرُ الْحَيَوَانِ؟» [فَرْخَةُ الْأَدِيبِ ص ٥٣] .

الشاهد فيه ههنا أن الضمير المستتر في (كان) نكرة ؛ لأنه عاد على نكرة غير مختصة بشيء وهو (ظلي) . وسبق  
تخريجه .



٥٢٤ فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي<sup>(١)</sup> بعد حولٍ \* أَظْيِي كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارُ

كما يَجِيءُ البحثُ فيه في باب كان، ونحو: رَبُّهُ رَجُلًا، وبش رجلاً ونعم رجلاً، وباللها قِصَّةً، ورُبَّ رجلٍ وأخيه، فالضمائرُ كُلُّها نكراتٌ<sup>(٢)</sup>، إذ لم يَسبق اختصاص المعهود<sup>(٣)</sup> إليه بحكم .

ولو قلتَ : رب رجل كريم وأخيه، لم يجز، وكذا كُلُّ شاةٍ سوداء وسخلتها بدرهم؛ لأنَّ الضميرَ يصير معرفةً برجوعه إلى نكرةٍ مُختصةٍ بصفة .

ويدخل فيه الأعلام حال اشتراكها، نحو : محمد، وعلي، إذ يُشار بكل واحدٍ منها إلى مخصوصٍ عند الوَضْعِ .

ويخرج منه النكرات المعيّنة للمخاطب نحو قولك : جاءني رجل تعرفه، أو: رجل هو أخوك؛ لأنَّ «رجلاً» لم يوضع للإشارة إلى مختص، بل اختص في هذا الاستعمال بصفته، وكذا يخرج نحو: لقيت رجلاً، إذا علم المخاطب ذلك الملقى، إذ ليس فيه إشارة، لا استعمالاً ولا وضعاً .

فقولنا: ما أُشير به، يشترك فيه جميع المعارف، ويختص اسم الإشارة بِكَوْنِ الإشارة فيه<sup>(٤)</sup> حِسِّيَّةً، كما مرَّ في بابهِ .

وإنما قلنا إلى خارج، لأنَّ كُلَّ اسمٍ فهو موضوعٌ للدلالة على<sup>(٥)</sup> ما سبق عِلْمُ المخاطب بِكَوْنِ ذلك الاسم دالًّا عليه، ومن ثمة لا يَحْسُنُ أَنْ يخاطب بلسانٍ من الألسنة إِلَّا مَنْ سَبَقَتْ<sup>(٦)</sup> معرفته لذلك اللسان .

(٥) م، د : «على معنى ما سبق» .

(٦) ط : سبق .

(١) من م .

(٢) ط : نكرة .

(٣) ط : المرجوع .

(٤) ط : فيها .

فعلى هذا، كُلُّ كلمةٍ : إشارةٌ إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوعٌ له، فلو لم نُقَلِّ إلى خارج، لدخل فيه جميع الأسماء : معارفها ونكراتها .

فتبيّن بما ذكرنا أن قولَ المُصنّف في نحو قولك : اشْرَبِ الماءَ، واشترِ اللحمَ، وقوله تعالى<sup>(١)</sup> : «أَنْ يَأْكُلَهُ الذُّبُّ»<sup>(٢)</sup> ، : أن اللامَ، إشارةٌ إلى ما في ذهن المخاطب من ماهية الماء واللحم والذئب، ليس بشيء، لأن هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام<sup>(٣)</sup> فالحق أن تعريف اللام في مثله لفظي، كما أن العلمية في نحو أسامة لفظية، كما يجيء في الأعلام .

فنقول أولاً : إن التنوين في كل اسم متمكن غير عَلمٍ، يفيد التمكن، والتأكيد معاً، ومعنى تنكير الشيء : شياعه في أمته، وكونه بعضاً مجهولاً من جملة، إلا في غير الموجب، نحو: ما جاءني رجل، فإنه لاستغراق (١٧٠ أ) الجنس، فكلُّ اسمٍ دَخَلَهُ اللامُ، لا يكون فيه علامة كونه بعضاً من كل؛ إذ تلك العلامة هي التنوين، وهو لا يجامع اللام، كما مرَّ في أول الكتاب .

فينظر في ذلك الاسم، فإن لم يكن معه قرينة، لا حالية ولا مقالية دالة على أنه بعضٌ مجهول من كل، كقرينة الشراء<sup>(٤)</sup> الدالة على أن المشتري بعض، في قولك : اشترِ اللحمَ، ولا دلالة على أنه بعضٌ مُعَيَّن، كما في قوله تعالى : «أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى»، فهي اللام التي جِئَءَ بها للتعريف اللفظي، والاسم المحلّي بها لاستغراق الجنس، سواء كان مع علامة الوحدة، كالضربة، أو مع علامة التثنية أو الجمع، كالضربتين، والعلماء، أو تجرد عن جميع تلك العلامات، كالضرب، والماء .

(١) يوسف / ١٣، والآية بتمامها : ﴿قَالَ إِنِّي لَبِغْرُثِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّبُّ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ .

(٢) ط : الذئب .

(٣) لأن اللفظ الذي تدخل عليه اللام دالٌّ على الماهية بدون اللام، فَحُمِلَ اللام على الفائدة الجديدة أولى من

حملة على تعريف الطبيعة، ولذا قال فالحق أن تعريف .. إلخ . (٤) ط : الشرى .

وإنما وجب حمله على الاستغراق لأنه إذا ثبت كون اللفظ دالاً على ماهية خارجة فإما أن يكون لجميع أفرادها أو لبعضها، ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي، وإن كان يمكن تصورهما في الذهن خالية عن الكُلِّيَّة والبَعْضِيَّة، لكن كلامنا في الشخصيات الخارجية، لأن الألفاظ موضوعة بإزائها، لا في الذهنية، فإذا لم يكن للبعضية، لعدم دليلها أي التنوين، وجب كونه للكل، فعلى هذا، قوله عليه<sup>(١)</sup> السلام: «الماء طاهر<sup>(٢)</sup>»، أي كل الماء، و: «النُّومُ حَدَثٌ<sup>(٣)</sup>»، أي كل النوم، إذ ليست في الكلام قرينة البعضية، لا مطلقة، ولا معيَّنة، فلهذا جاز، وإن كان قليلاً، وصفُ المفرد بالجمع، نحو قولهم: أهلك الناسَ الدينارُ الصُّفْرَ والدرهمَ البيضَ، على ما حكى الأخفش.

و: «لا تحرم الإملاجة والإملاجتان<sup>(٤)</sup>»، مفيدٌ للاستغراق الذي يفيدُه الاسم لو كان منكراً، نحو: لا تحرم إملاجة ولا إملاجتان، فالمفرد في مثله يعمُّ جميع المفرد، والمثنى جميع المثنى، فلا يُستثنى من المفرد إلّا المفرد، فقولك إنَّ الرجلَ خَيْرٌ مِنَ المرأةِ إلّا الزَّيْدَيْنِ: أي إلّا كل واحد منهما، وقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: «إنَّ الإنسانَ

(١) م، ط: «صلى الله عليه وسلم».

(٢) أخرجه ابن حجر عن أبي أمامة بسند فيه ضعف، قال رواه البيهقي بلفظ إن الماء طاهر إلّا أن يغيّر ريحه أو طعمه أو لونه نجاسة. تحدث فيه ورواه السيوطي في الجامع الصغير بلفظ: الماء طهور إلّا ما غلب عليه ريحه أو طعمه. أخرجه الدارقطني عن ثوبان ورواه في ذيل الجامع الصغير أيضاً بلفظ الماء طهور لا ينجسه شيء.

أخرجه أحمد عن أبي سعيد والنسائي وابن جبانٍ والحاكم عن ابن عباس. [المخطوط ٣٤٥ رقم ٨].

(٣) «أوردها السيوطي في ذيل الموضوعات بلفظ النوم خَذَرٌ والغشيان حدث. قال الذهبي: هذا موضوع، والخذر بفتحين: الضعف والفتور كما يصيب الشارب قبل السكر، قاله ابن الأثير. وفي الصحاح: وغشي عليه غَشِيَةً وغَشِيًا وغَشِيَانًا فهو مغشِيٌّ عليه». مخطوطة البغدادية رقم ٨.

(٤) «رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجّة عن أم الفضل، كذا في الجامع الكبير للسيوطي، قال ابن الأثير في النهاية: لا تحرم المِلْجَة والمِلْجَتان، المَلْجُ: المَصُّ. مَلَجَ الصَّبِيُّ أُمَّهُ يَمْلِجُهَا مَلْجًا، إذا رضعها، والملجة: المرة. والإملاجة: المرة أيضاً من أَمْلَجْتَهُ أُمّه، أي: أرضعته، يعني أن المَصَّةَ والمَصَّتَيْنِ لا يحُرِّمان ما يحرمه الرضاع الكامل». [المخطوط ٣٤٥ رقم ٨].

(٥) العصر / ٢، ٣، وتامهما: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالْحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ﴿

لَقِيَ خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا»، أي إِلَّا كل واحد منهم، ولا يجوز أن تقول: الرجل يرفع هذا الحجر إِلَّا الزيدين معاً، ولا: إِلَّا ثلاثكم معاً، بَلَى، يجوز ذلك إذا كان الاستثناء منقطعاً.

وكذا لَا يُسْتثنَى من المثنى إِلَّا المثنى، فمعنى: إن الرجلين يرفعان هذا الحجر، إِلَّا إخوانك: أي إِلَّا الاثنين منهم، ولا يجوز: الرجلان يرفعان هذا الحجر إِلَّا إخوانك معاً، بلى، يجوز على الانقطاع.

وَأَمَّا الجمع فَيَصِحُّ استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو: لقيت العلماء إِلَّا الزيدين، وإِلَّا زيداً، وذلك لأن الجمع المحلَّى باللام في مثل هذا الموضع يُستعمل بمعنى منكر مضاف إليه كل مفرد وغيره، فمعنى لقيت العلماء إِلَّا زيداً: أي: كل عالم وكل عالمين وكل علماء، وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب، قال النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>: «لَا تَحْرَمُ الإِمْلاجة» أي كل واحد من هذا الجنس، وكذا: الإِمْلاجان، أي كل اثنين<sup>(٢)</sup> اثنين من هذا الجنس.

فَلَا يُسْتثنَى من الواحد إِلَّا الواحد، ولا من المثنى إِلَّا المثنى، وَأَمَّا الجمعُ نحو: ما لقيت العلماء، فهو بخلافهما، بل هو بمنزلة منكر في سياق غير الموجب، مفرد، وغيره، في استعمالهم، أي: ما لقيت أحداً من العلماء، ولا الزيدين، ولا اثنين، ولا جماعة، فَيَصِحُّ استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه، نحو: ما لقيت العلماء إِلَّا زيداً، وإِلَّا الزيدين وإِلَّا الزيدين، فقوله تعالى: «لَا تَذَرِكُهُ إِلَّا بَصَرٌ»<sup>(٣)</sup>، أي شيء من الأبصار لا جميع الأبصار<sup>(٤)</sup>، كما تَوَهَّمَهُ بعضهم، فَحَالَ الجمع في الموجب وغيره، حَالُ المثنى والمفرد.

(١) سبق تخريجه.

(٢) تكرار كلمة «اثنين» مقصود؛ لأن المعنى لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ.

(٣) الأنعام / ١٠٣، ونصّها: «لَا تَذَرِكُهُ إِلَّا بَصَرٌ وَهُوَ يَذَرُكَ الْبَصَرُ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ».

(٤) في د: بعد قوله «لا جميع الأبصار» مايلي: «لأنه من قبيل سلب العموم، وفي طريقته لم يقم كل إنسان، لا جميع الأبصار؛ لأنه من قبيل عموم السلب، نحو: كل إنسان لم يقم كما توهمهم بعضهم...».

هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم .

وأما النكرة المستغرقة، نحو: ما لقيت رجلاً، أو رجلين أو رجالاً، فلا يُستثنى من واحدٍ ومثناها ومجموعها إلا أمثالها، فقولك: ما لقيت رجلاً إلا الزيدَين، أي إلا كل واحد منهما<sup>(١)</sup>، ولا يجوز أن تقول: لا يرفع هذا الحجر رجلٌ إلا الزيدَين معاً، وتقول: ما لقيت أخوين متصافيين<sup>(٢)</sup> إلا الزيدَين، وإلا بني فلان أي إلا<sup>(٣)</sup> اثنين منهم ولا يجوز إلا زيداً، وتقول: ما لقيت رجلاً إلا الزيدَين، ولا يجوز: إلا أخوك، ولا: إلا زيداً، إلا على الانقطاع؛ لأن المعنى: ما لقيت جماعةً من الرجال .

وإن كان هناك قرينة دالة على أنه ليس المراد به الاستغراق، فإن كان هناك عهدٌ، فاللام عهديةٌ للتعريف، على ما يَجِيءُ في بابهِ، (١٧٠ ب) وإن لم يكن، فإن كان فيه علامة الوحدة أو التثنية نحو: ما أعطيك إلا التمرة أو التمرَين، فلا فرق، إذن، بين المعرف والمنكر معني، فكأنك قلت ما أعطيك إلا ثمرةً أو تمرَين، وإن لم يكن فيه علامتاها، نحو: اشتريت التمر، ولقيت الرجال، فالفرق بين ذي اللام والمجرد: أن المجرد، لأجل التنوين الذي فيه للتنكير، يُفيد أن ذلك الاسم بعضٌ من جملة، فمعنى اشتريت تمرًا، ولقيت رجالاً: شيئاً من التمر، وجماعةً من الرجال، بخلاف المعرف باللام، فإن المراد به: الماهية مجردة عن البعضية، لكن البعضية مستفادة من القرينة . كالشراء<sup>(٤)</sup>، فكأنك قلت: لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس، فهو كعامٍ مخصوصٍ بالقرينة .

(١) ط : منهم .

(٢) في د ، بعد قوله «متصافيين» مايلي: «لأن التصافي لا يكون إلا بين اثنين، فلا يجوز التأويل بكل واحدٍ منهما» .

(٣) ط : أي الاثنين منهم .

(٤) ط : كالشراء .

فالمجرّد ، وذو اللام ، إذن ، بالنظر إلى القرينة ، بمعنى ، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ، فَمِنْ ثَمّة جازَ وَصَفُ المَعْرِفِ باللام من هذا النوع ، بالمنكر نحو قوله<sup>(١)</sup> :

ولقد أُمِرُّ على اللّثيمِ يَسُبُّني \* ... ٥٥

وكذا : مررت بالرجل مثلك ، وما يحسن بالرجل خير منك ، كما مرّ في باب الوصف فعَلَى هذا ، كُلُّ لامٍ تعريفٍ ، لا معنى للتعريف فيها إلّا التي للمعهود الخارجي .

قوله : « وهي المضمّرات » ، قد تقدّم ذكرها ، ويعني بالمبهمات : أسماء الإشارة والموصولات ، وقد تقدّم ذكرها ، وإنما سُمِّيَتْ مُبْهِمَاتٍ ، وإن كانت معارف ؛ لأنَّ اسمَ الإشارة من غير إشارة حسية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب ، لأنَّ بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشاراً إليها ، وكذا الموصولات ، من دون الصلات مبهمة عند المخاطب ، ولم يقولوا للمضمّر الغائب : مبهم لأن ما يعود إليه متقدّم ، فلا يكون مبهماً عند المخاطب عند النطق به ، وكذا ذو اللام العهدية .

قوله : « وما عُرِّفَ باللام » ، هذا مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> ، أعني أنَّ حَرَفَ التعريف هو<sup>(٣)</sup> اللام وحدها ، والهمزة للوصل<sup>(٤)</sup> ، فتحت مع أنَّ أَصْلَ همزات الوصل : الكسر ، لكثرة استعمال لام التعريف ، والدليل على أنَّ اللام هي المعرفة فقط : تَخْطِي العامل إياها ، نحو : بالرجل ، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء

(١) سبق تخريجه ص ٢٦٩ من القسم الأول .

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢ بولاق ، وانظر المقتضب ٢٢١/١ هامش (٤) ، و ٣٧٨/٢ ، والبدیع في علم العربية لابن الأثير (مخطوط) ورقة ١٢/ب .

(٣) ط : هي .

(٤) أي جيء بها توصلًا إلى النطق بالساكن .

منها، ولو كانت على حرفين، لكان لها نوع استقلال، فلم يتخطها العامل الضعيف، وأما نحو: «أَنْ لَا تَفْعَلَ وَإِنْ لَا تَفْعَلَ، وبلا مالٍ فَلِجَعْلِهِمْ «لا»، خاصة، من جميع ما هو على حرفين، كجزء الكلمة، فلذا يقولون اللافرس، واللا إنسان، وأما نحو بهذا، و: «فَبِمَا رَحْمَةٍ<sup>(١)</sup>»، فَإِنَّ الفاصلَ بين العامل والمعمول، ما لم يغيّر معنى ما قبله ولا معنى ما بعده، عُدَّ الفصل به كلا فصل، وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته، كان نحو: الرجل، مغايراً للرجل حتى جاز تواليهما في قافيتين، ولم يكن إبطاءً<sup>(٢)</sup>؛ وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج، وأيضاً، دليل التنكير، أي التنوين: على<sup>(٣)</sup> حرف، «فالأولى كون دليل التعريف مثله.

وقال الخليل<sup>(٤)</sup>: «أَلْ» بكمالها: آله التعريف، نحو: هل، وقد، استدلالاً بفتح الهمزة، وقد سبق العذر عنه، وبأنه يوقف عليها في التذكر، نحو قولك: «ألى»، إذا تذكرت ما فيه اللام، كالكتاب، وغيره، وبفصلها من الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار، كالوقف على «قَدْ» في نحو قوله<sup>(٥)</sup>:

(١) آل عمران / ١٥٩، والآية بتمامها: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾.

(٢) «الإبطاء أن تتكرر القافية في قصيدة واحدة؛ بمعنى واحد، كالرجل والرجل. فإن كان لمعنيين لم يكن إبطاء، نحو: رجل نكرة، والرجل معرفة، وذهب بمعنى الفعل وذهب بمعنى الجوهر. وأصل الإبطاء: أن يبطأ الإنسان في طريقه على أثر وطء، فيعيد الوطء على ذلك الموضع. فكذلك إعادة القافية، وهو من هذا...».

[الوافي في العروض والقوافي، صنعة الخطيب التبريزي، تحقيق عمر يحيى ود. قباوة، دار الفكر، دمشق ط ٣ ص ٤٢٤]. وانظر المعيار في أوزان الأشعار ص ١٢٧. ومختصر القوافي ص ٣٢، ٣٣.

(٣) في د، بعد قوله: «دليل التنكير»: «الذي هو ضدّ التعريف على حرف، وهو النون، فالأولى...».

(٤) سيبويه ٢/٦٤، ٢٧٢ بلاق، والتسهيل ص ٤٢.

(٥) النابتة الدُّبَيَّانِي (ديوانه ٣٠ ط. شكري فيصل، بيروت سنة ١٩٦٨ م)؛ وفيه أَقْد بدل أَزَف.

وهو في: الخزائة ١٩٧/٧ هارون، الأزهية ٢١١، ابن يعيش ٨/١١٨، رصف المباني ٧٢، الخصائص ٣٦١/٢. وأزف من باب فَرَح، أي: دنا. الشاهد فيه أن (قد) كلمة مستقلة يصلح الوقف عليها.

٥٢٥ أَزِفَ التَّرْحُلُ<sup>(١)</sup> غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا \* لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ  
وذلك قوله<sup>(٢)</sup>

٥٢٦ يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخْبِرَا أَلْ \* مَنْزِلَ الدَّارِسَ عَنْ أَهْلِ الْحِلَالِ  
وإنما حُذِفَ عنده ، همزة القطع في الدَّرَجِ لِكَثْرَةِ الاستعمال .

وذكر المبرد في كتابه<sup>(٣)</sup> « الشافي » ، أَنَّ حَرْفَ التعريف<sup>(٤)</sup> : الهمزة المفتوحة  
وحدها ، وإنما ضُمَّ إليها<sup>(٥)</sup> اللام لِثَلَا يَشْتَبِه التعريف بالاستفهام .

وفي لغة حَمِير ، وَفَرٍ مِنْ طَيِّء : إِبْدَال الميم من لام التعريف ، كما روى النمر  
ابن تَوَلَّبٍ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمِصِيأَمٌ فِي أَمَسْفَرٍ<sup>(٦)</sup> » .

ولأم العهد : التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره ، أي لقيه وأدركه ،  
يقال : عَهِدْتُ فَلَانًا أَي أدركته ، وعَهِدُهُ إِمَّا بِجَرِي<sup>(٧)</sup> ذكره مقدماً ، كما في قوله

---

(١) ط : الترحل .

(٢) عبيد بن الأبرص (ديوانه ٥٨ ، تحقيق شارل ليل ، لندن سنة ١٩١٣ م) . وهو في : الخزائن ٢٠٥/٧ هارون ،  
الخصائص ٢٥٥/٢ ، المنصف ٦٦/١ . و«الحلال» - بكسر الحاء - جماعة البيوت ، أو مئة بيت ، أو جمع  
حالٍ بمعنى نازل .

والشاهد فيه أن الشاعر إذا اضطر فصل (ال) من الكلمة كما تفصل قد ، ويصلح الوقف عليها .

(٣) د ، ط : كتاب .

(٤) انظر المقتضب ٢٢١/١ هامش (٤) ، الطبعة الأخيرة ، ٨٣/١ ، ٩٠/٢ ، ٩٤ .

(٥) ط : ضم اللام إليها .

(٦) هذا اللفظ في مُسْنَدِ أَحْمَدَ ٤٢٤/٥ عن كعب بن عاصم الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم .  
وهو بآل التعريف في البخاري ٣/٣٠ ، ومُسْلِمٍ ٣/١٤٢ ، وأبي داود ١٥٦١/١ عن جابر ، وابن ماجه ١/٥٣٢  
عن ابن عمر .

والحديث في الأحاجي ٤٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٧ ، والمُتَمَع ٣٩٤/١ ، وابن يعين ٢٠/٩ و ٣٣/١٠ .

(٧) ط : يجري .



تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ۚ ﴾<sup>(١)</sup> ، أو بعلم المخاطب به قبل الذكر، بلا جري ذكره نحو قولك : خرج الأمير ، أو القاضي ، إذا لم يكن في البلد إلا قاضٍ واحدٌ مشهورٌ ، أو أميرٌ واحدٌ .

وقد تزايد<sup>(٢)</sup> اللام في العلم كقوله<sup>(٣)</sup>

٥٢٧ أما ودماءٍ فائراتٍ تخالها \* على قُتَّةِ العُزَّى وبالنسرِ عندما

على ما يجيء ، وفي الحال نحو : الجماء الغفير، وفي التمييز، نحو: الأحَدَ عَشَرَ الدَّرْهَمَ ، على قُبْحٍ ، كما يأتي في باب العدد، وقد تكون الزائدة لازمةً، كما في «الذي»<sup>(٤)</sup> ومتصرفاته .

ويكون اللام، عند الكوفيين، عوضاً من الضمير ، نحو: برجل<sup>(٥)</sup> حسن الوجه، أي وجهه، وعند البصريين، لا يعوض اللام من الضمير، في كل موضع شرط فيه الضمير، كالصلة والصفة إذا كانت جملة والخبر المشتق، ويجوز في غيره، كقوله<sup>(٦)</sup>:

(١) المزمّل / ١٥ ، ١٦ ، ونصّ الآيتين : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ رَسُولًا شَهِدًا عَلَيْكَ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴾

(٢) ط : يزداد .

(٣) هو عمرو بن عبد الجحّ . الخزانة ٢١٤/٧ ، ٢١٦ وفيه

أما والدماء المائرات تخالها \* على قُتَّةِ العُزَّى وبالنسرِ عندما

وهو في : الأمالي الشجرية ١/١٥٤ ، و ٣٤١/٢ ، والإنصاف ٣١٨ [ط . السعادة سنة ١٣٨٠هـ] ، وكتاب الاختيارين ص ٧٢٤ ، والمنصف ٣/١٣٤ ؛ وفيه : «أنشدنا أبو علي :

أما ودماءٍ لاتزال كأنها \* على قُتَّةِ العُزَّى وبالنسرِ عندما

فالألف واللام في (النسر) بمنزلتها في اللات والعُزَّى . ونسر : الصنم الذي كان قوم نوح يعبدونه .

الشاهد فيه أن لَامَ التعريف قد تزايد في العلم .

(٤) في المغني ص ٧٧ : «أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نياحة آل عن الضمير المضاف

إليه . . .

(٥) في م : «في نحو : مروت برجل . . .» . (٦) سبق تحريجه ص ٩٠٣ من القسم الأول .

لِحَافِي لِحَافِ الضَّيْفِ وَالسُّرْدُ بُرْدُهُ \* وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ <sup>(١)</sup> غَزَالٌ مُقَنَّعٌ ٢٩٣

وقال الكوفيون : قد يكون اللامُ للتعظيم ، كما في «الله» وفي الأعلام ، ولا يعرفها البصريون .

واللام في وصف اسم الإشارة ، ووصف المنادى ، نحو : هذا الرجل ، ويا أيها الرجل : لتعريف الحاضر بالإشارة (١٧١ أ) إليه ، وهي في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب ، نحو : ضرب الرجل .

ويعرض للام العهدية : الغلبة ، كالصَّعِق <sup>(٢)</sup> ، والبيت كما نذكر في الأعلام .

قوله : «والنداء» ، نحو : يا رجل ، ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فَرَعَ المضمرات ، لأن تعرفه ، لوقوعه موقع كاف الخطاب ، كما مرَّ في باب النداء .

قوله : «والمضاف إلى أحدها معنى» ، احتراز عن الإضافة اللفظية ، وإنما يتعرف بالإضافة المعنوية : ما ليس من الأسماء المتوغلة في الإبهام ، كغير ، ومثل ، وشبه ، على ما مرَّ في باب <sup>(٣)</sup> الإضافة .

---

(١) من م .

(٢) هوخويلد بن نفيل ، مات بصاعقة ، أو أنه كان يسمع الصوت القوي فيصعق ، أي يغشى عليه ، فلقب بذلك .

[شرح شافية ابن الحاجب ١٩/٢ هامش (٢)] .

(٣) ط : ساقطة .

## [ تفصيل الكلام على المعارف ]

قولُهُ : العلم<sup>(١)</sup> ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد<sup>(٢)</sup>.  
قولُهُ : «غير متناول غيره» يخرج سائر المعارف ، لتناولها بالوضع أيّ معيّن كان ،  
بخلاف العلم على ماتقدم .

قولُهُ : «بوضع واحد» ، متعلق بمتناول ، أي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع  
الواحد ، بل إن تناول ، كما في الأعلام المشتركة ، فإنما يتناول بوضع آخر ،  
أي بتسمية أخرى ، لا بالتسمية الأولى ، كما إذا سُمّي شخص بزيد ، ثم  
يُسَمّى به شخص آخر ، فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعينين ، لكن تناوله  
المعيّن الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول ، بخلاف سائر المعارف ، كما  
تبين ، فإنما ذكر قوله : «بوضع واحد» ، لئلا يخرج الأعلام المشتركة عن حدِّ  
العلم .

ولا يخرج علم الجنس نحو: أسامة عن هذا الحد ، على ما ذكر<sup>(٣)</sup> المصنف<sup>(٤)</sup> ،  
وذلك أنه قال : أعلام الأجناس وُضِعَتْ أعلاماً للحقائق الذهنية المتعلقة<sup>(٥)</sup> كما  
أشير باللام في نحو: اشتر اللحم ، إلى الحقيقة الذهنية ، فكل واحد من هذه  
الأعلام موضوعٌ لحقيقة في الذهن متحدة ، فهو ، إذن ، غير متناول غيرها وضعاً ،  
وإذا أُطلق على فردٍ من الأفراد الخارجية ، نحو: هذا أسامة مُقبلاً ، فليس ذلك  
بالوضع ، بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي  
لجزئياته الخارجية ، نحو قولهم : الإنسان حيوانٌ ناطقٌ ، فلفظ أسد ، مثلاً ، موضوعٌ

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٣ ، والفوائد الضيائية ١٥٣/٢ .

(٢) ط : ذكره .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٨٤/١ .

(٤) ط : المتعلقة ، وهذا خطأ .

حقيقةً لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج، على وجه التشريك، وأسامه، موضوعٌ للحقيقة الذهنية حقيقة، فإطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة، ولم يصرح المصنف بكونه مجازاً، ولا بد من كونه مجازاً في الفرد الخارجي، إذ ليس موضوعاً له على ما اختار، وقال: إنَّ الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمواطنيين .

قال الأندلسي، فلا تقول في أسد معيّن في الخارج: أسامة، كما تقول: الأسد<sup>(١)</sup>: لأنَّ المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس إلّا شيئاً من هذا الجنس مطلقاً، لا واحداً معيناً محصور الأوصاف المعروفة .

وكذا ينبغي، عنده، ألا يقع أسامة على الجنس المستغرق خارجاً، فلا يقال: إنَّ أسامة كذا، إلّا الأسد الفلاني؛ لأنَّ الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما أنه ليس فيها التعيين .

والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعَلَم الجنس: أنهم رأوا نحو أسامة، وثعالة، وأبي الحُصَيْن<sup>(٢)</sup>، وأمّ عامر<sup>(٣)</sup>، وأويس<sup>(٤)</sup>: لها حكم الأعلام<sup>(٥)</sup> لفظاً من منع صرف أسامة، وترك إدخال اللام على نحو أُويس، وإضافة أب وأم، وابن وبنت إلى غيرها، كما في الكُنَى في أعلام الأناسي، وتجيء عنها الأحوال، وتوصف بالمعارف، ومع هذا كله، تطلق على المنكر، بخلاف نحو: أسد، وذئب، وضُبُع، فإنَّ ذلك لا يجري مجرى الأعلام في الأحكام المذكورة .

(١) انظر سيبويه ٢٦٣/١ بولاق .

(٢) ط : وأبا الحصين .

(٣) كنية الضُّبُع .

(٤) ط : وأويسا ، وهو علم جنس للذئب وهو بصيغة المصغر .

(٥) انظر سيبويه ٢٦٣/١ بولاق .

وأقول : إذا كان لنا تأنيث لفظي، كغرفة، وبُشْرَى، وصحراء؛ ونسبة لفظية، نحو: كرسي، فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظي، إمّا باللام، كما ذكرنا قبْل، وإمّا بالعلمية، كما في أسامة، وثعالة .

ثم نقول: هذه الأعلام اللفظية، وضعوها لغير الأناسي، من الطير والوحوش، وأحناش الأرض، والمعاني، فوضعوا لبعضها اسماً وكنيةً، نحو: أسامة، وأبي<sup>(١)</sup> الحارث، في الأسد<sup>(٢)</sup>، ولبعضها اسماً بلا كنية، كقُثم للضبَّعان، ولبعضها كنية بلا اسم نحو: أبي براقش<sup>(٣)</sup>، ثم، بعضها مما لا اسمَ جنسٍ له، نحو: ابن مُقرض<sup>(٤)</sup>، وحمار قَبَّانٍ<sup>(٥)</sup>.

وفي أكثر أمثال هذه الأعلام لمحو معنى يناسب المسمَّى بها، كحضاجر، لعظم بطنها، وابن دأية، لوقوعه على دأية البعير، ونحو ذلك .

وقالوا في المعاني: للمنية: شعوب، وأم قشعم، وللمبرة: برة، وللكليّة: زوبر، وللعنذر: كيّسان .

وقالوا في الأوقات: غدوة، وبكرة .

---

(١) ط : وأبو الحارث .

(٢) م ، د : للأسد .

(٣) «أبوبراقش : طائر يتلون ألواناً شبيهة بالقنفذ، أعلى ريشه أغبر، وأوسطه أحمر، وأسفله أسود، فإذا انتفش تغير لونه ألواناً شتى . . .» لسان العرب / براقش / ١ / ١٩٩ طبعة الخياط .

(٤) «ابن مُقرض : قُوَيْبَةٌ تقتل الحمام» اللسان / قرص / ٣ / ٦٠ طبعة الخياط .

(٥) «حمار قَبَّان : دُوَيْبَةٌ معروفة، وقَبَّان هو قُفْلان وليس يَقْعَال، والدليل امتناعه من الصرف بدليل قول الراجز:

يا عجباً لقد رأيت عجبا \* حمار قَبَّان يسوق أرنيا

ولو كان قُفْلان لا نصرف . اللسان / قبن / ٣ / ١٥ طبعة الخياط هذا ما جاء في اللسان .

وقال الشيخ عزيمة - رحمه الله - : «قَبَّان : يرجع إلى القيب، وهو الضمور، أو إلى القبن، وهو الذهاب في الأرض، وهما اشتقاقان واضحيان؛ لجواز صرفه ومنعه من الصرف: المغني في تصريف الأفعال ص ٨٩. وانظر

شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٤٤، ٣٧٦ وابن يعيش ٩ / ١٥٩ .

قالوا: ومنه: سبحان، علم التسييح، ولا دليل على علميته، لأنه أكثر ما يستعمل: مضافاً، فلا يكون علماً، وإذا قطع عن الإضافة فقد جاء منوناً في الشعر، كقوله<sup>(١)</sup>:

سبحانه ثم سبحاناً نَعُوذُ به \* وَقَبَلْنَا سَبَّحَ الْجُودِيِّ وَالْجُمْدُ<sup>(٢)</sup> ٢٣٤  
وقد جاء باللام كقوله<sup>(٣)</sup>:

٥٢٨ سبحانك اللهم ذا السُّبحان

قالوا: دليل علميته قوله<sup>(٤)</sup>

أقول لما جاءني<sup>(٥)</sup> فخْرُهُ \* سبحانَ من علقمة الفاخر ٣٢٥

ولا مَنَعَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: حَذَفَ المضافَ إليه، وهو مُرادٌ للعلم به، فأبقى على حاله، مراعاةً لأغلب أحواله، أعني التجردَ عن التنوين، كقوله<sup>(٦)</sup>:

خالط من سلمى خياشيم وفا

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٤ من القسم الأول. (٢) د: والحمد:

(٣) راجزٌ من أهل اليمن، أنشده ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٥٢/١، قال في نظمها:

سُبْحَانَ في غير اختيار أفرادا \* مُلَائِسَ التنوين أو مجرّداً

وشدّ قول راجز ربّاني \* سبحانك اللهم ذا السُّبحان

لم أهتم إلى قائله، وهو في: الخزانة ٢٤٣/٧ هارون، الأمالي الشجرية ٣٤٨/١، معجم شواهد العربية

٥٥٣/٢، معجم شواهد النحو الشعرية ص ٢٣٧ + ٧٧٠ برقم ٣٦٨٧.

و«ذا» بمعنى صاحب، منصوب؛ لأنه تابع لـ «اللهم» على المحل.

الشاهد فيه أنَّ (سبحان) جاء معرفاً باللام، فلا يكون علماً، فلا يأتي فيه مازعه بعضهم من أنه علم ولو

أضيف. (٤) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧٧٦ (٥) ليس في الأصل، وهو في م.

(٦) رجز للعجاج (ديوانه ٤٩٢ د. عزة حسن). وقبلة: حتى تنهاى في صهاريج الصفاء. المخصّص

١٣٦/١ - ١٣٨، ابن يعيش ٨٩/٦، الخزانة ٢٤٦/٧ هارون، المسائل العسكرية ص ٦٦، البغداديات

١٥٦، ١٦٠، ٣٨٥.

والخياشيم: جمع خَيْشُوم، وهو أقصى الأنف.

الشاهد في (وفا) حيث جاء على قول مَنْ لم يُبدَلْ من التنوين الألف في النصب في عدم إبدال التنوين ألفاً

كالجر والرفع.

أو على أنَّ أصل (وفا): وفاها، حذف المضاف إليه، وبقي المضاف على حاله.

(١٧١ ب) وأما : أولى لك ، فهو عَلَّمَ للوعيد<sup>(١)</sup> ، فأولى : مبتدأ ، ولك : خبره ، والدليل على أنه ليس بأفعل تفضيل ، ولا أفعل فعلاء ، وأنه عَلَّمَ : ماحكى أبو زيد ، من قولهم أولاة الآن ، وهاه<sup>(٢)</sup> الآن ، إذا أوعدوا ، فدخل تاء التانيث دال على أنه ليس أفعل التفضيل ولا أفعل فعلاء ، بل هو مثل : أرمل وأرملة وأصحاة<sup>(٣)</sup> ، وأولاة ، أيضاً ، علم ، فمن ثمة لم ينصرف ، وهو مِنْ وَلِيَّه الشر ، أي : قربه ، وليس أولى ، اسم فعل أيضاً ، بدليل أولاة في تانيثه ، بالرفع ، والآن : خبر أولاة ، أي الشر القريب الآن ، وأما هاه ، الآن ، فالزمان متعلق باسم الفعل ، كذا قال أبو علي .

فَتَجَرَّدُ أولى ، من التنوين ، للعلمية والوزن ، وقبوله التاء لا يَضُرُّ الوزن ، لأنَّ ذلك<sup>(٤)</sup> في علم آخر ، فهو كما لو سميت بأرمل ، وأرملة ، فكلاهما ممتنعان من الصرف ؛ إذ كُلُّ عَلَّمَ موضوعٌ وَضْعاً مستأنفاً .

واعلم أنَّ الْعَلَمِيَّة وإن كانت لفظية ، إلا أنها لَمَّا مَنَعَتْ الاسمَ تنوينَ التنكير صار لفظ أسامة وفعالة ونحوهما ، كالأسد والثعلب ، إذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي ، فكما أن مثل ذلك من المعرّف باللام ، يحمل على الاستغراق إلا مع القرينة المخصصة ، فكذا مثل هذا الْعَلَم ، يقال : أسامة خير من ثعالة أي كُلُّ واحدٍ من أفراد هذا الجنس ، خيرٌ من كل واحد من أفراد هذا الجنس من حيث الجنسية المَحْضَةُ ، قال<sup>(٥)</sup> :

(١) «قولهم أولى لك : تهديدٌ ووعيد ، قال الأصمعي : معناه قاربه ما يهلكه ، أي نزل به وأنشد :

فعادى بين حادثتين منها \* وأولى أن يزيد على الثلاث

أي قارب أن يزيد . قال ثعلب : لم يقل أحد في أولى أحسن مما قاله الأصمعي . [حاشية الشريف الجرجاني من المطبوع ١٣٣/٢]

(٢) موضوع الحديث عن أولاة ، وكلمة هاه ، مما ذكره الأنصاري ، وهي أيضاً كلمة تهديد ، وقد أوردهما معاً أبو الفتح في الخصائص ٤٤/٣ .

(٣) ط : أصحاة .

(٤) د ، ط : ذاك .

(٥) سبق تخريج البيت .

ولأنت أشجع<sup>(١)</sup> من أسامة إذ \* دُعِيتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

فَيَصِحُّ الاستثناء من مثله، كما صَحَّ في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾<sup>(٢)</sup>، تقول : أسامة يفرس الإنسان إِلَّا الداجن منه<sup>(٣)</sup>، والقرينة المخصصة، نحو: لقيت أسامة، فحال هذه الأعلام كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي إذا كان ذو اللام مفرداً مجرداً عن علامة الوحدة والثنية نحو: الضرب، واللحم، والسوق، وقد عَرَفَتْ حُكْمَهُ .

وقد<sup>(٤)</sup> أجرى النحاة في اصطلاحهم، من غير أن يقع ذلك في كلام العرب: الأمثلة التي يوزن بها، إذا عُبِّرَ عن موزوناتها: مُجْرَى الأعلام إذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات، ككل، ورُبُّ، على ما يَجِيءُ، فقالوا: فعْلانُ الذي مؤنثه فعْلانة منصرف، فوصفوها بالمعرفة، ونصبوا عنها الحال كقولهم: لَا يَنْصَرِفُ أَفْعَلُ صِفَةً، ومنعوا الصرف منها ما جامع العلمية فيه سبب<sup>(٥)</sup> آخر، كتاء التأنيث، نحو: فاعلة، أو وزنِ الفعل المعتبر، كأفعل، أو الألف والنون المزيديتين، كفعْلان، أو الألف الزائدة المقصورة، لا للتأنيث .

وإذا نُكِّرَتْ هذه كُلُّهَا بدخول كل، أو رُبُّ، أو مِن الاستغرافية أو غيرها من علامات التنكير: انصرفت، نحو: كل فعْلانٍ حاله كذا . . وإن كان على وزن أقصى الجموع أو مع ألف التأنيث، لم ينصرف معرفة، ونكرة، فإن صلحت الألف للتأنيث ولغيره، نحو: كل فَعْلَى، ينقلب ألفه في الثنية ياءً، فإنه يجوز فيه

(١) ط : أجرا .

(٢) العصر / ٢ ، ٣، ونصُّ الآيتين : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالْحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالْقَبْرِ .

(٣) ط : منها .

(٤) انظر المقتضب ٣/ ٣٨٣ و ٣٨٥ .

(٥) د : سبباً ، وهذا خطأ .



الاعتباران : إن جعلت ألفه للتأنيث لم تَصْرِفْهُ ، وإن جعلتها لغيره ، صرفته ، لتذكيره بدخول «كل» ، وذلك لأن نحو أَرْطَى وَسَلَّمَى ، داخلان في «فَعْلَى» .

فهذه الأوزان : يُقَصَّدُ بها استغراقُ الجنس ؛ لأن معنى قولك : فعلان الذي مؤنثه فعلى : غير منصرف : كل واحد من أفراد هذا الجنس حتى يستغرقهُ ، كما أن معنى قولك : تمرّةٌ خيرٌ من جرادة ، ورجلٌ خيرٌ من إمراة ، ذلك .

وإنما عدَّ الأول من الأعلام دون الثاني ، بدليل صرف : تمرّة ، وجرادة ، لأنهم رأوا بعضه منقولاً كالأعلام ، من مدلولٍ إلى آخر ، فإنَّ «أفعل» مثلاً ، وضع لغةً ، للزائد في الفعل على آخر ، فهو ، من الفعل ، كأكبر من الكبر ، ثم عبّر به عن كل لفظٍ أوله همزةٌ مزيدةٌ مفتوحةٌ ، وثانيه فاءٌ ساكنةٌ بعدها عينٌ مفتوحةٌ ، بعدها لامٌ ، وبعضه مرتجلاً كارتجال الأعلام ، نحو قولك : فَعَلَّلَةُ التي هي مصدر الرباعي حَكَّمَهَا كذا ، فإنَّ «فعللة» لا معنى لها لغةً .

وقوى هذا الوجه المجوّز لإلحاقها بالأعلام : أنهم رأوها إذا عبّرت عن موزوناتها : لم تقع على فرد مشاعٍ منها ، كما تقع النكرات ، فَبَعُدَتْ من النكرات لفظاً ومعنىً .

فإن قلت : فَلِمَ جعلوا هذه الكنايات من قسم الأعلام ، دون الأوزان التي يُكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات ، كما تقول : مررت برجل فاعل ، أي عاقل ، أو جاهل ، على حَسَبِ القرينة القائمة على المعنى المراد ؟

قلت : لأنها لما كانت دالّةً على لفظةٍ معيّنةٍ لها معنى معيّن ، والمراد من لفظة الكناية ذلك المعنى بتوسط إشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريحٌ فيه : صارت كموزوناتها دالّةً على المعنى الجنسي ، فكأن لفظ الكناية منقولٌ من جنس إلى جنس آخر ، أو مرتجلٌ لجنس ، فلم يصلح أن يجعل علماً ، بخلاف الأول فإن

المراد منه : موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ، ومن ثم<sup>(١)</sup> قال الخليل<sup>(٢)</sup> :  
لما سألته سيبويه عن قولهم : كل أفعل ، إذا كان صفةً لا ينصرف : كيف تصرف  
«أفعل» (١٧٢أ) وقد قلت لا ينصرف؟ فقال : أفعل ههنا ليس بوصفٍ ، وإنما زعمتُ  
أنَّ ما كان على هذا المثال وكان وصفاً : لا ينصرف .

وكما أنَّ «أفعل» في هذا الكلام ، ليس بوصفٍ : ليس بعَلَمٍ أيضاً ، لدخول لفظ  
«كل» المختصَّ بالنكرات عليه ، ففي «أفعل» ههنا وَزُنَ الفعلِ فقط بلا وَصْفٍ ولا  
عَلَمِيَّةٍ .

وإن كان موزونُ هذه الأوزانِ معها ، كما تقول : وزن إَصْبَعَ : إِفْعَلَ ، فالأوَّلَى  
والأكثرُ أنه لا يجري مجرى الأعلام ، فيصرف «إفعل» إذ كان الأول أعني الذي عبَّرَ  
به من لفظ موزونه إنما أُجْرِيَ مُجْرَى الأعلام لكونه كالْعَلَمِ منقولاً إلى مدلولٍ آخر ،  
أعني الموزون أو مرتجلاً له ، و«أفعل» في قولك : وزن إَصْبَعَ : إِفْعَلَ ، ليس عبارةً  
عن الموزون بل عن الوزن فقط<sup>(٣)</sup> أي : وزن أصبغ : هذا الوزن لا هذا الموزون ،  
فعلى هذا كان القياس أن نقول : وزن طَلَّحَ : فَعَلَّةٌ بالتنوين . في الوزن ، إذ ليس  
فيه العَلَمِيَّةُ ؛ إلَّا أنه حذف منه التنوين ليقابل موزونه في التجرُّد من التنوين ولم  
يُحذف لِمَنعِ الصَّرْفِ .

والزَّمْخَشَرِيُّ<sup>(٤)</sup> جعل هذا الْقِسْمَ ، أيضاً ، عَلَماً ، وهو الْحَقُّ ، فيقول : وزن  
إَصْبَعَ : إِفْعَلَ بحذف التنوين ، قال المصنِّفُ : إنما ذهب إليه إجراءٌ له مُجْرَى أَسَامَةِ  
إذا أُلْقِيَتْهَا على واحد من الآساد ، فإنك تُجْرِيهِ مُجْرَى الأعلام ، كما كان في هذا  
الجنس عَلَماً نحو قولك : أَسَامَةُ خَيْرٌ من ثعالة ، فكذا يَجْرِي الوزن ههنا مُجْرَى  
الجنس ، أعني الذي ليس معه الموزون : نحو أَفْعَلُ حُكْمُهُ كذا .

(٣) ط : ساقطة .

(٤) ابن يعيش ٣٩/١ .

(١) ط : ثمة .

(٢) سيبويه ٦/٢ بلاق ، والهمع ٧٣/١ .

وهذا القياسُ الذي ذكره فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ مِثْلَ هذا الوزنِ إذا لم يكن معه الموزونُ فمعناه الموزون، وإذا كان معه الموزون «فبمعنى»<sup>(١)</sup> الوزن، إذ معنى : وزن إصبع إِفْعَل، وزن إصبع هذا الوزن المعين، فليس في الحالين كَأَسَامَةِ في حاله، أي كونه جنساً وكونه فرداً من أفرادهِ، فإنه في الحالين بمعنى .

وأيضاً، ليس تعريفُ أُسَامَةٍ لِكَوْنِهِ عَلَماً لِمَاهِيَةِ مَعْيْنَةٍ، كما ادَّعى، وليس أُسَامَةُ المراد به واحد من الجنس مجازاً عنها محمولاً عليها في العلمية، كما بيَّنا، بل تعريفه في الحالين لفظيٌّ، سواء كان جنساً، أو فرداً مشاعاً، وليس قياسياً فيقاس عليه .

والأوَّلَى أن يُقَالَ : إنما ذهب إليه ؛ لِكَوْنِهِ منقولاً من معنى إلى معنى آخر، هو الوزن أو مرتجلاً له، ومع إجراءاته، لمثل هذا، مُجْرَى الأعلام بنون نحو: مُفَاعَلَةٌ، نحو قولك : ضَارَبَ يُضَارِبُ مُضَارَبَةً : على وزن فاعَلْ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً، وهو تنوينُ المقابلة، عنده، لا تنوينُ الصَّرْفِ .

والقسم الذي هو كناية عن موزونه فقط مع اعتبار معناه : حُكْمُهُ عند سيبويه في الصرف وتركه : حكم الموزون، قال<sup>(٢)</sup> المتنبّي :

كَأَنَّ فَعْلَةً لَمْ تَمَلَأْ مَوَاقِبَهَا \* ديار بكر ولم<sup>(٣)</sup> تخلع ولم تهَبْ

فمنعه الصرف ؛ لأنَّ موزونه : خَوْلَةٌ ، وتقول : مررت برجلٍ أَفْعَل، أي أحمق .

(١) ط : «معناه الموزون» .

(٢) في د : «قال أبو الطيب المتنبّي» ، وقد سبق تخريج البيت .

(٣) من م .

وقال المازني<sup>(١)</sup>: ليس في فَعْلَة، علمية، ولا في أَفْعَل معنى الوصف.

فهو، إِذَنْ، يَنْظُر إلى لفظ الكناية، لا إلى الموزون المكنى عنه، فلا يصرف نحو: فَعَلَى وَمَفَاعِل، لاشتغالهما على سبب منع الصرف، ويصرف نحو: مررت برجلٍ أَفْعَل أي أحمق، وفَعْلَة، أي حَمَزَة.

ومذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> هو الْحَقُّ، إِذ معناه معنى الموزون، والكناية عن الْعَلَم جارية في اللفظ مَجْرَاه، بدليل ترك إدخالهم اللام على فلان، وفلانة، ومنعهم صرف فلانة، كما يَجِيءُ.

وَأَمَّا إِنْ أَرَدْتَ بِالْأَوْزَانِ أَوْزَانَ الْفِعْلِ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ موزوناتِها، حركةٌ وسكوناً، وتَجَرُّداً عن التنوين، كان الموزونُ معها أَوْ، لا، نحو قولك: أَفْعَلُ: أمر، واستفعل: حكمه كذا، وضاربٌ يُضَارِبُ، على وزن فاعِل يُفَاعِل إشعاراً بكونه مُراداً به الفعل الذي لاحتَظَّ له، لا في الصرف، ولا في تركه، أو مُراداً به وزن الفعل، لكنه مع ذلك عَلمٌ لوصفه بالمعرفة، كقولك: أَفْعَلُ الذي همزته مكسورة: أَمْرٌ لِلْمَخَاطَبِ.

فجملة الكلام: أَنَّ الْأَوْزَانَ: إما أن يراد بها الموزونات أَوْ، لا، والأول إن كان وزن فِعْلٍ فحكمه في جميع الأشياء حكم موزونه مع كونه علماً.

وإن كان وزن الاسم، فإن كان كنايةً عن موزونه؛ ومعناه: معناه فليس بعلم، إلا إذا كان كناية عن العلم نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

كَأَنَّ فَعْلَةً لَمْ تَمَلَأْ مَوَاكِبَهَا . . . . البيت

(١) الخصائص ١/١٩٩، والهمع ١/٧٣.

(٢) الكتاب ٦/٢ بولاق.

(٣) المتنبي. والبيت بتمامه:

ديار بكرٍ ولم تخلع ولم تَهَبِ

\*

كَأَنَّ فَعْلَةً لَمْ تَمَلَأْ مَوَاكِبَهَا

(ديوانه ١/٨٨) وقد تقدّم البيت.

وفي جَرِيهِ مَجْرَى موزونه في الصرف وعدمه خلافٌ بين سيبويه<sup>(١)</sup> والمازني<sup>(٢)</sup>، وإن لم يكن معناه معنى الموزون، بل المراد لفظ الموزون فقط، فالكُلُّ أعلام، لا ينصرف، إذا انضم إلى العلمية سببٌ آخر، وإن نكرته فحُكْمُهُ حُكْمُ النكرات في الصرف وتركه، وإن لم يُردَّ بها الموزونات بل<sup>(٣)</sup> أريد الأوزان فهي أعلام وفاقاً لـ جارا لله<sup>(٤)</sup> العلامة .

وقال ابنُ جني، في سر الصناعة، وكذا في بعض نُسخِ المُفَصَّل<sup>(٥)</sup> ما معناه: إنَّ الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد، لا المحدود، كانت أعلاماً، فلا تنصرف إذا انضم إلى العلمية سببٌ آخر، كقولك: ستة ضعف ثلاثة، غير منصرفين، ومائة ضعف خمسين .

قال المصنّف: الظاهر: أن جَارَ الله<sup>(٦)</sup> كان أثْبَتَهُ، ثم أسقطه لضعفه<sup>(٧)</sup>، قال: ووجه إثباته أن «سته» مبتدأ فلولاً أنه عَلمٌ لكنك مبتدئاً بالنكرة من غير تخصيص، [وأيضاً، المراد به: كل ستة، فلولاً أنه عَلمٌ لكنك مستعملاً مفرداً نكرة في الإيجاب<sup>(٨)</sup>، للعموم].

قال: ونعم ما قال، وَجْهٌ ضعفه: أنه يؤدي إلى أن تكون أسماء الأجناس كُلُّها أعلاماً؛ إذ ما من نكرة إلَّا وَيَصِحُّ استعمالُها كذلك، نحو: رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ، أي

(١) الكتاب ٦/٢ بولاق .

(٢) الخصائص ١/١٩٩ .

(٣) بعد قوله: «بل...»، في م، د عبارة أخرى: «بل قصد مجرد الأوزان، فهي أعلام وفاقاً للزمخشري، ووقع في بعض نُسخِ المُفَصَّل، وكذا في سِرِّ الصناعة لابن جني ما معناه» .

(٤) أي الزمخشري .

(٥) المُفَصَّل ٢١٢، والإيضاح في شرح المُفَصَّل ٦٠٧/١ .

(٦) أي الزمخشري .

(٧) في ط: لضعيفه .

(٨) د: ساقطة .

كل رجل، وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على (١٧٢ب) أن الحكم غير مختص ببعض من جنسها، فمُجَوِّزُ الابتداء بالنكرة ههنا، كَوْنُهَا للعموم .

وقال<sup>(١)</sup>: جاءت النكرة غير المبتدأ، أيضاً، في الإيجاب المستغرق، لكن قليلاً، كقوله تعالى: ﴿ عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّيْنَاهَا ﴾<sup>(٣)</sup>

واعلم أنه إذا قُصِدَ بكلمة : ذلك اللفظ، دون معناها، كقولك : أين : كلمة استفهام ، وضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، فهي عَلمٌ ، وذلك لَأَنَّ مِثْلَ هذا : موضوعٌ لشيءٍ بعينه غير متناولٍ غيره، وهو منقولٌ ؛ لأنه نقل من مدلول هو المعنى ، إلى مدلول آخر هو اللفظ .

## [ العَلمُ الاتِّفَاقِي ، ومعنى الغَلَبَةِ في الأعلام ]

وقد يكون بعضُ الأعلام اتِّفَاقِيًّا ، أي يصير عَلمًا ، لا بوضْعٍ واضحٍ مُعَيَّنٍ بل لأجل الغَلَبَةِ ، وكثرة استعماله في فرد من أفراد جنسه .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ اسمَ الجنسِ إنما يطلق على بعض أفرادهِ المعَيَّنِ : بأداتي التعريف، وهما : اللَّامُ والإضافة، فالعلم الغالب : إما مضافٌ ، أو ذو لامٍ ، فالمضاف نحو : ابن عباسٍ ، غَلَبَ بالإضافة ، على عبد الله ، من بين أخوته ، وكذلك : ابنُ عُمَرَ ، وغير ذلك ، وذو اللام ، كالصَّيْقُ والنَّجْمُ ، واللَّامُ في الأصل لتعريف العهد ، وقد تقدم أَنَّ العَهْدَ قد يكون بِجَرَيِ ذِكْرِ المعهودِ قَبْلُ ، وقد يكون بِعَلمِ المخاطبِ به قبل الذكر ؛ لِشُهرته ، فاللَّامُ التي في الأعلام الغالبة من القسم

(١) في الأصل ، وط : «وقد جاءت» ، وقوله : «وقال» من م ، د .

(٢) الانفطار / ٥ ، والآية بتمامها : ﴿ عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴾ .

(٣) الشمس / ٧ .

الثاني، فإن<sup>(١)</sup> معنى النَجْم، قبل العلمية: الذي هو المشهورُ المعلومُ للسامعين من النجوم، لِكَوْنِ هذا الاسمِ أَلْيَقَ به من بين أمثاله، وكذا: البيت في بيت الله؛ لأنَّ غَيْرَهُ كأنه بالنسبة إليه، ليس بيتاً، وكذا: المضاف نحو: ابن عباس<sup>(٢)</sup>؛ لأن التعريفَ الحاصلَ بالإضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد، سواء، فلا يقال غلام زيد، إلَّا لِأَلْيَقِ غِلْمَانِهِ بهذا الاسم، بكونه أعْظَمَهُمْ أو أَخْصَهُمْ به، وبالجمله: لِأَشْهَرَهُمْ بِغِلَامِيَّتِهِ حتى كَأَنَّ غَيْرَهُ، ليس غلاماً له بالنسبة إليه .

فالحاصلُ أَنَّ المضاف، وذا اللام، الغالِبَيْنِ في العلمية، يجب كونهما أشهرَ فيما غَلَبَا فيه، منهما في سائر الأفراد التي شاعا فيها قبل العَلَمِيَّة، فإذا صارَا عِلْمَيْنِ، اتَّفَاقِيًّا، لَزِمَتْ<sup>(٣)</sup> الإضافة<sup>(٤)</sup> فيما كان مضافاً، فلا يَجُوزُ تجرِيدُهُ عنها، وأما ذو اللام فالأكثر فيه، أيضاً، لُزُومُ اللام، وقد يَجُوزُ تجرِيدُهُ عنها، كما قيل في النابغة: نابغة، وذلك قليلٌ .

قال سيويوه<sup>(٥)</sup>: يكون «اثنان» عِلْماً لليوم المعين بلا لام، تقول: هذا يوم اثنين، مباركاً فيه<sup>(٦)</sup>، وَرَدَّهُ الْمَبْرُودُ<sup>(٧)</sup>، وقال: هو حالٌ من النكرة، قال: ولا يكون عِلْماً إلَّا مع اللام لِكَوْنِهِ من الغالبة .

وقد ذكرنا الغوالب بتقاسيمها في باب النداء، فليرجع إليه .

(١) د : كان معنى .

(٢) د : ابن العباس .

(٣) ط : لزمت .

(٤) م : بعد قوله : «لزمَت الإضافة مايلي : «في المضاف ، فلا يجوز تجريدُه عن المضاف إليه» .

(٥) الكتاب ٤٨/٢ بولاق .

(٦) في سيويوه ٤٨/٢ بولاق : «أنتيك يوم اثنين مباركاً فيه» .

(٧) المقتضب ٢٧٥/٢ ، ٣٨٢/٣ .





## [ تَنْكِيرُ الْأَعْلَامِ وَآثَرُهُ ]

وقد يُنْكَرُ الْعِلْمُ، قَلِيلًا، فَإِنَّمَا أَنْ يَسْتَعْمَلَ بَعْدُ، عَلَى التَّنْكِيرِ، نَحْوُ: رَبُّ زَيْدٍ لَقَيْتَهُ، وَقَوْلُكَ، لِكُلِّ فِرْعَوْنَ مُوسَى، لِأَنَّ رَبَّ، وَكُلَّ، مِنْ خَوَاصِّ النِّكَرَاتِ، أَوْ يُعَرَّفُ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُؤَوَّلَ بِوَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ الْمُسَمَّاةِ بِهِ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ اللَّامُ، كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا \* شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ ١١٩  
أَوْ الْإِضَافَةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ \* بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي<sup>(٣)</sup> ١١٨  
وَهِيَ أَكْثَرُ مِنَ اللَّامِ .

وقد يُضَافُ الْعِلْمُ مَعَ بَقَاءِ تَعْرِيفِهِ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ، نَحْوُ: زَيْدُ الْخَيْلِ وَأَنْمَارِ الشَّاءِ، وَمُضَرَّ الْحَمَرَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتِرَاكٌ فِي الْعِلْمِ .

وَإِذَا تُنِّيَ الْعِلْمُ أَوْ جُمِعَ، فَلَا بُدَّ مِنْ زَوَالِ التَّعْرِيفِ الْعِلْمِيِّ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ إِنَّمَا كَانَ بِسَبَبِ وَضْعِ اللَّفْظِ عَلَى مُعَيَّنٍ، وَالْعِلْمُ الْمُشْتَقُّ أَوْ الْمَجْمُوعُ لَيْسَ مَوْضُوعًا إِلَّا فِي أَسْمَاءٍ مَعْدُودَةٍ، نَحْوُ: أَبَانِينَ، وَعَمَائِتِينَ، وَعَرَفَاتٍ، كَمَا يَجِيءُ، فَإِذَا زَالَ التَّعْرِيفُ الْعِلْمِيُّ، وَقَدْ قُلْنَا إِنَّ تَنْكِيرَ الْأَعْلَامِ قَلِيلٌ، قَالَ الْمَصْنُفُ<sup>(٤)</sup>: وَجَبَ جَبْرُ ذَلِكَ التَّعْرِيفِ الْفَائِتِ بِأَخْصَرِ أَدَاتِي التَّعْرِيفِ وَهِيَ اللَّامُ، فَلَا يَكُونُ مُشْتَقُّ الْعِلْمِ وَمَجْمُوعُهُ إِلَّا مَعْرِفِينَ بِاللَّامِ الْعَهْدِيَّةِ، كَمَا قُلْنَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: خَرَجَ الْقَاضِي إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ غَيْرُهُ، أَوْ كَانَ أَشْهَرُ بِحَيْثُ يَرْجِعُ مُطْلَقَ اللَّفْظِ عَلَيْهِ .

(٣) ط : يمان .

(١) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٤٣٥ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١٠٢/١ .

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٤٣٥ .

وابن يعيش<sup>(١)</sup>: لا يُوجِبُ جَبَرُ التعريفِ الفائتِ من المثنى والمجموع، بل يُجِزُّ تنكيرهما ووصفهما بالنكرة، والاستقراء يُقَوِّي ما ذهب إليه المصنّف، مع القياس، [وأجري مجرى العَلَمِ الحقيقي: العَلَمُ اللفظي، فقليل في تَثْنِيَةِ أَسَمَةِ وجمعه: الأسماتان والأسمات]<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: فعلى ما قررت: تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه، وتنكيره قليل، مخالف للقياس، فوجب قَلَّتُهُما أيضاً، وليس كذلك.

قيل: العَلَمُ واقع في كلامهم كثيراً، فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لَأَدَّى إلى مثل ما كرهوه مِنْ مِثْل: جاءني رَجُلٌ وَرَجُلٌ وَرَجُلٌ، ولما علموا أنهم إذا ثَنَوْهُ وجمعوه أَدَّى إلى تنكيره الذي هو قليلٌ مُخَالِفٌ للقياس، قصدوا إلى تثنيته وجمعه على وجه يُراعى فيه ما يندفع به ذلك فَجَبَرُوا التعريف الزائل بِالزَامِهِ اللَّامُ لزوم التعريف العلمي له، فكان فيه توفيرُ الأمرين جميعاً: الخلاص من التكرير الشنيع، وَحِفْظُ العلم من التنكير بتعريف آخر، وَإِنْ كان التعريفان (١٧٣) مُتَغَايِرَيْنِ، لَكِنَّهُ غَايَةُ المجهود.

وقد جاء بعض المثنى والمجموع غيرَ مَجْبُورٍ بِاللَّامِ، وذلك في أشياء مشتركة في الأسماء لازمٍ تصاحبها، كَأَبَائَيْنِ لَجْبَلَيْنِ متقابلين، يُقال لأحدهما: أَبَانِ الرِّيَّانِ، لِكَثْرَةِ المَاءِ فيه وللآخر: أَبَانِ العَطْشَانِ لِقَلَّةِ المَاءِ فيه، وكذا: عِمَايَتَانِ، جِبَلَانِ متقابلانِ لِهَذَيْلٍ متقاربانِ اسم كل منهما عماية، وكذا: جُمَادَيَانِ<sup>(٣)</sup>

(١) شرح المفصل ٤٦/١.

(٢) ليس في الأصل، وهو من م، و ط.

(٣) مثنى جُمَادَى، وهذا شهر مؤنث.

وقال الفراء: والشهور كلها مُذَكَّرَةٌ، تقول: هذا شهر كذا، إِلَّا «جُمَادَيْنِ» فإنهما مؤنثان؛ لِأَنَّ «جُمَادَى» على بنية «فُعَالَى»، و«فُعَالَى» لا تكون إِلَّا للمؤنث. تقول: هذه جُمَادَى الأولى، وهذه جُمَادَى الآخرة...  
[الأيام والليالي والشهور، للفراء، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، ط ٢ سنة ١٩٨٠م ص ٤٢]. وانظر شرح الشافية ٢٥٧/١.

وإنما جاز تجريد هذه الأسماء من اللام ، لأنَّ أَحَدَ الْجَبَلَيْنِ مثلاً ، لَمَّا لَمْ يَنْفَرِدْ مِنَ الْآخَرِ ، جاز أن يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمشنى ، كما تُسَمَّى ، مثلاً ، شخصاً بزيدان ، بخلاف شخصَيْنِ مُسَمَّيَّ كل منهما بزيد ، فَإِنَّ الْأَغْلَبَ فِيهِمَا لَمَّا كَانَ هُوَ الْإِنْفَكَك ، لم يكونا كشخص واحد مسمى بالمشنى ، حتى يقال لهما : زيدان .

وعرفات ، كأبَاتَيْنِ<sup>(١)</sup> وعِمَاتَيْنِ<sup>(٢)</sup> ، كأن كل موضع منها ، كان يُسَمَّى عَرَفَةً .  
وَأَمَّا أَذْرَعَات ، لِبَلَدٍ بِالشَّامِ ، فليس مِنْ هَذَا ، إِذْ لَا يُقَالُ لِبَعْضٍ مِنْهُ : أَذْرَعَةٌ بَلْ هُوَ كَمَسَاجِدَ ، مَوْضِعاً لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ .

## [ الْكِنَايَةُ عَنْ الْأَعْلَامِ ]

واعْلَمْ أَنَّهُ يُكْنَى بِفُلَانٍ وَفُلَانَةٍ<sup>(٣)</sup> ، عَنْ أَعْلَامِ الْإِنْسَانِيَّاتِ خَاصَّةً فَيَجْرِيَانِ مَجْرَى الْمَكْنَى عَنْهُ ، أَيِ يَكُونَانِ كَالْعَلَمِ ، فَلَا يَدْخُلُهُمَا اللَّامُ ، وَيَمْتَنِعُ صَرْفُ فُلَانَةٍ ، كَمَا يَجْرِي «أَفْعَلٌ» بِمَعْنَى أَحْمَقَ مَجْرَى الْمَكْنَى عَنْهُ فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الصَّرْفِ ، عَلَى مَا مَرَّ ، وَلَا يَجُوزُ تَنْكِيرُ فُلَانٍ كَسَائِرِ الْأَعْلَامِ فَلَا يُقَالُ : جَاءَنِي فُلَانٌ وَفُلَانٌ آخَرُ ، إِذْ هُوَ مَوْضِعٌ لِلْكِنَايَةِ عَنِ الْعَلَمِ .

وَإِذَا كُنِيَ عَنِ الْكِنَى ، قِيلَ : أَبُوفُلَانٍ وَأُمُّ فُلَانٍ .

(١) قوله : «أَبَاتَيْنِ» : «ليست تشية لشئين ، كل واحد منهما أبان ، كما كان قولك الزيدان ، وإنما هو اسمٌ لجبلين ، أحدهما أبان ، والآخر متالغ ، ووضعوا لهما جميعاً أبَاتَيْنِ ، فهو اسمٌ لفظه لفظ التشية ، ووضع علماً لهذين الجبلين . . .»

[الإيضاح في شرح المفصل ١٠٢/١] .

(٢) جبلان . إيضاح المفصل ١٠٤/١ .

(٣) سيبويه ١٤٨/٢ بولاق .

وإذا كُنِيَ بفلان وفلانة عن أعلام البهائم، أسماء كانت أو كُنِيَ، أدخل عليهما لام التعريف، فيقال: الفلان والفلانة، وأبو الفلان وأم الفلان، لِقَصْدِ الْفَرْقِ، وكانت كناية البهائم أُولَى بِاللَّامِ مِنْ كِنَايَةِ أَعْلَامِ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ أُنْسَ الْإِنْسَانِ بِجِنْسِهِ أَكْثَرُ، فَهُوَ عِنْدَهُ أَشْهُرُ مِنْ أَعْلَامِ الْبَهَائِمِ، فَكَانَ فِيهَا نَوْعُ تَنْكِيرٍ.

قال ابن السَّرَّاجِ<sup>(١)</sup>، وَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ<sup>(٢)</sup>: إِنْ لَفَظَ فُلَانٌ لَمْ يَأْتِ إِلَّا مُحْكِيًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَيْتَنِي<sup>(٣)</sup> لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا<sup>(٤)</sup>»، وَهُوَ مُنْتَقَضٌ بِمَا رَوَى الْأَصْمَعِيُّ<sup>(٥)</sup> عَنْ مَرَّارِ الْفَقْعَسِيِّ<sup>(٦)</sup>:

٥٢٩ سَكَنُوا شُبَيْثًا وَالْأَحْصَى وَأَصْبَحُوا \* نَزَلَتْ مَنَازِلَهُمْ بَنُو ذُبْيَانَ  
وَإِذَا فُلَانٌ مَاتَ عَنْ أَكْرَمَةٍ \* سَدُّوا<sup>(٧)</sup> مَعَاوِزَ فَقْدِهِ بِفُلَانٍ

(١) في التخمير ٤٦٠/٢: «ابن السَّرَّاجِ: فُلَانٌ كِنَايَةٌ عَنْ اسْمِ سَمِيٍّ بِهِ الْمُحَدِّثُ عَنْهُ، خَاصٌّ غَالِبٌ، وَيُقَالُ فِي النَّدَاءِ: يَا فُلٌّ فَتَحْدُثُ مِنْهُ الْأَلْفَ وَالنُّونَ لَغَيْرِ تَرْخِيمٍ، وَلَوْ كَانَ تَرْخِيمًا لَقَالُوا: يَا فُلًّا...».

(٢) الإيضاح في شَرْحِ الْمُفَصَّلِ ١٠٨/١.

(٣) في ط: يَا لَيْتَنِي، وَهَذَا تَحْرِيفٌ.

(٤) الفرقان ٢٨، والآية بتمامها: ﴿يَوَيْلٌ لِلْيَتَمَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾.

(٥) عبد الملك بن قُرَيْبٍ، إِمَامٌ فِي النُّحُو وَاللُّغَةِ وَالْأَشْعَارِ وَالْأَخْبَارِ.

له: خَلَقَ الْإِنْسَانَ، الْأَنْوَارَ، الْأَصْدَادَ، تُوْفِيَ سَنَةَ ٢١٠ أَوْ ٢١٦.

[النزهة ١١٢، الْبُلْغَةُ ١٢٩، الْبُغْيَةُ ١١٢/٢].

(٦) ديوانه ص ١٧٦ صنعة د. نوري القيسي، (مجلة المَؤَرِدِ الْعِرَاقِيَّةِ مَج ٢ عِدَد (٢) سَنَةِ ١٩٧٢م)، وَهُوَ فِي:

الْخَزَانَةِ ٢٤٨/٧ هَارُونَ، أَمَالِي الْقَالِي ١/٦٦ (ط. دَارُ الْكِتَابِ سَنَةِ ١٣٤٤هـ)، اللَّسَانُ/ شَبْت. / وَالْمَرَّارُ

شَاعِرٌ إِسْلَامِي، مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ.

الشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ (فُلَانًا) يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ فِي غَيْرِ الْحِكَايَةِ، خِلَافًا لِلْمُصَنِّفِ وَابْنِ السَّرَّاجِ، كَمَا فِي الْبَيْتِ الثَّانِي،

فَإِنْ فُلَانًا الْأَوَّلُ وَقَعَ فَعَلًا لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ يَفْسِرُهُ الْمَذْكُورُ بَعْدَهُ، وَفُلَانَا الثَّانِي جَرَّ بِالْبَاءِ، وَهَمَا وَقَعَا فِي غَيْرِ

حِكَايَةٍ.

(٧) د، ط: رَقَعُوا.

وَبَقُولِ مَعْنِ بْنِ أَوْسٍ الْمُزْنِيِّ<sup>(١)</sup>:

٥٣٠ أَخَذْتُ بَعِينَ الْمَالِ حَتَّى نَهَكْتَهُ \* وَبِالَّذِينَ حَتَّى مَا أَكَادُ أَدَانُ  
حَتَّى سَأَلْتُ الْقَرْضَ عِنْدَ ذَوِي الْغِنَى \* وَرَدَّ فُلَانٌ حَاجَتِي وَفُلَانُ

### [ الْكِنَايَةُ عَنْ غَيْرِ الْأَعْلَامِ ]

وَيَكْنَى بِهِنَ ، وَهَنَةٌ<sup>(٢)</sup> مَفْتُوحَةُ الْعَيْنِ ، وَهَنْتُ سَاكَنْتَهَا عَنْ اسْمِ الْجِنْسِ غَيْرِ  
الْعِلْمِ ، فَلَا<sup>(٣)</sup> تُصَرِّفُ هَنَةً ، وَيَدْخُلُ جَمِيعُهَا اللَّامُ ، وَإِذَا سَكَنْتِ النُّونَ ، فَتَاءُ التَّانِيثِ  
مَبْدَلَةٌ مِنَ اللَّامِ كَمَا فِي : أُخْتُ وَبِنْتُ ، وَسَكَنْتِ الْعَيْنَ لِلْإِيذَانِ<sup>(٤)</sup> بِأَنَّ التَّاءَ لَيْسَتْ  
لِمَجْرَدِ التَّانِيثِ ، لِأَنَّ تَاءَ التَّانِيثِ يَفْتَحُ مَا قَبْلَهَا .

قِيلَ : وَقَدْ يَكْنَى عَنِ الْعِلْمِ بِهِنَ ، كَمَا فِي قَوْلِ ابْنِ هَرَمَةَ ، يُخَاطَبُ حَسَنُ بْنُ  
زَيْدٍ<sup>(٥)</sup> :

٥٣١ اللَّهُ أَعْطَاكَ فَضْلًا مِنْ عَطِيَّتِهِ \* عَلَى هِنٍ وَهْنٍ فِيمَا مَضَى وَهْنٍ

---

(١) الخزانة ٢٥٣/٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ هارون ، الأغاني ١٥٧/١٠ ط . التقدم سنة ١٣٢٣ هـ . ولم أجدهما في ديوانه .

ومعْنُ بْنُ أَوْسٍ شَاعِرٌ مَجِيدٌ فَحَلَ مِنْ مُحَضَّرِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ ، وَلَهُ مَدَائِعُ فِي أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ عُمِّرَ إِلَى أَيَّامِ الْفِتْنَةِ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَمُرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ .

قوله : (أَخَذْتُ بَعِينَ الْمَالِ حَتَّى . . .) الْبَاءُ ههنا زَائِدَةٌ ، أَوْ أَخَذْتُ مُضَمَّنٌ مَعْنَى تَصَرَّفْتُ . وَعَيْنُ الْمَالِ ههنا : نَقْدُهُ . وَحَتَّى ههنا بِمَعْنَى الْغَايَةِ . وَنَهَكْتَهُ : أَتْلَفْتَهُ وَمَرَّقْتَهُ . وَقوله : (وَبِالَّذِينَ) مَعطوف على قوله (بَعِينَ الْمَالِ) . الشَّاهِدُ فِيهِ قوله (فُلَانٌ) فَإِنَّهُ فَاعِلٌ لِلْفِعْلِ (رَدَّ) ، وَهُوَ فِي غَيْرِ حِكَايَةٍ .

(٢) انظر سيبويه ١٤٨/٢ بولاق .

(٣) ط : فلذا انصرف هنة ، وهذا خطأ .

(٤) ط ، د : ليؤذن .

(٥) الخزانة ٢٦٣/٧ هارون ، مجالس ثعلب ٢١/١ ط ٤ ، الهَمْعُ ٧٤/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ١١٠/١ . الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ يَكْنَى بِهِنَ عَنِ الْعِلْمِ كَمَا ههنا .

يعني عبدالله، وَحَسَنًا<sup>(١)</sup>، وإبراهيم، وبني حسن بن حسن<sup>(٢)</sup>، وكانوا وَعَدُوهُ شَيْئًا فأخلفوه، هذا، والظاهر أنه كنى عن الجنس، أي: على لثيم، ولثيم، وحُوشُوا عن ذلك .

ومنه: ياهناه للمنادى غير المصرح باسمه، تقول في التذكير: يَاهَنُ ويَاهَنَانِ، ويَاهَنُونَ، وفي التأنيث: يَاهَنْتُ ويَاهَنْتَانِ ويَاهَنْتَات .

وقد يلي أواخرهنّ: مايلي<sup>(٣)</sup> المندوب، وإن لم تكن مندوبة، تقول: يَاهَنَاهُ<sup>(٤)</sup> بضم الهاء في الأكثر، . وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب .

وهذه الهاء تُزاد في السَّعة وصلًا ووقفًا، مع أنها في الأصل هاء السكت، قال<sup>(٥)</sup>:

يا مرجأه بِجِمَارِ نَاجِيهِ ١٤٧

وقال<sup>(٦)</sup>

(١) وهذه الرواية فَرْيَةً ما فيها مَرِيَّةٌ؛ لَأَنَّ حَسَنًا بَنَ زَيْدٍ لَمْ يَكُنْ مُعَاصِرًا لِعَبْدَاللّهِ بْنِ الْحَسَنِ وَأَبْنَاهُ؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَشْهَدُوا فِي زَمَنِ الدَّوَانِيقِيِّ . وَالْحَسَنُ بْنُ زَيْدٍ لَمْ يَدْرِكْ ذَلِكَ الْعَصْرَ، وَأَيْضًا فَالْحَسَنُ كَانَ أَعْلَى كَعْبًا، وَأَرْفَعَ قَدْرًا مِنْ أَنْ يَذْمَهُمُ ابْنُ هَرَمَةَ عِنْدَهُ، وَأَيْضًا مَا كَانَ لِعَبْدَاللّهِ بْنِ الْحَسَنِ ابْنُ اسْمِهِ حَسَنٌ، بَلْ كَانَ أَبْنَاؤُهُ مُحَمَّدٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَيَحْيَى .

بل يحتمل أنه بفلان وفلان عن خلفاء بني العباس المعاصرين للحسن المعادين له . [حاشية الشريف الجرجاني ١٣٨/٢ ط].

(٢) ط : حسين .

(٣) في ط : مايلي أواخر المندوب .

(٤) ط : ياهناء .

(٥) سبق تخريجه ص ٥٠٢ من القسم الأول .

(٦) أبو فُقَيس ، بعض بني أسد، كما في معاني الفراء ٤٢٢/٢، وتمامه:

\* فَإِنْ عَفَاءَ مِنَ الدُّنْيَا الْأَمَلُ \* الْخَزَانَةُ ٢٧٠/٧ هَارُونَ، الشافعية: ٢٢٨/٤، ابن يعيش ٤٧/٩ .

الشاهد على أن الهاء في (رياه) للسكت، وتُضَمُّ وتُكْسَرُ .

٥٣٢ يَارَبُّ يَارِبَاهُ<sup>(١)</sup> إِيَّاكَ أَسْلَ \* عَفَاءَ يَا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الْأَجَلِ

في حالة الضرورة<sup>(٢)</sup>

هذا قول الكوفيين وبعض البصريين، ولما رأى أكثر البصريين ثبوت الهاء وصلأ في السَّعة، أعني في: هناء، مضمومة، ظنوا أنها لام الكلمة التي هي واو في: هنوات<sup>(٣)</sup>، كما أبدلت في هنيهة<sup>(٤)</sup>، وقال بعضهم<sup>(٥)</sup>: هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو، إبدالها في كساء، وإن لم يستعمل: هناء، كما أبدلوا في: إياك فقالوا: هياك<sup>(٦)</sup>، ومَجِيء الكسر في: هناء يُقَوِّي مذهب الكوفيين، وأيضاً، اختصاص<sup>(٧)</sup> الألف والهاء بالنداء<sup>(٨)</sup>، وأيضاً، لحاق الألف والهاء في جميع تصاريفه وصلأ

---

(١) «الهاء في «رباه»، و «مرجباه» للسكت، أثبتها الشاعر وصلأ، فاضطر إلى تحريكها؛ فإِذَا من اجتماع الساكنين.

وقد رويت بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وبالضم تشبيهاً لها بهاء الضمير في عصاه. [تبيان الكحيل ص ٣٦٠].

(٢) ... وقيل: إنه لغة لبعض العرب... ويقرر ابن جني أن تحريكها ضعيف عند البصريين، لا يشتونه في الرواية، ولا يحفظونه من جهة القياس. تبيان الكحيل ص ٣٦٠.

(٣) شرح الملوكي ٢٩٨، ٢٩٩، الوجيز في علم التصريف ٥٢؛ ومنه قول الشاعر:

أرى ابن نزار قد جَفَّاني وَمَلَّنِي \* على هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعٌ

(٤) وأصلها: «هَنْوَةٌ»، فلما اجتمعت الواو والياء، وقد سبق الأول منهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ثم أبدلوا الهاء من الياء الثانية، فصارت: هنيهة.

(٥) هو الثمانييني: عَمْرُ بْنُ ثَابِتٍ، كما في شرح المُلوَكِي ص ٣١١.

(٦) الإبدال لابن السكيت ٢٥، ولأبي الطيب ٢/٢٦٩، والمُتَمَتِّع ٣٩٧، وشرح الشافعية ٢٢٣/٣.

(٧) د: «اختصاص زيادة الألف...».

(٨) ولم يستعملوه في غير النداء. شرح الملوكي ص ٣٠٩.

ووقفاً، على ماحكى الأخفش<sup>(١)</sup>، نحو: ياهناه ويا هناناه أو: يا هنانيه، كما مرّ في المندوب<sup>(٢)</sup>.

ويكنى، بهنيت، عن: جامعت ونحوه من الأفعال المستهجنة، والقياس هنوت؛ لأنّ لاهه واو، بدليل هنوات.

## [ النُّقْلُ والارتجالُ في الأعلام ]

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَلَمَ إمَّا مَنْقُولٌ أَوْ مَرْتَجَلٌ، وَالْمَنْقُولُ أَغْلَبُ، وَهُوَ<sup>(٣)</sup> إمَّا عَنْ اسْمٍ عَيْنٍ، كَثُورٍ وَأَسَدٍ، أَوْ مَعْنَى، كَفَضْلٍ، وَالْإِسْمُ إمَّا صِفَةٌ كَحَاتِمٍ أَوْ غَيْرَهَا كَمَا مَرَّ وَقَدْ يَكُونُ الْإِسْمُ صَوْتًا، كَبَيْتَةٍ<sup>(٤)</sup>، وَإِمَّا عَنْ فِعْلٍ: إمَّا ماضٍ، كَشَمَرٍ<sup>(٥)</sup> وَكَعَسَبٍ<sup>(٦)</sup>، وَإِمَّا

(١) في شرح الملوكي ص ٣١٠، ٣١١: «قولهم: «يا هناه» ممّا اختصّ به النداء، ولم يستعمل في غيره، ... وقد اختلف الناس في هائه الأخيرة، والصحيح فيها ما ذهب إليه صاحب الكتاب [يعني ابن جني صاحب الملوكي] من أنها بدلٌ من الواو التي هي لام الكلمة في «هنوك»، و«هنوات» ... وكان أصلها «هناو» على زنة «فَعَال»، فأبدلت الواو هاءً، فقالوا: هناه. هذا قول المُحَقِّقِينَ، وقد ذهب أبو زيد إلى أن الهاء لحقت بعد الألف في الوقف، لخفاء الألف، كما لحقت الندبة في نحو «وازيده». وحُرِّكَتْ تشبيهاً بالهاء الأصلية. ويحكى هذا القول أيضاً عن أبي الحسن. والألف عندهما بدلٌ من الواو التي هي لام الكلمة. وهو قول وإي، من قبل أن هاء السكت إنما تَلَحُّقُ في الوقف، فإذا صرّت إلى الوصل حذفتها البتة، فلم توجد لا ساكنة، ولا متحركة. ... وذهب آخرون إلى أن الهاء في «ياهناه» أَضَلُّ، وليست بدلاً، وإنما هي لام الكلمة. ... وهو قولٌ ضعيفٌ. ... وحكى الثماني قولاً آخر، أنهم أبدلوا الواو همزة لوقوعها طرُقاً بعد ألف زائدة، ثم أبدلوا من الهمزة هاء. فعلى هذا تكون الهاء بدلاً من همزة، أبدلت من الواو.

(٢) بعد قوله: «في المندوب» في ط مابلي: «وياهنوناه وياهنتاه وياهنتاناه، أو ياهنتانيه وياهنتاناه».

(٣) أي المنقول. انظر التعريف به في المُرَادِي على الألفية ١٧٣/١.

(٤) اسمٌ أطلقته أم عبدالله بن الحارث، كانت ترقصه وهو صغير في رجز تقول فيه:

لَأَنْكِحَنَّ بَيْتَهُ      جَارِيَةً خَذِيئَةً  
مُكْرَمَةً مُحِبَّةً      تُحِبُّ أَهْلَ الْكُفَّةِ

وخِذْبَةٌ: كاملة الخلق. والرجز في: المنصف ١٨٢/٢، العيني ٤٠٣/١، شرح المرادي على الألفية ١٧٧/١

وانظره ١٧٨/١، المُبْهَاج ص ٩.

(٥) عَلَمٌ لفرس، أو لرجل إذا مشى مشياً متقارباً خطاه، وهو منصرفت عند سيويه، وأكثر النحويين خلافاً لعيسى

ابن عَمَرَ النُّحَوِيِّ... [الإيضاح في شرح المنصف ٧٤/١ - ٧٥]. (٦) ط: وكعب.



(١٧٣ب) مضارع كتغلب<sup>(١)</sup> ويشكر<sup>(٢)</sup>، وإما أمر، كاصميت<sup>(٣)</sup>، لبرية معيئة، وقيل: هو عَلم الجنس لكل مكان قفر كأسامة، تقول لقيته بوحش اصميت، ويبدل اصميت، والوحش: المكان الخالي، وكسر ميم اصميت، والمسموع في الأمر الضم؛ لأن الأعلام كثيراً ما يُغَيَّر لفظها عند النقل تبعاً لنقل معانيها، كما قيل في شمس بن مالك: شمس بضم الشين .

والمُرتَجَل: ما لا معنى له في الأجناس، من قولهم: ارتجل الخطبة، أي اخترعها من غير روية، وهو من ارتجل الأمر<sup>(٤)</sup> كأنه فعله قائماً على رجليه من غير أن يقعد متأنياً فيه، والمرتجل نحو: حنتف، وفقعس، وقال بعضهم<sup>(٥)</sup>: هما منقولان من الحنتف وهو الجراد، والفقعس أي البلادة .

وما كان مشتقاً من تركيب<sup>(٦)</sup> مستعمل، لكن غير للعلمية بزيادة، كعطفان، من عطف العيش، أي سعته، أو ينقصانه كعمر، مع تغيير الحركة كان، أو، لا، فهو أيضاً، مرتجل؛ إذ ليس منقولاً من مُسمًى إلى آخر، وإن كان مشتقاً، وإما إن غير ما هو ثابت في الجنس إما بفك الإدغام كما في محبب<sup>(٧)</sup> اسم رجل، والقياس

(١) عَلم لقبيلة.

(٢) عَلم على رجل، وهو نوح عليه السلام.

(٣) انظر الرد على هذا في المرادي على الألفية ١/١٧٦، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٧٥.

(٤) في د: بعد قوله: «ارتجل الأمر» مايلي: «أي فعله على رجليه، كأنه تذكر أنه ينبغي أن يعمل وهو قائم على

رجله فلم يتأن فيه، ولم يقعد متدبراً فيه، بل فعله على حاله تلك قائماً، فالمرتجل نحو حنتف . . .» .

(٥) الأعلام عند سيويه كلها منقولة؛ لأن الأصل في الأسماء التنكير، ولا يضر جهل المعنى الأصلي لما يظن أنه مرتجل منها.

وعند الزجاج كلها مرتجلة؛ لأن المرتجل عنده هو: ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى سابق، وهذا

القصد غير متحقق. وموافقة بعض الأعلام وصفاً، أو غيره، مجرد اتفاق غير مقصود. [ضياء السالك ١/١١٦

متن وحاشية].

(٦) ط: التركيب.

(٧) المنصف ١/١٤١-١٤٣، والمُمتنع ١/٢٥٢، ٢/٦٤٩، ٧٣٣.

مَحَب، وليس من تركيب «مَحَب» كقردد<sup>(١)</sup> ومهدد<sup>(٢)</sup>، لأن هذا التركيب غير مستعمل، وإما بفتح المكسور، كَمَوْظَب<sup>(٣)</sup>، لأرض، ومَوْهَب<sup>(٤)</sup> لرجل، والقياس كَسَرُ الْعَيْنِ كموعِد وموضع<sup>(٥)</sup>، وليس على فاعل من: مَظَب ومَهَب، لأنهما لم يستعملا في كلامهم وإما بكسر المفتوح كمعد يكرب عند من قال أصله مَعْدَى<sup>(٦)</sup> كَمَغْزَى، لا معدي، وإما بتصحيح ما يعلُّ، كَمَكْوَرَة<sup>(٧)</sup> لرجل، ومَرِيم<sup>(٨)</sup>، وليس بفَعُولَة وفَعِيل من: مَكَّرَ، ومَرَمَ، لعدم استعمالهما<sup>(٩)</sup>، وأما مَدَّين<sup>(١٠)</sup>، فيجوز أن يكون من مَدَّن أي أقام<sup>(١١)</sup>، وإما بإعلال ما يُصَحَّح، كحَيَوَة<sup>(١٢)</sup>، لرجل، والقياس حَيَّة؛ لأنها، عند سيبويه<sup>(١٣)</sup>: عَيْثُهَا وَلَا مُهَيَّاءُ، والحاوي، والحواء ليسا من تركيبها، بل من حَوَى أي جمع، لجمعه لما في سقطه، وعند غيره: أصل حَيَّة: حَوَيَّة، لِقَوْلِهِم: الحاوي والحواء، قُلِبَتِ الْعَيْنُ إِلَى موضع اللام في حَيَوَة، عندهم.

- (١) الممتع ٨٧/١، ٧٣٣/٢، ومعنى قردد: ما ارتفع وغلظ من الأرض. وزنه: فعلل.
- (٢) اسم امرأة. الممتع ٧٣٣/٢، والمنصف ١٤١/١، ١٤٢، ١٤٣، سيبويه: ٣٤٤/٢، ٣٤٦ بولاق.
- (٣)، (٤) المنصف ١٤٢/١.
- (٥) في المنصف ١٤٢/١: «وحكى الكوفيون» مَوْضِع «بفتح الضاد، وأخرفاً آخر، وهو شاذ».
- (٦) في المنصف ١٤٢/١: «لأن ما اعتل لاه لم يبين منه مفعّل - بكسر العين - إنما يجيء مفتوح العين؛ نحو المَشْتَى والمَغْزَى والمَحْيَا والمَرْمَى، ولا يقولون المَشْتِي، ولا المَغْزِي ونحوهما».
- (٧) انظر المنصف ١٤٢/١.
- (٨) قال في اللسان: «ومَرِمَ: مَفْعَل من رام يَرِم، أي برح، يقال: ما يريم يفعل ذلك؛ أي: ما يبرح» ا. هـ بتصرف. وانظر المغني في تصريف الأفعال ص ٨٠.
- (٩) انظر ابن يعيش ١٤٩/٩.
- (١٠) مدين: اسم قرية شُعَيْب عليه السلام.
- (١١) ويجوز أن يكون من دان، إذا خضع، أو من دانه ديناً، إذا جازه والراجح الأول؛ لأن الميم فيها زائدة، والياء أصل، فوزنها مَفْعَل، ولم تقل بزيادة الياء وأصالة الميم؛ لعدم وجود فَعِيل في كلامهم، وكان القياس قلب الياء ألفاً، ولكن شذ فيها التصحيح. [انظر شرح الشافية ٣٩١/٢، ومغني عزيمة ص ٨٠].
- (١٢) في الممتع ٥٦٩/٢ «فأما الحيوان و«حياة» فشاذان، والأصل فيهما: «حَيَّان»، و«حَيَّة»، فأبدلوا من إحدى الياءين واواً...».
- (١٣) في سيبويه ٤٠٣/٢ بولاق: «... وتقول حَيَّيت وحَيَّي... وفيه ٣٨٩/٢: «وقالوا: حَيَوَة، كأنه من حَيوت وإن لم يُقَل...».

فالكلم بهذه التغييرات، عند النحاة تصوير مرتجلة، لأنها لم تُستعمل في الأجناس مع هذه التغيرات، ولو قيل بنقلها، والتغيير إماماً مع النقل، أو بعده في حال العَلَمِيَّة، كما في «شمس» لَجَارَ .

## [ الاسمُ واللقبُ والكنيةُ وحكمها عند الاجتماع ]

والأعلامُ على ثلاثة أَصْرُبٍ: إِمَّا اسمٌ وهو الذي لا يُقْصَدُ به مَدْحٌ ولا ذَمٌّ، كزيد، وعَمْرُو، أو لَقَبٌ، وهو ما يُقْصَدُ به أحدهما، كِبَطَّة، وَقَفَّة، وعائذ الكلب، في الدم، وكالمُصطفى والمرتضى، ومظفر الدين وفخر الدين في المدح .

ولفظُ اللَّقْبِ في القديم، كان في الدم أَشْهَرُ منه في المدح، والنَّبَزُ في الدم خاصةً، وإِمَّا كُنْيَةٌ، وهي: الأب أو الأم أو الابن أو البنت مضافات نحو: «أبو عمرو، وأم كلثوم، وابن آوى، وبنت وَرْدَانَ» .

والكنيةُ من: كَنَيْتُ، أي سترت وعَرَضْتُ، كالكناية، سواءً، لأنه يعرض بها عن الاسم، والكنيةُ عند العرب يُقْصَدُ بها التَّعْظِيمُ .

والفرق بينها وبين اللقب معنًى، أَنَّ اللقب يمدح الملقَّبُ<sup>(١)</sup> به أو يذمُّ، بمعنى ذلك اللفظ، بخلاف الكنية<sup>(٢)</sup> فإنه لا يعظم المكنى بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم، فإنَّ بعض النفوس تَأَنَّفُ مِنْ أَنْ تُخَاطَبَ بِاسْمِهَا .

وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له، كأبي الحسن، لأمير المؤمنين عليٍّ، رضي الله عنه، وقد يُكنى في الصَّغَرِ تَفَاوُلًا بأن يعيش حتى يصير له ولدُ اسمه ذاك .

(١) ط : الملقب .

(٢) في م : بعد قوله : «بخلاف الكنية» مايلي : «فإن الكنية تعظم لا بمعناها، بل بعدم التصريح باسمه» .

وإذا قصد الجمع بين الاسم واللقب: أُتِيَ بالاسم أولاً ثم باللقب<sup>(١)</sup>، لِكَوْنِ اللقب أشهر، لأن فيه العلمية مع شيء آخر من معنى النعت، فلو أُتِيَ به أولاً لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا، ثم إما أن يتبع اللقب الاسم عطف بيان له، لكونه أشهر، أو يقطع عنه رفعاً أو نصباً، على المدح أو الذم، لكونه متضمناً لأحدهما، ويجوز الإلتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردَيْنِ أو مضافين أو مختلفين في ذلك، وإن كانا مفردَيْنِ أو أولهما، جاز إضافة الاسم إلى اللقب، كما تقدم في باب الإضافة.

وظاهر كلام البصريين<sup>(٢)</sup>: وجوب الإضافة<sup>(٣)</sup> عند إفرادهما، وقد أجاز الزجاج<sup>(٤)</sup> والفراء الإلتباع<sup>(٥)</sup> أيضاً، وهو الأولي، لما روى الفراء<sup>(٦)</sup>: قيسُ قَفَّة، ويحيى عَيْنان، لرجلٍ ضَخَمَ الْعَيْنَيْنِ، وابنُ قَيْسٍ الرُّقِيَّاتِ بتنوين قيس وإجراء الرُّقِيَّاتِ عليه، والأشهرُ إضافةُ قَيْسٍ إلى الرُّقِيَّاتِ، إمّا على أنَّ الرُّقِيَّاتِ لقبٌ لِقَيْسٍ، والإضافة كسعيد كرز، أو على أن الإضافة لأدنى ملابس، لِنِكَاحِهِ نِسْوَةً، اسم كُلِّ مِنْهُنَّ

(١) نَذَرْتُكَمُ اللَّقْبَ فِي الشَّعْرِ، كقول جنوب بنت العجلان؛ إحدى شواعر العرب من قصيدة ترثي فيها أخاها عمرو ابن العجلان المعروف بذي الكلب:

أَبْلُغْ هَذِيلاً وَأَبْلُغْ مَنْ يُبْلَغُهَا \* عَنِ حَدِيثًا، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ  
بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا \* بِيْطْنِ شَرِيَّانٍ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّبُّ

الشاهد: في «ذا الكلب عَمْرًا» حيث قَدِّمَتِ اللَّقْبُ، وهو قولها «ذا الكلب» على الاسم، وهو قولها «عَمْرًا»، والقياس أن يكون الاسم مقدماً، واللقب مؤخراً، فلو أتت بما يقتضيه ل قالت «بِأَنَّ عَمْرًا ذَا الْكَلْبِ».

[شرح المُرادي على الألفية ١/١٧٠، ١٧١].

(٢) انظر شرح المُرادي على الألفية ١/١٧١.

(٣) لم يذكر سيبويه فيهما إلّا الإضافة، قال في الكتاب ج ٤٩/٢ بولاق: «إذا لُقبَ بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس، والخليل، وذلك قولك: هذا سعيد كرز...».

(٤) شرح المُرادي على الألفية ١/١٧١، والتسهيل ص ٣٠، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٢٨.

(٥) نحو: هذا سعيد كرز، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيد كرز، بجعل الثاني بياناً للأول، أو مبدلاً منه. [ابن الناظم على الألفية ص ٢٨].

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/٧٩.

رُقِيَّة، وقيل: هُنَّ جَدَّائُهُ وقيل: شَبَّب بثلاث نسوة كذلك، قال<sup>(١)</sup>

٥٣٣ قُلْ لابنِ قَيْسٍ أَخِي الرُّقِيَّاتِ \* مَا أَحْسَنَ العُرْفَ فِي المَصِيَّاتِ

وقال الشاعر<sup>(٢)</sup> في الإجراء :

٥٣٤ وَمِنْ طَلَبِ الأوتارِ مَا حَزَّ أَنْفَهُ \* قَصِيرٌ، وَرَامَ المَوْتَ بالسيفِ بَيْهَسُ

نَعَامَةٌ لَمَّا صَرَخَ القَوْمُ رَهْطُهُ \* تَبَيَّنَ فِي أَثَوَابِهِ كَيْفَ يَلْبَسُ

وقد ينقل العَلَمَ عن المركب، كما سَبَقَ فِي بابِ المركبِ شَرْحُهُ .

---

(١) هو أبودُقَيْل الجُمَحِيّ: [ضُبُط كَذَا فِي اللِّسَانِ / عُرْف / ج ٢ ٧٤٦ ط . الخياط].

ديوانه ٥٠ تحقيق عبدالعظيم عبدالمحسن .

وهو فِي الخزانة ٢٧٨/٧ هارون .

ومعنى (أَخِي الرُّقِيَّاتِ) هو أَخُو المَلازِمَةِ والمَلايِسَةِ، كقولهم: أَخُو الحَرْبِ، وَأَخُو اللَّيْلِ .

والعُرْفُ، بِالضَّمِّ، والعُرْفُ بالكسر: الصَّبِرُ .

الشاهد على أَنَّ هَذَا البَيْتَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّقِيَّاتِ فِي قولهم قيس الرقيات بالإضافة، ليس من باب إضافة الاسم إلى اللقب، بل هو من باب الإضافة لأدنى ملابس، لِنِكَاحِهِ لِنِسْوَةٍ اسْمُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رُقِيَّةٌ .

(٢) البَيْتَانِ مِنْ قَصِيدَةٍ لِلْمُتَمَلِّسِ (ديوانه ٦، تحقيق حسن كامل الصَّيرْفِي، الشُّرْكَاءُ المِصْرِيَّةُ لِلطَّبَاعَةِ سَنَةِ ١٩٧٠م).

الخزانة ٢٩٠/٧ هارون، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٥٩ (تحقيق هارون، لجنة التأليف سنة ١٣٧٢هـ) . معجم شواهد العربية ١/١٩٦ .

على أَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ أَتْبَعَ اللِّقَبَ الاسْمَ، فَإِنَّ بَيْهَسًا اسْمَ رَجُلٍ، وَنَعَامَةٌ لِقَبِهِ، وَهُوَ عَطْفٌ بَيَانٌ لِبَيْهَسٍ، وَهُوَ مُحَلٌّ الِاسْتِشْهَادِ .

(وما) فِي (ماخِرٌ): أَمَا زَائِدَةٌ، أَيْ وَمِنْ طَلَبِ الأوتارِ حَزَّ أَنْفَهُ قَصِيرٌ . . .

وَأَمَّا مَصْدَرِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ مَعَ خَبَرِهِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَهُوَ (مِنْ طَلَبٍ) خَبَرُهُ مَقْدَمًا عَلَيْهِ، أَيْ حَزَّ أَنْفَهُ حَاصِلٌ مِنْ جِهَةِ طَلَبِ الأوتارِ .

وَمُحَلٌّ (كَيْفَ) نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، وَالْعَامِلُ (يَلْبَسُ)، وَالْجُمْلَةُ، وَهِيَ كَيْفَ مَعَ مَا عَمِلَ فِيهِ سَادَ مَسَدُّ الْمَفْعُولِينَ لِنَبْيِّنَ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لِنَبْيِّنَ ؛ لِثَلَا يَبْطُلُ صَدْرِيَّتُهُ .



## [ التَّسْمِيَةُ بِالْمُثْنَى وَالْجَمْعِ ]

ثم نقول: إذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ، فإن كان ذلك اللفظ مثنى أو مجموعاً على حَدِّه، كضاريان، (١٧٤ أ) وضاريون، أو جارياً مجراها كاثنان، وعشرون، أعرب في الأكثر إعرابه قبل التسمية .

ويجوز أن تجعل النون في كليهما مُعْتَقَب الإعراب، بشرط ألا تتجاوزَ حروف الكلمة . سبعة؛ لأنَّ حُرُوف «قَرَعْبِلَانَة» غاية عدد حروف الكلمة، فلا تجعل النون في: مستعتبان ومستعتبون، مُعْتَقَب الإعراب .

فإذا أعربت النون، ألزم المثنى الألف دون الياء لأنها أَخَفُّ منها، ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة، قال<sup>(١)</sup>:

٥٣٥ أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ \* أَمَلٌ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup> بِالْيَلَى الْمَلَوَانِ  
وَأَلْزَمَ الْجَمْعَ الْيَاءَ، دُونَ الْوَاوِ، لَكُونَهَا أَخَفُّ مِنْهَا .

وقد جاء «البحرين» في<sup>(٣)</sup> المثنى على خلاف القياس، يقال: هذه البحرين، بضم النون، ودخلت البحرين .

(١) ابن مقبل: تميم بن أبي، شاعر إسلامي مُحَضَّرٌ.

(ديوانه ٣٣٥ تحقيق عزة حسن . دمشق سنة ١٣٨١هـ).

الخزاعة ٣٠٢/٧ هارون، سيبويه ٣٢٢/٢ بولاق، الاقتضاب ٤٧٢، المفصل ٢٠٧، ابن يعيش ١٤٤/٥، الرُّوضُ الْأَنْفُ ٣٨/١، معجم شواهد العربية ٣٩٦/١.

و (ألا) حرف تنبيه . و (بِالسَّبْعَانِ) : متعلق بمحذوف على أنه حالٌ من ديار . و (الحي) : القبيلة . و (السَّبْعَانِ) : موضِعٌ معروف في ديار قيس، و (الْمَلَوَانِ) : الليل والنهار، ولا يُفْرَدُ واحدٌ منهما .

الشاهد فيه أنه ألزم المثنى الألف مع الإعراب على النون بالحركات في حال التسمية به .

(٢) من د .

(٣) انظر المقتضب ٣٦/٤، ٣٧ .

قال الأزهرِيُّ<sup>(١)</sup>، ومنهم<sup>(٢)</sup> مَنْ يقول: البحران على القياس، لكنَّ النسبة إلى البحران الذي هو القياس أكثر، فَبَحْرَانِي أكثر من بحريني، وإن كان استعمال البحرين، مجعولاً نونه مُعْتَقَبٌ<sup>(٣)</sup> الإعراب أكثر من استعمال البحران كذلك.

وجاء في الجمع: الواو، قليلاً، مع الياء، قالوا قَسْرِين<sup>(٤)</sup>، وقَسْرُون، ونَصِيبِين<sup>(٥)</sup> ونَصِيبُون، ويَبْرِين<sup>(٦)</sup>؛ ويبرون، لأنَّ مثل زيتون في كلامهم، موجودٌ.

وقال الزَّجَّاجُ نَقْلًا عن المُبَرِّدِ<sup>(٧)</sup>: يجوز الواو قبل النون المجعول مُعْتَقَبٌ الإعراب قياساً، قال: ولا أعلم أحداً سبقنا إلى هذا، قال أبو علي<sup>(٨)</sup>: لا شاهد له

---

(١) محمد بن أحمد، أبو منصور الأزهرى اللُّغوي، أخذ عن الزجاج ونَفْطَوَيْهِ وابن دُرَيْدٍ، وصنَّفَ في اللغة والنحو والقراءات. له: التهذيب، الزاهر... توفي سنة ٣٧٠. [الزَّهْرَةُ ٣٢٣، البُلْغَةُ ٢٠٥، البَغِيَّةُ ١٩/١].

(٢) تهذيب اللغة ٤٠/٥ [تحقيق د. عبدالله درويش ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، مصر، بلا تاريخ].

(٣) أي محلَّ تعاقبه، أي تجري عليها الحركات واحداً بعد واحد، ولا تحذف للإضافة، الخزانة ٥٨/٨ سطر ٩، حاشية (٢) من ضرائر ابن عصفور ص ٢١٩.

(٤) قَسْرِين: بكسر أوله، وفتح ثانيه وتشديده، وقد كسره قوم، ثم سين مهملة: بلد بالشام. انظر معجم البلدان ٤٠٣/٤، ٤٠٤، وأقول؛ هي بلدة صارت حياً من أحياء مدينة حلب.

(٥) نَصِيبِين: بلدة في الجزيرة على الطريق بين المَوْصِل والشام.

(٦) يَبْرِين: بالفتح، ثم السكون، وكسر الراء، وياء ثم نون: بأعلى بلاد بني سعد، وقرية من قُرَى حلب. [معجم البلدان ٤٢٧/٥، وانظر الكامل ٣٣/٥ - ٣٤].

(٧) في المقتضب ٣٣٢/٣ الطبعة الأخيرة: ومن لم يقل هذا، وقال قنسرين كما ترى، وجعل الإعراب في النون... قال: هؤلاء مسلمين فاعلم: «...».

وفي المقتضب ٣٦/٤، ٣٧: «وكذلك إن سميت بقولك: مسلمون، قلت: هذا مسلمون قد جاء ومررت بمسلمين...»

ومثل قول مسلمين فاعلم غَسْلِينَ فاعلم، ويَبْرِين، ونحو ذلك، والأجود ما ذكرت لك، والوجه الآخر يجوز... «...».

من هذا يَتَبَيَّنُ لنا أنَّ المَبْرَدَ يُجِيزُ وَجْهَيْنِ في المُسَمَّى بجمع المذكر:

١ - يعرب لإعراب الجمع ٢ - يعرب كغسلين.

ولم يذكر جَعَلَ الواو قبل النون كما ذكر الزجاج. وانظر الكامل ٣٢/٥.

(٨) إيضاح الشعر، ورقة ٤٤/أ.



وهو بعيدٌ من القياسِ ، وقال في قوله<sup>(١)</sup> :

٥٣٦ ولها بالماطرون إذا \* أكل النمل الذي جمعاً

بكسر النون : إنه اسمٌ أعجميٌّ ، وهو في شرح<sup>(٢)</sup> كتاب سيويه : بالميم والطاء المفتوحة ، وفي الصّحاح : والناطرون<sup>(٣)</sup> بالنون والطاء المكسورة ، وقد رُوِيَ في الشعر المذكور بالنون المفتوحة ، فإن قلنا إنه أعجميٌّ وَجَبَ ألا يكون اللامُ للتعريف ، إذَنْ ، بل من تمام الاسمِ الأعجميِّ ، وإلاّ انكسر في موضع الجر ، وإن قلنا إنه عربي ، فليس النون مُعْتَقَبَ الإعراب لانفتاحه ، فكان القياسُ : الماطرين بالياء ، ففي جعلِ الواو مكان الياء إشكالٌ<sup>(٤)</sup> ، وطُورون ، وجيرون ، أعجميان .

وإذا سميت بالمجموع بالألف والتاء ، كعَرَفات<sup>(٥)</sup> وأذْرعَات<sup>(٦)</sup> ففيه المذهبُ الثلاثةُ المذكورةُ في أوّل الكتاب ، عند ذِكْرِ التنوين .

---

(١) ينسب إلى الأخطل ، ويزيد بن معاوية ، والأخوص ، وأبي ذُهَيْل .

ديوان الأخطل ص ٣٨٩ ط . قباوة ، ديوان أبي ذُهَيْل ٨٥ ط . عبد العظيم عبد المحسن ، الخزانة ٣٠٩/٧

هارون ، الكامل ٣٣٧ ، اللسان والتاج (مطرون) ، الغني ١٤٨/١ ، الألف باء ١٦٩/٢ ، التصريح ٢٦/١ .

و(الماطرون) : مَوْضِعُ قَرْبِ دِمَشْقٍ مَعْجَمُ الْبِلْدَانِ ٣٦٦/٧ .

الشاهد فيه (الماطرون) فإن أبا علي قال إنه مجرور بكسرة على النون .

(٢) في الممتع ١٥٨/١ : «... على أن أبا سعيد السيرافي قال : أظنها فارسية» .

(٣) هذا وَهَمٌ من الجَوْهَرِي . انظر الخزانة ٣١١/٧ هارون .

(٤) الماطرون مفرد وليس جمعاً ، والنون فيه أصلية . الممتع ١٥٧/١ .

(٥) ، (٦) : انظر سيويه ١٨/٢ بولاق .



## [ التَّسْمِيَةُ بِالْحُرُوفِ وَالْأَفْعَالِ وَبِالْمَبْنِيِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ ]

وإذا نَقَلْتَ الكلمة المبنية، وجعلتها عِلْماً لغير ذلك اللفظ، فالواجب الإعراب وإن جعلتها اسمَ ذلك اللفظ، سواء كانت في الأصل اسماً أو فعلاً، أو حرفاً، فالأكثرُ الحكاية، كقولك: مَنْ الاستفهامية حالها كذا، وضربَ فعلٍ ماضٍ، وليتَ حَرْفٌ تَمَنٍّ، وقد يَجِيءُ معرباً نحو قولك: لَيْتَ يَنْصِبُ وَيَرْفَعُ، قال<sup>(١)</sup>:

٥٣٧ ليت شعري وأين مني لَيْتٌ \* إِنَّ لَيْتاً<sup>(٢)</sup> وَإِنْ لَوْ عَنَاءُ

فإنَّ أَوَّلَتَهُ بالمذكر كاللفظ، فهو منصرفٌ مطلقاً، وإنَّ أَوَّلَتَهُ بالكلمة، أو اللفظة، فإنَّ كان ثلاثياً ساكنَ الأوسطِ كَلَيْتَ، فهو كَهَنْدٍ في الصرف وتركه، وإن كان على أكثر من ثلاثة، أو ثلاثياً محرك الأوسط فهو غير منصرفٍ قَطْعاً.

وإن كانت الكلمة ثنائيةً، وجعلتها عِلْماً لِلْفَظِ وقصدتَ الإعراب، ضَعُفَتْ الثاني<sup>(٣)</sup> إذا كان حرفاً صحيحاً، نحو: مَنْ وَكَمْ، بخلاف ما إذا جعلت الثنائية عِلْماً لغير اللفظ، فإنك لا تَضَعُفُ الثاني الصحيح، بل تقول: جاءكُم ورأيتَ مَنْأَ مُحَفِّفَيْنِ، فَيُجْعَلُ من باب ما حذف لامه نسياً وهو حرف عِلَّة، كيد، فلذا تصغره على كمي، كيدية، وإنما جعلتها من باب المحذوف اللام، لأن المعرب لم يوضع على أَقَلِّ من ثلاثة، وإنما جعلت المحذوف حَرْفَ عِلَّة، لأنه أكثرُ حذفاً من غيره،

(١) هو أبو زَيْدٍ الطائي (ديوانه ٢٤ تحقيق نوري القيسي . المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م).

والبيت في : الخزانة ٣١٩/٧ هارون ، سيبويه ٣٢/٢ بلاق ، ابن يعيش ٣٠/٦ و ٥٧/١٠ ، معجم شواهد العربية ٢٣/١ المَخْصُص ٩٦/١٤ ، شرح جُمَلِ الرُّجَاجِي ٢٣٢/٢ . الشاهد فيه : « على أنَّ الكلمة المبنية إذا أُريدَ بها لفظُها فالأكثرُ حكايتها على ما كانت عليه ، وقد نَحِيءُ معربة - كما في البيت - كما أعرب . «ليت» الأولى بالرفع على الابتداء ، ونصب الثانية مع لو بإن » [الخزانة : ٣١٩/٧ هارون].

(٢) ط : إِنَّ لَوْ وَإِنْ لَيْتاً عَنَاءُ .

(٣) انظر التبيان في تصريف الأسماء ص ٢٧٠ .

وإنما جعلتها من باب «يَدٍ» أي مما حُذِفَ لأمُه نسياً، لا من باب «عَصاً»، لأنه لم يكن لها لَامٌ في الوضع، فكان جَعَلُها من باب «يَدٍ» أي مما جُعِلَ لأمُه بالحذف كأنه لم يوضع: أَوَّلِي .

وتقول في الأول: أكثر من الكَمِّ والهَلِّ<sup>(١)</sup>، مشددتين، وذلك لأنه لم ينقل بالكلية، وإنما نقل من المعنى إلى اللفظ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه لِيَصِيرَ على أَقْلٍ أوزانِ المعربات، وأما المنقول بالكلية، أي المجعول علماً لغير اللفظ، فلو غُيِّرَ لفظه، أيضاً، بالتضعيف، لكان. تغييراً ظاهراً في اللفظ والمعنى .

وإذا كان ثاني الثنائي حَرَفَ عِلَّةٍ، وَجَبَ تَضْعِيفُهُ إذا أعربته، سواء جعلته علماً للفظ أو لغيره، نحو: لو، وفي، ولا، وهو، وهي .

تقول: هذا لو، وفي، ولأء، زِدَتْ على أَلِفٍ «لا» ألفاً آخرَ وجعلته همزةً تشبيهاً برداء وكساء<sup>(٢)</sup> .

وإنما وَجَبَ التَضْعِيفُ لأنك لو أعربته بلا زيادة حَرَفٍ آخرَ أسقطت حَرَفَ العِلَّةِ للتنوين، فيبقى المعرب على حَرَفٍ واحدٍ ولا يَجُوزُ .

وكذلك لو أَوَّلَنَاهُ بالكلمة أو سَمَّيْنَاهُ [ومنعناه من<sup>(٣)</sup> الصرف] : وَجَبَ التَضْعِيفُ لأننا لا نَأْمَنُ مِنَ التَّنْكِيرِ، فَيَجِيءُ التَّنْوِينُ، إِذَنْ، وَحُكِّيَ عن بعض العرب أنه يجعل

---

(١) كل حرف أداة إذا جعلت فيه ألفاً ولاماً، صار اسماً، فَقُوِّيَ وَثَقُلَ .

[تفسير أرجوزة أبي نؤاس ط ٢ ص ٢٠٨] .

(٢) «قال السُّيُوطِيُّ في النكت: إذا كان اللين ألفاً وضوعفت، وأبدلت الثانية همزة، يجوز فيها حيثُذٌ وجهان: إقرارها أو إبدالها واواً، وإن كان ياء وضوعفت ثم يفعل بها ما عمل بِحَيٍّ من قلب الياء الثانية واواً» .

[بيان الكُحَيْلِ ص ٢٧١ هامش ١] .

(٣) ط ، د : ساقطة .

الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثاني<sup>(١)</sup>، همزة في كل حال ، نحو: لوء، وفيء، ولاء.

والأول أي التضعيف، أولى ، لِكَوْنِ الْمَزِيدِ غَيْرِ أَجْنَبِيٍّ .

## [ حُرُوفُ الْمُعْجَمِ وَإِعْرَابُهَا ]

ولأجل خوف بقاء المعرب على حرف: إذا أردت إعراب (١٧٤ ب) أسماء<sup>(٢)</sup> حروف المعجم الكائنة على حرفين، نحو: با، تا، ثا، را، وإن لم يكن المعرب منها علماً، ضَعُفَتِ الْأَلِفُ وَقَلِبَتْهَا هَمْزَةٌ لِلْسَّاكِنِينَ، فتقول: هذه باء، وتاء، ودليل تنكيرها وَصْفُهَا بِالنِّكَرَاتِ، نحو: هذه باءٌ حَسَنَةٌ، ودخول اللام عليها، كالباء، والتاء، وأما «زاي» فهو على ثلاثة أحرف، آخرها الياء، كالواو، أعربته<sup>(٣)</sup> أو لم تُعْرَبْهُ، وفيه لُغَةٌ أُخْرَى: زي، نحوكي، فإذا ركبتهَا، وأعربتهَا قُلْتَ: كتبت زَيًّا، نحو: كَيًّا .

ولا تجوز الحكاية في أسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها، فلا تقول: كتبت «با» حسنة، كما جاز في نحو: مَنْ، وما، وليت، إذا جُعِلَتْ أَعْلَاماً لِللَّفْظِ، لأنها موضوعةٌ لتستعمل في الكلام المركب مع البناء، فجاز لك حكاية تلك الحال في التركيب، بخلاف أسماء حروف المعجم، فإنها لم توضع إلا لتستعمل مفرداتٍ لتعليم الصِّبْيَانِ ومن يجري مجراهم، موقوفاً عليها، فإذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها، فلا تُحْكَى .

(١) ط : الثانية .

(٢) بعض ما ذكره الرضي هاهنا منقولٌ بمعناه من كتاب سيبويه ٣٤/٢ بولاق .

(٣) ط : أعربته .

وإنما وجب إعراب الكلمة المبنية إذا سُمِّيَ بها غير اللفظ ولم تجز حكايتها كما جازت إذا سميت بها اللفظ، لأنك لم تُرَاعَ، إِذَنْ، أَصْلَ معناها الذي «كانت بسببه»<sup>(١)</sup> مبنية أصلاً، بل أخرجتها عنه بالكُلِّيَّةِ، وأما إذا جعلتها اسماً لِلْفَظِ، فإنك تُرَاعِي معناها من وجه، وذلك أَنَّ معنى: أَنْ تَنْصِبُ وَتَرْفَعُ، أي: أَنَّ التي معناها التحقيق تَنْصِبُ وترفع، فلك، إِذَنْ، نَظَرُ إلى أصل معناها.

والدليل على أَنَّ المَدَّ في نحو قولك هذه باءٌ: مزيدٌ، ولم يكن في أصل الوَضْعِ، قولك في الأفراد: با، تا، ثا، بِلَا مَدٍّ، وما وُضِعَ على ثلاثة، يكون في حال الأفراد، أيضاً كذلك، كزيد، عمرو، بكر.

وسيُبوهِ<sup>(٢)</sup>، جَعَلَ: أبا جادٍ، وهَوَّازًا، وَحُطِّيًّا<sup>(٣)</sup>، بياء مشددة: عربياتٍ فهي، إِذَنْ، منصرفةً، وجعل: سعفص، وَكَلْمُون، وقرشيات: أعجميات فلا تصرف للعلمية والعُجْمَة.

وإنما جَعَلَ الأولَ عربيةً؛ لأن: أبا جادٍ، مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ، وجاد، من الجواد، وهو العطش، وهَوَّاز، من هَوَّزَ الرجل أي مات، وَحُطِّي من حَطَّ يَحْطُ، وقال المبرد: يجوز أن تكون كُلُّها أعجمياتٍ، قال السِّيرافي<sup>(٤)</sup>: لاشكَّ أَنَّ أَصْلَهَا أعجميةٌ؛ لأنها كان يقع عليها تعليمُ الخَطِّ بالسُّريانية.

وقريشيات يدخلها التنوينُ كما في: عَرَفَات، وتعريفها من حيث كَوْنُها أعلاماً لِلْفَظِ، إذا ركبتهَا مع العامل نحو: اكتب كلمون، أي هذا اللَّفْظُ أو هذه الكلمة.

(١) ط: كان بسببه مبنياً.

(٢) في سيبويه ٢٦٩/٣ ط. هارون: «وأبو جادٍ وهَوَّازٌ وَحُطِّيٌّ، كعمرو في جميع ما ذكرنا، وحال هذه الأسماء حال عمرو، وهي أسماء عربية، وأما كَلْمُون وسعفص وقريشيات فإنهن أعجمية لا ينصرفن، ولكنهن يقعن مواقع عمرو فيما ذكرنا إلا أن قريشيات بمنزلة عَرَفَات وأذرعَات...»

(٣) ط: أو حطياً.

(٤) سيبويه ٢٧٠/٣ هامش. ط. هارون.

وإذا سُمِّيَ ، بِفُو، قال الخليل<sup>(١)</sup> : تقول فَمُ، لأنَّ العربَ قد كَفَتْنَا أمرَ هذا، لما أفرده فقالوا فَمُ، فأبدلوا الميم مكان الواو، ولولا ذلك لقلنا فوه بِرَدِّ المحذوف، كما هو مَذْهَبُ سيبويه في «ذو» إذا سُمِّيَ به، فإنه يقول<sup>(٢)</sup> : هذا ذَوِي، كَفَتَي، ورأيت ذَوِي ومررت بِذَوِي، بناءً على أَنَّ عَيْنَهُ متحركة، وقال الخليل<sup>(٣)</sup> : بل تقول: هذا ذِي، فَعَلَّ بِقَلْبِ الواو ياءً لسكون العَيْنِ، على ما مرَّ من مذهبيهما في باب الإضافة .

وأجاز<sup>(٤)</sup> الزجاج<sup>(٥)</sup> في «فُو» إذا سُمِّيَ به أن يقال «فوه» رَدًّا إلى أصله<sup>(٦)</sup>، ولا يجوز تشديد حَرْفِ الْعِلَّةِ، كما شَدَّدَ في «هو»، لأنَّ رَدَّ الْأَصْلِ أَوْلَى من اجتلابِ الأجنبي .

وإن سميت مؤنثاً بهو، كان كما لو سميتها بزيد، على الخلاف الذي مرَّ في باب ما لا ينصرف، وإن سميناها بهي، فهو كما لو سميتها بهند، جاز الصرفُ وتركه .

### [ التَّسْمِيَةُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ ]

وإن سَمَّيْتَ بحرفٍ<sup>(٧)</sup> واحدٍ، فإذا أن يكونَ جُزْءَ كلمةٍ أو لا، والثاني إما أن يكون متحركاً في الأصل كواو العطف ولام الجرِّ، وباء الإضافة على قولٍ، أو،

(١) سيبويه ٢٦٤/٣ هارون .

(٢) الكتاب ٢٦٢/٣ هارون .

(٣) في سيبويه ٢٦٣/٣ هارون : «وكان الخليل يقول : هذا ذُو، بفتح الذال ؛ لأن أصلها الفتح، تقول : ذُوا، وتقول ذَوُو .

(٤) د : «والزجاج يُجيز أن يقال في «فُو» إذا سمي به «فوه» رَدًّا إلى الأصل» .

(٥) انظر سيبويه ٢٦٣/٣ هامش (١) .

(٦) ط : الأصل .

(٧) انظر في هذا البحث الكتاب لسبويه ٦١/٢ وما بعدها (بولاق) .

لا ، فإن كان متحركاً كُملَّ على ثلاثة أحرف ، بتضعيف مجانس حركته فإنه أولى<sup>(١)</sup> ،  
لِكَوْنِ الحَرْفَيْنِ مُجَانِسَيْنِ لحركته .

وإنما جعلوه ثلاثةً ، لما يلحقه من التصغير والجمع ، فتقول في المُسمَّى بباء  
الجر: بَيَّ ، وأيضاً ، لو زدتَ حرفاً واحداً من جنس حركته لسقط بالتثنية ، فصار  
المعرب على حرفٍ واحد ، وتقول في المسمى بلام الابتداء: لاءٌ .

وإن كان الحرف ساكناً ، كلام التعريف عند سيبويه ، وباءٍ الإضافة على مذهب  
بعضهم ، فَحُكْمُهُ عند سيبويه<sup>(٢)</sup> والزَّجَاجِ<sup>(٣)</sup> حُكْمُ جُزْءِ الكلمة ، كما يَجِيءُ .

وعند غيرهما ، يُحَرِّكُ اللام بالكسر ، ثم يُضَعِّفُ مجانس الكسر ، أي الياء فيقال  
لِيٍّ ، ذلك لأنه لا بُدَّ من تحريك هذا الساكن المبتدأ به ، إذا أردنا زيادة حرفين عليه ،  
والساكن إذا حُرِّك ، حُرِّكَ بالكسر .

وأما الياء ، فيفتح لثقل الكسر عليه ؛ لأنه يفتح عند الاضطرار في نحو :  
غلاماي ، ثم يضعف مجانس الفتح ، فيقال : ياءٌ .

وإن كان الحرف الواحد جزءاً كلمةً ، فإما أن يكون متحركاً أو ساكناً ، فالمتحركُ  
عند سيبويه ، يُكْمَلُ أيضاً بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا ، فيما ليس بعضاً .

والأولَى أن يُكْمَلَ بشيءٍ من تلك الكلمة ، فالمبرَّدُ<sup>(٤)</sup> يكمله بإعادة جميع

---

(١) م ، د : « فإنه أولى من غيره لمناسبة حركته . . . » .

(٢) الكتاب ٦١/٢ - ٦٢ بولاق .

(٣) الهمع ١٥٥/٢ .

(٤) في المقتضب ٣٢/١ - ٣٤ : « فإن سميت بحرف من كلمة فإن في ذلك اختلافاً ، فإن سميت بالياء من (ضَرَبَ)  
فإن بعض النحويين كان يزيد ألف الوصل ، فيقول : هذا أب فاعلم . . . وقال غيره أرى أن أقول : (رب) فأردُ  
موضع العين من ضرب . . . »

وقال أبو الحسن : ضَبَّ . . . فيحذف موضع العين . . . »



ماحذف فيقول: رجل، في المسمى بأحد حروفه، وقال غيره: بل لا نتجاوز قَدَرِ  
الضرورة فإن كان ذلك المتحرك فاءً، كُمِّلَ بالعين، نحو: رج، في المسمى براء  
رَجُل، وإن كان عيناً كُمِّلَ بالفاء فيقال: رج، أيضاً في المسمى بجيم رَجُل،  
ولا يكملان باللام؛ لأن الكلمة المحذوفة اللام أكثر من المحذوفة الفاء أو العين.

وإن كان ذلك الحرف المتحرك المسمى (١٧٥) أ) به لاماً، فالمازني<sup>(١)</sup> يُكْمَلُهُ  
بالعين، لكونه أقرب، نحو: جل، في المسمى بلام رجل، فيكون مما حذف فاءه  
كعِدة، والأحفش<sup>(٢)</sup> يُكْمَلُهُ بالفاء، نحو: رَل، فيكون محذوف العين، كسَه، وهو  
الأولى؛ لأن المحذوف الفاء، لا بُدَّ له من بَدَلٍ كما في عِدَة.

وإن كان الحرف ساكناً، كعين جعفر، وسين عَدَس، فالمبرد<sup>(٣)</sup> يُكْمَلُهُ بما كمل  
به المتحرك، أعني بِرَدِّ الكلمة إلى أصلها، وسيبويه<sup>(٤)</sup> يكمله بهمزة وصل<sup>(٥)</sup>  
مكسورة، فيقول: عِغ، واس، وإذا وصلته بما قبله أسقطت الهمزة لكونها الموصِل  
فتقول: هذا اس، وقام اس، وقال<sup>(٦)</sup>: قد أتى بعضُ الأسماء على حرف إذا اتصل  
بكلام نحو: مَن اب، بتخفيف الهمزة، وَرَدَّ عليه<sup>(٧)</sup> المبرد بأن تخفيف الهمزة غير

والقول الأول لأبي عثمان المازني، ثم رأى بعد إذا سمي بالباء ضرب فليرد الكلام كله فيقول: ضرب...  
ولا يحذف... .

من هذا يتبين أن المبرد ذكر الأقوال، ولم يُرجِّح قولاً على آخر.

(١) المقتضب ١٧٢/١ الطبعة الأخيرة.

(٢) المقتضب ١٧١/١ الطبعة الأخيرة.

(٣) قد تبين لنا قَبْلَ قليل أن المبرد عَرَضَ الآراء، ولم يُرجِّح رأياً على آخر.

[انظر المقتضب ٣٢/١ - ٣٤].

(٤) أي سيبويه ٦٣/٢ بولاق.

(٥) الكتاب ٣٢٣/٣ هارون.

(٦) ط: الوصل.

(٦) قال المبرد: ... فإن سميت بالباء من (ضرب) فإن بعض النحويين كان يزيد ألف الوصل، فيقول: هذا اب فاعلم.

لازم، فَكَأَنَّ الكلمة على حَرْفَيْنِ، بخلافِ حَذْفِ همزة الوصلِ فإنه لازمٌ، فيبقى الاسمُ الْمُعْرَبُ على حرفٍ واحدٍ، وردُّ أيضاً بامتناعِ جَلْبِ همزة الوصلِ للمتحرك، والزَّجَاجُ<sup>(١)</sup> يزيد همزة الوصل كما زاد سيبويه، ويقطعها هَرَباً مما ألزم به سيبويه، ولأنَّ همزة الوصل في الأسماء الصُّرفة قليلة، وإنما تكون في الفعل والاسم الجاري مَجْراه، أعني المصدر، وفي الحرف، فلهذا إذا سَمَّيْتَ بفعلٍ فيه همزةٌ وَصَلٌ<sup>(٢)</sup> قطعتها كقولك: بوحشٍ إِصْمِتَ<sup>(٣)</sup>، وأما إن سميت باسمٍ فيه همزة الوصل كابن واسم أبقيتها على حالها لِعَدَمِ نَقْلِ الكلمة من قبيل إلى قبيل .

ومذهبٌ غير هؤلاء المذكورين: التكميلُ ببعض تلك الكلمة، كما ذَكَّرْنَا في الحرف المتحرك، فالعين تكمل بالفاء، وأما اللام فيكمل إمَّا بالعين عند<sup>(٤)</sup> المازني، وإمَّا بالفاء عند<sup>(٥)</sup> الأخفش .

وإن كان ذلك الساكنُ مما قبله همزةٌ وَصَلٌ، فإن كان ذلك في الفعل، كضاد:

وهذا خطأ فاحشٌ؛ وذلك أنَّ ألف الوصل لا تدخل على شيء متحرك، ولا نصيب لها في الكلام؛ إنما تدخل ليوصل بها إلى الساكن الذي بعدها؛ لأنك لا تقدر أن تبتدىء بساكن، فإن كان قبلها كلامٌ سقطت . . .  
[المقتضب ١٧١/١ الطبعة الأخيرة].

(١) ذكره السِّيرافي . سيبويه ٣٢٤/٣ (حاشية).

(٢) ط : الوصل .

(٣) انظر المُرادى على شرح الألفية ١٧٦/١ .

(٤) انظر المقتضب ١٧٢/١ الطبعة الأخيرة .

(٥) «السِّيرافي ما ملخصه : فيه ستة أقاويل :

- قول سيبويه في الابتداء به وصله بهمزة الوصل، وإسقاطها إذا اتصل بكلام، واستدل لذلك بقولهم: من اب لك - بتخفيف الهمزة - فيبقى الاسم على حرف واحدٍ في كليهما. ورد عليه أبو العباس ذلك، ففرق بين تخفيف الهمزة، وإسقاط ألف الوصل، فقال: تخفيف الهمزة غير لازم، وألف الوصل إذا اتصلت سقطت .  
- والقول الثاني: رد الرءاء فيقال رب . وقياس قول الأخفش ضَبَّ وقول المبرد اضرب . وقول الزجاج: إِبَّ بقطع الألف .

- والقول السادس أنه لا يجوز أن يسمى بابٌ لأنه يحتاج إلى تحريك الباء، وتحريكها يمنع من ألف الوصل .

[سيبويه ٣٢٣/٣ - ٣٢٤ ط . هارون].

اضرب، جئت بالهمزة مقطوعةً، لما ذكرنا، وإن كان في الاسم كنون انطلاق،  
كمل بالحرف الذي بعده، فتقول: انط .

## [ صُورٌ أُخْرَى مِنْ التَّسْمِيَةِ ]

وإن سميت بفعل مفكوك الإدغام جَزْماً أَوْ وَقْفاً<sup>(١)</sup>، كاردد ويردد، أدغمت فقلت:  
أردّ ويرد، غير منصرفين، لأنّ المفكوك قليل في الأسماء، كقردد، ومهدد، وكثير  
في الأفعال، ولأن فك الإدغام في الفعل إنما كان لعارضٍ، زال في الاسم، وهو:  
الجزم أو الوقف الجاري مجراه، ولهذا يبقى الفك إذا سُمِّيَ بألب من قولك: بنات  
ألبي<sup>(٢)</sup>، ولهذا يردّ اللام أو العين، إذا سُمِّيَ بفعل محذوف اللام أو العين، جزماً  
أَوْ وَقْفاً، كيغز، ويرم، ويخش، واغز، وارم، واخش، ويخف، ويقل، ويبع،  
وقل، وبع، فتقول: جاءني يغز، ويرم، والتنوين للعوض، كما في «قاصٍ» اسم  
امرأة، ويخشى، كيحيى، واغز، وارم، ويخاف ويقول ويبيع، وقول ويبع وخاف،  
كما مرّ في غير المنصرف .

وأما «سَلْ»، إذا سَمَّيْتَ به، فإنك لا ترد الهمزة لأنها<sup>(٣)</sup> لا تحذف لموجب  
الجزم، ولا الوقف .

وتردّ اللام مع العين في «يَكْ» لأن اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في: لم  
يغز .

(١) المراد به البناء على السكون .

(٢) مثل به سيبويه ١٦/٢ بولاق في شطر من الرجز وهو قوله:

قد علمت ذاك بنات ألب

وأعاده في ٤٠٣/٢ بنات ألبه، وأصله أنّ أعرابية قيل لها: مالك لا تعاقبين ابنك؟ فقالت: تأبى ذلك بنات  
ألبي بالإضافة إلى ياء المتكلم .

وبنات ألب: هي عروق في القلب، تكون منها الرقة .

(٣) م، د: لأنه لم تحذف .

وتحذف هاء السكت من كل ماهي فيه إذا سُمِّيَ به، نحو: رَه، وَفَه، وبرُضَه، لأنها للوقف<sup>(١)</sup>، وتردّ مع اللام المحذوفة للوقف في: رَه، الهمزة التي هي عينٌ، إذ لو لم تردّها لا حتجت إلى زيادة ألف أجنبيّ، كما في: لا، فَرُدُّ الأصلِ أُولَى، فتقول: جائني رأى، والأخفش يَرُدُّ همزة الوصل أيضاً مقطوعةً فيقول: أَرَأى، غيرَ منصرف، لأنّ الرأء تصير ساكنة بانتقال حركتها إلى الهمزة المردودة، لأنها كانت لها، وكذا ترد مع اللام المحذوفة: الفاء في «قَه»، فنقول: جاءني: وقى، إذ لولا الردُّ لوجب تضعيف الياء، كما في: «قِيٌّ»، وإنما فتحت الواو لخفة الفتح، ولكونها مفتوحةً في الماضي<sup>(٢)</sup>.

ولو سَمَّيت بنحو: ضربت، أبدلت التاء هاءً في الوقف، وصار مثل مسلمة، لخروج الكلمة إلى قسم الأسماء، ولو سَمَّيت بنحو ضربا وضربوا، على أنّ الألف والواو، زيدتا علامتين للتثنية والجمع، كالتاء في: ضربت<sup>(٣)</sup>، نحو: أكلوني البراغيث، وَجَبَ إلحاق النون<sup>(٤)</sup> عوضاً من تنوين كان يستحقه ضرب، لو سُمِّيَ به، فتقول: ضربان، وضربون، ثم، بعد ذلك يجوز أن يُعَرَّبَا بإعراب المثنى والمجموع، وأن يُجْعَلَ النون معتقَب الإعراب.

وكذا إذا سميت بيضربان ويضربون، على لغة: يتعاقبون<sup>(٥)</sup> عليهم الملائكة. أمّا لو جعلت الألف والواو في الجميع ضميراً، فيكون من باب التسمية بالجملة، وقد مرّ ذلك في المُرَكَّبَات.

ولو سَمَّيت بذوي، وأُولَى، فلا بُدَّ من ردّ النون التي أسقطت للإضافة، ولو

(١) يريد بالوقف ههنا انتهاء الكلام.

(٢) انظر المقتضب ١٣/٤ الطبعة الأخيرة.

(٣) يعنى أنهما كالتاء في كَوْنُهُمَا مُجَرَّدَ علامتين، ولا مدخل لهما في الإعراب.

(٤) ط : نون .

(٥) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٢٥٦ ، ٢٩٥ .

سَمَّيْتُ يَضْرِبِينَ، على لغة: «يعصرن»<sup>(١)</sup> السليط أقاربته جعلت النون مُعْتَقَبَ الإعراب، ولم تَصْرِفُهُ للتعريف والوزن .

ولو سَمَّيْتُ مذكراً ببنت أو أخت، صرفت، لأنهما كهند إذا سُمِّيَ به مذكر؛ إذ التاء ليست للتأنيث، بل بدلٌ من اللام، كما مرَّ في غير المنصرف .

وقال بعضهم لا ينصرف؛ لأنَّ في التاء رائحة التأنيث فهي [ مثل ثبة ]<sup>(٢)</sup>، علَّم مذكر، وأمَّا: هنت، إذا سَمَّيْتُ به، فإنك تردّه إلى هنة لأنَّ له مرادفاً جارياً على القياس، بخلاف (١٧٥ ب) بنت وأخت، فتتخلص من الخلاف الذي كان فيهما .

وتنزع اللام من الاسم الذي كانت تلزمه إذا سُمِّيَ به، كالآن، والأفضل، والذي، والتي وفروعهما؛ لأنَّ أصل العلم أن يَسْتَغْنِي عن اللام .

وإذا سَمَّيْتُ<sup>(٣)</sup> السُّورَ، بأسماء حُرُوفِ الْمُعْجَمِ التي في أوائلها، أَوْ سَمَّيْتُ بها غير السور، من إنسان وغيره، فإنَّ أَمَكْنَ إعرابها، وَجَبَ ذلك، إذا كانت مفردة نحو: قرأت قاف ونون، غير منصرفين للتأنيث والعلمية، ويجوز الصرف، كما في هُند، وكذا إذا سميت بها امرأة، وإن سميت بها رجلاً، فالصرف .

وكذا : وجب الإعراب مع منع الصرف إن كانت مركبة من اسمين، ك : «يس»<sup>(٤)</sup>، و : «حم»، أو من ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد ك : «طسم» لأن طس بوزن قابيل فكأنه مُرَكَّبٌ من اسمين، وإن لم تكن كذلك، ك : آلم وكهيعص، فالحكاية لا غيرُ .

(١) جزء من بيت للفرزدق، تقدم في باب الضمائر، وسبق تخريجه .

(٢) مطموسة في الأصل، وهي من م، د، ط .

(٣) انظر سيبويه ٣٠/٢ بولاق، ففيه تفصيل أحسن مما قاله الرضي .

(٤) ط : كبس .

وحكي عن يونس أنه كان يُجيز في : كهتصص ، فتح جميعها ، وإعراب «صاد»  
على أن يكون «كاف» مركباً مع «صاد» والباقي حشواً يُعتد به .

## [ أقوى المعارف ]

«وأعرفها المضمّر المتكلّم ثم المخاطب» .  
أي أعرف المعارف ، وكان المتكلم أعرف ، لأنه ربما دخل الالتباس في  
المخاطب ، بخلاف المتكلم .

## [ النكرة : تعريفها ، وإفادتها الاستغراق ] :

«والنكرة<sup>(١)</sup> ما وُضِعَ لشيءٍ ، لا بعينه .»

حدّها ، على ما ذكرنا من حدّ المعرفة : ما لم يُشر به إلى الخارج إشارة وضعيّة  
والاحترازا تفهم من حدّ المعرفة .

واعلم أنّ النكرة إذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام ، استغرقت  
الجنس ظاهراً ، مفردة كانت أو مثناة أو مجموعة ، على ما ذكرنا في حدّ المعرفة ،  
ويحتمل ألا تكون للاستغراق ، احتمالاً مرجوحاً فلذا أتى بالقرينة نحو : ما جاءني  
رجلٌ واحدٌ ، بل رجلان ، أو : بل رجال ، وما جاءني رجلان هما أخواك ، وهل جاءك  
رجالٌ هم أخوتك ، ومع الإطلاق أيضاً يحتمل عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحاً ،  
فلهذا كان : لا رجلٌ ظاهراً في الاستغراق ، محتملاً لسواه ، وإذا<sup>(٢)</sup> دخلها «من»

(١) في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٠٥ : وحدّ النكرة : وهي أصلٌ للمعرفة لاندراج كل معرفة تحتها من

غير عكس . وانظر الهمع ١٨٩/١ - ١٩٠ . وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٣ ، والفوائد الضيائية ١٥٥/٢ .

(٢) د ، م : «وأما إذا دخل تلك النكرة (من) فهي للاستغراق» .

ظاهراً، نحو ما جاءني من رجلٍ، أو مقدراً، نحو: لا رجلٍ، أي لا من رجلٍ، فهو نصٌّ في الاستغراق .

و «مِنْ» هذه وإن كانت زائدةً ، كما ذكر النحاةُ ، لكنها مفيدةٌ لنص الاستغراق كأنَّ أَصْلَهَا «مِنْ» الابتدائيةُ، لَمَّا أُريدَ استغراقُ الجنس ابتداءً منه بالجانب المتناهي، وهو الأَحد، وَتُرِكَ الجانبُ الأعلى الذي لا يتناهى، لكونه غيرَ محدودٍ، كأنه قيل: ما جاءني من هذا الجنس واحد إلا ما لا يتناهى، فمن ثَمَّةَ تقول إذا قصدت الاستغراق، ما جاءني أحد ومن أحد .

وإن وقعت النكرةُ لا في <sup>(١)</sup> سياق <sup>(٢)</sup> الثلاثة، فظاهرها عدم الاستغراق، وقد تكون للاستغراق مجازاً، كثيراً إن كانت مبتدأ، كتمرّةٌ خيرٌ من زُبُور، ورجلٌ خيرٌ من امرأةٍ، وقليلٌ في غيره كقوله تعالى <sup>(٣)</sup>: ﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّاقَدَّمَتْ﴾، والدليل على كونها في الموجب مجازاً في العموم، بخلاف المعرفة باللام تعريفاً لفظياً، كما في: الدينارُ خيرٌ من الدرهم: أن <sup>(٤)</sup> الاستغراق يتبادر إلى الفهم بلا قرينةٍ الخصوص مع اللام، وعدم الاستغراق بلا لام، والسَّبْق إلى الفهم: من أقوى دلائل الحقيقة .

### [ العَدَدُ وتحديدُ معناه ]

قوله: «أسماء العدد: ما وُضِعَ لكميةَ آحادِ الأشياء <sup>(٥)</sup>» .

مقصوده: تحديدُ ألفاظِ العدد، وكميةُ الشيء: عدده <sup>(٦)</sup> المعين، لأنَّ الكمية:

(١) د: وفي غير النفي والنهي والاستفهام، فظاهرها... .

(٢) ط: في سياق الأشياء الثلاثة... .

(٣) الانفطار / ٥، والآية بتمامها: ﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّاقَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾

(٤) ط: لأن .

(٥) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٤٣٩، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٣، والفوائد الضيائية

(٦) ط: عده.

ما يجاب به عن السؤال بكم، وهو العدد المعين، كما أن ماهية الشيء: حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما، الموضوعة للاستفهام عن الحقيقة<sup>(١)</sup>.

وكيفية الشيء: وصفه المعين الذي يستفهم عنه بكيف: فكأنه قال: اسم العدد: ما وُضِعَ للعدد المعين، احترازاً عن الجمع فإنه وُضِعَ لعدد غير معين، ويخرج منه: المئات<sup>(٢)</sup> والألوف.

وقوله: آحاد، جمع واحد<sup>(٣)</sup>، فينبغي ألا يكون: واحد، واثنان، من ألفاظ العدد<sup>(٤)</sup>، لأن «واحدًا» لم يوضع لكمية آحاد الأشياء، لأنه يقال: كم درهماً عندك فتقول واحد، فليس هناك آحاد أشياء، وكذا إذا قلت: اثنان، في جواب: كم درهماً...

ولو دخل «واحد، واثنان»، لدخل نحو: رجل ورجلان، لأنهما وُضِعَا لكمية الشيء، أيضاً، وإن كانا وضعاً، مع ذلك، لماهية الشيء أيضاً.

ولو قال: العدد ما وُضِعَ لكمية الشيء، فَحَسِبَ، لم يدخل نحو: رجل ورجلان، ولم يخرج: واحد، واثنان؛ لأن لَفْظَ الشيء، يقع على كل ذي عدد، من المفرد، والمثنى وما فوق ذلك.

---

(١) ط: عن حقيقة الشيء.

(٢) ط: المآت.

(٣) مقتضى القياس أن آحاداً جمع أحد، لا جمع واحد، ولكنه نظر إلى المعنى، وإلى أن واحداً يستعمل مكان أحد. انظر المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ص ٥١٢ - ٥١٣.

(٤) الرضي - كما ترى - عدّ الواحد والاثنين خارجين من ألفاظ العدد بخلاف ابن الحاجب في شرحه على الكافية ص ٨٣ حيث قال: «..... فيندرج فيه واحد واثنان لأنهما من أسماء العدد.....». وقد تابع الجاهلي ابن الحاجب.

[انظر الفوائد الضيائية ١٥٦/٢].



وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: مَا وَضِعَ لِلْكُمِيَّةِ فَحَسَبَ، وَلَا خِلَافَ عِنْدَ النُّحَاةِ أَنَّ لَفْظَ وَاحِدٍ وَاثْنَانِ، مِنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ، وَعِنْدَ الْخَشَّابِ: لَيْسَ<sup>(١)</sup> الْوَاحِدُ مِنَ الْعَدَدِ، لِأَنَّ الْعَدَدَ عِنْدَهُمْ: هُوَ الزَّائِدُ عَلَى الْوَاحِدِ، وَمَنْعَ بَعْضُهُمْ كَوْنِ الْاِثْنَيْنِ مِنَ الْعَدَدِ<sup>(٢)</sup>، قَالُوا: لِأَنَّ الْفَرْدَ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِعَدَدٍ، فَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ، وَالنِّزَاعُ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى الْمُرَادِ بِالْعَدَدِ<sup>(٣)</sup>، فَعَلَى تَفْسِيرِهِمُ الْعَدَدَ بِكَوْنِهِ زَائِدًا عَلَى الْوَاحِدِ، وَيَدْخُلُ الْاِثْنَانُ، لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَيْهِ، وَعَلَى تَفْسِيرِ النُّحَاةِ، أَيِ الْمَوْضُوعِ لِلْكُمِيَّةِ، يَدْخُلُ الْوَاحِدُ وَالْاِثْنَانُ.

## [ أَصُولُ الْعَدَدِ ]

قَوْلُهُ: «أَصُولُهَا: اِثْنَا عَشْرَةَ كَلِمَةً»: وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةٍ، وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ.

يَعْنِي أَنَّ الْأَلْفَاظَ الَّتِي يَرْجِعُ إِلَيْهَا جَمِيعُ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ: اِثْنَا عَشْرَةَ كَلِمَةً، وَإِنْ<sup>(٤)</sup> كَانَتْ تِلْكَ الْأَسْمَاءُ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ، وَمَاعِدَا تِلْكَ الْأَلْفَاظَ مُتَفَرِّعٌ مِنْهَا، بِثَنِيَّةٍ (١٧٦ أ)، كِمِائَتَانِ، وَأَلْفَانِ، أَوْ بِجَمْعٍ، كِعِشْرِينَ وَأَخَوَاتِهِ، الْجَارِيَةِ مَجْرَى الْجَمْعِ، أَوْ بِعَطْفٍ، كَثَلَاثَةٍ وَعِشْرِينَ، وَأَحَدٍ<sup>(٥)</sup> وَمِائَةٍ، وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ، وَكَذَا أَحَدٌ وَعِشْرَ وَأَخَوَاتِهِ، لِأَنَّ أَصْلَهَا الْعَطْفُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِمَّا بِإِضَافَةٍ نَحْوُ: ثَلَاثُمِائَةٍ، وَثَلَاثَةُ آلَافٍ، وَقَدْ يَدْخُلُ

(١) لَمْ يَرِدْ فِي الْمُتَرَجَّلِ. قَالَ خَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ فِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ ٢/٢٦٩: «قِيلَ: الْوَاحِدُ لَيْسَ بِعَدَدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاشِيَةَ لَهُ سَفْلَى حَتَّى تَتَضَمَّ مَعَ الْعَلِيَاءِ».

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْحُدُودِ النُّحَوِيَّةِ لِلْفَاكِهِ ص ٤٤٠.

(٣) قَالَ الْفَارَسِيُّ فِي التَّكْمِلَةِ ص ٦٦: «اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُمْ: وَاحِدٌ اسْمٌ يَجْرِي فِي كَلَامِهِمْ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ اسْمًا، وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا. فَالاسْمُ الَّذِي لَيْسَ بِصِفَةٍ قَوْلُهُمْ وَاحِدٌ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْعَدَدِ، نَحْوُ: وَاحِدٌ، اِثْنَانِ، ثَلَاثَةٌ... وَأَمَّا كَوْنُهُ صِفَةً، فَنَحْوُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يُرِيتُكَ إِلَهُكَ﴾ إِنَّهُ وَاحِدٌ».

الْأَنْبِيَاءُ ٢١/١٠٨... .

(٤) مِنْ هُنَا فِي دِمَائِلِي: «وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ اِثْنَا عَشْرَةَ كَلِمَةً، وَمَاعِدَاهَا مُتَفَرِّعٌ عَنْهَا إِمَّا بِثَنِيَّةٍ...».

(٥) ط: وَكَأَحَدٍ وَمِائَةٍ، وَكِمِائَةٍ وَأَلْفٌ.

العطف على جميع هذه الأقسام سوى العطف، نحو: ثلاثمائة وثلاثة آلاف ونحو ذلك .

ثم شرع في كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث ، فقال :

### [ تفصيل استعمال ألفاظ العدد : الواحد والاثنان ]

«واحد واثنان، واحدة واثنتان، وثنتان».

يعني : أن «واحد، واثنان»، للمذكر، واحدة واثنتان، وثنتان للمؤنث، جرى واحد واثنان في التذكير والتأنيث على القياس : ذو التاء للمؤنث والمجرّد عنها للمذكر .

والواحد : اسم فاعل من : وَحَدَّ يَحْدُ وحداً، وحِدةً، أي انفرد، فالواحد بمعنى المنفرد، أي العدد المنفرد، ويستعمل في المعدود، كسائر ألفاظ العدد، فيقال : رجل واحد، وقومٌ واحدون، والتكسير: وحْدان وأُحدان، كشاب وشُبان، والهمزة بدلٌ من الواو، ويقال في الصفة المشبهة منه : وَحَدٍ، بفتح الحاء، وكسره، ووحدٍ، وتُبدل الواو في هذا التركيب همزةً، أمّا في أُحدان، فقياس، إذ الواو المضمومة، يجوز إبدالها همزةً، في الأول كانت<sup>(١)</sup>، كأجوه<sup>(٢)</sup>، أو في الوسط كفؤوس<sup>(٣)</sup>، وأمّا في : أحد<sup>(٤)</sup>، فشاذ، عند الجميع، وأما إحدى، فهو قياسٌ عند المازني<sup>(٥)</sup>، أي

(١) ط : كان .

(٢) م ، د : «كوجه، وأجوه، ووُقت، وأُقتت، وفؤوس...» .

(٣) ط : كفؤس .

(٤) انظر المُنصف ٢٣١/١، والمُلوكي ٢٧٥، وجاء في التكملة ص ٦٧ : «وقال أحمد بن يحيى : واحد، وأحد، ووحد بمعنى واحد»، وانظر المُمتع ٣٣٥/١، والتطور النحوي لبرجشتراسر ص ١٢١، وفقه اللغات السامية لبروكلمان ص ١٠٥ .

(٥) المُنصف ٢٢٨/١ - ٢٢٩ .

إبدال الواو المكسورة في الأول همزةً، كإلدة، وإشاح، شاذٌ عند غيره .

وإذا استعمل في الأعداد المنيقة: اختاروا لفظ أحد، وإحدى على : واحد وواحدة، تخفيفاً، وقد يقع في التنيف : واحد وواحدة، أيضاً، لكن قليلاً، فيقال : واحد عشر، وواحدة عشرة، وواحد وعشرون، وواحدة وعشرون، وربما قيل : واحد عشر، ويستعمل أحد، وإحدى، في غير التنيف أيضاً، مضافتين مطرداً، نحو أحدهم، وإحدهن، ولا يستعمل إحدى، إلا في التنيف أو مع الإضافة، وأما أحد، فيستعمل مطرداً لعموم العلماء، بعد نفي أو نهي أو استفهام، أو شرط، نحو: ما جاءني أحد، ويلزمه الأفراد والتذكير، قال الله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(١)</sup> وتعريفه حينئذٍ نادر، وقد يستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده إن تضمن ضميره، نحو: إن أحداً لا يقول كذا، كما مرَّ في باب الاستثناء، ولا يقع أحد، في إيجابٍ يراد به العموم، فلا يقال: لقيت أحداً إلا زيداً، خلافاً للمبرد<sup>(٢)</sup>، ويستعمل «واحد»، أيضاً، في عموم العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث، نحو: ما لقيت واحداً منهم، ولا واحدةً منهم.

وقال أبو علي<sup>(٣)</sup>: همزة «أحد» المستعمل في غير الموجب<sup>(٤)</sup> أصلية، لا بدّل من الواو، وأما في الموجب نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٥)</sup>، فهي بدّل اتفاقاً، كأنه لما لم يُردّ<sup>(٦)</sup> في نحو: ما جاءني أحد: معنى الوحدة، ارتكب كون الهمزة

(١) الأحزاب / ٣٢، والآية بتمامها: ﴿يٰۤاَيُّهَا النَّبِيُّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ

فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾

(٢) المقتضب ٤٠٣/٤ - ٤٠٤

(٣) المنصف ١/ ٢٣٠.

(٤) د: «في غير الموجب للاستغراق».

(٥) الإخلاص / ١.

(٦) ط: «لم يُر».

أصلاً، والأوّلَى أن نقول: هَمْزَتُهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بَدَلٌ مِنَ الْوَاحِدِ، وَمَعْنَى مَا جَاءَنِي أَحَدٌ: مَا جَاءَنِي وَاحِدٌ، فَكَيْفَ مَا فَوْقَهُ؟

وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ، قَلِيلاً، «أَحَدٌ» فِي الْمَوْجِبِ بِلا تَنْيِيفٍ وَلَا إِضَافَةٍ اسْتِعْمَالِ وَاحِدٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

وَقَدْ يُقَالُ فِي الْمَدْحِ وَنَفْيِ الْمِثْلِ: هُوَ أَحَدُ الْأَحْدِيثِ، وَهُوَ إِحْدَى الْإِحْدِ، جَمَعُوا «إِحْدَى» عَلَى «إِحْدَ» تَشْبِيهاً بِسِدْرَةٍ وَسِدْرٍ، فَمَعْنَى هُوَ إِحْدَى الْإِحْدِ: دَاهِيَةٌ هِيَ إِحْدَى الْإِحْدِ، قَالَ<sup>(١)</sup>:

٥٤٠      حَتَّى اسْتَثَارُوا بِي إِحْدَى الْإِحْدِ

وَيُسْتَعْمَلُ<sup>(٢)</sup> اسْتِعْمَالُ «أَحَدٌ» فِي الْاسْتِغْرَاقِ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ الْفَاطِظِ، وَهِيَ: عَرِيبٌ، وَدَيَّارٌ، وَدَارِيٌّ، وَدُورِيٌّ، وَطُورِيٌّ وَطُؤُويٌّ، وَطَاوِيٌّ، وَأَرَمٌ وَأَرِيمٌ، وَكَتِيعٌ<sup>(٣)</sup>، وَكَرَّابٌ، وَدُعُويٌّ، وَشَقَرٌ<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ تَضَمَّ شَيْئُهُ، وَقَدْ لَا يَصْحَبُ نَفِيّاً، وَدُبِّيٌّ، وَدُبِّيَجٌ، وَوَابِرٌ، وَآبِرٌ، بِالزَّايِ، وَتَامُورٌ، وَتُؤْمُورٌ، وَتُومَرِيٌّ وَنُمِيٌّ.

(١) عَجَزٌ، وَصَدْرُهُ: عَدُونِي الثَّلَبُ عِنْدَ الْعَدَدِ \* ...

وَالْبَيْتُ مِنْ رَجَزٍ لِلْمَرَّارِ بْنِ سَعِيدِ الْفُقَيْمِيِّ، شَاعِرٍ إِسْلَامِيٍّ فِي الدَّوْلَةِ الْمَرْوَانِيَّةِ، كَانَ لِيَصًا مِنْ لُصُوصِ الْعَرَبِ: شَعْرُهُ ص ١٦٣ [صِنْعَةُ د. نُورِي الْقَيْسِي، مَجَلَّةُ الْمَوْزِدِ الْعِرَاقِيَّةِ مِج/٢، الْعِدَدُ ٢ سَنَةِ ١٩٧٢م]، الْخَزَانَةُ ٣٤٧/٧ هَارُونَ، وَانْظُرْ مَعْجَمَ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ٤٦٦/٢.

و(اسْتَثَارُوا): هَيَّجُوا. وَ(إِحْدَى): مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مَقْدَرَةٍ، مَفْعُولٌ لِلْفِعْلِ قَبْلَهُ، أَيِ إِحْدَى الدَّوَاهِي. الشَّاهِدُ فِيهِ عَلَى أَنَّ (إِحْدَى) يُسْتَعْمَلُ فِي الْمَدْحِ وَنَفْيِ الْمِثْلِ. فَمَعْنَى هُوَ إِحْدَى الْإِحْدِ: دَاهِيَةٌ هِيَ إِحْدَى الْإِحْدِ.

(٢) ط: وَيُسْتَعْمَلُ.

(٣) ط: كَتِيعٌ.

(٤) ط: وَشَقَرٌ.

وأما «اثنان»<sup>(١)</sup> فهو لفظٌ موضوعٌ لواحدَين، من الثَّني، واثنتان محذوف اللام، والتاء للتأنيث، وثُنتان: مثل بنت، تاء التأنيث فيه بدلٌ من الياء، وهو قليلٌ، وإبدال التاء من الواو كثيرٌ، كأخت وبنت، وتُراث، وتُكَاة<sup>(٢)</sup>

### [ استعمالُ الثلاثة والعشرة وما بينهما ]

قوله: «ثلاثة إلى عشرة، ثلاث إلى عشر»

يعني أن: ثلاثة إلى عشرة، للمذكر، نحو: ثلاثة رجالٍ وأربعة رجالٍ، و: ثلاث إلى عشر، للمؤنث نحو: ثلاث نسوةٍ وتسع نسوةٍ.

خولف بباب التذكير والتأنيث من ثلاثة إلى عشرة، فأنث للمذكر وذكر للمؤنث، وعُلِّل ذلك بوجوه، والأقرب عندي أن يقال: أن ما فوق الاثنين من العدد، موضوعٌ على التأنيث في أصل وضعه وأعني بأصل وضعه أن يُعبر به عن مطلق العدد، نحو: ستة ضِعْفُ ثلاثة، وأربعة نصف ثمانية، قبل أن يستعمل بمعنى المعدود، كما في: جاءني ثلاثة رجالٍ، فلا يُقال في مطلق العدد: ست ضِعْفُ ثلاث، وإنما وُضِعَ على التأنيث في الأصل، لأنَّ كُلَّ جَمْعٍ إنما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونه دالاً على عدد فوق الاثنين، فإذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثاً بسبب عروض هذا العَرَضِ، فتأنيث العَرَضِ في نفسه (١٧٦ب) أولى. وأما كون العدد عَرَضاً، فلأنه من باب الكَمِّ، وهو عَرَضٌ، على ما يذكر في موضعه، ثم إنه غلب على ألفاظ العدد: التعبيرُ بها عن المعدود، فطراً عليها، إذن، معنى الوصف الذي هو معنى الأسماء المشتقة، إذ صار معنى: رجالٌ ثلاثة، رجالٌ معدودةٌ بهذا العدد، لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها، كان استعمالها غير تابعةٍ لموصوفها أغلب،

(١) انظر في اللغة السامية لبروكلمان ص ١٠٥ منشورات جامعة الرياض سنة ١٩٧٧م.

(٢) د: وتكلة.

فاستعمال<sup>(١)</sup> نحو: ثلاثة رجال، أغلب من استعمال رجال ثلاثة، وإن كان الثاني، أيضاً، كثير الاستعمال، وذلك لأجل مراعاة أصل هذه الألفاظ في الجمود، ولقصد التخفيف أيضاً، إذ بإضافتها إلى معدوداتها يحصل التخفيف بحذف التنوين.

فصار، على هذه القاعدة: أصل جميع ألفاظ العدد أن تُضَافَ إلى معدوداتها فإن لم تُصَفْ، كما بَيَّنَّ<sup>(٢)</sup>: أحد عشر، إلى مائة، فلعلَّة<sup>(٣)</sup> كما يَجِيءُ، بإضافة ثلاثة رجال ومائة دِرْهَمَ كإضافة: جرد قطيفة وأخلاق ثياب، على الخلاف المذكور بين أهل المِصْرَيْنِ، هل<sup>(٤)</sup> أضيفت الصفة إلى ما كان موصوفها، وهل المضاف إليه الآن باقٍ على موصوفيته كما هو مذهب الكُوفِيَّةِ، أو موصوف المضاف محذوف عام والمضاف إليه مبين له، كما هو مذهب البصرية؟ فيه الخلاف المذكور في باب الإضافة<sup>(٥)</sup>.

فلا مَنَعَ أن يقال: تجويزُ الكوفية نحو: الثلاثة<sup>(٦)</sup> الأثواب، بتعريف المضاف؛ لأنَّ الإضافة عندهم في مثله لفظية، فلم يُنْكَرْ دخول اللام في الأول أيضاً، وإن

(١) م، د: «فتحوا ثلاثة رجال أغلب في الاستعمال من نحو رجال ثلاثة».

(٢) ط: من.

(٣) في الأصل: فالعلة، والتصويب من ط.

(٤) ط: ساقطة.

(٥) انظر الإنصاف المسألة ٦١.

(٦) انظر الإنصاف المسألة ٤٣، وظاهرة الشذوذ في النُحو العربي ص ٢٦٣، وفي دُرَّةُ الْغَوَاصِ ص ١٢٥-١٢٦: «... والاختيار أن يَعْرِفَ الأخير من كل عدد مضاف، فيقال: ما فعلت ثلاثة الأثواب؟... وعليه قول ذي الرُّمَّة:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى \* ثلاث الأثافي والرسوم البلاق

... ولو عَرَفُوها جميعاً فقالوا: الثلاثة الأثواب، لتعرف الاسم الأول بلام التعريف، وبالإضافة الحقيقية. ولا يجوز أن يتعرف الاسم من وجهين، ولو أنهم عَرَفُوا الاسم الأول وحده لتناقض الكلام؛ لأن إدخال الألف واللام على الاسم الأول يَعْرِفُه، وإضافته إلى النكرة تنكره، فلم يبق إلا أن يُعْرِفَ الثاني ليتعرف هو بلام التعريف، ويتعرف الأول بإضافته إليه، فيحصل لكل واحد منهما التعريف من طريق غير طريق صاحبه...».

كان تعرّف الثاني هو تعرفه، كما مرّ في باب الإضافة، وليس ذلك بمطرّد، لأنه لم يُسمع: الجرد القطيفة، لكنّ لما ورد السماع به في العدد، فالوجه هذا .

فلما ثبت معنى الوصف في ألفاظ العدد، وجرت تابعة لألفاظ المعدودات كثيراً نحو: رجال ثلاثة، «والناس كإبل مائة»<sup>(١)</sup>، وإذا لم تجر على الموصوف أتي بما كان موصوفاً بعدها، إمّا مضافاً إليه نحو ثلاثة رجال ومائة رجل، وإمّا بمن نحو: ثلاثة من الرجال، وإمّا منصوباً نحو: عشرون درهماً، جاز إجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث، بالتاء مطرداً، فإنّ هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة، كضارب وضاربة، وأمّا في الجوامد فقليل، نحو: رجل ورجلة، وغلّام وغلّامة .

وغير العدد من المقادير يوصف به أيضاً، نحو: ثوب ذراع، وبرّ قفيز، لكنّ لا كالأعداد في الكثرة .

فنقول: بقيت الأعداد إذا كانت صفةً لجمع المذكر على تأنيثها الموضوعه هي عليه، بأن تجعل التاء<sup>(٢)</sup> الدالة على تأنيث ما لحقته: دالةً على تأنيث موصوفه، وذلك من الثلاثة إلى العشرة، لكونها صفةً للجمع، والجمع مؤنث، بخلاف لفظ الواحد، والاثنين، فإنهما لا يقعان صفة للجمع، فقل رجال ثلاثة، كرجال ضاربة، وإذا جيء بما كان موصوفاً لها، مضافاً إليه نحو: ثلاثة رجال «صارت الأعداد»<sup>(٣)</sup> تابعة للمضاف إليه في التأنيث، وذلك لأن لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه، أخر للغرضين المذكورين .

أمّا إذا كان المميز مفرداً، وذلك: ما فوق العشرة، فلم يؤنث العدد، لأنه لم يبق

(١) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٩٨٠ .

(٢) قوله «التاء الدالة» سقطت من م ، د .

(٣) د : «بقيت الأعداد تابعة له» .

عين الموصوف المؤنث، كما يَجِيءُ، فأصل عشرون درهماً: دراهم عشرون، وكذا أصل مائة رجل وألف درهم، رجال مائة ودرهم ألف، ولم توافق الأعداد موصوفاتها المجموعة في التأنيث إذا جرت عليها، كما ذكرنا؛ لأنَّ أواخر: عشرون وأخواتها، لزمها الواو والنون، ولزم آخر: مائة التاء، لما يَجِيءُ، فتبعها الألف، في ترك الموافقة، لما استقرَّ بهما<sup>(١)</sup> الفطام عن العادة، فلما لم توافق موصوفاتها إذا جرت عليها، لم توافقها أيضاً، إذا أُضيفت إليها، فقليل ألف رجل وألف امرأة، ومائة رجل، ومائة امرأة.

وإنما بقى الثلاثة إلى التسعة مع التثنية أيضاً، على حالها قبل التثنية وإن لم يكن لها مميزٌ مجموعٌ ولا موصوفٌ مجموعٌ، لأنَّ مميزها المجموعَ اكتفى بالمميز الأخير عنه، إذ عادة ألفاظ العدد، إذا ترادفت، أنه يُجْتزأ بمميز العدد الأخير من جملتها، تقول: مائة وثلاثة وثلاثون رجلاً، كان الأصل: مائة رجل، وثلاثة رجال وثلاثون رجلاً، وكذا: ثلاثة عشر رجلاً، أصله: ثلاثة رجال وعشر رجلاً، ومميز العشر إذا لم يكن مع النيف يخالف مميزه مع النيف،<sup>(٢)</sup> إذ هو مع الأول مجموعٌ مجرورٌ، ومع الثاني مفردٌ منصوبٌ، بخلاف سائر العقود، فإنَّ مميزها في الحالين واحدٌ، نحو: ثلاثون رجلاً، وثلاثة وثلاثون رجلاً، وكذا قولك: ثلاثة ومائة رجل، في الأصل: ثلاثة رجال ومائة رجل، فلما كان مميزها المقدر مجموعاً، عُوملت معاملةً مع المميز الظاهر.

فلما قصدوا إجراءها مُجرى الصفات المشتقة، بإثبات التاء فيها إذا كانت موصوفاتها مؤنثةً، وحذفها<sup>(٣)</sup> منها مع تذكير الموصوفات، ولا موصوف لها مذكراً، إذ لا تصلح إلا صفة للجمع، والجمع مؤنث، جمعٌ مذكر كان، أو جمع مؤنث، فلو

(١) ط : بالاولين .

(٢) م : «إذ مميزه بلا تثنية مجموع مجرور مع التثنية مفرد» .

(٣) ط : وحذفت .



أثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصده من إجرائها مجرى الصفات المشتقة، وأظن<sup>(١)</sup> أن التاء هي التي كانت لتأنيث مطلق العدد في الأصل غير مجعولة لتأنيث الموصوف (١٧٧ أ)، لأن الجوامد ذوات التاء، إذا لم تكن للوحدة، لزمها التاء في الأغلب، كالصفة، والغرفة، والعنصوة، والحجارة، فمن ثم لم يقبلوا لام شقاوة<sup>(٢)</sup>، وعباية<sup>(٣)</sup>: همزة، وإن لم يلزمها التاء، إذ يقال: عباء، وشقاء، وذلك لأن مبنى التاء ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم، فحملوها على نحو: طفاوة<sup>(٤)</sup>، وخزاية<sup>(٥)</sup>، ونحوهما مما يلزمه التاء.

وأما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة، فلذا تقول: غزاة، واستقاء، فلو ثبتت التاء فيها في الجمعين، لشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد، فأسقطوها مع جمع المؤنث، لأن تأنيثه خفي، فكأنه مذكر، بالنسبة إلى تأنيث جمع المذكر، وإنما قلت ذلك، لأن تأنيث جمع المؤنث المعتبر، هو العارض بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر، لا الذي كان قبلها، بدليل أنه لو كان الأصلي معتبراً، لم يَجْزُ في السعة: ﴿وَقَالَ<sup>(٦)</sup> نِسْوةٌ﴾ كما لا يجوز فيها، قال امرأة، فكما أزال التأنيث العارض، التذكير الأصلي، في رجال، وأيام، أزال التأنيث الأصلي أيضاً في نسوة، لكن هذا الطارئ، ظاهر مشهور في رجال، خفي في نسوة، لأن الشيء لا يفعل عن مثله، انفعاله عن ضده، فصار نسوة كأنه مذكر،

(١) ط، د: ولظن.

(٢) شرح الشافية ١٧٦/٣، والمصنف ٦٣/٢، ١٢٧، والتكملة ص ١١٨.

(٣) شرح الشافية ١٧٦/٣.

(٤) الطفاوة: دارة الشمس والقمر. [اللسان/ طفا/ ٢/ ٦٠٠ طبعه الخياط].

(٥) شرح الشافية ١٧٦/٣. في اللسان/ خزا/ ١/ ٨٢٩: ... وخزى يخزى خزاية من الاستحياء.

(٦) ط: «قَالَ نِسْوةٌ بدون واو وهذا تحريف».

(٧) يوسف/ ٣٠، ونص الآية: ﴿وَقَالَ نِسْوةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرْوَدُ فَتَنَّا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَنَّهَا فِي صُلْبِ لَشِينٍ﴾

لِخَفَاءِ تَأْنِيثِهِ، فَقِيلَ: رَجَالٌ ثَلَاثَةٌ، وَنِسْوَةٌ ثَلَاثٌ، فَصَارَتِ التَّاءُ الَّتِي كَانَتْ فِي الْأَصْلِ لَتَأْنِيثٍ مُجَرَّدِ الْعَدَدِ، عَلَى مَا قَرَّرْنَا، لِتَأْنِيثِ الْمَعْدُودِ .

هَذَا كُلُّهُ، فِي الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ، وَأَمَّا الْجَمْعُ السَّالِمُ فَلَا يَقَعُ مُمِيزًا لِلْعَدَدِ عِنْدَ سِيَّوِيهِ<sup>(١)</sup>، إِنْ كَانَ وَصْفًا، إِلَّا نَادِرًا، فَلَا يَقَالُ: ثَلَاثَةٌ مُسْلِمِينَ، وَلَا ثَلَاثُ مُسْلِمَاتٍ، إِذِ الْمَطْلُوبُ مِنَ التَّمْيِيزِ تَعْيِينُ الْجِنْسِ، وَالصِّفَاتُ قَاصِرَةٌ فِي هَذِهِ الْفَائِدَةِ، إِذْ أَكْثَرُهَا لِلْعُمُومِ، فَلِذَا لَا تَقُولُ فِي الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ وَصْفًا: ثَلَاثَةٌ ظُرَفَاءَ .

وَأَمَّا غَيْرُ الْوَصْفِ فَإِنْ كَانَ عِلْمًا، قَلَّ وَقُوعُهُ مُمِيزًا، لِأَنَّ جَمْعَ الْعِلْمِ لَا بَدَّ فِيهِ مِنَ اللَّامِ، وَالْغَرَضُ الْأَهَمُّ مِنْ تَمْيِيزِ الْعَدَدِ: بَيَانُ الْجِنْسِ، لَا التَّعْيِينَ، فَمُمِيزُهُ مُنْكَرٌ فِي الْأَغْلَبِ وَإِنْ كَانَ مُجْرُورًا، فَلِذَا، قَلَّ: ثَلَاثَةُ الزُّيْدِينَ، وَثَلَاثُ الزُّيْنِيَّاتِ<sup>(٢)</sup> .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا، فَإِنْ جَاءَ فِيهِ مَكْسَرٌ، لَمْ يَجْزِ<sup>(٣)</sup> السَّالِمُ فِي الْأَغْلَبِ، فَلَا يَقَالُ: ثَلَاثُ كِسَرَاتٍ، بَلْ تَقُولُ: ثَلَاثُ كِسَرٍ، لِقَلَّةِ تَمْيِيزِ الْعَدَدِ بِالسَّالِمِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَقَدْ جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَبِّحْ سُبُّكَ<sup>(٤)</sup>﴾ مَعَ وَجُودِ سَنَابِلٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ لَهُ مُكْسَرٌ، مُمِيزٌ<sup>(٥)</sup> بِالسَّالِمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ<sup>(٦)</sup>﴾، فَبُيِّنَ أَنَّ الْأَغْلَبَ

(١) الْكِتَابُ ١٧٥/٢ بُولَاق، وَانْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ١٥٨/٢ الطَّبْعَةُ الْآخِرَةُ.

(٢) ط: زَيْنَبَاتِ . (٣) د، ط: لَمْ يُمِيزِ بِالسَّالِمِ .

(٤) مِنَ الْآيَتَيْنِ ٤٣، ٤٦ فِي سُورَةِ يُوسُفَ .

﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَأْتِيَنَّكَ السَّالَةُ فَاقْنُوتِي فِي رَأْيِي إِنْ كُنْتِ لِرَأْيِي بَاقِعَةً﴾ ٤٣/١٢ .

﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَيْكَ وَإِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ٤٦/١٢ .

(٥) ط: مُمِيزٌ .

(٦) النُّورُ ٥٨، وَالآيَةُ بِمَتَابِهَا: ﴿يَأْتِيَنَّكَ الْآيَاتُ ؕ آمِنُوا لِيَسْتَغْفِرَ لَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ هُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

في تمييز الثلاثة إلى العشرة، الجمع المكسّر، فبني أمر تأنيثها وتذكيرها عليه، دون جمع السلامة .

فإذا تَقَرَّرَ هذا، قُلْنَا: يُنْظَرُ في تأنيث الثلاثة وأخواتها إلى واحد المعدود، إن كان المعدود جمعاً، لا إلى لفظ المعدود، فإن كان المعدود مؤنثاً حقيقةً، كـثلاث نسوة، وطوالق أو مجازاً، كـثلاث غرف وعيون، حَذَفَتْ<sup>(١)</sup> التاء فيهما، كما رأيتَ، وإن كان الواحد منه مذكراً، أَثْبِتَ<sup>(٢)</sup> التاء فيها، سواء كان في لفظ الجمع علامة التأنيث، كأربعة حَمَامَات، وثلاثة بنات عُرْس وبنات آوى، والواحد: حَمَام، وابن عِرس، وابن آوى، أو لم تكن فيه علامة التأنيث كـثلاثة رجال .

وإن جاء تذكير الواحد وتأنيثه، كسناقٍ ولسان، جاز تذكير العدد وتأنيثه، نحو: خمسة ألسنة وخمس ألسن وخمسة سوق وخمس سوق .

وإن كان المعدود صفةً نائبةً عن الموصوف، اعتُبر حال الموصوف لا حال الصفة، قال الله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ<sup>(٣)</sup> فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا<sup>(٤)</sup>﴾، وإن كان المثل مذكراً، إذ المُرَادُ بالأمثال: الحسنات، أي عشر حسنات أمثالها<sup>(٥)</sup>.

وإن لم يكن المعدود جمعاً، بل هو إما اسم جمع، كـخيل، أو جنس، كـتمر، وستعرفُ الفرق بينهما في باب الجمع، نُظِرَ، فإن كان مختصاً بجمع المذكر، كالرُحط، والنفر والقوم، فإنها بمعنى الرجال: فالتاء في العدد واجب، قال الله

(١) ط : حذف .

(٢) ط : ثبت .

(٣) قوله : «من جاء بالحسنة سقطت من ط، د .

(٤) الأنعام / ١٦٠، ونص الآية: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا أَمْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ .

(٥) انظر سيويه ١٧٥/٢ بولاق، والمقتضب ١٤٩/٢، ١٨٥ .

تعالى : ﴿وَكَانَ فِي<sup>(١)</sup> الْمَدِينَةِ سَعَةُ رَهْطٍ<sup>(٢)</sup>﴾، وقالوا: ثلاثة رجلة، وهو اسم جمع قائم مقام رجال .

وإن كان مختصاً بجمع الإناث فَحَذَفُ<sup>(٣)</sup> التاء واجبٌ، نحو: ثلاث من المخاض لأنها بمعنى حوامل النوق، وإن احتملها، كالبط، والخييل، والغنم والإبل، لأنها تقع على الذكور والإناث، فَإِنْ نَصَصْتَ على أحد المحتملين، فلا اعتبار بذلك النص، فإن كان ذكوراً، أثبتت التاء، وإن كان إناثاً حذفتها، كيف وقع النص والمعدود، نحو: عندي ذكور ثلاثة من الخيل، أو عندي من الخيل ذكور ثلاثة، أو عندي من الخيل ثلاثة ذكور أو عندي من الخيل ثلاثة ذكور بالإضافة، أو عندي ثلاثة ذكور من الخيل، إِلَّا أَنْ يَقَعَ النص بعد المميز، والمميز بعد العدد، نحو: عندي ثلاث من الخيل ذكور، فحينئذ ينظر إلى لفظ المميز، لا النص، فإن كان مؤنثاً لا غير، كالخييل والإبل والغنم حذفت التاء، وإن كان مذكراً لا غير، وما يَحْضُرُنِي له مثال، أثبتتها، إلحاقاً للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث، وللمذكر منه بجمع المذكر.

وإن جاء تذكيره وتأنيثه، كالبط والدجاج، جازَ إلحاق التاء نظراً إلى تذكيره، وحذفها (١٧٧ب) نظراً إلى تأنيثه .

وما لا يدخله معنى التذكير والتأنيث يُنظر فيه إلى اللفظ، فيؤنث نحو: خمسة من الضرب، ويذكر نحو: خمس من البشارة، ويجوز الأمران في نحو: ثلاثة من

(١) قوله : «وكان في المدينة» سقطت من ط .

(٢) النمل / ٤٨ ، والآية بتمامها : ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ سَعَةُ رَهْطٍ يُفْعِلُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصِلُونَ﴾

ومنه قوله تعالى : ﴿فَخَذَّ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ .﴾ البقرة / ٢٦٠ .

(٣) ط : فحذف .

النخل، وثلاث من النخل<sup>(١)</sup>، لأنه يذكر ويؤنث<sup>(٢)</sup>، قال تعالى: ﴿تَخْلُ مِنْفَعِرٍ<sup>(٣)</sup>﴾  
و: ﴿تَخْلُ خَاوِيَةٍ<sup>(٤)</sup>﴾.

وإنما قلت: ثلاثة أشياء، ولم تنظر إلى لفظ أشياء وإن كان اسم جمع كطرفاء<sup>(٥)</sup>، لأنه قائم مقام جمع شيء، فكأنه جمع، لا اسم جمع.

إذا تقرر أمر التذكير والتأنيث في هذه الألفاظ العشرة، أعني من واحد إلى عشرة من جملة ألفاظ العدد الاثنى عشر، قلنا: حكم هذه الألفاظ العشرة: ما ذكرنا، أعني جَرِي الواحد والاثنين على القياس، وجَرِي الثمانية الباقية على غير القياس، في الظاهر، أين وقعت: تحت العشرة أو فوقها، فلهذا تقول: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاثة وثلاثون رجلاً، وثلاثة ومائة رجل، إلا لفظ عشرة، عند التركيب فإنه يرجع إلى القياس، أي تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر، نحو: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة، وإنما رجع إلى القياس، لأن مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر إليه، وإنما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزه في التذكير والتأنيث في التنيف، لأنه كان بلا نيف، أيضاً، موافقاً لمميزه تذكيراً وتأنيثاً كعشرة رجال، وعشر نسوة، على ما تقدم من التقرير.

(١) انظر المقتضب ٢/٣٨٦، وسيبويه ٢/١٧٣ بولاق.

(٢) «قال الفراء في كتاب «الجمع واللغات»: «... فإن أهل الحجاز يؤنثونه وربما ذكروا، والأغلب عليهم التأنيث. وأهل نجد يذكرون ذلك وربما أنثوا، والأغلب عليهم التذكير». [المذكر والمؤنث للفراء. تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة سنة ١٩٧٥م ص ١٠١].

(٣) القمر/ ٢٠، ونص الآية: ﴿تَزِيغُ النَّاسِ كَانَتْهُمْ أَعْبَارُ تَخْلُ مِنْفَعِرٍ﴾.

(٤) الحاقة / ٧، ونص الآية: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَفَنِيَةً أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا مَضَىٰ عَنْهُمْ أَعْبَارُ تَخْلُ خَاوِيَةٍ﴾.

(٥) ط: كطرفاء.

### [ أحد عشر وأخواته ] :

قوله : «أحدَ عَشَرَ، اثنا عشر، إحدى عشرة اثنتا عشرة، ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة .  
أي : أحد عشر، اثنا عشر للمذكر، إحدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث، ثلاثة عشر إلى تسعة عشر للمذكر، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة للمؤنث .

### [ اللغات في لفظ عشرة ] :

قوله : «وتميم تَكْسِرُ الشُّين»<sup>(١)</sup>

يعني شين عشرة، المركب في المؤنث، لما كرهوا توالي أربعِ فَتَحَاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة، مع امتزاجها بالنيّف الذي في آخره فتحة، عَدَلُوا عن فَتْحِ وَسْطِهَا إلى كسره، وأمّا الحجازيون فَيَعْدِلُونَ عن<sup>(٢)</sup> حركة الوسط إلى السكون، لِثَلَا يكون إزالة ثقل بثقل آخر، وهي الفصحى، وقد تُفْتَحُ<sup>(٣)</sup> الشين على قِلَّةٍ لَأَنَّ قِلَّةَ التركيب عارضٌ، ورُبَّمَا سَكَنَ عين عشر المركب بمتحرك الآخر لاجتماع أربعِ فَتَحَاتٍ: إحداها فتحة آخر النيّف، نحو: أحد عشر وثلاثة عشر بخلاف: اثنا عشر .

(١) انظر التكملة ص ٦٨، والتسهيل ص ١١٧، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٤ .

(٢) ط : من .

(٣) انظر التسهيل ص ١١٧ .

## [ عَشْرُونَ وَأَخَوَاتُهُ ]

قوله : «عشرون وأخواته»<sup>(١)</sup> فيهما .

يعني في المذكر والمؤنث،<sup>(٢)</sup> وكان قياس هذه العقود أن يقال : عَشْرَانِ رَجُلًا مِثْنِي وَثَلَاثَ عَشْرَاتِ رَجُلًا، إلى تسع عشرات رجلاً، فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف إليه، أعني لفظ عشرات، وكان المضافُ مع المضافِ إليه ككلمةٍ واحدةٍ لأنهما معاً عبارةٌ عن عدد واحد، كعشرة، ومائة وألف، فكان المضافُ مع المضافِ إليه ككلمةٍ واحدةٍ مؤنثةً بالتاء، فَلَمَّا حَذَفُوا<sup>(٣)</sup> المضافَ إليه صارت ككلمةٍ حذف لامها، نحو: عِزَّةٌ<sup>(٤)</sup>، وَثْبَةٌ<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ ثَلَاثَةَ بَمَعْنَى ثَلَاثَ عَشْرَاتِ، كما استعمل نحو: عِزَّةٌ وَثْبَةٌ محذوفة اللام؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مَعَ وَضْعِ الْفَافِ الْأَعْدَادِ، بَيَانُ الكمية المعينة، ولو استعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات لاشتبهت بالثلاثة التي في مرتبة الأحاد، فلم يحصل التعيين المقصود، [بوضع العدد<sup>(٧)</sup>]، وَمِنْ ثَمَّةٍ لَا تَرَى فِي الْفَافِ الْعِدَدَ لَفْظًا مُشْتَرَكًا، أَصْلًا، كَمَا يَجِيءُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَفَافِ، وَسَيَجِيءُ فِي بَابِ الْجَمْعِ، أَنَّ جَمْعَ الْمُؤنَّثِ بِالتَّاءِ، المحذوف لأمه شائعٌ بالواو، والنون، نحو: قُلُونُ<sup>(٨)</sup>، وَثُبُونٌ وَمِثُونٌ، فقليل عشرون، وثلاثون تشبيهاً لها بهذه المحذوفة اللام .

(١) ط : وأخواتها .

(٢) ط : الواو ساقطة .

(٣) ط : حذف .

(٤) العِزَّةُ : الفِرْقَةُ مِنَ النَّاسِ، والهَاءُ عَوَضٌ مِنَ اللَّامِ . وَالْجَمْعُ : عَزَى عَلَى فِعْلٍ، وَعِزُّونٌ . يُقَالُ : فِي الدَّارِ عِزُونٌ ؛ أَيِ أَصْنَافٍ مِنَ النَّاسِ .

(٥) الثَّبَةُ : الْجَمَاعَةُ وَأَصْلُهَا ثُبِي ، وَالْجَمْعُ ثُبَاتٌ وَثُبُونٌ .

(٦) فِي ط : وَقَلَّةٌ بَعْدَ قَوْلِهِ : «ثَبَةٌ» .

(٧) تَكْمِلَةٌ لِأَزْمَةٍ مِنْ ط .

(٨) الْمُقْلَاءُ وَالْقَلَّةُ : عَوْدَانٌ يَلْعَبُ بِهِمَا الصَّبِيَّانِ . الْمُقْلَاءُ : الَّذِي يَضْرِبُ بِهِ، وَالْقَلَّةُ الصَّغِيرَةُ الَّتِي تَنْصَبُ، وَأَصْلُهَا قَلَوُ، والهَاءُ عَوَضٌ، وَالْجَمْعُ قَلَاتٌ، وَقُلُونٌ .

وَأُبْتَدِئَ بِتَغْيِيرِ «عَشْرَانِ» الْمُثْنَى إِلَى لَفْظِ: عَشْرُونَ، الْمَصْوَغِ صِيغَةَ الْمَجْمُوعِ، لِيَكُونَ كَالْتَوَظُّعَةِ لِلْجَمْعِ غَيْرِ الْقِيَاسِيِّ فِي أَخَوَاتِهَا الَّتِي بَعْدَهَا، إِذْ جُمِعَ الْمُثْنَى غَيْرُ قِيَاسِيٍّ، لَمْ يَجِءْ إِلَّا مُضَافاً لَفْظاً أَوْ مَعْنًى، إِلَى مُثْنَى آخَرٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا<sup>(١)</sup>﴾، عَلَى مَا يَجِيءُ فِي بَابِ الْمُثْنَى .

وإنما غيّر لفظ الواحد في: عَشْرُونَ، بِكسر العين فيه، بخلاف أخواته، فإنه لم يَجِءْ<sup>(٢)</sup> فيها بتغيير، لإمكان الجمع في ثلاثون، مثلاً، فإنه جمع ثلاثة، أيضاً، إذ هو ثلاثة، عشر مَرَّاتٍ، وكذا أربعون وغيره، ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عَشْرُونَ، بوجه، فَقَصَّدُوا بتغييره إِلَى جَعْلِهِ كِبَاءً مُسْتَأْنَفٍ، فَالْوَاوُ وَالنُّونُ فِي عَشْرُونَ وَأَخَوَاتِهِ، كَالْجَبْرِ مِمَّا حُذِفَ، كَمَا قِيلَ فِي: عَزُونَ، وَكُرُونَ<sup>(٣)</sup>، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ تَغْلِيْبِ الْعُقَلَاءِ الْمَذْكُورِينَ عَلَى غَيْرِهِمْ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيْبَ يَكُونُ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ، كَالْمُسْلِمُونَ فِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَالطُّوِيلُونَ فِي الرِّجَالِ وَالْجَمَالِ، وَأَنْتَ تَقُولُ: عَشْرُونَ امْرَأَةً وَعَشْرُونَ جَمَلًا، بَلَى، يُمْكِنُ دَعْوَى التَّغْلِيْبِ فِي نَحْوِ: عَشْرُونَ رَجُلًا وَامْرَأَةً، وَعَشْرُونَ رَجُلًا وَجَمَلًا .

(١) قوله «فقد» ساقطة من ط .

(٢) التحريم ٤/، والآية بتمامها: ﴿إِنْ تُؤْتُوا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ .

(٣) ط : لم يجز .

(٤) «كُرُونَ جمع كرة التي تضرب بالصُّوْلُجَانِ، وأصلها كُرُو والهَاءُ عَوْضٌ، ويجمع على كُرِينَ وكِرِينَ وكِرَاتٍ» .

[حاشية الشريف المُرْجَانِي ١٥١/٢] .

و«سنتين: جمع سنة، وكرين: جمع كرة، وهما ملحقان بجمع المذكر السالم في الإعراب بالواو والنون، أو الياء والنون، لكونهما غير علميين ولا وصفين لمذكر عاقل، ولكون بناء واحدتهما لم يسلم في الجمع، إذ قد حذفت لأمه. وأكثر هذا النوع يغير بعض حركات واحده... وكل ثلاثي حذفت لأمه وعوّض عنها في المفرد ثاء التانيث، ولم يسمع له جمع تكسير على أحد أبنية جموع التكسير المعروفة، وهذا النوع كما يعرب بإعراب جمع المذكر السالم يعرب بالحركات الظاهرة على النون، وقد ورد من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دعاء على أهل مكة. «اللهم اجعلها عليهم سنتين كسنتين يوسف»... .

[شرح الشافية ١٢/٢، ١٣ هامش (١)] .



## [ مِئَةٌ وَأَلْفٌ مِئَتَانِ وَأَلْفَانِ ]

قوله : «أحد وعشرون، إحدى وعشرون، ثم بالعطف بلفظ ما تقدم إلى تسعة وتسعين، مائة، وألف، مائتان، وألفان فيهما، ثم على ما تقدم .

قوله : «بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ»، أي يكون المعطوف الذي هو العقد، والمعطوف عليه أي النِّيف، بلفظ ما تقدم في التذكير والتأنيث، فالعشرون، (١٧٨ أ) لهما، ولفظ أحد واثنان على القياس، وثلاثة إلى تسعة، على خلاف القياس في الظاهر .

قوله : «فيهما» أي في المذكر والمؤنث، قوله : «على ما تَقَدَّمَ» يعني ترجع من ابتداء كل مائة إلى انتهائها : إلى أول العدد على الترتيب المذكور، وتَعْطِفُ المِائَةُ على ذلك العدد، نحو: أحد ومِائة، واثنان<sup>(١)</sup> ومِائة، ثلاثة ومِائة، أو تَعْطِفُهُ على المِائَةِ، نحو: مِائة وأحد، مِائتان وأحد، أَلْفٌ واثنان، في غير المعلوم معدوده، وفي المعلوم : مِائة ورجل ألف ورجلان، مائة وثلاثة رجال .

والأول، أي عطف الأكثر على الأقل : أكثر استعمالاً، ألا ترى أَنَّ العشرة المركَّبة مع<sup>(٢)</sup> النِّيف معطوفة عليه في التقدير، فثلاثة عشر، في تقدير: ثلاثة وعشرة، وكذا ثلاثة وعشرون، أكثر من : عشرون وثلاثة، فإذا وصلت إلى الألف، استأنفت العَمَلَ، فيكون بين كل أَلْفٍ إلى تمام أَلْفٍ آخر، كما من أول العدد إلى الألف، تَعْطِفُ الألف على ذلك العَدَدِ المنيف عليه، نحو: أحد وألف، عشرة وألف، عشرون وألف، مائة وألف، مائتان وألف، ثلاثمائة وألف .

وإن شئت جعلت الألف معطوفاً عليه، كما ذكرنا في المِائة مع ما أناف عليها .

(١) ط : الواو ساقطة .

(٢) ط ، د : من .

وكان القياس أن يكون للعاشر من الألف، اسماً مستأنفاً، ثم للعاشر من ذلك العاشر، اسماً مستأنفاً، وهكذا لا إلى نهاية، كما كان للعاشر من العشرات اسمُ المائة، وللعاشر من المئات اسمُ الألف، إلا أنهم لما رأوا أن الأعداد لا نهاية لها، وكان وُضِعَ لفظ لكل عاشر من العقود يُؤدِّي إلى وضع ما لا نهاية له من الألفاظ، وهو مُحَالٌ، اقتصروا على الألف، فقالوا عشرة آلاف وأحد عشر ألفاً إلى عشرين ألفاً، إلى مائة ألف، مائتي ألف، ثلاثمائة ألف، إلى ألف ألف، ثم مائة ألف ألف، مائتان وألف ألف، ثلثمائة وألف ألف، إلى ألف وألف ألف، وألفان وألف ألف، وثلاثة آلاف وألف ألف، إلى ألف ألف ألف، وهكذا، إلى ما لا نهاية .

ولم يقولوا عشر مائة، بل قالوا: ألف، ولا أحد عشرة مائة، بل مائة وألف، ولا ثلاث عشرة مائة، بل ثلاثمائة وألف .

وثلاثة وأخواتها إذا أضيفت إلى المائة، وَجَبَ حَذْفُ تَائِهَا، سواء كان مُمِيزَ المائة مذكراً أو مؤنثاً، نحو ثلثمائة رجل أو امرأة، وإذا أضيفت إلى آلاف وجب إثبات تائها، سواء كان مميز الآلاف مذكراً أو مؤنثاً، نحو: ثلاثة آلاف رجلٍ أو امرأة، لأنَّ مميزها: المائة والألف لا ما أضيف إليه المائة والآلاف .

وأصلُ مائة: مِئِيَّةٌ، كَسِدْرَةٍ، حُذِفَتْ<sup>(١)</sup> لَامُهَا، فَلَزِمَهَا التَّاءُ عِوَضاً مِنْهَا كَمَا فِي عِزَّةٍ وَثَبَّةٍ وَلَا مِهَا يَاءٌ، لِمَا حَكَى الْأَخْفَشُ<sup>(٢)</sup> : رَأَيْتُ مِئِيًّا بِمَعْنَى مِائَةٍ، وَإِنَّمَا يَكْتُبُ «مِائَةٌ»

(١) ط : حذف .

(٢) الممتع ٦٢٤/٢، وشرح الملوكي ص ٤٠٩، والوجيز في عِلْمِ التَّصْرِيفِ لِلْأَنْبَارِيِّ ص ٤١ .

بالألف بعد الميم، حتى لا يشتبه<sup>(١)</sup> بصورة: منه<sup>(٢)</sup>، فإذا جُمع أو نُثني، حُذِفَتِ  
الألف.

## [ ثمانِي عشر ، وما فيها من اللُّغات ]

قوله : «وفي ثمانِي عشرة<sup>(٣)</sup> : فَتَحُ الياءُ، وجاءَ إسكانُها، وشُدَّ حَذْفُها «بفتح  
النون»

أما الفتحُ، فلأن الياءَ تحتَمِلُ الفتحَ لِخِفَّتِهِ، كما في : رأيتَ القاضي، وجاءَ  
إسكانُها كثيراً، لتثاقُلِ المركَّبِ بالتركيب، كما أسكنت في : معد يُكرب وقالِي قَلاً

---

(١) ينطبق هذا الكلامُ قبل التنقيط، وأما اليوم فأرى كتابتها على نبرةٍ دون ألفٍ للأسباب التالية :

أولاً : ظهور جميع المخطوطات والمطبوعات منقوطة .

ثانياً : سُمِحَ لِـ (فتحة) و (فيه) أن تبقيا على حالهما قبل أبيي الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر  
العدواني ويَعْذَهُم . فلماذا يمكن أن نُخطيء في قراءة (مئة) قبل التنقيط، ولا يمكن أن نُخطيء في قراءة  
(فئة)؟ .

ثالثاً : ليس في اللغة العربية كُلُّها - فيما أعلم - أَلِفٌ قَبْلَها حَرْفٌ صَحِيحٌ مكسورٌ، لاستحالة النطقِ بالألفِ بعد  
كسرة .

رابعاً : يَسْمَحُ بعضهم بكتابة (خَمْسِمِئَة) مثلاً، دون أَلِفٍ، فلماذا لا نكتب ال (مئة) دائماً دون أَلِفٍ، سواءً  
كانت مفردة أم مضافاً إليها؟ .

خامساً : يجمعون (١٠٠) على مِئِين ومِئَات، فلماذا اتفقوا جميعاً على كتابة هَاتَيْنِ الكلمتين دون أَلِفٍ زائدةٍ  
بعد الميم المكسورة؟ .

سادساً : أجاز المجمع اللُّغوي القاهري كتابةَ كلمة (مئة) ومركباتها، بغير الألف التي زادها القدماء بعد الميم  
في كتاباتهم، وظلَّتْ مُزِيْدَةً حتى يومنا هذا . وكذلك أجازَ فَضْلُ الأعدادِ (ثلاثة، وتسعة وما بينهما) عن (مئة)،  
مراعياً في هذا نوعاً من التيسير الإملائي . [راجع العدد الذي أصدره المجمع بعنوان «البحوث والمحاضرات»،  
مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين من سنة ١٩٦٣م إلى سنة ١٩٦٤م].

(٢) في ط «منه خطأ» .

(٣) انظر التسهيل ص ١١٨ .

وبإِدي بَدَا<sup>(١)</sup>، وجوياً وجازَ حَذَفُ الياءِ<sup>(٢)</sup>، مع قَلْتِهِ، للاستثقال، أيضاً، وبعد حَذَفِ الياءِ، فَفَتَحَ النونَ أَوَّلَى مِنْ كَسْرِهَا، لِيُوافِقَ أخواته لأنها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة، ويجوز كسرها ليتدلَّ على الياء المحذوفة، وقد تحذف<sup>(٣)</sup> الياء في ثمانِي<sup>(٤)</sup>، في غير التركيب ويُجعل الإعرابُ على النونِ، قال<sup>(٥)</sup>:

٥٤١ لها ثنانياً أربع حَسَنُ \* وأربعُ فَتَغَرُها ثَمَانُ

وفي الحديث<sup>(٦)</sup>: صلى ثمانَ رَكَعاتٍ، بفتح النون، وقد يُفعل ذلك برباعٍ<sup>(٧)</sup> وجوارٍ<sup>(٨)</sup> ونحوهما .

والبِضْعُ ، بكسر الباء، وبعضهم يَفْتَحُها: ما بين الثلاثة إلى التسعة، تقول: بِضْعَةُ رجالٍ وبِضْعُ نِسْوَةٍ، وبِضْعَةُ عَشْرٍ رجلاً وبِضْعُ عَشْرَةِ امرأةٍ إذا لم يقصد التعيين .

(١) ط : بدأ .

(٢) «والصواب إثباتها فيها... ؛ لأنَّ الياءَ في (ثمانٍ) ياءُ المنقوص، وياءُ المنقوص تثبت في حال الإضافة وحالة النصب كالياء في قاضٍ...» .

[ذُرَّةُ الغَوَاصِ ص ١٦٤] .

(٣) ط : يحذف .

(٤) انظر الخزانة ٣٦٥/٧، قول ابن بَرِّي: «الكوفيون يُجيزون حذف هذه الياء في الشعر» .

(٥) رَجَزٌ لم أهد إلى قائله . الخزانة ٣٦٥/٧ هارون، الكَشَاف ٤٦/٤ ؛ وفيه: فكلُّها بدل فَتَغَرُها، التصريح ٢٧٤/٢، الأشموني ٧٢/٤، معجم شواهد العربية ٥٥٠/٢ .

الشاهد فيه أنه قد تحذف الياء من ثمانِي، ويُجَعَلُ الإعرابُ على النون .

(٦) عَنِ ابنِ عباسٍ قال: صَلَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم حين كسفت الشمس «ثمانَ رَكَعاتٍ في أربعِ سجدات»، صحيح مسلم/ باب الكسوف ج ٦ ص ٢١٣، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٣٠٣/٢ . صحيح مسلم بشرح النووي ط . دار الفكر .

(٧) انظر سيبويه ١٦/٢ بولاق .

(٨) انظر المنصف ٧٠/٢، والمنتع ٥٥٤/٢ .

قال الجَوْهَرِيُّ<sup>(١)</sup>: إِذَا جَاوَزْتَ لَفْظَ الْعَشْرَةِ، ذَهَبَ الْبِضْعُ، فَلَا تَقُولُ بِضْعٌ وَعِشْرُونَ، وَالْمَشْهُورُ جَوَازُ اسْتِعْمَالِهِ فِي جَمِيعِ الْعُقُودِ<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الصَّحاح ١١٨٦/٣؛ وفيه: «وَبِضْعٌ فِي الْعَدَدِ - بِكسر الباء - وَبِعَضُّ الْعَرَبِ يَفْتَحُهَا، وَهُوَ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى التَّسْعِ. تَقُولُ: بِضْعٌ سَنِينَ، وَبِضْعَةٌ عَشْرَ رَجُلًا، وَبِضْعُ عَشْرَةِ امْرَأَةٍ؛ فَإِذَا جَاوَزْتَ لَفْظَ الْعَشْرِ ذَهَبَ الْبِضْعُ، لَا تَقُولُ بِضْعٌ وَعِشْرُونَ».

(٢) انظر تفصيل معنى البِضْعِ فِي كِتَابِ الزَّاهِرِ ٣٥٤/٢ وَمَابَعْدَهَا.



## [ تَمْيِيزُ الْأَعْدَادِ ]

قَوْلُهُ : «ومميز الثلاثة إلى العشرة ، مخفوضٌ مجموعٌ لفظاً أو معنىً إلّا في : ثلاثمائة إلى تسعمائة ، وكان قياسها : مِثَاتٌ أو مِئِينَ ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين : منصوب مفرد ومميز مائة وألف ، وتشبيهاً وجمعه : مخفوضٌ مفرد» .

قَوْلُهُ : «إلى العشرة» ، الحَدُّ ههنا داخلٌ في المحدود ، أعني أَنَّ مِمِيزَ الثلاثة والعشرة أيضاً ، مخفوضٌ مجموعٌ ، أَمَّا خَفْضُهُ بالإضافة ، فلأنَّ الكلمةَ تَصِيرُ بها أَخَفٌّ على ما مَرَّ قَبْلُ ، وقد تترك الإضافة ، فيقال : ثلاثة أَكْلَبٌ ، على البدل .

وربما جاء في الشُّعْر نحو : ثلاثة أثواباً<sup>(١)</sup> ، وإنَّما شَدَّ النصبُ لأنَّ المعدودَ في الأصل كان موصوفاً كما تَقَدَّمَ ، وهو المقصودُ ، فلو نَصَبُوهُ لكان المقصودُ في صورة الفضلات .

وأما النصبُ في أحد عشر رجلاً فَسَيَجِيءُ القولُ فيه .

وأما الإضافة إلى الجمع ، فلأنَّ ذلك المضافَ إليه ، كان في الأصل ، كما تَقَدَّمَ ، موصوفاً ، ثم أُضيفَ العددُ إليه للتخفيف ، وَأَصْلُ (١٧٨ ب) موصوفِ الثلاثة فما فوقها : أَنَّ يكونَ جَمْعاً .

وأما أفراد مميز ما فوق العشرة ، فَلِما يَجِيءُ<sup>(٢)</sup> .

قَوْلُهُ : «لفظاً أو معنىً» ، الجمع المعنويُّ : إمَّا اسم الجنس كالتَّمَر والعسل ، أو اسم الجمع كالرَّهْط والقوم ، والأكثرُ أنه إذا كان المفسَّرُ أحدهما : فُصِّلَ بـ «بمن» ، نحو :

(١) في سيبويه ٢٩٣/١ بولاق : « لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال : ثلاثة أثواباً ، كان معناه معنى ثلاثة أثواب» . وفي مجالس ثعلب ٥٨٤/٢ : « يقال : ثلاثة أثوابٍ ، وثلاثة أثواباً ، وثلاثة أثوابٌ . وتقدم فيقال : عندي أثوابٌ ثلاثة . » . وفي المقتضب ١٦٦/٢ الطبعة الأخيرة :

فإن اضطرَّ شاعرٌ فَنَوَّنَ ، ونصب ما بعده لم يميز أن يقع إلّا نكرة ؛ لأنه تمييز ، كما أنه إذا اضطرَّ قال : ثلاثة أثواباً .

(٢) م ، د : فسيجيءُ العلة فيه .

ثلاثة من الخيل، وخمس من التمر، وذلك لأنها، وإن كانا في معنى الجمع، لكنها بلفظ المفرد فُكِرَ إضافة العدد إليهما، بعد ما تَمَّهَدَ مِنْ إضافته إلى الجمع .

وقال الأخفش<sup>(١)</sup>: لا يجوز إضافة العدد إليهما، وهو<sup>(٢)</sup> باطل، لقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ رَهْطٌ﴾<sup>(٣)</sup>، وقالوا: ثلاثة نفر، وقال<sup>(٤)</sup>:

٥٤٢ ثلاثة أَنْفُسٍ وثلاثُ دَوْدٍ \* لقد جار الزمان على عيالي

ثم نقول: إن لم يكن للمعدود إلّا جمع قِلَّةً، أُضيف العددُ إليه، وإن لم يكن له إلّا جمعٌ كَثْرَةً، أُضيف العددُ إليه، كثنائية أقلام<sup>(٥)</sup> وأربعة رجال، وإن كان له الجمعان معاً، أُضيف العدد في الغالب إلى جمع القِلَّة، لمطابقة العدد للمعدود قِلَّةً، نحو ثلاثة أجيال، وقد جاء: ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾<sup>(٦)</sup>، مع وجود أقراء، وليس بقياس .

وقال المبرّد<sup>(٧)</sup>: يجوز قياساً: ثلاثة كلاب، بتأويل: ثلاثة من كلاب، وليس بمشهور.

(١) معه: الكسائي، وثعلب، وقُطْرِب . التسهيل ص ١٢١ .

(٢) م: « وهو منتقض بقوله » .

(٣) النمل / ٤٨، والآية بتامها: ﴿وَكَاثٍ فِي الْمَدِينَةِ ثَلَاثَةٌ رَهْطٌ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾

(٤) الخطيئة (ديوانه ١٢٠ بشرح السُّكْرِي . التقدم سنة ١٣٢٣هـ) .

الخزانة ٣٦٧/٧ هارون، سيبويه ١٧٥/٢ وقد استشهد به على تذكير الثلاثة وإن كانت النفس مؤنثة؛ لأنه حلها على معنى الشخص، [انظر تبيان الكحيل ص ١٠٨]، الخصائص ٤١٢/٢، مجالس ثعلب ٢٥٢/١، الْمُخَصَّص ١٢٩/٧ غير منسوب، وفي ١١٤/١٧ منسوب، للخطيئة، المذكر والمؤنث ط . بغداد ص ٣٠٦، وقوله: ثلاثة أنفس: خبر مبتدأ محذوف، أي: نحن ثلاثة .

والعيال - بكسر العين - : أهل البيت . الواحد عَيْلٌ كجِياد جمع جَيْدٌ . الشاهد فيه أنه يجوز إضافة العدد إلى اسم الجمع، وهو هنا الدَّوْدُ .

(٥) القلم جاء جمعه على قِلام مثل جَبَل وجبال، لكنه قليل الاستعمال، وجمع القِلَّة أفصح، وهو لغة القرآن .

(٦) البقرة / ٢٢٨، والآية بتامها: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرَرْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَهُنَّ أَحْسَنُ بِرَدِّيهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

(٧) في المقتضب ١٥٨/٢ - ١٥٩: « فإن قلت: ثلاثة حير وخمسة كلاب جاز ذلك . على أنك أردت: ثلاثة من

الكلاب، وخمسة من الحمير؛ كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَرَبِّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ...﴾

وانظر سيبويه ١٧٦/٢، ١٧٧، ٢٠٢ بولاق .



قوله : « إِلَّا فِي : ثلثائة إلى تسعمائة » ، استثناء من قوله : مجموع ؛ لأن المائة المضاف إليها ثلاثة إلى تسعة : مفردة غير مجموعة ، وكان القياس ثلاث مئآت ، لأن للمائة جمعين : أحدهما في صورة جمع المذكر السالم ، وهو : مئون ، وقد تقدّم أنّ العدَد لا يُضاف إليه ، فلم يَبْقَ إِلَّا مئآت يضاف إليها ، لِعَوَزِ جمع التكسير ، كما في ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ لَكُنَّ كَرِهُوا أَنْ يَلِيَ التَّمْيِيزَ الْمُجْمُوعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون ، أعني : عشرين إلى تسعين ، فاقْتَصِرَ على المفرد ، مع كونه أخصراً ، وارتفاع اللَّبْسِ .

وقد جاء في ضرورة الشعر ثلاث مئين ،<sup>(١)</sup> وخمس مئين ، قال :<sup>(٢)</sup>

٥٤٣ ثلاث مئين للملوك وفي بها \* ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم<sup>(٣)</sup>

(١) النور / ٥٨ ، ونص الآية : ﴿وَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكَ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكَ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْفَوْا الْحِلْمَ مِنْكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ هُنَّ طَوَافُوتٍ عَلَيْكُمْ بِمَضَعِكُمْ عَلَى بَعْضِ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ .

(٢) في ابن يعيش ٢٣/٦ : « وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا ثلاث مئين وثلاث مئآت ، لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة . وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال » .

(٣) الفرزدق (ديوانه ٨٥٣ ط . الصاوي سنة ١٣٥٤هـ) .  
والبيت من قصيدة طويلة يمدح فيها سُلَيْمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وسهو قيساً وجرياً ، وروايته هناك .  
فدئ لسيف من تميم وفي بها \* ردائي ، وجلت عن وجوه الأهاتم  
وعلى هذا فلا شاهد فيه .

وهو في : الخزائن ٣٧٠/٧ هارون ، المقتضب ١٦٨/٢ الطبعة الأخيرة ، الأمالي الشجرية ٢/٢٤ ، المُفْصَل ٢١٣ ، معجم الشواهد ٣٦٣/١ . «والفرزدق يعني بالأهاتم : الأهتم بن سنان بن خالد . وعليه فليس الأهتم لقباً لسنان بن خالد كما زعم الكثيرون» [المفصل ٢١٤ حاشية] .

والشاهد فيه أنه قال مئين بلفظ الجمع ، مع أنها تميز الثلاث ، وتمييز الثلاثة وأخواتها بالثمة لا يجمع ، وإن كان الجمع هو القياس ، إلا أنه مرفوض عندهم .

(٤) في ط ما يلي :

ثلثمائين للملوك وفي بها ردائي \* وجلت عن وجوه الأهاتم

وبعضهم يقول في مِثُون<sup>(١)</sup> : مِثُون<sup>(٢)</sup> بضم الميم، وبعضهم يُشِمُّ كسر ميم مائة في الواحد أيضاً، شيئاً من الضم، ولا يُبَيِّنُ الضم، وذلك هو الإخفاء .

قال الأخفش : لو ضمنت ميم مئاة فقلت : مِثُون كما في مِثُون جاز، وبعضهم يجعل نون مِثِين مُعْتَقَبَ الإعراب كسنتين كما يجيء في الجمع .

وقال الأخفش : هو فعِلين في الأصل كَغَسَلِينَ<sup>(٣)</sup> فَحَذَفَتْ<sup>(٤)</sup> اللام، فهو عنده مفرد، وليس بشيء، إذ لو كان مفرداً، لَقِيلَ لِمِائَةٍ واحدةٍ : مِثِين، ولعله عنده اسم جمع، وقال بعضهم : هو : فعِيل : كِعِصِي<sup>(٥)</sup> فَأَبْدَلَتْ<sup>(٦)</sup> الياء الأخيرة نوناً، وقوله<sup>(٧)</sup> :

٥٤٤ وحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِثِي

(١) انظر سيبويه ٣٦/٢ بلاق .

(٢) انظر سيبويه ١٨١/٢ ، ١٨٣ .

(٣) الغَسَلِينَ : ما يخرج من الثوب بالغسل، ومثله الغَسَالَة، والغَسَلِينَ في القرآن الكريم : ما يسيل من جلود أهل النار من قَيْحٍ وغيره، وقال الليث : الغسلين : شديد الحر (يريد أنه وصف) . وقيل : شجر في النار . [ انظر سيبويه ٣٢٦/٢ بلاق، المتع ١٢٥/١ ] .

(٤) ط : فحذف .

(٥) وزن عِصِي : فُعُول، الأصل : عُصَوِي : التقت الواو والياء والسابق ساكن، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة كسرة حتى تصبح الياء .

ومن العرب من يكسر حركة الفاء إتياعاً لحركة العين، فيقول : «عِصِي» . وضمتها أفصح وأكثر . إذن ليس وزن «عِصِي» فعِيلاً كما قال الرُّضِي، وإنما صورته هكذا باعتبار اللفظ، نظراً لكسر أوله إتياعاً .

[ انظر المتع ٥٥١/٢ ، ٧٦٢ ] .

(٦) ط : فأبدل .

(٧) مِنْ رَجَزٍ قالته امرأة من بني عَقِيل، تفخر بأخوالها من اليَمَن، وقيل لامرأة من بني عامر . وقامته :

حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطُ وَعَلِي \* وحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِثِي  
الحزاة ٣٧٥/٧ هارون، نوادر أبي زيد ٣٢١، شرح شواهد الشافعية ١٦٣، ضرائر الشعر ١٣٣، ١٣٤، الأمالي الشجرية ٣٨٣/١، المسائل العسكرية ٧٣ .

الشاهد فيه (المِثِي) فَإِنَّ أَصْلَهُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ (المِثِين)، فحذفت النون لضرورة الشعر .

(٨) ط : المِثِي .

عند الأخفش ، في الأصل : المئين حذف النون ضرورة ، وحكي عن يونس أنه مطروح الهاء كتمر وتمر ، وليس بمستقيم إذ القياس ، إذن ، مئي ، كمعى ، كما تقول في لثة : لئى ، وفي ظبة : ظئى .

وقد قيل : أصله مئى ، ككليب ، كُسرَت الفاء كما قيل في شعير : شعير ، وفي رَغيف : رَغيف<sup>(١)</sup> لِكَوْنِ العَيْنِ حَرْفَ خَلْقٍ يَجِيءُ فِي التَّصْرِيفِ ، ثُمَّ خَفَفَ لِأَجْلِ الْقَافِيَةِ ، وَمِئَى ، ككليب غير مسموع ، ففي هذا القول نظرٌ .

قَوْلُهُ : « وميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين : منصوب مفرد » ، أَمَّا نَصْبُهُ ، فَلِتَعَذُّرِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ ، أَمَّا مِنْ أَحَدِ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ ، فَلِكِرَاهَتِهِمْ أَنْ تُجْعَلَ ثَلَاثَةُ أَسْمَاءٍ كَاسْمٍ وَاحِدٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ قَالُوا : ثَلَاثَةُ عَشَرَ زَيْدٍ ، وَخَمْسَةُ عَشَرَ ، فَجَازَتْ<sup>(٢)</sup> الْإِضَافَةُ إِلَّا فِي اثْنِي عَشَرَ ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْمَرْكَبِ .

قِيلَ : لَيْسَ هَذَا مِثْلَهُ<sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ مُمِيزًا فَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالْأَوَّلِ فِي الْمَعْنَى ، وَإِنَّمَا جِئَ بِهِ لِبَيَانِهِ ، فَكَانَ الْجَمِيعُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي نَحْوِ : ثَلَاثَةُ عَشَرَ : شَيْءٌ آخَرُ .

وَأَمَّا عَشْرُونَ وَأَخَوَاتُهُ ، فَلِأَنَّ النُّونَ لَيْسَتْ لِلْجَمْعِ حَقِيقَةً حَتَّى تُحْدَفَ ، بَلْ هِيَ مُشَبَّهَةٌ بِهَا .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ يَقَالُ : أَرْضُ زَيْدٍ ، وَكُرُو عَمْرُو ، وَهَذِهِ النُّونُ مِثْلُهَا ، قُلْتَ : بَلْ نُونُ «عَشْرُونَ» وَأَخَوَاتِهَا أَعْدُ مِنْهَا مِنْ نُونِ الْجَمْعِ ، لِأَنَّ «أَرْضُونَ» ، جَمْعُ أَرْضٍ ،

(١) في ط : كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف خلق .

(٢) ط : فجاز .

(٣) ط : قيل هذا ليس مثله .

حقيقةً، وإن لم يكن قياساً، بخلاف «عشرين» وأخواتها، فإنها ليست جَمْعَ عشر، وثلاث وأربع، لِمَا مرَّ في أول الباب<sup>(١)</sup>.

ولم تمكن الإضافة مع إثبات النون أيضاً، لمشابتها لنون الجمع، وربما جاء : عشر ودرهم، وأربعونوب، وهو قليل .

وأما إفرادُهُ، فلأنَّ جمعيته الأصلية التي كانت له حين كان موصوفاً إنما حُوِّفَتْ عليها حال الإضافة إليه؛ لأنَّ المضاف إليه غيرُ فضلةٍ بل من تمام الأول كالموصوف، فما بقيت<sup>(٢)</sup> الجمعية له مضافاً، كما كانت له موصوفاً، فلما تعذرت<sup>(٣)</sup> الإضافة، ونصب على التمييز، وهو في صورة الفضلات، لم يَبْقَ كالموصوف الذي هو عُمْدَةٌ حتى يجب مراعاة حاله، والجمعية مفهومة من العدد المتقدم، والمفرد أخصر، فاقصر عليه .

ومع صيرورة المعدود في صورة الفضلات، يُرَاعَى أصلُهُ حين كان موصوفاً، فلا يُوصَفُ، في الأغلب، إلّا هو، دون العدد، لأنه هو المقصود من حيث المعنى والمعدود، وإن كان مقدماً، كالوصف له .

تقول : عندي عشرون رجلاً شجاعاً، كما يوصف هو إذا كان مضافاً إليه، قال تعالى :

﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾<sup>(٤)</sup>، ويجوز وصف العدد أيضاً لكن على قِلَّةٍ .

[ قوله<sup>(٥)</sup> ] : « وتثنيتها، وجمعه » (١٧٩ أ) أي تثنية المائة<sup>(٦)</sup> والألف، وجمع الألف،

(١) ط : الكتاب .

(٢) ط : بقي .

(٣) ط : تعذرت .

(٤) يوسف / ٤٣، والآية بتمامها : ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رَأْيِي إِن كُنْتُ لِلرَّءْيِ نَاعِمٌ ﴾

(٥) ليست في الأصل، وهي من م .

(٦) ط : المائة .



البدل<sup>(١)</sup>، لا على التمييز، وإلا لزم الشذوذ من وجهين: جمع ميمز المائة ونصبه، فكأنه قال: ولبثوا سنين، قال: وكذا قوله تعالى:

﴿أَثْنَتِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾<sup>(٢)</sup>،

وإلا لزم الشذوذ بجمع المميز.

قال الزَّجَّاجُ<sup>(٣)</sup>: لو انتصب «سنين»، على التمييز، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونُوا، لَبُثُوا تِسْعِمِائَةِ سَنَةٍ، ووجهه: أنه فهم أن ميمز المائة، واحدٌ من مائة، كقولك: مائة رجل، فرجل: واحد من المائة، فلو كان «سنين» تمييزاً، لكان واحداً من ثلاثمائة، وأقل السنين: ثلاثة، فكأنه قال: ثلاثمائة ثلاث سنين، فتكون تسعمائة.

قال المصنف، وهذا يَطْرُدُ في قوله تعالى:

﴿أَثْنَتِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾<sup>(٤)</sup>، فلو كان تمييزاً، لكانوا ستة وثلاثين، على رأيه، قال: وهذا الذي ذكره الزَّجَّاجُ يَرُدُّ على قراءة حمزة والكسائي، لأنها قرأ: ثلاثمائة سنين، بالإضافة، فسنين عندهما تمييز، لا غَيْرُ، وإن لم يكن منصوباً.

(١) انظر البحر ١١٧/٦، ومُشْكِلُ إعراب القرآن ٣٩/٢، ٤٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧١/٢، ٢٧٢،

ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٥/٢.

(٢) الأعراف / ١٦٠، ونص الآية: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ وَآبَ أَصْرِبَ يَعْصَاكَ الْحَجَرُ فَاتَّبِعْهُ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَمَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّاتِ وَالسَّلَوى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾.

[انظر مشكل إعراب القرآن ٣٣٢/١، والتبيان للعكبري ٥٩٩/١].

(٣) «قال الزجج: (سنين) جائز أن يكون نصباً، وجائز أن يكون جرّاً فأما النصبُ فعلى معنى: (ولبثوا في كهفهم سنين ثلاث مئة)، ويكون على تقدير العربية (سنين) معطوفاً على (ثلاث) عطف البيان والتوكيد. وجائز أن يكون (سنين) من نعت (المئة) وهو راجع في المعنى إلى (ثلاث).» [حُجَّةُ القراءات ص ٤١٤].

(٤) الأعراف / من الآية ١٦٠. انظر تخريجها في: البحر ٤٠٧/٤، والكشاف ١٦٨/٢، ١٦٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٢٣/٢، ومعاني الفراء ٣٩٧/١، والتكملة ص ٦٨.

ولا شك أن قراءة الجماعة أقيس من قراءتها عند النحاة، وما ذكره الزجاج غير لازم، وذلك لأن الذي ذكره مخصوص بأن يكون التمييز مفرداً، أما إذا كان جمعاً فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو ثلاثة أثواب، مع أن الأصل في الجميع : الجمع، وإنما عدل إلى المفرد لعلّة، كما تقدم، فإذا استعمل المميز جمعاً، استعمل على الأصل .

وما قاله الزجاج، إنما كان يلزم أن لو كان ما استعمل جمعاً : استعمل كما استعمل المفرد أما إذا استعمل الجمع على أصله، فيما وضع العدد له ، فلا .  
هذا آخر كلام المصنّف<sup>(١)</sup>.

وإذا وصفت المميّز، جاز لك في الوصف ، اعتبار اللفظ<sup>(٢)</sup> والمعنى ، نحو : ثلاثون رجلاً ظريفاً، وطرّفاء، ومائة رجل طويل وطوال<sup>(٣)</sup>، قال<sup>(٤)</sup> :

٥٤٦ فيها اثنتان وأربعون حلوبة \* سوداً كخافية الغراب الأسحم

(١) الإيضاح في شرح المفضل ٦١٢/١ .

(٢) ط : اعتباراً للفظ .

(٣) انظر الجمع ٢٥٤/١ ، ودراسات القسم الثالث ج٣ ص ٢٦٧ وما بعدها .

(٤) عنرة العبيسي (ديوانه ١٩٣ ط . سعيد المولوي ، دمشق) .

الخزاعة ٣٩٠/٧ هارون ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٧٢ ، وابن يعيش ٥٥/٣ .

والحلوبة : المحلوبة . يُستعمل في الواحد والجمع على لفظ واحد . والخوافي : أواخر ريش الجناح مما يلي الظهر . والأسحم : الأسود . وقوله : (سوداً) : حال من قوله : اثنتان وأربعون ، وهو حال من نكرة ، أو نعتٌ لحلوبة ؛ لأنها في موضع الجماعة ، والمعنى : من الخلائب . ويروى : (سود) على أن يكون نعتاً لقوله «اثنتان وأربعون» . فإن قيل : كيف جاز أن ينعتها ، وأحدهما معطوفٌ على صاحبه ؟

قيل : لأنها قد اجتمعا ، فصارا بمنزلة قولك : جاءني زيد وعمرو الظريفان . والكاف في (كخافية) في موضع نصب . والمعنى : سوداً مثل خافية الغراب الأسحم .

الشاهد فيه أنه يجوز وصف المميّز المفرد بالجمع باعتبار المعنى ، كما في البيت ، فإن (حلوبة) ميّز مفرد للعدد ، وقد وصف بالجمع ، وهو سود : جمع سوداء .

واعلم أنَّ سيويوه<sup>(١)</sup>، وجماعةً من النحاة، يستقبحون كون مميز العدد، في أي درجة كان : صفةً، نحو قولك : سبعة طوال، وأحد عشر طويلاً، ومائة أبيض؛ لأنَّ المقصود من التمييز: التنصيصُ، وهو معدوم في أكثر الأوصافِ، بَلَى إن كانت الصفةُ مختصةً ببعض الأجناس لم يستقبح نحو ثلاثة علماء، ومائة فاضل، كما قلنا في: هذا الأبيض، وهذا العالم .

وإذا أضفتَ العددَ المركب نحو : أحد عشر، وخمسة عشر زيد، فعند سيويوه<sup>(٢)</sup> : الاسمان باقياَنِ على بنائهما لبقاء موجهه، أي التركيب ، . . .

والإضافة عنده، لا تُحُلُّ بالبناء، كما لا يخلُ به الألفُ واللام اتفاقاً، نحو: الأحد عشر، وإن كانت الإضافة، واللام، من خواصِّ الأسماء .

وأما الأخفشُ والفراءُ، فإنهما فرقا بين اللام والإضافة، وذلك لأن ذا اللام، كثيراً ما يوجد في غير هذا الموضع مبنياً، كالآن، والذي وأخواته، والأمس، عند بعضهم، وأما المضاف فلا يكون إلّا معرباً، إلّا لَدُنْ وأخواته، ألا ترى إلى اعراب « أي » للزوم إضافته، مع ثبوت عِلَّةِ البناء فيه، وإلى اعراب قَبْلُ، وبعْدُ، وأخواتها مع الإضافة، والبناء عند القطع عنها<sup>(٣)</sup>.

وأما بناء « غلامي »، على مذهب النحاة، وبناء « حيث »، وإذا، ونحو قوله<sup>(٤)</sup> :

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا \* وقلتُ ألماً تصحُّ<sup>(٥)</sup> والشَّيبُ وازعُ

فقد مضى الكلام عليه في مواضعه .

(١) في سيويوه ١٧٣/٢ بولاق : «وتقول : ثلاثة نسابات، جمع نسابة، وهو قبيح . . .»، وفي ١٧٥/٢ : « . . . فهذا

وجه الكلام، كراهية أن تجعل الصفة كالاسم، إلّا أن يضطرُّ شاعرٌ .

(٢) الكتاب ٥٣/٢، ١٧١ بولاق، وانظر المقتضب ١٥٩/٢ .

(٣) ط : منها .

(٤) النابغة الذبياني (ديوانه ٤٤ شرح ابن السكيت ط . شكري فيصل، بيروت سنة ١٩٦٨م)، وقد سبقَ تخريج البيت .

(٥) ط : ساقط .



فالأخفش<sup>(١)</sup> يُعربُ<sup>(٢)</sup> ثانيَ الاسمين قياساً مع الإضافة، نحو : جاءني خمسة عشر زيدا، إجراءً له مجرى « بعلبك »، والفراء<sup>(٣)</sup> يجعلُ جُزْأَيِ المركب عند الإضافة مُعَرَّيْنِ إعرابَ المضافِ والمضافِ إليه<sup>(٤)</sup>، لشبهه لفظاً بالمضاف إليه، فيكون، خمسة عشر زيدا، كابن عرس زيدا .

## [ اعتبار اللَّفْظِ والمعنى في المَعْدُودِ ]

قوله : « وإذا كان المَعْدُود مؤنثاً واللفظُ مذكراً ، أو بالعكس » « فوجهان » .

يعني مثل قولك : شخص ، إذا أطلقتَه على امرأة ، وقولك : نفس ، إذا أطلقتها على رجل ، ففي الأول : المَعْدُود وهو المرأة مؤنث ، ولفظ الشخص مذكر ، وفي الثاني : المَعْدُود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث ، فلك أن تعتبر اللفظ وهو الأقيس والأكثر في كلامهم ، لما ذكرنا في الموصولات ، فتقول : ثلاثة أشخاص أي نساء ، وثلاث أنفس أي رجال ، ويجوز اعتبار المعنى ، كثلاثة أنفس ، للرجال<sup>(٥)</sup> ، وثلاث أشخاص ، للنساء .

(١) تفصيل لمخالفة الأخفش والفراء في التفريق بين اللام والإضافة .

(٢) التسهيل ١١٨ .

(٣) معاني القرآن ٢/٢٣٤ ، والتسهيل ١١٨ .

(٤) في م ، د بعد قوله : « والمضاف إليه » ما يلي : « نحو ابن عرس ، تشبيهاً لفظياً لهذا المركب بالمضاف . . . » .

(٥) في سيبويه ١٧٣/٢ بولاق : « وقالوا : ثلاثة أنفس ؛ لأن النفس عندهم إنسان . ألا ترى أنهم يقولون : نفس واحد ، فلا يدخلون الهاء » .

وقال في ص ١٧٤ : « كما أنَّ النَّفْسَ في المذكر أكثر . . . » ثم قال : « وزعم يونس عن رؤية أنه قال : ثلاث أنفس على تأنيث النفس ، كما يقال : ثلاث أعين للعين من الناس ، وكما قالوا : ثلاث أشخاص في النساء . . . » وانظر المَخْصَص ١٧/١٤ .

قال<sup>(١)</sup> :

٥٤٧ فكان مَجْنِيٌّ دون مَنْ كُنْتُ أَتَقِيَّ \* ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبانٍ (١٧٩ب) ومُعَصِرُ

قَوْلُهُ : « ولا يُمَيِّزُ : واحد ، ولا اثنان ، استغناءً بلفظ التمييز عنها نحو : رجل ورجلان ، لإفادة النص المقصود بالعدد<sup>(٢)</sup> » .

إنما لم يُمَيِّزْ ، واحد ، واثنان ، لأن ألفاظ العدد قُصِدَ بها الدلالة على نُصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك ، فلو قالوا : رجال ، لم يُعلم عددهم ، ولو قالوا ثلاثة واقتصروا ، لم يُعلم ما هي ؟ فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معاً ، استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجلٍ ولا واحد رجلين ، ولا واحد رجال ، لأن لفظة رجلٍ وحدها ، تُفيد الوحدة والمعدود ، ولم يقولوا : اثنا رجل ولا : اثنا رجال ، لأن لفظة رجلين تفيد الاثنينية ، وقَوْلُهُ<sup>(٣)</sup> :

٥٤٨ كَأَنَّ خُصِيَّتَهُ مِنْ التَّدَلُّلِ \* ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

(١) عُمَرُ بْنُ أَبِي رِيعة (ديوانه ١٢٦ ، دار صادر ، بيروت ، بلا تاريخ) .

الحزانة ٣٩٤/٧ هارون ، سيبويه ١٧٥/٢ ؛ وقد استشهد به مراعاةً لمعناه ؛ لأنه أراد به المرأة ، المقتضب ١٤٨/٢ وفيه : « فأما قوله : فكان مَجْنِيٌّ . . . فإنما أثبت الشخوص على المعنى ؛ لأنه قصد إلى النساء ، وأبان ذلك بقوله : كاعبانٍ ومُعَصِرُ » ، الخصائص ٤١٧/٢ ، ضرائر الشعر ٢٧٢ ؛ وفيه « فأنبت الشخص ، ولذلك أسقط التاء من العدد ؛ لأنه أراد بالشخوص النساء » ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٠٦/١ تحقيق د . عضيمة القاهرة سنة ١٩٨١م ، شرح الألفية للمُرَادِي ٣٠٤/٤ .

(والمَجْنَى) : الترس . (الكاعب) : الجارية حين يبدأ نديها للنهود . (المُعَصِر) : الجارية أول ما أدركت وحاضت . يقال : قد أُعَصِرَتْ ، كأنها دخلت عصر شبابها . و (دون) بمعنى : قدام . وكاعبان : خبر لمبتدأ محذوف على قطع البدل . وثلاث : خبر كان . المقتضب ١٤٦/٢ الطبعة الأخيرة هامش (١) .

الشاهد فيه أنه يجوز اعتبار المعنى فتجرد علامة التانيث من عدد المؤنث المعنوي ، كما هنا ، فإنه جرد ثلاثاً من التاء ؛ لكون شخوص بمعنى نساء ، بدليل الإبدال عنه بها بعده .

(٢) ط : أتق .

(٣) ط : بالعدد .

(٤) خطام الريح المجاشعي (فُرحة الأديب ١٥٨) ، والبيت في هجاء شيخ كبير .

الحزانة ٤٠٠/٧ هارون ، سيبويه ١٧٧/٢ ، ٢٠٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السَّيرافي ٣٦١/٢ ، المقتضب =

ضرورة .

قوله : « استغناء بلفظ التمييز عنهما » ، يعني لم يقولوا : واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن التمييز الأول يفيد الوحدة ، والثاني يُفيد الاثنيتة .

وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو : واحد رجال ، واثنان رجال ، وثنتا حنظل .

### [ تعريفُ العدد ]

وإذا قُصِدَ تعريفُ العددِ، فإن كان مفرداً، أي غير مضافٍ ولا مركبٍ، أُدخل اللامُ عليه، واحداً كان أو أكثرَ، كالعشرين رجلاً، والثلاثة والأربعون جَمَلاً، والعشرة والمائة بغير<sup>(١)</sup>، وإن كان مضافاً، فعلى المضاف إليه، وإن كان مضافاً إلى المضاف، فعلى المضاف إليه الأخير، فالأول، كثلاثة الدراهم، ومائة الدرهم، وثلاث المائة وأربعة الآلاف، والثاني، نحو ثلاثمائة ألف، وثلاثمائة ألف درهم، وثلاثمائة ألف ألف درهم .

وقد يَدْخُلُ حرفُ التعريفِ على المضاف والمضاف إليه معاً شذوذاً، نحو : الثلاثة<sup>(٢)</sup> الأثواب، وعند الكوفيين هو قياسٌ، كما مرَّ في باب الإضافة .

---

١٥٤/٢ ، التكملة ١١٨ ، كتاب الكتاب ١٣٧ ، شرح مجل الرَّجَاجِي ١٤٠/١ ، التخمير ٣٦١/٢ ؛ وفيه : ثِنْتِي، بدل ثُنْتَا، الْمُخَصَّص ١٠/١٢ ، و ١٩٦/١٣ ، و ٩٨/١٦ ، و ٨٩/١٧ ، و ١٠٠ . وفي إصلاح المنطق ١٦٧ - ١٦٨ تقول : ما أعظم خُصِيَّتِهِ ، وَخُصِيَّتِيهِ ولا تَكْسِيرُ الحاء ... الواحد خُصِيٌّ وَخُصِيَّةٌ .

وفي تهذيبه ٢٥/٢ : التَّذَلُّلُ : تحَرُّكُ الشَّيْءِ المعلق واضطرابه . وظرف المعجوز : خَلَقَ متقبض قد تشجَّح لِقَدَمِهِ . الشاهد فيه قوله : ( ثُنْتَا حَنْظَلٍ ) فَإِنَّ القِيَّاسَ : حَنْظَلَتَان . لكنه جاء ضرورة .

(١) ط : بغيراً .

(٢) في التكملة ص ٦٨ : « وروى الكسائي : الخمسة الأثواب . وروى أبو يزيد فيها حكاه عنه أبو عُمر أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء » .

وإن كان مركَّباً، دخل على الأول، نحو : الأحد عشر درهماً، ولا يجوز دخوله<sup>(١)</sup> على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جُزْأَيِ المركب، لأنه يكون كأنه داخل في وسط الكلمة، وقد يدخل على الجزأين بضعف نحو : الأحد العشر درهماً ، وهو عند الأخفش والكوفيين<sup>(٢)</sup> قياسٌ، وقد يدخل على الجزأين والتمييز بقُبْحٍ ، نحو : الأحد العشر الدرهم، وهو قياسٌ عند بعض الكوفيين<sup>(٣)</sup>.

### [ التَّغْلِبُ فِي تَمْيِيزِ الْعَدَدِ ]

واعلم أنَّ العددَ المميَّزَ بمذكر ومؤنث معاً، إمَّا أَنْ يَكُونَ مَفْصُولاً بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بِلَفْظِ « مِنْ » أَوْ « بَيْنَ » ، أَوْ « لَا » ، فَإِنْ كَانَ ، فَالْغَلْبَةُ لِلتَّنْكِيرِ ، نَحْوَ اشْتَرَيْتَ عَشْرَةَ بَيْنَ عَبْدٍ وَأُمَةٍ ، وَرَأَيْتَ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ النَّوْقِ وَالْجِلْهَالِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَمْيِيزَانِ « يَوْمًا » وَ « لَيْلَةً » فَالْغَلْبَةُ ، إِذَنْ لِلتَّائِيثِ ، قَالَ<sup>(٤)</sup> :

٥٤٩ فطافَتْ ثلاثاً بين يومٍ وَلَيْلَةٍ \* وكان النَّكِيرُ أَنْ تُضَيَّفَ وَتَحْجَّارَا

(١) ط : دخوله .

(٢) الإنصاف، مسألة ٤٣ ج١/١٩٥، والجمع ١٥٠/٢-١٥١ .

(٣) قال الفارسي : « وليس له من القياس وجهٌ ». التكملة ص ٦٨ .

(٤) النابغة الجعدي (ديوانه ٤١ تحقيق عبدالعزيز رباح، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ط ١ سنة ١٩٦٤).

والبيت في وصف بقرة وحشية أكل السُّعْ وَلَذَهَا فطافَتْ ، وروايته هكذا :

فجالت على وَحْشِيَّهَا مُسْتَبْتَةً \* . . . .

الخزائن ٤٠٧/٧ هارون ، المُغْنِي ٨٦٧ ط . المبارك ، إصلاح النطق ٢٩٨ [تحقيق شاکر وهارون . دار المعارف

سنة ١٩٥٦م]، سيبويه ٥٦٤/٣ هارون حاشية (٥)، الأشموني ٧٠/٣ ط . عيسى الحلبي سنة ١٣٦٦هـ،

المقرب ٣١١/١ بلا نسبة .

والنكير : الإنكار، وهو من المصادر التي أتت من فَعِيل كالنذير والعذير . وأكثر ما يأتي هذا النوع من المصادر في الأصوات كالهدير والهديل ، أي : ما كان عندها حين فقدته إلّا الشفقة والصَّيْح .

(و) تُضَيَّفُ مضارع أضاف ، أي : أَشْفَقَ . ويروي : أن تُضَيَّفَ بفتح التاء ، أي : تعدل ههنا مرةً ، وههنا مرةً .

يقول : كان نكيرها لما رأت الشَّلُو أن تشفق وتجار ، لا شيء عندها غير ذلك .

إِذِ<sup>(١)</sup> التَّارِيخُ مَبْنِيٌّ عَلَى اللَّيَالِي، كَمَا يَجِبِيءُ، فَلِهَذَا، إِذَا أَهَمَّتْ وَلَمْ تَذَكُرِ الْأَيَّامَ وَلَا اللَّيَالِي، جَرَى اللَّفْظُ عَلَى التَّأْنِيثِ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَقَامَ فَلَانٌ خَمْسًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿... يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ<sup>(٢)</sup> وَعَشْرًا<sup>(٣)</sup>﴾.

وإنما غلب التأنيث لذلك، ولللفصل، إذ كأنه مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة، لكنه ليس بِحَدِّ كلام العرب .

وإن لم يفصل بينهما<sup>(٥)</sup>، فإن كان العدد مضافاً إلى المعداد، فالغلبة للأسبق، نحو: خمسة أعبد وآمٍ، وخمس آمٍ<sup>(٦)</sup> وأعبد، إذ الإضافة إليه تُفِيدُ فَضْلَ اختصاص، وكذا في عدد عطف عليه هذا المضاف نحو : ثلاثة ومائة رجل وامرأة، وثلاث وألف ناقة وجمل .

وإن كان المعداد منصوباً على التمييز، فإن كان المذكر من المميزين عاقلاً، سواء كان المؤنث عاقلاً، أو، لا ، فالاعتبار بالمذكر، نحو: خمسة عشر امرأةً ورجلاً، وخمسة

---

والمعنى على الرواية الأولى : أي فطافت ثلاث ليالٍ وأيامها، تطلب ولدها، وليس لديها من نكير إلا أن تضيف وتجأر.

والشاهد : فيه تأنيث الثلاث بقوله : «يَبْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ»، وقد علم أنه أراد ثلاث ليالٍ، والليالي مشتملة على أيامها . والقاعدة الْمُفَصَّلَةُ التي أَقْرَبُهَا المتأخرون أَنَّ الْعَدَّةَ المركب إذا ميز بشيئين، كانت الغلبة لمذكرهما إن وجد العقل، وإن فقد العقل فللسابق، بشرط الاتصال، نحو: عندي خمسة عشر جملًا وناقاة، وخمس عشرة ناقةً وجملًا، فإن فقد الاتصال كانت الغلبة للمؤنث؛ نحو: عندي سِتُّ عَشْرَةَ ما بين ناقة وجملٍ، أو ما بين جملٍ وناقاة .

(١) ط : إذا .

(٢) البقرة / ٢٣٤، والآية بتمامها : ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَرْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ يَمُنُّ عَلَى الَّذِينَ خَيْرٌ﴾ .

(٣) الكتاب ١٧٤/٢ بولاق .

(٤) ط : بهما .

(٥) أم جمع أمة وهي المملوكة، جمع قلة على وزن أفعل، وأصله : أُمُو، تحوّل إلى منقوص، وأبدلت الهزة الثانية مدّة، وحذفت ياء المنقوص للتثنية ...

وعشرون ناقّةً ورجلاً، لاحترام التذكير المقارن للعقل، وإن لم يكن المذكر منها عاقلاً، فالاعتبار بأسبقها نحو: ثلاثة عشر جملاً وناقّةً وأربعة عشر بيتاً وصفةً وأربعة وعشرون يوماً وليلةً.

هذا، وإذا كان المميزان: يوماً، وليلةً، نحو: سرت أربعة عشر يوماً وليلةً فالمراد: أربع عشرة ليلةً وأربعة عشر يوماً؛ لأنّ مع الليالي أياماً بعدتها، ولا كذا، نحو: اشترت عشرةً بين عبدٍ وأمة، أو خمسة عشر جملاً وناقّةً، بل المعنى أنّ مجموع عدد الإماء والعبيد عشرة، فبعض العشرة عبيد، وبعضها إماء، ويجوز أن يتساويا، فيكون: خمسة عبيد وخمس إماء، ويجوز أن يختلفا.

والنكرة المضاف إليها « بين » في مثل هذا، أي في موضع القسم، يقصد بها الجنس، ولفظة « بين » مستعارة من الظرف المكاني، فقولك: القوم: بين رجل وامرأة، أي ليسوا بخارجين من هذين القسمين، ومن هذين الجنسيتين، كما أن ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجاً من المكان المتوسط بينهما.

### [ كيفية التأريخ ]

واعلم أنّ الليل في تاريخ العرب، مُقدّم على اليوم؛ لأنّ السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية، وذلك لكون أكثرهم أهل البراري، الذين يتعسّر عليهم معرفة دخول (١٨٠) الشهر إلّا بالاستهلال، فإذا أبصروا الهلال عرفوا دخول الشهر، فأول الشهر عندهم: الليل، لأنّ الاستهلال يكون في أول الليل.

فيقال في أول ليلة من الشهر: كُتِبَ لِأَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ، أو لِعُرَّتِهِ أو لمهلته أو لمستهله وفي اليوم الأول لِلَيْلَةِ خَلَتْ، واللام هي المفيدة للاختصاص، الذي هو أصلها، والاختصاص ههنا على ثلاثة أضرب، إمّا أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه، نحو: كتبت لِعُرَّةِ كذا، أو يختص به لوقوعه بعده، نحو: لِلَّيْلَةِ خَلَتْ، أو يختص به

لوقوعه قبله، نحو: لِلَّيْلَةِ<sup>(١)</sup> بَقِيَتْ، وذلك بِحَسَبِ القرينة، فمع الإطلاق، يكون الاختصاص بوقوعه فيه، ومع قرينة نحو: خَلَتْ، يكون بوقوعه بعده، ومع قرينة نحو: بَقِيَتْ، يكون بوقوعه قبله.

وتقول في الليلة الثانية : كتبت لِلَّيْلَةِ الثانية من كذا، وعلى هذا القياس إلى آخر الشهر، وإن وقع الفعل في الليل، ولم يُقصد إلى ذكر وقوعه فيه، جاز أن يكتب فيه ما يكتب في الأيام، وذلك أنك تقول: في ثاني الأيام: لِلَّيْلَتَيْنِ خَلْتَا، وفي ثالثها: لِثَلَاثِ لَيَالٍ خَلَوْنَ<sup>(٢)</sup>، وكذا إلى عَشْرِ لَيَالٍ خَلَوْنَ، ويجوز: لِثَلَاثِ لَيَالٍ خَلَتْ، إلى: عشر لَيَالٍ خَلَتْ، والأول أولى ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع إلى الجمع.

وفي الحادي عشر : لِإِحْدَى عَشْرَةِ لَيْلَةٍ خَلَتْ، إلى أن تكتب في الرابع عشر، لأربع عَشْرَةَ لَيْلَةٍ خَلَتْ، ويجوز: خَلَوْنَ، حملاً على المعنى، والأول أولى، مُرَاعَاةً للفظ.

(١) في التكملة ص ٦٩ : « وإذا بقيت من الشهر ليلة، قالوا: كتبنا سَلَخَ شهر كذا، ولم يكتبوا لِلَّيْلَةِ بقيت، كما لم يكتبوا لِلَّيْلَةِ خلت ولا مضت ... » وفي كتاب الكُتَاب ص ١٣٦ : « فإن لم يبق من الشهر إلا يوم واحد أول ليلة كتبت إن شئت : آخر يوم من كذا، وإن شئت كتبت: سَلَخَ كذا، أو سُلِخَ، أو انسلاخ كذا، أو منسلخ كذا ... »

(٢) في دُرَّةُ الْغَوَاصِ ١٠٠ - ١٠١ : « ... على أن العرب تختار أن تجعل النون للقليل، والتاء للكثير، فيقولون: لأربع خَلَوْنَ، وإحدى عَشْرَةَ خَلَتْ ... » ولهم اختيار آخر أيضاً، وهو أن يُجْعَلَ ضميرُ الجمع الكثير الهاء والالف، وضميرُ الجمع القليل الهاء والنون المشددة، كما نطق به القرآن في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكََ الَّذِينَ أَلْفَمُوا فَلَا تُزَكُّوا فِيهِمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾ التوبة/٣٦.

فجعل ضمير الأشهر الحرم بالهاء والنون لِقِلَّتِهِنَّ، وضمير شهور السنة الهاء والالف لكثرتها. وكذلك اختاروا أيضاً أن ألحقوا بصفة الجمع الكثير الهاء، فقالوا: أعطيته دراهم كثيرة، وأقمت أياماً معدودة، وألحقوا بصفة الجمع القليل الالف والتاء، فقالوا: أقمت أياماً معدودات، وكسوته أثواباً رفيعات، وأعطيته دراهم يسيرات؛ وعلى هذا جاء في سورة البقرة/٨٠ : ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمْسَنَا السَّكَاوَةُ إِلَّا أَنْيَامًا مَعْدُودَةً ﴾، وفي سورة آل عمران/٢٤ : ﴿ إِلَّا أَنْيَامًا مَعْدُودَةً ﴾، كأنهم قالوا أولاً بطول المدة التي تمسهم فيها النار، ثم تراجعوا عنه فقصروا تلك المدة. وانظر البحر ٣٩/٥، ومعاني الفراء ١/٤٣٥.

وقريبٌ من ذلك: ما حَكَى المازنيُّ: الأجداع<sup>(١)</sup> انكسرن، والجدوع انكسرت، جعل ضمير الأجداع، وهو جمع قَلَّة، ضمير الجمع وهو النون، لأنك لو صرحت بِعَدَدِ القَلَّة، أي من ثلاثة إلى عشرة، لكان مميّزه جمعاً نحو: ثلاثة أجداع، وجَعَلَ ضمير الجدوع، وهو جمع الكثرة، ضمير الواحدة، أي المستكن في انكسرت، لأنك لو صرّحتَ بعدد الكثرة، أي ما فوقَ العشرة لكان مميّزه مفرداً، نحو: ثلاثة عشر جذعاً.

وتكتب في الخامس عشر: للنصف من كذا، وهو أَوَّلُ<sup>(٢)</sup> من قولك<sup>(٣)</sup>، لخمس<sup>(٤)</sup> عشرة ليلةً خلت، ومن قولك لخمس عشرة ليلةً بقيت أو بقين، مع جوازهما أيضاً، وذلك لأنَّ الأولَ أخصرُ منهما.

وفي السادس عشر: لأربع عشرة ليلةً بقيت أو بقين، كما قلنا، وبعضهم يقول من الخامس عشر إلى الأخير: «إن بقيت»<sup>(٥)</sup> لتجوز نقصان الشهر، إلى أن تكتب في العشرين لعشر ليالٍ بقين، وهو أَوَّلُ من: بقيت، كما ذكرنا مع جوازه، أيضاً، إلى أن تكتب في الثامن والعشرين: لليلتين بقيتا، وفي التاسع والعشرين: لليلة بقيت، وفي الليلة الأخيرة: لآخر ليلةٍ منه أو سلخه، أو انسلاخه، وفي اليوم الأخير: لآخر يوم من كذا، أو سلخه أو انسلاخه.

(١) «هذا هو الصحيح، وقد يعكس قليلاً، فيقال: الجدوع انكسرن، والأجداع انكسرت» البحر ٣٩/٥.

(٢) ط: الأولى.

(٣) د: «وهو أَوَّلُ؛ لأنه أخصرُ من قولك لخمس عشرة ليلةً...».

(٤) ط: الخمس.

(٥) يعني يأتي بجملة (إن بقيت)، بعد ذكر التاريخ؛ لتجوز نقصان الشهر كما قال.



## [ الاشتقاق من ألفاظ العدد ]

قوله: «وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصديره: الثاني والثانية إلى: العاشر والعاشرة، لا غير، وباعتبار حاله: الأول والثاني والأولى والثانية، إلى: العاشر والعاشرة، والحادي عشر والحادية عشرة، والثاني عشر والثانية عشرة، إلى التاسع عشر، والتاسعة عشرة، ومن ثم، قيل في الأول: ثالث اثنين، أي: مصيرهما من ثلثتهما، وفي الثاني: ثالث ثلاثة أي أحدها، وتقول: حادي عشر أحد عشر، على الثاني خاصة، وإن شئت: حادي، أحد عشر، إلى تاسع تسعة عشر، فتعرب» .

يعني بالمفرد: الواحد: وبالمتردد: المعدود، وقد تقدّم أنّ جميع ألفاظ العدد، كانت في الأصل لمجرد العدد، كما في قولك: ثلاثة نصف ستة، ثم استعملت في المعدودات، كما في: رجال ثلاثة، وستة رجال، فإذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلاً، وقصدت ذكر واحد منهم، فإن أردت ذكره بلا ترتيب، جئت بواحد، أو أحد، الذي هو أول تلك الألفاظ الاثني عشر، فقلت: هذا واحد العشرة، أو: أحدهم، وإن قصدت إلى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين: أحدهما أن تقصد إلى ذلك الواحد، المعين درجته ومرتبته العددية بالنظر إلى حاله، أي درجته التي هو فيها من العدد، لا باعتبار عدد آخر، كالثالث أي الواحد من الثلاثة، والثاني، أي الواحد من الاثنين، وهو معنى قوله: «باعتبار حاله» .

والثاني: أن تقصد إلى ذلك الواحد المراعى درجته العددية<sup>(١)</sup> مع النظر إلى الدرجة التي تحت درجته أيضاً، فيكون واحداً من درجته بسبب تصديره الدرجة التي تحت درجته محوّة ذاهبة الاسم، وجعل للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه إلى ما

(١) ط: العدية .

تحتة، نحو: ثالث اثنين، أي واحد من ثلاثة بسبب انضمامه<sup>(١)</sup> إلى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلاثة، حتى صار واحدا، ومحوه عن المجموع اسم الاثنين، فمعنى ثالث اثنين: مصير اثنين ثلاثة بنفسه، إذ صار «اثنان» معه، ثلاثة، وهذا معنى قوله: باعتبار تصيره .

فإذا قصدت إليه باعتبار التصير، لم يجز أن يُبنى من واحد؛ إذ ليس تحت الأحد عدد، يصير أحداً، بانضمامه إلى الأحد، ويجوز أن يُبنى من الاثنين نحو: ثاني واحد، أي مصير واحد: اثنين بنفسه .

فإذا جئت بعده بمفعول هذا المصير، إما مجروراً أو منصوباً، وجب أن يكون عدداً<sup>(٢)</sup> (١٨٠ب) أنقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة، كرابع ثلاثة وخامس أربعة<sup>(٣)</sup>، ولا يجوز أن يكون أنقص بأكثر من درجة، ولا أزيد بشيء، إذ المعنى: أنه صير مفعوله بانضمامه إليه على العدد المشتق هو منه، وهذا المعنى لا يتم إلا في الناقص بدرجة فقط .

وإذا نصبت به فإنما تنصب إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضي، كما يجيء في اسم الفاعل، والإضافة في هذا، أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين؛ فإنها متساويان فيها، أو النصب أكثر .

وإنما قلَّ النصب ههنا؛ لأنَّ الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل، وذلك لأنَّ نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلاً، وإن انضم إليها واحد، بل يكون المنضم والمنضم إليه معاً، ثلاثة .

(١) ط : انضمامه .

(٢) ط ، د : ساقطة .

(٣) انظر المقتضب ١٨١/٢ الطبعة الأخيرة، وسيبويه ١٧٣/٢ بولاق .

والتأويل : أنه سقط عن المجموع الأول بانضمام ذلك الواحد : اسم الاثنين، وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة، فكأنه صار المجموع الأول هو المجموع الثاني .

فعلى هذا، جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين إلى العشرة؛ إذ لكل منها فعل، ومصدر، نحو : ثنيت الأحد ثنياً، وثلثت الاثنين ثلثاً، وكذا ربعت الثلاثة، إلى : عشرت التسعة، والمضارع من جميعها يكسر العين إلا ما لامه حرف حلق، كأزبع وأسبع وأتسع، وقد يكسر هذا أيضاً على الأصل<sup>(١)</sup> .

وقد جاءت هذه الأفعال بهذه المصادر بشرط ضم العين في المضارع إلا ما لامه حرف<sup>(٢)</sup> حلق، بمعنى آخر، وهو قوهم : ثلثت الرجل أي أخذت ثلث ماله، وكذا ربعته وخمسته إلى عشرته، وليس هذا المعنى بما نحن فيه، ولا يجيء بهذا المعنى : ثنيت الرجل؛ إذ لا معنى له .

ولا يتجاوز هذين المعنيين : العشرة، وأجاز سيويه<sup>(٣)</sup> أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير، خلافاً للأخفش، والمازني، والمبرد<sup>(٤)</sup> .

قال أبو عبيدة : تقول : كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم، أي جعلتهم ثلاثين، وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم، أي جعلتهم أربعين، وهكذا إلى المائة، قال السيرافي : إن كثيراً من النحويين يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة . وهذا هو القياس، قال : ومنهم من يُحيزُهُ، ويشقه من لفظ النيف، فيقول : هذا ثاني أحد عشر، وثالث اثني عشر، وينونه قال المبرد<sup>(٥)</sup> : هذا لا يجوز؛ لأن هذا الباب يجري

(١) انظر سيويه ١٧٢/٢، والمقتضب ١٨١/٢ الطبعة الأخيرة.

(٢) ط : إلا ما لامه حلق . . .

(٣) الكتاب ١٧٣/٢ بولاق .

(٤) انظر المقتضب ١٨١/٢ الطبعة الأخيرة .

(٥) في المقتضب ١٨١/٢ الطبعة الأخيرة : «فإن قلت على قياس قول من قال هذا رابع ثلاثة وخامس أربعة . فإن =

مَجْرَى الْفَاعِلِ الْمَأْخُودِ مِنَ الْفِعْلِ ، ونحن لا نقول : رِبْعٌ ثَلَاثَةٌ عَشْرٌ ، ولا أعلم أحداً حكاه .

واعلم أنه إنما لم يُجْزِ الاشتقاقُ ، فوق العشرة ، بمعنى المصيرِّ ، وجازَ بمعنى أحد ، نحو ثالث ثلاثة عشر ؛ لأنَّ ما هو بمعنى الأحد ، في صورة اسم الفاعل ، وليس به معنى ، كحائط ، وكاهل ، فلا بأس أن يُبْنَى من أول جُزْأَيِّ المركب ، إذ لا يحتاج فيه إلى مصدرٍ ولا فِعْلٍ ، وأما المصيرُّ <sup>(١)</sup> فهو اسمُ فاعلٍ حقيقةً ، واسمُ الفاعلِ لا بُدَّ له من فِعْلٍ ومَصْدَرٍ ، ولم يثبت فعل ولا مصدر مبنيان من العدد الذي فوق العشرة .

والذي حَكَى أَبُو عُبَيْدَةَ ، إنما هو في العقود من عشرة إلى مائة كعشرين وثلاثين إلى تسعين ، فقط ، وليس من المركب ، والمعطوف ، والظاهر أن سيبويه <sup>(٢)</sup> قاس ما هو بمعنى المصيرِّ ، على ما هو بمعنى الأحد ، ولم يَقُلْ ذلك عن سماع ، فعَلَى ما قَالَ ، يَجُوزُ فيه وجهان : نحو : رابعٌ عشرٌ ثلاثة <sup>(٣)</sup> عشر ، على بناء <sup>(٤)</sup> اسم <sup>(٥)</sup> الفاعلِ من أوَّلِ جُزْأَيِّ المركب ، والإتيان بثنائيهما كما هو ، ورابعٌ ثلاثة عشر بحذف ثانيهما ، وإعراب أولهما ، لزوال التركيب ، ولا يجوز ههنا حَذْفُ أولِ جُزْأَيِّ المركب ، المضاف إليه ، لا على أن

النَّحْوِيُّينَ كَانُوا يَقُولُونَ : هَذَا خَامِسٌ أَرْبَعَةَ عَشَرَ ، وَهَذِهِ خَامِسَةٌ أَرْبَعَ عَشْرَةَ ، وَيَقِيسُونَ هَذَا أَجْمَعُ ، وَيَقُولُونَ : هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَ عَشْرَةَ ، إِذَا كُنَّ نِسَاءً ، فَصِرْنَ بِهِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ ، كَمَا نَقُولُ : هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَ ، وَخَامِسٌ أَرْبَعَ . فَهَذَا قَوْلُ النَّحْوِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَكَانُوا أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ لَا يَرَاهُ صَوَاباً ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا قُلْتُ : رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ فَإِنَّمَا تُجْرِيهِ مُجْرَى ضَارِبٍ وَنَحْوِهِ ؛ لِأَنَّهُ كُنْتُ نَقُولُ : كَانُوا ثَلَاثَةً فَرَبَعَهُمْ ، وَكَانُوا خَمْسَةً فَسَدَسَهُمْ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَبْنِيَ فَاعِلاً مِنْ خَمْسَةٍ وَعَشْرَةٍ جَمِيعاً ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ : خَامِسٌ عَشَرَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ . وَالْقِيَاسُ عِنْدِي مَا قَالَ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَازِنِيِّ « وَانْظُرِ التَّعْلِيقَ .

(١) يعبر عن هذا المتأخرون بأنَّ فاعلاً بمعنى بعض فلا يعمل ، والآخر بمعنى مصير فيعمل . المقتضب ١٨٠/٢ .  
الطبعة الأخيرة هامش (١) .

(٢) الكتاب ١٧٣/٢ بولاق .

(٣) ط : ورابع عشر .

(٤) انظر الإنصاف مسألة ٤٤ ، والمقتضب ١٨١/٢ هامش ٢ الطبعة الأخيرة ، ابن يعيش ٣٦/٦ .

(٥) قوله « اسم » ساقطة من ط .

تركب «رابع» مع «عشر» الأخير، فتُبينهما، ولا على أن تُضيف «رابع» إلى «عشر»، فتعربه، أي تعرب «رابع» للالتباس برابع عشر بمعنى الأحد، كما ينبغي.

وأما إن قصدت إلى ذلك الواحد باعتبار حاله، فإن لم تُضيف، قلت: الأول، والثاني، والثالث، إلى العاشر، وإنما أبدلت الواحد بالأول، لأن الواحد، كما ذكرنا يُطلق على كل واحد من مفردات المعدودات، إذا لم يقصد الترتيب، فقلت: الأول، لتبين قصد الترتيب.

وهذا المبني على وزن الفاعل، وإن لم يكن اسم مفعول حقيقة<sup>(١)</sup>، كما مر، لكن فيه معنى الوصف، بخلاف نحو الحائط، وهذا، يجوز أن تجاوز به العشرة اتفاقاً، فتقول: الحادي عشر، فتقلب الواحد إلى الحادي، بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء، وتقول: الثاني عشر، فتسكن ياء الحادي والثاني مع أنها مركبان، كما مر في: معدٍ كرب.

وأما العشرون، والثلاثون إلى التسعين، والمائة والألف، فلفظ المفرد من المتعدد، ولفظ العدد فيهما<sup>(٢)</sup>: واحد، كما مر في باب المركب، وكان القياس «أن يقال»<sup>(٣)</sup>: العشرون والثلاثون.

وتقول في المعطوف: الثالث والعشرون والمائة، والرابع والألف، وإن أردت إضافة هذا النوع إلى ما هو جزء منه، ولا يجوز ذلك إلا فيما دون العشرين، فلك أن تُضيفه إما إلى أصله، وهو الأغلب، أو إلى ما فوقه، فلفظ الأول، لا يُضاف إلا إلى ما فوقه، نحو: أول العشرة، وأول الخمسة، ولا يُضاف (١٨١) إلى الأحد، فلا يُقال أول الأحد، ولا أول الواحد، لأن معنى الاسم المضاف بهذا المعنى: بعض

(١) م: كالكاهل، والحائط.

(٢) ط: فيها.

(٣) قوله: «أن يقال»: سقط من ط.

المضاف إليه، وذلك البعض هو الواحد، فمعنى ثالث ثلاثة: أحد ثلاثة، وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض إليه، وأمّا غير لفظ الأول فيجوز فيه الوجهان، نحو: ثاني اثنين، وقولك: عطارِد ثاني السبعة السّيّارة .

ولا يجوز، عند الجمهور، أن ينصب أصله؛ إذ ليس باسمِ فاعلٍ حقيقةً .  
ونقل الأخفش عن ثعلب جواز ذلك، قال الأخفش: قلت له، فإذا أجزت ذلك فقد أجرته مجرى الفعل، فهل يجوز أن تقول: ثلث ثلاثة، قال: نعم، على معنى: أتممت ثلاثة، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي إلى اثنين .

فإذا جاوزت العشرة وأردت الإضافة، قلت، على ما أجاز سيبويه<sup>(١)</sup>، وحكاه عن العرب: حادي عشر أحد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر، فيكون «حادي عشر» بمنزلة «ثالث» و«أحد عشر» بمنزلة ثلاثة، فالمركب الأول بجزأيه، مضاف إلى المركب الثاني بجزأيه، وكلا جزأي المركب: مبنيان .

وقد أنكر ثعلب هذا الوجه، وحكاه عن الكوفيين، وقال: إنهم لا يجوزون إلاّ ثالث ثلاثة عشر<sup>(٢)</sup>، وحجّتهم أنه لا يمكن بناء الفاعل من جزأي المركب، فتنبه من الجزء الأول وهو النيف .

وقول سيبويه<sup>(٣)</sup> أولى، لأنه ليس اسم فاعل على الحقيقة، وحكايته عن العرب لا تنكر مع ثقته وعدالته، ولا ريب أنّ حذف ثاني جزأي المركب المضاف، أكثر استعمالاً، لِحِفَّتِهِ، ولاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف إليه، فإذا حذفته أعربت أوّل الجزأين بوجه الإعراب؛ لزوال التركيب الموجب لبنائه، وامتناع تركيبه مع جزأي المركب الأخير .

(١) الكتاب ١٧٣/٢ بولاق وقال إنه القياس .

(٢) انظر الإنصاف مسألة ٤٤ ، والمقتضب ١٨٠/٢ الطبعة الأخيرة .

(٣) الكتاب ١٧٢/٢ ، ١٧٣ بولاق .

وَيَجُوزُ حَذْفُ أَوَّلِ جُزْأَيِ المضاف إليه، أيضاً، فتقول في ثالث ثلاثة عشر : ثالث عشر، فالذي ذَكَرَهُ سيبويه بعد الحذف : فتحهما جميعاً، أما الثاني، فلتضمن الواو، وأما الأول، فلقيام ثاني جزأي المضاف إليه، مقام ثاني جُزْأَيِ المضاف، وذكر الكوفيون جَوَازَ إعراب الأول، وأما الثاني فلا كلام في بنائه، لِتَضْمِينِهِ الحرف، ووجه إعراب الأول : عَدَمُ قيام ثاني جُزْأَيِ المضاف إليه مقام ثاني جُزْأَيِ المضاف .

قال السِّيرافي : هذا قولٌ قريبٌ، لم يُنكره أصحابنا، وروى الكِسائيُّ الوجهين عن العرب .

قال المُصَنِّفُ<sup>(١)</sup> في الوجه الأول، أعني بناء الجزأين : الظاهر أن هذا اللفظ : لفظ الاسمين الأولين بلا إضافة إلى المركب الثاني، لِعَدَمِ الالتباس .

واعلم أن لقولك : ثالث ثلاثة عشر ، بإعراب «ثالث» : مَعْنَيْنِ، أحدهما الجزء الثالث من المعداد الذي هو ثلاثة عشر، وعلى هذا المعنى، يجوز أن يقال : ثالث اثني عشر، وثالث أربعة عشر؛ لأن «ثالث» من ثلاثة، لا من ثلاثة عشر، وثانيهما : أنه الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا، لا يجوز : ثالث اثني عشر، ويجوز : ثالث أربعة عشر، لأن أصله : ثالث عشر ثلاثة عشر ، وثالث عشر أربعة عشر .

واعلم أن حُكْمَ فاعل ، المذكور سواء كان بمعنى المصير أو الواحد، أو غيرهما، حُكْمُ سائر أسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث، فتقول في المؤنث : الثانية والثالثة والرابعة إلى العاشرة، وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف، نحو : الثالثة عشرة<sup>(٢)</sup>، والثالثة والعشرون، تُؤنَّثُ الاسمين في المركب، للمؤنث، كما تُذكَّرُهما للمذكر، نحو : الثالث عشر، وإنما ذكروا الاسمين لأنه اسم لواحد مذكر، فلا معنى للتأنيث فيه، بخلاف ثلاثة عشر رجلاً، فإنه للجماعة، وتقول في المعطوف : الثالث والعشرون والثالثة والعشرون .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٢٠، وشرحه على الكافية ص ٨٦ .

(٢) ط : عشر .

قوله : «ومن ثم»<sup>(١)</sup>، قيل في الأول : ثالث اثنين وفي الثاني : ثالث ثلاثة» . أي :  
ومن أجل اختلاف الاعتبارين : اعتبار تصديره ، واعتبار حاله ، اختلفت إضافتهما .  
فإضافة المصير إلى ما دونه ؛ وإضافة ما هو بمعنى الواحد فقط ، إلى مثله ، أو إلى  
ما فوقه .

### [ تعريفُ المذكرِ والمؤنثِ ، وعلامةُ التأنيثِ ]

قولهُ : «المذكرُ والمؤنثُ : المؤنثُ ما فيه علامةُ تأنيثٍ لفظاً أو تقديرًا» «والمذكرُ  
بخلافه ، وعلامةُ التأنيثِ : التاءُ ، والألفُ مقصورة وممدودة» .

كل ما فيه علامةُ التأنيثِ ، ظاهرة ، أو مقدرة ، سواء كان التأنيثُ حقيقياً ، أو ، لا  
: يُسمَّى مؤنثاً .

فالحقيقي الظاهر العلامة نحو : ضاربة ، ونفساء<sup>(٢)</sup> ، وحُبلى ، وغير الحقيقي :  
غرفة<sup>(٣)</sup> ، وصحراء ، وُشْرى .

والحقيقي المقدر العلامة : زينب ، وسعاد ، وغير الحقيقي نار ، ودار ، ولا يقدر من  
جملة العلامات إلا التاء ؛ لأنَّ وَضَعَهَا على العروض والانفكاك ، فيجوز أن تحذف  
لفظاً وتقديرً ، بخلاف الألف .

ودليلُ كَوْنِ التاءِ مُقَدَّرَةً دون الألفِ : رُجوعُها في التصغير في نحو : هَيْدَةٌ ،  
وَقُدَيْرَةٌ .

---

(١) ط : ثمة .

(٢) سيبويه ٣٢١/٢ بلاق .

(٣) ط : غرفة .



وَأَمَّا الزائد على الثلاثي ، فحكموا فيه أيضاً بتقدير التاء ، قياساً على الثلاثي ، إذ هو الأصل ، وقد ترجع التاء فيه ، أيضاً ، شاذاً ، نحو : قُدَيْدِيْمِه<sup>(١)</sup> ، وَوَرِيْثَه<sup>(٢)</sup> ، [وَوَرِيْثَه<sup>(٣)</sup>] .

قوله : «علامة التأنيث : التاء ، والألف ، مقصورة وممدودة» ، تاء التأنيث في الاسم أصل ، (١٨١ب) وما في الفعلِ فَرْعُهُ ، لأنها تلحق الفعل لتأنيث الاسم ، أي فاعله .

وأصل العلامة أن تلحق كلمة هي علامة لها ، فلهذا كانت التاء الاسمية أكثر تصرُّفاً ، بِتَحْمُلِهَا لِلْحَرَكَاتِ ، وبانقلابها في الوقف هاءً .

وقال الكوفيون<sup>(٤)</sup> : الهاء أصلُ التاء ، لما رأوا مشابهة الهاءِ للألف ، وليس بشيء ، لأنَّ التاء في الوصل ، والهاء في الوقف ، والأصل هو الوصل ، لا الوقف ، وقال جَارُ الله<sup>(٥)</sup> : الياء أيضاً ، علامة التأنيث في نحو : ذي .

والأولى أَنْ يُقَالَ : هذه الصيغة بكمالها للمؤنث ، كـ «نا» ، وليس في اسم الإشارة ما هو على حَرْفٍ واحدٍ .

وَأَمَّا الياءُ في : تفعلين ، فالأولى أَنْ يُقَالَ : إنه اسمٌ لا حَرْفٌ تأنيثٌ ، كما مرَّ في باب الضمائر .

(١) ، (٢) انظر المقتضب ٢٧١/٢ ، الخصائص ٢٧٨/٣ - ٢٧٩ ، المخصص ٩٠/٩ و ٨٣/١٦ . شرح الشافية

٢٤٤/١ ، التبصرة ٦١٨/٢ ، حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام شرح البغدادى ج ١ ص ١٧٧ .

(٣) ليست في الأصل ، وهي من م ، ط .

(٤) اللُّمَع ص ١٠٦ تحقيق حسين محمد شرف .

(٥) ابن يعيش ٩١/٥ .

وتاء التانيث ، قد تدخل على الحرف ، كَرَبْتُ ، إذا كان المجرور بها مؤنثاً ،  
كقوله<sup>(١)</sup> :

٥٥٠ فقلتُ لها أصيبتِ حصاةً قلبي \* ورَبَّتْ رميةً مِنْ غيرِ رامٍ

وقد جاء<sup>(٢)</sup>

٥٥١ ياصاحباً : رُبَّتْ إنسانٍ حَسَنُ \* يسأل<sup>(٣)</sup> عنك اليوم أو يسأل عَنْ

ويجوز أن يُراد بالإنسان : المؤنث .

وتلحق « ثَمَّ » أيضاً إذا عطفت بها قِصَّةٌ على قِصَّةٍ ، لا مفرداً على مفردٍ .

ويقال : لات ، لمشابهته ليس ، كما مرَّ في بابه ، ويقال : لعلَّتْ ، في : لَعَلَّ ، وأماً  
تاء بنت<sup>(٤)</sup> ، وأخت<sup>(٥)</sup> ، وهنت<sup>(٦)</sup> ، وكلتا<sup>(٧)</sup> ، وثنتان<sup>(٨)</sup> ، وممتان<sup>(٩)</sup> ، فليست لمَحْضٍ

---

(١) لم أهد إلى قائله . وقد أنشده الزخشرقي في كتابه (المستقصى في أمثال العرب) ج ٢ ص ١٠٥ ، وقبلة :

رمتني يوم ذات الغمر سلمى \* بسهم مطعم للصيد لام

وهو في : الخزانة ٤٢٠/٧ هارون ، مجمع الأمثال ٢٩٩/١ ، الفاخر ١٤٣ ، وفيه : «قوله : رَبُّ رَمِيَّةٍ مِنْ غيرِ رامٍ ، أول من قال ذلك الحَكَمُ بْنُ عَبْدِ يَغُوثِ المِنْقَرِي . . . » . و (حصاة القلب) : حَبَّتُهُ . والمراد من البيت : رب رمية مصيبة حصلت من رامٍ مُحْطِئٍ .

الشاهد فيه أَنَّ تاء التانيث قد تلحق الحرف كَرُبُّ إذا كان مجرورها مؤنثاً ليدل من أول الأمر أن المجرور مؤنث .  
والمشهور أنها تزداد في بعض الحروف للتانيث اللفظي .

(٢) رَجَزُ أورده أبو زيد في نوادره ، ولم ينسبه ، وكذلك ابن يعيش ، وهو في : الخزانة ٤٢١/٧ ، نوادر أبي زيد ٣٤٣ ، ابن يعيش ٣٢/٨ .

الشاهد فيه أنه قد جاء مجرور رَبَّتْ مذكراً على خلاف الأول . ويجوز أن يريد بالإنسان المؤنث فيوافق ما قبله .  
والإنسان من الناس اسم جنس يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع .

(٣) من د .

(٤) ، (٥) الأحاجي النحوية ٢٩ ، الوجيز في علم التصريف للأنباري ٥٢ ، شرح الملوكي ٢٩٩ ، المتع ٦٢٣/٢ ،

ابن يعيش ٣٩/١٠ ، سر الصناعة ١٦٥/١ ، المنصف ٥٩/١ ، المذكر والمؤنث للأنباري تحقيق الشيخ عزيمة  
ص ١١٨ ، المغني في تصريف الأفعال ص ٧٢ ، التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٠٣ ، الخصائص ٢٠١/١ .

(٦) شرح الشافعية ٦٩/٢ . (٧) شرح الشافعية ٢٢١/١ ، ٧٠/٢ .

(٨) شرح الشافعية ٢٢٠/١ . (٩) شرح الشافعية ٢٢١/١ .

التأنيث، بل هي بَدَل من اللام في حالِ التأنيث<sup>(١)</sup>، ولذا سكن ما قبلها، وفي: منتان، كأنه بَدَل من اللام، لِكَوْن واحدِه وهو: مَنَّة، كَشَفَة .

والألفُ الممدودة، عند سيبويه<sup>(٢)</sup>: في الأصل مقصورة، « زيدت قبلها<sup>(٣)</sup> أَلِفٌ » لزيادة المدِّ، وذلك لأنَّ الألفَ، للزومه، وصار كلامِ الفعلِ، فجاز زيادة ألف<sup>(٤)</sup> قبله، كما في كتاب، وحمار، فاجتمع ألفان، فلو حذفت إحداهما لصار الاسمُ مقصوراً، كما كان، وضاعَ العملُ، فقلبت ثانيتهما إلى حَرْفٍ يَقْبَلُ الحركةَ، دون الأولى، لَتَبَقَى على مَدِّها، وإنما قلبت همزةً، لا واواً، ولا ياءً، مع أنَّ مناسبةَ حروفِ العلةِ، بعضها لبعضٍ، أكثرُ، إذ لو قلبت إلى إحداهما، لاحتجج إلى قلبها همزةً، كما في كِساء<sup>(٥)</sup> ورداء، لِكَوْن ما قبلها ألفاً، كما فيهما .

فَإِنْ زَالَتِ الألفُ وانقلبت ياءً، قلبت ألف التأنيث ياءً<sup>(٦)</sup> أيضاً، كما في قوله<sup>(٧)</sup>:  
 ٥٥٢ لقد أغدوا على أشق \* رَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّ

- (١) التاء عند برجشتراسر للتأنيث، وهذه الكلمات ثنائية، لا ثلاثية . انظر التطور النحوي ص ٩٦ .
- (٢) الكتاب ٣٢١/٢ بولاق . فاصل حمراء : حمزى، زيدت الألف للمد قبل الآخر، فقلبت الألف الأخرى همزة .
- (٣) في ط : زدت قبلها ألفاً . . . .
- (٤) في ط : زيادة ألف المد قبله .
- (٥) في ط : كساو وردأى .
- (٦) وهذا أصل كل جمع لنحو صحراء، ثم يخفف بحذف الياء الأولى فيصير صحاري بكسر الراء وتخفيف الياء مثل مَدَارِي، ويجوز أن تبدل الكسرة فتحة فتقلب الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، كما فعلوا في مَدَارِي، وهذان الوجهان هما المستعملان، والأول أصل متروك يوجد في الشعر .

شرح الشافية ٩٥/٤ .

- (٧) هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان (ديوانه ص ٥٨ . نشر ف . جبريالي، دمشق سنة ١٩٣٧ . وهو في: الخزنة ٤٢٤/٧ هارون، الممتع ٣٣٠/١، شرح الملوكي ٢٦٩، ابن يعيش ٥٨/٥، معجم شواهد العربية ٤٢٨/١ .

«وأغدو : مضارع غدا غُدُوًا، إذا ذهب غُدُوَةٌ، وهي ما بين صلاة الصبح، وطلوع الشمس . والأشقر من الخيل : الذي حمرة صافية، والشقرة في الإنسان : حمرة يعلوها بياض، ويغتال : يهلك، واستعار يغتال لقطع المسافة بسرعة شديدة، فإن أصل اغتاله بمعنى قَتَلَهُ على غَفْلَةٍ، والصحراء من الأرض : الفضاء الواسع .

[شرح شواهد الشافية ٩٥/٤] .

وَيُعْلَمُ تَأْنِيثُ مَا لَمْ تَظْهَرْ عِلَامَتُهُ بِالضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾<sup>(١)</sup>،

وبالإشارة إليه بِاسْمِهَا، نحو: ﴿تِلْكَ الدَّارُ﴾<sup>(٢)</sup>.

ولحاق علامة التأنيث بالفعل أو شبهه، المسند إليه أو إلى ضميره، نحو: طلعت الشمس، و: ﴿وَالنَّفَّاثَاتُ الَّتِي يَافِقْنَ﴾<sup>(٣)</sup>، و ﴿يَكْأَسُ مِنْ مَّعِينٍ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿يَبْضَاءَ لَذَّةٍ﴾، و: ﴿إِنَّهَا لَطِنٌ﴾<sup>(٥)</sup> نَزَاعَةً<sup>(٦)</sup>، و: «لسليمان الريح عاصفة».

وبمصرفه إن كان المكبر ثلاثياً، نحو: قُدِيرَةٌ، وتجرد عدده من الثلاث إلى العشرة من التاء، نحو: ثلاث أذرع<sup>(٧)</sup>، وعشر أرجل<sup>(٨)</sup>، وجمعه على مثال خاص بال مؤنث، كفواعل في الصفات، كطوالق وحوائض، أو على مثال غالب فيه، وذلك

الشاهد فيه قوله (الصَّحَارِيُّ) فإنه جمع صحراء، فلما قلبت الألف بعد الراء في الجمع ياء قلبت الهمزة التي أصلها ألف التأنيث أيضاً.

- (١) الشمس/١.
- (٢) القصص/٨٣، والآية بتمامها: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْأَخْرَىٰ جَعَلْنَاهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَنَقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾.
- (٣) القيامة/٢٩.
- (٤) الصافات/٤٥، ٤٦، ونصها: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَّعِينٍ﴾ ﴿يَبْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ﴾.
- (٥) في ط: ساقطة.
- (٦) المعارج/١٤، ١٥، وتمامها: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَطِنٌ﴾ نَزَاعَةً لِلشَّوَى.
- (٧) «الدَّرَاعُ أَنْثَى. وقد ذُكِرَ الدَّرَاعُ بَعْضُ بَنِي عُكْلٍ» المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٧. «فيقال: الثوب خمسة أذرع، وستة أذرع، وخمس أذرع وست أذرع. أنشدنا أبو العباس عن سلمة عن الفراء: أرمي عليها وهي قرع أجمع وهي ثلاث أذرع والإصبع...
- (٨) الرُّجُل ... مؤنثة، قال كثير: فَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ: رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ... [المذكر والمؤنث لابن الأباري، تحقيق الشيخ عزيمة ص ١/٣٩٨].

إنما يكون فيما هو على وزن عَنَاق<sup>(١)</sup> وذِرَاع<sup>(٢)</sup> وكُرَاع<sup>(٣)</sup> ويَمِين<sup>(٤)</sup>، فجمعُها على أفْعَل<sup>(٥)</sup>، في المؤنث، وقد جاء<sup>(٦)</sup> المذكر قليلاً على أفْعَلُ نحو: مكان وأمكن، وجنين وأجنن وطحال وأطحل .

## [ المعاني التي تَجِيءُ لها التاء ]

وتَجِيءُ التاء لأربعة عشر معنى :

أحدها : الفرق بين المذكر [والمؤنث]<sup>(٧)</sup> : إمَّا في الصفات، كضاربة ومنصورة، وحَسَنَة وبصرية؛ وهو القياسُ في هذه الأنواع الأربعة، أي : في اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعول والصفة المشبهة - غير أفْعَل التفضيل، وأفْعَل الصفة - وفي المنسوب بالياء، وأمَّا نحو: رَبعة وبَفعة في المذكر والمؤنث فَلِكُونِها في الأصل صفة<sup>(٨)</sup> النفس : أي نفس رَبعة<sup>(٩)</sup>، وبَفعة، وإمَّا في الاسم الجامد وهي أسماء مسموعة قليلة، نحو امرأة، ورجلة، وإنسانة، وغَلامة<sup>(١٠)</sup>.

(١) المذكر والمؤنث للقراء ص ٩٩.

(٢) ، (٣) في المَخْصَص ١٣/١٧ : «والكُرَاع والدَّرَاع يُذَكَّران ويؤنثان...»، وفي إصلاح المنطق ص ٣٦٢ : «والكُرَاع مؤنثة».

(٤) المذكر والمؤنث للقراء ص ٩٨.

(٥) أي أَنَّ جمعها على أَذْرَع، وأَكْرَع، وأَيْمَن؛ لأن وزن أفْعَل يجمع عليه كل اسم مؤنث رباعي الحروف، قبل آخره مدة، فأما المذكر فجمع عليه شاذ؛ من مثل غُرَاب وأَغْرَب، وربما كان قليلاً كما يذكر الرضي الآن.

(٦) ط : وقد جاء في المذكر على أفْعَل قليلاً...

(٧) تكملة من ط

(٨) أي كون ربعة وصفاً لمؤنث مقدّر.

(٩) والنفس مؤنثة كما مرّ.

(١٠) «إلاَّ أَنَّ الغالب أن يفرق فيها بين المذكر والمؤنث بوضع صيغ مخصوصة لكل منها، كعير وجمال وناقة وحصان وحجر [بيان الكحيل ص ٩٦].

الثاني : لفصل الآحاد المخلوقة، وآحاد المصدر، من أجناسها، كنخلٍ، ونخلة، وتمر وتمرة، وبط وبطة، ونمل ونملة، ففي قَوْلِهِ تعالى :

﴿ قَالَتِ نَمْلَةٌ <sup>(١)</sup> ﴾

يجوز أن يكون: «النملة» مذكراً، والتاء للوحدة، فتكون <sup>(٢)</sup> تاء «قالت» لتاء الوحدة <sup>(٣)</sup> في «نملة»، لا لكونها مؤنثاً حقيقياً، كما يجيء، والمصادر نحو : ضَرَبَ وضربه <sup>(٤)</sup>، وإخراج وإخراجه، واستخراج واستخراجه، وهو قياسٌ في كل واحد من الجنسين المذكورين، أعني الآحاد <sup>(٥)</sup> المخلوقة والمصادر، والمراد بالجنس ههنا: ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد، وقد جاءت، قليلاً، للفرق بين الآحاد المصنوعة وأجناسها، وهي أسماءٌ محفوظة، كسفينة وسفينة، ولبن ولبنه، وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد، وهو قليلٌ نحو: كمأة <sup>(٦)</sup>، وفقعة، للجنس، وكم أوقع، للواحد، وقال بعضهم: إنَّ ذا التاء فيهما للوحدة والمجرد منها للجنس، والأكثر على الأول، والجنس المميز واحده بالتاء : يذكره الحجازيون <sup>(٧)</sup>، ويؤنثه غيرهم، وقد جاء في القرآن

(١) النمل/١٨، والآية بتمامها: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ وَادٍ النَّمْلَ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَأْكُلُهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَكِنَكُم

لَا يَحِطُّ بِكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ ۖ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۚ ﴾

(٢) ط : فيكون.

(٣) ط : تاء الوحدة.

(٤) أي لمناسبة تاء الوحدة في نملة.

(٥) «تشارك التاء في ذلك ياء النسب، فقد تجيء للوحدة، نحو عرب وعربي وبدو وبدوي، ولكن الغالب هو التاء، والتاء عارضة غير لازمة، ولذا قلب اللام همزة في سقاء وارتمى ارتقاء، بخلاف شقاوة وسقاية وعلاوة، فإنَّ التاء للتأنيث اللفظي، وهي لازمة».

(تبيان الكحيل ص ٩٩ هامش ٣).

(٦) ساقطة من ط.

(٧) ط : كمئة.

(٨) قال الفراء: فإنَّ أهل الحجاز يؤنثونه، وربما ذكروا، والأغلب عليهم التأنيث، وأهل نجد يذكرون ذلك، وربما أنثوا، والأغلب عليهم التذكير. [المذكر والمؤنث ص ١٠١].

وانظر المقتضب ٣/٣٤٦ هامش ٤، وتبيان الكحيل ص ٩٩ هامش ٢.

كلاهما، قال الله تعالى :

﴿ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ <sup>(٥)</sup> ﴾ ، و ﴿ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ <sup>(٦)</sup> ﴾ .

وقد تحيىء ياء النسبة للوحدة أيضاً، كالتاء، نحو : أعرابي وأعرابي، وفارسي، وفارس، وعربيّ وعرب، وروميّ وروم، وأكثر ما تحيىء التاء للمعنيين المذكورين، وهي فيهما عارضة غير لازمة، ولذا قلبت اللام همزة في نحو: غزاة، وسقاة، وارتماء، واستقاة، وياء في نحو: مغازية<sup>(١)</sup>، بخلاف نحو: شقاوة وخزاية، وسقاية، وعلاوة وهراوة، (١٨٢) وقمّحدوة، فإنّ التاء في هذه الأسماء، للتأنيث اللفظي، وهي باعتبارها لازمة، نحو غرفة، وظلمة، وطلحة، كما يجيىء، وإن جاءت في بعضها غير لازمة، كشقاوة، وشقاء، إلا أنّ وُضِعَها في المؤنث اللفظي على اللزوم، وأمّا جواز قلب اللام وتركه في عباية وعباءة<sup>(٢)</sup>، وعظاية، وعظاءة<sup>(٣)</sup>، وصلاية وصلاة<sup>(٤)</sup>، فلمّا يجيىء في التصريف، إنّ شاء الله تعالى.

الثالث : أنّ تحيىء التاء للدلالة على الجمع، وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها، وهي على فاعل أو فعول، أو صفة منسوبة بالياء، أو كائنة على فَعَال،

(١) الحاقة/٧، والآية بتامها:

﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَفَعَّيْنَاهُ أَيَّامَ حُسُومِهِمْ فَاتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ .

(٢) القمر/٢٠، ونص الآية

﴿ تَنَزَّجُ النَّاسُ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ .

(٣) في ط «نخل خاوية» بعد «نخل منقعر».

(٤) ط : تغازية.

(٥) شرح الشافية ١٧٦/٣، والمنصف ٦٣/٢، ١٢٧، والتكملة ص ١١٨.

(٦) شرح الشافية ١٧٦/٣، والمنصف ١٢٨/٢، والتكملة ص ١١٨.

(٧) شرح الشافية ١٧٤/٣، والمنصف ١٢٨/٢، والتكملة ١١٨.

والعظاءة، بالطاء المعجمة المفتوحة والمد: دوية أكبر من الوزغة، ويقال في الواحد عظاية أيضاً، قال الأزهرى:

هي دُوَيْبَةٌ ملساء تشبه سأم أبرص، إلا أنها أحسن منه، ولا تؤذي، وتسمى شحمة الأرض.

(٨) شرح الشافية ١٣٠/٢ و ١٧٦/٣، والمنصف ١٢٨/٢. والصلاية: الفهر، وكذا الصلاة.

كقولهم: خرجت خارجة على الأمير، وسابله، وواردة، وشاردة، وقولهم: ركوب وركوبة، وحلّوب وحلوبة، وفتوب وفتوبة، وقولهم: البصرية والكوفية، والمروانية، والزيرية، والجمالة والبغالة والحمار، والتاء في هذه كلها، في الحقيقة، للتأنيث. كما في ضاربة، وليس كما في: كم<sup>(١)</sup> وكماة، وذلك لأنّ ذا التاء في مثله صفة للجماعة<sup>(٢)</sup> تقديراً، كأنه قيل: جماعة جمّالة، فحذف الموصوف لزوماً للعلم به، وقد جاء حلوبة، للواحد، وحلّوب للجنس، كتمر، وتمر، فالتاء، إذن، للوحدة، لا للتأنيث، وقد قيل: إنّ الركوب والركوبة بمعنى واحد، وكذا الحلوب والحلوبة، فالتاء، إذن، للنقل إلى الاسمية، كما في: الذبيحة، والأكولة، على ما يبيىء.

الرابع: أن تدخل لتوكيد الصفة التي على فعّال، أو فاعل، أو مفعال، أو فعول، كرواية، ونسابة، ومطربة، وفروقة، فهذه تُفيد مبالغة في الوصف، كما يفيدها ما هو كياء النسب في نحو: أحمرى، ودوّارى، وكأنّ التاء في هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف: جماعة، إجراءً للشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه، كما تقول: أنت الرجل كل الرجل، والتاء في مثل هذه المثل، على الانفصال، وقد تدخل كثيراً على، فعّل مفتوح العين، بمعنى الفاعل، وعلى فعل، ساكنها بمعنى المفعول، نحو: سبّبة وسبّة، ولعنة ولُعنة، وهي في الوزنين لازمة.

الخامس: أن تدخل على الجمع الأقصى، كجواربة<sup>(٣)</sup>، وموازنة، وكياجة، دلالةً على أنّ واحدها، معرب<sup>(٤)</sup>، ويقال<sup>(٥)</sup>: الهاء: أمانة العُجمة، وذلك أنّ الأعجمي نقل إلى العربية، كما أنّ التأنيث نُقل إلى<sup>(٦)</sup> التذكير، وليست التاء في هذا القسم على اللزوم، بل يجوز: الجوارب، والموازج.

(١) ط: كما في كمّة وكمء.

(٢) ط: الجماعة.

(٣) م، د: بعد قوله «كجواربة»: «ليكون التاء كالبدل من ياء النسبة، كما أبدل من الياء».

(٤) كياجة، جمع كيلجة: مقدار من الكيل معروف. (تبيان الكحيل ص ١٠٠ هامش (٢)).

(٥) ط: فيقال. (٦) ط: عن.



السادس : أن تدخل ، أيضاً ، على الجمع الأقصى دلالة على أنَّ واحده منسوب ، كالأشاعثة ، والمشاهدة ، في جمع <sup>(١)</sup> أشعثي <sup>(٢)</sup> ، ومشهدي ، وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع التكسير ، وَجَبَ حَذْفُ ياءَيْ <sup>(٣)</sup> النسب ؛ لأنَّ ياء النسب والجمع لا يجتمعان ، فلا يقال في النسبة إلى رجال : رجالي ، بل رجُلِي ، كما يأتي <sup>(٤)</sup> في باب النسبة ، إن شاء الله تعالى <sup>(٥)</sup> ، فحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء ، فصارت التاء كالبدل من الياء ، كما أبدلت من الياء في : فرازنة ، وجحاجة <sup>(٦)</sup> ، كما يجيء ، وإنما أبدلت منها لِشَبَاهِ الياء والتاء في كونها للوحدة ، كتمر ، ورومي ، وللمبالغة في : علامة ودواري ، ولكونها زائدتين ، لا لمعنى ، في بعض المواضع ، كظلمة وكرسي .

وقد تُحذف ياء النسب إذا جُمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون ، لكن لا وجوباً كما في جمع التكسير ، وإنما يكون هذا في اسم تكسيه لو جمع ، الجمع الأقصى ، كالأشعرون والأعجمون ، في جمع أشعري وأعجمي ، وكذا المقتون والمقاتوة في جمع مَقْتَوِي <sup>(٧)</sup> .

قال <sup>(٨)</sup> :

- 
- (١) ط : جمع .  
(٢) والتاء هنا لازمة .  
(٣) ط : بائي ، وهذا خطأ في الإملاء .  
(٤) د ، ط : يجيء .  
(٥) ط : ساقطة .  
(٦) «قوله (وجحاجة) : الجحاجح الشَّيد ، والجمع الجحاجح وجمع الجحاجح الجحاجة وإن شئت الجحاجيح» حاشية الشریف ١٦٣/٢ من شرح الرضي المطبوع .  
(٧) رأي سيويه . الكتاب ١٠٣/٢ بولاق ، والمنصف ١٣٣/٢ . وانظر نوادر أبي زيد ص ٥٠٤ ، والبيضايات ص ٥٧٥ .  
(٨) هو عمرو بن كُثُوم (شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٤٦) .  
والبيت من معلقته ، وهو في :  
الخرانة ٤٢٧/٧ هارون ، والمنصف ١٣٣/٢ ، والخصائص ٣٠٣/٢ ، والبدیع في علوم العربية لابن الأثير (مخطوط) ورقة ٣٣٢/أ ، وإيضاح الشعر ورقة ٤٢/أ .

٥٥٣ تَهْدَدُنَا وَأَوْعِدُنَا<sup>(١)</sup> رويداً \* متى كُنَّا لِأَمِّكَ مَقْتَوِينَا

والتاء في مثل هذا المكسر: لازمة، لكونها بدلاً من<sup>(٢)</sup> الياء، ولو كان جمع المعرب أو جمع المنسوب: غير الجمع الأقصى، لم تأت فيه بالتاء، فلا تقول في جمع فارسي: فرسة، بل فرس، ولا جمع لجام: لجمة، بل لُجْم، وكان اختصاص الأقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى أصله من الانصراف، وقد<sup>(٣)</sup> يجيء له مزيد شرح في المنسوب إن شاء الله تعالى.

السابع: أن تدخل على الجمع الأقصى، أيضاً عوضاً عن ياء المدة قبل الآخر، كجحاجة في جحجاح، وأما في فرازنة، وزنادقة، فيجوز أن تكون عوضاً من الياء، وأن تكون علامة لتعريب الواحد، والتاء والياء في نحو جحاجة، لا تَسْقُطَانِ معاً، ولا تَثْبَتَانِ معاً، فالتاء لازمة.

الثامن: أن تدخل لتأكيد تأنيث الجمع، وذلك إما<sup>(٤)</sup> واجب الدخول، وهو في بناءين: أَفْعَلَةٌ كأغربة، وفِعْلَةٌ كفَلْحَةٌ<sup>(٥)</sup>، أو جائزُهُ، وهو في ثلاثة أبنية: فِعَالَةٌ، كَجِهَالَةٍ، وقد تلزم في هذا البناء كما في حجارة، وذِكارَةٌ، - وفُعُولَةٌ كصُقُورَةٍ، ونُعُولَةٌ، وخيوطَةٌ، وقد تلزم كعمومة وخُؤُولَةٌ، والجمع الأقصى، كصياقلة، وملائكة<sup>(٦)</sup> ولا تلزم.

ومقتوي: الخادم، من القنوت، وهو الخدمة.

والمعنى: إنك تهددنا وتوعدنا بالشر والهلاك، هل كُنَّا خَدَمًا عند أمك؟». [نخار الشعر الجاهلي ٣٦٩/٢].  
الشاهد فيه على أن (مقتونيا) جمع مَقْتَوِيَّ ياء النسبة المشددة، فلما جمع جمع تصحيحٍ حذفت ياء النسبة. [انظر الخصائص ٣٠٣/٢، ومعلقة عمرو بن كلثوم بشرح ابن كيسان ص ٨٤].

(١) من د.

(٢) في د: «وقد يجتمع في المفرد أن يكون معرباً منسوباً، فتأتي التاء في الجمع أمانة عليهما، نحو بربرة في جمع بربري، وسياجة في جمع سيجي، وهو غلام الملاح».

(٣) ط: عن.

(٤) ط: وذلك ما واجب.

(٥) ط: كغلمة.

(٦) الرضي في الشافية ١٨٥/٢ جعل التاء لتأكيد الجمع.

التاسع : دُخولُها لتأكيد معنى التأنيث، كما في : ناقة ونعجة، وأُرؤية، وهذه التاء لازمة، قيل وقد جاءت لتأكيد التأنيث في الصفة، كعجوز وعجوزة، فإن «عجوزاً» موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازمة .

والعاشر : دُخولُها لالمعنى من المعاني، بل هي تأنيث لفظي، كما في غرفة وظلمة، وعمامة وملحفة، وهي لازمة .

الحادي عشر: دخولُها عوضاً من فاء الفعل، كما في: عدة وزنة، أو عن لامة، كما في: كُرة، وظُبة، وهي لازمة .

الثاني عشر: دخولُها عوضاً عن ياء الإضافة، وهو (١٨٢ ب) في: يا أبت، ويا أمت، فقط .

الثالث عشر: دخولُها أمانةً للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وعلامةً لكون الوصف غالباً غير محتاجٍ إلى موصوف، كالنطيحة والذبيحة، وهذه التاء أكثرُها غير لازم، والأولى أن التاء في حلوبة وركوبة ورحولة، وكل فعولة بمعنى مفعول، هكذا؛ لأنها لا يذكر معها الموصوف البتة، كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة، نحو امرأة شكور وصبور .

وكل ما لحقته التاء في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث .

قال أبو عمرو: قد تكون التاء عوضاً من ألف التأنيث، كما في : حُبيرة<sup>(١)</sup>، تصغير حُبَارَى<sup>(٢)</sup>، وعند غيره<sup>(٣)</sup>: لا تبدل منها التاء، بل يقال حُبَيْرٌ، كما يجيء في التصغير .

(١) في شرح الشافية ٢٤٤/١: «ومذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً أبدل منها تاء، نحو حُبيرة في حُبَارَى . . . ولم يَرِدْ ذلك غيره من النحاة؛ إلا ابن الأنباري، فإنه يحذف الممدودة أيضاً خامسة فصاعداً، ويبدل منها التاء كالمقصورة، ولم يوافق أحد في حذف الممدودة». وانظر الأحاجي النحوية ص ٥٤، والتكملة ص ٢٠٥ .

(٢) الحُبَارَى - بضم أوله وتخفيف ثانيه -: طائر يقع على الذكر والأنثى، والواحد والجمع، وهو على شكل الأوزة .

(٣) عند سيبويه : حُبَيْرِيٌّ، حُبَيْرٌ. الكتاب ١١٥/٢ بولاق .

قال الرَّخْشَرِيُّ<sup>(١)</sup>: يجمع هذه الوجوه : أنها للتأنيث ، وشبه التأنيث .

والأصل في الصفات كما ذكرنا : أنَّ يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ، ويغلب في الصفات المختصة بالإناث الكائنة على وزن فاعل<sup>(٢)</sup> ومُفْعِل ، أن لا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث ، كحائض ، وطالق<sup>(٣)</sup> ، ومُرْضِع ، ومُطْفِل ، فإن قصد فيها معنى الحدوث ، فالتاء لازمة ، نحو : حاضت فهي حائضة ، وطلقت فهي طالقة ، وقد تلحقها التاء ، وإن لم يقصد الحدوث كمرضعة<sup>(٤)</sup> ، وحاملة .

وربما جاءت مجردة عن التاء : صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث ، إذا لم يقصد الحدوث ، نحو : جمل ضامر وناقه ضامر ، ورجل أو امرأة عانس ، وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة أقوال : أحدها قول الكوفية ، وهو أن التاء إنما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث ، وإنما يحتاج إلى الفرق عند حصول الاشتراك .

وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعانس ، وتقتضي تجرد الصفات المختصة ، بالمؤنث مع قصد الحدوث أيضاً ، بل تقتضي تجرد الفعل أيضاً إذا لم يشترك ، كما في نحو : حاضت وطلقت ؛ لأنَّ أصل العلة : الاطراد ، وتقتضي أن لا يقال إلا امرأة مرضع ، وقد ثبت أنه يقال : مرضعة ، أيضاً ، بلا قصد الحدوث .

(١) ابن يعيش ٩٧ / ٥ .

(٢) ط : على وزن اسم فاعل ومفعول . انظر الإنصاف المسألة ١١١ .

(٣) انظر ما تلحن فيه العامة للكسائي ص ١٢٥ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٤ تحقيق

عزيمة ، والمذكر والمؤنث للقراء ص ٥٨ ، والخصائص ٣٨٤ / ١ ، والأشباه والنظائر ١٤٥ / ٢ .

(٤) وقال صاحب الكشف في صدد الفرق بين الصفة الثابتة والحادثة في مرضع ومرضعة : المرضع من شأنها

الإرضاع ، والمرضعة هي التي في حالة إرضاع ملقمة لديها للطفل .

[تبيان الكحيل ص ٩٦ هامش (١)] .

وقال سيبويه<sup>(١)</sup>: هو مُؤَوَّل بنحو: إنسان حائض أو شيء حائض، كما أن رُبعة، مؤوَّل بنفس رُبعة .

واتَّفَقُهم على أنه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على أن العِلَّة شيء آخر غير هذا التأويل .

وقال الخليل<sup>(٢)</sup>: إنما جُرِدَتْ عن التاء لتأديتها معنى النسب، قال المُصَنِّف في شرح كلامه<sup>(٣)</sup> ما معناه: إنَّ أصلَ التاء في الأسماء أن تكون في الصفات فَرَقاً بين مذكرها ومؤنثها، وإنما تدخل على الصفات إذا دخلت، في أفعالها، فالصفات في لحاق التاء بها فَرَعُ الأفعال، تلحقها إذا لحقت الأفعال نحو: قامت فهي قائمة، وضربت فهي ضاربة، فإذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حائضة؛ لأنَّ الصفة حينئذٍ كالفعل في معنى الحدوث، وإذا قصدوا<sup>(٤)</sup> الإطلاق لا الحدوث، فليست بمعنى الفعل، بل هي بمعنى النَّسَب، وإن كانت على صورة اسم الفاعل، كلابن وتامر، فكما أن معناه: ذولبن وذوتمر، مطلقاً، لا بمعنى الحدوث، أي لَبْنِي وتمرِي، كذلك، معنى طالق وحائض: ذات طلاق وذات حَيْض، كأنه قيل: طلاقية، وحِيضية .

- 
- (١) الكتاب ٩١/٢ بولاق؛ وفيه: إن التقدير: شيء حائض، ولم يقل إنسان حائض.  
(٢) نقله عنه سيبويه في الموضع السابق. هذا، وقد ارتضى المبرد مذهب الخليل. انظر المقتضب ١٦٣/٣ - ١٦٤.  
(٣) أي في شرح كلام الخليل. هذا، وقد تلخّص لنا في حائض ونحوه ثلاثة مذاهب:  
(أ) مذهب الكوفيين: لا اشتراك في هذه الأوصاف، فلا حاجة إلى المجيء بعلامة التأنيث؛ إذ يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث.  
(ب) مذهب سيبويه: هي صفة لموصوف مذكر أي شيء.  
(ج) مذهب الخليل: أريد بها معنى النسب، ولم تجر على الفعل. [سيبويه ٩١/٢ بولاق، الإنصاف مسألة ١١١، المقتضب ١٦٣/٣ - ١٦٤].  
(٤) ط: قصدت.

قلت<sup>(١)</sup>: غاية مرمى كلامهم : أنَّ اسم الفاعل لما لم يُقصد به الحدث، لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدث في أحد الأزمنة، فلم يؤثثوه تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وإن شابهه لفظاً .

وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة، فإنها للإطلاق، لا الحدث، ولا تشابه الفعل لفظاً أيضاً، فكانت أجدر بالتجريد عن التاء، ولا تجرد، وأيضاً، فإنَّ الاسم المنسوب بالياء الذي مثَّل « حائض، وطالق » به، محمولٌ عندهم عليه، يؤثث مع أنه للإطلاق دون الحدث، وليس له فعل إلا من حيث المعنى والتأويل، فإنَّ معنى بصريّ: منسوبٌ إلى البصرة .

ومن أين لهم<sup>(٢)</sup> المنسوب الذي على وزن فاعل، وليس باسم فاعل كلابن<sup>(٣)</sup> وتامر، ونبال<sup>(٤)</sup> وقوَّاس: إذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء؟ بل يقال: امرأة ناشبة ونباله،

(١) هذا تعقيبٌ ومناقشةٌ من الرضي لما تقدَّم من آراء .

(٢) ط : ومن أين لهم أنَّ المنسوب . . .

(٣) في التَّبيان في تصريف الأسماء ص ٢٧٥ : «أما فاعل فتستعمل في صاحب الشيء من غير ملازمة ولا معالجة، مثل تامر لمن عنده تمر، ولابن لمن عنده لبن، قال الخطيئة:

وغررتني وزعمت أنك لابن في الصيف تامر

أما بائع اللبن أو التمر، فيقال له: لبان وتَمَر، ويقال لصاحب الدروع دارع، ولصاحب النبل: نابل، أما الرامي بالنبال، فيقال له: نبال . . .» .

(٤) ذهب برجستراسر في كتابه التطور النحوي ط . دار الرفاعي (ص ١٠٥) إلى أن اللغة العربية تأثرت في بناء فعَّال باللغة الآرامية، نحو: نجار، وطباخ، وأنَّ أقدم الألفاظِ معرَّبٌ من الآرامية، وهو [نَجَّار]، ثم قاس العرب عليه .

وليس له من دليل على هذا إلا وجود نجار في اللغة الآرامية، بينما يوجد عشرات الألفاظ في العربية على وزنه، ولا شك أنَّ هذا تعسفٌ .

أما سيبويه فيرى أنَّ فعَّالاً غير مطردة، وليست قياسيةً، قال في الكتاب ٩٠ / ٢ بولاق: «وذا أكثر من أن يُحصى»، ثم قال: «وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر: برَّار، ولا لصاحب الفاكة: فكَّاه، ولا لصاحب الشعير: شعَّار، ولا لصاحب الدقيق: دقَّاق .

قال أستاذنا الدكتور أحمد حسن كُحيل في كتابه التَّبيان ص ٢٧٧: «ولعلَّ الذي منع سيبويه من القياس خوْفُ اللَّبس، فلا يقال برَّار لبائع البرِّ؛ لِإلتباسه بما اشتق من البرِّ، ولا لبائع الفاكة فكَّاه؛ لِإلتباسه بما اشتق =

وكيف صار حُكْم نابل الذي هو من جملة الأسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة، في الامتناع من تاء التأنيث ؟ .

وقوله تعالى : ﴿عِيشَةَ رَاضِيَةٍ﴾<sup>(١)</sup> ، بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء، وجعلها للمبالغة كما في علامة : خلاف الظاهر<sup>(٢)</sup> .

وأيضاً، هَبْ أَنْ نحو حائض وطامث، من أبنية النسب، كما أَنَّ نحو نابل وناشب منها، اتفاقاً، لأنَّ معناهما : نَبْلِي ونَشَابِي، ولا فعل لهما، حتى يقال : إنها اسم فاعل منه، كيف يجوز أن يقال : نحو مُنْفَطِرٍ ومُرْضِعٍ في قوله تعالى : ﴿الْأَسْمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقولك : فلانة مرضع : من [باب النسب<sup>(٤)</sup>] ولم يثبت كون مُفْعِلٍ ومُنْفَعِلٍ من أبنية النسب المُتَّفَقِ عليها حتى نَحْمِلَهَا عليهما، كما حَمَلْنَا حائضاً على نحو نابل ؟ والأقرب في مثله أَنْ يُقَالَ :

إِنَّ الْأغْلَبَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوثِ بِالتَّاءِ هُوَ الْفِعْلُ بِالْاِسْتِقْرَاءِ، ثُمَّ حُمِلَ اسْمَا

---

من الفكه بمعنى التفكه، ولا لصاحب الشعر شعار؛ لإلتباسه بها اشتق من الشعر. وأما المبرّد فبرئى أَنْ صَوِّغَ فَعَالَ لِلنَّسَبِ قِيَاسٌ. [المقتضب ١٦١/٣].

وبرأى المبرّد، أخذ المجمع وقرّر: أنه يصاغ فَعَالٌ قِيَاساً للدلالة على الإحتراف أو ملازمة الشيء، فإذا خيف اللبس بين صانع الشيء وملازمه كانت صيغة (فَعَالٌ) للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: رَجُلٌ لَصَانِعِ الرَّجُلِ، وَرَجُلٌ لِبَائِعِهِ. [مجلة المجمع اللغوي ١٥١/١].

(١) القارعة/٧، ونصّها:

﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾.

(٢) في التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٢٣٧/٢: «(راضية) على ثلاثة أوجه: أحدها: هي بمعنى مَرْضِيَةٍ، مثل دافق بمعنى مَذْفُوقٍ.

والثاني: على النسب؛ أي ذات رِضا، مثل لابن وتامر.

والثالث: هي على بابها؛ وكان العِيشَةُ رَضِيَّتْ بِمَحَلِّهَا وحصولها في مستحقها، أو أنها لا حال أكمل من حالها، فهو مجاز.

(٣) الزمّل/١٨، والآية بتامها:

﴿الْأَسْمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾.

(٤) من د، وفي الأصل: من أبنيته.

(١٨٣أ) الفاعل والمفعول عليه، لمشابهتهما له لفظاً ومعنى، كما يجيء في بآيتهما<sup>(١)</sup>، فألحقا التاء للتأنيث كما تلحق الفعل؛ ثم جاء تاء هـ على وزن الفاعل: ما يُقصدُ به مرةً الحدث كالفعل، ومرةً الإطلاق، وقصدوا الفرقَ بين المعنيين، فأنثوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدث الذي هو معنى الفعل<sup>(٢)</sup> لمشابهته له معنى، بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق، ليكون ذلك فرقاً بين المعنيين.

وأما الصفة المشبهة، والاسم المنسوب بالياء، فلم يقصدوا في شيءٍ منها، مرةً الحدث، ومرةً الإطلاق حتى يُفرقَ بين المعنيين بإلحاق التاء في أحدهما دون الآخر، بل كانا، أبداً، للإطلاق.

فإن قلت: فالقياسُ إذن، تجرُّدهما عن التاء كتجرید الفاعل، المراد به الإطلاق.

قلتُ: كان يجبُ ذلك، لو كان إلحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل، لكن إلحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول، لا للفعل، وذلك لأنها اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول<sup>(٣)</sup>.

وبما لا تلحقه<sup>(٤)</sup> تاء التأنيث غالباً: مع كونه صفةً، فيستوي فيه المذكر والمؤنث، مفعَل<sup>(٥)</sup>، ومفعِل، ومفعِيل، وفَعَال، وفِعَال، كمِعْطَارٍ ومَحْرَبٍ، ومنطِيقٍ، وحَصَانٍ، وقد حكى سيبويه<sup>(٦)</sup>: امرأة جَبَانٍ، وجبَانة، وناقَة دِلَاث<sup>(٧)</sup>.

(١) ط: بابهما.

(٢) في ط: الذي هو معنى الفعل كتأنيث الفعل ...

(٣) جاء في ط بعد قوله «... والمفعول» ما يلي: «ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول».

(٤) ط: وبما لا يلحق تاء التأنيث ...

(٥) انظر المذكر والمؤنث للفرّاء ٦٧-٦٨، وللأنباري تحقيق عزيمة ١/١٢٠، وما تلحن فيه العامة للكسائي ١٢٤،

والمشكل ٤١١/٢، والبحر ٣٣٩/٨.

(٦) الكتاب ٢/٢١٠ بولاق وفي [مفعَل، مفعَال، مفعِيل]: انظر سيبويه ٢/٩٢ بولاق.

(٧) أي سريعة. سيبويه ٢/٢٠٩، ٣٤٨ بولاق، وشرح الشافعية ٢/١٣٥.



وكذا فَعُول بمعنى فاعل، وقد قالوا: عدوة<sup>(١)</sup> الله، ومسكينة، وأما فَعُول<sup>(٢)</sup> بمعنى مفعول فيستوي فيه، أيضاً، المذكر والمؤنث، كالركوب، والقتوب والجزور، لكن كثيراً ما تلحقها<sup>(٣)</sup> التاء، علامةً على النقل إلى الاسمية، لا للتأنيث، فتكون بعد لحاق التاء، أيضاً، صالحة<sup>(٤)</sup> للمذكر والمؤنث.

وتما يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولا تلحقه التاء: فَعِيل بمعنى<sup>(٥)</sup> مفعول، إلا أن يحذف موصوفة. نحو: هذه قتيلة فلانٍ وجريحته، ولشبهه لفظاً بفعيل بمعنى فاعل، قد يُحْمَلُ عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً، نحو: امرأة قتيلة، كما يُحْمَلُ فَعِيل بمعنى فاعل عليه فَتُحَدَفُ منه التاء، نحو: ملحفة جديد، من: جَدَّ يَجْدُ جدَّة، عند البصرية، وقال الكوفية هو بمعنى مجدود، من: جَدَّه بمعنى قَطَعَهُ<sup>(٦)</sup>.  
وقيل إنَّ قوله تعالى:

﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ<sup>(٧)</sup> قَرِيبٌ﴾

منه<sup>(٨)</sup>: وبناء فَعِيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) المذكر والمؤنث للفراء ٦٣.
  - (٢) انظر صيغة فَعُول في دراسات، القسم الثالث ج٤ ص ٢٧١ وما بعدها.
  - (٣) ط: يلحقها.
  - (٤) د، ط: صالحة.
  - (٥) انظر صيغة فَعِيل في دراسات، القسم الثالث ج٤ ص ٢٦٥ وما بعدها.
  - (٦) انظر سيبويه ٢٠٩/٢ بولاق، والتسهيل ٢٥٤.
  - (٧) الأعراف/٥٦، والآية بتمامها: ﴿وَلَا تُقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحِمْتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾
  - (٨) انظر معاني الفراء/١/٣٨٠، ومُشْكِلُ إعراب القرآن ١/٣٢٠، ومجاز القرآن ١/٢١٦، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٠/٢.
  - (٩) انظر التسهيل ٢٥٤، وابن يعيش ١٠٢/٥. والحقُّ أنَّ الرضيَّ ليس هو الأول في هذه القضية، قضية القياس، فإنه لا يشك أحدٌ في كثرة اسم المفعول من الثلاثي ومع ذلك نرى الرُّمانيَّ يُخالف في صياغة اسم المفعول من (نفع). [البحر ١/٣١٩].

وقد يَجِيءُ بمعنى مُفْعَل، قليلاً، كالذكر الحكيم، أي المُحَكَّم، على تأويل،  
وبمعنى مُفَاعِل، كالجليس والخليف، وربما لم تلحق التاء في فِعْل، نحو: ناقةٌ  
رَيْضٌ<sup>(١)</sup>.

وأما أَلِفُ التَّائِيثِ المقصورة، فإنها تعرف بأن لا يلحق ذلك الاسم تنوينٌ ولا تاءٌ.  
والألفُ المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلاثة أضربٍ: إمَّا للإلحاق  
كَأَرَطِي<sup>(٢)</sup>، أو لتكثير حروف الكلمة، كَالْقَبْعَثَرِي<sup>(٣)</sup>، أو للتأنيث.

والتي للتكثير، لا تكون إلا سادسة، ويلحقها التنوين، نحو قَبْعَثَرِي، وَكُمَثَرِي،  
وتتميزُ أَلِفُ الإلحاق خاصةً عن أَلِفِ التَّائِيثِ بأن تزن ما فيه الألف وتجعل في الوزن  
مكان الألف لاماً، فإن لم يَجِيءْ على ذلك الوزن اسمٌ، علمت أن الألفَ للتأنيث،  
نحو: أَجَلِي وَبَرَدِي، فإنه لم يأت اسمٌ على وزن فَعْلَل، حتى يكون الاسمُ مُلَحَقِيْنِ  
به، وَيَجِيءُ معنى<sup>(٤)</sup> الإلحاق في التصريف، إن شاء الله تعالى.

فَمِنْ الأوزان التي لا تكون ألفها إلا للتأنيث: فُعْلَى، في الغالب، وإنما قلنا في  
الغالب، لما حُكِى عن سيبويه في «بُهْمَى»<sup>(٥)</sup>: «بُهْمَا»<sup>(٦)</sup>، وَرَوَى بعضهم في : رؤيا:

- 
- (١) رَيْضٌ : أول ما يُبْدَأُ في ترويضها. والترويضُ للحيوان، والتوطينُ للإنسان. [شرح الشافية ١٧٧/٢].  
(٢) الأَرَطِي: ضَرَبٌ من الشجر، يُدْبَغُ به. انظر التكملة ٧٥، ١٠٠، وسيبويه ٥٩٧/٣ ط. هارون، والمتع  
٥٥/١، ٢٣٣، ٣٣٥، والمغني في تصريف الأفعال ٦٥، ٧٠.  
(٣) الْقَبْعَثَرِي: الْجَمَلُ الضَخْمُ الْعَظِيمُ. انظر نزهة الطُّرْفِ ص ٣١، والمتع ٢٠٦/١، والمذكر والمؤنث للأنباري  
بتحقيق عزيمة ١٩٤/١، والمغني في تصريف الأفعال ٦٦، والتكملة ٢٣٤.  
(٤) «جَعْلٌ مِثَالٌ عَلَى مِثَالِ أَزِيدٍ مِنْهُ: لِيَعْمَلَ مَعَامَلَتَهُ فِي التَّصْرِيفِ، يَلْحَقُ الْفِعْلُ بِالْفِعْلِ لِيَجْرِيَ مَجْرَاهُ فِي تَصَارِيفِهِ،  
فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ وَبَقِيَّةِ الْمَشْتَقَاتِ وَذَلِكَ نَحْوُ سَيَطِرُ سَيَطِرُ سَيَطِرُ وَسَيَطِرُ، عَوْمَلٌ مَعَامَلَةٌ  
الْمُلْحَقُ بِهِ وَهُوَ دَحْرَجٌ يَدْحَرُجُ دَحْرَجَةً فَهُوَ مَدْحَرَجٌ...»  
[المغني في تصريف الأفعال ٥٩].  
(٥) الْبُهْمَى: ضَرَبٌ من الشجر. انظر سيبويه ٩/٢، ٣٢١ بولاق، والمنصف ٣٦/١، ٣٧، وشرح الشافية ٤٨/١،  
والخصائص ٢٧٤/١، والتكملة ٩٨، والمتع ٨٩/١.  
(٦) سيبويه ٣٢٠/٢ بولاق، والخصائص ٢٧٤/١، والتكملة ٩٨، والمتع ٥٤٥/٢.

رؤية، وهما شاذان<sup>(١)</sup>.

فَفُعِلَ، إمّا صفةٌ، أو غيرُ صفةٍ، والصفةُ، إمّا مؤنثُ أفعالِ التفضيلِ كالأفضلِ والفضلى، وهو قياسٌ، أولاً، مثل: أنثى وخُنْثى وخُبلى<sup>(٢)</sup>، وغير الصفةِ إمّا مصدر كالْبُشْرِى<sup>(٣)</sup> والرُّجعى، أو اسمٌ كَبُهْمَى، وحَزْوَى<sup>(٤)</sup>.

وبُهْمَة ورُؤْيَاة:، إِنْ صَحَّحْتَا<sup>(٥)</sup>، (فَالْفُهْمَا عند سيبويه للتأنيث<sup>(٦)</sup> أيضاً، إذ لم يَجِئْ عَنْده مثل بُرْقَع، ولحاق التاء لآلف التأنيث شاذٌ، وعند الأخفش للإلحاق، إذ هو يثبت فُعَلَل، نحو بُرْقَع وجُوذَر، وذلك لما يَجِئُ في التصريف، في باب ذي الزيادة.

ومنها: فُعَلَى، ولم يأتِ في كلامهم إلا اسماً، قيل ولم يأتِ منه إلا ثلاثة أسماء:

شُعْبَى<sup>(٧)</sup>، وأَدَمَى<sup>(٨)</sup>، في موضعين، وأَرَبَى<sup>(٩)</sup> للداهية، وقال بعضهم: جُنْفَى في اسم موضع، ورواه سيبويه<sup>(١٠)</sup> بالفتح والمَدَّ<sup>(١١)</sup>.

(١) لحاق التاء في (بُهْمَة)، و(رُؤْيَاة)، شاذٌ عن سيبويه. وأنكر المبردُ بُهْمَة ورُؤْيَاة؛ لأنَّ آلف فعل لا يكون إلا للتأنيث، والأخفش يرى أنها تأتي للإلحاق، فهي زائدة برقع. [تبيان الكحيل ص ١٠٢].

(٢) الممتع ٨٩/١، ٣٢٥.

(٣) التكملة ص ٩٩، و ص ٢٣٤ هامش (٥)، والأنموذج ٩٣.

(٤) اسم موضع. التكملة ٩٨، والممتع ٥٤٥/٢.

(٥) ط: صحا.

(٦) في ط ما يلي: «... فالفهْمَا عند سيبويه للإلحاق أيضاً كما مرَّ عند الأخفش مع أنه لا يثبت فُعَلَل كبرقع وذلك لما يجيئ في التصريف في باب ذي الزيادة. ومنها فُعَلَى، ولم يأتِ في كلامهم إلا اسماً قِيل، ولم يأتِ منه إلا ثلاثة أسماء: شُعْبَى، وأَدَمَى في موضعين وأَرَبَى للداهية، وقال بعضهم جُنْفَى في اسم موضع، ورواه سيبويه بالفتح والمَدَّ».

(٧) سيبويه ٣٢١/٢ بولاق.

(٨) سيبويه ٣٢١/٢ بولاق.

(٩) سيبويه ٣٢١/٢ بولاق.

(١٠) الكتاب ٣٢٢/٢ بولاق.

(١١) «وزاد بعضهم: أَرَبَى نوع من الحبوب»، وجُعَبَى «كبار النخل».

[تبيان الكحيل ١٠٢].

ومنها : فَعَلَى بفتح الفاء والعين ، وهو إمّا مصدر، كالْبَشَكى <sup>(١)</sup> والجَمَزى <sup>(٢)</sup> ، وإمّا وصفٌ، كفَرس وثَبَى ، وناقَه رَجَلَى <sup>(٣)</sup> ، أي سريعة .

وإمّا اسم كذَقَرَى <sup>(٤)</sup> ونَمَلَى وأَجَلَى ، أسماء مواضع .

ومنها أَفَعَلَ كَأَجَفَلَ <sup>(٥)</sup> للكثرة، ومنها : فُعَالَى ، كحُبَارَى <sup>(٦)</sup> لطائر <sup>(٧)</sup> ، وفَوَعَالَى <sup>(٨)</sup> كَحَوَلَا <sup>(٩)</sup> يا لموضع وفُعَالَى كشُقَارَى <sup>(١٠)</sup> ، نبت <sup>(١١)</sup> ، وفَعَلَلَى ، كجَحَجَبَى <sup>(١٢)</sup> قبيلة من الأنصار، وفُعَيْلَى كَبُقَيْرَى <sup>(١٣)</sup> ، لعبة، وفُعَيْلَى <sup>(١٤)</sup> كخَلِيفَى <sup>(١٥)</sup> ، وفَعَلُوتَى كَرَحْمُوتَى <sup>(١٦)</sup> ، وفَعُولَلَى كحَبَوَكَرَى <sup>(١٧)</sup> للدهاية، وفَوَعَلَى وفُعَيْلَى ، كخَوَزَلَى <sup>(١٨)</sup> وخَيْرَزَلَى <sup>(١٩)</sup> ، لمشية فيها

(١) السريعة. المتع ٨٩/١

(٢) السريع من الحمير. سيبويه ٨/٢، ٧٧، ٣٢١ بولاق، والمتع ٨٩/١.

(٣) التكملة ٩٩.

(٤) اسم روضة. المتع ٨٩/١.

(٥) سيبويه ٣١٧/٢ بولاق.

(٦) سيبويه ٨/٢، ١٢، ٢٠، ٧٨، ١١٥، ١٣٦، ١٣٧، ٢٢٣، ٣٢٠، ٣٨٥ بولاق.

(٧) وسُكَارَى ٢١٢/٢ سيبويه بولاق، وتبيان الكحيل ١٠٢.

(٨) ط : رفوعالا.

(٩) سيبويه ٣٣٩/١، ١١٩/٢ بولاق.

(١٠) سيبويه ٣٢١/٢ بولاق، والمتع ١٢٨/١.

(١١) وخُبَازَى «نبت». تبيان الكحيل ص ١٠٢.

(١٢) سيبويه ١٢/٢، ١١٧، ٣١٢، ٣٣٨ بولاق.

(١٣) سيبويه ٣٢٤/٢ بولاق، والمتع ١٢٩/١.

(١٤) «فُعَيْلَى» : سماعي، وجعله الرخشمري قياساً. «قال (الخوارزمي) : قال العمري : سألت صاحب الكشف، فقلت : «الفُعَيْلَى» : أهو قياسي، أم مقصورٌ على السماع؟ فقال : هو كثير الاستعمال، فينبغي أن يكون قياساً» [تبيان الكحيل ص ٤١ هامش (٣) نقلاً عن لامية الأفعال ٦١، وشرح الشافية لعبد الله ٦٦/٦].

(١٥) «وَجُحَيْثَى» ، ويحيى هذا الوزن مع الممدودة، ومنه قولهم : هو عالم بدُخَيْلَاتِهِ «أي بباطن أمره»، وخصيصاء «للاختصاص»، وفُخَيْرَاء «للفخر». [تبيان الكحيل ص ١٠٢].

(١٦) المتع ٢٧٦/١.

(١٧) المتع ١٥٤/١، وسيبويه ٣٣٦/٢ بولاق.

(١٨) سيبويه ٣٢٣/٢ بولاق. (١٩) سيبويه ٣٢٣/٢، ٣٣٩ بولاق.

تَفَكُّكُ، وَفَعَلَى، كَيْهَرَى<sup>(١)</sup> للباطل، وَمَفَعَلَى، كَمَكُورَى<sup>(٢)</sup> للثيم، وَمَفَعَلَى كَمَرَعَزَى<sup>(٣)</sup>، وَفَعَلَى كَهَرَنْدَى<sup>(٤)</sup> لمشية في شق، وَفَعَلَا يَا كَبَرْدَرَايَا<sup>(٥)</sup> موضع، وَفَعَلَا كَذَرِيَا<sup>(٦)</sup> للدهاية، وَفَعَلَا كَزَكْرِيَا، والظاهر أنه أعجمي، وَفَعَلَنِي كَعَرَضَنِي<sup>(٧)</sup> لنوع من السير، وَفَعَلَى كَدِفَقَى<sup>(٨)</sup>، نوع من السير، وَفَعَلَى كَجَلَنْدَى<sup>(٩)</sup>، اسم رجل، وجاء بضم اللام، وَفَعَلَى، كَسْمَهَى<sup>(١٠)</sup> للباطل، وَفَعَالَى كَصَحَارَى<sup>(١١)</sup>، وَفَعَلَى، كَهَنْدَبَى<sup>(١٢)</sup>، وَفَعَلَى، كَسِبَطَرَى<sup>(١٣)</sup>: مشية (١٨٣ب) فيها تبخر، وإفْعِيل كَاهْجِيرَى<sup>(١٤)</sup> للعادة.

فهذه أحد وثلاثون مثلاً، ولعلها تحيط بأكثر أبنية المؤنث بالألف المقصورة المختصة بالتأنيث.

وَأَمَّا فَعَلَى وَفَعَلَى، فهما مشتركان في التأنيث والإلحاق، وَفَعَلَى إذا كان مؤنث فعلاً، أو مصدرًا كَالدَّعْوَى، أو جمعاً، كمرضى وجرحى<sup>(١٥)</sup>، فَالْفُهَا للتأنيث، وإذا كان اسماً

(١) المتع ١٢٩/١.

(٢) المتع ١٢٩/١، سيبويه ٣٢٤/٢ بولاق.

(٣) المتع ١٢٩/١، سيبويه ٣٢٤/٢، ٣٤٤ بولاق، التكملة ٢٣٨ والمرعزى: الزغب التي تحت شعر العنز.

(٤) سيبويه ٣١٩/٢، وضبطت بكسر الثالث. وفي المتع ١٥٣/١ حاشية (٤): وكلا الوجهين صواب.

(٥) سيبويه ١٢٠/١، ٣٣٩، ٧٦/٢، ١١٩ بولاق.

(٦) لم أجد لها مرجعاً.

(٧) المتع ١٢٤/١.

(٨) سيبويه ٣٢٣/٢ بولاق، المتع ١٠٤/١. وجاء دِفَقَى في سيبويه ٣٣٩/٢ بولاق.

(٩) المتع ١٠١/١، سيبويه ٢٢٣/٢ بولاق.

(١٠) المتع ١١٢/١، سيبويه ٣٢٠/٢، ٣٢٤ بولاق.

(١١) سيبويه ١٩٥/٢، ٣٨٤ بولاق، المتع ١٠٣/١، ٣٩٦.

(١٢) المتع ١٥٣/١، وسيبويه ٣٣٩/٢ بولاق. والهندبى: بقلة من أحرار البقول.

(١٣) سيبويه ٣٣٩/٢، المتع ١٥٣/١.

(١٤) المتع ١٢٧/١.

(١٥) أو صفة كَسَكْرَى. [المغني في تصريف الأفعال ص ٦٥].

غير ذلك، فقد تكون الألف للإلحاق، كَعَلَقَى<sup>(١)</sup>، فيمن نَوْن، وقال علقاة<sup>(٢)</sup>، وكذا تَتَرَى<sup>(٣)</sup> فيمن نَوْن.

وقد تكون للتأنيث كالشُرَى<sup>(٤)</sup>.

وأما فعلى، فإن كان مصدراً كالذكرى<sup>(٥)</sup>، أو جمعاً كحجلى<sup>(٦)</sup> وظربى<sup>(٧)</sup>، ولا ثالث لهما، فلا تكون ألفه إلا للتأنيث، وإذا كان صفة: قال سيبويه: «ولا يكون إلا مع التاء»، فألفه للإلحاق، نحو: رجل عزهاة<sup>(٨)</sup>، وامرأة سعلاة<sup>(٩)</sup>، وقال في «ضيزى»<sup>(١٠)</sup> و«حيكى»<sup>(١١)</sup>: أصلهما الضم<sup>(١٢)</sup>.

(١) شجر تدمم خُضِرْتُهُ. ومنه: أرطى (شجر ينبت في الرمل). المغني في تصريف الأفعال ص ٦٥. هذا، وفي (عَلَقَى) خلاف، انظر: التبصرة ٦١٦/٢، وسيبويه ٩/٢، والأصول ٨٥/٢، ٤٣٢، والخصائص ٢٧٢/١، ٢٧٤، وشرح الشافية ١٩٥/١.

(٢) التخمير ٤٥٠/٢.

(٣) (من المواترة، وهي المتابعة). التخمير ٤٥٠/٢، هامش (٢)، المغني في تصريف الأفعال ص ٦٦، وفي الممتع ٣٨٥/١: وأصلها وتَرَى. هذا، وقد «فُريء في السبعة بتنوين ترى وبغير التنوين». [مغني عضيمة ٦٦].

(٤) سيبويه ٨/٢، ٩، ٨٣، ٣٧١، ٣٨٤ بولاق، والممتع ٥٤٢/٢. وشُرَوَى الشيء: مثله.

(٥) الممتع ٨٩/١، سيبويه ٣٢١/٢ بولاق.

(٦)، (٧) حَجَلَى جمع حجل، وهو القُبح، وظربى جمع ظُربان مثال القَطْران: دُوَيْبُه، كالهرة منتنة الريح، تزعم الأعراب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يَبْلَى الثوب. التخمير ٤٥٠/٢، وشرح الشافية ١٩٨/١، ٩٧/٢.

(٨) العزهاة: العازف عن اللهو والنساء. الممتع ٨٨/١، سيبويه ٣٢٠/٢، سفر السعادة ٣٠٧، التخمير ٤٥٠/٢.

(٩) السعلاة: أنثى الغيلان. وصفت المرأة بها استعارة. الممتع ٨٨/١، سيبويه ٣٢٠/٢، ٣٤٥ بولاق.

(١٠) ضَارَ في الحكم: جَارَ فيه، وقِسْمَةُ ضِيزَى: جائزة. سيبويه ٣٧١/٢، ٤٠٣، وشرح الشافية ٨٥/٣، والبحر ١٥٤/٨.

(١١) يقال: امرأة حيكى: إذا كان في مشيها تبختر واختيال. سيبويه ٣٧١/٢، ودراسات القسم الثاني ج ١ ص ٧٩٢.

(١٢) وإنما قال: أصلها الضم؛ لأن فعل بالكسر، لا يكون وصفاً، وفُعِلَ بالضم كثيرٌ في الصفات.

وحكى ثعلب<sup>(١)</sup> : عزهى<sup>(٢)</sup> منوناً بلا تاء ، وهو مُحَالِفٌ لما ذهب إليه<sup>(٣)</sup> سيبويه .  
 وإذا كان غير الأوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع ، فقد يكون للإلحاق نحو  
 : معزى<sup>(٤)</sup> ، وقد يكون للتأنيث كالدَّفْلَى<sup>(٥)</sup> والشَّعْرَى<sup>(٦)</sup> ، وقد يكون ذا وجهين :  
 الإلحاق والتأنيث ، كترى<sup>(٧)</sup> ، وكذا ذُفْرَى<sup>(٨)</sup> ، منوناً وغير منونٍ .  
 ومن الأوزان التي لا تكون ألفها الممدودة إلا للتأنيث : فعلاء ، وهو قياسٌ في  
 مؤنث أفعال ، الصفة ، نحو : أحمر وحمرأ ، وقد يجيء صفة وليس مذكراً أفعال ، كامرأة  
 حسناء<sup>(٩)</sup> ، وديمة هَظْلَاء<sup>(١٠)</sup> ، وحُلَّة شوكاء ، وداهية<sup>(١١)</sup> دهياء ، والعرب العرباء .  
 ويجيء مصدرأ ، كالسرَّاء<sup>(١٢)</sup> والضَّرَّاء<sup>(١٣)</sup> والألواء ، واسماً مفرداً غير مصدرٍ ،  
 كالصحراء<sup>(١٤)</sup> والهيَّجاء ، واسم جمع كالطرفاء<sup>(١٥)</sup> والقصباء<sup>(١٦)</sup> .

- 
- (١) التخمير ٤٥٠/٢ .  
 (٢) سفر السعادة ٣٠٧ ، والبحر ١٥٤/٨ .  
 (٣) الكتاب ٢ / ٣٢٠ بولاق .  
 (٤) المتع ٨٨/١ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، وسيبويه ١/٣٣٩ ، ٩/٢ بولاق ، والمغني في تصريف الأفعال ص ٦٦ ، والتخمير ٤٥٠/٢ .  
 (٥) الدَّفْلَى : نبتٌ . سيبويه ٨/٢ ، ٩ ، ٦٧ ، ٧٧ ، ٩٤ بولاق ، وفي معنى عضيمة ص ٦٦ : «وتنوين الكلمة ، أو إلحاق التاء لها دليل الإلحاق ؛ نحو : معزى (خلاف الضأن) ، ودَفْلَى (نبت)» ، وانظر التخمير ٤٥٠/٢ .  
 (٦) سيبويه ٤١/٢ بولاق . والشَّعْرَى : الكوكب الذي يطلع بعد الجوزاء .  
 (٧) سيبويه ٩/٢ ، ٣٢٠ ، ٣٤٥ ، ٣٥٤ ، التخمير ٤٥٠/٢ ، المتع ١/٣٨٥ ، المغني في تصريف الأفعال ص ٦٦ .  
 وتترى «من المواترة» ، وأصلها وتَرَى ووزنها الصرفي : فَعَلَى .  
 (٨) الدَّفْرَى : عَقْلٌ ناتىء خلف الأذن . التخمير ٤٥٠/٢ ، المتع ٨٩/١ ، والمذكر والمؤنث للأنباري تحقيق عضيمة ١٩٣/١ . وفي تصريف الأفعال ص ٦٦ : «وإن نَوْنَت الكلمة في لغة ، ولم تنوّن في لغة أخرى ، فهي للتأنيث عند مَنْ لم يَنوّن ، وللإلحاق عند مَنْ يَنوّن مثل : تَتَرَى (من المواترة وهي المتابعة) وذُفْرَى (الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن) . قرىء في السبعة بتنوين تترى ، وبغير التنوين» .  
 (٩) التخمير ٤٥٣/٢ .  
 (١٠) المتع ١/١٠١ .  
 (١١) التخمير ٤٥٣/٢ .  
 (١٢) التخمير ٤٥٠/٢ ، شرح الكافية ١٩٩/٢ . والطَّرَفَاء : شجرٌ ، واحدته طرفه وطرفاءة .

وقد يقصر بعض هذه الأسماء الممدودة للضرورة. فالمحذوف من الألفين، إذن، الأولى، لا الأخيرة، لأنها المعنى، ولأنها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال ألف التانيث، كما ينصرف حَبَارَى إذا صغرتها بحذف ألف التانيث نحو حُبَيْرَة<sup>(١)</sup>، فإذا حذفت الأولى رجعت الأخيرة إلى أصلها من الألف، لأن سَبَبَ قَلْبِهَا همزةٌ هو اجتماعهما كما ذكرنا قَبْلُ.

ومنها فَعَلَاء بفتح الفاء والعين، ولم يأتِ عليها سوى أربعة أحرف: فلان ابن ثأداء أي ابن الأمة، والسَّخْنَاء بمعنى السحنة، وجَنْفَاء<sup>(٢)</sup>: وقَرَمَاء: بالقاف عند<sup>(٣)</sup> سيبويه وبالفاء عند الجوهري<sup>(٤)</sup>، مَوْضِعَان.

ومنها فَعَلَاء، ولم يأتِ عليها إِلَّا السَّيرَاء<sup>(٥)</sup>، وقال الفراء: أصله ضم الفاء كسرت للياء.

وفُعَلَاء: إمّا مفرداً كالْعُشْرَاء<sup>(٦)</sup> والرَّحْضَاء<sup>(٧)</sup>، أو جمعاً، كالفُقَهَاء والعُلَمَاء، وأمّا

- 
- (١) هذا رأي أبي عمرو. الأحاجي النحوية ص ٥٤. وعند غيره: حُبَيْرٌ أو حُبَيْرَى.  
انظر سيبويه ١١٥/٢ بولاق، والتكملة ٢٠٥. وضبط حُبَيْرَى هكذا خطأ في نوادر أبي زيد ص ٥٣٧.
- (٢) في ط: حنفاء. وجَنْفَاء: موضع في ديار بني فزارة. الممتع ١٢٢/١.
- (٣) سيبويه ٣٢٢/٢ بولاق، الممتع ١٢٢/١.
- (٤) في الصّحاح ٢٠٠٢/٥ [قَرَمٌ]: وقَرَمَاء، بالتحريك:  
عَلَا قَرَمَاءَ عَالِيَةً شَوَاهُ كَأَنَّ بِيَاضَ غُرَّتِهِ خَارٌ...
- وقال ثعلب: ليس في الكلام فَعَلَاء إِلَّا ثَأْدَاءَ وقَرَمَاء. ودَكَرَ القُرَاء: السَّخْنَاء... .
- قال المحقق: «في القاموس: وقول الجوهري: وفرماء موضع سهو، وإنما هو بالقاف. وكذا في بيت أنشده».
- (٥) السَّيرَاء: بكسر السين، وفتح الياء ممدوداً، ويقصر: ضرب من البرود، وضرب من النبت، والجريدة من جرائد النخل. شرح الشافعية ٣٣٠/٢.
- (٦) الممتع ١٢٢/١. والعُشْرَاء: الناقة التي أتت عليها عشرة أشهر من وقت إرسال الفحل فيها، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: هي كالتفساء من النساء. شافعية ١٥٩/٢.
- (٧) الممتع ١٢٢/١. والرَّحْضَاء: عَرَق الحمى.



فَعْلَاءَ، وَفَعْلَاءَ، كَحِرْبَاءَ<sup>(١)</sup>، وَخُشَّاءَ<sup>(٢)</sup> فَمُلْحَقَانِ بِقِرطاسٍ وَقُرْناسٍ<sup>(٣)</sup>.

ومنها : فاعِلَاء كقاصِعاء<sup>(٤)</sup>، وفَعْلِيَاء ككِبْرِيَاء<sup>(٥)</sup>، وفَعْلَاءَ، وهو إما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب، وإما اسم كالثلاثاء، وإما صفة كطباقاء<sup>(٦)</sup>، وفَعُولَاء كبروكاء<sup>(٧)</sup> بمعنى البراكاء، وفَعْلِلَاء كهندياء<sup>(٨)</sup>، بكسر الدال وفتحها، وفَعْلِلَاء كعقرباء<sup>(٩)</sup>، وفَعْلِلَاء كخُنْفَسَاء<sup>(١٠)</sup>، وفَعْلِيَاء كقريثاء<sup>(١١)</sup>، ضرب من التمر، وفَعْلِلَاء كزِمَكَاء<sup>(١٢)</sup>، وقد يقصر، وليس الألف للإلحاق بسننار، لأنه لا يُنُونُ، وأفعِلَاء، إما مفرداً كأربِعاء<sup>(١٣)</sup>، وإما جمعاً كأنبِعاء، وهو كثير<sup>(١٤)</sup>، وفَعْلِيَاء كزكرياء، وفاعُولَاء

---

(١) الحِرْبَاء - بكسر فسكون - ذكر أم حبين، ويقال : دُوَيْبَةٌ نحو العظاء، أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت، ويقال : إنه يفعل ذلك لِيَقِيَ جَسَدَهُ برأسه، ويتلون ألواناً بحرَ الشمس، والجمعُ : الحَرَابِي، والأُنثى : الحِرْبَاءَة.

والحِرْبَاء أيضاً : مسار الدرع، ويقال : هو المسار في حلقة الدرع. شرح الشافية ٥٥/٢.

(٢) الخُشَّاء : العظيم الدقيق العاري من الشعر الناتئ خلف الأذن. شرح الشافية ٣٣٠/٢.

(٣) في ط : وقردلاس.

(٤) القاصِعاء : أحد جُحَريْن للزيتون، وهو الذي يدخل فيه. والآخر يقال له : النافقاء. وهو الذي يكتمه، ويظهر غيره. المسائل العسكرية ٥٦ هامش (٣).

وانظر شرح الشافية ١٥٥/٢، والتخمير ٤٥٣/٢، والممتع ١٣٤/١.

(٥) التخْمِير ٤٥٣/٢.

(٦) الممتع ١٣٥/١، شرح الشافية ٢٤٨/١.

(٧) الممتع ١٣٥/١. والطباقاء : الرجل الثقيل يطبق على المرأة بصدرة، أو الذي لا يَنكِح.

(٨) التكملة ٢٠١، شرح الشافية ٢٤٨/١. والبروكاء : الثبات في الحرب.

(٩) بقلة من أحرار البقول. الممتع ١٦١/١.

(١٠) محدود غير مصروف، والمذكر عُقْرِيَان - بضم العين والراء - شرح الشافية ٢٣٨/١.

(١١) دُوَيْبَةٌ سوداء أصغر من الجُحَل، متنتة الريح. شرح الشافية ٥٩/١، والتخمير ٤٥٣/٢.

(١٢) شرح الشافية ٢٤٨/١، والممتع ١٣٦/١.

(١٣) سيبويه ٩/٢ بولاق. وجاء مقصوراً في الممتع ١٠٤/١. والزَمْكَى : منبت ذنب الطائر. وانظر التخْمِير ٤٥٣/٢.

(١٤) الممتع ١٣٣/١، وفيها ثلاث لغات : ضَمُّ الباء، وفتحها، وكسرها. الدُرُّ المَبْنُتَة ص ٦٩.

(١٥) في ط : بعد. قوله : «وهو كثير» : وأفعِلَاء بضم العين كاربِعاء وقد تفتح الباء، ففيها ثلاث لغات.

كعاشوراء، ومفعولاء كمعشوراء<sup>(١)</sup>، وفعلالاء، كجخادباء<sup>(٢)</sup> : نوع من الجراد، وفعلالاء كبرناساء<sup>(٣)</sup> بمعنى الناس، وفعلالاء كقرفصاء<sup>(٤)</sup>.

## [ المؤنث الحقيقي والمؤنث اللفظي ]

قوله : «وهو حقيقي ولفظي، فالحقيقي : ما بإزائه<sup>(٥)</sup> ذكر في الحيوان كامرأة وناق، واللفظي بخلافه كظلمة وعين» .

إنما قال في الحيوان، لئلا ينتقص بنحو الأنثى من النخل، فإن بإزائه ذكراً وتأنيثه غير حقيقي، إذ تقول : اشتريت نخلة أنثى، وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة، ونفساء، وحبل، وبلا علامة، كأتان وعناق .

ولو قال : الحقيقي : ذات الفرج من الحيوان، كان أولى، إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي .

قوله : «واللفظي بخلافه» : أي الذي ليس بإزائه ذكر في الحيوان، كظلمة وعين، وقد يكون اللفظي حيواناً، كدجاجة ذكر، وحمامة ذكر، إذ ليس بإزائه مذكر<sup>(٦)</sup>، فيجوز أن تقول : غردت حمامة ذكر، وعندى ثلاث من البط ذكور، فيجوز أن تكون النملة في قوله تعالى :

﴿أَقَالَتْ نَمْلَةً﴾<sup>(٧)</sup> :

(١) يُمدُّ ويُفَصِّرُ : اسم لجمع العير. شرح الشافية ٢٠٣/١، والمتع ١٤٤/١.

(٢) يُمدُّ ويُفَصِّرُ. سيبويه ٣٣٧/٢ بولاق. وجاء مقصوداً في المتع ١٥٥/١.

(٣) المتع ١٦٢/١، سيبويه ٣٣٨/٢، ٣٣٩ بولاق.

(٤) سيبويه ٣٣٨/٢ بولاق، المتع ١٣٤/١. والقرفصاء : جلسة الأعراب.

(٥) قوله : «ما بإزائه» (ما) ساقطة من ط.

(٦) ط : ذكر.

(٧) النمل ١٨، والآية بنسأهما : ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادٍ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَأْتِيهَا النَّملُ ادْخُلُوا مِنكُمْ فَاغْلُظْمْكُمْ سَيَمَنَّ وَخُودُهُمْ وَهَرَّ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ .

ذَكَرًا، واعتبر لفظه فأنث ما أسند إليه، ولا يجوز ذلك في عِلْم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التأنيث، كطلحة<sup>(١)</sup>، لا يقال: قامت طلحة، إِلَّا عند بعض الكوفيين، وَعَدَم السَّماع مع الاستقراء، قاضٍ عليهم.

ولعلَّ السَّرَّ في اعتبار التأنيث في منع صرفه، لا في الإسناد إليه، أَنَّ التذكير الحقيقي، لما طرأ عليه، مَنع أن يُعتبر حال تأنيثه في غيره، ويتعدى إليه ذلك، وَأَمَّا مَنع الصَّرْفِ فحالة تختص به لا بغيره.

وإذا كان المؤنث اللفظي حقيقيًّا التذكير، وليس بعِلْم، كشاة ذكر، جاز في ضميره، وما أشير به إليه: التذكير والتأنيث، نحو: عندي من الذكور حمامة حسنة وحسن، قال طَرَفَة<sup>(٢)</sup>:

مؤلِّلنان تَعْرِفُ<sup>(٣)</sup> العِتَقَ فيهما \* كسامعتي شاةٍ بحومَلٍ مُفَرِّدٍ  
ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير، نحو حسنة، ولا يجوز أن يقال: صاح دجاجة  
أنثى على أنك ألغيت تأنيث دجاجة بالتاء، لكونها للوحدة، لا للتأنيث، لأنك وإن  
ألغيتها (١٨٤ أ)، يبقى التأنيث الحقيقي فيكون، كقام هند، وهو في غاية الندرة،  
كما يجيء.

قوله: «وإذا أسند إليه فعل<sup>(٤)</sup> فبالتاء، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار، وحكم

(١) انظر المذكر المؤنث للأنباري، تحقيق عزيمة ١٧٧/١، والأحاجي النحوية ص ٨٩.

(٢) شرح القصائد العشر للتبريزي (١١٨). تحقيق د. قباوة. بيروت، دار الأفاق ط ٤ سنة ١٩٨٠م) والمؤلِّل: المحدَّد، كتحديد الألف، وهي الحُرْبَة. والعِتَق: الكرم ويريد هنا: الحُسْن والنقاء. ويريد بـ «الشاة» هنا: الثور الوحشي. وقال «مُفَرِّد» بلا هاء؛ لأنه أراد الثور الوحشي. وإذا كان مفرداً كان أسمع له؛ لأنه ليس معه مايشغله. وقيل: «العِتَن»: ألا يكون في داخلها وترٌّ، فهو أجود لسمعتها. وكذلك أذان الوحش. [انظر الخزانة ٤٣٦/٧].  
الشاهد فيه أنه إذا كان المؤنث اللفظي حقيقيًّا التذكير جاز في ضميره التذكير والتأنيث. وشاة ههنا مؤنثة لفظاً، ومعناها الثور الوحشي، وقد رجع إليه ضميره في وصفه، وهو مفرد مذكر، رعاية لجهة المعنى.

(٣) من د.

(٤) ط: الفعل.

ظاهر الجمع مطلقاً غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي، وضمير العاقلين غير السالم: فَعَلْتُ وفعلوا والنساء والأيام: فَعَلْتُ وفَعَلْنَ.

قوله: «إذا أسند الفعل: أي الفعل وشبهه، إلى المؤنث مطلقاً، سواء كان مظهراً أو مضمرًا»<sup>(١)</sup>، حقيقياً أو، لا، ظاهر العلامة أو، لا، فذلك الفعل وشبهه مع التاء، للإيدان من أول الأمر بتأنيث الفاعل.

قوله: «وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار»، إنما قال ظاهر، احترازاً عن المضمر، وغير الحقيقي، احترازاً عن الحقيقي، لأن تأنيث المسند إليهما واجب على بعض الوجوه، كما يجيء.

ثم اعلم أن الفاعل المؤنث، إمّا جَمْعُ السلامة بالألف والتاء، أو جَمْعُ التكسير، أو اسمُ الجمع، أو غيرها: أعني المفرد والمثنى، أمّا الجمعان واسمُ الجمع فسَيَجِيءُ حكمُهما، وغيرها، إمّا ظاهرٌ، أو مضمرٌ، والظاهر إمّا حقيقي أو غيره، والحقيقي إمّا متصلٌ برافعه أو، لا.

فالأغلبُ في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه: إلحاق علامة التأنيث برافعه، نحو: ضربت هند، وضربت الهندان<sup>(٢)</sup>.

وحكى سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة<sup>(٣)</sup>، استغناءً بالمؤنث الظاهر عن علامته، وأنكره المبرد<sup>(٤)</sup>، ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثبوت أمانته.

(١) في ط: مضمرًا أو مظهرًا.

(٢) في ط بعد قوله: «وضربت الهندان»: «وضرب الهندات» ولا وجه لهذه الجملة؛ لأن المراد التمثيل لغير نوعي الجمع واسم الجمع.

(٣) الكتاب ١٤٨/٢ بولاق.

(٤) في المقتضب ١٤٦/٢: «فأما ضرب جاريثك زيداً، وجاء أمتك، وقام هند فغير جائز؛ لأن تأنيث هذا تأنيث حقيقي. ولو كان من غير الحيوان لصلح...».

وفي ٥٩/٤: «ولو قلت: ضربت هند، وشتمت جاريثك لم يصلح حتى تقول: ضربت هند، وشتمت جاريثك؛ لأن هندا، والجارية مؤنثات على الحقيقة، فلا بد من علامة التأنيث...».

وإن كان الرفع نَعَمْ وَبِئْسَ، فكل واحد من الحذف والإثبات فصيحٌ نحو: نَعَمْ المرأةُ هُنْدٌ، وَنَعَمَتِ المرأةُ هُنْدٌ<sup>(١)</sup>، لمسابهتهما للحرف بعدم التصرفِ .

ولا تلحق نحو أَكْرَمَ بَهْدٌ في التعجب، عند من أسند أَكْرَمَ إلى هُنْدٍ، كما لا تلحقه الضمائر، نحو قوله تعالى: ﴿ أَصْبَحَ يَوْمَ وَأَبْصَرَ ﴾<sup>(٢)</sup>، لِكَوْنِ الْفَعْلَيْنِ غَيْرَ مُتَصَرِّفَيْنِ وأيضاً للزوم كون الفاعل في صورة المفعول، والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية، أمّا نحو قولك ما جاءني من امرأة وكفت بهند، فليس انجرارُ الفاعلِ بِلِازِمٍ ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورين بالمفعولية .

وإن كان منفصلاً عن رافعِهِ، فَإِنْ كَانَ بِإِلَّا، نحو ما قام إِلَّا هُنْدٌ فَالْأَجُودُ: تَرَكُ التاءِ في الرفع، لأنَّ المستثنى منه المقدر، هو الذي كان في الأصل مرفوعاً بالفاعلية، على ما مرَّ في باب الاستثناء، فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بإِلَّا، أو نقول: المسند إليه هو: إِلَّا مع المستثنى، من حيث المعنى وَإِنْ كَانَ فِي الْفَلْظِ هُوَ الْمُسْتَثْنَى، كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ .

وإن كان بغيرِ إِلَّا، نحو: قامتِ اليومَ امرأةٌ، فالإلحاق أجود؛ لأنَّ المسند إليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر، وأمّا الحذفُ فإنما اغتفر لطول الكلام، ولكون الإتيان بالعلامة، إِذَنْ، وعداً بالشيء مع تأخير الموعود .

وإن كان الظاهر غير حقيقي التانيث، فَإِنْ كَانَ مُتَصَلِّاً، نحو: طلعت الشمس، فإلحاق العلامة أحسن من تَرْكِهَا، وَالْكُلُّ فَصِيحٌ .

(١) ط : ساقطة .

(٢) مريم/٣٨، والآية بتأنيدها: ﴿ أَصْبَحَ يَوْمَ وَأَبْصَرَ يَوْمَ يَأْتُونَ نَارًا لَّيْلًا الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [انظر معاني القرآن للأخفش ٣٩٥/٢، وللفراء ١٣٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧٢/٢، ٣١٦].

وإن كان منفصلاً، فترك العلامة أحسن، إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره، سواء كان بإلاً أو بغيرها، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى، وأما ضميرهما فإن كان متصلاً فالعلامة لازمة لرافعه، سواء كان التأنيث حقيقياً، كهند خرجت، أو غيره كالشمس طلعت، إلا لضرورة الشعر<sup>(٢)</sup>، نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقْتُ وَدَقَّهَا \* وَلا أَرْضَ أَثْبَلُ إِيقَالَهَا - ٢

على تأويل الأرض بالمكان، وإنما لزم<sup>(٤)</sup> العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعاً، وكونه كجزء المسند، بخلاف الظاهر والضمير المنفصل.

وإن كان منفصلاً فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه.

وأما الجمعان المذكوران، فإن أسند إلى ظاهرهما سواء كان واحداً المكسر حقيقياً التذكير أو التأنيث، كرجال ونسوة، أو مجازي التذكير أو التأنيث كأيام، ودور، وكذا واحد المجموع بالألف والتاء ينقسم هذه الأقسام الأربعة، نحو: الطلحات والزينات، والحبيلات والغرفات، فحكم المسند إلى ظاهرهما حكم المسند إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي إلا من شيء واحد، وهو أن حذف العلامة من الرفع بلا فصل مع الجمع نحو: قال الرجال، أو النساء، أو الزينات، أحسن منه مع المفرد والمثنى، لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى جماعة.

(١) البقرة / ٢٧٥، ونصها: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

(٢) في سيبويه ٢٣٩/١ بولاق: «وقد يجوز في الشعر: موعظة جاءت، اكتفى بذكر الموعظة عن التاء».

(٣) سبق تخريجه ص ٣٣ من القسم الأول.

(٤) ط: لزم.

وإنما لم يعتبروا التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النسوة؛ لأن المجازي الطاريء أزال حُكْمَ الحقيقي، كما أزال التذكير الحقيقي في رجال، وإنما لم يُبطل<sup>(١)</sup> التثنية التذكير الحقيقي في رجلان، ولا التأنيث الحقيقي في «الهندان»، ولم يُبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في «الزيدون» لبقاء المفرد فيه فاحترموه.

وكان قياس هذا أن يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالألف والتاء أيضاً نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه أيضاً، إلا أنه لما كان يتغير ذلك المفرد ذو العلامة إما بحذفها إن كان تاء نحو: الغرفات، أو بقلبها إن كان ألفاً كما في الحُبَلِيَّاتِ والصحراوات، كان ذلك التغير كنوع من التكسير، وكأنَّ تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته، ثم حُمِلَ عليه ما التاء فيه مقدرة<sup>(٢)</sup> فلا يظهر فيه التغير (١٨٤ب) عليه<sup>(٣)</sup> كالزينات والهندات، لأنَّ المقدَّر عندهم في حُكْمِ الظاهر.

والدليل على أنَّ تأنيث نحو: الزينات مجازي، قول الحماسي<sup>(٤)</sup>:

٥٥٥- حلفت بهدي مُشْعِرٍ بكَرَّاتُهُ \* نَحْبُ بَصَحْرَاءِ الْغَيْطِ دَرَادِقُهُ

(١) ط : يبطل .

(٢) ط : مقدر .

(٣) ط : ساقطة .

(٤) قيس بن جريرة، الملقب بعارق الطائي . شاعر جاهلي .

والبيت من قصيدة عدتها أحد عشر بيتاً، آخرها :

لئن لم تغبر بعض ما قد صنعتُم \* لأنتحين للعظم ذو انا عارقهُ

وهذا البيت سُمِّيَ عارقاً [الحماسة بشرح المازوني ١٧٤٦] .

والهذي : ما يَهْدَى إلى الحرم من النعم . . ومُشْعِر : اسم مفعول من الإشعار، وهو أن يُطعن في السنام، فيسيل الدم عليه، فيستدل بذلك على كونه هدياً . و(بكراته) مرفوع بِمُشْعِرٍ على أنه نائب فاعل، وهو جمع بكرة، وهي الشاة من الإبل . والحَبَبُ : ضَرْبٌ مِنَ الْعَدُوِّ، وهو خطو فسيح . والباء بمعنى في و (الغَيْط) : موضع قريب من قُلُجٍ في طريق البصرة إلى مكة . و (الدرداق) : جمع دَرْدَق كجعفر، وهو صغار الإبل . والضمير في بكراته ودرادقه للهذي . [الخرانة ٤٣٨/٧، ٤٣٩] . الشاهد فيه على أنَّ تأنيث نحو الزينات مجازي، لا يجب له تأنيث المسند، بدليل البيت، فإن البكرات كالزينات ولم يؤنث له المسند وهو مُشْعِر، وهذا ظاهر .

وَحُكْمُ الْبَيْنِ حُكْمُ الْأَبْنَاءِ، وَإِنْ كَانَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لِعَدَمِ بَقَاءِ وَاحِدِهِ، وَهُوَ : ابْنُ ، قَالَ<sup>(١)</sup> :

٥٥٦ - لو كنت من مازن لم تستبح إيلي \* بنو اللقيطة من ذهل بن شيباناً  
وكذا حُكْمُ المجموع بالواو والنون المؤنث واحده، كالسُّنُونُ والأَرْضُونَ : حُكْمُ  
المجموع بالألف والتاء ؛ لأنَّ حَقَّه الجَمْعُ بالألفِ والتاء كما يجيء، فالواو والنون فيه  
عَوَضٌ مِنَ الْأَلْفِ والتاء<sup>(٢)</sup>.

ويساوي التاء في اللزوم وعدمه : تاء مضارع الغائبة، ونون التانيث الحرفية  
في نحو<sup>(٣)</sup> :

ولكن ديافي<sup>(٤)</sup> أبوه وأمه \* بحوران يعصرن السليط أقاربه - ٣٧٦  
فظهر بهذا كله معنى قوله : « وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ مطلقاً غير المذكر السالم حُكْمُ  
ظاهر غير الحقيقي .

---

(١) هو قُرَيْطُ بْنُ أَتَيْفِ الْعَنْبَرِيِّ . شاعر إسلامي .

والبيت أول أبيات ثمانية ؛ هي أول الحماسة . الحماسة بشرح المرزوقي ٢٣ . الخزانة ٤٤١/٧ هارون، المغني ٣٠ ط . المبارك، ٣٣٨، مجالس ثعلب ٤٠٥/٢، المثل السائر ط . محي الدين، مصر سنة ١٩٣٩ م ١٠٦/٢ .  
والحفيظة : الحِمِيَّة . ومعنى البيت : لو كنت مازنياً لم تُغَرِّبْ بنو اللقيطة على إيلي .

الشاهد فيه أنَّ (بنون) لتغري مفرده في الجمع أشبه جمع المكسر، فجاز تانيث الفعل المسند إليه، كما يجوز في الأبناء  
الذي هو جمع مكسر، كما أسند في البيت (لم تستبح) بناء التانيث في أوله إلى (بنو) .

(٢) ط : بعد قوله : « عَوَضٌ مِنَ الْأَلْفِ والتاء » : « لأنَّ حَقَّه الجَمْعُ بالألفِ والتاء كما يجيء فالواو والنون فيه عوض  
من الألف والتاء »

انظر سيبويه ٢٣٥/١ - ٢٣٦ بولاق ، فإن صريح نصه حول حذف تاء التانيث من الفعل إذا كان الفعل جمع  
مؤنث سالماً، إنما يكون في الموات، لا في الحيوان، والرُّضْي - كما ترى - يُجِيزُ ذلك مطلقاً، وعَلَّله بتغيير المفرد  
بحذف علامته أو قلبها . وانظر الهمع ١٧١/٢ .

(٣) قائل البيت : الفرزدق (ديوانه ٥٠ ط . إسماعيل الصاوي، مصر سنة ١٩٣٦ م) وقد سبق تخريجه .

(٤) من د .



وأما إن أسند إلى ضمير الجمع، وهو قوله: «وضمير العاقلين» إلى آخر الباب فنقول: ضميرُ الجمعِ إمّا أن يكون ضميرَ العاقلين، أو، لا، والعاقلون إمّا بالواو والنون، أو، لا، فضمير العاقلين بالواو والنون، هو الواو، لا غيرُ، نحو: الزيدون قالوا، ولا يجوز: قالت، لبقاء لفظ المذكر الحقيقي .

وإنما خَصُّوا العاقلين بالواو، دُونَ النُّونِ، لأنَّ أَصْلَ ما يَزَادُ : حُرُوفُ اللَّيْنِ، والألفُ أَخَذَهُ المثنى، والجمعُ بالواو أَوْلَى مِنْه بالياء، لأنَّ ثَقُلَ الواو مَناسِبٌ للكثرة التي في الجمع، وكان<sup>(١)</sup> الواو، لأصالته في الجمع أَوْلَى بالعاقلين، «لأصالتهم<sup>(٢)</sup>» لغيرِ العاقلين، وصارتِ الياءُ للواحدِ المؤنثِ في: تفعَلين، وأفعَلِي، فلم يبقَ لجمع غيرِ العاقلين من -حُرُوفِ المدِ شَيْءٌ، فَجِئِيَءٌ بالنون لمناسبةٍ «بينها<sup>(٣)</sup>» وبين الواو في الغنة<sup>(٤)</sup> .

وضميرُ العاقلين لا بالواو والنون إمّا واو، نحو: الرجال والطلحات : ضربوا، نظراً إلى العقل، وإما ضمير المؤنث الغائب نحو: الرجال والطلحات فعلت، وتفعَل، وفاعلة، نظراً إلى طَرَأِ<sup>(٥)</sup>ان<sup>(٦)</sup> معنى الجماعة على اللفظ .

وأما غيرِ العاقلين، وهو ثلاثة أقسام : مذكَّرٌ لا يعقل كالأيام والجَبِيَّلات<sup>(٧)</sup>، ومؤنثٌ يَعْقِلُ، كالنِّسوة والزَيْنَبات، ومؤنثٌ لا يَعْقِلُ كالدُّور والظلمات، فيجوز أن يكون ضمير جميعها: الواحد المؤنث الغائب بتأويل الجماعة، وأن يكون النون<sup>(٨)</sup>، لكونها جمع غيرِ العاقلين، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ النونَ موضوعٌ له، فتقول<sup>(٩)</sup>: الأيام والجَبِيَّلات، والنساء والزَيْنَبات والدور والغرفات، فعلت، ويفعلن<sup>(١٠)</sup> .

(١) ط : وكانت .

(٢) ط : لأصالت، بغيرِ العاقلين .

(٣) ط : لمناسبة بين الواو وبينها في الغنة .

(٤) ط : طرئان .

(٥) جمع لتصغير جبل .

(٦) انظر دراسات، القسم الثالث ج ١ ص ٤٥٦، ٥٤٦ .

(٧) في ط : فنقول . (٨) ط : وفعلن .

وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جارية<sup>(١)</sup> في جميع الضمائر على اختلافها، تقول في المرفوع المنفصل: أنتم وأنتن وهم وهن، وفي المنصوب المتصل: ضربكم وضربكن، وضربهم وضربهن، وفي المنصوب المنفصل: إياكم إياكن، إياهم إياهن، وفي المجرور: لكم لكن، لهم هن، والأصل: انتموا، وضربكموا، وإياكموا، ولكموا.

وأما اسم الجنس<sup>(٢)</sup> فيجوز إجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر، والمؤنث، وضميرهما، ولا يمتنع إجراء ضميره مجرى جمع التكسير، نحو: انقعر النخل، وانقعرت النخل<sup>(٣)</sup>، والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن.

وأما اسم<sup>(٤)</sup> الجمع فبعضه واجب التانيث كالإبل والغنم والخيل<sup>(٥)</sup>، فحاله: كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير، وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب، قال<sup>(٦)</sup>:

- 
- (١) ط: جار.
- (٢) اسم الجنس « ما دلَّ على الماهية وضعاً، فهو بحسب وضعه صالح للواحد وللثنين وللأكثر، فأنث لو أكلت ثمرة أو اثنين جاز لك أن تقول: أكلت ثمراً... » [انظر تبيان الكحيل ١٦٦، وشرح الشافعية ١٩٤/٢].
- (٣) النخل يذكر ويؤنث، فأهل الحجاز يقولون: هي النخل. انظر المذكر والمؤنث للقراء ص ١٠١.
- (٤) اسم الجمع ما دلَّ على جماعة، ولا واحد له من لفظه غالباً... وقد يكون له واحد من لفظه، كصحب وركب فإن لهما مفرداً من لفظهما وهو: صاحب، وراكب، ولكنه ليس على وزن من أوزان الجموع المعروفة، ويعامل معاملة المفرد في اللفظ: فيصغر على لفظه، ويجوز عود الضمير المذكر عليه، فتقول: حضر الركيب... [انظر تبيان الكحيل ص ١٦٥]، وانظر دراسات، القسم الثالث ج ١/ ٥٩٦.
- (٥) في ط: والخيل والغنم.
- (٦) هو الشنفرى. والبيت من قصيدته المشهورة بلامية العرب.
- [شرح لامية العرب للشنفرى د. عبد الحليم حفي ص ٣٤ مكتبة الآداب بالجاميز، مصر بلا تاريخ].
- والبيت في: الخزانة ٤٤٧/٧ هارون، شرح شواهد الشافعية ١٤٨/٤.
- عَبَتْ: شربت بلا مَصْر، غشاشاً: متعجلاً، أحاطة - بضم الهمزة -: قبيلة من الأزد في اليمن، مُجْفِل: مُسْرِع، رَكَب: أصحاب الإبل. وقوله (عَبَتْ) فاعله ضمير القَطَا، و(من أحاطة) متعلق بمحذوف على أنه صفة لركب. و(مُجْفِل)؛ صفة ثانية لركب.

٥٥٧ - فَعَبْتُ غِشَاشاً ثُمَّ <sup>(١)</sup> مَرَّتْ كَأَنهَا \* مع الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أَحَاظَةِ مُجْفَلٍ  
فهو كاسم الجنس، نحو: مضى الرُّكْب، ومضت الركب، والركب مضى،  
ومضت ومَضَوْا، واللَّهُ أَعْلَمُ <sup>(٢)</sup>.

## [ المُنْتَى : تعريفه ]

قوله : « المُنْتَى : ما لحق آخره أَلِفٌ ، أو ياءٌ مفتوحةٌ ما قبلها ، ونونٌ مكسورةٌ <sup>(٣)</sup> ،  
لِيَدُلَّ على أَنَّ معه مثله مِنْ جنسه » .

يريد بالجنس ههنا ، على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب : ما وُضِعَ صالحاً  
لأَكْثَرِ مِنْ فَرْدٍ واحدٍ ، بمعنى جامعٍ بينهما في نظر الواضع ، سواء كانت ماهياتهما  
مختلفة ، كالأبيضين ، لإنسانٍ وفرس ، فَإِنَّ الجامع بينهما في نظره : البياض ، وليس  
نظره إلى الماهيتين ، بل إلى صفتيهما التي اشتركا فيها ؛ أو متفقة كما تقول : الأبيضان  
لإنسانين ، والببيض ، لأفراس ، وسواء كان الواضع واحداً كالرجل ، أو أكثر  
كالزبيدين ، والزبيدين ، فإن نظر كل واحد من الواضعين ، في وضع لفظة زيد ليس إلى  
ماهية ذلك المسمى ، بل إلى كون ذلك المسمى ، أي ماهية <sup>(٤)</sup> كان ، متميزاً بهذا  
الاسم عن غيره ، حتى لو سُمِّيَ بزيد إنسان ، وسمي به فرس ، فالنظر في الوضعين

الشاهد أَنَّ اسم الجمع بعضُه كالرُّكْبِ يجوز تذكيره وتأنينه ، وفي الشعر جاء مذكراً ، فإنه عاد الضمير عليه من  
مُجْفَلٍ بالتذكير . ولو أنْتَ لقليل : مُجْفَلَةٌ .

(١) من م .

(٢) انظر دراسات ، القسم الثالث ج ١ ص ٥٣٢ ، ٥٥٠ .

(٣) قال أبو حيان : « مذهب البصريين أنه لا يجوز في النون إلا الكسر مطلقاً وأجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء ،  
وقال الكسائي : هي لغة لبني زياد بن قعس ، وقال الفراء : لغة لبني أسد » [ارتشاف الضرب ، مخطوط رقم

٧٦٩ بمكتبة الأحمديّة بحلب ورقة ١٤٣/ب] ، وانظر المساعد ٣٩/١ .

(٤) ط : مهية .

إلى شيء واحد، كما في الأبيضين ونحوه، وهو كَوْنُ تلك الذات متميزةً عن غيرها بهذا الاسم .

وهذا الذي ذهب إليه المصنّف، خلافاً المشهور من اصطلاح النُّحاة، فإنهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد، فلا يُسمُّون زيّداً، وإن اشترك فيه كثيرون: جنساً<sup>(١)</sup>.

وعند المصنّف تردّد في جواز ثنية الاسم المشترك، وجميعه، باعتبار معانيه المختلفة، كقولك: القُرءان: للطَّهر والحَيْض، والعُيون، لِعَيْنِ الماء وقُرْصِ الشمس وعَيْنِ الذهب، وغير ذلك، منع من ذلك في شرح<sup>(٢)</sup> الكافية لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء، وجوّزه على الشذوذ في شرح<sup>(٣)</sup> المُفصّل .

وذهب الجزولي<sup>(٤)</sup>، والأندلسي، وابن مالك<sup>(٥)</sup>، إلى جواز مثله، قال الأندلسي: يقال: العَيْنان<sup>(٦)</sup> في عين (١٨٥) الشمس، وعَيْنِ المِيزان، فهم يعتبرون في الثنية، والجمع: الاتفاق في اللفظ دون المعنى، وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، وهو أنه إذا وقعت الأسماء المشتركة بلفظ العموم. نحو قولك: الأقراء، حَكَمُها كذا، أو في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو: ما لقيت عيناً، فإنها تعم في جميع مدلولاتها المختلفة كألفاظ العموم، سواء .

(١) مفعول به ثانٍ لقوله: لا يُسمُّون .

(٢) قال ص ٨٨: « لا تُثنى (أي الأسماء المشتركة) باعتبار ما اشتركت فيه، وإنما تُثنى باعتبار كل واحد من مدلولاتها... » .

[شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، نسخة مصورة من عمادة شؤون المكتبات بجامعة الإمام، مكتبة محمد العسافي، الرقم العام ٦٢١] .

(٣) قال ابن الحاجب: « وهل يجوز أن تأخذ الاسم المشترك فثنيه باعتبار المدلولين، كقولك: عينان في عين الشمس وعين الماء؟ فيه خلاف، والظاهر جوازُه شاذّاً... » [الإيضاح في شرح الفصل ١/٥٢٩] .

(٤) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٩ .

(٥) التسهيل ص ١٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٨/١ - ٣٩ .

(٦) جنَى الجَنَّتَيْنِ ص ٦ .

ولا يَصِحُّ أن يستدل بثنية العَلَم وجمعه على صِحَّة ثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بأن يقال: نسبة العَلَم إلى مُسَمَّياته كنسبة المشترك إلى مُسَمَّياته، لكون كل واحدٍ منهما واقعاً على معانيه لا بوضعٍ واحد .

أما عند المُصنِّف فلأنه يشترط في الثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد، سواء كان بوضع واحدٍ أو أكثر، ومعاني المشترك ليست واحدةً بخلاف الأعلام، كما مرَّ .

وأما عند غيره فقال المُصنِّف<sup>(١)</sup>: ولو سُلِّم أنَّ نسبة العَلَم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته، فبينهما فَرْقٌ، وذلك أنَّ المشترك له أجناسٌ، تؤخذ آحادها فَتُثْنَى<sup>(٢)</sup> أو تُجْمَعُ<sup>(٣)</sup>، كالنَّزْرَيْنِ لِلطُّهْرَيْنِ، والقُرُوءِ لِلأَطْهَارِ، فلو ثُنِيَ أو جمع باعتبار معانيه المختلفة لَأَدَّى إلى اللَّبْسِ، وليس لِلْعَلَمِ جنسٌ تؤخذ<sup>(٤)</sup> آحاده فَتُثْنَى أو تُجْمَعُ حتى إذا ثُنِيَ أو<sup>(٥)</sup> جمع باعتبار معانيه المختلفة أورث اللَّبْسَ .

وقد ينشئ ويجمع غير المتفقين في اللفظ، كالعُمَرَيْنِ<sup>(٦)</sup>، وذلك بعد أن يُجْعَلَا متفقَيَّ اللفظ بالتغليب<sup>(٧)</sup>، بشرط تصاحبهما وتشابهما حتى كأنهما شخصٌ واحدٌ: في شيء، كتماثل أبي بكر وعُمَر، رضي الله عنهما، فقالوا: العُمَران، وكذا: القَمَران،

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٩/١، وشرحه على الكافية ص ٨٨ .

(٢) ط : مثنى .

(٣) ط . ويجمع .

(٤) ط : يؤخذ .

(٥) ط : وجمع .

(٦) هما أبو بكر وعُمَر رضي الله عنهما . «واختاروا الثنية على لفظ عمر؛ لأنه مطرد، وهو أخفٌ في اللفظ من المضاف .

ومنهم من يقول: اختير لفظ عمر لطول أيامه، وكثرة فتوحه، وشهرة آثاره .»

عن السَّيرافي . سيبويه ١٠٤/٢ هامش (٢) ط . هارون .

وفي جَنَى الْجَنَّتَيْنِ ص ٨١ : «(العُمَران» قيل هما عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وهو قول قتادة كما زعم

الأصمعيّ بن أبي هلال الراسبي عن قتادة أنه سئل عن عتق أمهات الأولاد فقال أعتق العمران فما بينهما من

الخلفاء أمهات الأولاد؛ لأنه لم يكن فيها بين أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنها خليفة» .

(٧) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، والمُقَرَّب ٤٠/٢ .

والْحَسَنان، وينبغي أن يُغْلَبَ الْأَخْفُ لفظاً، كما في: الْعُمَرَيْنِ وَالْحَسَنَيْنِ؛ لَأَنَّ الْمَرَادَ بالتغليب: التخفيف، فيختار ما هو أبلغ في الخِفَّةِ.

«وإن<sup>(١)</sup> كان أحدهما مذكراً، والآخر مؤنثاً، لم ينظر إلى الخِفَّةِ، بل يغلب المذكر، كالْقَمَرَيْنِ في: الشمس والقمر».

ولزوم الألف في المثني، في الأحوال: لغة بني الحارث بن كعب<sup>(٢)</sup>، قال<sup>(٣)</sup>:  
٥٥٨ - أَحِبُّ مِنْكَ الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا \* وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا<sup>(٤)</sup> ظَيَّانَا  
وقال<sup>(٥)</sup>:

٥٥٩ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا \* قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

(١) في م عبارة أخرى: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَذْكَراً وَالْآخَرُ مُؤَنَّثاً فَإِنَّهُ يَغْلِبُ الْمَذْكَرَيْنِ كَالْقَمَرَيْنِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الاختلاف في الألف والياء والنون، وفي واو الجمع وبابه في أول الكتاب...».

(٢) «ومن ذلك ما حكى الأخفش أنه سمع فصيحاً من بني الحارث يقول: ضربت يده...» [المساعد ٤٠/١ - ٤١].

(٣) رُوِيَتْ (ملحقات ديوانه ١٨٧).

أَوْ رَجُلٌ مِنْ بَنِي ضَبَّةٍ كَمَا فِي نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ ص ١٦٨، وروايته هكذا:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا \* وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَيَّانَا

الخزانة ٤٥٢/٧ حاشية (١)، ضرائر الشعر ٢١٨، شرح الملوكي ١٧٦، وفيه طَيَّانَا بدل ظَيَّانَا. والطبي: حلمة الضرع. وظَيَّان: اسم رجل، أراد مَنْخَرَيْنِ ظَيَّان، فحذف.

الشاهد في قوله: (والعينان)، حيث أتى به بالألف في محل النصب، فإنه معطوف على «الأنف» الواقع مفعولاً به لقوله أعْرِفُ.

(٤) من م، د.

(٥) رُوِيَتْ (ملحقات ديوانه ١٦٨)، ونُسب البيت لأبي النّجْم وهو في ديوانه ص ٢٢٧، أو لأبي الغول، أو لرجل من بني الحارث بن كعب القحطانية.

الخزانة ٤٥٥/٧ هارون، المغني ٥٨ ط. المبارك، شرح أبيات المغني للبغداد ١٩٤/١، شرح الملوكي ٢٢٧، ابن يعيش ٥٣/١، الهمع ٣٩/١. الشاهد في: (غايَناها) و(أبا أباه): فيجوز أن يكون جاء على لغة القصر، يقال: هذا أباك ومررت بأباك، فتكون الحركة مقدرة على الألف. أو جاء على لغة بني الحارث بن كعب، فإنهم يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً.

وقيل : إِنَّ قَوْلَهُ تعالى :

﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرُونَ﴾<sup>(١)</sup> ،

على هذه اللغة<sup>(٢)</sup> .

وفتَحُ نُونُ الشَّيْئَةِ<sup>(٣)</sup> لُغَةً ، كما في قوله : العَيْنَانَا ، وقوله<sup>(٤)</sup> :

٥٦٠ - يَا رَبِّ خَالَكَ مِنْ عُرَيْنَةٍ \* لَا تَنْقُضِي فُسُوتَهُ شَهْرَيْنَةٍ

---

(١) طه / ٦٣ ، والآية بنسأماها : ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرُونَ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكَ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرَفَيْكَ الْأَمْنَيْنِ﴾ .

(٢) «قرأ ابنُ كثيرٍ وحَفَصٌ قالوا (إن) بتخفيف (إن) ، وشدد الباقون ، وقرأ أبو عمرو (هذين) بالياء ، وقرأ الباقون بالالف . . . وحجة من يقرأ (هذان) بالالف مع تشديد (إن) أنه اتبع خط المصحف ، وأجرى (هذان) في النصب بالالف على لغة لبني الحارث بن كعب . . . » (الكشف ٩٩/٢) .

[وانظر حجة القراءات ٤٥٤ ، وحجة ابن خالويه ٢٤٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٩/٢ ، ودراسات القسم الأول ج ١ ص ٤٢٢ ، ٤٥٢ ، ٥٢١ ، والتيسير ص ١٥١ ، والسبعة ط ٢ ص ٤١٩] .

(٣) انظر التسهيل ص ١٢ . وفي المساعد ٣٩/١ : «زعم الكسائي أن فتح النون مع الياء لغة لبني زياد بن فقعس . . . وقال الفراء : هي لغة لبعض بني أسد» .

(٤) الأبيات لامراً؛ من فقعس . الخزائن ٤٥٦/٧ هارون ، المتع ٦٠٩/٢ ، ضرائر الشعر ٢١٧ ، وقيد ابنُ عُصفور فتحُ النون ، فقال :

«ولا يكون ذلك إلّا في النصب والخفض طلباً للتخفيف» .

ابن يعيش ١٤٢/٤ ، المقرب ٤٥/٢ ، ٤٦ ، المُخصَّص ١١٤/١٥ .

الشاهد فيه أن نُونِ الشَّيْئَةِ قد تفتح ، كما في (شَهْرَيْنَةٍ) و(مُجَادِنَتِهِ) .

## شَهْرِي ربيع وجمادِ يِنَّه<sup>(١)</sup>

وَقُرِءَ فِي الْفَعْلِ أَيْضاً فِي الشَّوَّاذِ : ﴿أَتَعِدَانِي﴾<sup>(٢)</sup> ، وقد تُضَمُّ<sup>(٣)</sup> أَيْضاً<sup>(٤)</sup> ، نُونُ الْمُثَنَّى ، وَقُرِءَ فِي الْفَعْلِ ، فِي الشَّوَّاذِ أَيْضاً : ﴿تُرَزَّقَانِه﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) في كتاب الأيام والليالي والشهور للفراء ص ٤٢ : «الشهور كُلُّهَا مذكورة... إلّا (جماديين) فإنهما مؤنثان؛ لأنّ (جمادى) جاءت على بنية فعّالي، و(فعّالي) لا تكون إلّا للمؤنث...» .

وفي المَخْصَص ٢٧/١٧ : «وأما أسماء الشهور فإنها مذكورة إلّا جماديين فإن سمعت في شعر تذكير جمادى فإنها يذهب به إلى معنى الشهر، كما قالوا: هذه ألف درهم، فقالوا: هذه على معنى الدراهم، ثم قالوا: ألف درهم» .  
(٢) الأحقاف / ١٧ ، والآية بتمامها : ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَلَدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِي أَنْ أَُخْرِجَ وَقَدْ خَلَّتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَفِغِيَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ آمِينَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسْطِيزُ الْأَوَّلِينَ﴾ .

هذا، وقراءة (أتعداني) بفتح النون الأولى، كأنهم قرؤا من الكسرتين والياء إلى الفتح طلباً للتخفيف ففتحوا... وهذه القراءة الشاذة هي قراءة الحسن وشيبة وأبي جعفر وعبد الوارث عن أبي عمرو، وهارون بن موسى عن الجحدري، وسام عن هشام. [مختصر شواذ ابن خالويه ص ١٣٩، لبرجسترأسر، مصر المطبعة الرحمانية سنة ١٩٣٤م]، والبحر المحيط ٦٢/٨ ، ولم ترد القراءة في الْمُحْتَسَب .

(٣) «ذكره ابن فلاح في مُغْنِيهِ واستدل بها قرىء شاذاً «طعام ترزقانه» بضم النون» . الجمع ٥١/١ .  
وفي سِرِّ الصنّاعة (حرف النون / مخطوط) : «وقد حكى قَطْرُبُ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ ضَمَّ النون في نحو : الزيدان والعمران، وهذان من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما» . وفي حاشية المخطوط رَجَزٌ كما يلي :

يَا أَبَنَا أَرْقَنِي الْقِدَّانُ

كالسيوم لا اطعمهُ الْعَيْنَانُ

مِنْ وَخِزِ بُرْغُوثٍ لَهُ سِنَانُ

العَيْنَانُ : بضم النون ، توهمها من نفس الكلمة، والقِدَّانُ : صغار البراغيث .

وفي المساعد ٤٠/١ : «حكى الشيباني : هما خليلان ومنه قول فاطمة رضي الله عنها : يا حَسَنَانُ يا حَسَنَانُ» .

وانظر التسهيل ص ١٢ ، والجمع ٤٩/١ ، والتصريح ٧٨/١ .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) يوسف / ٣٧ ، والآية بتمامها : ﴿قَالَ لَا يَا بُنَيَّ كُفَّ عَنْكَ طَعَامُ تَرْزُقَانِهِ إِلَّا بَنَاتُكَ مَا تَأْوِيلُ قِيلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكَ كَمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ .



قيل : أَصْلُ المثنى والمجموع : العطفُ بالواو<sup>(١)</sup>، فلذلك يرجع إليه المضطر<sup>(٢)</sup>،  
قال<sup>(٣)</sup> :

٥٦١- لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَجَالٍ ضَنْكَ \* كلاهما ذو أَشْرٍ وَمَحْكٍ  
وقال<sup>(٤)</sup> :

٥٦٢- كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّهَا \* فَارَةً مِسْكٍ دُبِحَتْ فِي سَكِّ

(١) في كتاب شرح الحدود النحوية للمفاهيمي ص ٢٨٣ : «حُدُّ التثنية أصلها العطف، وعدل عنه كراهة التطويل، وإرادة الاختصار، والرجوع إليه غير جائز؛ لأنه أصل مرفوض، إلا في ثلاثة مواضع مذكورة في التسهيل» وانظر التسهيل ص ١٢، وإيضاح الزجاجي ص ١٢١.

(٢) في أسرار العربية ص ٢١ : «والذي يدل على أَنَّ الأصل هو العطف أنهم يفكون التثنية في حال الاضطراب، ويعدلون عنها إلى التكرار». وفي التبيان في تصريف الأساء ص ١١٧ هامش (٢) : «يجوز في الاختيار إن فصل بين الأسمين بفواصل ظاهر، نحو جاء علي الكريم وعلي الشجاع، أو مقدر كقول الحجاج وقد نعي إليه ابنه وأخوه في يوم :  
أيأ الله محمد ومحمد في يوم \*

أي محمد ابني ومحمد أخي

وقال بعض العلماء يجوز ذلك في الشر دون فصل على قلة عند قصد التفعيم كقولك لمن تعنفه على قبيح تكرر منه وتكرر عفوك عنه : قد صفحت عن جرم وجرم وجرم، وكقولك لمن ينكر فضلك عليه : قد أعطيتك ألفاً وألفاً وألفاً فهذا أخفم في اللفظ أن تقول : عفوت عن ثلاثة أجرام وأعطيت ثلاثة آلاف».

(٣) رَجَزُ قَالَةٍ جَعَدَ بَنُ مَالِكٍ أَوْ وَائِلَةَ بَنِ الْأَسْقَعِ .

الخرانة ٦٢٧/٧ : هارون، الأمالي الشجرية ١١/١ ، و ١٩٧/٢ ، الْمُقَرَّبُ ٤١/٢ ، ضرائر الشعر ٢٥٧ .

واللثي : الأسد ، (الضَنْكُ) : الضيق . (الأشْر) : البطر . (المَحْكُ) بفتح الميم وسكون الحاء : اللجاج .  
الشاهد على أَنَّ أصل المثنى العطف بالواو، فلذلك يرجع إليه الشاعر في الضرورة كما هنا، فإن القياس أن يقول لَيْثَانٌ، لكنه أفردهما وعطف بالواو لضرورة الشعر .

(٤) رَجَزٌ يَنْسَبُ إِلَى مَنْظُورِ بَنِ مَرْثَدِ الْأَسْدِيِّ ، والبيان في ملحقات ديوان روية رقم ١٢٢ ص ١٩١ (نشر وليّ بن الورد البروسي، ليسينغ سنة ١٩٠٣م) .

الخرانة ٤٦٨/٧ : هارون، ضرائر الشعر ٢٥٧، المقتصد ١٨٤/١ [تحقيق د. كاظم المرجان، العراق، دار الرشيد سنة ١٩٨٢م]، الأمالي الشجرية ١٠/١، أسرار العربية ٤٧، ابن يعيش ١٣٨/٤ . و(الفَكُّ) بالفتح : اللحي، وهو عظم الحنك . و(دُبِحَتْ) : شُقَّتْ وَفُتِقَتْ . والسَّكُّ : بضم السين، نوعٌ مِنَ الطَّيْبِ .  
« كان الظاهر أن يقول : كَانَ بَيْنَ فَكَّيْهَا، إِلَّا أَنَّهُ عَدَلَ إِلَى التَّكْرِيرِ لِأَجْلِ الشَّعْرِ وَحَسَّنَ ذَلِكَ أَنَّ أَحَدَهُمَا مُضَافٌ، والثاني فيه الألف واللام، لوقال : كَانَ بَيْنَ فَكَّهَا وَفَكَّهَا، كَانَ أَقْبَحُ . . . » .

[ المقتصد ١٨٤/١ ] . وانظر الخرانة ٤٦٨/٧ هارون .

وقد يَجِيءُ العطفُ نثراً في الشذوذ .

وَأَمَّا إِذَا قُصِدَ التَّكْثِيرُ<sup>(١)</sup>، كما في قوله<sup>(٢)</sup> :

٥٦٣ - لو عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ \* مَيِّتاً<sup>(٣)</sup> وَأَبْعَدَهُمْ عَنْ مَنْزِلِ الدَّامِ  
أَوْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِفَصْلٍ ظَاهِرٍ، نحو : جَاءَنِي رَجُلٌ طَوِيلٌ وَرَجُلٌ قَصِيرٌ، أَوْ بِفَصْلٍ  
مُقَدَّرٍ، نحو : جَاءَنِي رَجُلٌ فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ، وَالرَّجُلَ الَّذِي ضَرَبْتَهُ، أَيِ الرَّجُلِ الْجَائِيِ  
وَالرَّجُلِ الَّذِي ضَرَبْتَهُ ؛ فَيَجُوزُ العطفُ كما رَأَيْتَ مِنْ غَيْرِ شَذُوذٍ وَلَا ضَرُورَةٍ .

وقد يُكْرَرُ للتَّكْثِيرُ بِغَيْرِ عطفٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ صَفَا صَفَا ﴾<sup>(٤)</sup>، و ﴿ دَكَا دَكَا ﴾<sup>(٥)</sup>، وقد يثنى، أيضاً للتَّكْثِيرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ ثُمَّ أَتِجِعُ الْبَصَرَ كَرَيْنِ ﴾<sup>(٦)</sup>، وقولهم : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ .

ومَذْهَبُ<sup>(٧)</sup> الزَّجَّاجِ أَنَّ المثنى والمجموع، مَبْنِيَانِ<sup>(٨)</sup> لتضمنهما واو العطف، كخمسَةِ  
عَشَرَ<sup>(٩)</sup>، وليس الاختلاف فيهما إعراباً عنده، بل كل واحد صيغةٌ مستأنفةٌ، كما قيل  
في : اللذان، وهذان، عند غيره .

(١) «كما يُعْجَى مِنْ أَنَّ الشَّاعِرَ الحِزْمَازِيَّ لَمَّا مَدَحَ الحَكَمَ بْنَ المُنْدَرِ بِقَوْلِهِ :

بِأَحْكَمِ بْنِ المُنْدَرِ بْنِ الجَارُودِ

حَكْمُهُ وَقَالَ : سَلِّ مَا شِئْتَ فَقَالَ : مِئَةَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ الحَكَمُ : لَكَ مِئَةُ وَمِئَةُ وَمِئَةُ» . [المقتصد ١/ ١٨٤، ١٨٥] .

(٢) عِصَامُ بْنُ عُبَيْدِ الزَّمَانِي، وقيل هُثَامُ الرَقَاشِي .

الخزانة ٤٧٣/٧، ٤٧٥ هـ، هَارُونُ، الحماسة بشرح المَرْزُوقِي ١١٢٢ . والمراد : لو عُدَّتِ القُبُورُ قَبْرًا قَبْرًا . ولم يُرَدْ

قَبْرَيْنِ فَقَطْ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الجَنَسَ مُتتَابِعًا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ .

ومعنى البيت : إِذَا حُصِّلَتْ أَنْسَابُ المَوْتَى وَجِدْتَنِي أَكْرَمَهُمْ نَسَبًا وَأَبْعَدَهُمْ مِنَ الدَّمِّ .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ تَعَاظِفَ المَفْرُودَيْنِ فِيهِ لَيْسَ مِنْ قِبَلِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِهِ لِلضَّرُورَةِ، بَلْ لِقَصْدِ التَّكْثِيرِ .

(٣) د : بَيْتًا .

(٤) الفجر / ٢٢، والآية بتمامها : ﴿ وَجَاءَ رُتُوكَ وَالْمَلَكُ صَفَا صَفَا ﴾ .

(٥) الفجر / ٢١ ونصها : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكَا دَكَا ﴾ .

(٦) المَلِكُ / ٤، والآية بتمامها : ﴿ ثُمَّ أَتِجِعُ الْبَصَرَ كَرَيْنِ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ .

(٧) المجمع ١/ ١٩، والإنصاف مسألة ٣، والإيضاح في علل النحوص ٧٢ .

(٨) «وهو خلاف الإجماع» . الإنصاف مسألة ٣ .

(٩) أَنْظُرْ فِسَادَ القَوْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ فِي الإِنْصَافِ مُسَالَّةُ ٣ ج ١ ص ٢٢ .

وليس بشيء، لأنه لم يحذف المعطوف في خمسة عشر، بل حذف حرف العطف، فتضمنه المعطوف فبني، أمّا في المثني والمجموع، فقد حذف المعطوف مع حرف العطف، لو سلّم أنه كان مكرراً بحرف العطف، فلم يبق المتضمّن لمعنى حرف العطف .

فإن قال : بل المفرد الذي لحقته علامتا التثنية والجمع، تضمّن معنى حرف العطف، لوقوعه على الشيئين أو الأشياء، وعلامة التثنية دليل تضمّن ذلك المفرد واواً واحدة، وعلامة الجمع دليل تضمّنه أكثر من واو، فهو مثل تضمّن «من» لهزمة الاستفهام، أو «إن» الشرطية .

قلنا : بل أهدر معنى العطف لو سلّمنا أن أصله كان ذلك، وجعل المفرد في المثني واقعاً على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف، كلفظ «كلاً»، سواء؛ إلا أن «كلاً» لم يقع على المفرد فيحتاج<sup>(١)</sup> إلى علامة المثني، بخلاف زيد، فإنه احتاج عند التثنية إلى علامتها، لئلا يلتبس بالواحد، وكذا تقول: جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعاً على أشياء، كلفظ «كل» فاحتاج<sup>(٢)</sup> إلى علامة الجمع رفعا للبس .

فإذا ثبت هذا، قلنا: ليس كل مفرد يقع على ذي اجزاء متضمناً لواو العطف، وإلا وجب بناء «عشرة» و«خمسة»، وغير ذلك من ألفاظ العدد، ونحو: كل، وجميع، ورجال، بل نقول: وقوع اللفظ على الجزأين المتساويين في نسبة الحكم إليهما، أو على الأجزاء المتساوية فيها، وعلى وجهين: إمّا بواو العطف ظاهراً نحو جاءني زيد وعمرو، أو مقدراً<sup>(٣)</sup> كجاءني خمسة عشر، وذلك إذا لم توضع كلمة واحدة للمجموع وإمّا بكلمة سالحة (١٨٥ب) للمجموع وضعاً، وهذا على ضربين: إمّا أن توضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد، كلفظ المثني والمجموع، أو توضع للمجموع أولاً<sup>(٤)</sup>،

(١) ط : فلم يحتاج .

(٢) ط : فاحتيج .

(٣) ط : أو مقدر .

(٤) م ، د : «أو توضع للمجموع أولاً من غير أن يوضع للمفرد» .

نحو : كَلَّا، وجميع ، وما فوق الواحد إلى العشرة من ألفاظ العدد، إلى العشرة .  
ويُطل مذهب الزجاج إعراب نحو : مسلمات ورجال اتفاقاً مع اطراد ما ذكره<sup>(١)</sup>  
فيهما، أيضاً.

### [ المقصور والممدود : كيفية تثنيتهما ]

قوله : « والمقصور إن كان أَلْفُه عن واوٍ، وهو ثلاثي، قَلِبَتْ واواً وإِلَّا فبالياء<sup>(٢)</sup>،  
والممدود إن كانت همزته أصليةً ثبتت وإن كانت للتأنيث قَلِبَتْ واواً، وإِلَّا  
فالوجهان » .

يعني بالمقصور: ما آخره أَلِفٌ لازمةً، احترازاً من<sup>(٣)</sup> نحو : زيداً، في الوقف،  
وسُمِّي مقصوراً، لأنه ضدُّ الممدود<sup>(٤)</sup>، أو لأنه محبوسٌ عن<sup>(٥)</sup> الحركات، والقَصْرُ :  
الحبسُ، فإن كانت أَلْفُه عن واوٍ<sup>(٦)</sup>، أي عوضاً من<sup>(٧)</sup> الواو، وهو ثلاثي<sup>(٨)</sup>، قَلِبَتْ واواً .  
إِعْلَمْ أَنَّ الكلمة قد يلحقها التغير عند التثنية، فتعرض المصنّف لذكر ذلك ،  
وهو<sup>(٩)</sup> في ثلاثة أنواعٍ : المقصور، والممدود، والمحذوف آخره اعتباراً .

---

(١) ط : ذكر .

(٢) ط : فالياء .

(٣) ط : عن .

(٤) انظر ابن يعيش ٣٦/٦ ، والمقصور والممدود لابن ولّاد ص ٥ [ مطبعة السعادة، القاهرة سنة ١٣٢٦ هـ ، سنة

١٩٠٨ م ] .

(٥) ط : من .

(٦) أي منقلبة عن واو ، وهو المراد بقوله : « عوضاً » أي : « بدلاً » .

(٧) ط : عن واو .

(٨) في ط : « وهو ثلاثي أي المقصور الثلاثي، قلبت واواً » .

(٩) أي الذي تعرض له المصنّف ، وهو لحاق التغير للكلمة عند التثنية .

فالمقصورُ إن كان ثلاثياً وألفُهُ بَدَلٌ من الواو، رُدَّ إلى أصله ولم يُحذف للساكنين،  
لِثَلَا يَلْتَبَسُ بالمفرد عند حذف النون للإضافة<sup>(١)</sup>، وإذا رُدَّ إلى الأصل سلمت الواو،  
والياء، ولم يقلب ألفاً، لِثَلَا يُعَادَ إلى ما فُرَّ منه.

وإنما جاز<sup>(٢)</sup> رَدُّ الواوي من الثلاثي إلى أصله دون الواوي مِمَّا فوقه، لِخِفَّةِ الثلاثي،  
فلم تستثقل معه الواو.

وإن كانت الألف الثالثة أصلاً غيرَ منقلبةٍ عن شيءٍ، كمتى، وعلى وإلى<sup>(٣)</sup> وإذا  
أعلاماً، فإنَّ الألفَ في الأسماء العريقة في البناء أصلٌ، أو كانت مجهولة الأصل،  
وذلك بأن تقع<sup>(٤)</sup> في متمكن الأصل ولم يُعرف أصلها، فإن سمع فيها الإمالة ولم يكن  
هناك سببٌ للإمالة غير انقلاب الألف عن الياء، وَجَبَ قلبُها ياءً، وإن لم تسمع فالواو  
أولى، لأنه أكثر، وقال بعضهم بل الياء في النوعين أولى، سمعت الإمالة، أو، لا،  
لكونها أخف من الواو.

وقال الكسائي : إن كانت الألف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة  
الأول، كالضحي، أو مكسورته، كالربا<sup>(٥)</sup>، وجب قلبُها ياءً، لِثَلَا تتناقل الكلمة  
بالواو في العجز، مع الضمة أو الكسرة في الصدر، فيميل مثل هذه الألف، ويكتبها  
ياء، وعموم قلب كل ثالثة أصلها واو: أشهر<sup>(٦)</sup>.

(١) ط : بالإضافة .

(٢) أراد بالجواز عدم المنع ؛ لأن ذلك واجب ، كما هو معروف من القواعد .

(٣) (إلى) أصل ألها عند سيويه واو [ الكتاب ٩٣/٢ بولاق ] ، وأما عند الرضي فالفها أصل .

(٤) ط : يقع .

(٥) يكتب بالألف في مذهب البصريين ؛ لأن أصله من الواو ؛ من ربا يربو ، والكوفيون يميزون كتابته بالياء لمكان  
الكسرة التي في أوله .

[ المقصور والمددود لابن نَفْطَوَيْهِ ص ٤٢ هامش (٧) ] .

وانظر شرح جُمَلِ الزجاجي ج ١ ص ١٤١ ، وفي الْمُخَصَّصِ أنهم [ الكوفيون ] ١١٣/١٥ . يقلبون الألف ياء ،  
نحو : الضحي ، والرشي وما أشبهها .

وانظر : [ المددود والمقصور للوشاء ص ٤٠ ] .

(٦) في ط : أو أشهر .

قوله : «وَالْأَفْئَالِ» أي وإن لم يجمع الشرطين، وهما كونه ثالثاً، وعن واو، وذلك إما بأن يكون ثالثاً عن ياء، كالفتى والرحى، أو زائداً على الثلاثة عن واو، كالأعلى، والمُصطفى والمستصفي، أو ياء، كالرمي، والمرمى، والمستسقى، أو زائداً على الثلاثة زائداً للتأنيث كالحبلى، والقصيرى والخليفى، أو للإلحاق كالأرطى<sup>(١)</sup>، والحبنطى<sup>(٢)</sup>، أو للتكثير كالبعثرى<sup>(٣)</sup>، والكُمثرى .

وقد تُحذف<sup>(٤)</sup> الألف الزائدة، خامسةً فصاعداً، في التثنية والجمع بالألف والتاء، كما في: زبغرى وقبغثرى، ولا يقاس عليه خلافاً للكوفيين .

وإنما قيل : مِذْرَوَان<sup>(٥)</sup>، لا مِذْرَيَان، لأنهم إنما يقلّبون الألفَ الثابتة في المفرد ياءً عند التثنية، وههنا لم تثبت أَلِفٌ قَطُّ، حتى تقلب ياءً إذ هو مُثْنًى لم يُستعمل واحده<sup>(٦)</sup> .

قوله : «وإن كان ممدوداً . . إلى آخره»، الممدود على أربعة أضرب؛ لأنّ الهمزة، إما مبدلة من ألف التأنيث كحمراء، أو للإلحاق كعلباء، أو منقلبة عن واو، أو ياء أصلية، ككيساء ورداء، أو أصلية، كقراء لجيد القراءة، فالتى للتأنيث تقلب في الأشهر واواً، أما القلب فلكونها زيادةً محضةً، فهي بالإبدال الذي هو أخف<sup>(٧)</sup>، أولى

(١) الأرطى : ضرب من الشجر يُدبغ به .

(٢) الحبنطى : الممتلئ غضباً، أو القصير الغليظ .

(٣) القبعثرى : الجمّل العظيم .

(٤) ط : يحذف .

(٥) في التبصرة ٢/٦٣٥ : «وأما قولهم : مِذْرَوَان لطرفي الألتين فشاؤ والقياس : مِذْرَيَان؛ لأن تقدير الواحد منه

مِذْرَى، مثل : ذفرى، إلا أنهم لم يفرّدوا الواحد، ثم ثنوه، وإنما تكلموا به مثنى فالزومه الواو لذلك .»

انظر مسيوه ٢/٩٥، ١٠٣، ٣٨٣، ٣٩٦ بولاق، والتكملة ٣٩، ١١٨، والممتع ١/٢٤٩، والإيضاح

الشعري ق ١/٣٥ .

(٦) في النصف ٢/١٣٢ : «قال أبو عثمان : ومثل ذلك (مِذْرَوَان)؛ لأنه لا يُفرد له واحد، قال أبو الفتح : لو أفرد

للمِذْرَوَيْن واحد لوجب أن يقال : مِذْرَيَان . . .» وانظر كتاب ليس في كلام العرب ص ٢٦٦، والتسهيل ص

١٧، وتبيان الكحيل ص ١٢٤ .

(٧) في ط : «الذي هو أخو الحذف» .

من غيرها، مع قصد الفرق، وأما قلبها واواً دون الياء، فلقوعها بين ألفين، فبالغوا في الهرب من اجتماع الأمثال، لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو، ولكون الواو والهمزة متقاربين<sup>(١)</sup> في الثقل، ورتباً صححت فليل: حمراء<sup>(٢)</sup>، وحكى المبرد عن<sup>(٣)</sup> المازني قلبها ياءً نحو حمرايان<sup>(٤)</sup>.

والأعرف في الأصلية بقاؤها في الثنية همزة، وحكى أبو علي<sup>(٥)</sup>، عن بعض العرب قلبها واواً نحو: قرأوان<sup>(٦)</sup>.

وأما التي للإلحاق، والمنقلبة عن الواو، والياء الأصليتين، فيجوز قلبها<sup>(٧)</sup> واواً، وبقاؤها<sup>(٨)</sup> همزة، لأن عَيْنَ همزتها ليست بأصلية، فشابهت همزة حمراء، وإحداهما

(١) ط : متقاربين .

(٢) « قال أبو عمرو : كل العرب تقول : حمراوان . وحكى عن محمد بن يزيد عن أبي عثمان المازني : حمراء » .  
التكملة ص ٤٢ .

وفي ابن يعيش ١٥١/٤ : « . . . وأجاز [الكسائي] ذلك أجمع في باب حمراء ، فقال : حمراوان بالواو، وحمراء بالهمزة، وحمرايان بالياء . . . » . وفي تبيان الكحيل ص ١٢٥ هامش (٢) : « حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه [حمراء] » . وانظر البغداديات ص ٤٨١ - ٤٨٢ .

(٣) في المقتضب ٣/٣٩ : « وإن كان الممدود إنما مدته للتأنيث لم يكن في الثنية إلا بالواو، نحو قولك : حمراوان وخنفساوان وصحراوان » .

وفي ص ٨٧ : « فإن كانت الهمزة للتأنيث لم يكن إلا بالواو، نحو حمراوان وحمراوي » .

(٤) في تبيان الكحيل ص ١٢٥ : « شد في حمراء حمراءان بالتصحيح ، وحمرايان بالياء ، وقيل إنها لغة فزارة » .

(٥) شرح المقدمة الجزولية ص ٩٣ ، والمجمع ١/٤٤ ، وفي التكملة ص ٤٢ :

« فاما ما الهمزة فيه أصل فتثنية : قرأان بآيات الهمزة ولا يحسن فيه غير ذلك . ويجوز عندي في قياس قول من قال في النسب : قرأوي أن يثنى بالواو . وإبدال الواو من الهمزة فيها كان منقلباً عن الأصل أحسن من بدل الواو في قرأه وذلك قولك : كساوان . . . » .

إذن أبو علي لم يحكمها عن العرب ، وإنما أجازها قياساً .

(٦) « وشد قرأوان ، والقياس قرأان » . تبيان الكحيل ص ١٢٦ وانظر المقتضب ٣/٨٧ .

ورجل قرأه - يفتح القاف - حسن القراءة ، ورجل قرأه - بضم القاف - متسك . انظر اللسان (قرا) .

(٧) ط : قلبهما .

(٨) ط : وبقاؤها .

منقلبة عن أصلية، والأخرى عن واوٍ أو ياء ملحقة بالأصل، فشابهتا همزة قرآء، إلا أنَّ إبدالَ الملحقة واوًا، أولى من تصحيحها، لأنها ليست أصلًا ولا عوضًا من أصلٍ، بل هي عوضٌ من زائد ملحق بالأصل، فنسبناها إلى الأصلية بعيدة، وأمَّا المبدلة من أصلٍ فتصحيحها أولى من إبدالها لقرب نسبتها من الأصلية، لأنها بدلت من أصل .

وقد تقلب المبدلة من أصلٍ ياءً، ولا يقاس عليه، خلافًا للكسائي<sup>(١)</sup>.

وإنما صححوا : ثنائيين، لأنهم إنما يقلبون الواو أو الياء المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة، كما في كساء ورداء، ثم في الثنية إما أن يصححوا الهمزة، أو يقلبوها واوًا، وههنا لم تتطرف<sup>(٢)</sup> (١٨٦ أ) الياء حتى تقلب همزة، إذ لم يستعمل واحد ثنائيين، فالألف والنون ههنا لازمان، كما في مذروران، فثنائيان، كسقاية وعماية .

وجاء حذف زائدتي التانيث إذا كانتا فوق الأربعة، نحو: قاصعان وخنفسان، للطول وليس بقياس، خلافًا للكوفيين .

وأما ما حذف آخره اعتباطًا، فإن كان المحذوف رُدًّا في الإضافة، وجب رده في الثنية، أيضًا، وهو: أب، وأخ وحم، وهن، لا غير، تقول: أبوان وأخوان وحموان<sup>(٣)</sup> وهنوان، ورثما قيل: أبان وأخان .

وأما « فوك » فلم ترد اللام في الثنية، لما لم ترد في الإضافة، وإنما يشئ بقلب واوه ميمًا، كما في الأفراد، نحو: فمان، وإنما لم يقل فومان، كما قيل ذوامال، لأن « ذو » لازم الإضافة<sup>(٤)</sup> بخلاف « فم » فواوه متحصن من الحذف لأنه من التنوين، فأجري مثني كل منها، مجرى مفردة لعروض الثنية، وقد جاء في الشعر: فموان قال<sup>(٥)</sup>:

هما نَفَثَا في فيٍّ من فَمَوَيْها \* على النابحِ العاوي أشدَّ رِجامِ

(٢) د، ط: يتطرف.

(١) التصريح ٢/٢٩٥، والتسهيل ١٧ .

(٣) « ويقال: حَيَّان، في ثنية حَيٍّ ... » شرح جل الزجاجي ١/١٤١ وانظر التصريح ٢/٢٩٤ .

(٤) في م: (لأن «ذو» لازم الإضافة، مفردة. ومثناه، ومجموعه ... » .

(٥) سبق تخريجه ص ٩٥٢ من القسم الأول.



فَقِيلَ : هُوَ جَمْعُ بَيْنِ الْعَوْضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ ، فَيَكُونُ ضَرُورَةً ، وَقِيلَ : هُوَ مِمَّا اعْتَقِبَ عَلَى لَامِهِ : الْوَاوُ وَالْهَاءُ ، كَسَنِهْةٍ وَسَنِةٍ<sup>(١)</sup> ، فَلَا يَكُونُ ، إِذَنْ ، ضَرُورَةً ، وَقَدْ جَاءَ : فَمَيَّانَ ، وَهُوَ أَبَدٌ .

وَرُدَّ لَامُ «ذَاتِ» فِي الثَّنِيَّةِ ، لَا ، لَامُ «ذُو» ، فَقَالُوا ذَوَاتَا مَالٍ ، وَقَدْ جَاءَ ، أَيْضًا ، ذَاتَا مَالٍ ، وَهُوَ قَلِيلٌ .

وَأَمَّا نَحْوُ : غَدٍ ، وَيدٍ ، وَدمٍ ، مِمَّا لَمْ تَرِدْ لَامُهُ فِي الْإِضَافَةِ ، فَلَا تَرِدُ أَيْضًا فِي الثَّنِيَّةِ .

يَقَالُ : دِمَانٌ وَيدَانٌ ، وَأَمَّا يَدِيَانٌ ، قَالَ<sup>(٢)</sup> :

٥٦٤ - يَدَيَانِ بِيضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ \* قَدْ تَمَنَعَانِكَ<sup>(٣)</sup> أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا

فَعَلِيَ لُغَةً مَن قَالَ فِي الْمَفْرَدِ : يَدَى ، كَرَحَى ، وَقَدْ جَاءَ دَمِيَانٌ وَدَمَوَانٌ ، قَالَ<sup>(٤)</sup> :

٥٦٥ - فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبَحْنَا \* جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبْرِ الْيَقِينِ

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ<sup>(٥)</sup> : لَامُهُ وَآوُ ، وَإِنَّمَا قَالُوا : دَمِي يَدْمِي كَرَضِي يَرْضِي مِنَ الرِّضْوَانِ وَلَعَلَّ ذَلِكَ ، لِأَنَّ ذَوَاتَ الْوَاوِ أَكْثَرُ ، فَدَمِيَانٌ ، شَأْءٌ عِنْدَهُ .

(١) انظر الممتع ٣٥٠/١ .

(٢) لم أهتم إلى قائله . الخزانة ٤٧٦/٧ هارون ، المُفَصَّلُ ١٨٥ ، المُتَنَصِّفُ ٦٤/١ ، وَ ١٤٨/٢ ، شرح الملوكي

٢٨٢ ، ٤١٢ . ابن يعيش ١٥١/٤ ، شرح شواهد الشافية ١١٣/٤ ، ١١٤ .

وقوله : (يديان) شأء ، والقياس : يَدَانِ بِدُونِ رَدِّ اللَّامِ الْمَحذُوفَةِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ لَمْ تَرِدْ عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِذَا قُلْتَ : يَدَهُ .

وَمُحَلِّمٌ - بِكسر اللَّامِ - : اسْمُ رَجُلٍ ، وَضَامُهُ : ظَلَمُهُ ، وَكَذَا : هَضَمُهُ . الشاهد في (يديان) على أنه مثنى يَدَى بِالْقَصْرِ ، فَلِئَنِّي قَلَبْتُ أَلْفَهُ بَاءً ، كَقَتَيَانَ فِي مثنى فَنَى ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا بَاءً ، فَإِنَّ الثَّنِيَّةَ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَرُدُّ الشَّيْءَ إِلَى أَصْلِهِ وَإِنَّمَا قَلَبْتُ فِي الْمَفْرَدِ أَلْفًا لِانْتِفَاحِ مَا قَبْلَهَا .

(٣) من م .

(٤) علي بن بُذَال السُّلَمِيُّ . الخزانة ٤٨٢/٧ ؛ وَفِيهَا : جُحْرٌ بَدَلَ حَجَرٍ ، الْمُفَصَّلُ ١٨٦ ، ابن يعيش ١٥١/٤ ،

١٥٢ وَ ٥/٦ وَ ٢٤/٩ ، شرح الملوكي ٢٨٢ ، البديع في علوم العربية (مخطوط) ورقة ٢٦/ب .

الشاهد على أنه جاء (دميان) في ثننية دم .

(٥) الصَّحَاحُ ٢٣٤٠/٦ (دما) : « الدَّمُ أَصْلُهُ دَمَوٌ بِالتَّحْرِيكِ ، وَإِنَّمَا قَالُوا . . . » .

قال سيبويه : هو<sup>(١)</sup> ساكنُ العينِ، لجمعه على دِماء، ودُمَيّ، كظباء وظبَيّ، ودلاء ودُلَيّ، ولو كان كَقَفاً<sup>(٢)</sup>، لم يُجمع على ذلك، فدميان، أو دموان، عنده، مثني «دَمَيّ» لأنه لغة في «دم» ومثني «دم» : دَمَان فقط.

وقال المبرد<sup>(٣)</sup> : أصله فَعَلَّ محرك العين، ولا مَه ياء، فدموان شاذٌّ عنده، قال : ودليلُ تحريكِ عينه تنثيته على دَمَيَّان، قال : أَلَا تَرَى أَنَّ الشاعرَ لما اضطرَّ أخرجه على أصله في قوله<sup>(٤)</sup> :

٥٦٦ - فلسنا على الأعقابِ تَدْمَي كُلُّومُنَا \* ولكنْ على أعقابنا يَقْطُرُ الدِّمَا

قال : فإن قيل قد جاء يَدَيَّان كدميان، مع أن «يد» ساكنة العين اتفاقاً، فالجواب : أنه مثني «يَدَيّ» وهي لغة في يد، لا مثني يد<sup>(٥)</sup>.

قلت : ولسيبويه، أيضاً، أَنَّ يقول : دَمَا، لغة في دم، كَيَدَيّ لغة في يد، والمشهور أَنَّ يَدَا، في الأصل ساكنُ العين<sup>(٦)</sup>، لأن الأصل السكون ولا يُحْكَم بالحركة إِلَّا بِثَبَتٍ،

(١) شرح الملوكي ٤١٤، ٤١٥. هذا، وقد رَجَّح ابنُ يعيش رأيَ سيبويه.

(٢) ط : كَقَفَاء.

(٣) المقتضب ١٧٠/٣. ومعه في هذا الرأي الاخفش. [ شرح الملوكي ٤١٤ ].

(٤) الحُصَيْنُ بن الحُثَام المَرِي. الخزانة ٧/٤٩٠، ٤٩٢ هارون، المنصف ٢/١٤٨، شرح الملوكي ٤١٥، شرح

شواهد الشافعية ١١٤، ١١٥، الحماسة بشرح التبريزي ١٩١ - ١٩٣.

والأعقاب جمع عَقَب - بفتح فكسر - وهو مؤخر القدم. والكُلوم : جمع كَلَم - بفتح فسكون - وهو الجرح.

يقول : إذا جرحنا في الحرب كانت الجراحات في مقدمنا، لا في مؤخرنا، وسالت الدماء على أقدامنا، لا على أعقابنا.

الشاهد فيه أَنَّ المبرد استدلل به بأن الدم أصله فَعَل - بتحريك العين - ولا مَه ياء محذوفة، بدليل أن الشاعر لما اضطرَّ أخرجه على أصله، وجاء به على الوضع الأول. فقلوه : (الدماء) بفتح الدال فاعل يَقْطُرُ، والضممة مقدرة على الألف؛ لأنه اسمٌ مقصورٌ، وأصله دَمَيّ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت أَلِفاً.

(٥) في شرح شواهد الشافعية ١١٤/٤ : «والذي أراه أَنَّ بعضَ العرب يقول في اليد يدي في الأحوال كلها، يجعله مقصوراً كرحى وفتى، وتنثيته على هذه اللغة يَدَيَّان، مثل رَحَيَّان، يقال منقوصاً ومقصوراً...».

(٦) في المقتضب ٣/١٥٣ : «فأما «يَدٌ» ففَعَلٌ - ساكنة - لا اختلاف في ذلك؛ لأنَّ جمعها أيدي، و (أفعل) إنها هو جمع (فعل) نحو أكلب، وأفلس، وأفرخ».

ولم يَسْتَبْعِدُ السَّرَافِيُّ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ يَدٍ، فَعَلَّ مَتَحَرِّكَ الْعَيْنِ كَقَوْلِهِ <sup>(١)</sup> :

٥٦٧ - يَا رَبُّ سَارِ بَاتٍ <sup>(٢)</sup> مَا تَوَسَّدَا \* إِلَّا ذِرَاعَ الْعَنْسِ <sup>(٣)</sup> أَوْ كَفَّ الْيَدَا

فَأَمَّا مَا حَذَفَ لَامُهُ لَعْلَةً مُوجِبَةً، فَهُوَ إِمَّا مَقْصُورٌ مَنْوًى، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ، وَإِمَّا مَنْقُوصٌ كَذَلِكَ؛ وَلَا تُحْذَفُ <sup>(٤)</sup> الْيَاءُ فِي تَثْنِيَةِ الْمَنْقُوصِ مَعَ أَنَّ بَعْدَهَا سَاكِنًا، كَمَا حَذَفَتْ <sup>(٥)</sup> مَعَ التَّنْوِينِ؛ لِأَنَّ يَاءَهُ وَاجِبَةٌ <sup>(٦)</sup> الْفَتْحِ مَعَ ذَلِكَ السَّاكِنِ فَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ، كَمَا لَمْ يَلْتَقِ مَعَ التَّنْوِينِ فِي حَالِ النَّصْبِ، نَحْوِ رَأَيْتَ قَاضِيًا، تَقُولُ: قَاضِيَانِ، وَقَاضِيَيْنِ .

قَوْلُهُ : « وَقَدْ <sup>(٧)</sup> تُحْذَفُ نُونُهُ لِلْإِضَافَةِ، وَحُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي: خَصِيَانِ وَأَلْيَانِ » .

إِنَّمَا تُحْذَفُ النُّونُ فِي الْإِضَافَةِ لِمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ، مِنْ أَنَّهَا <sup>(٨)</sup> دَلِيلٌ تَامٌّ الْكَلِمَةِ، وَقَدْ تَسْقُطُ لِلضَّرُورَةِ، كَقَوْلِهِ <sup>(٩)</sup> :

(١) رَجَزٌ لَمْ أَهْتِدِ إِلَى قَائِلِهِ . الْخَزَانَةُ ٤٩٨/٧ هَارُونَ؛ وَفِيهَا : بَاتٌ بَدَلَ سَارٍ، ابْنُ يَعِيشَ ١٥٢/٤ ، الْمَعْمَرُ ٣٩/١ .  
وسارٍ : اسم فاعل من الفعل سَرَى في الليل . وتَوَسَّدَ بمعنى اتَّخَذَ وِسَادَةً . وَالْعَنْسُ - بَفَتْحٍ فَسُكُونٍ - : النَّاقَةُ الشَّدِيدَةُ . وَ(يَا) حَرْفُ تَنْبِيْهِ، وَجَوَابُ (رَبُّ) مُحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ : لَقَيْتُهُ، أَوْ مَذْكُورٌ فِي بَيْتٍ بَعْدَهُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جَوَابَهَا مَا تَوَسَّدَ .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ السَّرَافِيَّ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى أَنَّ (يَدَا) أَصْلُهُ فَعَلٌ، بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ، وَأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُ الْيَدَ مَقْصُورَةً كَرَحَى وَغَصَا . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ مَوْضِعَ الْيَدِ نَصَبٌ بِكَفٍّ ، وَكَفٌّ : فَعْلٌ مَاضٍ مِنْ قَوْلِكَ : قَدْ كَفَّ فَلَانُ الْأَذَى عَنَّا .

(٢) فِي ط : سَار .

(٣) فِي ط : الْعَبْسُ .

(٤) فِي ط : وَلَا يَحْذَفُ .

(٥) فِي ط : حَذَفَ .

(٦) فِي ط : وَاجِبَ .

(٧) ط : قَوْلُهُ : وَيَحْذَفُ .

(٨) ط : أَنَّهُ .

(٩) تَابَّطُ شَرًّا . الْخَزَانَةُ ٤٩٩/٧ هَارُونَ ، دِيوَانُ الْحِمَاسَةِ لِأَبِي تَمَّامٍ ٣٦/١ . [ نَشَرُ عَبْدِ الْمُنْعَمِ خَفَاجِي ، مَطْبَعَةُ

صَبِيحٍ ، الْقَاهِرَةُ سَنَةَ ١٩٥٥ م ] ، عَبَثَ الْوَلِيدُ ١٣٧ ، مُغْنِي اللَّيْلِ ٨٤٣ ، الْخَصَائِصُ ٤٠٥/٢ ، ضَرَاثِرُ الشَّعْرِ

١٠٧ .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ نُونَ التَّثْنِيَةِ قَدْ تَحْذَفُ لِلضَّرُورَةِ كَمَا هُنَا ، فَإِنَّ الْأَصْلَ : هُمَا خُطَّتَانِ .

٥٦٨ هما خطتا : إمّا إيسار « وَمِنَّةٌ » \* وإمّا دمّ والقتل بالحرّ أجدر  
 برفع إيسار « أمّا » إذا جرّ فبالإضافة ، و « إمّا » فصل ، وقد تسقط لتقصير الصلة ،  
 كالضارباً زيداً بالنصب على ما يبيح في اسم الفاعل .  
 قوله : « وَحُذِفَتْ تاءُ التانيث في خصيان ، وأليان » . اعلم أنه يجوزُ خصيتان  
 وأليتان اتفاقاً ، قال<sup>(١)</sup> :

٥٦٩ - متى ما تلقني فردّين ترجف \* روائف أليتك وتستطارا  
 وقال<sup>(٢)</sup> :

٥٧٠ - بلى ، أير الحمار وخصيته \* أحب إلى فزارة من فزار  
 فأما خصيان ، وأليان ، فقال أبو علي<sup>(٣)</sup> : الوجه في ذلك : أنه لما كان الخصيتان لا  
 تنفرد إحداهما عن صاحبتهما ، صار اللفظ الدال عليهما معاً ، أي لفظ التشية موضوعاً

- (١) عنتره بن شدّاد العبسي (ديوانه ٢٣٤ ط . المزيّني ، دمشق) ؛ وفيه : نلتقي بدل تلقني .  
 والبيت في هجاء عمارة بن زياد العبسي ، وكان يحسد عنتره . . . والروائف : جوانب الأليتين ، وأعلامها ، واحدها  
 رائفة ، والألف في (تسطار) ضمير الروائف ؛ لأنها في معنى رائفتين ، ويجوز أن تكون ضمير الأليتين . الخزانة  
 ٥٠٧/٧ هارون ، والأمالي الشجرية ١٩/١ ، والمختصص ٤٥/٢ ، وهامش (١) في الخزانة ٥٠٧/٧ .  
 الشاهد فيه أنه يجوز اتفاقاً أن يقال أليتان بناء التانيث ، إلى آخر ما نقله عن أبي علي .  
 (٢) الكُميت بن ثعلبة ، شاعر إسلامي فقعي أسدي . يقال له : الكُميت الأكبر ، وهو جدُّ الكُميت بن معروف بن  
 الكُميت الأكبر .  
 وقوله : (بلى أير الحمار) . قد وقعت (بلى) هنا جواباً للاستفهام المجرد من النفي وشبهه . وهذا يُشكل على اتفاقهم  
 بأنها لا يُجاب بها الإيجاب . وقد وقع مثله في أحاديث من صحيحَي البخاري ومسلم نقلها ابن هشام في المغني .  
 وبنو فزارة يرمون بأكل أير الحمار .  
 الخزانة ٥٢١/٧ ، ٥٢٢ ، وجمهرة الأمثال للعسكري ١٦/٢ [تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعبدالمجيد  
 قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة سنة ١٣٨٤هـ] ، والمحاسن والأضداد المنسوب للجاحظ ٨٨ [المطبعة الجبالية  
 سنة ١٣٣٠هـ] .  
 الشاهد فيه الجواز اتفاقاً أن يقال خصيتان بناء التانيث .  
 (٣) التكملة ص ١١٨ ؛ وفيه : « فإذا أفردوا ، قالوا في الواحد : خُصية ، وإليّة ، وأنشد أبو زيد :

ترج أليّة ارتجاج الوطْب . . . » .

وَضَعَا أَوَّلَ عَلَى التَّنْيَةِ، كَمَا فِي: مَذْرُوتَيْنِ، وَكَذَا أَلْيَانٍ، وَلَيْسَ خُصِيَّةً، وَأَلْيَةً، بِمَفْرَدَيْنِ  
لِخَصِيَّانِ وَأَلْيَانٍ، بَلْ مَفْرَدَاهُمَا: خُصْيٌ<sup>(١)</sup> وَإِلْيٌ، فِي التَّقْدِيرِ، وَمِثْلَانِ<sup>(٢)</sup> خُصِيَّةً وَأَلْيَةً<sup>(٣)</sup>:  
خَصِيَّتَانِ وَأَلْيَتَانِ.

وَقِيلَ: بَلْ أَلْيَانٌ وَخَصِيَّانِ مِنْ ضَرُورَاتِ الشَّعْرِ، فَإِنَّهُمَا لَمْ يَأْتِيَا إِلَّا فِيهِ، قَالَ<sup>(٤)</sup>:

٥٧١ - يَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوُطْبِ

وَقَالَ<sup>(٥)</sup>:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنْ التَّدَلُّدِ \* ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ  
وَفِي غَيْرِ الْضَّرُورَةِ لَا تُحَذَفُ<sup>(٦)</sup> الثَّنَاءُ مِنْهَا.

(١) هذا رأي المازني . النصف ١٣١/٢ .

(٢) ط : ومثنى .

(٣) انظر نواذر أبي زيد ٤١٩، وشرح المقدمة الجزولية ص ٩٠، والهمع ٤٣/١، والتخمير ٣٦٠/٢، ٣٦٢ .

(٤) لم أهد إلى قائله . وهو في : التكملة ١١٨، والنصف ١٣٧/٢، المقتضب ٤١/٣، الاقتضاب ٣٩٣، التخميز

٣٦٠/٢، الأمل الشجرية ٢٠/١، الخزانة ٥٢٥/٧ .

الشاهد فيه أنه قيل (أليان) في تنية ألية، من ضرورة الشعر، والقياس : أليتان .

(٥) د ، ط : ترتج .

(٦) خِطَامُ الرِّيحِ الْمُجَاشَعِي . قال الفندجاني في فُرْحَةِ الْأَدِيبِ ص ١٥٨ : «لم يعرف ابنُ السِّيرافي هذا الرجزَ، ولم

يعرف قائله، وتهاونَ في استخراج أبياته على جهة الصواب . . . وقائلها خِطَامُ الرِّيحِ الْمُجَاشَعِي . . .» .

وَنَسَبُهُ أَسَاتِذًا الشَّيْخِ عَظِيمَةً - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى خِطَامٍ أَيْضًا، وَأَنَّهُ فِي هَجَاءِ شَيْخٍ كَبِيرٍ . المقتضب ١٥٤/٢ .

ونسبه كذلك الأستاذ هارون في معجم الشواهد ٢٥٤/٢ إليه ، ولكنه قال في الصفحة نفسها هامش (١) : «أو

جندل بن المنى، أو سلمى الهذلية، أو شماء الهذلية .» .

والبيت بلا نسبة في سيبويه ١٧٧/٢، ٢٠٢، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٣٦١/٢ .

وهو في : الخزانة ٤٠٠/٧ هارون ، التكملة ١١٨، شرح جمل الزَّجَّاجِي ١٤٠/١، التخميز ٣٦١/٢، وفيه

: ثِنْتِي بَدَلِ ثِنْتَا .

الشاهد قوله : (ثِنْتَا حَنْظَل) على أنه ضرورة، والقياس : حَنْظَلَتَانِ بَدُونِ الْعَدَدِ .

(٧) ط : لا يحذف .

وقيل : خُصِّي « أَلِيَّ » ، مستعملان ، وهما لغتان في خصية وآلية ، وإن كانتا أَقْلَ منها استعمالاً<sup>(١)</sup> .

واعلم أنه إذا أُضِيفَ ، لفظاً ، أو معنىً : الجُزْءانِ إلى متضمنيهما ، فإن كان المتضمنان بلفظٍ واحدٍ ، فلفظ الأفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية ، قال<sup>(٢)</sup> :

٥٧٢ - كأنه وجهٌ تُرَكِّينُ قد غَضِبَا \* مستهدفٌ لِطْعَانِ<sup>(٣)</sup> غَيْرُ مُنْجَحِرٍ  
والإضافة معنى ، كقولك : حَيَّا الله وجهاً للزريدين .

(١٨٦ب) ثم لفظ<sup>(٤)</sup> الجمع فيه أولى من الأفراد ، كقوله تعالى :

﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾<sup>(٥)</sup> ،

(١) قال المبرد في المتضبط ٤١/٣ « وَأَمَّا قَوْلُهُم (خُصْيَان) فَإِنَّمَا بَنَوْهُ عَلَى قَوْلِهِم (خُصْي) فاعلم ، وَمَنْ شِئَ عَلَى قَوْلِهِم (خُصْيَة) لَمْ يَقُلْ إِلَّا (خُصْيَان) » .

وقال في ٤١/٣ : « وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ (أَلِيَة) وَ (أَلِي) فِي مَعْنَى ، فَمَنْ قَالَ : (أَلِيَة) قَالَ : (الْيَتَان) ، وَمَنْ قَالَ : (أَلِي) قَالَ : أَلْيَان » .

وانظر سيبويه ٣٨٣/٢ بولاق ، والنصريح ٢٩٤/٢ .

(٢) الفرزدق (ديوانه ٣٧٠ ، ٣٧١ ط . الصاوي سنة ١٣٥٤هـ) .

الخزانة ٥٣٢/٧ هارون ، وجاء بلا نسبة ، وبقافية تذييب في الأمازي الشجرية ١٢/١ ، وفي معاني الفراء ٣٠٨/١ . وانظر ابن يعيش ١٥٧/٤ ، شرح جبل الزجاجي ٤٢١/١ ، ٤٤٤/٢ .

والبيت في هجاء جرير ، فقد تهكم به ، وجعله امرأة . وقوله : (كانه وجهٌ تُرَكِّينُ) : أي كان ذلك الجهم ، المراد به الفرج . شبه كل فلقة منه بوجه تركي . والأتراك غلاظ الوجوه عراضها حمراً . و (مستهدف) : صفة لوجه . و (غير) بالرفع : صفة لمستهدف .

الشاهد فيه أنه إذا أُضِيفَ الجزءان لفظاً ومعنى إلى متضمنيهما المتحدّين بلفظٍ واحدٍ ، فلفظ الأفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية ، كما في البيت .

(٣) من د .

(٤) ط : لفظاً .

(٥) التحريم/٤ ، والآية بتمامها : ﴿ إِن نُّؤَيَّا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾

انظر الأحاجي النحوية ص ١٠١ .

وذلك لاستكراههم<sup>(١)</sup> في الإضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال : اجتماع مثليْن<sup>(٢)</sup> مع اتصالتها لفظاً ومعنى ، أمّا لفظاً فبالإضافة ، وأمّا معنى فلأن الغرض أن المضاف جزء المضاف إليه ، مع عدم اللبس بترك التثنية ، ثم حملت المعنوية على اللفظية ، فإن أدى إلى اللبس لم يُجزَ إلا التثنية عند الكوفيين ، وهو الحق ، كما يجيء ، تقول قلعت عينيها إذا قلعت من كل واحدٍ عينيّه<sup>(٣)</sup> .

وأمّا قوله تعالى :

﴿ فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾<sup>(٤)</sup>

فإنه أراد أيانها ، بالخبر والإجماع .

وفي قراءة ابن مسعود<sup>(٥)</sup> : « فاقطعوا أيانها »<sup>(٦)</sup> ، وإنما اختير الجمع على الأفراد لمناسبته للتثنية<sup>(٧)</sup> في أنه ضم مفرد إلى شيء آخر ، ولذلك قال بعض الأصوليين : إن

(١) ط : لكرَاهَتِهِمْ .

(٢) ط : مثنِيَيْن .

(٣) ط : عَيْنَا .

(٤) المائدة / ٣٨ ، ونصّها : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .

[انظر سيبويه ٢٠١/٢ بولاق] .

(٥) عبدالله بن مسعود : الصحابي الجليل ، أحد السابقين والبُدرَيْن . عرض القرآن على النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وإليه تنتهي قراءة عاصم وحزرة الكسائي وخلف الأعمش . توفي سنة ٣٢ هـ (الإصابة ٣٦٠/٢) ، طبقات القراء ٤٥٩/١ .

(٦) في شواذ ابن خالويه ص ٣٣ [عني بنشره ج . برجشتراسر . المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٩٣٤م] : « والسارقون والسارقات فاقطعوا أيديهم » ابن مسعود وروي عنه (أيانها) . وانظر البحر ٤٨٣/٣ ، وابن يعيش ١٥٥/٤ -

١٥٧ .

(٧) ط : التثنية .

المثنى جمع<sup>(١)</sup>، ولم يفرق سيبويه<sup>(٢)</sup> بين أن يكون متحداً في كل واحد منهما، نحو: قلوبُكما، أولاً يكون نحو: أيديكما، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

والحق، كما هو مذهب الكوفيين، أن الجمع في مثله لا يجوز إلا مع قرينة ظاهرة كما في الآية، / وقد جمع بين اللغتين من قال<sup>(٣)</sup>:

٥٧٣ - ظهورهما مثل ظهور الترسين

(١) «وهذا مذهب عمر بن يزيد بن ثابت، ومالك، وداود، والقاضي أبي بكر، وأبي إسحاق، وجماعة من أصحاب الشافعي رضي الله عنهم كالغزالي وغيره... وقد احتج هؤلاء من الكتاب، بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ أراد به موسى وهارون، وقوله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ وأراد به يوسف وأخاه... واحتجوا من السنة بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «والاثنان فما فوقهما جماعة» وروي عن زيد بن ثابت أنه قال: الأخوان إخوة، وروي عنه أنه قال: أقل الجمع اثنان...».

[ملخص من دراسات، القسم الثاني ج ٤ ص ٢٧٦ - ٢٧٨].

وانظر المسألة الخمسين من الأحاجي النحوية ص ١٠١.

(٢) في سيبويه ٢٠١/٢: «هذا باب ما لفظ به مثنى، كما لفظ بالجمع، وهو أن يكون الشيطان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: ما أحسن رؤوسها، وما أحسن عواليها، وقال عز وجل: ﴿إِنْ تُؤْيَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾... «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا».

فروقا بين المثنى الذي هو شيء على حده وبين ذا. وقال الخليل: نظيره قولك: فعلنا وأنتم اثنان، فتكلم به كما تكلم به وأنتم ثلاثة. وانظر الكتاب ٢٤١/١ و ٢٩٦/٢.

(٣) رَجَزُ لِحْطَامِ الْمُجَاشَعِيِّ، شاعر إسلامي. وأسطار الرجز:

ومهمهين	قذفين	مرتين*	ظهورهما	مثل	ظهور	الترسين
جبنها	بالنعت	لا	بالنعتين*	على	مطار القلب	سامي العنين

وقد استشهد سيبويه بالبيت الأول مرتين، فنسبه في إحداها ٢٤١/١ إلى لِحْطَامِ الْمُجَاشَعِيِّ، ونسبه في المرة الثانية ٢٠٢/٢ إلى هيمان بن قحافة، وقال البغدادى في الخزانة ٥٤٨/٧: «والصحيح أن هذين البيتين من رَجَزِ لِحْطَامِ الْمُجَاشَعِيِّ، وهو شاعر إسلامي، لا هيمان بن قحافة». قال الأعلام: وَصَفَ فَلَاتَيْنِ لَا نَبْتَ فِيهِمَا، وَلَا شَخْصَ يُسْتَدَلُّ بِهِ، فشيها بالترسين.

شرح شواهد الشافية ٩٤/٤، الأحاجي النحوية ١٠٢، المخصص ٧/٩، ابن يعيش ١٥٦/٤، البديع في علوم العربية لابن الأثير (مخطوط) ورقة ٢٣٧/ب، الإيضاح في شرح الفصل ١/٥٣٤، معجم شواهد العربية ٥٤٣/٢، شرح ألفية ابن الناظم ١٩٦، الجمل ٣١٣ (ط. جديدة).

الشاهد فيه أنه قد جمع بين اللغتين، فإنه أتى بتثنية المضاف في (ظهورهما)، وجمعه في (ظهور الترسين).



فإن فُرّق المتضمنان بالعطف، اختير الأفراد على التثنية والجمع، نحو: نفس زيد وعمرو، ليكون ظاهر المضاف موافقاً لظاهر المضاف إليه .

وإن لم يكن المضاف جزأً<sup>(١)</sup> المضاف إليه، بل كانا منفصلين، فإن لم يؤمن اللبسُ نحو: لقيت غلامِي الزيدَين، فتثنية المضاف واجبة، وإن أمن، جاز جمعه قياساً، وفاقاً للفراء<sup>(٢)</sup> ويونس، خلافاً لغيرهما، فإنهم يُجَوِّزونه سماعاً، نحو: ضع رحالهما، وإنما أمن اللبسُ لأنه لا يكون للبعيرين إلا رَحْلان .

والضميرُ الراجعُ إلى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه، يجوزُ فيه مُراعاة اللفظ والمعنى نحو: نفوسكما أعجباني وأعجبتي، وكذا الوصف والإشارة، ونحو ذلك .

### [ مَوْقِعُ الْمَفْرَدِ مَوْقِعُ الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ ]

وقد يقع المفردُ مَوْقِعَ الْمُثْنَى فيما<sup>(٣)</sup> يصطحبان ولا يفترقان، كالرَّجُلَيْنِ والعَيْنَيْنِ تقول: عيني لا تنام، أي عيناى، وقريب منه قوله<sup>(٤)</sup>:

٥٧٤ - حشايَ على جَمْرٍ ذكيٍّ<sup>(٥)</sup> من الغضى \* وعيناى في روضٍ من الحُسْنِ ترتعُ

(١) في ط : جزئي، وهذا خطأ .

(٢) التسهيل ص ١٩ .

(٣) في د : «فما يصطحب من الاثنين ولا يفارق أحدهما الآخر كالرَّجُلَيْنِ» .

(٤) هو أبو الطيب المتنبي، والبيت من قصيدة قالها في صباه يمدح علي بن أحمد الخراساني، مطلعها :

حُشاشة نفسٍ ودُعَتْ يومٌ ودُعُوا \* فلم أدِرْ أيُّ الظَّاعِنِينَ أَشْبَعُ  
(وترتع) فيه ضمير المخبر عنه، وأفرد الخبر؛ لأنَّ العينين، وهما عضوان مشتركان في فعل واحد، مع اتفاقهما في التسمية، يجري عليهما ما يجري على أحدهما، ألا ترى أن كل واحدة من العينين لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى، فاشتراكهما في النظر، كاشتراك الأذنين في السمع، والقدمين في المشي . . .

[ديوان المتنبي بشرح العُكْبَرِيِّ ٢/٢٣٥ دار الباز، مكة المكرمة].

الشاهد أنه وقع في البيت المثنى وهو (عيناى) في موضع المفرد؛ لأن خبره (ترتع) وليس فيه ضميرُ اثنين . [الخزانة

٥٥١/٧ هارون].

(٥) ط : من م ، د .

وقد يقع المفرد<sup>(١)</sup> موقع الجمع كقوله تعالى :

﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ <sup>(٢)</sup> ضِدًّا ﴾ ،

وقوله تعالى :

﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ <sup>(٣)</sup> ﴾ .

وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله صلى الله عليه وسلم :  
«المؤمنون كنفسٍ واحدة<sup>(٤)</sup>» ، ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله<sup>(٥)</sup> :

٥٧٥ - كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا \* فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ

(١) في دراسات ، القسم الثاني ج٤ / ٦٣٨ : «سيبويه والمبرد يريان أن ذلك [قيام المفرد مقام الجمع] إنما يكون في ضرورة الشعر ... وقد تبين لي أن المفرد قام مقام الجمع كثيراً في القراءات السبعة المتواترة وفي غيرها أيضاً من القراءات السبعة ... وهي حريته بأن تضعف مذهب سيبويه والمبرد وغيرهما في قصر ذلك على الشعر» ، وانظر المقتضب ١٦٩/٢ هامش (٣) ، الطبعة الأخيرة .

(٢) مريم / ٨٢ ، والآية بتمامها : ﴿ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ .

(٣) الكهف / ٥٠ ، ونصها : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ .  
جاء في المذكر والمؤنت لابن الأثير ، تحقيق عضيمة ٣١٧/١ : «... ويقال : رجلٌ عدُوٌّ وامرأةٌ عدُوٌّ ، ورجالٌ عدُوٌّ ، ونساءٌ عدُوٌّ ...» .

وانظر المختصص ٢٣/١٧ .

(٤) لم أجد هذا اللفظ في ما رجعت إليه من كتب الحديث . هذا ، وقد جاء حديثان متقاربان في اللفظ رواهما النعمان ابن بشير ، وأخرجهما البخاري ومسلم ، الأول : (المؤمنون كرجل واحد ، إذا اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) [مسلم بشرح النووي مجلد ٨ ج ١٦ ص ١٤٠] . والآخر : (المسلمون كرجل واحد إن اشتكى عينه اشتكى كله وإن اشتكى رأسه اشتكى كله) [المصدر السابق ، والبخاري ٣٦٦/١٠ في الأدب - باب رحمة الناس والبهائم] .

(٥) لم أهدئ إلى قائله . الخزانة ٥٥٩/٧ هارون ، سيبويه ١٠٨/١ بولاق ، المقتضب ١٦٩/٢ ، ١٧٠ ، ضرائر الشعر ٢٥٢ ، الفصل ٢١٣ ، الأمالي الشجرية ٣١١/١ ، ٢٥/٢ ، ٣٨ ، ابن يعيش ٨/٥ ، و ٢١/٦ ، ٢٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٦١١/١ ، عتب الوليد ٢١٣ ، معاني القراء ٣٠٧/١ ، و ١٠٢/٢ ، والمقتصد ٦٩٦/٢ .

(والخميص) : الجائع ، الصفة للزمان ، والمعنى للمخاطبين ، ومعنى البيت : كلوا قليلاً تعفوا عن كثرة الأكل ، وتكتفوا باليسير ، فإن الزمان ذو مخمصة وجذب .

وقد يقوم « أَفْعَلًا » مقامَ : « إِفْعَل » كقوله تعالى :

﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ <sup>(١)</sup> ﴾

إما على تأويل أَلْقَى أَلْقَى <sup>(٢)</sup> ، إقامة [ لتكرير الفعل <sup>(٣)</sup> مقام تثنية الفاعل ] للملابسة التي بينهما ، ويمثله فُسِّرَ قَوْلُهُ تعالى :

﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ <sup>(٤)</sup> ﴾

أي <sup>(٥)</sup> : ارْجِعْنِي ارْجِعْنِي ارْجِعْنِي ، وإِذَا لأن أكثر الرفقاء ثلاثة فكل واحد منهم يخاطب صاحِبِيهِ في الأثلب ، فيخاطب الواحد أيضاً مخاطبة الاثنين ، لِتَمَرُّنِ أَلَسْتَهُمْ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup> .  
وقد يُقَدَّرُ تسميةُ جُزْءٍ باسمِ كُلِّ ، فيقع الجمع مقام <sup>(٧)</sup> واحده أو مثناه نحو قولهم :  
جَبَّ مذاكيره <sup>(٨)</sup> ، ويعير أصهب العثانين ، وَقَطَعَ اللَّهُ خُصَاهُ .

ويجوز تثنية <sup>(٩)</sup> اسم الجمع ، والمكسر ، غير الجمع الأقصى على تأويل فرقتين ،

الشاهد على أَنَّ فيه قيامَ المفرد مقامَ الجمع ، وهو (بطونكم) ؛ لأنه يريد : بطن كل واحد منهم . وظاهره أنه غير ضرورة ، ونصّ سيبويه على أنه ضرورة .

(١) ق / ٢٤ ، والآية بتأنيها : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ .

(٢) في فتح القدير للشوكاني ٧٧/٥ : « قال المازني : قوله (أَلْقِيَا) يَدُلُّ على أَلْقَى أَلْقَى . قال المبرد : هي تثنية على التوكيد ، فناب أَلْقِيَا مناب أَلْقَى أَلْقَى » .

(٣) يبدو أنها معكوسة ، والصواب : إقامة لتثنية الفاعل مقام تكرير الفعل . انظر فتح القدير ٧٦/٥ .

(٤) المؤمنون / ٩٩ ، والآية بتأنيها : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ .

(٥) في فتح القدير ٤٩٨/٣ : « ... وإنا قال (ارجعون) بضمير الجماعة لتعظيم المخاطب . وقيل هو على معنى تكرير الفعل : أي ارْجِعْنِي ارْجِعْنِي ارْجِعْنِي ، ومثله قوله (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ) ... » .

(٦) كقول امرئ القيس :

فقا نبيك من ذكرى حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(٧) انظر دراسات ، القسم الثاني ج ٦٤٥/٤ .

(٨) في ط : مذاكير .

(٩) قال أبو حيان : « نصّ النحويون على أَنَّ اسمَ الجمع لا يثنى ... » [البحر ٩٠/٣] .

وقال سيبويه : « ... وقالوا : إيلان ؛ لأنه اسم لم يكسر عليه ، وإنا يريدون قطيعين ، وذلك يعنون ، وقالوا :

لقاحان سوداوان جعلوهما بمنزلة ذا ، وإنا نسمع ذا الضرب ، ثم تأتي بالعلة والنظائر . » [الكتاب ٢٠٢/٢]

بولاق] ، وانظر ابن يعيش ١٥٣/٤ .

قال<sup>(١)</sup> :

٥٧٦- لنا إِبْلَانٍ، فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ \* فَعَنْ أَيْيَمَا<sup>(٢)</sup> مَا شَتَّمْتُمْ فَتَنَكِبُوا

وقال<sup>(٣)</sup> :

٥٧٧- لِأَصْبَحِ الْحَيِّ أَوْبَاداً وَلَمْ يَجِدُوا \* عِنْدَ التَّفْرِقِ فِي الْهَيْجَا جَمَالَيْنِ  
وَلَا يَجُوزُ : لَنَا مَسَاجِدَانِ .

---

(١) هو شُعْبَةُ بن قَمِير، كما في المَفْصَل ١٨٦ ، وابن يَعِيش ١٥٤/٤ . وهو في : الخزانة ٥٦٤/٧ هارون ، ونوادير أبي زيد ٤١٧ ، وإيضاح الشعر ورقة ٣٥/ب ، والأصمعيات ١٦٧ [تحقيق شاکر وهارون ، المعارف بمصر سنة ١٣٧٥] .

«والشاهد فيه : أنه يجوز ثنية اسم الجمع على تأويل فرقتين ، والقياس يأباه ؛ لأنَّ الغَرَضَ من الجمع الدلالة على الكثرة ، والثنية تدل على القلة فهما معنيان متدافعان . ولولا هذا التأويل لم يُسَغ ذلك بحال . ومعنى البيت : لنا إِبْلَانٍ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ مِنْ قَرَى الْأَصْيَافِ فَاخْتَارُوا مِنْهَا مَا يَرْضِيكُمْ وَتَنَكَبُوا ، وَاَعْدَلُوا عَمَّا لَا يَرْضِيكُمْ مِنْهَا» [المفصل ١٨٦ حاشية (٢)] .

(٢) مِنْ م .

(٣) عَمْرُو بن الْعَدَاءِ الكلبي ، وكان معاوية - رضي الله عنه - استعمل ابن أخيه عمرو بن عُتْبَةَ على صدقاتهم ، فاعتدى ، فقال عمرو ذلك .

الخزانة ٥٧٩/٧ هارون ، مجالس ثعلب ١٤٢/١ ، المفصل ١٨٧ ، ابن يعيش ١٥٤/٤ ، المجمع ٤٢/١ .

و(أَوْبَاد) جمع وَبَدَ كَفَخَذَ ، وهو السَّيِّءُ الحال .

واللام في (لأصبح) واقعة في جواب قسم مقدّر . و(الحي) اسم أصبح أو فاعلها ، و(أوباداً) خبرها ، أو حال من فاعلها . و(جمالَيْنِ) : مفعول (يجدوا) .

والشاهد فيه كالذي في الشاهد المتقدم .

## [ الجَمْعُ : تعريفه ، والفرقُ بينه وبين ما دلَّ على متعدد كاسم الجمع واسم الجنس ]

قوله : « المجموع<sup>(١)</sup> » : ما دلَّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما ، فنحو : تمر ، وركب ، ليس بجمع على الأصحَّ ، ونحو فُلك : جمع .

قوله : « ما دلَّ على آحاد » ، يَشْمَلُ المجموعَ وغيره ، من اسم الجنس ، كتمرٍ ، ونخلٍ ، واسم الجمع ، كرهط ، ونفر ، والعدد ، كثلاثة وعشرة ، ومعنى قوله : « مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما » أي تُقَصَّدُ تلك الآحاد ، ويُدَلُّ عليها بأن يُؤْتَى بحروفٍ مفردةٍ ذلك الدالَّ عليها ، مع تغيير ما ، في تلك الحروف ، إمَّا بتغيير ظاهر ، أو مقدر ، فالظاهر ، إمَّا بالحرف ، كمسلمون ، أو بالحركة ، كأُسْد ، في أُسَد ، أو بهما ، كرجال ، وغُرَف ، والتغيير المقدر ، كهجان وفُلك ، فقوله : بتغيير ما ، أي : مع تغيير ، وهو حالٌّ من قوله : « حروف مفردة » ؛ أي كائنةً مع تغيير ما ، ودخل في قوله : تغيير ما ، جمعا السلامة ؛ لأن الواو والنون ، في آخر الاسم ، من تمامه ، وكذا الألف والتاء ، فتغيَّرت الكلمة بهذه الزيادات ، إلى صيغة أخرى ، وخرج بقوله : « مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما » : اسم الجمع نحو إِبِلَ وغَنَم ، لأنها وإن دَلَّت على آحاد ، لكن لم يقصد إلى تلك الآحاد بل أُخِذَتْ حروفُ مفردِها وَغُيِّرَتْ بتغيير<sup>(٢)</sup> ما ، بل آحادها ألفاظٌ من غير لفظها ، كبعير ، وشاة .

---

(١) في شرح الحدود: النخوة للفاكهي ص ٢٨٨ : « حدُّ الجمع : هو الاسمُ الموضوع للآحاد المجتمعة حال كونه دالًّا عليها ، مثل دلالة تكرار الواحد منها بالعطف أي بحرفه ، سواء أكان له من لفظه واحد مستعمل كـ « الزيدون » والرجال والمسلمات أم لم يكن كعبايد وشباطيط وأبابيل . . . » .  
وانظر المقتصد ١٩٢/١ . وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٩ - ٩٠ ، والفوائد الضيائية ١٧٨/٢ .  
(٢) في د ، ط : تغييراً ما .

فَإِنْ قِيلَ : فنحو ركب في راكب، وطلّب في طالب، وجامل وياقر في جمل وياقر، داخل فيه، إِذْ آحادها من لفظها كما رأيت، أُخِذَ «راكب» مثلاً، وَغَيِّرَتْ حُرُوفُهُ، فصار: رُكْب .

قلت: ليس «راكب» بمفرد «ركب» وَإِنْ اتَّفَقَ اشْتَرَاكُهُمَا فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ، لِأَنَّهُا لَوْ كَانَتْ جُمُوعاً لِهَذِهِ الْأَحَادِ، لَمْ تَكُنْ جُمُوعَ قِلَّةٍ؛ لِأَنَّ أَوْزَانَهَا مَحْصُورَةٌ، كَمَا يَجِيءُ، بَلْ جُمُوعَ كَثْرَةٍ، وَجَمْعُ الْكَثْرَةِ لَا يُصَغَّرُ عَلَى لَفْظِهِ، بَلْ يُرَدُّ إِلَى وَاحِدِهِ كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِ التَّصْغِيرِ، وَهَذِهِ لَا تَرُدُّ نَحْوُ: رُكَيْبٍ، وَجُوتَمَلٍ، وَأَيْضاً، لَوْ كَانَتْ جُمُوعاً لَرَدَّتْ فِي النِّسْبِ إِلَى آحَادِهَا (١٨٧ أ) وَلَمْ يُقَلَّ: رُكْبِي وَجَامِلِي، وَأَيْضاً لَوْ كَانَتْ جُمُوعاً، لَمْ يَجُزْ عَوْدُ الضَّمِيرِ الْوَاحِدِ إِلَيْهَا، قَالَ<sup>(١)</sup> :

٥٧٨ - فَإِنْ تَكْ ذَا<sup>(٢)</sup> شَاءَ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمْ \* لَهُمْ<sup>(٣)</sup> جَامِلٌ مَا يَهْدُ اللَّيْلُ سَامِرَهُ وَقَالَ<sup>(٤)</sup> :

فَعَبَّتْ غِشَاشاً<sup>(٥)</sup> ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا \* مَعَ الصُّبْحِ رُكْبٌ مِنْ أُحَاظَةِ مُجْفَلٍ - ٥٥٧

(١) الحُطَيْثَةُ (ديوانه ١٢ بشرح السُّكْرِيِّ . التقدم سنة ١٣٢٣هـ).

والبيت من قصيدة له ، هجا بها الزُّبَيْرِقَانَ بْنَ بَذْرِ الصَّحَابِيِّ، وَ(الجامل) اسْمٌ جَمَعَ بِمَعْنَى جَمَاعَةِ الْإِبِلِ مَعَ رُعَاتِهَا. (والليل) ظرفٌ، وسامره : فاعله . والضمير للجمال .

ومعنى البيت : أَي لَا يَسْكُنُ وَلَا يَنَامُ الَّذِي يَحْفَظُ الْإِبِلَ، وَهُوَ السَّامِرُ . يَعْنِي أَنَّ الرِّعَاةَ يَسْهَرُونَ لَيْلَهُمْ لِحَفَظِ إِبِلِهِمْ .

هذا، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِالْبَيْتِ عَلَى أَنَّ (الجامل) : لَيْسَ بِجَمْعٍ، بَلْ هُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ بِدَلِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ مَفْرُداً .

الخرزاة ٣/٨ ، ٤ ، ابن يعيش ٧٨/٥ .

(٢) من د .

(٣) ط : لها .

(٤) الشنفرى ص ٣٤ شرح د . عبدالحليم حفي ، وقد سبق تحريج البيت .

(٥) من م ، د .

ويخرج، أيضاً، اسم<sup>(١)</sup> الجنس، أي الذي يكون الفرق بينه وبين مفردة إما بالتاء نحو: تمرة وتمر، أو بالياء نحو: رومي وروم، وذلك لأنها لا تدل على آحاد إذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وُضِعَ لما فيه الماهية المعينة، سواء كان واحداً، أو مُثْنًى، أو جمعاً، ولو سَلَّمنا الدلالة عليها، فإنه لا يدل عليها بتغيير حروف مفردة .

فإن قيل: أليس آحاده أُخِذَتْ وَغُيِّرَتْ حروفها بحذف التاء أو الياء؟ قلت: ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردتين لاسم الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة في اسم<sup>(٢)</sup> الجمع، ونَزِيد عليه، أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر<sup>(٣)</sup>، على التمرة، والتمرتين والتمرات، وكذا: الروم: فإن أكلت تمرة أو تمرتين، وعاملت رومياً أو روميين، جاز لك أن تقول: أكلت التمر، وعاملت الروم، ولو كانا جمعين، لم يجوز ذلك، كما لا يقع رجال، على رجل، أو رجلين، بَلَى، قد يكون بعضُ الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع، فلا يطلق على الواحد والاثنين، وذلك بِحَسَبِ الاستعمال لا بالموضع، كلفظ الكَلِم، وعند الأخفش<sup>(٤)</sup>: جميعُ أسماءِ الجمع التي لها آحادٌ من

#### (١) «اسم الجنس الجمعي :

- ١ - موضوع للماهية ، فيصلحُ للواحد وللأثنين والجمع .
- ٢ - ليس على وزن من أوزان الجمع غالباً .
- ٣ - الكثير أن يكون له واحدٌ من لفظه .
- ٤ - يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء .
- ٥ - اسم الجنس مذكر، أو يجوز فيه الوجهان والجمع مؤنث .

[دراسات ، القسم الثاني ج ٤ / ٦١٨ ، ٦١٩] .

#### (٢) اسمُ الجمع :

- ١ - دالٌّ على الجماعة ، لا يستعمل في الواحد ، وفي الاثنين .
- ٢ - ليس له واحدٌ من لفظه غالباً ، وإن وجد له واحد فرق بينها بغير التاء والياء .
- ٣ - لا يكون على وزن . من أوزان الجمع .
- ٤ - يجوز أن يعود الضمير إليه مذكراً .

[دراسات القسم الثاني ج ٤ / ٥٩٦ ، ٥٩٧] .

(٣) قوله «التمر» سقطت من ط .

(٤) تبيان الكحيل ص ١٦٨ .

تركيبها، كجامل وباقر، وركب: جمع<sup>(١)</sup>، خلافاً لسيبويه<sup>(٢)</sup>، وعند الفراء<sup>(٣)</sup>: كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب، أو اسم جنس كتمر، وروم فهو جمع، وإلا فلا .

وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو إبل، وتراب، وإنما لم يجيء لمثل تراب، وخل مفرد بالتاء، إذ ليس له فرد مميز<sup>(٤)</sup> عن غيره، كالتفاح، والتمر، والجوز .

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في أنها ليسا على أوزان مجموع التكسير، لا الخاصة بجمع القلة، كأفْعلة وأفْعَال، ولا المشهورة فيه كفَعْلَة نحو: نسوة، أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين، بخلاف اسم الجنس، وأنَّ الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز، إمَّا بالياء، أو التاء بخلاف اسم الجمع .

فإن قيل: فقد خرج بقولك: مقصودة بحروف مفردة بعض المجموع أيضاً، أعني جمع الواحد المقدر نحو عباديد وعبايد بمعنى الفرق، ونسوة في جمع امرأة، فينبغي أيضاً، أن يكون من أسماء المجموع، كإبل وغنم .

قلت: إنَّ أسماء المجموع، كما مرَّ، هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لأوزان المجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه، ونحو عباديد<sup>(٥)</sup>، وعبايد، وزن خاص بالجمع،

---

(١) أي جمع تكسير .

(٢) الكتاب ٢٠٣/٢ بولاق؛ وفيه: «...» ومثل ذلك الجامل والباقر، لم يكسر عليها جمل ولا بقرة. والدليل عليه التذكير والتحقير، وأنَّ فاعلاً لا يكسر عليه شيء .

(٣) نيبان الكحل ١٦٨ . هذا وقد علّق أستاذنا الدكتور أحمد حسن كحيل على رأيي الأخفش والفراء، فقال: «وهما رأيان ضعيفان لما تقدم من أنَّ هذه الألفاظ تصغر على لفظها، ويعود الضمير عليها مذكراً، وليس ذلك شأن الجمع» .

(٤) ط: متميز .

(٥) قوله: (عبايد) الفرق من الناس، وكذا العبايد. قال سيبويه ٨٩/٢ بولاق: «...» لأنه ليس له واحد، وواحد يكون على فُعْلُول أو فُعْلِيل أو فُعْلَال. وانظر ١٤٢/٢ بولاق .



ونحو: نِسوة<sup>(١)</sup> مشهور فيه، فوزنها أَوْجَبَ أن تكون من الجمع، فيقدر لها واحد، وإن لم يستعمل، كعبّاد، وعبدود، ونساء<sup>(٢)</sup> كغلام وغلّمة فكأنّ له مفرداً غُيِّرَ تغييراً ما .

وقد ألحق بجمع الواحد المقدر، نحو مذاكير<sup>(٣)</sup> في جمع ذكر، ومحاسن في جمع حسن، ومشابه في جمع شَبَه<sup>(٤)</sup>، وإن كان لها واحدٌ من لفظها، لما لم يكن قياسياً، فكأنّ واحدَها مذكور<sup>(٥)</sup>، أو مذكّار، ومَحْسَن ومَشَبَه، وكذا: أحاديث<sup>(٦)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم، في جمع الحديث، وليس جمع الأحداثِ المستعملة، لأنها: الشيءُ الطفيفُ الرذل، حُوشِي صلى الله عليه وسلم من مثله .

وما يقع على الجمع وعلى الواحد أيضاً مما ليس في الأصل مصدراً وُصِفَ به، يُعْرَفُ كونه لفظاً مشتركاً بين الواحد والجمع أو كونه اسمَ جنسٍ، بأن يُنظر. فإن لم يُشَنَّ إلا، لاختلاف النوعين، فهو اسم جنسٍ، كالتمر والعسل، وإن ثُنِيَ، لا، لاختلاف

(١) في سيبويه ٢٢/٢ بولاق : «نساء جمع نسوة» ، وقال في ص ٨٦ : «لأنه (نساء) جمع نسوة، وليس نسوة بجمع كسر له الواحد»، وانظر ص ٢١١ . وفي الكشف ٦٤٢/٢ : «النسوة : اسم مفرد لجمع امرأة . . . وفيه لغتان : كسر النون بصحتها» .

وفي البحر ٢٩٩/٥ : «النسوة ، بكسر النون فُعْلَةٌ ، وهو جمع تكسير للقلّة ، لا واحد له من لفظه، وقال ابن السّراج إنه اسمُ جمعٍ» .

(٢) م ، د : « ونساء كما يقال غلام » .

(٣) انظر سيبويه ٣٤٨/١ و ٢٩/٢ ، ٢٠٨ ، ٢٢١ بولاق .

(٤) انظر شرح الشافية ٢٦٩/١ .

(٥) في ط : «فكان واحدُها مذكوراً» .

(٦) «الأحاديث : جمع حديث جمعاً غير قياسي، وقياسُ الحديث أن يُجمع على حَدَثٍ كَسَرُّر أو على جُذْثَانِ كَرُغْفَانِ، وقياسُ الأحاديث أن تكون جمع أحداثٍ، وقد وردت الأحداثُ بمعنى الحديث، قال الشاعر:

مِنَ الْحَفِرَاتِ الْبَيْضِ وَدَّ جَلِيسُهَا \* إِذَا مَا انْقَضَتْ أَحَدُوهُ لَوْ تَعِيدُهَا .

شرح الشافية ٢٠٥/٢ هامش (٣) .

وانظر اللسان / حدث / ٥٨٢/١ ط . الخياط .

النوعين، فهو جمع مقدر تغييره، كهجان<sup>(١)</sup>، بمعنى الأبيض، وكالفلك<sup>(٢)</sup>، والدِّلاص<sup>(٣)</sup>، تقول في الشّية: هجانان<sup>(٤)</sup> وفلكان، ودلاصان<sup>(٥)</sup>، فهجان ودلاص، في الواحد، كحمار وكتاب، وفلك، كقفل، وفي الجمع: كرجال وخُضر، الحركات والحرف المزيد، غير حركات المفرد وحرفه تقديراً .

وأما الوصف الذي كان في الأصل مصدراً، نحو صوم وغور، فيجوز أن يعتبر الأصل فلا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث، قال الله تعالى:

﴿ حَدِيثُ صَيْفِ إِبْرَاهِيمَ <sup>(٦)</sup> الْمُكْرَمِ ﴾

وقال :

﴿ نَبَأُ الْخَصَمِ إِذْ سَوَّرُوا الْيَحْرَابَ <sup>(٧)</sup> ﴾

ويجوز اعتبار حاله المتنقل إليها، فيثنى ويجمع، يقال: رجلان عدلان ورجال عدول،

(٢) هجان : للواحد وللجمع، وقالوا : هُجِنَ ، وهجائن . انظر سيبويه ٢/٢٠٩ بولاق ، وشرح الشافعية ٢/٢٧٣

هامش (١)، والمختصص ١٧/٢٣ .

(٢) الفُلك ، بالضم : السفينة . تذكر وتؤنث . [المذكر والمؤنث للفراء ص ٩٨]، وانظر شرح الشافعية ٢/٢٧٣ هامش (٢) .

(٣) دِلاص : للواحد والجمع، وقالوا : دُلِص . انظر سيبويه ٢/٢٠٩ بولاق .

(٤) ط : هجانان .

(٥) وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه ، تقول : هذا هجان : أي كريم خالص ، وهذان هجانان ، وهؤلاء هجانان، شَبَّهوا هِجَاناً الواحد بِفَعِيل، فكما يجمع فَعِيل على فِعَال ككريم على كِرام جمعوا فِعَالاً على فِعَال، فَفِعَال في المفرد ككتاب، وفي الجمع كرجال.

وذكر الجرّمي : هذا هِجَان ، وهذان هِجَان ، وهؤلاء هِجَان ، المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد؛ لَجَرِيَةِ تَجْرِي المصدر، وفي دِلاص ما في هِجَان من المذهبين . . . [شرح الشافعية ٢/١٣٥، ١٣٦]، وانظر سيبويه ٢/٢٠٩ بولاق ، والمقتضب ٢/٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٦) الذاريات/٢٤، والآية بتمامها : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ صَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِ ﴾

(٧) ص / ٢١ ، ونسبها : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصَمِ إِذْ سَوَّرُوا الْيَحْرَابَ ﴾ .

وأما تاء التانيث فلا تلحقه لأنها لا تلحق من الصفات إلا ما وُضع وصفاً، وأما قوله تعالى :

﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾<sup>(١)</sup> ،

وقوله :

﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾<sup>(٢)</sup> ، فليس باسم الجنس ، إذ يقال : عدوّان ، وضدّان ، لا ، لاختلاف النوعين<sup>(٣)</sup> ، ولا مشتركاً بين الواحد والجمع ، كهجان ، لأنها ليسا على وزن الجمع ، ولا اسمي جمع كإبل<sup>(٤)</sup> ، لوقوعهما على الواحد أيضاً ، ولا مما هو في الأصل مصدر ، إذ لم يستعملا مَصْدَرَيْن ، بل هما مفردان أطلقا على الجمع ، كما ذكرنا قبل .

### أنواع الجمع : [ جمع المذكر السالم ]

قوله : « وهو صحيح ومكسر ، الصحيح لمذكر ومؤنث ، المذكر : ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها ، ونون مفتوحة<sup>(٥)</sup> ليدلّ على أن معه أكثر منه فإن كان آخره ، ياء قبلها كسرة حذفت ، مثل : قاضون ، وإن كان مقصوراً ، حذفت الألف وبقي (١٨٧ب) ما قبلها مفتوحاً مثل مصطفون . »

(١) الكهف / ٥٠ ، والآية بتمامها : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّبِعُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أُولَئِكَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ۝﴾ .

(٢) مريم / ٨٢ ، ونفسها : ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ۝﴾ .

(٣) ط : النوعيين .

(٤) في المفردات للراغب الأصفهاني ص ٨ : « الإبل لا يقع على البُعران الكثيرة ، ولا واحد له من لفظه » .

وفي البحر ٢٣٤/٤ : « الإبل : الجمال ، للواحد والجمع ، ويُجمع على آبال » .

(٥) انظر تحليل التفرقة بين المثني والجمع بكسر النون في الأول ، وفتحها في الثاني دون العكس ، في أسرار العربية

ص ٢٥ .

قيل : قد تُكسر<sup>(١)</sup> نونُ الجَمْعِ ضرورةً<sup>(٢)</sup>، قال<sup>(٣)</sup> :

٥٧٩ - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي رِيَّاحٍ \* وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ

ويمكن أن يكون، جَعَلَ النون مُعْتَقَبَ الإعراب، أي زعانف قومٍ آخرين، ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم أن يكون صحيحاً، أو لا، وقد مضى حكمُ الصحيح . والمعتلُّ إمَّا أَنْ يكون منقوصاً أو مقصوراً أو غير ذلك، فما هو غير ذلك، في حكم الصحيح، كظييون، ودلوون في العاقل المسمَّى بظبي ودلو، والمنقوص تُحَذَفُ يَأْوُهُ، وذلك لأنها تَنْضُمُ قبل الواو، وتنكسر قبل الياء، والضمُّ والكسْرُ: مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفاً، كما في: جاءني القاضي . وهذه الياء مع واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزومهما، فَحُذِفَا<sup>(٤)</sup>، فالتقى ساكنان، فَحُذِفَ أولُهما كما هو القياسُ في الساكنين اللذين أولُهما حَرْفٌ مَدٌّ، فضمُّ ما قبل الواو، لمناسبتها للضمة كما في الصحيح، ولو أبقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها، لتعسَّرَ النُّطْقُ بها، ولو قلبت الواوياءُ، لم يَبْقَ فَرْقٌ بين رفعِ الجمع وغيره من النصب والجر .

فإن قيل : فكذا في نحو : مسلمي .

(١) ط : يكسر .

(٢) قال الفراء : «وقد قرأ بعضُ القُرَّاء : ﴿قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ فَأُطْلِعُ﴾ فكسر النون ، وهو شاذٌ . وقيل إنَّ الشذوذ راجعٌ إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنون الوقاية» .

معاني القرآن ٣٨٥/٢ . وهي قراءة ابن مَخِيصَن . انظر المحتسب ٢١٩/٢ .

(٣) جَرِير (ديوانه ٥٧٧ ط . الصاوي سنة ١٣٥٣هـ) ؛ وفيه : بَنِي عُبَيْدٍ بدل بني رِيَّاح . قال البغدادي في الحزاة ٧/٨ هارون : «نَصَّ ابْنُ عُصْفُورٍ فِي كِتَابِ ضَرَائِرِ الشَّعْرِ أَنَّ كَسْرَ نُونِ الْجَمْعِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي حَالِ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ، كَمَا أَنَّ فَتْحَ نُونِ الثَّنِيَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ . . .» .

وأقول : قد نَصَّ ابْنُ عُصْفُورٍ عَلَيْهِ فِي حَالِ الثَّنِيَّةِ . [ضرائر الشعر ص ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩] . وانظر معجم

شواهد العربية ٤٠٧/١ ، وشرح المُرَادِي عَلَى الْأَلْفِيَّةِ ٩٩/١ .

الشاهد فيه أَنَّ نُونِ الْجَمْعِ قَدْ تُكْسَرُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ كَمَا فِي (آخَرِينَ) . ويمكن أن يكون جَعَلَ النون معتقَبَ الإعراب ؛ أي : زعانف قومٍ آخرين : قال ذلك الرضِّيُّ .

(٤) ط : فحذفها .

قلت : ذلك لياء الإضافة التي هي على شرف<sup>(١)</sup> الزوال، وأما في حال النصب،  
والجر، فحذفت الياء، وبقيت الكسرة على حالها، لكون ياء الجمع بعدها .

ولم تُحذف<sup>(٢)</sup> ياء المنقوص في المثني لأنها تنفتح، كما ذكرنا، قبل ألف المثني وياه،  
والفتحة لا تستثقل على الياء، كما في رأيت القاضي .

وإن كان الاسم مقصوراً، حذفت الألف في الأحوال<sup>(٣)</sup>، للساكين، نحو:  
مصطفون، ومصطفين، والعيسون والعيسين، وإنما حذفت في الجمع وعلبت في المثني  
مع التقاء الساكنين فيه أيضاً، وكون أولهما حرف مد، إمّا لأنه لو حذفت في المثني،  
أيضاً، لالتبس في الرفع إذا أضيف، بالمفرد نحو: جاءني<sup>(٤)</sup>: أعلا إخوتك، بخلاف  
الجمع، فإنك تقول فيه أعلّو<sup>(٥)</sup> إخوتك، وأعلّهم، فلا يلتبس به، وإمّا لأن فتحة  
الواو والياء قبل الألف أو الياء في نحو: عصوان وعصوين، ورحيان ورحيان، أخف  
من ضمتهما أو كسرتهما قبل الواو والياء، ومن ثمة، لا ترى في الطرف نحو: غزوّت  
ورمييت، كما ترى نحو: غزّوان<sup>(٦)</sup> وغليان، فإذا لم يأت ذلك في الطرف، مع كون الواو  
المضمومة في نحو غزوّت، والياء المكسورة في رمييت في حكم الوسط للزوم الواو  
والياء بعدهما، كما في: سُبروت، وعفريت، فما ظنك بنحو: أعلّون، وأعلّين مع  
عدم لزوم واو الجمع وياه، بل يجيء مثله في الوسط نحو: قوول وطويل، وغبور،  
وبييع .

والكوفيون يلحقون ذا الألف الزائدة بالمنقوص جوازاً، فيقولون: العيسون بضم  
السين، والعيسين بكسرها .

(١) ط : أشرف .

(٢) ط : يحذف .

(٣) أي أحوال الإعراب الثلاثة .

(٤) ط : جاء .

(٥) ط : أعلّوا .

(٦) في ط : نَزَّوان .

## [ شَرَطُ جَمْعِ الْمَذْكِرِ السَّالِمِ ]

قوله : « وشرطه : إن كان اسماً فمذكر عَلم يعقل ، وإن كان صفة فمذكر يعقل وأن لا يكون أفعَل فعلاء ، مثل أحمر . . . ، ولا فعْلان فعلى ، مثل سكران ، ولا مستوياً فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ، ولا بتاء تأنيث مثل علامة » .

قوله : « وشرطه<sup>(١)</sup> ، أي شرط الجمع المذكر السالم إذا كان اسماً ، أي غير صفة .

قال في الشرح : كان مستغنياً عن قوله : مذكر ؛ لأن الكلام في جمع المذكر ، وإنما ذكره ليرفع وَهَمٌ مَنْ يظن أن قوله : جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وإن لم يكن تحته معنى ، كما يسمّى الأبيض والأسود ، فيقال : جمع المذكر لغير جمع المذكر ، أو ليرفع وَهَمٌ مَنْ يذهل عن تقدم التذكير .

ولا شك في برودة هذين العُذْرَيْنِ ، ثم قال : أَوْ يُظَنُّ أَنَّ طَلْحَةَ داخل ، فيجمعه على «طلحون»<sup>(٢)</sup> ، وهذا ، أيضاً ، ليس بشيء ، لأن نحو طلحة إن خرج بقوله فمذكر ، يخرج ، أيضاً ، بقوله ، جمع المذكر ، وإن لم يخرج بالأول لأنه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ ، لم يخرج بالثاني ، أيضاً .

وكان عليه أن يقول : شرطه التجردُّ عن التاء ، ليدخل فيه نحو : ورقاء ، وسلمى اسمَي رَجُلَيْنِ ، فإنهما يُجمعان بالواو والنون اتفاقاً ، ويخرج نحو طلحة وحده .

واعلم أن شروط جمع المذكر بالواو والنون ، على ضَرَرَيْنِ ، عامٌّ للصفات<sup>(٣)</sup> والأسماء وخاصٌّ بأحدهما ، فالعامُّ لهما شيان : أحدهما التجردُّ عن تاء التأنيث ، فلا<sup>(٤)</sup> يجمع

(١) ط : الواو ساقطة .

(٢) هذا رأي الكوفيين كما في شرح ابن عُصفورٍ لِجَمَلِ الرَّجَائِي ج ١ ص ١٤٧ ، (طلحون) بسكون اللام ، ورأى ابن كَيْسَانَ (طلحون) بفتح اللام . ، كما في الإنصاف ، المسألة الرابعة . وانظر الفوائد الضيائية ١٨٢/٢ .

(٣) في ط : للأسماء والصفات . (٤) في ط : ولا .

نحو طلحة في الأسماء، وعلامة في الصفات<sup>(١)</sup>، بالواو والنون، خلافاً للكوفيين وابن كَيْسَانَ في الاسم ذي التاء، فإنهم أجازوا: طَلْحون بسكون عين الكلمة، وابن كَيْسَانَ<sup>(٢)</sup> يفتحها، نحو: طَلْحون، قياساً على الجمع<sup>(٣)</sup> بالالف والتاء، كالطلّحات والحَمَزَات، وذلك لأن حقه الألف والتاء، كما قالوا أَرَضون، بفتح الراء، لما كان حقه الألف والتاء.

والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال، أما الاستعمال فنحو قوله<sup>(٤)</sup>:

٥٨٠ - نَضَرَ اللهُ أعظماً دفنوها \* بسجستان طلحة الطلحات

وأما القياس فلأن التاء، لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتانيث، وإن حُذِفَتْ، كما عملوه، حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه، وغلب على الظن أنه جمع المجرد عنها، لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون، ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة، نحو: رُبْعون وعلّامون، ولا يجوز اتفاقاً، وإن قاسوا ذا التاء على ذي الألف، فليس لهم ذلك؛ لأن الألف الممدودة تقلب واواً فتتمحي صورة علامة التانيث وإنما قلبوها واواً دون الياء، (١٨٨أ) لتشابههما في الثقل، كما قيل في صحراوات، والألف المقصورة تحذف، وتبقى الفتحة قبلها دالةً عليها، وإنما لم تُحذف الممدودة، والمقصورة نسيّاً، حذفت التاء للزومهما الكلمة، فكانت لهما.

(١) ط : الصفاب . (٢) الأحاجي النحوية ص ٩٠ .

(٣) عَوَّلَ على المعنى .

(٤) هو عُبَيْدُ اللهِ بْنُ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ (ديوانه ٢٠ تحقيق محمد يوسف نجم دار صادر، بيروت، سنة ١٩٥٨م). الخزانة ١٠/٨، ضرائر الشعر ١٦٥؛ وقد أورده ابنُ عَصْفُورٍ شاهداً على حذف المضاف من غير أن يقام المضاف إليه مقامه في رواية مَنْ خَفِضَ (طلحة)، يريد : أعظم طلحة الطلحات .

الأحاجي النحوية ص ٨٩، المسائل العسكرية ص ١١٢، الإيضاح ص ١١٤؛ وفيه : رَجِمَ بدل نَضَرَ، المقدمة المحسبة ١٣٧/١، معجم الشواهد ٧٦/١، الإيضاح في شرح المفصل ١٠٥/١ .  
(طلحة) بالنصب على إضمار أعني، أو منصوبٌ بترَع الخافض؛ كأنه أراد: (نَضَرَ اللهُ أعظماً دفنوها لطلحة) .  
الشاهد أن الساعِ والاستعمال في نحو (طلحة) وهو كل علم مذكر مختوم بالهاء، جمعه بالالف والتاء، ولم يُسمع جمعه بالواو والنون .

وَذَكَرَ أَنَّ الْمَازِنِيَّ، كَانَ يُجِيزُ فِي: وَرَقَاوُونَ<sup>(١)</sup>، الهمز في الواو لأجل الضمة، قال السِّيرَافِيُّ: هَذَا سَهْوٌ؛ لِأَنَّ انضِمَامَهَا لَوَاوِ الْجَمْعِ بَعْدَهَا فَهُوَ<sup>(٢)</sup> كَانضِمَامِ وَاوٍ: دَلُّوكَ وَاَنْضِمَامِ وَاوٍ: أَعْلَوُ<sup>(٣)</sup> الْقَوْمِ، وَلَا يَجُوزُ الهمزُ فِيهِمَا اتِّفَاقًا، وَإِنَّمَا يَجُوزُ هَمْزُ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ ضَمَّةً لَازِمَةً، كَمَا يَجِيءُ فِي التَّصْرِيفِ<sup>(٤)</sup>.

وَإِذَا سُمِّيَ بِسَعَادٍ وَزَيْنَبٍ وَهَنْدٍ، مَذَكَّرُ عَالَمٍ، جُمِعَتْ أَيْضًا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، كَمَا يَجْمَعُ نَحْوُ زَيْدٍ، بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثٌ، وَكَذَا إِذَا سُمِّيَ بِأَحْمَرَ مَذَكَّرُ عَالَمٍ قُلْتُ أَحْمَرُونَ، وَأَحَامِرُ، وَإِنْ سُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثٌ قُلْتُ: أَحْمَرَاتُ وَأَحَامِرُ، وَالثَّانِي مِنَ الشَّرْطَيْنِ الْعَامَّيْنِ أَنْ يَكُونَ مِنْ أُولَى<sup>(٥)</sup> الْعِلْمِ، فَلَا يَجْمَعُ نَحْوُ: أَعُوجٍ، وَفَرَسٍ طَوِيلٍ، بِالْوَاوِ وَالنُّونِ.

وَقَدْ يَشْبَهُ غَيْرُ ذَوِي الْعِلْمِ بِهِمْ فِي الصِّفَاتِ إِذَا كَانَ مَصْدَرُ تِلْكَ الصِّفَاتِ مِنْ أَعْيَالِ الْعُلَمَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿ أَتَيْنَا طَائِعِينَ <sup>(٦)</sup> ﴾،

(١) فِي سَبِيحِهِ ٩٦/٢ يُولَاقُ : «وَإِذَا جُمِعَتْ (وَرَقَاءُ) اسْمُ رَجُلٍ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَبِالْيَاءِ وَالنُّونِ جِئْتُ بِالْوَاوِ وَلَمْ تَهْمَزْ، كَمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ بِالتَّاءِ فَقُلْتُ : وَرَقَاوُونَ».

(٢) فِي مِ بَعْدَ قَوْلِهِ : «فَهُوَ . . . مَا يَلِي : «فَهُوَ كَضَمَّةِ الْوَاوِ لِلْإِعْرَابِ فِي نَحْوِ دَلُّوكَ، أَوْ لِلْسَّاكِنَيْنِ نَحْوِ مُصْطَفَوِ الْبَلَدِ وَلَا يَجُوزُ الهمزُ فِيهِمَا اتِّفَاقًا، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الهمزُ فِي الْوَاوِ إِذَا كَانَ ضَمُّهُ لَازِمًا .»

(٣) فِي ط : أَعْلَوَا .

(٤) فِي الْمُنْصِفِ ٢١٤/١ ، ٢١٥ : «[جَوَازُ هَمْزِ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ ضَمًّا لَازِمًا إِذَا كَانَتْ حَشْوًا] . . . يَجُوزُ فِي الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ الْمَشْبُوهَةِ بِالْوَاوَيْنِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْوَاوَيْنِ . . . قِيلَ لِأَنَّ الْوَاوَيْنِ لَا تَجْتَمِعَانِ أَوَّلًا إِلَّا وَاحِدَاهُمَا زَائِدَةٌ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتَا وَاحِدَاهُمَا زَائِدَةٌ أَلْزَمُوهُمَا الهمزَ، وَشُبِّهَتِ الْمَضْمُومَةُ بِهَا فَجَازَ هَمْزُهَا ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ زَائِدَةً، وَجَازَ إِثْبَاتُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا تَبْلُغُ الْحَرَكَةُ أَنْ يَكُونَ لَهَا حُكْمُ الْحَرْفِ التَّامِّ» .

(٥) الْمُرَادُ بِأُولَى الْعِلْمِ : ذَوُو الْعُقُولِ .

«وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالْعِلْمِ لِيَسُوْغَ إِطْلَاقَهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَقَدْ تَجْمَعُ صِفَاتُ اللَّهِ ، نَحْوُ : «فَتَنِّمَ الْمَاهِدُونَ» . فَلَا يُقَالُ فِي جَانِبِ اللَّهِ : إِنَّهُ عَاقِلٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْخَوَادِثِ» . [تَبْيَانُ الْكَحِيلِ ص ١٢٧ هَامِش (٢)] .

(٦) فَصَّلَتْ / ١١ ، وَالْآيَةُ بِتَهَامِهَا : «ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ اانْتَبِطِعَا وَأُكْرِهَا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ» .



وقوله:

﴿ فَظَلَّتْ أَعْتَقُهُمْ لَهَا خَضِيعِينَ <sup>(١)</sup> ﴾

و ﴿ رَأَيْتُهُمْ إِلَى سَجْدِينَ <sup>(٢)</sup> ﴾ ،

ومثله في الفعل:

﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَاكِ يَسْبَحُونَ <sup>(٣)</sup> ﴾ .

وقول المصنف <sup>(٤)</sup>: «لَمْ يَعْقِلْ وَمَذْكَرٌ يَعْقِلُ ، الْأَوَّلَى فِيهِ أَنْ يَقُولَ «يَعْلَمُ» ، ليشمل

نحو قوله تعالى:

﴿ فَنِعْمَ الْمُهَيَّدُونَ <sup>(٥)</sup> ﴾ ،

إِذْ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنَّهُ عَاقِلٌ ، لِإِيْهَامِ الْعَقْلِ لِلْمَنْعِ مِنَ الْقَبَائِحِ الْجَائِزَةِ عَلَى صَاحِبِهِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْهَا شُلُوءًا كَبِيرًا .

وإنما خُصَّ أَوَّلُو الْعِلْمِ بِالْجَمْعِ الْمَصْحُوحِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، لِأَنَّهُمْ أَشْرَفُ مِنْ غَيْرِهِمْ وَالصَّحَّةُ فِي الْجَمْعِ أَشْرَفُ مِنَ التَّكْسِيرِ ، وَأَمَّا اخْتِصَاصُهُمْ بِالْوَاوِ ، فَلَمَّا مَرَّ فِي تَعْلِيلِ تَخْصِيسِ ضَمِيرِ الْعُقَلَاءِ فِي نَحْوِ: الرِّجَالُ ضَرَبُوا ، بِالْوَاوِ .

وُخِصَّ بِهَذَا الْجَمْعُ مِنْ بَيْنِ الْعُلَمَاءِ: الْوَصْفُ وَالْعِلْمُ دُونَ غَيْرِهِمَا ، نَحْوُ رَجُلٍ وَإِنْسَانٍ ، أَمَّا التَّعْلِمُ فَتَخْصِينًا لَهُ بِالتَّصْحِيحِ عَنْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ الَّذِي يَكْثُرُ التَّصَرُّفُ فِي الْأَسْمِ بِاعْتِبَارِهِ ، وَعَادَةُ الْعِلْمِ جَارِيَةٌ بِالْمَحَافَظَةِ عَلَيْهِ مِنَ التَّصَرُّفِ بِقَدْرِ مَا يُمَكِّنُ ، وَأَيْضًا ، فَإِنَّ الْعِلْمَ يَلْحَقُهُ الْوَهْنُ بِالْجَمْعِ بِسَبَبِ زَوَالِ التَّعْرِيفِ الْعِلْمِيِّ كَمَا مَضَى ،

(١) الشعراء / ٤ ، ونصها: ﴿ إِنْ نَشَاءُ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْتَقُهُمْ لَهَا خَضِيعِينَ ﴾ .

(٢) يوسف / ٤ ، ونصها: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ .

(٣) ياسين / ٤٠ ، والآية بتمامها: ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا الْبَلَدُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَاكِ يَسْبَحُونَ ﴾ .

(٤) الإيضاح في شرح اللّفصل ٥٣٥/١ .

(٥) الذاريات / ٤٨ ، ونصها: ﴿ وَالْأَرْضُ فَرَشَتْهَا فَنِعْمَ الْمُهَيَّدُونَ ﴾ .

فَيُجْبَرُ بالتصحيح، كما جُبرَ في نحو: قلون وكرون، [ ولهذا تَشَارَكَ بَابُ العلم المجموع هذا الجمع<sup>(١)</sup> وباب كرون في جواز جعل النون مُعْتَقَبَ الإعراب ] .

وأما الوصفُ فلأنه لما وضع مشابهاً للفعل، مُؤَدِّياً معناه، معلاً بإعلاله، مصححاً بتصحيحه، كما نُيِّنُ<sup>(٢)</sup> في التصريف، أُريد أن تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري الوصفُ عليه في الجمع، كعلامة الفعل وهي في الفعل واو، نحو: الرجال فعلوا، ويفعلون، فجعلت في الوصف أيضاً واواً، وإن كان واو الفعل اسماً، وواو الاسم حرفاً، ولتناسب الواوين، قُبِحَ قام رجل قاعدون غلمان، كما قُبِحَ: يقعدون غلمان، ولما لم يكن في غير الوصف، والعلم ما اختصاً به من المقتضين للتصحيح لم يُجَوِّزوا<sup>(٣)</sup> تصحيحه .

والوصفُ الذي يجمع بالواو والنون: اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول وأبنيةُ المبالغة، إلا ما يُسْتثنى، والصفة المشبهة، والمنسوب، والمصغر، نحو رَجَيْلُون، إلا أنَّ المصغرَ مُخَالَفٌ لسائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جريهاً .

وإنما لم يُجَرَّ، لأنَّ جَرِي الصفات عليه إنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين، كالضارب والمضروب والطويل والبصري، فإنها لا تدل على موصوف معين، وأما المصغر فإنه دالٌّ على الصفة والموصوف المعين معاً، إذ معنى رَجَيْل: رَجُلٌ صغير، فوزانه وزان: رجل ورجلين<sup>(٤)</sup>، في دلالتها على العدد والمعدود معاً فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما، كما تقدَّم، وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها، كالصفات الغالبة، ويفارقها، أيضاً، من حيث إنه لا يعمل في الفاعل عملها، لأنَّ الصفات ترفع بالفاعلية، ما هو موصوفها معنىً، والموصوف في المصغر مفهومٌ من لفظه فلا

(١) الذي بين قوسين ساقطٌ من ط ، وهو في الأصل ، وم .

(٢) في ط : يبين .

(٣) في ط : يجوز .

(٤) في ط : الواو ساقطة .

يذكر بعده، كما لا يذكر قبله، فلما لم يعمل في الفاعل وهو أصلُ معمولاتِ الفعل لم يعمل في غيره من الظرف، والحال، وغير ذلك .

وأما الخامس<sup>(١)</sup> من شروط الجمع بالواو والنون، فشيئان: العلمية، وقَبُولُ تاءِ التانيث، فالعَلَمِيَّةُ مختصةٌ بالأسماءِ، لما ذكرنا، وقَبُولُ تاءِ التانيث مختصٌ بالصفات، فلم يجمع هذا الجمع: أَفْعَلُ فَعْلَاءَ وفَعْلَانُ فَعْلَى، وما يستوي مذكره ومؤنثه، كما ذَكَّرْنَا في بابِ التذكير والتانيث .

ولما اعتبر في الصفات قَبُولُ التاء، لأنَّ الغالب في الصفات أن يُفَرَّقَ بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، لتأديتها معنى الفعل، والفعل يُفَرَّقُ بينهما فيه بالتاء نحو: الرجل قام، والمرأة قامت، وكذا في المضارع التاء، وإن كان في الأول، نحو تقوم، والغالب في الأسماء الجوامد أن يُفَرَّقَ بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما، كَعَبْرَ، وأَنَانَ، وجمل وناق، وحِصَانٍ وحَجْرَاءَ، أو يستوي مذكرها ومؤنثها، كَبَشَرَ وفَرَسَ، هذا هو الغالبُ في الموضعين، وقد جاء بالعكس أيضاً في كليهما نحو: أحمر وحمراء والأفضل والأفضلى وسَكْرَانُ (١٨٨ب) وسَكْرَى، في الصفات، وكامرىء<sup>(٢)</sup> وامرأة ورجل ورجلة في الأسماء؛ فَكُلُّ صِفَةٍ لا تلحقها التاء، فكانها من قبيل الأسماء، فلذا لم يجمع هذا الجمع، أَفْعَلُ فَعْلَاءَ، وفَعْلَانُ فَعْلَى، وأجاز ابنُ كَيْسَانَ<sup>(٣)</sup>: أحمرُون وسكرانُون واستدلَّ بقوله<sup>(٤)</sup>:

فما وجدت بناتُ بني نزارٍ \* حلائلُ أسودينا<sup>(٥)</sup> وأحمرينا

(١) عودة إلى الحديث عن شروط جمع المذكر السالم .

(٢) في ط : وكامرىء، وهذا خطأ .

(٣) انظر ظاهرة النذوذ في النحو العربي ص ٣٥٨ .

(٤) سبق تحريجه ص ١٢٢ من القسم الأول .

(٥) في د : أحمرين وأسودينا .

وهو عند غيره شاذٌ، وأجازَ، أيضاً، حمراوات، وسَكَرِيَّات، بناءً على تصحيح جمع المذكر، والأصلُ ممنوعٌ فكذا الفَرع .

وقد شَدَّ من هذا الأصل: أفعَل التفضيل، فإنه يُجمع بالواو والنون مع أنه لا تَلَحَقُهُ التاء، ولعل ذلك، جَبْراً لما فاتته من عمل الفعل «في الفاعل»<sup>(١)</sup> المظهر والمفعول» مطلقاً، مع أن معناه في الصفة أبلغ وأتم من اسم الفاعل الذي إنما يعمل فيهما لأجل معنى الصفة، كما جَبَرُوا<sup>(٢)</sup> بالواو والنون: النقص في نحو: قلون وكرون، وأرضون، على ما يَجِيءُ .

وأجاز سيبويه<sup>(٣)</sup> قياساً، لا سماعاً: ندمانون، في قولهم ندمان، لِقَبُولِهِ التاء، كندمانه، وكذا سيفانون، لقولهم سيفانه، قال سيبويه: لا يقولون ذلك، وذلك لأنَّ الأغلبَ في فَعْلان الصفة، ألا تَلَحَقُهُ التاء، فندمانه وسيفانه، كأنهما من قبيل الشذوذ، فالأولى ألا يُجمعا هذا الجمع حملاً على الأعمِّ الأغلب .

وأما نحو عُريانون، ومُخصَّانون، فيجوز اتفاقاً؛ لأن فَعْلان الصفة بضم الفاء، ليس أصله عدم لحوق التاء .

ولما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها: عدوة، حملاً على صديقة<sup>(٤)</sup>، ومسكينة، حملاً على فقيرة، قال بعضهم: فيجوز في مسكين<sup>(٥)</sup> وعدو<sup>(٦)</sup>، مسكينون وعدوون، ثم يجوز في المؤنث حملاً على المذكر: مسكينات وعدوات، وهذا قياسٌ لا سماع، كما قال سيبويه<sup>(٧)</sup> في: ندمانون .

(١) م، د: في الفاعل والمفعول . (٢) في ط: جبر .

(٣) الكتاب ٢١٢/٢ بولاق .

(٤) في المَخْصَص ٢٩/١٧ - ٣٠: «... من ذلك (الصديق) يكون مذكراً ومؤنثاً وجعاً باتفاق من لفظه ومعناه...» وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري تحقيق غُضَيْمة ٢٨٦/١ .

(٥) «قال أبو الحسن: يعني أن (مفعيلاً) يقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد...» [اللسان سكن ١٧٦/٢ ط . الخياط]

(٦) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣١٧/١ تحقيق غُضَيْمة، والمَخْصَص ٣٣/١٧ .

(٧) الكتاب ٢١٢/٢ بولاق .

وشدَّت من هذا الأصل صفةً على خمسة أحرفٍ أصليةٍ، كصَهْصَلِق<sup>(١)</sup>، فإنه يستوي مذكّره ومؤنثه، مع أنه يقال: صَهْصَلِقُون، وصَهْصَلِقَات<sup>(٢)</sup>، لأنّ تكسير الخُماسي مستكره، كما يجيء في بابه، فلم يبقَ إلّا التصحيح .

قوله : « وشرطه إن كان اسماً فمذكر عَلم » عبارةٌ ركيكةٌ، وذلك لأنه لا يجوز أن يكون قوله : إن كان اسماً فمذكر، شرطاً وجزاءً، خبراً لقوله : وشرطه، لأنّ المبتدأ المقدّر، إذَنْ ، بعد الفاء ، ضميرٌ راجعٌ إلى «اسماً» أي : فهو علم ، فتخلو<sup>(٣)</sup> الجملة من ضمير راجعٍ إلى المبتدأ، الذي هو : «شرطه» ، مع أنه لا معنى، إذَنْ ، لهذا الكلام ، ومعنى الكلام : إن كان اسماً فشرطه أن يكون علماً فيكون ، على هذا، جواب الشرط، مدلول الجملة التي هي قوله : شرطه . . . فمذكر، وفيه محذورات : الأول دخولُ الفاءِ في خبر المبتدأ مع خُلُوه من معنى الشرط كقوله<sup>(٤)</sup> :

وقائلةٌ خولانُ فانكح فتاتهُم

عند<sup>(٥)</sup> الأخفش ، والثاني : أنّ الشرط كونه مذكراً، وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر، والثالث : أنّ إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورةً، كقوله<sup>(٦)</sup> :

٥٨١ - إنك إن يضرع أخوك تضرع

(١) الصهصلق : العجوز الصخابة، وكذا رجل صهصلق، شديد الصوت، ووزنه فعلل . سيبويه ١٠٦/٢ ، ٣٤١ بلاق .

(٢) في د بعد قوله : «وصهصلقات» : «وذلك لاضطرارهم إليه ، إذ تكسير الخُماسي . . .» .

(٣) في ط : فيخلو .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٠٨ من القسم الأول .

(٥) في م : « على مذهب الأخفش، وفيه ما فيه » ، والحق أنّ الأخفش لا يُجيز ذلك، قال في معاني القرآن ٨٠/١ : «خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء . لو قلت : عبد الله فينطلق لم يحسن» .

(٦) رَجَزُ لَعْمَرَو بْنِ خُثَارِمِ الْبَحْلِيِّ، وهو - كما في الخزائن ٢٠/٨ هارون :

يا أقرعَ بنَ حابسٍ يا أقرعُ\* إني أخوك فانظرن ما تصنع  
إنك إن يصرع أخوك تضرع\* إني أنا الداعي نزاراً فاسمعوا =

كما يجيء في بابه، فلا يُقال: زيدٌ، إن لقيته، مكرمٌ<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن يعتذر بأن الشرط والجزاء: خبرُ المبتدأ، والتقدير: فهو حصول مذكر، على أن الضميرَ المقدّر بعد الفاء راجع إلى قوله: شرطه، والمضاف إلى الخبر محذوف، مع تعسف في هذا العُدْر، وكذا قوله بعد: وإن كان صفة فمذكر... .

قوله: «ولا مستوياً فيه مع المؤنث»، عبارةٌ أسخفُ من الأولى؛ لأنَّ «مستوياً» عطف على أفعالٍ فعلاء، فيكون المعنى: وألاً يكون الوصفُ المذكرُ مستوياً في ذلك الوصف مع المؤنث، ولا معنى لهذا الكلام، وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره، ولو قال: ولا مستوياً فيه المذكر مع المؤنث، لكان شيئاً.

## [ حَذَفُ نُونِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ، وَمَا شَذَّ جَمْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ]

قوله: «وتحذف<sup>(٢)</sup> نُونُهُ للإضافة، وقد شَذَّ نحو سنين وأرضين».

[ أَمَّا حَذَفُ النُّونِ فَقَدْ<sup>(٣)</sup> مَضَى فِي الْمَثْنَى ]، وقد تحذف<sup>(٤)</sup> النون للضرورة كما في المثني، أو لتقصير الصلة، كما في قوله<sup>(٥)</sup>:

وقد استشهد به سيبويه ٤٣٨/١ بولاق، على التقديم والتأخير، والتقدير عنده: إنك تصرع إن يصرع أخوك، والجواب محذوف، وعند المبرد على إرادة الفاء [المقتضب ٧٠/٢ الطبعة الأخيرة]، والبيت في: النحو الكوفي للكنفراوي ص ١٢٠ تحقيق محمد بهجة البيطار. دمشق سنة ١٩٥٠م.

والأمالي الشجرية ٨٤/١، والروض الأنف ٩٨/١، وضرائر الألوسي ص ١٧١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٤٥/٢.

الشاهد على أن إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة، فإن جملة (تصرع) خبر إن، والجملة دليلُ جزاء الشرط، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر.

(١) قال أستاذنا الشيخ محمد عُضَيْمَة: «وَيُرَدُّ عَلَى الرُّضِيِّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ البقرة/٧٠.

(٢) ط: يحذف.

(٣) ليست هذه العبارة في ط.

(٤) ط: قد يحذف، والواو ساقطة.

(٥) سبق تحريجه ص ٩١٠ من القسم الأول.

الحافظو عورة العشرة لا \* يأتهم من ورائهم نطف<sup>(١)</sup> - ٢٩٨

وربما سقطت قبل لام ساكنة، اختياراً، كما جاء في الشواذ

﴿إِنَّكَ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ<sup>(٢)</sup>﴾

بنصب «العذاب<sup>(٣)</sup>» تشبيهاً لها بالتنوين في نحو قوله<sup>(٤)</sup>:

وحاتم الطائي وهاب المني - ٥٤٤

قوله: «وقد شذ نحو سنين»، الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير، منها: أُبَيُّنُون، قال<sup>(٥)</sup>:

٥٨٢ - زَعَمْتُ مُنَاصِرُ أَنِّي إِمَّا أُمْتُ \* يَسُدُّ أُبَيُّنُوهَا الْأَصَاغُرُ خَلَّتِي

وهو عند البصريين<sup>(٦)</sup>، جَمْعُ «أُبَيْنَ» وهو تصغير «أُبْنَى<sup>(٧)</sup>» على وزن أفعل «كَأَضْحَى» فشذوذهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره.

وقال الكوفيون: هو جمع «أُبَيْنَ» وهو تصغير «ابن» مقدراً، وهو جمع «ابن<sup>(٨)</sup>»، كأدل في جمع دلو، فهو عندهم، شاذ من وجهين: كونه جمعاً لمصغر لم يثبت مكبره،

(١) في ط: الحافظوا عورة العشرة \* لا يأتهم من ورائهم نطف.

(٢) الصفات / ٣٨، والآية بتامها: ﴿إِنَّكَ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾.

(٣) هي قراءة أبي السَّيَّال، كما في شواذ ابن خالويه ص ١٢٧، وقراءة أبي السَّيَّال وأبان عن ثعلبة عن عاصم، كما في البحر المحيط ٣٥٨/٧.

(٤) رَجَزُ قائلته امرأة من بني عُقَيْل تفخر بأخوالها من اليمن، وقيل: لامرأة من بني عامر. وقد سبق تحريجه. وهو في تفسير أرجوزة أبي نواس ١٩١.

(٥) هو سُلمَى بن ربيعة، والبيت من قصيدة عَدَّتْهَا أَحَدَ عَشَرَ بَيْتاً، أوردها أبو زيد في نوادره ص ٣٧٥.

الحزنة ٣٠/٨، ٣٦، الأمازي الشجرية ٤٣/١ و ٦٩/٢، ابن يعيش ٥/٩، ٤١، الحماسة بشرح المرزوقي

٥٤٦.

الشاهد أن جمع (أُبَيُّنُوهَا) شاذ، كما بينه الرضي.

(٦) ذهب إلى ذلك الفارسي في إيضاح الشعر ورقة ١/٣٩، وانظر التكملة ص ١٧٨.

(٧) في ط: مقدراً على وزن أفعل.

(٨) قول أبي الحسن، كما في نوادر أبي زيد ص ٣٧٦.

وَجِيءَ أَفْعُلٌ فِي فَعَلٍ ، وَهُوَ شَاذٌ ، كَأَجْبُلٍ وَأَزْمُنٍ .

وقال الجوهري : شذوذُه لكونه جمع «أَيِّن» تصغير ابن ، بجعل همزة الوصل<sup>(١)</sup> قطعاً ، وقال أبو عبيد : هو تصغير « بنين » على غير قياس<sup>(٢)</sup> .

ومنها : دُهَيْدَهون وأُبَيْكرون في قوله<sup>(٣)</sup> :

٥٨٣ - قد شربت إِلَّا الدُّهَيْدَهينا \* قُلَيْصَات وأُبَيْكِرنا

فهما جمع : دُهَيْدَه مصغر : دهدها وهو صغار الإبل ، وجمع أُبَيْكِر تصغير أبكر مقدراً ، كأضحى عند البصريين ، فهو شاذٌ من وجهين : أحدهما كونه بالواو والنون ، في<sup>(٤)</sup> غير العقلاء ، (١٨٩أ) والثاني كونه جمع مصغر ، لمكبر مُقَدَّر ، وهو عند الكوفيين جمعٌ تصغير أبكر جمع بكر ، فشذوذُه من جهة جمعه بالواو والنون فقط ، كالدُّهَيْدَهين .

(١) انظر شرح الشافية ٢٧٧/١ .

(٢) والقياس : بُيُون ؛ لأن (ابن) أصله : بَنُو ، فعدلت الواو في التصغير ، ثم قلبت ياء ، وأدغمت في ياء التصغير ، فصارت : [بُيُون] .

(٣) رَجَزٌ لم أهد إلى قائله ، وقال البغدادي في الخزانة ٥٥/٨ هارون : «وهذا الرجز مع كثرة الاستشهاد به لم يُعرف قائله . والله أعلم» .

الخزانة ٥٠/٨ ، ٥٤ هارون ، سيبويه ١٤٢/٢ بولاق ، المخصّص ٦١/٧ ، ١٣٧ ، اللسان (بكر ، يمن ، دهده) ، إيضاح الشعر ورقة ٣٩/أ . والدُّهْدَاه : حاشية الإبل ، فكانه حقر دهاده ، فردّه إلى الواحد ، وهو دَهْدَاه ، وأدخل الياء والنون ، كما تُدْخَل في أرضين وسنين ، وذلك حيث اضطر في الكلام إلى أن يُدْخَلَ ياء التصغير .

وأما أُبَيْكِرنا فإنه جمع الأبكر ، كما يُجمع الجزر والطرق فتقول : جُزُرَات وطُرُقَات ، ولكنه أدخل الياء والنون ، كما أدخلها في الدُّهَيْدَهين . والقُلُوص : الناقة الفتيّة . والبَكْر هو من الإبل بمنزلة الشاب من الناس . ويروى بين الشطرين :

\* إِلَّا ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ \*

وإعراب الدُّهَيْدَهين : نَصَبٌ على الاستثناء . وقُلَيْصَات : بدل من (ثلاثين) في قوله (إِلَّا ثلاثين) الواقعة بدلاً من (الدُّهَيْدَهين) ؛ لأن البدل من البدل جائز مشهور .

الشاهد فيه أن جمع مصغر (دهدها) وجمع مصغر (بكر) على ما في البيت شاذٌ .

(٤) ط : من .



ومنها : أولو، فإنه جمع « ذو » على غير لفظه، ومنها عَلَيُّونَ، وهو اسمُ لديوان الخير، على ظاهر ما فسره الله تعالى في <sup>(١)</sup> قوله :

﴿ كَتَبَ مَرْقُومٌ \* يَشْهَدُ الْمَرْقُومُ <sup>(٢)</sup> ﴾ ،

فَعَلَى هذا ، ليس فيه شذوذٌ، لأنه يكون علماً منقولاً عن جمع المنسوب إلى : عَلِيَّةٌ وهي الغرفة، والقياس أن يقال في المنسوب إليها : عَلِيٌّ ككرسي، المنسوب إلى كرسي، وإن قلنا إنَّ «عَلَيُّونَ» غير علم ، بل هو جمع « عَلِيَّةٌ » وليس بمنسوبٍ إليها وهو بمعنى الأماكن المرتفعة، فهو شاذٌ، لعدم التذكير والعقل، فيكون التقدير في قوله تعالى :

﴿ كَتَبَ مَرْقُومٌ <sup>(٣)</sup> ﴾

مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف .

ومنها : العالمون، لأنه لا وصف ولا علم، وأما العقل فيجوز أن يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء، ويجوز أن يُدْعَى فيه الوصف؛ لأنَّ العالم هو الذي يُعْلَمُ منه ذات موجدته تعالى ويكون دليلاً عليه، فهو بمعنى الدال .

ومنها : أهلون ، وشذوذه لأنه ليس بصفة، ويجوز أن يُتِمَّحَلَ له ذلك لأنه في الأصل بمعنى الإنس، وأما قوله <sup>(٤)</sup> :

٥٨٤ - ولي دونكم أهلون: سِيدُ عَمَلَسُ \* وَأَرْقَطُ ذُهْلُولُ وَعَرَفَاءُ جَيْثُلُ

(١) ط : ساقطة .

(٢) سورة المطففين / ٢٠ ، ٢١ .

(٣) سورة المطففين / ٢٠ .

(٤) هو الشُّقْرَى، وهذا البيت الخامس من لامية العرب (لامية العرب ص ١٢ د. حفي). الخزانة ٥٥/٨ هارون

، النصف ٦/٣ ، معجم الشواهد ٢٧٩/١ . و (أهلون) جمع أهل، و (السَّيدُ) بكسر السين : الذئب .

و(العَمَلَسُ): الذئب القوي السريع، والأرقط : النمر الذي في جلده بياضٌ وسَوَادٌ. والذُهْلُولُ : الأملس،

و(عَرَفَاءُ) الضبع الطويلة العرف، وجيثل : اسمٌ للضبع تقدمت عليه صفته، وهو غير مصروف؛ لأنه اسم لها،

علم بمنزلة جَعَارٍ وقد قالوا للأنثى جيثلة . يقول: اتخذت هذه الوحوش أهلاً بَدَلًا منكم؛ لأنها تحمي من

الأعداء، ولا تحذلني في حالة الضيق . وهذا تعريضٌ بعشيرته في أنهم لا حماية لهم كهذه الحيوانات، ولا غيرة لهم

على من جاورهم فضلاً عن الحميم القريب، مثل هذه الوحوش . و(دونكم) ظرف كان في الأصل صفة لأهلون

فإنما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل لأنه جعل الذئب والأرقط والعرفاء بدل أهلية<sup>(١)</sup>.

ومنها : عشرون إلى تسعين ، وقد مَضَتْ .

ومنها : أَرْضُونَ ، وإنما فتحت الراء لأن الواو والنون في مقام الألف والتاء ، فكأنه قيل : أَرْضَات ، أو للتنبية على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز إسكان راء أَرْضُونَ .

ومنها : أبون ، وأخون وهنون ، وشذوذها لكونها غير وَصَفٍ ولا عَلَمٍ ، وأما ذومال فوصف .

ومنها : بنون في ابن ؛ لأن قياسه ابنون ، وإنما جمع على أصل ابن ، وهو بَنُو على حذف اللام نَسِيًا مَنَسِيًا في الجمع كما حذف في الواحد .

ومنها : قوْهُم ، بلغت مني البلغين والدُرْجَيْن ، بضم الفاء فيهما ، ولقيت منك البرّحين بضم الفاء وكسرهما ، وكذا : الفتكرين ، كُلُّها بمعنى الدواهي ، والشدائد ، وقوْهُم : ليث عَفْرَيْن ، يجوز أن يكون شاذًّا ، من هذا الباب ، جعل النون مُعْتَقَبٌ<sup>(٢)</sup> الإعراب .

واعلم أنه قد شاع الجمع بالواو والنون ، مع أنه خلاف القياس ، فيما لم يأت له تكسير من الاسم الذي عُوضَ من لاهمه تاء التانيث المفتوح ما قبلها ، مُغَيَّرًا أوائل

---

، فلما قدم عليه صار حالاً منه . و (دون) ههنا بمعنى غير .

وجيئلت رسمتها هكذا على نَبَرَةٍ ؛ لأنَّ كُلَّ همزة مسبوقه بياء ساكنة تكتب على نَبَرَةٍ ؛ من مثل تَيْئَس . وضبطها

هكذا محققا المنصف في ج ٣ ص ٨٦

الشاهد فيه أنَّ أهلاً وإن كان غير عَلَمٍ للمذكر عاقل ولا صفة له ، لكنه جمعه هذا الجمع لتزيله هذه الوحوش الثلاثة ، منزلة الأهل الحقيقي .

(١) «أي لتزيله هذه الوحوش منزلة الأهل الحقيقي» . الخزانة ٥٥/٨ هارون .

(٢) «أي محل تعاقبه ، أي تجري عليها الحركات واحداً بعد واحد ، ولا تحذف للإضافة» . الخزانة ٥٨/٨ ط ٩

هارون ، وحاشية (٢) من ضرائر الشعر ص ٢١٩ .

بعض تلك المجموع تنبيهاً على أنها ليست في الحقيقة بجمع سلامة، فقالوا في المفتوح الفاء نحو: سنة، سنون بكسر الفاء، وجاء سنون بضمها، وهو قليل، ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين .

وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء: الكسر مع الضم كالقلون والثبون، وليس بمطرد، إذ: الظبون والكرون، لم يُسمع فيهما الكسر، وأما المكسور الفاء، فلم يسمع فيه التغيير، كالعضين والمئين والفئين والرئين، ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة، وجاء قليلاً، مثل هذا الجمع، لما ثبت تكسيره، أيضاً، كالثين والأثابي، في الثبة، وربما جاء أيضاً في المحذوف الفاء، كرقعة، ورقين، ولدة، ولدين، وفيما قلبت لاهمه ألفاً كالأضاة والقناة، لكن مُحذَفُ لاهمه نَسِيّاً مَنْسِياً حتى يصير كالسنة، فيقال<sup>(١)</sup>: أضون، وقنون، ولو اعتبرت لاماتها لقليل: القنون والأضون، لكونها بعد حَذَفِ التاء مقصورتين، كالأعلون، وعلى هذا قال<sup>(٢)</sup>:

..... \* ولكني أريدُ به الذوننا - ١٦

ولو اعتبر اللام، لقال: الذونن كالأعلين، فإن «ذو» مفتوح عند<sup>(٣)</sup> سيبويه كما مرَّ في باب الإضافة، لكنه لما حذف لاهمه في المفرد نَسِيّاً مَنْسِياً لم يعتبرها في الجمع .

وربما جاء هذا الجمع في المضعف أيضاً، كإوزين، وخرين، وحكي عن يونس<sup>(٤)</sup>: أحرّون بفتح الهمزة، وكسرهما، قيل: قد جاء: أحرّة في الواحد، وقيل: لم يجيء ذلك، ولكن زيدت الهمزة في الجمع تنبيهاً على كونه غير قياسي .

(١) في م ، د بعد قوله : «فيقال» ما يلي : «فيقال السنون ؛ لأنه مفتوح العين بدليل سنوات، والقنون والأضون . . .» .

(٢) سبق تخريجه ص ٩١ من القسم الأول .

(٣) الكتاب ٤٣/٢ بولاق .

(٤) الكتاب ١٩١/٢ بولاق .

وعَلَّلَ النُّحَاةُ جمع ما حذف<sup>(١)</sup> لآمه أو فاؤه، هذا الجمع، بأنَّ هذا الجمعَ أفضلُ الجموع، كما ذكرنا، لكونه خاصاً بالعلماء، فُجِّرَ بهذا الأفضل: ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسبياً، قالوا: وَأَمَّا حَرَوْنُ وَإِوَزَوْنُ، فَلِمَا لِحَقَّهْمَا مِنَ الْوَهْنِ بِالْأَدْغَامِ، وبعضهم يقول: للنقص المتوهم، وذلك أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ قد يبدل<sup>(٢)</sup> من أحد حرفي التضعيف كما في تَطَنُّيْتُ .

وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس: متعقَّب الإعراب، تنبيهاً على مخالفته للقياس، فكأنه مكسَّر، فجرى فيه إعراب المكسَّر، فيدخله التنوين ولا يسقط بالإضافة، قال<sup>(٣)</sup>:

٥٨٥- ذَرَانِيْ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِيْنَهُ \* لِعَيْنَ بِنَا شَيْئاً وَشَيْئَنَا مُرْدَاً  
وقال<sup>(٤)</sup>:

٥٨٦- وماذا يَدَّرِي الشعراءُ مني \* وقد جاوزتُ حَدَّ الأربعينِ

(١) في ط: ما حذف .

(٢) ط: تبدل .

(٣) هو الصَّمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُشَيْرِي (ديوانه ٦٠ جمعه وحققه د. عبدالعزيز محمد الفيصل، النادي الأدبي - الرياض ١٤٠١هـ، ١٩٨١م)؛ وفيه: دَعَوِيْ بَدَلْ ذَرَانِي .

والبيت من قصيدة، يذكر بها نَجْدًا وما لقيه من سوء الحال، وكان خطب من عمه ابنته، فمنعه منها، فخرج إلى الشام، فما زال بها حتى مات سنة ٩٥ هـ.

الخرزاة ٥٨/٨ هارون، مجالس ثعلب ١/١٤٤ ط ٣، المَقْصَل ١٨٩، رسالة الملائكة ٢٥٥ [لأبي العلاء، نشر محمد سليم الجندي، مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٩٤٤م]، الاقتضاب ١٩٣، ضرائر الشعر ٢٢٠؛ وفيه: «ووجه ذلك اجراء جمع السلامة وما جرى مجراه مجرى المفرد . ولذلك لم تثبت النون في حال الإضافة . . . ولو حكم لها بحكم النون لم تثبت» .

الشاهد فيه أن نون الجمع الذي جاء على خلاف القياس قد يُجْعَلُ مُتَعَقَّبَ الإعراب، أي عُلِّ تعاقبه؛ أي تجري عليها الحركات واحداً بعد واحد، ولا تحذف للإضافة، كما في قوله (سِنِيْنَهُ)، فالنون لما جرى عليها الإعراب لم تحذف مع إضافة الكلمة إلى ضمير نجد.

(٤) سُحَيْمُ بْنُ وَثِيلِ الرِّيَاحِي .

الخرزاة ٦٥/٨ هارون، الأصمعيات ص ٦ [للأصمعي، تحقيق شاكر هارون، دار المعارف، مصر سنة =

١٩٥٥م] .

وقال<sup>(١)</sup>:

٥٨٧ - حِسَانُ مَوَاقِعِ النَّقَبِ<sup>(٢)</sup> الْأَعَالِي \* غِرَاثُ الْوُشَحِ صَامِتَةُ الْبُرَيْنِ

وقال<sup>(٣)</sup>:

٥٥٨ - وَأَنْ لَنَا أَبَا حَسَنِ عَلِيًّا \* أَبُّ بَرٌّ وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ

ويلزمها الياء، إذن، كما يلزم إذا سمي بجمع سلامة المذكر [كما<sup>(٤)</sup> مضى] في باب العلم، وأكثر ذلك في الشعر.

هذا قبل العلمية، وأما بعدها، فَكَوْنُ النون متعقب الإعراب شائع في الاختيار في هذا النوع، كما في الجموع القياسية مع العلمية.

طبقات ابن سلام [تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة سنة ١٩٧٤م]، مجالس ثعلب ص ١٧٢/١٧٦، المفصل ١٨٩، ضرائر الشعر ٢٢٠، الإيضاح في شرح المفصل ٥٣٨/١ [لابن الحاجب. تحقيق د. موسى العلي، مطبعة العاني، بغداد، بلا تاريخ]، معجم الشواهد ٤٠٨/١. (ويُدْرِي) يَخْتَلُ وَيَخْدَع. «يقول: كيف يطمع الشعراء في خديعتي، وقد جاوزت أربعين سنة». المقتضب ٢٣٢/٣ هامش (٤).  
الشاهد فيه كسر نون الأربعين؛ لأن العدد ليس له واحد، فجاء به على الأصل من أنه معرب بالحركة على النون.

(١) هو الطَّرِمَاحُ بْنُ حَكِيمٍ الطَّائِي، شاعرٌ إسلامي في الدولة المُرَوَّاتِيَّة، ومولده ومنشؤه بالشَّام. (ديوانه ١٧٧ تحقيق ف. كرنكو، ليدن سنة ١٩٢٧م). وهو في: الخزانة ٧٠/٨، ٧١ هارون.  
والْبُرَيْن - جمع بُرَّة، وأصلها بُرَّة - بضم الباء، لا بفتحها كما ذهب الفارسي - وهي كل حلقة من سوار وقُرْط وتخلخال، أو هي حَلَقَةٌ من صُفْرِ تُجَمَلُ في لحم أنف البعير. وقال الأصمعي: تجعل في أحد جانبي المتخريتين.  
الشاهد فيه قوله (الْبُرَيْن) فإنه معرب بالحركة على النون.

(٢) من د.

(٣) سعيد بن قيس الهمداني، من قصيدة قالها في أحد أيام صِفِّين. الخزانة ٧٥/٨ هارون، ضرائر الألويسي ١٦٧ (المطبعة السلفية، القاهرة. سنة ١٣٤١هـ) ضرائر الشعر ٢١٩، التصريح ٧٧/١. الشاهد في قوله (بنين) فإنه رفع بالضم على النون مع لزوم الياء، وأورده ابنُ عُصْفُور في ضرائر الشعر ص ٢١٩ على أنه ضرورة لا يُحْفَظ إِلَّا فِي الشَّعْرِ.

(٤) سقطت من ط.

(١٨٩ب) وَحَكِيَّ عَنْ أَبِي عبيدة<sup>(١)</sup> وَأَبِي زَيْدٍ<sup>(٢)</sup> : جَعَلَ نُونُ «مَقْتُونِينَ» مُعْتَقَبَ الإِعْرَابِ ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقِيَاسَ : مَقْتُونُونَ بِيَاءِ النِّسْبِ ، فَلَمَّا حُذِفَتْ يَاءُ النِّسْبِ صَارَ : مَقْتُونُونَ ، كَقُلُونِ ، وَقَوْلُهُ<sup>(٣)</sup> :

..... \* مَتَى كُنَّا لِأَمِّكَ مَقْتُونِينَ

الْأَلِفُ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ ، إِنْ كَانَ النُّونُ مُعْتَقَبَ الإِعْرَابِ ، وَإِلَّا ، فَالْأَلِفُ لِلإِطْلَاقِ .

وَحَكِيًّا<sup>(٤)</sup> جَمِيعًا : رَجُلٌ مَقْتُونٌ وَرَجُلَانِ مَقْتُونَيْنِ وَرَجَالٌ مَقْتُونِينَ ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ<sup>(٥)</sup> ، وَكَذَا لِلْمَرْأَةِ وَالْمَرَاتَيْنِ وَالنِّسَاءِ ، وَلَعَلَّ سَبَبَ تَجَرُّثِهِمْ عَلَى جَعْلِ مَقْتُونِينَ ، لِلْمِثْنِيِّ وَالْمُفْرَدِ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ مَعَ كَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ جَمْعَ الْمَذْكَرِ : كَثَرَةُ مُخَالَفَتِهِ لِلْمَجْمُوعِ ، وَذَلِكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : كَوْنُ النُّونِ مُعْتَقَبَ الإِعْرَابِ ، وَحُذُفُ يَاءِ النِّسْبِ الَّتِي فِي الْوَاحِدِ ، وَهُوَ مَقْتُونِي ، وَإِلْحَاقُ عَلَامَةِ الْجَمْعِ بِمَا بَقِيَ مِنْهُ مَفْتُوحٌ<sup>(٦)</sup> مَعَ عَدَمِ اسْتِعْمَالِهِ ، وَلَوْ اسْتَعْمَلَ ، لَقَلْبَ وَآوَهُ أَلِفًا<sup>(٧)</sup> فَقِيلَ مَقْتَنِي ، وَلِجَمْعِ عَلَى مَقْتُونٍ كَأَعْلُونِ ، لَا عَلَى مَقْتُونُونَ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ وَاحِدَهُ «مَقْتُو» الْمَحْذُوفُ الْيَاءُ كَمَا قَالَ سَيَبُويه<sup>(٨)</sup> فِي : الْمَهْلَبُونَ ، وَالْمَهَالِبَةُ : إِنَّهُ سَمَّى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِاسْمٍ مِنْ نُسَبٍ إِلَيْهِ ، فَكَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ : مَهْلَبٌ ، لِأَنَّ الْجَمْعَ فِي الظَّاهِرِ لِلْمَحْذُوفِ مِنْهُ يَاءُ النِّسْبِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ يَاءَ النِّسْبِ فِي مِثْلِ : مَقْتُونُونَ ،

(١) مِنْ م ، وَفِي الْأَصْلِ : وَحَكِي أَبُو عبيدة ، وَأَبِي زَيْدِ .

(٢) نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٥٠٢ .

(٣) عَجَزَ بَيْبَ ، وَصَدْرُهُ : تَهْدَدْنَا وَأَوْعَدْنَا رُوَيْدًا \* ...

وَقَائِلُهُ : عَمْرُو بْنُ كُلْثُومٍ (شرح القصائد العشر للتبريزي ٣٤٦) وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُ الْبَيْتِ .

(٤) الْمُرَادُ أَبُو عبيدة ، وَأَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ .

(٥) فِي نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ ص ٥٠٢ : «... رَجُلٌ مَقْتُونٌ ، وَرَجُلَانِ مَقْتُونَيْنِ وَرَجَالٌ مَقْتُونِينَ ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ وَالنِّسَاءُ» .

(٦) فِي ط : بِمَا بَقِيَ مِنْهُ وَهُوَ مَقْتُو مَعَ عَدَمِ اسْتِعْمَالِهِ .

(٧) ط : أَلِفٌ .

(٨) الْكِتَابُ ٢٠١/٢ بَوَلَّاقِ .

والأشعرون، والأعجمون، حذف بعد جمعه بالواو والنون، وكأنَّ الأصل :  
مقتويون<sup>(١)</sup>، وأشعريون وأعجميون .

وحكى أبو زيد<sup>(٢)</sup> في : مقتوين ؛ فتح الواو قبل الياء فيمن جعل النون مُعْتَقَبَ  
الإعراب، نحو: مَقْتَوِينُ، وذلك، أيضاً، لتغييره عن صورة الجمع بالكلية، لما  
خالف ما عليه جمع السلامة.

واعلم أنَّ التذكير غالبٌ للمؤنث، كما تقدَّم، في المثني والمجموع، فيكفي كون  
البعض مذكراً نحو: زيد وهند ضاربان، وزيد والهندات ضاربون، وكذا العقل في  
بعضهم كاف، نحو: زيد والحَمِير مقبلون<sup>(٣)</sup>.

وشدَّ ضَبْعَان<sup>(٤)</sup> في الضَّبْعِ التي للمؤنث والضَّبْعَان<sup>(٥)</sup> الذي للمذكر، والقياس  
ضَبْعَانان، ولعل ذلك لكون ضَبْعَان أَخَفَّ منه، مع أنَّ بَعْضَ العرب يقول للمذكر،  
أيضاً، ضَبْع<sup>(٦)</sup> .

والعلم المركَّب الذي يبنى جزؤه الأول للتركيب: إن لم يكن جزؤه الثاني مبنياً،  
كعَلَبِكَ، ومَعْدِيكَرِب، ثني وجمع، نحو: البَعْلَبَكَان، لأنَّ الجزأَيْنِ<sup>(٧)</sup> ككلمة معربة،  
والثنية والجمع للمعربات، وأما اللذان واللتان واللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ، وذان، وتان،  
وذَيْنِ، وتَيْنِ، فَصِيغٌ مستأنفةٌ.

(١) سيبويه ١٠٣/٢ بولاق، والخصائص ٣٠٣/٢ .

(٢) نواذر أبي زيد ص ٥٠٢ .

(٣) ط : مقلبون .

(٤) انظر اللسان [ ضبع ] .

(٥) انظر سيبويه ١١/٢ ، ١٨ ، ١٠٨ ، ٣٢٢ بولاق، والمتع ١٢٣/١ .

(٦) في اللسان ضبع : «قال الأزهري : الضَّبْعُ : الأثنى من الضَّبَاع، ويقال للذَّكَر» .

(٧) ط : الجزئتين .

وإن كان الثاني مبنياً إما للتركيب كخمسة عشر أو لغيره كسيبويه، فالقياس أن يُقال: ذَوَا سيبويه، وذَوُو سيبويه، وكذا: ذَوَا خمسة عشر وذَوُو<sup>(١)</sup> خمسة عشر، وهذا كما يقال في الجُمْل المُسمَّى بها: ذَوَا تَأَبَّطَ شَرًّا، وذَوُو تَأَبَّطَ شَرًّا، اتفاقاً، وذواتا شاب قرناها، وذوات شاب قرناها، لأنَّ الجُمْل يجب حكايتها، فلا يلحقها علامتا التثنية والجمع، وكذا يلزم أن يقال في المثني والمجموع على حَدِّه، المسمى بهما، إذا لم تجعل نوناهما مُعتَقَب الإعراب، نحو: جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين، لِثَلَا يجتمع على آخر الاسم إعرابان بالحروف، وشَدَّ في الاثنين: الاثنين.

وإضافة « ذو » ومتصرفاته ههنا، من إضافة المُسمَّى إلى اسمه، كما في : ذات مرة .

والمبرِّدُ يُجيز<sup>(٢)</sup> في سيبويه: السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني، وكذا يلزم تجويز ذلك في خمسة عشر علماً، أما مع إعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بَعْلَبِكَ وَمَعْدٍ يَكْرِبُ .

وَالْعَلَمُ<sup>(٣)</sup> المركب تركيباً إضافياً ، يُثنى ويجمع منه المضاف، نحو: عبداً مناف، وعبداً مناف، وإذا كان كنية، جاز تثنية المضاف والمضاف إليه معاً كقولك: في «أبو زيد»: أبوا الزيدَين، وآباء الزيدَين، والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيها أيضاً أولى .

(١) في ط : ذووا .

(٢) في المقتضب ٣١/٤ : « وتثنى وتجمع ، فتقول فيه اسم رجل : عمرويان، وعمرويهون ؛ لأن الهاء ليست للتأنيث، ولو كانت كذلك لكانت في الأصل تاء .

(٣) في م ، د : وقد يجمع ويثنى المضاف إليه مع المضاف وذلك في الكنى ، كقولك في (أبو زيد) : أبوا الزيدَين ، وآباء الزيدَين ، والأول أكثر .



وَأَمَّا جَمْعُ : ابن كذا، وذو كذا، عَلَمَيْنِ كانا أَوْ، لا، فإن كانا لعاقلٍ قلت: بنو كذا، وذوو كذا، أو أبناء<sup>(١)</sup> كذا وأذواء كذا، وإن لم يكونا لعاقلٍ سواءً جاء لمؤنثه: بنت كذا وذات كذا، نحو ابن اللبون، وجمل ذو عثنون وناقعة ذات عثنون، أو لم يأت لمؤنثه ذلك، نحو: ابن عرس، وذو القعدة، جُمع على: بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس، وعلى ذوات كذا نحو: جمال ذوات عثانين وذوات القعدة، إلحاقاً لغير العقلاء في الجمع، بالمؤنث، على<sup>(٢)</sup> ما يجيئ.

وروى<sup>(٣)</sup> الأخفش<sup>(٤)</sup>: بنو عرس، وبنو نعش، أيضاً، اعتباراً للفظ ابن، وإن كان غير عاقل، قال<sup>(٥)</sup>:

٥٨٩ - شربتُ بها<sup>(٦)</sup> والدَّيْكَ يدعو صباحَهُ \* إذا ما بنو نعشٍ ذَنَوْا فتصوَّبُوا  
كأنه جعله جمعاً لابنٍ نعش وإن لم يُستعمل.

(١) في ط: أو أبناء كذا.

(٢) في د: «كما مرَّ في قولهم: الأيام مَضَيْنَ».

(٣) م، د، وحكى.

(٤) انظر المغني ص ٤٧٨ ط. المبارك.

(٥) هو النابغة الجعدي (ديوانه ص ٤ تحقيق عبدالعزيز رباح، ط ١ منشورات المكتب الإسلامي بدمشق).  
الخزاعة ٨٢/٨ هارون، ٢٤٠/١ سيبويه بولاق، ابن يعيش ١٠٥/٥، مُغني اللبيب ص ٤٧٨ ط. المبارك؛  
وفيه:

«والذي جرَّاه على ذلك قوله: (بنو) لا بنات، والذي سوَّغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير، فسهل جميته لغير العاقل، ولهذا جاز تأنيث فعله، نحو «إِلَّا الذي آمَنَتْ به بنو إسرائيل» [يونس/٩٠] مع امتناع قامت الزيدون».

الشاهد في قوله (بنو نعش)، فقد حكى الأخفش: بنو عرس وبنو نعش، اعتباراً للفظ ابن، وإن كان غير عاقل، كما في البيت. كأنه جعلها جمعاً لابنٍ نعش وإن لم يُستعمل.

(٦) من د.

## [ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ]

قوله: « المؤنث<sup>(١)</sup> »: ما لحق آخره أَلِفٌ وتاءٌ، وشرطُهُ إِنْ كانَ صفةً وله مذكر، فَأَنْ يكونَ مذكَّره جُمعَ بالواو والنون، فَإِنْ لم يكن له مذكر، فَأَنْ لا يكونَ مجرداً كحائضٍ وإِلَّا جُمعَ مطلقاً .

قوله: « المؤنث » .

أي الجمع المؤنث السالم، ولا يتنقض حُدُّه بنحو: سلقاة، لأن قوله قَبْلُ، وهو صحيح ومكسَّرٌ والصحيح للمذكر ومؤنث، بَيْنَ أَنَّ المؤنثَ ما دَلَّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما، وعلى هذا، كان مستغنياً، أيضاً في حَدِّ المذكر عن قوله (١٩٠أ): ليدل على أَنَّ معه أكثر منه .

والأولى أَنْ يُقالَ: إنه ليس من الحدِّ، وإنما جُلِبَ له علامتان ليكونا كزيادتي جَمْعِ المذكر، وإنما خَصَّتْ الزيادة بالألف والتاء، لأنه عَرَضَ فيه: الجمعية، وتأنيث غير حقيقي، وكل واحد من الحَرْفَيْنِ<sup>(٢)</sup> قد يدل على واحدٍ من المعْنَيْنِ كما في، رجال، وسكرى والجمالة والضاربة .

قوله: « شرطُهُ إِنْ كانَ صفةً . . إلى آخره »، ينظر إلى المؤنث، إما أَنْ يكونَ صفةً أو، لا، فَإِنْ لم يكن صفة، قال المَصْنَفُ: جُمعَ مطلقاً، أي لا يشترط شرط، وهو قوله: وإِلَّا جُمعَ مطلقاً، وليس بسديد، لأنَّ الأسماءَ المؤنثةَ<sup>(٣)</sup> بتاءٍ مُقدَّرةً، كَقَدْرٍ ونارٍ،

(١) انظر حده في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٩٣ ، وانظر بَسَطَ هذا المَبْحَثِ وسهولته في التبيان في تصريف الأسماء ص ١٣٠ وما بعدها .

وانظر شرح الكافية لأبْنِ الحاجب ص ٩١، والفوائد الضيائية ١٨٥/٢ .

(٢) في ط : الحرفين وهو الصواب .

(٣) في م : « لأنَّ الأسماءَ التي فيها التاءُ مُقدَّرةٌ . . . » .

وشمس وعقرب وعَيْن<sup>(١)</sup>، مِنْ الأسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالألف والتاء، بل هو فيها مسموعٌ، كالسماوات، والكائنات، والشهالات في الرياح، وذلك لِحَفَاء هذا التأنيث لأنه ليس بحقيقي، ولا ظاهر العلامة، فلا يجمع، إذن، هذا الجمع قياساً من الأسماء المؤنثة إِلَّا عِلْمُ المؤنث، ظاهرة كانت فيه العلامة، كَعَزَّةً وَسَلَمَى وَخَنَسَاء، أَوْ مُقَدَّرَةً، كَهْنَد، أو ذوات التأنيث الظاهرة، سواء كان مذكراً حقيقياً كحمزة<sup>(٢)</sup>، أَوْ، لا، كغرفة، ومنه قولك: الإكرامات، والتخريجات<sup>(٣)</sup> والانطلاقات، ونحوها، لأن الواحد: إكرامة، وتخريجة بناء الوحدة، لا: إكرام وتخريج، وجمع المجرد: أكاريم وتخاريج عند اختلاف الأنواع، فالإكرامات، كالضربات والقتلات، والأكاريم، كالضروب والقتول، فلذا يقال: ثلاث إكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء، وثلاثة أكاريم وتخاريج، إذا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام، أو ذوات ألف التأنيث، إذا لم يُسَمَّ به المذكر الحقيقي، كالْبُشْرَى والضُرَاء، وإذا سُمِّيَ به المذكر الحقيقي جُمع بالواو والنون، كما مرَّ ذكره، أو ما يَصِحُّ تذكيره وتأنيثه إذا لم يأت له مكسراً، ولم يَجُزْ جمعه بالواو والنون، كالألفات والتاءات، إلى آخرها، وذلك لانسداد أبواب الجموع إِلَّا هذا.

ويجمع هذا الجمع، أيضاً، مطرداً، وإن لم يكن مؤنثاً، عِلْمٌ غير العاقل المصدر بإضافة «ابن» أو<sup>(٤)</sup> «ذو»، نحو: ابن عرس<sup>(٥)</sup> وابن مقرض، وذو القعدة وذو الحجة، كما ذكرنا.

ويجمع هذا الجمع، غالباً، غير مطرد، نوعان من الأسماء: أَحَدُهُما: اسمُ جنسٍ مذكر لا يعقل، إذا لم يأت له تكسير، كحِمَامَات وسُرَادِقَات، وكذا كل خماسي أصلي الحروف، كسفرجلات، لأن تكسيه مُستَكْرَهُ كما يجيء.

(١) في م، د: بعد قوله «وعين»: «ويمين ونحوها من غير الحقيقي التأنيث لا يطرد فيها...».

(٢) ط: كخمزة.

(٣) ط: والتخريجات.

(٤) ط: و.

(٥) ط: ابن عرس.

وعند الفراء: هذا القسم، أيضاً، مطردٌ، وأمّا إذا جاء له تكسير فإنه لا يجمع هذا الجمع، فلم يقولوا: جُوالِقَات، لقولهم: جوالِيق، وأمّا: بوانات، مع ثبوت بُون، فشاذٌ.

وثانيهما: الجُمُوع التي لا تُكسّر، نحو: رجالات، وصواجات، وبيوتات، فلا يُقال: أَكْلِبَات، لقولهم أَكَالِب.

وإن كان المؤنث صفةً، فلا يخلو من أن يكون فيه علامة التانيث، أو، لا، فإن كانت فيه جُمع بالألف والتاء، سواء كان صفةً لمذكر حقيقيٍّ، كرجال رُبعات وعَلَامات، أو، لا، كضاربات، وحُبَلِيَّات ونُفَسَاوات، إلّا أن يكون فعلى فَعْلان، أو فَعْلَاء أَفْعَل<sup>(١)</sup>، فإنها لا يُجمعان بالألف والتاء، حملاً على مُدْكَرَيْهِمَا اللَّذَيْنِ لم يُجمَعَا بالواو والنون، لما ذكرنا.

وأجاز<sup>(٢)</sup> ابنُ كَيْسَانَ، كما ذكرنا: حمراوات<sup>(٣)</sup> وسَكْرَايات، كما أجازَ في المذكر أَحْمَرُونَ وسَكْرانُونَ، فإن غلبت الاسمية على أحدهما، جاز اتفاقاً، كقوله صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup>: «ليس في الخضرِ اِراوات صدقة»، وكذا كل فعلاء، أو فعلى<sup>(٥)</sup>، سَمَّيْتَ<sup>(٦)</sup> به غير المذكر الحقيقي.

(١) «فإن كانت فعلاء لا مذكر لها كرتقاء وعجزاء، أجاز ابنُ مالكٍ جمعها بالألف والتاء، ومنعه غيره». [تبيين الكحيل ص ١٣١ هامش (٣)].

(٢) في م: «إلا عند ابن كيسان فإنه أجاز».

(٣) ط: حمراوات. مُعَوَّلًا على المعنى. [انظر الأحاجي ص ٩٠، والإنصاف المسألة (٤)].

(٤) رواه الترمذي في صحيحه - كتاب الزكاة - الحديث رقم ٦٣٨؛ والرواية الصحيحة: «ليس في الخضرِ اِراوات زكاة». ورواه البيهقي في السُّنَنِ الكُبْرَى ١٢٩/٤، والدارقطني من عدة طرق ٩٧/٢ - ٩٨.

قال الترمذي: «إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ. وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ. وَإِنَّمَا يَرَوِي هَذَا عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا».

وقال الشيخُ عُضَيْمَةُ: «وهذا الحديثُ اتفق المُحدِّثُونَ على تَضْعِيفِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ الْحَارِثِ بْنِ نَهْانَ». [المقتضب ٩٤/١، ٩٥، الطبعة الأخيرة، نقلًا عن فيض القدير، شرح الجامع الصغير للمناوي ٣٧٣/٥].

(٥) ط: فعلا.

(٦) في د: «جعلته علمًا لغير المذكر الحقيقي».

وإن لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تأنيث ظاهرة، ولم تكن خماسية أصلية الحروف، لم يجمع بالألف والتاء، سواء كان له مذكر يشاركه في<sup>(١)</sup> اللفظ كجريح وصبور، وسائر ما يستوي مذكره ومؤنثه، حملاً لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون، أو لم يكن له مذكر أصلاً، كحائض وطالق، ومُرْضِع، ومُطْفِل، فَرَقاً بين ما جُرِّد من التاء وبين ذي التاء، فإنَّ ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى<sup>(٢)</sup> الفعل، وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو: يضرِّبن، فالحق ذو التاء، أيضاً، علامة جمع المؤنث أي الألف والتاء، وأما المُجَرَّد، فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجرَّ مجراه، في لحاق علامة جمع المؤنث إياه، بل جُمع جمع التكسير نحو: حوائض وحِيض وطوالق، ومطافل<sup>(٣)</sup>.

وإن كانت صفة المؤنث المجردة من العلامة، سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث، أو اختصت بالمؤنث، خماسية أصلية الحروف، كالرَّجُل أو المرأة: الصَّهْصَلِق<sup>(٤)</sup>، والمرأة الجَحْمَرِش<sup>(٥)</sup>، جمعت بالألف والتاء لاستكراه تكسيرها، فيقال: نسوة صهصلقات، وجحمرشات.

ويجمع أيضاً هذا الجمع مطرداً: صفة المذكر الذي لا يعقل، سواء كان حقيقياً كالصافنات<sup>(٦)</sup>، المذكور من الخيل، وجمال سَبَحَلات، أي ضخمت، وسَبَطَرات أي طوال على وجه الأرض، وكذا بنات اللبون، وجمال ذوات عثانين، في ابن اللبون،

(١) « حملاً لها على مذكرها الذي لا يجمع بالواو والنون ». [تبيان الكحيل ١٣١ هامش ٥].

(٢) « أي أنشبه الفعل ». [تبيان الكحيل ص ١٣٢ هامش ١].

(٣) المطافل جمع مُطْفِل، وهي الطيبة معها طفلها، وهي حديثة عهد بالتناج، وكذلك الناقة. ويأتي الجمع على مطافيل أيضاً.

(٤) الصهصلق: السجوز الصخابة.

(٥) الجحمرش: السجوز الكبير.

(٦) الصافن من الخيل: القائم على ثلاث قوائم، وقد أقام الرابعة على طرف الحافر، وهذا يدلُّ على أصلتها.

وجمل ذو عشنون، أو غير حقيقيّ التذكير، كالأيام (١٩٠ ب) الخاليات، وكذا مصغر مالا يعقل كجُميلات وحِيرات وكتيّبات، لأنّ المصغر فيه معنى الوصف، وإن لم يُجَرَّ على الموصوف، وإنما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لأنهم قَصَدُوا فيها الفرقَ بين العاقل وغيره، وكان غير العاقل فَرَعاً من<sup>(١)</sup> العاقل، كما أنّ المؤنث فَرَعٌ عن المذكر، فأُلْحِقَ غير العاقل بالمؤنث وُجِعَ جَمْعُهُ .

وقوله<sup>(٢)</sup>: « شرطه إن كان صفة وله مذكر، فَأَنْ يكون ... » ، أي: فهو أن يكون، والضمير راجعٌ إلى المبتدأ، الذي هو « شرطه » والجملة الشرطية مع الجزء في محل خبر المبتدأ، ومعنى هذا الكلام: أَنَّ المؤنث إذا كان صفة، على ضريّن: إمّا أن يكون له مذكّر، أو، لا ، فإن لم يكن له مذكر فشرطه ألا يكون مُجَرّداً عن التاء، كحائض ، وإن كان له مذكّر فشرطه أن يكون ذلك المذكرُ جُمِعَ بالواو والنون، فَخَرَجَ بهذا القيد فعلاء أفعل، وفعلَى فَعْلان، وجميع الأمثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح، وثيّبات شاذ، ووجهه أَنَّ فِعْلاً قِياسُه لحاقُ التاء في المؤنث، كسَيِّدة ومَيِّتة، وخرج عنه، أيضاً، الوصفُ ذو التاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث، كرُبعة، ويفْعَة، وعلامة ومِعْطارة، ونحوها، ولا يَجُوز، لأنه يجمع بالألف والتاء .

وتقول في جمع بنت، وابنة: بنات، وهي جمعٌ لأصلها<sup>(٣)</sup>، لأن الأصل: بَنَوَة، كما أَنَّ (بنون) جمع أصل ابن، أي بَنَو، على حذف اللام نَسْباً في الجمعِين<sup>(٤)</sup> .

وكذا أخوات جمع أصل أخت، أي أَخَوَة بغير حذف اللام، وأخون جمع أخ على حَذْفِ اللام نَسْباً .

(١) في ط: على .

(٢) ط: الواو ساقطة .

(٣) ط: أصلهما .

(٤) في م، د: ... نَسْباً في المذكر والمؤنث .

والثلاثي المحذوف اللام المعوّض عنها التاء، على ثلاثة أضرب : إمّا مفتوح الفاء، وردّ اللام في جمعه بالألف والتاء أكثر، كهنات وسنوات وضعوات، في : هنة وسنة وضعة، وذلك لخفة<sup>(١)</sup> الفتحة، وجاء بحذف اللام أيضاً، كذوات وهنات؛ وجاء منه مالم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، استغناءً بجمع التكسير، وذلك كأمة وشفة<sup>(٢)</sup> وشاة .

وإمّا مكسور الفاء، وترك الردّ فيه أكثر، كمئات وريثات، لثقل الكسرة وقد جاء عضوات، وإمّا مضموم الفاء، ولم يرد فيه الردّ، كثبتات وظبات وكرات، لكون الضم أثقل الحركات .

وجاء في بعض اللغات فيما لم يردّ فيه المحذوف : فتح التاء حالة النصب، قالوا : سمعت لغاتهم<sup>(٣)</sup>، وجاء في الشاذ<sup>(٤)</sup> :

﴿ فَأَنْفَرُوا ثَبَاتًا <sup>(٥)</sup> ﴾ ،

ولعلّ ذلك لأجل توهّمهم تاء الجمع عوضاً من اللام كالتاء في الواحد، وكالواو والنون في : كرون، وثبون، وقال أبو علي<sup>(٦)</sup> : بل هي<sup>(٧)</sup> تاء الواحد، والألف قبلها هي<sup>(٨)</sup> اللام المرودة، فمعنى سمعت لغاتهم : سمعت لغتهم، قال : وذلك لأنّ سيبويه<sup>(٩)</sup> قال :

(١) ساقطة من ط .

(٢) في ط : وشاة وشفة .

« فلم تجمع بالألف والتاء ؛ استغناء بتكسيها، فقالوا : شياه وشفاه وإماه، وزاد بعضهم أمة وملة فقالوا : أمم وملل » .

[تبيين الكحيل ص ١٣١ هامش (١)] .

(٣) إيضاح الشعر، ورقة ٤٦ / أ .

(٤) قراءة الأعمش : بضم الفاء في (انفروا)، وانتصاب ثبات على الحال . [البحر ٢٩٠ / ٣] .

(٥) النساء / ٧١ ، والآية بتامها : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثَبَاتًا أَوْانْفِرُوا جَمِيعًا » .

(٦) إيضاح الشعر، ورقة ٤٦ / أ ، والتسهيل ص ١٥ .

(٧) في ط : هو .

(٨) سقطت من د ، ط .

(٩) شرح الملوكي ص ١٩٠ ، وإيضاح الشعر ورقة ٤٦ / أ .

إن تاء الجمع لا يفتح في موضع، وفيما قال نَظَرُ؛ إذِ المعنى في سمعت لغاتهم، وقوله:  
فانفروا ثباتاً: الجمع .

وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام: استأصل الله<sup>(١)</sup> عِرْقَاتِهِم بفتح التاء،  
وكسرهما أشهر، فإِذَا أَنْ يُقَالَ إنه مفرد، والألفُ للإلحاق بدرهم، أو يقال: إنه جمعُ  
فُتِحَتْ تاءه شاذّاً، فالعرق، إذن، كالبوان<sup>(٢)</sup>، مُذكر له جمع مكسر وهو العروق، جُمع  
بالألف والتاء مثله .

## [ مِنْ أَحْكَامِ الْمَجْمُوعِ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ ]

وَلَنَذْكُرَ شَيْئاً مِنْ أَحْكَامِ الْمَجْمُوعِ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ وَإِنْ كَانَ الْمُصَنِّفُ يَذْكُرُهُ فِي قِسْمِ  
الصَّرْفِ<sup>(٣)</sup>، فنقول:

كل ما هو على وزن فَعَلَ وهو مؤنث بتاء ظاهرة أو<sup>(٤)</sup> مقدرة كدَعَدُ، وَجَفَنَةُ، فَإِنْ  
كَانَ صِفَةً كَصَعْبَةٍ أَوْ مَضَاعِفاً كَمَدَّةٍ أَوْ مَعْتَلٍّ الْعَيْنِ كَبَيْضَةٍ<sup>(٥)</sup> وَجَوْزَةٍ، وَجَبَّ إِسْكَانُ  
عَيْنِهِ فِي الْجَمْعِ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ، وَإِنْ خَلَا مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَجَبَّ فَتْحُ عَيْنِهِ، كَتَمَرَاتٍ  
وَدَعْدَاتٍ، وَالتَّزَمَ فِي جَمْعِ لَجْبَةٍ لَجَبَاتٍ بَفَتْحِ الْعَيْنِ لِأَنَّ فِي «لَجْبَةٍ» لُغَتَيْنِ، فَتَحَّ الْعَيْنِ

(١) ذُكِرَتْ فِي الْخَصَائِصِ ٣٨٤/١، وَ ١٣/٢ . وَإِضَاحُ الشَّعْرُقِ ٤٦/أ؛ وَفِيهِ: «فَإِنْ مَنْ قَالَ عِرْقَاتِهِمْ، تَكُونُ  
الْأَلِفُ فِيهِ لِلْإِلْحَاقِ وَتَكُونُ اسْمًا مُفْرَدًا، وَمَنْ قَالَ عِرْقَاتِهِمْ كَانَ جَمْعُ عَرَقٍ...» .

(٢) «البوان، بكسر الباء، عمودٌ من أعمدة الخيلاء، والجمع أبونة ونونٌ بالضم، وأبأها سيويه...» . [اللسان /  
بون / ١ / ٢٩١ طبعة الخياط] .

(٣) في ط: التصريف .

(٤) ط: مقدر أو ظاهر .

(٥) قَالَ الْفَارِسِيُّ فِي الْمَسَائِلِ الْعَسْكَرِيَّاتِ ص ١٠٩ - ١١٠: «... وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُ فِي «بَيْضَةٍ» وَ«جَوْزَةٍ»: بَيْضَاتٍ، وَجَوَزَاتٍ، بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ .

لَمْ يَقْلِبُوا الْعَيْنَ أَلْفًا وَإِنْ كَانَتْ فِي مَوْضِعِ حَرَكَةٍ، كَمَا انْقَلَبَتْ فِي «دَارَاتٍ» وَ«سَاحَاتٍ»؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ غَيْرَ لَازِمَةٍ،  
فَلَمَّا لَمْ تَلْزَمْ كَانَ الْحَرْفُ فِي حَالِ كَوْنِهَا فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِ سَاكِنًا .



وإسكانها، والفتح أكثر، فحمل الجمع على المفرد المشهور، وقيل : لما لزم التاء في لجة، لكونها صفةً للمؤنث، ولا مذكر لها، يقال شاة لجة، إذا قلَّ لبنها، صار كالأساء في لزوم التاء نحو: جَفَنَة وقَصْعَة، وأجاز المبرد<sup>(١)</sup> إسكان عين لجات قياساً لا سماعاً .

وغلب الفتح في جمع « رُبْعَة » لتجوز بعضهم<sup>(٢)</sup> فتح عين الواحد، وقيل : إنها كانت في الأصل اسماً ثم وصف به فلو حظ فيه الأصل، كما يقال في جمع امرأة كَلْبَة : نسوة كَلَبَات بفتح العين، ولا يُقاس عليه غيره نحو : ضخات، وصعبات، خلافاً لِقُطْرَب<sup>(٣)</sup>، ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين فَعَلَات للضرورة، قال ذو الرُّمَّة<sup>(٤)</sup> :

٥٩٠ - أَبَتْ ذِكْرٌ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ \* خُفُوقاً وَرَقَصَاتِ الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ

(١) المتنضب ١٩٢/٢، والتسهيل ص ١٨ ؛ وفي مجالس ثعلب ٥٢٧/٢ : « قال أبو العباس : قال الفراء : لَجَّةٌ وَلَجَاتٌ، حركتها العرب ... وقال الكسائي : سمعت لَجَّةً وَلَجَاتٍ وَلَجِيَّةً وَلَجِيَّاتٍ، فجاء بها على القياس . وقال : ولم يَنْكُها غيره » .

واللجبة : النَّعْجَةُ التي قَلَّ لبنها ، وانظر سيبويه ٢٠٤/٢ بولاق .  
(٢) في مجالس ثعلب ٥٢٧/٢ : « ولم يَحْكِ الفراء ولا الكسائي في رُبْعَةٍ إِلَّا التحريك . وقال ابن الأعرابي : رجال رُبْعَات ورُبْعَات . وقال الفراء : إنها حُرِّكَتْ لأنه جاء نعتاً للمذكر والمؤنث، وكأنه اسمٌ نُبِعتَ به . وقال أبو العباس : والذي سَكَنَ في رُبْعَات جعله مرة على النعت ، ومرة على الاسم » .

(٣) التسهيل ص ١٨ .  
(٤) ديوانه ١٩٤ ط . كارليل هنري هيس مكارثي، كمبردج سنة ١٩١٩م) الخزازة ٨٧/٨ هارون ، شرح شواهد الشافية ١٢٨/٤، الْمُخْصَص ٦٥/٥، ضرائر الشعر ٨٥ ، الأحاجي النجوية ٨٣ .

والذَّكْر - بكسر الذال ، وفتح الكاف : جمع ذكر . والذَّكْر - بكسر الذال وضمها : اسمٌ لذكرته بقلبي ولساني ذكرى بالكسر والقصر، وأنكر الفراء الكسر في القلب، وقال : اجعلني على ذكر منك بالضم لا غير .  
و (الأحشاء) : جمع حشى ، وهو ما في البطن من معى وكرش وغيرها .

ورقصات الهوى : ما تفرق من هواها في قلبه . و (خُفُوقاً) : مفعول به ثانٍ لـ (عَوْدَنْ)، و (رقصات الهوى) : معطوف على (ذِكْرٌ)، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله .

الشاهد أن (رقصات) كان يستحق أن يفتح فائوه ، فسُكِّنَ للضرورة ؛ لأن رَقَصَات جمع رَقَصَة ، وفَعْلَة - بفتح الفاء وتسكين العين - إذا كان اسماً لا صفةً كَصَغِيَة ، يجب فتحها إذا جمعت بالالف والتاء . ورقصة ههنا اسمٌ ؛ لأنه مصدر محض ليس فيه من معنى الوصفية شيء ، ولو كان مؤؤلاً بالوصف كرجل عَدَلْ لكان للتسكين وجهٌ .

وجاء في المعتل اللام نحو : أخوات وجَدَيَات : تسكين عينها ، وقد يقاس عليهما قصداً للتخفيف ، لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ، ويجوز أيضاً في القياس أن يقال : نسوة كَلَبَات ، اعتباراً للصفة العارضة كما تقول : صَعَبَات بفتح العين إذا سميت بصعبة<sup>(١)</sup> .

وأهل ، في الأصل : اسمٌ دخله معنى الوصف فقليل في جمعه أهلون وأدخلوا التاء<sup>(٢)</sup> فيه فقالوا أهلة ، قال<sup>(٣)</sup> :

٥٩١ - وَأَهْلَةٌ وَدٌّ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدَّهُمْ \* وَأَبْلَيْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جَهْدِي وَنَائِلِي  
أي : وجماعة مستأهلة<sup>(٤)</sup> للودِّ ، قال<sup>(٥)</sup> :

٥٩٢ - فَهَمْ أَهْلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ \* (١٩١) إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرًا

(١) الاسم إذا كان على وزن فَعْلَةٍ ، وكان صحيح العين ، فإنه إذا جمع بالآلف والتاء لم يكن بُدً من تحريك عينه إتباعاً لحركة فائه ، نحو جَفَنَاتٍ وَقَصْعَاتٍ وَقَصْعَاتٍ . وإن كان صفة بقيت العين على سكونها ، نحو ضُخْمَةٌ وضُخْمَاتٌ . . . [ضرائر الشعر ص ٨٥] .

(٢) في الأصل ، وط : وأدخلوه التاء ، والتصويب من م .

(٣) أبو الطَّمْحَانِ اللَّقْنِي ، وهو شاعر إسلامي . وفي اللسان [بَرِي] يُنسب إلى خوات بن جبير .

الخزانة ٩١/٨ هارون ، المحتسب ٢١٧/١ ، المَخْصَص ١٩/١٢ و ١٤ / ٤ ، و ١٦ / ١٧٨ بلا نسبة ، المذكر والمؤنث للفراء ١٠٨ ، مفردات الراغب ٢٩ .

الشاهد فيه : على أن أهلاً للوصف يؤنث بالتاء ، كما في البيت ، وفي البيت ردُّ على الخليل في زعمه أنه لا يقال (أهلة) . قال سيبويه ١٩١/٢ بولاق : قلت [للخليل] «فَهَلْ قَالُوا أَرْضُونَ ، كما قالوا : أَهْلُونَ؟ قال : إنها لآ كانت تدخلها التاء أرادوا أن يجمعوها بالواو والنون ، كما جمعوها بالتاء ، وأهلٌ مذكرٌ لا تدخله التاء ، ولا تغيره الواو والنون ، كما لا تغير غيره من المذكر ، نحو : صَعِبٌ وَقَسِلٌ» .

(٤) فتكون (وأهلة وُدٌّ) صفةً لموصوفٍ مخدوفٍ .

(٥) المَخْبِلُ السَّعْدِي .

الخزانة ٩٦/٨ هارون ، سيبويه ١٩١/٢ بولاق ، ابن يعيش ٣٣/٥ ، المَخْصَص ١٢٨/٣ ، و ١١٩/١٤ بلا نسبة ، المذكر والمؤنث للفراء ١٠٨ .

والشاهد فيه : جمع أهل على (أهلات) ، حملاً لأهل على معنى الجماعة . ووجه تحريك الهاء ، تشبيهه بأرضات ؛ لأنه في الجمع مؤنثٌ مثلها ؛ لأن حكم ما يجمع بالآلف والتاء من باب فَعْلَةٍ ، وكان من الأساء ، أن يُحرَّكَ ثَانِيَةً .

ويقال: أهلات، أيضاً، بسكون الهاء، اعتداداً بالوصف العارض.

وتفتح هُذَيْل<sup>(١)</sup> العين المعتلة كجَوَزَات وبيّضات، وقال<sup>(٢)</sup>:

٥٩٣ - أخو بيّضاتٍ رائحٌ متأوَّبٌ \* رفيقٌ بمسحِ المنكبينِ<sup>(٣)</sup> سُبُوحٌ  
وقرئ في الشواذِّ<sup>(٤)</sup>: «ثَلُثْتُ عَوْرَتِي»<sup>(٥)</sup>.

وإنما سُكِنَتْ<sup>(٦)</sup> عين الصفة وُفُتِحَتْ<sup>(٧)</sup> عين الاسم فرقاً، وكانت<sup>(٨)</sup> الصفة بالسكون أَلْيَقَ، لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابقتها للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف، وسكن المضاعف<sup>(٩)</sup> والمعتل استثقالاً، أي فراراً من الثقل العارض بتحريك

(١) الخصائص ١٨٤/٣، وسيبويه ١٩١/٢ بولاق.

(٢) لم أعتد إلى قائله، وقال البغدادي في الخزانة ١٠٤/٨ هارون: «والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله...» ونقل عن غيره أنه لرجل من هُذَيْل.

والشاعر يصف ذكراً من النعام (ظليماً). أي: هو أخو بيضات يرجع ويسرع إلى بيضاته.

المنصف ٣٤٣/١؛ وفيه: (أبو بدل (أخو)، شرح شواهد الشافية ١٣٢/٤، الأحاجي النحوية ٨٣، ٨٤، المحتسب ٥٨/١، المسائل العسكرية ١١٠، معجم الشواهد ٨٤/١.

و(رفيقٌ بمسحِ المنكبين): عالمٌ بتحريكهما في السبر. و(سبوح): حسن الجري.

والقياس في جمع بيّضة أن تبقى العين ساكنة؛ لأنها حرف علة، وقد جاء هذا على لغة هُذَيْل، فإنهم يفتحون العين في جمع فَعْلَة سواء أكانت صحيحة أم مُعْتَلَة.

الشاهد فيه أن هُذَيْلاً تفتح عين فَعْلَة الاسم في الجمع بالالف والتاء، كبيّضات، فَعْلَات، بفتح العين.

(٣) من م، د.

(٤) عَوْرَات (بفتح الواو): قراءة الأعمش. [شواذ ابن خالويه ١٠٣]. وهي لغة هُذَيْل بن مدركة، وبني تميم.

[البحر ٤٧٢/٦].

(٥) النور / ٥٨، والآية بتامها: «يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَفْزِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْمُزُوا الْجَنَّةَ مِنكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَوةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَوةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُ فَوُتَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ».

(٦) ط: سُكِنَ.

(٧) ط: وَفُتِحَ.

(٨) ط: وَكَانَ.

(٩) في ط: المضاف.

أول المثليْن، وتحريك الواو والياء، فإن قيل<sup>(١)</sup> : فلتقلبا ألفاً، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما .

قلتُ : إنَّ الحركة عارضةٌ في الجمع، ولذلك لم تقلبها<sup>(٢)</sup> هُذَيْل مع تحريكهما، كما لم تقلب واو خطَّوات المضموم ما قبلها ياءً لعروض الضمة .

وأما فُعْلة بضم الفاء وسكون العين كغُرْفَة، وكذا فَعْل المؤنث كجمل فإن كانت مضاعفة، فالإسكان لازمٌ مع الألف والتاء، كغُدَّات، وإن كانت معتلة العين ولا تكون إلا بالواو، كسُورة، فلا يجوزُ الإتيانُ إجماعاً، وقياسُ لغة هُذَيْل جوازُ فتحها كما في بيضات وروضات، لأنهم عللوه بِخَفَّةِ الفتحَة على حرف العلة وبكُونها عارضةً، لكن سيبويه، قال : لا تتحرك الواو في : دُولات<sup>(٣)</sup>، والظاهر أنه أراد بالضم<sup>(٤)</sup> .

وإن كانت صحيحة العين، فإن كانت صفةً، كحلوة فالإسكان لا غَيْرُ، وإن كانت اسماً فإن لم تكن اللامُ ياءً، جاز في العين الإسكانُ والفتحُ والإتيانُ، سواء كان واواً، كخطوات، أو، لا، كغرفات، والإتيانُ ههنا أكثرُ منه في فِعْلة، وإن كان الكسر أخف، وذلك لأن نحو عُنتُ، أكثر من نحو إبل، وإن كانت اللامُ ياءً لم يُجْزِ الإتيانُ اتفاقاً للثقل، وأما الفَتْحُ، فلم يردَّ<sup>(٥)</sup> نصٌّ على جوازه، وليس في كلام سيبويه<sup>(٦)</sup> ما يدل عليه، وأما «أم» فلفظ أمهات<sup>(٧)</sup> في الناس أكثر من «أمات»<sup>(٨)</sup>، وفي غيرهم :

---

(١) ط : قليل .

(٢) ط : لم تقلبها .

(٣) لأنها ثانية ، ولو أريد الكثرة لقليل : دُول . سيبويه ١٨٨/٢ بولاق .

(٤) يعني أن سيبويه أراد : لا تتحرك بالضم .

(٥) في المقتضب ١٨٩/٢ : «إن شئت قلت : فُعْلات ، وإن شئت جمعته على (فُعْلات) ، فأبدلت من الضمة الفتحَة لِحِفَّتِهَا . وإن شئت أسكنت فقلتُ (فُعْلات) » .

(٦) الكتاب ٩٩/٢ بولاق .

(٧) في م ، د «ففي الناس لفظة أمهات أكثر من أمات» .

(٨) في شرح المُلوكي ص ٢٠٢ : «وقد غلبت (الأمهات) في الأناسي، و(الأمات) في البهائم ...» .

بالعكس<sup>(١)</sup>، والهَاءُ زائدةٌ بدليل الأمومة وقيل أصلية بدليل تأمّمت، لكونه على وزن تفعلّت<sup>(٢)</sup>، قال<sup>(٣)</sup>:

\* أمّهتي خنِدتُ وإلياسُ أبي \*

ووزنها : نُعَلَّة، فحذفت<sup>(٤)</sup> اللام .

وأما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثاً، كهند فإن كانت مضاعفة فلا تجمع بالألف والتاء إلا بسكون العين نحو: قِذّات<sup>(٥)</sup>، وإن كانت معتلة العين ولا يكون إلا ياء إما أصلية، كبيعة، أو منقلبة كديمة، فلا يجوز فيه الإتيان إجماعاً، ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل، وعيرات في جمع غير<sup>(٦)</sup>، شاذٌ عند غير هذيل، وإن كانت صحيحة العين فإن كانت صفة، فالإسكان، كعلجات، وإن كانت اسماً، فإن كانت اللام واواً، امتنع الإتيان اتفاقاً للاستثقال، وجاز الفتح والإسكان على ما نصّ المبرد<sup>(٧)</sup>

- (١) في المتع ٢١٨/١ : « وقد تُستعمل [ أمهة ] فيما لا يعقل، وذلك قليل جداً، نحو قوله :  
قَوَالٌ معروفٌ ، وفَعَالُهُ \* عَقَارٌ مَثْنَى ، أُمّهَاتِ الرِّبَاغِ  
و (أُم) يقع ، في الغالب على ما لا يعقل، وقد يقع على العاقل، نحو قوله :  
لقد وَلَدَ الْأَخِيظَلُّ أُمٌ سَوُوهُ \* على بابِ اسْتَبْهَأَ صُلْبٌ وَشَامٌ  
(٢) في المغني في تصريف الأفعال ص ٩٥ ، ٩٦ « وزيدتِ الهاءَ -ماعاً في (أمهات) جمع (أُم) على الصحيح، فوزن أُم فَعَلٌ، وأمّهات فَعْلَهَات، ويشهد لزيادة الهاء قولهم : أُمٌ بَيِّنَةُ الأمومة، وأمومة فَعُولَةٌ بلا خلاف .  
وأجاز أبو بكر أن تكون الهاء في (أمهات) أصلاً فوزنها فَعْلَات لقولهم في الواحد أُمَةٌ وتأمّمت أُمًا . ويضعفه أن هذا النقل انفرد به كتاب العين ، وفيه كثيرٌ من الاضطراب والخلل الصرفي، مما دفع كثيراً من العلماء إلى أن ينكر نسبة هذا الكتاب إلى الخليل بن أحمد . وانظر شرح الشافية ٣/٣٨٤، وابن يعيش ٤/١٠ - ٥ .  
(٣) قُصِيَّ بن كِلَاب، أحد أجداد النبي - صلى الله عليه وسلم - . وهذا رَجَزٌ . شرح شواهد الشافية ٤/٣٠١ - ٣٠٨ ، المتع ٢١٧/١ ، العيني ٤/٥٦٥ . الشاهد قوله (أمهتي)، فإن الهاء فيه ليست زائدةً بدليل ما جُعِلَ وزنها فَعْلَةٌ عند الرضي .

(٤) ط : فحذف .

(٥) القِد ، بالكسر : سَيَّرُ يُقَدُّ من جِلْدٍ غير مدبوغ، والقِدَّة حصص منه .

(٦) العير : الإبل التي تحمل الميرة .

(٧) المقتضب ٢/١٨٩ .

كرشوات، ومنع الأندلسيُّ الفتحَ، وإن كانت اللام ياء، كلحية، جاز الفتح والإسكان، وأما الإبتاعُ فمنعه<sup>(١)</sup> سيبويه<sup>(٢)</sup>، لِقَلَّةِ بابِ فِعَلٍ في الصحيح، فكيف بالمعتل اللام؛ وأجازهُ السَّيرافيُّ<sup>(٣)</sup> لعروض الكسر، وقياساً على خطوات؛ وإن صحت اللام، نحو كسرة، جاز الإبتاعُ، والفتحُ والإسكانُ.

والفراءُ<sup>(٤)</sup> يمنع ضمَّ العين مطلقاً في المضمومةِ الفاءِ، وكسرها في المكسورةِ الفاءِ، صَحَّتِ الْعَيْنُ أَوْ، لا، إِلَّا فيما سمع، نحو خطوات وغرفات<sup>(٥)</sup>.

## [ جَمْعُ التَّكْسِيرِ ]

قوله : « جَمْعُ التَّكْسِيرِ »<sup>(٦)</sup> : ما تَغَيَّرَ بِنَاءُ واحده، كرجال وأفراس، وجمع القِلة أفعال، وأفعال وأفعلة، وفِعْلة، والصحيح ، وما عدا ذلك جَمْعُ كَثْرَةٍ .

لا شكَّ أَنَّ جَمْعَ السلامةِ بالواو، والنون، يتغير ببناء واحده أيضاً بسبب الزيادتين لأنك بنيتيه بهما بناءً مستأنفاً، فالمفرد صار كلمةً أخرى بذلك، كما أَنَّ الثمانية مثلاً إذا ضَمَمَتْ<sup>(٧)</sup> إليها الاثنين تصير عشرة، ويكون المجموعُ الثاني غيرَ المجموع الأول،

(١) ط : فمنع .

(٢) الكتاب ٥٩٣/٣ هارون .

(٣) قال : « وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ فَيَقُولُ : جَوَزَاتٍ وَبَيْضَاتٍ ، وَلَا يَقْلِبُ ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ عَارِضَةٌ . وَهِيَ لُغَةٌ هَذِيلٌ » .

[الكتاب ٥٩٣/٣ هامش (١) ط . هارون] . وانظر التَّبَصُّرَةَ ٦٤٩/٢ ، والخصائص ١٨٤/٣ .

(٤) جَوَزُ الرَّفْعِ والنَّصَبِ في الحجرات . قال في معاني القرآن ٧٠/٣ : « وَجْهُ الْكَلَامِ أَنَّ تَضَمُّنَ الْحَاءِ وَالْجِيمِ ، وَبَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : الْحُجَرَاتُ وَالرُّكْبَاتُ وَكُلُّ جَمْعٍ كَانَ يُقَالُ فِي ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ : غَرْفٌ ، وَحَجَرٌ ، فَإِذَا جُمِعَتْ بِالْتِاءِ ، نَصَبَتْ ثَانِيَةً ، فَالرَّفْعُ أَجْوَدُ مِنْ ذَلِكَ » .

(٥) أَنْظَرَ التَّكْمِلَةَ ص ١٥٦ .

(٦) انظر حُدَّة في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٩٤ . وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩١ ، والفوائد

الضمانية ١٨٦/٢ .

(٧) ط : ضمت .

وهذا هو التغير، فقد تَغَيَّرَ أيضاً في جمع السلامة بناء الواحد، ولهذا قَالَ في حَدِّ الجمع: بتغيير ما، فدخل فيه جَمْعُ السلامة، وكذا الكلام في الجمع بالألف والتاء، بل التغير فيه أظهر، لأنَّ علاماتِ التانيثِ الثلاثِ تَتَغَيَّرُ فيه، ولا يبقى على حاله إلاَّ ما التاء فيه مقدرةٌ .

فالأولى في حَدِّ جَمْعِ السلامة أَنْ يُقَالَ: هو الجمع الذي لم يُغَيَّرْ مفردُهُ إلاَّ بِالْحَاقِ آخره علامة الجمع، وجمع التكسير: ما تَغَيَّرَ<sup>(١)</sup> بغير ذلك .

وأما التغيرُ في نحو تَمَرَاتٍ<sup>(٢)</sup> بفتح العين، وفي نحو خطواتٍ<sup>(٣)</sup> وسِدَرَاتٍ<sup>(٤)</sup> بفتحها وإتباعها، فيقدَّرُ حصول هذه التغيرات بعد سكون عيناتها لغرض، وإن لم يثبت نحو تمرات ساكن العين، بخلاف خطوات وسِدَرَاتٍ<sup>(٥)</sup> .

كما كان حَذْفُ التاء في المجموع بالألفِ والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التائنين<sup>(٦)</sup> فجميعها من باب جَمْعِ السَّلَامَةِ باعتبار الأصل .

قوله: «وجمع القلة أفعل . . . إلى آخره»، قالوا: مطلق الجمع على ضربين، قِلَّةٌ وكَثْرَةٌ، والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة، والحدَّانِ داخلان، وبالكثير: ما فوق العشرة، قالوا: وَجَمْعُ الْقِلَّةِ من المكسَّر أربعة: أَفْعَل، وَأَفْعَال، وَأَفْعِلَة، وَفِعْلَة، وزاد الفراء<sup>(٧)</sup>: فَعْلَة، كقوله: هم أَكَلَةُ رَأْسٍ، أي قليلون، يكفيهم ويُشبعهم رَأْسٌ

(١) ط: ما غيّر .

(٢) انظر التبصرة ٦٤٩/٢، والأحاجي النخوية ٨٤ .

(٣) بِضَمِّ الطاء، وفتحها، وتسكينها؛ لأنَّ الاسم إذا كان على فَعْلَة جازت فيه الحركات هذه. [اللُّمَع ص ٢٥٣

تحقيق د. حسين شرف]. وانظر التبصرة ٦٥٣/٢، والتكملة ١٥٦ .

(٤) اللُّمَع ٢٥٤، والتكملة ١٥٦ .

(٥) التكملة ١٥٦ .

(٦) ط: التائنين، وهذا خطأ .

(٧) شرح عمدة الحافظ ص ٩٢٧ .

واحدٌ، وليس بشيءٍ، إذِ القِلَّةُ مفهومةٌ من قرينةِ شبعهم بأكلِ رأسٍ واحدٍ، لا من إطلاقِ فَعَلَةٍ .

ونقل التبريزي<sup>(١)</sup> : أَنَّ مِنْهَا أَفْعَاءٌ<sup>(٢)</sup> ، كَأَصْدِقَاءٍ<sup>(٣)</sup> .

وجمعا السلامة عندهم منها، أيضاً، استدلالاً بمشابهتها للتثنية في سلامة الواحد، وليس بشيءٍ، إذُ مُشَابَهَةٌ شَيْءٍ لشيءٍ لفظاً لا تقتضي مشابهته له معنى، أيضاً، ولو ثبت ما نُقِلَ أَنَّ النابغة قالَ لِحَسَّانٍ، لما انشده قوله<sup>(٤)</sup> :

(١) يحيى بن علي، أبو زكريا، قرأ على عبدالقاهر الجرجاني والمعرّي له : تفسير القرآن وإعرابه، وشرح اللّمع، شرح الحماسة، شرح المُفضَّلِيَّات . توفي سنة ٥٠٢ هـ . (البلغة ٢٨٣، الزهدة ٣٧٢، البغية ٣٣٨/٢).

(٢) شرح عمدة الحفاظ ص ٩٣٠، والمتن ١٣٣/١، والفصل في ألوان الجموع ص ٧٥ [لعباس أبي السعود، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ].

(٣) بناء أفعلاء «ينوب قياساً عن فُعلاء في جمع فعيل بمعنى اسم الفاعل إذا كان مضعفاً، أو معتل اللام، نحو : وليّ وأولياء، وغني وأغنياء وطبيب وأطباء، وخليل وأخلاء . وهذا لازمٌ إلّا ما نَدَرَ من جَمْعِها على فُعلاء كَشَرِي وسُرّوّاء، وتقى وتقواء . وشَدَّ : صديق وأصدقاء؛ لأنه ليس معتلاً ولا مضعفاً، ونَصِيب وأنصباء لأنه ليس وصفاً، وظنّين وأظنّاء لأنه بمعنى مفعول، وفي ذلك يقول ابن مالك :

وناب عنه أفعلاء في المعلن \* لأمّاً ومضعف وغير ذاك قل .  
[تبيان الكحيل ١٥٥ - ١٥٦].

وانظر الأشموني ١٤٠/٤ .

(٤) حَسَّان بن ثابت (ديوانه ٣٧١ ط . عبدالرحمن البرقوقي، مصر سنة ١٩٢٩ م). الخزانة ١٠٦/٨، سيبويه ١٨١/٢ بولاق، وقد استشهد به على أَنَّ جمع التصحيح قد يُرَادُ به الكثير، فالجفئات مُرَادُها الجفان، المقْتَضِبُ ١٨٦/٢، نقد الشعر ٣٦ [لقدامة بن جعفر ط . محمد عيسى منون، مصر سنة ١٩٣٤ م]؛ وفيه ردُّ على النابغة، وانتصارٌ لحَسَّانٍ، ومثله في أسرار العربية ٣٥٦ .

و (الغر) : البيض ، ويريد بياض الشحم . والأسياف : جَمْعُ قِلَّةٍ وأراد به الكثرة . « قال العلّماء : إذا قرن جَمْعُ القِلَّةِ بال الاستغرافية، أو أضيف لمعرفة مفردة أو جمع، انصرف إلى الكثرة نحو إن المسلمين والمسلمات . وجمع الأمرين قول حسان :

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعُنُ بالصُّحَى \* وأسيافا يقطرن من نجدة دما  
وعلى هذا لا يرد على حسان ما قاله النابغة . [ تبيان الكحيل ص ١٤٢ هامش ١].

الشاهد أنه إن ثبت اعتراض النابغة على حسان بقوله :

«قَلَّتْ جِفَانُكَ وسيوفُكَ» كان فيه دليلٌ على أَنَّ المجموع بالالف والتاء جمع قِلَّةٍ . وهذا طَعْنٌ منه على هذه الحكاية . ثم استظهر أَنَّ جَمْعِي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى القِلَّة والكثرة، فيَصْلُحَانِ لهما .



٥٩٤ - لنا الجَنَفَاتُ الْغُرُ يُلَمَعْنَ بِالضُّحَى \* وأسيافنا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمَا  
قَلَّلَتْ جِفَانَكَ (١٩١ب) وسيوفك، لكان فيه دليل على أَنَّ المجموعَ بِالْألفِ والتاء  
جَمْعُ قِلَّةٍ<sup>(١)</sup>.

وقال ابنُ خَرُوفٍ: جمعا السلامة مشتركان بين القِلَّةِ والكَثَرَةِ<sup>(٢)</sup>.

والظاهرُ أَنَّهُمَا لَمْ يَطْلُقِ الجمعُ من غيرِ نظرٍ إلى القِلَّةِ والكَثَرَةِ فيصلحان لهما .

واستدلُّوا على اختصاص أمثلة التفسير الأربعة بالقِلَّةِ، بغلبة استعمالها في تمييز  
الثلاثة إلى العشرة، واختيارها فيه على سائر المجموعِ إِنَّ وَجِدَتْ . وأَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا لم  
يَأْتِ لِلْأَسْمِ إِلَّا بِنَاءِ جَمْعِ القِلَّةِ كَأَرْجُلٍ فِي الرَّجُلِ، أَوْ إِلَّا جَمْعِ الكَثَرَةِ، كَرِجَالٍ فِي  
رَجُلٍ، وكذا كل جمع تكسير للرباعي الأصلي حروفه، وما لا يجمع إِلَّا جمعه، كأَجَادِلٍ  
ومصانع، فهو مشتركٌ بين القِلَّةِ والكَثَرَةِ، وقد يُستعارُ أحدهما للآخر مع وجود ذلك  
الآخر، كقوله تعالى :

﴿ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ ﴾<sup>(٣)</sup>، مع وجود أقرأ<sup>(٤)</sup> .

(١) قال أبو القاسم الزُّجَاجِي : « ... وكذلك ما جمع بالآلف والتاء، نحو : الهندات، والطلحات، والجففات .  
المقصود به أن يكون لأقل العدد . وربما وقع لأكثره فيكون ذلك جائزا غير مَرْدُودٍ . . . [ و ] غير مدفوع أن تكون  
الجففات تقع للكثير، وإن كان موضوع بابها القليل، لاشتراك المجموع، ودخول بعضها على بعض، ألا تَرَى أَنَّ  
فُعُولاً من أبنية أكثر العدد، وقد تقع للقليل، كما قال عز وجل : «ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ» البقرة / ٢٢٨ . الإيضاح في  
علل النحو ١٢٢ ، ١٢٣ .

وقال ابنُ الأَنْبَارِيِّ : « فالجففات ههنا معناها الكثرة؛ لأنه لم يُرَدَّ أَنَّ لَنَا جَفَنَاتٍ قَلِيلَةً؛ لأنه لو أراد ذلك لم يكن  
مبالغا في المدح . وقرأت القراء : « وصلَّ عليهم إن صلواتك سكنَ لهم التوبة / ١٠٣ . فليس معنى الصلوات  
القِلَّةُ، إنها معناها الكثرة .

[ المذكر والمؤنث بتحقيق عزيمة ٢٠٣ / ١ ] .

(٢) معه الصَّيْمَرِيُّ . انظر التبصرة ٦٤٩ / ٢ .

(٣) البقرة / ٢٢٨ ، والآية بتأنيدها : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ  
مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْجَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَهُوَ لَهُنَّ أَحَقُّ بِرَوْحِهِ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ  
الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَرْءِ وَاللرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(٤) انظر الإيضاح في علل النحوص ١٢٢ ، ١٢٣ .



## [ الْمَصْدَرُ : تَعْرِيفُهُ ]

قوله : « المصدر<sup>(١)</sup> اسمُ الحَدَثِ الجاري على الفعل » .

يعني بالحدث معنى قائماً بغيره، سواءً صَدَرَ عنه كالضَرْبِ والمشي، أو لم يصدر كالطول والقصر .

والجَرِيُّ في كلامهم يستعمل في أشياء ، يُقال: هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل، أي أصل له، وبأخذٍ اشتق منه، فيقال في: حَمَدْتُ حمداً: إِنَّ المصدرَ جارٍ على فعله، وفي نحو:

﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾<sup>(٢)</sup>،

إِنَّ تَبْتِيلًا ليس بِجَارٍ على ناصبه، ويقال: اسم الفاعل جارٍ على المضارع، أي يوازنه في الحركات والسكنات، ويقال: الصفة جارية على<sup>(٣)</sup> شيء أي ذلك الشيء: صاحبها، إمّا مبتدأ لها، أو ذو حال، أو موصوف أو موصول، والأوّلَى: صيانةُ الحَدِّ عن الألفاظ المبهمة، ولو قال: اسم الحدث الذي يُشتقُّ منه الفعل لكان حَدّاً تاماً على مذهب<sup>(٤)</sup> البصرية، فَإِنَّ الفِعْلَ مشتق منه عندهم، وعكس الكوفيون<sup>(٥)</sup>، قال

(١) في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٤٩: «حَدُّ المصدر هو اسمٌ دالٌّ بالأصالة...، أي بالوضع على معنى هو الحدث، قائم بفاعل كَفَّرَ زيدٌ فَرَحاً... أو على صادر عنه كَقَعَدَ زيدٌ قُعُوداً... ثم ذلك المعنى الصادر إمّا حقيقة كما مثلنا، أو مجازاً كمرض زيد مرضاً... أو على معنى واقع على مفعول...». وانظر شرح عمدة الحفاظ

ص ٦٩٠ وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٩١، والفوائد الضيائية ١٨٩/٢

(٢) ط: الواو ساقطة .

(٣) المزمّل / ٨ ، ونُسبها: ﴿ وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ .

(٤) بعد قوله: « جارية... » في م ، د ما يلي: « جارية على مَنْ هي له، أي هو صاحبها على أن يكون مبتدأ لها أو ذا حال أو موصولاً أو موصوفاً » .

(٥) انظر الإنصاف، المسألة ٢٨ ، وأسرار العربية ٦٩ ، وإيضاح الرُّجَاجي ٥٦ .

(٦) انظر المسائل العسكرية ص ٨ وما بعدها، والأنموذج ص ٩٥ .

البصريون : سُمِّيَ مصدرًا لِكَوْنِهِ مَوْضِعَ صُدُورِ الفعل<sup>(١)</sup> ، وقال الكوفيون : هو مَفْعَل بمعنى المصدر نحو قَعَدْتَ مَقْعَدًا حَسَنًا ، أَيْ قُعُودًا ، والمصدر بمعنى الفاعل ، أي صَادِرٌ عَنِ الفعل ، كَالْعَدْلُ بمعنى العادل ، واستدل الكوفيون على أصالة الفعل بعمله فيه كقَعَدْتَ قُعُودًا ، والعامل قبل المعمول ، وهو مغالطة ؛ لأنه قبله بمعنى أن الأصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول ، والنزاع في أَنَّ وَضْعَهُ غيرُ مُقَدَّمٍ على وضع الفعل ، فأين أحد المتقدمين من الآخر؟ وينتقض ما قالوا بنحو: ضربت زيدًا ، و : يزيد ، و : لم يضرب ، فإنه لا دليل فيها على أَنَّ وَضْعَ العاملِ قَبْلَ وَضْعِ المعمولِ .

وقال البصريون : كُلُّ فَرْعٍ يُؤْخَذُ مِنْ أَصْلٍ ، وَيُصَاغُ مِنْهُ ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَا فِي الْأَصْلِ ، مع زيادة هي الغَرَضُ من الصوغ والاشتقاق ، كالباب من الساج ، والختام من الفضة ، وهكذا حال الفعل : فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغَرَضُ من وضع الفعل ، لأنه كان يحصل في قولك : لِزَيْدٍ ضَرْبٌ : مقصود نسبة الضرب إلى زيد ، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر ، فوضعوا الفعل الدالَّ بجواهر حروفه على المصدر ، وبوزنه على الزمان .

وسيبيويه : يُسَمَّى الْمَصْدَرُ فِعْلًا<sup>(٢)</sup> وَحَدَّثًا وَحَدَّثَانًا<sup>(٣)</sup> ، فَإِذَا انْتَصَبَ بِفَعْلِهِ سُمِّيَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ .

وقوله : « الجاري على الفعل » ، احتراز من : العالمية والقادرية<sup>(٤)</sup>

(١) فيكون لفظ «المصدر» اسمَ مكان ، بمعنى موضع الصدور ، كما قال الشارح ، وأما جعله مصدرًا ميميًا ، ثم تأويله باسم الفاعل ، فقد أشار إليه الشارح ، وهو مذهب الكوفيين ، وواضح أنه من هذه الجهة ، أضعف من تأويل

البصريين . انظر المصطلح النحوي ص ١٣٩ .

(٢) الكتاب ١/ ١١٨ ، ١٦١ بولاق ، وابن يعيش ١/ ١١٠ .

(٣) الكتاب ١/ ١٥٠ ، والمصطلح النحوي ١٣٩ .

(٤) يريد بها : المصادر الصناعية .

## [ القِيَّاسِيُّ والسَّمَاعِيُّ مِنَ المَصَادِر ]

قوله : « وهو من الثلاثي سَمَاعٌ ، ومن غيره قياسٌ ، تقول : أَخْرَجَ إِخْرَاجاً ، واستخرج استِخْرَاجاً » .

ترتقي<sup>(١)</sup> أبنيَّة مصدرِ الثلاثي إلى اثنين وثلاثين ، في الأغلب ، كما يجيء في التصريف ، وأمَّا في غير الثلاثي ، فيأتي قياساً ، كما تقول مثلاً : كل ما ماضيه على أَفْعَلٍ ، فمصدره على إفعال ، وكل ما ماضيه على فَعَلَ فمصدره على تَفْعِيل ، وكل ما ماضيه على فَعَّلَ فمصدره على فَعَّلَلَة .

ويجوز ، أيضاً ، أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه ، وهو أن يقال : ننظر إلى الماضي ونزيد ألفاً قبل الآخر<sup>(٢)</sup> ، فإن كان قبل الآخر في الماضي متحركان ، كسرت أَوَّلُهُما فقط ، كما تقول في أَفْعَل : إفعال ، وفي فَعَّلَل : فِعلال ، وفي فَعَلَى : فِعلاء وفي فَاعَل : فِيعال<sup>(٣)</sup> وفي فَعَلَ : فِعَال ، وإن كان ثلاث متحركات ، كسرت الأولين ، كانفعال وافتِعال واستفعال ، وافِعلال وافِعِلال ، إذ أَصْلُ ماضيهما<sup>(٤)</sup> : «انْفَعَلَ ، وافتَعَلَ واستفعَلَ»<sup>(٥)</sup> ، وافْعَلَل ، وافْعَالَل<sup>(٦)</sup> ، وليس هذا بناءً على أَنَّ المصدر مُشْتَقٌّ من الفِعْل ، بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياساً لمن اتفق له سبق علم بالفعل .

(١) ط : يرتقي .

(٢) في ط : ونزيد قبل آخره ألفاً .

(٣) «لأن القياس في المصدر يكون بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره ، فالياء في (فيعال) مكان ألف فاعل» و«فعال أصلها فيعال ، حذفت الياء تخفيفاً ، وقد نطق العرب بذلك الأصل ، فقالوا : ضارب ضيراباً ، وقاتل قيتالاً ، وهو لغة أهل اليمن» . [تبيين الكحيل ص ٤٨ وهامش (٢)] .

(٤) ط : ماضيهما .

(٥) ط : سقطت انفعال وافتعل واستفعل .

(٦) في ط : وتفعَل بعد قوله : وافعالل .

والأشهرُ في مصدر فَعَلَ ، وفَعَّلَ ، وفَاعَلَ ، وتَفَعَّلَ ، خلاف القياس المذكور، وهو: تَفْعِيلٌ ، وفَعْلَلَةٌ ومُفَاعَلَةٌ ، وتَفَعَّلَ ، وأَمَّا فِعَالٌ في مصدر فاعَلَ كَقِتَالٌ ، فهو مخفَّفٌ القياسي ، إِذْ أَصْلُهُ قَيْتَالٌ ، ولم يأتِ في تفعَّل وتفاعَلَ ، وما ألحق بِتَفَعَّلَ ، مِنْ تَفَوَّعَلَ وَتَفَعَّيَلَ ، ونحوهما ، إِلَّا خلاف القياس ، كالتَّفَعُّلِ والتَّفاعُلِ .  
وتجبي<sup>(١)</sup> أحكام هذه المصادر في شرح مُقَدِّمة<sup>(٢)</sup> التصريفِ ، إِنْ شاءَ اللهُ تعالى .

### [ عَمَلُ الْمَصْدَرِ ، وما يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ أَحْكَامٍ ]

قوله : « ويعمل عَمَلُ فعله ، ماضياً وغيره ، إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً ولا يتقدم معموله عليه ، ولا يضم فيه ، ولا يلزم ذكر الفاعل ، وتجاوز<sup>(٣)</sup> إضافته إلى الفاعل ، وقد يضاف إلى المفعول ، وإعماله باللام قليلٌ ، فإن كان مطلقاً فالعمل للفعل ، وإن كان بدلاً منه فوجهان » .

[ قوله : « ويعمل عمل<sup>(٤)</sup> فعله ماضياً وغيره » ] ، اعْلَمْ أَنَّ معنى المصدر عَرَضٌ ، لا بد له في الوجود من (١٩٢أ) محل يقوم به ، وزمان ، ومكان ، ولبعض<sup>(٥)</sup> المصادر مما يقع عليه ، وهو المتعدي ، ولبعضها من الآلة<sup>(٦)</sup> كالضرب<sup>(٧)</sup> ، لكنه وضَعَهُ الواضِعُ لذلك الحدث مطلقاً من غير نظرٍ إلى ما يحتاج إليه في وجوده .

(١) ط : ويجبي .

(٢) رسالة الشافية في الصرف لابن الحاجب ، عرفت باسم المقدمة . وانظر تفصيل الكلام فيها في شرح الرضي للشافية ١٥١/١ - ١٦٣ .

(٣) ط : ويجوز .

(٤) هذه العبارة ساقطة من الأصل ، وهي من م ، د .

(٥) يعني : ولا بد لبعض المصادر مما يقع عليه .

(٦) في ط : من الآلة .

(٧) ط : لضرب .

ولا يلزم أن يكون وَضْعُ الواضع لكل لفظٍ، على أن يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه، ألا ترى أنه وضع الألفاظ الدالة على الأعراض، كالحركة والسكون، ولا يلزمها في اللفظ: الألفاظ الدالة على محالها، فنقول:

إذا قصد تبين زمان الحدث الذي هو أَحَدُ الأزمنة الثلاثة معيّنًا، مع ذِكْرِ بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به، أو زمانه الخاص غير الأزمنة الثلاثة، أو مكانه، أو ما وقع عليه: صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث، صيغة: إمّا بمجرد تغيير حركاته وسكناته، كضَرْب<sup>(١)</sup> في: الضَرْب، أو بتغييرهما مع الحذف كاستخرج في الاستخراج، أو بتغييرهما مع الزيادة، كِيَضْرِب<sup>(٢)</sup> واضرب، في الضَرْب، بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على أحد الأزمنة الثلاثة مُعَيَّنًا، وتقتضي<sup>(٣)</sup> وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها، فَتُسَمَّى تلك الصيغة فعلاً مبنياً للفاعل وتُسَمَّى ما قام به الحدث فاعلاً، أو تقتضي<sup>(٤)</sup> وجوب ذكر أحد لوازمه الآخر، من الزمان المعين، كالיום والليلة، والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك، أو المكان، أو ما وقع عليه، أو الآلة، أو غير ذلك، وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم، ذكره أهم من باقي لوازمه، فَتُسَمَّى تلك الصيغة فعلاً مبنياً للمفعول، وذلك اللازم<sup>(٥)</sup> المذكور بعدها، مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله.

فالمقصود من وَضْعِ الفعلِ ذِكْرُ شيئين: أحد أزمنة الحدث الثلاثة معيّنًا، وبعض لوازمه الآخر، الأهم عند المتكلم.

ولما أمكن التنبيه بالصيغة على أحد الأزمنة، اكتفي بها، ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم، في الأغلب، فَجِئْءَ بها كان منها ذِكْرُهُ أَهْمًا، بعدها، وإنما قلتُ في

(١) ط: كيضرب.

(٢) ط: كيضرب.

(٣) ط: ويقتضي.

(٤) ط: يقتضي.

(٥) في د: «وذلك اللازم نائب فاعل لقوله يذكر...».

الأغلب لأنه أمكن في بعضها ذلك، كَأَضْرِبُ ، وَنَضْرِبُ<sup>(١)</sup>، ولكنه لما كان الأغلب: ما لم يمكن فيه ذلك، استمر<sup>(٢)</sup> هذا المدلول عليه بالصيغة، أيضاً، بعدها طرداً للباب فأضمر «أنا بعد أَضْرِبُ، و«نحن» بعد نَضْرِبُ، بدلالة العطفِ عليهما في: أَضْرِب أنا وزيد .

وإنما جُعِلَ لما قام به الحدث صيغة مختصة به، أعني المبني للفاعل، وللمبني لباقي<sup>(٣)</sup> اللوازم صيغة مشتركة بينها، اهتماماً بمحل الحدث، فإنَّ الحدث إلى محله أَحْوَجُ منه إلى غيره، من سائر اللوازم، ولهذا كان المبني للفاعل أكثر استعمالاً من المبني للمفعول، فَرَفَعُ كُلُّ ما يرفعه الفعل دليلٌ على كون ذِكْرِهِ أَهَمُّ من بين لوازم الحدث، سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ، نحو: ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة أمامك بالسوط، أو تأخر عنها كُلُّها، أو توسطها، ولو لم يكن الرفع دليلاً على هذا لم يكن للرفع وجهٌ إذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو: ضرب عمراً زيدٌ، وسير يوم الجمعة فَرَسَحَانِ .

فظهر أنَّ ما قيل: إِنَّ تقديمَ المفعولِ على الفاعل، وَحْدَهُ، أو على الفعل، يُفيد كونه أَهَمُّ، ليس بشيءٍ، بلِ المرفوعُ أَهَمُّ على كل حال، ففائدةُ تقديمِ المنصوب على الفاعل وَحْدَهُ: التوسُّعُ في الكلام فقط، وفائدةُ تقديمه على الفعل، إمَّا تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به، كقوله تعالى:

﴿بَلِ اللَّهَ<sup>(٤)</sup> فَاعْبُدْ﴾ ، أي: مِنْ دُونِ الأصنام، أو كون تعلق الفعل به أولى منه بسائر ما تعلق به نحو: زيداً ضربتُ وعمراً وبكراً<sup>(٥)</sup> .

(١) ط : وتضرب .

(٢) ط : أضمر .

(٣) في د : ولسائر اللوازم .

(٤) الزُّمَرُ / ٦٦ ، والآية بتمامها : ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ .

(٥) ط : وبكراً وعمراً .



فالمرفوع بالفعل، لما كان ذكره أهم، صار كجزء الفعل، اتصل به، أو انفصل، فثبت بهذا التطويل أَنَّ وَضَعَ الفِعْلِ على أن يكون مصدره مسنداً إلى شيءٍ مذكورٍ بعده لفظاً، بخلاف نفس المصدر، فإنه ليس موضوعاً على أنه منسوبٌ إلى شيءٍ في اللفظ.

ولأننا وَجَبَ ذكرُ المرفوع بعد الفعل لأنه مقتضاه، كما مرَّ، والمقتضي مرتبته التقدُّم على مقتضاه، وكان حَقُّ الفعل: ألاَّ يطلب غير المسند إليه ولا يعمل إلاَّ فيه، لأنه ليس موضوعاً لطلبه كالمصدر، لكنه عَمِلَ في غير المسند إليه من المفعولات التي لم تقم مقامَ الفاعلِ تَبَعاً لاقتضائه للفاعل وضعاً، وعمله فيه لأنه فتح له باب الطلب والعمل، فصار الفعل أصلاً في العمل<sup>(١)</sup> في المُسند إليه وغيره، وغير الفعل، من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعاً عليه<sup>(٢)</sup> وإن دَلَّ كل واحد منها، أيضاً، على المصدر، الذي بِسَبَبِهِ كان الفِعْلُ يَطْلُبُ الفاعل والمفعول ويعمل فيهما، وذلك لأنَّ طَلَبَ الفعل للمرفوع وَضَعِيٌّ، وَطَلَبُهُ للمنصوب تابعٌ للوضعي، كما بَيَّنَّا، وأما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعيٍّ ولا تابعٍ للوضعي، بل هو عقليٌّ، وقد طَرَأَ الوَضْعُ على العقلي وأزال حُكْمَهُ؛ لأنَّ الواضِعَ نَظَرَ إلى ماهية الحدث لا إلى ما قام به، فلم يطلب، إذن، في نَظَرِهِ، لا فاعلاً، ولا مفعولاً، وكذا اسم الفاعل، فإن لَفْظَهُ في نَظَرِهِ دالٌّ على الفاعل، فلا يطلب لفظاً آخَرَ دالاً عليه، وكذا اسم المفعول، فإنه وَضِعَ دالاً على المفعول.

فكان حَقُّ هذه الأشياء أَلَّا تعملَ لا في الفاعل ولا في المفعول، لكنها شابهتِ الفعل فَعَمِلَتْ عَمَلَهُ، ومشابهةُ اسم (١٩٢ب) الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر، لفظاً ومعنى، كما مرَّ في باب الإضافة، فلزم عملهما في جميع المواضعِ عملَ الفعل، وشُرِطَ فيهما لتنصب المفعول دون رفع الفاعل، كما مرَّ في باب الإضافة: الحال

(١) ط: للعمل.

(٢) يعني: وصار غير الفعل... فروعاً عليه.

والاستقبال، لتحصل مع المشابهة اللفظية أعني الموازنة : المشابهة المعنوية أيضاً، وألزمنا المسند إليه كالفعل، وجُوزَ الإضمار فيهما كالفعل، والأصل في إضمار المسند إليه : الفعل، إذ طلبه له كما ذكرنا : وضعي، فجاز أن يتصل به غاية الاتصال، وهو إضماره مستتراً، ولما لم يكن المصدر مشابهاً له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظاً بالموازنة، ولا معنى، لأنه لا يقع موقعه بلا ضميمة، كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج إلى تقدير «أن»، لم يلزم عمل الفعل، ولا يلزم مجيء المسند إليه بعده، ولا جُوزَ الإضمار فيه وأما اشتراط الحال أو الاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر، فلما مر في باب الإضافة .

فإن قلت : فإذا كانت مشابهته للفعل ناقصة لفظاً ومعنى، كان حقه ألا يعمل، قلت : إلا أنه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلاً، فبأدنى مشابهة لطلبهما وضعاً، أعني الفعل، يتحرك ذلك الوجد الكامن، فجاز أن يطلبهما ويعمل فيهما، وإن لم يكن ذلك الطلب لازماً، كما في اسمي الفاعل والمفعول، ولا ذاك العمل، واسم الفاعل والمفعول يطلبانها لتضمنهما المصدر، فطلب المصدر عقلاً، أقوى من طلبهما، وقد مر شرط صالح من هذا، في باب الإضافة، فليرجع إليه .

وأيضاً، لو ألزم المصدر ذكر المسند إليه بعده، وأحد الأزمنة الثلاثة، صار اشتقاق الفعل منه عبثاً، لأننا ذكرنا أن وضع الفعل، لبيان أحد الأزمنة، مع ذكر المسند إليه .

واعلم أن المصدر إنما يشابه<sup>(١)</sup> الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل، وذلك إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً، وذلك لأنه لا يصح، إذن<sup>(٢)</sup>، تقديره بأن والفعل، إذ ليس معنى ضربت ضرباً أو ضربةً أو ضرباً شديداً : ضربت أن ضربت، وأما قولك ضربته ضرب الأمير اللص، فالمصدر العامل ليس مفعولاً مطلقاً في الحقيقة، بل المفعول المطلق محذوف<sup>(٣)</sup> تقديره : ضرباً مثل ضرب الأمير اللص .

(١) انظر المقتضب ١٩٢/٣ الطبعة الأخيرة . (٢) يعني حين يكون مفعولاً مطلقاً .

(٣) في م، د : « بل المفعول المطلق هو المحذوف، والتقدير... » .

وتقديرهم للمصدر بأن والفعل لا يَتِمُّ إلّا إذا كان بمعنى الحال، لأنَّ «أنَّ» إذا دخلت على المضارع خلّصته للاستقبال، بخلاف ما إذا دخلت على الماضي فإنه يبقى معها على معنى الماضي، لكنهم قدّروه بأن دون «ما» و«كي»، وإن كان في الحال أيضاً، نحو: ضَرَبْتُكَ الآنَ زيداً: شديداً<sup>(١)</sup>، لكونها أشهر وأكثر استعمالاً منها .

ولتقديرهم له بأن والفعل، وَهَمَ بعضهم وظنَّ أنه لا يعمل حالاً لتعذر تقديره، إذن، بأن .

قوله: «ولا يتقدم معموله»، قيل: لأنه عند العمل مؤول بحرف مصدريٍّ مع الفعل، والحرف المصدري موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة: معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول، كما مرَّ في باب الموصولات، قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبيٍّ، نحو: أعجبني ضَرَبْتُكَ اليومَ أمسَ زيداً، على أَنَّ أمسَ ظرفٌ لأعجبني، لأنَّ الفصل بين بعض الصلة وبعضها، لا يجوز، فقوله تعالى:

﴿كُنِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُنِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(١٨٦)</sup> أَيَّاماً ، بمعنى: صُومُوا أياماً، وكذا لا يجوز حذف المصدر وإبقاء معموله، لأنه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وإبقاء البعض، إلّا أن يَدُلَّ دليلٌ قويٌّ عليه فيكون كالْمَذْكُور، كما سرَّ في المفعول معه، هذا ما قالوا .

وأنا لا أرى منَعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شَبَهَهُ<sup>(٢)</sup>، نحو قولك: اللهم ارزقني من عدوك البراءة، وإليك القرار، قال تعالى:

﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمْ آِرَافَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> ،

(١) في ط: شديداً .

(٢) الرضي يُخالف الجمهور. انظر دراسات، القسم الأول جـ ٣ ص ٤٣٣، ٤٣٤ . . .

(٣) النور / ٢، والآية بنهما: ﴿الْزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَلَيْهِمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ .

وقال :

﴿ فَلَمَّا <sup>(١)</sup> بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ <sup>(٢)</sup> ﴾ ،

وفي نهج البلاغة : « وَقُلْتُ عَنْكُمْ نَبُوءَتَهُ <sup>(٣)</sup> ، ومثله في كلامهم كثير ، وتقديرُ الفعل في مثله تكلفٌ ، وليس كل مؤولٍ بشيءٍ : حكمه حكم ما أوَّل به ، فلا مَنَع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى ، مع أنه لا يلزمه أحكامه ، بَلَى ، لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله ، والظرفُ وأخوه ، يكفِيهما رائحةُ الفعلِ ، حتى إنه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل ، كحرف النفي في قوله تعالى :

﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةٍ <sup>(٤)</sup> رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ ،

فقوله : « بنعمة ربك » ، متعلق بمعنى النفي ، أي : انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجُنُون ، ولا معنى لتعلقه بمجنون ، وكذا تقول : لم أقم لك لما سلّمت لأهينك بترك قيامي ، فاللامُ متعلقة بالنفي لا بالقيام .

في كتاب التبيان للعُكْبَرِي ٩٦٤/٢ : « ... لا يجوز أن تتعلق الباء براءة ؛ لأن المصدر لا يتقدم عليه معموله ؛ وإنما يتعلق بتأخذ ؛ أي : ولا تأخذكم بسببها . ويجوز أن يتعلق بمحذوف على البيان ؛ أي أعني بهما ، أي لا ترفأوا بهما ، ويفسره المصدر ... » .

أما الرضي فيجيز تعلق الباء براءة ؛ لأن المصدر - عنده - يتقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

(١) ط : ساقطة .  
(٢) الصافات / ١٠٢ ، والآية بينهما : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ فَسَالَ يَبْنَىٰ إِفَىٰ أَرْنَىٰ فِي الْمَنَامِ أَيْ أَذْبَحَكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَتَابَعْتُ أَفْعَلَ مَا تُمَرُّ سَجْدًا فِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَنْصَرِينَ ۚ » .

في المغني ص ٦٨٨ ط . المبارك : « ... فَإِنَّ الْمُبَادَرَ تَعْلُقَ (مع) ببلغ ، قَالَ الرَّخْشَرِيُّ : أي فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه ، قال : ولا يتعلق مع يبلغ ؛ لاقتضائه أنها بلغا معاً حَدَّ السعي ، ولا بالسَّعي ، لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، وإنما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بياناً ، كأنه قيل : فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي ، فقيل : مع من ؟ فقيل : مع أعطف الناس عليه وهو أبوه ، أي إنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق » .

أما الرضي فيجيز تعلق الظرف (مع) بـ (السعي) ؛ لأن صلة المصدر - عنده - تتقدم عليه إذا كان ظرفاً أو شبهة .

(٣) من خطبة لعل بن أبي طالب رضي الله عنه ، وفيها يتحدث عن الموت ، فيقول : وقد أعلقتكم حباله ... وعظمت فيكم سطوته ... [نهج البلاغة ص ٢٧٨] .

(٤) القلم / ٢ .

وكذا يعمل فيها الضمير، كما في قوله<sup>(١)</sup> :

٥٩٥ - وما احْرَبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ \* وما هو عنها بالحديث المَرْجَمُ

أي ما حديثي عنها، وكذا يجوز أن يكون العامل في الظرف - أعني يومئذ - في قوله تعالى :

﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ،

اسم الإشارة ؛ لأن المراد به : النَّقَر<sup>(٣)</sup> ، ويجوزُ، أيضاً، الفصلُ بينه وبين معموله بأجنبي، على هذا، فلا يُقَدَّرُ الفعل لقوله تعالى :

﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ،

وكذا يجوز إعمال مضمراً مع قيام الدليل عليه .

قوله : «ولا يُضمَرُ فيه» ، يعني ، كما يضمَرُ في الصفة، وقد ذكرناه، وقد علَّلَ المصنَّفُ تَرَكَ الإضمار في المصدر بوجه قريب، وهو أنه لو أضمر المفرد، لأضمر المثنى والمجموع أيضاً، ولو أضمر فيه (١٩٣أ) المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثني، وإلا

---

(١) زهير بن أبي سُلمى ، والبيت من معلقته . (شرح شعر زهير ص ٢٦ صنعة ثعلب ، تحقيق د . قباوة ، دار الآفاق ، بيروت سنة ١٩٨٢ ط ١) . وفيه : «أي : ما علمتم من هذه الحرب وما ذُقتُم منها . وما هو عنها، يريد : وما عَلمَكم عنها بالحديث الذي يُرمى فيه بالظنون . فكُنَى عن العلم، أي : هو حَقٌّ . والمَرْجَمُ : المظنون . يقول : ما هو بِرَجْمٍ يظهر الغيب، قد جَرَّبْتُمُوهَا وَذُقْتُمُوهَا» . وانظر مُختار الشعر الجاهلي ٢٣١/١ . والبيت في : الخزائن ١١٩/٨ هارون، الجمع ٩٢/٢، المذكر والمؤنث للقراء ص ٨٤ وفيه أن الحرب مذكر ومؤنث .

الشاهد فيه أن الظرف والمجرور يعمل فيها ما هو في غاية البُعد من العمل، كحرف النفي والضمير كما في البيت ، فإنَّ قوله (عنها) متعلق بـ (هو) ؛ أي : ما حديثي عنها .  
(٢) المُذْثَرُ ٩ / في المُشْكَل ٤٢٤/٢ : «ذلك : مبتدأ، و «يومئذ بدل منه، و «يوم عسير» : خبر الابتداء . وعسير نعت لـ «يوم» . . .» .

(٣) النَّقَرُ : المستفاد من الآية التي قبلها : ﴿ فَإِذَا تَنَفَّسْتُمْ فِي النَّفَاسِ ﴾ .

(٤) البقرة / ١٨٤ ؛ والآية بتمامها : ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

التَّبَسُّتُ<sup>(١)</sup> ضمائرُ المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض، ولو نُثِّي المصدر وُجِّع باعتبار الفاعل، وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله، لم يخل أن يؤتى فيه بعلامتي التثنية وعلامتي الجمع وهو مستثقل، أو تُحذف إحداهما، وهو مؤدِّ إلى اللبس، ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما، إذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه، وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة، فتثنية أحدهما وجمعه: تثنية الآخر وجمعه.

ولقائل أن يقول: يجوز أن يتحمَّل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف.

قوله: «ولا يلزم ذكر الفاعل»، قد تقدم علته، قال المصنَّف<sup>(٢)</sup>: إنما ذلك، لأن التزامه كان يُؤدِّي إلى الإضمار فيه إذا كان لغائب متقدم ذكره، قياساً على الفعل، واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

ولقائل أن يمنع القياس، «لأداء القياس إلى الإضمار الممتنع<sup>(٣)</sup> على زعمه»، بخلاف الفعل وغيره.

قوله: «يجوز إضافته إلى الفاعل»، وهو الأكثر، لأنه محله الذي يقوم به، فجعله معه كلفظ واحد بإضافته إليه، أولى من رفعه له، ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد، وأيضاً، طلبه للفاعل شديد من حيث العقل، لأنه محله الذي يقوم به، وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل<sup>(٤)</sup>، فلم يبقَ إلا الإضافة.

(١) ط: التبس.

(٢) شرح الكافية ص ٩٢ وفيه: «وإنما لم يلزم ذكر الفاعل، لأن التزامه كان يؤدي إلى الإضمار فيه عندما يكون لغائب مقدم ذكره، أو متكلم، أو مخاطب، أو لأنه لا يقع فاعله أحد جزأي الجملة، فلم يحتاج إليه كما يحتاج إليه في الفعل؛ لأنه أحد جزأي الجملة فلا يلزم من وجوب ذكره في موضع يختل الكلام بتركه وجوب لزوم ذكره في الموضع الذي لا يختل بتركه الكلام».

(٣) في د: «لأداء الإضمار فيه إلى ما هو ممتنع على زعمه».

(٤) في ط: الفعل.

قالوا: والإضافة إلى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل، وسيجيئ الكلام فيه، في اسم الفاعل.

وليس أقوى أقسام المصدر في العمل: المذون<sup>(١)</sup>، كما قيل: بل الأقوى: ما أضيف إلى الفاعل، لكون الفاعل، إذن، كالجُزء من المصدر، كما يكون في الفعل، فيكون عند ذلك أشدَّ شبهاً بالفعل.

وإنما يضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً، إمّا بمجيء تابع له منصوب حملاً على المحل، نحو: أعجبتني ضرب زيد الكريم، أو بمجيء الفاعل بعده صريحاً، كقوله<sup>(٢)</sup>:

٥٩٦- أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَرْتَعٍ وَمَصِيفٍ \* لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤْنِ وَكَيْفٍ  
أو بقرينة معنوية نحو: أعجبتني أَكُلُ الخبز.

ويجوز أن يزول بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية، نحو: أَعْجَبَنِي أَكُلُ خُبْزٍ، أي أَنَّ أَكُلَ خُبْزٍ، فتجوز<sup>(٣)</sup> الإضافة إليه مع القرينة الدالة على كون المضاف إليه مرفوع المحل، كما تحيى<sup>(٤)</sup> للمجرور بتابع مرفوع، نحو يعجبني أَكُلُ الخبز النقي، وإذا أضيف إلى الظرف جاز أن يعمل فيما بعده، رفعاً ونصباً، نحو عجبت من ضرب اليوم زيدَ عمراً.

(١) قال الجامي: «ويجوز إضافته إلى الفاعل مع أَنَّ إعماله منوئاً أولى، لأنه حينئذٍ أقوى مشابهةً للفعل؛ لكونه نكرةً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾. ٢٥١/٢. الفوائد الضيائية ١٩١/٢.

(٢) الحطينة (ديوانه ٣٩ بشرح السُّكُري. التقدُّم سنة ١٢٢٣هـ).  
والبيت مطلع قصيدة عدتها ثمانية عشر بيتاً، مدح بها سميذ بن العاص الأموي، لما كان والياً بالكوفة لعثمان بن عفان.

الخزانة ١٢١/٨ هارون، الأمالي الشجرية ٣٥١/١، ابن يعيش ٦٢/٦، معجم الشواهد ٢٣٧/١.  
الشاهد فيه أَنَّ (رسم دار) مضاف إلى مفعوله، و (مرتفع) فاعله. ورسم ههنا: مصدر رسم المطر؛ أي صيرها رسماً، بأن عفاها.

(٣) ط: فيجوز. (٤) ط: يحيى.

قوله : « وإعماله اللام<sup>(١)</sup> قليل » ، وإنما قلّ استعماله لتعذر دخول اللام على ما يُقدّر المصدر العامل به وهو الحرف المصدرى ، وليس كذا : اللام التي في اسميّ الفاعل والمفعول ، لأنها موصولةٌ داخلَةٌ على الفعل ، وأمّا اللام التي في الصفة المشبهة ، فلم تضعف بها ، لأنّ عملها لمشابهة اسم الفاعل ، كما يجيء ، لا لمشابهة الفعل ، قيل : ولم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرّفة باللام عاملاً في فاعلٍ أو مفعولٍ صريحٍ ، بلى قد جاء معدّى بحرف الجر ، نحو قوله تعالى :

﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ<sup>(٢)</sup> ﴾ ،

ومجوز أن يقال : إنّ مَنْ ظلم فاعل المصدر ، أي أنّ يجهر ، على البناء للفاعل ، والاستثناء متصل ، ومجوز أن يقال : إنّ التقدير أن يُجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعاً ، ومجوز أن يقال هو متصل ، والمضاف محذوفٌ أي إلا جهر من ظلم .

وسيبيوه<sup>(٣)</sup> والخليل جَوْزاً إعمال المصدر المعرّف باللام مطلقاً نحو قوله<sup>(٤)</sup> :

٥٩٧ - ضعيفٌ النكايه أعداءه \* يخال الفرار يراخي الأجل

(١) ط : باللام .

(٢) ط : ساقطة .

(٣) الكتاب ٩٩/١ بولاق .

(٤) لم أهد إلى قائله ، وقال القيسي : « قاتل هذا البيت مجهول . وذكر أنه مصنوع » .

الخزانة ١٢٩/٨ هارون ، إيضاح شواهد الإيضاح ، الورقة ٣٠/ب مخطوطة المعهد ، رقم ٢٨ نحو ، سيبويه

٩٩/١ بولاق ، المنصف ٧١/٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٥ ، شرح الألفية للمراذبي ٥/٣ ، شرح الألفية

لابن الناظم ص ١٦١ .

وقوله : (يخال) : يظن ، و (يراضي) : يُباعِدُ ، و فاعله ضمير الفرار ، و فاعل (يخال) ضمير المهجو . و جملة يراخي

في موضع المفعول الثاني لـ : (يخال) . و (ضعيف) خبر مبتدأ محذوف .

الشاهد فيه أنّ سيبويه والخليل جَوْزاً إعمال المصدر المعرّف باللام مطلقاً .



وقوله<sup>(١)</sup>:

٥٩٨ - لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي \* كَرَرْتُ فَلَمْ أَتَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا  
فِينبَغِي، عَلَى هَذَا، أَنْ يَجُوزَ<sup>(٢)</sup>: عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدًا<sup>(٣)</sup> عَلَى أَنَّ الْكَافَ  
مَفْعُولٌ .

والمبرّد مَنَعَهُ<sup>(٤)</sup>، قَالَ: لَاسْتَفْحَالَ الْأَسْمِيَةَ فِيهِ، وَقَالَ فِي قَوْلِهِ: أَعْدَاءُهُ، أَيُّ : فِي  
أَعْدَائِهِ، قَالَ: أَوْ يَكُونُ مَنْصُوبًا بِمَصْدَرٍ مَنْكُرٍ مَقْدَّرٍ، أَيُّ ضَعِيفِ النَّكَايَةِ نَكَايَةً  
أَعْدَاءَهُ، فَيُضْمَرُ الْمَصْدَرُ لِقُوَّةِ الْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ .

---

(١) هُوَ الْمَرَارُ الْأَسَدِي، كَمَا فِي كِتَابِ الْحُلَلِ ص ١٦٨؛ وَفِيهِ : (لَحِقْتُ) بِدَل (كَرَرْتُ). أَوْ مَالِكُ بْنُ زُعْبَةَ الْبَاهِلِي،  
كَمَا فِي كِتَابِ فُرْحَةِ الْأَدِيبِ ص ٣٢ . الْخَزَانَةُ ١٢٩/٨ هَارُونَ، سَيُوه ٩٩/١ بُولاق، شَرْحُ أَبِياتِ سَيُوه لَابِنِ  
السُّرَافِي ٦٠/١ ، شَرْحُ أَبِياتِ سَيُوه لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ص ٧٦، الْجَمَلُ ١٣٦، الْحُلَلُ ١٦٨، فُرْحَةُ الْأَدِيبِ  
٣٢؛ وَفِيهِ : «يَعْنِي مِسْمَعٌ بَيْنَ شَيْئَانِ» فِي قَوْلِهِ : مِسْمَعًا - آخِرَ الْبَيْتِ - ؛ وَفِيهِ : (لَحِقْتُ) بِدَل (كَرَرْتُ)،  
الْإِيضَاحُ الْمُضَدِّي ١٦١، الْبَغْدَادِيَاتُ ص ٣٦٧، اللَّعْنُ ٢٧١، الْمَفْصَلُ ٢٢٤، الْمُقْتَضَبُ ١٥٣/١ الطَّبَعَةُ  
الْأَخِيرَةُ.

وَالْمَغِيرَةُ : الْخَيْلُ - تَقَالُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَضَمِّهَا . وَ (أَتَكُلُّ) : أَجْبَنُ وَأَتَأَخَّرُ . «وَالْمَعْنَى : يَقُولُ قَدْ عَلِمَ أَوَّلُ مَنْ  
لَقِيتُ مِنَ الْمَغِيرِينَ أَنِّي صَرَفْتُهُمْ عَنْ وَجْهِهِمْ هَازِمًا لَهُمْ، وَلَحِقْتُ عَمِيدَهُمْ ، فَلَمْ أَرْجِعْ عَنْ ضَرْبِهِ بِسَيْفِي» . [شَرْحُ  
الْأَلْفِيَةِ لِلْمُرَادِي ٥٩/٢] .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ سَيُوهَ وَالْخَلِيلَ جَوَوزًا إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ الْمَرْفُوعِ بِاللَّامِ مُطْلَقًا.

(٢) فِي ط : أَنْ يَجُوزَ نَحْوُ . . .

(٣) فِي ط : زَيْدٌ . وَهُوَ الصَّوَابُ .

(٤) لَمْ يَنْفَعَهُ! فَإِنَّ كَلَامَ الْمَرْبِدِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَصْدَرَ يَعْمَلُ سَعْرًا وَمَنْكَرًا، كَمَا يَرَى سَيُوهُ ذَلِكَ .

وَأَبْنُ الْحَاجِبِ، وَالرُّضِّي، وَالبَغْدَادِي فِي الْخَزَانَةِ ٤٣٩/٣ بُولاق يَنْسُبُونَ إِلَى الْمَرْبِدِ مَنْعَ عَمَلِ الْمَصْدَرِ الْمَحَلِّ بِأَلْ  
مُخَالَفًا لِسَيُوهِ، وَهَذَا وَهَمٌّ .

قَالَ الْمَرْبِدُ : «وَتَقُولُ ؛ أَعْجَبَنِي الضَّرْبُ زَيْدٌ عَمْرًا . . . وَقَالَ الشَّاعِرُ فِيمَا كَانَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي \* لَحِقْتُ فَلَمْ أَتَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا  
أَرَادَ عَنْ ضَرْبٍ مِسْمَعٍ، فَلَمَّا أَدْخَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ امْتَنَسَتْ الْإِضَافَةُ، فَعَمِلَ عَمَلَ الْفِعْلِ .» . الْمُقْتَضَبُ ١٤/١ =  
٥٣/١ الطَّبَعَةُ الْآخِيرَةُ .

قوله : « وإن كان مطلقاً » ، أي مفعولاً مطلقاً ، فالعمل للفعل ، وإنما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بأن مع الفعل ، سواء كان الفعل ظاهراً ، أو مضمراً جائز الإظهار ، وأما إن كان واجب الإضمار ، فيجئ الكلام عليه ، وهو قوله : « وإن كان بدلاً منه فوجهان <sup>(١)</sup> » .

اعلم أن المفعول المطلق لا يكون بدلاً من الفعل حقيقة ؛ إذ لو كان <sup>(٢)</sup> ، لم يُقدّر الفعل قبله ، كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينتصب ، بلى ، يكون بدلاً من الفعل إذا صار اسم فعلٍ كما مر ، وإنما يقال له بدل من الفعل مجازاً ، إذا لم يحز إظهار الفعل مكانه ، فكانه بدل منه لما لم يحز أن يجمع بينه وبين الفعل لفظاً ، كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه ؛ فإذا حذفت الفعل حذفاً لازماً ، فعند سيبويه <sup>(٣)</sup> : الناصب هو المصدّر لكونه كالقائم مقام الفعل ، نحو : ضربك زيداً ، أي اضرب زيداً ضرباً ، فالمصدرُ عمِلَ في المفعول لكونه (١٩٣ب) كالفعل ، لا لتأويله بأن والفعل ، ودليل كونه كالفعل : امتناع استعمال الفعل معه ، وذلك بإضافته إلى الفاعل ، كما ذكرنا في المفعول المطلق .

وقال السيرافي : بل العامل هو ذاك المقدر ، فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر ، لأنه إما عامل لا بتقدير « أن » وهو المانع من تقديم المعمول ، وإما غير عامل .

قال المصنف <sup>(٤)</sup> : وإن لم يكن حذف الفعل حذفاً لازماً ، كما في ضرباً زيداً ، إذ يجوز : اضرب ضرباً زيداً ، فالعمل للفعل لا للمصدر ، والظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعلة ، « لازماً كان <sup>(٥)</sup> الحذف أو جائزاً » ، فيه خلاف ، هل هو

(١) ط : وجهان .

(٢) أي إذ لو كان بدلاً .

(٣) الكتاب ١ / ٩٩ بولاق .

(٤) شرح الكافية ٢ / ٩٣ .

(٥) في م ، د : « سواء كان الحذف لازماً أو لا » .

العامل، أو الفعل هو العامل، والأولى أن يقال: العَمَلُ للفعل على كُلِّ حالٍ؛ إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقةً، بل هو كالقائم مقامه، كما ذكرنا .

والتصغير يمنع المصدر من العمل، كما يمنع اسم الفاعل والمفعول، لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الأفعال، ومن ثمة يمنع الوصف ثلاثتها من<sup>(١)</sup> العمل .

ويجوز حملُ توابع ما أُضيف إليه المصدرُ على اللفظ، وهو الأرجح لِقَصْدِ المُشَاكَلَةِ في ظاهر الإعراب، وإنما يُصار إلى المحلِّ، إذا تَعَذَّرَ الحمل على اللفظ الظاهر، كما مرَّ في باب الاستثناء، وتحمل<sup>(٢)</sup> التوابع على محل المجرور أيضاً، خلافاً لِلْجَرْمِيِّ<sup>(٣)</sup>، في الصفة، قال: لأنَّ الصفةَ هي الموصوفُ في المعنى والعاملُ فيهما واحدٌ .

قال ابنُ جعفر<sup>(٤)</sup>: هذه العِلَّةُ موجودةٌ في التأكيد، وعطفُ البيان أيضاً، بخلاف البدل، فإنه جملةٌ أخرى، والعاملُ فيه غيرُ العامل في الأول عنده، وكذا في عطف النسق .

قال الأندلسي<sup>(٥)</sup>: الظاهرُ من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسمِ الفاعل وبالصيغة المشبهة وبالمصدر؛ فإنَّ جاء ما يُوهِمُ على المحل<sup>(٦)</sup>، أضمر<sup>(٧)</sup>وا<sup>(٨)</sup> له ناصباً، أو رافعاً، إمَّا فعلاً، أو منوناً من جنسِ ذلك المضاف .

(١) في ط : عن .

(٢) ط : ويحمل .

(٣) الدر المنصون ١٤٥٧/٣ رسالة دكتوراه، تحقيق د. أحمد الخراط .

(٤) هو محمد بن جعفر الأنصاري، أستاذ مُقرئ نَحْوِيٍّ جليل . أخذ عن ابن أبي الركب كتاب سيبويه . . . له :

شرح الإيضاح، شرح الجُمَل . توفي سنة ٥٨٦هـ . (بغية الوعاة ص ٢٨ دار المعرفة، بيروت) .

(٥) هو القاسم بن أحمد بن موفق الأندلسي، المرسي، اللورقي، علم الدين أبو محمد، مقرئ، فقيه، أصولي،

نَحْوِيٍّ، متكلم، ولد في الأندلس سنة ٥٧٥هـ، ورحل إلى المشرق . له : شرح الفصل، المباحث الكلية على

المقدمة الجزائرية، شرح الشاطبية في القراءات . توفي بدمشق سنة ٦٦١هـ .

(معجم الأدباء ٢٣٤/١٦، شذرات الذهب ٣٠٧/٥، نَفْحُ الطَّيِّبِ ١٢٥/٦) .

(٦) في ط : غير واضحة .

(٧) في ط : أضمر، وفي د : يضم له ناصباً أو رافعاً .

وَيَجُوزُ مثل هذا الإضمار لقوة القرينة الدالة، وهذا الذي ذكره سيبويه: هو الحق، لأنه إنما يترك الظاهر إلى المقدر، إذا كان المقدر أقوى من الظاهر، من حيث كَوْنُهُ إعراباً والظاهر حركة بناء، كما في: يازيد الظريف، أو إذا تعذر الحمل على الظاهر، كما مر، فقله<sup>(١)</sup>:

حتى تهجر في الرواح<sup>(٢)</sup> \* وهاجَه \* طلبُ المعقبِ حقَه المظلومُ  
إنما ارتفع «المظلوم» فيه لكونه فاعل «حقه»، أي غلبه المظلوم بالحق.

ويعمل اسم المصدر عَمَلَ المصدر، وهو شيان: أحدهما: ما دَلَّ على معنى المصدر مزيداً في أوله ميمٌ، كالمقتل والمستخرج، والثاني: اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر، كقله<sup>(٣)</sup>:

٥٩٩ - أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي \* وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرُّتَاعَا  
أي إعطائك؛ والعطاء في الأصل: اسم لما يُعطى<sup>(٤)</sup>.

ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل، نحو: ماء غور، أي غائر، وبمعنى اسم

(١) سبق تخريجه ص ٤٥١ من القسم الأول.

(٢) من د.

(٣) هو القطامي (ديوانه ٣١ تحقيق د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، بيروت سنة ١٩٦٠م).

والبيت من قصيدة مشهورة في مدح زُفر بن الحارث الكلابي.

الخزانة ١٣٦/٨ هارون، الأمالي الشجرية ١٤٢/٢، المقدمة المحببة ٣٦٥/٢، الإفصاح ٦٣، نزهة الطُرف

٢٠، شرح الألفية لابن الناطم ١٦١، معجم الشواهد ٢١٤/١.

الشاهد فيه أن العطاء ههنا بمعنى الإعطاء، ولهذا عمل عمله. والمفعول الثاني محذوف، أي بعد إعطائك المئة الرُتاع إياي.

و(رَدُّ) مصدر مضاف إلى المفعول، وفاعله محذوف، أي بعد رَدُّكَ الموت عني.

(٤) في كتاب: ليس في كلام العرب ص ٢٢٧: «وقد يجيء المصدر على غير المصدر: عذبتُه عذاباً، والوجه تعذيباً؛ وأعطيتُه عطاءً، والوجه إعطاءً...».

وانظر الأصول ١٦٥/١-١٦٦، والهمع ٩٥/٢، والصَّبَّان على الأشموني ١١٠/٣، ونزهة الطُرف ص ٢٠.

المفعول، كقوله<sup>(١)</sup>:

دَارَ لِسُعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ

فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع، اعتباراً للأصل، ويجوز تثنيته وجمعه أيضاً، ويجوز أن يكونا محذوفَي المضاف، أي ماء ذو غور، ومن ذوات هواك، وفي التقدير الأول مبالغة، كأن ذا لحدث تجسّم من الحدث، لكمال اتّصافه به .

### [ المشتقات ] : [ اسمُ الفاعلِ : تعريفه، وصيغته، المختلفة ]

قوله : « اسمُ الفاعل<sup>(٢)</sup> » : ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعِل، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميمٍ مضمومة وكسرٍ ما قبل الآخر .

قوله : « ما اشتق من فعل أي مصدر، وذلك على ما تقدّم، أن سيبويه<sup>(٣)</sup> سمّى المَصْدَر: فعلاً، وحَدَثاً، وحَدَثَاناً، والدليل على أنه لم يُردّ بالفعل نحو ضَرَبَ ويضرب، وإن كان مذهب السيرافي أن اسم الفاعل واسم المفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المَصْدَر: أن الضمير في قوله : لمن قام به<sup>(٤)</sup>، راجع إلى الفعل، والقائم هو المصدر والحدث .

قوله : « لمن قام [ به<sup>(٥)</sup> ] »، الأولى أن يقول<sup>(٦)</sup> : لما قام به<sup>(٧)</sup>، وذلك لما ذكرناه، أن

(١) سبق تخريجه ص ٣٥٧ من القسم الأول.

(٢) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٥١، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٣، والفوائد الضيائية ١٩٥/٢ .

(٣) انظر الكتاب ١/١١٨، ١٦١، ١٥، وابن يعيش ١/١١٠، والمصطلح النحوي ١٣٩ .

(٤) ط : ساقطة .

(٥) ساطة من الأصل، وط . وهي من م، د .

(٦) ط : بقول .

(٧) ط : ساقطة .

المجهول أمره يذكر بلفظه « ما » ولعله قصد التغليب<sup>(١)</sup> .

ويخرج بقوله : لمن قام به : اسم المفعول والآلة ، والموضع ، والزمان ، ويدخل فيه : الصفة المشبهة ، ولا يشمل جميع أسماء الفاعلين ، نحو : زيد مُقابل عمرو ، وأنا مقترِب من فلان ، ومُبتعد<sup>(٢)</sup> عنه ، ومجتمع معه ، فإن هذه الأحداث نسبة بين الفاعل والمفعول ، لا تقوم بأحدهما مُعيّناً دون الآخر .

قوله : « بمعنى الحدوث » يخرج الصفة المشبهة ، لأن وضعها على الإطلاق ، لا الحدوث ولا الاستمرار ، وإن قصد بها الحدوث ، رُدَّت إلى صيغة اسم الفاعل ، فتقول في حسن : حاسن الآن أو غداً ، قال تعالى في<sup>(٣)</sup> ضيق : لما قصد به الحدوث : « وَضَاقَ بِهِ<sup>(٤)</sup> صَدْرُكَ » ، وهذا مطرِد في كل صفة مشبهة ، ويخرج بهذا القيد ، أيضاً ، ما هو على وزن الفاعل إذا لم يكن بمعنى الحدوث ، نحو : فرس ضامر ، وشازب ، ومقوّر ، وعذره أن يقال : إن قصد الاستمرار فيها عارض ، ووضعها على الحدوث ، كما في قولك : الله عالم ، وكائن أبداً ، وزيد صائم النهار وقائم الليل .

قوله : « الثلاثي المجرد » ، أي غير المزيد فيه نحو : أخرج واستخرج ، قال المُصنّف : وبه سُمي ، أي بلفظ الفاعل الذي (١٩٤أ) هو وزن اسم الفاعل الثلاثي ، لكثرة الثلاثي فجعلوا أصل الباب له ، فلم يقولوا : اسم المفعول ولا المستفعل ، « وفيما قال<sup>(٥)</sup> نَظَرُ » ، لأنه ليس القصد بقولهم : اسم الفاعل : اسم الصيغة الآتية<sup>(٦)</sup> على وزن اسم الفاعل ، [ ولا المستفعل<sup>(٧)</sup> ] ، بل المراد : اسم ما فعل الشيء .

(١) يعني تغليب المعلوم على المجهول ، فعبر عن الجميع بما هو للمعلوم .

(٢) ط : أو متبعد .

(٣) ط : « في ضيق » نصصت هكذا وكأنها جزء آية وليست كذلك .

(٤) هُودُ / ١٢ ، والآية بتمامها : ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِيَّاكَ وَضَاقَ بِهِ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كُتُبٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ .

(٥) في د : « وهذا الذي قال ، فيه نظر » .

(٦) في م ، د : التي .

(٧) ط : ساقطة .

ولم يأتِ المُفْعِلُ والمنفَعِلُ والمتفَعِّلُ بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال: اسم المفعِل، بلى، لو قال إنهم أطلقوا اسمَ الفاعل على مَنْ لم يفعل كالمكسرِ والمتدحرج، والجاهل، والضاير، لأنَّ الأغلب فيما بنى له هذه الصيغة، أن يفعل فعلاً كالقائم والقاعد، والمخرج، والمستخرج، لكان شيئاً .

قوله: « ومن غير الثلاثي »، يشمل الثلاثي ذا الزيادة، والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومتشعبه<sup>(١)</sup> الرباعي، بكون الجميع بوزن مضارعه المبني للفاعل، بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر، وإن لم يكن في المضارع مكسوراً: كمتدحرج ومتضارب، وربما كسر ميم مُفْعِلٍ إِتْبَاعاً للعين، أو تَضَمَّ<sup>(٢)</sup> عينه إِتْبَاعاً للميم، قالوا في مُتَيْنِ: مُتَيْنِ ومُتْنِ، وربما استغنى عن مُفْعِلٍ بفَاعِلٍ، نحو: أعشب فهو عاشب، وأورس فهو وارس، وأيفع فهو يافع، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ<sup>(٣)</sup> ﴾، على بعض التأويلات<sup>(٤)</sup> .

وقد استغنى عن مُفْعِلٍ بكسر العين بمُفْعَلٍ بفتحها في نحو: أسهب فهو مُسَهَّبٌ وأحصن فهو مُحْصَنٌ، وألفج، أي أفلس، فهو مُلْفَجٌ .

قالوا: وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو: ماء دافق أي ماء مدفوق، وعيشة راضية أي مَرْضِيَّة، والأولى أن يكونا على النَّسَب، كنبيل وناشب، إذ لا يلزم أن يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له، كنبيل، بل يجوز أيضاً كونه مما جاء منه الفعل، فيشتك النسب واسم الفاعل في اللفظ<sup>(٥)</sup> .

(١) ط: ومنشعبة .

(٢) ط: أو يضم .

(٣) الجعر / ٢٢، والآية بتامها: ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْشَيْتُ كُفُوهُ وَمَا أَنْشَرْ لَهُمْ يَحْيَيْنَ ﴾ .

(٤) في معاني القرآن للأخفش ٣٧٨/٢: « فجعلها على « لاقح » كأن الرياح لَقَحَتْ، لأن فيها خيراً، فقد لَقَحَتْ بخير. وقال بعضهم: الرياح تلحق السحاب فقد تدل على ذلك المعنى؛ لأنها إذا أنشأته وفيها خير وصل ذلك إليه. وانظر معاني الفراء ٨٧/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٦٧/٢، وفتح القدير ١٢٧/٣ .

(٥) ويفرق بينها بالقرائن اللفظية أو المعنوية .

وكذا قيل : يكون اسم الفاعل بوزن المفعول ، كقوله تعالى :

﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا <sup>(١)</sup> ﴾

أي آتياً ، والأولى أنه من أتيت الأمر أي فعلته ، فالمعنى : أنه كان وعده مفعولاً ، كما في الآية الأخرى .

## [ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَشَرْطُهُ ]

قوله : « ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال <sup>(٢)</sup> . والاعتماد على صاحبه ، أو الهمزة ، أو ، ما ، فإن كان للماضي ، وَجَبَتِ الإِضَافَةُ معنى ، خِلافاً للكسائي <sup>(٣)</sup> ، وإن كان معمولاً آخر فَيَفْعَلْ مقدَّر ، نحوزيد معطي عمرو درهماً أمس ، فإن دخلت اللام مثل مررت بالضارب أبوه زيداً أمس ، استوى الجميع » .

إنما اشترط فيه الحال أو الاستقبال للعمل في المفعول ، لا في الفاعل ، كما ذكرنا في باب الإضافة ، أنه لا يحتاج في الرفع إلى شرط زمان ، وإنما اشترط أحد الزمانين لِيَتِمَّ مشابهته للفعل لفظاً ومعنى ، لأنه إذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظاً ، لأنه لا يوازنه مستمراً ، وقد ذكرنا في باب الإضافة أنه لا يحتاج للرفع إلى شرط زمان ، وقد ذكرنا هناك كثيراً من أحكامه المحتاج إليها هنا فليرجع إليه .

قوله : « والاعتماد على صاحبه » ، اعْلَمْ أَنَّ اسْمِي الْفَاعِلِ والمفعول ، مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنى ، لا يجوز أن يَعْمَلَا في الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل ،

(١) مريم / ٦١ ، ونصها : ﴿ جَنَّتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْفَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ .

(٢) « ولوقلت : زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً أمس ، لم يَجُزْ إلَّا إذا أُريدَ به حكاية حال ماضية » . [الأنموذج ص ٩٥] .

(٣) أجاز أن يعمل بمعنى الماضي مطلقاً ، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء ، وتُسَكِّ بِجَوَازِ نحو : زيد معطي عمرو أمس درهماً ، وظانٌ زيد أمس كريماً .

[شرح الكافية ٢/ ٢٠٠ من المطبوع ، وشرح جمل الزُّجَاجِي ١/ ٥٥٣ ، والمغني ١٨٠ ط . م .]



لأن طلبهما لهما، والعمل فيهما، على خلاف وضعيهما، لأنها وضعا، على ما ذكرنا، للذات المتصفة بالمصدر، إما قائما بها كما في اسم الفاعل، أو واقعا عليها، كما في اسم المفعول، والذات التي حالها كذا، لا تقتضي لا فاعلا، ولا مفعولا، فاشتراط للعمل: إما تقويها بذكر ما وضعا محتاجين إليه، وهو ما يخصصهما وذلك لأنها وضعا لذات مبهمة، متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصهما، كرجل ضارب أو<sup>(١)</sup> مضروب، بخلاف الآلة والموضع والزمان، كالمضرب والمضرب فإنها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بما يعينها<sup>(٢)</sup> قبل، وإما وقوعها بعد حرف هو بالفعل أولى كحرفي الاستفهام والنفي<sup>(٣)</sup>.

ويعني بصاحبه: المبتدأ إما في الحال، نحو: زيد ضارب أخواه، أو في الأصل، نحو: كان زيد ضارباً أخواه، وظننتك ضارباً أخواك، وإن زيدا ذاهب غلاماه، الموصوف نحو: جاءني رجل ضارب زيدا، وذا الحال نحو: جاءني زيد راكبا جملا .

قال المصنف<sup>(٤)</sup> : إنما اشترط الاعتماد على صاحبه لأنه في أصل الوضع، وصف، فإذا أظهرت صاحبه قبله تقوى واستظهر به لبقائه على أصل وضعه فيقدر حينئذ على العمل، وقال ابن مالك<sup>(٥)</sup> : وهو حال كونه خيرا للمبتدأ، أو حالا أيضا، معتمدا على الموصوف، لكنه مقدّر، وفيه تكلف، ولا سيما في الحال فإن مجيء الحال جامداً موصوفاً بالمشتق كقوله تعالى :

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾

(١) في ط : ومضروب .

(٢) ط : في غير ط بعينها .

(٣) في ط : كحرفي الاستفهام وحرف النفي .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٦٤١/١ ، وشرح الكافية ٩٣/٢ .

(٥) التسهيل ص ١٣٧ .

(٦) يوسف / ٢ ، والآية بتامها : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ .

قليل، وهو الذي يسمى بالحال الموطئة<sup>(١)</sup>.

قوله : « أو الهمزة أو، ما » ، هذا هو الثاني، والأولى، كما قال الجزولي، حرف الاستفهام أو حرف النفي، ليشمل نحو: هل ضاربُ الزيدان، ولا ضاربُ أخواك، ولا مضروبُ أبواك، ولا ضارباً زيداً<sup>(٢)</sup>، وإن قائمُ أبواك .

وقد يكون النفي غير ظاهر، بل هو مؤولٌ به، نحو: إنما قائمُ الزيدان، أي : ما قائم إلا الزيدان، ويقدر الاستفهام أيضاً، نحو: قائم الزيدان أم قاعدان<sup>(٣)</sup> .

والأخفش<sup>(٤)</sup> يُجَوِّزُ عَمَلَهُ من غير اعتناء على شيءٍ من الأشياء المذكورة، نحو قائم الزيدان، كما مرَّ في باب المبتدأ .

قوله : « وإن كان للماضي، وَجَبَتِ الإِضَافَةُ مَعْنًى »، يعني يجب أن يُضَافَ إلى ما يَجِيءُ بعده مما يكون في المعنى مفعولاً، نحو: ضاربُ زيد أمس، وتكون إضافته معنوية، هذا إن جاء بعده ذلك، وإلا جاز ألا يضاف، نحو: هذا ضاربُ أمس، ويرفع مع كونه ماضياً كما تكرر ذكره، ولا يَنْصِبُ (١٩٤ب) إلا الظرف أو الجار والمجرور، نحو: زيد ضاربُ أمس بالسوط، لأنه يكفيهما راحةُ الفعل فيعمل فيهما اتفاقاً .

وأجازَ الكِسَائِيُّ<sup>(٥)</sup> أن يعمل بمعنى الماضي مطلقاً، كما بمعنى الحال والاستقبال سواءً، وتمسك بجواز نحو: زيد مُعْطِي عمرو أمس دِرْهَمًا، وظانُّ زيدٍ أمس كريباً،

(١) « أي » عهدة لما بعدها ؛ لأنه هو المقصود . أما هي فغير مقصودة بذاتها، وإنما تُمَهِّدُ الذَّهْنَ وتُهيِّئُهُ لما يجيء بعدها من الصفة، فهي مجرد وسيلة إلى النعت . [ضياء السالك ١٩٥/٢ هامش (٣)] .

(٢) المراد بهذا المثال : الشبيه بالمضاف ، المسبوق بلا النافية للجنس ، والرضي يريد تعداد الأمثلة للنفي .

(٣) في م عبارة بعد قوله : « أم قاعدان » : وهي : « وإنما عمل اسم الفاعل إذا اعتمد على حرفي النفي والاستفهام ؛ لأنها بالفعل أولى، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير » .

(٤) وافقه في ذلك الكوفيون، وابنُ مالك . [التسهيل ص ٤٥ ، ١٣٦ ، الجمع ٩٥/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤١/١] .

(٥) شرح جمل الرَّجَّاحِي ٥٥٣/١ ، والمُغْنِي ص ١٨٠ ط . المبارك ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٠/١ .

قَالَ تَعَالَى : «وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا»<sup>(١)</sup> ، قال السِّيرافي : إِنَّ الْأَجَوَدَ ههنا أَنْ يُقَالَ : إِنَّمَا نَصَبَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، الْمَفْعُولَ الثَّانِيَ ضَرْوَةً حَيْثُ لَمْ يُمْكَنْ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، فَاكْتَفَى فِي الْأَعْمَالِ بِهَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْمَاضِي مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، قَالَ : وَلَا يَجُوزُ<sup>(٢)</sup> الْأَعْمَالُ مِنْ دُونِ مِثْلِ هَذِهِ الضَّرُورَةِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُوجَدْ عَامِلًا فِي الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ مَعَ كَثْرَةِ دَوْرِهِ فِي الْكَلَامِ .

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٣)</sup> ، وَجَمَاعَةٌ مَعَهُ : بَلْ هُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَدْلُولٍ عَلَيْهِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : مَعْطِي زَيْدَ ، قِيلَ : وَمَا أُعْطِيَ ؟ قَالَ : دِرْهَمًا أَيْ أُعْطَاهُ دِرْهَمًا ، كَقَوْلِهِ فِي الْفَاعِلِ<sup>(٤)</sup> :

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ \* - ٤٥ . . .

فِيَتَخَلَّصُ بِهَذَا التَّأْوِيلِ مِنَ الْاضْطِرَارِّ إِلَى أَعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْمَاضِي<sup>(٥)</sup> .  
قَالَ الْأَنْدَلُسِيُّ رَدًّا عَلَى الْفَارِسِيِّ : لَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ فِي مِثْلِ : هَذَا ظَانَ زَيْدٌ أَمْسَ قَائِمًا ، لِلزُّوْمِ حَذْفِ أَحَدٍ مَفْعُولِي ظَانَ ، وَلِلْفَارِسِيِّ أَنْ يَرْتَكِبَ<sup>(٦)</sup> جَوَازَ ذَلِكَ مَعَ الْقَرِينَةِ ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا ، كَمَا يَجِيءُ فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ .

(١) الأنعام / ٩٦ ، والآية بتامها : ﴿ قَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلُ سَكَنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْقَزِيزِ الْقَلِيلِ ﴾ .

فِي حُجَّةِ الْقِرَاءَاتِ ٢٦٢ : « قَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمَزَةُ الْكِسَائِيِّ : ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلُ سَكَنًا ﴾ بِغَيْرِ أَلِفٍ . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ : ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ ﴾ بِالْأَلِفِ وَكَسَرَ اللَّيْلَ . . . » . وَانْظُرْ سَيُوبَةَ ٨٩ / ١ ، ١٧٨ بُولَاقَ ، وَالْإِتْحَافَ ص ٢١٤ ، وَالْبَحْرَ الْمَحِيطَ ١٨٦ / ٤ ، وَالسَّبْعَةَ ص ٢٦٣ ط ٢ ، وَالتَّيْسِيرَ ص ١٠٥ .

(٢) فِي م : « وَلَا يَجُوزُ الْأَعْمَالُ بِمَعْنَى الْمَاضِي فِي غَيْرِ هَذَا لِأَنَّهُ لَا ضَرْوَةَ » . وَقَوْلُ السِّيرَافِيِّ تَجِدُهُ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ لِابْنِ النَّازِمِ ص ١٦٥ .

(٣) الْإِضْاحُ الْعَصْدِيُّ ١٤٤ / ١ . يَتَخَلَّصُ الْفَارِسِيُّ بِهَذَا التَّوْجِيهِ مِنَ الْاضْطِرَارِّ إِلَى أَعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، كَمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ السِّيرَافِيُّ .

(٤) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ ص ٢١٧ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ .

(٥) « حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى : لِطَوْلِ الْكَلَامِ » [انْظُرِ التَّبْصِيرَةَ ٢٢٠ / ١ ، وَحُجَّةَ الْقِرَاءَاتِ ص ٢٦٢] .

(٦) هَذَا دَفَاعٌ عَنْ رَأْيِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ .

ويُضعف مذهب السَّيرافي قوْلهم : هذا ضارب زيد أمس وعمراً ، إذ لا اضطرار ههنا إلى نصب «عمراً» لأنَّ حملَ التابعِ على إعرابِ المتبوعِ الظاهرُ أَوَّلِي<sup>(١)</sup> .

ولا استدلالٌ للكسائي في قوله تعالى :

﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطْرِ ذِرَاعَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup> ،

لأنه حكايةُ الحالِ الماضية ، قال الأندلسيُّ : معنى حكاية الحال أن تُقدَّر نفسَكَ ، كأنك موجودٌ في ذلك الزمان ، أو تقدّر ذلك الزمان كأنه موجودٌ الآن ، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكيُّ الآن على ما تُلَفِّظُ<sup>(٣)</sup> به كما في قوله : دَعْنَا مِنْ تَمَرْتَان ، بل المقصودُ بحكاية الحال : حكايةُ المعاني الكائنة حينئذٍ ، لا الألفاظ .

قال جَارُ الله<sup>(٤)</sup> ، ونعمَ ما قال : معنى حكاية الحال : أن يُقدَّرَ أن ذلك الفعل الماضي واقعٌ في حال المتكلم ، كما في قوله تعالى :

﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٥)</sup> ،

وإنما يُفَعَّلُ هذا في الفعل الماضي المستغرب ، كأنك تحضره للمخاطب وتصوّره له ليتعجب منه ، تقول : رأيت الأسد ، فأخذُ السيفَ فأقتله .

فإذا تقرر أنه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت أن يكون إضافته معنويةً ، يتعرّف إذا أضيف إلى المعرفة ، نحو : مررت بزيد ضاربك أمس ، وأمّا اسمُ الفاعلِ بمعنى الاستمرار فقد تقدّم شرحُه في باب الإضافة .

(١) في ط : الأولى .

(٢) الكهف / ١٨ ، والآيةُ بتمامها : ﴿وَنَحْنُهُمْ أَتَقَاتَا وَهُمْ رُفُودٌ وَقَلْبُهُمْ دَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلَّبَهُمْ بِسِطْرِ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمَلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ .

[انظر الإيضاح في شرح المَفْصَل ١/ ٦٤٠] .

(٣) ط : نلفظ .

(٤) هو الزمخشري . المَفْصَل ٢٢٨ .

(٥) البقرة / ٩١ ، والآيةُ بتمامها : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نؤمنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَنَكْفُرُ بِهِ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ .

قوله : « فإن دخل اللام استوى الجميع » ، أي عمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال .

وقال أبو علي ، في كتاب<sup>(١)</sup> الشعر، والرَّمَانِي<sup>(٢)</sup> : إنَّ اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضياً ، نحو : الضارب زيداً أمس : عمرو ، ولم<sup>(٣)</sup> يوجد في كلامهم عاملاً إلا ومعناه المعني<sup>(٤)</sup> ، ولعل ذلك لأنَّ المجرد من اللام ، لم يكن يعمل بمعنى الماضي ، فتَوَسَّلَ إلى إعماله بمعناه ، باللام ، وإن لم يكن مع اللام اسم فاعل حقيقة ، بل هو فعل في صورة الاسم كما قد تكرر ذكره ، ونقل ابنُ الدَّهَّان ذلك أيضاً ، عن سيبويه ، ولم يصرح سيبويه بذلك ، بل قال : الضارب زيداً ، بمعنى ضرب<sup>(٥)</sup> ، ويحتمل تفسيره بذلك أي أنه إذا عمل بمعنى الماضي فالأولى جوازُ عمله بمعنى الحال والاستقبال ، إذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما .

وجوز المبرد<sup>(٦)</sup> وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال ، واستدلوا بقوله<sup>(٧)</sup> :

(١) الورقة ٦٦ / ب .

(٢) التسهيل ١٣٧ ، وشرح ابن عقيل ١٥٣ / ٢ ط سنة ١٩٦٢ م ، والمجمع ٩٦ / ٢ .

(٣) في د : « لأنه لم يجرى في كلامهم عاملاً إلا بمعنى الماضي فتوصلوا بالألف واللام التي هي اسم موصول إلى إعمال صورة اسم الفاعل الماضي وإن كانت في الحقيقة فعلاً ... » .

(٤) في ط : المضي . وأراه هو الصواب . [انظر التبصرة ١ / ٢٢٠] .

(٥) في سيبويه ٨٧ / ١ بولاق : « ... ولو قلت : هذا ضارب عبدالله وزيداً ، جاز على إضمار فعل ، أي : وضرب زيداً . وإنما جاز هذا الإضمار ؛ لأنَّ معنى الحديث في قولك : هذا ضارب زيد : هذا ضرب زيداً ، وإن كان لا يعمل عمله فحمل على المعنى ... » .

(٦) في المقتضب ١٥٤ / ٤ : « وأعلم أنَّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى فقلت : هذا ضاربُ زيد أمس وعمرو ، وهذا مُعْطِي الدراهم أمس وعمرو - جاز لك أن تنصبَ عمراً على المعنى لِغُيُوبِهِ من الجار ، فكانك قلت : وأعطى عمراً » .

وانظر سيبويه ٨٧ / ١ ، ٨٩ ، ١٧٨ بولاق ، والمجمع ٩٥ / ٢ .

(٧) جريز (ديوانه ١٥٨ ط . الصاوي سنة ١٣٥٣ هـ) ؛ والرواية فيه :

بات همومي تغشاه طوارقها \* من خوف روعة بين الظاعنين غدا  
الخزانة ١٣٩ / ٨ .

وقوله : (بَتِ والهم) : بات هنا تامة ، وجملة (الهم تغشاني طوارقه) : في موضع نصب حال من التاء في (بَتِ) . =

٦٠٠ - فَبِتْ وَاهْمُ تَغْشَانِي<sup>(١)</sup> طَوَارِقُهُ \* من خوف رحلة بين الظاعنين غداً

ويحتمل انتصاب « غداً » برحلة، وبيّن<sup>(٢)</sup>، وبالظاعنين، والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع أن كلامنا فيما ينصب مفعولاً به، والظرف يكفيه رائحة الفعل .

وإنما عمل ذو اللام مطلقاً، لكونه في الحقيقة فعلاً، وقال الأخفش<sup>(٣)</sup>، إنها نصب ذو اللام بمعنى الماضي<sup>(٤)</sup> تشبيهاً للمنصوب بالمفعول، لا، لأنه مفعول به، كما في: زيد الحسن الوجه، وضعف ما قال: ظاهرٌ .

ونُقِلَ عن المازني أن انتصاب المنصوب بعده، بفعل مقدّر، وإنما ارتكب ذلك لأن اللام عنده ليس بموصول، كما مرّ في الموصولات، فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلاً .

واعلم أنه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين إلى المفعول به بأنفسهما أن يعتمدا باللام . نحو : أنا ضارب لزيد وأعجبي ضربك لزيد، وذلك لضعفهما لفرعيتيهما للفعل، كما يجوز أن يعتمد الفعل باللام إذا تقدم عليه المنصوب، كقوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرَّيَّةِ<sup>(٥)</sup> يَا تَعَبُرُونَ﴾ ،

والطوارق هنا : الدواهي . و (من خوف) متعلقان بـ (تغشاني) .

و(الرحلة) بالكسر : اسم مصدر بمعنى الارتحال، واليّن هنا مصدر بان يبين شيئاً، أي فارق ونعد . و(الظاعنين) من ظعن يظعن بفتح عينها ظعنًا، بفتح العين وسكونها، أي : سار وذهب .

الشاهد أن (غداً) يحتمل أن يكون منصوباً بأحد عوامل ثلاثة، وهي (رحلة) و (يّن)، و (الظاعنين)، فلا يتم ما ادعاه المبرّد من جواز عمل اسم الفاعل عمله بمعنى الماضي . مع أن الكلام في اسم الفاعل الذي ينصب مفعولاً به لا ظرفاً .

(١) ط : يغشاني .

(٢) ط : ويبين .

(٣) التسهيل ص ١٣٧ .

(٤) م ، د : «... بمعنى الماضي ، نحو الضارب زيدا أمس» .

(٥) قوله : « إن كنتم » ساقط من ط .

(٦) يوسف / ٤٣ ، ونصّها : ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُبُلَاتٍ خُضَرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رَأْيِي إِنْ كُنْتُ لِلرَّيَّةِ يَاتَعَبُرُونَ ﴾ .

وقولك : لزيد ضربت، واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر، لإفادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول، وعمد ما كان من نحو : علم وعرف ودرى وجهل، بالباء، لا غير، نحو: أنا عالم به، لجواز زيادتها مع أفعالها، أيضاً كما ينبغي.

## [ صِيغُ مبالغَةٍ اسمِ الفاعلِ : أوزانها وعملها ]

قوله : « وما وُضِعَ منه للمبالغة، كضرباب وضروب ومضرباب وعليم، وحذِر، مثله، والمثنى والمجموع مثله » .

أبنية المبالغة العاملة اتفاقاً من البصريين : ثلاثة<sup>(١)</sup>، وهذه الثلاثة مما حوّل إليها أسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قَصْدِ المبالغة، قال<sup>(٢)</sup> :

٦٠١ - فيا لرزام (أ) رشحوا بي مقدماً \* على الحرب خواضاً إليها الكتائباً

(١) فَعَالٌ ، فَعُولٌ . مَفْعَالٌ . جاء في المَع ٩٧/٢ : « وأنكر أكثر البصريين الآخرين ؛ أي (فَعِيلٌ) ، و (فَعِلٌ) ؛ لِقِلَّتِيهما ، وأنكر الجرْمِيُّ (فَعِلٌ) دون (فَعِيلٌ) ؛ لأنه أَقْلٌ وروداً حتى إنه لم يُسَمَّعْ إعماله في نثر ، وقال أبو عمرو : يعمل (فَعِلٌ) بضعمف ، وقال أبو حيان : لا يتعدى فيها السماع ، بل يقتصر عليه . وانظر كتاب ما تَلَحَّنُ فيه العامة للكسائي ص ١٢٢ وما بعدها .

[تحقيق د . رمضان عبد التواب، دار الرفاعي بالرياض سنة ١٩٨٢م]، ومجل الرَّجَاجِي ص ٩٢ ط . جديدة .

(٢) سعد بن ناشب المازني . والبيت أحد أبيات تسعة أوردها أبو تمام في أوائل الحماسة ؛ أولها :  
سأغيبُ عني العار بالسيف جالباً \* عليّ قضاء الله ما كان جالباً  
وفيه : (الكرائب) بدل (الكتائب) .

الحماسة بشرح التبريزي ٧٣/١ ، والخزانة ١٤٠/٨ ، ١٤٢ ؛ وفيه : « قال ابن جني في (إعراب الحماسة) : في هذا البيت شاهد على جَوَازِ إعمال اسمِ الفاعل . ألا تراه كيف نصب الكرائب بخَوَاضٍ ؟ » وقوله : (فيا لرزام رشحوا) : هو فعل أمر من الترشيح ، وهو التربية . ومنه رشت المرأة ولدها ، إذا درجته في اللبن ، ثم قيل : رشح لفلان كذا توسعاً . أي رشحوا به بترشيحكم إياي رجلاً كذا صفته . وأقام الصفة مقام الموصوف . قال التبريزي : قوله : فيا لرزام : النية بالغاء استئناف ما بعدها وإن نسق بها جملة على جملة . واللام من يالرزام : لام الاستغاثة ، ورزام : مجرور بها ، وهو قبيلة ، وهم المدعوون ، وأصل حركة اللام مع الظاهر الكسر ، وفتحت مع المستغاث لكونه في موقع الضمير . . . .

الشاهد فيه أن (خَوَاضاً) صيغة مبالغة ، من اسمِ الفاعلِ الثلاثي وهو خائض .

وفي كلامهم : إنه لَمِنْحَارٌ<sup>(١)</sup> بوائِكُها، أي سِمانِها، وقال<sup>(٢)</sup> :

٦٠٢ - ضَرُوبٌ بنصل السيف سَوْقَ سِمانِها \* إذا عَدِمُوا زاداً فإنك عاقرٌ  
وربما بُني فَعَالٌ ومِفْعَالٌ وفَعُولٌ، من أفعَل، نحو : حَسَّاسٌ ودَرَّاكٌ، من أَحَسَّ  
وأدرَك، وقال<sup>(٣)</sup> :

٦٠٣ - شَمٌّ مهاوِينٌ أبدانَ الجَزُورِ مخا \* ميصِ العِشِياتِ ، لا خُورٍ ولا قَزَمٍ  
جمع مِهْوان ، من أَهان .

(١) في شرح الألفية لابن الناطم ص ١٦٤ : «حكى سيويه أما العسل فانا شرَّاب ، وإنه لَمِنْحَارٌ بوائِكُها» .  
وفي شرح الألفية للمُرَّادي ج٣ ص ٢٠ ، ٢١ : «ومثال مِفْعَال قولُ بعض العرب : «إنه لَمِنْحَارٌ بوائِكُها» أي  
سِمانِها . . . ومثال فَعُول قولُ بعضهم : «أنت غيوط ما علمت أكباد الإبل «حكاة الكسائي . . .» .  
(٢) هو أبو طالب، عَمَّ سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . (ديوانه ص ١١ ، جمع وترتيب عبدالعزيز الكرم، دمشق  
، مطبعة كرم سنة ١٩٥٥م) .

والبيت في رثاء أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عُمر بن مخزوم .  
الخزانة ١٤٦/٨ هارون ، سيويه ٥٧/١ بولاق ، الأمالي الشجرية ١٠٦/١ ، المُفَصَّل ٢٢٦ ، الجمل ٩٢ ط  
جديدة] ، الحُلل ١٢٧ ، شرح الحدود النحوية للفاكهى ٣٥٣ ، شرح جَمَلِ الرَّجَّاجي ١/٥٦٠ .  
و (سَوْقٌ) جمع ساق ، وقوله : (فإنك عاقرٌ) : التفاتٌ . و (ضَرُوبٌ) : خبر مبتدأ محذوف .  
(٣) هو الكُمَيْتُ بن زيد الأسدي ، كما في سيويه ٥٩/١ بولاق . وهو في : الخزانة ١٥٠/٨ هارون ، والمُفَصَّل ٢٢٨ ،  
وابن يعيش ٧٤/٦ ، ٧٦ ، والغني ٥٦٩/٣ .

«و(مهاوِين) : كأنه جمع مِهْوان للمبالغة» [الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٣٩] . وبناء مِفْعَال من أَفْعَل قليلٌ  
نادرٌ ، والكثير من فَعَلٌ . والأوصاف جميعها مجرورة في البيت ؛ لأن قبله :

ياوي إلى مجلسٍ بادٍ مكارمهم \* لا مُطْيعي ظالمٍ فيهم ولا ظُلُمٍ  
والبيت إنما ورد في (سيويه والمُفَصَّل وغيرهما) على إعمال (مِفْعَال) عَمَلٌ فَعْلُهُ ، وليس منها ما يدل على أنَّ الأوصاف  
مرفوعة . وكأنَّ الغني - رحمه الله - لم يقف على هذا البيت ، فقال : شَمٌّ : خبرٌ مبتدأ محذوف ، مع أنها صفةٌ  
لِمَجْلَسٍ !!

ومعنى (شَمٌّ) : جمع أشم من الشَّمم ، وهذا كناية عن كرم النسب . والأبدان جمع بَدَن ، وليس بَدَنَةٌ وهي الناقة ،  
كما قال ابنُ يعيش .

والشاهد فيه أنَّ ما جمع من اسم الفاعل يعمل عمله .

والمعنى : أنهم يؤخِّرون العشاءَ لأجل ضيفِ يطرق ، فبطونهم خيصةٌ في عشيَّاتهم لتأخُّر الطعام عنهم .



قال سيبويه<sup>(١)</sup> : فاعل ، إذا حُوِّلَ إلى فَعِيل ، أو فِعْل ، عَمِلَ أيضاً ، وأنشد<sup>(٢)</sup> :

٦٠٤ - حتى شأها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلَ \* باتت طراباً وبات الليل لم يَنَمْ

فَكَلِيل : مبالغة « كَالٌ »<sup>(٣)</sup> ، يعني البرق ، وشأها ، أي ساقها ، والضمير للأتن ، ومنَعَ ذلك غيرُ سيبويه<sup>(٤)</sup> ، وقالوا : إِنَّ مَوْهِنًا ظَرْفٌ لشأها ، لأن « كَلِيل » لازم ، ولو كان لِكَلِيل<sup>(٥)</sup> أيضاً ، فلا استدلال فيه ، لأنه ظَرْفٌ يكفيه رائحةُ الفِعْلِ ، واعتذر له بأن « كَلِيل » بمعنى مُكَبَّل ، فَمَوْهِنًا مفعوله على المجاز ، كما يقال : أتعبت يومك ، فَفَعِيل ، إِذَنْ ، مبالغة مُفَعِّل .

قلت : لا استدلال بالمحتمل ، ولا سيما إذا كان بعيداً ، واستدل سيبويه<sup>(٦)</sup> على عَمَلِ فَعِيل<sup>(٧)</sup> ، بقوله<sup>(٨)</sup> :

---

(١) الكتاب ٥٩/١ بلاق .

(٢) البيت من قصيدة طويلة لساعدة بن جُوَيْه ، رثى بها مَنْ أُصِيبَ يوم مَعِيط . (ديوان الهذليين ١٩٨/١ ط . دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٥م) . وهو في : الخزائن ١١٥/٨ هارون ، سيبويه ٥٨/١ بلاق ، المقتضب ١١٤/٢ الطبعة الأخيرة ، المغني ٥٦٨ ط . المبارك ، التبصرة ٢٢٦/١ .  
(وشأها) شاقها - كما في شرح السُّكْرِي - ، وقال الأعلام : ساقها وأزعجها من موضعها إلى الموضع الذي كان منه البرق . و(المَوْهِن) : وقتٌ من الليل .

الشاهد فيه أن سيبويه قال : إذا حُوِّلَ فاعل إلى فَعِيل أو فِعْل عَمِلَ أيضاً . وأنشد هذا البيت . فإن كَلِيلًا قد عمل في قوله (مَوْهِنًا) . وَرَدَّ بأن مَوْهِنًا ظَرْفٌ لـ (شأها) ، ولو كان لـ (كَلِيل) أيضاً ، فلا استدلال فيه ؛ لأنه ظَرْفٌ يكفيه رائحة الفعل . واعتذر لسيبويه بأن كَلِيلًا بمعنى مُكَبَّل (فَمَوْهِنًا) مفعوله على المجاز ، كما يقال أتعبت يومك ، ففعيل مبالغة مُفَعِّل لا فاعل . وفيه أنه قليل نادر ولا يَصِحُّ الاستدلال بالمحتمل مع أن هذا الاعتذار بعيد .

(٣) في التبصرة ٢٢٧/١ : «وقيل في (كَلِيل) إنه بمعنى (مُكَبَّل) ، وهو اسم الفاعل من أَكَلُ يُكَلُّ فهو مُكَبَّلٌ ، كقولهم : عذابُ أليم ، وداءٌ وجيع ، بمعنى مُؤَلِّمٌ ومُوجِعٌ .

(٤) المبرد ، والجزمي ، والملازني ، وابن هشام ، والسُّكْرِي . [الخزائن ١٥٩/٨ هارون ، والمغني ص ٥٦٨ ط . المبارك ، والمقتضب ١١٤/٢ الطبعة الأخيرة ، والتبصرة ٢٢٧/١] .

(٥) أي : ولو كان الظرف معمولاً لِكَلِيل .

(٦) الكتاب ٥٨/١ بلاق .

(٧) وافقه أبو عَمْرٍو الجَرْمِي ، وخالفه في (فَعِيل) مع أكثر النحويين . [التبصرة ٢٢٧/١ ، المص ٩٧/٢] .

(٨) قال البَطْنُونِيُّ في الحُلل ص ١٣١ : «هذا البيتُ مَصْنُوعٌ ، ليس بعربيٍّ ، واختلف في صانعه : فزعم قوم أنه =

٦٠٥ - حَذِرْ أُمُوراً مَا تُخَافُ، وَآمِنْ \* مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ وَمَنْعُهُ غَيْرُهُ، وَقَالَ: إِنَّ الْبَيْتَ مَصْنُوعٌ يَرُوى عَنِ اللَّاحِقِيِّ<sup>(١)</sup> أَنَّ سَيَبُوهُ سَأَلَنِي عَنْ شَاهِدٍ فِي تَعْدِي «فَعِلَ» فَعَمَلْتُ لَهُ هَذَا الْبَيْتَ .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فَعِيلٌ وَفَعِلٌ مِمَّا حُوِّلَ إِلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ، كظَرِيفٍ وَكَرِيمٍ، وَطَبْنٍ وَطَبْنٍ، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا<sup>(٢)</sup> لَا يَنْصَبَانِ، إِذْ كَلَامُنَا فِي أَبْنِيَةِ الْمُبَالَغَةِ، لَا فِي الصِّفَاتِ الْمَشْبَهَةِ.

وَقَدْ جَاءَ فَعِيلٌ مِبَالَغَةً مُفَعِّلٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿عَذَابٌ<sup>(٣)</sup> أَلِيمٌ﴾،

عَلَى رَأْيِ<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>:

لَا بِنَ الْمَقْفَعِ، وَحَكَى الْمَازَنِي، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَحْجَى الْأَحْقَقِيُّ، قَالَ سَأَلَنِي سَيَبُوهُ عَنْ (فَعِلَ) أَيْتَعْدِي؟ فَوَضَعْتُ لَهُ هَذَا الْبَيْتَ، وَلَاجِلَ هَذَا رَدُّ هَذَا الْبَيْتِ عَلَى سَيَبُوهِ.

وَقَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ ١٦٩/٨ هَارُونَ: «أَقُولُ: إِنَّ طُعْنَ عَلَى سَيَبُوهِ بِهَذَا الْبَيْتِ، فَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِبَيْتٍ آخَرَ لَا مَطْعَنَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ لَبِيدِ الصَّحَابِيِّ:

أَوْ مِسْحَلُ شَنِجٍ عِضَادَةٌ سَمَحَجٍ \* بِسَرَاتِهِ نَذَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ  
وَقَالَ ابْنُ السَّيِّدِ فِي الْحُلُلِ ص ١٣١: «وَقَدْ وَجَدْنَا فِي شِعْرِ زَيْدِ الْخَيْلِ الطَّائِي بَيْتاً آخَرَ، لَا مَطْعَنَ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونَ عِرْضِي \* جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدٌ...  
وَالْبَيْتُ فِي: سَيَبُوهِ ٥٨/١، الْمُقْتَضَبُ ١١٥/٢ الطَّبَعَةُ الْآخِرَةُ، الْأَمَالِيُّ الشَّجَرَةُ ٥٤٣/٢، التَّبَصُّرَةُ

٢٢٧/١، شَرْحُ مُجَلِّ الرُّجَّاجِيِّ ٥٦٢/١، شَرْحُ الْأَلْفِيَةِ لِابْنِ النَّازِمِ ص ١٦٤.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ سَيَبُوهُ اسْتَدَّلَّ بِهِ عَلَى عَمَلِ فَعِلَ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَمَنْعُهُ غَيْرُهُ، وَقَالَ إِنَّ الْبَيْتَ مَصْنُوعٌ.

(١) هُوَ أَبَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ لَاحِقٍ. شَاعِرٌ مُكْتَبَرٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ. كَانَ يَمْدَحُ الْبَرَامِكَةَ. نَظَّمَ كَلِيلَةَ وَدُمْنَةَ شِعْراً.

تُوفِيَ سَنَةَ ٢٠٠ هـ. [الْأَعْلَامُ ٢٧/١].

(٢) فِي د: «فَلَا خَوْفَ فِي أَنَّهَا لَا يَعْمَلَانِ فِي الْبَاقِي».

(٣) وَرَدَّتْ كَثِيراً فِي الْقُرْآنِ، وَهَذَا الْجُزْءُ مِنَ الْآيَةِ ١٠ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَنُصِّهَا: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ تَمُرُّ مَرَّزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾.

(٤) انْظُرْ تَفْسِيرَ ابْنِ كَثِيرٍ ٤٨/١، وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ٤١/١، ٤٢، وَتَفْسِيرَ أَبِي السَّعْدِودِ ٣٣/١؛ وَفِيهِ: «أَيُّ مَوْظِعٍ، يُقَالُ

أَلِمَ وَهُوَ أَلِيمٌ كَوَجَعَ وَهُوَ وَجِيعٌ، وَصَفَ بِهِ الْعَذَابَ لِلْمُبَالَغَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ... وَقِيلَ هُوَ بِمَعْنَى الْمَوْظِعِ كَالسَّمِيعِ بِمَعْنَى الْمُسْمَعِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِثَبَّتٍ...»، وَانْظُرْ حَاشِيَةَ الْجَمَلِ ١٧/١، ١٨.

(٥) هُوَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِيكَرِبِ الزُّبَيْدِيِّ الْمَدْحَجِيِّ الصَّحَابِيِّ.

الْأَصْعَمِيَّاتِ [تَصْحِيحٌ وَتَرْتِيبٌ وَلَيْمٌ بِنِ الْوَرْدِ، رَقْمُ ٤٨ ص ٤٣، ط. دَارُ الْآفَاقِ، بَيْرُوتُ ط ١ سَنَةِ ١٩٨١]،

٦٠٦ - أَمِنْ رَحْمَانَةِ الدَاعِي السَّمِيعِ \* يُؤَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعٌ

وَأَمَّا الْفَعِيلُ بِمعنى المفاعل، كالجَلِيس والحَلِيف، فليس للمبالغة، فلا يعمل اتفاقاً .

وعند الكوفيين، لا يعمل شيء من أبنية المبالغة، لِفَوَاتِ الصَّيغَةِ التي بها شابه اسمُ الفاعلِ الْفِعْلُ، وإن جاء بعدها منصوبٌ، فهو، عندهم، بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ .

وقال البصريون : إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظي، لِجَبْرِ المبالغة في المعنى، ذلك النقصان، وأيضاً، فإنها فروغٌ لاسم الفاعل المشابه للفعل، فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل، ومن ثَمَّة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبهة .

وقال ابنُ<sup>(١)</sup> بابشاذ : لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل، والأبيات المنشدة ظاهرة في كونها للإطلاق المفيد للاستمرار .

---

والأصمعيات [تحقيق وشرح شاكر وهارون ، بيروت ط ٥ ، رقم ٦١ ص ١٧٢]؛ وفيه : «رَحْمَانَةُ : امرأتها المطلقة، وقيل أخته أم ذُرَيْد بن الصَّمَّة. السميع : السَّمْع، وهو شاهد لمجيء صيغة (فَعِيل) لمبالغة مُفْعِل ، مثل (بَدِيع) في معنى (مُبْدِع)». الخزائن ١٨١/٨ هارون، الأمالي الشجرية ٦٤/١ و ١٠٦/٢، ابن يعيش : ٧٣/١ .

« والبيت على أَنَّ فَعِيلًا قد جاء لمبالغة مُفْعِل على رأي، وهو رأي الجمهور، منهم ابنُ الأعرابي في نوادره، أنشد لِغَنَةِ الْغَنَوِي :

إِنِّي تَوَدُّكُمْ نَفْسِي وَأَمْنُحُكُمْ \* حُبِّي ، وَرُبَّ حَبِيبٍ غَيْرُ حَبُوبٍ  
حبيب في معنى محب، مثل أليم في معنى مؤلم، وسميع في معنى مسمع . . . ومنهم أبو العباس المبرد في الكامل :  
قيل خَصِيب وأنت تريد تُخَصِّب . . . ومنهم أبو إسحاق الزجاج، قال في (تفسيره) من البقرة، عند قوله تعالى :  
﴿وَكَلَّهِمْ عَذَابَ آلِيمٍ﴾ معنى أليم مَوَجِّع . وتأويل أليم في اللغة مؤلم . قال الشاعر، وأنشد هذا البيت .

ويقابل قول الجمهور قولُ صاحب (الكشاف) عند قوله : «بَدِيعُ السموات والأرض» : هو من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، أي بديع سمواته وأرضه . وقيل البديع بمعنى المُبْدِع، كما أَنَّ السميع في قول عمر : \* أَمِنْ رَحْمَانَةِ الدَاعِي السَّمِيعِ \* بمعنى السَّمْع . وفيه نَظَرٌ . [الخزائن] .

(١) لم يرد هذا الرأي في المُقَدِّمَةِ المُخَسَّبة .

وَيَعْمَلُ مِثْنَى الْمُبَالِغَةِ وَمَجْمُوعَهَا ، صَحِيحاً كَانَ أَوْ مَكْسِراً ، قَالَ <sup>(١)</sup> :

[٦٠٧ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ \* غُفِرَ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ

وَتَقْدِيمُ مَنْصُوبِ أُبْنِيَةِ الْمُبَالِغَةِ عَلَيْهَا جَائِزٌ، كَمَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَمَنْعَةُ الْفَرَاءِ ، لُضْعْفُهَا ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ لَهَا عِنْدَهُ .

قَوْلُهُ : « وَالْمِثْنَى وَالْمَجْمُوعُ مِثْلُهُ » ، أَيِ يَعْمَلَانِ عَمَلَ اسْمِ الْفَاعِلِ ، أَمَّا الْمِثْنَى وَجَمْعُ السَّلَامَةِ فَظَاهِرَةٌ ، لِبَقَاءِ صِيغَةِ الْوَاحِدِ الَّتِي بِهَا كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ يُشَابِهُ الْفِعْلَ .

وَأَمَّا جَمْعُ الْمَكْسَرِ ، فَلِكُونِهِ <sup>(٢)</sup> فَرَعٌ الْوَاحِدِ ، قَالَ <sup>(٣)</sup> :

٦٠٨ - مِمَّنْ حَمَلْنَاهُ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ \* حُبُّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرُ مُهْبَلٍ

---

(١) طَرَفَةُ بْنُ الْعَبْدِ (دِيَوَانُهُ ٦٨ بِشَرْحِ أَحْمَدَ بْنِ الْأَمِينِ الشَّنْقِيطِيِّ . قَازَانُ ١٩٠٩م).

الْخَزَانَةُ ١٨٨/٨ هَارُونَ ، سَيَبَوِيهِ ١/ ٥٨ بُولَاق ، نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ١٥٧ ، الْمُفَصَّلُ ٢٢٨ ، الْجُمْلُ ص ٩٣ ط .  
جَدِيدَةٌ ] ، الْحُلُّ ص ١٣٣ ؛ وَفِيهِ : « وَيُرْوَى : (فُجِّرَ) بِالْجِيمِ ، وَهُوَ جَمْعُ فُجُورٍ ، وَهُوَ الْكَثِيرُ الْفَسَقِ » ، شَرْحُ  
الْأَلْفِيَةِ لِابْنِ النَّاطِمِ ١٦٤ . وَ (ذَنْبُهُمْ) مَفْعُولٌ لِيُغْفَرَ ، وَهُوَ جَمْعُ غُفُورٍ ، مُبَالِغَةٌ غَافِرٌ وَفُخْرٌ . بِضَمَّتَيْنِ أَيْضاً : جَمْعُ  
فُخُورٍ .

وَمَعْنَى الْبَيْتِ : لَا يَفْخَرُونَ بِشَرْفِهِمْ ، وَلَا يَعْجَبُونَ بِنَفْسِهِمْ ، وَلَكِنْهُمْ يَتَوَاضَعُونَ لِلنَّاسِ .  
الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ مِثْنَى الْمُبَالِغَةِ وَمَجْمُوعَهَا يَعْمَلُ ، فَإِنَّ ذَنْبَهُمْ مَفْعُولٌ لِيُغْفَرَ ، وَهُوَ جَمْعُ غُفُورٍ ، مُبَالِغَةٌ غَافِرٌ .

(٢) فِي م : « فَيَعْمَلُ لِكُونِهِ فَرَعٌ الْوَاحِدِ » .

(٣) أَبُو كَبِيرٍ الْهَذَلِي (دِيَوَانُ الْهَذَلِيِّينَ ٩٢/٢ ط . دَارُ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ سَنَةِ ١٩٤٥م) .  
وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ عَدَّتْهَا سَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ بَيْتًا ، أَوْرَدَهَا السُّكْرِيُّ فِي أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ، وَاقْتَصَرَ مِنْهَا أَبُو نَعَامٍ عَلَى أُبْيَاتٍ  
أَوْرَدَهَا فِي أَوَائِلِ الْحِمَاسَةِ .

الْخَزَانَةُ ١٩٢/٨ هَارُونَ ، الْحِمَاسَةُ بِشَرْحِ التَّبْرِيزِيِّ ٨٤/١ ، وَبِشَرْحِ الْمَرْزُوقِيِّ ٨٥ ، سَيَبَوِيهِ ٥٦/١ بُولَاق ، الْمَغْنَى  
٨٩٩ ط . الْمُبَارَكُ ، شَرْحُ الْأَلْفِيَةِ لِابْنِ النَّاطِمِ ١٦٥ ، ضَرَائِرُ الشُّعْرِ ص ٢٣ .  
عَلَى أَنَّ (حُبُّكَ النَّطَاقِ) : مَفْعُولٌ لِعَوَاقِدَ ، وَهُوَ جَمْعُ عَاقِدَةٍ . وَالحُبُّكُ : جَمْعُ الْحَبَاكِ ، وَهُوَ الْإِزَارُ . وَالْمُهْبَلُ :  
الْمُثْقَلُ بِاللَّحْمِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (حُبُّكَ النَّطَاقِ) مَفْعُولٌ لِعَوَاقِدَ ، وَهُوَ جَمْعُ عَاقِدَةٍ .

## [ حَذْفُ النُّونِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَجْمُوع ]

«قوله : وَيَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ مَعَ الْعَمَلِ وَالتَّعْرِيفِ تَخْفِيفًا».

يعني بالتعريف دُخُولُ اللام، وبالعَمَلِ: النصب.

كقوله<sup>(١)</sup>:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتِيَهُمْ من ورائِهِمْ نطفٌ ٢٩٨  
وذلك لأنَّ اللامَ موصولٌ وقد طالَّت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيفُ بحذف  
النون<sup>(٢)</sup>، كما حذفت في الموصول في قوله<sup>(٣)</sup>:

أَبْنِي كُلِّيبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَا ٤٢٣

وقال<sup>(٤)</sup>:

وإنَّ الذي حانتَ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ ٤٢٦  
وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ مَعَ الْجَرِّ كَالضَّارِبِ زَيْدٍ، فَلِلْإِضَافَةِ.

ويُشْتَرَطُ فِي عَمَلِ اسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ: أَلَّا يَكُونَ مُصَغَّرَيْنِ وَلَا مَوْصُوفَيْنِ، لِأَنَّ

(١) عمرو بن أمريء القيس، ونُسب إلى قيس بن الخطيم، وهو في زيادات ديوانه ص ١٧٢ (تحقيق د. ناصر الدين الأسد. المدني سنة ١٩٦٢م). الخزائن ٢٧٢/٤ - ٢٨٣ و ٢٠٩/٨، سيبويه ٩٥/١ بولاق، المقتضب: ١٤٥/٤، المنصف ٦٧/١، الإيضاح العُصْدي ١٤٩/١، ومعجم الشواهد ٣٢٩/١.

والتطف: التلطف بالعيب.

الشاهد فيه أنه «أنشد بنصب (عُورَة) وجَرَّها، فمن جَرَّ حَذْفُ النون للإضافة، كما يحذف التنوين، ومن نصب حَذْفُ النون لغير الإضافة، ولكن تخفيفاً واختصاراً، كما تُحذف من ثنية (الذي) وجمعه...». [التبصرة ٢٢٢/١].

(٢) هذا قول البصريين، وأما الكوفيون فَحَذَفُوا النون عندهم لَغَةً في إثباتها سواء أطالت الصلة أم لم تُطَلَّ. [الأمالي الشجرية ٣٠٦/٢].

(٣) الأخطل التغلبي (ديوانه ص ٤٤، بيروت سنة ١٨٩١م) يفتخر بقومه، وصهو جريراً. وقد سبق تخريج البيت.

(٤) الأشهب بن رُمَيْلة. [التبصرة ٢٢٣/١، الخزائن ٢١٠/٨، وقد سبق تخريج البيت]. على أنَّ أصله: إِنَّ الَّذِينَ حانت، فحذفت النون منه تخفيفاً.

التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله<sup>(١)</sup> بالفعل، ولم تخرجهما<sup>(٢)</sup> الثنية والجمع<sup>(٣)</sup>، وجوّز بعضهم<sup>(٤)</sup> عمَل المَصغَر والوصف<sup>(٥)</sup> قياساً على المثنى والمجموع، وليس بشيء، لما ذكرنا، وأمّا قولهم: أنا مرتحل<sup>(٦)</sup> فسُوِّرُ فرسخاً<sup>(٧)</sup>، فإنما جاز لكون المعمول ظرفاً، ويكفيه رائحة<sup>(٨)</sup> الفعل.

واعلم أنه قد جاء في الشذوذ فصلُ اسمِ الفاعل المضافِ إلى مفعوله عنه بظرفٍ، قال<sup>(٩)</sup>:

٦٠٩ وكرّارٍ خَلَفَ المحجرين جَوادَهُ إذا لم يُحَامِ دون أنثى حَلِيلُهَا

(١) في م ، د: «يخرجانه عن وقوعه موقع الفعل، ولا يمكن تأويل المصغر والموصوف كما أمكن تأويل المثنى والمجموع».

(٢) في ط: «ولم يخرجه».

(٣) لأنّ كلّاً من المثنى والمجموع يبقى على صلاحيته، وتلحقه العلامة في آخره. وأمّا التصغير فهو تغيير لبنية الكلمة.

(٤) هو الكسائي. قال ابن الناطم: «ولو صَغُرَ اسمُ الفاعل أو نُعِتَ بطل عمله إلاّ عند الكسائي، فإنه أجاز إعمال المَصغَر، وإعمال المنعوت... وما يحتاج به الكسائي في إعمال الموصوف قول الشاعر: إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمان في الخليط المزابل...»

(ص ١٦٥).

وفي ارتشاف الضرب ورقة ١١٥٧/ب، دار الكتب، القاهرة رقم ٨٢٨ نحو: «الكوفيون ومنهم الكسائي ماعدا الفراء» وانظر الأشموني ٢٩٥/٢.

(٥) في ط: والموصوف.

(٦) في ط: مرتحل.

(٧) في شرح الألفية لابن الناطم ص ١٦٥: «وحكي عن بعض العرب: أظنني مرتحلاً وسوِّراً فرسخاً...».

(٨) ط: رابحة.

(٩) الأخطل التغلبي (ديوانه ٢٤٥). تحقيق أنطون صالحاني، بيروت سنة ١٨٩١م).

والبيت من قصيدة، يمدح بها همام بن مطرّف التغلبي.

الخزاعة ٢١٠/٨ هارون، سيبويه ٩٠/١ بولاق، معاني الفراء ٨١/٢. والمُحَجَّر: الملجأ الذي غشيه عدوه. والحليل: الزوج، والحليلة: الزوجة؛ لأنّ كلّاً منها يحمل للآخر دون غيره. يقول: إذ قرّ الرجال عن أزواجهم منهزمين وأسلموهن للعدو كرّ جوادَهُ يدافع عنهم.

والشاهد فيه: إضافة (كرّار) إلى (خلف)، ونصب (جواده) به.

أي : كَرَّار جَوَادِهِ، وقد شَدَّ، أيضاً، الفصل بالمفعول نحو: مُعْطِي الدرهمَ عَمْرٍو،  
كما جاء في المصدر في نحو قوله تعالى :

﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>

فإن عطفت على المجرور باسم الفاعل، فإن كان بمعنى الماضي نحو: هذا ضارب زيد أمس وعمرو، فالمختار جرُّ المعطوف حملاً على اللفظ.

والنصب جائز، لكن بإضمار فعلٍ يفسره لفظ اسم الفاعل وإن لم يعمل، ولذلك ضعف، ولا يكون ذلك المقدر إلا ماضياً، ليوافق المفسر، إلا أن يكون هناك ما يدل على خلافه، نحو: هذا ضارب زيد أمس وعمراً غداً.

وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، جازَّ النصب والجرُّ، والحمل على اللفظ أولى، ويبقى هنا الخلاف في أنَّ النصب حملاً على المحل، أو بعاملٍ مقدَّر، فإن كان

(١) الأنعام / ١٣٧، والآية بتمامها: «وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ لِيَرُدُّوهُمْ وَلَيْسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْعَلُونَ». قرأ ابن عامر: «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم» على تقدير: (قتل شركائهم أولادهم)، ففرق بين المضاف والمضاف إليه وحجته قول الشاعر:

فرجحتها متمكناً زنجٍ القلوص - أبي مزادة

أراد (زنجٍ أبي مزادة القلوص). وأهل الكوفة يُجوزون الفرق بين المضاف والمضاف إليه. . [حجة القراءات ٢٧٣]، وانظر الكشف ٤٥٣/١ وما بعدها.

(٢) انظر التبصرة ٢٢١/١.

بعامل مقدّر (١٩٥ب) كما هو مذهبُ سيبويه، فتقديرُ اسمِ الفاعلِ أوّلَى من تقديرِ الفعلِ ليوافقَ المقدّرُ الظاهرَ، أنشدَ سيبويه<sup>(١)</sup> :

٦١٠ هل أنتَ باعْتُ دينارَ حاجتنا أو عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بنِ مَخْرَاقِ

---

(١) لم أهتم إلى قائله. وقال ابنُ السِّدِّ في الحُلُل ص ١١٨ : «هذا البيت لا أعلم قائله». وقال البغدادي في الخزانة

٢١٩/٨ هارون: «والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها. وقال ابنُ خلف: وقيل هو لجابر ابن رالان السُّنْبِيّ، وسُنَيْس: أبو حي من طيء ونسبه غير خدمة سيبويه إلى جرير، وإلى تأبط شراً، وإلى أنه مصنوع، والله أعلم بالحال».

ودينار: اسم رجل. وقوله: (أو عَبْدَ رَبِّ): يَنْتَصِبُ بالعطف على موضع دينار؛ لأنه مخفوض اللفظ، منصوب في المعنى.

ويجوز نصبه بإضمار فِعْلٍ، كأنه قال: أو تَبَعْتُ عَبْدَ رَبِّ، وهو الذي ذهب إليه الزجاجي في الجُمَل ص ٨٧ [ط جديدة].

ويجوز أو عَبْدَ رَبِّ أَخِي بالخفض. وزعم عيسى بنُ عُمَرَ أنه سمع العرب تنشده منصوباً، الخزانة ٢١٥/٨ هارون، سيبويه ٨٧/١ بلاق، الهمع ١٤٥/٢. الشاهد فيه أن سيبويه أنشده بنصب عبد رب، ونصبه بتقدير اسم الفاعل أوّلَى من تقدير الفعل؛ ليوافقَ المقدّرُ الظاهر.



## [ اسمُ المفعول : تعريفه ، وعمله ، وصيغته ]

قوله : « اسم المفعول : ما<sup>(١)</sup> اشتق من فعل ، لمن وقع عليه ، وصيغته من الثلاثي على مَفْعُول كَمَضْرُوب ، ومن غيره على صيغة المضارع<sup>(٢)</sup> بميمٍ مضمومةٍ وفتحٍ ما قبل الآخر كُمُخْرَجٍ ومُسْتَخْرَجٍ ، وأمره في العمل والاشتراط ، كأمر الفاعل مثل : زيد معطي غلامه درهماً » .

قوله : « وقع عليه » .

يعني جَرَى<sup>(٣)</sup> عليه أو جرى مجرى المرفوع عليه ، ليدخل فيه نحو : أوجدت ضرباً ، فهو مُوجَدٌ ، وعلمت<sup>(٤)</sup> عدم خروجك فهو مَعْلُومٌ ، وسمي اسمُ المفعول مع أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدرُ ، إذ المرادُ : المفعول به الضرب ، أي أوقعته عليه ، لكنه حذف حرف الجر ، فصار الضمير مرفوعاً فاستتر ، لأنَّ الجارَّ والمجرورَ ، كان مفعولَ مالم يُسَمَّ فاعله .

وكان قياسه أن يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال : ضرب يضرب فهو مُضْرَبٌ ، لكنهم لما آذاهم حذف الهمزة في باب أفعل ، إلى مفعَل ، قصدوا تغيير أحدهما للفرق ، فغَيَّرُوا الثلاثي ، لما ثبت التغيير في أخيه ، وهو اسم الفاعل لأنه ، وإن كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه ، لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة في الفاعل ، ولا الحركات في أكثرها كحركاته ، نحو ينصر فهو ناصِرٌ ، ويحمد فهو حامدٌ ، وأمَّا اسمُ الفاعل من أَفْعَلٍ ، فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات .

(١) انظر حده في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٥٤ . وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٥ ، والفوائد الضيائية ٢٠٢/٢ .

(٢) في نسخة شرح ابن الحاجب ص ٩٥ : على صيغة الفاعل .

(٣) ط : وقع .

(٤) ط : الواو ساقطة .

فَغَيَّرُوهُ بزيادة الواو، ففتحوا الميم، لِثَلَا يَتَوَالِي ضِمَتَانِ بَعْدَهُمَا وَاوٌ، وهو مستثقل قليل، كَمُغْرُودٍ وَمُلْمُولٍ، وَعُصْفُورٍ، فَبَقِيَ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي بَعْدَ التَّغْيِيرِ، كَالْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ، لِأَنَّ ضِمَّةَ الْمِيمِ مُقَدَّرَةٌ، وَالْوَاوُ فِي حَكْمِ الْحَرْفِ النَّاشِيءِ مِنَ الْإِتْبَاعِ<sup>(١)</sup> كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

وَأَنِّي حَيْثُ مَا يُدْنِي الْهَوَى<sup>(٣)</sup> بَصْرِي  
 مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ ١١  
 وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول، ومن غير الثلاثي على وزن اسم  
 الفاعل منه، إلّا في فتح ما قبل الآخر، لأنه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله،  
 أعني المضارع المبني للمفعول، وقد شذّ: أضعفت الشيء فهو مَضْعُوفٌ، أي جعلته  
 مضاعفاً.

قوله: «وأمره في العمل والاشتراط كاسم<sup>(٤)</sup> الفاعل»، يعني أَنَّ حالَهُ في عمله<sup>(٥)</sup>  
 عمل فعله، أي المضارع المبني للمفعول، كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله  
 الذي هو المضارع المبني للفاعل، وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على  
 صاحبه أَوْ حَرَفِيّ الاستفهام والنفي، كحال اسم الفاعل، فلا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ، فلا  
 يحتاج في عمل الرفع إلى شرط زمان كما تبين في باب الإضافة، وليس في كلام  
 المتقدمين، ما يدل على اشتراط الحال أَوْ الاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخّرين  
 كأبي علي ومن بعده، صرّحوا باشتراط ذلك<sup>(٦)</sup> فيه كما في اسم الفاعل.

ويُبنى اسم المفعول من الفعل المتعدّي مطلقاً، فإن كان متعدّياً إلى واحد، فاسم  
 المفعول يطلق على ذلك الواحد، نحو: ضربت زيداً فهو مضروبٌ، وإذا تعدّى إلى

(١) ط : الإشباع .

(٢) سبق تحريجه .

(٣) من د

(٤) في ط : كما مرّ اسم الفاعل .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) الإيضاح المصّدي ١٤١/١

اثنين ليسا بمتبدأ وخبر، فهو يطلق على كل واحدٍ منهما، نحو: أعطيت زيداً درهماً،  
فَكُلُّ واحدٍ من: زيد والدَّهرم، مُعطى<sup>(١)</sup>، وكذا نحو: أقرأتُ زيداً الكتابَ.

وإن كانا في الأصل مبتدأ وخبراً<sup>(٢)</sup>، فاسمُ المفعولِ في الحقيقة واقعٌ على مضمون  
الجملة أعني مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ، فالمعلومُ في قولك: علمت زيداً قائماً:  
قيام زيد، وكذا في قولك: جعلت زيداً غنياً، المَجْعول: غنى زيد، ويصحُّ أن يُقالَ  
للمفعول الأول هنا، مفعول، لكن لا مطلقاً، بل بقيد الخبر<sup>(٣)</sup>، فيقال في علمت زيداً  
قائماً: زيد معلوم على صفة القيام، وفي جعلت زيداً غنياً: زيد مجعول على صفة  
الغنى.

وإن كان متعدياً إلى ثلاثة، وقع اسم المفعول على كل واحد من الأول، ومن  
مضمون الثاني والثالث، أعني مصدر الثالث مضافاً إلى الثاني، ففي قولك أعلمتك  
زيداً منطلقاً: المخاطب مُعَلِّم، وانطلاق زيد، أيضاً مُعَلِّم.

فثبت بهذا التقرير أنَّ المفعولَ به إما أن يكون واحداً، أو اثنين أوهُما غيرُ  
ثانِيهما<sup>(٤)</sup> فضربت زيداً، متعدّ إلى واحد، وكذا علمت زيداً قائماً في الحقيقة، وأعطيت  
زيداً درهماً متعدّ إلى مفعولين أوهُما غيرُ الثاني، وكذا: أعلمتك زيداً منطلقاً في  
الحقيقة، لكنهم لما كان ما هو المفعول حقيقة: مضمون جملة ابتدائية، نصبوهما معاً،  
وسَمَّوْا الأولَ مفعولاً أول<sup>(٥)</sup>، والثاني مفعولاً ثانياً وفي نحو أعلمتك زيداً فاضلاً:  
سَمَّوْهما ثانياً<sup>(٦)</sup> وثالثاً، وإنما نصبوهما معاً لأنَّ ما هو المفعول في الحقيقة مضمونهما معاً،  
لا مضمون أحدهما.

(١) في ط: يقال له المُعطى.

(٢) في ط: وخبر.

(٣) بأن تقيد صيغة اسم المفعول بما يُستفاد من الخبر.

(٤) في ط: بابهما.

(٥) في ط: أولاً.

(٦) ط: الواو ساكنة

وإن كان الفعل لازماً، فإن لم يتعدَّ بحرف جر، لم يُجْزَ بناء اسم المفعول منه كما لم يُجْزَ بناء الفعل المبني للمفعول منه، إذ المسند لا بُدَّ له من المسند إليه، فلا يُقال: المذهوب، كما لا يقال: ذهب، وإن تعدَّى إلى المجرور، جازَّ بناء اسم المفعول مسنداً إلى ذلك الجار والمجرور، نحو: سرت إلى البلد، فهو مسيرٌ إليه، وعدلت عن الطريق فهو معدولٌ عنه.

وكذا في مُتَعَدٍّ<sup>(١)</sup> حذف منه ما هو المفعول به وعُدِّي بحرف الجر، نحو رَمَيْتَ عن القوس، فهي<sup>(٢)</sup> مَرْمِيٌّ عنها، والمرميُّ هو السَّهْمُ.

ومنه قولهم: اسم المفعول، أي اسم المفعول به، والمفعول هو المصدر، كما ذكرنا، وإن أسند اللازم إلى الظرف، فلا يُطلق عليه إلّا مع الحرف، نحو سرت اليوم فرسخاً، فاليوم مسيرٌ فيه، وكذا الفرسخ، وإن أسند إلى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول في ضُربَ ضربٍ شديد، إنَّ الضربَ الشديدَ مضروبٌ.

ثم إنَّ<sup>(٣)</sup> اسم المفعول، إنَّ أُضِيفَ إلى ما هو مفعوله، سواء كان مفعولاً مالم يُسَمَّ فاعله، كمؤدَّب الخدام، أو لا نحو: زيد مُعْطَى درهمٍ<sup>(٤)</sup> أي مُعْطَى درهماً غلامه، فإضافته غير حقيقة، لأنه مضاف إلى معموله، وإن لم يُضَفْ إلى معموله فإضافته حقيقة، سواء كان المضاف إليه فاعلاً من حيث المعنى، نحو: زيد مضروب عمرو، أو، لا، كقولنا: الحسينُ - رضي الله عنه - قَتِيلٌ<sup>(٥)</sup> الطِفَّ<sup>(٦)</sup>، أَخْزَى اللّهُ قَاتِلِيهِ.

(١) يعني وكذلك في فعل مُتَعَدٍّ بأن يقيد المفعول أيضاً بما عدى به الفعل كما مثَّل.

(٢) د، ط: فهو، وما أثبت هو الصواب؛ لأن القوس مؤنثة. المذكر والمؤنث للفرء ص ٨٤ [تحقيق د. رمضان].

(٣) قوله «إنَّ» سقطت من ط.

(٤) في ط: زيد معطى درهم غلامه.

(٥) في ط: قتيلي.

(٦) اسم موضع بناحية الكوفة، جزء من أرض كربلاء التي قُتل بها الحسين بن عليّ - رضي الله عنهما - ويُقال له أيضاً: قَتِيلُ كَرْبَلَاءَ.

## [ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ : تعريفها ]

قوله: «الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ»<sup>(١)</sup>: ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لازمٍ، لَمِنْ قام به على معنى الثبوت.

قوله: «مِنْ فِعْلٍ»، أي مصدر<sup>(٢)</sup>، قوله: «لازم»، يُخرج اسمَي الفاعل والمفعول المتعديَّين، قوله: «لَمِنْ قام به»، يُخرج اسم المفعول اللازم المعدَّى بحرف الجر، كمعدول عنه، واسم الزمان والمكان والآلة.

قوله: «على معنى الثبوت»، أي الاستمرار واللزم، يُخرج اسم الفاعل<sup>(٣)</sup> اللازم، كقائم وقاعد، فإنه مشتق من لازم لَمِنْ قام به، لكن على معنى الحدوث، ويخرج عنه نحو: ضامر، وشازب، وطالق، وإن كان بمعنى الثبوت، لأنه في الأصل للحدوث، وذلك لأنَّ صيغةَ الفاعل موضوعةٌ للحدوث، والحدوث فيها أغلب، ولهذا، اطرَدَ تحويلُ الصفة المشبهة (١٩٦أ) إلى فاعل، كحاسن وضائق عند قصد النصِّ على الحدث.

والذي أرى: أنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ، كما أنها ليست موضوعةً للحدوث في زمان، ليست، أيضاً، موضوعةً للاستمرار في جميع الأزمنة، لأنَّ الحدوث والاستمرار قيَّدانِ في الصفة ولا دليلٌ فيها عليهما، فليس معنى «حَسَن» في الوضع إلا ذو حُسْن سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة، ولا دليلٌ في اللفظ على أحد القيدين، فهو

(١) انظر حُدَّها في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٥٤. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٥، والفوائد الضيائية ٢٠٣/٢.

(٢) يَقْصِدُ: ما اشتُقَّ من مصدر فعلٍ لازمٍ. [تبيان الكحيل ص ٧٢].

(٣) انظر الفرق بين اسم الفاعل والصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ في الأشياء ١٩٠/٢.

حقيقة في القَدْر المشترك بينهما، وهو الاتِّصافُ بالحسن، لكنَّ لما أطلق ذلك، ولم يكن بعضُ الأزمنة أولى من بعض، ولم يَجْزُ نَفْيُهُ في جميع الأزمنة، لأنك حَكَمْتَ بثبوته فلا بُدَّ من وقوعه في زمان، كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه<sup>(١)</sup> ببعضها، كما تقول: كان هذا حسناً فَقَبِحَ أُو: سيصير حسناً، أُو: هو الآن حسن فقط، فظهوره في الاستمرار ليس وَضْعِيًّا، [على ما ذكرنا، بل بدليل العقل، وظهوره في الاستمرار عقلاً، هو الذي غَرَّهُ، حتى قال: مشتق لمن قام به على معنى الثُّبُوت<sup>(٢)</sup>].

---

(١) في ط: تخصيصه.

(٢) ما بين قوسين ساقط من ط، د.

## [ صِيغُ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ ، وَعَمَلُهَا ]

قوله : «وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل ، على حَسَبِ السَّمْعِ ، كَحَسَنِ وَصَعْبٍ ،  
وشديد ، وتعمل عمل فعلها» .

صِيغُ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ ليست بقياسية كاسمِ الفاعل واسمِ المفعول ، ونَحْيٌ في  
مقدمة التصريف إن شاء الله تعالى .

وقد جاءت من الألوانِ والعيوبِ الظاهرة قياسيةً ، كأَسودَ وأَبْيَضَ ، وأَدْعَجَ وأَعُورَ ،  
على وزن أَفْعَلَ .

وإنما عملت الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ وإن لم توازن <sup>(١)</sup> صيغها الفعل ، ولا كانت للحال  
والاستقبال ، واسمِ الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى كما مرَّ ، لأنها شابهت  
اسمَ الفاعل ، لأنَّ الصِّفَةَ ما قام به الحدثُ المشتقُّ هو منه ، فهو بمعنى ذُو ، مضافاً  
إلى مصدره . فَحَسَنَ بمعنى : ذُو حُسْنٍ ، كما أنَّ اسمَ الفاعلِ ، ومنه ، مَأْخُولٌ عنها <sup>(٢)</sup>  
أعني حاسناً ؛ كذلك : محل للحدث المشتق هو منه ، فضارب بمعنى ذُو ضَرْبٍ ، لا  
فرق بينهما إلا من حيث الحدوثُ في أحدهما وَضْعاً ، والإِطْلَاقُ في الآخر كما ذكرنا ،  
وقيل عملت لمشابتها اسمِ الفاعل بكونها تُشَنَّى وتُجْمَعُ وتُؤَنَّثُ <sup>(٣)</sup> ، كما أنَّ اسمَ الفاعلِ  
صفة تُشَنَّى وتُجْمَعُ وتُؤَنَّثُ <sup>(٤)</sup> ، ومن ثَمَّ لم يعمل أَفْعَلَ التفضيل ، لأنَّ أَصْلَ استعماله أنَّ

(١) ط : يوازن .

(٢) قوله : «ما خُولَ عنها» ساقط من ط .

(٣) تقول : حسن ، وحسنة ، وحَسَنان ، وحَسُنون ، وحَسَنات .

[تبيان الكحيل ص ٧٣]

(٤) «تقول : ضارب ، وضاربة ، وضاربان ، وضاربتان ، وضاربون ، وضاربات» .

[تبيان الكحيل ص ٧٣]

يكونَ معه «مِنْ» وما دام معه «مِنْ» لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث، ولم يَقْصِدُوا أَنْ تثنيتها وجمعها وتأنيتها كثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيته، سواء، لأنه لا يَطْرُدُ ذلك في الألوان والعيوب، لأنك لا تقول: أبيضون، وأبيضة، كما تقول ضاربون وضاربة، مع عمل أفعَل فعلاء عمل سائر الصفات المشبهة.

فإن قيل: المشابهة التي ذكرتها أنت، حاصلة في أفعَل التفضيل، لأنه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة، نحو: طاولته فطْلته فأنا طائل، أي ذو طول، أي ذو غلبة عليه، بالطول، فأطول منك، بمعنى طائل المبني من باب المغالبة إلا في معنى الحدوث، كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة.

قلت: أوَّل ما يقال: إنَّ بابَ المغالبة ليس بقياسٍ مطردٍ من جميع الثلاثي الذي يُبنى منه أفعَل التفضيل، ثم إنَّ الذي وَرَدَ منه، ليس بمعنى أفعَل التفضيل إذ لو كان، لَوَجَبَ جواز تَعَدِّي الأفعَل، إلى المفعول بنفسه أو باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة، لأنَّ جَمِيعَهُ مُتَعَدٍّ، فكان ينبغي أن يجوز: أنا أطولُ القومِ، أو: أنا أطولُ للقومِ، كما تقول: أنا طائلُ القومِ، وأنا طائلُ للقومِ، نحو: أنا ضاربُ زيداً، وأنا ضاربُ لزيدٍ، ولا يتعدَّى أفعَل التفضيل إلى مفعوله المغلوب إلا بِمِنْ الابتدائية، بخلاف اسمِ الفاعل من باب المغالبة، فعلمنا أنه ليس بمعناه، وإن لزم منه معنى الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة، فليس معنى أطول من القوم: ذو طول أو ذو غلبة، بالطول، بل معناه: آخذ في الزيادة في الطول من مبدأ القوم بعد مشاركته إياهم فيه، ومخالفة تَعَدِّيهِ لِتَعَدِّي اسمِ الفاعل من المغالبة: دليلُ مباينة معناه لمعناه.

وقال المصنَّف<sup>(١)</sup>: لم يعمل، لأن المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٦٦٣/١ - ٦٦٤؛ وفيه: «وإنما لم يعمل في الظاهر؛ لأنه ليس جارياً على الفعل، ولا مشبهاً به إذ لم يجر تجزئ اسم الفاعل في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث على ما تقدم في قولك: زيدٌ أفضلُ من عمرو؛ لأنه الأصل». وانظر شرحه على الكافية ٩٥/٢.



المشبهة، إنما كانت تعمل، لما أمكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل، وليس لأفعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه.

فإن قيل: فعل المغالبة يفيد فائدته، فالجواب: ما مر.

وقوله: «ويعمل عمل فعلها»، يعني من غير شرط زمانٍ من الأزمنة الثلاثة، لأنها موضوعة على معنى الإطلاق<sup>(١)</sup>، وأما الاعتماد على أحد الأشياء الخمسة، فلا بد منه، لما قلنا في اسم الفاعل، بل هو أولى لضعفها.

---

(١) في م، د: «على معنى الإطلاق، فكيف يشترط فيها الزمان».

## [ صُورُ اسْتِعْمَالِ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ ]

قوله : وتقسيم مسائلها أَنَّ تكون الصفة باللام، ومجردة، ومعمولها مضافاً، أو باللام، أو مجرداً عنها، فهذه ستة، والمعمول في كل واحد منها : مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ، صارت ثمانية عشرَ فالرفعُ على الفاعلية، والنصبُ على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة، والجَرُّ على الإضافة، وتفصيلُها : حسن وجهه، ثلاثة، وكذلك : حسن الوجه، حسن وجهه، الحسن وجهه الحسن الوجه، الحسن وجهه، اثنان منها ممتنعان : الحسن وجهه والحسن وجهه، واختلف في : حسن وجهه، والبواقي (١٩٦ب) : ما كان فيه ضمير واحد، أحسن، وما فيه ضميران : حسن، وما لا ضمير فيه قبيح، ومتى رفعت بها، فلا ضميرَ فيها فهي كالفعل، وإلا ففيها ضميرُ الموصوفِ فتؤنث وتثنى وتجمع، وأسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين<sup>(١)</sup>، مثل الصفة في ذلك».

اعْلَمْ أَنَّ الصِّفَةَ الْمَشَبَّهَةَ إما أن تكون باللام أو مجردة عنها، وهذه قِسْمَةٌ حاصرة، وإنما لم يقسّمها بِحَسَبِ إعرابها في نفسها، لأن ذلك من أحكام إعراب الصفات، وقد تقدم ذلك في باب النعت، والكلام ههنا في عملها، لا في إيرادها في نفسها.

ثم معمولها المذكور بعدها، إما أن يكون مضافاً، أو مع اللام، أو مجرداً عنها، وهذه، أيضاً، قِسْمَةٌ حاصرة، صارت ستة أقسام، الصفة باللام، مع الثلاثة من أقسام المعمول، والصفة مجردة، مع تلك الثلاثة، ثم المعمول في كل واحد من هذه الأقسام الستة إما مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مجرورٌ، صارت ثمانية عشرَ، لأن الستة صارت

(١) ط : غير المتعديين.

مضروبةً في الثلاثة، وتفصيلها بالتمثيل : حسنٌ وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه، حسنٌ الوجه، كذلك، حسن وجهه، كذلك فهذه تسعة مع تجرّد الصفة عن اللام، وكذلك : الحسن وجهه، الحسن الوجه، الحسن وجهه.

اثنتان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعان<sup>(١)</sup> باتفاقٍ : إحداهما : الصفة باللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو : الحسن وجهه وكذا إذا كان المعمول مضافاً إلى المضاف إلى الضمير، نحو : الحسن وجهه غلامه والحسن وجهه غلام أخيه، وذلك لأنها لم تُفد الإضافة فيها خفةً، والمطلوب من الإضافة اللفظية<sup>(٢)</sup>، وإنما قلنا بعدم حصول الخفة، لأنّ الخفة تحصل في إضافة الصفة المشبهة، إما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة أو مما أضيف إليه الفاعل واستتاره في الصفة، كالحسن الوجه، والحسن وجه الغلام، والحسن وجه أبي الغلام، وإما بحذف التنوين من الصفة، كحسن وجهه وإما بهما معاً، كحسن الوجه، ولم يحصل بإضافة الحسن إلى «وجهه» أحدهما إذ التنوين لم يكن في الصفة، بسبب اللام، حتى يحذف والضمير في «وجهه» باقي لم يحذف.

وأما في المثني والمجموع، نحو : الحسن وجهيهما والحسن<sup>(٣)</sup> وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة، فيجوز، عند سيبويه، لكن على قُبْحٍ كما في حسن وجهه، على ما يجيء من الخلاف.

والثانية من الممتنعين<sup>(٤)</sup> : أن تكون الصفة باللام مضافةً إلى معمولها المجرّد عن اللام والضمير نحو<sup>(٥)</sup> : الحسن وجهه، أو وجه غلام.

---

(١) ط : ممتنعان.

(٢) في ط : ذلك بعد قوله : «اللفظية».

(٣) ط : والحسنوا.

(٤) ط : من الممتنعين.

(٥) ط : كالحسن.

وإنما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من «وجهه»، لأن هذه الإضافة، وإن كانت لفظية غير مطلوب فيها التخفيف، لكنها فرغ الإضافة المحضة فإذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف إليه معاً ههنا بخلاف المحضة، فلا أقل من ألا تكون على ضد ما هي عليه، وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف إليه.

ومسألة منها مُتَخَلَّفٌ فيها، وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو حسن وجهه، فسيبويه<sup>(١)</sup> وجميع البصريين يُجَوِّزونها على قُبْحٍ في ضرورة الشعر فقط، والكوفيون يُجَوِّزونها بلا قُبْحٍ في السَّعَةِ، وليس استقباحتها لأجل اجتماع<sup>(٢)</sup> الضميرين، فإن ذلك زيادة على القدر المحتاج إليه، وليست بقبيحة كما في: رجل ضارب إياه، بل لكونهم شرعوا في الإضافة لقصد التخفيف فتقتضي الحكمة أن يبلغ أقصى ما يمكن منه، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين، أعني حذف التنوين ولا يتعرض لأعظمهما مع الإمكان، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة.

والذي أجازها بلا قُبْحٍ، نظر إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين، ومنعها ابن<sup>(٣)</sup> بابشاذ، مستدلاً بنسج العنكبوت، وهو أنه إضافة الشيء إلى نفسه، فإن أراد به أنه أضيف حسن<sup>(٤)</sup> إلى وجهه، وهو هو في المعنى، فذلك إنما منعه من منع في الإضافة المحضة، وكان ينبغي على ما قال ألا تُضاف<sup>(٥)</sup> الصفة إلى ما هو فاعلها في المعنى أصلاً، وهو معلوم الاستحالة، مع أننا نذكر بعد هذا، أنهم لما قصدوا إضافة الصفة إلى مرفوعها، جعلوه في صورة المفعول، الذي هو أجنبي من ناصبه، ثم أُضيفت إليه حتى لا يستنكر في الظاهر.

(١) الكتاب ١٠٢/١ بولاق.

(٢) د : امتناع.

(٣) ليس في شرح المقدمة، ولم يرد فيها استدلاله.

(٤) ط : الحسن.

(٥) ط : يضاف.

وإن أراد أنه أضيف «حسن» إلى «وجه» المضاف إلى ضمير<sup>(١)</sup> راجع إلى صاحب «حسن» فكأنك أضفت «حسناً» إلى ضمير نفسه وذلك لا يجوز، فليس بشيء، لأن ذلك لو امتنع لا تمتنع في المحضة أيضاً، وقد قيلَ فيها: واحد أمه، وعبد بطنه وصدر بلده وطيب<sup>(٢)</sup> مِصرِه، ونحو ذلك.

وأنشد سيويه للاستدلال علي مجيئها في الشعر قول الشَّامِخ<sup>(٣)</sup>:

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعِيْهَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا ٣٠٠

وقال المبرد: بل الضمير في «مصطلاهما» للأعالي<sup>(٤)</sup>، إذ هو جمع في معنى المثني، إذ هو للجارتين، وليس للجارتين إلا أَعْلَيَان (١٩٧أ) وإنما جُمعا بما حولهما، كقوله<sup>(٥)</sup>:

مَتَى مَا تَلْقَى فَرْدَيْنِ<sup>(٦)</sup> تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

فالألِف في «تُستطارا»، راجع إلى روانف، لأنه بمعنى رانفتين<sup>(٧)</sup>، فكأنه قال: جونتَا مصطلى الأعالي، فليس فيه إلا ضمير واحد وهو المُسْتَكِنُ في: جَوْنَتَا، فهو كقولك: زيد حسن الغلام قبيح فعله، أي فعل الغلام.

وعني بِمُصْطَلَى الأعالي ما تحت الأعالي وهو الموضع الذي أصابه الدُخَانُ أكثر، فأصل الحجر أبيض، وأعلاه كُمَيْت، وما بينهما جَوْن، أي أسود.

وما ذهب إليه المبردُ تكلف، والظاهر مع سيويه.

ومن المسائل المذكورة مسألتان أخريان قبيحتان عند النحاة، استحسنتهما

(١) م، د: الضمير.

(٢) ط: وطيب.

(٣) سبق تخريجه ص ١١٠٧ من القسم الأول.

(٤) الخزانة ٢٩٥/٤ هارون.

(٥) عنتره (ديوانه ص ٢٣٤ ط. المؤلفي، دمشق سنة ١٩٧٠م)؛ وفيه: نلتقي بدل تلقني. وقد سبق تخريج البيت.

(٦) من م، د.

(٧) ... ويجوز أن تكون ضمير الأليتين. [ديوان عنتره ٢٣٤].

المُصَنَّفُ، [وهما اللتان اجتمع في<sup>(١)</sup> كلٍّ منهما ضميران]، وهما الحسن وجهه، وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما، ووجه استقباحهما: أنَّ النصب في معمول الصفة المشبهة، إذا كان معرفة إنما جاز مع كونه في المعنى فاعلاً، لِيَبْرُزَ في صورة المفعول فلا تستقبح<sup>(٢)</sup> الإضافة إليه، إذا قصد التخفيف، وذلك لأن إضافة الصفة إلى مرفوعها قبيحة في الظاهر، لأنَّ الصفة الرافعة للظاهر، هي المرفوع بها في المعنى، كما في قولك: زيد ضارب غلامه عمراً، فالضارب هو «غلامه»، فكان كإضافة الشيء إلى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة وهي أصلٌ لغير المحضة، فجعلوا المرفوع في صورة المفعول، لأنَّ الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى، ألا ترى أنَّ الضارب، غير عمرو، في المثال المذكور، فإذا أضيفت إليه بعد نصبه كانت كإضافة الشيء إلى الأجنبي، فنصب معمول الصفة، إذن، لأجل تَوَطُّطِ الجر، فلما كان: الحسن وجهه بالجر ممتنعاً، كان القياسُ امتناعُ نصبه أيضاً، وكما لم يَجْزُ حسن وجهه بالجر إلا في الشعر، كان القياسُ امتناع: حسن وجهه بالنصب أيضاً، إلا في الشعر<sup>(٣)</sup>، إذ هو تمهيدٌ للجر، وليس مقصوداً بذاته، لكنهم جَوَّزُوا على قُبْحٍ في السَّعَةِ، أيضاً، ليظهر النصب فيما كان فاعلاً، سواء جازت الإضافة أو، لا، غاية الظهور، فيتبين في المجرور أنه كان قبله منصوباً، قال<sup>(٤)</sup>:

(١) العبارة ليست في ط.

(٢) ط: فلا يستقبح.

(٣) في ط: الإضافة.

(٤) عُمر بن لُجَا التَّيْمِي. «ووقع اسمه في بعض المواضع في النقائض "عمرو" وهو خطأ»، ووقع اسم أبيه في

الأصمعيات طبعة أوربة «نساء»، وهو خطأ. كذا ضبطه المحقق هارون في الخزائن ٢٢٦/٨ سطر ٩.

الأصمعيات رقم ٧ ص ٣٤ طبعة شاكر وهارون؛ وفيه:

أَنْعَمْتُهَا إِيَّيْ مِنْ نُعَاتِهَا مُنْذَحَةُ السَّرَاتِ وَادِ قَاتِهَا

والأصمعيات طبعة أوربة رقم ١٨ ص ١٩، هكذا:

أَنْعَمْتُهَا إِيَّيْ مِنْ نُعَاتِهَا مُنْذَحَةُ السَّرَاتِ رَادِ قَاتِهَا

المقتصد ٥٥١/١، المفصل ٢٣٢، المقرب ١٤٠/١، ضرائر الشعر ٢٨٦، ابن الناطم ١٧٥.

الشاهد في «على أن (وادة) صفة مشبهة، وفاعلها ضمير مستتر فيها. (وُسْرَاتُهَا): منصوب بالكسرة على التشبيه =

٦١١ أَنْعَتَهَا، إِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا كَوْمَ الذُّرَى وَادَقَةَ سُرَاتِهَا

ثُمَّ اَعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ كُلُّهَا مَسْأَلَتَانِ: الْحَسَنُ وَجْهُهُ وَحَسَنُ وَجْهُهُ، بَرَفَعِ الْمَعْمُولَ فِيهِمَا، فَهِيَ حَسْتَانٌ<sup>(١)</sup> كَثِيرَتَا الِاسْتِعْمَالِ، وَإِنَّمَا كَانَتَا أَصْلَيْنِ، لِأَنَّ الْوَجْهَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى فَالْأَصْلُ ارْتِفَاعُهُ بِالْصِفَةِ، وَإِذَا ارْتَفَعَ بِهَا فَلَا بُدَّ مِنَ الضَّمِيرِ فِي مَتَعَلَقِ الصِّفَةِ، إِذْ لَيْسَ فِي الصِّفَةِ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَرْعَانِ حَسَنَانِ فِي الْقِيَاسِ كَثِيرَا الِاسْتِعْمَالِ: الْحَسَنُ وَجْهًا وَحَسَنُ وَجْهًا عَلَى التَّمْيِيزِ، وَالْحَسَنُ الْوَجْهَ وَحَسَنُ الْوَجْهِ بِالْجُرِّ عَلَى الْإِضَافَةِ.

أَمَّا حُسْنُ انْتِصَابِ الْمَعْمُولَيْنِ فِي الْقِيَاسِ فَلَأَنَّكَ قَصَدْتَ الْمُبَالَغَةَ فِي وَصْفِ الْوَجْهِ بِالْحَسَنِ، فَنَصَبْتَ «وَجْهًا» عَلَى التَّمْيِيزِ، لِيَحْصَلَ لَهُ الْحُسْنُ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا وَيَكُونُ أَيْضًا أَوْقَعَ فِي النَّفْسِ لِلِإِبْهَامِ أَوَّلًا ثُمَّ التَّفْسِيرِ ثَانِيًا كَمَا مَرَّ فِي بَابِ التَّمْيِيزِ، فِي نَحْوِ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، فَحَصَلَ التَّخْفِيفُ اللَّفْظِيُّ بِحَذْفِ الضَّمِيرِ وَاسْتِتَارِهِ فِي الصِّفَةِ، وَالْمُبَالَغَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ.

وَأَمَّا حُسْنُ انْجِرَارِ الْوَجْهِ مَعَ اللَّامِ فِيهِ، فَلَأَنَّ فِي: حَسَنَ الْوَجْهِ، تَخْفِيفَيْنِ: أَحَدُهُمَا

== بِالْمَفْعُولِ لِلصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ.

[الخرزاة ٢٢١/٨].

وَابْنُ عُصْفُورٍ عَدَّ هَذَا مِنْ ضَرْوَةِ الشَّعْرِ، فَقَالَ: [ضرائر الشعر ٢٨٦] «وَمِنْهُ نَصَبُ مَعْمُولِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فِي حَالِ إِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ، بَنَصَبِ وَجْهِهِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرْوَةِ...، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ نَوَّنَ (وَادَقَةَ)، وَنَصَبَ مَعْمُولَهَا، وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى ضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا، وَكَانَ الْوَجْهَ أَنْ يَرْفَعَ السُّرَاتِ. إِلَّا أَنَّهُ اضْطُرَّ إِلَى اسْتِعْمَالِ النَّصَبِ بِدَلِّ الرِّفْعِ، فَحَمَلَ الصِّفَةَ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا عَائِدًا عَلَى صَاحِبِ الصِّفَةِ، وَنَصَبَ مَعْمُولَ الصِّفَةِ إِجْرَاءً لَهُ فِي حَالِ إِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ مُجْرَاهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُضَافًا إِلَيْهِ...».

و(نُعَاتِهَا): الْعَارِفُونَ بِصِفَتِهَا. وَكَوْمَ: جَمْعُ كَوْمَاءَ وَهِيَ النَّاقَةُ الْعَظِيمَةُ السَّنَامِ، وَ(وَادَقَةَ): سَمِيَّةٌ. وَ(سُرَاتٍ) جَمْعُ سُرَةٍ.

(١) فِي م: فَهِيَ حَسْتَانٌ؛ لِأَجْلِ أَصَالَتِهَا، كَثِيرَتَا الِاسْتِعْمَالِ.

(٢) أَي: إِذْ لَيْسَ فِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي مَتَعَلَقِهَا.

في الصفة والآخر في معمولها وفي: الحسن الوجه تخفيفاً واحداً في معمول، وفيهما معاً تعريف الوجه باللام هي أخف من الضمير، مُرَاعَاةً لأصله في التعريف وهذه فائدة لفظية، وأما من حيث المعنى ففيهما الإيهام ثم التفسير، وإن لم يكن الوجه منصوباً على التمييز، كما في الأولين، والدليل على انتقال الضمير فيهما إلى الصفة، قولك: هند حسنة الوجه، والزيدان حسناً الوجهين، والزيدون حسنون<sup>(١)</sup> الوجوه، ولا تأتي هذه العلامات في الصفة، إلا وفيها ضمائر مستترة، إلا في النذرة نحو: قام رجل قاعدون غلماناه.

وإنما جاز إسناد الصفة إلى ضمير المسبب بعد إسنادها<sup>(٢)</sup> إلى السبب، لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبراً أو نعتاً أو حالاً، وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه، سواء كانت هي الصفة المذكورة، كما في زيد حسن الوجه، فإنه حسن بحسن وجهه، أو، لا، نحو: زيد غليظ الشفتين أي قبيح.

فإن لم تجز في اللفظ على المسبب، نحو: زيد وجهه حسن، أو جرت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته، لم يجز استكنان الضمير فيها، فيقبح: زيد أسود فرس غلام الأخ، وزيد أبيض الثور، وزيد أصغر<sup>(٣)</sup> غلاماً، لأنه لا معنى للجميع إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور، فيقبح أن يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمرب فيها ضمير نفسه، إذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه.

فإن قيل: أليس تدل الصفة في نحو: زيد أبيض ثوره، على صفة له في ذاته، وهي كونه صاحب ثور كذا؟

قلت: معنى كونه صاحباً، مفهوم من كون الثور سبباً لزيد، لا من صفة السبب، وإنما حسن: جبان الكلب؛ لأنه كناية عن كرمه، أي هو كريم.

(١) ط: حسنوا.

(٢) ط: إسنادها.

(٣) ط: أصغر.



قال<sup>(١)</sup>:

## ٦١٢ الحَزْنُ باباً والعَقُورُ (١٩٧ب) كَلْباً

فعليك العبرة بما ذكرت .

ومسألة لا قبيحة ولا في غاية الحسن، وهي حَسَنُ وجهٍ بالجر، إذ كُلُّ ما ذكرنا في: حَسَنُ الوجه، حاصلٌ فيها<sup>(٢)</sup>، إلا مطابقة المَعْمُولُ لأصله في التعريف، أعني: وجهه.

وأربعُ مسائل قبيحةٌ قُبْحاً لا ينتهي إلى منعها في حال السَّعة وتخصيصها بضرورة الشعر، وهي: الحسنُ وجهٌ وحسنُ وجهٌ والحسنُ الوجهُ وحسنُ الوجهُ، برفع المَعْمُولِ في جميعها، والأوليان أقبح من الآخرين<sup>(٣)</sup>، لعدم موافقة المَعْمُولِ فيهما لأصله في التعريف؛ ووجهُ قُبْحِ الأربع: خُلُوُ الصفة من عائد إلى الموصوف، وحذف الجار مع المجرور قليلٌ قبيحٌ، أي: وجه منه، والوجه منه، وقال أبو علي<sup>(٤)</sup>: الوجه، ووجه، بدلان من الضمير المستكن في الصفة، قاله في قوله تعالى:

﴿مُفَنِّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابَ﴾<sup>(٥)</sup>.

وهذا غسل الدم بالدم<sup>(٦)</sup>، لأن بدل البعض وبدل الاشتغال لا يخلوان<sup>(٧)</sup> من ضمير المبدل منه في الأغلب.

(١) رؤية (ديوانه ص ١٥ ط. وليّ بن الورد، دار الآفاق، بيروت ط ٢ سنة ١٩٨٠م).

الخزاعة ٢٢٦/٨ هارون، سيبويه ١٠٣/١ بولاق، المقتضب ١٦٢/٤ الطبعة الأخيرة.

والحَزْنُ: صفة مشبهة، الغليظ. وعَقَرَ من باب ضَرَبَ: جَرَحَ.

وَصَفَ رجلاً بشدة الحجاب، وَمَنَعَ الضيف، كأن بابه وثيقاً لا يُسْتَطَاعُ فتحه، وأن كلبه عَقُورٌ لمن نزل بساحته، باغياً معروفه.

والشاهد فيه نصب (باباً) و (كلباً) على التمييز، على حَدِّ قولهم:

الحسن وجهاً. وانظر ابن الناطم ص ١٧٦، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣٢٥/١.

(٢) في ط: فيه. (٣) ط: من الأخيرتين.

(٤) الإيضاح العُصْدي ١٥٤/١، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ج ١ ص ٣٢٤.

(٥) ص ٥٠، ونصّها: «جَنَّتْ عَدْنٌ مُفَنِّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابَ» انظر البحر ٤٠٣/٧، والمغني ٦٠٩.

(٦) ردّ على ما ذهب إليه الفارسي، وهذا شبيه بقولهم: وقع في مافّر منه.

(٧) في د: «لا يخلو أن فيها ضمير المبدل منه...».

وقال الكوفيون: اللام في «الوجه» بدل من الضمير، كما في قوله<sup>(١)</sup>:

لحافي لحاف الضيف والبردُ بُردُهُ

فالوجه، باقٍ على الفاعلية كما كان في الأصل.

وقد تقدّم أن إبدال اللام من<sup>(٢)</sup> الضمير فيما يشترط فيه الضمير، قبيحٌ عند البصريين<sup>(٣)</sup>.

ومسألتان فيهما وجهٌ حسن، لكن قلّ استعمالهما، لاستنكار<sup>(٤)</sup> في الظاهر، وهما:  
الحسن الوجهة وحسن الوجهة، بنصب الوجهة، فيهما، أمّا وجهٌ حسنهما فلِكَوْنِ النصب  
تَوَطُّةً للجر وهو حسن، كما مرّ، وأمّا استنكار ظاهرهما فلِنَصْبِ ما هو فاعل حقيقة،  
لا على التمييز.

وعند الكوفيين: نصب<sup>(٥)</sup> المعرّف في مثله على التمييز لتجوزهم<sup>(٦)</sup> تعريف المميز،  
كما مرّ في بابه.

وثلاثُ مسائلٌ قبيحةٌ لا تجوز إلا في ضرورة الشعر عند البصريين، جائزة في السّعة  
بلا قُبْحٍ عند الكوفيين، وهي: الحسن وجهه وحسن وجهه، بنصب وجهه فيهما،  
وحسن وجهه، بجر وجهه، كما مرّ.

ومسألتان باطلتان اتفاقاً: الحسن وجهه، الحسن وجهه، بجرّ المعمولِ فيهما كما  
تقدّم، والمجموع ثمانِي عشرة مسألة.

(١) سبق تخريجه ص ١٠٥٩ من القسم الأول.

(٢) انظر معاني الفراء ٤٠٨/٢، وشرح القصائد السبع الطّوال ٧٠، ٣٥١ [القاهرة سنة ١٩٦٣ م].

(٣) (لأن الألف واللام حرفٌ جاء لمعنى، والهاء والألف اسم، ومُحالٌ أن يقوم أحدهما مقام صاحبه) [إعراب القرآن للنحاس ٨٠٠/٢، ٨٠١]، وعبر النحاة عمّا سبقَ بالعبارة التالية: «لأن الحرف لا يكون عوضاً من الاسم».

[المشكل ٢٥٢/٢]. وانظر الأشموني ١٢/٣، والفوائد الضيائية ٢٠٧/٢.

(٤) أي لوجود استنكار.

(٥) م، د «وعند الكوفيين نصب المرفعين على التمييز؛ لأنهم يجوزون تعريف المميز كما مرّ.

(٦) انظر معاني الفراء ٧٩/١، ٣٠٨/٢. هذا، وفي شرح ابن يعيش ٨٥/٦ جاءت نسبته إلى أبي علي الفارسي ..

ولنا أن نُعلِّل استقْبَاحَ المسائلِ الثلاثِ القبيحةِ الممنوعةِ في السَّعةِ، بِعِلَّةٍ واحدةٍ، فنقول: لَمَّا اسْتَكَنَّ ضميرُ المسببِ في صفةِ السببِ، لما ذكرنا من الأمرين، أعني جَرِّهَا على المسببِ، واستلزامها الصِّفَةَ<sup>(١)</sup> له في نفسه فصارت بذلك صفةِ السببِ كصفةِ المسببِ صار السببُ كالفضلةِ، وذلك لمجيئه بعد الفاعلِ، أي الضميرِ المستجنِّ<sup>(٢)</sup>، فنصب تشبيهاً بالمفعولِ في نحو: الضاربُ زيداً، أو جَرَّ بالإضافةِ لزوالِ المانعِ من الإضافةِ إلى السببِ»، لأنَّ<sup>(٣)</sup> المانعَ منها، إنما كان رفعه، كما ذكرنا، فلَمَّا اسْتَتَرَ ضميرُ المسببِ في الصِّفَةِ، استقبح مجيئه في السببِ أيضاً، لأنه إنما كان محتاجاً إليه في السببِ ليتبينَ كونه سبباً، وإضمارِ الضميرِ في الصِّفَةِ دالٌّ على أنه السببُ، لأنك لم تضمِره فيها إلَّا لدلالةِ صفةِ سببه على صفةِ نفسه كما تَقَدَّمَ، فَأَغْنَى الضميرُ في الصِّفَةِ عن الضميرِ في السببِ، فلو أُتِيَ به فيه كان قبيحاً، وليس اسمُ الفاعلِ في نحو: زيد ضارب غلامه كذا، لأنَّ الضميرَ في ضارب ليس لدلالةِ صفةِ سببٍ<sup>(٤)</sup> سببه على صفةِ نفسه، وانضم هذا القبحُ في: الحسنِ وجهه بِجَرِّ المَعْمُولِ، إلى عدمِ حصولِ التخفيفِ في الإضافةِ اللفظيةِ، فتأكد امتناعُهُ.

قوله: «والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة، وعلى التمييز في النكرة»، هذا عند البصريين، وقال الكوفيون: بل هو على التمييز في الجميع.

وقال بعضُ النُّحَاةِ على التشبيه بالمفعول في الجميع<sup>(٥)</sup>، والأوَّلُ التفصيل.

قوله: «ما كان فيه ضميرٌ واحدٌ أحسن، وما فيه ضميرانِ حسن»، وقد ذكرنا ما

عليه.

(١) ط: لصفة.

(٢) أى المستتر، وهو يعبر عنه بالمستجنِّ، وبالمستكن.

(٣) في د: لأن المانع من الإضافة إلى السبب إنما كان رفعه لما ذكرنا من أنه كإضافة الشيء إلى نفسه، فلما استجن ضمير ذي السبب...»

(٤) ط: ساقطة.

(٥) انظر ابن يعيش ٨٤/٦.

قوله: «ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها»، لما كان فيه معرفة الحسن والأحسن والقيح، عنده، على ما ذكرنا، مبنية على الضمير مهَّد قاعدة يتبيَّن بها الضمير، والضميران والتجرد عن الضمير فقال:

الضمير إمَّا أن يكون في الصفة أو في معمولها، فإن كان في الم معمول فهو ظاهرٌ لبروزه<sup>(١)</sup>، نحو: وجهه أَوْ: الوجه منه، وإن كان في الصفة فذلك إذا لم ترفع ظاهراً، فتؤنث لتأنيث الضمير، وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه، فإن رفعت ظاهراً، فهي كالفاعل، تؤنث لتأنيث الفاعل وتفرد، عند أفراد الفاعل، وتثنيته وجمعه، كما ذكرنا في باب النعت.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ الم معمولٍ إذا كان معرفاً باللام: حكمه إذا كان مضافاً إلى المعرف بها أو إلى المضاف إليه، بالغاً ما بلغ، نحو: مررت برجل حسن الوجه، وحسن وجه الغلام، وحسن وجه أبي الغلام، وكذا لو زدت؛ وكذا حكم الم معمول المضاف إلى المضمَر: حكم المضاف إلى المضاف إلى المضمَر، وهَلُمَّ جَرًّا، نحو: مررت برجل حسن وجهه، وحسن وجه غلامه، وحسن وجه أبي غلامه، وكذا لو زدت.

وكذا إِنْ كان فيه ضميرٌ ولم يكن مضافاً إليه، كقوله<sup>(٢)</sup>:

رَحِيبُ قَطَابٍ الْجِيْبِ مِنْهَا [رَفِيقَةُ] بِجَسِّ النَّدَامَى<sup>(٣)</sup> بَضَّةُ المْتَجَرِّدِ [٣٠١]

وبرجل حسن وجه يصونه، وكذا المجرد عن اللام والإضافة إلى الضمير، حكم المضاف إلى المجرد عنها بالغاً ما بلغ، فَحُكْمُ نحو مررت برجل حسن وجه، حُكْمُ: برجل حسن وجه غلام، وحسن وجه أبي غلام، وكذا لو زدت.

قوله: «واسما الفاعل والمفعول غير المتعدِّيَيْنِ.. إلى آخره»، يعني باسم<sup>(٤)</sup> المفعول

(١) م: لأنه يكون بإبرازه. (٣) ما بين قوسين ساقط من د، ط.

(٢) سبق ترجمته ص ١١٠٨ من القسم الأول. (٤) الباء ساقطة من الأصل، وهي في م، ط.

غير المتعدي : اسم المفعول من الفعل المتعدي إلى واحد (١٩٨) فقط ، كمضروب الغلام ، واسم المفعول من الفعل المتعدي إلى اثنين : هو المتعدي إلى واحد ، نحو : زيد معطى غلامه درهمًا ، ومن المتعدي إلى ثلاثة هو المتعدي إلى اثنين ، نحو : زيد معلّم أخوه عمراً كريماً .

تقول في اسم الفاعل اللازم ، زيد خارج الغلام ، وشامخ النسب ، وفي اسم المفعول اللام : مضروب الغلام ومؤدّب الخدام ، سواء كانا بمعنى الماضي ، أو بمعنى المضارع ، أو للاستمرار ، أو للإطلاق ، فإن رفعهما للمسند إليه ، لا يحتاج إلى شرط زمان ، كما مرّ في باب الإضافة ، فإذا جاز في معولهما الرفع ، جاز النصب والجَرُّ ، أيضاً لأنها فرعا ، كما مرّ ، فيجيء في كل واحد منهما الثاني عشرة مسألة ، وكذا يجوز انتقال الضمير إليهما من المفعول ، ثم نصب المفعول ، أو جرّه ، إذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونها ، كما قلنا في الصفة المشبهة سواء<sup>(١)</sup> ، فلا يجوز : زيد قائم أباً ، ولا قائم ابن العم بجَرِّ المفعول ، ولا مضروب مملوك أخ ، ولا مشروب ماء الأخ .

هذا ، وأمّا إذا كانا متعديين ، نحو : زيد ضارب غلامه عمراً ، ومعطى أخوه درهمًا ، أو معطى عمرو ثوبه ، فإن حذفت المفعول ، لم يجوز نصب الفاعل وجرّه اتفاقاً ، لئلا يشتبه بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين ، فإنه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور به ، وإن ذكرت المفعول منصوباً بعد الفاعل فإن<sup>(٢)</sup> أمن التباس المنصوب أو المجرور بالمفعول ، لم يمتنع ، عند أبي<sup>(٣)</sup> علي ، نصبُ الفاعل أو جرّه ، إجرأء له مجرى : حسن الوجه ، ومنعه غيره .

(١) أي هما سواء .

(٢) في ط : فأمن بدل : فإن أمن .

(٣) التسهيل ص ١٤١ .

وقد يجري بعض الأسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة، نحو: فلان شمس الوجه، أي حسن الوجه، فتجيء فيه المسائل المذكورة، وهو قليل.

قيل: لا تعمل<sup>(١)</sup> الصفة المشبهة في الأجنبي، كما يعمل اسماً الفاعل والمفعول، بل تعمل في السبب فقط، وليس إطلاقهم هذا القول بوجه، بل<sup>(٢)</sup> تعمل في غير السبب إذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها نحو: برجل طيب في داره نومك، وكذا إذا<sup>(٣)</sup> اعتمدت على حرف الاستفهام أو النفي، نحو: أحسن الزيدان؟، وما قبيح الزيدون، فإنه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه.

وأما نحو: ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه، أو: ولا حسناً وجهها برفع «وجهها»، فإن وجهها، وإن لم يكن سبباً لزيد، إلا أنه سبب للجارية التي هي سببه، فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع، عن الضمير الراجع إلى صاحبها؛ لأن الضمير الذي أضيف<sup>(٤)</sup> «وجه» إليه راجع إلى جاريته التي هي مضافة إلى ضمير الموصوف، فكأنه قيل: ما زيد حسناً وجه جاريته، فهو حمل على المعنى، كقولك: مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة، وبرجل قائم غلامه لا قاعدين.

ومن هذا الباب عند المبرد<sup>(٥)</sup>: «جَوْنًا مُصْطَلَاهُمَا»<sup>(٦)</sup>، كما مرَّ، لأن أصله: جَوْنٌ مُصْطَلَاهُمَا، أي مُصْطَلَى الأعالى، أي: مصطلى أعاليهما، فلما قصد الإضافة حذف الضمير الذي أضيف إليه «أعالى»، واستتر في جَوْن، فصار: جَوْنًا، وأدخل اللام في «أعالى» ليتعرف باللام، كما كان متعرفاً بالإضافة، ثم أقام موضع الأعالى ضميراً

(١) ط: لا يعمل.

(٢) ط: بلى.

(٣) ط: ساقطة.

(٤) قوله: «الذي أضيف» في م، د: المضاف إليه.

(٥) الخزائن ٢٩٥/٤ هارون. وانظر البصرة ١/٢٣٤ - ٢٣٥.

(٦) جزء من بيت للشَّيْخ:

أقامت على رَغَبِهَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الأَعَالَى جَوْنًا مُصْطَلَاهُمَا

راجعاً إليه، لتقدم ذكره، وجعله مثني، لكون الأعالى ههنا فى معنى الأعلىىن، فلىس  
عنده، إذن، من باب: حسن وجهه بالإضافة، لأنك لا تحذف الضمىر ههنا من  
«وجهه» كما حذف من: أعالىهما.





## [أَفْعُلُ التَّفْضِيلِ وَأَحْكَامُهُ] : [تَعْرِيفُهُ] :

قوله : «اسم التفضيل<sup>(١)</sup> : ما اشتُقَّ مِنْ فِعْلٍ ، لموصوف بزيادة على غيره ، وهو : أفعُل<sup>(٢)</sup> .

يتنقض بنحو فاضل ، وزائد ، وغالب ، ولو احترز عن مثله بأن قال : ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه ، أي في الفعل المشتق منه ، لانتقض بنحو : طائل ، أي زائد في الطول على غيره ، وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة .

والأوَّلَى أَنْ يُقَالَ : هو المبني على أفعُل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل ، أي في الفعل المشتق هو منه ، فيدخل فيه : خَيْرٌ ، وَشَرٌّ ، لكونهما في الأصل : أَخَيْرَ وَأَشَرَّ ، فخفضا بالحذف لكثرة الاستعمال ، وقد يُستعملان على القياس<sup>(٣)</sup> .

## [شُرُوطُ صَوْنِ أَفْعُلِ التَّفْضِيلِ ، وَحُكْمُ مَا لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ] :

قوله : «وشرطه أن يُبنى من ثلاثي مجرد ليمكن البناء ، وليس بِلَوْنٍ ، ولا عَيْبٍ ، لأنَّ منها أفعُل ، لغيره ، نحو : زيد أفضل الناس فإن قصد غيره تَوَصَّلَ إليه بأشد ونحوه ،

---

(١) انظر حده في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٥٥ . وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٧ ، والفوائد الضيائية ٢/ ٢١١ .

(٢) انظر التطور النحوي لبرجستراسر ص ١٠٤ ط . دار الرفاعي .

(٣) «ومن ذلك ما ورد :

بلال خيرُ الناس وابنُ الأخير

وَقُرِئَ «من الكذاب الأشر» ، وَنَدَرَ الحذف في غيرهما ، كما في قول القائل :

وَحَبَّ شَيْءٌ إِلَى الْإِنْسَانِ مَامِنَعَا  
تبيان الكُحِيل ص ٨٠ .

مثل : هو أشدُّ<sup>(١)</sup> استخراجاً ، وبياضاً ، وعمى ، وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو  
أَعْدَرُ وَالْوَمَ وَأَشْغَلَ وَأَشْهَرُ .

شرط<sup>(٢)</sup> أفعل التفضيل أن يُبنى من ثلاثي مجردٍ ، جاء منه فعلٌ تامٌ ، غيرُ لازمٍ  
لنفي ، متصرفٌ ، قابلٌ معناه للكثرة ، فقولنا : جاء منه فعل ، احترازٌ من : أَيْدَى ،  
وأرجل ، من اليد ، والرجل فإنه لم يثبت ، وقولهم : أحك الشاتين ، أي آكلهما ، من  
الحنك ، وأوّل : شاذ ، وكذا قولهم : آبل من حنيف الخناتم ، لم يُستعمل منه فعلٌ ،  
على ما قال<sup>(٣)</sup> سيويه ، وقال الجوهري<sup>(٤)</sup> : آبلٌ يَأْبُلُ أَبَالَةً : شَكِسَ يَشْكُسُ شَكَاسَةً ، إذا  
قام بمصلحة الإبل ، وهو أفرس من غيره ، من الفروسيّة ، ولم يُستعمل منها فعلٌ ،  
أيضاً ، وقولنا : تامٌ ، احترازٌ من<sup>(٥)</sup> (ب ١٩٨) الأفعال الناقصة ، ككان وصار ، فإنه لا  
يقال أَكُونُ وَأَصِيرُ ، كما قيل ، ولعلّ ذلك لِكَوْنِ مدلول الناقصة : الزمان دون الحدث ،  
كما تَوَهَّمَ بعضهم ، والأفعل ، موضوع للتفضيل في الحدث .

والحق أنها دالّةٌ على الحدث أيضاً ، كما سَيَجِيءُ في بابها ، فلا مَنَعٌ ، وإن لم يسمع ،  
أن يقال : هو أَكُونُ منك منطلقاً ، وهو أَصِيرُ منك غنياً ، أي أشدّ انتقلاً إلى الغنى ،  
وقولنا : غير لازم للنفي ، احترازٌ عن نحو : ما نبس بكلمة ، فإنه لا يقال : هو أنبس  
منك ، لئلا يصير مستعملاً في الإثبات ، فإن قيل : لا أنبس ، قلت : ليس «لا أنبس»  
لنفي الحدث الذي هو التكلم ، ونَبَسَ ، موضوعٌ له ، بل هولنفي الفضل في التكلم ،  
وقولنا : متصرفٌ ، احترازٌ عن نحو : نَعَمْ ، وَبَشَسَ ، وليس ، إذ لا يقال : أَنْعَمَ وَأَبَاسَ ،  
وَالْبَسَ .

(١) ط : أشد منه استخراجاً .

(٢) م ، د : شرطه أن . .

(٣) في ط : ما قام .

(٤) في الصّحاح ١٦١٨/٤ [أبل] : «وَأَبِلَ الرجل - بالكسر - يَأْبُلُ أَبَالَةً ، مثل شَكِسَ شَكَاسَةً ، وَجَمَعَهَا ، فهو  
أَبِلٌ وَأَبِلٌ ، أي حاذقٌ بمصلحة الإبل» .

(٥) ط : عن .

وقولنا: قابلٌ معناه للكثرة، احترازٌ عن نحو: غَرَبَتِ الشمسُ وطلعتُ، فإنه لا يقال: الشمس اليومُ أغرب منها أمس، ولا أطلع، ويصحُّ أن يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعَوَر والعَمَى، وقوله: ثلاثي، احترازاً عن الرباعي نحو: دحرج، قوله «مجرداً»، احتراز عن ثلاثي ذي زائد، نحو: أخرج، وعلم، وانقطع، واستخرج، ونحوها.

قوله: «ليمكن...» أي لو لم يكن ثلاثياً بل كان رباعياً نحو دحرج، أو لم يكن مجرداً، بل كان ذا زائدٍ كاستخرج وأخرج، لم يمكن بناء أفعَل، منه.

أما إن أردتَ بناءً من غير حذف شيءٍ منه فواضح الاستحالة، لأن أفعَل، ثلاثي مزيدٌ فيه الهمزة للتفضيل، وأما إن أردتَ البناء مع حذف حرفٍ، أو حرفين، فإنه يلتبس المعنى، إذ لو قلت دحرج: أدرج، لم يعلم أنه من تركيب دحرج، وكذا لو قلت: في أخرج: أخرج<sup>(١)</sup> بحذف الهمزة، لالتبس بأخرج من الخروج، وكذا في غيره من المتشعبة، وهذا كله بناءٌ على أنه لا صيغةٌ للتفضيل إلا أفعَل، وإنما اقتصروا عليه، اختصاراً.

قوله: «ليس بلونٍ ولا عيبٍ»، صفة أيضاً لقوله ثلاثي، وقوله: «لأنَّ منها أفعَل لغيره»، يعني: إنما لم يُبين من باب الألوان والعيوب، لأنه جاء منها «أفعَل» من غير اعتبار الزيادة على غيره، فلو بُنِيَ منها أفعَل التفضيل، لالتبس أحدهما بالآخر، لو قلت: زيد الأسود، على أنه للتفضيل، لم يُعلم أنه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد في السواد، وهذا التعليل إنما يَتِمُّ إذا بُيِّنَ أنَّ أفعَل الصفة مقدَّمُ بناؤه على أفعَل التفضيل، وهو كذلك، لأنَّ ما يدل على «مطلق ثبوت<sup>(٢)</sup> الصفة» مقدَّمُ بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة، والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع.

(١) في ط: خرج.

(٢) في ط: على ثبوت مطلق الصفة.

وينبغي أن يقال من الألوان والعيوب الظاهرة، فإن الباطنة يُبَيَّنُ منها أفعال التفضيل، نحو: فلان أبلَدُ من فلان وأَجْهَلُ منه وأَحْمَقُ وأَرْعَنُ وأَهْوَجُ وأَخْرَقُ، والدُّ وأَشْكَسُ، وأَعْيَا<sup>(١)</sup> وأعْجَمُ وأنوَكُ، مع أنَّ بعضها يَجِيءُ منه أفعال لغير التفضيل أيضاً، كأَحْمَقُ وحمقاء، وأَرْعَنُ ورعناء وأَهْوَجُ وهَوَجَاء، وأَخْرَقُ وخرقاء وأعجم وعَجْماء، وأنوَكُ ونَوَكَاء، فلا يطرد أيضاً تعليله بأن منها أفعال لغيره، فالأولى أن يُقال: لا يُبَيَّنُ أفعال التفضيل من الألوان، والعيوب الظاهرة دون الباطنة لأنَّ غالبَ الألوانِ أن تأتي<sup>(٢)</sup> أفعالها على: أفعَلُ وافْعَالٌ، كَأَبْيَضُ، وأسودَّ، واحمَارٌ<sup>(٣)</sup> واصْفَارٌ، فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما، وأمَّا العيوبُ المحسوسةُ، فليس الغالب فيها المزيد فيه، لكن بعضها: المزيد فيه أكثر استعمالاً فيه من غيره، كاحولٌ واعورٌ، فإنهما أكثر استعمالاً من حَوْلٍ وعَوْرٍ، ولذلك لم يقلب وأوهما حملاً على احوْلٍ واعَوْرٍ، ومالم يَجِيءُ منه أفعَلُ ولا افعَالٌ، كالبَخَرِ والفَقَمِ، والعَرَجِ والعمى، لم يُبَيَّنْ منها لِكُونِ بعضها مما لا يقبلُ الزيادة والنقصان كالعمى، والبواقي محمولة على القِسْمَيْنِ المذكورَيْنِ في الامتناع.

وأجاز الكوفيون<sup>(٤)</sup> بناء أفعال التفضيل من لفظي السوادِ والبياض، قالوا لأنها أصلاً الألوان، قال<sup>(٥)</sup>:  
 ٦١٣      أَيْبَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضٍ

(١) في ط : وأعى.

(٢) ط : يأتي.

(٣) ط : واحمر واصفر، والتمثيل خطأ؛ لأنه يستشهد على وزن أفعَالٍ.

(٤) انظر الإنصاف، المسألة ١٦، والقراء لا يرى هذا جائزاً. انظر معاني القرآن ١٢٧/١ - ١٢٨، والخلاف

النحوي بين البصريين والكوفيين للدكتور الحلواني ص ٢٧٤ (دار الأصمعي، حلب).

(٥) رؤية (ملحقات ديوانه ١٧٦)؛ وقيله. جارية في ذرْعِها الفَضْفَاضِ و (بنو إِباضٍ) : قوم. وذرعُ المرأة:

قميصها. والفَضْفَاضُ: الطويل الكامل.

الخزانه ٢٣٠/٨ هارون، الجُمَل ١١٥ [تحقيق محمد بن شبيب. باريس سنة ١٩٢٧م]، الحُلُل ص ١٣٨، ابن

يعيش ٩٣/٦.

وانظر كلاماً طياً في الإيضاح العُصْدي ص ٩٣، ٩٤ حاشية (٢).

الشاهد فيه أن الكوفيين أجازوا بناء أفعال التفضيل من لفظي السواد والبياض كما هنا، وهو شاذ عند البصريين.

وقال<sup>(١)</sup> :

٦١٤ [أَبْعَدَ بَعْدَتْ بَيَاضاً<sup>(٢)</sup> لَا بَيَاضَ لَهُ] لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

وهما عند البصريين شاذَّان<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فإن قصد غيره»، يعني قصد التفضيل من معاني الأشياء التي تَعَذَّرَ بناءً أفعال التفضيل<sup>(٤)</sup> من ألفاظها، وهي ذو الزيادة والرباعي والألوان والعيوب الظاهرة، بنى أفعال من فعل يَصِحُّ بناءً أفعال، منه، في حسن، أو كثرة، أو غير ذلك على حَسَبِ غرضك الذي تَقْصِدُهُ ثم يُوْتَى بمصادر تلك الأفعال التي امتنع بناءً أفعال منها، فَتَنْصَبُ على التمييز، لتحقيق<sup>(٥)</sup> معنى التمييز عن النسبة فيها، نحو: أقبح عَوْرًا، وأشدَّ بَيَاضًا، وأسرع انطلاقًا، وأكثر دحرجةً، ونحو ذلك.

وهو<sup>(٦)</sup> عند سيبويه<sup>(٧)</sup>: قياس من باب أفعال مع كونه ذا زيادة، ويؤيده كثرة

(١) المتنبي (ديوانه ٣٥/٤). والبيت ثاني بيت من قصيدة، قالها في صباه.

(وَبَعْدَتْ): هلكت، ومنه قوله تعالى: «أَلَا بُعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بَعْدَتْ ثَمُودُ». والمعنى أنه يخاطب الشَّيْبَ. يقول له: اذهب وأهلك، فلأنت وإن كنت أبيض لأَسْوَدُ في عيني من الظلم، فأنت بياض لا بياض له، وأسود من كل أسود.

قال ابن هشام في المغني ٧٠٣ ط. المبارك: «قول بعضهم في بيت المتنبي . . إن (من) متعلقة بأسود، وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان. والصحيح (من الظلم): صفة لـ (أسود)، أي: أسود كائن من جملة الظلم».

الشاهد في قوله (أسود) فإنه أفعال تفضيل من السواد، جاء على الشذوذ. والمعنى عليه؛ لأن الغرض كون بياض الشيب في نظره أشد من سواد الظلم، مبالغة في كراهة الشيب.

(٢) ليس في ط.

(٣) يَقْوَى في نفسي ما رآه الكوفيون، ويعضد قولي ماورد في الحديث في صفة الخوَّص: «ماؤه أبيض من اللبن». [انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٢٤٢/١]، وفي صفة جهنم: «هي أسود من القار».

[المعجم المفهرس ٢١/٣]

(٤) د : ساقطة.

(٥) ط : لتحقيق.

(٦) ط : ساقطة.

(٧) الكتاب ٢٠٠/٢ - ٢٥١ بولاق.

السَّامِعُ، كَقَوْلِهِمْ: هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدِّينَارِ، وَأَوَّلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ، وَأَنْتَ أَكْرَمَ لِي مِنْ فُلَانٍ، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَجُوزُهُ قَلَّةٌ التَّغْيِيرِ، لِأَنَّكَ تَحْذِفُ مِنْهُ الْهَمْزَةَ، وَتَرُدُّهُ إِلَى الثَّلَاثِيِّ ثُمَّ تَبْنِي مِنْهُ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، فَتَخْلِفُ هَمْزَةَ التَّفْضِيلِ هَمْزَةَ الْإِفْعَالِ وَهُوَ عِنْدَ غَيْرِهِ سَمَاعِيٌّ مَعَ كَثَرَتِهِ.

وَنُقِلَ عَنِ الْمَبْرَدِ<sup>(١)</sup> وَالْأَخْفَشِ، جَوَازُ بِنَاءِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنْ جَمِيعِ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ، كَانْفَعَلَ (١٩٩أ) وَاسْتَفْعَلَ وَنَحَوَهُمَا، قِيَاسًا، وَلَيْسَ بِوَجْهِ، لِعَدَمِ السَّمَاعِ وَضَعْفِ التَّوْجِيهِ فِيهِ بِخِلَافِ أَفْعَلَ.

قَوْلُهُ: «وَقِيَاسُهُ لِلْفَاعِلِ» يَعْنِي قِيَاسَهُ أَنْ يَكُونَ لَتَفْضِيلِ الْفَاعِلِ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْفِعْلِ، كَأَضْرَبَ، أَيْ ضَارِبٌ أَكْثَرَ ضَرْبًا مِنْ سَائِرِ الضَّارِبِينَ، وَلَا يُقَالُ أَضْرَبَ، بِمَعْنَى مَضْرُوبٌ أَكْثَرَ مَضْرُوبِيَّةً مِنْ سَائِرِ الْمَضْرُوبِينَ.

وَإِنَّمَا كَانَ الْقِيَاسُ فِي الْفَاعِلِ دُونَ الْمَفْعُولِ، لِأَنَّهُمْ لَوْ جَعَلُوهُ مَشْتَرَكًا بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، لَكَثُرَ الْاِشْتِبَاهُ لَا طَرَادَهُ، وَأَمَّا سَائِرُ الْأَلْفَاظِ الْمَشْتَرَكَةِ فَاغْتَفِرَ فِيهَا الْاِشْتِبَاهُ لِقِلَّتِهَا، لَكُونِهَا سَمَاعِيَّةً، فَأَرَادُوا جَعْلَهُ فِي أَحَدِهِمَا أَظْهَرَ دُونَ الْآخَرِ، فَجَعَلُوهُ فِي الْفَاعِلِ قِيَاسًا لَكُونِهِ أَكْثَرَ مِنَ الْمَفْعُولِ، إِذْ لَا مَفْعُولَ إِلَّا وَلَهُ فَاعِلٌ فِي الْأَغْلَبِ، وَلَا يَنْعَكُسُ، وَإِنَّمَا قَلْنَا فِي الْأَغْلَبِ، احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ مَجْنُونٍ وَمَبْهُوتٍ، فَلَوْ جَعَلُوهُ حَقِيقَةً فِي الْمَفْعُولِ لَبَقِيَ اسْمُ الْفَاعِلِ، مَعَ أَنَّهُ أَكْثَرُ، عَرَبِيًّا عَمَّا يُطْلَبُ فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ إِلَّا بِالْقَرِينَةِ؛ لِعَدَمِ اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَيْهِ حَقِيقَةً، وَقَدْ اسْتَعْمَلُوهُ فِي الْمَفْعُولِ، أَيْضًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، نَحْوُ: أَعْذَرَ، وَأَشْهَرَ، وَالْيَوْمَ، وَأَشْغَلَ، أَيْ: أَكْثَرَ مَعْدُورِيَّةً وَمَشْهُورِيَّةً، وَمَلُومِيَّةً وَمَشْغُولِيَّةً<sup>(٢)</sup>.

(١) الَّذِي فِي سَبْيُوهِ وَالْمَقْتَضِبِ جَوَازُ بِنَاءِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ مِنْ أَفْعَلَ.

انظر سَبْيُوهِ ٣٧/١ بولاق، قال: «وَبِنَاؤُهُ أَبَدًا مِنْ فَعَلَ وَفَعِلَ وَفُعِلَ وَأَفْعَلَ» . . . .

وَفِي الْمَقْتَضِبِ ١٧٨/٤: «فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قُلْتُ: مَا أَعْطَاهُ لِلدِّرَاهِمِ، وَأَوَّلَاهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَعْطَى وَأَوَّلَى. فَهَذَا وَإِنْ كَانَ قَدْ خَرَجَ إِلَى الْأَرْبَعَةِ - فَإِنَّمَا أَصْلُهُ الثَّلَاثَةُ وَالْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِهِ زَائِدَةٌ» .

(٢) فِي طَبَعِ قَوْلِهِ . . «وَمَشْغُولِيَّةً» مَا يَلِي: وَمِنْهُ أَعْنِي فِي قَوْلِ سَبْيُوهِ وَهُمْ بَشَانَةٌ أَعْنِي . .

## [أَوْجُهُ اسْتِعْمَالِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَمَعْنَى كُلِّ وَجْهِ:]

قَوْلُهُ:

«وَيُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: مُضَافاً، أَوْ بَيْنَ، أَوْ مَعْرِفاً بِاللَّامِ، فَإِذَا أُضِيفَ فَلَهُ مَعْنَيَانِ: أَحَدُهُمَا وَهُوَ الْأَكْثَرُ: أَنَّ يَقْصَدُ بِهِ الزِّيَادَةَ عَلَى مَنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ، وَلَا يَجُوزُ: يَوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ، لِخُرُوجِهِ عَنْهُمْ، بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ وَالثَّانِي: أَنْ يَقْصَدُ زِيَادَةَ مُطْلَقَةً، وَيُضَافُ لِلتَّوْضِيحِ، فَيَجُوزُ: يَوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ، وَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ: الْإِفْرَادُ وَالْمُطَابَقَةُ لِمَنْ هُوَ لَهُ، وَأَمَّا الثَّانِي وَالْمَعْرِفُ بِاللَّامِ فَلَا بُدَّ فِيهِمَا مِنَ الْمُطَابَقَةِ، وَالَّذِي بَيْنَ مَفْرَدٍ مَذْكَرٍ لَا غَيْرٍ، فَلَا يَجُوزُ: زَيْدٌ الْأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَلَا زَيْدٌ أَفْضَلُ، إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ».

اعْلَمْ أَنَّهُ يَلْزَمُ اسْتِعْمَالُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مَعَ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَلَا يَخْلُو عَنْ الْجَمِيعِ، وَلَا يَجْتَمِعُ مِنْهَا<sup>(١)</sup> اثْنَانِ إِلَّا نَادِراً، وَإِنَّمَا لَمْ يَخْلُ عَنْ الْجَمِيعِ لِأَنَّ وَضْعَهُ الْأَهَمُّ لِتَفْضِيلِ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ، وَمَعَ «مِنْ» وَالْإِضَافَةِ: ذِكْرُ الْمَفْضُولِ عَلَيْهِ ظَاهِراً، وَمَعَ اللَّامِ هُوَ فِي حَكْمِ الْمَذْكُورِ ظَاهِراً؛ لِأَنَّهُ يَشَارُ بِاللَّامِ إِلَى مَعِينٍ مَذْكُورٍ قَبْلُ، لَفْظاً أَوْ حُكْماً، كَمَا ذَكَرْنَا فِي اللَّامِ الْعَهْدِيَةِ فِي بَابِهَا، فَتَكُونُ<sup>(٢)</sup> اللَّامُ إِشَارَةً إِلَى أَفْعَلِ، الْمَذْكُورِ مَعَهُ الْمَفْضُولِ عَلَيْهِ، كَمَا إِذَا طُلِبَ شَخْصٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ، فَقُلْتُ<sup>(٣)</sup>: عَمْرٍو الْأَفْضَلُ، أَيْ ذَلِكَ الْأَفْضَلُ أَيْ الشَّخْصُ الَّذِي قُلْنَا إِنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ، فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ<sup>(٤)</sup> فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ إِلَّا لِلْعَهْدِ، لِثَلَاثِ يَعْزَى عَنْ ذِكْرِ

(١) ط : ولا يجتمع اثنان منها ..

(٢) ط : فيكون .

(٣) ط : قلت .

(٤) ط : أن يكون اللام ..

المفضَّل عليه رأساً، فلو خلا عن الثلاثة، خلا عن ذكر المفضل عليه فلا يَتِمُّ فَهْمُ المقصودِ الأهمِّ من وضعه، وإذا عَلِمَ المفضولُ جازَ حَذْفُهُ غالباً<sup>(١)</sup>، إِنْ كان «أفعل» خبراً، كما يقال لك: أنتَ أَسْنُ أم أنا، فتجيب بقولك: أنا أَسْنُ، ومنه قولنا: الله أكبر، وقوله<sup>(٢)</sup>:

٦١٥ إِنْ الَّذِي سَمَكَ السَّاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

٦١٦ ستعلم أَيْنا للموت أدنى إذا دائِيتَ لي الأسَلُ الحِرارِ  
ويجوزُ أن يقال في مثل هذه المواضع: إِنْ المحذوف هو المضاف إليه، أي أكبرُ كُلِّ شيءٍ، وأعزُّ دعامةٍ، ولم يُعَوِّضْ منه التنوينُ لكون «أفعل» غيرَ منصرفٍ، فاستبشع ذلك، وأما نحو جَوَارٍ<sup>(٤)</sup> فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه.

(١) سقطت من د.

(٢) الفرزدق (ديوانه ٧١٤/٢ ط. الصاوي، مصر سنة ١٩٣٦م).

الخزاعة ٢٤٢/٨ هارون، ابن يعيش ٩٧/٦، مصارع العشاق ١٢٢/١

(ط. القاري، بيروت سنة ١٩٥٨م)، سِرُّ الفَصَاحَةِ ١٣٣ (للخفاجي، ط عبد المتعال الصعيدي، مصر سنة

١٩٥٢م)، تهذيب اللغة ٢١٥/١٠ (سلسلة تراثنا، مصر سنة ١٩٦٤ - سنة ١٩٦٧م)، ابن الناظم ١٨٨،

الألفات لابن خالويه ص ٧٩، الأشباه والنظائر ١٨٥/٣.

الشاهد فيه أنه يجوز أن يكون حُذِفَ منه المفضول؛ أي: أعزُّ من دعائم كُلِّ بيتٍ أو من دعائم بيتك.

(٣) عترة (ديوانه ٢٣٦)؛ وفيه: (بي) بدل (لي).

والبيت من قصيدة عدتها ثلاثة عشر بيتاً، يهجو فيها عمارة بن زياد، أحد سادة عبس.

(و الأسَلُ): أطراف الرماح، ويقال هي الأسنة، (والحِرار): العطاش إلى الدم، يقول لعمارة: ستعلم إذا

تقابلنا، ودانينا الرماح بيننا أينما أقرب للموت، وأدنى منه، أي إنك زعمت أنك تقتلني إن لقيتني وأنت أقرب إلى

الموت عند ذلك مني.

الخزاعة ٢٤٩/٨ هارون، الأمالي الشجرية ٢٢/١.

الشاهد فيه أن المفضول محذوف، والتقدير: أدنى من صاحبه. ويجوز أن يكون أفعل بمعنى اسم الفاعل؛ أي:

قريب. ويجوز أن يكون المحذوف مضافاً إليه، والتقدير: أقربنا وأدنانا، أو أقرب رجلين منا.

(٤) انظر سيبويه ٥٦/٢ - ٥٧ بولاق، والمنصف ٦٧/٢ - ٨٠، والمتع ٥٥٤/٢.



وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ «مِنْ» مع مجروره محذوف، أي أكبر من كل شيء.

وَيَقُلُ الحَذْفُ في غير الخبر، نحو: جاعني رجلٌ أفضل في جواب من قال: ماجاءك رجل أفضل من زيد، كأنه لما كان حَذْفُ الخبر أكثر من حَذْفِ الوصف، والحال كان حذف بعضه، أيضاً، أكثر.

وإنما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيان؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يُغني عن الآخر في إفادة ذِكْرِ المفضول، كما ذكرنا، ولا فائدة في ذكر واحدٍ منهما إلا ذاك، فكان ذكر الآخر، لو<sup>(١)</sup> ذكر أحدهما، لغواً، وأما قوله<sup>(٢)</sup>:

٦١٧      ولستَ بالأكثر منهم حصيً      وإنما      العِزَّة      للكثير

ف قيل: مِنْ، فيه ليست تفضيليةً، بل للتبعيض، أي: لست من بينهم بالأكثر حصيً، وهذا كما تقول مثلاً: أريد شخصاً من قریش أفضل من عيسى عليه السلام فيقال: محمد عليه الصلاة<sup>(٣)</sup> والسلام الأفضل، من قریش، أي: أفضل من عيسى من بين قریش، ويجوز أن يحكم بزيادة اللام<sup>(٤)</sup>، و«مِنْ» تفضيلية، كما في قوله<sup>(٥)</sup>:

(١) في ط: إذا.

(٢) الأعمش (ديوانه ١٤٣ تحقيق د. محمد حسين، مكتبة الآداب بمصر، بلا تاريخ).

والبيت من قصيدة، فضل فيها عامر بن الطفيل عدو الله على علقمة بن علاثة الصحابي قبل إسلامه في المنافرة التي جرت بينهما.

الخزانة ٢٥٠/٨ هارون، نوادر أبي زيد ١٦٩؛ وفيه «أراد بأكثر منهم حصيً. والحصي: العدد الكثير. ٤٠،

الخصائص ١/١٨٥، و ٢٣٤/٣، المغني ص ٧٤٤، الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦٠، التكملة ٩٧.

الشاهد فيه أن (مِنْ) فيه ليست تفضيليةً، بل للتبعيض؛ أي لست من بينهم بالأكثر حصيً، إلى آخر ما ذكره.

(٣) د، ط: ساقطة.

(٤) انظر مغني اللبيب ص ٧٤٤، ٧٤٥ ط. المبارك.

(٥) عمرو بن كلثوم (شرح القصائد العشر للتريزي ص ٣٤٩ و) مهلهل: اسم جد الشاعر من قبل أمه، وهو

أخو كلثوب بن وائل، وصاحب حرب البسوس أربعين سنة.

وقوله: (والخير منه)، أي: ورثت خيراً من مهلهل. و (زُهَيْراً) عطف بيان للخير. والمخصوص بالمدح في (نعم)

دُخِرَ الذّاخِرِينا) «زُهَيْر» على حذف مضاف، يريد: ورثت مجد مهلهل ومجد زهير، فنعم زخر الذّاخِرِين زهير،

أي مجده وشرفه، للافتخار به.

٦١٨ ورثتْ مُهْلَهْلًا والخيرَ منه زهيراً، نَعَمْ ذُخِرُ الدَّائِرِيْنَا  
 ويجوز في البيتين، على ما قيل، أَنَّ يُقَدَّرَ «أفعل» آخر، عارياً من اللام، يتعلق به  
 «من» أي لستَ بالأكثر، أكثرَ منهم حصيً، والخيرَ خيراً منه، ولا مَنَعَ من اجتماع  
 الإضافة و«من» التفضيلية إذا لم يكن المضاف إليه مفضلاً عليه، كقولك: زيد أفضل  
 البصرة من كل فاضلٍ، فإضافته للبصرة للتوضيح، كما تقول: شاعر بغداد، لكنهم  
 لم يستعملوه لأن هذه الإضافة دالّة على أَنَّ صاحبَ أفعل، مفضلٌ على غيره مطلقاً،  
 فأغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه.

ولا يخلو المجزوءُ بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى إمّا تحقيقاً،  
 (١٩٩ب) كما في: زيد أحسن من عمرو، وإمّا تقديرًا، كما في قول علي رضي الله  
 عنه: «لأنَّ أَصُومَ يوماً من شعبان، أحبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يوماً من رمضان»، لأنَّ  
 إفطارَ يومِ الشُّكِّ الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند المخالف، فقدَرَهُ عليٌّ  
 رضي الله عنه محبوباً إلى نفسه أيضاً، ثم فضل صومَ «يومٍ» من شعبان عليه فكأنه  
 قال: هَبْ أَنَّهُ محبوبٌ عندي أيضاً، أليس صومُ يومٍ من شعبان أحبَّ منه؟، وقال (٣)  
 رضي الله عنه: «اللهم أبدلني بهم خيراً منهم»، أي في اعتقادهم لا في نفس الأمر  
 فإنه ليس فيهم خير، «وَأَبْدِلْهُمْ بِي شَرًّا مِنِّي»، أي في اعتقادهم أيضاً، وإلا فلم يكن  
 فيه، كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ، شَرًّا، ومثله قوله تعالى: «أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا» (٤)،  
 كأنهم لما اختاروا موجب النار، اختاروا النار (٥).

= انظر الخزانة ٢٦٢/٨ هارون.

الشاهد فيه أن اللام في (الخير): زائدة، ومن في منه تفضيلية. ويجوز أن يُقَدَّرَ أفعل آخر عارياً من اللام يتعلق  
 به منه، والتقدير: والخيرَ خيراً منه.

- (١) نهج البلاغة ص ٧٩. ط. دار الشعب. د: عليه السلام. (٢) قوله «يوم من» ساقط من ط.
- (٣) نهج البلاغة ص ٦٥، والعبارة بتمامها: «اللهم إني قد ملّيتهم وملّوني وسئمتهم وسئمتوني فأبدلني بهم خيراً منهم،  
 وأبدلهم بي شراً مني». ٤٠٠. قالها حين تواترت عليه الأخبار باستيلاء أصحاب معاوية رضي الله عنه على البلاد.  
 ط. دار المعرفة، بيروت لبنان.
- (٤) الفرقان/ ٢٤، ونصّها: «أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا».
- (٥) انظر فتح القدير للشوكاني ٧١/٤ (توزيع مكتبة المعارف بالرياض).

ويُقال في التهكم: أنت أعلم من الحمار، فكأنك قلت: إن أمكن أن يكون للحمار علمٌ، فأنت مثله مع زيادة، وليس المقصود بيان الزيادة، بل الغرض: التشريك بينهما في شيءٍ معلومٍ انتفاؤه عن الحمار.

وأما نحو قولهم: أنا أكبر من الشعر، وأنت أعظم من أن تقول كذا، فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر، والمخاطب على القول، بل المراد: بُعدهما عن الشعر والقول، وأفعال التفضيل يفيد بُعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه، فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل في قولك: بنت من زيد، وانفصلت منه، تعلقت بأفعل المستعمل بمعنى متجاوز، وبائن، بلا تفضيل، فمعنى قولك أنت أعز علي من أن أضربك، أي بائن من أن أضربك من فرط عزتك علي، وإنما جاز ذلك، لأن «من» التفضيلية تتعلق<sup>(١)</sup> بأفعل التفضيل بقریب من هذا المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو، فمعناه: زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو، فمن، فيما نحن فيه كالتفضيلية، إلا في معنى التفضيل، ومنه قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، «ولهي بما تعدك من نزول البلاء بجسمك، والنقص في قوتك أصدق وأوفى من أن تكذبك أو تغرّك»<sup>(٢)</sup> أي: هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب.

ويجب أن تلي<sup>(٣)</sup> «من» التفضيلية: أفعل التفضيل لأنها من تمام معناه، أو تلي<sup>(٤)</sup> معموله، قال<sup>(٥)</sup>:

(١) في د: «لأن من التفضيلية، أعني التي تدل على أن صاحب أفعل مفضل على ما بعدها متعلقة بأفعل التفضيل...».

(٢) من خطبة له في دَم الدنيا، والتحذير من الاغترار بها. [نهج البلاغة ٢٧٣ ط. دار الشعب]. والضمير في (لهي) راجع إلى الدنيا.

(٣) ط: يلي.

(٤) ط: يلي.

(٥) أوس بن حجر (ديوانه ١٢١)، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم، بيروت، دار صادر ط ٣ سنة ١٩٧٩ م؛

وفيه: بيان بدل ملاء. الخزائنة ٢٦٣/٨ هارون، التكملة ٩٧؛ وفي هامش (١٧): «... قال أبو علي في

التذكرة: (ساعة) منتصبة بأحوج لا بوجدنا؛ لأنه لو كان منتصباً بوجدنا، لكان قد فصل بين أحوج وبين ماهو =

٦١٩ فإننا رأينا العَرَضَ أَحْوَجَ ساعةً إلى الصَّوْنِ مِنْ رَنْطٍ مَلَاءٍ<sup>(١)</sup> مُسَهَّمٍ

وقد يفصل بينهما بِلَوٍّ، وفعلها نحو قولك: هي أحسن، لو أنصفت، من الشمس، وقد تتقدم<sup>(٢)</sup> عليه في الشعر، كقوله<sup>(٣)</sup>:

٦٢٠ واستنزل الزَّيَاءَ قَسراً وهي مِنْ عُقَابٍ لَوْحِ الْجَوِّ أَعْلَى مُتَمَتِّئٍ

ويلزم ذلك إذا كان المفضول<sup>(٤)</sup> اسمَ استفهامٍ، نحو: يَمَّنْ أعلم زيد؟ أو مضافاً إلى اسم استفهامٍ نحو قولك: من غلام أيهم أكرم أنت؟.

قوله: «فإذا أُضِيفَ فله معنيان: أحدهما، وهو الأكثر، أن يقصد به الزيادة على من أُضِيفَ إليه»، وإنما كان هذا أكثر، لأنَّ وضع أفعال، لتفضيل الشيء على غيره، فالأولى ذِكْرُ المفضول، وليس قوله: على مَنْ أُضِيفَ إليه بِمَرَضِيٍّ، لأنه مفضل على

من صلته يعني: إلى الصَّوْنِ مِنْ رَنْطٍ، بها ليس من صلته يعني ساعة»، ابن يعيش ٦١/٢، و١٦٤/٦. =  
(والعَرَضُ) بالكسر: هو موضع المدح والذم من الإنسان. وتنوين (ساعة) للتذكير والتقليل، يريد ساعة الغضب، فاستغنى عن الإضافة لدلالة اللفظ عليه. والرَنْطُ: اسمُ جنسٍ جَمْعِيٍّ، مفردة رَنْطَةٌ وهو كل ثوب رقيق، أو كل ملءة ليست قطعيتين. ومُسَهَّمٌ: مُحْطَطٌ. والمعنى أن العَرَضَ يُضَانُ عند ترك السَّهْفِ في أقل من ساعة إذا ملك نفسه، فكيف لا يصاب إذا دأب عليه. والعَرَضُ أكثر احتياجاً إلى الصَّوْنِ من الثياب النفيسة، فإن عَرَضَ الرجل أَحْوَجَ إلى الصيانة عن الدُّنْسِ من الثوب الموشَّى المزَّين.  
الشاهد فيه أنه يجب أن يَلْ أفعال التفضيل إما مِنْ التفضيلية، كما في قولهم: زيد أفضل من عمرو، وإما معموله كما في البيت، فإن ساعة ظُفِرَ لـ (أَحْوَجَ).

(١) ط: بيان.

(٢) ط: يتقدم.

(٣) البيت من مقصورة ابن دُرَيْدٍ، كما في الخزائن ٢٦٨/٨ هارون.

الشاهد فيه على أن تقدم (من) على أفعال التفضيل إذا لم يكن مجرورها اسم استفهام خاص بالشعر. وهذا مذهب الجمهور، وهو قليل عند ابن مالك لا ضرورة، وأما تقدمها على المبتدأ، نحو: من زيد أنت أفضل، فضرورة اتفاقاً. (ومن عُقَابٍ): متعلق بأعلى، وإنما قدمه ضرورة؛ لأن أفعال لا يقوى قوة الفعل فيعمل عمله فيها قبله فلا يجوز: من زيد أنت أفضل، فتقدم الجار عليه؛ لضعفه، إلا أنه جاز هنا للضرورة.

[الخزائن ٢٦٩/٨]

(٤) ط: المفضول.

- VVV -

قلت: أحسن الإخوة، أو: أحسن بني يعقوب عليه السلام، - وأن تُضيفه إلى غير جماعة، نحو: فلان أعلم بغداد، أي: أعلم من سواه<sup>(١)</sup>، وهو مختص ببغداد، لأنها منشؤه أو مسكنه.

وإن قدرْتَ المضاف، أي أعلم أهل بغداد، فهو مضاف إلى جماعة يجوز أن يدخل فيهم.

قوله: «ويجوز في الأول الإفراد...»، يعني أول معني المضاف، أعلم أن الأصل في أفعال التفضيل أن يذكر معه ما اقتضاه وضعه، وهو «من» التفضيلية، لأنه بصوغه على هذه الصيغة المفيدة بهذا<sup>(٢)</sup> المعنى تعدى إلى المفعول بمن الابتدائية، كما ذكرنا، فأفعل<sup>(٣)</sup> (٢٠٠ أ) التفضيل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف، كأهر، والاسم، كأفكل، في بدء النظر، بمن التفضيلية، فصارت كأنها من تمام الكلمة، فلهذا لا يفصل بينهما إلّا بمعمول أفعّل، وذلك أيضاً قليل.

فما دام معه «من» لا يطابق به صاحبه تثنيةً وجمعاً وتأنثاً، بل يلزم في الأحوال صيغة المفرد المذكور نحو: زيد، أو الزيدان، أو الزيدون، أو هند، أو الهندان، أو الهندات: أفضل من كذا، إذ لو ثني وجمع وأنث، لكان كثنية الاسم وجمعه وتأنثه قبل كماله.

فإذا أضفته وأردت تفضيل صاحبه على من سواه من أجزاء المضاف إليه، كان كأفعل المصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة، وذلك لكونه مثله، في كون المفضول مذكوراً بعده، مجروراً، ولا سيما أن أفعّل المصاحب لمن مضارع للمضاف، كما تبين في باب المنادى، ولا فرق بينهما من حيث المعنى إلّا من حيث إن المجرور بمن مفضول بجميع أجزائه، والمجرور بالإضافة جميع أجزائه مفضولة إلّا صاحب أفعّل الداخل فيه معها، ولا فرق بينهما لفظاً إلّا بذكر «من» في أحدهما دون الآخر، فجاء إجراء

(١) ط : سواء.

(٢) ط : لهذا.

المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن<sup>(١)</sup>، وجاز، أيضاً، تشنيته وجمعه وتأنيته، لفوات لفظة «من» المانعة من التصرف.

وقال ابن الدّهان، وابن السّراج<sup>(٢)</sup>، وابن يعيش: يجب إجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن، ولا تجوز مطابقتها لصاحبه، لأنه مثله في ذكر المفضول بعده، ومذهب الجمهور ما ذكرنا أولاً.

وأما إذا قصدت بالمضاف: المعنى الثاني، فلا يشابه المصاحب لمن، إذ لم يذكر بعده المفضول، وكذا ذو اللام، لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحاً فجاز التصرف فيهما، تشنيته وجمعه وتأنيته، فوجب مطابقتها لصاحبها.

وقيل: إنهما لم يتصرف في الذي بمن، لمشابهته لفظاً ومعنى، لأفعل التعجب، الفعلي غير المتصرف، أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلا أنه لا يتعجب من شيء إلا وهو مفضل، فلهذا يبينان من أصل واحد، كما يجيء في أفعل التعجب.

وأما ذو اللام، والمضاف بالمعنى الثاني، فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل أي «من» ولا كان معهما المفضول، ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها أفعل التعجب الفعلي مشابهة تامة، ودخلها اللام والإضافة، اللتان من علامات الأسماء فترجع جانب الإسمية فلم يمتنع من التصرف.

وأما المضاف بالمعنى الأول، فجاز التصرف فيه، نظراً إلى الإضافة التي هي من خواص الأسماء، وإلى تجرده عن علم التفضيل، وجاز الأفراد أيضاً مع التذكير، لأنه وإن تجرد عنه، لكنه لم يتجرد عن المفضول<sup>(٣)</sup> الذي كان مصاحباً له، أي لعلم التفضيل<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله «المصاحب لمن» بعده في م، د: «للمشابهة التي بينها».

(٢) التسهيل ص ١٣٤.

(٣) في م: «... عن المفضول المصاحب لمن التفضيلية».

(٤) ط: التفضل.

واعلم<sup>(١)</sup> أنه يجوز استعمال أفعِل، عارياً عن اللام، والإضافة ومن، مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم<sup>(٢)</sup> الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند<sup>(٣)</sup> المبرد، سماعاً عند غيره، وهو الأصح، قال<sup>(٤)</sup>:

٦٢١ قُبِحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرَا أَلَامَ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا

- (١) انظر الأشباه والنظائر ١٨٥/٣، فإن السيوطي لا يوافق على هذا الرأي.  
(٢) أجاز مكي كَوْن (أعلم) بمعنى عالم [المشكل ١٣٤/١ - ١٣٥]، وَرَدَّ عليه أبو حيان. البحر [١٤٤/١].  
(٣) في المقتضب ٢٤٥/٣ - ٢٤٦: «فأما قوله في الأذان: الله أكبر، فتأويله: كبير؛ كما قال عَزَّ وَجَلَّ: «وهو أهونُ عليه» فإنها تأويله: وهو عليه هيء؛ لأنه لا يقال: شيء أهون عليه من شيء. ونظير ذلك قوله:  
لعمرك ما أدري وإني لأوجلُّ على أئسا تعدو المنية أولُّ  
أي إني لأوجلُّ.

- فأما إذا أردت من كذا وكذا، فلا بُدَّ من (منه) أو الألف واللام...». (٤)  
لم أهتمد إلى قائله، وقال البغدادي في الخزانة ٢٨٢/٨: «والبيت لم أقف له على خير والله أعلم». وفي المقتضب ٢٤٧/٣: «واعلم أن (أفعل) إذا أردت أن تَصْعَهُ مَوْضِعَ الْفَاعِلِ فَمُطَرَّد. فمن ذلك قوله: قُبِحْتُمْ... يريد صغيراً وكبيراً. فهذا سبيل هذا الباب». وعلّق أستاذنا الشيخ غُضَيْمَةُ على البيت بقوله: «والتفضيلُ في البيت غيرُ مُرَادٍ، فإن (أصغر) حال من الضمير في أَلَامَ، والمعنى: نسبتهم إلى أشد اللؤم في حال صغرهم، وفي حال كبرهم، والتفضيل لا وجه له إلا بتكلف، وهو أن يكون التقدير: أصغر من غيره، وأكبر منه، وفيه تكلف». ويجوز أن يكون (أصغر) صفة لألَامَ للتعميم، فيرجع إلى معنى الحالية. (والأَمَ) منصوب على الذم، ويجوز أن يكون صفة لقوله: (نَفَرَا)، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أنتم أَلَامَ قَوْمٍ. والقطع للذم أيضاً. (واللؤم) ضد الكرم... والجُمْلَةُ دُعائيةٌ. نَفَرَا: تمييز محمول عن الفاعل. (والنفر): جماعة الرجال من ثلاثة إلى عشرة وقيل إلى سبعة. ولا يقال نفر فيها زاد على العشرة...».

وانظر ابن يعيش ١٠٣/٦.

الشاهد فيه أن أفعل قد يأتي بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد، سماعاً عند غيره. وهو الأصح، كما في البيت، فإنها بمعنى صغير وكبير.



أَيُّ : صغيراً وكبيراً . وَقَالَ الْآخَرُ<sup>(١)</sup> :

٦٢٢ ..... مُلُوكٌ عِظَامٌ مِنْ مُلُوكِ أَعَاظِمِ<sup>(٢)</sup>

أي عظام ، وتقول : الأحسن والأفضل بمعنى : الحسن والفاضل .

قيل : ومنه قوله تعالى : «وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>» ؛ إذ ليس شيء عليه تعالى أهون من شيء<sup>(٤)</sup> ، وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة أفعِل ، أكثر من المطابقة لإجراء له مجرى الأغلب الذي هو الأصل ، أي أفعِل التفضيل مع «مِنْ» .

أَمَّا «أَوَّلُ»<sup>(٥)</sup> ، فمذهبُ البصريين أنه «أفعل»<sup>(٦)</sup> ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال : جمهورهم على أنه من تركيب «وَوَلَّ» كَدَدَن ، ولم يستعمل هذا التركيب إلا في «أَوَّلُ» ومتصرفاته ، وقال بعضهم : أصله ، أَوَّالٌ ، مِنْ : وَآلٌ<sup>(٧)</sup> ، أي نَجَا ، لَأَنَّ النِّجَاةَ فِي السَّبْقِ ، وقيل : أصله أَوَّلٌ مِنْ : آل ، أَي رَجَعَ ؛ لَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى أَوَّلِهِ ، فهو أفعِل بمعنى المفعول ، كأشهر وأحمد ، فَقُلِبَتْ فِي الوجهين : الهمزة واواً قَلْباً شاذّاً .

(١) أعرابي . وهذا عجز بيت ، وصدرة : وَإِلَّا فَمِنْ آلِ الْمَرَارِ فَإِنَّهُمْ . . . وهو في الخزانة ٢٨٢/٨ هارون . ولم أجد له تحريجاً . الشاهد فيه أن (أعاطم) بمعنى : عظام ، وهو جمع أعظم بمعنى عظيم ، غير مُرادٍ به التفضيل . ولو كان مراداً للزم إلافراد والتذكير .

(٢) ط : الأعاجم .

(٣) الروم/٢٧ ، والآية بتسامها : «وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» .

(٤) في التبيان للعكبري ١٠٣٩/٢ : «قوله تعالى : (وهو أهْوَتْ عليه) ؛ أي البعث أهون عليه في ظنكم ، وقيل : أهون بمعنى هين ، كما قالوا : الله أكبر ؛ أي كبير . وقيل : هو أهون على المخلوق ؛ لأنه في الابتداء نُقِلَ من نقطة إلى عُلُقَةٍ إلى غير ذلك ، وفي البعث يكمل دَفْعَةً واحدة» .

وانظر [معاني الفراء ٣٢٤/٢ والبحر المحيط ١٦٩/٧ ، والكمال ٩٦/٦ - ٩٨ ، وفتح القدير ٢٢٢/٤] .

(٥) انظر شرح الشافعية ٣٤٠/٢ ، ٣٤١ ، والمقتضب ٢٨٩/١ ، ٣/٣٤٠ .

(٦) يَذُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْمُهُمْ : هو أول منه . انظر سيبويه ٣/٢ بولاق .

(٧) في ط : أوَّال ، وهذا خطأ .

وقال الكوفيون<sup>(١)</sup>: هو فَوْعَلٌ مِنْ: وَآلٌ، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، وقال بعضهم: فَوَعْلٌ، مِنْ تركيب: وَوَلٌ فقلبت الواو الأولى همزةً، وتصريفه كتصريفِ أَفْعَلِ التفضيل.

واستعماله بِمِنْ مبطل لكونه فَوْعَلًا.

وأما قولهم: أَوَّلَةٌ، وَأَوَّلَتَانِ فمِنْ كلامِ الْعَوَامِ وليس بصحيحٍ.

وإنما لزم قلب واو «أولى» همزةً على مذهب جمهور البصريين، كما لزم في نحو أوصل<sup>(٢)</sup>، على ما يبيح في التصريف.

وعند مَنْ قال هو مِنْ: وَآلٌ، أَصْلٌ، أَوَّلِيٌّ: وَوُلِيٌّ<sup>(٣)</sup>، قلبت الواو همزةً كما في: أَجْوَهُ، ثُمَّ قُلِبَتِ الهمزةُ الثانيةُ الساكنةُ واوًا، كما في: أَوْمِنُ، ولهذا رجع إلى أَصْلِ الهمزة في قراءة قالون: «عَادَا لُوْلِيٌّ»<sup>(٤)</sup> لأنه حذفت الأولى وحركت لام التعريف بحركتها، فزال اجتماع الهمزتين.

فَأَوَّلٌ كَأَسْبَقَ معنًى وتصريفًا واستعمالًا، تقول في تصريفه: الأول، الأولان الأولون، الأوائل، الأولى الأوليان الأوليات الأول، وتقول في الاستعمال زيد أَوَّلٌ مِنْ غيره<sup>(٥)</sup> وهو الأول.

ولما لم يكن لفظ أول مشتقاً من شيء مستعملٍ على القول الصحيح، لا يَمَّا استعمل منه فعل كأحسن، ولا يَمَّا استعمل منه اسم كأحنك، خَفِيَ فيه معنى الوصفية، إذ هي إنما تظهر (٢٠١ ب) باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به، كأعلم، أي ذو علم أكثر من غيره، وأحنك، أي ذو حنك أشد من حنك غيره، وإنما

(١) انظر شرح الشافية ٢/٣٤٠، ٣٤١، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٥٧-٦٥٨.

(٢) انظر الممتع ١/٣٣٢.

(٣) انظر شرح الملوكي ص ٤٨٤.

(٤) قراءة سبعية. [الإتحاف ص ٤٠٣]، والآية بتمامها: «وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَا الْأَوَّلَى» النجم/٥٠.

(٥) ط: وهو أولهم، بعد قوله: «... من غيره...».

تظهر وصفية «أَوَّل» بسبب تأويله بالمشتق وهو «أَسْبَق» فصار مثل : مررت برجل أسد، أي جريء، فلا جَرَمَ لم تعتبر وصفية إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً، نحو: يوماً أَوَّل، أو ذكر «من» التفضيلية بعده ظاهراً، إذ هي دليل على أن «أفعل»، ليس اسماً صريحاً كأفكَل وأيدع، فإن خلاً منها معاً ولم يكن مع اللام والإضافة، دخل فيه التنوين مع الجرِّ، لخفاء وصفيته كما مرَّ، وذلك كقول علي رضي الله عنه : «أحمده أَوَّلًا»<sup>(١)</sup> بادئاً، ويقال : ما تركت له أولاً ولا آخراً، ويجوزُ حذفُ المضافِ إليه من «أَوَّل» وبناءؤه على الضم إذا كان مؤولاً بظروف الزمان نحو قوله<sup>(٢)</sup> :

٦٢٣ لَعَمْرُكَ ما<sup>(٣)</sup> أدري، وإني لأَوَجِّلُ على أينَا تَعْدُو<sup>(٤)</sup> المنيَّةُ أَوَّلُ

أي : أَوَّلُ أوقاتِ عَدْوِها، ويقال : ما لقيته مذ عامٌ أَوَّلُ برفع أول، صفة لعام، أي : عامٌ أَوَّلُ من هذا العام، وبعضُ العرب يقول : مذ عامٌ أَوَّلُ بفتح أول، وهو قليل، حكى سيبويه<sup>(٥)</sup> عن الخليل أنهم جعلوه ظرفاً كأنه قيل مذ عامٌ قبل عامِك، وفي تأويل «أَوَّل» بقبل، إشكالٌ؛ لأنَّ أول الشيء : أَسْبَقُ أجزائه، فمعنى أَوَّل عامِك : أَسْبَقُ أجزائه إمَّا مِنْ اللَّيالي أو الأيام، أو الأوقات، ومعنى قبل عامِك :

(١) مِنْ خُطْبَةٍ لَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهِيَ مِنَ الْخُطْبِ الْعَجِيبَةِ، وَتَسْمَى الْقُرْءَا؛ وَنُصِّصَ الْعِبَارَةُ: «أَحْمَدُهُ عَلَى عَوَاطِفِ كَرَمِهِ، وَسَوَائِغِ نَقِيمِهِ. وَأَوْمِنُ بِهِ أَوَّلًا بِأَدْيَا...».

[نهج البلاغة ص ١٣٢ ج ١ ط دار المعرفة و ص ٨٧ ط. دار الشعب].

(٢) مَعْنَى بَنِي أَوْسٍ (دِيوانه ٥٧ تحقيق كمال مصطفى، مطبعة النهضة، بلا تاريخ). الخزانة ٢٨٩/٨ هارون، الكامل ٣٥٧/٦، ٤٣٣ وقد استشهد به المبرد على أن (أَوَجِّلُ) بمعنى (وَجِّلُ)، كما أكبر في الأذان بمعنى كبير. الأمايلي الشجرية ١/٣٢٨، ٢٦٣، النصف ٤٥/٣، المقتضب ٢٤٦/٣، معجم الشواهد ٢٨١/١.

وَعَمْرُكَ : مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ : قَسَمِي . وَجُمْلَةُ (مَا أَدْرِي) جَوَابُ الْقَسَمِ، وَجُمْلَةُ (إِنِّي لأَوَجِّلُ) اعْتِرَاضِيَّةٌ بَيْنَ أَدْرِي وَبَيْنَ السَّادَةِ عَنْ مَفْعُولِيهَا. وَ(أَوَجِّلُ) : خَائِفٌ. وَ(تَعْدُو) : تَتَجَاوَزُ الْحَدَّ، أَي تَغْلُظُ. وَالْمَعْنَى : أَقْسَمُ بِبَقَائِكَ مَا أَعْلَمُ أَيْنَا يَكُونُ الْمَقْدَمُ فِي عَدْوِ الْمَوْتِ عَلَيْهِ.

الشاهد فيه أنَّ (أَوَّل) : بَنِي عَلَى الضَّمِّ ؛ لِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَنِيَّةِ مَعْنَاهُ، وَالْأَصْلُ : أَوَّلُ أَوَاقَاتِ عَدْوِهَا.

(٣) د، ط : لا أدري .

(٤) ط : تغذو.

(٥) نقل ذلك سيبويه عن الخليل في الكتاب ٤٥/٢ - ٤٦ .

الزمان الذي يتقدم جميع أجزائه، ولو<sup>(١)</sup> كان بمعنى: قبل ذلك، لكان محذوف المضاف إليه، فوجب بناؤه على الضم، ويجوز أن يكون «أول» ههنا، بمعنى أول من عامك، ويكون الظرف صفة لعام، أي عام كائن في زمانٍ أسبق من عامك، جعل للزمان زماناً، توسعاً، ولا يبعد أن يقال إنه جرّ صفة المرفوع على توهّم الجرّ في الموصوف، لأنّ ما بعد «مذ» قد يُجرّ، فيكون كقوله<sup>(٢)</sup>:

ولا ناعب إلا بين غرابها ٢٧٨ .....

وقوله تعالى: ﴿فَاصْدَقْ وَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾<sup>(٣)</sup> فَعَلَى هذا يكون «أول» مجروراً، لا منصوباً، وتقول إذا لم ترَ زيدا يوماً قبل أمس: ما رأيته مذ أول من أمس، فإن لم تره<sup>(٤)</sup> يومين قبل أمس، قلت: ما رأيته مذ أول من أول من أمس، ولا يُتجاوز ذلك.

وأما «آخر» فقد انمحي عنه معنى التفضيل بالكلية، كما ذكرنا في باب ما لا يُنصرف، فلا يستعمل، لا مع «من» ولا مع الإضافة، بل يستعمل إما مجرداً من اللام أو مع اللام، ولما لم يكن معنى «من» مقدراً مع المجرد طابق ما هوله تذكيراً وتأنيثاً، وإفراداً وتثنيةً وجمعاً.

وقد تجرّد «الدنيا»<sup>(٥)</sup> و «الجلّي»<sup>(٦)</sup> عن اللام والإضافة، إذا كانت الدنيا، بمعنى العاجلة<sup>(٧)</sup>، والجلّي بمعنى الخطّة العظيمة.

(١) د: «وأيضاً لو كان حذف منه المضاف إليه، وجب ضمه ...».

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٤٥ من القسم الأول.

(٣) المنافقون/١٠، والآية بتمامها: «وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْوَعْدُ فَإِذَا فُتِنْتُمْ يُوقَلْ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَاصْدَقْ وَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ».

في الشكل ٣٨١/٢: «مَنْ حذف الواو [مِنْ وَأَكُن] عطفه على موضع الفاء؛ لأن موضعها جَزَمَ على جواب التمني. وَمَنْ أثبت الواو، عطفه على لفظ «فَاصْدَقْ»، والنصب في «فَاصْدَقْ» على إضمار (أَنْ). في حجة القراءات ص. ٧١٠: «قرأ أبو عمرو» فَاصْدَقْ وَأَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ، وقرأ الباقون: «وَأَكُنْ». وانظر البحر ٢٧٥/٨، ودراسات، القسم الأول ج-٢٦٩/٢، ٢٨٢.

(٤) في ط: فإن لم تره مذ يومين ... (٥) انظر ابن عيش ٩٩/٦، ١٠٠.

(٦) انظر المتع ٥٤٤/٢، وشرح الشافعية ١٧٨/٣، ١٧٩. (٧) انظر ابن عيش ١٠١/٦.

(٨) «يريد أن الاسميّة غلبت عليها لكثرة استعمالها، ولهذا لم تجر على موصوف غالباً، كما غلبت الاسميّة على نحو الأجرع والأبطح».

[الخرانة ٢٩٦/٨]

قال<sup>(١)</sup>:

٦٢٤ في سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مَدَّتْ

وقال<sup>(٢)</sup>:

٦٢٥ وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلٍّ وَمَكْرَمَةٍ يَوْمًا سَرَاةً كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا

وإنما جازَ ذلك، «لانمحاء<sup>(٣)</sup> معنى التفضيل منها».

وأما «حُسْنَى» في قوله تعالى:

﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾<sup>(٤)</sup>،

فيمن قرأ<sup>(٥)</sup> بالالف، و«سُوْأَى» في قوله<sup>(٦)</sup>:

(١) العَجَّاج (ديوانه ٥)، والبيتُ مِنْ رَجَزٍ، أولُه:

الحمد لله الذي استقلَّتْ  
بإذنه السماء واطمأنَّتْ  
في سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مَدَّتْ  
حتى انقضى قضاؤها فأدَّتْ

الخرزاة ٢٩٦/٨ هارون، ابن يعيش ١٠٠/٦.

الشاهد فيه أنَّ (دُنْيَا) قد جُرِّدت من اللام والإضافة؛ لكونها بمعنى العاجلة.  
يريد أنَّ الاسمية غلبت عليها لكثرة استعمالها، ولهذا لم تجرِ على موصوف غالباً، كما غلبت الاسمية على نحو  
الأعرج والأبطح.

(٢) المُرْقَش الأكبر (المفضلية ١٢٨، البيت الثاني ص ٤٣١ تحقيق شاکر، وهارون)؛ وفيه: خيار بدل كِرام.

الخرزاة ٣٠١/٨ هارون، الحماسة بشرح التبريزي ٩٩/١، وبشرح المرزوقي ١٠١.

«والشاهد في البيت قوله: (جُلٍّ) من غير ألفٍ ولا م، إضافة، فالجديد أن يكون مصدراً، كالرُجْعَى بمعنى  
الرجوع، والبُشْرَى بمعنى البشارة، وليس بتأنيث (الأجل) على حد الأكبر والكبرى؛ لأنه إذا كان مصدراً جاز  
تعريفه وتنكيره، فتقول: بشرته بشرى والبشرى...».

[ابن يعيش ١٠١/٦، ١٠٢].

(٣) م، د: «لأنها غلبتا على الشيتين المذكورين، فانمحى عنها معنى التفضيل».

(٤) البقرة/٨٣، ونصها: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالِ الَّذِينَ إِتَّخَذُوا الْقُرُونِ وَآلِهَتَيْنِ  
وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ».

(٥) يعني بالالف المقصورة، وهي قراءة شاذة، قرأ بها الحسن. [الإتحاف ١٤٠، شواذ ابن خالويه ص ٧]، وهي

منسوبة لطلحة بن مُصَرِّف، كما في النهر الماد ٢٨٤/١.

(٦) أبو الغول (الحماسة بشرح المرزوقي ٤٠). الخرزاة ٣١٤/٨، ابن يعيش ١٠٢/٦.

٦٢٦ ولا يَجْزُونَ من حَسَنِ بَسُوئِي ولا يَجْزُونَ من غِلْظِ بِلِينِ  
فليسا بتأنيث أحسن وأسوأ، بل مصدران، كالرُّجْعَى والبُشْرَى<sup>(١)</sup>.

## [ عَمَلُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَمَسْأَلَةُ الْكُحْلِ ] :

قوله : ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان لشيء ، وهو في المعنى مُسَبَّبٌ مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره ، منفياً ، نحو : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زَيْدٍ ، لأنه بمعنى : حَسَنٌ ، مع أنهم لو رفعوا ، لفصلوا بينه وبين معموله بأجنبي ، وهو الكُحْلُ ، ولك أن تقول : أحسن في عينه الكحل من عين زَيْدٍ ، فَإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ الْعَيْنِ قُلْتَ : «ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل ، مثل قوله<sup>(٢)</sup>» :

مررت على وادي السَّبَاعِ ولا أرى كوادي السَّبَاعِ حين يظلم واديا  
٦٢٧ أَقْلٌ به ركب أتوه تَثِيَّةً<sup>(٣)</sup> . . . وأخوف إلا ما وقى الله ساريا  
اعْلَمْ أَنَّ مِثَابَةَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لِلْفِعْلِ ضَعِيفَةٌ ، وكذا لاسم الفاعل ، أيضاً ، كما

ومعنى البيت أنهم يزيدون في الجزاء على قَدْرِ الابتداء .

الشاهد فيه أن (سَوَايَ) مصدر كالرُّجْعَى والبُشْرَى ، وليس مؤنث أسوأ .

(١) بمعنى الرجوع والِبْشَارَةِ . [ابن يعيش ١٠١/٦ ، ١٠٢] .

(٢) سُحَيْمٌ بن وَثِيل ، كما في سيبويه ٢٣٣/١ ، والخزانة ٣٢٩/٨ هارون ، و(وادي السَّبَاعِ) بين البصرة ومكة على خمسة أميال من البصرة .

والثبة : التلبث والتوقف ، ووزنها تَفْعِلَةٌ من أَبِي كَحَيٍّ ، و(أخوف) : أفعل تفضيل ، مأخوذ من الفعل المبني للمجهول ، أي أشد مخوفةً ، كما أخذ أشهر واحد من المبني للمجهول ، أي أشد مشهورة وعمودية . كذا قال البغدادي ، وقال الأستاذ هارون :

«وأراه من المبني للمعلوم ، أي أشد خوفاً مِنَ السَّارِي في ذلك الوادي ، والساري : مَنْ يَسِيرُ لَيْلاً» . سيبويه ٣٣/٢ هامش ١ هارون . والشاهد فيه : «أَقْلٌ به ركب» ، والتقدير : «لا أرى وادياً أَقْلٌ به ركب أتوه ثبة منه كوادي السَّبَاعِ» . ولكن حذف لتقدم ما ذُلَّ على المفضول . [ابن الناطم ص ١٨٩] ، وانظر الإيضاح في شرح الفصل ٦٦٢/١ ، ٦٦٣ .

(٣) ط : ثابة .

تَقَدَّمَ في الصفة المشبهة، فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعراف، الأشهر، إلّا بشروط، كما يجيء، وحكى يونس عن ناسٍ من العرب، رَفَعَهُ بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عمُّهُ، وليس ذلك بمشهور<sup>(١)</sup>.

ويرفع<sup>(٢)</sup> المستر الذي هو فاعله؛ لأنَّ مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل، وأمَّا المفعول به، فكُلُّهم مُتَّفِقُونَ على أنه لا ينصبه، بل إنَّ وُجِدَ بَعْدَهُ ما يوهم ذلك، فَأَفْعَل دالٌّ على الفعل الناصب له، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «هو أعلمُ مَنْ يَضِلُّ عن سبيله»<sup>(٣)</sup>، أي أعلمُ مِنْ كُلِّ واحدٍ، يعلمُ مَنْ يَضِلُّ<sup>(٤)</sup>، وكذا قوله<sup>(٥)</sup>:

٦٢٨ [أَكْرَّ وَأَحَى للحقيقة<sup>(٦)</sup> منهم] وَأَضْرَبَ منا بالسيف القوانِسا

ولا يَنْصِبُ شِبَهَ المفعول به، كالحسن الوجه، إمَّا لأنه لا ينصب المفعول به فلا

(١) في ابن النظم ص ١٩١: «أُطْرِد عند بعض العرب إجراؤه مجرى اسم الفاعل، فيقولون مررت برجل أفضل منه أبوه. حكى ذلك سيبويه. وإلى هذه المسألة الإشارة بقوله:

ورفعه الظاهر نَزَرُ [ومتى \* عاقَبَ فعلاً فكثيراً ثَبَّتَا] أي رفعه الظاهر غير مقيد بصلاحيته لمعاينة الفعل قليل في كلام العرب».

(٢) في ط: ويرفع المضمر المستر.

(٣) الأنعام / ١١٧، والآية بتمامها: إِنَّ رَبَّكَ هو أعلمُ مَنْ يَضِلُّ عن سبيله وهو أعلمُ بالْمُهْتَدِينَ».

(٤) في فتح القدير ١٥٥/٢: «قال بعض أهل العلم: إِنَّ (أعلم) في الموضعين بمعنى يعلم...» وانظر المشكل ٢٨٥/١، ٢٨٦.

(٥) هو العباس بن مرداس الصحابي. والبيت من قصيدة، قالها في الجاهلية قبل إسلامه. [الخزانة ٣٢١/٨ هارون].

وهو في: الخزانة ٣١٩/٨، نوادر أبي زيد ٢٦٠؛ وفيه: «لَا يُقَالُ مَا رَأَيْتُ أَضْرَبَ مِنْكَ زَيْدًا، إِنَّمَا هو: مَا رَأَيْتُ أَضْرَبَ مِنْكَ لِزَيْدٍ، الْمُغْنَى ص ٨٠٤، ٨٠٥ ط. المبارك؛ وفيه: «الناصب فيه للقوانس فعلٌ محذوف، لا اسمٌ تفضيل محذوف؛ لِأَنَّا قَرَرْنَا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدّر؟».

وفي حاشية المغني ص ٨٠٥: «ومما قيل في إعراب القوانس أنها نُصِبَتْ بنزع الخافض، والتقدير: (أَضْرَبَ مِنَّا للقوانس)، وبذلك يشمل التفضيل في البيت ضرب القوانس». وانظر ابن يعيش ١٠٥/٦، ١٠٦، والإيضاح في شرح المفصل ٦٦٣/١. والقوانس: بيضة الحديد.

الشاهد فيه أَنَّ (القوانس) منصوبٌ بِفَعْلٍ محذوف، لا بِ(أَضْرَبَ).

(٦) ليس في الأصل، وهو من م.

ينصب شبهه، وإما لأنَّ نصبَ ذلك في الصفة فرَّعُ الرُّفْعِ ، كما مرَّ، وهو تَوَطُّئةٌ للإضافة إلى ما كان مرتفعاً به، وهو لا يرفع الظاهر<sup>(١)</sup> إلا بالشروط التي نَحِيَّ، وإن رفع ذلك، لا يضاف إليه.

هذا، ويتعدَّى أفعال التفضيل إلى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء أفعال التفضيل، باللام، نحو: أضرب منك لزيد، وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل، وإذا جازَ لك (٢٠٢) أن تدعّم اسمَ الفاعل والمصدر، باللام إذا تعدّياً إلى المفعول نحو: ضربي لزيدٍ شديداً، وأنا ضاربٌ لزيد، مع قوّتهما، وجب عليك ذلك في الأفعال، لضعفه.

وإن كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم أو الجهل، تعدّى إليه أفعال المصوغ منه بالباء، نحو: أنا أعلم به، وكذا: أدري، وأعرف، وأجهل، وذلك لأنَّ أفعالها زِيدت في مفعولها الباء، نحو: علمت به وجهلت به، وكذا: اسم الفاعل والمصدر نحو: أنا عالمٌ به وجاهلٌ به.

وإن كان المفعول به يتعدّى إليه الفعل بحرف الجرّ، تعدّى إليه الأفعال بذلك الحرف أيضاً، نحو أنا أمرُّ منك بزيد وأرْمى منك بالنشاب.

ويتعدّى إلى أول مفعوليّ باب: كسوت، وعلمت، باللام، ويبقى ثانيهما في البابين [منصوباً<sup>(٢)</sup>]، نحو: أنا أكسى منك لعمرو الثياب، وأعلم منك لزيد منطلقاً، وكان القياس أن يتعدى إلى الثاني، أيضاً، باللام، إلا أن الفعل لا يتعدى بحرفي جرّ متماثلين لفظاً ومعنى إلى شيئين من نوع واحد كمفعولٍ بهما، أو زمانين، أو مكانين، فإن لم يكونا من نوعٍ واحدٍ<sup>(٣)</sup>، كقولك دُرْتُ في البلد في يوم الجمعة، جاز، وقولك

(١) ط : وهو لا يرفع الفاعل الظاهر.

(٢) ط : ساقطة.

(٣) ط : ساقطة.



أَقَمْتُ فِي الْعِرَاقِ فِي بَغْدَادَ، أَوْ فِي رَمَضَانَ فِي الْخَامِسِ مِنْهُ، بَدَلَ الْجُزْءِ مِنَ الْكُلِّ وَاسْتُغْنِيَ عَنِ الضَّمِيرِ لَشَهْرَةِ الْجَزْئِيَّةِ، فَإِنْ اخْتَلَفَ مَعْنَا الْحَرْفَيْنِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بَعَمْرٍو، أَيْ مَعَ عَمْرٍو، أَوْ لَفْظَاهُمَا نَحْوُ: سَرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ جَازًا.

وَانْتِصَابُ ثَانِيهِمَا الْمَذْكُورَ، عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ بِأَفْعَلٍ، نَصَبَهُ بِنَفْسِهِ لِلْاضْطِرَارِّ إِلَيْهِ، وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ بِفَعْلٍ مَدْلُولٍ عَلَيْهِ بِأَفْعَلٍ، فَيَكُونُ ثَانِي مَفْعُولِيَّ أَفْعَلٍ، وَالْفَعْلُ مَعَ مَفْعُولِهِ الْأَوَّلِ مَحْذُوفَيْنِ، أَيْ: أَنَا أَكْسَى مِنْكَ لِعَمْرٍو، أَكْسُوهُ الشَّيَابَ، وَأَنَا أَعْلَمُ مِنْكَ لَزَيْدٍ، أَعْلَمُهُ مَنْطَلَقًا، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْمَفْعُولِ الْمَحْذُوفِ لِأَفْعَلٍ، بِوَجْهِ، لَا مَنْصُوبًا، وَلَا مَعَ اللَّامِ، أَمَّا مَعَ اللَّامِ فَلَمَّا ذَكَرْنَا، وَأَمَّا مَنْصُوبًا فَلأنَّه لَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ، كَمَا مَرَّ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُغْنِيِّ: لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ دُونَ الْآخَرِ فِي بَابِ عَلِمْتُ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: هُوَ أَشَدُّ مِنْكَ عِلْمًا زَيْدًا مَنْطَلَقًا، أَوْ عِلْمًا بِأَنَّ زَيْدًا مَنْطَلَقًا.

قُلْتُ: أَخْصَرُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ وَأَبْعَدُ مِنَ التَّكْلُفِ: أَعْلَمُ مِنْكَ بِانْطِلَاقِ زَيْدٍ.

وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ يَفْهَمُ مِنْهُ الْحُبُّ أَوْ الْبُغْضُ تَعَدَّى إِلَى مَا هُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى أَيْ الْمُحِبِّ أَوْ الْمُبْغِضِ بِلَايَ، نَحْوُ: هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ وَأَشْهَى إِلَيَّ وَأَعْجَبُ إِلَيَّ، وَهُوَ أَبْغَضُ إِلَيْكَ وَأَمَقْتُ إِلَيْكَ وَأَكْرَهُ إِلَيْكَ، لِأَنَّ أَفْعَالَهَا تَتَعَدَّى إِلَى الْمُحِبِّ وَالْمُبْغِضِ بِلَايَ، أَيْضًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «... (١) حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ، وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ (٢)»، وَهَذِهِ كُلُّهَا بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، كَأَحْمَدَ وَأَشْهَرَ وَأَجَنَّ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ غَيْرُ قِيَاسِيٍّ.

وَيَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَيِّ فَعْلٍ كَانَ بَيْنَ، كَمَا تَقَدَّمَ، «وَهَذَا (٣)» هُوَ الْمَفْعُولُ الْحَاصِلُ لِأَفْعَلٍ بِصَوْرِهِ عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ.

(١) ط : وَحِبِّ، وَهَذَا تَحْرِيفٌ.

(٢) الْحُجُرَات/٧، وَنَصُّهَا: «وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ.

(٣) د : «وَهَذَا الْمَفْعُولُ هُوَ الَّذِي حَصَلَ لِأَفْعَلٍ ...».

وَيَنْصِبُ أَفْعُلُ التَّفْضِيلِ الظَّرْفَ لِكِتْفَائِهِ بِرَائِحَةِ الْفِعْلِ، وَالْحَالِ لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ، نَحْوُ:  
زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ الْيَوْمَ رَاكِباً، وَالتَّمْيِيزِ، نَحْوُ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا، لِأَنَّهُ يَنْصِبُهُ مَا يَخْلُو  
عَنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، أَيْضاً، نَحْوُ: رَاقِودٌ خَلًا.

قَوْلُهُ: «إِلَّا إِذَا كَانَ لشيء... إِلَى آخِرِهِ»، هَذِهِ <sup>(١)</sup> شُرُوطُ رَفْعِ أَفْعُلِ التَّفْضِيلِ لِفَاعِلِهِ  
الظَّاهِرِ، كَمَا رَفَعَ أَحْسَنُ، الْكُحْلُ فِي قَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ  
مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، فَيَعْمَلُ <sup>(٢)</sup>، إِذَنْ، الرِّفْعَ قِيَاسًا مُسْتَمِرًّا بِلا ضَعْفٍ.

قَوْلُهُ: «لشيء»، هُوَ «رَجُلًا» فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ صِفَتُهُ.  
قَوْلُهُ: «وَهُوَ» أَيِ أَفْعُلِ، «فِي الْمَعْنَى لِمُسَبِّبٍ»، أَيِ لِمَتَعَلَّقٍ لِمِثَالِ ذَلِكَ الشَّيْءِ وَالْأَظْهَرُ فِي  
اصْطِلَاحِهِمْ: أَنَّ يُقَالَ فِي الْمَتَعَلَّقِ: السَّبَبُ لَا الْمُسَبَّبُ، وَأَحْسَنُ، فِي مِثَالِنَا، لِمَتَعَلَّقِ  
الرَّجُلِ وَهُوَ الْكُحْلُ، فَإِنَّ الْأَحْسَنَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْكُحْلُ، لَا الرَّجُلُ، قَوْلُهُ:  
«مَفْضُلٌ»، صِفَةٌ لِمُسَبَّبٍ، أَيِ ذَلِكَ الْمَتَعَلَّقِ الَّذِي هُوَ الْكُحْلُ، إِذَا اعْتَبَرْتَ الْأَوَّلَ، أَيِ  
صَاحِبِ أَفْعُلِ، وَهُوَ «رَجُلًا» فِي مِثَالِنَا: مَفْضُلٌ. قَوْلُهُ: «عَلَى نَفْسِهِ»، الضَّمِيرُ  
لِلْمُسَبَّبِ، أَيِ: هُوَ، إِذَا اعْتَبَرْتَ الْأَوَّلَ: مَفْضُلٌ، وَإِذَا اعْتَبَرْتَ غَيْرَ ذَلِكَ الْأَوَّلِ، وَهُوَ  
فِي مِثَالِنَا: زَيْدٌ، يَكُونُ مَفْضُلًا عَلَيْهِ، قَوْلُهُ: «مَنْفِيًّا» صِفَةٌ مُصَدَّرٌ مَحْذُوفٌ، أَيِ مَفْضُلٌ  
تَفْضِيلًا مَنْفِيًّا، أَيِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْمَتَعَلَّقُ بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ فَاضِلًا وَبِاعْتِبَارِ الثَّانِي مَفْضُولًا،  
بَلْ هُوَ بِاعْتِبَارِ الثَّانِي فَاضِلٌ، وَبِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ مَفْضُولٌ، أَوْ حَالُهُ بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ مُسَاوِيَةٌ  
لِحَالِهِ بِاعْتِبَارِ الثَّانِي، وَالْمُرَادُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمِثَالِ: أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ الثَّانِي فَاضِلٌ، وَبِاعْتِبَارِ  
الْأَوَّلِ مَفْضُولٌ، فَالْكُحْلُ الَّذِي فِي عَيْنِ زَيْدٍ يَفْضُلُ الْكُحْلَ الَّذِي فِي عَيْنِ جَمِيعِ  
الرِّجَالِ، وَإِنَّمَا قُلْتُ: جَمِيعِ الرِّجَالِ مَعَ أَنَّ لَفْظَ «رَجُلًا» فِي الْمِثَالِ <sup>(٣)</sup> الْمَذْكُورِ مُفْرَدٌ، لِأَنَّهُ  
نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النِّفْيِ فَتَكُونُ عَامَّةً.

(١) فِي ط: وَهَذِهِ.

(٢) ط: فَيَعْمَلُ.

(٣) ط: الْمَثَلُ.

إِنْ قِيلَ: كيف يتعلّق قوله: باعتبار الأول، وباعتبار غيره بقوله: مفضل، وقد اتفق النحاة على أنه لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفين متماثلين إلى اسمين من نوع واحد، كما مرّ؟.

قلتُ: باعتبار الأول، وباعتبار الثاني: حالان، الأول من الضمير المرفوع في «مفضل»، والثاني من قوله: «نفسه» أي ملتبساً باعتبار الأول، أو مقترناً به، كما تقول: فضّلتُ زيداً راكباً على عمرو راجلاً.

ومعنى قوله: باعتبار الأول، أي بالنظر إليه، يقال: اعتبرت الشيء، أي نظرت إليه وراعت حاله.

قوله: «لأنه بمعنى حسن»، قال المصنّف<sup>(١)</sup>: إنما لم يعمل أفعل، لأنه (٢٠٢ب) لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل، كما كان لاسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر، وأحسن ههنا، بمعنى حسن، إذ المعنى: ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل حسناً مثل حسنه في عين زيد، فعمل أفعل، لأن له في هذا المكان فعلاً بمعناه.

قلتُ: هذه العلة التي أوردها تطرّد في جميع أفعال التفضيل، فيلزمه، إذن، جواز رفعه للظاهر مطرداً، وذلك لأن معنى مررت برجل أحسن منه أبوه، أي: حسن أبوه أكثر من حسنه، كما أنّ معنى: أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد: حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد.

قوله: «مع أنهم لورفعوا... إلى آخره»، هذا تعليل سيويه<sup>(٢)</sup>، وهو أنّ «أفعل» إنما عمل ههنا مع ضعف مشابته لاسم الفاعل، للاضطرار إلى العمل، لأنه لو لم يعمل، لزم رفعه بالابتداء، ويكون الكحل مبتدأ، كما في قولك مررت برجل أحسن

(١) الإيضاح شرح المفضل ٦٦٣/١ - ٦٦٤، وشرحه على الكافية ٩٨/٢.

(٢) الكتاب ٢٣٣/١ بولاق.

منه أبوه، برفع أحسن والجملة صفة لرجل<sup>(١)</sup>، ولا يجوز ذلك، لأن قولك : منه، بعد الكحل، متعلق بأحسن، فتكون<sup>(٢)</sup> قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي، ولا يجوز ذلك، بلى، قد يجوز ذلك، في العامل القوي، نحو: زيداً كان عمرو ضارباً، وأعني ههنا بالأجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل، لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه، كيف، والكحل مبتدأ، وأحسن خبره فله تعلق به من هذا الوجه .

وعند الكسائي والفراء: ليس الفصل ههنا بأجنبي، لأنَّ المبتدأ معمولٌ عندهما للخبر، كما ذكرنا في أول الكتاب .

فإن قلت: قدّم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه بأجنبي .

قلت: يبقى الضمير في منه، راجعاً إلى غير مذكور، وتعليل سيبويه يطرّد مع كون الكلام مثبتاً، أيضاً، نحو: مررت برجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد .

ونقل<sup>(٣)</sup> الرّماني جواز ذلك في المثبت، والسماع لم يثبت إلا في المنفي، ولا منع أن يستعمل ذلك فيما يفيد النفي<sup>(٤)</sup>، وإن لم يكن صريحاً فيه، نحو: قلّما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل . . .

قوله: «ولك أن تقول . . . إلى آخره»، يعني أن لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجهاً أخصر من الأول، وهو أن تحذف المفضول المجرور بمن، وحرف الجر الداخِل على الاسم الذي ذكرنا أنه غير الأوّل، فتقول بدل قولك: منه

---

(١) ط : لرجلا .

(٢) انظر المقتضب ٢٤٩/٣ .

(٣) في ط : ونقل عن الرماني جواز ذلك . .

(٤) في ط : ولا منع أن يستعمل في ذلك ما يفيد النفي . . .

في عين زيد، من عين زيد، وهو على حَذْفِ المضافِ أي من كحل عينِ زَيْدٍ، لأنه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين، ومن التفضيلية تدخل على المفضول.

قوله: «وإن قَدَّمْتَ ذِكْرَ العين... إلى آخره»، أي: لك عبارة ثالثة أخصر من الثانية، وهي<sup>(١)</sup> أن تُقَدِّمَ الاسم الذي قلنا إنه غير الأول، على أفعل التفضيل داخلاً عليه آلة التشبيه، وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول: ما رأيتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ، أحسن فيها الكُحل، وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فَصْلٌ ظَاهِرٌ لو<sup>(٢)</sup> رفعت أفعل بالابتداء، لأنها فرْعُ الأولى، ولأن «من» التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا أيضاً، بعد السبب المرفوع، وقولك: أحسن، في هذه العبارة، بدّل من قولك كَعَيْنِ زَيْدٍ، أي عيناً أحسن فيها الكحل، وذلك أن معنى، ما رأيتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ: أي عيناً كعين زيد، ولا زائدة عليها، ومعنى ما رأيتُ أحسن منها، أي أحسن منها ولا مثلها، فحذف المعطوف، في الموضعين، اعتماداً على وضوح المعنى، فقولك: ما رأيتُ كعين زيد، أي رأيتُ كُلَّ عينٍ أنقص من عين زيد، وقولك: ما رأيتُ أحسن من عين زيد: أي رأيتُ كل عين أنقص من عين زيد في الحسن، فهذا بدل الكل من الكل، أتى به للبيان، لأن الأول مبهم، لأنك ذكرت أن العيون أنقص من عين زيد، ولم تذكر أن النقصان، في أي شيء، ولا يجوز أن يكون: أحسن فيها الكحل، صفة لقولك: كعين زيد، لأنه يكون في المعنى، ما رأيتُ مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها، وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة؟ وإنما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع، لِدلالة قولك كعين زيد، عليه، لأن معناه، كما قلنا، إنَّ كُلَّ عينٍ دونها في

(١) في ط وهو .

(٢) ط : سقطت .

حسن الكحل فيها، وهذا هو المستفاد بعينه من قولك: . . أحسن فيها الكحل منه في عين زيد، وقوله<sup>(١)</sup>:

..... كوادي السَّبَاعِ حين يَظْلِمُ وادياً ٦٢٢

انتصب<sup>(٢)</sup> «وادياً» على أنه مفعول لأرى، وقوله: كوادي السَّبَاعِ حال منه، لأنَّ صِفَةَ النكرة إذا تَقَدَّمتْ عليها، انتصبت على الحالية، ويجوز أن يكون عَطْفَ بَيَانٍ لقوله كوادي السَّبَاعِ، والكاف اسمية، ويجوز أن يكون تمييزاً كقولك: عندي مثل زيد رجلاً، ويجوز أن يكون موصوفاً بأقل، بدلاً من: كوادي السَّبَاعِ (٢٠٣أ) كما كان: أحسن في عينه الكحل، بدلاً من: كعين زيد، والتقدير: أقلُّ به ركبٌ، منهم بوادي السَّبَاعِ، وأخوف به ركبٌ منهم بوادي السَّبَاعِ، قوله: ولا أَرَى، الواو اعتراضيةٌ قَوْلُهُ: حين يَظْلِمُ، ظرف لمعنى الكاف، أي: وادياً يشبه وادي السَّبَاعِ وقت إظلامه، و«ما» في قوله: ما وَفَى الله، مصدرية على حَذْفِ مضاف<sup>(٣)</sup> أي وقت وقاية الله للسايرين<sup>(٤)</sup>، وهو ظرفٌ لأخوف، وهو بمعنى المفعول مثل<sup>(٥)</sup> أشهر وأحمد، وقوله: تَثْبِئَةٌ<sup>(٦)</sup>، أي: تثبتاً وتوقُفاً، وهو تَفْعِلَةٌ من تركيب: أَيْأًا<sup>(٧)</sup>، كَحَيًّا<sup>(٨)</sup>، يُقَالُ: تَأَيَّا<sup>(٩)</sup>، أي تثبت، وهو منصوب على التمييز من «أقل» كما في قولك: زيد أحسنُ منك ثوباً، فيكون في المعنى فاعلاً مضافاً إلى المرفوعِ بأفعل، أي أحسن ثوبه، وأقل تَثْبِئَةً ركب أتوه.

(١) عجز بيت، وصدْرُهُ:

مررت على وادي السَّبَاعِ ولا أرى

وبعده:

أقل به ركبٌ أتوه تَثْبِئَةً وأخوفٌ إلا ما وَفَى الله سارياً والبيتان لِسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلٍ. وقد سبق تَحْرِيحُهَا.

(٢) ط: انتصاب.

(٣) ط: المضاف.

(٤) ط: السايرين.

(٥) ط: كأشهر.

(٦) ط: تأية.

(٧) ط: أَيْ.

(٨) ط: كحى.

(٩) ط: تأى.

ولو عَبَّرَت بِالْعِبَارَةِ الْأُولَى قُلْتُ: وَلَا أَرَى وَادِيًا أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ مِنْهُمْ بِوَادِي السَّبَاعِ  
كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ<sup>(١)</sup> وَالسَّلَامُ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ  
ذِي الْحِجَّةِ<sup>(٢)</sup>»، وَلَوْ عَبَّرْتُ بِالْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ قُلْتُ: وَلَا أَرَى وَادِيًا أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ تَثْبُتُ مِنْ  
وَادِي السَّبَاعِ.

تَمَّ قِسْمُ الْأَسْمَاءِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

---

(١) ط : ساقطة .

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه ٥٨/٢ - ٥٩ برقم ٧٥٨ من تحفة الأخوذي، ومُسند أحمد، وهو فيه برقم ١٩٦٨،  
و ٣١٣٩، ٣٢٢٨. بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر - رحمه الله تعالى - ولكن برواية أخرى: نص الحديث  
المذكور وزيادة.

وأخرجه ابنُ ماجه في سننه، كتاب الصيام، الحديث رقم ١٧٢٨. هذا، وقد ضَعُفَ الْعُلَمَاءُ هذا الحديث،  
وتكلموا في بعض رواته، انظر فيض القدير للمناوي ٤٧٤/٥، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف  
للدكتور الحديثي ص ٩١ وما بعدها، والمقتضب ٢٥٠/٣، وأصول ابن السراج ١٥٥/١، ٤٤/٢، وكتاب  
لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوي د. دجني ص ١٠٦.





## قِسْمُ الْأَفْعَالِ [ الْفِعْلُ ، معناه ، خواصُّه ]

قوله : «الفعل»<sup>(١)</sup> : ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، ومن خواصه : دخول قد ، والسين ، وسوف ، والجوازم ، ولحوق تاء فعلت ، وتاء التأنيث الساكنة .

قوله : «في نفسه» ، يخرج الحرف ، وقوله : «مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» ، أي الماضي والحال<sup>(٢)</sup> والاستقبال ، يخرج الاسم ، وكل اعتراض وَرَدَ على طَرْدِ حد الاسم ، أي على قولنا : كل اسم فهو غير مقترن ، أعني الاعتراض بباب الغبوق ، واسم الفاعل العامل ، فهو وارد على عكس حد الفعل ، أعني على قولنا : كل فعل فهو مقترن<sup>(٣)</sup> . . . . .

وما ورد على عكس حد الاسم ، أعني على قولنا : كل غير مقترن فهو اسم ، من الاعتراض بالمضارع ، والأفعال غير المتصرفة ، كعسى ، وشبهه ، فهو وارد على طرد حد الفعل ، أعني على قولنا : كل فعل فهو مقترن ، والجواب عن الاعتراضات : كما تقدم في حد الاسم<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر حذّه في شرح الحدود النحوية للفاكهى ص ٢٧٥ ، وإيضاح الزّجاجي ص ٥٢ ، والصاحبي ص ٩٣ . وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٠ ، والفوائد الضيائية ٢/٢٢٨ .

(٢) أثبتّه البصريون ، وأنكره الكوفيون والأخفش ، وقالوا بوجود فعل ماضٍ وآخر مُستقبل وثالث سَمَوَهُ الدائم ، مثل قائم وذاهب وأشباههما . انظر الكتاب ١/٢ ، وإيضاح الزجاجي ٨٦ ، وابن يعيش ٤/٧ ، وشرح الحدود للفاكهى ص ٢٧٧ .

(٣) ط : كل مقترن فهو فعل .

(٤) م : «فهو مقترن فيه كالجواب فيما تقدم في حد الاسم ، والمراد بالطرد والعكس ههنا ما هو عند النحاة كما ذكرنا في حد الاسم» .

وإنما اختصَّ «قد» بالفعل، لأنه موضوعٌ لتحقيق الفعل، مع التقريب والتوقع في الماضي، ومع التقليل في المضارع.

وأما السين وسوف، فسماهما سيويه<sup>(١)</sup>: حرفي التنفيس، ومعناه، تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال، يقال: نفست الحناق<sup>(٢)</sup>، أي وسعته، و«سوف» أكثر تنفيساً من السين.

ويخفف «سوف» بحذف الفاء، فيقال: سَوَافِعِل، وقد يقال: سَيّ، بقلب الواو ياء، وقد تحذف<sup>(٣)</sup> الواو، وتسكن<sup>(٤)</sup> الفاء التي كان تحريكها<sup>(٥)</sup> للساكنين نحو: سف أفعل.

وقيل: إن السين منقوص من سوف، دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل، وإنما اختصا بالفعل، لكونهما موضوعين للدلالة على تأخير الفعل من الحال إلى الاستقبال، واختص الجوازم بالأفعال، لأنه لا جزم في الأسماء، كما ذكرنا: أنهم وفوا الأسماء، لأصالتها في الإعراب، الحركات الثلاث، ونقصوا الفعل، لفرعيته على الأسماء في الإعراب: ما لا يكون من عمله، وهو الجر، فلما نقص الجر، لم يحرك بشيء بدل الجر، فبقي مجزوماً، أي ساكناً.

ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة، لحسنَ ادّعاء كون المضارع المسمى مجزوماً: مبنياً على السكون؛ لأنَّ عمل ماسمِّي جازماً، لم يظهر فيه، لا لفظاً ولا تقديرًا، وذلك لأنَّ أصل كل كلمة، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً: أن تكون ساكنة الآخر، ومن ثم لا تُطلب العلة للبناء على السكون.

(١) الكتاب ٣١١/٢ بولاق.

(٢) الحناق، بالكسر، حبل يخنق به.

(٣) ط: يحذف.

(٤) ط: يسكن.

(٥) يعني عند النطق بالكلمة تامة الحروف.

وإنما سُمِّيَ العامل عاملاً<sup>(١)</sup>، لكونه غير آخر الكلمة عما هو أصله، إلى حالة أخرى، لفظاً أو تقديراً.

ثم نقول: إن نحو: لم يَغْزُ ولم يَخْشَ، ولم يرم: <sup>(٢)</sup> مبني، كَاغْزُ، واخْشَ وارم <sup>(٣)</sup> وإنما حذف الآخر ليكون قرناً بين المعرب المقدر إعرابه، وبين المبني، وذلك لأنك تحذف في الفعل محل الإعراب، إذا كان حرفاً يوهم سكونه أنه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء، أي حرف العلة، ليكون تنبيهاً على أنه: كما ليس فيه بظاهر. ليس بمقدر، أيضاً، لزوال<sup>(٤)</sup> محل الإعراب أي الحرف الأخير بلا علة، بخلاف: ياشجي، ولا فتى، فإنك أبقيت حرف الإعراب ليكون مقدراً فيه<sup>(٥)</sup>.

فإن قيل: لا نسلم أن العامل إنما يكون عاملاً، لتغيير آخر الكلمة عما هو أصله، بل إنما يكون عاملاً لتغييره عن حالة إلى أخرى، سواء كانت الحالة الأولى أصلاً لآخر الكلمة أي السكون، أو حالة<sup>(٦)</sup> إعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل، فنحن إنما سمينا الجازم عاملاً: لنقله آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم، أو تجرده من العوامل، إلى السكون، وذلك لأن عامل الرفع في المضارع مقدّم على عامليّ النصب والجرم، إذ عامل الرفع هو التجردُّ عنهما، أو الحاصلُ عند التجرد عنها، وهو وقوعه موقع الاسم، فيكون الجازم طارئاً على الرافع.

قلنا: ليس زوال الرفع أثراً للجازم، ومنسوباً (٢٠٣ب) إليه، بل هو منسوب إلى زوال عامل الرفع، أي الوقوع، أو<sup>(٧)</sup> التجرد، على ما قيل: إن علة العدم عَدَمُ العلة<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٤٠.

(٢) ط، د «إن نحو: لم يَغْزُ ولم يرم ولم يَخْشَ مبني...».

(٣) ط: ارم قبل اخش.

(٤) ط، د: «لزوال الحرف الذي هو محل الإعراب بخلاف نحو ياشجي...».

(٥) ط: «ليكون الإعراب مقدراً فيه».

(٨) د: عدم الوجود.

(٧) م: والتجرد.

(٦) ط: «أو حالة أخرى إعرابية».

فإن قيل : فيكون زوال الرفع أثراً لزوال عامل الرفع ، وزوال عامل الرفع أثر للجازم ، وأثر الأثر أثر ، فزوال الرفع أي الانجزام أثر للجازم .

قلنا : زوال عامل الرفع قد يكون أثراً للناصب أيضاً ، فيلزم أن يكون الناصب جازماً .

وأقصى ما يمكن في تمشية كلام النحاة ، أن يقال : إن الناصب يزيل الرفع إلى بدل وهو النصب ، والجازم يزيله لا إلى بدل ، فلم يسموا الناصب جازماً ، لأن تعريفه بأثره الوجودي ، أولى من تعريفه بأثره العدمي ، ولما لم يكن للجازم أثر وجودي ، عرفوه بالعدمي ، فسمي جازماً ، إلا أنه لا يلزم ، على هذا أن يكون الناصب في نحو : لن يضربا ، ولن يضربوا ، ولن تضربي : جازماً لإزالة أثر الرفع لا إلى بدل .

ولو اخترنا مذهب الكسائي ، وهو أن ارتفاع المضارع بحروف المضارعة فيكون الجازم الطارئ مسقطاً للرفع الثابت ، لا إلى زوال الرفع لأن عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع إلى زوال عامله ، لم يرد الاعتراض المذكور .

قوله : « ولحوق تاء فعلت » ، يعني به<sup>(١)</sup> : اتصاله بضمير الرفع البارز وإنما اختص بالفعل ؛ لأن الاسم يستحق مُثْنَاهُ ومجموعه جمع السلامة الألف والواو ، فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثني ألفان ، وفي الجمع واوان ، فإن لم يحذف أحدهما : استثقل ، وإن حُذِف<sup>(٢)</sup> : التبس .

قوله : « وتاء التأنيث الساكنة » ، لأنها سكنت<sup>(٣)</sup> للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم ، وكانت أولى بالسكون من التاء الاسمية لِحَقِّقَةِ الاسم وثقل الفعل .

(١) سقطت من م .

(٢) ط : حذفت .

(٣) ط : « لأنها إنها أسكنت » .

## [ الفعل الماضي : تعريفه وبنأؤه ]

قوله: «الماضي»<sup>(١)</sup>: مادَّلَّ على زمان قبل زمانك، مبني على الفتح» «مع غير الضمير المرفوع المتحرك، والواو».

قوله: «مادَّلَّ»، أي: فَعَلَّ دَلَّ، حتى لا ينتقض بأمس، ونحوه، وإنما لم يحتج إلى التصريح بلفظ الفعل؛ لأنه في قسم الأفعال.

قوله: «قبل زمانك»، أي قبل زمان تلفظك به، لا على وجه الحكاية، وقولنا: لا على وجه الحكاية، ليدخل فيه نحو «خرجت» في قولك اليوم: يقول زيد بعد غد: خرجت أمس، فخرجت: ماضٍ وإنَّ لم يَدُلَّ هنا<sup>(٢)</sup> على زمان قبل زمان تلفظك به؛ لأنك حاكٍ، وزيد، يتلفظ به لا على وجه الحكاية، فيدل على زمان قبل زمان تلفظه به.

ونخرج عنه أيضاً نحو: أخرجُ، في قولك اليوم: قال زيد أوَّل من أمس: أخرج غداً، فإنه دالٌّ على زمان تلفظ الحاكي به.

وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل، هو الماضي، نحو: بعث، واشترت، والفرق بين «بعث» الإنشائي، و: «أبيع» المقصود به الحال، أن قولك، أبيع، لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقتها لذلك الخارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة بالكلام صدق، وإلا فهو كذب، فلهذا قيل: إن الخبر محتمل للصدق والكذب، فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه، والكذب محتمله ولا دلالة لللفظ عليه، وأما «بعث» الإنشائي فإنه لا

(١) انظر الفوائد الضيائية ٢/ ٢٣١.

(٢) ط : ههنا.

خارج له تقصد مطابقتها، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له، فلهذا قيل: إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب: وذلك لأن معنى الصدق: مطابقة الكلام للخارج، والكذب: عدم مطابقتها له، فإذا لم يكن هناك خارج، فكيف تكون المطابقة وعدمها.

واعلم أن الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي: إمّا دعاءً، نحو: رحمك الله، وإمّا أمراً، كقول علي رضي الله عنه في النهج: أجزأ امرؤ قرنه، وآسى أخاه بنفسه<sup>(١)</sup>، وينصرف إليه أيضاً، بالإخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها، كقوله تعالى:

﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾،: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ﴾..... ﴿﴾.

والعلة في الموضعين: أنه من حيث إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعاً: كأنه وقع ومضى، ثم هو يخبر عنه. وينصرف إليه، أيضاً، إذا كان منفياً بلا، أو أن، في جواب القسم، نحو: والله لا فعلت، أو: أن فعلت، فلا يلزم تكرير «لا»، كما يلزم في الماضي الباقي على معناه، قال<sup>(٢)</sup>:

(١) نهج البلاغة ص ١٤٩. وقوله: آسى؛ أي: ليكف وليواس، وقوله: أجزأ امرؤ قرنه؛ أي أغنى عنه مغناه، ففضى عنه وكفاه. [اللسان: جزا].

(٢) الأعراف/٤٤، والآية بشاؤها: «وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا أَلَمْ تَأْتُوا بِلَاغٍ فَذُنُّهُمْ يُكْفَرُ» أن لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ.

(٣) صدر كل من الآيتين ٧١، ٧٣ في سورة الزمر:

«وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ لِكُلِّمَّةٍ الْعَذَابُ عَلَى الْكَافِرِينَ» ٧١/٣٩. «وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ» ٧٣/٣٩.

(٤) هو المؤمل بن أمّيل المحاربي، كوفي من مخضرمي الدولتين: الأموية، والعباسية. [الأغاني ٢٢/٢٥٥].

والبيت من قصيدة، قالها في امرأة كان يهاها من أهل الحيرة، يقال لها (هند)، ومنها:

شَفَّ المؤمِّل يومَ الحيرة النَظَرُ ليت المؤمِّل لم يُجَلِّقْ له بَصَرٌ =

٦٢٩ [حَسْبُ الْمُحْيِينَ فِي الدُّنْيَا<sup>(١)</sup> عَذَابِهِمْ] وَاللَّهِ لَا عَذَابَ لَهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ

أي: لا تعذبهم.

ويُنْقَلَبُ إِلَيْهِ أَيْضاً، بِدُخُولِ «إِنْ»<sup>(٢)</sup> الشَّرْطِيَّةِ، وَمَا يَتَضَمَّنُ مَعْنَاهَا، وَبِدُخُولِ «مَا» النَّائِبَةِ عَنِ الظَّرْفِ الْمُضَافِ، نَحْوُ: مَا ذَرَّ شَارِقُ، وَ«مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ»<sup>(٣)</sup>...، لَتَضْمَنَهَا مَعْنَى «إِنْ»، أَيْ: إِنْ دَامَتْ: قَلِيلاً، أَوْ كَثِيراً، وَقَدْ يَبْقَى مَعَهَا عَلَى الْمَاضِي، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾.

وَيَحْتَمِلُ الْمَاضِي وَالِاسْتِقْبَالَ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ، نَحْوُ: سَوَاءٌ عَلَيَّ: أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ، وَبَعْدَ: «كَلِمَا»<sup>(٤)</sup> وَ«حَيْثَا» لِأَنَّ فِي الثَّلَاثَةِ رَائِحَةَ الشَّرْطِ، وَكَذَا بَعْدَ حَرْفِ التَّحْضِيضِ إِذَا كَانَ لِلطَّلَبِ، لَا لِلتَّقْرِيعِ<sup>(٥)</sup>، كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِهِ<sup>(٦)</sup>.

الخزانة ٣٣٢/٨، المغني ص ٣٢٠ ط. المبارك، شرح شواهده للبغدادى ٣٩١/٤.

الشاهد فيه أَنَّ الْمَاضِيَ الْمُنْفِي بِلَا فِي جَوَابِ الْقِسْمِ يَنْصَرَفُ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ.

(١) ليس في الأصل، وهو في د.

(٢) كقول أبي خراش الهذلي، وهو يطوف بالبيت:

إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جِئَا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا  
متمثلاً به، إِذِ الرَّجْزُ لَأَمِيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ.

المغني ص ٣٢١، واللسان [لَمْ].

(٣) هود / ١٠٧، وَغَمَامُهَا: «خَلْدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ».

وهود / ١٠٨، وَنُصَّهَا:

«وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَمَنْ فِي الْجَنَّةِ خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْذُورٍ».

(٤) انظر آراء النحاة في «كَلِمَا» في دراسات، القسم الأول ج ٢ ص ٣٨٠، ٣٨١. إِلَّا أَنِي عَثَرْتُ عَلَى بَيْتٍ لَشَاعِرٍ

جاهلي، هُوَ مِسْجَحُ بْنُ سِبَاعٍ، حَيْثُ جَعَلَ بَعْدَ (كَلِمَا) الشَّرْطَ وَجَوَابَهُ مُضَارِعِينَ:

وَأَنْسَانِي وَلَا يَفْنَى نَهَارٌ وَلَيْلٌ كَلِمَا يَمْضِي يَعُودُ

[شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠٩/٢].

وَوَجَدْتُ بَيْتاً آخَرَ لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

كَلِمَا تَوَعَدَنِي تُخْلِفَنِي ثُمَّ تَأْتِي - حِينَ تَأْتِي - بِعُدْرٍ

[ديوان عمر ١٤٠ ط أبي رجاء رحمه الله تعالى سنة ١٩٥٢ م، مصر].

(٥) في ط: «إِذَا لَا يَحْتَمِلُ الطَّلَبَ وَالتَّقْرِيعَ». وَالصَّوَابُ مَا ثَبَتَ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّحْضِيضِ إِذَا كَانَ لِلتَّقْرِيعِ كَانَ

(٦) م: «كَمَا يَجِيءُ فِي قِسْمِ الْحَرْفِ».

لِلْمَاضِي.

وكذا إذا كان صلة لموصول عام، هو مبتدأ، أو صفة لنكرة عامة كذلك، نحو:  
الذي (٢٠٤) أتاني فله درهم، أو: كل رجل أتاني فله درهم؛ لأنَّ فيهما رائحة  
الشرط، كما ذكرنا في باب المبتدأ.

قوله: «مبني على الفتح»، أمَّا بناؤه فعَلَى الأصل، كما<sup>(١)</sup> ذكرنا في أول الكتاب،  
وأمَّا بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم بوقوعه موقعه، نحو: برجلٍ ضرب، أي:  
ضارب، فالمضارع لما شابهه المشابهة<sup>(٢)</sup> التامة<sup>(٣)</sup>، استحق الإعراب، وهو<sup>(٤)</sup>، لمشابهته  
مشابهة ناقصة، استحق البناء على الحركة، وأيضاً لوقوعه موقع المضارع في المواقع  
المذكورة قَبْلُ<sup>(٥)</sup>.

وخصَّ بالفتح، لثقل الفعل لفظاً، إذ لا تجد فعلاً ثلاثياً ساكن الوسط  
بالأصالة<sup>(٦)</sup>، ومعنى، بدلالته على المصدر والزمان، ويطلب<sup>(٧)</sup> المرفوع دائماً،  
والمنصوب كثيراً.

فإذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك، سكن آخره، كراهة توالي أربع حركات فيما  
هو كالكلمة الواحدة، وإنما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لأنَّ الضمير  
المتصل هو كالجزء ممَّا قبله<sup>(٨)</sup>، كما مرَّ في باب المضمرات، ولا سيما إذا كان فاعلاً، وهم

---

(١) ط : لا .

(٢) ط : بالمشابهة .

(٣) أي شابه الاسم .

(٤) أي الفعل الماضي .

(٥) وهي وقوعه خبراً وصفةً وحالاً .

(٦) في د : بعد قوله بالأصالة : «ولا يتجاوز الرباعي كما يتجاوز الأسهاء» .

(٧) ط : ويطلبه .

(٨) ط ، د : لأن الضمير المتصل له اتصال بعامله .



لا يجمعون في كلمة واحدة بين أربع حركات على الولا<sup>(١)</sup>، ولهذا قالوا: أصل هُدَبِد وعُلَبَط: هُدَابِد<sup>(٢)</sup> وعُلَابَط<sup>(٣)</sup>.

قوله: «الضمير المرفوع»، احتراز به<sup>(٤)</sup> به عن المنصوب، نحو: ضَرَبَكَ، وضَرَبْنَا، فإنه لا يسكن، قوله: «المتحرك»، احتراز من المرفوع الساكن، نحو: ضَرَبَا، فإنه لا يسكن معه لعدم توالي أربعة متحركات، وإذا اتصل به الواو: انضم آخره لمجانسة الواو.

---

(١) يعني متواليه.

(٢) الهُدَبِد: اللبن الخاثر جداً.

(٣) العُلَبَط: الضخم، وأيضاً: القطيع من الغنم. وأعلم أن حرف المد واللين إذا وقع في اسم على خمسة أحرف ثالثاً، مثل: هُدَابِد، وعُلَابَط كان زائداً، ويُعَدُّ المدُّ فضلَ صوتٍ في الحرف.

[ انظر الممتع ١/٢٦٥ ].

(٤) ط: احتراز عن ...



## الفعل المضارع

تعريفه، وجه مشابهته للاسم، شرط إعرابه

- قوله: «المضارع<sup>(١)</sup>»: ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت، لوقوعه .  
مشاركاً وتخصيصه بالسين، فالهمزة للمتكلم مفرداً، والنون .  
له مع غيره، والتاء للمخاطب مطلقاً، وللمؤنث، والمؤنثين<sup>(٢)</sup> .  
غيبة، والياء للغائب غيرهما<sup>(٣)</sup>، وحرف المضارعة مضموم في .  
الرباعي، مفتوح فيما سواه، ولا يُعرب من الفعل غيره، إذا .  
لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث» .

قوله: «ما أشبه الاسم»، أي الفعل الذي أشبه الاسم، وإنما عرف المضارع بمشابهته<sup>(٤)</sup> للاسم، لأنه لم يُسمَّ مضارعاً إلا لهذا، ومعنى المضارعة في اللغة: المشابهة، مشتقة من الضرع، كأن كِلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً، يقال: تضارع السخلان، إذا أخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا<sup>(٥)</sup> في الرضاع .

---

(١) انظر حذّهُ في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٧٨ . وانظر الأمامي الشجرية ١١٢/٢، وأعجب العجب

للمخشري ص ١٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠١، والفوائد الضيائية ٢٣٣/٢ .

(٢) ط ، د : والمؤنثين .

(٣) «وذلك قوله (أفعل أنا) و (نفعل نحن) و (تفعل أنت أو هي) في المؤنث الغائب، و (يفعل هو) [المسائل

العسكريات ص ١١٩]، وانظر الأنموذج ص ٩٧ .

(٤) ط : بمشابهة الاسم .

(٥) ط : وقت الرضاع .

قوله: «بأحد حروف نأيت»، ليس بياناً لوجه المضارعة، بل بيانها<sup>(١)</sup> هو قوله: لوقوعه مشتركاً<sup>(٢)</sup> وتخصيصه بالسين، والباء، هنا، للسببية، إذ زيادة هذه الحروف على أول الماضي مع تغيير بعض حركاته سببٌ مُحَصِّلٌ لجهة مشابهة المضارع للاسم، وتلك الجهة: وقوعه مشتركاً، كما ذكرنا، فالباء فيه، كما في قولك: يزيد صرت كقارون في الثروة.

قوله: «بأحد حروف نأيت»، يخرج الماضي، قوله: «لوقوعه مشتركاً»، بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم، وأما مشابهته لاسم الفاعل خاصةً فبالموازنة، وصلاحيته للحال والاستقبال، فلذلك عمل عملة كما تقدم.

قوله: «لوقوعه مشتركاً»، أي: هو حقيقة في الحال والاستقبال، وقال بعضهم<sup>(٣)</sup>: هو حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن، لم يُحمل إلا على الحال، ولا يُصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة<sup>(٤)</sup>، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضاً، من المناسب أن يكون للحال<sup>(٥)</sup> صيغة خاصة، كما لأخويه. وقيل<sup>(٦)</sup>: هو حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، لخفاء الحال، حتى اختلف العلماء<sup>(٧)</sup> فيه، فقال الحكماء: إنَّ الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين، ولو كان زماناً لكان التنصيف تثليثاً.

(١) م، د: «لأن بيانها يجيء بعد وهو قوله...».

(٢) بينهما، أي إنه صالح للحال وللاستقبال حقيقة، وهذا رأي الجمهور وسيبويه [الهمع ١٧/١ - ١٨]، «إلا إذا

دخله اللام، أو سوف». [الأنموذج ص ٩٧].

(٣) الفارسي، وابن أبي ركب. [الهمع ١٧/١ - ١٨].

(٤) وعليه الزجاج. الهمع ١٧/١، ١٨.

(٥) وعليه ابن الطراوة. الهمع ١٧/١، ١٨.

(٦) القائل ابن طاهر. الهمع ١٧/١، ١٨.

(٧) ط: العقلاء.

وليس بشيء<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الحال عند النحاة غير «الآن» المختلف في كونه زماناً، بل هو ما على جَنْبَيْ الآن من الزمان، مع الآن، سواء كان الآن زماناً، أيضاً، أو: الحدَّ المشترك بين الزمانين، وَمِنْ ثَمَّ تقول: إِنَّ «يُصَلِّي» في قولك: زيد يصلي، حال، مع أن بعض صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآتات الكثيرة المتتالية واقعةً في الحال.

وقيل<sup>(٢)</sup>: إن المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء، نحو: إِنَّ زيدا ليخرج، كما تقول: إِنَّ زيدا لَخَرَجَ، ولا يقال: إِنَّ زيدا لَخَرَجَ<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّ هذه اللام الداخلة في حيز «إِنَّ» أصلها أن تدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول «إِنَّ»، فهي تدخل على الاسم، أو على ما أشبه الاسم، مراعاةً لأصلها وهو المبتدأ، وأما قولهم: إِنَّ زيدا لفي الدار، فلقيام الظرف مقام «حاصل»، كما يجيء في باب «إِنَّ».

وعند الكوفيين<sup>(٤)</sup>: لام الابتداء الداخلة على المضارع مُخَصَّصة له بالحال، كما أن السين تخصصه بالاستقبال، فلا يكون دخولها وجهاً آخر للمشابهة، بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يُجَوِّزون: إِنَّ زيدا لسوف يخرج، للتناقض، والبصريون يُجَوِّزون ذلك؛ لأن اللام عندهم باقية على إفادة التوكيد فقط، كما كانت تفيد لما دخلت (٢٠٤ب) على المبتدأ.

قوله: «لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين»، يعني أنَّ الاسم يكون مبهماً نحو: رجل، ثم يختص بواحد، بسبب حرف، نحو: الرجل، وكذا المضارع: مبهم، لصلاحيته للحال والاستقبال، ثم يختص بأحدهما بالسين.

(١) قوله: «وليس بشيء» ساقطة من ط.

(٢) استكمال للأراء في وجه مشابهة المضارع للاسم. والقائل هو أبو علي الفارسي، في المسائل العسكرية ص ١٢.

(٣) من المقرر أنَّ لام الابتداء لا تدخل في خبر إنَّ، إذا كان فعلاً ماضياً. وقد يقترن بها إذا كان مسبوقاً بقد.

(٤) سيويه ١٠٤/٣، المسائل العسكرية ص ١٢٤.

والفعل<sup>(١)</sup> المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين<sup>(٢)</sup>، لا، لأجل توارِد المعاني المختلفة عليه كالاسم.

وقال الكوفيون<sup>(٣)</sup>: أعرب الفعل المضارع بالأصالة، لا للمشابهة، وذلك لأنه قد توارِد<sup>(٤)</sup> عليه، أيضاً، المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتاج إلى إعرابه، ليتبين ذلك الحرف المشترك فيعين المضارع تبعاً لتعينه، وذلك نحو قولك: لا تضرب، رفعه مخلص لكون «لا» للنفي، دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، نصب «تشرب» دليل على كون الواو للصرَف<sup>(٥)</sup>، وجزمه دليل على كونها للعطف.

ونحو ذلك<sup>(٦)</sup>: ما بالله حاجة فيظلمك، نصب «يظلم» دليل على كون الفاء للسببية، ورفعه على كونها للعطف، ونحو: يضرب، جزمه دليل على كون اللام للأمر، ونصبه لام «كي» أو لام الجحود، ويتغير المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة، ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى، نحو: يضرب زيد، ولن يضرب زيد، ولم يضرب زيد، كما طرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو: أكل الخبز زيد، سواء كانت<sup>(٧)</sup> المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل

(١) ط، د: وفعل المضارع.

(٢) انظر الإنصاف، المسألة ٧٣.

(٣) في الإنصاف، المسألة ٧٣: «... فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة».

(٤) ط: يتوارِد.

(٥) اصطلاح كوفي في تسمية واو المعية. يعني أنها تصرِف الكلام عن العطف الذي هو الأصل في الواو. وأحرف الصرف يُطلقها الكوفيون على الواو، والفاء، وأو، التي ينتصب الفعل المضارع بعدها مسبوقه بنفي أو بطلب، وهي الناصبة للفعل المضارع عند جمهور الكوفيين. أما عند الفراء فالناصب لهذا الفعل هو الصرَف.

[انظر مدرسة الكوفة ٣٠٦، ٣٠٧ ومعاني الفراء ٣٤/١، ٢٣٥].

(٦) ط: قولك.

(٧) ط: كان.

أكثر من غير الملتبسة، أو أقل مساوية لها، فإنه قد يطرد في الأكثر، الحكم الذي ثبتت<sup>(١)</sup> علته في الأقل، كحذفهم الواو في: تعد ونعد<sup>(٢)</sup> وأعد، لحذفهم لها في: يعد، وكذا، حذفوا همزة في: يكرم ونكرم<sup>(٣)</sup> وتكرم، لحذفهم لها في أكرم.

قوله: «فاهمزة للمتكلم مفرداً»، تبين لمعاني حروف المضارعة، ليُعلم أنها لا تكون للمضارعة إلا باعتبار معانيها، وإلا، ففي أول «أكرمت» أيضاً، همزة، وليست للمتكلم، لثبوتها مع الغائب والمخاطب، فلا يكون الفعل بسببها مضارعاً.

فاهمزة للمتكلم وحده، مذكراً كان أو مؤنثاً، والنون للمتكلم مع غيره، سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين، وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلاثة<sup>(٤)</sup>، ويقول الواحد المعظم، أيضاً: نفعل، وفعلنا، وهو مجاز عن الجمع، لِعَدَّهم المعظم كالجماعة، ولم يجيء للواحد الغائب والمخاطب المعظمين: فعلوا، وفعلتم، في الكلام القديم المعتد به، وإنما هو استعمال المولدين.

والثناء للمخاطب، مذكراً كان أو مؤنثاً، مفرداً كان أو مثني، أو مجموعاً، وللمؤنث الغائب، وللمؤنثتين<sup>(٥)</sup>، أيضاً، والياء للغائب غيرهما أي غير المؤنث والمؤنثتين<sup>(٦)</sup> فيكون للأربعة، أي<sup>(٧)</sup> لواحد المذكر، ومثناه، وجمعه، ولجمع المؤنث.

قوله: «وحرف المضارعة مضموم في الرباعي»، سواء كانت حروفه أصلية، كَيُدْحِج، أو فيه زائد، كيكرم، وأصله: يؤكرم<sup>(٨)</sup>. وَيُقَطِّع، وَيُقَاتِل.

(١) ط، : ثبت.

(٢) ط : وأعد ، ونعد.

(٣) ط : يكرم وتكرم ونكرم.

(٤) م ، ط : الثلاث.

(٥) ط ، د : وللمؤنثين.

(٦) ط : والمؤنثين.

(٧) سقطت من ح ، د ، ط.

(٨) ط : يأكرم، وهو خطأ إملائي .

وأصل الأفعال: ثلاثي، ورباعي، فتحت حروف المضارعة في الثلاثي، لأن الفتح، لخِفَتِه، هو الأصل، فكان بالثلاثي: الأصل، أولى، أو لأن الرباعي أقل، فاحتمل الأثقل الذي هو الضم، وتركوا الكسر؛ لأن الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها، وكسرت حروف المضارعة، إلا الياء، لغة غير الحجازيين إذا كان الماضي مكسور العين، كما يجيء في التصريف، ويكسرون الياء أيضاً، إذا كانت بعدها ياء أخرى.

فلما ضموا في الرباعي الأصلي حروفه، حُمِلَ عليه الرباعي المزيد فيه، كفاعل، ويُفَعِّلُ<sup>(١)</sup> ويُفَعَّلُ، وبقي غير الرباعي على أصل الفتح لخِفَتِه.

---

(١) سقطت من د، ط.



وأما أهراق<sup>(١)</sup> يُهْرِيقُ وأسطاع<sup>(٢)</sup> يُسْطِيعُ، فرباعي زيدفيه<sup>(٣)</sup> الحرفان، على غير القياس كما يجيء في التصريف، إن شاء الله تعالى.

(١) أهراق : الهاء زائدة عوضاً عن تحرك العين عند سيبويه كما في أسطاع . واللغة المشهورة أراق الماء يريقه، وفيها لغتان :

(أ) هراق الماء : بإبدال همزة أراق هاء والمضارع يُهْرِيقُ وأصل يُهْرِيقُ : يُؤْرِيقُ، كما كان أصل يكرم يؤكرم، فحذفت الهمزة حتى لا تجتمع همزتان في نحو أأكرم، فلما أبدلت همزة أراق هاء، بقيت هذه الهاء في المضارع، إذ لا تجتمع همزتان في نحو أهرق، وبقية التصاريف يُهْرِيقُ هَرِقَ لا تَهَرَّقُ، فهو مُهْرِيقٌ، ومُهْرَقٌ، والمصدر هراقة، قال امرؤ القيس :

وان شفائي عبرة مُهْرَاقَةٍ فهل عند رسم دارس من معول  
وقال غيره :

فقدت كالمهريق فضلة مائة في حر هاجرة للمع سراب  
ووزن هراق : هَفَعَلَ، ويُهْرِيقُ : يُهْفَعِلُ وهكذا.

(ب) أهراق : الأصل أراق، وأصل أراق : أروق أو أريق، فإن عيناها تختمل أن تكون واواً من راق الشيء يروق، ويختمل أن تكون ياء؛ لأنَّ الكسائي حكى راق الماء يريق إذا انصبَّ. نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم قلبت ألفاً، وزادوا الهاء عوضاً من تحرك العين الذي فاتها بسبب نقل الحركة إلى الساكن كما في أسطاع ومضارع أهراق يهريق فهو مهريق ومهراق وأهرق لا تهرق يسكون الهاء فيها والمصدر إهراقه : فكنت كمُهْرِيقِ الذي في سقائه لرقراق آل فوق رابية صلد هذا، ويتعذر وزن أهراق.

[المغني في تصريف الأفعال ص ٩٦، ٩٧ وإيضاح المفصل ٣٨٨/٢].

(٢) أسطاع - بقطع الهمزة وفتحها - عند سيبويه من باب الإفعال، وأصله : أَطْوَعُ، أَعْلَتِ العين بنقل حركتها إلى ما قبلها، وقلبت ألفاً، ثم زيدت السين عوضاً من تحرك العين الذي فاتها بسبب نقل فتحها إلى الساكن قبلها. ومضارع أسطاع : يُسْطِيعُ، بضم حرف المضارعة، وقال الفراء : أصلها استطاع بوصل الهمزة، فحذفت التاء، ثم فتحت الهمزة وقطعت شاذاً، فالمضارع عنده يُسْطِيعُ، بفتح حرف المضارعة. ويضعف مذهب الفراء أن اللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع بقيت الهمزة مكسورة. ويتعذر وزن أسطاع على ما هو مذهب سيبويه.

[سبويه ٢٤٩/٢، ٣٣٣ بلاق، وإيضاح المفصل ٣٩٠/٢، ومغني غضيمة ٩٤، ٩٥ ومنتور الفوائد ص ٤٣].

(٣) أي : الهاء في (أهراق)، والسين في (أسطاع)؛ لأنه بمعنى أطاع، وقالوا: إن السين فيه عوضٌ من حركة العين التي أعلت ألفاً في أطاع، وهمزته للقطع، بخلاف اسطاع، المختصر من استطاع، بحذف التاء. [انظر منتور الفوائد ص ٤٣].

(٤) ط : إنشاء الله.

قوله: «ولا يعرب من الفعل غيره»، قد تقدم<sup>(١)</sup> علته.  
قوله: «إذا لم يتصل به نون التأكيد»، اعْلَمْ أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد، فقال جمهورهم: إنه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معها كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط، وأمّا النون فحرفٌ، ولاحظ له في الإعراب، فبقي الجزءان مَبْنِيَيْنِ.

فإن قيل: فلما امتزجا فهلاً أعربت الكلمة على النون، كما يعرب الاسم المؤنث<sup>(٢)</sup> على التاء لما رُكِّبَا، أو: هلاً أعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون، كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتونين على ما قبله<sup>(٣)</sup>؟

قلت: إمّا لأنّ الاسم أصلٌ في الإعراب والفعل فَرَعَ عليه، فروعِي إعراب الاسم بقَدْر ما أمكن، دون الفعل، ولا سيما والنون من خواص الأفعال، فترجّح جانب الفعلية، وضعفت مشابهة الاسم.

وهذا على مذهب البصريين.

وإمّا لأنّ علة إعراب الفعل ليست ظاهرة ظهورَ علةِ إعراب الاسم، وأكثر الأفعال مبنية، فيُرجع إلى البناء لأدنى سبب.

وهذا على مذهب الكوفيين.

هذا، مع أن للعرب داعياً آخر إلى ترك إعراب ما قبل النون كما أعربوا الاسم على ما قبل التونين فرجّحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه، وهو اشتغال (٢٠٥أ) ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر، والمجموع المذكر، والواحد المؤنث، ففتحوا في الأول، وضموا في الثاني، وكسروا في الثالث، لأجل الفرق.

(١) في م، د: «قد تقدم علة إعرابه والخلاف فيه».

(٢) ط: «... الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبَا...».

(٣) م، ط: ما قبلها.

ولما كان أصل الاسم الإعراب، لم يبنوه مركباً مع التنوين، بناء الفعل مع النون، وأيضاً، لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي، ألا ترى إلى سقوطه في الوقف، وفي الإضافة، ومع اللام، ولضعف الامتزاج لم يُعرب على التنوين كما أعرب على تاء التانيث.

وقال بعضهم: جميع ما اتصل به النونات<sup>(١)</sup> من المضارع، باقٍ على إعرابه، كما أن الاسم مع التنوين معرب، لكن لما اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتلية قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق، صار الإعراب مقدراً، كما في نحو: غلامي، على مذهب<sup>(٢)</sup> المصنف.

وقال بعضهم: المضارع مع النون مبني للتركيب، إلا إذا أسند إلى الألف نحو: هل تضربان<sup>(٣)</sup>، أو الواو نحو: هل تضربون<sup>(٤)</sup>، أو الياء نحو: هل تضربين، لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما، والمحذوف للساكين في حكم الثابت، فنحو: يضربن، وتضربن، كيخشون وتحشين فالمسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدر الإعراب، لاشتغال محله بحركة الفرق.

فإن قيل: فإذا كانت<sup>(٥)</sup> معربة فلم لم تعوّض<sup>(٦)</sup> النون من الحركة، كما عوّض في نحو: يضربان ويضربون وتضربين، لما اشتغل محل الإعراب. أي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر؟

(١) بالتاء، وهي نون النسوة، ونونا التوكيد: الشديدة، والخفيفة. وفي ط: النونان.

(٢) جاء في ارتشاف الضرب لأبي حيّان، مخطوط الأحمديّة في حلب رقم ٨٩٩، الورقة ٢٤٧ أن الجمهور يذهب إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب، وأن الجرجاني وابن الحشّاب والمطرزي والزمخشري يذهبون إلى أنه مبني، وأن ابن جني يذهب إلى أنه ليس بمعرب ولا مبني، وأن ابن مالك يراه معرباً بحركة ظاهرة في الجر، مقدرة في الرفع والنصب.

(٣) ط: يضربان.

(٤) ط: يضربون.

(٥) أي صور المضارع المسندة إلى الأحرف المذكورة.

(٦) ط: يعوّض.

قلت : كراهة : لاجتماع النونات ؟

وإنما لم يَدَّر الإعراب عند هؤلاء على نون التأكيد ، كما دار على ياء النسب ، وتاء التأنيث ، لمشابتها<sup>(١)</sup> للتونين ، والإعراب قبل التونين لا عليه<sup>(٢)</sup> ، ولتشابههما تقلب ألفاً في نحو : «لَتَسْفَعَا...»<sup>(٣)</sup> .

قوله : «ولا نون جمع» ، اختلف فيه أيضاً ، فالجمهور على أن الفعل مبنيٌ للحاقها ، قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : «يَضْرِبْنَ» شابهة «ضَرَبْنَ» ، يعني أنه لما سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربعة<sup>(٥)</sup> متحركات حملاً على «ضَرَبْنَ» ، جازَ بناؤه ، أيضاً ، حملاً عليه ، وإذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء ، فالأولى في الفعل المشابهة للفعل أن يُرَدَّ إلى أصله من البناء ، مع أن هناك داعياً إلى بنائه وهو إلزامهم لمحل الإعراب الإسكان ، لمشابتها<sup>(٦)</sup> نحو ضربن .

وقال بعضهم : هو معرب لضعف علة البناء ، مقدَّر الإعراب لإلزامهم محله السكون ، ولم يعوِّض النون من الإعراب خوفاً من اجتماع النونين .

## [ أوجه الإعراب في الفعل المضارع ]

قوله : «وإعرابُهُ رَفَعٌ وَنَصْبٌ وَجَزْمٌ»<sup>(٧)</sup> ، فالصحيحُ المجرد عن ضمير

(١) في د : لمشابهة النون .

(٢) ط : لا عليها .

(٣) العلق / ١٥ ، ونصّها : «كَلَّا لَئِنْ لَزِمْتَهُ لَتَسْفَعَا بِالْأَمْسِ» .

(٤) الكتاب ٦ / ١ بولاق ٢٠ / ١ هارون . وانظر ردَّ ابن الحاجب علي سيبويه في الإيضاح في شرح المُفَصَّل ١٠ / ٢ .

(٥) د ، ط : أربع .

(٦) ط : لمشابهة .

(٧) انظر إيضاح الزَّجَاجي ص ٨٠ وما بعدها ، ومسائل خلافة العُكْبَرِي ، المسألة الثامنة ، ص ٨٣ وما بعدها .

«بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث: بالضمّة».   
 «والفتحة والسكون، والمتصل به ذلك بالنون وحذفها، نحو»:   
 يضربان، ويضربون، وتضربين، والمعتل بالواو والياء.   
 «بالضمة تقديرًا والفتحة لفظاً، والحذف، والمعتل بالألف»:   
 «بالضمة والفتحة تقديرًا، والحذف».

قوله ٠ «وإعرابه»<sup>(١)</sup> رفع ونصب وجزم»، قد مضى علة اختصاصه بالجزم.

قوله: «فالصحيح المجرد... إلى آخره»، تفصيل لأنواع الأفعال باعتبار الإعراب؛ لأن الإعراب يختلف في أنواعها، كما يختلف في أنواع الأسماء، فنحن نحو تبينه في الأسماء، وبين ههنا، اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الأنواع، لسهولة أمره، بخلاف الأسماء، فإنه بين هناك: التقديري، ولم يُبين اللفظي لعدم انحصاره.

قوله: «فالصحيح»، احتراز عن المعتل نحو يغزو، ويرمي، ويخشى، فإنه ليس بالضمّة رفعاً<sup>(٢)</sup> والسكون جزماً.

قوله: «المجرد عن ضمير بارز»، احتراز عن الملتبس<sup>(٣)</sup> بالضمير البارز المرفوع، ثم بين أن ذلك الضمير لا يكون في المضارع إلا في المثني والمجموع والمخاطب المؤنث، نحو: يضربان، ويضربون، وتضربين، وإنما احتراز عن هذه الأمثلة الخمسة، لأنها لا تكون بالضمّة والفتحة والسكون، بل بالنون وحذفها، كما يجيء، وإنما قيد الضمير البارز، لأنه لو قال: المجرد عن الضمير، وسكت، لوجب ألا يكون المتصل بالضمير المستكن<sup>(٤)</sup>، نحو: زيد يضرب، وهند تضرب، وأنت تضرب، وأضرب، ونضرب: بالضمّة والفتحة والسكون، وإنما قيد الضمير البارز بالمرفوع، لأنه لو سكت على

(١) قوله «وإعرابه»: : الواو ساقطة من د ، ط .

(٢) في ط : لفظاً.

(٣) في م ، ط : احتراز عن المشتغل على الضمير .

(٤) د : المستتر.

قوله : المجرّد عن ضمير بارز، لوجب ألا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو  
يَضْرِبُكَ : بالضمة والفتحة والسكون .

قوله : «والتصل به ذلك» أي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز<sup>(١)</sup> المرفوع ،  
وهو الألف ، والواو ، والياء ، في الأمثلة الخمسة : يرتفع بالنون ويتنصب وينجزم  
بحذفها .

وإنما أعرب هذا بالنون ، لأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالضمة لتناسب  
الواو ، وبالفتحة لتناسب الألف ، وبالكسرة لتناسب الياء : لم يكن دوران الإعراب  
عليه ، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمتنع الإعراب بالكلية ، فجعل النون بدل الرفع  
لمشابهته في الفنة (٢٠٥ب) للواو ، وإنما خصّ هذا الإبدال بالفعل اللاحق به الواو  
والألف<sup>(٢)</sup> والياء ، دون نحو : يدعو ويرمي ويخشى ، والقاضي ، وغلّامي ، وإن كان  
الإعراب في جميعها مقدراً لما منع مع كونها معربة ، ليكون الفعل اللاحق به ذلك  
الضمير ، كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون ، وذلك لكون ألف «يضربان» ،  
مشابهاً لألف «ضاربان» ، وواو «يضربون» مشابهاً لواو «ضاربون» ، وإن كان بينهما  
فرق من حيث إنّ اللاحق للاسم حرفٌ ، وحمل الياء في تفعيلين على أخويه : الألف  
والواو ، في لحاق النون بهما .

وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله ، أعني الواو والياء والألف ؛ لأنّ  
الضمير المرفوع المتصل كالجزم ، وخاصةً إذا كان على حرف ، ولا سيما<sup>(٣)</sup> إذا كانت تلك  
الحروف من حروف المد واللّين ، فالكلمة معها : كمنصور ، ومسكين وعمّار ، وسقوط  
النون في الجزم ظاهر ، لكونه علامة الرفع ، وكذا في النصب ، لأنّ علامة الرفع لا  
تكون في حالة النصب ، إلّا أن الرفع في الواحد ، زال مع الناصب ، وجاء في موضعه

(١) م : بعد قوله : «والتصل به ذلك» : «يعني بذلك الضمير البارز» .

(٢) ط : والياء والألف .

(٣) م ، د : «وخاصةً إذا كان ذلك الحرف» .

الفتح ، وفي الأمثلة الخمسة ، زال الرفع لا إلى بدل ، كما كان البدل في الأسماء الستة ؛ لأنَّ حروف العلة يُبدل بعضها ببعض في الإعراب لكونها متولدةً من حركات الإعراب القائم بعضها مقام بعض ، فصار النصب في الأمثلة الخمسة ، إذن ، في صورة الجزم ، وتحذف هذه النونات الخمس ، مع نوني التوكيد . أمّا عند مَنْ قال : الفعل معهما مبني ، فظاهر ، وأمّا عند مَنْ قال بإعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات ، فيكون الإعراب مقدراً ، كما في : قاضٍ ، وتكسر النون بعد الألف غالباً ، لأن الساكن إذا حُرِّك فالكسر أولى .

وقرئ في الشواذ : « [ أ ]<sup>(١)</sup> تعداني . .<sup>(٢)</sup> » ، وتفتح بعد الواو والياء ، حملاً على نون الجمع في الاسم ، ونَدَرَ حَذْفُهَا لا للأشياء المذكورة نظماً ، ونشراً ، قال<sup>(٣)</sup> :  
 ٦٣٠ أبيت أسري وتبيتي تدلكي جلدك<sup>(٤)</sup> بالعنبر والمِسْكِ الذكي  
 قوله : « والمعتل بالواو والياء : بالضمّة تقديراً » ، استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ، ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخِفَتها ، وربما يظهر ، في الضرورة :  
 الرفع في الواو والياء ، كما يظهر في الاسم جرّ الياء ورفعها ، قال<sup>(٥)</sup> :

- (١) الهزمة ساقطة من الأصل ، وموجودة في سائر النسخ .
- (٢) الأحقاف / ١٧ ، بفتح النون الأولى . [شواذ ابن خالويه ص ١٣٩] . وقد سبق تنمة الآية والكلام على قراءتها .
- (٣) لم أهد إلى قائله .
- الحزانة ٣٣٩/٨ هارون ، الخصائص ٣٨٨/١ ، المحتسب ٢٢/٢ ، ضرائر الشعر ١١٠ ، الممتع ٥١/١ .
- الشاهد فيه أنَّ النون من الأفعال الخمسة قد يندَرُ حَذْفُهَا لا للأشياء المذكورة نظماً ونشراً . والأصل : تبيتين ، تدلكين .
- (٤) م ، د : شعرك .
- (٥) لم يُعرف قائله .
- الحزانة ٣٤٣/٨ هارون ، شرح الشافية ١٨٣/٣ ، شواهد الشافية ٤٠٣/٤ ، المفصل ٣٨٦ ، الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٧/٢ ، أمالي الزجاجي ٥٤ (ط ١ ، القاهرة سنة ١٣٢٤هـ) ، ضرائر الشعر ص ٤٤ ؛ وفيه : « فجمع بين ضرورتين . إحداهما إثبات الياء وتحريكها ، وكان حقه أن يحذفها ، فيقول : كجوار . والثانية أنه صرف مالا ينصرف ، وكان الوجه لما أثبت الياء ، إجراء لها مجرى الحرف الصحيح ، أن يمنع الصرف ، فيقول كجوازي » . وإعراب « ما إن » ما : نافية ، إن : زائدة ، وقوله : (لا أري) عطف على رأيت ، و (في مدتي) متعلقان برأيت . وقوله : (كجوازي) في محل نصب مفعول أرى ، ومفعول الرؤية البصرية محذوف يدل عليه الثابت . أي ما رأيت كجوازي ولا أري كجوار . وجملة (يلعبن) في محل نصب صفة لجوازي . والشاهد فيه : أنه حرك ياء (جوازي) والقياس إسكانها .

٦٣١ [ما إن رأيت ولا أرى<sup>(١)</sup> في مدتي] كجواني يلعبن في الصحراء  
ويقدّر، لأجل الضرورة كثيراً، نَصَبُ الياء<sup>(٢)</sup> والواو، نحو قوله<sup>(٣)</sup>:  
٦٣٢ [فما سودّني عامر عن<sup>(٤)</sup> وراثة] أبى الله أن أسمو بأُمٍ ولا أبٍ  
وكذا في الاسم، قال<sup>(٥)</sup>:

- 
- (١) ليس في الأصل، وهو من م.  
(٢) ط : نصب الواو والياء.  
(٣) عامر بن الطفيل (ديوانه ١٠ تحقيق شارل ليل. لندن سنة ١٩١٣م).  
الخزانة ٣٤٣/٨ هارون، ضرائر الشعر ٩٠ وفي ص ٠٩١ «ألا ترى أنه قد حذف الفتحة من آخر (أسمو) تخفيفاً  
وإجراء للنصب مجرى الرفع». الخصائص ٣٤٤/٢، شرح شواهد الشافية ٤٠٤/٤، الفصل ٣٨٤، المغنى  
٨٨٧ ط. المبارك، معجم الشواهد ٥٤/١.  
و (سودّني) من السيادة، وهي الشرف، وأسمو من السُمُو وهو الارتفاع، وقوله: (عن وراثة) يتعلق الجار  
والمجرور بسودّني، ومحلها النصب على أنها صفة لمصدر محذوف، والتقدير: فما سودّني عامر سيادة حاصلة عن  
وراثة.  
والشاهد فيه: أنه سَكَنَ واو (أسمو) مع الناصب لأجل الضرورة، والمعنى: إنه وإن كان كريم الأصل، شريف  
المُحْتَد، إلا أنه لم يَرِثِ السيادة عن آبائه، وإنما سيادته من نفسه حَمَلَهَا على معالي الأمور.  
(٤) من م، د.  
(٥) رؤية بن العجاج (ملحقات ديوانه ص ١٧٩).  
الخزانة ٣٤٧/٨ هارون، الأمالي الشجرية ١٠٥/١، الخصائص ٣٠٦/١، و ٢٩١/٢، شواهد الشافية  
٤٠٥/٤ وفيه:  
وضمير (أيدين) للإبل، والقاع: المكان المستوي، والقرق: بفتح القاف، وكسر الراء: الأملس، أو الحشيش  
الذي فيه الحصا، وجوّار - بفتح الجيم - جمع جارية، ويتعاطين: يناول بعضهن بعضاً، والورق - بكسر الراء  
الدراهم.  
شَبَّهَ حَذَفَ مناسم الإبل للحصى بحذف جوار يلعبن بدراهم، وخصّ الجوّاري؛ لأنهن أخفّ يداً من النساء.  
الشاهد فيه أن تسكين الياء من (أيدين) ضرورة، والقياس فتحها.



٦٣٣ كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقُ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطِينَ الْوَرِقَ  
ويقدَّر أيضاً في السَّعة، كثيراً، كقولهم في المثل: «أعط القوس بارها»<sup>(١)</sup> وكذا  
يُقدَّر، في الضرورة: رَفَعَ الحَرْفَ الصحيح وجَرَّهُ، قال<sup>(٢)</sup>:

٦٣٤ فالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِنْثَمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ  
وإنما جاز حَذْفُ الواو والياء والألف في الجزم؛ لأنَّ الجازم عندهم، يحذف الرفع في  
الآخر، والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل، لم يجد في  
آخر الكلمة إلاَّ حرف العلة المشابهة<sup>(٣)</sup> للحركة فحذفه<sup>(٤)</sup>، وقد لا تحذف الأحرف  
الثلاثة في الضرورة<sup>(٥)</sup>، قال<sup>(٦)</sup>:

(١) مجمع الأمثال ١٩/٢، رقم المثل ٢٤٤٥؛ وفيه: «أَيَّ اسْتَعَيْنَ عَلَى عَمَلِكَ بِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَالْحَذَقِ فِيهِ، وَنَشُدُ:  
يَا بَارِي الْقُوسِ بَرِيًّا لَسْتُ تُحْسِنُهَا لَا تُفْسِدُنَهَا وَأَعْطِ الْقُوسَ بَارِيهَا  
(٢) امرؤ القيس (ديوانه ٢٥٨ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف سنة ١٩٥٨م)، والرواية الأخرى:  
فالْيَوْمَ فَاشْرَبْتُ، وهي كذلك في ديوانه من رواية المفضل، وفي نوادر أبي زيد ص ١٨٧، ورواية الديوان: (أُسْقَى)  
بدل (أشْرَبْتُ). وهو في:

الخزانة ٨/٣٥٠ هارون، والتنبيهات ص ١١٧ (لعلي بن حمزة ضمن كتاب المنقوص والممدود للفراء، تحقيق  
المبيني، دار المعارف سنة ١٩٦٧)؛ وفيه: وإذا رأيت قول الزجاج: ورووا فالْيَوْمَ أُسْقَى، فإنها يعني أبا  
العباس، أي المبرد قال: «وهذا مما اشتهر به من تغييره - يعني المبرد - لروايته».

وهذه الرواية هي رواية الديوان من رواية الأصمعي.  
ورسالة الغفران ٣٦٨؛ وفيه: «إذا روي: فالْيَوْمَ أَشْرَبُ، فيجوز أن يكون ثم إشارة إلى الضم، لا حكم لها في  
الوزن».

«و(الواغل): الداخل في نَسَبٍ ليس له. وهو في كلام أهل البصرة: الطُّفَيْلِي، وفي كلام أهل الحجاز: البُرَيْقي»  
[نوادر أبي زيد ص ١٨٨].

«والمستحقب: المكتسب، وأصله من استحقب: أي وضع في الحقيصة، وهي خُرْجٌ يُرْبَطُ بالسَّرجِ خلف  
الراكب». [الخزانة ٨/٣٥٨هـ].

الشاهد فيه أنه يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح، كما في (أشْرَبْتُ)، فإن الباء حرفٌ صحيح، وقد حذف  
الضمة منه للضرورة.

(٣) د، ط: مشابهة.

(٤) ط: فحذفها.

(٥) في م بعد قوله: «في الضرورة» كما يلي: «فيقدر الجزم كما في قراءة قبل: «أنه من يتقي ويصبر» بإثبات الياء.

(٦) رُوِيَّة، مِنْ رَجَزٍ لَهُ. (ملحقات ديوانه ص ١٧٩).

٦٣٥ إذا العجوز<sup>(١)</sup> غضبت فَطَلَّقَ ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلِّقَ  
وقال<sup>(٢)</sup>:

٦٣٦ أَلَمْ يَأْتِيكَ والأبناء تنمي [بها لاقت لَبُونُ<sup>(٣)</sup> بني زياد]

= الخزانة ٣٥٩/٨ هارون، الأمالي الشجرية ٨٦/١، الفصل ٣٨٨، إيضاح الفصل ٤٦٠/٢، رسالة الملائكة ٢١٦، المنصف ١١٥/٢، المسائل العسكرية ١٣٢، ضرائر الشعر ص ٤٦؛ وفيه:

«فينبغي أن تجعل فيه (لا) الداخلة على (تَرَضَّاهَا) نافية، والواو واو حال، .. فيكون المعنى، إذ ذاك، فطَلَّقَهَا غير مترض لها، ويكون قوله: (ولا تَمَلِّقَ) جملة نهي معطوفة على جملة الأمر التي هي (طَلَّقَ). ولا ينبغي أن تجعل (لا) حرف نهي؛ لأنها لو كانت للنهي لوجب حذف الألف من (تَرَضَّاهَا)». قال ابن الحاجب في شرحه للمفصل ٤٦٠/٢:

المفهوم فيه النهي، فهي في موضع جزم، فقياسه (ولا تَرَضَّاهَا) وكان يمكن أن يقول: ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلِّقَ. ويستقيم له الوزن ولكنه فعل ذلك إما دُهولاً عن وجه الاستقامة، وإما مراعاة للفرار من الزحاف؛ لأن إثبات هذا الساكن هو بإزاء سين مُستفعلن، وحذف سين مستفعلن في مثل ذلك جائز اتفاقاً، وقد حذفت في جميع أجزاء البيت في قوله: (ولا تَرَضَّاهَا)، وفي قوله: (تَمَلِّقَ)، فيصير مُستفعلن مفاعِلن وذلك جائز. الشاهد فيه أن حَرَفَ العِلَّة قد لا يُحذف للجازم في الضرورة.

(١) من الأصل وم.

(٢) قيس بن زهير، قاله فيما شجر بينه، وبين الربيع بن زيادة العسي، [الجميل ٣٧٣، الحُلل ٤١١]. وهو في: إيضاح الشعر ق ٥٣/أ، ١٠٢/ب، الخزانة ٣٦١/٨ هارون، سيبويه ١٥/١، ٥٩/٢ بولاق، سر صناعة الإعراب ٨٩/١، الفصول والغايات ١٢٤ (للمعري، ط محمود حسن زنتي، مصر سنة ١٩٣٨م)، الأمالي الشجرية ٨٤/١، ٨٥، ٢١٥، مايجوز للشاعر في الضرورة ٦٢، الإيضاح في علل النحو ص ١٠٤؛ وفيه: «وهي لغة مشهورة متفق على حكايتها». فَرَدَّ عليه البَطْلِيُّ في الحُلل ص ٤١٢، فقال: «وقول أبي القاسم رحمه الله تعالى: «إنها لغة خطأ». وجاء في كتاب الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ص ١٧٠ مانصه: «أما الظاهر فيقضي حذف الباء من (يأتيك) للجزم، فتقول: (ألم يأتك)، قال الله سبحانه: «ألم يأتهم نبأ الذين من قبلهم» [٧١/٩]، والوجه في إثباتها أنه أجرى المعتل مجرى الصحيح للضرورة، فحذف الباء قبل الجزم متحركة بالرفع، كأنه (يأتك)، كما تقول: (يضربك) وهذا هو الأصل، إلا أن الضمة تستقل على الباء فتسلب منها، وتسكن في حالة الرفع، كما تقول: (هذا القاضي)، والأصل (القاضي) ففعل به مذكرنا، ثم أدخل الجزم، فحذف الحركة، وسكنت الباء، كما تقول في الصحيح: (ألم يضربك)».

واللَّبُون: الإبل ذوات اللبن. والباء في (بها) زائدة.

الشاهد فيه أن حرف العلة قد لا يُحذف للجازم في الضرورة، كما في (ألم يأتك)، أو يقال إن حرف العلة قد حذف، والحرف الموجود الآن للإشباع.

(٣) من م.

فيقدر أنها كانت متحركة، فحذفت حركتها للجزم، أو يقال: إن الحروف حذفت للجزم، والحروف الموجودة الآن للإشباع كما في قوله<sup>(١)</sup>.

وإني حيث ما يدي<sup>(٢)</sup> الهوى بصري من حيث ماسلكوا أدنو فأنظرو  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

ينباع من ذفرى غضوب جصرة [زئافة مثل الفنيق<sup>(٤)</sup> المكدّم]  
وربما جاء نحو: لم يأتي، في السّعة.

---

(١) ابن هَرْمَة (ديوانه ١١٨)، وقد سبق تحريج البيت.

(٢) من م، د.

(٣) عنتره (ديوانه ١٤٨ تحقيق عبد المنعم شليبي، المكتبة التجارية بالقاهرة، بدون تاريخ).

الخزانة ١٢٢/١ هارون، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٨٨، الخصائص ٣/١٢١، ضرائر الشعر ٣٤، شرح شواهد الشافية ٢٤/٤.

وقال ابن الأعرابي: «يَبَاعُ»: يَفْعَلُ من: بَاعَ يَبُوعُ، إذا مرَّ مرّاً لَيْناً، فيه تَلَوٌّ، كقول [السفاح بن بكير اليربوعي]:

يَجْمَعُ جُلْماً، وأنساءً، معاً ثُمَّتَ يَنْبَاعُ انْبِيعَ الشُّجَاعُ  
وأنكر أن يكون الأصل فيه (يَنْبُع)...

وقال غيره: هو من نَبَعَ يَنْبُعُ، ثم أشبع الفتحة، فصارت ألفاً.

[شرح المعلقة العشر ٢٨٨]، وما بين القوسين من الحاشية والذفرى، بكسر الهمزة، : الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن، والغضوب: الناقة الشديدة، والجصرة: الماضية في سيرها، وقيل: الضخمة القوية، والزئافة: المتبخرة في مشيها، مبالغة زائفة، من زاف زيفاً - إذا تبختر في مشيه. والفنيق: الفحل المكرم الذي لا يؤذي ولا يركب لكرامته، والمكدّم: اسم مفعول قياسه أن يكون من (أكدمه)، لكنهم لم ينقلوا إلا كدّمه ثلاثياً من الباب الأول والثاني، قالوا: الكدم: العض بأدنى الفم، كما يكدم الحمار. الشاهد فيه أن الألف في (يَبَاعُ) تولدت من إشباع الفتحة، والأصل: ينبع.

(٤) من د.

## [ رَفَعُ المضارع وعامله ، وما يَخْلُصُه للحال أو الاستقبال ]

قوله : « ويرتفع إذا تَجَرَّدَ عن الناصب والجازم نحو: يقوم زيد » .

هذا ، وإن لم يصرح بأن عامل الرفع هو التجرد عن العوامل ، كما هو مذهبُ  
القرّاء<sup>(١)</sup> ، كالإيحاء إلى ذلك المذهب ، ولعل اختيار الفراء لهذا ، حتى يسلم من  
الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين ، وهو أنَّ ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم ،  
سواء وقع موقع اسم مرفوع ، كما في : زيد يضرب ، أي : ضاربٌ ، أو مجرور أو  
منصوب ، نحو : مررت برجل يضرب ، ورأيت رجلاً يضرب .

وإنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لأنه يكون ، إذن ، كالاسم ، فأعطيَ أُسْبَقَ إعراب  
الاسم وأقواه وهو الرفع .

وتلك الاعتراضات<sup>(٢)</sup> مثل أن يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم ، كما في الصلة ،  
نحو : الذي يضرب<sup>(٣)</sup> ، وفي نحو : سيقوم وسوف يقوم<sup>(٤)</sup> ، وفي خبر «كاد» نحو : كاد  
زيدٌ يقوم ، وفي نحو : يقوم الزيدان .

ويمكن الجواب عن نحو : الذي يضرب ، ونحو : يقوم الزيدان ، بأن يقال : هو  
واقع موقعه ، لأنك تقول : الذي ضاربٌ هو ، على أن «ضارب» خبر مبتدأ مقدّم عليه ،  
وكذا : قائمان الزيدان ، ويكفينا وقوعه موقع الاسم ، وإن كان الإعراب مع تقديره

---

(١) ومذهب جمهور الكوفيين وعامة المتأخرين . ومذهب الكسائي أنه ارتفع بالزوائد التي في أوله . معاني الفراء  
٥٣/١ ، الإنصاف ، المسألة ٧٤ .

(٢) أي التي وجهت إلى رأى البصريين .

(٣) في م بعد قوله : « الذي يضرب » : «لأن الصلة لا تكون إلا جملة» .

(٤) في م ، د بعد قوله : « وسوف يقوم » : «لأن حرف التنفيس من خواص الأفعال ٢٢» .

اسماً، غير الإعراب مع تقديره فعلاً، وعن نحو: سيقوم، بأن سيقوم، مع السين، واقع مَوْقَع «قائم»، لا «يقوم» وحده، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة.

وعن نحو: كاد زيد يقوم، بأن أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله<sup>(١)</sup>:

٦٣٧ فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ [وَمَا كِدْتُ<sup>(٢)</sup> آيَاءً] وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ  
وإنما عُدِلَ عن ذلك الأصل<sup>(٣)</sup>، لِمَا يَجِيءُ فِي بَابِهِ.

وقال الكسائي<sup>(٤)</sup>: عامل الرفع فيه حروف المضارعة، (٢٠٦أ) لأنها دخلت في أول الكلمة فَحَدَّثَ الرفعُ بحدوثها، إذ أَصْلُ المضارع إمَّا الماضي وإمَّا المصدر، ولم يكن فيهما هذا الرفع، بل حدث مع حدوث هذه الحروف، فإحالة عليها، أُولَى من إحالته على المعنوي الخفي، كما هو مذهب البصريين والفراء، وإنما عزلها عاملُ النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة، فيعزلها الطارئة المنفصل.

ويتعين المضارع للحالية بـ: «الآن» و: «آنفاً»، وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال، ويلام الابتداء عند الكوفيين، كما<sup>(٥)</sup> مرَّ.

---

(١) تَابُطٌ شَرْأً. الخزانة ٣٧٤/٨ هارون، الْمُفَصَّل ٢٤٥، ٢٧٠، ابن يعيش ١٣/٧، الإيضاح في شرح المفصل

١٣/٢، الخصائص ٣٩١/١، ضرائر الشعر ٢٦٥.

والمعنى: رجعت إلى هذه القبيلة بعدما كدت ألا أرجع إليها، وكَمْ مثلها من القبائل فارقتها، وهي مقفلة من أهلها لإبادتي إياهم بالقتل.

(وَأَبْتُ): رَجَعْتُ. (وَفَهْمٌ): اسْمُ قَبِيلَةٍ، وَهِيَ فَهْمٌ بِنَ عَمْرِو بْنِ قَيْسِ بْنِ عِيلَانَ.

(وَتَصْفِرُ) مِنْ صَفِيرِ الطَّائِرِ، وَهُوَ صَوْتُهُ.

الشاهد فيه أن أصل خبر (كاد) الاسم المفرد: (آيَاءً).

(٢) هذا في الأصل، وتتمة البيت من د.

(٣) لأن قياس خبر كاد الفعل.

(٤) معاني القرآن للفراء ٥٣/١، والإنصاف، المسألة ٧٤، واللَّحْم ص ٢٠٦.

(٥) في م، د: كما ذكرنا، نحو: إن زيدا ليقوم.

وقال بعضهم: يتعين له بنفيه بليس نحو: ليس زيد يقوم وب «ما»، نحو: ما يقوم زيد<sup>(١)</sup>، أو: ما زيد يقوم، وب: «إن» نحو: إن يقوم زيد، عند<sup>(٢)</sup> المبرد، وقال أبو علي: «إن» لمطلق النفي، و«ما» لنفي<sup>(٣)</sup> الحال، وقد مضى الكلام على «ما» في بابها، وسيجيء الكلام على ليس في بابها.

ويتخلّص للاستقبال بظرف مستقبل، نحو أضرب غداً ونحوه، وبإسناده إلى متوقع، كتقوم القيامة، وباقتضائه طلب الفعل، وذلك في الأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي، والإشفاق؛ لأنَّ طلبَ الحاصل مُحالٌ، وبكونه وعداً، كقولك، واعداً: أكرمك وأحسن إليك، وبنوياً للتأكيد، ولام القسم، إذ الثلاثة تأكيدٌ، وهو إنما يليق بما لم يحصل، نحو: والله لأضربُ، على ضعف<sup>(٤)</sup>، ولأضربين. وأما الحاصل في الحال فإنه، وإن كان محتملاً للتأكيد، وذلك بأن تخبر المخاطب أن الحاصل في الحال متصفٌ بالتأكيد، لكن لما كان موجوداً، وأمكن للمخاطب في الأغلب أن يطلع<sup>(٥)</sup> على ضعفه وقوته<sup>(٦)</sup> لم يؤكّد.

وإذا كان جواب القسم بها، فهو للحال، لظهور «ما» في الحالية، كما مضى في بابها.

(١) في ط: زيداً.

(٢) في المقتضب ١٨٨/٤: «و(ما) في معنى ليس، تنفي ما يكون في الحال وما لم يقع».

وقال في ١/٥٠٠، ٣٦٢/٢: «إن بمعنى ما».

(٣) ذَكَرَ (ما) لنفي الحال في الإيضاح القُصدي ١/١١٠، ولم يتعرض لـ «إن»، وكذلك (ما) لنفي الحال في المسائل البغداديات ق ٢٠٤/أ.

[مخطوط في مكتبة الزاوية الحمزاوية برقم ٤٣؛ وفيه: «اعلم أن (ما) النافية مشبهة بـ(ليس)، وجهة الشبهة أنها تنفي ما في الحال كما تنفيه (ليس)....».

وانظر البغداديات وقد طُبِعَ الكتاب ص ٥٩٥.

(٤) وَجْهٌ ضعفه أن جواب القسم في مثل ذلك واجب التوكيد عند الجمهور.

(٥) في م، د: الاطلاع.

(٦) في ط: أوقوته.

وينصرف إلى الاستقبال بكل ناصب أو جازم<sup>(١)</sup>، فلذا كانت «إذن» الناصبة علامةً للاستقبال، وإذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال<sup>(٢)</sup>، وينصرف إليه، أيضاً، بلو المصدرية، نحو قوله تعالى:

﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ<sup>(٣)</sup>...﴾.

وكذا بكل أداة شرط وإن لم تعمل، إلا «لو» فإنها موضوعة للشرط في الماضي، ويجب كون الجزاء مستقبلاً لأنه لازم الشرط الذي هو مستقبل، ولأزم الشيء واقع في زمانه.

ويتخلص، أيضاً بحرف التنفيس، قال سيبويه<sup>(٤)</sup> ومن تبعه: وبلا للنفي أيضاً، وقال ابن مالك<sup>(٥)</sup>، بل يبقى<sup>(٦)</sup> على صلاحيته للحال، وليس ببعيد، لقوله تعالى: «وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ<sup>(٧)</sup>».

وينصرف المضارع إلى المضي، بلم ولما الجازمة<sup>(٨)</sup>، وقال بعضهم: هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلباناه إلى لفظ المضارع<sup>(٩)</sup>، ويبقى المعنى على ما كان، والأول؛ أولى لأن قلب المعنى أظهر وأكثر في كلامهم.

وينصرف، أيضاً، إلى المضي بلو، غالباً، وبإذ، وربما، فإنهما موضوعان للماضي.

- 
- (١) هذا التعميم في «كل جازم» ليس على ظاهره، وسيأتي بعد أسطر أنه يتصرف إلى المضي بعد (لم)، و(لما).
- (٢) يأتي تفصيل ذلك في الحديث عن (إذن)، وقد أفاض الرضي هناك.
- (٣) القلم/٩، وقامها: «وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ». (٤) ربما يستفاد هذا من قوله في الكتاب ٣٠٦/٢ بولاق: «وتكون (لا) نفيًا...».
- (٥) في د: وقال المالكي.
- (٦) التسهيل ص ٤ - ٥.
- (٧) هود / ٣١، والآية بتمامها: «وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ إِنِّي إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ...».
- (٨) ... (ولو) الشرطية غالباً، و(إذا)، و(ربما)، و(قد) في بعض المواضع. التسهيل ص ٥. وذكر الرضي لما الجازمة احترازاً من لما التي بمعنى حين، فإنها تدخل على الفعل الماضي. وانظر إيضاح الفصل ٢١٧/٢.
- (٩) انظر الإيضاح في شرح الفصل ٢١٧/٢، ٢١٨.

## نصبُ الفعل المضارع

### [ الأدوات الناصبة ، استعمالات «أن» ]

قوله: «وينصب<sup>(١)</sup> بأن، ولن، وإذن، وكى، وبأن مقدرة بعد حتى» «ولام كي، ولام الجحود، والفاء، والواو، وأو، مثل: أريد أن تحسن إليّ، و: «وَأَنْ تَصُومُوا»<sup>(٢)</sup>، والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست هذه، مثل: علمت أن سيقوم، وأن لا يقوم، والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن، معناها نفي المستقبل مثل: «فَلَنْ<sup>(٣)</sup> أَبْرَحَ»<sup>(٤)</sup>، وإذن، إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً، مثل: إذن تدخل الجنة، وإذا وقعت بعد الواو، والفاء فوجهان، وكى مثل: أسلمت كي أدخل الجنة، ومعناها السببية .

ذكر النواصب<sup>(٥)</sup> جملة، ثم ذكر منها ما يعمل مضمرًا، ثم أخذ يُفصّل، وهو قوله: «فإن مثل أريد أن تحسن إليّ... إلى آخره».

قوله: «والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة»، اعلم أن «أن» الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع تكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد، سواء كان معمول الفعل، أو، لا، نحو: عندي أنك قائم، ولولا أنك قائم، سواء كان معمول فعل

(١) ط : ينتصب.

(٢) البقرة/ ١٨٤، والآية بتمامها: «أَيَّامًا مَعْدُودَةً فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ».

(٣) في ط: الفاء من «فلن ساقطة، وهذا تحريف بالآية».

(٤) يوسف/ ٨٠، ونصها: «فَلَمَّا أَسْنَوْا سَأَوْا مِنْهُ خَلَصُوا فَأَجْبَىٰ قَالَ كَيْفَ هُمْ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاءَكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَيْنَ أُوحِيَكُمُ اللَّهُ إِلَىٰ وَهُوَ خَيْرُ الْخَائِكِينَ».

(٥) ط : النواصب.



التحقيق نحو: عرفت أنك خارج، وعلمت أنك داخل، أو معمول فعل الشك نحو: شككت في أنك مسلم، وقال سيبويه<sup>(١)</sup>: إنه يضعف أن يقال: أرجو، أو أطمع، أو أخشى، أو أخاف أنك تفعل، وقال جار الله<sup>(٢)</sup>: إنَّ الفعل الذي يدخل على أنَّ المفتوحة، مشددة كانت أو مخففة يجب أن يشاكلها في<sup>(٣)</sup> التحقيق، وفيه نظر لقوله<sup>(٤)</sup>:

٦٣٨ وَدِدْتُ وما تغني الودادة أني بما في ضمير الحاجبة عالم

وفي نهج البلاغة<sup>(٥)</sup>: «وَدِدْتُ أَنَّ أَخِي فَلاناً كان حاضراً»، وكذا في تعليل المصنف للمنع من ذلك بقوله: لو قلت: أتمنى أنك تقوم لكان كالمضاد، قال: لأن التمني يدل على توقع<sup>(٦)</sup> القيام، و«أن» تدل على ثبوت خبرها وتحقيقه، وذلك لأننا لا نسلم أن «أن» دال على ثبوت خبره وتحقيقه، بل على أن خبره مبالغ فيه مؤكد، فيصح أن يثبت

(١) الكتاب ٤٨٢/١ بولاق.

(٢) في المفضل ص ٢٩٩: «والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق، كقوله تعالى: «ويعلمون أن الله هو الحق المبين»، وقوله تعالى: «أفلا يرون أن لا يرجع». فإن لم يكن كذلك، نحو أطمع وأرجو وأخاف فليدخل على أن الناصبة للفعل، كقوله تعالى: «والذي أطمع أن يغفر لي»...».

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفضل «ج ٢ ص ١٩٣: «كانهم قصدوا إلى المشكلة بين أن والفعل الذي يدخل عليها، وذلك لأنهم لو أدخلوا غير أفعال التحقيق لكان معها كالمضاد، ألا ترى أنك لو قلت: أتمنى أنك تقوم لكان أنك دالاً على ثبوت ما في خبره وتحقيقه، وأتمنى دال على توقعه، والشيء الواحد لا يكون متوقعاً حاصلاً، فلذلك لم يدخلوا عليها إلا هذه الأفعال، وما قاربها، فلما ثبت امتناع دخول أفعال الرجاء والطمع على المشددة في كلا وجهيهما التزموا أن لا يدخلوا أفعال التحقيق إلا على المشددة لتحصل المشكلة بينهما كما حصلت في غيرهما».

(٤) كثير عزة (ديوانه ٣٦/٢ بعبارة هنري بيرس. الجزائر سنة ١٩٢٨ م). هذا البيت شاهد على أن (أن المفتوحة) يجوز أن تقع بعد فعل غير دال على العلم واليقين - كما في البيت - خلافاً للزغشري في (مفصله)، فإن وددت بمعنى تمنيت. [الخزانة ٢٨٣/٨]، الحماسة شرح المرزوقي ١٥٧٠، معجم شواهد العربية ٣٤٢/١.

و (الحاجية) هي عزة محبوبة كثير. (الودادة) بكسر الواو وفتحها. مثله كثير في نهج البلاغة، ومن ذلك قوله كرم الله وجهه في أهل الكوفة: «لَوَدِدْتُ والله أن معاوية صارفني بكم صرف الدينار بالدرهم..».

(٥) وَلَوَدِدْتُ أَنَّ الله فَرَّقَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَالْحَقَنِي بِمَنْ هُوَ أَحَقُّ بِكُمْ ٢٣٠/١ دار المعرفة، بيروت.

(٦) في ط: توقف.

هذا المؤكد نحو قولك : تحقق أنك قائم، وأن يُنْفَى نحو قولك : لم يثبت أن زيداً قائم، وأنا شاكٌ في أنه قائم، ولو كان بين معنى التمني ومعنى «أن» تنافياً، أو كالتنافي لم يَجْزَ: ليت أنك قائم.

رجعنا إلى المقصود فنقول :

إذا خُفِّفَتْ «أن» المشددة، تقاصرت خطاها، فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة، لا تقول : عجبت من أن (٢٠٦ ب) ستخرج<sup>(١)</sup> ولا تقع إلا بعد فعل التحقيق، كالعلم وما يؤدي معناه، كالتبيين<sup>(٢)</sup>، والتيقن والانكشاف، والظهور، والنظر الفكري، والإيجاء، والنداء، ونحو ذلك، أو بعد فعل الظن، بتأويل أن يكون ظناً غالباً متأخياً للعلم، فلا تقول : أعجبتني أن ستخرج<sup>(٣)</sup> ولا : وَدِدْتُ<sup>(٤)</sup> أن ستخرج، أو رجوت أن ستخرج، كما تقول : ذلك في المثقلة، وذلك أنها بعد التخفيف شابهت، لفظاً ومعنى : «أن» المصدرية، أمّا لفظاً فظاهراً، وأمّا معنى فلكونها حَرْفٌ المصدر، فأريد الفرق بينهما، فالزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدي مؤداه أو ما يجري مجراه من الظن الغالب، ليكون مؤذناً من أول الأمر أنها مخففة، لأنَّ التحقيق بأن المخففة التي فائدتها التحقيق : أنسب وأولى، فلهذا لم يَجِءْ بعد فعل التحقيق الصرف : أن المصدرية، وأمّا بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم، فتجيء المصدرية والمشددة، والمخففة، ولم يقنعوا بهذا، لأن الأولوية لاتفيد الوجوب فنظروا : فإن دخلت المخففة على الاسمية، كقوله<sup>(٥)</sup> :

(١) ط : استخرج.

(٢) ط : كالتبيين.

(٣) ط : أن استخرج.

(٤) ط : ودودت.

(٥) الأعشى (ديوانه ٤٥ تحقيق رودلف غاير. قتيماً سنة ١٩٢٧م)، ورواية البيت في الديوان :

« في فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الجبل » الحزاة ٣٩٠/٨ هارون، سيبويه ٢٧٢/١،

٤٤٠، ٤٨٠، ١٢٣/٢، المُفَصَّل ٢٩٨، إيضاح المُفَصَّل ١٨٩/٢، ١٩٢، ابن يعيش ٧٤/٨، النصف

١٢٩/٣، الخصائص ٤٤١/٢.

٦٣٩ [في فتيّة كسيوف<sup>(١)</sup> الهندي قد علموا] أن هالك كل من يحفى<sup>(٢)</sup> ويتعل

أو الفعلية الشرطية كقوله تعالى :

﴿أَن إِذَا سَمِعْتُمْ<sup>(٣)</sup> . . . ﴾

و: ﴿وَالْوِاسْتَقْمُوا<sup>(٤)</sup> . . . ﴾

لم يحتاجوا إلى فرق آخر، إذ المصدرية تلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل أن تدخل على الاسمى والشرطية وإن دخلت على الفعلية الصرفة، فإن كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى :

﴿أَمْ لَمْ يَنْبَأْ<sup>(٥)</sup> ﴾

أي : لم يعلم، إلى قوله :

﴿وَأَن لَّيْسَ<sup>(٦)</sup> لِلْإِنْسَنِ . . . ﴾

وقوله :

﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا<sup>(٧)</sup> . . . ﴾

أي يتفكروا، إلى قوله :

﴿وَأَن عَسَى<sup>(٨)</sup> أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ<sup>(٩)</sup> ﴾

لم يحتاجوا، أيضاً، إلى فرق آخر؛ لأن «أن» المصدرية لا تدخل على الأفعال غير

= على أن أن مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، وهالك : خبر مقدم، وكل مبتدأ مؤخر، والجملة خبرها .  
والشاهد فيه : مجيء أن المخففة، وخبرها جملة .

(١) من م ، د .

(٢) ط : يحفى .

(٣) النساء / ١٤٠ ، والآية بتمامها : ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَن إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِذَا يُنَادُوا فَاذْنَبْهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾

(٤) الجن / ١٦ ، ونصها : ﴿وَالْوِاسْتَقْمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَّاءً غَدَقًا ﴾

(٥) ، (٦) : النجم / ٣٦ إلى غاية ٣٩ : ﴿أَمْ لَمْ يَنْبَأْ يَا فِي صُحُفٍ مُّوسَى ﷺ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ﷻ الْأَنْزِيلَ وَازْرُرْ ﷻ وَازْرُرْ ﷻ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنْسَنِ إِلَّا مَأْسَى ﴾

(٧) ، (٨) : الأعراف / ١٨٥ ، ونصها : ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَن عَسَى أَن

يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَيَأْتِي حَدِيثٌ بَعْدَهُ يُنْذِرُونُ ﴾

المتصرفه، لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر، ولا مصدر لغير المتصرف.  
وإن كان ذلك الفعل متصرفاً، وجب أن تُفصل<sup>(١)</sup> المخففة من الفعل، إما بالسين،  
نحو:

﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ<sup>(٢)</sup>﴾.

أو سوف يكون، أو «قد» نحو

﴿لَيَعْلَمَنَّ أَنْ قَدْ<sup>(٣)</sup> أَبْلَغُوا . . . .﴾

أو بحرف نفى نحو: علمت أن لم يقم، ولن يقوم، ولا يقوم، وما قام، وما يقوم،  
وذلك لأن «أن» المصدرية، لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة  
لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى، [وعامله في<sup>(٤)</sup> المضارع لفظاً] فلا يفصل بينها  
وبين<sup>(٥)</sup> الفعل وكذا لا يفصل بين «لو» و«كي» المصدريتين والفعل كما يجيء بلى، قد تفصل  
«لا» بين المصدرية والفعل؛ لأنها، لكثرة دوراتها في الكلام تدخل في مواضع لا  
تدخلها أخواتها، نحو قولك جئت بلا مال.

فإذا اتفق وقوع «لا» بعد المخففة، فإن كانت المخففة بعد العلم، لم تلتبس  
بالمصدرية لما قدّمنا: أن المصدرية لا تقع بعد فعل العلم، وإن كانت بعد الظن،  
جاز أن تكون مخففة ومصدرية، كما في قوله تعالى:

(١) ط : يفصل.

(٢) المزمّل / ٢٠، والآية بنهاها: «إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ كُلِّ لَيْلٍ وَتَصُفُّهُ نِثْلَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ  
الْأَيُّمَ وَالنَّهَارَ عَلِيمٌ أَنْ لَنْ تُخْصِرَهُ فِتْنَابٌ عَلَيْكَ فَاقْرَأْ وَامَّا تَتَسَّر مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجُؤٌ وَمَا آخِرُونَ يَضْرِبُونَ فِي  
الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقْبِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَأْ وَامَّا تَتَسَّر مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاقْرَأُوا  
اللَّهُ قُرْآنًا حَسَنًا وَمَا تَقْدِمُوا إِلَّا أَنْفُسَكُمْ مِنْ تَحْتِ تَحْدُودِهِ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ لَكُمْ وَأَسْتَغْفِرُوا لِلَّذِينَ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ»

(٣) الجنّ / ٢٨، وتامها: «لَيَعْلَمَنَّ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ، وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا».

(٤) هذه العبارة سقطت من د، ط.

(٥) في ط : «فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها، وكذا . . .»

﴿وَحَسِبُوا إِلَّا<sup>(١)</sup> تَكُونُ فِتْنَةً﴾.

قُرئ بالرفع<sup>(٢)</sup> والنصب، فالرَّفْعُ على أن الحسبان ظن غالب، فلا التباس بينهما على هذا، إلّا في مثل هذا الموضع، ويُسمّى النُّحاة الحروف التي بعد «أن» المخففة: حروف التعويض، لأنها كالعوض من إحدى نُونيَّ أَنْ.

وكما جاز أن يؤوّل الظن، بالظن الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخففة، وذلك كثير، وكذلك قد يشتد الخوف أو الرجاء وَيَقْوَى حتى يلحق باليقين فتقع بعدهما، أيضاً، المخففة، كقوله<sup>(٣)</sup>:

٦٤٠ ولا تَدْفِنِيَّ في الفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ<sup>(٤)</sup> أَنْ لَا أَذُوقَهَا  
جَوْرَ بَعْضُهُمْ<sup>(٥)</sup> أَنْ يُوَوِّلَ الْعِلْمُ بِالظَّنِّ مَجَازاً فيقال: علمت أن يخرج زيد بالنصب، أي ظننت.

---

(١) المائدة/٧١، ونصها: «وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ».

(٢) الرفع قراءة أبي عمرو، وحزرة، والكسائي، والنصب قراءة باقي السبعة. حُجة القراءات ص ٢٣٣، الحجة لابن خالويه ص ١٣٣.

(٣) أبو عَجَبْنِ الثَّقَفِي (ديوانه ٨ ط. الأزهار بلا تاريخ).  
الخزانة ٣٩٩/٨ هارون، المغني ٤٦ ط. المبارك، شرح شواهده للبغدادي ١٤١/١، محاضرات الأدباء ٣٢٠/١، الأزهية ٦١، الأمالي الشجرية ٢٥٣/١.

والبيت شاهد: علي أن (أن) مخففة؛ لوقوعها بعد الخوف بمعنى العلم واليقين. واسمها ضمير شأن محذوف، أو ضمير متكلم. وبجملته (لا أذوقها): في محل رفع خبرها.  
(وَالْفَلَاةُ): الأرض المهلكة التي لا عِلْمَ بها ولا ماء، والمعنى: أن الفلاة لا يُعْرَشُ فيها كرم، فلا تدفني إلّا بمكان بنيت فيه العنب، حتى أكون قريباً منه، فالتذ بذلك.

(٤) ط: ما ماتت.

(٥) أنظر الخزانة ٣٩٩/٨ هارون.

وجَوَّزَ الفَرَاءَ<sup>(١)</sup>، وابنُ الأنباري<sup>(٢)</sup> : وقوعُ المصدرية بعد فعلٍ علمٍ غير مؤولٍ ، فيجوز أن يكون قوله<sup>(٣)</sup> :

٦٤١ فلما رأى أن ثَمَرَ الله ماله وأَثَلَ موجوداً وسدَّ مفارقةً من هذا ، ويجوز أن تكون مخففة من غير عَوَضٍ ، كما حكى المبرد عن البغادِدة : علمت أن تخرج بالرفع<sup>(٤)</sup> ، بلا عَوَضٍ ، وذلك شاذٌ .

فنقول : إن «أن» التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدِّي مؤداه ، ولا ما يؤدي معنى القول ، ولا بعد الظن ، فهي مصدرية لا غيرُ ، سواء كانت بعد فعل الترقب ، كحسبت ، وطمعت ورجوت ، وأردت ، أو بعد غيره من الأفعال كقوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ...﴾ .

و: أعجبنى أن قُمت و: ﴿وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا...﴾ .  
أولا بعد فعل كقوله تعالى :

(١) معاني القرآن ٢٦٥/١ ، والتسهيل ص ٢٢٩ .

(٢) التسهيل ص ٢٢٩ . وابن الأنباري «يردُّ في معظم كتب النحو ، وكتب الأخبار على أنه لَقَّبَ أبي البركات ، صاحب الإنصاف ، والأرجح أن ذلك غيرُ صحيح ، ولعلَّ لقب (أبي بكر بن الأنباري) - تلميذ ثعلب - وصاحب المصنفات - كان سببا في هذا الوهم الذي لحق الرجل في الماضي ، وظل يلاحقه حتى هذا العصر ، ويرجح أنه الأنباري . .» .

[الخلاف النحوي د . حلواني ص ٧٦ ، ٧٧] .

(٣) النابغة (ديوانه ١٥٥ ط . أبي الفضل ، دار المعارف) .  
قوله : «ثَمَرَ الله ماله» ؛ أي كَثُرَ وأصلحه . وأَثَلَ موجوداً ، أي كَثُرَ إبَّله . والمفارقة : مكان الفقر وجهته ، فيكون جمع مُفَقَّر كجعافر جمع جعفر .  
وجواب (لَمَّا) في بيتٍ بعده :

أَكْبَ على فأسٍ يُجِدُّ غرابها مَذْكُرةً من المعاول باتِرةً  
وهو في الخزانة ج ٨ ص ٤١٤ هارون .

(٤) انظر المرادي على الألفية ١٨٧/٤ .

(٥) الشعراء/ ١٩٧ ، والآية بنماها : «أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَتُنَا أَنِّي بِآيَاتِهِ بِل» .

(٦) الأعراف/ ٨٢ ، ونصها : «وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يظَاهِرُونَ» .



قوله : «والتي بعد العلم مخففة لا غير» ، وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم إن لم يكن فيه معنى القول، كأمر، ونزل، وأوحى، ونادى، فإن فيها معنى : أعلم وقال، معاً، فنقول .

إن وَلِيَهَا فِعْلٌ غير (٢٠٧أ) متصرف، كناديته أن ليس عندنا شيء فهي مفسرة، أو مخففة، وإن وَلِيَهَا فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ من غير حرف عَوْضٍ : احتملت أن تكون مصدرية وأن تكون مفسرة، ولا تحتل المخففة لعدم العَوْضِ، وذلك كقوله تعالى : ﴿نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ﴾ .

بمعنى : أي بُورِكَ، أو بمعنى : بالباركة، ولو قلنا إن «بورك» بمعنى الدعاء، فهي مفسرة لا غير<sup>(١)</sup>، وكذا في نحو: أمرته أن قم، وذلك لأن صلة المخففة، كما لا تكون أمراً ولا نهياً ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب إجماعاً، فكذا صلة المصدرية أيضاً، على الأصح، كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل .

وأجاز سيبويه<sup>(٢)</sup> كون صلة المصدرية ذلك، على أن يكون معنى : أمرته أن قم، أي أمرته بأن قم أي بالقيام .

(١) النمل ٨/، والآية بتأنيدها : «فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسَبَّحَنَ اللَّهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ» .  
(٢) هذا محل نظر! فقد جعلها مكي في مشكل إعراب القرآن ١٤٥/٢ مخففة، وأجاز كونها مصدرية، ولم يذكر المفسرة .

وأما أبو حيان في البحر ٥٥/٧ فقد أجاز أن تكون مفسرة، وأن تكون المصدرية، إما الثنائية التي تنصب المضارع، و(بورك) صلة لها . والأصل حرف الجر، أي بأن بورك، و(بورك) خبر، وإما المخففة من الثقلية، فأصلها حرف الجر، و(بورك) فعل دعاء . وانظر [البحر ٤٣٤/٦] . ومنع جار الله المخففة ؛ لأنه جعل (بورك) خبراً . [الكشاف ١٣٤/٣] .

قال أستاذنا الأكبر الشيخ محمد عزيمة - رحمه الله تعالى :  
«ليس في القرآن آية تتعين (أن) فيها أن تكون تفسيرية لاتتحمل غير ذلك . كذلك : ليس في أمثلة النحويين وشواهدهم مايتعين لأن تكون (أن) فيه تفسيرية لاغير .

وما قاله الرضي في شرح الكافية من أن (أن) التي بعد الدعاء مفسرة لاغير هو محل نظر» . [دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول جـ ١ ص ٣٨٣] .

(٣) الكتاب ٤٧٩/١ بولاق .



وقال أبو علي في قوله تعالى :

﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي <sup>(١)</sup> بِهِ إِنَّ أَعْبُدُوا اللَّهَ . . ﴾

يجوز أن تكون مصدرية فتكون بدلاً من «ما» أو من الهاء في «به»، أو خبر مبتدأ محذوف أي : هو أن اعبدوا وأن تكون مفسرة <sup>(٢)</sup>.

وفي حكمه : ناديته أن يازيد قم ، لأن الفصل بالنداء كلا فصل ، وكأنَّ الفعل وَلِيَّ «أن» .

وإذا وليت مافيه معنى القول ، وَلِيَّهَا فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك : أمرته أن لا يفعل ، وأوحي إليك أن لاتفعل ، فإن كانت مخففة فـ : «لا» للنفي ، ولا يجوز أن تكون للنهي ، لأن المخففة ، كالمثقلة لا تدخل على الطلبية ، فيرتفع الفعل ، وإن كانت مُفسرة جاز كون «لا» للنفي ، أو للنهي ، فيرتفع الفعل أو ينجزم ، وإن كانت مصدرية ، انتصب الفعل ، أي : أمرته بالأفعل <sup>(٣)</sup> ، ولا يجوز أن تكون «لا» نهياً ، فينجزم الفعل إلا عند أبي علي ، كما تقدّم <sup>(٤)</sup>.

فإن وليت مافيه معنى القول ، ووليها فعل متصرف مُصدر بغير «لا» من حروف العوض نحو : أوحي إليك أن ستفعل ، فمخففة أو مفسرة ، وكذا قوله تعالى :

(١) المائدة/١١٧ ، والآية بتمامها : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ إِنَّ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾

(٢) في التبيان ٤٧٦/١ : «ولا يجوز أن تكون بمعنى أي المفسرة ؛ لأنَّ القول قد صرَّح به ، «و» أي «لاتكون مع التصريح بالقول» .

وأقول : «بخلاف ابن عُصفور الذي أجاز ذلك في كتابه شرح الجمل الصغير ، قال ذلك ابن هشام والزجاج . [المعني ٤٨ ، ٤٩ ، معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٤٦] . وفي البحر ٤/٦١ : «وما اختاره الزمخشري ، وجوزه غيره من كون (أن) مفسرة ، لا يصح ؛ لأنها جاءت بعد (إلا) ، وكل ما كان بعد (إلا) المستثنى بها ، فلا بد أن يكون له موضع من الإعراب ، و (أن) التفسيرية لاموضع لها من الإعراب» . [انظر المشكل ١/٢٥٤ ، البيان ١/٣١٠ - ٣١١ ، القرطبي ٦/٣٧٦] .

(٣) في م : «أمرته بالأفعل ، وأوحي إليك بأن لاتفعل» .

(٤) انظر سيبويه ٤٨١/١ بولاق ، وحاشية الضَّبَّان ٣/١١ .

﴿وَنَدَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا<sup>(١)</sup>﴾ .  
لأنَّ الفصل بالنداء كلا فصل .

وإن وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصَّرف، بل وليها اسمية، نحو:  
ناديته أن زيد في الدار، فهي، أيضاً، مفسرة، أو مخففة، ولا يجوز كونها مصدرية،  
لوجوب دخولها على الفعل .

وكذا إن وليتها الشرطية كقوله تعالى :

﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ<sup>(٢)</sup> فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ . . .﴾ .  
وقوله تعالى :

﴿قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ<sup>(٣)</sup>﴾ .

إلى قوله :

﴿وَالْوِاسْتَقْمُوا<sup>(٤)</sup> . . .﴾ .

وأجاز الأخفش<sup>(٥)</sup> أن تنصب «أن» الزائدة .

وجوز الكوفيون<sup>(٦)</sup> كون «أن» شرطية بمعنى «إن» المكسورة، كما ذكرنا في قولك :  
أما أنت منطلقاً انطلقت، وقالوا في قوله تعالى :

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ<sup>(٧)</sup> قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ . . .﴾ .

(١) الصافات/ ١٠٤، ١٠٥، ونصها: ﴿وَنَدَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا إِنَّا كَذٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ .

(٢) النساء/ ١٤٠، والآية بنهما: «وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَةَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخْرُجُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِذَا يُنَادِيهِمْ إِنْ لَكُمْ مِنْهُ نَبَأٌ كَرِيمٌ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ .

(٣، ٤) الجن/ من ١ إلى ١٦ .

(٥) مغني اللبيب ص ٥١ . استدلل لذلك بقوله تعالى : «وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله» [٢٤٦/٢] ، وقد خرجها الجوهري على عدم الزيادة . وانظر ابن يعيش ١٣٨/٨ ، وإيضاح الفصل ٢٣٠/٢ .

(٦) مغني اللبيب ص ٥٣ .

(٧) المائدة/ ٢، والآية بنهما: ﴿يٰۤأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعْيِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا ءَامِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَنْتَعُونَ فُضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرَضُوا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ .

إنَّ فتح الهمزة وكسرها بمعنى<sup>(١)</sup> واحد، ومنع ذلك البصريون<sup>(٢)</sup>.  
 وَجَوَزَ بعضهم كون «أن» المفتوحة بمعنى «إن» المكسورة النافية.  
 ولا يتقدم على «أن» الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات، وأجاز  
 الفراء<sup>(٣)</sup>  
 ذلك مستشهداً بقوله: <sup>(٤)</sup>.

٦٤٣ [رَبَّيْتَهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا<sup>(٥)</sup> وَآضَ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدَا]  
 كان جزائي بالعصا أَنْ أُجْلَدَا  
 وقوله<sup>(٦)</sup>:

٦٤٤ [هَلَّا سَأَلْتَ وَخَبَّرْتُ<sup>(٧)</sup> قَوْمَ عِنْدَهُمْ] وَشَفَاءُ غِيلٍ جَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي  
 وهما نادران، أو نقول: لا يتعلق «بالعصا» بـ: «أَنْ أُجْلَدَا»، بل خبر مبتدأ مقدر،

(١) في مشكل إعراب القرآن ٢١٩/١: «وَفَتْحُ «أَنْ» إِنَّمَا هِيَ عَلَّةٌ لِمَا كَانَ وَوَقَعَ؛ وَكَسْرُهَا إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَمْرٍ يُنْتَظَرُ، قَدْ يَكُونُ، أَوْ لَا يَكُونُ، فَالْوَجْهَانِ حَسَنَانِ عَلَى مَعْنِيهِمَا».

انظر: [إعراب القرآن للنحاس ٤٨٠/١، البيان ٢٨٣/١، معاني الفراء ٣٠٠/١، معاني القرآن للأخفش ٢٥١/١، الكشف ٤٠٥/١، دراسات، القسم الأول ج ١ ص ٤٠٥ وما بعدها].

(٢) انظر البحر المحيط ٤٢٢/٣.

(٣) انظر البحر ٣١٨/٢.

(٤) العجاج (ملحقات ديوانه ٧٦ ط. ليبسغ).

الخزاعة ٤٢٩/٨ هارون، المنصف ١٢٩/١، ١٣٠، شرح الملوكي ١٥٤، ابن يعيش ١٥١/٩.  
 الشاهد فيه أَنَّ الفراء قد استدل بالبيت على جواز تقديم معمول معمول أَنَّ المصدرية عليها، فَإِنَّ قَوْلَهُ (بِالعصا) يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ (أُجْلَدَا)، وَ(أُجْلَدَ) معمول أَنَّ.

(٥) ليس في د، ط.

(٦) ربعة بن مكرم، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، شهد القادسية وجُلُولاء، وهو من شعراء مُضَرَّ المَعْدُودِينَ.

الخزاعة ٤٣٢/٨، ٤٣٨، ٤٣٩ هارون، ولم أجد له مرجعاً آخر، وكذلك الأستاذ هارون في معجم شواهد العربية ٣١٩/١.

الشاهد فيه أَنَّ تَقَدَّمَ جَابِرًا عَلَى أَنَّ نَادِرًا، أَوْ هُوَ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ يُدُلُّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ، وَالتَّقْدِيرُ: تَسْأَلِينَ جَابِرًا.

(٧) ليس في د، ط.

أو متعلق بـ: «أجلد<sup>(١)</sup>» مقدراً، وكذا: «جابرأ» منصوب بـ: «تسألين مقدراً<sup>(٢)</sup>» .  
 قوله: «ولن معناها نفى المستقبل»، هي تنفي المستقبل نفياً مؤكداً وليس للدوام والتأيد كما قال بعضهم<sup>(٣)</sup> .

قال الفراء<sup>(٤)</sup> وأصل «لن» و«لم»: «لا» فأبدل الألف نوناً في أحدهما وميماً في الآخر، وقال الخليل<sup>(٥)</sup>: أصل «لن»: لا أن، قال<sup>(٦)</sup>:

٦٤٥ يرجي المرء مالا أن يُلاقى وتعرض دون أدناه<sup>(٧)</sup> الخطوب  
 أي: لن يلاقى، وقال سيبويه<sup>(٨)</sup>: إنه مفرد، إذ لا معني للمصدرية في «لن» كما كانت في «أن»، ولأنه جاء تقديم معمول معموله عليه، حكى سيبويه عن العرب: عَمراً لن أضرب.

- 
- (١) في ط: بالجلد.  
 (٢) انظر أعاريب آخر في الخزائنة ٤٢٩/٨ سطر ١٢ وما بعده.  
 (٣) الزمخشري. انظر الكشف ٤٠/٣، البحر ٣٩٠/٦. لكن الزمخشري. رجع عن التأيد. انظر الكشف ٩٧/٤، والبحر ٢٦٧/٤.  
 (٤) الجنى الداني ٢٧٢؛ وفيه: «وهو ضعيف؛ لأنه دعوى لا دليل عليها، ولأن (لا) لم توجد ناصبة في موضع». وانظر إيضاح الفصل ٢١٨/٢، وابن يعيش ١١٢/٨، والفوائد الضيائية ٢٣٩/٢.  
 (٥) سيبويه ٤٠٧/١ بولاق. والكسائي مع الخليل: مدرسة الكوفة ٢١٥، الخصائص ١٥١/٣، إيضاح الشعر، الورقة ١٦/ب، الجنى ٢٧٠، الأشموني ٢١٠/٣، إيضاح الفصل ٢١٨/٢.  
 (٦) جابر بن رألان الطائي، شاعر جاهلي.  
 الخزائنة ٤٤٠/٨، المغني ٣٨؛ وروايته «... ما إن لا يراه»، واستشهد بهذا البيت على زيادة (إن) بعد (ما) الموصولة الاسمية. نوادر أبي زيد ٢٦٤؛ وروايته:  
 يرجي العبد ما إن لا يلاقى وتعرض دون آبعده خطوب ...  
 قال أبو الحسن: قوله: (يرجي العبد ما إن لا يلاقى) غلط، والصواب: «ما أن لا يلاقى» وأن زائدة، وهي تزداد في الإيجاب مفتوحة، وفي النفي مكسورة. [انظر شرح أبيات المغني للبغدادى ١٠٧/١، والهمع ١٢٥/١].  
 الشاهد فيه أن الخليل قال: أصل (لن): لا أن، كما جاءت في البيت، على أصلها، بدليل أن المعنى فيها واحد، فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فلما حذفت الهمزة التقى ساكنان: ألف لا، ونون أن فحذفت الألف لدفع التقاء الساكنين، فصار: لن.  
 (٧) ط: أقر به.  
 (٨) الكتاب ٤٠٧/١ بولاق، والمثال الذي أورده سيبويه: أما زيداً فلن أضرب.

وللخليل أن يقول: لا منع أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملاً،  
إذ هو وضع مستأنف، ولا دليل على قول الفراء.

ونقل المصنف<sup>(١)</sup> في «لا» منع تقديم معمولٍ ما بعدها عليها، فلا يجوز: عَمَرًا لَا  
أضرب، والأصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها إلا «ما» كما ذكرنا في  
المنصوب على شريطة التفسير.

قوله: «وإذن» إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها.  
الذي يلوح لي في «إذن» ويغلب في ظني: أن أصله «إذ»، حذفت الجملة المضاف  
إليها<sup>(٢)</sup>، وعُوِّضَ منها التنوين، لما قُصِدَ جعله صالحاً لجميع الأزمنة<sup>(٣)</sup> الثلاثة بعد ما  
كان مختصاً بالماضي.

وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمانٍ فعلٍ مذكور، فقصدوا إلى لفظ «إذ» الذي هو  
بمعنى مطلق الوقت<sup>(٤)</sup>، لخفة لفظه، وجردوه عن<sup>(٥)</sup> الماضي وجعلوه صالحاً للأزمنة  
الثلاثة، وحذفوا منه<sup>(٦)</sup> الجملة المضاف هو إليها، لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى  
زمان الفعل المذكور، دلَّ ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها، كما يقول لك  
شخص مثلاً، (٢٠٧ب)، أنا أزورك، فتقول: إذن أكرمك، أي: إذ تزورني  
أكرمك، أي وقت زيارتك لي أكرمك، وعُوِّضَ التنوين من المضاف إليه لأنه وضع في  
الأصل لازم الإضافة فهو ككل وبعض، إلا أنها معربان و «إذ» مبني.

---

(١) قال: «... تقديم المعمول على (لا) غير سائغ، لا تقول: عَمَرًا لَا يَضْرِبُ زَيْدٌ...» [الإيضاح في شرح المفصل  
٢/٢١٨].

(٢) فهي بمعنى حينئذ. [البحر ١٠/٧].

(٣) انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل د. قباوة ص ٥٧ وما بعدها دار الآفاق، بيروت ط ٣.

(٤) د: «الذي هو من ظروف الزمان».

(٥) ط: «وجردوه عن معنى الماضي».

(٦) م، د: منها.

فإذن، على ما تقرر، صالح للماضي كقوله<sup>(١)</sup>:

٦٤٦ إذن لَقَامَ بنصري [معشر خشنٌ عند<sup>(٢)</sup> الحفيظة إن ذو لُوْثَةٍ لانا]  
وللمستقبل نحو: إن جئتني، إذن أكرمك، وللحال نحو: إذن أظنك كاذباً.  
وإذن، وهنا هي «إذن» في نحو قولك: حينئذ ويومئذ<sup>(٣)</sup>، إلا أنه كُسِرَ ذاله في نحو:  
حينئذ، ليكون في صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم، وإذا لم يكن قبله ظرفٌ في  
صورة المضاف فكسره نادر، كقوله<sup>(٤)</sup>:

نهيئك عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذٍ صحيحٌ  
والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب، لأن معناه الظرف.  
والغالب في المبني على الفتح تضمّن معنى الشرط، وهو المعنى بقول سيبويه<sup>(٥)</sup>: إذن  
جزاء، وإنما ضمّن معنى الجزاء لكونه كإذٍ ما، وحيثما في حذف الجملة المضاف إليها،  
فإن الظرف الواجب إضافته إلى الجملة يقطع عن الإضافة لتضمنه معنى الشرط،

(١) قرئط بن أنيف.

الخزانة ٤٤٥/٨، شرح الحماسة للمرزوقي ٢٣/١، ٢٥، مجالس ثعلب ٤٠٥/٢؛ وفيه: «الحقيقة» بدل  
«الحفيظة»، المغني ٣٠، المثل السائر ١٠٦/٢ [لابن الأثير ط. محمد محي الدين، مصر سنة ١٩٣٩م].  
والحفيظة: الغضب. اللوثة: الضعف. ويقصّد بذِي اللوثة قومه الذين خذلوه، فنصرته مازن.  
الشاهد فيه أن (إذن) تدخل في الماضي.

(٢) من د.

(٣) وليلتئذ، وغدا تلتذ وعشيتئذ، وساعتئذ، وعامتئذ،

ولم يقولوا: الآنئذ؛ لأن [الآن] أقرب ما يكون في الحال؛ ولما لم يتباعد عن ساعتك التي أنت فيها لم يتمكن،  
ولذلك نُصِبَ في كل وجه.

(٤) أبو ذؤيب الهذلي (ديوانه، ضمن شرح أشعار الهذليين ١٧١/١ للسكري ط. عبد الستار فراج، مصر ج ١ -  
٢ بلا تاريخ، وج ٣ سنة ١٩٦٥م).

الخزانة ٥٣٩/٦ - ٥٥٠ هارون، و ٤٤٩/٨، الجنى الداني ١٨٧، رصف المباني ٣٤٧، ابن يعيش ٣١/٩،  
المختص ٥٦/١٤، المُرْجَل ١٠؛ وفيه: (بعافية) بدل (بعاقبة). قال ابنُ الحُشَاب: «والأصل: وأنت - إذٍ  
نهيئك - صحيحٌ، ثم حُدِفَتِ الجُمْلَةُ، وعُوِضَ منها التَّوْنِينُ»، [المغني ١١٩، المقتصد ٧٤/١].

الشاهد فيه أن التَّوْنِينِ اللاحق لإذٍ عوضٌ من الجملة، والأصل: وأنت إذٍ الأمر ذاك، وفي ذلك الوقت.

(٥) الكتاب ٣١٢/٢ بولاق.

وذلك لأن كلمات الشرط مُبْهَمَةٌ، والإضافة توجد<sup>(١)</sup> في المضاف تخصيصاً، لكن لما كانت الجملة المضاف إليها «إِذَا» ثابتة من حيث المعنى ومبدل<sup>(٢)</sup> منها التنوين في اللفظ، بخلاف: «إِذَا مَا» و«حَيْثَمَا»: لم يَجْزَم «إِذْن» ما هو جوابه نحو: إِذْنُ أَكْرَمَكَ، كما جُزِمَتْ إِذْ مَا وَحَيْثَمَا.

وإنما قلنا بكون الغالب في «إِذْن» تضمن معنى الشرط، ولم نقل بجوابه<sup>(٣)</sup> فيه، كما أطلق النحاة<sup>(٤)</sup>، لأنه لا معنى للشرط في قوله تعالى:

﴿فَعَلْنَهَا إِذَا<sup>(٥)</sup> وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾.

وإذا كان للشرط جاز أن يكون للشرط في الماضي، نحو: لو جئتني، إِذْن، لأكرمك، وفي المستقبل، نحو: إِذْنُ أَكْرَمَكَ بنصب الفعل.

وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي، جاز إجراؤه مجرى «لو» في إدخال اللام في جوابه، كقوله تعالى:

﴿إِذَا لَأَذَقَنَّكَ<sup>(٦)</sup> ضِعْفَ الْحَيَاةِ . . .﴾.

أي: لو ركنت إليهم شيئاً قليلاً لأذقنك، وكذا قوله<sup>(٧)</sup>:

إِذْنُ لَقَامَ بَنَصْرِي مَعْشَرُ خَشْنُ

وليس اللام حوَابَ الْقَسَمِ الْمُقَدَّرِ، كما قال<sup>(٨)</sup> بعضهم.

وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل، جاز دُخُولُ الْفَاءِ فِي جَزَائِهِ<sup>(٩)</sup>، كما في جزاء «إِنْ»، قال<sup>(١٠)</sup>:

(١) د: «والإضافة تمنع عن الإيهام». (٢) ط: ومبدلة.

(٣) م، د: «ولم نقل بلزوم معنى الشرط فيه».

(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأول، ج١ ص ٦٤ - ٦٥.

(٥) الشعراء / ٢٠، «قَالَ فَعَلْنَهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ». انظر دراسات، القسم الأول، ج١ ص ٦٤ - ٦٥.

(٦) الإسراء / ٧٥، والآية بتمامها: «إِذَا لَأَذَقَنَّكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُكَ عَلَيْنَا نَصِيراً».

(٧) صدر بيت لقُرَيْطٍ، وقد سبق. (٨) الفراء. معاني القرآن ١/ ٢٧٤.

(٩) ط: في جزائها.

(١٠) النابتة الذبياني (ديوانه ٢١، ٢٢ شرح ابن السكيت ط. د. شكري فيصل، بيروت سنة ١٩٦٨ م).

٦٤٧ ما إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفَعْتَ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي  
إِذَنْ فَعَاقَبَنِي رَبِّي مَعَاقِبَةً قَرَّتْ بِهَا عَيْنُ مَنْ يَأْتِيكَ بِالْحَسَدِ<sup>(١)</sup>  
أَيَّ إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ فَلَا رَفَعْتَ<sup>(٢)</sup> .

ثم، قد يستعمل بعد «لو» و«إن» تأكيداً لهما، لأن «إذن» مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل، بمعنى حرفي الشرط المذكورين مع فعل الشرط، نحو: لو زرتني إذن أكرمك<sup>(٣)</sup>، وإن جئتني إذن أزرّك، فكأنك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد.

ثم، كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط عمّا هو جزاؤه معنى، نحو أكرمك إن أكرمتني، وأكرمك لو أكرمتني: جاز تأخر «إذن» الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه، نحو: أكرمك إذن، وكذا يتوسط «إذن» بين جزأَيْ ما هو جزاؤه معنى، تقول: أنا إذن خارج، وإن كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط إلّا ضرورة قال<sup>(٤)</sup>:

هذا سُرَاقَةٌ لِلْقِرَانِ يَدْرُسُهُ والمرء عند الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ ٨٢  
كما يَجِيءُ ذلك، لضعف معني الشرط في «إذن»، وكذا تقول: والله إذن لأخرجنّ،  
كما تقول: والله إِنْ كَانَ كَذَا لأخرجنّ.

الحزانة ٤٤٩/٨ هارون، الأزهية ص ٤١ ط ١/ص ٢٥٢ سنة ١٩٨٢، شرح القصائد العشر للتبريزي ٤٦٢، المغني ٣٨، شرح أبيات للبغدادى ٩٥/١.

ومعني: فلا رَفَعْتُ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي. أَي شَلَّتْ.

و(إِنْ) فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ تَوْكِيدٌ، إِلَّا أَنَّهُا تَكْفٌ «مَا» عَنِ الْعَمَلِ، كَمَا أَنَّ «مَا» تَكْفٌ «إِنْ» عَنِ الْعَمَلِ، فِي قَوْلِكَ: إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ.

الشاهد فِيهِ أَنَّ (إِذَنْ) إِذَا كَانَتْ لِلشَّرْطِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ جَازَ دُخُولُ الْفَاءِ فِي جَزَائِهَا، كَمَا فِي جَزَاءِ إِنْ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ فَلَا رَفَعْتُ.

فمجملة فلا رَفَعْتُ إلخ، جملة دُعَائِيَّةٌ وَقَعْتَ جَزَاءً وَاقْتَرَنْتَ بِهَا بِقَرْنٍ بِهِ جَزَاءُ الشَّرْطِ، لِمَا فِي (إِذَنْ) مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَكَذَا الْحَالُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي.

(١) ط : بالحسدي.

(٢) د : «فادخل الفاء؛ لَأَنَّ الْمَعْنَى : إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ تَكْرَهُهُ فَلَا رَفَعْتُ».

(٣) ط : لأكرمك. (٤) سبق تحريجه.



ولما كان إذن إشارة إلى زمان الفعل المتقدم، وجب تقديم ذلك، إمّا في كلام المتكلم بإذن، نحو قولك: إِنْ جِئْتَنِي إِذَنْ أَكْرَمَكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَادُوا<sup>(١)</sup> لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلْفَكَ<sup>(٢)</sup> إِلَّا قَلِيلًا﴾ وإمّا في كلام متكلم آخر، كقولك: إذن أكرمك، وأنا إذن أكرمك، في جواب مَنْ قَالَ: أنا أزورك.

ثم اعلم أنّ «إذن» إذا وَلِيَهُ المضارعُ، احتمل أن يكون للشرط في المستقبل، كإِنْ، وأن يكون للحال، فلا يتضمن معنى الجزاء، كما تقول لمن يُحَدِّثُكَ بحديث<sup>(٣)</sup>: إذن أظنك كاذباً، فإنه لا معنى للجزاء ههنا، إذ الشرط والجزاء، إمّا في المستقبل أو في الماضي، كما مرَّ في باب الظروف المبنية، ولا مدخل للجزاء في الحال، فيكون «إذن» مع الحال، كما قلنا في قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿فَعَلَّهَا إِذْ أَوَّاهَا وَأَنَّا مِنَ الضَّالِّينَ﴾.

فلما احتملت «إذن» التي يليها المضارع معنى الجزاء، فالمضارع بمعنى الاستقبال، واحتملت<sup>(٥)</sup> معنى مطلق الزمان، فالمضارع بمعنى الحال، وقُصِدَ التنصيص على معنى الجزاء في «إذن»، نُصِبَ المضارعُ بأنَّ المقدرة لأنها تخلص المضارع للاستقبال، فتحمل «إذن» على ما هو الغالب فيها أعني كونها للجزاء، لاستحالة حمل المضارع إذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء، وذلك بسبب النصب الحاصل بأن التي هي عَلَّمَ الاستقبال.

وقريب من هذا: المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الأشياء الستة، كما

(١) الإسراء/٧٦.

(٢) قوله تعالى: «خِلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا» ليس في ط.

(٣) ط : تحديث.

(٤) الشعراء/٢٠، وتقدمت قَبْلَ قليل.

(٥) د، ط : واحتمل.

يجيء، فإنه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف: أضمرت<sup>(١)</sup> «أن» بعدها، لينتفي<sup>(٢)</sup> (٢٠٨أ) عن المضارع معنى الحالية المانعة من السببية.

ومثله، أيضاً، أنهم لما قصدوا بالواو معنى «مع»، وبأو معنى «إلا» أو «إلى»: نصب الفعل بعدهما، لأن النصب بأو النواصب أي «أن» المصدرية: أولى، فيكون معنى المصدرية مُشْعِراً بكون الواو بمعنى «مع» التي لا تدخل إلا على الأسماء، وبكون «أو» بمعنى «إلا» أو «إلى» اللتين حقهما الدخول على الأسماء.

وإذا جاز لك إضمار «أن» بعد الحروف التي هي الواو، والفاء، وأو، وحتى، فهلاً جاز إضمارها بعد الاسم<sup>(٣)</sup>.

وإنما لم يجوز إظهار «أن» بعد «إذن»، لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها، ولم يجوز الفصل بين «إذن» والمنصوب بعدها؛ لأن مقتضى نصبه لما كان قصد التنصيص على أن «إذن» للجزاء، صار «إذن»، لاقتضائه النصب كأنه عاملُ النصب، كما أن فاء السببية، وواو الجمعية<sup>(٤)</sup> صارتا كالعاملين في الفعل، فلم يُجَزِ الفصل بينهما وبين الفعل، فصار الفاء، والواو، وإذن، كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل، إلا أن «إذن» لما كان اسماً بخلاف أخواته، جاز أن يفصل بينه وبين الفعل بأحد ثلاثة أشياء، دون الفاء والواو.

القَسَم، نحو: إذن والله أكرمك، والدُّعاء نحو: إذن رحمك الله، أكرمك، والنداء نحو: إذن يازيد أكرمك، وذلك لكثرة دَوْرِ هذه الأشياء في الكلام.

ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف<sup>(٥)</sup> وشبهه، فلا يُقال: إذن عندك يُفصل

(١) ط: أضمر.

(٢) الذي هو «إذن»، كما ذهب إليه الرضي، وأفاض في تعزيته وإثباته.

(٣) هي التي يسميها النحويون واو المعية. ويُطلق الرضي عليها - أحياناً - واو الصرف، كما هو اصطلاح الكوفيين؛ لأنها تُصَرَّف ما بعدها عن ظاهر العطف الذي هو أصل الواو.

(٤) أجازَه ابنُ عُصفور، نحو: إذن غداً أكرمك. [الجني الداني ص ٣٦٢، المغني ٣١]. ومن تحفوطي قولُ حسان

ابن ثابت:

الأمر، ولا بالحال نحو: إذن قائماً أضربك؛ لأنَّ الظرف والحال، إذن، يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة «أن»، ولا يقدم على الموصول، ما في حيز الصلة، بخلاف القسم والدعاء والنداء.

وإنما اشترط في نصب الفعل ألا يتوسط «إذن» بل يتصدر، لأنَّ نصب الفعل، على ما قلنا، لغرض التنقيص على معنى الشرط في «إذن» والشرط مرتبته الصدر<sup>(١)</sup>، فإذا توسطت<sup>(٢)</sup> كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية، فمن ثمة تقول: والله إن أتيتني لأضربنك، فكيف بالشرطية العارضة، فكما ضعف معنى الشرط، لم يرع ذلك بنصب الفعل بعده.

فحصل مما تقدم: أن شرط وجوب انتصاب الفعل في الأفصح بعد «إذن» ثلاثة أشياء: تصدُّره<sup>(٣)</sup>، وذلك إذا كان جواباً، وأن يليه الفعل غير مفصول بينها بغير القسم والدعاء والنداء، وألا يكون الفعل حالاً، وأما إذا تصدر من وجهٍ دون وجه، وذلك إذا وقع بعد العاطف، كقوله تعالى:

﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ﴾.

إلَّا قليلاً<sup>(٤)</sup>، وكقولك، تاتيني فإذا أكرمك، جاز<sup>(٥)</sup> لك نصب الفعل وترك نصبه، وذلك أنك عطفت جملةً مستقلة على جملةٍ مستقلة، فمن حيث كَوْنُ «إذن» في أول جملة

== إذن - والله - نرْمِيهم بحرب تُشِيبُ الطِفْلَ من قبل المشيب  
فانت ترى أنَّ الشاعر فصل بين (إذن) وفعلها بالقسم (والله) وأبقى على عملها وهو النصب.

(١) د، ط: الصدر.

(٢) ط: توسط.

(٣) ط: تصديره.

(٤) الإسراء/٧٦، ونصها: «وإن كادوا لَيَسْتَفِرُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا».

(٥) قوله تعالى: «إِلَّا قَلِيلًا» ليس في ط.

(٦) هذا جواب (أما)، وحقُّه أن يرتبط بالفاء، ويقع مثل هذا كثيراً لدى الرضي، ويشفع له ما جاء في حذف الفاء في جواب أما من أحاديث شريفة.

انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٣٦ ط. عالم الكتب، بيروت.

مستقلة، هو مصدر، فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كَوْنُ ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض، هو متوسط، وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر ولهذا لم يُقرأ: «وإذن لا يلبثوا»<sup>(١)</sup>.. إلا في الشاذ<sup>(٢)</sup>؛ لأنه غير متصدر في الظاهر.

ثم اعلم أنَّ الفعل المنصوب المقدر بالمصدر<sup>(٣)</sup>، مبتدأ، خبره محذوف وجوباً، فمعنى، إذن أكرمك: إذن إكراكمُ حاصلٌ، أو واجبٌ، وإنما وجب حذف خبر المبتدأ لأن الفعل، لما التزم فيه حذف «أن» التي بسببها تهيأ أن يصلح للابتدائية، لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور، فلو أبرز الخبر لكان كأنه أخبر عن الفعل، وكذا القول في المنصوب بعد الفاء، على ما يجيء.

وأما قولهم تسمع بالمُعَيَّدي خيرٌ من أن تراه، فشاذٌ.

وإنما ارتكب ادعاء أن «إذن» زمانية محذوفة الجملة المضاف إليها، لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها، كما في «إذ» فإنَّ معنى: إن جئتني إذن أكرمك: في وقت المجيء إكراكم، وكذا: لو زرتني إذن أكرمتك، ولا سيما في قوله تعالى:

﴿فَعَلَّئْهَا إِذَا وَاثَأْنَا مِنْ الصَّالِينَ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) الإسرائ/من ٧٦.

(٢) تُنسب القراءة إلى أبي، وكذا هي في مُصَحَّف عبد الله بن مسعود.

[شواذ ابن خالويه ص ٧٧، البحر ٦/٦٦]، ولم ترد في المحتسب.

وأقول: لا يقتصر الأمر على القرنين، بل يتعداهم إلى الأعراب الفصحاء. انظر سيبويه ٤١١/١ بولاق.

(٣) أي الواقع بعد «إذن»، كما ارتضى أنه منصوب بـ«أن» مقدرة.

(٤) الفخر/ رقم ١٢٤ ص ٦٥؛ وفيه: «قولهم: تسمع بالمُعَيَّدي لا أن تراه» أول من قال ذلك: المنذر بن ماء السماء...».

وفي مجمع الأمثال ١٢٩/١ رقم ٦٥٥: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي خيرٌ من أن تراه»، ويروى «لأن تسمع بالمعدي خير»، و«أن تسمع»، ويروى «تسمع بالمعدي لا أن تراه» والمختار «أن تسمع».

(٥) الشعراء / ٢٠، وتقدمت قريبا.

وقولهم : إذن أَظُنُّكَ كاذباً، بالرفع، فإنها مُتَمَحِّصَةٌ للزمان ولا شرطية فيها، وَقَلْبُ نونها أَلْفًا في الوقف يُرَجِّح جانبَ الاسمِية فيها.

ونُقِلَ عن المازني<sup>(١)</sup> أنه كان لا يرى الوقف عليها بالألف، لكونها حرفاً كإن، وأجاز المبرد<sup>(٢)</sup> الوجهين، وقال الفراء إذ أعملتها فكتبها بالألف وإذا ألغيتها فكتبها بالنون، لِئَلَّا تلتبسَ بإذا الزمانية، وأما إذا أعملتها فالعمل يميزها عنها.

وتجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدعاء والنداء، يُقَوِّي كونها غير ناصبة بنفسها، كأن، ولن، إذ لا يُفَصِّلُ بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله.

وأما قولهم في الشرط: إنَّ زيدا تُضْرِبُ، فهو عند البصريين بفعلٍ مقدَّر، كما يجيءُ بَعْدُ، وأما قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

٦٤٨ فلا تَلَحَّني فيها [فإن بحبها]<sup>(٤)</sup> أخاك مصابُ القلبِ جَمَّ بِلابِلُهُ  
فلقوة شبه «إنَّ» بالفعل.

هذا، ومذهب سيبويه، ورواه عن الخليل<sup>(٥)</sup>: أنها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه: ويروى<sup>(٦)</sup> عن الخليل أنَّ انتصاب الفعل بعدها بأن مقدرة<sup>(٧)</sup>، وَضَعَفُهُ

(١) الجنى الداني ص ٣٦٥ - ٣٦٦ ط. العراق.

(٢) وقال المبرد: أشتبهى أن أكوي يَدَ مَنْ يكتب «إذن» بالألف!! الجنى ٣٦٦.

(٣) لم أعتد إلى قائله، وهو في:

الخرزاة ٤٥٢/٨ هارون، سيبويه ٢٨٠/١ بولاق، المُغني ٩٠٩ ط. م «ولحاه، يلحاه، ويلحوه لحياً ولحواً: لأمه وَعَدَلَهُ. والجَمُّ: الكثير. والبلابل: جمع بلبله، بالفتح - شدة الهم والوساوس.

ينهى صاحبه أن يلومه في حبها، لما أصيب قلبه بحبها واستولى عليه، فلا جدوى من اللوم. والشاهد فيه رفع (مصাব) على خبر إنَّ، مع إلغاء الجار والمجرور؛ لأنه من صلة الخبر وقامه. وبعض النحاة يمنع تقديم معمول خبر إنَّ على اسمها. والوجه خلافه؛ لأنه يجوز تقديمه في (ما) الحجازية، وهذه - أي إنَّ - أقوى؛ بدليل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً معها، وامتناعه في (ما).

[سيبويه ١٣٣/٢ هارون هامش ١]

(٥) الكتاب ٤١٢/١ بولاق.

(٤) هذا في الأصل، وم، وط، والتكملة من د.

(٧) ط: «مقدراً».

(٦) الجنى الداني ٣٦٣.

(٢٠٨ب) سيبويه بأنه، لو كان «أن» مقدراً، لجاز تقديره في: زيد «إذن» أكرمه، كما جاز في: إذن أكرم زيدا إذ المعنى لا يتغير، ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا.

وقال بعض الكوفيين: أنه اسم منون، ويروى، أيضاً عن الخليل<sup>(١)</sup>، أن أصله إذ أن فركبا، كما قال في «لن» أصله: لا أن، ووجهه أن يقال: تغير المعنى بتغير اللفظ، فلم يلزم الفعل بعدها، وجاز أن يليها الحال.

وإنما قلنا قبل: إنَّ النصب مع حصول الشرائط أفسح؛ لأنَّ سيبويه<sup>(٢)</sup> قال: «وزعم عيسى بن<sup>(٣)</sup> عُمَرَ أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل ذلك في الجواب بالرفع، فأخبرت يونس<sup>(٤)</sup> بذلك فقال: لا يتعذر ذا، ولم يكن يروي غير ماسمع»، هذا كلام سيبويه.

قوله: «إذا لم يعتمد مابعداً علي ما قبلها»، يعني بالاعتماد: أن يكون مابعداً من تمام ما قبلها، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون مابعداً خبراً لما قبلها، نحو: أنا إذن أكرمك، وإني إذن أكرمك، وقد جاء منصوباً مع كونه خبراً عما قبلها، قال<sup>(٥)</sup>:

(١) الجنى ٣٦٣.

(٢) الكتاب ٤١٢/١ بولاق.

(٣) أخذ عن عبد الله بن أبي إسحاق؛ وروى عنه الأصمعي والخليل، وكان صاحب غريب. له: الجامع، والإكمال. توفي سنة ١٤٩هـ.

[البُلغة ١٨٠، الإنباه ٢٧٤/٢، البُغية ٢٣٧/٢].

(٤) يونس بن حبيب الضبي، أبو عبد الرحمن، بارع في النحو، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب، وروى عن سيبويه. له: معاني القرآن، النوادر، الأمثال، اللغات، القياس في النحو. توفي سنة ١٨٢هـ.

[البُغية ٣٦٥/٢، وفيات الأعيان ٢٤٤/٧ - ٢٤٩، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٣٠/٢].

(٥) لم أعتد إلى قائله.

الخزانة ٤٥٦/٨، ٤٦٢ هارون، المغني ٣١؛ وفيه: «فأما قوله: لا تتركني.. البيت، فمؤول على حذف خبر إنَّ، أي إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده، ولو قلت: «إذن ياعبد الله» قلت: أكرمك - بالرفع - للفصل بغير ما ذكرنا، وأجاز ابنُ عُصفور الفصل بالظرف، وابنُ بابشاذ الفصل بالدعاء وبالدهاء، والكسائي =

٦٤٩ لا تتركني<sup>(١)</sup> فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا<sup>(٢)</sup>  
بتأويل أن الخبر هو: إذن أهلك، لا: «أهلك» وحده فتكون «إذن» مصدرة، كما  
تقول: زيد لن يقوم.

قال الأندلسي: يجوز أن يكون خبر «إن» محذوفاً، أي: إني أذل، أو: لا أحتمل  
ثم ابتدأ وقال: إذن أهلك، قال: والوجه رفع أهلك، وجعل «أو» بمعنى «إلا».

الموضع الثاني: أن يكون جزاءً للشرط الذي قبل «إذن»، نحو: إن تأتني إذن  
أكرمك، وقول الشاعر: <sup>(٣)</sup>

٦٥٠ اُزْجُرْ حمارَكَ لا يرتع بروضتنا إذن يُرَدَّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ  
يجوز، على مذهب الكسائي: أن يكون «لا يرتع» مجزوماً بكون «لا» فيه للنهي،  
لا أنه جواب الأمر، و «يُرَدَّ» مجزوماً، لا منصوباً، بكونه جواباً للنهي، كما هو مذهبه

وهشام الفصل بمعمول الفعل، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع، ولو قيل لك  
(أحبك) فقلت: (إذن أظنك صادقاً) رفعت؛ لأنه حال،

[معاني الفراء ١/٢٧٤، و ٢/٣٣٨، الإنصاف، المسألة ٢٢، ابن يعيش ٧/٧؛، الغني ٤/٣٨٣، الإيضاح  
في شرح المفصل ١/٢٠٨].

الشاهد في قوله: (أهلك) فإن الفعل جاء منصوباً بـ(إذن) مع كونه خبراً عما قبلها، بتأويل أن الخبر هو مجموع  
[إذن أهلك]، لا (أهلك) وحده، فتكون (إذن) مصدرة..

[الخرانة ٨/٤٥٦ هارون].

(١) د، ط: لا تجعلني.

(٢) ط: أطير.

(٣) عبد الله بن عثمة.

المفضلية ١١٥ ص ٣٨٢ - ٣٨٣؛ وفيه: (فازجُرْ بدل (أُزْجُرْ) والأصمعية ٨٦ ص ٢٢٨؛ وفيه: فازجُرْ  
والخرانة ٨/٤٦٢ هارون، وسيبويه ١/٤١١ بولاق؛ وقد استشهد به على نصب ما بعده (إذن) لأنها مبتدأة،  
والمقتضب ٢/١٠ الطبعة الأخيرة؛ وفيه: (لا تَنْتَزِعْ سَوِيَّتَهُ) بدل (لا يرتع بروضتنا).

(ومكروب): شديد القتل. (وقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ): أي مضيق حتى لا يقدر على الخطو. يقول: انتبه عنا، وازجُرْ  
نفسك عن التعرض لنا، ولا رددناك مضيقاً عليك.

وقوله: (لا يرتع): جزم في جواب الأمر على مذهب الكسائي، أو بدل.

الشاهد فيه أنه يجوز على مذهب الكسائي أن يكون (لا يرتع) مجزوماً بكون (لا) فيه للنهي، لا أنه جواب الأمر.

في نحو قولك: لا تكفر تدخل النار، أي: إن تكفر تدخل النار، فيكون المعنى: لا يرتع إن يرتع يُردّ.

وعند غيره، يُردّ، منصوب، وإذن، منقطع عما قبله، مُصدّر، كأن المخاطب قال: لا أزجره<sup>(١)</sup>، فأجاب بقوله: إذن يُردّ.

الثالث: أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها، والله إذن لأخرجنّ، وقوله<sup>(٢)</sup>:

٦٥١ لئن عاد لي عبدُ العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها  
ولا يقع المضارع بعد «إذن» في غير هذه الثلاثة معتمداً على ما قبلها، بالاستقراء، بلّ، تقع متوسطة في غير هذه المواضع، نحو: يقتل إذن زيدٌ عمراً، ولَبِئْسَ الرجلُ إذن زيدٌ، ونحوه.

ويجوز في نحو قولك: إن تأتني آتكَ وإذن أكرمك، ثلاثة أوجه: الجزم وهو الأقوى، يعطف الفعل على المجزوم، والنصب على الاستئناف، وعطف إذن مع الفعل، وهما كالجملية الشرطية، كما ذكرنا، على الجملة الشرطية، والرفع على إضمار المبتدأ بعد «إذن»، أي: إذن أنا أكرمك.

(١) د، ط: لا تزجره.

(٢) كثير عزة (ديوانه ٧٨ بعناية هنري بيرس. الجزائر سنة ١٩٢٨م)، من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان.

الخزاعة ٤٧٣/٨، سيبويه ٤١٢/١ بولاق، المغني ص ٣٠، وقد جعل ابن هشام (إذن) جواباً للشرط مع أن المتقدم هو القسم.

الجمل ١٩٥ [ط. جديدة]، الحلل ٢٦٦، الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٣/٢، ٢٦٤، الهمع ٧/٢.

الشاهد فيه أن (إذن) لا تعمل في المضارع الذي يقع جواباً للقسم الذي قبلها.

ف(إذن) مهملة لعدم التصدّر، ولا أقيلها) مرفوع، وهو جواب القسم المذكور في بيت قبله، وهو:

حلفتُ برَبِّ الرّاقصاتِ إلى مني  
يَقُولُ الفياثي نَصْها وزمِيلُها. واللام في (لَئِنْ) هي اللام الموطئة؛ لأنها وطأت أن الجواب للقسم المذكور، جَرَّياً على المألوف المشهور في اجتماع الشرط والقسم، أن يكون الجواب للسابق منها، وجواب المؤخر محذوفٌ لِسَدِّ المذكور مَسَدُهُ.



## [ استعمالات (كي) ]

قوله : «وكي، مثل : أسلمت كي أدخل الجنة ومعناها السببية»، اعلم أن مذهب الأخفش<sup>(١)</sup> : أن «كي» في جميع استعمالاتها حرف جر. وانتصاب الفعل بعدها بتقدير «أن»، وقد تظهر، كما حكى الكوفيون<sup>(٢)</sup> عن العرب : لكي أن أكرمك، قال<sup>(٣)</sup> :

٦٥٢ فقلت أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغر وتخدعا

(١) الجنى ٢٦٤، والمغني ٢٤٢.

(٢) الإنصاف، المسألة ٧٨.

(٣) جميل بن مغمّر العذري (ديوانه ١٢٥) جمع وتحقيق د. حسين نصار، القاهرة، ورواية الديوان :  
فقلت : أكل الناس أصبحت مانحاً \* لسانك هذا كي تغر وتخدعا. وهي الرواية الصحيحة، ولا شاهد فيه حيثئذ.

قال الأستاذ سعيد الأفغاني : «... فالرواية التي احتجوا بها معرفة في موضع الاستشهاد نفسه، وإذا لا صحة للقاعدة المزعومة، فالواجب تحرير الشاهد، والتوثيق من ضبطه في مظانه السليمة قبل البناء عليه». [الموجز ص ٦-٧].

ونسب ابن عصفور البيت لحسان، وليس في ديوانه؛ قال في ضرائر الشعر ص ٦٠ : «فإن فيه ناصبة، لا زائدة أظهرت للضرورة؛ لأن (كيما) إذا لم تدخل عليها اللام، كان الفعل بعدها متصلاً بإضمار (أن) ولا يجوز إظهارها في فصيح الكلام».

والبيت في : الخزائن ٤٨١/٨ هارون، المغني ٢٤٢، والمفصل ٣٢٥، ابن يعيش ١٤/٩-١٦.

«والمناخ : المعطي، وتغر وتخدع : من قبيل واحد.

و(أكل) : الهمزة للاستفهام. (كل) : مفعول به أول لـ (مانحاً)،

و(لسانك) مفعول ثانٍ لـ (مانحاً).

وقوله : (كيما) : كي : حرف مصدرى، و(ما) زائدة، لا مصدرية ولا كافة - كما زعم الغني - و(أن) : حرف مصدرى ونصب. و(تغر) : فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير المخاطب. وتخدعا : عطف على «تغر» والألف للإطلاق.

والشاهد فيه : ظهور أن بعد كي وذلك شاذ؛ لأن فيه جمعاً بين النائب والمنوب عنه، وذلك لأن (كي) إذا لم تقترن باللام تنصب المضارع بإضمار أن، فلا يجوز إظهار أن بعدها؛ لأنه في قوة تكريرها، وأصح الأقوال فيها في مثل هذه الحال أن تلغى، ويكون العمل لـ «أن» بعدها». [عن المفضل في شرح المفضل ص ٣٢٥]

وقال<sup>(١)</sup> :

٦٥٣ أردت لكيما أن تطير بقربتي \* فتركها شناً بيداء بلقع  
ويتعذر<sup>(٢)</sup> لتقدم اللام عليها في نحو: ﴿لِكَيْلَا<sup>(٣)</sup> تَأْسُوا﴾، وتأخره عنها في  
نحو قوله<sup>(٤)</sup> :

٦٥٤ كي لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةٌ ما \* وَعَدْتَنِي [غير<sup>(٥)</sup> مُخْتَلَسٍ]

بأن كي ، المتأخرة في الأول، بدل من اللام المتقدمة، واللام المتأخرة في الثاني بدل  
من كي ، المتقدمة، وقد يبدل الحرف من مثله ، الموافق له في المعنى ، قال<sup>(٦)</sup> :

(١) لم يعرف قائله . قال البغدادي : «وهذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوي» ، ولم يُعرف قائله . الخزانة ٤٨٤/٨ هارون .

رصف المياني ٢١٦ ، الإنصاف ، المسألة ٨٠ ، معاني الفراء ٢٦٢/١ ، ضرائر الشعر ٦٠ ؛ وفيه : «ولا يجوز إدخال ناصب على ناصب» ، المغنى ص ٢٤٢ ؛ وفيه : فكّي إما تعليلية مؤكدة للآم ، أو مصدرية مؤكدة بأن . و (الشنن) : القرية البالية ، و (بَلَقَعَ) : مُقْفِرَةٌ .

قال الأستاذ سعيد الأفغاني : «[لا يحتج بكلام مجهول القائل] . . . عرفت أن الشاهد على اجتماع (كي) ، و(أن) مجهول القائل ، وبذلك حبطت القاعدة . . . » [الموجز ص ٦] .

(٢) ط : ويعتذر .

(٣) الحديد/٢٣ ، والآية بتاهما :

﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾

(٤) ابن قيس الرقيبات . (ديوانه ١٦٠ تحقيق محمد نجم ، بيروت سنة ١٣٧٨ هـ) .

الخزانة ٤٨٨/٨ هارون ، العيني ٣٧٩/٤ ، الممع ٥٣/١ . والبيت من بحر المديد ؛ وفيه الخذف والحسن . [انظر الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص ٥١ - ٥٢ تحقيق المرحوم أستاذنا عمر يحيى ، وأساتذنا د . قباوة ط ٣ دار الفكر بدمشق سنة ١٩٧٩ م] .

الشاهد فيه أن الأخفش يعتذر لتقدم اللام على كي في (لكيما) وتأخرها عنها في (كي لتقضي) أن المتأخر بدل من المتقدم .

(٥) من ٥٠ .

(٦) زهير بن أبي سلمى .

شعر زهير ص ١٦٨ . صنعة الأعلام ؛ وفيه : (وَأَنِي) بدل (فَنُمُّ) ، وشعر زهير ص ٢٠٧ صنعة نعلب ؛ وروايته

كروايتنا ، والخزانة ٤٩١/٨ هارون ، والمغني ١٥٩ ؛ وفيه : (أَمْسِيْتُ أَمْسِيْتُ) بدل (أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ) ،

٦٥٥ [أَرَانِي إِذَا مَا بَتَّ<sup>(١)</sup> بَتَّ عَلَى هَوَى] فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحَتْ أَصْبَحَتْ غَادِيَا  
أَبْدَل «ثُمَّ» مِنَ الْفَاءِ، عِنْد بَعْضِهِمْ.<sup>(٢)</sup>

وعند الخليل<sup>(٣)</sup> أن الناصب مضمَر بعدها<sup>(٤)</sup>، بناء على مذهبه، وهو أنه لا ناصب  
سوى «أَنْ».

ومذهب الكوفيين<sup>(٥)</sup>، أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل «أَنْ» ويعتدرون  
في نحو؛ كَيْمَا<sup>(٦)</sup> أَنْ تَغُرَّ، بِأَنَّ «أَنْ» زائدة، أو بدل من كَي، وفي: كَي لَتَقْضِيَنِي<sup>(٧)</sup>،  
بزيادة اللام، كما في: ﴿رَدِّفْ لَكُمْ<sup>(٨)</sup>...﴾ وفي: كَيْمِه<sup>(٩)</sup> بِأَنْ الفعل المنصوب بكَي،

== شرح أبيات المغني للبيهقي ٢/٢٤٢ - ٢٤٤، والأماشي الشجرية ٢/٣٢٦، ورصف المباني ٢٧٥.  
وقوله: «بَتَّ عَلَى هَوَى»؛ أي: لي حاجة لا تنقضي أبداً؛ لأنَّ الإنسان مادام حياً، فلا بد من أن يهوى شيئاً،  
ويحتاج إليه.

والغادي: الذاهب غدوة. ومعموله في بيت بعده:  
[إِلَى حُفْرَةٍ، أَهْدَى إِلَيْهَا، مُقِيمَةً \* يَحْتُ إِلَيْهَا سَائِقٌ، مِنْ وَرَائِي]؛ أي أصبح غادياً إلى حفرة؛ أي:  
الموت سبيل كُلِّ نَفْسٍ.

(١) ليس في ط.  
(٢) قال أبو سعيد السيرافي: «والوجه في البيت: فَثُمَّ؛ أي في ذلك المكان؛ لأنَّ العربية لا تحتل الجمع بين حرفي  
عطف».

[شعر زهير، صنعة ثعلب ص ٢٠٧ هامش (٥)].

وانظر المغني ص ١٥٨.

الشاهد فيه أن الحرف قد يُبدل من مثله الموافق له في المعنى، فإنَّ ثُمَّ بَدَلُ مِنَ الْفَاءِ. وذهب ابن جني وتبعه ابنُ  
هشام وابنُ عُصفورٍ إلى أنَّ الفاءَ زائدة. [الخرائبة ٨/٤٩١ هـ].

(٣) الجمع ٥/٢.

(٤) أي بعد (كي).

(٥) انظر الإنصاف، المسألة ٨١، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ٢٢٠.

(٦) في بيت ابن قيس الرُّقَيَّات، المتقدم قبل قليل.

(٧) النمل/ ٧٢، ونصُّها:

﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(٨) يعني في السؤال عن علة الشيء، والهاء للسكت.

مقدّر، و «ما» منصوب بذلك الفعل، كأنه قيل<sup>(١)</sup> : جئتُك، فتقول : كيّمه، أي كي أفعل ماذا.

وفي اعتذارهم هذا مخالفةٌ لعدة أصول : أحدها : حَذْفُ الصلة وإبقاء معمولها<sup>(٢)</sup>، والثاني : نَصْبُ «ما» الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقدّر، ولا تنصب<sup>(٣)</sup> إلّا مقدّمة عليه، ولهم أن يقولوا : المقدّر كالمعدوم، إلّا أن «كي» يكون، إذن، متقدماً على كلمة الاستفهام، مع أنه لا يكون مركباً معه ككلمة واحدة للاستفهام، كما في : له، وبمه، فإنّ الجار والمجرور ككلمة واحدة، فيسقط «ما بهذا» الوجه عن التصدير اللفظي .

والثالث : حَذْفُ ألف «ما» الاستفهامية غير مجرورة، ولا نظير له في كلامهم<sup>(٤)</sup>. وعند البصريين : كي قد تكون ناصبة بنفسها كأن، وجارة مضمراً بعدها «أن»، فإذا تقدمها اللام نحو : لكيلا<sup>(٥)</sup> تأسوا، فهي ناصبة لا غير بمعنى «أن»، وليس فيها معنى التعليل، بل هو (٢٠٩ أ) مستفاد من اللام وإذا جاء بعدها «أن»، فهي، إذن، جارة لا غير<sup>(٦)</sup> بمعنى لام التعليل، وهكذا في «كيّمه» ولا تجر الاسم الصريح إلّا في «كيّمه»<sup>(٧)</sup>، وفي غير هذه المواضع، نحو : جئتُك كي تكرمني، يحتمل أن تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل<sup>(٨)</sup>، وأن تكون جارة كاللام مضمراً بعدها «أن».

(١) في د، ط : كأنه قيل لك.

(٢) الصلة هي الفعل المقدّر، ومعمولها هو اسم الاستفهام المتصل بـ «كي».

(٣) ط : ولا تنصب .

(٤) م : في الكلام.

(٥) من الآية ٢٣ / الحديد :

وتقدّمت قريباً.

(٦) انظر الجنى الداني ص ١١٥.

(٧) الجنى ٢٦١، والإنصاف، المسألة ٨١، وظاهرة الشذوذ ٢٢٠.

(٨) المعروف في مثل ذلك أن تكون ناصبة بنفسها، فتكون لام التعليل مقدرة قبلها قياساً.

واللام في : كي لَتَقْضِيَنِي، زائدة عندهم أيضاً، أو بَدَلُ من «كي» الجارة، و«أَنْ» عندهم في : لكيما أَنْ .. بدل من «كي»، لأن «كي» بعد اللام بمعنى «أَنْ» كما مرَّ.

ولا يتقدم على «كي» معمول الفعل المنصوب بعدها، فلا يقال : جئتُك كي<sup>(١)</sup> زيداً تضرب، لأنها إمَّا جارة أو ناصبة، ولا يتقدم عليهما<sup>(٢)</sup> معمول ما بعدهما، وأجاز الكِسَائِيُّ تقدِيمَ معمول<sup>(٣)</sup> منصوب «كي» عليها.

وأما قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

٦٥٦ إذا أنت لم تنفع فَضْرُ فإنما يراد الفتى كيما يضرُّ وينفع

برفع يضر... ، فقليل : «ما» كافة، وقيل، مصدرية وكي جارة، أي لمضرته ومنفعته .

وجوز المبرد<sup>(٥)</sup> والكوفيون<sup>(٦)</sup> نصب المضارع بعد «كما» على أنها بمعنى «كيما» والياء محذوفة وأنشدوا<sup>(٧)</sup> :

٦٥٧ لا تظلموا الناس كما لا تظلموا

---

(١) في ط : جئتُك زيداً لي تضرب.

(٢) المجمع ٥/٢.

(٣) سقطت من م ، ط .

(٤) هو قيس بن الخطيم (زيادات ديوانه ٨٠)، ويُعزى إلى النابغة الجعدي (ذيل ديوانه ٢٤٦)، وعزاه البُحْتَرِيُّ في

الحماسة ٢١٣ إلى عبدالله بن معاوية [نقله وضبطه لويس شيخو، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت سنة

١٩٦٧م].

وقيل للنابغة الذبياني، ولم أعثر عليه في ديوانه.

الخزانة ٤٩٨/٨، المغني ٢٤١، معاني القرآن للأخفش ١٢٤/١، المجمع ٥/٢.

الشاهد فيه أن (يضرُّ بالرفع، و (ما) كافة، وقيل مصدرية، و (كي) جارة؛ أي : لمضرته ومنفعته.

(٦) المجمع ٦/٢.

(٧) منهم ابن سَعْدَان (الخزانة ٥٠١/٨)، وانظر المجمع ٦/٢.

(٨) رُؤْيَةُ بن العَجَّاج (ملحقات ديوانه ١٨٣).

والمشهور في الاستعمال ما أورده سيبويه ٤٥٩/١ بولاق؛ وهو : لا تُشتمُّ الناس كما لا تُشتمُّ

وقيل : بل الناصب<sup>(١)</sup> : «ما» تشبيهاً لها بأن ، والكاف للتشبيه ، والبصريون يمنعون<sup>(٢)</sup> ذلك وينشدون :

لاتظلم الناس كما لا تظلم

بالتوحيد<sup>(٣)</sup> ، وقد يجيء شرح «كما» في حروف الجر.

وعلى مذهب الخليل<sup>(٤)</sup> ، لا ينصب المضارع إلا بأن ، ظاهرة ، أو مقدرة ، فيمكن أن يقال على مذهبه : إن المضارع إعرابه إما رفع أو نصب : أعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه ، لأن الرفع أقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه أقوى من وقوعه موقعه مع غيره ، وأعرب بالنصب لما وقع مع «أن» موقع الاسم ، وهو المصدر.

وأما إذا لم يقع موقع الاسم بوجه ، وذلك مع ما يسمى جوازم ، فلم يعرب ، إذن ، لضعف المشابهة ، كما اخترنا قبل.

### [ المضارع بعد «حتى» ] :

قوله : «وحتى ، إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله بمعنى كي أو إلى أن ، مثل : أسلمت حتى أدخل الجنة ، وكنت سرت حتى أدخل البلد ، وأسير حتى تغيب الشمس ، فإن أردت الحال تحقيقاً أو حكاية ، كانت

---

وفي الإنصاف ، المسألة ٨١ ، كرواية الرضي . ورواه البغدادي هكذا : لا تظلم الناس كما لا تظلم [الخزانة ٥٠٠/٨].

الشاهد فيه أن المبرّة والكوفيين جوزوا نصب المضارع بعد (كما) على أن أصلها (كياً) ، حذفت الياء تخفيفاً .

(١) ط : الناصبة .

(٢) في الجمع ٦/٢ : «... وأنكر ذلك البصريون ، وتأولوا ماورد على أن الأصل كياً حذفت ياءه ضرورة ، أو الكاف الجارة كفت بها ، وحذف النون من الفعل ضرورة» .

(٣) يعني بإسناده إلى ضمير الواحد ، «فالفعل مرفوع - على هذا - بعد لا النافية والكاف للتشبيه ، وما كافة» . [الخزانة ٥٠٠/٨].

(٤) الجمع ٥/٢ .

حرف ابتداء، فيرفع، وتجب السببية، مثل : مريض حتى لا يرجونه<sup>(١)</sup>،  
وَمِنْ ثَمَّ امتنع الرفع.

في : كان سيرى حتى أدخلها في الناقصة، و : أسرت حتى تدخلها،  
وجاز في التامة : كان سيرى حتى أدخلها، وأيمهم سار حتى يدخلها.

ابتدأ بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها بإضمار «أن».

اعْلَمْ أَنَّ هذه الحروف مُخْتَلَفٌ فيها إذا انتصب الفعل بعدها بإضمار «أن»، فعند  
البصريين : حتى، ولام كي، ولام الجحود : حروف جر، والواو، والفاء، وأو،  
حروف عطف، ولا يَنْصَبُ شيءٌ منها بنفسه، لأن الثلاثة الأولى<sup>(٢)</sup> من عوامل الأسماء،  
[ولا يعمل شيءٌ منها في الأفعال]<sup>(٣)</sup> : والثلاثة الأخيرة غير مختصة، وشرط العامل  
الاختصاص بأحد القَبِيلَيْنِ<sup>(٤)</sup>، وجاءت<sup>(٥)</sup> «أن» ظاهرة بعد لام كي، خاصة، في  
بعض المواضع، فتبين بذلك أنها غيرُ عاملةٍ بنفسها.

وعند الكوفيين<sup>(٦)</sup> أن حتى، واللامين، تَنْصَبُ بنفسها، لقيامها مقامَ الناصب،  
فاللام قامت مقام كي، فَعَمِلَتْ عَمَلَهَا، وكذلك حتى التعليلية، وأما إذا كانت  
بمعنى إلى، فتعمل عمل «أن».

وفيما قالوا بَعْدُ؛ لأنَّ الأصل عَدَمُ خروج الشيء عن أصله واعتقادُ بقاءه على  
أصله : أَوَّلَى؛ مالم يُضْطَرَّ إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل.

وفيما تأوَّل البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارَّة، حتى تبقى على أصلها،

(١) انظر المغنى ص ١٧٦ ط. م

(٢) ط : الأول.

(٣) العبارة ساقطة من د، ط.

(٤) أي قبيل الأسماء، وقبيل الأفعال.

(٥) ط : وجاء.

(٦) الجنى الداني ٥٤٢، والمجمع ٨/٢.

مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها، ولا سيما وقد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها<sup>(١)</sup> :

لُبْسُ عِباءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي [أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ<sup>(٢)</sup> لُبْسِ الشُّفُوفِ] ٦٥٢  
وفي قوله :

أَلَا أَيْهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ<sup>(٣)</sup> هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي] ١٠

على أن لامَ الجُحود ليست بمعنى «كي»، ولا بمعنى «أن»، و«حتى» للغاية ليست بمعنى «أن»، فكيف تحملان في النصب على مالمستا بمعناه.

وقال الكِسائي<sup>(٤)</sup> من بين الكوفيين : إن «حتى» ليست في كلام العرب حرف جرٍّ، وإنَّ الجرَّ الذي بعدها في نحو : حتى مَطْلَعِ<sup>(٥)</sup> الفجرِ بتقدير حرف الجرِّ<sup>(٦)</sup>، أي «إلى» بعدها، أي : حتى انتهى إلى مطلع الفجر، فلا يرد عليه الاعتراض في حتى، بأن

---

(١) مَيْسُون بنت بُحْدَل الكلبية - بالخاء - كما في الخزانة ٥٠٣/٨، وسيبويه ٤٢٦/١ بولاق وبغداد - بالجيم - كما في الحُلل ٣٣، ٢٦١.

والبيت في : الإيضاح العضدي ٣١٢/١، المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٥٨/٢، الجمل ١٨٧ [ط . جديدة]، المَغْنِي ٣٥١، ٣٧٣، ٤٧٢، ٦٢٣، ٧١٥، الأمالي الشجرية ٢٨٠/١، اللسان / شَفَفَ /، الجنى ١٥٧، رصف المباني ٤٢٢.

والعباءة : جُبَّةُ الصُّوف، تَقَرَّعِي : تبرد؛ كناية عن الرضى والسرور. والشفوف : جمع شَفَفَ - بالكسر، والفتح - : الثوب الرقيق يصف البدن. أي : لُبْسُ العباءة مع قُرَّةِ العين، وصفاء العَيْنِ أَحَبُّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ مع سُخْنَةِ العين، ونكد العيش.

والشاهد فيه : نصب (تَقَرَّ) بإضمار (أَنْ) بعد الواو، ليعطف على لُبْسٍ ؛ لأنه اسمٌ، و(تَقَرَّ) : فعل، فلم يمكن عطفه عليه، فحمل على إضمار أَنْ ؛ لأنَّ أَنْ وما بعدها اسمٌ، فعطف اسماً على اسم، وجعل الخبر عنها واحداً، وهو (أَحَبُّ).

(٢) ليس في ط .

(٣) د : الخاجري.

(٤) من د :

(٥) الممع ٨/٢.

(٦) وقال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجارة. الجنى ٥٥١.



عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، كما وَرَدَ على سائر الكوفية، بل يَرِدُ عليه أنها غير مختصة بقبيل، لكن في مذهبه بُعِدَ؛ لأنَّ حذف الجار وبقاء عمله، في غاية القلة، فكيف أُطْرِدَ بعد «حتى»، وأيضاً كيف اطرَد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم.

وعند الجرّمي<sup>(١)</sup> : أنَّ الفاء، والواو، وأو، ناصبةٌ بنفسها.

وقال الفراء<sup>(٢)</sup> : الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبَةٌ على الخلاف، أي أن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى<sup>(٣)</sup> فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه، لما خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما، لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى «أو» معنى النهاية أو الاستثناء<sup>(٤)</sup>.

وقولهم في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، إنه نُصِبَ على الصِّرف بمعنى قولهم : نُصِبَ (٢٠٩ ب) على الخلاف، سواءً.

وكذا زعموا أنَّ انتصاب الظرف في نحو : زيد عندك : على الخلاف، كما مضى في باب المبتدأ، والظاهر من مذهبه أنه جعل الخلاف أمراً معنوياً ناصباً، كما أن الابتداء عند أكثر النحويين : رافعٌ، ولو أوجب الخلاف الانتصاب، لم يجز العطف في نحو : ما مررت بزيد لكن عمرو، وجاءني زيد لا عمرو.

(١) الدرر المصنوع ٢٣٣/١ رسالة دكتوراه لأحمد الخراط، والإنصاف، المسألة ٧٥ و٧٦، والهمع ١٠/٢.

(٢) الهمع ١٠/٢.

(٣) ولأن ما قبله أمرٌ، أو نهيٌ، أو استفهامٌ، أو نفيٌ، أو تمَنٍّ، أو عَرَضٌ، ألا ترى أنك إذا قلت : (إيتنا فنكرمك)، لم يكن الجواب أمراً، فإذا قلت : (لا تنقطع عنا فنجفوك)، لم يكن الجواب نهيًا . . . .

[الإنصاف، المسألة ٧٦].

(٤) يعني يصلح في موضعها (حتى) الدال على الانتهاء، أو (إلا) الاستثنائية.

ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجود اختصاص العامل بأحد القبيلين، لأنه يقول : إن هذه الحروف بهذه المعاني مختصة بالمضارع، وأما قوله تعالى : ﴿... فَأَسْرَفِيهِ سَوَاءٌ﴾ ،

فقليل، وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية، كما في قوله<sup>(١)</sup> :  
٦٥٩ لو بغير الماء خلقي شرق كنت كالغصان<sup>(٢)</sup> بالماء اعتصاري

وقوله :

[ونبت ليل أرسلت<sup>(٣)</sup> بشفاعة \* إلي]، فهلا نفس ليل شفيعها ١٦٥

ولنرجع إلى ذكر المنصوب بعد «حتى» على مذهب البصريين :

قالوا: حتى حرف جر، فلا يدخل إلا على اسم، ظاهر أو مقدر، ولا يصح تقدير الفعل اسماً إلا بأن، أو كي، أو ما، أو، لو، ولا يصح تقدير «ما» و«لو»، لأنها لا تنصبان ظاهرتين، فكيف تنصبان مقدرتين، مع أن «لو» لا تحيى مصدرية إلا بعد فعل التمني، كما يجيء، ولا يصح تقدير «كي» لأن «كي» لا تستعمل إلا في مقام

(١) الروم / ٢٨، الآية بتامها :

﴿حَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَارَزَقْتَكُمْ فَأَسْرَفِيهِمْ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ .

(٢) عدي بن زيد العبادي (ديوانه ٩٣ تحقيق محمد جبار المعبيد ، بغداد سنة ١٩٦٥م).

والبيت من قصيدة، يخاطب بها النعمان بن المنذر، وكان حبسه، يقول في أول القصيدة :

أبلغ النعمان عن مآلِكَ أنه قد طال حبي وانتظاري

الخرزاة ٥٠٨/٨، سيبويه ٤٦٢/١ بولاق، إضاح الشعر، ق ١٢٣/١، المغني ٣٥٤، اللسان / عصر.

والاعتصار : شرب الماء قليلاً قليلاً ليزول الغصة.

والمعنى : لو غصصت بغير الماء لأزلت غصتي به، ولكن إن شرقت بالماء نفسه فماذا أزيل شرقي ؟ يضرب مثلاً للتأذي ممن يرجى إحسانه.

الشاهد فيه أن الجملة الاسمية بعد (لو) وضعت موضع الجملة الفعلية شذوذاً، وهذا مذهب ابن جني.

(٣) ليس في ط .

(٤) من م .

السببية، سواء كانت بمعنى «أن»، نحو: لكي أقوم، أو بمعنى اللام، بلى، قد جاءت «كي» بمعنى «أن» من غير سببية، لكن بعد فعل الإرادة نحو قول أبي ذؤيب :  
 ٦٦٠ تريدن كيما تضمديني وخالداً وهل يُجْمَعُ السِّيفَانِ، وَيَحْكُ في غَمْدٍ؟  
 كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الإرادة، أيضاً، كقوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ <sup>(١)</sup> اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ... ﴾ ،

وبعد فعل الأمر، كقوله تعالى :

﴿ وَأَمَرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ <sup>(٢)</sup> ﴾ ،

فتكون اللام زائدة <sup>(٣)</sup>، كما في : «رَدِفَ <sup>(٤)</sup> لكم»، وإذا كان في «كي» معنى السببية، لم

(١) (ديوانه ١٥٩/١ ط . دار الكتب سنة ١٣٦٩هـ).

الجزاة ٥١٤/٨، ٥١٥، ٥١٦ هارون؛ وفيه :

«و (هل) للاستفهام الإنكاري. و (الغمد) : قراب السيف. وفي أمثال العرب : «لا يُجْمَعُ سَيْفَانِ في غَمْدٍ، ولا فحلان في ذَوْدٍ..»، وقد استعمل هذا المصراع مثلاً، قال الزحشرى في المستقصى ٣٩٠/٢ : «هو من قول أبي ذؤيب، يَضْرِبُ في قَلَّةِ الاتفاق». وهو في : الهَمْع ٥/٢؛ وفيه : (تجمعينى) بدل (تضمديني)، ومعجم الشواهد ١٠٩/١.

الشاهد فيه أن (كي) جاءت من غير سببية بعد فعل الإرادة. و (ما) زائدة، والفعل منصوب بحذف النون، والنون الموجودة للوقاية.

(٢) الأحزاب / ٣٣، والآية بنهاها :

﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾

(٣) الشورى / ١٥، ونصها :

﴿ قَالُوا لَئِنْ قَادَرْتُمْ وَأَسْقِمْتُمْ كَمَا أَمَرْتُمْ وَلَا تُلَاقِ أَهْوَالَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأَمَرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالٌ وَلَكُمْ أَعْمَالٌ لَكُمْ مِمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اللَّهُ يَهْدِي بِالنَّارِ الْمَصِيرُ ﴾

(٤) لقد وقع خلاف بين النحاة حول اللام الواقعة بعد فعلٍ الإرادة والأمر.

انظر سيبويه ٤٧٩/١ بولاق، معاني القرآن للفراء ٢٦١/١، البحر ١٥٩/٤.

(٥) النمل / ٧٢، ونصها :

﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ .

يَصِحُّ تَقْدِيرُهَا فِي نَحْوِ : أَسِيرَ حَتَّى تَغْرُبَ<sup>(١)</sup> الشَّمْسُ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا «أَنْ» الَّتِي هِيَ أَمُّ الْبَابِ ، وَلِأَنَّهُ ثَبِتَ تَقْدِيرُهَا أَيْضاً فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ نَحْوِ : «وَتَقَرَّعْنِي»<sup>(٢)</sup> . . . وَ «أَحْضَرَ<sup>(٣)</sup> الْوَعْيَ» ، وَحَمَلَ الْمَشْكُوكَ فِيهِ عَلَى مَائِثَةِ أَوَّلَى .

قوله : «وحتى إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله» ، نحو : سرت حتى أدخلها ، يعنى ، ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً مترقباً ، بل الشرط أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى ، مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها ، كاللدخول بالنظر إلى السير ، فإنَّ الدخول ، كان عند السير مترقباً بلا ريب ، فيجوز النصب ، سواء كان الدخول وقت الإخبار ، ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً أو لم يكن على أحد الأوجه الثلاثة ، وذلك بأن يكون منك السير ، إمَّا للدخول ، على أن «حتى» بمعنى «كي» أو إلى الدخول ، على أن «حتى» بمعنى «إلى» ، ثم عَرَضَ مانعٌ مَنَعَ مِنْ حُصُولِ الدَّخُولِ ، فلم يكن الدخول في أحد الأزمنة ، وقوله : «إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله» ، لا يَصْلُحُ أن يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد «حتى» من رفعه ، لأن «حتى» التي يقع بعدها المضارع مرفوعاً كان أو منصوباً لا تخلو : إمَّا أن تكون بمعنى «كي» ، أو «إلى» ، فما بعدها إمَّا مسبب عما قبلها ، أو انتهاء له ، والمسبب بعد السبب ، والنهاية بعد البداية ، فالأولى أن يُجْعَلَ كون ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها ، جواباً عن اعتراض يُورَدُ ، تقريره أن يقال : إنك إذا جُوزَتْ في نحو : سرت حتى أدخلها بالنصب : أن يكون الدخول ماضياً أو ، حالاً عند الإخبار كما تُجَوِّزُ كونه مستقبلاً ، فكيف انتصب الفعل بأن ، التي هي عِلْمُ الاستقبال ، فيُجَابُ عنه بأن الفعل مستقبل بالنظر إلى حال السير ، لا بالنظر إلى حال التكلم فَمِنْ ثَمَّ جاز انتصابه بأن<sup>(٤)</sup>

(١) د ، ط : تغيب . وفي م تكملة كما يلي : «ولا يصح تقدير ما ، ولو ؛ لأنها ينصبان ظاهرين ، فكيف ينصبان مقدرين» .

(٢) (٣) إشارة إلى الشاهدَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ قَرِيباً .

(٤) كان يمكن أن يقول : إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً ولو بالنظر إلى ما قبلها ، ويسمى في هذه الحالة مستقبلاً بالتأويل .



وإذا قلت : فلما سرت حتى أدخلها، وقُلْ رجل<sup>(١)</sup> سار حتى يدخلها، فإن أردت الحكم بوقوع سير قليل، جاز الرفع ولكن على ضعف، وذلك لإجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به، وإن أردت بهذه الكلمات : النفي الصرّف، وهو الأغلب في كلامهم، كما ذكرنا في باب الاستثناء، وَجَبَ النَّصْبُ.

وأما نحو : إنما سرت حتى أدخلها، فلفظ، «إنما» يستعمل لمعنيين<sup>(٢)</sup> : إما لخصر الشيء كقولك : إنما سرت، وإما قعدت، إذا حصرت سيره، فيجوز الرفع على قُبْحٍ ؛ لأنَّ الحصر كالنفي، وإما للاقتصار على الشيء كقولك لمن ادّعى الشجاعة والكرم والعلم : إنما أنت شجاع، أي فيك هذه الخصلة فقط، فيجوز الرفع، إذن، بلا قُبْحٍ، ولا يجوز : سرت حتى تغرب الشمس، بالرفع؛ لأنَّ السير لا يكون سبباً لغروب الشمس، ويجوز : ما سرت إلا يوماً حتى أدخلها بالرفع، وما سرت إلا قليلاً، لأن النفي انتقض بآلاً.

هذا كُلُّهُ في رفع ما بعد حتى، وإن قَصَدَ المتكلم أن مضمون ما بعد حتى، سيحصل بعد زمان الإخبار، وَجَبَ النَّصْبُ، وكذا يجب النصب إن لم يُقْصَد، لا حصوله في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقباً مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم، سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله.

ومع النصب يجوز أن تكون «حتى» بمعنى «كي» وبمعنى «إلى»، فنحو : سرت حتى تغيب الشمس، متعين لمعنى الانتهاء، ونحو : أسلمت حتى أدخل الجنة، متعين لمعنى السببية، ونحو : سرت حتى أدخلها، محتمل لهما.

ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب، ولا العكس، إلا مع إعادة «حتى» نحو : سرت حتى أدخلها وحتى تغرب الشمس.

(٢) د : بمعنيين.

(١) الجنى ٥٥٧.

قال الجزولي، ونعم ما قال، إذا كانت «حتى» بمعنى «كي»، لم تدخل<sup>(١)</sup> على صريح الاسم، بخلاف ما إذا كانت للانتهاء نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾،

بل وَجَبَ دُخُولُهَا عَلَى الْمَضَارِعِ، كما أن «كي» التي بمعناها، لا تدخل، من الأسماء، إلا على لفظة واحدة، وهي «ما» الاستفهامية نحو: كَيْمَه، على خلافٍ فيها أيضاً.

وقال الأندلسي<sup>(٢)</sup>: لم يثبت «حتى» بمعنى «كي» بل لا تأتي إلا للانتهاء وأوّل نحو قولهم: كلمته حتى يأمر لي بشيء: بأن معناه: كلمته، أو: أكلمه حتى يأمر لي بشيء، أي إلى أن يأمر، فجوز<sup>(٣)</sup> صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى، نحو: كلمته حتى أمره لي بشيء لأنه بمعنى «إلى».

وما ذكره تكلف، لا يتمشى له في نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة.

قوله: «كانت حرف ابتداء»، أي حرف استئناف، أي ما بعدها كلام مستأنف، لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها، كما تعلق المنصوب، لأن حتى، المنصوب ما بعدها من الفعل، حرف جر متعلق بما قبلها ولا نعي بذلك: أن ما بعدها مبتدأ مقدر، أي: أنا أدخلها، لأن ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى:

﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ<sup>(٤)</sup> يَقُولَ الرَّسُولُ...﴾،

بالرفع<sup>(٥)</sup>، فهو في الاستئناف مثل قوله تعالى:

(١) ط: يدخل.

(٢) قال في شرح المفصل: «ويقع بعد (حتى) الجملة الاسمية والفعلية، وتسمى حرف ابتداء، وتفيد معناها الذي هو الغاية في التحقير، أو في التعظيم». [الخرزانه ١٤١/٤ بولاق].

(٣) في ط: فجوز وقوع صريح...

(٤) البقرة / ٢١٤، والآية بتامها:

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مِّثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمِ الْأَسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرَانَا ۗ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾

(٥) أي في الفعل (يقول): قراءة نافع، والباقون بالنصب. [الكشف ٢٨٩/١، حجة القراءات ١٣١، حجة ابن خالويه ٩٥، ٩٦].

وانظر المشكل ٩٢/١، ٩٣، ودراسات ق ١ ج ٢ ص ١٥٤، والمقتضب ٤٢/٢.

﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا ﴾ ،

جاء بعده جملة شرطية مستأنفة .

وقال المصنف<sup>(١)</sup> : إنما<sup>(٢)</sup> وجب مع الرفع السببية ، لأنَّ الاتصال اللفظي لما زال بسبب الاستئناف ، شرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي ، فإن السبب متصل بالمسبب معنى ، حتى يكون جبراً لما فات من الاتصال اللفظي ، قال<sup>(٣)</sup> :

٦٦١ ولا صلح حتى تضبعون ونضبعاً .

فعدم الصلح سبب<sup>(٤)</sup> الضُّبع ، أي مد الأيدي بالسيوف ، وقوله : ونضبعاً عطف على : تضبعون على توهم النصب ، على نحو قوله تعالى :

﴿ فَأَصْدَقَ<sup>(٥)</sup> وَأَكْنَ ﴾ ،

(١) شرح الكافية ص ١٠٣ .

(٢) في ط : وإنا .

(٣) عجز بيت لعمر بن شاس ، وصدده :

ننود الملوك عنكم وتنودنا .....

ويروى أيضاً كما في الخزائن ٥٢١/٨ هارون ، واللسان :

ننود الملوك عنكم وتنودنا إلى الموت حتى يضبعوا ثم نضبعاً

ورواية رفع «تضبعون» مبني على جعل (حتى) ابتدائية ، مع نصب «نضبعاً» بالعطف على توهم نصب ما قبله . وروى «حتى تضبعوننا» منصوب بأن على حذف النون ، و (نا) ضمير المتكلم مع الغير مفعوله ، والفعل مستقبل ، ولا حاجة لتأويله بالحال ، ويكون نصب نضبع بالعطف عليه ظاهراً من غير ادعاء توهم . مجالس ثعلب ٤١/١ ، إصلاح المنطق ١٩٦ ط ٣ . وفي صحيح الجامع الصغير ٥٢/٢ حديث يرويه جابر : «إِنَّ أَقْوَاماً يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا إِلَّا دَارَاتُ وَجُوهَهُمْ حَتَّى يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ» .

(٤) د ، ط : سبب للضُّبع .

(٥) المناقون / ١٠ ، ونضها :

﴿ وَأَنبِقُوا رَبَّنَا فَتَقَبَّلْ مِنَّا فَإِنَّ أَعْدَدَكُمْ لَشَرٌّ فَيَقُولُ رَبُّكَ لَا تَزِيدَنِي إِلَّا أَهْلَ قَرْيَةٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾

قرأ أبو عمرو : فَأَصْدَقَ وَأَكُونَ : بالواو ونصب النون ، وإعراب (أكون) العطف على لفظ «فأصدق» ، والنصب في «فأصدق» على إضمار (أن) .

وقرأ الباقر بن غير واو وجزم النون ، عطفاً على موضع الفاء ؛ لأنَّ موضعها جزم على جواب التمني . [النشر

٣٧١/٢ ، الكشف ٣٢٢/٢ ، ٣٢٣ ، حجة القراءات ٧١٠ ، حجة ابن خالويه ص ٣٤٦ ، الإنحاف ٤١٧] .

وانظر قراءة الرفع في البحر ٢٧٥/٨ .



ورفع قوله : وتضبعون وإن كان مستقبلاً؛ لأنه مع العزم الجزم عليه، كأنه حاصل، أو قد حصل ومضى.

قولُهُ : «وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ الرَّفْعَ»، أي مِنْ جِهَةِ كَوْنِ «حَتَّى»، المرفوع ما بعدها حرف استئناف، امتنعت المسألة المذكورة، لأنه تبقى كان الناقصة بلا خَبَرٍ، ولو كانت تامة، جاز الرفع، وامتنع : أسرتَ حتى تدخلُها لما ذَكَّرْنَا، وهو أنك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول.

وَأَمَّا فِي : أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا، فَأَنْتَ حَاكِمٌ بِحَصُولِ السَّيْرِ، سَائِلٌ عَنْ تَعْيِينِ السَّائِرِ. وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَخْفَشَ<sup>(١)</sup> أَجَازَ الْفَصْلَ بَيْنَ «حَتَّى» وَ : «أَوْ»، وَبَيْنَ الْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ بَعْدَهُمَا، بِالشَّرْطِ، نَحْوُ : أَنْتَظِرُ حَتَّى إِنْ قُسِمَ شَيْءٌ، تَأْخُذْ، وَلَوْ جِئْتَ بِالشَّرْطِ مَجْزُوماً فَلَيْسَ لَكَ فِي «تَأْخُذْ» (٢١٠ ب) إِلَّا الْجُزْمَ، وَكَذَا بَعْدَ «أَوْ»، نَحْوُ : لَا أَسِيرُ وَاللَّهِ أَوْ إِذَا قُلْتَ لَكَ ارْكَبْ : تَرْكَبْ بِنَصْبِ تَرْكَبَ.

وَاسْتَقْبَحَ ابْنُ السَّرَّاجِ<sup>(٢)</sup> الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ : الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ أَسْهَلُ، نَحْوُ : سَكَتَ حَتَّى إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُومَ : يَقُولُ<sup>(٣)</sup>، وَ : أَقِمْ حَتَّى مَتَى أَكَلْنَا تَأْكُلُ، فَالظَّرْفُ مَفْصُولاً بِهِ عَلَى قُبْحِهِ، أَسْهَلُ مِنْ حَرْفِ الشَّرْطِ أَعْنِي «إِنْ»، وَأَمَّا الْفَصْلُ بِالْأَسْمِ غَيْرِ الظَّرْفِ، نَحْوُ : أَنْتَظِرُ حَتَّى مَنْ أَخَذَ، تَأْخُذْ، فَلَا يَجُوزُ، بَلْ يَجِبُ جُزْمُ «تَأْخُذْ» وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ اتِّفَاقاً، بَيْنَ «أَنْ»، وَ «لَنْ»، وَ «كَيْ» وَبَيْنَ مَنْصُوبَاتِهَا، لِأَنَّهَا النَّاصِبَةُ بِنَفْسِهَا، وَلَا يَفْصَلُ بَيْنَ الْعَامِلِ الْحَرْفِيِّ وَمَعْمُولِهِ<sup>(٤)</sup>، وَكَذَا بَيْنَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَاللَّامِ وَبَيْنَ مَا انْتَصَبَ بَعْدَهَا لَكُونِهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ.

(١) المجمع ١٠/٢.

(٢) المجمع ١٠/٢.

(٣) برفع يقول.

(٤) قد تكرر النص على استثناء الفصل بـ (لا).

## [ المضارع بعد اللام : لام كي ، ولام الجحود ]

قوله : «ولام كي ، مثل : أسلمت لأدخل الجنة ، ولام الجحود :  
لام تأكيد بعد النفي لكان ، مثل : وما كان الله <sup>(١)</sup> ليعذبهم» .

الظاهر أن «أن» تقدر ، أيضاً بعد اللام الزائدة التي تحيىء بعد فعل الأمر أو  
الإرادة ، نحو :

﴿ وَأَمَرْتُ <sup>(٢)</sup> لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ <sup>(٣)</sup> ﴾ ، ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ <sup>(٤)</sup> لِيُذْهِبَ ﴾

والتي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال ، بخبر «كان» المنفية ، إذا كانت  
ماضية ، لفظاً نحو : «وما كان الله ليعذبهم» <sup>(٥)</sup> ، أو معنى نحو :

﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ <sup>(٦)</sup> لِيَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ ،

وكأن هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم أنت لهذه الخطئة ، أي مناسب لها  
وهي تليق بك ، فمعنى ماكنت لأفعل كذا <sup>(٧)</sup> : ماكنت مناسباً لفعله ولا يليق بي  
ذلك ، ولا شك أن في هذا معنى التأكيد .

(١) الأنفال / ٣٣ ، والآية بتمامها :

﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ .

(٢) الواو ساقطة من ط ، وهذا تحريف بالآية .

(٣) الشورى / ١٥ ، ونصها :

﴿ فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ هُمْ وَقُلْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ  
اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حِجَةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ .

(٤) الأحزاب / ٣٣ والآية بتمامها :

﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا  
يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ .

(٥) من الآية ٣٣ / الأنفال .

(٦) النساء / ١٦٨ ، ونصها :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴾ .

(٧) سقطت من د ، ط .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾<sup>(١)</sup> ،

فَكَانَ أَصْلُهُ : لِيُفْتَرَى ، فَلَمَّا حَذَفَتِ اللَّامُ<sup>(٢)</sup> ، بِنَاءً عَلَى جَوَازِ حَذْفِ<sup>(٣)</sup> اللَّامِ مَعَ أَنَّ وَأَنْ ، جَازَ إِظْهَارُ «أَنَّ» الْوَاجِبَةَ الْإِضْمَارَ بَعْدَهَا<sup>(٤)</sup> ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ كَالنَّائِبَةِ عَنْهَا .

### [ المضارع بعد حروف العطف ، تفصيل أحكامه ] :

قَوْلُهُ : «وَالْفَاءُ بَشْرَتَيْنِ : أَحَدُهُمَا السَّبَبِيَّةُ ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا

أَمْرٌ ، أَوْ نَهْيٌ ، أَوْ نَفْيٌ ، أَوْ اسْتِفْهَامٌ ، أَوْ تَمَنٍّ ، أَوْ عَرْضٌ

وَالْوَاوُ بَشْرَتَيْنِ : الْجُمُعِيَّةُ وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا مِثْلَ ذَلِكَ ، وَأَوْ

بَشْرَطَ مَعْنَى : إِلَى أَنْ»

تَرَكَ التَّحْضِيضَ<sup>(٥)</sup> ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ ، نَحْوُ :

﴿لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ<sup>(٦)</sup> مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ و : ﴿لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا  
فَتَنْبِئَ عَآيَاتِنَا﴾<sup>(٧)</sup> .

(١) يُونُسَ / ٣٧ ، وَنُصِّهَا :

﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

(٢) جَوَزَ الرُّضِي - كَمَا تَرَى - حَذْفَ لَامِ الْجُحُودِ ، وَهُوَ يَتَابِعُ الْقُرْآنَ ، بَيْنَمَا يُعَارِضُ ذَلِكَ أَبُو حَيَّانَ . [مَعَانِي الْقُرْآنِ

٤٦٤ / ١ ، الْبَحْرُ ١٥٧ / ٥] .

(٣) الْمُرَادُ : لَامِ الْجُحُودِ هُنَا .

(٤) أَيَّ حِينَ تَوْجَدُ اللَّامُ فِي اللَّفْظِ .

(٥) فِي م : «وَذَكَرَ الْأَشْيَاءَ السَّتَةَ ، وَتَرَكَ التَّحْضِيضَ» .

(٦) الْفَرْقَانِ / ٧ ، وَالآيَةُ بَيْنَهُمَا :

﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَسْتَخِفُّ فِي الْأَثَرِ لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَيْنَا مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ .

(٧) الْقَصَصُ / ٤٧ ، وَنُصِّهَا :

﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنُتَّبِعَ آيَاتِنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

وَتَرَكَ التَّرجِيَّ أيضاً، قال الله تعالى :  
﴿لَعَلَّه يَرْكَنُ ۖ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ ۖ﴾ (الذِّكْرُ ١١)

على قراءة (١) النصب ، وقال الله تعالى :

﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ ۚ﴾ (الْأَسْبَابُ ٣١) ... فَأَطْلِعَ .... فَأُطْلِعَ ،

بالنصب على قراءة (٢) حفص . وأما الدعاء فهو داخلٌ في باب الأمر والنهي ، عند النحاة ،  
لا عند الأصوليين ، كما يجيء في باب الأمر ، نحو : اللهم لا تؤاخذني بذنبي فأهلك ،  
و : اللهم ارزقني مالاً فأصَّدُق به ، والكسائي (٣) والفراء ، جَوْزاً نصب (٤) الدعاء  
المدلول عليه بالخبر أيضاً ، نحو : غفر الله لك فيدخلك الجنة .

قوله : «أن يكون قبلها أمر» إذا كان الأمر صريحاً نحو : اثنتي فأشكرك ، فلا كلام  
في صحته ، وأما إذا لم يكن صريحاً ، وذلك بأن يكون مدلولاً عليه بالخبر ، نحو : اتقى  
الله أمرؤ . . . وفعل خيراً فيثاب عليه ، و : حَسْبُكَ الكلام فينام الناس ، أو اسم فعل ،  
نحو : نزالٍ فأقاتلك وعليك زيدا فأكرمك ، أو يكون الأمر مقدراً نحو (٥) : الأسد

(١) عيس / ٣ ، ٤ ؛ ونصها :

﴿وَمَا يَذَّكَّرُكَ لَعَلَّه يَرْكَنُ ۖ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ ۖ﴾ (الذِّكْرُ ١١) .

(٢) قراءة عاصم على الجواب بالقاء لـ «لعل» ، والنصب على إضمار «أن» فهو تعليله ... وقرأ الباقون بالرفع على  
العطف على «يذكر» ، والتقدير : فلعله تنفعه الذكرى . [الكشف ٢ / ٣٦٢] .

(٣) غافر / ٣٦ ، ٣٧ ، ونصها :

﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَيْنَ إِلَى صِرَاطٍ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۖ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ الْمُؤْمِنِينَ ۚ إِنِّي لَأَظُنُّهُ

كَذِبًا ۖ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ۖ﴾

(٤) وقرأ حفص بالنصب على الجواب لـ «لعل» ... وقرأ الباقون بالرفع ، عطفوه على «أبْلُغُ» ، فالتقدير : لعلِّي أبْلُغُ ،  
ولعلِّي أطلِّعُ ، كأنه توقع أمرين على ظنه . [الكشف ٢ / ٢٤٤] . وأما حفص فهو ابن سليمان بن المغيرة الأسدي  
الكوفي ، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم ، توفي سنة ١٨٠ هـ . (غاية النهاية ١ / ٢٥٤) .

(٥) الجمع ١١ / ٢ ، الأشموني ٣١٢ / ٣ .

(٦) أي النصب في جوابه .

(٧) ط : كالأسد الأسد .

الأسد فتنبؤ، فالكسائي<sup>(١)</sup> يجري جميع ذلك مجرى صريح الأمر، وقد وافقه ابن جني<sup>(٢)</sup> في نحو: نزال، بناءً على أنه مُطَرَّدُ كالأمر، على ما هو مذهب سيبويه<sup>(٣)</sup>.

وأما النصب في قراءة أبي<sup>(٤)</sup> عمرو:

﴿وَإِذَا قُضِيَ الْأَمْرُ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ،

فلتشبيهه بجواب الأمر من حيث مجيئه بعد الأمر، وليس بجواب له من حيث المعنى، إذ لا معنى لقولك: قلت لزيد اضرب فيضرب أي: اضرب يازيد فإنك إن تضرب يضرب، أي يضرب زيد.

وأما النهي فنحو: لا تشمتني فتندم، والنفي: ما تأتينا فتكرمنا، وهو: إمّا صريح، كما ذكرنا، أو مؤول نحو: قلما تلقاني فتكرمني، وكذا: قل رجل. أو: أقل رجل، لأن هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرّف<sup>(٥)</sup>، وتستعمل في اللفظ استعماله أيضاً.

وأما ما يفيد معنى النفي، لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه، كقولك: أنت غير أمير فتضربني، وكذا التقليل بقد، في المضارع لا يقال: قد تجيئني فتكرمني.

(١) المجمع ١١/٢، الأشموني ٣/٣١٢.

(٢) المجمع ١١/٢.

(٣) يرى سيبويه أن صَوْغَ اسم الفعل على وزن فَعَالٍ، مثل نَزَالٍ وَتَرَاكٍ قِيَاسِي، من كل فعل ثلاثي تام متصرف. انظر الكتاب ٤١/٢ بولاق.

(٤) هي قراءة ابن عامر، لا قراءة أبي عمرو، وقرأ الباقون بالرفع، إمّا على العطف على (يقول)، وإما على الاستئناف، أي: فهو يكون.

[حجة القراءات ١١١، والكشف ١/٢٦٠]

والسبعة ١٦٩ ط ٢.]

(٥) البقرة ١١٧، والآية بتامها:

﴿بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قُضِيَ الْأَمْرُ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ .

(٦) أي النفي الخالص، وإن كان وضعها من حيث اللفظ يدل على التقليل.

وقد جَوَّزَ قومٌ نَصَبَ جواب كل ما تضمن النفي أو القِلَّةَ، قياساً لا سماعاً، وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقاً بالنفي، أي منصوب الجواب نحو: كأنك وال علينا فتشتنا، أي: لست بوال، أما إن قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك.

وذكر سيبويه<sup>(١)</sup>: حسبه شتمني فأثب عليه، أي: لو شتمني لَوَثَّبْتُ عليه.

وقد تضمن<sup>(٢)</sup> «أن» الناصبة بعد الواو «والفاء» الواقعتين إِمَّا بعد الشرط قبل الجزاء، نحو: إن تأتني فتكرمني أو وتكرمني، آتِك، أو بعد الشرط والجزاء نحو: إن تأتني آتِك فأكرمك أو أكرمك، وذلك لمساواة الشرط في الأول، والجزاء في الثاني، للنفي<sup>(٣)</sup>، إذ الجزاء مشروطٌ وجوده بوجود الشرط، ووجود الشرط مفروض، فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة، وعليه حُمل قوله تعالى:

﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ<sup>(٤)</sup> الرِّيحَ فَيَظْلِلَنَّ رَوَاكِدَهُ...﴾ ،

إلى قوله: ﴿وَيَعْلَمُ﴾، على قراءة النصب<sup>(٥)</sup>.

وقد جاء بعد الحصر بإنها نحو: إنما يجئني<sup>(٦)</sup> فيكرمني زيد، لما قلنا في «حتى» إن فيه معنى<sup>(٧)</sup> التحقير القريب من النفي (٢١١ أ)، وأما بعد الحصر بإلا نحو: ماquam

(١) الكتاب ٤٢٢/١ بولاق. يعني أنه ألحق أفعال الظن بالنفي، فينتصب جوابها لأن مفعولها غير متحقق الوقوع بشرط ألا يكون مقارناً للمعلم.

(٢) ط: يضم.

(٣) ط: يضم.

(٤) الشورى ٣٣، ٣٤، ٣٥. وقام الأيات: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلَنَّ رَوَاكِدَهُ عَلَى ظَهْرِهِ وَإِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ أَوْ يُوقِعُهُنَّ يَمَّا كَسَبُوا وَيَعَفُّ عَنْ كَثِيرٍ ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ حِجَابٍ﴾.

(٥) قرأ نافع وابن عامر «ويعلم» بالرفع على الاستئناف، وباقي السبعة بالنصب على إضمار (أن)، وهذا مذهب البصريين.

[حجة القراءات ٦٤٣، حجة ابن خالويه ٣١٩.

السبعة ٥٨١ ط ٢].

(٧) ط: منى.

(٦) ط: يجئني.

إِلَّا زَيْدٌ فَتَحَسَّنَ إِلَيْهِ، فلا يجوز اتِّفَاقاً، لأنه بعد إثبات صريح، بَلَى، إن لم يرجع الضمير الذي عَمِلَ فيه ما بعد الفاء بواسطة أو غير واسطة، إلى المستثنى المثلث، بل إلى شيء في حَيْزِ النفي، نحو: ما قام أحدٌ إِلَّا هُنْدٌ فَأَحْسَنَ إِلَيْهِ أو فأكرمه، والضمير لأحد، جاز، لأن المعنى: ما قام أحد فأحسن إليه إِلَّا هُنْدٌ، على أَنَّ ذلك قبيحٌ، لأنَّ قولك فأحسن إليه متعلق بما قبل «إِلَّا» وقد تقدم في باب الفاعل، أن متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية، إلا الأشياء المعدودة هناك<sup>(١)</sup>.

وقد جاء ما بعد الفاء منصوباً، في ضرورة الشعر، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً، كقوله<sup>(٢)</sup>:

٦٦٢ سَأَتَرَكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقْتُ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرَحَا  
وَالْتَمَنِي<sup>(٣)</sup>، نحو: لَيْتَكَ عِنْدَنَا فَتَكْرَمَكَ<sup>(٤)</sup>، والعَرَضُ، نحو: إِلَّا تَزُورُنَا فَتُعْطِيكَ، والاستفهام نحو: هَلْ تَزُورُنَا فَتَحَسِّنَ إِلَيْكَ.

وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية: الرفع، على أنها جملٌ مُسْتَأْنَفَةٌ، لأنَّ فاء السببية لا تعطف وجوباً، بل الأغلب أن يُسْتَأْنَفُ بعدها الكلامُ، كما إذا المفاجأة، ومعنيهما، أيضاً، متقاربان، ولذلك تقعان في جواب الشرط، إِلَّا أَنَّ «إذا» المفاجأة مختصة بالاسمية<sup>(٥)</sup>، وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلاً كقوله تعالى:

(١) عرض الرضي لهذا في بحث مستفيض، في آخر باب الفاعل في الجزء الأول.

(٢) المغيرة بن حَنْبَاءَ الحنظلي، شاعر إسلامي، وَحَبْنَاءُ لَقَّبَ على أمه واسمها لَيْل. الخزائن ٥٢٢/٨ هارون، سيبويه ٤٢٣/١، ٤٤٨، ولم يَمُزَّهْ في الموضعين، الأمالي الشجرية ٢٧٩/١، المقتضب ٢٢/٢ الطبعة الأخيرة، الإنصاح ١٨٤، ضرائر الشعر ٢٨٤، المقتصد ١٠٦٨/٢.

الشاهد فيه أن (استريح) جاء منصوباً بعد الفاء في ضرورة الشعر، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً.

(٣) رجوعٌ إلى تكملة ضروب الطلب التي ينصب بعدها المضارع.

(٤) ط : فتكرمك.

(٥) يأتي تفصيل الكلام على (إذا) الفجائية في قِسْمِ الحروف.

﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْبُدُونَ﴾<sup>(١)</sup> ،

وقوله<sup>(٢)</sup> :

٦٦٣ ألم تسأل الربع القَوَاءَ فينطق [وهل يُخْبِرُنكَ اليومَ<sup>(٣)</sup> ببدء سَمَلُكَ]

وقوله<sup>(٤)</sup> :

٦٦٤ [ولقد تركتِ صَبِيَّةً<sup>(٥)</sup> مَرْحُومَةً] لم تَدْرِ ما جزعُ عليك فتجزعُ

[جاء جميع هذا على الأصل ، ومعنى<sup>(٦)</sup> الرفع فيه كمعنى النصب ، لو نُصب].

وكذا لا مَنَعَ من إبقاء الرفع فيما بعد واو الجمع<sup>(٧)</sup> ، إذا لم يُلبس ويكون معنى الرفع

---

(١) المُرْسَلَات / ٣٦. انظر دراسات ق ١ ج ٢ ص ٢٥٩.

(٢) جميل بن مَعْمَر العُدْرِي (ديوانه ١٤٤).

الخرزانة ٥٢٤/٨ ، سيبويه ٤٢٢/١ بولاق ، الجَمَل ١٩٤ [ط . جديدة] ، الحُلل ٢٦٣ ، الجَنَى ٧٦ ، رَضَفُ المَبَانِي ٣٧٨ ، ٣٨٥ ، المُحْكَم ١٩٦/٣ (ط . مصطفى السقا وغيره سنة ١٩٥٨ م) ، إضاح المِفْصَل ٣١/٢ . «و (الرَّبْع) : المنزل حيث كان ، و (القَوَاء) : الخالي ، و (البِداء) : الفلاة التي تُبِيد مَنْ يَسْكُنُهَا . و (السَمَلُ) : التي لا شيء فيها . ومعنى نُطْقِي الرَّبْع : ما يَبِينُ مِنْ آثاره ، والعرب تُسَمِّي كل دليلٍ نُطْقًا وَقَوْلًا . [عن الحُلل ٢٦٤].

الشاهد فيه أن ما بعد فاء السببية قد يبقى على رفعه قليلاً وهو مستأنف «كأنه قال : «فهو ينطق» ، ولم يجعله جواباً» . [الجَمَل ١٩٤].

(٣) ليس في ط .

(٤) مُؤَيَّلُكَ المَرْمُوم ، يخاطب امرأته أُمَّ العلاء .

الخرزانة ٥٣١/٨ ، الحماسة بشرح المَرْزُوقِي ٩٠٣ ، المُغْنَى ٦٢٥ ؛ وفيه : «وللاستئناف وجه آخر» ، وهو أن يكون على معنى السببية ، وانتفاء الثاني لانتفاء الأول ، وهو أحد وجهي النصب ، وهو قليل ، وعليه قوله : (البيت) ، أي : لو عرفت الجزع لجزعت ، ولكنها لم تعرفه ، فلم تجزع . . . .

الشاهد فيه لما تقدّم قبله من أن ما بعد فاء السببية قد يبقى على رفعه قليلاً وهو مستأنف .

(٥) من م .

(٦) ما بين قوسين ليس في الأصل ، وهو من م ، ط .

(٧) أي الواو الدالة على المعية .



والنصب فيه سواء، نحو : اضربني وأضربك بالرفع، وكذا في «أو» ، قال الله تعالى :  
﴿... نَقِيلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾<sup>(١)</sup> ،

معنى الرفع فيه : معنى النصب، أي إلى أن يُسْلِمُوا : جاز لك ألا تصرف في  
المواضع المذكورة إلى النصب، اعتياداً على ظهور المعنى، والأكثر الصرف إليه بعد  
الأحرف الثلاثة، وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب، لأنهم قصدوا  
التنصيص على كونها سببيةً، والمضارع المرتفع، بلا قرينة مُخَلَّصَةٍ للحال أو  
الاستقبال : ظاهر في معنى الحال كما تَقَدَّمَ في باب المضارع، فلو أَبَقَوْهُ مرفوعاً، لسبق  
إلى الذهن أنَّ الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء، فَصَرَفُهُ إلى  
النصب مُنَبِّهٌ في الظاهر على أنه ليس معطوفاً، إذ المضارعُ بأن : مفرد وقبل الفاء  
المذكورة جملة وتقدير (أن)<sup>(٢)</sup> مُخَلَّصُ المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية، كما ذكرنا في  
المنصوب بعد «إذن»، فكان فيه شيان : دفع جانب كون الفاء للعطف، وتقوية كونه  
للجزاء، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، كما ذكرنا في «إذن»  
سواء .

وإنما اخترنا هذا<sup>(٣)</sup> على قولهم : إن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر  
الفعل المتقدم تقديراً، فتقدير زُرْني فأكرمك : لِيَكُنْ منك زيارةٌ فأكرم مني ؛ لأن  
فاء<sup>(٤)</sup> السببية إن عطفت، وهو قليلٌ فهي إنما تَعْطِفُ الجُمْلَةَ على الجملة ، نحو :  
الذي يطير فيغيب زيد : الذباب .

(١) الفتح ١٦/، والآية بتمامها :  
﴿قُلْ لِلْمُكَلِّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُوعٌ إِلَى قَوْمِ أُولَى الْأَيْدِي سُدِّيهِمْ لِقَالِهِمْ إِنَّهُم مُّسْلِمُونَ فَإِنْ طَئِفُوا بِكُمْ أَنَّ اللَّهَ أَجْرًا حَسَنًا وَلَنْ  
تَنُوتُوا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يَعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ .

(٢) في د ط : قوله : «وتقدير أن» : ساقطة .

(٣) أي أن ما بعد الفاء من المصدر المؤول مبتدأ محذوف الخبر .

(٤) تعليل لقوله : وإنما اخترنا هذا .

وكذا نقول<sup>(١)</sup> في الفعل المنصوب بعد واو الصرف، إنهم لما قصدوا فيه معنى الجمعية، نصبوا المضارع بعدها، ليكون الصَّرف عن سنن الكلام المتقدم مُرشداً من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف، فهي، إذن، إمّا واو الحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، فمعنى قم وأقوم، أي: قُمْ وقيامي ثابت، أي في حال ثبوت قيامي، وإمّا بمعنى «مع» وهي لا تدخل إلا على الاسم فلما<sup>(٢)</sup> قصدوا ههنا، مصاحبة الفعل للفعل، نصبوا ما بعدها، فمعنى قم وأقوم: أي قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو، ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر مُتَصِدٍّ من الفعل قبله، كما قال النحاة، أي: ليكون منك قيامٌ وقيامٌ مِنِّي، لم يكن فيه نُصُوصِيَّةٌ<sup>(٣)</sup> على معنى الجمع، كما لم يكن، في تقديرهم، في الفاء معنى السببية، بل كون واو العطف للجمعية قليل، نحو: كل رجل وضعته، والأولى في قصد النصوصية في شيء على معنى: أن يجعل على وجه يكون ظاهراً فيما قصد النصوصية عليه.

وإنما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة، لأنها غير حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع، ويكون ما بعد الفاء كجزائها، ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه أحد الأشياء المذكورة، على ما قبل فاء السببية، التي هي أكثر استعمالاً من الواو في مثل هذا الموضع، أعني في انتصاب المضارع بعدها، وذلك لمشابهة الواو للفاء في أصل العطف، وفي صرف ما بعدها عن سنن العطف لقصد السببية في إحداها والجمعية في الأخرى، و [أيضاً<sup>(٤)</sup>] لقرب معنى الجمعية من التعقيب (٢١١ ب) الذي هو لازم السببية.

(١) د، ط: نقول.

(٢) قوله: «فلما» سقطت من ط.

(٣) كلمة مستحدثة من قبيل المصادر الصناعية، معناها: كَوْنُ اللَّفْظِ دالاً على معنى مُعَيَّن لا يحتمل غيره، والرضي يستعملها كثيراً.

[انظر بيان الكُحَيْل ص ٥٦ - ٥٨]

(٤) ليست في الأصل.

ثُمَّ اعْلَمْ، أنه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، صارت الفاء مع ما بعدها أشدَّ اتصالاً بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية، فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية، وذلك أنك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله، نحو: هل تُعْطِي فيأْتِيكَ، زيداً، ويتوسط أيضاً بين أداة الاستفهام التي هي «هل» أو الظرف، أو كيف، أو لِمَ وبين الفعل المستفهم عنه، نحو: هل، فأْتِيكَ تخرج، ومتى، فأكرمك تزورني، وكيف فاستقبلك تحيطني، ولم فأسير تسير.

ويجوز، أيضاً حَذْفُ الفعل المستفهم عنه للوضوح، ولقيام هذا الجواب مقامه؛ لأنه في اللفظ، كالجزاء مما هو كالشرط، تقول: متى، فأسير معك أي: متى تسير فأسير معك، ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما، في اللفظ، جملة ظاهرة.

قالوا: ولا جوابَ بالفاء، ولا يُجَاب، أيضاً، الشيء الواحد بجوابين، فقوله تعالى:

﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ<sup>(١)</sup> رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾،

جوابه قوله:

﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾،

وقوله:

﴿مَاعَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ<sup>(٢)</sup> مِنْ شَيْءٍ﴾،

وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم جملة متوسطة بينهما<sup>(٣)</sup>، ويجوز أن يكون «فتكون» معطوفاً على «فتطردهم».

(١) الأنعام / ٥٢، والآية بنهاها:

﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَ مَاعَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾. [انظر البحر ٤/ ١٣٨، البيان ١/ ٣٢١ - ٣٢٢].

(٣) أي بين النهي وجوابه.

(٢) الآية المقدمة من سورة الأنعام.

وإنما لم يُجِبْ بجوابين ؛ لأنه كالشرط والجزاء ، ولا تجاب كلمة الشرط بجوابين .  
ومعنى النفي في نحو : ما تأتينا فتحدثنا : إن تأتينا تحدثنا ، انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان . كقوله تعالى :

﴿ لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَنُوتُوا ﴾ .

هذا هو القياس ، وذلك لأن فاء الجزاء ، قياسه أن يُجْعَلَ الفعل المتقدم<sup>(١)</sup> عليه الذي هو غير موجب : موجباً ، ويدخل عليه كلمة «إن» ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءً ، كما تقول في قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ ،

أي : إن تطغوا فحلّول الغضب حاصل .

ويجوز ، أيضاً ، أن يكون النفي راجعاً إلى الحديث في الحقيقة لا إلى الإتيان ، أي ، ما يكون منك إتيان بعده حديث وإن حصل الإتيان ، وبهذا المعنى ، ليس في الفاء معنى السببية ، وحق الفعل أن ينتصب بعد فاء السببية ، لكنه إنما انتصب ، على تشبيهها بفاء السببية كما يبيح .

وإنما قلنا إن الفاء بهذا المعنى ليست للسببية ؛ لأن قولك : إن أتيتني حدثتني ، مخالف في المعنى لقولك : تأتيني ولا تحدثني ، بل إنما يعطي هذه الفائدة ، معنى فاء العطف الصّرف : إمّا عاطفة للاسم على الاسم نحو : ماكان منك إتيان فحدث ،

(١) فاطر / ٣٦ ، ونصّها :

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَنُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَافِرٍ ﴾ .

[انظر دراسات ق ١ ج ٢ ص ٢٥٦] .

(٢) د : الذي قبله مثبتاً إن لم يدخل ، ويدخل . . . .

(٣) طه / ٨١ ، والآية بتمامها :

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْمَارِدُ فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ ﴾ .

[انظر دراسات ق ١ ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١] .

على ما يؤولون به مثل هذا المنسوب، وإما عاطفة للفعل على الفعل نحو<sup>(١)</sup> : ما تأتيني فتحدثني بالرفع، فيكون النفي في الموضعين شيئاً واحداً واقعاً على المعطوف والمعطوف عليه معاً، فيكون المجموع<sup>(٢)</sup> المقيد تعقب الحديث إياه منفياً، والمركب من جزأين، ينتفي بانتفاء جزأيه معاً، وبانتفاء كل واحد من جزأيه، أيضاً، فعلى الأول، يكون المعنى : ليس منك إتيان ولا حديث معه<sup>(٣)</sup>.

ويجوز أن يكون قوله تعالى :

﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ<sup>(٤)</sup> فَيَعْتَذِرُونَ﴾ ،

بهذا المعنى .

وعلى نفيك الجزء الثاني فقط يكون المعنى : منك إتيان، لكن لا حديث بعده ، ومنه قول علي رضي الله عنه في نهج البلاغة : «لا يخرج لكم من أمري رضى فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه<sup>(٥)</sup>» .

ولا يجوز أن يبقى الأول فقط ؛ لأن الحديث الذي يكون بعد الإتيان، لا يكون من دون الإتيان، بلى، إن جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستثناء، لا معطوفاً على الفعل الأول، جاز هذا المعنى، فيكون المراد : ما تأتينا، فأنت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا، كما قال<sup>(٦)</sup> :

٦٦٥ غير أنا لم تأتينا بيقين \* فترجي ونكثراً التأميلاً

(١) في م : «وذلك أن تقول» بدل قوله : نحو.

(٢) د. : فيكون مجموع الأيتان ...

(٣) م : بعده.

(٤) المرسلات / ٣٦. انظر ابن يعيش ٣٦/٧.

(٥) من خطبة له في تقرير أصحابه. نهج البلاغة ص ٢٠٨ (طبع دار الشعب بالقاهرة).

(٦) كعب بن العنبري . [إيضاح المفضل ٣١/٢]، وهو في :

سبويه ٤١٩/١ . وابن يعيش ٣٦/٧ منسوخاً لبعض الحارثيين.

وفي الخزانة ٥٣٨/٨ وفي ٥٣٩ : «البيت من أبيات سبويه الخمسين التي ما عرف قائلها ...»، والمغني ٦٢٥ .

أي : فنحن نُرَجِّي .

ويجوز مع الرفع أيضاً، أن تكون<sup>(١)</sup> الفاء للسببية، والمبتدأ محذوف، فيكون معنى الرفع والنصب سواء، وإنما لم يصرفه إلى النصب لعدم اللبس، كما ذكرنا قبل، فيكون قوله تعالى :

﴿وَدُّوا لَوْلَاهُمْ<sup>(٢)</sup> فَيَذَرُوهُمْ﴾ ،

منه، أي : فهم يُذْهِنون، وكذا قوله تعالى :

﴿وَ<sup>(٣)</sup> لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ<sup>(٤)</sup>﴾ ،

أي : فهم يعتذرون، فكأنه قال : فَيُذْهِنُوا، و : فَيَعْتَدِرُوا، كما أن قوله تعالى :

﴿فَأَسْرِفْ فِيهِ<sup>(٥)</sup> سَوَاءٌ﴾ ،

بمعنى : فتستروا<sup>(٦)</sup>، وكذا قوله<sup>(٧)</sup> :

ألم تسأل الربع القواء فينطق

٦٦٣

و (بيقين) : متعلقان بصفة موصوف محذوف ، أي : بخبر يقين وجملة (نُرَجِّي) : خبر المبتدأ المحذوف، أي : فنحن نرجي، وجملة (نُكْثُ) بالرفع عطف على جملة (نرجي) ٥ و (التأمل) : مصدر أُمْلَتْه : إذا رجوته. والمعنى : لم تأتينا عن إخواننا بخبر يقين، فنحن نُكْثِر من الرجاء؛ ليكون الأمر على خلاف ما أخبرت. الشاهد فيه أن ما بعد الفاء هنا عن القطع والاستثناف، أي : فنحن نرجي.

(١) ط : يكون.

(٢) القلم / ٩.

(٣) ط : الواو ساقطة، وهذا تحريف.

(٤) الرسائل / ٣٦.

(٥) الروم / ٢٨، والآية بتامها :

﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْتُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ .

(٦) ط : فتستوا.

(٧) صدر بيت لجميل بن معمر، وعجزه :

... وهل يخبرنك اليوم ببداء سملق

وقد سبق الكلام عليه.

و<sup>(١)</sup> :

٦٦٤

لم تدرِ ما جزعُ عليك فتجزعُ

ولا أرى بأساً من أن لا يقدر في مثله المبتدأ؛ لأنَّ فاءَ الجزاء قد تدخل على المضارع المثلث والمنفي بلا، من غير تقدير مبتدأ، كما يجيء في المجزوم، لكنَّ الاستئناف والسببية مع تقدير المبتدأ أظهرُ.

وقال سيويوه<sup>(٢)</sup> : المعنى : فهي مما ينطقُ، بناءً على توهمات الشعراء وتخييلاتهم، ثم رجع وقال : وهل يُخبرُكَ اليومَ ببداءِ سَمَلُكَ.

وقد لا يُصرف بعد واو الجمعِية، أيضاً، إلى النصب، أمناً من اللبسِ، كما ذكرنا في نحو : إيتني وأكرمك بالرفع؛ لأنَّ واو الحال قد تدخل على المضارع المثلث، كما ذكرنا في باب الحال، نحو قولك : قمت وأضرب زيداً، أي : وأنا (٢١٢ أ) أضرب زيداً.

وكذا، ربما لا يصرف، كما ذكرنا، بعد «أو» العاطفة إلى النصب، نحو قوله تعالى :

﴿ نَقْنَلُوهُمْ أَوْ يُسْلَمُونَ <sup>(٣)</sup> ﴾ ،

مع أنه<sup>(٤)</sup> بمعنى «إلا» أمناً من اللبسِ، فإنَّ «أو» في الأصل لأحد الأمرين، والمعنى : لا بُدَّ من أحد الأمرين : القتال أو الإسلام، وفيه إيحاء إلى معنى «إلى»، أو «إلا».

(١) عجز بيت لمؤنك المزوم، وصدده :

ولقد تركتِ صبيةً مرحومةً .....

وقد سبق الحديث عنه .

(٢) الكتاب ٤٢٢/١ بولاق.

(٣) الفتح / ١٦، والآية بنهاهما :

﴿ قُلِ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سِتْرَةٌ إِلَى قَوْمِ أُولَى الْأَيْدِي سَيَذَرُوكَ نَقْنَلُوهُمْ أَوْ يُسْلَمُونَ فَإِنْ تَطَاعُوا يَنْزِلْ عَلَيْكُمْ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَوَلَّوْا كَذَّبَتْكُمْ بَعْدَ بَيْعِكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ .

(٤) أي لفظ (أو).

فللرفع بعد الفاء، إذن، أربعة معانٍ، كما تقدم : وللنصب معنيان، عند سيويه<sup>(١)</sup>، وإنما جاز النصب عنده في المعنى الثاني، مع أن الفاء ليست للسببية، تشبيهاً للفاء وما بعدها، بفاء الجزاء، لكونها فاء بعدها<sup>(٢)</sup> مضارع كائناً<sup>(٣)</sup> بعد نفي، كما شبه في : «كن<sup>(٤)</sup> فيكون»، والنفي بالمعنى الثاني كثيراً الاستعمال، كقولهم : لا يسعني شيء فيعجز عنك. أي إن وسعني شيء لم يعجز عنك، قال<sup>(٥)</sup> :

٦٦٦ وما قام منا قائمٌ في نَدِينَا فينطقُ إلّا بالتّي هي أعرفُ  
[أي يقوم ولا<sup>(٦)</sup> ينطق إلّا بالتّي هي أعرف]

وقال<sup>(٧)</sup> :

وما حلّ سعديّ غريباً ببلدةٍ فينسب، إلّا الزبرقان له أب (١٩٤)

أي يحل ولا ينسب . . . ، ولولا أن ما بعد الفاء في البيتين منفي، لما جاز الاستثناء، إذ المفرغ<sup>(٨)</sup> لا يكون في الموجب .

(١) الكتاب ٤١٨/١ وما بعدها.

(٢) ط : «ها» ساقطة.

(٣) هكذا بالنصب؛ لأن الرضي يرى جواز مجيء الحال من النكرة.

(٤) البقرة / ١١٧، ونصّها :

﴿ يَدْعُوا السَّكُونُ وَالْأَرْضُ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ،

وانظر آل عمران / ٤٧، مريم / ٣٥، غافر / ٦٨.

(٥) الفرزدق. (ديوانه ٥٦١).

الخرزاة ٥٤٠/٨، سيويه ٤٢٠/١، العيني ٣٩٠/٤.

و(الندي) : النادي، وهو مجلس القوم ومتحدثهم، أي : إذا نطق ناطقٌ منا في مجلس الجماعة عرف صواب قوله، فلم تردّ مقالته.

والشاهد فيه : نصب ما بعد الفاء على الجواب، ولا عبرة بدخول (إلّا) بعده ناقضة للنفي.

(٦) العبارة ساقطة من ط .

(٧) سبق ترجمته ص ٧٨٩ من القسم الأول .

(٨) في ط : إذ الاستثناء المفرغ . . . .



وقد يستأنف بعد الواو، من غير معنى الجمعية، كقولك : دعني ولا أعود<sup>(١)</sup>،  
أي : وأنا لا أعود على كل حال، وبعد «أو» من غير معنى «إلى» أو «إلا»، كما  
تقول : «أنا أسافر، أو أقيم. حكمت أولاً بالسفر، ثم بدأ لك، فقلت : أو أقيم،  
أي : أو أنا أقيم، أي بل أنا أقيم .

وجوز سيويه<sup>(٢)</sup> الرفع في قوله<sup>(٣)</sup> :

٦٦٧ [فقلتُ له لا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا] نُحَاوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فنَعْذِرَا

إِذَا عَلَى الْعُطْفِ عَلَى «نُحَاوُلُ»، أو على القطع، أي ؛ نحن نموت. وقوله تعالى :  
﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾<sup>(٤)</sup>،

بالرفع، مقطوع، أي ؛ هو يرسل، وقوله<sup>(٥)</sup> :

٦٦٨ إِنْ تَرَكِبُوا فَرَكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ تُزَلُّ

عند الخليل<sup>(٦)</sup> محمول على المعنى، أي تركبون أو تنزلون، كقوله<sup>(٧)</sup> :

[مشائيم ليسوا<sup>(٨)</sup> مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً] وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا ٢٧٨

(١) انظر سيويه ٤٣٠/١، المقتضب ٣٥/٢، دراسات ق ١ ج ٣ ص ٥٢٦.

(٢) الكتاب ٤٢٧/١ بولاق.

(٣) هو امرؤ القيس (ديوانه ٩١ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، المعارف سنة ١٩٥٨م).

والبيت من قصيدة، قالها لعمر بن قُصَيْفَةَ حين توجه إلى قيصر، مستجداً به على بني أسد، وأولها :

سَمَّا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَ مَا كَانَ أَقْصَرَا وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوْفَرٍ غَرَا

الخزانة ٥٤٤/٨، سيويه ٤٢٧/١، الحُلُل ٢٦٠؛ وفيه : ... و يروى : ونَعْدِرَا - بكسر الذال - أي : نبلغ

العدرة، المقتضب ٢٥/٢ الطبعة الأخيرة، مختار الشعر الجاهلي ٥٨/١.

الشاهد فيه أن سيويه جوز الرفع في قوله (نموت) إما بالعطف على (نُحَاوُلُ أو على القطع، أي : نحن نموت.

(٤) ليس في ط، د.

(٥) الشورى / ٥١، والآية بتمامها :

﴿وَمَا كَانَ لِإِسْرَآءِيلَ أَنْ يَكْفُرَ بِاللَّهِ إِلَّا وَجْهًا أَوْ يَمِينًا وَرَأْيَ جِبَابِ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ

(٦) قد سبق تخريج البيت.

(٧) سيويه ٤٢٩/١ بولاق.

(٨) نسبة سيويه في موضعين ٨٣/١، ١٥٤ للأخوص الرياحي، ونسبه سهواً في ١ / ٤١٨ للفرزدق. وقد سبق

تخريج البيت.

(٩) ليس في ط.

وقال يونس<sup>(١)</sup>، هو على القطع، أي بل أنتم نازلون، و«أو» بمعنى «بل» كما يجيء في حروف العطف، كما في قوله تعالى :  
﴿...إِلَى مِائَةِ آلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾<sup>(٢)</sup>،  
أي : بل<sup>(٣)</sup> هم يزيدون.

وقد يُقطع بعد الواو، والفاء، وثم في غير هذا الباب، أي في غير الجمعية، قال<sup>(٤)</sup>.

٦٦٩ على الحَكَمِ الْمَائِيَّ يوماً إذا قضى حكمته<sup>(٥)</sup> أن لا يجوزَ ويقصدُ لم ينصب «يقصد» لأنه احتمال مع النصب، أن يكون معطوفاً على «يجوز» المنفي، فيكون المعنى : على الحكم أن لا يجوز ولا يقصد، وهو تناقض، ويحتمل أن يكون عطفاً على : لا يجوز، الكائن بمعنى : يعدل، بمعنى على الحكم أن لا يجوز وأن يقصد، كما تقول : زيد يجيء إذا اشتبهت بجيئه، فالمعنى : ينبغي له أن يقصد، أي : أن لا يجوز.

(١) الكتاب ١ / ٤٢٩ بولاق، وانظر يونس البصري ص ١٩١ [د. أحمد مكي الأنصاري، المعارف بمصر سنة ١٩٧٣م].

(٢) الصافات / ١٤٧، ونصها : «وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون».

(٣) قال بهذا الفراء. [معاني القرآن ٢ / ٣٩٣]، وهو قول ابن عباس. [البحر ٧ / ٣٧٦]. لكن أبا العباس المبرد، وأبا الفتح رداً على الفراء. [انظر المقتضب ٣ / ٣٠٤-٣٠٥، والخصائص ٢ / ٤٦١].

(٤) أبو اللُّحَامِ التغلبي، واسمه حُرَيْث، شاعرٌ جاهلي .

الخزاعة ٨ / ٥٥٥، سيبويه ١ / ٤٣١ بولاق، وفي الحاشية نُسبهُ الأَعلَمُ لعبد الرحمن بن أمِّ الحَكَمِ، ولعلَّ الأول هو الصواب، اللسان / قَصْدٌ، المحتسب ١ / ١٤٩، المغني ٤٧٠، ابن يعيش ٧ / ٣٨، ٣٩، إيضاح المُفَصَّل ٣٤ / ٢.

و (الحَكَمِ) : الحاكم الذي يقضي بين القوم. والقصد : العدل. والشاهد فيه رفع (يقصد) على القطع؛ لأن معناه : وينبغي له أن يقصد، كأنه قال : وليقصد في حكمه . ونظيره مما جاء بلفظ الخبر، ومعناه الأمر، قول الله تعالى :

﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾ ،

أي : يُرْضَعْنَ .

(٥) ط : قضيته .

وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية، كما ذكرنا في قوله<sup>(١)</sup> :

فَنُرْجِي وَنُكْثِرُ التَّامِيلَا ٦٦٥ .....

ومثله قوله<sup>(٢)</sup> :

٦٧٠ فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً<sup>(٣)</sup> فَأَبْهَتْ حَتَّى مَا أَكَاد أَجِيبُ

يُروى بنصب «أبهت»، ورفع على القطع، أي : فأنا أبهت.

قوله : «والواو بشرطين : الجمعية<sup>(٤)</sup>، وأن يكون قبلها مثل ذلك»، أي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد، ويكون قبلها أمر، نحو : زرني وأزورك، أو نهبي، نحو<sup>(٥)</sup> :

(١) كعب بن العنبري . وقد سبق تمجيد البيت :

غَيْرَ أَنَا لَمْ تَأْتِنَا بَيِّقِينَ فَنُرْجِي وَنُكْثِرُ التَّامِيلَا

(٢) عروة بن حزام المُدْرِي (ديوانه . مخطوطة الشنقيطي ٧٠ أدب ش)

[لم أقف على المخطوط، ولكن أشار إليها هكذا الأستاذ هارون] الخزنة : ٥٦٠/٨، سيبويه ٤٣٠/١، الإيضاح في شرح المفصل ٣٤/٢، ابن يعيش ٣٨/٧.

ونسبه ابن الشجري في حماسه ١٥٣ إلى كُثْرِ عَزَّة [ط . حيدر آباد سنة ١٣٤٥هـ]. و (فُجَاءة) بضم الفاء : بَغْتَةً . وهو مصدر منصوب على الحال من الفاعل أو المفعول . و (أبهت) من باب قرب ونفع وعلم ويقال : بُهِت -أيضاً- ، أي : دهش وتحير.

قال البغدادي (و) (حتى) هنا ابتدائية، ومعناها الغاية، و (ما) نافية، و (أكاد) بمعنى أقرب . وجملة (أجيب) في محل نصب خبرها، ومفعول (أجيب) محذوف، أي : أجيبها إن كَلَمْتَنِي.

[الخزنة ٥٦٢/٨ هارون].

وقال الأستاذ هارون : «أو معناه : لا تكون مني إجابة ما . والشاهد فيه جواز الرفع على القطع في (أبهت)، والنصب عطفاً على أَنْ وما بعدها».

[سيبويه ٥٤/٣ هامش ٣ هارون].

(٣) ط : فُجَاءة.

(٤) \* المؤلف في اصطلاح النحاة هو أو المعية .

وتعبر الرضي أدق، وذلك للفصل بين واو المعية الخاصة بالمفعول معه، والواو التي تضم بعدها أَنْ .

[الخزنة ٥٦٤/٨ هامش ٤].

(٥) قائله : أبو الأسود الدؤلي (مستدركات ديوانه ص ١٦٥ تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الكتاب الجديد،

بيروت، سنة ١٩٧٤م).

٦٧١ لَاتَنَّهُ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ  
 أو استفهأَمَ ، نحو : هل تزورني وتعطيني ، أو تَمَنُّ ، نحو : ليتك عندنا وتكرمنا ،  
 أو تحضيضُ ، نحو : هَلَّا تزورنا وتكرمنا ، أو عَرَضُ نحو : أَلَّا تزورنا وتكرمنا .  
 والنحاة يؤولون هذا بواو العطف نحو : ليكن منك زيارة<sup>(١)</sup> وزيارة مني ، وقد  
 ذكرت ماهو عليه في الفاء<sup>(٢)</sup> .

قوله : «أو» بشرط معنى إلى «أن» ، معنى «أو في الأصل : أحد الشيئين أو  
 الأشياء ، نحو : زيد يقوم أو يقعد أي يعمل أحد الشيئين<sup>(٣)</sup> ، ولا بد له من أحدهما ،  
 فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى ، الذي هو لزوم أحد الأمرين : التنصيص على  
 حصول أحدهما عقيب الآخر ، وأنَّ الفعل الأول يمتدُّ إلى حصول الثاني ، نصبت ما  
 بعد «أو» ، فسيبويه<sup>(٤)</sup> يقدره بإلّا ، وغيره بإلى ، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد ، فإن  
 فسّرته بإلّا ، فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف ، أي : لألزمك إلّا وقت أن تعطيني ،  
 فهو في محل نصب على أنه ظرف لما قبل «أو» ، وعند من فسّره بإلى : ما بعده بتأويل  
 مصدر مجرور بأو التي بمعنى إلى .

هذا<sup>(٥)</sup> ، وقال سيبويه في قول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

ونسبه سيبويه في كتابه ٤٢٤/١ بولاق ، والصيمري في التبصرة ٣٩٩/١ للأخطل الخزنة ٥٦٤/٨ هـ ، معاني  
 الفراء ٣٤/١ ، ١١٥ ، الأزهية ص ٢٣٤ ، بدائع الفوائد ١٦١/٢ ، رصف المباني ص ٤٢٤ ، الجنى الداني  
 ص ١٥٦ ، الإيضاح العضدي ٣١٤/١ ، المقتصد ١٠٧٠/٢ ، الجمل ١٨٧ ط . جديدة [الشاهد فيه أن  
 تأتي منصوب بـ (أن) مضمرة بعد واو الجمعية الواقعة بعد النهي .

- (١) ط : ليكن زيارة منك وزيارة مني .
- (٢) اختار الرضي في مثل هذه التراكيب أن ما بعد الفاء ، أو الواو من المصدر المؤول ، مبتدأ محذوف الخبر ، وقد تقدّم  
 ذلك وأفاض في شرحه وتأنيده .
- (٣) م ، د : وأي يعمل أحد الشيئين أو الأشياء .
- (٤) الكتاب ٤٢٧/١ بولاق .
- (٥) سقطت من د ، ط .
- (٦) هو كعب الغنوي :

الخزنة ٥٦٩/٨ ، سيبويه ٤٢٦/١ بولاق ، المقتضب ١٧/٢ ، ١٨ ، إيضاح المفصل ٢٨/٢ ، ابن يعيش

٦٧٢ وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضبُ منه صاحبي بقؤول

يجوز رفعُ (يغضب) ونصبه، أمّا الرفعُ فلعطفه على الصلة، أعني قوله : ليس نافعي ، وقال أبو علي<sup>(١)</sup>، في كتاب الشعر : بل هو عطف على «نافعي»، وليس بشيء؛ لأنه يكون المعنى، إذن، ما أنا بقؤولٍ للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي، أي : لا أقول شيئاً لا يغضب منه صاحبي، وهذا ضدُّ المقصود.

وإذا نصبته<sup>(٢)</sup> فهو على الصِّرف<sup>(٣)</sup>، قال المبرد<sup>(٤)</sup> : لا يجوزُ ذلك<sup>(٥)</sup>، لأن مُرادَ الشاعر : الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله.

قلت : الذي قاله ، إنما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعي ؛ لأنه يكون المعنى، إذن، لا أقول قولاً، لا يجمع النفع وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لأنه ينبغي ألا يقول (٢١٢ ب) قولاً يجمع نفعه وغضب صاحبه، وأما إذا جعلناه في سياق النفي الذي هو : ما أنا، فلا يفسد المعنى، لأنه يكون المعنى، إذن، لا يكون مني القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه ، وذلك

== ٣٦/٧، إيضاح الشرع ٧/أ.

الشاهد فيه أن سيويه جَوَزَ في (يغضب) النصبَ والرفعَ.

(١) إيضاح الشعر، الورقة ٧/أ؛ وفيه : «وموضع المضارع الذي هو (يغضب) في البيت نصبٌ للعطف على خبر ليس، والضمير الذي هو منه يعود على اسم ليس، والمقول حيثُ هو الشيء، والقول يقع عليه لعمومه واحتماله أن يكون القول وغيره وليس كالغضب.

فإذا أخرج (يغضب) من الصلة أضمر أن لعطفه إياها على الشيء ، كأنه قال : وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ولغضبِ صاحبي بقؤول، فالغضب لا يقال، ولكن التقدير : ولِقَوْلِ غَضَبِ صاحبي، فتُصَيِّفُ القولُ الحادث عنه الغضبُ إلى الغضب ...» .

(٢) أي الفعل (يغضب) في البيت السابق.

(٣) أي على أن الواو للمعية.

(٤) المقتضب ١٩/٢.

(٥) في ط مايلي : «لا يجوز ذلك؛ لأن فيه إذن نفْي النفع والغضب معاً، وهو عكس المقصود؛ لأن مُرادَ الشاعر ...» .

إِذَا بَانْتِفَائِهِمَا مَعاً أَوْ بَانْتِفَاءِ أَحَدِهِمَا لِأَنَّ الْمَرْكَبَ يَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ أَحَدِ جُزْأَيْهِ كَمَا يَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ مَجْمُوعِهِمَا، فَتَقْدُمُ الْوَاحُ عَلَى مَا هُوَ مِنْفِي حَقِيقَةٍ، أَعْنِي الْقَوْلَ، الَّذِي تَضُمُّنُهُ : بِقَوْلٍ ، كَتَقْدَمُ الْفَاءُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُسْتَفْهِمِ عَنْهُ فِي قَوْلِكَ : مَتَى فَأَكْرَمَكَ تَكْرَمَنِي، كَمَا تَقْدَمُ فِي تَعْلِيلِ ذَلِكَ .

وَقَالَ سَيَبَوِيه<sup>(١)</sup>، وَتَبِعَهُ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup> : إِنَّ «يَغْضَبُ» الْمَنْصُوبَ مَعْطُوفٌ عَلَى «الشَّيْءِ»، أَيِ الَّذِي غَضِبَ صَاحِبِي مِنْهُ أَيِ : لِسَبَبِ غَضَبِ صَاحِبِي .

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي مِنْهُ يَرْجِعُ إِلَى الشَّيْءِ غَيْرِ النَّافِعِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى : وَمَا أَنَا بِقَوْلٍ لَشَيْءٍ مِنْهُ يَحْدُثُ غَضَبُ صَاحِبِي مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي لَا يَنْفَعُنِي، وَلَا مَعْنَى لِهَذَا الْكَلَامِ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ الضَّمِيرُ إِلَى الْمُضَافِ الْمَقْدَرِ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الْغَضَبِ لِيَعْلَمَ أَنَّ الْغَضَبَ مِنْهُ ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى لَفْظِ «مِنْهُ» كَمَا بَيَّنَّا فِي الظُّرُوفِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْجُمْلِ : أَنَّ نَحْوَ قَوْلِكَ : يَوْمَ تَسْوَدُ فِيهِ الْوُجُوهُ<sup>(٣)</sup> : قَبِيحٌ .

---

(١) الْكِتَابُ ٤٢٦/١ بُولَاقَ .

(٢) إِضْحَاحُ الشَّعْرِ، الْوَرَقَةُ ١/٧ .

(٣) ط : لَوُجُوهُ .

## [ إضمار «أَنْ» جوازاً، ووجوباً ]

قوله : « و [بعد<sup>(١)</sup>] العاطفة إذا كان المعطوف عليه اسماً » .

عطف على «حتى» في قوله : وحتى إذا كان مستقبلاً، أي : العاطفة يقدر بعدها أن ، نحو قولها<sup>(٢)</sup> :

لَلْبَسِ عِبَادَةً وَتَقَرَّرْ عَيْنِي [أَحِبُّ إِلَيَّ مِنْ<sup>(٣)</sup> لُبْسِ الشُّفُوفِ] ٦٥٢

ليكون الاسم معطوفاً على اسم، وكذا العطف بالفاء وغيره، نحو : أعجبنى ضرب زيد فيشتم، وضرب زيد ثم يشتم، وضرب زيد أو يشتم .  
والواو، والفاء، وأو، في مثل هذه المواضع ، لا يشوبها معنى السببية، والجمعية والانتهاة .

## [ إظهار «أَنْ» جوازاً، ووجوباً ]

قوله : «يجوز إظهار أَنْ، مع لام كي، والعاطفة، ويجب مع لا» «في اللام» .

أَخَذَ يَبَيِّنُ الْمَوَاضِعَ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا إِظْهَارُ «أَنْ» الْمُقَدَّرَةِ، وَالْمَوْضِعَ الَّذِي يَعْرِضُ فِيهِ مَا يَوْجِبُ إِظْهَارَ «أَنْ»، فَالَّذِي يَبْقَى بَعْدَ الْقَسْمَيْنِ، هُوَ الْمَوْضِعَ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ إِظْهَارُهَا، فَنَقُولُ :

إنما جاز إظهارها مع لام «كي» والعاطفة واللام الزائدة، لا للجحود، نحو : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ<sup>(١)</sup> أَكُونَ ﴾ ، لأن هذه الثلاثة تدخل على اسمٍ صريحٍ نحو : جئتكَ

(١) سقطت من الأصل، وهي من م، د .

(٢) ميسون بنت بحدل، وقد سبق تخريج البيت .

(٣) الزمر / ١٢؛ ونصها : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ النَّاسِ ﴾ .

للإكرام، وأعجبني ضرب زيد وغضبه، وأردت لضربك كقوله تعالى :  
﴿ رَدَفَ لَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> ،

فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسمٍ صريحٍ ، وهو «أن» المصدرية .  
وأما لام الجحود، فلما لم تدخل على الاسم الصريح ، لم يظهر معها ذلك، وكذا  
«حتى» لم يظهر بعدها؛ لأن الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى «كي» وهي بهذا المعنى  
لا تدخل على اسمٍ صريحٍ ، كما مرَّ<sup>(٢)</sup> ، وحُمل عليها : التي بمعنى «إلى» ؛ لأن المعنى  
الأول أغلب من<sup>(٣)</sup> التي يليها<sup>(٤)</sup> المضارع .

وأما الفاء، والواو<sup>(٥)</sup> ، وأو، فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها، للتنصيص على  
معنى السببية والجمعية والانتهاء، كما تقدم، صارت كعوامل النصب، فلم يظهر  
الناصب بعدها، وقد ظهرت «أن بعد أو» في الشعر، قال<sup>(٦)</sup> :

٦٧٣ [أقضي اللبانة لا<sup>(٧)</sup> أفرط ريبة] أو أن يلوم بحاجة لؤامها

(١) النمل / ٧٢؛ ونصها: ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدَفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ .

[انظر المقتضب ٣٧/٢، والبحر ٩٥/٧].

(٢) في الكلام على (حتى).

(٣) ط : في .

(٤) م : بعدها .

(٥) ط : وأما الواو والفاء وأو.

(٦) لبيد بن ربيعة - رضي الله عنه - (ديوانه ١٧٤ بيروت، دار صادر، بلا تاريخ)، وشرح القصائد العشر للتبريزي  
ص ٢٣٩، واللسان / جوب / . و (اللبانة) : الحاجة . لا أفرط ريبة : لا أدع ريبة تنقضي حتى أحكمها .  
الريبة : الشك .

يقول : لا أتقدم على أمر أشك فيه .

قال الأستاذ هارون في تعليقه على هذا البيت : «لم أجد مستشهداً به لهذا غير الرضي» . [الخزانة ٥٧٦/٨ هامش

.(٥)]

الشاهد فيه أن (أن) قد ظهرت بعد (أو) في الشعر .

(٧) ليس في ط .



وأما وجوب الإظهار مع لام «كي» إذا وليها «لا» فلاستكره اللامين المتواليين.

وأما قول المصنف<sup>(١)</sup> : لأنهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام، ففيه نظر، لأن «لا» من بينها يدخلها العوامل، نحو : كنت بلا مال، و : «وحسبوا أن لا تكون» فتنة.

والكوفيون<sup>(٢)</sup> جوزوا إظهار «أن» مع لام الجحود<sup>(٣)</sup>، بدلاً من اللام وتأكيذاً له ، لأن مذهبهم أن اللام هي الناصبة بنفسها<sup>(٤)</sup> ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها، عليها خلافاً للبصريين<sup>(٥)</sup>، واستدلوا بقول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

٦٧٤ لقد عدلتني أم عمرو، ولم أكن مقالتها ما كنت حياً لأسمعا

(١) الإيضاح في شرح الفصل ١٧/٢.

(٢) المائدة / ٧١ ؛ والآية بتامها :

﴿ وَحَسِبُوا أَنَّ أَتَكُونُ فَتْنَةً فَمَضَوْا وَصَمَوْنَهُ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِعَصِيَّتِهِمْ يَعْلَمُ ﴾

(٣) المغني ٢٧٩ ، والإنصاف مسألة ٨٢.

(٤) سميت كذلك ؛ ملازمتهما للجحد ؛ أي النفي ، قال النحاس : والصواب تسميتها لام النفي ؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه ، لا مطلق الإنكار . [المغني ٢٧٨ - ٢٧٩].

(٥) والجملة الفعلية خبر (كان) ، فلا فرق عندهم بين : ما كان زيد يقوم ، وما كان زيد ليقوم إلا مجرد التوكيد الذي تفيد به زيادة اللام .

(٦) «مذهب البصريين أن (أن) مضمرة بعد لام الجحود ، والجار والمجرور متعلقان بخبر (كان) المحذوف» .

[دراسات ١ ج ٢ ص ٤٥٦].

«ولا يجوز إظهار (أن) ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها» .

[الإنصاف ، المسألة ٨٢ ج ٢/٣٤٦].

(٧) لم يعرف قائله .

الإنصاف ، المسألة ٨٢ ج ٢/٣٤٨ ، ابن يعيش ٢٩/٧ ، الخزائن ٥٧٨/٨ ؛ قال البغدادي : «ولم أقف على تتمته . ولا على قائله والله أعلم بذلك» .

وقوله : «لم أقف على تتمته» يريد أنه لم يعرف شيئاً يتصل به ، قبله ، أو بعده .

وقوله : «ما كنت حياً» ما : مصدرية ظرفية ، أي : مدة كوني حياً . الشاهد فيه قوله (مقالتها) ، فإنه مفعول مقدم لـ (أسمع) عند الكوفيين كما نقله الرضي وعند البصريين منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير : ما كنت أسمع مقالتها . ثم بين ما أضمر بقوله لأسمعا .

لأن اللام عندهم هي الناصبة، وليست مصدرية، وهو عند البصريين : على تقدير فعل ناصب، أي : ماكنت أسمع مقالاتها، ثم كرر «لأسمعا» مفسراً للمضمر.

واعلم أنَّ «أَنَّ» الناصبة تضمّر في غير المواضع المذكورة كثيراً، لكنه ليس بقياس، كما في تلك المواضع، فلا تعمل لضعفها، نحو قولهم : تسمع بالمعيدي<sup>(١)</sup> خير من أن تراه، ومنه : عساك تفعل كذا، على رأي، كما مرّ في المضمرات. وَيَقُلْ ذَلِكَ إِذَا كَانَ مَقْدَرًا بِاسْمٍ مَرْفُوعٍ، كما في : تسمع بالمعيدي... ولا سيما إذا كان فاعلاً، وقد جاء قوله<sup>(٢)</sup> :

٦٧٥ جَزَعْتَ حِذَارَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا وَحَقُّ لِمِثْلِي يَابِثِيَّةٌ يَجْزَعُ  
وقد تنصب مضمرة شذوذاً، كقوله<sup>(٣)</sup> :  
أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْنَى

يُروى رفعاً ونصباً، والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياساً.

(١) استطراد من الرضي لاستكمال بحث (أَنَّ).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) جميل بن مَعْمَرِ الْمُثَنِّي (ديوانه ١١٨)، ورواية الديوان :

جَزَعْتَ غَدَاةَ الْبَيْنِ لَمَّا تَحْمَلُوا وما كان مثلي يابثية يجزع وعليه، فلا شاهد فيه حينئذ.

الخرزانه ٥٧٩/٨، سر صناعة الإعراب ٢٨٦/١ - ٢٨٩، الخصائص ٤٣٥/٢، ضرائر الشعر ٢٦٤. «وَجَزَعُ الرَّجُلِ جَزَعًا، من باب تعب، إِذَا ضَعُفَتْ مُتْنُهُ عَنْ حَمْلِ مَا نَزَلَ بِهِ وَلَمْ يَجِدْ صَبْرًا... والغداة : الضحوة، واليَبْنُ : الفراق، مصدر بَانَ يَبْنُ، إِذَا فَارَقَ وَانْفَصَلَ... وجملة (حَقُّ لِمِثْلِي) إما حال من التاء في (جَزَعْتُ) بإضمار (قد)، وإما معطوفة على (جَزَعْتُ). [الخرزانه ٥٨١/٨ - ٥٨٢].

الشاهد قوله (يجزع) فإن الفعل المضارع يحكم له بحكم ما هو منصوب بـ (أَنَّ) وإن كان مرفوعاً. فقوله يجزع أي أَنَّ يجزع.

(٤) سبق تخريجه.

## [ الجوازِم ، ذِكْرُ أَدْوَاتِ الْجَزْمِ ] :

قوله : «وينجزم بلم، ولما، ولام الأمر، ولا، في النهي. وكَلِمَ»  
المجازاة، وهي : إن، ومهما، وإذما، وحيثما، وأين،  
ومتى، ومن، وما، وأنى، وأما مع كيفما وإذا، فشاذاً،  
وبإِنْ مقدرةً .  
هذا ذكر الجوازِم مطلقاً.

## [ جَزْمُ الْفِعْلِ الْوَاحِدِ ]

قوله : «فَلَمْ، لقلب المضارع ماضياً، ونفيه، ولما، مثلها، وتختص  
بالاستغراق، وجواز حذف الفعل ولام الأمر المطلوب بها  
الفعل، ولما، النهي المطلوب بها الترك» .

أخذ في<sup>(١)</sup> التفصيل<sup>(٢)</sup> ، قوله «فلم لقلب المضارع ماضياً» ، قد ذكرنا في باب  
المضارع أَنَّ بعضَهُم يقول<sup>(٣)</sup> : إِنَّ «لم» دخل على الماضي فقلب لفظه إلى المضارع ،  
وقد جاءت «لم» في الشعر غيرَ جازمةٍ ، كقوله<sup>(٤)</sup> :

٦٧٦ لولا فوارسُ من نُعمٍ وأسرتهِم يومَ الصُّلَيْفاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجارِ

(١) سقطت أل من الأصل .

(٢) م : أخذ يفصل كل واحد منها .

(٣) انظر إيضاح المُفَصَّل ٢/٢١٧ ، ٢١٨ .

(٤) لم يُعرَفَ قائله . الخزائن ٩/٣ ، المغني ص ٣٦٥ ، ابن يعيش ٨/٧ ، الخصائص ١/٣٨٨ ، ضرائر الشعر ص ١٣١٠ وفيه :

لكن فوارسُ نُعمٍ وأسرتهِا

وفوارس : جمع فارس ، قال النحاة : إِنَّ صيغة (فاعل) المكسورة العين إذا كانت وصفاً للمذكر عاقل لا تجمع على (فواعل) إلا شلوذاً .

وجاءت، أيضاً في الضرورة، مفصلاً بينها (٢١٣ أ) وبين مجزومها، قال<sup>(١)</sup> :

٦٧٧ فأضحت مغانيها قفراً رسوئها كأن لم، سوى أهل من الوحش تؤهل

قوله : «ولما مثلها»، يعني لقلب المضارع ماضياً، أي نفي الماضي .

قوله : «وتختص بالاستغراق»، اعلم أن «لما»، كما قالوا، كان في الأصل «لم» زيدت عليه «ما»، كما زيدت في «إما» الشرطية، وأينما، فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء :

أحدها : أن فيها معنى التوقع، كقد، في إيجاب<sup>(٢)</sup> الماضي<sup>(٣)</sup>، فهي تستعمل في الأغلب، في نفي الأمر المتوقع، كما يخبر بقدر، في الأغلب، عن حصول الأمر المتوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمر : قد ركب الأمير، أو : لما يركب، وقد استعمل في غير المتوقع، أيضاً، نحو : ندم ولما ينفعه الندم .

وأقول : لا يحكم بالخطئة على من يجمعها على هذا الوزن، «فقد تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اهتمامهم في الكلام الفصيح الذي يحتاج بصحته إلى جموع كثيرة جاوزت الثلاثين، وكل منها وصف للمذكر العاقل، ومن هذه الجموع : فارس، وفوارس، كما في قول المنخل البشكري :

وعلى الجياد المضمرات فوارس مثل الصقور . . .

[انظر الفَيْض في ألوان الجموع، لعباس أبي السعود، مصر، دار المعارف، بلا تاريخ ص ٧٦-٧٧. وانظر مجلة الدعوة، العدد ٨٩٢، ١٩ رجب سنة ١٤٠٣ هـ ص ٢٢، ٢٣ : القياس والسماع لأستاذنا الشيخ محمد عزيمة رحمه الله.]

و(نعم) : اسم قبيلة، و(يوم الصليفاء) : أحد أيام العرب .

الشاهد فيه أن (لم) قد جاءت في الشعر غير جازمة، فإن المضارع بعدها (يوفون) لم يتأثر بها .

(١) ذو الرمة (ديوانه ٥٠٦، نشر كارليل هنري هيس مكارتني، كمبردج سنة ١٩١٩م) .

الخرانة ٥/٩ هارون، تأويل مشكل القرآن ص ٢٠٧؛ وفيه : (مباديا) بدل (مغانيها)، الخصائص ٤١٠/٢،

ضرائر الشعر ٢٠٣، المرتجل ٢١٢، المغنى ص ٣٦٧، البغداديات ص ٤٦٠. و(المغاني) : جمع مَغْنَى، وهو

المنزل، والقفار : جمع قفر، وهي الأرض الخالية، وتؤهل : من أهل الدار : نزلها، من باب ضَرَبَ يضرب .

الشاهد فيه أن (لم) قد فصلت في الضرورة من مجزومها، فإن الأصل : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش .

(٢) د : «في الإيجاب في الماضي، أعني أنه يستعمل في الأغلب في الأمر المتوقع» .

(٣) أي الماضي المثبت .

واختصَّت<sup>(١)</sup> «لما» أيضاً، بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم، نحو :  
 نَدِمَ ولما ينفعه الندم، فعدم النفع متصل بحال التكلم، وهذا هو المراد بقوله :  
 وتختص بالاستغراق، ومنع الأندلسي من معنى الاستغراق فيها، وقال : هي مثل «لم»  
 في احتمال الاستغراق وعدمه، والظاهر فيها الاستغراق، كما ذهب إليه النحاة، وأما  
 «لم» فيجوز انقطاع نفيها دون الحال، نحو : لم يضرب زيد أمس، لكنه ضرب اليوم.

واختصَّت «لما» أيضاً بعدم دخول أدوات الشرط عليها، فلا تقول : إنَّ لما  
 تضرب، ومَنْ لما تضرب، كما تقول : إنَّ لم تضرب<sup>(٢)</sup> ومَنْ لم تضرب، وكأن ذلك  
 لكونها فاصلة قوية<sup>(٣)</sup> بين العامل الحرفي وشبهه، وبين معموله .

واختصَّت، أيضاً، بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي إن دَلَّ عليه  
 دليل، نحو : شارفت المدينة ولما، أي : ولما أدخلها، كما جاء ذلك في «قد» التي هي  
 نظيرتها، قال<sup>(٤)</sup> :

أزِفَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ ركبناَ لما تَزُلُ برحالنا وكانَ قَدِ ٥٢٥  
 وقد جاء ذلك في «لم» ضرورة، كقوله<sup>(٥)</sup> :

٦٧٨ احتفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت<sup>(٦)</sup> وإن لم

(١) ط : واختص.

(٢) ط : يضرب.

(٣) أي لكثرة حروفها عن لم.

(٤) النابغة الذبياني . وقد سبق تخريج البيت.

(٥) إبراهيم بن هرمة (ديوانه ٢٠١).

الخزاعة ٨/٩ هارون، المغني ص ٣٦٩، ضرائر الألويسي ص ١٠٢، الجنى الداني ٢٦٨.

و (يوم الأعازب) : أخذ أيام العرب، قال العيني : هو يوم معهود بينهم، وعقب على ذلك البغدادي بقوله : «لم أقف عليه في كتب أيام العرب».

[الخزاعة ١٠/٩، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٥٢/٥].

الشاهد فيه أنَّ حذف مجزوم (لم) ضرورة، والأصل : وإن لم تصل.

(٦) د، ط : وجدت .

وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لم» و «لما» فهي للاستفهام على سبيل التقرير، ومعنى التقرير: إلقاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا جَعَلْنَا نَارًا تَلْهِمُكَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَتُؤْتِيكَ مِنْهَا دِينَارًا وَكَافُورًا﴾ (١) ، و: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا جَعَلْنَا نَارًا تَلْهِمُكَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَتُؤْتِيكَ مِنْهَا دِينَارًا وَكَافُورًا﴾ (٢) وقوله (٣):

٦٧٩ [إليكم يا بني (١) بكر إليكم] ألما تعرفوا منا اليقين

قوله: «ولام الأمر»، اللام المطلوب بها الفعل، يدخل فيها لام الدعاء، نحو: ليغفر لنا الله، وهي مكسورة، وفتحها لغّة، وقد تسكن بعد الواو، والفاء، وثم، نحو:

﴿وَلَتَأْتِيَنَّ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ (٤) و: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ (٥)،

(١) الشعراء / ١٨، والآية بينهما: ﴿قَالَ أَلَمْ تَرَ أَنَّا جَعَلْنَا نَارًا تَلْهِمُكَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَتُؤْتِيكَ مِنْهَا دِينَارًا وَكَافُورًا﴾.

(٢) سقطت من ط. (٣) الشرح / ١ (٤) ط: ساقطة.

(٥) عمرو بن كلثوم (شرح القصائد العشر للبريزي ص ٣٥٤)؛ وفيه:

وقوله [إليكم]: إليك: اسم للفعل... ولا يجوز أن يتعدى [إليكم] عند البصريين؛ لا يقال: إليك زيداً؛ لأن معناه: تباعد.

وقوله (ألما تعرفوا منا الجِدُّ في الحرب عرفاناً يقيناً؟).

والفرق بين (لما)، و (لم)، أن (لما) نفي: قد فعل، و (لم) نفي: فعل. ومن الفرق بينها أن (لم) لا بد أن يأتي معها الفعل، و (لما) يجوز حذف الفعل معه.

الشاهد فيه أن الهمزة الداخلة على (لما) للاستفهام التقريري؛ أي: ألم تعرفوا منا إلى الآن الجِدُّ في الحرب عرفاناً يقيناً. أي: قد علمتم ذلك فلم تتعرضوا لنا [الخزائن ١٠/٩].

(٦) من حاشية ط، م.

(٧) النساء / ١٠٢، والآية بينهما:

﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا بَأْسِلِحَتِهِمْ فَلَا آَسَاجِدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلَتَأْتِيَنَّ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُوا عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِكُمْ لَفَيِغِيلُونَ عَلَيْكُمْ نِيْلَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَا جَنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَدْنَى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾.

(٨) سقطت من ط.

(٩) الحج / ٢٩، ونصها: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾.

(١٠) ط: ساقطة.

وهو مع الفاء والواو أكثر، لكون اتصالهما<sup>(١)</sup> أشدَّ، لكونهما على حرفٍ واحدٍ، فصار الواو<sup>(٢)</sup>، والفاء مع اللام بعدهما، وحرف المضارعة، ككلمة على وزن فَعَلَ وَكَتَفَ، فتخفف بحذف الكسر، وأمَّا «ثم» فمحمولةٌ عليهما، لكونها حرفَ عطفٍ مثلها.

وتلزم<sup>(٣)</sup> اللام، في النشر، فعلٌ غير المخاطب<sup>(٤)</sup>، وهو إمَّا فعل المفعول نحو: لَأُضْرِبَ أنا، ولتُضْرَبَ أنت، لأن هذا الفعل للفاعل الغائب، المحذوف، وإمَّا فعل الغائب المذكور، نحو: ليضرب زيد، ولتضرب هند، وهما كثيران، وإمَّا فعل المتكلم، كقوله عليه السلام: قُومُوا فَلَأَصِلَ لَكُمْ<sup>(٥)</sup>، وقال الله تعالى: ﴿... وَلَنَحْمِلَ<sup>(٦)</sup> خَطِيئَتَكُمْ﴾،

وهذا، أي أمر الإنسان لنفسه، قليل الاستعمال، وإن استعمل، فلا بد من اللام كما رأيت، فإن كان المأمور جماعة بعضهم حاضر، وبعضهم غائب، فالقياس: تغليب

(١) في ط: لكون اتصالهما بها بعدهما أشد.

(٢) في ط: فصار الفاء والواو.

(٣) ط: ويلزم.

(٤) في ط: فعل غير الفاعل المخاطب.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (٨)، و (٢٠) باب الصلاة على الحصى، والأذان ١٦١؛ ومسلم في المساجد ٢٦٨، وأبو داود في الصلاة ٧٠، والنسائي في الإمامة ١٩، ٢٠، ومالك في الموطأ، باب السفر ٣١، والدارمي في الصلاة ٦١.

هذا، وقد وُجِّه الحديث في شواهد التوضيح ١٨٦ على خمسة أوجه:

- ١ - بحذف الياء، واللام للأمر.
  - ٢ - بإثبات الياء مع لام الأمر إجراء للمعتل مجرى الصحيح.
  - ٣ - اللام للتعليل، والفعل منصوب.
  - ٤ - اللام للتعليل، والياء ساكنة تخفيفاً.
  - ٥ - اللام مفتوحة، والفعل مبني على الفتح، ونون التوكيد محذوفة.
- [انظر إعراب الحديث النبوي للعكبري ص ٦٦، أمالي السهيلي ٩٤، الجنى الداني ١١٠، شواهد التوضيح ١٦٠، ١٨٦، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٠٣].

(٦) العنكبوت / ١٢، والآية بتيهاها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطِيئَتِهِمْ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾.

الحاضر، نحو: افعلوا، لحاضر وغائب، وافعلوا، لمن بعضهم حاضر، ويجوز على قلة: إدخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء: الخطاب واللام: الغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصاً على كون بعضهم حاضراً، وبعضهم غائباً، كقوله عليه السلام: «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ، وَقُرِئَ»<sup>(١)</sup> في الشواذ<sup>(٢)</sup>: فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا<sup>(٣)</sup>.

وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال<sup>(٤)</sup>:

٦٨٠ محمد، تَفَدِّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِيفَتْ مِنْ أَهْرِ تَبَالَا

وأجاز الفراء<sup>(٥)</sup> حذفها في النثر في نحو: قل له يفعل، قال الله تعالى:

﴿قُلْ لِلْعِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(٦)</sup>،

(١) أخرجه مسلم في المساجد ١٥٩، وأحمد ٢٤٣/٥. انظر ابن يعيش ٤١/٧، ٦١.

(٢) «قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، والحسن، وأبي رجاء، ومحمد بن سيرين، والأعرج، وأبي جعفر، والسلمي، وقتادة، والجحدري، وهلال بن يساف، والأعمش، وعباس بن الفضل، وعمرو بن فائد...» [المحتسب ٣١٣/١، وانظر البحر ١٧٢/٥، وابن يعيش ٤١/٧، ٦١].

(٣) يونس / ٥٨، ونصها: ﴿قُلْ يَفْضِلِ اللَّهُ وَرَحْمَتُهُ مِنْ ذَلِكَ فَتَفَرِّحُوا وَهُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(٤) في نسبة البيت خلاف، قيل للأعشى، وليس في ديوانه، وقال ابن هشام في (شرح شذور الذهب): قائله أبو طالب، عم النبي صلى الله عليه وسلم، وآخرون لحسان بن ثابت... الخزانة ١١/٩ هارون، مسائل خلافة للعكبري ص ١١٦، سيبويه ٤٠٨/١ بولاق، أسرار العربية ٣١٩، إعراب القرآن للنحاس ٢٩٧/١، ضرائر الشعر ١٤٩، الصاحبي ١٥٠، رصف المباني ٢٥٦، الإنصاف ٢٠٦/٢، المسألة ٧٢، وانظر المغني ص ٨٤٠. و(التبالي): سوء العاقبة، وهو بمعنى الوبال. و(محمد) منادى.

الشاهد فيه أنه قد جاء في ضرورة الشعر حذف لام الأمر في فعل غير الفاعل المخاطب، والتقدير: يا محمد لتفد نفسك كل نفس.

(٥) معاني القرآن ٧٧/٢.

(٦) إبراهيم / ٣١، والآية بتمامها:

﴿قُلْ لِّلْعِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَهُمْ سِرَّاءُ عَلَانِيَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَئِجٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾.

[انظر سيبويه ٤٥١/١ - ٤٥٢ بولاق، الأمالي الشجرية ١٩٢/٢، البحر ٤٢٦/٥، مشكل إعراب القرآن

٤٥١/١ وهامش (١)].

(٧) سقطت من د، ط.



وإنما ارتكب ذلك ، لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة ؛ والأولى أن يُقال في مثله : إنه جواب الأمر<sup>(١)</sup> ، كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله عليه الصلاة والسلام لهم : صَلُّوا ، جُعِلَ قوله - عليه السلام - كالعلّة في إقامتها .

وقال بعضهم<sup>(٢)</sup> : جزمه لكونه شبه الجواب ، كما قلنا في قوله :

﴿ كُنْ<sup>(٣)</sup> فَيَكُونُ ﴾ ،

بالنصب<sup>(٤)</sup> ولو كان كما قاله<sup>(٥)</sup> الفراء ، لم يختص هذا بجواب الأمر .

ثمّ اعلم أنه كان القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام ، أيضاً كالغائب ، لكن لما كثر استعماله ، حُذِفَت اللام وحرف المضارعة تخفيفاً ، وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة ، وذلك لأنه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في أوله ، وقد جاء في الحديث أمر المخاطب باللام ، نحو : «لِتَزِرْهُ<sup>(٦)</sup> ولو بِشَوْكَةٍ» ، وفي آخر : «لِتَقُومُوا إِلَى مَصَافِّكُمْ<sup>(٧)</sup>» ، وهو في الشعر أكثر ، قَالَ<sup>(٨)</sup> :

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن للمُعْكَرِي ٧٦٩/٢ - ٧٧٠ .

(٢) انظر المقتضب ٨١/٢ ، ٨٢ الطبعة الأخيرة .

(٣) البقرة / ١١٧ ، ونصّها : ﴿ يَدْعُ السَّكَّوتَ وَالْأَرْضَ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ .

(٤) في م بعد قوله «بالنصب» : «على قراءة أبي عمرو ، واستبعد هذا القائل ما استبعده الفراء ، ولو ... وقراءة

النصب لابن عامر . [الكشف ٢٦٠/١ ، حجة القراءات ١١١ ، حجة ابن خالويه ٨٨] .

(٥) معاني القرآن ٧٧/٢ .

(٦) أخرجه البخاري - باب الصلاة - والنسائي - القبلة ١٥ - وأبو داود - باب الصلاة ٨٠ - وأحمد بن حنبل في

مُسْنَدِهِ ٤ ، ٤٩ ، ٥٤ .

[انظر الإنصاف ، المسألة ٧٢ ج ٢ ص ٣٠٣] .

(٧) سبق تخريجه ، وانظر الإنصاف ، مسألة ٧٢ .

(٨) لم أعتد إلى قائله .

الخزانة ١٤/٩ - هارون ، الإنصاف ٣٠٣/٢ ، المسألة ٧٢ ، المغني ٣٠٠ ، شرح أبياته للبغدادى ٣٤٤/٤ .

الشاهد فيه أن أمر المخاطب جاء فيه باللام (لِتَقُمْ) ، وهو في الشعر أكثر منه في الشر ، أراد : (قم) . وكذا اللام

في (فلتقضي) لأمر المخاطب ، والياء هذه إشباع الكسرة .

٦٨١ لِنَقُمَ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ فَلْتَقْضِيَ حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

والذي عَرَّ الكوفيين<sup>(١)</sup> حتى قالوا : إنه مجزوم والجازم مقدر، هو القياس المذكور وأيضاً مجيئه باللام في الشعر، وأيضاً معاملة آخره معاملة المجزوم، كما يجيء، وأيضاً، الحمل على «لاء» [النهى<sup>(٢)</sup>]، فإنها تعمل (٢١٣ ب) في المخاطب كما تعمل في الغائب .

قوله : « ولاء » النهي المطلوب بها الترك ، وهي تجزم بخلاف « لا » في النهي ، وقد سُمِعَ عن العرب بلا النهي ، أيضاً ، إذا صَحَّ قبلها « كي » نحو : جثته كي لا يكن له عليَّ حُجَّةٌ ، ولا مَنَعَ أن تجعل « لا » في مثله للنهي

ولاء النهي تحييء للمخاطب والغائب على السواء ، ولا تخص بالغائب كاللام ، وقد جاء في المتكلم قليلاً<sup>(٣)</sup> ، كلام الأمر ، وذلك قولهم : لا أَرَيْنَكَ هنا ، لأن النهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب ، أي : لا تكن ههنا ، حتى لا أراك .

---

(١) انظر الإنصاف ، « المسألة الثانية والسبعون » .

(٢) في الأصل : للنهي .

(٣) جاءت ( لا ) لنهي المتكلم في قراءة شاذة في قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَكْفُرْ شَهَادَةَ اللَّهِ ﴾ ١٠٦ : ٥

قرأ الحسن والشعبي : « ولا نكتم بجزم الميم ، تنبأ أنفسهما عن كتمان الشهادة . ودخول ( لا ) الناهية على المتكلم قليل ، نحو قوله :

إِذَا مَا أَخْرَجْنَا مِنْ دِمَشْقٍ فَلَا نَعُدُّ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجِرَاضُ . . . »

[دراسات ق ١ ج ٢ ص ٥١٧] .

## [ أدوات الشرط ، صور الجملتين بعدها ، وحكمهما ]

قوله : «وكَلِمٌ»<sup>(١)</sup> المجازاة تدخل على الفعلين ، لسببية الأول ومسببية الثاني ، ويسميان شرطاً وجزاء ، فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ أَوِ الْأَوَّلُ ، فالجزم ، وإن كان الثاني فالوجهان .

اعْلَمْ أَنَّ أُمَّ الْكَلِمَاتِ الشرطية إِنَّ<sup>(٢)</sup> ، ومن ثَمَّة ، يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة ، مع القرينة ، قَالَ<sup>(٣)</sup> :

٦٨٢    قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى    وَإِنْ    كَانَ فَقِيراً مُعْجِماً    قَالَتْ    وَإِنْ

ويحذف في السَّعَةِ شرطها وَحَذَهُ إِذَا كَانَ مَنْفِياً بِلَا ، مع إبقاء «لا» نحو قولك إِيْتَنِي وَإِلَّا أَضْرِبُكَ ، أي : وَإِلَّا تَأْتِنِي أَضْرِبُكَ ، وكذا يحذف بعد «إِذَا» الشرطية مع بقاء «لا» إِذَا تَقْدَمَ مَا يَكُونُ جَوَاباً مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، كقولك : أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا ، أَيْ : إِمَّا لَا تَفْعَلْ ذَاكَ فَافْعَلْ هَذَا .

وعند الكوفيين ، تحيىء<sup>(٤)</sup> «إِنْ» بمعنى «إِذْ»<sup>(٥)</sup> ، قالوا في قوله تعالى :

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٦ ، والفوائد الضيائية ٢٥٥/٢ .

(٢) انظر سيبويه ٤٥٧/١ بولاق ، المقتضب ٧٤/٢ - ٧٥ ، ابن يعيش ٩/٩ .

(٣) رُوِيَتْ (ملحقات ديوانه ص ١٨٦ ط . وليم بن الورد البروسي) ؛ وفيه : يا سلمى بدل يا سلمى .

الخزاعة ١٤/٩ هارون ، بحر العوام فيها أصاب فيه العوام ٣٣ [لابن الجنبلي ط . عز الدين التنوخي ، دمشق ٧

سنة ١٩٣٧م] ، الضرائر للألوسي ٨٥ ، المغني ٨٥٢ ط . م .

الشاهد فيه حذف الشرط والجزاء معاً ، وهو لضرورة الشعر ، والتقدير : وإن كان كذلك فقد رضيت أيضاً .

(٤) ط : يحيى .

(٥) انظر الإنصاف ٣٦٧/٢ ، المسألة ٨٨ ، والصاحبي ص ١٧٧ ، والمفهم ٥٨/٢ . وإليك ما قاله يحيى بن سلام

في تفسيره : إِنَّ يَعْني إِذْ ، وذلك قوله في البقرة

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ اللَّهِ لَمْ أَكُنْ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ بِشَيْءٍ يَدْعُونَهُ ﴾

[الآية ٢٧٨] يعني إِذْ كُتِمَ مُؤْمِنِينَ .

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنْهُ﴾ ،

إنها بمعنى إِذْ، لَأَنَّ «إِنْ» مفيدة للشك تعالى الله عنه .

والجواب : أَنَّ «إِنْ» ليست للشك، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها، لا للشك، ولو سلمنا ذلك أيضاً، قلنا : إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين<sup>(١)</sup>، وإن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى، لِضَرْبٍ<sup>(٢)</sup> مِنَ التَّوْبِيل، كقوله تعالى :

﴿لَيْسَبُلُوكُمْ<sup>(٣)</sup> فِي مَاءِ آتِنَاكُمْ﴾ ،

لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء، وقال تعالى :

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ<sup>(٤)</sup>﴾ ،

لما كانوا في صورة من يُرْتَجَى منهم ذلك، وقال :

﴿يُضِلُّ<sup>(٥)</sup> مَن يَشَاءُ﴾ ،

وقوله في آل عمران :

﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ .

[الآية ١٣٩] يعني إِذْ كنتم مؤمنين . وقال في سورة براءة :

﴿فَاللَّهُ أَعْلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَحْدَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ،

[الآية ١٣] يعني إِذَا كنت مؤمنين،

[التصريف . يحيى بن سلام ١٢٤ - ٢٠٠، تحقيق هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع سنة ١٣٩٨هـ - ص ١٩٥].

(١) البقرة / ٢٣، والآية بتمامها :

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنْ رَبِّ سَمَّا زِلْنَا عَلَىٰ عِبَادَنَا فَأَنزَلْنَا سُورَةَ مِّنْ مَّوَدِّهِ . وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ .

(٢) لانه يخاطبهم بما يجري على السنتهم .

(٣) أي لنوع من التاويل .

﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْخَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَسْأَلُوكُمُ فِي مَاءِ آتَيْنَاكُمْ إِنْ رَبُّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ .

(٥) البقرة / ٢١، ونصها :

﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ عِبْدُوا رَبَّكَ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ .

(٦) فاطر / ٨، والآية بتمامها :

﴿أَفَنُورِئِينَ لَهُ مِثْلُ مَا عَمِلَ . قَدْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ بِضَلِّ مَن يُشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٌ إِنْ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ .

أي<sup>(١)</sup> يترك الإلطاف لمن يعلم أنه لا ينفعه ذلك، فكذا قال تعالى :  
﴿إِنْ كُنْتُمْ<sup>(٢)</sup> مُؤْمِنِينَ﴾ ، و : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي<sup>(٣)</sup> رَيْبٍ﴾  
لما كان أمرهم في نفسه محتملاً للإيمان وضده، وللارتياب وضده، لا بالنسبة إلى علم  
الباري تعالى :

قوله : «مهما»، اختلف فيها، فقال بعضهم : هي كلمة غير مركبة على وزن  
فَعْلَى<sup>(٤)</sup>، فحقها، على هذا، أَنْ تُكْتَبَ بالياء<sup>(٥)</sup>، ولو سُمِّيَ بها لم تنصرف لِكَوْنِ الْأَلِفِ  
زائدة ولو قيل إنها للتأنيث، لم تنصرف مع تنكيرها، أيضاً.

وقال الخليل<sup>(٦)</sup> : هي «ما» ألحقت بها «ما» كما تلحق بسائر كلمات الشرط، نحو :  
متى<sup>(٧)</sup> ما، وإما، ثم استكره تتابع المثليْن، فأبدل ألف «ما» الأولى هاء، لتجانسها  
في الهمس<sup>(٨)</sup>، وقول الخليل قريب قياساً على أخواتها .

وقال الزَّجَّاجُ<sup>(٩)</sup> : هي مركبة من «مَه» بمعنى «كُفٌّ» و «ما» الشرطية، وفيه بُعْدٌ،  
وهو أن يقال في : مهما تفعل أفعَل : إنه رَدٌّ على كلام مقدر، كأنه قال لك قائل :  
أنت لا تقدر على ما أفعَل، فقلت : مهما تفعل أفعَل، ولو ثبت ما حكى الكوفيون

(١) انظر تفسير أبي السعود ٢٣٩/٤ .

(٢) البقرة ٩١/، والآية بتمامها :

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَايَأُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا تَأْوِيلُهُ مَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَبَكَّرْتُمْ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ  
قُلْ فَلِمَ تَقُولُونَ أُنْيَاسَ اللَّهِ مِنْ قَبْلِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ .

(٣) من الآية ٢٣ / البقرة .

(٤) انظر الجنى الداني ٦١٢ .

(٥) لأنها ألف مقصورة رابعة .

(٦) الكتاب ٤٣٣/١ بولاق؛ وفيه : «... وقد يجوز أن يكون (مه) ضم إليها (ما)» .

(٧) ط : متيماً .

(٨) وردت كلمة (مَه) بمعنى (ما) الاستفهامية في مُسْنَدِ أَحْمَدَ ١٧٢/٢ من حديث عبدالله بن عمرو، رضي الله  
عنه، و ٣١٥/٢ من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه .

(٩) والأخفش، والبغداديون . الجنى ٦١٢، الزاهر ٢/٢٧٧ . وانظر مدرسة الكوفة للدكتور المخزومي ص ٢٢٩ .

عن العرب : مَهْمَنْ بمعنى «مَنْ» كما في قوله<sup>(١)</sup> :  
 ٦٨٣ أَمَاوِيٌّ، مَهْمَنْ يَسْتَمَعُ فِي صَدِيقِهِ أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيٍّ يَنْدَمُ  
 لَكَانَ مُقَوِّبًا لِلْمَذْهَبِ الرَّجَّاجِ .

وقد جاء «مهما» في الاستفهام بمعنى «ما» الاستفهامية<sup>(٢)</sup>، أنشد أبو يزيد في  
 نوادره<sup>(٣)</sup> :

٦٨٤ مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَّهْ أَوْدَى بِنَعْلِيٍّ<sup>(٤)</sup> وَسِرْبَالِيَّهْ  
 وَمَهْمَا : اسم ، بدليل ، بدليل رجوع الضمير إليه<sup>(٥)</sup> ، قال تعالى :  
 ﴿مَهْمَا تَأْتَانِي بِهِ مِنْ آيَةٍ . . ﴾ ، وقال الشاعر<sup>(٦)</sup>

(١) لم أعتد إلى قائله : الخزاعة ١٦/٩ هارون ، ابن يعيش ٨/٤ ، لسان العرب (طبعة الحياض ٥٤٥/٣) .  
 والهمزة في قوله : (أماوي) للداء . و (ماوي) مُرْخَمٌ مَآوِيَّةٌ ، وهي من أسماء النساء ، منها مَآوِيَةُ امرأة حاتم  
 الطائي .

و (مَهْمَنْ) : اسم شرط جازم ، يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ ، الأول : يستمع ، والثاني : يندم ، وَكُيِّرَ لِلْقَافِيَةِ . و (ماوي)  
 الثاني : منادى ، وحرف النداء محذوف ، وَكُرِّرَ الْمَنَادِيُّ لِلتَّلْذُّذِ بِهِ .  
 الشاهد قوله (مَهْمَنْ) فَإِنَّ الْكُوفِيِّينَ حَكَّوْا عَنْ الْعَرَبِ بَحِيَّةً بِمَعْنَى (مَنْ) .  
 (٢) هذا رأي جماعة من النحاة ، منهم ابن مالك ، وزعموا أنها مبتدأ ، و (لي) خبرها . [شرح أبيات المغني للبغدادي  
 ٣/٦] .

(٣) ص ٢٦٧ ، والبيت من قصيدة للشاعر الجاهلي : عمرو بن مَلَقَطٍ الطائي .  
 البغداديات ص ٣١٤ ، الخزاعة ١٨/٩ ، ضرائر الشعر ٦٣ ، المغني ١٤٦ ، شرح أبيات البغدادي ٣/٦ ، ابن  
 يعيش ٤٤/٧ ، المجمع ٥٨/٢ .  
 الشاهد فيه أَنَّ (مَهْمَا) هنا بمعنى الاستفهام .

(٤) ط : ينعلني .  
 (٥) انظر المغني ص ٤٣٥ .  
 (٦) الأعراف / ١٣٢ ، ونصّها : «وقالوا مَهْمَا تَأْتَانِي بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَّا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ» . [انظر دراسات ق  
 ١ ج ٣ ص ١٩٦] .

(٧) المتنخل الهذلي . والبيت من قصيدة يَرْتَفِي بِهَا أَبَاهُ .  
 (ديوان الهذليين ٣٠/٢) .

الخزاعة ٢٦/٩ هارون ، ابن يعيش ٤٣/٧ .  
 الشاهد فيه أَنَّ (مهما) اسمٌ ، بدليل رجوع الضمير إليه ، وهو الهاء من (كفاه) ، والضمير لا يرجع إلا إلى الاسم ،  
 وأما الضمير في (إليه) فراجع إلى المملوح .

٦٨٥ [إذا سُدَّتْ<sup>(١)</sup> سُدَّتْ مطواعة] ومهما وَكَلَّتْ إليه كفاه

وقد جاء «ما» و «مهما» ظرفي<sup>(٢)</sup> زمان، تقول : ما تجلس أجلس ومهما تجلس أجلس، أي : ما تجلس من الزمان أجلس فيه .

وأما «إذ ما» فهو عند سيبويه<sup>(٣)</sup> حَرْفٌ، كان، ولعله نظر إلى أن لفظة «ما» تدخل على «إذا» مع أَنَّ فيه معنى الشرط، وهي للمستقبل، وإن دخلت على الماضي، كإن، ولا تصير جازمة معها، فكيف بإذ، الخالية من معنى الشرط الموضوع للماضي<sup>(٤)</sup> فإذ ما، عنده غير مركبة .

قال السيرافي<sup>(٥)</sup> : ما علمت أحداً من النحاة ذكر «إذ ما» غير سيبويه وأصحابه، واستشهد سيبويه ببيتين، أحدهما قوله<sup>(٦)</sup> .

٦٨٦ إذ ما دخلت على الرسول فقل له حَقًّا عليك إذا اطمأن المجلس

(١) من م .

(٢) في التسهيل ص ٢٣٦ : «... وقد تَرَدَّدَ (ما)، و (مهما) ظرفي زمان ...» . لكن الزمخشري قال في الكشف ١٠٧/٢ : «وهذه الكلمة [أي مهما] في عداد الكلمات التي يحرفها مَنْ لَا يَدَّ له في عِلْمِ العربية، فيضعها غير موضعها، وبحسب (مهما) بمعنى (متى ما)، ويقول : مهما جئتني أعطيتك، وهذا من موضعه، وليس من كلام واضح العربية في شيء، ثم يذهب، فيفسر : مهما تأتينا به من آية بمعنى الوقت، فَيُلْحِذُ في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين يدي الناظر في كتاب سيبويه ...» . [انظر البحر ٣٧٢/٤، معاني القرآن للأخفش ٣٠٨/٢، التبيان ٥٩٠/١] .

(٣) الكتاب ٤٣٢/١ بولاق .

(٤) بعد قوله : «للماضي» : في د : «ولا شيء من معنى الشرط فيها» .

(٥) سيبويه ٤٣٢/١ بولاق .

(٦) العباس بن مرداس السلمي، قاله في غزوة حُتَيْنَ .

(ديوانه ٧٢ تحقيق د. يحيى الجبوري، بغداد سنة ١٩٦٨م) .

الخزاعة ٢٩/٩ هارون، الكتاب ٤٣٢/١ بولاق، معاني الحروف للرماني ص ١٥٦، الجمل ٢٢٢، الحلل ص ٢٨٩، الخصائص ١٣١/١ .

و(حقًا) : منصوب على المصدر المؤكد به، أو نعت لمصدر محذوف .

اطمأن المجلس : سكن، والمجلس : الناس، أو المراد أهل المجلس . والشاهد فيه المجازة بإذما، فإن موضع (دخلت) جزم بإذما، بدليل وقوع الفاء في الجواب : (فَقُلْ له) .

والآخر قوله<sup>(١)</sup> :

٦٨٧ إذ ما تَرَنِّي اليوم أَزْجِي ظَعِينِي أَصْعَدُ سِيراً فِي الْبِلَادِ وَأَفْرَعُ

وقال بعض النحاة : أصله إمّا، وهو لا يَجِيءُ إِلَّا بنون التوكيد بعده كقوله تعالى : ﴿فَإِمَّا<sup>(٢)</sup> تَرَيْنَ...﴾ ،

فلما كان ينكسر البيت بالنون، غيّر صورة إمّا، بقلب الميم الأولى ذالاً، ولا يَتِمُّ له هذا في قوله : إذ ما دخلت .

وقال المبرد : إذ ما باقية على اسميّتها<sup>(٣)</sup>، و«ما» كافة لها عن طلب الإضافة، مهيئة للشرط والجزم، كما في «حيث» فإنها صارت بها، بمعنى المستقبل، وجازمة .

(١) هو عبدالله بن مَأم السُّلُوي .

الخزانة ٣٣/٩ هارون، سيبويه ٤٣٢/١ بولاق، الأمل الشجرية ٢٤٥/٢، الأزهية ص ٩٨، ابن يعيش ٣٧/٧ و ٦/٩ .

و(أزجي) : أسوق . و(الظعينة) : المرأة مادامت في الهودج،

و(أفرع) : أصد وأرتفع .

و(تَرَنِّي) : مجزوم بإذما، بحذف النون، والأصل : تَرَنَّنِي، فحذفت الأولى للجزم، والثانية نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم .

وجواب إذما، هو البيت التالي :

فإني من قوم سواكم وإنما رجالي فهم بالحجاز وأشجع

وقد أنشدما سيبويه معاً . فكان ينبغي للرضي إنشأهما .

الشاهد قوله (تَرَنِّي) فإنه مجزوم بإذما بحذف النون، والأصل : تَرَنَّنِي، فحذفت الأولى للجزم، والثانية نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم وجزاء الشرط هو الثاني .

(٢) مريم / ٢٦، والآية بتأنيها :

﴿فَكُلِّي وَأَشْرِي وَفَرِّ عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ .

(٣) قال في المختضب ٤٥/٢ الطبعة الأخيرة : «ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن ، و(إذما) .

إن ظاهر كلام أبي العباس أن (إذما) حُرِفَ كما ذهب إلى ذلك سيبويه، لكن ابن مالك في الكافية الشافية ج ٣/١٦٢٠ قال : وعند سيبويه (إذما) حُرِفَ \* وهي عند ابن يزيد ظرف . ثم تبعه الرضي - كما ترى -، ثم المرادي في الجنى الداني ٢١٤ ط . العراق، ثم ابن هشام في المغني ص ٩٢، ثم الزركشي في البرهان ٣٥٩/٢، ثم السيوطي في المنع ٥٨/٢ .

وأقول : قد يكون للمبرد قول آخر في «(إذما) على أنها باقية على اسميّتها، ...» .



وأما الاعتراض بإذا ما، فلا يلزم، إذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الأحكام اختياراً منهم بلا مُرَجِّحٍ، ألا ترى أنَّ «حيث» مثل «إذا» متضمن لمعنى الشرط، بل : «إذا» أقعد فيه، وتحزم «حيث» «مع» «ما» دون «إذا» .

وأما «حيثما» فنقول : «ما» فيها، كافةٌ حيث عن الإضافة، لا زائدة، كما في : متى<sup>(١)</sup> ما، وإما، وذلك أنَّ «حيث» كانت لازمةً للإضافة، فكانت مخصصةً بسبب المضاف إليه، فكفتها (٢١٤ أ) «ما» عن طلب الإضافة لتصير مُبْهَمةً كسائر كلمات الشرط.

ولما وجب إبهام كلمات الشرط، لأنها، كُلُّها، تحزم لتضمنها معنى «إن»، التي هي للإبهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع به، لا يقال، مثلاً، إن غربت الشمس، أو طلعت، فجعل العموم في أسماء الشرط، كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد «إن»؛ لأنه نوع عموم أيضاً، والشرط بعد هذه الأسماء أيضاً، كالشرط بعد «إن» في احتمال الوجود والعدم.

وأيضاً، فإنهم سلكوا طريق الاختصار، بتضمين هذه الكلمات العامة معنى «إن»، إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في مَنْ ضربتْ ضربتُ : إن ضربتْ زيداً، وإن ضربتْ بكرةً، ضربتُ، إلى مالا يتناهى، وكذا، ما، ومتى، وسائر أخواتها .

ويجوزُ اتِّصالُ «ما» الزائدة، بإن، وأي، وأيَّان، ومتى، وأما في : حيثما، وإدما، فكافة، كما ذكرنا.

---

(١) د، ط : متنيا.

## [ العاملُ في الشرطِ والجزاء ]

وقد اختلفَ في العامل في الشرط والجزاء، قال السيرافي<sup>(١)</sup> إنَّ العاملَ فيها كلمة الشرط، لاقتضائها الفعلين اقتضاءً واحداً، وربطها الجملتين : إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة، فهي كالابتداء العامل في الجزأين<sup>(٢)</sup>، وكظننت، وإنَّ وأخواتها، عملت في الجزأين لاقتضائها لهما.

وذهب الخليل<sup>(٣)</sup>، والمبرد<sup>(٤)</sup> إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط، وهما معاً تعملان في الجزاء، لارتباطهما<sup>(٥)</sup>، وحرفُ الشرط ضعيفٌ لا يقدِرُ على عملين مختلفين، وهذا كما قيل إنَّ الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر.

وأجيب عن ضعف الحرفين عن عملين بأنَّ ذلك يجوز إذا اقتضى شيئين كأنَّ وأخواتها، و«ما» و«لا».

وقال الأخفش<sup>(٦)</sup> : إنَّ الشرط مجزومٌ بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين، والشرط طالب للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه. وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم.

(١) سيبويه ٦٣/٣ هارون هامش (٢). = ١ / ٤٣٥ بولاق.

(٢) د، ط : الجزئين، وهذا خطأ إملائي.

(٣) في الكتاب ١ / ٤٣٥ بولاق : وزعم الخليل أنك إذا قلت، إن تأتي آتاك، فاتاك انجزمت بأن تأتي، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر، حين قلت : اثني آتاك.

(٤) في المقتضب ٢ / ٤٩ : ... فإذا قلت : إن تأتي آتاك. فـ (تأتي) مجزومة بأن، و (آتاك) مجزومة بأن وتأتي ...

وانظر الإنصاف، المسألة ٨٤، وإيضاح الزجاجي ص ١٤٠.

(٥) في م بعد قوله : «لارتباطهما» : «معاً وصيرورتها كشيء واحد».

(٦) المنع ٦١/٢.

وقال الكوفيون<sup>(١)</sup> : الشرط مجزومٌ بالأداة، والجواب مجزوم بالجوار، كما أنه جُزٌّ بالجوار في قوله<sup>(٢)</sup> :

[كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي<sup>(٣)</sup> عَرَانِينَ وَبَيْلِهِ] كَبِيرُ أَنْسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ ٣٥٠  
والجزم أخو الجر، وليس بشيء؛ لأنَّ العمل بالجوار، للضرورة، وأيضاً ذلك عند التلاصق، وينجزم الجزء مع بعده عن الشرط المجزوم، وينجزم بدون الشرط المجزوم.

وقال المازني<sup>(٤)</sup> الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقعَ الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مُختصَّين<sup>(٥)</sup>، وهو قريبٌ، على ما اخترنا قَبْلَ.

وكلمة «إِنْ» لأصلاتها في الشرط وكونها أمَّ الباب، جاز أن تدخل اختياراً على الاسم، بشرط أن يكون بعده فعلٌ، نحو : إِنْ زَيْدٌ ضَرَبَ، وإِنْ زَيْدٌ ضَرَبْتَ، وكذا «لو» نحو : لو أَنْتُمْ<sup>(٦)</sup> تَمْلِكُونَ، بخلاف سائر كلمات الشرط، فإنه لا يجوز ذلك فيها إلا في الضرورة، قال<sup>(٧)</sup> :

فَمَتَى وَاغْلٌ يَزُرُّهُمْ يُحْيُو وَتُعْطَفُ<sup>(٨)</sup> عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي ١٦١  
وقال<sup>(٩)</sup> :

[صَعْدَةُ نَابِتَةٌ<sup>(١٠)</sup> فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ ١٦٢]

(٢) سَبَقَ تَحْرِيجُ الْبَيْتِ.

(٤) الممع ٦١/٢.

(٣) ليس في ط، والأصل، وهو من م.

(٥) بعد قوله : «مختصين» في د : «ولعدم دخول لام الابتداء».

(٦) الإسراء / ١٠٠، والآية بتمامها :

﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا ﴾.

(٧) ط : ويعطف.

(٨) سَبَقَ تَحْرِيجُ الْبَيْتِ.

(٩) من م، د.

(١٠) سَبَقَ تَحْرِيجُ الْبَيْتِ.

وقال<sup>(١)</sup> :

٦٨٨ وَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُهُ يُنْسِرُ مِنَّا مُفْرَعًا  
وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية، لما كانت أصلاً في  
الاستفهام، وسواء ههنا، وَلِيَّ الْأَسْمِ فَعَلٌ، كَأَزِيدَ ذَهَبٍ، أَوْ، لَا كَأَزِيدَ ذَاهِبٍ، ولم  
يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام إذا كان بعد ذلك الاسم فعل، فلا تقول : متى  
زيداً تلقى أو تلقاه . . . ، وَمَنْ زَيْدٌ ضَرَبَهُ، ومتى زيد خرج، وهل زيد خرج، وهل  
زيداً ضربت أو ضربته، إلّا اضطراراً، فإن لم يكن بعد ذلك الاسم فَعَلٌ، نحو :  
متى زيد خارج وهل زيد ذاهب، جاز.

وَحَقُّ الْفِعْلِ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ الْأَسْمِ الَّذِي يَلِي «إِنْ» وَمَا تَضَمَّنَ مَعْنَاهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ  
أَنْ يَكُونَ مَاضِيًّا، سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ الْأَسْمُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا، نحو : إن زيد ذهب،  
وإن زيدا لقيت أو لقيته، وقد يكون مضارعاً على الشذوذ نحو قوله<sup>(٢)</sup> :

٦٨٩ يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَرْذُكَ مَزِيدٌ  
وقوله<sup>(٣)</sup> :

[صعده نابتة في<sup>(٤)</sup> حائر] أينما الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمَلُّ ١٦٢

(١) هشام المرِّي، كما في سيبويه ٤٥٨/١ بولاق، ونُسِبَ إلى مُرَّة بن كعب بن لؤي القرشي، وهو شاعر جاهلي.

الخزانة ٤٠/٩ هارون، المقتضب ٧٣/٢ الطبعة الأخيرة، البغداديات ص ٤٥٧، المغني ٥٢٦؛ وفيه : « وفي  
البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة . . . » .

الشاهد فيه لما تقدم قبله . فـ (نحن) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، فلما حذِفَ الفعل برز الضمير  
وانفصل، والتقدير : فمن نُؤْمِنُهُ نُؤْمِنُهُ .

(٢) عبدالله بن عَنَمَةَ الضُّبِّي، شاعر إسلامي مُحَضَّرٌ .

الخزانة ٤١/٩ هارون، ضرائر الشعر ص ٢٠٨، الأشموني ٣٠/٤، الممتع ٩/٢، الحماسة بشرح المرزوقي  
١٠٤١ .

الشاهد فيه أن مجيء الشرط المفصول باسمٍ من أداة الشرط مضارعاً شاذٌّ، وحقُّه أن يكون ماضياً سواءً أكان لفظاً  
أم معنى .

(٤) من م، د .

(٣) سبق تخريج البيت .

وإنما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله ، فإن كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو عند الجمهور مرفوعٌ بفعلٍ مضمَر يُفسَّرُ ذلك الفعل الظاهر ، ولا يجوز كونه مبتدأ ، لامتناع : إن زيد لقيته ، إلا ما حكى الكوفيون في الشاذ<sup>(١)</sup>

لا تجزعي [إن منفس<sup>(٢)</sup> أهلكته] فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ٤٦  
وهو أيضاً عندهم ، ليس مبتدأ ، بل هو مرفوعٌ بمقدَّر يُفسَّرُ الفعل<sup>(٣)</sup> الناصب أي : إن هلك أو أهلك ، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير .

وذهب بعض الكوفيين إلى أن رفعه على الابتداء ، لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلاً ، لطلب كلمة الشرط للفعل ، سواء وليها ، أو لا ، ونُقِلَ عن الأخفش<sup>(٤)</sup> أيضاً ، في مثله ، أنه مبتدأ ، لكن العامل في المبتدأ عند الأخفش<sup>(٥)</sup> هو الابتداء ، وعند الكوفيين : الخبر ، أو الضمير في الخبر ، كما مرَّ<sup>(٦)</sup> في باب المبتدأ .

وإن كان ذلك الاسم منصوباً ، فإن كان الفعل بعده مشتغلاً بضميره ، أو متعلقه ، فهو عند البصريين منصوبٌ بالمقدَّر ، وعند الكوفيين بالظاهر ، كما مرَّ<sup>(٧)</sup> في المنصوب على شريطة التفسير .

وإن لم يشتغل<sup>(٨)</sup> ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه ، نحو : إن زيدا ضربت ، (٢١٤ ب) فهو أيضاً عند الكوفيين منصوبٌ بالظاهر ، وعند البصريين بالمقدَّر ، وذلك

(٢) هذا في الأصل والتكملة من د .

(١) سَبَقَ تَحْرِيجُ الْبَيْتِ .

(٣) الإنصاف ، المسألة ٨٥ ، سيبويه ٤٥٧/١ بولاق .

(٤) الإنصاف ، المسألة ٨٥ (٢ / ٣٥٩) .

(٥) في ط : «عنده في المبتدأ هو الابتداء» .

(٦) ساقطة من الأصل ، وهو من ط .

(٧) م : تقدم .

(٨) في الأصل : يستعمل .

لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل، حتى لم يَجْزِ الفصل بينهما لفظاً،  
إلا في لفظة «إن» لكونها أمّ الباب، ولم يجوز أن تدخل كلمة الشرط على اسم لا فِعْلَ  
بَعْدَهُ، كما جاز في كلمة الاستفهام.

وعند البصريين، حُكِمَ المنصوب<sup>(١)</sup> والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط :  
حُكْمُهُما متقدمين على الشرط، فيجوز، عندهم، إن قمت : زيد يقيم، وإن لم  
تأتني، زيدا أضرب، فهما معمولان لمقدّرين يفسرهما جواب الشرط.

أما الكوفيون<sup>(٢)</sup> فلا يُجَوِّزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع؛ لأنّ الجزم  
عندهم بالجوار، وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو أجنبي من الشرط، أمّا لو  
كان المرفوع من جملة الشرط فلا يُعَدُّ فاصلاً فصلاً مانعاً من الجوار، نحو: إن يضربني  
زيداً، أضرب، فإن تقدمه المنصوب، فالقراء يمنع، أيضاً، جَزَمَ الجواب مطلقاً، كما  
في المرفوع للعلّة المذكورة، والكسائي يُفْصِلُ في الفاصل، فإن كان ظرفاً للجزاء، لغواً  
جزم الجزاء، لأنه كلا فصل، نحو: إن تأتني اليوم، غداً آتيك، وإن تأتني، إليك  
أقصد، وإن لم يكن ظرفاً، لم يجوز، للعلّة المذكورة .  
واستشهد البصريون<sup>(٣)</sup> بقول طُفَيْلٍ الغنوي<sup>(٤)</sup> :

(١) تقديم معمول جواب الشرط عليه جائز عند البصريين، وقد عقد الأنباري في الإنصاف المسألة الخامسة  
والثمانين، رجّع مذهب البصريين.

(٢) لم يُجَوِّزْهُ القراء، وجوّزه الكسائي : الإنصاف، المسألة ٨٦ (٢ / ٣٦٢)، المنع ٥٩/٢، الأشموني ٣٠/٤.

(٣) منهم المبرد . المقتضب ٦٢/٢ الطبعة الأخيرة.

(٤) شاعر جاهلي. (ديوانه ٣٥ تحقيق محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، ط ١، الكويت) .  
الخرّانة ٤٤/٩ هارون، الإنصاف، المسألة ٨٦ (٢ / ٣٦٣ ط ٢ سنة ١٩٥٣م)، كتاب الصناعتين ٢١٨،  
كتاب الاختيارين ص ٤٤ ط ٢.

و (الخبر) : مفعول به «تُعَقِّب»، وقال الأصمعي : صفة للأيام؛ وفيه نَظَرُ.  
الشاهد فيه أنّ (الخبر) مفعول مقدّم لِـ (تُعَقِّب)، و (تُعَقِّب) مجزوم على أنه جواب الشرط، وإنها كُسِرَتِ الباء؛  
لأن القصيدة مجرورة.

وإنها جاز الكسر في المجزوم دون المرفوع والمنصوب لوجهين :

٦٩٠ وللخيل أيامَ فَمَنْ يَصْطَبِرُ لها وَيَعْرِفُ لها أيامها، الخير<sup>(١)</sup> تُعْقِبِ والقصيدة القافية، والأكثرُ جَعَلَ المرفوع مبتدأ، فيجب، إذن، رَفْعُ المضارع اتِّفَاقاً، وتصديرُ المبتدأ بالفاء، نحو: إن قمت فزيد يقوم.

وكذا: الأكثر تصدير المنصوب بالفاء، فيرتفع المضارع اتِّفَاقاً، نحو: إن ضربتني فزيداً أضرب.

ويجوز اعتراضُ القَسَمِ والدُّعاءِ والنداءِ والاسمية الاعتراضية، بين الشرط والجزاء، نحو: إن تأتني والله آتكَ، وإن تأتني غفر الله لك، آتكَ، وإن تأتني يازيدُ آتكَ، وإن تأتني، ولا فخر، أكرمك.

ولا يجوز، عند البصريين تقديمَ معمولِ الشرطِ على أداة الشرط<sup>(٢)</sup>، نحو: زيداً إن تضرب يضربك، وكذا معمولِ الجزاء، فلا يجوز: زيداً إن جئتني أضرب، بالجزم، بل، إنما تقول: أضرب، مرفوعاً لِيَكُونَ الشرطُ متوسطاً، و«زيداً أضرب» دالاً على جزائه، أي: إن جئتني فزيداً أضرب، وَعِلَّةُ ذلك كُلُّهُ، أَنَّ لكلمة الشرطِ صَدْرُ الكلام، كالاستفهام.

ولا يجوزُ، أيضاً: زيداً إن جاءك فأكرمه، لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير: أَنَّ مالا ينصب بنفسه لا يفسر<sup>(٣)</sup>، وأما إذا قلت: زيداً إذا جاءك، تضرب، أو تضربه، وزيداً حين جاءك تضرب أو تضربه، فإن لم تُجَرِّ «إذا» و«حين» مجرى

---

أحدهما: أَنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجَرِّ في الأسماء، فلما وجب تحويله للقافية، حركوه بحركة النظم. والآخر: أَنَّ الرفع والنصب يدخلان هذا الفعل ولا يدخله الجر، فلو حركوه بالضم أو بالفتح لا لَبَسَ حركة الإعراب بحركة البناء، بخلاف الكسر، فإنه ليس فيه لَبَسٌ.

(١) ط: الخبر يقب.

(٢) وقالوا: ... لأن الشرطَ بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صَدْرُ الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله، فكذلك الشرط. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لا يجوز أن يقال: «زيداً أضربت؟»، فكذلك لا يجوز أن يقال: «زيداً إن تضرب أضرب». ... الإنصاف، المسألة ٨٧ (٢ / ٣٦٤).

(٣) بعد قوله: «لا يفسر»، في م: «وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها».

كلمات الشرط، بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك : زيداً يوم الجمعة تضرب، أو تضربه فنصب «زيداً» أولى، إذا لم يشتغل الفعل بالضمير، لفتح : زيداً ضربت على تأويل ضربته.

فإن قيل : أليس يكفي الضمير في : إذا جاءك، وحين جاءك ؟

قلت : لو لم يكن الفعل واقعاً على زيد، نحو : زيد حين جاءك تضرب عمراً، لكفى، لكن لما كان واقعاً عليه معنى، وهو الخبر في الحقيقة، كان إظهار الضمير فيه أولى، وأما إذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد، أولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير : أن «زيد زرت» بالرفع، أولى<sup>(١)</sup> من النصب.

وإن أجريت «إذا» و «حين» مجرى كلمات الشرط وجب رفع «زيد» عند البصريين، كما ذكرنا في «إن» وشغل «تضرب»، إذن، بالضمير، أولى إن كان واقعاً على «زيد»؛ لأن جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة، والشرط قيد فيه، فلا يعتبر الضمير الذي فيه، فقولك : زيد إن جاءك فأكرمه، أولى من : فأكرم، وإن كان واقعاً على غير المبتدأ من حيث المعنى، نحو : زيداً إن جاءك فأكرمني، كفي الضمير في الشرط.

وأما الكوفيون<sup>(٢)</sup>، فجوزوا تقديم معمول الجزء المجزوم على أداة الشرط<sup>(٣)</sup>، قالوا : لأن حق الجواب التقديم، فنحو، إن تضرب أضرب، كان عندهم في الأصل : أضرب إن تضرب، فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار، قالوا والدليل على أن مرتبته التقديم قوله<sup>(٤)</sup> :

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع ٥٨١

(١) في م : «أن الرفع في نحو : زيد زرت أولى».

(٢) ط : وأما الكوفيون .

(٣) الإنصاف ، المسألة ٨٧ ( ٢ / ٣٦٣ ) .

(٤) رجز لعمرو بن خثارم البجلي ، أو لجرير بن عبدالله البجلي .

الحزاة ٩ / ٤٧ - ٤٨ هارون ، سيويه ٤٣٦ / ١ بولاق ، المقتضب ٧٠ / ٢ الطبعة الأخيرة ، الأمالي الشجرية =



برفع الجواب، مراعاة<sup>(١)</sup> لأصله من التقديم<sup>(٢)</sup>.

وَرَدَّ بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الأداة؛ لأنَّ الجزاء من حيث المعنى، لازمٌ كما مرَّ في الظروف المبنية، ومرتببة اللازم بعد الملزوم، وقوله: تصرُّع ضرورة، إمَّا على حذف<sup>(٣)</sup> الفاء كقوله<sup>(٤)</sup>:

٦٩١ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وقوله<sup>(٥)</sup>:

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقِرَآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ ٨٢

وقوله<sup>(٦)</sup>:

٨٤/١، الموفي في النحو الكوفي ١٢٠، ضرائر الألوسي ١٧١، الرُّوضُ الأنف ٩٨/١، شرح الجُمَل لابن عَصْفُور ٢٩٣/٢، إِيضَاحُ الْمُفَصَّل ٢٤٥/٢، الإِنصَاف، المسألة ٨٧ (٢/ ٣٦٥)، البَغْدَادِيَّات ص ٤٥٤. الشاهد فيه أَنَّ الكُوفِيَّين اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى أَنَّ رُتْبَةَ الْجَزَاءِ التَّقْدِيمَ، فَرَفَعَ (تَصَرَّعَ) مَرَاعَاةً لِأَصْلِهِ، وَلَوْ كَانَ رُتْبَتُهُ التَّأْخِيرُ لَجَزَمَ، وَأَجَابَ الرُّضِيَّ عَنْهُ بِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ.

(١) ط: مراعات.

(٢) والتقدير فيه: إِنَّكَ تَصَرَّعُ إِنْ يُصَرَّعُ أَخُوكَ، والجواب محذوف، ولهذا الرَّأْيَ جَنَحَ سَيِّبُوهُ. (الكتاب ١ / ٤٣٦ بولاق).

(٣) وهذا رَأْيُ الْمُرِيدِ. [المقتضب ٢ / ٧٠ الطبعة الأخيرة]، ورأى سَيِّبُوهُ. انظر: [الكتاب ١ / ٤٣٥، ٤٣٧ بولاق].

(٤) صَدْرِيَّت، وعجزه: والشَّرُّ بالشر عند الله مثلاً.

قائله: كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ (ديوانه ٢٨٨ ط. سامي مكي العاني، بغداد سنة ١٩٦٦م)، ولكنه نُسِبَ فِي كُتُبِ النُّحُوْلِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ، أَوْ حَسَّانَ. والبيت في:

الْخَزَانَةُ ٤٩/٩، سَيِّبُوهُ ٤٣٥/١ بولاق، المقتضب ٧٢/٢، شرح أبيات سَيِّبُوهُ لِلنَّحَّاسِ ٢٨٦، مَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ ١١٩، الْأَمَالِي الشَّجَرِيَّة ٣٧١/١، شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ ١٣٥، الْجَنَى ٦٩.

الشاهد فيه أَنَّ الْفَاءَ الرَّابِطَةَ مُحذُوفَةٌ مِنْ جَوَابِ الشَّرْطِ ضَرُورَةً، أَيْ: فَالَّهُ يَشْكُرُهَا.

(٥) سَبَقَ تَحْرِيجُ الْبَيْتِ.

(٦) ذُو الرُّمَّةِ (ديوانه ٢٤١ تحقيق كارليل هنري هيس، كمردج سنة ١٩١٩م). الْخَزَانَةُ ٥١/٩، المقتضب ٦٩/٢.

الطبعة الأخيرة، سَيِّبُوهُ ٤٣٧/١ بولاق، شرح أبيات سَيِّبُوهُ لِلنَّحَّاسِ ٢٨٧.

والشاهد فيه أَنَّ (ناظر) خَبَّرَ أَنَّ، وَالْجُمْلَةُ دَلِيلُ جَوَابِ الشَّرْطِ الْمَحْذُوفِ. وَهُوَ عِنْدَ الْمُرِيدِ عَلَى إِضْهَارِ الْفَاءِ، أَيْ فَانَا نَاطِرُ، وَسَيِّبُوهُ يَقُولُ فِي الْكِتَابِ ٤٣٨/١: «وَلَوْ أُرِيدَ بِهِ حَذْفُ الْفَاءِ جَازَ».

٦٩٢ وأني<sup>(١)</sup> متى أشرف من الجانب الذي فيه<sup>(٢)</sup> أنت، من بين الجوانب ناظر

فإنه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر، إلّا ضرورة<sup>(٣)</sup>، فلا يقال : زيدٌ إن لقيته كريم، بل يقال : فكريم، أي : فهو كريم، حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ، وأمّا تعليقه بين القسم وجوابه، نحو : والله إن جئتني لأكرمك، فسيجيء.

وإنما جازَ تعليقُ «إذا» مع شرطه، بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ<sup>(٤)</sup> فَيَكُونُ﴾ ، فَلِعَدَمِ عِراقَةِ «إذا» في الشرطية .

وأمّا على التقديم والتأخير<sup>(٥)</sup>، (٢١٥ أ) للضرورة، أي إنك تصرع إن يُصرع أخوك، ويجوز أن يكون البيتان المذكوران هكذا .

وأمّا تقديم معمول الشرط على أدواته، فأجازه الكسائي<sup>(٦)</sup>، دون الفراء<sup>(٧)</sup> . وأعلّم أنه إذا تقدّم على أداة الشرط ما هو جوابٌ من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له لفظاً، لأن للشرط صَدَرَ الكلام، بل هو دالٌّ عليه، وكالعوض منه .

وقال الكوفيون : بل هو جوابٌ في اللفظ أيضاً، لم يُجزم ولم يُصدّر بالفاء لتقدمه، فهو عندهم، جوابٌ واقعٌ في موقعه، كما ذكرنا، وإنما ينجزم على الجوار إذا تأخر عن

(١) وأني، بفتح الهمزة عطفاً على البيت الذي قبله، وهو :

فيا مَيَّ هل يُجْزَى بكائي بمثله مراراً وأنفاسي إليك الزوافر

أي : هل يُجْزَى نظري إليك في كل جانب تكوينين فيه، يقول : لِكَلْفِي بِكَ لَا أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكَ .

(٢) د ، ط : به .

(٣) يَرُدُّ عَلَى الرضوي بقوله تعالى : ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَنَهْتَدُونَ﴾ [٢ / ٧٠] .

[دراسات في ١ ج ١ ص ٧٣ وانظر ج ٣ ص ٢٤٧] .

(٤) د ، ط : أمرنا، وهذا تحريف بالأية .

(٥) التحل / ٤٠ .

(٦) توجيه آخر لقوله : ... \* إنك إن يصرع أخوك، مقابل قوله قَبْلُ : إمّا على حذف الفاء .

(٧) الإنصاف ، المسألة ٨٧ (٢ / ٣٦٣) ، المجمع ٢ / ٦١ .

الشرط، وذلك نحو: أضرب إن ضربتني، فـ «أضرب» جواب من حيث المعنى اتفاقاً، لِتَوْقُفِ مضمونه على حصول الشرط، ولهذا لم يُحْكَمْ بالإقرار في قولك: له عليّ ألفٌ، إن دخلت الدار، وعند البصرية، أيضاً، لا يقدر مع هذا المتقدم جواب آخر للشرط وإن لم يكن جواباً للشرط، لأنه، عندهم، يُغْنِي عنه، فهو مثل «استجارك»<sup>(١)</sup> المذكور الذي هو كالعِوض من المقدّر، إذا ذكرت أحدهما لم تذكر الآخر، ولا يجوز عندهم أن يقال: هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط، تقدّم على أداته، لأنه لو كان هو الجواب، لَلَزِم الفاء في نحو: أنت مُكرم إن أكرمتني، ولجاز: ضربت غلامه إن ضربت زيداً، على أن الضمير في «غلامه» لزيد، فمرتبته الجزاء عند البصرية بعد الشرط، وعند الكوفية قبل الأداة، كما مرّ،

وقد تدخل الواو على «إن» المدلول على جوابها بالمتقدم، ولا تدخل إلّا إذا كان ضدّ الشرط المذكور أولى بذلك المتقدم الذي هو كالعِوض من الجزاء: من ذلك الشرط، كقولك: أكرمه وإن شمتني، فالشتم بعيدٌ من إكرامك للشاتم، وضدّه وهو المدح أولى بالإكرام، وكذلك قوله: «اطلبوا العلم»<sup>(٢)</sup> ولو بالصّين، والظاهر أن الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله: اعتراضية<sup>(٣)</sup>، ونعني بالجملة الاعتراضية: ما

(١) يعني في قوله تعالى:

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتْلُفْهُ مَائِدَةً وَلَكِنْ يَأْتِيهِمْ قَوْمٌ لَا يَسْلَمُونَ﴾.

[التوبة / ٦].

(٢) حديث شريف، وتكملته: «... فَإِنْ طَلَبَ الْعِلْمَ فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ».

رواه البيهقي في شعب الإيمان، وابن عدي في الكامل، والمُعْتَمِد في كتاب الضعفاء عن أنس بن مالك. قال البيهقي: متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، وقال غيره: يرتقي بمجموع طرقه إلى الحسن.

[التيسير بشرح الجامع الصغير ١/ ١٦٤، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بلا تاريخ].

وانظر: المقاصد الحسنة للسخاوي ص ٦٣، ٢٧٥.

(٣) والصواب أن الجملة استثنائية، ولا يجوز مثل هذا الخلط في الإعراب،

[إعراب الجمل وأشباه الجمل. أستاذنا الدكتور فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق ط ٣ سنة ١٩٨١م ص

٦٨ - ٦٩].

يتوسط بين أجزاء الكلام، متعلقاً به معنى، مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات، كقوله<sup>(١)</sup> :

فَأَنْتِ طَلَّاقٌ، وَالطَّلَاقُ أَلِيَّةٌ ثَلَاثًا، [وَمَنْ يَخْرُقُ<sup>(٢)</sup> أَعْقُ وَأَظْلَمُ] وقوله<sup>(٣)</sup> :

٦٩٣ [وَتَحْتَقِرُ الدُّنْيَا<sup>(٤)</sup> احْتِقَارَ مُجْرَبٍ] يرى كُلُّ مَنْ فِيهَا، وَحَاشَاكَ، فَاِنِيَا

وقد نَحِيءُ بعد تمام الكلام، كقوله [عليه الصلاة<sup>(٥)</sup> والسلام] «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ<sup>(٦)</sup>»، ولا فخر، فتقول في الأول : زَيْدٌ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا : بَخِيلٌ، وفي الثاني : زَيْدٌ بَخِيلٌ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا، وجواب الشرط في مثله : مَدْلُولُ الكلام، أي : إِنْ كَانَ غَنِيًّا فَهُوَ بَخِيلٌ، فكيف إذا افتقر، والجملة كالعوض من الجواب المقدر، كما تَقَرَّرَ، ولو أظهرته، لم تذكر الجملة المذكورة، ولا الواو الاعتراضية؛ لأنَّ جواب الشرط ليس جملة اعتراضية.

(١) سبق تخرُّج البيت.

(٢) من م، د.

(٣) المتنبي (ديوانه بشرح المَعْكَبِيِّ) ٤ / ٢٩٠، توزيع دار الباز، بمكة المكرمة سنة ١٩٧٨م).

والبيت من قصيدة عدتها سبعة وأربعون بيتاً، يمدح بها كافوراً سنة ست وأربعين وثلاث مئة؛ أولها :

كَفَى بِكَ دَاءٌ أَنْ تَرَى الْمَوْتَ شَافِيَا وَحَسْبُ الْمَنَايَا أَنْ يَكُنْ أَمَانِيَا

والتحقير : التصغير. والمجرب : الذي جرب الأمور، وحنكته التجارب،

الشاهد فيه أن جملة (حاشاك) اعتراضية، وقعت بين مفعولي (يَرَى)، أولهما (كُلُّ)، وثانيهما (فَانِيَا). [الخزانة

٥٥/٨ هارون].

(٤) من د.

(٥) في الأصل : رمز له ب : «ع . م .».

(٦) صحيح مسلم ١ / ١٩٤، مُسنَد أحمد ١ / ٢٨١، ٢٩٥ - ٢٩٦؛

والحديث بتمامه : «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَيَبْدِي لَوَاءُ الْحَمْدِ وَلَا فَخْرَ، وَمَا مِنْ بَنِي يَوْمُئِذٍ آدَمَ فَمَنْ

سِوَاهُ إِلَّا تَحْتَ لَوَائِي، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ وَلَا فَخْرَ». [مخطوطة

البغدادي، الورقة ٣٤٧ / أ رقم ٩].

وقال الجَنْزِي<sup>(١)</sup>، هي<sup>(٢)</sup> «وَأَوْ العطف، والمعطوف عليه محذوف، وهو ضِدُّ الشرط المذكور الذي قلنا إنه هو الأولى بالجزاء المذكور، فالتقدير، عنده : زَيْدٌ إِنْ لم يكن غنياً، وَإِنْ كان غنياً، فهو بخيلٌ، وقد تَقَدَّمَ في باب العطف جواز حَذْفِ المعطوف عليه مع القرينة، لكنه يلزمه أن يأتي بالفاء في الاختيار فتقول : زَيْدٌ وَإِنْ كان غنياً فبخيلٌ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الشرط لا يُلغى بين المبتدأ والخبر اختياراً.

وأما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضيةً، فيجوز؛ لأنَّ الاعتراضية تفصل بين أيِّ جُزْأَيْنِ من الكلام كانا، بلا تفصيل، إذا لم يكن أحدهما حرفاً.

وهن الزمخشري أَنَّ الواو في مثله للحال، فيكون الذي هو كالعِوَض من الجزاء عاملاً في الشرط نصباً على أنه حال، كما عمل جواب «متى» عند بعضهم في «متى» النصب على أنه ظرفه، ومعنى الحال والظرف متقاربان.

ولا يَصِحُّ اعتراضُ الجَنْزِي عليه بأنَّ معنى الاستقبال الذي في «إِنْ» يناقض معنى الحال الذي في الواو؛ لأنَّ حالية الحال باعتبار عامله، مستقبلاً كان العامل أو ماضياً، نحو : اضربه غداً مجرداً، وضربته أمس مجرداً، واستقبالية «إِنْ» باعتبار زمان التكلم، فلا تناقض بينهما<sup>(٣)</sup>.

(١) عمر بن عثمان بن الحسين، إمامٌ في النُحو والأدب لا يُشَقُّ غُبَاهُ، قرأ الأدب على الأبيوزيدي . له (القوافي) ؛ منه نسخة في مكتبة أبياصوفيا في إستانبول ضمن مجموع ، رقمه ٤٧٩٥ .، توفي سنة ٥٥٠ هـ . [انظر البغية ٢ / ٢٢١].

(٢) التخمير ٣٠٥/٢.

(٣) لأنَّ إنَّ الشرطية إنَّ كان شرطها مستقبلاً، فعامل الحال مستقبل؛ نحو: زَيْدٌ إِنْ صَلَّى وصام فاسق، ففاسقٌ، العامل في الحال مستقبل؛ إذ المعنى إنه على هذه الحالة وقت الصلاة أو الصيام، وَإِنْ كان ماضياً، فالعامل ماضٍ على حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ.

## [أحكام متفرقة تتعلق بالجملة الشرطية]

واعلم أنه إذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى، فالشرط لا يكون، إذن، إلا ماضياً لفظاً أو معنى، نحو: أضربك إن ضربتني وأضربك إن لم تعطيني، وإنما جاز ذلك حتى لا تعمل الأداة في الشرط لفظاً، كما لا تعمل فيها هو كالجزاء عند البصرية، أو ما هو جزاء عند الكوفية.

وقد يجيء في الشعر مضارعاً، نحو: آتيك إن أتيتني، أنشد سيبويه<sup>(١)</sup>:

٦٩٤ فقلت: تحمّل فوق طوقك. إنها مطبّعة، من يأتها لا يضرها

كأنه قال: لا يضرها من يأتها، كقوله<sup>(٢)</sup>:

والمرء عند الرثا إن يلقها ذيب ٨٢

أي: المرء ذيب، على أحد التقديرين.

فإن تقدم ما هو جواب معنى، على الظروف الزمانية، أو المكانية من كلمات الشرط، كمتى، وإذ ما، وأيان، وأين، وحيثما، وأنى، فلا شبهة في تضمينها للشرط، إذ لا تصلح للاستفهام، ولا واسطة بين الشرط والاستفهام<sup>(٣)</sup>، في هذه الكلمات الصالحة (٢١٥ ب) لها.

(١) قائل البيت: أبوذؤيب الهذلي. (ديوان الهذليين ١/١٥٤).

الحزنة ٥٧/٩ هارون، سيبويه ٤٣٨/١ بولاق، ابن يعيش ١٥٨/٨، الأشموني ١٨/٤، المقتضب ٧٠/٢ الطبعة الأخيرة.

و(الطوق): الطاقة، و(المطبّعة): المملوءة، وضارّه، يضرّه، من باب باع: ألحق به الضرر. والشاعر يصف قرية كثيرة الطعام.

والشاهد فيه رفع (لا يضرها)، وذلك على نيّة التقديم، وهو عند المبرد على إرادة الفاء، أي: فهو لا يضرها.

(٢) هذا عجز وصدرة:

هذا سرّاقة للقرآن يدرسه ..... وقد سبق تحريج البيت.

(٣) م: «ولا واسطة بينهما».

وَأَمَّا مَا يَصْلُحُ مِنْ كَلِمَاتِ الشَّرْطِ لَكُونِهَا مَوْصُولَةً، أَيْضاً، نَحْوُ : مَنْ، وَمَا، وَأَيَّ :  
فَإِنْ جَاءَ بَعْدَهَا ماضٍ، اِحْتَمَلَ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ<sup>(١)</sup> كَوْنُهَا مَوْصُولَةً، وَشَرْطِيَّةً، نَحْوُ : آتِي  
مَنْ أَتَانِي، فَإِنْ كَانَتْ مَوْصُولَةً، فَمَنْصُوبَةٌ بِالفعلِ المُتَقَدِّمِ، وَإِنْ كَانَتْ شَرْطِيَّةً فَمُبْتَدَأٌ،  
وَالْخَبَرُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ، وَالتَّقْدِيرُ : مَنْ أَتَانِي آتِهِ، وَلَا مَحَلَّ لِلْفِعْلِ  
بَعْدَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، إِنْ قُدِّرْنَا بِهَا مَوْصُولَةً، وَهُوَ فِي مَحَلِّ الْجَزْمِ إِنْ كَانَتْ شَرْطِيَّةً.

وَابْنُ السَّرَّاجِ<sup>(٢)</sup> قَطَعَ بِكَوْنِهَا مَوْصُولَةً، عَمَلًا بِالظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ جَعْلَهَا شَرْطِيَّةً يَحْتَاجُ إِلَى  
حَذْفِ الْجُزْءِ عِنْدَ الْبَصَرِيَّةِ، وَجَعَلَ الْمُتَقَدِّمَ كَالْعَوَاضِ مِنْهُ .

وَإِنْ جَاءَ بَعْدَهَا مُضَارِعٌ نَحْوُ : آتِي مِنْ يَأْتِينِي<sup>(٣)</sup>، فَالْوَجْهُ كَوْنُهَا مَوْصُولَةً، وَيَجُوزُ  
جَعْلُهَا شَرْطِيَّةً عَلَى قُبْحِ فَيَنْجُزُ الْمُضَارِعُ، وَذَلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ يَكُونُ مَاضِيًا  
فِي الْإِخْتِيَارِ، إِذَا تَقَدَّمَ مَا هُوَ جَوَابُهُ مَعْنَى .

وَإِنْ جِثَّتْ بِالظُّرُوفِ<sup>(٤)</sup> قَبْلَ مَنْ، وَمَا، وَأَيَّ، عَلَى تَقْدِيرِ إِضَافَةِ الظُّرُوفِ إِلَى  
الْجُمْلِ، فَالْوَاجِبُ، كَمَا ذَكَرَ سَيَبَوِيهِ : جَعْلُهَا مَوْصُولَةً، سِوَاءَ وَلِيِّ الْكَلِمِ الْمَذْكُورَةِ  
مَاضٍ نَحْوُ : أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ أَتَانَا أَكْرَمْنَاهُ، أَوْ مُضَارِعٌ نَحْوُ : أَتَذْكُرُ حِينَ مَا تَفْعَلُهُ  
أَفْعَلُهُ .

وَقَدْ يَجُوزُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ جَعْلُهَا شَرْطِيَّةً<sup>(٥)</sup>، قَالَ لَبِيدٌ<sup>(٦)</sup> :

٦٩٥ عَلَى حِينٍ مَنْ تَلَبَّثُ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ يَجِدُ فَقْدَهَا إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَابُرٌ

(١) الْكِتَابُ ٤٣٨/١ بُولَاق .

(٢) ذَكَرَ هَذَا الرَّأْيَ فِي الْمَجْمَعِ ٦٢/٢، وَلَمْ يُنْسِبِ السَّيَاطِي إِلَى ابْنِ السَّرَّاجِ .

(٣) ط : يَأْتِنِي .

(٤) م ، د : «وَأَنْ أَضَفْتُ الظُّرُوفَ إِلَى مَنْ وَمَا . . .» .

(٥) انْظُرِ الْمَجْمَعُ ٦٢/٢ .

(٦) دِيْوَانُهُ ٦٤؛ وَفِيهِ : وَ فِي الذَّنَابِ تَدَابُرٌ بَدَلُ : إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَابُرٌ .

الْخَزَانَةُ ٦١/٩، سَيَبَوِيهِ ٤٤١/١ بُولَاق؛ وَفِيهِ : يَرِثُ شِرْبُهُ بَدَلُ يَجِدُ فَقْدَهَا، الْمَجْمَعُ ٦٢/٢ .

وَاللَّبْتُ : الْبَطَاءُ، وَالذَّنُوبُ : الدُّلُومُ الْمَلُوءَةُ، وَالتَّدَابُرُ : التَّقَاطُعُ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِضَافَةٌ (حِينَ) إِلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ =

فإن قيل : لم جاز في السَّعة في نحو : غلام من تضرب أضرب ، ولم يجوز في نحو : أتذكر إذ من يأتنا نكرمه ، و «إذ» مضاف إلى ما بعده ، كما أن «غلام» مضاف كذلك .

قلت : لأن «غلام» اتحد بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليه ، فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط ، إذ سَرى معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف ، فلذا يلزم تصدر المضاف ، وأما «إذ» ، فإنه مضاف إلى الجملة ، لا إلى «من» ، وهو في الحقيقة مضاف إلى مضمون تلك الجملة كما مرَّ في الظروف المبنية ، وذلك المضمون ، ههنا ، مصدر «نكرمه» واقعاً على معنى «من» ، أي : أتذكر وقت إكرامنا من يأتينا ، فلم يصِر مع «من» كالكلمة الواحدة ، ولم يكتس منه معنى الشرط ، إذ ليس مضافاً إلى «من» كما كان «غلام» مضافاً إليه ، فلذا لم يلزم تصدُّر «إذ» كما لزم تصدُّر «غلام» ، بل هو معمول لتذكر ، المقدم عليه ، فلا يجوز جعل «من» شرطية ، حتى لا يسقط عن التصدر بتقدم «إذ» عليه .

فإن قلت : ف «من» مع دخول «إذ» عليه : في صدر الكلام ، ويكفي في كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما ، كما في نحو : زيد من يضربه أضربه ، ونحو : جاءني التي من يضربها تضربه .

قلت : قد مرَّ في باب المبتدأ ، أن كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها ، إذا أثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئاً ، وأزيدُه ههنا شرحاً فأقول<sup>(١)</sup> :

لا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين : أحدهما : أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل ، والثاني : أن يحدث في الجملة التي هو<sup>(٢)</sup> من تمامها

---

ضرورة ، وحققها هي و (إذا) ألا تضاف إلا إلى الجمل المخبر بها ، وسهل هذا هنا تشبيه هذه الجملة الشرطية بجملة الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل .

(١) انظر المقتضب ٥٩/٢ الطبعة الأخيرة .

(٢) ط : هي .



معنى من المعاني، وذلك مثل<sup>(١)</sup> «إِنْ، وَكَأَنَّ وَظَنَّ، وَأَخَوَاتِهَا، وَمَا، النَّافِيَةُ، لَا تَقُولُ : مَا مَنْ يَضْرِبُ أَضْرَبَ، وَمَا إِنْ تَقْعُدُ أَقْعُدَ، وَأَمَّا «لَا» فَلَيْسَتْ كَمَا، لِأَنَّهَا تُنْفَعُ فِي اللَّفْظِ، نَحْوُ كُنْتُ بِلَا مَالٍ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ وَلَا شَجَاعٍ، فَلِذَا تَقُولُ : لَا مَنْ يَعْطُكَ تَعْطُهُ، وَلَا مَنْ يَكْرِمُكَ تَكْرِمُهُ، وَكَذَا تَقُولُ : لَا إِنْ أَتَيْتَكَ أَعْطَيْتَنِي، وَلَا إِنْ قَعَدْنَا سَأَلْتُ عَنَّا، وَالظُّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ، لَا شَكَّ فِي إِحْدَائِهَا فِي الْجُمْلَةِ مَعْنَى وَهُوَ تَصْيِيرُهَا بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَلَا تَبْقَى كَلِمَةُ الشَّرْطِ فِي الْحَقِيقَةِ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَفْرُودًا، وَلَيْسَ الصَّلَةُ وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ كَذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ : خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، أَيْضًا إِذَا كَانَ جُمْلَةً يَصِيرُ بِسَبَبِ الْمُبْتَدَأِ، بِتَقْدِيرِ الْمَفْرُودِ، قُلْتُ : لَا نَسْلَمَ، وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنْ هَذَا دَعْوَى مِنْ بَعْضِ النَّحَاةِ أَطْلَقُوهَا بِلَا بُرْهَانٍ عَلَيْهَا قَطْعِيًّا، سِوَى أَنَّهُمْ قَالُوا : الْأَصْلُ هُوَ الْإِفْرَادُ، فَيَجِبُ تَقْدِيرُهَا بِالْمَفْرُودِ، وَهُمْ مُطَالِبُونَ<sup>(٢)</sup> بِأَنَّ أَصْلَ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الْإِفْرَادُ، بَلْ لَوْ أَدْعَيْتُ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْجُمْلَةُ، لَمْ يَبْعُدْ؛ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ فِي الْجُمْلَةِ أَكْثَرُ، وَكُونُهَا فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ لَا يَدُلُّ عَلَى تَقْدِيرِهَا بِالْمَفْرُودِ، بَلْ يَكْفِي فِي تَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ فِي الْجُمْلَةِ : وَقَوْعُهَا مَوْقِعًا يَصِحُّ وَقَوْعُ الْمَفْرُودِ فِيهِ.

وَتَقُولُ<sup>(٣)</sup> : مَا أَنَا بِبَخِيلٍ، وَلَكِنْ إِنْ تَأْتَيْتَنِي أُعْطِكَ، لِأَنَّ «لَكِنْ» لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهَا، بَلْ هِيَ لِاسْتِدْرَاكِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا يَجِيءُ فِي الْحُرُوفِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْفِعْلِ، قَالَ<sup>(٤)</sup> :

(١) سَقَطَتْ مِنْ د، ط، وَفِي ط : «وَذَلِكَ كَانَ . . .» .

(٢) أَيِ مُطَالِبُونَ بِإِبْثَابِ ذَلِكَ .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ٤٤٢/١ بُولَاق : «وَتَقُولُ : مَا أَنَا بِبَخِيلٍ وَلَكِنْ إِنْ تَأْتَيْتَنِي أُعْطِكَ، جَازَ هَذَا، وَحَسَنٌ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تُضْمَرُهَا هُنَا كَمَا تُضْمَرُ فِي إِذَا. أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا رَأَيْتُكَ عَاقِلًا وَلَكِنْ أَحَقُّ. وَإِنْ لَمْ تُضْمَرُ تَرَكْتَ الْجُزْأَ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي إِذَا . . .» .

(٤) طَرَفَةُ بْنُ الْعَبْدِ (شَرْحُ الْقَصَائِدِ الْعَشْرِ لِلتَّبْرِيزِيِّ ص ١٢٥).

الْخَزَانَةُ ٦٦/٩، سَبْيُوهِ ٤٤٢/١ بُولَاق، الْمَغْنِي ص ٧٩٠، شَرْحُ أَيْيَاتِ سَبْيُوهِ لِلنَّحَّاسِ ٢٩١. وَ(التَّلَاح) :

مَجَارِي الْمَاءِ، مِنْ رُؤُوسِ الْجِبَالِ، إِلَى الْأَوْدِيَةِ، وَ(الرُّفْدُ) : الْعَطْيَةُ، وَالْمَعُونَةُ.

٦٩٦ ولست<sup>(١)</sup> بِحَلَّالِ التَّلَاعِ خَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدُ الْقَوْمُ أَرْفِدُ  
وَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup> :

٦٩٧ وما ذاكَ أَنَّ كَانَ ابْنَ عَمِي وَلَا أَخِي وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكُ الضَّرَّ أَنْفَعُ  
بِرَفْعِ أَنْفَعٍ ؛ لِأَنَّ الْقَوَافِي مَرْفُوعَةٌ ، فَعَلِيَ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ<sup>(٣)</sup> ، لِمُضَرَّةِ الشَّعْرِ ، كَمَا مَرَّ  
فِي قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup> :

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

و «متى» شرطية بلا شبهة ، فتجزم «أملك»<sup>(٥)</sup> إذ لا تقيء موصولة كما ، ومن ،  
وأي ، وأما إذا المفاجأة ، فَيَصِحَّ مَجِيءُ مَنْ ، وما ، وأي ، شرطية بعدها ، نحو : مررت

والمعنى : أنا لست ممن يستتر في التلاع خافة ، فتواري من الناس ، حتى لا يراني ابن السبيل والضيف ، ولكن  
أنزل الفضاء ، وأرفد من يسترفدني ، وأعين من استعاني . و (خافة) يتصب على أنه مفعول لأجله ، أو على  
المصدر .

والشاهد فيه حذف المبتدأ بعد «لكن» ضرورة ، والمجازاة بـ «متى» بعدها ، وتقديره : ولكن أنا متى استرفد أرفد .  
ورده الفارسي بأن المشبه بالفعل هو لكن المشددة لا المخففة ، ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالاسماء ،  
وقيل : إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو ؛ لأنها حينئذ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف [المعني  
٧٩٠] .

(١) د ، ط : فلست .

(٢) المَعَجَرُ السُّلُولِي .

الخرزانة ٧٠/٩ ، سيبويه ٤٤٢/١ بولاق ، شرح أبيات سيبويه لابن السرياني ١٥٤/٢ ، فُرَحَةُ الأديب ص ١١٨ ؛  
وفيه :

ولست بمولاه ولا بابن عمه ولكن متى ما أملك الضر أنفع .

شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٩١ .

الشاهد فيه أن (أنفع) مرفوع : وهو مؤخر من تقديم لضرورة الشعر ، والأصل فيه : ولكن أنفع متى أملك  
الضر .

(٣) وهو دليل جواب الشرط متى ، ويكون هذا على مذهب سيبويه ، وهو عند المبرد على ضرورة حذف الفاء من  
جملة الجواب .

(٤) عمرو بن خثارم البجلي ، أو جرير بن عبدالله البجلي .

وهذا رَجَزٌ قد سبق .

(٥) وتكون (ما) زائدة . انظر سيبويه ٧٩/٣ هارون هامش (١) .

به فإذا مَنْ يَأْتِهِ يُعْطِهِ ، كما يجوز: فإذا مَنْ يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ ، على أَنَّ «مَنْ» موصولة ، وذلك لأن «إذا» المفاجأة ، لا تُغَيِّرُ ما بعدها عن معناه ، على الصحيح ، إذ ليست بمضافة إليه .

وأما (٢١٦ أ) عَدَمُ وقوعِ نحو: أين ، ومتى ، من الظروف بعدها فلا اختصاصها بالجملة الاسمية الخبرية .

ومن كان مذهبه أن «إذا» المفاجأة ، مضافة إلى الجملة بعدها ، يجب ألا يميز وقوع كلمة الشرط بعدها ، إلا على إضمار المبتدأ بعدها ، أي : فإذا هو مَنْ يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ ، لما ذكرنا في امتناع : أتذكر إذ مَنْ يَأْتِيْنَا نَكْرَمُهُ ، والإضمار يحسن بعد «إذا» المفاجأة ، ألا ترى إلى حذف الخبر في مثل : خرجتُ فإذا السَّبْعُ .

وأما «أما»<sup>(١)</sup> ، فإن كان بعدها : مَنْ ، أو ، ما ، أو ، أي ، وبعدها فعل مضارع ، فإنه يَصِحُّ جَعْلُهَا شرطية ؛ لأن الجواب لأما دون كلمة الشرط التي بعدها ، كما يجيء في حروف الشرط ، وَيَقْبَحُ جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهراً ، كما قلنا في : آتيلك إن تأتيني ، فالأولى جَعْلُهَا موصولة ، نحو : أما مَنْ يَأْتِيْنِي فَأِنِّي أَكْرَمُهُ ، وإن كان بعدها ماضٍ ، جازَ جَعْلُهَا شرطية<sup>(٢)</sup> ، وموصولة ، نحو : أما مَنْ أَتَانِي فَأِنِّي أَكْرَمُهُ ، قال تعالى :

﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ <sup>(٣)</sup> فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾ ،

(١) في البحر ٢١٦/٨ : «وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما ، وجواب الثاني محذوف ، ولذلك كان فعل الشرط ماضي اللفظ ، أو مصحوباً بلم ، واغنى عنه جواب أما . هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الفاء جواب (إن) ، وجواب أما محذوف ، وله قول موافق لمذهب سيبويه ، وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لأما والشرط معاً .

وانظر الأمالي الشجرية ٣٥٦/١ .

(٢) لأنه لا يبين الجزم في الماضي ، وهي مبتدأة سواء كانت شرطية أو موصولة ولا يَصِحُّ وقوعُ أين وأنى ومتى وآياتٍ ومهما بعد إما ؛ لِمَدَمُ وقوعها مبتدأ بخلاف المضارع .

(٣) الواقعة / ٨٨ ، ٨٩ ، ونصها :

﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ <sup>(٣)</sup> فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ ﴾ ،

ولا تكون<sup>(١)</sup> بعد إن وأخواتها، وكان وأخواتها، وظن وأخواتها، وهل إلا موصولة ،  
لتأثيرها في معاني ما بعدها .

وكان قياس همزة الاستفهام ألا تدخل على كلمات الشرط، لكن لها في الاستعمال  
سعة، ألا ترى إلى دخولها على الواو، والفاء، وثم، فجاز : أمن يضربك تضربه،  
و : أمن لقيته شتمته .

فإن قدرت في «كان» ضمير الشأن، جاز دخولها على كلمات الشرط، وكذا لو  
حذفت ضمير الشأن بعد «إن»، على قبح فيه، كما يأتي في باب الحروف المشبهة  
بالفعل، كقوله<sup>(٢)</sup> :

إن من لام في بني ينت حسا ن ألمه وأعصيه في الخطوب ٤٠٧

وذلك لأن كلم الشرط لم تل، إذن : تلك النواسخ في الحقيقة .  
وكذا، جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مُصدرة بكلم الشرط، نحو :  
كان زيد من يضربه أضربه، ولو قدمت ههنا الجزء الثاني على الأول فقلت : كان من  
يضربه أضربه زيد، لم يجوز؛ لأنه ولي أداة الشرط : المؤثر في الجملة، وأما قولك :  
علمت أيهم زيد، وعلمت أزيد في الدار أم عمرو، فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب  
المبتدأ .

واعلم أن الجزاء يحذف عند قيام القرينة، يقال : إن أتيتني أكرمك ، فتقول :  
وأنا إن أتيتني ، وكذا في «لو» قال الله تعالى :

(١) أي كلمات الشرط . وفي ط (ولا يكون) .

(٢) الأعشى (ديوانه ص ٢٧) ؛ وفيه : من يلمني على بني ابنة بدل : إن من لام في بني بنت . . . وعليها لا شاهد  
فيه .

الحزاة ٧٥/٩ هارون ، ضرائر الشعر ١٧٨ ، الأمل الشجرية ٢٩٥/١ ، المغني ص ٧٨٩ .  
و (حسن) : أخذ تابعة اليمن القدماء، ويثبت يتصل نسب ممدوح الأعشى في هذا البيت، وهو قيس بن  
معديكرب .

الشاهد فيه أن ضمير الشأن، وهو اسم إن ، محذوف ، والجملة الشرطية خبرها .

﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سِيرَتْ بِهِ الْجِبَالُ...﴾ ، الآية .

وإذا حذف جواب أداة الشرط الجازمة ، فالواجب في الاختيار ألا ينجزم الشرط ، بل يكون ماضياً لفظاً أو معنى ، نحو : إن لم أفعل ، لئلاً<sup>(١)</sup> تعمل الأداة في الشرط ، كما لم تعمل في الجزاء .

قوله : «فإن كانا مضارعين ، أو الأول» ، يعني أو كان الأول مضارعاً والثاني غير مضارع ، نحو : إن تزني زرتك ، أو : فانت مُكْرَم ، فإن كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير ، وأما قوله<sup>(٢)</sup> ؛

إِنَّكَ إِنْ يُصْرِع أَخُوكَ تُصْرِعُ

فقد تقدم الجواب<sup>(٣)</sup> عنه ، وإن كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم ، نحو : إن ضربت ضربت ، وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً فالأول مجزوم ، ومثله<sup>(٤)</sup> قليل ، لم يأت<sup>(٥)</sup> في الكتاب العزيز<sup>(٦)</sup> ، وقال بعضهم لا يجيء إلا في ضرورة الشعر ، قال<sup>(٧)</sup> :

(١) الرد / ٣١ ، والآية بتامها :

﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سِيرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوَكُنَّ بِهِ السَّمَوَاتُ بَلْ لَئِنَّ الْأَمْرَ لَجَمِيعًا أَفَلَمْ يَأْتِ الْذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْوَعْدَ﴾

(٢) في م : «حتى لا تعمل أداة الشرط لفظاً في الشرط كما لا تعمل في الجزاء» .

(٣) سبق ذكره .

(٤) أي توجيه الرفع فيه ، عند ذكره .

(٥) د : وهو .

(٦) د : لم يجيء .

(٧) والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً ، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ، كقوله صل الله عليه وسلم : «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ» ، وقول عائشة رضي الله عنها : «إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقًى» .

انظر دراسات ق ١ ج ٣ ص ٢١٨ . وشواهد التوضيح ص ١٤ - ١٥ - ١٦ . وشرح الكافية الشافية ٢/٢٦٩ .

(٨) أبو زيد الطائي النصارى (ديوانه ٥٢ ط . نوري حمودي القيسي ، المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م) .

الخرنزة ٩/٧٦ ، نواحد أبي زيد ٢٨٠ ، رصف المباني ص ١٠٥ ، المقتضب ٢/٥٨ ، الطبعة الأخيرة ،

وقوله : (مَنْ يَكْذِبُنِي) : يقال كاده كَيْدًا إذا خدعه ومكر به . (والسيء) : فَعِيلٌ ، وصفٌ من السوء . (وكنت) =

٦٩٨ مَنْ يَكْذِبُ بِسْمِي كُنْتَ مِنْهُ كَالشَّجَا<sup>(١)</sup> بَيْنَ حَلْفِهِ وَالْوَرِيدِ

والأجود كونها مضارعين، تطبيقاً للفظ بالمعنى، ثم كونها ماضيين، لفظاً نحو:   
إِنْ ضَرَبْتَنِي ضَرْبَتَكَ، أَوْ مَاضِيَيْنَ مَعْنَى، نحو: إِنْ لَمْ تَضَرْبْنِي لَمْ أَضَرْبْكَ، أَوْ أَحَدَهُمَا   
مَاضِياً لَفْظاً وَالْآخَرَ مَعْنَى، نحو: إِنْ ضَرَبْتَنِي لَمْ أَضَرْبْكَ، وَإِنْ لَمْ تَضَرْبْنِي ضَرْبَتَكَ.   
وَإِنْ تَخَالَفَا مَاضِياً وَمَضارعاً، فَالْأَوَّلَى كَوْنُ الشَّرْطِ مَاضِياً وَالْجِزَاءُ مَضارعاً، كَقَوْلِهِ   
تَعَالَى:

﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ<sup>(٢)</sup> الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ<sup>(٣)</sup> ...﴾

وعكسه أضعف الوجوه نحو: إِنْ تَزْرِنِي زَرْتَكَ؛ لِأَنَّ الْأَدَاةَ، إِذَنْ، تَوْثِّرُ فِي الْفِعْلِ   
الْأَبْعَدَ، بِنَقْلِهِ إِلَى مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَوْثِّرَ فِي الْأَقْرَبِ شَيْئاً يُغَيِّرُ الْمَعْنَى.

وَيَجُوزُ تَخَالَفُ الشَّرْطِ وَمَعْطُوفِهِ مُضِياً وَاسْتِقْبَالاً، نَحْوُ: إِنْ زُرْتَنِي، وَتَكْرَمْنِي، وَإِنْ   
تَزْرِنِي وَأَكْرَمْتَنِي، وَالْأَوَّلَى تَوَافَقَهُمَا، كَالشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ. وَكَذَا فِي الْجِزَاءِ نَحْوُ: إِنْ زَرْتَنِي   
أَكْرَمْتَكَ وَأَعْطَيْتَكَ وَإِنْ زَرْتَنِي أَكْرَمْتُكَ وَأَعْطَيْتَكَ.

وَإِذَا ذَكَرَ بَعْدَ الشَّرْطِ فِعْلٌ لَيْسَ مِنْ ذِيوَلِهِ، أَيْ لَا يَكُونُ مَفْعُولاً ثَانِياً لِلشَّرْطِ نَحْوُ:   
إِنْ تَحْسِبْنِي أَعْصِيكَ<sup>(٤)</sup> ... أَوْ صِلَةٌ نَحْوُ: إِنْ تَضَرْبُ الَّذِي أَضْرَبُهُ، أَضْرَبْكَ، أَوْ   
صِفَةٌ نَحْوُ: إِنْ تَضَرْبُ رَجُلًا أَضْرَبُهُ يَضْرَبْكَ، فَإِمَّا أَنْ يَتَّفَقَا لَفْظاً وَمَعْنَى، نَحْوُ: إِنْ

بِالْخُطَابِ. وَ(الشَّجَا) مَا يَعْتَرِضُ فِي الْخَلْقِ كَالْعَظْمِ وَالشُّوكِ، وَ(الْوَرِيدِ): عِرْقٌ قَبْلَ هُوَ الْوَدَجُ وَقَبْلَ بَجْنِهِ ...   
وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ عَلَى أَنَّ جَمْعَ الشَّرْطِ مَضارعاً مَجْزُوماً وَالْجِزَاءُ مَاضِياً خَاصُّاً بِالشَّعْرِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ.   
إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ ذَكَرَ أَنَّ الصَّحِيحَ إِطْلَاقَ جَوَازِهِ لِثَبُوتِهِ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَفِي الشَّعْرِ الْفَصِيحِ الَّذِي   
يُسْتَشْهَدُ بِهِ.

[انظر شواهد التوضيح ص ١٤ - ١٥]

(١) فِي الْأَصْلِ، وَد: كَالشَّجَى، [بِالْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ].

(٢) ط: سَاقِطَةٌ.

(٣) هُودُ ١٥/، وَالْآيَةُ بِتَمَامِهَا: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾.

(٤) مِثَالُ مَا هُوَ مِنْ ذِيوَلِ فِعْلِ الشَّرْطِ، لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِتَحْسَبِ.

تزرني تزرني أحسن إليك، فيجب جزمه لكونه توكيداً لفظياً، وإما أن يختلفا لفظاً ومعنى، نحو: إن تأتني تسأل، أحسن إليك، فيجب رفعه حالاً، وإن جاز أن يكون مفعول الشرط بتقدير «إن» نحو: إن تأمرني أذهب أطعك، أي إن تأمرني أن<sup>(١)</sup> أذهب، فهو منصوب المحل على أنه مفعول.

وإما أن يتفقا معنى لا لفظاً، نحو: (٢١٦ ب)  
﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ ۖ﴾  
فهو بدل من الأول.

وإما أن يتفقا لفظاً لا معنى، نحو: إن تضرب تضرب، أي تسير<sup>(٣)</sup> . . . وحكمه وحكم المخالف للأول لفظاً ومعنى.

وكذا الحكم إن جاء الفعل بعد الجواب، فالمتفقان لفظاً ومعنى نحو: إن تأتني أحسن إليك، أحسن إليك، والمختلفان لفظاً ومعنى نحو: إن تزرني أكرمك أسرع، والمختلفان لفظاً لا معنى نحو: إن تبعث إلي آتاك أجيء، والمختلفان معنى لا لفظاً نحو: إن تأتني أضرب، أضرب، أي أسير.

وإن جاء مع المتوسط أو، أو فاء، أو ثم، فالوجه الجزم، ولك النصب مع الواو والفاء على الصرّف<sup>(٤)</sup>، كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمع، وكذا في الفعل

(١) ط: بأن.

(٢) الفرقان / ٦٨، ٦٩، ونصها:

﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ۖ﴾.

(يضاعف): «من جزم، جعله بدلاً من (يلق)؛ لأنه جواب الشرط؛ ولأن لقاء الأثام هو تضعيف العذاب والخلود، فأبدل منه؛ إذ المعنى يشتمل بعضه على بعض، وعلى هذا المعنى يجوز بدل الأفعال بعضها من بعض، فإن تباينت معانيها لم يجز بدل بعضها من بعض.

ومن رفع فعل القطع، أو على الحال. [مشكل إعراب القرآن ١٣٧/٢ - ١٣٨] وانظر التبيان ٩٩١/٢، دراسات ١ ج ٣ ص ٢٢٩.

(٤) أي على أن الواو للمعية.

(٣) تفسير لأحد الفعلين.

المتأخر، وينضاف إلى ذلك في المتأخر جوازُ استثنائه أيضاً نحو : إن تقم آتكَ فأحسن إليك، أو : وأحسن إليك، فيكون النصب على السببية أو الجمعية، والجزم على العطف والرفع على الاستثنا، أي : فأنا

قال ابنُ السَّراجِ : إذا قلت : تَحْمَدُ إن تأمر بالمعروف، فعطفت فعلاً عليهما، فإن كان من شكل الأول، رفعته، لاغير، نحو : تَحْمَدُ إن تأمر بالمعروف وتؤجر عليه، وإن كان من شكل - الثاني نحو : تَحْمَدُ إن تأمر بالمعروف وتنه عن المنكر، فلكَ فيه، أي في المعطوف، ثلاثة أوجه : الجزمُ على العطف، والنَّصْبُ على الصَّرفِ والرفعُ على الاستثنا .

وإن عطفت ما يصلح للأول والثاني، نحو : تُحْمَدُ إن تأمر بالمعروف، وتشكر فقيه أربعة أوجه : الرفعُ على وجهين : على العطف على الأول وعلى الاستثنا، والنصب على الصَّرفِ، والجزمُ عطفاً على الثاني .

قوله : « وإن كان الثاني فالوجهان »، أي إن كان الثاني أي الجزاء مضارعاً والشرط ماضياً ففي ذلك وجهان : الرفعُ والجزمُ، والثاني أكثرُ، وعند الكوفيين<sup>(١)</sup> يجب الرفعُ؛ لأنَّ الجزمَ في الجواب للجوار، فإذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب .

فعند النحاة، الرفع في ذلك الجواب لأحد وجهين : إما لكونه في نية التقديم، وإما لنية الفاء قبل الفعل، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذين الوجهين يختصان بالضرورة، وكلامنا في حال السعة، والأولى أن يقال : تغير عمل «إن» وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب، لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه<sup>(٢)</sup>، فلما لم تعمل في الشرط، لم تعمل في الجزاء فتكون الأداة جازمةً لشيء واحد، وهو الشرطُ، تقديراً، كما تجزم سائر

(١) انظر الإنصاف، المسألة ٨٦.

(٢) يعني لم تؤثر فيه الأداة؛ لأنه ماضٍ.



الجواز مفعلاً واحداً، كَلَّمَ وَلَمَّا، ولام الأمر، ولاء النهي، وهكذا يقول المبرد<sup>(١)</sup> فيما تقدم عليه ما هو الجزاء في المعنى، يقول: هو جزاء غير معمول فيه، وذلك لضعف عمل «إن» عن العمل في المتقدم عليها، فثبت أنها تنعزل عن جزم الجزاء بشيئين: بكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، ويَكُونُ الجواب مقدماً، وهذا عند المبرد<sup>(٢)</sup>.

## [ الفاء في جواب الشرط ]

قوله: «وإذا كان الجزاء ماضياً بغير قد لفظاً أو تقديرًا، لم تجزِ<sup>(٣)</sup> الفاء وإذا كان مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا فالوجهان، وإلا، فالفاء».

اعلم أن أداة الشرط، سواء كانت «إن» أو ما تضمن معناها، أو «لو»، لا يكون شرطها إلا فعلاً غير مُصَدَّرٍ بشيء من الحروف، لشدة طلبها للأفعال، بلى، يجيء مضارعاً مُصَدَّرًا من جملتها<sup>(٤)</sup> بلا ولم، أما «لا» فلأنها لكثرة استعمالها، يتخطاها العامل، نحو: جئت بلا مال، وأما «لم» فلأنها لتغييرها معنى المضارع إلى الماضي، صارت كجزمته، مع قلة حروفها، أمّا «لما» أختها فكثيرة الحروف، ولا يصدر الماضي

(١) في المنتخب ٦٦/٢ الطبعة الأخيرة: «وإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء، جاز أن يتقدم الجواب؛ لأن «إن» لا تعمل في لفظه شيئاً وإنما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابه يسدُّ مسدَّ جواب الجزاء» وقال في ٦٨/٢: «فمن ذلك قول زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألة  
يقول: لا غائب مالي ولا حرم

فقوله: «يقول على إرادة الفاء...».

ومسيبويه - كما نعلم - يرى أنه من التقديم والتأخير.

(٢) في ط تكملة بعد قوله: «وهذا عند المبرد» كما يلي:  
«وأما الكوفيون فيقولون: إنما لم يجوزم الجواب المتقدم؛ لأنه إنما يجوزم عندهم للجوار». [وانظر الإنصاف، المسألة ٨٤].

(٣) ط: لم يجوز.

(٤) أي من جملة الحروف التي أشار إليها.

شرطاً ، بلا ، فلا يجوز ، إن لا ضرب ولا شتم ، لِقَلَّةِ دخولها في الماضي .

فَعَلَى هذا ، لا تقول : إن ستفعل ، وإن لن تفعل ، وإن ما تفعل ، وإن قد فعلت وإن قد تفعل ، وإن ما فعلت<sup>(١)</sup> .

ولا يكون الشرط جملةً طلبيةً ولا إنشائيةً ؛ لأنَّ وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق ، إمَّا في الماضي ، نحو : لو جئتني أكرمتك ، أو في المستقبل نحو : إن زرتني أكرمتك ، وأمَّا الجزاء فليس شيئاً مفروضاً ، بل هو مرتب على أمر مفروض فجاز وقوعه طلبية وإنشائية ، نحو : إن لقيت زيداً فأكرمه ، وإن دخلت الدار فأنت حرٌّ ، ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسميةً وفعليةً ، مُصَدِّراً بأيّ حرفٍ كان ، فنقول :

إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطاً ، فلا حاجةً إلى رابطةٍ بينه وبين الشرط لأنَّ بينها مناسبةً لفظيةً من حيث صلاحية وقوعه موقعه ، وإن لم يصلح له فلا بُدَّ من رابطٍ بينهما ، وأوّلُ الأشياءِ به<sup>(٢)</sup> : الفاء ، لمناسبتها للجزاء معنىً ؛ لأنَّ معناه : التعقيب بلا فصل ، والجزاء متعقب للشرط كذلك ؛ هذا إلى خفتها لفظاً ، وأمَّا «إذا»<sup>(٣)</sup> فاستعمالها قبل الاسمِية أقلُّ من الفاء لثقل لفظها ، وكون معناها من الجزاء أبعد<sup>(٤)</sup> من معنى الفاء ، وذلك لتأويله بأنَّ وجود الشرط مفاجيء لوجود الجزاء ومتهجِّم عليه .

ثبت بهذا ، أنَّ الجزاء ، إن كان جملةً طلبيةً كالأمر (٢١٧ أ) والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدُّعاء والنداء ، يجب مقارنتها لعلامة الجزاء ، وكذا إن كانت إنشائية ، كَنِعْمَ وبِئْسَ ، وكل ما تضمَّن «معنى إنشاء المدح والذم ، وكذا :

(١) على أن (ما) نافية ، وكذلك في إن ما فعلت .

(٢) أي بأن يكون رابطاً .

(٣) المراد (إذا) الفجائية التي تدخل في جواب الشرط في بعض الحالات بدلاً من الفاء .

انظر : [دراسات في ج ١ ص ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ومُشْكِل الإعراب ١/١٩٨ ، ٣٧٦ ، ٨٨/٢ ، ١٧٩] .

(٤) في الأصل : بعد ، والهمزة ساقطة .





شتمتك، وفي المضارع مصدرًا بـلن، وسوف والسين، و«ما»، . . . هذا كله؛ لأن هذه الأشياء لم تقع شرطاً، فلا تقع، أيضاً جزاء إلا مع علامة الجزاء.

بقي الماضي غير المصدر بحرف، والمضارع غير المصدر، أو المصدر بلا، أو، لم .  
أما الماضي غير المصدر، والمضارع المصدر بـلم، فلا تدخلهما الفاء أصلاً، نحو:  
إن ضربتني ضربتك، أو: لم أضربك، لأن لهما مع مناسبتها لفظاً للشرط كما بينا،  
تعلقاً بكلمة الشرط معنوياً بانقلابها إلى المستقبل بكلمة الشرط، فلم يحتاجا، إذن،  
إلى العلامة.

بقي المضارع المجرد، والمصدر بلا، فنقول: يجوز فيهما الفاء وتركه، أما الفاء  
فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلا تؤثر الأداة فيهما تأثيراً ظاهراً كما  
أثرت في: فعلت، ولم أفعّل، وأما تركه، فلتقدير تأثيرها فيهما؛ لأنها كانا صالحين  
للحال والاستقبال، على ما تقدّم في المضارع<sup>(١)</sup>: أن «لا» صالحة لهما على الصحيح،  
فالأداة خلصتهما للاستقبال، وهو نوع تأثير، قال الله تعالى:

﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا<sup>(٢)</sup> دَعَاءَكُمْ﴾ . وقال: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ<sup>(٣)</sup> بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْسَ  
وَلَا رَهَقًا<sup>(٤)</sup>﴾ .

وقال ابن جعفر: يجوز دخول الفاء وتركه في «لم»، ولم يثبت، وقال الله تعالى في  
المثبت:

---

(١) في أول بحث الفعل المضارع في هذا الجزء.

(٢) فاطر / ١٤، ونصّها:

﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَهُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشْرِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِنْ خَيْرٍ﴾

(٣) الجن / ١٣، وقامها:

﴿وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الذِّكْرَ آمَنَّا بِهِ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْسَ وَلَا رَهَقًا﴾ .

(٤) قوله تعالى: ﴿وَلَا رَهَقًا﴾

سقطت من ط .

﴿وَلَا يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَعْلَمُونَ الْقَيْنَ﴾<sup>(١)</sup> ،

وقال :

(٢)

﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ .

ومذهب<sup>(٤)</sup> سيويه<sup>(٥)</sup> : تقدير المبتدأ في الأخير، وقال المبرد : لا حاجة إليه، قال ابن جعفر : مذهب سيويه أقيس، إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خبر مبتدأ، ولم تدخل<sup>(٦)</sup> عليه الفاء .

وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت<sup>(٧)</sup> المضارع، يسقط هذا التوجيه للأقيسيّة، وإن ثبت نحو قولك : إن غبت فيموت زيد، لم يكن لمذهب سيويه وجه . إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ، إلا ضمير الشأن، ولا يجوز<sup>(٨)</sup> إلا بعد «أن» المخففة قياساً، وبعد «أن» وأخواتها للضرورة .

وإذا كان جواب الشرط مصدراً بهمزة الاستفهام، سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية لم تدخل<sup>(٩)</sup> الفاء<sup>(١٠)</sup>؛ لأنّ الهمزة من بين جميع ما يغيّر معنى الكلام، يجوز

(١) الأنفال / ٦٦، والآية بنهما :

﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ وَيُؤْذِنُ اللَّهُ لِلَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ .

(٢) ط : ساقطة .

(٣) المائدة / ٩٥، ونصّها :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصِّدِّيقَ وَأَنْتُمْ عِلْمٌ مِنْ قَتْلِهِ وَمَنْ قَتَلَهُ فَإِنَّهُ مِنْكُمْ مُعَذَّبٌ مُعَذَّبًا وَمَنْ قَتَلَ مَقْتُلًا مِنَ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَ تَطَعًا مَسْكِينٍ أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا سَلَفٌ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ .

(٤) ط : الواو ساقطة .

(٥) الكتاب ١/ ٤٣٨ بولاق .

(٦) ط : يدخل .

(٧) أي المضارع المثبت .

(٨) أي تقدير ضمير الشأن .

(٩) ط : يدخل .

(١٠) ذهب إلى هذا الزمخشري [الكشاف / ٤ / ٢٢٤]، ورّده أبو حيان [البحر / ٨ / ٤٩٤، ٤٩٥] .



والمصنّف قال ، وقد أحسنَ ، مع أنَّ على بعض ما ذكره كلاماً : إنما تدخل<sup>(١)</sup> الفاء ، إذا لم تؤثر الأداة<sup>(٢)</sup> من حيث المعنى في الجزاء معنئاً ، ويعني بالتأثير تخليصه للاستقبال إن كان مضارعاً ، وقلبه إليه إن كان ماضياً ، فتدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن ، لتمحُّضه للاستقبال بدون أداة الشرط ، وكذا في الإنشائية لتجرُّدها عن الزمان ، وفي الطلبية لتمحُّضها للاستقبال ، وتدخل<sup>(٣)</sup> على الماضي الباقي على معناه ، وذلك إذا كان مصدرأ (٢١٧ ب) بقد ، ظاهرة أو مقدَّرة ، لأنه ، إذن ، يتمحض للماضي ، وذلك لأنَّ «قد» لتحقيق مضمون مادَّخَلَتْ عليه ، ماضياً كان أو مضارعاً ، وما تأكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقلع ، على أنه قد جاء قوله تعالى :

﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ عِصْيَ فَقَدْ هَوَىٰ﴾ ،

وهو بمعنى الاستقبال ، قال : وإنما دخلت<sup>(٤)</sup> على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه .

وأما المصدر بلا النافية ، فقال<sup>(٥)</sup> : إنَّ «لا» وإن كانت للاستقبال ، قد تجردت للنفي نحو : جئت بلا مال ، فتكون الأداة قد أثَّرت في الفعل المصدر بها تخصيصاً بالاستقبال ، وإن لم تجرد للنفي أفادت الاستقبال من دون أداة الشرط فتجب الفاء .

وكان على قياس ما قال ، جواز دخولها في الاسمية نحو : إن جئتني أنت مكرم ؛ لأنَّ الأداة خصَّصَتْ مضمون الاسمية بالاستقبال .

(١) ط : يدخل ،

(٢) ط : الأداة .

(٣) ط : ويدخل .

(٤) طه / ٨١ ، والآية بتأنيدها :

﴿كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ عِصْيَ وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ عِصْيَ فَقَدْ هَوَىٰ﴾ .

(٥) ط : دخل .

(٦) أي المصنّف . انظر شرحه على الكافية ص ١٠٦ .



ثم أعلم أن «إن» يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى ، فإن أردت معنى الماضي ، جعلت الشرط لفظ «كان» ، كقوله تعالى :

﴿إِنْ كُنْتُ<sup>(١)</sup> قُلْتُهٖ...﴾ ، و : ﴿إِنْ كَانَتْ<sup>(٢)</sup> قَمِيصُهُ...﴾

وإنما اختص ذلك بكان ؛ لأن الفائدة التي تستفاد منها<sup>(٣)</sup> في الكلام الذي هي فيه : الزمن الماضي فقط ، وذلك لأنها تدلُّ على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يُعلم من الخبر ، نحو : كان زيد منطلقاً ، فمطلق الحدوث يُستفاد من الخبر ؛ لأنه يدلُّ على تعيين الحادث ، ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث ، فمعنى كان زيد قائماً : في الزمن الماضي زيد قائم ، فـ «كان» مدلوله هو الزمن الماضي فقط ، ومع النص على الماضي ، لا يمكن استفادة ، الاستقبال ، وهذا من خصائص «كان» دون سائر الأفعال الناقصة ، لأن «صار» يدل على الانتقال الذي لم يدل عليه خبره ، وكذا باقيها ، ثم إن «كان» إذا كان شرطاً ، قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي ، نحو : إِنْ كُنْتُ<sup>(٤)</sup> قُلْتُهٖ ، و : إِنْ كَانَ<sup>(٥)</sup> قَمِيصُهُ... وقد يكون متحقق الوقوع فيه ، نحو : زيد وإن كان غنياً إلا أنه بخيلٌ ، وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وإن كان بغير لفظ «كان» ، لكنه قليل بالنسبة إلى «كان» ، كقوله<sup>(٦)</sup> :

(١) المائدة / ١١٦ ، ونصها :

﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يُعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ۖ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُخِيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾

(٢) يوسف / ٢٦ ، والآية بتمامها :

﴿قَالَ هِيَ رَوَدَّتْنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ فَدَرَسَ قَبْلَ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾

(٣) ط : منه .

(٤) المائدة / من ١١٦ .

(٥) يوسف / من ٢٦ .

(٦) الفرزدق (ديوانه ٨٥٥/٢) ؛ وفيه : (ليوم) بدل (لقتل) .

الحزنة ٧٨/٩ ، سيبويه ٤٧٩/١ بولاق ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠٨ ، المغني ص ٣٩ ، شرح أبيات

٦٩٩ أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيْبَةً حُرَّتَا [جَهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ<sup>(١)</sup> لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ]

ونحو قولك : أنت ، وإن أُعْطِيتَ مَالاً : بِخَيْلٍ ، وأنت ، وإن صِرْتَ أَمِيرًا ، لا أَهَابُكَ .

وقال<sup>(٢)</sup> المصنّف : التقدير : إِنْ ثَبَتَ حَزُّ أَذْنِي قَتِيْبَةٍ<sup>(٣)</sup> ، ليكون الشرط مستقبلاً ، وليس بشيءٍ ، لأنَّ الغرض أنَّ ذلك ثابتٌ ، فَلَمْ يُفْرَضْ ثبوت الثابت ؟ وقد تستعمل<sup>(٤)</sup> «كان» في الاستقبال ، أيضاً ، نحو : إِنْ كُنْتُ غَدًا جَالِسًا فَاتْنِي ، نظراً إلى ذلك الحدوث المطلق ، دون الزمن العارض في جميع الأفعال بسبب الصيغة الطارئة على جَوْهَرِ الكلمة ، وكونُ «كان» للشرط في الماضي مذهب المبرِّد ، وهو الحقُّ ، بدليل قوله تعالى :

﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتَهُ<sup>(٥)</sup> . . . ﴾ ،

قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : أَنَا لَا أَقُولُ هَذَا ، وَلَكِنْ أَقُولُ : إِنْ الْمَعْنَى : إِنْ أَكُنْ قُلْتُهُ وَهُوَ ظَاهِرُ الْفُسَادِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحِكَايَةَ إِنَّمَا تَجْرِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَكَوْنُ عَيْسَى قَائِلًا ذَلِكَ أَوْ غَيْرِ قَائِلٍ ، إِنَّمَا هُوَ فِي الدُّنْيَا ، وَأَيْضًا ، يَجُوزُ التَّصْرِيحُ بِقَوْلِكَ : إِنْ كُنْتُ أُعْطِيتَنِي أَمْسَ ، فَسَوْفَ أَكْفَأُكَ الْيَوْمَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ<sup>(٦)</sup> . . . ﴾ ، ظَاهِرٌ فِي الْمُضِيِّ .

المغني للبغدادى ١١٧/١ ، الجنى الداني ٢٢٤ ، الأزهية ٦٩ ، الكامل ٤٢١/٢ ، مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢١٨/١ .

الشاهد فيه أنه قد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع ، وإن كان بغير لفظ كان ، لكنه قليل . وهو هنا محذوفٌ مفسرٌ بالفعل المذكور ، والتقدير : إِنْ حُرَّتْ أَذْنَا قَتِيْبَةً . فَحَزُّ أَذْنِيْهِ قَدْ وَقَعَ فِيهَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ وَتَحَقَّقَ مَعْنَاهُ .

(١) من د .

(٢) سقطت الواو من م ، د .

(٣) ط : أَذِيْنَةٍ .

(٤) ط : يَسْتَعْمَلُ .

(٥) المائدة / من ١١٦ .

(٦) يوسف / من ٢٦ .

## [ ربط الجواب بـ «إذا» الفجائية ] :

قوله . «ونجيء»<sup>(١)</sup> إذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء<sup>(٢)</sup> .

الشرط ألا تكون الاسمية طلبية<sup>(٣)</sup>، وقد ذكرنا قبل، لم قامت مقام الفاء، وأي مناسبة بين معنييهما<sup>(٤)</sup>.

## [ جَزْمُ المضارع في جواب الطلب ، وشرط ذلك ] :

قوله : «وإنَّ مقدرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض»<sup>(٥)</sup>، إذا قصد السببية، مثل : أسلم تدخل الجنة، ولا تكفر تدخل الجنة، وامتنع : لا تكفر تدخل النار، خلافاً للكسائي<sup>(٦)</sup>، لأنَّ التقدير : إن لا تكفر.

اعلم أنَّ كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء، يصحُّ أن يجاب بمضارع مجزوم، إلَّا النفي، لأنَّ النفي منها<sup>(٧)</sup> : طلب، والنفي خبر محض ، والطلب أظهر في تضمن معنى الشرط ، إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر، وذلك لأن كل كلام

(١) ط : ويجيء .

(٢) جاءت (إذا) الفجائية رابطة لجواب الشرط بعد (إذا) الشرطية في إحدى عشرة آية، وجاءت رابطة لجواب (إن) الشرطية في آيتين .

[انظر دراسات، القسم الأول جـ ١ ص ١٢١، ١٢٢] .

(٣) ط : طلبية .

(٤) قال الزمخشري : « . . . و (إذا) المفاجأة تقع في المجازاة ساذةً مسدَّةً الفاء . . . فإذا جاءت الفاء معها تعاوَّنتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد، ولو قيل : إذا هي شاخصة، أو فهي شاخصة كان سديداً . . . »  
(الكشاف ٥٨٤/٢ (الأنبياء ٩٦-٩٧)

الطبعة المصورة في طهران]

(٥) ط : والعاض .

(٦) «فإنه أجاز مثل ذلك اعتماداً منه على اتّضاح المعنى في مثله»

[شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٧]، وانظر المرآدي على الألفية ٤ / ٢١٣ - ٢١٤ .

(٧) أي من الأشياء التي تحجب بالفاء، وينتصب المضارع بعدها .

لأبْد فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري : إفادة المخاطب بمضمونه، تقول : ضرب زيد، أو : ما ضرب زيد، إذا قصدت إفهام المخاطب ضَرْبَ زيد أو عدم ضربه، وأمَّا الحامل على الكلام الطلبي، فكون المطلوب مقصوداً للمتكلم إمَّا لذاته، أو لغيره، ومعني كونه مقصوداً لغيره : أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشرط أعني توقُّفَ غيره عليه، فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصحُّ توقُّفه على المطلوب، جَوَّزَ المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه، ولغيره، وإن ذكرت بعده ذلك، غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده، لا لنفسه، فيكون، إذن، معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً.

وأمَّا الخبر، فإنه إذا وَرَدَ، حمله المخاطب على أنه إنما تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه، لا على أَنَّ مضمونه مقصودٌ لنفسه أو لغيره، إذ قد يخبر (٢١٨ أ) بشيء مع أَنَّ ذلك الشيء غير مقصودٍ للمخبر، كقولك : يُضْرَبُ زيدٌ، مع كراهيتك لضربه، فلو جئت، أيضاً، بعد الخبر، بما يصلح أن يكون جزاءً لمضمونه، لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنه جزاؤه، إذ ذلك في الطلب إنما كان لتبادر فهمه إلى أن الطلب مقصود إمَّا لذاته أو لغيره، ومع ذكر الغير فالأولى أن يكون له.

فلَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاءً له معنى الشرط، جاز لك أن تحذف فاء السببية وتجزم به<sup>(١)</sup> الجزاء كما تجزم بإن، وانجزأ الجزاء بهذه الأشياء، لا بأن مقدرة ظاهر مذهب الخليل<sup>(٢)</sup>، لأنه قال : إِنَّ هذه الأوائل كُلُّها فيها معنى «إن»

(١) أي بالطلب، وهو أخذ الأقوال في جزم الفعل الواقع في جواب الطلب.

(٢) قد ذكر سيبويه رأيين في جازم جواب الطلب :

١ - الجازم (إن) الشرطية المقدرة. [وهو مذهب سيبويه].

٢ - الجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام أداة الشرط [وهذا مذهب الخليل]. انظر الكتاب ٤٤٩/١ بولاق.

هذا، وقد أخطأ ابن هشام، وأبو حيان في أنها جعلتا رأيي الخليل وسيبويه رأياً واحداً، وهو الجزم بنفس الطلب.

[المغني ص ٢٩٨ طبعة المبارك، والبحر ١/١٧٥].

فلذلك انجزم الجواب.

ومذهب غيره، أن «إن» مع الشرط مقدرة بعدها، وهي دالة على ذلك المقدّر، ولعل ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل، وليس ما استبعدوه ببعيد، لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى «أن» فعَلَيْنِ، فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً<sup>(١)</sup> ؟.

ثم اعلم أنه يجوز جزم الجواب بعد الأمر المدلول عليه بالخبر، نحو : حسبك ، أو كفيك ، أو شرعك : ينم الناس ، و : اتقى الله امرؤ وفعل خيراً ، يُثَبّ عليه<sup>(٢)</sup> ، وكذا أسماء الأفعال نحو : صه ، ونزال<sup>(٣)</sup> وتراك والأمر المقدّر، نحو : الأسد الأسد تنج .

ولما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الأشياء التي فيها معنى الأمر بعد الفاء ، بل وجب ، للنصب ، صريح الأمر أو النهي ، عند غير الكسائي ، بخلاف الجواب المجزوم ، فإنه لم يشترط التصريح قبله بالأمر والنهي اتفاقاً ؛ لأن فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى : ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ<sup>(٤)</sup> فَيَعْتَدِرُونَ﴾ .

و : ... لم تذر ما جزع عليك فتجزع<sup>(٥)</sup> ٦٦٤

(١) «هذا القول ضعيف مردود؛ لأن تضمين معنى الحرف بعيد جداً؛ ولأن عامل الجزم لا يكون فعلاً أو جملة؛ ولأن هذا التضمين يقتضي جمع ثلاثة معانٍ في فعل واحد : معناه الأصلي، ومعنى الأداة الجازمة، ومعنى فعلها المحذوف، ويقتضي أن يكون الفعل الواحد طلبياً، وغير طلبياً في آن واحد» .  
[أعراب الجمل وأشباه الجمل لأستاذنا الدكتور فخر الدين قباوة، ص ٩٩ ط ٣ دار الأفاق الجديدة، بيروت سنة ١٩٨١م].

(٢) ط : بثبت .

(٣) سقط من د ، ط .

(٤) المرسلات / ٣٦ .

(٥) عجز بيت، وصدوره : ولقد تركت صبية مرحومة ...  
والبيت للشاعر مؤيّلك المزموم، وقد سبق تحريجه .

ومع الرفع تضعف دلالة الفاء على السببية؛ لأن الرفع محتمل، والنصب نصٌّ فيها، وقد تقدّم أنَّ الأمر والنهي وسائر الأشياء الثمانية، مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها، فهي، إذن، مقوية لمعنى السببية في الفاء، فأريد أن يكون قبل الفاء صريح الأمر العريق في الأمرية، حتى إن ضعفت دلالة السببية في الفاء بأن يرتفع الفعل بعدها، كان صريح الأمر قبلها أشدَّ تقوية لمسببيتها مما هو محمولٌ على الأمر، من اسم الفعل وغيره، وأما الجزم فهو نصٌّ في السببية، ولا يضعف معناها معه فلم يَحْتَجْ إلى صريح الأمر، بل يكفي معناه.

وقيل في قوله تعالى :

﴿ هَلْ أَذْكَرٌ <sup>(١)</sup> عَلَى تَحَرُّفٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ ،

إلى قوله ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ ، إنَّ قوله «يَغْفِرْ لَكُمْ» جوابٌ لقوله : ﴿ تَوَسَّنْ ﴾ «لأنه بمعنى» «آمَنُوا» ، وليس بجواب : ﴿ هَلْ أَذْكَرٌ ﴾ ؛ لأنَّ المغفرة لا تحصل بالدلالة .

ولا مَنَعَ من أن يكون <sup>(٢)</sup> هو جوابه ، كما مرَّ في لام الأمر في قوله تعالى :

﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ <sup>(٣)</sup> الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ <sup>(٤)</sup> .

وقال المبرد <sup>(٥)</sup> في مثله : إنَّ «يُقِيمُوا» جوابٌ «أَقِيمُوا» مقدراً ، أي قُلْ لهم : أقيموا ،

(١) الصف / ١٠، ١١، ١٢ ، والآيات بنهاها :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَذْكَرٌ عَلَى تَحَرُّفٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ تَوَسَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْرٍ لَكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ كَثِيرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيدْعُكُمْ حَتَّى تَخْرُجُوا مِنْ تَحْتِ الْأَنْهَارِ وَمَسْكِنٌ طَيِّبٌ فِي جَنَّتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ .

(٢) د ، ط : ساقطة .

(٣) ط : نقول .

(٤) إبراهيم / ٣١ ، ونصّها :

﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُسْقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَنْجِي فِيهِ وَلَا خَلِيلٌ .

(٥) سقطت من م ، ط .

(٦) في المقتضب ٨١/٢ الطبعة الأخيرة : «وأما قوله : ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا أَلْحَنُ ﴾ [الإسراء / ٥٣]

وما أشبهه ، فليس (يقولوا) جواباً لـ (قُلْ) ولكن المعنى - والله أعلم - : قُلْ لِعِبَادِي : قولوا يقولوا . وكذلك

﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ «وإنما هو : قُلْ لهم يفعلوا يفعلوا» .

يقيموا، وليس بشيء<sup>(١)</sup>، لأنه مثل : «كن فيكون»<sup>(٢)</sup> على قراءة أبي عمرو، وفيه من التكلف ما فيه .

قوله : «إذا قصّد السببية»، أمّا إذا قصد الاستئناف نحو : قُمْ، يدعوك الأمير ، وقال<sup>(٣)</sup> :

٧٠٠ وقال رائدُهم أرسوا نزاوِها وكلُّ<sup>(٤)</sup> حَتَفٍ امرئٍ يجرى بمقدارٍ

والوصف<sup>(٥)</sup> ، نحو : «ولياً<sup>(٦)</sup> يرثني» على قراءة<sup>(٧)</sup> الرفع، أو الحال، نحو : «دَرَهُم

(١) - لأن جواب الشرط يخالف الشرط، إما في الفعل أو في الفاعل، أو فيها، فاما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ، كقولهم : قُمْ تَمْ، والتقدير على ما ذكر في هذا الوجه : إن يُقيموا يُقيموا.

٢ - إن الأمر المقدر (أقيموا) للخطاب، والجواب (يقيموا) للغائب والفاعل فيها واحدٌ. [التيان ٧٧٠/٢، المغني ص ٢٩٩ - ٣٠٠، البحر ٤٢٦/٥ وابن الأنباري في البيان ٥٩/٢ اختار مقاله المبرد].

(٢) البقرة/١١٧، والآية بتامها :

﴿يَدْعِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾.

(٣) بالرفع، وعليه سائر القراء عدا ابن عامر، فإنه قرأ بالنصب . ووجه قراءة الرفع أنه جعل (فيكون) منقطعاً عما قبله مستأنفاً، لما امتنع أن يكون جواباً في المعنى، رفعه على الابتداء، فتقديره : فهو يكون. وهو وجه الكلام، والاختيار، وعليه جماعة القراء ، وبه يَتِمُّ المعنى - [الكشف ٢٦٠/١ ، ٢٦١].

(٤) الأختل، كما في سيبويه ٤٥٠/١ بولاق؛ وفيه : يمضي بدل يجري .

والبيت في هامش ديوان الأختل ص ٢٢٦ (طبعة أنطوان صالحاني، بيروت سنة ١٩٩١م).

الخزانة ٨٧/٩، المَفْصَلُ ص ٢٥٣ (طبعة دار الجيل بيروت)، إيضاح المَفْصَل ٤٠/٢، ابن يعيش ٥٠/٧، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٩٤، الفوائد الضيائية ٢/٢٦٥. و (الرائد) : المقدم، و (أرسوا) : أقيموا مرساة للسفينة، و (نزاوها) : من المزاولة، وهي المحاولة، والخَتَفُ : الموت والشاهد فيه رفع (نزاوها) على الاستئناف ولهذا وَجِبَ رفعُهُ.

(٥) ط : فكل .

(٦) م ، ط : أو الوصف .

(٧) مريم / ٥ ، ٦ ونصهما :

﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوْتِ مِن وَرَاءِى وَكَأَنَتِ آمْرًا نِّى عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِثْنِي وَرِثٌ مِّنْ آلٍ يَعْقُوبُ ۖ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ۖ﴾ .  
[انظر القطع والانتشاف ص ٤٥٢].

(٨) الرفع قراءة من عدا الكسائي وأبا عمرو.

[الكشف ٨٤/٢، حجة القراءات ص ٣٤٨، حجة ابن خالوية ٢٣٤، ٢٣٥].

(١) في خوضهم يلعبون»، و: «ولا تَمْنُنْ»<sup>(١)</sup> تستكثر» وجب الرفع .

وفي نحو: مره يحفرها<sup>(٢)</sup>، يجوز الجزم على الجزاء، والرفع: إِمَّا على الاستغناء أي إنه مَن يحفرها، أو بحذف<sup>(٣)</sup> «أَنَّ» أي بَأَنَّ يحفرها ويجوز في، ذَرَّةٌ يقول ذلك: الرفع على الاستغناء أو الحال، أو الجزم، وقوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُم مَّحَلًّا مِّنْ أَرْضٍ أَوْ يُزْوَجُوا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ أَوْ لِيُنْفِكَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَتَعْلَمُ خَيْرًا مِّنْ أَعْيُنِنَا وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِقُدْرٍ غَنِيٍّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، إِمَّا حَالًا، أَوْ قَطْعًا، وكذا قوله: أرسوا نزاولها<sup>(٥)</sup>

(١) الأنعام / ٩١، والآية بتمامها:

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَن أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِمُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ يَجْعَلُونَهُ قُرْآنًا يَتْلُونَهُ حِينَ خَفُوا وَخَفَوْنَ كَثِيرًا وَعِلَّمْنَاهُ شَأْنًا يُرْمَىٰ فَاتْلُوهُ أُولَٰئِكَ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَرُّ ذُرِّهِمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾.

(٢) المذثر / ٥.

(٣) في سيبويه ٤٥١/١ - ٤٥٢ بولاق: «وتقول له: مره يحفرها، وقل له يقل... ولو قلت: مره يحفرها على الابتداء كان جيداً، وقد جاء رفعه على شيء قليل في الكلام على مره أَنَّ يحفرها، فإذا لم يذكرُوا (أَنَّ) جعلوا المعنى بمنزلة في عسينا نفعل، وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به». [وانظر المقتضب ٨٢/٢ الطبعة الأخيرة، والمفصل ص ٢٥٣ طبعة دار الجليل وإيضاح المفصل ٤٠/٢].

(٤) ط: يحذف.

(٥) طه / ٧٧، والآية بتمامها:

﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْيَمِينَ فَانفَجَرُوا مِن بَيْنِ يَدَيْهِ سَبْعُ مَضَاجٍ فَجَعَلْنَاهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَتَعْلَمُ خَيْرًا مِّنْ أَعْيُنِنَا وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِقُدْرٍ غَنِيٍّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾.

[انظر القطع والإتشاف ص ٤٦٧ - ٤٦٨].

(٦) قال ابن الحاجب في شرحه على المفصل ٣٩/٢، ٤٠: «قوله: قم يدعوك. قال الشيخ: أيضا الوجه الرفع على القطع، لأن المراد بذكر (يدعوك) تعليل الأمر بالقيام، فلا يحسن جعله مجزوماً؛ لئلا يتعكس المعنى إذ يصير القيام سبباً للدعاء، وهو عكس المعنى، ولا يستقيم أن يكون حالاً لئلا يفوت معنى التعليل المذكور فتعين القطع ليحصل المعنى المراد، ومنه بيئت الكتاب: أرسوا نزاولها. والكلام فيه كالكلام في «قم يدعوك» إذ الغرض تعليل الأمر بالإرساء والنزول للخمر، فلا يحسن جزؤه ولا جعله حالاً كما تقدم».



ومما جاء حالاً بعد الشرط الصريح قول الحطّية: <sup>(١)</sup>

٧٠١ متى تأتبه تعشو إلى ضوء ناره [تَجِدُ حَطْباً جَزْلاً<sup>(٢)</sup> وناراً تَأْجُجاً]

ويجوز في مثله البدل<sup>(٣)</sup>، لأنّ الثاني من جنس الأول، بخلاف قولك: إن تأتني  
تقرأ، أعطيك، <sup>(٤)</sup> فإنه لا يجوز فيه إلا الرّفْع.

ونحجيء بعد الجزاء، ظاهراً كان الشرط، أو مقدّراً: الفعل المصدر بالفاء، أو الواو،  
أو ثم، نحو: إن تأتني آتِك فأحدثك، واثني آتِك فأحدثك، فتجزم ما بعد الفاء على  
العطف، وترفعه على القُطْع، وتَنْصِبُهُ على أن الفاء للسببية، مع ضعف هذا الأخير<sup>(٥)</sup>  
كما تقدّم في المنصوبات.

وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء، نحو قوله تعالى:

﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ <sup>(٦)</sup>.

(١) صواب البيت مايلي:

متى تأتبه تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نارٍ عندها خير موقدٍ

وهو بهذا الوجه من شعر الحطّية (ديوانه ١٦١ تحقيق نعيان أمين طه، مصر سنة ١٩٥٨م)، وأورده سيبويه بهذا  
الوجه ج ١ ص ٤٤٥، وابن السّيرافي في شرح أبيات سيبويه ج ٢ ص ٦٥، وأبو جعفر النحاس في شرح أبيات  
سيبويه ص ٢٩٢. والبيت الذي أورده الرضي، صواب روايته هكذا:

متى تأتتنا تلمم بنا في ديارنا \* تجد حطْباً جَزْلاً وناراً تَأْجُجاً

وهو بهذا الوجه للشاعر عبيد الله بن الحرّ الجعفي، كما في شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٦٦/٢، وهو في سيبويه  
٤٤٦/١ بولاق غير منسوب، وكذلك في رصف المباني ص ٣٢.

الشاهد فيه أن جملة (تعشو) جاءت حالاً بعد صريح الشرط وهو (تأتبه)، وصاحب الحال الضمير المخاطب في  
الشرط. والمعنى: متى تأتبه عاشياً، أي: في الظلام.

(٢) في م: تجد خير نارٍ عندها خير موقد.

(٣) أراد ما أنشدته سيبويه في ٤٤٥-٤٤٦ بولاق.

(٤) ط: أعطك.

(٥) لأنه مبني على اعتبار الشرط والجزاء في حكم النفي.

(٦) الأعراف/ ١٨٦، والآية بتمامها: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

قُرِيءٌ<sup>(١)</sup> رفعاً وجزماً، ولا مَنَعٌ في العربية من النصب، فإذا جثت بِشْمٌ، جاز الجزم والرفع، دون النصب، قال الله تعالى:

﴿..... وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾.<sup>(٢)</sup>

وقال: ﴿..... وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤْلُوكُمْ إِلَّا ذَبَارُكُمْ لَا يَبْصُرُونَ﴾.<sup>(٣)</sup>

فلما كان فاء السببية بعد الطلب واقعاً موقعَ المجزوم، جاز جزم المعطوف عليه، قال تعالى:

﴿... فَأَصْدَفَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾.<sup>(٤)</sup>

وقال: <sup>(٥)</sup>:

٧٠٣ دعني فاذهب جانباً يوماً وأكفك جانباً

وهذا الذي يقال إنه عطف على التوهم، كما في قوله: <sup>(٦)</sup>

٧٠٤ بدأ لي أني لست مُدْرِكُ (ب٢١٨) ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائئاً

(١) الجزم قراءة حمزة والكسائي، والرفع قراءة الباقيين.

[حُجَّةُ القراءات ٣٠٣، ٣٠٤، الكشف ٤٨٥/١، حُجَّةُ ابن خالَوَيْه ١٦٧].

(٢) القتال / ٣٨، والآية بتامها:

﴿هَآأَنَافَهُؤَلَاءُ تُدْعَوْنَ لِسَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ، وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾.

(٣) آل عمران / ١١١؛ ونصها: ﴿لَنْ يَضُرَّوْكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُضْرُّوْكُمْ يُؤْلُوكُمْ إِلَّا ذَبَارُكُمْ لَا يَبْصُرُونَ﴾.

(٤) المنافقون / ١٠، والآية بتامها: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَفَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾.

(٥) عمرو بن مغديكرب، كما في الخزانة ١٠٠/٩، وابن يعيش ٥٦/٧ والبيت لم يرد في ديوان الشاعر.

والاستشهاد في هذا البيت على أنه عطف (أَكْفَك) مجزوماً على جواب الأمر المنصوب بأن بعد فاء السببية، وهو (فَأَذْهَبَ) على توهم سقوط الفاء وجزم (أَذْهَبَ) في جواب الأمر.

وهذا معنى تشبيهه بقول الشاعر: بدالي أني لست مُدْرِكُ ما مضى ... الآي.

(٦) زهير بن أبي سلمى (شرح شعر زهير، صنعة نعلب ص ٢٠٨؛ وفيه: ولا سابق شيء بدل (ولا سابق شيئاً)).

(و(شعر زهير، صنعة الأعلام ص ١٦٩)؛ وفيه: ولا سابقاً بدل (ولا سابق)). الخزانة ١٠٢/٩، سيبويه ٨٣/١ =

جروا الثاني؛ لأنَّ الأول قد تدخله الباء، وجزموا الثاني؛ لأنَّ الأول قد يكون مجزوماً.

قوله: «وامتنع: لا تكفر تدخل النار خلافاً للكسائي»، يعني أن الكسائي يُجَوِّزُ عند قيام القرينة أن يضم المثلث بعد المنفي، وعلى العكس، فيجوز: لا تكفر تدخل النار، أي إن تكفر تدخل النار، كما يُجَوِّزُ: لا تكفر تدخل الجنة، ويجوز، أيضاً، أسلم تدخل النار، بمعنى: إن لا تُسَلِّم تدخل النار.

وقال غيره: بل يجب أن يكون المقدر مثل المظهر نفيًا وإثباتًا، وأما قولهم في العَرَض: ألا تنزل تُصَبَّ خيرًا، أي إن تنزل، فلأن كلمة العَرَض: همزة الإنكار دَخَلَتْ على حرف النفي فتفيد الإثبات. وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد، لو ساعده نقل.

---

(بالنصب: ولا سابقاً) وفي ٢٩٠/١ (بالجر: ولا سابق)، وفي ١٥٤/١ نسبة إلى صرمة الأنصاري. شرح أبيات سيويه لابن السيرا في ٧٢/١، وللنحاس ص ١٠٧، والإيضاح في شرح المفصل ص ٤٤/٢، والمغني ص ١٣١، ٣٨٠، ٦٠٠، ٦١٩، ٦٢٢، ٧١٥، ٨٨٩، ابن يعيش ٥٦/٧، الحُلل في شرح أبيات الجمل ص ١١٠؛ وفي ص ١١١ منه: «ويجوز في (سابق) النصب بالمعطف على «مُذْرَك»، والرفع على إضمار مبتدأ، والخفض على توهم الباء في «مُذْرَك»، ...  
الشاهد: فيه أن قوله (سابق) بالجر معطوف على (مُذْرَك) على توهم الباء فيه، فإنه يجوز زيادة الباء في خبر ليس، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر/٣٦].



## [فِعْلُ الأَمْرِ، وَكَيْفِيَّةُ صَوْنِهِ، وَحُكْمُ آخِرِهِ]

- قوله: «مثال الأمر:»<sup>(١)</sup> صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب.
- «بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكم المجزوم».
- «فإن كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل».
- «مضمومة، إن كان بعده ضمة، مكسورة فيما سواه».
- «مثل: اقتل، اضرب، اعلم، وإن كان رباعياً فمفتوحة».
- «مقطوعة».

لو قال: صيغة يَصِحُّ أن يُطلب بها الفعل، لكان أصرح في عمومها لكل ما يسميه النحاة أمراً، وذلك أنهم يُسمون به كل ما يصح أن يُطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، سواء طُلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى أمراً عند الأصوليين، نحو قولك: اضرب، على وجه الاستعلاء، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع، من<sup>(٢)</sup> الله تعالى، وهو الدعاء، نحو: اللهم ارحم، أو من غيره، وهو الشفاعة،<sup>(٣)</sup> أو لم يُطلب به الفعل، بل كان إمّا على وجه الإباحة، نحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾،<sup>(٤)</sup> أو للتهديد نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾،<sup>(٥)</sup> أو غير ذلك من

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٧، والفوائد الضيائية ٢/ ٢٦٦.

(٢) متعلق بقوله: أو طلب به الخ.

(٣) والنحاة يسمونه: التماساً.

(٤) الأعراف / ٣١، والآية بتامها: ﴿يَبْنَیْءَآدَمَ عُدُوًّا زَيْنَتَكَرَّ عِنْدَكَ مَسْجِدًا وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾.

(٥) فَصَلَتْ / ٤٠، ونصها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ فِيْءِآيَاتِنَا لَا يُخَفِّوْنَ عَلَيْنَا أَمِنْ يَلْمِزْنَ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِيْءَ آيَاتِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

عامل هذه الصيغة. (١)

ولإنما سَمِيَ النحاة جميع ذلك أمراً: لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وهو الأمر حقيقة: أغلب وأكثر، وذلك كما سَمَوْا نحو: المائت والضائق: اسم فاعل، لأن استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة، كالضارب والقاتل: أكثر، وكذا الكلام في النهي، فإن قولك: لا تؤاخذني في نحو: اللهم لا تؤاخذني بما فعلت: نهي في اصطلاح النحاة، وإن كان دعاء في الحقيقة.

قوله: «من الفاعل المخاطب»، ليخرج نحو: ليفعل زيد، فإنه لا يدخل في مطلق الأمر، بل يقال له أمر الغائب، وكذا يخرج نحو: لأفعل أنا، و﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ (٢)

فإن قيل: [قولنا] «الأمر» أعم من قولنا: أمر الغائب، وكل ما يصدق عليه الأخص يصدق عليه الأعم.

قلت: لا نسلم أن لفظ الأمر في اصطلاح النحاة أعم من أمر الغائب، إذ مرادهم بالأمر: الأمر المطلق، وقولنا: المطلق قيد خصصه من الأمر المضاف إلى

(١) وهذه الصيغة على تسعة أقسام، وقد جمعها الشاعر في قوله:

ألا إن لفظ الأمر لا شك تسمية سؤال وتدب والإباحة تلحق  
والزأماً حق والتهؤد بعده ويتبعه التعجيز ثم التخلق  
وأخبره التوقف أو الهمز فاعلمن وتنزيل ربي بالذي قلت ينطق  
وأمثلتها قوله تعالى: «اهدنا الصراط المستقيم»، و«فارزقهم منه»، و«فانتشروا في الأرض»، و«أقيموا الصلاة»، و«اعملوا ما شئتم»، و«فاتوا بسورة»، و«اتيا طوعاً أو كرها»، و«أنبئني بأساء هؤلاء»، و«أخرجوا أنفسكم».

[حاشية الشريف الجرجاني، ضمن المطبوع ٢/٢٦٧].

(٢) العنكبوت ١٢، ونصها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطِيئَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾.

(٣) ساقطة من الأصل، وهي من م، ط.

(٤) في د: «قلت: بل ولكن إن قولنا الأمر في . . . .».

شيء آخر، [وذلك كما يقول الفقهاء: إِنَّ الماء المطلق يَصِحُّ سلبه عن المضاف، إذ يَصِحُّ أن يقال في ماء الباقلاء: إنه ليس بماء، أي: ليس<sup>(١)</sup> بماء مطلق،].

قوله: «بحذف حرف المضارعة»، يخرج نحو قوله:<sup>(٢)</sup>

لَتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ \* . . . .

[وإن كان ذلك<sup>(٣)</sup> قليلاً، ومنه القراءة<sup>(٤)</sup> الشاذة: «فبذلك<sup>(٥)</sup> فلتفرحوا» بالتاء].

قوله: «وحكم آخره حكم المجزوم»، قال الكوفيون:<sup>(٦)</sup> هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في أمر الغائب:<sup>(٧)</sup>

محمد، تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ \* إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا

قالوا: حُذِفَ حرف المضارعة مع عدم اللام مطرداً<sup>(٨)</sup>، لكثرة استعماله، بخلاف أمر الغائب فإنه أقل استعمالاً منه، وبقي مجزوماً بتلك اللام المقدرة.

---

(١) ما بين القوسين ليس في د

(٢) صدر بيت، وعجزه: فَتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ.

لم يُعْرِفْ قَاتِلُهُ، وقد سبق تخريجه.

(٣) ما بين القوسين ليس في الأصل، وفي د.

(٤) «قرأ يعقوب في رواية رؤس: «فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون» بالتاء فيها» [حُجَّةُ القراءات ص ٣٣٣]، وذكر ابن الأنباري أنها قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبي بن كعب رضي الله عنه.

[إيضاح الوقف والابتداء ص ٢٢٤ مطبوعات المجمع بدمشق سنة ١٩٧١ م].

(٥) يونس ٥٨، والآية بتمامها: ﴿قُلْ يَفْضَلُ اللَّهُ وَرَحْمَتُهُ فِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(٦) الإنصاف، المسألة ٧٢، إعراب ثلاثين سورة ٥٤، ١٢٧، ١٣٢، ٢١٠، ٢٣٢، ٢٣٨.

(٧) وقيل الأعشى، وليس في ديوانه، ونسبه ابن هشام في شرح الشذور إلى أبي طالب، وليس في ديوانه: الخزنة

١١/٩، سيبويه ٤٠٨/١ بولاق، المقتضب ١٣٠/٢ الطبعة الأخيرة، ضرائر الشعر ١٤٩، الأمالي الشجرية

٣٧٥/١، المغني ص ٢٩٧، ٨٤٠، الإنصاف ٣١٤/٢، شذور الذهب ٢١١، مسائل خلافة ص ١١٦، وقد

سبق تخريجه وموضع الشاهد فيه.

(٨) أي حذفاً مطرداً.

وقال البصريون<sup>(١)</sup>: هو مبني على السكون، إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون، لأن قياسه، كما مر في باب المجزوم أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة، لكثرة الاستعمال، فزالت علة الإعراب، أي الموازنة<sup>(٢)</sup>، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقف<sup>(٣)</sup>، كما كان في الأصل محذوفاً للجزم<sup>(٤)</sup>.

قوله: «فإن كان بعده ساكن»، أي بعد حرف المضارعة إذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين، فلا يخلو: إما أن يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك، أو ساكن، فإن كان هناك متحرك، فإن كانت حركته أصلية، لم يفتقر إلى اجتلاب همزة الوصل، بل يبدأ في الأمر بذلك المتحرك، نحو: تكلم من: تتكلم، وتقاتل من تتقاتل، ودخرج من تدخرج، وقاتل من: تقاتل.

وإن كانت منقولةً إليه من متحرك بعده، نُظر، فإن كان حُذِفَ بعد حرف المضارعة متحرك، رُدَّ ذلك المتحرك لأجل زوال علة<sup>(٥)</sup> حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد: أقم وأعد، فإن همزة «أفعل» حذفت بعد حروف المضارعة، أما في: أقيم، فلا اجتماع الهمزتين، وأما في نقيم ويقيم وتقيم، فطرُدَّ للباب، وحَمَلًا لسائر حروف المضارعة على الهمزة.

وإن لم يكن حُذِفَ بعد حرف المضارعة متحرك، ابتدء بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو: قُلْ، وعدْ، وخَفْ، وهَبْ.

(١) الخصائص ٨٣/٣، مسائل خلافية ١١٤، التمام في تفسير أشعار هُذَيْل ١٥.

(٢) أي موازنة المضارع لاسم الفاعل في الصورة اللفظية.

(٣) أي البناء المقابل للإعراب.

(٤) هذا مبني على ما قاله الرضي من قُبُل بأنه ليس للأمر صيغة مستقلة.

(٥) د: ساقطة.



فإن قيل: كما [حذفت] <sup>(١)</sup> الهمزة المتحركة في: تقيم (٢١٩أ) لأجل حرف المضارعة، حذفت الواو الساكنة في تعد وتهب، له أيضاً وذلك للحمل على يعد وتهب بالياء، كما يجيء في التصريف، فلم لم ترد الساكن بعد حرف المضارعة في الأمر، كما ردت المتحرك؟

قلت: لأنه لو رُد، لا جُلبت له همزة الوصل فكنت تقول: اوعِد، و: اوهب، ثم كنت تُعلِّله إعلال المضارع الذي هو أصله بحذف الواو، إذ هو أقرب إليه من المصدر نحو: عدة، ومقة، فكان يكون السَّعي في رد الساكن ضائعاً.

(وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، فإن كان حذف قبله متحرك لأجل حرف المضارعة، رددته لزوال العلة، كأكرم من: تكرم <sup>(٢)</sup>).

وإن لم يحذف هناك شيء، اجْتُلبت همزة الوصل، نحو: اضرب، اقتل انطلق، استخرج.

وإنما قلنا إن أصل يُفعل، مضارع أفعل: يُؤفعل؛ لأنَّ قياس بناء المضارع، في جميع الأفعال: أن يُزاد حرف المضارعة على الماضي نحو: كرم يكرم، وضرب يضرب، واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق.

وإنما تحذف <sup>(٣)</sup> همزة الوصل الثابتة في الماضي، من المضارع، استغناءً بحركة حرف المضارعة عنها، فكان قياسُ يكرم: يكرم <sup>(٤)</sup>، لأنَّ الهمزة، وإن كانت زائدة إلا أنها همزة قطع، فحذفت همزة الماضي في: «أكرم» <sup>(٥)</sup> لاجتماع الهمزتين، كما

(١) سقطت من د، وفي الأصل: حذف.

(٢) هذا يشبه أن يكون تكراراً مع ما تقدم قريباً.

(٣) د: يحذف.

(٤) ط: يكرم، وهذا خطأ إملائي.

(٥) ط: أكرم، وهذا خطأ.

يأتي في التصريف<sup>(١)</sup>، وحُمِلَ سائرُ حروف المضارعة عليها.

قوله: «وليس برباعي»، يعني به باب أفعال وحده، فإنه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعة ساكن فقط، ويعني بالرباعي: ما ماضيه على أربعة أحرف.

قوله: «مضمومة إن كان بعده ضمة، مكسورة فيما سواه<sup>(٢)</sup>»، اعلم أن أصل حركة<sup>(٣)</sup> همزة الوصل، الكسرة، في الأسماء كانت أو في الأفعال، أو في الحروف، ولا يُعَدَّلُ إلى حركة أخرى إلا لِعِلَّةٍ، كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى.

وإنما ضُمَّت فيما انضمَّ ثالثه، في الأمر كان، كاقْتُلْ، أو في غيره كانطَلِقْ واقتدِرْ، إبتاعاً، واستثقلاً للخروج من الكسرة إلى الضمة؛ لأنَّ الحاجزَ غيرَ حصينٍ لسكونه.

وإذا بقي الأمر على حرف واحد، كَقَفْ، فإن وصلته بكلام بعده، فلا كلام، وإن وقفت عليه، فلا بُدَّ من هاء السكت، كما يجيء في آخر الكتاب.

---

(١) في المعنى في تصريف الأفعال ص ١٤٢: «التزم العرب في مضارع (أفعل) حذف همزته، فقالوا في مضارع: أَكْرَمَ وَأَحْسَنَ وَأَجْمَلَ: يُكْرَمُ وَيُحْسَنُ وَيُجْمَلُ، بحذف همزة، ودعاهم إلى التزام حذف همزة ما يترتب على بقائها من اجتماع همزتين في حالة المتكلم المفرد غير المعظم نحو أَكْرَمَ وَأَحْسَنَ وَأَجْمَلَ، ثم حمل الخطاب والغيبة على التكلم، فحذفت همزة من نحو يُكْرَمُ وتكرم وتكرم للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره، وقد جاءت همزة في ضرورة الشعر، كقوله: فإنه أهل لأن يؤكَّرماء».

وانظر: [شرح الملوكي في التصريف ص ٢٣٨].

(٢) ط: سواء.

(٣) انظر التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٠٧ ط ٦.

## [الفِعْلُ الْمَبْنِيُّ لِلْمَجْهُولِ ، والتَّغْيِيرُ الَّذِي يَلْحَقُهُ]

قوله: «فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله: هو ما حذف فاعله، فإن كان ماضياً ضَمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره، ويضُمُّ الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء خوف اللبس، ومعتل العين، الأفصح: قيل وبيع، وجاء الإشمام، والواو ومثله: باب اختير وانقيد، دون استُخِير وأقيم. وإن كان<sup>(١)</sup> مضارعاً ضَمَّ أوله وُفْتُحَ ما قبل آخره، ومعتل العين ينقلب فيه ألفاً».

قولهم: فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، أي فعل المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله، وإنما أضيف إلى المفعول، لأنه بني له.

ويجوز أن يُريد بما، لفظ ذلك الفعل، فتكون إضافة الفعل إليه من إضافة العام إلى الخاص، كقولهم: فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الأمر.

قوله: «هو ما حذف فاعله» هذا حَدُّ مُطَرَّدٌ عند سيبويه<sup>(٢)</sup>، وأما على مذهب الكسائي<sup>(٣)</sup> في نحو: ضربني وضربت زيداً، وهو أَنَّ الفاعل يحذف في الأول، على ما مرَّ في باب التنازع، وعلى مذهب الأخفش، وهو ما حَكَى عنه أبو علي في كتاب الشعر<sup>(٤)</sup>، قال: جوز أبو الحسن<sup>(٥)</sup> حذف الفاعل خلافاً لسيبويه مستشهداً بمثل قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ...﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) النون من «وإن» ساقطة من ط.

(٢) الكتاب ١٤/١ بولاق. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٨، والفوائد الضيائية ٢/٢٧٠.

(٣) الموفي ص ٢٣، الجمل ١٢٥، ابن يعيش ٧٧/١، إيضاح المُفَصَّل ١٦٣/١.

(٤) الورقة ١٠٢/أ.

(٥) أي الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة. هذا، ولم يُنصَّ في معاني القرآن على جواز الحذف، وفسَّرَ الآية بقوله:

أي ما أبصَّرَ وأسمَعَهُ... [٣٩٥/٢].

(٦) مريم ٣٨، والآية بتامها: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونا لَنَكُنَ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

فليس ما ذكره المصنّف بِحَدٍّ تامٍّ ، إِلَّا أن يقال<sup>(١)</sup> : هو ما غُيِّرَ عن صيغته لأجل حَذْفِ فاعله .

قوله : « فَإِنْ كَانَ ماضياً ضُمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره » ، هذا عامٌّ في كل ماضٍ ، سواءً كان ثلاثياً مجرداً كضرب ، أو مزيداً فيه ، كأكرم واستخرج ، أو رباعياً مجرداً ، كدحرج ، أو مزيداً فيه ، كتدحرج .

وإنما غُيِّرَت صيغة الفعل بعد حذف<sup>(٢)</sup> الفاعل ، إذ لو لم تغيّر ، لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقامَ الفاعل ، بالفاعل ، وإنما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل ، دون المبني للفاعل ، لكونه أقلَّ استعمالاً منه .

وإنما غُيِّرَ الثلاثي إلى وزن فِعْلٍ ، دون سائر الأوزان ، لكون معناه<sup>(٣)</sup> غريباً في الأفعال ، إذ الفعلُ من ضرورة معناه : ما يقوم به<sup>(٤)</sup> ، فلَمَّا حُذِفَ منه ذاك ، خِيفَ أن يلحق في أول وهلة النظر بِقِسْمِ الأسماء ، فَجُعِلَ على وزن لا يكون في الأسماء ، ولو كُسِرَ الأول وضُمَّ الثاني ، لحصل هذا الغرض ، إِلَّا أنَّ الخروج<sup>(٥)</sup> من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس ؛ لأنَّ الأول طلب ثقل بعد خفة بخلاف الثاني ، ثم حُمِلَ غير الثلاثي عليه في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر .

قوله : « ويضمُّ الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خَوْفَ اللَّبْسِ » ، يعني كل ما فيه همزة وصل ، لو اقتصر فيه على ضَمِّها وكسر ما قبل الآخر ، لالتبس الماضي المبني للمفعول بالأمر من ذلك الباب ، إذا وقفت عليه ، واتصل بما قبله<sup>(٦)</sup> ، نحو : إلا

(١) أي في تعريف الفعل المبني للمجهول .

(٢) ط : حذف .

(٣) في م : « يُبْعِدُهُ عن أوزان الاسم . . . » .

(٤) وهو الفاعل .

(٥) في د : « إِلَّا أنَّ الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى من العكس لأنه طلب خفة بعد ثقل بخلاف الخروج من الكسرة إلى الضمة » .

(٦) لأنَّ همزة الوصل إذن لا تظهر .

استخرج، ولولم (٢١٩ب) يُضَمَّ ما بعد التاء، أيضاً فيما أوله تاء زائدة، وهو نحو: تكلم، وتجاهل وتُدحرج، لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له، نحو تُكَلِّم وتُجَاهِل وتُدَحْرِج.

قوله: «ومعتل العين» يعني ما اعتلَّ عينُه من الماضي الثلاثي نحو: قال وباع، فيما بُنِيَ للمفعول منه ثلاث لغات، قِيلَ وبيِعَ بإشباع كسرة الفاء، وهي أفصحها، وأصلهما: قَوْل، وبيِعَ، استثقلت الكسرة على حرف العلة، فحذفت، عند المصنف، ولم تنقل إلى ما قبلها، قال: لأنَّ النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك، فبقي: قول، ويُبَّع بياء ساكنة بعد الضمة، فبعضهم يقلب الياء واواً لضمّة ما قبلها فيقول: قَوْلَ وَبُوعَ، وهي أقلُّ اللغات، والأولى قَلْبُ الضمة كسرةً في اليائي، فيبقى: بيع لأنَّ تغيير الحركة أقلَّ من تغيير الحرف، وأيضاً لأنه أخفُّ من: بُوع، ثم حُمِلَ قَوْلَ عليه، لأنه معتلُّ العَيْنِ مثله، فَكَسِرَتْ فَاوُهُ، فانقلبت الواوُ الساكنةُ ياءً.

وعند الجزولي<sup>(١)</sup>: استثقلت الكسرة على الواو، والياء، فنقلت إلى ما قبلهما؛ لأنَّ الكسرة أخفُّ من حركة ما قبلهما، وقصدهم التخفيف ما أمكن، فيَجَوُزُ، على هذا، نَقَلَ الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته، إذا كانت حركة المنقول منه أخفُّ من حركة المنقول إليه، فبقي: قَوْلَ وبيِعَ، فقلبت الواو الساكنة ياءً كما<sup>(٢)</sup> في: ميزان.

قال<sup>(٣)</sup>: وبعضهم يسكن العين، ولا ينقل إلى ما قبلها، فتبقى<sup>(٤)</sup> الواو على حالها، وتقلب<sup>(٥)</sup> الياء واواً لضمّة ما قبلها، وهذه أقلُّها، لثقل الضمة والواو، والأول أولى، لِخِفَةِ الكسرة والياء.

(١) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٣٧.

(٢) في م: ياء الكسرة ما قبلها كما في ميزان.

(٣) أي الجزولي.

(٤) ط: وبقيل.

(٥) ط: فيبقى.

وقول الجُزولي أقرب؛ لأنَّ إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها في العلة<sup>(١)</sup> على غيرها، والمُصنّف إنما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرك، ولا بُعد فيه، على ما بيّنّا.

وأما الإشمام فهو فصيحٌ، وإن كان قليلاً، وحقيقة هذا الإشمام<sup>(٢)</sup>: أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، هذا هو مرادُ القراء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع، وقال بعضهم: الإشمامُ ههنا كالإشمام حالة الوقف أعني ضمّ الشفتين فقط، مع كسر الفاء كسراً خالصاً، وهذا خلافُ المشهور عند الفريقين<sup>(٣)</sup>، وقال بعضهم: هو أن تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة<sup>(٤)</sup>، وهذا أيضاً، غير مشهور عندهم؛ لأنَّ الإشمامَ عندهم حركةٌ بين حركتي الضم والكسر، بعدها حرفٌ بين الواو والياء.

قال المصنّف: <sup>(٥)</sup> والغرض من الإشمام: الإيذان بأنَّ الأصل الضمُّ في أوائل هذه الحروف، وإنما نبّهوا على الضم الأصلي ههنا، بخلاف نحو: بيض، في جمع أبيض، لأنهم قصدوا بهذا الإشمام: التنبيه على هذا الوزن المستبعد في الأسماء لتحصيل الغرض المذكور قبل<sup>(٦)</sup>.

فإذا سقطت<sup>(٧)</sup> العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع، فإن قامت قرينة، جاز لك إخلاص الضم في الواوي، وإخلاص الكسر في اليائي، نحو:

(١) أي في الإعلال.

(٢) انظر النشر ١/١٢٩، وشرح الشاطبية ١٤٦، وغيث النفع ٢٧.

(٣) أي القراء، والنحاة.

(٤) بغض النظر عن كون عين الفعل ياءً أو واواً.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٣/٣٠٣، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٩.

(٦) في ط: والغرض بالإبهام.

(٧) وهو الفرق بين المبني للفاعل، والمبني للمفعول، ولا سيما إذا أسند الفعل إلى الضمير المرفوع، كما سيبيّن الرضي.

(٨) ط: سقط.

عُدَّتْ يامريض، وِبِعْتَ ياعبد، وإن لم تقم، نحو: بعْتُ، وعدتُ<sup>(١)</sup>، فالأولى أنه لا بد لك في الواوي من إخلاص الكسر أو الإشمام، وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام، لِثَلَا يَلْتَبَسَ بالمبني للفاعل.

وظاهر كلام السيرافي، أنه لا يجب فيه الفرق، بل يُغْتَفَرُ الالتباس لِثَلَا وقوع مثله.

قوله: «ومثله باب اختيار وانقيد» يعني أَنَّ بَابِي افْتَعَلَ وانفَعَلَ مَعْتَلِي العَيْن، كباب الثلاثي المَعْتَلِ العَيْن، فِي مَجِيءِ الوجوه الثلاثة فيهما، لمشاركتهما له في علتها، وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبله، إِلَّا أَنَّ ما قبل حرف العلة فِي افْتَعَلَ: تاء، وهذا الفرق لا يؤثر في العلة، وَأَمَّا فِي انْفَعَلَ، فما قبل حرف العلة فاء، كما كان في الثلاثي المجرد.

قوله: «دون استخير وأقيم»، يعني أَنَّ بَابِي اسْتَفْعَلَ وَأَفْعَلَ، مَعْتَلِي العَيْن، لا يَجِيءُ فيهما إِلَّا إِخْلَاصُ الكسر، دون الضم والإشمام؛ لِأَنَّ سَبَبَهُمَا فِي الثلاثي المجرد، والبابين المذكورين: <sup>(٢)</sup> ضَمُّ ما قبل حرف العلة، كما ذكرنا، وما قبله فِي بَابِي اسْتَفْعَلَ وَأَفْعَلَ ساكن، فلا بد من نقل حركة العين إليه، كما فِي غير هذا الموضع<sup>(٣)</sup>، نحو يقول، ويبيع ويخاف، على ما يَجِيءُ فِي التصريف، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى.

وَأَعْلَمُ أَنَّ شَرْطَ نَقْلِ حَرَكَةِ العَيْنِ إِلَى ما قبلها فِي المواضع المذكورة<sup>(٤)</sup>، إِلَّا يَكُونُ اللَّامُ حَرْفَ عِلَّةٍ، فلا تُنْقَلُ فِي: طَوِي، ولا: أَقْوِي، ولا: اسْتَقْوِي، ولا: انْطَوِي على<sup>(٥)</sup> هذا، ولا: اجْتُوِي.

(١) يعني حين ينطبق بذلك من وقع عليه البيع أو العيادة.

(٢) وهما باب افْتَعَلَ، وباب انْفَعَلَ.

(٣) يعني كما هو مقرر في المواضع التي يجري فيها الإعلال بالنقل غير هذا.

(٤) في الأبواب السابقة التي تكون معتلة العين.

(٥) وعلى هذا هو نائب الفاعل؛ لأنه فعل لازم.

ولإنما لم يفعل ذلك<sup>(١)</sup>، إذ لو أُعْلِتِ الْعَيْنُ في الماضي من هذه الأبواب، لَوَجَبَ الإعلال بقلب الْعَيْنِ أَلِفاً في المضارع، لأنه يتبع الماضي في الإعلال كما في: قيل يُقال، وقال يقول، فكنت تقول: يُطاي، ويُقاي، ويُستقاي، ويُنطاي، ويُجتاي، ولا يحتمل في الفعل، لثقله، ياءً مضمومة، وإن كان قبلها سكون، كما يحتمل في الاسم، نحو: راي<sup>(٢)</sup> وزاي<sup>(٣)</sup>، لِخِفَّتِهِ.

وَكَسْرُ فاءِ فُعِلَ لِلإِدْغَامِ نحو: رُدَّ: لغة، والضم أكثر؛ لأنَّ نَقَلَ الكسرة في المعتل العين: اليائي والواوي، إنما كان لأنك إن حذفتها، اجتمع الثقيلان: الضم والواو، كبُوعٌ وقول، وينقلها يحصل الكسرة والياء وهما أخف، ولا يجتمع من حذف الكسرة في: رُدَّ: الثقيلان، لكن مع ذلك، جاز النقل على قلة، لكون الكسرة أخف من الضمة.

وربما أُشِمَّ فاء نحو: رُدَّ، ضمة، أيضاً، وربما كسر فاء الفعل المبني للمفعول في الصحيح<sup>(٤)</sup>، للتخفيف، تقول في: عَهْد: عهد، كما تقول في المبني للفاعل في شَهِد: شَهِد (٢٢٠ أ) وفي الاسم نحو فَخَذ: فَخَذ، وجميع ذلك في الحلقي العين، لما يَجِيءُ في التصريف.

وقد حَكِيَ قُطْرُب، ضَرَبَ زيد في: ضَرَبَ زيد، على نقل كسرة الراء إلى الضاد، وهو شاذ.

قوله: «وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوله وفتح ما قبل آخره»، إنما ضُمَّ المضارع حملاً على أول الماضي، وأما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر، فلتعتدل<sup>(٥)</sup> الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي.

(١) في م بعد قوله: «وإنما لم يفعل ذلك»: ولما يَجِيءُ في التصريف في باب الإعلال عند بيان امتناع قلب عين نحو طوى وهوى ألفا...».

(٢) الراي: اسم جنس جمعي لراية، والزاي: اسم الحرف المعروف. (٣) ط: وداي.

(٤) الذي يتفق مع الاصطلاح أن يقول: (في السالم)؛ لأن الصحيح قد يكون مضعفاً، كما تقدّم في (رُدَّ).

(٥) ط: فليعتدل.



قوله: «ومعتل العين يُقلب فيه ألفاً»، أي عين المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول ألفاً، نحو: يُقال ويُباع، وذلك للحمل على الماضي، في إسكان العين، كما يَجِيءُ في التصريف إن شاء الله تعالى؛ لأنه ماضٍ زيد عليه حَرَفُ المضارعة، فهو يتبعه في مطلق الإعلال، لا في الإعلال المعين، أَلَا تَرَى أَنَّ «قال» أُعِلَّ بقلب عينه، وَيَقُولُ، بِنَقْلِ حركة عينه، وكذا: أُعِلَّ «قيل» بقلب عينه ياءً، ويقال: بقلبها ألفاً، فهو يتبع الماضي في مجرد الإعلال، وَيُعِلُّ في كل واحدٍ منهما بما يليق به.

فَكُلُّ ماله أَصْلٌ مُعِلٌّ، إذا انفتح عينه وسكن ما قبله، يُنقل الفتح إلى الساكن ويقلب العين ألفاً، نحو: يهاب وأقام واستقام، وليس النقل لأجل الثقل؛ لأنَّ الفتح لا يستقل، بل لأجل قَصْدِ قَلْبِ ذلك المفتوح ألفاً للتخفيف، لو لم تنقل الفتحة إلى ما قبلها لالتقى ساكنان.

وقد يَجِيءُ الكلام عليه في التصريف.

وقد جاء في كلامهم بعض الأفعال، على ما لم يُسمِّ فاعله، ولم يستعمل منه المبني للفاعل.

والأغلب في ذلك: الأدواء، ولم يستعمل فاعلها؛ لأنه من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله تعالى، فحذف للعلم به، كما في قوله تعالى<sup>(١)</sup>:

﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ<sup>(٢)</sup> وَنَسَمَاءُ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ<sup>(٣)</sup>﴾.

(١) لأنه في الآية محذوف للعلم به، وأنه هو الله تعالى، وإن كانت الأفعال التي في الآية تُبنى للفاعل، ويُذكر الفاعل معها.

(٢) يا: ساقطة من ط.

(٣) مُود/ ٤٤، والاية بتأنيدها: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَنَسَمَاءُ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَأَسْرَتَ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾.

وتلك الأفعال نحو: جُنَّ، وَسَلَّ، وَزُكِمَ، وَوُرِدَ، وَحُمَ، وَفُتِدَ، وَوُعِكَ<sup>(١)</sup> قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: لو أردت نسبتها إليه تعالى، لكان على أَفْعَلَ، نحو: أَجَنَّهُ اللهُ، وَأَسَلَّهُ، وَأَرْكَمَهُ، وَأَوْرَدَهُ، ولعلَّ ذلك لأنه لما لم يأت من فِعْلِ المذكور، كَجُنَّ وَسَلَّ: فعلته<sup>(٣)</sup>، صار كَالِمٍ وَوَجَعَ وَعَمِيَ، ونحو ذلك من الآلام التي بابها فِعْلِ المكسور العين، فصار يُعَدَّى إلى المنصوب كما يُعَدَّى باب فِعْلِ بالنقل إلى أَفْعَلَ المتعدي.

### [الْمُتَعَدِّي، وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي، وَأَنْوَاعُ الْمُتَعَدِّي]:

قوله: «المتعدي وغير المتعدي»<sup>(٤)</sup>، فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلِّق كضرب، وغير المتعدي بخلافه، كقعد، والمتعدي يكون إلى واحد كضَرَبَ، وإلى اثنين كأعطى، وعَلِمَ، وإلى ثلاثة كأَعْلَمَ وأَرَى وأَخْبَرَ، وَخَبَّرَ، وَأَنبَأَ وَنَبَأَ، وَحَدَّثَ، فهذه مفعولها الأول كمفعول أعطيت، والثاني والثالث، كمفعولي علمت.

قوله: «متعلِّق بفتح اللام، وقد ذكرنا شَرَحَ ذلك في المفعول»<sup>(٥)</sup> به. وعلى ما حدَّ، ينبغي أن يكون نحو: قَرَّبَ وَبَعَدَ، وَخَرَجَ، وَدَخَلَ: متعدياً، إذ لا تفهم معانيها إلا بمتعلِّق، بَلَى، يقال لمثل هذه الأفعال: إنها متعديَّة بالحرف الفلاني، لكن لا يقع عليها اسم المتعدي إذا أطلق، بل يقال: هي لازمة، وهذا كما ذكرنا في الأمر وأمر الغائب<sup>(٦)</sup>.

(١) ساقطة من د، ط، م.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٨ بولاق، وقد ذكر سيبويه أربعة أفعال، هي: جُنَّ، سَلَّ، زُكِمَ، وَوُرِدَ. أما الرضي فإنه زاد - كما ترى - حُمَ، وَفُتِدَ، وَوُعِكَ.

(٣) أي لم يأت منها فِعْلٌ ثلاثي مُتَعَدٍّ.

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٩، والفوائد الضيائية ٢/٢٧٤.

(٥) في الجزء الأول من هذا الشرح الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن الحفظي.

(٦) من حيث إنه إذا أطلق لفظ الأمر، انصرف إلى نوع معين، وإذا أريد أمر الغائب فلا بُدَّ من تقييده.

ولا خلاف عندهم أن باب فَعُلَ، كله لازم، مع أن قُرْبَ وَبَعْدَ، منه<sup>(١)</sup> وهو يتعدَّى إلى المفعول بحرف الجر، ولا يبعد أن يرسم المتعدي بأنه: الذي يَصِحُّ أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد<sup>(٢)</sup> المفعول به، ويرسم اللازم بأنه الذي لا يَصِحُّ أن يُشتق منه<sup>(٣)</sup> ذلك.

واعلم أنه قيل في بعض الأفعال إنه مُتَعَدٍّ بنفسه مرةً، ومرةً: إنه لازم، متعد بحرف الجر، وذلك إذا تساوى الاستعملان، وكان كل واحد منهما غالباً<sup>(٤)</sup>، نحو: نصحتك ونصحت لك، وشكرتك وشكرت لك.

والذي أرى: الحكم بتعدِّي مثل هذا الفعل مطلقاً، إذ معناه مع اللام، هو معناه من دون اللام، والتَّعَدِّي واللُّزوم بحسب المعنى، وهو بلا لام: مُتَعَدٍّ إجماعاً، فكذا مع اللام، فهي، إذن، زائدة، كما في: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، إلا أنها مُطَرِّدَةُ الزيادة في نحو: نصحت وشكرت، دون «رَدِفَ».

فإن كان تعدِّيه بنفسه قليلاً، نحو: أقسمت الله، أو مختصاً بنوعٍ من المفاعيل، كاختصاص «دخلت» بالتعدي إلى الأمكنة، وأمّا إلى غيرها فبفي، نحو: دخلت في الأمر، فهو لازمٌ حُذِفَ منه حَرْفُ الجَرِّ<sup>(٦)</sup>.

(١) أي من باب (فَعُلَ) بضم العين.

(٢) ط: جَدَّ.

(٣) يشتق منه، أو من مصدره. ويصحُّ أن يكون المعنى: يشتق من مادته.

(٤) أي كثيراً في ذاته، وليس المراد أنه غالبٌ للآخر ومتفوقٌ عليه؛ لأن المفروض تساوي الاستعمالين.

(٥) النمل ٧٢/، والآية بتمامها: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

في معجم غريب القرآن ص ٦٩: «رَدِفَ: اقْتَرَبَ».

قال أبوحيان: «أصل (رَدِفَ) التعدي بمعنى تبع ولحق، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللازم، ولذلك فسره ابن عباس وغيره بـ «أَرَفَ»، و«قُرْبَ» لما كان يجيء بعد الشيء قريباً منه ضمناً معناه، أو مزيد اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه». [البحر ٩٥/٧].

وفي المقتضب ٣٧/٢: «وقال بعضُ المفسرين في قوله: (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ) معناه: (رَدِفَكُمْ).

قد صرح مكي بزيادة اللام في الشكل ١٥٤/٢.

(٦) يعني في النوعين المذكورين.

وإن كان تعدّيه بحرف الجر قليلاً، فهو متعدّ، والحرف زائد، كما في :  
٧٠٥ - يَقْرَأُ<sup>(١)</sup> بِالسُّورِ ،

و: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ و ﴿رَدِفَ<sup>(٢)</sup> لَكُمْ﴾ .

وإذا تعدّى بحرف الجر، فالجار والمجرور في محل نصب على المفعول به،  
ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب، قال تعالى :

﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ<sup>(٣)</sup> وَأَرْجِلَكُمْ<sup>(٤)</sup>﴾ بالنصب<sup>(٥)</sup>، وقال لبيد<sup>(٦)</sup> :

(١) جزء من بيت، وقمّاء:

هُنَّ الحرائرُ، لارباتِ أحرّةٍ سود المحاجر لا يقرآن بالسُّورِ

نسب إلى الراعي النُميري (ديوانه ٨٧ جمع ناصر الحاني، المجمع بدمشق سنة ١٣٨٣هـ) وفيه: تلك بدل من .  
وإلى القتال الكلابي (ديوانه ٥٣ تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت سنة ١٩٦١م).

الخزانة ١٠٧/٩، معجم الشواهد ١٧٩/١، معجم شواهد النحو الشعرية ص ٨٩.

والأخير، بالخاء المهملة: جمع حمار، وصحفت الكلمة في بعض الكتب فقرئت «أحرّة». والمحاجر: ما يقع عليه  
النقاب من الوجه ووصفهن بأنهن إماء... وخص المحاجر دون الوجه والبدن كله؛ لأنه أول ما يرى. [ديوان  
القتال ص ٥٣ هامش ٥] وانظر: [ديوان الراعي تحقيق راينهرت فاييرت ص ١٢٢. الشاهد فيه أن الباء زائدة في  
المفعول به [بالسُّور]، أي: لا يقرآن سُوراً.

(٢) البقرة/ ١٩٥، ونصّها: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ  
الْمُحْسِنِينَ﴾ .

«(القي) يتعدّى بنفسه وبالباء. وقيل: الباء زائدة. وقيل: المفعول محذوف، أي أنفسكم، والباء سببية». [دراسات ق ١، ٩/٢].

(٣) النمل / من ٧٢.

(٤) المائدة / ٦، والآية بتمامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ  
إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى  
أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا  
بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُسَمِّيَكُمْ  
بِسْمَتِهِ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ .

«الباء للإلصاق، أو للتبعض، أو زائدة مؤكدة، وعلى هذا اختلاف الفقهاء في المسح».

[دراسات ق ١، ٤/٢، والبرهان ٤/٢٥٣].

(٥) النصب قراءة نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب، وعن الحسن أنه قرأ بالرفع على الابتداء، والخبر  
محذوف. وقرأ الباقون بالخفض.

(٦) سبق تخرجه ص ٤٥٢ من القسم الأول. [الكشف ٤٠٦/١، الإنحاف ص ١٩٨، النشر ٢/٢٤٥].

فإن لم تجد من دون عدنان والداد\* ودون مَعَدٍ فَلْتَزَعَكِ<sup>(١)</sup> العواذِلُ ١٢٣  
 والتحقيقُ أنَّ المجرورَ وَحْدَهُ منصوبُ المَحَلِّ، لا مع الجار، لأن الجارَ هو  
 الموصِّلُ للفعل إليه، كالهزمة والتضعيف في: أذهبت زيدا، وكرّمت عمراً، لكن  
 لما كان الهزمة والتضعيف من تمام صيغة الفعل، والجارُ منفصلاً عنه<sup>(٢)</sup>، وكالجزء  
 من المفعول، توسّعوا في اللفظ، وقالوا: هما في محلِّ النصب.  
 ولا يجوزُ حَذْفُ الجارِّ في اختيار الكلام إلا مع «أَنَّ وَأَنَّ» وذلك فيهما<sup>(٣)</sup>، أيضاً،  
 بشرط تعيّن الجارِّ، فيحكم على موضعهما بالنصب عند<sup>(٤)</sup> سيويه، وبالجَرِّ عند  
 الخليل<sup>(٥)</sup> والكسائي، والأولُّ أولى، لضعف حَرْفِ<sup>(٦)</sup> الجَرِّ عن أن يَعْمَلَ مُضْمَراً،  
 ولهذا شَدَّ: الله لأفعلن<sup>(٧)</sup>، ونحو قولِ رُوبَة: <sup>(٨)</sup>خير، لِمَنْ قال له كيف أصبحت،  
 وقوله: <sup>(٩)</sup>.

٧٠٦ - [إذا قيل أيُّ الناس<sup>(١٠)</sup> شَرُّ قبيلة] \* أشارت كُليبُ بالأصابعُ

(١) د، ط: فلتزعك.

(٢) ط: منه، وفي م بعد قوله «عنه» ما يلي: «وهو اللفظ كجزء المجرور، ولا يجوز الفصل بينها توسّعوا...».

(٣) وإنما اطَّرَدَ حَذْفُ حرف الجر مع أَنَّ وَأَنَّ لطولها بالصلة، ومحلّها بعد الحذف جرّ عند الخليل والكسائي، متمسكين

بقول الشاعر: وما زرت ليل أن تكون حبيبة \* إلي ولا دين بها أنا طالبه

بجر (دين)، وذهب سيويه والفراء إلى أنها في موضع نصب، وهو الأقيس.

[المُرَادِي على الألفية ٥٤/٢ هامش (١)].

(٤) والفراء. الأشموني ٩٢/٢. (٥) الأشموني ٩٢/٢.

(٦) في م: ولضعف الجار عن عمله مضمراً، ولهذا شَدَّ... .

(٧) الإنصاف، المسألة ٧٢ (٣٠٥/٢)، والمغني ٨٣٩. (٨) نفسه.

(٩) الفرزدق (ديوانه ٥٢٠)، الخزائن ١١٣/٩، المغني ص ١٥، ٨٤٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٧/١، أوضح

المسالك ١٧٨/٢.

و (كُليب) هو كليب بن يربوع، أبو قبيلة جرير.

و (كُليب): مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أشارت إلى كليب، والجار والمجرور متعلقان بأشارت.

و (بالأصابع) متعلقان بحالٍ محذوفٍ من الأصابع؛ لأن الباء معناها ههنا المصاحبة، بمعنى (مع).

الشاهد فيه قوله: (كُليب) بالجر، حيث حُذِفَ حرف الجر، وهو (إلى) المقدّر، وأبقِيَ عمله، وأصلُّ الكلام:

أشارت الأصابع مع الألف إلى كُليب. وهذا الحذف شاذٌّ عند الرضي، ضرورةً عند ابن عُصفور.

(١٠) ليس في ط، وهو في الأصل، ود.

وإنما جاز حذف الجار مع أن وأن، كثيراً قياساً، لاستطالتهما بصلتهما.  
والأخفش الأصغر<sup>(١)</sup>، يُجيز<sup>(٢)</sup> حذف الجار مع غيرهما، أيضاً، قياساً، (٢٢٠ ب)  
إذا تعين الجار، كما في: خرجت الدار، ولم يثبت، بلى، قد جاء في غيرهما، إما  
شدوذاً كقوله<sup>(٣)</sup>:

٧٠٧ - تَمْرُونَ الديار<sup>(٤)</sup> ولم تَعُجُوا \* [كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْنٌ<sup>(٥)</sup>، حَرَامٌ

وقوله تعالى:

﴿لَأَقْعُدَنَّكُمْ<sup>(٦)</sup> صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، و: ﴿وَلَا تَعْرِضُوا<sup>(٧)</sup> عُقْدَةَ الزَّكَاجِ﴾.  
و: ... ﴿أَنْ تَسْرَضِعُوا<sup>(٨)</sup> أَوْلَادَكُمْ﴾.

(١) هو علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن. أخذ عن المبرد وثعلب. له: شرح سيبويه، الأنواء. توفي سنة ٣١٥ هـ.

[النزهة ٢٤٨، البلغة ١٥٨، البغية ١٦٧/٢].

(٢) معه ابن الطراوة. الأشموني ٩١/٢، شرح ابن عقيل ١٥١/٢، ابن الطراوة النحوي ص ١٧٩.  
(٣) جريو (ديوانه ٥١٢)، والبيت من قصيدة، يهجو بها الأخطل النصراني؛ ورواية الديوان: أتمضون الرسوم ولا تحمي، الخزانة ١١٨/٩، رصف المباني ٢٤٦، ابن يعيش ٨/٨، المغني ص ١٣٨، الكامل ٣٤/١، قال المبرد: هذا إنشاء أهل الكوفة. قال والرواية مغيرة، وذكر أن الرواية: مررت بالديار ولم تعوجوا (ولا شاهد فيه يومئذ)، الاقتضاب ٢٦٤، ضرائر الشعر ١٤٦.

الشاهد في قوله (الديار)، فإن حذف الجار منه على سبيل الشذوذ، والجار المحذوف إما الباء، وإما على، فإن المرور يتعدى بهما.

(٤) في الأصل: الدار.

(٥) ليس في ط.

(٦) الأعراف ١٦، والآية بنهما: ﴿قَالَ فِيمَا آغَايَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّكُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾. [انظر المشكل ٣٠٧/١].

(٧) البقرة ٢٣٥، ونصها: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنُتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْكُمْ سَتَذَكَّرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ الزَّكَاجِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ حَلِيمٌ﴾.  
انظر: [المشكل ١٠٠/١، البحر المحيط ٢٣٠/٢].

(٨) البقرة ٢٣٣، والآية بنهما: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ

والأولى في مثله أن يقال: ضَمَّنَ اللازمُ معنى المتعدي، أي: تَجُوزُونَ الديارَ،  
و: لَأَلْزَمَنَّ صِرَاطَكَ، و: وَلَا تَتَوَّأ عُقْدَةَ النَّاحِ، و: تُرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ، حتى لا  
يحمل على الشذوذ، كما يَضْمَنُ الفعل معنى غيره فيتعدى تعدية ما ضَمَّنَ معناه،  
قال تعالى:

﴿يُخَالِفُونَ<sup>(١)</sup> عَنْ أَمْرِهِ﴾، أي يعدلون عن أمره، ويتجاوزون عنه.

وإِذَا لِكَثْرَةِ الاستعمال، كما ذكرنا فيما بعد «دخلت» من الظروف المختصة،  
وكقوله تعالى: ﴿يَبْغُونَكُمْ<sup>(٢)</sup> الْفِتْنَةَ﴾، أي: يَبْغُونَ لَكُمْ، وكسبتك الخير، أي  
كسبت لك، ووزنتك المال، أي وَزَنْتُ لَكَ، وِكِلْتُكَ الطعام، أي كِلْتُ لَكَ،  
و: ﴿لَا يَأْتُونَكَمْ<sup>(٣)</sup> خَبَالًا﴾ أي لا يألون لكم، وزدتك ديناراً، أي زِدْتُ لَكَ،  
وَنَقَصْتُكَ دِرْهَمًا أي نَقَصْتُ لَكَ.

ويجوز أن يُضْمَنَ «زدت» معنى «أعطيت»، و «نقصت» معنى: «حرمت».

بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ  
تَسْرِضُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَاءَ أَنْفُسِكُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَالْقَوْلُ وَاللَّهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَمْتَعِلُونَ بَصِيرَةً

(١) النور/ ٦٣، ونصها: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرُّسُلِ يَنْتَكُمُ كَدْعَاءَ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ  
الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَادًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ  
عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

(٢) التوبة/ ٤٧، والآية بتمامها: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا وَضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمْ  
الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونُ لَمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾.

(٣) آل عمران/ ١١٨، والآية بتمامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْتُونَكُمْ  
خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ  
إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

وكذا يحذف<sup>(١)</sup> من المفعول الثاني، نحو:

أمرتُك<sup>(٢)</sup> الخير ٥٢

، واستغفرتُ الله<sup>(٣)</sup> ذنباً، و: <sup>(٤)</sup>

٧٠٨ - منا الذي اختير الرجال سماحةً\* [وجوداً إذا هبَّ<sup>(٥)</sup> الرياح الزعازعُ]  
كل ذلك مع تعين الجار.

ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل، إلا الباء، وذلك، أيضاً، في مواضع، نحو: ذهب بزيد، بخلاف نحو: مررت به، والذي تُغيّر الباء معناه<sup>(٦)</sup>، يجب فيه، عند المبرد<sup>(٧)</sup>: مصاحبة الفاعل للمفعول به؛ لأن الباء المعدية، عنده بمعنى «مع».

وقال سيبويه: الباء في مثله، كالهزمة والتضعيف، فمعنى ذهب به: أذهبته،

---

(١) أي حرف الجر.

(٢) سبق تحريجه ص ٢٤٥ من القسم الأول.

(٣) سبق تحريجه ص ٣٤٥ من القسم الأول.

(٤) قاتل البيت الفرزدق (ديوانه ٥١٦)؛ وفيه: (وخيراً بدل وجوداً). الخزانة ١٢٤/٩، سيبويه ١٨/١ بولاق، بإسقاط واو، ومنا، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٦، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٤٢٤/١، الإفصاح ص ٢٨٧، الأمالي الشجرية ٣٦٤/١، والمفصل ١٥٨.

الشاهد فيه أنه حذف حرف الجر في قوله: منا الذي اختير الرجال سماحةً، يريد اختير من الرجال. و(سماحةً)، و(جوداً) مصدران مجتملان التمييز، والحال، ووجه التمييز أغنى للمعنى، لأن فيه تلازمه صفات السماحة والجود، حتى لكأنها في تكوينه. وكان الوجه أن يقول: (هب الرياح) فذكر الفعل ولم يؤنثه لثلاثة أشياء: الضرورة، والحمل على معنى جميع الرياح، ولأن التانيث غير حقيقي، والزعازع جمع زعزع، وهي الريح التي تهب بشدة، وعنى بذلك الشتاء، الذي يقل فيه الخير، فيقول: هو جواد في مثل هذا الوقت الذي يقل الجود فيه، وهو يعني والده غالب بن صغصعة، وكان جواداً.

(٥) ليس في ط، د.

(٦) أي الفعل الذي يتغير معناه بدخول حرف الجر.

(٧) الروض الأنف ٢٤٣/١.



يجوز فيه المصاحبة وضدّها، فقولُه تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> الباء فيه عند المبرد<sup>(٢)</sup> للتأكيد، كأنّ الله، سبحانه، ذهب معه، وأمّا الهمزة والتضعيف المعدّيان، فلا بُدَّ فيهما من معنى التغيير، وليس بمعروفٍ حذفُ الباءِ المغيرة لمعنى الفعل إلّا في قولِه تعالى: ﴿أَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾<sup>(٣)</sup>، أي بزبر<sup>(٤)</sup> على قراءة: «أتوني»<sup>(٥)</sup> بهمزة الوصل.

وإذا دخل الهمزة أو التضعيف على الفعل، فإن كان لازماً صار متعدياً إلى مفعول واحد، وإن كان متعدياً إلى واحدٍ تعدّى إلى اثنين، نحو: أحفرته النهر، ولا يُنقل من الثلاثي المتعدي إلى اثنين، إلى ثلاثة، إلّا علِمَ ورأى، نحو: أعلم وأرى.

والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة أو التضعيف، هو الذي كان فاعلاً للفعل قبل دخولهما، وذلك لأنّ معناهما تصييرُ الفاعل مباشراً للفعل، فلذا كان مرتبة مازاد بهما من المفاعيل مقدماً على ما كان لأصل الفعل، فلذا تقول: أحفرت نهره<sup>(٦)</sup> زيداً.

- (١) البقرة/ ٢٠، والآية بتمامها: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾
- (٢) البرهان ٤/ ٢٥٤-٢٥٥؛ وفيه: «ونحيء للتعدية [الباء]، وهي القائمة مقام الهمزة في إبطال اللزوم إلى المفعول به، نحو: (ولو شاء الله لذهب بسمعهم)، أي أذهب... ولهذا لا يجمع بينهما، فهما متعاقبتان... ومذهب الجمهور أنها بمعنى الهمزة، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول.
- ومذهب المبرد والسهيلي أنها تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل، بخلاف الهمزة. وردّ بقوله تعالى: ﴿ذهب الله بنورهم﴾، «ولو شاء الله لذهب بسمعهم»، ألا ترى أنّ الله لا يذهب مع سمعهم...»
- (٣) الكهف/ ٩٦، ونصّها: ﴿أَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَيْنَ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾.
- (٤) على إسقاط حرف الجر، أي جيتوني بزبر الحديد. [البحر ٦/ ١٦٤].
- (٥) قرأ بها أبو بكر عن عاصم، أي جيتوني. وهذه قراءة سبّعية. [الإتحاف ٢٩٥، النشر ٣١٥].
- (٦) لأنّ الضمير فيه عائذ من المفعول الثاني إلى الأول.

وتضعيفُ العينِ: يُعَدِّي إلى واحدٍ، كفرَّحته، وإلى اثنين، كعلَّمته النحو، ولا يُعَدِّي إلى ثلاثة كالهمزة، وقُلْ تعديته<sup>(١)</sup> للحلْقِي العينِ إلّا في الهمزة نحو: نَأَيْتُهُ<sup>(٢)</sup>.

ويجوزُ أن يجتمع على فعل واحد، عدَّة من حروف الجر، إذا كانت مختلفةً، نحو: خرجت من الكوفة إلى البصرة لإكرامِك، وأمّا إذا اتفقت، فقد ذكرنا حكمها في آخر أفعال التفضيل.

قوله: «وإلى اثنين كأعطى، وعلم»، يعني أنَّ المتعدِّي إلى اثنين، على ضربين: إمّا أن لا يكون مفعولاً، في الأصل مبتدأ وخبراً: كأعطيت زيداً درهماً، ولا حَصَرَ لهذا النوع من الأفعال<sup>(٣)</sup>.

وإمّا أن يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً، كعلِّمْتُ زيداً قائماً، وعند الكوفيين: ثاني مفعوليّ باب علمت: حال، وكذا قالوا في خبر كان.

وليس بشيء، إذ الحال يجوز حذفه، وأيضاً، لا يكون الحال علماً، ولا ضميراً، ولا<sup>(٤)</sup> اسم إشارة ولا غير ذلك من سائر المعارف، ويجوز ذلك في هذين المنصوتين.

قوله: «وإلى ثلاثة كأعلم وأرى»، تدخل الهمزة على فعلين من جُملة الأفعال المتعدية إلى اثنين<sup>(٥)</sup>، فيزيد، بسبب الهمزة، مفعول آخر، موضعه الطبيعي قبل المفعولين؛ لأنَّ معنى همزة التعدية<sup>(٦)</sup>: حَمَلُ الشيء على أصل الفعل، فمعنى

(١) أي التضعيف.

(٢) بمعنى: جعلته ينأى؛ أي: يبتعد.

(٣) يُطلق النحاة على هذا النوع أنه من باب أعطى.

(٤) سقطت «لا» من د، ط.

(٥) بعد قوله: «إلى اثنين»، في م، ط: «وهما من أفعال القلوب».

(٦) م، د، ط: الهمزة التعدية.

أعلمتك زيداً منطلقاً: حملتك على أن تعلم زيداً منطلقاً، فلا بُدَّ أن تذكر أولاً المحمول، ثم تذكر متعلق أصل الفعل وهو المحمول عليه، لأنَّ المحمول عليه معنى قائمٌ بذلك المحمول، والعادة جارية بأن تذكر الذات أولاً، ثم اللفظ الدالُّ على المعنى القائم بها، كما في المبتدأ والخبر، والحال وذو الحال، والموصوف والوصف، وكذلك في نحو: أحفرت زيداً النهر، أي حملته على حفرِ النهر<sup>(١)</sup>.

ولم يتفق أن يُنقل إلى ثلاثة من المتعدية إلى اثنين بالتضعيف، فلم يُقل: علِّمتك زيداً قائماً، بل لم يستعمل لثاني<sup>(٢)</sup> مفعولي علِّمت، إلّا ما هو مضمون الأول والثاني، أو مضمون الثالث لعلِّمت، تقول في، علمت زيداً منطلقاً: علِّمتُ عَمراً انطلاَقَ زيد، أو: علِّمتُ عَمراً الانطلاَقَ، قال تعالى:

﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وعند الأخفش،<sup>(٤)</sup> ينقل بالهمزة إلى ثلاثة<sup>(٥)</sup>: باقي أفعال القلوب، أيضاً، قياساً لا سماعاً، فيقول: أحسبتك زيداً قائماً، وكذا أظننتك وأخلنتك وأعلمتك، وأوجدتك.

(١) هو ما عبر عنه منذ قليل بأنه: جعل الفاعل مباشراً للفعل.

(٢) ط: الثاني.

(٣) المائدة / ١١٠، والآية بنهاها: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِكَ إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُخَلِّقُ فِي النَّاسِ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَنْكَ إِذْ جَعَلْتَ لِي إِلَٰهَاتٍ فَجَعَلْتَنِي الْإِلَٰهَ الْكَرِيمَ﴾.

(٤) حكى أبو عثمان المازني إجازته عن الأخفش، كما في المسائل العسكرية ص ٤٩، وانظر البصرة ١/ ١٢٠، وابن

يعيش ٦٥/٧ - ٦٦.

(٥) والأول منها هو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، والثاني والثالث هما اللذان كانا مبتدأ وخبراً، ثم صارا مفعولي

علم.

[شرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٠ - ٢٥١].

ولو جاز القياس في هذا، لجاز، أيضاً، في غير أفعال القلوب، نحو: أكسوتك<sup>(١)</sup> زيداً جُبَّةً، وأجعلتك زيداً قائماً، ولجاز بالتضعيف أيضاً، في أفعال القلوب وغيرها، ولم يَجْزْ، اتفاقاً، ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية، متعديها ولازمها بالتضعيف<sup>(٢)</sup> والهمزة، نحو: أنصرت زيداً عَمراً، وَهَبْتُ خالداً، فثبت أنَّ هذا موكولٌ إلى السَّماع، أعني النقل من الثلاثي إلى بعض أبواب المتشعبة<sup>(٣)</sup>.

وأما أخبر، وخبر، وأنبأ، ونَبَأَ، وَحَدَّثَ، ولم يستعمل أحدث بمعناه، فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعدياً إلى ثلاثة، بعد التعدّي إلى اثنين، بل، لم يُستعمل من ثلاثياتها فعلٌ مناسبٌ لهذا المعنى، إِلَّا خَبَرَ بكسر (أ٢٢١) الباء، أي: عَلِمَ.

وأما حَدَّثَ، وَنَبَأَ، ثَلَاثِينَ، فلم يُستعملَا مشتقَّين من النَبأ والحديث، لكن هذه الأفعال الخمسة<sup>(٤)</sup>، ألحقت في بعض استعمالاتها<sup>(٥)</sup>، بأَعْلَمَ المتعدي إلى ثلاثة؛ لأنَّ الإنباء<sup>(٦)</sup>، والتَّنبُّة، والإخبار والتخيير والتحديث، بمعنى الإعلام.

ولم يلحق سيبويه<sup>(٧)</sup> من هذه الخمسة إِلَّا «نَبَأَ» وألحق البواقي غيره. وألحق بعضهم<sup>(٨)</sup>: أَرَى الحِسِّيَّة<sup>(٩)</sup> بأَعْلَمَ، سَمَاعاً، نحو: أراني الله في النوم عَمراً سالماً.

(١) ط: عَمراً.

(٢) في م، د: «متعديها ولازمها إلى باب أفعلت وفعلت، نحو أنصرت زيداً عَمراً...».

(٣) أي بعض أبواب المزيد المتشعبة منه؛ أي من الثلاثي.

(٤) هي أخبر، وما عطف عليه.

(٥) د، ط: استعمالها.

(٦) الإنباء مصدر لفعل رباعي على وزن أَفْعَلَ (أَنبَأَ)، والتَّنبُّة: مصدر لفعل رباعي على وزن تَفَعَّلَ وَفَعَّلَهُ تَبَأً، بتشديد الباء.

(٧) الكتاب ١٩/١ - ٢٠ بولاق؛ وفيه: «... وذلك قولك: أرى الله بشراً زيداً أباك، وتَبَأْتُ زيداً عَمراً أبا فلان، وأَعْلَمَ الله زيداً عَمراً خيراً منك». وانظر المجمع ١٥٨/٢، ١٥٩. وابن الناحم ص ٨٢ سطر ١.

(٨) انظر شرح عمدة الحفاظ ص ٢٥١.

(٩) م، ط: الحلمية.

وتستعمل الخمسة متعدية إلى واحد بأنفسها، وإلى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء، نحو: حدثتك بخروج زيد، وبالخروج، وهذا كما ينصب «علمت» المفعولين، وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة، أو مضمون الثاني، نحو: علمت زيدا قائماً، وعلمت قيام زيد، وعلمت القيام، لكن «علمت» يتعدى إلى المضمون المذكور بنفسه، كما رأيت، وأنبات وحدثت، لا يتعديان إليه إلا بحرف الجر، فلا تقول: أخبرتك خروج عمرو، بل: بخروج عمرو، وأما: أنباته نبأً، وخبرته خبراً، وحدثته حديثاً، فهذه المنصوبات: أسماء صريحة مُقامة مقام المصدر، أي: إنباء، وإخباراً، وتحديثاً، ولو كانت مفعولاتها، لجاز استعمال المفعول به مخصصاً مقامها<sup>(١)</sup>، نحو: حدثته خروج زيد، ونباته دخول خالد، «ولا يجوز»<sup>(٢)</sup> في السعة اتفاقاً<sup>(٣)</sup>.

فإذا تقرر هذا، علمت أن قولك: حدثتك أو أنباتك أو أخبرتك زيدا قائماً: ليس بمعنى: حدثتك التحديث المخصوص، ونباتك هذه التنبئة المعينة وخبرتك التخيير الخاص، فانتصاب «زيداً قائماً»، لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا، لا لكونه مصدراً مُبيناً نوعه، كما في ضربت ضرب الأمير؛ لأن: زيدا قائماً، بيان المخبر به وتعيينه، وليس بيان كيفية نفس الإخبار الذي هو الحدث الواقع منك، أي اللفظ والتكلم المخصوص وأنه كان سريعاً أو بطيئاً أو غير ذلك من صفات اللفظ، فقولك: أخبرتك زيدا قائماً، أي أخبرتك بهذا المخبر به، مفعول بلا شك، واسم المفعول به، لا يقع على المصدر، فلا يقال في ضربت ضرباً، إن الضرب مضروبٌ كما مضى في باب المفعول به<sup>(٤)</sup>.

(١) بمعنى استعماله استعمالها، أو بمعنى قيامه مقامها.

(٢) لا يجوز، أي: قيام ما ذكر مقامها.

(٣) في م: «ومعلوم أن مثل هذا لم يجيء في السعة».

(٤) في د: «لكونها متضمنين للمفعول به، أي حدثتك بقيام زيد، لا لكونه...».

(٥) في الجزء الأول.

فظهر بهذا أن ما قال المصنّف، وهو أنّ «زيداً قائماً» في : أخبرتك زيداً قائماً، خبرٌ خاصٌّ، وأنّ «خبراً» في قولك : أخبرتك خبراً : خبرٌ مطلقٌ، وكلاهما منصوبان، على أنه <sup>(١)</sup> مفعول مطلقٌ : ليس <sup>(٢)</sup> بشيءٍ، بل الأول خبرٌ خاصٌّ بلا ريبٍ، لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به أي مُخبر به والثاني خبر مطلق، ولفظ الخبر ههنا بمعنى الإخبار، لا المخبر به، فجعل أحدهما كالآخر <sup>(٣)</sup>، إمّا غلط أو مغالطة.

والدليل على كونه مفعولاً به، وكمفعولي «علمت»، أنك تقول : أخبرتك أنّ زيداً قائمٌ، كما تقول : علمت أو أعلمتك أنّ زيداً قائمٌ، فتصدّر الجملة بأنّ، وأيضاً تقول : أخبرتك أنّ زيداً قائماً فأنا مخبر <sup>(٤)</sup> أنّ زيداً قائمٌ، فتضيف اسمَ الفاعل إلى ما كان في «أخبرتكَ» بعد الكاف، واسم الفاعل لا يضاف إلى المفعول المطلق، فلا يقال : أنت ضاربٌ ضرب الأمير.

وكذا ما اعترض به المصنّف على نفسه من قوله : قلت زيد منطلق، ليس بشيءٍ، إذ ليس «زيد منطلق» بمعنى المصدر الخاص، كما ذكره، بل هو بمعنى المفعول به، أي المقول الخاص، بخلاف : قلت قولاً سريعاً، على أنه مفعولٌ مطلق.

ومنشأ الغلط أنّ الخبر يستعمل بمعنيين : بمعنى الإخبار، وبمعنى المخبر به، كما أنّ القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول، فاعرفه.

قوله : «فهذه، مفعولها الأول كمفعول أعطيت»، اعلم أنّ مفعولها الأول كأول مفعولي أعطيت، والثاني والثالث معاً، كثاني مفعولي أعطيت، لأننا <sup>(٥)</sup> بيّنا في باب

(١) أي على أن كلّاً منهما، كأنه قال : وكلاهما منصوب على أنه . . . إلخ.

(٢) خبر عن قوله : . . . أن ما قال المصنّف . . . وقول المصنّف في إيضاح المُفَصِّل ٥٣/٢.

(٣) في أنّ كلّاً منهما مفعولٌ مطلقٌ.

(٤) بعدم التنوين ؛ لأنه مضاف إلى ما بعده، كما سيوضحه الرّضي.

(٥) م، ط : لأننا.

المفعول به، أنَّ هذه الأفعال، في الحقيقة، متعدية إلى مفعولين، أولهما غير الثاني، فمفعولها الثاني في الحقيقة: مضمون الثاني والثالث معاً، فمعنى، أعلمتك زيداً قائماً: أعلمتك قيام زيد، فهو كأعطيت زيداً درهماً، سواء<sup>(١)</sup>، فيجوز لك ألا تذكر لها مفعولاً أصلاً، كباب أعطيت، وأن تذكر جميعها، وأن تذكر الأول دون الثاني والثالث دون الأول، وأمّا ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر، فعلى ما يجيء في أفعال القلوب<sup>(٢)</sup>.

وظاهرُ مذهبِ سيبويه<sup>(٣)</sup>: أنه لا يجوزُ ذكْرُ أولها، وتركُ الثاني والثالث، لأنه قال: لا يجوز أن يقتصر على واحدٍ من الثلاثة، فبعضُ النحاة أجرى كلامه على ظاهره، ولم يُجَوِّزِ الاختصار على الأول.

وأجازه ابنُ السَّراجِ<sup>(٤)</sup> مطلقاً، وقال السِّيرافي<sup>(٥)</sup>: أراد سيبويه أنه لا يحسن الاختصار على الأول، لا أنه لا يجوز مطلقاً.

ومذهبُ ابنِ السَّراجِ أولى، إذ لا مانع، وتَبَعُهُ المتأخرون، فإذا قطعت النظر عن الأول، فحال المفعول الثاني مع الثالث، كحال أول مفعولي علمت مع الثاني، لأنهما هما، والأول هو الذي زاد بسبب الهمزة، كما مَضَى.

(١) تقديره: الأمران سواء.

(٢) يأتي تفصيل ذلك بعد قليل.

(٣) الكتاب ١٩/١ بولاق.

(٤) ط: ابن سراج، الأصول ٢٢٤/١.

(٥) سيبويه ١٩/١ بولاق.





## [أفعال القلوب، وبيان عملها]

قوله: «أفعال القلوب»<sup>(١)</sup>: (٢٢١ب) ظننت، وحسبت، وخِلت، وزعمت.  
«ورأيت، ووجدت، تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي»  
«عنه، فتنصب الجزأين»<sup>(٢)</sup>.

اعلم أنَّ الجمل التي تدخل عليها الأفعال، لا يخلو من أن يكون المقصود منها  
حكاية لفظها، أو، لا، فالأولى هي الواقعة بعد القول، نحو: قلت ضرب زيد،  
أو: زيد ضارب، ولا يعمل فيها القول<sup>(٣)</sup>، إذ القصدُ حكاية اللفظ، فيجب مراعاة  
المحكي.

والثانية، أي التي المقصود منها معناها، دون لفظها، لا بُدَّ أن يعمل الفعل  
الداخل عليها في جزأيهما<sup>(٤)</sup>، لتعلق معناه بمضمونهما، فلا يدخل، إذن، إلا على  
الاسمية لأنَّ ذلك الفعل إن خلا من المسند إليه تعذر عمله في الفعلية، لأنَّ  
الضروريَّ من عمل الفعل: رفع المسند إليه، فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة  
الفعلية، ولا يرتفع به ما أسند إليه ذلك الفعل، أيضاً، إذ لا يرتفع اسمٌ بفعلين، إذ  
لا أثر واحد، عن مؤثرين مستقلين، وإن كان مع المسند إليه لم يعمل إلا النصب،  
فيجب أن ينصب كلا جزأي<sup>(٥)</sup> الفعلية، لتعلق معناه بمضمونهما، ولا ينتصب  
الفعل<sup>(٦)</sup> إلا بالحرف، والمسند إليه يستحيل انتصابه، فلا يتبين فيهما أثر الفعل

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٠، والفوائد الضيائية ٢٧٦/٢.

(٢) ط: الجزئين، وهذا خطأ إملائي.

(٣) أي لا يؤثر فيها لفظاً، وإن كانت منصوبة المحل.

(٤) ط: في جزئيهما.

(٥) د، ط: جزئي الفعلية.

(٦) م: «ولا ينتصب الفعل ظاهراً إلا بالحرف».

الداخل، بَلَى، إذا كان فعل معلق عن النصب، جاز دخوله على الفعلية لأنه لا يعمل، إذن، في الظاهر، كقولك: علمت بَمَنْ تَمُرُّ، وعلمت أيَّ يومٍ سِرْتُ، وأَيُّهم رأيت، بنصب، «أيَّ»، على أنه معمولُ الفعل المؤخر.

ثم نقول: الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها، إمَّا فاعلٌ، أو مفعولٌ، فإن اقتضى فاعلاً، وذلك في باب كان، رفعنا المبتدأ، تشبيهاً له بالفاعل، ونصبنا الخبر تشبيهاً له بالمفعول، ولم يَجْزُ رفعُهما لأن الفعل لا يرفع فاعليْن، فلا يرفع شبيهين بالفاعل، ولا نصبهما، إذ يبقى الفعل بلا مرفوع، ولا يجوز<sup>(١)</sup>، ولا نصب الأول ورفع الثاني، لأن طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب، والفاعل، في الحقيقة، في مثل هذا: مصدرُ الخبر مضافاً إلى المبتدأ، ففي، كان زيدٌ قائماً: فاعل «كان»: قيام زيد، لأنه هو الحادث الكائن في الحقيقة، وكذا في: صار زيد قائماً، الصائر هو قيامُ زيد، وكذا في جميع أخوات «كان»، لأنَّ كُلَّها بمعنى «كان»، مع قيد آخر، فمعنى «صار»: كان بعد أن لم يكن، ومعنى: مازال، وأخواتها: كان دائماً، ومعنى أصبح وأخواتها: كان في الصُّبح، والمساء، والضُّحى، ونحو ذلك، ومعنى «ليس»: ما كان.

وأما أفعال المقاربة، فليست من هذه، أي من الأفعال الداخلة في الأصل على الجملة، بل المرفوعُ بها فاعلُها في الحقيقة، وأخبارُها مفعولة، كما يَجِيءُ في بابها<sup>(٢)</sup>.

وإن اقتضى مفعولاً، نصَّبنا جُزْأَيَّ<sup>(٣)</sup> الجملة، لأنَّ ثانيهما متضمنُ المفعول الحقيقي، وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي، إذ معنى، علمت زيداً

(١) أي لا يجوز بقاء الفعل بلا مرفوع.

(٢) في هذا الجزء بعد الانتهاء من الأفعال الناسخة.

(٣) ط: نصبنا جزئي الجملة.

قائماً: علمت قيام زيد، فأعرابُ الجزأين إعرابُ الاسمِ الواحدِ، أي ذلك المفعول الحقيقي، فلذلك يدخل على هذين الجزأين <sup>(١)</sup> «أنَّ» الجاعلة للجزأين <sup>(٢)</sup> في تقدير جزءٍ واحدٍ، ولم يدخل على <sup>(٣)</sup> الجزأين اللذين بعد «كان» وأخواتها، وإن كانا، أيضاً، بتقدير المفرد كهذين الجزأين المنصويين.

ثم هذا المقتضى للمفعول، إمَّا أفعال القلوب أو غيرها.  
فأفعال القلوب على أَضْرُبٍ، إمَّا للظن فقط، وهي حَجَا يَحْجُو، بمعنى ظَنٌّ، وَخَالَ يَخَالُ، وَحَسِبَ يَحْسِبُ، وكذا، هَبَّ، غير متصرف.

فإذا كانت الأفعال بالمعنى المذكور، وَلِيَهَا الاسمِية مجرَّدة من «أنَّ»، نصبت جزأيها، فإن كان «حَجَا» بمعنى غلب، أو قَصَدَ، أو غير ذلك، وخال بمعنى: اختال، وهَبَّ، أمراً من الهبة، أو كانت الاسمِية مصدَّرة بأنَّ، لم تنصب المفعولين، وكذا جميعُ أفعالِ القلوب المذكورة في المَتْنِ: تَنْصِبُ المفعولين إذا وَلِيَهَا الاسمِية غير مصدَّرة بأنَّ.

ويستعمل «أَرَى» الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعله من أرى، عاملاً عَمَلَ «ظَنَّ» الذي هو بمعناه، ولم يستعمل بمعنى «عِلِمَ» وإن كانت أريت بمعنى: أعلمت.

«وإمَّا لليقين» <sup>(٤)</sup> فقط وهو «عِلِمَ» بمعنى «عَرَفَ»، ولا يُتوهم أن بين «علمت» و «عرفت» فرقاً معنوياً <sup>(٥)</sup>، كما قال بعضهم، <sup>(٦)</sup> فإنَّ معنى، علمت أنَّ زيدا قائم،

(١) ط: «الجزئين». (٢) ط: للجزئين.

(٣) سقطت من ط.

(٤) مقابل قوله: أما للظن، وكذلك ما سيأتي.

(٥) في م: «وإمَّا لليقين، وهو المعرفة بمعنى واحد، ولا يتوهم...».

(٦) في د: من حيث المعنى.

(٧) وكذلك علمت إذا قصدت بها عِلْمُ الشيء في نفسه إنها تقتضي واحداً، وفُسِّرَها بعرفته؛ لأن وضع عرفته لذلك خاصة، وبهذا يتبين أنَّ تفسير الجميع بالمعرفة أولاً غير سديد.

[إيضاح المفصل ٦٣/٢] وانظر: شرح عمدة الحفاظ ص ٢٤٦.

و: عرفت أنَّ زيدا قائم: واحدٌ، إِلَّا أنَّ: «عرف» لا ينصب جزأي الجملة الاسمية، كما ينصبها «علم»، لا لفرق معنوي بينهما، بل هو موكولٌ إلى اختيار العرب، فإنهم قد يَخْصُصُونَ أَحَدَ المتساويين في المعنى بِحُكْمٍ لفظيٍّ دون الآخر.

وأجاز هشامٌ، إلحاقاً<sup>(١)</sup> «عَرَفَ»، و«أَبْصَرَ» بِعِلْمٍ في نصب المفعولين. ويُستعمل «دَرَى» بمعنى عِلْمٍ، وتعلَّم، أمراً بمعنى «اعْلَمْ»، لكن لا ينصبان المفعولين، بل تَرِدُ الاسمية بعدهما مصدرةً بأنَّ، نحو: دَرَيْتُ أَنَّكَ قائمٌ، و:<sup>(٢)</sup>

٧١٠ - [تَعْلَمُ أَنَّ بعد <sup>(٣)</sup> الغيِّ رُشداً] وَأَنَّ لِتَالِكَ الْغَيْرِ انْقِشَاعاً

ولا يُتَصَرَّفُ في «تعلَّم» بمعنى: اعْلَمْ، فإذا قيل لك: تعلَّم أَنَّ الأمر كذا، فلا تقول: تعلمت، بل: عَلِمْتُ.

فإن كان «دَرَى» بمعنى «خَتَلَ»، وتعلَّم، من: تعلَّمت الشيء، أي تكلفت علمه، (٢٢٢) فليس من هذا الباب، فعِلِمٌ،<sup>(٤)</sup> يَنْصِبُ الجزأين إذا لم يُصَدَّرَا<sup>(٥)</sup> بأنَّ.

(١) التسهيل ص ٧١.

(٢) قائل البيت (القطامي) بفتح القاف، وضَمُّها [المبهيج ص ٢٨، والخزانة ٣٧٠/٢ هارون].

ديوانه (ص ٤٠)، الخزانة ١٢٩/٩، معجم الشواهد ٢١٤/١.

الشاهد فيه أَنَّ تَعْلَمُ التي بمعنى (اعْلَمْ) أمراً، لا تنصب المفعولين، بل تَرِدُ الاسمية مصدرةً بِـ (أَنَّ) الساذة مع معموليها مسدِّد المفعولين. وَيَقُلُّ نصبها للمفعولين، كقول زياد بن سيار الجاهلي:

تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ فَهَرَّ عَدُوُّهَا \* فبالغ بلطفٍ في التحيل والمكر

[الخزانة ١٢٩/٩ هارون].

(٣) ظهر هذا الشطر من البيت في ط، وكأنه عبارة.

(٤) في ط: فلم بدل فعِلِم.

(٥) ط: لم يُصَدَّر.

وإِذَا لَظَنَ فِي الظَّاهِرِ، مَعَ احْتِمَالِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لِلْيَقِينِ، وَهُوَ «ظَنَّ» لَا بِمَعْنَى: أَتَاهُمْ<sup>(١)</sup>، قَالَ تَعَالَى فِي الظَّنِّ بِمَعْنَى الْيَقِينِ: <sup>(٢)</sup>

﴿إِنِّي ظَنَنْتُ<sup>(٣)</sup> أَنِّي مُلْقٍ حِسَابِيَّةٍ﴾

، وَقَدْ يَجِيءُ «ظَنَّ» بِمَعْنَى: أَتَاهُمْ<sup>(٤)</sup>، فَيَنْصَبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا، وَمَعْنَى الْاِتِّهَامِ: أَنْ تُجْعَلَ شَخْصًا مَوْضِعَ الظَّنِّ السَّيِّئِ، تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا، أَيْ: ظَنَنْتُ بِهِ أَنَّهُ فَعَلَ سَيِّئًا، وَكَذَا: اِتَّهَمْتُهُ.

وإِذَا لِلْاِعْتِقَادِ الْجَازِمِ فِي شَيْءٍ أَنَّهُ عَلَى صِفَةٍ مَعْيَنَةٍ، سَوَاءً كَانَ مُطَابِقًا، أَوْ لَا، وَهُوَ «رَأَى»، فَإِذَا كَانَ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، وَلَيْتَهُ الْاِسْمِيَّةُ الْمَجْرَدَةُ عَنْ «أَنَّ»، نَصَبَ جُزْأَيَهَا، نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا غَنِيًّا، سَوَاءً كَانَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ غَنِيًّا، أَوْ لَا، قَالَ تَعَالَى:

﴿إِنَّهُمْ<sup>(٥)</sup> يَرَوْنَهُ بَعِيدًا<sup>(٦)</sup>﴾،

وَهُوَ غَيْرُ مُطَابِقٍ، وَتَرْنَهُ<sup>(٧)</sup> قَرِيبًا، وَهُوَ مُطَابِقٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿الَّذِينَ خَرَجُوا<sup>(٨)</sup> إِلَى اللَّهِ يَمِينًا﴾،

(١) فِي مِ بَعْدَ قَوْلِهِ «أَتَاهُمْ»: مَا يَلِي: «إِذَا وَلِيَهَا اِسْمِيَّةٌ مَجْرَدَةٌ عَنْ «أَنَّ».

(٢) [التصاريص (بجى بن سلام، تحقيق هند شلبي ص ٢٦٢).

(٣) الحاقصة / ٢٠.

(٤) «وَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْأَحْزَابِ «وَيُظَنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا» يَعْنِي التَّهْمَةُ. وَنَظِيرُهَا فِي الْفَتْحِ «وَمِنْكُمْ ظَنَّ السُّوءِ» وَقَالَ فِي إِذَا

الشَّمْسُ كُورَتْ: «وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ»... [التصاريص ص ٢٦٣]. قُرِئَ «بِظَنِينٍ» عَلَى مَعْنَى «مُتَّهَمٍ»

وَهُوَ الَّذِي يُرِيدُهُ بِجَى بْنُ سَلَامٍ فِي كِتَابِهِ التَّصَارِيفِ.

قِرَاءَةُ الظَّاءِ لِابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَالْكِسَائِيِّ. [الكشف ٣٦٤/٢]، وَانْظُرِ التَّبَصُّرَةَ وَالتَّذْكَرَةَ ١١٥/١.

(٥) ط: ساقطة. (٦) المَعَارِجُ / ٦.

(٧) المَعَارِجُ / ٧. (٨) ط: أَلَمْ تَرَا.

(٩) البقرة / ٢٤٣، وَالْآيَةُ بِنِهَايَتِهَا: ﴿الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾.

متضمن معنى<sup>(١)</sup> الانتهاء، أي: أَلَمْ يَنْتَه عِلْمُكَ إِلَى حَالِهِمْ؟!

وقد تَلَحَّقُ «رَأَى» الحلمية، برَأَى العلمية، في نصب المفعولين، قال تعالى:  
﴿رَأَيْنَهُمْ لِي سَجِدِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاداً غير مطابق، نحو: عَدَّ وَجَعَلْ، فإذا كانا بالمعنى المذكور، ووليتهما الاسمية المجردة، نصباً جزأيهما، نحو: كنت أَعُدُّه فقيراً فَبَانَ غنياً، وقال تعالى:

﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِثًا﴾<sup>(٣)</sup>، أي: اعتقدوا فيهم الأنوثة.

وَأَمَّا للقول بأن الشيء على صفة، قولاً غير مستند إلى وثوق، نحو: زعمتك كريماً، وقد يستعمل «زعم» في التحقيق، قال أُمِّيَّةُ:<sup>(٤)</sup>  
٧١١ - [نُودِي قُمْ وَارْكَبْ<sup>(٥)</sup> بِأَهْلِكَ إِ نَّ] اللَّهُ مُوفٍ لِلنَّاسِ مَا زَعَمُوا<sup>(٦)</sup>

(١) فتح القدير ٢٦١/١. هذا، وقد ذَكَرَ الشُّوكَانِيُّ أيضاً معنى الوصول: إِنِّي أَلَمْ يَصِلْ عِلْمُكَ إِلَيْهِمْ، والرؤية البصرية: أَي أَلَمْ تَنْظُرْ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا، والتنبيه، أي: تنبه إلى أمر الذين خَرَجُوا...

(٢) يوسف / ٤، ونفسها: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَجِدِينَ﴾.

(٣) الزُّخْرُفُ / ١٩، والآية بتمامها: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِثًا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتَكُنُّ بِرَأْسِهِمْ سَحَابَاتٌ مِّنْ ذَهَبٍ لَهُنَّ أَعْيُنٌ لَا يُرَى فِيهَا شَيْءٌ وَهُنَّ سَاجِدَاتٌ لِلْإِنسَانِ وَمَأْوَاهُنَّ فِيهَا وَهِنَّ خَيْرَاتٌ مِّنْ عَالَمِينَ﴾.

في كتاب التصاريف ص ٢٢٠: «تفسير (وجعلوا) على وجهين، الوجه الأول: الجَعْلُ: الوصف، وذلك... كقوله في الزُّخْرُفِ: «وجعلوا الملائكة الذين هم... يعني وصفوا. والوجه الثاني: وجعلوا يعني فعلوا...». (٤) ابن أبي الصَّلْتِ، كما في الخزانة ١٣٤/٩، ويُنسب البيت إلى النابغة الجعلي (ديوانه ١٣٦)؛ وفيه: ما زَعَمًا بدل ما زَعَمُوا.

و(زَعَمَ) ههنا فسر بمعنى ضمن، وبمعنى قال، وبمعنى وعد. اللسان / زَعَمَ /.

الشاهد فيه أَنَّ (زَعَمَ) هنا بمعنى قَالَ ووَعَدَ، كما يُقال: زَعَمَ الشافعي، أي: قال.

(٥) ليس في د، ط.

(٦) في م: ما زعما.

وإِذَا لِإِصَابَةِ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ، وَهُوَ: وَجَدَ، وَأَلْفَى، وَعُدًّا مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ،  
لأنك إذا وَجَدْتَ الشَّيْءَ عَلَى صِفَةٍ، لَزِمَ أَنْ تَعْلَمَهُ عَلَيْهَا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا،  
وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا﴾<sup>(١)</sup> لا يخرج عن هذا، لأنه تعالى، قد يستعمل<sup>(٢)</sup>  
من الأفعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة إليه، على سبيل التشبيه، كقوله:  
«تَبَتَّلِيهِ»<sup>(٣)</sup>، و«يُضِلُّ»<sup>(٤)</sup>، ونحو ذلك، وكأنه تعالى، قد صادفه عائلًا، وَعَلِمَهُ بَعْدَ  
أَنْ يَعْلَمَ فَاصْلَحَ حَالَهُ.

ولا يستعمل: أصاب، وصادف، استعمالَ وَجَدَ، فِي نَصْبِ الْمَفْعُولَيْنِ خِلَافًا<sup>(٥)</sup>  
لَابْنِ دَرَسْتَوَيْهِ<sup>(٦)</sup>.

فهذه هي الأفعال على الاسمية التي مفعولها الحقيقي: مصدر الثاني مضافًا إلى  
الأول، وكذا إذا كان الثاني جامدًا، تحصل منه فمعنى علمت أخاك زيدًا: علمت  
زيدية أخيك<sup>(٧)</sup>.

وإن وقعت بعدها الفعلية، في النُّدْرَةِ، فمضميرُ الشَّانِ مَقْدَرٌ قَبْلَ الْفِعْلِيَّةِ، لتصير  
به اسمية: نحو: حسبت يقول زيد، أي: حسبته<sup>(٨)</sup> يقول زيد.

- 
- (١) الضحى ٨، ونصها: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾.  
(٢) عبارة غير مناسبة، وقد كررها قَبْلُ، والمراد أنه يَرُدُّ فِي كَلَامِهِ تَعَالَى مِثْلُ هَذَا.  
(٣) الدھر ٢، والآية بتمامها: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَوِيًّا بَصِيرًا﴾.  
(٤) فاطر ٨، ونصها: ﴿أَفَمَنْ زَيْنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنْ أَلَّا اللَّهُ يُضِلِّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ  
نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٌ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾.

- (٥) التسهيل ص ٧١.  
(٦) أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْهِ، وقد ضبطه ابنُ مأكولا بفتح الدال والراء والواو، وضبطه السمعاني بضم  
الدال والراء وسكون السين، وضم التاء وسكون الواو وفتح الياء (دَرَسْتَوَيْهِ). أخذ عن المبرد، وابن قتيبة. له:  
الإرشاد، كتاب الكتاب، الهجاء، شرح الفصيح. توفي سنة ٣٤٧هـ. [البغية ٣٦/٢، النزهة ٢٨٣، الإنباه  
١١٣/٢، ١١٤، تاريخ بغداد ٩/٤٢٨، ٤٢٩].

- (٧) أي كون زيد أخاك.  
(٨) فالضمير للشَّانِ هو المفعول الأول، وجلة يقول هي المفعول الثاني.

وبعض هذه الأفعال يكثر نصبه لمفعول واحد، مع كونه بالمعنى <sup>(١)</sup> المذكور، نحو: علمت زيدا، وعلمت خروج زيد، أي عرفته، وبعضها يقل فيه ذلك نحو: ظننت، وحسبت، قال <sup>(٢)</sup>:

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم ٢٠٠  
أي لا تظني شيئا غير نزولك كذا.

قال الفراء: وقد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعوليهما، تقول لمن قال: أظن زيدا قائما: أنا أيضا <sup>(٣)</sup> أظنه، أو أظن هذا، وكذا باقي أفعال القلوب.

قال الأندلسي: لو جاز قيام لفظ «ذاك» أو «هذا» مقام الجملة، لجاز وقوعه صلة، وليس ما قال بشيء؛ لأن مفعولي باب «علمت» بتقدير المفرد، على ما قدمناه، والصلة لا تقدر بالمفرد على حال.

قال الأندلسي وغيره: إن الضمير والإشارة بمعنى المصدر، أي: ظننت الظن، قلت: لا منع مما قاله الفراء، على ما ذكرنا.

وتقول: ظننت به، إذا جعلته موضع ظنك، قال تعالى:

﴿يُظُنُّونَ بِاللَّهِ (١) غَيْرَ الْحَقِّ﴾،

(١) أي المعنى الذي يقتضي مفعولين.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٩٩ من القسم الأول.

(٣) سقطت من د.

(٤) آل عمران / ١٥٤، والآية بتمامها: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكَ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً شَاسِعَةً تُطَاقُهَا جُنُودُكَ وَمِنْهَا قَدَأْتَهُمْ أَنْفُسُهُمْ يُظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنْ أَمْرُكَهُمُ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾.



أي ظَنًّا غَيْرَ الْحَقِّ، فهو مفعولٌ مطلقٌ، فلا مَنَعَ من كونه مفعولاً<sup>(١)</sup> به، أي شيئاً غيرَ الْحَقِّ، كما في قوله: فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ.

قوله: «تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه» أي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه، أي تلك الجملة صادرة عن ذلك الاعتقاد، وقوله: هي عنه على حذف المضاف، أي: حكمها عنه، أي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر، صادر عنه، ففي قولك علمت زيداً قائماً، حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر، على المبتدأ، الذي هو زيد، صادرٌ عن عِلْمٍ، وفي ظننت زيداً قائماً: عن ظَنِّ.

### [خصائصُ أفعالِ القلوب]

[حُكْمُ حَذْفِ المفاعيلِ، التعليقِ، الإلغاء، جوازُ اتِّحَادِ الفاعلِ والمفعول]:

قوله: «ومن خصائصها: أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، بخلاف باب أعطيت، ومنها: أنه يجوز فيها الإلغاء، إذا توسطت أو تأخرت لاستقلال الجزأين، كلاماً، بخلاف باب أعطيت، مثل: زيد علمت، قائم، ومنها: أنها تُعَلَّقُ بحرف الاستفهام، والنفي، واللام، مثل: علمت أزيد عندك أم عمرو، ومنها: أنه يجوز أن يكون فاعلُها ومفعولُها ضميرين لشيء واحد، مثل علمتني منطلقاً، ولبعضها معنى آخر يتعدى به إلى واحد، فظننت بمعنى اتهمت، وعلمت بمعنى عرفت، ورأيت بمعنى أبصرت، ووجدت بمعنى أصبت».

قوله: «إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر بخلاف باب أعطيت»، اعْلَمْ أَنَّ حَذْفَ المفعولين (٢٢٢ب) معاً في باب أعطيت، يجوز بلا قرينة دالة على تعيُّنهما فتحذفهما نسيّاً مَنْسِياً، تقول: فلان يُعْطَى ويكسو، إذ يستفاد من مثله فائدة من دون ذكر المفعولين، بخلاف مفعولي باب<sup>(٢)</sup> علمت وظننت، فإنك لا تحذفهما معاً نسيّاً

(١) ويكون (بالله) مفعولاً به ثانياً. [التبيان ٣٠٣/١]. وانظر إيضاح المَقْصَل ٦٧/٢.

(٢) م: ساقطة.

مَنْسِيًّا، فلا تقول: علمت، ولا: ظننت لعدم الفائدة، لأنه من المعلوم أنَّ الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين، وأمَّا مع القرينة، فلا بأس بحذفهما، نحو: مَنْ يَسْمَعُ<sup>(١)</sup> يَخْلُ، أي: يَخْلُ مسموعه صادقاً، وقال: (٣)

٧١٢ بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ  
وهذا، أيضاً من خواص هذه الأفعال.

وَأَمَّا حَذْفُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، فلا شك في قلته، مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبراً، وحذف المبتدأ والخبر، مع القرينة غير قليل، وسبب القلة ههنا، أنَّ المفعولين معاً كاسم<sup>(٣)</sup> واحد، إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة، كما تكرر ذكره، فلو حذف أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كله، فقد ورد ذلك مع القرينة.

أَمَّا حَذْفُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، فكما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ﴾، إلى قوله: «هُوَ خَيْرًا لَهُمْ»<sup>(٤)</sup>، أي: بخلهم هو خيراً لهم.  
وَأَمَّا حَذْفُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، فكما في قوله: (٥).

(١) «يقال: خِلْتُ إِخَالَ، بالكسر، وهو الأنصَح، وينو أسد يقولون «أخال» بالفتح وهو القياس، المعنى: مَنْ يسمع أخبار الناس ومعايهم يقع في نفسه عليهم المكروه». مجمع الأمثال ٢/ ٣٠٠ رقم المثل ٤٠١٢ / مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ. وانظر المجمع ١٥٢/١. وابن الناظم ص ٧٩.

(٢) الْكُمَيْتُ بْنُ زَيْدٍ (هاشميات الكُمَيْتِ ٣٢) ط. جوزيف هوروفيتس، ليدن سنة ١٩٠٤م).  
الخزانة ١٣٧/٩، المؤني ١٢٦، المحتسب ١٧٣/١، المجمع ١٥٢/١، المعجم الكبير ٦٧١/١ (ط). المجمع، مصر سنة ١٩٧٠م، معجم الشواهد ٣٥/١.

الشاهد في قوله (وتحسب) فإنه حذف مفعوله للقرينة، والتقدير: وَتَحْسِبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ.

(٣) في م، د: وَأَنَّ الْمَفْعُولَيْنِ معاً بمنزلة اسم واحد.

(٤) آل عمران ١٨٠، والآية بتمامها: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

(٥) سبق تخريجه ص ٢٣١ من القسم الأول.

لا تَخْلُنَا عَلَى غِرَائِكَ<sup>(١)</sup>، إِنَّا طَالَمَا قَدْ وَشَىٰ بِنَا الْأَعْدَاءُ (٤٨)

أَيُّ: لا تَخْلُنَا أَذِلَّةً، عَلَى إِغْرَائِكَ الْمَلِكِ بِنَا.

قوله: «ومنها أنه يجوز الإلغاء»، الفَرْقُ بين التعليق والإلغاء مع أنهما بمعنى إبطال العمل: أَنَّ التعليق: إبطالُ العمل لفظاً لا معنىً، والإلغاء: إبطالُ العمل لفظاً ومعنىً، فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر، مفعولاً به للفعل المعلق<sup>(٢)</sup>، كما كان كذلك قبل التعليق، فلا مُنْعَ من عطف جملةٍ أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل، نحو: علمت لَزِيدٌ قائمٌ، وبِكرًا فاضلاً، على ما قال ابنُ<sup>(٣)</sup> الخَشَّابِ.

وَأَمَّا الإلغاء<sup>(٤)</sup> فالجملة معه ليست بتأويل المفرد، فمعنى زيد عِلِمْتُ قائمٌ: زيد في ظني<sup>(٥)</sup> قائمٌ، فالجملة الملغى عنها، لا مَحَلَّ لها؛ لأنه لا يقع المفرد موقعها، والجملة المعلق عنها منصوبة المحل.

والفرق الآخر: أَنَّ الإلغاء<sup>(٦)</sup> أمرٌ اختياريٌّ لا ضروريٌّ<sup>(٧)</sup>، والتعليق ضروري<sup>(٨)</sup>. وقيل: الجملة الملغى عنها في نحو: زيد قائم ظننت، مبنية على اليقين، والشك عارض، بخلاف المعلق عنها، وليس بشيءٍ، لأنَّ الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك أو اليقين، ولا شكَّ أَنَّ معنى الفعل الملغى:

(١) ط: غرائك.

(٢) انظر موقع الجملة المعلقة من الإعراب في دراسات، القسم الثالث ٦٢٧/٢ وما بعدها.

(٣) المُرْتَجَل ص ١٥٢ وما بعدها.

وابنُ الخَشَّابِ: هو عبد الله بنُ أحمدَ البغدادي، روى عنه السَّمْعَانِي، له: شرح اللَّمَعِ، المُرْتَجَل في شرح الجُمَلِ، أغلاط الحريري. توفي سنة ٥٦٧ هـ. [البلغة ١٠٥، البغية ٢٩/٢، الإنباه ٩٩/٢].

(٤) «الإلغاء: هو ترك العمل لفظاً، ومعنى لا للمانع» ارتشاف الضَّرْب ص ١٠٦٣.

(٥) المناسب في تفسير المثال أن يقول: في علمي، أو يكون المثال: زيد ظننت قائم.

(٦) ط: إلغاء.

(٧) في م: «والفرق الآخر أن الإلغاء ليس بمانعٍ ضروري، بل هو اختياريٌّ...».

(٨) لأنه إذا وُجِدَ المعلق امتنع العمل ولا يصحُّ.

معنى الظرف، فنحو: زيد قائم ظننت بمعنى: زيد قائم في ظني، ويمنع الظرف كون الكلام الأول مبنياً على اليقين.

ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب؛ لأن عامل الرفع معنوي، عند النحاة، وعامل النصب لفظي، فمع تقدمهما، يغلب اللفظي المعنوي.

وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر، كما شرحنا في حد الإعراب<sup>(١)</sup>: ترافعهما ضعيف، فمع تقدم عامل غيرهما، يغلبهما، ومع ذلك قد جاء قوله<sup>(٢)</sup>:  
٧١٣ كذاكَ أدَّبْتُ حتى صارَ منْ خلُقِي أنِّي وجدتُ: ملاكُ الشِيمةِ الأدبِ  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

٧١٤ أرجو وأملُ أنْ تدنو<sup>(٤)</sup> مودَّتُها وما إخالُ لدينا منك تنوِيلُ  
ولانما جاء ذلك، مع ضعفه؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة، إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج، وأيضاً معمولها في الحقيقة: مضمون الجملة، لا الجملة، وسيبويه<sup>(٥)</sup> لا يحمل ذلك على الإلغاء، بل على التعليق، ويقول: اللام مقدرة، حذفت للضرورة.

(١) في الجزء الأول. وحد الإعراب هو مصدر أعرب يميء لمعان؛ منها: الإبانة، والتحسين، والتغيير. والمناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه: الإبانة، إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة، شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٢٦.

(٢) أبو تمام، كما في الحماسة بشرح المرزوقي ١١٤٦. الخزانة ١٣٩/٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٤/١، الجمع ١٥٣/١، العيني ٤١١/٢، المنصف ١٤٣/٢، ابن الناظم ص ٧٧. الشاهد في قوله (وجدت) فقد ألغى عن العمل مع تقدمه، وهو ضعيف قبيح.

(٣) كعب بن زهير (ديوانه ص ٩ بشرح السكري، دار الكتب بمصر سنة ١٣٦٩هـ). الخزانة ١٤٣/٩، شرح قصيدة بانت سعاد ص ١٨ (تحقيق المستشرق ف. كرنكي)، ابن الناظم ٧٧، العيني ٤١٢/٢، الجمع ١٥٣/١، معجم الشواهد ٢٩٤/١، قصيدة البردة ص ٩٨ (تح د. زيني). و(تنوِيل): تفعيل، من التَّوَال. الشاهد فيه أنه قد ألغى (إخال) عن العمل مع تقدمه ووجه إلغاء (إخال) ههنا عدم تصبُّرها، فإن حرف النفي لما تقدمها أزال عنها التصدر المحض فسهل إلغاءها.

(٤) ط: أن تدنوا.

(٥) الكتاب ٦١/١، ١٢٠ بولاق.

وقال بعضهم<sup>(١)</sup>: ضمير الشأن مقدّرٌ بعد الفعل<sup>(٢)</sup>، وهذا أقرب، لثبوت ذلك ضرورةً في غير ذلك الموضع من نواسخ الابتداء، نحو قوله: <sup>(٣)</sup>  
 إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءَ ٧٨  
 فعلى هذا، الفعل عامل، لا مُلغى، ولا معلق.

ويَقِلُّ الْقُبْحُ فِي نَحْو: متى تظن، زيدٌ ذاهب، أعني إذا تقدم معمول الخبر، إذ هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر، وهو، مع ذلك، ضعيفٌ.  
 وإذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر، جازَ الإلغاء بلا قُبْحٍ ولا ضَعْفٍ، وكذا جاز الأعمال، وهما متساويان، وذلك لأنَّ الرفع<sup>(٤)</sup> القوي، أي فعل القلب، تقدم على أحدهما وتأخر عن الآخر.

وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه، نحو ضَرَبَ: أحسب، زيد، وبين اسم الفاعل ومعموله، قال: <sup>(٥)</sup>

٧١٥ ولستم فاعلين، إخال، حتى ينال أقاصي الحطب الوقود  
 وبين معمولي «إن»، نحو: إنَّ زيداً، أحسب، قائم، وبين «سوف»

(١) انظر المجمع ١/١٥٣. وقوله (بعضهم): هو ابن جني كما في الخزانة ١٣٩/٩ هارون.

(٢) فتكون (وجد) عاملة على التقديرين. الخزانة ١٣٩/٩.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٠٩ من القسم الأول.

(٤) ط: الرفع.

(٥) عقيل بن عُلفة الجهني، كما في حاشية أبي تمام ١/٢٠٧ ط. بيروت. الخزانة ١٥٦/٩، الحماسة بشرح المازني ٤٠١، معجم الشواهد ١/١٠٦.

ومعنى البيت: أنكم في ظني لستم فاعلين ما أطلبه منكم حتى يبلغ الشر مداه، وكفى عن ذلك ببلوغ النار أقاصي الحطب.

والشاهد فيه أن الجارَ والمجرورَ في قوله (حتى ينال) متعلقان باسم الفاعل (فاعلين)، وقد وقع بينه وبين عامله: الفعل القلبي إخال.

ومصحوبها<sup>(١)</sup>، كسوف، أحسب، يقوم زيد، وبين المعطوف والمعطوف عليه،  
نحو: جاءني زيد، وأحسب، عمرو.

وتوكيد الملغى بمصدر، قبيح، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل،  
والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به، فبينهما شبه التنافي.

وأما توكيده بالضمير، واسم الإشارة المراد بهما المصدر، فأسهل، إذ ليسا  
بصريحين<sup>(٢)</sup> في المصدرية، نحو: زيد، أحسبه، أو: أحسب ذاك، قائم.

ومصدر فعل القلب إذا لم يكن مفعولاً (٢٢٣) مطلقاً، يقوم مقام فعله في  
الإعمال والتعليق نحو أعجبنني ظنك زيداً قائماً، وعلمك: لزيد قائم.

وأما الإلغاء فواجب مع التوسط أو التأخر، نحو زيد قائم، ظني غالب، أي:  
ظني زيداً قائماً: غالب، إذ المصدر لا ينصب ما قبله، كما قيل، وقد تقدّم ذلك  
في باب<sup>(٣)</sup> المصدر.

وإن كان مفعولاً مطلقاً، فإن كان الفعل مذكوراً معه، فالعمل للفعل، كما مرّ في  
باب المصدر، وكذا إن<sup>(٤)</sup> حذف الفعل جوازاً، نحو: ظناً زيداً قائماً، ففي صورتين  
يجوز إلغاء الفعل وإعماله، متوسطاً ومتأخراً، لكن الإلغاء قبيح، لما مرّ من<sup>(٥)</sup> قبح  
تأكيد الفعل الملغى.

(١) من مثل قول زهير: وما أدري - وسوف، إخال أدري -:

أقوم آل حصن، أم نساء؟

[شعر زهير، صنعة الأعلام ص ١٣٦، والبغداديات ص ٣٦٠].

(٢) ط: إذا ليسا بصريين.

(٣) في هذا الجزء.

(٤) في د: وكذا إن لم يذكر الفعل معه، وحذف جوازاً.

(٥) تقدّم قبل قليل.

وأما إن حذف الفعل وجوباً، كما إذا أضيف إلى الفاعل، نحو ظنك زيداً قائماً، أي: ظن ظناً، فعند مَنْ قال: العاملُ الفعلُ دون المصدر كما تقدّم في باب المصدر، هو كما لو حذف جوازاً: يجوز «الإلغاء متوسطاً، ومتأخراً، نحو: متى زيد، ظنك، قائم، ومتى زيد قائم ظنك، ويجوز الإعمال، أيضاً، لأنك تعمل الفعل لا المصدر، وكذا عند مَنْ قال: العاملُ هو المصدر لقيامه مقامَ الفعل، لا لكونه مقدراً بأن والفعل، يجوز الإلغاء والإعمال، توسّطاً، أو تأخراً؛ لأنّ العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر.

ولا يجوز أن يكون «ظنك» منصوباً لكونه مصدراً مؤكداً لغيره، كزيد قائم حقاً، على ما قيل<sup>(١)</sup>، لما ذكرنا في المفعول المطلق<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ومنها<sup>(٣)</sup>»: أنها تعلّق بحرف الاستفهام والنفي، التعليق، مأخوذ من قولهم: امرأة معلقة، أي مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلق، لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج، لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج، فالعامل المعلق ممنوع من العمل لفظاً، عامل معنئ وتقديراً؛ لأن معنى: علمت لزيد قائم، علمت قيام زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين، فمن ثمّ جاز عطف الجزأين المنصوبين، على الجملة المعلق عنها، نحو: علمت لزيد قائم، وبكراً قاعداً.

قوله: «بحرف الاستفهام»، المعلق قد يكون حرف الاستفهام، وهو الهمزة اتفاقاً وكذا «هل»، على خلاف فيها، كما يأتي، وقد يكون اسماً متضمناً لمعنى الاستفهام كقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ<sup>(٤)</sup> أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾<sup>(٥)</sup>، و: علمت أين جلست

(١) أي قيل: يكون ظنك منصوباً؛ لكونه مصدراً مؤكداً.

(٢) في الجزء الأول.

(٣) أي من خصائص أفعال القلوب.

(٤) في ط: «ولنعلم أي الحزبين أحصى».

(٥) الكهف / ١٢، والآية بتمامها: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَمْ يَشَأْ أَمْدًا﴾.

(أَيُّها) مبتدأ، (أزكى) خبره. [البيان ١٠٣/٢].

ومتى تخرج، وفي معناه: الاسم المضاف إلى كلمة الاستفهام نحو: علمت غلامٌ مَنْ عندك، وقد يكون لام الابتداء نحو: علمت لزيدٌ عندك، وقد يكون حرف النفي، وهو: ما، وإن، ولا، نحو: علمت مازيدٌ قائماً، وإن زيد قائم، ولا زيد في الدار ولا عمرو، ولا رجل في الدار.

أما الاستفهام، ولأم<sup>(١)</sup> الابتداء، وما<sup>(٢)</sup>، وإن<sup>(٣)</sup>، النافيتان، فللزوم وقوعها في صدر الجمل<sup>(٤)</sup> وضعاً، فأبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجمالية، رعاية لأصل هذه الحروف، وإن كانت في تقدير المفرد.

وأما دخول لام الابتداء في المفرد، نحو: إن زيدا لقائم، فلضرورة ملجئة إليه، وهي اجتماع إن واللام، كما يجيء.

وأما «لا» الداخلة على الجملة الاسمية فإنما كانت معلقة، لأنها لا التبرئة المشابهة لأن المكسورة اللازمة دخولها على الجمل.

ومن المعلقات: إن المكسورة، إذا لم يمكن فتحها، وذلك إذا جاء في حيزها لام الابتداء، نحو: علمت إن زيدا لقائم، فإن اللام لا تدخل إلا مع المكسورة، كما يجيء<sup>(٥)</sup>، وأما إذا تجردت «إن» عن اللام فإنها لا تعلق، لإمكان فتحها،

وتيجوز أن تكون (أي) موصولاً مبنياً مفعولاً لتعلم على مذهب سيبويه، وعلته في ذلك أنه لما حذف العائد من (أي) بناها على الضم. (وأزكى) خبر مبتدأ محذوف. [البحر ١١١/٦، الكتاب ١٢٠/١ بولاق، المشكل ٣٨/٢].

(١) كقوله تعالى: ﴿... وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِثْلُ نَجْتٍ﴾ البقرة ١٠٢.

انظر البيان ١١٥/١، والمشكل ٦٥/١، وابن النظم ص ٧٨.

(٢) كقوله عز وجل: ﴿... لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ الأنبياء ٦٥، انظر البحر ٣٢٥/٦.

(٣) كقوله سبحانه: ﴿وَنَظُنُّونَ أَنَّ لِنَبْتَأِئِ الْآقِلَاءِ﴾ الإسراء ٥٢، دراسات، القسم الثالث ٦٣٠/٢، وفيه أن

الآية المذكورة رقمها ٢٢ وأنها من سورة النحل، وهذا خطأ، والصواب ما أثبت.

(٤) ط: الحمل.

(٥) في د بدل قوله «كما يجيء» ما يلي: «وقوله:

فغيرت بعدهم بعيش ناصب \* وإخال أني لاحق مستبغ

بتقدير اللام.



وَجَعَلَهَا مَعْمُولَةً لِفَعْلِ الْقَلْبِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَنْصُوتَيْنِ بَعْدَ فَعْلِ الْقَلْبِ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، فَإِذَا أَمَكْنَكَ جَعَلَ «أَنَّ» حَرْفًا مَصْدَرِيًّا مَعْمُولًا لِفَعْلِ الْقَلْبِ بِأَنْ تَفْتَحَ هَمْزَتَهَا، فَهُوَ أَوْلَى مِنْ عَزْلِ الْعَامِلِ بِكَسْرِ «إِنَّ» عَنْ عَمَلِهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: <sup>(١)</sup>

٧١٦ وَلَقَدْ عَلِمْتَ لِتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

فَإِنَّمَا أَجْرَى «لَقَدْ عَلِمْتَ»، مُجْرَى الْقِسْمِ، لِتَأْكِيدِهِ لِلْكَلَامِ؛ لِأَنَّ فِيهِ اللَّامَ الْمَفِيدَةَ لِلتَّأْكِيدِ، مَعَ «قَدْ» الْمُؤَكَّدَةِ، وَفِي عَلِمْتَ مَعْنَى التَّحْقِيقِ فَصَارَ كَقَوْلِهِ: <sup>(٢)</sup>

[إِنِّي لَأَمْنَحُكَ <sup>(٣)</sup> الصَّدُودَ] وَإِنِّي \* قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لِأُمِّيلُ

وَقَدْ يَجْرَى نَحْوُ: عَلِمَ اللَّهُ، مَجْرَى الْقِسْمِ، فَيَجَابُ بِجَوَابِهِ، فَتَجِيءُ بَعْدَهُ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ، نَحْوُ: عَلِمَ اللَّهُ إِنَّكَ قَائِمٌ، أَيْ: وَاللَّهِ . . . .

وَالْفِعْلُ الْمَعْلُوقُ، قَدْ يَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، نَحْوُ: عَلِمْتَ بَمَنْ تَمَرُّ، وَعَلِمْتَ أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ، بِنَصَبِ «أَيُّهُمْ» عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ ضَرَبْتَ، وَعَلِمْتَ أَيُّ يَوْمٍ سَرْتُ، وَعَلِمْتَ أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ.

وَإِعْرَابُ الْجُمْلَةِ الْمَعْلُوقِ عَنْهَا إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا فَعْلُ الْقَلْبِ، فَيَجُوزُ فِي: عَلِمْتَ أَيُّ يَوْمٍ: الْجُمُعَةُ، رَفْعٌ، «أَيُّ» عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَيْ:، أَيْ

---

(١) لَبِيدُ بْنُ رَيْبَعَةَ الْعَامِرِيُّ (دِيَوَانُهُ ص ١٧١).

الْخَزَّازَةُ ١٥٩/٩ هَارُونَ، سَيَبَوِيه ٤٥٦/١ بُولَاق، الْمَغْنِي ص ٥٢٤، ٥٣٢، الْمَعْمُودِي ١٥٤/١، ابْنُ النَّظَّامِ ص ٧٨.

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ (عَلِمْتُ) فَإِنَّهُ نَزَلَ مَنْزِلَةَ الْقِسْمِ، فَيَكُونُ جُمْلَةً (لِتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي) جَوَابُ الْقِسْمِ الَّذِي هُوَ (عَلِمْتُ).

(٢) سَبْقُ تَحْرِيجِهِ ص ٣٧٧ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ.

(٣) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ مِنْ م.

يومٍ يوم الجمعة، ونصبه على أن الجمعة بمعنى الاجتماع، فيكون كعلمت أي يوم الخروج، قال:

٧١٧ لقد علمت أي يوم عقيبتي<sup>(١)</sup>

والمنصوب، أيضاً، خبر، لكنه ظرف.

وإذا صُدِّرَ المفعول الثاني بكلمة الاستفهام، فالأولى أن لا يتعلّق فعل القلب عن المفعول الأول، نحو: علمت زيدا مَنْ هو، وعلمت بكرةً أبو مَنْ هو، وجوز بعضهم<sup>(٢)</sup> تعليقه عن المفعولين (٢٢٣ب)؛ لأنّ معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد «علمت»، كأنه قيل: علمت أبو مَنْ زيد.

وليس بقويّ: لا تفاقهم على النصب في نحو: علمت زيدا ما هو قائماً مع أن المعنى: علمت ما زيد قائماً.

---

(١) لم يعرف قائل هذا الرجز، وقد ذكره ابن السّيرافي، والأسودُ الغنّديّاني هكذا:

أأنت يابُسيطةُ التي

هَيَّيْنِكَ فِي الْمَقِيلِ صُحْبَتِي

لقد علمت أي حين عقيبتي...

[شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٢٢٤/١ وقرحة الأديب ص ٥٢].

قال ابن السّيرافي: «وهذا بيت من شعر قد خلط في الكتاب بالكلام».

في سيويه ١٢٢/١ بولاق: «وبعض العرب يقول: لقد علمت أي يوم عقيبتي، وبعضهم يقول: لقد علمت أي حين عقيبتي».

وفي المخصّص ١١٩/٧: «... والمُعَبَّة: الموضع الذي يُركب فيه، والجمع عُقْب، والمُعَبَّة تكون اسماً ومصدرًا، ولذلك أجاز سيويه في قول العرب \* لقد علمت أي حين عقيبتي \* الرفع والنصب، فالرفع على الاسم، والنصب على المصدر، أي في أي الأحيان اعتقابي».

لقد خفي هذا على الأستاذ هارون، وأوردّه الأستاذ أحمد راتب النّقاخ في فهرس سيويه ص ٧٣.

الشاهد فيه جواز رفع (أي) على الالتداء؛ ونصبها على الظرفية.

(٢) انظر المجمع ١٥٥/١ - ١٥٦، وفي ابن الناظم ٧٨: «وقد ألحق بأفعال القلوب في التعليق غيرها نحو نظر وأبصر وتفكر وسأل واستنبا...».

وأما قولهم: رأيت زيداً ما صنع، بمعنى أخبرني<sup>(١)</sup>، فليس من هذا الباب، حتى يجوز الرفع في «زيد» بل النصب فيه واجب، ومعنى رأيت: أخبر، وهو منقول من رأيت بمعنى أبصرت<sup>(٢)</sup> أو عرفت، كأنه قيل: أبصرت<sup>(٣)</sup> وشاهدت حاله العجيبة، أو أعرفتها: أخبرني عنها، فلا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء.

وقد يوتى بعده بالمنصوب<sup>(٤)</sup> الذي كان مفعولاً به لرأيت نحو: رأيت زيداً ما صنع، وقد يحذف، نحو:

﴿أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾،

الآية، و«كُم» ليس بمفعول كما يجيء، بل هو حرف خطاب<sup>(٥)</sup>.

ولابد، سواء أتيت بذلك المنصوب أو لم تأت به، من استفهام ظاهر أو مقدر، يبين الحال المستخبر عنها، فالظاهر نحو: رأيت زيداً ما صنع، و:

﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر سيبويه ١٢٢/١ بولاق، وقول أبي حيان في النهر الماد ١٢٣/٤.

(٢) انظر المجمع ١٥٤/١.

(٣) د، ط: أبصرته.

(٤) د: المنصوب.

(٥) الأنعام / ٤٠، والآية بتامها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ وَأَنْتُمْ السَّاعَةُ أَعْبَرِ اللَّهُ يُدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾

وفي الأنعام / ٤٧، ونصها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾

(٦) في مُشْكِِلِ إعراب القرآن ٢٦٦/١: «الكاف والميم للخطاب، لا موضع لهما من الإعراب عند البصريين، وقال الفراء: لفظهما لفظ منصوب، ومعناهما معنى مرفوع...»

وفي معاني القرآن للأخفش ٢٧٠/٢: «وهذا الذي بعد التاء من قوله «أرأيتكم» إنما جاء للمخاطبة،... مثل كاف «ذاك»، ومثل ذلك قول العرب: أبصرتك زيداً، يدخلون الكاف للمخاطبة، وإنما هي: أبصرت زيداً». وانظر المقتضب ٢٧٩/٣ الطبعة الأخيرة.

(٧) الأنعام / من ٤٧.

و : ﴿ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا ..... ﴾<sup>(١)</sup>.

والمقدر نحو قوله تعالى :

﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَىٰ لَيْنٍ <sup>(٢)</sup> أَخْرَجَ ... ﴾

أَيُّ أَرَأَيْتَكَ هَذَا المَكْرَمَ، لِمَ كَرَّمْتَهُ، وقوله تعالى : ﴿ لَيْنٍ أَخْرَجَ ﴾ كلام مستأنف.

وقد تكون<sup>(٣)</sup> الجملة المتضمنة للاستفهام جواباً للشرط، كقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ ... ﴾ الآية، وقوله :

﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى <sup>(٤)</sup> عَبْدًا إِذَا صَلَّى <sup>(٥)</sup> ﴾، إلى قوله : ﴿ أَلَمْ نَعْلَمْ ﴾،

قوله : ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ ﴾، كرر «أَرَأَيْتَ» للتوكيد، ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام، لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر<sup>(٦)</sup> عنها، كأنه قال المخاطب لما قلت أَرَأَيْتَ زيداً: عَن أَي شَيْءٍ مِنْ حَالِهِ تَسْأَلُ؟ فقلت: مَا صَنَعَ، فهو بمنزلة قولك: أَخْبِرْنِي عَنْهُ مَا صَنَعَ، وَليستِ<sup>(٧)</sup> الجملة المذكورة مفعولاً ثانياً لرَأَيْتَ، كما ظَنَّ بَعْضُهُمْ<sup>(٨)</sup>.

(١) الاحقاف / ٤، ونصها: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَتُنْتَوِي بِكُتُبٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ تَنْقُورُونَ عِلْمَ الْغُيُوبِ ﴾.

(٢) الإسراء / ٦٢، والآية بنهاهما: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَىٰ لَيْنٍ أَخْرَجَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَخْتِكَ نَافِلَةً لَهَا قَلِيلًا ﴾.

(٣) ط: يكون.

(٤) العلق / من ٩ - ١٤، والآيات بنهاهما: ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى <sup>(١)</sup> عَبْدًا إِذَا صَلَّى <sup>(٢)</sup> أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَىٰ الْهَدْيِ <sup>(٣)</sup> أَوْ أَمَرَ بِالْقَوَىٰ <sup>(٤)</sup> أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى <sup>(٥)</sup> أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ ﴾.

(٥) د: المخبر.

(٦) ط: وليس.

(٧) الفارسي، كما في الجمع ١/ ١٥٦.

وتلحق الكاف الحرفية بأرأيت الذي بمعنى أخبر، لأنه لما صار بمعنى أخبر، كان كاسم الفعل المنقول إلى الفعلية<sup>(١)</sup> عن شيء آخر، نحو: النجاءك<sup>(٢)</sup> فاستغنى بتصريف الكاف تثنيةً وجمعاً وتانياً عن تصريف تاء الخطاب، فبقيت التاء في الأحوال مفردةً مفتوحةً، سواءً كان المخاطب مذكراً، أو مؤنثاً، مفرداً، أو مثنىً، أو مجموعاً، وفاعلُ: أرأيتك<sup>(٣)</sup>: التاء، لا «أنت» المقدر في نحو: رويدك، لأن مفعوله بقي منصوباً على حاله مع صيرورته بمعنى أخبرني، نحو: أرأيتك زيداً ما صنع، فلا مَنع من بقاء فاعله أيضاً.

وقال القراء<sup>(٤)</sup>: بل أزيل الإسناد عن التاء إلى الكاف، وهو مثل رويدك<sup>(٥)</sup>، والنجاءك، كما مضى في أسماء الأفعال، أعني أن الكاف مرفوع المَحَلِّ.

فإذا أردت برأيت، فعل القلب، فالكاف الملحق به: اسم يتصرف<sup>(٦)</sup> بتصرفِ المفعول الثاني، وكذا التاء: يصرف بتصرفِهما، نحو أرأيتك<sup>(٧)</sup> زيداً، و: أرأيتكما الزيدَين، و: أرأيتموكم الزيدَين، وأرأيتك هنداً، و: أرأيتكما الهندَين، و: أرأيتن كنَّ الهندات.

(١) أي إلى كونه اسم فعل، وتعبير الرضي فيه تساهل.

(٢) انظر المقتضب ٢٧٩/٣ الطبعة الأخيرة، وسيبويه ١٢٣/١ - ١٢٤ بولاق.

(٣) انظر سيبويه ١٢٢/١، ١٢٥ بولاق.

(٤) معاني القرآن ١/٣٣٣.

(٥) انظر المقتضب ٢٧٩/٣ الطبعة الأخيرة.

(٦) ط: بتصرف.

(٧) في المقتضب ٢٧٩/٣ الطبعة الأخيرة: «اعلم أن هذه الكاف زائدة، زيدت لمعنى المخاطبة. والدليل على ذلك أنك إذا قلت: أرأيتك زيداً، فإنما هي: أرأيت زيداً، لأن الكاف لو كانت اسماً استحال أن تُعَدِّي (رأيت) إلى مفعولين: الأول والثاني هو الأول.

وإن أردت رؤية العين، لم يتعدَّ إلّا إلى مفعول واحد، ومع ذلك أن فعل الرجل لا يتعدى إلى نفسه، فيتصل ضميره إلّا في باب ظننت وعلمت...». وانظر التبصرة والتذكرة ١١٦/١.

واعلم أنك إذا قلت : قد علمت من قام ، وجعلت «مَنْ» إمّا موصولة أو موصوفة ،  
فالمعنى : عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها .

وإن جعلتها استفهامية ، فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى ، بل المعنى :  
علمت أيّ شخص حصل منه القيام ، ورُبّما كنت تعرف قبل<sup>(١)</sup> ذلك ذات القائم وأنه  
زيد ، مثلاً ، وذلك لأنّ كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولاً ، لما تقدم لفظه<sup>(٢)</sup>  
عليها ، لاقتضائها صدرَ الكلام ، فيكون مفعول علمت ، إذن ، مضمون الجملة ،  
وهو قيام الشخص المستفهم عنه ، أعني زيداً ، وأمّا إن كانت موصولة أو موصوفة ،  
فالعلم واقعٌ عليها ، فكانك قلت : علمت زيداً الذي قام .

ويتبين الاستفهام من غيره في «أيّ» لكونه معرباً ، تقول ، في الاستفهام : علمت  
أيّهم قام ، برفع «أي» ، وإذا كان موصولاً قلت : علمت أيّهم قام ، بنصبه .

وليست<sup>(٣)</sup> أداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو : علم زيد أيّهم قام ، مفيدة  
لاستفهام المتكلم بها<sup>(٤)</sup> ، للزوم التناقض في نحو : علمت أيّهم قام ، وذلك لأن  
«علمت» ، المقدم على «أيّهم» : مفيدٌ أن قائل هذا الكلام عارفٌ بنسبة القيام إلى  
هذا القائم المعين ، لما ذكرنا أنّ العلم واقع على مضمون الجملة ، فلو كان «أيّ»  
لاستفهام المتكلم لكان دالاً على أنه لا يعرف انتساب القيام إليه ، لأن : أيّهم  
قام ، استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام إلى معيّن ، ربما يعرفه الشاك بأنه  
زيد أو غيره ، فيكون المشكوك فيه ، إذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو  
تناقض ، فنقول أداة الاستفهام إذن ، : لمجرد الاستفهام ، لا ، لاستفهام المتكلم ،  
والمعنى : عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو أن نسبة القيام إلى أيّ

(١) م : بعد .

(٢) أي للعامل الذي تقدم عليها لفظاً .

(٣) ط : وليس .

(٤) انظر المقتضب ٣/٢٦٧ ، والبحر ٢/٢٩٤ ، و ٥٠٣/٦ .

شخص هي ، وذلك الشخص في فرضنا: زيد، فالمعنى: عرفت قيام زيد، وإنما لم يصرح باسم القائم ولم يقل: علمت زيداً قائماً، أو: علمت قيام زيد، لأن المتكلم قد يكون له (٢٢٤) داعٍ إلى إيهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داعٍ إلى التصريح به، كقوله تعالى:

﴿وَإِنَّا أَوْيَاكُمْ لَعَلَىٰ هٰذِي أَوْ فِي ضَلٰلٍ مُّبِينٍ﴾<sup>(١)</sup>

ومثله كثير.

فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه: لا، أو، نَعَمْ، بعد فعل القلب، نحو: علمت أزيد قائم، أو: هل زيد قائم، والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا: انتساب القيام إلى زيد، أو عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وأم، ومع أسماء الاستفهام: أن انتساب الفعل إلى هذا المعين أو إلى ذلك من الأشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام.

وكذا يجوز: علمت: أزيد قام أو عمرو، وعلمت: هل زيد قام، أو عمرو، وجوابها: لا، أو نَعَمْ، والمشكوك فيه، المستفهم عنه ههنا: نسبة القيام إلى واحد من المذكورين، أو عدم النسبة إليه، فالمعنى في جميع ذلك: علمت هذا الذي يُشكُّ فيه فيُستفهم عنه.

ومَنَعَ قومٌ من وقوع استفهام جوابه: لا، أو، نَعَمْ، بعد فعل القلب، استدلالاً بأن مضمون الجملة الاستفهامية، لا يَصِحُّ أن يكون متعلقاً للعلم<sup>(٢)</sup> إلا بتأويل، وهو أن يقال: متعلقه: ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام، وبأسماء الاستفهام: شيء معين منسوب إليه الحكم المذكور في

(١) سبا/ ٢٤، والآية بتمامها: ﴿قُلْ مَنْ رَزَقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْيَاكُمْ لَعَلَىٰ هٰذِي أَوْ فِي ضَلٰلٍ مُّبِينٍ﴾

وتقريب الرضي بهذه الآية لطلاق الإيهام بصرف النظر عن موضوع البحث.

(٢) انظر الهمع ١/ ١٥٤.

الاستفهام، فمعنى علمت أزيد قائم أم عمرو: علمت أحدهما بعينه على صفة القيام، لأنه<sup>(١)</sup> هو الذي يقال في جوابه<sup>(٢)</sup>: إِمَّا: زيد، أي زيد قائم، وإِمَّا عمرو، وإِمَّا إذا قلت: علمت هل زيد قائم، فليس جوابه نسبة القيام إلى زيد أو نفيها، حتى يقال: إن العلم يتعلق بتلك النسبة أو نفيها، وإنما جوابه: نَعَمْ، أَوْ، لا، وليس فيه النسبة، والعلم لا يتعلق إلا بالنسبة.

والجواب عَمَّا قالوا: أنا لا نَسْلَمُ، أَوَّلًا، أَنَّ مضمونَ الجُمْلَةِ الاستفهامية لا يكون متعلقًا للعلم، بَلَى، مضمون استفهام المتكلم لا يَصِحُّ أَنْ يكون متعلقًا للعلم، للتناقض المذكور في نحو: علمت أيهم قائم، ولو سلّمنا ذلك قلنا: إِنَّ «نَعَمْ» أَوْ «لا»، في الجواب، متضمن، أيضاً، لمعنى النسبة ونفيها؛ لأنَّ المعنى: بلى زيد قائم، وما زيد بقائم، فحصل المقصود أي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب، وهو المصحح لتعلق العلم.

ثم اعلم أَنَّ جميع أدوات الاستفهام، ترد على الوجه المذكور<sup>(٣)</sup>، أي لِمَجَرَّد الاستفهام، لا لاستفهام المتكلم، بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر، لتبيين<sup>(٤)</sup> المشكوك فيه، نحو: شككت: أزيد في الدار أم عمرو، و: نسيت، أو ترددت: أقوم أم أقعد، كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم، كعلمت، وتبينت، ودرّيت، وبعد كل فعل يُطلب به العلم، كفكرت، وامتحنت، وبلوت، وسألت، واستفهمت، وجميع أفعال الحواس الخمس، كَلَمَسْتُ، وأبصرت، ونظرت، واستمعت، وشممت، وذقت، تقول: فكرت: أزيد يأتيني أم عمرو.

(١) في م، د: «لأن ذلك هو الذي...».

(٢) في ط بعد قوله: «في جوابه»: «وذلك لأن جوابه إِمَّا...».

(٣) انظر البحر المحيط ٢/٢٩٤، و٥٠٣/٦.

(٤) في ط: لتبيين.



وقد يُضمَر الدال على التفكير، كقوله تعالى :

﴿ يَنْوَرِي مِنَ الْقَوَارِمِ سُوءَ مَا بُشِّرَبِهِ أَيَمْسِكُهُ عَلَى هَوْنٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾<sup>(١)</sup>

، أي متفكراً، أيمسكه أم يدسه، وفي نهج البلاغة : «يتخالسان أنفسهما: أيهما يَسْقِي صاحِبَهُ كأسَ المُنُونِ»<sup>(٢)</sup>، أي : متفكرين : أيهما يسقي، ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو لترجيح أحد المجوزين على الآخر.

وجوز<sup>(٣)</sup> يونس، تعليق جميع الأفعال، نحو: ضربت أيهم في الدار، وقتلت أيهم في البيت، وقد مضى ذلك<sup>(٤)</sup> في باب الموصولات.

ويجوز في نحو: سألتك هل زيد قائم، واستفهمت : أقام زيد، أن يُنَوَى بعده القول، والجملة مفعول لذلك المَنَوِي، على ما هو مذهب البصريين، أو يُضْمَن السؤال معنى القول، فيلحق به في الحكاية بعده، على ما هو مذهب الكوفيين، كما يَجِيءُ بَعْدُ، من مذهب الفريقين<sup>(٥)</sup>.

فنقول: الجملة بعد الفعل المعلق<sup>(٦)</sup> في موضع النصب، وهي : إمّا<sup>(٧)</sup> في موضع

---

(١) النحل / ٥٩، والآية بتمامها: ﴿ يَنْوَرِي مِنَ الْقَوَارِمِ سُوءَ مَا بُشِّرَبِهِ أَيَمْسِكُهُ عَلَى هَوْنٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾.

(٢) من خطبة لعلي بن أبي طالب، رضي الله عنه، في وصف المؤمنين وقتالهم مع أعدائهم. [نهج البلاغة ص ٧٢ ط. دار الشعب].

(٣) «وخرَّج عليه: ثم لنتزَعَنَّ من كل شِيعَةٍ أيم أشد. والجمهور لم يوافقوه على ذلك». الجمع ١/ ١٥٥. وانظر دراسات، القسم الثالث ٢/ ٦١٩، وسيبويه ١/ ٣٩٧-٣٩٨ بولاق، وابن يعيش ٧/ ٨٧.

(٤) في د: «وقد مضى العذر عنه في باب الموصولات».

(٥) انظر دراسات، القسم الأول ١/ ٤٧٧.

(٦) م، د: المطلق.

(٧) انظر دراسات، القسم الثالث ٢/ ٦٢٧ وما بعدها.

مفعول ينصب بنزع الخافض<sup>(١)</sup>، وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك، نحو شككت أزيد في الدار أم عمرو، أي شككت في هذا الأمر، أو في موضع مفعول تعدى إليه الفعل بنفسه، إمّا لاقتضاء الفعل إياه وضعاً، وإمّا لتضمن الفعل ما يقتضيه، والأول: صريح العلم والمعرفة، وهذا الفعل إمّا أن يطلب مفعولاً واحداً، نحو: عرفت هل زيد في الدار، فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله، أي: عرفت هذا الأمر، وإمّا أن يطلب أكثر، فتكون تلك الجملة، إمّا في مقام المفعول الأول والثاني، نحو: علمت هل زيد في الدار، أو في مقام الثاني والثالث نحو: أعلمتك هل زيد في الدار، أو في مقام الثاني وحده نحو: علمت زيدا أبو من<sup>(٢)</sup> هو، وكذا قوله تعالى:

﴿وَمَا أَدْرِيكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾؛<sup>(٣)</sup>

لأنَّ «أدري» يتعدى إلى مفعولين، كأدريتك الحق، وإن كان بمعنى أعلم، أو في مقام الثالث وحده نحو: أعلمتك زيدا (٢٢٤ب)، أبو من هو.

وأما الثاني، أي المتضمن لمعنى العلم، فهو كل فعل ذكرنا أنه مما يُطلب به العلم، نحو: فكرت هل زيد في الدار، فإنَّ «فكر» لازم وضعاً لكن يتعدى إلى مفعول لتضمينه معنى «تعرف»، أي: تعرفت هذا الأمر، بالتفكير فيه، وكذا قولك: انظر إليه: أ قائم هو أم قاعد؟ أي: تعرف هذا الحكم بالنظر إليه.

ورفع «زيد» في مثل: انظر، وسل، وزيد أبو من هو، لكونه بمعنى: انظر وسل أبو من زيد: أهون من رفعه في نحو: اعلم زيد أبو من هو؛ لأنَّ انظر الذي بمعنى

(١) وعلى هذا حمل أبوحيان قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِيكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾. [الحاقة / ٣]، إذ جعل «ما الحاقة» في موضع نصب، بعد إسقاط حرف الجر. وهذا بعيد جداً؛ لأنَّ الجمل لا تُنصب بنزع الخافض [البحر ٧/ ٣٢٠-٣٢١، إعراب الجمل وأشباه الجمل د. قباوة ص ١٧٥].

(٢) انظر المجمع ١/ ١٥٥.

(٣) الانفطار ١٧.

تفكر، وسل، الذي بمعنى: سل الناس، لا ينصبان زيدا، لو سلطتهما عليه، كما ينصبه «اعلم»، إذا سلطته عليه.

وكذا الحكم إن كان الفعل المطلوب به العلم متعدياً بالوضع، تُعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه، ثم تحيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرف، نحو: امتحنت زيدا: هل هو كريم، أي تعرفت كرمه بامتحانه، وأبصرت زيدا: هل هو في الدار، أي: تعرفت كونه في الدار بإبصاره، وكذا قوله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾<sup>(١)</sup>

أي يترقبون<sup>(٢)</sup> وقت إرسائها بسؤالك عنها، وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في: عَمَرَكَ الله<sup>(٣)</sup>، أَنَّ الكاف مفعول أصل الفعل و: الله، مفعول الفعل المضمَّن.

وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلاً مما قبلها، نحو: شككت في زيد هل هو قائم، أو، لا، أي: شككت في قيامه، فهي في محل الجر، وتقول: عرفتكَ

(١) النزاعات / ٤٢.

(٢) ط: يتعرفون.

(٣) انتصب (عمرك) على المصدرية بتقدير: عمرك الله تعميراً؛ أي: أعطيتك.

(أ) عُمراً يأن سألت الله أن يعمركَ، فالله مفعول ثانٍ على تضمين (عمر) معنى سأل. وأجاز المبرد أن يكون منصوباً على نزع الخافض. التقدير: أقسم بعمركَ الله، والمراد بالعمر التعمير، والمعنى: أقسم بتعميركَ الله، أي بإقراركَ له بالدوام والبقاء.

(ب) يكون التقدير: أسأل الله عمرك، أي أسأله تعميرك.

(ج) يكون التقدير: أسأل بحق تعميركَ الله، أي اعتقادك بقاءه وأبديته، فعمركَ منصوب على نزع الخافض، وهو مضاف للفاعل، و(الله) مفعول به.

(د) أبو العلاء: مأخوذ من قولهم: عمرك البيت الحرام: إذا زرتَه، ونصب عمرك بتقدير أذكرك عمرك الله أي زيارتك.

(هـ) أو من العبارة أي بعمركَ المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته.

[المقتضب ٣٢٧/٢ الطبعة الأخيرة ٤ هامش].

الحال: أزيد في الدار أم عمرو، فهي في محل نصب بدل من «الحال»، وكذا: عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ: الجملة فيه بَدَلٌ مِنْ «زيداً»<sup>(١)</sup>.

هذا، وقد أوجب الأخفش<sup>(٢)</sup>: إِنْ زَيْدًا لظننت أخوه قائم، قال، وإنما لم يجز: لظننت أخاه قائماً؛ لأنَّ اللام للابتداء، فلا تدخل على<sup>(٣)</sup> الماضي كما يجيء في باب «إِنَّ»، فهي في التقدير داخلَةٌ على «أخوه» كأنك قلت: ظننت لأخوه قائم.

وأما الإلغاء والتعليق في: أَعْلَمَ وَأَرَى، عن المفعولين الأخيرين فالظاهر، كما ذهب إليه ابنُ مالك<sup>(٤)</sup>، أنه يجوز<sup>(٥)</sup> الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما كما جاء ذلك في عِلْمٍ وَرَأَى، تقول: أعلمتك لزَيْدٍ منطلق، وأزيد قائمٌ أم عمرو، وما زيد قائماً، وزيدٌ أعلمتك قائمٌ، وزيد قائم أعلمتك.

وكذا الحكم إذا بنيت باب أعلمَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، نحو: أُعْلِمْتُ مَا زِيدٌ قائماً، وزيدٌ أُعْلِمْتُ قائمٌ.

وقال الأندلسي: الذي أُعَوِّلَ عليه: امتناع التعليق والإلغاء بالنسبة إليهما.

وفي بعض نُسخِ الجُزْوِية، ما يدل على أنك إذا بنيت الفعل للفاعل امتنع إلغاؤه وتعليقه، وإذا بنيته للمفعول جاز<sup>(٦)</sup>.

(١) «هذا ما اختاره السِّيرافي وابنُ مالك، ثم قال ابنُ عُصفور هي بدل كل من كل على حذف مضاف، والتقدير: عرفت قصة زيد أو أمر زيد أبو من هو، واحتج إلى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل منه في المعنى. وقال ابن الصائغ هي بدل الاشتغال ولا حاجة إلى تقدير. وذهب المبرد والأعلم وابنُ خروفٍ وغيرهم إلى أن الجملة في موضع نصب على الحال.

وذهب الفارسي إلى أنها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمنه معنى علمت واختاره أبوحيان. [الجمع

[١٥٦-١٥٥/١].

(٢) المجمع ١٥٣/١.

(٣) سقطت من د، ط.

(٤) في د: المالكى.

(٥) التسهيل ص ٧٣.

(٦) ط: جازا.

«والذي أرى، أنه لا مَنَعَ من الإلغاء<sup>(١)</sup> والتعليق سواء» بني الفعل للفاعل أو للمفعول.

وقال ابن جعفر: لو ألغيت<sup>(٢)</sup> فقلت: زيد أعلمتك قائم، أو علّقت فقلت: أعلمتك لزيد قائم، لحصل الإلغاء والإعمال في حالة واحدة، لأنه لا بُدَّ من إعماله في المفعول الأول، وكذا يحصل التعليق والإعمال في حالة واحدة.

وليس ما قال بشيء، لأن إعماله بالنسبة إلى شيء، وإلغاءه، أو تعليقه بالنسبة إلى شيء آخر، فهو مثل: زيد علمت قائم، أعلمته في الفاعل والغية عن المفعول، وكذا في: علمت لزيد قائم: أعلمته في الفاعل وعلّفته عن المفعول، وأيضاً، المُعْمَل معنى الهمزة؛ أي التصيير والمُلغى أو المُعلق: أصل عِلِم، فالمُلغى غير المُعْمَل.

واعلم أنه لا خلاف في أنه لا يُلغى ولا يعلق عن المفعول الأول إذ هو كأول مفعولي أعطيت.

قوله: «ومنها أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد»، هذه الأفعال المذكورة في مَتْنِ الكافية، ولفظة «هَبْ» بمعنى: احسب، ورأى، الحلمية، يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين مُتَّحِدَيْنِ المعنى نحو: علمتني قائماً، وقال تعالى:

﴿إِنِّي أَرِنِّي أَخَصِرُ خَيْرًا﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) الجمع ١/١٥٣.

(٢) التسهيل ص ٧٣.

(٣) يوسف / ٣٦، والآية بتمامها: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرِنِّي أَخَصِرُ خَيْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرِنِّي أَخَمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنِي بِذَلِكَ وَإِنَّا نَرِيكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾.

وكذا إن كان أحدهما بعض الآخر، نحو: رأيتُ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم،  
و: رأيتُ مالك<sup>(١)</sup> تقول كذا، وقد يجري مجراها «رأى» البصريَّة، حملاً على «رأى»  
القلبيَّة، وكذا: عَدِمَ، وفَقَدَ، حملاً على وَجَدَ<sup>(٢)</sup>، لأنهما ضِدَّاه في أصل الوضع.

ولأنما لم يجوز<sup>(٣)</sup> ذلك في غير الأفعال المذكورة؛ لأنَّ أَصْلَ الفاعل أن يكون  
مؤثراً والمفعول به متأثر منه، وأصل المؤثر أن يغيّر المتأثر، فإن اتَّحدا معنى كُره  
اتفاقهما لفظاً، فلذا لا تقول: ضرب زيدُ زيداً، وأنت تريد: ضرب زيدُ نفسه، فلم  
يقولوا: ضربتُني، ولا ضربتُنا، وإن تخالفا لفظاً، لاتحادهما معنى ولاتفاقهما من  
حيث كَوْنُ كُلِّ واحدٍ منهما ضميراً متصلاً.

فَقَصِدُ، مع اتحادهما معنى: تغيّرهما لفظاً بِقَدْرِ الإمكان، فَمِنْ ثَمَّ قالوا ضرب  
زيد نفسه؛ لأنَّه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره، لغلبة مغايرة  
المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه،  
مُظْهَرَيْنِ<sup>(٤)</sup>، متغايرين في الظاهر (٢٢٥أ) وأما أفعال القلوب، فإن المفعول به  
فيها، ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى، فجاز  
اتفاقهما لفظاً، لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به، والقياسُ جوازُ: ظَنَّ زيدُ  
زيداً قائماً، أي نفسه.

وأما إن كان أحدهما منفصلاً والآخر متصلاً، فيجوز في غير أفعال القلوب،  
أيضاً، سواء وقع المنفصل بعد «إلا» أو معناها، أو لم يقع، نحو: ما ضربت إلا

(١) أي إذا كان الخطاب لاثنتين، والمراد أحدهما.

(٢) في الهمع ١/١٥٦: «... وحكى الفراء عدمتي وفقدتني ووجدتني، وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة». وفي الإيضاح في شرح المفصل ٧١/٢: «... وحمل عليها قولهم: «عَدِمْتَنِي وَفَقَدْتَنِي»؛ لأنها ضِدٌّ وجدتُ منها، فحملتا على ضِدِّهما. ولا بُدَّ في أَنْ يُحْمَلَ الشَّيْءُ عَلَى ضِدِّهِ، واللَّهُ أَعْلَمُ بالصواب».

(٣) في د: «ولأنما لم يجوز اتحاد الفاعل والمفعول ضميرين متصلين في غير الأفعال...».

(٤) أي حالة كونهما مُظْهَرَيْنِ، ومتغايرين: خبر صار.

إِيَّاكَ وَ: «إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا»، <sup>(١)</sup> وإِيَّاكَ فَاضْرِبْ، وما ضَرَبَكَ إِلَّا أَنْتَ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ مُتَّحِدَيْنِ مَعْنَى، وَاحِدُهُمَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ وَالْآخَرُ ظَاهِرٌ، نَحْوُ: زَيْدًا ظَنَّ قَائِمًا، وَظَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمًا لَمْ يَجْزِ الْمَثَالُ الْأَوَّلُ مُطْلَقًا، وَجَازَ الثَّانِي فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ خَاصَّةً.

وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مُنْفَصِلًا، جَازَ مُطْلَقًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ جَمِيعُ ذَلِكَ بِعِلَّتِهِ فِي الْمَنْصُوبِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ. <sup>(٢)</sup>

هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ <sup>(٣)</sup> مِنْ خَوَاصِّ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ.

وَمِنْ خَوَاصِّهَا، أَيْضًا، جَوَازُ دُخُولِ «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمَنْصُوبَةِ الْجَزَائِنِ، نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمًا، وَلَا يَجُوزُ <sup>(٤)</sup>: أُعْطِيتُ أَنَّ زَيْدًا دِرْهَمًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَفْعُولَهَا فِي الْحَقِيقَةِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ، هُوَ مُصَدَّرُ الْخَبَرِ مُضَافًا إِلَى الْمُبْتَدَأِ، وَ«أَنَّ» الْمَفْتُوحَةُ مَوْضُوعَةٌ لِهَذَا الْمَعْنَى فَنَقُولُ:

إِذَا دَخَلَتْ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ عَلَى «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةِ فَهِيَ نَاصِبَةٌ لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ هُوَ مَفْعُولُهَا الْحَقِيقِيُّ، وَيَكْثُرُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِمَّا يَقِلُّ نَصْبُهُ لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نَصْبًا صَرِيحًا، كَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَظَنَنْتُ <sup>(٥)</sup>، لِأَنَّهَا لَا تَطْلُبُ فِي ظَاهِرِ الْإِسْتِعْمَالِ إِلَّا مُسْنَدًا وَمُسْنَدًا إِلَيْهِ، سَوَاءً نَصَبْتَهُمَا، كَمَا فِي: حَسِبْتُ زَيْدًا قَائِمًا، أَوْ لَمْ تَنْصِبْهُمَا نَحْوُ: حَسِبْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمًا، إِذْ مَقْصُودُ الْجَزَائِنِ الْمَنْصُوبِينَ هُوَ الْمُصَرَّحُ بِهِ فِي الْجَزَائِنِ الْمُصَدَّرِينَ بِأَنَّ.

(١) إشارة إلى بيتٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي بَابِ الضَّمَائِرِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى \* إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

وَالْبَيْتُ فِي سَبِيحَةِ ٢٧١/١ بَوَاقٍ.

(٢) فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ.

(٣) انْظُرِ الْإِبْصَاحَ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ ٦١/٢ وَمَا بَعْدَهَا، وَشَرْحَهُ عَلَى الْكَافِيَةِ ص ١١٠ وَمَا بَعْدَهَا.

(٤) ط: وَلَا تَقُولُ.

(٥) فِي د بَعْدَ قَوْلِهِ: «وُظَنَنْتُ»: «كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ».

هذا مذهبُ سيبويه<sup>(١)</sup>، أعني أنَّ «أَنَّ» مع اسمِها وخبرِها، مفعولٌ ظَنٌّ، ولا مفعولٌ له آخرٌ مقدراً، والأخفشُ يجعلُ «أَنَّ» مع جُزْأَيِها في مَقَامِ المفعولِ الأولِ ويقدِّرُ الثاني، أي: علمتُ أنَّ زيدا قائمٌ حاصلًا<sup>(٢)</sup>، أي: قيامٌ زيدٌ حاصلًا، ولا حاجةٌ إلى ذلك، كما بيَّنا، ولو كان مقدراً لَجَازَ إظهارُهُ، إذْ لم يَسُدَّ مَسَدُهُ شيءٌ حتى يكونَ واجبَ الإِضمارِ.

ولا نقولُ إنَّ «أَنَّ» مع جزأَيِها<sup>(٣)</sup> في تقديرِ اسمٍ مفردٍ في جميعِ المواضعِ، كما يَجِيءُ في الحروفِ المُشَبَّهَةِ بالفعلِ، فكيف تكونُ في تقديرِ اسمين، بل الأولى أنَّ يُقالَ: إنَّ الاسْمَيْنِ المنصوَّيْنِ نحو: علمتُ زيدا قائماً، سادَّانِ مَسَدٌ «أَنَّ» مع اسمِها وخبرِها ومُفيدانِ فائدتهما، إذْ هما<sup>(٤)</sup> بتقديرِ المصدرِ بلا آلةٍ مصدرِيَّةٍ كما كان الكلامُ مع «أَنَّ» بتقديرِ المصدرِ.

هذا آخرُ الكلامِ في أفعالِ القلوبِ.

---

(١) الكتاب ١/٦٤، ٤٦١، ٤٦٢ بولاق.

(٢) ط: حاصلًا.

(٣) في م: مع اسمها وخبرها.

(٤) علَّةُ الأولوية التي أشار إليها.



## [أفعالٌ أخرى تنصبُ مفعولين]

وأما غير أفعال القلوب مما ينصب جزأي الجملة بتقدير المصدر، فهو<sup>(١)</sup> : صَيَّرَ وما رادفها<sup>(٢)</sup> مِن : جَعَلَ، وَهَبَ<sup>(٣)</sup> غير متصرف، وَرَدَّ، وَتَرَكَ، وَتَخَذَ وَاتَّخَذَ و : أَكَانَ<sup>(٤)</sup>، وأصل الباب : صَيَّرَ، ومفعولاه في الحقيقة، هما اسم وخبر لصَارَ في الأصل، إذ منزلة صَيَّرَ زَيْدًا قائمًا مِن : صار زَيْدٌ قائمًا، كمنزلة : أَحْفَرَت زَيْدًا النهر مِن : حَفَرَ زَيْدٌ النهرَ، فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معاً بلا قرينة، وجوازه معها، كحال مفعولي علمت، يقال : جعلت زَيْدًا كريماً، فتقول : بل أنا جعلتُ، وأما بلا قرينة فلا يجوز ذلك، إذ كُلُّ إنسانٍ لا يخلو من تصيير شيءٍ شيئاً في الأغلب، فلا فائدة في ذكر الفعل وَحْدَهُ، كما قلنا في : علمت وظننت.

وكذا لا يجوزُ حَذْفُ أَحَدِ المفعولينِ إلَّا قليلاً؛ لأنَّ مضمونهما هو المفعولُ لِصَيَّرَ، كما كان مضمونهما فاعلُ صار.

وكان القياس، بناءً على أنَّ المفعولين في تقدير المصدر : جواز تصديرهما بأنَّ، كما في مفعولي علمت، إلَّا أنه روعي أصلهما حين كانا اسماً وخبراً لِصار، فإنهما لا يُصَدَّران، إذن، بها، كما دَكَّرْنَا في أوَّلِ هذا الباب.

وأما إلغاء صَيَّرَ ومرادفاتها وتعليقها، فلم يأتيا، كما أتيا في أفعال القلوب<sup>(٥)</sup>، لأنَّ ذلك فيها، لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوي، إذ هي أفعال باطنة،

(١) أي غير أفعال القلوب المتحدث عنه.

(٢) ط : يرادفها.

(٣) ط : ووهب.

(٤) المراد الفعل «كان» مع همزة التعدية، وسيأتي أنه قليل الاستعمال.

(٥) في د بعد قوله : «أفعال القلوب» : «لأنها إنما جاءت في أفعال القلوب لأن...».

بخلاف التصيير، فإنه يظهر أثره في الأغلب، كجعلته غنياً فهو أمرٌ ظاهرٌ للعيون، إذ هو إحداث الشيء بعد أن لم يكن.

ومرادفات «صَيَّرَ» قد تخرج من هذا الباب، وذلك إذا لم تكن بمعناه، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ<sup>(١)</sup> الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ<sup>(٢)</sup>﴾، أي: خَلَقَ،<sup>(٣)</sup> وَهَبَ، أي أعطى، وردّه أي جَعَلَهُ راجعاً، وترك، أي خَلَى، وَتَخَذَ وَاتَّخَذَ، أي أخذ.

وأما «أكان» فهو قليل الاستعمال، لكنه لا يَجِيءُ إلا بمعنى «صَيَّرَ»، وذلك لما ذكرنا أن معنى صار: كان بعد أن لم يكن، ومعنى «أكان»: جعله كائناً، فحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن إلى الكون وهو معنى التصيير، ولم يستعمل «كُونٌ» متعدياً إلى مفعولين.

وقد جَعَلَ بعضهم<sup>(٤)</sup> «ضَرَبَ» مع «المَثَل» بمعنى «صَيَّرَ»، كقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ<sup>(٥)</sup> اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا﴾،

(١) سقطت الواو من الأصل.

(٢) الأنعام ١/، والآية بتمامها: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾

(٣) قال أبو جعفر النحاس: «... وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ، بمعنى خَلَقَ، فإذا كانت جَعَلَ بمعنى خَلَقَ، لم تتعد إلا إلى مفعول واحد».

[إعراب القرآن ١/٥٣٥].

وقال الشوكاني: «قال النحاس: جَعَلَ هنا بمعنى خَلَقَ... وقال القرطبي: جَعَلَ هنا بمعنى خَلَقَ لا يجوز غيره». [فتح القدير ٢/٩٨]. وقال أبو السعود: «والجَعَلَ هو الإنشاء والإبداع كالحلق خلا أن ذلك مختص بالإنشاء التكويني وفيه معنى التقدير والتسوية، وهذا عام له كما في الآية الكريمة...» [إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٢/٧٧].

(٤) جَوَزَ ذلك الزمخشري وأبو حيان. [الكشاف ٢/٥٥٢، ٥٥٣، البحر ٦/١٣٣]، ولكن أبا حيان قال في البحر ١/١٢٢: «الأصح أن (ضَرَبَ) لا يكون من باب ظَنٍّ وأخواتها، فيتعدى إلى اثنين».

«قال ابن مالك: والصواب أن لا يلحق به لقوله تعالى ضَرَبَ مَثَلٌ فاستمعوا له. فبنيت للمفعول، واكتفت بالمرفوع، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب...» [المعجم ١/١٥٠ - ١٥١].

(٥) في الأصل: وضرب، وهذا تحريف.

ونحو ذلك، (٢٢٥ب) وإليه ذهب الأندلسي، فيكون «مثلاً» مفعولاً ثانياً، و«عبدًا» هو الأول، أي جعله مثلاً، أو صاغه مثلاً، ضرب الخاتم والطين.

ويجوز أن يقال: معنى ضرب مثلاً، أي: بين، فهو مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ، والمنصوب بعده: عَطَفَ بَيَانٍ.

وقال ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ<sup>(١)</sup>: يُلْحَقُ «غَادَرَ» بِصَيَّرَ، كما أُلْحِقَ بِهِ «تَرَكَ» الذي بمعناه، نحو: غادرته صريعاً، وإذا كان الثاني نكرةً، جازَ جَعْلُهُ حالاً، ويكون «غَادَرَ» بمعنى خَلَّفَ وَخَلَّى، وأما إذا كان معرفةً كما في<sup>(٢)</sup> قولك:

٧١٨ غادرته<sup>(٣)</sup> جَزَرَ السَّبَاعَ<sup>(٤)</sup>.

فإِلْحَاقُ<sup>(٥)</sup> «غَادَرَ» بِ«صَيَّرَ» هو الظاهرُ<sup>(٦)</sup>.

وَمِمَّا يَنْصَبُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ، غير أفعال القلوب، ومن غير مرادفات «صَيَّرَ»: سَمِعَ، المَعْلُوقُ بِعَيْنٍ<sup>(٧)</sup>، نحو سمعتك تقول كذا، ومفعوله: مضمون الجملة، أي سمعتُ قولك، ويجوز تصدير الجملة بأنَّ، نحو: سَمِعْتُ أَنَّكَ تَقُولُ.

---

(١) التسهيل ص ٧١، والهمع ١٥١/١.

(٢) م: كقوله.

(٣) د: فتركته.

(٤) إشارة إلى جُزءٍ من بيت عنترَ في المعلقة، وهو قوله:

غادرته جَزَرَ السَّبَاعَ يُنْشَنُ \* ما بين قَلَّةِ رَأْسِهِ وَالْمِغْصَمِ

(ديوانه ص ٢١٠ ط. سعيد مولوي، دمشق)، شرح القصائد العشر للبريزي ص ٢٩٨؛ وفيه فتركته بدل

غادرته، الخزانة ١٦٥/٩، قال المُحَقِّقُ: لم أجِدْ مَنْ اسْتَشْهَدَ بِهِ فِي النُّحُوغِ غَيْرَهُ. و(الجزر): جمع جَزَرَةٍ، وهي

الشاةُ، والناقَةُ تُذْبِحُ وتُنَحِّرُ. و(يُنْشَنُ): يتناولنه بالأكل. و(المِغْصَمُ): مَوْضِعُ السَّوَارِ. وَقَلَّةُ كُلِّ شَيْءٍ: أَعْلَاهُ.

و(ما) في موضع نصب بـ (يُنْشَنُ)؛ أي: فيما بين قَلَّةِ رَأْسِهِ.

الشاهد فيه أَنَّ (غَادَرَ) مُلْحَقٌ بِـ (صَيَّرَ) في العمل والمعنى إذا كان ثاني المنصوبين معرفةً.

(٥) في د: «فالظاهر إلحاق...».

(٦) «الجمهور أنكروا ذلك، وجعلوا المنصوب الثاني في الجميع حالاً...» [الهمع ١٥١/١].

(٧) أي العامل في اسم ذات كالکاف في قولك سمعتك.

قَالُوا: وَإِذَا عَمِلَ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، لَمْ يَكُنِ الْخَبَرُ إِلَّا فِعْلاً دَالاً عَلَى النُّطْقِ نَحْوَ سَمِعْتُكَ تَنْطِقُ بِكَذَا، أَوْ تَتَكَلَّمُ.

وَأَنَا لَا أَرَى مَنَعاً مِنْ نَحْوِ: سَمِعْتُكَ تَمْشِي<sup>(١)</sup>، لِجَوَازِ سَمِعْتُ أَنَّكَ تَمْشِي، اتِّفَاقاً، قَالَ: <sup>(٢)</sup>

٧١٩ سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً \* فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ ائْتَجِعِي بِلَالَا

بِنَصْبِ النَّاسِ، وَقَدْ رُوِيَ بِرَفْعِهِ، عَلَى حِكَايَةِ الْجُمْلَةِ. <sup>(٣)</sup>

ومما يدخل على المبتدأ والخبر، القول، وما يتصرف منه، والأصل في استعماله: أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ اللَّفْظُ الْمَحْكِيُّ: إِمَّا الَّذِي مَضَى ذِكْرُهُ قَبْلُ، نَحْوِ: قُلْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، أَوِ الَّذِي هُوَ وَاقِعٌ فِي الْحَالِ، نَحْوِ: أَقُولُ الْآنَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ الْقَوْلِ فِي هَذَا الْكَلَامِ مُتَلَفِّظاً بِهَا بِلَفْظٍ آخَرَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكَلَامِ، وَإِلَّا، لَمْ يَكُنْ حِكَايَةً، أَوِ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهُ نَحْوِ: أَقُولُ غداً: زَيْدٌ قَائِمٌ، أَوْ: قُلْتُ: زَيْدٌ قَائِمٌ.

(١) انظر الحُطْلُ في شرح أبيات الجُمْلِ ص ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٢) ذُو الرُّمَّة (ديوانه ص ٤٢٩ - ٤٥١)، نشر كمبرج سنة ١٩١٩م وطبع بيروت).

والبيت في مديح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أمير البصرة وقاضياها.

الحزانة ١٦٧/٩، المقتضب ١٠/٤، شروح سقط الزند ١٢٠٥/٣، ١٢٠٦، الجُمْلُ ٣٢٩ [ط. جديدة]،

الحُطْلُ ٣٨٧، الإفصاح ٣٣٠، الأغاني ١١٦/١٦ (طبعة ساسي بمطبعة التقدم بمصر)، ذُرَّةُ الْغَوَاصِ ٢٣٨.

ومعنى (ينتجعون): يُقْصِدُونَ وَيَطْلُبُونَ، وَالْغَيْثُ: يَكُونُ الْمَطَرُ، وَيَكُونُ النَّبَاتُ الَّذِي يَنْبُتُ عَنْهُ، وَهُوَ مِنْ تَسْمِيَةِ

الشَّيْءِ بِاسْمِ الشَّيْءِ، إِذَا كَانَ مِنْهُ سَبَبٌ. وَ(صَيْدَحَ): اسْمُ نَاقَتِهِ.

الشاهد فيه إلحاق (سَمِعَ) المعلقة بعَيْنِ، الَّتِي لَا يُخْبِرُ بَعْدَهَا إِلَّا بِفِعْلٍ يَدُلُّ عَلَى صَوْتٍ، بِـ (رَأَى) الْعِلْمِيَّةِ الْحَقْلِيَّةِ.

(٣) وَلَأنَّ (سَمِعْتُ) فِعْلٌ غَيْرُ مُؤَثَّرٍ، فَجَازَ أَنْ يَلْقَى، وَيَقَعَ بَعْدَهُ الْجُمْلُ، وَتَقْدِيرُ الْمَعْنَى: سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ: النَّاسُ

يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً، ... [الإفصاح ص ٣٣٠]. وَفِي ذُرَّةِ الْغَوَاصِ ٢٣٨:

«وَمِنْ أَوْهَامِهِمْ ... أَنَّهُمْ يَنْشُدُونَ بَيْتَ ذِي الرُّمَّةِ: سَمِعْتُ ... فَيَنْصِبُونَ لَفْظَةَ «النَّاسِ» عَلَى الْمَفْعُولِ.

وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ يَجْعَلُ الْاِتِّتِجَاعَ مِمَّا يَسْمَعُ، وَمَا هُوَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ أَنْ يُشَدَّ بِالرَّفْعِ عَلَى وَجْهِ

الْحِكَايَةِ؛ لِأَنَّ ذَا الرُّمَّةَ سَمِعَ قَوْماً يَقُولُونَ: النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً، فَحَكَى مَا سَمِعَ عَلَى وَجْهِ اللَّفْظِ الْمُنطَوَّقِ

بِهِ ...

واللفظ الواقع بعده إما مفرد أو جملة، والجملة أكثر وقوعاً، والمقصود من الجملة الواقعة بعده: إيراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام، لا مجرداً، بل: مع المعنى فمن حيث مُراعاة اللفظِ جازَ وقوعها موقعَ الفاعلِ الذي لا يكون إلا مفرداً، نحو: قيل زيد قائم، أي: قيل هذا اللفظ، ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الأصل، جاز أن يغير اللفظ، بشرط وفاء اللفظ المغيّر إليه بالمعنى الذي فهم من الأصل، لأنه ربما يتعسر أداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين، فجوّز تغيير<sup>(١)</sup> اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك، أيضاً، كالباري تعالى، وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك، لكن، مع تغيير اللفظ، يجب ألا يعمل القول في شيء آخر من أجزاء الجملة، إجراءً لمثل هذه الجملة مُجرى أصلها أي المحكية، بأعيان ألفاظها، فعلى هذا، لك أن تقول حكاية عمّن قال: زيد قائم، قال فلان قام زيد.

ولهذا نرى الكتاب العزيز، يُقَصُّ فيه عن الأمم المختلفةِ الألسنة، باللسان العربي.

وتقول: قال زيد: أنا قائم، وقلت لِعَمْرُو: أنت بخيلٌ، رعايةً للفظ المحكي، ويجوز: قال زيد هو قائم، وقلت لِعَمْرُو: هو بخيلٌ، بالمعنى الأول، اعتباراً بحكاية الحال، فإن زيدا، وعمراً في حال الحكاية غائبان. ومنه قوله تعالى:

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>،  
والأول أكثر استعمالاً.

(١) د: تغير.

(٢) الأحقاف / ١١، والآية بنهاية: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِمْ فَسَيُقُولُونَ هَذَا آفَاقًا قَدِيرًا﴾.

وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدّي معنى القول، قال تعالى :  
﴿تَقَاسَمُوا بِاللّٰهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾، و : «لَيُبَيِّتَنَّهُ» بالياء، <sup>(١)</sup> والنون.

وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولاً بها، لا مفعولاً مطلقاً، على ما وهّم المصنف كما تقدم في باب أعلم وأرى، وذلك لأن معنى قلت زيد قائم : قلت هذا اللفظ فهو مقول، وقد تقدّم أنّ آية المفعول به : أن يُطلق عليه اسم المفعول، كما تقول : ضربت زيدا فهو مضروب، ولا تقول ضربت ضرباً فالضرب مضروب، وكذا تقول : أنا قاتل <sup>(٢)</sup> زيد قائم، بالإضافة، والفاعل لا يُضاف إلى مصدره، فلا يقال : زيد ضارب الضرب القوي .

والذي أوهم المصنف، قولهم إنّ معنى قلت زيد قائم : قلت هذا القول، وذهل عن أن القول يطلق على المقول .

فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به، قلنا يجوز عطف المفرد عليها، منصوباً، نحو : قلت : إما زيد قائم أو لفظاً <sup>(٣)</sup> آخر مثله . وقد يقع المفرد بعد القول، على خمسة أوجه :

أحدها : أن يكون مؤدّياً معنى الجملة فقط، ويعتبر ذلك بأن تجعل مكان ذلك المفرد جملة، ثم تحمل ذلك المفرد على تلك الجملة، كما تقول، مثلاً : قلت كلاماً حقاً، أو باطلاً أو صدقاً، أو كلاماً حسناً، إذا قلت : زيد قائم ثم تقول : زيد قائم كلامٌ حق، أو باطل أو كلامٌ حسن .

(١) النمل ٤٩/، ونصّها : ﴿ قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللّٰهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصٰدِقُونَ ﴾ .

(٢) قراءة مجاهد . وقراءة السبعة ما عدا حمزة والكسائي بالنون، وقرأ حمزة والكسائي بالتاء جميعاً . الكشف ١٦١/٢ ، ١٦٢ ، حجة القراءات ص ٥٣٠ ، السبعة ٤٨٣ ط ٢ .

(٣) بإضافة (قاتل)، ولذلك لا يُنوّ .

(٤) معطوف على محل جملة : زيد قائم، فهو داخل في المثال الذي أوردته .

وثانيها: أن يعبر به عن المفرد لا غير، نحو قلت كلمة، أو لفظة عبارة عن زيد، ويعتبر ذلك بأن يقع خبراً عن اللفظ المفرد، نحو: زيد كلمة أو<sup>(١)</sup> لفظ.

وثالثها: أن يكون لفظاً يصلح لأن يعبر به عن المفرد، وعن الجملة، نحو: قلت لفظاً، فإنك تقول: زيد لفظ، وزيد قائم لفظ، فتنصب هذه الثلاثة، لأنها ليست أعيان اللفظ<sup>(٢)</sup> المحكي حتى تراعى، وليست، أيضاً، جملاً مغيراً لفظها اعتماداً على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى أصلها.

ورابعها: مفرد غير معبر به، لا عن جملة ولا عن مفرد، بل المراد به: نفس ذلك اللفظ بعينه، فيجب حكايته، ورعاية إعرابه، نحو: قال فلان: زيد، إذا تكلم بزيد مرفوعاً وأما بناؤه فهل يراعى أو، لا، ذكرناه في باب العلم<sup>(٣)</sup>.

(٢٢٦أ) وخامسها: مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد، ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ، فيجب أن يقدر معه ما يكون به جملة، كقوله تعالى:

﴿ قَالَ سَلِّمْ قَوْمٌ مُّتَّكِرُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> أي: عليكم سلام، قال<sup>(٥)</sup>:

٧٢٠ إذا أقبلت قلت دُبَاءة [من الخُضِرِ مغموسة<sup>(٦)</sup> في الغُدر]

(١) في ط: زيد لفظة أو كلمة.

(٢) ط: ألفاظ.

(٣) في هذا الشرح.

(٤) الذاريات ٢٥، ونصها: ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلِّمْ عَلَيْنَا قَال سَلِّمْ قَوْمٌ مُّتَّكِرُونَ ﴾.

(٥) امرؤ القيس (ديوانه ص ١٦٦ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ط ٢، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٤م). والبيت في وصف الفرس.

الخزاة ١٧٥/٩، معجم الشواهد ١/١٣٦.

والدُبَاءة: واحدة الدُّبَاء، وهو القرع، توصف بها الخيل لدقة مقدمها، وعظم مؤخرها. وقوله: «مغموسة في الغُدر» أراد أنها: ناعمة رطبة.

الشاهد في قوله (دُبَاءة) فإنها ليست وحدها محكية بالقول، بل هي خبر مبتدأ محذوف، أي: هي دُبَاءة، والمجموع هو المحكي.

(٦) من م، د.

أي : هي دُبَاءَةٌ، وقوله تعالى :  
﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ۖ﴾<sup>(١)</sup>،

يجوز أن يكون «سلاماً» المنسوب معبراً به عن الجملة، كما يقال فلان يُقرئك السلام، أي : سلامٌ عليك، فيكون المنسوب في : قالوا سلاماً بمعنى المرفوع في قوله، قال سلامٌ، ويجوز أن يكون من القسم الأخير من الخمسة الأوجه<sup>(٢)</sup>، فيكون مفعولاً مطلقاً لِفِعْلٍ محذوفٍ، أي : سلّمنا سلاماً، فيكون الجواب المرفوع، أعني قوله : قال سلام، أحسنُ منه على ما قال تعالى : ﴿فَحْيُوا بِأَحْسَنَ ۖ مِنْهَا﴾، وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع، على ما مضى في باب المبتدأ.

ويلحق، عند الكوفيين بالقول، في الحكاية، ما في معناه، كقولك : ناديته<sup>(٣)</sup> : عَجِّلْ، وأخبرته : زيدٌ قائمٌ، قال :<sup>(٤)</sup> :

٧٢١ تنادوا بالرحيل غداً وفي ترحالهم نفسي

(١) الذاريات / من ٢٥.

(٢) أقرأ : يتعدى بنفسه رباعياً، حكى ذلك ابن القطاع، وقال الأصمعي : وتعديته بنفسه خطأ. [باب القاف، معجم الأخطاء الشائعة].

(٣) تعريف الجزأين، هو مذهب الكوفيين. الإنصاف، المسألة ٤٣، وانظر ذُرَّةُ الْغَوَاصِ ١٢٥ - ١٢٦.

(٤) النساء / ٨٦، والآية بتمامها : ﴿وَإِذَا حُيِّنْتُمْ بِنَجِيَةٍ فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَكِيمًا﴾.

(٥) و«أذن، استجاب، دعا، قضى، كتب، كلّم، أوحى».

[دراسات، القسم الأول ١/٤٧٧ وما بعدها].

(٦) لم يُعرف قائله.

الخزانة ١٨٢/٩، المحسب ٢/٢٣٥، معجم الشواهد ١/٢٠٠، ذُرَّةُ الْغَوَاصِ ص ٢٣٩، وفيه : «وذكر أبو الفتح عثمان بن جني قال : أنشدني شيخنا أبو علي الفارسي قول الشاعر : تنادوا . . . فأجاز في (الرحيل) ثلاثة أوجه : الجر بالباء، والرفع والنصب على الحكاية،

فحكاية الرفع كأنهم قالوا : الرحيلُ غداً، وحكاية النصب على تقدير قولهم : اجعلوا الرحيلَ غداً.

الشاهد فيه أن جملة (الرحيلُ غداً) محكية بقول محذوف عند البصريين، والتقدير : تنادوا بقولهم : الرحيل غدا. وعند الكوفيين محكية بـ (تنادوا)، معناه : نادى كلٌ منها الآخر ورفع صوته بهذا اللفظ وهو : الرحيلُ غداً.



وعند البصريين، القولُ مقدَّرٌ بعد مثل هذا الفعل، وليس ملحَقاً به، وإضمار القول ليس بعزِيزٍ في الكتاب العزيز<sup>(١)</sup>، فالتقدير: أخبرته وقلت: زيد قائم، وتنادوا بقولهم: الرحيلُ غداً، وكلا القولين قريبٌ.

وتقول: نadiته سلامً، كما تقول: قلت سلامً، والتأويل ذلك التأويل.

وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة، كما يسأل: مَنْ قال زيد قائم، فتقول: أنا قلت، كما يحذف القول ويبقى المحكي، كما في قوله<sup>(٢)</sup>:

..... \* جاؤوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذئبَ قَط ٩٦

واعلم أنه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد، ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علماً أو ظناً، كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة، أي كيف تعتقد، فيلحق بالظن في نصب المفعولين، وليس بمعنى الظن خلافاً لظاهر كلام سيبويه<sup>(٣)</sup>، وبعض المتأخرين.

قال<sup>(٤)</sup> المصنّف، والأندلسي: لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم، وقد يقال: كيف تقول زيدا قائماً، فتجيب: أعلمه قائماً بالسيف، فهو، إذن، بمعنى الاعتقاد علماً كان أو ظناً.

وجواز إلحاقه بالظن مطلقاً: لغة سُلَيْم<sup>(٥)</sup>، وأكثر العرب لا يجوز هذا الإلحاق إلا

(١) انظر الآيات التي أضمر فيها القول، في دراسات ق ١، ١/٤٨٠ - ٤٨١.

(٢) عجز بيت من الرجز، وصدره: حتى إذا جنّ الظلام واختلط \*... في الخزانة ١١٢/٢ هارون: «وهذا الرجز لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائله. وقيل: قائله العجاج، والله أعلم». وقد سبق تحريجه.

(٣) الكتاب ٦٢/١ بولاق.

(٤) في الإيضاح في شرح الفصل ٦٢/٢: «... وقول النحويين: إنه بمعنى الظن تسامح. وإلا فقد يقال في هذه المسألة ومتى تقول زيدا منطلقاً؟ بمعنى ما تعتقد أو ما تعلم أو ما تظن، ولو كان بمعنى الظن لم يصح الاستفهام بها عما يعلم ولا الجواب بما يكون معلوماً، ونحن نعلم خلافه...».

(٥) في الإيضاح في شرح الفصل ٦٢/٢: «وينو سُلَيْم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت...». وفي سيبويه ٦٣/١ بولاق: «وزعم أبو الخطاب - وسألته عنه غير مرة - أن ناساً من العرب يؤثّق بعريبتهم، وهم بنو سُلَيْم، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت».

بشرط كون الفعل مضارعاً مخاطباً، وقال<sup>(١)</sup> الأندلسي: منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة، وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب، فيجوز نحو: أيقول<sup>(٢)</sup> زيد: عمراً قائماً، على ما قال ابن جعفر، ولا بُدَّ عند الأكثر، في الإلحاق من شرط تقدّم استفهامٍ متّصل، نحو: أتقول زيداً قائماً، أو منفصلٍ بظرفٍ، نحو: أقدّامَكَ تقول زيداً جالساً، و: أبالسوطِ تقول زيداً ضارباً، أو بأحد المعمولين كقوله: <sup>(٣)</sup>

٧٢٢ أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتْجَاهِلِينَا  
فإن نقض بعض الشرائط، رجع إلى الحكاية على لغة الأكثر، كما ذكرنا، وتجوز الحكاية عندهم مع استيفاء الشروط<sup>(٤)</sup>.

قوله: «ولبعضها معنى آخر»، بل لِكُلِّهَا، فإن «حسبت» بمعنى صِرتْ أَحْسَبَ، وهو الذي في شعره شقرة، وخِلْتُ أي صِرتْ ذا خال، أي خِيَلًا وزعمت به أي كفلت.

وهذه الثلاثة بهذه المعاني تكون لازمة.

قوله: «وعلمت بمعنى عرفت، ووجدت بمعنى أصبت»، قد ذكرنا أنه إذا تعدّى علمت، ووجدت، إلى مفعولين، فإنهما بمعنى عرفت وأصبت، أيضاً، إلا أن

(١) سقطت الواو من م، د.

(٢) ط: بقول.

(٣) الكُمَيْت (ملحقات ديوانه ٣٩/٣، تحقيق داود سلوم، مكتبة النعمان ببغداد سنة ١٣٨٦هـ).

الجزانة ١٨٣/٩، سيبويه ٦٣/١ بولاق، المقتضب ٣٤٩/٢، معجم الشواهد ٣٨٦/١.

أراد بـ «بني لؤي»: جمهور قريش؛ لأن أكثرهم ينتمي إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبوقريش كلها. والشاعر يفخر على اليمن، ويذكر فضل مُضَرَ عليهم قائلاً: أنظن قريشاً جاهلين حين استعملوا اليمانيين في ولاياتهم، وآثروهم على المُضَرِّين، مع فضلهم عليهم؟

والمُتَاجِهل: من يستعمل الجاهل وليس من أهله.

الشاهد فيه أنه فصل بالمفعول الثاني (جُهَالًا) بين الهمزة، وبين (تقول).

(٤) في م: «فإن نقض بعض الشروط، فعند الأكثر يرجع إلى الحكاية مع استيفاء الشروط».

المعروف، والمصائب<sup>(١)</sup>، مضمون الجملة، ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال، فعرفت، وأصبت، مع كونهما بمعنى علمت، ووجدت، لا ينصبان<sup>(٢)</sup> المفعولين.

### [الأفعال الناقصة، معناها، ألفاظها، ما يتضمن معناها]:

قوله: «الأفعال الناقصة»<sup>(٣)</sup>: ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة، وهي: كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح، وما زال وما فتىء وما انفك<sup>(٤)</sup> وما برح، ومادام، وليس، وقد جاء: ما جاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة، تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء<sup>(٥)</sup> الخبر<sup>(٦)</sup> حكم معناها، فترفع الأول، وتنصب الثاني، مثل: كان زيد قائماً<sup>(٧)</sup>.

إنما سميت ناقصة<sup>(٨)</sup>، لأنها لا تَتِمُّ بالمرفوع كلاماً<sup>(٩)</sup>، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تَتِمُّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب.

وما قال بعضهم من أنها سُمِّيت ناقصة لأنها تدلُّ على الزمان دون المصدر، ليس بشيء، لأن «كان» في نحو: كان زيد قائماً، يدلُّ على الكون الذي هو الحصول

(١) المراد بالمعروف والمصائب: ما وقع عليه معنى، فعل المعرفة والإصابة.

(٢) في م: «لا يستعملان استعمالهما في نصب المفعولين».

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢، والفوائد الضيائية ٢/٢٨٦.

(٤) ط: «وما زال وما برح وما فتىء وما انفك وما دام...».

(٥) ط: لإعطاء.

(٦) ط: الخبر.

(٧) ألحق الفراء بكان وأخواتها: «أسحر وأفجر وأظهر»، ولم يذكر شاهداً على ذلك. [المجم ١/١١٢، ١١٣].

(٨) انظر: ابن الناطم ص ٥٤، ابن يعيش ٧/٨٩، إصلاح الخلل ص ١٣٤ وما بعدها، التسهيل ٥٢، ٥٣.

(٩) أي لا تصير مع المرفوع كلاماً تاماً، ومثله ما بعده.

المطلق، وخبره يدلُّ على الكون المخصوص، وهو كَوْنُ القيام، أي حصوله، فَجِيءَ أولاً بِلَفْظِ دَالٍ على حُصولِ ما، ثم عُيِّنَ بالخبر: ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن<sup>(١)</sup>، على ما مرَّ في بابه، مع فائدة أخرى هنها، وهي دلالته على تعيين زمان الحصول المقيّد، ولو قلنا: قام زيد لم يحصل هاتان الفائدةان معاً، (٢٢٦ب) فـ «كان» يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدلُّ على ما حَدَثَ معيّن واقع في زمان مطلق تقييده في «كان» لكن دلالة «كان» على الحدث المطلق أي الكون: وضعيّة، ودلالة الخبر على الزمان المطلق: عقلية، وأمّا سائر الأفعال الناقصة، نحو: صار، الدال على الانتقال، وأصبح الدال على الكون في الصبح، أو الانتقال، ومثله أخواته<sup>(٢)</sup>، ومادام الدال على معنى الكون الدائم، ومازال، الدال على الاستمرار وكذا أخواته، وليس، الدال على الانتفاء: فدلالته على حدث معين لا يدل عليه الخبر: في غاية الظهور، فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه.

قوله: «ما وُضِعَ لتقرير الفاعل على صفة»، كان ينبغي أن يقيّد الصفة فيقول: على صفة غير مصدره، فإن «زيد» في ضرب زيد، أيضاً، متصف بصفة الضرب، وكذا جميعُ الأفعال التامة، وأمّا الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة، متصفة بمصادر الناقصة، فمعنى كان زيد قائماً أنَّ زيدا مُتَّصِفٌ بصفة القيام المتصف بصفة الكون، أي: الحصول والوجود، ومعنى صار زيد غنياً: أنَّ زيدا مُتَّصِفٌ بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل.

قوله: «لتقرير الفاعل على صفة»، أي جَعَلَهُ وتبَيَّنَتْ عليها.  
قوله: «كان، وصار، إلى آخرها»، لم يذكر سيبويه منها سوى «كان»، و«صار»

(١) أي قبل تفسيره بذكر خبره، وهو الإبهام ثم التفصيل.

(٢) المراد بأخواته: الأفعال الدالة على وقت، من مثل: أَمْسَى، وَأَضْحَى.

و«مادام» و«ليس»، ثم قال: <sup>(١)</sup> وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر، والظاهر أنها غيرُ مَحْصُورَةٍ، وقد يجوز تضمينُ كثيرٍ من التامة معنى الناقصة، كما تقول: تَتِمُّ التسعة بهذا عشرة، أي تصير عشرة تامةً، وكَمَلَّ زيدٌ عالماً، أي صار عالماً كاملاً، قال تعالى:

﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ <sup>(٢)</sup> أي صار مثل بشر، ونحو ذلك.

وقد زيد على عدد الأفعال التي ذكرها المصنّف <sup>(٣)</sup>، ونُقِص منه، فالذي زيد من مرادفات «صار»: آل، ورجع، وحال، وارتدَّ، كانت كلها في الأصل بمعنى «رجع» <sup>(٤)</sup> تامةً، وكذا: استحال وتحوّل، فإنهما كانا في الأصل بمعنى: انتقل، وكذا كان أصل «صار»، فكان حَقُّ جميعها أن تُستعمل تامةً فتعدى إلى ما هو مصدر لخبرها بإلى، إن عُدِّيَتْ، نحو: صار إلى الغنى، ثم ضُمَّت <sup>(٥)</sup> كلها معنى: كان بعد أن لم يكن؛ لأنَّ الشخص إذا رجع إلى الفعل وانتقل إليه، فذلك الفعل يصير كائناً بعد أن لم يكن، ففاعلها في الحقيقة، بعد صيرورتها ناقصة: مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها، إذ معنى جميعها ناقصة: كان بعد أن لم يكن، وذلك المصدر هو الكائن بعد أن لم يكن، وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لأنه الراجع والمنتقل.

(١) سيبويه ٢١/١ بولاق.

(٢) مريم ١٧/، والآية بتمامها: ﴿ فَأَتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾

(٣) الإيضاح في شرح المَفْصَل ٨١/٢، وشرحه على الكافية ص ١١٢.

(٤) في د: «بمعنى (رجع) من الرجوع التام».

(٥) ط: ضُمَّن.

وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ «صار» ومرادفاتِها تامةً على الأصل، قال: <sup>(١)</sup>

٧٢٣ فَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُنَا وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةُ أَيَّ إِذْلالٍ

وقال: <sup>(٢)</sup>

٧٢٤ أَيْقَنْتُ [أَنِي] <sup>(٣)</sup> لَا مَحَا لَةً، حَيْثُ صَارَ الْقَوْمُ صَائِرًا

أي: مكانَ القومِ منتقل، وقال تعالى:

﴿إِنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّهُ لَنْ يَحْجُوزَ﴾ <sup>(٤)</sup>،

ولابد في التامة أن يليها لفظة على، وإلى، ظاهرين أو مُقَدَّرَيْن؛ لأنَّ الرجوع والانتقال من الأمور النسبية، لا يفهم من دون الانتقال عنه، والمنتقل إليه.

---

(١) امرؤ القيس (ديوانه ٣٢، مختار الشعر الجاهلي ٣٨/١).

الخزانة ١٨٧/٩، المحتسب ٢٦٠/٢، المقتضب ٢١٢/١ الطبعة الأخيرة.

و (صار) ههنا تامة، بمعنى رَجَعَ، و (الحُسْنَى): مصدر بمعنى الإحسان، أو اسم تفضيل، مؤنث الأحسن؛ أي: إلى الحالة الحُسْنَى. وراض الدابة: ذَلَّلَهَا وساسَهَا، فالترويض للحيوان، والتوطن للإنسان. وَذَلَّتِ الدابة: سهلت وانقادت فهي ذُلُول، و (صعبة) مفعول به للفعل راض، و (أي) مفعول مطلق، عامله (راض)؛ لأنَّ معنى رُضْتُ: أذلت.

يقول: صيرنا بعد الشباس والامتناع، إلى ما يجب من الأمور ويستحسن.

الشاهد فيه أَنَّ (صار) تامة، و (نا) فاعلها؛ أي: رَجَعْنَا، وانتقلنا. يقال: صار الأمر إلى كذا؛ أي: رَجَعَ.

(٢) قُس بن ساعدة الإيادي، من أبيات ختم بها إحدى خطبه.

الخزانة ١٨٨/٩، السيرة النبوية لابن هشام الحُمَيْرِي ١١/١ (تحقيق السقا وآخرين، الباي الحلبي بمصر سنة

١٩٥٥م)، الزاهر ٣٦٤/٢، الأغاني ٤٠/١٤.

و (أيقنت) جواب (لَمَّا) في البيت قبله:

لَمَّا رَأَيْتُ مَوَارِدًا \* لَمَمْتُ لَيْسَ لَهَا مَصَادِرُ

و (لا محالة): لا تغيير ولا تبديل. و (صائِرٌ) خبر أن.

الشاهد فيه أَنَّ (صار) تامة؛ أي: أيقنت أني منتقلٌ حيث انتقل القومُ.

(٣) في الأصل: أن.

(٤) في ط: «ظَنَّ أَنَّ لَنْ يَحْجُوزَ ﴿١٤﴾». الانشقاق ١٤.

وليس إلحاق مثل هذه الأفعال، بصار، قياساً، بل سماعً، ألا ترى أن نحو «انتقل، لا يلحق به، مع أنه بمعنى «تحوّل».

وكذا، زيد على «مازال»<sup>(١)</sup>، من مرادفاتهما: ما فتىء، وما أفتأ، وما انفك، وما ونى، وما رام، من رام يريم<sup>(٢)</sup>، أي: برح.

وأصل ما زال، وما برح، وما فتىء وما أفتأ<sup>(٣)</sup>، وما انفك: أن تكون تامة بمعنى: ما انفصل، فتعدى بمن إلى ما هو الآن مصدر خبرها، فيقال في موضع ما زال زيد عالمًا: ما زال زيد من العلم، أي: ما انفصل منه، لكنها جعلت بمعنى: كان دائماً، فنصبت الخبر نصب «كان»، وإنما جعلت بمعناه، لأنه إذا لم ينفصل شخص عن فعل، كان فاعلاً له دائماً.

وكذا أصل «برح» و«دام»، أن يكونا تأمّين، بمعنى: زال عن مكانه، فيتعديان بأنفسهما، وبمن، نحو: برحت بابك ومن بابك، ورمت بابك ومن بابك، وأصل «ونى»: قصر، فكان الأصل أن يتعدى<sup>(٤)</sup> بفي نحو: ما ونى زيد في القيام، فجعل الثلاثة بمعنى: كان دائماً؛ لأنه إذا كان لا ينفصل عن الفعل، ولا<sup>(٥)</sup> يقصر فيه، يكون فاعلاً<sup>(٦)</sup>، وإنما أفاد دخول النفي على النفي<sup>(٧)</sup> دوام الثبوت؛ لأن نفي النفي إثبات، وإذا قيدت في الشيء بزمان، وجب أن يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان، بخلاف الإثبات، فإنك إذا قيدت إثبات الشيء بزمان، لم يلزم استغراق الإثبات

(١) قوله «ما زال» من: ساقطة من ط.

(٢) وأما إن كان من رام، يروم، فهو متعدٍ بنفسه، بمعنى قصّر.

(٣) في ط: ما أفتأ بعد قوله: ما فتأ، هذا ولم يذكر الرضي (مافتأ) الثلاثي بين ما ذكره فيما زيد على ما زال، وذكره هنا في بيان أصلها.

(٤) ط: يعدى.

(٥) د: أولاً يقصر فيه.

(٦) في ط: «يكون فاعلاً له دائماً».

(٧) أي على النفي المستفاد من معاني هذه الأفعال.

لذلك الزمان، إذا قلت، مثلاً، ضرب زيد، كفي في صدق هذا القول: وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمن الماضي.

وأما قولك: ما ضَرَبَ، فإنه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع أجزاء الزمن الماضي.

وذلك (٢٢٧أ) لأنهم أرادوا أن يكون النفي والإثبات المقيدان بزمن واحد في طرفي نقيض، فلو جعل النفي كالإثبات مقيداً بوقوعه، أي وقوع النفي في جزء غير معين من أجزاء الزمان المخصوص، لم يكن يناقض ذلك الإثبات، إذ يمكن كَوْنُ الجزء الذي يُقَيَّدُ الإثبات به غير الجزء الذي يُقَيَّدُ النفي به، فلا يتناقضان، فاكْتَفَيْ في الإثبات بوقوعه مطلقاً، ولو مرة، وقصدوا في النفي الاستغراق، إذ استمراهُ الفعل، أصعب وأقل من استمرار التَّرك، فصار نحو: ضَرَبَ، وما ضَرَبَ، كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية، اللَّتَيْنِ تناقِضُ إحداهُما الأخرى.

فتبين بهذا، أن النهي يفيد التكرار، على ما ذهب إليه أكثر الأصوليين<sup>(١)</sup>، فحصل من هذا كله، أن نفي النفي يكون، أيضاً، دائماً، ونفي النفي يلزم منه الإثبات، فيلزم من نفي النفي إثبات دائم، وهو المقصود.

ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي، داخل عليه النفي، بمعنى: كان دائماً، بل ذلك موقوف على السَّماع، فلا يُقال: ما انفصل أو ما فارق ضارباً، ولا يقال: ما زلت أميراً، بضم الزَّاي، ولا: ما أزل أميراً<sup>(٢)</sup>.

---

(١) في الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢٨٤ (مكتبة المعارف الرياض): «اتفق العقلاء على أن النهي عن الفعل يقتضي الانتهاء عنه دائماً، خلافاً لبعض الشاذين، ودليل ذلك، أنه لو قال السيّد لعبده: «لا تفعل كذا» وقدرنا نهيّه مجرداً عن جميع القرائن، فإن العبد لو فعل ذلك في أي وقتٍ قدر، مخالفاً لنهي سيده، ومستحقاً للذم في عُرف العقلاء وأهل اللغة. ولو لم يكن النهي مقتضياً للتكرار والدوام، لما كان كذلك».

(٢) مع أن في الفعل معنى التكرار.



ومازال، الناقص: واوي، مضارعُه: مايزال، كخاف يخاف، فأمّازال، يزول، وقولك: زاله يزيله أي فرقه، من الياء<sup>(١)</sup>، فتأمّن.

وقد حكى سيبويه<sup>(٢)</sup> وأبو الخطّاب عن بعض العرب: مازيل يفعل كذا، ويكيد يفعل كذا، وأصلهما: زَوَلَ وَكَوَدَ، فنقلوا كَسْرَةَ الواوِ فيهما إلى ما قبلها وقُبِلَتْ ياءٌ، كما يُفَعِّلُ في المبني للمجهول في نحو: قيل، وهو<sup>(٣)</sup> خلافُ القياس، والأكثر: مازال، وما كاد<sup>(٤)</sup>.

وقد يُستعمل بعضُ هذه الأفعال المصدّرة بما، للنفي: تأمّا، نحو: ما برح من موضِعِهِ، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾<sup>(٥)</sup>، و: ما وَنَى في أمره، و: ما انفكّ من هذا الأمر، وأمّا: مازال، أو: لا يزال، وما فتّى، أو: فتّا، أو أفتّا، فلا يُستعملان<sup>(٦)</sup> إلا ناقصين.

قال سيبويه<sup>(٧)</sup> إن «به» في قولك: مازلت به حتى فَعَلْ: مفعولٌ به، والأولى أن نقول هو الخبر، أي: مازلت معه.

ونقص ابنُ مالكٍ من أخوات أصبح: غَدَا، وراح<sup>(٨)</sup>، فقال: هما لا يكونان إلا

(١) من الياء: راجع إلى (زاله، يزيله). وانظر المُرادِي على الألفية ١/٣٠٤.

(٢) عبارة سيبويه ٣٦٠/٢ بولاق: «وحدّثنا أبو الخطّاب...» حتّى الرضي أن يقول: وحكى سيبويه عن أبي

الخطّاب؛ لأنّ أبا الخطّاب هو الأخفش الأكبر، شيخُ سيبويه...

(٣) أي هذا النقل والإبدال بالنسبة إلى المبني للمعلوم.

(٤) ذَكَرَ (ما) مع (كاد) في التمثيل للأكثر غير ضروري، ولكن المراد: الأكثر من حيث كونُ الفعل واويّ العين.

(٥) يوسف ٨٠/، والآية بتمامها: ﴿فَلَمَّا أَتَيْنَاهُ إِذِهُ خَصِمُوا إِحْيَا قَالَ كَيْدُهُمْ أَتَمَّ تَعْلَمُوا إِنَّكَ أَمَّاكُم قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَوْفِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطُتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾.

(٦) التثنية باعتبار أنّ المذكور نوعان من الأفعال، هي: زال، وتصرفاتها، وفتّى وتصرفاتها.

(٧) الكتاب ١٥٠/١ بولاق.

(٨) التسهيل ص ٥٤. قال: «والأصحُّ ألا يُلْحَقَ بها غَدَا، وراح.

تَأْمِينٍ، وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ مَرْفُوعِهِمَا مَنْصُوبٌ فَهُوَ حَالٌ كَقَوْلِهِ: <sup>(١)</sup>

٧٢٥ غدا طاوياً يُعَارِضُ الرِّيحَ هَافِئاً [يَخُوتُ بِأَذْنَابِ <sup>(٢)</sup> الشُّعَابِ وَيَغْسِلُ]

أَقُولُ: إِذَا كَانَ «غَدَا» بِمَعْنَى مَشَى فِي الْغَدَاةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿أَنْ أَعْدُوا عَلَيَّ حَرْبَكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup>

وَرَأَى بِمَعْنَى رَجَعَ فِي الرِّوَاغِ وَهُوَ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَى اللَّيْلِ، نَحْوُ: رَاحَ إِلَى بَيْتِهِ،

فَلَا رَيْبَ فِي تَمَامِهَا، وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ: <sup>(٤)</sup>

٧٢٦ [وَلَا خَالَفَ دَارِيَّةٌ <sup>(٥)</sup> مُتَغَزِّلٍ] يَرُوحُ وَيَغْدُو دَاهِنًا يَتَكَحَّلُ

فَإِنْ كَانَا بِمَعْنَى يَدْخُلُ فِي الرِّوَاغِ وَالْغَدَاةِ، فَهُمَا أَيْضاً تَأْمَانٍ، وَالْمَنْصُوبُ بَعْدَهُمَا حَالٌ، وَإِنْ كَانَا بِمَعْنَى يَكُونُ فِي الْغَدَاةِ وَالرِّوَاغِ فَهُمَا نَاقِصَانِ، فَلَا مَنَعَ، إِذَنْ، مِنْ كَوْنِهِمَا نَاقِصَيْنِ.

(١) الشَّنْفَرِيُّ (لَامِيَةُ الْعَرَبِ ص ٢٥ د. عَبْدِ الْحَلِيمِ حَفْنِي). الْخَزَانَةُ ١٩٠/٩.

وَالطَّائِي: الْجَانِعُ، يُعَارِضُ الرِّيحَ يَسْتَقْبِلُهَا وَحِينَئِذٍ يَكُونُ عَكْسُ اتِّجَاهِهَا.

وَيَخُوتُ: يَنْقُضُ، وَالْأَذْنَابُ: الْأَطْرَافُ، وَالشُّعَابُ: بِكْسَرِ الشَّيْنِ، جَمْعُ شُعْبٍ، وَهُوَ الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ. وَيَغْسِلُ: يَمْشِي مَشْيًا سَرِيعًا. وَالْبَيْتُ كُلُّهُ وَصَفٌ لِحَالِ الذَّنْبِ.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ قَالَ: (غَدَا) فَعْلٌ تَامٌ يَكْتَفِي بِفَاعِلِهِ، وَالْمَنْصُوبُ بَعْدَهُ حَالٌ.

(٢) لَيْسَ فِي ط.

(٣) الْقَلَمُ ٢٢/٢٢، وَنَصُّهَا: ﴿أَنْ أَعْدُوا عَلَيَّ حَرْبَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَرِمِينَ﴾.

[انْظُرْ فَتْحَ الْقَدِيرِ لِلشُّوكَانِيِّ ٢٧٢/٥].

(٤) الشَّنْفَرِيُّ (لَامِيَةُ الشَّنْفَرِيِّ ص ١٩ د. حَفْنِي). الْخَزَانَةُ ١٩٧/٩.

وَالْخَالَفُ: النَّافِعُ الَّذِي لَا خَيْرَ فِيهِ، وَالْدَّارِيُّ وَالْدَّارِيَّةُ: الْمَقِيمُ فِي دَارِهِ لَا يَبْرَحُهَا، وَالْمُتَغَزِّلُ: الْمُتَفَرِّغُ لِمُغَاظَلَةِ النِّسَاءِ، وَالرَّوَاغُ: عَكْسُ الصَّبَاحِ، مِنَ الظَّهْرِ إِلَى اللَّيْلِ، وَالْغَدُو: مِنَ الصَّبَاحِ إِلَى الظَّهْرِ. وَالدَّاهِنُ: الَّذِي يَتَزَيَّنُ بِدِهْنٍ نَفْسِهِ، وَالْمُتَكَحِّلُ: الَّذِي يَكْحُلُ عَيْنَيْهِ. فَالشَّاعِرُ يَنْفِي عَنْ نَفْسِهِ صِفَاتِ الْمُخْتَبِينَ الَّتِي تَتِمُّلُ فِي هَذِهِ الْمَظَاهِرِ مِنْ عَدَمِ مَزَاوِلَةِ الْعَمَلِ، وَالتَّفَرُّغِ لِمُغَاظَلَةِ النِّسَاءِ وَالتَّشَبُّهِ بِهِنَ فِي الْإِدْهَانِ وَالتَّكَحُّلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (يَرُوحُ)، وَ(يَغْدُو) وَإِنْ كَانَا بِمَعْنَى يَدْخُلُ فِي الرِّوَاغِ وَالْغَدَاةِ فَهُمَا تَأْمَانٌ، وَالْمَنْصُوبُ حَالٌ. وَإِذَا كَانَا بِمَعْنَى يَكُونُ فِي الرِّوَاغِ وَالْغَدَاةِ فَهُمَا نَاقِصَانِ.

(٥) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَط، وَهُوَ مِنْ د.

وَمِنْ الْمُلْحَقَاتِ: جاء، في: ما جاءت<sup>(١)</sup> حاجتك، أي: ما كانت حاجتك، و«ما» استفهامية، وأنتَ الضميرَ الراجع إليه، لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثاً، كما في: مَنْ كانت أمك، ويروى برفع حاجتك على أنها اسم «جاءت» و«ما» خبرها، وأول من قال ذلك: الخوارج، قالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين جاء إليهم رسولاً من علي رضي الله عنه.

ومنها «قَعَدَ» في قول الأعرابي: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها<sup>(٢)</sup> حرباً، أي صارت.

قال الأندلسي: لا يتجاوز بهذين: أعنى جاء، وقَعَدَ، الموضع الذي استعملتهما فيه العرب، وطَرَدَهُ<sup>(٣)</sup> بعضهم<sup>(٤)</sup>.

وقال المصنّف، وأجاد: الأولى طَرَدُ جاء، في مثل: جاء البرُّ قَفِيزَيْنِ، وقيل: هو حال، وليس بشيء، لأنه لا يراد أن البرُّ جاء في حال كونه قَفِيزَيْنِ، ولا معنى له، قال<sup>(٥)</sup>: وأما «قَعَدَ» فلا يطرد، وإن قلنا بالطرد فإنما يُطَرَّدُ في مثل هذا الموضع الذي استعمل فيه أولاً، يعني قول الأعرابي، فلا يقال: قَعَدَ كاتباً، بمعنى صار، بل يقال: قعد كأنه سلطان، لكونه مثل: قعدت كأنها حرباً.

قوله: «تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها»، وذلك لما<sup>(٦)</sup> قَدَّمْنَا: أنَّ مضمون الأفعال الناقصة صفةٌ لمضمون خبرها.

(١) في سيبويه ٢٥/١: «وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك». وانظر التسهيل ص ٥٣، والإيضاح في شرح المفصل ٧٣/٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٧٣/٢.

(٣) ط: وطرد. ومعنى طَرَدَهُ: جعله مطرداً يُقَاسُ عليه.

(٤) هو الفراء: [حاشية الشريف الجرجاني، ضمن الكتاب المطبوع ٢٩٢/٢].

(٥) أي ابن الحاجب. وقوله مذكور في: الإيضاح في شرح المفصل ٧٤/٢.

(٦) ط: كما.

قوله: «فترفع الأول وتنصب الثاني»، تسمية مرفوعها اسماً لها، أولى من تسميته فاعلاً لها<sup>(١)</sup>، إذ الفاعل، كما ذكرنا، في الحقيقة: مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولاً: فالقياس ألا يسمى مرفوعها المشبه للفاعل فاعلاً، لكنهم سمّوه فاعلاً على القلة ولم يُسمُوا المنصوب مفعولاً، لما مهّدوا<sup>(٢)</sup> من أن كل فعل لابد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول.

قوله: «فكان»<sup>(٣)</sup>، تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضياً، دائماً أو منقطعاً، وبمعنى صار، ويكون فيها ضمير الشأن، وتكون تامة، بمعنى ثبت، وزائدة، (٢٢٧/ب) وصار، للانتقال، وأصبح وأمسى.

وأضحى لاقتران مضمون الجملة بأزمانها، وبمعنى صار، وتكون تامة، وظل ويات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما، وبمعنى صار ومازال<sup>(٤)</sup> وما فتىء وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذكراً، ويلزمها النفي، ومادام لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها، ومن ثم احتاج إلى كلام لأنه ظرف،

وليس، لنفي مضمون الجملة حالاً، وقيل مطلقاً. شرع يذكر معاني هذه الأفعال الناقصة، ويذكر، أيضاً مجيء<sup>(٥)</sup> بعضها تاماً أو زائداً.

قال: فكان، تكون ناقصة بمعنيين: أحدهما ثبوت خبرها مقروناً بالزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل الناقص، إما ماضياً، أو حالاً، أو استقبالاً، فكان

(١) انظر دراسات، القسم الثالث ٣٩٤/١ وما بعدها.

(٢) أي وضعوا من القواعد والأصول التي تنفرع عنها الجزئيات.

(٣) انظر أصلها في مسائل خلافة للعكبري، المسألة الخامسة ص ٦٦، وانظر التبصرة ١/١٩١، واللمع ص ١٢١،

وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢.

(٤) في ط: وما برح بعد قوله: «ومازال».

(٥) في د بعد قوله (أيضاً): «إن جاء شيء منها غير ناقص».

للماضي، ويكون للحال أو للاستقبال، وذهب بعضهم<sup>(١)</sup> إلى أن «كان» يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي، وشبهته قوله تعالى:

﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وذهل عن أن الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كَوْنِ اللَّهِ سَمِيعًا بَصِيرًا، لا من لفظ «كان»، ألا ترى أنه يجوز: كان زيد نائماً نصف ساعة فاستيقظ، وإذا قلت: كان زيد ضارباً لم يُفَدِ الاستمرار، وقول المصنّف: دائماً أو منقطعاً: ردّ على هذا القائل، يعني أنه يجيء دائماً، كما في الآية، ومنقطعاً كما في قولك: كان زيد قائماً، ولم يدلّ لفظ «كان» على أحد الأمرين، بل ذاك إلى القرينة.

والمعنى الثاني: أن يكون بمعنى «صار» وهو قليل بالنسبة إلى المعنى الأول، قال<sup>(٣)</sup>:

٧٢٧ بتيهَاء قَفَرٍ وَالْمَطْيِ كَأَنهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحاً بِيَوْضُهَا

(١) انظر المجمع ٢٠/١، البحر ١٥٩/٣، و٤٩٠/٧ ويحث (كان للاستمرار) في دراسات القسم الثالث ٣٤٨/١ وما بعدها.

(٢) النساء ١٣٤/، والآية بتمامها: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾.

(٣) ابن أحر (ديوانه ص ١١٩، تحقيق حسين عطوان، دمشق، بلا تاريخ)، وهو شاعر إسلامي مُحَضَّرٌ. الخزانة ٢٠١/٩، شرح المفصل ١٠٢/٧، ونسبه ابن يعيش إلى ابن كثر، إصلاح الخلل ص ١٥٤، ونسبه البطلاني إلى ذي الرمة، الإيضاح في شرح المفصل ٨٠/٢، أسرار العربية ١٣٧، المقتصد ٤٠٢/١. والتَّيْهَاءُ: المَقَاةُ التي لا يبتدى فيها، والقطا: طائر سريع الطيران. قال ابن الحاجب معلقاً على هذا البيت: «إن (كان) فيه بمعنى صار؛ لتعذر حملها على أحد الأوجه الأربعة، فالتامة والزائدة والتي فيها ضمير الشأن امتناعاً واضح، وأما التامة فلأنه يجب أن يكون (فراخاً) حالاً فيلزم أن يكون البيض في حال كونه فراخاً وهو فاسد، وأما الزائد فيفسد من حيث اللفظ ومن حيث المعنى، أما اللفظ فلنصب فراخاً، وأما المعنى فللإخبار عن البيض بأنه فراخ، وأما التي فيها ضمير الشأن فللأمرين بعينيهما، والناقصة إنها لم يستقم؛ لأنه يؤدي إلى عكس المعنى؛ لأنه يُشعر بأن الفراخ سابقة على البيض؛ لأن المعنى يصير: كان البيض فراخاً وهو عكسه؛ لأنه كان الفراخ بيضاً، فلم يكن مؤدياً إلى عكس المعنى، تعذر حمله على ذلك، فحُلّ على (صار) والمعنى عليه». [الإيضاح في شرح المفصل ٨٠/٢].

الشاهد فيه أن (كان) بمعنى صار.

قوله: «ويكون فيها ضمير الشأن» أي يكون في «كان» الناقصة على أي معنى كانت من معنيَّيها: ضمير الشأن مقدراً، فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها، منصوبة<sup>(١)</sup> المحل، خبراً لكان.

وقال بعضهم: كان، المضمر فيها الشأن تامة، فاعلها ذلك الضمير، أي: وقعت القصة، ثم فُسِّرَت القصة بالجملة، والأوَّلُ أَوَّلِي، لأنه لم يثبت في كلام العرب ضميرُ شأنٍ إلاَّ مبتدأ في الحال، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، أوفى الأصل كاسم «إن»، وأول مفعولي ظننت، نحو: إنه زيد قائم، وظننته: زيد قائم.

وتكون تامة بمعنى «ثَبَّتَ» وقد تقدَّم<sup>(٢)</sup> ما يرشدك إلى أنَّ الناقصة، أيضاً، تامة في المعنى، وفاعلها مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، فوزائدهما<sup>(٣)</sup> «وَرَّانَ» «عِلِمَ» الناصبة لمفعول واحد، وعِلِمَ، الناصبة لمفعولين، فهما بمعنى واحد.

ونُقِلَ أَنَّ «كان» تجيء بمعنى: كَفَّلَ، وَغَزَلَ<sup>(٤)</sup>.  
قوله: «وزائدة»<sup>(٥)</sup>، اعْلَمْ أَنَّ «كان» تُزاد غير مفيدة لشيء، إلاَّ محض التأكيد،

(١) هكذا جاءت هذه الكلمة، والمراد بها أنَّ المبتدأ والخبر معاً بعد كان: يصيران جملة منصوبة المحل.

(٢) الإخلاص ١/.

(٣) في م، د: «وقد تقدَّم في أول الباب».

(٤) لفظة «وَرَّانَ» وَرَدَتْ في الإيضاح في شرح المَقْصَل ٩٧/٢. أي: تفديرها كتقدير عِلِمَ.

(٥) ذكر هذا اللغويون في غريب اللغات، يقال: كان الرجلُ الصَّبِي إذا كَفَّلَهُ، وكان الصوف إذا غَزَلَهُ.

و (كان) في هذين الموضعين ليست بما تدخل على مبتدأ وخبر، إنما هي فعلٌ صحيح بمنزلة ضرب وقتل، ونحوهما مما يتعدى إلى مفعول واحد.

[إصلاح الخلل ص ١٥٥].

(٦) ما معنى الزيادة؟ يَرَى ابنُ يعيش أنَّ زيادة (كان) معناها أنَّ دخولها وخروجها سواء لا عمل لها في اسم ولا خبر. وذهب السِّيرافي: إلى أنَّ معنى قولنا زائدة ألا يكون لها اسم، ولا خبر، ولكنها دالة على الزمان، وفاعلها مصدر. واشترط ابنُ هشام للزيادة شرطين: الأول كَوْنُها بلفظ الماضي، والآخر كَوْنُها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ولا مجرورا فإن جاءت بلفظ المضارع فهو شاذ، وقد أجاز أبوالبقاء زيادة مضارع كان.  
[ابن يعيش ٩٩/٧].

وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب، كقوله: <sup>(١)</sup>  
 ٧٢٨ سَراة بني أبي بكر تَسَامِي على، كان، المسومة العراب  
 وكذا قيل في قوله تعالى:

﴿مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَيِّبًا﴾

إنها زائدة<sup>(٢)</sup>، غير مفيدة للماضي، وإلا، فإين المعجزة<sup>(٣)</sup>، و«صَيِّبًا» على هذا،  
 حال، وكذا قولهم<sup>(٤)</sup>: وَلَدَتْ فاطمة بنتُ الخُرْشُب: الكلمة من عبس، لم يوجد،  
 كان، مثلهم، وكذا قول الفرزدق: <sup>(٥)</sup>

٧٢٩ في لجة غمرت أباك بُحورها في الجاهلية كان والإسلام

(١) لم أهتم إلى قائله.

الخزاعة ٢٠٧/٩، ابن النظم ٥٥، إصلاح الخلل ١٥٧، عبث الوليد ٧٣؛ وفيه: المظهمة الصلاب بدل المسومة  
 العراب، ضرائر الشعر ص ٧٨، متور الفوائد ص ٢٩، الإيضاح القسدي ٩٦/١، المقتصد ٤٠٢/١؛ وفيه:  
 جباد بدل سَراة. و(سَراة): قيل هو جمع سَرِي على غير قياس، وقيل اسم جمع له، وهو الشريف. قيل: ويحتمل  
 أن يكون بالضم، جمع سار، كفضاة جمع قاض. و(تسامى) مضارع حذف منه التاء، وأصله: تتسامى،  
 والمسومة: المعلمة. و(العراب): الخيل العربية.

الشاهد فيه أن (كان) زائدة بين الجار والمجرور.

(٢) مريم ٢٩، والآية بهامها: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَيِّبًا﴾.

(٣) انظر مجاز القرآن ٧/٢، ابن يعيش ١٠٠/٩، المقتضب ١١٧/٤ - ١١٨.

(٤) ط: المعجز. يعني أن اعتبار (كان) مفيدة لمعنى الماضي؛ أي غير زائدة تضييع معه المعجزة؛ لأنه لو لم تكن زائدة،  
 لكان المعنى أنه كلمهم بعد انقضاء فترة الطفولة.

(٥) قائله: قيس بن غالب البدرى، وفاطمة زوج زياد بن عبدالله العبي، وهي من منجبات قريش. وَلَدَتْ لزياد  
 ربيعاً الكامل، وقيساً الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس، فليل لها: أي نبيك أفضل، فقالت: ربيع بل  
 عمارة بل قيس بل أنس، نكلتهم إن كنت أعلم آيهم أفضل.

[المعارف لابن قتيبة ص ٣٧ المطبعة الإسلامية، مصر].

وانظر: [حاشية الصبّان على الأشموني ٢٤١/١، ابن يعيش ٧٧/٧، الإيضاح في شرح المفضل ٧٩/٢].

(٦) ديوانه ٨٥٠، الخزاعة ٢١١/٩، ضرائر الشعر ص ٧٧، معجم الشواهد ٣٧٦/١.

و(اللجة): معظم الماء، و(عمرت): غطت. والعمر: الماء الكثير.

الشاهد فيه أن (كان) زائدة بين المتعاطفين لا عمل لها، ولا دلالة على مضي.

وأما إذا دلت «كان» على الزمان الماضي ولم تعمل، نحو: ما كان أحسن زيداً، وكذا قولهم: إن من أفضلهم كان، زيداً، فهي زائدة عند<sup>(١)</sup> سيويه<sup>(٢)</sup>.

وقال المبرد<sup>(٣)</sup>: إن «زيداً» اسم إن، وكان خبرها، ومن أفضلهم، خبر كان، وردَّ بأن «إن» لا يتقدم على اسمها، إلا إذا كان ظرفاً، ففي تسميتها زائدة، نظر، لما ذكرنا: أن الزائد من الكلم عندهم، لا يُفيد إلا محض التأكيد فالأولى أن يقال: سميت زائدة مجازاً، لعدم عملها، وإنما جازاً ألا تعملها مع أنها غير زائدة، لأنها كانت تعمل، لدالتها على الحدث المطلق، الذي كان الحدث المقيد في الخبر يُغني عنه، لا لدالتها على زمن ماضٍ<sup>(٤)</sup>، لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث، لا للزمان، فجاز لك أن تجرَّدها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق، لإغناء الخبر عنه فإذا جرَّدها لم يبق إلا الزمان، وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً، فبقي<sup>(٥)</sup> كالظرف دالاً على الزمان فقط، فلذا جاز وقوعه موقعاً لا يقع فيه غيره، حتى الظرف، تبييناً لإلحاقه بالظروف التي يتسع فيها، فيقع بين «ما» التعجب، وفعله، وبين الجار والمجرور، نحو: على كان<sup>(٦)</sup> المسومة.

فثبت أن «كان» المفيدة للماضي، التي لا تعمل، مجردة عن الحدث المطلق.

(١) قوله: «فهي زائدة عند سيويه». العبارة ساقطة من د، ط.

(٢) نقل ذلك سيويه عن الخليل ٢٨٩/١ بولاق.

(٣) نظيرها عند المبرد قول الفرزدق:

فكيف إذا مررتُ بدار قوم \* وجيران لنا كانوا كرام

فقد جعل (كان) غير زائدة، خبرها (لنا) تقدّم عليها. [المقتضب ١١٧/٤].

(٤) ط: الماضي.

(٥) الحديث عن كان. والرضي تحدث عنها بأسلوب التانيث، ثم قال (فبقي) أي لفظ كان. وتذكير الألفاظ وتانيثها

جائز في ذاته باعتبارها ألفاظاً، أو كلمات، ولكن الرضي كثيراً ما يجمع بين الحالتين في عبارة واحدة كما ترى هنا.

(٦) إشارة إلى قول الشاعر:

سراة بني أبي بكر تسامى \* على كان المسومة العراب



وقد ذكر السِّيرافي<sup>(١)</sup>: أنَّ فاعلَهَا: مصدرها، أي: كان الكون، وهو هَوَسٌ، إذ لا معنى لقولك: ثَبَّتَ الثبوتُ.

وقوله<sup>(٢)</sup>:

٧٣٠ [لعلَّكَ والموعودُ<sup>(٣)</sup> حَقُّ لِقَاؤُهُ] بدا<sup>(٤)</sup> لَكَ من تلك القُلُوصِ بَدَاءُ

معناه: رأيي بادٍ، المصدر بمعنى اسم الفاعل.  
ومذهبُ أبي عليٍّ<sup>(٥)</sup>، أنه لا فاعل لها، على ما اخترنا، فعلى هذا، قول الفرزدق<sup>(٦)</sup>:

٧٣١ فكيف إذا مررت بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ

---

(١) معه الضمير. التبصرة ١٩٢/١، وانظر المجمع ١٢٠/١.

(٢) محمد بن بشر الخارجي، قاله في رجل وعده بقلوصٍ، ثم مطله.

(٣) الخزانة ٢١٣/٩، المغني ص ٥٠٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٣/٦، الخصائص ٣٤٠/١، الأمالي الشجرية ٣٠٦/١. على أنَّ جملة (الموعودُ حَقُّ لِقَاؤُهُ) اعتراضية بين لعلَّكَ وبين خبرها وهو: بَدَأَ.

أما أبو علي الفارسي فقد أعرب (الموعود) صفة لموصوف محذوف، تقديره: الأمر الموعود. [شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٤/٦، نقلاً عن الحجة ٢/ق، ٥٤/ب].

الشاهد فيه أنَّ (بَدَاءَ) فاعل (بدا)، وهو مصدرٌ بمعنى اسم الفاعل، والتقدير: بدالك رأيي بادٍ.

(٣) ليس في ط.

(٤) ط: بذلك.

(٥) المسائل البغداديات ص ١٦٩، سطر (٥)، شرح جمل الزُّجَاجي لابن عُصفور ٤٠٩/١، شرح أبيات المغني

للبغدادي ١٩٥/٦، الخزانة ٢١٣/٩.

(٦) ديوانه ٨٣٥. من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك.

الخزانة ٢١٧/٩؛ وفيه: حللت بدل مررت، سيبويه ٢٨٩/١ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤؛

وفيه: ولو مررت بدل إذا مررت، الجمل ص ٦٢، الحلل ٥٩، إصلاح الحلل ص ١٥٦، الإشارة إلى تحسين

العبارة ص ٤١ [لعلي المجاشعي، تحقيق د. حسن فرهود، دار العلوم، الرياض سنة ١٩٨٢م]، المقتضب

١١٦/٤ الطبعة الأخيرة، المغني ص ٣٧٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٦٨/٥.

الشاهد فيه أنَّ (كان) هنا ناسخة كما ذهب إلى ذلك المبرد على الصحيح، والواو اسمها ولنا خبرها، وليست بزائدة

كما قال سيبويه.

«كانوا» فيه، ليست بزائدة<sup>(١)</sup>، كما ذهب<sup>(٢)</sup> إليه المبرد، وإنما قال ذلك لثبوت فاعلها، و<sup>(٣)</sup> «لنا» خبرها، (٢٢٨/أ) أي: جيران كرام كانوا لنا، وقال سيبويه<sup>(٤)</sup>: هي زائدة مع الفاعل؛ لأنه كالجُزء منها، والأول أولى لإفادتها معنى وعملها لفظاً.

ثم اعلم أن الزائدة، والمجردة للزمان، أعني غير العاملة، لا تقعان أولاً؛ لأن البداية تكون باللوازم والأصول، والمجردة للزمان كالزائدة، فلا يليق بهما الصدر، وتقعان في الحشو كثيراً، وفي الأخير، على رأي، نحو قولك: حضر الخطيب، كان، ولا تزد، ولا تُجَرِّد إلا ماضية، لِخَفَّتْهَا، وقد أجاز أبوالبقاء: زيادة مضارع «كان»<sup>(٥)</sup> في قول حسان<sup>(٦)</sup>:

٧٣٢ كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ  
على رواية رفع مزاجها، وعسل وماء.

- (١) مع الرضي: الأشموني، وابن هشام. [الأشموني ٢٤٠/١].
- (٢) المبرد لم يذهب إلى زيادة (كان)، قال في المقتضب ١١٧/٤: «... وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان). وذلك أن خبر (كان): (لنا)، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا». إذا ما ذهب إليه الرضي من نسبة زيادة (كان) إلى المبرد وَهَمَّ، وقد سبقه إلى هذا الوهم الزجاج تلميذ المبرد. [المقتضب ١١٧/٤ حاشية، والخزانة ٢١٧/٩].
- وقد أَحَسَّنَ البَطْلَيْوْسِي في كتابه الحُلُل ص ٦٢ إذ قال: «وكان أبوالباس المبرد يرد ذلك، ويقول: وجيران كرام كانوا لنا...».
- وتابع أبا العباس على ذلك جماعة من النحويين، وقالوا: كيف تلغى (كان) في هذا البيت، والضمير قد اتَّصَلَ بها؟...؟
- (٣) في ط: (بل) بدل الواو.
- (٤) الكتاب ٢٨٩/١، و٣٠٧/٢ بولاق، وهذا مذهب الخليل والجمهور.
- (٥) ذكر أبونصر، الحسن بن أسد الفارقي في كتابه الإفصاح ص ٦٤ هذا التوجيه، وهو زيادة (يكون)، ولم ينسبه إلى العكبري. وفي ابن الناطم ص ٥٥: «وندر زيادتها بلفظ المضارع كقول أم عقيل: أنت تكون ماجد نبيل \* إذا تهب شمال بليل».
- (٦) (ديوانه ص ٣ نشر عبدالرحمن البرقوقي، القاهرة سنة ١٩٢٩م). والبيت قبل تحريم الخمر. وهو في: الخزانة ٢٢٤/٩، سيبويه ٢٣/١ بولاق، المقتضب ٩٢/٤، الإفصاح ص ٦٢؛ وفيه: سُلَاقَةٌ بدل سبيئة، ومعناها واحد، وهو الخمر. وقد ذكر الفارقي لهذا البيت خمسة أوجه، شواهد التوضيح ص ٣٦، المغني =

قوله: «وصار للانتقال»، هذا معناها إذا كانت تامة، كما تقدّم، ومعناها إذا كانت ناقصة: كان بعد أن لم يكن، فتفيد ثبوت مضمون خبرها، بعد أن لم يثبت، ومعنى يصير: يكون بعد أن لم يكن.

قوله: «وأصبح وأمسى وأضحى، لاقتران مضمون الجملة بأزمانها»، هذه الثلاثة تكون ناقصة، وتامة، والناقصة بمعنيين: إمّا بمعنى «صار» مطلقاً، من غير اعتبار الأزمنة التي يدل عليها تركيب الفعل، أعني الصباح، والمساء، والضّحى، بل باعتبار الزمن الذي تدل<sup>(١)</sup> عليه صيغة الفعل، أعني الماضي والحال والاستقبال.

وإمّا بمعنى: كان في الصباح، وكان في المساء، وكان في الضّحى، فيقترن، في هذا المعنى الأخير، مضمون الجملة أعني مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، بزمان<sup>(٢)</sup> الفعل، أعني الذي يدل عليه تركيبه والذي تدل<sup>(٣)</sup> عليه صيغته.

فمعنى أصبح زيدٌ أميراً: أن إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمان الماضي، ومعنى يصبح قائماً: أن قيامه مقترنٌ بالصبح في الحال أو في الاستقبال.

وتكون تامة، كقولك: أصبحنا والحمد لله، وأمسينا والمُلك لله، أي: وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيهما، وكذلك: أصبحنا، فَيَدُلُّ، أيضاً، كُلُّ منها على الزمانين.

ص ٥٩١، شرح أبيات المغني للبغدادى ٣٤٩/٦، ابن يعيش ٩١/٧، معاني الفراء ٢١٥/٣، ضرائر الشعر ٢٩٦، الحُلُل ص ٤٦. والسبيّة: الحمر، وبيت رأس: بلدة في الأردن عُرِفَتْ بخمرها وقيل: عني برأس: رئيس الخمارين، «وخصه بالذكر» لأن خمره اعتق من خمر غيره» [الحُلُل ص ٤٧].  
الشاهد فيه أن أبا البقاء جَوّز زيادة (يكون) بلفظ المضارع، وادّعى أنها هنا زائدة على رواية رفع (مزاجها) على المبتدأ، و(عسل) خبرها.

(١) ط: يدل.

(٢) ط: بزمانى.

(٣) ط: يدل.

وحكى<sup>(١)</sup> الأخفش زيادة «أصبح» و«أمسى»، بعد «ما» التعجب، ككان، في لفظين، وهما: ما أصبح أبردها<sup>(٢)</sup>، وما أمسى أدفاها<sup>(٣)</sup>، ورَدَّه أبو عمرو<sup>(٤)</sup>، وقال السيرافي: إنه في كتاب سيبويه، وإنما كان حاشيةً في كتابه.

أقول: لو ثبت ما حكى الأخفش، لكان كُلُّ منهما مجرداً عن الحدث للزمانين، أي الصبح والمساء، والزمن الماضي، كما كان لفظ «كان» مجرداً للماضي.

قوله: «وظَلَّ ويات... إلى آخره»، يعني أن معنى ظَلَّ زيدٌ متفكراً: كان في جميع النهار كذلك، فاقترن مضمون الجملة، وهو تَفَكُّرُ زيد، بجميع النهار مستغرقاً له، ويقترن، أيضاً، بزمانه الآخر المدلول عليه بالصيغة أي: الماضي، أو الحال، أو الاستقبال وتصريفه: ظَلَّ يَظَلُّ ظُلُولاً.

قالوا: ولم تُستعمل «ظَلَّ» إِلَّا تَامَةً، وقال ابنُ مالك<sup>(٥)</sup>: تكون تامة بمعنى طال، أو دام، والعهد عليه.

(١) الأصول ٦٤/١.

وأجاز هذه الزيادة أبو علي الفارسي في قول الشاعر:

عدو عنيك وشانيها \* أصبح مشغولٌ بمشغول

وقول الشاعر:

أعاذل قولي ما هَوَيْتِ فَأَوْبِي \* كثيراً أرى أمسى لديك ذنوبي،

[الأشعري ٢٤١/١، ٢٤٢]، وانظر ابن الناطم ص ٥٥.

(٢)، (٣) يعني الدنيا. [شرح جمل الزجاجي لابن عُصفور ٥٨٦/١].

(٤) كذا «أبو عمرو» في جميع النسخ، وهذا خطأ، ولعله يريد أبا عمرو الجرمي، فإن أبا عمرو بن العلاء لا يمكن أن يرد على الأخفش رأيه؛ لتأخر الأخفش عنه، فأبو عمرو مُتَوَفَّى سنة ١٥٤هـ، وتوفي الأخفش سنة ٢١٥هـ. ورب قائل يقول: هو الأخفش الأكبر، والجواب عن هذا من وجهين: الأول: إذا أطلق لفظ الأخفش، انصرف إلى الأخفش الأوسط، كما ههنا. والآخر: ليس للأخفش الأكبر حاشية على كتاب سيبويه، وإنما هي للأخفش الأوسط فيما أعلم.

(٥) التسهيل ص ٥٣.

وقولك: بات زيد مهموماً، أي كان في جميع الليل كذلك، فاقترن همُ زيد بزمانَي «بات»، وهما: جميع الليل والزمن الماضي، ومصدره: البَيْتُوتَة، ومضارعه: يَبِيتُ، وبيات كباع يبيع، وهاب يَهَابُ.

وتَجِيءُ تَامَّةٌ بمعنى: أقام ليلاً، ونزل، سواءً نام أو لم يَنَمْ، وفي كلامهم: ليلة السبت، سِرٌّ، وبِتْ، وقد جاءت «ظَلٌّ» ناقصةً بمعنى «صار» مجردة<sup>(١)</sup> من الزمان المدلول عليه بتركيبها، قال تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾.<sup>(٢)</sup>

وأما مجيء «بات» بمعنى صار، ففيه نظرٌ، قال الأندلسي: جاء<sup>(٣)</sup> في الحديث بات بمعنى صار، وهو: «أين باتت<sup>(٤)</sup> يَدُهُ»، قال: لأنَّ النوم قد يكون بالنهار، قال<sup>(٥)</sup>: ويحتمل أن يقال: إنها أخرجت في هذا الخبر مُخرج الغالب، لأنَّ غالب النوم بالليل.

قوله: «وما زال... إلى آخره»، قد ذكرنا أنَّ معنى مازال وأخواته: كان دائماً، فقولك مازال زيدٌ أميراً، أي استمرت الإمارة ودامت لزيد مُدَّ قبلها واستأهل لها،

(١) ط: مجرداً.

(٢) النحل ٥٨/، والآية بتمامها: ﴿وَإِذَا بَشِيرٌ أَحَدَهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾.

[انظر مُشْكِلَ إعراب القرآن ١٦/٢، والتبيان ٧٩٩/٢].

(٣) ط: جاز.

(٤) حديث شريف صحيح، وَرَدَ في ثلاثِ روايات: الأولى: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنَّ أحدكم لا يَدْرِي أين باتت يَدُهُ». الموطأ - كتاب الطهارة ٩، والبخاري، كتاب الوضوء ٢٦.

الثانية: «إذا قام أحدكم من النوم فأراد أن يتوضأ، فلا يدخل يَدَهُ في الإناء حتى يغسلها؛ فإنه لا يدري أين باتت يده، ولا على ما وضَعَهَا». صحيح أبي داود برقم ٩٣، الجامع الصغير ٢٥٧/١ (الالباني).

الثالثة: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يَدَهُ في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً». [سنن النسائي ٦/١ - ٧،

٢١٥، مُسنَد أحمد ٧/١٣، صحيح البخاري بهامش فتح الباري ٢٣٠/١].

(٥) أي الأندلسي.

وهو وقت<sup>(١)</sup> البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه ، لا قبل ذلك .

قوله : « ويلزمها النفي » ، إن كانت ماضية<sup>(٢)</sup> فبما ، ولم ، وبلا في الدعاء ، وإن كانت مضارعة فبما ولا ولن .

والأولى<sup>(٣)</sup> ألا يفصل بين لا ، وما ، وبينها بظرف أو شبهه ، وإن جاز ذلك في غير هذه الأفعال ، نحو : لا اليوم جئتني ولا أمس ، وذلك لتركب حرف النفي معها لإفادة الشبوت .

وقوله :<sup>(٤)</sup>

٧٣٣ فلا ، وأبي دهماء ، زالت عزيزة [على قومها ما<sup>(٥)</sup> قتل الزند قادح]

شاذ ، وليس مما حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى :

﴿ تَاللّٰهِ تَفْتَوْا تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾<sup>(٦)</sup>

بتأويل : لا وأبي دهماء ، لازالت ؛ لأن حذفهما<sup>(٧)</sup> لم يسمع إلا من مضارعاتها ، وإنما جاز حذفها لعدم اللبس ، إذ تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها ، قال :<sup>(٨)</sup>

٧٣٤ تَنفَكُ تَسْمَعُ مَا حَيَّ تَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ

(١) أي وقت قبوله لها ، واستحقاقه لها .

(٢) أي ماضية ولو معنى كالمضارع المنفي بلم أو لما ، ولا يكون المضارع ماضياً في المعنى إلا بعدهما .

(٣) م : والأكثر .

(٤) لم أعتد إلى قائله .

الخرزانة ٢٣٧/٩ ، معاني الفراء ٥٤/٢ ، ١٥٤ ، المقرب ٩٤/١ ، المغني ص ٥١٣ ، ضرائر الشعر ص ١٥٦ ؛

وفيه : لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ بدل : فلا وأبي دَهْمَاءَ .

الشاهد فيه أنه قد فصل بالجار والمجرور ، وهو الجملة القسمية (أبي دَهْمَاءَ) بين (لا) النافية وبين (زالت) .

(٥) ليس في ط .

(٦) يوسف ٨٥/ ، ونصها : ﴿ قَالُوا تَاللّٰهِ تَفْتَوْا تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَتْ حَرَصًا أَوْ تَكُونُ مِنَ الْهَالِكِينَ ﴾ .

(٧) ط : حذفها .

(٨) خليفة بن براز ، شاعر جاهلي .

الخرزانة ٢٤٢/٩ ، ابن الناطم ص ٥١ ؛ وفيه : « وقد يغني معنى النفي عن لفظه ... قال الشاعر : تنفك =

وتحذف منها كثيراً في جواب القسم كقوله تعالى ﴿تَاللَّهِ تَقْتَوُونَ ذِكْرُ﴾<sup>(١)</sup>.  
وقولها: <sup>(٢)</sup>

٧٣٥ تزال حبال مُبرمات<sup>(٣)</sup> أعدها لها ما مشى يوماً على خفه جمل  
لأن حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الأفعال أيضاً، نحو:  
والله أقوم، أي: لا أقوم، فكيف بها<sup>(٤)</sup>.

ولكون مازال، وأخواتها بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، لا تتصل  
(٢٢٨/ب) أداة الاستثناء بخبرها؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا  
في الفضلات، كما مر في بابه، وخبر<sup>(٥)</sup> المبتدأ ليس بفضلة، فلا يجوز: مازال زيد  
إلا عالماً، لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلم.

وأما خبر ليس، وأخبار كان، وصار، وأخواتها، إذا كانت منفية فيجوز اقترانها  
بإلا، إذا قصدت الإثبات.

تسمع...، ابن يعيش ١٠٩/٧. جملة (تسمع مع فاعله الضمير): خبر تنفك، و(ما) مصدرية ظرفية.  
و(بهالك): متعلق بـ (تسمع) على تقدير مضاف، أي بخبر هالك. وسمع هنا ليست مما يتعدى لمفعولين. ويجوز  
أن تكون الباء زائدة، فتكون متعدياً إلى مفعول واحد، كقولك: سمعت الخبر. و(حتى) حرف جر بمعنى إلى،  
والهاء في (تكونه) ضمير الهالك. والأكثر في خبر (كان) إذا كان ضميراً أن يكون منفصلاً. وهذا من القليل.  
الشاهد فيه أن حرف النفي محذوف، والتقدير: لا تنفك.

(١) يوسف / ٨٥.

(٢) ليلي امرأة سالم بن قُحفان، بضم القاف، وسكون الحاء.

الخزانة ٢٤٥/٩، الحماسة بشرح المازني ١٧٢٧، ابن يعيش ١٠٩/٧.

والبيت شاهد على أن (تزال) جواب قسم، وحذف منه حرف النفي؛ أي: لا تزال، والقسم في بيت قبله، وهو:

حلفت يميناً يا ابن قُحفان بالذي \* تكفل بالأرزاق في السهل والجبل

والضمير في (لها) عائذ على الإبل، أي: لا تزال تعد لها حبالاً مبرمات لسداد الرحال.

(٣) ط: مبرات.

(٤) الباء في مثل هذا زائدة؛ أي فكيف هي (يعني هذه الأفعال)؛ لأن ملازمة النفي لها في الاستعمال يكون قرينة عند  
حذفه.

(٥) الذي هو خبر هذه الأفعال.

وقد يمتنع ذلك فيها، أيضاً، وذلك إذا تقدمت أخبارها<sup>(١)</sup> عليها، فلا يجوز: إلا قائماً لم يكن زيد، وإلا غنياً لم يصِرْ خالدٌ، لامتناع تصدُرِ «إلا» كما مرَّ في بابه<sup>(٢)</sup>، وقد خطي<sup>(٣)</sup> ذو الرمة في قوله<sup>(٤)</sup>:

٧٣٦ حراجيجُ ما تنفك إلا مناخةً على الخسفِ أو ترمي بها بلداً قفراً  
واعْتَدِرْ بأن «تنفك» تامة<sup>(٥)</sup>، أي: ما تفارق وطنها، ومناخة: حال<sup>(٦)</sup>، وعلى الخسفِ، متعلّقٌ بمناخة، جُعِلَ الخسف كالأرض التي تُناخ عليها، كقوله<sup>(٧)</sup>:  
٣٣٧ [وخيلٍ قد دَلَقْتُ<sup>(٨)</sup> لها بِخَيْلٍ] تحيةً بينهم ضربٌ وجيعٌ<sup>(٩)</sup>

(١) انظر التبصرة ١٨٧/١، وابن يعيش ١١٣/٧.

(٢) أي باب الاستثناء.

(٣) مِنْ خطّه أبو عمر الجرمي. [الكافي في شرح الهادي للزنجاني ٩٠/١ رسالة دكتوراه للدكتور يوسف الفجّال].  
وأبو عمرو بن العلاء. [الخرّانة ٢٤٨/٩ هارون].

(٤) ديوانه (ص ١٧٣ نشر كارليل هنري هيس مكارتي كمبرج سنة ١٩١٩م). الخزانة ٢٤٧/٩، سيبويه ٢٤٨/١ بولاق، الأمالي الشجرية ١٢٤/٢، شرح الكافية الشافية ٤٢٢/١ [تحقيق د. عبدالمعزم هريدي، دمشق سنة ١٩٨٢م لصالح جامعة أم القرى].

الحجّي ٥٢٠، ٥٢١، ضرائر الشعر ص ٧٥؛ وفيه: ... ويقال إن ذا الرمة لما عيب عليه قوله: «ما تنفك إلا مناخة وفطن له، فقال: إنها قلت: «آلا مناخة»، أي شخصاً...، الإيضاح في شرح المفصل ٨٤/٢. وحراجيج جمع حرجوج: الناقة الطويلة على وجه الأرض، وهي الضامرة. يريد أنها لا تنفك من أوطانها التي لا تنفصل عنها إلا ولها بعد الانفصال حالتان: إما الإناخة على الخسف أي على غير العلف في المراحل، وإما السير في البلد القفر. الشاهد فيه أنه خطي ذو الرمة؛ لأن ما تنفك وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، لا يتصل الاستثناء بخبرها كما بيّنه الرضي.

(٥) الذي قال إن (تنفك) تامة هو القراء. [معاني القرآن ٢٨١/٣]. ونقل ابن الأنباري أنه قول الكسائي، رواه عنه هشام. [الإنصاف، المسألة ١٧]. وانظر التبصرة ١٩٠/١، وابن يعيش ١٠٧/٧.

(٦) هذا الرأي لابن مالك. [شرح الكافية الشافية ٤٢٢/١].

(٧) «يريد أن الإناخة إنما تكون على العلف، فجعل الخسف بدلاً منه...». [الخرّانة ٢٥٢/٩].

(٨) ليس في ط، د.

(٩) عمرو بن مغديكرب الزبيدي. (ديوانه ١٣٠ تحقيق هاشم الطعان، بغداد سنة ١٩٧٠م).

الخرّانة ٢٥٧/٩، سيبويه ٣٦٥/١، ٤٢٩/٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٨٢، المقتضب ١٨/٢ الطبعة

الأخيرة، شروح سقّط الزّند ١٧٦/١، ٣٠٥، الخصائص ٣٦٨/١، التبصرة والتذكرة ٣٨٠/١.



وترمي، عطف على مناخة، نحو قوله تعالى: ﴿صَنَّفَتْ وَيَقِضَنَّ﴾<sup>(١)</sup>، وقيل: هي ناقصة، خبرها على الخسف، أي معه، ومناخة حال، وفيه ضعف من وَجْهَيْنِ، إن كان العامل في الحال ما تنفك، أحدهما: أَنَّ المفرغَ قلما يأتي في المثبت وإن كان المستثنى فضلة<sup>(٢)</sup>، كالحال في مثالنا، والثاني أَنَّ العاملَ قبل «إلا» لا يعمل، عند البصريين، فيما بعد المستثنى إلا في تابعه أو في المستثنى منه، كما مرَّ في بابه<sup>(٣)</sup>.

وإن كان العامل في الحال، «على الخسف»، ففيه ضعف من ثلاثة أوجه: أحدها أَنَّ المفرغَ قلما يأتي في المثبت، والثاني أَنَّ عاملَ الحال يكون الظرف المتأخر عنه، ولم يُجزَّه سبويه<sup>(٤)</sup>، خلافاً للأخفش، والثالث أَنَّ المستثنى، إذن، يكون مقدماً في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين، كما تقدَّم في باب الاستثناء.

قوله: «ومادام لتوقيت أمر... إلى آخره»، أي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر، فأنت في قولك: اجلس مادام زيد قائماً أبوه، مؤقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام أبي زيد، وكذا إن كان فاعل الخبر ضميراً اسم دَامَ، نحو: اجلس مادام عمرو قائماً.

---

والبيت شاهد على أنه جعل الضرب الوجع كالنحية، كما جعل الخسف كالارض التي يناخ عليها. (والخيل): اسم جمع الفرس لا واحد له من لفظه، والمراد به الفُرسان. وأراد بالخيل الأول خيل الأعداء، وبالثاني خيله، والضمير في (بينهم) للخيَلين. و(دَلَّفتُ): دَنَوْتُ وزحفتُ من باب ضرب. والباء للتعدية، أي جعلتها دالفة إليها، فاللام بمعنى إلى.

(١) المُلْك / ١٩، والآية بتمامها: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفًفَتْ وَيَقِضْنَ مَا يَمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾.

(٢) في ط زيادة (أيضاً) بعد قوله: فضلة.

(٣) شرح الرضي بإسهاب هذا في باب الفاعل في الجزء الأول، وذكره في باب الاستثناء أيضاً.

(٤) الكتاب ٤٢٨/١ بولاق.

قوله: «ومن ثم احتاج...»، أي: ومن أجل كونه توقيتاً لشيء، يكون ظرفاً لذلك الشيء والظرف فضلة فلا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ جملة، اسمية، كانت أو فعلية، لفظاً أو تقديرًا، كغيره من الفضلات، و«ما» التي في أول «مادام»: مصدرية زمانية، والمضاف الذي هو الزمان محذوف، أي مدة دوام قيام زيد.

قوله: «وليس لنفي مضمون الجملة» قال سيبويه<sup>(١)</sup>، وتبعه ابن السراج: ليس، للنفي مطلقاً<sup>(٢)</sup>، تقول: ليس خَلَقَ الله مثله في<sup>(٣)</sup> الماضي، وقال تعالى: ﴿الْأَيَّامَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، في المستقبل.

وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال، قال الأندلسي - وأحسن<sup>(٥)</sup> - ليس بين القولين تناقض، لأن خبر ليس، إن لم يقيد بزمان، يحمل على الحال، كما يُحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قُيدَ بزمان من الأزمنة فهو على ما قُيدَ به، هذا قوله.

وحُكِّمَ «ما» كَحُكِّمَ «ليس»، في كونها عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد، على ما قُيدَتْ<sup>(٦)</sup> به، وقد ذكرنا حُكْمَ «لا» في باب المضارع.

وأصل ليس: لَيْسَ<sup>(٧)</sup>، كهيب، كما يقال<sup>(٨)</sup> في عِلْمٍ: عِلْمٌ، وإلزامهم تخفيفاً بالإسكان، وتركهم قلب يائها ألفاً، كما هو القياس في: هاب، الماضي،

(١) الكتاب ٣٥/١ بولاق.

(٢) انظر كتاب (أبوحيان النحوي) د. خديجة الحُدَيْثِي ص ٤٨٨.

(٣) بمعنى: ما خلق الله مثله. فلفظ (خَلَقَ) بصيغة الماضي؛ والمثال في: سيبويه ٣٥/١ بولاق، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ١٤١.

(٤) هُود/ ٨، والآية بتمامها: ﴿وَلَكِنَّ آخِرَ نَارِجِهمُ الْعَذَابُ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ الْأَيَّامَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

(٥) جملة (أحسن) معترضة. وقد قصد الرضي بها التعجيل بتزكية رأي الأندلسي.

(٦) ط: ما قيد.

(٧) انظر التطور النحوي لبرجسترأسر ص ١٦٩، ومدرسة الكوفة ص ٢١٧، ومشور الفوائد ص ٢٥ - ٢٦.

(٨) ط: «كما يقال عِلْمٌ في عِلْمٍ».

لمخالفتها أخواتها في عدم التصرف، ولا يَجُوزُ أَنْ يكون مفتوح الياء إذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفاً.

وسيبيوه<sup>(١)</sup> والأكثرون على أنه فعل غير متصرف، وقال أبوعلِيٍّ في أحد قوليهِ: إنه<sup>(٢)</sup> حرف، إذ لو كان مخفف «فَعِلٌ» كَصَيَدَ في صَيَدَ، لعادت حركة العين على الياء، عند اتصال الضمير، كَصَيِدَتَ، ولو كان كهَابَ لكسرت الفاء، كهَبَتَ.

والجواب: أَنَّ ذلك لمفارقته أخواته في عدم التصرف<sup>(٣)</sup>.

قال أبوعلِيٍّ: وأما<sup>(٤)</sup> إلحاق الضمير به في: لست ولستما ولستم، فلتشبيهه بالفعل، لكونه على ثلاثة، وبمعنى «ما» وكونه رافعاً فناصباً، كما ألحق الضمير في: هاء، هائِيا، هأؤوا، هائِيا، هائِيا، هائِين، مع كونه اسم فعل، تشبيهاً بالفعل.

والأولى الحكم بفِعْلِيَّتِهِ، لدلالة اتصال الضمائر به عليها، وهي لا تتصل بغير صريح الفعل إلا نادراً، كما ذكرنا في هاء<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الكتاب ٢١/١ بولاق: «فأما (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك؛ لأنها وضعت موضعاً واحداً ومن ثم لم تُصرف تصرف الفعل الآخر».

(٢) المسائل الحليبات ٤٨/١-٥٢/ب [مخطوط، رقم ٥ نحوش ٨ دار الكتب المصرية]، والجَنَى الدَّانِي ص ٤٩٤، ومعه ابنُ السَّراج، وابنُ شَقِير.

(٣) انظر المقتضب ٨٧/٤.

(٤) ط: «وما إلحاق...».

(٥) في باب أسماء الأفعال.

## [تقدّم خبر كان وأخواتها على أسمائها]

قوله: «يجوز تقديم أخبارها كُلِّها على أسمائها، وهي في تقديمها» «عليها على ثلاثة أقسام<sup>(١)</sup>، قسم يجوز، وهو من: كان، إلى» «راح، وقسم لا يجوز، وهو ما في أوله «ما»، خلافاً لابن كيسان<sup>(٢)</sup> في غير مادام، وقسم مختلف فيه وهو ليس». ذكر ابن معيط<sup>(٣)</sup>: «أن خبر مادام لا يتوسط بينه وبين الاسم»،<sup>(٤)</sup> وهو غلط لم يذكره<sup>(٥)</sup> غيره، وقد ذكرنا ذلك في باب الموصولات.

قوله: «من كان إلى راح»، كل ما ليس في أوله «ما» مما ذكره المصنّف، ومما لم يذكره، من الأفعال الناقصة، يجوز تقديم أخبارها عليها، وفي «ليس» خلاف، على ما يجيء، وأما «مادام» فلا خلاف في امتناع (أ/٢٢٩) تقديم خبرها عليها «كما ذكرنا<sup>(٦)</sup> في الموصولات»، وكذا لا يجوز فصل «ما» عن الفعل بالخبر، كما مرّ هناك، وأما غير «مادام» ممّا في أوله «ما» من هذه الأفعال، فأجاز الكوفيون<sup>(٧)</sup> غير الفراء<sup>(٨)</sup>، ووافقهم ابن كيسان: تقديم خبرها عليها، قالوا: لأن «ما» لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات، فهي كجزئها، بخلاف نحو: ما

(١) ذكر أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح أربعة أقسام. انظر الأشباه ٥٦/٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٨٧/٢، والأشباه ٥٦/٢.

(٣) هو أبو الحسين زين الدين يحيى بن عبد المعطي، ولد سنة ٥٦٤ هـ وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق. وهو من تلامذة الجزولي الأجل، وهو صاحب الألفية المشهورة. توفي سنة ٦٢٨ هـ بمصر.

[البغية ب/٣٤٤، الإنباء ٣٨/٤، شذرات الذهب ١٢٩/٥].

(٤) الفصول الخمسون [لابن معيط: تحقيق د. محمود الطناحي، ط الحلبي] ص ١٨١.

(٥) في م: لم يوافقه فيه أحد.

(٦) في د: «لأن (ما) مصدرية، وقد ذكرنا العلّة في ذلك في الموصولات».

(٧) الإنصاف، المسألة ١٧.

(٨) التسهيل ص ٥٤.

فارق، وما انفصل، فإنها لم تلزمها، بل جاز حذفها لفظاً ومعنى، والفصل بينها وبين الفعل لم يجز ذلك في هذه الأفعال.

ولم يجوز ذلك غيرهم، نظراً إلى لفظ «ما»، ولو لم يكن فيها معنى النفي، لم يصير الكلام مثبتاً بمعنى الدوام.

وأما توسط<sup>(١)</sup> الخبر بين «ما» النافية والفعل، في هذه الأفعال، فلم يجوز أحد منهم، لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها، فلا يجوز: ما قائماً زال زيد، كما جاز، ما قائماً كان زيد، اتفاقاً، وكل حكم ذكرناه في «ما» النفي، فهو ثابت في «إن» النافية.

وأما غيرها من حروف النفي نحو لم، ولن، ولا، فإذا انتفى بها الأفعال المذكورة، لم يَجْزُ توسيطُ الخبر بينها وبين الأفعال، اتفاقاً، لما ذكرنا في «ما» ويجوز تقديمها عليها، اتفاقاً؛ لأنها ليست كما في طلب التصدير، كما مر في المنصوب على شريطة التفسير.

وأما «ليس»، فالأكثر<sup>(٢)</sup> على جواز تقديم خبرها عليها، ومنع الكوفية<sup>(٣)</sup> من ذلك، لأن مذهبهم أنها حرف، كما، فالحقوها بها، كأن، ووافقهم<sup>(٤)</sup> المبرد، وإن كان مذهبها أنها فعل، نظراً إلى عدم تصرفها ومشابتها<sup>(٥)</sup> لما، ولنقصان فعليتها،

(١) ط: توسط.

(٢) منهم «أبو علي الفارسي، والسيرافي وابن بزهان». [شرح عمدة الحفاظ ٢٠٦، ٢٠٧]، وانظر: [الإنصاف، المسألة ١٨، والخصائص ١٨٨/١]. هذا، وقد جعل السيوطي في المجمع ١١٧/١ الفارسي والسيرافي من القائلين بالنعم. وجعل البطلوني سيويه من المجوزين (إصلاح الخلل ص ١٤٠) وانظر سيويه ٥٢/١ بولا.

(٣) ومعهم المبرد والزجاج وابن السراج والجرجاني وابن مالك وأكثر المتأخرين. [الإنصاف، المسألة ١٨، ظاهرة الشذوذ ص ٢١٩، شرح التصريح ١٨٨/١].

(٤) في المقتضب ١٠٢/٤: «وكذلك لو قلت: غلامه كان زيد ضرب لكان جيداً؛ لأن (كان) بمنزلة ضرب؛ ألا ترى أنك تقول: ضارباً أخاك ضربت، ورجلاً قائماً أكرمت. فهذا بمنزلة ذلك».

وقال في ١٩٤/٤: «وليس تقديم الخبر وتأخيرها فيها سواء» يريد التوسط. وانظر ٤٠٦/٤.

(٥) د: وتشبيهاً لها بـ «ما».

جاز ترك نون<sup>(١)</sup> الوقاية معها، كما في قوله: <sup>(٢)</sup>:

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامَ لَيْسِي ٣٩٢

ولذلك، أيضاً، أجاز بعضهم<sup>(٣)</sup> إبطالَ عملها بإلاً، كما في قولهم: ليس الطيب إلا المِسْكُ بالرفع<sup>(٤)</sup>.

واستدلَّ المجوز<sup>(٥)</sup> بقوله تعالى:

﴿الْأَيَّامَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>،

قالوا: لأنَّ المعمولَ لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل.

ولا يطرُدُ لهم ذلك، فإنك تقول: زيداً لن أضرب، ولم أضرب، ولا منع أن يقال: إنَّ «يومَ يأتيهم» ظرفٌ لليس<sup>(٧)</sup>، فإنَّ الأفعالَ الناقصة تنصبُ الظروفَ لدالاتها على مُطلقِ الحدث.

واعلم أنه لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف، كما ذكرنا في باب المبتدأ، كما يكون للنعت المقطوع بالرفع، وللمدح أو المذموم، ولا على مبتدأ لازم التصدر كأسماء الاستفهام والشرط، ولا على مبتدأ عادم التصرف، كما،

---

(١) م، د: «جاز ألا تدخلها نون الوقاية».

(٢) رؤية (ديوانه ١٧٥)؛ وقبله: عَذَذْتُ قَوْمِي كَعْدِيدِ الطَّنِيسِ. وقد سبق تخريجه.

والشاهد فيه أنَّ (ليس) لنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها.

(٣) منهم أبو عمرو بن العلاء. طبقات النحويين واللغويين ٤٣ [أبو بكر الزبيدي، القاهرة سنة ١٩٧٣م].

(٤) انظر: مجالس العلماء، المجلس الأول ص ١، والأشباه ٢٣/٣، ١٦٥، والجنى ٤٩٦-٤٩٧، وإصلاح الخلل ص ١٤١، والتخمير ١/٤٦٢.

(٥) هم: سيبويه، والفارسي، وابنُ برهان، والزمخشري، والشَّلَوِين، وابنُ عُصْفُور. [الإنصاف، المسألة ١٨، والجمع ١/١١٧، والإيضاح العَصْدِي ١/١٠١، والمغني ٥٧٠].

(٦) هود / من ٨.

(٧) انظر الخصائص ٢/٤٠٠.

التعجبية، ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل، كقولهم: الطعن يَظَارُّ<sup>(١)</sup>، أو يلزمها لكونه في جملة كالمثل، كالجمل الاعتراضية، كقوله: <sup>(٢)</sup>:

فأنت طلاق، والطلاق عزيمة<sup>(٣)</sup> \* [ثلاثاً ومن يخرق<sup>(٤)</sup> أعق وأظلم]

أو يلزم الابتدائية لكونه بعد «أما» وإذا المفاجأة، أو لتضمينه معنى الدعاء، كسلام عليك، فإنه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت، كما ذكرنا في باب المبتدأ.

ولا تقع <sup>(٥)</sup> أخبار هذه الأفعال جُملاً طلبية، وذلك لأن هذه الأفعال، كما تقدم <sup>(٦)</sup> صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة، ألا ترى أن معنى كان زيد قائماً: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي، ومعنى صار زيد قائماً: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد أن لم يكن، ومعنى أصبح زيد قائماً: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح، وكذا سائرهما، إذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر، كما ذكرنا غير مرة.

فلو كانت أخبارها طلبية لم تخل هي من أن تكون خبرية أو طلبية، فإن كانت خبرية، تناقض الكلام؛ لأن هذه الأفعال، لكونها صفة لمصدر خبرها، تدل على أن المصدر مخبر بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة، والطلب في الخبر، يدل على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها فيتناقض، وبعبارة أخرى: مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص، كما مرّ تقديره، فلو قلت: كان زيد هل ضرب في

(١) مجمع الأمثال للميداني ٤٣٢/١، رقم المثل ٢٢٧٩؛ وفيه: «يَقَارُّ الناقة أظارها ظاراً، إذا عطفتها على ولد غيرها. يُضرب في الإعطاء على المخافة، أي طَمَنَكَ إياه يَعْطِفُهُ على الصلح».

(٢) سبق تحريجه ص ٧٩٢ من القسم الأول.

(٣) د، ط: آلية.

(٤) ليس في ط.

(٥) ط: ولا يقع.

(٦) د: «كما تقدم الإشارة إليه».

غلامه، كان ضربه لغلامه مخبراً عنه بكان، ثابتاً عند المتكلم، مسئولاً عنه بهل، غير ثابت عنده، وهو تناقض.

وأما قولهم: علمت أزيد عندك أم لا، فقد ذكرنا أن: أزيد، ليس للاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض.

وإن كانت الأفعال طلبية مع أخبارها، وهي، كما ذكرنا، صفة للأخبار، اكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها إن كان الطالبان متساويين إذ الطلب فيها طلب في أخبارها، تقول: كُن قائماً، أي: قُمْ، وهل يكون قائماً، أي: هل يقوم.

وقد جاء الطلب فيهما معاً في الشعر، قال: (١):

٧٣٨ وكوني بالمكارم      ذكّرني \* [ودليّ دلّ ماجدة<sup>(٢)</sup> صنّاع]

وان اختلف الطالبان، بأن يكون أحدهما أمراً، مثلاً، والآخر استفهاماً، نحو: كوني هل ضربت، اجتمع طالبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو مُحَال.

(١) بعض بني تَهلّج، وهو جاهليّ.

الخرّانة ٢٦٦/٩، نوادر أبي زيد ٢٠٦ و ٢٦٠، ضرائر الشعر ٢٥٨، المغني ص ٧٦٢.  
و (الماجدة): الكريمة، و (الصنّاع): الرقيقة الكف بالعمل، يقول: اخلطي ذاك بمنفعة وصنعة، ولا تكوني خرقاة لا يتنفع أهلها.

والبيت شاهد على أنه جاء خبر كان جملة طلبية، وهذا مختص بالشعر.  
قال ابن عصفور: «فجعل ذكّرني» في موضع (مذكّرة)، وهو قبيح؛ لأن فعل الأمر لا يقوم مقام الخبر في باب «كان». وإنما فعل ذلك؛ لأن (كوني) أمر في اللفظ، ومحصول الأمر منه لها إنها وقع على التذكير، فلمّا كان في المعنى أمراً لها بتذكيره، استعمل فيه لفظ الأمر [الضرائر ص ٢٥٩]، وانظر التسهيل ص ٥٢. وقال ابن هشام: «والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية، أي: وكوني تذكّرني، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضلالة فَلْيُمْدُذْ له الرحمن مدّاً﴾ (مريم/٧٥) أي فيمد. [المغني ٧٦٢ ط. م].

(٢) ليس في د، ط.



وَأَمَّا إِنْ كَانَ خَبَرُهَا مَفْرُوداً مُتَضَمِّناً لِمَعْنَى الاسْتِفْهَامِ، جاز<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ الْمَفْرُودَ  
يَجِبُ تَقْدُّمُهُ عَلَيْهَا، نَحْوُ: أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ، وَأَيُّهُمْ كَانَ زَيْدٌ، وَكُلُّ كَلِمَةِ اسْتِفْهَامٍ  
تَقَدَّمَتْ عَلَى (٢٢٩/ب) جُمْلَةً، أَحَدَتْتْ فِيهَا مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ، فَلَا يَبْقَى، إِذَنْ،  
فِي الْفِعْلِ «إِخْبَارٌ حَتَّى<sup>(٣)</sup> يَتَنَاقَضُ الْكَلَامُ».

فَإِنْ قِيلَ: فَيَجِبُ أَنْ يُجَوِّزَ تَقْدِيمُ الْجُمْلَةِ الطَّلِيَّةِ عَلَيْهَا، عَلَى مَا ذَكَرْتُ، نَحْوُ:  
أَيُّهُمْ ضَرَبَ كَانَ زَيْدٌ.

قُلْتُ: إِنْ كَلِمَةُ الاسْتِفْهَامِ تُحَدِّثُ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي تَلِيهَا بَلَا فِصْلٍ، مَعْنَى  
الاسْتِفْهَامِ، لَا فِي جُمْلَةٍ أُخْرَى بَعْدَهَا.

فَعَلِمَى هَذَا يَجُوزُ وَقَوْعُ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ أَخْبَاراً لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُصَدَّرَةً  
بِمَا، النَّفْيِ<sup>(٤)</sup>، فَلَا تَقُولُ: أَيْنَ، مَا كَانَ زَيْدٌ، وَلَا: مَتَى مَازَالَ عَمْرُو<sup>(٥)</sup>، لَوْجُوبِ  
تَصَدُّرِ «مَا» النَّفْيِ، وَيَجُوزُ<sup>(٦)</sup>: مَتَى لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ، وَأَيُّ وَقْتُ لَمْ يَزَلْ سَمَاحُكُ.

وَمَنْعِ الْجُزْؤِلِيِّ<sup>(٧)</sup> وَالشَّلْوِيِّنِيِّ<sup>(٨)</sup>: ذَلِكَ، فِي «لَيْسَ» نَحْوُ: أَيْنَ لَيْسَ زَيْدٌ، فَإِنْ مَنَعَا  
ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى مَنَعِ تَقْدُّمِ خَبَرٍ لَيْسَ عَلَيْهِ، فَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَإِنْ مَنَعَاهُ لِأَدَائِهِ  
إِلَى الْمُحَالِ، مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ زَيْدًا، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي جَمِيعِ الْأَمَكْنَةِ،  
فَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَبَالِغَةِ، وَيَفْرَضُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمُسْتَحِيلِ، نَحْوُ:  
مَتَى لَيْسَ وَجُودُ اللَّهِ، أَوْ عِلْمُهُ، أَوْ قُدْرَتُهُ.

(١) جواب (أما)، وحقه الاقتران بالفاء، وكثيراً ما يأتي مثل هذا في كلام الرضي، وقد أشرنا إلى هذا من قبل.

(٢) في ط: لأن جاز ذلك المفرد!

(٣) في م: «معنى الإخبار حتى يتناقض هو ومضمون الخبر».

(٤) هذا كقوله: ما التعجب بالإضافة.

(٥) ط: زيد.

(٦) في ط: «ويجوز متى لم يزل هذا، وأين لم تزل عمرو، وأي وقت لم يكن سباحك».

(٧) الشرح الصغير للمقدمة الجزئية ص ٨٠.

(٨) التسهيل ص ٥٣. والشَّلْوِيُّ: هُوَ عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ، لَهُ شَرْحٌ لِكِتَابِ سَيُوه، وَشَرْحٌ لِلْجُزْؤِلِيَّةِ. تَوَفَّى سَنَةَ

٦٤٥ هـ. وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: الشَّلْوِيُّنِيُّ أَيْضاً. [البُلْغَةُ ١٧٢، الإِبَاهَةُ ٣٣٢/٢، البُغْيَةُ ٢٢٤/٢].

ثم نقول: إذا كان الخبر مفرداً مشتملاً على ماله صدرُ الكلام، وَجَبَ تقديمه على كان وأخواته، إن لم تصدر بما، وذلك<sup>(١)</sup>: إمَّا كلمة الشرط نحو: أين تكن أكن، أو كلمة الاستفهام، نحو: أين كنت وأيهم كنت.

وإذا كان الخبر ظرفاً والاسم نكرة، وجب تأخير الاسم عن الخبر، نحو: كان في الدار رجلٌ، وفي الدار كان رجل، وكذا إن دخل «إِلَّا» على الاسم نحو: لم يكن قائماً إلَّا زيدٌ، أو: قائماً لم يكن إلَّا زيدٌ، لما ذكرنا في باب الفاعل<sup>(٢)</sup>، ويجب، أيضاً تأخيرُه عن الخبر، إذا كان لجزء الخبر ضميرٌ في الاسم، نحو: كان في الدار صاحبُها، وكذا إذا كان الاسم «أَنْ» مع صلتها، نحو: كان عندي أَنَّك قائمٌ، وعندي كان أَنَّك قائمٌ، إذ لو تأخر الخبر لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، على تقدير إضمار الشأن في الفعل، ويجب تأخير الخبر عن كان، واسمه معاً إن دخله «إِلَّا» نحو: ما كان زيدٌ إلَّا قائماً، ويجب توسيطه أو تأخيرُه، إذا كان الفعل مُصَدِّراً بما يقتضي التصدر، وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل، كهل وأسماء الاستفهام والشرط، نحو: هل كان زيد قائماً، ومتى كان قائماً زيد، إذ لا تفصل هذه الكلم عن الفعل، كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير.<sup>(٣)</sup>

وأما همزة الاستفهام، وما، النفي، إذا لم يكن مع زال وأخواتها،<sup>(٤)</sup>، فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص، نحو: ما قائماً كان زيدٌ، و: أ قائماً كان زيدٌ، ولا يجوز تقديمه عليهما.

ويجب تأخير الخبر أيضاً عن الاسم إذا تأخر مرفوعه عنه نحو: كان زيد حسناً وجهه، فلو قلت: كان حسناً زيدٌ وجهه، أو: حسناً كان زيدٌ وجهه، لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئته، بالأجنبي.

(١) أي ماله صدر الكلام.

(٢) في الجزء الأول الذي يحققه الزميل حسن حفظي.

(٣) في الجزء الأول.

(٤) انظر الإنصاف، المسألة ١٧.

وأما إذا تأخر منصوبه، فيجوز على قُبْحٍ، إذا لم يكن المنصوب ظرفاً، نحو: ضارباً كان زيدٌ عمراً، إذ المنصوب ليس كجزئه، أما إذا كان منصوبه ظرفاً فإنه يجوز بلا قُبْحٍ، نحو ضارباً كان زيدٌ اليوم أو في الدار، إذ الظروفُ مُتَّسَعٌ<sup>(١)</sup> فيها. وألزم بعضهم تأخير الخبر إذا كان جملةً، ولا وَجَهَ لِمَنْعِ تَوْسِطِهَا أو تَقَدُّمِهَا، والأصل الجواز.

ولا يُفصل، عند البصرية بين كان وأخواته، ويَبَيِّن المرفوع بها من معمولات الخبر إلا بالظرف، أو الجار والمجرور<sup>(٢)</sup>، نحو: كان أمانك زيدٌ جالساً، وذلك لكون الفعل الناقص عاملاً ضعيفاً، فلا يفصل بينه وبين مفعوله، من الأجنيبات إلا بالظرف، وإن كان العامل قوياً، جازَ الفصلُ بينه وبين معموله، بشرط أن يكون فضلةً، بغير الظرف أيضاً، نحو: عمراً كان زيدٌ ضارباً.

وأجاز الكوفيون<sup>(٣)</sup> الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف أيضاً، نحو: كان زيداً عمراً ضارباً.

وَفَرَّقَ بعضُ البصريين، بين الخبر العامل المتصل بذلك الم معمول الفاصل، وبينه إذا لم يتصل، فجَوَّزَ في المتصل، نحو: كان زيداً ضارباً عمراً، ولم يجوِّز في المنفصل، نحو: كان زيداً عمراً ضارباً، وما أوهم خلاف ذلك، قدَّر فيه البصريون ضمير الشأن، اسماً لكان وأخواته نحو: كان زيد الحمى تأخذ، أو: كان زيداً تأخذ الحمى، قال: <sup>(٤)</sup>

٧٣٩ قنافة هذاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

(١) د: يُتَّسَعُ.

(٢) حاشية الصَّبَّان ٢٣٨/١. وانظر الإنصاف، المسألة ١٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٦/١.

(٣) إصلاح الخلل ص ١٥٢، والإنصاف، المسألة ١٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٦/١.

(٤) الفرزدق (ديوانه ٢١٤/١). والبيت من قصيدة يهجو فيها جريراً، وعبد القيس، وقد وصفهم بالفُجُور والحَيَانة،

وشبههم بالقنافة في مشيهم بالليل.

الخزانة ٢٦٨/٩، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٧/١، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ١٥٢، المغني =

ويجوز في البيت، زيادة<sup>(٣)</sup> كان<sup>(٤)</sup>.

واعلم أنه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة، ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة، على ما ذكرنا في باب المبتدأ، قال: <sup>(٣)</sup>  
٧٤٠ مادام فيهن فصيل<sup>(٤)</sup> حياً

وتقول: مازال رجل واقفاً بالباب، وكذا في باب «إن»، قال: <sup>(٥)</sup>

ص ٧٩٥ شرح أبيات المغني للبغدادى ١٧٠/٥.

والقنافذ جمع قنفذ، بضمين بينهما سكون، أو بضم القاف، وسكون النون وفتح الفاء. وآخره ذال معجمة، وأدال مهمل: حيوان يضرب به المثل في السرى، فيقال: «هو أسرى من القنفذ». و(هذاجون): جمع هذاج، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان، وهي مشية الشيخ، أو مشية فيها ارتعاش، ويروى قنافذ دراجون، وهي رواية الديوان. و(عطية) هو أبو جريز.

والببت شاهد للكوفيين على جواز إيلاء كان معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جارٍ ومجرور، وقد رد عليهم البصريون. [انظر إصلاح الخلل ص ١٥٢].

(١) أو الإضمار فيها. [إصلاح الخلل ص ١٥٣].

والحاصل: أنه يجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفاً، أو مجروراً، نحو: كان عندك، أو في المسجد زيد معتكفاً. فإن لم يكن أحدهما، فجمهور البصريين بمنعون مطلقاً، والكوفيون يميزون مطلقاً، وفصل ابن السراج، والفارسي، وابن عصفور فأجازوه إن تقدم الخبر معه: كان طعامك أكلاً زيد، ومنعوه إن تقدم وحده: «كان طعامك زيداً أكلاً».

(٢) في د تكلمة بعد قوله: «زيادة كان» كما يلي: «يجوز عمراً كان زيد ضارباً بلا قنبح؛ لأن العامل قوي، فيجوز الفصل بينه وبين معموله الفضلة بأجنبي».

(٣) ابن ميادة (شعره ص ٢٣٧).

الخزانة ٢٧٢/٩، سيبويه ٢٧/١ بولاق، نوادر أبي زيد ص ٥١٢، شرح أبيات سيبويه لابن السرياني ٢٦٦/١، الإفصاح ص ٢٧٨، اللسان / فصل / ط. الخياط والراجز يخاطب ناقته، وقوله: (مادام فيهن): أي في هذه الإبل. والفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه بعد فطامه. الشاهد في تقديم (فيهن) وهو ظرف ملغى على الاسم لحصول الفائدة؛ لأنك إذا قلت: مادام فصيل حياً، فالمراد: أبداً. فلما لم تتم الفائدة إلا به حسن تقديمه لمضارعة الخبر في الفائدة.

(٤) في د: فضيل.

(٥) امرؤ القيس. وتنكير (شفاء) هي رواية سيبويه ٢٨٤/١ بولاق. الخزانة ٢٧٤/٩، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٨؛ وفيه: وإن (شفائي) بدل (شفاء). فلا شاهد فيه عندئذ. والمهارة: المصوبة، والهاء مفتوحة في الوصف، كما هي مفتوحة في المضارع: يهريق؛ لأنها ليست بأصلية، إنما هي بدل من همزة أراق. الشاهد فيه =

٧٤١ وإنَّ شفاءً عبرة مُهَرَّاقَة [فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ<sup>(١)</sup> مِنْ مُعَوَّلٍ] كذا أنشده سيبويه<sup>(٢)</sup>.

وقد يُخبر، في هذا الباب، وفي باب «إنَّ» بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك (٢٣٠/أ) في المبتدأ والخبر للالتباس، لِاتِّفَاقِ إِعْرَابِ الْجُزْأَيْنِ هُنَا وَخِطَابِهِمَا هُنَا.

وقد ذَكَرْنَا أَنَّ سيبويه قَالَ فِي نَحْوِ مَنْ زَيْدٌ: إِنَّ «زَيْدًا» هُوَ الْخَبَرُ<sup>(٣)</sup>.  
وقال<sup>(٤)</sup> الزمخشري: لَا يُخْبِرُ هَهُنَا عَنْ نَكْرَةٍ بِمَعْرِفَةٍ إِلَّا ضَرُورَةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>:  
..... يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ ٧٣٢  
فَيَمْنُ نَصَبٌ<sup>(٦)</sup> «مَزَاجُهَا»<sup>(٧)</sup>، وَقَالَ: (٨)

[قَفِي قَبْلَ التَّفْرِقِ<sup>(٩)</sup> يَاضُبَاعًا] وَلَا يَكُ مَوْقِفُكَ مِنَكَ الْوَدَاعَا ١٤٣  
وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ<sup>(١٠)</sup>: بَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ اخْتِيَارًا؛<sup>(١١)</sup> لِأَنَّ الشَّاعِرَ أَمَكَنَهُ أَنْ يَقُولَ:  
..... وَلَا يَكُ مَوْقِفِي مِنَكَ الْوَدَاعَا

- 
- نصب «شفاء» اسمًا؛ لِأَن مَعَ تَنكِيرِهَا؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ نَكْرَةٌ مِثْلُهَا. =  
وهو أحسن من أن يكون الاسمُ نكرة والخبر معرفة في نحو: إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ.  
(١) ليس في ط.  
(٢) الكتاب ٢٨٤/١ بولاق.  
(٣) الكتاب ١٥٢/١ بولاق. وقوله: (أنشده سيبويه): أي، بالتثنية لكلمة (شفاء).  
(٤) الفصل ص ٢٦٣.  
(٥) حسان بن ثابت. وصدُرَ البيت: كَأَنَّ سَبِيحَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ \* وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُ الْبَيْتِ.  
(٦) في م: «فَيَمْنُ رَوِيَ النَّصْبُ فِي مَزَاجِهَا».  
(٧) على أَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَهُوَ مَعْرُوفَةٌ، وَعَسَلٌ اسْمُ كَانَ مُؤَخَّرٌ وَهُوَ نَكْرَةٌ.  
(٨) سبق تخريجه ص ٤٧٧ من القسم الأول.  
(٩) ليس في ط.  
(١٠) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٦٣/١.  
(١١) مبني على مذهبه في الضرورة، وهي ما ليس للشاعر عنه مندوحة، والجمهور يقولون: هي ما وقع في الشعر، ولو كان للشاعر عنه مندوحة.

وأن يرفع «مزاجها» على إضمار الشأن في «كان»، كما في الرواية الأخرى.

ولا خلاف، عند مُجَوِّزِهِ<sup>(١)</sup> اختياراً، أيضاً: أَنَّ الأولى: جَعَلَ المعرفة اسماً والنكرة خبراً،<sup>(٢)</sup> أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ «أَنْ»<sup>(٣)</sup> أَوَّلَى بِالْأَسْمَاءِ مِمَّا تَقْدُمُ<sup>(٤)</sup> فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٥)</sup>، مع كونهما معرفتين، لمشابهتها المضممر من حيث لا توصف كالمضممر.

وإنما جرُّأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر: عَدَمُ اللَّبْسِ فِي بَابِي كَانَ وَإِنَّ، لاختلاف إعراب الجزأين.

وأورد سيبويه<sup>(٦)</sup> للتمثيل بالإخبار عن النكرة بالمعرفة قوله: (٣)

٧٤٢ أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتْسَاكِرٌ؟

(١) في م، د: «عند مَنْ جَوَّزَ مِثْلَ هَذَا أَيْضاً أَنَّ الْأَكْثَرَ وَالْأَوَّلَى...».

(٢) انظر دراسات ق ١، ٣٥٨/١.

(٣) يعني هي، وما دخلت عليه من الفعل، فيؤولان بالمصدر في موضع رفع اسم (كان).

(٤) أي مَّا قَبْلَهَا فِي الْآيَةِ، وَهُوَ «حُجَّتَهُمْ». وَيَجُوزُ الْعَكْسُ.

(٥) الجاثية ٢٥، والآية بتمامها: ﴿وَإِذْ نُنَظَّرُ عَلَيْهِمْ أَأَنْتُمْ أَنْتُمُ الْكَاذِبُونَ أَلَا قَالُوا إِنَّا بِمَا يَكُونُ لَكُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾.

انظر: [المشكل ٢٩٧/٤، دراسات ق ١، ٣٥٨/١، الإتحاف ص ٣٩٠].

(٦) الكتاب ٢٣/١ بولاق.

(٧) الفرزدق (ديوانه ٤٨١)، وقد ذُكر البيت مفرداً على أنه من فوائت الديوان.

الخراتمة ٢٨٨/٩، سيبويه ٢٣/١، ٣١٤، المقتضب ٩٣/٤، الخصائص ٣٧٥/٢، ملحق المسائل العسكرية ص ١٤٥.

ويعني بابن المراهقة جريراً، لُقِّبَ الفرزدقُ أمُّهُ بِالْمَرَاغَةِ، وَهِيَ الْأَتَانُ الَّتِي لَا تَمْتَنِعُ مِنَ الْفُحُولِ... والشاهد فيه الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

هذا، و «بعض العرب - وهم بنو دارم وبنو نسل - يقولون: قائمٌ كان عبدالله، وكان قائمٌ عبدالله، فيجعلون النكرة اسماً، والمعرفة خبراً - وكان»، وإنما يفعلون ذلك؛ لِأَنَّ النكرة أَشَدُّ تَمَكُّناً مِنَ الْمَعْرِفَةِ.

[شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٩].

وقوله: <sup>(١)</sup>

فإنك لا تبالي بعد حَوْلٍ أَطْبِيَّ كان أمك أم حمار ٥٢٤

وقوله: <sup>(٢)</sup>

٧٤٣ ألا من مبلغ حسان عني أطبُّ كان سحرَك أم جنون

وردَّ عليه المبرد <sup>(٣)</sup> بأن اسم كان، هو الضمير وهو معرفة <sup>(٤)</sup>.

وأجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بأن همزة الاستفهام في: أطبي، و: أطبُّ، و: أسكران: دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند إلى ضميره، فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك الفعل أولى، فاسم كان «إذن، نكرة، وردَّ الجواب بأن «أم» المتصلة يليها أحد المستويين والآخر «الهمزة، ولو قدرت بعد الهمزة فعلاً، لم يلها المستويان.

---

(١) خدش بن زهير، كما في سيبويه ٢٣/١ بولاق، والمقتضب ٩٤/٤ الطبعة الأخيرة. أو ثروان بن فزارة العامري، كما في الخزائن ١٩٢/٧ هارون.

والشاهد فيه الإخبار عن النكرة بالمعرفة؛ لأن النكرة أشدُّ تمكُّناً من المعرفة.

(٢) أبوقيس بن الأسلت الأنصاري الخزرجي في حسان بن ثابت، وهو من الأوس.

الخزائن ٢٩٥/٩، سيبويه ٢٣/١ بولاق، اللسان / طَبَّ /.

الشاهد فيه لما تقدَّم قُبْلَهُ.

(٣) المبرد في المقتضب ٩٣/٤، ٩٤ جعلَ البيتين:

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا      تمبياً بجوف الشام أم متساكر

فإنك لا تبالي بعد حولٍ      أطبي كان أمك أم حمار

من ضرورة الشعر، فهو - على هذا - موافق لسيبويه الذي جعل ضمير العائد على نكرة هو نكرة. وإذا فإن ما

ذهب إليه الرضي ليس بصحيح. هذا، وقد تابع الرضي في هذا الوهم ابن يعيش في شرح المفصل ٩٥/٧.

(٤) في د تكملة: «فلم يخبر إلا عن المعرفة».

(٥) أي وبلي الآخر الهمزة.

وأجيب عن ردّ الجواب، بأنّ الفعل لما كان محذوفاً وجوباً لأجل المفسّر فكأنه معدوم، وأيضاً فإن استواء ما وليّاهما قد لا يكون، في ضرورة الشعر، كما يجيء في باب العطف<sup>(١)</sup>.

هذا، ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير: أنّ المرفوع إنما يفسّر رافعه بظاهر، إذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو: ﴿إِنْ أَمْرُؤُا<sup>(٢)</sup> هَلَكَ﴾<sup>(٣)</sup> وفي قوله خاصة: «أظبي كان أمك أم حمار»: الأولى أن يرتفع ظبي بكان المقدّرة<sup>(٤)</sup> لما يجيء في باب العطف أنه بعد سواء، ولا أبالي، لا تدخل همزة التسوية إلا على الفعل.

وأجاب بعضهم، المبرّد عن سيبويه بأنّ الضمير راجع إلى منكّر فيكون منكراً، ورّد جوابهم بأنّ الضمير الراجع إلى نكرة: معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو: ضربت رجلاً وهو راكب، ولو كان نكرة لصحّ وصفه.

والجواب عن الرّد: أنّ الضمير إذا عاد إلى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو: جاءني رجل فضربته، وإلا فهو نكرة نحو: أرجل ضربته أم امرأة، كما مرّ في حدّ المعرفة، والنكرات المفسّرة للضمير في الأبيات الثلاثة: غير مختصة، فالضمائر، إذن، نكرات.

(١) أي في باب حروف العطف، في قسم الحروف من هذا الشرح.

(٢) ط: امرء.

(٣) النساء ١٧٦، والآية بنهاهما: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُؤُاهَا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الشُّلُّانُ بِمَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ إِخْوَةٌ رَجُلًا أَوْ نِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ يَكِلُ شَيْءًا عَلَيْهِ﴾

(٤) ط: مقدرة.



واعلم أنَّ «ليس» من بين أخواتها تختص بكثرة مجيء اسمها نكرة، لما فيها من النفي، ويجوز حذف خبرها كثيراً كقوله<sup>(١)</sup>:

٧٤٤ [وإذا أقرضت<sup>(٢)</sup> قرضاً فاجزه] إنما يجزي الفتى ليس الجمل

أي ليس الجمل جازياً<sup>(٣)</sup>، وقيل: بل حُمِلت على «لا» فصارت حرف عطف مثلها.

وجميع هذه الأفعال متصرفة إلا: لَيْسَ، ودَامَ، ولتصاريفها ما لها، ولا يستعمل لَمَّا زال وأخواتها مصدر، واسم فاعل، إلا تَامَنَ؛ لأنها يلزمها حرف النفي، وهو لا يدخل على المفرد.

وقد تحذف<sup>(٤)</sup> لام «تَكُنْ»<sup>(٥)</sup> للجزم، تشبيهاً لنونها بالواو، فحذفت مع أنه قد

(١) لبيد (ديوانه ١٤١).

الخرابة ٢٩٦/٩، سيويه ٣٧٠/١، شرح أبيات سيويه للنحاس ص ٢٤٧؛ وفيه: جُوزِيَتْ بدل أقرضت، شرح أبيات سيويه لابن السرياني ٤٠/٢، المقتضب ٤١٠/٤، مجالس ثعلب ٤٤٧/٢، منشور الفوائد ص ٣٢. وعجز البيت مثلاً؛ وفيه: «يريد: لا الجمل: يُضرب في المكافاة، أي إنما يجزيك مَنْ فيه إنسانية، لا من فيه بهيمة، ويروى: الفتى يجزيك لا الجمل». [تجمع الأمثال، ٢٤/١، رقم المثل ٧٧، وكتاب الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ١٣٨، رقم المثل ٣٨٠، تحقيق د. قطامش ط ١ سنة ١٩٨٠ دمشق].

والفتى: السيد الكريم. و(الجمل): الجاهل، أو لعله يعني أن الذي يعنى بمقارضة معروف هو الإنسان، لا الحيوان.

الشاهد فيه أنَّ (ليس) يجوز حذف خبرها كثيراً؛ أي ليس الجمل جازياً أو يجزي. وقيل إن (الجمل) هو الخبر، وسكن للقفية، واسمها ضمير اسم الفاعل المفهوم من يجزي، أي: ليس الجازي الجمل، فلا حذف فيه. وقيل: إنَّ (ليس) فيه عاطفة. وقد ذكره الرضي في (لا) العاطفة، كما سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

(٢) ليس في م، ط.

(٣) ط: جارياً.

(٤) ط: يحذف.

(٥) ط: يكن.

حذفت قَبْلُ، حركتها للجزم، وذلك لكثرة استعمالها، قال تعالى :

﴿لَمْ يَكْ مُعِيرًا نِعْمَةً﴾<sup>(١)</sup>

كما حذفت كسرة لم أبال، فقليل لم أبل، بعد ما حذفت منه الياء، لكثرة الاستعمال، أيضاً.<sup>(٢)</sup>

قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : إذا لاقى نون «يَكُنْ» المجزوم ساكناً بعدها لم يَجُزْ حذفها، قال تعالى :

﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٤)</sup>

لتقويها بالحركة، وخروجها بها عن شبه حرف المد، وأجازه يونس<sup>(٥)</sup>، أنشد أبو زيد في نوادره:<sup>(٦)</sup>

٧٤٥ لم يَكْ الحقُّ على أن هاجهُ رسم دار قد تعقَى بالسَّرَرِ  
قال السيرافي : هذا شاذٌ.

---

(١) الأنفال / ٥٣، ونصها: ﴿ذَلِكَ يَأْتِ اللَّهُ لَمْ يَكْ مُعِيرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُعِيرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنْتَ اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(٢) انظر شرح الشافية ٢/ ٢٣٥، والنصف ٢/ ٢٢٧.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨٩ بولاق.

(٤) البينة / ١، والآية بتمامها: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُتَفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾

(٥) في د: «وأجاز يونس الحذف مع ذلك أيضاً».

(٦) ص ٢٩٦. وقال البيت: حُسَيْنُ بْنُ عَرْفُطَةَ، وهو شاعر جاهلي، كان اسمه حُسَيْنًا، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم حُسَيْنًا. (الإصابة ٢/ ٢٤٨). الخزانة ٩/ ٣٠٤، التمام في تفسير أشعار هُذَيْل ١٧٥، النصف ٢/ ٢٢٨، الخصائص ٩٠/ ١.

والسَّرَرُ: بفتح السين والراء [نوادير أبي زيد ص ٢٩٦]: ذكر ياقوت أنه وإد يدفع من البهامة إلى أرضِ حضرموت. و«السَّرَرُ، بكسر أوله، هو موضع على أربعة أميالٍ من مكة عن يمين الجبل بطريق مِني» [الخزانة ٩/ ٣٠٧].

الشاهد فيه أَنَّ نُونَ (يَكُنْ) المجزوم الملاقي للساكن، جائزٌ عند يونس، شاذٌ عند السيرافي.

قال سييويه<sup>(١)</sup>: تقديم الخبر إذا كان ظرفاً: مُستحسن، ويسمى ذلك الظرف مستقراً<sup>(٢)</sup> بفتح القاف<sup>(٣)</sup>، وكذا كل ظرف عامله مقدّر، لأن ناصبه، وهو: «استقرَّ» مقدّر قبله، فقولك: كان في الدار زيد، أي: كان مستقراً في الدار زيد، فالظرف مُستقرّ فيه، ثم حذف الجار، كما يقال: المحصول، للمحصول عليه، ولم يُستحسن تقديم الظرف اللغو، وهو ناصبه ظاهر، لأنه، إذن، فضلة فلا يُهْتَمُّ به، نحو: كان زيدٌ جالساً عندك، وأمّا قوله تعالى:

﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾<sup>(٤)</sup>،

فإنما قدّم اللغوفيه لأنه معقد الفائدة، إذ لَيْسَ الغَرَضُ نفي الكُفءِ مطلقاً، بل نفي الكُفءِ له تعالى، فقدّم اهتماماً بما هو المقصود، معنى، ورعاية (٣٣٠/ب) للفواصل لفظاً.

(١) هذا بمعناه في الكتاب ٢٧/١ بولاق.

(٢) لأنه يقدر بـ «استقر». وإن لم يكن خبراً سَمَّاهُ لغوياً.

(٣) كما في الضَّبَّان على الأشموني ٢٠٠/١.

(٤) الإخلاص ٥.



## [ أفعال المقاربة ]

قوله : «أفعال المقاربة<sup>(١)</sup> : ما وُضع لدنو الخبر، رجاءً أو حصولاً،» «أو أخذاً فيه» .

الذي أرى<sup>(٢)</sup>، أن «عسى»، ليس من أفعال المقاربة، إذ هو طَمَعٌ في حَقِّ غيره تعالى، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله، ولا يجوز أن يقال: إن معناه رجاء دنو الخبر، كما هو مفهوم من كلام الجُرُولي<sup>(٣)</sup>، والمُصَنَّف<sup>(٤)</sup>، أي أن الطامع يطمع في دُنُو مضمون خبره، كقوله: عسى الله أن يشفي مريضِي، أي: إني أرجو قُرْبَ شفائه، وذلك لأن «عسى»، ليس متعيناً بالوضع للطمع في دُنُو مضمون خبره بل لطمع حصول مضمونه مطلقاً، سواء ترجى حصوله عن قريب أو بعيد مدّة مديدة، تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة، وعسى النبي عليه السلام أن يشفع لي، فإذا قلت: عسى زيد أن يخرج، فهو بمعنى لعله يخرج، ولا دُنُو في «لعل» اتفاقاً.

وكذا في عَدَّهُم «طَفِقَ» ومرادفاته من أفعال المقاربة، بمعنى كونها لِدُنُو الخبر: نَظَرٌ، لأن معنى: طَفِقَ زيدٌ يخرج: أنه شرع في الخروج وتلبس بأول أجزائه، ولا يقال: إن الخروج قُرْبَ ودنا<sup>(٥)</sup> من زيد، إلا قبل شروعه فيه؛ لأن معنى القرب: قِلَّةُ المسافة، بَلَى، يَصِحُّ أن يقال فيمن شرع في الشيء: قرب تمام ذلك الشيء على يده وفراغه منه.

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٤، والفوائد الضيائية ٢/٢٩٨.

(٢) م: الذي يظهر لي.

(٣) الشرح الصغير للمقدمة الجزولية ص ٩٧.

(٤) الإيضاح في شرح المَقْصَل ٩١/٢.

(٥) ط: دَنَى، وهذا خطأ إملائي.

فعلى هذا، ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لِدُنُو الخبر، إلّا: كاد ومرادفاته.

وقول المصنف<sup>(١)</sup>: لدنو الخبر رجاء، أو حصولاً، أو أخذاً فيه، فيه خَبْطٌ؛ لأنَّ نصب هذه المصادر<sup>(٢)</sup>، على التمييز في الظاهر، وهو تمييز نسبة، فيكون فاعلاً<sup>(٣)</sup> للدُّنُو، في المعنى، كما في قولك: يعجبني طيب زيد علماً، أي طيب علم زيد، فيكون المعنى: لِدُنُو رجاء الخبر، أو لِدُنُو حصوله، أو لِدُنُو الأخذ فيه، وليس «عسى» لدنو رجاء خبره، بل لرجاء دنو خبره، على ما ذهب إليه، وكذا «طَفِقَ» وأخواته، ليست لِدُنُو الأخذ فيه<sup>(٤)</sup>، بل هي للأخذ فيه، ولفظ الجُزْولي، أي: أنَّ عسى لمقاربة الفعل في الرجاء، أوضح<sup>(٥)</sup> فيما قصده من المعنى، ولو جعلنا المنصوب حالاً<sup>(٦)</sup> من الخبر أي: لِدُنُو الخبر مرجواً أو حاصللاً أو مأخوذاً فيه، على تكلف فيه، إذ الحدُّ لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة، لم يَصِحَّ<sup>(٧)</sup> قوله: حصولاً؛ لأنَّ الخبر في «كاد» ليس حاصللاً، بل هو قريبُ الحصول، وتبيَّن، أيضاً، أنَّ بين قُرْب الخبر، وحصوله تنافياً؛ لأنَّ القريب: ما لم يحصل بعدُ.

قوله: «فالأول: عسى، وهو غير متصرف، تقول: عسى زيد أن يخرج وعسى أن يخرج زيد، وقد تحذف<sup>(٨)</sup> أن، والثاني: كاد، تقول: كاد زيدُ يجيء، وقد تدخل<sup>(٩)</sup> أن، وإذا دخل النفي على<sup>(١٠)</sup> كاد، فهو كالأفعال على الأصحَّ، وقيل يكون

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٩٠/٢.

(٢) أي قبل تحويله إلى التمييز، فهو من قبيل المحوّل عن الفاعل.

(٣) في ط: في الخبر.

(٤) ط: أوضح وأصح.

(٥) أي حالاً بالتأويل، كما سيبيئه الرضي.

(٦) جواب (لو) في قوله: ولو جعلنا المنصوب حالاً.

(٧) ط: يحذف.

(٨) ط: يدخل.

(٩) انظر مجالس ثعلب ١٤٢/١، ابن يعيش ١٢٤/٧-١٢٦، المقتضب ٧٥/٣ الطبعة الأخيرة، معاني الفراء

٧١/٢.

للإثبات، وقيل يكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال، تمسكاً بقوله تعالى:

﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>

وَيَقُولُ ذِي الرَّئْمَةِ:<sup>(٢)</sup>

٧٤٦ إذا غَيَّرَ النَّايَ المحبين لم يكد رسيس الهوى من حُبِّ مَيَّةٍ يبرحُ

والثالث: جعل، وطفق، وكرب، وأخذ، وهي مثل كاد • وأوشك، وهي مثل عسى، وكاد في الاستعمال.

قوله: «فالأول عسى»، أي الذي لرجاء مضمون<sup>(٣)</sup> الخبر، قال سيوبه<sup>(٤)</sup>:  
عسى، طَمَعُ وإشفاق، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه، نحو:  
عسيت أن تموت ومعنى الإشفاق: الخوف.

وإنما لم يُتَصَرَّفْ في «عسى» بل لم يأتِ منه إلا الماضي، لِتَضْمِينِهِ معنى الحرف، أي إنشاء الطمع والرجاء، كَلْعَلٌ، والإنشاءات، في الأغلب، من معاني الحروف، والحروف لا يُتَصَرَّفُ فيها، وأما الفعل، نحو: بعثُ، والجملة الإسمية نحو: أنت حرٌّ، فمعنى الإنشاء عارضٌ فيهما.

---

(١) البقرة/ ٧١، والآية بنماها: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّدَلُولٍ تُطِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْمَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا أَأَتْنَحِشُ بِالْحَقِّ فَدَجَّحْنَاهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾

(٢) ديوانه (٨٦) أوربة.

الخرزانه ٣٠٩/٩، الإيضاح في شرح المفضل ٩٥/٢، ابن يعيش ١٢٤/٧، ١٢٥، شواهد التوضيح ص ٨٠، معجم الشواهد ٨٢/١. و(النأي): البُعْدُ، و(رسيس الهوى): حديث النفس.

(٣) د: دنو.

(٤) الكتاب ٣١١/٢ بولاق.

قال<sup>(١)</sup> الجَوْهَرِيُّ: عسى من الله واجبة<sup>(٢)</sup>، لاستحالة الطَّمَعِ والإشفاق عليه تعالى، إذ لا يكونان إلّا في المجهول، وقوله تعالى:

﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>

للتخويف<sup>(٤)</sup>، لا للخوف والإشفاق، كما أن «أو» في كلامه تعالى، للإبهام، والتشكيك، لا للشك.

قال<sup>(٥)</sup> أبو عبيدة: عسى من الله إيجاب<sup>(٦)</sup>، فجاء على إحدى لغتي العرب لأن «عسى» للرجاء، ولليقين أيضاً، وأنشد لابن مقبل<sup>(٧)</sup>:

٧٤٧ ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الأمثال

(١) الصُّحاح ٢٤٢٥/٦: «وعسى من أفعال المقاربة، وفيه طَمَعٌ وإشفاق ولا يتصرّف؛ لأنه وقع بلفظ الماضي لما جاء في الحال...»

وفي ص ٢٤٢٦: «وعسى من الله واجبة في جميع القرآن، إلّا في قوله: «عسى ربه إن طلقك أن يبدله» [التحریم/٥]، وقال أبو عبيدة: عسى من الله إيجاب، فجاءت على إحدى لغتي العرب؛ لأن عسى في كلامهم رجاءً ويقيناً. وأنشد لابن مقبل:

ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الأمثال. وأي ظني بهم يقيناً.

(٢) «روى البيهقي في سننه عن ابن عباس قال: «كُلُّ (عسى) في القرآن فهي واجبة». وقال الشافعي: يقال: عسى من الله واجبة...»

[البرهان ٢٨٨/٤]. وانظر البحر ٩٥/٥.

(٣) التحريم ٥/، والآية بنهاها: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَنَاطَاتٍ لَّا يَحِلُّ لَكَ إِلَهُنَّ مِنْ بَعْدِهَا سَبَّحْتَ تُبْحَتُ وَأَبْكَرَا﴾.

(٤) في فتح القدير ٢٥١/٥: «... أخبر عن قدرته على أنه إن وقع منه الطلاق أبدله خيراً ممنه تخويفاً لمن...»

(٥) مجاز القرآن ١/١٣٤.

(٦) انظر دراسات، القسم الثالث ٤٤٧/١ وما بعدها.

(٧) ديوانه ٢٦١ [تحقيق د. عزة حسن، دمشق سنة ١٩٦٢م].

الخزانة ٣١٣/٩، مجاز القرآن ١/١٣٤، ابن يعيش ١٢٠/٧. والتنوفة: القلاة. يتنازعون: يتجادبون. جوائز

الأمثال: الأمثال السائرة في البلاد.

الشاهد فيه أن أبا عبيدة قال: إن (عسى) تأتي بمعنى اليقين كما في البيت.



أي: ظني بهم يقين<sup>(١)</sup>، هذا كلامه<sup>(٢)</sup>، وأنا لا أعرف «عسى» في غير كلامه تعالى لليقين، فقوله «عسى» لليقين، فيه نظر، ويجوز أن يكون معنى، ظني بهم كعسى، أي مع طمع.

وقد يكسرون سين «عسى» إذا اتصل به ضمير المتكلم<sup>(٣)</sup>، نحو: عسيْتُ، عسينا، أو ضمير المخاطب نحو: عسيْتَ عسيْتُما عسيْتِ، عسيْتَ عسيْتِما، عسيْتُنْ، أو نون جمع المؤنث نحو: عسيْن. (٤).

وزعم<sup>(٥)</sup> الزجاج أن عسى حرف، لما رأى من عدم تصرفه، وكونه بمعنى لعل، واتصال المرفوع به يدفع ذلك، إلا أن يعتذر بما اعتذر به أبو علي في<sup>(٦)</sup> ليس، كما تقدّم.

قوله: «عسى زيد أن يخرج»، المتأخرون على أن «عسى» يرفع الاسم وينصب الخبر، ككان، والمقرون بأن بعد اسمه منصوب المحل بأنه خبره، استدلالاً بالمثل النادر من قول الزباء، (أ/٢٣١) عسى الغوير أبوساً<sup>(٧)</sup>، وقوله: (٨).

(١) مجاز القرآن ١/١٣٤.

(٢) أي كلام أبي عبيدة، ذكره الرضي ليعقب عليه، وينقله.

(٣) وبالكسر قرأ نافع «قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال» [البقرة/ من ٢٤٦].

[الكشف ١/٣٠٣، حجة القراءة ١٣٩، النشر ٢/٢٣٠، ابن مجاهد ط ٢، ١٨٦].

(٤) انظر الموجز لابن السراج ص ٣٣، والصاحبي ص ٢٣٧.

(٥) معه ثعلب، وابن السراج. الجني ٤٦١، المغني ص ٢٠١.

(٦) المسائل الحلييات ق ٤٨/١-٥٢ ب.

(٧) سبق الكلام عليه. وانظر الخزانة ٩/٣٢٠ للتأكيد بما جاء هناك، وكذلك كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن

سلام ص ٣٠٠، والمستقصى ٢/١٦١، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص ١٢٩ [تحقيق د. عبدالحسين المبارك،

دار الرشيد، بغداد سنة ١٩٨٠م].

(٨) رؤية (ملحقات ديوانه ١٨٥).

الخزانة ٩/٣١٦، الأمالي الشجرية ١/١٦٤، الخصائص ١/٩٨، المغني ص ٢٠٣، شرح أبيات المغني

للبيهقي ٣/٣٤٢، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٩٧.

= الشاهد فيه أن المتأخرين استدلووا بهذا البيت، وبالمثل، وهو (عسى الغوير أبوساً) بوقوع المفرد منصوباً بعد

٧٤٨ [أكثر في العذل<sup>(١)</sup> مُلِحاً دائماً] لا تكثر<sup>(٢)</sup> إني عسيت صائماً

ونُقِلَ عن سيبويه<sup>(٣)</sup> مَنَعُ كَوْنِ «أَنْ يَفْعَلَ» خبره، قيل: إنما قال ذلك؛ لأنَّ الحدث لا يكون خبراً عن الجُثَّةِ، وقوله: أبوساً، وصائماً، لِتَضْمَنِ «عسى» معنى «كان» فَأَجْرِي في الاستعمال مُجْزِئاً، وَعُذْرٌ مَنْ جعله خبراً أَنْ يُقَدَّرَ مضافاً، إمَّا في الاسم، نحو: عسى حال زيد أن يخرج، أو في الخبر، نحو: عسى زيد صاحب أن يخرج.

قال<sup>(٤)</sup> أبو علي في القَصْرِيَّاتِ: عسى زيد أن يقوم أي عسى زيدَ ذا قيام، وفي هذا العذر تَكْلُفٌ، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبداً، لا في الاسم ولا في الخبر، وقال بعضهم: «أَنْ» زائدة، وفيه، أيضاً، نَظَرٌ؛ لأنَّ الزائد لا يلزم إلا مع بعض الكلِّم، كزيادة «ما» في قولهم: «افْعَلْ هذا أثراً ما»<sup>(٥)</sup>، ولزومه مُطَرِّداً في موضع مُعَيَّن مع أي كلمة كانت: بَعِيدٌ.

وقيل: المقترن بأنَّ، مشبَّه بالمفعول به، وليس بخبر، كخبر كان، حتى يلزم كون الحدث خبراً عن الجُثَّةِ، وذلك لأنَّ المعنى الأصلي، قاربَ زيدَ أن يخرج أي الخروج ثم تغيَّرَ معنى الكلام عن ذلك الأصل، بإفادة «عسى» لإنشاء الطَّمَع، كما كان أصل معنى: ما أَحْسَنَ زيداً، شيء جعله حسناً، ثم تغيَّرَ عنه بإفادة إنشاء التعجب، وكذا قالوا: أصل معنى: عسى أَنْ يخرجَ زيدٌ، قُرْبَ أن يخرجَ زيدٌ، أي خروج زيد، فهو في الاستعمال الأول كالفعل<sup>(٦)</sup> المتعدي، وفي الثاني كاللازم.

مرفوع، على أَنَّ أن والفعل في قولهم: عسى زيد أن يفعل، في موضع نصب على أنه خبر لـ (عسى) وهي تعمل عمل كان.

(١) ليس في ط. (٢) د، ط: لا تلحن.

(٣) هذا مستفاد من كلامه ج ١/ ٤٧٧ بلاق، ولفظه: وعسى محمولة عليها أَنْ، كما تقول: دنا أن يفعلوا.

(٤) م: كما قال.

(٥) بزيادة «ما». والمراد: افعل هذا مؤثراً له على غيره؛ أي: ابداً به.

(٦) د: «بمعنى الفعل المتعدي في الأصل، وفي الثاني بمعنى اللازم».

وفيه، أيضاً، نظراً، إذ لم يثبت في عسى، معنى المقاربة، وضعاً، ولا استعمالاً، كما مرَّ قبلُ.

وقال الكوفيون: إنَّ «أَنْ يَفْعَلَ» في محل الرفع، بدلاً ممَّا قبله، بدل الاشتمال، كقوله تعالى:

﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ...﴾ إلى قوله: ﴿أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾<sup>(١)</sup>،

أي لا ينهاكم عن أن تبرُّوهم.

«والذي أرى»<sup>(٢)</sup>، أن هذا وجه قريب فيكون في نحو: يازيدون عسى أن تقوموا، قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل، والمعنى، أيضاً، يساعد ما ذهبوا إليه، لأنَّ «عسى» بمعنى: يُتَوَقَّع، فمعنى عسى زيد أن يقوم: أي يُتَوَقَّع ويُرجى قيامه، وإنما غلب فيه بدل الاشتمال لأنَّ فيه إجمالاً ثم تفصيلاً، كما مرَّ في باب البدل، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيمٌ لذلك الشيء في النفس، كما مرَّ في ضمير الشأن.

وأما: عَسَيْتُ صائماً، وَعَسَى الْغَوِيُّرُ أَبُوساً فَشَاذَانِ<sup>(٣)</sup>، وقال بعضهم<sup>(٤)</sup> التقدير، عسى الغويُّرُ أن يكون أبوساً، وعسيت أن أكون صائماً، وجاز حذفُ «أَنْ» مع الفعل مع كونها<sup>(٥)</sup> حرفاً مصدرياً، لقوة الدلالة، وذلك لكثرة وقوع «أَنْ» بعد مرفوع

(١) المتنحة ٨/، والآية بنهاها: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

(أن تبرُّوهم): هذا المصدر المؤول في محل جر بدل من (الذين)، وهو بدل الاشتمال. [الكشاف ٨٨/٤، البحر ٢٥٥/٨]، أي عن برِّ الذين. [التيبان ١٢١٨/٢].

وقيل: مفعول من أجله. [مشكل إعراب القرآن ٣٧١/٢].

(٢) د: «ولا أرى هذا وجهاً بعيداً».

(٣) في ط: «فشاذان لتضمنها معنى كان».

(٤) المبرِّد، وابن هشام. [المقتضب ٦٩/٣، ٧٠، المغني ص ٢٠٣].

(٥) د: أنها حرف مصدرى.

«عسى»<sup>(١)</sup>، فهو كحذف المصدر وإبقاء معموله، كما ذكرنا من مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> في المفعول معه، ومثله ما قَدَّر الكِسائي في البيت<sup>(٣)</sup>: إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَرْقَدَانِ، إِلَّا أَنْ الْقَرِينَةَ ههنا أَذَلُّ كما ذكرنا.

فَعَلَى مذهب الكوفيين، إذا حذفت «أَنْ» في الخبر، مع قِلَّة ذلك، قلنا إنها مقدرة لقوة الدلالة عليه فيكون كقولهم تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ لَا أَنْ<sup>(٤)</sup> تراه.

قوله: «وعسى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ»، اعْلَمْ أَنْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنْ «أَنْ» مع الفعل في: عسى زيد أَنْ يَخْرُجَ، خبر عسى، جاز أَنْ يقول في عسى أَنْ يَخْرُجَ زيد: إنه خبر، وأيضاً، وهو من باب التنازع، فيقول في التثنية على اختيار البصريين: عَسَيَا أَنْ يَخْرُجَ الزيدان، وعلى اختيار الكوفيين: عسى أَنْ يَخْرُجَا الزيدان، وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث، وجاز أَنْ يقول: إِنَّ «أَنْ يَخْرُجَ» فاعل «عسى» وزيد فاعل يخرج، فيقول في التثنية: عسى أَنْ يَخْرُجَ الزيدان لا غَيْرُ<sup>(٥)</sup>.

وقوله تعالى:

﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾<sup>(٦)</sup>

لو جَعَلْنَا الْفِعْلَيْنِ متنازعين في «ربك» لم يجز إعمال الأول أعني «عسى»، لِكَوْنِ

(١) قال البغدادي: «وأحسن من ذلك كله أَنْ يُقَدَّرَ يَنْأَسُ أَبُوسَا، فيكون مفعولاً مطلقاً، ويكون مثل قوله تعالى: ﴿فَطُفِقَ مَسْحًا﴾ [ص ٣٣]، أي يَنْسَحُ مَسْحًا... [الخزانة ٣٢١/٩].

(٢) الكتاب ١٥٦/١ بولاق.

(٣) إشارة إلى قول عمرو بن مَعْدِيكَرِب:

وَكُلُّ أَخٍ مُقَارِفُهُ أَخُوهُ      لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

ديوانه ١٨١، سيبويه ٣٧١/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤٨، المغني ص ١٠١، ٧٣٩، الخزانة ٤٢١/٣ و ٣٢١/٩ هارون.

(٤) سبق تخريج المثل.

(٥) انظر المقتضب ٧٠/٣ الطبعة الأخيرة، وشرح المُرَادِي على الألفية ٣٣٢/١ - ٣٣٣.

(٦) الإسراء ٧٩، والآية بتمامها: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ. نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾.

«ربك» وهو أجنبي، إذن، فاصلاً بين بعض الصلة وبعض<sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى:

﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾<sup>(٢)</sup>.

يجوز أن يكون الفعلان متنازعين في «شيئاً» وقد أعمل الثاني، وأن يكون «أن تَكْرَهُوا» فاعل «عسى»، كما في قوله تعالى:

﴿عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ﴾، و: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>.

وأما نحو: الزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوما، فأن، فاعل «عسى»، قولاً واحداً.

ولا يضمّر في «عسى» ضمير الشأن، لأنه ليس من نواسخ الابتداء، كما كان «كاد» منها، وقوله تعالى:

﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ قَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

في «كاد» ضمير الشأن، ويجوز أن يكون من باب التنازع وقد أُعْمِلَ الأول، ولو

---

(١) «عسى هنا تامة، وفاعلها (أَنْ يَبْعَثُكَ)، و (رَبُّكَ) فاعل يبعثك... ولا يجوز أن تكون (عسى) هنا ناقصة وتقدّم الخبر على الاسم، فيكون (ربك) مرفوعاً اسم (عسى) و (أن يبعثك) الخبر في موضع نصب بها إلا في هذا الإعراب الأخير، وأما في قبله فلا يجوز؛ لأن مقاماً منصوباً يبعثك، و (ربك) مرفوع بعسى، فيلزم الفصل بأجنبي بين ما هو موصول، وبين معموله وهو لا يجوز. [البحر ٦/٧٢].

(٢) البقرة ٢١٦، ونصّها: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

(٣) الحُجرات ١١، والآية بنماها: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخْرُجُوا مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِنْ نِسَاءِ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَتْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

(٤) قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا﴾: ليس في ط.

(٥) التوبة ١١٧، ونصّها: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْمُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ قَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾.

أَعْمَلَ الثَّانِي لِقَالَ كَادَتْ، إِلَّا عِنْدَ الْكِسَائِيِّ<sup>(١)</sup> فَإِنَّهُ يَحْذِفُ الْفَاعِلَ فِي مِثْلِهِ، كَمَا مَرَّ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ<sup>(٣)</sup> مِنْ قَرَأَ<sup>(٤)</sup> «كَادَ يَزِيغُ»<sup>(٥)</sup> بِالْيَاءِ، فَلَيْسَ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ وَإِلَّا وَجَبَ تَأْنِيثُ أَحَدِ الْفِعْلَيْنِ لِإِسْنَادِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤنَّثِ، بَلْ هُوَ عَلَى إِضْمَارِ الشَّانِ فِي «كَادَ».

وَقَوْلُكَ: (٢٣١/ب) كَادَ يَقُومُ زَيْدٌ، يَحْتَمِلُ التَّنَازُعَ، فَتَعْمَلُ أَيُّهُمَا شِئْتَ، وَيَحْتَمِلُ إِضْمَارَ الشَّانِ فِي «كَادَ»، وَمِثْلُهُ: «لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ»<sup>(٦)</sup>

وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ إِضْمَارُ الشَّانِ، مِنْ أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ، إِلَّا فِي «كَادَ» وَمِنْ الْأَفْعَالِ النَاقِصَةِ إِلَّا فِي «كَانَ» وَ«لَيْسَ».

وَلَا يَتَقَدَّمُ «أَنْ» مَعَ الْفِعْلِ عَلَى «عَسَى» أَمَّا عِنْدَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ خَبَرٌ، فَلِضَعْفِ «عَسَى» لِكُونِهِ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ قَالَ هُوَ بَدَلٌ، فَلَا مَتْنَاعَ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ.

وَقَدْ يَحْذِفُ الْخَبَرَ مِنْ هَذَا الْبَابِ إِنْ عَلِمَ، نَحْوُ<sup>(٧)</sup>:  
٧٤٩ هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ، وَكِدْتُ، وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عَثْمَانَ تَبْكِي حَلَالُئِلُهُ

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢١.

(٢) باب التنازع، في الجزء الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن حفظي.

(٣) ط: قراءة.

(٤) قرأ حمزة وحفص بالياء، وقرأ الباقون بالتاء. [حُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ ص ٣٢٥، السبعة ٣١٩ ط ٢، حُجَّةُ ابْنِ خَالَوْنَه ص ١٧٨]. وانظر توجيه الآية في المسائل العسكرية ص ٥٢ وما بعدها.

(٥) ط: «تزيغ» بالتاء.

(٦) سقطت من ط، وقد تقدّم هذا مِنْ قَبْلُ.

(٧) قائل البيت ضايبُ البرُّجُمي، كما في الخزانة ٣٢٣/٩، والكمال ٢١٧/١، ٢٢٠، وانظر معجم شواهد العربية ٢٨٧/١.

الشاهد فيه أَنَّ خَبَرَ (كِدْتُ) فِيهِ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَكِدْتُ أَفْعَلُ.

أي كِدْتُ أَفْعَل<sup>(١)</sup>، وكذا تقول: كم «عسى زيد»، إذا قيل لك: عسى زيد أن يقوم: أي: كم «عسى زيد أن يقوم».

ولا يخلو المرفوع في هذا الباب، غالباً، من اختصاص، فلا يقال: كاد رجل أن يقوم، ولا: عسى شخص أن يقوم، إلا قليلاً<sup>(٢)</sup>.

قوله: وقد يحذف «أن»، كقوله: <sup>(٣)</sup>

٧٥٠ عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ  
وهو قليل، وذلك لتشبيه «عسى» بكاد، «عند مَنْ قال هو خَبَرٌ، وقد<sup>(٤)</sup> مرَّ أن ذلك عند الكوفيين «بتقدير» أن».

ويتعين في أخبار جميع أفعال المقاربة أن يكونَ فاعلُ أخبارها ضميراً عائداً إلى اسمها، فلا تقول: كاد زيد يخرج غلامه، إلا أن يكون المسند إلى سببه بمعنى

---

(١) وكذا قدره أبو علي في كتاب الشعر، وأوردَ له نظيراً. والمُزَاد: هَمَمْتُ بِقَتْلِهِ، ولم أفعله، وكِدْتُ أَقْتُلُهُ. [الخزانة ٣٢٣/٩].

(٢) انظر في وقوع خبر (كاد) مقروناً بأن، وهو ما خفي على أكثر النحويين في شواهد التوضيح ص ٩٨.

(٣) هُذْبَةُ بْنُ الْحَشَرَمِ الْعُدْرِي.

[الخزانة ٣٢٨/٩، سيبويه ٤٧٨/١ بولاق، المقتضب ٧٠/٣، الجمل ٢٠٩، الحلل ٢٧١، المرادي على الألفية ٣٢٦/١، الجنى ٤٦٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٩، المُرْتَحَل ١٣٠، أسرار العربية ١٢٨، الفوائد الضيائية ٣٠٢/٢، روضة العقلاء ١٣٦] البستي، ط مصطفى الشقا، مصر سنة ١٩٥٥م، أخبار النساء ١٠٦ [ابن قَيِّم الجوزية، ط نزار رضا، بيروت سنة ١٩٦٤]، ضرائر الشعر ١٥٣.

الشاهد في البيت إسقاط (أن) بعد عسى ضرورة، ورفع الفعل، وإجراء عسى مجرى كاد. أكثرهم يقول هذا.

لكن ابن السيد، قال في كتابه الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٧٤: «والأحسن عندي أن يُقال: إن (عسى) شُبِّهَتْ بِـ (لَعَلَّ)؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا رَجَاءٌ وَطَمَعٌ، كما أنهم رُبَّمَا أَدْخَلُوا فِي خَبَرِ (لَعَلَّ) (أَنْ) تَشْبِيهاً بِـ (عَسَى)، كما قال مُتَمِّمُ بْنُ نُوفَيْرَةَ:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَ مُلِمَةٌ \* مِنَ اللَّائِي يَدْعُنَكَ أَجْدَعًا.

ويروى: أَمْسَيْتُ - بفتح التاء - على المخاطبة لابي نُمَيْرِ ابن عمه، وأَمْسَيْتُ - بضم التاء - على وجه الإخبار عن نفسه. [الحلل ص ٢٧٤].

(٤) في د: «وأما عند الكوفيين فعل إضمار (أن)، كما ذكرنا، ويتعين...».

الفعل المسند إلى ضمير الاسم، نحو: كاد زيدٌ تخرج نفسه، هو بمعنى: كاد زيدٌ يموت.

وقد يُستعمل حَرِيَّ زيدٌ أَنْ يفعلَ كذا<sup>(١)</sup>، وَاخْلَوْقَ عَمَرُو أَنْ يقومَ، استعمال «عسى» بلفظ الماضي فقط، ومعناها: صار حَرِيّاً وَحَرِيٌّ أي جديراً، وصار خليقاً، وأصلهما: حَرِيَّ بَأَنْ يفعلَ، وَاخْلَوْقَ بَأَنْ يقومَ، فحذف حرف الجر، كما هو القياسُ مع أَنْ وَأَنَّ.

ويقال أيضاً: هو حَرِيٌّ أَنْ يفعلَ، بفتح الراء والتنوين، على أنه مصدرٌ بمعنى الوَصْفِ، فلا يُثَنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنَّثُ، نحو: هُنَّ حَرِيٌّ أَنْ يفعلنَ، وإن قلت: هو حَرِيٌّ، على فَعِيلٍ، أو حَرٍ بكسر الراء كَعَمٍ<sup>(٢)</sup>، أَنْ يكون<sup>(٣)</sup>، ثنيت وجمعت وأنثت، ويقال أيضاً: بِالْحَرَى أَنْ يكونَ.

وقد يقع بعد «اخْلَوْقَ»: أَنْ مع الفعل، نحو: اخْلَوْقَ أَنْ يفعلَ زيدٌ<sup>(٤)</sup>، كما قلنا في: عسى أَنْ يفعلَ زيدٌ.

وقولُ الشاعر: <sup>(٥)</sup>

٧٥١ عسى طييء من طييء بعد هذه ستطفيء غلات الكلى والجوانح<sup>(٦)</sup>

(١) في ط: «حَرِيَّ زيدٌ أَنْ يفعلَ كذا - بكسر الراء -».

(٢) صفة مشبهة على وزن فَعِيلٍ، مثل فَرِحَ فهو فَرِحٌ.

(٣) راجع إلى الأمثلة التي قبل: عَمٍ.

(٤) ط: زيدا.

(٥) قَسَمَ بن رَوَاحَةَ السُّنْبُسي. والبيت آخر أبيات أربعة أوردَها أبوتمام في باب المَرَاثي من الحماسة.

الحماسة بشرح التبريزي ١١/٣، الخزانة ٣٤١/٩، الجَنَى ٤٦٠، ابن يعيش ١١٨/٨، ١٤٨، الإيضاح في شرح

المَقْصَل ٢٣٨/٢، المَغْنِي ص ٢٠٣، شرح أبيات المَغْنِي للبيгдаي ٣/٣٤٤.

و(غَلَات) جمع غلة، وهي حرارة العطش، و(الكُل) جمع كُلية.

ومعنى البيت: عسى أن ينتصر بعض طييء على بعضها الباغي بعد هذه الحالة التي وصلوا إليها.

الشاهد فيه أن السين في قوله (ستطفيء) قائمة عند المتأخرين مقام أَنْ؛ لكونها للاستقبال.

(٦) ط: والجوانح.



السين فيه عند المتأخرين، قائمة مقام «أن» لكونهما للاستقبال.<sup>(١)</sup>

والوجه عند الكوفيين أن يكون فاعل «عسى» مضمون الجملة الاسمية التي بعده، كما في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُنُنَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>

أي: يتوقع إطفاء غلات الكلأ.

قوله: «والثاني كاد»، أي ما وضع لدنو حصول الخبر: كاد، وهو من كدت تكاد كيداً ومكادة، مثل: هبت تهاب.<sup>(٣)</sup>

وحكى الأصمعي: كَوَدَّ بالواو<sup>(٤)</sup>، فيكون، كخِفتُ تخاف خوفاً ومخافةً والأول أشهر، وأوشك بمعناه، ومعنى «كاد» في الأصل: قَرُبَ، ولا يُستعمل على أصل الوَضْعِ، فلا يقال: كاد زيد من الفعل، ومعنى أوشك في الأصل: أسرع، ويستعمل على الأصل فيقال: أوشك فلان في السير.

---

(١) قال ابن الحاجب: «إِلَّا أَنْ وَضَعَ السِّينَ مَوْضِعَ (أَنْ) شَاءَ وَسَيِّئُهُ إِمَّا لِأَنَّ (أَنْ) أَكْثَرَ فِي الِاسْتِعْمَالِ، فَخَصَّوْهَا لِكَثْرَتِهَا، وَإِمَّا لِأَنَّهُ مُقْتَلَزٌّ بِالمَصْدَرِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ: قَارِبُ زَيْدٍ الْخُرُوجِ، وَالسِّينُ لَيْسَتْ مَصْدَرِيَّةً فَخَصَّتْ (أَنْ) لِذَلِكَ».

[الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٨].

(٢) يوسف ٣٥، ونصها: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى جِئَ﴾. وفاعل (بدا) عند سيبويه محذوف، قام مقامه «لِيَسْجُنُنَّهُ»، وقال المبرد: فاعله المصدر الذي يدل عليه (بدا). وقيل: الفاعل محذوف لم يعوض منه شيء، تقديره: ثم بدا لهم رأي [الشكل ١/٤٣٠]. وانظر سيبويه ٤٥٦/١، والمقتضب ٣٩١/٤، والبيان ٤١/٢.

(٣) وبعض العرب يقولون: كُدت، بالضم. [المفصل ص ٢٧١ ط. دار الجليل] حكاه سيبويه عن بعض العرب. [ابن عيش ٧/١٢٤].

(٤) المنصف ٢٥٦/١، ابن عيش ٧/١٢٤. وحكى قُطْرُب: كاد كيداً، وكيدودة، وقال بعضهم كَوَاداً ومكاداً. . . . [المنع ١/١٢٩].

ومن مُرادفات كاد وأوشك: أُولَى، وَكَرَبَ وَهَلْهَلَ<sup>(١)</sup>، وَكَرَبَ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى قَرَّبَ، يُقَالُ كَرَبَتِ الشَّمْسُ أَي دَنَتْ لِلْغُرُوبِ، وَأَمَّا أُولَى فَمَعْنَاهُ الْأَصْلِيُّ قَارَبَ، قَالَ: <sup>(٢)</sup>

٧٥٢ فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا وَأُولَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ

أَي قَارَبَ وَكَادَ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ «أَنْ»، وَالْأَظْهَرُ<sup>(٣)</sup> كَوْنُهَا مَفْعُولًا لِأُولَى.

ويجب تجريد خبر «هَلْهَلَ» مِنْ «أَنْ»<sup>(٤)</sup>، وَأَمَّا كَادَ وَكَرَبَ وَأَوْشَكَ، فَتُسْتَعْمَلُ<sup>(٥)</sup> أَخْبَارُهَا مَعَ أَنْ، وَمَجْرُودَةٌ، وَالتَّجْرِيدُ مَعَ كَادَ وَكَرَبَ أَكْثَرُ وَأَعْرَفُ، وَإِذَا كَانَتْ مَعَ أَنْ فَهُوَ بِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ، أَي: كَادَ أَوْ كَرَبَ مِنْ أَنْ يَقُومَ، وَأَوْشَكَ فِي أَنْ يَقُومَ، ثُمَّ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ عَلَى الْقِيَاسِ، وَأَوْجَبُوا هَهُنَا حَذْفَهُ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَ«أَنْ» إِمَّا مَنْصُوبَةٌ أَوْ مَجْرُودَةٌ كَمَا مَرَّ.

وقد يقع بعد أَوْشَكَ: أَنْ، مَعَ الْفِعْلِ نَحْوُ أَوْشَكَ أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ، أَيْ أُسْرِعَ خُرُوجُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّنَازُعِ، فَأَوْشَكَ لِمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ نَحْوَ كَادَ، لَكِنْ يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ كَادَ، أَي مَجْرُودَ الْخَبَرِ مِنْ أَنْ، وَيُسْتَعْمَلُ عَسَى، عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْمَعْلُومَيْنِ.

(١) وَلَكِنْ التَّرَمُّ كَوْنُ خَبَرِهَا مَضَارِعًا مَجْرُودًا مَعَ «هَلْهَلَ»... [التسهيل ص ٥٩].

(٢) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى قَائِلِهِ. وَقَدْ نَقَلَهُ الْبَغْدَادِيُّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ إِلَى أَحَدٍ.

الْخَزَنَانَةُ ٣٤٥/٩، الْمَتَمُّعُ ١٢٨/١، اللِّسَانُ (وَلِيِّ)، الْمُسَاعَدُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٢٩٢/١، مَعْجَمُ الشَّوَاهِدِ

٧٦/١. وَ(عَادَى): مِنَ الْعِدَاءِ، بِكسر الْعَيْنِ، وَهُوَ الْمَوَالَاةُ بَيْنَ الصَّيْدَيْنِ بِصَرْعِ أَحَدِهِمَا عَلَى آثَرِ الْآخَرِ فِي طَلْقِ

وَاحِدٍ. وَ(الْهَادِيَةُ): أَوَّلُ الْوَحْشِ.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنْ (أُولَى) مِنْ مُرَادِفَاتِ (كَادَ) وَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ (أَنْ).

(٣) م: فَظَاهِر.

(٤) التسهيل ص ٥٩.

(٥) ط: فَيُسْتَعْمَلُ أَخْبَارُهَا.

وإذا حذفت أن من أخبار هذه الأفعال الثلاثة، فإمّا أن تقدر مع الحذف، كما في: تسمع بالمُعَيدي<sup>(١)</sup>، وإمّا أن تحذف رأساً بلا تقدير، لاستعمال كادَ وَكَرَبَ وأوشك، لِشِدَّةِ دلالتها على مقارنة الفعل: استعمال كان.

ولاستعمال كادَ مثل كان، جاء في الضرورة:  
فأبْتُ إلى فهم، [وما كدت<sup>(٢)</sup> آيياً] وكم مثلها فارقتها وهي تصفر<sup>(٣)</sup>

ولهذا أضمر ضمير الشأن فيه في نحو: «كَادَ<sup>(٤)</sup> يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ»<sup>(٥)</sup>.

واستعمل، أيضاً، الأفعال التي للشروع في الفعل، استعمال «كان»، وهي طَفِقَ<sup>(٦)</sup>، وأخذ، وأنشأ، وأقبل، وقَرَّبَ، وهَبَّ<sup>(٧)</sup>، وَعَلَقَ، وجَعَلَ، وكانت بذلك، أولى من كاد، وأخواتها، لأن أخبارها (أ/ ٢٣٢) حاصلة المضمون، كأخبار كان، بخلاف خبر كادَ.

وكان أصل استعمالها، أن يُقال: طَفِقَ زيدٌ في الفعل، وأخذ في الفعل، وجَعَلَ الفعل، من قوله تعالى:

﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾<sup>(٨)</sup>،

(١) قد سبق تخريجه.

(٢) ما بين القوسين من الأصل، والتمة من م، د.

(٣) سبق تخريج البيت، وهو لتأبط شرأ.

(٤) التوبة / من ١١٧، وتقدّمت قريباً.

(٥) ط: ساقطة.

(٦) «بكسر الفاء وفتحها - وطبق - بالباء أيضاً». [شرح المُرادي على الألفية ١/ ٣٣٠]. وانظر المُساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٩٤.

(٧) ذُكِرَ في التسهيل: (قام) مع (هَبَّ): ص ٥٩. و«هما غريان».

[المُرادي على الألفية ١/ ٣٣٠].

(٨) الأنعام ١/، والآية بتمامها: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

أي أَوْجَدَ<sup>(١)</sup>، وكذا أنشأ الفعل، وأقبل على الفعل، وقَرَّبَ الفعل، وهَبَّ في الفعل، من قولهم: هَبَّ البعيرُ في سَيْرِهِ، أي نَشِطَ فيه، فاستعملت استعمالاً كان لتضمينها معناها. وأما هَلَهَلْ، فإنما لزم تجريد خبره من أن، مع أنه بمعنى كاذ، لا بمعنى طَفِقَ، لأنَّ المبالغة في القرب فيه أكثر، ومثل هذا التركيب يَدُلُّ على المبالغة مثل زلزل، وصرصر<sup>(٢)</sup>، فكأنه، للمبالغة في القرب، لاحقاً بالأفعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير<sup>(٣)</sup> أن، نحو: هَلَهَلْتُ أقوم.

ولكُونِ أفعالِ المقاربة، أي كاذ، ومرادفاته، وأفعال الشروع أي طَفِقَ ومرادفاته فروعاً لِكَانٍ ومحمولةً عليها، لم تقدّم أخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليه.

وإنما ألزم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعاً مجرداً عن أن، دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بأن؛ لأنَّ المضارع المجرد من علامات الاستقبال ظاهرٌ في الحال، كما مَضَى في بابهِ، فهو من حيث الفعلية يَدُلُّ على الحدوث دون الاسم، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قائماً، لم يَدُلَّ على حدوث القيام في ذلك الوقت، ومن حيث ظهوره في الحال، يدل على كونه مُشْتَغلاً به، دون الماضي، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قام، دَلَّ على أنه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت، وإذا قلت: كان زيد وقت الزوال يقوم، دَلَّ على<sup>(٤)</sup> اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام، فلما حُمِلت هذه الأفعال على كان، وقَصِدَ المعنيان، أي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مُشْتَغلاً به، وَجَبَ ألاَّ يكونَ اسماً، ولا ماضياً، ولا مضارعاً بأن.<sup>(٥)</sup>

(١) وبمعنى خَلَقَ. وقد ذكرنا ذلك من قبل. [فتح القدير ٩٨/٢، أبو السعود ٧٧/٢].

(٢) يرى بعض العلماء أنَّ أَصْلَ مضاعف الرباعي كززل، وصرصر أنه مضاعف الثلاثي، فلما أريد تضعيفه قيل زَلَّل، وكراهة توالي ثلاثة أمثال، أبدلوا أحدها من جنس الفاء. ومن هنا تأتي المبالغة التي أشار إليها الرضي.

(٣) د: «وبغير أن استعمالها، يقال: هلهلت...».

(٤) د: «ودل على أنه كان مشغلاً به...».

(٥) م، د: «ولا مضارعاً مقترناً بأن، بل يكون مضارعاً مجرداً منها».

ولإنما غلب في أفعال المقاربة، أعني كاد ومرادفاته، كون أخبارها كذلك، وجوز اقترانها بأن، لكونها من شدة القرب الذي فيها، كأنها للانتقال والشروع أيضاً، فهي ليست متضمنة لمعنى كان، مثل أفعال الشروع، بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط، فجاز في بعضها: اقتران الخبر بأن، كقوله: <sup>(١)</sup>  
 ٧٥٣ قد كاد من طول البلى أن يمصحاً

ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال.  
 وأما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعاً بأن، ومنعهم من أن يكون مصدرًا، نحو: عسى زيد القيام، وكذا منعوا من: عسى قيام زيد، فلأن المضارع المقترن بأن للاستقبال خاصة، والطمع والإشفاق مختصان بالمستقبل، فهو أليق بعسى من المصدر، ومن ثم <sup>(٢)</sup> قد تُحمل <sup>(٣)</sup> لعل وإن كانت من أخوات «إن» عليه، نحو: لعلك أن تقوم.

قوله: «وإذا دخل النفي على كاد... إلى آخره»، قال بعضهم في كاد، إن نفيه إثبات وإثباته نفي، بخلاف سائر الأفعال <sup>(٤)</sup>.

(١) رؤية (ملحقات ديوانه ص ١٧٢)؛ وقوله:

رسم عفى من بعد ما قد اتحنى.

الخزاعة ٣٤٧/٩، الاقتضاب ٣٩٦، الجمل ٢١٠، الحلل ٢٧٤، ابن يعيش ١٢١/٧، ضرائر الشعر ص ٦١، الفوائد الضيائية ٣٠١/٢.

و (البلى) - بكسر الباء - من بلى يبل إذا خلق. و (أن يمصحاً) أي ينمحي. يقال: مصحت الدار إذا درست وزهبت. ومصح الظل إذا قصر. فالراجز يصف دار الحبيبة بأنها مصحت من طول البلى. الشاهد في «كاد... أن يمصحاً»، حيث استعمل (كاد) مثل (عسى) في كون خبره فعلاً مضارعاً مقروناً بـ (أن).

وقوله: «من طول البلى» يتعلّق الجار والمجرور بـ (كاد) تعلّق العلة بالمعلول.

(٢) ط: ثمة.

(٣) ط: يُجمل.

(٤) قال الزركشي: «وللنحوين فيها أربعة مذاهب:

أحدها: أن إثباتها إثبات، ونفيها نفي، كغيرها من الأفعال.

أَمَّا كَوْنُ إِبْطَاتِهِ نَفِيًّا، فَإِنْ أَرَادُوا بِهِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ وَأُثْبِتَ الْكَوْدَ<sup>(١)</sup>،  
أَيَّ الْقَرَبِ فَهَذَا الْإِبْطَاتُ نَفِيٌّ، فَهَذَا غَلَطٌ فَاحِشٌ وَكَيْفَ يَكُونُ إِبْطَاتُ الشَّيْءِ نَفِيًّا،  
بَلْ فِي: كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ، إِبْطَاتُ الْقَرَبِ مِنَ الْقِيَامِ بِلَا رَيْبٍ.

وَأِنْ أَرَادُوا أَنَّ إِبْطَاتَ كَادَ، دَالٌّ عَلَى نَفْيِ مَضْمُونِ خَبَرِهِ، فَهُوَ صَحِيحٌ وَحَقٌّ؛ لِأَنَّ  
قَرَبَكَ مِنَ الْفِعْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ انْتِفَاءِ الْفِعْلِ مِنْكَ، إِذْ لَوْ حَصَلَ مِنْكَ الْفِعْلُ لَكُنْتَ  
أَخَذًا فِي الْفِعْلِ، لَا قَرِيبًا مِنْهُ.

وَأَمَّا كَوْنُ نَفْيِهِ إِبْطَاتًا فَنَقُولُ، أَيْضًا: إِنْ قَصَدُوا أَنَّ نَفْيَ الْكَوْدِ أَيَّ الْقَرَبِ فِي: مَا  
كِدْتَ أَقُومُ: إِبْطَاتٌ لِذَلِكَ الْمَضْمُونِ، فَهُوَ مِنْ أَفْحَشِ الْغَلَطِ، وَكَيْفَ يَكُونُ نَفْيُ  
الشَّيْءِ إِبْطَاتًا، وَكَذَا إِنْ أَرَادُوا أَنَّ نَفْيَ الْقَرَبِ مِنْ مَضْمُونِ الْخَبَرِ إِبْطَاتٌ لِذَلِكَ  
الْمَضْمُونِ، بَلْ هُوَ أَفْحَشُ، لِأَنَّ نَفْيَ الْقَرَبِ مِنَ الْفِعْلِ أُبْلَغُ فِي انْتِفَاءِ ذَلِكَ الْفِعْلِ  
مِنْ نَفْيِ الْفِعْلِ نَفْسِهِ، فَإِنْ: مَا قَرِبْتَ مِنَ الضَّرْبِ، أَكَّدَ فِي نَفْيِ الضَّرْبِ مِنْ: مَا  
ضَرَبْتَ، بَلَى<sup>(٢)</sup>، قَدْ يَجِيءُ مَعَ قَوْلِكَ: مَا كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ، قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ  
الْخُرُوجِ بَعْدَ انْتِفَاءِهِ وَبَعْدَ انْتِفَاءِ الْقَرَبِ مِنْهُ فَتَكُونُ تِلْكَ الْقَرِينَةُ دَالَّةً عَلَى ثُبُوتِ  
مَضْمُونِ خَبَرِ كَادَ فِي وَقْتٍ، بَعْدَ وَقْتِ انْتِفَاءِهِ وَانْتِفَاءِ الْقَرَبِ مِنْهُ، لَا لَفْظَ كَادَ.<sup>(٣)</sup>

والثاني: أنها تُفِيدُ الدَّلَالَهَ عَلَى وَقُوعِ الْفِعْلِ بِعُسْرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ جَنِّي.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ إِبْطَاتَهَا نَفِيٌّ، وَنَفْيُهَا إِبْطَاتٌ، فَإِذَا قِيلَ: «كَادَ يَفْعَلُ» فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ «وَإِنْ كَادُوا  
لَيَفْعَلُنَّكَ» [الإِسْرَاءُ/ ٨٣]، وَإِذَا قِيلَ: «لَمْ يَكِدْ يَفْعَلْ» فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ فَعَلَهُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ»  
[البَقَرَةُ/ ٧١].

وَالرَّابِعُ: التَّفْصِيلُ فِي النَفْيِ بَيْنَ الْمَضَارِعِ وَالْمَاضِي، فَنَفْيُ الْمَضَارِعِ نَفِيٌّ، وَنَفْيُ الْمَاضِي إِبْطَاتٌ، بِدَلِيلِ «فَذَبَحُوهَا  
وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ» [البَقَرَةُ/ ٨١] وَقَوْلِهِ: «لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا» [النُّورُ/ ٤٠]، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرِ شَيْئًا، وَهَذَا حِكَاةُ ابْنِ أَبِي  
الرَّيْعِ فِي «شَرْحِ الْجَمَلِ» وَقَالَ: إِنَّهُ الصَّحِيحُ... «الرُّهَانُ ٤/ ١٣٦».

(١) تَقَدَّمَ أَنَّهُ نَقَلَ هَذَا الْمَصْدَرَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ.

(٢) ط: بَلْ.

(٣) يَعْنِي أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَفَادٌ مِنَ الْقَرِينَةِ، لَا مِنْ لَفْظِ كَادَ.

ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت، وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد، فلا يكون، إذن، نفْي كاذباً مُفيداً لثبوت مضمون خبره، بل <sup>(١)</sup> المفيد لثبوته تلك القرينة، فإن حصلت قرينة هكذا، قلنا بثبوت مضمون خبر كاذ، بعد انتفائه، كما في قوله تعالى:

﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ <sup>(٢)</sup>، أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه، إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم:

﴿أَتَنَخِّذَنَا <sup>(٣)</sup> هُزُؤًا، .. أَدْعُ لِنَارِكَ يَبِينَ لَنَا مَا هِيَ <sup>(٤)</sup>، أَدْعُ لِنَارِكَ يَبِينَ لَنَا مَا لَوْ نَهَا <sup>(٥)</sup>، ... أَدْعُ لِنَارِكَ يَبِينَ لَنَا مَا هِيَ ...﴾ <sup>(٦)</sup>، وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضاً <sup>(٧)</sup>

(٢٣٢/ب) وإن لم يثبت قرينة هكذا، كقولك: مات زيد وما كاد يسافر، قلنا

(١) د: «بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته».

(٢) البقرة / ٧١، ونصها: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّدَلُولٍ تُتَبَّرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةً لَا شِئَ فِيهَا قَالُوا أَتَنَحَّضَتْ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾.

(٣) البقرة / ٦٧، ونصها: ﴿وَلَاذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذَبُحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَنَخِّذَنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾.

(٤) البقرة / ٦٨، ونصها: ﴿قَالُوا أَدْعُ لِنَارِكَ يَبِينَ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٍ يَبِينَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾.

(٥) البقرة / ٦٩، والآية بتمامها: ﴿قَالُوا أَدْعُ لِنَارِكَ يَبِينَ لَنَا مَا لَوْ نَهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفَرَاءُ فَاقْعُ لَوْ نَهَا تَسْرُ التَّنْظِيرِ﴾.

(٦) البقرة / ٧٠، ونصها: ﴿قَالُوا أَدْعُ لِنَارِكَ يَبِينَ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقْرَ تَشْبَعُ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْذُونَ﴾.

(٧) انظر البرهان ٤/ ١٣٦ - ١٣٧.

مضمون كاد على انتفائه وعلى<sup>(١)</sup> انتفاء القرب منه، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ بِرَبِّهَا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله: <sup>(٣)</sup>

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ<sup>(٤)</sup> المحبين [لم يكد رسيس الهوى<sup>(٥)</sup> مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ]

إذ ليس في هذه المواضع ما يَدُلُّ على حصوله بعد انتفائه، ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال إِنَّ نَفْيَ كَادٍ إِبْثَاتٌ، فقال بعضهم إنه للإثبات، في الماضي كان، كقوله تعالى:

﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup>

أو في المستقبل، واستدلَّ على كونه في المستقبل أيضاً للإثبات، بتخطئة الشعراء ذا الرُّمَّة في قوله: إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ . . . البيت، وقولهم: نراه قد برح، حتى أدى ذلك إلى أَنَّ غَيَّرَ ذُو الرُّمَّة، لم يكد، إلى: لم أَجِدْ، ولم يكد، مستقبل، لأنه جواب إِذَا، فلولا أَنَّهُم فهموا الإِثْبَاتَ، لم يُخْطِئُوهُ.

والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى:

﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٧)</sup>

أَنَّ إِبْثَاتِ الْفِعْلِ مَفْهُومٌ مِنَ الْقَرِينَةِ، أي قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لا مِنْ

(١) ط: «عل انتفائه وعل انتفاء القرب منه».

(٢) النور / ٤٠، والآية بتمامها: ﴿أَوْ كَظَلُمْتُ فِي بَحْرٍ لَيْبِي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَعَابٌ طَلَمْتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِرْ بِرَبِّهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾.

(٣) ذُو الرُّمَّة، وقد سَبَقَ تَحْرِيجُ الْبَيْتِ.

(٤) ط: النار.

(٥) ليس في ط، وفي ط لفظة (البيت) بعد الْمُحِبِّينَ.

(٦) البقرة / من ٧١.

(٧) البقرة / من ٧١.



«كادوا»<sup>(١)</sup> كما تقدّم، ولهذا لم يُفد الإثبات في قولنا: مات زيد وما كاد يسافر، لما لم تكن قرينة.

وأما الجواب عن تخطئة الشعراء... فَبِأَنَّ تَخْطِئَتَهُمْ وَتَصْوِيبَ<sup>(٢)</sup> ذا الرُّمَّة في بديهته، بناء على الدليل المذكور، أي أَنَّ نَفْيَ القرب من الفعل لا يكون إثباتاً له، وقد خطأ المخطئين، وذا الرمة، في رويته: مَنْ قال حين سمع تلك الحكاية: أَصَابَتْ بَدِيهَتُهُ وَأَخْطَأَتْ رَوِيَّتُهُ.<sup>(٣)</sup>

وقال بعضهم<sup>(٤)</sup>: إِنَّ نَفْيَ الماضِي إثباتٌ، لشبهة قوله تعالى: ﴿فَذَجِّهُوا مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، ونفي المضارع نفي، لقوله: ﴿لَمْ يَكِدْ يَرْتَهًا﴾<sup>(٦)</sup>، وقول ذي الرمة: <sup>(٧)</sup> لم يكد يبرح. وعند الأخفش<sup>(٨)</sup> يَجُوزُ زيادةُ كَادَ.

قوله: «والثالث» أي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر، وقد ذكرنا مرادفات طَفِقَ، وأحوالها، يقال: طَفِقَ يَطْفِقُ طَفْقاً، كغَرِقَ يَغْرِقُ غَرْقاً، وحكى الأخفش عن بعضهم: طَفُوقاً<sup>(٩)</sup>، وقد جاء: طَفِقَ يَطْفِقُ<sup>(١٠)</sup>، كجلس يجلس،

(١) «والأقرب أن يُقَالَ: إِنَّ النفي واردٌ على الإثبات، والمعنى هنا: وما كادوا يفعلون الذبح قَبْلَ ذلك؛ لأنهم قالوا: «أَلَمْ تَخْذُ نَاهُزُواً» وغير ذلك من التشديد. [البرهان ١٣٧/٤].

(٢) ط: ونصوب.

(٣) معناه أَنَّ قوله الأول لم يكد يبرح كان على البديهة من غير تفكير، وقوله الثاني نشأ عن روية وتفكير بعد اتهام الشعراء له بالخطأ.

(٤) انظر البرهان ١٣٦/٤.

(٥) البقرة / من ٧١. (٦) النور / من ٤٠.

(٧) ط: يربها «على الإمامة».

(٨) إذا غَيَّرَ النَّاسِي المَحِين لم يكد \* رسيس الهوى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ.

(٩) التسهيل ص ٦٠، والمُتَمَع ١٢٩/١، هذا ولم يتعرض الأخفش في معاني القرآن ٤٠٦/٢ لكاد البتة.

(١٠) المُتَمَع ١٢٩/١. وفي اللسان (ط. الحياض) ٥٩٩/٢ «عن الرَّجَّاج والأخفش»، هذا ولم يذكر الأخفش المصدر في معاني القرآن ٢٩٦/٢.

(١١) حكاها الجوهرِيُّ. [المُتَمَع ١٢٩/١، وشرح المُرَادِي على الألفية ٣٣١/١].

ويستعمل مضارع<sup>(١)</sup>: كاد، وأوشك، خصوصاً من بين جميع الأفعال المذكورة في هذا الباب.

قوله: «وهي مثل كاد في الاستعمال»، وقد يَجِيءُ خَبَرٌ جَعَلَ جملةً اسميةً، قال: <sup>(٢)</sup>

٧٥٤ وقد جَعَلْتَ قُلُوصَ ابْنِي سُهَيْلٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبٌ  
وقد يَجِيءُ شرطيةً مصدريةً بإذا، نحو قولك: جعل زيد إذا كلمته يغضب، على أَنَّ الجزاء: المضارع، قال: <sup>(٣)</sup>

٧٥٥ وقد جَعَلْتُ إِذَا مَا قَمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ

(١) في ابن الناطم ص ٦٠: «واستعملوا مضارعاً لأوشك \* وكاد لا غيرُ وزاد وأمُوشكا... أما (كاد) فجاءوا لها بمضارع لا غير، نحو: «يكاد زيتها يُضيء»، وأما (أوشك) فجاءوا لها بمضارع، نحو قول الشاعر:  
يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ \* في بعض غرَّاته يوافقها  
وهو فيها أعرف من مثال الماضي، وربما جاءوا لها باسم فاعل، كقول الشاعر:  
فمُوشِكة أرضنا أن تعودَ \* خلاف الأنيس وحوشاً يبابا.

(٢) ينسب البيت لرجل من بني بحر بن عتود.

وقد اختلفوا في كون (جعلت) بمعنى طفقت - كما هو رأي ابن هشام - أو بمعنى صيرت. فعلى الرأي الأول تكون جملة (مرتعها قريب) الاسمية خبر (جعلت). على أَنَّ المرزوقي والتبريزي وغيرهما من شراح الحماسة قالوا: إن جملة (مرتعها قريب) حال، وهذا أمرٌ غريب منهم. ونقل التبريزي عن أبي العلاء المعري أنه قال: كثير من الناس يرفع (القلوص) وهو وجه رديء؛ لأنَّ القائل إذا قال: جعلت، وهو يريد المقاربة، لم يكن بُدَّ من إتيانه بالفعل، وأحسن من هذه الرواية أن تنصب (قلوصاً)، ويكون في (جعلت) ضمير المرأة المذكورة وهو الفاعل، وتكون «قلوص» بالنصب مفعولاً أول، وجملة «مرتعها قريب» مفعولاً ثانياً.

الجزء ١٢٠/٥ و ٣٥٢/٩، المغني ص ٣١٠، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٦٢/٤، الحماسة بشرح المرزوقي ٣١٠، الحماسة بشرح التبريزي (ت عبد الحميد) ٢٩٦/١، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٩٨/١ والقلوص: الناقة الشابة. والأكوار جمع كور، بالضم، وهو الرجل بأداته. والمرتع: موضع الرتوع، وهو أكل الماشية ماشاءت. تقول: رتعت الماشية رتوعاً.

الشاهد فيه أنه قد جاء نادراً خبر (جعل) جملة اسمية، وهو قوله: (مرتعها قريب).

(٣) عمرو بن أحر الباهلي (ملحقات ديوانه ١٨١)؛ وفيه: السُّكْرِ بدل الثَّمَلِ؛ لأنَّ البيت من قصيدة رائية.

الجزء ٣٥٥/٩، الغني ١٧٣/٢، المعجم ١٢٨/١، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٢/١، المغني ص ٧٥٤، =

## [فِعْلُ التَّعَجُّبِ: معنى التعجب، وصيغته، وشروط صوغه]:

«فِعْلُ التَّعَجُّبِ»<sup>(١)</sup> ما وُضِعَ لِإِثْنَاءِ التَّعَجُّبِ، وهو صِيغَتَانِ: «.

«ما أَفْعَلُهُ وَأَفْعِلْ، وهي غير متصرفة، مثل: «ما أَحْسَنَ زَيْدًا وَأَحْسَنَ بِهِ»<sup>(٢)</sup>، ولا يبينان إِلَّا مما يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ». «وَيُتَوَصَّلُ فِي المَمْتَنِعِ بِمِثْلِ: ما أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ، وَأَشَدُّ». «بِاسْتِخْرَاجِهِ وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِمَا بِتَقْدِيمِ وَلَا تَأْخِيرٍ وَلَا فَضْلِ».

«وَأَجَازَ المَازَنِي»<sup>(٣)</sup> الفَصْلَ بِالظَّرْفِ، و: ما، ابتداءً، نكرة. «عند سيبويه»<sup>(٤)</sup>، ما بَعْدَهَا الخَبَرُ، مَوْصُولَةٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ»<sup>(٥)</sup>.

«والخبر محذوف، وبه، فاعل عند سيبويه، فلا ضمير». «في أَفْعِلْ، مفعول عند الأخفش والباء للتعدي، أو زائدة». «ففيه ضمير».

معجم الشواهد ٣١٢/١. «و (ثوبى): بدل اشتغال من ناء (جَعَلْتُ)، لا فاعل يُثَقِّلِي» [المغني ٧٥٣]. «وذلك بتقدير (إذا) ظرفية، لا شرطية». [الخزانة ٣٥٦/٩].

والشاهد فيه أنه قد يجيء خبر (جعل) جملة شرطية مصدرة بـ (إذا). فجملة (إذا ما قمت يثقلني ثوبى) في محل نصب، على أنه خبر (جعل).

(١) «حَدَّ التَّعَجُّبُ هُوَ انْفِعَالٌ يَحْدُثُ فِي النَفْسِ عِنْدَ الشُّعُورِ مِنَ الشَّخْصِ بِأَمْرٍ يَحْدُثُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ يُجْهَلُ سَبَبُهُ، فَلَا يَعْرِفُ مَا هُوَ...». [شرح الحدود النحوية للفاكهى ص ٣٥٦]. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٥، والفوائد الضيائية ٣٠٦/٢.

(٢) ط: وأحسن بزيد.

(٣) قال أبوحيان في ارتشاف الضرب ص ٩١٣: «وإن تعلق الظرف والمجرور بالفعل، فذهب الجزمي، والقراء، والأخفش في أحد قوليه، والمازني، والفارسي، وابن خروف، والأستاذ أبو علي الشلّوبين إلى جواز الفصل، وهو الصحيح المنصور... وذهب الأخفش في أحد قوله، والمبرد، وأكثر البصريين إلى المنع، واختاره الزمخشري، ونسبه الصّيمري إلى سيبويه». وفي ابن يعيش ١٥٠/٧: «وذهب آخرون، كالجزمي وغيره إلى جواز الفصل بالظرف... واحتجوا بأن فِعْلَ التعجب، وإن كان ضعيفاً فلا ينحط عن درجة «إن» في الحروف، وأنت تُجَيِّزُ الفصل في (إن) بالظرف... وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أَجَوَزُ وإن ضعف؛ لأنه لا يتقاصر عن الحروف».

(٤) الكتاب ٣٧/١ بولاق.

(٥) الأصول ٥٩/١، ابن يعيش ١٤٩/٧، المقتضب ١٧٧/٤.

قوله: «ما وُضِعَ لإنشاء التعجب»، أي فعل وضع لإنشاء التعجب لأنه في قسم الأفعال، فلا ينتقض الحد بنحو: ناهيك به، والله دُرَّة، وواهاً له، ويالك رجلاً، وكاليوم رجلاً، ووَيْلُكُمْ رجلاً.

بلى، ينتقض بنحو: قاتله الله من شاعر، ولا شلَّ عَشْرُهُ<sup>(١)</sup>، فإنه فَعْلٌ وُضِعَ لإنشاء التعجب، وليس بِمَخْضِ الدعاء، وكذا قولهم: أبرحت<sup>(٢)</sup> ربَّاً، إلّا أن يقول: إنّ هذه الأفعال ليست موضوعةً للتعجب، بل استعملت لذلك بعد الوضع، وأمّا نحو: تعجبت، وعجبت، فهو، وإن كان فعلاً: ليس للإنشاء.

وَأَعْلَمُ أَنَّ التعجب: انفعالٌ يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بَطَلَ الْعَجَب.

ولا يجوز التعجب، منه تعالى<sup>(٣)</sup>، حقيقةً، إذ لا يخفى عليه شيء.

ففعل التعجب في اصطلاح النحاة، هو ما يكون على صيغة: ما أَفْعَلَهُ، أو: أَفْعَلْ به دالاً على هذا المعنى، وليس كل فعلٍ أفاد هذا المعنى، يُسَمَّى عندهم فَعْلَ التعجب.

قوله: «وهي غير متصرفة» لمشابتها بالإنشاء للحروف وهي غير متصرفة، وأيضاً، كل لفظ منها صار علماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألا يُتَصَرَّفَ فيه، احتياطاً لتحصيل الفهم، كأسماء الأعلام، فلهذا، لم يُتَصَرَّفَ في: نِعَمَ، وبِشْسٍ<sup>(٤)</sup>، وفي الأمثال.

(١) أي عشر أصابعه، وهو قوله: لاشلت يده.

(٢) إشارة إلى قول الأعشى:

تقول ابنتي حين جدّ الرجل أبرحتَ ربَّاً وأبرحتَ جاراً

(ديوانه ٣٤)، وانظر الخزانة ٣٠٢/٣ هارون.

(٣) أي لا يصدر منه تعالى على الحقيقة، فقوله «منه» متعلق بـ «يجوز». انظر حاشية (٣) ص ٣٥٦ من شرح الحدود النحوية للفاكهي.

(٤) ابن جني في الخصائص ٣/٢٤٤، يُبين سبب مجرّد نِعَمَ، وبِشْسَ.

قوله: «ولا يُبَيَّنَانِ إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ»<sup>(١)</sup>، قد مضى ذلك في باب أفْعَلُ التَّفْضِيلِ، ويزيد عليه فعل التعجب بشرط، وهو أنه لا يُبْنَى إِلَّا مِمَّا وَقَعَ فِي الْمَاضِي وَاسْتَمَرَّ، بخلاف، التَّفْضِيلِ فَإِنَّكَ تَقُولُ: أَنَا أَضْرَبُ مِنْكَ غَدًا، وَلَا يُتَعَجَّبُ إِلَّا مِمَّا حَصَلَ فِي الْمَاضِي وَاسْتَمَرَّ، حَتَّى يَسْتَحِقَّ أَنْ يُتَعَجَّبَ مِنْهُ، أَمَّا الْحَالُ الَّذِي لَمْ يَتَكَامَلْ بَعْدَ، وَالْمُسْتَقْبَلُ الَّذِي لَمْ يَدْخُلْ بَعْدُ فِي الْوُجُودِ، وَالْمَاضِي الَّذِي لَمْ يَسْتَمِرَّ فَلَا تَسْتَحِقُّ التَّعَجُّبَ مِنْهَا فَلِهَذَا كَانَ أَشْهَرُ صِيغَتَيْ التَّعَجُّبِ، عَلَى الْمَاضِي أَعْنِي: مَا أَفْعَلُ.<sup>(٢)</sup>

قيل: لا يُبْنَى (أ/٢٣٣) فِعْلُ التَّعَجُّبِ إِلَّا مِنْ فِعْلٍ، مضموم العين في أصل الوضع، أو مِنَ الْمَنْقُولِ إِلَى فِعْلٍ، إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِهِ، نَحْوُ: مَا أَضْرَبُ وَمَا أَقْتُلُ، لِيُذَلَّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُتَعَجَّبَ مِنْهُ صَارَ كَالْغَرِيزَةِ، لِأَنَّ بَابَ فِعْلٍ مَوْضُوعٌ لِهَذَا الْمَعْنَى، وَكَذَا قِيلَ فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، فَكَأَنَّ أَصْلَ: مَا أَضْرَبُكَ لَزِيدَ، وَمَا أَقْتَلُكَ<sup>(٣)</sup> لَهُ، وَأَنْتَ أَضْرَبُ لَزِيدَ وَأَقْتُلُ لَهُ: ضُرِبَ لَزِيدُ وَقُتِلَ لَهُ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ هَذَا الْأَصْلُ، لِأَنَّ نَقْلَ الْفِعْلِ إِلَى فِعْلٍ، لِبِنَاءِ التَّعَجُّبِ وَالتَّفْضِيلِ مِنْهُ، لَا لِدَاثَةِ، فَلِهَذَا لَا يَتَعَدَّيَانِ إِلَى الْمَفْعُولِ الَّذِي كَانَ الْفِعْلُ الثَّلَاثِي يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ، إِلَّا بِاللَّامِ، كَمَا رَأَيْتَ.

ولا يُبْنَى فِعْلُ التَّعَجُّبِ مِنَ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ، لِمَا مَرَّ فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَيَجُوزُ تَعْلِيلُ امْتِنَاعِ مَجِيئِهِمَا لِلْمَفْعُولِ بِكَوْنِهِمَا مَأْخُودَيْنِ مِنْ فِعْلٍ الْمَضْمُومِ<sup>(٤)</sup> الْعَيْنِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَهُوَ لَا زَمٌّ، وَرُبَّمَا يُبْنَى مِنَ الْمَفْعُولِ إِذَا أُمِّنَ التَّبَاسُّهُ بِالْفَاعِلِ نَحْوُ: مَا أَجَنَّهُ، وَمَا أَشْهَرَهُ، وَمَا أَمَقَّتْهُ إِلَيَّ، وَمَا أَعْجَبَهُ إِلَيَّ وَمَا أَشْهَاهُ إِلَيَّ، فَيَتَعَدَّى، كَمَا ذَكَرْنَا فِي

(١) في هذا الجزء، وقد أحال الرضي ههنا كثيراً على أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ.

(٢) اقتصر على التمثيل بالصيغة الأولى؛ لأنَّ في الثانية خلافاً وإن كان المشهور أنها صيغة فعلٍ ماضٍ حُوِّلَتْ إِلَى صُورَةِ الْأَمْرِ.

وسببها تفصيل الحديث عنها، واختيار الرضي فيها.

(٣) ط: وما أقتلك.

(٤) في د: «من فعل الموضوع أو المنقول إليه».

أفعل التفضيل، إلى ما هو الفاعل في المعنى بإلى، أو بعند، نحو: أحظى عندي، وذلك إذا تضمن معنى الحب، أو البغض.

قال سيويه<sup>(١)</sup>: جميع ذلك مبني على فَعَلْ، وإن لم يستعمل، فكان: أبغضه وأعجبه، وأمقته، من بَغُضْ، وَعَجَبْ، وَمَقَّتْ، وإن لم يستعمل، وأشهاه، من شَهَوْ، كما يقال: رَمُوتَ اليدُ يَدَهُ.

وقياس التعجب من المبني للمفعول أن يكون الفعل المبني له صلة لـ «ما» المصدرية، القائمة مقام المتعجب منه بعد: ما أَشَدُّ، وأشدُّ ونحوهما نحو: ما أَشَدُّ ما ضُربَ، وأشدُّ بما سُجِّنَ.

ويُبنى، أيضاً من باب أَفْعَلْ إفعالاً، قياساً عند سيويه، سماعاً عند غيره، نحو: ما أَعْطَاهُ للمعروف، وما أَبْغَضَنِي له.

والأخفش<sup>(٢)</sup> والمبرد<sup>(٣)</sup>، جَوَزَا بناءً من جميع الثلاثي المزيد فيه<sup>(٤)</sup>، كما مرَّ في أفعل التفضيل، وربما بُنِيَ من غير فعل نحو: ما أحنك هذه الشاة، كما قيل: هو أحنك الشاتين، أي آكلهما، وكذا يقال: (٥) ما آبله، وما أفرسه، وإن لم يستعمل منهما الفعل كما مرَّ، ويستعمل منهما الفاعل، نحو: آبل وفارس، وقد يُبنى من غير متصرفٍ، نحو: ما أنعم وما أبأس، ويجوز أن يُبنى من العيوب الباطنة كأفعل التفضيل، نحو: ما أحمقه وما أنوكه، وما ألدّه، ونذر: ما خيرَه وما شرّه بحذف الهمزة، بخلاف خير، وشرَّ في التفضيل.

(١) الكتاب ٣٧/١ بولاق.

(٢) ابن يعيش ١٤٤/٧.

(٣) تقدّم أن سيويه والمبرد جَوَزَا بناءً التعجب من أفعل فقط. انظر المقتضب ١٨٢/٤. واللمع ص ١١٩.

(٤) العجيب أن ينسب الرضي إلى المبرد أنه يُجيز التعجب بقياس والمراد من صيغ الزوائد جميعاً، مع أن المبرد لا يُجيز بناء التعجب على ما أفعله، وأفعل به من الصيغ التي جاوزت حروفها ثلاثة ولو كانت فيها زيادة.

[انظر المقتضب ١٨١/٤].

(٥) في م: «وكذا يقال: هو آبل من غيره وأفرس، وهو آبل وفارس، ولم يستعمل منهما الفعل كما مرَّ».

ويتعدى إلى غير المتعجب منه، كما يتعدى إليه أفعال التفضيل، سواء.  
ولمشابهة أفعال التعجب، لأفعال التفضيل في الوزن، والأصل المبني منه،  
وشرائط بنائه، وتصحيح العين في نحو: ما أقوله وما أبيعهُ، وتعديه بما يتعدى به  
أفعال التفضيل، توهم غير الكسائي من الكوفيين<sup>(١)</sup> أن أفعال التعجب: اسم كأفعل  
التفضيل، وقوى وهمهم تصغيرهم إياه في قوله: <sup>(٢)</sup>

ياما أميلح غزلاناً شَدَنَّ لنا [من هوليائِكُنَّ] الضال والسُّمُرِ (٦)

وأما الكسائي<sup>(٣)</sup> فوافق البصريين في فعليته، ولولا انفتاح أفعال التعجب وانتصاب  
المتعجب منه بعده، انتصاب المفعول به، لكان مذهبهم جديراً بأن يُنصَر، وقد  
اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمناً لمعنى التعجب الذي كان حقيقاً بأن يوضع له  
حرف، كما مرَّ في بناء اسم الإشارة، فبني لتضمنه معنى الحرف، وبني على الفتح  
لكونه أخف، فما مبتدأ، وأحسن خبره: أي: شيء من الأشياء متعجب من حسنه،  
و«ما» نكرة غير موصوفة، واعتذروا لنصب المتعجب منه بعد أفعال: بكونه مشابهاً  
للمفعول لمجيئه بعد أفعال لفعل مضمر فاعله، فموقعه موقع المفعول به، فانتصب  
انتصابه، فهو نحو قوله: <sup>(٤)</sup>

(١) انظر الإنصاف، المسألة ١٥، أسرار العربية ١١٣، الأمالي الشجرية ١٣١/٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٦ من القسم الأول.

(٣) ليس في ط.

(٤) انظر الكتاب ٣٧/١ بولاق، والمقتضب ١٧٣/٤، ١٩٥، والأصول ٥٩/١. والإنصاف، المسألة ١٥ (٨١/١).

(٥) النابغة الذبياني (ديوانه ١٠٦، أبو الفضل)؛ وفيه: ونُفسِكُ بدل وناخذ.

الحزاة ٣٦٣/٩، سيبويه ١٠٠/١، شرح أبيات سيبويه لابن السَّيرافي ٢٨/١، وللنحاس ص ٦٣، المقتضب  
١٧٩/٢، الأمالي الشجرية ١٤٣/٢. وقوله: أجَبَ الظَّهر: أي لا سنام له، كان سنامه قد جُبَّ، أي قطع من  
أصله. يقال: بعيرٌ أجَبٌ، وناقَةٌ جَبَّاء.

و(ناخذ) يجوز فيه أن يجمز، ويكون معطوفاً على قوله (يَهْلِك) في بيت قبله:

فإن يَهْلِكُ أبوقابوس يَهْلِكُ \* ربيعُ الناسِ والشَّهرُ الحرامُ

الذي هو جواب الشرط. ويجوز أن يرفع على استقبال خبر يخبر به، أي ونحن نأخذ بعده بذناب عيش. ويجوز أن =

٧٥٦ وتأخذ<sup>(١)</sup> بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام

بنصب الظهر، وهو ضعيف؛ لأن النصب في مثل أجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الإضافة إلى ذلك المنسوب، كما مر في الصفة المشبهة<sup>(٢)</sup>، ولا يضاف أفعَل إلى المتعجب منه.

والجواب عن تصحيح العين في نحو: ما أقوله وما أبيعهُ، وأقول به وأبيع به: أن الإعلال نوع تصرف، وفعل التعجب غير متصرف، ومن ثم<sup>(٣)</sup>، لم يَجْزِ الإدغام في نحو: أشد<sup>(٤)</sup> به في التعجب، كما جاز في غيره.

وأما التصغير فمع كونه شاذاً مقصوداً على السماع، إلا عند الكسائي<sup>(٥)</sup>، فإنه يدعي أطراذه، ويقس عليه أفعَل به في جواز التصغير، فإنما<sup>(٦)</sup> جاز ذلك؛ لأنه بعدم التصرف فيه شابه أفعَل، الاسمى كأبيض، وأقول منك.

قوله: «ويُتَوَصَّلُ في الممتنع»، يعني بالممتنع: ما لا يكون ثلاثياً، نحو: ما أحسن استخراجَه ودرجته، أو كان من الألوان والعُيوب الظاهرة، نحو ما أشدَّ بياضَه، أو عورة<sup>(٧)</sup>، أو لم يكن تاماً نحو: ما أشدَّ كونه قائماً.

ينصب على الجواب بالواو، أي بأن مضمرة وجوفاً، وجاز النصب بعد الجزاء؛ لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه، فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام. [من ابن السيرا في ٢٩/١]. ورواية (الظهر) على ثلاثة أوجه: الأول بالنصب على نية التنوين في (أجب)، ونصب الظهر على التشبيه بالمفعول به. والثاني رفع الظهر على الفاعلية، والثالث جرّه بإضافة (أجب) إليه.

الشاهد فيه أن نصب (الظهر) على التشبيه بالمفعول به.

(١) ط: ولذا. (٢) في هذا الشرح.

(٣) ط: ومن ثمة.

(٤) مع وجود موجه، وهو اجتماع المثليين. ولو ادغم لقليل: أشد.

(٥) التسهيل ١٣٠.

(٦) جواب: وأما التصغير.

(٧) ذهب الكسائي إلى أن صيغة التعجب تُصاغ من الماهات، وقاس على ذلك وتبعه هشام في صياغته من الألوان، كما خالف الكوفيون بأن فعل التعجب فعل ماضٍ. [المجموع ١٦٦/٢، والإنصاف، المسألة ١٥].



«أما ما لزم النفي<sup>(١)</sup>، كما نبس<sup>(٢)</sup>»، أو كان مَصُوعاً للمفعول، أو عادياً لمصدر مشهور، فلا يمكن التوصل بمصادرهما إلى التعجب منها، ولا إلى بيان التفضيل فيها، إذ لا مصدر منفياً لنحو: نبس، أو مَصُوعاً<sup>(٣)</sup> (٢٣٣/ب) للمفعول لنحو: ونكذا لا مصدر لِنَعْمَ وبِشَسْ، ويذر ويدع، حتى يوقع<sup>(٤)</sup> شيئاً منها بعد ما أشد، وأشد منك.

وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه، بمثل التوصل المذكور كما لم يقل: ما أقيله، استغناء بما أكثر قائلته<sup>(٥)</sup>.

قوله: «ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير»، كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر؛ لأنك إذا قَدِّمْتَ شيئاً على شيء، فقد أَخَّرْتَ المقدم عليه عن المقدم، يريد أنك لا تقول: زيداً ما أحسن، ولا: ما زيداً أحسن، ولا بَزَيْدٍ أحسن، لما ذكرنا من الوجهين في عَدَمِ تَصَرُّفِهِمَا في أنفسهما، وأما الفصل بين الفعلين، والمتعجب منه، فإن لم يتعلق الفصل بهما، فلا يجوز اتِّفَاقاً، للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالأجنبي، فلا يجوز: لقيته فما أحسن أَمْسَ زيداً، على أن يتعلق «أمس» بَلَقِيْتُ، وكذا إن تعلّق بهما وكان غير ظرف، نحو: ما أحسن قائماً زيداً، وذلك لأنه نوع تصرف في عِلْمِ التعجب<sup>(٦)</sup>، وإن كان بين الفعل

(١) د: «أما ما كان لازماً للنفي، كما في نبس».

(٢) أي ما نطق، يقال: ما نبس بينت شقة.

(٣) أي ولا مصدر مَصُوعاً للمفعول من نحو: نبس.

(٤) أي يوتى بمصدر هذه الأفعال بعد: ما أشد، أو أشدّد. وقوله: حتى يوقع بالبناء المعلوم، أي: يوقع المتكلم شيئاً منها.

(٥) القائلة بمعنى القبلولة، وهي النوم ظهراً.

(٦) أي في اللفظ المختص بالتعجب، كاختصاص العلم بمسأله.

والفضلة، وأماً بالظرف فَمَنْعَهُ الْأَخْفَشُ<sup>(١)</sup> والمبرد<sup>(٢)</sup>، وأجازَه الْفَرَاءُ<sup>(٣)</sup> والجَرْمِيُّ<sup>(٤)</sup>،  
وأبو علي<sup>(٥)</sup>، والمازني<sup>(٦)</sup>، نحو: ما أحسن بالرجل أن يصدق وأحسن اليوم بزيد،  
وأجاز ابنُ كَيْسَانَ<sup>(٧)</sup> توسط الاعتراض بلولا الامتناعية، نحو: ما أحسن، لولا  
كَلْفُهُ<sup>(٨)</sup>، زيداً.

ويُفصل بكان، وحدها، بين «ما» وأفعل، وهي مَزِيدَةٌ على ما ذكرنا في باب  
كان، وقال السِّيرافي<sup>(٩)</sup>: «كان» خبر «ما» وفيها ضميره، وأحسن زيداً، خبر<sup>(١٠)</sup>  
«كان»، وفيه بُعد؛ لأنَّ «كان» ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بُدَّ أن  
يكونَ على «أفعل».

وفائدة الفصل بكان في نحو: ما كان أحسن زيداً<sup>(١١)</sup>: أنه كان في الماضي حُسنٌ  
واقِعٌ دائمٌ، إلَّا أنه لم يتصل بزمان التكلم، بل كان دائماً قبله.

(١) وابن السراج. [الأصول ٦٥/١].

(٢) في المقتضب ١٧٨/٤: «ولو قلت: ما أحسن عندك زيداً، وما أجمل اليوم عبدالله لم يجز...».

ولكن في ١٨٧/٤ ما يفيد الجواز من كلام المبرد، فقد مثل بقوله: ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا... وما أقبح  
بالرجل أن يشتم الناس».

وجاء في الهمع ٩١/٢: «قال أبوحيان: ومحلُّ الخلاف فيها إذا لم يتعلّق بالمعمول ضميرٌ يعود على المجرور، فإن  
تعلّق به وجب تقديم المجرور، كقولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله:  
خليلي ما أحرى بذئ اللب أن يرى \* صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر».

(٣) شرح عمدة الحفاظ ص ٧٥١.

(٤) ابن عيش ١٥٠/٧، شرح عمدة الحفاظ ٧٥١.

(٥) المسائل البصريات ق ٨٢/ب مخطوط شهيد علي باشا برقم ٢/٢٥١٦، ومنه صورة في معهد المخطوطات.

(٦) ابن عيش ١٥٠/٧.

(٧) التسهيل ص ١٣١.

(٨) الكلف - بفتحين - بُقِعَ تظهر في الوجه مغايرة للونه الأصلي فتعييه بعض الغيب.

(٩) شرح مجل الرّجّاجي لابن عُصفور ٥٨٥/١، ابن عيش ١٥٢/٧.

(١٠) م: «خبرها وفيها قال بعد؛ لأنه ليس كان على صيغة التعجب...».

(١١) الأصول ٢٦٧/٢، المقتضب ١٨٤/٤ - ١٨٥، البغداديات ص ١٦٧.

وَشَدَّ الْفَصْلُ بِأَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، فِي قَوْلِهِمْ : مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا وَالضَّمِيرُ لِلْغَدَاةِ ،  
وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا<sup>(١)</sup> ، وَالضَّمِيرُ لِلْعَشِيَةِ ، وَلَا يُتَجَاوَزُ الْمَسْمُوعُ فِيهِمَا وَلَا يُقَاسُ  
«يَكُونُ» عَلَى «كَانَ» فِي الْفَصْلِ بِهِ ، خِلَافاً لِابْنِ كَيْسَانَ<sup>(٢)</sup> .

قَوْلُهُ : «وَمَا ، ابْتِدَاءً» أَيِ مُبْتَدَأٍ مَعَ كَوْنِهِ نَكْرَةً عِنْدَ سَيِّبِيهِ<sup>(٣)</sup> ، وَالْأَخْفَشُ<sup>(٤)</sup> فِي أَحَدِ  
قَوْلَيْهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّعَجُّبَ ، كَمَا ذَكَرْنَا ، إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا يُجْهَلُ سَبَبُهُ ، فَالتَّنْكِيرُ  
يُنَاسِبُ مَعْنَى التَّعَجُّبِ ، فَكَأَن مَعْنَى مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، فِي الْأَصْلِ : شَيْءٌ مِنْ  
الْأَشْيَاءِ ، لَا أَعْرِفُهُ جَعَلَ زَيْدًا حَسَنًا ، ثُمَّ نَقَلَ إِلَى إِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ ، وَانْمَحَى عَنْهُ مَعْنَى  
الْجَعْلِ ، فَجَازَ اسْتِعْمَالُهُ فِي التَّعَجُّبِ مِنْ شَيْءٍ يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ بِجَعْلٍ جَاعِلٍ ، نَحْوُ :  
مَا أَقْدَرَ اللَّهَ ، وَمَا أَعْلَمَهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ اقْتَصَرَ مِنَ اللَّفْظِ عَلَى ثَمَرَتِهِ وَهِيَ التَّعَجُّبُ مِنْ  
الشَّيْءِ ، سِوَاءٍ كَانَ مَجْعُولًا وَلَهُ سَبَبٌ ، أَوْ ، لَا .

فَهَمْزَةُ أَفْعَلٍ ، لِتَعْدِيَةِ مَا كَانَ لَازِمًا بِالْأَصَالَةِ ، نَحْوُ : مَا أَحْسَنَهُ ، أَوْ لِتَعْدِيَةِ مَا صَارَ  
لَازِمًا بِالنَّقْلِ إِلَى فَعَّلٍ ، إِلَى مَفْعُولٍ غَيْرِ مَفْعُولِهِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ فَاعِلُ أَصْلِ الْفِعْلِ ،  
نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، فِي : مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو ، فَمَا مُبْتَدَأٌ ، وَأَفْعَلٍ ، خَبْرُهُ ،  
وَفِيهِ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى «مَا» وَهُوَ فَاعِلُهُ ، وَالْمَنْصُوبُ بَعْدَهُ مَفْعُولُهُ .

وَقَالَ الْأَخْفَشُ فِي<sup>(٥)</sup> الْقَوْلِ الْآخَرِ : مَا مَوْصُولَةٌ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا صِلَتُهَا وَالْخَبَرُ  
مَحْذُوفٌ ، أَيِ : الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا : مَوْجُودٌ ، وَفِيهِ بَعْدٌ ؛ لِأَنَّهُ حَذَفَ الْخَبَرَ ، وَجَوَابًا  
مَعَ عَدَمِ مَا يَسُدُّ مَسَدَّهُ ، وَأَيْضًا لَيْسَ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ مَعْنَى الْإِبْهَامِ اللَّاتِقِ<sup>(٦)</sup>

(١) «يعني الدنيا» [شرح مجمل الزُّجَاجِي ٥٨٦/١] . هذا ، وقد نقل ابن يعيش أَنَّ هذا القول حكاه الأخفش ، ونقله  
ابن السَّرَّاج عن (قوم من النحويين) ، ولعله يريد الكوفيين . [الأصول ٦٤/١] .

(٢) التسهيل ص ١٣١ .

(٣) الكتاب ٣٧/١ بولاق .

(٤) ارتشاف الضَّرْب ص ٩١٣ .

(٥) الجنى الداني ٣٣٧ ، الْمُزَنَّل ص ١٤٧ ، ابن يعيش ١٤٩/٧ ، الأصول ٥٩/١ ، الْمُقْتَصَب ١٧٧/٤ .

(٦) م : الذي يليق .

بالتعجب، كما كان في تقدير سيبويه، ومذهب سيبويه<sup>(١)</sup> ضعيفٌ مِنْ وَجْهِ، وهو أنَّ استعمال «ما» نكرةٌ غير موصوفة: نادرٌ، نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾<sup>(٢)</sup>، على قول، ولم تُسمع مع ذلك مبتدأ.

وقال الفراء<sup>(٣)</sup>، وابنُ دَرَسَتَوَيْهِ: ما استفهامية، ما بعدها خبرها، وهو قوي من حيث المعنى لأنه، كأنه جَهْلٌ سَبَبُهُ فاستفهم عنه، وقد يُستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو قوله تعالى:

﴿وَمَا أَدْرَاكَ<sup>(٤)</sup> مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾<sup>(٥)</sup>.

و: أتدري مَنْ هو، و: لله دَرُهُ أَيُّ رَجُلٍ كان، قال: <sup>(٦)</sup>

٧٥٧ [فأومات<sup>(٧)</sup> إيماءً خفياً لِحَبْرٍ] والله عينا حَبْرٍ أَيُّما فتى

(١) انظر دراسات، ق ١ ج ٣ ص ٣ وما بعدها.

(٢) البقرة / ٢٧١، والآية بنماها: ﴿إِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتَوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَتُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

[انظر: البحر ٣٢٤/٢، المشكل ١١٣/١ - ١١٤].

(٣) لم يذكر الآية. انظر معاني القرآن ١٧٨/١ وما بعدها.

(٤) ط: «وما أدريك»، على الإمامة.

(٥) الانفطار / ١٧.

(٦) الراعي التُّمَيْرِي [ديوانه ص ٣ جمع وتحقيق راينهرت فايفرت، بيروت، سنة ١٤٠١هـ].

الخزانة ٣٧٠/٩، سيبويه ١٨٠/٢ هارون، الحماسة بشرح التبريزي ٧٥/٤، الهمع ٨٣/١، معجم الشواهد ٤٢٩/١.

وحبتر: اسم علم، ابن أخت الشاعر.

أَيُّما - بالرفع -: استفهام فيه معنى التعجب مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: أي فتى هو، وما: زائدة مؤكدة.

أَيُّما - بالنصب -: حال من المعرفة (عينا حبتر).

الشاهد فيه أنه قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب كما هنا، فَإِنَّ فيه معنى التعجب من الفتوة كما تقول: أي رجل زيد؟! وقد تضمنت (أي) معنى المدح والتعجب الذي تضمنته نَعْمٌ وَحَبْدًا.

(٧) ليس في ط، وهو في الأصل، ود.

قيل: مذهبه<sup>(١)</sup> ضعيف، من حيث إنه نُقِلَ من معنى الاستفهام إلى معنى<sup>(٢)</sup> التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت.

وَأَمَّا أَحْسَنُ بَرِيدٍ، فعند سيبويه<sup>(٣)</sup>: أَفْعَلُ صَوْرَتُهُ أَمْرٌ ومعناه<sup>(٤)</sup> الماضي، من أَفْعَلْ، أي صار ذا فِعْلٍ، كَالْحَمَّ أَي صار ذا لَحْمٍ، والباء بعده زائدة في الفاعل<sup>(٥)</sup> لازمة، وقد تحذف إن كان المتعجب منه «أَنْ» وصلتْها نحو: أَحْسَنُ أَنْ تقول، أي بِأَنْ تقول، على ما هو القياس.

وَضُعُفٌ<sup>(٦)</sup> قَوْلُهُ<sup>(٧)</sup>، بِأَنْ الأمر بمعنى الماضي مِمَّا لم يُعْهَدْ، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو<sup>(٨)</sup>: اتَّقَى امرؤُ رَبَّهُ<sup>(٩)</sup>، وبِأَنْ أَفْعَلٌ بمعنى صار ذا كذا، قليل، ولو كان منه، لَجَازَ الْحَمَّ بَرِيدٍ، وَأَشْجَمَ بَرِيدٍ، وبِأَنْ زيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطرْدُ زيادتها في المفعول.

فقال الفراء، وَتَبِعَهُ الزمخشري وابنُ خَرُوفٍ<sup>(١٠)</sup>: إِنْ أَحْسَنَ أَمْرٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ بِأَنْ يجعلَ زيداً حَسَنًا، وإنما يجعله حسنًا كذلك بِأَنْ يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صِفْهُ بِالْحُسْنِ كَيْفَ شِئْتَ، فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص، كما قال<sup>(١١)</sup>: ٧٥٨ وقد وَجَدْتُ (٢٣٤/أ) مَكَانَ الْقَوْلِ ذَا سَعَةٍ فَإِنْ وَجَدْتَ لِسَانًا قَائِلًا فَقُلْ

(١) أي الفراء وَمَنْ أَخَذَ بِرَأْيِهِ.

(٢) سقطت من م، ط.

(٣) الكتاب ٢٥٠/٢ بولاق.

(٤) انظر اللُّمَعُ ص ٢١٨، ٢١٩.

(٥) وهذا مذهب الجمهور. انظر الأصول ٦٠/١، وابن يعيش ١٤٨/٧.

(٦) انظر اللُّمَعُ ص ٢١٩، وابن الطَّراوَةِ النُّحْوِي ص ٢٠١ وما بعدها.

(٧) د: «وَضُعُفٌ قَوْلُهُ مِنْ جِهَةٍ أَنْ الْأَمْرُ...».

(٨) معناه: لِيَتَّقِ كُلُّ امْرِئٍ رَبَّهُ.

(٩) في د: «وَنَحْوُهُ وَمِنْ جِهَةٍ أَنْ أَفْعَلٌ بِمَعْنَى صَارَ». بعد (رَبَّهُ).

(١٠) ذَكَرَ الثَّلَاثَةَ فِي التَّسْهِيلِ ص ١٣٠.

(١١) المتنبي في مدح سيف الدولة والاعتذار إليه.

(ديوانه ٧٥/٣ بشرح أبي البقاء العكبري، دار الباز، مكة سنة ١٩٧٨م).

وهذا معنى مناسبٌ للتعجب بخلاف تقدير سيبويه، وأيضاً، همزة الجعل أكثر من همزة: صار ذا كذا، وإن لم يكن شيء منها قياساً مطرداً.

وإنما لم يُصَرَّف على هذا القول، أَفْعِلْ، وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث، فلم يُقَلْ: أَحْسِنَا، أَحْسِنُوا، أَحْسِنِي، أَحْسِنْ، لما ذكرنا من عِلَّةِ كَوْنِ فعل التعجب غير متصرف، وسَهَّلَ ذلك انمحاء<sup>(١)</sup> معنى الأمر فيه كما انمحي في: ما أفعل، معنى الجعل، وصار معنى أَفْعِلْ به كمعنى ما أفعل، وهو مَخْضُ إنشاء التعجب، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تنية المخاطب وجمعه وتأنيته، فهزمة أَفْعِلْ<sup>(٢)</sup>، على هذا للجعل، كهزمة ما أحسن، والباء مزيّدة في المفعول وهو كثير، كما يَجِيءُ في حروف الجرِّ.

وأجازَ الزَّجَّاجُ<sup>(٣)</sup> أن تكون الهمزة للصيرورة، فتكون الباء للتعدية، أي: اجْعَلْهُ ذا حُسْنٍ، والأولُ أولى، لِقِلَّةِ همزة الصيرورة.

ثم إنَّ الزَّجَّاجَ اعتذر لبقاء «أَحْسِن» في الأحوال، على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل، أي: يا حُسْنَ أَحْسِنْ بَزِيدَ، وفيه تَكَلُّفٌ وسِمَاجَةٌ من حيث المعنى، وأيضاً، نحن نقول: أَحْسِنْ بَزِيدَ يَاعْمُرُو، ولا يُخَاطَبُ شيثان في حالة واحدة، إلّا أن نقول: معنى خطاب الحسن قد انمحي.

ويجب كون المتعجب منه مختصاً، فلا يُقال: ما أحسن رجلاً، لعدم الفائدة، فإن خَصَّصْتَهُ بوصفٍ نحو: رجلاً حاله كذا، جاز.

---

الخزانة ٣٧٤/٩. والبيت ليس هنا للاستشهاد، وإنما ذكره الرضي تأييداً للمعنى الذي ذكره في شرح صيغة التعجب.

(١) في م، د: «ولأن معنى الأمر انمحي فيه».

(٢) في د: «فهزمة أحسن التعدية على هذا للجعل».

(٣) حكاه ابن يعيش ١٤٨/٧.

وإذا عَلِمَ المتعجب منه جاز حذفه، نحو: لَقِيتَ زَيْدًا وما أحسن، قال تعالى :

﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾<sup>(١)</sup>

فلفظ «بهم» إنما جاز حذفه عند الفراء<sup>(٢)</sup> لكونه مفعولاً<sup>(٣)</sup> وأما عند سيبويه<sup>(٤)</sup> فإنه وإن كان فاعلاً والفاعل لا يَجُوزُ حذفه إلا أنه بملازمته للجَرِّ<sup>(٥)</sup>، وبكون الفعل قبله، في صورة ما فاعله<sup>(٦)</sup> مضمر والجار والمجرور بعده مفعوله<sup>(٧)</sup>، أشبه الفضلة فجاز، حذفه، اكتفاءً بما تقدم، فإن لم يلزمه<sup>(٨)</sup> الجر، كما في : ما جاءني من رَجُلٍ، وكفى بزيد، ولم يجز حذفه.

ولا يُؤْتَى لِفَعْلَى التعجب، ولا لأفعل التفضيل بمفعولٍ مطلق، خلافاً لِمَنْ أجاز ذلك؛ لأنها، لِحُجُودِهَا صارت كِنَعَمَ وَيُسَّ، مما لا مَصْدَرَ له.

ولا يَجُوزُ العطفُ على الضمير المستتر في : ما أحسن زيداً، ولا في : أَحْسَنُ بَزِيدَ، ولا سائر التوابع، ولا الإخبار عنه بالذي أو باللام، لأنه انمحي عنه معنى الفاعلية كما قَدَّمْنَا، بل معناه الآن، أَيُّ حُسْنٍ حُسْنُ زَيْدٍ، فلو جيء بتوابعه، أو أُخْبِرَ عنه، لا اعتُبرَ بعد انمحائه، وأجاز ذلك قومٌ بعد المنصوب، وأما قبله فلا، لِمَا تَقَدَّمَ أنه لا يفصل إلا بالظرف.

(١) مريم / ٣٨، والآية بتامها: أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ.

(٢) قَالَ: وما أَسْمَعُهُمْ ما أَبْصَرُهُمْ. [معاني القرآن ١٣٩/٢].

(٣) انظر المُرْتَجَل ص ١٤٨.

(٤) الكتاب ٢٥٠/٢ بولاق.

(٥) ط: الجر.

(٦) د: وفي صورة طلب المفعول، والجار. ...

(٧) أي في صورة المفعول بواسطة حرف الجر.

(٨) أي الفاعل في ذاته، وإن لم يكن في صيغة التعجب.





## [ أفعال المدح والذم : معناها، شرطُ فاعِلِها، المخصوصُ

وإعرابه ] :

قوله : «أفعالُ المدح والذم»<sup>(١)</sup> : ما وُضِعَ لإنشاء مدحٍ أو ذمٍّ ، فمنها : نِعَمَ وبِئْسَ ، وشرطُها أن يكونَ الفاعلُ معرفاً باللام ، أو مضافاً إلى المعرّف بها ، أو مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة ، أو : بها ، مثل : فَعَيْمًا هي ، وبعد ذلك المخصوص ، وهو مبتدأ ما قبله خبره أو خبرٌ مبتدأ محذوف مثل : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ ، وشرطه مطابقة الفاعل ، و : بِئْسَ مَثَلُ القومِ الذين ، وشبهه متأول ، وقد يحذف المخصوص إذا عَلِمَ مثل :

نِعَمَ العبدُ<sup>(٢)</sup> و : ﴿فَعَيْمَ الْمَهْدُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وساء ، مثل بِئْسَ ، ومنها «حَبِذا ، وفاعله : ذا ، ولا يتغير»<sup>(٤)</sup> ، وبعده المخصوص وإعرابه كإعراب مخصوص نِعَمَ ، ويجوز أن يأتي ، قبل المخصوص أو بعده ، تمييزٌ ، أو حالٌ ، على وَفْقِ «مخصوصه»<sup>(٥)</sup> .

قوله : «ما وُضِعَ لإنشاء مدحٍ أو ذمٍّ» ، هذا ، كما تقدّم في باب<sup>(٦)</sup> الكنايات ، في بيان أن «كم» الخبرية متضمنة للإنشاء ، وذلك أنك إذا قلت : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ ، فإنما تُنشِئ المدح وتُحدِثُه بهذا اللفظ ، وليس المدحُ موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، والفوائد الضيائية ٣١٢/٢ .

(٢) ص ٣٠/ ، والآية بتامها :

﴿وَهَبْنَا لِذَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ ،

(٣) الذاريات ٤٨ ، ونصّها :

﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعَمَ الْمَهْدُونَ﴾ ،

(٤) د : «ولا يتغير بتغير المخصوص» .

(٥) «اختلف في المنصوب بعد (حَبِذا) ، فقيل : حالٌ مطلقاً ، وهو قول جماعة من البصريين ؛ منهم الأخفش والفارسي ؛ وقيل : تمييزٌ مطلقاً ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء ؛ وقيل : إن كان مشتقاً فحالٌ ، أو جامداً فتمييزٌ ؛ وفي البسيط لابن العِلمج جوازُ نصبه بأعني ، فيكون مفعولاً . [ المُساعد على تسهيل الفوائد ١٤٤/٢ ] .

(٦) في هذا الشرح .

مطابقة هذا الكلام إياه، حتى يكون خبراً، بلى ، تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته خارجاً، ولو كان إخباراً صرفاً عن جودته خارجاً لدخله التصديق والتكذيب ، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال، نعم المولودة : والله<sup>(١)</sup> ما هي بنعم الولد<sup>(٢)</sup> . . . ، ليس تكديماً له في المدح إذ لا يمكن تكديمه فيه، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة، فهو إنشاء جزؤه الخبر، وكذا الإنشاء التعجبي، والإنشاء الذي في «كم» الخبرية، وفي : رب .

هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية<sup>(٣)</sup> ما قالوا، من كون هذه الأشياء للإنشاء، ومع هذا كله فلي فيه نظر، إذ يطرد ذلك في جميع الأخبار لأنك إذا قلت : زيد أفضل من عمرو، ولا ريب في كونه خبراً، لم يمكن أن تكذب في التفضيل ويقال لك : إنك لم تفضل، بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد، وكذا إذا قلت : زيد قائم وهو خبر بلا شك ، لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الإخبار، إذ لا يقال إنك أخبرت أو لم تخبر، لأنك<sup>(٤)</sup> أوجدت بهذا اللفظ : الإخبار، بل يدخلانه من حيث القيام فيقال : إن القيام حاصل أو ليس (٢٣٤/ب) بحاصل، فكذا قوله : ليس بنعم المولودة بيان أن النعمية<sup>(٥)</sup> ، أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً، ليست بثابتة، وكذا في التعجب، وفي كم، ورب .

قوله : «فمنها نعم وبش» أعلم أن نعم وبش، في الأصل ، فعلان<sup>(٦)</sup> على وزن

(١) بقبته : «نصرها بكاء، وبرها صدقة» . [ ابن النظم ١٨١ ] . «أي إذا أرادت أن تنصر أباه على أعدائه مثلاً لا تقدر على الدفع بنفسها، بل تصرخ لتستغيث بالناس، وبرها - بكسر الباء - أي : إذا أرادت أن تبرأ أخذاً سرقته له من زوجها أو غيره، ويحتمل أنه يفتح الباء والزاي بمعنى السلب والأخذ قهراً» ، [ المرادي على الألفية ٧٥/٣ هامش (١) ] .

(٢) ط : المولودة .

(٣) أي جعله مستقيماً غير قابل للنقد .

(٤) سقطت من م .

(٥) نسبة إلى كلمة (نعم)، وهي مصدر صناعي .

(٦) وفقاً للبصريين، والكسائي من الكوفيين . وزعم بعضهم أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في فعلية نعم =

فَعِلَ بكسر العين، وقد اطرَدَ في لغة تميم، كما يَجِيءُ في التصريف، في «فَعِلَ» إذا كان فائِهُ مفتوحاً وعينه حَلَقِيّاً : أربع لغات، سواءً كان اسماً، كرجل لَعِثَ، أو فعلاً، كشهد، إحداها<sup>(١)</sup> فَعِلَ وهي الأصلُ، والثانيةُ : فَعَلَ، بإسكان العينِ مع فَتْحِ الفاء، والثالثةُ ؛ فَعِلَ بإسكان العين مع كسر الفاء، والرابعةُ فَعِلَ، بكسر الفاء إِتِّباعاً للعين<sup>(٢)</sup>.

وكذا، اطرَدَ إِتِّباعُ الفاءِ للعين في فَعِيلٍ إذا كان عينه حَلَقِيّاً لمشاكلة العين، قالوا : رَغِيفَ، وشَهِيدَ، وشِيعِرَ، والأكثرُ في هذين الفِعْلَيْنِ خاصةٌ : كَسَرُ الفاءِ، وإِسْكَانُ العَيْنِ، إذا قُصِدَ بهما المدحُ والذُّمُّ عند بني<sup>(٣)</sup> تميمٍ وغيرهم .

قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : كَأَنَّ عَامَّةَ الْعَرَبِ اتَّفَقُوا عَلَى لُغَةِ<sup>(٥)</sup> تَمِيمٍ، وقد استعمل طَرَفَةُ «نِعَمَ» على الأصل<sup>(٦)</sup> في قوله<sup>(٧)</sup> :

= وَشَسْ، وإنَّا الخلافُ بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل، [المساعد على تسهيل الفوائد ١٢٠/٢، والمُرَادِي على شرح الألفية ٧٥/٣ - ٧٦، وابن الناظم ١٨١].

(١) ط : إحدِها.

(٢) قال بَعْضُ المغاربة : أَفْصَحُهَا نِعَمٌ، وهي لغة القرآن، ثم نِعَمَ . وعليها «فَنِعْمًا هِي» [البقرة ٢٧١/٢]، ثم نِعَمَ وهي الأصلية، ثم نَعَمَ وهي في المرتبة الرابعة. [المساعد على تسهيل الفوائد ١٢٢/٢].

وفي لُغَاتِ (نَعَم) انظر: سيبويه ٢٥٥/٢ بولاق، والمقتضب ١٤٠/٢، والأصول ١٦٨/١، وابن يعيش ١٢٨/٧، والإيضاح في شرح المُفَصَّل ٩٧/٢، إذا كُُلَّ ما كان على (فَعِلَ) وثانيه حرفٌ حَلَقِيٌّ فلهم فيه أربعُ لُغَاتٍ. [المُخْتَصَب ٣٥٧/١].

(٣)، (٤) : سيبويه ٢٥٥/٢ بولاق.

(٥) في د: «على لغة بني تميم في إِتِّباعِ الفاءِ للعين، ثم أسكنوا الثاني، كما في إيل، وقد استعمل على الأصل في قول طرفة :».

(٦) بفتح النون، وكسر العين، انظر [ابن يعيش ١٢٥/٨].

(٧) هذا عَجَزٌ بَيْتٌ من قصيدة لَطَرَفَةَ بن العَبْدِ . (ديوانه ص ٨٥) وروايته :

ما أَقَلَّتْ قَدَمَايَ، إنهم

وقد اختلفَ في ألفاظه . وفي صوره اختلافاً كثيراً، ومن ذلك ما قيل إن صدره : ما أَقَلَّتْ قَدَمٌ فاعلُها ...

كما رواه صاحب الإنباف، المسألة ١٤ ج ٧٩/١، وقد استوفى الكلام عليه البغدادي في الخزنة ٣٧٦/٩ وما بعدها، وذكر كُلَّ ما يتعلقُ به.

## ٧٥٩ نَعَم السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُرِّ

ومنه قوله تعالى ﴿فَنِعْمَ آهِي﴾<sup>(١)</sup>، بفتح الفاء وكسرها<sup>(٢)</sup> على القراءة<sup>(٣)</sup>، ولم يَجْزْ إسكانُ كسرة العين مع «ما» لِقَصْدِ الإِدْغَامِ، وقرأ يحيى<sup>(٤)</sup> بَنْ وَثَابٍ فِي الشَّاذِّ<sup>(٥)</sup> : «فَنَعَمْ عُقْبَى<sup>(٦)</sup> الدَّارِ» ، بفتح الفاء وسكون العين، ولم يَأْتِ «بِشَسْ» فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَكْسُورَ الْفَاءِ سَاكِنِ الْعَيْنِ<sup>(٧)</sup> .

وإنما لم يُتَصَرَّفْ فِيهِمَا لَكُونِهَا عَلَمَيْنِ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ التَّعَجُّبِ<sup>(٨)</sup> .

قوله : «وشرطه أن يكون الفاعل معرفاً باللام أو مضافاً إلى المعرف بها» ، نحو :

== وهو في : سيبويه ٤٠٨/٢ ، المُتَّصِبُ ١٣٨/٢ الطبعة الأخيرة ، الأماي الشجرية ٥٥/٢ ، الثُّبُورَةُ ٢٧٥/١ ، الْمُزْجَلُ ١٣٨ ، التصريف المُلَوَّكِي ص ٣٨٧ ، شرح الجُمَلِ الْكَبِيرِ لابن عُصْفُور ٦٠٠/١ .  
والمُرِّ ؛ الغالب القاهر ، وهو اسم فاعل من (أَبْنُ) فَلَانٌ عَلَى أَصْحَابِهِ ؛ أَي : غَلِبَهُمْ . أَي : هُم نَعَمُ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْغَالِبِ الَّذِي عَجَزَ النَّاسُ عَنْ دَفْعِهِ .

الشاهد فيه أَنَّ طَرَفَةَ بِنَّ الْعَبْدِ قَدْ اسْتَعْمَلَ (نَعَمْ) عَلَى الْأَصْلِ ، وَهُوَ (نَعَمْ) ؛ بَفَتْحِ النُّونِ ، وَكَسْرِ الْعَيْنِ .

(١) البقرة / ٢٧١ ، وَالْآيَةُ بِنِهَايِهَا :

﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَقْبِرَنَّكُمْ فَنِعْمَ آهِي وَإِنْ تَتَّقُوا لَأَؤْتِيَنَّهُمْ أَفْزَادًا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ يَمَّا تَسْلُونَ خَبِيرٌ﴾ .

(٢) كَسْرُ النُّونِ وَالْعَيْنِ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو ، وَأَبِي بَكْرٍ ، وَوَرَشٍ عَنْ نَافِعٍ ، وَحَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ ، وَابْنِ كَثِيرٍ .

وَفَتْحُ النُّونِ ، وَكَسْرُ الْعَيْنِ : قِرَاءَةُ حَمْزَةِ وَالْكَسَائِيِّ وَابْنِ عَامِرٍ .

[ الْكَشَفُ ٣١٦/١ ، وَحُجَّةُ ابْنِ خَالَوَيْهِ ص ١٠٢ ] .

(٣) ط : عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ ، وَهَذَا خَطَأٌ إِمْلَاقِي .

(٤) رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَعَنْ مَسْرُوقٍ ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ ، وَأَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِي .

وَقَرَأَ عَلَيْهِ الْأَعْمَشُ ، وَطَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ ، وَحَدَّثَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ ، مَاتَ سَنَةَ ١٠٣ هـ . [مَعْرِفَةُ الْقِرَاءِ

الْكِبَارِ ٥١/١ ، غَايَةُ النِّهَايَةِ ٣٨٠/٢] .

(٥) الْبَحْرُ ٣٨٧/٥ .

(٦) الرَّعْدُ / ٢٤ ، وَالْآيَةُ بِنِهَايِهَا :

﴿سَلِّمْ عَلَيْنَا مِمَّا صَبَرْنَا عَلَيْهِمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ ،

(٧) فِي الْمُسَاعَدَةِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ١٣٢/٢ : «... أَفْصَحُهَا نَعَمْ ، وَهِيَ لُغَةُ الْقُرْآنِ» .

(٨) فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا .

نِعَمَ صَاحِبُ الْقَوْمِ ، أَوْ مُضَافًا إِلَى الْمُضَافِ إِلَى ذِي اللَّامِ ، وَهَلُمَّ جَرًّا ، نَحْوُ : نِعَمَ  
وَجْهَ فَرَسٍ غَلَامِ الرَّجُلِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّامَ فِي نَحْوِ : نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، لَيْسَتْ لِلْاِسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِيِّ ، كَمَا ذَهَبَ  
إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ <sup>(١)</sup> وَأَتْبَاعُهُ <sup>(٢)</sup> ، لِمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْمَعْرِفَةِ أَنَّ عَلَامَةَ الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ الْجِنْسِيَّةِ :  
صِحَّةُ إِضَافَةِ «كُلِّ» إِلَيْهِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :  
﴿إِنَّا الْإِنْسَانَ لَقَفِئْ خُسْرٍ﴾ <sup>(٣)</sup> ،

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : نِعَمَ كُلُّ الرَّجُلِ زَيْدٌ ، وَكَيْفَ يَكُونُ زَيْدٌ كُلُّ الرَّجَالِ ؟ !  
فَإِنْ قُلْتَ : بَلْ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ وَالْمُبَالَغَةِ ، كَمَا تَقُولُ : أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ  
الرَّجُلِ .

قُلْتَ : امْتِنَاعُ التَّصْرِيحِ فِي مِثْلِ هَذَا بِنَحْوِ : نِعَمَ كُلُّ الرَّجُلِ ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ  
يُقْصَدْ بِهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَكُلُّ قَائِلٍ <sup>(٤)</sup> بِنَحْوِ : نِعَمَ الرَّجُلِ ، يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يُقْصَدُ  
ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَأَيْضًا ، فَإِنَّهُ لَا يُقْصَدُ مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا مَعَ التَّصْرِيحِ بِلَفْظِ  
«كُلِّ» ، فَلَا يُقَالَ : أَنْتَ الرَّجُلُ بِمَعْنَى أَنْتَ كُلُّ الرَّجُلِ ، بَلْ مَعْنَى أَنْتَ الرَّجُلِ ، إِذَا  
قَصِدْتَ الْمَدْحَ : أَنَّ مَنْ سِوَاكَ كَأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْكَ لَيْسَ بِرَجُلٍ .

وَلَيْسَتْ اللَّامُ فِي نِعَمَ الرَّجُلِ لِلْإِشَارَةِ إِلَى مَا فِي الذَّهْنِ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ <sup>(٥)</sup> ، لِمَا بَيَّنَّا  
فِي بَابِ الْمَعْرِفَةِ <sup>(٦)</sup> .

وَدَلِيلُ فِعْلِيَّتِهِمَا : لِحَاقُ التَّاءِ الَّتِي لَا تُقَلَّبُ هَاءً فِي الْوَقْفِ بِيَمَا ، وَهِيَ إِنَّمَا تَلْحَقُ

(١) الإيضاح العُصْدِي ٨٥/١ ، وَانْظُرِ الْمُقْتَصِدَ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ٣٦٣/١ .

(٢) كَالْمَبْرَدِ . التَّسْهِيلُ ص ١٢٧ .

(٣) الْعَصْرُ / ٢ .

(٤) أَيْ وَكُلِّ مُتَكَلِّمٍ أَوْ نَاطِقٍ ؛ حَتَّى يَصِحَّ تَعْدِيَتُهُ بِالْبَاءِ .

(٥) الإيضاح فِي شَرْحِ الْمُفْصَلِ ٩٩/٢ . وَانْظُرِ الْأَقْوَالَ فِي آلِ الْمَصَاحِبَةِ لِغَاوِلِ هَذَا الْبَابِ (الْمُسَاعَدِ ١٢٦/٢) .

(٦) فِي هَذَا الشَّرْحِ .

الفعل، وأربعة أحرف، إحداهما<sup>(١)</sup> : لات<sup>(٢)</sup>، مع أنَّ بعض الكوفيين<sup>(٣)</sup> يقول هي التاء التي تزداد في أول «حين» و«الآن»، قال<sup>(٤)</sup> :

نَوَّلِي قَبْل نَائِي دَارِي جَمَانَا وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَانَا  
وقال<sup>(٥)</sup>

٣١٣ العاطفون نَحِين ما من عاطفٍ والمطعمون زَمَان ما من مطعمٍ  
كما مرَّ في قِسم الأسماء، والثانية والثالثة : اللَّتَان تَلَحِقَان ثُمَّ، وَرُبَّ،  
والأكثرُ أنهما لا تَلَحِقُهُمَا إِلَّا إِذَا وَلِيَهُمَا الْمُؤَنَّثُ، إِذَا نَأَى بِهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَذَلِكَ  
إِذَا عَطَفْتَ بِثُمَّ قِصَّةً<sup>(٦)</sup> عَلَى قِصَّةٍ، قال<sup>(٧)</sup> :

(١) ط : إحداهما.

(٢) وثمت وربت ولعلت، كما مضى في باب المذكر والمؤنث.

انظر، [الخزانة ٤٢١/٧ - ٤٢٤ هارون، وابن الطراوة النحوي ص ١٦٧، وما بعدها].

(٣) أبوزيد. وقد حكى : حسبك تلان، يُريد الآن، [سِرُّ الصناعة ١/١٨٥].

(٤) جميل بن مَعْمَر. (ديوانه ص ٢٢٩ تحقيق د. حسين نصار، مصر. بلا تاريخ).

الخزانة ١٤٩/٢ بولاق، وقد نسبته البغدادي لعَمْرُو بن أَحْمَرَ الباهلي. الجَنَى ٤٥٣ ط. العراق، سِرُّ الصناعة  
١/١٨٥، رصف المباني ١٧٢، ١٧٣، إعراب القرآن للنحاس ٢/٧٨٣، المذكر والمؤنث لا بن القاسم الأنباري  
ص ١٧١ [تحقيق د. طارق الجنابي].

ومعنى نَوَّلِي : أَعْطَيْتِي وَاصْنَحِي، وَجَمَان : اسم امرأة، مُرَّخَمُ جَمَانَةٍ. الشاهد فيه دخولُ التاءِ على «الآن»، كما في  
قوله (تَلَانَا). وأقول : قد وَرَدَ دخولُ التاءِ على الأحيان في قول عَمَرَ : (أذهب بها تلان إلى أصحابك). [الجَنَى  
٤٥٣ ط. العراق].

(٥) سبق تخريجه ص ٨٦٩ من القسم الأول.

(٦) أي جملة على جملة،

(٧) عَجَزَ بَيْتٌ، وَصَدْرُهُ :

ولقد مررتُ على اللَّثِيمِ يَسْتَبِي

قائله : شِعْرُ بِنِ عَمْرُو الْحَنْفِي، كما في الأصمعيات ص ١٢٦. وزعم البغداديُّ أنه لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلُول.

الخزانة ٣٥٧/١ و ٩ / ٣٨٣ هارون. سيبويه ٤١٦/١ بولاق، المُغْنِي ص ١٣٨، الْأَحْجَاجِي ص ٤٢،

الانقباض ص ٣٨٨، الْمُخَصَّص ١٦ / ١١٦، الْخَصَائِص ٢ / ٣٣٠، ٣٣٢.

و(تُمَّتْ) هي العاطفة «وإذا كانت مع التاء اختصت بعطف الجُمْلِ». [الأصمعيات ١٢٦ حاشية].

وأقول : قد وقع في شعر رُوَيْبَةُ عَطْفُ الْمَفْرَدِ بِهَا، قال :

=

٥٥ ..... فمضيتُ ثُمْتُ قُلْتُ : لا يعنيني

ولا تقول : جاءني زيدٌ ثُمْتُ عمرو، وقد جَوَزَهُ<sup>(١)</sup> ابنُ الأنباري، ولا أدري ما صِحَّتُهُ<sup>(٢)</sup>.

وقال<sup>(٣)</sup> :

٧٦٠ ماويي ، يارُبَّتِي غارة شعواء كاللذعة بالميسم<sup>(٤)</sup>  
وقد جاء<sup>(٥)</sup> :

٥٥٠ يا صاحباً، رُبْتُ إنسان حسن يسأل عنك اليوم أو يسأل عن  
ويجوز أن يكون أرادَ بالإنسان مؤنثاً<sup>(٦)</sup> والرابعة : التي تلحق «لعل»، نحو : لعلت هند  
قائمة .

= فإن تكن سوائق الحمام ساقتم للبلد الشام

فبالسلام ثُمْتُ السلام [ملحقات ديوان رؤية ١٨٣].

الشاهد في البيت أن (ثُمْتُ) إذا لحقتها التاء اختصت بعطف جملة على جملة .

(١) أي جَوَزَ أن تعطف (ثُمْتُ) المفردة على المفرد على الرغم من كون التاء معها،

(٢) أقول : تجويزه مأخوذ من شعر رؤية . . . . . فبالسلام ثُمْتُ السلام . وحينئذ صِحَّتُهُ واضحة . انظر،

[الخرانة ٣٨٤/٩ هارون].

(٣) ضَمْرَةٌ بن ضَمْرَةِ النَّهْشَلِ .

الخرانة ٣٨٤/٩، نوادر أبي زيد ٢٥٣، ابن يعيش ٣١/٨، التصريف الملوكي ص ٤٣٠، الأمالي الشجرية

١٥٣/٢، إيضاح الشعر ١٥/ب، الإنصاف، المسألة ١٤ (٧٠/١)، المبهم ص ٣٧، والميسم : آلة توضع

في النار، ثم تُكوى بها الإبل كيّاً خفيفاً؛ لتكون علامة له .

والشُعواء : الغارة الكثيرة المنتشرة . أراد الخيل التي تُغير .

والبيت شاهد على أن التاء لحقت (رُبْتُ) للإيذان بأن مجرورها مؤنث، و (ما) : زائدة بين (رُبْتُ) ومجرورها، كما

قاله الرضي في (رُبْتُ) من حروف الجر .

(٤) ط : باميسم .

(٥) رجز، لم أهد إلى قائله .

الخرانة ٣٨٦/٩، نوادر أبي زيد ص ٣٤٣

والبيت شاهد على أنه جاء مجرور (رُبْتُ) مذكراً على خلاف القياس .

(٦) «الإنسان : يكون للواحد، والاثنتين، والجميع، والمؤنث بلفظ واحد . . . . .»

[ المذكر والمؤنث لابن القاسم الأنباري ٣٢٢/١ تحقيق الشيخ عزيمة رحمه الله تعالى ] .

ودليل فعليتهما<sup>(١)</sup> أيضاً، ما حكاه الكسائي<sup>(٢)</sup> من نحو: نِعْمًا رَجُلَيْنِ، ونِعْمُوا رَجَالًا والضمائر المرفوعة البارزة من خواص الأفعال، وأيضاً، جواز استعمال جميع باب فَعَلَ مع فعليته، استعمال نِعَمَ وبَشَسَ، يُقَوِّي فعليتهما أيضاً<sup>(٣)</sup>.

ثم نقول: إنهما بعد ذلك، وهو كونها فعلين مستقلين بفاعليهما<sup>(٤)</sup> كلاماً صاراً مع فاعليهما<sup>(٥)</sup> بتقدير المفرد، كصفة متقدمة على موصوفها، كما في قوله<sup>(٦)</sup>:

٣٤٧ والمؤمن العائدات الطيرِ يمسحها [ركبان مكة بين<sup>(٧)</sup> الغيل فالسند]

وجرد قطيفة، فصار معني نعم الرجل: رجلٌ في غاية الجودة، فكأنه كان أصل نعم الرجل: رجل نعم، أي جيد، فصاراً معاً<sup>(٨)</sup> جزءاً جملة بعد ما كانا جملةً مستقلةً، ولهذا نظائر، نحو قوله تعالى:

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(٩)</sup>،

وظننت زيدا قائماً<sup>(١٠)</sup>، على ما مرَّ في باب ظننت، ونحو:

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾<sup>(١١)</sup>

فإن الجمل في هذه الصور، منسلخة عن معنى الجمليَّة بدليل كَوْنِ مضمون الأولى

(١) رجوع إلى الحديث عن نِعَمَ وبَشَسَ بعد هذا الاستطراد.

(٢) الجمع ٨٤/٢، شرح المُرادي على الألفية ٧٥/٣، الإنصاف، المسألة ١٤ (١/ ٦٩).

(٣) لا داعي للذكر كلمة (أيضاً)، فقد بدأ بها الحديث.

(٤) ط: بفاعلهما.

(٥) ط: مع فاعلهما.

(٦) سبق تخريجه ص ١٠١٤ من القسم الأول.

(٧) ليس في ط، وهو في الأصل، م.

(٨) يعني نِعَمَ والمرفوع بعدها، على الوجه الذي رآه الرضي.

(٩) البقرة / ٦، والآية بتامها:

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(١٠) د: منطلقاً.

(١١) المائدة / ١٠٩؛ ونصها:

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾.



مبتدأً، على ما قيل<sup>(١)</sup>، وكون مضمون الثانية مفعولاً، ومضمون الثالثة فاعلاً<sup>(٢)</sup>، ومضمون الرابعة مضافاً إليه.

ومبنى كلامهم أَنَّ الجُمْلَ إذا كانت بمعنى المفرد، فإن كانت علماً فهي حكيمة مطلقاً، وإن لم تكن، فإن كانت فعلية تركت على حالها، كما مرَّ في باب علمت، قال تعالى :

﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لَيْسَ جُثَّةً﴾<sup>(٣)</sup>،

أي : بدا لهم سجنهم إياه، وإن كانت اسمية، أعرب الجزء أن بما استحقه مضمونها فنُصِبَ الجزء أن، إن كان مفعولاً، نحو : علمت زيدا قائماً، وأعرب الجزء الأول بإعراب الفاعل، والجزء الثاني بإعراب المفعول إن كان المضمون فاعلاً كما في باب كان، إذ لم يَجُزْ رفعها كما جاز نُصِبُ المذكورتين بعد علمت، إذ لا يرفع فَعْلٌ واحداً اسْمَيْنِ بلا إتياع، ولم يجز، أيضاً حكايتهما إذ الفِعْلُ لا بُدَّ له من مرفوعٍ به.

وحكي الجزء أن<sup>(٤)</sup>، إن كان المضمون مضافاً إليه، إذ<sup>(٥)</sup> لم يمكن جرَّ اسم واحد إلا اسماً واحداً من دون إتياع، ولو اقتصرَ على جرَّ أولهما لم يكن لثانيهما إعراب مناسب، كما كان نصبُ الثاني مناسباً للرفع تشبيهاً بالمفعول.

وأما الجُمْلُ التي هي خبرُ المبتدأ أو ما أصله المبتدأ، كخبرِ كان، وثاني مفعولي ظننت، والحال، والصفة، فليست بتقدير المفرد، ولا دليل في كونها ذات محل من الإعراب على كونها بتقدير المفرد كما مرَّ<sup>(٦)</sup>.

(١) ناقش الرضي إعراب النُحَاة لثل هذا التركيب في باب حروف العطف.

(٢) ليس في المطبوع ما يرجع إليه هذا، وفي م، د التمثيل بنحو : كان زيداً منطلقاً فيكون هو المقصود بأن مضمون الجزأين فاعل.

(٣) يوسف / من ٣٥، ونُصِّها :

﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لَيْسَ جُثَّةً حَتَّى حِينَ﴾.

(٤) ط : الجزآن. وقوله : (حكي الجزء أن) معطوف على قوله : (نصب الجزء أن).

(٥) م : «إذا لم يمكن جرهما؛ لأن اسماً واحداً لا يجز إلا اسماً...».

(٦) تقدم في غير موضع، والرضي يقول في كل مرة : لا دليل على ذلك.

ولنرجع إلى المقصود ، فنقول :

لما صار : نِعَمَ الرجل بمعنى المفرد، وَجَبَ حمايتها لكونها فعليةً، (٢٣٥ / أ) كما في :

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ،

لكن ليس كونها بمعنى المفرد، كما في سائر الجُمَل المذكورة، أعني بتقدير مضمونها، بل بتقدير مفردٍ هو الفاعل موصوفاً بالفعل المتقدم، كما ذكرنا.

وكان الأصل تنكير فاعل نِعَمَ وبُشِّرَ ؛ لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص، كما يجيء ، فكان القياسُ أن يقال : نِعَمَ رجلٌ زيدٌ، ونِعَمَ رجلان زيدان ونِعَمَ رجالُ الزيدون، إذ معنى نِعَمَ الرجلُ زيدٌ : زيد رجلٌ جيّدٌ، لكنهم التزموا أن يكون الفاعل معرفاً باللام تعريفاً لفظياً، كما في : اشترى<sup>(٢)</sup> اللحم، أو ضميراً مفسراً بما بعده ، وهو، أيضاً، منكر في المعنى، كما مرَّ في باب المعرفة<sup>(٣)</sup> ، لِذاع<sup>(٤)</sup> لهم إلى ذلك، وهو أنهم غلبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الإبهام، إذ له في النفوس وَقَعٌ ، فأوردوا الفاعل في صورة المعرفة وإن كان نكرة في الحقيقة، ليكونَ الكلامُ المفيدُ للمدح أو للذم في الظاهر مَصُوغاً على وجه لا ينكر؛ لأنَّ مدح شخص منكر من الأشخاص أو ذمُّه، لا فائدة فيه، فبنوا أمر المدح والذم من أول الأمر، على وجهٍ يَصِحُّ في الظاهر، والجملة الفعلية، كما ذكرنا في تقدير مفرد، وهو الفاعل الموصوف بالفعل، وذلك لأنه سُلِبَ من الفعل معنى الزمان والحدوث، فصار معنى نِعَمَ : جيّد، فكأنه صفة مشبهة ومَجُوزٌ ذلك كونُ جميع الأفعال في المعنى، صفات لفاعليها ، فصار نعم الرجل، كجرد قطيفة<sup>(٥)</sup>.

(١) البقرة / من ٦ وتقدّمت قريباً.

(٢) انظر المُرَادِي على الألفية ٨٤/٣.

(٣) في هذا الشرح.

(٤) عِلَّة لقوله : لكنهم التزموا.

(٥) أي من باب إضافة الصفة إلى الموصوف.

ولا يقال : إن ما ذكرت ، قريبٌ من دعوى عِلْمِ الغيب <sup>(١)</sup> ، فإنَّ <sup>(٢)</sup> الأصول <sup>(٣)</sup> تدعو إليه ، وذلك لأنه تَقَرَّرَ بالدليل أنَّ المخصوصَ مرتفعٌ بالابتداء ، ما بعده خبره ، لا خبر مبتدأ مقدر ، إذ لو كان خبر مبتدأ مقدر ، لم تدخل <sup>(٤)</sup> نواسخُ الابتداء عليه مقدماً على فعل المدح أو الذم ، ومؤخراً عنه ، نحو : كنت نعم الرجل ، و :

٧٦١ يَمِيناً لِنَعْمٍ <sup>(٥)</sup> السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ <sup>(٦)</sup>

فإذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره ، فلو كان الخبر باقياً على جُمْلَتِهِ لَوَجَبَ أَنْ يكون فيها عائداً إليه .

- 
- (١) كثيراً ما يَرُدُّ الرضي على بعض ما يذكره من آراء النحاة بقوله :
- وهذا قريبٌ من دعوى علم الغيب ، وقد فرض ههنا أنه يقال له في ما ذكره من تفسير نعم الرجل . - هذا عُذْرٌ باردٌ .
- هذا هَوَسٌ .
- فهذا غَلَطٌ فاحشٌ .
- هذا من أفحش الغلط .
- (٢) بيان لأنه لا يقال ذلك .
- (٣) م ، د : «فإنَّ الأصول تؤيِّد وتدعو إليه» .
- (٤) ط : لم يدخل .
- (٥) في ط : ونعم السيدان وجدتما .
- (٦) قائل البيت : زهير بن أبي سُلمى (شعر زهير بشرح الأعلام ص ١٥ ، وصنعة ثعلب ص ٢٣) .
- الخرابة ٣٨٧/٩ ، شرح المعلقات العشر للتبريزي ص ١٧٤ ، المصنوع ٤٢/٢ .
- أي : نعم السيدان وجدتما ، حين تفاجأ إنَّ لِأَمْرِ قَدْ أَبْرَمْتُمَاهُ ، وأمر لم تُبرماه ، ولم تُحكماه . أي : على كل حال ، من شدة الأمر ، وسهولته .
- وأصل «السَّحِيلِ والمُبْرَمِ» أَنَّ الْمَبْرَمَ : يُقْتَلُ خَيْطَيْنِ ، حتى يصيرا خيطاً واحداً . والسَّحِيلُ : خَيْطٌ واحدٌ ، لا يُضَمُّ إليه آخر .
- والبيت شاهدٌ على أنه قد يدخل الفعلُ الناسخُ على المخصوص بالمدح أو الذم سواء تقدَّم المخصوص ، كما في المثال الذي قبل هذا البيت : «كنت نعم الرجل» ، أو تأخَّر ، كما في هذا البيت . وأصله لِنَعْمِ السَّيِّدَانِ أَنْتُمَا .
- فدخل عليه الناسخ ، فصار وجدتما ، فضمير التثنية نائب الفاعل لِـ «وَجَدَ» ، وهو المفعول الأول له . وقوله :
- «لِنَعْمِ السَّيِّدَانِ» جواب القسم ، والقسم وجوابه في موضع المفعول الثاني لِـ «وَجَدَ» .
- وكذا إعرابه على مقتضى غتار الرضي في جعلِ المخصوص مبتدأ ، وجمله المدح أو الذم خبره .

والاعتذار بِكَوْنِ ذِي اللامِ جِنْساً مُسْتَغْرَقاً<sup>(١)</sup> وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد، قد ذكرنا ما عليه<sup>(٢)</sup>، ولو كان كذا، لم يبق مع الضمير المبهم المفسر<sup>(٣)</sup> بالنكرة استغراق؛ لأن استغراق المضمير للجنس غير معهود، والنكرة المفسرة، أيضاً بعيدة من الاستغراق، لكونها في حيز الإيجاب.

والاعتذار بكون ذى اللام قائماً مقام الضمير، على ما قاله المصنف، لا يتم، إذ لو كان في مقام الضمير، لكان الضمير إذا قام مقامه راجعاً إلى المبتدأ، غير محتاج إلى التمييز في نحو: زيد نعم رجلاً، وكذا في نحو: نعم رجلاً زيد، أيضاً؛ لأن الضمير فيه<sup>(٤)</sup>، إذن، كما في قولك: أبوه قائم زيد.

وليس، إذن، اعتذار الأندلسي، بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون، إذن، كالضمير الراجع: بشيء<sup>(٥)</sup>، إذ لا يجوز: زيد ضرب رجل، مع أن «رجل» يطابق كل فرد، وإن لم يكن فيه لام يُشار بها إلى ما في الذهن على زعمهم، وقد مرّ في باب المعرفة<sup>(٦)</sup>، أن التعريف الذهني لا معنى له، فلم يبق، إذن، بعد بطلان الوجوه<sup>(٧)</sup>، إلا أن تكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج إلى الضمير.

ويؤيد كونها بتقدير المفرد: دخول حرف الجرّ، على نعم وبئس، مطرداً، كقول الأعرابي لما بُشِّرَ بمولودة وقيل له نعم المولودة: والله ما هي بنعم المولودة، نصرها

(١) أي شاملاً لكل فرد.

(٢) ذكر ذلك في روابط الخبر بالمبتدأ، في الجزء الأول الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن الحفظي.

(٣) في الصورة الثانية لـ «نعم»، وهي صورة الضمير المستتر المفسر بنكرة منصوبة.

(٤) أي في قولك: نعم رجلاً زيد.

(٥) خبر «ليس» في قوله: وليس اعتذار الأندلسي...

(٦) في هذا الشرح.

(٧) أي الوجوه المذكورة.

بُكَاءٌ ، وبِرُّها سرقة ، وقولهم : نِعَمٌ <sup>(١)</sup> السَّير على بِشَسٍ <sup>(٢)</sup> العَيْر ، وليس زيد بنِعَمٍ  
الصاحب وغير ذلك ، وليس ذلك على الحكاية وحذف القول ، كما قال بعضهم <sup>(٣)</sup> ،  
كقوله <sup>(٤)</sup> :

٧٦٢ والله ما ليلى بنام صاحبه [ولا مخالط اللبان <sup>(٥)</sup> جانبه]  
أي بِمَقُولٍ فيه ذلك ؛ لأنَّ ذلك في نِعَمٍ وبِشَسٍ ، مُطَّرَدٌ كثيرٌ ، بخلاف : «بنام  
صاحبه <sup>(٦)</sup>» .

وحكى قُطْرُبٌ <sup>(٧)</sup> : نَعِيمُ الرجل زيد ، على وزن شَدِيدٍ وَكَرِيمٍ ، فهذه الحكاية إنَّ  
صَحَّتْ <sup>(٨)</sup> ، تَوَكَّدَ كَوْنُ «نِعَمٍ» كالصفة المشبهة ، فيحمل ما جاء مطرداً من نحو :  
يَانِعَمُ المَوَلَّى ، وَيَانِعَمُ النصير ، وَيَابِشَسُ الرجل على أنه منادى ، وأيضاً يجوز دخول لام

(١) ابن الناطم ص ١٨٢ ، والمُرَادِي على الألفية ٧٥/٣ . والعَيْر - بفتح العين وسكون الياء - هو الحمار ، وجمعه أعيار ،  
كَيْتٌ وأبيات ، والأُنثى : عَيْرَة . وانظر الإنصاف ، المسألة ١٤ (٦٧/١) .

(٢) في ط : بأس ، وهذا خطأ .

(٣) هو ابنُ أُمِّ قاسم المُرَادِي ، كما في شرحه على الألفية ٧٥/٣ .

(٤) رجز لم أعتد إلى قائله .

الحزانة ٣٨٨/٩ ، الخصائص ٣٦٦/٢ ، ابن الناطم ص ١٨٢ ، وفيه : عَمْرُك ما ليلى بدل والله ماليلى ، الأماي  
الشجرية ١٤٨/٢ ، الإنصاف ، المسألة ١٤ (٧٤/١) .

واللبان - بتخفيف الياء - مصدر لَانٌ ؛ أي آن جانبه ، أي جنبه لا يجد مكاناً سهلاً لينا .

والبيتُ شاهدٌ على أنَّ حرف الجر داخلٌ على محذوف ؛ أي ؛ بمقول فيه : نام صاحبه ، فحذف القول ، وبقي  
المحكى به . . . .

(٥) ليس في ط .

(٦) قال ابنُ الناطم ص ١٨٢ : ولا حُجَّةٌ فيما أوردوه ، لجواز أن يكون دخول حرف الجر في نِعَمِ الولد ، وعلى بِشَسِ  
العَيْر ، كدخوله على نام في قول القائل :

عمر ك ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط اللبان جانبه

تقديره : ما ليلى لبليلٍ نامَ صاحبه ، ثم حذف الموصوف ، وأقيمت صفته مقامه ، فجرى عليها حكمه ،  
وهكذا . . . ما هي بوليدٍ نِعَمِ الولد ، ونعم السَّير على عَيْرٍ بِشَسِ العَيْر . . . .

(٧) الإنصاف ، المسألة ١٤ (٧٩/١) ، وفي المُرَادِي على الألفية ٧٧/٣ : «وحكى بعضهم» نعيم الرجل ، واستدل  
به على الاسمىة ؛ لأنَّ فَعِيلًا من أوزان الأسماء ، وَرَدَّ بأنَّ ذلك من باب الإشباع على سبيل الشذوذ فلا يثبت لغة .

(٨) د : «إن صحت تؤيد وتؤكد . . . .» .

الابتداء ، ولام القسم عليهما نحو : **إِنْ زَيْدًا لِنَعْمَ الرَّجُلُ** <sup>(١)</sup> ، و : **وَاللَّهِ لِنَعْمَ الرَّجُلُ** أنت ، مع أنها لا تدخلان الماضي بدون «قد» .

وهذه الأشياء ، هي التي غَرَبَتِ الْفَرَاءَ حتى ظَنَّ أنها في الأصل اسمان <sup>(٢)</sup> ، ولو كانا كذلك ، لم يكن لرفع ما بعدهما وجه ، إلا بتكليف .

ولأجل كَوْنِ الجملة بمنزلة المفرد ، لم يُتَوَسَّطْ بين جزأيهما <sup>(٣)</sup> ، لا ظَرْفٌ ولا غيره ، فلا يقال : **نَعْمَ الْيَوْمَ الرَّجُلُ** .

فإذا تقرر ذلك ، قلنا في **نَعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ** : **إِنْ «زَيْدٌ» مبتدأ و : «نعم الرجل» خبره** <sup>(٤)</sup> ، أي : **زَيْدٌ رَجُلٌ جَيِّدٌ** ، ولم يُحْتَجْ إلى الضمير العائد إلى المبتدأ ؛ لأن الخبر في تقدير المفرد .

**والأكثرُ في الإستعمال كَوْنُ المخصوصِ بعد الفاعل ، ليحصل التفسير بعد**

(١) ط : لبس .

(٢) هذا هو المشهور عن الفراء ، وجاء هذا الوَهْمُ من أبي البركات ، وابن الشجري . [ الإنصاف ، المسألة ١٤ .  
الأمالي الشجرية ١٤٧/٢ ] . **إِنَّ الْفَرَاءَ يَذْهَبُ إِلَى فَعْلِيَّةٍ نَعْمَ ، وَيَنْسُ .** انظر معاني القرآن ٢٦٧/١ - ٢٦٨ ،  
١٤١/٣ - ١٤٢ .

وأوثر أن أنقل فقراتٍ من كلام نحوي متأخر ، جمع نحو الكوفة كله أو كاد في كتاب خاص وسَمَّه بـ «الموفي في النحو الكوفي» لِنَقْفِ على ما في كلام النحاة المتأخرين من اضطراب ، وسوء فهمٍ لكلام الفراء . يقول : «نعم وينس ، وكلها أسماء عند الجمهور ، أفعال عند الشيخ [يعني الكسائي]» . ويقول : «وَكَثُرَ فَضْلُ فاعله عنه بنكرة منصوبة ، وهي تمييزٌ عند الفراء ، حالٌ عند الكسائي» .

ويقول : «نحو نعيمًا هي : فإما معرفة تامة فاعل نعم ، و : هي ، المخصوص ، فالتقدير : نعم التي هي : هو قول الشيخين : الكسائي ، والفراء» . ويقول : «ونقل عن الكسائي ما نقل عن الفراء أنه استتر فاعله ، وحذف التمييز ، وما بعده المخصوص» .

[الموفي ص ٨٦ - ٨٨ مطبوعات المجمع بدمشق ، تحقيق الأستاذ البيطار . وانظر الإشارة للمجاشعي ص ٥٢ ، والتسهيل ١٢٦] .

(٣) ط : بين جزئيهما .

(٤) هذا مذهب سيبويه والأخفش . وقيل : **زَيْدٌ** : خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو **زَيْدٌ** . ونُسِبَ هذا إلى سيبويه ، وقال به جماعةٌ منهم : الجرمي ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والسيرافي ، والفارسي ، وابن جني . [الأشموني ٩١/٣ ، التبصرة ٢٧٥/١ ، ذكر الصيمري الوجهين] .

الإيهام، كما مرَّ، فيدخله عوامل الابتداء مؤخراً نحو: نعم الرجل كنت، وقوله<sup>(١)</sup>:

٧٦١ يميناً لِنَعَمَ السيدان وَجِدْتُمَا على كُلِّ حالٍ من سَحِيلٍ ومُبَرَمٍ

وقد يتقدم (٢٣٥/ب) المخصوصُ على نِعَمَ وبِشَسَ، نحو: زيدُ نِعَمَ الرَّجُلِ، وهو قليلٌ، ومع ذلك يستعمل الفاعل بلامٍ زائدة كما رأيتَ، أو مضمراً مفسراً بما بعده، كقول الأخطل<sup>(٢)</sup>:

٧٦٣ أبو موسى، فَجَدُّكَ نِعَمَ جَدًّا وشَيْخُ الحَيِّ خَالُكَ، نِعَمَ خلا

وإنما لزم كون الفاعل مبهماً مع تقدم المبتدأ؛ لأن تقدمه كالنادر، بالنسبة إلى تأخره.

ويدخله، مقدماً، نواسخ المبتدأ، نحو: كنت نعم الرجل، وظننتك نعم الرجل، والضمير في: جَدُّكَ نِعَمَ جَدًّا، لا يرجع إلى المبتدأ، وإلا لم يحتج إلى التفسير، بل هو

---

(١) زهير بن أبي سلمى، وتقدّم تخريج البيت قبل قليل.

(٢) ليس للأخطل، كما زعم الرضي، فإن الأخطل هَلَك قبل ظهور بلال، والأخطل كان من شعراء معاوية بن أبي سفيان، وبلال كان على عهد عُمر بن عبدالعزيز، والبيت لذي الرُّمّة في مدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وهو المقصود بقوله: نِعَمَ جَدًّا. (ديوان ذي الرُّمّة ١٥٣٨/٣ تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح)، وروايته هكذا:

أبو موسى فَحَسْبُكَ نِعَمَ جَدًّا وشَيْخُ الرِّكَبِ خَالُكَ نِعَمَ خلا

وقد صحّح البيت البغدادي أيضاً.

والفاء في: فَحَسْبُكَ: زائدة لازمة، وحَسْبُ: اسمٌ بمعنى ليكف، كما قال الرضي في باب الإضافة، مرفوعٌ بالابتداء، وخبره محذوف، تقديره: هذا النسب. والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر. وشَيْخُ الرِّكَبِ: القافلة.

ومعنى البيت: أنه لا يَدْرُجُ أحداً من الركب يحمل زاداً لسفره، بل هو يجري النفقات على جميع مَنْ صَحِبَه في السفر. ومدحُه في هذا البيت بشرف النسيين: نَسَبِ الأب، ونَسَبِ الأم.

والبيت شاهدٌ على أنه قد يكون فاعل (نِعَمَ) ضميراً مفسراً بنكرة، مع تقدم المخصوص بالمدح، كما هنا. فإن «أبو موسى» هو المخصوص، وفاعل (نِعَمَ) ضمير فسرّه بقوله جَدًّا. وكذا الشطر الثاني، فإن قوله «شَيْخُ الحَيِّ» هو المخصوص، وخَالُكَ بدلٌ منه، وفاعل (نِعَمَ) ضميرٌ مفسرٌ بقوله خلا. [الخرزانه ٩/٣٩٠ - ٣٩٢].

ضمير قبل الذكر مفسراً بما بعده، فالذي<sup>(١)</sup> روي، وإن كان كالشاذ لِقَلَّتْهِ في نحو: مررت بقوم نَعَمْ قوماً، ونَعُمُوا قوماً، ليس الضميران، أي: هم، والواو، براجعين إلى الموصوف وإلا، لم يفسراً.

قوله: «مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة»، اعلم أن الضمير المبهّم في نَعَمْ وبِئْسَ، على الأظهر الأغلب، لا يُثنى ولا يُجمع، ولا يؤنث، اتفاقاً بين أهل المصّرّين، لعلّتين: إحداهما<sup>(٢)</sup> عَدَمُ تَصَرُّفِ نَعَمْ وبِئْسَ، فلم يقولوا: نعماً رجلين، ونعموا رجالاً، ونعمت امرأة؛ لأن ذلك نوع تصرف، ولهذا أجازوا: نعم المرأة هنداً، وبِئْسَ المرأة دعدُ، كما أجازوا نعمت المرأة، لكن إلحاق تاء التانيث أهون من إلحاق علامتي التثنية والجمع، لأنها تلحق بعض الحروف، أيضاً، كَلَاتَ، وَثُمْتَ، وَرُبْتَ، وَلَعَلْتَ، فلذلك أطرد: نعمت المرأة، ولم يطرد: نعماً رجلين ونعموا رجالاً، والعلّة الثانية: أن الضمير المفرد المذكر، أشدُّ إيهاماً من غيره، لأنك لا تستفيد منه، إذا لم يتقدّمه ما يعود عليه، إلا معنى «شيء» وشيء يصلح للمثنى والمذكر والمؤنث، ولو ثنّيته وجمّعه وأنثته، لتخصّص، بسبب، إفادة معنى التثنية والجمع والتانيث، والقصد بهذا الضمير: الإيهام، فما كان أوغل فيه كان أولى.

وأما تمييز هذا الضمير، فَيَتَصَرَّفُ فيه إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتانيثاً، نحو: نعم رجلاً أو رجلين، أو رجالاً، أو امرأة، أو امرأتين، أو نسوة، اتفاقاً منهم، أيضاً.

وأما الضمير في: رَبَّةٌ رَجُلًا، فالبصريون يلتزمون إفراده للعلّة الثانية المذكورة، والكوفيون يجعلونه مطابقاً لما يقصد، فيثنونه، ويجمعونه، ويؤنثونه، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد، لأنه مثل قوله:

(١) في م: «فما روي، وإن كان قليلاً من قولهم: مررت بقوم نَعَمْ قوماً...»

(٢) د: إحداهما.



وبالها قصة،

وقد تُصَرَّفُ في الضمير، كما رأيت .

وأما تمييزُ هذا الضميرِ، فذهب الجزولي<sup>(٣)</sup>، وَتَبَعَهُ مَنْ شَرَحَ كَلَامَهُ إِلَى لزومِ إفرادِهِ والظاهر أَنَّهُ وَهَمٌ مِنْهُمْ، بل تجب مطابقتها لما قصد، عند أهلِ المِصْرَيْنِ، أَمَّا عند أهلِ الكوفةِ فظاهر؛ لأنهم يُطابِقُونَ بالضميرِ تمييزه في الثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وأما عند أهلِ البصرةِ فَلَا تُنْهَمُ لو التزموا إفرادهُ كما التزموا إفرادَ الضميرِ، لَجَاءَ اللَّبْسُ، إِذَا قُصِدَ الْمُثْنَى والمجموع، وقد صَرَّحَ ابْنُ مَالِكٍ، وَالْمُصَنِّفُ بمطابقتها لما قُصِدَ، وهو الْحَقُّ.

ولا يَجُوزُ الفصلُ بين مثل هذا الضميرِ المبهمِ وتمييزه، لِشِدَّةِ احتياجهِ إليه، إِلَّا بِالظَرْفِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿ يَنْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾<sup>(٤)</sup>،

وَإِذَا لَمْ يُفَصَّلْ فِي نَحْوِ : عَشْرُونَ رَجُلًا، بَيْنَ الْمُبْهَمِ وَتَمْيِيزِهِ، إِلَّا فِي الْضَّرُورَةِ، فَمَا ظَنُّكَ بِمِثْلِ هَذَا الضَّمِيرِ.

وقد جَاءَ شَاذًا بِغَيْرِ الظَرْفِ نَحْوُ : نِعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا، وَأَمَّا الْفَصْلُ بَيْنَ ذَا، فِي : حَبْدًا، وَتَمْيِيزِهِ، فَلَجَوَّازٌ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ، فَلِذَا قِيلَ : حَبْدًا رَجُلًا زَيْدًا، وَحَبْدًا زَيْدًا رَجُلًا.

(١) سبق تخريجه ص ٦٩٩ من القسم الأول .

(٢) سبق تخريجه ص ٦٩٩ من القسم الأول .

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ١١٥ .

(٤) الكهف / ٥٠ ، والآية بتمامها :

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ .

ولا يجوز أن يُجاء<sup>(١)</sup>، لهذا الضمير بالتوابع، كالبدل والتأكيد والعطف<sup>(٢)</sup>، لأنه من شدة الإبهام كالمعدوم، والاعتبار بتمييزه، وهو المفيد للمقصود، ويلزم هذا الضمير، غالباً، أن يُميز.

وقيل في قوله تعالى :

﴿بَشِّرْ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾<sup>(٣)</sup> :

إنَّ التمييزَ محذوف<sup>(٤)</sup>، أي : بَشِّرْ مَثَلًا مَثَلُ الْقَوْمِ ، والأولى حَذْفُ المضافِ من الذين، على أنه المخصوصُ أي : بَشِّرْ مَثَلُ الْقَوْمِ : مَثَلُ الَّذِينَ، أو حذف المخصوص . أي : بَشِّرْ مَثَلُ الْقَوْمِ الْمَكْذِبِينَ مثلهم<sup>(٥)</sup> كما يجيء.

وقد يجيءُ ، عند المبرد<sup>(٦)</sup>، وأبي علي<sup>(٧)</sup>، بعد الفاعل الظاهر تمييزٌ للتأكيد ، قال<sup>(٨)</sup> :

٦٦٤ تَرَوُّدٌ مِثْلُ زَادٍ أَيْبِكَ فِينَا \* فَنَعَمْ الزَّادُ زَادُ أَيْبِكَ زَادَا

(١) د، ط : يجيء.

(٢) د . : والعطفين.

(٣) الجمعة / ٥، والآية بتامها :

﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا الثَّوْبَةَ ثُمَّ لَمْ يُحْمِلُوا كَمَثَلِ الْجِبَارِ يَحْمِلُونَ أَشْفَارًا يُبَشِّرُ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ .

(٤) هذا رأي الزمخشري . [الكشاف / ٤ / ١٠٣، البحر / ٨ / ٢٦٥]. وانظر المقتصد : ٣٧١ / ١.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٧٧ / ٢، والتبيان للعكبري ١٢٢٢ / ٢.

(٦) المقتضب ١٥٠ / ٢.

(٧) الإيضاح العضدي ٨٨ / ١.

(٨) جريز . (ديوانه ص ١٣٥ ط . الصاوي سنة ١٣٥٣هـ) . والبيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه .

الخزانة ٣٩٤ / ٩، المقتضب ١٥٠ / ٢، الإيضاح العضدي ٨٨ / ١، المقتصد في شرح الإيضاح ٣٧٢ / ١،

سيبويه ٣٠٠ / ١ - ٣٠١ بولاق، الخصائص ٨٣ / ١، ٣٩٥ - ٣٩٦، المرادي على الألفية ٩١ / ٣.

الشاهد فيه أنه قد يجيء بعد الفاعل الظاهر تمييز للتوكيد . وفي هذا خلاف بين النحاة : منع ذلك سيبويه والسرياني وابن السراج، وأجازه المبرد وأبو علي.

وقال تعالى :

﴿ذَرَعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾<sup>(١)</sup>.

أي ذراعها، إذ المصدر لا يُجبر عنه بأنه سبعون ذراعاً، وهذا كمجيء الحال في : قم قائماً، وتعال جاثياً للتأكيد.

ومنع سيبويه<sup>(٢)</sup> ذلك ؛ لأن وضع التمييز لرفع الإبهام، وتأول البيت بتزود مثل زاد أيبك زاداً<sup>(٣)</sup>، على أن «مِثْل» حال من مفعول تزود، وهو «زاداً» وقوله تعالى : ﴿ذَرَعَهَا﴾ مصدر بمعنى المفعول، أي مذرعوها أي : طولها سبعون ذراعاً.

قوله : «أوبها، مثل «فَنِعِمَّا هِيَ»<sup>(٤)</sup>، اختلف في «ما»<sup>(٥)</sup> هذه، فقليل : كافة هيأت نعم وبشس، للدخول على الجمل، كما قيل في : قلماً، وطالماً، قال الأندلسي : هذا بعيد؛ لأن الفعل لا يكف لقوته، وإنما ذلك في الحروف، فالأولى في طالماً وقلماً كون «ما» مصدرية<sup>(٦)</sup>.

ويمكن أن يقال : إنما جاز أن يُكف نعم وبشس عن فعليتهما، لعدم تصرفهما، ومشابتهما للحرف، إلا أنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ (أ/٢٣٦) في نحو : «فَنِعِمَّا هِيَ» .

(١) الحاقة / ٣٢، ونضها :

﴿تُرْفِي سِلَاقَ ذَرَعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا قَالَتْ كَوْهٌ﴾ .

(٢) الكتاب ٣٠٠/١ - ٣٠١ بولاق. وانظر ابن يعيش ١٣٢/٧، ١٣٣، والمقتضب ١٥٠/٢.

(٣) ط : زاد.

(٤) البقرة / ٢٧١، ونضها :

﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَصْدَقْتَ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ .

(٥) انظر البحر ٣٠٤/١، ٣٢٤/٢، الشكل ١١٤/١.

(٦) انظر ابن يعيش ١١٦/٧، والمقتضب ٢٢٢/١ الطبعة الأخيرة ٤٨/١، والمغني ص ٤٠٤ ط.م، والمرازي على

الألفية ٩٨/٣.

وقال الفراء<sup>(١)</sup> ، وأبو علي<sup>(٢)</sup> : هي موصولة بمعنى الذي ، فاعل نِعَمَ وبِشَسَ ،  
والجملة بعدها صلتهما ، ففي قوله تعالى :  
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾<sup>(٣)</sup> :  
ما ، فاعل وَأَنْ يَكْفُرُوا ، مخصوص<sup>(٤)</sup> ، وفي قوله تعالى :  
﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾<sup>(٥)</sup> ،  
المخصوص محذوف<sup>(٦)</sup>

ويضعفه : قلة وقوع «الذي» مُصرِّحاً به ، فاعلاً لِنِعَمَ وبِشَسَ ولزوم حذف الصلة  
بأجمعها في : «فَنِعِمَّا هِيَ»<sup>(٧)</sup> ؛ لأن «هي» خصوص ، أي نِعَمَ الذي فعله :  
الصدقات ، وكذلك قولهم : دَقَّقْتُهُ دَقًّا نِعِمًّا .

(١) التسهيل ١٢٦ ، المغني ٥٧١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١٢٦/٢ ، الارتشاف ص ٢٨١ ب .

(٢) في أحد قوليه . المساعد على تسهيل الفوائد ١٢٦/٢ - ١٢٧ ، المغني ٥٧١ ، التسهيل ١٢٦ .

وقوله الثاني : هي نكرة مميزة ، قال في الشراذم ق ١٣٠ / أ : «فاما قوله «إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ» ، فلا يكون (ما) فيه إلا منصوبة ، وهي منكورة ؛ لأنها إنما تتعرف بالصلة ، ولا صلة هنا فتعرفها . فاما (هي) من قوله «فَنِعِمَّا هِيَ» فهو المخصوص بالمدح .

وانظر البغداديات ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٣) البقرة / ٩٠ ، والآية بتامها :

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ أَنْ يَكْفُرُوا أَيْمًا أَنْزَلَ اللَّهُ بَعِيًّا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ قَبْلَهُ وَيَقْضِي عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ .

(٤) انظر البحر ٣٠٤ / ١ ، المشكل ٦٢ / ١ ، البيان ١٠٨ / ١ ، دراسات ق ١ ج ١ ص ٣٧٩ .

(٥) النساء / ٥٨ ، والآية بتامها :

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ .

(٦) «التقدير : نِعَمَ الذي يَعِظُكُمْ به تأدية الأمانة والحكم بالعدل» . [ البحر ٢٧٧ / ٣ ] .

(٧) البقرة / من ٢٧١ .

وقال سيبويه<sup>(١)</sup>، والكسائي<sup>(٢)</sup> : ما ، معرفة تامة ، بمعنى «الشيء» بمعنى : فنعم  
هي : نعم الشيء هي ، فما ، هو الفاعل ، لكونه بمعنى ذي اللام ، و «هي»  
مخصوص ، ويضعفه : عدم مجيء «ما» بمعنى المعرفة التامة ، أي : بمعنى «الشيء»  
في غير هذا الموضع ، إلا ما حكى سيبويه<sup>(٣)</sup> أنه يقال : إني مما<sup>(٤)</sup> أفعل ذلك ، أي :  
من الأمر والشأن أن أفعل ذلك . قال : وإن شئت قلت : إني مما أفعل ، بمعنى :  
ربما أفعل ، كما يجيء في الحروف .<sup>(٥)</sup>

بلى<sup>(٦)</sup> ، يجيء «ما» بمعنى «شيء» ، إما موصوفة نحو :  
«هَذَا مَا لَدَيْ عَتِيدٍ»<sup>(٧)</sup> ، أو غير موصوفة كما مر في الموصولات ، وأيضاً ، يلزم حذف  
الموصوف ، أي المخصوص ، وإقامة جملة مقامه ، في نحو نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ، و :

(١) الكتاب ٤٧٦/١ بولاق ، البحر ٢٧٧/٣ .

(٢) المشكل ٦٢/١ ، البحر ٢٧٧/٣ ، التسهيل ١٢٦ . أمّا الفراء ، فقال : «ولا نعرف ما جهته . . . ، وأنا لا أجزئه» . [معاني القرآن ٥٧/١] .

(٣) الكتاب ٤٧٦/١ بولاق .

(٤) ط : مما أن أفعل .

(٥) د : في حروف الجر .

(٦) ط : بل .

(٧) ق ٢٣/ ، ونصّها : «وقال قريبه هذا ما لَدَيْ عَتِيدٍ» .

\* لقد تحدّث سيبويه عن (ما) النكرة الموصوفة ، ومثّل لها بهذه الآية . (سيبويه ٢٦٩/١) وكذلك المبرّد في  
المقتضب ٤٢/١ ، والفارسي في البغداديات ص ٢٦٢ ، وابن الشجري في أماليه ٢٣٧/٢ - ٢٣٨ ، والفراء في  
معاني القرآن ٢١/١ - ٢٢ ، وابن الأنباري في البيان ٣٨٦/٢ .  
والآية تحتمل - أيضاً - للموصولة عند النحاس (إعراب القرآن ٢/٢٢٠) والعكبري (البيان ١١٧٥/٢) ،  
والزخشري (الكشاف ٧/٤ الطبعة المصورة) وابن يعيش ٣/٤ ، و ١٠٨/٨ ، وأبي حيّان (البحر ١٢٦/٨) ،  
وابن هشام (الغني ص ٣٩٢ ط . م) .

«وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ»<sup>(١)</sup> ، وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله: <sup>(٢)</sup> :

٣٨ أنا ابنُ جَلَا، وطلاع الشايا [متى أَصْعَ العِمامة<sup>(٣)</sup> تَعْرِفُونِي] فيكون التقدير: نِعَم الشيءُ شيءٌ يَعِظُكُمْ به، وبئس الشيءُ شيءٌ شَرَوْا به أَنْفُسَهُمْ ، مع أنه قد جاء صريحاً في قوله<sup>(٤)</sup> :

٧٦٥ نِعَمَ الْفَتَى فَجَعَتْ به إِخْوَانَهُ يَوْمَ الْبَقِيعِ حَوَادِثُ الْأَيَّامِ  
أَي فَتَى فَجَعَتْ، ويجوز أن يكون «تَخْرُجُ»، في قوله تعالى :

﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾<sup>(٥)</sup>، صفة<sup>(٦)</sup> مخصوصٍ محذوف ، وأن يكون صفة<sup>(٧)</sup> التمييز المذكور

(١) البقرة / ١٠٢، والآية بتامها :

﴿وَاتَّبِعُوا مَا نَزَّلْنَا عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْيَاكُوفُ لَهُمْ مَوَازِينُ وَمَا يَنْصُرُهُمْ رَبُّهُمْ يَغْلِبُ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٨)</sup>  
النَّاسَ السَّاعِينَ وَمَا نَزَّلْنَا عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْيَاكُوفُ لَهُمْ مَوَازِينُ وَمَا يَنْصُرُهُمْ رَبُّهُمْ يَغْلِبُ الظَّالِمِينَ  
تَكْفُرُ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ  
مَا يَنْصُرُهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾

(٢) سبق تخريجه ص ١٨٢ من القسم الأول . (٣) ليس في ط .

(٤) محمد بن بشير الخارجي ، أوردَه أبو تمام في باب الرائي من ديوان الحماسة ، ونسبه بعضهم لإبراهيم بن هرمة .

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠٨ ، والخزانة ٤٠٢/٩ .

والبيت شاهد على أن المخصوص بالمدح محذوف ، وهو موصوفٌ بجملة أقيمت مقامه ، تقديره : نِعَمَ الْفَتَى فَتَى فَجَعَتْ به . إلخ .

والهاء في (به) عائدة على موصوفٍ محذوفٍ ، أي ، نِعَمَ الْفَتَى فَتَى فَجَعَتْ به حَوَادِثُ الْأَيَّامِ . ويومُ الْبَقِيعِ : ظرفٌ ، ويجوز أن تنصبه على أنه في المعنى مفعول به ؛ لأن الفعل في هذا النحو يُسْتَدُّ إلى ظرف الزمان ، نحو قولك : سَرَّني يومٌ كذا فتنسب الفعل إلى ذلك اليوم . والفجعة : الرزية . وفجعة فجعاً من باب نفع ، فهو مفعولٌ ، في ماله وأهله .

(٥) الكهف / ٥ ، ونصها :

﴿مَّا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾

[ انظر الشكل ٣٦/٢ ،

والمساعد على تسهيل الفوائد ١٣٩/٢ ] .

(٦) ط : صيغة .

(٧) ط : صيغة .

والمخصوصُ محذوفٌ «أي : قولهم<sup>(١)</sup> وفي قوله تعالى :  
﴿يَسْكَمَا أَشْتَرُوا بِهٖ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾<sup>(٢)</sup> ،

يجوز أن يكون على هذا القول ، أي كون<sup>(٣)</sup> «ما» بمعنى «شيء» وقوله : اشتروا به  
أنفسهم ، جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم ، بيانا لا استحقاقه الذم ، وأن يكون صفة  
مذموم محذوف ، فقوله : أن يكفروا ، بدل<sup>(٤)</sup> من ذلك المذموم ، أو خبر مبتدأ محذوف  
والجملة بيان للمذموم .

قال الزمخشري<sup>(٥)</sup> والفارسي في أحد قوليه : «ما» نكرة مميّزة<sup>(٦)</sup> منصوبة المحل ، إمّا  
موصوفة بالجملة ، والمخصوص إمّا محذوف كما في قوله :  
﴿فَنِعْمَ يَعِظُكُمْ رَبُّهٗ﴾<sup>(٧)</sup> ،

أو مذكور كما في قوله تعالى :

﴿يَسْكَمَا أَشْتَرُوا بِهٖ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾<sup>(٨)</sup> ،

أو نكرة غير موصوفة ، كما في نحو : ﴿فَنِعْمَ هِيَ﴾<sup>(٩)</sup> ، وقولهم دَقَّقْتُه دَقًّا نِعْمًا<sup>(١٠)</sup>

ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر ، تأكيداً معنوياً ؛ لأنه<sup>(١١)</sup> لا يكون إلّا للمعارف كما هو  
مذهب البصريين ، وهذا المعرف باللام في معنى النكرة ، كما بيّنا ، ويجوز تأكيده لفظاً ،

---

(١) انظر المشكل ٣٦/٢ .

(٢) البقرة / من ٩٠ ، وتقدّمت قريباً .

(٣) م ، د : أي على أن «ما» . . . .

(٤) انظر دراسات ، القسم الأول ج ١/٣٧٩ ، والبحر ١/٣٠٤ .

(٥) ومعه مكّي . انظر المشكل ١١٣/١ - ١١٤ ، والتسهيل ص ١٢٦ ، والمغني ٥٧١ .

(٦) الشيرازيات ق ٣٨/أ ، والتسهيل ١٢٦ ، والمغني ص ٥٧١ .

(٧) النساء / من ٥٨ ، وتقدّمت قريباً .

(٨) البقرة / من ٩٠ .

(٩) البقرة / من ٢٧١ .

(١٠) «قال سيبويه أي نَعَم الدَّق . [ ابن الناجم ص ١٨٣ ] .

(١١) م : «لأن التأكيد المعنوي لا يكون . . . .» .

نحو: نِعَمَ الرَّجُلُ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وقد يوصف كقوله تعالى: ﴿يَتَسَاءَلُونَكَ عَنِ الْمَرْفُودِ﴾<sup>(١)</sup>  
«وَقَالَ<sup>(٢)</sup> :

٧٦٦ نَعَمْ الْفَتَى الْمُرِّي أَنْتَ إِذَا هُمْ شَبُّوا لَدَى الْحُجَرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ  
خِلَافًا لِابْنِ السَّرَّاجِ<sup>(٣)</sup>، قَالَ : لِأَنَّ الصِّفَةَ مَخْصُصَةً وَالْمَقْصُودَ الْعَمُومَ وَالْإِبْهَامَ ، وَقَالَ :  
إِنَّ الْمَرْفُودَ : مَذْمُومٌ ، وَالْمُرِّي : بَدَلٌ مِنَ الْفَتَى .

وليس بشيء؛ لأنَّ الإيهامَ مع مثل هذا التخصيص باقٍ، إذِ المخصوص لا يعينُ،  
فهو كقوله تعالى :  
﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ...﴾ (٤)

ولا يمتنع عند أبي عليٍّ<sup>(٥)</sup> والمبرِّد<sup>(٦)</sup>، وهو الحقُّ، خلافاً لغيرهما : إسنادهُ<sup>(٧)</sup> نِعَمٌ وبُشْرٌ

(١) هود / ٩٩ ، والآية بتامها :

﴿وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَتَوْمَ الْقِيَمَةِ يَتَسَّ الرَّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾.

(٢) زهير بن أبي سلمى (شعر زهير)، صنعة الأعلام ص ٢٣٣، وصنعة ثعلب ص ١٩٨؛ وفيه: حضروا بدل شبروا).  
الخزانة ٤٠٤/٩، المرادي على الألفية ٨٧/٣، المساعد على تسهيل الفوائد ١٢٨/٢، الأصول ١٤٢/١، المغني  
ص ٧٦٥.

و (لَذَى) : عند. و (الحُجَرَات) جمع حُجْر، وَحُجْر جمع حُجْرَة، يريد شدة الشتاء. والموقد : الذي لا تَحْمَدُ نَارَهُ للضيف والطارق. ويقال الحُجَرَات : السُرَادِقَات.

الشاهد فيه أنه يجوز وصف فاعل نعم، فإن (المُرِّي) صفة الفتى لا تبدل منه خلافاً لابن السراج كما بينه الرضي.

(٣) الأصول ١/١٤٢، المغني ص ٧٦٥، والمُرَادِي على الألفِيَّة ٣/٨٧، والمُسَاعَد على تسهيل الفوائد ٢/١٢٩.

(٤) البقرة / ٢٢١، والآية بتمامها :

﴿وَلَا تَسْكُبُوا الشِّرْكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَا أُمَّةَ مُؤْمِنَةٍ حَتَّى يُؤْمِنَ مِنْ مُشْرِكِهِمْ وَلَوْ آعَجَبْتُمْ لَهُمْ وَلَا تَشْكِبُوا الشِّرْكَائِ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ مِنْ مُشْرِكِهِمْ وَلَوْ آعَجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ مَآئِيهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾

(٥) التبہیل ص ١٢٧.

(٦) في المقتضب ١٤٣/٢ : «ولو قلت : نِعَم الذي في الدار أنت، لم يَجْز؛ لَأَنَّ الذي بصلته مقصودٌ إليه بعينه ...

فإن قلت : قد جاء : «والذي جاء بالصدق وصدق به» [الزمر / ٣٣] ، فمعناه الجنس ، فإن (الذي) إذا كانت على هذا المذهب صُلحت بعد نعم وبُشس . وإنما يُكره بعد هذا تلك الخصوصية .

(۷) فاعل لقوله : ولا يمتنع .



إلى «الذي» الجنسية، وكذا «مَنْ» و«ما» وأعني بالجنسية ما تكون صلتها عامة، وفي نهج البلاغة<sup>(١)</sup> : «وَلِنَعْمَ دَارٌ مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهَا دَاراً».

قال<sup>(٢)</sup> :

٧٦٧ فَنِعْمَ مَرْكَأٌ<sup>(٣)</sup> مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ  
ونقول : نِعْمَ الذي هو عبد : زيد ، وأما إن كانت صلتها مخصوصةً، نحو : نِعْمَ  
الذي كان اليوم في الدار، والإشارة إلى شخص معين، فلا يجوز، إذ يلزم فاعلها<sup>(٤)</sup>  
الإبهام، وقد يرد فاعلها منكراً مفرداً نحو : نِعْمَ رجلُ زيد، أو مضافاً إليه<sup>(٥)</sup> ،  
كقوله<sup>(٦)</sup> :

٧٦٨ فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ [وصاحب الركب عثمان<sup>(٧)</sup> بن عفاناً]  
وهو قليل<sup>(٨)</sup> .

(١) ص ٢٧٣ طبعة دار الشعب. والمقصود من الكلام وصف الدنيا.

(٢) لم أهتم إلى قائله. والبيت في مدح بشر بن مروان بن الحكم، وقبله :

وكيف أرهب أمراً أو أراع له وقد زكأت إلى بشر بن مروان

الخرزانه ٤١٠/٩، إيضاح الشعر ٩٣/ب، المساعد على تسهيل الفوائد ١٣١/٢، العيني ٤٨٧/١، المغني

ص ٤٣٣، ٥٦٩، ٥٧١ ط. م، معجم الشواهد ٤٠٢/١، شرح مجمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠١/١.

الشاهد فيه أن (مَنْ) الثانية موصولة بمعنى الذي، وقعت فاعلاً لـ (نعم) عند أبي علي والمبرد، وهو مبتدأ وخبره  
محذوف تقديره مثله، والجملة صلة (مَنْ)، والمخصوص بالمدح محذوف، تقديره : بشر.

(٣) ط : مرزاء.

(٤) ط : فاعلها.

(٥) في التسهيل ص ١٢٦ : «فاعل نعم وبشر في الغالب ظاهر معرف بالالف واللام، أو مضاف إلى المعرف بهما  
مباشراً أو بواسطة... وقد يُنكر مفرداً أو مضافاً».

(٦) كثير بن عبدالله النهشل، المعروف بابن الغريفة. وقيل لجسان، وليس في ديوانه. الخرزانة ٤١٥/٩، المرادي على  
الألفية ٨٠/٣، ابن يعيش ١٣١/٧، شرح مجمل الزجاجي ٦٠١/١، الأشموني ٣٧١/٢، المجمع ٨٦/٢،  
معجم الشواهد ٣٨٢/١.

الشاهد فيه : «نعم صاحب قوم»، حيث ورد فاعل (نعم) اسماً منكراً، مضافاً إلى نكرة، أجازة الفراء، ونقل  
إجازته عن الكوفيين وابن السراج. ومنع ذلك عامة النحويين إلا في الضرورة.

(٧) ليس في د، ط، وهو في الأصل وم.

(٨) وأي جيء فاعل (نعم) نكرة مضافة إلى مثلها. [الخرزانة ٤١٥/٩ هارون].

وقد رُوِيَ : مُرَّ بِقَوْمٍ نِعَمَ بِهِمْ<sup>(١)</sup> قوماً ، والباء في الفاعل ، لتشبيه نِعَمَ بفعل التعجّب ، وهو : أَفْعَلُ بِهِ ، وتضمينه معناه ، فكأنه قيل : أَنْعَمَ بِهِمْ قوماً ، وقد تَدْخُلُ هذه الباء في المخصوص كقوله عليه السلام : «نِعْمًا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ»<sup>(٢)</sup> ، أي نِعَمَ شَيْئًا : المال الصالح ؛ لأنَّ المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا ، وقد رُوِيَ : مررت بقوم نِعَمُوا قوماً بِالْحَاقِ الضمير البارز ، وهو قليل كما ذكرنا .

وقال أبو علي<sup>(٣)</sup> إنه سمع : نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> زَيْدٌ ، وَيُسَّ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ<sup>(٥)</sup> كذا ، وهو شاذٌّ ، إذ الفاعل ليس بمضافٍ إلى المَعْرُوفِ الجِنْسِيِّ ، وينبغي أن يكون هذا على ما أجاز<sup>(٦)</sup> ابنُ كَيْسَانَ من تنكير المضاف لا مانع فيه من التعريف لثية الانفصال ، كما مرَّ في باب الإضافة .

وقد رُوِيَ<sup>(٧)</sup> : شَهِدْتُ صِفَيْنِ ، فَبَيَّسْتُ الصَّفُونِ ، والأولى أن يكون هذا ، وإن

(١) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١٣٢/٢ ، والتسهيل ص ١٢٧ .

(٢) روايته : نِعَمَ الْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ .

أخرجه أحمد في مُسْنَدِهِ ٤ ، ١٩٧ ، ٢٠٢ .

هذا ، ولم يخرجه البغدادي في المخطوط . وانظر المُعْجَمَ المَهْرَسَ لألفاظ الحديث النبوي ٣/٣٣٥ .

(٣) التسهيل ص ١٢٧ .

(٤) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١٣٢/٢ .

(٥) «هذا من قول ابن مسعود أو غيره من العبادلة رضي الله عنهم»

[المساعد ١٣٢/٢] .

وأقول : «ليس عبدالله بن مسعود من العبادلة ، وإنما هو عبدالله بن عمرو . نَصَّ على ذلك ابنُ حنبلٍ ، وصرَّحَ بذلك البيهقي . وقد وقع لصاحب الصَّحاحِ الغلطُ بعينه .

[البديع في علم العربية ، لابن الأثير ، مخطوط ، ق ٩/ب] .

(٦) ابن النازم ص ١٨٥ .

(٧) صِفَيْنِ : موضعٌ كانت به وقعة بين عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما ، في المِنَاطَةِ الشرقية من سُورِيَةِ .

وقوله : «شَهِدْتُ صِفَيْنِ ، وَيَسَّتُ صِفُونِ» من قول سهل بن حنيف رضي الله عنه . [المساعد على تسهيل الفوائد ١٣٢/٢] .

وفي التسهيل ص ١٢٧ «صِفُونِ» بلام .

كان أيضاً خلاف الأصل، مما ترك تمييز ضميره، أي : بُشِّتْ بُقْعَةُ الصَّفُونِ، (٢٣٦) / (ب) فالصَّفُونُ مخصوصٌ، لا فاعلٌ، ومثله قولهم : «فَبِهَا وَنِعْمَتْ»<sup>(١)</sup> ، أي : فَمَرَحَباً بهذه القضية، وَنِعْمَتْ هي ، فالتمييز والمخصوص حُدفاً معاً .  
وقد يُؤنَّثُ نِعَمٌ وَبُشْسٌ ، وإن كان فاعلهما<sup>(٢)</sup> مذكراً لكون المخصوص مؤنثاً نحو : نِعِمْتَ الْإِنْسَانُ هِنْدُ ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ<sup>(٣)</sup> :

٧٦٩ أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تَبَجَاءُ مُجْفَرَةٌ دَعَائِمُ الزُّورِ نِعِمْتَ زُرُوقُ الْبَلَدِ  
وكذا يؤنَّثُ الفعل وإن كان المميز للضمير مذكراً، لتأنيث المخصوص كقوله تعالى :  
﴿سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا﴾<sup>(٤)</sup> ، و﴿حَسَنْتَ مُسْتَقَرًّا﴾<sup>(٥)</sup> ،

(١) جزء من حديث شريف، ونصه : «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمْتَ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَاغْتَسَلَ أَفْضَلُ» .  
رواه سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . واللفظ في سُنَنِ النَّسَائِيِّ ٩٤/٣ بشرح السيوطي وحاشية السندي (طبعة مصورة عن ط ١ سنة ١٩٣٠م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت) ،  
وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ ١٦/٥ ، وسنن أبي داود بشرح عَوْنِ الْمَعْبُودِ ٣٩/١ ، وفيه : «فَهُوَ أَفْضَلُ» بدل : فَالْفَسْلُ أَفْضَلُ .  
وقد أخرجه البخاري في الوضوء ٢٦ ، ومُسْلِمٌ في الطهارة ٨ ، ١٢ وأبو داود في الطهارة ٣٢ ، ٥١ ، ١٢٨ ،  
والتِّرْمِذِيُّ في الطهارة ٤٥ ، والجمعة ٥ ، والنسائي في الجمعة ٩ ، وابن ماجه في الطهارة ٦ ، ٤٧ ، ومالك في الموطأ ص ٤٧ .

(٢) د : فاعلها .

(٣) ديوانه ١٧٤/١ [تحقيق د . أبو صالح] .

الخرزانه ٤٢٠/٩ ، المفصل ٢٧٤ ، ابن يعيش ١٣٦/٧ ، التبصرة والتذكرة ٢٧٦/١ ، شرح الجمل الكبير ٦٠٧/١ .

قوله : أَوْ حُرَّةٌ : أَوْ كَرِيمَةٍ . و(عَيْطَلٌ) : طويلة العنق .

و(تَبَجَاءُ) : ضَخْمَةُ النَّجَجِ ، والنَّجَجِ : الوَسَطُ . و(مُجْفَرَةٌ) : ضَخْمَةُ الْوَسَطِ ، و(دَعَائِمُ الزُّورِ) : الضُّلُوعُ ،  
وَالزُّورُ : عَظْمُ الصُّدْرِ .

و(دَعَائِمُ) : يَرُودُ بِالنَّصَبِ ، عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، فَهُوَ مِنْ بَابِ الْحَسَنِ الرَّجَاءِ .

الشاهد فيه أنه قد يُؤنَّثُ (نِعَمٌ) ؛ لكون المخصوص بالمدح مؤنثاً وإن كان الفاعل مذكراً ، فإنه أنث (نِعَمٌ) مع أنه مسندٌ إلى مذكر ، وهو (زورق البلد) ؛ لأنه يريد الناقة ، فأنث على المعنى .

(٤) الفرقان ٦٦ ، ونصها :

﴿إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ .

(٥) الفرقان ٧٦ ، والآية بتمامها :

﴿خَالِدِينَ فِيهَا حَسَنْتَ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ ،

قوله : وهو مبتدأ ما قبله خبره ، أو خبر مبتدأ محذوف .

قال ابن خروف : لا<sup>(١)</sup> يجوز إلا أن يكون مبتدأ مقدم الخبر، لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه، وحكى الأندلسي مثله عن سيبويه، وهذا<sup>(٢)</sup> الذي نصرناه من<sup>(٣)</sup> قبل .

قوله : «وشرطه» أي شرط المخصوص مطابقة الفاعل ، يعني ينبغي أن يصح إطلاقه عليه، و : «بِشَسِّ مَثَلِ الْقَوْمِ»<sup>(٤)</sup> ، متأول بأحد وجهين : إما على حذف المضاف أي بشَسِّ مَثَلِ القومِ مَثَلُ الذين ، أو على حذف المخصوص و «الذين» صفة القوم ، أي : بِشَسِّ مَثَلِ القومِ المكذبين مثلهم ، أي مثل المذكورين .

وشرط المخصوص ، أيضاً ، أن يختص ؛ لأنه للتخصيص بعد الإبهام ، فلا يجوز : نِعَمَ الإنسان رجل ، إلا أن تصفه بما يرفع الجهالة .

ولا يمتنع اعتراض «نعم» بذبوله<sup>(٥)</sup> ، بين العامل ومعموله ، لأنها كالجُملة الاعتراضية ، نحو قولك : أبصرت ، ونعم الرجل هو ، زيداً ، ويجوز بالفاء ، نحو : فَنِعَمَ الرجل هو .

قوله : «وساء مَثَلُ بِشَسِّ» ، نحو : «سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ»<sup>(٦)</sup> ، إعلَمَ أنه يُلْحَقُ بِنِعَمَ وَبِشَسِّ : كُلُّ ما هو على فَعَلٍ بضم العين ، بالأصالة نحو : ظَرَفَ الرجل زيداً ، أو بالتحويل إلى الضم من فَعَلٍ أَوْ فَعِلَ ، نحو : رَمَتِ اليدُ يده ، وَقَضُوا الرجل زيد ، بشرط تضمينه معنى التعجب ، ولهذا كَثُرَ انجرارُ فاعِلِ هذا الملحق بالباء ، وذلك لكونه بمعنى : أَفْعَلُ به .

(١) ابن النازم ص ١٨٥ .

(٢) في م ، د : «وهو الذي ذكرناه قبل واختارناه» .

(٣) ط : ساقطة .

(٤) الجُمعة / من ٥ ، وتَقَدُّمَتْ قريباً .

(٥) أي مع ما يتبعه من فاعل ومخصوص ...

(٦) الأعراف / ١٧٧ ، والآية بتامها :

«سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلْمٍ» .

نحو : ظرف زيد، أي : أَظَرَفَ به، وَيَكْثُرُ، أيضاً، استغناؤه عن الألف واللام،  
كقوله تعالى :

﴿وَحَسِّنْ أَوْلِيَّتِكَ رَفِيقًا﴾<sup>(١)</sup> ،

ورفيقاً، تمييز لإبهام أولئك وقيل<sup>(٢)</sup> حال .

ونحو قوله<sup>(٣)</sup> :

٧٧٠ [قَعَدْتُ لَهُ وَصَحْبِي<sup>(٤)</sup> بَيْنَ ضَارِح] وبين العُدْبِ بُعْدَ ما مُتَأَمِّلِي

«ما» فيه زائدة، وكذا في قولهم : شَدَّ ما أَنْكَ ذَاهِبٌ، و «أَنَّ» فاعل «شَدَّ»، ويجوز أن تكون «ما» فيهما، كما في : نِعْمَاءٌ وَمُتَأَمِّلِي و «أَنَّ» مخصوصان<sup>(٥)</sup>.

وَيُضَمُّرُ فاعل «فَعَلَ» المذكور، كثيراً، على وَفْق ما قبله، نحو : جاثني الزيدان  
وَكَرُمًا، أي : ما أَكْرَمَهُما، ولم يَجْزْ ذلك في نِعْمٍ وَبِشْسٍ، وذلك لِعَدَمِ عراقته في المدح  
والذمُّ وكونه كفعل التعجب معي .

(١) النساء / ٦٩، ونصّها :

﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ  
وَحَسِّنْ أَوْلِيَّتِكَ رَفِيقًا﴾ .

(٢) قاله الأخفش [معاني القرآن ٢٤٢/١] ؛ وفيه : «فليس هذا على «نِعْمِ الرُّجُلِ» ؛ لأنَّ «نِعْمَ» لا يقع إلا على اسمٍ  
فيه الألف واللام أو نكرة، ولكن هذا على مثل قولك : كَرُمَ زيدٌ رجلاً، تنصبه على الحال، والرفيق واحدٌ في  
معنى جماعة، مثل : هم لي صديق» .

وانظر المُشْكَل ١٩٦/١ .

(٣) هو امرؤ القيس . والبيت من مُعلِّقته . (شرح القصائد العشر للبريزي ص ٨٦) .

الخزّانة ٤٢٤/٩ ، شرح شواهد الشافية ٣٩/٤ .

والبيت شاهدٌ على أَنَّ (بُعْدَ) فيه للمدح والتعجب . وأصله : بُعْدَ، بفتح الباء، وضَمُّ العين أصالة : الحق يفعل  
المدح والتعجب، ثم حذفت الضمة تخفيفاً . ويمكن أن يكون سكُونُ العين أصلياً، وتكون بعد ظروفاً، لا فِعْلَ  
مَذْحٍ وتعجبٍ . والرُّمِي لم يَقْبَدْ جواز نقل الضم يكون الفاء حرفاً حَلْقِيّاً، بل أطلق، ومثل بهذا البيت بعينه .  
و (ضارج)، و (العُدْبِ) : مكانان .

(٤) ليس في د، ط .

(٥) أي المصدر المؤول منها ومن اسميها وخبرها .

قوله : «ومنها حَبْذا، وفاعله ذا»، أصل «حَبٌّ» : حَبَّبَ، كَطَرَفَ، أي : صار حبيباً، فأدغم كغيره، وألزم منع التصرف، لما ذَكَّرْنَا في نِعَم وبِشْسَ، قوله : «ولا يتغير» ، يعني : لا يُشْنَى «ذا» ولا يُجْمَع ولا يُؤنَّث، بل يقال : حَبْذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هُنْدٌ، ولا يقال : حَبٌّ ذان، ولا : حَبٌّ أولَا ، ولا حَبٌّ تا، لأنه مبهم، كالضمير في نِعَم وبِشْسَ، فالزم الأفراد، وخُلع منه الإشارة، لغرض الإبهام، فحبذا، بمعنى : حَبٌّ الشيء.

وعند المبرِّد<sup>(١)</sup> وابن السَّرَّاج<sup>(٢)</sup> : أنَّ تركيبَ حَبٍّ مع ذا، أزال فِعْلِيَّةَ «حَبٍّ» ؛ لأنَّ الاسمَ أقوى، فحبذا مبتدأ والمخصوص<sup>(٣)</sup> خبره، أي : المَحْبُوبُ زيدٌ.  
وقال بعضهم<sup>(٤)</sup> : بل التركيبُ أزال اسميَّةَ «ذا» ؛ لأنَّ الفعلَ هو المقدم، فالغَلْبَةُ له، وصار الفاعل كـبعض حروف الفعل، فحبذا فِعْلٌ والمخصوصُ فاعِلُهُ.  
وإذا دخل «لا» على حبذا، وافق «بِشْسَ» معنى.

والأولى أن يقال في إعراب مخصوص حبذا : إنه كإعراب مخصوص نِعَم، إمَّا مبتدأ، أو خبر مبتدأ لا يظهر، كما قاله قومٌ هناك، لكن لا تعمل النواسخُ في هذا المخصوصِ، ولا يقدِّم على حبذا.

وقال بعضهم<sup>(٥)</sup> : المخصوصُ بعدَ حبذا، عَطْفُ بَيَانٍ لِدَا، وكان ينبغي أن يجوز

(١) في المقتضب ١٤٥/٢ : «وأما (حَبْذا) فإنها كانت في الأصل : حبذا الشيء ؛ لأنَّ (ذا) اسمٌ مبهمٌ يقع على كل شيء. فإنها هو حَبٌّ هذا، مثل قولك : كَرَّمْ هذا، ثم جعلت (حَبٌّ)، و (ذا) اسماً واحداً، فصار مبتدأ، ولزم طريقة واحدة». وانظر سيبويه ٣٠٢/١ بولاق.

(٢) الأصول ١٤٥/٢، المساعد على تسهيل الفوائد ١٤١/٢. «ووافقهما ابنُ عُصْفُور». [المُرَادِي على الألفية ١٠٨/٣].

(٣) على هذا الإعراب لا يسمى خصوصاً، وإنما سَمَّاهُ المخصوصَ باعتبار بعض الأوجه الإعرابية.

(٤) منهم : الأخفش . [المُرَادِي على الألفية ١٠٨/٣]، وانظر ابن يعيش ١٤١/٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٤٢/٢.

(٥) المساعد ١٤٣/٢. وابنُ كَيْسَانَ جَعَلَ المخصوصَ بعدَ (حَبْذا) بدلاً من ذا. [المُرَادِي على الألفية ١١١/٣، والمساعد ١٤٣/٢].

ادعاء مثل ذلك في مخصوص نَعَمْ وَيَسْ ، إِلَّا أَنْ دَخَلَ النَّوَاسِخُ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ .

وقال الرَّبْعِيُّ : «ذَا» زائدة<sup>(١)</sup> ، كما في : ماذا صنعت ، والمخصوص فاعل «حَبٌّ» .

وقد اشتق منه فعل ، نحو : لا تحبذه<sup>(٢)</sup> ، كحَوَّلَ ، وَيَسْمَلُ ونحوهما .

قوله : «وقد يقع قبل المخصوص أو بعده تمييزٌ» ، نحو : حبذا زيدٌ رجلاً ، وحبذا رجلاً زيدٌ<sup>(٣)</sup> ، وإن كان مشتقاً ، جاز أن يقع<sup>(٤)</sup> حالاً ، أيضاً ، والعامل «حَبٌّ» ، نحو : حبذا محمدٌ رسولاً ، وحبذا رسولاً محمدٌ .

ولم يجوز في نَعَمْ تأخير التمييز عن المخصوص اختياريّاً ، وجاز ههنا ؛ لأن التمييز ههنا عن الظاهر ، أي «ذَا» وهناك عن الضمير المستكن .

وأيضاً : التمييز لازمٌ عن<sup>(٥)</sup> عن الضمير ، جائزٌ عن «ذَا» ، وإنما جاز تركُ التمييز ههنا ، تفضيلاً للظاهر على الضمير ، وقيل : إنما لم يجوز تركُ التمييز في نَعَمْ ، إذ قد يَلْتَبَسُ المخصوصُ بالفاعل لولا التمييزُ في بعض المواضع ، نحو : نَعَمْ السلطان ، بخلاف حَبِّذا ، فَإِنَّ «ذَا» فيه ، ظاهرٌ فاعليّته .

وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما حذف في نَعَمْ ، وقد يُفرد «حَبٌّ» عن «ذَا» فيجوز ، إذن ، نَقْلُ ضَمَّةِ عَيْنِهَا إلى فائِهَا ، كما يجوز حَذْفُهَا<sup>(٦)</sup> ، قال<sup>(٧)</sup> :

---

(١) في ارتشاف الضرب ص ٢٨٤/ب : . . . . . وذهب الرباعي إلى أن «ذَا» صلة ، يعني زائداً ، وليس اسماً مشاراً إليه بدليل حذفه في : وَحُبٌّ دِيناً . . . . .

(٢) ابن يعيش ١٤١/٧ . والضمير في «منه» أي : من (حَبٌّ) مع (ذَا) ، وهذا نوعٌ من النحت .

(٣) انظر التبصرة ٢٨٠/١ ، وسيبويه ٣٠٢/١ بولاق ، والمقتضب ١٤٥/٢ .

(٤) ذهب إلى ذلك الأخفش والزجاجي . انظر الأصول ٧٦/١ ، والجمل ١٢٣ . وزعم أبو عمرو أنه تمييزٌ ، ولو كان مشتقاً . انظر شرح جمل الزجاجي لابن عُصفور ٦٠١/١ .

(٥) د : ساقطة .

(٦) أي حذف الضمة .

(٧) الأخطل التغلبي (ديوانه ص ٢٦٣ صَفَّه إيليا الحاوي ، دار الثقافة ، بيروت سنة ١٩٦٨م) ، ورواية الديوان :

فَأُطِيبَ بَدَلُ وَحُبٍّ .

٧٧١ [فقلتُ أَقْتُلُوهَا<sup>(١)</sup> عنكمُ بخراجها] وَحَبُّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ  
بفتح الحاء<sup>(٢)</sup> وَصَمَّهَا<sup>(٣)</sup>، وكذا (٢٣٧ / أ) كُلُّ مَا هُوَ عَلَى فَعْلٍ، إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ  
المدح، أَوِ التَّعَجُّبُ كَقَوْلِهِ : بَعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي، وَأَنْشَدَ الْجَوْهَرِيُّ :

٧٧٢ لَا يَمْنَعُ النَّاسَ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَلَا أُعْطِيهِمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدْبَا<sup>(٤)</sup>  
ويروى، أَيْضاً : عَظُمَ الْبَطْنُ بِطَنِكَ.

والتغيير في اللفظ، دلالة على التغيير في المعنى، إلى المدح أو التعجب.  
وقد يُجَرُّ فاعِلُ «حَبِّ» بالباء، مفرداً عن «ذا»، تشبيهاً بفاعل أَفْعَلِ، تعجباً، كما  
قال<sup>(٥)</sup> : وَحَبُّ بِهَا مَقْتُولَةٌ.

تَمَّ قِسْمُ الْأَفْعَالِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الحزنة ٤٢٧/٩، الرُّادِي على الألفية ١١٢/٣، المُسَاعِد ١٤٦/٢، ابن الناظم ١٨٦، ابن يعيش ١٢٩/٧،  
الإيضاح في شرح المفصل ١٠٥/٢، التبصرة ٢٨١/١.

يقول : إنه طلب من السَّقَاة أَنْ يَضَعُوا حِدَّةَ الْخَمْرَةِ بِمَزْجِهَا بِالْمَاءِ، فَطَيَّبَ لَهُ، وَيَعَذِّبُ طَعْمَهَا. وَمَعْنَى قَتَلَ  
الْخَمْرَةَ إِذَا مَزَجَهَا بِالْمَاءِ، وَفِي الْبَيْتِ اسْتِعَارَةٌ.

(١) (مقتولة) : حال من الضمير في (بها)، و (بها) فاعل (حَبِّ) زيدت فيه الباء على غير قياس.  
والبيت شاهد على أَنَّ (حَبِّ) فيه للمدح والتعجب، وأصلها حَبَّبَ بضم العين للتحويل المذكور. فإن نقلنا حركة  
العين إلى الفاء بعد حذف حركتها صار (حَبِّ) بضم الأول. وإن حذفنا ضمة العين صار (حَبِّ) بفتح الأول.  
والإدغام في الصورتين واجب، لاجتماع المثلين، والأول منها ساكن.  
ليس في م، د، ط، وفي الأصل : اقبلوها، والتصويب من الديوان.

(٢) على الأصل. [التبصرة ٢٨١/١].

(٣) على تقدير نقل الحركة، المصدر نفسه.

(٤) البيت من قصيدة لِسَهْمِ بْنِ حَنْظَلَةَ الْغَنَوِيِّ، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام.  
الأصمعيات ٥٦؛ وفيه : «حُسْنٌ أَصْلُهَا (حُسْنٌ) بفتح فضم، فَخَفَّفَ الضَّمُّ إِلَى السُّكُونِ، وَنَقَلَ الضَّمَّ إِلَى  
الحاء في اللغة الأولى، وإنما يجوز النقل إذا كان بمعنى المدح أو الذم».  
والبيت في الحزنة ٤٣١/٩، والخصائص ٤٠/٣، واللَّسان / حسن /.

الشاهد فيه أَنَّ (حُسْنٌ) في البيت للمدح والتعجب، ويجوز في مثله أن تنقل ضمة العين إلى الفاء كما فعل الشاعر،  
وأن تحذف وتبقى الفاء على فتحها.

و (ذا) فاعل (حُسْنٌ). و (أدبا) : تمييز، وأراد حُسْنَ، فَخَفَّفَ وَنَقَلَ لِأَنَّ هَذَا مَذْهَبُ التَّعَجُّبِ.

(٥) الأخطل التغليبي، وتقدم البيت.



## [قِسْمُ الْحُرُوفِ] [الْحَرْفُ ، وتعريفُهُ] :

(٢٣٧/أ) قوله : «الْحَرْفُ»<sup>(١)</sup> ما ذَلَّ على معنى في غيره

«قد مَضَى شَرْحُهُ في حَدِّ الاسمِ،»<sup>(٢)</sup>

قوله : «ومن ثَمَّ احتاج في جزئيته إلى اسمٍ وفِعْلٍ»<sup>(٣)</sup> .

أي : ومن أجل أنَّ معناه في غيره، احتاج في كونه جزء كلام إلى اسمٍ ، كالتنوين في : زيد قائم ، أو فعل ، نحو «قد» في : قد قام زيدٌ ، فَكُلُّ واحدٍ من الكلامين المذكورين مركَّبٌ من أربعِ كَلِمَاتٍ<sup>(٤)</sup> .

وقد ذكرنا في أول الكتاب : أنَّ الكلام أخصُّ من الجملة ، فالاسم يصحُّ أن يكون جزء الكلام من دون شيء آخر، وكذا الفعل في نحو : قام زيد ، وأمَّا الحرف ، فلا بد في كونه جزء كلام من فعلٍ أو اسمٍ وقد يحتاج إلى المفرد كما ذكرنا ، وقد يحتاج إلى الجملة ، كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط ، وقد يحذف المحتاج إليه في نحو : نَعَمْ ، ولا ، وكانَ قَدٍ ، وخرجت ولَمَّا .

---

(١) انظر حَذُّهُ في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٨١ ، والجامع الصغير ص ١٠ ، واللَمَحَةُ البدرية ٢١٤/١ -

٢١٥ ؛ وفيه : «دعوة دلالة الحرف على معنى في غيره ، وإن كان مشهوراً عند النحويين . إلا أنَّ الشيخ بهاء الدين

ابن النحاس نازعهم في التعليقة ، وزعم أنه دالٌّ على معنى في نفسه ، وتابعه المؤلف أبوحيان في شرح التسهيل» .

وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٨ ، والفوائد الضيائية ٣١٩/٢ .

(٢) في أول الجزء الأول الذي يحققه الزميل حسن .

(٣) في ط : أو فعل .

(٤) في الجملة الأولى اسمان وتنوينان (زيد قائم) ، وفي الجملة الثانية حرف وفعل واسم وتنوين (قد قام زيد) .

## [أنواع الحروف : حروف الجر، الغرض منها، معنى مِنْ] :

قوله : «حروف الجر : ما وُضِعَ للإفشاء بفعل أو شبهه أو معناه

إلى ما يليه، وهي : من، وإلى، وحتى، وفي، والباء

واللام، ورُبَّ وواوها، وواو القسم وتاؤه، وعن وعلى

والكاف، ومذ ومنذ، وحاشا وعدا وخلا، فَمِنْ، لابتداء

الغاية، والتبيين، والتبعيض، وزائدة في غير الموحب،

خلافًا للكوفيين والأخفش<sup>(١)</sup>، وقد كان من مطر : مُتَأَوَّلٌ».

والإفشاء<sup>(٢)</sup> : الوصول ، والباء بعده للتعدية، أي لإيصال فعل . . . والمراد

بإيصال الفعل إلى الاسم، تعديته إليه، حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل

فيكون منصوبٌ المحل، فلذا جاز العطفُ عليه بالنصب في قوله تعالى :

﴿وَأَرْجُلَكُمْ<sup>(٣)</sup>﴾ ،

وَيُسَمِّيها<sup>(٤)</sup> بعضهم<sup>(٥)</sup> حروف الإضافة، لهذا المعنى، أي تضيف الأفعال إلى الأسماء

أي توصلها إليها، ومن هذا سُمِّيَتْ حروف الجر؛ لأنها تجر معناها إليها، والأظهر أنه

قيل لها حروف الجر؛ لأنها تعمل إعراب الجر، كما سميت بعض الحروف حروف

الجزم، وبعضها حروف النصب.

(١) رصف المباني ٣٢٥، والتسهيل ١٤٤، والمفصل ٢٨٣، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٨٥.

(٢) الواو ساقطة من د، ط.

(٣) المائدة ٦، ونصها :

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ .

(٤) ط : وتسمية.

(٥) الزخشمري، المفصل ص ٢٨٣. وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٠. وابن يعيش ٧/٨، وسيبويه

٢٠٩/١ بولاق، والمقتضب ٤/١٣٦.

وأراد بقوله : شبه الفعل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، كما ذكرنا في الحال ، نحو : مررت بزيد ، وأنا مارٌّ بزيد ، وزيد ممرورٌ به ، ومروري بزيد حسنٌ ، وزيد بعيد الأذى .

ويعني بمعناه : الظرف ، والجار والمجرور نحو قولك ، زيد عندك أو في الدار لإكرامك ، فاللام في : لإكرامك ، يُعَدِّي الظرف إلى إكرامك ، وهو في الحقيقة معد للفعل المقدر ، أو لشبهه ، وذلك لأن التقدير ، زيد استقر أو مستقر ، لكن لما سَدَّ الظرف مقام <sup>(١)</sup> الفعل أو شبهه ، جاز أن يقال : إنَّ الجارَّ معدٌّ للظرف ، وكذا في : يازيد ، فإن «ياء» قائم مقام أنادي .

وأورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل ، : هذا في الدار أبوه <sup>(٢)</sup> ، ولا أراه من ذلك لأنَّ : في الدار ، حالٌ ، والعامل فيه معنى الإشارة ، كما في : ﴿ وَهَذَا <sup>(٣)</sup> بَعْلِي شَيْخًا <sup>(٤)</sup> ﴾ ، ولو صرَّحت بما هو معناه لقلت : أشير إليه في الدار ، أي كائنا في الدار ، فلفظ أشير ، يعمل النصب في لفظ «في الدار» لكونه حالاً ، لقيامه مقام الحال المحذوف ، وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به ، وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف ، وعمل الفعل أو شبهه أو معناه في الحال لا يحتاج إلى حرف الجر .

ومن أمثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم : أين أنت مني ؛ لأن معنى أين : أنت بَعُدْتَ .

---

(١) مرتبط بقوله : سد الظرف ، إما على اعتبار أنه مؤول بـ (قام) ، أو بأن «مقام» مؤول بمَسَد ، والرضي يسلك هذا الأسلوب كثيراً .

(٢) القصد أن تكون الإشارة إلى الأب ، فيكون اسم الإشارة مبتدأ ، و (أبوه) خبر .

(٣) سقطت الواو من ط .

(٤) هود / ٧٢ ، والآية بتمامها :

﴿ قَالَتْ يَوْتِيَنَّهُ آلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ .

وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه، هل هو حرف جر، أو، لا، مِنْ : لولا،  
وكي، ولات<sup>(١)</sup>، وقد اختلف في «لعل» وسيجيء الكلام عليه.

قال المصنف<sup>(٢)</sup> : فالعشرة الأولى، لا تكون إلّا حروفاً، والخمسة التي تليها تكون  
حروفاً وأسماءً، والثلاثة الباقية تكون حروفاً وأفعالاً.

قال<sup>(٣)</sup> : ولم أعد «على» اسماً وفعلًا وحرفًا؛ لأنني أراعي في المدّ أن يكون بين  
الكلمتين المتخالفتين في النوع، المتماثلتين في اللفظ توافقًا وتناسبًا من حيث المعنى،  
كتشارك «على» الحرفية والاسمية في معنى العلوّ، فلهذا لم أعد «من» فعلًا أيضًا، مع  
أنه يكون أمرًا من : مانَ يمينُ، وكذا «في» مع كونه أمرًا للمؤنث من وفي يفي، و  
«له» أمرًا من : ولي يلي، وكذا، لم أعد «إلى» اسمًا، مع كونه يجيء بمعنى النعمة<sup>(٤)</sup>،  
كل ذلك لاختلاف المعنيين، قال : وأراعي، أيضًا، في العدّ، مع التشارك في  
المعنى : التساوي في أصل الوضع<sup>(٥)</sup>، و«على»، إذا كان فعلًا يكتب بالألف وأصله  
الواو، (٢٣٧/ب) بخلافه إذا كان اسمًا أو حرفًا، وكذا «من» و«في»، و«له»  
أفعالًا، أصلها : أمين، وأوفى، وأولى.

وفيما قال نظرًا؛ لأن «على» الاسمية تكتب ألفًا، وأصله واوٌ اتفاقًا، لكنها إذا  
أضيفت إلى الضمير، ينقلب الألف ياءً، تشبيهًا بعلى الحرفية.

(١) تقدم كل منها في موضعه.

(٢) شرح الكافية ص ١١٨.

(٣) قال ابن الحاجب في شرحه على الكافية ص ١١٨ : فإن قلت : فقد عدّ قوم (على) اسمًا وفعلًا وحرفًا، فلم لم  
تعدّ كذلك ؟ فالجواب أنه إنما قصد إلى هذا التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى الأصلي، والآن عدت  
اللام حرفًا وفعلًا في قولك : ل زيداً إذ لفظها لفظ قولك لزيد . . . .

(٤) فيكون جمعها : آلاء. قال أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري في كتاب الزاهر ١٤٤/٢ : «وواحد الآلاء : إلى  
وإلى وإلى . والأصل في إلى ؛ ولي . . . . وانظر اللسان / أ / ج ١ ص ٩١ طبعة الحياطة.

(٥) م : اللفظ.

وقوله<sup>(١)</sup> :

٧٧٣ باتت تنوش الحوض نَوْشاً مِنْ علا [نوشأ به تقطع<sup>(٢)</sup> أجواز الفلا]

«عَلَا» فيه، مبني<sup>(٣)</sup> على الضم، كقولهم : مِنْ عَلٌ ، بحذف المضاف إليه .

ثم اعترض<sup>(٤)</sup> على نفسه، وقال : فحاشا وخلا وعدا، الحرفية، لا أصل لألفاتها، بخلافها فعلية، وأجاب، بأنها لما تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف في عدم التصرف، فصارت كأنها لا أصل لألفاتها .

وهذا عُذْرٌ بارد .

قوله : «فَمِنْ لِلابْتِدَاءِ» ، كثيراً ما يجري في كلامهم أن «مِنْ» لابتداء الغاية، و «إلى» لانتهاء الغاية، ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى، كما أن الأمد، والأجل، أيضاً، يستعملان بالمعنيين، والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الأمد والأجل، فإنهما يستعملان في الزمان فقط ، والمراد بالغاية في قولهم : ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية : جميع المسافة، إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية .

فَمِنْ ، للابتداء في غير الزمان عند البصرية، سواء كان المجرور بها مكاناً نحو : سرت من البصرة، أو غيره، نحو قولهم : هذا الكتاب من زيد إلى عمرو .

---

(١) من رجز لابي النجم العجلي (ديوانه ص ٢١٠) . ونُسب في اللسان (نوش) إلى غيلان بن جريث . وهو في : الخزانة ٤٣٧/٩ : قال البغدادي : «وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعلم قائلها . . .» ، وسيبويه ١٢٣/٢ بولاق، والمنصف ١/١٢٤ ، ومجالس ثعلب ٢/٥٨٧ ، ورصف المباني ٣٧١ ، والأحاجي النحوية ٥٨ . والضمير في (باتت) يعود إلى الإبل . والنَّوْشُ : التناوش ، والأجواز جمع جوز، وهو الوسط . والبيت شاهدٌ على أَنَّ (علا) فيه مبنيٌ على الضم، كقولهم : مِنْ عَلٌ ، بحذف المضاف إليه .

(٢) ليس في ط، وهو في م، د .

(٣) قد سبق الرضي أبو علي الفارسي . انظر المنصف ١/١٢٤ ، ١٢٥ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٩ .

وأجاز الكوفيون<sup>(١)</sup> استعمالها في الزمان، أيضاً، استدلالاً بقوله تعالى : ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله<sup>(٤)</sup> :

٧٧٤ لَمِنْ الدِّيَارِ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ<sup>(٥)</sup>  
وأنا لا أرى في الآيتين<sup>(٦)</sup> معنى الابتداء، إذ المقصود من معنى الابتداء في «من»، أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئاً ممتداً، كالسير، والمشي ونحوه، ويكون المجرور بمن : الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو : سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد، نحو : تَبَرأت من فلان إلى فلان، وكذا

(١) وافقه الأخفش والمبرد وابن درستويه من البصريين، وابن مالك وأبو حيان من المتأخرين.  
الإنصاف، المسألة ٥٤، ابن يعيش ١١/ ٨، شواهد التوضيح ١٢٩ - ١٣١، المجمع ٢ / ٣٤، الجنى الداني ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٢) التوبة / ١٠٨، ونصها :  
﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدَ أُسَسِّ عَلَى الْتَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾.

(٣) د، ط : ساقطة.

(٤) الجمعة / ٩، والآية بتامها :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٥) زهير بن أبي سلمى (شعر زهير، صنعة الأعلام الشتمري ص ١١٤) . والبيت في مدح هرم بن سنان . وزعم الأصفهاني أن البيت من صنع حماد الراوية . [الأغاني ٨٩/٦ - ٩١].

الخرزانة ٤٣٩/٩، معاني الحروف للرماني ص ١٠٣، المخصص ٦٩/١٤، الأزهية ٢٩٢ - ٢٩٣، رصف المباني ٣٢٠، ابن يعيش ١١/ ٨، الجمل ١٣٩ [ط . جديدة]، شرح جمل الزجاجي ٣٤٥/١، الإيضاح في شرح الفصل ١٥٨/٢.

والقنة : أعلى الجبل . وأراد بها هنا : ما أشرف من الأرض . والحجر، بفتح الحاء : قصبة اليمامة، وبالكسر : حجر لثوم . وأقوين : خلون وأقفرن، والحجج : السون . وقوله : مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ، يريد : مِنْ مَرَّ حِجَجٍ وَمِنْ مَرَّ دَهْرٍ، فاجتزأ بالواحد عن الجمع ؛ لأنه اسم جنس . يدل على ما كثر منه . ومعنى «من» ههنا كمعنى (منذ) . الشاهد فيه أن الكوفيين أجازوا استعمال (من) الابتدائية في الزمان أيضاً كما في البيت .

(٦) ط : شهر.

(٧) في م بعد قوله في الآيتين : «من بمعنى الابتداء».

خرجت من الدار؛ لأن الخروج ليس شيئاً ممتداً، إذ يقال : خرجت من الدار، إذا انفصلت عنها ولو بأقل من خطوة، وليس التأسيس والنداء حَدَّثَيْنُ مَمْتَدِّينَ، ولا أَصْلَيْنِ للمعنى الممتد بل هما حَدَّثَانِ واقعان فيما بعد «من» وهذا معنى «في»، و «من» في الآيتين بمعنى «في»<sup>(١)</sup>، وذلك لأن «من»، في الظروف كثيراً ما تقع «في» نحو: جئت من قبل زيد، ومن بعده، و: «وَمِنْ<sup>(٢)</sup> بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ<sup>(٣)</sup>»، وكنت من قدامك، وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية، وإقامة<sup>(٤)</sup> بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة، وكذا الإقواء<sup>(٥)</sup>، لم يبتدىء من الحِجَجِ، بل المعنى من أجل مرور حجج وشهر، والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا منع من مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره، وهو كثير الاستعمال، وتعرف «من» الابتدائية، بأن يحسن في مقابلتها «إلى» أو ما يفيد فائدتها، نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ لأن معنى أعوذ به: ألتجىء إليه وأفرُّ إليه، فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء، وإذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه، لا كونه مبتدأ لشيء ممتد، جاز أن يقع موقعه «عن» لأنها لمجرد التجاوز، كما يجيء، تقول: خرجت من المكان وأخرج عنه، وانفصلت منه وعنه، ونهيت من كذا وعنه، وسقاه من العيِّمة<sup>(٦)</sup> وعنهما، أي بعده عنها.

وأما «من» التفضيلية فهي، وإن كانت لمجرد المجاوزة، كما مر، لكنه لا يستعمل

(١) «هذا الذي ذكره الرضي لا يحسن في آية التوبة، إذ أن معنى الآية، «من أول أيام تأسيسه...» [ابن الطراوة

النحوي ص ١٤٩ د. عياد الشيبني]

(٢) ط: الواو ساقطة، وهو تحريف.

(٣) فَصَلْتُ / ٥ والآية بتأنيها:

﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْثَرِ مَمَانَدَعُونَا إِلَيْهِ وَفِيءَ أَذَانِنَا وَقَرُّوْ مِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ فَأَعْمَلْ إِنَّا عَمِلُونُ﴾.

(٤) ذكر المبرد في الكامل ٦/ ٢٤٤ - ٢٤٥ أن حروف الخفض يُبدل بعضها مكان بعض، وصنع مثل ذلك في المقتضب

٣١٩/٢. وانظر الخصائص ٢/ ٣٠٦، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٧، والاقتضاب ٣٣٩ - ٣٤٠، والبحر

٤٣٥/٤، و ١٥٢/٨.

(٥) المستفاد من قوله (أقوين) في بيت زهير المتقدم.

(٦) العيِّمة: شهوة اللبن [صحاح].

«عن» مكانها، لأنها صارت علماً في التفضيل، وكبعض حروف أفعل التفضيل، فلا تُغَيَّرُ ولا تُبَدَّلُ.

وأجاز ابن السراج<sup>(١)</sup>، كَوْنُ «مِنْ» لابتداء غايي الفاعل والمفعول، لكون الفعل مشتركاً بينهما، نحو: رأيت الهلال من مكاني من خَلَلِ<sup>(٢)</sup> السحاب، وكذا قولهم شَمِمْتُ<sup>(٣)</sup> المسك من داري من الطريق.

ومثال التبعية<sup>(٤)</sup> : أخذت من الدراهم، والمفعول الصريح لأخذت : محذوف، أي أخذت من الدراهم شيئاً، وإذا لم تذكر المفعول الصريح أو ذكرته معرفاً، نحو: أخذت من الدراهم : هذا<sup>(٥)</sup>، فَمِنْ متعلّقة بأخذت، لا غير، لأنه يقام مقام الفاعل نحو: أُخِذَ من الدراهم، والدراهم مأخوذ منها، ولو ذكرته بعد المفعول المنكر، نحو: أخذت شيئاً من الدراهم جاز أن يكون الجارّ متعلّقاً بالفعل المذكور، وأن يكون صفة لشيء<sup>(٦)</sup> فيتعلق بمقدر، أي : شيئاً كائناً من الدراهم، فيجوز، إذا تقدم على<sup>(٧)</sup> النكرة أن يكون، أيضاً، حالاً عن النكرة المؤخّرة، قال تعالى : ﴿حُذِرْنَ أَمْوَالُهُمْ صَدَقَةً<sup>(٨)</sup>﴾ .

(١) الجنى الداني ٣١٢.

(٢) الخَلَلُ : الفُرْجة بين الشيئين، والجمع الخِلَال، مثل جَبَلٍ وجِبَال. اللسان/ خَلَلٌ /.

(٣) شَمِمْتُهُ أَشْمُهُ، وشَمِمْتُهُ أَشْمُهُ شيئاً وشَمِيئاً. اللسان/ شَمِمَ /.

(٤) قال الزركشي : «التبعية». ولها علامتان : أن يقع البعض موقعها، وأن يعمّ ما قبلها ما بعدها إذا حذفت «كقوله تعالى :

﴿حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا حُبِبْتُمْ﴾ . . .» ،

[البرهان ٤/١٦٦].

انظر سيبويه ٣٠٧/٢ بولاق، والمقتضب ١٣٧/٤، وابن يعيش ١٣/٨.

(٥) أي بالإشارة إلى درهم معين.

(٦) د : الشيء

(٧) د : إذا تقدم على المفعول.

(٨) التوبة ١٠٣، والآية بتأنيدها :

﴿حُذِرْنَ أَمْوَالُهُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّى عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ .



وتعرف «مِن» التبعية، بأن يكون هناك شيء ظاهر، وهو بعض المجرور بمن، نحو: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً»، أو مقدر، نحو: أخذت من الدراهم، أي: من الدراهم شيئاً.

قال المبرد<sup>(١)</sup>، وعبد القاهر<sup>(٢)</sup>، والزخشي<sup>(٣)</sup>، إن أصل «مِن» المَبْعُضَة: ابتداء الغاية؛ لأن الدراهم (٢٣٨/أ) في قولك أخذت من الدراهم: مبدأ الأخذ.

قوله: «وللتبيين<sup>(٤)</sup>»، كما في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾<sup>(٥)</sup>،

وتعرفها<sup>(٦)</sup> بأن يكون قبل «مِن» ، أو بعدها، مُبْهَمٌ، يصلح أن يكون المجرور بمن، تفسيراً له، وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم، كما يقال، مثلاً، للرجس: إنه الأوثان، ولعشرين، إنها الدراهم في قولك: عشرون من الدراهم، وللضمير في قولك: عَزَّ مِنْ قَاتِلٍ: إنه القاتل، بخلاف التبعية، فإن المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده؛ لأن ذلك المذكور بعض المجرور، واسم الكل لا يقع على البعض، فإذا قلت عشرون من الدراهم، فإن أشرت بالدراهم إلى دراهم معينة أكثر من عشرين فمن مَبْعُضَةٍ؛ لأن العشرين: بعضها، وإن قصدت بالدراهم: جنس

(١) في المقتضب ٤٤/١: «وكونها للتبعض راجع إلى هذا، وذلك أنك تقول: أخذت مال زيد، فإن أردت البعض قلت: أخذت من ماله، فإنها رجعت بها إلى ابتداء الغاية». وانظر ١٣٧/٤.

(٢) لم أجد رأيه في المقتصد.

(٣) الفصل ص ٢٨٣، ابن يعيش ١٠/٨، الإيضاح في شرح المفصل ١٤٢/٢، ١٤٣.

(٤) أي لبيان الجنس، «وهما علامتان: أن يَصِحَّ وضع «الذي» موضعها، وأن يَصِحَّ وقوعها صفة لما قبلها...». [البرهان ٤١٧/٤].

(٥) الحج / ٣٠، ونصها: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ خُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خُرْمَةٌ عِنْدَ رَبِّهِ. وَأُجِّلَتْ لَكُمْ أَلَا تَنْفَعُ إِلَّا مَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾.

انظر المشكل ٩٧/٢، والبحر ٣٦٦/٦.

(٦) قال ابن هشام: وكثيراً ما تقع بعد «ما» و«مهما»، وهما بها أولى؛ لإفراط إيهامها... [الغنى ص ٤٢٠ ط. م].

الدراهم فهي مبيّنة، لِصِحَّةِ إطلاق اسم المجرور على العشرين .

ولا يلزم أن يكون المأخوذ في نحو : أخذت من الدراهم، أقلّ من النصف، كما قال<sup>(١)</sup> بعضهم، لأنه «لا يمتنع أن» تصرّح وتقول : أخذت من الثلاثين : عشرين، ومن العشرة : تسعة .

وقال الزمخشري : كونها<sup>(٢)</sup> للتبيين : راجعُ إلى معنى الابتداء .

وهو بعيد ؛ لأنّ الدراهم هي العشرون في قولك : عشرون من الدراهم، ومُحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه، وكذلك الأوثان : نفس الرجس، فلا تكون مبدأ له، وإنما جاز تقديم «من» المبيّنة على المبهّم في نحو قولك : أنا من خطّه في روضة، ومن رعايته في حرّم، وعندي من المال ما يكفي، ومن الخيل عشرون ؛ لأنّ المبهّم<sup>(٣)</sup> الذي فسّر بمن التبيينية مقدّمٌ تقديراً، كأنك قلت : أنا في شيء من خطّه في روضة، وعندي شيء من المال ما يكفي، وكذا قولك : يعجبني من زيد كرمه، أي من خصال زيد، كأنك قلت يعجبني شيء من خصال زيد : كرمه، ومثله : كُبرت من زيد يده، أي : شيء من أعضاء زيد : يده .

ففي جميع هذا<sup>(٤)</sup> : المعطوف عليه محذوفٌ والذي بعد «من» عطف بيان له، كما ذكرنا في باب عطف<sup>(٥)</sup> البيان، كل ذلك ليحصل البيان بعد الإبهام ؛ لأن معنى

---

(١) ابن الأثير في كتابه البديع ، كما في المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٤٦، ونصّ العبارة الواردة في البديع ؛ كما يلي : وقد قيل ؛ إن (ومن) لأقلّ من النصف، كقوله تعالى : «منهم المؤمنون، وأكثرهم الفاسقون» .  
[الورقة ٨٥/أ] .

(٢) د : لأنه يجوز أن تقول مصرحاً .

(٣) الفصل ٢٨٣ .

(٤) م ، د : لأنّ المبهّم في الحقيقة المفسر بمن . . . .

(٥) ط : ففي جميع هذا ما هو المعطوف عليه محذوف . وفي د : ففي جميع هذا ما هو المبيّن . . .

(٦) في الشرح الأول .

يعجبني من زيد ، أي شيء من أشيائه بلا ريب فإذا قلت : وجهه ، أو كرمه ، فقد بينت ذلك الشيء المبهم .

وأما ما يسمى «من» التجريدية ، نحو : لقيت من زيد أسداً ، فليس من هذا ، بل هو مثله في حذف المضاف ، أي لقيت من لقاء زيد أسداً ، أي حصل لي من لقائه لقاء أسد ، والمراد تشبيهه بالأسد .

وكذا الباء التجريدية في نحو قوله تعالى :

﴿فَسْتَلِ بِهِ خَيْرًا﴾<sup>(١)</sup> ،

وقولك لقيت بزيد أسداً ، أي ، سَلْ بسؤاله خيراً ، ولقيت بلقاء زيد أسداً .

وقد تكون «من» للبدل ، في نحو قوله تعالى :

﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾<sup>(٢)</sup> ،

وقوله<sup>(٣)</sup> :

٧٧٥ فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان  
وتعرف بصحة قيام لفظ «بدل» مقامها .

قوله : «وزائدة في غير الموجب» ، هو إما نفي ، نحو : ما رأيت من أحد ، أو نهي

(١) الفرقان / ٥٩ ، والآية بتمامها : ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسْتَلِ بِهِ خَيْرًا﴾ .

انظر ، [المشكل ١٣٥/٢ ، والبحر ٥٠٨/٦ ، والمخصص ٦٥/١٤] .

(٢) التوبة / ٣٨ ، ونصها : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَأْتُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَا قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ .

انظر : [البرهان ٤١٩/٤ ، والبحر ٤١/٥ ، ٤٢] .

(٣) يَتْلَى الأحوال الأزدي .

الخزانة ٤٥٣/٩ ، الأغاني ١١٢/١٩ ، معجم البلدان (طهيان) وهذا البيت يرتبط ببيت تقدم في باب الضمائر ، جاء شاهداً على حذف الحركة من الضمير ، وهو قوله :

فبت لدى البيت العتيق أزيقه ومطواى مشتاقان له أرقان .

أما محل الشاهد هنا فإن (من) قد تأتي للبدل ، أي : لقيت لنا شربة بدل ماء زمزم .

نحو: لا تضرب من أحد، أو استفهام نحو: هل ضربت من أحد .

وغير الأخفش والكوفيين<sup>(١)</sup> شرطاً<sup>(٢)</sup> فيها شرطين : كونها في غير الموجب<sup>(٣)</sup>، ودخولها في النكرات، والكوفيون والأخفش<sup>(٤)</sup> لا يشترطون ذلك استدلالاً بقوله تعالى : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> ،

فمن : في حيز الإيجاب ، وهي داخلة على المعرفة .

وهي ، عند سيبويه<sup>(٦)</sup> : مُبْعَضَةٌ ، أي يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً ، قالوا : فقوله تعالى :

﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾<sup>(٧)</sup> ،

يناقضه ، وأجيب بأن قوله تعالى :

﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾<sup>(٨)</sup> :

خطاب لقوم نوح ، عليه السلام ، وقوله تعالى<sup>(٩)</sup> :

﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾<sup>(١٠)</sup> ،

(١) ط : والكوفيون ، وهذا خطأ .

(٢) ط : شرط .

(٣) «قد تكون (من) زائدة عند الكوفيين في الواجب، وحكوا : «قد كان من مطر . . .» . [رصف المباني ٣٢٥ ،

والإيضاح في شرح المفصل ١٤٤/٣] .

(٤) معه الكسائي وهشام ، [الجنى ص ٣١٨ ، شرح جمل الزجاجي ٤٨٥/١] .

(٥) نوح / ٤ ، والآية بتامها :

﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .

(٦) الكتاب ٣٠٧/٢ بولاق . وقيل لابتداء الغاية ، وقيل زائدة ، وقيل لبيان الجنس ورد بأنه ليس قبلها مبهم . [البحر

٣٣٨/٨ ، حاشية الجمل ٤/٤٠٢] .

(٧) الزمر/ ٥٣ ، ونصها : ﴿قُلْ يَتُوبَ الَّذِينَ آسَرُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً

إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ .

انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٤٣/٢ .

(٨) نوح / من ٤ .

(٩) د : ساقطة .

(١٠) الزمر / من ٥٣ .

خطابٌ لأمة محمد، صلى<sup>(١)</sup> الله تعالى عليه وسلم ، ولو كانا أيضاً، خطاباً لأمة واحدة، فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها.

واستدلوا بها حكى البغداديون من قول العرب : قد كان<sup>(٢)</sup> من مَطَرٍ، وأجيب بأنه على سبيل الحكاية، كأنه سئل : هل كان من مطر ، فأجيب قد كان من مطر، فزيدت في الموجب، لأجل حكاية الزيدة في غير الموجب، كما قال : دعني من<sup>(٣)</sup> تمرتان ، كما مرَّ في الموصولات<sup>(٤)</sup> .

وقول المصنف<sup>(٥)</sup> : شيء من مطر، ومن، للتبويض أو التبيين، فيه نظرٌ؛ لأنَّ حَذَفَ الموصوفِ وإقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه<sup>(٦)</sup> في باب الموصوف<sup>(٧)</sup> : قليلٌ وخاصةً إذا كان الموصوف فاعلاً؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ، لا يكون فاعلاً للفعل المبني للفاعل، إلَّا إذا كان الجارُّ زائداً، نحو : كفى بزيد؛ لأنَّ حرف الجرِّ مُوصِّلٌ للفعل القاصر إلى ما كان يقصُرُ عنه لولاه، والفعل لا يقصر عن فاعله .

ولو صحَّ تأويلُهُ، لجازَّ أن يكون الكاف في قوله<sup>(٨)</sup> :

(١) د : عليه الصلاة والسلام .

(٢) انظر رصف المباني ص ٣٢٥ ، وإيضاح المفصل ١٤٤/٢ .

(٣) سيبويه ٤٠٣/١ بولاق .

(٤) في أول هذا الشرح الذي أعزم على تحقيقه .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٤/٢ وفيه : ... كأنك قلت : قد كان شيء من مطر، ولا بُدَّ في مثل ذلك،

فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه كقوله تعالى :

﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَخْشَدُونَ مِنْهُ ...﴾ .

وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٩ .

(٦) د : ذكرنا ذلك الشرط في باب الموصوف .

(٧) وهو أن يكون الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بـ «من»، أو «في» .

(٨) الأشعري (ديوانه ١٤٩ ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت / لبنان) ؛ ورواية الديوان :

هل تنتهون ؟ ولا ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفلفل

الحزنة ٤٥٣/٩ ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٤٣ ؛ وفيه : لا تنتهون بدل أنتهون . الإيضاح المعصدي =

٧٧٦ أتنتهون، ولن ينهى ذوي شططٍ كالطعن يذهب<sup>(١)</sup> فيه الزيتُ والفتلُ  
حرف جرٍّ وقد حُذِفَ الفاعل وأقيم الجارُ مقامه، فلا يصحُّ الاستدلالُ بالبيت على أن  
الكاف اسم<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى :

﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَائِ (ب) الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(٣)</sup> ،

يجوز أن يُستدلَّ به على ما ذهب إليه المصنف<sup>(٤)</sup>، ويجوز أن يقال : إن ضمير : «جاء»  
للقرآن، وقوله : من نبأ حال.

والدليل على زيادة «من» الاستغرافية : دخولها على مالا توصل الفعل إليه، أعني  
الفاعل، في نحو : ما جاءني من أحد، فعند سيبويه<sup>(٥)</sup> : لا تزداد «من» إلا استغرافية،  
وعند الكوفيين<sup>(٦)</sup> والأخفش، تزداد غير استغرافية كما في الموجب، وفائدة «من»  
الاستغرافية : ما ذكرنا في باب<sup>(٧)</sup> «لا» التبرئة، أعني التنصيص على كون النكرة  
مستغرقة للجنس، إذ لولاها لاحتمل احتمالاً مرجوحاً أن يكون معنى ما جاءني

= ٢٦٠/١، المقتصد ٢/٨٤٩، البغداديات ٣٩٦، ٥٦٧، معاني الحروف للرماني ص ٤٩، والإشارة إلى تحسين  
العبارة ص ٧٧، الإفصاح ١٨٩، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٧٧، منشور الفوائد. لأبي البركات ص ٣٩  
[تحقيق د. الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١٩٨٣ م].

والشطط : الجور والظلم.

الشاهد فيه أنه لا يصحُّ الاستدلالُ بهذا البيت على أن الكاف اسمٌ مع أنها اسم وجوباً.

(١) ط : يهلك.

(٢) انظر ضرائر الشعر ص ٣٠١، والمقتضب ١/٢٠٣، و ٤١/٤١.

(٣) الأنعام ٣٤، والآية بتأنيدها :

﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبْرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا وَأَوْذُوا حَتَّى أَنْتَهُمْ نَصَرْنَا وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ  
مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾.

(٤) مجمل «من» زائدة. [انظر دراسات، القسم الأول ج ٣ ص ٤١٨].

(٥) الكتاب ٢/٣٠٧ بولاق.

(٦) شرح جمل الزجاجي ١/٤٨٥، الجنى ٣١٨، رصف المباني ٣٢٥، المغني ٤٢٨.

(٧) في الشرح الأول.

رجل : ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان أو أكثر، فهي ، إذن ، لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق ، وذلك أن النكرة كانت في الظاهر للاستغراق ، لكنها كانت تحتل غير ذلك ، وليس كذا : زيادة الباء في نحو : ألقى بيده ، فإنها ليست للتنقيص على أحد المحتملين .

وقيل : إنَّ أصل «من» الاستغرافية في الأصل : ابتدائية ، أي : ما جاءني من أحد إلى مالا يتناهى .

وقد تجيء للتعليل<sup>(١)</sup> ، نحو : لم آتكَ من سوء أدبكَ ، أي من أجله ، وكأنها ابتدائية ، لأنَّ تَرَكَ الإتيان ، حصل من سوء الأدب<sup>(٢)</sup> .

وتكون<sup>(٣)</sup> «من» مضمومة الميم ، ومكسورتها ، بمعنى تاء القسم ، ولا تدخل إذن ، إلّا على<sup>(٤)</sup> لفظ «الرَّب» كاختصاص التاء بالله<sup>(٥)</sup> ، وشذ دخول كل واحدة منها على معمول الأخرى ، نحو : تَرَبِّي ، و : مِنْ الله ، وهي حرف جر عند سيويه<sup>(٦)</sup> ، جاز ضم ميمه في القسم خاصة<sup>(٧)</sup> ، وقيل<sup>(٨)</sup> : المكسورة الميم ، مقصورة من يمين ، والمضمومتها مقصورة من أيمن .

وتكون<sup>(٩)</sup> «من» في الظروف بمعنى «في»<sup>(١٠)</sup> كما تقدم ، وتختص «من» بجرّ : قبل ،

(١) انظر المغني ص ٤٢١ ، والبرهان ٤/ ٤١٩ ، والإتقان ١/ ٢٣٠ ، والمساعد ٢/ ٢٤٧ .

(٢) في د : وخروج منه بعد قوله : ... من سوء الأدب .

(٣) ط : ويكون .

(٤) م : إلا على لفظة الرب ، نحو من ربي ، كما أن تاء القسم مختصة باسم الله .

(٥) قال هذا البصريون . [معاني الحروف ص ٩٨] . هذا ويجوز في نونها الإظهار والإدغام مع راء (رَب) . [رصف

البيان ص ٣٢٦] .

(٦) الكتاب ٢/ ١٤٥ بولاق .

(٧) د : وزعم بعضهم أن من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من أيمن ، ويجيء الكلام عليها في باب القسم .

(٨) قال المالقي : «والأظهر عندي أن تكون اسماً مقتطعة من «أيمن» التي هي اليمن عند سيويه رحمه الله ، وجُع «يمين» عند الفراء ... » . [رصف البيان ٣٢٦] .

(٩) في د : و (من) تكون في الظروف ...

(١٠) وهو قول كوفي . المساعد ٢/ ٢٤٩ وانظر المغني ص ٤٢٤ ، والبرهان ٤/ ٤٢٠ ، والإتقان ١/ ٢٣٠ .

وبعد<sup>(١)</sup> ، وعند ، ولدى ، ومع ، يقال جئت من معي أي من عنده ، وكذا «بَلَّه» نحو :  
فَمِنْ بَلَّه<sup>(٢)</sup> أن يأتي بالصخرة ، وقد ذكرنا ذلك في أسماء<sup>(٣)</sup> الأفعال .

واختصت أيضاً بِجَرٍّ : عن<sup>(٤)</sup> ، وعلى<sup>(٥)</sup> ، اسْمَيْنِ .

## [إلى]

قوله : «وإلى ، للانتهاء ، وبمعنى «مع» قليلاً ، وحتى ، كذلك»  
«وبمعنى مع ، كثيراً ، وتختص بالظاهر ، خلافاً<sup>(٦)</sup> للمبرد ،»  
«وفي ، للظرفية وبمعنى على ، قليلاً ، والباء للإلصاق ،»  
«والاستعانة والمصاحبة والمقابلة ، والتعدية ، والظرفية ، وزائدة»  
«في الخبر في النفي والاستفهام قياساً ، وفي غيره سماعاً ، نحو :»  
«بحسبك زيد ، وألقى بيده ، واللام للاختصاص ، والتعليل»  
«وزائدة وبمعنى عن مع القول ، وبمعنى الواو في القسم»  
«للتعجب».

---

(١) في المغني ص ٤٢٩ : «واختلف في» «من» الداخلة على «قبل» و «بعد» فقال الجمهور : لا ابتداء الغاية ، ورُدَّ بأنها لا تدخل عندهم على الزمان ، وأجيب بأنها غير متأصلين في الظرفية ، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان ؛ إذ معنى «جئت قبلك» : جئت زمناً قبل زمن مجيئك ؛ فلهذا سهل فيها . وزعم ابن مالك أنها زائدة ، وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها . وانظر المساعد ٢٥١/٢ السطرين الأخيرين .

(٢) انظر المغني ص ١٥٦ .

(٣) في هذا الشرح .

(٤) كقول قَطْرِي بن الفُجاءة :

فلقد أراني للرماح دريئةً  
من عن يميني مرةً وأمامي

[المغني ص ١٩٩]

(٥) كقول مُزَاحِم بن الحارث العقيلي يصف قطاةً وفرَّخها :

غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُؤُهَا  
تَصِلُ ، وعن قبض يزيزاء مجهل

[المغني ص ١٩٤]

(٦) المختضب ١٣٩/٤ .



اعلم أن «إلى» تستعمل في انتهاء<sup>(١)</sup> غاية الزمان والمكان بلا<sup>(٢)</sup> خلاف ، نحو :  
﴿ثُمَّ<sup>(٣)</sup> آتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى آتِلٍ<sup>(٤)</sup>﴾ ،

والأكثر عدم دخول حَدِّي الابتداء، والانتهاء في المحدود، فإذا قلت : اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع ، فالموضعان لا يدخلان ظاهراً في الشراء، ويجوز دخولهما فيه مع القرينة، وقال بعضهم، ما بعد «إلى» ظاهره الدخول فيما قبلها<sup>(٥)</sup> .  
فلا تستعمل في غيره إلا مجازاً، وقيل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو : أكلت السمكة حتى رأسها، فالظاهر الدخول، وإلا، فالظاهر عدم الدخول ،  
نحو :

﴿ثُمَّ آتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى آتِلٍ<sup>(٦)</sup>﴾ ،

والمذهب هو الأول .

قوله : «وبمعنى مع<sup>(٧)</sup> قليلاً» ، كما في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى<sup>(٨)</sup>﴾

(١) د : في غاية ابتداء الزمان .

(٢) لم يذكر لها سيبويه والمبرد غير هذا المعنى . قال سيبويه : «وأما (إلى) فمتمى لابتداء الغاية» . [الكتاب ٣١٠ / ٢ بولاق] .

وقال المبرد : «وأما (إلى) فإنها هي للمتمى ، ألا ترى أنك تقول : ذهبت إلى زيد، وسرت إلى عبداً، ووكلتك إلى الله ... » .

[المقتضب ١٣٩ / ٤] .

(٣) ط : ساقطة .

(٤) البقرة / ١٨٧ ، والآية بتامها :

﴿أَيُّلَ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ مِنْ لَيْسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لَيْسَ لَهُنَّ عِلْمٌ اللَّهُ أَنْتُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ أَتَنْشَرُونَ وَتَسْعَوْنَ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ آتُوا الصَّيَامَ إِلَى آتِلٍ وَلَا تَنْشَرُوا وَهَنْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْرُوهَا كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ .

(٥) انظر البرهان ٢٣٢ / ٤ .

(٦) البقرة / من الآية ١٨٧ .

(٧) حكاه ابنُ عُصفور عن الكوفيين، وحكاه ابنُ هشام عنهم، وعن كثير من البصريين . [الجنى الداني ص ٣٨٦] .

(٨) النساء / ٢ ، ونصها :

﴿وَأَتُوا إِلَيْنَا أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا الْحَيثُ بِالْحَيْثُ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِهِمْ إِنَّهُ كَانَ حُبًّا كَبِيرًا﴾ .

أموالكم ﴿<sup>(١)</sup>﴾ والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء، أي تضمونها إلى أموالكم <sup>(٢)</sup>، وكذا قوله تعالى :

﴿<sup>(٣)</sup> وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ،

أي مضافة إلى المرافق <sup>(٤)</sup>، و : الذُّود إلى الذُّود <sup>(٥)</sup> إبل، أي : مضافة إلى <sup>(٦)</sup> الذود، وقوله <sup>(٧)</sup> :

٧٧٧ وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ شَعْبًا إِلَى «بَدَا» إِلَى وَأَوْطَانِي بِلَادَ سِوَاهَا

(١) م : تكملة : أي مع أموالكم .

(٢) وقيل : المعنى : مع أموالكم، وقيل : يتعلق بـ (تأكلوا) على التضمين ؛ أي : لا تأخذوا . [البحر ٣/ ١٦٠، والبرهان ٤/ ٢٣٣] .

(٣) ط : الواو ساقطة .

(٤) المائدة / ٦، والآية بتمامها : ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا فَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَنَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ .

(٥) انظر البحر ٣/ ٤٣٥، ابن يعيش ٨/ ١٥، البرهان ٢/ ٢٣٢، ٢٣٣ .

(٦) مثل، وتماؤه : النمرة إلى النمرة تمر، والذُّود إلى الذود إبل .

قاله أخيه بن الجلاح .

وكان أصل هذا أنه دخل حائطاً له، فرأى تمر ساقطة، فتناولها، فعوتب في ذلك، فعندها قال هذه المقالة .

[كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ١٩٠، دار المأمون، دمشق ط ١ سنة ١٩٨٠م] .

(٧) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٥٤ .

(٨) كثير غرة (ديوانه ٣٦٣)، أو جميل بيينة (حياته - شعره ص ٩١، دار كرم بد مشق) ؛ وفيه : لعمرى، لقد حسنت بدل : وأنت التي حببت .

الحزاة ٩/ ٤٦٢، المعنى ص ٢١٥، الحماسة بشرح المازوني ١٢٨٨، اللسان بدا، المص ٢/ ١٣١ .

و (شغب)، و (بدا) : اسمان لكانين .

أي : مضافاً إلى بدا<sup>(١)</sup> وقيل يجيء بمعنى في<sup>(٢)</sup> ، كما في قوله<sup>(٣)</sup> :

٧٧٨ فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب

والظاهر<sup>(٤)</sup> أنها بمعناها<sup>(٥)</sup> ، وذلك لأن معنى مطلي به القار أجرب : مكره مبغض ، والتكره يتعدى إلى ، قال تعالى :

﴿وَكُرْهُ إِلَيْكُمْ الْكُفْرُ﴾<sup>(٦)</sup> . . . . . ،

حملاً على التجبب المضمّن معنى الإمامة ، قال تعالى :

﴿حَبَبَ إِلَيْكُمْ الْإِيمَنَ﴾<sup>(٧)</sup> ،

كما قيل : بعث منه ، حملاً على : اشترت منه ، ورضيت عليه ، حملاً على سخطت ،

---

(١) وعلى أنّ (إلى) الأولى فيه لانتها . . . وذكر المتعلق لإفادة أنّ إلى مع مجرورها واقعة موقع الحال من شغب ، وإفادة أنّ الغاية ، داخل في المعنى .

وزعم الكوفيون أنها هنا بمعنى مع ، وهو خلاف الأصل من غير ضرورة تلجئ إليه . . . . . [الخزانة ٤٦٢/٩] وهذا موضع الشاهد من البيت السابق .

(٢) قاله المالقي ، وابن الشجري ، وذكره القتيبي وابن مالك .

[رصف المباني ص ٨٣ ، الأمالي الشجرية ٢٦٨/٢ ، الجنى الداني ص ٣٨٧] ، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢٥٥/٢ .

(٣) النابغة الذبياني ، وهو يعتذر إلى النعمان بن المنذر .

(ديوانه ص ٧٣ طبعة دار المعارف ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) .

الخزانة ٤٦٥/٩ ، الأمالي الشجرية ٢٦٨/٢ ، المغني ص ١٠٥ ، الأزهية ٢٨٣ ، ضرائر الشعر ٢٣٥ ، رصف المباني ٨٣ . وقوله : مطلي به القار : من باب القلب المعنوي ، والمقصود : كأنني مطلي بالقار الشاهد فيه أنّ (إلى) بمعنى (في) ، والوجه أن تكون على أصلها لانتها : لأن قوله (مطلي به القار) معناه مكره مبغض ، وهو يتعدى بـ (إلى) .

(٤) ط : والوجه .

(٥) قال أبو حيان : . . . وأبعد من زعم أنها بمعنى «في» . [البحر ٨٢/٤] .

(٦) ، (٧) الحجرات ٧ ، والآية بتامها :

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ وَلَٰكِنَ اللَّهُ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَنَ وَزَيَّنَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّشِدُونَ﴾ .

قال<sup>(١)</sup> :

إذا رَضِيتَ عليَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أعجِبني رضاها  
وقيل : إن «إلى» في نحو : أنت إليَّ حبيب أو بغِيض ، وجلست إليه بمعنى «عند»  
والأولى بقاءها على أصلها ، كما ذكرنا ، وكذا هي في قوله<sup>(٢)</sup> :

٧٧٩ وإن يَلْتَقِ الحيُّ الجميْعُ تُلَاقِي إلى ذُرْوَةِ البيتِ الكريمِ المَصْمَدِ  
بمعنى منتسب إلى ذروة ، لا بمعنى «في» كما قيل<sup>(٣)</sup> .

### [حتى] :

قوله : «حتى كذلك» ، أي لانتهاه الغاية مثل «إلى» ، إلا أن بينهما فَرْقاً ، كما  
يحيي ، وعَتَى ، بالعين<sup>(٤)</sup> لغة هَذَلِيَّةٌ ، وهي على ثلاثة أضرب<sup>(٥)</sup> : حرف جر ، وحرف

(١) القُحَيْفُ القُحَيْلِي ، يمدح حكيم بن المسيب القشيري .

الخرزانه ٢٤٧/٤ بولاق . الأزهية ٢٧٧/٢ ط ٢ ، الأمالي الشجرية ٢٦٩/٢ ، المخصص ٦٥/١٤ ، المغني ١٩١ ،  
شرح أبياته للبغدادي ٢٩٣/٢ ، ٤٧/٨ ، ٦٣/٤ .

(٢) طَرَفَةُ بن العبد . (ديوانه ٧٨ تحقيق مكس سلفسون ، مدينة شالون سنة ١٩٠٠م) .

الخرزانه ٤٦٩/٩ ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٢٧ ، الأزهية ٢٨٤ ، معاني الحروف للرماني ص ١١٥ ،  
رصف المباني ص ٨٣ .

والمَصْمَدُ : الذي يصمد الناس إليه لشرفه .

وقوله : (إلى ذروة) : حال من الياء في (تلاقِي) ، التقدير : تلاقِي منتسباً إلى ذروة . . .

الشاهد فيه أن (إلى) على أصلها ، وهي مع مجرورها حالٌ من الياء في (تلاقِي) ، وليست ههنا بمعنى (في) كما  
قال ابن السراج .

(٣) حكاة ابن السراج : [الأصول ٥٠٦/١] ، والمالقي : [رصف المباني ص ٨٣] ، والرماني : [معاني الحروف ص  
١١٥] . ورده ابن عُصْفُور : [الجنى ٣٨٨] .

(٤) تسمى القُحْفُحَةُ في لغة هذيل ، يعملون الحاء عيناً ، فيقولون في مثل : حَلَّتْ الحياة لكل حي : «علت الحياة  
لكل حي» .

[لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوي د . فتحي الدجني ، مكتبة الفلاح ، الكويت ط ١ سنة ١٩٨١م . ص  
٥٦] .

(٥) انظر المغني ص ١٦٦ ، والأزهية ص ٢٢٣ ، ورصف المباني ص ١٨٠ .

عطف، وحرف استئناف، فإذا كانت حرف جر، فلها معنيان<sup>(١)</sup> : «إلى»، و«كي»، ولا تجر، بمعنى «كي»، إلا مصدراً مؤولاً به الفعل المنتصب بعدها بأن المضمرة، نحو : أسلمت حتى أدخل الجنة، ولا تقول : حتى دخول الجنة، والتي بمعنى «إلى» تجر ذلك، نحو : سرت حتى تغيب الشمس، وتجر الاسم الصريح أيضاً، نحو : ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(٢)</sup>، وينبغي أن يكون المجرور بها مؤقتاً؛ لأنه حَدٌّ، والتحديد بالمجهول لا يفيد<sup>(٣)</sup>، ونحو قوله تعالى :

﴿فَذَرَهُمْ فِي عَمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ﴾<sup>(٤)</sup> حِينَ ﴿

بمعنى المؤقت<sup>(٥)</sup> أي : حين أخذهم<sup>(٦)</sup> .

ومذهب الكسائي : أن جر ما بعدها بإلى، لا بحتى ؛ لأن العامل ينبغي أن يكون لازماً لأحد القبيلين و«حتى» تدخل على الأسماء والأفعال فهي ، كـ «ما» ، في لغة تميم عنده، وقد ذكرنا ذلك في النواصب<sup>(٧)</sup>.

وأما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء، ولا تكون بمعنى «كي» ويجب توقيت ما بعدها<sup>(٨)</sup> ، كما في حتى ، الجارة، فلا تقول : ( ٢٣٩ / أ ) جاءني القوم حتى رجل ؛ لأنه حد فلا فائدة في إبهامه .

وتشترك الجارة والعاطفة في أنه لا بد قبلهما من ذي أجزاء، إلا أن ذلك يجب إظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفاً عليه، نحو : قدم الحجاج حتى المشاة، وأما في الجارة

(١) د : ... معنيان، أما بمعنى إلى، أو بمعنى كي.

(٢) القدر/٥، ونصها : ﴿سَلَّوْهُمْ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾.

[انظر دراسات ق ١ ج ٢/١٥٤].

(٣) هذا شرط غريب في مجرور حتى، انفرد به الرضي . [انظر دراسات، القسم الأول ١٥٢/٢].

(٤) المؤمنون / ٥٤.

(٥) وقال مجاهد : حتى الموت، فهو تهديد لا توقيت، كما يقال : سيأتي لك يوم . [القرطبي ٤٥٢٢/٥].

(٦) الفراء يصرح بأنه ليس حيناً مؤقتاً . [معاني القرآن ٢/٢٣٤].

(٧) في قسم الأفعال في هذا الشرح.

(٨) د : ويجب أيضاً أن يكون ما بعدها مؤقتاً، فلا تقول .

فيجوز إظهاره نحو : ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره أيضاً ، نحو : نمت حتى الصباح ، أي : نمت الليلة حتى الصباح ، ويتفارقان ، أيضاً ، بأن ما بعد «حتى» العاطفة يجب أن يكون جزءاً مما قبلها نحو : ضربت القوم حتى زيداً ، أو كجزئه بالاختلاط ، نحو : ضربني السادة حتى عبيدهم ، أو جزءاً لما دُلَّ عليه ما قبلها ، كما في قوله<sup>(١)</sup> :

١٥٧ ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعلَه ألقاها  
عند من قال : إن نعلَه عطف على الصحيفة ، أي ألقى جميع ما معه ، لأنه إذا ألقى الصحيفة التي لا يمشى إلّا لها ، فقد ألقى كل شيء .

ويجب أيضاً دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ، فالضرب في : ضربت القوم حتى زيداً ، لا محالة واقع على زيد أيضاً ، وأما الجارة فالأكثر على تجويز كون ما بعدها متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها ، كنمت البارحة حتى الصباح ، وصمت رمضان حتى الفطر ، كما يكون جزءاً منه نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، بالجر ، ... والسيرافي<sup>(٢)</sup> ، مع جماعة ، أوجبوا أن يكون ما بعدها جزءاً أيضاً مما قبلها ، كما في العاطفة ، فلم يُميزوا : نمت البارحة حتى الصباح ، جرّاً ، كما لم يُميزوا نصبه ، وهو مردود بقوله تعالى :

﴿ سَلَّمْهُ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وأما دخول الفجر<sup>(٤)</sup> ، المجرور بحتى في حكم ما قبلها ، ففيه أقوال ، جزم جار الله<sup>(٥)</sup> ، بالدخول مطلقاً<sup>(٦)</sup> ، سواء كان جزءاً مما قبلها<sup>(٧)</sup> ، أو ملاقي آخر جزء منه ،

(١) سبق تخريجه ص ٥٤٢ من القسم الأول .

(٢) المص ٢٣/٢ .

(٣) القدر ٥/ .

(٤) أي في الآية المذكورة ؛ لأن دخول مطلعه دخول أوله .

(٥) أي الزمخشري ، [ابن يعيش ١٥/٨] .

(٦) ط : مطلقاً .

(٧) ط : قبله .

حملاً على العاطفة، وتبعه المصنف<sup>(١)</sup>، وجوز ابن مالك<sup>(٢)</sup> الدخول وعدم الدخول<sup>(٣)</sup>، جزءاً كان، أو ملاقي آخر جزء منه.

وفصل عبدالقاهر<sup>(٤)</sup>، والرماني، والأندلسي، وغيرهم فقالوا : الجزء داخل في حكم الكل، كما في العاطفة، والملاقي غير داخل، وقال الأندلسي، إنها ذكرت «زيداً» مع دخوله في القوم، في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر، لغرض التعظيم أو التحقير، واستدل بأن حتى، كالتفصيل لما قبلها، فإذا دخل في الإجمال، دخل في التفصيل، وإذا لم يدخل، لم يدخل.

ومذهب ابن مالك قريب، لكن الدخول مطلقاً أكثر وأغلب.

واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد «حتى» العاطفة<sup>(٥)</sup>، آخر أجزاء ما قبلها حساً، ولا آخرها دخولاً في العمل، بل قد يكون كذلك، وقد لا يكون، لكنه يجب فيها أن يكون آخر الأجزاء، إذا رُتبت الأجزاء : الأقوى فالأقوى، فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مُصعباً، كان آخر الأجزاء أقواها، نحو : مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وسلم، بالعطف، وليس هو، عليه الصلاة والسلام، آخرهم حساً، ولا دخولاً بل هو آخرهم قوة وشفراً، وإذا ابتدأت بعنايتك<sup>(٦)</sup> من الجانب الأقوى منحدرًا، كان آخر الأجزاء أضعفها، نحو : قدم الحجاج حتى المشاة، عطفًا، ويجوز أن يكونوا قادمين قبل الركاب، أو معهم.

وأما الجارة فيجوز أن يكون ما بعدها كذلك، وألاً يكون، فإذا لم يكن، وجب أن

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٧/٢.

(٢) التسهيل ص ٢٤٦.

(٣) م. د : «وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقاً سواء كان أو جزءاً ملاقياً لآخر جزء».

(٤) المقتصد ٨٤١/٢.

(٥) د : جارة كانت أو عاطفة.

(٦) أي بقصدك.

يكون آخر الأجزاء حسّاً أو ملاقيّاً له، نحو قولك : قرأت القرآن حتى سورة الناس ، جراً، ولهذا جاء بعدها ما هو ملاقي أيضاً.

والترزم صاحب المغني : التحقير والتعظيم فيما بعد «حتى» الجارة أيضاً، وليس بمشهور، وكأنّ الجارة محمولة على «إلى»، في جواز عدم كون ما بعدها جزءاً، خلافاً للسّيرافي، وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها، كما قال ابن<sup>(١)</sup> مالك ، وفي جواز قصد كونه آخر الأجزاء حسّاً، لا قوة، ولا ضعفاً؛ لأنك إذا لم تقصد كونه آخرها ضعفاً، أو قوة، وجب في حتى كونه آخرها حسّاً، كما ذكرنا، فلا يجوز : أكلت السمكة إلى نصفها وإلى ثلثها.

والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، وليست بمعنى الواو، خلافاً لمن توهّم ذلك؛ لأنّ «حتى» لا بد فيها من معنى الانتهاء، بخلاف الواو.

وهذا كما توهّم المصنف، لدخول ما بعد «حتى» الجارة كثيراً فيما قبلها كما بعد «مع» : أن حتى تكون بمعنى «مع» فقال : وبمعنى مع كثيراً.

وإذا عطفت بحتى العاطفة على مجرور، فالاختيار إعادة الجار، دفعا لتوهم كونها جارة، نحو : مررت بالقوم حتى يزيد.

وقد يكون ذو الأجزاء الذي قبل «حتى». جارةً كانت أو عاطفةً، من تمام جملة ما بعد حتى، نحو : القوم حتى زيدا رأيت، عطفاً وجراً.

وكل ما ذكرنا من الأحكام : هو لحتى العاطفة للاسم، وأمّا العاطفة للجملة فنحو : نظرت إليه حتى أبصرته، ويجوز أن يقال : إنّ حتى في مثله ابتدائية، وإنها لا تعطف الجملة أبداً.

---

(١) د : «وإن كان جزءاً، وفاقاً للمالكي. وفي جواز قصد كونه آخر الأجزاء حسّاً لا قوة أو ضعفاً خلافاً لصاحب المغني ...».



قوله : «وتختص بالظاهر خلافاً<sup>(١)</sup> للمبرد» ، إذا كانت عاطفة جاز (٢٣٩ / ب) دخولها على المضممر نحو : جاءني القوم حتى أنت ، ورأيت القوم حتى إياك ، ومررت بالقوم حتى بك ، وأما الجارة فلا تدخل على المضممر ، اجتزاءً بإلى ، لكون «إلى» أشدَّ تمكُّناً وأوسعَ تصرفاً ، فلهذا تدخل آخر الأجزاء وأوسطها وتقوم مقامَ الفاعلِ نحو : قيم إلى زيد ، ولا يقال : قيم حتى عمرو .

وشبهة المبرد قوله<sup>(٢)</sup>

٧٨٠ وأكفيه ما يخشى وأعطيه سُؤلهُ وألحقه حتاهُ بالقوم لا حقٌ وليس في البيت بمعنى الجارة ، وإلا لم يكن لرفع «لا حق» وجهٌ ، بل هي ابتدائيةٌ ، أي حتى هو كما في قوله<sup>(٣)</sup> :

فبيناهُ يشري رحله قال<sup>(٤)</sup> قائلُ . . . البيت

وتمسَّك بقوله :<sup>(٥)</sup>

(١) الجامع الصغير ص ١٣٧ ، الخزانة ٤٧٢/٩ هارون ، المغني ١٦٦ ، رصف المباني ١٨٥ ، إيضاح المفصل ١٤٥/٢ .

(٢) لم أهتم إلى قائله . وقال البغدادي في الخزانة ٤٧٤/٩ : «هذا البيت لم أقف له على خبر ، والله أعلم» .  
والبيت في : الضرائر للألوسي ١٩٨ [المطبعة السلفية ، القاهرة سنة ١٣٤١هـ] ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٢٦ ، وقد روي صورته هكذا :  
وأعطيه ما يرجو وأوليه سُؤله

الشاهد فيه أن المبرد قد زعم أنَّ (حتى) ههنا جرَّت الضمير ، وليس كذلك ، وإنما (حتى) هنا ابتدائية ، والضمير أصله : (هو) ، فحذف الواو ضرورة ، كما تقدم بيانه في شرح بيت المخلب الهلالي : فبيناه يشري رحله قال قائلُ لمن جمل ربحو الملائم ذلولُ .

(٣) هو المخلَب الهلالي ، لا العَجَب السُّلوي . [فُرحة الأديب ص ٧٩] . وقد سبق توثيق البيت .

(٤) قوله : قال قائل : ليس في د ، ط .

(٥) لم أهتم إلى قائله . وقيل إن البيت مصنوع .

الخزانة ٤٧٤/٩ ، الضرائر للألوسي ١٩٧ ، ويروى : لا يلقاه بدل لا يلقي ، ضرائر الشعر ٣٠٩ ، رصف المباني ١٨٥ ، الغني ٢٦٥/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٣/٢ .

الشاهد فيه أنَّ المبرد تمسَّك به على أنَّ (حتى) تجر الضمير ، وأجاب الرضي بأنه شاذٌ . والاحسن أن يقول ضرورة ، فإنه لم يرد في كلام منشور .

٧٨١ فلا والله، لا يُلفي أناسٌ فتى حتاك يا ابن أبي زياد<sup>(١)</sup>  
وهو شاذٌ .

### [الفرق بين (حتى)، و (إلى)] :

ومن الفرق بين حتى، وإلى، أنَّ حتى يلزمه تقدم ذي الأجزاء إمَّا لفظاً أو تقديرًا، كما ذكرنا، بخلاف إلى، وأنَّ الأظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا، بخلاف إلى، فإنَّ الأظهر عَدَمُ الدخولِ إلَّا مع القرينة، وإن كان أيضاً، جزءاً.

وقال الأندلسيُّ : لا فرق بينهما من هذا الوجه، فإذا كان ما بعدها جزءاً مما قبلها، فالظاهرُ الدخولُ فيهما، وإن لم يكن جزءاً، فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترناه : أظهرُ عند النحاة.

ومنَ الفرقِ بينهما أنَّ الفعلَ المتعديَّ بحتى، يجب أن يستوفي أجزاء المتجزئ الذي قبل حتى، شيئاً فشيئاً، حتى ينتهي إلى ما بعد حتى، من الجزء، أو الملاقى، وأمَّا «إلى»، فإن كان قبلها ذو الأجزاء وبعدها الجزء أو الملاقى، فحكمها أيضاً كذلك، وإلَّا فلا . نحو : قلبي إليك .

ولا خلاف في صِحَّة وقوعِ الملاقى بعد «إلى» وأما بعد «حتى» ففيه الخلاف كما مرَّ.

واعلم أنَّ «حتى» لا يكون مستقرًّا<sup>(٢)</sup>، إلَّا في نحو : كان سيري حتى أدخلها بنصب أدخل، وأعني بالمستقر : ما يتعلَّق<sup>(٣)</sup> بمقدَّر.

(١) م . ط : يزيد .

(٢) المستقر من الظروف - بفتح القاف - هو ما كان تعلقه بمحذوف وجوباً، ومعنى مستقر : أنه استقر فيه الضمير بعد حذف المتعلق .

انظر تفصيل ذلك في الشرح الأول، في باب المبتدأ والخبر .

(٣) في د : ما يتعلَّق بمحذوف مقدر، وهو معنى الاستقرار .

وأما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع، ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرناه هناك، وفائدة الابتدائية : أيضاً، إمّا التحقير<sup>(١)</sup>، كما في قوله<sup>(٢)</sup> :

٧٨٢ فواعجاً حتى كَلَيْبُ تسبي<sup>(٣)</sup> كأن أباه<sup>(٤)</sup> نَهْشَلُ أو مُجَاشَعُ  
أو التعظيم<sup>(٥)</sup> كقوله<sup>(٦)</sup> :

٧٨٣ فما زالت القتلى تَمُجُّ دماءها بِدِجْلَةٍ حتى ماء دجلة أشكل  
ويلزم في الاسمية أن يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدم نحو : ركب  
القوم، حتى الأمير راكب، ولو قلت : حتى الأمير ضاحك لم يُفِذْ.

ويجوزُ حَذْفُ الخبرِ مع القرينة، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها، أي رأسها  
مأكولٌ.

(١) ذكر هذا الأندلسي في شرح المفضل . [الخزانة ١٤١/٤ بولاق].

(٢) الفرزدق يهجو جريراً . (ديوانه ٥١٨/٢)؛ وفيه : فياعجي بدل فواعجاً . الخزانة ٤٧٥/٩، سيبويه ٤١٣/١ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٧١، المقتضب ٤١/٢، ابن يعيش ١٨/٨، ٦٢، معاني الفراء ١٣٨/١، معاني الحروف للرماني ص ١٦٥، المغني ١٧٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ١١٤/٣، ١٢٢، الإشارة إلى تحسين العبارة ص ٨١ . (وكليب) : جَدُّ رَهْطِ جرير . (نَهْشَل) . و (مُجَاشَع) : ابنا دارم، رهط الفرزدق.

الشاهد فيه أن (حتى) ههنا ابتدائية، وفائدتها التحقير.

(٣) ط : يسبي .

(٤) ط : أباه .

(٥) ذكر هذا الأندلسي في شرح المفضل . الخزانة ١٤١/٤ بولاق.

(٦) جرير (ديوانه ٤٥٧) . والبيت من قصيدة، يهجو فيها الأخطل التغلبي .

الخزانة ٤٧٩/٩، شروح سقط الزند ٨٢٠/٢؛ وفيه : تمور بدل تمج، حروف المعاني والصفات ص ٦٨، المغني ص ١٧٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ١١٤/٣، و ١٨٢/٦ .

و (الاشكل) : الأبيض مُخَالِطُهُ حُمْرَةً، والقتل : جمع قتيل، وتَمُجُّ : تَقْدِفُ .

الشاهد فيه أن فائدة (حتى) الابتدائية هنا : التعظيم والمبالغة، وهو تغيير ماء دجلة من كثرة دماء القتلى حتى صار أشكل .

فإن قلت : أين ما اشترط الرضي من كون خبر المبتدأ بعد حتي أي الجملة الاسمية الواقعة بعد حتى من جنس الفعل المقدم عليها؟

قلت : ما قبل (حتى) في قوة قوله : فما زالت القتلى تغير ماء دجلة بالدماء .

## [في]

قوله : «وفي للظرفية» ، إمّا تحقيقاً ، نحو : زيد في الدار ، أو تقديراً ، نحو نظر في الكتاب ، وتفكر في العلم ، وأنا في حاجتك ، لكون الكتاب ، والعلم والحاجة شاعلة للنظر والفكر والتكلم ، مشتملة عليها اشتغال الطرف على المظروف ، فكأنها محيطة بها من جوانبها ، وكذا قوله عليه الصلاة والسلام : «في النفس المؤمنة مائة من الإبل»<sup>(١)</sup> ، أي : في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للذية تضمّن الطرف للمظروف ، وهذه هي التي يقال إنها للسببية .

وقوله تعالى :

﴿وَلَا صَلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾<sup>(٢)</sup> .

قيل إن «في» فيه وفي قوله<sup>(٣)</sup> :

(١) جاء الحديث بهذه الروايات :

- ١ - «قضى في الدية على أهل الإبل مئة من الإبل» .  
أخرجه أبو داود / ديات ١٦ ، والنسائي / قسامة ٤٧ ، ومالك / في الموطأ - عقول ١ .
  - ٢ - «إن شئت أن تؤدّي مئة من الإبل» . أخرجه النسائي / قسامة ١ .
  - ٣ - «قتل رجل ابنه عمداً ، فجعل عليه مئة من الإبل» .  
مسند أحمد ١ ، ٤٩ . وابن ماجه (ديات ١٤) .
- هذا ، وقد ذكر صاحب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٥/١ أحاديث أخر . والحديث «أخرجه أبو داود في المراسيل ، وقد صحّحه جماعة من أئمة الحديث ؛ منهم ؛ أحمد ، والحاكم وابن حبان والبيهقي» . [نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٢١٣ : نشر إدارات البحوث بالملكة العربية السعودية] .
- (٢) طه / ٧١ ، والآية بتامها :

﴿قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَا قُطْعَانَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ وَلَا صَلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمَنَّ إِنَّا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ .

لما كان الجذع مقراً للمصلوب ، واشتمل عليه عدّي الفعل بـ «على» وقيل (في) بمعنى (على) . [البحر ٦/٢٦١ ، المخصص ١٤ / ٦٤ ، البرهان ٣٠٣/٤] .

(٣) عنتره . (ديوانه ص ٢١٢) .

الخزانه ٤٨٥/٩ ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٠٣ ، المغني ص ٢٢٤ ، شرح أبياته للبغداد ٦٥/٤ ، الزاهر ٣٣٥/٢ [لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ ، تحقيق د . حاتم الضامن ، جزءان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد] .

٧٨٤ بَطَّلَ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ [يُحْدَى نِعَالٌ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ] بمعنى «على»<sup>(١)</sup>، والأولى أنها بمعناها، لتمكن المصلوب من الجذع تمكّن المظروف في الظرف.

وقيل إنها بمعنى الباء في قوله<sup>(٢)</sup>:

٧٨٥ ويركب يومَ الروح منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلَى والأولى أن تكون بمعناها، أي لهم بَصَارَةٌ<sup>(٣)</sup> وَحِذْقٌ<sup>(٤)</sup> في هذا الشأن.

وقيل: هي بمعنى «إلى» في قوله تعالى:

﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup>،

و (سَرْحَةٌ): شجرة عالية، يُحْدَى: يُلْبَسُ، و (نِعَالُ السَّبْتِ): المدبوعة بالقرط، وكانت الملوك تلبسها. وقوله: (ليس بتوأم): أي لم يولد معه آخر، فيكون صغيراً الشاهد فيه أَنَّ (في) بمعنى (على)؛ لأنه معلوم أَنَّ ثيابه ليست في جوف سرحة، وهي الشجرة العالية، وإنما هي على بدنه، لكن الرضي قال: الأولى أن تكون على بابها؛ لأنَّ ثيابه إذا كانت عليها فقد صارت السرحة موضعاً لها.

(١) من د، وليس في ط.

(٢) انظر شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٠٣.

(٣) زيد الخيل، أو زيد الخير - كما ساءه رسول الله صلى الله عليه وسلم. والبيت من أبيات يرذُ فيها على كعب بن زهير.

الخزائن ٩/٤٩٣، المغني ص ٢٢٤، شرح أبياته للبغدادي ٧١/٤، الجنى ص ٢٥١، الاقتضاب ٢٤٢، ضرائر الشعر ٢٣٤؛ وفيه: وتركب بدل ويركب. فيها بدل منّا، الأزهية ص ٢٧١ ط ٢.

والأباهر: جمع أبهر، وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه.

والبيت شاهد على أنه قيل إِنَّ (في) بمعنى الباء، أي يصيرون بطعن الأباهر، ولكن الرضي لم يرتض هذا التضمين فجعلها بمعناها.

(٤) «البَصَارَةُ مصدرٌ: كالبَصَرِ، والفعل بَصُرَ يَبْصُرُ». [اللسان ١/٢١٨ طبعه الحياط].

(٥) بكسر الحاء، وبفتحةا. [اللسان ١/٥٩٢ طبعه الحياط].

(٦) إبراهيم ٩، والآية بتامها:

﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبُؤُا الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَهُمْ رَسُولُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾. انظر البرهان ٣٠٣/٤.

والأولى<sup>(١)</sup> أن تقول هي بمعناها والمراد التمكن<sup>(٢)</sup> .

وقيل : هي بمعنى «مع» في قوله تعالى :

﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾<sup>(٣)</sup> ،

وبمعنى الباء في قوله<sup>(٤)</sup> :

٧٨٦ نُحَابِي بِهَا أَكْفَاءَنَا وَنُهِنُهَا وَنَشْرَبُ فِي أَثْنَانِهَا وَنَقَامِرُ

والأولى في الموضعين كونها بمعناها، أي : حاصلة في زمرة عبادي، أو بمعنى :  
أدخلني أيتها الروح في أجسام عبادي، والشاعر جعل أثنانها ظرفاً للشرب والقمار مجازاً.

وقولهم : في الله من كل فائت خَلَفَ، أي : في الطافه، وقولهم : أنت أخي في  
الله، أي في رضاء الله، أي رضاه تعالى مشتمل على مؤاخاتنا، لا تخرج عنه إلى  
الأعراض الدنيوية، وكذا قولهم : الحب في الله، والبُغض في الله.

---

(١) د : والأولى بقاؤها على أصلها.

(٢) انظر المخصص ٦٦/١٤.

(٣) الفجر / ٢٩ . انظر البرهان ٣٠٢/٤.

(٤) م : ويجوز كونها باقية على معناها، أي حاصلة في زمرة عبادي، وقيل إنها بمعنى الباء.

(٥) سيرة بن عمرو الفقعسي.

الخزانة ١٥٢/٤ بولاق، الأمالي الشجرية ٢١٩/١، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٣٩.

ونُحَابِي من المحابة، من باب المغالبة، من حَبَا يَحْبُو بمعنى أعطى : أي نغالب أكفاءنا في منحها.

ونقل البغدادي أن بعضهم يفسر نُحَابِي بمعنى نحبو ونعطي. الشاهد فيه أن (في) بمعنى الباء، أي ونشرب

بأثنانها لكن الرضي قال : الأولى أن تكون على معناها ، بجعل أثنانها ظرفاً للشرب والقمار مجازاً.

## [الباء] :

قوله : «والباء للإلصاق» ، نحو : به داء ، أي التصق به ، وقولك : مررت به ، أي : أُلصقت المرور بمكان يقرب منه .

ومنه : أقسمت بك\* ، وبحياتك أخبرني ، وتكون مستقراً نحو : الذي به : ضعفٌ وبه داء ، وتكون للاستعانة نحو : كتبت بالقلم ، وخطت بالإبرة ، ويتوفيق الله حججك ، وهذا المعنى مجاز عن الإلصاق .

وتكون بمعنى «مع» ، وهي التي يقال لها : باء<sup>(١)</sup> المصاحبة ، نحو «<sup>(٢)</sup> وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا<sup>(٣)</sup> بِهِ» ، واشتر الدار بآلاتها ، قيل : ولا تكون بهذا المعنى إلا مستقراً ، أي : كائين بالكفر ، وكائنة بآلاتها ، والظاهر أنه لا مَنَعَ من كونها لغواً ، وتكون للمقابلة<sup>(٤)</sup> نحو : اشترته به ، وبدلته به ، وتكون مستقراً أيضاً ، نحو : هذا بذاك .

(٢٤٠ / أ) قوله : «وقد تكون للتعدية» جميع حروف الجر : لتعدية الفعل القاصر عن المفعول ، إليه<sup>(٥)</sup> ، لكن معنى التعدية المطلقة : أن يَنْقُلَ<sup>(٦)</sup> معنى الفعل ، كالهزمة والتضعيف ، ويُغَيِّرُهُ ، وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ، نحو : ذهب

(١) م ، د : إنها للمصاحبة .

(٢) قوله : وقد : ساقطة من ط .

(٣) المائدة / ٦١ ، ونصّها : ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ عَظِيمٌ كَاوُوا يَكْتُمُونَ ﴾ .

انظر دراسات ق ٢٧ / ٢٨ ، والشكل ٢٣٧ / ١ .

(٤) أي للبدل . دراسات ق ١ جـ ٢ ص ١٥ .

(٥) متعلق بقوله : لتعدية الفعل القاصر .

(٦) أي الحرف الذي جيء به للتعدية .

(\*) الْقَسَمُ بغير الله لا يجوز شرعاً في العقيدة ، ولكن ترك حِفَظاً على النص الأصلي للمخطوطة .

به، وقمت به، أي : أذهبت، وأقمت، ولا يكون مستقراً، وما سمعته مقدراً إلا في قراءة من<sup>(١)</sup> قرأ :

﴿أَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ<sup>(٢)</sup>﴾ ،

أي ائتوني بزبر الحديد

قوله : «والظرفية» أي بمعنى «في» نحو<sup>(٣)</sup> :

٧٨٧ ما بكاء الكبير بالأطلال [وسؤالي وما ترد<sup>(٤)</sup> سؤالي]

أي : فيها، وتكون للسببية، كقوله تعالى :

﴿فَيُظْلَمُونَ الَّذِينَ هَادُوا<sup>(٥)</sup>﴾ ... ،

وقوله<sup>(٦)</sup> :

٧٨٨ غَلَبْتُ تَشَدَّرُ بِالذُّحُولِ كَأَنهَا [جِنُّ الْبَدِيِّ رَوَاسِيًا<sup>(٧)</sup> أَقْدَامُهَا]

(١) قراءة سبعية. قرأ بها أبو بكر عن عاصم. [الإتحاف ٢٩٥، النشر ٣١٥، البحر ١٦٤/٦]. وتقدمت في باب المتعدي.

(٢) الكهف / ٩٦، والآية بتمامها : ﴿أَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ .

(٣) قاتل البيت : الأعشى. (ديوانه ١٦٣ المؤسسة العامة للطباعة والنشر بيروت، بلا تاريخ)؛ وفيه ؛ فهل بدل وما.

الخزانة ٥١١/٩، الاقتضاب ٤٤٨.

الشاهد فيه أن (الباء) للظرفية؛ أي : في الأطلال.

(٤) ليس في ط، وهو في د.

(٥) النساء / ١٦٠، ونصها : ﴿فَيُظْلَمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبَعَتْ أُخُلْتُ لَهُمْ وَيَصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ . [انظر حاشية الجمل ١/٤٤٤] .

(٦) لبيد بن ربيعة العامري. (ديوانه ١٧٧ دار صادر، بيروت، بلا تاريخ). الخزانة ٥١٥/٩، المخصص

٦٩/١٤، شرح القصائد العشر للبريزي ٢٥٠، الأزهية ص ٢٨٧ ط ٢.

والغلب : جمع أغلب، وهو الغليظ العنق. تَشَدَّرُ : تتهدد، وتتوعد. الذحول : الثارات والأحقاد. الْبَدِيِّ : وادٍ لبني عامر. الرواسي : الثوابت.

و (رواسياً) : منصوب على الحال، وصرفه للضرورة. و (أقدامها) : رفع بـ «رواسٍ» .

الشاهد في قوله (بالذحول)، فإن الباء فيه للسببية.

(٧) ليس في د، ط.



وهي قرع الاستعانة<sup>(١)</sup> .

وقيل : جاءت للتبويض<sup>(٢)</sup> ، نحو قوله تعالى :

﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ،

قال ابن جني<sup>(٤)</sup> ، إن أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى ، بل يورده الفقهاء<sup>(٥)</sup> . ومذهبه أنها زائدة ؛ لأن الفعل يتعدى إلى مجرورها بنفسه .

وتجيء بمعنى «من» ، نحو :

﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> ،

وبمعنى «عن» نحو :

﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾<sup>(٧)</sup> ،

(١) أي بآء السببية .

(٢) أثبت ذلك الأصمعي ، والفارسي في (التذكرة) ، والقُتيبي ، وابنُ مالك ، وقيل : والكوفيون . [المع ٢١/٢ ، الجنى ص ٤٣] .

(٣) المائدة / ٦ ، والآية بتامها :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَبَسْتُمْ اِلْسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ .

[انظر البحر ٤٣٦/٣ ، البرهان ٢٥٧/٤] .

(٤) الجنى الداني ص ٤٤ .

(٥) قال ابن جني في سير الصناعة ١٣٩/١ : «فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي ، رحمه الله ، عنه ، من أن الباء للتبويض فشيء لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به ثبوت» . وانظر المغني لابن قدامة المقدسي ١٢٦/١ .

(٦) الإنسان / ٦ ، ونصها :

﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ ،

في دراسات ق ١ ج ٢ ص ٥ : «الباء للإلصاق ، أو ضمن (يشرب) معنى يروى ، أو زائدة . وجعلها الأصمعي والفارسي وابن مالك للتبويض ، أي يشرب منها» .

(٧) قال به ابن قُتيبة ، والزُّجاج ، ونسبه السيوطي للكوفيين ، بشرط اختصاصها بالسؤال . [المخصص ٦٥/١٤ ،

المع ٢٢/٢ ، أدب الكاتب ٥٥٥ ، البرهان ٢٥٧/٤ ، المشكل ٤٠٥/٢ - ٤٠٦] .

(٨) المعارف / ١ ، ونصها :

﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾

انظر المشكل ٤٠٦/٢ .

ونجىء للتجريد، نحو : رأيت بزید أسداً، أي : برؤيته أسداً، كما مرَّ في «من» .

قوله : «وزائدة في الخبر والاستفهام»، بهل، لا في مطلق الاستفهام، فلا يقال : أزيد بقائهم، كما يقال : هل زيد بقائهم .

قوله : «والنفي»، بليس، نحو : ليس زيد براكب، وبما نحو : ما زيد براكب، وقيل : بلا التبرئة أيضاً، نحو : «لا خير بخير بعده النار»<sup>(١)</sup> والأولى أنها بمعنى «في»، ولم يُسمع في النفي بأن، فما كان للمصنف أن يطلق النفي والاستفهام .

وتزاد قياساً في مفعول علمت وعرفت، وجهلت، وسمعت، وتيقنت، وأحسست، وقولهم : سمعت بزید وعلمت به، أي بحال زيد، على حذف المضاف .

وتزاد قياساً، أيضاً، في المرفوع في كل ما هو فاعل لِكَفَى وتصرفاته، وفي فاعل أَفْعَل في التعجب على مذهب سيويه<sup>(٢)</sup>، وفي المبتدأ الذي هو : حسبك، وتزاد شاذاً في خبر المبتدأ الموجب<sup>(٣)</sup> نحو : جزاء سيئة<sup>(٤)</sup> بِمِثْلِهَا<sup>(٥)</sup> . عند الأخفش<sup>(٦)</sup>، وتزاد سماعاً بكثرة في المفعول به نحو : ألقى بيده، ونحو<sup>(٧)</sup> :

(١) من كلام لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه . [نهج البلاغة ١٨٣/٢ ط دار المعرفة] . وتقدم ذكره في باب لا التبرئة في الشرح الأول .

(٢) الكتاب ٣٦٢/١، و ٢٥٠/٢ بولاق .

(٣) «الجمهور لا يجوز زيادة الباء في الخبر الموجب أصلاً، ولا يُثبتون سماعه» .

[دراسات ق ١ ج ٢ ص ٥١] .

(٤) في ط : «جزاء سيئة سيئة بمثلها»، وهذا تحريف .

(٥) يونس ٢٧، والآية بتمامها :

﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَفْعِلُوهَا وَأَنزَغْنَاهُمْ ذُلًّا مَّا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِن عَاصِرٍ كَانَمَا أَغَشِيَتْ رُجُوهُمْ قُطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مَظْلَمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ .

(٦) في معاني القرآن ٣٤٣/٢ : «وزيدت الباء كما زيدت في قولك : بِحَسْبِكَ قَوْلُ السُّوء» .

(٧) رَجَزُ، قائله النابغة الجعدي (ديوانه ٢١٥، ٢١٦)؛ وروايته هكذا :

نحن بنو جعدة أرباب الفلج

نحن منعنا سُبُلَهُ حتى اعتلج

٧٨٩ [نحن بنو ضَبَّة<sup>(١)</sup> أصحاب الفَلَج] نضرب بالسيف ونرجو بالفرج

وقليلاً في خبر «لكن»، قال<sup>(٢)</sup> :

٧٩٠ ولكنَّ أجراً لو فعلتَ بهيَّ وهل يُنكرُ المعروفُ في الناس والأجرُ  
ومع «أنَّ» مرفوعة، قال<sup>(٣)</sup> :

٧٩١ ألا هل أتاها والحوادثُ جمةً بأنَّ امرأ القيسِ بنَ تَمْلِكَ يَبْقَرَا  
وقد ذكرت مواضع زيادتها في «ما» الحجازية.

ومن غريب زيادتها: أن تزداد في المجرور، نحو قوله<sup>(٤)</sup> :

= وهو في : الخزانة ٥٢٠/٩، معاني الحروف للرماني ص ٣٨، رصف المباني ١٤٣، المغني ص ١٤٧، شرح أبياته  
للبيغدادي ٣٦٧/٢، ضرائر الشعر ٦٣، الاقتضاب ٤٥٨.  
و (فَلَج) : مدينة بأرض اليمامة لبني جعدة وقشير وكعب بن ربيعة «ولعله المسمى اليوم بالأفلاج» [المغني حاشية  
٧ ص ١٤٧].

والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول به، أو أنَّ (نرجو) ضَمَنَ معنى (نطمع)، فتعدى بالباء.

(١) ليس في د، ط.

(٢) غير معروف، ولم أهتم إلى قائله.

الخزانة ١٦٠/٤ بولاق، العيني ١٣٤/٢، ابن يعيش ١٣٩/٨، الهمع ١٢٧/١، معجم الشواهد ١٥١/١.  
الشاهد فيه قوله (بهين)، فإنَّ الباء فيه زائدة سماعاً بقلَّة.

(٣) امرؤ القيس، كما في الخزانة ١٦١/٤ بولاق، ولم أجده في ديوانه. المفصل ٢٨٥، ابن يعيش ٢٣/٨، معاني  
الفراء ٢٢٢/٢، ضرائر الشعر ٦٣؛ وفيه : «التقدير: ألا هل أتاها أن امرأ القيس بن تملك يبقّر». و(تَمْلِكَ) :  
اسم أم امرئ القيس، لا ينصرف، ومنهم من قال : جدته. ولـ «يَبْقَر» معانٍ ذكرها ابنُ السِّيد في الاقتضاب  
ص ٢٧٧ منها : «... وَيَبْقَرُ : إذا هاجر من أرض إلى أرض، وَيَبْقَرُ : إذا خرج من العراق إلى الشام، وَيَبْقَرُ :  
إذا رأى البقر ... واسم الفاعل من جميعها : مُبَيِّقَر».

الشاهد فيه أن الباء قد تزداد بقلَّة مع (أنَّ) الواقعة مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل (أتى).

(٤) الأسود بن يعفر.

الخزانة ٦٢/٤ بولاق = ٥٢٧/٩ هارون، العيني ١٠٣/٤، المغني ٤٦٢، شرح أبياته للبيغدادي ٢٤٤/١؛ وفيه :  
«فالذي ينبغي أن يحمل عليه البيت أن الباء زائدة للتوكيد؛ لأنَّ الباء قد عهد بزيادتها، ولم يعهد زيادة «عن» ...»،  
معاني الفراء ٢٢١/٣. سير الصناعة ١٥٣/١؛ وفيه :

«زاد الباء، وفصل بها بين عن، وما جرته، وهذا من غريب مواضعها»، ضرائر الشعر ص ٧٠؛ وفيه :

«فادخل عن على (الباء) تأكيداً، لأنهم يقولون : سألت عنه، وسألت به، والمعنى واحد».

والبيت شاهدٌ على أنه من الغريب زيادةُ الباءِ في المجرور، فإنها زِيدت مع (ما) المجرورة بـ (عن).

٧٩٢ فأصبحن لا يسألنه عن بما به أصعد في علو الهوى أم تصوباً  
وتضمير كثيراً مع «الله» في القَسَم، نحو: أَلله لأفعلن، وشاذاً قليلاً في غيره، كقول  
رؤية: خير<sup>(١)</sup>، لَمَن قال له: كيف أصبحت ؟.

## [اللام]:

قوله: «واللام للاختصاص<sup>(٢)</sup>»، لام الجر مكسورة مع غير الضمير، مفتوحة  
معه، وكسرهما معه أيضاً: لغة خَزَاعِيَّة، وربما فتحت قبل «أن» المضمر، نحو:  
لَيَعْلَمَ<sup>(٣)</sup> بفتح الميم، وتُقِل فتحتها مع جميع المظهرات .

اعلم أن كل كلمة على حرف واحد، كالواو، والفاء، ولام الابتداء... فتحها  
الفتح، لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف .

ولأننا كُسِرَتْ باء الجر ولامه لموافقة معمولهما، ولم تكسر كاف التشبيه، لأنها تكون  
اسماً، أيضاً، فجرّها، إذن، ليس بالأصالة، بل<sup>(٤)</sup> للقيام مقام الحرف، عند مَنْ قال  
إنَّ المضاف هو الجار.

ولأننا بقيت لام الجر، الداخلة على المضمر على فتحها، إلحاقاً لها بسائر اللامات  
كلام الابتداء، ولام جواب «لو» وغير ذلك .

ولأننا خُصِّتْ<sup>(٥)</sup> لام المضمر بذلك، لأنها لا تلتبس، إذن، بغيرها من اللامات

(١) الإنصاف، المسألة ٧٢ (٣٠٥/٢)، والمغنى ٨٣٩.

(٢) «و» [معناها] أنها تدل على أن بين الأول والثاني نسبة باعتبار ما دل عليه متعلقه، نحو: هذا صديق لزيد، وأخ  
له. ومنه: اللجنة للمتقين.

[البرهان ٣٣٩/٤ - ٣٤٠].

(٣) بفتح لام الجر في أول الفعل. وقوله: بفتح الميم، ليبين أن اللام للتعليل، وأن مقدرة بعدها، ليكون الفعل من  
المواضع التي أشار إلى فتح اللام فيها.

(٤) د: بل لتضمن الحرف كما مرّ في باب الإضافة.

(٥) ط: وإنما خص لام المضمر...

إِذِ الْمَضْمَرُ الْمَجْرُورُ، غَيْرُ الْمَرْفُوعِ ، وَلَوْ فَتَحَتْ فِي غَيْرِ الْمَضْمَرِ لَاتَّبَسَتْ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ،  
وَالْفَرْقُ بِالْإِعْرَابِ لَا يَتِمُّ، إِذْ رَبِّهَا يَكُونُ الظَّاهِرَ مَبْنِيًّا، أَوْ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ.

وفائدة اللام : الاختصاصُ، إمَّا بِالْمِلْكِيَّةِ، نحو : المال لزيد، أو بغيرها، نحو :  
الجُلُّ للفرس، والجنة للمؤمن، والابن لزيد.

والتي تسمى لام العاقبة<sup>(١)</sup> نحو<sup>(٢)</sup> :

٧٩٢ لِدُوا لِلْمَوْتِ [وَابْنُوا لِلْخَرَابِ فَكَلِّكُمْ<sup>(٣)</sup> يَصِيرُ إِلَى ذَهَابِ]  
وقوله تعالى :

﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ<sup>(٤)</sup>﴾ ،

فَرُعُ لام الاختصاص<sup>(٥)</sup>، كَأَنَّ وَلادتهم للموت، وخلقهم لجهنم، وكذا التي للتعليل  
نحو : جئتكَ للسَّمن وللضرب، إِذِ الْمَجِيءُ مُخْتَصٌّ بِذَلِكَ.

واللام المقوية للعامل الضعيف بتأخيره عن معموله، نحو : لزيد ضربت، وبكونه

---

(١) يسميها البصريون لامَ العاقبة ... ويسميها الكوفيون لامَ الصيرورة.

[البيان ٢٢٩/٢]

وتسمى، كذلك، لامَ المَال. انظر البحر ٩٥/٣، وكتاب اللامات للدكتور عبدالهادي الفضلي ص ٧٩، [دار  
القلم، بيروت سنة ١٩٨٠م ط ١].

(٢) البيت منسوب لعلي بن أبي طالب، رضي الله عنه. [الذَرُّرُ اللوامع ٣١/٢ الشنقيطي، مصر سنة ١٣٢٨ هـ].  
وهو في : الخزانة ١٦٣/٣ بولاق = ٥٣٩/٩ هارون، الجني ٩٨، معاني الحروف للرمانى ١٤٣، الذَرُّ المَصُون  
١٨٦/٥ و ٨٦/٥ [مجمل ومضروب على الآلة الكاتبة، تقدم به د. أحمد الخراط، لنيل درجة مشارك].

الشاهد فيه أَنَّ اللام في قوله (للموت) تسمى لام العاقبة عند البصريين، ولام الصيرورة عند الكوفيين [البيان  
٢٢٩/٢]. وما قاله البغدادي من أن تسميتها بلام العاقبة، وبلاد الصيرورة هو قول الكوفيين إنها هو وَهْمٌ.  
[الخزانة ٥٢٩/٩ هارون].

(٣) ليس في م، ط.

(٤) الأعراف ١٧٩، والآية بتامها : ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ  
أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آفَاقٌ لَا يُسْمِعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَشْيَارِ لَهُمْ أَصْلٌ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾.  
انظر البحر ٤٢٦/٤، حاشية الجمل ٢٠٩/٢.

(٥) أي لام العاقبة.

اسم فاعل نحو : أنا ضاربٌ لزيد ، أو مصدرأ ، نحو : ضربي لزيد حسنٌ ، ويكونه مقدراً نحو : يا لزيد ، وباللهاء : لام الاختصاص ، صارت الأخيرة مع ذلك ، علماً للاستغاة أو للتعجب .

وقد تحيى بمعنى «إلى»<sup>(١)</sup> نحو : سمع الله لمن حمده ، أي : استمع الله إلى من حمده ، و :

﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي﴾ ،

أي إلى الذي ، وبمعنى «على»<sup>(٢)</sup> «نحو : وتلَّهُ للجبين»<sup>(٣)</sup> أي عليه ، و : «يَخْرُونَ»<sup>(٤)</sup> لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا»<sup>(٥)</sup> ، أي عليها ،

قوله : «وزائدة» ، في «رَدَفَ لَكُمْ»<sup>(٦)</sup> ؛ لَأَنَّ رَدَفَ يتعدى بنفسه<sup>(٧)</sup> ، وكذا<sup>(٨)</sup> في :

(١) انظر دراسات ، القسم الأول ٤٤٢/٢ . (٢) الأنعام / ٧٩ ، ونصها :

﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَافِئًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ .

(٣) انظر رصف المباني ص ٢٢١ .

(٤) الصفات / ١٠٣ ، ونصها : ﴿فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَهُ لِلْجَنِّ﴾ .

[انظر البرهان ٣٤١ / ٤] .

(٥) الإسراء / ١٠٧ ، والآية بتمامها : ﴿قُلْ ءَامِنُوا بِهَذَا وَأُولَآئِي هُمُ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُسَلَّى عَلَيْهِمْ يَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ .

[انظر البحر ٨٨ / ٦ - ٨٩ ، والبرهان ٣٤١ / ٤] .

(٦) ط . ساقطة .

(٧) النمل / ٧٢ ، ونصها :

﴿قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ .

(٨) قال أبو حيان : «أصل (رَدَف) : التعدي بمعنى تبع ولحق ، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللام ، ولذلك فسرهُ ابنُ عباس وغيره بـ (أزف) ، و (قرب) ، لما كان يجيء بعد الشيء قريباً منه ضمنه معناه ، أو مزيد اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه» . البحر ٩٥ / ٧ .

وقال ابنُ هشام : «وليس منه زيادة اللام «رَدَفَ لَكُمْ» خلافاً للمبرد [المقتضب ٣٧ / ٢] ومن وافقه ، بل ضمن (ردف) معنى اقترَب ، فهي مثل :

﴿اقترَب للناس حسابهم﴾ ،

الأنبياء / ٤١ . [المغني ص ٢٨٥] .

(٩) د ، م : وكذا ينبغي أن يكون في نصحت لك ، وشكرت لك ؛ لأن الفعلين يتعديان بأنفسهما ، وأما . . . .

شكرت له ، على ما مرَّ في باب المتعدي ، وأما في : وزنته المال ، ووزنت له ، فاللام ليست بزائدة ، بل هي معدية قد تحذف تخفيفاً .

وهي ( ٢٤٠ / ب ) في : لا أبالك ، زائدة عند سيويه <sup>(١)</sup> ، وكذا اللام المقدرة بعدها «أن» ، بعد فعل الأمر والإرادة <sup>(٢)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا﴾ <sup>(٣)</sup>

وقولك : ما أريد لأنسى حاجتي ، وقيل : هما بمعنى <sup>(٤)</sup> «أن» والظاهر هو الأول ، لقوله تعالى :

﴿وَأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> ،

وهي زائدة أيضاً ، في قوله تعالى :

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ <sup>(٦)</sup> ،

لقوله : «وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ» <sup>(٧)</sup>

---

(١) الكتاب ٣١٥/١ ، ٣٤٥ - ٣٤٦ بولاق ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ١٧٣ وما بعدها .

(٢) انظر اللام بعد فعلُ الإرادة والأمر في دراسات ق ١ ج ٢ ص ٤٨٤ .

(٣) البينة / ٥ ، والآية بتمامها :

﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ خُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ .

(٤) قال بهذا الرأي الفراء . [معاني القرآن ١/٢٦١] .

(٥) الزمر / ١٢ ، والآية بتمامها : ﴿وَأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ .

انظر [البحر ٧/٤٢٠ ، والكشاف ٣/٣٤٢] .

(٦) الحج / ٢٦ ، ونصها :

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهَّرَ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ .

نعم قيل : اللام زائدة ، وقيل : مفعول (بَوَّأْنَا) محذوف ، والتقدير : بَوَّأْنَا النَّاسَ ، واللام للعلة ؛ أي : لأجل إبراهيم .

[البحر ٦/٣٦٣ ، المشكل ٢/٩٦ ، حاشية الجمل ٣/١٦٤] .

(٧) يونس / ٩٣ ، والآية بتمامها :

﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مَوْأَصِدِي وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ .

وكذا اللام في قوله<sup>(١)</sup>:

١٣٤ فلا والله لا يُلفى لما بي ولا للها<sup>(٢)</sup> بهم أبداً دواء

ويجوز أن يقال : إن الثانية<sup>(٣)</sup> للتأكيد ، تأكيداً لفظياً<sup>(٤)</sup>.

قوله : «وبمعنى عن ، مع القول» ، يعني في نحو قوله تعالى :

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا<sup>(٥)</sup> إِلَيْهِ﴾ ،

ولو كانت كاللام في قولك : قلت لزيد لا تفعل ، لقال : ما سبقتمونا إليه ، وقد ذكرنا في أفعال القلوب ، الكلام على<sup>(٦)</sup> هذا .

قوله : «وبمعنى الواو في القسم للتعجب ، نحو: لله لا يؤخر الأجل .

وقولهم<sup>(٧)</sup> في التعجب ، يعنون : في الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه ،

فلا يقال : لله لقد قام زيد ، بل يستعمل في الأمور العظام ، نحو : لله لتبعثنَّ

وقيل : إن اللام في :

﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٌ<sup>(٨)</sup>﴾ ، و : لِلْقُرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا<sup>(٩)</sup>﴾ ،

للتعجب ، والأولى أن تكون للاختصاص ، إذ لم يثبت لام التعجب إلا في القسم ،

(١) سبق تحريجه ص ٤٦٢ من القسم الأول .

(٢) ط : للها .

(٣) قال بهذا الرأي ابنُ عُصفور . [ضرائر الشعر ص ٦٩] .

(٤) ط : تأكيد لفظي .

(٥) الأحقاف / ١١ ، والآية بتمامها :

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِمْ فَسَبِقُولُونَ هَذَا إِنْكُافٌ قَدِيمٌ﴾

(٦) في هذا الشرح

(٧) ط : الواو ساقطة .

(٨) قریش / ١ [انظر البرهان ٤ / ٣٤٠ ، الكتاب ١ / ٤٦٤ بولاق ، الشكل ٢ / ٥٠٢ ، ٥٠٣] .

(٩) البقرة / ٢٧٣ ، والآية بتمامها :

﴿لِلْقُرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْبِسُهُمْ الْجَاهِلُ أَغْنِيَهُمُ مِنَ النَّعْفِ نَعْرُهُمْ بِرِسْمِهِمْ لَا يَمْلِكُونَ النَّاسَ الْكَافِرَ وَمَا نُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾



وقيل : تحيى بمعنى «في<sup>(١)</sup>» وبمعنى «بعد<sup>(٢)</sup>» وبمعنى «قبل»، في قوله تعالى :

﴿جَامِعُ النَّاسِ يَوْمِ رَبِّكَ﴾ ،

أي في<sup>(٣)</sup> يوم وكتبته لثلاث خلون، أي بعد ثلاث، ولثلاث بقين، أي : قبل ثلاث<sup>(٤)</sup>، والأولى بقاء الثلاثة على الاختصاص، كما مر في باب العدد<sup>(٥)</sup>.

## [ رُبَّ ]

قوله : وَرُبَّ للتقليل<sup>(٦)</sup>، ولها صَدْرُ الكلام، مختصة بنكرة موصوفة

«على الأصح»، وفعلها ماضٍ محذوف غالباً، وقد تدخل

«على ضمير مبهم مميّز بنكرة، والضمير مفردٌ مذكر، خلافاً

«للكوفيين في مطابقة التمييز، ويلحقها، ما، فتدخل على

الجملة، وواوها تدخل على نكرة موصوفة».

في «رُبَّ» ثمان<sup>(٧)</sup> لغات : أشهرها ضَمُّ الراء وفتحُ الباءِ مشددة، والثانية : ضَمُّ

الراء وفتح الباءِ المخففة<sup>(٨)</sup>، والثالثة : ضَمُّ الراء وضم الباءِ المخففة، والرابعة : ضَمُّ

الراء وإسكان الباءِ المخففة، والخامسة فتحُ الراء وفتحُ الباءِ المشددة، والسادسة فتحُ

(١) انظر البرهان ٣٤١/٤، دراسات ق ١ ج ٢ ص ٤٤٤.

(٢) انظر المغني ص ٢٨١، والبرهان ٣٤٢/٤.

(٣) آل عمران / ٩، ونصّها :

﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ يَوْمَ لَارَبِّ فِيهِمُ إِنَّكَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ الْوَعْدَ﴾.

(٤) البحر ٣٨٧/٢.

(٥) في د بعد قوله : (قبل ثلاث) : «ونحو قوله عليه السلام : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته؛ أي بعد ذلك».

(٦) في هذا الشرح.

(٧) «كقولك : رب رجل يقول ذاك، أي : قل من يقول ذاك».

التبصرة والتذكرة ٢٨٦/١. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٠، والفوائد الضيائية ٣٢٦/٢، والإنصاف، المسألة ١٢١.

(٨) ذكر ابن هشام أنَّ فيها ست عشرة لغة. [المغني ص ١٨٤].

وذكر السيوطي أنَّ فيها سبع عشرة لغة [المجمع ٢/٢٥]، وانظر التسهيل ص ١٤٧.

(٩) انظر الممتع ٦٢٦/٢.

الراء وفتح الباء المخففة، والسابعة والثامنة : ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة، ووضع «رُبَّ» للتقليل، تقول في جواب من قال : ما لقيت رجلاً، رُبَّ رجل لقيت، أي لا تنكر لقائي بالمرء، فإني لقيت منهم شيئاً وإن كان قليلاً.

قال ابن<sup>(١)</sup> السَّراج : النحاة كالمُجمعين على أنَّ «رُبَّ» جوابٌ لكلامٍ إمَّا ظاهر أو مقدَّر، فهي في الأصل موضوعةٌ لجواب فعل ماضٍ منفي، فلهذا لا يجوزون : رُبَّ رجلٍ كريمٍ أضرب، بل : ضربت، وإنما كان محذوفاً في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه.

هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم<sup>(٢)</sup> تستعمل في معنى التكثر، حتى صارت في معنى التكثر كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة، وذلك نحو قوله<sup>(٣)</sup> :

٧٩٤ [أزهيرَ إن يَشِبَّ<sup>(٤)</sup> القذال فإنه ] رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَتَ هَيْضَلٍ

وقوله<sup>(٥)</sup> :

٧٦٠ ماوِيَّ، يا رَبَّتْما غارة شعواء كاللذعة بالميسم

(١) الأصول ٣٣٣/١.

(٢) د : ثم كثيراً ما تستعمل.

(٣) هو أبو كبير الهذلي . (ديوان الهذليين ٨٩/٢، مصر سنة ١٩٦٥م).  
الحزانة ٥٣٥/٩، الأمالي الشجرية ٤/٢، شرح الملوكي ٤٢٨، معاني الحروف للرماني ص ١٠٧، المتع ٦٢٧/٢.

والقذال : ما بين الأذنين والقفاء، والهَيْضَل : الجماعة من المتسلحين أمرهم واحد. و (زهير) : مُرَحَّم زهير، وهي ابنة الشاعر.

الشاهد فيه أنَّ (رُبَّ) للتكثر؛ أي : كثيراً ما لفت هَيْضَلًا هَيْضَلٍ.

(٤) ليس في د ، ط.

(٥) ضَمْرَةُ بن ضَمْرَةَ النَّهْشَلِي، وقد سبق تخريج البيت. وهو في المَبْهَج ص ٣٧.

وقوله<sup>(١)</sup> :

٧٩٥ [فإن تُمس مهجور<sup>(٢)</sup> الفناء قريباً] أقام به بعد الوفود وفود  
ووجه ذلك أن المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة  
إلى الممدوح بها، وذلك أبلغ الوجهين في المدح.

ومن هذا القبيل قوله تعالى :

﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ<sup>(٣)</sup> ...﴾ ،

لأن «قد» لتقليل المضارع في الأصل ، وذلك كما يقول المتمدح بكثرة العلم : لا تنكر  
أني أعرف شيئاً من العلم وإن كان قليلاً.

وهي حرف جرٌّ عند البصريين ، خلافاً للكوفيين<sup>(٤)</sup> والأخفش .

وإنما حملهم على ارتكاب جعلها حرفاً مع أنها في التقليل ، مثل «كم» في التكثير ،  
ولا خلاف في اسميتها ، بل هي مفيدة للتكثير<sup>(٥)</sup> في الأغلب كما ذكرنا كإفادة «كم» :  
أنهم لم يروها تنجرٌ بحرف جر ولا بإضافة ، كما تنجر «كم» فلا يقال ربُّ رجلٍ ،  
ولا : غلام ربُّ رجل .

وتشكل عليهم حرفيتها بنحو : ربُّ رجل كريم أكرمت ، فإن حروف الجر : هي

(١) هو أبو عطاء السندي . والبيت من أبيات أربعة ، رثى بها يزيد بن هبيرة الفزاري .

الحزانة ٥٣٩/٩ ، الحماسة بشرح المرزوقي ٨٠٠ ، أدب الكاتب ٢١ .

الشاهد فيه أنَّ (ربما) للتكثير . وهو ظاهر .

(٢) ليس في ط . م .

(٣) الأحزاب / ١٨ ، والآية بتامها :

﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ<sup>(٤)</sup> الْمُعْوَفِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ .

(٤) انظر دراسات ، القسم الأول ٢ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٥) انظر المغنى ص ١٧٩ ، والإنصاف ، المسألة ١٢١ (٤٩٧/٢) ، وابن يعيش ٢٦/٨ ، والجنى ٤٣٩ .

(٦) قال ابن هشام : «وليس معناها التقليل دائماً ، خلافاً للكثيرين ، ولا التكثير دائماً ، خلافاً لابن درستويه ، بل ترد

للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً» . [المغنى ص ١٨٠] .

وانظر رصف المباني ص ١٨٨ ، والجنى الداني ص ١٧٧ .

ما يُفْضي الفعل إلى المفعول الذي لولاها لم يفيض إليه ، وأكرمت ، يتعدى بنفسه ، قال صاحبُ المعنى : إنما ذلك لأنه يَضْعَفُ الفعل المتأخر من المفعول ، عن العمل ، فيعمد بحرف الجر ، كقوله تعالى :

﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّزْقِ يَاقْتَرُونَ﴾<sup>(١)</sup> ،

ولا سيما إذا وجب تأخير الفعل ، كما في «رُبُّ» .

والجواب ، أن العادة ، أن يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر ، لإفادتها التخصيص ، حتى تخصّ مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول ، بذلك المفعول ، فلا يستنكر عمله فيه ، نحو : لزيد ضربت وأنا ضاربُ لزيد ، وضربي لزيد حسنٌ ، ويشكل أيضاً بمثل قولك : رب رجل كريم أكرمته ، لأنّ الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر ، وإلى ضميره معاً ، فلا يقال : لزيد ضربته .

واعتذروا بأن أكرمته ، صفة<sup>(٢)</sup> وأن العامل محذوف ، وهو عُذْرٌ باردٌ ، لأن معنى رب رجل كريم أكرمت ، وأكرمته : شيء واحدٌ ، والأول جواب بلا خلاف ، ولا شك أنك إذا قلت في جواب من قال ، ما أكرمت رجلاً : رب رجل كريم أكرمته ، لم<sup>(٣)</sup> يحتاج معنى الكلام إلى شيء آخر مقدر ، مثل : تحققت أو : ثبت ، على ما ادّعوا .

وإن اعتذروا بأن الضمير في أكرمته ، للمصدر ، أي : أكرمت الإكرام ، كما قيل في قوله<sup>(٤)</sup> :

٨٢ هذا سراقه للقرآن يدرسه [والمرء عند الرُّشا<sup>(٥)</sup> إن يلقها ذيبٌ]

(١) يوسف / ٤٣ ، والآية بتمامها : ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَنَعُ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَنَعٌ غِبَافٌ وَسَنَعٌ سُدُبُلَاتٍ حُمْرٍ وَأُخْرَى يَأْسُتُ بَنَاتِيهَا الْمَلَأُ أَفْتُونٍ فِي رَأْيِي إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّزْقِ يَاقْتَرُونَ﴾ ،

قوله تعالى : «الرؤيا» اللام للتقوية : دراسات ، ق ١ ج ٢ ص ٤٤٨ ، وجعلها مكى زائدة : المشكل ١٥٥/٢ .

(٢) م ، د : والجواب ، أي العامل محذوف ...

(٣) د : لا يحتاج .

(٤) تقدم تخريج البيت .

(٥) ليس في م ، ط .

كان أَبَرَدَ<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ ضمير المصدر المنصوب (٢٤١ / أ) بالفعل قليل الاستعمال ، بخلاف نحو : رب رجل كريم لقيته ، وإن قالوا : إن «لقيته» مفسرٌ لِلْقَيْتِ ، المقدَّر كما في : زيداً ضربته : جاء الإشكال الأول ، مع أنه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر ، نحو : يزيد جاوزته ، أي : مررت بزيد جاوزته ، ويشكل ، أيضاً ، بنحو : رب رجل كريم جاءني ، في جواب مَنْ قال : ما جاءك رجل ، ولا شكَّ أن : جاءني ، هو جواب رُبِّ ، إذ لا يتوقف معنى الكلام على شيءٍ آخر ، بل تَمَّ بقولك : جاءني ، فيكون كقولك : بزيد مرٌّ ، والضمير في مرٌّ ، لزيد ، وكقولك : زيداً اضرب ، والضمير للمنصوب ، وقد مرَّ في المنصوب على شريطة<sup>(٢)</sup> التفسير ، امتناع ذلك ، فإن ارتكب مرتكب مُتَمَحِّلاً أن جاءني صفة ، والعامل تحققت ونحوه ، فهو مُحَالٌ لعدم توقف معنى الكلام عليه ، مع أن المصنف صرَّح في شرح قوله : «محذوف غالباً» بأنه قد يظهر نحو : رُبَّ رجل كريم قد حصل .

ويقوى عندي مذهب الكوفيين<sup>(٣)</sup> والأخفش<sup>(٤)</sup> ، أعني كونها اسماً ، فَرُبُّ : مضاف إلى النكرة ، فمعنى رُبَّ رجل ، في أصل الوضع : قليل من هذا الجنس ، كما أنَّ معنى كم رجل : كثيرٌ من هذا الجنس ، وإعرابه : رَفَعُ أبدأً ، على أنه مبتدأ لا خبر له ، كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم : أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيد<sup>(٥)</sup> ، فإنهما يتناسبان ، بما في «رُبِّ» من معنى القِلَّة .

وكما أنَّ نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو<sup>(٦)</sup> :

٥٣ غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ يَنْقُضي بالهَمِّ والحزنِ

(١) راجع إلى قوله : وهذا عُذْرٌ باردٌ ، في ردِّه على قولهم إن (أكرمه) صفة ، وأن العامل محذوف ...

هذا ، ويكثرُ الشارحُ من مثل هذا الردِّ القاسي في أثناء نقده لآراء غيره .

(٢) في الشرح الأول . (٣) ط : ويقوى عندي مذهب الأخفش والكوفيون ؟ .

(٤) الإنصاف ، المسألة ١٢١ (٢/ ٤٩٧) ، والمغني ص ١٧٩ .

(٥) انظر باب الاستثناء في الشرح الأول ، والمقتضب ٤/ ٤٠٥ هامش ١ الطبعة الأخيرة .

(٦) سبق تخريجه ص ٢٥٢ من القسم الأول .

وقولهم : خطيئة يوم لا أصيد<sup>(١)</sup> فيه ، لتضمنه معنى النفي الذي له صدرُ الكلام ، فكذا لا تدخل على «رُبَّ» ، لأنَّ القِلَّةَ عندهم ، تجري مجرى النفي فمن ثم ، كان لِرُبِّ صَدْرُ الكلام .

قال أبو عمرو<sup>(٢)</sup> رُبَّ لا عامل لها ، لأنها ضارعتِ النفي ، والنفي لا يعمل فيه عاملٌ ، ولتضمنها معنى النفي ، كان القياسُ ألاَّ يجيء وصف مجرورها إلاَّ فعلية ، كما في : أقلُّ رجل ، المتضمن معنى النفي ، وذلك لأن النفي يطلب الفعل ، إلاَّ أنَّ «رُبَّ» لخروجها إلى معنى الكثرة في أكثر مواضعها جاز وقوعُ نعتٍ مجرورها : اسمية كما في قوله<sup>(٣)</sup> :

٧٩٦ يارُبُّ هيجا هي خير من دَعَه

ويكثر وقوعه<sup>(٤)</sup> ، أيضاً ، صفةً معطية لمعنى الفعل ههنا ، بخلاف باب : أقلُّ رجل<sup>(٥)</sup> ، كما مرَّ في باب الاستثناء ، قال صلى الله عليه وسلم : «ألا رُبَّ نفسٍ طاعمة ناعمة

---

(١) معناه : يخطيء يوم لا أصيد فيه ، والمراد : لا يمر يوم إلاَّ ويحدث فيه صَيْدٌ .

(٢) جعلها حرفية ، كما يراها سيبويه . انظر الكتاب ٢٩٣/١ بولاق .

هذا ، «وقد يقصد من كونها ضارعتِ النفي : مضارعتها له في كون كل منها له صدر الكلام «رُبَّ» و «النفي» . والله أعلم» . [آراء أبي عمرو : رسالة ما جستير لحسن الحفظي ص ٣١٥] .

(٣) لبيد (ديوانه ص ٩٢ ، دار صادر ، بيروت ، بلا تاريخ) ، وهذا رَجَزُ قاله وهو صغير ، وجهه إلى النعمان بن المنذر ، وكان سبباً في هجر النعمان للربيع بن زياد العنسي ؛ لأن لبيداً ضَمَّنَه أوصافاً في الربيع ، جعلتِ النعمان يتقرز من الأكل معه .

والهيجا : الحرب ، تمد وتقصر ، والدَّعة : خفض العيش والراحة . والهاء عِوضٌ من الواو . [انظر الخزائن ٤/ ١٧١ بولاق] .

الشاهد فيه أنه يجوز أن تقع الجملة الاسمية نعتاً لمجرور رُبِّ ، فد (هي) مبتدأ . و (خير) خبره ، والجملة (صفة لـ (هيجا) .

(٤) أي وقوع النعت .

(٥) انظر المقتضب ٤/ ٤٠٥ هامش ١ الطبعة الأخيرة .

في الدنيا : جائعة عارية يوم القيامة<sup>(١)</sup>»، ويتم الكلام بقوله : جائعة عارية، بلا تقدير شيء آخر، خلافاً لما ذهب إليه البصريون من تقدير العامل، والأكثر مراعاة الأصل في وقوعه فعلية، إما ظاهرة، أو مقدرة، فالظاهرة كقوله<sup>(٢)</sup> :

٧٩٧ رُبَّ رَفْدٍ هَرَقَتْهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ<sup>(٣)</sup> وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ

وليس الجواب محذوفاً<sup>(٤)</sup> كما قال أبو علي<sup>(٥)</sup>، لأنه قد تمَّ الكلام بقوله : رُبَّ رَفْدٍ هَرَقَتْهُ، ولا يتوقف على شيء آخر، والرَّفْدُ : القُدْح الضخم، يقال : هُرِيقَ رَفْدُهُ، إذا مات، وهو كنايةٌ كقولهم : صَفِرَ وطابه؛ والمقدرة كما في قوله : وأسرى من معشرٍ أقيال، أي : أسرى من معشر، حصلت لي .

(١) أخرجه البخاري في : ١٩ - كتاب التهجد ، ٥ - باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب .

ونصه : « يَأْرُبُ كَاسِيَةً فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً فِي الْآخِرَةِ » .

هذا، وقد جاء الحديث بروايات مختلفة .

انظر [التيسير بشرح الجامع الصغير ٤٠١/١]، وموقف النحلة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٣١٢ .  
(٢) الأعشى، يمدح الأسود بن المنذر اللخمي . (ديوانه ١٦٩، بيروت، لبنان، بلا تاريخ) . رُوي في ديوانه (أقتال) جمع قتل - بكسر القاف - وهو النظر، أو العدو المقاتل . أما (الأقيال) فمعناها : الملوك . والرَّفْدُ : بفتح الراء القُدْح الضخم، وقد كنى عن القتل بإراقة الأقداح، والرَّفْدُ - بكسر الراء - العطية . وأسرى : أي أسرتهم .  
والبيت في : الخزائن ١٧٦/٤ بولاق، المغني ص ٧٦٤، شرح أبياته للبيгдаدي ١٥٧/٥، العيني ٢٥١/٣، ابن يعيش ٢٨/٨، معجم الشواهد ٣٢٣/١، شرح جمل الزُّجَاجي ٥٠٣/١، المَبْهَج ص ٤٥ .

الشاهد فيه أنَّ الأكثر مراعاة الأصل في وقوع صفة مجرور رُبَّ جملة فعلية سواء أكانت مذكورة أم مقدرة . وقد اجتمعا في هذا البيت . الأول جملة (هرقته) صفة لـ (رفد)، والآخر : (أسرى) مجرور بـ (رُبَّ) المذكورة بطريق التبعية . و (من معشر) متعلق بأسرى ، وصفة (أسرى) محذوفة تقديرها : حصلت لي، ولا جواب لـ (رُبَّ) في الموضعين ؛ لأن معنى الكلام تام لا يفتقر إلى شيء سوى الصفة المقدرة .

و (رُبَّ) : اسمٌ محلها الرفع على الابتداء لا خبر لها للاستغناء بالصفة عن الخبر . هذا تقدير كلام الرضي .

(٣) ط : ميم اليوم داخلة في الشطر الأول .

(٤) د : وليس الخبر منتظراً كما قال أبو علي .

(٥) الإيضاح العُصْدي ٢٥١/١، ٢٥٢ .

وأما نعت مجرور «أقل»، ففعلية أو ظرفية، كما اخترنا في باب الاستثناء<sup>(١)</sup>،  
واستشهد الأخفش<sup>(٢)</sup> على اسمية «رُبَّ» بقوله<sup>(٣)</sup> :

٧٩٨ إن يقتلوك فإن قَتَلَك لم يكن عاراً عليك ورُبَّ قَتْلٍ عارُ  
وقال : رُبَّ مبتدأ، وعار خبره<sup>(٤)</sup>، والأولى<sup>(٥)</sup> أن يكون «عار خبر مبتدأ محذوف  
والجملة نعت مجرور رُبَّ، كقوله<sup>(٦)</sup> : ياربُّ هَيْجَا هي خير من دَعِه.

قوله : «لها صَدْرُ الكلام»، لما ذكرنا، قوله : «مختصة بنكرة»، كما أن «كَمْ» مختصة  
بالنكرات، وإنما وجب دخولها على النكرة؛ لأن النكرة محتملة للقلة والكثرة، نحو:  
جاءني رجل، وما جاءني رجل، فلوم محتملها لم تستعمل فيهما، والمعرفة إما دالة على  
القلة فقط، كالمفرد والمثنى المعرفين، وإما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعروف،  
ورُبَّ، وكَم، علامتان للقلة والكثرة، وإنما يحتاج إلى العلامة في المحتمل حتى يصيرَ  
بها نصّاً. قوله : «موصوفة على الأصح»، هذا مذهب أبي<sup>(٧)</sup> على<sup>(٨)</sup> وابن السراج<sup>(٩)</sup>،

(١) في م بعد قوله : «في باب الاستثناء» ما يلي : «فهو مثل كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم. كما ذكرنا في باب  
المبتدأ».

(٢) تابع أهل الكوفة، وقد وافقهم ابن الطراوة، واستدلوا به بأربعة أدلة. الإنصاف، المسألة ١٢١، الجنى ٤٣٩،  
المع ٢٥/٢.

(٣) ثابت قُطنة في رثاء يزيد بن المهلب بن أبي صفرة.

الخزانة ١٨٤/٤ بولاق، إيضاح الشعر، الورقة ٨٠/أ، المقرب ٢٢٠/١، الأزهية ٢٦٩، ضرائر الشعر ١٧٣،  
الجنى الداني ٤٣٩، الأمالي الشجرية ٣٠١/٢، المغني ص ٤١، شرح أبياته للبغدادى ١١٧/١، ١١٩،  
١٢٨، و ٨٢/٧.

الشاهد فيه أن الأخفش استدلل بالبيت على اسمية (رُبَّ)، فهي مبتدأ، و (عار) : خبرها. لكن الرضي أعرب  
(عاراً) خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة صفة لـ (قتل).

(٤) انظر المقتضب ٦٦/٣، هامش (١)، والإنصاف ٤٩٧/٢، المسألة ٢١، وضرائر الشعر ص ١٧٣.

(٥) الرضي مع الجمهور. [المقتضب ٦٦/٣ هامش ١].

(٦) لبيد بن ربيعة العامري، وتقدم قبل قليل.

(٧) ط : أبو.

(٨) الإيضاح العُصدي ٢٥٢/١.

(٩) الجنى ٤٥٠.



وَمَنْ تبعهما<sup>(١)</sup>، وقيل<sup>(٢)</sup> : لا يجب ذلك، والأولى : الوجوب، لأن «رُبَّ» مبتدأ على ما اخترنا، لا خبر له، لإفادة صفة مجروره معنى الجملة، كما في : أقل رجل<sup>(٣)</sup> يقول ذلك على ما اخترنا، وقولهم : خطيئة يوم لا أصيد فيه، ولا يوصف «رُبَّ» فلا يقال : رب رجل كريم بالرفع، كما لا يوصف «أقل»، لكون «رُبَّ» كحروف النفي فإن التقليل عندهم كالنفي<sup>(٤)</sup>، فلهذا لا يتقدم عليه ناسخ، ولزم الصدر.

قوله : «محذوف غالباً»، إذا كان الكلام الذي، رُبَّ جواب عنه، مصرحاً به نحو : ما لقيت رجلاً، لم يمتنع حذف نعت مجرور رب، لدلالة القرينة عليه، وكذا إذا كانت القرينة غير ذلك، كما في قوله<sup>(٥)</sup> : وأسرى من معشر أقيال، أي : أسرهم، وإن لم تكن هناك قرينة، وجب وصف مجرور «رُبَّ» بما يفيد معنى الكلام التام، كما ذكرنا في : أقل رجل يقول ذلك.

ووصفه، إمّا فعلية، نحو : رُبَّ رجل كريم لقيته، أو : جار ومجرور أو ظرف نحو : رُبَّ رجل في الدار، أو : أمامك، أو اسمية نحو :

٧٩٦ ياربُّ هَيْجَا هي خير من دَعَه<sup>(٦)</sup>

أو صفة مشتقة، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : «رُبَّ نفس طاعمة ناعمة»<sup>(٧)</sup> الخبر بتمامه، وليس شيء من هذه الأشياء عاملاً في «رُبَّ» بل هو وصف لمجرورها، كما ذكرنا وتسميته بجواب «رُبَّ» : بعيد.

(١) القائلون هم : الأخفش، والفراء، والزُّجَّاج، وابنُ طاهر، وابنُ خَرُوف.

[الجنى ٤٥٠ - ٤٥١].

(٢) د : وقيل لا يجب وصف مجرورها، والأولى أنه يجب ذلك.

(٣) انظر حاشية المقتضب ج ٤ ص ٤٠٥.

(٤) في م بعد قوله : «كالنفي» «فرب رجل بمنزلة ما رجل فلهذا لزم الصدر ولم يتقدم عليه ناسخ».

(٥) الأعشى، وتقدم الشاهد.

(٦) رجز قاله لبيد، وقد تقدم.

(٧) سبق تخريج الحديث.

ويجوز أن يُعطفَ قياساً على المجرور برُبِّ ، وبِكَمِّ ، وعلى النكرة المجرورة بكلِّ ،  
وأَيِّ : اسم مضاف إلى ضميرها ، لكون ذلك الضمير نكرةً ، كما مرَّ في باب  
المعارف <sup>(١)</sup> ، نحو : رُبَّ شاةٍ <sup>(٢)</sup> وسخلتها ، وكم ناقة وفصيلها ، وكل رجل وأخيه ، وأي  
رجل وغلّامه .

وقال الجزولي <sup>(٣)</sup> : هذا المعطوف معرفة ، لكنه جاز ذلك لأنه يجوز في التابع ما لا  
يجوز في المتبوع <sup>(٤)</sup> ، ولو كان كما قال ، لجاز رُبَّ غلام والسيد .

قوله : «وقد <sup>(٥)</sup> تدخل على مضمّر» ، هذا الضمير نكرة كما مرَّ في باب المعارف .  
قوله : «مميّز بنكرة» ، إلى قوله : في مطابقة التمييز» ، مضى شرحه في باب نَعَم <sup>(٦)</sup>  
وبُشَس .

قوله : «ويلحقها «ما» ، إذا دخلها «ما» فالأكثر كونها كافةً ، ورُبَّ (٢٤١ / ب)  
المكفوفة ، لا محلّ لها من الإعراب ، وإن كانت اسماً على ما اخترنا ، لكونها بمعنى  
«قلماً» ، وكونها كحرف النفي الداخل على الجملة .  
وقد جاءت «ما» بعد «رُبَّ» زائدة <sup>(٧)</sup> ، قال <sup>(٨)</sup> :

(١) في هذا الشرح .

(٢) في سيبويه ٢٤٤/١ ، ٣٥٦ بولاق : كل شاة وسخلتها بدرهم .

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٢١٣ .

(٤) م : وليس بشيء ، إذ لو كان معرفة ، لجاز . . .

(٥) قد : ساقطة من م ، د .

(٦) في هذا الشرح .

(٧) انظر الجني الداني ص ٤٥٦ .

(٨) عدي بن رَعْلَةَ القَسَّاسي ، كما في الأصمعيّات ص ١٥٢ [تحقيق شاكر وهارون ط ٥ ، بيروت] .

الخزّانة ١٨٧/٤ بولاق ، رصف المباني ١٩٤ ، المغني ص ١٨٣ ، الفوائد الضيائية ٣٢٨/٢ ، شرح أبيات المغني  
للبيغداد ١٩٧/٣ ، الأزهية ٨٠ ، العيني ٣٤٣/٣ .

و(صقيل) بمعنى مصقول ، أي : مجلّو (النجلاء) : الواسعة البنية الاتساع . و(بُصرى) : بضم الباء وسكون  
الصاد بلد قرب دمشق . وإنّا صحّ إضافة (بين) إلى (بصرى) لاشتغالها على متعدد من الأمكنة ، أي : بين أماكن  
بُصرى ونواحيها .

=

٧٩٩ رُبَّما ضربة بسيفٍ صقيلٍ بين بُصرى، وطعنة نَجلاءٍ  
وقال<sup>(١)</sup>:

٧٦٠ ماويّ، ياربُّنا غارة شعواء كاللذعة بالميسم  
ومثلها «ما» التي تلي كاف التشبيه، الأولى أن تكون كافة، نحو: كن كما أنت، أي:  
كما أنت كائن، وزيد صديقي كما عمرو أخي.

وشدّد إعمال الكاف مع «ما» و «ما» لا تكف «عن» نحو<sup>(٢)</sup>: «عَمَّا قَلِيلٍ<sup>(٣)</sup>»، وأما  
إذا وليت الباء ومن، فالأولى زيادتها، وإعمال الجارّين، نحو: فِيمَا رَحِمَهُ<sup>(٤)</sup>، و: وَمِمَّا  
خَطَيْتَنِيهِمْ<sup>(٥)</sup>، وقد تكفهما، كما يجيء.

و«رُبَّ» المكفوفة، لا تدخل إلّا على الفعل، كما قال سيبويه<sup>(٦)</sup>، وقوله<sup>(٧)</sup>:

٨٠٠ رُبَّما الجمالُ المؤبِّلُ فيهم وعناجيحُ بينهن المِهَارُ

والشاهد في (ربما ضربة) حيث دخلت (ما) على (رُبَّ)، فإن (ما) فيه: زائدة لا كافة، ولذا عملت (رُبَّ) الجرَّ  
في (ضربة).

(١) هو ضمرة بن ضمرة النهشلي. وتقدم تخريجه.

(٢) في ط: نحو «عما قريب» وهو تحريف.

(٣) المؤمنون / ٤٠، ونصها:

﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَارًا﴾

(٤) آل عمران / ١٥٩، والآية بنهاها:

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَا تُفَضِّلُوا مِنْ حَوْلِكَ فَأَعَفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ  
وَسَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾

(٥) نوح / ٢٥، ونصها: ﴿وَمِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا فَأَذْخَلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾

(٦) الكتاب ١/ ٤٥٩ بولاق، والجنى ٤٥٦.

(٧) هو أبو دؤاد، كما في الأزهية ص ٩٣.

الحزاة ٤/ ١٨٨ بولاق، وصف المباني ١٩٣؛ وفيه (الطاعن) بدل (الجمال)، الأماشي الشجرية ٢/ ٢٤٣، والمغني  
١٨٣، شرح أبياته للبغدادى ٣/ ١٩٨، الجنى ص ٤٥٥، المساعد على التسهيل ٢/ ٢٧٩. والجمال «جماعة  
الإبل، والمؤبل: كثير الإبل، والعناجيح: واحدناها عنجوج: أحسن الإبل، والمهار: أول ما ينتج من الخيل.  
الشاهد فيه أن (رُبَّ) المكفوفة بـ (ما) لا تدخل إلّا على الفعل عند سيبويه وهذا البيت شاذّ عنده لدخول (رُبَّ)  
المكفوفة فيه على الجملة الاسمية (الجمال فيهم).

شأذٌ عنده، ومثله قياسٌ عند الجزولي<sup>(١)</sup>، فيجيز : ربما زيد قائم، والتزم ابن السراج<sup>(٢)</sup> وأبو علي في الإيضاح<sup>(٣)</sup> : كون الفعل ماضياً<sup>(٤)</sup>، لأن وضع «رُبَّ» للتقليل في الماضي، كما ذكرنا، والعذر عندهما في نحو قوله تعالى :

﴿رُبَّمَا يَوَدُّ<sup>(٥)</sup> الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ،

أن مثل هذا المستقبل، أي الأمور الأخروية : غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي، نحو :

﴿وَسِيقَ الَّذِينَ<sup>(٦)</sup>﴾ ، و ﴿وَقَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ<sup>(٧)</sup>﴾ ،

وقال الرِّبَعي : أصله : ربما<sup>(٨)</sup> كان يَوَدُّ، فحذف «كان» لكثرة استعماله مع «ربما»، والأول أحسنُ ، وقال<sup>(٩)</sup> :

(١) قال : «ومتى لحقتها [أي رُبَّ] ما» ساغ أن تليها الجملتان؛ الاسمية، والفعلية، ليس هذا مذهب سيبويه، ولكنها عنده، إذ ذاك مختصة بالجملة الفعلية ... » . [شرح المقدمة الجزولية ص ٢١٤].

(٢) الأصول ١/ ٣٨٦، ٥٠٩، وانظر الجمع ٢/ ٢٥٠.

(٣) الإيضاح الغضدي ١/ ٢٥٣، ٢٥٤.

(٤) انظر الجنى الداني ص ٤٥١.

(٥) الحجر ٢/، ونصّها :

﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ .

(٦) الزُّمَر / صدر الآيتين ٧١، ٧٣.

﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ إِذَا جَاءَهُمْ هَاقَبَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُوكُم لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ . الآية ٧١.

﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ إِذَا جَاءَهُمْ هَاقَبَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ .

الآية ٧٣.

(٧) الأعراف / ٤٤، والآية بتمامها : ﴿وَقَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ هَدَوْجِدْنَاهُمْ وَعدَدَارِنَاهُمْ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدْرُكُمْ حَقًّا قَالُوا أَتَمَّ الْقَدْنُ مَوْذَنَ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ .

(٨) ذكرها في المغني بصيغة : «وقيل» . [المغني ٤٠٨ ط . المبارك].

(٩) لم أعتد إلى قائله :

الخزانة ٤/ ١٩١ بولاق.

٨٠١ قتلنا ونال القتل منا ورُبَّما يكون على القوم الكرام لنا الظفر  
أي : ربما كان ، مثل قوله<sup>(١)</sup> :

٨٠٢ [ وانضح جوانب<sup>(٢)</sup> قبره بدمائها ] فلقد يكون أخا دَمٍ وذبايح  
والمشهور جواز دخول «ربما» على المضارع بلا تأويل ، كما ذكره أبو علي في  
غير<sup>(٣)</sup> الإيضاح .  
وقوله<sup>(٤)</sup> :

٤٣٧ رُبَّما تكره النفوس من<sup>(٥)</sup> الأمر ..... البيت  
«ما» فيه نكرة موصوفة عند النحاة «لا كافة» ، كما مرَّ في الموصولات<sup>(٦)</sup> .

وقد يحذف الفعل بعد ربما ، عند القرينة ، قال<sup>(٧)</sup> ؛

٨٠٣ فذلك إن يلق المنية<sup>(٨)</sup> يلقها حميداً وإن يستغن يوماً فربما

= الشاهد فيه أنَّ الرَّبَّعي زعم أنَّ المضارع بعد (ربما) بمعنى الماضي ، وإنَّما أوَّلُه بـ (كان) لأنَّ المعنى عليها ؛ إذ مرَّ أنَّ  
الشاعر إنَّ فشا فينا القتل فكثيراً ما قتلنا قوماً كراماً قَبْلُ ، فإنَّ الحرب سِجالٌ يومٌ لك ، ويومٌ علينا ، وهذا يحسن  
الاعتذار والتمدد ، لا بأنَّه سيحصل لهم الظفر .

(١) زياد الأعجم في رثاء المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة .

الخزانة ١٩٤/٤ بولاق ، الأمل الشجرية ٤٥/١ ، معجم الشواهد ٨٩/١ .

الشاهد فيه أنَّ المضارع (يكون) مؤوَّل بالماضي لأنَّه في مرثية ميت ، وهو إخبار عن شيء وقع ومضى ، لا إخبار  
عما سيقع ؛ لأنَّه غير ممكن .

(٢) ليس في د ، ط .

(٣) ذكره في الإيضاح العضدي ٢٥٤/١ على تأويل الحكاية .

(٤) أمية بن أبي الصلت (ديوانه ص ٥٠) أو غبيد بن الأبرص (ديوانه ص ٣٦) ، والبيت بتمامه :

ربما تكره النفوس من الأئمـــــ  
ر له فرجة تحلَّ العقال

وقد تقدم ذكره وتخريجُه في باب الموصول ، أول هذا الشرح .

(٥) قوله : من الأمر : سقطت من د ، ط .

(٦) أول هذا الشرح .

(٧) حاتم الطائي .

الخزانة ١٩٤/٤ بولاق ، الجمع ٣٨/٢ ، الدرر اللوامع ٤٢/٢ .

(٨) ط : الكريمة .

أي : ربما يتوقع ذلك .

قوله : «وواوها» ، أي واورُبَّ ، مثل قوله <sup>(١)</sup> :

٨٠٤ وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير والأي العيس  
اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها <sup>(٢)</sup> قياساً ، إلا في : «الله» قسماً ، عند  
البصريين ، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به ، على «الله» نحو : المصحف  
لأفعلن ، وذلك غير جائز عند البصرية ، لاختصاص لفظة «الله» بخصائص ليست  
لغيرها تبعاً لاختصاص مُسمَّها بخصائص ، فمنها : اجتماع «يا» واللام في : يا الله ،  
ومنها قطع الهمزة في : يا الله ، و : وأفأله <sup>(٣)</sup> وها الله ، ومنها الجر بلا عوض من الجار ،  
ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو : ها الله ، وهمزة الاستفهام نحو : آله ، ومنها  
تعويض الميم عن حرف النداء نحو : اللهم ، ومنها تفخيم لامة بعد الضم والفتح ،  
وترقيقها بعد الكسر .

ويُحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله ، إذا كان الجار «رُبَّ» بشرطين : أحدهما  
أن يكون ذلك في الشعر خاصة ، والثاني أن تكون بعد الواو ، أو الفاء ، أو بَلْ ، وأما  
حذفها من دون هذه الحروف نحو <sup>(٤)</sup> :

---

(١) جِزَانُ الْقَوْدِ النَّمِيرِي . (ديوانه ص ٥٢ ، رواية أبي سعيد السُّكْرِي ط ١ دار الكتب المصرية سنة ١٩٣١ م) .

وهو في : سيبويه ٣٦٥/١ بولاق ، بلا نسبة ، شرح أبيات سيبويه لابن السَّيرافي ١٤٠/٢ ، شرح أبيات سيبويه  
للنحاس ص ٢٤٢ ، الفوائد الضيائية ٣٢٩/٢ ، معاني الحروف للرماني ص ٦١ ، الإنصاف ، المسألة ٥٥  
(٢٣١/٢) .

واليعافير ، جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والعيس ، بكسر العين ، جمع عيساء ، وهي الإبل البيض ، يخالط  
بياضها شيء من الشقرة .

الشاهد فيه أن الواو في (وبلدة) واورُبَّ ، و (بلدة مجرورة بـ (رُبَّ) المحذوفة ،

(٢) انظر الإيضاح في شرح الفصل ١٦٠/٢ .

(٣) انظر المقتضب ٣٨٨/١ ، و ٣٢٣/٢ الطبعة الأخيرة .

(٤) قائل البيت : جميل بن مَعْمَر ، صاحب بُيُوتَة . (ديوانه ص ١٨٧) .

الخزانة ١٩٩/٤ بولاق ، معاني الحروف للرماني ص ٤٧ ، الخصائص ٢٨٥/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد =

٨٠٥ رسم دارٍ وقفت في طَلَلِه كدت أقضي الحياة من جَلَلِه  
فشاذٌ في الشعر، أيضاً .  
فالواو، كقوله <sup>(١)</sup> :

١٥١ وقاتم الأعماق خاوي المَخَرَقُ  
والفاء، كقوله <sup>(٢)</sup> :

٨٠٦ فإن <sup>(٣)</sup> أهلك فذي حَنَقٍ لظاه عليّ تكاد تلتهب التهاها  
وبَلْ، كقوله <sup>(٤)</sup> :

٨٠٧ بل بِلْدٍ ذي صُعْدٍ وأصاب  
أما الفاء وبِلْ، فلا خلاف عندهم أن الجرَّ ليس بهما، بل بِرُبٍّ مقدرة بعدهما؛ لأنَّ  
«بِلْ» حَرَفٌ عَطَفَ بها على ما قبلها، والفاء جواب الشرط .

---

= ٢٩٦/٢، المغني ص ١٦٤، ١٨٢، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٠/٣، و ٢٠/٤، الإنصاف، المسألة ٥٥  
(٢٣٢/٢).

الشاهد في قوله (رسم) فإنه مجرور بـ (رُبٍّ) المحذوفة، وهو شاذٌ في الشعر كما بيَّنه الرضي .

(١) سبق تخريجه ص ٣٥ من القسم الأول .

(٢) هوربيعة بن مقروم . (ديوان الحماسة لأبي تمام ٥٤/٢، عالم الكتب ، بيروت).

الخزانة ٢٠١/٤ بولاق، الأمالي الشجرية ١٤٣/١، ١٦٤، المغني ص ٢١٨؛ وفيه : لَهَبٌ بدل حَنَقٍ، شرح  
أبيات المغني للبغدادي ٣٤/٤ :

ومعنى البيت : إن أمت فكم من رجل ذي حَنَقٍ سيبقي مضطرمَّ العداوة لما لقي مني .

الشاهد فيه أنَّ (رُبٍّ) المحذوفة بعد الفاء تعمل الجرَّ في الشعر، و (ذي حنق) مجرور بها، وحذفها للعلم  
بموضعها .

(٣) ط : وان .

(٤) رؤية بن العجاج (ديوانه ص ٦، ط ابن الورد)، وقامه :

والأمر يُقَضَّى في الشَّقَا لِلْخِيَابِ .

الشاهد فيه أن (رب) المحذوفة بعد (بل) تعمل الجر في الشعر، و (بلد) : مجرور بها .

والصُّعْدُ : بضمين جمع صُعُود، وهو خلاف الهبوط، والصَّبَبُ : الموضع المنحدر .

«وأما الواو، فللعطف، أيضاً، عند سيبويه<sup>(١)</sup>، وليست بجارة، فإن لم<sup>(٢)</sup> تكن» في أول القصيدة أو أول الرجز كقوله<sup>(٣)</sup> :

٨٠٨ وليلة نحس يصطي القوس رُبها وأقطعه اللاتي بها يتنبأ  
فكونها للعطف ظاهر، وإن كانت في أولها، كقوله<sup>(٤)</sup> : وقاتم الأعماق فإنه يُقدَّر معطوفاً عليه، كأنه قال : رُبَّ هول أقدمت عليه، وقاتم الأعماق.

وعند الكوفيين<sup>(٥)</sup> والمبرد<sup>(٦)</sup>، أنها كانت حرف عطف، ثم صارت قائمة مقام «رُبَّ»،<sup>(٧)</sup> جارة بنفسها، لصيرورتها بمعنى «رُبَّ»، فلا يقدرُون في نحو : وقاتم الأعماق، معطوفاً عليه ؛ لأن ذلك تعسّف، وكذا إذا كان في وسط الكلام نحو : وليلة نحس<sup>(٨)</sup> ، لا يقدرُونه عاطفاً على الكلام، بل هو عندهم بمعنى «رُبَّ»، وجارٌ مثله .

ولو كان للعطف لجاز إظهار «رُبَّ» بعده، كما جاز بعد الفاء وبل، فهذه الواو عندهم، كانت حرف عطف قياساً على الفاء، وبل، ولكنها صارت بمعنى «رُبَّ» فجرت كما تجرّ، ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف في وسط الكلام نحو : ووليلة نحس ، ولا : فوليلة نحس ، اعتباراً بأصلها، بخلاف واو القسم فإنها لما لم تكن في

(١) الكتاب ٢٩٣/١ - ٢٩٤ بولاق = ١٦٤/٢ هارون. وانظر الإنصاف، المسألة ٥٥ ج ١ ص ٢٣٣ خاصة.

(٢) في م العبارة ما يلي : «وأما الواو فعند سيبويه حكمها هكذا، والواو حرف عطف وإن لم تكن . . . » .

(٣) الشنفرى (لامية العرب ص ٤٢ د. حفي).

الشاهد فيه أن واو (رب) إن كانت في أثناء القصيدة فهي للعطف على سابق.

والمراد بالنحس ههنا : البرد، واصطلاء النار : الاستدفاء بها، ورُبها : صاحبها، والأقطع : جمع قطع - بكسر

القاف - وهو نصل السهم، ويتنبل : يتخذ منها النبل للرمي.

(٤) الشاهد المتقدم من رجز رؤية.

(٥) الإنصاف، المسألة ٥٥ (٢/٢٣١).

(٦) المقتضب ٣١٩/٢، ٣٤٨.

(٧) م : كائنة بمعناها، جارة بنفسها.

(٨) الشاهد المتقدم من شعر الشنفرى.



الأصل واو العطف ، فلذا ، جاز دخول واو العطف والفاء وثم ، عليها نحو : والله ،  
و : فوالله و : ثم والله .

وإضمار<sup>(١)</sup> الباء باقياً عملها في قول رؤية : خير<sup>(٢)</sup> ، لما قيل له : كيف أصبحت ،  
شاذٌ .

وقيل في : كم رجلٍ : إنه مجرور بمن ، وقد مرَّ في بابه<sup>(٣)</sup> .

وأما قوله<sup>(٤)</sup> :

٧٠٦ [إذا قيل أي<sup>(٥)</sup> الناس شرُّ قبيلة] أشارت كليب بالأكفُ الأصابعُ

فشاذٌ .

وقال الخليل<sup>(٦)</sup> في : لاه أبوك : إنه مجرور بلام مقدرة<sup>(٧)</sup> ، كما قال في أمس في  
نحو : فعلته أمس إنه مجرور بالباء ، والأولى بناؤهما ، كما ذكرنا في الظروف المبينة .

هذا الذي ذكرنا في «رُبَّ» المقدرة : على مذهب البصريين في «رُبَّ» ، وأما على ما  
اخرنا ، فَرُبَّ مضاف مقدر ، مدلول عليه بالحروف الثلاثة .

---

(١) ط : وأضمر .

(٢) الإنصاف ، المسألة ٧٢ ، وقد مرَّ .

(٣) في باب العدد من هذا الشرح .

(٤) الفرزدق في هجاء جرير (ديوانه ٥٢٠/٢) ، وقد تقدم الشاهد في هذا الشرح ، في باب المتعدي واللازم .

والشاهد فيه أن كليباً مجرور بإلى محذوفة ، وهو شاذٌ .

(٥) ليس في د ، ط .

(٦) سيبويه ٢٤٤/٢ بولاق . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١٦٢/٢ .

(٧) «تقديره» : لله أبوك ، فحذفت اللام الزائدة ، واللام التي بعدها للتخفيف . وقد يقلبون فيقولون : هني أبوك ،

في معنى : لاه أبوك .

[منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري ص ٣٨] .

## [ واو القسم ] :

قوله : و «واو القسم إنما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال، مختصة بالظاهر، والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى، والباء أعسمُ منها في الجميع، ويلتقي القسم باللام، وإنَّ وحرف النفي، ويحذف جوابه إذا اعترض، أو تقدمه ما يدل عليه»

اعلم أنَّ واو القسم لها ثلاثة شروط : أحدها حَذْفُ فِعْلِ الْقَسَمِ معها فلا يقال : أقسم والله، وذلك لِكثرة استعمالها في القسم، فهي أكثر استعمالاً من أصلها، أي الباء، والثاني : ألا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال : والله أخبرني، كما يقال : بالله أخبرني، والثالث : أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال : وك، كما يقال : بك، واختصاصها (٢٤٢/ أ) بالحكمين الآخرين، لكونها قرعَ الباء وبدلاً منها، وإنها حكم بأصلتها؛ لأنَّ أصلها الإلصاق، فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به، وأبدلت الواو منها لأنَّ بينهما تناسباً لفظياً لكونها شفهيّتين، ومعنوياً، ألا ترى أنَّ في واو العطف وواو الصرف<sup>(١)</sup> معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق.

والتاء مبدل<sup>(٢)</sup> من الواو، كما في وراث وتراث، ووُكَلَة وتُكَلَة، واتَّعد، فلهذا قصُرت عن الواو فلم تدخل إلَّا على لفظة «الله» وفيها الخصائص الثلاثة التي كانت في الواو وحكى الأخفش<sup>(٣)</sup> : تَرَبُّيٌّ، و : تَرَبُّ الكعبة وهو شاذٌ.

ولام الجر تحجيء بمعنى الواو كما ذكرنا، مختصة، أيضاً، بلفظ «الله» في الأمور العظام، وكذا «من» مكسورة الميم، وقد تضم<sup>(٤)</sup>، والكسر أكثر، مختصة بلفظ

(١) هي التي يسمونها واو المعية. والرضي يقول، أحياناً : واو الجمعية. ومعنى تسميتها واو الصرف، وهي تسمية الكوفيين، أنها تصرف ما بعدها عن مشاركة ما قبلها نظراً إلى أصل معنى الواو الذي هو الجمع.

[انظر المرجل ص ٢٠٧].

(٢) ط : بدل.

(٣) رصف المباني ص ١٧٢، والجنى الداني ص ٥٧، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٤/٢.

(٤) أي الميم، وقد ذكر الشارح هذا الكلام في أثناء الحديث عن (من) الجارة.

«ربي»، ومذهب سيويه<sup>(١)</sup>، كما ذكرنا، أنها حرفٌ جرٌّ، قامت مقامَ الباءِ، وضم الميم لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها، كما تقول في العلم : شمس بن مالك، بضم الشين .

ومذهب بعض الكوفيين : أنَّ المضمومة الميم مقصورة<sup>(٢)</sup> من أَيْمَن والمكسورتها مقصورة من يمين .

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ «أَيْمَن» كما يجيء ، مختص<sup>(٣)</sup> بالله أو بالكعبة و«مِن» مختصة بلفظ «رَبِّي» .

ولا مَنَعُ أن يقال : تغير حكمه عند اختصاره، ويمكن أن يستدل ببناؤه على أنه ليس محذوفاً من «أَيْمَن» المعرب ؛ لأن اختصار المعرب ورده إلى حرفين، لا يوجب البناء، كما<sup>(٤)</sup> في : يد، ودم .

والأولى أن يقال إنَّ ما رُوي من قولهم : مَنُ الله<sup>(٥)</sup>، مضموم الميم والنون، ومكسورهما مع لفظ «الله» وحدها : هي «من» الجارة، المستعملة مع «رَبِّي»، اتبعت النون الميم ضمّاً وكسراً، للساكنين .

وأما : مَنَ الله بفتحيتين<sup>(٦)</sup>، فنقول : أصلها : مَنَ بكسر الميم وفتح النون، اتبع الميم النون وإن كانت فتحته عارضةً للساكنين، طلباً للتخفيف، فعلى هذا، «مِن» الجارة تختص في القَسَمِ بربي، أو بالله .

---

(١) الكتاب ١٤٥/٢ بولاق، وانظر المغني ص ١٣٦، والإنصاف، المسألة ٢٥٩/٢٤٦ .

(٢) أي : مختصرة بال حذف، من أَيْمَن .

(٣) ط : مختص كما يجيء بالله ...

(٤) د : بدليل يد ودم .

(٥) ذكر المرادي في الجنى ص ٥٤١ عشرين لغة . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١٥٥/٢ .

(٦) م : بفتح الميم والنون .

وقيل : بل الثلاثة ، أي مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة «الله» مقصورة من أيمن .

أما اختصار : مُنَ الله بضميتين ، فظاهر ، وأما المكسورتها والمفتوحتهما فلا أرى لكونهما مقصورتين منه وجهاً ، لأن «أيمن» ، عندهم واجب الرفع سماعاً ، كما يجيء والقصر لا يوجب البناء ، فمن أين جاء كسر النون وفتحها ، بلى ، لو جاء أيمن الله على ثلاثة أوجه ، أي بالرفع والنصب والجر ، كما جاء يمين الله رفعاً ونصباً عند الجميع ، وجرّاً ، أيضاً عند الكوفيين ، جاز أن يقال : أتبع الميم النون فتحاً وكسراً .

ويجوز أن يكون : مَنَ الله بفتحتين ، مقصوراً من : يمينَ الله باتباع الميم للنون بعد القصر ، ولا يجوز أن يكون : مِمنَ الله بكسرتين مقصوراً من يمين الله باتباع النون للميم لأن حركة الإعراب لا تزال لأجل الاتباع .

وأما : أيَمَ الله بفتح<sup>(١)</sup> الهمزة وكسرها<sup>(٢)</sup> مع ضم الميم ، فمقصوران من : أيمن الله ، بفتح الهمزة وكسرها .

وقد يقال : هيم الله بقلب الهمزة هاء مفتوحة ، وقد تحذف الياء<sup>(٣)</sup> مع النون ، فيقال : أمَ الله بفتح الهمزة وكسرها ، وكل ما قُصِرَ من أيمن لا يستعمل إلا مع لفظة «الله» ، ولا يُستعمل مع الكعبة ، كما استعمل أيمن ، معها ، وقد يقال : مُمَ الله<sup>(٤)</sup> ، بضم الميم وكسرها مقصورتين من «مِن» «و» «مُن» على ما قال<sup>(٥)</sup> سيوييه ، وقيل : هما مقصورتان من أيمن ، ففي كسر الميم ، إذن ، إشكال ، وقيل : المكسورة مقصورة من<sup>(٦)</sup> يمين ، وقيل : هما بدلان من الواو ، كالتاء ، لكون الميم والواو شفهيّتين فاختصا

(١) نُقلت عن تميم . [المساعد ٢/٣١١] .

(٢) نُقلت عن سُليم . المصدر نفسه .

(٣) شرح الشافية ٢/٢٥٤ .

(٤) المسائل العسكرية ص ٧١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٤/٢ .

(٥) الدرر المبتة ص ٧٣ .

(٦) وهورأي ابن جني . [النصف ١/٦١] .

بلفظ الله كالتاء، وفيه نظر؛ لأن الكلمة التي على حرف، لم تجيء في كلامهم مضمومة.

وإذا حذف حرف القسم الأصلي، أعني الباء، فإن لم يبدل منها، فالمختار النصب بفعل القسم، ويختص لفظ «الله» بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض، والكوفيون<sup>(١)</sup> يُجَوِّزون الجرَّ في كل<sup>(٢)</sup> ما حذف منه الجار من المقسم به وإن كان بلا عوض، نحو: الكعبة لأفعلن\*، و: المصحف لآتين\*.

ويختص لفظ «الله» بتعويض «ها»، أو همزة الاستفهام من الجار، وكذا يُعوَّض من الجار فيها: قطع همزة «الله» في الدرج، فكأنها حذفت للدرج ثم رُدَّت عوضاً من الحرف.

وجار<sup>(٣)</sup> الله، جعل هذه الأحرف بدلاً من الواو، ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة «الله» كالتاء، فإذا جئت بهاء التنبيه بدلاً، فلا بد أن تحيى بلفظ «ذا» بعد المقسم به نحو: لا، ها الله ذا وإي ها الله ذا، وقوله<sup>(٤)</sup>:

٤١٢ تعلمن ها لعمر الله ذا قسماً فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك  
والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة، كما يأتي في حروف التشبيه: قُدِّم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف، ليكون عوضاً منه.

وإذا دخلت «ها» على «الله» ففيه أربعة أوجه، أكثرها إثبات ألف «ها» وحذف همزة الوصل من «الله» فيلتقي ساكنان: ألف «ها» واللام الأولى من «الله»، وكان

(١) المساعد ٣٠٧/٢.

(٢) م، د: جميع.

(٣) لا يجوز القسم بغير الله سبحانه وتعالى.

(٤) أي الزخشي. [المفصل ٣٤٤، ابن يعيش ٣٢/٨].

(٥) هو زهير بن أبي سلمى، من قصيدة هدد بها الحارث بن ورقاء الصيدائي.

(شعر زهير برواية الأعلام ص ٨٨). وقد تقدم تخريج البيت في باب اسم الإشارة، في أول هذا الشرح.

القياس حذف الألف لأن مثل ذلك إنما يغتفر في كلمة واحدة، كالضالين، أما في كلمتين، فالواجب الحذف نحو: ذا الله، وما الله، إلا أنه لم يحذف، في الأغلب، ههنا، ليكون كالتنبيه على كون ألف «ها» من تمام (٢٤٢ / ب) «ذا»، فإن: ها الله ذا، بحذف ألف «ها»، ربما يؤهم أن الهاء عوض عن<sup>(١)</sup> همزة «الله»، كهزقت، في أرقت<sup>(٢)</sup>، وهياك في إياك<sup>(٣)</sup>.

والثانية، وهي المتوسطة في القلة والكثرة، ها الله ذا، بحذف ألف «ها»، للساكنين، كما في: ذا الله، وما الله، ولكونها حرفاً، كلاً، وما، وذا.

والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة: إثبات ألف «ها» وقطع همزة «الله» مع كونها في الدرج، تنبيهاً على أن حقَّ «ها»، أن يكون مع<sup>(٤)</sup> «ذا» بعد «الله»، فكان الهمزة لم تقع في الدرج.

والرابعة حكاه أبو علي، وهي أقل الجميع: هأ الله، بحذف همزة الوصل وحذف ألف «ها» للساكنين بعد قلبها همزة، كما في: الضالين ودأبة<sup>(٥)</sup>.

قال الخليل<sup>(٦)</sup>: ذا من جملة جواب القسم، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذا، أو فاعل، أي: ليكوننَّ ذا، أو لا يكون ذا، والجواب الذي يأتي بعده نفيّاً أو إثباتاً، نحو: ها الله ذا لأفعلنَّ، أو: لا أفعل: بدل من الأول، ولا يقاس عليه، فلا يقال: ها الله أخوك، أي: لأننا أخوك ونحوه.

وقال الأخفش<sup>(٧)</sup>: ذا، من تمام القسم، إمّا صفة لله، أي: الله الحاضر الناظر،

(١) م: من.

(٢) الإبدال لابن السكيت ص ٨٨.

(٣) الإبدال لابن السكيت ص ٨٩.

(٤) م: في أول ذا.

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٠/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٧/٢.

(٦) نقله عنه سيبويه في الكتاب ١٤٥/٢ بولاق. وانظر المقتضب ٣٢١/٢ الطبعة الأخيرة.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٠/٢.

أو مبتدأ محذوف الخبر، أي : ذا قسمي ، فبعد هذا إما أن يجيء الجواب ، أو يحذف مع القرينة .

وأما همزة الاستفهام ، فإما أن تكون للإنكار ، كقول الحجاج في الحسن البصري ، رحمه الله : آله ليقومنَّ عبد<sup>(١)</sup> من العبيد فيقولنَّ كذا وكذا .

أو للاستفهام ، كما قال صلى الله عليه وسلم ، لعبد الله بن<sup>(٢)</sup> مسعود رضي الله عنه لما قال هذا رأس أبي جهل : آله الذي لا إله غيره<sup>(٣)</sup> ،

فإذا دخلت همزة الاستفهام على «الله» ، فإما أن تبدل الثانية ألفاً صريحةً ، وهو الأكثرُ ، أو تسهّل كما هو القياس في : الرجل ، ونحوه ، ولا تحذف للُبس ، ولا تبقى للاستثقال .

وأما قطع همزة «الله» ، فهو في مكان مخصوص ، وذلك إذا كان قبله فاء ، قبلها همزة الاستفهام ، تقول لشخص ، هل بعث دارك فيقول نعم ، فتقول : أفأله لقد كان كذا ، ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو : فأله لقد كان كذا ، وهمزة الاستفهام ليست عوضاً من حرف القسم ههنا ، للفصل بينها وبين «الله» بفاء العطف .

وعند الأخفش : الفاء : في : أفأله<sup>(٤)</sup> ، زائدة .

ودليل كون هذه الثلاثة أبدالاً ، معاقبتها لحرف القسم ، ولزوم الجر معها دون النصب ، مع أن النصب بلا عوض أكثرُ ، كما تقدّم .

---

(١) ط : العبيد من العبيد .

(٢) أحد الصحابة الأجلاء . عرض القرآن على النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وعليه الأسود وزر بن حُبَيْش . توفي سنة ٣٢ هـ .

[معرفة القراء الكبار ٣٣/١ ، غاية النهاية ٤٥٨/١] .

(٣) في مخطوطة البغدادية ق ٣٤٥/ب رقم ١٠ : «هذا القول لابن مسعود ، كان في غزوة بدر ، لما جاء برأس أبي جهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم» .

(٤) انظر البغداديات ص ١٨٩ .

واعلم أن الجملتين، أعني القسم والجواب، كالشرط والجزاء، صارتا بقرينة القسم كجملة واحدة.

فإن كانت القسمية اسمية، فإما أن يتعين الاسم الذي جعلته مبتدأ للقسم، كأَيُّمَنَ الله، ولعمرك، أو، لا، فإن تعينَ وَجَبَ حَذْفُ الخبر، كما مرَّ في باب المبتدأ<sup>(١)</sup>، لدلالة ذلك اللفظ على تعين الخبر وهو: «ما أقسم به»<sup>(٢)</sup>، وسدَّ الجواب مسدَّ الخبر، وإن لم يتعين، كأمانة الله وعهد الله، ويمين الله، جاز لك حذف الخبر وإثباته، نحو. أمانة الله، ويمين الله وعهد الله لأفعلن، والمراد بأمانة الله: ما فرض الله على الخلق من طاعته<sup>(٣)</sup> كأنها أمانة له تعالى: عندهم، يجب عليهم أن يؤدوها إليه تعالى سالمة، قال تعالى:

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ ﴾ ... الآية ،

ومعنى يمين الله تعالى ما حلف به تعالى من قوله:

﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ۝ وَاللَّيْلُ ۝ وَالضُّحَى ۝ ﴾ ،

ونحوها، أو اليمين التي تكون بأسمائه تعالى نحو: واللّه وربّ الكعبة، والخالق، ونحو ذلك، والمعنى: يمين الله يميني، ويجوز إثبات الخبر، نحو: على أمانة الله، وعليّ عهد الله، وعليّ يمين الله، وكذا تقول: الكعبة أو المصحف لأفعلن، أو: الكعبة يميني لأفعلن.

(١) في الشرح الأول.

(٢) يعني أن التقدير مثلاً: أيمن الله هو ما أقسم به.

(٣) د... على الخلق وأودعه عندهم من طاعته.

(٤) الأحزاب / ٧٢، والآية بتمامها:

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ .

(٥) الشمس / ١.

(٦) الليل / ١، ونصها:

﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا يَتَتَبَعُ ﴾ .

(٧) الضحى / ١.

(\*) لا يجوز شرعاً في العقيدة القسم بغير الله تعالى.



وقال الفراء : إن كان المبتدأ اسمَ معنى نحو : لعمرك وأيمن الله فجواب القسم : خبره ، ولا يحتاج إلى تقدير خيرٍ آخر؛ لأنَّ : لعمرك : يمين ، ولأفعلن ، يمين أيضاً ، فهو هو .

وليس بشيءٍ ، لأنَّ العَمْرَ ، معناه البقاء فهو مقسمٌ به ، و : لأفعلن ، مقسمٌ عليه ، فكيف يكون هذا ذاك ، وكذا الكلام في : أمانة الله ، وأيمن الله ، ونحوه .

والمبتدأ المحذوف خبره ، إن اقترن بلام الابتداء ، نحو : لعمرك ولا يمين الله : وجب رفعه ،

قال الجزولي : لم يسمع في لفظ «الله» إلّا النصب أو الجر ، دون الرفع ، وجوز الأندلسي الرفع قياساً .

وأيمن الله عند الكوفيين ، جمع<sup>(١)</sup> يمين ، فهو مثل : يمين الله ، جُعِلَتْ همزة<sup>(٢)</sup> القطع فيه وصلاً ، تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، كما قال الخليل في همزة «أل» المعرفة<sup>(٣)</sup> . وعند سيبويه<sup>(٤)</sup> : هو مفرد مشتق من اليُمن ، وهو البركة ، أي : بركة الله يميني ، وهمزته للوصل في الأصل ، والدليل عليه تجويز كسر همزته وإنما كان الأغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ، ويُستبعد<sup>(٥)</sup> أن تكون الهمزة في الأصل مكسورةً ثم فتحت تخفيفاً ، لعدم «إفْعَل» بكسر الهمزة<sup>(٦)</sup> في الأسماء والأفعال ، ولذا قالوا في الأمر من : نصر أنصر بضم الهمزة ويُستبعد أصالة «أفْعَل» في المفردات ، فيصدق ههنا قوله<sup>(٧)</sup> :

٥١٣ فأصبحت أنى تأتها تشتجر بها كلا مركيها تحت رجلك شاجر

(١) الإنصاف ، المسألة ٥٩ (٢/٢٤٦) ، والجنى ٥٣٨ .

(٢) د : الهمزة .

(٣) انظر باب المعرفة والنكرة في أول هذا الشرح .

(٤) الكتاب ٣٠٩/٢ بولاق . ، وانظر الجنى ٥٣٨ ، والدرر المبثثة ص ٧٣ .

(٥) د : ويبعد .

(٦) أي بكسر الهمزة وضم العين .

(٧) لبيد بن ربيعة العامري (ديوانه ٦٥ دار صادر ، بيروت) . وقد تقدم البيت .

وإذا تكررت الواو بعد واو القسم ، نحو قوله تعالى :

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۖ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾<sup>(١)</sup> ،

فذهب سيويه<sup>(٢)</sup> والخليل ، أن المتكررة واو العطف وقال بعضهم (٢٤٣ / أ) هي واو القسم والأول أقوى ، وذلك لأنها لو كانت واو القسم لكانت بدلاً من الباء ولم تُفدِ العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالأول ، بل يكون التقدير : أقسم بالليل ، أقسم بالنهار : أقسم بما خلق ، فهذه ثلاثة أيّمانٍ كُلُّ واحدٍ منها مستقلٌّ ، وكل قَسَمٍ لا بُدَّ له من جوابٍ<sup>(٣)</sup> ، فتطلب ثلاثة أجوبة ، فإن قلنا حذف جوابان استغناءً بما بقي بعد الحذف ، فالحذف خلاف الأصل ، وإن جعلنا هذا الواحد جواباً للمجموع ، مع أن كل واحد منها ، لاستقلاله ، يطلب جواباً مستقلاً ، فهو ، أيضاً ، خلاف الأصل ، فلم يبق إلّا أن نقول : القَسَم شيء واحدٌ ، والمقسم به ثلاثة ، والقسم هو الطالب للجواب ، لا المقسم به ، فيكفيه جوابٌ واحدٌ ، فكأنه قال : أقسم بالليل والنهار وما خَلَقَ :

﴿إِنْ سَعَيْكَ لَشَتْ﴾<sup>(٤)</sup> ،

أي أقسم بهذه الثلاثة : إن الأمر كذا ، وأيضاً ، فإنك تقول مُصرّحاً بالعطف : بالله فالله لأفعلن ، وبحياتك ثم حياتك لأفعلن ، ولا تقول : أقسم بالله ، أقسم بالنبى صلى الله عليه وسلم لأفعلن ، والحمل على ما ثبت في كلامهم أولى .

واعترض على كون واو العطف ، بلزوم العطف على عاملين ؛ لأن النهار إذن ، يكون معطوفاً على الليل ، وإذا تَجَلَّى ، معطوف على : إذا يَغْشَى ، والعاطف واحد .  
أجاب جار الله<sup>(٥)</sup> بأن قال : الواو كأنها عَوْضٌ عن<sup>(٦)</sup> حرف القسم وفعله معاً ،

(١) الليل / ١ ، ٢ . (٢) الكتاب ١٤٦/٢ بولاق . وانظر المغني ص ٦٣٤ .

(٣) انظر المغني ص ٦٣٤ ، ٧٤٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٣١/٢ .

(٤) الليل / ٤ .

(٥) أي الزمخشري . ابن يعيش ٣٢/٨ وما بعدها .

(٦) م : من .

وذلك لأنه، لكثرة ما استعمل في القسم، لم يستعمل الفعل معه، فصار، لما لم يجمع الفعل، كأنه عوض من الفعل، أيضاً، كما أنه عوض من الحرف، فقوله : والنهار، كأنه معطوف على عاملٍ واحدٍ ، هو الواو.

قال المصنف<sup>(١)</sup> : فيلزم على هذا : ألا يجيز : بالليل إذا يغشى والنهار إذا تجلَّى ، وقد جاء قوله تعالى :

﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِالْخَنَسِ ۝١٥ أَلْجَوَارِ الْكُنَسِ ۝١٦ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ ۝١٧ ﴾ ،

فقوله تعالى : والليل ، وإن لم يكن قبله معمولان ، إلا أنه يكون الواو فيه قائمة مقام أقسم والباء، حتى كأنه يجر وينصب، وهو المحذور.

وقال المصنف<sup>(٢)</sup> : إنما جاز هذا، لأنه مثل : إن في الدار زيداً والحجرة عمراً، كما مرَّ في باب العطف .

وعلى ما قدّمنا في باب الظروف المبنية : إن التقدير : وعظمة الليل إذا يغشى ، فالعامل في الليل ، في الحقيقة، هو العظمة المقدرة، وكذا في : إذا يغشى ، فيكون الواو قائماً مقام العظمة، وهي عامل واحدٌ، فيكون التقدير<sup>(٣)</sup> : بعظمة الليل وقت عسعسته ، فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد .

واعلم أن القسم على ضربين : إما قسم السؤال، وهو : نشدتك الله ، وعمرتك الله ، وعمرك الله ، وقعدك الله، لتفعلن، وقد يستعمل «لعمرك» في قسم السؤال، فجواب قسم السؤال : أمرٌ أو نهيٌ ، أو استفهامٌ كقوله<sup>(٤)</sup> :

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٣/٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢١ .

(٢) التكويز / ١٥، ١٦، ١٧ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٣/٢ .

(٤) يعني في الآية الثانية، ولو قال : وقت غشيانه لكان أولى ؛ لأنه في الكلام على : والليل إذا يغشى . [حاشية الشريف الجرجاني ٣٣٧/٢] .

(٥) قيس بن الملوّح، مجنون بني عامر . (ديوانه ٢٨٦) .

الخرانة ٢١٠/٤ ، ٥٨٤ بولاق، النصف ٢١/٣ ؛ وفيه : سعدى بدل ليل، ابن يعيش ١٠٢/٩، المقتصد =

٨١٠ بدينك هل ضمنت إليك ليلي قُبَيْلَ الصبحِ أو قَبْلَتْ فاها  
وُجَابَ يَأْلًا، ولَمَّا، نحو: نشدتك بالله إِلَّا فَعَلْتُ، أو: لَمَّا فَعَلْتُ<sup>(١)</sup>، وقد مضى في  
باب الاستثناء<sup>(٢)</sup>.

وقوله<sup>(٣)</sup>:

٨٦ قعيدك أَلَا تُسْمِعِينِي ملامَةً ولا تَنْكِئِي قَرْحَ الْفؤَادِ فَيَجْعَا  
أَنْ فِيهِ زائدة.

وربما قيل في قسم الطلب، أيضاً: لتفعلن، ولنفعلن، فيكون خبراً بمعنى الأمر.  
قوله: «وَيُتَلَقَّى الْقِسْمَ بِاللَّامِ، وَإِنْ، وحروف النفي»، معنى يُتَلَقَّى: أي  
يُستَقْبَل، والمعنى: يجاب القسم، يقال: تَلَقَّاهُ بكذا واستقبله به، أي أجابه به.

اعلم أَنَّ جَوَابَ الْقِسْمِ: إمَّا اسمية أو فعلية، والاسمية إمَّا مثبتة، أو منفية،  
فالْمُثَبِّتَةُ تُصَدَّرُ بِإِنْ مُشَدَّدَةٍ، أو مخففة، أو بِاللَّامِ<sup>(٤)</sup>، وهذه اللام: لام الابتداء المفيدة  
للتأكيد، لا فرق بينها وبين «إِنْ»، إِلَّا من حيث الْفِعْلُ.

وإنما أُجِيبَ<sup>(٥)</sup> الْقِسْمَ بهما لأنها مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم، واللام  
الداخلية بعد «إِنْ» المكسورة، في الأصل لام الابتداء، أيضاً، كما يجيء في باب

= ٨٦٤/٢؛ قال المحقق: «والشاهد فيه مجيء القسم على سبيل الاستعطاف، وهم يطلقون على مثل هذا النوع  
القسم الاستعطافي».

وكانه قال: أسألك بحق دينك أن تُصَدِّقَنِي وتُعَرِّفَنِي الْحَقِيقَةَ.

[المقتصد ٨٦٤/٢].

(١) انظر سيبويه ٤٥٥/١ بولاق.

(٢) في الشرح الأول.

(٣) سبق تحريجه ص ٣٦٣ من القسم الأول.

(٤) انظر المقتضب ٣٣٤/٢.

(٥) د: وإنما صلحاً لأن يكون في جواب القسم لأنها...

«إِنَّ»، فلا تدخل هذه اللام، أعني لام جواب القسم، إلا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد «إِنَّ».

ومذهب الكوفيين أن اللام في مثل، لزيد قائم، جواب القسم أيضاً والقسم قبله مقدر، فعلى هذا، ليس في الوجود عندهم، لام الابتداء، قالوا: لأنك تقول: لَطَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ، فقد دخلت على غير المبتدأ.

وأجيب بأنها في التقدير داخلة على المبتدأ، ورُدُّ عليهم بنحو: ظننت لزيد قائم، ولام القسم لا مدخل له بعد «ظننت» المفيد للشك.

ويجوز أن يعتذروا بأن الظن الغالب قائم مقام العلم، فهو مثل قولهم: يعلم الله إِنَّ زَيْدًا قائمٌ، بكسر «إِنَّ»، ولهذا قال بعضهم: إِنَّ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنشَأْنَا لَكُمْ بُنْيَانًا﴾، بضم «لَقَدْ».

ظَنُّوا «كَالْقَسَمِ»، و: ما لهم جوابه، وليس بنصٍّ، إذ يحتمل<sup>(١)</sup> التعليق، بلى، لوجاء مثل: ظننت لقد فعل، لكان نصًّا في إجراء ظننت مجرى القسم<sup>(٢)</sup>.

ثم نقول: إِنَّ الأولى كون اللام في: لزيد قائم: لام الابتداء، مفيدة للتأكيد، ولا نقدر القسم كما فعله الكوفية؛ لأن الأصل: عدم التقدير، والتأكيد المطلوب من القسم: حاصل من اللام.

ثم إنها لا تجماع حرف النفي، وإن جاز أن تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو: لزيد ما هو قائم (٢٤٣ / ب)، ولا يقال: لما زيد قائم، وذلك لأن اللام

(١) فُصِّلَتْ ٤٨، ونصّها:

﴿وَصَلَّ عَتَمٌ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ نَجِيصٍ﴾.

(٢) ظن هنا بمعنى اليقين؛ أي: «استيقنوا» لأن (ما) هنا حرف، وليس باسم، والفعل لا يعمل في مثل هذا، فلذلك جعل الفعل ملغى.

[معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٦٨].

وانظر: فتح القدير ٤ / ٥٢٢، الكشف ٣ / ٤٥٧، ابن كثير ٤ / ١٠٤، تفسير أبي السعود ٥ / ٢٦.

(٣) لأنه لا يكون من التعليق بسبب وجود (قد) بعد اللام.

للتقرير والإثبات، وحرف النفي للرفع والإزالة، فبينهما في ظاهر<sup>(١)</sup> الأمر تنافٍ، وأما قولك : زيد ما هو قائم، وإن زيدا لم يقم، فإن، واللام : أثبتا نفي مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين .

ثم إن لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدأ<sup>(٢)</sup> في كونه أول جزأي<sup>(٣)</sup> الجملة مثله مع مضارعه لمطلق الاسم، قال المتلمس<sup>(٤)</sup> :

٨١١ لأورث بعدي سنة يُقتدى بها وأجلو عَمَى ذِي شُبْهَةٍ إِنْ تَوْهَمَا  
وتدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾<sup>(٥)</sup> ، خلافاً للكوفيين<sup>(٦)</sup> ، كما مرّ، ولا تدخل على الماضي وإن كان أول جزأي الجملة، لبُعده عن مشابهة الاسم، فإذا دخله «قد»، كَثُرَ دخول لام الابتداء عليه، نحو : «لَقَدْ سَمِعَ»<sup>(٧)</sup>، و : «وَلَقَدْ آتَيْنَا»<sup>(٨)</sup> وذلك لأنها تقرب الماضي من الحال ، فتصير الماضي

(١) د : فبينهما تنافر في ظاهر الأمر.

(٢) في د بعد قوله : «للمبتدأ» : «لأنه مضارع للاسم، وهو مجرد عن العامل كالمبتدأ . . .» .

(٣) م ، د : طرفي.

(٤) يعاتب خاله الحارث بن التَّوَمَ الشُّكْرِي .

ديوانه ص ٢ (تحقيق حسن كامل الصيرفي، الشركة المصرية للطباعة سنة ١٩٧٠م)، والأصمعيات ٢٤٤ - ٢٤٦، والرواية هكذا :

لاورث بعدي سنة يُتهدى بها وأجلو عن ذي شُبْهَةٍ إِنْ يُفْهَمَا

والخزانة ٧٣/٣، و ٢١٤/٤ بولاق.

الشاهد فيه أن اللام في (لاورث) لام الابتداء دخلت على المضارع للتوكيد وليست في جواب قسم.

(٥) الضحى / ٥، ونصها :

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٣/٢ ، ٢٧٤ ، والمغنى ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٧) آل عمران / ١٨١ ، والآية بنهاها :

﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ .

(٨) سبأ / ١٠، ونصها :

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ دِينًا فَضْلًا يَنْجِيهِ آلَ أَبِي مَعَّةٍ وَالطَّيْرَ وَالنَّالَةَ الْحَدِيدَ﴾ .

كالمضارع، مع تناسب معنى اللام ومعنى «قد»، لأن في «قد»، أيضاً، معنى التحقيق والتأكيد .

وتدخل ، أيضاً، لام الابتداء، على خبر المبتدأ، إذا وقع موقع المبتدأ، أي تقدّم عليه نحو: لقائم زيد، وفي الدار زيد، وعلى معمول خبر المبتدأ، أيضاً، إذا وقع موقع المبتدأ، نحو: لطعامك زيد آكل، وفي الدار زيد قائم، بشرط كون العامل اسماً، كما ذكرنا، أو فعلاً مضارعاً نحو: لطعامك زيد يأكل، أو ماضياً مع «قد» نحو: لطعامك زيد قد أكل، ولا يقال: لطعامك زيد أكل.

ولا تدخل على غير ما ذكرنا، من حرف الشرط وغيره، وإنما تدخل على نِعَم وبِشْس، وإن كانا في الأصل ماضيين، بلا «قد»، لما ذكرنا في بابها من صيرورتها بمعنى الاسم، فقولك: لنِعَم الرجل زيد، كقولك: لحَسَن زيد.

وإذا وقع لام الابتداء بعد «إن»، جاز وقوعها في غير هذه المواقع أيضاً، نحو: خبر المبتدأ المؤخر، نحو إن زيدا لقائم، كما يجيء في باب «إن».

واللام في جميع ما ذكرنا ليست جواباً لِقَسَم مقدّر، خلافاً للكوفية، بل هي لام الابتداء.

والاسمية المنفية مصدرة بما، معملة عند أهل الحجاز، مهملة عند غيرهم أو بلا التبرئة، على اختلاف أحوالها، نحو: والله لا زيد فيها ولا عمرو، و: والله لا رجل في الدار، و: الله لا فيها رجل ولا امرأة، وإما مصدرة بإن نحو: والله إن زيد قائم .

وإن كانت الجملة فعلية، فإن كان الفعل مضارعاً مثبتاً، فالأكثر تصديره باللام وكَسْعُهُ<sup>(١)</sup> بالنون، نحو: لأضربنَّ، إلا أن تدخل على متعلق للمضارع مقدّم عليه، كقوله تعالى:

---

(١) الكَسْعُ: الضرب بالرجل على مؤخرة الإنسان، ويستعمل الرضي هذا الاسم مُريداً به: إضافة شيء إلى ما قبله، ويريد هنا ضم نون التوكيد إلى آخر الفعل المبدوء باللام.

﴿وَلَيْنَ مُتَمَّ أَوْقَلْتُمْ لَا لِي اللَّهِ تَحْشَرُونَ﴾<sup>(١)</sup> ،

فإن فيه اللام فقط، وكذا إن دخل على حرف التنفيس، نحو: والله لسوف أخرج، فلا يؤتى بالنون، اكتفاءً بإحدى علامتي الاستقبال عن الأخرى، وَقَلَّ خُلُوَ المضارع من اللام، اكتفاءً بالنون، وقد جاء<sup>(٢)</sup> :

٨١٢ وقتيل مرةً أثارن فإنه فرغ وإن أخاهم لم يقصد<sup>(٣)</sup>  
ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون إلا في الضرورة، والكوفيون أجازوه بلا ضرورة، ويحكى عن أبي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون، قال<sup>(٤)</sup> :

٨١٣ تألى ابن أوس حلقة ليردني إلى نسوة كأنهن مفائد  
بفتح اللام وضَمَّ الدال، ويروى : ليردني بكسر اللام ونصب الدال<sup>(٥)</sup>.

وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو: والله

(١) آل عمران / ١٥٨.

(٢) قاتل البيت : عامر بن الطفيل.

الفضليات ص ٣٦٤، ضرائر الشعر ص ١٥٧، المغني ص ٨٤٥، المساعد ٣١٧/٢، معاني الحروف للرماني ص ٨٥، وفيه : ... وإن أخاكم لم يثار بدل وإن أخاهم لم يقصد، رصف المباني ص ٢٤٠، وفيه : ... حق وإن أباهم لم يثار، الأمل الشجرية ٢٢١/٢، وفيه : فرغ، بالغين، بدل فرع، لم يثار بدل لم يقصد. وقتيل مرة : «حنظلة بن الطفيل» أخو الشاعر.

و(فرغ) : رأس في قومه شريف، و(فرغ) : أي هدر لم يثار له. وقوله «أخاهم» أي : أخا بني مرة، يعني رئيسهم في تلك الموقعة لم يقصد : لم يقتل، يقال : أقصدت الرجل إذا قتلت.

وقوله : (أثارن) : «يريد : لأثارن». [ضرائر الشعر ١٥٨].

الشاهد فيه أنه قد يخلو المضارع عن اللام استغناءً بالنون كما هنا، والأكثر : لأثارن بها جميعاً.

(٣) د، ط : يزهّد.

(٤) هوزيد الفوارس الضبي.

الخزانة ٢١٨/٤ بولاق، المقرب ٢٠٦/١، رصف المباني ٢٤٠، ضرائر الشعر ١٥٧، شرح مجمل الزّجاجي ٥٢٨/١، و(تألى) : حلف، و(المفائد) : عيدان الحديد التي يُشوى عليها اللحم، يكنى بذلك عن خُسْنِهِنَّ. جمع مفاد، وهو السفود. الشاهد فيه أنه قد استغنى بلام التوكيد عن النون، وهذا ظاهر.

(٥) «على نصب الفعل بأن مضمرة على أنها لام كي» [الخزانة ٢١٨/٤ بولاق].



لِنُفَعَلْنَ، هذا كُلُّهُ إِنْ كَانَ الْمُضَارِعُ اسْتِقْبَالًا، فَإِنْ كَانَ حَالًا، فَالْجُمْهُورُ جَوَزُوا وَقَوَعَهُ  
جَوَابًا لِلْقِسْمِ، خِلَافًا لِلْمَبْرَدِ<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُتَحَقِّقُ الْوُجُودِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْكِيدِهِ  
بِالْقِسْمِ كَمَا مَرَّ فِي الْمَضَارِعِ، وَالْأَوَّلَى الْجَوَازُ، إِذْ رُبُّهُ مَوْجُودٌ غَيْرُ مُشَاهَدٍ، يَبْصُحُ  
إِنْكَارَهُ، وَأَنْشُدُ الْفَرَاءَ<sup>(٢)</sup> :

٨١٤ لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم لَيَعْلَمُ ربي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ<sup>(٣)</sup>  
وَتَقُولُ : وَاللهُ لَيَصْلِي زَيْدٌ، فَيَجِبُ الْاِكْتِفَاءُ بِاللَّامِ، وَلَا يُوْتَى بِالنُّونِ لِأَنَّهَا عَلَامَةُ  
الاسْتِقْبَالِ، كَمَا مَرَّ فِي الْمَضَارِعِ.

وَإِنْ كَانَ الْمُضَارِعُ مَنْفِيًّا فَنَفِيهِ بِنَاءً، وَإِنْ ، وَلَا، عَلَى مَا مَضَى، لَكِنْ «مَا» وَ«إِنْ»  
إِذَا لَمْ يَتَقَيَّدَا بِالزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ فَظَاهِرُهُمَا نَفْيُ الْحَالِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ،  
فَالْمَبْرَدُ<sup>(٤)</sup> لَا يُجَوِّزُ : وَاللهُ مَا أَقُومُ، وَإِنْ أَقُومُ، لَكُونَهُ، إِذَنْ، ظَاهِرًا فِي الْحَالِ، وَمَذْهَبُهُ  
أَنَّ الْمَقْسَمَ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ حَالًا<sup>(٥)</sup>.

وَلَا يَجُوزُ نَفْيُ الْمَضَارِعِ بِلَمٍّ، وَلَنْ، فِي جَوَابِ الْقَسَمِ، لِأَنَّهُمْ يَنْفُونَهُ بِمَا يَجُوزُ حَذْفُهُ  
لِلِاخْتِصَارِ، كَمَا يَجِيءُ، وَالْعَامِلُ الْحَرْفِيُّ لَا يَحْذِفُ مَعَ بَقَاءِ عَمَلِهِ، وَإِنْ أَبْطَلُوا الْعَمَلَ  
لَمْ يَتَعَيَّنْ النَّافِي الْمَحْذُوفُ.

(١) فِي الْمَقْتَضَبِ ٣٣٣/٢ الطبعة الأخيرة : «... تَقُولُ : وَاللهُ لَا أَضْرِبُكَ، وَاللهُ مَا أَكْرَمُكَ، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى النُّونِ؛  
لِأَنَّ (مَا) يَدُلُّ عَلَى الْحَالِ».

مِنْ هَذَا يَظْهَرُ أَنَّ الْمَبْرَدَ يَجِيزُ أَنْ يَقَعَ الْمَضَارِعُ لِلْحَالِ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ !.

(٢) قَائِلُ الْبَيْتِ : الْكَمِيتُ بْنُ مَعْرُوفٍ، شَاعِرٌ أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ، وَهُوَ غَيْرُ الْكَمِيتِ بْنِ زَيْدٍ، صَاحِبِ الْهَاشِمِيَّاتِ.

الْخَزَانَةُ ٢٢٠/٤، ٥٤٥، ٥٧٨ بُولَاق، الْعَيْنِيُّ ٣٢٧/٤، الْمُسَاعَدُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٣١٦/٢.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ الْمَضَارِعَ (لَيَعْلَمُ) الْوَاقِعَ جَوَابًا لِقِسْمٍ إِنْ كَانَ لِلْحَالِ وَجِبَ الْاِكْتِفَاءُ بِاللَّامِ كَمَا هُنَا، فَإِنَّ الْمَعْنَى :  
لَيَعْلَمُ الْآنَ رَبِّي.

(٣) ط : أَوْسَعُ.

(٤) قَدْ سَبَقَ ذِكْرُ عِبَارَةِ الْمَبْرَدِ فِي الْمَقْتَضَبِ ٣٣٣/٢، الطبعة الأخيرة، وَعَلِمْنَا أَنَّهُ يُجَوِّزُ وَقَوَعَ الْمَضَارِعَ لِلْحَالِ فِي جَوَابِ  
الْقِسْمِ، لَا كَمَا وَهَمَ الرُّضِيُّ !.

(٥) د : وَهُوَ يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِ الْمَقْسَمِ عَلَيْهِ حَالًا فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ مَا يَقُومُ غَدًا وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَلَا يَجُوزُ نَفْيُ ...

وإن كان الفعل ماضياً مثبتاً، فالأولى الجمع بين اللام و «قد» نحو : والله لقد خرج .

وأما في نِعَمَ وبُشَسَ، فباللام وحدها، إذ لا يدخلها «قد» لعدم تصرفها، قال<sup>(١)</sup> :  
 ٧٦١ يميناً، لِنِعَمَ السيدانِ وَجِدْتُمَا على كل حالٍ من سَحِيلٍ ومُبَرَمٍ  
 وإن طال الكلام أو كان ضرورة الشعر، جاز الإقتصار على أحدهما<sup>(٢)</sup> قال تعالى  
 في الاستطالة :

﴿وَالْتَمِسْ وَضْعَهَا﴾ ، إلى قوله : ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾<sup>(٣)</sup> ، فلم يأتِ باللام<sup>(٤)</sup>،  
 للطول<sup>(٥)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٦)</sup> :

٨١٥ حلفت (أ/٢٤٤) لها بالله حَلْفَةً فاجِرٍ لَنَأْمُوا فما إن من حديثٍ ولا صالٍ

- (١) زهير بن أبي سلمى . (شعر زهير بشرح الأعلام ص ١٥، وصنعة ثعلب ص ٢٣).  
 وقد تقدم هذا الشاهد في أفعال المدح والذم، في هذا الشرح.  
 والشاهد فيه أن (نِعَمَ) إذا وقعت جواب قَسَمٍ فإنه لا يربطها بالقسم إلا اللام وحدها كما هنا.  
 (٢) انظر سيبويه ٤٧٤/١ بولاق، والمقتضب ٣٣٤/٢، ٣٣٥، ٣٣٦.  
 (٣) الشمس / من ١ إلى بداية ٩ . والآيات بتأملهم :  
 ﴿وَالْتَمِسْ وَضْعَهَا﴾ ١ ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا﴾ ٢ ﴿وَالنَّجَارِ إِذَا جَلَّهَا﴾ ٣ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰهَا﴾ ٤ ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَيْنَهَا﴾ ٥ ﴿وَالْأَرْضِ وَمَا عَلَيْهَا﴾ ٦ ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ ٧ ﴿فَالْهَمَّهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ ٨ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَّاهَا﴾ ٩ .  
 (٤) قال الزجاج وغيره : هذا جواب القسم [قد أفلح من رزَّاهَا]، وحذفت اللام لطول الكلام، والتقدير : لقد أفلح، وقيل : الجواب محذوف، تقديره : لتبعثن، وقال الزغشري : تقديره : ليدمد من الله عليهم . . . .  
 [البحر ٨/٤٨١].

- (٥) أي : «لطول المعاطيف على القسم». [النهر الماد ٨/٤٧٧].  
 (٦) هو امرؤ القيس . (ديوانه ص ٣٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر سنة ١٩٥٨م).  
 الخزانة ٢٢١/٤ بولاق، معاني الحروف للرماني ص ٥٤، الأزهية ٤١، المقتصد ٨٦٥/٢. المقرب ٢٠٥/١،  
 المغني ٢٢٩، شرح أبياته للبغدادى ٣٩٦/٢، و ٣٣٢/٧، رصف المباني ١١٠، التبصرة والتذكرة ٧٧/١،  
 ٤٥٢.

«والفاجر ههنا : الكاذب . و (الصالي) : الذى يصطفى بالنار» .

[مختار الشعر الجاهلي ١/٣٨].

الشاهد فيه أن قوله (لَنَأْمُوا) جواب القسم، وجاز الربط باللام من غير (قد) لضرورة الشعر.

ويجب تقدير «قد» بعد اللام<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ لَامَ الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد كما مرَّ، والاقتصار على اللام أكثر من العكس .

وأما نحو قوله<sup>(٢)</sup> :

٨١٦ وأقسمُ أنَّ لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشرِّ مظلمٌ

فمذهب سيبويه<sup>(٣)</sup> : أنَّ «أنَّ» موطئة كاللام في : لئن جئتني لأكرمَنَّك، فاللام في : لكان، إذن، جوابُ القسم، لا جوابُ «لو»، فيكون جواب القسم في قوله<sup>(٤)</sup> :

٨١٧ وأقسم لو شيء أتانا رسوله سواك، ولكن لم نجد لك مدفعا

مخدوفاً<sup>(٥)</sup> وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط .

---

(١) أي لقد ناموا .

(٢) المُسَيَّب بن عَلس، يخاطب بني عامر بن ذهل من أبيات يذكر فيها ما بينهم من العداوة .

الخزانة ٢٢٤/٤ بولاق، سيبويه ٤٥٥/١ بولاق، معجم الشواهد ٣٤٠/١، التبصرة ٤٥١/١، شرح أبيات سيبويه لابن السَّيرافي ١٨٥/٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٩٧؛ وفيه : «حُجَّةُ أَنَّ (أنَّ) مع (لو) بمنزلة اللام» .

• الشاهد فيه أنَّ (أنَّ) عند سيبويه موطئة كاللام في : لئن جئتني لأكرمَنَّك، فاللام في (لكان) جواب القسم لا جواب (لو) .

(٣) الكتاب ٤٥٥/١ بولاق .

(٤) هو امرؤ القيس . (ديوانه ص ٨٥، الرحمانية سنة ١٩٣٠م)، وروايته : وجدك لو شيء . . .

الخزانة ٢٢٧/٤ بولاق، ابن يعيش ٧/٩، ٧٤، تأويل مشكل القرآن ط ٢ ص ٢١٥ .

الشاهد فيه أنَّ الجواب في البيت مخدوف، وهو جواب القسم لا جواب (لو) عملاً بمقتضى الضابط في اجتماع قسم وشرط والرضي استنبط هذا الحكم من كلام سيبويه من أنَّ (أنَّ) الواقعة بعد القسم موطئة كاللام .

(٥) في الصناعتين (لأبي هلال العسكري . ط - الأستانة سنة ١٣٢٠هـ) ص ١٣٦ : «أي لرددناه»، وكذلك في تأويل مشكل القرآن ص ٢١٥ ط ٢ .

وأقول : إن جواب القسم ليس مخدوفاً، ولكنه في بيت بعد هذا البيت، وهو :

إذن لرددناه، ولو طال مكثه لدينا ولكننا بحبك ولُعا

فتكون جملة ولكن لم نجد لك مدفعا : معترضة بين القسم وجوابه، أو بين (لو) الشرطية وجوابها .

وإن كان الماضي<sup>(١)</sup> منفيًا، فبها. نحو: والله ما قام، وأما إن نفي بلا، وإن انقلب<sup>(٢)</sup> إلى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال<sup>(٣)</sup>:

٦٢٩ حَسْبُ الْمَحِيْنِ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمْ تَالله لَا عَذْبَتُهُمْ بَعْدَهَا سَقَرٌ

أي لا تُعَذِّبُهُمْ، فلا يلزم<sup>(٤)</sup> تكرير «لا»، كما لا يلزم تكريرها إذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو: لا رَحِمَهُ اللهُ، وذلك لأنَّ الماضي في الموضعين، بمعنى<sup>(٥)</sup> المستقبل، وفي غيرها يجب تكريرها، نحو:

﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَ﴾<sup>(٦)</sup>،

وربما جاءت في الشعر غير مكررة، كقوله<sup>(٧)</sup>:

٨١٨ وَأَيَّ أَمِيرٍ سَيِّئٍ لَفَعَلَهُ

وأما قوله تعالى:

﴿فَلَا أَقْصَحَ الْعَقَبَةَ﴾<sup>(٨)</sup>،

فإنها لم<sup>(٩)</sup> يكرر فيه، لتكرير تفسير العقبة، وهو قوله: ﴿فَكَرَّعَ﴾<sup>(١٠)</sup>،

(١) ط: وإذا كان الماضي فيها منفيًا، نحو ...

(٢) جملة اعتراضية؛ لأن نفي المقصود به الدعاء يحوله إلى مستقبل.

(٣) المؤمل بن أميل المحاربي. والبيت من قصيدة، قالها في امرأة كان يهاها من أهل الحيرة، يقال لها: هند، (الخرزاة ٣٣٢/٨ هارون). وقد تقدم تخريج البيت في الفعل الماضي من هذا الشرح.

(٤) جواب قوله: وإن كان الماضي منفيًا، ، الخ،

(٥) د: انتقل إلى معنى الاستقبال.

(٦) القيامة / ٣١.

(٧) هو شهاب بن العيف العبدى، شاعر جاهلي أمره المنذر الأكبر أن يهجو الحارث بن جبلة، فقال:

لَاهُمُ إِنَّ الْحَارْثَ بْنَ جَبَلَةَ زَنَّا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ

الخرزاة ٤/ ٢٢٨، ٢٢٩ بولاق. وزننا - بالتثقيب - : ضيق.

الشاهد فيه أن عدم تكرار (لا) في الماضي خاص بالشعر، بدليل أنه لا يجوز في غير الدعاء والقسم: لا قام زيد.

(٨) البلد / ١١.

(٩) م: فإنها جاز عدم تكريره.

(١٠) البلد / ١٣.

إلى آخره، فكأنه قال : لا فك رقة ولا أطعم مسكيناً.

وإن كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل، وقبل ذلك الشرط قسم، قرنت أداة الشرط، كثيراً، بلام مفتوحة تسمى مؤطّئة، أي : مُمَهِّدَة، ومعينة لكون الجواب للقسم، لا للشرط، نحو قولك : والله لئن أتيتني لآتينك، ويجوز : والله إن تأتني لآتينك، بلام.

فإن حذف القسم وقدر، فالأكثر : المجيء باللام المؤطّئة، تنبيهاً على القسم المقدّر من أول الأمر.

وقد يجيء من غير لام كقوله تعالى :

﴿وَأِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾<sup>(١)</sup> ،

وإن تقدم القسم على الشرط الماضي، وهو ما يكون بلّو، فسيجيء حكمه في حروف الشرط .

ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم، ولا يجوز من الماضي، والاسمية، سواء كان المضارع : لا يزال وأخواته، أو غيرها، قال<sup>(٢)</sup> :

---

(١) الأعمام ١٢١/، والآية بتامها :  
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْثَالَهُ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفَاسِقٌ إِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُؤْخَذَ إِلَيْنَا أَفْهَرُ لِيُجِدَ لَكُمْ وَلِيْنَ  
أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ .

(٢) امرؤ القيس . (ديوانه ٣٢، أبو الفضل إبراهيم سنة ١٩٥٨م).  
الخرزاة ٢٠٩/٤، ٢٣١، ٦٣٧ بولاق، سيبويه ١٤٧/٢ بولاق، المقتضب ٣٢٦/٢، شرح مقصورة ابن دريد  
للتبريزي ٥٦، ٤١٣ ط . عبد القادر زكار، دمشق سنة ١٩٦١م]، المخصّص ١٣/١١٥، الصنائع ١٨٤،  
الطراز ١٠٩/٢، ٢١٤ [بحي بن حمزة العلوي، ط سيد على المرصفي، مصر سنة ١٩١٤م]، الأمالي  
الشجرية ٣٦٩/١، التبصرة والتذكرة ٤٤٨/١ .  
الشاهد فيه أنه يجوز حذف حرف النفي من الفعل المضارع الواقع جواب القسم كما هنا، وأصله : (لا أبرح)،  
فحذف (لا) .

٨٠٩ فقلت يمينُ الله أبرحُ قاعداً [ولو قطعوا رأسي<sup>(١)</sup> لديكِ وأوصالي]  
وقال<sup>(٢)</sup> :

٨١٩ تالله يبقى على الأيام ذو حيدٍ بمُشمِخٍ به الظَّيَّانُ والأسُ  
وإنما لم تحذف من الاسمِية، لأنها أقلُّ استعمالاً في جواب القسم من الفعلية،  
والحذف لأجل التخفيف، وحُذِفَ من المضارع دون الماضي، لكونه في القسم أكثرَ  
استعمالاً منه، مع أن لفظ المضارع أثقلُ، ومن ثمَّ جاز حذف حرف النفي في غير  
القسم من : لا يزال وأخواته ، قال<sup>(٣)</sup> :

٧٣٤ تَنفَكُ تسمع مما حَيَّيْتُ بها لِكِ حتى تكونَ  
وإنما جاز فيها خاصةً، لِلزوم النفي إياها فلا يلتبس بالإيجاب<sup>(٤)</sup> .  
وأما قوله<sup>(٥)</sup> :

(١) ليس في م ، ط .

(٢) مالك بن خالد الخناعي ، كما في ديوان الهذليين ٢/٣ (مصر سنة ١٩٦٥م) ؛ ورواية الصدر فيه :

والخُنُسُ لَنْ يُعْجِزَ الأيامُ ذُو حَيْدٍ .....

ونُسب في الكتاب ١٤٤/٢ بولاق إلى أمية بن أبي عائذ برواية لله بدل تالله . ونُسب في ابن يعيش ٨٩/٩  
إلى عبد مناة الهذلي . وهو في : المغني ص ٢٨٣ ، الإيضاح في شرح المفصل ١٤٩/٢ .  
(وَحَيْدٌ) كَعَنْبٍ جمع حَيْدَةٍ ، وهو العقدة في قرن الوعل ، والمُشْمِخُ : الجبل الشامخ ، والظَّيَّانُ والأسُ : نوعان  
من النبات .

الشاهد فيه أنه حذف من (يبقى) لا ، والتقدير : تالله لا يبقى .

(٣) خليفة بن براز ، شاعر جاهلي .

الخزانة ٤/٤٧ ، ٤٨ بولاق = ٢٤٢/٩ هارون ، ابن الناظم ص ٥١ ، ابن يعيش ١٠٩/٧ .

الشاهد فيه أنه يجوز حذف (لا) من أخوات زال كما هنا ، فَإِنَّ التقدير : لا تنفك تسمع ، وفي غيرها لا يجوز  
قياساً ، وقد وَرَدَ سماعاً . [انظر الخزانة ٤/٢٣٣ بولاق] .

(٤) د : ولم يحذف من مازال .

(٥) لم أهتم إلى قائله . وقال البغدادي : «لم أقف على قائل هذا البيت ولا تكلمته» ، يريد ما يتصل به من شعر قبله  
أو بعده .

الخزانة ٤/٤٥ بولاق = ٢٣٧/٩ هارون ، المقرب ١/٩٤ ، معاني الفراء ٢/٥٤ ، ١٥٤ ، المغني ص ٥١٣ ، =

٧٣٣ فلا وأبي دهماء، زالت عزيزة [على قومها، ما<sup>(١)</sup> قُتل الزُّند قادح]

فلم يحذف النافي، بل فصل بينه وبين الفعل، كما مرَّ في الأفعال الناقصة.

ولأنها جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الإثبات، لأنها تكون في الأغلب علامتين: السلام والنون، كما ذكرنا، فحذف إحداها يستلزم حذف الأخرى، فيكثر الحذف.

ولأنها حُكِمَ بأن المحذوفة من المضارع «لا»، دون «ما» لأنها أكثر استعمالاً في نفي المضارع من «ما».

قوله: «ويحذف جوابه، إذا اعترض، أو تقدم ما يدل عليه»، أي إذا اعترض القسم، أي توسط الكلام، نحو: زيد والله قائم، و: قام والله زيد، وفي نهج البلاغة<sup>(٢)</sup>: «قد<sup>(٣)</sup> والله، لقوا الله».

قوله: «أو تقدمه ما يدل عليه»، نحو: زيد قائم، والله، و: قام زيد والله وهذا الكلام الذي توسطه القسم، أو تأخر عنه، هو من حيث المعنى جواب القسم، وهو كالعوض من ذلك الجواب، مثل جواب الشرط في: أكرمك إن تأتني، كما مرَّ في بابه<sup>(٤)</sup>.

وقد يجيء بعد الجملة الاسمية<sup>(٥)</sup> قرينة دالة على الجواب، فيحذف، وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين، وذلك كقوله تعالى:

== ضرائر الشعر ١٥٦؛ وفيه: لعمر أبي دهماء بدل: فلا وأبي دهماء.

الشاهد فيه أن أصله: (فوأبي دهماء لازالت عزيزة) ففصل بين (لا) النافية، وبين (زالت) بالجملة القسمية التي

هي: وأبي دهماء.

(١) ليس في م، ط.

(٢) ص ٢١٢ ط. دار الشعب، من خطبة، تحدَّث فيها عن شهداء صفين.

(٣) ط: وقد والله.

(٤) في هذا الشرح، عند الكلام على الجوازم.

(٥) د: وقد يجيء بعد الجملة الاسمية مع حرف يمنعه عمله فيها قبله.

﴿وَالْفَجْرِ ١٠ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ١١﴾ ،

أي : لِيُؤْخَذَنَّ ، وليعاقِبَنَّ ، لدلالة قوله :

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ١٢﴾ ،

الآية ، عليه <sup>(٣)</sup>.

وقد تحذف الجملة القسّمية ، لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جواباً ، دالاً عليها ، نحو : لا أفعله عَوْضُ ، وعَوْضُ العائِضين ، وإنما كان كذلك لكثرة استعمال «عَوْضُ» مع القسم ، مع أَنَّ معناه : أبداً ، والبَتّة ، ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم ، ولأجل إفادته قد يقدّم على عامله قائماً مقام الجملة القسّمية وإن كان عامله مقترناً بحرف يمنع عمله فيما تقدمه ، كنون التأكيد و«ما» ، فيقال : عَوْضُ لَا تَيْنِكَ ، وعَوْضُ مَا آتَيْكَ لَغَرَضٍ سَدَّهُ مَسَدَّ القسم ، كما يجيء في حروف الشرط نحو : أمّا يوم الجمعة فإنّ زيداً قادماً ، وقد يستعمل في غير القسم كقوله <sup>(٤)</sup> :

٨٢٠ هذا ثنائي بما أوليت من حسنٍ لازلت عَوْضُ قريير العين محسوداً

ويقوم (٢٤٤ / ب) مقام الجملة القسّمية <sup>(٥)</sup> ، أيضاً ، بعضُ حروف التصديق ، وهو : «جَبَرُ» <sup>(٦)</sup> بمعنى «نَعَمْ» ، والجامع <sup>(٧)</sup> : أَنَّ التصديق توكيد وتوثيق كالقسم ، تقول :

(١) الفجر / ١ ، ٢ .

(٢) الفجر / ٦ .

(٣) متعلق بقوله : لدلالة ؛ يعني أن الآية : ألم تَرَ كَيْفَ دليلاً على جواب القسم الذي قدره .

(٤) ربيعة بن مقروم الضبي ، في مدح مسعود بن سالم بن أبي سلمى . الفضليات ص ٢١٤ ، الخزائن ٢٣٤ / ٤ بولاق .

و«عَوْضُ» ضبطت في الأصول بالفتح والضم . قال الأنباري : أراد بعَوْضُ : الدهر ، وهو مبني على الضم . وفي اللسان : عَوْضُ ، يبنى على الحركات الثلاث . . . . » . [الفضليات حاشية ١٤ ص ٢١٤] .

الشاهد فيه أن (عَوْضُ) ربما لا يستعمل في القسم كما هنا ، وهو هنا ظرفٌ بمعنى (أبداً) متعلق بـ (لازالت) .

(٥) م : الاسمية .

(٦) الجنى الداني ٤٣٣ .

(٧) أي الوجه المشترك بين القسم وبعض حروف التصديق التي تقوم مقامه .



جَيْرٍ، لأفعلن<sup>(١)</sup>، كأنك قلت : والله لأفعلن، وهي مبنية على الكسر، وقد تفتح ككيف، وليست اسماً بمعنى «حقاً»<sup>(٢)</sup> خلافاً لقوم<sup>(٣)</sup>. وبناءؤهما عندهم، لموافقة «جَيْرُ الحرفية لفظاً ومعنى، ولا يكفي في البناء : الموافقة اللفظية.

ألا ترى إعراب «إلى» بمعنى النعمة<sup>(٤)</sup>.

وقد يؤتى بها دون القسم، قال<sup>(٥)</sup> :

٨٢١ وَقُلْنَ عَلَى الْفَرْدُوسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبَيِّحَتْ دَعَائِرُهُ  
وربما نُوْنَتْ ضرورةً، قال<sup>(٦)</sup> :

(١) الجُمْلُ ص ٢٦٣.

(٢) الجنى ٤٣٣، والمغني ١٦٢ «لأنها ليست مما يقام مقام المصدر؛ لأنها حرف جاء لمعنى». [رسالة كَلَا للطبري،

تحقيق د. فرحات، الرياض المكتبة الدولية ط ١ سنة ١٩٨٢م].

(٣) منهم : الكِسَائِيُّ، ونَصْرُ بْنُ يَوْسُفَ، وابنُ واصل، وابنُ الأنباري.

[البحر ١٩٧/٦].

وانظر الصاحبي ص ٢١٨.

(٤) إِي، أَلِي، إِيْ : واحد الآلاء، وهي التَّعْم.

[الزاهر ١٤٤/٢، فتح القدير ١٣٣/٥].

(٥) مُضَرَّسٌ بن ربيعٍ الأسدي.

الخزانة ٢٣٥/٤ بولاق، المغني ١٦٢، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥٩/٣، ٦٥، ٦٦، الإيضاح في شرح

المفصل ٢٢٣/٢، ابن يعيش ١٢٢/٨.

و (الفردوس) : اسمُ مكانٍ قُرْبَ البيامة، و (دعائره) : جمع الدعنور، وهو الحوض المثلم، و (أبيحت) :

انتهكت.

و (إِنْ) بالفتح والكسر، ولكل معنى :

«فالفتح على معنى أن ذلك قد تحقق لأجل إباحة حيضانه وما تهدم منه، والكسر على معنى أن ذلك قد تحقق إن

كانت قد حصلت الإباحة لدعائره، فظهر أن الفتح في المعنى المراد أقوى من الكسر».

[إيضاح المفصل ٢٢٣/٢].

الشاهد فيه أن (جَيْرٍ) قد تستعمل في غير القسم كما هنا، فإنها حرف تصديق بمعنى نَعَمْ بدون قسم.

(٦) لم يُعْرَفْ قائله. وهذا البيت أحد أبيات أنشدها يعقوب بن السُّكَيْت، وشرَحَها، ولم ينسبها هو، ولا غيره. وهي

في التحسر على قوم ما توا قبل الشاعر.

الخزانة ٢٣٨/٤ بولاق، معجم الشواهد ٣٨٧/١.

=

٨٢٢ وقائلةٍ أَسِيتَ فقلت جَيْرٌ<sup>(١)</sup> أمي ، إنني<sup>(٢)</sup> من ذاك ، إنه<sup>(٣)</sup> وبه استدَلَّ مَنْ ذَهَبَ إلى إسميته .

قال عبدُ القاهر : هو<sup>(٤)</sup> اسمُ فِعْلٍ ، بمعنى أَعترف<sup>(٥)</sup> ، ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق .

وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المُقسم به كقوله<sup>(٦)</sup> :

٨١٧ وأقسم لو شيءٌ أنا رسولُهُ .....

أي : أقسم بما يقسم به .

ويُستغنى ، كثيراً ، عن القسم بجوابه ، إِنْ أَكَّدَ بالنون ، نحو : لأضربنَّكَ ؛ لأنَّ النون لها مواضعٌ ، كما يجيء ، ولا تحييء في الخبر الصَّرف ، نحو : تضربنَّ زيداً ، وأما نحو : «لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ<sup>(٧)</sup>» ولزيد قائم ، فلم يَقم دليلٌ على كونها جوابيَّ القسم ، خلافاً للكوفيين ، كما تقدَّم .

وقد يقوم مقام القسم : حقاً<sup>(٨)</sup> ، وبقيناً ، وقطعاً ، وما أشبهها ، نحو : حقاً

الشاهد فيه أنه استدَلَّ مَنْ ذَهَبَ إلى اسمية (جَيْرٍ) بالتنوين اللاحق له كما هنا ، وجعلها الرضي ههنا حرفاً والتنوين للضرورة الشعرية .

(١) ط : جيرا .

(٢) ط : أنه ،

(٣) لم يُنصَّ على هذا في كتابه المقتصد .

(٤) د : ... بمعنى أَعترف ، كما أن هيهات اسم لبعده ، ويلزمه أن يكون جميع حروف التصديق كذلك .

(٥) هو امرؤ القيس . والبيت بتمامه :

وأقسم لو شيءٌ أنا رسولُهُ سواك ، ولكن لم نجد لك مدفعاً

وقد سبق تخريجه .

(٦) آل عمران / ١٨١ ، ونصّها :

«لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيكَ سَكَتُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلُ دُونِ عَذَابِ الْخَرِيقِ» .

(٧) في م بعد قوله : «حقاً» : «وما في معناه ، نحو ، يقيناً لأفعلن وقطعاً لتركين» .

لأَفْعَلَنْ، كذا «كَلَّا»<sup>(١)</sup>، إذا لم يكن ردعاً نحو :

﴿كَلَّا لَيُبَدِّلَنَّ<sup>(٢)</sup>﴾ ،

وكذا الالتزام، إِمَّا نَذَرُ، نحو : لله عَلَى كَذَا لأَفْعَلَنْ، أو : عهد، نحو : عاهدت الله لأَفْعَلَنْ، وَعَلَى عَهْدِ اللَّهِ لِأَقَوْمَنْ.

[ ع — ن ] :

قوله : «وعن للمجاوزه، وعلى للاستعلاء، وقد يكونان اسمين»

«بدخول مِ<sup>(٣)</sup>»، والكاف للتشبيه، وزائدة، وقد تكون اسماً،

«ومذ ومنذ للزمان : للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر»

«نحو : ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا، وحاشا وعدا وخلا»

«للاستثناء» .

قوله : «وعن للمجاوزه»، أي لُبْعُد شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المعدى بها، نحو : رميت عن القوس، أي : بَعُد السهم عن القوس بسبب الرمي، وكذا، أَطْعَمَهُ عن الجوع، أي : بَعَّذَهُ عن الجوع بسبب الإطعام، وكذا : أَدَيْتِ الدَّيْنَ عن زيدٍ، وقولهم : رَوَيْتِ عَنْهُ عِلْماً، وأخذته عنه : مجاز، كأنك نقلته عنه، وقولك : جلست عن يمينه، أي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس، وقوله تعالى : ﴿يَخَالِفُونَ عَنْ<sup>(٤)</sup> أَمْرِهِ﴾ .

(١) ذهب إلى أنها صلة اليمين : النضر بن شميل تلميذ الخليل، والفراء . . . [البحر ١٩٧/٦، مقالة كَلَّا ص ٣٧ لأحمد بن فارس تحقيق د. فرحات].

(٢) الهَمْزَةُ / ٤، ونَصُّهَا :

﴿كَلَّا لَيُبَدِّلَنَّ فِي الْخَطْمَةِ﴾ .

في رسالة كَلَّا للطَّبْرِي ص ٣٠، جَعَلَ كَلَّا في الآية بمعنى أَلَا : أي : أَلَا لَيُبَدِّلَنَّ فِي الْخَطْمَةِ، وانظر دراسات، القسم الأول ٣٩٨/٢ .

(٣) وذهب الفراء وَمَنْ وافقه من الكوفيين إلى أَنَّ (عَنْ) إذا دخل عليها (مَنْ) باقية على حرفيتها. وزعموا أَنَّ (مَنْ) تدخل على حروف الجر كُلِّهَا، سوى «مذ»، واللام، والباء، و«في . .» [الجنى ٢٤٣].

(٤) النور / ٦٣، والآية بتامها :

مضمن معنى : يتجاوزون ، و : ﴿ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، أي طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة ، فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله ، وقوله : عن طبق ، صفة لـ (طبقاً) وليس المراد : طبقين فقط ، بل المقصود جنس أطباق ، كل واحد منها أعظم من الآخر ، فهو مثل التثنية في لَبَّيْكَ ، وقوله تعالى : « كَرَّتَيْنِ »<sup>(٢)</sup> ، والمراد في الكل : التكرير والتكرير ، فاقْتَصِرَ على أقل مراتب التكرير وهو الاثنان ، تخفيفاً ، وكذا قولهم :

٨٢٣ ورث السيادة كابراً عن كابر<sup>(٣)</sup>

أي : كابراً متجاوزاً في الفضل عن كابر آخر ، وقال بعضهم : أي كابراً بعد كابر ، والأولى : إبقاء الحروف على معناها ما أمكن<sup>(٤)</sup> .

== ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(١) الانشقاق / ١٩ ، ونصها :

﴿ لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ .

(٢) الملك / ٣ ، والآية بتامها :

ثُمَّ أَتَجْعَلُ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ .

(٣) الخزانة ٢٤١/٤ بولاق .

(٤) لقد عقد ابن جني في الخصائص ٣٠٦/٢ باباً عَنْوَنَهُ بقوله : باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض ، ثم قال : « ... إنه يكون ... على حَسَبِ الأحوال الداعية إلى ذلك ، والمسوغة له . فاما في كل موضع ، وعلى كل حال فَلَا ... » .

وقال البَطْلَوِيُّ في الاقتضاب ص ٣٣٩ - ٣٤٠ : « هذا الباب أجازه قومٌ من النحويين ، أكثرهم الكوفيون ، ومنع منه قومٌ أكثرهم البصريون ، وفي القولين نَظَرٌ ؛ لأن من أجازه دون شرط وتقييد لزمه أن يميز : سرت إلى زيد ، وهو يريد : مع زيد ... وهذه المسائل لا يميزها من يميز إبدال الحروف . ومن منع من ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسف في التأويل لكثير مما وَرَدَ في هذا الباب » .

وانظر المقتضب ٣١٩/٢ ، والكامل ٢٤٤/٦ - ٢٤٥ ،

والأمالى الشجرية ٢٦٧/٢ ، والبحر المحيط ٢٧٣/١ ،

و ٤٣٥/٤ ، و ١٥٢/٨ .

وقوله<sup>(١)</sup> :

٥٢٣ لاهِ ابْنُ عَمِكَ لَا أَفْضَلَ فِي حَسْبٍ عَنِي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي

ضُمَّنَ فِيهِ<sup>(٢)</sup> «أفضلت» معنى : تجاوزت في الفضل :

قال أبو عبيدة في : «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ»<sup>(٣)</sup>، أي بالهوى<sup>(٤)</sup>، والأولى أنها بمعناها،  
والجار والمجرور صفة للمصدر، أي : نطقاً صادراً عن الهوى، فـ «عَنْ» في مثله تفيد  
السببية، كما في قولك : قلت هذا عَنْ علم، أو عن جهل، أي قولاً صادراً عن  
علمٍ . . . .

وقوله<sup>(٥)</sup> :

٨٢٤ تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي بِنَازِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ مُطْفِلٍ

ضمن تبدي معنى تَكْشِفُ، أي تكشف الغطاء وتُبْعِده عن وجه أسيل .

قوله : «وعلى للاستعلاء»، إِمَّا حَقِيقَةً نَحْوُ : زيد على السطح ، أو مجازاً نَحْوُ :  
عليه دَيْنٌ، كما يقال : رَكِبَهُ دَيْنٌ، كأنه يحمل ثقل الدَّيْنِ على عنقه أو على ظهره،

- (١) ذو الأصبع العدواني، خاطَبَ به ابنَ عَمِّ له، وكان ينافسه ويُعَادِيهِ، (المفضليات ٦٧/١ ط . القاهرة سنة ١٩٠٦م). وقد سبق تحريج البيت . الشاهد فيه هنا أَنَّ (أفضلت) ضُمَّنَ معنى : تجاوزت في الفضل، فلهذا تَعَدَّى بِـ (عن)، ولولا التضمين لقال : أفضلت علي ؛ لأنه من قولهم : أفضلت على الرجل إذا أوليته فضلاً .
- (٢) د : يجوز أن يكون (أفضلت) مضمناً معنى تجاوزت في الفضل، وأن يجعل عن بمعنى على .
- (٣) والنجم / ٣ .

(٤) مجاز القرآن ٢٣٦/٢ . هذا، وقد ذهب مذهب أبي عبيدة : ابنُ قُتَيْبَةَ .

انظر : [أدب الكاتب ٥٠٧، المخصص ١٤ / ٦٥] .

(٥) هو امرؤ القيس، كما في شرح المعلقات العشر للتبريزي ص ٥٧ .

و(تَصُدُّ) : تعرض، و(أَسِيلٍ) : صفة لموصوف محذوف، أي :

وتبدي عن خَدِّ أسيلٍ . و(نازرة) : أي عيناها . و(وَجَرَّةٍ) :

موضع، وأراد بـ (وحش وجرة) : الظباء .

الشاهد فيه أَنَّ (تُبْدِي) ضُمَّنَ معنى : تكشف في تعديته إلى المفعول الثاني بـ (عن) وأما المفعول الأول فهو محذوفٌ  
كما أشار إليه الرضي .

ومنه : عليّ قضاء الصلاة، وعليه القصاص، لأن الحقوق كأنها راکبة لمن تلزمه، وكذا قوله تعالى :

﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾<sup>(١)</sup> ،

تعالى الله عن استعلاء شيء عليه، ولكنه إذا صار الشيء مشهوراً في شيء من الاستعمال : لم يُرَاعَ أَصْلُ معناه، نحو : ما أعظم الله .

ومنه : توكلت على فلانٍ، واعتمدت عليه .

وأما قوله<sup>(٢)</sup> :

٨٢٥ إذا رضيت عليّ بنو فُشَيْرٍ [لَعُمَرُ اللّٰهُ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا]<sup>(٣)</sup>

فلحمل «رضيت» في التعديّ على ضِدِّه، أي سَخِطْتُ، كما جُمِلَ بِعْتُ منه، عليّ : اشتريت، وقربت منه علي : انفصلت عنه ،

وقوله<sup>(٤)</sup> ؛

---

(١) مريم / ٧١، والآية بتامها :

﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ .

(٢) الْقَحِيفُ الْعُقَيْلِي، يمدح حكيم بن المسيب القشيريّ .

الخرزانه ٢٤٧/٤ بولاق، المغني ١٩١، شرح أبيات المغني للبغدادى ٢/٢٩٣، و ٤/٦٣، و ٨/٤٧، الأزهريّة ٢٨٧، الأمالي الشجرية ٢/٢٦٩، الْمُخَصَّص ١٤/٦٥ .

الشاهد فيه أن تعدّى (رضي) بـ (علي) مع أنه يتعدى بـ (عن) لحمله على صِدِّه، وهو سخط، فإنه يقال : سخط عليه، وهم قد يحملون الضدّ على الضدّ، كما يحملون النظر على النظر، وهذا التوجيه للكسائي . [الخرزانه ٢٤٧/٤ بولاق].

(٣) ليس في م ، ط .

(٤) الراعي النُمَيْرِي [ديوانه ص ١٤٢، تحقيق راينهرت فايرت].

الخرزانه ٢٥٠/٤ بولاق، الاقتضاب ٢٤٢، تأويل مشكلة القرآن ٣٩٧، ضرائر الشعر ٢٣٣ .

«واستغار أي هبط ... قال الأزهري : معنى استغار في بيت الراعي هذا أي اشتد وصلب ، يعني شحم الناقة ولحمها إذا اكتنز ...» . [اللسان ط . الخياط ٢ / ١٠٢٨ غور].

الشاهد فيه أنّ (علي) من قوله عليها ليست بمعنى اللام كما قاله الكوفيون ، وإنما ضُمِّنَ الفعل (خلا) معنى (وقف) وما قاله الرضي ههنا تحريفٌ وَوَهْمٌ . [انظر الخرزانه ٤ / ٢٥١ بولاق].

٨٢٦ رَعَتْهُ أَشْهَرًا وَخَلَا عَلَيْهَا [فَطَارَ النَّيُّ فِيهَا<sup>(١)</sup>] وَاسْتَغَارَا]

أي : على مذاقيها، كأنه ملك مذاقها وتسلط عليه فهي تميل إليه وتتبعه .

وقولهم : فلان على جلالته يقول كذا، أي : معها، وكأن المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم : ركبته الديون أي لزمته .

ومنها : سِرَّ على اسم الله ، أي ملتزماً به ، فكأنه مركب يحملك إلى مقصودك، ومنه قولهم : مررت على زيد، لأنه يفيد أن مرورك به كان من جهة الفوق، بخلاف معنى : مررت به .

وقوله<sup>(٢)</sup> :

٨٢٧ إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ<sup>(٣)</sup> إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ  
«على» ليست فيه زائدة، بل الكلام على التقديم والتأخير، وأصله : إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا  
مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ، فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع إلى الموصول، كما مر في باب<sup>(٤)</sup>  
الموصولات، فَقَدْ دُمَّ عَلَى «عَلَى مَنْ (٢٤٥ / أ) يَتَّكِلُ» فصار : عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ، فجاز  
حذف الضمير لانتصابه، يَتَّكِلُ صَرِيحًا<sup>(٥)</sup>

قوله : «وقد يكونان» ، أي عن، وعلى، اسْمَيْنِ<sup>(٦)</sup>، فلا يستعملان إلا مجرورين .

(١) ليس في د، ط .

(٢) رَجَزٌ لِأَحَدِ الْأَعْرَابِ، مجهول القائل .

الخزانة ٢٥٢/٤ بولاق، سيبويه ٤٤٣/١ بولاق، المسائل العسكرية ص ٨١، المغني ١٩٢، شرح أبيات المغني  
للبيهقي ٣ / ٢٤٢، ٣٠٤، الخصائص ٢ / ٣٠٥ .

و (يعتمل) : يعمل بنفسه، ويحترف لإقامة العيش .

الشاهد فيه أَنَّ (على) ليست زائدة، وإنما هي مقدمة من تأخير، والأصل : إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ .

(٣) ط : يعتمي .

(٤) في أول هذا الشرح .

(٥) في م تكلمة : «لأن المانع من النصب الصريح كان الحرف الجارة» .

(٦) القائلون باسميتهما : ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، والزبيدي، وابن معروز، والشَّلَوِيُّونَ في أحدِ  
قوليه . [الجنى الداني ٤٧٣ ، وابن الطراوة النحوي ١٩٣] .

بمن، وإنما تتعين، إذن، اسميتهما؛ لأنَّ الجَرَّ من خواصِّ الأسماء، قال<sup>(١)</sup> يصف قطاة :

٨٢٨ عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيْدَاءَ مَجْهَلٍ  
وقال<sup>(٢)</sup> :

٨٢٩ ولقد أراني للرماح دريئة<sup>(٣)</sup> من عن يميني مرةً وأمامي  
فبينان، إذن، لكونهما على لفظ الحرفين، ومناسبتين لهما معنى، فيلزم «عن» الإضافة،  
ومعناه؛ جانب، بخلاف «على»، قال<sup>(٤)</sup> :

٧٣٣ باتت تنوش الحوض نَوْشاً من علا نَوْشاً به تقطع أجوازَ الفلأ  
أي : من فوق.

قوله : «والكاف للتشبيه»، ودليل حرفيته، وقوعه صلة في نحو : جاءني الذي

---

(١) مُزاحم العقيلي، شاعرٌ فصيحٌ يدوي إسلامي، كان في زمن جرير والفرزدق. (الخزانة ٤٥/٣ بولاق).  
المقتضب ٥٣/٣، أسرار العربية ٢٥٦، سيبويه ٣١٠/٢ بولاق، الاقتضاب ٤٢٨، المقرَّب ١/١٩٦،  
الإيضاح المُعْصَدِي ٢٥٩/١، المُقْتَصِد في شرح الإيضاح ٨٤٥/٢، الإشارة إلى تحسين العبارة ٧٨.  
والضمير في (عَدَّتْ) يعود إلى القَطَاة. والظم : ما بين الشريتين. و (تَصِلُ) : يسمع لجوفها صوتٌ من  
العطش. والقَيْض : قشر البيض الأعلى. و (مَجْهَلٍ) : الصحراء التي يجهل فيها، فلا يُهْتَدَى لسبيلها.  
الشاهد فيه أَنَّ (على) يتعين أن يكون اسماً إذا دخل عليها حرف جر كما هنا.  
(٢) قَطْرِي بن الفُجاءة.

(٣) الخزانة ٢٥٨/٤ بولاق، الأمالي الشجرية ٢٢٩/٢، ٢٥٤، شواهد التوضيح ١٤٦، ابن يعيش ٤٠/٨، أسرار  
العربية ٢٥٥، ضرائر الشعر ٣٠٧.  
والدريئة : تُهْمَز ولا تَهْمَز. فتجعل من الدَّزء، وهو الدفع، ومن الدري، وهو الختل. ويمكن حمل البيت عليها  
جميعاً.

الشاهد فيه أَنَّ (عن) اسم بمعنى جانب؛ لدخول حرف الجر عليها.

(٣) ط : درية.

(٤) يُنسب في كتب النحو إلى غيلان بن حُرَيْث !.

على أنه رَجَز لابي النجم العجل. (ديوانه ص ٢١٠). وقد سبق تخريجه. والشاهد فيه ههنا أن (علا) الاسمية  
لا تلزم الإضافة كما هنا بخلاف (عن) فإنها تلزمها.



كزید، فهو مثل : الذي في الدار<sup>(١)</sup>.

فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون بمعنى المثل، والمبتدأ محذوف، أي : الذي هو كزید، أي مثل زید.

قلت : قد تقدم في باب الموصولات<sup>(٢)</sup> : أن حذف المبتدأ في صلة غير «أي» إذا لم تطل، في غاية القلة، واستعمال نحو : الذي كزید : شائع كثير<sup>(٣)</sup>.

وتتعين<sup>(٤)</sup> اسميتها إذا<sup>(٥)</sup> انجرت، كما في قوله<sup>(٦)</sup> :

٨٣٠ يضحكن عن كالبرد المنهم

وإذا ارتفعت، كما في قوله<sup>(٧)</sup> :

٧٧٦ أتنهون، وهل ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفُتْلُ

أو على الابتداء، نحو : كذا عندي درهمًا، على ما قال بعضهم، واستدل بقولهم : إن كذا درهمًا مآلك برفع : مالك، والأولى أن يدعى تركيب كذا كما مر في باب<sup>(٨)</sup> الكنايات، وما ذكره من رفع مالك، غير دال على مدعاه، وسيبويه<sup>(٩)</sup> لا يحكم

(١) انظر أدلة أخرى في الجني الداني ص ٧٨.

(٢) في أول هذا الشرح.

(٣) م : شائع كثير، فلا يكون اسمًا.

(٤) ط : وتتعين.

(٥) د : وتتعين اسميتها مجرورة، نحو قوله :

(٦) العجاج (ملحقات ديوانه ٨٣، ابن الوردي، ليسغ سنة ١٩٠٣ م).

الخزانة ٢٦٢/٤، ابن يعيش ٤٢/٨، ٤٤، المختصص ١١٩/٩،

الإيضاح في شرح المفصل ١٥٧/٢، الفوائد الضيائية ٣٣٣/٢.

و (المنهم) : الذائب.

الشاهد فيه أن الكاف في (كالبرد) يتعين اسميتها إذا انجرت كما هنا، فالكاف اسم بمعنى مثل : صفة لموصوف

محذوف أي : عن ثغر مثل البرد.

(٧) الأعشى . وقد سبق تخريج البيت.

(٨) في هذا الشرح.

(٩) يستفاد هذا من كلامه في الكتاب ١٣/١، ٢٠٣ بولاق . وانظر الجني ٧٨، والمقتضب ١٤٠/٤.

باسميتها إلا عند الضرورة، وأما الأخفش<sup>(١)</sup> فيجوز ذلك من غير ضرورة، وتبعه الجزولي.

وتكون أيضاً، زائدة، إذا لم تلبس بالأصلية، كما في قوله<sup>(٢)</sup> :

٨٣١ لواحق الأقرب فيها كالمُقْ

أي فيها المقق وهو الطول.

ويحكم بزيادتها عند دخولها على «مثل»، في نحو :

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٣)</sup>

أو دخول مثل عليها، كقوله<sup>(٤)</sup> :

٨٣٢ فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

إذ الغرض أنه لا يُشَبَّه بالمشبه، فلا بُدَّ من زيادة إحدى أداتي التشبيه، وزيادة ما

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٤٧٧/١. هذا، وقد وافق الأخفش ابن جني في سر الصناعة ٢٨٥/١.

(٢) رؤية بن العجاج (ديوانه) ص ١٠٦، وليم بن الورد، دار الآفاق، بيروت سنة ١٩٨٠م). وهذا عجز بيت، وصدره : قُبْ من التَّعْدَاءِ حُقْبٌ فِي سَوْقٍ \* ... الشاهد فيه أَنَّ الكاف في (كالمُقْ) زائدة، (أي : فيها مُقٌّ ؛ لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولاً، وليس يريد : أن فيها شيئاً مثل الطول ... إنما يريد أنها طويلة ففيها الطول نفسه، لا شيء يشبه الطول [المبغداديات ص ٤٠٠].

(٣) الشوري ١١/، والآية بتمامها : فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذَرُوكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ. انظر الإشارة للمجاشعي ص ٧٧. والبغداديات ص ٤٠٠.

(٤) رؤية. (ملحقات ديوانه ١٨١). وينسب هذا الرجز، أيضاً، إلى مُحَمَّدٍ الْأَرْقَطِ، كما في سيبويه ٤٠٨/١ ط . هارون.

الخزاعة ٢٧٠/٤ بولاق، العيني ٤٠٢/٢، رصف المباني ٢٠١، البغداديات ص ٣٩٨، سر الصناعة ٢٩٦، إيضاح الشعر ٦٦/ب.

والشاهد فيه إدخال «مثل» على الكاف؛ لأن الكاف بمعنى مثل، والتقدير : مثل مثل عصف، وجاز التكرار لاختلاف اللفظين.

هو على حرف : أولى، ولا سيما إذا كان من قسم الحروف في الأغلب<sup>(١)</sup> ، والحكم بزيادة الحرف أولى، وأما إذا اجتمع الكافان، نحو قوله<sup>(٢)</sup> :

وصاليات ككما يُوثَقَيْن (١٣٥)

فإما أن يكون من باب التوكيد اللفظي، فهما إما إسمان أو حرفان كقوله<sup>(٣)</sup> :  
 .... ولا لئما بهم أبداً دواء ١٣٤  
 وإما أن تكون إحداها زائدة، فتكون تلك الزائدة حرفاً، إذ زيادة الحرف أولى، فتكون، إما الأولى، مثل قوله : لَيْسَ كَمِثْلِهِ<sup>(٤)</sup> شَيْءٌ، وإما الثانية، فهو كقوله : مثل كعصف<sup>(٥)</sup>، ولا يجوز أن يكونا اسمين أو حرفين، وإحداها زائدة.

فإن قلت : لفظ مثل، لأبْدُ له من اسم مجرور، فكيف حكمت بزيادة الكاف في : مثل كعصف ؟.

قلت : لا يمتنع منع الاسم عن الجر، عند الضرورة، وإن كان لازماً للإضافة؛ لأن عمله الجر، ليس بالأصالة، ويجوز أن يكون «مثل» مضافاً إلى مقدر مدلول عليه بعصف، الظاهر، كما قلنا<sup>(٦)</sup> في :

ياتيم تيم عدي<sup>(٧)</sup> ١٣٢

فعلى هذا، لا تكون الكاف زائدة، فكأنه قال : مثل عصف، كعصف، وكذا الكلام في : «ككما».

(١) في د : بعد قوله في الأغلب : كما قرئ في الشواذ على الذي أحسن بالرفع.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٦٢ من القسم الأول.

(٣) مسلم بن معبد الوالي. وصدر البيت : فلا والله لا يلغى لما بي \* ..... وقد سبق تخريجه.

(٤) الشورى / من ١١.

(٥) رؤية. (ملحقات ديوانه ١٨١)، أو تحيد الأرقط، وقد تقدم الشاهد وتخريجه قبل قليل.

(٦) في باب المنادى، في الشرح الأول.

(٧) سبق تخريجه ص ٤٦٠ من القسم الأول.

ويجوز في قوله تعالى :

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(١)</sup> :

أَلَّا يُحْكَمَ بزيادة الكاف<sup>(٢)</sup> ، بل يكون على طريقة قوله<sup>(٣)</sup> :

٨٣٣ ولا ترى الضَّبَّ بها يَنْجَحِر

وقولك : ليس لأخي زيد أخ ، أعني نفي الشيء بنفي لازمه ، لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ، فأخوزيد ملزوم ، والأخ لازمه ، لأنه لا بد لأخي زيد من أخ هو زيد ، فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم ، أي : ليس لزيد أخ ، إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ ، هو زيد .

فكذا هنا : نفيت أن يكون لمثل الله مثل ، والمراد نفي مثله تعالى ، إذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله .

والكاف لا يدخل على المضمَر خلافاً<sup>(٤)</sup> للمبرد<sup>(٥)</sup> ، إذ لو دخله لَأَدَّى إلى اجتماع الكافين إذا شبهت بالمخاطب ، فطرد المنع في الكل .

---

(١) الشَّوَرَى / من ١١ ، وتقدم نَصُّها .

(٢) جَعَلَهَا زَائِدَةً ابْنُ فَارَسٍ [الصاحبي ١٤٥] ، وابن سيدة [المُخَصَّص ١٤ / ٤٩] ، والمَزَادِي [الجنى ٧٩] ، و «المعنى : ليس مثله شيء» .

[الجنى ص ٨٧] . وانظر الإشارة ص ٧٧ ، واللَّمَع ص ١٥٨ ، والبُرْهَان ٣١٠/٤ .

(٣) عمرو بن أحر الباهلي (ديوانه ص ٦٧) ، وقبله : لا تَفْرُغُ الأرنب أهواها ... والبيت في وصف فلاة .

الحزاة ٢٧٣/٤ بولاق ، الخصائص ١٦٥/٣ ، ٣٢١ ، الأمالي الشجرية ١٩٢/١ ، حاشية على شرح بانث سعاد ٧٠٢/١ .

الشاهد فيه أَنَّ الشاعر لم يرد أَنَّ بها أرانب لا يفرعها أهواها ولا ضباباً غير منجمرة ، ولكنه نفى أن يكون بها حيوان .

(٤) المقتضب ٢٥٥/١ .

(٥) م ، د تكملة بعد قوله خلافاً للمبرد : «وإنما لم يدخل عليه لأنه كان يؤدي إلى اجتماع الكافين نحوك ، ومؤنثة ومثنيتها ومجموعها فطرد المنع في الكل وقد جاء في الشعر داخلاً على المنصوب .

وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل، قال<sup>(١)</sup> :

٨٣٤ فأجل وأحسن في أسيرك إنه ضعيف ولم يأسر كإياك أسر

وهو من باب إقامة بعض الضمائر مقام بعض، وعلى المجرور أيضاً، قال<sup>(٢)</sup> :

٨٣٥ فلا ترى بعلاً ولا حلالاً كهُ ولا كهُنَّ إلَّا حاطلاً<sup>(٣)</sup>

وقال<sup>(٤)</sup> :

٨٣٦ وأُم أوعالٍ كهأ أو أقرباً

وقد يدخل في السَّعة على المرفوع نحو : أنا كُنت.

وتحيء «ما» الكافة بعد الكاف ، فيكون لـ : كما، ثلاثة معانٍ :

---

(١) لم أهتم إلى قائله :

الخزانة ٢٧٤/٤ بولاق، مجالس نعلب ١/١٣٣ ط ٣، ضرائر الشعر ٢٦٢.

الشاهد فيه أنَّ الكاف قد تدخل على الضمير المنفصل، كـ (إياك) لضرورة الشعر، كما هنا، قال ابن عصفور : «يريد : كُنت أسر. فوضع إياك موضع (أنت) للضرورة. وإنما قضى على «إياك» بأنها في موضع «أنت» : لأن الكاف لا تدخل في سعة الكلام على مضمَر إلَّا أن يكون صيغته صيغة ضمير رفع منفصل ، نحو قولهم : ما أنا كُنت ولا أنت كُنا». [ضرائر الشعر ص ٢٦٢].

(٢) رؤية (ديوانه ص ١٢٨)، ونُسب البيتان في الكتاب ١/٣٩٢ بولاق، وضرائر الشعر ص ٣٠٨ إلى العجاج. الخزانة ٢٧٤/٤ بولاق، العيني ٣/٢٥٦، المسائل العسكرية ص ٤٤. و (البعل) : الزوج. و (الحلال) جمع حليلة، وهي : الزوجة. والحاطل، والعاضل سواء، وهو المانع من التزويج ؛ لأن الحمار يمنع أخته من حمار آخر يريذهن. يعني أن تلك الأمن جديرات بأن يمنعهن هذا العير. والشاهد فيه قوله : (كه)، و (كهن)، من دخول الكاف على الضمير ضرورة.

(٣) م، د ط : حائلاً.

(٤) العجاج (ملحقات ديوانه ٧٤)؛ وقبله : خَلَى الذَّنَابَاتِ شِبَالاً كَتَبَا. الخزانة ٢٧٧/٤ بولاق، سيبويه ١/٣٩٢ بولاق، شرح شواهد الشافية ٤/٣٤٥، ضرائر الشعر ٣٠٨، ابن يعيش ٨/٤٤، شرح جُلِّ الرُّجَاجِي ١/٣٣١. الإيضاح في شرح المفضل ٣/١٥٨، المسائل العسكرية ص ٤٤. و (أُم أوعال) : هضبة في ديار بني تميم. وهي بالنصب عطفٌ على الذَّنَابَاتِ، وبالرفع على الاستئناف، وخبره (كهأ) أي مثل الذَّنَابَاتِ في القرب منه، أو أقرب إليه منها. والشاهد فيه دخول الكاف على الضمير ضرورة - كسابقه - تشبيهاً لها بلفظ (مثل) ؛ لأنها في معناها.

أحدها : تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى ، كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد ، قال تعالى : «أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ»<sup>(١)</sup> ، قال<sup>(٢)</sup> :

٨٣٧ فإن الحمر من شر المطايا كما الحَبَطَات شر بني تميم  
فلا يقتضي الكاف ما يتعلق به ، لأن الجار إنما كان يطلب ذلك ، لكون المجرور  
مفعولاً ، وذلك لأن حروف الجر موضوعة ، كما ذكرنا ، لأن تفضي بالفعل القاصر عن  
المفعول به ، إليه ، والمفعول به لا بُدَّ له من فعلٍ أو معناه ، فإذا لم تجر ، فلا مفعول  
هناك حتى تطلب فعلاً .

ومعنى : كن كما أنت : كن في المستقبل كما أنت كائن الآن ، فأنت : مبتدأ  
محذوف الخبر ، فأنت تشبه الكون المطلوب منه ، بالكون الحاصل له الآن ، ومنه قوله  
عليه السلام : «كما ( ٢٤٥ / ب ) تكونون يؤلى عليكم»<sup>(٣)</sup> ، شبه التولية عليهم  
المكروهة ، بكونهم المكروه ، أي بحالتهم المكروهة .

(١) الأعراف / ١٣٨ ، والآية بتيامها :

﴿وَجَنُودًا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَمُوسَى أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ  
آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ .

(٢) زياد الأعجم ، من معاصري جرير والفرزدق [الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ / ٤٣٠ - ٤٣٣ تحقيق الأستاذ أحمد  
محمد شاكر ، طبع دار المعارف سنة ١٩٥٨ ، وط ٢ سنة ١٩٦٧ م] .

الحزاة ٢٧٨ / ٤ بولاق ، والأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٥ ؛ وفيه وجدنا بدل فإن ، المقتصد ٢ / ٨٥٢ ؛ وفيه : «فما كافة  
وما بعده جملة من مبتدأ وخبر ، ألا ترى أنك لو قلت : كالذي الحَبَطَات شر بني تميم ، لم يكن كلاماً . ومثله من  
الكلام : زيد صديقي كما عمرو أخي» .

«والشاهد فيه أن الكاف المكفوفة بـ (ما ربما تأتي لتشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى ، تشبه كون الحمر  
من شر المطايا بكون الحَبَطَات شر بني تميم ، ووجه الشبه بينها وجود كلا الأمرين)» .

[المقتصد ٢ / ٨٥٢ هامش ٢٨] .

(٣) حديث ضعيف مُرْسَلٌ . رواه الدَّيْلَمِيُّ ، والقضاعي في مسند الفردوس ، ورواه البَيْهَقِيُّ في شُعَبِ الإِيمَانِ عن  
أبي إسحاق السبيعي .

وهو في كشف الخفاء ، ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ١٢٦ / ٢ للعجلوني ، نشر مكتبة  
القدس سنة ١٣٥٢ هـ . وفي المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ص ٣٢٦  
للسخاوي نشر الخانجي سنة ١٩٥٦ م .

وثانيها : أن يكون «كما» بمعنى «لعل» حكى سيبويه<sup>(١)</sup> عن العرب : انتظرنى كما آتيك ، أي لعلما آتيك ، قال رؤبة<sup>(٢)</sup> :

٨٣٨ لا تَشْتُمِ النَّاسَ كما لا تُشْتَمُ<sup>(٣)</sup>

فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب ، وذلك ، كما يجيء «مما» بمعنى «ربما» ، قال<sup>(٤)</sup> :

٨٣٩ وإني لما أضرب الكبش ضربةً على رأسه تلقى اللسان من الفم

أي : ربما ، وتقول : إني لما أفعل ، أي : ربما أفعل ، وقال بعضهم<sup>(٥)</sup> : إن «بها» يجيء أيضاً بمعنى «ربما» ، نحو : إني بها أفعل ، أي ربما ،

---

(١) الكتاب ١/٤٥٩ بولاق = ١١٦/٣ ط . هارون .

(٢) ملحقات ديوانه ٨٣ ، الخزاعة ٢٨٢/٤ بولاق ، سيبويه ١/٤٥٩ بولاق ، العيني ٤/٤٠٩ ، رصف المباني ٢١٤ ، البغداديات ص ٢٨٩ .

(٣) أي لا تشتم الناس لعلك لا تشتم إن لم تشتمهم . وعلى هذا تكون الكاف في (كما) للتشبيه المكفوفة بـ (ما) قد تغير معناها بالتركيب فصارت بمعنى لعل .

(٤) هو أبو حية النميري ، الهيثم بن الربيع (متوفى سنة ١٨٢هـ) ، شاعر مجيد ، وراجز فصيح ، من أهل البصرة ومخضرمي الدولتين .

الخزاعة ٢٨٢/٤ بولاق ، سيبويه ١/٤٧٧ بولاق ، الأمالي الشجرية ٢/٢٤٤ ، المغني ٤٠٩ ، شرح أبياته للبيضاوي ٣/١٦٣ ، و ٥/٣٢٧ . وفيها : وإنا لما نضرب بدل وإني لما أضرب .

و (الكبش) : رئيس القوم يقارع دونهم ويحميهم .

والبيت «مسبوق بقول الفرزدق :

وإنا لما نضرب الكبش ضربةً على رأسه والحرب قد لاح نورها

فكان أباحية ألم بيت الفرزدق ؛ لأنه متأخر عنه ،

[عن الأستاذ هارون . سيبويه ٣/١٥٦] .

الشاهد فيه أن (من) الجارة لـ (ما) في (لما) ، كفت بـ (ما) تغير معناها وصارت بمعنى (ربما) مفيدة للتكثير أو للتقليل على خلاف في مدلولها .

(٥) السريافي ، وابن خروف ، وابن طاهر ، والأعلم .

[الخزاعة ٤/٢٨٣ بولاق] .

وثالثها : أن تكون بمعنى قران الفعلين في الوجود، نحو : ادخل كما يُسَلَّم  
الإمام، و : كما قام زيد قعد عمرو.

وجوز الكوفية نَصَبَ المضارع بعد «كما» يعني «كيا»، على أن يكون أصله «كيا»  
فحذفت الياء تخفيفاً، ولم يَدفعوا الرفع، ولم يُثبت<sup>(١)</sup> البصرية، لا إفادة «كما» للتقليل،  
ولا نصب الفعل بعده، واستحسن المبرِّد القولين، وأنشد الكوفية :

٦٥٧ لا تظلموا الناس كما لا تظلموا<sup>(٢)</sup>

والبصرية ينشدونه على الأفراد، لا تظلم الناس كما لا تظلم، أي : لعلمًا.

وقد تكون «ما» بعد الكاف مصدريةً، أيضاً، نحو : كما تدين تُدان، و : افعَل  
كما أفعَل.

ويجوز أن يكون القسم الأول ، أعني نحو : كن كما أنت ، وقوله<sup>(٣)</sup> : «كما تكونون  
يولّى عليكم»، من هذا النوع، كما يجوز<sup>(٤)</sup> أن يكون هذا النوع من القسم الأول ،  
أي : تكون «ما» كافة .

وأما «ما» التي بعد «رُبَّ» ، فمن قال إنّ «رُبَّ» حرف، فهي تكفها عن العمل،  
فلا تطلب متعلقاً، كما ذكرنا في «كما»، وتبقى رُبَّ للتقليل، أي لتقليل النسبة التي  
في الجملة الواقعة بعدها، ومَن قال إنها اسمٌ، فهي كافةٌ له، أيضاً، عن طلب  
المضاف إليه.

و «ما» التي بعد كَثُرَ، وَقَلَّ ، وطال، نحو : قلّما، وكَثُرَ ما، وطالما : إمّا كافةٌ للفعل

(١) في م : والبصريون لم يشترطوا.

(٢) الإنصاف، المسألة ٨١، وقد سبق تحريره في نواصب الفعل المضارع.

(٣) أي سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٤) في د : كما يجوز أن تكون (ما) في هذا النوع؛ أعني نحو : كما تدين تُدان كافة كما في القسم الأول.



عن طلب الفاعل، وإما مصدرية، والمصدر فاعل الفعل، وقال بعضهم<sup>(١)</sup> : هي في قوله<sup>(٢)</sup> :

٨٤٠ صَدَدَتْ فَأَطَوَّلْتُ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ  
زائدة، ووصال فاعل «قَلَّ»، وهي عند سيبويه<sup>(٣)</sup> كافة ووصال مبتدأ.

قوله : «ومذ ومنذ إلى آخره»، قد مضى شرحه في الظروف<sup>(٤)</sup> المبنية.

قوله : «حاشا وخلا وعدا للاستثناء»<sup>(٥)</sup>، مضى شرحها في باب الاستثناء<sup>(٦)</sup>.

(١) المبرد، كما في المغني ص ٤٠٤ طبعة المبارك. والحقُّ أنَّ نسبة (ما) في (فلما) زائدة إلى المبرد وَهَمَّ من ابن هشام؛ فإنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في «فلما». [انظر المقتضب ٤٨/١ = ٢٢٢/١ الطبعة الأخيرة هامش (١)].

(٢) هو عُمرُ بْنُ أَبِي ربيعة، كما في [شرح ديوان عمر ص ٥٠٢ تحقيق المرحوم محي الدين. ط. السعادة سنة ١٩٦٠م].

والكتاب ١٢/١، ٤٥٩ بولاق.

وَيُنْسَبُ إِلَى الْمَرَّارِ الْفَقْعِيِّ فِي الْخَزَانَةِ ٢٨٧/٤ بولاق.

وهو في : ضرائر الشعر ٢٠٢، إعراب القرآن للنحاس ١٩٠/٢، المغني ٤٠٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٤٧/٥، و ٢٢٢/٧، ٢٤١، المقتضب ٢٢٢/١ الطبعة الأخيرة، النصف ١/١٩١، و ٦٩/٢، المحتسب ٩٦/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٩، ابن يعيش ٤/٤٣، و ٧/١١٦، و ٨/١٣٢، و ١٠/٧٦.

و (أُطَوِّلْتُ) من أطال، وكان عليه أن يقول : (أَطَلْتُ).

الشاهد فيه أن (ما) في قَلَّمَا عند بعضهم زائدة، و (وصال) فاعل قَلَّمَا، وهي عند سيبويه كافة و (وصال) مبتدأ.

(٣) الكتاب ١٢/١، ٤٥٩ بولاق.

(٤) في الشرح الثاني، الذي صح عزمي على تحقيقه والحمد لله رب العالمين.

(٥) قال الصيمري : «وَأَمَّا (عدا)، و (خلا) فهما في الاستثناء بمنزلة (ليس)، و (لا يكون)، فتضمير فيها اسميهما،

وَتَنْصِبُ ما بعدهما على الخبر، تقول : أَنَا نِي قَوْمُكَ عدا بكرًا، و خلا أخاك، بتقدير : عدا بعضهم بكرًا، و خلا بعضهم أخاك، بمعنى جاوز بعضهم بكرًا. ومنهم مَنْ يجعل «خلا» حرف جرٍّ فيَجْرُ ما بعدها، فيقول : خلا بكر.

فإذا أدخلت «ما» فقلت : ما عدا زيدًا، و ما خلا بكرًا لم يكن إلا النصب؛ لأن (ما) مع (خلا)، و (عدا) بتقدير المصدر، ولا توصل (ما) بالحروف. و أما (حاشا) فهو عند سيبويه حرف خفض، تقول : جاني القوم حاشا زيد، وعند أبي العباس أنه فعل. واستدل بتصريف الفعل منه كقولك : حاشيت أحاشي، كما قاله

الناطقة :

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه و ما أحاشي من الأقوام من أحد

أي ما أستثني، فأعرف ذلك إن شاء الله عزَّ وجلَّ. [التبصرة ٣٨٤/١ - ٣٨٥].

(٦) في الشرح الأول الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن الحفظي.

واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يُتوهم خروجه عن أصله وكونه كلمة أخرى، أو زيادته : أن يبقى على أصل معناه الموضوع هوله، ويُضَمَّن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى، بل الواجب، فلا نقول إن «على» بمعنى «من» في قوله تعالى :

﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ﴾<sup>(١)</sup>،

بل يُضَمَّن «اكتالوا» معنى تحكموا في الاكتيال وتسلبوا، ولا يُحكم بزيادة «في»، في قوله :<sup>(٢)</sup>

[وإن تَعْتَذِرَ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي<sup>(٣)</sup> ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ] يَجْرَحُ فِي عَرَاqِيهَا نَصْلِي ١٠٣

بل يُضَمَّن «بجرح» معنى يؤثر بالجرح<sup>(٤)</sup>.

وقد مضى كثيرٌ من ذلك في أماكنه .

---

(١) سورة المطففين / ٢، ونصّها :

﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَشْتَرُونَ﴾ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٠٤ من القسم الأول .

(٣) ليس في ط ، م .

(٤) في م : معنى يؤثر بالجرح، وكذا قوله تُبدي عن أسيل كما تقدّم . انظر المغنى ٦٧٦، وشرح أبياته للبغدادي

١٣٢/٧ .

## [ الحروف المُشَبَّهة بالفعل ، إِنَّ وأخواتها ] :

قوله : « الحروف المشبهة بالفعل : إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، »  
 «وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ<sup>(١)</sup> ، لها صدر الكلام سوى أَنَّ، فهي بعكسها، »  
 «وتلحقها ما، فتلغى على الأفصح، وتدخل حينئذ على  
 «الأفعال» .

إنما سُمِّيَتْ الحروف المذكورة : الحروف المُشَبَّهة بالفعل، بخلاف «ما» ، لأنها تشبه «ليس» الذي هو فعلٌ ناقصٌ<sup>(٢)</sup> ، وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي، وأيضاً، «ما» الحجازية، تشبه «ليس» معنى لا لفظاً، وهذه تشبه الأفعال المتعدية، معنى كما يجيء، ولفظاً من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً، وأمّا فتحة أواخرها، فإن لم نقل إنها لمسابتها للأفعال، بل قلنا : إنها لاستثقالها بسبب تشديد الأواخر، والياء في «ليت»، فهي جهة أخرى بها تشابه الماضي، فتعمل عمل الأفعال، وإن قلنا إنها<sup>(٣)</sup> لمسابة الفعل فلا تشابه بسببها الأفعال، لأنها تكون، إذن، بسبب المشابهة المتقدمة، فما أُعْطِيت بعد المشابهة، لا يكون بعض جهات المشابهة.

وكذلك نون الوقاية، إن قلنا : إنها لحفظ فتحها، فقط، كما تحفظ سكون «من»، و«عن»، فهي من جهات المشابهة، وإن قلنا : هي لأجل المشابهة، فلا .

فلما شابهت الأفعال المتعدية معنىً، لطلبها الجزأين<sup>(٤)</sup> مثلها، وشابهت مطلق الأفعال لفظاً بما ذكرنا<sup>(٥)</sup>، كانت مسابتها للأفعال أقوى من مشابهة «ما» الحجازية،

(١) عَدَّها سيبويه خمسة حروف، فقال : «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيها بعدها كعمل الفعل فيما بعده .

وهي إِنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ . [الكتاب ٢٨٠/١ بولاق].

ومع سيبويه : المبرد، وابن السراج . ولم يَعدُوا (أَنَّ) المفتوحة؛ لأنها قُرْعٌ . وهو مذهب الفراء . [الجنى ٤٠٣].

وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٢، والفوائد الضيائية ٣٣٦/٢.

(٢) د ، ط : الذي هو فعل ناقص غير متصرف .

(٣) أي فتحة أواخر هذه الكلمات .

(٤) ط : الجزئين . (٥) وهو قوله : من حيث كونها ثلاثة أحرف . الخ .

فَجَعَلَ عملها أقوى، بِأَنَّ قُدَّمَ منصوبها على مرفوعها، وذلك لأنَّ عمل الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب، فعكسه عملٌ غير طبيعي، فهو تصرفٌ في العمل.

وقيل : قُدَّمَ المنصوب على المرفوع قصداً إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر، أو تنبيهاً بِجَعَلَ عملها فَرْعِيّاً على كونها فُرُوعاً للفعل، وهاتان العِلَّتَانِ ثابتان في «ما» الحجازية، ولم يقدِّم منصوبها على مرفوعها، فالعِلَّةُ هي الأولى. ومشابهتها معنىً لمطلق الفعل، من حيث إِنَّ : في : «إِنَّ، وَأَنَّ» معنى حَقَّقَتْ وأكدت،

## [كَأَنَّ] :

وفي «كَأَنَّ»<sup>(١)</sup> معنى : شبهت.

قال الزَّجَّاجُ : هي للتشبيه<sup>(٢)</sup> إذا كان خبرها جامداً، نحو : كأن زيدا أسداً، وللشك، (٢٤٦ / أ) إذا كان صفة مشتقة، نحو : كأنك قائم؛ لأنَّ الخبر هو الاسم، والشئ لا يشبه نفسه.

والأولى أن يقال : هي للتشبيه أيضاً، والمعنى : كأنك شخصٌ قائمٌ، حتى يتغيَّر الاسم والخبر حقيقةً، فيصبح تشبيه أحدهما بالآخر، إلّا أنه حُذِفَ الموصوف، وأقيم الوصف مقامه، وجُعِلَ الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه، صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدَّر، فلهذا تقول : كأني أمشي، وكأنك تمشي، والأصل : كأني رجلٌ يمشي، وكأنك رجلٌ يمشي<sup>(٣)</sup>،

(١) انظر سيبويه ٤٧٤/١ بولاق، والمقتضب ١٠٨/٤.

(٢) في الجنى ص ٥٧٢ نُسِبَ الرأي إلى الكوفيين والزجاجي، وكذلك في المجمع ١٣٣/١، وانظر ابن الطراوة النُّحوي

ص ١٣٤ [د. عياد الشبيبي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي ط ١ سنة ١٤٠٣هـ].

(٣) ط : أمشي .

وقيل<sup>(١)</sup> : هي للتحقيق في نحو : كأنك بالدنيا لم تكن ، وكأنك بالآخرة لم تزل<sup>(٢)</sup> ، وكأنك بالليل قد أقبل .

وأبو علي<sup>(٣)</sup> يعتقد في مثله : زيادة الاسم وحرف الجر ، حتى تبقى «كأن» ، للتشبيه أي : كأن الدنيا لم تكن .

والأولى أن نقول ببقاء «كأن» على معنى التشبيه ، وألاً نَحْكَمَ بزيادة شيء<sup>(٤)</sup> ، ونقول : التقدير : كأنك تبصر بالدنيا ، أي تشاهدها ، من قوله تعالى : ﴿فَبَصَّرْتَهُ بِهِ عَنْ جُنْبٍ﴾<sup>(٥)</sup> ،

والجملة بعد المجرور بالباء : حال ، أي : كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة ، ألا ترى إلى قولهم : كأني بالليل وقد أقبل ، وكأني بزيد وهو ملك<sup>(٦)</sup> ، والباء لا تدخل الجمل إلا إذا كانت أخباراً لهذه الحروف .

## [لكنـن]

وفي «لكنـن» معنى استدركت ، ومعنى الاستدراك : رفع توهم يتولد من الكلام السابق ، رَفَعاً شبيهاً بالاستثناء ، ومن ثم قُدِّرَ الاستثناء المنقطع بلكنـن ، فإذا قلت : جاءني زيد ، فكانه توهم أنَّ عَمراً جاءك<sup>(٧)</sup> لما بينهما من الألفة ، فرفعت ذلك التوهم بقولك : لكنَّ عَمراً لم يَجِء .

(١) ط : فقل .

(٢) قوله : كأنك بالدنيا لم تكن ، وكأنك بالآخرة لم تزل » : هذا قول للحسن البصري . [الجنى ٥٧٣] .

(٣) في المغني ص ٢٥٤ : « وقد اختلف في إعراب ذلك ، فقال الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة في اسم كان ... وقال ابن عُصفور : الكاف والياء في كأنك وكأني زائدتان ... » .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١/٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٥) القصص / ١١ ، والآية بتامها :

﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّبِهِ فَبَصَّرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ .

(٦) د : بعد قوله وهو ملك : « والواو لا تدخل الجملة التي هي خبر هذه الحروف فتبين ضعف قول الفارسي في لكنـن .

(٧) ط : أن عمراً أيضاً جاءك .

## [لَيْتَ] :

وفي «لَيْتَ» معنى تمنيت، وفي «لَعَلَّ» معنى تَرَجَّيْتُ، وماهية التمني غير ماهية الترجي، لا أَنَّ الفَرْقَ بينهما من جهة واحدة، وهي استعمالُ التمني في الممكن والمُحال واختصاص الترجي بالممكن، وذلك لأن ماهية التمني : محبةُ حصولِ الشيء، سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله أو، لا، والترجي : ارتقابُ شيءٍ لا وثوقٌ بحصوله، فَمِنْ ثَمَّ، لا يُقال : لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب : الطمع والإشفاق فالطمع ارتقاب شيءٍ محبوبٍ، نحو : لعلك تُعطينا، والإشفاق : ارتقاب المكروه، نحو : لعلك تموت الساعة .

## [لَعَلَّ] :

وقد اضطرب<sup>(١)</sup> كلامهم في «لعل<sup>(٢)</sup>» الواقعة في كلامه تعالى، لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله، عليه، تعالى .

فقال قطرب وأبو عليٍّ، معناها التعليل<sup>(٣)</sup>، فمعنى :  
﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ<sup>(٤)</sup> تُفْلِحُونَ<sup>(٥)</sup>﴾ ،  
أي : لِتُفْلِحُوا<sup>(٦)</sup> .

(١) م : وقد اضطرت أقوالهم .

(٢) نُقِلَ في (لَعَلَّ) أربع عشرة لَعَةً . [الإنصاف، م ٢٦، المخصص ١٣ / ٢٧٥] .

(٣) هذا المعنى أثبتته الكسائي والأخفش . [الجنى ٥٨٠، المغنى ٣٧٩] .

(٤) الحج ٧٧، ونصها :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ .

(٥) ط : ترجمون، وهو تحريف .

(٦) في الأزهية ص ٢١٨ ط : «معناه : كي تُفْلِحُوا» . وانظر فتح القدير ٣ / ٤٧٠، وتفسير أبي السعود ٤ / ٢٣ .

ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى :

﴿وَمَا يَذِّرُكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾<sup>(١)</sup> ،

إذا لا معنى فيه للتعليل<sup>(٢)</sup> .

وقال بعضهم : هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ، ولا يطرّد ذلك في قوله

تعالى :

﴿... لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾<sup>(٣)</sup> ،

إذا لم يحصل من فرعون تذكّر .

وأما قوله تعالى :

﴿ءَامَنْتُ<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ يَبْعِثُ الْبَرَّ إِلَى<sup>(٥)</sup>﴾ ،

فتوبة يأس لا معنى تحتها ، ولو كان تذكراً حقيقياً لقبل منه .

والحق ما قاله سيبويه<sup>(٦)</sup> ، وهو أنّ الرجاء أو الإشفاق ، يتعلق بالمخاطبين ، وإنما

ذلك لأنّ الأصل ألا تخرج الكلمة من معناها بالكلية ، فلعلّ ، منه تعالى : حمل لنا

على أن نرجو أو نشفق ، كما أنّ «أو» المفيدة للشك ، إذا وقعت في كلامه تعالى : كانت

للتشكيك أو الإبهام ، لا للشكّ ، تعالى الله عنه .

---

(١) الشورى / ١٧ ، والآية بتمامها :

﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ .

(٢) في البرهان ٣٩٢/٤ : «... وأما استعمالها في الخوف ، ففي قوله تعالى : ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ فإن الساعة

خوفه في حقّ المؤمنين ، بدليل قوله :

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مُتَشَفِّقُونَ مِنْهَا﴾ . [الشورى / ١٨ ...] .

(٣) طه / ٤٤ ، ونصّها :

﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ .

(٤) ط : ﴿ءَامَنْتُ بِالَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ . وهو تحريف .

(٥) يونس / ٩٠ ، والآية بتمامها :

﴿وَجَنُودًا يُبْعِثُ إِلَى الْبَحْرِ لِيَبْغُوا فِرْعَوْنَ وَجُنُودَهُ بِغِيَا وَعَدُوا أَنَّ إِذَا دَرَكَهُ الْعُرْقُ قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُ

لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ يَبْعِثُ الْبَرَّ إِلَى<sup>(٦)</sup> وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ .

(٦) الكتاب ١/ ١٦٧ ، ٢/ ٣١١ بولاق .

وقيل : إِنَّ لَعْلَ ، تحييء للاستفهام ، تقول : لعلَّ زيداً قائمٌ؟ ، أي هل هو كذلك .

وأخبارُ هذه الحروف ، عند الكوفيين<sup>(١)</sup> ، مرتفعةٌ بما ارتفعت به في حال الابتداء ، وكذا خبر «لا» التبرئة .

ومذهب البصريين<sup>(٢)</sup> : عمل الحروف في المبتدأ والخبر معاً لطلبها لهما معاً<sup>(٣)</sup>

ويحوز ، عند الفراء<sup>(٤)</sup> ، نصب الجزأين بليت ، نحو : ليت زيداً قائماً ، لأنه بمعنى : تمنيت ، ومفعوله : مضمون الخبر مضافاً إلى الاسم ، أي : تمنيت قيام زيد ، فنصب الجزأين ، كما ذكرنا في علة نصب أفعال القلوب لهما ، ومن ثمَّ جاز : ليت أنَّ زيداً قائمٌ<sup>(٥)</sup> ، كما جاز : علمت أنَّ زيداً قائمٌ ، فهي ، عنده ، كأفعال القلوب في العمل ، سواء .

واستشهد الفراء<sup>(٦)</sup> بقوله<sup>(٧)</sup> :

(١) ، (٢) : «ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو : إنَّ زيداً قائمٌ ، وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر . . .» [الإنصاف ، المسألة ١٢٢ / ١١٥ ط ٢] .

(٣) د : لطلبها لهما معنى .

(٤) الجنى ٣٩٤ ، ٤٩٢ ، المغني ٣٧٦ ، التسهيل ٦١ .

هذا ، وقد ذهب مذهب الفراء ابنُ سلام الجُمُحي . ، كما في شرح جُمَل الزُّجَاجي ٤٢٤/١ ، «وابنُ الطراوة وابنُ السَّيد» ، كما في ابن الطراوة النُّحوي ص ١٧٢ .

(٥) انظر الخزائنة ٤/ ٢٩٠ بولاق .

(٦) المغني ٣٧٦ ، شرح جُمَل الزُّجَاجي ٤٢٥/١ ، الممع ١٣٤/١ ، ارتشاف الضَّرْب ص ٥٨٣ .

(٧) العَجَّاج (ملحقات ديوانه ٨٢ ، ابن الورد ، ليسيع سنة ١٩٠٣ م) .

الخزائنة ٤/ ٢٩٠ بولاق ، سيبويه ٢٨٤/١ بولاق ، معاني الحروف للرماني ١١٣ ، رصف المباني ٢٩٨ ، شرح جُمَل الزُّجَاجي ٤٢٥/١ .

و : (رواجعاً) حال من أيام الصبا ، العامل فيه مافي (ليت) من معنى التمني ، وخبر (ليت) محذوفٌ للعلم به .

[رصف المباني ٢٩٨] : هذا ، وقد روى الجُمُحي في (طبقات فحول الشعراء ص ٦٥ ، دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥٢ م) . أنَّ نَصَبَ الجزأين بِـ (ليت) لُغَةٌ لهم ، وأنَّ منشأ ذلك بلاد العَجَّاج ، فأخذها عنهم .

الشاهد فيه أنَّ الفراء استشهد بهذا البيت على نصب المبتدأ والخبر ، على حين قدَّر الكسائي (رواجع) خبراً له (كان المحذوفة) .



## ٨٤١ ياليت أيام الصبا<sup>(١)</sup> رواجعاً

والبصريون<sup>(٢)</sup> يحملون «رواجعاً» على الحالية<sup>(٣)</sup>، وعامله : خبر «ليت» المحذوف، أي : ياليت أيام الصبا لنا، رواجع.

والكسائي<sup>(٤)</sup>، يقدر «كان»، أي : ياليت أيام الصبا كانت رواجع، وهو ضعيف؛ لأن «كان» و«يكون»، لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالها فيه، فتكون الشهرة دليلاً عليهما، كما في قولهم : إن خيراً فخير.

ويجوز عند بعض أصحاب الفراء : نصب الجزأين بالخمسة<sup>(٥)</sup> الباقية، أيضاً، كما رووا عنه عليه الصلاة والسلام : «إن قعر جهنم لسبعين خريقاً<sup>(٦)</sup>»، وأنشدوا<sup>(٧)</sup> :

٨٤٢ كَانَ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلِمًا مُحَرَّفًا<sup>(٨)</sup>

(١) ط : الصبى.

(٢) انظر سيبويه ١٤٢/٢ هارون، ابن يعيش ١٠٤/١، الجنى الداني ص ٣٩٤.

(٣) م : على أنه حال من خبر «ليت».

(٤) التسهيل ص ٦١، الأصول ١٨٨/١، المفصل ٢٨، ابن يعيش ٨٤/٨.

(٥) إن، أن، كان، لكن. لعل. انظر التسهيل ص ٦١، وابن الطراوة النحوي ص ١٧٢ [د. عياد النبتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي ط ١ سنة ١٤٠٣هـ].

(٦) أخرجه مسلم في باب الإيمان ٣٢٩ (لسبعون). وانظر جامع الأصول ١١/١٤٥.

(٧) أي الكوفيين. [ضرائر الشعر ١٠٨].

(٨) الرجز لمحمد بن ذؤيب الغنائي، في وصف فرس.

الخزانة ٢٩٢/٤ بولاق، المغني ٢٥٥، شرح أبياته للبغدادي ١٨٤/١، المبهج ص ٤٠، ضرائر الشعر ١٠٨، وفيه :

«كَانَ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا

قَادِمَتَا أَوْ قَلِمًا مُحَرَّفَا

يريد : قادمتان أو قلمان محرفان ... ، [شرح جمل الزجاجي ٤٢٥/١].

و (تشوف) : تطلع. والقادمة : إحدى قوادم الطير، وهي مقدم ريشه، في كل جناح عشرة.

الشاهد فيه أن أصحاب الفراء جوزوا نصب المبتدأ والخبر بالخمسة الباقية [إن، أن، كان، لكن، لعل]. ومنها (كان)، وقد نصب الشاعر بها الجزأين : الأول (أذنيه) والثاني (قادمة)

[الخزانة ٢٩٢/٤ بولاق].

وذلك أنَّ اسم «كأن» مشبه، وخبره مشبه به، فهما مفعولان لِشَبَهَتْ : الأول مفعول بلا جَارَ، والثاني (٢٤٦ / ب) مفعول بحرف جر.

وليس ما قالوا بمشهورٍ، وقد رُدَّ على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت ، وقال الممدوح<sup>(١)</sup> : الصواب : تحسب أذنية إذا تَشَوَّفَا قادمة<sup>(٢)</sup> . . . .

فنقول : إنَّ «ليت» متضمنة معنى الفعل، بخلاف أفعال القلوب، فإنها أفعال صريحة، فلا تَصِل بهذا التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزأين، بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تَضَمَّنَه «ليت» .  
وأما نحو قوله<sup>(٣)</sup> :

٨٤٣ ياليت أني<sup>(٤)</sup> وسُبَّيْعاً في غَنَمٍ والخُرج منها فوق كُرَّاز أجَمَ

فإنَّ، مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين<sup>(٥)</sup>، لا أنها مفعول تميت .  
وينبغي، على ما ذهب إليه الأخفش في نحو : علمت أنَّ زيداً قائمٌ، من تقدير المفعول الثاني : أن يقدر، أيضاً، ههنا، خبر «ليت»، والاعتراض كالاعتراض .  
وأجاز الأخفش<sup>(٦)</sup> قياس «لعل»، في مجيء «أنَّ» المفتوحة بعدها على : «ليت»، نحو : لعلَّ أنَّ زيداً قائمٌ، ولم يثبت .

(١) هو الرشيد العباسي، انظر الخزانة ٤ / ٢٩٢ بولاق وما بعدها .

(٢) انظر الخصائص ٢ / ٤٣١ .

(٣) الراعي التَّمِيرِي (ملحق ديوانه ص ٣٠٩ تحقيق راينهرت) .

الخزانة ٤ / ٢٩٤ . إصلاح المنطق ٤٥١ ، اللسان [س / ب / ع] . و (سُبَّيْع) : اسم رجل، و (الْكُرَّاز) : الكبش

الذي يحمل خُرج الراعي، ولا يكون إلَّا أجَمَ : لأن الاقرن يشتغل بالنطاح .

الشاهد فيه أنَّ (أنَّ) مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين، وهذا مما انفردت به ليت .

(٤) سقطت الواو من ط .

(٥) د ، ط : المعمولين .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٠١ .

وأما نصب باقي أخوات «ليت» للجزأين، فممنوع، والمروى : إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لسبعون خريفاً<sup>(١)</sup>، وأما قوله<sup>(٢)</sup> : كَانَ أُذُنِيهِ . . البيت<sup>(٣)</sup>، فقد ذكرنا أنه خُطِيءَ فيه<sup>(٤)</sup>.

قوله : «لها صدر الكلام»، كل ما يغيّر معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً، فمرتبه الصدر، كحروف النفي، وأما «لا» و «لم» و «لن» فقد مرّ في المنصوب على شريطة<sup>(٥)</sup> التفسير : عِلَّةُ جَوَازِ تَوْسُطِهَا، وكحروف التنبيه، والاستفهام، والتشبيه، والتحضيض والعرض وغير ذلك.

وأما الأفعال، كأفعال القلوب، والأفعال الناقصة، فإنها، وإن أثرت في مضمون الجملة، فلم تلزم الصدر، إجماعاً لها مجرى سائر الأفعال.

وإنما لزم تصدير المغيّر، الدال على قسم من أقسام الكلام، ليني السامع ذلك الكلام من أول الأمر، على ما قَصَدَ المتكلم، إذ لو جَوَّزْنَا تأخير ذلك المغيّر فأخّر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغيّر من أول الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المغيّرات، لتردّد ذهنه في أَنَّ هذا التغير راجع إلى الكلام المتقدم الذي حمّله على أنه خالٍ عن جميع المغيّرات، أو أَنَّ المتكلم يذكر بعد ذلك المغيّر كلاماً آخر يؤثر فيه ذلك المغيّر، فيبقى في حيرة.

وكل واحدة من هذه الأحرف تدل على قسم من أقسام الكلام<sup>(٦)</sup>، بخلاف «إن» المكسورة، فإنها<sup>(٧)</sup> تؤكد معنى الجملة فقط، والتوكيد : تقوية الثابت، لا تغيير

(١) الحديث الشريف المتقدم.

(٢) محمد بن ذؤيب العبّاسي.

(٣) كَانَ أُذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قادمة أو قلماً مُحَرَّفَا

(٤) علمنا قَبْلَ أَنَّ الذي خطأه هو الممدوح : الرشيد العبّاسي، وأن الصواب في البيت :

نَحْسَبُ أُذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قادمة أو قلماً مُحَرَّفَا.

(٥) في الشرح الأول.

(٦) م ، د : من أقسام الكلام فوجب تصديرها.

(٧) د : فإنها لا تدل على قسم من أقسام الكلام لأنها تؤكد ، ، ،

للمعنى، إلا أنها، مع ذلك حرف ابتداء، كاللام، فلذلك وجب تصديرها كاللام،  
وأما «أن» المفتوحة، فلكونها مع جزأها في تأويل المفرد لكونها مصدرية، وجب وقوعها  
مواقع المفردات، كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ، والمضاف إليه، ولا تنصدر، وإن  
كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر، لما ذكرنا في باب المبتدأ.

فليت، ولعل، وكان، وأن المفتوحة، لاتدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب،  
سواء كان ذلك الخبر مفرداً أو جملةً.

أما «ليت ولعل» فلأنهما لطلب مضمون الخبر، فلا يتوجه إلى ذلك المضمون طلب  
آخر، إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد.

وأما، كأن، فلأن خبرها، أبداً، مفرد، لأنه مشبه به، كما ذكرنا، وهو إما ذات  
مذكورة شبيهة بها الاسم، نحو: كأن زيدا أسد، أو مقدر، قامت الصفة مقامها  
نحو: كأنك قائم، وكأنك قمت أو تقوم، أو عندك، أو في الدار، كما ذكرنا.

والمفرد المتضمن لمعنى الطلب في كلامهم: اسم الاستفهام فقط، فلو كان خبرها اسم  
الاستفهام لوجب تقديمه عليها، فتسقط، إذن، عن مرتبة التنصير الواجب لها،  
والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون إلا خبرية، لأن النعت، كما مر في بابه  
لا يكون طلبياً، ومن ثم أول<sup>(١)</sup> نحو قوله :

جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط ٩٦

وأما «أن» المفتوحة، فلأن وضعها لتكون مع جزأها في تأويل المصدر، والمصدر لا  
طلب فيه.

فتبين بهذا أن «أن» في نحو قولك : أمرته أن قم، لا يجوز أن تكون مصدرية، على  
ما أجاز سيويوه، وأبو علي، كما تقدم في نواصب<sup>(٢)</sup> المضارع.

(١) «والتقدير: جاؤوا بمذق مَقُولٍ فيه: هل رأيت... فهي معمولة للصفة المحذوفة». [المغني ص ٣٢٥].

هذا، وقد سبق تخريج البيت.

(٢) في منتصف هذا الشرح.

وَأَمَّا «إِنَّ»، وَلَكِنْ»، فلا يمكن كَوْنُ خبرها مفرداً متضمناً لمعنى الطلب لما مرَّ في «كَانَ».

### [ هل تقع الجملة الطلبية خبراً لـ «إِنَّ» ؟ ] :

وَأَمَّا الجملة الطلبية، كالأمر والنهي والدعاء، والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك، فلا أرى منعاً من وقوعها<sup>(١)</sup> خبراً لهما، كما في خبر المبتدأ وإن كان قليلاً، نحو: إن زيدا لا تضربه، وإنك لا مرحباً<sup>(٢)</sup> بك، وإن زيدا هل ضربته، واضرب زيدا ولكن عمراً لا تضربه، وقال<sup>(٣)</sup> :

٨٤٤ ولو أرادت لقات وهي صادقة إن الرياضة لا تنصبك للشيب

---

(١) لقد احتج مكِّي القيرواني على جواز وقوع الجملة الطلبية خبراً لـ «إِنَّ» في هذه الآية الكريمة :  
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنْ النَّاسِ فَنَبِّئْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾  
«[آل عمران / ٢١]»، حيث أعرب جملة بشرهم خبراً لـ «إِنَّ».  
[المشكل ١/ ١٣١].

هذا، وعن جَوَز وقوع الجملة الطلبية خبراً لـ «إِنَّ» :  
«ابن عصفور في شرحه الصغير للجُمَل، وتأوَّلَه في شرحه الكبير للجُمَل». [دراسات، القسم الأول ١/ ٤٤٥].  
(٢) م : وإنكم لا مرحباً بكم.  
(٣) الجَمْعُح الأَسَدِي، مُنْقَذ بن الطَّحَّاح، كما في المفضليات ص ٣٤؛ وفيه : أصابت بدل أرادت، وانظر الخزانة ٢٩٦/٤ بولاق.

والرياضة : التذليل والمعالجة، تنصبك : تتعبك. للشَّيْب : جمع أشيب، وهو متعلق بالرياضة. و(لا تنصبك) نهي وقع خبراً لـ «إِنَّ»، وهو موضع خلاف، الراجح جوازُه، وتقدير الكلام : إن الرياضة للشيب لا تتعبك... وهذا موضع الشاهد.

## [ لَيْتَما ] :

قوله : وتلحقها «ما» فتلغى على الأفصح ، إذا دخلت «ما» على «ليت» جاز أن تعمل ، وأن تلغى ، وروى قوله<sup>(١)</sup> :

٨٤٥ قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

رفعاً، ونصباً، والإلغاء أكثر؛ لأنها تخرج بما، عن الاختصاص بالجملة الاسمية، فالأولى ألا تعمل، كما تقدم في «ما» الحجازية، وإذا أهملت فما، كافة، ومذهب الجمهور أن «ما» الكافة حرف، وقال ابن درستويه<sup>(٢)</sup> : إنها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن، فتكون اسماً والجملة بعدها خبرها.

وإذا أُعْمِلَتْ، فما، زائدة حرفية، كما في قوله تعالى :

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ﴾ ،

(١) النابغة الذبياني (ديوانه ص ٢٤ تحقيق «محمد أبو الفضل»، دار المعارف).

الخزانة ٦٧/٤، ٢٩٧ بلاق، سيبويه ٢٨٢/١ بلاق، الأمالي الشجرية ١٤٢/٢، ٢٤١، ابن يعيش ٥٤/٨، ٥٨، الخصائص ٢/٤٦٠، الإشارة إلى تحسين العبارة ص ١١٤، المغني ٨٩، ٣٧٦، ٤٠٦، التنصرة ٢١٥/١. «وقوله : «فقد»، أي : حسي، موضعه من الإعراب الرفع على المبتدأ...». [ديوان النابغة ص ٢٤].

«والمقصود بقالت : زرقاء اليمامة، وقد تكلم الشاعر بحالها، وهو يرجو النعمان أن يكون حكيماً». [المقتصد ٤٦٩/١ حاشية ١٥٨].

الشاهد فيه أن (ليت) إذا اتصل بها (ما) جاز أن تعمل وأن تلغى، وقد روي هذا البيت بالوجهين.

(٢) المجمع ١٤٤/١.

(٣) آل عمران ١٥٩، والآية بتمامها :

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ .

وَرَوَى أَبُو الْحَسَنِ<sup>(١)</sup> وَحَدَّه فِي : إِنَّمَا وَأَنْمَا : الإِعمال<sup>(٢)</sup> والإِلغاء، (٢٤٧ / أ) والإِعمال<sup>(٣)</sup> قَلِيلٌ فِيهِمَا لَضَعْفِ مَعْنَى الْفِعْلِ فِيهِمَا، لِأَنَّ التَّأَكِيدَ الَّذِي هُوَ مَعْنَاهُمَا : تَقْوِيَةٌ لِلثَّابِتِ، لَا مَعْنَى آخَرَ مُتَجَدِّدٍ.

وَعَدَمِ سِمَاعِ الإِعمالِ فِي : كَأَنَّمَا، وَلَعَلَّمَا، وَلَكِنَّمَا، وَقِيَاسِهَا فِي الإِعمالِ عَلَى : لَيْتَمَا، سَائِغٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ<sup>(٤)</sup> وَأَكْثَرِ النُّحَاةِ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ لَيْتَمَا، وَإِذَا سُمِعَ فِي : إِنَّمَا مَعَ ضَعْفِ مَعْنَى الْفِعْلِ فِيهَا، فَمَا ظَنُّكَ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ، لَكِنِ الْإِلْغَاءُ أَوَّلَى بِالِاتِّفَاقِ، لِعَدَمِ السِّمَاعِ وَفَوَاتِ الْإِخْتِصَاصِ بِسَبَبِ «مَا»، وَسَبَبِيَّةِ<sup>(٥)</sup> يَمْنَعُ الإِعمالِ فِي غَيْرِ (لَيْتَمَا) لِلْسِّمَاعِ الْمَشْهُورِ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ،

### [ تَفْصِيلُ أَحْكَامِ : إِنَّ ، وَأَنَّ ] :

قَوْلُهُ : «فَإِنَّ»، لَا تَغْيِيرَ مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَأَنَّ مَعَ صَلَاحِهَا فِي حُكْمِ «المفرد، وَمَنْ تَمَّ وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلِ، وَالْفَتْحُ» «فِي مَوْضِعِ الْمَفْرَدِ، فَكَسَرْتَ ابْتِدَاءً، وَبَعْدَ الْقَوْلِ، وَبَعْدَ «الموصول، وَفَتَحْتَ فَاعِلَةً وَمَفْعُولَةً وَمُبْتَدَأً، وَمُضَافاً إِلَيْهَا،» «وَقَالُوا : لَوْلَا أَنَّكَ، لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَلَوْ أَنَّكَ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، فَإِنَّ» «جَازَ التَّقْدِيرَانَ، جَازَ الْأَمْرَانَ، مِثْلَ مَنْ يَكْرُمُنِي فَإِنِّي أَكْرَمُهُ،»

(١) المراد الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، قال السيوطي : وويتعين الإلغاء في (إِنَّ)، و(أَنَّ)، و(لَكِنَّ) وَعُزِّيَ إِلَى الْأَخْفَشِ.

[المجم ١/١٤٤].

وفي التصريح ج ١ ص ٢٢٥. [ط دار الفكر] : «وندر الإعمال في (إنما)، نحو : إنما زيداً قائم بنصب زيد. رَوَاهُ الْأَخْفَشُ وَالْكِسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ سَمَاعاً».

(٢) ط : الإِعمال والإِلغاء.

(٣) د : لكن الإعمال قل فيها.

(٤) التصريح ١/٢٢٥.

(٥) الكتاب ١/٢٨٢ بولاق.

٨٤٦ «و : إذا أنه عبدُ الفَقَا واللهازم<sup>(١)</sup> وشبهه، ولذلك جاز العطف  
«على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً، بالرفع، دون المفتوحة،  
«مثل : إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو، ويشترط معنى الخبر لفظاً  
«أو تقديرًا، خلافاً للكوفيين، ولا أثر لكونه مبنياً، خلافاً  
«للمبرد<sup>(٢)</sup> والكسائي<sup>(٣)</sup> في مثل : إنك وزيد ذاهبان ولكن،  
«كذلك، ولذلك دخلت اللام مع المكسورة، دونها، على  
«الخبر أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بينهما،  
«وفي لكنّ، ضعيف، وتخفف المكسورة، فتلزمها اللام،  
«ويجوز إلغاؤها ويجوز دخولها على فعل أفعال المبتدأ.  
«خلافاً للكوفيين في التعميم، وتخفف المفتوحة فتعمل في  
«ضمير شأنٍ مقدّر فتدخل على الجمل مطلقاً، وشدّ إعمالها  
«في غيره، ويلزمها مع الفعل : السين أو سوف، أو قد،  
«أو حرف النفي».

- (١) عجز بيت، وصدرة : وكنت أرى زيداً، كما قيل، سيّداً \* . . . . . والبيت مجهول القائل.  
الخزانة ٣٠٣/٤ بلاق، سيبويه ٤٧٢/١ بلاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠٤، الإيضاح في شرح  
المفصل ١٦٧/٢، ١٨٦، شرح جمل الزجاجي ٣٢٠/١، الخصائص ٣٩٩/٢.  
«أرى، بضم الهمزة، بمعنى أظن، متعدّ لثلاثة مفاعيل، أولها نائب الفاعل، وثانيها (زيداً)، وثالثها (سيّداً)،  
وهو ملازم للبناء للمجهول . . .  
مَنْ جعل (إذا) الفجائية ظرفاً كانت هي خبراً لمبتدأ، وَمَنْ جَعَلَهَا حرفاً كان الخبر محذوفاً، والتقدير : فإذا العبودية  
حاصلة. ويجوز أن يكون المحذوف هو المبتدأ، أي : فإذا أمره العبودية. والمعنى : كنت أظن زيداً سيّداً شريفاً،  
كما قيل فيه، فظهر أنه لثيم . . . . . [المقتضب ٣٥٠/٢ الطبعة الأخيرة هامش (١)].  
و(اللهازم) : جمع لهزمة، وهي عظم ناتية في أصل الحنك .  
و(الفقا) : موضع الصفع، أي أنه ذليل.  
الشاهد فيه جواز كسر همزة إنَّ وفتحها بعد (إذا) الفجائية.  
(٢) ذكر في المقتضب ١١١/٤ جواز الرفع والنصب على اسم (إنَّ) بعد الاستكمال، وخُرُج الرفع على وجهين، ولم  
يشترط أن يكون اسم (إنَّ) مبنياً كما نُسب إليه.  
(٣) التسهيل ص ٦٦.



قوله : فإن ، لا تغيّر معنى الجملة» ، أخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ، فإنّ موضوعاً لتأكيد معنى الجملة فقط ، غير مغيرة لها ، وأنّ المفتوحة موضوعاً لتكون بتأويل مصدر<sup>(١)</sup> خبرها مضافاً إلى اسمها ، فمعنى ، بلغني أنّ زيداً قائمٌ : بلغني قيام زيد ، وكذا إن كان الخبر جامداً ، نحو بلغني أنك زيد ، أي : زديتُك ، فإنّ<sup>(٢)</sup> ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر<sup>(٣)</sup> ، نحو : الفرسيّة ، والضاريّة والمضروبيّة ، وكذا بلغني أنّ زيداً في الدار ، أي : حصول زيد في الدار ، لأن الخبر في الحقيقة : حاصل المقدّر ،

قوله : «ومن ثمّ وجب الكسر» ، أي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة ، وتغيير المفتوحة لمعناها إلى المفرد .

قوله : «فكسرت ابتداء» أي مبتدأ بها ، سواء كان في أول كلام المتكلم نحو : إن زيداً قائم ، أو كان في وسط كلام ، لكنه ابتداء كلام آخر ، نحو : أكرم زيداً ، إنه فاضل ، فقولك : إنه فاضل ، كلام مستأنف ، وقع علة لما تقدمه ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾<sup>(٤)</sup> ،

وكذا تكسر بعد القول ، إذا قصدت به الحكاية ، لا الاعتقاد ، الشامل للعلم ، والظن ، فإنها تفتح ، إذن ، كما تفتح بعد الظن والعلم ، وإنها كسرتها بعد القول بمعنى

(١) د : بتأويل مصدر ويكون خبرها ...

(٢) م : فإن الجامد إذا ألحقت ياء النسب في آخره أفاد معنى المصدر نحو الماهية والكمية .

(٣) يسمونه المصدر الصناعي ، « وقد ورد في كلام العرب قليلاً جداً ، من مثل : جاهلية ، وعجنهية ، وفروسية ، ورهانية ، ولصوصية ... وهذه الصيغ لم تعرف بالمصادر الصناعية إلا عند المتأخرين من العلماء ، وبعض المتقدمين كان يسميها : نظائر ... وقد رأى المجمع اللغوي العربي (ج ١) قياساً المصدر الصناعي للحاجة إلى ذلك في هذا العصر الحديث الذي كثرت فيه المخترعات ، وتشعبت الفنون والعلوم ، فقرر أنه : إذا أريد صنع مصدر من كلمة ، يزداد عليها ياء النسب والتاء . [التبيان في تصريف الأسماء . ط ٦ ص ٥٧ ، ٥٨] .

(٤) يونس / ٦٥ ، ونضها :

﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ .

الحكاية، لأنه ابتداء الكلام المحكي، وكسرت بعد الموصول لأن الصلة لا تكون إلا جملة، نحو: أكرمت الذي إنه فاضل، قال تعالى:

﴿... مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ <sup>(١)</sup>﴾،

وكذا كسرت في جواب القسم، لأنه جملة لا محالة، نحو: بالله إنك قائم، وقد تفتح «إن» في جواب القسم عند المبرد <sup>(٢)</sup> والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام، ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد، أي أقسمت بالله على قيامك، وفيه بُعد، إذ لا يقع المفرد الصريح جواباً للقسم.

وتكسر أيضاً، إذا كانت حالاً، نحو: لقيتك وإنك لراكب، قال تعالى:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ <sup>(٣)</sup>﴾.

لأن الجملة تقع حالاً، ولا دليل على كونها في تأويل المفرد، كما مر.

فإن قلت: أفتحها بتأويل المصدر، فإن المصدر أيضاً، يقع حالاً <sup>(٤)</sup>.

قلت: ذلك إذا كان صريح المصدر، لا المؤول به.

(١) القصص / ٧٦، والآية بينهما:

﴿إِنْ قَدْ رُونَكَ مِنْ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ عَلَيْهِمْ وَءَايَاتُنَا مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُمُ الْمُؤْمِنُونَ أَلَا نَقْرَأُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُجِيبُ الْفَرِحِينَ﴾.

(٢) في المقتضب ١٠٧/٤: «أما (إن) فتكون صلة للقسم؛ لأنك لا تقول: والله زيد منطلق؛ لا نقطاع المحلوف عليه من القسم. فإن قلت: والله إن زيدا منطلق اتصل بالقسم، وصارت (إن) بمنزلة اللام التي تدخل في قولك: والله لزيد خير منك».

إن كلام المبرد صريح في أنه إذا وقعت (إن) في جواب القسم وجب كسر همزتها، وإن لم يكن في خبرها اللام. وما نسب إليه الرضي من أنه يجيز الفتح مع الكوفيين غير صحيح.

(٣) الفرقان / ٢٠، والآية بينهما:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَشْرَبُونَ فِي الْآسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَنْتَصِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾.

(٤) في دبعده قوله: «..... تقع حالاً» ما يلي: «قلت: وأما المصدر فيقع حالاً أيضاً، ولكن إذا كان صريح المصدر، لا المؤول به».

وتكسر، أيضاً، إذا كانت في موضع خبر عن اسم عين، نحو: زيد إنه قائم، وكان عمرو إنه قائم، إذ لا دليل على أن الجملة إذا كانت خبراً للمبتدأ، في تأويل المفرد.

وأما إذا كان المبتدأ حَدَثًا، جاز<sup>(١)</sup> فتح «إِنَّ» في الخبر، نحو: مأمولي إِنَّك قائم، وتكسر أيضاً إذا دخلت في مبتدأ، في خبره لام الابتداء، فإنها لا تجامع إلا المكسورة، لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة، كإن المكسورة، فهما سواء في المعنى.

قوله: «وفتحت فاعلة»، نحو: بلغني أنك قائم، لأن الفاعل لا يكون إلا مفرداً، وكذا المفعول به نحو: علمت أنك قائم، أي: علمت قيامك، وكذا المبتدأ، نحو: عندي أنك (٢٤٧ / ب) قائم، وكذا المضاف إليه، نحو: فعلت هذا كراهية أنك قائم، وكذا المجرور بحرف الجر، نحو: عجبت من أنك قائم.

قوله: «وقالوا لولا أنك<sup>(٢)</sup>»، هو جواب سؤال مقدر وهو: أن لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر «إن»، فأجاب بأن الجملة بعدها لا يجوز إظهار جزأها، كما تقدم في باب المبتدأ، بل يجب حذف الخبر، فلو كسرنا «إِنَّ»، لكان خبر الاسمية ظاهراً غير مقدر، ولا يجوز، ففتحناها لتكون «أَنَّ» مع جزأها في موضع المبتدأ، والخبر محذوف.

---

(١) علمنا قَبْلُ أن الرضي مجرد جواب أما من الفاء. وكان أسهل عليه أن يقول: وإن كان المبتدأ حَدَثًا جاز...

(٢) في سيبويه ٤٦٢/١ بولاق: «وتقول: لولا أنه منطلق لفعلت، فَأَنَّ مبنية على (لولا) كما تبني عليها الأسماء». قال السيرافي في تعليقه على هذا: «يريد معقودة بـ (لولا) في المعنى الذي تقتضيه. و(لولا) مقدمة عليه، وليس بعاملة فيه؛ لأن الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، لا بـ (لولا) ولزومها للاسم بعدها بالمعنى الذي وضعت عليه كلزوم العامل للمعمول به فشبهت به ففتحت (أَنَّ) ولم تكسر؛ لأن (إِنَّ) المكسورة إنما تدخل على مبتدأ مجرد لم يغير معناه بحرف قبله.

وأما على مذهب الفراء<sup>(١)</sup>، ومذهب الكسائي<sup>(٢)</sup> في رفع الاسم الواقع بعد «لولا» كما ذكرنا في باب المبتدأ، ففتحُ «أَنَّ» ظاهر<sup>(٣)</sup>.

قوله : «ولو أنك، لأنه فاعل»، يعني أَنَّ «لو» حرف شرط، فلا بُدَّ من دخولها على الفعل، فلو كسرنا «إِنَّ»، لكانت داخلة على الاسمية، ولا يجوز<sup>(٤)</sup>، ففتحناها لتكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر، وهو ثبت، كما مرَّ في باب<sup>(٥)</sup> الفاعل، وسيجيء في حروف الشرط.

وكذا يلزم فتحها بعد «ما»<sup>(٦)</sup> التوقيتية، نحو: اجلس ما أَنَّ زيداً قائم، لأنها لا تدخل إلا على الفعل، وذلك أنها مصدرية، ويندر دخولها على الاسمية، كما يجيء، فالتقدير: ما ثبت أَنَّ زيداً قائم، كما في : لو أَنَّ قمت، سواء<sup>(٧)</sup>.

قوله : «فإن جاز التقديران»، أي تقدير الجملة وتقدير المفرد، جاز الأمران، أي فتح «أَنَّ» وكسرها، وذلك في مواضع :

بعد فاء الجزاء، نحو : من يكرمني فلني أكرمه، الكسر بتأويل فأننا أكرمه، والفتح على أَنَّ «أَنَّ» مع ما في حيزها مبتدأ محذوف الخبر، أي : فأكرمي له ثابت.

وكذا بعد «إذا» المفاجأة، كقوله<sup>(٨)</sup> :

وكنْتُ أرى زيداً، كما قيل، سَيِّداً إذا أنه عبدُ القفا واللهازم  
أي : إنه عبد قفاه<sup>(٩)</sup>، أي لثيم القفا، يعني «صفعان»، واللهزمتان : عظامان

(١) الفراء يذهب إلى أَنَّ الاسم المرفوع بـ (لولا) نفسها كارتفاع الفاعل بالفعل. [معاني القرآن ٤٠٤/١].

(٢) يرتفع الاسم الواقع بعد (لولا) عند الكسائي والكوفيين على تقدير فعل ثابت (لا) منابه. [الجنى ص ٤٣].

(٣) انظر تفصيل ذلك في الشرح الأول، آخر باب المبتدأ والخبر.

(٤) يعني : وذلك لا يجوز.

(٥) في الشرح الأول.

(٦) ط : ماء.

(٧) أي : هما سواء.

(٨) لم يعرف قائله. وتقدم تحريكه قبل قليل. (٩) د : قفا.

ناتشان في اللحين تحت الأذنين، جمعها الشاعر بما حولها، كقوله : جُبْتُ مذاكيره،  
فالكسر على تأويل : إذا هو عِد القفا، والفتح على تأويل : فإذا عبودية قفاه ثابتة .

وكذا إذا وَلَيْتَ «إِنَّ» : الواو، بعد قولك «هذا» أو «ذاك» تقريراً للكلام السابق،  
قال تعالى :

﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ﴾<sup>(١)</sup> ،

فذلكم خبر مبتدأ محذوف، و «أَنَّ» عطف على هذا الخبر : أي : الأمر ذلك، والأمر  
أيضاً أَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ، وإن كسرت، فعلى عطف «إِنَّ» مع جزأيه<sup>(٢)</sup> على الجملة المتقدمة  
المحذوف أحد جزأيه، قال<sup>(٣)</sup> :

٨٤٧ إني إذا خَفِيتُ نارَ لُرملةٍ أَلْفَى بأرفعٍ تَلِّ رافعاً ناري  
ذاك، وإني على جاري لذِ وَحْدٍ أَحْنُو عليه بما يُجْنَى على الجارِ

فهو مثل قوله تعالى : «ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ»<sup>(٤)</sup> الآية ، فالجملة الاسمية<sup>(٥)</sup> في الآية<sup>(٦)</sup>  
عطفت على الجملة المتقدمة .

(١) الأنفال / ١٨ ، ونصّها :

﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ ،

انظر سيبويه ١٢٤/٣ هارون .

(٢) ط : جزئيهما .

(٣) الأحوص الأنصاري (شعره ١٠٧ ، ١٠٨ جمع وتحقيق إبراهيم السامرائي ، مكتبة النعمان بالنجف سنة  
١٣٨٨هـ) .

الخزاعة ٣٠٤/٤ بولاق، سيبويه ٤٦٣/١ ، ٤٦٤ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠١ ؛ وفيه : مرملة  
بدل لرملة ، بأرفع نار بدل بأرفع تَلِّ ، الخصائص ١٧٥/٣ .

و (المرملة) : المرأة إذا مات عنها زوجها، وأرمل القوم إذا نفد زادهم . و (الحَدْب) : العطف .

والمعنى : «إذا خفيت نارٌ ولم تَرُ بطروق ضَيْفٍ، وَجَدْتُ ناري لُمَيدَ القِرَى» . [شرح أبيات سيبويه للنحاس ص  
٣٠٣] . والشاهد في (ذاك وإني)، حيث كسر إِنَّ لدخول لام التأكيد .

(٤) الحج / ٦٠ ، والآية بتمامها :

﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنَّصْرَتَهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ عَفُورٌ﴾ .

(٥) ط : القسمية

(٦) مَنْ عَاقَبَ لِيَنْصُرْتَهُ اللَّهُ : مَنْ : في موضع رفع لأنه مبتدأ، وهو بمعنى الذي ، وصلته (عاقب)، وخبره =

وكذا إذا وليت نحو: **أَوَّلُ قولي**، وأول كلامي . . . فالفتح على **أَنْ «قولي»** مصدر مضاف إلى فاعله، وليس بمعنى المقول، والتقدير: أول قولي أي أقوالي : حمدُ الله، فلم يجمع لأن المصدر لا يجمع إلا مع قصد الاختلاف، فيكون قد أخبر بالمصدر عن المصدر، والكسر على **أَنْ «قولي»** بمعنى «مقولي»، أي أول مقولاتي، فلم يجمع مع أنه بمعنى المفعول، مراعاة لأصل المصدر، والمعنى : أول مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام وهو : **إني أحمد الله**، فيكون قد قال كلاماً أوله **إني أحمد الله**، ثم أخبر عن ذلك، كما تقول في أول السورة : **«يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ»<sup>(١)</sup>**، وقال عليه الصلاة والسلام **«أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله»<sup>(٢)</sup>**.

ولا يكون قوله : **إني أحمد الله**، معمولاً للفظه قولي، كيف، وليس هو بمعنى

(لينصره الله)، ولا تكون (مَنْ) ههنا شرطية؛ لأنه لا لام فيها، كما في قوله تعالى :

**﴿لَمَنْ يَبْعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾**

[الأعراف / ١٨].

[البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٨/٢].

وانظر البحر ٣٨٤/٦.

(١) النمل / ٣٠، ونصّها :

**﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾**.

قال مكّي في الكشف ٢٢/١ : «ولست ممن يعتقد أنها آية في شيء من القرآن، إنها هي بعض آية في «النمل». ومن قال : إنها آية في أول كل سورة، فقد زاد في القرآن مئة آية وثلاث عشرة آية، ولم يقل بذلك أحد من الصحابة ولا من التابعين . . . ».

وانظر النشر ٢٦٦/١، ٢٦٩.

(٢) نص الحديث : «خيرُ الدعاء يوم عرفة، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير». أخرجه الترمذي عن ابن عمرو بن العاص . أخرجه مالك في الموطأ، باب القرآن ٣٢، والفتح ٢٤٦.

وفي مخطوطة البغدادية ق ٣٢٩ ب، رقم ١٠ :

«قال السيوطي في الجامع الكبير : أخرجه إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي في الأربعين عن علي لكن بلفظ : «أفضل ما قلت أنا والأنبياء قبلي عشية عرفة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير».

المصدر بل بمعنى المقول، فهو كقولك : مضروبي زيد، فزيد مضروب من حيث المعنى، وليس معمولاً لمضروبي.

وقال أبو علي<sup>(١)</sup> : قولي مصدر مضاف إلى الفاعل، و : إني أحمد الله، بالكسر مفعوله، وخبر المبتدأ محذوف، أي : أول قولي ونُطقي بهذا الكلام : ثابت .

ورده المصنف<sup>(٢)</sup> أحسن ردّ، وذلك أن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، فيكون لنطقة هذا الكلام أجزاء : أول ووسط وآخر، والجزء الأول باعتبار كلماته الثلاث : تَلْفِظُه بلفظ «إني»، وباعتبار الحروف : تَلْفِظُه بهمزة «إني»، فيكون المعنى : إذا صرّحنا به : تلفظي بإني، أو بهمزة إني : ثابت، وهو خلف من الكلام، وغير مقصود به للمتكلم.

ويجوز الوجهان بعد «أما»، فإن فتحت، فأما بمعنى : حقاً، تقول : أحقاً أنك قائم، فأنّ، فاعل، أي : أحق ذلك حقاً، أو نقول : حقاً، في معنى الظرف، أي : أفي حق، فيكون، «أنّ» إمّا فاعلاً، أو مبتدأً، على المذهبين، كما مرّ في باب المبتدأ<sup>(٣)</sup>، قال<sup>(٤)</sup> :

---

(١) الإيضاح العُصدي ١٣٠/١، ١٣١، والمثال فيه : «أول ما أقول إني أحمد الله». وانظر شرح جمل الزجاجي ٤٦٥/١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٧١/٢، ١٧٢، وشرح الكافية ص ١٢٣.

(٣) في الشرح الأول.

(٤) النابتة الجعدي . (ديوانه ص ١٦٤ ط . دمشق سنة ١٩٦٤م).

الخزاعة ٣٠٦/٤ بولاق، سيبويه ٤٦٩/١ بولاق، الإيضاح في شرح المفصل ٧١١/١، العيني ٣٠٦/٤، معجم الشواهد ٤٠٦/١.

وبنو خلف هم رهط الأخطل التغلبي، وكانت بينه وبين النابتة الجعدي مُهاجاةً، فقال النابتة فيه ذلك، كأنه يقول : إنه لا يصدق إقدام الأخطل على هجائه.

والرسول ههنا بمعنى الرسالة، وهو ما جاء على (فَقُول) من الأسماء كالوضوء، والظهور، ونظيرها : الألوكة، وهو الرسالة أيضاً.

الشاهد فيه أنّ (حقاً) في معنى الظرف، قد (أنّ) مع معموليّتها مؤولة بمصدر فاعل لـ (ثبت) محذوفاً، أو فاعل للظرف على الخلاف، أو مبتدأ مؤخر والظرف قبله خبره.

٨٤٨ [ ألا أبلغ بني<sup>(١)</sup> خلف رسولاً ] أحقاً أن أخطلكم هجاني  
ودليل كونه في معنى الظرف قوله<sup>(٢)</sup> :

٨٤٩ أفي حق مواساتي<sup>(٣)</sup> أحاكم بما لي ثم يظلمني السريس  
فهو كقوله<sup>(٤)</sup> :

(٦٤) أحقاً بني أبناء سلمى بن جندل تهذؤكم إياي وسط المجالس  
وإن كسرت، فأما، حرف استفتاح، كالأ، تقول : (٢٤٨ / أ) أما إنك قائم،  
قال تعالى :

﴿الْآنَ إِذَا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ ،

وتقول أيضاً، أما والله أنه ذاهب، أي : أفي حق والله أنه ذاهب ، أي ذهابه، و :  
أما والله إنه ذاهب كأنك قلت ألا إنه والله ذاهب .

و «حتى» إن كانت ابتدائية، وجب كسر «إن» بعدها، وإن كانت جارة، أو  
عاطفة، للمفرد فالفتح، نحو : عرفت أمورك حتى أنك صالح . وعجبت من  
أحوالك حتى أنك تفاخر .

ولا يجوز كسر «إن» بعد مُذ، ومنذ، وإن جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو :

(١) ليس في م ، ط .

(٢) هو أبو زيد الطائي . (ديوانه ١٠١ تحقيق نوري حمود القيسي، المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م).

الخزانة ٣٠٩/٤ بولاق، معجم الشواهد ١/١٩٨، اللسان [ س / رس ] .

والسريس : الضعيف ، أو الرجل الذي لم تكتمل رجولته . والشاعر يعاتب أخواله بني تغلب الذين ظلموه ولم  
يردوا إليه ما أخذوه منه .

البيت شاهد على أن مجيء (في) مع (حق) يدل على أن حقا إنما نصب على الظرفية بتقدير (في) وهذا ظاهر . وقول  
الرضي : [في معنى الظرف] لأنه ظرف مجازي مشتمل على المحقق .

(٣) ط : مواساتي .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٨٠ من القسم الأول .

(٥) هود / ٦٠ ، والآية بتمامها :

﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لِقَنَتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بَعْدَ لَعَادِ قَوْمِ هُودٍ﴾ .



ما لقيتك مُدَّ زيد قائم ومذ قيام زيد، رفعاً وجراً؛ لأن الجملة بعدهما مضافٌ إليها، كما مرَّ، في باب الظروف المبنية<sup>(١)</sup>.

والغالب بعد «لا جَرَمَ» : الفتح ، قال تعالى :

﴿لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾<sup>(٢)</sup> ،

فلا، إمَّا ردُّ للكلام السابق<sup>(٣)</sup> على ماهو مذهب الخليل، أوزائدة، كما في : لا أقسم، لأن في جَرَمَ معنى القسم.

وجَرَمَ، فعلٌ ماضٍ عند سيبويه<sup>(٤)</sup> والخليل، وقال سيبويه<sup>(٥)</sup>، معنى جَرَمَ : حَقٌّ : فَأَنْ فاعله . واستشهد بقوله<sup>(٦)</sup>

٨٥٠ ولقد طعنت أبا عينة طعنةً جَرَمْتَ فزارةً بعدها أن يغضبوا

(١) في ط نكملة : «فهي في تقدير المفرد، ألا ترى أن ريث وآية يضافان إلى الجملة، ولكن لما كانت في تقدير المفرد لم يحىء إن بعدهما إلّا مفتوحة كما مرَّ في باب الظروف المبنية.

(٢) النحل / ٦٢، ونصها :

﴿وَيَحْمِلُونَ اللَّهَ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذْبَ أَنَّ لَهُمُ لِقَاءَ اللَّهِ لَكُلِّمٍ لَّجَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ﴾

[انظر وجوه إعراب الآية في دراسات ٢ ق ١١ / ٤٨٧.

والمقتضب ٢ / ٣٥١، الطبعة الأخيرة، حاشية].

(٣) انظر الجنى الداني ص ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥.

(٤) الكتاب ١ / ٤٦٩ بولاق.

(٥) الكتاب ١ / ٤٦٩ بولاق، والمقتضب ٢ / ٣٥١ الطبعة الأخيرة، والاقتضاب ٣١٣.

(٦) هو أبو أسامة بن الضرية، وقيل عطية بن عفيف. [الاقتضاب ٣١٣ ط دار الجليل.

الخرانة ٤ / ٣١٠ بولاق، سيبويه ١ / ٤٦٩ بولاق، المخصص ١٣ / ١١٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٣٦، وللنحاس ٤ / ٣٠٤، مجاز القرآن ١ / ١٤٧؛ وفيه ؛ جمعت بدل جرمت .

هذا، وقد وقع في بعض الكتب المحققة أنهم يضبطون (طعنت) بضم التاء، «وهذا غلط، والصواب فتحها؛ لأن الشاعر خاطب بها كرزاً العقيلي، وكان طعن أبا عينة، وهو حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري يوم الحاجر، ويدل على ذلك قوله قبل هذا البيت :

يا كرزُ إنك قد فتكت بفارسٍ بطلٍ إذا هاب الكفاة وجبوا.

[الاقتضاب ٣١٣].

والبيت شاهدٌ على أن سيبويه قال (جَرَمَ) في البيت فعلٌ ماضٍ بمعنى (حَقَّ) و (فزاره) فاعل، و (أن يغضبوا) بدل اشتغال . . . .

برفع فزارة، وأن يغضبوا : بدل إشتغال منها، أي : حَقَّ غضب فزارة بعدها، وقال الفراء<sup>(١)</sup> : بل الرواية : جرمت فزارة، بنصب فزارة، أي : كسبت الطعنة فزارة الغضب، أي : جرمت لهم الغضب، كقوله تعالى : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾<sup>(٢)</sup> . . . ، أي لا يجرمَنَّ لكم<sup>(٣)</sup>، وبمثله فسر بعضهم الآية، أي : جرم كفرهم : أن لهم النار، فَأَنَّ مفعول جرم .

وقال الفراء<sup>(٤)</sup> : هي، أي لا جَرَمَ، كلمة كانت في الأصل بمعنى : لا بُدَّ، ولا محالة، لأنه يروى عن العرب : لا جُرْمَ<sup>(٥)</sup> والفعل والفعل، يشتركان في المصادر، كالرُّشد والرُّشد، والبخل والبخل، والجُرْمُ : القطع، أي : لا قطع من هذا، كما أن : لا بد، بمعنى : لا قطع، فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي فيها، فلذلك تجاب بما يجاب به القسم فيقال : لا جرم لايتنك، ولا جرم لقد أحسنت، ولا جرم أنك قائم، فمن فتح، فللنظر إلى أصل : لا جَرَمَ، كما تقول : لا بد أن تفعل كذا، ولا محالة أنك تفعل كذا، أي من أن تفعل، ومن أنك تفعل، ومن كسر، فللمعنى العارض في لا جَرَمَ<sup>(٦)</sup> .

(١) الاقتضاب ٣١٣ .

(٢) المائدة ٢ / ٨ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا سَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آثِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَنْتَعُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالْعُدْوَانِ وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [٥ / ٢]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [٥ / ٨] .

(٣) في معجم غريب القرآن ص ٢٧ : يجرمنكم = يحملنكم . ومثله في فتح القدير ٧ / ٢ .

(٤) حروف المعاني والصفات ص ٧٤، والمغني ص ٣١٤ .

(٥) م : لا جَرَمَ، بضم الجيم . [انظر إعراب القرآن للنحاس ٨٥ / ٢] .

(٦) المقصود : ما عرض لها من استعمالها استعمال القسم .

وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوهاً من التغير ج لا جَر<sup>(١)</sup>، بإسقاط الميم،  
و : لا ذا جرم، بزيادة «ذا»، و : لا ذا جَر، بغير ميم، و : لا أن ذا جرم، و : لا  
عن ذا جرم، وأن : زائدة وعين<sup>(٢)</sup> «عن» بدل من الهمزة كما في قوله<sup>(٣)</sup> :

٨٥١ أَعْنُ تَرَسَمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ  
وتقول : شد ما أنك ذاهل، وعز ما أنك قائم، بالفتح، فَشَدَّ، وَعَزَّ، فِعْلَان  
مكفوفان بها، كقَلَّمَا، وَطَلَّمَا، وهما بمعنى «حقاً»، فمعنى شَدَّ ما أنك قائم : حقاً أنك  
قائم، أي : في حق، إِلَّا أَنْ «في» لا تدخل على : شَدَّ وَعَزَّ، لكونهما في الأصل  
فِعْلَيْنِ، ويجوز أن يكون «ما» اسماً معرفة<sup>(٤)</sup> تامة، كما هو مذهب<sup>(٥)</sup> سيبويه في : نِعِمَّا  
صَنِيعُكَ، وَبِئْسَمَا عَمَلُكَ، أي : نِعَمَ الصَنِيعُ صَنِيعُكَ، وَبِئْسَ الْعَمَلُ عَمَلُكَ، وقد  
ذكرنا أن جميع باب فَعُل مضموم العين، يجوز استعماله استعمال نِعَمَ وَبِئْسَ.

وتقول : زيد فاسق، كما أَنَّ عَمراً صالح، ليس «ما» ههنا كافة، كما كانت في  
قولك : زيد صديقي، كما عمرو أخي، ولو كانت كافة، لوجب كسر «ان»، ولا يجوز  
إِلَّا الْفَتْحَ.

فقال الخليل<sup>(٦)</sup> : «ما» زائدة، و «أَنَّ» مجرور بالكاف، ودليل<sup>(٧)</sup> زيادتها قولهم : هذا

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٨٥/٢.

(٢) د : والعين في «عن».

(٣) هو ذو الرمة (ديوانه) ٥٦٧ ط . كمبرج سنة ١٩١٩ م.

الخزانة ٣١٤/٤ بولاق، الخصائص ١١/٢، سر الصناعة ٢٣٤،

المغني ١٩٩؛ وفيه : «يقال : (ترسمت الدار) أي : تأملتھا، وسجم الدمع، وسجمته العين : أسالته، وكذا  
يفعلون في أَنَّ المشددة، فيقولون : أشهد عَنَ محمداً رسول الله، وتسمى عننة تميم».

الشاهد في قوله (عن)، فإن أصلها : أَنَّ، فأبدلت الألف عينا.

(٤) ط : اسماً معرباً تاماً.

(٥) الكتاب ٤٧٠/١ بولاق، وتقدم ذلك في باب أفعال المدح والذم، في هذا الشرح.

(٦) الكتاب ٤٧٠/١ بولاق.

(٧) م : والدليل على زيادتها.

حق مثل أنك ههنا، لكنهم ألزموا الكاف مع أن، هذه الزيادة، كراهة أن يجيء لفظها مثل «كأن».

ومعنى زيد فاسق كما أن عمراً صالح : أي هذا صحيح كصحة ذاك.

وتقول : حقاً أنك ذاهب<sup>(١)</sup> ، وجهد رأي أنك قائم ، بالفتح لا غير ، لأن المعنى : في حق ، وفي جهد رأي ، وإذا جئت بأما فقلت : أما حقاً فإنك ذاهب ، وأما جهد رأي فإنك قائم ، فالكسر هو الوجه ، لأنك لم تضطر مع «أما» إلى جعل الطرفين خبرين لأن ، كما كنت مضطراً إليه من دون أما ، وذلك لأن معمول ما في حيز «إن» يتقدم عليها مع «أما» ، لما يجيء في حروف الشرط ، نحو : أما يوم الجمعة فإنك سائر ، وأما زيدا فإنك ضارب ولا يتقدم عليها من دون «أما» ، فاضطرت إلى فتح «أن» وجعل الظرف المتقدم خبراً.

قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : يجوز : أما في رأيي فأنت ذاهب بالفتح ، والوجه الكسر ؛ لأنك غير مضطر إلى فتحها.

وتقول : أما في الدار فإنك قائم بالكسر ، إذا قصدت أن قيام المخاطب حاصل في الدار ، وأما إن أردت أن : في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فإنه يجب الفتح ،

والتعريف (٢٤٨ / ب) المذكور<sup>(٣)</sup> ، أعني : الفتح في مواضع المفردات ، والكسر في مضان الجمل ، أولى من تعريف أبي علي<sup>(٤)</sup> : «كل موضع يصلح للاسم والفعل

(١) انظر الكتاب ٤٦٨/١ بولاق.

(٢) الكتاب ٤٦٢/١ بولاق ؛ وفيه أما والله أنه ذاهب ، وأما والله إنه ذاهب .

(٣) يقصد الضابط الذي تعرف به مواضع كل من الفتح والكسر .

(٤) الإيضاح القضيدي ١٢٩/١ .

فالكسر، وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح»، لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم، كقوله تعالى :

﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ<sup>(١)</sup>﴾ ،

ولا يتعين الكسر فيه، وأيضا ما بعد إذا المفاجأة، يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح،

---

(١) المائدة / ٩٥، والآية بنهاها :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعِدًّا فَجَزَاءٌ مِمَّا قَتَلَ مِنَ النَّعْيِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيًّا مَا لِي ذُوقَ وَبَالَ أَمْرٍ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ سَلَفٌ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ .

## [ العطف على اسم إن وأخواتها ]

قوله : « ولذلك جاز العطف . . . إلى آخره » ، يعني : ولأجل أن « إن » المكسورة لا تغير معنى الجمل ، كان اسمها المنصوب في محل الرفع ، لأنها كالعدم ، إذ فائدتها التأكيد فقط ، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع .

ثم اعلم أنه يختلف<sup>(١)</sup> عبارتهم في ذلك ، يقول بعضهم ، كما قال المصنف<sup>(٢)</sup> : يعطف على اسم « إن » المكسورة بالرفع ، وبعضهم يقول : على موضع « إن » مع اسمها ، كما قال الجزولي<sup>(٣)</sup> .

وكأن الأول نظر إلى أن الاسم هو الذي كان مرفوعاً قبل دخول « إن » ، ودخولها عليه كلا دخول ، فبقي على كونه مرفوعاً ، لكن محلاً ، لاشتغال لفظه بالنصب ، فإن كاللام في : لزيد ، ولا شك أن المرفوع فيه هوزيد<sup>(٤)</sup> وحده ، لا الاسم مع الحرف الداخل عليه ، فكذا ينبغي أن يكون الأمر مع « إن » .

ومن قال : على موضعها مع اسمها نظر إلى أن اسمها لو كان وحده مرفوع المحل ، لكان وحده مبتدأ ، والمبتدأ مجرّد عن العوامل عندهم ، واسمها ليس بمجرّد .

والجواب أنه باعتبار الرفع مجرّد ، لأن « إن » كالعدم ، باعتباره ، وإنما يعتد بها إذا اعتبرت النصب ، ويشكل عليه ، بأن « إن » مع اسمها ، لو كانت مرفوعة المحل ،

(١) ط : يختلف .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٧٩/٢ ، ١٨٠ ، وشرح الكافية ص ١٢٤ .

(٣) الشرح الصغير للمقدمة الجزولية ص ٨١ ؛ وفيه :

«وتنفرد إن ، ولكن بالعطف على موضعها مع الاسم بعد الخبر . . .» .

(٤) م : هو الاسم وحده .

لكانت مع اسمها مبتدأة، والمبتدأ: هو الاسم المجرد على ما ذكرنا، وهي مع اسمها، ليست اسماً مجرداً<sup>(١)</sup>.

فالأولى أن يقال: العطف بالرفع، على اسمها وحده<sup>(٢)</sup>، وقد ذكرنا في باب الابتداء<sup>(٣)</sup> طرفاً من هذا.

قوله: « لفظاً أو حكماً » راجع إلى المكسورة، فالمكسورة لفظاً نحو: إن زيداً قائم وعمرو، والمفتوحة التي في حكم المكسورة، نحو: علمت أن زيداً قائم وعمرو، فإن ههنا مع اسمها وخبرها، وإن كانت في تقدير المفرد من جهة أن المعنى<sup>(٤)</sup>: علمت قيام زيد، لكنها في تقدير اسمين، إذ « أن » مع اسمها وخبرها سادة مسددة مفعولي علمت، كما أن « إن » المكسورة مع جزأها بتقدير اسمين، أي المبتدأ والخبر، فحكم المفتوحة بعد فعل القلب، حكم المكسورة في قيامها، مع ما في حيزها مقام الاسمين.

وفيما قال المصنف، مع هذا التحقيق البالغ، والتدقيق الكامل: نظر، وذلك لأننا بعد تسليم أن المفتوحة مع ما في حيزها، بتقدير اسمين، نقول: إن ذينك الاسمين بتقدير المفرد، فعلمت أن زيداً قائم، بتقدير: علمت زيداً قائماً، وعلمت زيداً قائماً بتقدير علمت قيام زيد، كما مر في أفعال<sup>(٥)</sup> القلوب، فكونها بتقدير اسمين، لا يخرجها عن كونها مع جزأها بتقدير المفرد، إذ، ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد، أعني المصدر الذي: ذانك الاسمان المنصوبان مؤولان به.

وإنما دعا المصنف إلى هذا التكلف: أنه رأى سيويه<sup>(٦)</sup> مستشهداً على العطف على

---

(١) ط: ساقطة.

(٢) انظر المقتضب ١٣١/٤.

(٣) في الشرح الأول. باب المبتدأ والخبر.

(٤) د: من جهة أن التقدير.

(٥) في هذا الشرح.

(٦) جاء ذلك في الكتاب ٢٨٥/١ بولاق.

محل اسم « إن » المكسورة بقوله تعالى : « وَأَذِّنْ »<sup>(١)</sup> مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ<sup>(٢)</sup> ، و : أذان ، بمعنى : إعلام ، وكذا استشهد سيبويه<sup>(٣)</sup> بقوله<sup>(٤)</sup> :

٨٥٢ وإلا فاعلموا أنا وأنتم \* بغاة ما بقينا في شقاقٍ على العطف على محل اسم إن المكسورة ، بتقدير حذف الخبر من الأول ، والتقدير : أنا بغاة ، وأنتم بغاة<sup>(٥)</sup> ، فلولا أن المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسور لما صح منه الاستدلال المذكور .

وبعض النحاة ، لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة ، قال : إن المفتوحة حُكْمُهَا مطلقاً حُكْمُ المكسورة ، في جواز العطف على محل اسمها بالرفع ، لأنها حرفان مؤكدان ، أصلهما واحد ، فيجوز العطف بالرفع في نحو : بلغني أن زيدا قائم وعمرؤ .

(١) في ط : « وأذان من الله ورسوله » .

(٢) التوبة / ٣ ، والآية بنماها : « وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَنَشِرِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَذَابٌ أَلِيمٌ » .

(٣) الكتاب ٢٩٠/١ بولاق .

(٤) هو بشر بن أبي خازم (ديوانه ١٦٥ تحقيق عزة حسن ، دمشق سنة ١٣٧٩ هـ) .

والبيت من قصيدة قالها يهجو أوس بن حارثة .

الخرزانة ٣١٥/٤ بولاق ، سيبويه ٢٩٠/١ بولاق ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٦ ، ولابن السرياني ١٤/٢ ، الغني ٢٧١/١ ، معجم الشواهد ٢٥١/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٤ . (وبغاة) : جمع باغ ، من البغي ، وهو الظلم والعدوان . والشقاق : الخلاف والتنازع . و (ما) مصدرية ظرفية . أي إن استمر ما بيننا من شقاق عددنا جميعاً بغاة .

«والشاهد فيه أنه أتى بعد اسم (أن) (وأنتم) ضمير المرفوع ، على أنه مبتدأ خبره بغاة ، وحذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه .

(٥) انظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٦ .



والسَّيرافي<sup>(١)</sup>، وَمَنْ تابعه<sup>(٢)</sup>، لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه ، وقالوا: لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم إنَّ المفتوحة مطلقاً، إذ لم يبق معها الابتداء، بل هي مع ما في حَيْزِها في تأويل اسم مفرد، مرفوع أو منصوب أو مجرور، كما ذكرنا، فاسمُها كبعض حروف الكلمة.

وَنَظَرُ أَبِي<sup>(٣)</sup> سعيدٍ : صحيحٌ ، فنقول<sup>(٤)</sup> : إن قوله تعالى : «ورسولُهُ» عطف على الضمير في «بريء»<sup>(٥)</sup>، وجاز ذلك بلا تأكيدٍ بالمنفصل، لقيام الفصل (٢٤٩/أ) بقوله : من<sup>(٦)</sup> المشركين، مَقَامَ التأكيد، أو نقول : رسوله مبتدأ خبره محذوف أي : ورسوله كذلك، والواو اعتراضية، لا عاطفة ونقول في قوله<sup>(٧)</sup> :

وإِلَّا فاعلموا أَنَّا وأنتم \* بُغَاةٌ ما بَقِينَا في شِقَاقِ ٨٥٢  
إِنَّ : ما بقينا في شقاق، خبر «أنا» وقوله : وأنتم بغاة، جملة اعتراضية لكن لا يَتِمُّ لنا مثل هذا في قوله<sup>(٨)</sup>،<sup>(٩)</sup> ..

(١) سيبويه ٢٩٠/١ بولاق .

(٢) ط : تبعه .

(٣) أي السَّيرافي .

(٤) ط : فنقول .

(٥) قال مكِّي بن أبي طالب : «... فعطفه على المضمر في «بريء» حسن جيد ، وقد أتى العطف على المضمر

المرفوع في القرآن من غير تأكيد، ولا ما يقوم مقام التأكيد؛ قال الله جل ذكره: «ما أشركنا ولا آبائنا الأنعام /

١٤٨، فعطف الآباء على المضمر المرفوع...». مشكل إعراب القرآن ٣٥٥/١. وانظر البحر ٦/٢، ٦/٥،

والبيان ٣٩٤/١.

(٦) ط : من الله .

(٧) هو بشر بن أبي خازم . وتقدم تخريج البيت قبل قليل .

(٨) ، (٩) : هذان البيتان من قصيدة واحدة، أوردها أبو تمام في الحماسة، وهي من شعر جعفر بن عتبة الحارثي، قالها بعد أن حُكِمَ عليه بالقتل قصاصاً .

الحزانة ٣١٩/٤ بولاق ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٧/١ ، ٢٨ [عالم الكتب ، بيروت] ، شرح ديوان

الحماسة للمرزوقي ٥٤ [تحقيق الأستاذ هارون ، لجنة التأليف سنة ١٣٧٢هـ].

٨٥٣ فلا تحسبن أني تَحَشَّعْتُ بعدكم \* لشيءٍ ولا أني من الموت أفرقُ

بعد قوله

ولا أنا بمن يزدهيه وعيدكم \* ولا أني بالمشي في القيد أُحرقُ  
لأن قوله : ولا أني بالمشي في القيد أُحرق ، عطفٌ على : أني تَحَشَّعْتُ ، فلو جعلنا  
قوله : ولا أنا بمن يزدهيه وعيدكم ، جملة اعتراضية ، لكانت «لا» داخلة على معرفة  
بلا تكرير ، ولا يجوز ذلك إلا عند المبرد .

ولوروي : ولا إني بالمشي في القيد ، بالكسر ، لارتفع الإشكال وكان قوله : ولا  
أنا بمن يزدهيه ، مستأنفاً ، و «لا» مكررة .

وحكم «لكن» في جواز العطف على محل اسمها : حكم «إن» المكسورة ، خلافاً  
لبعضهم ، قال سيبويه<sup>(١)</sup> بعد ذكره جواز العطف على محل اسم «إن» بالرفع : لكن ،  
الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة «إن» ، يعني في جواز العطف المذكور ، وتفارقها في أن  
اللام لا تدخل على ما في حيزها ، دون «إن» ، كما يجيء .

وإنما كانت «لكن» مثل «إن» ؛ لأن معنى الابتداء بعدها لم يزل ، لأن  
الاستدراك في الحقيقة معني راجع إلى ما قبله ، لا إلى ما بعده ، إذ هو حفظ الكلام

و(تَحَشَّعْتُ) : تكلفت الخشوع ، والخشوع في البصر والصوت كالخضوع في البدن ، و(أفرقُ) : أخاف . و  
(الأخرق) : قليل الرفق .

والشاعر في البيت يصف نفسه بالصبر على ما يلقاه من الشدة .

الشاهد ههنا أن تحريج بيت بشر السابق ، وهو جعل جملة (أنتم بغاة) اعتراضاً بين أنا وخبره ، وهو قوله : (ما  
بقينا في شفاق) لا يتمشى مثله هنا ؛ لأن قوله : (ولا أني بالمشي في القيد أُحرق) عطفٌ على (أني تَحَشَّعْتُ) ،  
فلو جعل قوله (ولا أنا بمن يزدهيه وعيدكم) جملة اعتراضية لكان «لا» داخلة على معرفة بلا تكرير . ولا يجوز  
ذلك إلا عند المبرد . ولوروي إني بالمشي ، بالكسر ، لارتفع الإشكال ، وكان قوله (ولا أنا بمن يزدهيه :  
مستأنفاً ، و «لا» مكررة .

(١) الكتاب ٢٨٦/١ بولاق .

السابق ، نفيًا كان ، أو إثباتًا ، عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب ولكن ، فقولك ، ما قام زيد لكن عمرًا قائمٌ ، حَفِظْتَ فيه عدم القيام عما تُؤمُّ من دخول عمرو فيه ، وكذا في : قام زيد لكن عمرًا لم يَقُمْ .

وأجاز الفراء<sup>(١)</sup> رفع المعطوف على اسم « كَأَنَّ » ، و « لَيْتَ » ، و « لَعَلَّ » أيضًا ، لكونه في الأصل مبتدأ ، وَمَنْعُهُ غَيْرُهُ ، لخروجه عن معنى الابتداء ، بما أوردت فيه الحروف من المعاني ، وهو الحق .

والوصف ، وعطف البيان ، والتوكيد ، كالمنسوق عند الجرّمي<sup>(٢)</sup> ، والزجاج<sup>(٣)</sup> ، والفراء<sup>(٤)</sup> في جواز الحمل على المحل ، ولم يذكر غيرهم ذلك ، لا مَنْعًا ولا إجازةً ، والأصل الجواز ، إذ لا فارق .

قال الزجاج : قوله تعالى : « عَلَامُ الْغُيُوبِ » في قوله : « قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَافُ الْغُيُوبِ<sup>(٥)</sup> » ، صفة<sup>(٦)</sup> ربي ، ويحتمل رفعه وجوهاً أُخَرُ<sup>(٧)</sup> .

ولم يذكروا البدل<sup>(٨)</sup> ، والقياس<sup>(٩)</sup> كونه كسائر التوابع في جواز الرفع ، تقول : إن

---

(١) الجمع ١٤٤/٢ .

(٢) الدرر المصون ، ملحق المجلد الخامس ص ٥٣ . تقدم به د . الخراط ، فنال درجة مشارك .

(٣) ، (٤) الجمع ١٤٤/٢ ، المساعد ٣٣٨/١ .

(٥) سبأ / ٤٨ .

(٦) في ابن يعيش ٦٨/٨ : « وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف » . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١٨٠/٢ ، ١٨١ ،

(٧) البدل ، وخبر مبتدأ محذوف . انظر المشكل ٢١٢/٢ .

أو خبر بعد خبر ، أو بدل من الضمير في (يقذف) . . . انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٨١/٢ .

(٨) سيويه ، والمبرد جَوَزًا البدل . [سيويه ٢٨٦/١ بولاق ، المتعصب ١١٣/٤ ، ١١٤] . هذا ، وتقرأ (علام) بالنصب . [شواذ ابن خالويه ١٢٢] .

(٩) م ، د : والقياس أن يكون مثل سائر التوابع .

الزَيْدَيْنِ استحسنتهما، شمائلهما، بالرفع، كما جاز ذلك في اسم « لا » التبرئة المشبهة  
بِإِنَّ، نحو: لا غلام رجل في الدار إلا زيد.

فلا يُحمل على المحل، عند البصريين إلا عند<sup>(١)</sup> مُضَيِّ الخبر، فلا يجوز، عندهم  
، إِنَّ زَيْداً وعمرو قاتمان، وأجازه الكِسائي<sup>(٢)</sup>.

ولمّا منعوا من ذلك لأن العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم: الابتداء، والعامل  
في خبر « إِنَّ » : إِنَّ، فيكون قاتمان خبراً عن زيد وعمرو معاً، فيعمل عاملان مختلفان  
مستقلان في العمل، رفعاً واحداً فيه، وذلك لا يجوز؛ لأن عامل النحو، عندهم  
، كالمؤثر الحقيقي، كما ذكرنا في صدر<sup>(٣)</sup> الكتاب، والأثر الواحد الذي لا يتجزأ: لا  
يصدر عن مؤثرين مستقلين في التأثير، كما ذكر في الأصول، لأنه يستغني بكل واحد  
منهما على الآخر، فيلزم من احتياجه إليهما معاً: استغناؤه عنهما معاً.

ولو فرق الخبران بالعطف نحو: إن زيداً وهندٌ: قائم وخارجة لم يأت الفساد  
المذكور، فيجب جوازه، ويكون الكلام من باب اللَّفِّ كقوله تعالى: «وَمِنْ رَحْمَتِهِ  
جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ»<sup>(٤)</sup>.

فإذا قُدِّمَت الخبر على العطف، فإمّا أن تأتي للمعطوف بالخبر ظاهراً نحو: إن  
زيداً قائم وعمرو كذلك، أو تحذفه وتقدره، والأكثر الحذف، نحو: إن زيداً قائم  
وعمرو، ولا يجوز أن يكون هذا من باب عطف المفرد؛ لأنَّ « قائم » لا يكون خبراً  
عن الاسمين.

(١) د: بعد مُضَيِّ الجملة. وفي م: بعد مُضَيِّ الخبر.

(٢) المجمع ١٤٤/٢، والمساعد ٣٣٨/١.

(٣) في الكلام على العامل في الشرح الأول.

(٤) القصص / ٧٣؛ ونصها: «وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ  
تَشْكُرُونَ».

وإنما أجاز الكسائي<sup>(١)</sup> نحو : إنَّ زيدا وعمرو قاتمان ، لأن « إنَّ » وأخواتها ، لا تعمل عند الكوفيين<sup>(٢)</sup> في الخبر ، فالعامل في خبر « إنَّ » اسمها ، لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده ، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين .

والفراء ، توسَّط مذهبيَّ سيبويه والكسائي ، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقاً ، بل فَصَّل وقال : إنَّ خَفِيَ إعراب الاسم بكونه مبنياً ، أو معرباً مقدَّر الإعراب : جاز الحمل على المحل قبل مُضَيِّ الخبر نحو : إنك وزيد قاتمان ، وإن الفتى وعمرو قاعدان ، وإلا ، فلا ؛ لأنه لا يُنكر في الظاهر ، كما أنكر مع ظهور الإعراب في المعطوف ، وذلك لأنَّ خبراً واحداً عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبدع ، ولا كذلك إذا خَفِيَ إعراب المتبوع ، ولا يلزمه ، أيضاً ، توارد المستقلَّين على أثر واحد لأن مذهبه في ارتفاع خبر « إنَّ » : مذهب الكسائي .

وأما قوله تعالى : ( ٢٤٩/ب ) « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا . . . مَنْ أَمَرَ »<sup>(٣)</sup> . . . ، فعلى أنَّ الواو في « والصابئون » ، اعتراضية لا للعطف ، وهو مبتدأ محذوف الخبر ، أي : والصابئون كذلك ، لِسَدِّ خبر « إنَّ » مَسَدَّهُ ودلالته عليه<sup>(٤)</sup> ، كما في : يا تيم تيم عدي ، على مذهب المبرد<sup>(٥)</sup> ، ومنه قوله<sup>(٦)</sup> :

(١) الجمع ١٤٤/٢ .

(٢) م ، د : لا تعمل عند الكوفيين إلا في المبتدأ دون الخبر .

(٣) المائدة / ٦٩ ، والآية بتمامها : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ أَمَرَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ  
الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » .

(٤) انظر دراسات ، القسم الأول ٥٠٥/١ ، مشكل إعراب القرآن ٢٣٧/١ ، ٢٣٨ .

(٥) المقتضب ٢٢٩/٤ ، والاختش يذهب يذهب مذهب المبرد .

[ الأمالي الشجرية ٤٥٣/٢ - ٤٥٥ ] .

(٦) ضامىء بن الحارث البرجمي .

الخزانة ٣٢٣/٤ بولاق ، سيبويه ٣٨/١ بولاق ، شرح أبيات سيبويه لابن السَّيرافي ٣٦٩/١ ، فُرحة الأديب ص ٨٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٣ ، ١٤١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، المغني ٦١٨ ، رصف المباني

١٦٧ ، ابن يعيش ٦٨/٨ ، التبصرة ٢١٠/١ .

٨٥٤ فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ \* فَإِنِّي وَقْيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

أي : فَإِنِّي ، وَقْيَارٌ كَذَلِكَ ، بِهَا لَغَرِيبٌ<sup>(١)</sup>.

وسمع سيبويه<sup>(٢)</sup> قبل الخبر : توكيد اسم «إِنَّ» المبني ، وكذا المعطوف غير منوي الخبر ، نحو : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، و « ذاهبان » خبر عنها بلا شك ، وسهّل ذلك وجوّزه بعض التجويز : بناء الاسم .

وأجاز الكسائي<sup>(٣)</sup> رفع المعطوف على أول مفعوليّ: ظن وأخواتها، إِنَّ خَفِيَ إعراب الثاني، نحو: ظننت غلامك زائري وعمرو، وليس بشيء؛ لأن « ظن » عامل قوي، أثر في الاسمين اللَّذَيْن بعده، بأن صار به مضمونها مفعولاً به، وإذا منعوا ذلك في ليت ولعل، لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح ؟

وإنما اشترط خفاء إعراب الثاني، ليكون المفعولان في الظاهر كاسم «إِنَّ» وخبرها، فتقلّ الشناعة .

---

وقيار : اسم فارس الشاعر، لا اسم جملة كما زعم ابن السريافي، وهو الفرس الذي أوطاه ضابئ بعض صبيان أهل المدينة حتى أخذه عثمان رضي الله عنه وحبسَه . [ انظر فرحة الأديب ص ٨٧ ] .  
الشاهد في قوله (قيار) فإنه مبتدأ ، حذف خبره ، والجملة اعتراضية بين اسم إن وخبرها والتقدير : فَإِنِّي وَقْيَارٌ بِهَا كَذَلِكَ لَغَرِيبٌ .

(١) « فعطفه على الموضع . . . ويروى (وقياراً) يعطف على اسم إن، ويكون (لغريب) خبراً عن أحدهما، واكتفى به عن خبر الآخر. » [ شرح أبيات سيبويه لابن السريافي ١/ ٣٧٠ ، وللنحاس ص ٣٣ ] .

(٢) الكتاب ٢٩٠/١ بولاق .

(٣) التسهيل ص ٦٦ .

قوله : «خلافاً للمبرد والكسائي» ، الظاهر أنَّ هذا مذهب الفراء والإطلاق<sup>(١)</sup>  
مذهب الكسائي ، كما هو مذكور في كتب النحو .

قوله : « ولكنْ كذلك » أي في أحكام الحمل على المحل .

قوله : « ولذلك دخلت اللام » ، أي : ولأجل كون المكسورة ، مع جزأها<sup>(٢)</sup> في  
تقدير الجملة .

قوله : « دونها » ، أي دون المفتوحة .

---

(١) التسهيل ص ٦٦ . «أي في إجازته الرفع قبله مطلقاً ، نحو : إنَّ زيداً وعمرو قاتمان . وإنك وزيد ذاهبان .  
ولا يشترط خفاء إعراب الاسم ، خلافاً للفراء - فيجوز عنده : إنك وزيد ذاهبان ، ويمتنع إنَّ زيداً وعمرو  
قاتناً» .

[ المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٣٦ ] .

(٢) ط : مع جزئها .

## [ تفصيل أحكام لام الابتداء ]

اعلم أنَّ هذه اللام : لام الابتداء، المذكورة في جواب القسم، وكان حقها أنَّ تدخل في أول الكلام، ولكنَّ لما كان معناها هو معنى « إن » سواء<sup>(١)</sup>، أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء، كرهوا اجتماعهما، فأخروا اللام وصدروا « إن »، لكونها عاملة، والعامل حريٌّ بالتقديم على معموله، وخاصةً إذا كان حرفاً، إذ هو ضعيفُ العمل، وراعوا مع تأخير اللام شيئين: أحدهما: أن يقعَ بينهما فصلٌ؛ لأنَّ المكروه هو الاجتماع، والآخر: أنها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدرُ الكلام، أعني المبتدأ، أو الخبر المقدم، أو معمول الخبر المقدم، كما مضى في جواب القسم، نحو: لزيدَ قائمٌ، ولقائِمُ زيدٌ، ولطعامُك زيدٌ آكلٌ، لا تدخل<sup>(٢)</sup> بعد التأخر إلا على أحد الثلاثة، نحو: إنَّ من الشعر لحكمةٌ<sup>(٣)</sup>، وإنَّ زيدا لقائمٌ، وإنَّ زيدا لفي الدار قائمٌ، ولا تدخل على متعلِّق الخبر<sup>(٤)</sup> المتأخر عن الخبر، فلا يقال: إنَّ زيدا قائمٌ لفي الدار، لِشَلَّا يُبخسَ حقُّها كُلُّ البخسِ، بتأخير ما حقُّه صدرُ الكلام عن جزأَيِ الكلام اللذين هما العُمدتان .

وإنما تدخل على الاسم إذا فصلَ بينه وبينها بظرف هو الخبر، نحو: « إنَّ عليَّنا للهدى<sup>(٥)</sup> »، أو بظرف متعلق بالخبر نحو: إنَّ في الدار لزيداً قائمٌ، ولا ينكر عمل ما بعد اللام فيما قبله لنقصان<sup>(٦)</sup> حقِّه في التصدُّر .

(١) أي : هما سواء .

(٢) مرتبط بقوله : لما سقطت عن مرتبتها .

(٣) ط : لحكما .

(٤) م : على متعلق الخبر إذا تأخر عنه .

(٥) الليل / ١٢ .

(٦) م : لنقصان تصدِّره بوقوعه في حيز إن .



وقوله تعالى: « وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ <sup>(١)</sup> »، الأولى فيه لام الابتداء، والثانية جواب قسم محذوف، والجملة القسمية صلة <sup>(٢)</sup> مَنْ، أو صفته <sup>(٣)</sup> .

ولأنما تدخل على الخبر إذا لم يكن ماضياً مجرداً عن « قد »، فلا يجوز: إن زيدا لقام، كما يجوز: إن زيدا ليقوم، بل تقول: إن زيدا لقد قام، كما مضى في شرح جواب القسم، ويجوز في نِعَمَ وبِئْسَ، نحو: إن زيدا لنِعَمَ الرجل، كما مرَّ هناك، وإذا كان الخبر مضارعاً مصدراً بحرف التنفيس، جاز دخول هذه اللام عليه، نحو: إن زيدا لسوف يقوم، خلافاً للكوفيين كما مرَّ في باب المضارع.

ولا تدخل هذه اللام في حروف النفي، كما مرَّ في جواب القسم، ولا في حرف الشرط، فلا تقول: إن زيدا لئن ضربته يضربك، ولا على اسم فيه معنى الشرط؛ لأن اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر، فتنافرا، ولا تدخل على جواب الشرط، فلا تقول: إن زيدا من يضربه لأضره؛ لأن جواب الشرط وحده، ليس هو الخبر، بل هو مع الشرط، وأجازه ابن الأنباري.

ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر، فلا تقول: إن كل رجل لوضعته؛ لأن أصلها لام الابتداء، فلا تدخل إلا على ما كانت تدخل عليه، وقد ذكرنا مواضعها، وأجازه الكسائي، نظراً إلى سدها مسدداً الخبر.

---

(١) النساء / ٧٢، والآية بتامها: « وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مِصْيَةٌ قَالُوا قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْنَا إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا ».

(٢) « والعائد الضمير المستكن في « لَيُبَطِّئَنَّ » وفي هذه الآية رد على من زعم من قدماء النحاة [ أحمد بن يحيى، ثعلب . النهر الماد ٢٩٠ / ٣ ] أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه إذا كانت جملة القسم قد عريت من ضمير، فلا يجوز: جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه . . . ».

[ البحر / ٢٩١ / ٣ ] .

وانظر البيان ٢٥٩ / ١ .

(٣) فتكون (من) الواقعة اسماً لـ « إن » تكرة موصوفة.

[ انظر التبيان ٣٧١ / ١ ] .

وإذا وقعت الاسمية خبر «إن» فالوجه دخولها على الجزء الأول، نحو: إن زيدا لأبوه قائم، وقد حكي: إن زيدا وجهه لحسن، وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر، على ما أجازه ابن الأنباري وكلاهما ضعيف؛ لأنَّ حقها، لما سقطت عن التصدير: ألا تتأخر<sup>(١)</sup> عن الاسم، وعن أول أجزاء الخبر.

وإذا أردت إدخالها<sup>(٢)</sup> في خبر «إن» الذي في أوله لام القسم، وجب (٢٥٠/أ) الفصل<sup>(٣)</sup> بينهما، لكرهية اجتماع اللامين، قال تعالى: «وإن كلاً لَيُؤْفِقُنَّهْم»<sup>(٤)</sup>، فصل بينهما<sup>(٥)</sup> بما الزائدة<sup>(٦)</sup>، كما قلنا في: زيد صديقي، كما أن عمراً أخي.

وإنما تدخل على معمول الخبر المتقدم على الخبر، إذا لم يكن الخبر ماضياً مجرداً عن «قد» نحو: إن زيدا لطعامك آكل، وإني لبك واثق، ولا تقول: إن زيدا لفي الدار قام، كما ذكرنا في جواب القسم، وأجازه الأخفش، وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة، وهو<sup>(٧)</sup> الفصل<sup>(٨)</sup> المسمى عماداً<sup>(٩)</sup> كقوله تعالى: «إنك لأنتَ الحليمُ

(١) ط: يتأخر.

(٢) ط: دخولها.

(٣) د: وجب أن يفصل بينهما.

(٤) هود / ١١١، ونضها: «وإن كلاً لَيُؤْفِقُنَّهْم رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ». [انظر دراسات

ق ١١ / ٤٤٣].

(٥) م: بين اللامين.

(٦) قال مكِّي القيرواني: «ولا يحسن أن تكون (ما) زائدة، فتصير اللام داخلية على (لَيُؤْفِقُنَّهْم)»، ودخولها على لام القسم لا يجوز.

وقد قيل: إن (ما) زائدة، لكن دخلت ليفصل بين اللامين اللذين يتلقيان القسم [أي بين اللام التي في خبر (إن)، ولام القسم التي في (لَيُؤْفِقُنَّهْم)]، وكلاهما مفتوح، ففصل بينهما بـ (ما)....

[مشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٥].

(٧) وهو: أي المراد بغير الثلاثة.

(٨) هذا في اصطلاح البصريين. سيبويه ١/ ٣٨١، ٣٨٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ...  
والتسهيل ص ٢٩.

(٩) عند الكوفيين. [مجالس ثعلب ١/ ٤٣، والتسهيل ص ٢٩].

الرَّشِيدُ<sup>(١)</sup>»، وذلك لوقوعها موقع الخبر فكأنها دخلت على الخبر، مع أنَّ كُلَّ فصل في مثل هذا المقام يحتمل أن يكون مبتدأ لارتفاع ما بعده .

وقد تُكرَّر اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم عليه، نحو: «إِنْ زَيْدًا لَفِيكَ لَرَاغِبٌ، وهو قليل، مَنَعَ مِنْهُ الْمَرْءُ<sup>(٢)</sup>، وأجازه الرَّجَّاجُ<sup>(٣)</sup> قياساً .

وقد شَذَّ دخول اللام<sup>(٤)</sup> على خبر المبتدأ المؤخر مجرداً من «إِنْ» نحو قوله<sup>(٥)</sup> :

٨٥٥ أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَةٌ

وقدَّر بعضهم<sup>(٦)</sup> : لَهي عَجُوزٌ ، لتكون في التقدير داخلةً على المبتدأ، كما شَذَّ في

---

هذا ، ويطلق الكوفيون مصطلح عباد أيضاً على ضمير الشأن .

انظر معاني الفراء ٢/٢١٢ ، ٣/١٨٥ ، ٢٩٩ .

(١) هود / ٨٧ ، والآية بتمامها : «قَالُوا يَسْعَيْبُ أَصْلُوكَ تُأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَأَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ» .

(٢) الجمع ١/١٣٩ .

(٣) الجمع ١/١٣٩ .

(٤) انظر ضرائر الشعر ص ٥٩ ، والصاحبي ١٤٦ ، وفيه أن اللام ههنا زائدة . وهي زائدة عند المازني ، وليست ضرورة . انظر الأصول ١/٢١١ ، ابن يعيش ٣/١٣٠ ، مجاز القرآن ١/٢٢٣ .

(٥) رؤية (ملحقات ديوانه ١٧٠) ، وهذا رَجَزٌ ، وتَمَامَةٌ :

ترضى من اللحم بعظم الرِّقْبَةِ

الحزاة ٤/ ٣٢٨ بولاق ، قال البغدادى : «إنه لرؤية أول لعنرة ابن عَرُوس...» ، الإفصاح ٣٠٧ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٧٠ ، رصف المباني ٢٣٦ ، ابن يعيش ٧/٥٧ ، و ٨/٢٣ ، و ٣/١٣٠ ، المغني ٤/٣٠٤ ، شرح أبياته للبغدادى ٤/٣٤٥ ، الجنى ١٢٨ ، ضرائر الشعر ٥٩ ، شرح جمل الرَّجَّاجِي ١/٤٤٥ .

و (أُمُّ الْحَلِيسِ) : كنية امرأة . و (شَهْرَةٌ) : عجوز كبيرة السن جداً .

الشاهد فيه أنه شَذَّ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرداً من (إِنْ) كما هنا .

(٦) هو الأخفش . [ انظر ضرائر الشعر ص ٥٩ ، وانظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربى ص ٤٤ ] .

خبر «أن» المفتوحة ، على قراءة سعيد بن جبير<sup>(١)</sup> : «إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ<sup>(٢)</sup>» ، وكذا قرئ في الشواذ : «وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَسَمِيعٌ عَلَيْهِمْ» بالفتح كما جاءت في الخبر معمولاً لأضحى ، نحو : أضحى زيد لمنطلقاً ، ولأمسى .

قال<sup>(٣)</sup> :

(١) الكوفي ، التابعي ، الجليل ، عرض على عبدالله بن عباس ، وعرض عليه أبو عمرو . قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥ هـ .

[ طبقات القراء ١/٣٠٥ ] .

(٢) الفرقان / ٢٠ ، والآية بينهما : « وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَشْرَبُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَنْتُمْ وَرِثَوا وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا » .

[ انظر الأصول ١/٢١١ ، والصاحبي ١٤٧ ، والقرطبي ١٣/١٣ ] . في البحر ٦/٤٩٠ : « قرئ بالفتح على زيادة اللام ، و(أن) مصدرية ، التقدير : إلا أنهم يأكلون ، أي ما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلا لكونهم مثلهم » . هكذا بدون ذكر الاسم . ولم ترد القراءة في المحتسب ، ولا في شواذ ابن خالويه ، ولا في الإتحاف ، ولكنها في القرطبي ١٣/١٣ لسعيد بن جبير .

هذا ، ونسب ابن جني في الخصائص ١/٣١٥ القراءة إلى سعيد بن جبير ، وكذلك ابن هشام في المغني ٣٠٧ . (٣) الأنفال / ٤٢ ، ونصها : « إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوِّ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدُوِّ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَا خِلَافَ لَكُمْ فِي الِيعَادِ وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ » .

هذا ، ولم ترد القراءة الشاذة ؛ قراءة « وأن » بفتح الهمزة ، في المحتسب ، ولا الإتحاف ، ولا شواذ ابن خالويه . (٤) أورده ثعلب من غير نسبة (مجالس ثعلب ١/١٢٩) ، والرواية هكذا :

مروا عجلاً وقالوا كيف صاحبكم \* قال الذي سألوا : أمسى لمجهوداً

هذا ، وكل الذين استشهدوا به ، نقلوه عن ثعلب ، ولم ينسبه أحد منهم .

وهو في : الخزانة ٤/٣٣٠ ، الغني ٢/٣١٠ ، ضرائر الشعر ٥٨ ، ابن يعيش ٨/٦٤ ، الخصائص ١/٣١٦ ، ٢/٢٨٣ . «يريد أن المريض نفسه أجابهم على طريق الغيبة ، بقوله : أمسى لمجهوداً ، أي أمسى مجهوداً ، وقد زاد اللام في خبر أمسى ، وهو شاذ » .

و(عجلاً) : سراعاً .

[ عن الأستاذ هارون ، مجالس ثعلب ١/١٢٩ هامش ١ ] .

الشاهد فيه أن دخول اللام على خبر (أمسى) شاذ .

٨٥٦ مَرُّوا عَجَالاً<sup>(١)</sup> فقالوا كيف صاحبكم \* فقال مَنْ سُلِّوا أَمْسَى لِمَجْهُودًا  
ولزال ، قال<sup>(٢)</sup> :

٨٥٧ وما زِلْتُ مِنْ لَيْلٍ لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا \* لِكَاهِلَائِمِ الْمُقْصِي<sup>(٣)</sup> بِكُلِّ مَكَانٍ  
وَلِمَا ، فِي : مَا زِيدَ لِقَائِهَا ، وَقَوْلُهُ<sup>(٤)</sup> :

٨٥٨ وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكَاً \* لِلْأَمْتَشَاهَانِ وَلَا سِوَاءِ  
شَاذٍ ، لَدُخُولِهَا عَلَى حَرْفِ النْفِي ، وَشَذٌّ ، أَيْضاً ، دُخُولُهَا عَلَى « كَأَنَّ » ، « وَلَوْ لَا »  
قال<sup>(٥)</sup> :

٨٥٩ فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنَّ لَمْ يَكُنْ \* فَالْيَوْمِ أَبْكَى وَمَتَى لَمْ يَبْكِي  
وقال<sup>(٦)</sup> :

(١) ط : عَجَالِي .

(٢) كَثِيرٌ عَزَّة (شرح ديوان كَثِيرٌ عَزَّة ٢٣٥/١ ، ٢٥١/٢ ، الجزائر سنة ١٩٣٠) ؛ وفيه :

بِكُلِّ سَبِيلٍ ، بِدَلِّ بِكُلِّ مَكَانٍ ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ مِنْ قَصِيدَةٍ لَامِيَّةٍ . الْخَزَانَةُ ٣٣٠/٤ ؛ وفيه بِكُلِّ مَزَادٍ ، وَهُوَ مَكَانُ  
الْإِرْتِيَادِ ، وَمِثْلُهُ الْمَغْنِي ٣٠٨ . وَهُوَ فِي الْمَغْنِيِّ ٢٤٩/٢ ، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ ٥٨ ؛ وفيه : بِكُلِّ بِلَادٍ بِدَلِّ بِكُلِّ مَكَانٍ .  
الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ زِيَادَةَ اللَّامِ فِي خَبَرِ زَالٍ شَاذَةٌ .

(٣) ط : الْمُقْصِي .

(٤) هُوَ أَبُو حَزَامٍ الْعُكْلِي .

الْخَزَانَةُ ٣٣١/٤ ، الْمَغْنِي ٢٤٤/٢ ، ضُرَائِرُ الشَّعْرِ ٥٨ ، الْمَعْمُوعُ ٨٨/١ ، مَعْجَمُ الشَّوَاهِدِ ٢٠/١ .  
الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ دُخُولَ اللَّامِ عَلَى حَرْفِ النْفِي شَاذٌ .

(٥) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِ هَذَا الرُّجُزِ .

وَهُوَ فِي : الْخَزَانَةُ ٣٣١/٤ ، بُولَاقٍ ، وَالْمَحْتَسَبُ ٢١٦/١ .

وَبَادَ الشَّيْءُ : هَلَكَ وَتَلَفَ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْهَالِكِ الْمُتَقَدِّمِ فِي بَيْتٍ قَبْلَهُ . وَ (حَتَّى) هُنَا : لِلْعَايَةِ ، وَهِيَ  
إِبْتِدَائِيَّةٌ :

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ دُخُولَ اللَّامِ عَلَى كَانٍ شَاذٌ أَيْضاً .

(٦) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ .

وَهُوَ فِي : الْخَزَانَةُ ٣٣٢/٤ ، بُولَاقٍ ، وَرَصَفُ الْمَبْنِيِّ ٢٤٨ ؛ وفيه : يَدَا مَسِيلٍ بِدَلِّ نَدَا بِسِيلٍ ، سِرُّ الصَّنَاعَةِ ، =

٨٦٠ لَلَّوْلا قَاسِمٌ وَنَدَا بِسَيْلٍ \* لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدُ غَشْوَمٍ  
واعلم أَنَّ أَصْلَ «شَهِدْتُ» أَنْ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ نَحْوُ : شَهِدْتُ بِكَذَا ، وَشَهِدْتُ بِأَنَّ  
زَيْدًا قَائِمٌ ، وَبِجُوزٍ ، مَعَ أَنَّ ، حَذَفُ الْجَارِ ، كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ ، نَحْوُ : شَهِدْتُ أَنَّكَ  
قَائِمٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ <sup>(١)</sup> » ، فَنَشْهَدُ <sup>(٢)</sup> ، مَحْمُولٌ عَلَى نَعْلَمُ ؛ لِأَنَّ  
أَصْلَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَكُونَ عَنْ عِلْمٍ ، وَنَشْهَدُ ، مَعْلُقٌ ، كَعَلِمْتُ ، فِي نَحْوِ : عَلِمْتُ لَزَيْدًا  
قَائِمٌ ، إِلَّا أَنْ شَهِدْتُ ، لَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولِينَ نَصَبَ عِلْمٍ ، فَلَا تَقُولُ : شَهِدْتُ زَيْدًا  
قَائِمًا .

وَعَلِمْتُ ، يَجْرِي مَجْرَى الْقِسْمِ عَلَى ضَعْفٍ ، فَتَقُولُ ، إِذَنْ ، عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ  
بِكَسْرِ إِنْ ، وَكَذَا شَهِدْتُ ، تَقُولُ ، فِي الشَّعْرِ ، أَشْهَدُ إِنَّكَ ذَاهِبٌ ، وَالْمَشْهُورُ الْفَتْحُ  
فِيهِمَا .

وَكَذَا ، قَدْ يَجِيءُ : أَشْهَدُ لَقَدْ رَأَيْتُهُ كَذَا ، كَأَنَّهُ قِيلَ : وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُ ، وَكَذَا : أَشْهَدُ  
لَاخْرَجَنَّ ، قَالَ <sup>(٣)</sup> :

== حرف اللام ق ١١٣/ب نسخة شهيد علي باشا . هذا ، ولا يُعرف المراد من قاسم وسيل أكثر من أنها رجلان .  
الشاهد فيه على أن اللام الداخلة على لولا زائدة ، وأما لام لقد فالمشهور أنها لام القسم . [ الخزنة ٣٣٢/٤  
بولاق ] .

(١) المنافقون /١ ، وَنُصِّهَا : « إِذَا جَاءَكَ الْمُتَنَفِّقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ  
الْمُتَنَفِّقِينَ لَكَذِبُونَ » .

(٢) د : فشهدت محمول على علمت .

(٣) (٣) لبيد بن ربيعة العامري (ديوانه ١٧١ دار صادر ، بيروت ، بلا تاريخ) ؛ وفيه :

صَادَقَنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصْبَحَتْهَا \* إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

ومثله تماماً في شرح القصائد العشر للبريزي ص ٢٢٨ .

وهو في : الخزنة ١٣/٤ ، ١٤ بولاق ، سيبويه ٤٥٦/١ بولاق ، المقتصد ٦٠٩/١ .

و (المنايا) جمع المنية وهي الموت . «لا تطيش : لا تخف ، ولا تحطىء ، بل تقصد ، و «المنية» لا سهام لها ، إنها

هو مثل [التبريزي] .

ولقد علمت لتأتين منيتي \* [إِنَّ المنايا لا تَطِيشُ<sup>(١)</sup> سِهَامُهَا] ٧١٦  
وقد يقال: ظننت لَتموتنَّ ، لكونه بمعنى علمت ، وإجراؤها مجرى القسم  
ضعيفٌ، كما أَنَّ حَذَفَ اللامِ المعلقة بعدها ضعيف، كعلمت: زيد قائم،  
وشهدت: زيد فاضل، كقوله<sup>(٢)</sup>:

..... \* إني وجدتُ ملاكَ الشيمةِ الأدبِ ٧١٣

والدليل على جواز إجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى: « فَشَهِدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهِدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ<sup>(٣)</sup> »، ففي قولك: شهدت إن زيدا لقائماً، وأشهد: لزيد قائماً، يجوز أن يكون «شهدت» فيه معلقاً كظننت لزيد قائم، ويجوز أن يكون مجرى مجرى القسم<sup>(٤)</sup>، واللام، وإنَّ، جوابه، ولا يجوز إجراء شهدت مع الباء مجرى علمت، نحو: أشهد بأن زيدا لقائماً؛ لأنَّ حرف الجر لا يعلّق، ولا يجوز: أشهد أنه ذاهب وإنك لقائم، لعطفك الجملة على المفرد<sup>(٥)</sup>.

واعلم أَنَّ مِنَ العرب مَنْ يقول: هُنْكَ<sup>(٦)</sup> لَرَجُلٍ صِدْقٍ، قال<sup>(٧)</sup>:

== « والشاهد فيه إجراء (علم) مجرى القسم ، وجملة لتأتين منيتي جواب القسم ، كأنه قال : والله لتأتين منيتي .

(١) ليس في د ، ط .

(٢) هو أبو تمام، وهذا عجز بيت . وصدره : كذاكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي \* ... وقد تقدم تخريج البيت .

والشاهد فيه هنا أَنَّ اللامَ المعلقة محذوفة، والأصل: وجدتُ ملاك.

(٣) النور / ٦ ، والآية بتمامها : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهِدَاتٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهِدَتْ أَحَدُهُمْ أَرْبَعُ شَهِدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ » .

(٤) ط : ساقطة .

(٥) د ، ط : الجملة .

(٦) الممتع ١ / ٣٩٨ . وانظر منشور الفوائد ص ٦٠ .

(٧) لم يُسمَّ قائله . وقد أورده البغدادي ، رحمه الله ، مروياً عن أبي علي الفارسي . الخزانة ٤ / ٣٣٢ بولاق ، شرح جمل

الرَّجُلِ ج ١ / ٤٣٣ . و (حَتَّى) على وزن دُنْيَا ، عَلِمَ امرأة .

الشاهد في قوله (لَهَا لَقْفِي) بلامين ، كقول بعض العرب : هُنْكَ لَرَجُلٍ صِدْقٍ .

٨٦١ [أبائنة حُبِّي، <sup>(١)</sup>نعم وتماضِرُ] \* لَهْنَا لِمَقْضِي عَلَيْنَا التَهَاجُرُ  
وقال <sup>(٢)</sup>:

٨٦٢ لَهْنِي لِأَشْقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِماً \* لِدَوْمَةِ بَكْرًا ضِيْعَتَهُ الْأَرَاقِمُ  
وقد تُحذفُ اللَّامُ وهو قليلٌ، كقوله <sup>(٣)</sup>:

٨٦٣ أَلَا يَا سَنًا بَرِّقِ عَلَى قُلُلِ الْحَمَى \* لَهْنُكَ مِنْ بَرِّقِ عَلَيَّ كَرِيمُ  
وفيه ثلاثة <sup>(٤)</sup>مذاهب: أحدها لسيبويه <sup>(٥)</sup>، وهو أَنَّ الهاءَ بَدَلٌ من همزة «إِنَّ»، كَيَاكَ  
وهيَّاك <sup>(٦)</sup>، فلما غيِّرت صورة «إِنَّ» بقلب همزتها هاء، جاز مجامعة اللام إياها بعد  
الامتناع.

(١) ليس في م، ط.

(٢) لم يسمِ قائله. قال البغدادي: إِنَّ الشاهدَ مروِّي عن الفارسي في كتابه: نقض الهاذور. [الخزانة ٣٣٧/٤ بولاق].

و (دَوْمَة)، بفتح الدال: امرأة خمار، و (البكر)، بفتح الباء: الفتى من الإبل، وهو مفعول لغارم. والأرقام:  
سنة أحياء من تغلب.

الشاهد في قوله (لَهْنِي لِأَشْقَى) بلامين، كقول بعض العرب: لَهْنُكَ لِرَجُلٍ صِدْقٍ  
(٣) لغلام من بني كلاب، كما في مجالس ثعلب ٩٣/١، أو لرجل من بني نمير، كما في الخزانة ٣٣٩/٤ بولاق. وفي  
اللسان [لهن، قلبي] أنه لمحمد بن مسلمة. وفي حاشية شرح المفصل ٦٣/٨ أنه لرجل من بني نمير، وأن نسبته  
لمحمد بن مسلمة خطأ، وإنما محمد بن مسلمة هذا أحد الرواة. قلت: ويؤكد هذا قول ابن جني في الخصائص  
٣١٥/١: «وعليه قوله - فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبي العباس: أَلَا يَا سَنًا...».

وهو في شرح جمل الزجاجي ٤٣٣/١، الخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، شرح الملوكي ٣٠٦، المتع ٣٩٨/١  
، الغني ص ٣٠٤، المسائل العسكرية ١٢٨.

«وَقُلَّةٌ كُلُّ شَيْءٍ: رَأْسُهُ. وَالْقُلَّةُ: أَعْلَى الْجَبَلِ... وَالْجَمْعُ قُلُلٌ، [اللسان: قُلُلٌ].

الشاهد فيه أنه حذف اللام من خبر لَهْنُكَ، حيث لم يقل: لعلِّي كريم والكثير إثباتها.

(٤) ذكرها السرياني. انظر سيبويه ١٥٠/٣ هارون هامش ٤: سيبويه، والفراء والمفضل بن سلمة.

(٥) الكتاب ٤٧٤/١ بولاق = ١٥٠/٣ هارون.

(٦) الإبدال لابن السكيت ص ٨٩.



والثاني قولُ الفَرَاءِ ، وهو أَنَّ أَصْلَهُ : والله إنك ، كما رُوِيَ عن أبي أدهم الكلابي<sup>(١)</sup> : لَه رَبِّي لَا أَقُولُ ذَلِكَ ، بقصر اللام ثم حذف حرف الجر ، كما يقال : الله لأفعلن ، وحذف لام التعريف ، أيضاً ، كما يقال : لاه أبوك ، ثم حذف<sup>(٢)</sup> ألف «فعال<sup>(٣)</sup>» ، كما يحذف من الممدود إذا قصر ، كما يقال : الحصاد ، والحصد ، قال<sup>(٤)</sup> :

٨٦٤ ألا لا بَارَكَ اللهُ في سُهَيْلٍ \* إذا ما اللهُ بَارَكَ في الرِّجَالِ

ثم حذفت همزة «إنك» ، وفيما قال : تَكَلَّفَاتُ كَثِيرَةً .

والثالث ما حكى الْمُفَضَّلُ<sup>(٥)</sup> بَنُ سَلَمَةَ عن بعضهم أن أصله لله إنك ، واللام للقسم ، فَعَمِلَ<sup>(٦)</sup> به ما عَمِلَ في مذهب الفراء ، وقولُ الفَرَاءِ أَقْرَبُ من<sup>(٧)</sup> هذا ، لأنه يقال : هُنْكَ لِقَائُكُمْ ، بلا تَعَجُّبٍ<sup>(٨)</sup> .

(١) «من فصحاء العرب المشهورين الذين سمع منهم العلماء» . «الفهرست طبعة لبنان ص ٧٠ بلا تاريخ» .

(٢) ط : حذفت .

(٣) أي الألف في (إله) ؛ لأنه على وزن فعال .

(٤) لم أهد إلى قائله .

الخزانة ٣٤١/٤ بولاق ، الخصائص ١٣٤/٣ ، المحتسب ١٨١/١ ، ٢٩٩ ، ضرائر الشعر ١٣١ ، رصف المباني

٢٦٩ .

الشاهد فيه حَذَفُ الألف من لفظ الجلالة الأول قبل الهاء ، وهذا الحذف لضرورة الشعر ، ذكره ابنُ عُصْفُور .

(٥) أبو طالب النُحَوي ، اللُّغَوي ، الفاضل ، الكوفي . أخذ عن أبيه ، وعن ابنِ السُّكَيْتِ ، وثعلب . له : الفاخر ، البارع في اللغة ، الاشتقاق .

[بغية الوعاة ص ٣٩٦ ط . دارالمعرفة ، بيروت] .

(٦) د : فعل به ما علم .

(٧) قال السُّيرافي : «والذي قاله الفراء أَصَحُّ في المعنى» .

[سبويه ١٥٠/٣ هارون هاشم ٤] .

وانظر الخصائص ٣١٧/١ هاشم ١ .

(٨) قد تقدم أَنَّ لفظ الجلالة إذا استعمل في القسم باللام ، فإنما يكون ذلك في الأمور العظام التي يَتَعَجَّبُ منها ، ونحو : هنك قائم ، لا تعجب فيه ؛ لأنه أمر عادي .

(٢٥٠/ب) وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ زَيْدًا لِيُضْرَبَنَّ ، بنون التأكيد ، و : إِنَّ زَيْدًا لِقَامَ بَدُونَ «قد» ، فاللام فيهما جوابُ قَسَمٍ مَقْدَّرٍ ، أي : وَاللَّهِ لِيُضْرَبَنَّ ، و : وَاللَّهُ لِقَامَ ، وإنما حَذَفُ «قد» في الماضي مع لام جواب القسم ، دون لام «إِنَّ» ، وإن كان كلاهما في الأصل لام الابتداء ؛ لأنَّ القسم يحتمل الحذف أكثر ، لأنَّ هناك جُمْلَتَيْنِ في حكم جملة واحدة ، ألا ترى إلى تخفيفات : أَيْمَنَ ، ووجوب حذف الخبر في : لَعَمْرُكَ ، و : أَيْمَنَ الله ، وجواز حذف الجار في : أَللهِ لَأَفْعَلَنَّ .

ولا تجي<sup>(١)</sup> لام الابتداء ، من جملة الحروف الستة ، إلّا بعد «إِنَّ المكسورة» ، وألحق الكوفيين<sup>(٢)</sup> بها «لكن» مستدلين بقوله<sup>(٣)</sup> :

٨٦٥ . . . . \* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

قالوا : إن ذلك لأنها لا تغيّر معنى الابتداء ، كإِنَّ ، ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع .

وأما البصريون فقالوا : كان حق اللام ألاّ تجامع «إِنَّ» المكسورة ، أيضاً ، لأنها تسقط بسببها عن مرتبة الصدر ، لكن ، جازت مجامعتها لها ، لشدة تناسبها<sup>(٤)</sup> بكونها بمعنى واحدٍ ، فاغْتَفِرْ لذلك<sup>(٥)</sup> سقوطها عن مرتبتها ، بخلاف «لكن» ، فإنها لا تناسبها

(١) ط : ولا يجي .

(٢) الفراء . [معاني القرآن ٤٦٥/١] ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٦٢/٢ ، والإنصاف ، المسألة ٢٥ (١٢٨/١) .

(٣) لم أعتد إلى قائله . وهذا عجزٌ بيتٌ ، وصدرة :

يلوموني في حُبِّ ليل عواذلي \* . . . .

الخزانة ٣٤٣/٤ بلاق ، معاني الفراء ٤٦٥/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٦٢/٢ ، الغني ٢٤٧/٢ ، الجني الداني ٦٩ ، رصف المباني ٢٣٥ ، الإيضاح في شرح المفصل ١٧٤/٢ ، الإنصاف ، المسألة ٢٥ (١٢٩/١) ، الفوائد الضيائية ٣٤٤/٢ .

الشاهد فيه أنَّ الكوفيين استدلُّوا به على جواز دخول اللام في خبر (لكن) ، ومنعَ البصريون .

(٤) د : لشدة مناسبتها لها لكونها .

(٥) م : فاغْتَفِرْ هذه المناسبة .

معنى ، فلم يُغْتَفَر معها ، سقوطها عن مرتبتها ، وما أنشدوه ، فيما أن يكون شاذاً كما في قوله<sup>(١)</sup> :

### أُمُّ الْخَلِيسِ لَعَجُوزُ شَهْرَةَ ٨٥٥

وإما أن يكون في الأصل : لكن انني ، فخفض بحذف الهمزة ونون «لكن» ، كما خففت في : «لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي»<sup>(٢)</sup> ، اتفاقاً منهم ، بحذف الهمزة ، وأصله : لكن أنا .  
واعلم أن «إن» المكسورة تترادف «نعم»<sup>(٣)</sup> ، كما يجيء في حروف التصديق ، فلا تعمل .

وتترادف المفتوحة «لعل»<sup>(٤)</sup> ، فتعمل ، والمفتوحة لكونها مع جزأياها<sup>(٥)</sup> : اسماً مفرداً تقع اسماً لهذه الأحرف الستة ، لكن يجب فصلها عنها بالخبر ، كراهة اجتماعهما ، نحو : إنَّ عندي أنك قائم ، وليت في قلبك أنك تعطيني ، وكذا في البواقي .

(١) رؤية (ديوانه ١٧٠) ، وتقدم تخريج الرجز قبل قليل .

(٢) الكهف / ٣٨ ، ونصها : «لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أَشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا» .

انظر [الإتحاف ٢٩٠ وإيضاح الفصل ١٧٥/٢] .

(٣) ومنه قول غبيد الله بن قيس الرُّقِيَّات :

«وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا \* كَ وَقد كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

أَيُّ نَعَمْ وَأَجَلٌ ، و (الهاء) للسكوت ، وبيان الحركة ،

[شرح أبيات سيويه للنحاس ص ٣٠٥] .

وانظر المساعد ٣٢٦/١ .

(٤) أجاز ذلك سيويه ، والفراء ، ومكي القيرواني .

في الكتاب ٤٦٣/١ بولاق : «... هي بمنزلة قول العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً ، أي : لعلك ...» .

وفي معاني القرآن ٣٥٠/١ : «... وللعرب في (لعل) لغة بأن يقولوا : ما أدري أنك صاحبها ، يريدون : لعلك صاحبها ، ويقولون : ما أدري لو أنك صاحبها ، وهو وجه جيد أن تجعل (أن) في موضع (لعل)» ، وانظر المشكل

٢٨٣/١ .

(٥) د ، ط : مع جزئها .

و «أَنْ» مع ما في حيزها : بدل اشتغال من «إحدى» في قوله تعالى : «وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ»<sup>(١)</sup>، ومن «كَمْ»<sup>(٢)</sup>، في قوله : «الْمُرُورَ أَكْرَاهُ لَكُنَّا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ»<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله تعالى : «أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ»<sup>(٤)</sup> فقوله «تُخْرَجُونَ»، خبر لأنكم الأولى، وأنكم الثانية مُعَادَةٌ لتأكيد الأولى، لما تراخى ما بينها وبين الخبر<sup>(٥)</sup>، كما كرر «فلا تحسنهم» لما تراخى ما بين مفعولي «لا تحسن» في قوله تعالى : «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ»<sup>(٦)</sup>، ومثله قوله تعالى : «وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ»<sup>(٧)</sup>، وهذا قول الجرمي، وهو الحق، وقال المبرد<sup>(٨)</sup> : أنكم مخرجون : مبتدأ، خبره : إذا مِتُّم، والجملة الاسمية : خبر أنكم الأولى، أي أنكم وقت موتكم إخراجكم .

وبجوز وقوع «إِنَّ» المكسورة خبراً للأحرف الستة، كقوله<sup>(٩)</sup> :

الأنفال / ٧ ، والآية بنهاها : «وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَوَدُّوا أَنْ تُغَيَّرَ ذَاتَ الشُّوَكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَيِّقَ الْحَقَّ بِكَلِمَتِهِ وَيَقْطَعَ دَائِرَ الْكَافِرِينَ» .

(٢) رد هذا أبو حيان، وابن هشام [ انظر البحر ٣٣٣/٧ ، والمغني ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ ] .

(٣) يس / ٣١ .

(٤) المؤمنون / ٣٥ .

(٥) انظر دراسات ، ق ١ - ٤٣٨/١ .

(٦) آل عمران / ١٨٨ ، والآية بنهاها : «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» .

(٧) يوسف / ٣٧ ، وفصلت / ٧ .

«قَالَ لَا يَأْتِيكُمُ طَعَامٌ تُرْزَقُونَ إِلَّا بِنَاءِ كُنْهَاتِنَا وَبِإِذْنِ اللَّهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمْ ذَلِكُمْ وَمَا عَلَّمْنِي رَبِّي إِلَّا تَرْكُ مِلَّةِ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ» . [يوسف / ٣٧] .

«الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ» [فصلت / ٧] .

(٨) المقتضب ٣٥٧/٢ - ٣٥٨ .

(٩) جرير في مدح عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه . (ديوانه ٥٢٧ ط . الصاوي سنة ١٣٥٣ هـ) .

٨٦٦ إِنَّ الخليفةَ، إِنَّ اللهَ سَرَبْلَهُ \* [لباسَ مُلْكٍ به تُزَجَّى<sup>(١)</sup> الخواتيمُ] وقوله<sup>(٢)</sup>:

٨٦٧ لقد عَلِمَ الحَيُّ اليمَانون أَنَّنِي \* إذا قلتَ أما بعد: إني خطيبُها بكسر «إِنَّ»، وَرُويَ: أَني بالفتح، على أَن يكون «أَنِي» تكريراً لأنني الأولى، كما قُلْنَا في الآية الكريمة<sup>(٣)</sup>

قوله: «وتخفف المكسورة... إلى آخره»، إذا خُفِّفت المكسورة، بَطَل اختصاصُها بالأسماء فيغلب الإلغاء، قال تعالى في الإعمال: «وَإِنْ كَلَّامًا لِّيُوقِنَهُمْ<sup>(٤)</sup>» بتخفيف<sup>(٥)</sup> «إِنْ»<sup>(٦)</sup>، ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخففة<sup>(٧)</sup>، والآية رَدُّ عليهم.

= الخزانة ٣٤٤/٤ بولاق، مجالس العلماء ٣٩٣ للزجاجي [تحقيق هارون، الكويت، سنة ١٩٦٢م].  
والبيت شاهد على أَنَّ (إِنَّ المكسورة) يجوز وقوعها خبراً للأحرف الستة وهنا وقعت جملة إِنَّ الله سَرَبْلَهُ خبراً لقوله: إِنَّ الخليفةَ، والرباط الهاء في سَرَبْلَهُ، ولا يجوز فتحُ أَنَّ هنا حتى لا يصير التقدير (سرباله) لأنه لا يصح الإخبار بالحدث عن اسم العين.

(١) ليس في د، ط.

(٢) سحبان بن وائل، خطيب العرب في الجاهلية، وروي صدره، هكذا:

وقد علمت قيس بن عيلان أنني \* .....

[الخزانة ٣٤٦/٤ بولاق].

الشاهد فيه أنه روي (إني) بكسر الهمزة وفتحها. أما الكسر فعل أن جملة (إني خطيبها) خبر (أنني) المفتوحة الهمزة. ولا يجوز فتحها لثلاً يؤدي إلى الإخبار بالحدث عن اسم العين كما تقدم في الشاهد السابق. وأما فتحها فعل أنها تكريرٌ للأولى على وجه التأكيد، و (خطيبها) خبر أن الأولى ولا خبر لأن الثانية؛ لأنها جاءت مؤكدة للأولى فهي عينها كما قرَّر الرضي.

(٣) المؤمنون / ٣٥: «أَعِدُّوا أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ».

(٤) هود / ١١١، ونفسها: «وَإِنْ كَلَّامًا لِّيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَنَّكُمْ تَعْمَلُونَ خَيْرًا».

(٥) م: في قراءة تخفيف إِنَّ.

(٦) هي قراءة الحرَّمين وأبي بكر وشذذ الباقر. وقرأ عاصمٌ وحمزة وابنُ عامرٍ «لَمْ» بالتشديد، وخُفِّفَ الباقر.

[الكشف ١ / ٥٣٦ - ٥٣٧، والسبعة ط ٢ ص ٣٣٩].

(٧) «يرى الكوفيون أن (إن) لا تخفف، وخرجوا جميع ذلك على أن (إن): نافية، واللام الفارقة بمعنى (إلا)». [ =

قال المصنف<sup>(١)</sup> : ويلزمها اللام مع التخفيف ، سواء أعملت أو أهملت ، أمّا مع الإهمال فللفرق بين المخففة والنافية ، وأمّا مع الإعمال فللطرء ، وهو خلاف مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> ، وسائر النحاة ، فإنهم قالوا : المعملة لا يلزمها اللام ، لحصول الفرق بالعمل .

وقال ابن مالك<sup>(٣)</sup> ، وهو حسن : يلزمها اللام إن خيف التباسها<sup>(٤)</sup> بالنافية ، فعلى قوله ، تلزم اللام إن كان الاسم مبنياً أو معرباً مقصوراً .

وأما إن دخلت على الأفعال : لزمت اللام ، وقولهم : أمّا إن جزاك الله خيراً ، لم تدخل فيه اللام ؛ لأن الدعاء لا تدخله «إن» النافية .

فإذا دخلت المخففة على الفعل ، لزم عند البصرية ، كونه من نواسخ الابتداء ، حتى لا يخرج «إن» بالتخفيف عن أصلها بالكليّة<sup>(٥)</sup> .

والكوفيون يعمّمون جواز دخولها على الأفعال كلّها ، قياساً ، كقوله<sup>(٦)</sup> :

دراسات ق ١ ٤٤٣/١] ، وانظر سيبويه ٢٨٣/١ بولاق .

(١) قال في الإيضاح في شرح المفصل ١٩١/٢ : « قال الشيخ [ ابن الحاجب ] : سواء أعملت أو لم تعمل ؛ لأنه لو لم يدخلوا اللام لالتبس بالنافية مع الجملتين جميعاً ، ألا ترى أنك لو قلت : إن زيد منطلق ، وإن قام زيد ، جاز أن يكون المعنى : مازيد منطلق ، وما قام زيد ، وجاز أن تكون المخففة ، فيكون المعنى : زيد منطلق وقام زيد ، فإذا جئت باللام تميزت المخففة وسميت هذه اللام الفارقة لذلك » .

وانظر شرح ابن الحاجب على الكافية ص ١٢٥ .

(٢) الكتاب ٢٨٣/١ ، و ٣١١/٢ بولاق .

(٣) التسهيل ص ٦٥ .

(٤) ط : التباس .

(٥) انظر الإنصاف ، المسألة ٢٤ (١٢٣/١) .

(٦) عائكة بنت زيد ، تربي زوجها الزبير بن العوام ، الذي قتله ابن جرموز ، وتدعو عليه بالشّلل . والرواية المشهورة : شلت يمينك .

الخزانة ٣٤٨/٤ بولاق ، المردفات من قریش ٦٤/١ [ للمدائني ، ضمن نوادر المخطوطات ط ٢ هارون ، مصر سنة ١٩٧٣ م ] ؛ وفيه : شلت يمينك . . . ، أسماء المغتالين ١٥٨/٢ [ لمحمد بن حبيب ، ضمن نوادر =

٨٦٨ تَالِهَ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ كَلْسِلًا \* وَجَبَتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وقولهم : إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ ، وهو عند البصريين <sup>(١)</sup> شاذٌّ .

واختلِفَ في هذه اللام الفارقة ، فمذهب أبي علي <sup>(٢)</sup> وأتباعه <sup>(٣)</sup> أنها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لامٌ أخرى للفرق ، إذ لو كانت للابتداء لَوَجَبَ التعليق في : إِنْ عَلِمْتَ لَزِيدًا قَائِمًا ، وَلَمَّا دَخَلْتَ فِيهَا لَا تَدْخُلُهُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ فِي نَحْوِ : إِنْ قَتَلْتَ كَلْسِلًا ، وَإِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ .

وزهد جماعةٌ إلى <sup>(٤)</sup> أنها لامُ الابتداء ، والجوابُ عن قولهم : إِنْ عَلِمْتَ لَزِيدًا قَائِمًا : أن التعليق واجب ، لو دخلت على أول مفعولي أفعالِ القلوب ، إلّا أنها لا تدخل بعد الأفعال الناسخة للابتداء إلّا على الجزء الأخير وهو الخبر <sup>(٥)</sup> ، وتدخل مع المثقلة ، إمّا على المبتدأ (أ/٢٥١) أو المؤخر ، أو الخبر ، أو القائم مقامه ، وفي الأمثلة الواردة في التنزيل : لم تدخل إلّا على ما كان خبراً في الأصل ، نحو : «وإِنْ كَانَتْ لَكِبِيرَةٌ <sup>(٦)</sup>» ، و :

= المخطوطات ط ٢ ، هارون ، مصر سنة ١٩٧٣م] ، الأحاجي النحوية ٧٩ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٢٧/١ ، الأزهية ٣٧ ، رصف المباني ١٠٩ ، ابن يعيش ٧١/٨ ، الجنى الداني ٢٠٨ ، الإيضاح في شرح المفصل ١٩٠/٢ ، البغداديات ص ١٧٨ .

الشاهد فيه أنّ الكوفيين استدلوا بالبيت على جواز دخول (إن) المخففة على غير الأفعال الناسخة وهذا عند البصريين شاذٌّ ؛ لأنّ مذهبهم إذا خففت إن وأهملت لا يليها غالباً إلّا فعل ناسخ كما قال الرضي ولم يقيده بالماضي كما يقده ابن مالك لأنّ شُرَاحه قالوا ليس بصحيح . . . [ الخزاعة ٣٤٨/٤ بولاق ] .

- (١) غير الأخفش . [ المساعد على تسهيل الفوائد ٣٢٨/١ ] .
- (٢) الأحاجي النحوية ص ٧٨ . وانظر المغني ٣٠٦ نَرْحُجُهُ أَبِي عَلِيٍّ .
- (٣) ابن جني [ المغني ص ٣٠٦ ] ، والأخفش . [ الأحاجي النحوية ص ٧٩ ] .
- (٤) سيبويه والأكثرون . [ المغني ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، اللامات ص ١٠٩ د . عبد الهادي الفضلي ] ، وانظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٨٠/١ ، ٣٨١ سنة ١٩٧٤م .

(٥) م : وهو الخبر ، كما كانت تدخل مع المثقلة .

- (٦) البقرة / ١٤٣ ، والآية بتمامها : «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ

«وَأِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ»<sup>(١)</sup>، و: «وَأِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتْسِقِينَ»<sup>(٢)</sup> و: «وَأِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَذِبِينَ»<sup>(٣)</sup>، ولما نُصِبَ الأولُ لِحُلُولِهِ عن مانع ومعلق، فلا بُدَّ مِنْ نَصْبِ الثاني، وإن دخله لام الابتداء، قال تعالى: «وَأِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَرْفُقُونَكَ بِأَبْصَرِهِ»<sup>(٤)</sup>، و: «وَأِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ»<sup>(٥)</sup>.

وأما قوله<sup>(٦)</sup>: «إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا»<sup>(٧)</sup>، و: «إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ»<sup>(٨)</sup>، فشاذٌّ.

وفرق الكسائي بين «إن» مع اللام في الأسماء، وبينها معها في الأفعال، فجعلها في الأسماء: المخففة، وأما في الأفعال فقال: «إِنْ» نافية، واللام بمعنى «إِلَّا»؛ لأنَّ المخففة بالاسم أولى، نظرًا إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى؛ لأنَّ معنى النفي راجعٌ إلى الفعل.

كَلِمَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ عِبَادَهُ إِنَّ اللَّهَ بِالْكَاسِرِينَ لَرَءٌ وَرَحِيمٌ .  
[انظر البحر ٤٢٥/١، والمشكل ٧٣/١، ٧٤].

(١) يوسف / ٣، ونصها: «مَنْ نَقَضَ عَلَيْهِ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ».

(٢) الأعراف / ١٠٢، والآية بتمامها: «وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتْسِقِينَ» .  
[انظر سيبويه ٢٨٣/١ بولاق، والمشكل ٣٢٤/١].

(٣) الشعراء / ١٨٦، ونصها: «وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَذِبِينَ» . انظر البحر ٣٨/٧.

(٤) القلم / ٥١، والآية بتمامها: «وَأِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَرْفُقُونَكَ بِأَبْصَرِهِ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ».

[انظر المشكل ٤٠٠/٢].

(٥) الإسراء / ٧٣، ونصها: «وَأِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَةً وَإِذَا لَا تُغْنِيُكَ خَيْلًا» [انظر البحر ٦٥/٦].

(٦) عائكة بنت زيد.

(٧) جزء من البيت المتقدم قبل قليل، وهو:

تَاللهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا \* وَجَبَتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُعْتَمِدِ

(٨) قول بعض العرب، وقد تقدم قبل قليل. [انظر المساعد ١ / ٣٢٨].

(٩) الإنصاف، المسألة ٢٤ (١٢٤/١) ..



وغيره من الكوفيين قالوا: إنها نافيةٌ مطلقاً، دخلت في الفعل، أو في الاسم، واللام بمعنى «إلا» .

وقال البصريون<sup>(١)</sup>: لو كانت اللام بمعنى «إلا» ، لجاز: جاءني القوم لزيداً أي : إلاً زيداً، ولا يلزم ما قالوا، إذ رُبِّما اختص بعض الأشياء ببعض المواقع، كاختصاص «لما» بالاستثناء بعد النفي .

ومنع أبو علي<sup>(٢)</sup> في المكسورة المخففة المهملة، من تقدير ضمير الشأن بعدها<sup>(٣)</sup> وجوز ذلك بعضهم قياساً على المفتوحة، وقد مرَّ ذلك في باب الضمائر<sup>(٤)</sup> .

قوله : «وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدّر»، قد مرَّ ذلك في ضمير الشأن، مع الخلاف في ذلك، وحكى بعض أهل اللغة إعمالها في المضمَر في السَّعة نحو قولهم: أظن أنك قائم<sup>(٥)</sup>، وأحسب أنه ذاهب، وهذه رواية شاذةٌ غير معروفة، وأما في الضرورة فجاء في المضمَر فقط، قال<sup>(٦)</sup> :

(١) الإنصاف ، المسألة ٢٤ (١/١٢٤) .

(٢) المسائل البغداديات ص ٣٩ مخطوط في مكتبة الزاوية الحمزاوية بالمغرب ، برقم ٤٣ .

(٣) د . . . ضمير الشأن بعدها، وخالفه بعضهم، فأضمر بعدها ضمير الشأن قياساً على المفتوحة، والأول أولى؛

لاختصاص المفتوحة بذلك لما مرَّ في قسم الأساء في ضمير الشأن .

(٤) في بحث ضمير الشأن ، في أول الشرح الثاني .

(٥) ابن يعيش ٧٥/٨ .

(٦) لم أهتد إلى قائله . وأنشده الفراء، ولم يعزّه إلى قائله (معاني القرآن ٩٠/٢) .

الخزانة ٤٢٦/٥ هارون ، شرح الألفية للمُرادي ٣٥٤/١ ، المغني ٤٧ ، شرح أبيات المغني للبغدادى ١٤٨/١

، ١٤٩ ، ابن يعيش ٧٣/٨ ، الإيضاح في شرح المفصل ١٨٧/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٠/١ .

إن قلت : كان الواجب أن يقول : وأنت صديقة . والجواب أن (الصدديق) يقال للواحد والاثنتين والجمع، والمذكر والمؤنث .

[انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق د. طارق الجنابي ط ١ ص ٢٣٤ مطبعة العاني

، بغداد] .

« أو تقول : قد جاء شيء من فَعِيل بمعنى فاعل مستوياً فيه المذكر والمؤنث ، حملاً على فَعِيل بمعنى مفعول . » =

فلو أنك في<sup>(١)</sup> يوم الرخاء سألتني \* طلاقك<sup>(٢)</sup> لم أبخل وأنت صديق ٤٠٨  
وقال<sup>(٣)</sup> :

٨٦٩ بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ \* وأنت<sup>(٤)</sup> هناك تكون الثَّالَا  
قولهُ : «ويلزمها مع الفعل ... إلى آخره»، وقد مضى شرحُهُ في نواصب<sup>(٥)</sup>  
المضارع .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية ، فقد تكون الجملة مجردة ، كقوله<sup>(٦)</sup> :  
[في فتية كسيوف<sup>(٧)</sup> الهندي قد علموا] \* أن هالك كل من يخفى ويتعل ٦٣٩

---

[الخزانة ٤٢٨/٥ هارون] .

الشاهد فيه أن (أن) المخففة المفتوحة لا تعمل في الضمير إلا في الشعر .

(١) ط : ساقطة .

(٢) ط : فراقك .

(٣) عمرة بنت عجلان الكاهلية ، ترضي أخاها عمراً

الخزانة ٣٥٢/٤ بولاق ، العيني ٢٨٢/٢ ، ابن يعيش ٧٥/٨ ، المغني ص ٤٧ ، شرح أبياته للبغدادي ١٤٩/١ .

الشاهد فيه لما تقدم قبله من أن (أن) المخففة لا تعمل في الضمير إلا في الشعر .

(٤) ط : وقدا تكون هناك الثالا

(٥) في هذا الشرح .

(٦) الأعشى (ديوانه ١٤٥) .

الخزانة ٥٤٧/٣ بولاق ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٢٩ ، سيبويه ٢٨٢/١ ، العيني ٢٨٧/٢ ،

المصنف ١٢٩/٣ ، الخصائص ٤٤١/٢ ، الأمالي الشجرية ٢/٢ ، ابن يعيش ٧٤/٨ ، المفصل ٢٩٨ ،

الإيضاح في شرح المفصل ١٨٩/٢ ، ١٩٢ .

ولفتية) جمع فتى وهو الشاب ، وحفي يخفى من باب علم إذا مشى بلا خوف ولا نعل وأراد الفقراء .

\* الشاهد فيه مجيء (أن) مخففة ونحوها جملة .

(٧) ليس في د ، ط .

وقد تكون مصدرة بلا<sup>(١)</sup>، نحو: علمت أن لا شيء لك ، أو بأداة الشرط<sup>(٢)</sup>، نحو: علمت أن من يضرنيك أضربه، أو : برُبَّ<sup>(٣)</sup>، نحو: علمت أن رُبَّ خصم لي، على مذهب الكوفيين، أو : بِكُمْ، نحو: علمت أن كم غلام لي .

## [ كَأَنَّ ، لَكِنَّ ، لَيْتَ ، ودخول (ما) عليها ]

قوله: « كأنك<sup>(٤)</sup> »، للتشبيه، وتخفف، فتلغى على الأصح، ولكن للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى، وتخفف فتلغى، ويجوز معها الواو، وليت للتمي، وأجاز الفراء: ليت زيدا قائماً<sup>(٥)</sup> ولعل، للترجي، وشذَّ الجرُّ بها .

في «كأن» قولان، قال بعضهم<sup>(٦)</sup>: إنها غير مركبة، لعدم الدليل عليه، ومذهب الخليل<sup>(٧)</sup>: أن أصل كأن زيدا أسد: إن زيدا كالأسد، قُدِّمت أداة التشبيه لتؤذن من أول الأمر بقصد التشبيه، فوجب فتح «إن» المكسورة، رِعايةً لِلْفِظِ الكاف؛ لأنها لا تدخل إلّا على لفظ المفردات، ففتحت لفظاً، وهي في المعنى باقية على حالها، لم تَصِرْ بالفتح حرفاً مصدرياً، فصار الكاف مع «إن» كلمة واحدة، فلا عمل للكاف، كما كان لها حين كانت في محل خبر «إن»، لصيرورتها كجزء الحرف، كما ذكرنا في كاف

(١) ، (٢) : المساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٠/١ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٣١/١ .

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٥ - ١٢٦ ، والفوائد الضيائية ٣٥٠/٢ وما بعدها .

(٥) واستشهد بقول العجاج : يا ليت أيام الصبا رواجعا (ملحقات ديوانه ٨٢) وانظر المغني ص ٣٧٦ ، وشرح جمل الزَّجَاجي ٤٢٥/١ ، وابن الطراوة النُحوي ص ١٧٢ .

(٦) أبو حيان . المجمع ١٣٣/١ .

(٧) انظر سيويه ٤٧٤/١ . ومع الخليل جمهورُ البصريين والفراء . انظر الأصول ١٧٢/١ ، والخصائص ٣١٧/١ .

، والمجمع ١٣٣/١ .

«كذا» و «كأين»<sup>(١)</sup> ولا تقتضي ما تتعلق به ، كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الخبر ، لأنها خرجت بالجزئية عن كونها جارة .

فإذا خففت «كأن»<sup>(٢)</sup> فالأصح إلغاؤها ، وقد جاء :

٨٧٠ كأن ورِيدَه رِشاء خُلِبَ<sup>(٣)</sup>

وقال<sup>(٤)</sup> :

٨٧١ وصدرُ مشرقِ اللونِ<sup>(٥)</sup> \* كأن ثدياه<sup>(٦)</sup> حُفَّان

وإذا لم تعملها لفظاً ، ففيها ضمير شأن مقدّر عندهم ، كما في «أن» المخففة ، ويجوز أن يقال : إن ذلك غير مقدّر بعدها لعدم الداعي إليه ، كما كان في «أن» المخففة ، لكن لما لزم الفعلية التي تليها ، ما لزم «أن» المخففة من حروف العوض<sup>(٧)</sup> ، قَوِيَ إضمار الشأن بعدها ، إجراء لها مجرى «أن» ، ولزوم حرف العوض بعدها في الفعلية ، يُقَوَّى كونها مركبة من الكاف وأن .

(١) انظر باب الكنايات في هذا الشرح .

(٢) م ، د : ساقطة .

(٣) رجز لرؤبة (ملحقات ديوانه ١٦٩) .

الخزانة ٣٥٦/٤ بولاق ، سيبويه ٤٨٠/١ بولاق ، العيني ٢٩٩/٢ ، ابن يعيش ٨٢/٨ ، ٨٣ .

والوريدان : عرقان يكتنفان جانبي العنق . والرشاء : الحبل ، والخلب : الليف .

الشاهد فيه أن إعمال (كأن) المخففة فصيح ، والأفصح إلغاؤها . وقد جاء إعمالها في هذا الرجز وأراد بالإلغاء عدم إعمالها لفظاً . [ الخزانة ٣٥٦/٤ بولاق ] .

(٤) لم أعتد إلى قائله .

سيبويه ٢٨١/١ ؛ وفيه : وَوَجَّهَ بَدَلَ وَصَدَّرَ ، الأمازي الشجرية ٢٣٧/١ ، ٣/٢ ، ٢٤٣ ، العيني ٧٠٥/٢ ،

ابن يعيش ٧٢/٨ ، النصف ١٢٨/٣ ، الإنصاف ، المسألة ٢٤ (١٢٥/١) .

الشاهد فيه لما تقدم قبله .

(٥) د ، ط : النحر .

(٦) ط : ثدييه .

(٧) الحروف التي تقدم ذكرها في الكلام على أن المفتوحة إذا خففت ، وعملت في ضمير الشأن .

ويجيء بعد المهملة : اسمية ، كقوله<sup>(١)</sup>

٨٧٢ عَبَّاتُ لَهُ رُحْمًا طَوِيلًا وَآلَةٌ \* كَأَنَّ قَبَسَ يُعْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

وفعلية، كقوله تعالى: «كَأَنَّ لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ<sup>(٢)</sup>»، وقوله رضي الله عنه في نهج البلاغة<sup>(٣)</sup>: «كَأَنَّ قَدْ وَرَدَتْ الْأَطْعَانُ»، وقوله<sup>(٤)</sup>:

أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابَنَا \* لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ ٥٢٥

أي : وكأن قد زالت بها، وإن جاء بعدها مفرد كقوله<sup>(٥)</sup> :

٨٧٣ مُتَمَشِّي بِهَا الدَّرَمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا \* كَأَنَّ بَطْنَ حُبْلَى ذَاتِ حَوْلَيْنِ<sup>(٦)</sup> مُتَمِّمٍ

(١) مجمع بن هلال . والبيت من أبيات ، أوردها أبو تمام في الحماسة . الخزانة ٣٦٠/٤ بولاق ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧١٨ ، وللتبريزي ١٢٣/٢ ، الإنصاف ، المسألة ٢٤ (١٢٦/١) والآلة : البريق واللمعان . (قَبَسٌ) : يَجُوزُ فِيهِ النَّصَبُ ، وَالرَّفْعُ ، وَالْجَرُّ ، فَلِذَا رَفَعْتَ فَعَلِ الضَّمِيرُ ، تَرِيدُ : كَأَنَّهَا قَبَسٌ ، وَالْقَبَسُ : النَّارُ . وَمَنْ نَصَبَ أَعْمَلَ كَانَ مَخْفَفَةً إِعْمَالُهَا مُثْقَلَةً ، يَرِيدُ : كَانَ قَبَسًا وَمَنْ جَرَّ جَعَلَ أَنْ زَائِدَةً ، وَأَعْمَلَ الْكَافُ ، كَمَا زِيدَ فِي قَوْلِهِ : وَاللَّهِ أَنْ لَوْ جَسْتِي لِأَكْرَمَتِكَ ، يَرِيدُ : وَاللَّهِ لَوْ جَسْتِي .

[ شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٢٣/٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، مصور ، بلا تاريخ ] .

الشاهد فيه أن (كَأَنَّ) المهملة لفظاً يجيء بعدها جملة اسمية خبراً لها ، واسمها المقدر هنا ضمير الشأن .

(٢) يونس / ٢٤ ، والآية بتمامها : «إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنْزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْتَلَجُ بِهِ ثِبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا رَوَتْ عَلَيْهَا آبَهَا أَنَّهُمْ آمُرُونَهَا لِيُتِلَ أَوْ تَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنَّ لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ» . (٣) ١٤٧/٢ ط . دار المعرفة ، بيروت .

(٤) النابتة الأدبياني (ديوانه ٣٠ ط . شكري فيصل ، بيروت سنة ١٩٦٨ م) . وقد تقدم تخريج البيت .

(٥) رجل من بني سعد بن زيد مناة ، كما في الخزانة ٣٦٣/٤ بولاق .

وهو في : الإنصاف ، المسألة ٤ (١٢٦/١) .

والدَّرَمَاءُ : الْأَرْبَبُ ، وَجَمَلَةٌ (تَسْحَبُ) : حَالُ مِنَ الدَّرَمَاءِ ، وَالْقُصْبُ : عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ ، بِضَمِّ الْفَاءِ ، وَسُكُونِ الْعَيْنِ هُوَ الْمَعْيُ .

الشاهد فيه أن (كَأَنَّ) إذا وقع بعدها مفرد ، فاسمها يكون غير ضمير شأن ، والتقدير : كَانَ بَطْنُهَا بَطْنَ حُبْلَى وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنْ ضَمِيرِ الشَّانِ لِأَنَّ خَبْرَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا جَمَلَةٌ .

(٦) ط : أَوْنِينَ .

فالمحذوف غير ضمير الشأن، أي : كأن بطنها حلي، وقوله<sup>(١)</sup> :

٨٧٤ ويوماً تُؤافينا بوجه مقسّم \* كأن طيبة تعطو إلى وارق<sup>(٢)</sup> السّلم

برفع طيبة، ويجوز أن يكون «طيبة تعطو» جملة اسمية، وأن يكون «تعطو» صفة طيبة، واسم كأن محذوف، أي : كأنها طيبة.

ويروى : كأن طيبة بالنصب على إعمال «كأن»، ويروى بجراها، على أنّ «أن» زائدة، أي : كظبية.

قوله : «ولكن» ، هي عند البصريين (٢٥١/ب) مفردة<sup>(٣)</sup>، وقال الكوفيون<sup>(٤)</sup> :

(١) اختلف في نسبته، فهو عند الأصمعي لِعَلْبَاء بن أرقم بن عوف، وفي الإنصاف لزيد بن أرقم، وفي ضرائر الشعر، والخزانة لباعث بن صريم الشكري (بالعين). انظر أوضح المسالك ٣٧٧/١ هامش ١٥١ ط ٦).

الخزانة ٣٦٤/٤ ، ٤٨٩ بولاق ، سيبويه ٢٨١/١ بولاق ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٠ ، ١٩٨ ، العيني ٣٠١/٢ ، كتاب الاختيارين ص ٢٠٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٣/١ ، الأصمعيات ١٥٧ ، ضرائر الشعر ٥٩ ، الأمالي الشجرية ٣/٢ ، النصف ١٢٨/٣ ، إيضاح المفصل ١٩٨/٢ ، الإنصاف ، المسألة ٢٤ (١٢٦/١) ، الثرر اللوامع ١٢٠/١ .

الشاعر يذكر امرأته وينعتها بأنها حسنة الوجه .

تؤافينا : تأتي وتزورنا، ويروى (تلاقينا). والمقسّم : الجميل كله . وتعطو إليه : تتناول إليه لتتناول منه . والوارق : المورق؛ وفعله : أورق، على غير قياس. والسّلم : شجر من العضاء، له زهرة صفراء، فيها حبة خضراء، طيبة الريح .

الشاهد فيه إعمال (كأن) المخففة في الاسم الظاهر.

(٢) د ، ط : ناضر .

(٣) ويُقال : بسيطة . [ المعني ص ٣٨٤ ] .

(٤) ما عدا الفراء ؛ لأنه يرى أنّ «أصلها» : لكنّ أنّ، فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكنّ للساكنتين . . . انظر المعني ص ٣٨٤ ، وابن يعيش ٧٩/٨ .

وبرجشتراسر يؤيد فكرة التركيب، ولكنه يرى أنها «مركبة من : (لا) و(كنّ)» ، المقابلة لـ (Ken) العبرية، و (Ken) الآرامية، التي معناها : هكذا، فمعنى : (لاكن) : ليس كذا .

[التطور النحوي ص ١٧٩ نشر دار الرفاعي بالرياض].

هي مركبة من «لا» و«إن» المكسورة، المصدرة بالكاف الزائدة، وأصله : لا كِإَنَّ، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة، فـ «لا» تفيد أنَّ ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالفٌ له نفيًا وإثباتًا، و«إن» تحقق مضمون ما بعدها .

ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا، وهو نوعٌ من علم الغيب، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك، وهو كما قالوا إِنَّ «كَمْ» مركبة من الكاف و«ما»، والأصل عدم التركيب .

قوله : «بين كلامين متغايرين معنى»، أي : في النفي والإثبات، والمقصود : التغاير المعنوي لا اللفظي، فإن اللفظي قد يكون نحو : جاءني زيد ، لكن عمرًا لم يجيء ، وقد لا يكون، كقوله تعالى : «ولو أراكم كثيرًا<sup>(١)</sup>» إلى قوله : «ولكن الله سَكَمٌ<sup>(٢)</sup>»، أي : ولكن الله لم يُركهم كثيرًا، وتقول : زيد حاضر، لكن عمرًا مسافر، ولا يلزم التضاد بينهما تضادًا حقيقياً بل يكفي تنافيهما بوجه ما، قال تعالى : «إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ<sup>(٣)</sup>» ، فإنَّ عَدَمَ الشُّكْرِ غيرُ مناسبٍ للإفضال، بل اللائق به أن يُشَكَرَ الْمُفْضِلُ، ومثله كثير .

فإذا خففت ألغيت، والأخفش ويونس، أجازا إعمالها مخففة<sup>(٤)</sup>، ولا أعرف به شاهداً .

(١) ط : «لو أراكم كثيراً لفشلتم» .

(٢) الأنفال / ٤٣ ، والآية بتمامها : «إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا وَلَوَ أَرَاكُمْ كَثِيرًا لَّفَاشِلْتُمْ وَلَتَنْتَرَعْنَ فِي الْأَمْثِرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَكَمٌ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ» .

(٣) البقرة / ٢٤٣ ، ونصها : «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ» .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٢٨/١ ، وفيه : «... والمعروف أن مَنْ أجاز إعمالها أجازها قياساً على إِنْ، وأنه لم يُسمع من العرب : ما قام زيدٌ لكنَّ عمرًا قائمٌ، بالنصب، والفرق بينها وبين إِنْ زوال الاختصاص مطلقاً» .

وانظر ابن يعيش ٨٠/٨ ، ٨١ .

وأوضح المسالك ٣٨١/١ ط ٦ .

ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة<sup>(١)</sup>، ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة، وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى .

وجاء في الشعر حَذَفُ نونِ المخففة للساكنين، قال<sup>(٢)</sup> :

٨٧٥ فلست بآتيه ولا مستطيعه \* ولاك<sup>(٣)</sup> اسقني إن كان مأوك ذا فُضْل

قوله : «وليت للتمي . . . إلى آخره»، قد مضى شرحه في أول هذا الباب .

قوله : «ولعل للترجي، وشذَّ الجرُّ بها» ، فيها إحدَى عَشْرَةَ لُغَةً، أشهرُها : لعلّ ، وَعَلَّ<sup>(٤)</sup> ، وجاء : لَعَنَّ<sup>(٥)</sup> بعين غير معجمة، و: لَعَنَّ، بغين معجمة، وآخرهما نون ،

---

(١) في البرهان ٣٩٠/٤ : «وقال الكسائي : المختار عند العرب تشديدُ النون إذا اقترنت بالواو، وتخفيفُها إذا لم تقترن بها، وعلى هذا جاء أكثر القرآن العزيز. وعُلِّلَ الفراء ذلك بأنها مخففة تكون عاطفة، فلا تحتاج إلى واو معها؛ ك (بل)، فإذا كان قبلها واو لم تشبه (بل)؛ لأن (بل) لا تدخل عليها الواو. وأما إذا كانت مشددة، فإنها تعمل عمل (إن) ولا تكون عاطفة» .

وانظر مشكل إعراب القرآن ٣٨٢/١، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٤/١ - ٤٦٦ .

(٢) قيس بن عمرو، وشهرته النجاشي، شاعرٌ هَجَاءٌ من المخضرمين، أدرك الجاهلية والإسلام، وكان فاسقاً رقيقاً الإسلام. وكانت أمه من الحبشة، فنسب إليها.

الخزانة ٣٦٧/٤ بولاق، سيبويه ٩/١ بولاق، ضرائر الشعر ١١٥، الخصائص ٣١٠/١، الأماشي الشجرية ٣٨٥/١. والبيت زعم على لسان ذئب استضافه النجاشي للطعام والشراب، فقبِلَ الذئب الشراب، واعتذر عن عدم قبوله الطعام.

و(ذا فضل)، أي : فاضلاً عن ريك.

الشاهد فيه أنَّ حذف النون من (لكن) لالتقاء الساكنين ضرورة لإقامة الوزن.

(٣) ط : ولك .

(٤) «حكاها سيبويه وغيره. وقال الكسائي : هي لغة بني تميم الله من ربيعة» .

[ المساعد ٣٣٤/١ ] .

(٥) حكاها الفراء . [ المساعد ٣٣٤/١ ] .



وجاء : رَعْنٌ ، وَرَعْنٌ ، بجعل الراء مقام اللام ، وَلَأَنَّ<sup>(١)</sup> ، وَأَنَّ<sup>(٢)</sup> ، وَلَعَاءٌ بالمد ، قال<sup>(٣)</sup> :

٨٧٦ لعاء الله فضلكم علينا \* بشيء أن أمكم شريم  
وقد يقال : لعلت<sup>(٤)</sup> ، كررت<sup>(٥)</sup> .

وعقيل : يجرؤون بلعلل ، مفتوحة اللام الأخيرة ومكسورتها<sup>(٦)</sup> ، وكذا ، بعلل ،  
مكسورة اللام ومفتوحاتها ، قال<sup>(٧)</sup> :

٨٧٧ فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة<sup>(٨)</sup> \* لعلل أبي المغوار منك قريب  
وهي مشكلة ؛ لأن جرّها ، عمل مختص بالحروف ، ورفعها ، لمشابهة الأفعال ،

---

(١) ط : ولائن . وشاهد (لأن) قول امرئ القيس :

عوجا على الطلل المحيل لأننا \* نكي الديار كما بكى ابن حذام

[ المساعد ٣٣٤/١ ] .

(٢) حكاها الخليل ومشام . [ المساعد ٣٣٥/١ ] .

(٣) لم أعتد إلى قائله . وهو في :

الجنى ٢٣٦ ، رصف المباني ٣٧٥ ، المقرب ١٩٣/١ ، معجم شواهد النحو الشعرية ص ٥٩٨ برقم ٢٤٦٨ .

والرواية المشهورة : لعل . والشريم : المرأة المفضاة .

الشاهد فيه أن (لعاء) لغة في (لعلل) كما في البيت .

(٤) وذكرها أبو علي في التذكرة [ المساعد ٣٣٥/١ ] .

(٥) لم يذكر الرضي (عَنْ) وقد حكاها الكسائي ، ولا (عَنْ) بالغين المعجمة والنون ، وقد زادها بعض المغاربة . ونحن

إذا أضفنا هاتين اللغتين إلى ما ذكره الشارح يكون عندنا إحدى عشرة لغة ، ما عدا (لعلل) التي هي الأصل .

[ انظر المساعد ٣٣٤/١ ، ٣٣٥ ] .

(٦) الإفصاح ص ١١١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٥/١ .

(٧) كعب بن زيد القنوي ، كما في الأصمعيات ص ٩٦ ، وفيه : (أبا) بدل (أبي) .

الخرانة ٣٧٠/٤ بولاق ، المسائل العسكرية ص ٥٧ ، الإفصاح ص ١١٠ ، الأمالي الشجرية ٣٧/١ ،

رصف المباني ٣٧٥ ، الاقتضاب ٤٥٩ - ٤٦٠ ، المغني ص ٣٧٧ .

والبيت شاهد على أن (لعلل) في لغة عقيل جارة .

(٨) ط : رفعة .

وكونُ حرف عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت<sup>(١)</sup>، وأيضاً، الجارُّ لا بُدُّ له من متعلق، ولا متعلِّق لها هنا، لا ظاهراً ولا مقدراً، فهي مثل «لولا»، الداخلة على المضمر المجرور، عند سيويوه<sup>(٢)</sup>: جارة لا متعلق لها.

وفي البيت الذي أنشدناه، إن رُويَ بفتح اللام الأخيرة، يحتمل أن يقال: اسم لعل، وهو ضمير الشأن، مقدَّر، وأبي المغوار مجرور بلام مقدرة، حُذِفَتْ لتوالي اللامات، أي: لعله لأبي المغوار منك: جواب قريب، ويجوز أن يقال: ثاني لامي لعل محذوف، واللام المفتوحة جارة للمظهر، كما نقل عن الأخفش<sup>(٣)</sup> أنه سمع من العرب فتح لام الجر، الداخلة على المظهر، ونُقِلَ أيضاً، ذلك عن يونس وأبي عبيدة والأحر<sup>(٤)</sup>، وإن رُويَ بكسر اللام، فضمير الشأن، أيضاً مقدَّر، مع حذف ثاني لامي لعل، لاجتماع الأمثال ثم أدغمت الأولى، في لام الجر، ويجوز في هذه الرواية أن يقال: الأصل: لَعَأ، أي انتعش، دعاء له، فادغم تنوينه في لام الجر.

وهذه الوجوه متعذرة فيما أنشده أبو عبيدة:

٨٧٨ لعلَّ الله يمكنني عليها \* جهاراً من زهيرٍ أو أسيد<sup>(٥)</sup>

(١) زعم بعض النحويين أن (لعل) قد تجرَّ الاسم. وقد نسب ابن جني هذا القول لأبي زيد، وذكر الرماني أن اختيار أبي زيد في البيت النصب بلعل، وأن الجر بها لغة قوم من العرب، [سير الصناعة ١٤٩، والخزانة ٣٧٠/٤ بولاق].

(٢) الكتاب ٣٨٨/١ بولاق.

(٣) معاني القرآن ١٢٣/١، ١٢٤، الإفصاح ص ١١١.

(٤) المسائل العسكرية ص ٥٧.

والأحر، هو خلف الأحمر. نصَّ على ذلك أبو علي.

(٥) من أبيات قالها خالد بن جعفر العبيسي، من بني عامر، شاعرٌ جاهليٌّ فارس.

الخزانة ٣٧٥/٤ بولاق، أمالي المرتضى ٢١٢/١ [تحقيق أبي الفضل، عيسى الحلبي سنة ١٣٧٣هـ]، الأغاني

١٢/١٠ [ط. التقديم سنة ١٣٢٣هـ]، الإفصاح ص ١١١.

(و(زهير)، و(أسيد): أخوا الشاعر.

بجر «الله»<sup>(١)</sup>.

واللام الأولى في «لعل»<sup>(٢)</sup> زائدة عند البصرية، أصلية عند الكوفية؛ لأن الأصل عَدَمُ التصرف في الحروف بالزيادة، إذ مبناهما على الخَفَّةِ، والبصرية نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتلقب<sup>(٣)</sup> بها، وجواز زيادة التاء فيها.

فإن سُمِّي بها لم تنصرف عند البصريين، للتركيب والعلمية، وكذا عند الكوفيين لِشَبهِ العجمية والعلمية؛ لأنها ليست من أوزان كلامهم.

### [ أحوال الاسم والخبر بعد الأحرف المشبهة بالفعل ]

واعلم أن حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الأحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر ههنا، إلا أن يكون ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، فيجوز توسطه بين هذه الحروف<sup>(٤)</sup> وأسمائها، نحو: إن في الدار زيداً، وإن كان الاسم مع ذلك نكرة،

= الشاهد فيه أن (لعل) حرف جر، ولفظ الجلالة مجرور به، ولا يصح غير هذا التخريج تعظيماً لجلاله سبحانه وتعالى.

(١) قال الفارقي: «... وكان أبو علي يحمل هذا على غير ما ذهب إليه من أنه لغة، ويقول: يكون على تخفيف (لعل)، وإضمار الحديث فيها كإضماره في (إن)، وأضمر مبتدئاً على شريطة التفسير، والظرف في موضع الخبر. و(يمكنني) حال، وإن شئت جعلت (يمكنني) في موضع الخبر، وأضمرت الحديث، كأنه قال: (يمكنني)، الأمر لله، أي لقوة الله. هذا في قول من كسر اللام؛ لأنه جعلها لام الجر. فأما من فتح وجَرَّ فإنه محمولٌ عنده على لغة من فتح لام الجر في الظواهر [أي الأسماء الظاهرة. ويقابلها: الضمائر].

قال أبو علي: وأحفظ من كتاب أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش:

تواعدني ربيعة كل يوم \* لأهلكها وأقتني الدجاجة

بفتح اللام، فعلى هذا توجيه الجر عند أبي علي.

[الإفصاح ١١١، ١١٢]، وانظر سر الصناعة ١٤٩.

(٢) انظر الإنصاف، المسألة ٢٦ (١/١٣٥)، شرح جمل الزجاجي ١/٤٤٧.

(٣) ط: والتلقب.

(٤) ط: الأحرف.

وجب تأخيرها، نحو: «إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا»<sup>(١)</sup> كما في المبتدأ والخبر، وكل ذلك قد ذكرناه في باب المرفوعات، في خبر «إِنَّ»<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز حذف أسائها التي ليست بضمير الشأن إلا في الشعر، على قِلَّةٍ وَضَعْفٍ، كقوله<sup>(٣)</sup>:

٨٧٩ فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي \* ولكن زنجي غليظ المشافر  
فيمن روى برفع «زنجي» أي: ولكنك زنجي، ومن روى بنصبه، فالخبر محذوف، أي: ولكن زنجياً هكذا، لا يعرف قرابتي.

وأما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيراً، كقوله<sup>(٤)</sup>:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسًا \* ن، أله وأغصه في الخطوب ٤٠٧  
وقوله<sup>(٥)</sup>:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا \* يَلْقَى فِيهَا جَازِرًا<sup>(٦)</sup> وظباء ٧٨

(١) المزمّل / ١٢، ونصّها: «إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَحِمَامًا». (٢) في الشرح الأول.

(٣) الفرزدق، يهجو أيوب بن عيسى الضبي.، وصواب البيت:

ولو كنت ضبياً عرفت قرابتي \* ولكن زنجياً غلاظاً مشافراً

لأنه من قصيدة موصولة بالهاء (ديوانه ٤٨١).

الخرّانة ٣٧٨/٤ بولاق، سيبويه ٢٨٢/١ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٦٠، شرح جمل الزجاجي

٤٢٦/١، المنصف ١٢٩/٣، المحتسب ١٨٢/٢، ابن يعيش ٨١/٨، ٨٢، مجالس نعلب ١٠٥/١.

الشاهد فيه أن لا يجوز حذف أساء هذه الحروف غير ضمير الشأن إلا في الشعر على قِلَّةٍ وَضَعْفٍ كما في هذا البيت، والتقدير: ولكنك زنجي.

(٤) الأعشى (ديوانه ٢٣٥ ط. د. محمد حسين).

والبيت من قصيدة قالها يمدح قيس بن معد يكرب (أبا الأشعث).

الخرّانة ٤٢٠/٥ هارون. وقد سبق تخريج البيت.

(٥) ط: النون من (حسان) داخلة في الشطر الأول.

(٦) الأخطل (ديوانه ٢٧٦ ط. بيروت). وتقدم تخريج البيت في ضمير الشأن، في أول الشرح الثاني.

(٧) ط: جشاذرا.

وذلك لأن أداة الشرط، لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة .  
وأما في غير الشعر ففيه خلاف، والأصح جوازُه قليلاً، (٢٥٢/أ) لكن بشرط ألا  
يلِيَ الأحرف فعلٌ صريحٌ ؛ لكرهه دخول الأحرف المختصة بالاسم على الفعل  
الصريح ، فلا نقول إنَّ قام زيد بمعنى إنه قام زيد .

وحكى الخليل<sup>(١)</sup> عن بعض العرب : إنَّ بك زيد مأخوذ، أي : إنه ، ونقول : إن  
في الدار يجلس أخواك، قال<sup>(٢)</sup> :

٨٨٠ كأنَّ على عَرْنِينِه<sup>(٣)</sup> وجبينه \* أقام شعاع الشمس أو طلع البدر

وإنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف ، لبقاء تفسيره ، وهو الجملة فهو<sup>(٤)</sup>  
كالزائد، وجاء في الخبر : «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ : الْمَصُورُونَ»<sup>(٥)</sup>،

(١) نقله عنه سيويه في ١٨١/١ بولاق .

(٢) أبو تمام (ديوانه ٣٦٩ . شرح محي الدين الخياط . بيروت سنة ١٣٢٣هـ) . الخزانة ٣٨٠/٤ بولاق ، المصون  
١٥٨ [تحقيق هارون . الكويت سنة ١٩٦٠م] ، ضرائر الشعر ١٧٨ ، وفيه : كأنه بدل كأن .

«وعَرْنَيْن كل شيء : أوله ، وعرنين الأنف : تحت مجتمع الحاجبين ، وهو أول الأنف حيث يكون فيه الشَّمَم . . .  
والعَرْنَيْن : الأنف كله . . .» [اللسان ، عَرَنَ] .

الشاهد فيه أنه حذف ضمير الشأن في غير الشعر يجوز بقلة إن لم يل هذه الأحرف فعلٌ صريحٌ كما في البيت .

(٣) ط : عرنيته .

(٤) قوله : «فهو كالزائد» ساقط من د ، ط ، والعبارة كما يلي : « . . لبقاء تفسيره ، وهو الجملة ولأنه ليس معتمداً  
لكلام ، بل المراد به التفخيم فقط ، فهو كالزائد ، وجاء في الخبر . . .» .

(٥) هذا حديث صحيح .

أخرجه مسلم في : ٣٧ كتاب اللباس والزينة ، حديث ٩٨ (ط . محمد فؤاد عبد الباقي ، رَجَمَهُ اللهُ) . وَنَصُّهُ : «إِنَّ  
مِنْ أَشَدِّ أَهْلِ النَّارِ ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَاباً الْمَصُورُونَ» . والحديث في البخاري بشرح الفتح ٣٢٢/١٠ ، والمسند  
٤٢٦/١ من حديث أبي معاوية عن الأعمش بلفظ (المصورين) .

وهو في الجامع الصغير ٤٩/٢ [تأليف الألباني ، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق] ؛ ونصه : «إن أشد الناس  
عذاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ» عن ابن مسعود . وهو في الأحاديث الصحيحة للألباني برقم ٣٦٤ .

[ انظر شواهد التوضيح ١٤٨ ، جامع الأصول ٥٢/٥ ، الكتاب ٣٩٣/٢ ط . هارون ]

وعند الكسائي<sup>(١)</sup> : « من فيه زائدة ، وعند ابن كيسان الحروف في مثله ، غير عاملة لفظاً ، كالمكفوفة<sup>(٢)</sup> .

وإذا عُلِمَ الخبر جاز حذفه مطلقاً ، سواء كان الاسم معرفةً أو نكرةً ، والكوفيون يشترطون<sup>(٣)</sup> تنكير الاسم ، لكثرة ما جاء كذلك ، نحو قوله<sup>(٤)</sup> :

٨٨١    إِنَّ    محلاً    وَإِنَّ    مرتحلاً \*    وَإِنْ    فِي السَّفَرِ    إِذْ مَضَوْا مَهَلًا

أي : إِنَّ لنا محلاً في الدنيا ، ومرتحلاً في الآخرة ، وَإِنْ في رحيل السَّفَرِ إذا مضوا إلى الآخرة مهلاً ، أي سبقاً ، أي : لا يرجع الراحلون إلى الآخرة .

وتقول : إِنْ مَالاً وَإِنْ وَلِداً ، وَإِنْ غَيْرَهَا إِبِلًا أَوْ شَاءً ، أي : إِنْ لنا ذلك ، والقراء<sup>(٥)</sup> يشترط في جواز حذف أخبارها : تكرير «إِنَّ» ، كما قيل ، أَنْ أعرابياً قِيلَ لَهُ : إِنْ الزُّبَابَةُ<sup>(٦)</sup> الفأرة ، فقال : إِنْ الزُّبَابَةُ ، إِنْ الفأرة ، أي : هما مختلفان .

(١) التسهيل ٦٢ .

(٢) هذا «توجيه انفرد به بين النحاة» . [ابن كيسان النحوي ص ١٣١] .

(٣) في د بعد قوله يشترطون : لحذف الخبر .

(٤) الأعشى (ديوانه ١٥٥ ، تحقيق رودلف غاير ، فينا سنة ١٩٢٧م) ؛ وفيه : ما مَضَى بدلْ إِذْ مَضَوْا .

الخرزانه ٣٨١/٤ بولاق ، الخصائص ٣٧٣/٢ ، ابن يعيش ١٠٣/١ ، ٧٤/٨ ، إيضاح المفصل ٢١٢/١ ،

الأمالي الشجرية ٣٢٢/١ ، سيبويه ٢٨٤/١ بولاق ، رصف المباني ١١٩ ، شرح جمل الزجاجي ٤٤٣/١ ،

المقتضب ١٣٠/٤ الطبعة الأخيرة ؛ وفي الحاشية (٢) : المحل ، والمرتحل : مصدران ميميان بمعنى الحلول ،

والارتحال . أو اسماً زمان ، أي إِنْ لنا في الدنيا حلولاً ، وَإِنْ لنا عنها ارتحالاً . والسفر اسم جمع مسافر ، وقيل جمع

سافر . والمهل : السبق ، وقال ابن الحاجب : هو بمعنى الإمهال ، ورده البغدادي ، ويجوز أن يكون بمعنى عبرة .

و(إذ) ظرف عاملة ما بعده ، وظاهر كلام ابن الحاجب أنها بدل من السَّفَر ، وقيل للتعليل .

الشاهد فيه أنه إذا عُلِمَ الخبر جاز حذفه مطلقاً سواء أكان الاسم نكرةً أم معرفةً ، أمّا الكوفيون فيشترطون لحذف

الخبر تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك .

(٥) نقلاً عن السيرافي . الكتاب ١٤١/٢ هارون ، هامش (١) .

(٦) الزُّبَابَةُ ، بالزاي : فأرة صماء ، يُضْرَبُ العرب بها المثل ، فيقولون : أَسْرَقَ مِنْ زُبَابَةٍ . [المستقصى في أمثال العرب

١٦٧/١] .

والرد على المذهبيين : ما رُوِيَ أَنَّ المهاجرين قالوا : يا رسولَ الله، إِنَّ الأنصار نصرونا ووصلونا، قد فَضَّلُونَا، وآوونا، وفعلوا بنا، فقال عليه الصلاة والسلام : أَلستم تعرفون ذلك، قالوا: بلى يا رسول الله، فقال عليه السلام : «إِنَّ ذلك»<sup>(١)</sup>، أي : إن ذلك كذلك، وما رُوِيَ من قول عمر بن عبد العزيز، لمن امت إليه بقرابة : إِنَّ ذلك، أي مصدِّق، ثم ذكر المات حاجته، فقال عمر: لعل ذلك، أي : لعل مطلوبك حاصل .

وقال تعالى : «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup> ، أي : هلكوا<sup>(٣)</sup>، وقيل: الخبر: يَصُدُّونَ، والواو زائدة<sup>(٤)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٥)</sup> :

٨٨٢ خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قَرِيشٍ تَفَضَّلُوا \* عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنْ الْأَكَارِمِ نَهْشَلَا

(١) قال البغدادي : «فقوله عليه السلام : فَإِنَّ ذلك، يريد به هذا المعنى، قال أبو عبيد، وهذا اختصارٌ من كلام العرب يُكتفى منه بالضمير؛ لأنه قد علم ما أراد به قائله . . . وقد روي هذا الحديث عن أنس . أخرجه عنه أبو داود، والنسائي في يوم وليلة بلفظ قال المهاجرون: يا رسول الله ذهب الأنصار بالأجر كله ما رأينا قومًا أحسن بذلاً . . .»

مخطوط ق ٧٤٩ رقم ١١

(٢) الحج / ٢٥ ، والآية بتامها : «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالسَّجِدِ الْكَرِيمِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنَكَفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَادِ يُطْلَمِ لَهُ نَذْرُهُ مِنْ عَذَابِ الْبَاسِ» .

(٣) أي الخبر محذوف ، تقديره : هلكوا . [انظر الشكل ٩٥/٢] .

(٤) هذا رأي الكوفيين . [ انظر معاني الفراء ٢٢١/٢ ] .

(٥) الأخطل (ديوانه ٣٩٢ ط . بيروت سنة ١٨٩١م) .

الخزانة ٣٨٥/٤ بولاق، الخصائص ٣٧٤/٢ ، ابن يعيش ١٠٤/١ ، الأماشي الشجرية ٣٢٢/١، المتقضب ١٣١/٤ الطبعة الأخيرة . و(خلا): أداة استثناء . والحي : القبيلة . تفضَّلوا: رجحوا على الناس بالفضل . و(نهشلا): بدل من الأكارم .

وهذا الشاهد رُدَّ على الكوفيين حين يشترطون لحذف الخبر تنكير الاسم وعلى الفراء خاصة الذي يشترط تكرير (أَنَّ) المفتوحة الهمزة الثانية بدلالة ما قبله، واسمها معرفة، وهي غير مكررة.

قال ابن يعيش<sup>(١)</sup> : لم يأت خبر «إِنَّ» المحذوف، إلّا ظرفاً أو جاراً ومجروراً، قال :  
والجيد أن يقدّر في : إِنَّ ذلك، ولعلّ ذلك : الظرف، أيضاً، أي إِنَّ لك ذلك، ولعلّ  
لك ذلك<sup>(٢)</sup> .

وأقول : لا ملجئ إلى جعل جميع الأخبار المحذوفة ظروفًا، فلم نرتكبه ؟ بل  
نقدّر ما يستقيم به معنى الكلام<sup>(٣)</sup>، ظرفاً كان، أو، لا .

وقد يسدّ مسدّد الخبر : واو المصاحبة، نحو : إِنَّ كُلَّ رجلٍ وضيعته، والحال نحو  
: إِنَّ ضربي زيدا قائماً .

وأما قولك : ليت شعري، فالشعر بمعنى الفطنة، مصدر من شعرت أشعر  
كنصرت أنصر، أي فطنت له، قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : أصله : ليت شعري حذفوا الهاء في  
الإضافة كما في قولهم : أبوعذرها<sup>(٥)</sup>، فلعله لم يثبت عنده مصدراً إلّا بالهاء، كالنشدة،  
وإلّا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة .

والترم حذف الخبر في : ليت شعري، مردّفاً باستفهام، نحو : ليت شعري :  
أتأتيني أم لا، وهذا الاستفهام مفعول «شعري»، كما ذكرنا في أفعال القلوب في نحو  
: علمت أزيد عندك أم عمرو، أي ليت علمي بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل،  
وقال المصنف<sup>(٦)</sup> : هذا الاستفهام قائم مقام الخبر، كالجار والمجرور، في : ليتك في  
الدار، وفيه نظر؛ لأنّ «شعري» مصدر، معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية

(١) شرح المفصل ١٠٣/١ .

(٢) أي في الجمل التي تقدمت في قصة سيدنا عمر بن عبدالعزيز مع من مت إليه بقرابة .

(٣) في م بعد قوله «معنى الكلام» ما يلي : «ويكون المعنى به ظاهراً، ظرفاً كان، أو لا» .

(٤) ذكره في باب المصادر التي تأتي على وزن فُعلة، بكسر الفاء، وسكون العين . ٢٢٩/٢ بولاق .

(٥) العُدرة : البكارة في المرأة، وبها سُميت عذراء، وأبوعذرتها : فاض بكارتها . ويقال هذا لمن فعل أمراً انفرد به،  
ولم يفعله غيره .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢١٥/١ .



فهي من حيث المعنى مفعولٌ «شعري» ، ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يُخبر به عنه ، لأن علمك بالشيء : غير ذلك الشيء .

وقال ابن يعيش<sup>(١)</sup> : الاستفهام ساءٌ مَسَدٌ الخبر، كسد جواب «لولا» مَسَدٌ خبر المبتدأ<sup>(٢)</sup>، وفيه ، أيضاً نظراً ؛ لأن محل خبر «شعري» الذي هو مصدر ، بعد جميع ذيلوه ، من فاعله ومفعوله ، فمحله بعد الاستفهام ، فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ، ومقامه بعده ، بل هو خبر وجب حذفه بلا ساءٌ مَسَدٌ ، لكثرة الاستعمال .

وقد يُحذف الاستفهام مع العلم ، نحو قوله<sup>(٣)</sup> :

٨٨٣ ليت شعري مسافر بن أبي عمرو \* وليتُ يقولها المحزون  
أي : ليت شعري أنجتمع أم لا ، ومسافر ، منادى<sup>(٤)</sup> .

وقد يخبر ههنا ، بشرط الإفادة ، عن نكرة بنكرة ، لأننا ذكرنا في باب المبتدأ ، أن التخصيص غير مشروط في المبتدأ ، مع حصول الفائدة ، وإنما لم يخبر عن المبتدأ المنكر بخبر مؤخر ، لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر ، وذلك لتوافق إعرابيهما ، وأما ههنا فالإعرابان مختلفان ، قال<sup>(٥)</sup> :

---

(١) شرح المفصل ١/١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) في ط : ... خبر المبتدأ الذي بعده .

(٣) هو أبو طالب عم سيدنا محمد صلواتُ ربي وسلامه عليه ، كما في نسخة الأستاذ هارون لسيويه ٣/٢٦٠ .

الخزانة ٤/٣٨٦ بولاق ، سيويه ٢/٣٢ بولاق ، شرح أبيات سيويه للنحاس ص ٣١٥ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/٢١٥ .

ومسافر بن عمرو : قرشي من بني عبد شمس مات غريباً ، وكان صديقاً لأبي طالب فرائه .

الشاهد فيه أن الاستفهام بعد (ليت شعري) قد يُحذف كما هنا ، وتقديره : ليت شعري أنجتمع أم لا ؟

(٤) مبني على الضم ، ويجوز فتحه لوصفه بابن المضاف إلى ما هو كالعالم ؛ لشهرته به .

(٥) امرؤ القيس : وقام البيت : فهل عند رسم دارس من معول .

وقد تقدم تخريج البيت .

على ما أنشد سيوييه<sup>(١)</sup>.

ويجوز، أيضاً، الإخبار عن النكرة بالمعرفة، نحو: إِنَّ كَرِيماً أَبوك، قال تعالى: «فَاتَّحَسَّبَكُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>»، كما قلنا في باب<sup>(٣)</sup> كان، في:

..... \* أَظْهِيَ كَانَ أُمْلَكَ أَم حَارُ<sup>(٤)</sup> ٥٢٤

ويجوز أن يكون «كفافاً» في قوله<sup>(٥)</sup>:

٨٨٤ فليت كفافاً (ب/٢٥٢) كان خيرك كله \* وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي<sup>(٦)</sup>

اسم ليت، والجملة خبره، على أَنْ يُرَوَّى «خيرك» بالنصب، فيكون اسم كان، أيضاً نكرة، لكونه ضميراً راجعاً إلى «كفافاً»، وَإِنْ رُوِيَ برفعه، فاسم «ليت»، ضمير شأن

(١) أي بتكثير (شفاء). الكتاب ٢٨٤/١ بولاق. ويروى: وَإِنْ شَفَاتِي . . . كما في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٨.

الشاهد فيه أنه يجوز في باب (إِنَّ) الإخبار عن نكرة بنكرة.

(٢) الأنفال/٦٢، ونصها: «وَأِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي يَدْكُ يَتَصَرَّوْهُ وَيَا الْمُؤْمِنِينَ».

(٣) في الشرح الثاني.

(٤) هذا عجز بيت، وصدرة: فإنك لا تُبالي بعد حَوْل.

والشاهد لخداش بن زهير، أو ثروان بن فزارة العامري، أو زرارعة بن فروان من بني عامر بن صعصعة. وقد سبق تحريجه.

(٥) يزيد بن الحكم، ونُسب البيت إلى طَرْفَة، وليس في ديوانه.

الحزانة ٣٩/٤، ٢٨٩ بولاق، الإنصاف، المسألة ٢٢ (١١٨/١)، الأغاني ٤٤٦٠/١٢ [طبع دار الشعب]، المسائل العسكرية ص ١٨، معجم الشواهد ٤١٨/١، الإيضاح العُصْدي ١٢٣/١، المقتصد ٤٦٦/١ (مهم جداً).

الشاهد فيه أَنَّ (كفافاً) لا يخلو من أحد توجيهين اثنين: إمَّا أن يكون منصوباً بـ (ليت)، وإمَّا أن يكون خبراً مقدماً على (كان). وأما قوله: (ما ارتوى الماء مرتوي) ففي موضع نصب لأنه ظرف كقولك: لا أفعل ذلك ما حَتَّ النَّيْبُ، فالنعى: فليت الأمر كذلك وقت ارتواء الماء مرتو.

(٦) ط: مرتو.

محذوف، وقوله: «خيرك وشرك» اسم كان، وكفافاً، خبره، ولم يُثنَ لكونه مصدرًا في الأصل، و«عني» متعلق بكفافاً، أي مكفوفين عني، والماء، على هذا الوجه، منصوب، أي: ما ارتوى من الماء مرتو<sup>(١)</sup>.

وقيل: شرك مرتو، بتقدير: مرتوياً: اسم وخبر، معطوف على اسم كان وخبره، أعني خيرك كفافاً، أي: كان خيرك كفافاً وشرك مرتوياً عني، أي كافاً، فحذف النصب ضرورة كما في قوله<sup>(٢)</sup>:

٨٨٥ فلو أن واشٍ باليامة دارُهُ \* [ وداري بأعلى حضرموت<sup>(٣)</sup>، اهتدى ليلاً ]  
ويكون الماء، على هذا الوجه، مرفوعاً، فاعل «ارتوى»، أي: ما دام الماء ريّاناً .

### [ حروف العطف: الواو، الفاء، ثم، حتى: معانيها، وأحكامها ]

قوله: «الحروف العاطفة»<sup>(٤)</sup>: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وإما<sup>(٥)</sup>، وأم، ولا،

(١) ط : مرنو .

(٢) قيس بن الملوح ، المشهور بمجنون ليل ، من قصيدة اسمها «المؤنسة» ، وهي أشهر قصائده وأطولها .  
(ديوانه ٢٩٤ ، ٣٠١) .

الخزانة ٣٩٥/٤ بولاق ، شرح شواهد الشافية ١٧٧/١ ، ١٨٣/٣ ، ٧١/٤ ، ٤٠٥ ، ضرائر الشعر ٩٣ ، شروح سقّط الزّند ١٢٥/١ ، محاضرات الأدباء ١٠٤/٣ [الراغب ، بيروت سنة ١٩٦١م] .  
الشاهد فيه أنه حذف النصب من (واشٍ) لضرورة الشعر، وكان القياس أن يقول : فلو أن واشياً . وقد حذفت ههنا لالتقائها ساكنة مع سكون نون التنوين .

(٣) ليس في د ، م ، ط .

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٦ ، والفوائد الضيائية ٣٥٥/٢ - هذا ، «وصفة حروف العطف أن تشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله» .

[الإيضاح العضدي ٢٨٥/١] .

(٥) وحروف العطف عند النحويين عشرة ، وقد تَسَعَّها أبو علي الفارسي ، حيث عزل عنها (إمّا) . . . [الأحاجي ٤٣] .

قال ابن عُصفور : «والذي يدل على أنه [إمّا] ليس بحرف عطف شيثان :

وبل، ولكن<sup>(١)</sup>، فالأربعة الأولى للجمع؛ فالواو للجمع مطلقاً، لا ترتبَ فيها،  
والفاء للترتيب، وثم مثلها بمهلة، وحتى مثلها، ومعطوفها جزء من متبوعه لتفيد قوة  
أو ضعفاً.

اعْلَمْ أَنَّ بَعْضَهُمْ عَدَّ «أَي» الْمَفْسُورَةَ مِنْهَا، وَعِنْدَ الْأَكْثَرِينَ: أَنَّ مَا بَعْدَهَا عَطْفُ بَيَانٍ  
لِمَا قَبْلَهَا، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ «بَلَّ» الَّتِي بَعْدَهَا مَفْرَدٌ، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو،  
أَوْ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو، لَيْسَتْ مِنْهَا، لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا بَدَلٌ غَلَطٌ مِمَّا قَبْلَهَا، وَبَدَلُ  
الْغَلَطِ بَدُونَهَا غَيْرُ فَصِيحٍ، وَأَمَّا مَعَهَا فَفَصِيحٌ مَطْرُودٌ فِي كَلَامِهِمْ، لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِتَدَارِكِ  
مِثْلَ هَذَا الْغَلَطِ.

قوله: «للجمع»، مراد النحاة بالجمع ههنا: ألا تكون لأحد الشيئين أو الأشياء،  
كما كانت «أو» و«إمّا»، وليس المراد: اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل، في  
زمان أو في مكان، فقولك جاءني زيد وعمرو، أو: فعمرو، أو: ثم عمرو، أي

---

أحدهما: بجيئه مباشراً للعامل، فتقول: قام إما زيدٌ وإما عمرو، فتلي إمّا قامَ، وحرف العطف إنها يكون بعد  
المعطوف عليه.

والآخر: أنها لما جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو فقلت: وإمّا عمرو، وحرف العطف لا يدخل عليه  
حرف عطف.

[شرح مجل الرُّجَاجِي ١/٢٢٣].

ومثله الرماني في معاني الحروف ص ١٣١.

وانظر رصف المباني ص ١٠٠، فإن المألقي يعدّها من أحرف العطف، وكذلك ابن بابشاذ في المقدمة المحسّبة  
٢٦٠/١.

وانظر التبصرة ١/١٣٨، والجنى ٥٢٨، ٥٢٩، والأمالى الشجرية ٢/٣٤٤، وبدائع الفوائد ١/٢٠١، و  
٢٠١/٤.

(١) «اختلف فيها، فمذهب يونس أنها ليست بعاطفة، ومذهب سيبويه أنها عاطفة... انظر: [الإنصاف، المسألة

٦٨، الكتاب ١/٢١٦ بولاق، شرح مجل الرُّجَاجِي ١/٢٢٤، بدائع الفوائد ١/٢٠١].

حصل<sup>(١)</sup> الفعل من كليهما، بخلاف: جاءني زيد أو عمرو، أي حصل الفعل من أحدهما دون الآخر.

قوله: «فالواو للجمع مطلقاً»، معنى المطلق، أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد، وأن يكون حصل من زيد أولاً، وأن يكون حصل من عمرو أولاً، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية، لا دليل في الواو على شيء منها.

هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين، ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب، والرَّبَيعي، وابن درستويه<sup>(٢)</sup>، وبه قال بعض الفقهاء<sup>(٣)</sup>: إنها للترتيب<sup>(٤)</sup>، دليل الجمهور: استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب، وفيما: الثاني فيه قبل الأول، كقوله<sup>(٥)</sup>:

٨٨٦ [أُغلي السِّبَاءَ بكل<sup>(٦)</sup> أدكنَ عاتقٍ] \* أو جَوْنَةٌ قُدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا  
وقوله تعالى: «وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي<sup>(٧)</sup>»، وقوله تعالى: «نَمُوتُ وَنَحْيَا<sup>(٨)</sup>»، والأصل

(١) د: أي حصل هذا الفعل.

(٢) وكذلك قطرب، وأبو عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب، وأبو جعفر الدُّيُونُورِي، وهشام. [المغني ص ٤٦٤، والجنى ١٥٨ - ١٥٩].

(٣) الشافعي، رحمه الله. [المغني ص ٤٦٤، الجنى ١٥٩ - ١٦٠].

(٤) انظر وصف المباني ٤١١، الجنى ٦١، شرح مجمل الزَّجَّاجِي ٢٢٧/١، الإحكام ٨٨/١، ٨٩، ٩٠، ٩١.

(٥) لبيد (ديوانه ١٧٥، دار صادر. بلا تاريخ)، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢٤٢.

والسِّبَاءُ: شراء الخمر. أدكن: زق أدكن. عاتق: عتيق. الجَوْنَةُ: الخابية السوداء. قُدِحَتْ: غُفِرَ منها ومزجت. فُضَّ: كُسِرَ. خِتَامُهَا: خاتمتها.

والترتيب الطبيعي أن يقول: فُضَّ خِتَامُهَا وَقُدِحَتْ.

الشاهد فيه أن الواو لا تدل على ترتيب، بل قد تدخل على متقدم على ما قبله كما هنا، فإن فُضَّ الختام قبل القُدْحِ.

(٦) ليس في د، ط.

(٧) آل عمران/٤٢، والآية بتمامها: «يَسْمُرِينَ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ».

(٨) الجاثية/٢٤، ونصها: «وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ».

في الاستعمال: الحقيقة؛ ولو كانت للترتيب، لتناقض قوله تعالى: «وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ»<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى في موضع آخر: «وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا»<sup>(٢)</sup>؛ إذ القصة واحدة.

ثم اعلم أن الواو، مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعداً، في فعل واحد، نحو: قام زيد وعمرو، أي حصل منهما القيام، ومرة تجمع الفعلين فصاعداً في اسم واحد نحو: زيد قام وقعد، أي حصل كلا الفعلين من زيد، ومرة تجمع مضموني الجملتين فصاعداً في الحصول، نحو: قام زيد، وقعد عمرو، ونحو: زيد قائم وعمرو قاعد.

فإن قلت: لو لم تجيء بالواو في عطف الجملة، لعلم، أيضاً، حصول مضموني الجملتين، فما فائدتها؟

قلنا: بلى، ولكن كان يحتمل احتمالاً مرجوحاً: أن يكون الكلام الأول غلطاً، ويحتمل حصول أحد الأمرين، فبالواو صار نصاً في حصول الأمرين معاً، ففائدة الواو في مثله، كفائدة «لا» في مثل قولك: ما جاءني زيد ولا عمرو، كما يجيء، فكأنه زائد يفيد النص، وإن لم يعدد النحاة في الزوائد.

واعلم أنك إذا نفيت نحو: جاءني زيد وعمرو، مثلاً، وقلت: ما جاءني زيد وعمرو، بلا قيد، فهو في الظاهر نفى للاحتتمالات الثلاثة، أي: لم يجيئنا، لا في وقت واحد، ولا مع الترتيب.

والأكثر على ألا يعطف على المنفي بالواو، إلا وبعد الواو «لا»، نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو، وذلك لأن الواو، وإن كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت، وعلى الترتيب، إلا أنه، لما كان يستعمل كثيراً للاجتماع في وقت، كما في

(١) البقرة / ٥٨، والآية بتامها: «وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا مِنْ ذِي الْقَرْيَةِ فَعَلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَغَدَاً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ وَسَرِّدُوا الْمُحْسِنِينَ».

(٢) الأعراف / ١٦١، ونصها: «وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ سَرِّدُوا الْمُحْسِنِينَ».

المفعول معه، وواو الصَّرف، ومع العطف أيضاً، نحو: كل رجلٍ وضعته<sup>(١)</sup>، وكيف أنت وقصعة من ثريد<sup>(٢)</sup>، خيف أن يكون مراد المتكلم: ما جاءني زيد مع عمرو، فيكون قد نفى الاجتماع في وقت، لا ترتب مجيء أحدهما على مجيء الآخر، فجيء بلا، في الأغلب دفعاً لهذا التوهم، وبيان أن المراد نفى الاحتمالات الثلاثة.

وقد تزداد<sup>(٣)</sup> فيما لا يحتمل الترتيب طرداً، كقوله تعالى: «وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ<sup>(٤)</sup>»، وقوله<sup>(٥)</sup>: «(٢٥٣/أ) وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ<sup>(٦)</sup>».

وإن أردت نفي بعض الاحتمالات دون بعض، فلا بُدَّ من القيد، نحو: ما جاءني زيد وعمرو، أو ما جاءني زيد أولاً وعمرو ثانياً، أو: ما جاءني زيد ثانياً وعمرو أولاً، فينتفي بعد أن تقيّد بأحد الاحتمالات الاحتمال الآخران.

وأما لو كرّرت العاملَ فقلت: ما جاءني زيد، وما جاءني عمرو، فهو، عند سيبويه: نفي للمجئيين، المنقطع أحدهما عن الآخر، كأن المخاطب توهم أنه حصل مجيء كل واحد منهما، لكن منقطعاً عن مجيء الآخر، فرفعت بهذا الكلام وهمه.

وعند المازني<sup>(٧)</sup>: هو أيضاً، نفي للاحتتمالات الثلاثة<sup>(٨)</sup>، كما كان من دون تكرير

(١) انظر سيبويه ١٥٠/١، ١٥٤ بولاق، والتبصرة ٢٥٧/١ هامش (١).

(٢) انظر سيبويه ١٥١/١.

(٣) الرضي ههنا مع الكوفيين في أن واو العطف تأتي زائدة.

[انظر المقتضب ٨١/٢].

(٤) فُصِّلَتْ / ٣٤، والآية بتامها: «وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ».

(٥) د: ساقطة.

(٦) فاطر / ٢٢، ونصّها: «وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ».

(٧) شرح جمل الزجاجي ٢٥٨/١.

(٨) ط: الثلاث.

العامل، وهذا القول أقرب، وتكون فائدة تكرير الفعل المنفي، كفائدة زيادة «لا» بعد الواو، وأكثر.

## [ الفاء ]

قوله : «والفاء للترتيب» ، اعْلَمْ أَنَّ الفاء تفيد الترتيب، سواء كانت حرف عطفٍ أو ، لا ؛ فإن عطفت مفرداً على مفرد، ففائدتها : أن ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب إليه وإلى المعطوف عليه : بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مُهَلَّةٍ، فمعنى قام زيد فعمرو: أي حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل، ومعنى ضربت زيداً فعمراً، أي وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد .

وإذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد، فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها، كما كان في نحو : جاءني زيد فعمرو، بل في مصادر تلك الصفات، كقولك : جاءني زيد، الأكل فالنائم، أي : الذي يأكل فينام، كقوله<sup>(١)</sup> :

يا لهف زِيَابَةً للحرث<sup>(٢)</sup> الصا \* بح فالغانم فالأيب (٣٥١)  
أي : الذي يصبح فيغتم فيؤوب .

وإن لم يكن الموصوف واحداً، فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلاة الجماعة : يُقَدِّمُ الأقرأ، فالأفقه، فالأقدم هجرةً، فالأسن<sup>(٣)</sup> .

وإن عطفت الفاء جملةً على جملة، أفادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل، نحو: قام زيد فقعد عمرو .

(١) سبق تخريجه ص ١٠٢٠ . من القسم الأول .

(٢) ط : قوله «الصابع» داخله في الشطر الثاني .

(٣) أي الأكبر سناً .



وقد تفيد الفاء العاطفة للجمل : كون المذكور بعدها ، كلاماً مُرتباً على ما قبلها في الذكر ، لا أن مضمونها عقب مضمون ما قبلها في الزمان ، كقوله تعالى : « أَذْخُلُوا أَنْبَاَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِمَا نَفْسُ مَوَى الْمَتَكِرِينَ <sup>(١)</sup> » ، وقوله : « وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَبَاُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَمِلِينَ <sup>(٢)</sup> » ، فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره .

ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل ، على الجمل ، كقوله تعالى : « وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ، فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي <sup>(٣)</sup> » ، الآية ، وتقول : أحبته فقلت ليبيك ، وذلك أن موضع ذكر التفصيل ، بعد الإجمال ، ومنه قوله تعالى : « وَكَمْ مِنْ قَرَبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا <sup>(٤)</sup> بِأَسْتَبَيَّتَا <sup>(٥)</sup> » ؛ لأن تبين البأس تفصيل للإهلاك ، الجمل .

وقد تحيي الفاء العاطفة للمفرد ، بمعنى «إلى» <sup>(٦)</sup> ، على <sup>(٧)</sup> ما حكى الزجاجي ، <sup>(٨)</sup> تقول العرب : مُطَرْنَا ما زباله <sup>(٩)</sup> فالثعلبية <sup>(١٠)</sup> ، بحذف «بين» مع كونه مراداً ، ويُقيم

(١) الزمر / ٧٢ ، والآية بتمامها : « قِيلَ ادْخُلُوا أَنْبَاَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِمَا نَفْسُ مَوَى الْمَتَكِرِينَ » .

(٢) الزمر / ٧٤ ، ونسها : « وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ ، وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَبَاُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَمِلِينَ » .

(٣) هود / ٤٥ ، ونسها : « وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ، فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَخْلَمُ الْخَائِصِينَ » .

(٤) ط : فجاءت ، وهو تحريف .

(٥) الأعراف / ٤ ، والآية بتمامها : « وَكَمْ مِنْ قَرَبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْتَبَيَّتَا أَوْهُمْ فَأَيْلُوكَ » .

(٦) في الجنى ص ٧٧ : « أن تكون [أي الفاء] بمعنى إلى . ذكره بعض الكوفيين » .

[ وانظر المغني ص ٢١٥ ] .

(٧) سقطت على من ط .

(٨) عبد الرحمن بن إسحاق ، أبو القاسم ، أخذ عن الزجاج ونسب إليه ، وعن الطبري ، وابن كيسان . له : الجمل ،

شرح خطبة أدب الكاتب ، الإيضاح في علل النحو ، حروف المعاني والصفات . توفي سنة ٣٤٠ هـ .

[ البلغة ١٢١ ، البغية ٧٧/٢ ، الزهدة ٣٠٦ ] .

(٩) زباله ، والثعلبية : مكانان في العراق .

(١٠) في ط بعد قوله فالثعلبية ما يلي : « بمعنى ما بين زباله إلى الثعلبية ، وبعضهم يقول مطرنا ما زباله فالثعلبية ،

بحذف (بين) مع كونه مراداً . . . » .

المضاف إليه مُقَام المضاف ويعربه بإعرابه، وهذا كما تقول: هي أحسن الناس ما بين قرنٍ إلى قدم، وما بين قرنٍ فقدم، وما قرناً فقدماً، ولا يجوز حذف «ما» لكونه موصولاً فلا تقول: مُطَرْنَا زباله فالثعلبية، ولا: هي أحسن الناس قرناً فقدماً، وَحِكِي إجازته عن هشام<sup>(١)</sup>.  
ومثلُ قوله<sup>(٢)</sup>:

٨٨٧ قِفَا نَبْكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ<sup>(٣)</sup> \* بَسُقِطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ  
فَتَوْضِحْ فَالْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمَهَا \* لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ

الفاء فيه بمعنى «إلى»<sup>(٤)</sup>، أي: منازل بين الدخول إلى حومل، إلى توضيح إلى المِقْرَاة .  
فإن قلت: كيف هذا وأنت لا تقول: خرجت إلى زيد إلى عمرو؛ إِذِ الْفِعْلُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَرْفًا جَرَّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، كما مرَّ بلا عطفٍ.

قلت: يُسْتَعْمَلُ فِي تَحْدِيدِ الْأَمَاكِنِ<sup>(٥)</sup>، نحو قولك: اشتريت ما بين الموضع

(١) هشام بن معاوية الضرير، وتقدّم التعريف به. ورأيه في الارتشاف ق/٨٨ ب، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٢٠.

(٢) هو امرؤ القيس، كما في شرح القصائد العشر للبريزي ص ٢٠، ٢١.

سيبويه ٢٩٨/٢ بولاق، رصف المباني ٣٥٣، الأزهية ٢٤٤ ط ٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٤٧/٢، شرح مجل الزّجاجي ٢٥٩/١، و ٥٥٣/٢، المنصف ٢٢٤/١، الجنى ٦٤. والسقط: ما تساقط من الرمل؛ وفيه ثلاث لغات: سَقَطَ، وَسَقَطَ، وَسَقَطَ. واللوى: حيث يسترق الرمل. والدخول، وحومل وتوضح، والمقراة: أساء أمكنة. نسجتها: تعاقبت عليها فمحت آثارها. و«بسقط اللوى»: يجوز أن تتعلق بـ «قفا» وبـ «نَبْكَ»، ويقول: «منزل». [شرح القصائد العشر ص ٢١].

والبيت شاهدٌ على أن الفاء الداخلة على الأماكن بمعنى إلى؛ أي: منازل بين الدخول إلى حومل إلى توضيح إلى المِقْرَاة...

(٣) في ط هذا الشطر فقط، وبعده: البيتان، الفاء...

(٤) قال المرادي: «وهذا ضعيف، والفاء في ذلك عاطفة» [الجنى ٧٧].

وانظر الأزهية ص ٢٤٤، ٢٤٥ ط ٢، والمختار من أبواب النحو ص ٢٦٢ د. حلواني ط ١.

(٥) والمطر خاصة، وهذا رأي الجرمي. [الجنى ٦٣].

الفلاني، إلى دار زيد، إلى دار عمرو، إلى دار خالد، بحذف الواو تخفيفاً، لدلالة الكلام عليه<sup>(١)</sup>، قال النابغة الجعدي<sup>(٢)</sup> :

٨٨٨ أيا دار سلمى بالحُروريةِ اسلمي \* إلى جانب الصَّانِ المثلَّمِ  
أقامت به البردَيْنِ ثم تَذَكَّرَتْ \* منازلها بين الدَّخُولِ فَجُرُثُمِ  
ومسكنها بين الغُروبِ إلى اللَّوى \* إلى شُعبٍ ترعى بهنَّ فعَينهم<sup>(٣)</sup>

فإذا كثر ذلك مع حرف الجر، أعني « إلى » فحذفه مع فاء العطف التي هي بمعناه: أولى، بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطفٍ .

ويموز أن يكون المعنى : قفا نبك بين منازل الدَّخُولِ فمنازل حَوْمِلِ، فمنازل تُوضِحُ فمنازل المقرأة، وكذا في غير هذا الموضع .

(١) أي على الواو المنوي .

(٢) ديوانه ص ١٣٧، الأمالي الشجرية ١١٧/١، الخزانة ٤٠٦/٤ بولاق . والدار: مؤنث سماعي . والباء من قوله: «بالحرورية» متعلقة بمحذوف حال من دار . وأراد بالرملة: الحرورية، فإن حروراء بالمد، ويقصر . وقوله: «اسلمي»: دعاء لدار سلمى بالسلامة لها . وقوله: إلى جانب: حال من «دار» أيضاً، أي: ممتدة إلى جانب الصَّانِ . والصَّانِ : اسمُ جبل، والمثلَّم، بفتح اللام، وروي بالكسر: موضع بالعالية، والعالية: ما فوق نجد إلى تهامة . والبردان: مثنى برد، وأراد به طرفي الشتاء، والبردان أيضاً: الغداة، والعشي . والدَّخُولِ: اسم موضع . وجُرُثُمِ، بضم الجيم، وسكون الراء: ماء من مياه بني أسد .

والغُروب : موضع لم يعينه ياقوت . وفي الخزانة ٤٠٦/٤ بولاق : بين الفرات .

وقوله : « إلى اللَّوى » : متعلق بحال محذوفة، وصاحب الحال : الضمير المستقر في (بين)؛ أي : ممتداً إلى اللَّوى . واللَّوى : موضع معروف من أرض بني تميم . والشَّعب : جمع شُعبة، وهو مسيل ماء من ارتفاع إلى بطن الوادي، أصغر من التلعة .

ومفعول (ترعى) محذوف؛ أي : ترعى ماشيتها في الشَّعب لكون نبتة أوفر .

وقوله : (فَعَيْنُهُمْ) : أي فإلى عَيْنِهِمْ، بفتح العين وسكون الياء وفتح الهاء، وهو جبل بين مكة والعراق . الشاهد في البيت الأخير على أنه يستعمل في تحديد الأماكن (إلى) محذوفاً منها العاطف، فإن واو العطف محذوفة من (إلى) الثانية على خلاف القياس .

(٣) ط : فعينهم .

وَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

٨٨٩ يا دَارَ مِيَّةَ بِالْعِلْيَاءِ فَالْسَّنْدِ \* [أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup> سَالِفُ الْأَمَدِ]

فالفاء فيه لإفادة الترتيب في الذِّكْر؛ لأنه يذكر في تعريف الأمكنة: الْأَخَصَّ بعد الْأَعَمَّ، فكأن العلياء موضعٌ وسيع، تشتمل على مواضع (٢٥٣/ب) منها السَّنْد<sup>(٣)</sup>، فهو<sup>(٤)</sup> كقولك: داري ببغداد فالكَرْخَ.

فإذا نفيت، مثلاً، قولك: جاءني زيد فعمره، فقلت: ما جاءني زيد فعمره، فأنت نافٍ لتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد، فيمكن أن يحصل المجيثان في حالة، وأن يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد.

هذا الذي ذكرنا كله، حكم فاء العطف.

والتي لغير العطف، أيضاً، لا تخلو من معنى الترتيب، وهي التي تُسَمَّى فاء السَّبَب<sup>(٥)</sup> وتختص بالجمال، وتدخل على ما هو جزاء، مع تقدم كلمة الشرط نحو: إن لقيته فأكرمه<sup>(٦)</sup>، وَمَنْ جَاءَكَ فَأَعْطِهِ، وبدونها، نحو: زيد فاضل فأكرمه، وتعريفه<sup>(٧)</sup>

(١) النابتة الذيباني (ديوانه ١٤ ط. دار المعارف تحقيق أبي الفضل). شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٤٦، مجالس ثعلب ٤٣٥/٢، العيني ٤٩٦/٤، رصف المباني ٤٥٢.

والعلياء: ما ارتفع من الأرض. والسَّنْد: سَنَدُ الْجَبَل. وَأَقْوَتْ: خَلَّتْ مِنَ النَّاسِ. والسالف: الماضي. والأبد: الدهر.

الشاهد فيه أَنَّ الفاءَ في (فالسَّنْد) لإفادة الترتيب في الذِّكْر، فتكون عاطفةً على معناها ولم يمكن جعلها بمعنى (إلى) كما تقدم في بيت امرئ القيس.

(٢) ليس في د، ط.

(٣) قال ثعلب: «... مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا ثَوْرًا كَثِيرَةً. وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَخَطَأً». [المجالس ٤٣٥/٢].

(٤) د: فهذا كما تقول.

(٥) د، ط: السببية.

(٦) لم يُطلق الرضي على هذه الفاء: فاء الفصيحة، وهي التي تكون جواباً لشرطٍ مقدَّر مع الأداة. انظر: [دراسات

ق ١ ٢٤٥/٢ - ٢٤٨].

(٧) أي الضابط الذي يمكن معرفته به.

بأن يصلح تقدير «إذا الشرطية قبل الفاء، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها»<sup>(١)</sup>، فالمعنى في مثالنا: إذا كان كذا، فأكرمه، وهو كثير في القرآن المجيد، وغيره، قال تعالى: «أَمْ لَهُمْ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا، فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ»<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: «قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ»<sup>(٣)</sup>، قَالَ فَأَخْرَجَ مِنْهَا فَايْنِكَ رَجِيمٌ»<sup>(٤)</sup>، أي: إذا كان عندك هذا الكبير فاخْرِجْ، وقال: «رَبِّ فَأَنْظِرْنِي»، أي إذا كنت لعنتني فَأَنْظِرْنِي، وقال: «فَايْنِكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ»، أي إذا اخترت الدنيا على الآخرة فَايْنِكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ، «قَالَ فَبِعِزَّتِكَ»، أي إذا أعطيتني هذا المراد فبعزتك «لَأُغَوِّبَهُمْ» وكثيراً ما تكون فاء السببية بمعنى لام السببية، وذلك إذا كان ما بعدها مسبباً لما قبله، كقوله تعالى: «اخْرِجْ مِنْهَا فَايْنِكَ رَجِيمٌ»، وتقول: أكرم زيداً فإنه فاضل، فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى، كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى، وذلك أنك تقول: زيد فاضل فأكرمه، وتعكس فتقول: أكرمه فإنه فاضل .

ثم اعلم أنه لا تنافي بين السببية والعاطفة، فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة، نحو: يقوم زيد فيغضب عمرو، لكن لا يلازمها العطف نحو إن لقيته فأكرمه .

ثم إنه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها موقع<sup>(٥)</sup> السببية، وليست بها، بل هي زائدة<sup>(٦)</sup>، وفائدة<sup>(٧)</sup> زيادتها: التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط، كما تقدم في الظروف المبنية .

(١) م : شرطاً ؛ لأن المعنى ... (٢) ص / ١٠

(٣) ص / هذا وما سيذكره الشارح من ٧٦ إلى ٨٢ ؛ والآيات بتأنيدهن : «قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ»<sup>(١)</sup>، قَالَ فَأَخْرَجَ مِنْهَا فَايْنِكَ رَجِيمٌ»<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ»<sup>(٣)</sup>، قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ»<sup>(٤)</sup>، قَالَ فَايْنِكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ»<sup>(٥)</sup>، إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ»<sup>(٦)</sup>، قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّبَهُمْ أَجْمَعِينَ»<sup>(٧)</sup> . . . . .

(٤) ط : موقع الفاء السببية .

(٥) هذا رأي الفارسي في المسائل القصيرية، كما في شرح أبيات المغني للبغدادي ٥٢/٤، ورأي الروماني، كما في معاني الحروف ص ٤٦ .

(٦) د : وفائدتها التنبيه على أن ما بعدها لازم لما قبلها .

وقد تجيء زائدة في غير هذا الموضع المذكور، نحو: زَيْدٌ فُوجِدَ، عند الأخفش<sup>(١)</sup>، وقوله<sup>(٢)</sup> :

[ لا تجزعي إِنْ<sup>(٣)</sup> مُنْفِئاً أهلكته ] \* فإذا<sup>(٤)</sup> هلكت فعند ذلك فاجزعي ٤٦

ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّ إفادة الفاء للترتيب، لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل، إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم، كقوله تعالى: «الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً<sup>(٥)</sup>»، فإن اخضرار الأرض يبتدىء بعد نزول المطر، لكن يَتِمُّ في مدة ومُهلة، فجيء بالفاء، نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار، ولو قال: ثم تصبح، نظراً إلى تمام الاخضرار، جاز، وكذا قوله تعالى: «ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَظْفَةً فِي قرارٍ مَكِينٍ<sup>(٦)</sup> ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ<sup>(٧)</sup> عِلْقَةً»، نظراً إلى تمام صيرورتها علقة، ثم قال: «فَخَلَقْنَا الْعِلْقَةَ مِضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمِضْغَةَ عِظْماً فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا» نظراً إلى ابتداء كُلِّ طَوْرٍ، ثم قال: «ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ»، إِمَّا نظراً إلى تمام الطَّوْرِ الأخير، وإِمَّا استبعاداً لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الإنسانية، من الأطوار المتقدمة.

(١) إيضاح الشعرق ٧٤/ب، المقتصد ١/٣١٣، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٤٦.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٢٠ من القسم الأول.

(٣) ليس في م، ط.

(٤) ط : وإذا.

(٥) الحج / ٦٣، ونصها: «الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ».

(٦) المؤمنون / ١٣، ١٤، ونصها: «ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَظْفَةً فِي قرارٍ مَكِينٍ<sup>(٦)</sup> ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عِلْقَةً فَخَلَقْنَا الْعِلْقَةَ مِضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمِضْغَةَ عِظْماً فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ».

انظر: [ حاشية الجمل ٣ / ١٨٦ ].

## [ ثَمَّ ]

قوله : « وَثُمَّ مِثْلُهَا بِمُهْلَةٍ <sup>(١)</sup> » ، أي مثل الفاء في الترتيب ، إلا أنها تختص بالمُهْلَة والتراخي <sup>(٢)</sup> ، ومن ثَمَّ قال سيبويه <sup>(٣)</sup> في : مررت بزيد ثم عمرو : إنَّ المرور : مروران .

ولا تكون إلا عاطفة ، ولا تكون للسببية ، إذ لا يترأخى المسبب عن السبب التام ، ولا تعطف المفصل على المجرى كالفاء ، وقد تحيىء في الجمل خاصة ، لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها ، وعدم مناسبتها له كما ذكرنا في قوله تعالى : « ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ <sup>(٤)</sup> » ، وكقوله تعالى : « خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ <sup>(٥)</sup> » ، فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد ، غير مناسب وهذا المعنى : قرع التراخي ومجازه ، وكذا في قوله تعالى : « فَلَا أَفْجَحِمُ الْعَقَبَةَ » ثم قال : « ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا <sup>(٦)</sup> » ، فإنَّ الإيمان بعيد المنزلة من فَكَّ الرِّقَةِ ، والإطعام ، بل لانسبة بينه وبينها ، وكذا قوله : « وَأَنْ <sup>(٧)</sup> أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ

(١) هذا مذهب الجمهور . [ الجنى ٤٢٦ ] ، وفي التسهيل ص ١٧٥ : «وتنفرد (ثم) بالمُهْلَة ... وقد يكون مع (الفاء) مُهْلَة» .

(٢) انظر دراسات ق ١ ج ٢ ص ٢٤٠ .

(٣) الكتاب ٢١٨/١ بولاق . وانظر شرح جمل الرَّجَاجِي ٢٥٨/١ .

(٤) المؤمنون / من ١٤ .

(٥) الأنعام / ١ ، والآية بتامها : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ » .

(٦) البلد / من ١١ إلى ١٧ والآيات بتامها : « فَلَا أَفْجَحِمُ الْعَقَبَةَ <sup>(١١)</sup> وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ <sup>(١٢)</sup> فَكَّ رَقِيَةٍ <sup>(١٣)</sup> أَزْطَعَنَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ <sup>(١٤)</sup> يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ <sup>(١٥)</sup> أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ <sup>(١٦)</sup> ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ » .

(٧) قوله «وَأَنْ» سقط من ط .

تَوْبُوا إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>»، فَإِنَّ بَيْنَ تَوْبَةِ الْعَبْدِ، وَهِيَ انْقِطَاعُ الْعَبْدِ إِلَيْهِ بِالْكُلِّيَّةِ وَبَيْنَ طَلَبِ الْمَغْفِرَةِ بَوْنًا بَعِيدًا.

وقد تحيى<sup>(٢)</sup> «ثُمَّ» لمجرد الترتيب في الذكر<sup>(٣)</sup>، والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأول ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا أَنَّ الثاني بعد الأول في الزمان، بل ربما يكون قبله، كما في قوله<sup>(٤)</sup>:

٨٩٠ إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ \* ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح، (٢٥٤/أ) فابتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جدّه؛ لأن سيادة نفسه أخصّ ثم سيادة الأب ثم سيادة الجدّ.

وإن كانت سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه، فثُمَّ، ههنا، كالفاء<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى: «فَيَسَّسَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ<sup>(٦)</sup>» كما ذكرنا.

---

(١) هود / ٣، ونصّها: «وَأَن تَسْتَغْفِرُوا رَّبَّكُمْ تَوْبُوا إِلَيْهِ يُعْطِكُمْ مِّنْعَافًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَتُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ».

(٢) د، ط: يحيى.

(٣) «وأجاب الأخفش بأن (ثم) هنا بمعنى الواو لطلق الجمع ...».

[شرح أبيات المغني للبغدادي ٤٠/٣]،

وانظر الجنى ٤٢٩، ودراسات ق ١ ج ٢ ص ١١٦ وما بعدها.

(٤) هو أبو نؤاس، الحسن بن هانئ (ديوانه ٤٩٣ تحقيق أحمد عبدالمجيد الغزالي، بيروت، بلا تاريخ)؛ ورواية الديوان ما يلي:

قل لمن ساد ثم ساد أبوه \* قبله ثم قبل ذلك جدّه

الخزانة ٤١١/٤ بلاق، الجنى ٤٢٨-٤٢٩، المغني ص ١٥٩، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٩/٣، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٠٥/١. هذا، وليس من البيت الاستشهاد، وإنما هو تمثيل لأمر معنوي، فأبو نؤاس مؤلّد (مات سنة ١٩٥هـ)، وقد تركه السيوطي. و(ثم) في البيت لمجرد الترتيب الذكري.

(٥) انظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٩/٣.

(٦) الزمر/٧٢، والآية بتمامها: «قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَيَقْسَمُ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ».



وقد تكون ثم ، والفاء ، أيضاً ، لمجرد التدرج في الارتقاء ، وإن لم يكن الثاني مترتباً في الذكر على الأول ، وذلك أن تكرر الأول بلفظه ، نحو : بالله ، فبالله<sup>(١)</sup> أو : والله ثم والله ، وقوله تعالى : « وَمَا آذَرْنَاكَ مَا يَوْمَ الَّذِينَ (١٧) ثُمَّ مَا آذَرْنَاكَ مَا يَوْمَ الَّذِينَ (٢٠) » ، وقوله : « كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (٢١) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (٢٢) » .

وأما قوله تعالى : « فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ (٢٣) » ، فأقام العلة مقام المعلول<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : « وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ (٢٤) » ، أي بقي على ذلك الهدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح ، كما قيل في : « أَهْدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٢٥) » ، أي أبقينا<sup>(٣)</sup> عليه ، فاستعمل « ثُمَّ » ، نظراً<sup>(٤)</sup> إلى تمام البقاء ، واستبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها ، لأن البقاء عليها أفضل ، فيكون كما قلنا في قوله : « ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ (٢٦) » ، من الوجهين .

## [ دخول همزة الاستفهام على واو العطف ]

وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للإنكار على واو العطف ، كقوله تعالى :

- (١) ط : وقالله .
- (٢) الانفطار / ١٧ ، ١٨ .
- (٣) التكاثر / ٣ ، ٤ .
- (٤) يونس / ٤٦ ، والآية بتمامها : « وَإِنَّمَا تَرِيكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ تَوَعِّدُكَ فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ » .
- (٥) لأن التقدير : ثم نَعِدُهُمْ ؛ لأن الله شهيد ...
- (٦) طه / ٨٢ .
- (٧) الفاتحة / ٦ .
- (٨) ط : أبقينا .
- (٩) ط : إما نظراً .
- (١٠) في الآية ١٤ من سورة المؤمنين ، المتقدمة .

﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴿١١﴾ أَوْ كَلَّمَا عَنْهُدَا عَهْدًا مُبَدَّدَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾. (١)، الآية، (٢)

فقوله: «أَوْ كَلَّمَا، عطف (٣) على «لقد أنزلنا»، والهمزة لإنكار الفعل، وقد يكون الاستفهام للتوبيخ، أو التقرير، إذا دخلت همزته على جملة منفية، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْلَا آوِيَكَ مِثْلَ مَا آوِيَكَ مُوسَىٰ أَوْلَمْ يَكْفُرُوا﴾ (٤)، ... ، عطف (٥) «لَمْ يَكْفُرُوا» على: «قَالُوا لَوْلَا آوِيَكَ».

وكذا تدخل على فاء العطف، للإنكار، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾، (٦). فقوله أنت تُسمع الصُّمَّ عطف على: ومنهم من يستمعون»، أي بعضهم يستمع إليك غير سامع في الحقيقة، أفأنت تُسمع هؤلاء الصُّمَّ.

وكذا قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْأَعْمَى﴾، (٧) أي ينظر إليك غير مبصر في الحقيقة.

وتكون الهمزة للتوبيخ أو التقرير إذا دخلت على النفي، وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَآءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ (٨)، أي إذا

(١) د، ط: ساقطة.

(٢) البقرة/ ٩٩، ١٠٠، ونصها: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴿١١﴾ أَوْ كَلَّمَا عَنْهُدَا عَهْدًا مُبَدَّدَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٣) «الواو من (أو كلما) عند سببويه وأو عطف، دخلت عليها همزة الاستفهام. وقال الأخفش: الواو زائدة. وقال الكسائي: هي (أو) حُرِكت الواو منها. ... ونصبت «كلما» على الظرف، والعامل فيه فعل دل عليه «نَبَذَهُ»؛ لَأَنَّ (كلما) إذا كانت ظرفاً، فيها معنى الشرط، والعامل فيها الجواب».

[المشكل ٦٣/١، ٦٤]، وانظر دراسات ق ١ جـ ٢ ص ٦١٠.

(٤) القصص / ٤٨، والآية بتمامها: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ الْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا لَوْلَا آوِيَكَ مِثْلَ مَا آوِيَكَ مُوسَىٰ أَوْلَمْ يَكْفُرُوا إِيَّائِيَ مَوْسَىٰ قَبْلَ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكَ لَكِفْرُونَ﴾.

(٥) في م: ﴿فقوله أو لم يكفروا عطف على قوله لولا آوِيَكَ﴾.

(٦) يونس / ٤٢، ونصها: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾.

(٧) يونس / ٤٣، والآية بتمامها: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْأَعْمَى وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾.

(٨) القصص / ٧١، ونصها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَآءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾.

كان كذا فلم لا تسمعون، وكذا قوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾<sup>(١)</sup> فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ، أو التقرير.  
وكذا تدخل همزة الإنكار على «ثم»، المفيدة للاستبعاد، كقوله تعالى:  
﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ<sup>(٢)</sup> الْمُجْرِمُونَ ﴿٥٠﴾ أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنٌ مِنْكُمْ بِهِ؟﴾<sup>(٣)</sup>،  
فثم،، مثلها في قوله تعالى:  
﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾<sup>(٤)</sup>؛  
لأن الإيمان بالشيء مستبعد من استعجاله، استهزاء.

وهذه الحروف، ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر، كما يدعيه جار الله في  
الكشاف،<sup>(٥)</sup> ولو كانت كما قال، لجاز وقوعها في أول الكلام، قبل تقدم ما يكون  
معطوفاً عليه،<sup>(٦)</sup>، ولم<sup>(٧)</sup> تجيء إلا مبنية على كلام متقدم.

(١) القصص ٧٢/، والآية بتمامها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ  
إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾.

(٢) د : ساقطة.

(٣) يونس / ٥٠، ٥١، ونصها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابٌ بَيْنًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴿٥٠﴾ أَتُمْ  
إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنٌ مِنْكُمْ بِهِ أَفَلَنْ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(٤) الأنعام / من الآية ١.

(٥) للزحشمري مواقف حول تقدم همزة الاستفهام على حروف العطف، فهو يرى أن  
أ - همزة الاستفهام مقدمة على حرف العطف، والأصل فيها أن تكون بعده.

[الكشاف ٧٨/٢] وانظر البحر ٤/ ٣٤٩.

ب - ذكر هذا الرأي وجوز رأياً آخر وهو أن يكون العطف على جملة محذوفة بين الهمزة وحرف العطف، ولا تقديم  
ولا تأخير على هذا الرأي.

[الكشاف ١٩٩/١، ٢٢٨].

ج - اقتصر على تقدير جملة محذوفة، ولم يذكر الرأي الأول.

[الكشاف ٨٥/١، ٢٥٢/٣، ٢٢٤].

قال الشيخ محمد عزيمة، رَحِمَهُ اللَّهُ، في دراسات ق ١ ٦١٢/٢: «... وكان الزحشمري في كثير  
من المواضع يلوذ بالصمت فلا يذكر ولا يشير إلى أحد الرايين، ففي مواضع (أفلم)، و (أولم) التي تبلغ  
٤٧ موضعاً لم يتحدث عنها إلا في موضعين...».

(٦) انظر البحر المحيط ٢٧١/١، ودراسات القسم الأول ج- ٦١٠/٢.

(٧) في م: ولم يجيء ذلك مستعملاً، بل لابد أن يكون مبنياً على كلام مقدم.

## [زيادة الواو، والفاء، وثم]

وهذه الحروف الثلاثة<sup>(١)</sup>، تجيء عند الأخفش زائدة، والبصريون يؤولون فيما يقبل التأويل، صيانة للحروف من الزيادة.

أما الواو، فمثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَهُ لِلْجَيْنِ الْحَقُّ﴾<sup>(٢)</sup>، ونَدَيْتَهُ<sup>(٣)</sup>، قال البصريون: جواب «لَمَّا» محذوف،<sup>(٤)</sup> أي... وَلَهُ لِلْجَيْنِ وَنَادَيْتَهُ، كان هناك ما لا يوصف من ألطافه تعالى، وكذا قوله: (٤)

٨٩١ فلما أجزنا ساحة الحيّ [وانتحي بنا بطن<sup>(٥)</sup> حَبْتِ ذِي حِقَافٍ عَقَنْقَلِ]

(١) الواو، والفاء، وثم.

(٢) الصفات ١٠٣/١٠٤، والآيتان بتامهما: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَهُ لِلْجَيْنِ الْحَقُّ﴾ ونَدَيْتَهُ أَنْ يَكْتَابِرَهُمَا.

(٣) تقديره: «رُحْمًا أَوْ سَعِيدًا»، ونحوه [المشكل ٢/٢٤٠]، أو يُقَدَّرُ بعد (وَلَهُ لِلْجَيْنِ) أي: أجزلنا أجزهما. قاله بعض

البصريين. [البحر ٧/٣٧٠]. وقال الكسائي: جواب (لَمَّا): ناديناه، والواو زائدة [معاني الفراء ٢/٣٩٠].

وقال بعض الكوفيين: الجواب «تَلَهُ»، والواو زائدة. [المشكل ٢/٢٤٠]. وانظر دراسات ق ١ ٢/٦٢٨، البيان

٣٠٧/٢، إعراب القرآن للنحاس ٢/٧٦٣، القطع والانتفاف ص ٦٠٦.

(٤) هو امرؤ القيس.

شرح القصائد العشر للبريزي ص ٥٤؛ وفيه: قفاف بدل حفاف. الخزانة ٤/٤١٣ بولاق، رصف المباني ٤٢٥،

الأزهية ٢٣٤ ط ٢. وأجزنا وأجزنا بمعنى واحد. انتحي: اعترض. الحَبْتِ: بطن من الأرض غامض، ويروى

بطن جَفَفٍ. وعقَنْقَلِ: الرمل الداخلُ بعضه في بعض.

هذا وقد قيل في جواب (لَمَّا) ما يلي:

أ - الجواب (هصرت) في البيت التالي:

هصرت بِقَوْدِي رَأْسَهَا فتهايلت \* عليّ هضيم الكشح رَيًّا المخلخل

[شرح القصائد العشر ص ٥٥].

ب - «وقال أبو عبيدة: الواو في قوله: «وانتحي» وأونسق، والجواب في قوله: «هصرت». [الأزهية ٢٣٥ ط ٢].

ج - وذكر بعضهم أنَّ جواب (لَمَّا) قوله (انتحي بنا)، والواو مقحمة.

د - ويجوز أن تكون الواو غير مقحمة، ويكون الجواب محذوفاً، ويكون التقدير: فلما أجزنا ساحة الحي أمناً...

[شرح القصائد العشر ص ٥٥].

الشاهد فيه أن الواو في قوله (وانتحي) قيل زائدة، و(انتحي) جواب (لَمَّا) وهذا قول الكوفيين. وقال البصريون:

الواو عاطفة، والجواب محذوف تقديره: أمناً أو نلت مأمولي.

(٥) ليس في م، ط.

وَأَمَّا قَوْلُهُ <sup>(١)</sup>:

٨٩٢ وَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنَّ لَيْسَ فِيهِمْ رَشِيدٌ، وَلَا نَاهٍ أَخَاهُ <sup>(٢)</sup> عَنِ الْغَدْرِ  
وَصَبَّ عَلَيْهِمْ تَغْلِبُ ابْنَةَ وَائِلٍ فَكَانُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ رَاغِبَةِ الْبَكْرِ

فَالْمَعْنَى: غَضِبَ عَلَيْهِمْ، وَصَبَّ بِحَذْفِ الْمَعْطُوفِ <sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ، وَكَذَا قَوْلُهُ: <sup>(٤)</sup>

٨٩٣ فَإِذَا وَذَلِكَ يَأْكُبِشَةُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٌ بِخِيَالِ

أَي: فَإِذَا إِلْمَامَكَ وَذَلِكَ إِلْمَامٌ.

وَأَمَّا الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: <sup>(٥)</sup>

أَرَانِي إِذَا مَا بَتَّ، بَتَّ عَلَى هَوًى فَتَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ، أَصْبَحْتُ غَادِيَا ٦٥٥  
قِيلَ: الْفَاءُ زَائِدَةٌ، وَقِيلَ: بَلِ الزَّائِدُ «تَمَّ» لِحَرْمَةِ التَّصَدُّرِ. <sup>(٦)</sup>

---

(١) الأخطل التغلبي (ديوانه ص ٦٧٢ صنعة السُّكْرِي . تحقيق د. قباوة، دار الأصمعي، حلب سنة ١٩٧٠م)،  
ورواية الديوان: آمالٌ عليهم تغلب بنة وائل، وعليه فلا شاهد فيه. والبيتان في: الخزانة ٤/ ١٨ بولاق، وضرائر  
الشعر ص ٧٢.

الشاهد فيه أَنَّ (صَبَّ) ليس جواب (لَمَّا) والواو زائدة كما يقول الكوفيون، بل هي عاطفة على الجواب المحذوف  
كما قلَّره الرضي.

(٢) ط: أخاء.

(٣) ويمكن القول إنه: «يريد صب عليهم، فزاد الواو في جواب (لَمَّا)».

[ضرائر الشعر ص ٧٢].

(٤) تميم بن مُقْبِل (ديوانه ٢٥٩ تحقيق عزة حسن. دمشق سنة ١٣٨١هـ). وهو في: الخزانة ٤/ ٢٠ بولاق، واللسان  
/لَمَّ/.

الشاهد فيه أن الواو ليست زائدة كما يقول الكوفيون، بل هي عاطفة على مبتدأ محذوف والتقدير: فإذا إلمامك  
وذلك الإلمام.

(٥) زهير بن أبي سُلمى (شعر زهير ص ١٦٨ صنعة الأعلام، و ص ٢٠٧ صنعة ثعلب، وكلاهما بتحقيق أستاذنا د.  
قباوة).

وقد سبق تخريج البيت.

(٦) قال أبو سعيد السِّيرافي: «والوجه في البيت: فَتَمَّ: أي في ذلك المكان؛ لأنَّ العربية لا تحتل الجمع بين حرفي  
عطف».

[شعر زهير، صنعة ثعلب ص ٢٠٧ هامش (٥)].

وأجاز الأخفش: <sup>(١)</sup> زيد فَوَجَدَ، وزيد فقائم، قياساً على زيادة الفاء مستدلاً بقول الشاعر: <sup>(٢)</sup>

وقائلة خولان فانكح فئاتهم وأكرومة الحيين خلوا كما هيا ٧٧  
والفاء في قوله: <sup>(٣)</sup>

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكلهم <sup>(٤)</sup> الضبع (٢٤٩)  
زائدة <sup>(٥)</sup> عند البصريين دون الكوفيين، كما مرّ في بابه.

وأما «ثم» فقال الأخفش: <sup>(٦)</sup> هي زائدة في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ  
الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ  
عَلَيْهِمْ﴾ <sup>(٧)</sup>،

ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه، أي: ألهمهم الإنابة، ثم تاب عليهم.  
وكل ما جاء من مثله، فإن أمكن الاعتذار عنه، فهو أولى، وإلا، فليحكم بزيادة  
الحرف.

وأنشد أبو يزيد لزيادة «أم» قول الراجز: <sup>(٨)</sup>

(١) إيضاح الشرع ٧٤/ب، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٤٦/١، المقتصد ٣١٣/١.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٠٨. من القسم الأول.

(٣) سبق تخريجه ص ٨٠٦. من القسم الأول.

(٤) ط: يأكلهم.

(٥) الواقع أن همزة (أما) مفتوحة: هذا غريب في القياس. فاصل التركيب في البيت: أباخراشة إن كنت ذا نفر فإن قومي، والفاء هي الجواب. انظر الإفصاح ص ٢٨٩.

(٦) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٩٣/٣، والمساعد ٤٥١/٢.

(٧) التوبة ١١٨، والآية بنماها: «وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَقُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَسْتُوُوا إِنَّا اللَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ».

(٨) لم يُعرف، وهو في:

الخزانة ٤٢١/٤ بولاق، الأمالي الشجرية ٣٣٦/٢، النصف ١١٨/٣، معاني القرآن للأخفش ٢٩/١، ٣٠،

المقضب ٢٩٧/٣؛ وفيه: «فأما أبو يزيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذاهبهم، فيقول: (أم) زائدة... وهذا

لا يعرفه المفسرون، ولا النحويون، لا يعرفون (أم) زائدة»، ضائر الشعر ص ٧٤؛ وفيه: «يريد: يادهر ما كان

مشي رقصاً»، شرح جمل الزجاجي ٤٨٨/٢؛ وفيه: «وزاد بعض النحويين في (أم) قسماً ثالثاً، وهو أن تكون

زائدة. واستدل على ذلك بقوله: يادهر... قال: فالتقدير: يادهر أكان مشي رقصاً أم كان، فاستفهم على جهة =

٨٩٤ يادهر، أم ما كان مَشْيِي<sup>(١)</sup> رَقْصاً بل قد تكون مشيتي توقُّصاً قوله: «وحتى مثلها»، يعني: مثل «ثم» في الترتيب والمُهْلَة. وقال الجُزُولِي: المُهْلَة في «حتى»، أقل منها في «ثم»<sup>(٢)</sup> فهي متوسطة بين الفاء، التي لا مُهْلَة فيها، وبين «ثم»، المفيدة للمُهْلَة.

(٢٥٤/ب) والذي أرى: أنَّ «حتى» لا مُهْلَة فيها، بل «حتى» العاطفة، تفيد أن المعطوف هو الجزء الفائت، إمّا في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه، وقد يكون تعلق الفعل في المعطوف عليه والمعطوف، بما<sup>(٣)</sup> بعد «حتى» أسبق من تعلقه بالأجزاء الأخر، كقولك: تَوَفَّى الله كُلَّ أب لي، حتى آدم، وقد يكون تعلقه به في أثناء تعلقه بالأجزاء الأخر، نحو: مات الناس حتى الأنبياء.

فالمقصود: أن الترتيب الخارجي، لا يعتبر فيها، أيضاً، كما لا يُعتبر فيها المهلة، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها، ذهنًا، من الأضعف، إلى الأقوى، كما في مات الناس حتى الأنبياء، أو من الأقوى إلى الأضعف، كما في: قدم الحُجَّاج<sup>(٤)</sup> حتى المُشاة.

## [ أَوْ ، وَإِمَّا ، وَأَمْ ]

قوله: «أو، وإمّا، وأم»، لأحد الأمرين مبهماً، وأم المتصلة، لازمة لهزمة الاستفهام، يليها أحد المستويين والآخر الهزمة، بعد ثبوت أحدهما، لطلب

الإنكار، وأضمر كان الأولى للدلالة الثانية عليها، وهذا أولى من أن يُجْعَلَ لها قِسْمٌ آخَرُ، أبوزيد الأنصاري وأثره في دراسة اللغة د. إبراهيم السيد ص ١١٨ - ١١٩ والرَّقْص: الحُب، والتوقُّص: تقارب الخطو، وقيل شدة الوطء، إشارة إلى أنه أَسْنُ.

وفي اللسان / أُمَمْ / أنَّ زيادة (أم) هي لغة أهل اليمن.

الشاهد فيه زيادة أم على رأي أبي زيد الأنصاري.

(١) ط: مشي.

(٢) لم أجد هذا الرأي في شرح المقدمة الجزولية (عطف النسق) ص ١٣٧ وما بعدها.

(٣) متعلق بقوله: وقد يكون تعلق الفعل.

(٤) ط: الحاج.

التعيين، ومن ثم، لم يجز: أرأيت زيداً، أمَ عمراً، ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون: نعم، أو: لا، والمنقطعة، كَبَلٌ والهمزة، مثل: إنها لإِبِلٌ أم شاء، و: إِمّا، قبل المعطوف عليه لازمة مع إِمّا، جائزة مع أو.

## [ أو ]

اعْلَمْ أَنَّ الأحرفَ الثلاثةَ لأحد الأمرين، أو أحد الأمور، و«أو»، و«إمّا» العاطفتان في المعنى سواء، إلّا في شيء واحد، وهو أنّ «أو»، تجيء بمعنى «إلى» أو «إلّا»<sup>(١)</sup>، وتجيء، أيضاً، للإضراب بمعنى «بل» فلا يكون، إذن، بعدها إلّا الجُمْل، فلا تكون حرف عطف، بل حرف استئناف وإذا كانت حرف<sup>(٢)</sup> عطف، فقد تعطف المفرد على المفرد، نحو: جاءني زيد أو عمرو، وقد تعطف الجملة على الجملة، نحو: ما أبالي: أقمت أو قعدت.

وتقول في الاستئناف: أنا أخرج اليوم، ثم يبدو لك الإقامة فتقول: أو أقيم، أي: بل أقيم على كل حال، وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فتكون على ذلك التقدير متردداً بين الخروج والإقامة.

وأما قوله: (٣)

٨٩٥     بَدَتْ مثل قرنِ الشمسِ في رَوْنِقِ الضُّحَى     وصورتها أو أنت في العين أملحُ

(١) أي يصح أن يقع في موقعها أحدهما. انظر نواصب الفعل المضارع.

(٢) د: كانت (أو) حرف عطف.

(٣) لم أعتد إلى قائله. ونسبه ابن جني في المحتسب ٩٩/١ إلى ذي الرُّمّة، ولم نجده في ديوانه.

الخرزانة ٤٢٤/٤ بولاق، الخصائص ٤٥٨/٢، معاني القراء ٧٢/١، شرح جُمْل الزجاجي ٢٣٥/١.

وقرن الشمس: أعلاها، وهو أول ما يظهر منها في الشروق.

وقوله: (صورتها)، بالجر: عطف على «قرن».

الشاهد فيه أنّ (أو) في البيت حرفٌ استئناف للإضراب، ولا يحتمل أن تكون عاطفة إذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله (مثل قرن الشمس) كما هو حق المعطوف.



فلا يحتمل العطف<sup>(١)</sup> إذ لا يَصِحُّ قيام الجملة بعدها مقام قوله : قرن الشمس ، كما هو حق المعطوف ، وكذا في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ <sup>(٢)</sup> إِلَى مِائَةِ آلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أي : بل يزيدون<sup>(٤)</sup> ، وإنما جاز الإضراب بَيْل في كلامه تعالى ؛ لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف ، بناءً على ما يُحْزَرُ<sup>(٥)</sup> الناس من غير تعمق ،<sup>(٦)</sup> مع كونه تعالى عالماً بِعَدَدِهِمْ وأنهم يزيدون ، ثم أخذ ، تعالى ، في التحقيق ، فأضرب عمّا يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحزر ، أي أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك .

وكذا قوله تعالى : ﴿ كَلَّمَجَ الْبَصَرِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، بناءً على ما يقول الناس في التحديد ثم أضرب عمّا يغلطون فيه ، في هذه القضية إن قالوا ذلك ، وحق وقال : « أو هو أقرب » ، أي بل هو أقرب .

وقالوا : إن لـ : أو ، إذا كان في الخبر ثلاثة معانٍ : الشك ، والإبهام ، والتفصيل ، وإذا كان في الأمر ، فله معنيان : التخيير والإباحة .

فالشك : إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه ، والإبهام إذا عرفته وتقصد أن تبهم الأمر على المخاطب ، فإذا قلت : جاءني زيد أو عمرو ، ولم تعرف الجائي

(١) «قالوا : معناه بل أنت في العين أملح ولا مدخل للشك هنا ، ولا لغير ذلك من المعاني . قلت [ابن عصفور] : والصحيح أن (أو) هنا للشك ، ويكون المعنى أبدع ، كأنه قال : لإفراط شبهها بقرن الشمس ، لا أدري هل هي مثلها أو أملح ، وإذا خرج التشبيه نخرج الشك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه . . . »

[شرح جمل الزجاجي ٢٣٥/١] ، وانظر الخصائص ٤٥٨/٢ .

(٢) ط : فأرسلناه ، وهو تحريف .

(٣) الصافات / ١٤٧ .

(٤) ردّ هذا المبرّد في المقتضب ٣٠٤/٣ - ٣٠٥ ، وانظر دراسات ق ١٨٢/١ وما بعدها .

(٥) أي يقدرّون تقديرًا مبنياً على الحدس والتخمين .

(٦) د ، م : تحقيق .

(٧) النحل / ٧٧ ، والآية بنامها : «وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ إِنَّكَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» .

منهما، فأو، للشك، وإذا عرفته<sup>(١)</sup> وقصدت الإبهام على السامع، فهو للإبهام، كقول لبيد: <sup>(٢)</sup>

٨٩٦ [تَمَنَّى ابْتِئَايَ<sup>(٣)</sup> أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا] وهل أنا إِلَّا مِنْ رُبْعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ والظاهر: أنه كان يعرف أنه من أيهما، وقال الله تعالى: ﴿أَتَنهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾. <sup>(٤)</sup>

والتفصيل: إذا لم تَشْكُ، ولم تَقْصِدِ الإبهام على السامع، كقولك: هذا إما أن يكون جوهرًا أو عَرَضًا، إذا قصدت الاستدلال على أنه جوهر لا عَرَض<sup>(٥)</sup> أو على أنه عَرَض لا جوهر، أو على أنه لا هذا ولا ذاك.

وأما في الأمر، فإن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف، في الغالب، فهي للإباحة، نحو: تَعَلَّمَ الْفِقْهَ أَوْ النَّحْوَ، وَجَالَسَ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ<sup>(٦)</sup>، وَإِلَّا فهي للتخير، نحو: اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا.

والفرق بينهما أن الإباحة يجوز<sup>(٧)</sup> فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما، وفي التخير يتحتم أحدهما، ولا يجوز الجمع.

(١) م: وإذا عرفته ولم تين للمخاطب وقصدت الإبهام...

(٢) ديوانه (ص ٧٩ دار صادر، بلا تاريخ). والشاعر يخاطب ابنته لما حضرته الوفاة. وهو في الخزنة ٤/٢٤ بولاق،

ابن يعيش ٩٩/٨، الأزهية ص ١١٧ ط ٢.

الشاهد فيه أن (أو) ههنا بمعنى الواو لأنه لا يشك في نسبه، فإنه أراد بريئة أبا.

(٣) ليس في ط، د.

(٤) يونس/ ٢٤، والآية بتمامها: ﴿إِنَّمَا مِثْلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ وَمِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا عَلَيْهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَمْ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

[انظر فتح القدير ٤٣٧/٢ - ٤٣٨].

(٥) د: لا عرض لا غير.

(٦) الحسن هو ابن يسار البصري. سبقت ترجمته. وابن سيرين هو محمد بن سيرين البصري العالم المحدث المعروف،

توفي سنة ١١٠ هـ. روى عن أنس بن مالك، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة: رضي الله عنهم أجمعين.

[غاية النهاية ٥١/٢، وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/٣٢١].

(٧) في م مايلى: «يجوز فيه تأمل الاقتصار على أحد الفعلين، ويجوز الجمع بينهما...».

هذا ما قيل، وينبغي أن تعرف أن جواز الجمع بين الأمرين في نحو: تَعَلَّمِ الْفِقْهَ أَوْ النَّحْوَ، لم يفهم من «إمّا» و«أو» بل ليستا<sup>(١)</sup> إلا لأحد الشيئين في كل موضع، وإنما استفيدت الإباحة مما قبل العاطفة وما بعدها معاً؛ لأن تعلم العلم خير، وزيادة الخير خير، فدلالة «أو» و«إمّا»، في الإباحة والتخير، والشك والإبهام والتفصيل على معنى أحد الشيئين أو الأشياء على السواء، وهذه المعاني تعرض في الكلام، لا من قبل «أو»، و«إمّا» بل من قبل أشياء أخرى، فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده إلى التفصيل أو الإبهام، والتفصيل من حيث قصده إلى ذلك، والإباحة، من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة (٢٥٥/أ) والتخير من حيث لا يحصل به ذلك.

وأما في سائر أقسام الطلب، فلاستفهام نحو: أزيد عندك أو عمرو، لا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة، وأما التمني نحو: ليت لي فرساً أو حماراً، فالظاهر فيه جواز الجمع، إذ في الغالب من العادات أن من يمتنى أحدهما لا ينكر حصولهما معاً، وأما التحضيض، نحو: هَلَّا تتعلم الفقه أو النحو وهَلَّا تضرب زيداً أو عمراً، والعرض نحو: أَلَا تتعلم الفقه أو النحو وأَلَّا تضرب زيداً أو عمراً، فكالأمر، في الإباحة والتخير بحسب القرينة، ولما كثر استعمال «أو» في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو، قال: (٢)

وكان سيّان أن لا يسرحوا غنماً<sup>(٣)</sup> أو يسرحوه بها واغبرت السُّوح<sup>(٤)</sup> ٣٥٥

فإن «سيّان» بمعنى: مستويان، وهو بين الشيئين، (٥) وقال: (٦)

(١) د: بل ليست هي.

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٤٥ من القسم الأول.

(٣) د، ط: نعماً.

(٤) ط: السرح.

(٥) ط: الواو ساقطة.

(٦) هو محمد بن يحيى اليزيدي، من المحدثين، يهجو شخصاً بالبخل، اسمه: أبوالمقاتل. وقبل البيت:

استبق وُدَّ أبي المقاس \* تل حين تدنو من طعابمة

الخزانة ٤/٢٥٥ بولاق، الحجة للفراسي ١/١٩٩، إيضاح الشرع ٨١/أ.

الشاهد فيه على أن (أو) هنا بمعنى الواو.

٨٩٧ سَيَّان كَسَرَ رَغِيفَهُ أَوْ كَسَّرَ عَظْمًا مِنْ عِظَامِهِ  
وقد تجيء «أو» بمعنى «إلى» أو «إلا» كما تقدم في نواصب<sup>(١)</sup> المضارع، وإذا  
نفيت الخبر، نحو: رأيت زيداً أو عمراً، فإن أردت نفياً رؤيتهما معاً، قلت: ما  
رأيت واحداً منهما أو: ما رأيت أحدهما، أو: ما رأيت زيداً ولا عمراً، وإن أردت  
نفياً رؤية أحدهما لا رؤيتهما، فإن تعيّن عندك ذلك الواحد، وقصدت تعيينه  
للمخاطب، سمّيته، نحو: ما رأيت زيداً، أو: ما رأيت عمراً، وإن لم يتعيّن  
عندك، أو تعيّن وقصدت الإبهام قلت: ما رأيت زيداً أو عمراً، فيكون المعنى: ما  
رأيت أحدهما ورأيت الآخر.

وكذا إن نفيت الأمر وهو النهي، كما إذا قلت مثلاً في: اضرب زيداً أو عمراً:  
لا تضرب زيداً أو عمراً، فالقياس يقتضي أن يكون المعنى: لا تضرب أحدهما  
واضرب الآخر، كما كان في الأمر معناه: اضرب أحدهما ولا تضرب الآخر.

فإن قلت: فلا يبقى، إذن، فرق بين الأمر والنهي، ولا بين الخبر المثبت  
والمنفى في: رأيت زيداً أو عمراً، وما رأيت زيداً أو عمراً.

قلت: لا يبقى فرق في أصل الوضع، إلا إذا كان المعدود<sup>(٢)</sup> أكثر من اثنين فإنك  
إذا قلت: اضرب زيداً أو عمراً أو خالداً، فالمعنى اضرب أحدهم ولا تضرب  
الباقيين<sup>(٣)</sup>، وإذا قلت: لا تضرب زيداً أو عمراً أو خالداً، فالمعنى: لا تضرب  
أحدهم واضرب الباقيين<sup>(٤)</sup>، وكذا في الخبر، نحو: رأيت زيداً أو عمراً أو خالداً،  
وما رأيت زيداً أو عمراً أو خالداً، وهذا القياس هو مقتضى أصل الوضع، ثم بعد  
ذلك، جرّت عادتهم أنه إذا استعمل لفظ «أحد»، أو ما يؤدي معناه، في الإثبات،  
فمعناه: الواحد فقط، وإذا استعمل في غير الموجب فمعناه، العموم في الأغلب،  
ويجوز أن يراد الواحد فقط، أيضاً.

(١) في الشرح الثاني.

(٢) أي: المذكور في الكلام والمقصود منه.

(٣) ط: الباقيين.

(٤) ط: الباقيين.

تفسير ذلك : أنك إذا قلت في الموجب مصرحاً بالواحد : رأيت واحداً من زيد وعمرو، مثلاً، وكذلك فيما يؤدي معنى الواحد، نحو: رأيت رجلاً منهما، أو: رأيت زيدا أو عمراً، فإن كل واحد من الألفاظ الثلاثة أفاد أنك رأيت واحداً منهما فقط، وإذا قلت في غير الموجب: ما رأيت واحداً منهما، أو: ما رأيت رجلاً منهما، أو: ما رأيت زيدا أو عمراً، فإن كل واحد من الألفاظ الثلاثة، وإن احتمل أن تريد به الواحد فقط فيكون المعنى: ما لقيت واحداً منهما ولقيت الآخر، لكن الأظهر والأغلب في الاستعمال، أن يكون المراد: ما لقيت واحداً منهما فكيف بما فوق الواحد، أي أن المراد نفياً رؤيتهما كليهما، وإنما كان كذلك لأن الأصل عَدَمُ الرؤية، فإذا قلت: لقيت واحداً منهما أو ما يؤدي معناه نحو: لقيت زيدا أو عمراً فقد أخرجت واحداً منهما مما كان أصله، أي عدم الرؤية، فيبقى الآخر على أصله، أي غير مرئي.

وأما إذا قلت: ما لقيت واحداً منهما، أو ما يؤدي معناه، وهو: ما لقيت زيدا أو عمراً، والأصل عَدَمُ الرؤية، ولم يُصرَّح فيه إلا بعدم رؤية واحدٍ منهما، فبقاء الآخر على أصله من عدم الرؤية أولى، فيكون نفياً لمطلق الرؤية.

فإن قلت: فإذا كان الأصل عدم الرؤية، كان عليك ألا تأتي بمفعول لرأيت، لا واحداً ولا أكثر، حين تخشى توهم المخاطب أن هذا الأصل لم يبق على حاله، بل كان يكفيك أن تقول: ما لقيت من جنس الرجال، فما دعاك إلى تقييد نفياً الرؤية بواحد؟

قلت قصد المبالغة، وبيان ذلك أن الأصل، أي عدم الرؤية، بقي على حاله، ولم يتنف بتعلقها بأقل ما يكون أي الواحد، فما زاد.

وإذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم: إن النكرة في غير الواجب تفيد العموم في الأغلب، وذلك أن النكرة تفيد الوحدة، والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الأغلب، كما مضى.

فإن قصدت التنصيص على العموم قلت: ما لقيت من رجل، ومن واحد، وإذا

قلت: ما لقيت رجلين، (٢٥٥/ب) أو رجالاً، فالمعنى: ما لقيت مثني واحداً من هذا الجنس، وما لقيت جماعة واحدة منه، فمع عدم «من» احتمالان الاستغراق وغيره، ومع «من» يصير الأول نصاً في استغراقه لجميع مثنيات هذا الجنس، والثاني نصاً في استغراقه لجميع جماعاته.

فظهر أن معنى: مارأيت زيداً أو عمراً: مارأيت زيداً ولا عمراً في الأظهر، وكذا معنى، لا تضرب زيداً أو عمراً، ويحتمل احتمالاً مرجوحاً: لا تضرب أحدهما واضرب الآخر، ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ أَيْمَانًا أَوْ كُفُورًا﴾<sup>(١)</sup>.

إذ لا يجوز أن يريد: لا تطع واحداً منهما وأطع الآخر، لقرينة الإثم<sup>(٢)</sup> والكفر.

فلفظة «أو» في جميع الأمثلة، موجبة كانت، أو<sup>(٣)</sup>، لا، مفيدة لأحد الشئيين أو الأشياء، ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم، فلم تخرج «أو» مع القطع بالجمع في الانتهاء<sup>(٤)</sup> في نحو: «ولا تطع منهم أيماناً أو كفوراً»<sup>(٥)</sup>، عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له، والله أعلم.

## [ إِمَّا ]

وأما «إمّا» فهي بمعنى «أو» في جميع الأحكام المذكورة، إلا أن المعطوف عليه بإمّا، لا بُدَّ أن يكون مصدراً بإمّا أخرى، نحو: جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو، فمبنى الكلام مع «إمّا»، على أحد الشئيين، أو الأشياء، وأما مع «أو» فإن تقدم «إمّا» على المعطوف عليه، نحو: جاءني إمّا زيد أو عمرو، فالكلام مبني على ذلك، وإن لم يتقدم، جاز أن يعرض للمتكلم معنى أحد الشئيين بعد ذكر المعطوف عليه، تقول

(١) الدهر / ٢٤، ونصّها: ﴿فَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ أَيْمَانًا أَوْ كُفُورًا﴾.

(٢) م، د: الأثم والكفور.

(٣) د: أو غير موجبة.

(٤) أي: ما يستفاد من صيغة النهي، وهو الامتنال.

(٥) من الآية ٢٤ / الدهر.

مثلاً: قام زيد، قاطعاً بقيامه، ثم يعرض الشك، أو قصد الإبهام فتقول: أو عمرو، ويجوز أن يكون شاكاً أو مبهماً من أول الأمر، وإن لم يأت بحرفٍ دالٍ عليه، كما تقول مثلاً، جاءني القوم، وأنت عازمٌ من أول الأمر على الاستثناء بقولك: إلّا زيداً.

فإِما الثانية، في كل كلام، لا بُدَّ لها من تقدم «إِما»، أخرى داخلة على المعطوف عليه، بخلاف «أو» فإنه يجوز فيه تقدم «إِما» عليه، وعدم تقدمها، نحو: جاءني إما زيد أو عمرو، : جاءني زيدٌ أو عمرو.

وقد جاءت «إِما» غيرَ مسبوقَةٍ بِإِما أخرى، لكنها تُقدَّرُ، حملاً على الكثير الشائع من استعمالها، أنشدَ الفراء: (١)

٨٩٨ تَلِمَ بدارٍ قد تقادَمَ عهدُها وإِما بأمواتٍ أَلَمَ خيالُها (٢)  
أي: إِما بدارٍ، وإِما بأمواتٍ، وقد تخلف (٣) الثانية «إِلا»، قال: (٤)

(١) معاني القرآن ١/٣٩٠.

(٢) قائل البيت: الفرزدق في مديح سليمان بن عبد الملك (ديوانه ٦١٨)، وصوابُ الرواية: تُهاضُ بدارٍ. الخزانة ٤/٤٢٧ بولاق، المقرَّب ١/٢٣٢، الأمالي الشجرية ٢/٣٤٥، شرح جُمَل الزُّجَاجي ١/٢٣٣، ضرائر الشعر ١٦٢، البغداديات ٣٣١، العُتْبِي ٤/١٥٠، وقد وَهَمَ، فَتَسَبَّ البيتُ إلى ذي الرُّمَّة، المُزَادِي على الألفية ٣/٢١٧، ابن الناطم ص ٢٠٩. والضمير في (تُهاض) يعود إلى نفسه. و (هاضَ العظم): كسره بعد الجبر. الشاهد فيه أَنَّ (إِما) قد تحيى في الشعر غيرَ مسبوقَةٍ بمثلها فتقدر كما في هذا البيت، والتقدير: تلم إِما بدارٍ وإِما بأمواتٍ.

(٣) ط: تختلف.

(٤) المُتَقَبِّ العَبْدِي، كما في المفضليات ص ٢٩٢؛ وفيه: أوسميني بدل من سميني. والبيتان في: الخزانة ط/٤٢٩ بولاق، العُتْبِي ٤/١٤٩، شرح جُمَل الزُّجَاجي ١/٢٣٢، الأمالي الشجرية ٢/٣٤٤، ضرائر الشعر ١٦٣، الأزهية ١٥٠، ابن يعيش ٤/١٥١، رصف المباني ١٠٢، المُزَادِي على الألفية ٣/٢١٧.

هذا، ولم يُعرَفِ المخاطَبُ في البيتين.

والغثُّ من اللحم: المهزول، ومن الحديث: الرديء.

الشاهد فيه على أنه قد تخلف (إِما) الثانية (إِلا) وهي (إِنْ) الشرطية المدغمة بـ (لا) النافية؛ أي: وإلّا تكن أخي بِحَقِّ فاطِرِخني.

٨٩٩ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ<sup>(١)</sup> فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِي مِنْ سَمِينِي  
وَالْأَ فَاطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وتلزم الثانية الواو، وربما تَرَدُّ بلا واو، نحوخذ إِمَّا هذا، إِمَّا ذاك، قال: (٢)  
٩٠٠ يَالَيْتِمَا أُمْنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ، إِمَّا إِلَى نَارٍ

ويروى: إِيْمَا إِلَى جَنَّةٍ... وهي لغة في إِمَّا.  
وقالوا: إِنْ «إِمَّا» لَا تَسْتَعْمَلُ فِي النَّهْيِ، وَحَكَى قُطْرِبُ فَتَحَ هَمْزَةً «إِمَّا»  
العاطفة. (٣)

وهي عند سيبويه<sup>(٤)</sup>: مَرْكَبَةٌ مِنْ: إِنْ وَمَا، بِدَلِيلِ حَذْفِ «مَا» لِلضَّرُورَةِ قَالَ: (٥)  
٩٠١ سَقَّتَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

(١) د، ط: بحق.

(٢) سعد بن قُوط، ويلقب بِالْخَنِيفِ. وَنُسِبَ فِي اللُّسَانِ / أَمَا / إِلَى الْأَخْوَصِ. ابن الناطم ٢٠٩، الخزائن ٤/٤٣١،  
بولاقي، المغني ص ٨٥، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٢، رصف المباني ١٠٢؛ وفيه: أَيَّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيَّمَا إِلَى نَارٍ،  
المعجم ١٣٥/٢، المُرَادِي عَلَى الْأَلْفِيَةِ ٢١٥/٣. «وَالنَّعَامَةُ فِي اللُّغَةِ: بَاطِنُ الْقَدَمِ، وَمَنْ مَاتَ فَقَدْ شَالَتْ  
رَجُلُهُ...».

[شرح أبيات المغني ٦/٢].

والشاعر قال البيت في هجاء أمه، فقد كان شَرِيرًا ضَعِيفًا، وَكَانَ بِهَا عَاقًا.

الشاهد فيه أَنَّ (إِمَّا) الثَّانِيَةَ تَلْزِمُ الْوَائِي، وَرَبْمَا تَرَدُّ بِلا وَاو كَهَذَا الْبَيْتِ.

(٣) «وهي لغة قيس وأسد وتميم». [المُرَادِي عَلَى الْأَلْفِيَةِ ٣/٢٢١].

(٤) الكتاب ١٣٥/١ بولاقي.

(٥) الثَّوْرِيْنَ تَوَلَّبَ (شعره ص ١٠٤).

الخزائن ٤/٤٣٤ بولاقي، شرح مُجَلِّ الرُّجَّاجِي ٢٣٣/١، ابن الناطم ٢٠٩، البغداديات ٣٢٣، الخصائص  
٤٤١/٢، العُتَيْبِيُّ ٤/١٥١، المغني ص ٨٤، كتاب الاختيارين ص ٢٨٢، ضرائر الشعر ١٦٢، سيبويه  
١٣٥/١، ٤٧١ بولاقي، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٢٤، المُرَادِي عَلَى الْأَلْفِيَةِ ٣/٢٢٠.

و (سقته): أَي سَقَّتْ عَيْنُ الْمَاءِ الَّتِي كَانَ يَأْلِفُهَا الْوَعْلُ، وَهِيَ فِي جَبَلٍ حَصِينٍ. وَالرَّوَاعِدُ: السَّحَابُ يَصْحَبُهَا  
الرَّعْدُ، وَالصَّيْفُ: بَيَاءٌ مَكْسُورَةٌ مُشَدَّدَةٌ: مَطَرُ الصَّيْفِ.

وقوله: مِنْ خَرِيفٍ: أَي مِنْ مَطَرِ خَرِيفٍ.

الشاهد فيه أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبَيْتِ: سَقَّتَهُ الرَّوَاعِدُ إِمَّا مِنْ صَيْفٍ وَإِمَّا مِنْ خَرِيفٍ، فَحَذَفَ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرَ إِمَّا الْأَوَّلَى  
و (مَا) مِنْ إِمَّا الثَّانِيَةَ وَكَانَ أَصْلُ إِمَّا: إِنْ مَا فَلَمَّا حَذَفَتْ (مَا) رَجَعَتِ النُّونُ الْمُنْقَلِبَةُ مَبِئًا لِلِإِدْغَامِ إِلَى أَصْلِهَا.



فارتكب الشاعر حذف «إِما» الأولى ، وحَذَف «ما» من الثانية .  
وقال :<sup>(١)</sup>

٩٠٢ لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَاكْذِيبِهَا<sup>(٢)</sup> فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبِرٍ  
قال : التقدير : إِمَّا تجزع جزءاً . . . .<sup>(٣)</sup> .

ولا منع من تغيّر معنى الكلمة وحالها بالتركيب ، كما مضى من كون : « مِمَّا »  
بمعنى « ربما » .

وقال غيره : هو مفرد غير مركب ، إذ الإفرادُ أصلٌ في الحروف ، وتأوّل البيتين  
بان الشرطية ، وشرطها : « كان » ، المحذوفة ، أي : فإن كان جزءاً<sup>(٤)</sup> .

ومنع أبو علي<sup>(٥)</sup> ، وعبدُ القاهر<sup>(٦)</sup> من كونها عاطفة ؛ لأن الأولى داخلَةٌ<sup>(٧)</sup> على ما  
ليس بمعطوف على شيء ، والثانية مقترنة بواو العطف ، فلا تصلحان للعطف .

وشبهة مَنْ جعلها حرفَ عطفٍ : كونها بمعنى « أو » العاطفة ، ولا يلزم ذلك ،

---

(١) دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ (ديوانه ٦٨ ط . محمد خير البقاعي ، دار قُتَيْبَة سنة ١٩٨١ م) وفيه : فاكْذِيبِهَا . وهو الصواب ؛  
لأن الخطاب في البيت لامرأته . فُرْجَةُ الأديب ص ١٦٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٢١٠/١ - ٢١١ ،  
سيبويه ١٣٤/١ ، ٤٧١ و ٦٧/٢ بولاق ، المرادي على الألفية ٢١٢/٣ ، الخزّانة ٤٤٥/٤ بولاق ، البغداديات  
ص ٣٢٣ ، ٣٢٥ .

الشاهد فيه أنّ سيبويه قال : الأصل فلَمَّا جزءاً وإِما إجمال صبر ، فحذف (ما) منها وبقي (إن) .

(٢) ط : فاكْذِيبِهَا .

(٣) « ويجوز الرفع على أنه [جَزَعٌ ، إجمالٌ] خبر ابتداء محذوف ، كأنه قال : أمرها جَزَعٌ ، وإما أمرها إجمالٌ صبر .

[شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٢١١/١] .

(٤) النحاس . [شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٢٤] ؛ وفيه : « يريد فلما أن يكون الأمر جزءاً أو يكون إجمالاً صبر ،  
وهذا على غير الجزاء » .

(٥) الإيضاح الغضدي ٢٨٥/١ ، والأحاجي النخوية ص ٤٣ .

(٦) قال في المقتصد في شرح الإيضاح ٩٤٥/٢ : « وقد استمرّ النخويون على جعل (إِما) من حروف العطف ، ولم يُعرف  
تحقيقه غير الشيخ أبي علي ، ولهذا قال في أول الباب : إنّ حروف العطف تسعة ، وهم يقولون : إنها عشرة ،  
لأنهم (إِما) في جملتها ، وذلك سهو ظاهر » .

وانظر : الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢١٣/٢ .

(٧) د : دخولها على غير معطوف .

فإنَّ معنى « أَنْ » المصدرية هو معنى « ما » المصدرية، والأولى تنصب المضارع، بخلاف الثانية.

وقال الأندلسي : إمَّا الأولى مع الثانية حرف عطف، قدّمت تنبيهاً على أَنَّ الأمر مبنيٌّ على الشك، والواو جامعةٌ بينهما، عاطفةٌ لإمَّا الثانية على الأولى، حتى تصيرا كحرفٍ واحد، ثم تعطفان معاً : مابعد الثانية على ما بعد الأولى.

وهذا عذرٌ باردٌ من وجوه : لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه، وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف، غير موجودة<sup>(١)</sup> في كلامهم.

فالحقُّ : أن الواو هي العاطفة، و « إمَّا » مفيدة لأحد الشئيين، غير عاطفة، والواو في نحو قوله : إمَّا إلى جنة إمَّا إلى نار : مقدّرة.

قوله : « وأم المتصلة، لازمة لهمزة الاستفهام ... إلى آخره ».

### [ أم المتصلة وأم المنقطعة ]

اعلم أن « أم » على ضربين : متصلة ومنفصلة، فالمتصلة تختص بثلاثة أشياء : أحدها تقدّم الهمزة، إمَّا للاستفهام نحو: أزيدُ عندك أم عمرو، أو للتسوية، نحو: « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ<sup>(٢)</sup> » وقد يجيء شرح همزة التسوية، وهذه الهمزة قد تكون مقدّرة قبل « أم » المتصلة في الشعر، قال<sup>(٤)</sup>:

(١) أي هذه الأمور التي ذكرها.

(٢) ط: أو، وهذا تحريف.

(٣) المنافقون ٦، والآية بتمامها: « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ».

(٤) عُمر بن أبي ربيعة (دبوانه ٢٥٧ - ٢٥٨ ط. محمد نجيب الدين، مصر سنة ١٩٥٢م)؛ وفيه:

فوالله ما أدري إني لحاسب \* يسبح رميث ... الخزانة ٤/٤٧٤

بولاق، سيبويه ١/٤٨٥ بولاق، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٢/١٥١، ١٥٢، المقتضب ٣/٢٩٤، شرح =

٩٠٣ لَعَمْرِي مَا أَدْرِي، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعٍ (٢٥٦/أ) رَمَيْنَ الْجَمَّةِ

وقال<sup>(١)</sup>:

٩٠٤ لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْثُ<sup>(٢)</sup> بِنِ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنقَرٍ

وقال<sup>(٣)</sup>:

٩٠٥ كَذَبْتَكَ عَيْنُكَ، أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالًا

وليس بكثيرٍ.

= جمل الزُّجَاجِي ٢٣٨/١، الأزهية ١٣٥، الأمالي الشجرية ٢٦٦/١، و ٣٣٥/٢، الكامل ٦١١/٢، و ٩٠٦/٣، عبث الوليد ص ٥٣، تزيين الأسواق ١٤ (داوود الأنطاكي، مصر سنة ١٣٢٨هـ).  
والجمر: اسم جنس جمعي، واحدة: جمرة، والجِمار ثلاثٌ وهي معروفةٌ بـ (مَنَى).  
هذا، ورواية الديوان «أَوْجَهُ بِلَا شَكِّ، فَإِنَّ الْإِخْبَارَ بِذَهْوِهِ عَنْ فَعْلِهِ يَشْغُلُ قَلْبَهُ بِمَا رَأَاهُ أَبْلَغُ مِنَ الْإِخْبَارِ بِذَهْوِهِ عَنْ فَعْلٍ غَيْرِهِ».

[شرح شواهد المغني للسُّيُوطِي ٣٢/١].  
الشاهد فيه أَنَّ الهَمْزَةَ قَدْ تَحْدَفُ فِي الشَّعْرِ قَبْلَ أَمِ الْمُتَّصِلَةِ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ: أَيْسَعُ رَمَيْنَ الْجَمْرِ أَمْ بِشَائِنَ، وَلَمْ يَرِدِ الْمُنْقَطَعَةُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: عَلَيَّ مَا أَدْرِي أَيُّهَا كَانَ.  
(١) الْأَسَدُ بْنُ يَغْفَرٍ، كَمَا فِي سَبْيُوهِ ٨٥٠/١ بُولَاق، أَوِ اللَّعْنِ الْمَنْقَرِي التَّمِيمِي، كَمَا فِي الْكَامِلِ ٢٤٧/٥، ٩٥٠/٧.  
الْخَزَانَةُ ٤٥٠/٤ بُولَاق، الْمُقْتَضَبُ ٢٩٤/٣، ضَرَائِرُ الشَّعْرِ ١٥٩.  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذَفَ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ ضَرُورَةً، لِدَلَالَةِ (أَمْ) عَلَيْهَا. «وَحَذَفَ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ قَبْلَ (أَمْ) بِأَبَةِ الشَّعْرِ عِنْدَ سَبْيُوهِ وَالْمَبْرَدِ، وَجُوزَهُ غَيْرُهُمَا فِي الْاِخْتِيَارِ».

[حَاشِيَةُ الْمُقْتَضَبِ ٢٩٥/٣].  
«وَشُعَيْثٌ: حَيٌّ مِنْ تَمِيمٍ، ثُمَّ مِنْ بَنِي مَنقَرٍ، فَجَعَلَهُمْ أَدْعَاءَ، وَشَكٌّ فِي كَوْنِهِمْ مِنْهُمْ، أَوْ مِنْ بَنِي سَهْمٍ. وَسَهْمٌ: حَيٌّ مِنْ قَيْسٍ».

[سَبْيُوهِ ١٧٥/٣ هَارُونَ هَامِش (١)].

(٢) ط: شعيب.

(٣) الْأَخْطَلُ (دِيَوَانُهُ ٤١ ط. أَنْطُون صَالِحَانِي، بَيْرُوت سَنَةِ ١٨٩١م)؛ وَفِيهِ: أَنَّ رَأَيْتَ بَدَلَ أَمِ رَأَيْتَ. الْخَزَانَةُ ٤٥٢/٤ بُولَاق، سَبْيُوهِ ٤٨٤/١ بُولَاق، شَرْحُ أَبْيَاتِ سَبْيُوهِ لِلنَّحَّاسِ ٣٠٩، الْمُقْتَضَبُ ٢٩٥/٣، الْكَامِلُ ٢٤٨/٥، الْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ٣٣٥/٢، شَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ ١٢٥/٤، مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٣٤٨/٥.  
وَإِسْطَ: بَلَدٌ فِي الْعِرَاقِ، وَالْغَلَسُ: ظَلَمَ آخِرَ اللَّيْلِ. وَالرَّبَابُ: اسْمُ امْرَأَةٍ. وَ«كَذَبْتَكَ عَيْنُكَ»: أَخْطَأْتُكَ.  
الشَّاهِدُ فِيهِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْهَمْزَةَ الْمَعَادِلَةَ لِأَمْ مُحَذَوْفَةٌ مِنْهُ لِلضَّرُورَةِ وَالتَّقْدِيرِ: أَكْذَبْتَكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ.

وربما تجيء « هل » قبل المتصلة على<sup>(١)</sup> الشذوذ، نحو: هل زيد عندك أم عمرو، وإنما لزمّت الهمزة في الأغلب، دون « هل »، لأن « أم » المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعاً، وهي أداة الاستفهام التي قبلها، بمعنى: أيّ الشئين، فشاركت همزة الاستفهام التي هي أيضاً عريضة في باب الاستفهام، وعادلتها حتى كانتا معاً بمعنى « أيّ »، وأما « هل » فإنها دخيلة في معنى الاستفهام؛ لأن أصلها « قد »<sup>(٢)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وأما المنقطعة، فقد لا يتقدمها الاستفهام، وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة أو بهل، ولا تقع بعد غيرهما من أسماء الاستفهام، إذا كان الاستفهام بأم عن اسم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم، وفي حكم المنسوب إليه، لأن أسماء الاستفهام إذا استفهم بها، عمت في الجميع فتغني عن كل استفهام بعدها، فلا تقول: من عندك أم عندك عمرو، لأن معنى قولك: أم عندك عمرو، مستفاد من قولك: من عندك؟.

وإذا لم يكن داخلاً في عموم الاستفهام المتقدم، نحو: من عندك أم عندك حماراً، وأين زيد أم عندك عمرو، أو في الحكم المنسوب إليه نحو: من عندك أم ضربت عمراً، ومن تضرب أم من تشتم: جاز وقوعها بعدها.

(١) م، د: وهو قليل شاذ.

(٢) في الجنى ٣٤٤: «ذكر هذا قوم من النحويين، منهم ابن مالك، وقال به الكسائي، والقراء وبعض المفسرين».

وانظر البرهان ٤/٤٣٣، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٥٥/١.

(٣) الدهر ١/، ونصّها: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾.

قال مكّي القيرواني: «قيل: هل بمعنى قد، والأحسن أن تكون (هل) على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير، وإنما هو تقرير لمن أنكر البعث...» [المشكل ٤٣٤/٢].

وانظر: [البحر ٨/٣٩٣، التبيان ٢/٤٨٠، سيبويه ١/٥١، ٩٢ بولاق، المقتضب ٣/٢٨٩، حروف المعاني والصفات ص ١٨].

وثانيها<sup>(١)</sup>: أنه يجب أن<sup>(٢)</sup> يُستفهم بها عن شيئين أو أشياء، ثابت أحدهما، أو أحدها عند المتكلم، لطلب التعيين، لأنها مع الهمزة بمعنى «أي» ويستفهم بأي، عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد؛ لأنَّ المجموعَ بمعنى «أي» فجوابه بالتعيين

وأما في المنقطعة، فلا يثبت أحد الأمرين عند المتكلم، بل، ما قبل «أم» وما بعدها على كلامين؛ لأنه إضرابٌ عن الكلام الأول، وشرعٌ في استفهام مستأنف، فهي، إذن، بمعنى «بل» التي تدلُّ على أنَّ الأول وقع غلطاً في نحو قولهم: إنها لإبل، أم شاء، أو بمعنى «بل» التي تكون للانتقال من كلام إلى كلام آخر، لا لتدارك الغلط، كما في قوله تعالى: ﴿أَم يَقُولُونَ أَفَرَّثَهُ<sup>(٣)</sup>﴾ وقوله: ﴿أَمْ آتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ<sup>(٤)</sup>﴾ وفيها مع معنى «بل» معنى الهمزة الاستفهامية في نحو: إنها لإبل، أم شاء، والهمزة الإنكارية في نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّثَهُ﴾.

وقد تجيء<sup>(٥)</sup> بمعنى «بل» وحدها، كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ<sup>(٦)</sup>﴾ إذ لا معنى للاستفهام ههنا، وكذا إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام

(١) أي ثاني الأمور التي اختصت بها (أم).

(٢) د: أي.

(٣) السجدة / ٣، والآية بنماها: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّثَهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَتْهُمْ مِّنْ نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾.

(٤) الزخرف / ١٦، ونصها: ﴿أَمْ آتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنَاتِ﴾.

(٥) ط: يجيء.

(٦) الزخرف / ٥٢، ونصها: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾.

كقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ نَسْتَوِي الظُّلُمَتُ وَالنُّورُ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿أَمْ مَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله: <sup>(٣)</sup>

٩٠٦ أم كيف ينفع ما تُعطي العلوق به رِثْمَانُ أَنْفٍ ، إذا ما ضُنَّ باللِّبَنِ

فهي في مثله بمعنى « بل » وحدها، والمقصود أن الكلام معها على كلامين ، دون المتصلة، ولهذا سُمِّيت منقطعةً وسُمِّيت الأولى متصلةً، لكونها مع الهمزة التي قبلها، كأي.

وجواب المنقطعة : لا ، أو : نَعَمْ ، لأنه استفهام مستأنف .

وثالثها<sup>(٤)</sup> : أنه يليها المفرد والجملة ، بخلاف المنقطعة ، فإنه لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزأين ، نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو ، أو مقدراً أحدهما نحو : إنها لإبلٌ أم شاء ، أي : أم هي شاء .

(١) الرُّعد / ١٦ ، والآية بتمامها : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ اللَّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَعْيُنِهِمْ تَقْفًا وَلَا نَصْرًا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ نَسْتَوِي الظُّلُمَتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ .

(٢) ط : أما ، وهذا تحريف .

(٣) الملك / ٢٠ ، ونصها : ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصَرُّكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ .

(٤) أفنون التغلبي : صريم بن معشر ، كما في الفضليات ص ٢٦٠ ، ٢٦٣ (ط ٦ تحقيق شاكر وهارون) .

الخزانة ٤٥٥/٤ بولاق ، المصح ١٣٣/٢ ، معجم الشواهد ٤٠١/١ ، المغني ص ٦٧ ، البغداديات ص ٤١٩ .

و (العلوق) : الناقة تعطف على ولدها ، ولا تدُّرُ عليه بلبنها .

والرِثْمَان : مصدر «رثمت الناقة ولدها» إذا عطفت عليه . هذا البيت مثلٌ يضرب لكل من يعبُد بلسانه كل جميل

ولا يفعل منه ؛ لأن قلبه منطوٍ على ضِده ، كأنه قيل : كيف ينفعني قولك الجميل إذا كنت لا تفِي به .

[الفضليات ص ٢٦٣ هامش (٩) .]

ويروى (رِثْمَان) بالحركات الثلاث ، الضم على الإبدال من (ما) ، أو خبر مبتدأ محذوف ، والنصب مفعول

بـ (تُعطي) أو منصوب بنزع الخافض أو منصوب على الحال كقولنا : جاء ركضاً ، والجر على الإبدال من الماء

في (به) . [البغداديات ص ٤٢٠] .

الشاهد فيه أَنَّ (أم) هنا بمعنى (بل) وحدها بدون همزة الاستفهام .

(٥) أي الأمور التي اختصت بها (أم) .

قال جار الله<sup>(١)</sup> : لا يجوز حذف أحد جُزْأَيِ الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لِئَلَّا تَلْتَبَسَ بالمتصلة ، ويجوز في الخبر ، إذ لا يلتبس .

ثم اعلم أنه إذا ولي المتصلة مفردٌ ، فالأولى أَنْ يَلِيَ الهمزة قبلها مثل ما وليها ، سواء<sup>(٢)</sup> لتكون « أم » مع الهمزة بتأويل « أَيَّ » والمفردان بعدهما بتأويل المضاف إليه « أَيَّ » ، فنحو : أزيد عندك أم عمرو ، بمعنى : أيهما عندك ، و : أفي السوق زيد أم في الدار بمعنى : في أي الموضعين هو؟ .

وتجوز المخالفة بين ما وليهما ، نحو : أعندك زيد أم عمرو ، و : أزيد عندك أم في الدار ، و : أَلْقَيْتَ زيداً أم عَمراً ، جوازاً حَسَناً كما قال سيويه<sup>(٣)</sup> ، لكن المعادلة أحسن .

وإن ولي<sup>(٤)</sup> « أم » والهمزة ، جملتان مشتركتان في أحد الجزأين ، فإن كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل ، نحو : أقمت أم قعدت ، و : أنام زيد أم انتبه ، فهي متصلة ، ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطعة ، نحو : أقام زيد أم تكلم .

وإن كانتا فعليتين متساويتي النظم ، مشتركتين في الفعل ، نحو : أقام زيد أم قام عمرو ، أو اسميتين كذلك مشتركتين في جزء ، نحو : أزيد قائم أم هو قاعد ، و : أزيد أخي أم عمرو هو ، فالأولى أن « أم » في الصور الثلاث منقطعة ؛ لأنك كنت قادراً على الاكتفاء<sup>(٥)</sup> بمفرد منها لو قصدت الاتصال ؛ والمفرد أدلُّ على كونها متصلة ، وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد ، فلو أردت الاتصال

(١) أي الزمخشري . انظر ابن يعيش ٩٨/٨ .

(٢) يعني : هما سواء .

(٣) مباحث (أم) مع الهمزة ، في سيويه ٤٨٢/١ بولاق وما بعدها .

(٤) د ، ط : وليت .

(٥) م : المجيء .

قلت (٢٥٦/أ) في الأولى ، أزيد قام أم عمرو، وفي الأخيرتين أقائم زيد أم قاعد،  
و: أزيد أخي أم عمرو، فَعُدُولُكَ إلى الجملتين مع القدرة على المفردين، دليلُ  
الانفصال.

وأما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل، فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين  
منهما؛ لأنَّ كُلَّ فعلٍ لا بُدَّ له من فاعلٍ.

وأما إن جئت بَعْدَهُمَا بجملتين غير مشتركتين في جزء، نحو: أزيد قائم، أم  
عمرو قاعد، و: أقائم زيد أم قاعد عمرو، و: أقام زيد أم قعد عمرو، وكذا:  
أضرب زيدَ عمرًا أم قتله خالدٌ؟، لأنَّ المشترك فيه فضلة لا جزء جملة،  
فالمتاخرون على أنها منفصلة، لا غير، والمصنف<sup>(١)</sup> والأندلسي، جَوَّزُوا الأمرين،  
فإن كانت متصلة فالمعنى: أيُّ هذين الأمرين كان.

وليس ما ذهبوا إليه ببعيد، بلى، إن وقع الاختلاف بين الجملتين: إما بكون  
إحداهما اسمية والأخرى فعلية، نحو: أقام زيد أم عمرو قاعد، أو بتقديم خبر  
إحدى الاسميتين وتأخير خبر الأخرى نحو أقائم زيد، أم عمرو قاعد، وكذا في  
المشتركتين في جزء إذا لم يتساو نظمهما نحو أزيد عندك أم عندك عمرو؟ و: أبكر  
قائم، أم قائم عمرو، فالظاهر فيها الانفصال.

أما قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ<sup>(٢)</sup> أَدَعَوْتُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صِمْتُمْ<sup>(٣)</sup>﴾، فجاز  
اختلاف الجملتين مع أنها متصلة لأنهم من الالتباس بالمنقطعة، لأن التسوية لا  
معنى فيها للمنفصلة، فعلى هذا، إن كان بعد «أم» مفرد لفظاً، وتقديراً، فهي  
متصلة قولاً واحداً، وقبلها الهمزة في الأغلب لفظاً أو تقديراً، وإن كان بعدها جملة

(١) الإيضاح في شرح الفصل ٢٠٨/٢.

(٢) ط: عليهم، وهو تحريف.

(٣) الأعراف ١٩٣، والآية بتمامها: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْتَجِيبُواكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ  
صِمْتُمْ﴾.



فإن لم يكن قبلها الهمزة لا ظاهرة ولا مقدرة فهي منقطعة قولاً واحداً، إلا في الشاذ القليل، نحو: هل زيد قائم أم عمرو، وإن كان قبلها الهمزة مُيزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الآن.

وقال سيبويه<sup>(١)</sup>: «أم» في قولك: أزيد عندك أم لا: منقطعة، كان عند السائل أن زيداً عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك، الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا، وإنما عذها منقطعة، لأنه لو سكت على قوله: أزيد عندك لَعَلِمَ المخاطب أنه يريد: أهو عندك أم ليس عندك، فلا بُدَّ أن يكون لقوله: أم لا فائدة مجددة، وهي تغيير ظن كونه عنده إلى ظن أنه ليس عنده، وهذا معنى الانقطاع والإضراب.

### [ شَرْحُ معنى التسوية في الهمزة ، وأم ] :

وأما همزة التسوية وأم التسوية، فهما اللتان تَلِيَانِ قولهم سواء وقولهم لا أبالي، ومتصرفاته، نحو: قولك: سواء عليّ أقيمت أم قعدت<sup>(٢)</sup>، ولا أبالي أقام زيد أم قعد، فعند النحاة: قولهم أقيمت أم قعدت، جملتان في تقدير مفردَيْنِ معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف، أي سواء عليّ قيامك وقعودك، فقيامك مبتدأ، وقعودك عطف عليه، وسواء خبر مقدم.

وقد أجاز أبو علي<sup>(٣)</sup>، أيضاً أن يكون «سواء» مبتدأ، و: أقيمت أم قعدت خبره، لكونهما في الظاهر فعلَيْنِ، قال أبو علي: إنما جُعِلَ الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمَيْنِ، بينهما واو العطف؛ لأنَّ ما بعد همزة الاستفهام، وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم، لأنك إنما تقول: أقيمت أم قعدت، إذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده، فتطلب بهذا السؤال: التعيين، فلما كان الكلام استفهاماً

(١) الكتاب ٤٨٤/١ بولاق.

(٢) «ويجوز: سواء عليّ أقيمت أم أنت قاعد». [معاني القرآن للفراء ٤٠١/١].

(٣) الحجة ٢٠٠/١، ٢٠١.

عن المستويين ، أقيمت همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقامَ المستويين ، وهما : قيامك وقعودك ، وهذا كما أُقيم لفظ النداء مقام الاختصاصِ في : أنا أفعل كذا أيها الرجل ، لجامع الاختصاص ، فكل منادى مختص ، ولا ينعكس ، وكل استفهام بأم المتصلة تسوية ، ولا ينعكس .

والذي يظهر لي أنَّ « سواء » في مثله ، خير مبتدأ محذوف ، تقديره : الأمران سواء عليّ ، ثم بين الأمرين بقوله : أقمت أم قعدت ، وهذا كما في قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ وَأَوْلاَ تَصْبِرُ سَوَاءٌ عَلَيْكَ <sup>(١)</sup> ﴾ أي : الأمران سواء .

وسواء ، لا يُثنى ولا يُجمع ، وكأنه في الأصل مصدر ، وحكى أبو حاتم <sup>(٢)</sup> تشنيته وجمعه ، وردّه أبو علي <sup>(٣)</sup> .

وقولك : أقمت أم قعدت بمعنى : إن قمت وإن قعدت ، والجملة الاسمية المتقدمة : أي : الأمران سواء ، دالة على جواب الشرط ، أي : إن قمت ، وإن قعدت فالأمران سواء عليّ ، ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء ، وما أبالي ، معنى الشرط ، ولذلك استهجن <sup>(٤)</sup> الأخفش ، على ما حكى أبو علي عنه في الحجة : <sup>(٥)</sup> أن يقع بعدها الابتدائية ، نحو : سواء عليّ ، أو : ما أبالي : أدرهم مالك أم دينار ، ألا

(١) الطور / ١٦ ، والآية بتمامها : ﴿ أَصْلَوْهَا فَاصْبِرْ وَأَوْلاَ تَصْبِرُ سَوَاءٌ عَلَيْكَ إِنَّمَا تُحْزَنُ مَا كُنْتَ تَعْمَلُونَ ﴾ .

(٢) أبوحاتم السجستاني : سهل بن محمد ، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر .

قرأ كتاب سيوبه على الأخفش مرتين ، وروى عن أبي عبيدة ، وأبي زيد ، والأصمعي . . . اختلف في وفاته ، من سنة ٢٤٨ إلى سنة ٢٥٥ هـ .

[ بغية الوعاة ص ٢٦٥ ط . دار المعرفة . ]

(٣) الحجة ٢٠٢ / ١ . هذا ، وقد أجاز أبو زيد الأنصاري تشنية (سواء) فقال : هما سواءان ، سمعها عن بعض العرب .

[ البحر ٤٤ / ١ ] .

(٤) أي استهجن كون الجملة الاسمية شرطية ؛ لأن الشرطية تكون فعلاً .

(٥) ١ / من ص ٢٠٠ إلى ٢٠٢ .

ترى إلى إفادة الماضي في مثله معنى المستقبل، وما ذلك إلا لتضمنه معنى الشرط.

وأما قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنُشِْرُ صَمِتُونَ﴾<sup>(١)</sup> فَلْتَقَدِّمِ الْفَعْلِيَّةَ، وإلا لم يجوز.

ومن وقوع الاسمى موقع الفعلية قوله تعالى: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَمْلَكَةٍ آيَمَنُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَارَزَقْنَكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾<sup>(٢)</sup>

، أي: فلتستووا،<sup>(٣)</sup> لتقدِّمِ الاستفهام الدال عليه، ومن ذلك قوله: <sup>(٤)</sup>

لو بغير الماءِ حلقي<sup>(٥)</sup> شَرِقُ \* (٢٥٧/أ) كنت كالغصانِ بالماءِ اعتصاري ٦٥٩

وكذلك استقبح الأخفش وقوع المضارع بعدهما، نحو: سواء علي أتقوم أم تقعد، وما أبالي أتقوم أم تقعد، لكون إفادة الماضي معنى الاستقبال أدل على إرادة معنى الشرط فيه.

قال أبو علي<sup>(٦)</sup>: وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا قَالَ الْأَخْفَشُ: أَنَّ مَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ مِنْ هَذَا النُّحُو، جَاءَ عَلَى مِثَالِ الْمَاضِي، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ عَنَّا أَمْ صَبَرْنَا﴾<sup>(٧)</sup> ، و<sup>(٨)</sup>: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ

---

(١) من الآية ١٩٣ / الأعراف.

(٢) الروم / ٢٨، والآية بتمامها: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مَنْ أَنْفَسَ لَكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَمْلَكَةٍ آيَمَنُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَارَزَقْنَكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

(٣) ط: فتستووا.

(٤) عدي بن زيد العبادي (ديوانه ٩٣ تحقيق محمد جبار المعيد. بغداد سنة ١٩٦٥م)، وقد تقدم البيت ونحوه.

(٥) ط: خلقي.

(٦) الحجة ٢٠٢/١.

(٧) إبراهيم / ٢١؛ ونصها: ﴿وَبَرِّزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعِفَتُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْغِنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مَنْ شِئْتُمْ قَالَُوا وَهَدَّيْنَا اللَّهُ لَهْدَيْنَا لَكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ عَنَّا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَكُمِنْ مَحْجِصٍ﴾.

(٨) وقعت هذه الآية في المطبوع بعد الآية التالية.

تُنْذِرُهُمْ ﴿١﴾ ، و : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ ﴿٢﴾  
، وقال : ﴿٣﴾

٩٠٧ سواء عليك اليوم ، أنصاعت النوى \* بخرقاء ، أم أنحى لك السيف ذابح  
وقال : ﴿٤﴾

٩٠٨ - ما أبالي أنب بالحزن تيس أم جفاني ﴿٥﴾ بظهر غيب لثيم  
وأما قوله : ﴿٦﴾

فإنك لا تبالي بعد حول أطبي كان أمك أم حمار ٥٢٤  
فقد مر في باب كان ﴿٧﴾ ، أن تقديره : أكان ظبي كان أمك ، نحو : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ  
الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ﴿٨﴾ .

(١) البقرة ٦/ ، والآية بتأنيدها : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ » .  
(٢) المنافقون ٦/ ، ونصها : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي  
الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ » .

(٣) ذو الرمة (ديوانه ٩٩ ط . كمبرج سنة ١٩١٩ م) .

الخزانة ٤٦١/٤ بولاق ، المقتضب ٢٩٨/٣ الطبعة الأخيرة .

أنصاعت النوى : انقضت ، وذهبت بها المنية إلى مكان بعيد ، وأنصاعت ، همزة مفتوحة ؛ لأنها للاستفهام ،  
والنوى : مؤنثة ليس غير ، خرقاء : امرأة شبيب بها ذو الرمة كثيراً ، وأنحى : قصد نحوك .  
الشاهد فيه أن الفعل بعد همزة التسوية وأم يستهجن ألا يكون ماضياً كما في البيت .

(٤) حسان بن ثابت (ديوانه ٣٠٦ - ٣١٠ ، تحقيق الأستاذ العناني ، مطبعة السعادة ، بلا تاريخ ) .

والبيت من قصيدة قالها يوم أُحُد ، يفخر فيها على عبدالله بن الزبير .

الخزانة ٤٦١/٤ بولاق ، سيويه ٤٨٨/١ بولاق حجة الفارسي ٢٠٣/١ ، الأمالي الشجرية ٣٣٤/٢ ، الإيضاح  
في شرح المفصل ٢٠٩/٢ ، المقتضب ٢٩٨/٣ .

و (نَبْ) : من نبيب التيس ، صوته عند هياجه . و (الحزن) : ما غلظ من الأرض .

الشاهد فيه لما تقدم قبله من أن الفعل بعد همزة التسوية وأم يستهجن ألا يكون ماضياً .

(٥) م ، ط : لحاني .

(٦) خداح بن زهير ، أو ثروان بن فزارة العامري . وسبق تخريج البيت .

(٧) في الشرح الثاني .

(٨) التوبة ٦ ، والآية بتأنيدها : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَا آمَنَ » .  
ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ » .

وإنما أفادت الهمزة فائدة «إِنْ» الشرطية؛ لأنَّ «إِنْ» تستعمل في الأمر المفروض وقسوه، المجهول في الأغلب، فلا يقال: إن غربت الشمس، وكذا حرف الاستفهام، يستعمل فيها لم يَتَيَقَّنْ حصوله، فجاز قيامها مقامها، فَجَرَّدَتْ عن معنى الاستفهام، وكذا «أَمْ» جَرَّدَتْ عن معنى الاستفهام وَجُعِلَتْ بمعنى «أَوْ»، لأنها مثلها في إفادة أحد الشيئين أو الأشياء، فمعنى سواءٍ عليَّ أقمْتُ أم قعدت: إن قمت أو قعدت، ويُرشدك<sup>(١)</sup> إلى أنَّ «سواء» سادَّ مَسِدَّ جوابِ الشرط، لا خبر مقدَّم: أنَّ معنى سواءٍ أقمْتُ أم قعدت ولا أبالي أقمْتُ أم قعدت، في الحقيقة، واحدٌ، و: لا أبالي، ليس خبراً لمبتدأ، بل المعنى: إن قمت، أو قعدت فلا أبالي بهما، وقولُ ابن سينا<sup>(٢)</sup>: ٩٠٩- سَيَّانٌ عِنْدِي إِنْ بَرُّوا وَإِنْ فَجَرُوا فليس يجري على أمثالهم قَلَمٌ<sup>(٣)</sup> يُقَوِّي ذلك<sup>(٤)</sup>، وإن لم يكن الاستشهادُ بمثله مَرَضِيّاً<sup>(٥)</sup>.

وأما مجيء الهمزة وأم، أو الهمزة وأو، بعد باب: دَرَيْتَ وعلمت، نحو: ما أدري أزيد عندك أم عمرو، ولا أعلم أزيد عندك أو عمرو، فليس من هذا الباب، إذ<sup>(٦)</sup> لا معنى للشرط فيه، كما في الذي نحن فيه.

وإن قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لَفْظِي سواءٍ وما أبالي، فالغالب

(١) في د: والدليل على أن «سواء» ...

(٢) الحسين بن عبدالله بن سينا، الفيلسوف، الرئيس الطبيب. ولد سنة ٣٧٠ هـ في إحدى قرى بخارى، وتعلم في بخارى، وطاف البلاد، وناظر العلماء. له: أسباب حدوث الحروف، القانون في الطب، الإشارات ... توفي سنة ٤٢٨ هـ في همدان.

[وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ١/١٥٢، الأعلام ٢/٢٦١، ٢٦٢.]

(٣) الخزانة ٤/٤٦٣ بولاق. والشاهد فيه أن قوله: سَيَّانٌ عِنْدِي دليل جواب الشرط الذي بعده؛ أي: إِنْ بَرُّوا وَإِنْ فَجَرُوا فهما سَيَّان.

(٤) م: يقوي ذلك لأنَّ القائل ليس عربياً.

(٥) قال البغدادى ٤/٤٦٣: «كَأَنَّ الشَّارِحَ الْمُحَقِّقَ لَمْ يَحْضُرْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ فِي قَصِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ فِي مَدْحِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ ابْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَهُوَ قَوْلُهُ:

لَا يَنْقُصُ الثُّمَرُ بَسْطاً مِنْ أَكْفِهِمْ سَيَّانٌ ذَلِكَ إِنْ أَثَرُوا وَإِنْ عَدِمُوا  
ولو استحضره لما عدل عنه إلى هذا البيت ...

(٦) د: إذ ليس فيه معنى الشرط.

التصريح بأو في موضع أم، بلا همزة استفهام قبلها، نحو: لأضربنه قام أو قعد، والمعنى ذلك المعنى، والتقدير ذاك التقدير، إذ المقصود: إن قام أو قعد فلاضربنه، أي قيامه وقعوده مستويان عندي، لا يمنعني أحدهما من ضربه.

ويجب تكرير الشرط سواء كان مع «أو» أو مع «أم» لأن المراد: التسوية في الشرط بين شيئين أو أكثر، فلا يجوز: ما أبالي قام، ولا: لأضربنه قام.

وإنما غلب في سواء، وما أبالي: الهمزة وأم المتصلة، مع أنه لا معنى للاستفهام ههنا، بل المراد الشرط؛ لأن بين لفظي: سواء، ولا أبالي، وبين معنى الهمزة وأم المتصلة جامعاً ومناسباً، وهو التسوية، فهي التي جوّزت الإتيان بهما بعد اللفظين، بتجريد الهمزة وأم عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى: إن، وأو، كما تقدم.

ويجوز، مع هذا، بعد سواء، ولا أبالي<sup>(١)</sup>: أن تأتي بأو، مجرداً عن الهمزة نحو: سواء عليّ قمت أو قعدت، ولا أبالي قمت أو قعدت، بتقدير حرف الشرط، قال<sup>(٢)</sup>.

٩١٠- ولست أبالي بعد آلٍ مُطَرَفٍ حتوف المنايا أكثرت أو أقلت

وقال أبو علي<sup>(٣)</sup>: لا يجوز «أو» بعد سواء، فلا تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت قال: لأنه يكون المعنى: سواء عليّ أحدهما.

ويُردُّ عليه أن معنى «أم»، أيضاً أحد الشيئين أو الأشياء، فيكون معنى سواء

---

(١) في م بعد قوله: «ولا أبالي». كسائر الأفعال.

(٢) مَليح بن عَلاق القُعيّني، يرثي ابنه، كما في شرح أبيات سيويه لابن السّيرافي ١٤٩/٢، وفيه: ألا، لا أبالي بدل ولست أبالي والبيت في سيويه ٤٩٠/١ بولاق، بلا نسبة، والخزانة ٤٦٧/٤، بولاق قال البغدادي إنه من الخمسين، وكذلك محقق الإيضاح في شرح المفضل ٢١٠/٢ فإنه لم ينسبه والختوف. جمع ختف، وهو قضاء الموت.

(ولا أبالي) بتقدير حرف الشرط كما في البيت، فإن (أو) لم تسبق بهمزة، والتقدير: إن أكثرت أو أقلت فلست أبالي.

(٣) الحجة ١٩٨/١ سطر ١٥.

عليّ أقمت أم قعدت : سواء عليّ أيهما فعلت ، أي الذي فعلت من الأمرين ، لتجرّد «أي» عن معنى الاستفهام وهذا أيضاً ظاهر الفساد .

وإنما لزمه ذلك في أو ، وفي أم ، لأنه جعل «سواء» خبراً مقدماً ، ما بعده مبتدأ ، والوجه كما ذكرنا أن يكون «سواء» خبر مبتدأ محذوف سادّ مسدّد جواب الشرط .

وجوّز الخليل<sup>(١)</sup> في غير سواء ، ولا أبالي : أن يجري مجراها فيذكر بعده «أم» والهمزة ، نحو : لأضربنه : أقام أم قعد ، مستدلاً بصحّة قولك : لأضربنه : أي ذلك كان ، وهو بمعنى أقام أم قعد ، وليس ما قال ببيد ، لأن معنى التسوية مع غيرهما ، أيضاً ظاهراً ، أي قيامه وقعوده مستويان عندي ، لا يمنعني أحدهما من ضربه<sup>(٢)</sup> ، كما تقدم ذكره ، قال<sup>(٣)</sup> :

٩١١ - إذا ما انتهى علمي تناهيت<sup>(٤)</sup> عنده أطال فأملى أم تناهى فأقصرًا

رؤي<sup>(٥)</sup> : أو تناهى ، فالهمزة في «أطال» ليست استفهامية ، بل : أطال ، ماضٍ من الإطالة ، ورؤي : أم تناهى ، فالهمزة استفهامية ، وطال ماضٍ من الطول .

ولا تحيى بالهمزة قبل «أو» ، فلا تقل<sup>(٦)</sup> : لا أبالي (٢٥٧/ب) أقمت أو قعدت ، ولا : لأضربنه أقام أو قعد ، لأنك إنما جئت بالهمزة مع «أم» وإن لم يكن فيها معنى

(١) نقله عنه سيبويه في الكتاب ١/٩٠ بولاق .

(٢) انظر المقتضب ٣/٣٠٠ .

(٣) زيادة بن زيد العُدري .

الخزانة ٤/٦٩ بولاق ، سيبويه ١/٩٠ بولاق ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٢/١٤٨ ، المقتضب

٣/٣٠٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٠ .

و (أمل) ، امتدّ في الزمان ، والملاوة ، الحين من الدهر و (تناهى) : انقطع . أو : انتهى إلى أمد محدّد .

الشاهد فيه أنه روي - (أو) و - (أم) فعلى الأولى قوله (أطال) الهمزة للضرورة ومصدره الإطالة ، ولا يجوز أن تكون همزة الاستفهام كما قال الرضي . وقال ابن الحاجب أو هنا واجبة .

(٤) م : د ، ط : تناسيت بعده .

(٥) رواه المبرد المقتضب ٣/٣٠٢ ، وابن السّيرافي شرح أبيات سيبويه ٢/١٤٨ .

(٦) ط : فلا تقول .

الاستفهام، لما فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا، وليس في الهمزة مع «أو» معنى التسوية.

وقولك : لأقتلنه كائناً مَنْ كان، ولأفعلنه كائناً ما كان، «كائناً» فيهما، حال من المفعول، و«مَنْ» و«ما» في محل النصب على أنها خبران لكائناً<sup>(١)</sup> وهما موصوفان، والضمير الراجع إليهما من الصفة محذوف أي : كانه، وفي «كائناً» و«كان» ضمير راجع إلى ذي الحال، أي : كائناً أي شيء كانه.

قال المصنف<sup>(٢)</sup> : كل موضع قُدِّرَتْ<sup>(٣)</sup> فيه الجملتان، أي المعطوفة إحداهما<sup>(٤)</sup> على الأخرى: بالحال، فأَوْ، نحو: لأضربنه قام أو قعد، إذ المعنى : قائماً كان أو قاعداً، وإن قُدِّرَ الكلام بالتسوية من غير استفهام، فأَمْ، نحو: ما أبالي أقيمت أم قعدت، هذا كلامه.

ولقائل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو، وقد ذكرنا أن كل موضع يجوز فيه «أو» يجوز فيه «أم» وبالعكس.

واعلم أن الفرق بين «أو» و«أم» المتصلة، في الاستفهام : أن معنى قولك : أزيداً رأيت أو عمراً : أحدهما رأيت، وجوابه : لا، أو نَعَمْ، ومعنى قولك : أزيداً رأيت أم عمراً : أيهما رأيت، وجوابه بالتعيين، كأن تقول : زيدا، أو تقول : عمراً، فالسؤال بأو، لا يمكن أن يكون بعد بالسؤال بأم، لأنك في «أم» عالم بوجود أحدهما عنده، فكيف تسأل عما تعلم.

وتقول : أزيد أفضل أم عمرو، أي : أيهما أفضل من الآخر، ففيه ذكر المفضل معنى، ولو قلت : أزيد أفضل أو عمرو، لم يجز، إلا إذا كان المفضل معلوماً للمخاطب، إذ المعنى : أحدهما أفضل، وذلك إنما يكون إذا قال لك، مثلاً،

(١) انظر المقتضب ٣/٣٠٣.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٠٩.

(٣) ط: كل موضع قد الجملتان.

(٤) د: إحداهما.



شخصٌ: عندي رجل أفضل من بكر، ثم حضر زيد وعمرو، فتقول : أزيد، أو عمرو أفضل، أي : أحدهما أفضل من بكر.

وحيث أشكل عليك الأمر في «أو» و«أم» المتصلة، فَقَدَّرْ «أو» ، بـ «أحدهما» و«أم» بأيهما، تقول: الحسن<sup>(١)</sup> أو الحسين أفضل، أم ابن الحنفية<sup>(٢)</sup> ، والمراد أحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما، والمعنى : أيهما أفضل من أحدهما وابن الحنفية، والجواب: أحدهما.

قوله : « ومن ثم لم يجز: رأيت زيدا أم عمراً » ، أي لأنه لم يَلِهما المستويان إذ أحدهما فعل والآخر اسمٌ، وقد تقدم أن سيبويه قال: إن مثل هذا جائزٌ حسنٌ إلا أنَّ نحو: أزيداً رأيت أم عمراً ، أحسن وأولى .

قوله : « ومن ثم كان جوابها : التعيين » ، أي لكونها<sup>(٣)</sup> لطلب التعيين .

---

(١) ط: الحسن.

(٢) هو أخو الحسن والحسين: رضي الله عنهم وأُمُّه من بني حنيفة، تزوجها سيدنا علي: رضي الله عنه بعد موت فاطمة الزهراء: رضي الله عنها.

(٣) ط: لكونها.

[ معنى : لا ، وبل ، ولكن ، وشرط العطف بها ] :

قوله : « لا ، وبل ، ولكن ، لأحدهما معيئاً ، ولكن لازمة للنفي » .

[ لا ]

اعلم أن « لا » لنفي الحكم عن مفرد، بعد إيجابه للمتبوع، فلا تجيء إلا بعد خبر موجب، أو أمر، ولا تجيء بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي<sup>(١)</sup>، تقول: ضربت زيداً لا عمراً، واضرب زيداً لا عمراً، ولا تعطف بها الاسم، ولا الماضي على الماضي فلا يقال: قام زيد لا قعد، لأنه جملة، ولفظة « لا » موضوعة لعطف المفردات، وقد تعطف مضارعاً على مضارع، وهو قليل، نحو أقوم، لا أقعد، والمجوز: مضارعة للاسم، فكأنك قلت: أنا قائم لا قاعد.

ولا يجوز تكريرها، كسائر حروف العطف، لا تقول: قام زيد لا عمرو، لا بكر، كما تقول: قام زيد وعمرو وبكر، ولو قصدت ذلك: أدخلت الواو في المكرر، فقلت: ولا بكر ولا خالد، فتخرج « لا » عن العطف، وتتمحض لتأكيد النفي، لدخول العاطف عليها، وهذه الزائدة لا تدخل على العلم، تقول أنت غير قائم ولا القاعد، وغير القائم ولا القاعد، ولا تقول: أنت غير زيد ولا عمرو، بل تقول: غير زيد وعمرو، وقد مر هذا في قسم الأسماء.

---

(١) في م بعد قوله بعد النهي: « بل بعد الخبر المحض المثبت والأمر: نحو: ضربت... » .

## ومنع الزَّجَاجُ<sup>(١)</sup> من مجيء «لا» العاطفة بعد الفعل الماضي، وَرَدَّ عليه بقول امرئ<sup>(٢)</sup> القيس<sup>(٣)</sup>:

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٦٧/٢. هذا وقد ثبت لديَّ أنَّ الذي منع مجيء «لا» العاطفة بعد الفعل الماضي هو الزَّجَاجُ أيضاً.

قال ابن الناطم ص ٢١٠: «ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب (معاني الحروف) أن يعطف بـ (لا) بعد الفعل الماضي، وليس منع ذلك صحيحاً؛ لقول العرب: جَدَّكَ لا كَذَّكَ. قيل في تفسيره: نفعلك جَدَّكَ لا كَذَّكَ، ومثله في العطف على معمول فعل ماضٍ قول امرئ القيس:

كَأَنَّ دِثَاراً حَلَّقَتْ بَلْبُونَهُ عُقَابٌ تَنَوَّسُ لَا عُقَابَ الْقَوَاعِلِ  
وقال المرادي في توضيح المقاصد ٢٢٣/٣:

«ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب (معاني الحروف): أن يعطف بها بعد الفعل الماضي، وليس منع ذلك بصحيح؛ لثبوته في كلام العرب».

وقال ابن عُصْفُور في شرح جمل الزجاجي ٢٤٠/١:

«ومنهم من منع ذلك، وإليه ذهب أبو القاسم الزجاجي في (معاني الحروف) ... والذي يدل على فساد مذهبه أنه قد ينفي بها الماضي قليلاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة/٣١]، يريد: فلم يُصَدِّقْ ولم يُصَلِّ ... وما ورد من العطف بها بعد الماضي قوله:

كَأَنَّ دِثَاراً حَلَّقَتْ بَلْبُونَهُ عُقَابٌ تَنَوَّسُ لَا عُقَابَ الْقَوَاعِلِ  
فعطف بـ «لا» بعد حَلَّقَتْ، وهو ماضٍ.

قال أبو القاسم الزجاجي في كتابه (معاني الحروف والصفات) ص ٤٣: «... والعطف بمنزلة (لم) وذلك أن (لم) إنما تقع على الأفعال المضارعة، فكلمة جاز دخول (لم) عليه حَسَنٌ دخول (لا) عليه، فتقول: أمرٌ بعبد الله لا يَزِيدُ. ولو قلت: مررتُ بعبد الله لا يزيد، لم يجوز؛ لأنك إنما تنفي بها في المستقبل، لا في الماضي وذلك أن الماضي يوجب وجود الفعل؛ لأنه قد كان، ولا ينفي وجوده، ولا يكون النفي مع الوجود في الحال ... فإنما تنفي إذا كان قبلها مضارع، كقولك: أظن عبد الله قائماً لا زيداً جالساً، جيد. ولو قلت: ظننت عبد الله قائماً لا زيداً جالساً، لم يجوز؛ لأنك لا تقول: لا ظننتُ زيداً».

(٢) ط: يقول امرء!

(٣) (ديوانه ١٧٤، ط. السندوبي، المكتبة التجارية بمصر سنة ١٩٥٣م). الخزائن ٤٧١/٤ بولاق، المغني ص ٣١٨، شرح أبيات المغني للبغدادى ٣٨٤/٤، مجالس ثعلب ٣٩٨/٢، الجنى الداني ٢٩٥، الخصائص ١٩١/٣، ابن الناطم ٢١٠، المرادي على الألفية ٢٢٣/٣، شرح جمل الزجاجي ٢٤٠/١، المُخَصَّص ١٤٧/٨.

و (دِثَار) : اسم راعي إبل امرئ القيس. و (حَلَّقَتْ) : من التحليق، وهو ارتفاع الطير في الجو. و (الْبَلْبُون) من الإبل: ذات اللبن.

الشاهد فيه العطف على معمول فعل ماضٍ، وهذا رَدُّ على الزَّجَاجِ والزَّجَاجِي في منعها مجيء لا العاطفة بعد الفعل الماضي.

٩١٢- كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بَلْبُونَهُ عُقَابٌ تَتَوَقَّى ، لَا عُقَابَ الْقَوَاعِلِ  
تنوفى، ثَنِيَّةٌ، والقواعل : صغار الجبال<sup>(١)</sup>

وقال بعضهم<sup>(٢)</sup> «ليس» أيضاً تكون عاطفة، كَلَّا، قال<sup>(٣)</sup> :  
وإذا أقرضت قرضاً فاجزِهِ إنما يجزِي الفتي ليس الجَمَل ٧٤٤  
والظاهر : أنها على أصلها ، والخبر محذوف ، أي : ليس الجَمَل جازياً.

### [ بل ] :

وَأَمَّا « بل » ، فإما أن يليها مفردٌ، أو جملةٌ، وفي الأول هي لتدارك الغلط ، ولا  
يخلو أن تكون بعد نفيٍ أو نهيٍ ، أو بعد إيجابٍ أو أمرٍ.

فإن جاءت بعد إيجابٍ أو أمرٍ، نحو: قام زيد، بل عمرو، فهي لجعل المتبوع في  
حكم المسكوت عنه، منسوباً حكمه إلى التابع، فيكون الإخبار عن قيام زيد،  
غَلَطاً، يجوز أن يكون قد قام وإن لم يقم، أفدت بَيِّنٌ أن تلفظك بالاسم المعطوف  
عليه، كان غَلَطاً، عن عمَد، أو عن سبق لسان.

ونقل صاحب المغني عن الكوفيين : أنهم لا يُجَوِّزون العطفَ بَيِّنٌ، بعد الإيجاب  
والظاهر أنه وَهَمٌ من الناقل، فإنهم يُجَوِّزون عطف المفرد ولكن بعد الموجب حملاً على  
« بل » كما نقل عنهم ابن الأنباري<sup>(٤)</sup> والأندلسي، فكيف يمنعون هذا؟.

وإذا عطف<sup>(٥)</sup> ببِل مفرداً بعد النفي أو النهي ، فالظاهر أنها للإضراب أيضاً،  
ومعنى الإضراب: جعل الحكم الأول، موجباً كان أو غير موجب : كالمسكوت عنه  
(١) أي « الأكام، جمع قَوْعَلَة ، أو قَيْعَلَة ».

[ مجالس نعلب ٣٩٧/٢ السطر الأخير ].

(٢) هم « البغداديون ». [ شرح جمل الزُّجَاجي ٢٢٥/١ ].

(٣) لبید بن ربیع (دیوانه ١٤١)؛ وفيه : جَوَزَيْتَ بدل أقرضت . وقد تقدم تخريج البيت .

(٤) الإنصاف ، المسألة ٦٨ (٢/٢٨٤) ، وانظر توضيح المقاصد ٣/٢٢٥ ، والمساعد ٢/٤٦٦ .

(٥) ط : عطف .

بالنسبة إلى المعطوف عليه، ففي قولك: (٢٥٨ / أ) ما جاءني زيد، بل عمرو، أفادت «بَلْ» أَنَّ الحكم على زيدٍ بعدم المجيء كالمسكوت عنه، يحتمل أن يَصِحَّ هذا الحكم فيكون زيدٌ غيرَ جاءٍ، ويحتمل ألا يَصِحَّ فيكون قد جاءكَ، كما كان الحكم على زيد بالمجيء في: جاءني زيد بل عمرو، احتمال أن يكون صحيحاً وألاً يكون.

وهذا الذي ذكرنا: ظاهرُ كلام الأندلسي، وقال ابنُ مالك<sup>(١)</sup> بل، بعد النفي والنهي، ولكن، بعدهما، وهذا الإطلاق منه يُعطي أن عدم مجيء زيد في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، متحقق بعد مجيء «بل»، أيضاً، كما كان كذلك في: ما جاءني زيد لكن عمرو، بالاتفاق، وبه قال المصنف، لأنه قال في: ما جاءني زيد بل عمرو، يحتمل إثبات المجيء لعمرو، مع تحقيق نفيه عن زيد، والظاهر ما ذكرناه أولاً.

وهذا كُلُّهُ حُكْمُ «بَلْ» بالنظر إلى ما قبلها، وأما حُكْمُ ما بعد «بل»، الآتية بعد النفي أو النهي، فعند الجمهور أنه مثبت، فعمر و جاءكَ في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، فكأنك قلت: بل جاءني عمرو، فد «بل»، أبطلت النفي والاسم المنسوب إليه المجيء، قالوا: والدليل على أَنَّ الثاني مثبت، حكمهم<sup>(٢)</sup> بامتناع النصب في: مازيد قائماً بل قاعد، ووجوب الرفع كما مرَّ في بابه.

وعند المبرد<sup>(٣)</sup> أَنَّ الغَلَطَ في الاسم المعطوف عليه فقط، فيبقى الفعل المنفي مسنداً إلى الثاني، فكأنك قلت: بل ما جاءني عمرو، كما كان في الإثبات: الفعل الموجب مسنداً إلى الثاني.

وإذا ضُمَّت «لا» إلى «بل» بعد الإيجاب أو الأمر نحو: قام زيد، لا بل عمرو، و: اضرب زيداً، لا بل عمرو، فمعنى «لا» يرجع إلى ذلك الإيجاب أو الأمر المتقدم، لا إلى ما بعد «بل»، ففي قولك: لا بل عمرو، نفيت بلا: القيام عن زيد، وأثبتته لعمرو ببل، ولو لم تجيء بلا، لكان قيام زيد كما ذكرنا، في حكم المسكوت عنه،

(١) في التسهيل ص ١٧٧: «و (لكن) قبل المفرد بعد نهي أو نفي كـ (بل) ...». وانظر المساعد ٤٦٦/٢.

(٢) في م، د: «الحكم بأنه لا يجوز النصب في: ما زيد قائماً بل قاعد، بل يجب الرفع».

(٣) المقتضب ١٢/١، و ٢٩٨/٤. وانظر شرح مجمل الرُّجَاجِي ٢٣٩/١.

يحتمل أن يثبت وألاً يثبت، وكذا في الأمر، نحر اضربَ زيداً، لا بل عَمراً، أي: لا تَضْرِبْ زيداً، بل اضربْ عَمراً، ولولا «لا»<sup>(١)</sup> المذكورة، لاحتمل<sup>(٢)</sup> أن يكون أمراً بضرب زيد وألاً يكون مع الأمر بضرب عمرو، وكذا «لا» الداخلة على «بل» بعد النهي والنهي: راجعة إلى معنى ذلك النفي أو النهي، مؤكدة لمعناها، وما بعد «بل» باقٍ على الخلاف المذكور، بين المبرد<sup>(٣)</sup> والجمهور.

ولا تحيء «بل» المفردة<sup>(٤)</sup>، العاطفة للمفرد، بعد الاستفهام، لأنها لتدرك الغلط الحاصل من الجزم بحصول مضمون الكلام أو طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام، لا بحصول شيء، ولا بتحصيله، حتى يقع الغلط فيتدارك.

وكذا قيل إنها لا تحيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض، والأولى أنه يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الأمر والنهي، كالتحضيض والعرض.

وأما «بل» التي تليها الجمل، ففائدتها الانتقال من جملة إلى أخرى، أهم من الأولى، وقد تحيء للغلط<sup>(٥)</sup>، والأولى تحيء بعد الاستفهام أيضا كقوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذِّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٦)</sup> إلى قوله بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ<sup>(٧)</sup> والتي لتدرك الغلط نحو: ضربت زيداً، بل أكرمته، وخرج زيد، بل دخل خالد، وقد تشترك الجملتان في جزء، وقد لا تشتركان<sup>(٨)</sup>.

(١) ط : ساقطة.

(٢) ط : لاحتمال.

(٣) المبرد أجاز كونَ (بَلْ) ناقلةً حُكْمَ النفي والنهي إلى ما بعدها. وتابعه أبو الحسين بن عبد الوارث، وهو ابن أخت الفارسي. واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه. [انظر ابن الناظم ص ٢١١، المرادي على الألفية ٢٢٤/٣، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٦٣/٢، ٤٦٤].

(٤) أي التي ليس معها (لا).

(٥) أي لتدرك الغلط في الكلام الذي قبلها.

(٦) الشعراء ١٦٥/١٦٦، ونصها: ﴿أَتَأْتُونَ الذِّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ.

(٧) هذا أسلوب ضعيف، ويمكن أن يستبدل به: وربما لا تشتركان. فإنَّ الفصل بين (قد) والفعل بـ (لا) لا يفرقه القواعد.

## [ لَكِنْ ] :

وأما لَكِنْ فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها، نفيًا وإثباتًا، من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ، كما مرَّ في<sup>(١)</sup> المثقَّلة، فإذا عطفت بها المفرد، ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي، لأنَّ حروفَ النفي إنما تدخل الجمل، وجب أن يكون «لكن» بعد النفي، لتغاير ما بعدها لما قبلها، نحو: ما جاءني زيدٌ لكنَّ عمرو، وقد مرَّ معنى الاستدراك في المشدَّدة، فعدم مجيء زيد، باقٍ على حاله، لم<sup>(٢)</sup> يكن الحكم به منك غلطًا، وإنما جئت بلكن، دفعًا لتوهم المخاطب أنَّ عمرًا، أيضًا لم يجيء كزيد، فهي في عطف المفرد نقيضة «لا» لأنها للإثبات للثاني بعد النفي عن الأول، و«لا» للنفي عن الثاني بعد الإثبات للأول.

وأجاز الكوفيون<sup>(٣)</sup> مجيء «لكن» العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضًا، نحو: جاءني زيد لكن عمرو، حملاً على «بَلْ»، وليس لهم به شاهد، وكون وضع «لكن» لمغايرة ما بعدها لما قبلها يدفع ذلك، إلَّا أن: لا يُسلَّموا هذا الوضع.

وإذا وليها جملة، وجبَ، أيضًا: المغايرة<sup>(٤)</sup> المذكورة، كما ذكرنا في المشدَّدة، وتقع بعد جميع أنواع الكلام، إلَّا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض، على ما قيل.

وذهب يونس<sup>(٥)</sup> إلى أنها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرفٍ عطفيٍّ، وليها مفردٌ أو جملة، وذلك لجواز دخول الواو عليها، ففي المفرد يقدر العامل بعدها.

ويشكل ذلك عليه، إذا وليها مجرورٌ بلا جارٍ، نحو: ما مررت بزيد لكن عمرو،

(١) م : كما ذكرنا في باب إنَّ.

(٢) د : لم يقع الحكم به منك غلطًا.

(٣) المساعد ٤٦٦/٢ ، والمرادي على الألفية ٢٢١/٣.

(٤) م ، د : مغايرة ما بعدها لما قبلها، كما ذكرنا في باب إنَّ.

(٥) ابن الناظم ص ٢١٠ ، والجنى الداني ٥٨٨.

فالأولى، كما قال الجزولي<sup>(١)</sup>: إنها في المفرد عاطفة إن تجردت عن الواو، وأما مع الواو فالعاطفة هي الواو، و«لكن» لمجرد الاستدراك، واختار فيها بعدها الجمل أن تكون مخففة لا عاطفة، صَحِبَتْهَا الواوُ أَوْ، لا، لموافقتها الثقيلة في مجيء الجملة بعدها، وهي مع الواو (٢٥٨/ب) ليست بعاطفة اتفاقاً، وأما المجردة عنها فإن وَلِيَهَا المفردُ فعاطفة، خلافاً لِيُونُسَ، وإن وَلِيَهَا جملةٌ فقيل عاطفة، وهو ظاهرُ مذهب الزمخشري<sup>(٢)</sup>، فلا يَحْسُنُ الوقْفُ على ما قبلها، وقيل مخففة، كما هو مذهب الجزولي، فيحسن الوقف على ما قبلها، لكونها حرف<sup>(٣)</sup> ابتداءً.

### [ حروف التنبيه : أَلَا ، أَمَّا ، هَا ] :

قوله : «حروف<sup>(٤)</sup> التنبيه : أَلَا وأَمَّا ، وَهَا» .

اعْلَمْ أَنَّ «أَلَا» و«أَمَّا» ، حرفا استفتاح يُبتدأ بهما الكلامُ، وفائدتهما المعنوية : توكيد مضمون الجملة، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي، والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى «إن»، إلا أنها غيرُ عامِلَيْنِ، يدخلان على الجملة ، خبرية كانت أو طلبية، سواء كانت الطلبية أمراً أو نهياً، أو استفهاماً، أو تمنياً، أو غير ذلك .

وتختصان بالجملة بخلاف «ها»، وفائدتها اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به، وقد نُسب التنبيه إليهما، كما هو مذهب المصنّف في هذا الكتاب .

### [ أَلَا ]

وتدخل «أَلَا» كثيراً على النداء، و«أَمَّا» كثيراً على القسم، وقد تُبدل همزة «أَمَّا»

(١) شرح المقدمة الجزولية ص ١٥٣ .

(٢) ابن يعيش ١٠٤/٨ .

(٣) وهذا ما ذهب إليه أكثر المغاربة أنها حرف ابتداء ، لا حرف عطف .

[انظر المرادي على الألفية ٢٢٢/٣] .

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨ ، والفوائد الضيائية ٣٦٤/٢ .



هاءً، وعيناً، نحو: هَمًا، وَعَمًا، وقد تحذف ألفُها في الأحوالِ الثلاثِ، نحو: أَمٌ: وهَمٌ، وَعَمٌ.

وقد تجيء «أَلَا» عند الخليل<sup>(١)</sup> حرفَ تحضيضٍ، أيضاً كما ذكرنا عنه في قوله:  
أَلَا رجلاً جَزَاهُ اللهُ خيراً<sup>(٢)</sup> \* ... ١٦٣ -

### [ أَمَّا ] :

وقد جاءت<sup>(٣)</sup> «أَمَّا» بمعنى «حقاً»<sup>(٤)</sup> فتفتح «أَنَّ» بعدها كما مرَّ في باب «إِنَّ»، وأَمَّا «أَمَّا» و«أَلَا» لِلْعَرَضِ، فهما حرفان يختصان<sup>(٥)</sup> بالفعل ولاشك<sup>(٦)</sup> في كونهما، إذن، مركبين من همزة الإنكار وحرف النفي، وليستا كحرفي الاستفتاح، لأنها بعد التركيب تدخلان على الجملتين: الاسمية والفعلية بلا خلافٍ، واللذان<sup>(٧)</sup> للعرض تختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الأندلسيُّ.

وأجاز المصنف<sup>(٨)</sup> دخولهما على الاسمية أيضاً، كما مرَّ في باب «لا» التبرئة.

### [ هَا ] .

وأَمَّا «ها» فتدخل، من جميع المفردات، على أسماء الإشارة كثيراً، لما ذكرنا في بابها، ويفصل كثيراً، بين أسماء الإشارة وبينها، إِمَّا بالقسم نحو: هاالله ذا، وقوله:<sup>(٩)</sup>

(١) في سيبويه ٣٥٩/١ بولاق، أنها بمنزلة هلا، وليس على التمني.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٥٧ من القسم الأول .

(٣) ط : جاء .

(٤) أو «أحقاً». وهو الصواب «الغني» ص ٧٨ ، ٧٩ .

(٥) ط : تختصان .

(٦) د : «ولا كلام في كون كل واحدة منهما مركبة من همزة الاستفهام المفيدة للإنكار، دخلت على حرف النفي ...» .

(٧) (أَمَّا) ، و(أَلَا) .

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٢٠ .

(٩) ط : ساقطة .

تَعْلَمُنْ، هَا لَعَمْرُ اللَّهِ، ذَا قَسَمًا \* فاقصِدْ<sup>(١)</sup> بِذُرْعِكَ وانظر: أين تَسْلُكُ<sup>(٢)</sup> ٤١٢  
وإمّا بالضمير المرفوع المنفصل، نحو: «هَتَانْتُمْ<sup>(٣)</sup> أَوْلَاءُ» وبغيرهما<sup>(٤)</sup> قليلاً، نحو  
قوله<sup>(٥)</sup>:

هَإِنْ تَا عِدْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ \* فَإِنْ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ ٤١٣  
وقوله<sup>(٦)</sup>:

[ونحن اقتسمنا<sup>(٧)</sup> المَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا] \* فقلت لهم هذا لها ، هَا وَذَا لِيَا ٤١٤  
أي وهذا ليا.

(١) د ، ط : فاقدر.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى ، من قصيدة هدد بها الحارث بن ورقاء الضيدأوي . ( شعر زهير برواية الأعلام ص ٨٨ ) د . قباوة، وسبق تحريج البيت . على أَنَّ الشاهد فيه ههنا خلاف ما تقدم منه في باب الإشارة، فالشاهد هنا أنه يفصل كثيراً بين (ها) التنبيه وبين اسم الإشارة بجملة القسم . وقال هناك : ويفصل (ها) التنبيه عن اسم الإشارة بـ (أنا) وأخواته كثيراً، نحو ها أنا ذا وبغيرها قليل وذلك إما قسم كقوله: تعلمن ها ...

[ الخزنة ٤٧٨/٤ بولاق ]

(٣) آل عمران / ١١٩ ، والآية بنامها: «هَتَانْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّوهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا الْقَوْمُ قَالَُوا مَاتُوا وَإِذَا أَخْلَوْا عَصَوْا عَلَيْكُمْ إِلَّا نَائِلٌ مِنَ الْقَيْظِ قُلْ مَوْتُوْا يَغِيظُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ » .

(٤) م ، ط : وهو أكثر ، وبغيرهما قليلاً ...

(٥) النابتة الذُّبْيَانِي ( ديوانه ص ٣٧ دار صادر ) ؛ وفيه:

هَإِنْ ذِي عِدْرَةٍ إِلَّا تَكُنْ نَفَعْتُ فَإِنْ صَاحِبَهَا مَشَارِكُ النَّكَدِ

المفصل ٣٠٧ ، الخزنة ٤٧٨/٢ ، ٤٧٨/٤ بولاق ، ابن يعيش ١١٣/٨ ، ١١٤ ، شرح شواهد الشافية ٨٠/٤ ؛ وفيه : قُبِلْتُ بِدَلِّ نَفَعْتُ .

على أَنَّ عِدْرَةَ - بكسر العين - مصدرٌ للنوع بتقدير صفة معلومة بقرينة الحال : أي عذر بليغ ، والوجه أَنَّ هذا الوصف مفهوم من التتوين . والمعنى : إن لم ينفع هذا الاعتذار البليغ عندك ، فصاحبه حليف هم ، قليل الخير . الشاهد فيه على أَنَّ الفصل بين (ها) وبين (تا) بـ (ان) وهي غير قسم وغير ضمير مرفوع منفصل قليل .

(٦) ليبد (ملحقات ديوانه ص ٣٦٠) . وتقدم تحريج البيت .

(٧) ليس في م ، ط .

ومذهب الخليل<sup>(١)</sup> أن «ها» المقدمة في جميع ذلك، كانت متصلة باسم الإشارة، أي كان القياس: الله هذا، ولعمرك هذا قسماً، وأنتم هؤلاء، وإن هاتا عذرة، والدليل على أنه فصل حرف التنبيه عن اسم الإشارة ما حكى أبو الخطاب<sup>(٢)</sup> عَمَّنْ يُوثِقُ به: هذا أنا أفعل، وأنا هذا أفعل، في موضع: هاأنذا أفعل، وحدث يونس<sup>(٣)</sup>: هذا أنت تقول كذا.

واعلم أنه ليس المراد بقولك: هاأنذا أفعل: أن تعرف المخاطب نفسك وأن تعلمه أنك لست غيرك، لأنّ هذا مُحالٌ، بل المعنى فيه وفي: ها أنت ذا تقول وها هوذا يفعل: استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم أو المخاطب أو الغائب، كأن معنى: ها أنت ذا تقول، وها أنت ذا يضربك زيد: أنت هذا الذي أرى لا مَنْ كُنَّا نتوقع منه ألا يقع منه أو عليه مثل هذا الغريب، ثم بينت بقولك: تقول، وقولك: يضربك زيد: الذي استغربته ولم تتوقعه، قال الله تعالى: ﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَآءُ تُحِبُّوهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، فالجملَةُ بعد اسم الإشارة لازمة، لِبَيَانِ الحالة المستغربة، ولا محلُّ لها؛ إذ هي مستأنفة.

وقال البصريون هي في محلِّ النصب على الحال، أي: ها أنت ذا قائلاً، قالوا: والحال ههنا لازمة؛ لأنّ الفائدة معقودة بها، والعامل فيها حرف التنبيه، أو اسم الإشارة.

ولا أرى للحال فيه معنى، إذ ليس المراد: أنت المشار إليه في حال قولك. وجَوَزَ بعضهم أن تكون<sup>(٥)</sup> «ها» المقدّمة في نحو: ها أنت ذا تفعل: غير منويّ

(١) الكتاب ٣٧٩/١ بلاق.

(٢) الأخفش الأكبر، شيخ سيويه. تقدّم التعريف به.

(٣) نقله عنه سيويه في الكتاب ٣٧٩/١ بلاق.

(٤) من الآية ١١٩ / آل عمران.

(٥) ط: يكون.

دخولها على «ذا» استدلالاً بقوله تعالى: ﴿هَآأَنَتمْ هَآؤَلاءِ﴾<sup>(١)</sup>... ﴿ولو كانت هي التي كانت مع اسم<sup>(٢)</sup> الإشارة، لم تُعد بعد «أنتم».

ومجوز أن يُعتدّر للخليل بأن تلك الإعادة للبعد بينهما، كما أعيد: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهمْ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿١﴾ وأيضاً قوله تعالى: ﴿هَآأَنَتمْ هَآؤَلاءِ﴾<sup>(٤)</sup> ، دليل على أن المقصود في ﴿هَآأَنَتمْ أُولَآءِ﴾<sup>(٥)</sup> هو الذي كان مع اسم الإشارة، ولو كان في صدر الجملة من الأصل، لجاز من غير اسم الإشارة نحو: ها أنت زيد.

وما حكى الزمخشري<sup>(٦)</sup> من قولهم: ها إن زيدا منطلق، وها، أفعل كذا، مما لم أعثر له على شاهد.

فالأولى أن تقول: إن هاء التنبيه مختص باسم الإشارة، وقد يفصل عنه كما مر، ولم يثبت دخولها في غيره، من الجمل والمفردات.

وقد عد ابن مالك<sup>(٧)</sup> «يا» من حروف التنبيه، قال: وأكثر ما يليها: منادى أو أمر

(١) آل عمران/ ٦٦ ، ومثلها الآية ١٠٩ / النساء .

﴿هَآأَنَتمْ هَآؤَلاءِ حَاجِبَتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجِرُونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٦٦/٣]

﴿هَآأَنَتمْ هَآؤَلاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَدِّلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلٌ﴾ [١٠٩/٤].

(٢) م ، د : مع ذا لم تُعد بعد أنتم .

(٣) ط : ولا تحسن الذين يبخلون . وهو تحريف بالآية .

(٤) آل عمران / ١٨٨ ، والآية بتماها : ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ فَلَا تَحْسَبَنَّهمْ بِمَقَارِقٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٥﴾

(٥) من الآية ٦٦/ آل عمران ، ومثلها الآية ١٠٩ / النساء .

(٦) من الآية ١١٩ / آل عمران .

(٧) المفضل ص ٣٠٧ ( ط . دار الجليل ) ، ابن يعيش ١١٣/٨ .

(٨) التسهيل ١٧٩ ، المغني ص ٤٨٩ .

نحو: «ألا يا اسجدوا»<sup>(١)</sup> أو تَمَنَّيْ نحو: «يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ» أو تقليل نحو: (٣)

ماوي<sup>(٤)</sup> يَارْتَمَا غَارَةً ... ٧٦٠

وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب.

ومن جعلها حرف نداء فقط، قَدَّرَ في جميع هذه المواضع منادى، بخلاف مَنْ جَعَلَهَا حرف تنبيه.

ولجميع حروف التنبيه صَدْرُ الكلام<sup>(٥)</sup>، كما للاستفهام، (أ/٢٥٩) كما تقدم، إلا «ها» الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة، فإنها تكون، إمَّا في الأول، أو الوسط، بِحَسَبِ ما يقع اسم الإشارة.

---

(١) النمل/ ٢٥ والآية بتمامها: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾.

هذا، وقد قرأ الكسائي وأبو جعفر (ألا يسجدوا). النشر ٣٣٧/٢. يرى الفراء والكسائي أن هذه القراءة على حذف المنادى، أي: ياهؤلاء اسجدوا. [معاني الفراء ٢/٢٩٠، المشكل ٢/١٤٧]. ومعها الأنباري. [البيان ٢/٢٢١].

أما ابن جني فيرى أنَّ (يا) هنا للتنبيه. [الخصائص ٢/١٩٦].

(٢) النساء/ ٧٣؛ ونصها: ﴿وَلَيْنَ أَصْبَاحِكُمْ فَضْلٌ مِّنْ أَقْوَالٍ يَقُولُونَ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَّوَدَّةٌ بَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾. أبو حيان في البحر ٣/٢٩٢، ٤/١٠٣ جَعَلَ (يا) الداخلة على (ليت) حرف تنبيه، وكذلك سيويه ٢/٣٠٧ بولاق. أما الأنباري في البيان ١/٢٥٩، فقد جعلها للنداء، والمنادى محذوف.

(٣) صَدْرُ بَيْتٍ وعجزه: شعواء كاللذعة بالميسم. وهو للشاعر: ضَمْرَةُ بن ضَمْرَةَ النَّهْشَلِيِّ. وقد تقدم تخريج البيت. هذا، وقول الرضي: إِنَّ (رُبَّ) في البيت للتقليل فيه نَظَرٌ؛ لَأَنَّ رُبَّ في البيت للكثير، لا للتقليل؛ لأنه في مقام الافتخار والمدح ... « [الحزانة ٤/٤٧٩].

(٤) ط: ساقطة.

(٥) في د بعد قوله: «صدر الكلام»: «لما ذكرنا في باب إنَّ، إلَّا «ها» ...».

## [ حروف النداء ]:

قوله: « حروف النداء، يا : أعمها، وأيا ، وهَيَا ، للبعيد، وأي والهمزة للقريب ».

وقد<sup>(١)</sup> تنوب « وا » مناب « يا » في النداء، والمشهور استعمالها في التذبة.

وقد جاء<sup>(٢)</sup> « آ » بهمزة بعدها ألف، و : « آي » بهمزة بعدها ألف، بعدها ياء ساكنة، فَيَا : أَعْمُهَا، أي ينادى بها القريب والبعيد، وقال الزخشي<sup>(٣)</sup> : هي للبعيد، قال وأما يا أَلله، ويارَبِّ، مع كونه تعالى أقرب إلى كل شخصٍ من حبل وريده، فلا تستصغار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى.

وما ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ<sup>(٤)</sup> : أَوَّلَى، لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء، ودعوى المجاز في أحدهما، أو التأويل خلاف الأصل.

وأَيَا ، وهَيَا ، وآ ، وآي ، ووَا ، في البعيد ، وأَيُّ<sup>(٥)</sup> ، والهمزة ، في القريب.

---

(١) م : وقد قام ( وا ) مقامَ ( يا ) في التذبة ، وقد تستعمل في النداء أيضاً ، كما مرَّ في المنادى . [ انظر الإيضاح

في شرح المفصل ٢٢٠/٢ . وشرح جمل الزَّجَاجِي ٨٢/٢ ، وشواهد التوضيح ص ٢١٢ ] .

(٢) م : جاءت .

(٣) المُفَصَّل ص ٣٠٩ ( ط ١ دار الجيل ) ، ابن يعيش ١١٨/٨ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨ .

(٥) انظر شرح جمل الزَّجَاجِي ٨٢/٢ ، وسيبويه ٣٢٥/١ بولاق .

## [ حُرُوفُ الْإِيجَابِ : أَلْفَاظُهَا ، الْفَرْقُ بَيْنَهَا فِي الِاسْتِعْمَالِ ]

« حُرُوفُ الْإِيجَابِ : نَعَمْ ، وَبَلَى ، وَإِي ، وَأَجَلْ ، وَجَيْرٌ وَإِنَّ<sup>(١)</sup> ، فَنَعَمْ<sup>(٢)</sup> مَقْرُورَةٌ لَمَّا سَبَقَهَا ، وَبَلَى ، مَخْتَصَةٌ بِالِيجَابِ النَّفِيِّ ، وَإِي ، إِثْبَاتٌ بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ<sup>(٣)</sup> ، وَيَلْزَمُهَا الْقَسَمُ . وَأَجَلْ ، وَجَيْرٌ ، وَإِنَّ ، تَصْدِيقٌ لِلْخَبَرِ<sup>(٤)</sup> . »

قَوْلُهُ : « مَقْرُورَةٌ لَمَّا سَبَقَهَا » ، أَيُّ مُثَبَّتَةٌ لَمَّا سَبَقَهَا مِنْ كَلَامٍ خَبَرِيٍّ سِوَاءِ كَانَ مُوجِباً نَحْوُ: نَعَمْ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ قَامَ زَيْدٌ ، أَيُّ : نَعَمْ قَامَ ، أَوْ مُنْفِياً ، نَحْوُ: نَعَمْ ، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، أَيُّ : نَعَمْ مَا قَامَ ، وَكَذَا تَقَرَّرُ<sup>(٥)</sup> مَا بَعْدَ حُرُوفِ الِاسْتِفْهَامِ مُثَبَّتاً كَانَ ، نَحْوُ: نَعَمْ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ أَقَامَ زَيْدٌ ، أَيُّ نَعَمْ قَامَ ، أَوْ مُنْفِياً نَحْوُ: نَعَمْ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، أَيُّ : نَعَمْ ، لَمْ يَقُمْ .

## [ نَعَمْ ]

فَنَعَمْ ، بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ لَيْسَتْ لِلتَّصْدِيقِ ؛ لِأَنَّ التَّصْدِيقَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْخَبَرِ ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : هِيَ بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ ، لِإِثْبَاتِ مَا بَعْدَ أَدَاةِ الِاسْتِفْهَامِ نَفِياً كَانَ أَوْ إِثْبَاتاً ، وَمِنْ

(١) جَعَلَ الْفَرَاءَ وَالنَّضَرَ بَيْنَ شَمِيلٍ (كَلَامًا) حُرُوفَ جَوَابٍ بِمَنْزِلَةِ إِيٍّ وَنَعَمْ .

[انظر المغني ٢٥٠ ، ابن يعيش ١٦/٩] .

وَحِكَى الرَّجَاجُ فِي كِتَابِ الشَّجَرَةِ (جَلَّلَ) حُرُوفَ جَوَابٍ بِمَنْزِلَةِ نَعَمْ . [الجنى ٤٣٣] .

(٢) «وَفِي (نَعَمْ) لَغَتَانِ : نَعَمْ وَنَعِمَ . وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا جَمِيعاً . وَمَعْنَاهَا الْعِدَّةُ وَالتَّصْدِيقُ . فَالْعِدَّةُ بَعْدَ الْأَمْرِ وَشِبْهَهَا ،

مِنْ نَحْوِ: أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا ، فَتَقُولُ : نَعَمْ . وَالتَّصْدِيقُ بَعْدَ الْإِخْبَارِ وَغَيْرِهِ ، يَقُولُ الْقَائِلُ : زَيْدٌ قَاتَمٌ ، فَتَقُولُ :

نَعَمْ مُصَدِّقاً لِكَلَامِ الْمَخْبَرِ . وَكَذَلِكَ الْمُسْتَخِيرُ إِذَا كَانَ مَخْرُجُهُ مَخْرَجَ الْمُسْتَعْلِمِ أَوْ الْمَقْرُورِ . [المقدمة المخبية

١/٢٦٤] . وَفِي التَّسْهِيلِ ص ٢٤٤ : «وَكَسَّرُ عَيْنُهَا لُغَةً كِنَانِيَّةً» . وَكَذَلِكَ لُغَةُ هَذِيلٍ . انظر الإتحاف ص ٢٤٤ .

(٣) «وَهِيَ فَصِيحَةٌ جَدًّا مَا لَمْ تَفْسُدْ بِالزِّيَادَةِ الْعَامِيَّةِ ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ إِيَّوَهُ . . . » . [المقدمة المخبية ١/٢٦٥] .

وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : «قُلْ إِنِّي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ» [مِنَ الْآيَةِ ٥٣/يُونُسَ] .

(٤) ط : لِلْمَخْبَرِ .

(٥) ط : يَقْرُرُ .

ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : لَوْ قَالُوا فِي جَوَابِ : «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ»<sup>(١)</sup> : نَعَمْ ، لَكَانَ كُفْرًا<sup>(٢)</sup> ، فَيَصِحُّ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ ، أَنْ يُقَالَ لَهَا حَرْفُ إِيجَابٍ<sup>(٣)</sup> ، أَيْ إِبْتَاتٌ مَا بَعْدَ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ لَكِنْ الْأَظْهَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ أَنْ يُقَالَ : الْإِيجَابُ فِي الْكَلَامِ الْمَثْبُتِ ، لَا الْمُنْفِي ، وَالْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ .

وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ<sup>(٤)</sup> إِيقَاعَ نَعَمْ مَوْقِعَ بَلَى ، إِذَا جَاءَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى نَفْيٍ لِفَائِدَةِ التَّقْرِيرِ ، أَيْ الْحَمْلِ عَلَى الْإِقْرَارِ وَالطَّلَبِ لَهُ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِ : «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ»<sup>(٥)</sup> وَ : «أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ»<sup>(٦)</sup> : نَعَمْ ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ لِلْإِنْكَارِ دَخَلَتْ عَلَى النَفْيِ فَأَفَادَتْ الْإِيجَابَ ، وَلِهَذَا عُطِفَ عَلَى : أَلَمْ نَشْرَحْ قَوْلُهُ : «وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزَرَكَ»<sup>(٧)</sup> ، فَكَانَهُ قَالَ : شَرَحْنَا لَكَ صَدْرَكَ وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزَرَكَ ، فَتَكُونُ «نَعَمْ» فِي الْحَقِيقَةِ ، تَصْدِيقًا لِلخَبَرِ الْمَثْبُتِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ الِاسْتِفْهَامُ مَعَ النَفْيِ ، لَا تَقْرِيرًا لَمَّا بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ ، فَلَا يَكُونُ جَوَابًا لِلِاسْتِفْهَامِ لِأَنَّ جَوَابَ الِاسْتِفْهَامِ يَكُونُ بِمَا بَعْدَ أَدَاتِهِ ، بَلْ هُوَ كَمَا لَوْ قِيلَ قَامَ زَيْدٌ بِالْإِخْبَارِ ، فَتَقُولُ : نَعَمْ ، مُصَدِّقًا لِلخَبَرِ الْمَثْبُتِ ، فَالَّذِي قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِ «نَعَمْ» تَقْرِيرًا لَمَّا بَعْدَ الْهَمْزَةِ ، وَالَّذِي جَوَّزَهُ هَذَا الْقَائِلُ ، مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِهِ تَقْرِيرًا لِمَدْلُولِ الْهَمْزَةِ مَعَ حَرْفِ النَفْيِ ، فَلَا يَتَنَاقَضُ الْقَوْلَانِ .

(١) الأعراف / ١٧٢ ، والآية بتمامها : «وَإِذْ أَخَذْنَا مِنْ بُنْيَاءِ آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ .

(٢) انظر البرهان ٤ / ٢٦٢ ، ذرة الغواص ٢٦٠ ، ٢٦١ ، المغني ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، المقدمة المحبسة ١ / ٢٦٤ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٨٥ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٣٦٦ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨ .

(٣) ط : الإيجاب .

(٤) الشلويين . المغني ٤٥٣ . وفي الجني ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، قال ابن مالك : وقد توافقها (نعم) بعد المقرون .

(٥) من الآية ١٧٢ / الأعراف .

(٦) الشرح / ١ .

(٧) الشرح / ٢ .



والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل<sup>(١)</sup>، قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٩١٣ أليس الليل يجمع أمَّ عمرو \* وإيانا فذاك لنا<sup>(٣)</sup> تداني  
نعم، وأرى<sup>(٤)</sup> الهلال كما تراه<sup>(٥)</sup> \* ويعلوها النهار كما علاني

أي : أن الليل يجمع أمَّ عمرو وإيانا، نعم، وقد اشتهر في العرف ما قال هذا  
القائل، فلو قيل لك : أليس لي عليك دينار، فقلت : نعم، لزمتم بالدينار بناءً على  
العرف الطارئ على الوضع .

وفي «نعم» أربع لغات : المشهورة، فتَح النون والعين، والثانية : كَسر العين<sup>(٦)</sup>،

---

(١) ابن مالك . التسهيل ص ٢٤٥ . وابن الطراوة ص ٢١٨ [د . عياد الشيباني].

(٢) جَحْدَر بن مالك الحنفي، والبيتان من قصيدة قالها في سجن الحجاج الثقفي ؛ ومنها قوله

فإن أهلك فرب فتى سيكي \* عليَّ مخضِب رخص البنان

الخزانة ٤/٤٨٠ بولاق ، المغني ٤٥٣ ، شرح أبيات المغني للبغدادى ٣/٢٠٩ ، شرح جمل الزجاجي ٢/٤٨٥ ،  
الشعر والشعراء [ط . ليدن سنة ١٩٠٣م] ص ٢٦٧ ؛ وفيه «بل» مكان «نعم» ولا شاهد فيه حينئذ .

هذا، وللنحويين في هذين البيتين تحريجات ؛ منها : ١ - أن قوله (نعم) ليس جواباً للتقرير، وإنما هو جواب لقوله :  
«فذاك بنا تدان» ذهب إلى هذا المالقي في رصف المباني ص ٣٦٥ والسهيلي في أماليه ص ٤٧ . هذا ، وقد  
استعمل سيويه «نعم» مكان «بلى» في موضعين في أسطر قليلة جـ ٢ ص ١٩ ط . هارون .

الشاهد فيه أن (نعم) هنا لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي، فكانه قيل : إن الليل يجمع أمَّ  
عمرو وإيانا نعم، فإن المهمة إذا دخلت على النافي تكون لمحض التقرير؛ أي حمل المخاطب على أن يقر بأمِّ  
يعرفه وهي في الحقيقة للإنكار، وإنكار النفي إثبات . وقد ساق الرضي هذا الشاهد ليُرَدَّ على ابن الطراوة في زعمه  
أن مجيء نعم بعد الاستفهام الداخِل على النافي لحن، والواجب مجيء بلى ...

(٣) د ، ط : بنا .

(\*) ذكرها ههنا للتأكيد .

(٤) د ، ط : وترى .

(٥) د ، ط : أراه .

(٦) «وقد جمع الشاعر بين اللَّغَتَيْن فقال :

دعاني عبيدُ الله نفسي فدأؤه \* فيالك من داعٍ دعاني نعم نعم

وقرأ الكسائي : نيم بكسر العين . [ شرح جمل الزجاجي ٢/٤٨٦ ] .

وهي كِنَانِيَّةٌ<sup>(١)</sup>، والثالثة كَسْرُ التَّوْنِ وَالْعَيْنِ، والرابعة : نَحَمٌ<sup>(٢)</sup>، بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاءً، كما قُلِبَتِ الحاءُ عَيْنًا في «حَتَّى» .

وتقع «نعم» في جواب الأمرِ، نحو : نعم لمن قال : زرني أي : أزورك، وتقول نَعَمْ لِمَنْ قال : لا تضربني، أي : لا أضربك، ولو قلت نعم، في جواب التَّحْضِيضِ نحو : هَلَّا تزورني، كان المعنى : الإيجاب، أي نَعَمْ، أزورك، وكذا في جواب العَرَضِ نحو : أَلَا تزورنا .

## [ بلى ]

قوله : « وَبَلَى مَخْتَصَّةٌ بِإِيجَابِ النفي » ، يعني أن «بَلَى تَنْقُضُ النفيَ المُتَقَدِّمَ، سواء كان ذلك النفي مجرداً، نحو : بَلَى في جواب مَنْ قال : ما قام زيد، أي : بلى، قد قام، أو كان مقروناً باستفهام، فهي إذن، لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى »<sup>(٣)</sup> أي بَلَى أَنْتَ رَبُّنَا .

وزعم بعضهم أن «بلى» تستعمل بعد الإيجاب<sup>(٤)</sup> مستنداً بقوله<sup>(٥)</sup> :

٩١٤ وقد بُعِدَتْ بالوصل بيني وبينها \* بَلَى، إِنَّ مَنْ زَارَ الْقُبُورَ لَيَبْعُدَا

(١) لغة قريش . اللسان (نعم) . وانظر التسهيل ص ٢٤٤ هامش ٨ .

(٢) لغة ناسٍ من العرب، حكاهما النضر بن شميل [ ابن يعيش ٨/١٢٥ ] .

(٣) من الآية ١٧٢ / الأعراف .

(٤) في المغني ص ١٥٤ : «ويشكل عليهم أن (بلى) لا يُجاب بها الإيجاب ، وذلك متفق عليه ، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد، ففي صحيح البخاري في كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه : «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا : بلى» وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة «أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال : بلى، قال : فلا إذن» وفيه أيضاً أنه قال : «أنت الذي لقيتني بمكة؟ فقال له المجيب : بلى»، وليس هؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل، فلا يتخرج عليه التنزيل» .

(٥) الحزانة ٤/٤٨٤ بولاق ، أمالي المرتضى ٢/١٩٤ ، معجم شواهد النحو الشعرية ص ٦٠ .

الشاهد فيه أن بَعْضَهُمْ رَعِمَ أَنَّ (بَلَى) تستعمل بعد الإيجاب كما في البيت، وهو شاذٌ وكان القياس نَعَمْ . وإنما قال شاذٌ ولم يَقُلْ ضرورة لأنه جاء مثله في الحديث الصحيح كما سنرى .

أي : لَيَبْعُدَنَّ ، بالنون الخفيفة ، واستعمالُ « بَلَى » في البيت لتصديق الإيجاب : شاذٌّ<sup>(١)</sup> .

وزعم الفراء أنَّ أصلها « بَلْ<sup>(٢)</sup> » زيدت عليها الألف للوقف<sup>(٣)</sup> ، فلذا كانت للرجوع عن النفي ، كما كانت « بَل » للرجوع عن الجَحْدِ في : ما قام زيد ، بل عمرو ، والأولى كونها حرفاً برأسها .

ولا يُجاب بِنَعَمْ وَبَلَى ، ولا بغيرهما (٢٥٩/ب) من حروف الإيجاب : استفهام إلا إذا كان بالحرف ، وهو الهمزة وهل ، وأمَّا الأسماء الاستفهامية ، فإنَّ جواب « مَنْ » : ما هو أخصُّ منه ، فلو قلت في جواب ، مَنْ جاءك : شخص أو إنسان ، لم يجز ، لأن الأول أعمُّ ، والثاني مساوٍ ، فلم تعرّف السائل ما لم يعرفه ، بل تقول إمَّا : رجل ، أو زيد ، وكذا « مَنْ » الداخلة على الاسم ، كما يقال : مَنْ الرجل ، فتقول : زيد ، أو واحد من بني تميم .

وأمَّا جواب « ما » فإنَّ كان سؤالاً عن الماهية ، فنحو : إنسان ، أو فرس ، أو بقر ، أو غير ذلك من الأنواع .

وإنَّ كان سؤالاً عن صفة الماهية ، نحو : ما زيد ، فنحو : عالم ، أو ظريف ، أو فارس ، كما<sup>(٤)</sup> تقدّم في الموصولات<sup>(٥)</sup> .

وجواب « أيّ » المضاف إلى المعارف : معرفة نحو : زيد أو عمرو ، أو : أنا ، أو :

---

(١) قد وقعت (بَلَى) لتصديق الإيجاب في الحديث الشريف : « ... ثم قال : أيسرُّك أن يكونوا إليك في البرِّ سواء؟ قال : بَلَى ، قال : فلا إذا » . [صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الهبات ، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة . ج ١١ / ٦٨ مكتبة المشي بيروت سنة ١٣٩٢هـ] .

(٢) في المغني ص ١٥٣ : « وقال جماعة : الأصل (بل) والألف زائدة ... » .

(٣) ط : للوقت .

(٤) م : وقد تقدم ذلك .

(٥) في هذا الشرح .

ذاك، في جواب مَنْ قال : أيّ الرجال فعل ذلك، أو نكرة مختصة بالوصف، نحو:  
رجل رأيتُه في موضعٍ كذا .

وجواب «أيّ» المضاف إلى النكرة: ما يصلح وصفاً لتلك النكرة نحو: عالم، أو  
كاتب في جواب : أيّ رجل، أو نكرة مخصّصة بالنعته .

وجواب «كيف»، لا يكون<sup>(١)</sup> إلا نكرة، وجواب «كم»، تعيين العدد، معرفة كان  
أو نكرة، ومنع ابنُ السّراج<sup>(٢)</sup> كَوْنَهُ معرفةً .

وجواب «متى» و «أَيَّانَ» : تعيين الزمانِ دون المبهمِ منه، وجواب «أين» و «أنى»  
: المكان الخاص، وجواب الهمزة مع «أم» الاسم وجواب الهمزة وحدها، أو مع «أو»  
وجواب «هل» : نَعَمْ أو : بَلَى أو : لا .

### [ إي ]

قوله : «وإي، إثباتٌ بعد الاستفهام ويلزمها القَسَمُ<sup>(٣)</sup>» .

لا شكّ في غَلَبَةِ استعمالها مسبقة بالاستفهام، وذكر بعضهم أنها تجيء لتصديق  
الخبر، أيضاً، وذكر ابنُ<sup>(٤)</sup> مالك أن «إي» بمعنى «نَعَمْ<sup>(٥)</sup>» فإن أراد أنه يقع مواقعَ  
نَعَمْ، فينبغي أن يقع بعد الخبر، مُوجِباً كان أو مَنْفِياً فيكون لتقرير الكلام السابق  
كَنَعَمْ، سواء<sup>(٦)</sup>، يقال: لا تضربني فتقول: إي والله لا أضربك، وكذا يقال: ما  
ضرب زيد فتقول: إي والله ما ضرب، وهذا مخالفٌ للشرطين اللذين ذكّرهما  
المصنّف، أعني لزوم سَبْقِ الاستفهام وكونها للإثبات .

(١) م : نكرة لا غير .

(٢) الأصول ٣٨٥/١ .

(٣) انظر المقتضب ٣٣٠/٢ الطبعة الأخيرة .

(٤) د : المالكي أن إي بمعنى نَعَمْ . وهذا الإطلاق يقتضي أن يقع بعد الخبر ...

(٥) التسهيل ص ٢٤٥ .

(٦) تقديره : هما سواء .

وإن أراد للتصديق مثل «نعم» ، وإن لم يقع مواقعها، فكذا جميع حروف التصديق .

ولا يستعمل بعد «إي» فعل القَسَم، فلا يقال: إي أقسمت برِّي، ولا يكون المقسم به بعدها، إلاَّ الرب، والله، ولعمري، تقول: إي والله، وإي الله بحذف حرف القَسَم ونصب «الله» وإي ها الله ذا ، وإي وربي وإي لعمري .

وإذا جاء بعدها لفظة «الله»، فإن كان مع «ها» نحو: إي، ها الله ذا، فقد مرَّت الوجوه الجائزة فيه في باب<sup>(١)</sup> القَسَم، ويجب جر «الله» إذن ، لنيابة حرف التنبيه عن الجار .

وإن تجرَّدت عن «ها»، فالله، منصوب بفعل القَسَم المقدر، وفي ياء «إي» ثلاثة أوجه، حذفها للساكنين، وفتحها، تبييناً لحرف الإيجاب، وإبقاؤها ساكنةً، والجمع بين ساكنين سبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب بصون آخره عن التحريك والحذف وإن كان يلزم ساكنان على غير حدِّه؛ لأنها في كلمتين، إجراء لهما مجرى كلمة واحدة كالضالِّين، زعمود الثوب، كما في: ها الله، وهذا، أيضاً من خصائص لفظة «الله» .

## [ أَجَلٌ ]

قوله: «وَأَجَلٌ وَجَيْرٌ وَإِنْ تصديق للخبر»، سواء كان الخبر موجباً أو منفياً، ولا تجيء بعد ما فيه معنى الطلب، كالاستفهام والأمر وغيرهما .

وحكى الجوهري عن الأخفش<sup>(٢)</sup>، أن «نعم» أحسن من «أجل»، في الاستفهام، وأجل، أحسن من نعم في الخبر، فجوز على ما ترى، مجيئها في الاستفهام، أيضاً .

(١) في هذا الشرح .

(٢) الجنى ١٤٤ .

## [ جَيْر ]

وَأَمَّا <sup>(١)</sup> «جَيْر» <sup>(٢)</sup> فقد مضى شَرْحُهَا فِي الْقِسْمِ فِي حُرُوفِ <sup>(٣)</sup> الْجَر .

## [ إِنْ ]

وَأَمَّا «إِنْ» فقال سيبويه <sup>(٤)</sup> : هي في قول ابن قيس الرُّقِيَّاتِ <sup>(٥)</sup> :

٩١٥ وَيَقْلَنْ شَيْبٌ <sup>(٦)</sup> قَدْ عَلَا \* كَ ، وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

حرف تصديق للخبر بمنزلة (أَجَلْ) ، والهَاءُ لِلْسَّكْتِ .

وقيل <sup>(٧)</sup> إِنْ «إِنْ» فيه للتحقيق ، والهَاءُ اسْمُهَا والخبر محذوف ، أي : إنه كذلك .

وقول ابن الزُّبَيْرِ ، لِفَضَالَةَ بْنِ <sup>(٨)</sup> شَرِيكَ حِينَ قَالَ لَهُ : لَعَنَّ اللَّهَ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ :  
: إِنْ وَرَاكِبَهَا <sup>(٩)</sup> ، نَصٌّ فِي كَوْنِهَا لِلتَّصْدِيقِ .

(١) ط : وَأَمَّا خَيْرٌ فَقَدْ مضى شرحها ...

(٢) بمعنى نَعَمْ [نوادير أبي زيد ٤٩٣] ، «ومنه من قال إنها اسمٌ بمعنى حقاً» . [الجنى ٤٣٣] .

وجَيْرٌ : «بكسر الراء وفتحها ، والكسر أشهر» . [الجنى ٤٣٣] . «وربما نَوْنُهَا» . [الصاحبي ص ٢١٨] . «وهي كلمة تحلف بها العرب» [الجمَل ٢٦٣ ط . جديدة] .

(٣) في هذا الشرح . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٢/٢ .

(٤) الكتاب ٤٧٥/١ ، و ٢٧٩/٢ بولاق .

(٥) ديوانه ٦٦ (تحقيق د . محمد يوسف نجم ، بيروت سنة ١٩٥٨ م) . الخزانة ٤٨٥/٤ بولاق ، سيبويه ٤٧٥/١ ،

٢٧٩/٢ بولاق ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٥ ، المغني ٥٧ ، شرح أبيات المغني للبغدادى ١٩٢/١ ، ٧/٨ ،

، الأمايى الشجرية ٣٢٢/١ ، ابن يعيش ١٣٠/٣ ، رصف المباني ٣٢٢/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٢/٢

، حروف المعاني والصفات ص ٦١ .

الشاهد فيه أن سيبويه قالَ (إِنْ) في البيت حرفُ تصديق الخبر بمنزلة أَجَلْ والهَاءُ للسكت .

(٦) ط : شيف ، والكاف من (علاك) داخلية في الشطر الأول من البيت .

(٧) قال ابن الحاجب : «يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «إِنْ» هِيَ النَّاصِبَةُ مُحذُوفَةٌ الْخَبَرِ ، أَيْ إِنَّهُ كَذَلِكَ» [الإيضاح في شرح المفصل

٢٢٢/٢] .

(٨) شاعر من أهل الكوفة ، شِعْرُهُ حُجَّةٌ عِنْدَ اللُّغَوِيِّينَ . توفي ٦٤ هـ . [الأعلام ١٤٦/٥] .

(٩) انظر المقدمة الْمُحْسِبَةُ ٢٦٥/١ هامش ٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٢٦/١ ، والجنى ٣٩٨ ، وحروف

المعاني والصفات ص ٦١ ، وشرح جُمَلِ الرَّجَّاجِي ٤٤٤/١ ، ومنثور الفوائد ص ٤٤ .

لكنه يدل على أنها تحيء لتقرير مضمون الدعاء، وهو خلاف ما قال المصنف<sup>(١)</sup>  
من أن ثلاثتها، لتصديق الخبر<sup>(٢)</sup>

## [ حُرُوفُ الزِّيَادَةِ، وَمَوَاضِعُ زِيَادَةِ كُلِّ مِنْهَا ]

قوله : « حروف<sup>(٣)</sup> الزيادة : إِنْ ، وَأَنْ ، وَمَا ، وَلَا ، وَمِنْ ، وَالباء ، واللام ، فَإِنْ  
مع ما النافية، وقلَّتْ مع المصدرية، وَلَمَّا ، وَأَنْ ، مع لَمَّا ، وبين لو ، والقسم وقلَّتْ  
مع الكاف، وما مع إذا ومتى ، وأي وأين وإن شرطاً وبعض حروف الجر ، وقلَّتْ مع  
المضاف ، ولا<sup>(٤)</sup> ، مع الواو بعد النفي وبعد أَنْ المصدرية، وقلَّتْ قبل القسم<sup>(٥)</sup> ،  
وشدَّتْ مع المضاف ، وَمِنْ ، والباء ، واللام ، تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا .

قيل ، فائدة الحرف الزائد في كلام العرب : إمَّا معنوية، وإمَّا لفظية، فالمعنوية :  
تأكيد المعنى ، كما تقدم في «مِنْ» الاستغراقية<sup>(٦)</sup>، والباء في خبر ما ، وليس<sup>(٧)</sup> .

فإن قيل : فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية .

قيل : إنما سُمِّيَتْ زائدة ؛ لأنه لا يتغيَّر بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا  
تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تُفِدْ شيئاً ، لَمَّا لم تغيِّر فائدتها (٢٦٠/أ)  
العارضة : الفائدة الحاصلة قبلها .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٢ ، شرحه على الكافية ص ١٢٨ . هذا وتحيء (إِنْ) بعد الاستفهام - أيضاً -  
في قول الشاعر :

ليت شعري هل للمُحِبِّ شفاء \* من جوى حُبِّهِ إِنْ اللقاء

أي : نَعَمْ اللقاء شفاء للمحب .

[ الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب ٢/٣٦٩ للجامي ] .

(٢) م : المخبر .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨ ، والفوائد الضيائية ٢/٣٧٠ .

(٤) د : ولا يقع بعد الواو .

(٥) ط : أقسم .

(٦) الفائدة فيها : النص على الاستغراق والشمول ، وهو بدونها محتمل احتمالاً راجحاً .

(٧) الفائدة في زيادة الباء في الخبر المنفي : التوكيد .

ويلزمهم أن يَعُدُّوا ، على هذا ، «إِنَّ» ، ولام الابتداء ، وألفاظ التأكيد ، أسماء كانت ، أو ، لا : زوائد<sup>(١)</sup> ، ولم يقولوا به .

وبعض<sup>(٢)</sup> الزوائد يعمل ، كالباء ، ومن ، الزائدتين ، وبعضها لا يعمل ، نحو<sup>(٣)</sup> : «فِيمَا رَحِمَهُ»<sup>(٤)</sup> .

وأما الفائدة اللفظية ، فهي تزِينُ اللفظ ، وكون<sup>(٥)</sup> زيادتها أفصح ، أو كون الكلمة أو الكلام ، بسببها ، تهيئاً لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع ، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية .

ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً ، وإلا ، لَعُدَّتْ عَبَثًا ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ، ولا سيما في كلام الباري تعالى وأنبيائه ، وأئمتهم ، عليهم السلام .

وقد تجتمع الفائدتان في حرف ، وقد تنفرد إحداها عن الأخرى .

وإنما سُمِّيت هذه الحروف زوائد ، لأنها قد تقع زائدة ، لا لأنها لا تقع إلا زائدة<sup>(٦)</sup> ، بل وقوعها غير زائدة أكثر ، وسُمِّيت ، أيضاً : حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة ، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك .

---

(١) متصل بقوله : ويلزم أن يَعُدُّوا .

(٢) م : وأما التأثير اللفظي فيؤثر بعضها بأن يعمل عملاً كالباء ...

(٣) التمثيل راجع إلى (ما) .

(٤) آل عمران / ١٥٩ ، والآية بتمامها : «فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ فَطَا غَلِظَ الْقَلْبُ لَا تَنْفَعُوا مِنْ حَرْوِكُمْ قَاعَفَ عَنْهُمْ وَأَسْتَغْفِرُ لَهُمْ وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ » .

(٥) في ط : وكونه بزيادتها أفصح . وفي م : وكونه بسبب الزيادة أفصح .

(٦) ومعنى كونها زائدة : أن أصل المعنى بدونها لا يخل ، لا أنها لا فائدة لها أصلاً . [ الفوائد الضيائية ٣٧٠ / ٢ ] .



## [ إِنْ ]

أما «إِنْ» فتزاد مع «ما» النافية كثيراً لتأكيد النفي، وتدخل على الاسم والفعل نحو<sup>(١)</sup> :

وما إِنْ طَبْنَا جُبْنَ [ ولكنْ \* منايانا<sup>(٢)</sup> ودولة آخرينا ] ٢٧٠

ونحو قوله<sup>(٣)</sup> :

٩١٦ ما إِنْ جَزَعْتَ وَلَا هَلَعْتَ \* وَلَا يَرُدُّ بَكَاي<sup>(٤)</sup> زندا

وقلت زيادتها مع «ما» المصدرية نحو : انتظرنى ما إِنْ جَلَسَ القاضي، ومع «ما» الاسمية نحو قوله تعالى : «وَلَقَدْ مَكَنَّهُمْ فِيْمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ<sup>(٥)</sup> فِيهِ»، وكذا بعد «أَلَا» الاستفتاحية، نحو : أَلَا إِنْ قَامَ زيد، وكذا مع «لَمَّا» بل زيادة «أَنْ» المفتوحة بعدها، هي المشهورة، تقول : لَمَّا إِنْ جَلَسْتَ جَلَسْتُ، فَتَحاً وَكَسَراً، والفتح أشهر .

(١) سبق تخريجه ص ٨٥٢ من القسم الأول .

(٢) ليس في م ، ط .

(٣) عمرو بن معد يكرب . والبيت من قصيدة ، أوردها أبو تمام في الحماسة ج ١ / ٩٣ (طبعة مصورة ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا تاريخ) ؛ وقبله :

كَمْ مِنْ آخِرٍ لِي صَالِحٍ \* بَوَّأَهُ بِيَدِي لِحَدَا

والهلع : أفحش الجزع ؛ لأنه جَزَعَ مع قِلَّةِ صَبْرٍ ، فكانه قال :

ما جزعت عليه حزناً هيناً ولا فظيماً ، وهذا نفي للحزن رأساً .

وقوله : ( وَلَا يَرُدُّ بَكَاي زندا ) : يستعملون الزند في معنى القِلَّةِ .

الشاهد في لَمَّا تَقَدَّمَ قَبْلَهُ .

(٤) ط : بَكَاي زيدا .

(٥) الأحقاف / ٢٦ ، والآية بتمامها : «وَلَقَدْ مَكَنَّهُمْ فِيْمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيْهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَآبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا آبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا يَكْفُرُونَ» .

## [ أَنْ ]

وَأَمَّا «أَنْ»<sup>(١)</sup> فتكثر زيادتها بعد لَمَّا، نحو : «فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ»<sup>(٢)</sup>، وبين «لو»<sup>(٣)</sup> والقَسَمُ، وقد مرَّ في القسم أن مذهب سيبويه<sup>(٤)</sup> موطئة للقسم قبل «لو» كما أن اللام موطئة قبل «إِنْ» وسائر كلمات الشرط، كقوله تعالى : «وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ»<sup>(٥)</sup> . الآية، ونجىء الكلام فيه .

وقد تَرَادُ في الإنكار، نحو : أنا أَنِيه<sup>(٦)</sup>، وقلَّت بعد كاف التشبيه نحو<sup>(٧)</sup> :

ويوماً تَوَافِينَا بوجهٍ مُقَسَّمٍ \* [كَأَنَّ<sup>(٨)</sup> ظبية تعطو] إلى وارق السَّلَمَ ٨٧٤  
بالجر<sup>(٩)</sup>، وليست في قوله تعالى : «وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ»<sup>(١٠)</sup>، و : «وَأَلَوْ اسْتَقَمُوا»<sup>(١١)</sup> و

(١) انظر سيبويه ٤٧٥/١ ، ٣٠٦/٢ بولاق ، والمقتضب ٤٩/١ ، وابن يعيش ١٣٠/٨ ، والإيضاح في شرح الفصل ٢٢٧/٢ .

(٢) يوسف / ٩٦ ؛ ونصها : «فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ» .

(٣) قوله (وبين لو)، أي : قبل (لو) وبعد القسم، نحو : والله أن لو قمت لقمت .

(٤) الكتاب ٤٥٥/١ بولاق .

(٥) آل عمران / ٨١ ؛ والآية بنهاها : «وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ» .

(٦) انظر الإيضاح في شرح الفصل ٢٨٦/٢ - ٢٨٧ ، ومجالس ثعلب ٣٥٨/٢ .

(٧) قائل البيت مختلف في نسبه، قيل : علباء بن أرزم، وقيل : زيد بن أرقم، وقيل : باغث بن صريم البشكري . وتقدم تحريج البيت . وانظر كتاب الاختيارين ص ٢٠٥ ، والفوائد الضيائية ٣٧١/٢ .

(٨) بين القوسين في المطبوع ، وسائر البيت من الأصل ، د .

(٩) «في رواية من جر الظنية» [المغني ص ٥١] .

(١٠) الأعراف / ١٨٥ ؛ والآية بنهاها : «أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ إِلَيْهِمْ فِي أَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ» . [انظر البحر ٤٣٢/٤] .

(١١) الجن / ١٦ ، ونصها : «وَأَلَوْ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ غَدَقًا» [انظر التبيان للعكبري ١٢٤٤/٢] .

: «وَأَن أَقَرَّ وَجْهَكَ<sup>(١)</sup>» : زائدة، كما توهم بعضهم بل : الأوليان مخففتان، والثالثة مفسرة، كما تقدم في نواصب<sup>(٢)</sup> الفعل .

## [ ما ]

وأما «ما» فتزاد مع الخمس<sup>(٣)</sup> الكلمات المذكورة، إذا أفادت معنى الشرط نحو : إذا ما تكرمني أكرمك بغير الجزم<sup>(٤)</sup>، ومتى ما تكرمني أكرمك بمعنى متى تكرمني، ولا تفيدها «ما» معنى التكرير<sup>(٥)</sup>، ولو أفادته لم تكن زائدة، فمن قال : إن «متى» للتكرير، فمتى ما، مثله، ومن قال ليست للتكرير، فكذا : متى ما، وأياً ما تفعل أفعل، وأينما تكن أكن، و : «فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ<sup>(٦)</sup>»، وقد تدخل بعد «أَيَّان» أيضاً، قليلاً، ويجيء حكم «ما» مع أن، في نوني التوكيد .

قوله : «شرطاً»، تقييد لجميع ما ذكر من : إذا، ومتى، وأي، وأين، وإن؛ لأنها كلها تستعمل شرطاً وغير شرط، وزيادة «ما» فيها مختصة بحال الشرطية .

ولم يعدو «ما» الكافة، وإن لم يكن لها معنى، من الزوائد، لأن لها تأثيراً قوياً، وهو منع العامل من العمل، وتهيته لدخول ما لم يكن له أن يدخله، وعلى مذهب

(١) يونس / ١٠٥، والآية بنهاها : «وَأَن أَقَرَّ وَجْهَكَ لِلَّذِينَ خِيفُوا وَلَا تَكُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» . [انظر

معاني القرآن للأخفش ٣٤٩/٢] .

(٢) في هذا الشرح .

(٣) تعريف الجزأين في العدد مذهب الكوفيين، والرضي يجنب لهذا كثيراً، وقد نقده في باب العدد .

(٤) لأن الجزم بـ (إذا) خاص بالشعر .

في مجالس نعلب ٧٤/١ : «قال أبو العباس : قولك إذا تَرَزَّيْ أُرْزُكْ، يجوز في الشعر. وأنشد :

وإذا تطاوع أمر سادتنا \* لا يثينا بخل ولا جبن» .

وانظر سيبويه ٤٣٤/١ بلاق .

(٥) الاستفادة من معنى الشرطية في (متى)، أي كلها .

(٦) ط : وإما، وهذا تحريف .

(٧) الزخرف / ٤١، ونصها : «فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْقِمُونَ» .

مَنْ أَعْمَلَ «لَيْتَهَا» ، وإنها ، وأخواتها<sup>(١)</sup> ، تكون «ما» زائدة ، وليست في : حيثما ، وإذ ما ، زائدة ؛ لأنها هي المصححة لكونها جازمتين ، فهي الكافئة لهما ، أيضاً ، عن الإضافة .

وَيَنْبَغِي أَلَّا تَعُدَّ فِي نَحْوِ : بَعَيْنٌ<sup>(٢)</sup> مَا أَرَيْنَكَ ، وَ :

مِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبَتُنْ شَكِيرُهَا<sup>(٣)</sup> ٢٥١

زائدة ؛ لأنها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها ، وقد مضى الخلاف في مثل :  
«مَثَلًا مَا»<sup>(٤)</sup> في الموصولات<sup>(٥)</sup> .

وقد تزايد بعد بعض حروف الجر ، نحو : «فِيمَا رَحِمَةً»<sup>(٦)</sup> ، و «عَمَّا»<sup>(٧)</sup> قَلِيلٌ<sup>(٨)</sup> ، وَ :  
«وَمَا خَطِئْتَنِيهِمْ»<sup>(٩)</sup> ، زيد صديقي ، كما عمرو<sup>(١٠)</sup> أخِي .

(١) ط : وأخواتها .

(٢) مجمع الأمثال ١٠٠/١ (توزيع دار الباز بمكة المكرمة) ؛ وفيه : «بَعَيْنٌ مَا أَرَيْنَكَ» أي اعملْ كماي أنظرُ إليك . يضرب في الحث على ترك البُطء . و «ما» صلة دخلت للتأكيد ، ولأجلها دخلت النون في الفعل ، ومثله : \*

وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبَتُنْ شَكِيرُهَا \*

والمثل في سيبويه ١٥٣/٢ بولاق . وانظر المستقصى ٣٨٢/٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ٨١١ من القسم الأول .

(٤) البقرة / ٢٦ ؛ والآية بنهاها : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ» .

[ انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣/١ ، والمشكل ٣١/١ ، ٣٢ ] .

(٥) في هذا الشرح .

(٦) من الآية ١٥٩ / آل عمران .

(٧) المؤمنون / ٤٠ ، ونصها : «قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ» .

(٨) ط : قريب ، وهو تحريف .

(٩) نوح / ٢٥ ، والآية بنهاها «وَمَا خَطِئْتَنِيهِمْ أَغْرَقُوا فَأَدْخَلُونَا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا» .

(١٠) ط : كما أَنَّ عَمْرَأَ أَخِي .

وقيل <sup>(١)</sup> إنها بعد حرف الجر : نكرة مجرورة ، والمجرور بعدها بدلٌ منها ، وكذا قيل في : لا سيما زيد ، بالجر ، كما مرَّ في باب الاستثناء <sup>(٢)</sup> ، و «ما» في هذه اللفظة : لازمة .

وقلَّت زيادتها بعد المضاف ، نحو : من غير ما جُرم ، و : «أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ <sup>(٣)</sup>» ، و : «مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَطْقُونَ <sup>(٤)</sup>» ، وقيل فيها أيضاً ، إنها نكرة ، والمجرور بدلٌ منها .

## [ لا ]

وأما «لا» فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي أو نهي ، وقد مرَّ ذكرها في باب حُرُوفِ العطف <sup>(٥)</sup> ، نحو : ما جاءني زيد ولا عمرو ، وهي ، وإن عُدَّت زائدة ، لكنها رافعة لاحتمال أحدِ المجيئين دون الآخر ، كما مرَّ في حُرُوفِ العطف .

والعجب ، أنهم لا يروْنَ تأثير الحروف معنوياً ، كالتأكيد في الباء ، ورفع الاحتمال في «لا» هذه ، وفي <sup>(٦)</sup> «من» الاستغراقية : مانعاً من كون الحروف زائدة ، ويرون تأثيره لفظياً ، ككونها كافة : مانعاً من زيادتها .

وتزاد بعد «أن» المصدرية ، نحو : «مَامَنْعَكَ أَنْ تَسْجُدَ <sup>(٧)</sup>» ، و : «لَيْتَلَا <sup>(٨)</sup> يَعْلَمَ

(١) ابن كَيْسَانَ ، كما في المشكل ١٥٩/٢ .

(٢) في الشرح الأول .

(٣) القصص / ٢٨ ، ونصها : «قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَةَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ» . [انظر المشكل ١٥٩/٢] .

(٤) الذاريات / ٢٣ ، والآية بتمامها : «فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَطْقُونَ» .

[ انظر المشكل ٣٢٣/٢ ، ٣٢٤ ] .

(٥) في هذا الشرح .

(٦) د : و (من) في نحو : ما جاءني من رجل مانعاً من كون الحرف زائداً .

(٧) الأعراف / ١٢ ، والآية بتمامها : «قَالَ مَامَنْعَكَ أَنْ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ» .

[انظر دراسات ١ ج ٢ ص ٥٧٠ ، ٥٧١ ، معاني القرآن للأخفش ٢/ ٢٩٤ ، ٢٩٥] .

(٨) الحديد / ٢٩ ، ونصها : «لَيْتَلَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ وَمِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ =

أَهْلُ الْكِتَابِ<sup>(١)</sup> ، وجاءت قبل المقسم به كثيراً ، للإيذان بأن جواب القسم منفي ، نحو : لا والله لا أفعل ، قال<sup>(٢)</sup> :

٩١٧ لا وأبيك ابنة العامري \* لا يدعي القوم أني أفر  
وجاءت قبل « أقسم » قليلاً ، وعليه حمل قوله تعالى : « لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ<sup>(٣)</sup> » ،  
وشذت بعد المضاف (٢٦٠/ب) نحو :

في بئر لا حور سرى وما شعر<sup>(٤)</sup> ٢٦٠

والحور : المهلكة<sup>(٥)</sup> .

وأما « من » ، والباء ، واللام ، والكاف ، فقد تقدّم ذكرها في حروف الجر<sup>(٦)</sup> .

= يُؤْتِيهِ مِنْ يَسَاءٍ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ .

[انظر دراسات ق ١/٢٦٩ ، معاني القرآن للأخفش ٢/٤٩٥] .

(١) ط : الكتاب .

(٢) امرؤ القيس . (ديوانه ٩٤) . ويُنسب أيضاً إلى ربيعة بن جشم ، كما في الخزانة ٤/٤٨٩ بولاق .

المغني ص ٣٢٩ ، المُخَصَّص ١٧/١٣٥ ، شرح جمل الزجاجي ٢/٣٤٠ . وابنة العامري : فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة العامري

و (أفر) : بتشديد الراء وسكونها ، وحُقِّقَتِ الراء للضرورة .

الشاهد فيه أن (لا) تحيى كثيراً زائدة قبل المقسم به للإعلام بأن جواب القسم منفي .

(٣) القيامة / ١ . [انظر دراسات ق ١/٥٧٧ ، ٥٧٨ ، المشكل ٢/٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ابن يعيش ٨/١٣٦] .

(٤) سبق تخريجه ص ٨٢٦ من القسم الأول .

(٥) م : المهلكة .

(٦) في هذا الشرح .

## [ حَرْفُ التفسير : أَي ، وَأَنْ واختصاصُ كُلِّ منهما ]

قوله : «حرف التفسير<sup>(١)</sup> : أَي ، وَأَنْ ، فَأَنْ مُحْتَصَةٌ بِهَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ» .

اعْلَمْ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ «أَي» وَ«أَنْ» : أَنَّ «أَي» ، يُفَسِّرُ بِهَا كُلَّ مُبْهَمٍ ، مِنْ الْمَفْرَدِ ، نَحْوَ جَاءَنِي زَيْدٌ أَي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْجُمْلَةُ نَحْوُ : هُرِيقَ دَمُهُ<sup>(٢)</sup> أَي مَاتَ .  
قَالَ<sup>(٣)</sup> :

٩١٨ وَتَرَمِينِي بِالطَّرْفِ ، أَي أَنْتَ مُذْنِبٌ \* وَتَقْلِينِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي  
و«أَنْ» لَا تُفَسِّرُ إِلَّا مَفْعُولًا مَقْدَرًا لِلْفِظِ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى الْقَوْلِ ، مُؤَدِّ مَعْنَاهُ ، كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى : «وَلَنَدِينَهُ أَنْ يَتَّيَرَهُيمُ»<sup>(٤)</sup> فَقَوْلُهُ : يَا إِبْرَاهِيمُ تَفْسِيرٌ لِلْمَفْعُولِ نَادِيْنَا ، الْمَقْدَرُ أَي :  
نَادِيْنَاهُ بِشَيْءٍ ، وَبِلَفْظٍ هُوَ قَوْلُنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ كَتَبْتَ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ ، أَي :  
كَتَبْتَ إِلَيْهِ شَيْئًا هُوَ : قُمْ ، فَأَنْ ، حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى أَنَّ «قُمْ» تَفْسِيرٌ لِلْمَفْعُولِ بِهِ الْمَقْدَرِ  
لِكَتَبْتُ .

وَقَدْ يُفَسِّرُ الْمَفْعُولُ بِهِ الظَّاهِرَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : «إِذَا وَحْيَنَا إِلَيْكَ مَا يُوحَى»<sup>(٥)</sup> أَنْ  
أَقْدِفِيهِ<sup>(٦)</sup> ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : «مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ»<sup>(٧)</sup> ، فَقَوْلُهُ :

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٩ ، والفوائد الضيائية ٣٧٤/٢ .

(٢) ط . رفسده .

(٣) لم أهتمد إلى قائله .

الخزانة ٤٩٠/٤ بولاق ، المغني ص ١٠٦ ، شرح أبيات المغني ١٨٦/٥ ، ٢٣٢/٦ ، ٢٥٨ ، البدیع فی علوم

العربية ق ٢٦٨/أ ، معاني الحروف ٨٠ . والرَّمْيُ بِالطَّرْفِ : النظر .

الشاهد فيه أَنَّ (أَي) هنا حرفٌ تفسیرٌ للجُمْلَةِ قَبْلَهُ ، وَهِيَ (تَرَمِينِي بِالطَّرْفِ) .

(٤) الصافات / ١٠٤ .

(٥) طه / ٣٨ ، ٣٩ ، وَنُصِّمَهَا : «إِذَا وَحْيَنَا إِلَيْكَ مَا يُوحَى»<sup>(٦)</sup> أَنْ أَقْدِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَأَقْدِفِيهِ فِي الْبِرِّ فَلْيَقِهِ الْيَمُّ

بِالسَّاحِلِ يَأْخُذُهُ عَدُوِّي وَعَدُوُّهُمْ وَالْقَيْتُ عَلَيْكَ حَبَّةٌ مِنِّي وَلِنُصْنَعُ عَلَى عَيْنِي ،

(٦) المائدة / ١١٧ ، وَالْآيَةُ بِنَهْمَا مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا

مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ .

انظر : [ الكشف ١/٦٩٤ - ٦٩٦ ، النهر الماد ٤/٦٠ ، سيبويه ١/٤٧٩ بولاق ] .

اعْبُدُوا اللَّهَ، تفسيراً للمضمّر في «به»، وفي أمرت معنى القول، وليس مفسراً لِمَا، في قوله: ما أمرتني؛ لأنه مفعول لصريح القول، وقد جَوَزَ بعضهم ذلك، مستدلاً بهذه الآية، ولا استدلال<sup>(١)</sup> بالمحتمل، وأجيب بأن «أن» مصدرية، وذلك على مذهب مَنْ جَوَزَ دخول الحرف المصدرى على الجملة الطلبية، وعند صاحب المذهب، يجوز أن يكون جميع «أن» المحكوم بكونها مفسرة: مصدرية، إذا دخلت على أمرٍ أو نهيٍ متصرف، لأن له، إذن، مصدرأ.

واستدلّ سيبويه<sup>(٢)</sup> على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجرّ عليها في نحو: أَوْعَزْتُ<sup>(٣)</sup> إليه بأن قُم، ويجوز أن يقال: هي زائدة، لِكراهة دخول الجرّ على ظاهر الفعل، والمعنى: أوعز إليه بهذا اللفظ.

وقيل إن «أن» في قوله «أنِ اعْبُدُوا»: زائدة، والأصل عَدَمُ الْحُكْمِ بالزيادة، ما كان للحكم بالإضافة محتمل.

ومسك المجيز<sup>(٤)</sup> لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى: «وَأَنْطَلِقُوا لِمَالِهِمْ أَنْ آمَشُوا»<sup>(٥)</sup> قال: التقدير: قائلاً بعضهم لبعض أن امشوا.

وأجيب: إمّا بأنه زائد، أو بأن صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور، أو بأن انطلق متضمن لمعنى القول، لأن المنطلقين من مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه، أو بأن: انطلق المألأ بمعنى: انطلقوا في القول وشرعوا فيه.

وينبغي أن تعرف أن ما بعد «أن» المفسرة، ليس من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام دونه، ولا يحتاج إليه إلّا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه، فقوله تعالى: «وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ»

(١) ط: والاستدلال.

(٢) الكتاب ٤٧٩/١ بلاق، ولفظه: أوعزت إليه بأن افعل.

(٣) ط: أوعز.

(٤) د، ط: المَجُوز.

(٥) ص ٦، والآية بتامها: «وَأَنْطَلِقُوا لِمَالِهِمْ أَنْ آمَشُوا وَأَصِيرُوا عَلَى الْهَيْكَلِ هَذَا الشَّيْءُ يُرَادُ».



أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ<sup>(١)</sup>، ليست «أَنْ» فيه مفسرة، لأن قوله تعالى: «أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» خبر المبتدأ المتقدم<sup>(٢)</sup>.

ولا مَنع، لو ارتكب مرتكب أن المسماة بالمفسرة : زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول، فمعنى<sup>(٣)</sup> أَمْرُهُ أَنْ قُمْ : أي قال له قُمْ، بتأويل أَمَرَ، بقال، أو بتقدير «قال» بعده على الخلاف المذكور في أفعال القلوب<sup>(٤)</sup>، و«أَنْ» زائدة، وهذا يطرُد في جميع الأمثلة.

(١) يونس / ١٠ ؛ ونصها : «دَعَوْنَهُمْ فِيهَا سَبَحَكَ اللَّهُمَّ وَحَمَّيْنُهُمْ فِيهَا سَلَّمُوا وَاجِرُدَعَوْنَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

(٢) م ، ط : المقدم .

(٣) د : فمعنى أمرته أن قم ، أي : قلت له قُمْ . بتأويل أمرت بقلت أو تقدير قلت .

(٤) في هذا الشرح .

## [ الحُرُوفُ الْمَصْدَرِيَّةُ ، وما يَقَعُ بعد كُلِّ منها من الجُمْل ]

قوله : « حُرُوفٌ <sup>(١)</sup> المصدر : ما ، وَأَنْ ، وَأَنَّ ، فالأُولانِ للفعلية وَأَنَّ (للإسمية) » .

### [ م ]

أما «ما» فتُوصَلُ بالفعل المتصرف ، إذ الذي لا يتصرف لا مصدر له ، حتى <sup>(٢)</sup> يُؤوَلُ الفعل مع الحرف به ، ولا تُوصَلُ <sup>(٣)</sup> بالأمر ، لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤوَلُ به «ما» ، مع الفعل ، ما أفاده «ما» مع ذلك الفعل ، وإلا فليسا مؤوَلَيْنِ به ، ألا ترى أن معنى : «... بِمَارْحَبَتِ <sup>(٤)</sup>» ، وبرحبها ، شيء واحد ، وكذا معنى علمت أنك قائم ، وعلمت قيامك : شيء واحد ، والمصدر المؤوَلُ به «أن» مع الأمر ، لا يفيد معنى الأمر ، فقولك كتبت إليه أن قم : ليس بمعنى القيام ، لأن قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام ، بخلاف قولك : أن قم . ويتبين بهذا أن صلة «أن» لا تكون أمراً ولا نهياً خلافاً لما ذهب إليه سيبويه وأبو علي ولو جاز كون صلة الحرف أمراً لجاز ذلك في صلة «أن» المشددة ، و«ما» و«كي» و«لو» ، ولا يجوز ذلك اتفاقاً .

وتختص «ما» المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤوَلُ هي وصلتها ، به ، نحو : لا أفعله ما ذرَّ شارق ، أي مُدَّةَ ما ذرَّ ، أي مُدَّةَ ذروره <sup>(٥)</sup> ، وصلتها ، إذن ، في الغالب ، فعلٌ ماضي اللفظ مُثَبَّتٌ ، كما ذكرنا ، أو منفيٌّ بَلَمْ ، نحو

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٩ - ١٣٠ ، والفوائد الضيائية ٣٧٥/٢ .

(٢) م : حتى يؤوَلُ الحرف مع الفعل به .

(٣) ط : ولا يوصل .

(٤) التوبة / ١١٨ ؛ والآية بتامها : «وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَارْحَبٍ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ » .

(٥) الكتاب ٤٧٩/١ - ٤٨٠ بولاق .

(٦) انظر معاني الفراء ٦٥/١ - ٦٦ ، والتسهيل ص ٣٧ - ٣٨ .

: تُهَدِّدُنِي مَا لَمْ تَلْقَنِي وَمَعْنَاهَا الْاِسْتِقْبَالُ ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْمَاضِي ، وَيَقُلُ كَوْنُهَا فِعْلًا مُضَارِعًا .

وصلة «ما» المصدرية، لا تكون، عند سيبويه<sup>(١)</sup>، إِلَّا فِعْلِيَّةٌ، وَجَوَزَ غَيْرُهُ<sup>(٢)</sup> أَنْ تَكُونَ اِسْمِيَّةً، أَيْضًا، وَهُوَ الْحَقُّ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَلِيلًا، كَمَا فِي نَهْجِ<sup>(٣)</sup> الْبَلَاغَةِ «بَقُوا فِي الدُّنْيَا، مَا الدُّنْيَا بَاقِيَةٌ، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup> :

٩١٩ أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا \* أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمَخْلُسِ

(١) الكتاب ٤١٠/١ ، ٤٥٣ بولاق .

(٢) في التسهيل ص ٣٨ : «وتوصل بالجملة اسمية على رأي» .

وفي البحر ٦٧/١ : «ولا توصل بالجملة الاسمية ؛ خلافاً لقوم ، منهم أبو الحجاج الأعمش» .

وفي المُسَاعِد ١٧٣/١ : «(وتوصل بالجملة اسمية على رأي) - هو مذهب طائفة ، منهم الأعمش الشَّنَمَرِي ، وأحد رأيي ابن عُصْفُور . وجعلوا منه قوله :

أَحْلَامُكُمْ لِسِقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ \* كَمَا دُمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلْبِ  
ومذهب سيبويه أنها لا توصل إِلَّا بِمَا سَبَقَ ، وَالْبَيْتُ مَتَأَوَّلٌ عَلَى (مَا) كَافَةً .

(٣) ص ١٧٦ ط . دار الشعب . وقول الشاعر :

وَاصِلُ خَلِيلِكَ مَا التَّوَّاصِلُ مِمَّنْ \* فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ رَاحِلُ

[دراسات ق ١ ٤٠/٣] .

(٤) الْمَرَارُ الْأَسَدِي ، كَمَا فِي سَبِيوهِ ٦٠/١ بولاق ، وَالْمَرَارُ الْفَقْعَسِي ، كَمَا فِي سَبِيوهِ ٢٨٣/١ أَيْضًا ، وَالْخَزَانَةُ ٤٩٣/٤ بولاق .

وَالْبَيْتُ فِي : شَرْحُ أَيْبَاتِ سَبِيوهِ لِلنَّحَّاسِ ص ٩١ ، وَرَصَفُ الْمِيَانِي ٣١٤ ، وَالْأَزْهِيَّةُ ص ٨٩ ط ٢ ، شَرْحُ كَفَايَةِ الْمُتَحَفِّظِ ص ١٦٥ ، وَالْبَغْدَادِيَّاتُ ٢٩٢ . وَ(أَفْنَانُ الرَّأْسِ) : خُصِّلَ الشَّعْرُ ، جُمِعَ فَنَنْ ، وَأَصْلُ الْفَنَنِ : الْغُصْنُ . وَالثَّغَامُ ، كَسَحَابٍ : نَبْتُ إِذَا يَبَسَ صَارَ أَبْيَضَ ، أَوْ نَبْتُ لَهُ نَوْرٌ أَبْيَضُ . وَالْمَخْلُسُ مِنَ النَّبَاتِ : الْمُخْتَلِطُ رَطْبُهُ بِبَابِيسِهِ .

و«مَعْنَى الْعِلَاقَةِ : الْحُبُّ اللَّازِمُ لِلْقَلْبِ الَّذِي لَا يَفَارِقُهُ ، كَأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ ، لَا يَنْفَكُ عَنْهُ» . [شَرْحُ كَفَايَةِ الْمُتَحَفِّظِ ص ١٩٦٥] .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (مَا) فِي قَوْلِهِ (بَعْدَمَا) مُصْدَرِيَّةٌ عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ خِلَافًا لِسَبِيوهِ فَإِنَّهُ جَعَلَهَا كَافَةً .

وأجاز ابن جني<sup>(١)</sup>، كون صلتها جاراً ومجروراً، فيجوز على مذهبه: ما خلا زيد وما عدا زيد، بالجر، و«ما» (أ/٢٦١) مصدرية .

## [ أن ]

وأما «أن» المصدرية، فلا تدخل إلا على الفعل المتصرف، وهو إما ماضٍ، كقوله تعالى: «لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا<sup>(٢)</sup>»، أو مضارع، ولها فيه خاصة، تأثيران آخران: نصبه<sup>(٣)</sup> وتخصيصه بالاستقبال، أو، أمر أو نهي، على مذهب<sup>(٤)</sup> سيبويه، كما مر .  
وتميم، وأسد، يَقلِبُون همزتها<sup>(٥)</sup> عَيْنًا، وينشدون :

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خرقاء منزلة \* ماء الصبابة من عينيك مسجوم<sup>(٦)</sup> ٨٥١

## [ أن ]

وأما «أن» المشددة، فتوصل بمعمولها إذا كانت عاملة، وإذا كُفَّت، فبالجملة الاسمية أو الفعلية .

## [ كي ]

ومن الحروف المصدرية «كي»، إذا دخلتها لام التعليل؛ نحو: لكي تخرج، وهي بمعنى «أن» وتختص بالمضارع، وقد ذكرنا الخلاف فيها، في نواصب الفعل

(١) في اللّمع لابن جني [ تحقيق د. شرف ص ١٥٤ ]، لم يُجَوِّز ذلك . قال: «فإن قلت ما خلا زيدا، نصبت مع «ما» لا غير، قال الشاعر:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل \* وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ .

(٢) القصص / ٨٢ ؛ والآية بتامها : «وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَذِّبُ اللَّهُ بِسُطِّ الرِّزْقِ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيُكَفِّرُ بِنَا وَيَعْلَمُ الْكُفْرُونَ» .

(٣) م : نصبه لفظاً، وتخصيص المضارع بالاستقبال معنى . . .

(٤) الكتاب ١/ ٤٧٩ - ٤٨٠ بولاق .

(٥) وتسمى عنعنة تميم . [ الخصائص ١١/ ٢ ، والصاحبي ٣٥ ] .

(٦) قاتل البيت : ذو الرّمة (ديوانه ٥٦٧ ط . كمبردج سنة ١٩١٩م) . وقد سبق تحريجه .

المضارع، فَمَنْ حَتَمَ كَوْنَهَا حَرْفٌ جَرٌّ، لم يجعلها في مثالنا مصدرية، بل قَدَّرَ «أن» بعدها .

## [لَوْ]

ومنها<sup>(١)</sup> «لو»<sup>(٢)</sup> إذا جاءت بعد فعلٍ يفهم منه معنى التمني<sup>(٣)</sup>، نحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup>:  
وَدُّوا لَوْ تَدْبَرُهُنَّ<sup>(٥)</sup>، وقال<sup>(٦)</sup>:

٩٢٠ [تجاوزت أحراساً<sup>(٧)</sup> إليها ومَعَشَرًا] \* عَلَيَّ حِرَاصًا، لو يُسْرُونَ مَقْتَلِي  
وصلتها كصلة «ما» إلا أنها، لا تنوب عن ظرف الزمان .

وقد يُستغنى بِلَوْ، عن فعل التمني، فينصب الفعل بعدها مقروناً بالفاء نحو: لو

(١) أي من الحروف المصدرية .

(٢) في شرح الكافية الشافية ٣٢٠/١: «ولم يذكر (لو) في الحروف المصدرية - فيما أعلم - إلا الفراء، وأبو علي في التذكرة، وذكرها أبو البقاء. وأجاز أبو علي أن يُنصب الفعل المعطوف على صلتها، وجعل من ذلك قراءة بعض القراء «وَدُّوا لَوْ تَدْبَرُهُنَّ فَيَدْبَرُهُنَّ» قال أبو علي: كأنه قال: «ودوا أن تدبرن فيدبرهن». وانظر المغني ٣٥٠ .

(٣) انظر البحر ٣٠٩/٨ .

(٤) د: قوله: «تعالى»: ساقطة .

(٥) القلم / ٩: ونصها: «وَدُّوا لَوْ تَدْبَرُهُنَّ فَيَدْبَرُهُنَّ» .

(٦) امرؤ القيس، كما في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٥٠ .

الخزانة ٤٩٦/٤ بولاق، المغني ص ٣٥٠، ٦٧٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ٦٣/٥، ١٣٣/٧، شرح جمل الزجاجي ٤٠٦/٢، ٤٤٢ .

و (أحراس): جمع حَرَسَ . ويجوز أن يكون جمع حارس، كأصحاب جمع صاحب، كذا قال الزوزني . [شرح أبيات المغني ٦٤/٥] .

«إليها تتعلق ب تجاوز . و (علي) ب حراس، وهو صفة لمعشر جمع حريص ككram جمع كريم .

و (يُسْرُونَ): يكتبون، ويحتمل أن يكون معناه: يُظهرون. وهو من الأضداد . [شرح التعليقات العشر ص ٥١، ثلاثة كتب في الأضداد ص ٢١، ١٧٦] .

الشاهد فيه أن (لَوْ) ههنا مصدرية، وعلامتها أن يَضْلَحَ في موضعها أن .

(٧) ليس في د، ط .

كَانَ لِي مَالٌ فَأُحِجُّ ، أَيِ أَمْتَنِي وَأَوْدُّ لَوْ كَانَ لِي مَالٌ ، قَالَ تَعَالَى : «لَوْ<sup>(١)</sup> أَتَى لِي كَرَّةٌ  
فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ<sup>(٢)</sup>» .

### [ حُرُوفُ التَّحْضِيزِ ، اخْتِصَاصُهَا بِالْفِعْلِ ]

قَوْلُهُ : «حُرُوفُ التَّحْضِيزِ<sup>(٣)</sup> : هَلَّا ، وَأَلَّا ، وَلَوْلَا ، وَلَوْمَا ، لَهَا صَدْرُ  
الْكَلَامِ وَتَلَزَمَ<sup>(٤)</sup> الْفِعْلُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا» .

اعْلَمْ أَنَّ مَعْنَاهَا إِذَا دَخَلَتْ فِي الْمَاضِي : التَّوْبِيخُ<sup>(٥)</sup> وَاللَّوْمُ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ ،  
وَمَعْنَاهَا فِي الْمَضَارِعِ : الْحِصْصُ عَلَى الْفِعْلِ وَالطَّلَبُ لَهُ ، فَهِيَ فِي الْمَضَارِعِ بِمَعْنَى  
الْأَمْرِ .

وَلَا يَكُونُ التَّحْضِيزُ فِي الْمَاضِي الَّذِي قَدْ فَاتَ ، إِلَّا أَنَّهُ تَسْتَعْمَلُ كَثِيرًا فِي لَوْمِ  
الْمَخَاطَبِ عَلَى أَنَّهُ تَرَكَ فِي الْمَاضِي شَيْئًا ، يُمْكِنُهُ تَدَارِكُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَكَأَنَّهَا مِنْ حَيْثُ  
الْمَعْنَى ، لِلتَّحْضِيزِ عَلَى فِعْلٍ مِثْلِ مَا فَاتَ .

وَقَلْبًا تُسْتَعْمَلُ فِي الْمَضَارِعِ ، أَيْضًا ، إِلَّا فِي مَوْضِعِ التَّوْبِيخِ وَاللَّوْمِ عَلَى مَا كَانَ يَجِبُ  
أَنْ يَفْعَلَهُ الْمَخَاطَبُ قَبْلَ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ .

فَإِنْ خَلَا الْكَلَامُ مِنَ التَّوْبِيخِ ، فَهُوَ الْعَرَضُ ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْأَحْرَفُ لِلْعَرَضِ .  
وَتُسْتَعْمَلُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى : «أَلَّا» مَخْفَفَةً ، أَيْضًا ، وَ«لَوْ» الَّتِي فِيهَا مَعْنَى التَّمَنِّي ،  
نَحْوُ : لَوْ نَزَلْتَ فَأَكَلْتُ ، وَ«أَمَّا» نَحْوُ : أَمَّا تَعَطَّفَ عَلَيَّ .

(١) الزُّمَرُ / ٥٨ : وَالْآيَةُ بِتَامِهَا : «أَوْ تَقُولُ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةٌ فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ» .  
[ انظر البحر ٤٣٦/٧ ، معاني الفراء ٤٢٢/٢ - ٤٢٣ ] .

(٢) ط : ( الْمُؤْمِنِينَ ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٠ ، والفوائد الضيائية ٣٧٦/٢ .

(٤) ط : وَيَلْزَمُ ، وَفِي د : وَيَلْزِمُهَا الْفِعْلُ .

(٥) فِي التَّسْهِيلِ ص ٢٤٤ : « قَلْبًا يَجْلُو مَصْحُوبُهَا مِنْ تَوْبِيخٍ » . انظر [ الْأَمَالِي الشَّجَرِيَّة ٢/٢١٠ ، وَابْنُ بَيْش ] .

[ ١٤٤/٨ ] .

قوله: «وتلزم الفعل لفظاً»، نحو: «لَوْلَا أَرْسَلْتَ<sup>(١)</sup>...» و: «لَوْ مَا تَأْتِينَا<sup>(٢)</sup>» أو تقديرًا نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ \* بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا ١٦٤  
ويجوز<sup>(٤)</sup>: هَلَّا زِيدًا ضَرَبْتَهُ .

وجاءت<sup>(٥)</sup> الاسمية بعدها في ضرورة الشعر، نحو قوله<sup>(٦)</sup>:

يقولون ليلى<sup>(٧)</sup> أرسلت بشفاعة \* إِلَى فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلٍ شَفِيعُهَا ١٦٥

وإذا وَلِيَهَا الظرف فهو منتصبٌ بالفعل الذي بعده، لا بمقدر قبله، كما في قوله تعالى: «وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ<sup>(٨)</sup>...»؛ لأنَّ الظرف يُتَّسَعُ فيه<sup>(٩)</sup>، وأما إذا كان الفاصل منصوباً غير الظرف، نحو: هَلَّا زِيدًا ضَرَبْتُ فهو على الخلاف الذي مَضَى، ولزومها صدر الكلام لما مرَّ قَبْلُ<sup>(١٠)</sup>.

(١) طه / ١٣٤، ونصها: «وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنُتِّعَ بِآيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَنْ نُنْزِلَ وَتُخْرِجَ».

(٢) الحجر / ٧؛ والآية بتمامها: «لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكَةِ إِن كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ».

(٣) سبق تخريجه ص ٥٥٨ من القسم الأول.

(٤) في ط: ونحو هَلَّا زِيدًا ضَرَبْتُ.

(٥) ط: وجاء.

(٦) سبق تخريجه ص ٥٥٩ من القسم الأول.

(٧) ط: لعلني.

(٨) الكهف / ٣٩، ونصها: «وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِن شَرَرْنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا».

[ انظر دراسات ق ١ / ٨٨/٣ ]

(٩) في م بعد قوله: «... يُتَّسَعُ فيه» ما يلي: «وأما إذا قلت هَلَّا زِيدًا ضَرَبْتُ فهو كقولك إن زِيدًا ضَرَبْتُ على

الخلاف الذي مضى، ولزومها صدر الكلام لما ذكرنا في باب إن».

(١٠) في باب إن.

وقد تحيء الفعلية بعد «لولا» غير التحضيضية، قال<sup>(١)</sup>:

٩٢١ ألا زعمت أسماء أن لا أحبها \* فقلت : بلى ، لولا يُنازعني شُغلي  
فتؤول بلو<sup>(٢)</sup> لَمْ، فهي، إذن، «لو» التي هي لامتناع الثاني لامتناع الأول، وقيل<sup>(٣)</sup>: هي  
«لولا» المختصة بالاسمية، والفعل صلة لأن، المقدرة، كما في قولهم : تسمعُ  
بالمُعَيدي، لا أن تراه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أبو ذؤيب الهذلي (ديوان الهذليين ٣٤/١ ط . دار الكتب بمصر سنة ١٩٤٥م).

الخزانة ٤٩٨/٤ بولاق ، المغني ٣٦٤ ، شرح أبياته ١٢٧/٥ . الشاهد فيه أنه قد تحيء الجملة الفعلية بعد  
(لولا) غير التحضيضية، وإنما كانت غير تحضيضية؛ لأنَّ الحَضَّ طلبٌ بحثٌ وإزعاج ، والشاعر لم يرد أن بحث  
نفسه على منازعة الشغل، وإنما يريد الاعتذار عن القيام بمحبتها بهذا المانع ، وهو مجاذبته الشغل .

(٢) انظر التسهيل ص ٢٤٤ .

(٣) انظر المغني ص ٣٦٤ .

(٤) كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ٩٧ .



## [ حَرْفُ التَّوَقُّعِ : مَعْنَاهُ ، وَشَرَطُهُ ، وَأَوْجُهُ اسْتِعْمَالِهِ ]

قوله : « حرف<sup>(١)</sup> التوقع : قد ، وهي في الماضي : للتقريب وفي المضارع : للتقليل » .

هذا<sup>(٢)</sup> الحرف ، إذا دخل على الماضي أو المضارع فلا بُدَّ من معنى التحقيق ، ثم إنه ينضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى ، في الماضي : التقريب من الحال مع التوقع ، أي يكون مصدره متوقعاً لمن تخاطبه واقعاً عن قريب ، كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير : قد ركب . . . ، أي : حصل عن<sup>(٣)</sup> قريب ما كنت تتوقعه ، ومنه قول المؤذن : قَدِ قَامَتِ الصَّلَاةُ .

ففيه ، إِذَنْ ، ثلاثة معانٍ مجتمعة : التحقيق ، والتوقع ، والتقريب ، وقد يكون مع التحقيق : التقريب فقط ، ويجوز أن تقول : قد ركب ، لمن لم يكن يتوقع ركوبه .

ولا تدخل على الماضي غير المتصرف ، كِنِعِمَ وَبِشَسَ وَعَسَى وَلَيْسَ ، لأنها ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها من الحال .

وتدخل ، أيضاً ، على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس ، فينضاف إلى التحقيق في الأغلب : التقليل ، نحو : إن الكذوب قد يصدق ، أي ، بالحقيقة يصدر منه الصدق ، وإن كان قليلاً ، وقد تستعمل للتحقيق مجزئاً عن معنى التقليل نحو : « قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ<sup>(٤)</sup> » ، وتستعمل ، أيضاً ، للتكثير في موضع

(١) ط : حروف ، وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٠ ، والفوائد الضيائية ٣٧٧/٢ .

(٢) ط : هذه الحرف إذا دخلت . . .

(٣) د : حصل قبيل كلامي .

(٤) البقرة / ١٤٤ ونصها : « قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ » .

التمدح ، كما ذكرنا في<sup>(١)</sup> « رَبُّهَا » قال تعالى : « قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ<sup>(٢)</sup> » ، وقال<sup>(٣)</sup> :  
 ٩٢٢ قد أترك القرن مُضَفَّرًا أنامله \* [ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ<sup>(٤)</sup> بِفِرْصَادٍ ]  
 ولا تفصل من الفعل ، إلا بالقسم ، نحو : قد والله لَقُوا الله<sup>(٥)</sup> ، وقد ، لعمري ،  
 قال كذا .

وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف بعدها ، قال<sup>(٦)</sup> :  
 [ أَزِفَ التَّرْحُلُ<sup>(٧)</sup> غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ] \* لما تَزَلَّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ ٥٢٥

- 
- (١) ص / ١١٧٤ .  
 (٢) الأحزاب / ١٨ ، والآية بتأنيدها : « قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَتِهِمْ هَلْمْ إِنَّا وَلاَ يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا » .  
 (٣) عبيد بن الأبرص . (ديوانه ١٤٩ تحقيق د. حسين نصار، مصر سنة ١٩٥٧م)، ونُسب البيت في الكتاب ٣٠٧/٢ بولاق إلى شماس الهدلي ، وليس في ديوان الهدليين .  
 وهو في : الخزانة ٥٠٢/٤ بولاق ، الأزهية ٢٢١ ، المُخَصَّص ٥٥/١٤ ، الأمالي الشجرية ٢١٢/١ ، إيضاح الشعر الورقة ٩٦/أ .  
 والقرن ، بكسر القاف : الكفاء . واصفرار الأنامل : كناية عن الموت . ومَجَّتْ : رُمِيَتْ ، والفِرْصَاد ، بكسر الفاء ، وسكون الراء : التوت ، شبه الدم بحمرة عُصَارَتِهِ .  
 والشاهد فيه وقوع (قد) بمعنى (رُبَّهَا) . والذي قال هذا هو الزمخشري ، والتبريزي ، وهذا القول غير مشهور للنحاة .  
 [ انظر الدر المصون ٥٥/٥ د. خَرَّاط ، والكشاف ١٤/٢ ، والبحر ١١٠/٤ ] .  
 (٤) ليس في د ، ط .  
 (٥) هذا القول من خطبة لِسَيِّدِنَا عَلِيٍّ ، رضي الله عنه ، تحدَّثَ فيها عن شُهَدَاءَ صَفَيْنِ .  
 [ نهج البلاغة ص ٢١٢ ط . دار الشعب ] ، وقد مرَّ ذكرها .  
 (٦) النابتة اللذياني . (ديوانه ٣٠ ط . د . شكري فيصل ، بيروت سنة ١٩٦٨م) ؛ وفيه : أَفَدَ بدلَ أَزِفَ . وقد سبق تخريج البيت .  
 (٧) ليس في ط .

## [ حرفا الاستفهام : هل ، والهمزة ، والفرق بينهما ]

قوله : « حرفا الاستفهام : الهمزة ، وهل ، لهما صدرُ الكلام تقول :  
« أزيد قائم ، و : أقام زيد ، وكذا هل ، والهمزة أعمّ تصرفاً ، تقول : أزيداً  
ضربت ، و : أنضرب زيداً وهو أخوك ، وأزيد (٢٦١/ب) عندك ، و : أثم إذا ما  
وقع ، و : أفمن كان ، و : أو من كان ، دون هل » .

قوله : « لهما صدر الكلام » ، لما مرَّ في باب <sup>(١)</sup> « إن » .

قوله : « أزيد قائم ، و : أقام زيد ، وكذلك هل » يعني تدخلان على الجملة  
الاسمية والفعلية ، إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية ، سواء كان الخبر فيها اسماً أو  
فعلاً ، بخلاف « هل » فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعلٌ نحو : هل زيد قام ،  
إلا على شذوذ ، وذلك لأنَّ أصلها : أن تكون بمعنى « قد » <sup>(٢)</sup> ، فقليل : أهل ، قال <sup>(٣)</sup>

### ٩٢٣ أَهْلُ عَرَفَتِ الدَّارَ بِالْغَرِيِّينَ

وكثر استعمالها كذلك ، ثم حذفت الهمزة لكثرة استعمالها ، استغناءً بها عنها وإقامة  
لها مقامها ، وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى : « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ <sup>(٤)</sup> » ، أي  
: قد أتى <sup>(٥)</sup> .

فلما كان أصلها « قد » وهي من لوازم الأفعال ، ثم تطفلت على الهمزة ، فإن رأيت

(١) في هذا الشرح .

(٢) انظر الجنى ٣٤٤ ، حروف المعاني والصفات ١٨ ، المشكل ٤٣٤/٢ .

(٣) الرازي : خطام المجاشعي ، كما في الخزانة ٥٠٥/٤ بولاق . والشاهد فيه على أن (هل) في الأصل بمعنى « قد »  
كما في البيت ، فكون (قد) حرف استفهام إنها تكون بهمزة الاستفهام ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال إقامة لها  
مقامها .

(٤) الدهر / ١ ، ونصها : « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا » .

(٥) انظر المشكل ٤٣٤/٢ ، البحر ٣٩٣/٨ ، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١٥٥/١ .

فعلاً في حيزها، تذكرت عهداً بالحِمْي<sup>(١)</sup>، وَحَنَّتْ إِلَى الْإِلْفِ الْمَالُوفِ<sup>(٢)</sup> وعانقته، وإن لم تَرَهُ فِي حَيْزِهَا تَسَلَّتْ عَنْهُ ذَاهِلَةً<sup>(٣)</sup>.

ومع وجود الفعل، لا تقنع به مفسراً أيضاً، للفعل المقدر بعدها، فلا يجوز اختياراً : هل زيداً ضربته ، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير<sup>(٤)</sup>.

قوله : «والهمزة أعم» ، يعني أنها تستعمل فيما لم تستعمل فيه «هل» ، منها : أنه لا يقال : هل زيد خرج ، لا على كون زيد مبتدأ، ولا على كونه فاعلاً لفعل مقدر ، ولا يقال : هل زيداً ضربت على أن زيداً منصوب بما بعده، ولا بِمُقَدَّر ، ولا يقال : هل زيداً ضربته على أن زيداً منصوبٌ بمقدر ، كل ذلك لما تقدم .

ومنها : أن الهمزة تستعمل في الإثبات للاستفهام أو للإنكار<sup>(٥)</sup> أيضاً، قال تعالى : « أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ »<sup>(٦)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٧)</sup> :

---

(١) د : بالحي .

(٢) د : الألف .

(٣) قول الرضي : « فإن رأت فعلاً في حيزها إلى قوله ذاهلة » هو أسلوب امتاز به ، وقد ردد هذه العبارة نفسها الجامي في شرحه على الكافية . [ انظر الفوائد الضيائية ٣٧٨/٢ ] .

(٤) في الشرح الأول . هذا ، وقد « ذكر البيانون أنه جائز على قبح وأن هل زيد خرج جائز على قبح ، وهل زيداً ضربت فكذا قبح ، لا ممتنع كما في المفتاح وغيره » . [ حاشية الشريف ٣٨٨/٢ ] .

(٥) ط : ولإنكار .

(٦) الاعراف / ٢٨ ، والآية بتامها : « وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحِشَةِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » .

(٧) العجاج (ديوانه ٨٠/١) بشرح الأصمعي ، وتتمته : والدُّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ .

الحزانة ٥١١/٤ بولاق ، سيبويه ١٧٠/١ ، ٨٥ بولاق ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٤٩ ؛ وفيه : « يريد أَتَطْرِبُ طَرَبًا » ، المغني ص ٢٦ ؛ وفيه : « أَي أَتَطْرِبُ وَأَنْتَ شَيْخٌ كَبِيرٌ » ، شرح أبيات المغني للبغدادى ٢٧١/٥ ، الإيضاح في شرح الفصل ٧١١/١ ، الإيضاح العُصْدِي ٢٩٢/١ ، المقتصد ٩٥٥/٢ .  
والْقَسْرِيُّ : الْمُسْنُ الْكَبِيرُ الْقَدِيمُ .

الشاهد في قوله (أطرباً) ، فإن الهمزة للاستفهام الإنكاري .

ومن ذلك : أزيدنيه<sup>(١)</sup> ، في الإنكار<sup>(٢)</sup> ، ولا تستعمل «هل» للإنكار، وإذا دخلت الهمزة على النافي ، فلمحض<sup>(٣)</sup> التقرير، أي حمل المخاطب على أن يُقرَّ بأمر يعرفه ، نحو : «أَلَمْ تَشْرَحْ»<sup>(٤)</sup> و : «أَلَمْ يَحْدِكْ»<sup>(٥)</sup> ، و : «أَلَيْسَ ذَلِكَ يَقْدِرُ»<sup>(٦)</sup> وهي في الحقيقة للإنكار ، وإنكار النفي إثبات ، وأما «هل» فلا تدخل على النافي أصلاً ، ومنها : أن الهمزة تستعمل مطرداً مع «أم» التسوية ، ولا تستعمل «هل» معها ، إلا شاذاً<sup>(٧)</sup> ، كما مرَّ .

وتختص «هل»<sup>(٨)</sup> بِحُكْمَيْنِ دون الهمزة ، وهما كونها للتقرير في الإثبات ، كقوله تعالى : «هَلْ تُؤْتِيهِمُ الْكَفَّارُ»<sup>(٩)</sup> ، أي ألم يُثَوِّبْ ، وقولهم : هذه بتلك وهل جزيتك يا عمرو وإفادتها إفادة النافي ، حتى جاز أن يجيء بعدها «إلا» قصداً للإيجاب ، كقوله تعالى : «هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ»<sup>(١٠)</sup> وقال<sup>(١١)</sup> :

(١) ط : أزيدنيه .

(٢) يأتي بحثه في آخر الكتاب .

(٣) د : فهي لمحض التقرير ، أعني إلقاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه ، نحو ...

(٤) الشرح / ١ ، ونصها : «أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ» .

(٥) الضحى / ٦ ، والآية بتمامها : «أَلَمْ يَحْدِكْ يَتِيسَافَتَاوَى» .

(٦) القيامة / ٤٠ ، ونصها : «أَلَيْسَ ذَلِكَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُخَيِّئَ لِمُؤَنٍّ» .

(٧) وماذا نقول في بيت عنتره :

هل غادر الشعراء من مَرْدَمٍ \* أم هل عرفت الدار بعد توهم

[ شرح القصائد العشر للبريزي ٢٦٢ ] .

وانظر دراسات ق ١ ٤٨٩/٣ .

(٨) انظر دراسات ق ١ ٤٩٠/٣ .

(٩) سورة المطففين / ٣٦ ، ونصها : «هَلْ تُؤْتِيهِمُ الْكَفَّارُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» .

(١٠) الرحمن ٦٠

(١١) دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ . (ديوانه ص ٤٧ ط . البقاعي) .

الخزانة ٥١٣/٤ بولاق ، المغني ٨٥٣ ، كتاب الاختيارين ص ٤١٠ . وغزيرة : رهنط الشاعر ، قبيلة من هوازن

، وهو اسم أحد أجداده «غزيرة بن جسم» .

وهل أنا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ غَوَتْ \* غَوَيْتُ ، وَإِنْ تَرَشَّدَ غَزِيَّةٌ أَرَشَدَ

ومن خصائص الهمزة أن تدخل على الفاء، والواو، وثم ، كما تقدم في حروف العطف ، ولا تدخل « هل » عليها ؛ لأنها فَرْعُ الهمزة فلا تتصرف تصرفها .

وهذه الحروف تدخل على « هل » ولا تدخل على الهمزة ، لكونها أصلاً في الاستفهام الطالب للتصدير ، قال تعالى : «فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ»<sup>(١)</sup> وقال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

٩٢٥ وهل أنا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ . . . . البيت

وتقول : إن أكرمتك فهل تكرمني ، ولا تقول : فأتكرمني كما مرَّ في الجوازم ، وتقول : أَسَلِّمُ عليه ثم هل يلتفت إليَّ ، ولا تُجِيءُ الهمزة بعد «أم» ويجوز ذلك في « هل » وسائر كَلِمِ الاستفهام ، لعروض معنى الاستفهام فيها ، كما تَبَيَّنَ من مذهب سيبويه ، أعني حَذَفَ همزة الاستفهام قبل هذه الأسماء وعراقاة الهمزة في الاستفهام فلا يُجمع بين حرفي استفهام ، قال<sup>(٣)</sup> :

الشاهد فيه أَنَّ (هل) هنا استفهام صوري بمعنى النفي ؛ لأنَّ (هل) تنفرد دون الهمزة بأن يراد بالاستفهام بها النفي ؛ نحو : هل يقدر على هذا غيري ؛ أي : ما يقدر .

(١) هود / ١٤ ، ونصُّها : «فَاِنَّكَ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا اَنَّمَا اُنْزِلَ بِعِلْمِ اللّٰهِ وَاَنْ لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ فَهَلْ اَنْتُمْ مُّسْلِمُونَ» .

(٢) دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ ، والبيتُ بتمامه :

وهل أنا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ غَوَتْ \* غَوَيْتُ وَإِنْ تَرَشَّدَ غَزِيَّةٌ أَرَشَدَ

وتقدم تحريجه .

(٣) عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدَةَ ، المعروف بعَلْقَمَةَ الْفَحْل . (ديوانه ص ٥٠ تحقيق لطفي الصقال وذريعة الخطيب ومراجعة د . قباوة ، حلب طبعة ١٩٦٩م) .

الخزانة ٥١٦/٤ بولاق ، الفضليات ٣٩٧ ، سيبويه ٤٨٧/١ بولاق ، كتاب الاختيارين ص ٦٣٠ ، الأمالي الشجرية ٣٣٤/٢ ، ضرائر الشعر ٢٠٨ ، البديع في علوم العربية لابن الأثير [ مخطوط ، وبحقيقه الأخ صالح العائد ] ورقة ٢٦٦/أ .

«قوله : «أم هل كبير بكى» يعني : نفسه ؛ والكبير : الشيخ . وقوله : «لم يَقْضِ غَزِيَّتَهُ» أي : لم يستفد دموعه ، يريد اتصال بكائه ، وتتابع دموعه حزناً لفراقهم . وقوله : «إِثْرُ الأَجَبَةِ» أي : بعد خروجهم . منصوب على الظرف . و (المشكوم) : المُجَازَى . تقول : شكمت الرجل إذا أعطيته .

الشاهد فيه أَنَّ (أم) في البيت : منقطعة ، بمعنى (بَلْ) ، وهي للخروج من كلام إلى كلام . [ الديوان وحاشيته ] .

٩٢٦ أم هل كبير<sup>(١)</sup> بكى لم يقضِ عَبرته \* إثرَ الأحيّةِ يومَ البينِ مَشْكُومٌ

وقال الله تعالى: «أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ»<sup>(٢)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

أم كيف ينفع ما تُعطي<sup>(٤)</sup> العَلُوقَ به \* رثمان<sup>(٥)</sup> أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبنِ ٩٠٦  
وغير ذلك .

وإذا جاءت «أم» بعد اسم الاستفهام<sup>(٦)</sup>، فلا بُدَّ من إعادة ذلك الاسم بعد «أم»، نحو: من يطعمني، أم مَنْ يسقيني، و: أين آكل أم أين أشرب، إذا قصدوا إشراك ما بعد أم، فيه، فلا يجوز: مَنْ يطعمني أم يسقيني، وإن لم يقصد إشراكه فيه، نحو: من يطعمني أم يسقيني زيد، جاز .

وإنما وجب إعادته مع الإشراك<sup>(٧)</sup> فيه؛ لأنَّ «أم» منقطعة، إذ المتصلة لا بُدَّ لها من تقدّمِ الهمزة، وأم المنقطعة حرفُ استئنافٍ وهي بمعنى «بَلْ» وساذج الاستفهام الذي هو معنى الهمزة، فلا تفيد معنى الأسماء الاستفهامية المتقدمة، لأنَّ معناها: أشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فإذا قصدت معناها ولم يُستفد من «أم» لا بالعطف، لأنَّ

---

(١) ط : كثير .

(٢) النمل / ٦٢ ، والآية بنماها : «أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُ لَكُمْ خُلُقَاءَ الْأَرْضِينَ أُولَئِكَ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ» .

(٣) أفنون التغلبي، واسمه أبو عمرو، وهو شاعر جاهلي .

والبيت آخر تسعة أبيات في المفضليات من شعره .

المفضليات ص ٢٦٣ ، الخزاعة ٤٥٥/٤ بولاق ، الممع ١٣٣/٢ ، معجم الشواهد ٤٠١/١ .

والعلُوق : الناقة تعطف على ولدها ولا تدرُّ عليه بلينها .

الشاهد فيه هنا أنَّ اسم الاستفهام يجوز أن يقع بعد أم المجردة من الاستفهام .

(٤) ط : يعطي .

(٥) ط : رثمان .

(٦) د ، ط : استفهام .

(٧) ط ، م : مع قصد الإشراك . . . .

المنقطعة حرفٌ استثنائيٌّ، كما ذَكَرْنَا، ولا بالتضمين، كما تضمنت معنى الهمزة، لم يكن لك بُدٌّ من التصريح بها بعد «أم» .

وأما «هل» فيجوز فيها تركُّ الإعادة، لأنها لساذج الاستفهام كالهمزة، ويجوز الإعادة تشبيهاً (٢٦٢/أ) بأخواتها الاسمية في عَدَمِ العِراقة وقد جَمَعَهَا الشاعرُ<sup>(١)</sup> في قوله :

٩٢٧ هل ما علمتَ وما استودعتَ مكتومٌ؟ \* أم حَبَلُها، إذُ<sup>(٢)</sup> نَأَتْكَ، اليومَ مصرومٌ  
أم هل كبيرٌ<sup>(٣)</sup> بكى لم يَقْضِ عَبرَتَهُ \* إثرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكومٌ  
وربما أُبدلت هاءُ «هل» همزةً .

وَمِنْ خَوَاصِّ الهمزة : جوازُ ذكرِ المفرد، بعدها، اعتياداً على ما سبق من ذكر ما يَتِمُّ به ذلك المفرد في كلام متكلم آخر، نحو قولك منكراً، أو مستفهماً: أزيدُ، أو : أزيداً، أو : أبزيد، جواباً لِمَنْ قال : جاءني زيدُ، أو : رأيت زيداً، أو : مررت بزيدٍ .  
ولا تقول : هل زيدُ ، وهل زيداً ، وهل بزيدٍ .

---

(١) غَلَقَمَةُ الفَحْل (ديوانه ص ٥٠) . وقد تقدم البيت الثاني قبل قليل . ومكتوم : مَصُونٌ ومحفوظ . الحبل هنا :

الوصل والعهد . نَأَتْكَ : بعدت عنك . مصروم : مقطوع .

«يقول : هل ما علمت مما كان بينك وبينها، وما استودعت من جها مكتوم عندها ، لم تَبْغِ بك بدلاً، فهي على الوفاء لك، أم قد خانت عهدك وصرمت ما بينك وبينها إذ نَأَتْ عنك» .

[ الديوان بشرح الأعلام الشنمري ] .

الشاهد فيه أن (أم) إذا جاءت بعد (هل) يجوز أن يعاد معها هل ، ويجوز ألا يعاد ، بخلاف أم إذا جاءت بعد اسم استفهام ، فإنه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم كما بيَّنه الرُّضِي .

وقد اجتمع في البيتين إعادة (هل) وتركها ، فإن (أم) الأولى جاءت بعد (هل) ، ولم تعد (هل) معها ، وقد أعادها مع (أم) الثانية في البيت الثاني . الخزاعة ٥١٩/٤ بولاق .

وكتاب الاختيارين ص ٦٣٠ .

(٢) ط : إذا .

(٣) ط : كثير .



## [ حُرُوفُ الشَّرْطِ : إِنَّ ، وَلَوْ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ]

قوله : «حروف الشرط : إِنَّ ، وَلَوْ ، وَأَمَّا ، لها صدر الكلام ، فإن : للاستقبال ، ولو للمضي ، ويلزمان الفعل لفظاً أو تقديرًا ، ومن ثم قيل : لو أنك بالفتح ، لأنه فاعل ، وانطلقت ، بالفعل ، موضع : منطلق ، ليكون كالعوض ، وإن كان جامداً ، جاز لتعذرِهِ» .

إنما كان لها صدر الكلام لما تقدم في باب إن<sup>(١)</sup> .

قوله : «فإن ، للاستقبال ، يعني سواء دخلت على المضارع أو الماضي ، وكذا لو ، للمضي<sup>(٢)</sup>» ، على أيهما دخلت ، قال تعالى : «لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ<sup>(٣)</sup>» .

هذا وضعهما ، كما مرَّ في الظروف المبنية ، ومرَّ فيها طَرَفٌ من أحوالهما<sup>(٤)</sup> .

ومذهب الفراء<sup>(٥)</sup> : أنَّ «لو» تستعمل في المستقبل ، وإن ، وذلك مع قلته ، ثابت لا ينكر ، نحو : اطلبوا العلم ولو بالصَّين<sup>(٦)</sup> .

ثم إنَّ النُّحَاةَ قالوا : إنَّ «لو» لامتناع الثاني لامتناع الأول ، وقال المصنِّف<sup>(٧)</sup> : بل هي لامتناع الأول لامتناع الثاني ، قال : وذلك لأنَّ الأول سببٌ والثاني مسبَّب ، والمسبَّب قد يكون أعمُّ من السبب ، كالإشراق ، والحاصل من النار ، والشمس ،

(١) من تغييرها معنى الكلام .

(٢) م : ... للمضي ، وإن دخلت على المضارع ، كقوله تعالى : «لَوْ يُطِيعُكُمْ» .

(٣) الحجرات / ٧ ، والآية بتمامها : «وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ وَلَئِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ إِلَيْكُمْ الْإِيمَنَ وَرِزْقَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَتْ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْإِعْصِيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ» .

(٤) في هذا الشرح .

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣١ .

(٦) هذا جزء من حديث شريف ، وهو بتمامه : «اطلبوا العلم ولو بالصَّين ، فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم» . وسبق توثيق الحديث .

(٧) د : إنَّ «لو» لانتفاء الثاني لانتفاء الأول .

(٨) الإيضاح في شرح الفصل ٢٤١/٢ - ٢٤٢ .

قال<sup>(١)</sup> : فالأولى أن يقال : لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ؛ لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب .

وفيهما قالَ نَظَرٌ<sup>(٢)</sup> ، لأن الشرط عندهم ملزوم ، والجزاء لازم ، سواء كان الشرط سبباً كما في قولك : لو كانت الشمس طالعةً لكان النهارُ موجوداً ، أو شرطاً ، كما في قولك : لو كان لي مَالٌ لحججت ، أو ، لا شرطاً ولا سبباً ، كقولك : لو كان زيد أبي لكنت ابنه ، ولو كان النهارُ موجوداً لكانتِ الشمسُ طالعةً .

والصحيح أن يقال كما قال المصنف : هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني ، أي أن امتناع الثاني دَلٌّ على امتناع الأول ، لكن لا لِلْعِلَّةِ التي ذكرها ، بل لأنَّ «لَوْ» موضوعةٌ ليكون جزاؤها مقدَّرَ الوجودِ في الماضي ، والمقدَّرُ وجوده في الماضي يكون ممتنعاً فيه ، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم ، لأجل امتناع لازمه ، أي الجزاء ، لأن الملزوم ينتفي بانتهاء لازمه .

وقد يجيء جواب «لو» قليلاً ، لازم الوجود في جميع الأزمنة في قَصْدِ المتكلم ، وآية ذلك أن يكون الشرطُ ممَّا يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ، بل يكون نقيض ذلك الشرط أنسب ، وألَيَقُ باستلزام ذلك الجزاء ، فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير ، لأنك تحكم في الظاهر أنه لازم للشرط الذي نقيضه أولى باستلزام ذلك الجزاء ، فيكون ذلك الجزاء لازماً لذلك الشرط ولنقيضه ، فيلزم وجوده أبداً ، إذ النقيضان لا يرتفعان .

مثاله : لو أهنتني لأكرمتك ، فإذا<sup>(٣)</sup> استلزمت الإهانة الإكرام ، فكيف لا يستلزم الإكرام الإكرام ، ومنه قوله تعالى : «وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ» إلى قوله :

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣١ ، والجنى ٢٧٢ - ٢٧٣ ، والفوائد الضيائية ٢ / ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٢) النظر الذي نقد به الرضي كلام ابن الحاجب ، يرجع إلى التعليل الذي قاله ابن الحاجب ، ولكنه يوافقه على ما

قال من معنى (لو) .

(٣) ط : إذا استلزم الإهانة ...

« مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ <sup>(١)</sup> » ، أي : لبقيت ، وقولِ عُمَرَ رضي الله عنه : نَعَمْ <sup>(٢)</sup> الْعَبْدُ صُهِيبٌ <sup>(٣)</sup> لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ ، أي : لو أَمِنَ لأطاع ، وقوله تعالى : « وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا <sup>(٤)</sup> » .

ولكون «لو» بمعنى الماضي وضعاً ، لم يُجزم بها إلا اضطراراً <sup>(٥)</sup> ؛ لأنَّ الجزم من خَوَاصِّ المعرَب والماضي مبني ، قال <sup>(٦)</sup> :

٩٢٨ لو يَشَأْ طار به ذو مِيعَةٍ \* لاحقُ الأطلالِ نهدُ ذو خُصَلِّ  
وزعم بعضهم أنَّ جزمها مطردٌ على بعض اللغات <sup>(٧)</sup> .

(١) لقمان / ٢٧ ، والآية بنماها : « وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » .

(٢) وَهَمَّ ابْنُ الْحَاجِبِ فجعله حديثاً شريفاً في الإيضاح في شرح المفضل ٢٤٢/٢ . غير أنَّ محقق الكتاب صَوَّبَ ذلك . لكنه جعله قولاً لعمر في شرحه على الكافية ص ١٣١ . انظر الجني الداني ٢٧٣ ، والأشباه والنظائر ٥٢/٤ .

(٣) صهيب الرومي ، أحد السابقين إلى الإسلام . رضي الله عنه وعن جميع الصحابة والتابعين ...  
(٤) الأنفال / ٢٣ ، ونصّها : « وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ » .  
(٥) في الشعر ، وهو مذهب ابن الشجري ، وتبعه ابن مالك في التوضيح ووقع له في التسهيل كلامان أحدهما : يقتضي المنع ، والثاني ظاهرة موافقة ابن الشجري ، ونصُّ قوله في التسهيل : « والأصح امتناع حمل (لو) على (إن) » .

انظر الأشباه ١٣٦/١ ، والتسهيل ٢٣٧ .  
(٦) غَلَقَمَةُ الْفَحْل (ديوانه ١٣٤) وقال البغدادي إنه لامرأة من بني الحارث بن كعب ، تصف قتيلاً بالشجاعة وإنه كان يستطيع المَرْبَ [الخزاة ٥٢١/٤ بولاق] . و (يَشَأْ) بالجزم على تشبيه (لو) بـ (إن) . [ شرح أبيات المغني ٦٦٤/٢ ] ، هذا قول ابن هشام . [ المغني ص ٣٥٧ ] .  
(وَيَشَأْ) بلا همز - كما في ديوان علقمة - حذفت في مثل هذا لغة [ شرح شواهد الشافية ٣٦/٣ ، ٣٩ ] ، وعليه فلا شاهد فيه .

والمِيعَةُ : النشاط . وذو مِيعَةٍ : فرس ذو نشاط . ولاحق : ضامر والأطلال : جمع إطل ، وهو الخاصرة . ونهد : غليظ قوي ، والحُصَلُّ : جمع خصلة ، أي : لفيفة من الشعر .  
والمعنى : لو شاء أتجاه فرس نشيط ، ضامر الجنبين غليظ قوي ، له خُصَلُّ من الشعر ، ولكنه اختار الموت على الحياة .

والبيت في : شواهد التوضيح ١٩ ، الموفي ١١٩ ، الأمالي الشجرية ١٨٧/١ ، الجني الداني ٢٨٦ .  
الشاهد فيه أن الجزم بـ (لو) ضرورة .

(٧) انظر المغني ص ٣٥٧ .

قوله : «وتلزمان الفعل لفظاً أو تقديرًا» أمّا في نحو : لو ذات سوارٍ لطمتي<sup>(١)</sup> ، ولو زيداً ضربته ، فلا كلام في تقدير الفعل ، وأمّا في نحو : لو زيداً ضربت ، فينبغي أن يكون على الخلاف الذي ذكرنا في : إن زيداً ضربت .  
وجاء في الضرورة ، شرطها : اسمية ، قال<sup>(٢)</sup> :

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقْ \* كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي ٦٥٩

وهذا من باب وضع الاسمية موضع الفعلية ، كما في قوله :

..... \* ... فَهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا<sup>(٣)</sup> ١٦٥

قوله : «ومن ثم قيل : لو أنك . بالفتح ؛ لأنه فاعل» ، هذا مذهب المبرد<sup>(٤)</sup> ، أعني تقدير الفعل بعد «لو» التي تليها «أن» ، وقال السيرافي : إن الذي عندي : أنه لا يحتاج إلى تقدير الفعل ، ولكن «أن» تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد «لو» لأن خبر «أن» ، إذن ، فعل ، ينوب لفظه عن الفعل بعد «لو» ، فإذا قلت : لو أن زيدا جاءني ، فكأنك قلت : لو جاءني زيد .

قوله : «انطلقت موضع منطلق» ، يعني أن<sup>(٥)</sup> «أن» إذا وقعت بعد «لو» المحذوف

(١) «الخبر مشهور ، في الفاظه اختلاف : أن حائماً الطائي لما أقام في عترة بأن قد فدى أسيراً لهم بنفسه ، غاب الرجال مرة ، وبقي هو والنساء ، نيط ليعبر لهم . فقلن له : قم فافصد هذه الناقة» ، وأخذ الشفرة فنحرتها ، فلطمته امرأة منهن وسبته ، فقال : «لو غير ذات سوار لطمتي» أي لو لطمني رجل ! ... وحديثي المازني قال : سمعت العرب تقول : «لو غير ذات سوار لطمتي» . ويقول النحويون : «لطمتي» . فأخذت «غير» قول النحويين وتركت قول العرب . [ الفاضل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي سنة ١٩٥٥ ص ٤١-٤٢ ] .  
وانظر نوادر أبي زيد ص ٢٧٠ ، والجنى ٢٧٩ ، وحاشية الصبان ٤/٣٩-٤٠ ، وكتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم ابن سلام ص ٢٦٨ .

(٢) عدي بن زيد العبادي . (ديوانه ٩٣ تحقيق محمد جبار المعيد . بغداد سنة ١٩٦٥ م) . وقد سبق تخريج البيت .

(٣) البيت بتمامه :

يقولون ليل أرسلت بشفاعه \* إليّ فهلا نفس ليلي شفيعها

وهو مختلف في نسبه ، وتقدم قبل قليل .

(٤) المنتخب ٣/٧٧-٧٨ ، الكامل ٣/١٤٠ . وانظر سيبويه ١/٤٧٠ بولاق .

(٥) ط : ساقطة .

شرطها، فخيرها إن كان مشتقاً وجب أن يكون فعلاً؛ لأنَّ الفعل المقدر، لا بُدَّ له من مفسرٍ، و«أنَّ» لكونها دالةً على معنى التحقيق والثبوت: تَدُلُّ على معنى «ثبت»، فلزم أن يكون خبر «أنَّ» فعلاً ماضياً (٢٦٢/ب)، لا اسم فاعل، ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر، وأمَّا المعنى فقد ذكرنا أن «أنَّ» دَلَّت عليه .

وإن لم يكن مشتقاً، جاز، للتعذر، كقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ<sup>(١)</sup>...»، وأمَّا قوله تعالى: «يُودُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوْا فِي الْأَعْرَابِ<sup>(٢)</sup>»، فلا ن «لو» بمعنى «أنَّ» المصدرية، وليست بشرطية، لمحبتها بعد فعلٍ دالٌّ على التمني .

ومنها من لا يشترط مجيء الفعل في خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو» وإن كان مشتقاً<sup>(٣)</sup>، أيضاً، كما ذهب إليه ابن<sup>(٤)</sup> مالك، قال الأسود<sup>(٥)</sup> بن يعفر :

٩٢٩ هما خبائي كل يوم غنيمة \* وأهلكتهم لو أن ذلك نافع<sup>(٦)</sup>  
وقال كعب<sup>(٧)</sup> :

(١) من الآية / ٢٧ سورة لقمان .

(٢) الأحزاب / ٢٠ ، والآية بنسائها : «يَحْسَبُونَ الْأَعْرَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَعْرَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوْا فِي الْأَعْرَابِ يَسْتَلُوْنَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتِلُوا إِلَّا الْقِلِيلَ» .

(٣) انظر ابن يعيش ١١/٩ ، البحر ١٩٠/٧ - ١٩١ .

(٤) التسهيل ص ٢٤٠ ، ونص عبارته : «وإن وليها (أنَّ) لم يلزم كون خبرها فعلاً ، خلافاً لزاعم ذلك» .

(٥) ط : قال أسود .

(٦) البيت للأسود بن يعفر ، كما في الخزانة ٥٢٤/٤ بولاق .

الشاهد فيه على أنَّ (أنَّ) الواقعة بعد (لو) قد مجيء بقلّة وصفاً مشتقاً ولم يشترط أن يكون فعلاً وإنما الفعل على الأكثر .

(٧) أي كعب بن زهير (شرح قصيدة بانت سعاد للإمام التبريزي ، تحقيق ف . كركوص ١٥) .

قصيدة البردة بشرح أبي البركات ص ٩٥ ، حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام ج ١ ص ٦١٩ ، الصاحبي ص ٣٠١ ، الخزانة ٥٢٦/٥ بولاق .

وأكرم بها) : أي ما أكرمها . والخلة هنا الصديقة ، وأقول : (هنا) ؛ لأنَّ (الخلة) في اللغة مصدرٌ بمعنى الصداقة . «والمراد منه هنا الصديقة ، إمّا من باب ذكر المصدر وإرادة الوصف منه كرجلٍ عدلٍ بمعنى عادل ، وإمّا من باب حذف المضاف أي ذات صداقة ، وإمّا من باب المبالغة بجعل سعاد عين الصداقة ، وهذا أجود =

٩٣٠ أَكْرِمَ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ \* مَوْعُودَهَا، أَوْ لَوْ أَنَّ النَّصْحَ مَقْبُولٌ  
ومع هذا ، فلا شَكَّ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْفِعْلِ فِي حَيْزٍ<sup>(١)</sup> خَيْرٌ «أَنَّ» الْوَاقِعَةَ بَعْدَ «لَوْ» أَكْثَرُ  
وإن لم يكن لازماً<sup>(٢)</sup> .

وإذا حصل الفعل ، فالأكثر كونه ماضياً ، لكونه كَالْعَوَضِ مِنْ شَرْطِ «لَوْ» ، الَّذِي  
هُوَ الْمَاضِي ، وَقَدْ جَاءَ مُضَارِعاً ، قَالَ<sup>(٣)</sup> :

٩٣١ تَمَدُّ بِالْأَعْنَاقِ أَوْ تَلَوِيهَا \* وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّا نُشْكِيهَا

من الأولين ، وعلى كل يكون التمييز نفس المنسوب إليه ، إذ المعنى أَكْرِمَ بِصَدِيقَةٍ هِيَ سَعَادٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَبْقَى  
الْخُلَّةُ عَلَى مَصْدَرِيهَا بِمَعْنَى الصَّدَاقَةِ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ التَّمْيِيزُ مُتَعَلِّقًا بِالنَّسَبِ إِلَيْهِ لَا نَفْسَهُ إِذِ الْمَعْنَى أَكْرِمَ  
بَصَدَاقَتِهَا . . .

[ حاشية على شرح بانث سعاد ٦٣٣/١ ] .

والفعل (صدق) يكون لازماً ومتعدياً ، يقال :

صدق في حديثه ، وصدق الحديث ، إذا لم يكذب .

(وموعودها) فيه ثلاثة أوجه أحدها : أَنْ يَكُونَ اسْمٌ مَفْعُولٌ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ الشَّخْصُ الْمَوْعُودُ ،

وَأَرَادَ بِهِ نَفْسَهَا . والثاني : أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ : الشَّيْءُ الْمَوْعُودُ بِهِ ، وَأَرَادَ بِهِ وَصَالُهَا . والثالث :

أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا كَالْعُسُورِ وَالْمِيسُورِ ، أَيْ : الْوَعْدِ .

الشاهد فيه لِمَا تَقَدَّمَ قَبْلَهُ فِي بَيْتِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرٍ .

(١) ط : ساقطة .

(٢) في د : ومع هذا ، فلا شك أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْفِعْلِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ أَغْلَبُ وَأَكْثَرُ .

(٣) لم أهتم إلى قائله . والبيت أورده ابن جني في الخصائص ٧٧/٣ بدون نسبة ، وهو في الخزائن ٥٣٠/٤ بولاق ،

بلا نسبة أيضاً . وفي اللسان (شكا ٣٥٠/٢ ط . الخياط) ، كما يلي :

«تَمَدُّ بِالْأَعْنَاقِ أَوْ تَتَنَبَّهَا

وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّا نُشْكِيهَا

مَسَّ حَوَايَا قَلْبًا نُخْفِيهَا»

وهو في الأضداد للأصمعي ص ٢٠٨ [ ضمن ثلاثة كتب ، هو أحدها ، والاثنان : السَّجِسْتَانِي ، وَابْنُ السَّكَيْتِ

. نَشَرَهَا د . أَوْغِسْتُ هَفْنَرُ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ ، بِبُرُوتِ سَنَةِ ١٩١٢ م ] . وَفِيهِ : تَلَوِيهَا بِدَلِّ تَتَنَبَّهَا .

الشاهد فيه عَلَى أَنَّ جَمْعَ الْمَضَارِعِ خَيْرٌ (أَنَّ) الْوَاقِعَةَ بَعْدَ (لَوْ) قَلِيلٌ ، وَالْكَثِيرُ الْمَاضِي . وَجَوَابُ (لَوْ) مَحذُوفٌ دَلُّ

عَلَيْهِ (تَشْتَكِي) ، وَبَعْدَهُ : مَسَّ حَوَايَا قَلْبًا نُخْفِيهَا .

وجواب «لو» إما فعل مجزوم بلم، نحو: لو ضربتني لم أضربك، أو ماضٍ في أوله لام مفتوحة، وتحذف هذه اللام قليلاً .

وإن وقعت «لو» مع ما في حيزها صلة، فحذف اللام كثير، نحو: جاءني الذي لو ضربته شكرني، وذلك للطول، وكذا إذا طال الشرط بذيله، كقوله تعالى: « وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ » إلى قوله: « مَا نَفِدَتْ <sup>(١)</sup> »، ولا يكون جواب «لو» اسمية <sup>(٢)</sup>، بخلاف جواب «إن»؛ لأنَّ الاسمِيَّةَ صريحةٌ في ثبوت مضمونها واستقراره، ومضمون جواب «لو» مُتَنَفِّ ممتنع، كما ذكرنا .

وأما قوله تعالى: « وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآتَقَوْا لِمَثُوبَةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ <sup>(٣)</sup> »، فلتقدير القسم قبل «لو» وكون الاسمِيَّة جواب القسم لا جواب «لو»، كما في قوله تعالى: « وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ <sup>(٤)</sup> »، وقوله تعالى: « كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴿٥﴾ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ <sup>(٥)</sup> »، وجواب القسم سادٌّ مسدّدٌ جواب «لو» .

وذهب جاز الله <sup>(٦)</sup> إلى أنَّ الاسمِيَّةَ في الآية جواب «لو»، قال: وإنما جعل جوابها اسمية، للدلالة على استقرار مضمون الجزاء .

(١) لقمان / ٢٧؛ والآية بتمامها: « وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ مِدَادٌ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ».

(٢) مع الرضي: أبو حيان [البحر ١/ ٣٣٥]، وابن مالك [التسهيل ٢٤١] .

(٣) البقرة / ١٠٣، ونصها: « وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآتَقَوْا لِمَثُوبَةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ».

(٤) الأنعام / ١٢١، والآية بتمامها: « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ الَّتِي ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجِدُوا كُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ».

(٥) التكاثر / ٦، ٥ .

(٦) الزمخشري . وذكر هذا في تفسيره الكشف جـ ١ ص ٨٦ . هذا، وقد سبق الزمخشري في جواز وقوع جواب (لو) جملة اسمية مكّي بن أبي طالب [المشكل ١/ ٦٦] .

وممن تابع هذين: أبو البقاء [التيبان ١/ ١٠١]، وكمال الدين الأنباري [البيان ١/ ١١٦]، وابن هشام في أحد قوليه [المغني ص ٣٥٩] .

## [ اجتماع الشرط والقسم ، وأحكامهما ]

قوله : « وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط ، لزمه الماضي <sup>(١)</sup> لفظاً أو معنى ، وكان الجواب للقسم لفظاً ، مثل : والله إن أتيتني أو إن لم تأتني : لأكرمك <sup>(٢)</sup> ، وإن توسط بتقدم الشرط أو غيره ، جاز أن يعتبر ، وأن يُلغى ، كقولك : أنا والله إن تأتني أتك وإن أتيتني لا أتيناك ، وإن أتيتني فوالله لا أتيناك ، وتقدير القسم كاللفظ به ، مثل : **لَئِنْ أَخْرَجُوا <sup>(٣)</sup> «و» : وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ <sup>(٤)</sup> . . . » .**

اعلم أن القسم إذا تقدّم على الشرط ، فإما أن يتقدم على القسم ، ما يطلب الخبر ، نحو : زيدٌ والله إن أتيتني يأتك ، وإن زيدا والله إن أكرمتني يُجازك ، أو لا يتقدم ، والأول قد يجيء الكلام عليه في قوله : وإن توسط يتقدم الشرط . . . وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر ، بدليل قوله : أول الكلام .

فنقول :

إذا تقدم القسم أول الكلام ، ظاهراً أو مقدراً ، وبعده كلمة الشرط سواء كانت «إن» أو «لو» أو «لولا» ، أو أسماء الشرط ، فالأكثر والأولى : اعتبار القسم دون الشرط ، فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط ، لقيام جواب القسم مقامه أمّا في «إن» فكقوله تعالى : **«لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ <sup>(٥)</sup> ، الآية ، وأمّا في «لو» فكقوله تعالى : «وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآتَقُوا الْمَثُوبَةَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ <sup>(٦)</sup>» ، وقوله تعالى : «لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴿٥٠﴾ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ <sup>(٧)</sup>» ، ونقول :**

(١) د ، ط : الماضي .

(٢) ط : لأكرمك .

(٣) الحشر / ١٢ والآية بتامها : **«لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُؤْتِلُنَّ إِلَّا دِبْرَهُمْ لَا يَنْصُرُونَ»** .

(٤) من الآية ١٢١ / الأنعام .

(٥) من الآية ١٢ / الحشر .

(٦) من الآية ١٠٣ / البقرة .

(٧) التكاثر / ٥ - ٦ .



والله أن لو جئتني لجئتك ، واللام جواب القسم ، لا جواب «لو» ولو كانت جواب «لو» ، لَجَزَّ حَذْفُهَا ، ولا يجوز في مثله ، وكذا تقول : والله لو جئتني ما جئتك ، ولا تقول : لما جئتك ولو كان الجواب لِلَّوْ ، لَجَزَّ ذَلِكَ ، و (أَنْ) التي بين «لو» والقَسَم عند سيبويه<sup>(١)</sup> : مُوطَّئَةٌ كاللام قبل «إِنْ» ، وقبل أسماء الشرط ، وعند غيره زائدة ، وأما في «لولا» فتقول : والله لولا زيد لضربتك ، قال<sup>(٢)</sup> :

٩٣٢ والله لولا شيخنا عَبَادُ \* لَكَمَرُونَا الْيَوْمَ أَوْ لَكَادُوا

واللام جواب القسم ، لا جواب «لولا» ولذا لم يجوز حذفها .

وأما في أسماء الشرط فكقوله تعالى : «وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآءَ آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ» ، إلى قوله : «لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ»<sup>(٣)</sup> وقوله : «لَمَنْ يَعْكَ مِنْهُمْ لَآ مَلَأَنَّ جَهَنَّمَ»<sup>(٤)</sup> .

ويجوز قليلاً ، في الشعر : اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدُّره ، كقول الأعشى<sup>(٥)</sup> :

(١) الكتاب ١ / ٤٥٥ بولاق .

(٢) لم أعتد إلى قائله . وهذا رجزٌ ، وحاصل معناه أن قوماً تبارزوا في عظم الكمر ، جمع كمره ، وهي رأس الذَّكْر ، فيقول هذا الراجز : إن واحداً من كبارنا اسمه عَبَادُ هو الذي جَعَلْنَا نغلبهم ولولاه لغلَبونا

الخزانة ٤ / ٥٣٠ بولاق ، الاقتضاب ٤١٥ ؛ وفيه : لَكَمَرُونَا عندها أو كادوا بدل لَكَمَرُونَا الْيَوْمَ أو لكادوا .

الشاهد فيه أن اللَّام في (لَكَمَرُونَا) في جواب القسم لا في جواب (لولا) عملاً بالقاعدة حينما يجتمع شرط وقسم .  
(٣) آل عمران / ٨١ ، والآية بنماها : «وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآءَ آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ . وَلَتَنْصُرُنَّهُ . قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ» .

(٤) الأعراف / ١٨ ، ونصها : «قَالَ أَخْرِجْ مِنْهَا مَذْمُومًا مَذْخُورًا لَمَنْ يَعْكَ مِنْهُمْ لَآ مَلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ» .

(٥) شعر الأعشى ص ٨٢ ، شرح القصائد العشر للبريزي ص ٤٤٢ الخزانة ، ٤ / ٥٣٤ ، ٥٤١ ، ٥٤٧ بولاق العيني

٢٨٣ / ٣ و ٤٣٧ / ٤ .

٩٣٣ لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ \* لا تُلفِنَا عن دماء القوم ننتفلُ<sup>(١)</sup> .  
وقال<sup>(٢)</sup>

٩٣٤ لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أصم في نهار القيظ للشمس بادياً  
وقال<sup>(٣)</sup> :

٩٣٥ حلفت<sup>(٤)</sup> له : إن تُدلجَ الليلَ<sup>(٥)</sup> لا يَزُلْ \* أمامَكَ بيتٌ من بيوتِ سائرِ  
وأما لو عُكِسَ<sup>(٦)</sup> الأمرُ ، يعني تَقَدَّمَ الشرط على القَسَم ، فالواجبُ : اعتبارُ  
الشرط ، ولك بعد ذلك إلغاء القَسَم نحو : إن جئتني والله أكرمك ، واعتباره مع  
اعتبار الشرط نحو : إن جئتني فوالله لأكرمَنَّكَ .

وتعليقُ هذه الأحكام مبنيٌّ على مقدمة ، وهي أَنَّ أداتيَّ القَسَم والشرط : أصلهما  
التصدُّر ، كالاستفهام ، لتأثيرهما في الكلام معنىً ، ثم إِنَّ كلاً منهما لِكثرة استعمالهما  
له ، وبُعدهما (٢٦٣/أ) عَمَّا يؤثران فيه ، أي جوابهما ، قد يسقط عن درجة تصدُّره على

(١) ومُنيتَ : ابتليت ، والانفعال : الجُحود . أي : لم ننتفل من قَتَلنا قومَكَ ، ولم نَجحد .  
الشاهد فيه أنه يجوز بقلَّة في الشعر أن يكون الجواب للشرط مع تأخره عن القَسَم ، فإن لَامَ (لئن) موطئة للقسم  
، وقوله (لا تلفنا) جواب الشرط دون القسم .

(٢) بعض بني عقيل . الخزائن ٣٥٨/٤ بولاق ، المص ٤٣/٢ ؛ وفيه : «وجوزُ الفراء وابنُ مالكٍ جعلَ الجواب  
للشرط وإن تأخر ، كقوله : لئن كان . . . » ، العيني ٢٣٨/٤ ، معجم الشواهد ١٩/١ . الشاهد فيه أنه جاء  
(أصم) جواباً مجزوماً لـ (إن) الشرطية بعد تقدم القَسَم المشعر به اللام الموطئة وهو قليل في الشعر .

(٣) أنشده القاسم بن معن عن بعض العرب ، هكذا قال البغدادي نقلاً عن الفراء .  
الخزائن ٥٤٠/٤ بولاق ، معاني القرآن للفراء ٦٩/١ ، المقرب ٤٤/١ ، شرح مجمل الزجاجي ٥٢٩/١ ،  
١٩٩/٢ .

وأراد بالبيت جماعة من أقاربه أو أهله ، يسرون أمام المخاطب يحرسونه .  
الشاهد فيه أنه جزم (لا يزل) في ضرورة الشعر بجعله جواب الشرط ، وكان القياس أن يرفع ويجعل جواباً  
للقسم .

(٤) ط : حقلت .

(٥) ط : ليل .

(٦) د ، ط : انعكس .

جوابه، فيلغى باعتباره، أي : لا يكون في الجوابين علامتهما، أمّا الشرط فنحو :  
 أتيتك إن تأتيني، وأمّا القسم فنحو : زيد والله قائم، وزيد قائم والله، فيضعف  
 أمرهما<sup>(١)</sup>، فلا يكون لهما جواب لفظاً، وأمّا من حيث المعنى، فالذي يتقدم على الشرط  
 جوابه، وكذا ما يتقدم على القسم أو يتخلله القسم، لكن القسم أكثر إلغاء من  
 الشرط، لأنه أكثر دَوْرَاناً في الكلام، حتى رفع الله المؤاخذه به بلا نيّة، لِتَمَرُّنِ  
 أَلَسْتَهُمْ عَلَيْهِ، وَسَمَاهُ لَغْواً فقال تعالى : « لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ »<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً، تأثيره في الأصل، في معنى الجواب : أقل من تأثير الشرط في جوابه؛ لأنّ  
 القسم مؤكّد للمعنى الثابت فيه، فهو كالزائد الذي يَتِمُّ معنى الكلام بدونه، والشرط  
 مورد في جوابه معنى لم يكن فيه، وهو التوقيف<sup>(٣)</sup>، فكانت أداة القسم أَلْيَقَ بالإلغاء  
 عن جوابه من أداة الشرط، فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع إمكان أن لا  
 يُلغى، بخلاف الشرط، تقول : أنا والله أكرمك، بالإلغاء، وقد أمكنك أن تعتبره  
 فتقول : لأكرمك، ولا تقول : أنا إن لقيتني أكرمك بالرفع على أن «أكرمك» خبر  
 المبتدأ وأداة الشرط ملغاة، بل تقول : أكرمك باعتبار الشرط، والجملة الشرطية خبر  
 المبتدأ، ولهذا حُمِلَ قوله<sup>(٤)</sup> :

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ ٥٨١

على التقديم والتأخير<sup>(٥)</sup>، لضرورة الشعر.

- 
- (١) م : فيضعف أمرهما، ويصيران بحيث لا جواب لهما .  
 (٢) المائدة / ٨٩ ، والآية بتمامها : « لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ؛ إِطْعَمُوا عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْهُمْ ثَمَرًا أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ »  
 (٣) يَقْصِدُ أَنْ حَصُولَ الْجَوَابِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى حَصُولِ الشَّرْطِ .  
 (٤) عمرو بن خثّارم البجلي أو جرير بن عبد الله البجلي، وهذا الرجز تقدّم غير مرة .  
 (٥) هذا على مذهب سيبويه ٤٣٨/١ بولاق، والتقدير عنده : إنك تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ . والجواب محذوف .  
 وأما على مذهب المبرد، فإنه على إرادة الفاء . [المقتضب ٧٠/٢ الطبعة الأخيرة] . وانظر النحو الكوفي ص ١٢٠ ،  
 وضرائر الألويسي ص ١٧١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٤٥/٢ .

فإذا تقرّرت هذه المقدمة، قلنا : إذا تقدم القسم على كلمات الشرط، فاعتبار القسم أولى، لتقوّي القسم بالتصدّر الذي هو أصله، وضعف الشرط بالتوسط .

ولا استدلال للكوفيين على أنّ إعمال الأول في باب التنازع أولى، لأنّ الأول، وإن كان بُعد من الثاني، إلّا أنّ هذا البعيد تقوّي بالتصدّر الذي هو حقّه وأصله، والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه وأصله .

وجاز، قليلاً بالنظر إلى ضعف القسم في نفسه، كما ذكرنا: أن يرجح الشرط فيعتبر، لأجل كونه أقرب إلى الجواب، ويلغى القسم، كما مرّ في قوله<sup>(١)</sup>:

لئن مُنيت بنا عن غب معركة . . . البيت ٩٣٣

وإذا تقدم الشرط على القسم، وجب اعتباره، لتقوّيه بالتصدّر مع كونه في الأصل أقوى من القسم، ويجوز لك بعد هذا : اعتبار القسم لإمكانه، نحو: إن أتيتني فوالله لأتيتك، فالقسم وجوابه: جواب الشرط .

ويجوز إلغاء القسم لتوسطه كما ذكرنا: أنه قد يلغى لضعفه مع إمكان اعتباره، فتقول : إن أتيتني والله آتاك، فأتاك جواب الشرط، والشرط وجوابه<sup>(٢)</sup> دالّ على جواب القسم وسادّ مسدّد .

وأما إذا تقدم «لو» و«لولا» على القسم، فالواجب إلغاء القسم، لأنّ جوابها لا يكون إلّا جملة فعلية خبرية، ولا يصحّ أن يكون جملة قسمية، تقول: لو جئتني والله لأكرمك، ولولا زيد والله لضربتك .

قوله : «وإن توسّط»، أي القسم، قوله : «بتقدم الشرط»، قد ذكرناه، قوله : «أو

---

(١) الأعشى . والبيت بتمامه :

لئن منيت بنا عن غب معركة \* لا تُلَفنا عن دماء القوم ننفل

وقد تقدم البيت قبل قليل .

(٢) م : والشرط وجوابه سادّ مسدّد جواب القسم .

غيره» يعني طالب الخبر، كالمبتدأ بلا ناسخٍ أو مع الناسخ، جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى، سواء تقدم على الشرط أو تأخر عنه، فإن تَقَدَّمَ مع الإلغاء<sup>(١)</sup> فنحو : أنا والله إن أتيتني آتِك، ألغيت القسم مع تقدمه على الشرط، وجواز اعتباره، لتقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ، والقسم لغو، كما في : زيدٌ والله يقوم .

وتقول مع الاعتبار : أنا والله إن تأتني لَأَتِيَنَّكَ، اعتبرته نظراً إلى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك : زيدٌ والله ليقومَنَّ .

وهذا كُلُّ بناءٍ على ما تَقَدَّمَ مِنْ أنه، لضعفه، قد يُلغى مع إمكان الاعتبار، إذا كان هناك لجوابه طالب آخر .

وإن تأخر عن الشرط مع الإلغاء<sup>(٢)</sup>، فنحو : أنا إن أتيتني والله آتِك، ألغيته لتقدم طالبن للجواب عليه، أعني المبتدأ، والشرط .

وتقول مع الاعتبار : أنا إن أتيتني فوالله لَأَتِيَنَّكَ، جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط، والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ .

وإن تَوَسَّطَ القسم بتوسط غير الشرط، أي طالب الخبر عليه، ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه، فإن كان الخبر جملةً، جاز أن يعتبر القسم وأن يُلغى نحو : أنا والله لأقومَنَّ، وأنا والله أقوم .

وإن كان الخبر مفرداً، وجب إلغاء القسم لاستحالة اعتباره، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملةً، وذلك نحو : أنا والله قائمٌ .

وعلى هذا، لا يَحْسُنُ إطلاق قول المصنّف<sup>(٣)</sup> : وإن توسط بتقدم غير الشرط، جاز اعتباره وإلغاؤه .

(١) د : فإن تقدم فمع الإلغاء ، نحو ...

(٢) د : فمع الإلغاء ، نحو ...

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٢٥، وشرحه على الكافية ص ١٣١، والفوائد الضيائية ٢/٣٨٥ .

وطريق الحصر أن نقول :

القَسَمُ إمَّا أن يتقدَّم أوَّل الكلام ، أو يتوسطه ، أو يتأخر عنه ، فإن تقدَّم ، وجب اعتباره ، سواءً وَلِيَهُ الشرطُ نحو : والله (٢٦٣/ب) إن أتيتني لَأَتِيَنَّكَ ، أو ، لا ، نحو : والله إني آتِيكَ .

وإن توسط الكلام ، فإمَّا أن يتقدَّم عليه الشرطُ ، أو ، لا ، فإن تقدَّم عليه وَجَبَ اعتبارُ الشرطِ ، وجاز إلغاءُ القَسَمِ واعتباره ، سواءً تقدَّم على ذلك الشرط طالبُ خبرٍ ، نحو : أنا إن أتيتني فوالله لَأَتِيَنَّكَ ، وأنا إن أتيتني والله آتِيكَ ، أو لم يتقدَّم عليه ذلك نحو : إن أتيتني فوالله لَأَتِيَنَّكَ وإن أتيتني والله آتِيكَ .

وإن لم يتقدَّم الشرطُ على هذا القَسَمِ المتوسط ، فإمَّا أن يتأخَّرَ عنه الشرطُ أو ، لا ، فَإِنْ تَأَخَّرَ ، فإن اعتبرتِ القَسَمَ أُلغيتِ الشرطُ ، نحو : أنا والله إن أتيتني لَأَتِيَنَّكَ ، وإن أُلغيتُهُ اعتبرتِ الشرطُ نحو : أنا والله إن تأتني آتِيكَ ، وإن لم يتأخَّرَ عنه الشرطُ ، فإن جاء بعد القَسَمِ جملةٌ جازَ اعتباره وإلغاؤه ، نحو : أنا والله لَأَتِيَنَّكَ ، وأنا والله آتِيكَ ، وإن جاء بعده مفرد وجب إلغاؤه نحو : أنا والله قائمٌ .

وإن تأخر القسم عن الكلام وجب إلغاؤه نحو : أنا قائم والله ، وإن أتيتني آتِكَ والله .

هذا ، وكل موضع قلنا إِنَّ «إِنْ» وما تضمَّن معناها من الأسماء فيه مُلغاة ، أي لا جواب لها ظاهراً ، فالأولى أن لا تعمل ظاهراً<sup>(١)</sup> في الشرط أيضاً ، كما ذكرناه في الجوازم ، فَيَقُلُ نحو : أَجِيْتُكَ إِنْ تَجِيْتُني ، ووالله إِنْ تَجِيْتُني لأَكْرِمَنَّكَ .

وقد جاء ذلك في الشعر ، كقوله<sup>(٢)</sup> :

(١) يعني بأن يكون فعل الشرط ماضياً ، أو مضارعاً منقياً بـ (لم) فلا يكون لها أثر ظاهري فيه .

(٢) الشُّفَرَى (لامية العرب ص ٤٥) .

الخرائة ٥٤١/٤ بولاق ، العيني ٢٦٩/٣ ، المجمع ٣٠/٢ .

والطارق : القادم بالليل . والكاف في (كها) للتشبيه ، أي : كهذا .

٩٣٦ فَإِنْ يَكُ مِنْ جِنٍّ لَأَبْرَحَ طَارِقًا \* وَإِنْ يَكُ إِنْسَاءً، مَاكَهَا<sup>(١)</sup> الْإِنْسُ تَفْعَلُ  
وقوله<sup>(٢)</sup> :

٩٣٧ فَإِنْ تَبْتَشِسَ بِالشَّنْفَرَى أُمُّ قَسْطَلٍ \* لَمَّا اغْتَبَطَتْ بِالشَّنْفَرَى قَبْلُ أَطْوَلُ  
وقوله<sup>(٣)</sup> :

لئن تك قد ضاقتَ عليكم بيوتكم \* ليعلم ربي أن بيتي واسع ٨١٤  
وقوله<sup>(٤)</sup> :

٩٣٨ إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نِعَالَ لَنَا \* إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَتَّعِلُ

---

= الشاهد فيه أن أداة الشرط إذا لم يكن لها جوابٌ في الظاهر يجب أن يكون شرطها ماضياً لفظاً ومعنى، نحو :  
أكرمك إن أتيتني ، أو معنى فقط ؛ نحو : أكرمك إن لم تقطعني ، وقد يجيء في الشعر مستقبلاً كهذا البيت مع  
أنه لا جزاء لها في الظاهر وهو خاصٌ بالشعر .

(١) ط : لها بدل : ماكها .

(٢) الشَّنْفَرَى (لامية العرب ص ٢٦) ، الخزانة ٥٤٤/٤ بولاق . وتبتشس : تحزن ، والقسطل : الغبار ، وأم قسطل  
: اسمٌ للحرب ؛ لأنها تثير الغبار ، واغتبطت : فرحت .

الشاهد فيه أن وقوع المضارع شرطاً لـ (إن) التي لا جواب لها في الظاهر ضرورة ، والقياس : فإن ابتأس .  
وجملة (لَمَّا اغْتَبَطَتْ) جواب قَسَمٍ مقدر ، ودليلٌ على جواب الشرط المقدّر .

(٣) الكميت بن معروف ، وهو غير الكميت بن زيد صاحب الهاشميات . وسبق تخريج البيت .

(٤) الأعشى ، والبيت من معلقته المشهورة (ديوانه ١٤٧ بيروت ، بلا تاريخ) ، شرح القصائد العشر للبريزي ص  
٤٢٧ ؛ وفيه : «أي إن تَرَيْنَا تَبْدَلُ مرةً ، ونتنعم أخرى ، فكذلك سبيلنا . وقيل : المعنى إن ترينا نستغي مرةً ،  
ونفتقر مرةً . وقيل : المعنى إن تَرَيْنَا نَمِيلُ إلى النساء مرةً ، ونتركهنَّ أخرى . وحذف الفاء لعلم السامع ، والتقدير :  
فلنأخذ كذلك نحفى ونتنعل . (وما) زائدة للتوكيد .

قال البغدادي في الخزانة ٥٤٥/٤ بولاق : «ولم يصب البريزي ، وشارحُ جمهرة أشعار العرب في قولها : حذف  
الفاء لعلم السامع ، والتقدير : فلنأخذ كذلك نحفى ونتنعل» .

وجعل «إننا كذلك» جواب قَسَمٍ مقدّر ، ودليلاً على جواب الشرط المقدّر بدليل عدم اقترانها بالفاء .

وانظر الأمالي الشجرية ٢/٢٤٦ ، ٣٤٥ .

الشاهد فيه أن يجيء الشرط (تَرَيْنَا) مضارعاً ضرورة والقياس : إِمَّا رَأَيْتُنَا . ولأم الموطئة مقدرة قبل إن .

فقول المصنف<sup>(١)</sup>: لزمه الماضي لفظاً أو معنى ليس على الإطلاق، والأولى أن يقول: الأكثر كونه ماضياً لفظاً أو معنى، ويعني بالمعنى، نحو: إن لم تَزُرني لأزورك.

وقد تبيّن، أيضاً، أن قوله: وكان الجواب للقسم لفظاً، ليس بحتم، بل قد يجيء الجواب للشرط، كقوله<sup>(٢)</sup>:

لئن مُنيت بناعن غِبُّ معركة... البيت ٩٣٣

ثمّ أعلم أنه لو وقع جواب القسم المتقدم على «إن» الشرطية، وما تضمن معناها: فعلاً ماضياً، نحو لفعل، وما فعل، وإن فعل<sup>(٣)</sup>، فالمراد<sup>(٤)</sup> الاستقبال، لكونه ساداً مسدّ جواب الشرط، قال الله تعالى: «وَلَيْنَ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ»<sup>(٥)</sup>، و: «وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ<sup>(٦)</sup> مِنْ بَعْدِهِ»<sup>(٧)</sup>، و: «وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحاً» إلى قوله: «لَظَلُّوا»<sup>(٨)</sup>.

قوله: «وتقدير القسم كاللفظ به»، أي القسم المُقدّر كالملفوظ به، سواء كان

(١) الإيضاح في شرح الفصل ٢/ ٢٤٨.

(٢) الأعشى. والبيت بتمامه:

لئن مُنيت بنا عن غِبُّ معركة \* لا تُلْفينا عن دماء القوم ننتفيل

وقد تقدّم هذا الشاهد غير مرّة.

(٣) على اعتبار (إن) نافية.

(٤) ط: والمراد.

(٥) البقرة / ١٤٥، والآية بتمامها: «وَلَيْنَ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ يَتَّبِعُونَ قِبْلَتَهُ بَعْضٌ وَلَكِنْ أَتَّبِعْتُ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَ الْوَيْنَ الظَّالِمِينَ».

(٦) قوله: «من أحد من بعده» ليس في ط.

(٧) فاطر / ٤١، ونصّها: «إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا».

(٨) الروم / ٥١، والآية بتمامها: «وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ».



هناك لام موطئة، كما في قوله: «لَيْنَ أَخْرَجُوا»<sup>(١)</sup>، أو لم تكن، كما في قوله: «وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ»<sup>(٢)</sup>، وقال بعضهم<sup>(٣)</sup> إِنَّ قَوْلَهُ: «إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ» جواب الشرط، والفاء مقدرة<sup>(٤)</sup>، ولم يُقدَّر قسماً.

وهو ضعيف<sup>(٥)</sup>؛ لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشعر، كقوله<sup>(٦)</sup>:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا \* ..... ٦٩١

(١) الحشر / ١٢، ونصها: «لَيْنَ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَيْنَ قُتِلُوا لَا يُنْصَرُونَ» وَلَيْنَ نَصَرُوهُمْ لِيُؤْتُوا آلَ ذِي نَرْثِهِمْ لَا يُنْصَرُونَ.

(٢) الأنعام / ١٢١، والآية بتمامها: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْثَالَهُ يَذْكُرْ أَسْمَاءُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلُهُ الْفَسْقُ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجْنِدُوا لَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ».

(٣) الخوفي. [البحر المحيط ٤/ ٢١٣].

(٤) ط: مقدر.

(٥) قال أبو حيان: «وهذا الحذف من الضرائر، فلا يكون في القرآن، وإنما الجواب محذوف» (إنكم لمشركون) جواب قسم محذوف، التقدير: والله إن أطعتموهم... [البحر ٤/ ٢١٣].

(٦) كعب بن مالك الأنصاري (ديوانه ٢٨٨ ط. سامي العاني، بغداد سنة ١٩٦٦م). وقد تقدّم تخريج البيت، وقلنا إن البيت، يُنسب في كتب النحو إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت. وهو بتمامه:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا \* وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

## [ تَقَدُّمُ هَمْزَةِ الاستفهامِ على أدواتِ الشرطِ ]:

وأما إذا تقدمت<sup>(١)</sup> همزة الاستفهام على كلمة الشرط، سواء كانت تلك الكلمة اسماً جازماً، كَمَنْ، وما، وأين، ونحوها، أَوْ حَرْفاً كَأِنْ، ولو، فالجزاء لتلك الكلمة، والاستفهام داخل على الجملتين: الشرط والجزاء، لكونهما كجمله واحدة، نحو: أَمَنْ يَضْرِبُكَ تَضْرِبُهُ، بجزم تضربه، وكذا: أَلَوْ ضَرَبَكَ لَضْرِبْتَهُ، وكذا: أَئِنْ تَأْتِنِي آتِكَ، بالجزم.

ويونس<sup>(٢)</sup> يرفع الجزاء، لاعتماده على الهمزة، ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كَلِمِ الاستفهام، بل يقول: مَنْ إِنْ أَضْرَبَهُ يَضْرِبُنِي، بالجزم لا غير، اتِّفَاقاً؛ لأنَّ الهمزة هي الأصل في باب الاستفهام.

ويقول في الهمزة: أَئِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ، بتقدير: آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي، وكذا: أَمَنْ تَزْرَهُ يَكْرُمُكَ، بالرفع.

والحقُّ هو الأول، أعني مذهب سيبويه<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ كلمات الشرط، إنما تُلغى إذا تَقَدَّمَ عليها ما يستحق الجواب، على ما مَضَى، وههنا ليس كذلك، فالأولى أَنْ يُجْعَلَ الجواب للشرط، ويُجْعَلَ الاستفهام داخلاً على الشرط والجزاء معاً، كدخول الموصول عليهما معاً، نحو: جاءني الذي إِنْ تَأْتَهُ يَشْكُرُكَ، بِجَزْمٍ يَشْكُرُكَ.

والدليل عليه قوله تعالى: « أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ »<sup>(٤)</sup>، والفاء في «فهم»

(١) ط : تقدم .

(٢) الكتاب ١/ ٤٤٣ - ٤٤٤ بولاق . وانظر البحر ٦/ ٣١٠ - ٣١١ .

(٣) الكتاب ١/ ٤٤٣ - ٤٤٤ بولاق .

(٤) الأنبياء / ٣٤، والآية بتمامها: «وَمَا جَعَلْنَا لِلشَّرِّ مِنْ قَبْلِكَ الْخَلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ» .

لجواب الشرط، وفي «أفان» للسببية، ولو كان التقدير: أفهمُ الخالدون، لم يقل: فإن متً، بل كان يقول: أئن متً فهمُ الخالدون، أي: أفهمُ الخالدون إن<sup>(١)</sup> متً، والأصلُ عدمُ الحُكمِ بزيادةِ الفاءِ<sup>(٢)</sup>.

وأما الهمزةُ الداخلةُ على «إذا» فهي في الحقيقة داخلةٌ على ما هو في موضع الجزاء، لأنه ليس بجزاء، كما مضى في الظروف المبنية، بل هو<sup>(٣)</sup> موضوعُ موضعِ الجزاء لغرض<sup>(٤)</sup> ذكرته<sup>(٥)</sup> هناك، فليست «إذا» إذن، مع جملتها، كأن مع جملتها، بل مرتبةٌ جزائها التقدُّمُ، من حيث المعنى، على «إذا» لأنه عاملها، كما تبين في الموضع المذكور، فالاستفهام داخلٌ في الحقيقة عليه.

فمن ثم لم تأتِ الفاءُ في قوله تعالى: «... أَوَإِذَا كُنَّا عِظَمًا وَرَفْنًا أَأَنَّا لَمَبْعُوثُونَ<sup>(٦)</sup> خَلْقًا جَدِيدًا<sup>(٧)</sup>»؛ لأنَّ التقدير: أئننا لفي (٢٦٤/أ) خلقٍ جديدٍ إذا متنا.

ولهذا كثيراً ما يُكرَّر الاستفهامُ في «إنا» نحو قوله: «أَوَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَمًا أَأَنَّا لَمَدِينُونَ<sup>(٨)</sup>»، لطول الكلام وبعْد العهد بالاستفهام حتى يُعلم أنَّ حقَّ الاستفهام أن يدخل على ما هو في موضع الجواب، كما كرر قوله: «فلا تحسبنهم» بعد قوله: لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ<sup>(٩)</sup>... لما طال الكلام، والفاء في «فلا تحسبنهم» زائدة<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٤.

(٢) انظر البرهان ٢/ ٣٦٧، بدائع الفوائد ١/ ٤٩.

(٣) في هذا الشرح.

(٤) ط : ساقط .

(٥) ط : لمعرض .

(٦) د ، ط : ذكرناه .

(٧) ط : «لفي خلق جديد»، وهو تحريف.

(٨) الإسراء / ٤٩، والآية بتمامها: «وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظَمًا وَرَفْنًا أَأَنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا».

(٩) الصافات / ٥٣.

(١٠) آل عمران / ١٨٨، ونصها: «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَنَا وَبِمَا آتَانَا وَيُحْسَدُونَ أَنَّا يُحْمَدُونَ أَنَّا لَنَفْعَلُوكَ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَاقِدٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ».

(١١) انظر البحر ٣/ ١٣٨، المشكل ١/ ١٧٠.

والعامل في «إذا» قوله «لَمَدِينُونَ» مع أَنَّ في أوله همزة الاستفهام، و «إِنَّ»، ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما، وذلك للغرض المذكور فيما تقدم، فهو مثل قولك: أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، «انتصاب» «يوم» بقاءم، على الصحيح، على مَا يَجِيءُ مع كونه خبراً، لِإِنَّ؛ لِغَرَضٍ أَذْكَرُهُ هُنَاكَ<sup>(١)</sup>.

### [دُخُولُ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ]:

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الشَّرْطَ إِذَا دَخَلَ عَلَى الشَّرْطِ، فَإِنْ قَصِدْتَ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ الثَّانِي مع جزائه، جزاءً لِلأَوَّلِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ فِي الْأَدَاةِ الثَّانِيَةِ، لَمَّا ذَكَرْنَا فِي الْجَوَازِمِ عِنْدَ ذِكْرِ مَوَاقِعِ دُخُولِ الْفَاءِ فِي الْجَزَاءِ، تَقُولُ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَإِنْ سَلِمْتَ فَلَكَ كَذَا، وَإِنْ سَأَلْتَ فَإِنْ أَعْطَيْتَكَ فَعَلَيَّْ كَذَا؛ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ بَعْدَ السُّؤَالِ.

وإِنْ قَصِدْتَ إِلْغَاءَ أَدَاةِ الشَّرْطِ الثَّانِي، لِتَحْلُلِهَا بَيْنَ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ، الَّذِي هُوَ جَزْأُهَا مَعْنَى، أَعْنِي الشَّرْطَ الْأَوَّلَ مَعَ الْجَزَاءِ<sup>(٢)</sup> الْأَخِيرَ فَلَا يَكُونُ فِي أَدَاةِ الشَّرْطِ الثَّانِي فَاءً، كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

٩٣٩ فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا، إِنْ وَأَلَّتْ \* رَجُلِي<sup>(٤)</sup> مِنْ هَاتَا فَقُولَا: لَا لَعَاً  
فهو بمنزلة: وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لِأَتِيَنَّكَ، فَثَانِي الشَّرْطَيْنِ لَفْظاً: أُولُهُمَا مَعْنَى.

(١) يَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ (أُمَّا) بَعْدَ قَلِيلٍ.

(٢) ط : الْجَوَابُ .

(٣) هَذَا مِنْ مَقْصُورَةِ ابْنِ دُرَيْدٍ الْمَشْهُورَةِ . (شَرْحُ مَقْصُورَةِ ابْنِ دُرَيْدٍ ص ٣٣، لِلْمَصَاوِي مَكْتَبَةُ الْخَانَجِي بِمِصْرَ سَنَةِ ١٩٥١م).

الْخَزَانَةُ ٥٤٨/٤ بُولَاق، الْمَغْنِي ص ٨٠١؛ وَفِيهِ: «وَأَلَّتْ: نَجَتْ، لَعَا: كَلِمَةٌ تَقَالُ لِلْعَاثِرِ دُعَاءٌ لَهُ بِالسَّلَامَةِ مِنْ عَثَرَتِهِ، وَالْمَعْنَى: إِنْ نَجَوْتَ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ، ثُمَّ إِنْ عَثَرْتَ ثَانِيَةً فَقُولَا لِي: لَا لَعَا؛ أَي: لَا نَجَاةَ». الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ إِنْ دَخَلَ الشَّرْطُ عَلَى شَرْطٍ مِنْ دُونِ فَاءٍ، كَانَ الْجَوَابُ لِلشَّرْطِ الْأَوَّلِ، وَكَانَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ مَعَ جَوَابِهِ جَوَابَ الشَّرْطِ الثَّانِي، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ وَأَلَّتْ نَفْسِي فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا فَقُولَا: لَا لَعَاً.

(٤) م ، ط : نَفْسِي .

ومثله : **إِنْ تُبِتَ<sup>(١)</sup> إِنْ تَذَنْبُ : تُرْحَمُ ، أَيْ : إِنْ أَذْنَبْتَ فَإِنْ تَبِتَ<sup>(٢)</sup> تُرْحَمُ ،** وكذا إِنْ  
كَانَ أَكْثَرَ مِنْ شَرْطَيْنِ ، نَحْوُ : **إِنْ سَأَلْتَ إِنْ لَقَيْتَنِي إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ : أُعْطِيَتْكَ ، أَيْ :**  
**إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَإِنْ لَقَيْتَنِي فَإِنْ سَأَلْتَنِي أُعْطِيَتْكَ ،** فَقَوْلُكَ **فَإِنْ سَأَلْتَنِي** مَعَ الْجَزَاءِ :  
**جَوَابُ : فَإِنْ لَقَيْتَنِي ،** وَقَوْلُكَ : **فَإِنْ لَقَيْتَنِي** مَعَ جَزَائِهِ جَوَابُ : **إِنْ دَخَلْتَ ، . . .** وَعَلَى  
هَذَا فَيَقْسُ ، إِنْ كَانَ أَكْثَرَ .

---

(١) د : إِنْ تُبِتَ .

(٢) د : تَبِتَ .

## [ أَمَّا : معناها ، وأحكامها ]

قوله : «أَمَّا»<sup>(١)</sup> : للتفصيل ، والتَّزَمَ حَذَفُ فِعْلِهَا ، وَعَوَّضَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ

فائِئِهَا : جُزْءٌ مِمَّا فِي حَيْزِهَا مطلقاً ، مثل : أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ

فزيدٌ منطلق ، وقيل : هو معمول المحذوف مطلقاً .

وقيل : إن كان جائز التقديم ، فَمِنَ الْأَوَّلِ ، وَإِلَّا فَمِنَ الثَّانِي .

اعْلَمْ أَنَّ «أَمَّا» موضوعةٌ لِمَعْنَيْنِ : لتفصيل مجمل ، نحو قولك هؤلاء فضلاء ،  
أما زيدٌ ففقيهٌ ، وأما عمروٌ فمتكلمٌ ، وأما بشرٌ فكذا ، إلى آخر ما تَقْصِدُ ، ولاستلزام<sup>(٢)</sup> شيءٍ ،  
لشيءٍ ، أي أَنَّ ما بعدها شيءٌ يلزمه حكمٌ من الأحكام ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ إن فيها معنى  
الشرط ، لأن معنى الشرط ، أيضاً ، هو استلزامُ شيءٍ لشيءٍ ، أي استلزام الشرط  
للجزاء ، كما ذَكَرْنَا فِي الظُّرُوفِ الْمَبْنِيَّةِ<sup>(٣)</sup> ، والمعنى الثاني ، أي الاستلزام : لازم لها  
في جميع مواقع استعمالها ، بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تنجرد عنه ، وقد التزم  
بعضهم هذا المعنى فيها ، أيضاً في جميع مواقعها ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى :  
« وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ » بعد قوله : « فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ »<sup>(٤)</sup> ، على معنى :  
«وأما الراسخون» .

وهذا ، وإن كان محتملاً في هذا المقام<sup>(٥)</sup> ، إِلَّا أَنَّ جَوَازَ السَّكُوتِ عَلَى مِثْلِ  
قَوْلِكَ : أَمَّا زَيْدٌ فَقَاتِمٌ ، يَدْفَعُ دَعْوَى لَزُومِ<sup>(٦)</sup> التَّفْصِيلِ فِيهَا .

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٢ ، والفوائد الضيائية ٣٨٧/٢ .

(٢) معطوف على قوله : لتفصيل مجمل . (٣) في هذا الشرح .

(٤) آل عمران / ٧ ، والآية بتمامها : « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ » .  
[ انظر البحر / ٣٨٥/٢ ]

(٥) أي في الآية المذكورة وما أشبهها . (٦) د : التزام .

وأما بيان معنى الشرط فيها، فبان نقول: هي حرف بمعنى «إن»، وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعاً للتفصيل وهو مقتض تكررها، كما ذكرنا من قولنا: أما زيدٌ ففقيهٌ، وأما عمرو فمتكلمٌ . . . فيؤدي إلى الاستثقال، لهذا أيضاً، وأيضاً، حذف ذلك وجوباً لغرض معنوي، وذلك أنهم أرادوا أن يقوم ماهو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام.

تفسير ذلك: أن أصل: أما زيدٌ فقائم: أما يكن من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ يعني: إن يكن، أي إن يقع في الدنيا شيء، يقع قيام زيد، فهذا جزم بوقوع وقطع به، لأنه جعل وقوع قيامه وحصوله لازماً لوقوع شيء في الدنيا، ومادامت الدنيا باقية، فلا بد من حصول شيء فيها، ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء: لزوم القيام لزيد، حذف الملزوم هو الشرط، أي: «يكن من شيء»، وأقيم ملزوم القيام وهو زيد، مقام ذلك الملزوم، وبقيت الفاء بين المبتدأ والخبر، لأن فاء السببية: ما بعدها لازم لما قبلها، فحصل غرضك الكلي.

فقد تبين أنه حصل لهم من حذف الشرط وإقامة جزء الجزء موقعه، شيان مقصودان مهمان: أحدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال، والثاني قيام ماهو (٢٦٤/ب) الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم، أعني الشرط، وحصل، أيضاً من قيام جزء الجزء موقع الشرط ماهو المتعارف عندهم من شغل حيز<sup>(١)</sup> واجب الحذف بشيء آخر، ألا ترى أن حذف خبر المبتدأ بعد «لولا»، وبعد القسم، لم يُحذف وجوباً إلا مع سدّ جواب «لولا» وجواب القسم مسدّه، وحصل أيضاً، بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها، ولو لم يتقدم جزء الجزء لوقعت فاء السببية في أول الكلام.

(١) أي حيز الشيء الواجب الحذف.

وكذا ، يتقدم على الفاء من أجزاء الجزاء : المفعول به ، أو الظرف ، نحو : « فَأَمَّا <sup>(١)</sup> أَلْيَتِيمٌ فَلَا تَقْهَرُ <sup>(٢)</sup> » ، وَأَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَنَا ذَاهِبٌ ، إذا قصدت أنهما ملزمان لحكم ، والمعنى أن عدم القهر ينبغي أن يكون لازماً لليتيم ، وذهابي : لازماً <sup>(٣)</sup> ليوم الجمعة ، وكذا غير ذلك من معمولات الخبر كالحال نحو : أَمَّا مَجْرُداً فَإِنِّي ضَارِبُكَ ، والمفعول المطلق نحو : أَمَّا ضَرَبَ الْأَمِيرِ فَإِنِّي ضَارِبُكَ ، والمفعول له ، نحو أَمَّا تَأْدِيباً فَأَنَا ضَارِبُكَ ، فلا يستنكر عمل مابعد فاء السببية فيما قبلها ، وإن كان ذلك ممنوعاً في غير هذا المَوْضِعِ ، لأنَّ تقديم معمولات المذكورة ، لأجل الأغراض المهمة المذكورة .

ولا تقول ، مثلاً : إن جئتني ، زيداً فأنا ضارب ، على أن زيداً مفعولٌ ضارب ، إذ لم يحصل بالتقديم شيء من تلك الأغراض .

ثم إنه يجوز التقديم للأغراض المذكورة وإن كان هناك مانع من التقديم غير الفاء ، نحو : أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ زَيْدًا سَاطِرٌ وكذا نحو : أَمَّا زَيْدًا فَمَا أَضْرَبُ .

ولا تُقَدِّمُ من أجزاء الجملة شيئين فصاعداً ؛ لأنك لا تتجاوز قَدْرَ الضَّرُورَةِ ، فلا تقول : أَمَّا زَيْدٌ ، طَعَامُكَ فلا يأكل .

وقد تقع كلمة الشرط ، مع الشرط ، من جملة أجزاء <sup>(٤)</sup> الجزاء ، مَقَامَ الشرط ، كقوله تعالى : « فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ <sup>(٥)</sup> » (أي : أَمَّا يَكُنْ شيء ، فإن كان من الْمُقَرَّبِينَ فله رَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ، فقوله : رَوْحٌ ، جواب «أَمَّا» <sup>(٦)</sup> ، استغنى به

(١) ط : وأما ، وهذا تحريف .

(٢) الضحى / ٩ . انظر الجنى الداني ٥٢٤ - ٥٢٥ .

(٣) تقديره : وأن يكون ذهابي لازماً .

(٤) م ، د : من جملة جزاء إماما مقام شرطها ، كقوله تعالى ...

(٥) الواقعة / ٨٨ ، ٨٩ ، ونصهما : « فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ بُعِيرٌ » . انظر الجنى ٥٢٥ - ٥٢٦ .

(٦) انظر دراسات ق ١ / ٣٣٥ - ٣٣٦ ، والمقتضب ٧٠ / ٢ ، والمُنْكِل ٣٥٤ / ٢ - ٣٥٥ .



عن جواب «إن» والدليل على أنها ليست جواب «إن»: عَدَمُ جوازِ أَمَّا إنْ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ، بِالْجَزْمِ، ووجوبِ أَمَّا إنْ جِئْتَنِي فَأَكْرَمَكَ، مع أنك تُجَوِّزُ إنْ ضَرَبْتَنِي أَكْرَمَكَ بِالْجَزْمِ، أكثر من: إنْ ضَرَبْتَنِي فَأَكْرَمَكَ، قال تعالى: «وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلْكُهُ»<sup>(١)</sup> فَقَدَرَعَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ<sup>(٢)</sup>»، أي: أَمَّا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ، فإذا ما ابتلاه يقول.

وإنما وَجَبَتْ<sup>(٣)</sup> الفاءُ في جواب «أَمَّا»، ولم يَجْزِ الْجَزْمُ وإن كان فعلاً<sup>(٤)</sup> مضارعاً، فلم يَجْزِ: أَمَّا زَيْدٌ يَقُمْ: لأنه لَمَّا وَجَبَ حَذْفُ شَرْطِهَا فلم تعمل فيه، قُبِحَ أنْ تَعْمَلَ في الجزاء الذي هو أَبْعَدُ منها، من الشرط، أَلَّا تَرَى أنه إذا حذف الجزاء في نحو: آتِيكَ إنْ أَتَيْتَنِي، فالأصل أَلَّا<sup>(٥)</sup> تَعْمَلَ الأداة في الشرط<sup>(٦)</sup>، فالجزاء، بعدم الانجرام عند حذف الشرط أولى.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: افْعَلْ وَإِلَّا أَضْرِبْكَ<sup>(٧)</sup>، فإنما انجَزَمَ الجزاء لِعَدَمِ لزومِ حَذْفِ الشرط ههنا.

و«أَمَّا»: بمعنى «إن»، كما ذَكَرْنَا، وَأَمَّا تَفْسِيرُ سَيُوبِهِ<sup>(٨)</sup> لقولهم: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ، بِمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فزَيْدٌ<sup>(٩)</sup> قائم، فليس لأن «أَمَّا» بمعنى «مهما». وكيف؟ وهذه حرفٌ، و«مهما» اسمٌ، بل قَصْدُهُ إلى المعنى البحث؛ لأن معنى مهما يكن من شيء فزَيْدٌ قائمٌ: إن كان شيء فزَيْدٌ قائمٌ، أي: هو قائم البتة.

(١) ط: ابتليه.

(٢) الفجر/ ١٦؛ ونصها: «وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلْكُهُ فَقَدَرَعَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ».

(٣) ط: وجبت.

(٤) يعني: وإن كان جوابها فعلاً مضارعاً.

(٥) ط: فالأصل أن تعمل الأداة...

(٦) لأن الأصل أن يكون شرطها حيثئذ ماضياً أو مضارعاً منفياً بـ (لَمْ).

(٧) أي بجزم الجواب، مع أن الشرط محذوف.

(٨) قال سيوبه: «وَأَمَّا (أَمَّا) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبدالله مهما يكن من أمره فهو منطلق». [الكتاب

٣١٢/٢ بولاق].

(٩) انظر المقتضب ٣٥٤/٢، و ٢٧/٣، والخصائص ٣١٢/١-٣١٣.

ويجوز أن يكون «أماً» عند الكوفيين: «إِنْ» الشرطية ضُمَّتْ إِلَيْهَا «ما» عند حذفِ شرطها، على ما بَيَّنْتُ<sup>(١)</sup> من مذهبهم في: «أماً»<sup>(٢)</sup> أنت منطلقاً، انطلقت<sup>(٣)</sup>.

ولا تحذف الفاء في جواب «أماً» إلا لضرورة<sup>(٤)</sup> الشَّعْر، نحو قوله<sup>(٥)</sup>:

٩٤٠ فَأَمَّا الصَّدُورُ، لا صدور لجعفر<sup>(٦)</sup> \* ولكن أعجازاً شديداً ضريرها

أو مع قول محذوف يدل عليه مَحْكِيهِ، كقوله تعالى: «وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ<sup>(٧)</sup> تَكُنْ ءَايَتِي<sup>(٨)</sup>»، أي فَيَقَالُ لهم: أَفَلَمْ تَكُنْ.

ولا يقع بين «أماً» وفائِها، جملة تامَّةٌ مستقلةٌ، نحو: أما زيد قائم، فعمرو كذا؛ لأنَّ الواقع بينهما، كما مَضَى، جُزْءُ الْجَزَاءِ، المقصود كونه ملزوماً للحكم الذي تضمنه مابعد الفاء، فلا يكون جملة تامَّةٌ مستقلةٌ.

واعلم أنه<sup>(٩)</sup> يأتي بعد «أماً»، ما يتكرر ذكره بعد فائِها، وذلك إما مصدر مكرر

(١) في الشرح الأول، باب خبر كان وأخواتها.

(٢) «والتقدير فيه: أَنْ كُنْتَ منطلقاً انطلقت معك». [الإنصاف، المسألة ١٠ (٥٢/١)]. وَأَنْ ههنا يراها الكوفيون بأنها شرطية أنابت مَنَابَ (إِنْ).

(٣) م: أما أنت منطلقاً، انطلقت، كما مرَّ في قسم الأسماء.

(٤) انظر شواهد التوضيح ص ١٣٦ وما بعدها.

(٥) قائله من قبيلة تسمى الضُّباب، بكسر الضاد.

الخزاعة ٥٥١/٤ بولاق، ابن يعيش ١٣٤/٧، ١٢/٩؛ وفيه: فاما صدور بدل فاما الصدور.

والأعجاز جمع عجز، وهو من كل شيء مؤخره. وأراد به ههنا النساء؛ لأنهن متأخرات خلف الرجال.

الشاهد فيه أنه لا تُحذف الفاء من جواب (أماً) إلا في الضرورة، فإنَّ التقدير: فلا صدور لجعفر. وأقول: قد حُوِّلَتْ هذه القاعدة في أحاديث شريفة. [انظر شواهد التوضيح ص ١٣٦].

(٦) ط: لديكم.

(٧) ط فاما... ألم، وهو تحريف.

(٨) الجاثية/ ٣١، والآية بتمامها: «وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَتِي سَتْلَى عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا تُجْرِمِينَ».

[انظر معاني الفراء ٤٩/٣].

(٩) ط: أنه قد يأتي...

ضمناً بأن يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر، نحو: أَمَّا سِمْنًا، فسمين، وأَمَّا علماً فعالم، وإمّا صفة تكرر لفظها بعد الفاء، نحو قولك: أَمَّا صديقاً مضافاً فليس بصديق، وأَمَّا عالماً فعالم ونحو ذلك، وإمّا غير ذلك نحو: أَمَّا البصرة فلا بصرة لك، وأَمَّا أبوك فلا أبالك وأما العبيد فذو عبيد<sup>(١)</sup>، وأَمَّا زيد فقد قام زيد.

فالمنكر من المصدر والوصف، يجب عند الحجازيين، نصبهما<sup>(٢)</sup>، ويختار ذلك بنو تميم، لا إلى حَدِّ الوجوب، والمعرّف من المصدر، يَجِبُ رفعُهُ عند بني تميم، على ما يعطيه ظاهر لفظ سيبويه<sup>(٣)</sup>، والأولى أنهم يُجيزون الرفع والنصب فيه، كما يجيء وأما الحجازيون فإنهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرّف من الوصف، مرفوعٌ عند الجميع (٢٦٥ / أ) بلا خلافٍ.

وأَمَّا غير المصدر والوصف، فمرفوعٌ عند الجميع معرّفاً كان أو منكراً إلا ما سيجيء.

فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك، على الابتداء عند الفريقين، وأَمَّا النصب، فإن سيبويه<sup>(٤)</sup> ذَكَرَ أَنَّ ذلك، في المصدر، معرّفاً كان أو منكراً، على أنه مفعول له عند الحجازيين، فقال شُراحُ كلامه: وذلك لأنه رَأَهم يَنْصِبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولاً له، فمعنى، أَمَّا سِمْنًا فسمين: مهما يذكر زيد لأجل السَّمْن فهو سمين، وكذا المعرّف نحو: أَمَّا العِلْمُ فعالم، أي: مهما يذكر زيد لأجل العِلْم فهو عالم.

قال<sup>(٥)</sup> سيبويه: ونصب المنكر عند بني تميم على الحال، قال: لأنهم لمّا لم

(١) هكذا مثّل سيبويه في الكتاب ١٩٥/١ بولاق.

(٢) التثنية باعتبار أن المنكر قد بين باثنتين، هما: المصدر، والوصف.

(٣) الكتاب ١٩٥/١ وما بعدها. ط. بولاق.

(٤) الكتاب ١٩٥/١ وما بعدها. وانظر المقتضب ٣٥٤/٢، والأمالى الشجرية ٣٤٩/٢، والهَمْع ٦٨/٢.

(٥) م: وحمل سيبويه نصب المصدر المنكر على الحال... (٦) الكتاب ٣٨٤/١ هارون.

يُجِزُوا في معرّف المصدر إلّا الرفع، عَلِمْنَا أَنَّ نصب المنكر على الحال، والعامل فيه إمّا محذوف قبله، كما تقول في أمّا علماً فعالم: مهما تذكر زيدا عالماً فهو عالم، أو المذكور بعده، أي: عالم، في مثالنا، فيكون حالاً مؤكّدةً.

قال سيبويه<sup>(١)</sup>: أمّا الرفع في المصدر فعلى أنه مبتدأ، والعائد إليه محذوف، فمعنى أمّا العلم فعالم، أي: فعالم به، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>(٢)</sup> أي<sup>(٣)</sup>: لا تُجْزَى فيه.

أقول: والدليل على أنه يجوز عند بني تميم نصب معرّف المصدر: أنهم جَوَزُوا، على ما حكى سيبويه<sup>(٤)</sup> عنهم، أمّا العلم فعالم بزيد، أي فهو عالم بزيد العلم، فكذا ينبغي أن يجوز عندهم: أمّا الضرب فضارب، أي: فانا ضارب الناس، فيكون نصب المصدر المعرّف، على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء.

وأمّا نصب الوصف المنكر، فعلى الحال عند الجميع، والعامل فيه أحد الشئتين المذكورين في المصدر الواقع حالاً عند بني تميم.

وأقول: كَوْنُ المصدر المنصوب مفعولاً له عند الحجازيين، لا دليل عليه، ولو كان كذا لجاز: أمّا للسّمن فسمين، وأمّا للعلم فعالم.

والأولى أن يقال: المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على أنه حال ممّا بعد الفاء، وفي المصدر المعرّف، على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء، وأمّا المرفوع فعلى أنه مبتدأ، ما بعد الفاء خبره، بلا تقدير ضمير، كل ذلك عند كلا الفريقين.

(١) الكتاب ٣٨٦/١ هارون.

(٢) البقرة / ١٢٣، والآية بتامها: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

(٤) الكتاب ٣٨٥/١ هارون.

(٣) ط: أي لا يجزي فيه شيئاً.

وَكَشَفُ الْقِنَاعِ عَنْهُ أَنْ نَقُولَ :

إِنْ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ إِنَّمَا يَقَالُ إِذَا ادَّعَى شَخْصٌ ثُبُوتَ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ يُدَّعَى لَهُ ذَلِكَ، فَيُسَلَّمُ السَّامِعُ بَعْضَ تِلْكَ الدَّعَاوَى أَوْ يَدْفَعُ، كَمَا تَقُولُ، مَثَلًا: أَنَا سَمِينٌ وَأَنَا عَالِمٌ، فَيَقُولُ السَّامِعُ: أَمَّا سَمِينًا<sup>(١)</sup> فَلَسْتُ بِسَمِينٍ، وَأَمَّا عَالِمًا<sup>(٢)</sup> فَعَالِمٌ، فَهَذَا حَالٌ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَمَّا إِذَا كُنْتَ سَمِينًا، وَادَّعَيْتَ ذَلِكَ فَلَسْتُ بِسَمِينٍ، وَأَمَّا إِذَا كُنْتَ عَالِمًا، أَيِ أَبَدَيْتَ مِنْ نَفْسِكَ الْعِلْمَ وَتَزَيَّنْتَ بِهِ وَادَّعَيْتَ ذَلِكَ، فَأَنْتَ فِي الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ، كَمَا يَقَالُ: إِذَا كُنْتَ مُؤْمِنًا فَكُنْ مُؤْمِنًا، وَإِذَا كُنْتَ عَالِمًا فَانَا عَالِمٌ مِثْلَكَ، وَإِذَا كُنْتَ فِي أَمْرٍ فَكُنْ فِيهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، عَلَى أَحْسَنِ التَّأْوِيلَاتِ<sup>(٤)</sup>، أَيِ: يَا أَيُّهَا الْمَدْعُونَ لِلْإِيْمَانِ: آمِنُوا حَقِيقَةً، فَالْحَالُ، عَلَى هَذَا، مِمَّا بَعْدَ الْفَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ يَكُنْ شَيْءٌ فَأَنْتَ عَالِمٌ عَالِمًا أَيِ: أَنْتَ عَالِمٌ حَقِيقَةً، حِينَ كُنْتَ عَالِمًا صَوْرَةً، وَفِي زَيِّ الْعُلَمَاءِ.

وَالْمَصْدَرُ الْمَنْكُرُ بِمَعْنَى الْوَصْفِ، حَالٌ أَيْضًا، عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، أَوْ نَجْعَلُهُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، عَلَى أَنَّ مَعْنَى، أَمَّا سَمِينًا فَمَسْمِينٌ: إِنْ يَكُنْ شَيْءٌ فَهُوَ سَمِينٌ سَمِينًا، وَكَذَا فِي نَحْوِ: أَمَّا سَمِينًا فَلَا سَمِينَ، أَيِ: أَمَّا يَكُنْ شَيْءٌ فَلَا سَمِينَ فِيهِ سَمِينًا.

وَأَمَّا الْمَصْدَرُ الْمَعْرُوفُ، فَمَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، لِأَغْيَرِ، مِمَّا بَعْدَ الْفَاءِ، فَمَعْنَى، أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ: أَمَّا يَكُنْ شَيْءٌ فَزَيْدٌ عَالِمٌ الْعِلْمَ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى أَنَّهُ كَيْفَ يَعْمَلُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ فِيمَا قَبْلَهَا فِي نَحْوِ: أَمَّا سَمِينًا فَمَا أَنْتَ بِسَمِينٍ، أَوْ فَأَنْتَ<sup>(٥)</sup> سَمِينٌ، فَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لِلْغَرَضِ الْمَذْكُورِ.

(١) ط : سَمِينًا .

(٢) ط : عَالِمًا .

(٣) النساء ١٣٦، وَنَصُّهَا: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابَ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ. وَالْكِتَابَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا .

(٤) وَمِنْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ أَنَّ الْمَعْنَى: اسْتَمِرُّوا وَابْتَنُوا. (٥) د ، ط : فَإِنَّكَ .

وَأَمَّا الرفع نحو: أَمَّا السَّمْنُ فسمينُ وَأَمَّا الْعِلْمُ فعالمٌ، فإنما جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدأ لأنَّ التقدير: أَمَّا السَّمْنُ فأنت صاحبه، وسمينُ، وعالمٌ، في مثله، خَبَرٌ مبتدأ محذوف، أي: أنت سَمِينٌ، وَزَيْدٌ عالمٌ، ومعنى سمين وعالم، ذوسَمْن وذوعِلْم، فهو كالظاهر القائم مقام المضمَر، نحو<sup>(١)</sup>:

لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ \* [نَعَصَ الموتُ ذا الغنى<sup>(٢)</sup> والفقيرا] ٦٠

وكذا حال الرفع في غير المصدر، نحو: أَمَّا العبيدُ فذو عبيد، أي أنت صاحبهم ولم تَقُل: فذوهم، لأنَّ «ذو» لا يضاف إلى مضمَر.

وكذا الوصفُ المرفوعُ، نحو: أَمَّا الْعِلْمُ فعالمٌ، أي: فأنت عالمٌ أي: فأنت هو، وَأَمَّا نحو: أَمَّا العلمُ فلا علم، وَأَمَّا العالمُ فلا عالم، فاستغراق، لا علم، ولا عالم، كالضمير الراجع إلى المبتدأ، وقولك: أَمَّا العلمُ، فَلَكَ عِلْمٌ، أي لك شيء منه، وَأَمَّا العالمُ فلست بعالمٍ أي: لست به.

وإنما اِكْتَفَوْا، مطرداً، في مثل هذا الخبر، السَّادُّ مَسَدُّ المضمَر، وإن لم يَطْرُدْ ذلك في غيره، على الأصَحَّ، كما مضى في باب المبتدأ، نحو: زيد ضرب (٢٦٥/ب) زيدٌ، لأنهم لَمَّا غَيَّرُوا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسطِ الفاء فكأنهما ليسا بمبتدأ وخبر.

وَأَمَّا غير المصدر والصفة، نحو: أَمَّا العبيدُ فذو عبيد، فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات، مُعَرِّفاً كان أو، لا.

وَرَوَى يُونُسُ<sup>(٣)</sup> عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ نَصْبَهُ، قال سيويهِ<sup>(٤)</sup>: هي

(١) سبق تخريجه ص ٢٧٣ من القسم الأول.

(٢) ليس في د، ط.

(٣) في سيويهِ ٣٨٩/١ هارون: «وزعم يونسُ أنَّ قوماً من العرب يقولون: أَمَّا العبيدُ فذو عبيد، وَأَمَّا العبدُ فذو

عبدٍ، يُجْرُونَهُ مُجْرَى المصدر سواءً. (٤) الكتاب ٣٨٩/١ هارون؛ وفيه: وهو قليلٌ خبيثٌ...».

خبيثة<sup>(١)</sup> قليلة، قال، ومع ذلك، لا يجوز هذا النصب الضعيف في المَعْرِفِ، إلا إذا كان غير مُعَيَّن، ليكون في موضع الحال، كما في: الجَمَاءُ الغفير، وأما إذا أردت بالعبيد عبيداً مُعَيَّنَةً، فلا يجوز فيه إلا الرفع، كما في قولك: أَمَّا البصرة فلا بَصرة لك، وأما أبوك فلا أبا لك.

أقول: أَمَّا الحمل على الحال في مثله فضعيف، ولا معنى له، بل هو على أنه مفعولٌ به لِمَا بَعْدَ الْفَاءِ، لأنَّ معنى ذو عبيد: أي يملكهم، وذلك، كما رَوَى الكِسَائِيُّ: أَمَّا قَرِيشاً فَأَنَا أَفْضَلُهُمْ، أي أغلبهم في الفضل.

وقولهم: أَمَّا أَنْ يَكُونَ عَالِماً فَهُوَ عَالِمٌ، «أَنْ» فيه مبتدأ، أي: أَمَّا كونه عالماً فحاصل، والخبر مدلول ما بعد الفاء، وكذا قولهم: أَمَّا أَنْ لَا يَكُونَ عَالِماً فَهُوَ عَالِمٌ، أي: أَمَّا عَدَمُ كونه عالماً فليس بحاصل.

وقال سيبويه<sup>(٢)</sup>: «لا» في: أَنْ لَا يَكُونَ، زائدة، كما في قوله: «لَا يَلْعَلُ أَهْلُ آلِ كَيْتٍ»<sup>(٣)</sup>.

وفي الصور التي ذكرتها خَبَطُ كثيرٌ للنحاة، وهذا الذي ذكرته أقرب عندي.

وقد تُحذف<sup>(٤)</sup> «أَمَّا» لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى: «وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ» وَبَابُكَ

(١) عَلَّقَ السِّيرَافِيُّ عَلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ، فَقَالَ:

«وَكَانَ الْمَبْرَدُ لَا يُجِيزُ النَّصْبَ وَلَا يَرَى لَهُ وَجْهًا، وَكَانَ سِبْوَيه يُجِيزُ النَّصْبَ عَلَى ضَعْفِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعَبِيدُ بِغَيْرِ أَعْيَانِهِمْ لِيَلْحَقَ بِالْمَصَادِرِ الْمُبْهَمَةِ.

وَكَانَ الرَّجَاجُ يَتَأَوَّلُ فِي نَصْبِ الْعَبِيدِ تَقْدِيرَ الْمَلِكِ، وَالْمَلِكُ مُصَدَّرٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَمَّا مَلِكُ الْعَبِيدِ، كَمَا تَقُولُ:

أَمَّا ضَرْبُ زَيْدٍ فَأَنَا ضَارِبُهُ. [سيبويه ٣٨٩/١ هارون هامش (١)]

(٢) عِبَارَةُ سِبْوَيه ٣٩٠/١ هَارُونُ كَمَا يَلِي:

«... فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَمَّا أَنْ لَا يَكُونَ يَعْلَمُ فَهُوَ يَعْلَمُ وَأَنْتَ تَرِيدُ يَكُونُ، كَمَا جَاءَتْ: «لَا يَلْعَلُ أَهْلُ

آلِ كَيْتٍ» فِي مَعْنَى لِأَنْ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ.

(٣) الْحَدِيدُ ٢٩، وَالْآيَةُ بِتَمَامِهَا: «لَا يَلْعَلُ أَهْلُ آلِ كَيْتٍ أَلَّا يَقْدُرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ

اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ». (٤) ط: يَحْذِفُ.

فَطَهَّرَ ۖ وَالرُّجْزَ فَاهَجَرَهُ ۖ ﴿١﴾، و : هَذَا فَلْيَذْوِقُوهُ ۖ ﴿٢﴾، و : «فِي ذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا» <sup>(٣)</sup> وإنما يَطْرُدُ ذَلِكَ، إذا كان مابعد الفاء أمراً أو نهياً، وما قبلها منصوبٌ به أو بمفسَّر به، فلا يقال: زيداً فضربت، ولا زيداً فضربته، بتقدير «أمّا»، وأما قولك: زيد فوجد، فالفاء فيه زائدة <sup>(٤)</sup>، وقوله <sup>(٥)</sup>:

وقائلة: خَوْلَانُ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ \* ... ٧٧

قد ذكرنا في باب <sup>(٦)</sup> المبتدأ، أن مثله على كلامين <sup>(٧)</sup> عند سيبويه، وعلى زيادة الفاء عند الأخفش <sup>(٨)</sup>

وإنما <sup>(٩)</sup> جاز تقدير «أمّا» بالقيد المذكور، لأنَّ الأمر، لإلزام الفعل لفاعله، والنهي لإلزام ترك الفعل لفاعله، فناسباً لإلزام الفعل أو تركه للمفعول وذلك بأن يقدر

(١) المُدَّتْر / ٣، ٤، ٥.

(٢) ص / ٥٧؛ ونصها: «هَذَا فَلْيَذْوِقُوهُ حَيْثُ وَعَسَاقُ».

(٣) يونس / ٥٨، والآية بتمامها: «قُلْ يُفَضِّلُ اللَّهُ وَرَحْمَتَهُ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ».

(٤) المقتصد ٣١٣/١، إيضاح الشعر ٧٤/ب، المُساعد ٢٤٦/١.

(٥) لم يُعرَف. والبيت بتمامه:

وقائلة: خَوْلَانُ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ \* وأكرومة الحَيِّينِ خَلُوكُما هِيا

وقد تقدم تخريج البيت.

(٦) في الشرح الأول.

(٧) في الكتاب ٧٠/١ بولاق: ساق سيبويه هذا الشاهد على أنَّ (خَوْلَان) على تقدير مبتدأ، ولا يصحُّ كونه مبتدأ

دخلتِ الفاء على خبره؛ لأنه لا يجوز زيد فمنطلق.

وفي ٧٢/١ بولاق: أنَّ الشاعر جاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر.

(٨) في معاني القرآن للأخفش ٨٠/١ مايلي:

«... لو قلت: عبدُ الله فيَنْطَلِقُ، لم يَحْسُنْ، وإنما الخبر هو المضمر... وهو مثل قوله:

وقائلة: خَوْلَانُ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ...»

كانه قال: هؤلاء خَوْلَانُ، كما تقول: الهلاكُ فانظُرْ إليه، كأنك قلت: هذا الهلاكُ فانظر إليه، فأصمر الاسم،

وإذن فإنَّ الأخفش لم يذهب إلى زيادة الفاء كما نُسِبَ إليه!

(٩) د: وإنما جاز ذلك في الأمر والنهي خاصة مع المنصوب بهما فحسب؛ لأنَّ الأمر لإلزام الفعل...



«أُمَّا» قبل المنصوب، وتدخل<sup>(١)</sup> فاؤها على الأمر والنهي، فَإِنْ ما قبل فاءِ «أُمَّا» منزومٌ لِمَا بعدها، كما ذَكَّرْنَا.

وأما قوله تعالى: «وَاذْلَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَسْقُوتُونَ»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْأُوا»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «فَاذْلَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا»<sup>(٤)</sup>...

فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط، كما ذكر سيويه في نحو قولهم: زيد حين لقيته فانا أكرمه، على ما مر في الجوازم، وذلك في «إذ» مطرد، على ما مر في الظروف المبنية.

ويجوز أن يكون قوله: «وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ»<sup>(٥)</sup> وقوله: «فَاذْلَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ»<sup>(٦)</sup>، من باب: «وَالرَّجَزَ فَاهْجُرْ»<sup>(٧)</sup> أي: مما أضمر فيه «أُمَّا».

وإنما جاز إعمال المستقبل الذي هو «فَيَسْقُوتُونَ» و «فَأَوْأُوا»<sup>(٨)</sup> و «فَأَقِيمُوا»<sup>(٩)</sup> في الظروف الماضية التي هي: «وَاذْلَمْ يَهْتَدُوا»<sup>(١٠)</sup> و «وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ»<sup>(١١)</sup> و: «فَاذْلَمْ تَفْعَلُوا»<sup>(١٢)</sup>،

(١) م: ويجيء بالفاء في الأمر والنهي...

(٢) الأحقاف / ١١، والآية بتمامها: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْلَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَسْقُوتُونَ هَذَا إِلَافٌ قَدِيمٌ».

(٣) الكهف / ١٦؛ ونصها: «وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْأُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَاقًا».

(٤) المجادلة / ١٣، ونصها: «هَآ أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُفَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِ كُفْرٍ صَدَقْتُمْ فَاذْلَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَيْرُ رِيَّاسَاتٍ لِلْمُتَّقِينَ».

(٥) من الآية ١٦ / الكهف.

(٦) من الآية ١٣ / المجادلة.

(٧) من الآية ٥ / المذثر.

(٨) من الآية ١١ / الأحقاف.

(٩) من الآية ١٦ / الكهف.

(١٠) من الآية ١٣ / المجادلة.

(١١) من الآية ١١ / الأحقاف.

(١٢) من الآية ١٦ / الكهف.

(١٣) من الآية ١٣ / المجادلة.

وإن كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي مُحالاً لما ذكرنا في نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَمِنْطَلِقُ:، مِنَ الْغَرَضِ الْمَعْنَوِيِّ، أَي قَصْدِ الْمَلَاظِمَةِ، حَتَّى كَأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ الْمُسْتَقْبَلَةَ، وَقَعَتْ فِي الْأَزْمَنَةِ الْمَاضِيَةِ، وَصَارَتْ لَازِمَةً لَهَا، كُلُّ ذَلِكَ لِقَصْدِ الْمِبَالِغَةِ.

قوله: «وهو معمولٌ لما في حَيِّزِها، أي: ما بين «أَمَّا» والفاء: معمول لما في حَيِّزِ الفاء، أي لما بعدها، وليس ذلك بِمُطْلَقٍ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ فِي نَحْوِ: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ، خَارِجٌ عَنْهُ، إِذِ الْعَامِلُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ عِنْدَهُ، وَكَذَا أَدَاةُ الشَّرْطِ مَعَ الشَّرْطِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: «فَأَمَّا<sup>(٢)</sup> إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّرِينَ<sup>(٣)</sup>»، خَارِجَةٌ عَنْهُ.

قوله: «مطلقاً» أي سواء كان ما بعد الفاء شيءٌ يجب له صدر الكلام كإِنْ، وما، النافية في نحو: أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّكَ مُسَافِرٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَذَلِكَ لِلْغَرَضِ الْمَذْكُورِ. هَذَا مَذْهَبُ الْمَبْرَدِ<sup>(٤)</sup>، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ<sup>(٥)</sup>.

وقال بعضهم: هو معمولٌ للمحذوف مطلقاً، أي سواء كان بعد الفاء شيءٌ يمنع مِنْ عَمَلِ ما بعدَ<sup>(٦)</sup> الفاء فيما قبلها، أَوْ، لَا.

فنحو أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ، عِنْدَهُ، بِتَقْدِيرِ: أَمَّا ذَكَرَ زَيْدٌ فَهُوَ قَائِمٌ، وَأَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَزَيْدٌ قَائِمٌ، أَي: أَمَّا ذَكَرْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ...

وليس ذلك بشيءٍ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ النَّصْبُ فِي نَحْوِ: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ، عَلَى تَقْدِيرِ: أَمَّا ذَكَرْتَ زَيْدًا فَهُوَ قَائِمٌ، وَلَا يَجُوزُ اتِّفَاقًا، وَلِجَازِ الرِّفْعِ فِي أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ بَعِيدٍ أَي قَائِمٌ فِيهِ.

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦١، ٢٦٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٢.

(٢) ط: أما، بلا فاء، وهذا تحريف.

(٣) الواقعة / ٨٨.

(٤) المقنن ٢/٧٠.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦١، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٢.

(٦) ط: يمنع من عمل ما بعده فيما قبل الفاء...

ولإنما ارتكب هؤلاء هذا المذهب، نظرًا إلى أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو: أما زيد فقائم.

ولم يتنبهوا إلى أن التقديم في مثل هذا المقام الخاص، للأغراض<sup>(١)</sup> المذكورة.

وذهب المازني إلى أنه: إن لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدّر، كإن، و«ما»، أو مانع آخر من (٢٦٦/أ) عمل العامل فيما قبله، ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه، نحو: أما زيداً فأنا رجل ضارب، أو كون المعمول تمييزاً وعامله اسم تام، نحو: أما درهماً فعندي عشرون، أو كون العامل مع نون التأكيد نحو: أما زيداً فلا ضربته، أو صلة<sup>(٢)</sup> نحو: أما القميص فإن تلبس خير لك، فإن لم يكن أحدها، فالعمل لما بعد الفاء، وإن كان بعد الفاء أحد هذه الموانع، فالعامل هو المقدر، وهو معنى قوله: وإلا فمِن الثاني.

وليس، أيضاً بشيء، لأنه إذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد، وهو الفاء، فلا بأس بجوازه مع مانعين أو أكثر، لأن الغرض مهم<sup>(٣)</sup>، فيجوز، لتحصيله، إلغاء ما نعين فصاعداً، والدليل على ذلك: امتناع النصب في نحو: أما زيد، فإنه قائم، ولو كان معمولاً لمقدّر لم يمتنع تقدير ناصب، نحو: ذكرت، وغيره.

قال ابن خروف: وقد تبدّل<sup>(٤)</sup> الميم الأولى من أمّا ياء<sup>(٥)</sup>، قال<sup>(٦)</sup>:

٩٤١ رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ \* فَيَضْحَى ، وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصُرُ

(١) م : للغرض الذي ذكرنا . (٢) د : وإما صلة . (٣) م : لأن الغرض قوي .

(٤) المغني ص ٧٩ . (٥) «فقالوا : «أَيَّمَا» هروياً من التضعيف . . . [المنع ٣٧٥/١] .

(٦) عُمر بن أبي ربيعة . (ديوانه ٩٤) .

الخزانة ٤٢١/٢ ، ٥٥٢/٤ بولاق ، الأزهية ١٤٨ ط ٢ ، رصف المباني ٩٩ ، شرح جمل الزجاجي ٥٧٤/٢ ، المغني ص ٧٩ ، المنع ٣٧٥/١ .

و(عارضت) : غدت في عرض السماء . (يَضْحَى) : يبرز للشمس .

(يخصر) : يبرد . والبيت كناية عن مواصلة السفر في النهار ، وفي العشي . الشاهد فيه أنه قد تبدل الميم الأولى من (أما) ياء ، فيقال : أَيَّمَا .

## [حَرْفُ الرَّدْعِ ، وَأَوْجُهُ اسْتِعْمَالِهِ]

قوله : «حَرْفُ الرَّدْعِ : كَلَّا ، وقد جاء بمعنى : حقاً<sup>(١)</sup>» .

الرَّدْعُ بمعنى الزَّجْر<sup>(٢)</sup> ، تقول لشخص ، فلان يبعضك ، فيقول : كَلَّا ، رَدْعاً لك ، أي : ليس الأمر كما تقول ، وتكون ، أيضاً ، رَدْعاً للطالب ، كقوله تعالى : «رَبِّ ارْجِعُونِ \* ﴿١١﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا<sup>(٣)</sup>» ، وقد يكون «كَلَّا» ، من كلام المتكلم بما قبلها ، وذلك إذا أخبر عن غيره بشيء مُنْكَرٍ ، فيذكر بعده «كَلَّا» بياناً لكونه مُنْكَرًا ، كقوله تعالى : ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا<sup>(٤)</sup>» ، وقد يكون «كَلَّا» بمعنى «حقاً» كقوله تعالى : «كَلَّا ، وَالْقَمَرِ<sup>(٥)</sup>» ، و : «كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ<sup>(٦)</sup>» ، فيجوز أن يجاب بجواب القسم ، كما في الآية ، وأن لا يجاب ، كقوله تعالى : «كَلَّا لَيُحْبَوْنَ الْعَذَابَ<sup>(٧)</sup>» ، و : «كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ<sup>(٨)</sup>» ، وليست للرَّدْعِ ، إذ لا معنى له إلا<sup>(٩)</sup> بالنظر إلى ما قبلها .

وقد تحتمل<sup>(١٠)</sup> المعنيين ، كما في قوله : «ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴿١٥﴾ كَلَّا إِنَّكَ كَانْتَ لَازِبِنَا عَيْنِدَا<sup>(١١)</sup>» .

(١) على رأي الكسائي ، وتلميذه نُصَيْرُ بْنُ يَوْسُفَ ، ومحمد بن أحمد واصل . [الجنى الداني ٥٧٧] . وانظر البرهان ٤ / ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٢) وهذا مذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين . [الجنى ٥٧٧] .

(٣) المؤمنون / ٩٩ ، ١٠٠ : «حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿١١﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ» .

(٤) مريم / ٨١ ، ٨٢ ، ونصهما : «وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا» .

(٥) المدثر / ٣٢ .

(٦) العلق / ٦ .

(٧) القيامة / ٢٠ .

(٨) القيامة / ٢٦ .

(٩) د : سقطت الا .

(١٠) ط : يحتمل .

(١١) المدثر / ١٥ ، ١٦ .

وإن كانت بمعنى «حقاً» لم يَجْزِ الوقفُ عليها، لأنها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك إذا كانت للردع، لأنها ليست من تمام ما بعدها، وكأنَّ الفعل الذي هي من تمامه محذوفٌ لأنَّ الحرف لا يستقلُّ، أي: كلاً لا تقل، أو ليس الأمر كذا..

وإذا كانت بمعنى «حقاً» جاز أن يقال إنها اسم، بُنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية، ومناسبة معناها لمعناها، لأنك تَرَدُّعُ المخاطبَ عَمَّا يقوله تحقيقاً لِضِدِّهِ، لكنَّ النُّحَاةَ حكّموا بحرفيتها إذا كانت بمعنى «حقاً» أيضاً، لَمَّا<sup>(١)</sup> فَهِمُوا مِنْ أَنَّ المقصود به تحقيق الجملة، كالمقصود بِإِنَّ، فلم يُخرجها ذلك عن الحرفية.

---

(١) من هنا إلى آخر العبارة مذكورٌ بَنَصِّهِ وَقَصَبِهِ فِي الْفَوَائِدِ الضَّيائية ٢/ ٣٩١ - ٣٩٢.  
وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَامِي (مُتَوَفَّى سَنَةِ ٨٩٨هـ) قَدْ تَأَثَّرَ بِالرُّضِيِّ تَأَثُّراً كَبِيراً.

## [تاء التأنيث : المراد منها ، وأحكامها]:

قوله : «تاء<sup>(١)</sup> التأنيث الساكنة ، تلحق الماضي لتأنيث المسند إليه ،» «فإن كان ظاهراً غير حقيقي فمخير ، وأمّا إلحاق علامة» «التثنية والجمعين فضعيف» .

اعلم أنه إنما جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند ، مع أن المؤنث هو المسند إليه دون المسند ، للاتصال الذي بين الفعل ، وهو الأصل في الإسناد وبين الفاعل ، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل وكون<sup>(٢)</sup> الفاعل كجزء من أجزاء الفعل ، حتى سكن اللام من نحو: ضربت ، لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، ألا ترى إلى وقوع الفاعل بين الفعل وإعرابه في نحو يضربان ، وتضربون ، وتضربين ، فتأنيث الفعل لتأنيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لأجل تكرير الفعل مرتين أو أكثر ، كقول الحجاج : يا حَرَسِي<sup>(٣)</sup> : اضربا عنقه ، أي : اضرب اضرب ، وقوله تعالى : « رَبِّ ارْجِعُونِ<sup>(٤)</sup> » ، أي : ارجعني ، ارجعني ، ارجعني<sup>(٥)</sup> .

وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم ؛ لأن أصل الاسم الإعراب وأصل الفعل البناء ، فنبه من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقته لأنها كالحرف الأخير مما تلحقه ، وبحركة تلك على إعراب ما وليته ، ودليل كونها كلام الكلمة : دَوْرَانُ الإعراب عليها في نحو : قائمة .

وتقلب الاسمية في الوقف هاء ، بخلاف الفعلية ، إذ القلب تصرف وهو بالمعرب أولى .

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٣ ، والفوائد الضيائية ٣٩٣/٢ .

(٢) م : وكونه كحرف من حروف الفعل في نحو : ضربت حتى سكن اللام ...

(٣) الحرس واحد حُرَّاس السلطان .

(٤) المؤمنون / ٩٩ ، ونصها : «حتى إذا جاء أحدهم الموتُ قال رَبِّ ارْجِعُونِ» .

(٥) فتح القدير ٤٩٨/٣ ؛ وفيه أيضاً : «وإنما قال (ارجعون) بضمير الجماعة لتعظيم المخاطب» .

ولكون أصل التاء الفعلية هو السكون، لم تُرَدِّ اللام المحذوفة للساكنين في : رَمَتَا، وَغَزَتَا، لِأَنَّ التاءَ، وإن تحركت لأجل الألف التي بعدها، وهي كجزء الكلمة، فالحركة باعتبارها كاللازمة، إِلَّا أَنَّ أَصْلَ الْبِنَاءِ السُّكُونُ، فالحركة عليها كَلَّا حركة، بخلاف حركة اللام في : لم يخافا ولم يخافوا، و: خافا، و: خافوا، و: خافي، و: خافين، وبيعن وقولن، فإن عين الفعل في هذه لم تحذف لأن سكون لام المضارع ليس بأصلٍ حتى إذا تحرك لعارض قلنا: الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية، بل أصله تحرك اللام، وكذا الأمر، أصله المضارع، والأصل في، اضرب: لِتَضْرِبَ، كما بينا، فأصل لام: لم يخافا، وخافا، ولم يقولوا وقولا: هو الحركة، وهي الآن متحركة (٢٦٦/ب) بحركة كاللازمة، لأنها لأجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة، بخلاف نحو: لم يخف الله، وخف الله، ولم يبع الثوب، وبع الثوب، ولم يقل الحق، وقُل الحق؛ لأن اللام وإن كان أصلها الحركة، إلا أنها عارضة ليست كاللازمة، لأن الكلمة الثانية منفصلة.

وكذا لم تُرَدِّ اللام في : اخشون، واخشين، وإن تحركت الواو، والياء، لأن أصل هذين الحرفين: السكون، كالتاء الفعلية.

وجاءت لغة ضعيفة، باعتداد حركة التاء، لِكَوْنِ<sup>(١)</sup> الْأَلِفِ كجزء الكلمة، فقالوا: رَمَاتَا وَغَزَاتَا، ولا تقول: رَمَاتِ الْمَرْأَةِ، لأن الحركة لأجل كلمة منفصلة، ليست كجزء ما قبلها، إذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير.

قوله: «وَأَمَّا إِيحَاقُ عِلَامَةِ التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِينَ فَضَعِيفٌ»، يعني نحو: قاما أخواك، وقاموا إخوانك، وَقَمْنَ النساء، فتكون الألف والواو والنون مثل التاء، حروفاً مُنْبِئَةً مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، أَنَّ الْفَاعِلَ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعٌ.

(١) م، د: لأن الألف لكونها ضميراً مرفوعاً متصلاً كجزء الكلمة، فصارت حركة التاء العارضة كاللازمة فيقولون: رَمَاتَا، وَغَزَاتَا، ولا يقولون: رَمَاتِ الْمَرْأَةِ...

ولا تكون أسماء ضمائر، لئلا يلزم، إذن، تقدّم الضمير على مفسّره من غير فائدة، كما حصلت في: نَعَم رجلاً، وَرَبُّهُ عبداً، وفي باب التنازع، ولكونها حروفاً لا ضمائر، جاز استعمال الواو في غير العقلاء، نحو: أكلوني البراغيث، وقيل: إنما فعل ذلك<sup>(١)</sup>، لأن الأكل في الأصل موضوع للعقلاء، وجاز استعمال النون<sup>(٢)</sup> في الرجال، كقوله<sup>(٣)</sup>:

..... يعصرون السليط أقربه ٣٧٦

ويجوز أن يريد بالأقارب: النسوة.

هذا ما قاله<sup>(٤)</sup> النحاة، ولا منَع مِنْ جَعَلَ هذه الأحرف ضمائر وإبدال الظاهر منها<sup>(٥)</sup>، وأمّا الفائدة في مثل هذا الإبدال فما مرّ في بدل الكلّ من الكلّ، أو تكون الجملة<sup>(٦)</sup> خبر المبتدأ المؤخر، والغرض كون الخبر مبهماً<sup>(٧)</sup>

(١) أي استعمال الواو في غير العقلاء.

(٢) أي نون النسوة في قوله (يعصرون).

(٣) الفرزدق، والبيت بتمامه:

ولكن ديا في أبوه وأمه \* بخوران يعصرون السليط أقربه

وقد تقدم تخريجه في باب الضمائر.

(٤) ط: هذا ما قالوا، ولا منَع...

(٥) وهو أن يكون (أقاربه) بدلاً من الضمير في (يعصرون).

(٦) أي أن يكون جملة (يعصرون) خبراً مقدماً، كأنه قال: أقربه يَعَصِرُونَ السليط، فقدّم للضرورة. [انظر التكملة

٨٦/٢ هامش ٢].

(٧) د: مبهماً.



## [التَّنْوِينُ : أنواعه ، حَذْفُه في العَلَم]:

قوله: «التنوين نونٌ ساكنةٌ، تتبع حركة الآخر، لا لتأكيد الفعل» «وهو للتمكن، والتذكير، والعوض، والمقابلة، والترنم ويحذف من العَلَم موصوفاً بابتن، مضافاً إلى عَلم».

(التنوين<sup>(١)</sup> في الأصل، مصدر<sup>(٢)</sup> «نَوَّنْتُ» أي أدخلت نوناً)، قوله: «نونٌ ساكنةٌ» يدخل فيه نون «مِنْ»<sup>(٣)</sup>، ولم يكن، قوله: «تتبع حركة الآخر» يخرج أمثالها، لأنَّ آخر هذه الكلمات نونٌ ساكنةٌ، لا<sup>(٤)</sup> أنَّ نونها تتبع حركة أواخرها.

وقد استفيد منه أن التنوين وجوديٌّ، بعد الحركة، وإنما أطلق قوله حركة الآخر، ولم يقل آخر الاسم: ليشمل تنوين الترنم<sup>(٥)</sup> في الفعل، كقوله<sup>(٦)</sup>:

... \* وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ ٤

قوله: «لا لتأكيد الفعل» يخرج نون التوكيد الخفيفة.

وإنما لم يُجعل للتنوين في الكتابة، في الرفع والجَرّ، صورة، لأن الكتابة مبنيّة على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجَرّاً، فلذا كتب في حال النصب ألفاً؛ لأنه يقلب ألفاً فيه.

(١) انظر علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه في إيضاح الزُّجَاجي ص ٩٧. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٣، والفوائد الضيائية ٣٩٥/٢.

(٢) العبارة ساقطة من ط.

(٣) ط: يدخل فيه نون (من)، وَلَذَنْ، ولم يكن...

(٤) ط: إلّا نونها لا تتبع حركة أواخرها...

(٥) تسمية النُحاة لهذا النوع من التنوين تنوين ترنم فيها تسامحٌ، فالذي صرَّح به سيبويه، وحققه ابن هشام، أنه تنوينٌ جيء به لِقَطْعِ الترنم، وإنَّ الترنم إنما يحصل بأحرف الإِطْلَاق لِقَبُولِهَا مَدَّ الصوت بها، وهو يَرِدُّ في إنشاد بعض بني تميم، فإذا أنشدوا، ولم يترنموا جاؤوا بالنون مكانَ حَرْفِ الإِطْلَاق. [انظر سيبويه ٢٩٨/٢ بولاق، والمعني ٤٤٧].

(٦) سبق تخريجه ص ٣٤ من القسم الأول.

وقد ذَكَّرْنَا أَقْسَامَ<sup>(١)</sup> التنوين في أوَّل الكتاب.

قوله: «يُحذف من العَلَم الموصوف بـابن مضافاً إلى عَلم»، نحو: جاءني زيدُ ابن عمرو، وذلك لكثرة استعمال «ابن» بين عَلمين وصفاً، فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه، وَخَطأً بحذف أَلِف «ابن»، وكذلك في قولك: هذا فلانُ بن فلان؛ لأنه كنايةٌ عَنِ العَلم، وكذا: طامر بن طامر، وهَيَّ بن بَيَّ، وَضَلَّ ابن ضَلَّ<sup>(٢)</sup>، لأنه قد يُعَبَّرُ به عَمَّن لا يُعرف، على إجرائه مُجرى العَلم، وإن كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة.

فإن لم يكن بين عَلمَين، نحو: جاءني كريمُ ابن كريم، أو: زيدُ ابن أخينا لم يحذف التنوين لفظاً، ولا الألف خطأً، لِقِلَّةِ الاستعمال<sup>(٣)</sup>، وكذا إذا لم يقع صفة نحو: زيدُ ابن عمرو، على أنه مبتدأ وخبر، لِقِلَّةِ استعماله أيضاً كذلك، مع أنَّ التنوين حُذِفَ في الموصوف لكونه مع الصفة كاسمٍ واحدٍ، والتنوين علامة التمام، وليست هذه العِلَّةُ موجودةً في المبتدأ والخبر.

وَحُكْمُ «ابنة»: حُكْمُ «ابن»، وفي الوصف بينت<sup>(٤)</sup>، وجهان، كما مرَّ في باب النداء<sup>(٥)</sup>، وحذفه في نحو قوله<sup>(٦)</sup>:

#### ٥٤٤ وحاتمُ الطَّائِي وهَّابُ المِثِّي

(١) تنوين التمكن، وتنوين التذكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العِوض، وتنوين الترتيم، والتنوين الغالي، وتنوين المنادى عند الاضطرار، وتنوين مالا ينصرف عند الإضطرار، والتنوين الشاذ، وتنوين الحكاية. [الأشباه

١٠٥/٢]، وانظر تعريف كُلِّ في [الجَنَى ص ١٤٤ وما بعدها، وفي الفوائد الضيائية ٣٩٦/٢].

(٢) هذه الأمثلة الثلاثة تطلق على مَنْ لا يُعرف، ولا يُعرَف له أَب. وَضَلَّ في [اللسان] بِضَمِّ الضَّادِ.

(٣) د : استعماله.

(٤) ط : بينت.

(٥) في الشرح الأول.

(٦) امرأة من بني عُقَيْل، أو امرأة من بني عامر، وسبق تخريج هذا الرجز.

وقوله<sup>(١)</sup>:

٩٤٢ فالفيته غير مستعجب\* ولا ذاكر الله إلا قليلا  
ضرورة، وقرئ في الشذوذ<sup>(٢)</sup>: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾».

### [نونا التوكيد : الشديدة ، والخفيفة]:

قوله : «نون التوكيد»<sup>(٣)</sup> : خفيفة ساكنة، ومشددة مفتوحة، تختص «بالفعل  
المستقبل، في الأمر والنهي والاستفهام والتمني» «والعرض والقسم، وقلت في  
النفي، ولزمت في قسم مثبت».

«وكثر في مثل : إِمَّا تَفْعَلَنَّ، وما قبلها، مع ضمير» «المذكرين، مضموم، ومع  
المخاطبة مكسور، وفيما» «عداه مفتوح، - وتقول في الثنية وجمع المؤنث:  
اضربان» «واضربان»<sup>(٤)</sup> ولا تدخلهما الخفيفة خلافاً ليوئس<sup>(٥)</sup>، وهما في «غيرهما  
مع الضمير البارز كالمفصل، فإن لم يكن.» «فكالم متصل، ومن ثم قيل: هل ترين  
وترون وترين»، «واغزون واغزن واغزن»، والمخففة تحذف للساكين وفي «الوقف  
فترد ما حذف، والمفتوح ما قبلها تقلب ألفاً».

(١) هو أبو الأسود الدؤلي (ديوانه ٢٠٣ تحقيق عبد الكريم الدجيلي، بغداد سنة ١٩٥٤م).

الخزانة ٥٥٤/٤ بولاق، سيبويه ٨٥/١ بولاق، الخصائص ٣١١/١، رصف المباني ٤٩، ضائر الشعر  
١٠٥، الإفصاح ٥٦؛ وفيه: «يريد: ذاكر الله، فحذف لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولولا ذلك لجر، فقال:  
(ولا ذاكر الله)، وقد روي بالجر». قوله: «روي بالجر»، أي بجر (ذاكر) على العطف على «غير»، وجعل (لا)  
زائدة، كقوله تعالى: «ولا الضالين»... [إيضاح المفصل ٢٧٨/٢].

الشاهد فيه أن حذف التنوين من (ذاكر الله) لضرورة الشعر.

(٢) هي قراءة أبي عمرو، وزعم أبو الحسن أن عيسى بن عمر أجاز نحو ذلك. [ابن يعيش ٣٥/٩].

(٣) الإخلاص / ١، ٢.

(٤) ط: التأكيد. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٣، والفوائد الضيائية ٤٠٣/٢.

(٥) هذا مذهب الكوفيين. [الإيضاح، المسألة ٩٤].

(٦) الكتاب ٥٢٧/٣ هارون، والخصائص ٩٢/١.

إنما حُرِّكَتِ المَشْدُدَةُ بالفتحة (أ/٢٦٧) لثقلها وخفة الفتحة، وكُسِرَتْ بعد ألف الاثنين وألف الفصل، نحو: اضْرِبْ بَانٌ واضْرِبْنَانٌ، تشبيهاً بنون الإعراب التي في المضارع، فإنها تكسر بعد الألف نحو: تضربان، وكذا النون في الاسم المثنى نحو: الزيدان.

قوله: «تختص بالفعل المستقبل»، إنما لم تدخل على الحال والماضي، لما مرَّ في المضارع، ودخولها في الأغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب، كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، وأما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل إلا بعد أن يدخل على الفعل ما يدل على التأكيد أيضاً، كلام القسم نحو: والله لأضربَنَّ، و«ما» المزيدة نحو: إِمَّا تفعلَنَّ؛ ليكون ذاك الأول توطئةً لدخول نون التأكيد، وإذناً به.

ثم الطلب على ضَرَبَيْنِ: إما طلب وجود الفعل، أو عدمه، كما في الأمر والنهي والتحضيض والعرض والتمني، أو السؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام، نحو: افْعَلَنَّ ولا تَفْعَلَنَّ، وهَلَّا تَفْعَلَنَّ وَلَا تَفْعَلَنَّ وليتَكَ تَفْعَلَنَّ وهل تَفْعَلَنَّ، وكذا جميع أدوات الاستفهام، اسمية كانت أو حرفية، قال: <sup>(١)</sup>

٩٤٣ أبعد كندة تمدحن قبيلا

(١) الْمُقَنَعُ الكِنْدِيُّ، كما في سيبويه ١٥١/٢ بولاق، وهذا الشطر الذي نسب سيبويه لم ينسبه الأعلام ولم يكمله.

وقال البغدادى في الخزانة ٥٥٨/٤ بولاق: إنه من الشواهد الخمسين التي لم يُعرف لها قائل.

ونسب في حواشي الخزانة ٢٩/١ بولاق إلى امرئ القيس.

وهو في: الهمع ٧٨/٢، ومعجم الشواهد ٢٧٣/١.

(وكندة): قبيلة من اليمن من كهلان بن سبأ. وأصل القبيل: الجماعة من قوم مختلفين، ولكنه أراد بها ههنا

القبيلة بني الأب الواحد، وذلك لإتقارب المعنى فيهما.

والشاهد: توكيد «تمدحن» في سياق الاستفهام.

وتقول: كَمْ تَمْكُنُّ، وانظر متى تَفْعَلُنَّ، قال<sup>(١)</sup>:

٩٤٤ فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ \* مَسَاعِينَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

والخبر المصدّر بحرف التأكيد نحو: والله لتضربنَّ، وكذا كل أداة شرط بعدها «ما» الزائدة، سواء جاز حذفها كما في: إِمَّا تَفْعَلُنَّ، ومتى ما تَفْعَلُنَّ، وأَيُّهُمْ ما يفعلُنَّ، وأَيَّامَا تَفْعَلُنَّ، وأينما تكوننَّ، أو كانت لازمةً لكلمة الشرط، كإِذَا، وحيثما.

وقد تدخل نون التأكيد اختياراً في جواب الشرط أيضاً، إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله<sup>(٢)</sup>

٩٤٥ فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارَةٌ تُعْطِكُمْ \* وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارَةٌ تَمْنَعَا  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

٩٤٦ نَبْتَمُ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانِيِّ فِي الْوَعَى<sup>(٤)</sup> \* حديثاً متى<sup>(٥)</sup> مَا يَأْتِيكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا<sup>(٦)</sup>

---

(١) لم يُعْرَفَ . وقال البغداديُّ إنه من الأبيات التي لم يُعْرَفَ لها قائلٌ . الخزانة ٥٥٨/٤ بولاق، سيبويه ١٥١/٢ بولاق، العيني ٣٢٥/٤، الهمع ٧٨/٢ .

والمساعي : المناقب ، والمآثر .

والشاهد فيه : توكيد (نفعَلُنَّ) بالنون الخفيفة المبذلة ألفاً لوقوعها بعد الاستفهام .

(٢) ابن الخُرَيع ، كما في سيبويه ١٥٢/٢ بولاق . أو الْكُمَيْتُ بن ثعلبة ، وهو جدُّ الكُميت بن معروف ، الشاعر الجاهلي ، كما في الخزانة ٥٥٩/٤ بولاق .

وهو في : الهمع ٧٩/٢، العيني ٣٣٠/٤، البغداديات ص ٣١٤ .

والشاهد فيه : توكيد جواب الشرط (تَمْنَعُنَّ) بالنون الخفيفة، المبذلة ألفاً .

(٣) النجاشي الشاعر، كما في الخزانة ٥٦٣/٤ بولاق .

وهو في : سيبويه ٥١٥/٣ هارون، ضرائر الشعر ٣٠، العيني ٣٤٤/٤، الهمع ٧٨/٢ .

والشاهد فيه : (ينفعا) بنون التوكيد، وهو جواب الشرط، وليس من مواضع النون؛ لأنه خبرٌ يجوز فيه الصَّدَقُ والكَذِبُ، ولكنه أكد تشبيهاً بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب [سيبويه ٥١٥/٣ هارون هامش (٥)] .

(٤) ط : الثرى .

(٦) ط : ينفعا .

(٥) ط : متيما .

لكنه أَقْلٌ من دخولها في الشرط.

وَرُبُّمَا دخلت في الشرط بلا تَقَدُّمٍ «ما» نحو: إِنْ تَفْعَلَنَّ أَفْعَلْ، قال<sup>(١)</sup>:

٩٤٧ مَنْ تَثَقَّفَنَ<sup>(٢)</sup> مِنْهُمْ<sup>(٣)</sup> فَلَيْسَ بِأَيِّ\* أَبْدَأُ وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ<sup>(٤)</sup> شَافِي<sup>(٥)</sup>

وتجيء النون، أيضاً، بعد الأفعال المستقبلية التي تلحق أوائلها «ما» المزيدة في غير الشرط، اختياراً، لكن قليلاً، نحو: بَجْهَدٍ ما يبلغن، وبعين ما أرينك<sup>(٦)</sup>، أي: أتحقق الذي أراه فيك، وبألم ما<sup>(٧)</sup> تُخْتَنَنَّهُ، يُضْرَبُ لِمَنْ يَطْلُبُ أمراً لا يناله إلا بمشقة، و:

وَمِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا<sup>(٨)</sup> ٢٥١

يضرب لمن كان له أصل وأمانة تدل على كون شيء آخر، وقلما يقولن، وكثراً يقولن، وربما يقولن.

---

(١) امرأة يقال لها بنت مرة بن عاهان.

الخزانة ٥٦٥/٤، ٥٦٦ بولاق، سيبويه ١٥٢/٢ بولاق، المقتضب ١٤/٣ [الطبعة الأخيرة]، المقرَّب

٨٦/١، العيني ٣٣٠/٤، ضرائر الشعر ٣٠.

وثقفته: ظفرت به، وثقفته: أخذته، وثقفت الحديث: فهمته والجميع من باب فرح، وآب: راجع.

أي من تظفر به من باهلة، لا تدعه يرجع إلى أهله سالماً.

الشاهد فيه أنه ربما دخلت النون في الشرط بلا تقدم (ما) الزائدة وليس من مواضعها.

(٢) ط: يثقفن.

(٣) ط: منكم.

(٤) ط: قتيلة.

(٥) ط: شاف.

(٦) مثل. مجمع الأمثال ١٠٠/١. وقد تقدم غير مرة.

(٧) «أي لا يكون الختان إلا بال ألم». ومعناه أنه لا يُدْرَك الخير ولا يُفعل المعروف إلا باحتمال مشقة... [مجمع

الأمثال ١٠٧/١]، وانظر سيبويه ١٥٣/٢ بولاق.

(٨) علمنا قبل أنه يروى مثلاً. مجمع الأمثال ١٠٧/١.

ويروى صدرأ لبيت، أو عجزأ لبيت.

وإنما كان دخولها مع «ما» التي في الشرط أكثر منها في غيره؛ لأن الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت، وأمّا قوله<sup>(١)</sup>:

٩٤٨ رَبِّمَا أُوْفِيَتْ فِي عِلْمٍ \* تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالًا

فضرورة، وإنما<sup>(٢)</sup> حَسَنَ الزيادة، «ما» في «رُبَّ» وتَرْفَعَنْ، في حَيْزِها<sup>(٣)</sup>

وَتَجِيءُ النون بعد المنفي بلا، إذا كانت «لا» متصلة بالمنفي، قياساً عند ابن<sup>(٤)</sup> جني، لأنها، إذن، تشبه النهي، واستشهد بقوله تعالى: «وَأَتَقَوَّافَتَهُ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً»<sup>(٥)</sup>، وقيل: إِنَّ «لا» في الآية للنهي<sup>(٦)</sup>.

وقد تَجِيءُ مع «لا» النافية منفصلة، نحو: لا في الدار يضربن زيد، وعند أبي علي، لا تَجِيءُ بعد النفي اختياراً، لِعُرْيِهِ من معنى الطلب، وتجُرِّدِهِ من «ما» المؤكدة في الأول.

(١) جذيمة الأبرش مَلِكُ الحيرة.

الخزانة ٥٦٧/٤ - ٥٦٨ بولاق سيبويه ١٥٣/٢ بولاق، المقتضب ١٥/٣ رصف المباني ٣٣٥ الأمالي الشجرية ٢٤٣/٢ البغداديات ص ٣٠١، ابن يعيش ٤٠/٩، إضاح الشرع ٩٦/ب، الإيضاح العضدي ٢٥٣/١.

والعَلَمُ: الجبل، والشَّمال، بالفتح، ويجوز الكسر بِقَلَّةٍ: الريح التي تهب من ناحية القطب، وفيها لُغَاتٌ. وجملة (تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالًا): حال من تاء أُوْفِيَتْ، أو صفة لَعَلَمٍ، والمائد محذوف؛ أي: فيه. الشاهد فيه على أن توكيد (ترفع) بالنون الخفيفة ضرورة، وإنما حَسَنَ التوكيد زيادة (ما) في (ربما) ووقوع (ترفع) في حَيْزٍ (ربما).

(٢) م: وإنما حَسَنَ لأن (ما) زيدت في (رُبَّ) و (ترفعن) من جملتها.

(٣) يعني أن وجود (ما) متصلة بـ (رُبَّ)، والفعل في حَيْزِها، هو الذي جَعَلَ هذه الزيادة مقبولة وإن كان مع ذلك ضرورة. (٤) البحر ٤٨٣/٤.

(٥) الأنفال / ٢٥، ونصّها: «وَأَتَقَوَّافَتَهُ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ».

(٦) إذا جعلنا (لا) نافية، أو ناهية، فجملة (لا تُصِيبَنَّ) صفة لـ (فتنة)، ولا فَرْقَ بينهما، إلا أنه في حالة كونها ناهية، لأبْدُ من تقدير القول؛ لأن النعت لا يكون جملة طلبية.

[انظر البحر ٤٨٣/٤، والبيان ٣٨٥/١ - ٣٨٦].

قال سيبويه<sup>(١)</sup>: تدخل بعد «لم» تشبيهاً لها بلاء<sup>(٢)</sup> النهي من جهة الجزم، قال<sup>(٣)</sup>:

٩٤٩ يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا \* شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

وربما لحقت المضارع خالياً من جميع ماذكرنا، قال سيبويه<sup>(٤)</sup>: ويجوز في الضرورة: أنت تفعلن، قيل: وتدخل اسم الفاعل اضطراراً، تشبيهاً له بالمضارع، قال<sup>(٥)</sup>:

٩٥٠ أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ<sup>(٦)</sup> بِهِ أُمْلُودًا \* مَرْجَلًا وَيَلْبِسُ الْبُرُودًا  
أَقَائِلُنْ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا

(١) الكتاب ١٥٢/٢ بولاق. وما بعدها.

(٢) قد تقدّم أن هذا التعبير (لاء) جاء من القصد إلى إعراب (لا) فَضَعْتُ ثانيه، وهو الألف، فقلبت الثانية همزة.

(٣) العَجَاج (ملحقات ديوانه ٨٨، وليم بن الورد) لبيزغ سنة ١٩٠٣م) هذا، ونُسِبَ في الخزانة ٥٦٩/٤ - ٥٧٣ بولاق إلى ابن جباية اللص، وإلى مساور العبي، وإلى أبي حيان الفقعي، وإلى الديبري، وإلى عبد بني عيس، وإلى العَجَاج.

«والرجز في صفة الشمال، وهي رغبة اللين، وقد أخطأ الشتمري في ظنه أن الراجز وصف جَبَلًا قد عَمَّهُ الخِصْبُ، وَحَفُّهُ النبات وعلاه، فجعله كشيخٍ مُزْمَلٍ مُعَمَّمٍ». هذا ما قاله الأستاذ عبدالسلام هارون في تعليقه على البيت في مجالس ثعلب ٥٥٢/٢. وهو الحق، ويؤيده ما قاله ثعلب في ٥٥٣/٢ سطر.

لكن الأستاذ وقع في خطأ الشتمري نفسه، في أثناء تعليقه على البيت في سيبويه ٥١٦/٣ هامش ٤.

وانظر: النوادر ص ١٦٤، ووصف المباني ص ٣٣ سطر ٤ وما بعده فهو مهم جداً.

الشاهد فيه أن نون التوكيد تدخل بعد (لم) تشبيهاً لها بـ (لا) الناهية.

(٤) الكتاب ١٥٣/٢ بولاق.

(٥) رؤية (ملحقات ديوانه ص ١٧٣).

الخزانة ٥٧٤/٤ بولاق، المغني ص ٤٤٣، الجنى ١٤١، الخصائص ١٣٦/١، ضرائر الشعر ٣١ الأشباه ١٠٦/٢، شرح الملوكي ١٧٩، المسائل العسكرية ٤٨.

والأملود: الأملس الناعم.

الشاهد فيه أن نون التوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضرورة تشبيهاً له بالمضارع.

(٦) ط: جئت.



وقال آخر<sup>(١)</sup>

٩٥١ ياليت شعري عنكم حنيفا \* أَسَاهِرُنْ بعدنا السيوفا  
وهذا كما شُبّه في دخول نُونِ الوقاية في قوله<sup>(٢)</sup>:

وليس حاملني إلا ابن حَمَال

ثم إنَّ النون تلزم<sup>(٣)</sup> من هذه المواضع المذكورة: المَقَسَم عليه مَثَباً نحو: والله لا قومن، بشرط أن لا يتعلّق به جارٌّ سابق، كقوله تعالى: « وَلَكِنْ مَتَّمْ أَوْقَيْتُمْ لِآلِي اللَّهِ تَحْشُرُونَ<sup>(٤)</sup> » وقوله<sup>(٥)</sup>:

لَيْتَ تَكْ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِيُوتُكُم \* لَيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ<sup>(٦)</sup>  
شاذٌّ عند البصريين، كما ذَكَرْتُ<sup>(٧)</sup>.

---

(١) رؤية (ملحقات ديوانه ص ١٧٩)، والرَّجَزُ على الشكل التالي:

ياليت شعري عنكم حنيفا \* وقد جَدَعْنَا مِنْكُمْ الْأَنْوفا  
أتَحْمِلُونَ بَعْدَنَا السِّيُوفَا \* أَوْ تَغْزِلُونَ الْخِرْفَعِ الْمَنْدُوفَا...

هذا، وقد نَسَبَهُ الْعَيْنِي ١٢٢/١ إلى رؤية، وقال البغدادي في الخزانة ٥٧٧/٤ بولاق إنه ليس في ديوان الرؤية.

وهو في ضرائر الشعر ص ٣١ بلا نسبة.

الشاهد فيه لما تَقَدَّمَ قبله، وأصله: (أشاهرونن) ففعل به مثل ما تَقَدَّمَ.

(٢) هو أبو محمّد السعدي في مدح طلحة بن حبيب الذبياني. والبيت بتمامه:

ألا فتى من سَرَاةِ النَّاسِ يَحْمِلُنِي \* وليس حاملني إلا ابن حَمَال

وقد تقدم تخريج البيت، وانظر شرح جُمَلِ الرَّجَاجِي ٥٥٩/١.

(٣) ط: تلز.

(٤) آل عمران / ١٥٨.

(٥) الكَمَمِيَّت بن معروف. وقد سبق تخريج البيت.

(٦) ط: أوسع.

(٧) د: ذكرنا.

وأكثر دخولها في الأمر والنهي والاستفهام، ومع «إِماً»، وعند الرَّجَاج<sup>(١)</sup> هي لازمة مع «إِماً»، خلافاً لغيره، قال<sup>(٢)</sup>:

٩٥٢ فإِماً تريني ولي لِمَّة \* فَإِنَّ الحوادث أودى بها  
وترك النون معها، جيّد عند غيره، وإن كان الأكثر إثباتها.

قوله: «وما قبلها مع ضمير المذكرين، مضموم»، لأن ضمير المذكرين، أعني الواو، إمّا أن ينضمّ ما قبلها، كانصروا واغزوا، أو يُفتح، كاخشوا، وارضوا، فالمضموم ما قبلها يحذف إذا اتصلت به نون التأكيد للساكين في كلمتين، وأولاهما مدّة، وإن كانت الثانية<sup>(٣)</sup> لِشِدَّة الاتّصال وعدم الاستقلال كالجزء من الأولى، إلّا أنهما، على كل حال، كلمتان، والثقل حاصل بوجود الواو (٢٦٧/ب) المضموم ما قبلها، وعليها دليل إذا حُذفت، وهو ضمة ما قبلها، قال سيبويه<sup>(٤)</sup>: لو قالوا اضربون واضربين، كما قيل: اضربان لم يكن خارجاً عن القياس، كتمودّ الثوب، ومُدَيّق<sup>(٥)</sup>.

والمفتوح ما قبلها يُحرّك للساكين بالضم، وإنما لم يحذف لأنه ليس بمدّة، كما يجيء في التصريف<sup>(٦)</sup> في باب التقاء الساكنين.

(١) وكذلك المبرد. [الجنى ١٤٢].

(٢) الأعشى في مدح أساقفة نجران من بني الحارث بن كعب (ديوانه ص ٢٣ ط. بيروت)؛ وروايته:

فإن تعهديني، ولي لِمَّة \* فإن الحوادث ألوى بها

وهو في: سيبويه ٢٣٩/١ بولاق، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٧٥؛ وفيهما: فلما تَرَى لمتي بَدَلْتُ...

معاني الحروف للرّماني ١٣١.

الشاهد فيه أنّ (إنّ) الشرطيّة المقرونة بـ (ما) الزائدة يلزم تأكيد شرطها بالنون عند الرَّجَاج، وترك توكيده جيد عند غيره. وهذا البيّ على مذهب غير الرَّجَاج، فإنه لم يؤكد فعل الشرط فيه.

(٣) أي الكلمة الثانية، وهي نون التوكيد.

(٤) الكتاب ١٥٦/٢، ٣٩٨، ٤٠٧ بولاق.

(٥) تصغير مُدَيّق، آلة الدق. [انظر سيبويه ١٠٧/٢، ٢١٨، ٣٩٨ بولاق].

(٦) أي: في شرح الشافية ١٨٧/١. وقد ألفه الشارح بعد هذا الكتاب.

ولنأما ضَمْ، ولم يكسر، ولم يفتح، إجراءً لما قبل نون التأكيد في جمع المذكر في جميع الأنواع، مُجرى واحداً، بالتزام الضمّة فيه.

قوله: «ومع المخاطبة مكسور»، لأن ضمير المخاطبة<sup>(١)</sup> ياء، فإن كان ما قبلها مكسوراً، كاضربي واغزي وارمي، حذفت الياء للساكنين، كما قلنا في الواو، وإن كان ما قبلها مفتوحاً حُرِّك بالكسر، كاخشين وارضين إجراءً لما قبل النون في المخاطبة في جميع الأنواع مُجرى واحداً، مع أن الكسر للساكنين هو الأصل. وقال ابن مالك<sup>(٢)</sup>: حَذَفُ ياءِ الضميرِ بعد الفتحَةِ لغةً طائِفةً، نحو: ارضن في: ارضني.

قوله: «وفيما عداه مفتوح» أي فيما عدا المذكور، وما عداه: الواحد المذكور، نحو: اضربن، واغزون، وارمين، واخشين، والمثنى، نحو: اضربان، وجمع المؤنث نحو: اضربنان، وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحاً، بل هو ألف، بلى قبل الألف فتحة، ولعل هذا مراده.

أما فتح ما قبلها في الواحد المذكور، فتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح، لكون النون كجزء الكلمة.

ولنأما رُدَّتِ اللاماتُ المحذوفة للجزم أو الوقف في نحو: ليغزون واغزون، وليرمين وارمين، وليخشين؛ لأن حذفتها كان للجزم أو للوقف الجاري مجراه، ومع قصد البناء على الفتح للتركيب: لا جزم ولا وقف.

وهذا الذي ذكرناه من كونه مبنياً على الفتح مذهب سيبويه<sup>(٣)</sup>. والمبرد<sup>(٤)</sup>، وأبي<sup>(٥)</sup>

(١) د: لأن ضمير المخاطبة أعني الياء إن كان ما قبلها مكسوراً. ...

(٢) التسهيل ص ٢١٦.

(٣) عبارة سيبويه في ٦/١ بولاق: «ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتح في قولك: هل تعقلن».

وفي ١٥٤/٢ بولاق: «وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً، ثم لحقته النون، صيرت الحرف المرفوع مفتوحاً».

(٤) المقنن ١٩/٣.

(٥) الإيضاح العُصدي ٣٢٣/١.

علي، وقال الرُّجَّاج والسِّيرافي، بَلِ الحِركَةُ للسَّاكنين، معرباً كان الفعل أَوْ مَبْنِياً،  
لأنه بِلَحَاقِ النُّونِ، بَعْدَ الفعلِ عَنْ شَبِّهِ الأَسْمَاءِ فَعَادَ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ البِنَاءِ، وَالْأَصْلُ  
فِي البِنَاءِ السُّكُونُ فَلَزِمَ تحريكُ للسَّاكنين، فَحُرِّكَ بالفتح صِيَانَةُ للفعلِ مِنَ الكسرِ  
أخي الجر، بلا ضرورة، كما كانت<sup>(١)</sup> في: اضْرِبَنَّ إِلَّا أَنَّهُ تحريكُ للسَّاكنِ بحركةٍ  
كالحركةِ اللازمة، لِكَوْنِ اللامِ متحركةً فِي الأَصْلِ أَيِ المضارعِ، وَكَوْنِ النونِ كجزءِ  
الكلمةِ لاتصاله بنفسِ الفعلِ، لا بالضميرِ كما في: اخشَوْنُ وَاخْشَيْنِ، بخلافِ  
«الرجل» في: اضْرِبِ الرَّجُلَ.

فلكونها كاللازمة رُدَّتِ العَيْنُ المحذوفةُ في: قَوْمَنْ، ولم تُرَدِّ في: «قُرِ  
الْيَلَّ»<sup>(٢)</sup>.

هذا كُلُّهُ عَلَى مَذْهَبِ الجُمُهور، الذاهبين إلى بناء ما اتَّصل به النون، وأما على  
مذهب مَنْ قَالَ: الفِعْلُ باقٍ عَلَى ما كان عليه قَبْلَ دخولِ النونِ مِنَ الإعرابِ أَوْ  
البِناءِ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّمَا رُدَّتِ اللامُ، وَفَتَحَتْ فِي الناقصِ، نَحْوُ: اغزَوْنُ وَاَرَمِينِ،  
إِذْ لَوْلَمْ تُرَدِّ، لَقِيلَ: اغزَوْنُ بالضم، وَاَرَمِنَ بالكسر، فَكَانَ يَلْتَبِسُ بِالْأَوَّلِ: جَمْعُ  
المذكرِ، وبِالثَّانِي: الواحدِ المؤنثِ، فَفَتَحُوا ما قَبْلَ النونِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مَذْكَرٌ،  
صَحِيحُهُ وَمَعْتَلُهُ<sup>(٣)</sup>، وَأَمَّا رَدُّ اللامِ فِي: اَرْضَيْنِ وَاخْشَيْنِ، فَلطرد البابِ فقط، إِذْ لَمْ  
يَكُنْ يَلْتَبِسُ بِهِ شَيْءٌ آخَرُ.

هذا، وَلَعَنَ طِيءٌ عَلَى ما حَكَى عَنْهُمْ القُرَّاءُ<sup>(٤)</sup>: حَذَفُ الياءِ الَّذِي هُوَ لَامٌ فِي  
الواحدِ المذكورِ بَعْدَ الكسرِ والفتحِ فِي المَعْرَبِ والمَبْنِيِّ، نَحْوُ: وَاللَّهِ لَيَرْمِيَنَّ زَيْدٌ،  
وَاَرَمِنَ يَازِيدُ، وَلِيخْشَنَنَّ زَيْدٌ، وَاخْشَنَنَّ يَازِيدُ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:

(١) أي الضرورة، وهي من اضربن، إبقاء الكسرة لتدل على ياء المخاطبة.

(٢) المَزْمَلُ / ٢؛ وَنَصُّهَا: «قُرِ الْيَلُّ الْإِقْلِيلَا».

(٣) في م تكملة: «صحيحه ومعتله لئلا يلتبس به الجمع والواحد المؤنث إذا وصلوا إليهما، وأما ردُّ...».

(٤) ط: القراء.

(٥) حُرَيْثُ بْنُ عُثَابٍ الطَّائِي. شاعرٌ إسلاميٌّ، كان بَدَوِيًّا مُقَلًّا.

٩٥٣ إذا قَالَ قَدْ نِي<sup>(١)</sup> قَالَ بِاللَّهِ حِلْفَةً \* لِتُغْنِيَ<sup>(٢)</sup> عَنِي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

وإنما لم تحذف الألف في : اضربان وإن التقى ساكنان ، كما حذفوا الواو والياء في : اضربن ، واضربن ، خَوْفَ اللَّبْسِ بالواحد ؛ لأن النون إنما كُسِرَتْ لأجل الألف كما ذَكَرْنَا ، فلو حذفت الألف لانفتحت النون ، مع أَنَّ الألف أَخَفُّ من الواو والياء ، وأيضاً ، المَدُّ فيه أكثر منه في الواو والياء ، والمَدُّ يقوم مقام الحركة ، والنون كبعض الكلمة ، فصار : اضربان ، كالضالين<sup>(٣)</sup> .

وَأَمَّا الألفُ في : اضربان ، فلم تحذف لأنها مُجْتَلَبَةٌ للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فُرَّ منه .

وَأَمَّا حَذْفُ النونِ التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة فَلَأَنَّ الفِعْلَ صار مبنياً عند الجمهور ، وعند غيرهم لاجتماع النونات .

قوله : «ولا تدخلهما الخفيفة» ، أي لا تدخل الخفيفة المشني ، وجمع المؤنث ، لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حَدِّه<sup>(٤)</sup> ، وَأَمَّا مع المثقلة فلأن النون المدغمة ، وإن

---

(جاء في كتاب تبصير المتنبه بتحرير المشبه لابن حجر العسقلاني ، ص ٩٢٥ ، تحقيق البجاوي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة ١٣٨٣ هـ ، ١٩٦٤ م ، ضُمَّ عَيْنُ عَنَابٍ بدل فتح العين) .

الخزانة ٣/٣٦١ ، و ٤/٥٨٠ بولاق ، مجالس ثعلب ٢/٥٣٨ - ٥٣٩ ، المغني ص ٢٧٨ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٢٧٦ ، معاني القرآن للأخفش ١/٣٣٤ ، الإيضاح في شرح الْمُفَصَّل ١/٤١٤ ، شرح جُمَل الرُّجَاجِي ١/٥٢٠ .

و(قطني) : حسبي ، و(ذا إنائك) : يعني اللبن .

ومعنى البيت : «قأت : قد حلفت أن تشرب جميع ما في إنائك» . [مجالس ثعلب ٢/٥٣٩] .

الشاهد في قوله (لِتُغْنِيَ) فإن الفراء نقل عن طيء أنهم يحذفون الياء الذي هو لام في الواحد المذكور بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني . والمعرب ههنا هو المضارع ، وهو موضع الشاهد ، وهو معرب قبل اتصال النون به ، ويكون ما قبل الياء فيه مكسوراً كما تَلَحَّظُ .

(١) د ، ط : قطني .

(٢) ط : لتعنن .

(٣) [الضالين] : كلمة واحدة حقيقة ، و [اضربان] : بسبب الامتزاج في حُكْمِ كلمة واحدة .

(٤) حَدِّه هو أن يكون الساكنان في كلمة واحدة ، وأولُهما مَدَّةً .

كانت ساكنة، فهي كالمتحركة، لأنه يرتفع اللسان بها، وبالمتحركة ارتفاعه واحدة، فهما كحرف واحدٍ متحركٍ.

ولا يجوز، عند سيبويه<sup>(١)</sup>، أيضاً، إلحاقها في نحو: اضرباني، بنون الوقاية واضربان نعمان، وإن كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالإدغام في نون الوقاية ونون نعمان؛ لأنَّ النونين المدغم فيهما ليستا بلازمتين.

وأما يونس<sup>(٢)</sup> والكوفيون، فَجَوَزُوا (أ/ ٢٦٨) إلحاق الخفيفة بالمشى وجمع المؤنث، فبعد ذلك، إما أن تبقى النون عندهم ساكنة، وهو المروئي عن يونس؛ لأنَّ الألف قبلها، كالحركة لما فيها من المدة، كقراءة نافع<sup>(٣)</sup>: «وَمَحْيَايَ»<sup>(٤)</sup> أو<sup>(٥)</sup> قراءة أبي عمرو: «واللاي»<sup>(٦)</sup> وقولهم: التقت<sup>(٧)</sup> حَلَقَتَا الْبَطَانِ<sup>(٨)</sup>، ولاشكَّ أَنَّ كُلَّ واحدٍ<sup>(٩)</sup> في مقام الشذوذ<sup>(١٠)</sup>، فلا يجوزُ القياسُ عليه.

(١) كل ما يتصل بنوني التوكيد في سيبويه ١٤٩/٢ بولاق، وما بعدها. وفيه كثيرٌ مما أورده الرضي هنا بلفظه.

(٢) الكتاب ٥٢٧/٣ هارون، والخصائص ٩٢/١، والجنى الداني ص ١٤٣.

(٣) في حُجَّةِ الْقِرَاءَاتِ لأبي زُرْعَةَ ص ٢٧٩: «قَرَأَ نَافِعٌ، وَمَحْيَايَ: «ساكنة الياء». وكذلك في السبعة ط ٢،

٢٧٤. وفي الكشف ٤٥٩/١: «قوله: «مَحْيَايَ»: أسكنها قالون. . .».

(٤) الأنعام/ ١٦٢، والآية بتمامها: «قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

(٥) ط: وقراءة . . . (٦) والبزّي أيضاً. والقراءة سبعية. [الإتحاف ص ٤١٨].

(٧) الطلاق/ ٤، ونصّها: «وَالَّتِي يَسِّنُّ مِنَ الْمَجِصِّ مَنْ نَسَاكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتْهُمْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ وَأُولَتْ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا».

(٨) ط: التقت حلقتا حلقتا البطان.

(٩) هذا مثَّل. وهو كناية عن ضيق الأمر واشتداده. [كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ٣٤٣].

هذا، وقد ورد مثله في بيت لأوس بن حجر:

وَأَزْدَحَمْتُ حَلَقَتَا الْبَطَانِ بِأَقْ \* سَوَامٍ وَطَارَتْ نَفُوسُهُمْ جَزَعَا

[ديوانه ص ٥٤، تحقيق د. يوسف نجم، دار صادر].

وانظر الخصائص ٩٣/١.

(١٠) أي كل واحدٍ مما أورده من الأمثلة.

(١١) الرضي لا يترح من نقد القراءات، فهو يعدُّ كُلَّ مَا تَقَدَّمَ من قبيل الشذوذ مع أننا عَلِمْنَا أَنَّ قِرَاءَةَ «واللاي» المنسوبة إلى أبي عمرو والبزّي، هي قراءة سبعية متواترة! [سورة الطلاق / الآية ٤: انظر الإتحاف ٤١٨].

وَأَمَّا أَنْ تُحَرِّكَ بِالْكَسْرِ لِلْسَّاكِنِينَ، وَعَلَيْهِ حُجْمٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا تَتَّبِعَانِ»<sup>(١)</sup>،  
بتخفيف النون<sup>(٢)</sup>.

وَأَعْلَمُ أَنَّ كُلًّا مِنَ الثَّقِيلَةِ وَالْخَفِيفَةِ حَرْفٌ بِرَأْسِهَا، عِنْدَ سَيِّوِيهِ<sup>(٣)</sup>، وَعِنْدَ أَكْثَرِ  
الْكُوفِيِّينَ: الْمَخْفَفَةُ<sup>(٤)</sup> فَرْعُ الْمُثْقَلَةِ.

قَوْلُهُ: «وَهُمَا فِي غَيْرِهِمَا»، أَيِ النُّونَانِ فِي غَيْرِ الْمُثْنَى وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ مَعَ  
الضَّمِيرِ الْبَارِزِ وَهُوَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ.

قَوْلُهُ: «كَالْمَنْفَصِلِ»، أَيِ: كَالْكَلِمَةِ الْمَنْفَصَلَةِ، يَعْنِي يَجِبُ<sup>(٥)</sup> أَنْ يَعَامَلَ آخِرُ  
الْفِعْلِ مَعَ النُّونَيْنِ مَعَامَلَتَهُ مَعَ الْكَلِمَةِ الْمَنْفَصَلَةِ، مِنْ حَذْفِ الْوَائِ وَالْيَاءِ، أَوْ  
تَحْرِيكِهِمَا ضَمًّا وَكُسْرًا.

وَعَرَضُهُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ: بَيَانُ الْأَفْعَالِ الْمَعْتَلَّةِ الْآخِرِ عِنْدَ لِحَاقِ النُّونِ بِهَا، وَقَدْ  
بَيَّنَّا نَحْنُ حُكْمَ جَمِيعِهَا فِي ضَمَنِ الْكَلَامِ السَّابِقِ.

وَمَعْنَى كَلَامِهِ: أَنَّ النُّونَيْنِ حُكْمُهُمَا مَعَ الْمُثْنَى وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ مَازَكِرٍ، وَمَعَ  
غَيْرِهِمَا، عَلَى ضَرْبَيْنِ، إِمَّا مَعَ ضَمِيرٍ بَارِزٍ وَهُوَ شَيْئَانِ: جَمْعُ الْمَذْكَرِ نَحْوَ اغْزُوا  
وَارْمُوا، وَاخْشَوْا، وَالوَاحِدَ الْمُؤَنَّثِ نَحْوَ: رَيْ، وَاغْزِي وَارْمِي وَاخْشِي.

---

(١) يونس / ٨٩، وَنَصَّهَا: «قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ».

(٢) فِي حُجَّةِ الْقِرَاءَاتِ ص ٣٣٦: «قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: (وَلَا تَتَّبِعَانِ) بِتَخْفِيفِ النُّونِ... وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّشْدِيدِ...».

وَفِي الْكَشْفِ ٥٢٢/١: «قَرَأَهُ ابْنُ ذَكْوَانَ بِتَخْفِيفِ النُّونِ...».

وَانْظُرْ حُجَّةَ ابْنِ خَالَوَيْهِ ص ١٨٣، وَالتَّيْسِيرَ ص ١٢٣.

(٣) الْكِتَابُ ١٤٩/٢ بُولَاق.

(٤) د: الْمُثْقَلَةُ أَصْلُ الْمَخْفَفَةِ.

(٥) م: يَجِبُ أَنْ يُعْطَى آخِرُ الْفِعْلِ مِنْ ضَمٍّ أَوْ كُسْرٍ مَا يُعْطَى آخِرُ أَوَّلِي الْكَلِمَتَيْنِ الْمَنْفَصَلَتَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَتَا. وَعَرَضُهُ  
مِنْ هَذَا الْكَلَامِ...

وإِذَا مع ضميرٍ مستترٍ وهو الواحدُ المذكَّرُ، نحو: رَه، واغزُ وارمِ واخشَ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة، فتقول: اغزُنْ وارمُنْ بحذف الواو، كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو: اغزوا الكفار، وارمو الغرضَ وكذا: اغزِنْ وارمِنْ يا امرأة، بحذف الياء كما حذفت في: اغزِي الجيشَ وارمي الغرضَ، وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو: اخشُونْ، كما ضممتها مع المنفصلة، نحو: اخشُوا الرجلَ، وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة، تقول: اخشِينْ، كاخشي الرجلَ.

قوله: «فإن لم يكن بارزاً»، وهو في الواحد المذكَّر، نحو: اغزُ، وارمِ واخشَ، فالنون كالتصل، أي كالكلمة المتصلة، ويعني بها أَلِفَ الثانيةِ نحو: اغزُونْ وارمِنْ واخشِينْ، بِرَدِّ اللاماتِ وفتحها، كما قلت: اغزُوا وارمِيا واخشِيا.

قال: لما كان النون بعد الضمير البارز، صار كالكلمة المنفصلة، لأنَّ الضميرَ فاصلٌ، ولما لم يكن ضميرٌ بارزٌ، كان النون كالضمير المتصل.

هذا زُبْدَةُ كلامِهِ، ويردُّ عليه أنَّ المتصل ليس هو الألف فقط، بل الواو والياء في: ارضُوا، وارضِي، متصلان، أيضاً،<sup>(١)</sup> وأنت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الألف، فليس قوله، اذن، فكالتصل، على إطلاقه، بصحيحٍ، وأيضاً يحتاج إلى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل، والمنفصل، وإذا سئل، مثلاً: لِمَ لم تُحذفِ اللامُ في: اخشِيا وارمِيا واغزُوا كما حُذِفَتْ في: اخشَ وارمِ واغزُ، ولم تُضمَّ الواوُ في: ارضُوا الرجلَ وكسرت الياء في: ارضي الرجلَ، ولم تُحذفْ، كما في: ارمو الرجلَ وارمي الغرضَ، وكلُّ عِلَّةٍ تذكرها في المحمول عليه فهي مُطَّرَدَةٌ في المحمول، فما فائدة الحمل، وإنما يُحمل الشيءُ على الشيءِ، إذا لم يكن المحمولُ في ثبوت العِلَّةِ فيه كالمحمول عليه، بل يشابهه من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهة، وإن لم تثبت العِلَّةُ في المحمول، كحمل «إنَّ» على الفعل المتعدي وإن لم يكن في «إن» العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي.

(١) في د تكملة بعد قوله: «أيضاً»: «ومع هذا فإنك تحذف اللام معهما ولا تثبتها كما تثبت مع الألف ...».



قوله: «والمخففة تُحذف للساكنين»، وذلك إذا لاقى المخففة ساكنٌ بَعْدَهَا،  
كقوله: (١)

٩٥٤- لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَّ<sup>(٢)</sup> كَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ  
حَطًّا لَهَا عَنِ التَّنْوِينِ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَا زِمَ لِلْأَسْمِ الْمُتِمَكِّنِ فِي الْوَصْلِ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ  
الْمَانِعِ وَهُوَ الْإِضَافَةُ وَاللَّامُ، بِخِلَافِ النَّونِ الْخَفِيفَةِ، فَإِنَّمَا قَدْ تَتْرَكَ بِلَا مَانِعٍ، وَأَيْضًا،  
يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِلنَّونِ الْالْحَقَّةِ لِلْأَسْمِ، فَضَّلَ عَلَى النَّونِ الْالْحَقَّةِ لِلْفِعْلِ، فَالتَّنْوِينُ  
يُحذف فِي الْمَوْصُوفِ بِابْنٍ، وَابْنَةٍ، بِالْشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، قِيَاسًا، وَفِي غَيْرِهِ لِلضَّرُورَةِ،  
كقوله: (٣)

وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِثِّي ٥٤٤

وَالنَّونُ الْخَفِيفَةُ تُحذف لِلْسَّاكِنِينَ مُطْلَقًا.

وَقَالَ سَيِّبِيُّهُ،<sup>(٤)</sup> عَنْ يُونُسَ: إِنَّهُ إِذَا جَاءَ بَعْدَ النَّونِ الْمَخْفُفَةِ فِي: اضْرِبْ أَوْ

(١) الْأَضْبُطُ بْنُ قُرَيْبٍ السَّعْدِيُّ. مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ.

وَقَدْ عُدَّ مُحَقِّقُ مَعَانِي الْحُرُوفِ لِلرُّمَّانِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ !!

الْحِزَانَةُ ٥٨٨/٤ بُولَاق، الْمَغْنِي ٢٠٦، مَعَانِي الْحُرُوفِ ١٥٠، الْبَغْدَادِيَّاتُ ٤٣٧، الْمَسَائِلُ الْعَسْكَرِيَّاتُ ٨٩،  
رَصَفُ الْمَبْنِيِّ ٢٤٩، الْإِفْصَاحُ ٢٤٦؛ وَفِيهِ: «فَإِنَّهُ يُرِيدُ: (وَلَا تُهَيِّنُ) وَقَدْ حُذِفَ النَّونُ ضَرُورَةً، إِلَّا أَنَّ الْحَذْفَ  
هُنَا أَحْسَنُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا لِقَاءَ السَّاكِنِينَ، وَهَذَا مَوْضِعُ الشَّاهِدِ. قَالَ مُحَقِّقُ الْإِفْصَاحِ الْأَسَازُ الْأَفْغَانِي: «وَرَوَايَةُ ابْنِ  
هَشَامٍ وَعَدَدُ مِنَ النُّحَوِينِ (لَا تُهَيِّنُ الْفَقِيرَ) وَهِيَ الْمَشْهُورَةُ.

قُلْتُ: وَبَنَوْا عَلَى رَوَايَتِهِمُ التَّخْرِيجَ الَّذِي رَأَيْتُ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ إِذْ كَانَ الْبَيْتُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْبَحْرِ الْخَفِيفِ،  
وَقَصِيدَةُ الْأَضْبُطِ الَّتِي مِنْهَا الْبَيْتُ مِنَ الْمُنْسَرِّحِ، وَمُطْلَعُهَا:

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْمَهْمُومِ سَعَةٌ \* وَالْمَسِي وَالصَّبْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهُ

وَالْبَيْتُ فِيهَا:

لَا تُحَقِّسِرْنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ \* تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ..»

انْظُرْ فِي قَصِيدَةِ الْأَضْبُطِ: [الْأَغَانِي ١٦/١٥٤ طَبْعَةٌ سَاسِي بِمَطْبَعَةِ التَّقْدِيمِ بِمِصْرَ].

(٢) ط: قَوْلُهُ: تَرْكَعُ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي.

(٣) هِيَ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ، وَقِيلَ لَهَا امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، وَتَمَامُ الرَّجَزِ:

حَيَّةٌ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِي \* وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِثِّي

وَقَدْ سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

(٤) الْكِتَابُ ١٤٩/٢ وَمَا بَعْدَهَا. ط: بُولَاق.

واضربنَّان بساكن، تُبدِّلُها همزةً، نحو: اضرباء الرجل واضربناء الرجل.

قال سيبويه: <sup>(١)</sup> لو جَوَزنا إلحاق الخفيفة بالمشي، فالقياسُ حَذْفُها للساكنين كما تحذف اتفاقاً في المفردين: المذكر والمؤنث، وجمع المذكر، فيسقط الألف، أيضاً، في اللفظ، للساكنين.

وإذا وَقَف على فعل في آخره نونٌ خفيفةٌ، فَحُكِّمها حُكْمُ التنوين، أعني أنه، تقلب المفتوح ما قبلها أَلْفاً، نحو: اضربا، في: اضربنَّ.

قال سيبويه: <sup>(٢)</sup> وقياس مذهب (٢٦٨/ب) يونس <sup>(٣)</sup> في: اضربان، واضربنَّان، أَنَّ تَقْلَبَ النون الخفيفة أَلْفاً، فتمدُّ فيها المدة الطولى بِقَدْرِ الْعَيْنِ. وقال الزَّجَّاج <sup>(٤)</sup>: لو مُدَّتِ الألفُ وطالَ مدُّها، مازادت على الألف، لأنها حَرْفٌ، لا يتكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها.

وقال السَّيرافي <sup>(٥)</sup>: ليس هذا الرأي الذي أنكره الزَّجَّاج بمنكر، وذلك أنه يقدَّر أنَّ المدَّ الذي يزداد بعد النطقِ بالألفِ الأولى يُرامُ به أَلْفٌ آخَرُ، وإن <sup>(٦)</sup> لم ينفصل عن الأول ولم يتميَّز.

وتحذف في الوقف: المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها، نحو: اضربنَّ واضربنَّ، وكان يونس يقول: أقلبها واواً بعد الضمة في نحو: اخشون وياء بعد الكسرة في نحو: اخشين، فأقول: اخشوو، واخشي، قال الخليل: <sup>(٧)</sup> لا أري ذاك <sup>(٨)</sup> إلا على مذهب مَنْ قال من أهل اليمن: هذا زيدو، ومررت بزيدي، وهي غير فصيحة.

(١) د: قال سيبويه: القياس حَذْفُ النون الخفيفة بعد الألف كما يحذف اتفاقاً في المفردين: . . . .

(٢) الكتاب ١٤٩/٢ وما بعدها. ط. بولاق.

(٣) في سيبويه ٥٢٧/٣ هارون: وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان زيدا واضربنَّان زيدا، فهذا لم نقله العرب، وليس له نظير في كلامها. لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلا أن يُدْغَمَ. وانظر الخصائص ٩٢/١.

(٤) سيبويه ٥٢٧/٣ هارون هامش (٢). (٥) سيبويه ٥٢٧/٣ هارون هامش (٢).

(٦) عبارة السَّيرافي هكذا: . . . وإن لم ينكشف في اللفظ كل الانكشاف. سيبويه ٥٢٧/٣ هارون هامش (٣).

(٧) سيبويه ٥٢٢/٣ هارون. ونص عبارته كما يلي: «فقال الخليل: لا أري ذاك إلا على قول مَنْ قال: هذا عمرو، ومررت بعمري. وقول العرب على قول الخليل». (٨) د: ذلك.

وأما في نحو: اضْرِبْ واضْرِبْ، فيقول يونس: <sup>(١)</sup> اضْرِبُوا واضْرِبْ وفقاً لغيره في اللفظ، إلاَّ أنَّ الواوَ والياءَ، عنده، عَوَضَانِ مِنَ النونِ، وعند غيره: هما الضميرانِ المردودان بَعْدَ حَذْفِ النُّونِ كما يَجِيءُ.

ويقول في: هل تضْرِبْ، وهل تضْرِبْ: هل تضربوا وهل تضربي، بلا نُونٍ، والواو والياء بَدَلَانِ مِنَ النُّونِ الخفيفة، وعند غيره: هل تضْرِبُونَ وهل تضْرِبِينَ، والواو والياء ضميران رُدًّا بعد حذفِ نون التأكيد، فتردُّ النون التي سقطت لأجلِ نون التأكيد، كما يَجِيءُ.

قوله: «فَيَرُدُّ ما حذف»، يعني إذا حذفت النون، أُعيد إلى الفعل الموقوف عليه: ما أُزيل في الوصل بسببها، من الواو، والياء وحدهما، كما تقول في: اضْرِبْ واضْرِبْ، واخْشَوْنَ واخْشَيْنَ: اضْرِبُوا واضْرِبِي، واخْشَوْا واخْشِي، أو، من الواو والياء مع النون التي بعدهما، كما تقول في: هل تضْرِبْ، وهل تضْرِبِينَ، وهل تَحْشُونَ وهل تَحْشِينَ: هل تضْرِبُونَ وهل تضْرِبِينَ، وهل تَحْشُونَ وهل تَحْشِينَ.

وهذا أيضاً، بناءً على أنهم قَدَرُوا النون المخففة، المحذوفة، للوقف: معدومةً من أصلها لِعَدَمِ لزومها للفعل، بخلاف التنوين، فَإِنَّ الوقف في: جاءني قاضٍ، <sup>(٢)</sup> بغير رَدِّ الياء على الألف، لِكَوْنِ التنوين لازماً، إذ لم يكن مانعاً، فكأنه ثابت أيضاً، مع عروض الحذف.

هذا آخرُ شَرْحِ المقدمة، والحمدُ لله على إنعامه وإفضاله، بتوفيق إكمالهِ، وصلواتُهُ على محمدٍ وكرامِ آلِهِ.

وقد تَمَّ تمامُهُ، وَحُمَّ اختتامُهُ <sup>(٣)</sup> في الحضرة المقدسة الغروية، على مُشرقها صَلَوَاتُ رَبِّ العِزَّةِ وسلامُهُ.

(١) سيبويه ٥٠٨/٣ بولاق.

(٢) أي قَدَّرَ له أَنْ يَحْتَمَّ.

(٣) د: فاض.

## [أحكام مفيدة ذكرها الرضي] [هَاء السَّكْتِ]

وَلْتَذَكَّرْ أَحْكَامَ هَاءِ السَّكْتِ، وَإِنْ كَانَ الْمُصَنِّفُ ذَكَرَ بَعْضَهَا فِي التَّصْرِيفِ، وَحَرَفِ التَّذْكِيرِ، وَالْإِنْكَارِ، وَشَيْنِ الْكَشْكَشَةِ وَسَيْنِ الْكَسْكَسَةِ.

أَمَّا هَاءُ السَّكْتِ، فَهِيَ هَاءٌ تَزَادُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا فِي مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِذَا كَانَ آخِرُهَا أَلِفًا، وَالْكَلِمَةُ حَرْفٌ أَوْ اسْمٌ عَرِيقُ الْبِنَاءِ، نَحْوُ: لَا، وَذَا، وَهَنَّا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلِفَ حَرْفٌ خَفِيٌّ: إِذَا جِثَّتْ بَعْدَهَا بِحَرْفٍ آخَرَ، وَذَلِكَ فِي الْوَصْلِ، تَبَيَّنَ النُّطْقُ بِهَا، وَإِذَا لَمْ تَأْتِ بَعْدَهَا بِشَيْءٍ، وَذَلِكَ فِي الْوَقْفِ، خَفِيََتْ، حَتَّى ظُنُّ أَنْ آخِرَ الْكَلِمَةِ مَفْتُوحٌ.

فَلِذَا وَصَلَتْ بِحَرْفٍ، لِيَبَيَّنَ جَوْهَرُهَا، وَاخْتَارُوا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْحَرْفُ هَاءً، لِمُنَاسِبَتِهَا بِخَفَائِهَا حَرْفَ اللَّيْنِ، فَإِذَا جَاءَتْ سَاكِنَةً بَعْدَ الْأَلِفِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَمَكُّنِ مَدِّ الْأَلِفِ، لِيَقُومَ ذَلِكَ مَقَامَ الْحَرَكَةِ فَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، فَتَبَيَّنَ الْأَلِفُ بِذَلِكَ التَّمَكُّنِ وَالْمَدِّ.

وَأَمَّا فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ، نَحْوُ: أَفْعَى وَحُبْلَى، أَوْ الْعَارِضَةِ الْبِنَاءِ نَحْوُ: لَا فَتَى، فَلَا تَزِيدُ هَاءُ السَّكْتِ، إِمَّا لَخُوفِ التَّبَاسِ هَاءِ السَّكْتِ بِهَاءِ الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْأَسْمَاءَ الْعَرِيقُ الْبِنَاءِ، لَا يُضَافُ مِنْهُ إِلَّا «كَمْ» وَ«لَدُنْ» وَ«لَدُنِي»، وَإِمَّا لِكَوْنِ الْإِعْرَابِ مَقْدَرًا فِي أَفْعَى، وَشَبْهِ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ فِي: لَا فَتَى، وَسَنَذَكُرُ أَنَّهَا لَا تَلْحَقُ الْمُتَحَرِّكَةُ بِحَرَكَةِ إِعْرَابِيَّةٍ أَوْ شَبْهِ الْإِعْرَابِ.

وَأَمَّا أَلِفٌ نَحْوُ: هَذَا، وَهَؤُلَاءِ، فَلَيْسَ الْحَرَكَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ فِيهِ مَقْدَرَةٌ بَلْ لَوْ كَانَ مَكَانَ الْأَلِفِ حَرْفٌ صَحِيحٌ، أَيْضًا، لَكَانَ <sup>(١)</sup> مُحَرَّكًا بِحَرَكَةٍ بِنَائِيَّةٍ نَحْوُ: هَوَ، وَهِيَ، وَهَؤُلَاءِ.

(١) د: لكان لها حركة واحدة، كهُوَ، وَهِيَ، وَهَؤُلَاءِ.

ولا تلحق<sup>(١)</sup> هذه الهاء ساكناً آخر، غير الألف المذكورة، سواء، كان واواً أو ياءً كهمو، وهذي، أو غيرها، ككَمْ وَمَنْ، وذلك لأنَّ الألف أَخْفَى، فهي إلى البيان أَخْوَجُ.

بلى، تلحق الألف والسواو والياء في النُّدْبَة، نحو: واغلاماه، و: واغلامكموه، و: واغلامكيه، وفي الإنكار نحو: آميراه، و: آميروه، و: آميريهِ، لقصدك إلى زيادة مدِّ الصوت فيهما.

وثاني<sup>(٢)</sup> المَوْضِعَيْنِ: إذا وقفت على كلمة متحركة الآخر بحركة غير إعرابية ولا مشبهة بالإعرابية، لبيان تلك الحركة اللازمة، إذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف.

ولأنما لم تبيِّن الإعرابية، لعروضها وسُرعة زوالها.

وذلك قولك: هما رَجُلَانِه، وضاربَانِه، وهُنَّ، وضربَتْنِه، وهَلُمَّ، وضربَكِه، وويحكُه، وثُمَّ، واضربْنِه، وانطلقْنِه وضربْنِه، وعصايه وغلَامِيه وقاضيَّه وهوه وهيه وأَيْنِه وكيفه وغير (٢٦٩/أ) ذلك.

ودخولها فيما قبل آخره ساكن، أقوى وأكثر من دخولها فيما قبل آخره متحرك، حتى لا يجتمع ساكنان، لو أُسْكِن الآخر.

ولم يلحقوها النونات في الأمثلة الخمسة، نحو: يضربَانِه، ويضربُونِه، وتضربِينِه<sup>(٣)</sup>...؛ لأنَّ النون علامةُ الرفع فهي كالحركة الإعرابية.

وقد منع بعض البصريين أن يقال: انطلقْنِه، وضربْنِه<sup>(٤)</sup> لالتباسِ الأولِ بضمير المَصْدَرِ، والثاني بالمفعولِ به.

(١) ط: ولا يلحق...

(٢) م، د: وتزد الهاء، أيضاً، في آخر كلمة موقوف عليها إذا كانت حركة الآخر.

(٣) ذكر ثلاثة من الأمثلة الخمسة، والباقيان هما: تفعلان، وتفعلون. (٤) ط: وضربته للالتباس بضمير المصدر.

وليس بشيء، لأنَّ الخليل<sup>(١)</sup> حكى : انطلقنَه عن العرب، ولو كان اللَّبْسُ مانعاً لم يقولوا: أعطيتكُه، وإنه، وليتَه ولعلَه، واعلمنَه.

وقد استعملوا في بعض ذلك: الألفَ مكانَ الهاء، لمشابتها لها وذلك في: أنا، وحيَّهلاً.<sup>(٢)</sup>

ولم يلحقوها آخر نحو: لا رجل، ويازيد، ونحو: خمسة عشر؛ لأنَّ حركة البناء عارضة، فتشبهه، لذلك، الحركة الإعرابية.

وكذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرد، لأنه إنما حُرِّك، كما ذكرنا في بابه، لمشاботه المغرب، فكان حركته إعرابية، فلم يقولوا: ضَرَبَ.

وإذا كانت الكلمة مِمَّا ذهب لامها، جزماً، أو وَقَفًا، فَإِنْ بَقِيََتْ على حرفٍ واحدٍ فَهَاءُ السَّكْتِ واجبةٌ، نحو: رَه، وَقَه، لاستحالة الوقفِ على المتحركِ والابتداء بالساكن.

وإن كانت على أكثر من حرف نحو: اغزه، وارمه، واخشه، ولم يغزه، ولم يرمه، ولم يخشه، فالهاء في مثلها ليست بواجبة، لكنها ألزِمَ ههنا منها في نحو: ثَمَّة، ومسلمونه؛ لأنك إذا لم تأتِ بها سَكُنْتَ آخرَ الكلمة بعدَ حَذْفِ حرفٍ منها، وهو إجحافٌ.

وهي في نحو: أَعِه وأَقِه، في قولك إن تَعِ أَعِه، وإن تَقِ أَقِه، ألزِمَ<sup>(٣)</sup> منها في: اغزه ولم يرمه، لأنَّ الإجحافَ ههنا أكثرُ لو سكن العين، وذلك بحذف الفاء واللام وإسكان العين.

(١) نقله عنه سيبويه في الكتاب ٢٧٩/٢ بولاق.

(٢) انظر التبيين في تصريف الأسماء لأستاذنا الفاضل الدكتور أحمد كُحَيْل ص ٣٦٧ ط ٦، والوجيز في علم التصريف للأنباري ص ٥٤.

(٣) أي أشدَّ لزوماً.

وبعضُ العرب لا يلحقون هاءَ السَّكْتِ، من المتحرك الآخر، إلا ما حُذِفَ من آخره شيءٌ، ولا يقفون على ما لم يُحذَفْ منه شيءٌ، كأنا، ولعلّ وليت، وسائر ما ذكرنا، إلا بالإسكان.

وَرَوَى يُونُسُ وَعِيسَى بْنُ<sup>(١)</sup> عُمَرَ: أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقِفُ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْمَحذُوفِ الْآخِرِ أَيْضاً، نَحْو: اغز، وارم، بالإسكان من غير هاء، قال سيبويه: <sup>(٣)</sup> هذه أَقْلُ اللَّغَتَيْنِ.

وإِلْحَاقُ الْهَاءِ فِي نَحْو: عَلَامَ، وَإِلَامَ، وَحَتَامَ، وَبِمَ، وَفِيمَ وَعَمَ: أَجُودُ مِنْ حَذْفِهَا، لَأَنَّهُ حُذِفَ مِنْهَا الْأَلِفُ، كَمَا حُذِفَ فِي نَحْو: اغز، وارم واخشه: الحرف الأخير، وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا وَإِنْ صَارَتْ الْمِيمُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، لَأَنَّهُا امْتَزَجَتْ بِحَرْفِ الْجَرِّ قَبْلَهَا، فَصَارَتْ مَعاً، كَحُصَامَ<sup>(٤)</sup>، لَأَنَّ الْجَارَ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْمَجْرُورِ، وَهَذَا الْمَجْرُورُ لِكَوْنِهِ عَلَى حَرْفٍ، صَارَ كَبَعْضِ حُرُوفِ الْجَارِ، فَالِاتِّصَالُ حَاصِلٌ مِنَ الطَّرْفَيْنِ.

وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى نَحْوِ مَجِيءٍ مَجِيءٍ فَقُلْتَ مَجِيءٌ مَهْ، فَالْهَاءُ لَازِمَةٌ كَمَا فِي: قَهْ وَرَهْ؛ لَأَنَّ الْمُضَافَ لِكَوْنِهِ اسْمًا، لَا يَمْتَزِجُ بِالْمَجْرُورِ امْتِزَاجَ حَرْفِ الْجَرِّ بِمَجْرُورِهِ.

وتحذف هاء السكت عند الوقف، في الدَّرَج كهمزة الوصل، إلا أن يُجْرَى الوصلُ مُجْرَى الوقف، كقوله تعالى: ﴿حَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾ حَذُوهُ فَعْلُوهُ ﴿٥﴾ وصلًا.

وَحَقُّهَا السُّكُونُ وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الْأَلِفِ؛ لَأَنَّ اجْتِمَاعَ السَّاكِنِينَ مُحْتَمَلٌ فِي الْوَقْفِ، وَيَحْرِكُهَا مَنْ يَثْبِتُهَا وَصَلًا بَعْدَ الْأَلِفِ مُجْرِيًا لِلْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ: إِمَّا بِالضَّمَّةِ، تَشْبِيهًا لَهَا بِهَاءِ الضَّمِيرِ، أَوْ بِالْكَسْرِ لِلْسَّاكِنِينَ.

(١) سيبويه: ٢٧٨/٢ بولاق.

(٢) د: يحذف الهاء في نحو اغز، وارم، واخش.

(٣) الكتاب ٢٧٨/٢ بولاق.

(٤) يعني صارتا كاسم رباعي قبل آخره أَلِفٌ، بقطع النظر عن حركة أوله، وذلك خاصٌّ بـ (ما) الاستفهامية المجرور بكلٍ من: إلى وعلى وحتى. ويمكن أن تُعَلَّلَ بَقِيَّةُ الْأَمْثَلَةِ بِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْاِمْتِزَاجِ.

(٥) الحاقة/ ٢٩، ٣٠.

وَرُويَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ:

٩٥٥ يامرحبأه بحمار عفراء<sup>(١)</sup>

وَأَمَّا سَيْنِ الْكَسْكَسَةِ،<sup>(٢)</sup> وهي في لغة بَكْرِبِ نِ وائل، فهي السَيْن التي تُلَحِقُهَا بِكَافِ  
المؤنث في الوقف، إذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف، فتلتبس بكاف المذكر، وجعلوا  
تَرَكَ السَّيْنِ في الوقف علامة المذكر، فيقولون أكرمتمكس فإذا وصلوا لم يأتوا بها؛ لأنَّ  
حركة الكاف، إذن، كافية، في الفصل بين الكافين.

وقومٌ من العرب يلحقون كاف المؤنث: السَّيْنِ في الوقف<sup>(٣)</sup>، فإذا وصلوا حَذَفُوا،  
وَعَرَضَهُمْ: ما مَرَّ في إلحاق السَيْن، وناسٌ كثيرٌ من تميمٍ ومن أسدٍ يجعلون مكانَ كافِ  
المؤنث في الوقف شِيناً، قال: <sup>(٤)</sup>

٩٥٦ - تضحكُ مني أن رأيتني أحترش ولو حَرَشْتَ لكشفتِ عن حِرْشِ  
وذلك أيضاً، للغرض المذكور، وإنما أبدلوا شِيناً، لأنها مهموسةٌ مثلها ولم يجعلوا  
مكانها مهموسة من الحق؛ لأنها ليست حَلَقِيَّةً.

وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال: إنشِ ذاهبةً، قال: <sup>(٥)</sup>

---

(١) يُنسب إلى عُرْوَةَ بنِ حزام العُدْري، وهو في النصف ١٤٢/٣، إصلاح المنطق ٩٢، إيضاح المفصل ٢٨٤/٢،  
الخرانة ٥٩٢/٤، وانظر التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٦٠، وابن يعيش ٤٦/٩، وقامه:  
إذا أتى قَرْنُهُ بها شاء.

الشاهد فيه أنَّ هاءَ السكتِ في قوله (يامرحبأه) قد رُوي بالضم وبالكسر.

(٢) انظر الصحابي ٥٤، والمزهر ٢٢١/١، والممتع ٢٠١/١، ٢٢٢.

(٣) وتسمى الكشكشة. [انظر لغات العرب د. دَجْنِي ص ٥٦].

(٤) لا يُعرفُ قائلُ هذا الرُّجز. الخرانة ٥٩٤/٤ بولاق، وشرح شواهد الشافعية ٤١٩.

(٥) والشاهد فيه على أنَّ ناساً من تميمٍ ومن أسدٍ يجعلون مكانَ الكافِ المؤنث شِيناً في الوقف كما في (جرش) وأصله  
(جرك).

(٥) قيس بن الملوِّح، مجنون بني عامر. (ديوانه ٢٠٧).

الخرانة ٥٩٥/٤ بولاق، الخصائص ٤٦٠/٢، معجم الشواهد ٢٤٦/١.

الشاهد فيه على أنه كان القياسُ في هذه الشينِ المبدلة من كاف الخطاب أن تحذف في الدرج، لكنها أُجريت في  
حالة الوصل مجرى حالة الوقف.



٩٥٧- فعيناش عيناها وجيدش جيدها ولكن عظم الساق منش دقيق

وأما حَرْفُ الإنكار، فهو زيادةٌ تلحق آخرَ المذكورِ في الاستفهام بالألفِ خاصةً، إذا قصدت إنكارَ اعتقادِ كَوْنِ المذكورِ على ما ذكر، أو إنكارِ كونه على خلاف ما ذكر، كما تقول، مثلاً، جاءني زيد، فيقول مَنْ يَقْصِدُ تكذيبك، وأنَّ زيدا لا يأتيك<sup>(١)</sup>: أزيدُنيه، أي: كيف يجيئك، فهذه العلامةُ بيانُ أنه لا يعتقد أنه أتاك، ويقول ذلك: مَنْ لا يشك أنَّ زيدا جاءك، وينكر أنه لا يجيئك، فكأنه يقول: مَنْ يشك في ذلك، وكيف لا يجيئك.

قال الأخفش: إنَّ هذه الزيادة<sup>(٢)</sup> موضوعةٌ لإنكارِ كَوْنِ المذكورِ على ما ذكر، فقط، فإن أريد إنكارُ كونه بخلاف ما ذكر، فهو على وجه الهُزءِ<sup>(٣)</sup> والسُّخرية، فكأنه يقول: كيف لا يجيئك زيدٌ وأنتَ الجليلُ العظيمُ، كقوله تعالى: «ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ»<sup>(٤)</sup>، هذا قوله، والأولى<sup>(٥)</sup> أن يقال إنه لإنكارِ كَوْنِهِ على خلاف ما ذكر، لا على وجهِ السُّخرية.

وإنما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف، والإنكار بهمزة الاستفهام بلا فصلٍ بينها، وبين الاسمِ المذكورِ، فإن وُصِلَ الاسمُ بما بعده، أو كان استفهاماً على وجه الحقيقة، لا على وجه الإنكار، لم تلحق، وكذا لا تلحق، إذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول أو ما يفيد فائدته، نحو: أتقول زيد، أو: أتتكلم زيد، والأغلب، مع حصول الشرائط (٢٦٩/ب) وقصد إلحاق زيادة الإنكار: حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته، إعرابية كانت أو بنائية، نحو: أذهبتوه، لمن قال: ذهبتُ، و: أنا إني، لمن قال: أنا فاعِلٌ.

(١) يقصد أنَّ زيدا لا يأتيك، استبعاداً منه لذلك.

(٢) ط: لزيادة.

(٣) ط: الهمز والسخرية.

(٥) م: والأولى أنه يقال ذلك أيضاً على وجه الإنكار بخلاف ما ذكر.

(٤) الدُّخان / ٤٩.

وَرُبَّمَا زِيدَتْ مَدَّةُ الْإِنْكَارِ مِنْ غَيْرِ حِكَايَةِ اللَّفْظِ الْمَذْكُورِ، بَلْ تَلْحَقِ الْعَلَامَةُ بِمَا يَصِحُّ الْمَعْنَى بِلِحَاقِهَا بِهِ <sup>(١)</sup> مِنْ جُمْلَةِ كَلَامِكَ، فَتَقَالُ لِمَنْ قَالَ ذَهَبَتْ: أَذْهَبَتْهُ.

وَمِنْهُ حِكَايَةُ سَيَّبِيهِ: <sup>(٢)</sup> سَمِعْنَا مَنْ قِيلَ لَهُ أَتُخْرِجُ إِذَا أَخْصَبْتَ الْبَادِيَةَ، فَقَالَ: أَنَا إِنِّيهِ، <sup>(٣)</sup> مِنْكَرًا لِرَأْيِهِ أَنَّ يَكُونُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَلَوْ حَكَى لَقَالَ: أَتُخْرِجُوه.

ثُمَّ تَقُولُ: آخِرُ الْكَلِمَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا أَوْ مُتَحَرِّكًا، وَالسَّاكِنُ إِمَّا حَرْفٌ عَلِيٌّ أَوْ حَرْفٌ صَحِيحٌ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: جَاءَنِي الْقَاضِي، وَرَأَيْتُ الْمَعْلَى، وَزَيْدٌ يَغْزُو، وَحُكْمُهُ أَنْ يَزَادَ عَلَى آخِرِهِ مِثْلُ آخِرِهِ، فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ فَتُحَذَفُ أَوَّلُهُمَا فَتَقُولُ: آَلْقَاضِيَهُ وَ: الْمَعْلَاةُ، وَأَيَغْزُوهُ.

وَأِنْ كَانَ السَّاكِنُ صَحِيحًا، تَنْوِينًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَحْرِيكِهِ بِالْكَسْرِ لِلْسَّاكِنِينَ فَلَا تَكُونُ زِيَادَةُ الْإِنْكَارِ، إِذَنْ، إِلَّا الْيَاءُ، نَحْوُ: أَزِيدْنِيهِ، وَ: أَلَمْ تُضْرِبْنِي.

وَأِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا فَمَدَّةُ الْإِنْكَارِ عَلَى وَفْقِ تِلْكَ الْحَرَكَةِ، بَنَائِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ إِعْرَابِيَّةٌ، فَتَكُونُ بَعْدَ الضَّمَّةِ وَأَوَّاءَ، وَبَعْدَ الْفَتْحَةِ أَلْفَاءَ، وَبَعْدَ الْكَسْرِ يَاءَ، نَحْوُ: أَزِيدُونَاهُ، وَ: أَزِيدِينِيهِ، وَ: أَلَمِيرَاهُ، فَلَيْسَ مَدَّةُ الْإِنْكَارِ، إِذَنْ، كَعَلَامَةِ النَّذْبَةِ، لِأَنَّ تِلْكَ يَجِبُ كَوْنُهَا أَلْفَاءَ: إِلَّا عِنْدَ اللَّبْسِ.

وَيُجَوِّزُ لَكَ أَنْ تَلْحَقَ مَدَّةَ الْإِنْكَارِ بِإِنْ، مُزِيدَةً بَعْدَ الْمَذْكُورِ، مَدْخَلًا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ الْاسْتِفْهَامِ، فَلَا تَكُونُ الْمَدَّةُ، إِذَنْ، إِلَّا يَاءَ، <sup>(٤)</sup>، لِأَنَّكَ تَكْسِرُ نُونِ «إِنْ» لِلْسَّاكِنِينَ، وَزِيَادَةَ «إِنْ» لِلْبَيَانِ وَالْإِيضَاحِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْمَدِّ، وَهَاءَ، خَفِيَّانِ، فَهِيَ زَائِدَةٌ، كَمَا فِي: مَا إِنْ فَعَلَ.

(١) م: بلحاقها فيه من كلامك.

(٢) الكتاب ٤٠٦/١ بولاق.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٢٧.

(٤) م، د: إلا ياء؛ لأجل الساكنين.

قال المصنف: <sup>(١)</sup> الظاهر أنهم لم يزدوا «إن» إلا فيما آخره ساكن محافظةً على ذلك الساكن؛ لأنه إن لم تزد «إن» تحرك الساكن إن كان صحيحاً، وسقط إن كان مدّةً.

ورّد قوله بمجيئها بعد المتحرك في: «أنا إني»: <sup>(٢)</sup>؛ لأنّ نون «أنا» متحركة، وأجاب بأنّ الزيادة إنما تكون في حال الوقف، والوقف على «أنا» بالالف، فصار، وإن لم يكن فيه ألف، لمجيء «إن» بعده، في حكم الموقوف عليه بالالف، ولو لم تزد «إن» لقل: أنه بحذف إحدى الألفين.

وقياس ما قاله أن يُقال: ألمعلّ إني و: القاضي إني، و: أيعزواني، أن أريد، وهذا الذي قال، من تخصيص «إن» بالساكن آخره، <sup>(٣)</sup> قياس منه لم يأت في كلام النحاة.

ثمّ اعلم أنه يجوز لك الإنكار والحكاية مع ترك مدّة الإنكار وإن كان الكلام وقفاً، وأما إذا أردت الوصل فإنه يجب ترك الزيادة نحو: أزيداً يافتي، كما تترك العلامات في «من» حين تقول: من يافتي.

ولأنما يجوز إثبات التنوين ههنا في حال الوقف، لقصد الحكاية، ومع زيادة الإنكار يتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفاً عليه، فلا يُستنكر بقاء التنوين في الوقف.

ومدّة الإنكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف، وغير ذلك، نحو: أزيداً وعمرني، فيمن قال: لقيت زيدا وعمرأ، و: أزيداً الطويله.

وإذا قال: ضربت عمر، قلت أضربت عمره، فتدخل همزة الإنكار على الجملة والمفرد، وعلى أي قسم شئت من أقسام الكلام بخلاف ألف الندبة كما مرّ في المنادي.

(١)، (٢) الايضاح في شرح الفصل ٢٨٦-٢٨٧، ومجالس ثعلب ٣٥٨/٢ حاشية (٢)، والبغداديات ص ٤٢٧.

(٣) د: بالساكن آخره، لم يجيء في كلام النحاة، ولأنما هو قياس منه...

وَأَمَّا حَرْفُ التَّذْكِيرِ، فَلَيْسَ فِي كَلَامٍ فَصِيحٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا نَطَقَ مَنْ يَتَذَكَّرُ<sup>(١)</sup>، بِكَلِمَةٍ وَلَا يَرِيدُ أَنْ يَقِفَ وَيَقْطَعَ كَلَامَهُ، فَيَصِلُ آخِرَ تِلْكَ الْكَلِمَةِ بِمَدَّةٍ تَجَانِسُ حَرَكَتَهَا، إِنْ كَانَ مَتَحَرِّكًا، كَمَا تَقُولُ فِي: قَالَ، وَيَقُولُ، وَمِنَ الْعَامِ: قَالَ، فَتَمُدُّ فَتُحَةِ اللَّامِ إِلَى أَنْ تَتَذَكَّرَ مَا نَسِيتَ وَتَصِلُهُ بِهِ، وَيَقُولُوا، وَمِنَ الْعَامِي، وَتَصِلُهُ بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ إِنْ كَانَ الْآخِرُ سَاكِنًا صَحِيحًا، تَنْوِينًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، نَحْوُ: هَذَا سَيُفْنِي إِذَا أَرَدْتَ: سَيْفٌ مِنْ صِفَتِهِ كَيْتٌ وَكَيْتٌ.

وتقول في: قد فعل، وفي الألف واللام في نحو: الحارث مثلاً: قدي... وألي... وإن كان آخره ساكناً حرف مدّ، نحو القاضي، والعصا، ويغزو، مددت ذلك الحرف إلى أن تتذكّر، ولا تجتلب مدّة أخرى.

ويجوز أن يُقَالَ: إِنَّكَ تَجْتَلِبُهَا وَتَحْدِفُ الْأُولَى، كَمَا قِيلَ فِي مَدَّةِ الْإِنْكَارِ، وَلَا تَلِي هَذِهِ الزِّيَادَةُ هَاءَ السَّكْتِ، بِخِلَافِ زِيَادَةِ الْإِنْكَارِ، لِأَنَّ هَذِهِ إِنَّمَا تَرَادُ إِذَا لَمْ تَقْصِدِ الْوَقْفَ. تَمَّ الْكِتَابُ بِحَمْدِ اللَّهِ، وَعَوْنِهِ، وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ.

تَمَّ الْكِتَابُ بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ فِي يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ فِي أَوَائِلِ (ذُو الْقَعْدَةِ) سَنَةِ سِتِّ وَسَبْعِينَ وَثَمَانِ مِائَةٍ.<sup>(٢)</sup>

(١) يعني من يريد ويحاول أن يتذكر شيئاً. وقوله: «بكلمة»، متعلق بقوله: إذا نطق... .

(٢) د: «تم الكتاب بعون الله في اليوم المبارك الخامسة عشر في شهر رمضان في يوم أربع في وقت السحر من شهور عام أربع ومائة وألف». علق هذه النسخة المباركة بخط الفقير إلى عفوريه الغني علي بن عبدالعظيم، مسقط الرأس بطرة بزون. غفر الله له ولوالديه ولَمَنْ طَلَعَ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَلِنَ قَرَأَهُ وَلِلْكَافَّةِ وَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ. يَآخِرَ مَطْلُوبٍ وَأَكْرَمَ طَالِبٍ أَغْفِرُ لِمُصَاحِبِهِ نَعْمَ وَالْكَاتِبِ جَزَى اللَّهِ خَيْرًا مِنْ تَأْتَلِ كِتَابَتِي وَقَابِلِ مَا فِيهَا مِنَ السُّهُوِّ بِالْعَفْوِ وَأَصْلَحِ مَا أَخْطَأْتُ فِيهِ بِفَضْلِهِ وَفَطْنَتِهِ وَاسْتَغْفِرَ اللَّهُ مِنْ سُهُوِّ: م هذا آخر شرح المقدمة والحمد لله على إفضاله وإنعامه بتوفيق الحالة وصلاته على محمد وكرام آلِه وقد تم تمامه، وَخَتَمَ اخْتِصَانَهُ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُعْظَمِ قَدْرُهُ وَخُرْمَتُهُ مِنْ شَهْرِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَثَمَانِي مِائَةٍ بِرِسْمِ مُوَلَانَا الْعَالِمِ الْعَلَامَةِ حَافِظِ الدِّينِ الْبَارِعِ فِي الْعُلُومِ الْمُتَعَدِّدَةِ، وَنَحْيِي عُلُومِ الدِّينِ مُحَمَّد... حَافِظِ الدِّينِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ. غَفَرَ اللَّهُ لِي وَلِهِ وَخَتَمَ لَنَا وَلِلْمُسْلِمِينَ بِخَيْرِ أَجْمَعِينَ آمِينَ... وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

## الفهارس الفنية

- ١ - فهرس الآيات .
- ٢ - فهرس الحديث الشريف .
- ٣ - فهرس الشعر .
- ٤ - فهرس الأعلام .
- ٥ - فهرس الكتب الواردة في المتن .
- ٦ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٧ - فهرس الموضوعات .



# فهرس الآیات





الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
		الفاتحة	
٦	٣٣٠	٨٥	٢٢٠
		٩٠	١١٢٣، ١١٢٠
		٩١	٩٠٥، ٧٢٨
٢	١٩٢	٩٦	١٨٠
٦	١٣٤٤، ١١٠٨	١٠٠، ٩٩	١٣١٨
١٠	٧٣٤	١٠٢	١١٢٢
١١	٤٢٣	١٠٣	١٤٠٤، ١٤٠٣
١٤	٤٢٣	١١٧	٩٤٧، ٩٠١، ٨٨٤، ٨٧٣
١٧	٢١٦	١٢٤	١١٥
٢٠	٩٧٣	١٤٣	١٢٨٣
٢١	٩٠٤	١٤٤	١٣٨٩
٢٣	٩٠٤	١٤٥	١٤١٢
٢٦	٢٥٦	١٧١	٣٣٨
٣٥	١٤٢، ١٣٩، ١٢٠	١٨٣	٧١١
	١٥٠، ١٤٤	١٨٤	٨٢٨، ٧١٣
٥١	٤٤٦، ٤٤٣	١٨٥	١١٦
٦٧	١٠٨٣	١٨٧	١١٤٩
٦٨	١٩٦	١٩٥	٩٦٨
٦٩	١٠٨٣	٢١٤	٨٦٧، ٤٣٥
٧٠	١٠٨٣	٢١٦	١٠٧٣
٧١	١٠٨٥، ١٠٨٤، ١٠٨٣	٢١٩	٢٧٣، ٢٧٠
٨٣	٧٨٥	٢٢١	١١٢٤

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٢٢٣	٤٥٠	١١٨	٩٧١
٢٢٦	٢١٧	١١٩	١٣٦٠ ، ١٣٥٨
٢٢٨	٧٠١ ، ٥٧٢	١٤٣	٤٠٧
٢٣٣	٩٧٠ ، ٨٣٥	١٥٨	١٤٤٥ ، ١٢٠٤
٢٣٤	٥٨٥	١٥٩	١٢٤٢ ، ١١٨٣ ، ٤٩٩ ، ٢٥٦
٢٣٥	٩٧٠	١٨٠	٩٩٠ ، ١١٥
٢٤٣	١٢٩١ ، ٩٨٥	١٨١	١٢١٤ ، ١٢٠٢
٢٤٥	٢٧٠ ، ٢٢١	١٨٨	١٤١٥ ، ١٣٦٠ ، ١٢٨٠
٢٦٠	٥٦٠	النساء	
٢٧١	١١٢٠ ، ١١١٩ ، ١١٠٤	١	٢٦١
٢٧٣	١١٧٢	٣	٢٦٠ ، ١٩٦
٢٧٥	٦٢٦	١١	١١٧ ، ١١٦ ، ١١٣
آل عمران		٢٥	١٩٦
٧	١٤١٨	٣٩	٢٧٣
٩	١١٧٣	٤٧	٤٠٧
٣٧	٤٤٩	٥٨	١١٢٣ ، ١١٢٠
٤٣	١٣٠٥	٦٩	١١٢٩
٦٦	١٣٦٠	٧١	٦٩١
٨٠	٤٤٦ ، ٤١٢	٧٢	١٢٦٩ ، ٢٠٤
١٠٦	٤١٦	٧٣	١٣٦١
١١١	٩٥٠	٧٧	٤٨٥ ، ٤٤٣
١١٢	١٣٦	٧٨	٩٣٦

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١٠٢	٨٩٨	١١٧	١٣٧٩ ، ٨٣٧ ، ١٧٤ ، ١٦٨
١٣٤	١٠٣٣	١١٨	٩٣٥ ، ١٧١ ، ١٦٩
١٣٦	١٤٢٥	١١٩	٤١٧ ، ٤١٢
١٤٠	٨٣٨ ، ٨٣١	الأنعام	
١٤٨	٧١٦	١	١٠٧٩ ، ١٠١٤
١٦٠	١١٦٤	٢٤	٤١٢
١٦٨	٨٧٠	٣٤	١١٤٦
١٧٦	١٠٦٠	٤٠	٩٩٩
	المائدة	٤٦	٩٣٩
٢	١٢٥٤ ، ٨٣٨	٤٧	٩٩٩ ، ٩٣٩
٤	٢٧٣	٥٢	٨٧٩
٦	١١٦٥ ، ١١٥٠ ، ١١٣٤ ، ٩٦٨	٧٩	١١٧٠
٨	١١٣	٨٠	١٦٢
٣٨	٦٥١	٩١	٩٤٨
٦١	١١٦٣	٩٤	٣١٩
٦٩	١٢٦٥	٩٦	٧٢٧
٧١	٨٩٣ ، ٨٣٣	١٠٣	٤٩٦
٨٩	١٤٠٧	١١٧	٧٨٧
٩٥	١٢٥٧ ، ٩٣٨	١٢١	١٤٠٣ ، ١٢٠٩ ، ٩٣٥
١٠٩	١١٠٨ ، ٢٣١	١٢٤	٤١١
١١٠	٩٧٥	١٣٧	٧٣٩
١١٦	٩٤٢ ، ٩٤١ ، ٩٣٦ ، ٤٢٥	١٥٠	٣١٣

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١٥٤	٢٢٥	١٨٦	٩٤٩ ، ٩٣٥
١٦٠	٥٥٩	١٩٣	١٣٤٣ ، ١٣٤٠
١٦٥	٩٠٤	الأنفال	
	الأعراف	١٢٨٠	٧
٤	١٣٠٩ ، ٣٨٣	١٢٤٩	١٨
١٦	٩٧٠	١٣٩٩	٢٣
١٨	١٤٠٥	١٤٤٣	٢٥
٢٨	١٣٩٢	٤٤٥	٣٠
٣١	٩٥٣	٨٧٠	٣٣
٤٤	١١٨٤ ، ٨٠٢	١٢٧٢	٤٢
٥٦	٦١٣	١٢٩١	٤٣
٨٢	٨٣٤	١٠٦٢	٥٣
٨٩	٤٤٦	١٣٠٢	٦٢
١٠٢	١٢٨٤	٩٣٨	٦٦
١٣٢	٩٠٦	التوبة	
١٣٨	١٢٢٦	١٢٦٠	٣
١٤٢	٤١٣	٩١٩	٦
١٦١	١٣٠٦	٢٢١	٢٥
١٧٢	١٣٦٤	٤٥٠	٣٠
١٧٧	١١٢٨ ، ١١٨	١١٤٣	٣٨
١٧٩	١١٦٩	٤٤٥	٤٠
١٨٥	٨٣١	٩٧١	٤٧

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٩٢	٤٢٤	٣١	٨٢٧
١٠٨	١١٣٨	٤٠	٨٦٨
١١٧	١٠٧٣، ٤٠٧	٤٤	٩٦٥
١١٨	١٣٢٢، ٢٢١	٤٥	١٣٠٩
		٦٠	١٢٥٢
	يونس	٦٣	٩٣٩
٣	١٨٦	٦٦	٤١٩
١٠	١٣٨١	٧٢	١١٣٥
٢٧	١١٦٦	٧٨	١٧٤
٣٧	٨٧١	٨٧	١٢٧١، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٤
٤٢	١٣١٨	٩٩	١١٢٤
٤٣	١٣١٨	١٠٧	٨٠٣
٤٦	١٣١٧	١٠٨	٨٠٣
٥٠	١٣١٩	١١١	١٢٧٠
٥٨	٩٥٥		يوسف
٦٥	١٢٤٥	٢	٧٢٥
٩٠	١٢٣٥	٣	١٢٨٤
٩٣	١١٧١	٤	٩٨٦، ٦٦٩
١٠٥	١٣٧٥	١٣	٤٩٤
		٢٣	٣٠٨
	هود	٢٦	٩٤٢، ٩٤١، ٩٣٦، ٤٢٥
٨	١٠٥٠، ١٠٤٦	٣٠	٥٥٧
١٢	٧٢٢		
١٥	٩٣٠		

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٣٢	١٩٢	٢٢	٧٢٣
٣٥	١١٠٩ ، ١٠٧٧	٣٠	١٧٠
٣٦	١٠٠٩	٣٨	٤١٣
٣٧	١٢٨٠ ، ١٨٦	٤٩	١٧٢
٤٠	١١٩	٩٤	٢٢٣
٤٣	١١٧٦ ، ٧٣٠ ، ٥٧٦ ، ٥٥٨	النحل	
٤٦	٥٥٨	٣٠	٢٧٣ ، ٢٧٢
٦٩	١٧٢	٤٠	٩١٨
٨٠	١٠٢٩ ، ٨٢٨	٤٨	٤٨٣
٨٥	١٠٤٢	٥٣	٤٢٨
٩٦	١٣٧٤	٥٩	١٠٠٥
	الرعد	٦٢	١٢٥٣
١٦	١٣٣٨	٧٧	١٣٢٥
٢٤	١١٠٤	الاسراء	
٣١	٩٢٩	٣٨	١٩٦
	ابراهيم	٤٩	١٤١٥
٩	١١٦١	٦٢	١٠٠٠
٢١	١٣٤٣	٧٣	١٢٨٤
٣١	٩٤٦ ، ٩٠٠	٧٥	٨٤٣
	الحجر	٧٦	٨٤٨ ، ٨٤٥
٢	١١٨٤	٧٩	١٠٧٢
٢٠	٢٥٩	١٠٠	٩١١

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١٠٧	١١٧٠	٦٩	٢٦٦، ٢٢٤
١١٠	٤٣١، ٢٦٤، ١٦١	٧١	١٢١٨
	الكهف	٨٢	٦٦٣، ٦٥٤
٥	١١٢٢	ط	
١٢	٩٩٥	١٧	٢٢١
١٦	١٤٢٩	٣٩، ٣٨	١٣٧٩
١٨	٧٢٨	٤٤	١٢٣٥
٢٥	٥٧٧	٦٣	٦٣٥، ١٨٨
٣٨	١٢٧٩	٧١	١١٦٠
٣٩	١٣٨٧، ١٧٧	٧٧	٩٤٨
٤٤	١٩٨	٨١	٩٤٠، ٨٨٠
٥٠	٦٦٣، ٦٥٤	الأنبياء	
٩٣	٤٢٢	٣٤	١٤١٤
٩٦	١١٦٤، ٩٧٣، ٤٢٣	٧٩	٤١٣
	مريم	الحج	
٦٠٥	٩٤٧	٢٥	١٢٩٩
١٧	١٠٢٥	٢٩	٨٩٨
٢٦	٩٠٨	٢٦	١١٧١
٣٨	١٠٩٩، ٩٥٩، ٦٢٥	٤٦	١٨٢، ١٨١
٦١	٧٢٤	٦٠	١٢٤٩
٦٣	١٨٦	٦٣	١٣١٤
٦٦	٤٣٢، ٤٢٩	٧٧	١٢٣٤

الآية	الصفحة
٦٠	٢٢٣
٦٦	١١٢٧
٦٩ ، ٦٨	٩٣١
٧٦	١١٢٧
	الشعراء
٤	٦٦٩
١٨	٨٩٨
٢٠	٨٤٨ ، ٨٤٥ ، ٨٤٣ ، ٤١٥
٢٣	٢٦٠
١٦٦ ، ١٦٥	١٣٥٤
١٨٦	١٢٨٤
١٩٧	٨٣٤
	النمل
٦	٤٦٩
٨	٨٣٦
١٨	٦٢٢ ، ٦٠٢
٢٢	٣٦٥
٢٣	٢٦٧
٣٠	١٢٥٠
٤٨	٥٧٢ ، ٥٦٠
٤٩	١٠١٨
٧٢	٩٦٧ ، ٨٩٢ ، ٨٦٣
	١١٧٠ ، ٩٦٨

الآية	الصفحة
	المؤمنون
١٤ ، ١٣	١٣١٤
١٤	١٣١٧ ، ١٣١٥
٣٥	١٢٨٠
٣٦	٣١٥
٤٠	١١٨٣
٥٤	١١٥٣
٩٩	١٤٣٤ ، ١٤٣٢ ، ٦٥٥
١٠٠	١٤٣٢
	النور
٢	٧١١
٦	١٢٧٥
٤٠	١٠٨٤
٤٥	٢٥٩
٥٨	٦٩٥ ، ٥٧٣ ، ٥٥٨
٦٣	٩٧١
	الفرقان
٧	٨٧١
٢٠	١٢٧٢ ، ١٢٤٦
٢٤	٧٧٤
٢٨	٥٢٠
٥٩	١١٤٣



الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
القصاص		الأحزاب	
١٦	١٧٥ ، ١٦٨	١٠	٤٣٩
٣٠	١٦٩	٢٠	١٤٠١
٤٧	٨٧١	١٨	١٣٩٠ ، ١١٧٥ ، ٣١٣
٤٨	١٣١٨	٣١ ، ٣٠	٢٦٢
٧٢	١٣١٩	٣٢	٥٥١
٧٦	١٢٤٦	٣٣	٨٧٠ ، ٨٦٣
٨٢	١٣٨٤ ، ٣٤٧	سبأ	
٨٣	٦٠٠	١٠	١٢٠٢
	العنكبوت	١٥	٣٦٥
١٢	٩٤٥ ، ٨٩٩	٢٤	١٠٠٣
	الرؤوم	٤٨	١٢٦٣
٤	٤٠١	فاطر	
٢٥	٤٣٦	٨	٩٨٧ ، ٩٠٤
٢٧	٧٨١	١٠	١٧٣
٢٨	١٣٤٣ ، ٨٦٢	١٤	٩٣٧
٣٦	٤٤٤	٢٢	١٣٠٧
٤٨	٤٤٣	٣٢	٢٠٦
٥١	١٤١٢	٣٦	٨٨٠
	لقمان	٤١	١٤١٢
٢٧	١٤٠٣ ، ١٤٠١ ، ١٣٩٩	٤٥	١١٦
	السجدة	يس	
٣	١٣٣٧	٣١	١٢٨٠

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٤٠	٦٦٩	٣٣	٢١٦
	الصَّافَّاتِ	٥٣	١١٤٤
٣٨	٦٧٥	٥٨	١٣٨٦
٤٦، ٤٥	٦٠٠	٦٦	٧٠٨، ١٤٧
٥٣	١٤١٥	٧٣، ٧١	١٣١٦، ٨٠٢
١٠٢	٧١٢	٧٢	١٣١٦، ١٣٠٩
١٠٣	١٣٢٠، ١١٧٠	٧٤	١٣٠٩
١٠٥، ١٠٤	٨٣٨	غَافِرٍ	
١٤٧	١٣٢٥، ٨٨٦	١٦	٤٠٦
	صَ	٣٤	٤٣٥
٦	١٣٨٠	٧١، ٧٠	٤٢٣
١٠	١٣١٣	فُصِّلَتْ	
٢١	٦٦٢	٥	١١٣٩
٣٠	١١٠١	١١	٦٦٨
٣٢	١١٦	٣٤	١٣٠٧
٥٠	٧٥٧	٤٠	٩٥٣
٥٧	١٤٢٨	٤٨	١٢٠١
٦٠	٢٧٤	الشُّورَى	
٨١	٤١٣	١١	١٢٢٤، ١٢٢٣
٨٢	١٣١٣	١٥	٨٧٠، ٨٦٣
	الزُّمَرِ	١٧	١٢٣٥
١٢	١١٧١، ٨٩١	٣٥، ٣٤، ٣٣	٨٧٤

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٣٧	٤٣٣	محمد ﷺ = القتال	
٣٩	٩٣٥ ، ٤٣٣	١٩٢	٣
٥١	٨٨٥	٣٠٥	٤
		٩٥٠	٣٨
	الزُّخْرُفُ	الفتح	
١٦	١٣٣٧	٨٨٣ ، ٨٧٧	١٦
٣٢	٤١٣	الحُجُرَات	
٤١	١٣٧٥	١١٥١ ، ٧٨٩	٧
٥٢	١٣٣٧	١٠٧٣	١١
٧٦	١٧٧	ق	
٨٤	٢٢٥	١١٢١	٢٣
	الدُّخَان	٦٥٥ ، ٣٢٦	٢٤
٢٥	٣٨٥	الذَّارِيَات	
٤٩	١٤٦١	٤٥٢	١٢
	الجاثية	٣٠٦	١٣
٢٤	١٣٠٥	٤١٨ ، ٤٠٩	٢٣
٢٥	١٠٥٨ ، ٩٣٥	٦٦٢	٢٤
٣١	١٤٢٢	١٠١٩	٢٥
	الأحقاف	١١٠١ ، ٦٦٩	٤٨
١١	١٤٢٩ ، ١١٧٢ ، ١٠١٧ ، ٤٢٣	الطُّور	
١٧	٨١٩ ، ٣٠٨	٤١٥	١١
٢١	٤٤٦	النَّجْم	
٢٦	١٣٧٣	٣٨٣	٢٦

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٣٩-٣٦	٨٣١	الصف	
٥٠	٧٨٢	٩٤٦	١٢، ١١، ١٠
	القمـر	الجمعة	
٢٠	٦٠٣، ٥٦١	١١٢٨، ١١١٨	٥
	الرحمن	المنافقون	
٢٦	١١٧	١٢٧٤	١
	الواقعة	١٣٣٤	٦
٤-١	٤٣٦	٩٥٠، ٨٦٨، ٧٨٤	١٠
٤٧	٤٣٢	الطلاق	
٨٩-٨٨	١٤٢٠، ٩٢٧	١٤٥٠، ٢١٧	٤
	الحديد	٢٦٣	١١
٢٣	٨٥٦، ٨٥٤	التحریم	
٢٩	١٤٢٧	٦٥٠، ٥٦٤، ١٢٢	٤
	المجادلة	١٠٦٨	٥
١٣	١٤٢٩	المُلْك	
	الحشر	١٢١٦	٣
٣	٨٣٥	٦٣٨	٤
٦	٤٢٨	١٠٤٥	١٩
١٢	١٤٠٤	١٣٣٨	٢٠
	المتحنة	القلم	
٣	٣١٩	٧١٢	٢
٨	١٠٧١	١٣٨٥، ٨٣٧، ٨٢٧	٩

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
		الحاقّة	
٧	٦٠٣، ٥٦١	٥، ٤، ٣	١٤٢٨
٢٠	٩٨٥	٥	١٤٢٩، ٩٤٨
٣٢	١١١٩	٩	٧١٣
	المعارج	١٦، ١٥	١٤٣٢
١	١١٦٥	٣٢	١٤٣٢
٦	٩٨٥	القيامة	
٧	٩٨٥	٣١	١٢٠٨
١٥، ١٤	٦٠٠	الدهر	
	الجن	١	١٣٣٦
١٦-١	٨٣٨	٢	٩٨٧
١١	٣١٩	٦	١١٦٥
١٣	٩٣٧	٢٤	١٣٣٠
١٦	٨٣١	المرسلات	
٢٨	٨٣٢	٣٥	٤١١
	المزمل	٣٦	٩٤٥، ٨٨٢، ٨٨١، ٨٧٦
٢	١٤٤٨	النازعات	
٨	٧٠٣	٤٢	١٠٠٧، ٤٥٢
١٢	١٢٩٦	٤٣	٢٥٢
١٦، ١٥	٥٠١	عبّس	
١٨	٦١١	٤، ٣	٨٧٢
٢٠	٨٣٢	التكوير	
		١	٤٢٤

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١٧، ١٦، ١٥	١١٩٩	٢٢	٦٣٨
الانفطار		٢٩	١١٦٢
٢، ١	٤٠٩	البلد	
٥	٥٤٧، ٥١٤	١١	١٢٠٨
١٧	١٣١٧، ١٠٩٦، ١٠٠٦	١٣	١٢٠٨
١٩	٤١٨	١٧-١١	١٣١٥
المطففين		الشمس	
٢	١٢٣٠	١	١١٩٦، ٦٠٠
٢٠	٦٧٧	٧	٥١٤
٢١	٦٧٧	٩-١	١٢٠٦
الانشقاق		الليل	
١	٣٥٤، ٤٠٩	٢، ١	١١٩٨
١٨	٤٣٤	١	١١٩٦، ٤٣٣
البروج		٤	١١٩٨
٢	٤١٣	١٢	١٢٦٨
١٠	٤٢٨	الضحى	
الطارق		١	١١٩٦
١٧	٣٠٦	٥	١٢٠٢
الفجر		٦	١٣٩٣
٢، ١	١٢١٢	٨	٩٨٧
٦	١٢١٢	٩	١٤٢٠
٢١	٦٣٨	الشرح	
		١	١٣٩٣، ١٣٦٤، ٨٩٨

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٢	١٣٦٤	التكاثُر	
	العلق	٦، ٥	١٤٠٤، ١٤٠٣
٦	١٤٣٢	العصر	
١٤، ١٣	٩٣٢	٣، ٢	٥٠٨، ٤٩٥
١٩-١٤	١٠٠٠	الهُمَزَة	
١٥	٨١٦	٤	١٢١٥
	القدر	قريش	
٥	١١٥٤، ١١٥٣	١	١١٧٢
	البَيِّنَة	النصر	
١	١٠٦٢	٣، ٢، ١	٤٢٨
٥	١١٧١	الإِخْلَاص	
	القارعة	١	١٤٣٩، ١٠١٤، ٥٥١
٧	٦١١	٢	١٤٣٩
		٤	١٠٦٣





# فهرس الحديث الشريف



## فهرس الحديث الشريف

الصفحة	الحديث
١٢٥٠	- أفضل ماقلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله
٣١١	- إذا ذكر الصالحون فحيها بعمر.
١٢٣٧	- إن قعر جهنم لسبعين خريفاً.
١٢٩٧	- إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصّورون.
١١٧٩ - ١١٧٨	- ألا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة.
٩٢٠	- أنا سيّد ولد آدم ولا فخر.
١٠٤١	- أين باتت يده.
٣٠٤	- «بله ما أطلعتم عليه» (حديث قُدسي).
٥٦٨	- صلى ثمان ركعات.
٩١٩	- اطلبوا العلم ولو بالصين.
١٢٩٩	- فإن ذلك.
١١٢٧	- فيها ونعمت.
١١٦٠	- في النفس المؤمنة مئة من الإبل.
٨٩٥	- قوموا فلاصل لكم.
١٧١	- الكرم التقوى، والحسب المال، والدين النصيحة.
	- كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما
١٧٧	اللدان يهودانه أو ينصرانه.

- ١٢٢٦ - كما تكونون يُؤَلَّى عليكم .
- ٤٩٥ - لا تحرم الإملاجة والإملاجان .
- ٩٠٠ - لتأخذوا مصافكم .
- ٩٠١ - لتزره ولو بشوكة .
- ٤٢٦ - لو أن لابن آدم واديين من ذهب لا بتغى إليهما ثالثاً .
- ٦٨٨ - ليس في الخضروات صدقة .
- ٥٠٠ - ليس من امرٍ امصيام في امسفر .
- ٧٩٥ - ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة .
- ٤٩٥ - الماء طاهر، والنوم حدث .
- ٦٥٤ - المؤمنون كنفس واحدة .
- من انتهى منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع
- ٣٣١ فعليه بالصوم فإنه له وجاء .
- ٥٥٥ - الناس كابل مئة (مخرَج في ص ٩٨٠ من القسم الأول)
- ١١٢٦ - نعيمًا بالمال الصالح للرجل الصالح .
- ٤٨٤ - نهى عن قيل وقال .
- ٥٤٤ - يتعاقبون عليهم الملائكة . (مخرَج في ص ٢٥٦ من القسم الأول)
- قول ابن مسعود للنبي ﷺ لما جاء برأس أبي جهل وكان هذا في
- ١١٩٥ غزوة بدر: «آله الذي لا إله غيره» .

# فهرس الشعـر



١٥٤	عريبا	الهمزة	
١١٣٢	أدبا	١٢٩٦، ٩٩٣، ١٨٢	وظباء
٩٥٠	جانبا	٣٦٩	جزاء
١١٦٨	تصوبا	٥٣٥، ٣٤٢، ٣١٢	عناء
١١٨٧	التهابا	٥٧٧	والفتاء
٧٣١	الكتائب	٩٩١	الأعداء
١٢٢٥	أقربا رجز	٤١٠	النَّجاء
١٢٧٩، ١٢٧١	شَهْرَبَة رجز	١٠٥٧، ١٠٣٨	وماء
١٢٧١	رَقَبَة	١٠٣٧	بداء
١٣١	نجيبُ	١٢٢٣، ١١٧٢	فلا... *... دواء
١٥٣	نائبها	١٢٧٣	سواء
٤٧٦	مُغْرِبُ	٨٢٠	في الصحراء
٦٥٦	فَتَنَكَّبُوا	١١٨٣	نجلاء
٦٨٥	فتصوبوا		
٨٤٠	الخطوبُ	الباء	
٨٨٧	أُجِيبُ		وأصبا
٨، ٨٤٤، ٩١٧	ذِيبُ	١١٨٧	للخياب رجز
١١٧٦، ٩٢٢		١٢٨٨	خُلِبُ
٩٩٠	وتحسبُ	١٦٩	المصابا
١٢٧٥، ٩٩٢	الأدبُ	٣١٠	ذهبا
١٢٩٣، ١٠٧٥	قريبُ	٤٣٨	أقربا
١٠٨٦	مرتعها قريبُ	٧٣١	الكرايبا
٥٤٥، ١٢٥	أقاربُه	٧٥٧	كَلْبَا رجز

١٢٤١	لِلشَّيْبِ	١٤٣٦، ٦٢٨	
٦٩٧	أَبِي	١١١٣	جَانِبُهُ
	التَّاء	٨٨٤	أَبُ
١٢٤	الْأَسَاءُ	١١٥١	أَجْرُبُ
٢١٩	طَوَيْتُ	٤٣٣	أَنْكَبُ
١٤٤٣	شِمَالَاتُ	١٢٥٣	يَغْضُبُوا
١٩٨	حَنْتِ	١٢٦٦	لَغْرِبُ
٥٢٩	المَصِيبَاتِ	٨٨٥، ٧٨٤	غَرَابُهَا
٦٦٧	الطَّلْحَاتِ	١٢٨١	خَطِيبُهَا
٣١٨	شَتَّ رَجَزِ	٨٥١	مَكْرُوبُ
٧٨٥	مَدَّتِ رَجَزِ	١٢٩٦، ١٨٣	الْخَطُوبِ
١٣٤٦	أَقْلَتِ	٢٩٥	فَاذْهَبِي
٢٧٦	لِدَاتِي	٥١٢، ٥١١، ٣٧٣	تَهَبِ
٦٧٥	خَلَّتِي	٤٦٩، ٤٥٠	الذَّوَابِ
٧٥٥	سُرَّاتِهَا	٤٢٧	فَنَضَارِبِ
٩٩٨	عَقْبَتِي رَجَزِ	٨٢٠	وَلَا أَبِ
	الشَّاء	١٣٠٨	الْأَيْبِ
١٠٧٨	ثَلَاثِ	٩١٥	تُعْقَبِ
		٤٤٨	يَضْرِبِ
		١٠٣٥	الْعَرَابِ
	الْجِيمِ	٦٤٩	الْوُطْبِ
١١٦٧	بِالْفَرْجِ رَجَزِ	٩٢٨	الْخُطُوبِ
٩٤٩	تَأَجَّجَا	١١٦٩	ذَهَابِ



٤٣٦	الشُّرْدَا	٤٥١	نَثِيجُ
٦٤٥	وَتُقْضَهْدَا	١٥٦	أَحْجَجُ
٦٤٧	اليدَا رَجَزُ		
٦٨٠	مُرْدَا		الحَاءُ
٧٣٠	غَدَا	١٠٨١	يَمْصَحَا رَجَزُ
٨٣٩	أُجْلَدَا رَجَزُ	٨٧٥	فَاسْتَرِيحَا
١٠٥٥	عُودَا	٨٤٢، ٤٤٧، ٤١٤	صَحِيحُ
٨٣٥	أَحْدَا	٣٧٥	فَأُصَارُحُ رَجَزُ
٢٥٨	عُدْدَا	٣٤٦	الْقَرَاوُحُ
١١١٨	زَادَا	١٢١١، ١٠٤٢	قَادُحُ
١٣٦٦	لَيَّيْعُدَا	١٠٨٤، ١٠٦٧	يَبْرُحُ
١٢١٢	مَحْسُودَا	١٣٢٧	السُّوْحُ
١٢٧٣	لَمْجَهُودَا	٦٩٥	سَبُوحُ
١٣٧٣	رَزْنَدَا	١٠٧٦	وَالْجَوَانُحُ
١٤٤٤	أُمْلُودَا	١٣٢٤	أَمْلُحُ
١٤٤٤	الْبُرُودَا رَجَزُ	١٣٤٤	ذَابُحُ
١٤٤٤	الشَّهُودَا	٣٤٦	بِالْقَوَادِحِ
١١٧٥	وَفُودُ	١١٨٥	وَذَبَائِحُ
٥٠٦	وَالْجَمْدُ		
٨٨٦	وَيَقْصِدُ		الخَاءُ
٩٩٣	الْوَقُودُ	٣٤٩	أَخَا رَجَزُ
١٢٠٤	مَفَائِدُ		
٢٧٨	يَرْقُدُهَا		الدَّالُ
٩١٢	مَزِيدُ	٢١٣	فَاصْطِيدَا رَجَزُ

١١٥٢	المصمِد	٢٠٧	خُدودُها
٩٣٠	الوريد	١٢٧٨	لَعَمِيْد
١٢٠٤	يقصِد	١٣١٦	جَدُه
١٢٤٢	فَقَد	١٤٠٥	لَكَادُوا رَجَز
١١٢٤	الموقِد	١٦٦	المُلْحَدِ رَجَز
١٢٨٣	المتعمِد	٧٣٧، ٢١٦	خَالِدِ
١٢٩٤	أَسِيْد	٢٥٣	رَمَادِ
١٣١٢	الأَمِد	٣٠٧، ٢٩١	وَلِدِ
١٣٩٠	بِفِرْصَادِ	٣٢٨	حَمَادِ
١٣٩٤	أَرْشِدِ	٣٣١	بَدَادِ
١٩٧	النَكِدِ	٤٢٧	تَقَدِ
٣٤٣	هَادِ	٨٩٧، ٥٠٠	قَدِ

١٣٩٠، ١٢٨٩

## الـرءاء

٣٧٩	وَفَكَّر	٥٥٢	الإِحْدِ
٧٣٦	فُخِرُ	٦٢٣	مُفْرَدِ
١٣٧٨	أَفِرَّ	٣٤٣	أَوْتَادِي
١٠٦٢	بِالسَّرَرِ	١١٥٨، ٨٢٢	زِيَادِ
١٣٧٨	شَعَرُ	٧٦٠	الْمُتَجَرِّدِ
١٠١٩	الْعُدْرُ	٨٤٤	يَدِي
١٢٢٤	يَنْجِحِرُ رَجَز	٨٦٠	مُحْلِدِي
٤٦٨	ذَكَرُ	٨٦٣	غَمْدِ
٦٥٠	مَنْجَحِرُ	١١٠٨	فَالسَّنْدِ
١٠٢٦	صَائِرُ	٩٢٦	أَرْفَدِ
		١١٢٧	الْبِلْدِ

٣٣١	الحُمُرُ	٢١٣	مُشمَخَرًا
٤٠٣	وَلَا سَخَرُ	٤٠٠	خَمَرًا
١١٩٧، ٤٥١	شَاخِرُ	٤٢٤	أَثَرًا
١٠٥٩، ٤٩٣	حَمَارُ	٥٨٤	وَتَجَارًا
١٣٤٤، ١٣٠٢		٧٥٣، ٦٤٨	وَتُسْتَطَارًا
٥٨٢	وَمُعْصِرُ	٦٩٤	كَوَثَرًا
٦٤٨	أَجْدَرُ	٧٧٢	الْحِرَارَا
٧٣٢	عَاقِرُ	٤١٥، ٣٩٩	الْجَزَارَه
٧٤٢	فَأَنْظُورُ	٧٨٠	وَأَكْبَرَا
١٢٠٨، ٨٠٣	سَقَرُ	٨٥١	أَطِيرَا
١٠٧٩	تَصْفَرُ	٨٨٥	فَنَعْدَرَا
٩١٨	نَاضِرُ	١٠٤٤	قَفَرَا
٩٢٣	تَدَابِرُ	١١٦٧	بَيَّقَرَا
١٠٥٨	مُتْسَاكِرُ	٣٢٧	زَوَبَرَا
١٢٩٧	الْبَدَرُ	١٢١٩	وَاسْتَغَارَا
١١٨٠	عَارُ	١٣٤٧	فَأَقْصَرَا
١١٨٣	الْمِهَارُ	١٤٢٦، ٢٣٥	وَالْفَقِيرَا
١١٨٥	الظَفَرُ	٨٣٤	مِفَاقِرَه
١٢١٣	دَعَائِرُه	١٤٢	دِيَارُ
١٢٢٥	آسَرُ	١٥٤	يَتَغَيَّرُ
١٤٠٦	سَائِرُ	٢٥١	وَالْفَخْرُ
٩٢٢	يَضِيرُهَا	١٢٧٦	التَّهَاجِرُ
١٤٢٢	ضَرِيرُهَا	١١٦٢	وَتَقَامِرُ

١٣٢٦	مُضَرٍ	١٤٣١	فَيَخْصُرُ
١٣٣٢	نَارٍ	٢٧٥، ٢٠٣	أَزُورُهَا
١٣٣٣	صَبْرٍ	١١٣٨	دَهْرٍ
١٣٣٥	مِنْقَرٍ	١٤٧	الدَّهَارِيرِ
٣٩٥	عُسْرٍ	٣٢٤	قَرَقَارٍ رَجَزٍ
٥٠٦	الْفَاخِرِ	٣٢٥	عَرَعَارٍ
السَّيْنِ		٥٠٨، ٣٢٦	الذُّعْرِ
٤٨٢، ٤٨٠	أَمْسَا	٣٢٧	فَجَارٍ
	رَجَزٍ	٣٤٧	ضُرٍّ
٧٨٧	خَمْسَا	٣٩٢	عَشَارِي
	الْقَوَانِسَا	٧٣٤	الْأَقْدَارِ
٥٢٩	بَيْهَسٌ	٧٧٣	لِلْكَائِرِ
	يَلْبَسُ	١٣٤٣، ٨٦٢	اعْتَصَارِي
٩٠٧	الْمَجْلِسُ	٩٤٧	بِمَقْدَارٍ
	الْعَيْشُ	٩٢٨	بِالسُّورِ
١١٨٦	وَالْأَسُ	١٠٩١	السَّمْرِ
	السَّرِيسُ	١١٦٧	الْأَجْرِ
١٢١٠	لَيْسِي	١٢٤٩	نَارِي
	مُخْتَلَسٍ	٨٩٥	الْجَارِ
١٢٥٢	نَفْسِي	١٢٩٦	بِالْجَارِ
	الْمَجَالِسِ	١٣٢١	الْمَشَافِرِ
١٢٥٢	الْمَخْلَسِ		الْعَدْرِ
			الْبَكْرِ
الشَّيْنِ			
١٤٦٠	حِرْشٍ رَجَزٍ		

٨٥٣	وَتَحَدَّعَا	الصاد	
٨٦٨	١/٢ بيت نَضْبَعَا * ...	١٣٢٣	تَوْقُصَا
٨٩٣	لَأَسْمَعَا	٦٥٤	خَمِصُ
٩١٢	مُقَرَّعَا		
١٠٥٧	الودَّعَا	الضاد	
١٢٠٠	فَيَجْعَا	١٠٣٣	بِيَوْضُهَا
١٢١٤، ١٢٠٧	مِذْقَا	٢١٩	الْفَرَانِضُ
٩٨٤	انْقِشَاعَا	١٨١	يَمِضِي
١٢٣٧	رَوَاجِعَا رَجَز	٧٦٨	أَبَاضِ رَجَز
١٣٨٧	المُقَنَّعَا		
١٤١٦	لَا لَعَا رَجَز	الطاء	
١٤٤١	يَنْفَعَا	٤٧٦، ٢٦٧، ٢٠٤	قَطْ رَجَز
١٤٤١	تَمْنَعَا	١٢٤٠، ١٠٢١	
١٤٤٩	أَجْعَا	٣٣١	قَطَاطِ
١٣٥٣	رَفَعَا	الظاء	
١٥٢	يُسْتَطَاعُ	١٩٠	وَعَيْظَا
٦٥٣	تَرْتَعُ		
٢٠٩	الْيَتَقْصَعُ	العين	
٢٠٩	الْيَجْدَعُ	٢٥٢	الدَّرَاعُ
٥٠٢	مُقَنِّعُ	٣٧٦، ٢٥٨	يُطَنِّعُ
٢٣١	قَعَقَعُوا	٣٨٣	وَضَعَا
٣٠٤	مَا أَسْعُ	١٥٨	أَجْدَعَا
٥٨٠، ٤١٧	وَاذْعُ	٤٢١	سَاطِعَا رَجَز
٤٤٥	سَلْفَعُ	٥٣٣	جَمْعَا
٩٢٦، ٩١٦، ٦٧٣	تُصْرَعُ رَجَز	٧١٧	مَسْمَعَا
١٤٠٧، ٩٢٩		٧٢٠	الرَّتَاعَا

٥٠٦، ٤٠٢	وَفَا رَجَز	٧٣٥	هَجُوعُ
١٤٤٥	السيوفا رجز	٨٥٧	وَيَنْفَعُ
٤٣٩	تَنْصَفُ	٩٤٥، ٨٨٣، ٨٧٦	فَتَجْزَعُ
٧٣٧، ٦٧٥	نُطْفُ	٨٩٤، ٤٤٤	يَجْزَعُ
٧١٥	وَكَيْفُ	٩٠٨	أَفْرَعُ
٣١٢	المتقاذف	١٠٤٤	وجيعُ
٨٨٤	أَعْرَفُ	١١٥٩	مُجَاشَعُ
٢٩٦	القروف	١١٨٩، ٩٦٩	الأصابعُ
١١٥	خِلَافِ	١٤١١، ١٢٠٥	واسعُ
٨٩١، ٨٦٠	الشفوف	١٤٤٥	الزعازعُ
١٤٤٢	شَافِي	٩٧٢	الضبعُ
		١٣٢٢	شَفِيعُهَا
		١٣٨٧، ٨٦٢	

### القاف

٨٢١	الورق رجز	١٤٠٠	رجوعُها
١١٨٧	المخترق رجز	٣١٦	نافعُ
١١٨٧	الحفَقُ	١٤٠١	أنفعُ
١٢٢٢	كالملق رجز	٩٢٦	البلاقعُ
١٤٩	سَمَلَقُ	٢٠٦، ٣٠١	نفاعُ
١٧٩	أَفَارِقُ	٣٨٤	بَلَقَعُ
١٢٨٦، ١٨٣	صديقُ	٨٥٤	صَنَاعُ
٣٤٣، ٢٢٠	طَلِيقُ	١٠٥٢	فاجزعي
٢٧٤	عاشقُ	١٣١٤، ٩١٣	

### الفاء

٦٢٧	دَرَادِقُه	٢٧٤	اكففُ
٨٣٣	لَا أَذوقُها	١٢٣٧	مُحَرِّقًا رَجَز

٨١٩	الذكي	٨٨٢، ٨٧٦	سَمَلَقُ
	ضنك	١١٥٧	لاحقُ
٦٣٧	رجز	٤٧٧	نتفرقُ
	محك	١٢٦٢	أخرق
		١٢٦٢	أفرق
		١٤٦١	دقيقُ
٣٠٩	بَجَلُ	٣٠٣	تُخْلَقُ
٣١١	حِيَهْلُ	٧٤٠	مُخْرَقُ
	أَسْلُ		تَمَلَّتْ
٥٢٣	رجز	٨٢٢	رجز
	الأَجَلُ		فَطَلَّتْ
٧١٦	الأَجَلُ	٩١١	الساقِي
٩١٢، ٩١١	تَمَلُّ	١٢٦٠	شَقَاقِ
١٣٥٢، ١٠٦١	الجَمَلُ		
	يَعْتَمَلُ		
١٢١٩	رجز	٧٢١، ١٣١	هواكا
	يَتَكَلُّ	١٥٩	عساكا رجز
١٣٩٩	خُصَلُ	١٩٣	ذلکا
٧٣٧، ٢١٤	الأَغْلَا		دونكا
٣٠٩	مُحَجَّلَا	٢٩٧	رجز
٨٨٧، ٨٨١	التأميلا		يحمدونكا
١٠١٦	بِلَا	١٣٥٨، ١١٩٣، ١٩٧	تَسْلُكُ
٩٥٥، ٩٠٠	تبالا		والفكُّ
١١١٥	خالا	٦٣٧	رجز
			سُكِّ

٧٧٢	وَأَطَوُّ	١٢٢٠ ، ١١٣٧	الْقَلَا رَجَز
٧٨٣	أَوَّلُ		حَلَاثِلُ
٨٤٩	بَلَابُهُ	١٢٢٥	رَجَز
٨٥٢	لَا أَقِيلُهَا		حَاطَلَا
٨٨٥	نَزُلُ	١٢٨٦	الشَّمَالَا
٩٦٩	الْعَوَاذِلُ	١٢٩٩	نَهَشَلَا
٩٩٢	تَنَوِيلُ	٣٨١	كَمِيلَا
٩٩٧	لَأَمِيلُ	١١٦١	وَالْكُلَى
١٠٣٠	يَتَكَحَّلُ	٦٢٦	إِبْقَالَهَا
٤١٢	يَتَذَلَّلُ	١٢٩٨	مَهَلَا
١٠٤٣	جَمَلُ	١٣٣٥	خِيَالَا
٣١٦	نَوَاصِلُهُ	١٤٣٩	قَلِيلَا
٥١٧	كَاهِلُهُ	١٤٤٠	قَبِيلَا (١/٢ بَيْت)
١٢٢٢ ، ١١٤٦	وَالْفُتْلُ	١٤٤١	نَفْعَلَا
١١٥٩	أَشْكَلُ	٣٩٤	أَطْفَالَهَا
١١٨٨	يَتَنَبَّلُ	٢٧١	وَبَاطِلُ
٢٣١	نَجْدُلُ	٢٢٥	أَفْضَلُ
٣٥٥	تُسَالُ	٢٧٨	الْأَنَامِلُ
١١٣٢	تُقْتَلُ	٣١٢	وَحَيَّهْلُهُ
١٢٨٦ ، ٨٣١	يَتَنَعَّلُ	٣٨٤	أَحْتَمَلُ
١٣٣١	خِيَالُهَا	٦٥٨ ، ٦٣١	مُجْفَلُ
١٤٠٢	مَقْبُولُ	٦٧٧	جَبِثْلُ
١٤٠٨ ، ١٤٠٦	نَتَنَفَّلُ	٧٣٨	حَلِيلُهَا



١٠٨٦	الثَّمِيلِ	١٤١١	تَفَعَّلُ
١١٢٩	مُتَأَمِّلِي	١٤١١	أَطْوَلُ
١١٦٤	سَوَالِي	١٤١١	وَنَتَعَلَّ
١١٧٤	بِهَيْضَلِ	١٦٥	مَالِي
١١٧٩	أَقْيَالِ	٢٧٩ ، ٢٠٩	بِالْأَصَائِلِ
١٢٠٦	وَلَا صَالِ	٢١٦	بِالْمَصَاقِيلِ
١٢١٧	مُطْفِلِ	١١٨٥ ، ٢٥٢	العِقَالِ
١٢٢٠	مَجْهَلِ	١٢١٠ ، ٤٧٥	وَأَوْصَالِي
١٢٢٢	مَأْكُولِ رَجَزِ	٥٠٠	الْحِلَالِ
١٢٣٠	نَصْلِي	١٤٤٥ ، ١٦٧	حَمَالِ
١٢٧٧	الرِّجَالِ	٥٧٢	عِيَالِي
١٢٩٢	فَضْلِ	٦٤٩ ، ٥٨٢	حَنْظَلِ
١٣١٠	فَحْوَمَلِ	٦٩٣	المَفَاصِلِ
١٣٢٠	عَقَنْقَلِ	٦٩٤	وَنَائِلِي
١٣٢١	بَخِيَالِ	٧٣٦	مُهَبَّلِ
١٣٥٢	القَوَاعِلِ	٨٢١	وَإِغْلِ
١٣٧٩	لَا أَقْلِي	٨٣٩	تَسَالِي
١٣٨٥	مَقْتَلِي	٨٨٩	بِقَوُولِ
١٣٨٨	شَفْلِي	٨٩٦	تَوَهَّلِ
٤١٨ ، ٤١٠	أَوْقَالِ	٩١١	مُزْمَلِ
			وَالْعَمَلِ
	المِـــم	١٠٢٦	إِذْلالِ
٣٤٩	خَضَمَ	١٣٠٢ ، ١٠٥٧	مُعَوَّلِ
١٢٣٨	أَجَمَ		

١٢٢٨	تُظَلِّمُوا رَجَز	١٣٧٤ ، ١٢٩٠	السَّلَمُ
٨٩٢	لُؤَامُهَا	٢٤٠	المَزْدَحَمُ
١٢٧٥ ، ٩٩٧	سِهَامُهَا	١٢٩	السَّنَامَا
١٠٥١ ، ٩٢٠	وَأَظْلَمُ	٢٨٣	ظَلَامَا
١٠٩٢	سَنَام	٤٠٨	الطَّعَامَا
١١٦٤	أَقْدَامُهَا	٤٠٨	مُدَامَا
١٢٠٧	مَظْلَمُ	٥٠١	عَنْدَمَا
١٢٢٧	تُشْتَمُ رَجَز	٦٤٦	الدَّمَا
١٢٢٩	يَدُومُ	١٠٧٠	صَائِمَا
١٣٨٤ ، ١٢٥٥	مَسْجُومُ	١١٥٠	سَوَاهِمَا
١٢٧٤	غَشُومُ	٧٠١	دَمَا
١٢٧٦	الْأَرَاقِمُ	٧٥٣	مُصْطَلَاهِمَا
١٢٧٦	كَرِيمُ	١١٨٥	فَرْبَمَا
١٢٨١	الْخَوَاتِيمُ	١٢٠٢	تَوَهَّمَا
١٢٩٣	شَرِيمُ	١٣٣٢	يَعْدَمَا
١٣٠٥	خَتَامُهَا	١٤٤٤	مُعَمَّمَا
٧٢٠	الْمَظْلُومُ	٩٧٠	حَرَامُ
٩٨٦	زَعَمُوا	١٣١	عَلَقَمُ
١٣٤٤	لَثِيمُ	٢١٥	صَمِيمُ
١٣٤٥	قَلَمُ	٢٦٨	مَحْرُومُ
١٣٩٥	مَشْكُومُ	٤٢٢	قَدَمُهُ
١٣٩٦	مَصْرُومُ	٤٧٠	غَلَامُ
١٣٩٦	مَشْكُومُ	٨٢٩	عَالَمُ
١٦٢	مُصَرَّمُ	٨٨٨	عَظِيمُ

٣٩٥	منعم	١٠١٥	والمعصم
١٠٣٥	الإسلام	١٨٩	الأيام
٦٤٤	رجام	٢١٣	بالتميم
٣٤١	سلام	٢٥٨	تُحْرَم
١١٢٢	حوادث الأيام	٣١٧	حاتم
٨٩٧	إِنْ لَمْ	٣٤٨	أَقْدِم
١١٦١	بِتَوَام	٤٢٠	العائم
٩٨٨	المكرم	٤٢١	قشعم
١٢٢٠	وأمامي	٥٧٣	الأهاتم
٧٧٦	سهم	٥٧٩	الأسحم
١٢٢٦	تقيم	٥٩٨	رام
١٢٢٧	الفم	٦٣٨	الذام
١٢٢١	المنهم رجز	٧١٣	المرجم
١٢٦٧، ١٢٦١	اللهازم	٧٣٢	قزم
١٢٨٩	مُثْنِم	٧٦٩	الظلم
١٣١١	فالمثلثم	٧٨١	أعاطم
١٣١١	فجرثم	٨٢٣	المكدم
٤٠١	الحميم	٩٠٦	يَنْدَم
		٩٤٢	خازم
	النون	١٠٣٧	كرام
	حَسَن	١١٧٤، ١١٠٧	بالميسم
١١٠٧، ٥٩٨	رجز	١٣٦١، ١١٨٣	
	عَن	١٢٠٦، ١١١١	مُبرَم

٨٩٨	اليقينَا	٦٥٢	التريسن رجز
١٠٢٢	متجاهلينا	٩٠٣	وإن رجز
١٠٤٢	تكونه	١٢٢٣	يؤنفين
١١٠٦	تلانا	١٣٩١	بالغرين رجز
١١٢٥	عفانا	١٤٣٧	أصابن
١٣٧٣	آخرينا	١٠١١، ١٤٢	إيانا
٣٤١	جنونها	٢٣٩	أنا
٥٢١	أدان	٢٥٧	وكفى . . . إيانا
	وفلان	٢٧٧	الذينا
٥٦٨	ثمان رجز	٣٧٢	جنونا
٦٨١	بنين	٤٤٩	من أنى رجز
١٠٥٩	جنون	٦٨٢، ٦٠٦	مقتونيا
١٣٠١	المحزون	٦٢٨	شيانا
١٣٤	أرقان		العينانا
١٥٩	عساني	٦٣٤	رجز
١٦٣	فليني		ظيانا
١٦٦	ميني	٦٧٦	أبيكرينا رجز
٢٢٣	خوان	٧٧٤	الذاخرينا
٢٧٠	نبثني	٦٧١	وأحرينا
١٢١٧، ٤٨٦	فتخزوني	٦٧٩	الدونيا
٥٠٦	السبحان رجز	٧٨٥	فادعينا
٥٢٠	ذيان	٨٤٢	لانا
	بفلان	٩٥٥، ٩٠٢	المسلمينا

١٣٣٥	بشَان	٣٦٩	حِين
١٣٩٥، ١٣٣٨	باللبن	٢٠٦	بَشَن
١٣٦٥	تداني	٥٢١	وَهَن
١٥٥	علاني	٥٣١	المَلَوَانِ
	بلبانها	٦٤٥	اليقين
		٦٥٦	جَمَالَيْنِ
الهـاء		٦٦٤	آخِرِينَ
١٢٨	أَنَّهُ	٦٨٠	الأربعين
١٣٧٠	إِنَّهُ	٦٨١	الْبَرِينَ
١٣٢	الرَّمِيَّة	٧٨٦	بَلِينِ
١٣٩	قَسُورَة	١٤١٣، ٩٣٦، ٩١٧	مِثْلَانِ
٣٦٠	حِجَّتُهُ	١١٠٧، ٤٩٨، ٢١٠	لَا يَعْنيَنِي
٥٢٢	ناجية	١١٢٢	تعرفوني
٩٠٦	سربالية	١٠٧٢	الفرقدان
١٢١٠	تكونه	١١٢٥	وإعلان
١٢١٤	إنه	١١٤٣	الطهيان
	عُرَيْنَتُهُ	١١٧٧	والْحَزَنِ
٦٣٦، ٦٣٥	شَهْرَيْنَةٍ رَجَز	١٢٥٢	هيجاني
	جُمَادِيَيْنَةٍ	١٢٧٣	مكان
٦٥٨	سامره	٥١٧	يماني
١١٨١، ١١٧٨	دَعَهُ رَجَز	١٢٧٣	بيكني رَجَز
١١٨٧	جَلَّلَهُ	١٢٨٨	حُقَّانِ
١٢٠٨	لَا فَعَلَهُ	١٣٣٢	سميني
١٣٢٨	عظامه		تتقيني



# فهرس الأعلام





١٢٩٤

- الأحمر (خلف)

- الأخفش (أبو الحسن)

١١٨ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، ١٥٩ ، ١٨٧ ، ٢٠٦ ،  
٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ،  
٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٥ ،  
٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٩٠ ، ٣٠٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ،  
٣٨٢ ، ٤٢٢ ، ٤٥٦ ، ٤٦٠ ، ٤٦٤ ، ٤٨٨ ، ٥٢٤ ،  
٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٦٦ ، ٥٧٢ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٨٠ ،  
٥٨٤ ، ٥٩١ ، ٥٩٤ ، ٦٥٩ ، ٦٨٥ ، ٧٢٦ ، ٧٣٠ ،  
٧٧٠ ، ٨٥٣ ، ٨٦٥ ، ٨٦٩ ، ٩١٠ ، ٩١٣ ، ٩٥٩ ،  
٩٧٥ ، ١٠٠٨ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤٥ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٧ ،  
١٠٩٠ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١١٣٤ ، ١١٤٤ ، ١١٤٦ ،  
١١٦٦ ، ١١٧٥ ، ١١٧٧ ، ١١٨٠ ، ١١٩٠ ، ١١٩٤ ،  
١١٩٥ ، ١٢٢٢ ، ١٢٣٨ ، ١٢٤٣ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٤ ،

١٣١٤ ، ١٣٢٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٦٩ ، ١٤٢٨

٣١٠ ، ٣٢٢ ، ١٠٢٩ ، ١٣٥٩

- الأخفش الأكبر (أبو الخطاب)

٥٣٢

- الأزهرى

٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٥٢٠ ، ١٠٧٧

- الأصمعي

١٩٥ ، ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣٦ ، ٣٢٤ ، ٣٧٦ ،  
٣٨٣ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٦٧ ، ٥٠٤ ، ٦٣٢ ، ٧١٩ ،  
٧٢٧ ، ٨٥١ ، ٨٦٧ ، ٩٨٨ ، ١٠٠٨ ، ١٠٢١ ،  
١٠٢٢ ، ١٠٣١ ، ١٠٤٦ ، ١١١٢ ، ١١١٩ ، ١١٢٨ ،  
١١٥٥ ، ١١٥٨ ، ١١٩٧ ، ١٣٣٤ ، ١٣٤٠ ، ١٣٥٢

١٣٥٣

١٧٢ [لهم مذهب خاص في النحو].	- أهل المدينة
١٣٥٢ ، ٨٣٤	- ابن الأنباري
٧٥٢ ، ٧٣٥ ، ٢٩٩ ، ٢٠٤	- ابن بابشاذ
٢١٨	- ابن بازش
٤٤٢	- ابن برّي
١٠٠٩ ، ٩٣٧ ، ٧١٩ ، ١٨٣	- ابن جعفر
١٤٤٣ ، ١٣٨٤ ، ١١٦٥ ، ٨٧٣ ، ٥١٣ ، ٤٥٢	- ابن جني
٩٩١ ، ٥٤٩	- ابن الحشّاب
١١٢٨ ، ١٠٩٧ ، ٧٠١ ، ٤٨٥ ، ٢٠٤	- ابن خروف
٧٧٩ ، ٢٢٠	- ابن الدّهان
١٣٠٥ ، ١٢٤٢ ، ١٠٩٦ ، ١٠١٥ ، ٩٨٧ ، ٣٦٢	- ابن درستويه
١٣٧٠	- ابن الزبّير
٧٧٩ ، ٥٢٠ ، ٢٦٢ ، ٢٤٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣١ ، ٢٢١	- ابن السّراج
١١٣٠ ، ١١٢٤ ، ١٠٤٦ ، ٩٧٩ ، ٩٤٢ ، ٩٢٣ ، ٨٦٩	
١٣٦٨ ، ١١٨٤ ، ١١٨٠ ، ١١٧٤ ، ١١٤٠	
٣٤٩ ، ٣٠٠	- ابن السّكّيت
١٣٦٤	- ابن عبّاس
٤٤٣	- ابن قتيبة
١٣٤	- ابن كثير
١٠٩٤ ، ١٠٤٨ ، ٦٨٨ ، ٦٧١ ، ٦٦٧ ، ١٣٨ ، ١٣٠	- ابن كيسان
١٢٩٨ ، ١١٢٦	
١٠٤٠ ، ١٠٢٩ ، ١٠٠٨ ، ٧٢٥ ، ٦٣٢ ، ١٩٤	- ابن مالك

١٣٦٨ ، ١٣٦٠ ، ١٣٥٣ ، ١١٥٦ ، ١١٥٥ ، ١٠٥٧

١٤٤٧ ، ١٤٠١

٦٥١

- ابن مسعود

١٣٠١ ، ١٣٠٠ ، ٧٧٩ ، ٥١٨ ، ١٨٨

- ابن يعيش

١٢٧٧

- أبوأدهم الكلابي

١٥٥

- أبوالأسود الدؤلي

١٠٣٨

- أبوالبقاء

٣٩٦

- أبوحنيفة

٣٤٢

- أبوالدقيش

٦٨٣ ، ٦٨٢ ، ٤٥١ ، ٢٥٩

- أبو زيد (الأنصاري)

٦٧٦

- أبو عبيد

١٠٦٨ ، ٦٨٢ ، ٥٩٢ ، ٥٩١ ، ٤٤٣ ، ٣٨٠

- أبو عبدة

١٢٩٤ ، ١٢١٧

١٠٤٠ ، ٨٣٧ ، ٦٠٧ ، ٢٦٩ ، ٢١٧ ، ١٧٤

- أبو عمرو بن العلاء

١٤٥٠ ، ١١٧٨

٢٥٨ ، ٢٥٤ ، ١٣٩ ، ١٣٧ ، ١٣٥ ، ١٣٢ ، ١٢٩

- أبو علي (الفارسي)

٤٨٣ ، ٤١٣ ، ٤١٢ ، ٣١٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٣ ، ٢٩٦

٦٩١ ، ٦٤٨ ، ٦٤٣ ، ٥٥١ ، ٥٣٢ ، ٥٠٧ ، ٤٨٤

٨٨٩ ، ٨٣٧ ، ٧٦١ ، ٧٥٧ ، ٧٤٢ ، ٧٢٩ ، ٧٢٧

١٠٩٤ ، ١٠٧٠ ، ١٠٤٧ ، ١٠٣٧ ، ٩٥٩ ، ٨٩٠

١١٧٩ ، ١١٢٦ ، ١١٢٤ ، ١١٢٠ ، ١١١٨ ، ١١٠٥

١٢٣٣ ، ١٢٠٤ ، ١١٩٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٤ ، ١١٨٠

١٣٤١ ، ١٣٣٣ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٣ ، ١٢٥١ ، ١٢٣٤

١٤٤٨ ، ١٣٨٢ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٢

٣٩٦

- أبي بن كعب

١٣٤٢

- أبوحاتم السجستاني

٢١٧

- البرّي

٧٠٠

- التبريزي

١٣٥٢ ، ٧٨٩ ، ٤٥٥ ، ٤١١ ، ٣١٦ ، ٢٣٧

- تقي الدين

(منصور بن فلاح اليميني)

صاحب المغني .

١٣٠٥ ، ٦١٩ ، ٥٩٤ ، ٤٣٧

- ثعلب

١٣٣٣ ، ١٢١٤ ، ١١٥٥ ، ١١٤١ ، ٣٢٥

- الجرجاني عبدالقاهر

١٢٦٣ ، ١٠٩٤ ، ٨٦١ ، ٧١٩ ، ٢٦٦

- الجرّمي

٢١٥ ، ٢١٣ ، ١٨٣ ، ١٧٢ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٢

- الجزولي

١٠٦٥ ، ١٠٥٣ ، ٩٦٢ ، ٨٦٧ ، ٦٣٢ ، ٢٦٧ ، ٢٢٠

١٣٥٦ ، ١٣٢٣ ، ١٢٥٨ ، ١١٩٧ ، ١١٨٢ ، ١١١٧

٩٢١

- الجنزي

٦٧٦ ، ٦٤٥ ، ٦٢٠ ، ٥٦٩ ، ٤٤٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠٠

- الجوهري

١٣٦٩ ، ١١٣٢ ، ١٠٦٨ ، ٧٦٦

١٢٨

- حاتم

١١٩٥

- الحجاج بن يوسف الثقفي

١١٩٥

- الحسن البصري

٧٤٤ ، ٣٦٢

- الحسين رضي الله عنه

العلم

الصفحة

- حمزة -

- الخليل -

٦٨٧، ٥٧٧، ١٣٥

٣٠٣، ٢٦٨، ٢٦٧، ١٧٦، ١٧٢، ١٧٠، ١٣٧

٤٥٤، ٣٨٢، ٣٧٨، ٣٥٤، ٣٤٧، ٣٤٢، ٣١٣

٨٤٠، ٦١١، ٦٠٩، ٥٣٩، ٥١٠، ٤٩٩، ٤٨٧

٩٤٤، ٩١٠، ٨٥٨، ٨٥٥، ٨٥٠، ٨٤٩، ٨٤١

١٢٥٥، ١٢٥٣، ١١٩٨، ١١٩٤، ١١٨٩، ٩٦٩

١٤٥٤، ١٣٥٩، ١٣٥٧، ١٣٤٧، ١٢٩٧، ١٢٨٧

١٤٥٨

١١٨٩

- رؤية -

- الربيعي -

- الرُّمَّاني -

- الزَّجَّاج -

(محمد بن السَّري)

١٣٠٥، ١١٨٤، ١١٣١

١١٥٥، ٧٩٢، ٧٢٩، ٢٥٥، ٢٤٠

٤٥٥، ٣٥٥، ٣٢٠، ٣٠٧، ٢٩٦، ١٦٤، ١٣٨

٥٧٨، ٥٤٢، ٥٤٠، ٥٣٩، ٥٣٢، ٥٢٨، ٤٨٣

١٢٣٢، ١٠٩٨، ١٠٦٩، ٩٠٥، ٦٤٠، ٦٣٨، ٥٧٩

١٤٥٤، ١٤٤٨، ١٣٥١، ١٢٧١، ١٢٦٣

٤٨٣، ٤٥٨، ٤٣٧

- الزَّجَّاجي -

- زَرَّين حُبَيْش -

- الزَّخْشَرِي (جارالله) -

٣٩٦

٣٠٧، ٢٥٥، ٢١٥، ٢١٢، ٢٠٥، ١٩٤، ١٤٤

٦٠٨، ٥٩٧، ٥١٣، ٥١٠، ٤٨٢، ٣٦٥، ٣١٤

١١٤١، ١٠٩٧، ١٠٥٧، ٩٢١، ٨٢٩، ٧٢٨

١٣٥٦، ١٣٣٩، ١٣١٩، ١١٩٨، ١١٩٣، ١١٤٢

١٤٠٣، ١٣٦٢، ١٣٦٠

- الزیادی

- سیبویه

٢٣٥

١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٣٧ ، ١٣٢  
 ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٢ ، ١٥٨  
 ٢٦٧ ، ٢٦٦ ، ٢٥٥ ، ٢٤٩ ، ٢٢٤ ، ١٨٤ ، ١٧٣  
 ٣٢٣ ، ٣٠٥ ، ٢٨٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٦٨  
 ٣٩٥ ، ٣٧٤ ، ٣٦٦ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٤٧ ، ٣٢٤  
 ٤٨٠ ، ٤٧٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٣ ، ٤٤٧ ، ٤٢٦ ، ٤٠٩  
 ٥١٠ ، ٤٩٨ ، ٤٨٦ ، ٤٨٥ ، ٤٨٤ ، ٤٨٢ ، ٤٨١  
 ٥٤٠ ، ٥٣٩ ، ٥٣٨ ، ٥٢٦ ، ٥١٥ ، ٥١٣ ، ٥١٢  
 ٥٩٤ ، ٥٩١ ، ٥٨٥ ، ٥٨٠ ، ٥٥٨ ، ٥٤٢ ، ٥٤١  
 ٦١٩ ، ٦١٨ ، ٦١٥ ، ٦١٢ ، ٦٠٩ ، ٥٩٩ ، ٥٩٥  
 ٦٧٩ ، ٦٧٢ ، ٦٦٠ ، ٦٥٢ ، ٦٤٦ ، ٦٢٤ ، ٦٢٠  
 ٧٢٩ ، ٧٢١ ، ٧٢٠ ، ٦٩٨ ، ٦٩٦ ، ٦٩١ ، ٦٨٤  
 ٧٨٣ ، ٧٦٩ ، ٧٦٦ ، ٧٥٣ ، ٧٥١ ، ٧٤٠ ، ٧٣٣  
 ٨٤٢ ، ٨٤٠ ، ٨٣٦ ، ٨٢٩ ، ٨١٦ ، ٧٩٨ ، ٧٩١  
 ٩٠٧ ، ٨٩٠ ، ٨٨٨ ، ٨٨٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٣ ، ٨٥٠  
 ٩٧٦ ، ٩٧٢ ، ٩٦٩ ، ٩٥٩ ، ٩٣٨ ، ٩٢٣ ، ٩٢٢  
 ١٠٣٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٢١ ، ١٠١٢ ، ٩٩٢ ، ٩٧٩  
 ١٠٦٠ ، ١٠٥٩ ، ١٠٥٧ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٥  
 ١٠٩٠ ، ١٠٨٧ ، ١٠٧٠ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٢  
 ١١٢١ ، ١١١٩ ، ١١٠٣ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٥  
 ١١٩٢ ، ١١٩١ ، ١١٨٨ ، ١١٤٧ ، ١١٤٤ ، ١١٢٨

١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١٢٠٧ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٩  
 ١٢٣٥ ، ١٢٤٣ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٦ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١  
 ١٢٦٢ ، ١٢٦٦ ، ١٢٨٠ ، ١٢٩٤ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠٢  
 ١٣١٥ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨٢  
 ١٣٨٣ ، ١٤١٤ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧  
 ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٤٤ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٣  
 ١٤٦٢ ، ١٤٥٩

١٢٧٢ ، ١٧٤

- سعيد بن جبّير

- السّيرافي (أبوسعيد)

١٣٨ ، ١٥٧ ، ١٦٧ ، ٢٦٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٩ ، ٣٢٥  
 ٣٨٢ ، ٣٩٥ ، ٤٠٨ ، ٤٦٦ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٥٣٨  
 ٥٩١ ، ٥٩٥ ، ٦٦٨ ، ٦٩٨ ، ٧١٨ ، ٧٢١ ، ٧٢٧  
 ٧٢٨ ، ٩٠٧ ، ٩١٠ ، ٩٦٣ ، ٩٧٩ ، ١٠٣٧ ، ١٤٤٠  
 ١٠٦٢ ، ١٠٩٤ ، ١١٥٤ ، ١١٥٦ ، ١٢٦١ ، ١٤٤٨  
 ١٤٥٤

٣٩٦

- الشافعي

١٠٥٣

- الشَّلَويني

١٣٩٩

- صُهَيْب الرُّومي

١١٩٥

- عبد الله بن مَسْعُود

٢٥٦ ، ٢٢٦

- علي بن أبي طالب

(رضي الله عنه)

١٣٩٩

- عُمَر بن الخطاب

(رضي الله عنه)

١٤٥٩ ، ٨٥٠

- عيسى بن عُمَر

- الفراء

٣١٤ ، ٢٩٩ ، ٢٠٩ ، ١٩٥ ، ١٧٩ ، ١٦٧ ، ١٣٠

٤٨٤ ، ٤٥٦ ، ٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ٣٤٨ ، ٣٤٥

٦٩٨ ، ٦٨٨ ، ٦٦٠ ، ٦٥٣ ، ٦٢٠ ، ٥٨١ ، ٥٢٨

٩٤٩ ، ٨٤٠ ، ٨٣٩ ، ٨٣٢ ، ٨٢٤ ، ٧٩٢ ، ٦٩٩

٩٨٨ ، ٩١٨ ، ٩١٤ ، ٩٠١ ، ٩٠٠ ، ٨٧٢ ، ٨٦١

١٠٩٩ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٤ ، ١٠٤٨ ، ١٠٠١

١٢٣٧ ، ١٢٣٦ ، ١٢٠٥ ، ١١٩٧ ، ١١٢٠ ، ١١١٤

١٢٧٧ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٤٨

١٤٤٨ ، ١٣٩٧ ، ١٣٦٧ ، ١٣٣١ ، ١٣٠٥ ، ١٢٩٨

٧٨٢

- قالون

- قُطْرُب

١٣٣٢ ، ١٢٣٤ ، ١١١٣ ، ٦٩٣

٣٢٢ ، ٢٩٩ ، ٢٢٣ ، ٢١٨ ، ١٧٤ ، ١٦٠ ، ١١٨

٧٢٨ ، ٧٢٦ ، ٧٢٤ ، ٦٤٤ ، ٦٤١ ، ٥٧٧ ، ٤٣٧

٩١٤ ، ٨٧٢ ، ٨٦٠ ، ٨٥١ ، ٨٢٥ ، ٨٠٠ ، ٧٩٢

١١٠٨ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩١ ، ٩٦٩ ، ٩٥٩ ، ٩٥١ ، ٩٤٣

١٢٦٤ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٤ ، ١٢٣٧ ، ١١٥٣ ، ١١٢١

١٣٠٥ ، ١٢٩٨ ، ١٢٨٤ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٥

٧٣٤

- الأحمي (أبان بن

عبد الحميد بن لاحق)

٢٢٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ١٧٣ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٢٦

- المازني

٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٠ ، ٢٣٣



٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٥٠  
٥٨٨ ، ٥٩١ ، ٦٤٣ ، ٦٦٨ ، ٧٣٠ ، ٨٤٩ ، ٩١١  
١٠٨٧ ، ١٠٩٤ ، ١٣٠٧

- المبرّد

١١٨ ، ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٥٥  
٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٢ ، ٣٧٨  
٤٠٦ ، ٤٤٢ ، ٤٧٣ ، ٥١٥ ، ٥٣٢ ، ٥٤٠ ، ٥٤١  
٥٥١ ، ٥٧٢ ، ٥٩١ ، ٦٢٤ ، ٦٤٣ ، ٦٤٦ ، ٦٨٤  
٦٩٣ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٧١٧ ، ٧٢٩ ، ٧٥٣ ، ٧٦٢  
٧٧٠ ، ٨٤٩ ، ٨٨٩ ، ٩٠٨ ، ٩١٠ ، ٩٣٣ ، ٩٣٨  
٩٤٦ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٨ ، ١٠٥٩  
١٠٦٠ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩٤ ، ١١١٨ ، ١١٢٤ ، ١١٣٠  
١١٤١ ، ١١٤٨ ، ١١٥٧ ، ١١٨٨ ، ١٢٠٥ ، ١٢٢٤  
١٢٤٤ ، ١٢٤٦ ، ١٢٦٥ ، ١٢٧١ ، ١٢٨٠ ، ١٣٥٣  
١٣٥٤ ، ١٤٣٠ ، ١٤٤٧

- مبرّمان ٢٨٩

- مجاهد ٨٣٥

- محمد بن مروان ١٧٣

- المفضل بن سلمة ١٢٧٧

- الميداني ٤٣٦

- نافع: ١٤٥٠

(أحد القراء السبعة)

- هشام بن معاوية الضّرير ١٣١٠

٢١٧

- وَرْش

١١٠٤

- يَحْيَى بن وَثَّاب

٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧ ، ١٤٦ ، ١٢٤

- يُونس

١٠٦٢ ، ٨٨٦ ، ٨٥٠ ، ٦٥٣ ، ٤٨٨ ، ٣٧٨ ، ٢٨٦

١٤٥٠ ، ١٤٣٩ ، ١٤٢٦ ، ١٣٥٩ ، ١٣٥٥ ، ١٢٩١

١٤٥٩ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٣

**فهرس**  
**الكتب الواردة في المتن**



الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
١٤٤	الزَّمخشرى	- الأحاجى النحوية
٥٣٣، ١٩٤	الجَوْهرى	- الصَّحاح
٢٤٠	المازنى	- علل النحو
٦٣٢، ٤٣٢	ابن الحاجب	- الإيضاح في شرح المفصل
٦٣٢، ٢٠٠	ابن الحاجب	- شرح الكافية
٢٣٧	ابن فلاح اليمنى	- المغنى في النحو
٥١٣	ابن جنى	- سر الصناعة
٧٢٩، ٥٣٢	أبو علي الفارسي	- إيضاح الشعر [كتاب الشعر]
٥٣٣	السَّيرافى	- شرح كتاب سيبويه
٧٠٦، ٦٤٣	ابن الحاجب	- مقدمة التصريف [رسالة الشافية في الصرف]
١٣١٩	جار الله الزَّمخشرى	- الكشاف
١٣٤٢	أبو علي الفارسي	- الحجة



# **فهرس المصادر والمراجع**





## - الهمزة -

- ابن الحاجب النحوي - طارق الجنابي ، بغداد ، دار التربية للطباعة والنشر ، بلا تاريخ .
- الإتيقان في علوم القرآن - السيوطي - مصر سنة ١٩٤١ م .
- الأزهية - الهروي - عبدالمعين الملوحي ، دمشق ، مجمع اللغة سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ط ٢ .
- أسرار العربية - الأنباري - محمد بهجة البيطار ، دمشق سنة ١٩٥٧ م .
- الأشباه والنظائر - السيوطي - طه عبدالرؤف سعد ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- إصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل للزجاجي - البطلينيوسي - حمزة الشرنقي ، الرياض ، دار المريخ سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ط ١ .
- إصلاح المنطق - ابن السكيت - عبدالسلام هارون ، مصر سنة ١٩٤٩ م .
- الأصمعيات - الأصمعي - شاکر وهارون ، بيروت سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م ط ٥ .
- الأصول في النحو - ابن السراج - د . عبد رب الحسين الفتلي ، جزءان ، بغداد سنة ١٩٧٣ م .
- إعراب القرآن - النحاس - زهير زاهد ، بغداد ، مطبعة العاني ، بلا تاريخ .
- الأغاني - الأصفهاني - مصر ، دار الكتب سنة ١٩٢٧ م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب - البطلينيوسي - عبدالله البستاني ، بيروت ، سنة ١٩٠١ م .
- الأمالي الشجرية - ابن الشجري - بيروت ، دار المعرفة ، طبعة مصورة من غير تاريخ .

- الإنصاف في مسائل الخلاف - الأنباري - محمد مُحَيِّي الدين عبد الحميد، القاهرة، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ط ٦ .
- الإيضاح في شرح المُفَصَّل - ابن الحاجب - موسى العَلِيلِي ، العراق ، مطبعة العاني .

## - الباء -

- البحر المحيط - أبو حيان النَّحْوِي - بيروت ، دار الفكر، سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ط ٢ مصورة .
- البرهان في علوم القرآن - الزَّرْكَشِي - محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ، دار المعرفة ، بلا تاريخ .
- بُغْيَةُ الوُعاة - السُّيُوطِي - بَيْرُوت ، دار المعرفة ، بلا تاريخ .

## - التاء -

- التبصرة والتذكرة - الصَّيْمَرِي - فتحي علي الدين ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - ابن مالك - محمد كامل بركات - مصر ، دار الكاتب العربي سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٦٧م .
- التصريح بمضمون التوضيح - الأزهرى - بيروت ، دار الفكر ، بلا تاريخ .
- التَّكْمِلَةُ - الفارسي - حسن فرهود ، الرياض ، عمادة شؤون المكتبات، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- التَّام في تفسير أشعار هُذَيْل - ابن جَنِّي - أحمد ناجي القيسي وغيره، بغداد ، سنة ١٩٦٢م .
- تهذيب اللُّغة - الأزهرى - عبدالله درويش ومراجعة محمد علي النجار، مصر ، بلا تاريخ .

## - الحاء -

- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني ، مصر ، عيسى البابي الحلبي ، بلا تاريخ ، طبعة مصورة .
- الحُجَّة في علل القراءات السبع - الفارسي - ج ١ - ط . علي النجدي وزميليه ، القاهرة سنة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م ، وسائر الكتاب مخطوط في مكتبة البلدية بالإسكندرية برقم ٣٥٧٠ ح .
- حروف المعاني والصفات - الزَّجَّاجي - حسن فرهود ، الرياض ، دار العلوم ، سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

## - الخاء -

- خزانة الأدب - البغدادي - ط . عبدالسلام هارون ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٧٩ م ط ٢ .
- الخصائص - ابن جني - محمد علي النجار - بيروت - دار الهدى ، بلا تاريخ ، ط ٢ .

## - الدال -

- الدرر اللوامع - الشنقيطي - مُصَوَّرَةٌ عن طبعة الجمالية بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم - المرحوم أستاذنا الشيخ محمد عُضَيْمَة - الرياض ، جامعة الإمام ، والقاهرة ، مطبعة السعادة ، من غير تاريخ .
- دُرَّةُ الغَوَاص - الحريري - محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، بلا تاريخ .
- ديوان الأعشى - رودلف غاير - فينا سنة ١٩٢٧ م .
- ديوان الأعشى - بيروت ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بلا تاريخ .
- ديوان أمية بن الصَّلْت - بيروت - المطبعة الوطنية سنة ١٣٥٣ هـ .

- ديوان أَوْس بن حجر - محمد يوسف نجم - بيروت ، دار صادر سنة ١٩٧٩م .
- ديوان جَرِير - نعمان محمد أمين طه - مصر ، سنة ١٩٦٩ - ١٩٧١م .
- ديوان جَمِيل بن مَعْمَر العُدْرِي - حسين نصار، مصر، بلا تاريخ .
- ديوان الحُطَيْيَّة - نعمان أمين طه - مصر ، سنة ١٩٥٨م .
- ديوان الرَّاعِي وأخباره - ناصر الحاني ، دمشق سنة ١٩٦٤م .
- ديوان زُهَيْر بن أَبِي سُلَمَى - دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٩٤٤م .
- ديوان الشَّيْخ - صلاح الدين الهادي ، مصر ، دار المعارف سنة ١٩٦٨م .
- ديوان طَرْفَة بن العبد - علي الجندي - القاهرة ، سنة ١٩٥٨م .
- ديوان عَبيد بن الأبرص - حسين نصار ، مصر سنة ١٩٥٤م .
- ديوان عَبيد بن الأبرص - ليال - القاهرة ، دار المعارف ، بلا تاريخ .
- ديوان العَجَّاج - عبد الحفيظ السُّطِّي - دمشق ، سنة ١٩٧١م .
- ديوان عَدِي بن زيد العبادي - محمد جبار المعيد ، بغداد سنة ١٩٦٥م .
- ديوان عَلْقَمَة الفَحْل - لُطْفِي الصَّقَّال ودُرِّيَّة الخطيب ، حلب ، سنة ١٩٦٩م .
- ديوان عَمْرُو بن معدِيكرب - هاشم الطعان - بغداد سنة ١٩٧٠م .
- ديوان عَنَتْرَة بن شَدَّاد - محمد سعيد مَوَلَوِي - دمشق ، المكتب الإسلامي ، بلا تاريخ .
- ديوان الفرزدق - عبدالله الصاوي - مصر ، ١٩٣٦م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري - سامي مكّي العاني - بغداد سنة ١٩٦٦م .
- ديوان الكُمَيْت - داوود سَلُوم - بغداد ، مطبعة النعمان سنة ١٩٦٩م .
- ديوان لَبِيد بن ربيعة - بيروت ، دار صادر، بلا تاريخ .
- ديوان المَثَلَمَس - حسن كامل الصيرفي - الشركة المصرية للطباعة سنة ١٩٧٠م .
- ديوان مَجْنُون لَيْلَى - عبد الستار فراج - مصر ، بلا تاريخ .

## - الذال -

- ذَيْلُ أَمَالِي الْقَالِي - مصر ، طبعة دار الكتب ، سنة ١٩٢٦ م .

## - الراء -

- رسالة الملائكة - المَعْرِي - محمد سليم الجُنْدِي - دمشق ، مطبعة الترقى سنة ١٩٤٤ م .
- الروض الأنف - السُّهَيْلِي - عبدالرحمن الوكيل - مصر سنة ١٩٦٧ - ١٩٧٠ م .

## - السين -

- سِرِّ صِنَاعَةِ الإِعْرَاب - ابن جَنِّي - مصطفى السَّقَّا وغيره ، مصر سنة ١٩٥٤ م .
- سُنَنُ أَبِي دَاوُد - مطبعة السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّة ، مصر سنة ١٩٤٩ م .
- سُنَنُ النَّسَائِي - المطبعة المصرية ، سنة ١٩٣٠ م ، ط ١ .

## - الشين -

- شرح أبيات سيبويه - ابن السِّيرَافِي - محمد علي سُلْطَانِي ، دمشق ، دار المأمون سنة ١٩٧٩ م .
- شرح الأشموني - الأشموني - محمد مُحْيِي الدين وزميله ، مصر سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٦ م .
- شرح ابن عَقِيل - ابن عَقِيل - محمد مُحْيِي الدين ، مصر سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ م .
- شرح ألفية ابن مالك - ابن الناظم - طبعة مصورة في بيروت ، منشورات ناصر خسرو .
- شرح ديوان الحماسة - التَّبْرِيزِي - محمد مُحْيِي الدين ، مصر سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ م .
- شروح سِقْطِ الزُّنْد - المَعْرِي - ط . مصطفى السَّقَّا وزملائه ، القاهرة سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

- شرح شافية ابن الحاجب - الرُّضِي - محمد نور الحسن ورفيقاه ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- شرح سُذُور الذهب - ابن هشام - محمد مُحَيِّي الدين ، مصر سنة ١٩٤٨ م .
- شرح الكافية الشافية - ابن مالك - عبدالمنعم هريدي - مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ط ١ .
- شرح المُقدِّمة المُحَسِّبة - ابن بابُشاذ - خالد عبدالكريم ، الكويت سنة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ م .
- الشُّعر والشُّعراء - ابن قُتَيْبَة - أحمد محمد شاكر ، مصر سنة ١٩٦٦ - ١٩٦٧ م .

## - الصاد -

- الصاحبى - ابن فارس - السيّد صقر ، القاهرة ، مطبعة عيسى الحلبي ، بلا تاريخ .
- صحيح البخاري - دار الفكر ، بيروت ، بلا تاريخ .
- صحيح مُسلم - مصر ، دار إحياء الكتب العربية ، سنة ١٩٥٥ م .

## - الضاد -

- ضرائر الشُّعر - ابن عُصفور - السيّد إبراهيم محمد ، دار الأندلس سنة ١٩٨٠ م ط ١ .

## - الطاء -

- طبقات فُحول الشُّعراء - ابن سَلام الجُمَحِي - محمود محمد شاكر ، مصر سنة ١٩٥٢ م .

## - العين -

- عَبَث الوليد - المَعْرِي - ناديا علي الدولة ، بيروت ، الشركة المتحدة للتوزيع ، بلا تاريخ .

## - الغين -

- غاية النهاية (طبقات القراء) - ابن الجزري - برجستراسر ، مصر  
سنة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢ م .

## - الفاء -

- الفاخر - المفضل بن سلمة - عبدالعليم الطحاوي ، القاهرة ، الهيئة المصرية  
العامة للكتاب سنة ١٩٧٤ م .
- فهارس سيبويه - صنعة أستاذنا المرحوم الشيخ محمد عَضَيْمَة - القاهرة ، دار  
السعادة سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .

## - الكاف -

- الكامل - المبرد - زكي مُبارك ، وأحمد شاکر - مصر سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ م .
- الكتاب - سيبويه - هارون ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٧  
م ط ٢ ، وطبعة بولاق .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع - مَكِّي بن أبي طالب - مُحْيِي الدين رمضان ،  
دمشق ، مجمع اللغة ، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م .

## - اللام -

- لامية العرب - الشَّنْفَرَى - عبدالحليم حفي - مصر ، مكتبة الآداب ، بلا تاريخ .
- لسان العرب - ط . يوسف الحَيَّاط ، بيروت .
- اللّامات - الزَّجَّاجي - مازن المَبَّارَك ، دمشق سنة ١٩٦٩ م .

## - الميم -

- مجالس ثعلب - ثعلب - عبدالسلام هارون ، مصر ، دار المعارف ، ط ٣ .

- مجالس العلماء - الزَّجَّاجي - عبدالسلام هارون ، مصر سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ م .
- مَجْمَعُ الأمثال - المِيدَانِي - محمد مُحْيِي الدين - مكة المكرمة ، دار الباز للنشر سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥ م .
- الْمُحْتَسَبُ فِي تَبْيِينِ وُجُوهِ شَوَاضِدِ القِرَاءَاتِ - ابنُ جُنَيْ - عبدالحليم النجار وزميله ، القاهرة ، دار التحرير سنة ١٣٨٦ - ١٣٨٩هـ .
- الْمُخَصَّصُ - ابنُ سَيِّدِهِ - بيروت ، دار الفكر ، سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .
- المُذَكَّرُ والمؤنَّثُ - ابنُ الأنباري - تحقيق المرحوم الشيخ محمد عضيمة - القاهرة سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م ج١ . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
- المسائل العسكرية - الفارسي - حسن هنداوي .
- المُسَاعَدُ عَلَى تَسْهِيلِ الفَوَائِدِ - شرح ابن عَقِيلٍ عَلَى كِتَابِ التَّسْهِيلِ لابن مالك - محمد كامل بركات ، جامعة الملك عبدالعزيز ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي ، ط . دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م ط ١ .
- المُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ العَرَبِ - الزَّمَخْشَرِيُّ - بيروت ، دار الكتب العلمية سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ م ط ٢ .
- مُسْنَدُ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ - المطبعة الميمنية سنة ١٣١٢هـ .
- مُشْكِلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ - مَكِّي بن أَبِي طَالِبٍ - ياسين السَّوَّاس ، دمشق ، دار المأمون ، بلا تاريخ .
- معاني الحروف المنسوب للرُّمَّانِي - عبدالفتاح شلبي ، جُدَّة ، دار الشروق ، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م ط ٢ .
- مَعَانِي الْقُرْآنِ - الفَرَّاءُ - بيروت ، عالم الكتب ، سنة ١٩٨٠ م ط ٢ .
- معاني القرآن - الأَخْفَشُ - فائز فارس ، الكويت ، سنة ١٩٨١م - ١٤٠١هـ ط ٢ .
- معاني القرآن وإِعْرَابُهُ - الزَّجَّاجُ - عبدالجليل شلبي ، القاهرة سنة ١٩٧٣م فما بعدها .



- مَعَاهِدُ التَّنْصِيفِ - العَبَّاسِي - مُحَمَّدٌ مُحَيِّي الدِّين ، مصر سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ م .
- مُعْجَمُ البُلْدَان - ياقوت الحموي - بيروت سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ م .
- مُعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّة - عبد السلام هارون ، مصر ، مكتبة الخانجي سنة ١٩٧٢ م .
- مُغْنِي اللَّيْب - ابن هشام - ط . مازن المبارك وزميله ، بيروت ، دار الفكر ، سنة ١٩٧٢ م ط ٣ .
- الْمُقْتَصَدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاح - عبد القاهر الجرجاني - كاظم المَرْجَان ، بغداد ، دار الرشيد ١٩٨٢ م .
- الْمُقَرَّب - ابن عُصْفُور - أحمد الجَوَّارِي وزميله ، بغداد سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- مَنُثُورُ الْفَوَائِد - الأنباري كمال الدين - حاتم الضامن - بيروت ، مؤسسة الرسالة ، سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ط ١ .

## - النون -

- نُزْهَةُ الْأَلْبَاء - أبو البركات الأنباري - محمد أبو الفضل إبراهيم - مصر ، مطبعة المدني - بلا تاريخ .
- النُّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ - ابن الجزري - تصحيح الضُّبَّاع - مصر ، بلا تاريخ .
- نَهْجُ الْبَلَاغَةِ - شرح محمد عبده - بيروت ، دار المعرفة ، وطبعة دار الشعب بتحقيق عاشور ، والبنا .

## - الهاء -

- هَمْعُ الْهَوَامِع - السيوطي - بيروت ، دار المعرفة ، بلا تاريخ .

## - الواو -

- وَفَيَاتُ الْأَعْيَان - ابن خَلِّكَان - محمد مُحَيِّي الدِّين - مصر سنة ١٩٤٨ م .

## - المخطوطات -

- الشيرازيات - الفارسي - مخطوط بمكتبة راغب بالأستانة ، برقم ١٣٧٩١ ، ومنه صورةٌ على الميكروفيلم في معهد المخطوطات في القاهرة برقم ١٥٣ نحو .
- المسائل البصريّات - الفارسي - مخطوط بمكتبة شهيد علي باشا ، برقم ٢/٢٥١٦ ، ومنه صورةٌ في معهد المخطوطات .
- المسائل الحليّات - الفارسي - مخطوط في دار الكتب المصريّة ، ٥ نحوش .
- المسائل المُشكِلة (البغداديات) - الفارسي - مخطوط بمكتبة شهيد علي باشا ، برقم

. ٢٥١٦

# فهرس الموضوعات



## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة .....	٥
تمهيد .....	٩
تنبیه .....	١١
<b>دراسة القسم الثاني .....</b>	
<b>الفصل الأول</b> .....	١٣
منهج الرضي في شرح الكافية .....	١٥
أسلوبه .....	٢٠
مذهبه النحوي .....	٢٩
<b>الفصل الثاني :</b>	
المآخذ .....	٣١
الضمائر .....	٣٣
تميز كم الاستفهامية .....	٣٣
مميز كم نكرة .....	٣٤
المذكر والمؤنث «علامة التأنيث»، «اسم الجنس الجمعي» .....	٣٥
عمل المصدر وما يتعلق به من أحكام .....	٣٥
فعل التعجب .....	٣٦
كيفية التاريخ .....	٣٦
دخول الموصول على الموصول .....	٣٧
الاسم المنصوب بعد «كَائِن» .....	٣٨
عطف «مُتَّ» المفرد على المفرد .....	٣٨

٣٩	.....	<b>الفصل الثالث:</b>
٤١	.....	مصادر الرضي في شرحه
٤٩	.....	أثر شرح الرضي للكافية فيمن جاء بعده من الشراح
		<b>الفصل الرابع:</b>
٥٥	.....	موقف الرضي من شواهد النحو
٥٧	.....	القرآن الكريم والقراءات
٦٤	.....	الحديث النبوي الشريف
٦٧	.....	كلام أهل البيت
٦٨	.....	الشعر
٧٥	.....	الضرورة عند الرضي
		<b>الفصل الخامس:</b>
٨١	.....	موقف الرضي من المذاهب النحوية
٨٣	.....	المسائل التي تابع الرضي فيها البصريين
٨٧	.....	المسائل التي تابع الرضي فيها الكوفيين
٨٩	.....	الآراء التي انفرد بها
٩٣	.....	<b>القسم الثاني: التحقيق</b>
٩٥	.....	وصف النسخ: أ - المخطوطة
٩٦	.....	ب - النسخ المطبوعة
٩٧	.....	ج - صور من أنموذجات المخطوطات
١٠٥	.....	د - عملي في التحقيق
١٠٧	.....	النص المحقق

١٠٩	* <b>المبنيات :</b> المبني وتعريفه
١١١	* <b>الضمائر :</b> عِلَّةُ بنائها ، أنواعها
١١٩	- المتصل والمنفصل من الضمائر
١٢٠	- تقسيم الضمائر من حيث الإعراب
١٢٢	- التدرُّج في وضع الضمائر
١٤٠	- لا فَصْلَ مع إمكان الوصل
١٦١	- نون الوقاية : الغَرَضُ منها ، ومواضع دخولها
١٦٨	- ضميرُ الفَصْلِ : مواضعه وإعرابه
١٧٨	- ضمير الشأن والقصة
١٨٤	* <b>اسم الإشارة :</b> ألفاظه المستعملة
١٩٩	- الصَّلَةُ وشروطها والعائد وحكمه
٢٢٢	- حَذْفُ العائد
٢٢٧	- الإخبار بالذي وبالألف واللام
٢٥١	- استعمالات (ما) الاسمية
٢٦٤	- أي ، وأية
٢٦٩	- (ماذا) : إعرابها ، وأَوْجُه استعمالها
٢٧٩	- الحكاية بـ (مَنْ) ، و (ما) ، و (أي)
٢٩٠	- أسماء الأفعال : أنواعها ، علة بنائها ، تنوينها
٣٢٣	- فَعَالٍ ، واستعماله
٣٣٧	- الأصوات : أنواعها ، وأحكامها
٣٥١	- المُرَكَّبَات : معنى المُرَكَّب ، وصُور التركيب

## الصفحة

## الموضوع

٣٥٩	..... المركَّب العَدَدِي ، والمركَّب المَزْجِي	-
٣٧٣	..... الكِنَايَات : معنى الكِنَايَة ، والغَرَض منها ، عِلَّة بناء الكِنَايَات	-
٣٨١	..... كَمْ : الاستفهامية ، والخبرية ، والفرق بينهما	-
٣٨٧	..... مواقع « كَمْ » من الإعراب	-
٣٩٩	..... الظُّرُوفُ : بيانُ المقطوع منها عن الإضافة	-
٤٠٥	..... الظُّرُوفُ المضافةُ إلى الجُمْل	-
٤٢٢	..... معنى « إِذْ » ، و « إِذَا » ، واستعمال ( إِذَا ) للمفاجأة	-
٤٣٠	..... العامِلُ في « إِذَا »	-
٤٤٩	..... من الظروف المبنية : أين ، وأنى ، وأَيَّان ، ومتى ، وكيف	-
٤٥٥	..... مُذْ ، ومنذ : معناهما ، واستعمالُهما	-
٤٦٩	..... لَدَى ، وَلَدُنْ : استعمالُهما ، اللُّغَات في لدن	-
٤٧٥	..... قَطْ ، وَعَوَضْ : معناهما ، واستعمالُهما	-
٤٧٩	..... ظروفُ أُخْرَى لم يذكرها ابنُ الحاجب	-
٤٨٣	..... الآن	-
٤٨٤	..... لَمَّا	-
٤٨٦	..... مع ، واستعمالُهما	-
٤٨٩	..... الظُّرُوفُ المضافةُ إلى الجُمْل	-
٤٩١	..... * <b>معنى المعرفة :</b> وَحَصْرُ المعارف	-
٥٠٣	..... تفصيلُ الكلامِ على المعارف	-
٥١٤	..... العلمُ الاتِّفَاقِي ، ومعنى الغَلْبَة في الأعلام	-
٥١٧	..... تنكيرُ الأعلام وأثره	-
٥١٩	..... الكِنَايَة عن الأعلام	-



## الصفحة

## الموضوع

٥٢١	.....	الكنية عن غير الأعلام	-
٥٢٤	.....	النقل والارتجال في الأعلام	-
٥٢٧	.....	الاسم واللقب والكنية وحكمها عند الاجتماع	-
٥٣١	.....	التسمية بالمشنى والجمع	-
٥٣٥	.....	التسمية بالحروف والأفعال وبالمبني من الأسماء	-
٥٣٧	.....	حروف المعجم وإعرابها	-
٥٣٩	.....	التسمية بحرف واحد	-
٥٤٣	.....	صور أخرى من التسمية	-
٥٤٦	.....	أقوى المعارف	-
٥٤٦	.....	النكرة : تعريفها ، وإفادتها الاستغراق	-
٥٤٧	.....	العدد وتحديد معناه	-
٥٤٩	.....	أصول العدد	-
٥٥٠	.....	تفصيل استعمال ألفاظ العدد : الواحد والاثنان	-
٥٥٣	.....	استعمال الثلاثة والعشرة وما بينهما	-
٥٦٢	.....	«أحد عشر» وأخواته	-
٥٦٢	.....	اللغات في لفظ « عشرة »	-
٥٦٣	.....	« عشرون » وأخواته	-
٥٦٥	.....	مئة وألف ، مئتان وألفان	-
٥٦٧	.....	« ثمانى عشر » وما فيها من اللغات	-
٥٧١	.....	تمييز الأعداد	-
٥٨١	.....	اعتبار اللفظ والمعنى في العدد	-
٥٨٣	.....	تعريف العدد	-

٥٨٤	التغليب في تمييز العدد	-
٥٨٦	كيفية التأريخ	-
٥٨٩	الاشتقاق من ألفاظ العدد	-
٥٩٦	تعريف المذكر والمؤنث ، وعلامة التأنيث	-
٦٠١	المعاني التي تحيى لها التاء	-
٦٢٢	المؤنث الحقيقي ، والمؤنث اللفظي	-
٦٣١	المثنى : تعريفه	-
٦٤٠	المقصور والممدود : كيفية تثنيتهما	-
٦٥٣	موقع المفرد موقع المثنى والجمع	-
٦٥٧	الجمع : تعريفه ، والفرق ما دل على متعدد كاسم الجمع واسم الجنس	-
٦٦٣	أنواع الجمع : « جمع المذكر السالم »	-
٦٦٦	شرط جمع المذكر السالم	-
٦٧٤	حذف نون جمع المذكر ، وما شذ جمع بالواو والنون	-
٦٨٦	جمع المؤنث السالم	-
٦٩٢	من أحكام المجموع بالألف والتاء	-
٦٩٨	جمع التكسير	-
٧٠٣	المصدر : تعريفه	-
٧٠٥	القياسي والساعي من المصادر	-
٧٠٦	عمل المصدر . وما يتعلق به من أحكام	-
٧٢١	<b>* المشتقات : اسم الفاعل :</b> تعريفه ، وصيغته المختلفة ..	-
٧٢٤	عمل اسم الفاعل ، وشرطه	-
٧٣١	صيغة مبالغة اسم الفاعل : أوزانها ، وعملها	-

٧٣٧	حَذَفُ النون من اسم الفاعل المجموع	-
٧٤١	<b>* اسم المفعول :</b> تعريفه ، وعمله ، وصيغته	-
٧٤٥	<b>* الصفة المشبهة :</b> تعريفها	-
٧٤٧	صَيَّغُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ ، وعملها	-
٧٥٠	صُور استعمال الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ	-
٧٦٥	أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وأحكامه : تعريفه	-
٧٦٥	شُرُوطُ صَوْنِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَحُكْمُ مَا لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ	-
٧٧١	أَوْجُهُ استعمالِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ومعنى كُلِّ وَجْهِ	-
٧٨٦	عمل أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، ومسألة الكُحْل	-
٧٩٧	قِسْمُ الْأَفْعَالِ : الْفِعْلُ ، معناه ، خواصه	-
٨٠١	الْفِعْلُ الْمَاضِي : تعريفه ، وبناءؤه	-
٨٠٧	الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ : تعريفه ، وَجْهٌ مشابهته للاسم ، شَرَطُ إِعْرَابِهِ	-
٨١٦	وَجْهٌ الْإِعْرَابِ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ	-
٨٢٤	رَفْعُ الْمَضَارِعِ وعامله ، وما يُخَلَّصُهُ لِلْحَالِ أو الاستقبال	-
٨٢٨	نَصْبُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ، الْأَدَوَاتُ النَّاصِبَةُ ، استعمالاتُ أَنْ	-
٨٤٠	لَنْ	-
٨٤١	إِذَنْ	-
٨٥٣	استعمالاتُ « كَيَّ »	-
٨٥٨	المضارعُ بَعْدَ « حَتَّى »	-
٨٧٠	المضارعُ بَعْدَ اللَّامِ : لامُ كَيَّ ، ولامُ الْجُحُودِ	-
٨٧١	المضارعُ بَعْدَ حُرُوفِ الْعَطْفِ ، تفصيلُ أحكامه	-
٨٩١	إِضْمَارُ (أَنْ) جوازاً ووجوباً	-

## الصفحة

## الموضوع

٨٩١	إظهار (أن) جوازاً ووجوباً
٨٩٥	الجوازم ، ذكراً أدوات الجزم
٨٩٥	جزم الفعل الواحد
٩٠٣	أدوات الشرط ، صور الجُمْلَتَيْن بعدهما ، وحكمهما
٩٠٥	مهما
٩٠٧	إذما
٩٠٩	حيثما
٩١٠	العامل في الشرط والجزاء
٩٢٢	أحكام متفرقة تتعلق بالجملة الشرطية
٩٣٣	الفاء في جواب الشرط
٩٤٣	جزم المضارع ، في جواب الطلب ، وشرط ذلك
٩٥٣	فعل الأمر ، وكيفية صوغه ، وحكم آخره
٩٥٩	الفعل المبني للمجهول ، والتغير الذي يلحقه
٩٦٦	المتعدي ، وغير المتعدي ، وأنواع المتعدي
٩٨١	أفعال القلوب ، وبيان عملها
	خصائص أفعال القلوب ، حكم حذف المفاعيل ،
٩٨٩	التعليق ، الإلغاء
٩٨٩	جواز اتحاد الفاعل والمفعول
١٠١٣	أفعال أخرى تنصب مفعولين
١٠٢٣	الأفعال الناقصة ، معناها ، ألفاظها ، ما يتضمن معناها
١٠٢٣	كان ومعناها
١٠٤٨	تقدم خبر كان وأخواتها على أسماؤها

## الموضوع

## الصفحة

١٠٦٥	أفعال المقاربة	-
١٠٨٧	فعل التعجب: معنى التعجب، وصيغته، وشروط صوغه	-
	أفعال المدح والذم: معناها، شرط فاعلها،	-
١١٠١	المخصوص وإعرابه	-
١١٣٣	قسم الحروف: الحرف، وتعريفه	-
١١٣٤	أنواع الحروف: حروف الجر، الغرض منها، معنى من	-
١١٤٨	إلى	-
١١٥٢	حتى	-
١١٥٨	الفرق بين (حتى) و (إلى)	-
١١٦٠	في	-
١١٦٣	الباء	-
١١٦٨	اللام	-
١١٧٣	رب	-
١١٩٠	واو القسم	-
١٢١٥	عن	-
١٢٣١	الحروف المشبهة بالفعل، إن وأخواتها	-
١٢٣٢	كأن	-
١٢٣٣	لكن	-
١٢٣٤	ليت	-
١٢٣٤	لعل	-
١٢٤١	هل تقع الجملة الطلبية خبراً لـ «إن» ؟	-
١٢٤٢	ليتما	-

## الصفحة

## الموضوع

١٢٤٣	..... تفصيلُ أحكامِ «إِنَّ» ، و«أَنَّ»	-
١٢٥٨	..... العَطْفُ على اسم (إِنَّ) وأخواتها	-
١٢٦٨	..... تفصيلُ أحكامِ لامِ الابتداء	-
١٢٨٧	..... كَأَنَّ ، لَكِنَّ ، لَيْتَ ، ودخولُ (ما) عليها	-
١٢٩٥	..... أحوالُ الاسمِ والخبرِ بَعْدَ الأحرفِ المُشَبَّهَةِ بالفعل	-
١٢٠٣	حُرُوفُ العَطْفِ : الواوُ ، الفَاءُ ، ثُمَّ ، حتى : معانيها وأحكامُها	-
١٣٠٨	..... الفَاءُ	-
١٣١٥	..... ثُمَّ	-
١٣١٧	..... دُخُولُ همزةِ الاستفهامِ على واوِ العَطْفِ	-
١٣٢٠	..... زيادةُ الواوِ ، والفاءِ ، وَثُمَّ	-
١٣٢٣	..... أَوْ ، وَأَمَّا ، وَأَمْ	-
١٣٢٤	..... أَوْ	-
١٣٣٠	..... أَمَّا	-
١٣٣٤	..... أَمْ المتصلةُ ، وأَمْ المنقطعةُ	-
١٣٤١	..... شَرْحُ معنى التسويةِ في الهمزةِ ، وأَمْ	-
١٣٥٠	..... معنى : (لا ، وَبَلْ ، وَلَكِنْ ، وَشَرَطُ العَطْفِ بها)	-
١٣٥٠	..... لا	-
١٣٥٢	..... بَلْ	-
١٣٥٥	..... لَكِنْ	-
١٣٥٦	..... حروفُ التنبيهِ : أَلَا ، وَأَمَّا ، وَهَـ	-
١٣٥٦	..... أَلَا	-
١٣٥٧	..... أَمَّا	-

## الموضوع

## الصفحة

١٣٥٧	هـَا	-
١٣٦٢	حروف النداء	-
١٣٦٣	حروف الإيجاب : ألفاظها ، الفرق بينها في الاستعمال	-
١٣٦٣	نَعَمْ	-
١٣٦٦	بَلَى	-
١٣٦٨	إِنِّي	-
١٣٦٩	أَجَلْ	-
١٣٧٠	جَيْرَ + إِنَّ	-
١٣٧١	حُرُوفُ الزِّيَادَةِ ، ومواضع زيادة كُلِّ منها	-
١٣٧٣	إِنَّ	-
١٣٧٤	أَنَّ	-
١٣٧٥	مَا	-
١٣٧٧	لَا	-
١٣٧٩	حرفا التفسير : أَيْ ، وَأَنْ ، واختصاص كُلِّ منهما	-
١٣٨٢	الحروف المصدرية ، وما يقع بعد كل منها من الجمل	-
١٣٨٢	مَا	-
١٣٨٤	أَنَّ	-
١٣٨٤	أَنْ + كَيْ	-
١٣٨٥	لَوْ	-
١٣٨٩	حُرُوفُ التَّحْضِيضِ : اختصاصها بالفعل	-
١٣٨٩	حَرْفُ التَّوَقُّعِ (قَدْ) : معناه ، وَشَرْطُهُ ، وَأَوْجُهُ استعماله	-
١٣٩١	حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ : هَلْ ، والهمزة ، والفرق بينهما	-

١٣٩٧	.....	حُرُوفُ الشَّرْطِ : إِنْ ، وَلَوْ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا	-
١٤٠٤	.....	اجتماع الشرط والقسم ، وأحكامهما	-
١٤١٤	.....	تَقَدُّمُ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى أَدْوَاتِ الشَّرْطِ	-
١٤١٦	.....	دُخُولُ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ	-
١٤١٨	.....	أَمَّا : معناها ، وأحكامها	-
١٤٣٢	.....	حَرْفُ الرَّدْعِ ، وَأَوْجُهُ اسْتِعْمَالِهِ	-
١٤٣٤	.....	تَاءُ التَّأْنِيثِ : المراد منها ، وأحكامها	-
١٤٣٧	.....	التَّنْوِينُ : أنواعه ، حَذْفُهُ فِي الْعَلَمِ	-
١٣٤٩	.....	نُونَا التَّوَكِيدِ : الشَّدِيدَةُ وَالْخَفِيفَةُ	-
١٤٥٦	.....	أَحْكَامُ مُفِيدَةِ ذَكَرِهَا الرِّضْيُ : هَاءُ السَّكْتِ	-
١٤٦٥	.....	الفهارس الفنية	-
١٤٦٧	.....	فهرس الآيات	-
١٤٨٥	.....	فهرس الحديث الشريف	-
١٤٨٩	.....	فهرس الشُّعْر	-
١٥٠٧	.....	فهرس الأعلام	-
١٥١٩	.....	فهرس الكتب الواردة في المَتْنِ	-
١٥٢٣	.....	فهرس المصادر والمراجع	-
١٥٣٥	.....	فهرس الموضوعات	-